الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلومِ الكِتابِ المَكنُونِ

تأليف

أَحمد بن يوسُف المعْروف بالسَّمين الحلَبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المُشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المَعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

دار القلم

دمشق

الدُّرُّ المَصُون

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُون

تأليف

أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦هـ

«أَجَلُّ ما صُنِّفَ في هذا الباب»

(صاحب «كشف الظنون»)

«وهذا التصنيف في الحقيقة

نتيجة عمري وذخيرة دهري»

(من مقدمة المؤلف)

/ بسم الله الرحمن الرحيم. رب أَعِنْ ويسِّرْ [٢/أ]

الحمدُ للّـهِ الذي أنزل على عبده الكتابَ ناطقاً بالحكمـةِ وفصلِ الخطاب، ووعدَ قارِئَه أعظمَ الثواب، وجَعَل مُتَّبِعَه سـالكاً طـرقَ السدادِ والصواب، وأشهد أن لا إلَهَ إلاَّ اللّـهُ وحدَه لا شريكَ له شهادةً سالمةً من الارتياب، وأشهدُ أنَّ محمداً عَبدُه ورسولُه المرسلُ بأفضلِ كتاب، صلى الله عليه وعلى آله وسائرِ الأصحابِ ما هَطَل سحابٌ ولَمَع سَرابٌ. وبعد.

فالقرآنُ أفضلُ كتبِ اللّـهِ الجليلةِ أنزله على خيرِ خَلْقه عامةً، وبَعَثَه به إلى خير أمة، شهدَ به كتابُه المُبينُ على لسانِ رسوله الصادقِ الأمين، جعلَه كتاباً فارقاً بين الشكِّ واليقين، أَعْجَزَتِ الفصحاءَ معارضتُه، وأَعْيَتِ الألِبَّاءَ مناقضتُه، وأَخْرَسَتِ البُلَغاءَ مُشاكلتُه، فلا يأتون بمثلِه ولو كان بعضُهم لبعض ظهيراً. جعل أمثالَه عِبَراً للمتدبِّرين وأوامرَه هدىً للمستبصرين، وَضَرَبَ فيه الأمثال، وفرَّق فيه بين الحرام والحلال، وكرَّر القصصَ والمواعظَ بألفاظٍ لا تُمَلُّ ولا تَخْلَقُ[١] على كثرة الردِّ، وحثَّنا على فَهْم معانيه وبيان أغراضِه ومبانيه، فليس المرادُ حفظَه وسَرْدَه من غير تأمُّلٍ لمعناه ولا تفهُّمٍ لمقاصِدِه، فقال جلَّ مَنْ قال: «أفلا يَتَدَبَّرون القرآن أم على قلوبٍ أَقْفالُها»[٢]. وقال تعالى: «ومنهم أُمِّيُّون لا يَعْلَمون الكتاب إلا أمـانيَّ»[٣]. ذمَّ اليهود حيث

---

(١) لا تخلق: لا تَبْلَى.

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٣) الآية ٧٨ من سورة البقرة.

يَقْرؤون التوراةَ تلاوةً من غير فَهْم. وقد ذمَّ السلفُ الصالحُ مَنْ يفعلُ ذلك. فالأَوْلَى بالعاقِلِ الأريبِ والفَطِنِ اللبيب أن يَرْبَأَ بنفسه عن هذه المنزلة الدَّنِيَّة، ويأخذَها بالرتبة السَّنِيَّة، فيطَّلِعَ مِنْ علومِه على أهمِّها وآكدِها. وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسةُ علومٍ: علمُ الإعراب وعلمُ التصريفِ وعلمُ اللغةِ وعلمُ المعاني وعلمُ البيانِ.

وقد أكثرَ العلماء ـ رحمهم الله ـ من البحثِ عن ذلك، واهتمُّوا به غايةَ الاهتمام، فجزاهم الله عن سعيهم أفضلَ الجزاءِ يومَ الفصلِ والقضاء، إذ هم الأئمةُ المُمَهِّدون للقواعِدِ، المُبَيِّنون لأصولِ المَعاقِد. غير أن منهم جماعةً لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسةِ في مصنَّفٍ يجمعها، بل ضمُّوا إلى ذلك ذِكْرَ سببِ النزول وذِكْرَ القَصصِ (١) على ما فعله المفسِّرون لأنهم لم يضعوا كتبَهم إلاَّ لذلك. ومنهم مَنِ اقتصَر على ذِكْر الإعراب فقط(٢)، ومنهم مَنِ اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط(٣) وترك شيئاً كثيراً من علمِ التصريفِ المتعلِّقِ باشتقاق اللغة، ممَّا لا يَسَعُ الإنسانَ جهلُه، ومنهم مَن اقْتَصَرَ على معرفة نَظْمِه وجزالَته وبلاغتِه مِمَّا يتكفَّل به علمُ المعاني والبيان(٤).

ورأيت أنَّ هذه العلومَ الخمسةَ متجاذبةٌ شديدةُ الاتصالِ بعضُها ببعضٍ، لا يحصُل للناظر في بعضها كبيرُ فائدةٍ بدون الاطلاع على باقيها، فإنَّ مَنْ عَرَفَ كَوْنَ هذا فاعلًا أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً ولم يعرفْ كَيفيَّةَ تَصْريفِه ولا اشتقاقِه ولا كيف موقعُه من النَّظْم لم يَحْلُ(٥) بطائل، وكذا لو عَرَفَ موقعَه من النَّظْم ولم يَعْرِفْ باقِيَها.

---

(١) كما صنع أبو حيان في البحر المحيط.
(٢) كما صنع مكي في المشكل.
(٣) كما صنع الراغب في المفردات.
(٤) كما صنع الزمخشري في الكشاف.
(٥) حلا منه بخير: أصاب منه خيراً.

فلمَّا رأيْتُ الأمرَ كذلك واطَّلَعْتُ على ما ذكره الناسُ في هذه الفنون، ورأيتُهم: إمَّا ذاكراً الواضحَ البيِّنَ الذي لم يَحْتَجْ للتنبيهِ عليه إلا الأجنبيُّ من الصناعة، وإمَّا المقتصرَ على المُشْكِل بلفظٍ مختصرٍ استخَرْتُ اللَّـهَ الكريمَ القويَّ المتينَ في جمع أطراف هذه العلوم آخذاً من كل علم بالحَظِّ الوافر، بحيث إني إذا عَرَضَتْ قاعدةٌ كليَّةٌ من قواعدِ هذه العلومِ أو ضابطٌ لمسألةٍ منتشـرةِ الأطرافِ ذكـرْتُ ذلك محـرَّراً له من كتبِ القـوم، ولا أذكر إلا ما هو المختارُ عند أهلِ تلك الصناعةِ، وإذا ذَكَرْتُ مذهباً لأحدٍ من أهلِ العلمِ فقد يحتملُ هذا الكتابُ ذِكْرَ دلائلِه والاعتراضاتِ عليه والجوابِ عنه فأذكرُه، وقد لا يحتملُ فأُحِيله على كتبِ ذلك العلمِ.

ولم آلُ جُهْداً في استيفاءِ الكلامِ على مسائلِ هذا الكتاب، [فإنِّي تعرَّضْتُ للقراءاتِ المشهورةِ والشاذة وما ذَكَرَ الناسُ في توجيهها][(١)] ولم أتركْ وجهاً غريباً من الإعراب [وإن كان واهِياً][(٢)]. ومقصودي بذلك التنبيهُ على ضَعْفه حتى لا يَغْتَرَّ به مَنِ اطَّلع عليه، وذكرْتُ كثيراً من المناقشات الواردة على أبـي القاسم الزمخشـري[(٣)] وأبـي محمدٍ ابنِ عـطيةَ[(٤)] ومحبِّ الـدينِ أبـي البقاء[(٥)]، وإن أَمْكن الجوابُ عنهم بشيء ذكرْتُه، وكذلك تعرَّضْتُ لكلامِ

---

(١) ما بين معقوفين وارد في نسخ الكتاب ما عدا الأصل، لعله كان مكتوباً على جانب المخطوط فلم يظهر في الفيلم المصور عن الأصل.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) محمود بن عمر، أخذ عن النيسابوري والحارثي. وله: الكشاف والفائق والمفصل والأنموذج، توفي سنة ٥٨٨. انظر: البغية ٢/٢٧٩.

(٤) عبدالحق بن غالب، كان غاية في توقد الذهن، روى عن الصفدي والغساني، وروى عنـه ابن مضاء، ولـه: التفسير المشهـور، توفي سنـة ٥٤٢. انظر: البلغـة ١١٨؛ البغية ٢/٧٣.

(٥) عبدالله بن الحسين العكبري، قرأ على ابن الخشاب، وله: إعراب القرآن وإعراب الحديث، واللباب، وشرح اللمع، توفي سنة ٦١١. انظر: البغية ٢/٣٨.

كثيرٍ من المفسِّرين كالمهدويِّ[1] ومكيٍّ[2] والنحاس[3] دونَ غيرهم، فإنهم أغْنى الناسِ بما قصدْتُه وأغناهُمْ.

وهذا التصنيفُ في الحقيقةِ نتيجةُ عمري وذخيرةُ دهري، فإنه لُبُّ كلامِ أهلِ هذه العلومِ. وإذا تكرَّرَتْ الآيةُ الكريمَةُ ـ أو ما يقاربُها في تركيبها أو قاعدةٌ كليةٌ أو ضابطٌ قد مرَّ ذِكْرُه ـ فلا أعيدُها، بل إن بَعُد العهدُ ذكرْتُ ما ينبِّهُك عليها. وسَمَّيْتُه بـ «الدُّرِّ المصون في علوم الكتاب المكنون» وعلى الله توكَّلْتُ وإليه أنيب.

□ □ □

---

(١) أحمد بن عمار المقرىء، كان مقدَّماً في القراءات والعربية وله: تفسير القرآن، توفي سنة ٤٤٠. انظر: إنباه الرواة ١/٩١؛ البغية ١/٣٥١.

(٢) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي المقرىء. له: الكشف والمشكل، توفي سنة ٤٣٧. انظر: إنباه الرواة ٣/٣١٣؛ البلغة ٢٦٣؛ البغية ٢/٢٩٨.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد، أخذ عن الزجاج والمبرد، له: إعراب القرآن والكافي وشرح المعلقات، توفي سنة ٣٣٨. انظر: البغية ١/٣٦٢.

/ الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم [٢/ب]

هذا ليسَ من القرآن إجماعاً، وإنما تعرَّضْتُ له لأنه واجبٌ في أول القراءة أو مندوبٌ. وأصحُّ كيفيَّاتِ اللفظِ به هذا اللفظُ المشهورُ لموافقتِه قولَه تعالى: «فاستعِذْ باللَّـهِ من الشَّيطان الرجيم»(١)، ورَوَوْا فيه حديثين(٢).

والعَوْذُ(٣): الالتجاءُ إلى الشيءِ والانحيازُ له والاستجارةُ به والاستعانةُ به أيضاً، ومنه العُوْذَةُ: وهي ما يُعاذُ به من الشرِّ. وقيل للرُّقْيَةِ والتَّميمةِ ـ وهي ما يُعلَّقُ على الصبِـيِّ ـ عَوْذَة وعُوذة بفتحِ العينِ وضمِّها، وكلُّ أنثى وضَعَتْ فهي عائِذٌ إلى سبعةِ أيام، ويقال: عاذ يَعُوذ عَوْذاً وعِياذاً ومَعَاذاً فهو عائِذٌ ومَعُوذٌ منه. قال الشاعر(٤):

١ ـ أَلْحِقْ عَذابَك بالقومِ الذين طَغَوْا وعائذاً بك أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُـوني

قيل: عائذ هنا أصلُه اسمُ فاعلٍ، ولكنه وقع مَوْقِعَ المصدرِ كأنه قال: وعِياذاً بك، وسيأتي تحقيقُ هذا القول.

وأَعُوذُ: فعل مضارع، وأصله: أَعْوُذُ بضم الواو مثلِ: أَقْتُلُ وأَخْرُج أنا،

---

(١) الآية ٩٨ من النحل.

(٢) ثمة أحاديث كثيرة. انظر: البخاري (فتح الباري) ٣٣٧/٦؛ ابن حنبل ٥٠/٣.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٦٥؛ اللسان: عوذ.

(٤) البيت لعبدالله بن الحارث السهمي، وهو في الكتاب ١٧١/١؛ اللسان: عوذ؛ ابن يعيش ١٢٣/١.

وإنما نقلوا حركة الواو لأنَّ الضمةَ ثقيلة عليها إلى الساكنِ قبلَها، وهكذا[1] كلُّ مضارعٍ من فَعَل عينُه واوٌ، نحو أَقُوم وتَقُوم وأَجُول وتَجُول. وفاعلُه ضميرُ المتكلم. وهذا الفاعلُ لا يجوز بروزُه، بل هو من المواضع السبعةِ التي يجب فيها استتارُ الضميرِ على خلافٍ في السابع، ولا بد من ذكرها لعمومِ فائدتها وكَثْرَةِ دَوْرِها، الأولُ: المضارع المُسْنَدُ للمتكلم وحدَه نحو: أفعلُ أنا. الثاني: المضارعُ المسندُ للمتكلمِ مع غيرِه أو المعظِّمُ نفسَه نحو: نفعل نحن. الثالث: المضارعُ المسندُ للمخاطبِ نحو: تفعلُ أنت، ويُوَحَّدُ المخاطَبُ بقَيْد الإفرادِ والتذكير، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزُه، نحو: تقومان، تقومون، تقومين. الرابع: فعل الأمر المسندُ للمخاطب، نحو: افعلْ أنت، ويُوحَّدُ المخاطبُ أيضاً بقيد الإفراد والتذكير، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزُه، نحو: افعلا، افعلوا، افعلي. الخامس: اسمُ فعلِ الأمرِ مطلقاً، أي سواءً كان المأمور مفرداً أم مثنًى أم مجموعاً أم مؤنثاً، نحو: صَهْ يا زيدُ يا زيدان يا زيدون يا هندُ يا هندان يا هنداتُ، بخلافِ فعلِ الأمر فإنه يبرزُ فيه ضميرُ غيرِ المفردِ المذكرِ، كما تقدَّم. السادس: اسم الفعل المضارع نحو: أَوَّهْ أي أتوجَّعُ وأفٍّ أي أتضجر وَوَيْ أي أعجبُ. وهذه الستةُ لا يبرزُ فيها الضميرُ، بلَا خلافٍ. وتَحرَّزْتُ بقَوْلِي: «اسمُ فعلِ الأمرِ واسمُ الفعلِ المضارع» من اسم الماضي فإنه لا يجبُ فيه الاستتار كما سيأتي. السابع: المصدرُ الواقعُ موقعَ الفعلِ بدلاً من لفظه نحو: ضرباً زيداً، وقول الشاعر[2]:

---

(١) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ٢/٤٤٨.

(٢) اختلفوا في نسبة هذين البيتين بين: الأحوص وجرير وأعشى همدان، وهما في ديوان جرير ٢١٥؛ والكتاب ١/٥٩؛ والحماسة البصرية ٢٠٩؛ والخصائص ١/١٢٠؛ وأوضح المسالك ٢٤٨؛ وشرح شواهد الألفية ١٦٤، ٢٦٣؛ والعيني ٣/٤٦. والعياب: ج عَيْبة: زنبيل من أَدَم، أو ما تجعل فيه الثياب، بجر: ممتلئة.

٢ ـ يَمُرُّونَ بالـدَّهْنَا خِفـافاً عِيـابُهمْ ... ويَرْجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحَقائبِ
علىحينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقوله تعالى: «فَضَرْبَ الرِّقَابِ»[١]، هذا إذا جعلنا في «ضرباً» ضميراً مستتراً، وأما مَنْ يقولُ من النحويين: إنه لا يتحمَّل ضميراً البتة فلا يكونُ من المسألة في شيء.

والضابط فيما يَجِبُ استتاره[٢] ـ وإن عُرِفَ من تَعْدادِ الصور المتقدمة ـ أنَّ كلَّ ضمير لا يَحُلُّ محلَّه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصلٌ فهو واجبُ الاستتار كالمواضعِ المتقدمةِ، وما جاز أن يَحُلَّ محلَّه أحدُهما فهو جائزُ الاستتارِ، نحو: «زيدٌ قام»، في «قام» ضميرٌ جائز الاستتار، إذ يَحُلُّ محلَّه الظاهرُ، نحو: «زيد قام أبوه»، أو الضميرُ المنفصل نحو: «زيدٌ ما قام إلا هو»، فإنْ وُجِدَ من لسانهم في أحدِ المواضعِ المتقدمةِ الواجبِ فيها الاستتارُ ضميرٌ منفصلٌ فلْيُعْتَقَدْ كونُه توكيداً للضمير المستتر، كقوله تعالى: «اسكنْ أنتَ [وزوجُكَ][٣]» فـ «أنت» مؤكِّدٌ لفاعلِ «اسكُنْ».

و «بالله»[٤] جارٌّ ومجرورٌ. وكذلك «من الشيطان»، وهما متعلقان بـ «أعوذ». ومعنى الباء الاستعانةُ، و «مِنْ» التعليلُ، أي: أعوذ مستعيناً بالله من أجلِ الشيطانِ. ويجوز أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ولهما معانٍ[٥] أُخَرُ ستأتي إن شاء الله تعالى. وأمَّا الكلامُ على الجلالةِ فيأتي في البسملة.

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٥.
(٣) الآية ١٩ من سورة الأعراف.
(٤) يتابع المؤلف إعرابه لـ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».
(٥) انظر في معاني الباء: رصف المباني ١٤٢؛ المغني ١٠٦. وانظر في معاني «مِنْ» رصف المباني ٣٢٢؛ المغني ٣٥٣.

والشيطان: المتمرِّدُ من الجنِّ. وقال أبو عبيدة[1]: «الشيطانُ اسمٌ لكلِّ عارمٍ من الجِنِّ والإنسِ والحيواناتِ، وقد يُطْلَقُ على كلِّ قوةٍ ذميمةٍ في الإنسان. قال عليه السلام: «الحَسَدُ شيطانٌ والغضبُ شيطانٌ»[2]، وذلك لأنهما ينشآنِ عنه.

واختلفَ أهلُ اللغةِ في اشتقاقِهِ، فقال جمهورُهم: هو مشتقٌّ مِنْ شَطَنَ يَشْطُن أي بَعُدَ، لأنه بعيدٌ من رحمة الله تعالى، وأنشدوا[3]:

٣ ـ نَأَتْ بسعادَ عنكَ نَوًى شَطُونُ فبانَتْ والفؤادُ بها رهينُ

وقال آخر[4]:

٤ ـ أيُّما شاطِنٍ عَصاهُ عَكَاهُ ثم يُلْقَى في السِّجْنِ والأكبالِ

[٣/أ] / وحكى سيبويه: «تَشَيْطَن»[5] أيْ فَعَلَ فِعْلَ الشياطين، فهذا كلُّه يدل على أنه من «شَطَنَ» لثبوتِ النونِ وسقوطِ الألفِ في تصاريف الكلمة، ووزنه على هذا: فَيْعال. وقيل: هو مشتق من شَاطَ يَشيطُ أي هاجَ واحترقَ، ولا شكَّ أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتقٌّ من هذه المادة، لكن لم يُسْمَعْ في تصاريفه إلا ثابتَ النونِ محذوفَ الألفِ كما تقدَّم، ووزنُه على

---

(١) معمر بن المثنى البصري، قدم بغداد أيام الرشيد وقرأ عليه بعض كتبه. له «مثالب العرب» و«غريب القرآن» أخذ عنه أبو حاتم والمازني، توفي سنة ٢٠٨. انظر: الإنباه ٣/٢٧٦؛ البلغة ٢٦١.

(٢) مسند ابن حنبل برواية: «إن الغضب من الشيطان»، انظر: المسند ٤/٢٢٦.

(٣) البيت لـ النابغة، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ واللسان: مادة «شطن». والشطون: البعيدة.

(٤) البيت لـ أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٥١؛ وتفسير الطبري ١/١١٢؛ وتفسير ابن عطية ١/٨٦؛ واللسان: شطن، والبحر المحيط ١/٦٢؛ وإعراب ثلاثين سورة ٧. عكاه: شدَّه، الأكبال: ج كبل وهو القيد.

(٥) الكتاب ٢/١١، وسيبويه عمرو بن عثمان إمام النحاة أخذ عن الخليل ويونس، وله: الكتاب، توفي سنة ١٨٠. انظر: الإنباه ٢/٣٤٦؛ البلغة ١٧٣؛ البغية ٢/٢٢٩.

هذا فَعْلان. ويترتَّبُ على القولَيْنِ: صَرْفُه وعدمُ صَرْفِهِ إذا سُمِّي به، وأمَّا إذا لم يُسَمَّ به فإنه منصرفُ البتةَ، لأنَّ من شرط امتناع فَعْلان الصفةِ ألَّا يُـؤَنَّث بالتاء[1]، وهذا يؤنث بها قالوا: شَيْطانة[2].

«الرجيم» نعتٌ له على الذمِّ. وفائدةُ النعت[3]: إمَّا إزالـةُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ، نحو: رأيت زيداً العاقلَ، وإمَّا تخصُّصُ نكرةٍ نحو: رأيت رجلاً تاجراً، وإمَّا لمجردِ مدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ، نحو: مررت بزيدٍ المسكينِ، وقد يأتي لمجردِ التوكيدِ نحو قوله تعالى: «نفخةٌ واحدةٌ»[4].

ولا بُدَّ من ذِكْر قاعدة في النعت تَعُمُّ فائدتُها[5]. اعلم أنَّ النعتَ إنْ كان مشتقاً بقياسٍ، وكان معناه لمتبوعِه[6] لَزِم أن يوافقَه في أربعةٍ من عشرة، أعني في واحدٍ من ألقاب الإعـراب: الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وفي واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحدٍ من التذكير والتأنيث، وفي واحدٍ من التعريف والتنكير. وإنْ كان معناه لغير متبوعِه[7] وافقَه في اثنينِ من خمسة، في واحدٍ من ألقابِ الإعرابِ، وفي واحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ، نحو: مررت برجلَيْنِ عاقلةٍ أمُّهما، فلم يَتْبعه في تثنيةٍ ولا تذكيرٍ.

وإذا اختصرتَ ذلك كلَّه فقل: النعتُ يَلْزَم أن يتبعَ منعوتَه في اثنين من خمسةٍ مطلقاً: في واحدٍ من ألقـاب الإعراب، وفي واحـدٍ من التعريف والتنكير، وفي الباقي كالفعل، يعني أنك تضعُ موضعَ النعت فعلاً فمهما ظهرَ

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٥؛ وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٣.

(٢) انظر في هذه المادة: اللسان: شطن؛ مفردات الراغب ٢٦٨.

(٣) انظر: ابن عقيل ٢/١٥٣؛ شرح الكافية ١/٣٠٣.

(٤) الآية ١٣ من سورة الحاقة: فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدة.

(٥) انظر: ابن عقيل ٢/١٥٥.

(٦) نحو: جاء رجل مهذب.

(٧) وهو ما يسمونه بالنعت السببيِّ نحو «جاء رجلٌ مهذبٌ أخوه».

في الفعلِ ظَهَرَ في النعت، مثالُه ما تقدَّم في: مررت برجلين عاقلةٍ أمُّهما، لأنك تقول: برجلين عَقَلَتْ أمُّهما. والرجيم قد تَبِع موصوفَه في أربعةٍ من عشرةٍ لِما عَرَفْتَ.

وهو مشتق من الرَّجْم، والرَّجْمُ[1] أصله الرميُ بالرِّجام، وهي الحجارة، ويستعار الرجمُ للرمي بالظن والتوهُّم. قال زهير[2]:

٥ ــ وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ   وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: المَظْنون، ويُعَبَّر به أيضاً عن الشتم، قال تعالى: «لَئِنْ لم تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّك»[3] قيل: أقول فيك قولاً سيئاً. والمُراجَمَةُ: المُسابَّةُ الشديدةُ استعارةً كالمقاذفة. قال الراغب[4]: «والتَّرْجُمان: تَفْعُلان من ذلك» كأنه يعني أنه يَرْمي بكلامِ مَنْ يُترجِمُ عنه إلى غيره. والرُّجْمَةُ أحجارُ القبر ثم عُبِّر بها عنه. وفي الحديث: «لا تَرْجُموا قبري»[5] أي لا تضعوا عليه الرُّجْمة. والرَّجيم فعيل بمعنى مفعول أي مرجوم نحو: قتيل وجريح، ويجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل لأنه يَرْجُمُ غيره بالشر، ولكنه بمعنى مفعول أكثرُ، وإن كان غيرَ مَقيسٍ.

□ □ □

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٥.
(٢) ديوانه ١٨.
(٣) الآية ٤٦ من مريم.
(٤) المفردات ١٩٥. والراغب هو الحسين بن محمد، له: التفسير والذريعة، توفي سنة ٥٠٢. انظر: البلغة ٦٩؛ وروضات الجنات ٢٤٦.
(٥) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٤/٢٨٩ «في حديث عبدالله بن مُغَفَّل في وصيته». وقال: «والمحدّثون يقولون «لا تَرْجُموا» إنما هو «لا تُرَجِّموا» يقول: لا تجعلوا عليه الرَّجَم».

البسملـة

مصدر بَسْمَلَ، أي قال: بسم الله، نحو: حَوْقَلَ وهَيْلَلَ وحَمْدَلَ، أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، والحمد لله. وهذا شبيه بباب النحت في النسب، أي إنهم يأخذون اسمَيْن فيَنْحِتون منهما لفظاً واحداً، فينسِبون إليه كقولهم: حَضْرَميّ وعَبْقَسيّ وعَبْشَميّ نسبةً إلى حَضْرَمَوْت وعبدِالقَيْس وعبدِشمس. قال(1):

٦ ـ وتضحَكُ مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّة   كَأَنْ لم تَرَيْ قبلي أسيراً يَمانياً

وهو غيرُ مقيس، فلا جرم أن بعضهم قال في: بَسْمل وهَيْلل إنها لغة مُوَلَّدَة، [قال الماوردي(2): يقال لمَنْ قال: بسم الله: مُبَسْمِل وهي](3) لغةٌ مُوَلَّدة وقد جاءَتْ في الشعر، قال عمر بن أبي ربيعة(4):

٧ ـ لقد بَسْمَلَتْ ليلى غداةَ لَقِيتُها   ألا حَبَّذا ذاكَ الحديثُ المُبَسْمِلُ

---

(1) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٨، ذيل الأمالي ١٣٣؛ المحتسب ١/٦٩؛ الحجة ١/٦٨؛ ابن يعيش ٥/٩٧.

(2) تفسير الماوردي ١/٥٢، وهو علي بن محمد البصري الشافعي، أخذ عن الاسفرائيني. له الحاوي والإقناع توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٣٨٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣٠٣.

(3) لم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من ع.

(4) ديوانه ٤٩٨؛ أمالي القالي ٢/٢٧٠؛ اللسان: بسمل؛ الهمع ٢/٨٩؛ الدرر ٢/١١٦.

وغيرُه من أهلِ اللغةِ نَقَلها ولَم يقُلْ إنها مُوَلَّدَة كـ ثعلب[1] والمطرِّز[2].

وبِسْم: جارٌ ومجرور، والباء هنا للاستعانـة كعَمِلت بالقَـدُوم، لأنَّ المعنى: أقرأ مستعيناً بالله، ولها معانٍ أُخَرُ تقدَّم الوعدُ بذكـرها، وهي: الإلصاقُ حقيقةً أو مجازاً، نحو: مَسَحْتُ برأسي، مررْتُ بزيدٍ، والسببيَّة: [نحو] «فبظُلمٍ من الـذين هادوا حَـرَّمْنَا عليهم»[3]، أي بسببِ ظلمهم، والمصاحبة نحو: خرج زيدٌ بثيابه، أي مصاحباً لها، والبدلُ كقوله عليه السلام: «ما يَسُرُّنِي بها حُمْرُ النَّعَم»[4] أي بدلها، وكقول الآخر[5]:

٨ ـ فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبـوا ... شَنُّوا الإغارةَ فرساناً ورُكْبانـا

أي: بَدَلَهم، والقسم: أحلفُ باللَّـهِ لأفعلنَّ، والظرفية نحو: زيد بمكة أي فيها، والتعدية نحو: «ذهب اللَّـهُ بنورهـم»[6]، والتبعيض كقول الشاعر[7]:

٩ ـ شَـرِبْنَ بماءِ البحـر ثم ترفَّعَتْ ... متى لُجَجٍ خُضْـرٍ لهنَّ نَئِيجُ

---

(١) أحمد بن يحيى، إمام أهل الكوفة أخذ عن ابن الأعرابي وروى عنه ابن الأنباري، توفي سنة ٢٩١. انظر: الإنباه ١/١٣٨؛ نزهة الالباء ٢٩٣؛ طبقات القراء ١/١٤٨.

(٢) محمد بن عبدالواحد المطرز غلام ثعلب، له: شرح الفصيح وفائت الفصيح، توفي سنة ٣٤٥، انظر: البلغة ٢٣٤؛ البغية ١٦٤.

(٣) الآية ١٦٠ من النساء.

(٤) رواه البخاري (فتح الباري): الجمعة ٢/٤٠٣؛ مسند أحمد ١/١٣٠.

(٥) البيت لـ قريط بن أنيف، وهو في الحماسة ١/٥٨؛ والمغني ١٠٩؛ والأشموني ٢/٢٢٠؛ والدرر ٢/١٤.

(٦) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/٥١ برواية:

تَـروَّتْ بمـاءِ البحـر ثم تَنَصَّبَتْ ... علـى حَبَشِيَّـاتٍ لـهنَّ نئيـجُ

والمخصص ١٤/٦٧، وأدب الكاتب ٤٠٨، والأزهية ٢٩٤؛ وأمالي الشجري ٢/٢٧٠؛ والدرر ٢/٣٤. ومتى هنا: مِنْ، والنئيج: المر السريع مع الصوت.

أي من مائه، والمقابلة: «اشتريتهُ بألف» أي: قابلتُه بهذا الثمنِ، والمجاوزة مثلُ قولِه تعالى: «ويومَ تَشَقَّقُ السماء بالغَمام»[١] أي عن الغمام، ومنهم مَنْ قال: لا تكون كذلك إلا مع السؤال خاصة نحو: «فاسألْ به خبيراً»[٢] أي عنه، وقول علقمة[٣]:

١٠ ـ فإنْ تَسْألوني بالنساءِ فإنني ... خبيرٌ بسأدْواءِ النساء طبيبُ
إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلَّ مالُه ... فليس له في وُدِّهِنَّ نَصيبُ

والاستعلاء كقوله تعالى: «مَنْ إنْ تَأْمَنْه بقنطار»[٤]. والجمهورُ يأبَوْن جَعْلها إلا للإلصاق أو التعديةِ، ويَرُدُّون جميعَ المواضعِ المذكورةِ إليهما، وليس هذا موضعَ استدلال وانفصال.

وقد تُزاد مطَّردةً وغيرَ مطَّردة، فالمطَّردةُ في فاعل «كفى» نحو: «كفى بالله»[٥] / أي: كفى اللّهُ، بدليل سقوطِها في قول الشاعر[٦]: [٣/ب]

١١ ـ . . . . كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

وفي خبرِ ليس و«ما» أختِها غيرَ موجَبٍ بـ إلَّا، كقوله تعالى: «أليسَ

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(٢) الآية ٥٩ من سورة الفرقان.
(٣) ديوانه ٣٥؛ والمفضليات ٣٩٢؛ والهمع ٢/٢٢؛ والدرر ٢/١٤.
(٤) الآية ٧٥ آل عمران.
(٥) الآية ٦ النساء.
(٦) البيت لـ سحيم وصدره:
عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غاديا
وهو في الديوان ١٦؛ والكتاب ١/٢٣٠؛ والخصائص ٢/٤٨٨؛ وابن يعيش ٦/٥٨؛ والعيني ٣/٦٦٥.

اللَّـهُ بكافٍ [عبدَه]»[1]، «وما ربُّك بغافلٍ»[2] وفي: بحَسْبكِ زيدٌ. وغيرَ مطَّردةٍ في مفعولِ «كفَى»، كقوله[3]:

١٢ ــ فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرُنا   حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

أي: كَفانا، وفي البيت كلامٌ آخرُ، وفي المبتدأ غيرَ «حَسْب» ومنه في أحدِ القولين: «بأيِّكم المفتونُ»[4] وقيل: المفتون مصدر كالمَعْقول والمَيْسور، فعلى هذا ليست زائدةً، وفي خبر «لا» أختِ ليس، كقوله[5]:

١٣ ــ فكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ   بمُغْنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قاربِ

أي: مُغْنياً، وفي خبرِ كان مَنْفِيَّةً نحو[6]:

١٤ ــ وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ   بِأعجلِهم، إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

أي: لم أكنْ أعجلَهم، وفي الحال وثاني مفعولَيْ ظنَّ منفيَّيْنِ أيضاً كقوله[7]:

١٥ ــ فما رَجَعَتْ بخَائِبَةٍ رِكابٌ   حكيمُ بنُ المُسَيَّب مُنْتَهاها

---

(١) الآية ٣٦ من الزمر.
(٢) الآية ١٣٢ من الأنعام.
(٣) اختلفوا في نسبة هذا البيت بين حسان ــ وليس في ديوانه ــ وكعب بن مالك وعبدالله بن رواحة؛ وهو في الدرر ١/٧٠؛ والعيني ١/٤٨٦؛ والهمع ١/٩٢.
(٤) الآية ٦ من القلم.
(٥) البيت لسواد بن قارب الدوسي الصحابي وهو في الدرر ١/١٠١؛ وأوضح المسالك ١/٢٠٩. والفتيل: الخيط الدقيق في شق النواة.
(٦) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ١/٢٥١؛ وأوضح المسالك ١/٢١٠؛ والعيني ٢/١١٧؛ والدرر ١/١٠١.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: منى؛ والهمع ١/١٢٧؛ والدرر ١/١٠١.

وقولِ الآخر(١):

١٦ ـ دعاني أخي والخيلُ بيني وبينه   فلمَّا دعاني لم يَجِدْني بقُعْدَدِ

أي: ما رَجَعَت رِكابُ خائبةً، ولم يَجِدْني قُعْدَداً، وفي خبر «إنَّ» كقول امرىء القيس(٢):

١٧ ـ فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُـلاقِها   فإنك ممَّـا أَحْدَثْتَ بـالمُجَرِّبِ

أي: فإنك المجرِّب، وفي: «أولم يروا أنَّ اللـهَ»(٣) وشبهه.

والاسمُ لغةً: ما أبانَ عن مُسَمًّى، واصطلاحاً: ما دلَّ على معنًى في نفسه فقط غيرَ متعرِّضٍ بِبُنْيَتِهِ لزمان ولا دالٍّ جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه، وبهذا القيدِ الأخيرِ خَرَجت الجملةُ الاسميةُ، والتسميةُ: جَعْلُ ذلك اللفظِ دالاًّ على ذلك المعنى.

واختلف الناسُ: هل الاسمُ عينُ المُسَمَّى أو غيرُه؟ وهي مسألةٌ طويلةٌ، تكلَّم الناسُ فيها قديماً وحديثاً واستشكلوا على كونه هو المُسَمَّى إضافَتَه إليه، فإنه يلزم منه إضافةُ الشيء إلى نفسِه، وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة أجوبة(٤)، أجودُها: أنَّ الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسميةُ غيرُ الاسم، لأنَّ التسمية هي اللفظُ بالاسم، والاسمَ هو اللازمُ للمُسَمَّى فتغايرا. الثاني: أنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: باسم مُسَمَّى اللـهِ. الثالث: أن لفظَ «اسم» زائدٌ كقولِه(٥):

---

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في أوضح المسالك ١/٢١١؛ والهمع ١/١٢٧؛ والدرر ١/١٠١. والقعدد: الجبان اللئيم.

(٢) ديوانه ٤٢؛ البحر ٦/١٤١؛ أوضح المسالك ١/٢١٢؛ الدرر ١/٦٦.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاف. «أولم يَروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يَعْيَ بخلقهن بقادر» والشاهد زيادة الباء في «بقادر».

(٤) الاملاء للعكبري ١/٤.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢١٤؛ والخصائص ٣/٢٩؛ وأمالي الزجاجي ٦٣؛ وابن يعيش ٣/١٤؛ والهمع ٢/٤٩؛ والدرر ٢/٥٨.

١٨ ـ إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السلامِ عليكما   ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعتذَرْ

أي: السلام عليكما، وقول ذي الرمة[1]:

١٩ ـ لاَ يَرْفَعُ الطرفَ إلَّا ما تَخَوَّنَهُ   داعٍ يُناديه باسمِ الماءِ مَبْغُومُ

وإليه ذهب أبو عبيدة[2] والأخفش[3] وقطرب[4].

واختلفوا في معنى الزيادة[5] فقال الأخفش[6]: «ليخرجَ من حُكْمِ القسم إلى قَصْدِ التبرُّك». وقال قطرب: «زيد للإجلال والتعظيم»، وهذان الجوابان ضعيفان لأنَّ الزيادةَ والحذفَ لا يُصار إليهما إلَّا إذا اضطُرَّ إليهما.

ومن هذا القَبيلِ ـ أعني ما يُوهِمُ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه ـ إضافةُ الاسمِ إلى اللقبِ والموصوفِ إلى صفتِه، نحو: سعيدُ كُرزٍ وزيدُ قُفَّةٍ ومسجدُ الجامعِ وبَقْلَةُ الحمقاءِ، ولكن النحويين أوَّلوا النوع الأول[7] بأنْ جعلوا الاسمَ بمعنى المُسَمَّى واللقبَ بمعنى اللفظِ، فتقديرُه: جاءني مسمَّى هذا اللفظِ، وفي الثاني جَعَلوه على حَذْفِ مضافٍ، فتقديرُ بقلةِ الحمقاءِ: بقلةُ الحبَّةِ الحمقاءِ، ومسجدُ الجامعِ: مسجدُ المكانِ الجامعِ.

---

(١) ديوانه ٣٩٠ برواية: لا يَنْعَشُ، وهو في الخصائص ٣/٢٩؛ وابن يعيش ٣/١٤؛ واللسان: خون، والخزانة ٢/٢٢٠؛ والأشموني ٣/٢١٢. تَخَوَّنه: تعهَّده، البغام: صوت ظبية.

(٢) مجاز القرآن ١/١٦.

(٣) سعيد بن مسعدة صاحب سيبويه من مدرسة البصرة، له: المسائل الكبيرة والمقاييس والاشتقاق، توفي سنة ٢١١. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٩؛ البغية ١/٥٩٠.

(٤) محمد بن المستنير لازَمَ سيبويه وعيسى بن عمر، له: المثلث والنوادر والعلل في النحو وإعراب القرآن، توفي سنة ٢٠٦. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨؛ النزهة ٩١؛ البغية ١/٢٤٢.

(٥) انظر: تفسير القرطبي ١/٩٩.

(٦) ليس في معانيه نص يفيد ذلك.

(٧) قال صاحب الإنصاف ٤٣٦: أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ومنعها البصريون.

واختلف النحويون في اشتقاقه[1]: فذهب أهلُ البصرة إلى أنه مشتقٌ من السُّمُوِّ وهوالارتِفاعُ ،لأنه يَدُلُّ على مُسَمَّاه فيرفعُه ويُظْهِرُه، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوَسْم وهو العلامةُ لأنه علامةٌ على مُسَمَّاه، وهذا وإنْ كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسدٌ من حيث التصريفُ.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بتكسيرِهم له على «أَسْماء» وتصغيرهم له على سُمَيّ، لأن التكسير والتصغير يَرُدَّان الأشياء إلى أصولها، وتقولُ العَربُ: فلانٌ سَمِيُّك، وسَمَّيْتُ فلاناً بكذا، وأَسْمَيْتُه بكذا، فهذا يَدُلُّ على اشتقاقه من السموّ، ولوكان من الوَسْم لقيل في التكسير: أَوْسام، وفي التصغير: وُسَيْم، ولقالوا: وَسِيمُك فلانٌ ووَسَمْتُ وأَوْسَمْتُ فلاناً بكذا، فدلَّ عدمُ قولِهم ذلك أنه ليس كذلك. وأيضاً فَجَعْلُه من السموّ مُدْخِلٌ له في البابِ الأكثرِ، وجَعْلُه من الوَسْم مُدْخِلٌ له في الباب الأقلِّ؛ وذلك أن حَذْفَ اللام كثيرٌ وحذفَ الفاءِ قليلٌ، وأيضاً فإنَّا عَهِدْناهم غالباً يُعَوِّضون في غير محلِّ الحَذْفَ فَجَعْلُ همزةِ الوصل عوضاً من اللام موافقٌ لهذا الأصل بخلافِ ادِّعاءِ كَوْنِها عوضاً من الفاء. فإن قيل: قولُهم «أسماء» في التكسير و«سُمَيّ» في التصغير لا دلالةَ فيه لجوازِ أن يكون الأصلُ: أَوْسَاماًووُسَيْماً،ثم قُلِبَتِ الكلمةُ بأَنْ أُخِّرَتْ فاؤُها بعد لامها فصار لفظُ أَوْسام: أَسْماواً،ثم أُعِلَّ إعلالَ كساء[2]، وصار وُسَيْم سُمَيْواً، ثم أُعِلَّ إعلالَ[3] جُرَيّ تصغير جَرْو. فالجوابُ أنَّ ادِّعاء ذلك لا يفيدُ، لأنَّ القَلْبَ على خلافِ القياس فلا يُصارُ إليه ما لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ. وهل لهذا الخلافِ فائدةٌ أم لا؟ والجوابُ أن له فائدةً، وهي أَنَّ مَنْ قال باشتقاقِه من العلوِّ يقول: إنه لم يَزَلْ موصوفاً قبل وجودِ الخلق وبعدَهم

(١) انظر: الإنصاف ١/٦؛ مشكل الإعراب لمكي ١/٦؛ اللسان: سمو.
(٢) أي تطرفت الواو وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة.
(٣) أي اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

وعند فَنائِهم، لا تأثيرَ لهم في أسمائه ولا صفاتِه وهو قول أهل السُّنَّةِ. وَمنْ قال بأنه مشتقٌّ من الوَسْم يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفةٍ، فلما خَلَقَ الخلق جعلوا له أسماءً وصفاتٍ وهو قول المعتزلة، وهذا أشدُّ خطأً من قولِهم بخلق القرآن. وعلى هذا الخلافِ وَقَعَ الخلافُ أيضاً في الاسم والمُسَمَّى.

وفي الاسم خمسُ لغاتٍ: «اسم» بضم الهمزة وكسرها، و«سِم» بكسر السين وضمها. وقال أحمد بن يحيى[1]: «سُمٌ بضم السين أَخَذَه من سَمَوْتُ أَسْمُو، ومَنْ قاله بالكسر أخذه من سَمَيْتُ أَسْمي، وعلى اللغتين قوله[2]:

٢٠ ـ وعــامُنــا أَعْجبنــا مُـقَــدَّمُــهْ يُدْعى أبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ
مُـبْتَـرِكـاً لـكــلِّ عَـظْـمٍ يَـلْحُـمُــهْ

يُنْشَدُ بالوجهين، وأنشدوا على الكسر[3]:

٢١ ـ باسمِ الذي في كلِّ سورةٍ سِمُهْ

[فعلى هذا يكون في لام «اسم» وجهان، أحدُهما: أنها واو، والثاني: أنها ياء وهو غريبٌ، ولكنَّ][4] أحمد بن يحيى جليلُ القدر ثقةٌ فيما ينقل. و«سُمَىً»[5] مثل هُدَىً. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[6]:

---

(١) وهو ثعلب وقد سبقت ترجمته.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ١٦، وأمالي الشجري ٢/٦٦؛ وابن يعيش ١/٢٤؛ واللسان: لحم. قرضب الرجل: إذا أكل شيئاً يابساً، رجل مبترك: إذا كان معتمداً على الشيء مُلِحَّاً فيه يريد أنهم خدعوا بأول العام فإذا هو عام جدب.

(٣) نسبه في النوادر ١٦٦ لرجل من كلب، وقبله:

وَهْــو بـهــا يَـنْـجــو طـريـقـاً يـعـلَمُــهْ

وهو في الانصاف ١٦، واللسان: سما.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى.

(٥) يتابع ذكر لغات «اسم».

(٦) البيت لـ أبي خالد القناني وهو في الإنصاف ١٥، وأوضح المسالك ١/٢٥؛ والعيني ١/١٥٤. وآثرك: اختصَّك به.

٢٢ ــ واللَّهُ أَسْماكَ سُمَىً مبُارَكاً آثـرك الـلَّـهُ بـه إيثـارَكَـا

ولا دليلَ في ذلك لجوازِ أن يكونَ من لغةِ مَنْ يجعله منقوصاً مضمومَ السين وجاء به منصوباً، وإنما كان ينتهض دليلًا لو قيل: سُمَىً حالةَ رفعٍ أو جَرٍّ(١).

وهمزتُه همزةُ وصلٍ أي تُثْبت ابتداءً وتُحْذَفُ دَرْجاً، وقد تُثْبتُ ضرورةً كقوله(٢):

٢٣ ــ وما أنا بالمَخْسوسِ في جِذْمِ مالكٍ ولا مَنْ تسمَّى ثم يلتزِم الإسْما

وهو أحدُ الأسماءِ العشرةِ التي ابتُدِىء في أوائلها بهمزةِ الوصلِ(٣) / وهي: اسم واست وابن وابنُم وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمنُ في [٤/أ] القسم. والأصل في هذه الهمزةِ أن تُثْبَتَ خَطَّاً كغيرِها من همزاتِ الوصل، وإنما حَذَفوها حين يُضاف الاسمُ إلى الجلالةِ خاصةً لكثرة الاستعمال. وقيل ليوافقَ الخطُّ اللفظَ. وقيل لا حذفَ أصلاً، وذلك لأن الأصل: «سِمٌ» أو «سُم» بكسر السين أو ضمها فلمَّا دخلتِ الباءُ سَكَنَتِ العينُ تخفيفاً، لأنه وقع بعد الكسرة كسرةٌ أو ضمةٌ، [وهذا حكاه النحاس وهو حسن](٤)، فلو أضيف إلى غير الجلالة ثَبَتَتْ(٥)، نحو: باسم الرحمن، هذا هو المشهور، وحُكِيَ عن الكسائي(٦) والأخفش جوازُ حَذْفِها إذا أُضيفت إلى غيرِ الجلالة من أسماء الباري تعالى نحو: بسمِ ربِّك، بسمِ الخالق.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/٢٥. ولو كان صحيح الآخر لقلت: هذا سُمٌ مثل: هذه يد.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٣ برواية: «ولا بالمسمى» واللسان: سما، وتفسير القرطبي ١/١٠٠. والمخسوس: المرذول، وجذم كل شيء: أصله.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى. وانظر: إعراب النحاس ١/٣.

(٥) أي ألف اسم.

(٦) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة أخذ عن الرؤاسي، أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩. انظر: طبقات القراء ١/٥٣٥؛ النزهة ٦٧؛ البغية ٢/١٦٢.

واعْلم أنَّ كلَّ جار ومجرور لا بُدَّ له من شيءٍ يَتَعَلَّقُ به، فعلٍ أو ما في معناه، إلا في ثلاثِ صور: حرفِ الجر الزائد ولعلَّ ولولا عند مَنْ يجر بهما[1]، وزاد الاستاذ ابن عصفور[2] كافَ التشبيه، وليس بشيء، فإنها تتعلَّق. إذا تقرر ذلك فـ «بسم الله» لا بدَّ من شيء يتعلق به ولكنه حُذِف.

واختلف النحويون في ذلك[3]، فذهب أهلُ البصرةِ إلى أنَّ المُتَعَلَّقَ به اسمٌ، وذهب أهلُ الكوفة إلى أنه فِعْلٌ، ثم اختَلَفَ كلٌ من الفريقين: فذهب بعضُ البصريين إلى أنَّ ذلك المحذوفَ مبتدأٌ حُذِفَ هو وخبرُه وبقي معمولُه، تقديره: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌّ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرة. وفيه نظرٌ من حيث إنه يلزمُ حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله وهو ممنوعٌ، وقد نص مكي على مَنْع هذا الوجهِ[4]. وذهبَ بعضُهم إلى أنه خبرٌ حُذِف هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معمولُه قائماً مَقامَه، والتقدير: ابتدائي كائنٌ باسمِ الله، أو قراءتي كائنةٌ باسم الله نحو: زيدٌ بمكةَ، فهو على الأول منصوبُ المحلِّ وعلى الثاني مرفوعُه لقيامِهِ مقامَ الخبر. وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنَّ ذلك الفعلَ المحذوفَ مقدَّرٌ قبله، قال: لأنَّ الأصلَ التقديمُ، والتقدير: أقرأُ باسم الله أو أبتدئُ باسم الله. ومنهم مَنْ قدَّره بعده، والتقدير: باسم الله أقرأ أو أبتدىء أو أتلو، وإلى هذا نحا الزمخشري قال[5]: «ليفيدَ

---

(١) «لعل» حرف جر عند عقيل، «ولولا» حرف جر عند سيبويه في «لولاي».
انظر: ابن عقيل ٢/٦ ـ ٨.

(٢) علي بن مؤمن حامل لواء العربية بالأندلس، أخذ عن الشلوبين والدباج، وله: الممتع والمقرب وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٣. انظر: البغية ٢/٢١٠. وانظر مذهبه في الكاف: شرح الجمل له ١/٤٨٢.

(٣) انظر: الانصاف ٢٤٥.

(٤) المشكل ١/٦.

(٥) الكشاف ١/٢٩.

التقديمُ الاختصاصَ لأنه وقع ردّاً على الكفرة الذين كانوا يبدؤون بأسماءِ آلهتهم كقولهم: باسم اللات، باسم العُزّى» وهذا حسنٌ جداً، ثم اعترض على نفسِه بقولِه تعالى: «اقرأْ باسم ربِّك»[1]، حيث صَرَّح بهذا العامل مُقَدَّماً على معمولِه، ثم أجاب بأنَّ تقديمَ الفعل في سورة العلق أوقعُ لأنها أولُ سورةٍ نَزَلَت فكان الأمرُ بالقراءة أهمَّ». وأجاب غيرُه بأنَّ بـ «اسم ربك» ليس متعلقاً بـ «اقرأ» الذي قبله، بل بـ «اقرأ» الذي بعده[2]، فجاء على القاعدة المتقدمة. وفي هذا نظرٌ لأن الظاهرَ على هذا القول أن يكون «اقرأ» الثاني توكيداً للأول فيكون قد فَصَلَ بمعمول المؤكِّد بينه وبين ما أكَّده مع الفصلِ بكلامٍ طويل.

واختلفوا أيضاً: هل ذلك الفعلُ أمرٌ أو خبرٌ؟ فذهب الفراء[3] أنـه أَمْرٌ تقديرُه: اقرأ أنت باسم الله، وذهب الزجاج[4] أنه خبرٌ تقديره: اقرأ أنا أو ابتَدِىءُ ونحوهُ[5].

و «الله» في «بسم الله» مضافٌ إليه، وهل العاملُ في المضاف إليـه المضافُ أو حرفُ الجرِّ المقدَّرِ أو معنى الإضافة؟ ثلاثةُ أقوال خَيْرُها أوسطُها. وهو عَلَمٌ على المعبودِ بحق، لا يُطلق على غيره، ولَم يَجْسُـرْ أحدٌ من المخلوقين أن يَتَسَّمى به، وكذلك الإله قبل النقل والإدغامِ لا يُطْلق إلا على المعبودِ بحقٍّ. قال الزمخشري:[6] «كأنه صار عَلَماً بالغلَبة»، وأمّا «إله»

---

(١) الآية ١ من سورة القلم.

(٢) نص الآيات: اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من عَلَق، اقرأ وربُّكَ الأكرم.

(٣) يحيى بن زياد إمام أهل الكوفة وتلميذ الكسائي، له: معاني القرآن والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧. انظر: النزهة ٩٨؛ البغية ٢/٣٣٣.

(٤) إبراهيم بن السريّ لزم المبرد، له: معاني القرآن، المختصر، الاشتقاق. توفي سنة ٣١٠. انظر: النزهة ٢٤٤؛ البغية ١/٤١١.

(٥) معاني القرآن ١/١.

(٦) الكشاف ١/٣٦.

المجردُ من الألف واللام فيُطلق على المعبود بحقٍّ وعلى غيره، قال تعالى: «لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لَفسدتا»[1]، «وَمَنْ يَدْعُ مع الله إلهاً آخرَ لا بُرْهَانَ له به»[2]، «[أرأيْتَ] مَنِ اتَّخذَ إلهَه هواه»[3]. واختلف الناسُ هل هو مُرْتَجَلٌ أو مشتق؟، والصوابُ الأولُ، وهو أعرفُ المعارف. يُحْكى أن سِيبويهِ رُئيَ في المنام فقيل [له]: ما فعلَ اللهُ بك؟ فقال: خيراً كثيراً، لجَعْلِي اسمَه أعرفَ المعارفِ.

ثم القائلونَ باشتقاقِه[4] اختلفوا اختلافاً كثيراً، فمنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من لاهَ يليه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلَاهة[5] بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها، وقيل: لاتخاذِهم إياها معبوداً، وعلى هذا قيل: «لَهْيَ أبوك» يريدونَ: للهِ أبوك، فَقَلَبَ العينَ إلى موضع اللام. وخَفَّفه فَحَذَفَ الألفَ واللامَ وحَذَفَ حرفَ الجرِ. وأبْعد بعضُهم فَجَعَلَ مِنْ ذلك قولَ الشاعر[6]:

٢٤ ـ ألا ياسَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من بـرقٍ عليَّ كـريمُ

قال: الأصلُ: لله إنك كريمٌ عليَّ، فَحَذَفَ حرف الجر وحرف التعريف والألفَ التي قبل الهاء من الجلالة، وسَكَّن الهاءَ إجراءً للوصل مُجْرى الوقف،

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.
(٢) الآية ١١٧ من سورة المؤمنون.
(٣) الآية ٤٣ من سورة الفرقان.
(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاج: «الله»؛ القرطبي ١٠٣/١؛ مفردات الراغب ١٧؛ الكشاف ٣٩/١؛ البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ٣٢/١.
(٥) غير واضح في الأصل.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٩٣؛ والخصائص ٣١٥/١؛ وأمالي القالي ٢١٨/١؛ وأمالي الزجاجي ٢٥٠؛ والمقرب ١٠٧/١؛ واللسان: «لهن»؛ والمغني ٢٥٤؛ ورصف المباني ٤٤؛ والخزانة ٣٣٩/٤. والقلل: القمم. وانظر تعليق ابن عصفور على البيت في: المقرب ١٠٧/١.

فصار اللفظ: لَهْ، ثم أَلقى حركة همزة «إنَّ» على الهاء فبقي: لَهِنَّك كما ترى، وهذا سماجَةٌ من قائلِه. وفي البيت قولان أيسرُ من هذا.

ومنهمَ مَنْ قال: «هو مشتقٌ من لاه يَلُوه لِياهاً. أي احتجَبَ، فالألف على هذين القولين أصليةٌ، فحينئذ أصلُ الكلمة لاَهَ، ثم دخل عليه حرفُ التعريف فصاراللاه، ثم أُدْغِمت لام التعريف في اللام بعدها لاجتماعِ شروطِ الإدغام، وفُخِّمت لامُه. ووزنُه على القولين المتقدِّمين إمَّا: فَعَل أو فَعِل بفتح العين أو كسرِها، وعلى كل تقدير: فتحرَّك حرفُ العلة وانفتحَ ما قبلَه فقُلِب ألفاً، وكانَ الأصلَ: لَيَهاً أو لَيِهاً أو لَوَهاً أو لَوِهاً.

ومنهم مَنْ جَعَلَه مشتقاً من أَلَه، وأَلَه لفظٌ مشترك بين معانٍ وهي: العبادةُ والسكون والتحيُّر والفزع، فمعنى «إله» أنَّ خَلْقَه يعبدونه ويسكنون إليه ويتحيَّرون فيه ويفزعون إليه. ومنه قولُ رؤبة:[1]

٢٥ ـ لِلَّـهِ دَرُّ الـغـانِـيـاتِ الـمُـدَّهِ سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهي

أي: من عبادتِه، ومنه «ويذرُكَ وإلاَهَتَك»[2] أي عبادتك. وإلى معنى التحيُّر أشار أمير المؤمنين بقوله: «كَلَّ دون صِفاته تحبيرُ الصفات وَضلَّ هناك تصاريفُ اللغات»[3] وذلك أن العبد إذا تفكَّر في صفاته تحيَّر، ولهذا / رُوي: [٤/ب]
«تفكروا في آلاء الله، ولا تتفكروا في الله»[4] وعلى هذا فالهمزةُ أصلية والألفُ

---

(١) ديوانه ١٦٥؛ تفسير الطبري ١/١٢٣؛ المحتسب ١/٢٥٦؛ المخصص ١٢/١٩١؛ اللسان أله؛ تفسير ابن عطية ١/٩٥؛ ابن يعيش ١/٣. المُدَّة: ج المادِه: المادح.

(٢) الآية ١٢٧ من الأعراف وهي قراءة ابن مسعود وعليّ وابن عباس وأنس. انظر: البحر ٤/٣٦٧؛ الطبري ١/١٢٣.

(٣) انظر: مفردات الراغب ١٧.

(٤) قال في كشف الخفاء ١/٣١١: «رواه أبو نعيم في الحلية وابن أبي شيبة».

قبل الهاء زائدةٌ، فأصلُ الجلالة الكريمة: الإله، كقولِ الشاعر[1]:

٢٦ ـ معاذَ الإله أن تكونَ كظبيةٍ ولا دُمْيَةٍ ولا عَقِيْلَةِ رَبْرَبِ

ثم حُذِفت الهمزةُ لكثرةِ الاستعمال كما حُذفت في ناس، والأصل: أُناس كقوله[2]:

٢٧ ـ إنَّ المَنايا يَطَّلِعْـ ـنَ على الأُناس الآمِنينا

فالتقى حرفُ التعريفِ مع اللامِ فأُدْغِم فيها وفُخِّم. أو نقول: إن الهمزة من الإله حُذِفت للنقل، بمعنى أنَّا نَقَلْنا حَرَكتَها إلى لام التعريف وَحَذَفْناها بعد نقل حركتها كما هو المعروف في النقل، ثم أُدغم لامُ التعريف كما تقدَّم، إلا أنَّ النقلَ هنا لازِمٌ لكثرةِ الاستعمال.

ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌ من وَلِهَ لكونِ كلِّ مخلوقٍ والِهاً نحوَه، وعلى ذلك قال بعضِ الحكماء: «الله محبوب للأشياءِ كلها، وعلى ذلك دلَّ قوله تعالى: «وإنْ من شيءٍ إلا يُسَبِّح بحمده»[3]، فأصله: وِلاه ثم أُبدلت الواو همزةً كما أُبدلت في إشاح وإعاء، والأصلُ: وِشاح ووِعاء[4]، فصار اللفظُ به: إلاهاً، ثم فُعِل به ما تقدَّم مِنْ حَذْفِ همزتِه والإدغام، ويُعْزَى هذا القول للخليل[5]، فعلى هذين القولين وزنُ إلاه: فِعال، وهو بمعنى مَفْعول أي: مَعْبود أو متحيَّرٌ فيه كالكِتاب بمعنى مكتوب.

---

(١) البيت للبعيث بن حريث وهو في الحماسة ٢١٨/١؛ والخزانة ٣٥٠/١؛ وشواهد الكشاف ٣٢٣/٤. والعقيلة: الكريمة، والربرب: القطيع من البقر.

(٢) البيت لذي جدن الحميري وهو في مجالس العلماء ٧٠؛ والخصائص ١٥١/٣؛ وأمالي الشجري ١٢٤/١؛ وابن يعيش ٩/٢؛ وشواهد الشافية ٢٩٦؛ والخزانة ٣٥١/١.

(٣) الآية ٤٤ من الإسراء.

(٤) قال ابن عصفور في الممتع ٣٣٣: «وإنما فَعَلْتَ ذلك لثقل الكسرة في الواو فكأنه اجتمع لك ياء وواو».

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه وواضع علم العروض، له «العَيْـن». توفي سنة ١٧٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٠؛ النزهة ٤٥؛ البغية ٥٥٧/١.

وُردَّ قولُ الخليل بوجهين، أحدهما: أنه لو كانت الهمزةُ بدلاً من واو لجاز النطق بالأصلِ، ولم يَقُلْه أحد، ويقولون: إشاح ووشاح وإعاء ووعاء. والثاني: أنه لو كان كذلك لجُمع على أَوْلِهة كأَوْعِية وأوشِحَة فتُرَدُّ الهمزة إلى أَصلها، ولم يُجْمع «إله» إلا على آلهة.

وللخليل أن ينفصِلَ عن هذين الاعتراضين بأنَّ البدلَ لزِم في هذا الاسمِ لأنه اختَّص بأحكامٍ لم يَشْرَكْهُ فيها غيرُه، كما ستقف عليه، ثم جاء الجمع على التزامِ البدل.

وأمَّا الألفُ واللامُ فيترتَّب الكلامُ فيها على كونِه مشتقاً أو غيرَ مشتقٍّ، فإنْ قيل بالأول كانَتْ في الأصل مُعَرِّفةً، وإنْ قيل بالثاني كانت زائدةً. وقد شَذَّ حذفُ الألفِ واللامِ من الجلالة في قولهم «لاهِ أبوك»، والأصل: للهِ أبوك كما تقدم، قالوا: وحُذِفَت الألفُ التي قبل الهاء خَطَّاً لئلا يُشَبَّهَ بخط «اللات» اسم الصنم، لأن بعضهم يقلبُ هذه التاء في الوقف هاءً فيكتُبها هاءً تَبَعَاً للوقف فمِنْ ثَمَّ جاء الاشتباه. وقيل: لئلا يُشَبَّه بخط «اللاه» اسمَ فاعل من لها يلهو، وهذا إنما يَتِمُّ على لغة مَنْ يحذف ياءَ المنقوص المعرَّف وقفاً لأن الخطَّ يتبعه، وأمَّا مَنْ يُثْبِتُها وقفاً فيثبتها خطَّاً فلا لَبْس حينئذ. وقيل: حَذْفُ الألف لغةٌ قليلة جاء الخط عليها، والتُزِمَ ذلك لكثرة استعماله، قال الشاعر(١):

٢٨ ــ أقبلَ سَيْلٌ كان من أمر اللهْ يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّة المُغِلَّهْ

وحكمُ لامِه التفخيمُ تعظيماً ما لم يتقدَّمْه كسرٌ فترقَّقُ، وإن كان أبو القاسم(٢) الزمخشري قد أطلق التفخيمَ، ولكنه يريد ما قلته. ونقل

---

(١) البيت في زيادات ديوان حسان ٥٢٢: وإصلاح المنطق ٤٧؛ واللسان: حرد؛ وتفسير ابن عطية ١/٩٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٠٦. وحرد: قصد، والمغلة: لها دَخْلٌ وثمار.

(٢) الكشاف ١/٤٠.

أبو البقاء[1] أنَّ منهم مَنْ يُرَقِّقُها على كل حال. وهذا ليس بشيءٍ لأن العربَ على خِلافِه كابراً عن كابرٍ كما ذكره الزمخشري[2]. ونقل أهلُ القراءة خلافاً فيما إذا تقدَّمَه فتحةٌ ممالةٌ أي قريبة من الكسرة: فمنهم مَنْ يُرَقِّقها، ومنهم مَنْ يُفَخِّمُها، وذلك كقراءة السوسي[3] في أحدِ وَجْهَيْه: «حتى نَرَىَ اللَهَ جَهْرةً»[4].

ونقل السهيلي[5] وابن العربي[6] فيه قولاً غريباً وهو أنَّ الألف واللام فيه أصليةٌ غيرُ زائدةٍ، واعتذرا عن وَصْلِ الهمزةِ بكثرة الاستعمال، كما يقول الخليل[7] في همزةِ التعريف، وقد رُدَّ قولهُما بأنه كان ينبغي أن يُنَوَّن لفظُ الجَلالةِ لأنَّ وزنَه حينئذ فَعَّال نحو: لَأَّل وسَأَّل، وليس فيه ما يمنعه من التنوينِ فدلَّ على أنَّ أل فيه زائدةٌ على ماهيةِ الكلمةِ.

ومن غريبِ ما نُقِل فيه أيضاً أنه ليس بعربي بل هو مُعَرَّب، وهو سُريانيُّ الوَضْعِ وأصله: «لاها» فَعَرَّبَتْه العربُ فقالوا: الله، واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[8]:

---

(١) الإملاء ١/٥.
(٢) الكشاف ١/٤٠.
(٣) صالح بن زياد مقرىء ضابط، أخذ عن اليزيدي وقرأ على حفص، وروى عنه المعصوم، توفي ٢٦١. انظر: طبقات القراء ١/٣٣٣؛ تذكرة الحفاظ ٥٥٩.
(٤) الآية ٥٥ من البقرة. وانظر: البحر ١/١٥.
(٥) عبدالرحمن بن عبدالله، له: الروض الأنف والأمالي، توفي سنة ٥٨١. انظر: البغية ٢/٨١.
(٦) محمد بن عبدالله القاضي المالكي، له: أحكام القرآن، والمحصول والعواصم، توفي سنة ٥٤٣. انظر: وفيات الأعيان ١/٤٨٩؛ الأعلام ٧/١٠٦.
(٧) الكتاب ٢/٦٣، ٢٧٣.
(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٨٣، واللسان: أله، وأمالي الشجري ٢/١٥، وابن يعيش ١/٣١؛ والهمع ١/١٧٨؛ والدرر ١/١٥٤. والكبار: مبالغة الكبير، والحلفة: القَسَم.

٢٩ ـ كَحَلْفَةٍ مِن أبي رياحٍ يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبارُ

فجاء به على الأصلِ قبل التعريبِ، ونقل ذلك أبو زيد البلخي(١).

[ومِنْ غريب ما نُقل فيه أيضاً أنَّ الأصل فيه الهاءُ التي هي كنايةٌ عن الغائب](٢) قالوا: وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولِهم فأشاروا إليه بالضمير، ثم زِيدَتْ فيه لامُ المِلْك، إذ قد عَلِمـوا أنه خالقُ الأشياء ومالِكُها فصار اللفظ: «لَهْ» ثم زِيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً، وهذا لا يُشبه كلامَ أهل اللغة ولا النحْويين، وإنما يشبه كلامَ بعض المتصوفة.

ومن غريب ما نُقل فيه أيضاً أنه صفةٌ وليس باسم، واعتلَّ هذا الذاهب إلى ذلك أنَّ الاسم يُعَرِّفَ المُسَمَّى والله تعالى لا يُدْرَكُ حِسَّاً ولا بديهـةً فلا يُعَرِّفُه اسمه، إنما تُعَرِّفه صفاتُه، ولأن العَلَم قائمٌ مقامَ الإشارة، واللهُ تعالى ممتنعٌ ذلك في حقه. وقد رَدَّ الزمخشري(٣) هذا القولَ بما معناه أنك تصفه ولا تَصِفُ به، فتقول: إله عظيم واحد، كما تقول: شيءٌ عظيم ورجلٌ كريم، ولا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل، ولو كان صفةً لوقع صفةً لغيره لا موصوفاً، وأيضاً فإنَّ صفاتِه الحسنى لا بُدَّ لها من موصوف تَجْري عليه، فلو جَعَلْتَها كلَّها صفاتٍ، بقيت غيرَ جاريةٍ على اسمٍ موصوفٍ بها، وليس فيما عدا الجلالة خلافٌ في كونه صفةً فَتَعَيَّن أن تكونَ الجلالةُ اسماً لا صفةً. والقولُ في هذا الاسم الكريمِ يحتمل الإطالةَ أكثرَ ممَّا ذكرْتُ لك، إنما اختصرْتُ ذلك خوفَ السآمة للناظر في هَذا الكتاب.

---

(١) أحمد بن سهل، له: نظم القرآن وتفسير الفاتحة وعصمة الأنبياء، توفي سنة ٣٢٢. انظر: معجم الأدباء ٣/٦٤؛ البغية ١/٣١١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ع.

(٣) الكشاف ١/٣٨.

الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، وقيل: الرحمنُ ليس مشتقاً لأن العربَ لم تَعْرِفْه في قولهم: «وما الرحمنُ؟»(1) وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جَهِلوا الصفةَ دونَ الموصوفِ، ولذلك لم يقولوا: وَمَنْ الرحمن؟ وقد تَبِعا موصوفَهما في / الأربعةِ من العشرة المذكورة(2). [٥/أ]

وذهب الأعلمُ الشنتمريُّ(3) إلى أن «الرحمن» بدلٌ من اسم الله لا نعتٌ له، وذلك مبنيٌّ على مذهبه من أنَّ الرحمن عنده عَلَمٌ بالغلَبة. واستدَلَّ على ذلك بأنه قد جاء غيرَ تابعٍ لموصوفٍ، كقوله تعالى: «الرحمن. عَلَّم القرآن»(4) «الرحمنُ على العرشِ استوى»(5). وقد رَدَّ عليه السُّهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبيِّناً لِما قبله، وما قبله ـ وهو الجلالة ـ لا يفتقرُ إلى تبيين لأنها أعرفُ الأعلامِ، ألا تراهم قالوا: «وما الرحمنُ»(6) ولم يقولوا: وما اللهُ. انتهى. أمَّا قوله: «جاء غيرَ تابع» فذلك لا يمنعُ كونَه صفةً، لأنه إذا عُلم الموصوفُ جاز حَذْفُه وبقاءُ صفتِه، كقوله تعالى: «ومِن الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مختلِفٌ ألوانُه»(7) أي نوع مختلف، وكقول الشاعر(8):

٣٠ ـ كناطحٍ صخرةً يوماً لِيُوْهِنَها ... فلم يَضِرْها وأَوْهَى قرنَه الوَعِلُ

أي كوعلٍ ناطحٍ، وهو كثير.

---

(١) الآية ٦٠ من الفرقان.
(٢) انظر: الورقة ٣ أ.
(٣) يوسف بن سليمان، عالم بالعربية والشعر، أخذ عن الإفليلي. له: شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، توفي سنة ٤٤٦، أو ٤٧٦. انظر: البلغة ٢٩٢؛ البغية ٢/٢٥٦.
(٤) الآية ١ ـ ٢ من سورة الرحمن.
(٥) الآية ٥ من سورة طه.
(٦) الآية ٦٠ من سورة الفرقان.
(٧) الآية ٢٨ من سورة فاطر.
(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٨.

والرحمة لغةً:[1] الرقةُ والانعطافُ، ومنه اشتقاق الرَّحِم، وهي البطنُ لانعطافِها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفهُ تعالى بالرحمة مجازاً عن إنعامِه على عبادِه كالمَلِك إذا عَطَف على رعيَّته أصابَهم خيرُه. هذا معنى قول أبي القاسم الزمخشري[2]. ويكونُ على هذا التقدير صفةَ فعلٍ لا صفة ذاتٍ، وقيل: الرحمة إرادةُ الخيرِ لِمَنْ أرادَ اللهُ به ذلك، ووَصْفُه بها على هذا القولِ حقيقةٌ، وهي حينئذ صفةُ ذاتٍ، وهذا القولُ هو الظاهرُ.

وقيل: الرحمة رِقَّةٌ تقتضي الإحسانَ إلى المرحومِ، وقد تُستعملُ تارةً في الرقة المجردة وتارةً في الإحسان المجرَّد، وإذا وُصِف به الباري تعالى فليس يُراد به إلا الإحسانُ المجردُ دونَ الرقةِ، وعلى هذا رُوي: «الرحمةُ من الله إنعامٌ وإفضالٌ، ومن الآدميين رقةٌ وتعطُّف».

[وقال ابن عباس[3] رضي الله عنهما: «وهما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر أي: أكثرُ رحمة». قال الخطَّابي[4]: وهو مُشْكِلٌ؛ لأن الرقة][5] لا مَدْخَلَ لها في صفاتهِ. وقال الحسين بن الفضل[6]: «هذا وَهْمٌ من الراوي، وإنما هما اسمان رفيقان أحدهما أَرْفَقُ من الآخر والرفق من صفاته» وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله رفيقٌ يحبُّ الرِفقَ، ويُعطي عليه ما لا يُعْطي

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٦.
(٢) الكشاف ١/٤٥.
(٣) عبدالله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة توفي سنة ٦٨. انظر: طبقات ابن سعد ٢/٣٦٥؛ الإصابة: ٤/٩٠؛ طبقات القراء ١/٤٢٥.
(٤) حمد بن محمد أخذ عن الشاشي وأبي عمر الزاهد وله: غريب الحديث وشرح البخاري، توفي سنة ٣٨٨. انظر: البغية ١/٥٤٦.
(٥) لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.
(٦) الحسين بن الفضل البجلي الكوفي المفسر، نزيل نيسابور، كان آية في معاني القرآن، روى عن يزيد بن هارون، توفي سنة ٢٨٢. انظر: العبر للذهبي ٢/٦٧.

على العنف»[1]، ويؤيِّده الحديثُ الآخر، وأمَّا الرحيمُ فالرفيق بالمؤمنين خاصة.

واختلف أهلُ العلمِ في «الرحمن الرحيم» بالنسبة إلى كونهما بمعنىً واحدٍ أو مختلفين. فذهب بعضُهم إلى أنهما بمعنى واحد كَنْدمان ونَدِيم، ثم اختلف هؤلاء على قولين، فمنهم مَنْ قال: جُمِع بينهما تأكيداً، ومنهم مَنْ قال: لمَّا تَسَمَّى مُسَيْلمة ـ لعنه الله ـ بالرحمن قال الله لنفسه: الرحمنُ الرحيم، فالجمعُ بين هاتين الصفتين لله تعالى فقط. وهذا ضعيفٌ جداً، فإنَّ تسميتَه بذلك غيرُ مُعْتَدٍّ بها البتّة، وأيضاً فإن بسم الله الرحمن الرحيم قبلَ ظهورِ أمرِ مُسَيْلَمَةَ.

ومنهم مَنْ قال: لكلٍّ واحد فائدةٌ غيرُ فائدةِ الآخر، وجَعَل ذلك بالنسبة إلى تغايُرِ متعلَّقِهما إذ يقال: «رَحْمن الدنيا ورحيمُ الآخرة»، يُروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنَّ رحمته في الدنيا تَعُمُّ المؤمنَ والكافرَ، وفي الآخرة تَخُصُّ المؤمنين فقط، ويُروَى: رحيمُ الدنيا ورحمنُ الآخرة، وفي المغايَرة بينهما بهذا القَدْر وحدَه نظرٌ لا يَخْفى.

وذهب بعضُهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً: فمنهم مَنْ قال: الرحمن أبلغُ، ولذلك لا يُطلق على غيرِ الباري تعالى، واختاره الزمخشري[2]، وجعلَه من باب غَضْبان وسَكْران للممتلىءِ غَضَباً وسُكْراً، ولذلك يقال: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة فقط، قال الزمخشري[3]: «فكان القياسُ الترقِّيَ من الأدنى، إلى الأعلى، كما يُقال: شُجاع باسل

---

(١) رواه البخاري «فتح الباري»: الاستتابة ١٢/٢٨٠؛ مسلم: البر ٤/٢٠٠٤.
(٢) الكشاف ١/٤١.
(٣) الكشاف ١/٤٥.

ولا يقال: باسِلٌ شجاع. ثم أجاب بأنه أَرْدَفَ الرحمنَ الذي يتناول جلائلَ النِّعَمِ وأصولَها بالرحيمِ ليكونَ كالتتمَّةِ والرديف ليتناولَ ما دَقَّ منها ولَطَف.

ومنهم مَنْ عَكَس فجعلَ الرحيمَ أبلغَ، ويؤيده روايةُ مَنْ قال: «رحيم الدنيا ورحمان الآخرة» لأنه في الدنيا يَرْحم المؤمن والكافرَ، وفي الآخرة لا يَرْحم إلا المؤمن. لكن الصحيح أنَّ الرحمنَ أبلغُ، وأمَّا هذه الروايةُ فليس فيها دليلٌ، بل هي دالَّةٌ على أنَّ الرحمنَ أبلغُ، وذلك لأن القيامَة فيها الرحمةُ أكثرُ بأضعافٍ، وأثرُها فيها أظهرُ، على ما يُروى أنه خَبَّأ لعباده تسعاً وتسعينَ رحمةً ليوم القيامة. والظاهر أن جهةَ المبالَغَةِ فيهما مختلفةٌ، فمبالغةُ «فَعْلان» من حيث الامتلاءُ والغَلَبَةُ ومبالغةُ «فعيل» من حيث التكرارُ والوقوع بمَحَالِّ الرحمة. وقال أبو عبيدة[1]: «وبناء فَعْلان ليس كبناءِ فَعِيل، فإنَّ بناء فَعْلان لا يقع إلا على مبالغةِ الفِعْل، نحو: رجل غَضْبانُ للمتلىء غضباً، وفعيل يكون بمعنى الفاعلِ والمفعول، قال[2]:

٣١ ــ فأمَّا إذا عَضَّتْ بك الحربُ عَضَّةً فإنك مَعْطوفٌ عليك رحيمُ

فالرحمنُ خاصُّ الاسمِ عامُّ الفعل. والرحيمُ عامُّ الاسمِ خاصُّ الفعلِ، ولذلك لا يَتَعَدَّى فَعْلان ويتعدَّى فعيل. حكى ابنُ سِيده[3]: «زيدٌ حفيظٌ علمَك وعلمَ غيرك».

والألفُ واللام في «الرحمن» للغلَبة كهي في «الصَّعِق»[4]، ولا يُطلق

---

(١) انظر: المجاز ٢١/١ بعبارة قريبة.

(٢) البيت لعملس بن عقيل وهو في الحماسة ١٥٨/٢ واللسان: رحم.

(٣) علي بن إسماعيل قرأ على مجاهد بن عبدالله، من أهل مرسية له: المحكم والمخصص وشرح الحماسة، توفي سنة ٤٥٨. انظر: إنباه الرواة ٢٢٥/٢؛ البلغة ١٤٨؛ البغية ١٤٣/٢. وانظر قوله في: المحكم ٢١٢/٣.

(٤) الصعق: اسم لكل مَنْ رُمي بصاعقة، ثم غلب على خويلد بن نفيل الذي أصيب بصاعقة لارتكابه إثماً. انظر: اللسان: صعق.

على غير الباري تعالى عند أكثر العلماء، لقوله تعالى: «قلِ ادعُوا الله أو ادعوا الرحمن»[1]، فعادَلَ به ما لا شِرْكَةَ فيه، بخلاف «رحيم» فإنه يُطلق على غيره تعالى، قال [تعالى] في حَقِّه عليه السلام: «بالمؤمنين رؤوف رحيم»[2]، وأمَّا قول الشاعر[3] في مُسَيْلَمَةَ الكذاب ـ لعنه الله تعالى ـ:

٣٢ ـ . . . . وأنت غَيْثُ الوَرىٰ لا زلت رَحْمانا

فلا يُلتفت إلى قوله لَفْرطَ تَعَنُّتهم، ولا يُستعمل إلَّا مُعَرَّفاً بالألفِ واللامِ أو مضافاً، ولا يُلتفت لقوله: «لا زِلْتَ رَحْمانا» لشذوذه.

ومن غريب ما نُقِل فيه أنه مُعَرَّب، ليس بعربيٍّ الأصل، وأنه بالخاء المعجمة قاله ثعلب [والمبرد وأنشد][4]:[5]

٣٣ ـ لن تُدْرِكوا المَجْدَ أو تَشْرُوا عَباءَكُمُ ... بِالخَزِّ أو تَجْعلوا اليَنْبُوتَ ضَمْرانا
أو تَتْرُكونَ إلى القَسَّيْنِ هِجْرَتَكُمْ ... ومَسْحكم صُلْبَهـم رَخْمانَ قُرْبانا

وفي وصل الرحيم بالحمد ثلاثة أوجهٍ، الذي عليه الجمهور: الرحيمِ بكسر الميم موصولةً بالحمد. وفي هذه الكسرة احتمالان: أحدهما ـ وهو الأصحُّ ـ أنها حركةُ إعرابٍ، وقيل: يُحتمل أنَّ الميم سَكَنَت على نية الوقف، فلمَّا وقع بعدها ساكن حُرِّكت بالكسر. والثاني من وَجْهَي الوصل: سكونُ الميمِ والوقفُ عليها، والابتداءُ بقطع ألف «الحمد»، رَوَتْ ذلك أم سلمة عنه

---

(١) الآية ١١٠ الإسراء.
(٢) الآية ١٢٨ من التوبة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وصدره: سَمَوْتَ بالمجد يابن الأكرمين أباً. وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٤٥. والورى: الناس.
(٤) لم يظهر في فيلم الأصل.
(٥) البيتان لجرير، وهما في ديوانه ٥٩٨ بالتقديم والتأخير واختلافٍ في الرواية؛ وتفسير القرطبي ١/١٠٤؛ واللسان «رحم». والينبوت: ضرب من الشجر.

عليه السلام. الثالث: حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ[1]: «الرحيمَ الحمدُ» بفتح الميم ووصل ألف الحمد، كأنها سكنَّت وقطعَتِ الألفَ، ثم أَجْرت الوقف مُجرى الوصل، فألقَتْ حركة همزة الوصل على الميم الساكنة. قال ابن عطية[2]: «ولم تُرْوَ هذه قراءةً عن أحد [فيما علمت، «وهذا فيه نظرٌ يجيء في: «ألم الله»[3]، قلت: يأتي تحقيقه في آل عمران إن شاء الله تعالى، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو أن تكونَ الحركةُ للنصبِ بفعل محذوفٍ على القطع][4]، وهو أَوْلى من هذا التكلُّف.

□ □ □

(١) البحر ١/١٨.
(٢) البحر ١/١٨، ولم أجد هذا القول في تفسير ابن عطية.
(٣) الآية ١ ـ ٢ من آل عمران.
(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

سورة الفـاتحـة

آ. (١) قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله ربِّ العالمين﴾: الحمدُ[١]: الثناءُ على الجميل سواءً كان نعمةً مُسْداةً إلى أحدٍ أم لا، يقال: حَمِدْتُ الرجلَ على ما أنعم به عليَّ وحَمِدْتُه على شجاعته، ويكون باللسان وحدَه دونَ عملِ الجَوارح، إذ لا يقال: حَمِدْت زيداً أي عَمِلْتُ له بيديَّ عملاً حسناً، بخلافِ الشكر فإنه لا يكونُ إلَّا نعمةً مُسْدَاةً إلى الغيرِ، يقال: شكرتُه على ما أعطاني، ولا يقال: شكرتُه على شجاعته، ويكون بالقلب واللسان والجوارح، قال تعالى: «اعمَلوا آلَ داودَ شُكْراً»[٢]، وقال الشاعر[٣]:

٣٤ ـ أفـادَتْكُمُ النَّعْمـاءُ مني ثـلاثـةً ... يدي ولساني والضميرَ المُحَجَّبا

فيكونُ بين الحمد والشكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. وقيل: الحمدُ هو الشكرُ بدليل قولهم: «الحمدُ لله شكراً». وقيل: بينهما عمومٌ[٤]/ وخصوصٌ مطلقٌ والحمدُ أعمُّ من الشكرِ، وقيل: الحمدُ الثناءُ عليه تعالى بأوصافه، [٥/ب]

(١) انظر: مفردات الراغب ١٣٠.
(٢) الآية ١٣ من سورة سبأ.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ١/٤٧؛ وشواهده ٤/٣٢٤، أي: أنا أشكر نعماءكم بالقلب واللسان.
(٤) تغيَّر الخط في نسخة الأصل في ورقة واحدة وقد أشرنا إلى الاختلافات الجوهرية بين النسخ وهي محدودة.

والشكرُ الثناءُ عليه بأفعالِه، فالحامدُ قسمان: شاكرٌ ومُثْنٍ بالصفاتِ الجميلة. وقيل: الحمدُ مقلوبٌ من المدحِ، وليس بسديدٍ وإن كان منقولاً عن ثعلب، لأن المقلوبَ أقلُّ استعمالاً من المقلوب منه، وهذان مستويان في الاستعمال، فليس ادِّعاءُ قلبِ أحدِهما من الآخر أَوْلَى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين، وأيضاً فإنه يَمْتنع إطلاقُ المدحِ حيث يجوزُ إطلاقُ الحمدِ، فإنه يقال: «حَمِدْتُ الله» ولا يقال مَدَحْته، ولو كان مقلوباً لَما امتنع ذلك. ولقائلٍ أن يقول: مَنَعَ من ذلك مانعٌ، وهو عَدَمُ الإِذْنِ في ذلك.

وقال الراغب[1]: «الحمدُ لله الثناء [عليه] بالفضيلة، وهو أخصُّ من المدحِ وأعمُّ من الشكر، يقال[2] فيما يكونُ من الإنسان باختياره وبما يكونُ منه وفيه بالتسخير، فقد يُمْدَحُ الإنسان بطولِ قامتِهِ وصَباحةِ وجهِهِ كما يُمْدَح ببذلِ مالِه وشجاعتِهِ وعلمِهِ، والحمدُ يكون في الثاني دونَ الأول، والشكرُ لا يُقال إلا في مقابلةِ نعمة، فكلُّ شكرٍ حَمْدٌ وليس كل حمدٍ شكراً، وكلُّ حَمْدٍ مَدْحٌ وليس كلُّ مَدْحٍ حمداً، ويقال: فلان محمود إذا حُمِد، ومُحْمَدٌ [وُجد محموداً][3] ومُحَمَّد كَثُرت خصالُه المحمودة، وأَحْمَدُ أي: إنه يفوق غيرَه في الحمد».

والألفَ واللامُ في «الحَمْد» قيل: للاستغراقِ وقيل: لتعريفِ الجنسِ، واختاره الزمخشري[4]، قال الشاعر[5]:

٣٥ ــ .... إلى الماجِدِ القَرْمِ الجَوادِ المُحَمَّدِ

---

(١) المفردات ١٣٠.

(٢) أي: إن المدح يقال كما في المفردات.

(٣) ما بين معقوفين زيادة من نسخة عارف حكمت.

(٤) الكشاف ١/٥٠.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٨٩، وصدره:

إليك أَبَيْتَ اللعن كان كَلالُها

وهو في اللسان: حمد. والقرم: الرجل العظيم. والبيت في الحقيقة شاهد على لفظ «المحمد» لأن أل فيه للعهد وليست للجنس.

وقيل: للعَهْدِ. وَمَنع الزمخشري[1] كونَها للاستغراق، ولم يبيِّنْ وجهَ ذلك، ويُشْبِه أن يقال: إنَّ المطلوبَ من العبد إنشاء الحمد لا الإخبارُ به وحينئذ يستحيلُ كونُها للاستغراقِ، إذ لا يُمْكنُ العبدَ أن يُنْشِيءَ جميعَ المحامدِ منه ومن غيرِه بخلافِ كونِها للجنسِ.

والأصلُ فيه المصدريةُ فلذلك لا يُثَنَّى ولا يُجْمع، وحكى ابنُ الأعرابي[2] جمعَه على أَفْعُل وأنشد[3]:

٣٦ ــ وأَبْلَجَ محمودِ الثناء خَصَصْتُه   بأفضلِ أقوالي وأفضلِ أَحْمُدي

وقرأ الجمهور: «الحمدُ لِلَّه»[4] برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعُه على الابتداء، والخبرُ الجار والمجرور بعده فيتعلَّقُ بمحذوف هو الخبرُ في الحقيقة. ثم ذلك المحذوفُ إن شئتَ قدَّرْتَه اسماً وهو المختار، وإنْ شئتَ قدَّرْتَه فِعْلاً، أي: الحمدُ مستقرٌّ لله أو استقرَّ لله. والدليلُ على اختيار القول الأولِ أنَّ ذلك يتعيَّن في بعض الصور فلا أدلُّ من ترجيحه في غيرها[5]، وذلك أنك إذا قلت: «خرجت فإذا في الدار زيدٌ»، و«أمَّا في الدار فزيدٌ»، يتعيَّن في هاتين الصورتين تقديرُ الاسم، لأن إذا الفجائية وأمَّا التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ[6]. وقد عورض هذا اللفظُ بأنه يتعيَّن تقديرُ الفعلِ في

(١) الكشاف ١/ ٥٠.

(٢) محمد بن زياد، إمام في اللغة والأنساب، قرأ على المفضل والكسائي، وروى عنه ابن السكيت وثعلب، توفي سنة ٢٣١، له: النوادر والأنواء. انظر: البلغة ٢٢١، البغية ١/ ١٠٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/ ١٣٣.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ١، البحر ١/ ١٨؛ الكشاف ١/ ٥٠؛ القرطبي ١/ ١٣٥.

(٥) أي إن تقدير المحذوف اسمًا يتعين في بعض الصور، وليس شيء أدل على ترجيح تقدير المحذوف اسمًا من تعين ذلك في بعض الصور.

(٦) الذي منع من تقدير الفعل دفع احتمال كون «زيد» في المثالين فاعلاً للفعل المحذوف استقر، على حين أن إذا وأمّا يليها المبتدأ فقط، أمّا إذا أعربت زيداً مبتدأ فالمسألة تبقى على جواز تقدير المحذوف فعلاً أو اسمًا.

بعضِ الصور، وهو ما إذا وقع الجارُّ والمجرورُ صلةً لموصولٍ، نحو: «الذي في الدار» فليكنْ راجحاً في غيره. والجوابُ أن ما رَجَّحْنا به هو من باب المبتدأ والخبر وليس أجنبياً فكان اعتباره أولى، بخلاف وقوعه صلةً، والأولُ غيرُ أجنبي[1].

ولا بُد من ذِكْر قاعدةٍ ههنا لعموم فائدتها، وهي أنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ إذا وَقَعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلقا بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ لا يجوز ظهورهُ إذا كان كوناً مطلقاً، فأمَّا قول الشاعر[2]:

٣٧ ـ لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ   فأنت لدىٰ بُحْبوحَةِ الهُونِ كائِنُ

فشاذٌ لا يُلتفَتُ إليه. وأمَّا قوله تعالى: «فلما رآه مستقِرًّاً عنده»[3] فلم يَقْصِدْ جَعْلَ الظرفِ ثابتاً[4] فلذلك ذكرَ المتعلَّقَ به. ثم ذلك المحذوفُ يجوز تقديرُه باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعيَّن أن يكون فعلاً، وإلاَّ في الصورتين المذكورتين فإنه يتعيَّنُ أَنْ يكونَ اسماً. واختلفوا: أيُّ التقديرين أولى فيما عدا الصورَ المستثناةَ؟ فقوم رجَّحوا تقديرَ الاسمِ، وقومٌ رجَّحوا تقديرَ الفعلِ، وقد تقدَّم دليلُ الفريقين.

وقرىء شاذاً بنصب الدال من «الحمد»[5]، وفيه وجهان: أظهرهُما أنه

---

(١) لعله يعني أن قوله: «الذي في الدار» ليس من مسألة المبتدأ وخبره الجاروالمجرور، لأن «في الدار» صلة وليس خبراً، ويعني بالأجنبي ما هو غير المبتدأ والخبر وهو هنا الصلة. وقوله «والأول غير أجنبي» وردت في نسخة حكمت «فإنه آخر أجنبي».

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عقيل ١٨٣/١؛ والهمع ٩٨/١؛ والدرر ٧٥/١؛ وبحبوحة الشيء: وسطه.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) لعله يعني أنه ليس عاماً وإنما هو خاص ولذلك ذكره. ولعل قوله «ثابتاً» محرف عن «كائناً» واضطربت النسخ في رسمها وكلها محرفة.

(٥) وهي قراءة هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة، انظر: البحر ١٨/١؛ تفسير ابن عطية ١٠٢/١.

منصوبٌ على المصدرية، ثم حُذِف العاملُ، وناب المصدرُ مَنَابَه، كقولهم في الإخبار: «حمداً وشكراً لا كُفْراً»، والتقدير: أَحْمَدُ الله حَمْداً فهو مصدرٌ نابَ عن جملة خبرية. وقال الطبري[1]: إن في ضمنه أمرَ عبادِه أن يُثْنوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمدَ لله، وعلى هذا يجيء «قولوا إياك» فعلى هذه العبارة يكون[2] من المصادر النائبة عن الطلب لا الخبر، وهو محتملٌ للوجهين، ولكنَّ كونَه خبرياً أَوْلَىٰ من كونه طلبياً؛ ولا يجوز إظهارُ هذا الناصب لِئلاّ يُجْمَع بين البدلِ والمُبْدلِ منه. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول به أي اقرؤوا الحمدَ، أو اتلوا الحمدَ، كقولهم: «اللهم ضَبُعاً وذئباً»، أي اجمَعْ ضبُعاً، والأولُ أحسن للدلالةِ اللفظيةِ.

وقراءةُ الرفع أَمْكَنُ وأَبْلَغُ من قراءة النصب، لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادر التي أصلُها النيابةُ عن أفعالها يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النصب فإنه يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، ولذلك قال العلماء: إن جوابَ خليل الرحمن عليه السلام في قوله تعالى حكايةً عنه: «قال سلامٌ»[3] أحسنُ مِنْ قول الملائكة «قالوا سلاماً»، امتثالاً لقوله تعالى: «فَحَيُّوا بأحْسَنَ منها»[4].

و «لله» على قراءة النصب يتعلَّق بمحذوفٍ لا بالمصدرِ لأنها للبيان تقديره: أَعْنِي لله، كقولهم: سُقْياً له وَرَعْياً لك، تقديرهُ: أعني له ولك، ويدلُّ

---

(١) محمد بن جرير صاحب التفسير والتاريخ، أخذ عن سليمان بن عبدالرحمن، وأخذ عنه الداجوني، توفي سنة ٣١٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٧١٠؛ طبقات القراء ١٠٦/٢. وانظر: تفسيره ١٣٩/١.

(٢) أي الحمد على قراءة النصب.

(٣) الآية ٦٩ من هود، ووجه تفضيل «سلام» أن المحذوف اسم أي: سلامي سلام وهذا يفيد الثبوت، أما «سلاماً» فالمحذوف فعل أي: أسلم سلاماً، وهذا يفيد التجدد والانقطاع.

(٤) الآية ٨٦ من سورة النساء.

على أن اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوفٍ لا بنفسِ المصدرِ أنهم لم يُعْمِلوا المصدرِ المتعدي في المجرورِ باللام فينصبوه فيقولوا: / سُقياً زيداً ولا رَعْياً [٦/أ] عمراً، فـدلَّ على أنه ليس معمولاً للمصدرِ، ولذلكَ غَلِطَ مَنْ جعلَ قولَه تعالى: «والذين كفروا فَتَعْساً لهم»(١) من باب الاشتغالِ لأنَّ «لهم» لم يتعلَّق بِتَعْساً كما مَرَّ. ويحتمل أن يقال: إنَّ اللام في «سُقياً لك» ونحوِه مقويةٌ لتعدية العاملِ لكونِه فَرْعاً فيكونُ عاملاً فيما بعدَه.

وقُرِىء أيضاً بكسرِ الدال(٢)، ووجهُه أنها حركةُ إتباعٍ لكسرةِ لامِ الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتْبِعُون الأول للثاني للتجانس، ومنه: «اضربِ الساقَيْنُ أُمُّك هابِلُ»(٣)، بضم نون التثنيـة لأجل ضمِّ الهمـزة. ومثله(٤):

٣٨ ـ وَيْلِمِّها في هواءِ الجَـوِّ طالبـةً ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

الأصل: ويلٌ لِأمها، فَحَذَفَ اللامَ الأولى، واستثقل ضمَّ الهمزةِ بعد الكسرة، فَنَقَلها إلى اللام بعد سَلْب حركتها، وحَذَفَ الهمزةَ، ثم أَتْبع اللامَ الميمَ، فصار اللفظ: وَيْلِمِّها، ومنهم مَنْ لا يُتبع، فيقول: وَيْلُمِّها بضم اللام، قال(٥):

---

(١) الآية ٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: شواذ ابن خالويه ١؛ الكشاف ١/٥١؛ ابن عطية ١/١٠٢.

(٣) من هبل أي ثكل، وانظر: الكتاب ٢/٧٢، حيث يرويه بكسر نون «الساقين» وكسر همزة «أمك» على الإتباع. وقد يكون شطر بيت وتمامه «قالوا» قبله.

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٢٢٧؛ وسر الصناعة ١/٢٤٠؛ وابن يعيش ٢/١١٤؛ ورصف المباني ٤٣؛ والخزانة ٤/٩٠. والطالبة: العُقاب، ولا كهذا: يريد الذئب، يقول: لم أر كنجائه وهربه منها نجاء وهو مطلوب. ويُروى البيت: وَيْلُمِّها، وينسب البيت أيضاً إلى النعمان بن بشير.

(٥) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ٨ من قصيدته المشهورة. والولع: الكذب.

٣٩ ـ وَيْلُمِّها خُلَّةً قد سِيْطَ مِنْ دمِها فَجْعٌ وَوَلْعٌ [وإخلافٌ وتَبْدِيلُ]

ويُحتمل أن تكونَ هذه القراءة من رفعٍ وأن تكونَ مِنْ نصبٍ، لأنَّ الإعرابَ مقدرٌ مَنَعَ من ظهورِه حركةُ الإتباعِ.

وقُرِىء أيضاً[١]: «لُلَّـهِ» بضمِّ لامِ الجرِّ، قالوا: وهي إتباعٌ لحركة الدالِ، وفضَّلها الزمخشري[٢] على قراءة كسر الدال معتلاً لذلك بأنَّ إتباع حركة البناء لحركة الإعراب أحسنُ من العكس وهي لغةُ بعضِ قيس، يُتْبعون الثاني للأول نحو: مُنْحَدُرٌ[٣] ومُقُبِلين، بضمِّ الدالِ والقافِ لأجلِ الميم، وعليه قُرِىء: «مُرُدِفين»[٤] بضمِّ الزاءِ إتباعاً للميمِ، فهذه أربعُ قراءاتٍ في «الحمدُ لله» وقد تقدَّم توجيهُ كلٍّ منها.

ومعنى لام الجر هنا الاستحقاقُ، أي الحمدُ مستحقٌ لله، ولها معانٍ أُخَرُ[٥]، نذكرها الآن، وهي الملك والاستحقاق [نحو:] المالُ لزيد، الجُلُّ للفرس، والتمليك نحو: وَهَبْتُ لك وشبهِه، نحو: «جَعَلَ لكم من أنفسكُمْ أزواجاً»[٦]، والنسب نحو: «لزيد عَمٌّ» والتعليلُ نحو: «لِتَحْكُمَ بين الناس»[٧]

---

(١) وهي قراءة ابن أبـي عبلة كما في الكشاف ١/٥١؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٢.

(٢) الكشاف ١/٥٢.

(٣) الإتباع في هذه الكلمة على عكس ما ذكر فقد ضم الدال لأجل ضمه الراء وهو يستشهد على تغيير الثاني لأجل الأول كما في الأمثلة، انظر: الكتاب ٢/٢٧٢، ويبعد أن نقول: ضم الدال لأجل ضمه الميم الأولى في الكلمة للفاصل الكبير بين الحرفين.

(٤) الآية ٩ من الأنفال: «بألفٍ من الملائكة مُرْدِفين»، ونسبها في البحر ٤/٤٦٥، إلى الخليل.

(٥) انظر في معاني اللام: كتاب اللامات للزجاجي، والمغني ٢٢٨؛ رصف المباني ٢١٨.

(٦) الآية ٧٢ من سورة النحل.

(٧) الآية ١٠٥ من سورة النساء.

والتبليغ نحو: قلتُ لك، والتعجبُ في القسم خاصة، كقوله[1]:

٤٠ ـ لِلَّهِ يَبْقى على الأيام ذو حِيَدٍ   بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

والتبيين نحو: قوله تعالى: «هَيْتَ لك»[2]، والصيرورةُ نحو قوله تعالى: «ليكونَ لهمِ عدواً وحَزَناً»[3]، والظرفية: إمَّا بمعنى في، كقوله تعالى: «ونضعُ الموازينَ القسطَ ليومِ القيامةِ»[4]، أو بمعنى عِنْد، كقولهم: «كتبتُه لخمسٍ» أي عند خمس، أو بمعنى بَعْدَ، كقوله تعالى: «أَقِمِ الصلاةَ لدُلوكِ الشمسِ»[5] أي: بعد دلوكها، والانتهاء، كقوله تعالى: «كلٌّ يَجْري لِأَجَلٍ»[6]، والاستعلاء نحو قوله تعالى: «يَخِرُّون للأذقان»[7] أي على الأذقان، وقد تُزاد باطِّراد في معمول الفعل مقدَّماً عليه كقوله تعالى: «إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون»[8] أو كان العاملُ فَرْعاً، نحوُ قولِه تعالى: «فَعَّالٌ لِما يريد»[9] وبغيرِ اطِّراد نحو قوله[10]:

---

(١) اختلفوا في نسبة البيت بين أبي ذؤيب الهذلي وأمية بن عائذ وعبدمناف ومالك ابن خالد، ويبدو أنه للأخير، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢ ورواية الصدر فيه:

والخُنْسُ لن يُعْجِزَ الأيامَ ذو حِيَدٍ

وهو في اللامات ٧٣؛ وأمالي الشجري ١/٣٦٩؛ والخزانة ٤/٢٣١؛ والدرر ٢/٢٩. وذو الحيد: الوعل، والمشمخرّ: الجبل الشامخ. والظيّان والآس: نوعان من النبات.

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ٧٨ من الإسراء.

(٦) الآية ١٣ من سورة فاطر.

(٧) الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.

(٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٩) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١١٥؛ رصف المباني ١١٦.

٤١ ـ ولـمَّـا أَنْ تـواقَفْـنـا قليـلاً   أَنَخْنـا للكـلاكِـل فـارتَمَيْنـا

وأمَّا قوله تعالى: «قل عَسَى أَنْ يكونَ رِدِفَ لكم»[١] فقيلَ: على التضمين. وقيل هي زائدة.

قوله «ربِّ العالمين»: الربُّ لغةً: السيِّدُ والمالك والثابِت والمعبود، ومنه[٢]:

٤٢ ـ أَرَبٌّ يبـول الثُّعْلُبـان بـرأسـه   لقد هانَ مَنْ بالَتْ عليه الثعالبُ

والمُصْلِح. وزاد بعضُهم أنه بمعنى الصاحب وأنشد[٣]:

٤٣ ـ قَـدْ نالـه ربُّ الكـلاب بكفِّـه   بيضٌ رِهـافٌ ريشُهُنَّ مُقَـزَّعُ

والظاهرُ أنه هنا بمعنى المالك، فليس هومعنى زائداً، وقيل: يكون بمعنى الخالق.

واختلف فيه: هل هو في الأصل وصفٌ أو مصدرٌ؟ فمنهم مَنْ قال: هو وصفٌ ثم اختلف هؤلاء في وزنه، فقيل: هوعلى وزن فَعَل كقولك: نَمَّ[٤] يَنُمَّ فهونَمٌّ، وقيل: وزنه فاعِل، وأصله رابٌّ، ثم حُذفت الألف لكثرةِ الاستعمال، كقولهم: رجل بارٌّ وبَرٌّ. ولقائلٍ أن يقول: لا نُسَلِّم أنَّ بَرّاً مأخوذٌ من بارّ بل هما صيغتان[٥] مستقلتان فلا ينبغي أن يُدَّعى أن ربّاً أصله رابٌّ.

---

(١) الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٢) البيت لغاوي بن ظالم السلمي أوراشد بن عبدربه أو العباس بن مرداس أو أبي ذر، وهو في المغني ١١١؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٣؛ والهمع ٢/٢٢؛ والدرر ٢/١٤. والثعلبان: ذكر الثعالب، ويعني بالرب هنا صنمًا.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/١٤؛ واللسان: رهب. والمقزع: المنتف من كثرة ما رمى به.

(٤) نمَّ: زين الكلام بالكذب.

(٥) في نسخة حكمت: صفتان.

ومنهم من قال: هو مصدرَ ربَّهُ يَرُبُّه رَبّاً أي مَلَكَه، قال[1]: «لَأنْ يَرُبَّني رجلٌ من قريش أحبُّ إليَّ أن يَرُبَّني رجلٌ من هوازن»، فهو مصدَرٌ في معنى الفاعل نحو: رجل عَدْلٌ وصَوم، ولا يُطلق على غير الباري تعالى إلا بقيدِ إضافة، نحو قوله تعالى: «ارجِعْ إلى ربك»[2]، ويقولون: «هو ربُّ الدار وربُّ البعير» وقد قالَتْه الجاهلية للمَلِك من الناس من غير قَيْدٍ، قال الحارث بن حلزة[3]:

٤٤ ـ وهـو الربُّ والشهيدُ على يَـوْ م الحِيَـارَيْنِ والبـلاءُ بـلاءُ

وهذا من كفرهم.

وقراءةُ الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه، وقُرِىء[4] منصوباً، وفيه ثلاثةُ أوجه: إمَّا [منصوبٌ] بما دَلَّ عليه الحمدُ، تقديره: أَحْمَدُ ربَّ العالمين، أو على القطعِ من التبعِيَّة أو على النداء وهذا أضعفُها؛ لأنه يؤدِّي إلى الفصلِ بين الصفةِ والموصوف. وقُرِىء مرفوعاً على القَطْعِ من التبعيَّة فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي هو ربُّ.

وإذا قد عُرِض ذِكْرُ القَطْعِ في التبعية فلنستطرِدْ ذكرَه لعمومِ الفائدةِ في ذلك[5]: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفتهِ وكانَ الوصفُ مدحاً، أو ذَمّاً أو ترحُّماً جاز في الوصفِ [التابع][6] الإتباعُ والقطعُ، والقطعُ إمَّا على النصب بإضمار فعل لائقٍ، وإمَّا على الرفع على خبر مبتدأ محذوف،

---

(١) وهو قول صفوان بن أمية لأبي سفيان يوم حُنَيْن. انظر: اللسان: رب؛ والكشاف ٥٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٠٤/١.

(٢) الآية ٥٠ من سورة يوسف.

(٣) اللسان: حير، وشرح التبريزي على المعلقات ٤٥٣. وعنى بالرب هنا: المنذر، والبلاء بلاء: أي شديد.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي. انظر: تفسير ابن عطية ١٠٣/١؛ والبحر ١٩/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٣/٢؛ شرح الكافية ٣١٦/١.

(٦) زيادة من نسخة حكمت.

ولا يَجُوز إظهارُ هذا الناصبِ ولا هذا المبتدأ، نحو قَولِهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ» رُوِي بنصب «أهل» ورفعِه، أي: أعني أهلَ أو هو أهلُ الحمد. وإذا تكرَّرت النعوتُ والحالةُ هذه كنتَ مخيَّراً بين ثلاثةِ أوجهٍ: إمّا إتْباعِ الجميعِ أو قطعِ الجميعِ أو قطعِ البعض وإتباعِ البعضِ، إلا أنك إذا أَتْبَعْتَ البعضَ وقَطَعْتَ البعضَ وجب أن تبدأ بالإتباع، ثم تأتي بالقَطْعِ من غير عكسٍ، نحو: مَرَرْتُ بزيد الفاضلِ الكريمُ، لئلا يلزمَ الفصلُ بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة.

والعالمين: خفضٌ بالإضافةِ، علامةُ خفضِه الياءُ لجريانه مَجْرى جمعِ المذكرِ السالمِ، وهو اسمُ جمع لأن واحدَه من غير لفظِه، ولا يجوز أن يكونَ جمعاً لعالَم، لأنَّ الصحيحَ في «عالَم» أنه يُطلَقُ على كلِّ موجودٍ سوى الباري تعالى، لاشتقاقِه من العَلامة بمعنى أنه دالٌّ على صانعه، وعالَمون بصيغة الجمع لا يُطلق إلا على العقلاء دونَ غيرهم، فاستحالَ أن يكونَ عالَمون جمعَ عالَم؛ لأن الجمع لا يكون أخصَّ من المفرد[1]، وهذا نظيرُ ما فعله سيبويه[2] في أنَّ «أعراباً» ليس جمعاً لـ «عَرَب» لأن عَرَباً يُطلق على البَدَويّ والقَرويّ، وأعراباً لا يُطلق إلَّا على البدوي دون القروي. فإنْ قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «عالَمون» جمعاً لـ «عالَم» مُراداً به العاقلُ دونَ غيره فيزولَ المحذورُ المذكورُ؟ أُجيبَ عن هذا بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: شَيْئون جمع شَيء مراداً به العاقلُ دونَ غيره، فدلَّ عدمُ جوازِه على عَدم ادِّعاء ذلك. وفي الجواب نظرٌ، إذ لقائلٍ أن يقول: شَيْئون مَنَعَ مِنه مانعٌ آخرُ وهو كونُه ليس صفةً ولا علماً، فلا يلزم مِنْ مَنْعِ ذلك منعُ «عالَمين» مراداً به العاقلُ، ويؤيِّد هذا ما نقل الراغب[3] عن ابن عباس أن «عالَمين» إنما جُمع هذا الجمعَ لأنَّ المرادَ به

---

(١) انظر المسألة في: تفسير القرطبي ١/١٣٨.
(٢) الكتاب ٢/٨٩.
(٣) المفردات ٣٥٧.

الملائِكةُ والجنُّ والإنسُ، وقال الراغبُ أيضاً: «إن العالَم في الأصل اسمٌ لما يُعْلَم به كالطَابَع اسمٌ لما يُطْبَعُ به، وجُعِل بناؤه على هذه الصيغةِ لكونه كالآلة، فالعالَمُ آلةٌ في الدلالة على صانعِهِ»، وقال الراغب أيضاً: «وأمَّا جَمْعُه جَمْعَ السلامةِ فلكونِ الناسِ في جملتِهم، والإنسانُ إذا شارك غيره في اللفظِ غَلَب حكمُه»، وظَاهرُ هذا أن «عالَمين» يُطلَق على العُقلاءِ وغيرهم، وهو مخالفٌ لِما تقدَّم من اختصاصِه بالعُقلاءِ، كما زَعَم بعضُهم، وكلامُ الراغبِ هو الأصحُّ الظاهرُ.

آ. (٢) ﴿الرحمن الرحيم﴾: نعت أو بدل، وقُرئا منصوبَيْنِ ومرفوعَيْنِ[١]، وتوجيه ذلك في ما ذكر في «رب العالمين»، وتقدَّم الكلامُ في اشتقاقِهما في البسملة / فأغنى عن إعادته[٢]. [٦/ب]

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يوم الدين﴾: يجوز أن يكونَ صفةً أيضاً أو بَدَلاً، وإن كان البدلُ بالمشتقِّ قليلاً، وهو مشتقٌّ من المَلْك[٣] بفتح الميم، وهو الشدُّ والربط، قال الشاعر[٤]:

٤٥ ـ مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها يَرَى قائمٌ مِنْ دونِها ما وراءها

ومنه: «إملاكُ العَروسِ»، لأنه عَقْدٌ وربط للنكاح.

وقُرِىء «مالِك» بالألف[٥]، قال الأخفش[٦]: «يقال: مَلِكٌ بَيِّنُ المُلْكِ

---

(١) نصبها أبو العالية وابن السميفع وعيسى بن عمر، ورفعها أبو زرين العقيلي والربيع ابن خيثم وأبو عمران الجوفي. انظر: البحر ١/١٩.

(٢) انظر: الورقة ٤ ب.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٤٩٢.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٨؛ ومشكل ابن قتيبة ١٧٤؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٨؛ وتفسير القرطبي ١/٢٣٩. وأنهرت: أَجْرَيْتُ الدم.

(٥) قرأ عاصم والكسائي بألف، وقرأ الباقون بغير ألف. انظر: السبعة ١٠٤؛ الحجة للفارسي ١/٥؛ تفسير القرطبي ١/١٣٩.

(٦) معاني القرآن له ٥٥٠.

بضم الميم، ومالكٌ بيِّنُ المَلْكِ بفتح الميم وكسرها»، ورُوِي ضَمُّها أيضاً بهذا المعنى. ورُوِي عن العربِ: «لي في هذا الوادي مَلْك ومُلْك ومَلْك» مثلثةَ الفاء، ولكنَّ المعروف الفرقُ بين الألفاظ الثلاثة، فالمفتوحُ الشدُّ والربطُ، والمضمومُ هو القهرُ والتسلُّطُ على مَنْ يتأتَّى منه الطاعةُ، ويكونُ باستحقاقٍ وغيره، والمكسورُ هو التسلطُ على مَنْ يتأتَّى منه الطاعةُ ومَنْ لا يتأتَّىٰ منه، ولا يكونُ إلا باستحقاق فيكونُ بين المكسور والمضموم عمومٌ وخصوصٌ من وجه. وقال الراغب[1]: «والمِلْك ـ أي بالكسر ـ كالجنس للمُلْك ـ أي بالضم ـ فكل مِلْك ـ بالكسر ـ مُلك، وليس كل مُلك مِلكاً»[2]، فعلى هذا يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبهذا يُعرف الفرقُ بين مَلِك ومالِك، فإن مَلِكاً مأخوذ من المُلْك ـ بالضم، ومالِكاً مأخوذ من المِلْك بالكسر. وقيل: الفرقُ بينهما أن المَلِك اسمٌ لكل مَنْ يَمْلِكُ السياسة: إمَّا في نفسِه بالتمكُّن من زمام قُواه وصَرْفِها عَنْ هواها، وإمَّا في نفسه وفي غيره، سواءٌ تولَّى ذلك أم لم يتولَّ.

وقد رجَّح كلُّ فريقٍ إحدى القراءتين[3] على الأخرىٰ ترجيحاً يكاد يُسْقِط القراءةَ الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍ، لأنَّ كلتيهما متواترةٌ، ويَدُلُّ على ذلك ما رُوِي عن ثعلب أنه قال: [«إذا اختلف الإعرابُ في القرآن][4] عن السبعة لم أفضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضَّلْتُ الأقوى» نقله أبو عمر الزاهد[5] في «اليواقيت». وقال الشيخ شهابُ الدين

---

(١) المفردات ٤٩٣، وانظر: الحجة ١/١١.

(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب هكذا: «فكل مُلْكٍ مِلكٌ وليس كل مِلك مُلكاً» وهو ليس بصواب.

(٣) انظر: الحجة ١/٩.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٥) تقدمت ترجمته بلقب المطرز.

أبو شامةَ[1]: «وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنَّ بعضَهم يُبالِغُ في ذلك إلى حدٍّ يكاد يُسْقِطُ وجهَ القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوتِ القراءتين وصحةِ اتصافِ الربِّ تعالى بهما، ثم قال: «حتى إني أُصَلِّي بهذه في رَكْعةٍ وبهذه في رَكْعةٍ» ذكر ذلك عند قوله: «مَلِك يوم الدين ومالِك».

وَلْنذكرْ بعضَ الوجوه المرجِّحة تنبيهاً على معنى اللفظة لا على الوجهِ الذي قَصَدوه. فمِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ «مالك» أنها أَمْدَحُ لعمومِ إضافتِه، إذ يقال: «مالِكُ الجِّن والإنس والطير»، وأنشدوا على ذلك[2]:

٤٦ ـ سُبْحانَ مَنْ عَنَتِ الوجوهُ لوجهِه   مَلِكِ الملوكِ ومالِكِ العَفْوِ

وقالوا: «فلانٌ مالكُ كذا» لِمَنْ يملكه، بخلاف «مِلِك» فإنه يُضاف إلى غيرِ المملوك نحو: «مَلِك العرب والعجم»، ولأنَّ الزيادةَ في البناءِ تدلُّ على الزيادةِ في المعنى كما تقدَّم في «الرحمن»، ولأنَّ ثوابَ تالِيها أكثرُ من ثواب تالي «مَلِك».

ومِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ «مَلِك» ما حكاه الفارسي[3] عن ابن السراج[4] عن بعضِهم أنه وَصَفَ نفسَه بأنه مالكُ كلِّ شيء بقوله: «ربِّ العالمين» فلا فائدةَ في قراءةِ مَنْ قَرَأَ: «مالك» لأنها تكرارٌ، قال أبو عليّ: «ولا حُجَّة فيه لأنَّ في التنزيل مِثلَه كثيراً، يُذْكَرُ العامُّ ثم الخاصُّ، نحو: «هو اللَّهُ الخالِقُ

---

(١) عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، قرأ على السخاوي، له: شرح الشاطبية والروضتين، توفي سنة ٦٦٥. انظر: طبقات القراء ٣٦٦/١.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢٢/١.

(٣) الحجة ٧/١. وهو الحسن بن أحمد أستاذ ابن جني، له: المسائل الحلبية والإغفال. توفي سنة ٣٧٧. انظر: النزهة ٣١٥؛ البغية ٤٩٦/١.

(٤) محمد بن السريّ، أخذ عن المبرد، له: الأصول والاشتقاق، توفي سنة ٣١٦. انظر: إنباه الرواة ١٤٥/٣؛ البلغة ٢٢٢؛ البغية ١٠٩/١.

البارِىءُ المُصَوِّر»(١). وقال أبو حاتم(٢): «مالِك» أَبْلَغُ في مدح الخالق، و «مَلِك» أبلغُ في مدحِ المخلوقِ، والفرقُ بينهما أن المالِكَ من المخلوقين قد يكون غيرَ مَلِك، وإذا كان الله تعالَى مَلِكاً كان مالكاً. واختاره ابن العربي. ومنها: أنها أعمُّ إذ تضاف للمملوك وغيرِ المملوك، بخلافِ «مالك» فإنه لا يُضاف إلاَّ للمملوك كما تقدَّم، ولإشعارِه بالكثرةِ، ولأنه تمدَّح تعالَى بمالِكِ المُلْك، بقوله تعالى(٣): «قل اللَّهُمَّ مالكَ المُلْكِ» ومَلِك مأخوذ منه كما تقدم، ولم يتمدَّح بمالِك المِلك ـ بكسر الميم ـ الذي مالِكٌ مأخوذٌ منه.

وقُرِىءَ مَلْك بسكون اللام(٤)، ومنه(٥):

٤٧ ـ وأيـامٍ لـنـا غُـرٍّ طِـوالٍ عَصَيْنـا المَلْكَ فيها أَنْ نَـدِينا

وَمليك(٦). ومنه(٧):

٤٨ ـ فاقنَعْ بما قَسَم المَليكُ فـإنَّما قَسَم الخـلائِقَ بَيْنَنَـا عَـلاَّمُهـا

ومَلِكي، وتُرْوَى عن نافع(٨).

إذا عُرِف هذا فكونُ «مَلِك» نعتاً لله تعالى ظاهر، فإنه معرفةٌ بالإضافة، وأمَّا «مالك» فإنْ أريد به معنى المُضِيّ فجَعْلُه نعتاً واضحٌ أيضاً، لأنَّ إضافته

---

(١) الآية ٢٤ من سورة الحشر.

(٢) سهل بن محمد السجستاني، عرض على يعقوب الحضرمي وأخذ عنه محمد بن سليمان، توفي سنة ٢٥٥. انظر: مراتب النحويين ٨٠؛ طبقات القراء ١/٣٢٠؛ البغية ١/٦٠٦.

(٣) الآية ٢٦ من آل عمران.

(٤) وهي قراءة أُبَيّ هريرة وعاصم الجحدري. انظر: الشواذ ١؛ البحر ١/٢٠.

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٣٩٢؛ وتفسير القرطبي ١/١٤٤. وأن ندين: أن نطيع.

(٦) وهي قراءة أبي وأبي هريرة، انظر: البحر ١/٢٠؛ الشواذ ١.

(٧) البيت للبيد من معلقته وهو في ديوانه ٣٢٠.

(٨) نافع بن عبدالرحمن أحد القراء السبعة، أخذ عن تابعي المدينة، وروى عنه قالون وورش توفي سنة ١٦٩. انظر: طبقات القراء ٢/٣٣٠.

محضة فَيَتعرَّف بها، ويؤيِّد كونَه ماضِيَ المعنى قراءةُ مَنْ قرأ[1]: «مَلَكَ يومَ الدين»، فجعل «مَلَكَ» فعلاً ماضياً، وإن أُريد به الحالُ أو الاستقبال فَيُشْكِلُ، لأنه: إمَّا أن يُجْعَلَ نعتاً لله ولا يجوز لأنَّ إضافةَ اسم الفاعل بمعنى الحالِ أو الاستقبال غيرُ مَحْضَةٍ فلا يُعَرَّف، وإذا لم يتعرَّفْ فلا يكونُ نعتاً لمعرفةٍ، لِما عَرَفْتَ فيما تقدَّم من اشتراطِ الموافقةِ تعريفاً وتنكيراً، وإمَّا أن يُجْعَلَ بدلاً وهو ضعيف لأنَّ البدلَ بالمشتقات نادرٌ كما تقدَّم. والذي ينبغي أن يُقالَ: إنه نعتٌ على معنى أنَّ تقييدَه بالزمانِ غيرُ معتَبرٍ، لأنَّ الموصوفَ إذا عُرِّفَ بوصفٍ كان تقييدُه بزمانٍ غيرَ معتبرٍ، فكأنَّ المعنى ـ والله أعلم ـ أنه متصفٌ بمالكِ يومِ الدينِ مطلقاً، من غير نظرٍ إلى مضيٍّ ولا حالٍ ولا استقبالٍ، وهذا ما مالَ إليه أبو القاسم الزمخشري[2].

وإضافةُ مالك ومَلِك إلى «يوم الدين» من باب الاتِّساع، إذ متعلَّقُهما غيرُ اليوم، والتقدير: مالكِ الأمرِ كله يومَ الدين. ونظيرُ إضافة «مالك» إلى الظرف هنا نظيرُ إضافة «طَبَّاخ» إلى «ساعات» من قول الشاعر[3]:

٤٩ ـ رُبَّ ابنَ عَمٍّ لسُلَيْمى مُشْمَعِلّْ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

إلا أنَّ المفعولَ في البيت مذكورٌ وهو «زادَ الكَسِل»، وفي الآيةِ الكريمةِ غيرُ مذكورٍ للدلالةِ عليه. ويجوز أن يكونَ الكلامُ على ظاهرِهِ من غيرِ تقديرِ حَذْفٍ.

ونسبةُ المِلْكِ والمُلْك إلى الزمانِ في حقِّ الله تعالى غيرُ مُشْكِلَةٍ، ويؤيِّدُه

---

(١) قراءة أنس بن مالك وأبـي حنيفة. الشواذ ١، وانظر: الكشاف ١/٥٧.

(٢) الكشاف ١/٥٨.

(٣) البيت لجبار بن جزء، أو الشماخ في ديوانه ١٠٩، وهو في الكتاب ١/٩٠؛ ومجالس ثعلب ١/١٢٦؛ والكامل ١١٣؛ والمخصص ٣/٣٧؛ والخزانة ٢/١٧٢. والمشمعل: الجادّ في أمره المشمِّر. يقول: إذا كسل الصحب عن طبخ الزاد كفاهم ذلك.

ظاهرُ قراءةِ مَنْ قرأ: «مَلَكَ يومَ الدينِ» فعلاً ماضياً فإن ظاهرَها كونُ «يوم» مفعولاً به. والإضافة على معنى اللام لأنها الأصل، ومنهم مَنْ جعلها في هذا النحو على معنى «في» مستنداً إلى ظاهر قوله تعالى: «بل مَكْرُ الليل والنهار»(١)، قال: «المعنى مَكْرٌ في الليل، إذ الليل لا يُوصَف بالمكرِ، إنما يُوصَفُ به العقلاءُ، فالمكرُ واقعٌ فيه». والمشهورُ أن الإضافةَ: إمَّا على معنى اللام وإمَّا على معنى «مِنْ»، وكونها بمعنى «في» غيرُ صحيح. وأمَّا قولُه تعالى: «مَكْرُ الليل» فلا دَلالةَ فيه، لأن هذا من باب البلاغة، وهو التجوُّزُ في أنْ جَعَلَ ليلَهم ونهارَهم ماكِرَيْنِ مبالغةً في كثرةِ وقوعِه منهم فيهما، فهو نظيرُ قولهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، وقولِ الشاعر(٢):

٥٠ ـ أمَّا النهارُ ففي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ والليلُ في قَعْرِ منحوتٍ من السَّاجِ

لمَّا كانَتْ هذه الأشياءُ يكثرُ وقوعُها في هذه الظروفِ وَصَفوُها بها مبالغةً في ذلك، وهو مذهبٌ حَسَنٌ مشهورٌ في كلامهم.

واليومُ لغةً: القطعةُ من الزمان أيَّ زمنٍ كانَ من ليلٍ أو نهار، قال تعالى: «والتفَّتِ الساقُ بالساقِ، إلى ربِّكَ يومئذٍ المَساقُ»(٣)، وذلك كنايةٌ عن احتضارِ الموتى، وهو لا يختصُّ بليل ولا نهار، وأمَّا / في العُرْف فهو من [٧/أ] طلوعِ الفجرِ إلى غروب الشمس. وقال الراغب(٤): «اليومُ نعبِّر به عن وقت طلوعِ الشمس إلى غروبها»، قلت: وهذا إنما ذكروه في النهارِ لا في اليوم، وجعلوا الفرقَ بينهما ما ذكرت لك.

---

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٨٠؛ والكامل ٧٠٠؛ والمقتضب ٤/٣٣١؛ والمحتسب ٢/١٨٤؛ والبحر ٤/٣١٥. يصف محبوساً يقيد بالنهار ويُغَلُّ في سلسلة ويوضع بالليل في خشبة منحوتة. والساج: ضرب من الشجر.

(٣) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(٤) المفردات ٥٧٨.

والدِّيْنِ: مضافٌ إليه أيضاً، والمرادُ به هنا: الجزاءُ، ومنه قول الشاعر[1]:

٥١ ـ ولم يَبْقَ سوى العُدْوا نِ دِنَّاهم كما دَانُوا

أي جازَيْناهم كما جازونا، وقال آخر[2]:

٥٢ ـ واعلَمْ يقيناً أنَّ مُلْكَكَ زائلٌ واعلَمْ بأنَّ كما تَدِينُ تُدانُ

ومثله[3]:

٥٣ ـ إذا ما رَمَوْنا رَمَيْناهمُ ودِنَّاهُمُ مثلَ ما يَقْرِضُونا

ومثله[4]:

٥٤ ـ حَصادُكَ يوماً ما زَرَعْتَ وإنما يُدانُ الفتى يوماً كما هو دائِنُ

وله معانٍ أُخَرُ: العادَة، كقوله[5]:

٥٥ ـ كَدِينِك من أمِّ الحُوَيْرِثِ قبلَها وجارتِها أمِّ الرَّباب بِمَأْسَلِ

أي كعادتك، ومثلُه[6]:

---

(١) البيت للفند الزماني، وهو في الحماسة ١/٦٠؛ وأمالي القالي ١/٢٦٠؛ وشرح ابن عقيل ٢/١٤١؛ والهمع ١/٢٠٢؛ والخزانة ٢/٥٧؛ والدرر ١/١٧٠.

(٢) البيت لخويلد بن نوفل الكلابي، وهو في اللسان (دين) ويبدأ صدره برواية: يا حارِ أيقن؛ وابن عطية ١/١١٤؛ ومجاز القرآن ١/٢٣ ونسبه إلى يزيد بن الصعق الكلابي؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٤.

(٣) البيت لكعب بن جعيل، وهو في تفسير ابن عطية ١/١١٤؛ وتفسير الطبري ١/٥٢؛ وتفسير القرطبي ١/١١٤.

(٤) البيت منسوب إلى لبيد وليس في ديوانه، وهو في تفسير القرطبي ١/١٤٤.

(٥) البيت لامرىء القيس من معلقته، وهو في الديوان ٩. ومأسَل: اسم ماء بعينه.

(٦) البيت للمثقب العبدي، وهو في المفضليات ٢٩٢؛ والجمهرة ٣/١٠٢؛ وتفسير الطبري ٢/٥٤٨؛ وتفسير ابن عطية ١/١١٣؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٥، واللسان: دين. درأ الوضين لناقته: بسطه على الأرض ثم أبركها عليه ليشدَّ عليها رحلها، والوضين: حزام الرحل إذا كان من شَعر منسوج.

٥٦ ـ تقول إذا دَرَأْتُ لها وَضِيني   أهذا دِينُه أبداً ودِيني

ودانَ عصى وأطاع، وذلَّ وعزَّ، فهو من الأضداد. والقضاءُ، ومنه قوله تعالى: «ولا تأخُذْكم بهما رأفةٌ في دينِ الله»[1] أي في قضائِه وحكمه، والحالُ، سُئل بعضُ الأعراب فقال: «لو كنتُ على دِينٍ غيرِ هذه لَأَجَبْتُكَ» أي على حالة. والداءُ، ومنه قول الشاعر[2]:

٥٧ ـ يا دينَ قلبِك مِن سَلْمى وقد دِينا   . . . .

ويقال: دِنْتُه بفعلِه أَدِينُه دَيْناً ودِيناً ـ بفتح الدال وكسرها في المصدر ـ أي جازَيْتُه. والدِّينُ أيضاً: الطاعةُ، ومنه: «وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً»[3] أي طاعةً، ويستعار للمِلَّة والشريعةِ أيضاً، قال تعالى: «أفغيرَ دين الله يَبْغون»[4] يعني الإسلام، بدليل قوله تعالى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غيرَ الإسلامِ ديناً، فلن يُقْبل منه»[5]. والدِّينُ: سيرة[6] المَلِك، قال زهير[7]:

٥٨ ـ لَئِنْ حَلَلْتَ بجوٍّ في بني أَسَدٍ   في دينِ عمروٍ وحالَتْ بيننَا فَدَكُ

يقال: دِينَ فلان يُدانُ إذا حُمِل على مكروهٍ، ومنه قيل للعبدِ، مَدين وللأَمَةِ مَدِينة. وقيل: هو من دِنْتُه إذا جازيته بطاعته، وجَعَل بعضُهم المدينةَ من هذا الباب، قاله الراغب[8]. وسيأتي تحقيقُ هذه اللفظة عند ذِكْرِها.

(١) الآية ٢ من سورة النور.
(٢) لم أهتد إلى قائله وعجزه، وهو في تفسير القرطبي ١٤٥/١؛ وتفسير ابن عطية ١١٦/١.
(٣) الآية ١٢٥ من سورة النساء.
(٤) الآية ٨٣ من سورة آل عمران.
(٥) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.
(٦) قوله: «سيرة» غير واضح في الأصل، وهي واردة لغة.
(٧) ديوانه ١٨٣. وجو: اسم واد، وفدك: اسم أرض. وقول الشاعر: «في دين عمرو» شرحها ثعلب في الديوان بطاعته.
(٨) المفردات ١٧٨.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿إيَّاكَ نعبدُ وإياك نَسْتعين﴾**: «إياك» مفعولٌ مُقدَّمٌ على «نَعْبُدُ»، قُدِّم للاختصاصِ، وهو واجبُ الانفصالِ. واختلفوا فيه(١): هل هو من قَبيل الأسماءِ الظاهرة أو المضمرةِ؟ فالجمهورُ على أنه مضمرٌ، وقال الزجاج(٢): «هو اسم ظاهر»، وترجيحُ القولين مذكورٌ في كتب النحو.

والقائلونَ بأنه ضميرٌ اختلفوا فيه على أربعةِ أقوال، أحدُها: أنه كلَّه ضميرٌ. والثاني: أن «إيَّا» وحدَه ضميرٌ وما بعده اسمٌ مضافٌ إليه يُبَيِّن ما يُراد به من تكلمٍ وغَيْبَةٍ وخطاب، وثالثُها: أن «إيَّا» وحدَه ضميرٌ وما بعدَه حروفٌ تُبَيِّنُ ما يُراد به. ورابعها: أنَّ «إيَّا» عمادٌ وما بعده هو الضمير، وشَذَّت إضافتُه إلى الظاهرِ في قولهم: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيَّا الشَوابِّ»(٣) بإضافة «إيا» إلى الشَوابِّ، وهذا يؤيِّد قولَ مَنْ جَعَلَ الكافَ والهاءَ والياءَ في محل جرٍّ إذا قلت: إياك إياه إياي.

وقد أَبْعَدَ بعضُ النحويين فَجَعَلَ له اشتقاقاً، ثم قال: هل هو مشتقٌّ من «أَوَّ» كقول الشاعر(٤):

٥٩ ــ فَأَوِّ لذِكْراها إذا ما ذَكَرْتُها ....

أو من «آية» كقوله(٥):

---

(١) انظر في أحكامه: رصف المباني ١٣٧.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١/١٠ أنه ضمير، ولكنه ادَّعى أن الكاف فيه مضاف إليه.

(٣) الشواب: ج شابَّة. وانظر: الكتاب ١/٣٨٠.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وعجزه:

ومن بَعْدِ أرضٍ بيننا وسماءِ

وهو في الخصائص ٢/٨٩؛ والمحتسب ١/٣٩؛ واللسان: أوا؛ والدرر ١/٣٨؛ والهمع ١/٦١.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

غيرَ أثافيه وأَرْمِدائه

وهو في أدب الكاتب ٤٧٥؛ واللسان: رمد؛ والبحر ١/٢٣. وآياته: مفردها آية وهي العلامة، والأثافي: الحجارة التي تُنْصَبُ وتجعل عليها القدر، والأرمداء: الرماد.

٦٠ ـ لم يُبْقِ هذا الدهرُ من آيائِـهِ ....

وهل وزنه إفْعَل أو فَعيل أو فَعُول ثم صَيَّره التصريف إلى صيغة إيَّا؟ وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يُجْدِي فائدةً، مع أنَّ التصريف والاشتقاق لا يَدْخلان في المتوغِّل في البناء.

وفيه لغاتٌ: أشهرُها كسرُ الهمزةِ وتشديدُ الياءِ، ومنها فتحُ الهمزةِ وإبدالُها هاءً مع تشديدِ الياء وتخفيفها. قال الشاعر(١):

٦١ ـ فَهِيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ توسَّعَتْ مَوارِدُه ضاقَتْ عليـك مصادِرُهْ

[وقال بعضهم: إياك بالتخفيف مرغوبٌ عنه](٢)، لأنه يصير: شمسَك نعبد، فإنَّ إياةَ الشمس ضَوْءُها بكسر الهمزة، وقد تُفتح، وقيل: هي لها بمنزلة الهالة للقمر، فإذا حَذَفْتَ التاءَ مَدَدْتَ(٣)، قال(٤):

٦٢ ـ سَقَتْـه إياةُ الشمسِ إلاَّ لِثـاتِه أُسِفَّ فلم تَكْـدِمْ عليه بـإثْمِدِ

وقد قُرِىء ببعضها شاذاً(٥)، وللضمـائر بـابٌ طويـلٌ وتقسيمٌ متسع لا يحتمله هذا الكتابُ، وإنما يأتي في غضونه ما يليقُ به.

ونعبُدُ: فعلٌ مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وقيل: لوقوعِه

---

(١) البيت لطفيل الغنويّ ـ ديوانه ١٠ ـ أو مضرس بن ربعي، وهو في القرطبي ١/١٤٦؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٣٩١.

(٢) ما بين معقوفين غير واضح في فيلم الأصل.

(٣) تقول: أياؤها. الصحاح: أيا.

(٤) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ١١؛ وشـرح المعلقات للتبـريزي ١٣٩. واللسان: كدم. سقته: حسنته، وأسفّ: ذُرَّ عليه، تكدم: تعضّض عظمًا فيؤثر في ثغرها.

(٥) انظر في هذه القراءات: القرطبي ١/١٤٦؛ ابن عطية ١/١١٧؛ البحـر ١/٢٣؛ الشواذ ١.

موقعَ الاسم، وهذا رأيُ البصريين[١]، ومعنى المضارع المشابهُ، يعني أنه أَشْبَه الاسمَ في حركاتِهِ وسَكَناتِهِ وعددِ حروفِهِ، ألا ترىٰ أنَّ ضارباً بزنة يَضْرب فيما ذَكَرْتُ لك وأنه يَشِيع ويختصُّ في الأزمان، كما يشيعُ الاسمُ ويختصُّ في الأشخاصِ، وفاعلُه مستترٌ وجوباً لِما مرَّ في الاستعاذة.

والعِبادة[٢] غاية التذلل، ولا يستحقُّها إلا مَنْ له غايةُ الإفضالِ وهو الباري تعالى، فهي أبلغُ من العبودية، لأنَّ العبوديةَ إظهارُ التذلل، ويقال: طريق مُعَبَّد، أي مذلَّل بالوطء، قال طرفة[٣]:

٦٣ ـ تباري عِتاقاً ناجِياتٍ وَأَتْبَعَتْ وَظِيفاً وظيفاً فـوقَ مَوْرٍ مُعَبَّـدِ

ومنه: العبدُ لذلَّته، وبعيرٌ مُعَبَّد: أي مُذَلَّل بالقَطِران. وقيل: العبادةُ التجرُّدُ، ويُقال: عَبَدْت الله بالتخفيف فقط، وعَبَّدْتُ الرجلَ بالتشديد فقط: أي ذَلَّلته أو اتخذتُه عبداً.

وفي قوله تعالى: «إيَّاك نعبدُ» التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب، إذ لو جَرَىٰ الكلامُ على أصلِه لقيل: الحمد لله، ثم قيل: إياه نعبدُ، والالتفاتُ: نوع من البلاغة. ومن الالتفات ـ إلا أنه عَكْسُ هذا ـ قولُه تعالى: «حتى إذا كنتم في الفلك، وَجَرَيْنَ بهم»[٤]، ولم يقل: بكم. وقد التفت امرؤ القيس ثلاثةَ التفاتات في قوله[٥]:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٩.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٣٣٠.

(٣) ديوانه ١٣، وشرح التبريزي على المعلقات ١٤٣؛ والخصائص ٢/٣٧٢. تُباري: تعارض. والعتاق: كرام الإبل. والناجيات: السراع، والوظيف: عظم الساق، أي أتبعت وظيف يدها وظيف رجلها. والمور: الطريق.

(٤) الآية ٢٢ من يونس.

(٥) ديوانه ١٨٥؛ وأوضح المسالك ١/١٧٩. والخلِّي: الخالي من الهموم، والعائر: القذى في العين.

٦٤ ـ تطاوَلَ ليلُكَ بالإثْمِدِ ... وباتَ الخَليُّ ولم تَرْقُدِ
وباتَ وباتَتْ له ليلَةٌ ... كليلة ذي العائِرِ الأرْمَدِ
وذلك من نبأٍ جاءني ... وخُبِّرْتُه عن أَبي الأسودِ

وقد خَطَّأ بعضُهم الزمخشري(١) في جَعْلِه هذا ثلاثة التفاتات(٢)، وقال: بل هما التفاتان، أحدهما خروجٌ من الخطابِ المفتتحِ به في قوله: «ليلُك» إلى الغيبة في قوله: «وباتَتْ له ليلةٌ»، والثاني: الخروجُ من هذه الغيبةِ إلى التكلم في قوله: «من نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُه». والجواب أن قوله أولاً: «تطاول ليلُك» فيه التفاتٌ، لأنه كان أصلُ الكلامِ أن يقولَ: تطاول ليلي، لأنه هو المقصودُ، فالتفت من مَقام التكلمِ إلى مقامِ الخطابِ، ثم من الخطابِ إلى الغَيْبَةِ، ثم من الغَيْبة إلى التكلمِ الذي هُوَ الأصلُ.

وقُرِىء شاذاً: «إيَّاكَ يُعْبَدُ»(٣) على بنائِه للمفعول الغائبِ، ووجهُها على إشكالها: أنَّ فيها استعارةً والتفاتاً، أمَّا الاستعارةُ فإنه استُعير فيها ضميرُ النصب لضمير الرفع، والأصل: أنت تُعْبَدُ، وهو شائعٌ كقولهم: عساك وعساه وعساني في أحد الأقوال، وقول الآخر(٤):

٦٥ ـ يابنَ الزُّبيرِ طالما عَصَيْكا ... وطالَما عَنَّيْتَنا إلَيْكا

فالكاف في «عَصَيْكا» نائِبةٌ عن التاء، والأصل: عَصَيْتَ. وأمَّا الالتفاتُ فكان من حقِّ هذا القارىء أن يقرأ: إياك تُعْبَدُ بالخطاب، ولكنه التفتَ من الخطاب في«إيَّاك» إلى الغيبة في«يُعْبَدُ»، إلا أنَّ هذا التفاتٌ غريب، لكونه في

---

(١) الكشاف ١/٦٣.
(٢) لعله يعني أبا حيان في: البحر ١/٢٤.
(٣) قراءة الحسن وأبي مجلز وأبي المتوكل. البحر ١/٢٣.
(٤) نسبه في اللسان «تا» إلى رجل من حمير، وهو في المخصص ١٧/١٤٤؛ وشواهد الشافية ٤٢٥؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٧؛ والخزانة ٢/٢٥٧.

جملة واحدةٍ / بخلاف الالتفاتِ المتقدم. ونظيرُ هذا الالتفات قوله(1): [٧/ب]

٦٦ ـ أأنتَ الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً سَمِعْنا به والأَرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ

فقال: «به» بعد قوله: «أنت وكنت».

و «إيَّاك» واجبُ التقديمِ على عاملِهِ، لأنَّ القاعدةَ أن المفعولَ به إذا كان ضميراً ـ لو تأخَّر عن عاملِهِ وَجَبَ اتصالُه ـ وَجَب(2) تقديمُه، وتحرَّزوا بقولهم: «لو تأخَّر عنه وَجَبَ اتصالَهُ» من نحو: «الدرهمَ إياه أعطيتُك»، لأنك لو أَخَّرْتَ الضميرَ هنا فقلت: «الدرهمَ أعطيتُك إياه» لم يلزمِ الاتصالُ لِما سيأتي، بل يجوز: أعطيتُكه.

والكلام في «إياكَ نَسْتعين» كالكلام في «إياك نعبدُ» والواو عاطفة، وهي من المُشَرِّكة في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفةٍ من الكوفيين. ولها أحكامٌ تختصُّ بها تأتي إن شاء الله تعالى.

وأصل نَسْتعين: نَسْتَعْوِنُ مثل نَسْتَخْرِجُ في الصحيحِ، لأنه من العَوْن، فاستُثْقِلت الكسرةُ على الواو، فنُقِلَت إلى الساكن قبلها، فَسَكَنت الواوُ بعد النقلِ وانكسر ما قبلها فَقُلِبَتْ ياءً. وهذه قاعدةٌ مطردَة(3)، نحو: ميزان ومِيقات وهما من الوَزْن والوَقْت.

والسينُ فيه معناها الطلبُ، أي: نطلب منك العَوْنَ على العبادة، وهو أحدُ المعاني التي لـ استفعل، وله معانٍ أُخَرُ(4): الاتخاذُ نحو: استعْبَدَه أي:

---

(1) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ٦٣/١؛ ورصف المباني ٢٦؛ والهمع ٨٧/١؛ والدرر ٦٤/١.

(2) وجب الأولى جواب لو، ووجب الثانية خبر أنَّ والجملة الشرطية وجوابها صفة لقوله: ضميراً.

(3) انظر: الممتع في التصريف ٤٣٦.

(4) انظر: الممتع ١٩٤؛ البحر ٢٣/١.

اتخذه عبداً، والتحول نحو: استحْجَرَ الطين أي: صار حَجَراً، ومنه قوله[1]: «إن البُغاثَ بأرضِنا تَسْتَنْسِر»، أي: تتحوَّل إلى صفة النسور، ووجودُ الشيء بمعنى ما صِيغ منه، نحو: استعظَمه أي وجدَه عظيماً، وعدُّ الشيء كذلك وإن لم يكنْ، نحو: استحسنه، ومطاوعةُ أَفْعَل نحو: أَشْلاه فاستشلى[2]، وموافقتُه له أيضاً نحو: أَبَلَّ المريضُ واستبلَّ، وموافقةُ تفعَّل، نحو: استكبرَ بمعنى تكبَّر، وموافقةُ افتَعَلَ نحو: استعصمَ بمعنى اعتصم، والإغناءُ عن المجردِ نحو: استكفَّ[3] واستحيى، لم يُلْفَظْ لهما بمجردٍ استغناءً بهما عنه، وللإغناء بِهِ عن فَعَل أي المجردِ الملفوظِ به نحو: استرجع واستعانَ، أي: رَجَع وحَلَق عانَتَه.

وقرىء[4] «نِسْتعين» بكسر حرفِ المضارعة، وهي لغةٌ مطردةٌ في حروف المضارعة، وذلك بشرطِ ألَّا يكونَ حرفُ المضارعة ياء، لثقلِ ذلك. على أن بعضهم قال: يِيجَل مضارع وَجِلَ، وكأنه قصدَ إلى تخفيفِ الواو إلى الياء فَكَسر ما قبلها لتنقلبَ، وقد قرىء: «فإنهم يِيْلمونَ»[5]، وهي هادمةٌ لهذا الاستثناء، وسيأتي تحقيقُ ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، وأن يكونَ المضارعُ من ماضٍ مكسورِ العينِ نحو: تِعْلم من عَلِمَ، أو في أوله همزة وصل نحو: نِسْتعين من استعان أو تاء مطاوعة نحو: نِتعلَّم من تَعلَّم، فلا يجوز في يَضْرِبُ ويَقْتُل كسرُ حرفِ المضارعة لعدمِ الشروط المذكورة. ومن طريف

---

(١) هو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١/١٠. والبغاث: طائر أغبر أو شرار الطير.
(٢) أشليت الكلب: دعوته.
(٣) استكف: اجتمع.
(٤) قراءة عبيد بن عمير وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب وطائفة. انظر: الكشاف ١/٦٦؛ القرطبي ١/١٤٦؛ البحر ١/٢٣.
(٥) الآية ١٠٤ من سورة النساء، وهي قراءة ابن وثاب ومنصور بن المعتمر كما في: البحر ٣/٣٤٣، والقراءة المشهورة: يألمون.

ما يُحْكى أن ليلى الأخيلية من أهل هذه اللغة فدخلت ذات يومٍ على الحجَّاج وعنده النابغة الجعدي فذكرتْ شِدَّة البرد في بلادِها، فقال لها النابغة الجعدي وَعَرَفَ أنها تقع فيما أراد: فكيف تصنعون؟ ألا تَكْتَنُون في شدة البرد، فقالت: بلى، نِكْتَني، وكَسَرتِ النونَ، فقال: لو فَعْلْتُ ذلك لاغتسلْتُ، فضحك الحجاج وَخَجِلت ليلى.

والاستعانة: طلبُ العَوْن، وهو المظاهَرَةُ والنُّصْرَةُ، وقَدَّم العبادةَ على الاستعانة لأنها وَصْلَةٌ لطلب الحاجة، وأطلق كُلًّا من فِعْلي العبادة والاستعانة فلم يَذْكر لهما مفعولاً ليتناولا كلَّ معبودٍ به وكلَّ مستعانٍ عليه، أو يكونُ المراد وقوع الفعل من غير نظرٍ إلى مفعولٍ نحو: «كُلوا واشربوا»(١)، أي أَوْقِعوا هذين الفعلينِ.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصراطَ﴾**: إلى آخرها: اهْدِ: صيغةُ أمرٍ ومعناها الدعاءُ. وهذه الصيغةُ تَرِدُ لمعانٍ كثيرةٍ ذَكرها الأصوليون. وقال بعضهم: إنْ وَرَدَتْ صيغة افعَلْ من الأعلى للأدنى قيل فيها أمرٌ، وبالعكس دعاءٌ، ومن المساوي التماسٌ. وفاعلُه مستترٌ وجوباً لما مَرَّ، أي: اهدِ أنت، ونا مفعول أول، وهو ضميرٌ متصلٌ يكونُ للمتكلم مع غيرِه أو المعظَّم نفسَه، ويستعملُ في موضع الرفع والنصب والجر بلفظٍ واحدٍ: نحو: قُمنَا وضرَبَنَا زيدٌ وَمرَّ بنا، ولا يشاركه في هذه الخصوصية غيرُه من الضمائر. وقد زعم بعض الناس أن الياء كذلك. تقول: أكرمَني وَمرَّ بـي، وأنت تقومين يا هند، فالياء في المثال الأول منصوبةُ المحلِّ، وفي الثاني مجرورتُه، وفي الثالث مرفوعتُه. وهذا ليس بشـيء، لأن الياءَ في حالة الرفع ليست تلك الياءَ التي في حالة النصب والجر، لأن الأولى للمتكلمِ، وهذه للمخاطبةِ المؤنثةِ. وقيل: بل يشاركه لفظُ «هُمْ»، تقول: هم نائمون وضربَهم ومررت بهم، ف «هـم»

---

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

مرفوعُ المحلّ ومنصوبُه ومجرورهُ بلفظٍ واحدٍ، وهو للغائِبين في كل حال، وهذا وإن كان أقربَ من الأول، إلا أنه في حالة الرفع ضميرٌ منفصل، وفي حالة النصب والجر ضميرٌ متصلٌ، فافترقا، بخلاف «نا» فإن معناها لا يختلف، وهي ضمير متصلٌ في الأحوال الثلاثة[1].

والصراطَ: مفعول ثان، والمستقيمَ: صفتُه، وقد تَبِعه في الأربعة من العشرة المذكورة[2].

وأصل «هَدَى» أن يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرفِ الجر وهو إمَّا: إلى أو اللام، كقوله تعالى: «وإنك لتهدي إلى صراط»[3]«يَهْدِي للتي هي أَقْوَمُ»[4]، ثم يُتَّسَعُ فيه، فيُحذَفُ الحرفُ فيتَعَدَّى بنفسِه، فأصلُ اهدِنا الصراط: اهدنا للصراط أو إلى الصراطِ، ثم حُذِف.

والأمرُ عند البصريين مبنيٌّ[5] وعند الكوفيين معرب، وَيدَّعون في نحو: «اضرب» أنَّ أصله: لِتَضْرِب بلام الأمر، ثم حُذِف الجازم وَتبِعه حرفُ المضارعة وأُتِيَ بهمزة الوصل لأجلِ الابتداء بالساكن، وهذا ما لاحاجة إليه، وللردِّ عليهم موضع أَلْيَقُ به.

ووزن اهْدِ: افْعِ، حُذِفَت لامُه وهي الياء حَمْلاً للأمر على المجزوم والمجزوم تُحذف منه لامُه إذَا كَانَتْ حرفَ علةٍ.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٣.
(٢) انظر: الورقة ٣ أ.
(٣) الآية ٥٢ من الشورى.
(٤) الآية ٩ من الإسراء.
(٥) انظر: الإنصاف ٢/٥٢٤.

والهدايةُ: الإرشادُ(١) أو الدلالةُ أو التقدمُ، ومنه هَوادِي الخيل لتقدُّمِها قال امرؤ القيس(٢):

٦٧ ـ فَألْحَقَه بالهاديات ودونَه جواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ

أو التبيينُ نحو: «وأمَّا ثمودُ فهديناهم»(٣) أي بَيَّنَّا لهم، أو الإلهامُ، نحو: «أَعْطَى كلَّ شيء خَلْقَه ثم هَدَى»(٤) أي ألهمه لمصالِحه(٥)، أو الدعاءُ كقوله تعالى: «ولكلِّ قومٍ هادٍ»(٦) أي داعٍ. وقيل هو المَيلُ، ومنه «إنَّا هُدْنا إليك»(٧)، والمعنى: مِلْ(٨) بقلوبنا إليك، وهذا غَلَطٌ، فإنَّ تَيْكَ مادة أخرى من هادَ يَهُود. وقال الراغب(٩): «الهدايةُ دَلالةٌ بلطفٍ ومنه الهَدِيَّةُ وهوادي / الوحش أي المتقدِّماتُ الهاديةُ لغيرها، وخُصَّ ما كان دلالةً بهَدَيتُ، وما كان إعطاءً بأَهْديت. [٨/أ]

والصراطُ: الطريقُ المُسْتَسْهَل، وبعضهُم لا يقيِّدُه بالمستسهلِ، قال(١٠):

٦٨ ـ فَضَلَّ عن نَهْجِ الصراطِ الواضِحِ

---

(١) انظر: مفردات الراغب ٥٣٦.
(٢) ديوانه ١٨، وشرح التبريزي على المعلقات ١١٦. وجواحرها: متخلفاتها، والصرة: الشدة أو الغبار.
(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٤) الآية ٥٠ من سورة طه.
(٥) لعل الصواب: مصالحه.
(٦) الآية ٧ من سورة الرعد.
(٧) الآية ٥٦ من سورة الأعراف.
(٨) كذا في الأصل، لعلها: مِلْنا.
(٩) المفردات: ٥٣٦.
(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ١/ ٢٤؛ والطبري ١/ ٥٧؛ وتفسير ابن عطية ١/ ١٢١؛ والقرطبي ١/ ١٤٧.

ومثله(١):

٦٩ ـ أميـرُ المؤمنين على صِـراطٍ ... إذا اعْـوَجَّ المَـوارِدُ مستقيمِ

وقال آخر(٢):

٧٠ ـ شَحَنَّا أرضَهم بالخيـلِ حتى ... تَـرَكْنـاهُمْ أَذَلَّ من الصِّـراطِ

أي الطريق، وهو مشتق من السَّرْطِ، وهو الابتلاعُ: إمَّا لأن سالكه يَسْتَرِطه أو لأنه يَسْتَرِط سالكَه، ألا ترى إلى قولهم: «قَتَلَ أرضاً عالِمُها وقتلت أرضٌ جاهلَهَا»(٣)، وبهذين الاعتبارين قال أبو تمام(٤):

٧١ ـ رَعَتْه الفيافي بعدما كان حِقْبةً ... رعاها وماءُ المُزْنِ يَنْهَلُّ ساكِبُهْ

وعلى هذا سُمِّي الطريق لَقَماً ومُلْتَقِماً لأنه يلتقِمُ سالكـه أو يلتقمُه سَالِكُه.

وأصلُه السينُ، وقد قَرَأ به قنبل(٥) حيث وَرَدَ(٦)، وإنما أُبدلَتْ صاداً لأجل حرف الاستعلاء وإبدالُها صاداً مطردٌ عنده نحو: صَقَر في سَقَر، وصُلْح في سُلْح، وإصْبَع في اسبَع، ومُصَيْطِر في مُسَيْطر، لما بينهما من التقارب.

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٠٧؛ ومجاز القرآن ١/٢٤؛ وتفسير الطبري ١/٥٧؛ والمحتسب ١/٤٣؛ وتفسير ابن عطية ١/١٢١؛ واللسان: سرط.

(٢) البيت لأبـي ذؤيب، وليس في ديوان الهذليين، وهو في تفسير الطبري ١/٧٠؛ وتفسير القرطبـي ١/١٤٧.

(٣) جمهرة الأمثال ٢/١٢١؛ مجمع الأمثال ٢/١٠٨.

(٤) ديوانه ١/٢٣٠؛ ومفردات الراغب ٢٣٥. والضمير في «رعته» يعود إلى البعير.

(٥) محمد بن عبدالرحمن المكي، روى عن البزي وروى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ٢٩١. انظر: الطبقات لابن الجزري ٢/١٦٥.

(٦) انظر: السبعة ١٠٥؛ ابن عطية ١/١٢٢؛ البحر ١/٢٥.

وقد تُشَمُّ الصادُ في الصراطِ ونحوهِ زاياً، وقرأ بـه خلف[1] حيث وَرَد، وخلَّاد[2] الأول فقط، وقد تُقْرَأُ زاياً مَحْضَةً، ولم تُرْسم في المصحف إلا بالصادِ مع اختلافِ قراءاتِهم فيها كما تقدم.

والصِّراطُ يُذَكَّر ويؤنَّث، فالتذكيرُ لغة تميم، والتأنيث لغة الحجاز، فإنْ استُعْمل مذكَّراً جُمِعَ في القلة على أَفْعِلة، وفي الكثرة على فُعُل، نحو: حِمار وأَحْمِرة وحُمُر، وإن استعمل مؤنثاً فقياسُه أَن يُجمع على أَفْعُل نحو: ذِراع وأَذْرُع. والمستقيم: اسم فاعل من استقام بمعنى المجرد، ومعناه السويُّ من غير اعوجاج وأصله: مُسْتَقْوِم، ثم أُعِلَّ كإعلالِ نَسْتعين، وسيأتي الكلامُ مستوفى على مادته عند قوله تعالى: «يُقيمونَ الصلاةَ»[3].

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿صراطَ الذين﴾**: بدلٌ منه بدلُ كلٍ من كل، وهو بدلُ معرفةٍ من معرفة، والبدلُ سبعة أقسام، على خلافٍ في بعضها: بدلُ كلٍ من كل، بدلُ بعض من كل، بدلُ اشتمال، بدل غلط، بدل نسيان، بدل بَداء[4]، بدل كل من بعض. أمّا الأقسامُ الثلاثة الأُوَلُ فلا خلافَ فيها، وأمّا بَدَلُ البَدَاء فأثبته بعضهم مستدلاً بقوله عليه السلام: «إنَّ الرجل ليصلي الصلاةَ، وما كُتب له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى العُشْر»[5]، ولا يَرِدُ هذا في

---

(١) خلف بن هشام البزار البغدادي أحد القراء العشرة، وروى عن سليم عن حمزة وسمع من الكسائي، وروى عنه أحمد بن إبراهيم، توفي سنة ٢٢٩. انظر: طبقات ابن الجزري ١/٢٧٢؛ طبقات ابن سعد ٧/٣٤٨.

(٢) خلاد بن خالد الكوفي إمام في القراءة، أخذ عن سليم والجعفي، وروى عنه الحلواني. توفي سنة ٢٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٧٤.

(٣) الآية ٣ من البقرة.

(٤) البداء: ظهور الصواب بعد خفائه.

(٥) رواه أحمد انظر: الفتح الرباني ٤/١٣٨؛ فيض القدير ٢/٣٣٤.

القرآن، وأمّا الغَلطُ والنِّسيانُ فأثبتهما بعضُهم مستدلاً بقول ذي الرمة(١):

٧٢ ـ لَمْياءُ في شفَتْيها حُـوَّةٌ لَعَسٌ   وفي اللِّثاثِ وفي أَنْيابِها شَنَبُ

قال: لأنَّ الحُوَّة السوادُ الخالص، واللَّعَسُ سوادٌ يَشُوبه حمرة. ولا يَرِدُ هذان البدلان في كلامٍ فصيحٍ، وأمَّا بدلُ الكلِّ من البعضِ فأثبته بعضُهم مستدلاً بظاهر قوله(٢):

٧٣ ـ رَحِم اللهُ أَعْـظُماً دَفَنُوهـا   بسجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

في روايةِ مَنْ نَصَبَ «طلحة» قال: لأن الأعظُمَ بعضُ طلحة، وطلحة كلٌّ، وقد أُبْدِل منها، واستدلَّ على ذلك أيضاً بقول امرىء القيس(٣):

٧٤ ـ كأني غداةَ البَيْنِ يـومَ تَحَمَّلوا   لدى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

فغداةَ بعضُ اليوم، وقَد أبدل «اليومَ» منها. ولا حُجَّة في البيتين، أمَّا الأولُ: فإن الأصل: أعظُماً دفنُوها أعظمَ طلحة، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضاف إليه مُقامه، ويَدُلُّ على ذلك الروايةُ المشهورة وهي جر «طلحةَ»، على أن الأصل: أعظُمَ طلحة، ولم يُقِم المضافَ إليه مُقامَ المضاف، وأمَّا الثاني فإن اليوم يُطلق على القطعة من الزمان كما تقدَّم. ولكلِّ مذهبٍ من هذه المذاهب دلائلُ وإيرادات وأجوبةٌ، موضوعُها كتب النحو(٤).

---

(١) ديوانه ٣٢؛ والخصائص ٢٩١/٣؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٣؛ والهمع ١٢٦/٢؛ والدرر ١٦٢/٢؛ والعيني ٢٠٢/٤. والحوة: حمرة في الشفة تضرب إلى السواد، واللعس: سواد اللثة والشفة، واللثاث: مغرز الأسنان، والشنب: برودة وعذوبة في الفم ورقّة في الأسنان.

(٢) البيت لابن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه: نَضَر الله، والإنصاف ٤١؛ وابن يعيش ٤٧/١؛ واللسان: طلح، ورصف المباني ٢٩٧؛ والهمع ١٢٧/٢؛ والدرر ١٦٢/٢.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٩. وغداة البين: صبيحة الفراق. تحمَّلوا: ارتحلوا، السمرات: شجر بعينه.

(٤) انظر في أحكام البدل وأقسامه: ابن يعيش ٦٣/٣؛ ابن عقيل ١٩٤/٢.

وقيل: إن الصراطَ الثاني غيرُ الأول والمرادُ به العِلْمُ بالله تعالى، قاله جعفر بن محمد[1]، وعلى هذا فتخريجُه أن يكونَ معطوفاً حُذِف منه حرفُ العطفِ وبالجملةِ فهو مُشْكِلٌ.

والبدلُ ينقسِمُ أيضاً إلى بدلِ معرفةٍ من معرفة ونكرةٍ من نكرة ومعرفةٍ من نكرة ونكرة من معرفة، وينقسم أيضاً إلى بدلِ ظاهرٍ من ظاهرٍ ومضمرٍ من مضمرٍ وظاهرٍ من مضمر ومضمرٍ من ظاهر. وفائدةُ البدلِ: الإيضاحُ بعد الإبهام، ولأنه يُفيد تأكيداً من حيث المعنى إذ هو على نيَّةِ تكرارِ العاملِ.

و «الذين» في محل جرٍّ بالإضافة، وهو اسمٌ موصولٌ لافتقارِه إلى صلةٍ وعائدٍ وهو جمع «الذي» في المعنى، والمشهورُ فيه أن يكون بالياء رفعاً ونصباً وجراً، وبعضهم يرفعه بالواو جَرْياً له مَجْرى جمعِ المذكر السالم ومنه[2]:

٧٥ ــ نحن اللذونَ صَبَّحوا الصَّباحا　　　يـومَ النُّخَيْـلِ غـارةً مِلْحـاحَـا

وقد تُحْذف نونه استطالةً بصلتِه، كقوله[3]:

٧٦ ــ وإنَّ الذي حَانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ　　　هم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

ولا يقع إلا على أولي العلم جَرْياً به مَجْرى جمعِ المذكرِ السالمِ، بخلاف مفرده، فإنه يقع على أولي العلمِ وغيرهم.

وأَنْعَمْتَ: فعلٌ وفاعلٌ صلةُ الموصول، والتاءُ في «أنعمتَ» ضميرُ

---

(١) جعفر الصادق، قرأ على آبائه زين العابدين ومحمد الباقر وتوفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ١/١٩٦.

(٢) البيت لأبي حرب بن الأعلم أو ليلى الأخيلية، وهو في النوادر ٤٧؛ والأشموني ١/١٤٩؛ وابن عقيل ١/١٠٨؛ والدرر ١/٣٦؛ والهمع ١/٦١؛ والخزانة ٢/٥٠٦. والنخيل: اسم مكان، والملحاح: الشديدة.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة أو حريث بن محفض، وهو في الكتاب ١/٩٦؛ والمحتسب ١/١٨٥؛ وأمالي الشجري ٢/٣٠٧؛ وابن يعيش ٣/١٥٤؛ ورصف المباني ٣٤١؛ والهمع ١/٤٩؛ والدرر ١/٢٤. وحانت: هلكت، وفلج: اسم موضع.

المخاطبِ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ. و«عليهم» جارٌ ومجرور متعلقٌ بأَنْعمت، والضميرُ هو العائد وهو ضميرُ جمعِ المذكَّرِين العقلاءِ، ويستوي لفظُ متصلهِ ومنفصلهِ.

والهمزة في «أَنْعمت» لجَعْلِ الشيء صاحبَ ما صيغ منه فحقُّه أن يتعدَّى بنفسه ولكنه ضُمِّن معنى تفضَّل فتعدَّى تعديَتَه. ولأفعل أربعةٌ وعشرون(1) معنى، تقدَّم واحدٌ، والباقي: التعديةُ نحو: أخرجته، والكثرة نحو: أَظْبىٰ المكان أي كَثُر ظِباؤه، والصيرورة نحو: أَغَدَّ البعير صار ذا غُدَّة، والإعانة نحو: أَحْلَبْتُ فلاناً أي أَعَنْتُه على الحَلْب، والسَّلْب نحو: أَشْكَيْتُه أي: أَزَلْتُ شِكايته، والتعريض نحو: أَبَعْتُ المتاعَ أي: عَرَضْتُه للبيع، وإصابة الشيء بمعنىٰ ما صيغ منه نحو: أَحْمدته أي وجدتُه محموداً، وبلوغُ عددٍ نحو: أَعْشَرَتِ الدراهم، أي: بَلَغَتْ عشرةً، أو بلوغُ زمانٍ نحو أَصْبح، أو مكان نحو: أَشْأَمَ، وموافقةُ الثلاثي نحو: أَحَزْتُ المكانَ بمعنى حُزْته، أو أغنى عن الثلاثي نحو: أَرْقَلَ البعير(2)، ومطاوعة فَعَل نحو: قَشَع الريحُ فَأَقْشع السحابُ، ومطاوعة فَعَّل نحو: قَطَّرْته فَأَقْطَرَ، ونفي الغزيرة نحو: أَسْرع(3)، والتسمية نحو: أَخْطَأْتُه أي سَمَّيْتُه مخطئاً، والدعاء نحو: أَسْقيته أي قلت له: سَقاكَ الله، والاستحقاق نحو: أَحْصَدَ الزرعُ أي استحق الحصاد، والوصولُ نحو: أَعْقَلْته، أي: وَصَّلْتُ عَقْلِي إليه، والاستقبال نحو / : أَفَفْتُه أي استقبلته [8/ب] بقولي أُفّ، والمجيء بالشيء نحو: أكثرتُ أي جئتُ بالكثير، والفرقُ بين أَفْعَل وفَعَل نحو: أشرقت الشمس أضاءت، وشَرَقَتْ: طَلَعت، والهجومُ نحو: أَطْلَعْتُ على القوم أي: اطَّلَعْتُ عليهم.

---

(1) انظر: الممتع 186؛ البحر 1/26.

(2) أرقل: مشي مشية معينة.

(3) قال صاحب الشافية 1/87: «وقولهم أسرع وأبطأ في «سَرُع» و «بَطُؤ» ليس الهمزة فيهما للنقل بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعدِّيَين، لكن الفرق بينهما أن سَرُع وبَطُؤ أبلغ لأنهما كأنهما غريزة كـ صَغُر وكَبُر» وانظر: المتمع 187.

و «على» حرف استعلاء حقيقةً أو مجَازاً، نحو: عليه دَيْنٌ، ولها معانٍ أُخَرُ[1]، منها: المجاوزة كقوله[2]:

٧٧ ـ إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْر لَعَمْرُ الله أعجبني رضاها

أي: عني، وبمعنى الباء: «حقيقٌ على ألاَّ أقولَ»[3] أي بأَنْ، وبمعنى في: «ما تَتْلو الشياطينُ على ملك سليمان»[4] أي: في ملك، والمصاحبة نحو: «وآتى المالَ على حُبِّهِ ذوي القربى»[5]، والتعليل نحو: «ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هداكم»[6]، أي: لأجل هدايته إياكم، وبمعنى مِنْ: «حافظون إلا على أزواجكم»[7] أي: إلا من أزواجهم، والزيادة كقوله[8]:

٧٨ ـ أبى الله إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ على كلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

لأن «تروق» يتعدَّى بنفسه، ولكلِّ موضعٍ من هذه المواضع مجالٌ للنظر.

وهي مترددةٌ بين الحرفية والاسمية، فتكونُ اسماً في موضعين، أحدهُما: أَنْ يدخلَ عليها حرفُ الجر كقوله[9]:

(١) انظر: المغني ١٥٢؛ ورصف المباني ٣٧١.

(٢) البيت للقحيف العقيلي، وهو في الخصائص ٢/٣١١؛ والمحتسب ١/٥٢؛ وشرح ابن عقيل ٢/٢١٥؛ والدرر ٢/٢٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٥) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٦) الآية ١٨٥ من البقرة.

(٧) الآية ٥ من المؤمنون.

(٨) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ٤١؛ والمغني ١٥٥؛ والأشموني ٢/٢٢٢؛ والهمع ٢/٢٩؛ والدرر ٢/٢٣. والسرحة: الشجرة العظيمة، كناية عن المرأة، والعضاة: شجر له شوك.

(٩) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو في الكتاب ٢/٣١٠؛ النوادر ١٦٣؛ ابن يعيش ٨/٣٧؛ الخزانة ٤/٢٥٣؛ العيني ٣/٣٠١؛ الدرر ٢/٣٦. يصف قطاة غدت عن فرخها طالبةً للورْد، وتصلُّ: يصلُّ جوفُها يبساً من العطش، والقيض: قشر البيض، والزيزاء: الصحراء.

٧٩ ــ غَدَتْ مِنْ عليهِ بعد ماتَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزَيْزاءَ مَجْهَلِ

ومعناها معنى فوق، أي من فوقه، والثاني: أن يُؤدِّيَ جَعْلُها حرفاً إلى تعدِّي فعلِ المضمرِ المنفصل[١] إلى ضميرِه المتصلِ في غيرِ المواضع الجائزِ فيها[٢] ذلك كقوله[٣]:

٨٠ ــ هَـوِّنْ عليـكَ فـإنَّ الأمـورَ   بـكـفِّ الإلـهِ مـقـاديـرُهـا

ومثلُها في هذين الحكمين: عَنْ، وستأتي إن شاء الله تعالى.

وزعم بعضُهم أنَّ «على» مترددة بين الاسم والفعل والحرف: أمَّا الاسمُ والحرفُ فقد تقدَّما، وأمَّا الفعلُ قال: فإنك تقول: «علازيدٌ» أي ارتفع وفي هذا نظرٌ، لأنَّ «على» إذا كان فعلاً مشتقٌ من العلوِّ، وإذا كان اسماً أو حرفاً فلا اشتقاقَ له فليس هو ذاك، إلا أنّ هذا القائلَ يَرُدُّ هذا النظرَ بقولهم: إن خَلا وعدا مترددان بين الفعلية والحرفية، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر.

والأصل في هاء الكناية الضمُّ[٤]، فإنْ تقدَّمها ياءٌ ساكنة أو كسرة كسرها غيرُ الحجازيين، نحو: عَلَيْهِم وفيهم وبهم، والمشهورُ في ميمها السكونُ قبل متحرك والكسرُ قبل ساكنٍ، هذا إذا كَسَرْتَ الهاءَ، أمّا إذا ضَمَمْتَ فالكسرُ ممتنعٌ إلا في ضرورة كقوله: «وفيهُمِ الحكام» بكسر الميم.

وفي «عليهم» عشر لغات قُرِئ ببعضها[٥]: عليهِمْ بكسر الهاء وضمِّها

(١) في الأصل: المتصل وهو سهو.

(٢) المواضع هي باب ظن وفقد وعدم، فلا يقال: ضَرَبْتُني، وكلام المؤلف على مذهب الأخفش، ورفضه ابن هشام في المغني ١٥٦، وقدر التعلق بمحذوف أو على حذف مضاف في البيت أي هوّن على نفسك.

(٣) البيت للأعور الشَّنِّيِّ، وهو في الكتاب ١/٣١؛ والمغني ١٥٦.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري ١/٩.

(٥) انظر: الكشف لمكي ١/٣٥؛ السبعة ١٠٨؛ ابن عطية ١/١٢٦؛ والقرطبي ١/١٤٨؛ والبحر ١/٢٦.

مع سكون الميم، عليهِمي، عَلَيْهُمُ، عليهِمُو: بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عليهُمي بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو بالكسر فقط، عليهِمُ بكسر الهاء وضم الميم[1]، ذكر ذلك أبو بكر ابن الأنباري[2].

و «غيرِ» بدلٌ من «الذين» بدلُ نكرة من معرفة، وقيل: نعتٌ للذين وهو مشكلٌ لأن «غير» نكرةٌ و«الـذين» معرفةٌ، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرةً إذا لم يقع بين ضدين، فأمَّا إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغَيْرِيَّـةُ فيتعرَّفُ «غير» حينئذٍ بالإضافة، تقول: مررتُ بالحركة غير «السكون» والآيةُ من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشَّى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح. والثاني: أن الموصولَ أَشْبَهَ النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملةَ النكراتِ، وقيل: إنَّ «غير» بدلٌ من الضمير المجرور في «عليهم»، وهذا يُشْكِلُ على قول مَنْ يرى أن البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدل منه، ويُنْوَى بالأول الطرحُ، إذ يلزم منه خَلوُّ الصلة من العائدِ، ألا ترى أنَّ التقديرَ يصير: صراطَ الذين أنعمت على غيرِ المغضوبِ عليهم.

و «المغضوب»: خفضٌ بالإضافةِ، وهو اسمُ مفعول، والقـائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرور، فـ «عَليهم» الأولى منصوبةُ المحلِّ والثانيةُ مرفوعتُه، وأَلْ فيه موصولةٌ والتقديرُ: غيرِ الذين غُضِبَ عليهم. والصحيحُ في أَلْ الموصولة أنها اسمٌ لا حرفٌ.

واعلَمْ أنَّ لفظَ «غير» مفردٌ مذكرٌ أبداً، إلا أنه إنْ أريد به مؤنثٌ جاز تأنيثُ فعلِه المسندِ إليه، تقول: قامت غيرُك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفةٌ بمعنى اسم الفاعل وهو مغايرٌ، ولذلك لا يتعرَّف بالإضافـة،

---

(١) لم يشر المصنف إلى: عَلَيْهِمِ، عليهُمُو.

(٢) محمد بن القاسم على مذهب الكوفيين، وله: الزاهر والأمالي وغريب الحديث، توفي سنة ٣٢٨. انظر: إنباه الرواة ٣/٢٠١؛ وطبقات القراء ١/٣٣٠؛ البغية ١/٢١٢.

وكذلك أخواتُها، أعني نحوَ: مثل وشِبْه وشبيه وخِدْن وتِرْب، وقد يُستثنى بها حَمْلاً على «إلّا»، كما يوصف بإلّا حَمْلاً عليها، وقد يُرَاد بها النفيُ كـ لا، فيجوز تقديمُ معمولِ معمولها عليها كما يجوز في «لا»[1]، تقول: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، أي غيرُ ضاربٍ زيداً، ومنه قول الشاعر[2]:

٨١ ـ إنَّ امرأً خَصَّني عَمْداً مودَّتَه على التنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفورِ

تقديرُه: لغيرُ مكفورٍ عندي، ولا يجوز ذلك فيها إذا كَانَتْ لغير النفي، لو قلت: جاء القومُ زيداً غيرَ ضاربٍ، تريد: غيرَ ضاربٍ زيداً لم يَجُزْ، لأنها ليست بمعنى «لا» التي يجوز فيها ذلك على الصحيح من الأقوالِ في «لا». وفيها قولٌ ثانٍ يمنعُ ذلك مطلقاً، وقولٌ ثالثٌ: مفصِّلٌ بين أن تكونَ جوابَ قَسَمٍ فيمتنعَ فيها ذلك وبين أن لا تكونَ فيجوزَ.

وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فإدخالُ الألفِ واللامِ عليها خطأٌ.

وقرىء «غيرَ» نصباً[3]، فقيل: حالٌ من«الذين»وهو ضعيفٌ لمجيئِهِ من المضافِ إليه في غير المواضعِ الجائزِ فيها ذلك، كما ستعرِفُه إن شاء الله تعالى، وقيل: من الضمير في «عليهم» وقيل: على الاستثناءِ المنقطعِ، ومنعه الفراء قال[4]: لأن «لا» لا تُزاد إلا إذا تقدَّمها نفيٌ، كقوله[5]:

---

(١) انظر: الكشاف ١/٧٢.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في الإنصاف ٤٠٤؛ والمغني ٧٥٢؛ ورصف المباني١٢٢؛ وابن يعيش ٨/٦٥؛ والدرر ١/١١٦؛ وشواهد المغني ٩٥٣؛ والهمع ١/١٣٩.

(٣) قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبدالله بن الزبير، انظر: الشواذ ١ البحر ١/٢٩؛ ونسبها ابن عطية ١/١٢٨ إلى ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ١/٧؛ وأعربها حالاً، والمسألة أن الفراء منع وجه الاستثناء المنقطع لأن بعده «ولا» الزائدة ولا تزاد في الاستثناء. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٢٥؛ البحر ١/٢٩.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٢٩.

٨٢ ـ ما كان يَرْضَىٰ رسولُ الله فِعْلَهما والطيبان أبو بكرٍ ولا عُمَرُ

وأجابوا بأنَّ «لا» صلةٌ زائدةٌ، مِثْلُها في قوله تعالى: «ما منعَك ألَّا تسجد»[1] وقول الشاعر[2]:

٨٣ ـ وما ألومُ البيضَ ألَّا تَسْخَرا ....

وقول الآخر[3]:

٨٤ ـ وَيلْحَيْنَني في اللهو ألَّا أُحِبَّه وللّهوِ داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ

وقول الآخر[4]:

٨٥ ـ أَبَىٰ جودُه لا البخلَ واستعجلتْ نَعَمْ به مِنْ فتىً لا يمنعُ الجودَ نائِلُه

فـ «لا» في هذه المواضع صلةٌ. وفي هذا الجواب نظرٌ، لأن الفراء لَم يَقُلْ إنها غيرُ زائدة، فقولُهم: إن «لا» زائدةٌ في الآية وتنظيرهُم لها بالمواضع المتقدمة لا يفيد / ، وإنما تحريرُ الجواب أن يقولوا: وُجِدَتْ «لا» [٩/أ]
زائدةً من غير تقدُّم نفي كهذه المواضعِ المتقدمة. وتحتملُ أن تكونَ «لا» في قوله: «لا البخلَ» مفعولاً به لـ «أبىٰ»، ويكونَ نصبُ «البخلَ» على أنه بدلٌ من «لا»، أي أبىٰ جودُه قولَ لا، وقولُ لا هو البخلُ، ويؤيِّدُ هذا قولُه: «واستعجَلَتْ

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٢) البيت لأبي النجم، وبعده:

لَمَّا رأيْنَ الشمطَ القَفَنْدَرا

وهو في الخصائص ٢/٢٨٣؛ وثعلب ١٩٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٣١؛ وتفسير القرطبي ٢/١٨٢؛ وتفسير ابن عطية ١/١٣٠؛ والقفندر: القبيح المنظر.

(٣) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٧٩؛ والأضداد ١٨٦؛ وتفسير الطبري ١/٦٣؛ ومجاز القرآن ١/٢٦؛ وابن عطية ١/١٣١؛ والمغني ٢٧٤؛ والبحر ١/٢٩.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: «لا» وعجزه فيه: به من فتى لا يمنع الجوع قاتلُهْ وهو في المغني ٢٧٥؛ والخصائص ٢/٣٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٢٨.

به نَعَمْ» فَجَعَلَ «نَعَم» فاعلَ «استعجَلَتْ»، فهو من الإسناد اللفظي، أي أبىٰ جودُه هذا اللفظ، واستعجل به هذا اللفظُ.

وقيل: إنَّ نَصْبَ «غيرَ» بإضمار أعني، ويُحكى عن الخليل. وقدَّر بعضُهم بعد «غير» محذوفاً، قال: التقديرُ: غيرَ صراطِ المغضوبِ، وأَطْلَقَ هذا التقديرَ، فلم يقيِّدْه بجرِّ «غير» ولا نصبِه، ولا يتأتّى إلا مع نصبها، وتكون صفةً لقوله: «الصراط المستقيم»، وهذا ضعيفٌ، لأنه متى اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّم الوصفُ، فالأَوْلَىٰ أن يكون صفةً لـ«صراطَ الذين» ويجوز أن تكونَ بدلاً من «الصراط المستقيم» أو من «صراط الذين» إلا انه يلزم منه تكرارُ البدل، وفي جوازِه نظرٌ، وليس في المسألة نقلٌ، إلا انهم قد ذكروا ذلك في بدلِ البَداء خاصة، أو حالاً من «الصراط» الأول أو الثاني...[1]. واعلم أنه حيث جَعَلْنا «غير» صفةً فلا بد من القول بتعريف «غير» أو بإبهامِ الموصوف وجريانه مَجْرى النكرةِ، كما تقدَّم تقريرُ ذلك في القراءة بجرِّ «غير».

و «لا» في قوله: «ولا الضَّالِّين» زائدةٌ لتأكيد معنى النفي المفهومِ من «غير» لئلا يُتَوَهَّم عَطْفُ «الضالِّين» على «الذين أَنْعَمْتَ» وقال الكوفيون: هي بمعنى «غير»، وهذا قريبٌ من كونها زائدةً، فإنه لو صُرِّح بـ«غير» كانَتْ للتأكيد أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب[2].

و «الضالِّين» مجرورٌ عطفاً على «المغضوب»، وقُرِىءَ شاذاً: الضَّأَلِّين[3] بهمز الألف، وأنشدوا[4]:

(١) خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات ولم تثبته النسخ الأخرى.
(٢) كما قرأ بذلك أُبَـيّ. انظر: ابن عطية ١/١٣١؛ والقرطبي ١/١٥٠.
(٣) قراءة أبـي أيوب السختياني. انظر: الكشاف ١/٧٣؛ ابن عطية ١/١٣٢.
(٤) البيت لكثيِّر في وفاة عمر بن عبدالعزيز، وهو في ديوانه ١١٣؛ والمحتسب ١/٤٧؛ والمخصص ١٥/١٦٦؛ وابن يعيش ١٠/١٢؛ ورصف المباني ٥٧؛ والممتع ٣٢٢. وادْهَأَمَّتْ: اسودَّتْ.

٨٦ ـ وللأرضِ أمّا سُودُها فَتَجلَّلَتْ ... بياضاً وأمَّا بِيضُها فادْهَأمَّتِ

قال أبو القاسم الزمخشري[١]: «فعلوا ذلك للجَدّ في الهرب من التقاء الساكنين» انتهى وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر[٢]:

٨٧ ـ فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَألَمِ ....

بهمز «العَأْلَمِ» وقال آخر[٣]:

٨٨ ـ ولَّى نَعامُ بني صفوانَ زَوْزَأَةً ....

بهمز ألف «زَوْزأة»، والظاهر أنها لغةٌ مُطَّردةٌ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان[٤]: «مِنْسَأْتَه»[٥] بهمزة ساكنة: إن أصلَها ألفٌ فقُلِبَتْ همزةً ساكنةً.

فإن قيل: لِمَ أتى بصلة الذين فعلاً ماضياً[٦]؟ قيل: لِيَدُلَّ ذلك على ثبوتِ إنعام الله عليهم وتحقيقه لهم، وأتى بصلة أل اسماً ليشمل سائرَ الأزمان، وجاء به مبنياً للمفعول تَحْسِيناً للفظ، لأنَّ مَنْ طُلِبتْ منه الهدايةُ

---

(١) الكشاف ١/٧٣.

(٢) البيت للعجاج وقبله:

مباركٍ للأنبياء خَأْتَمِ

وهو في ديوانه ١/٤٦٢؛ وسر الصناعة ١/١٠١؛ واللسان: علم؛ والممتع ٣٢٤؛ وابن يعيش ١٠/١٣؛ ورصف المباني ٥٦.

(٣) البيت لزيد بن كثوة، وعجزه:

لمّا رأى أَسَداً في الغاب قد وَثَبا

وهو في الخصائص ٣/١٤٥؛ وسر الصناعة ١/١٠٢؛ والمحتسب ١/٣١٠؛ واللسان: روى؛ والممتع ٣٢٥؛ والمقرب ٢/١٦٥؛ والزوزأة من قولك: زَوْزَى إذا نصب ظهره وأسرع.

(٤) عبدالله بن أحمد الدمشقي، قرأ على الكسائي وأيوب بن تميم، وروى عنه ابنه أحمد، توفي سنة ٢٤٢. انظر: طبقات القراء ١/٤٠٤.

(٥) الآية ١٤ من سبأ، «ما دلَّهم على موته إلا دابَّة الأرض تأكل مِنْسَأَته».

(٦) انظر: البحر ١/٣٠.

ونُسِب الإنعامُ إليه لا يناسِبُه نسبةُ الغضبِ إليه، لأنه مَقامُ تلطُّفٍ وترفُّق لطلبِ الإحسانِ فلا يَحْسُنُ مواجَهتُه بصفةِ الانتقام.

والإنعام: إيصالُ الإحسان إلى الغير، ولا يُقال إلا إذا كان الموصَلُ إليه الإحسانُ من العقلاءِ، فلا يقال: أَنْعم فلانٌ على فرسِه ولا حماره.

والغضبُ(١): ثَورَان دم القلب إرادَة الانتقامِ، ومنه قولُه عليه السلام: «اتقوا الغضبَ فإنه جَمْرةٌ تُوقَدُ في قلب ابن آدم، ألم تَرَوْا إلى انتفاخ أَوْداجه وحُمْرةِ عينيه»(٢)، وإذا وُصف به الباري تعالى فالمرادُ به الانتقام لا غيره، ويقال: «فلانٌ غَضَبة» إذا كان سريعَ الغضبِ.

ويقال: غضِبت لفلانٍ [إذا كان حَيًّا](٣)، وغضبت به إذا كان ميتاً، وقيل: الغضبُ تغيُّر القلبِ لمكروهٍ، وقيل: إن أريدَ بالغضبِ العقوبةُ كان صفةَ فِعْلٍ، وإنْ أريدَ به إرادةُ العقوبةِ كان صفةَ ذاتٍ.

والضَّلال: الخَفاءُ والغَيْبوبةُ، وقيل: الهَلاك، فمِن الأول قولُهم: ضَلَّ الماءُ في اللبن، وقوله(٤):

٨٩ ـ ألم تسأَلْ فَتُخْبِرَكَ الدِّيارُ   عن الحيِّ المُضَلَّلِ أين ساروا

والضُّلْضُلَةُ: حجرٌ أملسُ يَردُّه السيلُ في الوادي. ومن الثاني: «أئذا ضَلَلْنا في الأرض»(٥)، وقيل: الضلالُ: العُدول عن الطريق المستقيم، وقد يُعَبَّر به عن النسيان كقوله تعالى: «أنْ تَضِلَّ إحداهما»(٦) بدليل قوله: «فَتُذكِّرَ».

(١) انظر: مفردات الراغب ٣٧٤.
(٢) رواه الترمذي (تحفة الأحوذي ٣/٢١٩) وأحمد في المسند ٣/١٩.
(٣) سقط من الأصل، وأثبتناه من الراغب ٣٧٤.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/١٥٠.
(٥) الآية ١٠ من السجدة.
(٦) الآية ٢٨٢ من البقرة.

القول في «آمين»: ليست من القرآن إجماعاً، ومعناها: استجِبْ، فهي اسمُ فعلٍ مبنيٌ على الفتحِ، وقيل: ليس باسم فِعْل، بل هو من أسماءِ الباري تعالى والتقدير: يا آمين، وضَعَّفَ أبو البقاء[1] هذا بوجهين: أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُبنى على الضم لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ، والثاني: أن أسماءَ الله تعالى توقيفيةٌ. ووجَّه الفارسي قولَ مَنْ جعله اسماً لله تعالى على معنى أنَّ فيه ضميراً يعودُ على اللهِ تعالى: لأنه اسمُ فعلٍ، وهو توجيهٌ حسنٌ، نقله صاحب «المُغْرِب»[2].

وفي آمين لغتان: المدُّ والقصرُ، فمن الأول قوله[3]:

٩٠ ـ آمينَ آمينَ لا أرضىٰ بواحدةٍ   حتى أُبَلِّغَها ألفينِ آمينا

وقال الآخر[4]:

٩١ ـ يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أبداً   ويَرْحمُ اللهُ عبداً قال آمينا

ومن الثاني قوله[5]:

٩٢ ـ تباعَدَ عني فُطْحُلٌ إذ دعوتُه   آمينَ فزاد الله ما بيننا بُعْدا

وقيل: الممدودُ اسمٌ أعجمي، لأنه بزنة قابيل وهابيل. وهل يجوز

---

(١) الإملاء ١/٨.

(٢) المغرب في اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبدالسيد المطرزي، المتوفىٰ سنة ٦١٠. انظر: كشف الظنون ٢/١٧٤٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/١٢٨؛ وابن عطية ١/١٣٥.

(٤) نسب في اللسان: أمن إلى عمر، وليس في ديوانه، وهو في ديوان المجنون ٢٨٣؛ وأمالي الشجري ١/٢٥٩؛ وابن يعيش ٤/٣٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: أمن؛ وابن يعيش ٤/٣٤؛ وشرح الأشموني ٣/١٩٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٤؛ وشذور الذهب ١١٧؛ وتفسير ابن عطية ١/١٣٥.

تشديدُ الميم؟ المشهورُ أنه خطأ نقله الجوهري[1]، ولكنه قد رُوي عن الحسن[2] وجعفَر الصادق التشديدُ، وهو قولُ الحسين بن الفضل من أمَّ إذا قصد، أي نحن قاصدون نحوك، ومنه «ولا آمِّيْنَ البيت الحرام»[3].

□ □ □

---

(١) انظر: الصحاح مادة: أمن، والجوهري إسماعيل بن حماد، قرأ على الفارسي والسيرافي، له: الصحاح ومقدمة في النحو توفي سنة ٣٩٣. انظر: معجم الأدباء ٦/١٤٢؛ نزهة الألباء ٣٤٤؛ بغية الوعاة ١/٤٤٦.

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، إمام زمانه، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة، توفي سنة ١١٠، انظر: طبقات القراء ١/٢٣٥.

(٣) الآية ٢ من سورة المائدة.

سورة البقرة

آ. (١ ــ ٢) **قولُه تعالى: ﴿ألم، ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدىً للمتقين﴾**: إنْ قيل: إن الحروفَ المقطَّعة في أوائل السور[١] أسماءُ حروفِ التهجِّي، بمعنى أن الميم اسْمٌ لمَهْ، والعينَ اسمٌ لعَهْ، وإن فائدتَها إعلامُهم بأن هذا القرآنَ منتظمٌ مِنْ جنس ما تَنْظِمون منه كلامَكم ولكن عَجَزْتُمْ عنه، فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب، وإنما جيء بها لهذه الفائدةِ فأُلقيت كأسماءِ الأعدادِ نحو: واحد اثنان، وهذا أصحُّ الأقوالِ الثلاثة، أعني أنَّ في الأسماء التي لم يُقْصَدِ الإخبارُ عنها ولا بها ثلاثةَ أقوالٍ، أحدها: ما تقدَّم. والثاني: أنها مُعْرَبَةٌ، بمعنى أنها صالحة للإعراب وإنما فات شرطٌ وهو التركيبُ، وإليه مالَ الزمخشري[٢]. والثالث: أنها موقوفةٌ لا معربةٌ ولا مبنيةٌ. أو إنْ قيل: إنها أسماءُ السورِ المفتتحةِ بها، أو إنها بعضُ أسماءِ الله تعالى حُذِف بعضُها، وبقي منها هذه الحروفُ دالَّةً عليها وهو رأيُ ابن عباس، كقوله: الميم من عليم والصاد من صادق فلها حينئذٍ محلُّ إعرابٍ، ويُحْتَمَلُ الرفعُ والجرُّ / [٣]، [٩/ب]

---

(١) انظر مذاهب العلماء في هذه الحروف: الطبري ١/٢٠٥؛ القرطبي ١/١٥٤.

(٢) الكشاف ١/٨٠.

(٣) حدث اضطراب في ترتيب أوراق الكتاب، ولعله وجد مبعثراً فَضَلَّ القائمون على تجليده في مكتبة شهيد علي، وقد قمنا بإعادة الترتيب من جديد. ويبدأ الاضطراب في التجليد من هذه الصفحة، حيث وضعت الورقة ٩ ب إلى جانب الورقة ٢٥ أ، وهكذا في أوراق كثيرة من نسخة الأصل.

فالرفعُ على أحد وجهين: إمَّا بكونها مبتدأ، وإمّا بكونها خبراً كما سيأتي بيانُه مفصَّلاً. والنصب على أحَدِ وجهين أيضاً: إمَّا بإضمار فعلٍ لائقٍ تقديرُه: اقرَؤوا: ألم، وإمَّا بإسقاطِ حرف القسم كقول الشاعر(١):

٩٣ ـ إذا مـا الخبـزُ تَـأْدِمُـه بلَحْمٍ   فـذاك أمانـةَ الله الثـريـدُ

يريد: وأمانةِ الله، وكذلك هذه الحروفُ، أقسم الله تعالى بها، وقد ردَّ الزمخشري هذا الوجه بما معناه(٢): أنَّ «القرآن» في «ص ـ والقرآن ذي الذكر»(٣) و «القلم» في: «ن ـ والقلم»(٤) محلوفٌ بهما لظهور الجرِّ فيهما، وحينئذ لا يخلو أن تُجْعَلَ الواوُ الداخلةُ عليهما للقسم أو للعطف، والأول يلزم منه محذورٌ، وهو الجمع بين قسمين على مُقْسَم، قال: «وهم يستكرهون ذلك»، والثاني ممنوعٌ لظهور الجرِّ فيما بعدها، والفرضُ أنك قدَّرْتَ المعطوفَ عليه في محلِّ نصب(٥). وهو ردٌّ واضح، إلا أَنْ يقال: هي في محلِّ نصب إلا فيما ظهر فيه الجرُّ بعدَه كالموضعين المتقدمين و: «حم ـ والكتاب»(٦) و: «ق ـ والقرآن»(٧) ولكن القائل بذلك لم يُفَرِّقْ بين موضعٍ وموضعٍ فالردُّ لازمٌ له.

والجرُّ من وجهٍ واحدٍ وهو أنَّها مُقْسَمٌ بها، حُذِف حرف القسم، وبقي

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٢٣٤؛ وابن يعيش ٩٢/٩؛ واللسان أدم؛وشواهد الكشاف ٣٥٨/٤. وتأدمه: تخلطه، ويقال: هذا البيت من وضع النحويين.

(٢) الكشاف ٨٧/١.

(٣) الآية ١ ـ ٢ من سورة ص.

(٤) الآية ١ ـ من سورة القلم.

(٥) لأنه مقسم به وكان مجروراً ثم حذف منه حرف القسم فانتصب نحو «أمانةَ الله» أي: وأمانةِ.

(٦) الآية ١ ـ ٢ من سورة الزخرف.

(٧) الآية ١ ـ ٢ من سورة ق.

عملَه كقولهم: «اللّـهِ لأفعلنَّ»، أجاز ذلك أبو القاسم الزمخشري[١] وأبو البقاء[٢]. وهذا ضعيفٌ لأن ذلك[٣] من خصائص الجلالة المعظمة لَا يشْرَكُها فيه غيرُها.

فتلخَّص ممَّا تقدم: أن في «الم» ونحوها ستةَ أوجه وهي: أنها لا محلَّ لها من الإعراب، أو لها محلٌّ، وهو الرفعُ بالابتداء أو الخبر، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ أو حَذْفِ حرف القسم، والجرُّ بإضمارِ حرفِ القسم.

وأمَّا «ذلك الكتاب» فيجوز في «ذلك» أن يكون مبتدأ ثانياً والكتابُ خبرُه، والجملةُ خبرُ «ألم»، وأغنى الربطُ باسمِ الإشارة، ويجوز أن يكونَ «الم» مبتدأً و«ذلك» خبره و«الكتاب» صفةٌ لـ «ذلك» أو بدلٌ منه أو عطفُ بيان، وأن يكونَ «ألم» مبتدأً و«ذلك» مبتدأ ثان، و«الكتاب»: إما صفةٌ له أو بدلٌ منه أو عطفُ بيان له. و«لا ريبَ فيه» خبرٌ عن المبتدأ الثاني، وهو وخبرهُ خبرٌ عن الأول، ويجوز أن يكونَ «ألم» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، تقديرُه: هذه ألم، فتكونُ جملةً مستقلةً بنفسها، ويكونُ «ذلك» مبتدأ ثانياً، و«الكتابُ» خبرُه، ويجوز أن يكونَ صفةً له أو بدلاً أو بياناً و«لا ريبَ فيه» هو الخبرُ عن «ذلك»، أو يكون «الكتابُ» خبراً لـ «ذلك» و«لا ريبَ فيه» خبرٌ ثانٍ، وفيه نظرٌ من حيث إنه تعدَّد الخبرُ وأحدُهما جملةٌ، لكنَّ الظاهرَ جوازُه كقوله تعالى: «فإذا هي حيةٌ تسعى»[٤] إذا قيل إنَّ «تَسْعَى» خبرٌ، وأمَّا إن جُعِل صفةً فلا.

وقوله: «لا ريبَ فيه» يجوز أن يكونَ خبراً كما تقدَّم بيانُه، ويجوز أَنْ تكونَ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال، والعاملُ فيه معنى الإشارة،

---

(١) الكشاف ١/٩٠.

(٢) الاملاء ١/١٠.

(٣) أي: إنَّ حذف الحرف وإبقاء عمله لا يقاس عليه.

(٤) الآية ١٠ من سورة طه.

و «لا» نافيةٌ للجنس محمولةٌ في العمل على نقيضتها «إنَّ»، واسمُها معربٌ ومبنيٌّ، فيُبْنَى إذا كان مفرداً نكرةً على ما كان يُنْصَبُ به، وسببُ بنائِه تضمُّنُهُ معنى الحرفِ، وهو «مِنْ» الاستغراقية يدلُّ على ذلك ظهورُها في قول الشاعر[1]:

٩٤ ـ فقام يَذُوْدُ الناسَ عنها بسيفِه فقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

وقيل: بُني لتركُّبِهِ معها تركيبَ خمسةَ عشرَ وهو فاسدٌ، وبيانُه في غير هذا الكتابِ.

وزعم الزجاج أنَّ حركةَ «لا رجلَ» ونحوِه حركةُ إعراب، وإنما حُذِف التنوين تخفيفاً، ويدل على ذلك الرجوعُ إلى هذا الأصلِ في الضرورةِ، كقوله[2]:

٩٥ ـ ألا رجلاً جزاه اللَّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ

ولا دليلَ له لأنَّ التقديرَ: ألا تَرَوْنني رجلاً؟.

فإن لم يكن مفرداً ـ وأعني به المضاف والشبيهَ بِهِ ـ أُعرب نصباً نحو: «لا خيراً من زيد»، ولا عملَ لها في المعرفةِ البتة، وأمَّا نحوُ[3]:

٩٦ ـ تُبَكِّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُهُ بريءٌ من الحُمَّى سليمُ الجوانِحِ

وقول الآخر[4]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ٢/٣؛ والهمع ١/١٤٦؛ والدرر ١/١٢٥.

(٢) البيت لعمرو بن قعاس، وهو في الكتاب ١/٣٥٩؛ والنوادر ٥٦؛ وابن يعيش ٢/١٠١؛ والعيني ٢/٢٦٦؛ والأشموني ٢/١٦. والمحصلة: امرأة تحصل الذهب.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ٤٠؛ والخزانة ٢/٩٨؛ والهمع ١/١٤٥؛ والدرر ١/١٢٤.

(٤) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي أو عبدالله بن فضالة، وهو في الكتاب ١/٣٥٥؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٩؛ وشذور الذهب ٢١٠؛ وابن يعيش ٢/١٠٢؛ والهمع ١/١٤٥؛ والدرر ١/١٢٣.

٩٧ ــ أرى الحاجاتِ عند أبـي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ في البـلادِ

وقول الآخر[١]:

٩٨ ــ لا هـيثَـم الـليـلةَ لـلمَـطِّي

وقوله عليه السلام: «لا قريشَ بعد اليوم، إذا هَلَكَ كسرى فلا كسرى بعدَه»[٢] فمؤولٌ.

و «ريبَ» اسمُها، وخبرُها يجوز أن يكونَ الجارَّ والمجرور وهو «فيه»، إلا أن بني تميم لا تكاد تَذْكر خبرَها، فالأَوْلَىٰ أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريبَ كائنٌ، ويكون الوقف على «ريب» حينئذ تاماً، وقد يُحذف اسمها ويبقى خبرُها، قالوا: لا عليك، أي لا بأسَ عليك، ومذهبُ سيبويه[٣] أنها واسمَها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عمَلَ لها في الخبر، ومذهبُ الأخفش[٤] أن اسمَها في محلِّ رفع وهي عاملةٌ في الخبر. ولها أحكامٌ كثيرةٌ وتقسيماتٌ منتشرةٌ مذكورةٌ في النحو[٥].

واعلم أن «لا» لفظٌ مشتركٌ بين النفي، وهي فيه على قسمين: قسمٌ تنفي فيه الجنسَ فتعملُ عمَلَ «إنَّ» كما تقدم، وقسمٌ تنفي فيه الوِحْدة وتعملُ حينئذ عملَ ليس، وبين النهي والدعاء فتجزم فعلاً واحداً، وقد تجيء زيادةً كما تقدَّم في «ولا الضالين»[٦].

---

(١) البيتُ منسوب إلى بعض بني دبير، وبعده:

ولا فـتى مـثـلُ ابـن خَـيْـبَـرِيِّ

وهو في الكتاب ١/٣٥٤؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٩؛ وابن يعيش ٢/١٠٢؛ والخزانة ٢/٩٨؛ والهمع ١/١٤٥.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري) الجهاد ٦/١٥٧، مسند أحمد ٢/٢٣٣.

(٣) الكتاب ١/٣٤٥.

(٤) معاني القرآن له ٢٣.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/٣٣٥؛ شرح الكافية ١/١١١؛ ابن يعيش ٢/١٠٠.

(٦) الآية ٧ من الفاتحة.

و «ذلك» اسمُ إشارةٍ: الاسمُ منه «ذا»، واللامُ للبعدِ والكافُ للخطاب وله ثلاثُ رتبٍ: دنيا ولها المجردُ من اللام والكاف نحو: ذا وذي وهذا وهذي، ووسطى ولها المتصلُ بحرفِ الخطابِ نحو: ذاك وذَيْكَ وتَيْكَ، وقصوى ولها / المتصلُ باللام والكاف نحو: ذلك وتلك، لا يجوز أن يُؤتى [١٠/أ] باللام إلا مع الكاف، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع اللام فيمتنعُ للطول، وبعضُ النحويين لم يَذْكرْ له إلا رتبتين: دنيا وغيرَها.

واختلف النحويون في ذا[١]: هل هو ثلاثيُّ الوضع أم أصلُه حرفٌ واحدٌ؟ الأولُ قولُ البصريين. ثم اختلفوا: هل عينُه ولامه ياء فيكونُ من باب حيي أو عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ فيكونُ من باب طَوَيْت، ثم حُذِفت لامُه تخفيفاً، وقُلبت العينُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وهذا كلُّه على سبيل التمرين وإلا فهذا مبنيٌّ، والمبني لا يدخله تصريف.

وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه، ومنه[٢]:

٩٩ ـ أقولُ له والرمحُ يَأْطُر مَتْنَه تأمَّلْ خِفافاً إنَّني أنا ذلكا

أو لأنه لمَّا نَزَل من السماء إلى الأرض أُشير إليه بإشارة البعيد [أو لأنه كان موعوداً به نبيُّه عليه السلام، أو أنه أُشير به إلى ما قضاه وقدَّره في اللوحِ المحفوظِ، وفي عبارة المفسرين أُشير بذلك للغائب يَعْنُون البعيد، وإلاَّ فالمشارُ إليه لا يكون إلا حاضراً ذهناً أوحساً، فعبَّروا عن الحاضرِ ذهناً بالغائبِ أي حساً، وتحريرُ القولِ ما ذكرته لك][٣].

---

(١) انظر: الإنصاف ٦٦٩؛ وثلاثي الوضع يعني أن أصله ذَيٌّ أو ذوي.

(٢) البيت لخفاف بن ندبة، وهو في معاني القرآن للزجاج ١/٢٩، والأغاني ٢/١٢٩؛ والخزانة ٢/٤٧١؛ ويأطر متنه: يلوي بدنه.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، لأن المؤلف كتبه على طرف بعيد من الورقة وأثبتناه من بقية النسخ.

والكتابُ في الأصل مصدرٌ، قال تعالى: «كتابَ الله عليكم»[1] وقد يُراد به المكتوبُ، قال[2]:

١٠٠ ـ بَشَرْتُ عيالي إذ رأيتُ صحيفةً أَتَتْكَ من الحَجَّاج يُتْلى كتابُها

ومثله[3]:

١٠١ ـ تُؤَمِّلُ رَجْعَةً مني وفيها كتابٌ مثلَ ما لَصِق الغِراءُ

وأصلُ هذه المادةِ الدلالةُ على الجمع، ومنه كتيبةُ الجيش، وكَتَبْتُ القِرْبَةَ: خَرَزْتُها، والكُتْبَةُ ـ بضم الكاف ـ الخُرْزَةُ، والجمع كُتَبٌ، قال[4]:

١٠٢ ـ وَفْراءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْأى خوارِزُها مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بينها الكُتَبُ

وكَتَبْتُ الدابَّةَ: [إذا جمعتَ بين شُفْرَي رَحِمها بحلَقةٍ أو سَيْر][5]، قال[6]:

١٠٣ ـ لَا تأْمَنَنَّ فزاريّاً حَلَلْتَ به على قُلوصِك واكتبْها بأَسْيارِ

والكتابةُ عُرْفاً: ضمُّ بعضِ حروفِ الهجاءِ إلى بعضٍ.

والرَّيْبُ: الشكُّ مع تهمة، قال[7]:

---

(١) الآية ٢٤ من النساء.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ٦/٣٦٨؛ والقرطبي ٤/٧٥.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي وهو في الطبري ١/٩٧؛ والقرطبي ١/١٥٩؛ والخزانة ١/٣٦٥؛ وتفسير الماوردي ١/٣٥.

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١١؛ والقرطبي ١/١٥٩. وفراء: واسعة، غرفية: مدبوغة بالغرف وهو نبت تدبغ به الجلود، والثأي: خرم خرز الأديم، والمشلشل: الذي يكاد يتصل قطره وسيلانه لتتابعه.

(٥) ليس في الأصل وأثبتناه لمتابعة السياق من القرطبي ١/١٥٩.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/١٥٨؛ واللسان كتب، وتفسير الماوردي ١/٣٥.

(٧) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في البحر ١/٣٣؛ والقرطبي ١/١٥٩؛ والماوردي ١/٦٤.

١٠٤ ـ ليس في الحقِ يا أُمَيمةُ رَيْبٌ   إنما الريبُ ما يقول الكَذوبُ

وحقيقته على ما قال الزمخشري[١]: قَلَقُ النفس واضطرابُها، ومنه الحديث: «دَعْ ما يَريبك إلى ما لا يَريبك»[٢]، وأنه مَرَّ بظبي خائف فقال: «لا يُرِبْهُ أحد»[٣] فليس قول من قال: «الريبُ الشكُّ مطلقاً» بجيدٍ، بل هو أخصُّ من الشكِّ، كما تقدَّم.

وقال بعضهم: في الريب ثلاثةُ معانٍ، أحدُها: الشكُّ. قال ابن الزبعرىٰ[٤]:

١٠٥ ـ ليسَ في الحقِ يا أميمةُ رَيْبٌ

وثانيها التهمةُ، قال جميل بثينة[٥]:

١٠٦ ـ بُثَيْنَةُ قالت: يا جميلُ أَرَبْتَني   فقلت: كلانا يابُثَيْنُ مُريبُ

وثالثها الحاجةُ، قال[٦]:

١٠٧ ـ قَضَيْنا من تِهامةَ كلَّ ريبٍ   وخَيْبَرَ ثم أَجْمَعْنا السيوفا

وقوله: «هدىً للمتقين» يجوز فيه عدةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ مبتدأ وخبرُه «فيه» متقدماً عليه إذا قلنا: إنَّ خبرَ «لا» محذوف، وإنْ قلنا «فيه» خبرُها كان خبرُه محذوفاً مدلولاً عليه بخبر «لا» تقديره: لا ريبَ فيه، فيه هدىً، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه هو هُدَىً، وأن يكونَ خبراً ثانياً لـ «ذلك»، على

(١) الكشاف ١/١١٢.
(٢) البخاري (فتح الباري) البيوع ٤/٢٩١؛ النسائي: القضاة ٨/٢٣٠.
(٣) رواه النسائي: المناسك ٧٩ برواية: لا يُرِبْه.
(٤) تقدم برقم: ١٠٤؛ وعبدالله بن الزبعرىٰ قرشي من سهم صحابيٌّ دافع عن الإسلام بشعره. انظر: رغبة الآمل ٣/٣٤.
(٥) ديوانه ٢٩؛ القرطبي ١/١٥٩؛ والماوردي ١/٦٤.
(٦) البيت لكعب بن مالك، وهو في اللسان: ريب؛ والقرطبي ١/١٥٩.

أن «الكتاب» صفة أو بدلٌ أو بيان، و «لا ريب» خبرٌ أول، وأن يكون خبراً ثالثاً لـ «ذلك»، على أن يكون الكتاب» خبراً أول و «لا ريبَ» خبراً ثانياً، وأن يكونَ منصوباً على الحال من «ذلك» أو من «الكتاب»، والعاملُ «فيه»، على كلا التقديرين اسمُ الإشارةِ، وأن يكونَ حالاً ومن الضمير في «فيه»، والعاملُ ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، وجَعْلُه حالاً ممَّا تقدَّم: إمَّا على المبالغة، كأنه نفس الهدى، أو على حذف مضاف أي: ذا هدى أو على وقوعِ المصدرِ موقعَ اسم الفاعل، وهكذا كلُّ مصدرٍ وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوالُ الثلاثةُ أرجحُها الأولُ. وأجازوا أن يكونَ «فيه» صفةً لريب فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، وأن يكونَ متعلقاً بريب، وفيه إشكالٌ، لأنه يَصير مُطَوَّلاً، واسمُ «لا» إذا كان مطولاً أُعرِب، إلا أَنْ يكونَ مُرادُهم أنه معمولٌ لِما دَلَّ عليه «ريبَ» لا لنفس «ريب».

وقد تقدَّم معنى «الهدى» عند قوله تعالى: «اهْدِنا الصراطَ المستقيمَ»(١)، و «هُدَى» مصدرٌ على فُعَل، قالوا: ولم يَجىءْ من هذا الوزن في المصادر إلا: سُرى وبُكى وهُدى، وقد جاء غيرُها، وهو: لَقِيْتُه لُقَى، قال(٢):

١٠٨ ــ وقد زعموا حِلْماً لُقاكَ ولم أَزِدْ بحمدِ الذي أَعْطَاكَ حِلْماً ولا عَقْلا

والهُدى فيه لغتان: التذكير، ولم يَذْكُرِ اللِّحياني(٣) غيرَه، وقال الفراء(٤): «بعضُ بني أسد يؤنِّثه فيقولون: هذه هدىً».

و «في» معناها(٥) الظرفية حقيقةً أو مجازاً، نحو: زيدٌ في الدار، «ولكم

(١) الآية ٦ من الفاتحة.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٣٣.
(٣) علي بن المبارك أخذ عن الكسائي والأصمعي وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله: النوادر. انظر: البغية ٢/١٨٥.
(٤) نسبها الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ إلى بني أسد ولم يقل «بعضهم».
(٥) انظر في معاني «في»: المغني ١٨٢؛ الرصف ٣٨٨.

في القِصاص حياةٌ»[1]، ولها معان أُخَرُ: المصاحَبَةُ نحو: «ادخُلوا في أُمَم»[2]، والتعليلُ: «إنَّ امرأةً دخلتِ النارَ في هرة»[3]، وموافقةُ «على»: «ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذوع النخل»[4]، والباء: «يَذْرَؤُكم فيه[5] أي بسببه، والمقايَسَةُ: «فما متاعُ الحياةِ الدنيا في الآخرة»[6].

والهاءُ في «فيه» أصلُها الضمُّ كما تقدَّم[7] من أنَّ هاءَ الكنايةِ أصلُها الضمُّ، فإنْ تَقَدَّمها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ كَسَرَها غيرُ الحجازيين، وقد قرأ حمزة[8]: «لأهلهُ امكثوا»[9]، وحفص[10] في «عاهد عليهُ الله»[11]، «وما أنسانيهُ إلا»[12] بلغةِ الحجاز، والمشهورُ فيها ــ إذا لم يَلِها ساكنٌ وسَكَنَ ما قبلها نحو: فيه ومنه ــ الاختلاسُ، ويجوز الإشباعُ، وبه قرأ ابن كثير[13]، فإنْ تحرَّك ما قبلها أُشْبِعَتْ، وقد تُخْتَلَسُ وتُسَكَّن[14]، وقرىء ببعضِ ذلك كما سيأتي مفصلاً.

---

(١) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٢) الآية ٣٨ من الأعراف.

(٣) رواه البخاري: بدء الخلق (فتح الباري) ٦/٣٥٦؛ مسلم: التوبة ٤/٢١١٠.

(٤) الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٦) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٧) انظر: الورقة ٨ ب.

(٨) حمزة بن حبيب الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ عن الأعمش، وروى عنه خَلَّاد والسبيعي، توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٦١.

(٩) الآية ١٠ من سورة طه: «فقال لأهله امكثوا».

(١٠) حفص بن سليمان، روى عن عاصم، ثبت ضابط، يقرأ بقراءته أهل المشرق اليوم، توفي سنة ١٨٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٥.

(١١) الآية ١٠ من سورة الفتح: : «ومن أوفى بما عاهد عليه الله».

(١٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف: «وما أنسانيه إلا الشيطان».

(١٣) عبدالله بن كثير إمام أهل مكة، لقي ثلة من الصحابة، وروى عنه حماد بن سلمة توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٤٤٣.

(١٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥.

و «للمتقين» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ «هُدَى». وقيل: صفةٌ لهدى، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ومحلُّه حينئذٍ: إمَّا الرفعُ أو النصبُ بحسَبِ ما تقدم في موصوفه، أي: هدىً كائنٌ أو كائناً للمتقين. والأحسنُ من هذه الوجوه المتقدمة كلِّها أن تكونَ كلُّ جملةٍ مستقلةً بنفسها، فـ «ألم» جملةٌ إنْ قيلَ إنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، و «ذلك الكتاب» جملةٌ، و «لا ريبَ» جملةٌ، و «فيه هدى» جملةٌ، وإنما تُرِكَ العاطفُ لشدةِ الوَصْلِ، لأنَّ كلَّ جملةٍ متعلقةٌ بما قبلها آخذةٌ بعُنُقِها تعلُّقاً لا يجوزُ معه الفصلُ بالعطفِ. قال الزمخشري[1] ما معناه: فإن قلت: لِمَ لَمْ يتقدَّمِ الظرفُ على الريب كما قُدِّم على «الغَوْل» في قوله تعالى: «لا فيها غَوْلٌ»[2]؟ قلت: لأنَّ تقديمَ الظرفِ ثَمَّ يُشْعِرُ بأنَّ غيرَها فيه ما نُفِيَ عنها، فالمعنى: ليس فيها غَوْلٌ كما في خُمور الدنيا، فلَو قُدِّم الظرفُ هنا لأفهمَ هذا المعنى، وهو أنَّ غيرَه من الكتبِ السماويةِ فيه ريبٌ، ولس ذلك مقصوداً، وكأنَّ هذا الذي ذكره أبو القاسم الزمخشري بناءً منه على أن التقديمَ يُفيد الاختصاصَ، وكأنَّ المعنى أنَّ خمرة الآخرة اختصَّتْ بنفي الغَوْلِ عنها بخلافِ غيرِها، وللمنازَعةِ فيه مجالٌ.

وقد رامَ بعضُهم[3] الردَّ عليه بطريقٍ آخرَ، وهو أنَّ العربَ قد وَصَفَتْ/ [١٠/ب] أيضاً خَمْرَ الدنيا بأنها لا تَغْتَالُ العقولَ، قال علقمة[4]:

١٠٩ ـ تَشْفي الصُّداعَ ولا يُـؤْذيكَ صالِبُها ... وَلَا يُخالِطُها في الرأسِ تَدْويمُ

وما أبعد هذا من الردِّ عليه، إذ لا اعتبارَ بوَصْفِ هذا القائلِ.

---

(١) الكشاف ١/ ١١٤.

(٢) الآية ٤٧ من الصافات.

(٣) لعله يعني شيخه أبا حيان في البحر ١/ ٣٧.

(٤) ديوانه ٦٩؛ والمفضليات ٤٠٢؛ والبحر ١/ ٣٧. والصالب: وجع في الرأس يدور منه. والتدويم: الدوار.

فإن قيل: قد وُجِدَ الريبُ من كثيرٍ من الناس في القرآن، وقولُه تعالى: «لا رَيبَ فيه» ينفي ذلكَ. فالجوابُ من ثلاثة أوجه، أحدُها: أنَّ المنفيَّ كونُه متعلقاً للريبِ، بمعنى أنَّ معه من الأدلَّة ما إنْ تأمَّله المنصِفُ المُحِقُّ لم يَرْتَبْ فيه، ولا اعتبارَ بريبِ مَنْ وُجِدَ منه الريبُ، لأنه لم ينظرْ حقَّ النظرِ، فَرَيْبُه غيرُ مُعْتَدٍّ به. والثاني: أنه مخصوصٌ، والمعنى: لا ريبَ فيه عند المؤمنين، والثالث: أنه خبرٌ معناه النهيُ، أي لا تَرْتابوا فيه. والأول أحسنُ.

و «المتقين» جمعُ مُتَّقٍ، وأصلُهُ مُتَّقْيِيْن بياءين، الأولى لامُ الكلمة والثانيةُ علامةُ الجمع، فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ على لام الكلمة وهي الياءُ الأولى فحُذِفَت، فالتقى ساكنان، فحُذِف إحداهما، وهي الأولى، ومُتَّقٍ من اتَّقَى يتَّقِي وهو مُفْتَعِل من الوقاية، إلا أنه يَطَّرِدُ[1] في الواو والياء إذا كانا فاءَيْن ووقَعَتْ بعدَهما تاءُ الافتعالِ أن يُبْدَلا تاءً نحو: اتَّعَدَ من الوَعْد، واتَّسَرَ من اليُسْر، وفِعْلُ ذلك بالهمزة شَاذٌّ، قالوا: اتَّزر واتَّكل من الإِزار والأكل.

ولافْتَعَلَ اثنا عشرَ معنىً[2]: الاتخاذ نحو: اتَّقى، والتَّسَبُّب نحو: اعْتَمَلَ، وفعلُ الفاعلِ بنفسِهِ نحو: اضطرب، والتخيُّر نحو: انتخب، والخطف نحو: اسْتَلَبَ، ومطاوعةُ أَفْعَل نحو: انْتَصَفَ مطاوعُ أَنْصَفَ، ومطاوعةُ فَعَّل نحو: عَمَّمْتُه فاعتمَّ، وموافقةُ تفاعَلَ وتفعَّل واسْتَفْعَل نحو: اجْتَوَر واقتسَمَ واعتصَرَ، بمعنى تجاور وتقسَّم واسْتَعْصَمَ، وموافقةُ المجرد نحو: اقْتَدَرَ بمعنى قَدَر، والإِغناءُ عنه نحو: استلم الحجرَ، لم يُلفظ له بمجردٍ.

والوِقايةُ: فَرْطُ الصيانة وشِدَّةُ الاحتراسِ من المكروه، ومنه: فرسٌ واقٍ

---

(١) انظر: الممتع ٣٨٦.
(٢) انظر: البحر ١/٣٤؛ شرح الشافية ١/١٠٨.

إذا كان يقي حافرُه أدنى شيءٍ يُصيبه. وقيل: هي في أصل اللغة قلةُ الكلام، وفي الحديث: «التقيُّ مُلْجَمٌ»[1]. ومن الصيانة قوله[2]:

١١٠ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه ... فتناوَلَتْه واتَّقَتْنا باليَدِ

وقال آخر[3]:

١١١ ـ فَأَلْقَتْ قناعاً دونَه الشمسُ واتَّقَتْ ... بأحسنِ مَوْصولينِ كَفٌّ ومِعْصَمِ

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون﴾**: «الذين» يَحْتمل الرفعَ والنصبَ والجرَّ، والظاهرُ الجرُّ، وهو من ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه نعتٌ للمتقين، والثاني: بدلٌ، والثالث: عطفُ بيان، وأمَّا الرفعُ فمن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ على معنى القطع، وقد تقدَّم. والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان، أحدهما: أولئك الأولى، والثاني: أولئك الثانية والواوُ زائدةٌ. وهذان القولان رديئان مُنْكَران لأنَّ قولَه: «والذين يؤمنون» يمنع كونَ «أولئك» الأولى خبراً، ووجودُ الواوِيمنع كونَ «أولئك» الثانية خبراً أيضاً، وقولُهم الواوُ زائدةٌ لا يُلتفَتُ إليه. والنصبُ على القطع، و«يؤمنون» صلةٌ وعائدٌ، وهو مضارعٌ، علامةُ رفعِهِ النونُ، لأنه أحدُ الأمثلةِ الخمسةِ. والأمثلةُ الخمسةُ عبارةٌ عن كل فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ألفُ اثنين أو واوُ جمع أو ياءُ مخاطبةٍ، نحو: يؤمنان تؤمنان يؤمنون تؤمنون تؤمنين. والمضارعُ معربٌ أبداً، إلا أن يباشرَ نونَ توكيدٍ أو إناثٍ، على تفصيلٍ يأتي إن شاء الله تعالى في غضونِ هذا الكتاب.

وهو مضارعُ آمَنَ بمعنى صَدَّقَ، وآمَنَ مأخوذٌ من أَمِنَ الثلاثي، فالهمزة

---

(١) من كلام عمر بن عبدالعزيز (رض). انظر: مجمع الأمثال ١/١٣٩.

(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٤؛ ومفردات الراغب ٥١٦. والنصيف: الخمار.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الحماسة ٢/١١٦؛ والقرطبي ١/١٦١.

في «أَمِنَ» للصيرورة نحو: أَعْشَبَ المكانُ أي: صار ذا عشب، أو لمطاوعةِ فَعَّلَ نحو: كَبَّ فَأَكَبَّ، وإنما تعدَّى بالباء لأنه ضُمِّن معنى اعترف، وقد يتعدَّى باللام كقوله تعالى: «وما أنت بمؤمنٍ لنا»(١) «فما آمَنَ لموسى»(٢) إلا أنَّ في ضمنِ التعدية باللام التعديةَ بالباء، فهذا فَرْقُ ما بين التعديتين.

وأصلُ «يُـؤْمِنون»: يُـؤَأْمِنُون بهمزتين، الأولى: همزةُ أَفْعَل، والثانيةُ: فاء الكلمةِ، حُذِفَت الأولى لقاعدة تصريفية(٣)، وهو أن همزة أفْعل تُحْذَف بعد حرفِ المضارعةِ واسمِ فاعله ومفعوله نحو: أُكْرِمُ وتُكْرِم ويُكْرِم ونُكْرِم وأنتَ مُكْرِم ومُكْرَم، وإنما حُذِفَت لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان، وذلك إذا كان حرفُ المضارَعةِ همزةً نحو: أنا أُكرم. الأصل: أُأَكْرِمُ بهمزتين، الأولى: للمضارَعةِ، والثانيةُ: هَمزَةُ أَفْعل، فحُذِفَت الثانيةُ لأنَّ(٤) بها حَصَل الثِّقَلُ، ولأن حرفَ المضارَعَةِ أَوْلىٰ بالمحافظةِ عليه، ثم حُمِل باقي البابِ على ذلك طَرْداً لِلْبابِ، ولا يجوز ثبوتُ همزةِ أَفْعَل في شيء من ذلك، إلا في ضرورة كقوله(٥):

١١٢ ــ فـإنَّـه أَهْـلٌ لِأَنْ يُـؤَكْـرَمـا ....

و «بالغيبِ» متعلِّق بيؤمنون، ويكون مصدراً واقعاً موقعَ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ. وفي هذا الثاني نظرٌ لأنه مِنْ غابَ وهو لازمٌ فكيف يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ حتى يَقَعَ المصدرُ موقعَه؟ إلا أن يقال إنه واقعٌ موقعَ اسمِ

---

(١) الآية ١٧ من يوسف.
(٢) الآية ٨٣ من يونس.
(٣) انظر: الممتع ٤٢٦.
(٤) اسم أنَّ ضمير الشأن.
(٥) رجز لأبي حيان الفقعسي، وهو في المقتضب ٢/٩٨؛ والخصائص ١/١٤٤؛ والمخصص ١٦/١٠٨؛ والخزانة ١/٣٦٨؛ والهمع ٢/٢١٨؛ والدرر ٢/٢٣٩.

المفعولِ من فَعَّل مضعفاً متعدياً أي المغيَّب وفيه بُعْدٌ. وقال الزمخشري[1]: «يجوز أن يكون مخفَّفاً من فَيْعِل نحو: هَيْن من هيِّن، ومَيْت من مَيِّت»، وفيه نظرٌ لأنه لا ينبغي أن يُدَّعى ذلك فيه حتى يُسمَعَ مثقلاً كنظائره، فإنها سُمِعَتْ مخفَّفةً ومثقَّلةً، ويَبْعُد أن يقالَ: التُزِم التخفيفُ في هذا خاصةً. ويجوز أن تكونَ الباءُ للحال فيتعلَّقَ بمحذوف أي: يُـؤْمِنُون ملتبسينَ بالغَيْب عن المؤمِنِ به[2]، والغيبُ حينئذٍ مصدرٌ على بابه.

وهمزةُ يُـؤْمِنُون ـ وكذا كلُّ همزةٍ ساكنةٍ ـ يجوز أن تُدَبَّر[3] بحركةِ ما قبلها فَتُبْدَلَ حرفاً/ مجانساً نحو: راس وبير ويُومن، فإن اتَّفق أن يكونَ قبلها [١١/أ] همزةٌ أخرىٰ وَجَبَ البدلُ نحو إيمان وآمن[4].

و «يُقيمون» عطفٌ على «يُؤمنون» فهو صلةٌ وعائدٌ. وأصلُه يُـؤَقْوِمُونَ حُذفت همزةُ أَفْعَل لوقوعها بعد حرفِ المضارَعة كما تقدَّم فصار يُقْوِمون، فاستُثْقِلَتْ الكسرةُ على الواوِ فَفُعِل فيه ما فُعِل في «مستقيم»، وقد تقـدَّم في الفاتحة[5]. ومعنى يُقيمون: يُدِيمون أو يُظْهِرون، قال الشاعر[6]:

١١٣ ـ أَقَمْنا لأهلِ العِراقَيْنِ سوقَ الـ ـطِعانِ فخاموا وولَّوْا جميعـاً

وقال آخر[7]:

١١٤ ـ وإذا يُقـال أتيتُمُ لم يَبْـرحـوا حتى تقيمَ الخيلُ سوقَ طِعانِ

---

(١) الكشاف ١/١٢٨.

(٢) نقلها المؤلف عن أبي حيان في البحر ١/٤٠، وفيها تكلف.

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة ص: تغير.

(٤) انظر: الممتع ٣٧٩.

(٥) الآية ٦ من الفاتحة.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ١/٢٤١؛ وابن عطية ١/١٤٦؛ وخاموا: جَبُنُوا. والشاهد في الاستعمال اللغوي للفعل أقمنا.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عطية ١/١٤٦؛ والقرطبي ١/١٦٤.

و «الصلاةَ» مفعول به ووزنُها: فَعَلَة، ولامها واو لقولهم: صَلَوات، وإنما تحرَّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلها فقُلِبت ألفاً، واشتقاقُها من الصَّلَوَيْنِ وهما: عِرقانِ في الوِرْكين مفترقانِ من الصَّلا وهو عِرْقٌ مستبطِنٌ في الظهر منه يتفرَّق الصَّلَوان عندَ عَجْب الذَّنَب، وذلك أن المصلِّي يحرِّك صَلَوَيْه، ومنه المُصَلِّي في حَلْبة السباق لمجيئِه ثانياً عند صَلَوَي السابق. والصلاةُ لغةً: الدعاءُ، قال(١):

١١٥ ــ تقول بِنْتي وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحَلا ... ياربِّ جَنِّبْ أبي الأَوْصابَ والوَجَعا
عليكِ مثلُ الذي صَلَّيْتِ فاغتمضي ... يوماً فإنَّ لجَنْبِ المَرْءِ مُضطجَعَا

أي: مثلُ الذي دَعَوْتِ، ومثلُه(٢):

١١٦ ــ لها حارِسٌ لا يَبْرَحُ الدهرَ بيتَها ... وإن ذُبِحَتْ صَلَّى عليها وَزَمْزَما

وفي الشرع: هذه العبادةُ المعروفة، وقيل: هي مأخوذةٌ من اللزوم، ومنه: «صَلِيَ بالنار» أي لَزِمَها، [قال](٣):

١١٧ ــ لم أَكُنْ مِنْ جُناتِها عَلِمَ اللـ ... ـهُ وإني بحَرِّها اليومَ صالي

وقيل: من صَلَيْتُ العودَ بالنار أي قَوَّمْتُه بالصِّلاء وهو حَرُّ النار، إذا فَتَحْتَ قَصَرْتَ وإن كَسَرْتَ مَدَدْتَ، كأنَّ المُصَلِّي يُقَوِّم نفسه، قال(٤):

١١٨ ــ فلا تَعْجَلْ بأمرِكَ واستَدِمْهُ ... فما صَلَّى عَصاكَ كمُسْتَديمِ

ذكر ذلك جماعةٌ أَجِلَّة وهو مُشْكِلٌ، فإن الصلاة مِنْ ذواتِ الواوِ وهذا من الياء.

---

(١) البيتان للأعشى، وهما في ديوانه ١٠١؛ والقرطبي ١/١٦٨.
(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٩٣؛ والبحر ١/٣٨. والزمزمة: الصوت البعيد.
(٣) البيت للحارث بن عباد، وهو في الطبري ٨/٢٩؛ والقرطبي ١/١٦٩؛ والخزانة ١/٢٢٦.
(٤) البيت لقيس بن زهير، وهو في اللسان دوم. واستدامة الأمر: الأناة. وتصلية العصا: إدارتها على النار لتستقيم. واستدامتها: التأني فيها.

و «مِمَّا رزقناهم» جارٌّ ومجرور متعلِّق بـ«يُنْفِقون»، و «ينفقون» معطوفٌ على الصلة قبله، و «ما» المجرورةُ تحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أنْ تكونَ* اسماً بمعنى الذي، ورزقناهم صلتُها، والعائدُ محذوفٌ، قال أبو البقاء(١): «تقديره: رزقناهموه أو رزقناهم إياه»، وعلى كل واحد من هذين التقديرين إشْكالٌ، لأنَّ تقديرَه متصلاً يلزم منه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة، وهو واجبُ الانفصال، وتقديرُه منفصلاً يمنع حذفَه؛ لأنَّ العائدَ متى كان منفصلاً امتنع حَذْفُه، نصُّوا عليه، وعَلَّلوه بأنه لم يُفْصَلْ إلا لِغَرضٍ، وإذا حُذِفَ فاتَتِ الدلالةُ على ذلك الغرضِ. ويمكن أن يُجاب عن الأولِ بأنه لمَّا اختلَفَ الضميران جَمْعاً وإفراداً وإن اتَّحدا رتبةً جاز اتصالُه، ويكون كقوله(٢):

١١٩ ـ وقد جَعَلَتْ نفسي تَطيبُ لِضَغمَةٍ لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ العظمَ نَابُها

وأيضاً فإنه لا يلزمُ مِنْ مَنْعِ ذلك ملفوظاً به مَنْعُه مقدَّراً لزَوالِ القُبْح اللفظي. وعن الثاني بأنه إنما يُمنع لأجلِ اللَّبْس الحاصلِ ولا لَبْسَ هنا. الثاني: يجوز أن يكونَ نكرةً موصوفةً، والكلامُ في عائدِها كالكلامِ في عائدِها موصولةً تقديراً واعتراضاً وجواباً. الثالث: أن تكونَ مصدريةً، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعول أي: مرزوقاً، وقد مَنَع أبو البقاء هذا الوجهَ قال(٣): «لأنَّ الفِعْلَ لا يُنْفَقُ»، وجوابُه ما تقدَّم من أنَّ المصدر مرادٌ به المفعولُ.

---

(١) الإملاء ١/١٢.

(٢) البيت لمغلس بن لقيط الأسدي أو لقيط بن مرة، وهو في سيبويه ١/٣٨٤؛ وأمالي الشجري ١/٨٩؛ وابن يعيش ٣/١٠٥؛ والقرطبي ١/٢٢٨؛ والخزانة ٢/٤١٥.
يصف شدة أصابه بها رجلان فيقول: قد جعلت نفسي تطيب لإصابتها بمثل الشدة التي أصاباني بها، وضرب الضغمة مثلاً فقال: يقرع العظم نابها، فجعل لها ناباً، أي يصل الناب فيها إلى العظم فيقرعه.

(٣) الإملاء ١/١٢.

والرزقُ لغةً: العطاءُ، وهو مصدرٌ، قال تعالى: «وَمَنْ رزقناه مِنَّا رزقاً حسناً»[1]، وقال الشاعر[2]:

١٢٠ ـ رُزِقْتَ مالاً ولم تُرْزَقْ منافِعَه إنَّ الشقيَّ هو المَحْرُوم ما رُزِقا

وقيل: يجوز أن يكونَ «فِعْلاً» بمعنى مَفْعول نحو: ذِبْح ورِعْي، بمعنى مذبوح وَمَرْعِيّ. وقيل: الرزق بالفتح مصدرٌ، وبالكسر اسم، وهو في لغة أزد شنوءة الشكر ومنه: [«وتَجْعَلون رزقكم أنكم تُكَذِّبون»[3] وسيأتي في موضعه][4]، ونفق الشيء نَفِد، وكلُّ ما جاء ممَّا فاؤه نونٌ وعينُه فاءٌ فدالٌّ على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأمَّلت، قاله الزمخشري[5]، وهو كما قال نحو: نَفِد نَفَق نَفَر نَفَذ نَفَس نَفَش نَفَثَ نفح نفخ نَفَضَ نَفَل[6]، وَنَفق الشيءُ بالبيع نَفَاقاً ونَفَقَت الدابَّةُ: ماتَتْ نُفوقاً، والنفقَةُ: اسمُ المُنْفَق.

و «مِنْ» هنا لابتداء الغاية، وقيل: للتبعيض، ولها معانٍ أُخر[7]: بيانُ الجنس: «فاجتنبوا الرِّجْسَ من الأوثان»[8]، والتعليل: «يَجْعلون أصابعَهم في آذانِهم من الصواعِق»[9]، والبدلُ: «بالحياة الدنيا من الأخرة»[10]، والمجاوزةُ: «وإذ غَدَوْتَ من أهلك»[11]، وانتهاء الغاية قريبٌ منه، والاستعلاءُ: «وَنَصَرْناه

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٣٩.
(٣) الآية ٨٢ من سورة الواقعة.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٥) الكشاف ١/١٣٣.
(٦) نَفَلَ: أعطى نافلة من المعروف.
(٧) انظر في معاني مِنْ: المغني ٣٥٣؛ رصف المباني ٣٢٢.
(٨) الآية ٣٠ من الحج.
(٩) الآية ١٩ من البقرة.
(١٠) الآية ٣٨ من التوبة.
(١١) الآية ١٢١ من آل عمران.

من القومِ»[1]، والفصلُ: «يعلم المفسدَ مِنَ المُصْلح»[2]، وموافقةُ الباءِ وفي: «يَنْظرون مِنْ طَرْفٍ خفيّ»[3]، «ماذا خَلَقوا من الأرض»[4]، والزيادةُ باطِّراد، وذلك بشرطين: كون المجرورِ نكرةً والكلامِ غيرَ موجَبٍ، واشترط الكوفيون التنكيرَ فقط، ولم يَشْترط الأخفشُ[5] شيئاً.

والهمزةُ في «أنْفَقَ» للتعدية، وحُذِفَتْ من «ينفقون» لِما تقدَّم في «يؤمنون»[6].

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون﴾**: الذين عطفٌ على «الذين» قبلَها، ثم لك اعتباران: أن يكونَ من باب عَطْفِ بعضِ الصفاتِ على بعض كقوله[7]:

١٢١ ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ ... وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وقوله[8]:

١٢٢ ـ يا ويحَ زيَّابَةَ للحارثِ الـ ... ـصابحِ فالغانمِ فالآئِبِ

يعني: أنهم جامعونَ بين هذه الأوصافِ إن قيل إن المرادَ بهما واحدٌ.

---

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(٢) الآية ٢٢٠ من البقرة.
(٣) الآية ٤٥ من الشورى.
(٤) الآية ٤٠ من فاطر.
(٥) انظر: معاني القرآن له ٩٨.
(٦) الآية ٣ من البقرة.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٩؛ والقرطبي ١/٣٩٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٢؛ والخزانة ١/٢١٦. والقرم: الرجل العظيم.
(٨) البيت لعمر بن لأي أو سلمة بن ذهل أو عمرو بن الحارث، وهو في الحماسة ١/٩٢؛ وأمالي الشجري ٢/٢١٠؛ والخزانة ٢/٣٣١؛ والهمع ٢/١١٩؛ والدرر ٢/١٥٠. والصابح: الذي يصبح أعداءه بالغارة. الآئب: الراجع، واللام في «الحارث» للتعليل.

والثاني: أن يكونوا غيرهم. وعلى كلا القولينِ فيُحكم على موضِعِه بما حُكم على موضع «الذين» المتقدمة من الإعرابِ رفعاً ونصباً وجَرّاً قَطْعاً واتباعاً، كما مرَّ تفصيله، ويجوز أن يكونَ عطفاً على «المتقين»، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه «أولئك» وما بعدها إن قيل إنهم غيرُ «الذين» الأولى، و«يؤمنون» صلةٌ وعائدٌ.

و«بما أُنْزِلَ» متعلِّقٌ به و«ما» موصولةٌ اسميةٌ، و«أُنْزِلَ» صلتُها وهو فِعْلٌ مبني للمفعول، والعائدُ هو الضميرُ القائمُ مقامَ الفاعلِ، ويَضْعُف أن يكونَ نكرةً موصوفةً، وقد منع أبو البقاء من ذلك، قال[1]: «لأنَّ النكرةَ الموصوفةَ لا عموم فيها، ولا يكمُل الإيمانُ إلا بجميعِ ما أُنزل».

و«إليك» متعلِّقٌ بـ «أُنزل»، ومعنى «إلى» انتهاءُ الغاية، ولها معانٍ أُخَرُ[2]: المصاحَبَةُ: «ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم»[3]، والتبيين: «ربِّ السجنُ أحبُّ إليّ»[4]، وموافقة اللام وفي ومِنْ: «والأمرُ إليكِ»[5] أي لك، وقال النابغة[6]:

١٢٣ ـ فلا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنني ... إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القار أَجْرَبُ

أي في الناس، وقال الآخر[7]:

---

(١) الإملاء ١/١٣.
(٢) انظر: المغني ٢٧٨؛ الرصف ٨٠.
(٣) الآية ٢ من النساء.
(٤) الآية ٣٣ من يوسف.
(٥) الآية ٣٣ من النمل.
(٦) ديوانه ٧٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٦٨؛ والخزانة ٤/١٣٧؛ والدرر ٢/١٣؛ والهمع ٢/٢٠.
(٧) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وصدره:
تقولُ وقد عالَيْت بالكُور فوقها
وهو في المغني ٧٩؛ والأشموني ٢/٢١٤؛ والدرر ٢/١٣؛ والهمع ٢/٢٠. وفاعل «تقول» يعود على الناقة، والسَّقْيُ هنا: الركوب.

١٢٤ ـ .... أَيُسْقَى فلا يُرْوى إليَّ ابنُ أَحْمَرا

أي: لا يُرْوى مني، وقد تُـزَادُ، قُرِىء: «تَهْوَىٰ إليهم»(١) بفتح الواو.

والكافُ في محلِّ جرٍّ، وهي ضميرُ المخاطبِ، ويتصلُ بها ما يَدُلُّ على التثنيةِ والجمعِ تذكيراً وتأنيثاً كتاءِ المخاطب. والنزولُ: الوصول والحلولِ من غير اشتراطِ علوٍّ، قال تعالى: «فإذا نَزَل بساحتِهم»(٢) أي حلَّ ووَصَل، و«ما» الثانيةُ وصلتُها عطفٌ على «ما» الأولى قبلَها، فالكلامُ عليها وعلى صلتِها كالكلامِ على «ما» التي قبلَها، فَلْيُتأمَّلْ.

و«مِنْ قبلِك» متعلِّقٌ بـ«أُنْزِلَ»، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«قبل» ظرف زمان يقتضي التقدُّم، وهو نقيضُ «بعد»، وكِلاهما متى نُكِّر أو أُضيف أُعْرِبَ، ومتى قُطع من الإضافة لفظاً / وأُرِيدت معنى بُني على الضم، فمِن الإعرابِ [١١/ب] قولُه(٣):

١٢٥ ـ فساغَ ليَ الشرابُ وكنت قَبْلاً أكـاد أَغَصُّ بـالمـاءِ القَـراحِ

وقال آخر(٤):

١٢٦ ـ ونحن قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فما شَرِبوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرا

ومن البناء قولُه تعالى: «للهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بَعدُ»(٥)، وزعم بعضُهم أن «قبل» في الأصل وصفٌ نابَ عن موصوفِه لُزوماً، فإذا قلت: «قمتُ قبلَ

---

(١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم. وهي قراءة مجاهد. انظر: القرطبي ٣٧٣/٩.

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الصافات.

(٣) البيت لعبدالله بن يعرب وهو في ابن يعيش ٨٨/٤؛ والأشموني ٢٦٩/٢؛ والشذور ١٠٤؛ والهمع ٢١٠/١؛ والدرر ١٧٦/١. والقراح: العذب.

(٤) نسب البيت إلى رجل من بني عقيل، وهو في الأشموني ١٦٩/٢؛ وشذور الذهب ١٠٥؛ وأوضح المسالك ٢١٥/٢؛ والهمع ٢٠٩/١؛ والدرر ١٧٦/١.

(٥) الآية ٤ من سورة الروم.

زيد» فالتقدير: قمت زماناً قبلَ زمانِ قيامِ زيدٍ، فحُذِف هذا كلُّه، ونَاب عنه «قبل زيد» وفيه نظرٌ لاَ يَخْفى على مُتأمِّله.

واعلمْ أنَّ حكمَ فوق وتحت وعلى وأوَّل حكمُ قبل وبعد فيما تقدَّم، وقرىء: «بما أَنْزَلَ إليك» مبنيّاً للفاعلِ(١) وهو اللهُ تعالى أو جبريلُ، وقُرِىء أيضاً: أُنْزِلْ لَيْكَ بتشديد اللام، وتوجيهه أن يكونَ سكَّن آخرَ الفعل كما سكَّنه الآخر في قوله(٣):

١٢٧ ــ إنـمـا شِـعْـرِيَ مِـلْحٌ   قـد خُـلْط بـجُـلْجُـلانْ

بتسكين «خُلْط» ثم حَذَف همزةَ «إليك»، فالتقى مثلان فَأَدْغَمَ.

و «بالآخرةِ» متعلِّقٌ بيوقنون، و«يُوقنون» خبرٌ عن «هم» وقُدِّم المجرورُ للاهتمام به كما قُدِّمَ المُنْفَقُ في قوله: «ومِمَّا رَزَقْناهم يُنْفِقون»(٤) لذلك، وهذه جملةٌ اسميةٌ عُطِفَتْ على الجملةِ الفعليةِ قبلَها فهي صلةٌ أيضاً، ولكنه جاء بالجملة هنا من مبتدأ وخبر بخلاف: «ومِمَّا رزقناهم ينفقون» لأن وصفهم بالإيقان بالآخرةِ أَوْقَعُ مِنْ وَصْفِهم بالإنفاق من الرزقِ فناسَبَ التأكيدَ بمجيءِ الجملةِ الاسميةِ، أو لئلاَّ يتكرَّرَ اللفظُ لو قيلَ: ومِمَّا رَزَقْناهم هم ينفقون.

والإيقانُ: تحقيقُ الشيء لوضوحِه وسكونِه يقال: يَقِنَ الماءُ إذا سَكَن فظهر ما تحته، وَيَقِنْتُ الأمر بكسر القاف، ويُوقنون مِنْ أَيْقَنَ بمعنى استيقن، وقد تقدَّم أن أَفْعَل تأتي بمعنى استفعل.

والآخرة: تأنيث آخِر المقابل لأوَّل، وهي صفةٌ في الأصلِ جَرَتْ مَجْرى

---

(١) قراءة النخعي وأبي حيوة ويزيد بن قطيب. انظر: ابن عطية ١٤٨/١؛ البحر ٤١/١.

(٢) ذكرها في البحر ٤١/١ من دون نسبة.

(٣) البيت لوضاح، وهو في اللسان: جلل. ويقال لما في جوف التين من الحب: جلجلان.

(٤) الآية ٣ من البقرة.

الأسماءِ والتقديرُ: الدار الآخرة أو النشأة الآخرة، وقد صُرِّح بهذين الموصوفين قال تعالى: «ولَلدَّار الآخرةُ خَيْرٌ»[1]، وقال: «ثُم الله يُنْشِىء النشأةَ الآخِرَةَ»[2] وقرىء يُـؤْقِنُـون[3] بهمز الواو، كأنهم جَعَلوا ضمةَ الياء على الواوِ لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، والواوُ المضمومةُ يَطَّرِدُ قلبُها همزةً بشروط: منها ألَّا تكونَ الحركةُ عَارضةً، وألَّا يمكنَ تخفيفُها، وألَّا يكونَ مُدْغماً فيها، وألّا تكونَ زائدةً، على خلافٍ في هذا الأخير، وسيأتي أمثلةُ ذلك في سورة آل عمران على قوله: «ولا تَلْوُون على أحد»[4]، فأَجْرَوا الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلهـا مُجْرى المضمومةِ نفسِها لِما ذكرت لك، ومثلُ هـذه القراءةِ قـراءةُ قُنْبُل «بالسُّؤْقِ»[5]، و«على سُؤْقِه»[6]، وقال الشاعر[7]:

١٢٨ ـ أَحَبُّ المُـؤْقِدينَ إليَّ مـوسى ... وجَعْـدَةُ إذ أضاءَهُمـا الوَقـودُ

بهمز «المُؤْقدين». وجاء بالأفعالِ الخمسة بصيغة المضارع دلالةً على التجدُّد والحُدوثِ وأنهم كلَّ وقتٍ يفعلون ذلك. وجاء بأُنْزِل ماضياً وإن كان إيمانُهم قبلَ تمامِ نزولِهِ تغليباً للحاضرِ المُنَزَّلِ على ما لم يُنَزَّلْ، لأنه لا بد من وقوعه فكأنه نَزَل، فهو من باب قوله: «أتى أمرُ الله»[8]، بل أقربُ منه لنزولِ بعضِهِ.

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.
(٢) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت.
(٣) قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر ٤٢/١؛ شواذ ابن خالويه ٢.
(٤) الآية ١٥٣ من آل عمران.
(٥) الآية ٣٣ من سورة ص: فطَفِقَ مسحاً بالسوق. وانظر: السبعة ٥٥٣.
(٦) الآية ٢٩ من سورة الفتح: فاستوى على سوقه. وانظر: السبعة ٦٠٥.
(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١٤٧ وصدره فيه:
لَـحَـبُّ السوافـدان إلـيَّ مـوسـى
وهـو في الخصائص ١٧٥/٢؛ والمحتسب ٤٧/١؛ والمغني ٧٦٢؛ وشـواهـد الكشاف ٣٦٥/٤. وموسى وجعدة: أولاده.
(٨) الآية ١ من النحل.

آ. (٥) وقوله تعالى: ﴿أولئك﴾: مبتدأ، خبرهُ الجارُّ والمجرورُ بعده أي كائنون على هدى، وهذه الجملة: إمَّا مستأنفةٌ وإمّا خبرٌ عن قوله: «الذين يؤمنون» إمَّا الأولى وإمَّا الثانية، ويجوز أن يكون «أولئك» وحدَه خبراً عن «الذين يؤمنون» أيضاً إمَّا الأولى أو الثانية، ويكون «على هدى» في هذا الوجهِ في محلِّ نصب على الحالِ، هذا كلُّه إذا أعربنا «الذين يؤمنون» مبتدأ، أمَّا إذا جعلناه غيرَ مبتدأ فلا يَخْفَى حكمه مِمّا تقدم. ويجوز أن يكونَ «الذين يؤمنون» مبتدأ، و «أولئك» بدلٌ أو بيانٌ، و «على هدى» الخبرُ، و «مِنْ ربهم» في محلِّ جرٍّ صفةً لهُدى، ومِنْ لابتداء الغاية. ونَكَّر «هُدَى» ليفيدَ إبهامُه التعظيم كقوله[1]:

١٢٩ ــ فلا وأبـي الطيرِ المُرِبَّة بِالضُّحى على خالدٍ لقد وقَعْتِ على لَحْمِ

ورُوِيَ «مِنْ ربهم» بغير غُنَّة وهو المشهورُ، وبغُنَّة ويُروى عن أبـي عمرو[2].

و «أولئك»: اسمُ إشارةٍ يشترك فيه جماعةُ الذكور والإناث، وهو مبنيٌّ على الكسر لشبِهْه بالحرفِ في الافتقار، وفيه لغتان: المدُّ والقَصْر، ولكنَّ الممدود للبعيد، وقد يقال: أولا لِك، قال[3]:

١٣٠ ــ أُولا لِك قومي لم يكونوا أُشابَةً وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولا لِكَا

---

(١) البيت لأبـي خراش الهذلي يرثى خالد بن زهير، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٥٤؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٢. وأرب بالمكان: أقام.

(٢) زبان بن العلاء، أحد القراء السبعة، سمع أنس بن مالك، توفي سنة ١٥٤. انظر: البلغة ٨١؛ طبقات القراء ١/٢٨٨؛ البغية ٢/٢٣١.

(٣) البيت لأخي الكلحبة كما في النوادر ١٥٤ وصدره فيه:

ألم تـكُ قد جَـرَّبْتَ ما الفقـرَ والغنى

وهو في ابن يعيش ١٠/٦؛ والتصريح ١/١٢٩؛ والهمع ١/٧٦؛ والدرر ١/٤٩. وأشابة: أخلاطاً.

وعند بعضهم: المقصورُ للقريب والممدودُ للمتوسط وأولا لك للبعيد، وفيه لغاتٌ كثيرة. وكتبوا «أولئك» بزيادةِ واو قبل اللام، قيل للفرقِ بينها وبين «إليك».

«وأولئك هم المفلحون»: «أولئك» مبتدأ و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«المفلحون» خبره، والجملةُ خبر الأول، ويجوز أن يكونَ «هم» فصلاً أو بدلاً، والمفلحون: الخبر. وفائدةُ الفصل: الفرقُ بين الخبرِ والتابعِ، ولهذا سُمِّيَ فَصْلاً، ويفيدُ أيضاً التوكيدَ، وقد تقدَّم أنه يجوز أن يكون «أولئك» الأولى أو الثانية خبراً عن «الذين يؤمنون»، وتقدَّم تضعيفُ هذين القولين. وكَرَّر[1] «أولئك» تنبيهاً أنهم كما ثَبَتَ لهم الأُثْـرَةُ بالهُدَى ثَبَتت لهم بالفلاح، فجُعِلت كلُّ واحدةٍ من الأُثْرَتَيْنِ في تميُّزِهم بها عن غيرِهم بمثابةٍ[2] لو انفردت لَكَفَتْ مُمَيِّزة على حِدَتها.

وجاء هنا بالواو بين جملةِ قوله: «أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون» بخلافِ قوله تعالى في الآية الأخرى: «أولئك كالأنعامِ بل هم أضلُّ، أولئك هم الغافلون»[3] لأن الخبرَيْن هنا متغايران فاقتضى ذلك العطفَ، وأما تلك الآيةُ الكريمةُ فإن الخبريْن فيها شيءٌ واحدٌ، لأن التسجيلَ عليهم بالغفلةِ وتشبيهَهم بالأنعام معنى واحدٌ وكانَتْ عن العطف بِمَعْزِل، قال الزمخشري[4]: «وفي اسم الإشارة الذي هو «أولئك» إيذانٌ بأنَّ ما يَرِد عقيبه والمذكورِين قبله أهلٌ لاكتسابِه من أجل الخصال التي عُدِّدَتْ لهم، كقول حاتم: «ولِلّـهِ صعلوكٌ»، ثم عَدَّد له خِصالاً فاضلة، ثم عقَّبَ تعديدها بقوله[5]:

---

(١) انظر: الكشاف ١/١٤٥.

(٢) قوله «بمثابة» غير واضح في الأصل.

(٣) الآية ١٧٩ من الأعراف.

(٤) الكشاف ١/١٤١.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٢.

١٣١ ـ فذلك إن يَهْلِكْ فَحُسْنى ثناؤه وإن عاش لم يَقْعُدْ ضعيفاً مُذَمَّماً

والفلاحُ أصله الشَّقُّ، ومنه قوله: «إن الحديد بالحديد يفلح»[١] ومنه قول بكر بن النطاح[٢]:

١٣٢ ـ لَا تَبْعَثَنَّ إلى ربيعةَ غيرَها إن الحديدَ بغيرِه لا يُفْلِح

ويُعَبَّرُ به عن الفوز والظفر بالبُغْيَة وهو مقصودُ الآيةِ، ويُراد به البَقاءُ، قال[٣]:

١٣٣ ـ لو أن حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ أَدْرَكه مُلاعِبُ الرِّماحِ

وقال آخر[٤]:

١٣٤ ـ نَحُلُّ بلاداً كلُّها حَلَّ قبلَنا ونرجو الفَلَاح بعد عادٍ وحِمْيَرِ

وقال[٥]:

١٣٥ ـ لكلِّ هَمٍّ من الهُموم سَعَةْ والمُسْيُ والصُّبْحُ لا فَلَاح معه

وقال آخر[٦]:

١٣٦ ـ أَفْلِحْ بما شِئْت فقد يُبْلَغُ بالـ ضَّعْفِ وقد يُخْدَعُ الأَرِيب

---

(١) مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال ١/٨ وورد في قول الشاعر:
وقد علمَتْ خيلُك أني الصَّحْصَحُ إن الحديد بالحديد يفلح
والصحصح: الأرض الصلبة. وانظر: اللسان: فلح.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٣٣؛ والمغني ٢٩٩؛ واللسان: لعب، والهمع ١/١٣٩؛ والدرر ١/١١٥؛ وملاعب الرماح: عمه عامر بن مالك.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٥٧؛ ومجاز القرآن ١/٣٠؛ وابن عطية ١/١٤٩؛ والقرطبي ١/١٨٢.

(٥) البيت للأضبط بن قريع وهو في ابن عطية ١/١٥٠؛ والقرطبي ١/١٨٢.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٥٤١؛ والقرطبي ١/١٨٢.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهم﴾:
الآية، «إنَّ» حرفُ توكيدٍ ينصب الاسمَ ويرفع الخبرَ خلافاً للكوفيين بأنَّ رفعَه بما كان قبلَ دخولها وتُخَفَّف فتعملُ وتُهْمَلُ، ويجوز فيها أن تباشِرَ الأفعالَ، لكن النواسخَ غالباً[١]، وتختصُّ بدخولِ لامِ الابتداءِ في خبرها أو معموله المقدَّمِ أو اسمِها المؤخر، ولا يتقدَّم خبرُها إلا ظرفاً أو مجروراً، وتختصُّ أيضاً بالعطفِ على مَحلِّ اسمِها. ولها ولأخواتِها أحكامٌ كثيرة لا يليقُ ذكرُها بهذا الكتاب[٢].

و «الذين كفروا» اسمُها، و«كفروا» صلةٌ وعائدٌ و «لا يؤمنون» خبرُها، وما بينهما اعتراضٌ، و«سواءٌ» مبتدأ، و«أأنذرتهم» وما بعده في قوة التأويل بمفرد / هو الخبرُ، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمهُ، ولم يُحْتَجْ هنا إلى رابط لأن الجملة نفسُ المبتدأ. ويجوز أن يكون «سواءٌ» خبراً مقدماً، [١٢/أ]
و «أنذرتهم» بالتأويل المذكور مبتدأً مؤخرٌ تقديرُه: الإنذارُ وعدمُه سواءٌ. وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسم إنَّ وخبرِها وهو «لا يؤمنون» كما تقدَّم، ويجوز أن تكونَ هي نفسُها خبراً لإنَّ، وجملة «لا يؤمنون» في محلِّ نَصْب على الحال أو مستأنفةٌ، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمانِ وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبراً بعد خبر على رَأْيِ مَنْ يُجَوِّز ذلك، ويجوز أن يكونَ «سواءٌ» وحده خبرَ إنَّ، و«أأنذرتَهُم» وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفع بأنه فاعلٌ له، والتقديرُ: استوى عندهم الإنذارُ وعدمُه، و «لا يؤمنون» على ما تقدَّم من الأوجه، أعني الحالَ والاستئناف، والدعاءَ والخبريةَ.

والهمزةُ في «أأنذرتَهُمْ» الأصلُ فيها الاستفهامُ وهو هنا غيرُ مرادٍ، إذ المرادُ التسويةُ، و «أَنْذَرْتَهم» فعل وفاعل ومفعول.

---

(١) لا يجوز دخول إنْ المخففة على غير النواسخ خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك. انظر: ابن عقيل ٣٢٦/١ وتقدير عبارة المؤلف: «لكن تباشر».

(٢) انظر: رصف المباني ١٠٤ ـ ١١٨.

و «أم» هنا عاطفةٌ وتُسَمَّى متصلةً، ولكونها متصلةً شرطان، أحدهُما: أن يتقدَّمها همزةُ استفهامٍ أو تسويةٍ لفظاً أو تقديراً، والثاني: أن يكونَ ما بعدها مفرداً أو مؤولاً بمفرد كهذه الآية، فإنَّ الجملةَ فيها بتأويلِ مفردٍ كما تقدَّم وجوابُها أحدُ الشيئين أو الأشياء، ولا تُجاب بنَعَمْ ولا بـ «لا». فإنْ فُقِدَ شرطٌ سُمِّيتْ منقطعةً ومنفصلةً، وتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ، وجوابُها نعم أوْلا، ولها أحكامٌ أُخَرُ[1].

و «لم» حرفُ جزمٍ معناه نَفْيُ الماضي مطلقاً خلافاً لِمَنْ خَصَّها بالماضي المنقطع، ويدلُّ على ذلك قولُه تعالى: «ولم أَكُنْ بدعائك رَبِّ شَقِيًّا»[2] «لم يَلِدْ ولم يولد»[3]، وهذا لا يُتَصَوَّر فيه الانقطاعُ، وهي من خواصِّ صيغ المضارع إلا أنها تَجْعَلُه ماضياً في المعنى كما تقدَّم، وهل قَلَبَت اللفظَ دون المعنى، أم المعنى دونَ اللفظ؟ قولان أظهرهُما الثاني، وقد يُحْذَفُ مجزومُها.

والكَفْر: السِّتْر، ومنه سُمِّي الليل كافراً، قال[4]:

١٣٧ ـ فَوَرَدَتْ قبلَ انبلاجِ الفجرِ ... وابنُ ذُكَاءٍ كامِنٌ في كَفْرِ

وقال آخر[5]:

---

(١) انظر في أحكام أم: المغني ٤٠؛ رصف المباني ٩٣.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الآية ٣ من الإخلاص.

(٤) البيت لحميد الأرقط، وهو في إصلاح المنطق ١٢٦، وملحق ديوان العجاج ٢/٢٨٥؛ والقرطبي ١/١٨٣. وذكاء: الشمس.

(٥) البيت لثعلبة بن صعيرة المازني وصدره:

فَتَذَكَّرا ثَقَلاً رثيداً بعدما

وهو في المفضليات ٢٥٧؛ والمحتسب ٢/٢٣٤؛ والطبري ١/٢٥٥؛ واللسان كفر، والقرطبي ١/١٨٣. والثقل: بيض النعام المصون، والرثيد: المنضَّد بعضه فوق بعض، ألقت يمينها في كافر: أي بدأت في المغيب. يصف الظليم والنعامة ورواحهما إلى بيضهما عند الغروب.

١٣٨ ــ . . . . أَلْقَتْ ذُكاءُ يمينَها في كافِرِ

وقال آخر[١]:

١٣٩ ــ . . . . في ليلةٍ كَفَر النجومَ غَمامُها

و «سواء» اسمٌ بمعنى الاستواء فهو اسمُ مصدرٍ ويُوصف على أنه بمعنى مُسْتوي، فيتحمَّل حينئذ ضميراً، ويَرْفع الظاهرَ، ومنه قولُهم: «مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ» برفع «العَدَم» على أنه معطوفٌ على الضمير المستكِّن في «سواء»، وشذَّ عدمُ الفصل[٢]، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمع: إمّا لكونه في الأصل مصدراً، وإمّا للاستغناء عن تثنيته بتثنيةِ نظيرِهِ وهو «سِيّ» بمعنى مِثْل، تقول: «هما سِيَّان» أي مِثْلان، قال[٣]:

١٤٠ ــ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرها والشرُّ بالشرِّ عند الله سِيَّانِ

على أنه قد حُكي «سواءان»، وقال الشاعر[٤]:

١٤١ ــ وليلٍ تقول الناسُ في ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعُورُها

فسواءٌ خبر عن جمع وهو «صحيحات». وأصله العَدْل، قال زهير[٥]:

---

(١) البيت للبيد وصدره:

يَعْلو طريقةَ مَتْنِها متواتِرٌ

وهو في ديوانه ٣٠٩؛ وتفسير القرطبي ١/١٨٣؛ وتفسير ابن عطية ١/١٥٠. والمتواتر هنا: المطر المتتابع.

(٢) لأن البصريين يوجبون الفصل حين يُعْطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المستتر أو المنفصل. انظر: الكتاب ١/٣٩٠.

(٣) البيت لحسان وهو في ملحق ديوانه ٥١٦، وهو في النوادر ٣١؛ والمحتسب ١/١٩٣؛ والكتاب ١/٤٣٥؛ وأوضح المسالك ٣/١٩٣؛ والدرر ٢/٧٦.

(٤) البيت لمضرس بن ربعي، وهو في حماسة ابن الشجري ٢٠٤؛ والأضداد ٤٣؛ والخزانة ٢/٢٩١.

(٥) ديوانه ٨٤؛ والبحر ١/٣٤٧.

١٤٢ ـ أَرُونا سُبَّةً لا عيبَ فيها يُسَوِّي بيننا فيها السَّواءُ

أي: يَعْدِل بيننا العَدْلُ، وليس هو الظرفَ الذي يُستثنى به في قولك: قاموا سَواءَ زيد، وإنْ شاركه لفظاً. ونقل ابنُ عطية(1) عن الفارسي فيه اللغاتِ الأربعَ المشهورةَ في «سواء» المستثنى به، وهذا عجيبٌ فإن هذه اللغاتِ في الظرفِ لا في «سواء» الذي بمعنى الاستواء. وأكثر ما تجيء بعده الجملة المصدَّرة بالهمزةِ المعادَلَة بأم كهذه الآية، وقد تُحْذَف للدلالةِ كقوله تعالى: ﴿فاصبروا أو لا تصبروا سواءٌ عليكم﴾(2) أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وقد يليه اسمُ الاستفهام معمولاً لما بعده كقولِ علقمة(3):

١٤٣ ـ سَواءٌ عليه أيَّ حينٍ أتيتَه أساعَةَ نَحْسٍ تُتَّقى أم بأَسْعَدِ

فأيَّ حين منصوبٌ بأتيتَه، وقد يُعَرَّى عن الاستفهام وهو الأصلُ نحو(4):

١٤٤ ـ . . . . سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورُها

والإنذار: التخويفُ. وقال بعضهم: هو الإبلاغ، ولا يكاد يكونُ إلا في تخويف يَسَعُ زمانُه الاحترازَ، فإنْ لم يَسَعْ زمانُه الاحترازَ فهو إشعارٌ لا إنذارٌ قال(5):

١٤٥ ـ أنذَرْتُ عَمْرَاً وهو في مَهَل قبلَ الصباحِ فقد عصى عَمْرُو

ويتعدَّى لاثنين، قال تعالى: «إنا أَنْذَرْناكم عذاباً»(6) «أَنْذَرْتُكم صاعقة»(7) فيكون الثاني في هذه الآية محذوفاً تقديرُه: أأنذرْتَهُمُ العذابَ أم

---

(1) التفسير ١/١٥٢.
(2) الآية ١٦ من الطور.
(3) البيت لزهير وليس لعلقمة، وهو في ديوانه ٢٣٢؛ والمقتضب ٣/٢٨٨.
(4) تقديم برقم ١٤١.
(5) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/١٨٤.
(6) الآية ٤٠ من سورة سبأ.
(7) الآية ١٣ من صورة فصلت.

لم تُنْذِرْهم إياه، والأحسنُ ألاَّ يُقَدَّرَ له مفعولٌ كما تقدَّم في نظائره.

والهمزةُ في «أَنْذَرَ» للتعدية، وقد تقدَّم أنَّ معنى الاستفهام هنا غيرُ مرادٍ، فقال ابن عطية[1]: «لفظهُ لفظُ الاستفهامِ ومعناه الخبرُ، وإنما جَرَىٰ عليه لفظُ الاستفهام لأنَّ فيه التسويةَ التي هي في الاستفهامِ، ألا ترىٰ أنَّك إذا قلتَ مُخْبراً: «سواءٌ عليَّ أقمت أم قَعَدْتَ»، وإذا قلتَ مستفهماً: «أَخَرَجَ زيدٌ أم قامَ»؟ فقد استوى الأمران عندكَ، هذان في الخبر وهذان في الاستفهام، وعَدَمُ عِلْمِ أحدِهما بعينِه، فَلَمَّا عَمَّتْهُما التسويةُ جرى على الخبر لفظُ الاستفهامِ لمشاركتِه إياه في الإِبهام، فكلُّ استفهامٍ تسويةٌ وإنْ لم تكن كلُّ تسويةٍ استفهاماً» وهو كلامٌ حسنٌ. إلا أنَّ الشيخَ[2] ناقشه في قوله: «أأنْذَرْتَهُم أم لم تنذرْهم لفظُه لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر» بما معناه[3]: أنَّ هذا الذي صورتُه صورةُ استفهامٍ ليس معناه الخبرَ لأنه مقدَّرٌ بالمفردِ كما تقدَّم، وعلى هذا فليس هو وحدَه في معنى الخبر/ لأنَّ الخبرَ جملةٌ وهذا في تأويل مفردٍ، [١٢/ب] وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

ورُوِيَ الوقفُ على قولِهِ «أم لم تنذِرْهم» والابتداء بقوله: «لا يؤمنون» على أنها جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وهذا ينبغي أن يُرَدَّ ولا يُلْتفتَ إليه، وإنْ كانَ قد نقله الهذلي[4] في «الوقف والابتداء» له.

---

(١) التفسير ١/ ١٥٣.

(٢) يعني به أستاذه أبا حيان محمد بن يوسف الغرناطي، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس ومال إلى مذهب الظاهرية، وله: البحر والارتشاف وشرح التسهيل. انظر: طبقات القراء ٢/ ٢٨٥؛ والدرر الكامنة ٤/ ٣٠٤؛ والبغية ١/ ٢٨٠.

(٣) البحر المحيط ١/ ٤٧.

(٤) يوسف بن علي، طلب علم القراءات، أخذ عن الفرضي والاربلي، وروى عنه الواسطي، له: الوجيز والهادي، توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٢/ ٤٠١.

وقرىء «أَأَنْذَرْتَهُمْ»[1] بتحقيقِ الهمزتين وهي لغةُ بني تميم، وبتخفيف الثانية بينَ بينَ وهي لغةُ الحجازِ، وبإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً، ومنه[2]:

١٤٦ ـ أيا ظبيةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ وبين النقا آأنتِ أَمْ أمُّ سالمِ

وقال آخر[3]:

١٤٧ ـ تطَالَلْتُ فاسْتَشْرَفْتُه فَعَرَفْتُهُ فقلت لـه آأنتَ زيدُ الأرانبِ

وروي عن ورش[4] إبدالُ الثانيةِ ألِفاً مَحْضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للَّحْنِ، قال[5]: «لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيفَ مثلِ هذه الهمزةِ إنما هو بينَ بينَ» وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقـرَّاء في نحو هذه الآية عَمَلٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿خَتَم الله على قلوبِهم﴾** .. الآية «على قلوبهم»: متعلّق بخَتَم، و«على سمعهم» يَحْتمل عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك، أعني نسبةَ الختم إلى السمع في قوله تعالى:

---

(١) انظر في هذا الباب: الحجة ١/٢٠٤؛ الكشف لمكي ١/٧٠؛ السبعة ١٣٤؛ البحر ١/٤٧. وقراءة التحقيق لعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان؛ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام يدخلون بينها ألفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي التحقيق وإدخال ألف بينها عن ابن عباس وابن أبي إسحاق.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٦٧؛ وأمالي القالي ٢/٦١؛ وأمالي الشجري ١/٣٢١؛ واللسان جلل؛ وابن يعيش ٩/١١٩؛ والأزهية ٢١؛ والإنصاف ٤٨٢؛ والدرر ١/١٤٧.

(٣) البيت منسوب لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩؛ واللسان: الهمزة.

(٤) عثمان بن سعيد شيخ القراء في مصر، أخذ عن نافع. وورش لقبه لأنه كان أبيض، والورش شيء يصنع من اللبن، انظر: طبقات القراء ١/٥٠٣.

(٥) الكشاف ١/١٥٤.

«وخَتَم على سمعه»[١] ويَحْتمل أن يكونَ خبراً مقدماً وما بعده عَطْفُ عليه، و«غِشَاوة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأن النكرة متى كان خبرها ظرفاً أو حرفَ جر تاماً وقُدِّمَ عليها جاز الابتداء بها، ويكون تقديمُ الخبر حينئذٍ واجباً لتصحيحه الابتداء بالنكرة، والآيةُ من هذا القبيل، وهذا بخلافِ قوله تعالى: «وأجَلٌ مُسَمَّى عنده»[٢] لأن في تلك الآية مُسوِّغاً آخر وَهو الوصفُ، فعلى الاحتمال الأول يُوقف على «سمعهم» ويُبتدأ بما بعده وهو «وعلى أبصارهم غشاوةٌ» فعلى أبصارهم خبرٌ مقدم وغشاوة مبتدأ مؤخر، وعلى الاحتمال الثاني يُوقف على «قلوبهم»، وإنما كُرِّر حرفُ الجر وهو «على» ليفيد التأكيدَ أو ليُشْعِرَ ذلك بتغايرِ الختمين، وهو أنَّ خَتْم القلوبِ غيرُ خَتْمِ الأسماعِ. وقد فرَّق النحويون بين: «مررت بزيد وعمرو» وبين: «مررت بزيد وبعمرو»، فقالوا: في الأول هو مرورٌ واحدٌ وفي الثاني هما مروران، وهو يؤيِّد ما قلته، إلاَّ أن التعليلَ بالتأكيدِ يَشْمل الإعرابين، أعني جَعْلَ «وعلى سَمْعِهم» معطوفاً على قوله «على قلوبهم» وجَعْلَه خبراً مقدماً، وأمَّا التعليلُ بتغاير الخَتْمين فلا يَجيء إلا على الاحتمالِ الأولِ، وقد يُقال على الاحتمالِ الثاني إنَّ تكريرَ الحرفِ يُشْعرُ بتغاير الغِشاوتين، وهو أنَّ الغِشاوة على السمع غيرُ الغشاوةِ على البصرِ كما تَقَدَّم ذلك في الخَتْمين.

وقُرىء: «غِشاوةً» نصباً[٣]، وفيه ثلاثةُ أوجه، الأولُ: على إضمار فعلٍ لائق، أي: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً، وقد صُرِّح بهذا العامل في قوله تعالى: «وجَعَلَ على بصره غشاوة»[٤]. والثاني: الانتصابُ على إسقاط حرف

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) الآية ٢ من سورة الأنعام.

(٣) قراءة المفضل بن محمد عن عاصم. انظر: السبعة ١/١٣٨؛ وابن عطية ١/١٥٤.

(٤) الآية ٢٣ من الجاثية.

الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سَمْعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم حُذِفَ حرفُ الجر فانتصب ما بعده كقوله[1]:

١٤٨ ــ تَمُرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجوا كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرامُ

أي تمرون بالديارِ، ولكنه غيرُ مقيسٍ. والثالث: أن يكونَ «غِشاوةً» اسماً وُضِع موضع المصدر الملاقي لَخَتم في المعنى، لأنَّ الخَتْمَ والتَغْشيَة يشتركانِ في معنى السِّتر، فكأنه قيل: «وَخَتَم تغشيةً» على سبيل التأكيد، فهو من باب «قَعَدْتُ جلوساً» وتكونُ قلوبُهم وسمعهُم وأبصارُهم مختوماً عليها مُغَشَّاةً.

وقال الفارسي[2]: «قراءةُ الرفع أَوْلى لأنَّ النصبَ: إمَّا أَنْ تَحْمِلَه على خَتَم الظاهرِ فَيَعْرِضُ في ذلك أنَّك حُلْتَ بين حرفِ العطف والمعطوفِ بِهِ، وهذا عِندنا إنما يجوزُ في الشعر، وإمَّا أن تحمِلَه على فِعْلٍ يَدُلُّ عليه «خَتَم» تقديره: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً، فيجيء الكلامُ من باب[3]:

١٤٩ ــ يا ليتَ زَوجَكَ قد غَدَا متقلِّداً سيفاً ورُمْحا

وقوله[4]:

١٥٠ ــ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناها

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥١٢ ورواية الصدر فيه:

أتَمْضُون الرُّسومَ ولا تُحَيَّا

وهو في ابن يعيش ٨/٨، والخزانة ٦٧١/٣؛ والدرر ١٠٧/٢.

(٢) الحجة ٢٣١/١ ــ ٢٣٣.

(٣) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في الكامل ١٨٩؛ والخصائص ٤٣١/٢؛ وأمالي الشجري ٣٢١/٢؛ وابن يعيش ٥٠/٢؛ والإنصاف ٦١٢؛ واللسان زجج.

(٤) البيت منسوب لذي الرمَّة وليس في ديوانه، وهو في الخصائص ٣٢١/٢؛ والإنصاف ٦١٣؛ وابن يعيش ٨/٢؛ والهمع ١٣٠/٢؛ والدرر ١٦٩/٢؛ والعيني ١٠١/٣؛ والباب هو حذف عامل المعطوف والتقدير: وسقيتها ماء.

ولا تكاد تجدُ هذا الاستعمالَ في حالِ سَعَةٍ ولا اختيار». واستشكل بعضهم(١) هذه العبارةَ، وقال: «لا أَدْري ما معنى قوله: «لأن النصبَ إمَّا أن تحمله على خَتَم الظاهر»، وكيف تَحْمِل «غشاوةً» المنصوبَ على «ختم» الذي هو فعل وهذا ما لا حَمْلَ فيه؟». ثم قال: «اللهم إلا أن يكونَ أراد أنَّ قوله تعالى «ختم اللـهُ على قلوبهم» دعاءٌ عليهم لا خبرٌ(٢)، ويكون غشاوةً في معنى المصدر المَدْعُوِّ به عليهم القائم مقامَ الفعلِ فكأنه قيل: وغَشَّى الله على أبصارهم، فيكون إذ ذاك معطوفاً على «خَتَم» عَطْفَ المصدر النائبِ منابَ فعلِهِ في الدعاء، نحو: «رَحِمَ الله زيداً وسقياً له»، فتكونُ إذ ذاكَ قد حُلْتَ بين «غشاوة» المعطوفِ وبين «ختم» المعطوفِ عليه بالجار والمجرور» انتهى، وهو تأويلٌ حسنٌ، إلا أن فيه مناقشةً لفظيةً، لأن الفارسي ما ادَّعى الفصلَ بين المعطوف والمعطوفِ عليه إنما ادَّعى الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف به أي بالحرفِ، فتحرير التأويلِ أنْ يقال: فيكونُ قد حُلْتَ بين غشاوة وبين حرفِ العطفِ بالجارِّ والمجرور.

وقُـرِىء «غشاوة» بفتـح العين وضَمِّها(٣)، و«عشـاوة»(٤) بالمهملة. وأصوبُ القراءاتِ المشهورةُ، لأن الأشياءَ التي تَدُلُّ على الاشتمالِ تجيء أبداً على هذه الزنة كالعِمامة / والضِمامة والعِصابة. [١٣/أ]

والخَتْمُ لغةً: الوَسْمُ بطابع وغيره و«القلبُ» أصله المصدرُ فسُمِّي به هذا العضوُ، وهو اللَّحْمة الصَّنَـوْبَـرِيَّة لسُرعة الخواطِر إليه وتردُّدِها، عليه، ولهذا قال(٥):

---

(١) لعله يعني أبا حيان في البحر ١/٤٩.

(٢) الأصل: لا خبراً وهو سهو.

(٣) قرأ الحسن وزيد بن عليّ غشاوة بضم الغين ورفع التاء، وقرأ أبو جعفر بفتح الغين، انظر: القرطبي ١/١٩١؛ والبحر ١/٤٩؛ الشواذ ٢.

(٤) نسبها في الشواذ ٢ إلى طاوس، وانظر: البحر ١/٤٩.

(٥) لم أقف عليه.

١٥١ ـ ما سُمِّي القلبُ إلاَّ مِنْ تقلُّبِه فاحذَرْعلى القَلْبِ من قَلْبٍ وتَحْويلِ

ولمَّا سُمِّي به هذا العضو التزموا تفخيمه[١] فَرْقاً بينه وبين أصلِه، وكثيراً ما يراد به العقلُ، ويُطلق أيضاً على لُبِّ كلِّ شيء وخالِصِه.

والسَّمعُ والسَّماعُ مصدران لسَمِع، وقد يستعمل بمعنى الاستماع، قال[٢]:

١٥٢ ـ وقد تَوَجَّس رِكْزاً مُقْفِرٌ نَدُسٌ بِنَبْأةِ الصوتِ ما في سَمْعِهِ كَذِبُ

أي في استماعه، والسِّمْع ـ بالكسر ـ الذِّكْرُ الجميل، وهو أيضاً وَلَدُ الذئب من الضبُعِ، وَوُحِّد وإن كان المرادُ به الجَمْعَ كالذي قبله وبعده لأنه مصدرٌ حقيقةً، ولأنه على حذفِ مضافٍ، أي مواضعِ سَمْعِهم، أو يكونُ كَنَى به عن الأذن، وإنما وَحَّدَه لِفَهْمِ المعنى كقوله[٣]:

١٥٣ ـ كُلُوا في بعض بَطْنِكُم تَعِفُّوا فإنَّ زمانَكمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

أي: بطونكم، وَمِثْلُه[٤]:

١٥٤ ـ بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِظامُها فبِيضٌ وأمَّا جِلْدُها فصليبُ

---

(١) أي تفخيم القاف. انظر: القرطبي ١/١٨٨.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٨٩؛ واللسان: نبأ، والركز: الصوت. والمقفر: الصائد، والندس: الفطن، والنبأة: الصوت ليس بشديد.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في سيبويه ١/١٠٨؛ والمحتسب ٢/٨٧؛ وأمالي الشجري ١/١٠٨؛ وابن يعيش ٥/٨؛ والهمع ١/٥٠.

(٤) البيت لعلقمة وهو في ديوانه ٤٠؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والكتاب ١/١٠٧؛ وإملاء العكبري ١/١٥. يصف طريقاً شاقة. جيف الحسرى: المعية من الأبل، عظامها بيض: أي أكلت السباع والطير ما عليها من اللحم فتعرّت، وجلدها صليب: أي يابس لأنه ملقىً بالفلاة لم يدبغ.

أي: جلودها، ومثله[1]:

١٥٥ ـ لا تُنْكِـروا القَتْلَ وقد سُبينـا في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شُجِينا

وقُرِىءَ شاذاً «على أسماعِهم»[2] وهي تؤيِّد هذا.

والأَبْصار: جمعُ بَصَر وهو نور العين التي تُدْرِكُ بِه المرئيَّاتِ، قالوا: وليس بمصدر لجَمْعِه، ولقائلٍ أن يقولَ: جَمْعُه لا يَمْنع كونه مصدراً في الأصل، وإنما سَهَّل جَمْعَه كونُه سُمِّي بـه نُورالعين فَهُجِرَت فيه معنى المصدرية كما تقدَّم في قلوب جمع قَلْب، وقد قلتم إنه في الأصل مصدرٌ ثم سُمِّي به، ويجوز أن يُكَنَّى به عن العين كما كُنِي بالسمع عن الأذنِ وإن كان السمعُ في الأصلِ مصدراً كما تقدَّم.

والغِشاوة الغِطاءُ، قال[3]:

١٥٦ ـ تَبِعْتُك إذ عَيْني عليها غِشاوةٌ فلمَّا انْجَلَتْ قَطَّعْتُ نفسي أَلومُها

وقال[4]:

١٥٧ ـ هَـلَّا سـأَلْتِ بني ذُبْيـان مـا حَسْبـي
إذا الـدُّخـانُ تَغَشَّى الأَشْمَطَ البَـرِمَـا

وجَمْعُها غِشَاءٌ، لمَّا حُذِفَتِ الهاء قُلِبَتِ الواوُ همزةٍ، وقيل: غَشَاوىٰ مثل

---

(١) البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وهو في الكتاب ١/١٠٧؛ المخصص ١/٣١؛ المحتسب ١/٢٤٦؛ والقرطبي ١/١٩٠. شجينا: غصصنا، أي لا تنكروا قَتْلَنا لكم وقد سَبَيْتُم منا، ففي حلوقكم عَظْم بقتلنا لكم، وقد شجينا نحن أيضاً.

(٢) قراءة ابن أبـي عبلة كما في الكشاف ١/١٦٤.

(٣) البيت للحارث بن خالد، وهو في مجاز القرآن ١/٣١؛ واللسان: غشا؛ وابن عطية ١/١٥٤؛ والقرطبي ١/١٩١.

(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١٠٦؛ والقرطبي ١/١٩١؛ وحسبـي: فعلي. والأشمط: الأشيب، والبرم: الذي لا سخاء عنده ولا نفع ولا ضرر.

أَداوى[1]، قال الفارسي[2]: «ولم أَسمع من الغِشاوة فعلاً متصرفاً بالواو، وإذا لم يوجَدْ ذلك وكان معناها معنى ما اللامُ منه الياءُ وهو غَشِي يَغْشَى بدليلِ قولِهم: الغِشْيان، والغِشاوة من غَشِيَ كالجِباوَة من جَبَيْت في أنَّ الواو كأنها بدلٌ من الياء، إذ لم يُصَرَّفْ منه فِعْلٌ كما لم[3] يُصَرَّفْ من الجباوة» انتهى. وظاهر عبارتِه أن الواو بدلٌ من الياء، فالياء أصل بدليلِ تصرُّف الفعلِ منها دون مادة الواو، والذي يظهرُ أنَّ لهذا المعنى مادتين: غ ش و، وغ ش ي، ثم تصرَّفوا في إحدى المادتين واستغْنَوا بذلك عن التصرُّف في المادة الأخرى، وهذا أقربُ من ادِّعاء قَلْبِ الواو ياءً من غير سببٍ، وأيضاً فالياءُ أخفُّ من الواو فكيف يَقْلِبون الأخفَّ للأثقل؟

«ولهم عذابٌ عظيم»: «لهم» خبرٌ مقدَّمٌ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، و«عذابٌ» مبتدأ مؤخر، و«عظيمٌ» صفته، والخبرُ هنا جائزُ التقدُّم، لأنَّ للمبتدأ مُسَوِّغاً وهو وصفُه، فهو نظير: «وأَجَلٌ مُسَمَّى عنده»[4] من حيث الجوازُ.

والعَذابُ في الأصل: الاستمرارُ ثم سُمِّيَ به كلُّ استمرارِ ألمٍ، وقيل: أصلُه المنعُ، وهذا هو الظاهرُ، ومنه قيل للماء: عَذْب، لأنه يمنع العطشَ، والعذابُ يمنع من الجريمة. و«عظيمٌ» اسمُ فاعلٍ من عَظُم، نحو: كَريم من كَرُم غيرَ مذهوبٍ به مذهبَ الزمان، وأصله أن تُوصف به الأجرامُ، ثم قد توصفُ به المعاني، وهل هو والكبيرُ بمعنى واحد أو هو فَوْقَ الكبيرِ، لأنَّ العظيمَ يقابِلُ الحقيرَ، والكبيرَ يقابل الصغيرَ، والحقيرَ دونَ الصغيرِ؟ قولان.

وفعيل له معانٍ كثيرةٌ، يكون اسماً وصفةً، والاسمُ مفردٌ وجمعٌ، والمفردُ

(١) الأداوى: ج إداوة وهي المطهرة.
(٢) الحجة ١/٢٢٤.
(٣) سقطت «لم» سهواً من الأصل.
(٤) الآية ٢ من الأنعام.

اسمُ معنى واسمُ عينٍ، نحو قميص وظريف وصهيل وكليب جمع كَلْب، والصفةُ مفردُ فُعَلَة كعَرِيّ يجمع على عُرَاة، ومفرد فَعَلة كَسرِيّ يُجْمَعُ على سَراة، ويكون اسمَ فاعل من فَعُل نحو: عظيم مِنَ عظُمَ كما تقدم، ومبالغةً في فاعِل نحو: عليم من عالم، وبمعنى أَفْعل كشَمِيط بمعنى أَشْمط ومفعول كجَريح بمعنى مَجْروح، ومُفْعِل كسميع بمعنى مُسْمِع، ومُفْعَل كوليد بمعنى مُولَد، ومُفاعِل كجليس بمعنى مُجالِس، ومُفْتَعِل كبديع بمعنى مُبْتدِع، ومُتَفَعِّل كسَعِير بمعنى مُتَسَعِّر، ومُسْتَفْعِل كمكين بمعنى مُسْتَمْكِن، وفَعْل كرطيب بمعنى رَطْب، وفَعَل كعَجِيب بمعنى عَجَب، وفِعال كصحيح بمعنى صِحاح، وبمعنى الفاعلِ والمفعول كصريخ بمعنى صارخ أومصروخ، وبمعنى الواحد والجَمْعِ نحو خليط، وجمع فاعِل كغريب جمع غارِب.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿ومن الناس مَنْ يقولُ﴾**. . الآية «من الناس» خبر مقدم و «من يقول» مبتدأ مؤخر، و «مَنْ» تحتملُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً أي: الذي يقول أو فريقٌ يقول، فالجملةُ على الأول لا محلَّ لها لكونها صلةً، وعلى الثاني محلُّها الرفعُ لكونها صفةً للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكونَ موصولةً، قال[1]: «لأن «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام» انتهى. وهذا منه غيرُ مُسَلَّم لأن المنقولَ أن الآية نَزَلَت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أُبَيّ ورهطِه. وقال الأستاذ الزمخشري[2]: «إن كانَتْ أل للجنس كانت «مَنْ» نكرةً موصوفة كقوله: «مِن المؤمنين رجالٌ صدقوا»[3]، وإن كانَتْ للعهد كانت موصولةً»، وكأنه قَصَد مناسبةَ الجنسِ للجنسِ والعهدِ للعهد، إلاَّ أن هذا الذي قاله غيرُ لازم، بل يجوز أن تكونَ أل للجنسِ وتكونَ

(١) الإملاء ١/١٦.
(٢) الكشاف ١/١٦٧.
(٣) الآية ٢٣ من الأحزاب.

[١٣/ب] «مَنْ» موصولةً، وللعهدِ ومَنْ نكرةً موصوفةً/ . وزعم الكسائي أنها لا تكون إلا في موضعٍ تختص به[١] النكرةُ، كقوله[٢]:

١٥٨ ــ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غيظاً قلبَه قد تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

وهذا الذي قاله هو الأكثر، إلا أنها قد جاءت في موضعٍ لا تختصُّ به النكرة، قال[٣]:

١٥٩ ــ فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا ....

و «مَنْ» تكون موصولةً ونكرةً موصوفةً كما تقدَّم وشرطيةً واستفهاميةً، وهل تقع نكرةً غيرَ موصوفةٍ أو زائدةً؟ خلافٌ[٤]، واستدلَّ الكسائي على زيادتها بقولِ عنترة[٥]:

١٦٠ ــ يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له حَرُمَتْ عليَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ

ولا دليلَ فيه لجوازِ أن تكونَ موصوفةً بقَنَص: إمَّا على المبالغة أو على حذف مضاف.

و «مِنْ» في «مِنَ الناس» للتبعيض، وقد زعم قومٌ أنها للبيان وهو غَلَطٌ لعدم تقدُّم ما يتبيَّن بها. و «الناس» اسمُ جمع لا واحدَ له مِنْ لفظه، ويرادفُهُ «أناسِيّ» جمع إنسان أو إِنْسِيّ، وهو حقيقةٌ في الآدميين، ويُطْلق على الجن

---

(١) الأصل: «بها» وهو سهو.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل البشكري، وهو في أمالي الشجري ٢/١٦٩؛ وابن يعيش ٤/١١؛ وشذور الذهب ١٣١؛ والهمع ١/٩٢؛ والدرر ١/٦٩؛ والخزانة ٢/٥٤٦؛ والموضع الذي اختصت به النكرة هنا دخول «رُبَّ» عليها.

(٣) تقدم برقم ١٢ فهي هنا نكرة ولم يتحقق شرط الكسائي.

(٤) يعني: هل يجوز زيادة النكرة غير الموصوفة فالكسائي يُجَوِّز والجمهور يمنع.

(٥) ديوانه ٢١٣؛ والمغني ٣٦٦؛ والخزانة ٢/٥٤٩. والشاة: كناية عن المرأة، والقنص: الصيد.

مجازاً. واختلف النحويون في اشتقاقه: فمذهبُ سيبويه[1] والفراء أنَّ أصلَه همزةٌ ونون وسين والأصل: أناس اشتقاقاً من الأنس، قال[2]:

١٦١ ـ وما سُمِّي الإنسانُ إلا لِأُنْسِه ولا القلبُ إلا أنـه يَتَقَلَّبُ

لأنه أَنِس بحواء، وقيل: بل أَنس بربه، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً، يدلُّ على ذلك قوله[3]:

١٦٢ ـ إنَّ الـمَـنـايـا يَـطَّلِعْـ ـنَ على الأُنـاس الآمنينـا

وقال آخر[4]:

١٦٣ ـ وكلُّ أُناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنا قيدَه فهو سارِبُ

وقال آخر[5]:

١٦٤ ـ وكلُّ أُناسٍ سوف تَدْخُل بينهم دُوَيْهِيَّـةٌ تَصْفَرُّ منهـا الأنـامِـلُ

وذهب الكسائي إلى أنه من نون وواو وسين، والأصلُ: نَوَسَ، فَقُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، والنَّوْس الحركةُ. وذهب بعضُهم إلى أنه من نون وسين وياء، والأصل: نَسِي، ثم قُلِبَتْ اللامُ إلى موضع العين فصار

---

(١) الكتاب ١/٣٠٩، ٢/١٢٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم برقم ٢٧.

(٤) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي، وهو في المفضليات ٢٠٨، برواية: أرى كل قوم والحماسة ١/٣٧٦؛ وابن يعيش ٨/٥٨، واللسان: خلع. وقاربوا قيد فحلهم: قصروا قيده والمراد فحل الإبل، والسارب: الذاهب في الأرض، يقول: إن غيرنا يقيِّد فحله خوفاً عليه من الغارة ونحن لا نخاف فنتركه حيث يشاء.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ والإنصاف ١٣٩؛ وابن يعيش ٥/١٤؛ وأمالي الشجري ١/٢٥؛ وشواهد الكشاف ٤٨٢؛ والدرر ٢/٢٢٨. والدويهية: الموت.

نَيساً، ثم قُلبت الياء ألفاً لما تقدم في نوس، قال: سُمُّوا بذلك لِنِسْيانهم ومنه الإنسان لنسيانه، قال[1]:

١٦٥ ـ فإنْ نَسِيْتَ عُهوداً منك سالفةً فاغفرْ فأولُ ناسٍ أولُ الناس

ومثله[2]:

١٦٦ ـ لا تَنْسَيَنْ تلك العهودَ فإنما سُمِّيتَ إنساناً لأنك ناسِي

فوزنُه على القول الأول: عال، وعلى الثاني: فَعَل، وعلى الثالث: فَلَع بالقلب.

و «يقولُ»: فعل مضارع وفاعله ضميرٌ عائد على «مَنْ»، والقولُ حقيقةً: اللفظُ الموضوعُ لمعنًى، ويُطْلَقُ على اللفظِ الدالِّ على النسبةِ الإسناديةِ وعلى الكلام النفساني أيضاً، قال تعالى: «ويقولون في أنفسهم: لولا يُعَذِّبنا الله بما نقول»[3]، وتراكيبه الستة وهي: القول واللوق والوقل والقلو واللقو والولق تَدُلُّ على الخفَّةِ والسرعةِ، وإنْ اختصَّتْ بعضُ هذه الموادِّ بمعانٍ أُخَرَ. والقولُ أصلُ تعديتِه لواحدٍ نحو: «قُلْتُ خطبةً»، وتُحْكَى بعده الجملُ، وتكون في محلِّ نصب مفعولاً بها إلا أَنْ يُضَمَّنَ معنى الظن فيعملَ عَمَلَه بشروطٍ عند غير بني سُلَيْم مذكورةٍ في كتب النحو[4]، كقوله[5]:

١٦٧ ـ متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما يُدْنِيْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/١٩٣.
(٢) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ٢/٢٤٥؛ والقرطبي ١/١٩٣.
(٣) الآية ٨ من المجادلة.
(٤) انظر: ابن عقيل ١/٣٤٧.
(٥) البيت لهدبة بن خشرم، وهو في ابن عقيل ١/٣٤٨؛ وشذور الذهب ٣٧٩؛ والهمع ١/١٥٧؛ والدرر ١/١٣٩.

وبغير شرط عندهم كقوله[1]:

١٦٨ ـ قالتْ وكنتُ رجلًا فطيناً هذا لَعَمْرُ اللَّهِ إسرائينا

و«آمَنَّا»: فعلٌ وفاعلٌ، و«باللهِ» متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ نصب بالقول، وكُرِّرَت الباءُ في قوله «وباليومِ» للمعنى المتقدِّم في قوله: «وعلى سَمْعِهم وعلى أبصارهم»[2]، وقد سأل سائل فقال: الخبرُ لا بد وأن[3] يفيدَ غيرَ ما أفاده المبتدأ، ومعلومٌ أن الذي يقولَ كذا هو من الناس لا من غيرهم. وأُجيب عن ذلك: بأن هذا تفصيلٌ معنويٌّ لأنه تقدَّم ذِكْرُ المؤمنين، ثم ذِكْرُ الكافرين، ثم عَقَّبَ بذِكْر المنافقين، فصار نَظيرَ التفصيلِ اللفظي، نحو قوله: «ومِن الناس من يُعْجبك»[4] «ومِن الناسِ مَنْ يشتري»[5] فهو في قوةِ تفصيلِ الناسِ إلى مؤمنٍ وكافرٍ ومنافقٍ، وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقالَ: إن الخبرَ أفادَ التبعيضَ المقصودَ لأن الناسَ كلهم لم يقولوا ذلك. وهم غيرُ مؤمنين فصارَ التقديرُ: وبعضُ الناسِ يقول كَيْتَ وكَيْتَ.

واعلم أن «مَنْ» وأخواتها لها لفظٌ ومعنًى، فلفظُها مفردٌ مذكَّرٌ، فإن أريد بها غيرُ ذلك فلك أن تراعيَ لفظها مرةً ومعناها أخرى، فتقول: «جاء مَنْ قام وقعدوا» والآيةُ الكريمة كذلك، روعي اللفظُ أولاً فقيل: «مَنْ يقول»، والمعنى ثانياً في «آمَنَّا»، وقال ابن عطية[6]: «حَسُن ذلك لأنَّ الواحدَ قبلَ الجمعِ في الرتبة، ولا يجوزُ أن يرجِعَ متكلمٌ من لفظِ جَمْعٍ إلى توحيدٍ، لو قلت: ومن

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في السمط ٦٨١؛ وأمالي القالي ٢/٤٤؛ والمخصص ١٣/٢٨٢، واللسان: يمن؛ والدرر ١/١٣٩.
(٢) الآية ٧ من البقرة.
(٣) الواو هنا مقحمة.
(٤) الآية ٢٠٤ من البقرة.
(٥) الآية ٦ من لقمان.
(٦) التفسير ١/١٥٧.

الناس مَنْ يقومون ويتكلم لم يَجُز». وفي عبارة القاضي ابن عطية نظرٌ[1]، وذلك لأنه منع من مراعاة [اللفظ بعد مراعاة][2] المعنى، وذلك جائزٌ، إلا أنَّ مراعاةَ اللفظ أولاً أَوْلى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر[3]:

١٦٩ ـ لستُ مِمَّنْ يَكُعُّ أو يَسْتَكينو ن إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي

وقال تعالى: «وَمَنْ يؤمِنْ بالله ويَعْملْ»[4] إلى أن قال: «خالدين» فراعى المعنى، ثم قال: «قد أَحْسَن الله له رزقاً» فراعى اللفظَ بعد مراعاةِ المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: «أويَستكينون» ثم راعى اللفظَ في «إذا كافحته». وهذا الحملُ جارٍ فيها في جميع أحوالها، أعني مِنْ كونِها موصولةً وشرطيةً واستفهامية/ أمَّا إذا كانَتْ موصوفةً فقال الشيخ[5]: «ليس في مَحْفوظي من كلام العرب مراعاةُ المعنى» يعني تقول: مررت بمَنْ محسنون لك[6]. [١٤/أ]

و «الآخِر» صفةٌ لليوم، وهو مقابِلُ الأولِ، ومعنى اليومِ الآخر أي عن الأوقات المحدودة.

و «ما هم بمؤمنين» ما نافية، ويحتمل أن تكونَ هي الحجازيَةَ فترفعَ الاسمَ وتنصبَ الخبرَ فيكونُ «هم» اسمَها، وبمؤمنين خبرَها، والباء زائدةٌ تأكيداً وأن تكونَ التميميةَ، فلا تعملَ شيئاً، فيكونُ «هم» مبتدأ و «بمؤمنين» الخبرَ والباءُ زائدةٌ أيضاً، وزعم أبو علي الفارسي[7] وتبعه الزمخشري أن الباءَ

---

(١) انظر مناقشة أبي حيان له: البحر ١/٥٤.
(٢) لم يظهر في فيلم الأصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٥٤، وكَعَّ: جَبُنَ.
(٤) الآية ٩ من سورة التغابن.
(٥) لم أجد هذا القول في مطبوعة البحر.
(٦) الأصل: محسنين ولعلها سهو.
(٧) الإيضاح العضدي ١/١١٠.

لا تُزاد في خبر «ما» إلا إذا كانَتْ عاملةَ، وهذا مردودٌ بقول الفرزدق[1]، وهو تميمي:

١٧٠ ــ لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ... ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

إلا أنَّ المختارَ في «ما» أن تكونَ حجازِيةً[2]، لأنه لمَّا سقطت الباءُ صَرَّح بالنصب قال الله تعالى: «ما هُنَّ أُمَّهاتِهم»[3] «ما هذا بَشراً»[4]، وأكثرُ لغةِ الحجاز زيادةُ الباء في خبرها، حتى زعم بعضُهم أنه لم يَحْفَظِ النصبَ في غير القرآن إلا في قول الشاعر[5]:

١٧١ ــ وأنا النذيرُ بحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِل الجيوشُ إليكمُ أَقْوادَها
أبناؤُها متكنِّفون أباهُمُ ... حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أولادَها

وأتى بالضمير في قوله: «وما هم بمؤمنين» جمعاً اعتباراً بمعنى «مَنْ» كما تقدم في قولِه«آمنَّا». فإنْ قيل: لِمَ أتى بخبر «ما» اسمَ فاعل غيرَ مقيَّدٍ بزمان ولم يُـؤْتَ بعدها بجملةٍ فعلية حتى يطابقَ قولَهم «آمنّا» فيقال: وما آمنوا؟ فالجوابُ: أنه عَدَلَ عن ذلك ليفيدَ أنَّ الإيمانَ منتفٍ عنهم في جميعِ الأوقات فلو أُتِيَ به مطابقاً لقولهم «آمنَّا» فقال: وما آمنوا لكان يكونُ نفياً للإيمان في

(١) ديوانه ٣٨٤؛ وسيبويه ١/٣١؛ وأمالي القالي ٣/٧٣؛ والخزانة ١/١٨١؛ والهمع ١/١٢٨؛ والدرر ١/١٠٢. ومعن بن زائدة من أجواد العرب. والنسيء: التأخير، متيسر: لا يتيسر على الغريم.

(٢) أي في الآية: وما هم بمؤمنين.

(٣) الآية ٢ من المجادلة.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) البيتان لعدي بن الرقاع، والثاني في ابن عقيل ١/٢٦٠؛ والبحر ١/٥٥. والحَرة: الأرض ذات حجارة سود، أي التفَّ الأبناء حول القادة وليسوا أبناء هذه الكتيبة حقيقةً وإنما هم أبناء الحروب.

الزمن الماضي فقط، والمرادُ النفيُ مطلقاً، أي: إنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقتٍ من الأوقات.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿يُخَادِعون الله﴾**: هذه الجملةُ الفعلية يُحْتمل أن تكونَ مستأنفةً جواباً لسؤال مقدَّر، وهو: ما بالُهم قالوا آمنّا وما هم بمؤمنين؟ فقيل: يُخادِعون اللَّهَ، ويحتمل أن تكونَ بدلاً من الجملةِ الواقعة صلةً لـ«مَنْ» وهي «يقولُ»، ويكون هذا من بدلِ الاشتمال، لأنَّ قولَهم كذا مشتملٌ على الخِداع فهو نظيرُ قوله(١):

١٧٢ ـ إنَّ عليَّ اللَّهَ أن تُبايعا　　تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائِعا

وقول الآخر(٢):

١٧٣ ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا　　تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

فـ«تُؤْخَذَ» بدلُ اشتمالٍ من «تُبايع» وكذا «تُلْمم» بدلٌ من «تأتِنا»، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب. والجملُ التي لا محلَّ لها من الإعراب أربعٌ لا تزيد على ذلك ـ وإن تَوهَّم بعضُهم ذلك ـ وهي: المبتدأ والصلة والمعترضة والمفسِّرة، وسيأتي تفصيلُها في مواضعها. ويُحتمَل أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير المستكنِّ في «يقول» تقديرُه: ومن الناسِ مَنْ يقول حالَ كونِهم مخادِعين. وأجاز أبو البقاء(٣) أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «بمؤمنين» والعاملُ فيها اسمُ الفاعل. وقد رَدَّ عليه بعضُهم(٤)

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٧٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٠؛ والأشموني ٣/١٣١.

(٢) البيت لعبيدالله بن الحر الجعفي، وهو في سيبويه ١/٤٤٦؛ وابن يعيش ٧/٥٣؛ والخزانة ٣/٦٦٠؛ والدرر ٢/١٦٦.

(٣) الإملاء ١/١٧.

(٤) وهو أبو حيان في البحر ١/٥٦.

بما معناه: أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ نظيرُ: ما زيدٌ أقبل ضاحكاً، قال: «وللعربِ في مثل هذا التركيبِ طريقان، أحدُهما: نفيُ القيدِ وحدَه وإثباتُ أصلِ الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أنَّ الإقبالَ ثابتٌ والضحكَ منتفٍ، وهذا المعنى لا يُتَصَوَّرُ إرادتُه في الآية، أعني نفيَ الخِداع، وثبوتَ الإيمان. الطريقُ الثاني: أن ينتفيَ القيدُ فينتفيَ العاملُ فيه فكأنه قيل في المثال السابق: لم يُقْبِلْ ولم يَضْحَكْ، وهذا المعنى أيضاً غيرُ مرادٍ بالآية الكريمة قَطْعاً، أعني نفيَ الإيمان والخداعِ معاً، بل المعنى على نفي الإيمان وثبوتِ الخداع، ففَسَد جَعْلُها حالاً من الضميرِ في «بمؤمنين». والعجبُ من أبي البقاء كيف استشعر هذا الإشكال فمنعَ مِنْ جَعْلِ هذه الجملةِ في محلِّ الجرِّ صفة لمؤمنين؟ قال: «لأنَّ ذلك يوجبُ نَفْيَ خداعِهم، والمعنى على إثباتِ الخداعِ»، ثم جَعَلَها حالاً مِنْ ضمير «مؤمنين» ولا فرقَ بين الحالِ والصفةِ في هذا.

والخِداعُ أصلُه الإخفاء، ومنه الأَخْدَعان: عِرْقَان مستبطنان في العُنُق ومنه مَخْدَع البيت، فمعنى خادع أي: مُوهِمٌ صاحبَه خلافَ ما يريد به من المكروه، وقيل: هو الفساد، قال الشاعر(١):

١٧٤ ـ أبيضُ اللونِ لذيذٌ طَعْمُهُ طَيِّبُ الرِّيقِ إذا الريقُ خَدَعْ

أي: فَسَد. والمصدر الخِدْعُ(٢) بكسر الخاء(٣)، ومثله: الخَدِيعة. ومعنى يخادعون الله أَيْ مِنْ حيث الصورةُ لا مِنْ حيث المعنى، وقيل: لعدم عرفانِهم بالله تعالى وصفاته ظنُّوه مِمَّنْ يخادَعُ. وقال أبو القاسم الزمخشري /(٤): «إنَّ اسمَ الله تعالى مُقْحَمٌ، والمعنى: يُخادِعون الذين آمنوا، ويكون من باب: [١٤/ب]

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المفضليات ١٩١، واللسان: خدع.
(٢) نسخة حكمت: الخداع.
(٣) أورد صاحب اللسان لغةَ فتحِ الخاء أيضاً. انظر: اللسان «خدع».
(٤) الكشاف ١/١٧٢.

«أعجبني زيدٌ وكـرمُه». المعنى: أعجبني كرمُ زيد، وإنما ذُكر «زيـدٌ» توطئةً لذِكْر كرمه» وجَعَل ذلك نظيرَ قوله تعالى: «واللّـهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرْضُوه»[1] «إن الذين يُـؤْذُون اللّـهَ ورسوله»[2]. وهذا منه غيرُ مُرْضٍ، لأنه إذا صَحَّ نسبةُ مخادعتِهم إلى الله تعالى بالأوجهِ المتقدمة فلا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء زيادةِ اسم اللهِ تعالى، وأمَّا «أعجبني زيدٌ وكرمُه» فإنَّ الإعجابَ أُسْنِدَ إلى زيدٍ بجملتِه، ثم عُطِفَ عليه بعضُ صفاتِه تمييزاً لهذه الصفةِ مِنْ بينِ سائرِ الصفاتِ للشرفِ، فصار من حيث المعنى[3] نظيراً لقوله تعالى: «وملائِكته وكتبِه ورسُلِه وجبريلَ وميكال»[4].

وفَاعَلَ له معانٍ خمسةٌ[5]: المشاركةُ المعنويةُ نحو: «ضاربَ زيدٌ عمراً» وموافقةُ المجرد نحو: «جاوَزْتُ زيداً» أي جُزْتُه، وموافقةُ أَفْعَل متعدياً نحو: «باعَدْتُ زيداً وأَبْعدته»، والإِغناءُ عن أَفْعل نحو: «وارَيْتُ الشيءَ»، وعن المجردِ نحو: سافَرْت وقاسَيْت وعاقَبْت، والآيةُ فيها فاعَلَ يحتمل المعنيين الأَوَّلَيْنِ. أمّا المشاركةُ فالمخادعةُ منهم لله تعالى تقدَّم معناها، ومخادعةُ الله إياهم من حيث إنه أجرى عليهم أحكامَ المسلمين في الدنيا، ومخادعةُ المؤمنين لهم كونُهم امتَثلوا أمرَ الله تعالى فيهم، وأمَّا كونُه بمعنى المجرد فيبيِّنه قراءةُ ابن مسعود[6] وأبـي حيوة[7]: «يَخْدَعون».

---

(١) الآية ٦٢ من التوبة.
(٢) الآية ٥٧ من الأحزاب.
(٣) الأصل: «الشرف» والتصحيح من النسخ الأخرى، وهو سهو.
(٤) الآية ٩٨ من البقرة: مَنْ كان عَدُوّاً لله . . .
(٥) انظر: الممتع ١٨٨.
(٦) عبدالله بن مسعود، أحد علماء الصحابة، عرض القرآن على النبـي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراء ١/٤٥٩.
(٧) شُرَيْح بن يزيد الحضرمي، له اختيار في القراءة، روى عن عمران بن عثمان، وروى عنه ابنه حيوة، توفي سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.

وقرأ أبو عمرو والحرميَّان[1]: «وما يُخَادِعون» كالأولى، والباقون: وما يَخْدعون[2]، فيُحتمل أن تكونَ القراءتان بمعنًى واحد، أي يكون فاعَلَ بمعنى فَعَل، ويُحتمل أن تكونَ المفاعلةُ على بابها، أعني صدورَها من اثنين، فهم يُخادعون أنفسَهم، حيثُ يُمَنُّونَها الأباطيلَ، وأنفُسُهم تخادِعهم حيث تُمَنِّيهم ذلك أيضاً فكأنها محاورةٌ بين اثنين، ويكون هذا قريباً من قول الآخر[3]:

١٧٥ ــ لم تَـدْرِ ما لا ولستَ قـائلَها ... عُمْـرَكَ ما عِشْت آخـرَ الأبـدِ
ولم تُـؤامِـرْ نَفْسَيْـكَ مُمْتَـرِيـاً ... فيهـا وفي أختِهـا ولم تَكَــدِ

وقال آخرُ[4]:

١٧٦ ــ يؤامِرُ نَفْسَيْهِ وفي العيشِ فُسْحَةٌ ... أَيَسْتَوْقِعُ الذُّوبانَ أَمْ لا يَطورُها

وقوله «إلا أنفسَهم»: «إلا» في الأصل حَرف استثناءٍ، وأنفسَهم مفعول به، وهذا الاستثناء مفرغٌ، وهو عبارةٌ عما افْتَقَر فيه ما قبلَ «إلا» لِما بعدها، ألا ترى أن «يُخادعون» يَفْتَقِرُ إلى مفعولٍ، ومثلُه: «ما قام إلا زيدٌ» فقام يفتقر إلى فاعلٍ، والتامُّ بخلافِه، أي: ما لم يَفْتَقِرْ فيه ما قبلَ «إلاَّ» لِما بعدها، نحو: قام القومُ إلا زيداً، وضرْبتُ القوم إلا بكراً، فقام قد أخذ فاعلَه، وضرْبتُ أخذ مفعولَه، وشرطُ الاستثناء المفرغ أن يكونَ بعد نفيٍ أو شِبْهِهِ كالاستفهام والنفي. وأمَّا قولُهم: «قرأتُ إلا يومَ كذا» فالمعنى على نفيٍ مؤول تقديره:

---

(١) يعنون بهذا المصطلح نافعاً قارىء المدينة، وابن كثير قارىء مكة. وتقدمت ترجمتهما.

(٢) انظر: السبعة ١٣٩؛ الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٢٤.

(٣) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في الحجة ١/ ٢٣٨؛ وتفسير ابن عطية ١/ ١٥٩؛ والبحر ١/ ٥٧. وسقطت «لا» من الأصل فيضطرب عروضياً.

(٤) البيت لرجل من فزارة، وهو في الحجة ١/ ٢٣٨؛ والبحر ١/ ٥٧؛ وابن عطية ١/ ١٦٠. والذؤبان: الأعداء. لا يطورها: لا يحوم حولها.

ما تركْتُ القراءة إلا يومٍ كذا، ومثلُه: «ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نورَه»[١]، «وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين»[٢]، وللاستثناء أحكامٌ كثيرة تأتي مفصلةً في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى.

وقُرِىء[٣]: «وما يُخْدَعون» مبنياً للمفعول، وتخريجُها على أنَّ الأصلَ وما يُخْدَعون إلا عن أنفسِهِم، فلمّا حُذِف الحرف انتصبَ على حدِّ[٤]:

١٧٧ ــ تَمُـرُّون الديـار ولـم تَعُـوجـوا ....

و «يُخَدِّعون»[٥]، مِنْ خَدَّع مشدداً، و «يَخَدِّعون»[٦] بفتح الياء والتشديد والأصل: يَخْتَدِعون فأدغم.

«وما يَشْعرون» هذه الجملةُ الفعليةُ، يُحتمل ألاَّ يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعراب، لأنها استئنافٌ، وأن يكونَ لهامحلٌ وهو النصبُ على الحال من فاعل «يَخْدعون»، والمعنى: وما يَرْجِع وبالُ خِداعِهم إلا على أنفسِهم غيرَ شاعِرين بذلك. ومفعولُ «يَشْعُرون» محذوفٌ للعلم به، تقديرُه: وما يشعرون أنَّ وبالَ خداعِهم راجعٌ على أنفسِهم، أو اطِّلاعِ اللهِ عليهَم، والأحسنُ ألاَّ يُقَدَّرَ له مفعولٌ لأنَّ الغرضَ نفيُ الشعورِ عنهم البتةَ من غير نظرٍ إلى مُتَعَلَّقِهِ. والأولُ يُسَمَّى حذفَ الاختصارِ، ومعناه حَذْفُ الشيءِ لدليلٍ، والثاني يُسَمَّى حذفَ الاقتصار، وهو حَذْفُ الشيءِ لا لدليلٍ.

---

(١) الآية ٣٢ من التوبة.
(٢) الآية ٤٥ من البقرة.
(٣) قراءة الجارود بن أبي سبرة وعبدالسلام بن شداد. انظر: القرطبي ١/١٩٦؛ البحر ١/٥٧.
(٤) تقدم برقم ١٤٨.
(٥) قراءة قتادة ومورق العجلي. انظر: ابن عطية ١/١٥٨؛ البحر ١/٥٧.
(٦) ذكرها في البحر ١/٥٧ من دون نسبة.

والشعورُ: إدراكُ الشيء من وجهٍ يَدِقُّ ويَخْفى، مشتقٌّ من الشَّعْرِ لدقَّته، وقيل: هو الإدراك بالحاسَّة مشتقٌّ من الشِّعار، وهو ثوبٌ يَلي الجسدَ، ومنه مشاعرُ الإنسانِ أي حواسُّه الخمسُ التي يَشْعُرُ بها.

آ. (١٠) **قولُه تعالى: ﴿في قلوبهم مرضٌ﴾**: الآية. الجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدمٌ واجبُ التقديمِ لِما تَقَدَّم ذِكْرُه في قوله: «وعلى أبصارهم غِشاوةٌ»[(١)]. والمشهورُ تحريك الراءِ مِنْ «مَرَض»، ورَوى الأصمعي[(٢)] عن أبي عمرو سكونَها[(٣)]، وهما لغتان في مصدر مَرِضَ يَمْرَض. والمرضُ: الفتورُ، وقيل: الفساد، ويُطلق على الظلمة، وأنشدوا[(٤)]:

١٧٨ ـ في ليلةٍ مَرِضَتْ من كلِّ ناحيةٍ فما يُحَسُّ بها نَجمٌ ولا قَمَرُ

أي لظلمتها، ويجوزُ أن يكونَ أراد بمَرِضَتْ فَسَدت، ثم بيَّن جهةَ الفسادِ بالظلمةِ.

وقوله: «فَزَادَهُم الله مرضاً»: هذه جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الاسميةِ قبلها، مُتَسَبِّبَةٌ عنها، بمعنى أنَّ سبب الزيادة حصولُ المرضِ في قلوبهم، إذ المرادُ بالمرض هنا الغِلُّ والحَسَد / لظهور دين الله تعالى. [١٥/أ] و«زاد» يستعمل لازماً ومتعدياً لاثنين ثانيهما غيرُ الأول كأعطى وكسا، فيجوز حذفُ معمولَيْه وأحدِهما اختصاراً واقتصاراً، تقول: زاد المال، فهذا لازمٌ، وزِدْتُ زيداً خيراً، ومنه «وزِدْناهم هدى»[(٥)]، «فزادهم الله مرضاً»[(٦)] «وزدتُ

---

(١) الآية ٧ من سورة البقرة.

(٢) عبدالملك بن قريب، إمام اللغة، روى عن نافع والكسائي، وروى عنه الحارثي توفي سنة ٢١٥. انظر: الطبقات لابن الجزري ١/٤٧٠؛ البغية ٢/١١٢.

(٣) انظر: البحر ١/٥٨؛ الشواذ ٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٥٣.

(٥) الآية ١٣ من الكهف.

(٦) الآية ١٠ من البقرة.

زيداً» ولا تذكر ما زِدْتَه، وزدْتُ مالاً، ولا تذكر مَنْ زِدْتَه «وألفُ «زاد» منقلبةٌ عن ياء لقولهم: يزيدُ.

«ولهم عذابٌ أليم» نظير قوله تعالى: «ولهم عذابٌ عظيم»(١) وقد تقدَّم. وأليم هنا بمعنى مُؤْلِم، كقوله(٢):

١٧٩ ـ ونَرْفَعُ مِنْ صدورِ شَمَرْدَلاتٍ يَصُكُّ وجوهَها وَهَجٌ أليمُ

ويُجمع على فُعَلاء كشريف وشُرَفَاء، وأَفْعال مثل: شريف وأَشْراف، ويجوزُ أن يكونَ فعيل هنا للمبالغة مُحَوَّلاً من فَعِل بكسرِ العين، وعلى هذا يكون نسبةُ الألم إلى العذاب مجازاً، لأن الألم حَلَّ بمَنْ وَقَعَ به العذابُ لا بالعذاب، فهو نظيرُ قولهم: شِعْرٌ شاعِرٌ.

و «بما كانوا يَكْذِبون» متعلِّقٌ بالاستقرارِ المقَّدرِ في «لهم»أي: استقر لهم عذابٌ أليم بسبب تكذيبهم. و«ما» يجوزُ أَنْ تَكونَ مصدريةً أي بكونِهم يكذبون وهذا على القول بأنَّ لـ«كان»مصدراً، وهو الصحيحُ عند بعضهم للتصريحِ به في قول الشاعر(٣):

١٨٠ ـ بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليكَ يَسيرُ

فقد صَرَّح بالكون. ولا جائزٌ أن يكونَ مصدرَ كان التامةِ لنصبِه [الخبر](٤) بعدها، وهو: «إياه»، على أن للنظر في هذا البيتِ مجالاً ليسَ هذا موضعَه. وعلى القول بأن لها مصدراً لا يجوز التصريحُ به معها، لا تقول:

---

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٧٧؛ والأضداد ٨٤؛ وتفسير القرطبي ١/١٩٨. والشمردلات: الإبل الطوال، نرفع: نستحثها في السير، والوهج: الحر الشديد.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ١/٢٣١؛ وابن عقيل ١/٢٣٤؛ والهمع ١/١١٤؛ والدرر ١/٨٣.

(٤) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.

«كان زيد قائماً كوناً»، قالوا: لأن الخبرَ كالعوضِ من المصدر، ولا يُجْمع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه، وحينئذٍ فلا حاجةَ إلى ضميرٍ عائدٍ على «ما» لأنها حرفٌ مصدريٌّ على الصحيح خلافاً للأخفش[١] وابنِ السراج[٢] في جَعْلِ المصدريَّة اسماً. ويجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، وحينئذ فلا بدَّ من تقديرِ عائدٍ أي: بالذي كانوا يكذِّبونه، وجاز حَذْفُ العائدِ لاستكمالِ الشروط[٣]، وهو كونُه منصوباً متصلاً بفعل، وليس ثَمَّ عائدٌ آخرُ. وزعم أبو البقاء أنَّ كونَ ما موصولةً اسمية هو الأظهرُ[٤]، قال: «لأن الهاء المقدرةَ عائدةٌ على «الذي» لا على المصدرِ» وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ، إذ لقائلٍ أن يقولَ: لا نُسَلِّم أنه لا بدَّ من هاءٍ مقدرة، حتى يلزمَ جَعْلُ «ما» اسميةً، بل مَنْ قرأ «يَكْذِبون» مخففاً فهو عنده غيرُ متعَدٍّ لمفعولٍ، ومَنْ قرأه مشدَّداً فالمفعولُ محذوفٌ لِفَهْم المعنى أي: بما كانُوا يُكَذِّبون الرسولَ والقرآنَ، أو يكون المشددُ بمعنى المخَفَّف. وقرأ الكوفيون[٥]: «يَكْذِبون» بالفتح والتخفيفِ، والباقون بالضمِّ والتشديدِ[٦].

ويُكَذِّبون مضارع كَذَّب بالتشديد، وله معانٍ كثيرة[٧]: الرَّمْيُ بكذا[٨]، ومنه الآيةُ الكريمةُ، والتعديةُ نحو: فَرَّحْتُ زيداً، والتكثير نحو: قَطَّعْتُ

---

(١) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

(٢) الأصول لابن السراج ١/١٦١.

(٣) انظر: ابن يعيش ٣/١٥٢؛ شرح الكافية ٢/٤٢.

(٤) الذي في كتابه «الإملاء» كونها هنا مصدرية ١/١٩؛ وقد يكون هذا رأياً له في كتاب آخر، أو نسخة ثانية من كتابه الإملاء.

(٥) يعنون بهذا المصطلح عاصمًا وحمزة والكسائي، وعاصم بن بهدلة شيخ الإقراء بالكوفة أحد القراء السبعة، وروى عنه حفص وأبو بكر، توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٤٦؛ وقد تقدمت ترجمة حمزة والكسائي.

(٦) انظر: السبعة ١٤١؛ والكشف لمكي ١/٢٢٧؛ والبحر ١/٦٠.

(٧) انظر: الممتع ١٨٨.

(٨) قوله: «الرمي بكذا» غير واضح في الأصل.

الأثواب، والجَعْلُ على صفة نحو: قطَّرْتُه أي: جعلته مُقَطَّرا، ومنه[1]:

١٨١ ـ قد عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها مَا قَطَّر الفارسَ إلا أنا

والتسميةُ نحو: فَسَّقْتُه أي سَمَّيْتُه فاسقاً، والدعاءُ له نحو: سَقَّيْتُه أي قلت له: سَقاك الله، أو الدعاءُ عليه نحو: عَقَّرْته، أي: قلت له: عَقْراً لك، والإقامة على شيء نحو: مَرَّضْتُه، والإزالة نحو: قَذَّيْتُ عينَه أي أزلْتُ قَذاها، والتوجُّه نحو: شَرَّق وغَرَّب، أي: تَوَجَّه نحو الشرق والغرب، واختصارُ الحكاية نحو: أَمَّن قال: آمين، وموافقة تَفَعَّل وفَعَل مخففاً نحو: ولَّى بمعنى تَوَلَّى، وقَدَّر بمعنى قَدَر، والإغناء عن تَفَعَّل وفَعَل مخففاً نحو: حَمَّر أي تكلَّم بلغة حميرٍ، قالوا: «مَنْ دَخَل ظَفارِ حَمَّر» وعَرَّد في القتال[2] هو بمعنى عَرِد مخففاً، وإن لم يُلْفَظْ به.

و«الكـذب» اختلف الناسُ فيه، فقائلٌ: هو الإخبار عن الشيء بغيرِ ما هو عليه ذهناً وخارجاً، وقيل: بغير ما هو عليهِ في الخارجِ سواءً وافق اعتقادَ المتكلم أم لا. وقيل: الإخبارُ عنه بغيرِ اعتقادِ المتكلِّم سَواءً وافق ما في الخارج أم لا، والصدقُ نقيضُه، وليس هذا موضعَ ترجيحٍ.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿وإذا قِيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض﴾**: الآية. «إذا» ظرفُ زمنٍ مستقبل ويلزمُها معنى الشرطِ غالباً، ولا تكونُ إلا في الأمرِ المحقق أو المرجَّحِ وقوعُه فلذلك لم تَجْزم إلا في شعر لمخالفتِها أدواتِ الشَرط، فإنها للأمر المحتمل، ومن الجزم قولُه[3]:

١٨٢ ـ تَرفعُ لي خِنْدِفُ واللهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في سيبويه ١/٣٧٩؛ واللسان: قطر؛ وابن يعيش ٣/١٠١، وقطر: صرع.

(٢) عرد: هرب.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٦؛ والكتاب ١/٤٣٤؛ وابن يعيش ٧/٤٧.

وقال آخر(١):

١٨٣ ـ واستَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى   وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فَتَجَمَّلِ

وقول الآخر(٢):

١٨٤ ـ إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وصلُها   خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ

فقوله: «فَنُضارِبِ» مجزومٌ لعطفِه على محلِّ قوله «كان وصلُها». وقال الفرزدق(٣):

١٨٥ ـ فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظَالمٍ   وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

وقد تكونُ للزمنِ الماضي كـ«إذ»، كما قد تكون إذْ للمستقبل كـ«إذا»، وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذٍ باقيةٌ على زمانيتها أو صارَتْ / ظرفَ مكانٍ [١٥/ب] أو حرفاً؟ ثلاثةُ أقوال، أصحُّها الأولُ استصحاباً للحالِ، وهل تتصرَّف أم لا؟(٤) الظاهرُ عدمُ تَصَرُّفِها، واستدلَّ مَنْ زعم تصرُّفها بقوله تعالى في قراءة مَنْ قرأ: «إذا وَقَعَتِ الواقعَةُ، ليس لوَقْعتها كاذبةٌ، خافضةً رافعةً إذا رُجَّتِ الأرضُ رَجّاً»(٥) بنصب «خافضةً رافعةً»، فَجَعَلَ «إذا» الأولى مبتدأ والثانيةَ خبرَها، التقديرُ: وَقْتُ وقوعِ الواقعة وقتُ رَجِّ الأرض، وبقوله: «حتى إذا جاؤُوها»(٦) «حتى إذا كُنْتم»(٧)، فجعلَ «حتى» حرفَ جر و«إذا» مجرورةً بها،

(١) البيت لعبدقيس بن خفاف، وهو في الأصمعيات ٢٣٠؛ والمفضليات ٣٨٥؛ والخزانة ٢/١٧٦؛ والدرر ١/١٧٣. والخصاصة: الفقر وضيق العيش.

(٢) البيت لشهم بن مرة أو الأخنس بن شهاب، وهو في المفضليات ٢٠٧ برواية الذين نضارب؛ والكتاب ١/٤٣٤؛ والحماسة الشجرية ١/١٨٦؛ وأمالي الشجري ١/٣٣٣.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٨/٢٣٤؛ والخزانة ٣/١٨٥.

(٤) انظر هذه المسألة في المغني ١/٩٨.

(٥) الآية ١ ـ ٤ من الواقعة، وهي قراءة الحسن وعيسى الثقفي. انظر: القرطبي ١٧/١٩٦.

(٦) الآية ٧١ من الزمر.

(٧) الآية ٢٢ من يونس.

وسيأتي تحقيقُ ذلك في مواضِعِه. ولا تُضافُ إلا إلى الجمل الفعليةِ خلافاً للأخفش.

وقولُه تعالى: «قيل» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، وأصلُه: قُوِلَ كضُرِبَ فاستُثْقِلت الكسرةُ على الواو، فَنُقِلَت إلى القافِ بعد سَلْبِ حركتِها، فَسَكَنَتَ الواوُ بعد كسرةٍ فقُلِبت ياءً، وهذه أفصحُ اللغاتِ، وفيه لغةٌ ثانية وهي الإشمامُ، والإشمامُ عبارةٌ عن جَعْلِ الضمةِ بين الضم والكسرِ، ولغةٌ ثالثةٌ وهي إخلاصُ الضم، نحو: قُوْلَ وبُوعَ، قال الشاعر[1]:

١٨٦ ـ ليت وهل يَنْفَع شيئاً ليتُ ... ليت شباباً بُوْعَ فاشتريْتُ

وقال آخر[2]:

١٨٧ ـ حُوكَتْ على نِيْرَيْنِ إذ تُحاكُ ... تَخْتَبِطَ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ

وقال الأخفش[3]: «ويجوزُ «قُيْل» بضم القافِ والياءُ» يعني مع الياء لا أنَّ الياءَ تضمُّ أيضاً. وتجيءُ هذه اللغاتُ الثلاثُ في اختار وانقاد ورَدَّ وحَبَّ ونحوها، فتقول: اختير بالكسرِ والإشمامِ واختُور، وكذلك انقيد وانقُود ورُدَّ ورِدَّ، وأنشدوا[4]:

١٨٨ ـ وما حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبا حُلَمائِنا ... ولا قائِلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ

---

(١) البيت في ملحق ديوان رؤبة ١/٢٠٦؛ وابن يعيش ٧/٧٠؛ والهمع ١/٢٤٨؛ والدرر ١/٢٠٦.

(٢) البيت منسوب لرؤبة وليس في ديوانه، والأشموني ٢/٦٣؛ والمسالك ١/٣٨٧؛ والعيني ٢/٥٢٦؛ والهمع ٢/١٢٥؛ والدرر ٢/٢٢٣. وحوكت: نسجت، لا تشاك: لا يدخل فيها الشوك. يصف حِلةً مُحْكمة النسج.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٤١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٥٥؛ والكتاب ٢/٢٦٠؛ والمحتسب ١/٣٤٦ يقول: حلماؤنا وُقُرٌ في مجالسهم لا يُحِلُّون حُباهم خِفةً وجهلاً على مَنْ جهل عليهم.

بكسر حاء «حِلَّ» وقرىء: «ولو رِدُّوا»[1] بكسر الراء، والقاعدةُ فيما لم يُسَمَّ فاعلُه أن يُضَمَّ أولُ الفعلِ مطلقاً، فإن كان ماضياً كُسِر ما قبلَ آخرِهِ لفظاً نحو: ضُرِب أو تقديراً نحو: قِيلَ واخْتِير، وإن كان مضارعاً فُتح لفظاً نحو يُضْرَبُ أو تقديراً نحو: يُقال ويُختار، وقد يُضَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افتتح بتاءِ مطاوعةٍ نحو تُدُحْرِج الحجرُ، وثالثُه إن افتُتح بهمزةِ وصل نحو: انطُلِق بزيدٍ.

واعلم أن شرطَ جوازِ اللغاتِ الثلاث في قيل وغيض ونحوِهما ألاَّ يُلْبِسَ، فإن أَلْبس عُمِل بمقتضى عَدمِ اللَّبْس، هكذا قال بعضُهم، وإن كان سيبويه قد أطلق جوازَ ذلك[2]، وأشمَّ الكسائي: قيل[3]، وغيض[4]، وجيء[5]، وحيل[6] بينهم، وسيق[7] الذين، وسيىء[8] بهم، وسيئت[9] وجوهُ، وافقه هشام[10] في الجميع، وابنُ ذكوان في «حيل» وما بعدها، ونافع في «سيىء» و«سيئَتْ» والباقون بإخلاصِ الكسرِ في الجميع. والإشمامُ[11] له معانٍ أربعةٌ في اصطلاح القرَّاء سيأتي ذلكَ في «يوسف» إن شاء الله تعالى عند «ما لك لَا تأْمَنَّا»[12] فإنه أليقُ به.

---

(١) الآية ٢٨ من الأنعام، وهي قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب والأعمش. انظر: البحر ٤/١٠٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٠ ـ ٢/٣٦٠.

(٣) الآية ١١ من البقرة.

(٤) الآية ٤٤ من هود.

(٥) الآية ٦٩ من الزمر.

(٦) الآية ٥٤ من سبأ.

(٧) الآية ٧١ من الزمر.

(٨) الآية ٧٧ من هود.

(٩) الآية ٢٧ من الملك. وانظر: السبعة ١٤١ والكشف لمكي ٢/٢٢٩؛ والبحر ١/٦١.

(١٠) هشام بن عمار الدمشقي، أخذ عن أيوب بن تميم وروى عنه القاسم بن سلام، توفي سنة ٢٤٥. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٧٣؛ وطبقات القراء ٢/٣٥٤.

(١١) انظر بحثاً مفصلاً في الإشمام: الكشف ١/١٢٨.

(١٢) الآية ١١ من يوسف.

و «لهم» جارٌّ ومجرور متعلِّق بقيل، واللامُ للتبليغ، و «لا» حرفُ نهي تَجْزِمُ فعلاً واحداً، «تُفْسِدوا» مجزومٌ بها، علامةُ جَزْمِه حذفُ النون لأنه من الأمثلةِ الخمسةِ، و «في الأرضِ» متعلِّقٌ به، والقائمُ مقامَ الفاعل هو الجملةُ من قوله «لا تُفْسِدوا» لأنه هو المقولُ في المعنى، واختاره أبو القاسم الزمخشري(١)، والتقديرُ: وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ، فهو من باب الإسنادِ اللفظي. وقيل(٢): القائمُ مقام الفاعلِ مضمرٌ تقديرُه: وإذا قيل لهم [قولٌ] هو، ويُفَسِّر هذا المضمَر سياقُ الكلامِ كما فسَّره في قوله: «حتى توارَتْ بالحجابِ»(٣) والمعنى: «وإذا قيل لهم قولٌ سَديدٌ» فَأُضْمِر هذا القولُ الموصوفُ، وجاءَتِ الجملةُ بعده مفسرةً فلا موضعَ لها من الإعراب، قال: «فإذا أَمْكَنَ الإسنادُ المعنويُّ لم يُعْدَل إلى اللفظي، وقد أمكن ذلك بما تقدَّم» وهذا القولُ سبقه إليه أبو البقاء(٤) فإنه قال: «والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعل مصدرٌ وهو القولُ وأُضْمر لأنَّ الجملة بعده تفسِّره(٥)، ولا يجوزُ أن يكونَ «لا تُفْسِدوا» قائماً مقامَ الفاعلِ لأنَّ الجملة لا تكون فاعلةً فلا تقومُ مقامَ الفاعل». انتهى.

وقد تقدَّم جوابُ ذلك مِنْ أنَّ المعنى: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «لهم» قائماً مقامَ الفاعلِ إلا في رأي الكوفيين والأخفشِ(٦)، إذ يجوزُ عندهم إقامةُ غيرِ المفعولِ به مع وجودِه. وتلخَّص مِنْ هذا أنَّ جملةَ قوله: «لا تُفْسدوا» في محلِّ رفعٍ على قولِ الزمخشريِ، ولا محلَّ لها على قول أبـي البقاء ومَنْ تبعه. والجملةُ من قوله: «قيل» وما في حَيِّزه في محلِّ خَفْض

---

(١) الكشاف ١/١٨١.

(٢) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.

(٣) الآية ٣٢ من سورة ص، والشاهد إضمار فاعل «توارتْ» وهو الشمس لدلالة الحال.

(٤) الاملاء ١/١٨، أي: أبو البقاء سبق أبا حيان.

(٥) والتقدير: وإذا قيل لهم قَوْلٌ هو لا تفسدوا.

(٦) لم يظهر هذا الإعراب للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

بإضافةِ الظرفِ إليه. والعاملُ في «إذا» جوابُها عند الجمهور وهو «قالوا»، والتقدير: قالوا إنمـا نحن مصلحون وقتَ القـائل لهم لا تُفْسـدوا، وقال بعضهم(١): «الذي نختاره أنَّ الجملةَ / التي بعدَها وتليها ناصبةٌ لها، وأنَّ [١٦/أ] ما بعدها ليس في محلِّ خفض بالإضافةِ لأنها أداةُ شرط، فحكمُها حكمُ الظروفِ التي يُجازى بها، فكما أنك إذا قلتَ: «متى تقمْ أقمْ» كان «متى» منصوباً بفعلِ الشرط فكذلك «إذا». قال هذا القائل: «والذي يُفْسد مذهبَ الجمهور جوازُ قولك: «إذا قمت فعمروٌ قائمٌ»، ووقوعُ «إذا» الفجائية جواباً لها، وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يَعْمل ما بعدهما فيما قبلهما. وهو اعتراضٌ ظاهر.

وقوله: «إنما نحن مصلحون» «إنَّ» حرفٌ مكفوفٌ بـ«ما» الزائدة عن العمل(٢)، ولذلك تليها الجملةُ مطلقاً، وهي تفيدُ الحصرَ عند بعضِهم. وأَبْعَدَ مَنْ زعم أن «إنما» مركبة من «إنَّ» التي للإثبات و«ما» التي للنفي، وأنَّ بالتركيب حدث معنًى يفيد الحصرَ. واعلم أنَّ «إنَّ» وأخواتِها إذا ولِيَتْها «ما» الزائدةُ بَطَلَ عملُها وذهب اختصاصُها بالأسماء كما مرَّ، إلا «ليت» فإنه يجوُز فيها الوجهان سماعاً، وأنشدوا قولَ النابغة(٣):

١٨٩ ـ قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمـامتِنـا ونصفُـهُ فَقَـدِ

برفع «الحمام» ونصبه، فأمَّا إعمالُها فلبقاءِ اختصاصِها، وأمَّا إهمالُها فلحَمْلِها على أخواتها، على أنه قد رُوي عن سيبويه(٤) في البيت أنها معملةٌ

---

(١) القائل أبو حيان في البحر ٦٤/١.
(٢) الأصل: العامل وهو سهو.
(٣) ديوانه ١٦؛ والخصائص ٤٦٠/٢؛ والمقرب ١١٠/١؛ والخزانة ٢٩٧/٤؛ وشواهد المغني ٧٥؛ والدرر ١٢١/١. وفقد: حسب.
(٤) الكتاب ٢٨٢/١.

على رواية الرفع أيضاً بأن تَجْعل «ما» موصولةً بمعنى الذي، كالتي في قوله تعالى: «إنما صَنعوا كيدُ ساحرٍ»[1] و«هذا» خبرُ مبتدأ محذوف هو العائدُ، و«الحَمام» نعتٌ لـ«هذا» و«لنا» خبر لليت[2]، وحُذِف العائدُ وإنْ لم تَطُلْ الصلةُ، والتقدير: ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ كائنٌ لنا، وهذا أَوْلى من أن يُدَّعَى إهمالُها، لأن المقتضَى للإعمال ـ وهو الاختصاصُ ـ باقٍ. وزعم بعضُهم أن «ما» الزائدةَ إذا اتصلت بإنَّ وأخواتِها جاز الإعمالُ في الجميع.

و«نحن» مبتدأ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ للمتكلم، ومن معه، أو المعظِّمِ نفسه، و«مصلحون» خبرُه، والجملةُ في محلِّ نصبٍ لأنها محكيةٌ بقالوا. والجملة الشرطيةُ وهي قولُه: «وإذا قيلَ لهم» عطفٌ على صلة مَنْ، وهي «يقولُ»، أي: ومن الناس مَنْ يقول، ومن الناس مَنْ إذا قيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض قالوا: . وقيل: يجوز أَنْ تكونَ مستأْنفةً، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لها من الإعرابِ لما تقدم، ولكنها جزءُ كلامٍ على القولِ الأول وكلامٌ مستقل على القول الثاني، وأجازَ الزمخشري[3] وأبو البقاء[4] أن تكون معطوفةً على «يَكْذِبُون» الواقع خبراً لـ«كانوا»، فيكونَ محلُّها النصبَ. وردَّ بعضُهم عليهما بأنَّ هذا الذي أجازاه على أحدِ وَجْهَي «ما» مِنْ قوله «بما كانوا يَكْذِبُون» خطأٌ، وهو أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، إذ لا عائدَ فيها يعود على «ما» الموصولةِ، وكذلك إذا جُعِلت مصدريةً فإنها تفتقرُ إلى العائد عند الأخفش وابن السراج[6]. والجوابُ عن هذا أنهما لا يُجيزان ذلك إلا وهما

---

(١) الآية ٦٩ من سورة طه.

(٢) الأصل: «لان» وهو سهو، لأن الحديث عن بيت النابغة.

(٣) الكشاف ١/١٧٩.

(٤) ليس في إملاء أبي البقاء إشارة إلى ذلك.

(٥) وهو أبو حيان في البحر: ١/٦٣.

(٦) لأنها يرون اسمية «ما» المصدرية. انظر: الأصول لابن السراج ١/١٦١.

يعتقدان أن «ما» موصولةٌ حرفيةٌ[1]، وأمّا مذهبُ الأخفش وابن السراجِ فلا يلزمهما القولُ به، ولكنه يُشْكِل على أبي البقاء وحدَه فإنه يستضعف كونَ «ما» مصدريةً كما تقدم.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾**: الآية. «ألا» حرف تنبيه واستفتاح[2]، وليست مركبةً مِنْ همزةِ الاستفهام ولا[3] النافيةِ، بل هي بسيطةٌ، ولكنها لفظٌ مشتركٌ بين التنبيه والاستفتاح، فتدخلُ على الجملة اسميةً كانت أو فعلية، وبين العَرْض والتخصيص، فتختصُّ بالأفعال لفظاً أو تقديراً، وتكون النافيةَ للجنس دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهام، ولها أحكامٌ تقدَّم بعضها عند قوله «لا ريبَ فيه»[4]، وتكونُ للتمني فتجري مَجْرى «ليت» في بعض أحكامِها. وأجاز بعضُهم أن تكون جواباً بمعنى بلى، يقول القائل: لم يقم زيدٌ، فتقول: ألا، بمعنى بلى قد قام، وهو غريب[5].

و «إنهم» «إنَّ» واسمُها، و «هم» تَحْتمل ثلاثةَ أوجه، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم «إنَّ» لأنَّ الضميرَ المنفصلَ المرفوعَ يجوز أن يؤكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ، وأن تكون فصلاً، وأن تكونَ مبتدأ و«المفسدون» خبره، وهما[6] خبرٌ لـ «إنَّ»، وعلى القولَيْن الأَوَّلَيْن يكونُ «المفسدون» وحدَه خبراً لإنَّ. وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد، منها: الاستفتاحُ والتنبيه والتأكيدُ بإنَّ وبالإتيانِ بالتأكيدِ أو الفصلِ بالضميرِ وبالتعريفِ في الخبر مبالغةً في الردِّ عليهم فيما ادَّعَوه من قولهم: إنما نحن مصلحون، لأنهم أَخْرجوا الجوابَ جملةً

---

(١) أي مصدرية.

(٢) انظر في أحكام ألا: المغني ٧٧؛ الرصف ٧٨.

(٣) في الأصل: «ما» وهو سهو.

(٤) الآية ٢ من البقرة.

(٥) انظر: رصف المباني ٧٩، فقد نص عليها وحكم على شذوذها.

(٦) أي: جملة هم المفسدون خبر لإنهم، وقوله: «هما» الأصل: «على» وهو سهو.

اسمية مؤكَّدة بإنما، لِيَدُلُّوا بذلك على ثبوتِ الوصفِ لهم فردَّ الله عليهم بأبلَغَ وآكدَ مِمَّا ادَّعَوه.

قوله تعالى: «ولكن لا يَشْعرون» الواوُ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلها و«لكن» معناها الاستدراكُ، وهو معنًى لا يفارقها، وتكـون / عاطفـةً في [١٦/ب]
المفردات، ولا تكون إلا بين ضِدَّيْن أو نقيضَيْن، وفي الخلافين خلافٌ، نحو: «ما قام زيدٌ لكن خرج بكر»، واستدلَّ بعضُهم على ذلك بقولِ طرفة(١):

١٩٠ ــ ولستُ بحَـلَّالِ التِّلاعِ لِبَيْتِـهِ ولكن متى يَسْترفدِ القومُ أَرْفِدِ

فقوله: «متى يسترفدِ القومِ أرفدِ» ليس ضداً ولا نقيضاً لما قبله، ولكنه خلافُه. قال بعضهم: وهذا لا دليلَ فيه على المُدَّعَى، لأنَّ قولَه: «لستُ بحلَّال التِّلاعِ لبيته» كنايةٌ عن نفي البخلِ أي: لا أَحُلُّ التلاعَ لأجلِ البخلِ، وقوله: «متى يسترفد القوم أرفد» كنايةٌ عن الكرم، فكأنه قال: لست بخيلاً ولكن كريماً، فهي هنا واقعةٌ بين ضِدَّيْنِ. ولا تعملُ مخفَّفةً خلافاً ليونس(٢)، ولها أحكامٌ كثيرة.

ومعنى الاستدراكِ في هذه الآيةِ يحتاجُ إلى فَضْلِ تأمُّلٍ ونَظَر، وذلك أنهم لَمَّا نُهُوا عن اتخاذِ مثلِ ما كانوا يتعاطَوْنه من الإفساد فقابلوا ذلك بأنهم مصلحون في ذلك، وأخبر تعالى بأنهم هم المفسدون، كانوا حقيقين بأن يَعْلَموا أن ذلك كما أخبر تعالى وأنهم لا يَدَّعُون أنهم مصلحون، فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتَهم من عدمِ الشعورِ بذلك، ومثلُه قولك: «زيدٌ جاهلٌ ولكن لا يعلم»، وذلك أنه من حيث اتصف بالجهل، وصار الجهلُ وصفاً قائماً به كان ينبغي أن يَعْلَمَ بهذا الوصفِ من نفسه، لأن الإنسانَ ينبغي

---

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٢٨؛ وسيبويه ١/٤٤٢؛ والخزانة ٣/٦٥٠.

(٢) يونس بن حبيب، روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجرمي، توفي سنة ١٨٢ وله: النوادر والأمثال. انظر: البلغة ٢٩٥؛ البغية ٢/٣٦٥.

له أن يعلم ما اشتملَتْ عليه نفسُه من الصفاتِ فاستدركْتَ عليه أن هذا الوصفَ القائمَ به لا يعلمه مبالغةً في جَهْله.

ومفعول «يَشْعرون» محذوف: إمَّا حذفَ اختصار، أي: لا يشعرون بأنهم مفسدون، وإمَّا حذفَ اقتصار، وهو الأحسنُ، أي ليس لهم شعورٌ البتة.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم: آمنوا﴾**: الكلامُ عليها كالكلامِ على نظيرتِها قبلها. وآمِنُوا فعل وفاعل والجملةُ في محلٍّ رفع لقيامها مقامَ الفاعلِ على ما تقدَّم في «وإذا قيل لهم: لا تُفْسِدوا»[١]، والأقوالُ المتقدمة هناك تعودُ هنا فلا حاجة لذِكْرِها.

والكافُ في قوله «كما آمَنَ الناسُ» في محلِّ نصبٍ. وأكثرُ المُعْرِبينَ يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمانِ الناس، وكذلك يقولون في: «سِرْ عليه حثيثاً»، أي سيراً حثيثاً، وهذا ليس من مذهب سيبويه[٢]، إنما مذهبُه في هذا ونحوِه أن يكونَ منصوباً على الحالِ من المصدرِ المضمرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدمِ.

وإنما أَحْوَجَ سيبويهِ إلى ذلك أنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مُقامَه لا يجوز إلا في مواضعَ محصورةٍ[٣]، ليس هذا منها، وتلك المواضعُ أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ، نحو: مررت بكاتبٍ، أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائم، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً، أو صفةً لظرف نحو: جلستُ قريباً منك، أو مستعمَلةً استعمالَ الأسماء، وهذا يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، نحو: الأبطح والأَبْرق، وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوف، ألا ترى أن

---

(١) الآية ١١ من البقرة.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

(٣) الكتاب ١/١١٦.

سيبويه منع: «ألا ماءَ ولو باردا»، وإنْ تقدَّم ما يدل على الموصوف، وأجاز: ألا ماءَ ولو بارداً لأنه نَصْبٌ على الحال[1].

و «ما» مصدريةٌ في محلِّ جر بالكاف، و «آمَنَ الناسُ» صلتُها[2]. واعلم أن «ما» المصدرية تُوصَلُ بالماضي أو المضارعِ المتصرِّف، وقد شَذَّ وصلُها بغيرِ المتصرِّف في قوله[3]:

١٩١ ـ . . . . بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

وهل تُوصل بالجمل الاسمية؟ خلافٌ، واستُدِلَّ على جوازه، بقوله[4]:

١٩٢ ـ واصِلْ خليلَك ما التواصلُ مُمْكِنٌ فلأَنْتَ أو هُو عن قليلٍ ذاهبُ

وقول الآخر[5]:

١٩٣ ـ أحلامُكم لِسَقامِ الجَهْل شافيةٌ كما دماؤُكُمُ تَشْفي من الكَلَب

وقول الآخر[6]:

١٩٤ ـ فإنَّ الحُمْرَ من شرِّ المَطايا كما الحَبِطاتُ شَرُّ بني تميمِ

إلا أنَّ ذلك يكثُر فيها إذا أَفْهَمَتِ الزمانِ كقوله: «واصلْ خليلَك».

---

(١) الذي منعه سيبويه وقوع الصفة مواقع الأسماء، فقال في ١/٦ «لو قلت: ألا بارداً كان ضعيفاً ولم يكن في حسن ألا ماء بارداً» وقال في ١/١١٦: «الصفة لا تقع مواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: «ألا ماء ولو بارداً».

(٢) في الأصل: «صفتها» وهو سهو لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٦٧؛ والعيني ١/٤٢٢.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو في ديوانه ١/٨١؛ والهمع ١/٨١؛ والدرر ١/٥٤.

(٦) البيت لزياد الأعجم، وهو في أمالي الشجري ٢/٢٣٥؛ والأشموني ٢/٢٣١؛ وابن عقيل ٢/٢٢١.

البيت. وأجاز الزمخشري[1] وأبو البقاء[2] أن تكونَ «ما» كافةً للكاف عن العمل، مثلُها في قولك: ربما قام زيد. ولا ضرورةَ تَدْعو إلى هذا، لأنَّ جَعْلَها مصدريةً مُبْقٍ للكافِ على ما عُهِدَ لها من العملِ بخلافِ جَعْلِها كافةً. والألفُ واللامُ في «الناس» تحتملُ أن تكونَ جنسيةً أو عهديةً. والهمزةُ في «أنؤمن» للإنكار أو الاستهزاءِ، ومحلُّ «أنؤمن» النصبُ بـ «قالوا».

وقوله: «كما آمن السُّفَهاء»: القولُ في الكافِ و «ما» كالقول فيهما فيما تقدَّم، والألفُ في السفهاء تحتمل أن تكونَ للجنسِ أو للعهدِ، وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَها للغلَبَةِ كالعَيُّوق[3]، لأنه لم يَغْلِبْ هذا الوصفُ عليهم، بحيث إذا قيل السفهاءُ فُهِمَ منهم ناسٌ مخصوصون، كما يُفْهم من العَيُّوق / كوكب [١٧/أ] مخصوص.

والسَّفَهُ: الخِفَّةُ، تقول: «ثوبٌ سفيه» أي خفيفُ النَّسْج. وقوله: ألا إنهم هم السفهاءُ ولكن لا يعلمون» كقوله فيما تقدَّم: «ألا إنهم هم المفسدون ولكنْ لا يشعرون»[4] فلا حاجة إلى إعادتِه. ومعنى الاستدراكِ كمعناه فيما تقدَّم، إلا أنه قال هناك: «لا يشعرون»، لأن المثبتَ لهم هناكَ هو الإفسادُ، وهو ممَّا يُدْرَكُ بأدنى تأمُّلٍ لأنه من المحسوسات التي لا تحتاج إلى فكرٍ كبير، فَنَفَى عنهم ما يُدْرَكُ بالمشاعرِ وهي الحواسُّ مبالغةً في تَجْهيلهم وهو أنَ الشعور الذي قد ثَبَتَ للبهائم منفيٌّ عنهم، والمُثْبَتُ هنا هو السَّفَهُ والمُصَدَّرُ به هو الأمرُ بالإيمان وذلك ممَّا يَحتاج إلى إمعان فكرٍ ونظرٍ تامٍ

---

(١) الكشاف ١/١٨٢.

(٢) عبارة أبي البقاء في الاملاء ١/١٩: «الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف» ولعل نصه المقتبس من كتاب آخر أو نسخة أخرى من الاملاء.

(٣) نجم كبير قرب الثريا والدبران، زعموا أن نجم الدبران يطلب الثريا، ولكن هذا النجم يعوقه عن إدراكها.

(٤) الآية ١٢ من البقرة.

يُفْضي إلى الإيمانِ والتصديقِ، ولم يَقَعْ منهم المأمورُ به وهو الإيمانُ، فناسَبَ ذلك نفيَ العلمِ عنهم. ووجهٌ ثان وهو أن السَّفَه هو خِفَّةُ العقل والجهلُ بالأمور، قال السمَوْءَل[1]:

١٩٥ ــ نخــافُ أَنْ تَسْفَـهَ أَحــلامُنـا فنجهلَ الجهلَ مـع الجاهـلِ

والعلُم نقيضُ الجهلِ فقابلَه بقولِه: لا يَعْلمون، لأنَّ عدمَ العلمِ بالشيءِ جهلٌ به.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنَّا﴾**: «إذا» منصوب بقالوا الذي هو جوابٌ لها، وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك[2]، و «لَقُوا» فعلٌ وفاعل، والجملةُ في محلِّ خفض بإضافةِ الظرفِ إليها. وأصل لَقُوا: لَقِيُوا بوزن شَرِبوا، فاسْتُثْقِلتِ الضمةُ على الياء التي هي لام الكلمة، فحُذِفَتِ الضمةُ فالتقى ساكنان: لامُ الكلمة وواوُ الجمع، ولا يمكن تحريكُ أحدهما، فَحُذِف الأول وهو الياء، وقُلِبت الكسرةُ التي على القاف ضمةً لتجانِسَ واوَ الضمير، فوزن «لَقُوا»: فَعُوا، وهذه قاعدةٌ مطردةٌ[3] نحو: خَشُوا وحَيُوا[4].

وقد سُمع في مصدر «لَقي» أربعة عشر وزناً: لُقْياً ولِقْيَةً بكسر الفاء وسكون العين، ولِقاء ولِقاءة [ولَقاءة][5] بفتحها أيضاً مع المدِّ في الثلاثة، ولَقَى ولُقَى بفتح القافِ وضمها، ولُقْيا بضم الفاء وسكون العين ولِقِيًّا بكسرهما والتشديد، ولُقِيًّا بضم الفاء وكسر العين مع التشديد، ولُقْياناً ولِقْيانا بضم الفاء وكسرها، ولِقْيانة بكسر الفاء خاصةً، وتلْقاء.

---

(١) البيت في البحر المحيط ١/٦٨.
(٢) انظر: الورقة ١٥ ب.
(٣) انظر: الممتع ٥٢٩.
(٤) انظر: الصحاح: حيي.
(٥) سقط سهواً من الأصل.

و «الذين آمنوا» مفعولٌ به، و «قالوا» جوابُ «إذا»، و «آمنَّا» في محلِّ نَصْبٍ بالقول.

قوله تعالى: «وإذا خَلَوْا إلى شياطينِهم قالوا» تقدَّم نظيرُه، والأكثرُ في «خلا» أن يتعدَّى بالباء، وقد يتعدَّى بإلى، وإنما تعدَّى في هذه الآية بإلى لمعنى بديعٍ(١)، وهو أنه إذا تعدَّى بالباء احتمل معنيين أحدهما: الانفرادُ، والثاني: السخرية والاستهزاءُ، تقول: «خَلَوْتُ به» أي سَخِرْتُ منه، وإذا تعدَّى بإلى كان نصَّاً في الانفرادِ فقط، أو تقول: ضُمِّن خَلا معنى صَرَف فتعدَّى بإلى، والمعنى: صَرفوا خَلاهم إلى شياطينهم، أو تضمَّن معنى ذهبوا وانصرفوا فيكون كقول الفرزدق(٢):

١٩٦ ـ ألم تراني قالِباً مِجنِّي قد قَتَلَ اللهُ زياداً عنِّي

أي: صرفه بالقتل، وقيل: هي هنا بمعنى مع، كقوله: «ولا تأكُلوا أموالَهم إلى أموالكم»(٣). وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يجيزون التَجوُّز في الحروف لضَعْفِها. وقيل: المعنى وإذا خَلَوا من المؤمنين إلى شياطينهم، فـ «إلى» على بابِها، قلت: وتقديرُ «مِن المؤمنين» لا يجعلُها على بابِها إلَّا بالتضمينِ المتقدِّم.

والأصل في خَلَوْا: خَلَوُوْا، فَقُلِبَتِ الواوُ الأولى التي هي لامُ الكلمة ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها، فبقيَتْ ساكنةً، وبعدَها واوُ الضميرِ ساكنةٌ، فالتقَى ساكنان، فحُذِف أوَّلُهما وهو الألفُ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دالَّةً عليهَا.

---

(١) انظر: البحر ١/٦٨.

(٢) ديوانه ٨٨١؛ المحتسب ١/٥٢؛ الخصائص ٢/٣١٠؛ الأشموني ٢/٩٥.

(٣) الآية ٢ من النساء.

و «شياطِينهم» جمعُ شيطان جمعَ تكسيرٍ، وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقه[1] فوزن شياطين: إمَّا فعاليـل أو فعالين على حَسَب القَوْلينِ المتقدِّمَيْنِ في الاستعاذة. والفصيح في «شياطين» وبابِه أن يُعْرَبَ بالحركاتِ لأنه جمعُ تكسيرٍ، وفيه لُغَيَّةٌ رديئةٌ، وهي إجراؤُه إجراءَ الجمعِ المذكر السالم، سُمِع منهم: «لفلانٍ بستانٌ حولَه بساتون»، وقُرِىء شاذاً: «ومَا تَنَزَّلَتْ به الشَّياطون»[2].

قوله تعالى: «قالوا: إنَّا معكم» إنَّ واسمُها و«معكم» خبرُها، والأصل في إنَّا: إنّنا، كقوله تعالى: «إنَّنا سَمِعْنَا مُنادياً»[3]، وإنما حُذِفَتْ إحدى نوني «إنَّ» لَمَّا اتصلت بنونِ نا، تخفيفاً، وقال أبو البقاء[4]: «حُذِفَتِ النونُ الوسطى على القول الصحيح كما حُذِفَتْ في «إنَّ» إذا خُفِّفَتْ.

و «مع» ظرفٌ والضميرُ بعده في محلِّ خفض بإضافتِه إليه وهو الخبرُ كما تقدَّم، فيتعلَّقُ بمحذوف، وهو ظرفُ مكانٍ، وفَهْمُ الظرفيةِ منه قَلِقٌ. قالوا: لأنه [١٧/ب] يَدُلُّ على الصحبةِ، ومِنْ لازمِ الصحبةِ / الظرفيةُ، وأمَّا كونُه ظرفَ مكانٍ فلأنه مُخْبِرٌ به عن الجثث نحو: «زيدٌ معك»، ولو كان ظرف زمانٍ لم يَجُزْ فيه ذلك[5]. واعلَم أنَّ «مع»[6] لا يجوزُ تسكينُ عينِها إلا في شعر كقوله[7]:

١٩٧ ـ وريشي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ   وإنْ كانَتْ زيارتُكم لِماما

---

(١) انظر: الورقة ٢ ب.

(٢) الآية ٢١٠ الشعراء، قراءة الحسن وابن السميفع والأعمش. انظر: فتح القدير ٤/ ١١٩.

(٣) الآية ١٩٣ من آل عمران.

(٤) الإملاء ١/ ٢٠.

(٥) إلا إذا أفاد كقولهم: الليلةَ الهلال، الرطب شهري ربيع. انظر: ابن عقيل ١/ ١٨٥.

(٦) انظر في أحكام مع: المغني ٣٧٠؛ الرصف ٣٢٨.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٠٦؛ ونسبه سيبويه ٢/ ٤٥ إلى الراعي؛ وهو في أمالي الشجري ١/ ٢٤٥؛ وابن يعيش ٢/ ١٢٨؛ والعيني ٣/ ٤٣٢؛ والأشموني ٢/ ٢٥٦.

وهي حينئذٍ على ظرفِيتها خلافاً لمَنْ زَعَم أنَّها حينئذٍ حرفُ جرٍّ، وإنْ كان النحاس[1] ادَّعَى الإجماع في ذلك، وهي من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ، وقد تُقْطَعُ لفظاً فتنتصب حالاً غالِباً، تقولُ: جاء الزيدان معاً أي مصطحِبَيْنِ، وقد تقع خبراً، قال الشاعر[2]:

١٩٨ ـ حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونفسُك باعَدَتْ مَزارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُما مَعَا

فَشْعباكما مبتدأ، و«معاً» خبرُه، على أنه يُحتمل أن يكونَ الخبرُ محذوفاً، و«معا» حالاً. واختلفوا في «مع» حالَ قَطْعِها عن الإضافة: هل هي من باب المقصور نحو: عصا ورحا، أو المنقوص نحو: يد ودم؟ قولان، الأولُ قولُ يونسَ والأخفشِ، والثاني قولُ الخليل وسيبويه، وتظهر فائدة ذلك إذا سَمَّيْنا به فعلى الأول تقول: جاءني معاً ورأيت معاً ومررت بمعاً، وعلى الثاني: جاءني معٌ ورأيت معاً ومررت بمعٍ كيَدٍ، ولا دليلَ على القولِ الأولِ في قوله: «وشَعْباكما معـاً» لأنَّ معاً منصوبٌ على الظرفِ النائبِ عن الخَبر، نحو: «زيدٌ عندَك» وفيها كلامٌ أطولُ من هذا، تَرَكْتُه إيثاراً للاختصارِ.

قوله: «إنما نحن مستهزئون» كقوله: «إنما نحن مُصْلحون»[3]، وهذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لهـا من الإعرابِ لاستئنافِها إذ هي جـوابٌ لرؤسائِهم، كأنهم لمَّا قالوا لهم: «إنَّا معكم» توجَّه عليهم سؤالٌ منهم، وهو فما بالُكم مع المؤمنين تُظاهِرونهم على دينهم؟ فأجابوهم بِهذه الجملةِ، وقيل: محلُّها النصب، لأنها بدلٌ من قوله تعالى: «إنَّا معكم». وقياسُ تخفيفِ همزةِ «مستهزئون» ونحوِه أن تُجْعَلَ بينَ بينَ، أي بين الهمزةِ والحرفِ الذي

---

(١) عبارته في إعراب القرآن ١/١٤٠ «ومن أسكن العين جعل مع حرفاً» ولم يذكر الإجماع.
(٢) البيت للصمة بن عبدالله، وهو في الحماسة ٢/٣؛ وأمالي القالي ١/١٩٠؛ والعيني ٣/٤٣١. والشعب: الحيّ.
(٣) الآية ١١ من البقرة.

منه حركتُها وهو الواو، وهو رأيُ سيبويه[1]، ومذهبُ الأخفش[2] قَلْبُها ياءً محضةً. وقد وَقَف حمزةُ على «مستهزئون» و«فمالئون»[3] ونحوهما بحَذْفِ صورة الهمزة إتْباعاً لرسمِ المصحفِ[4].

آ. (١٥) **قولُه تعالى: ﴿اللهُ يَسْتهزىء بهم﴾**: «اللهُ» رفعٌ بالابتداء و«يَسْتَهْزِىء» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خبرِه، و«بهم» متعلقٌ به، ولا محلَّ لهذه الجملة لاستئنافِها، «ويَمُدُّهم» في محلِّ رفع أيضاً لعطفِه على الخبر وهو يستهزىء، و«يَعْمَهُوْن» في محلِّ الحالِ مِن المفعولِ في «يَمُدُّهم» أو من الضميرِ في «طغيانهم» وجاءت الحالُ من المضافِ إليه لأنَّ المضاف مصدرٌ. و«في طغيانهم» يَحتمِل أن يتعلَّقَ بيَمُدُّهم أو بيَعْمَهون، وقُدِّم عليه، إلا إذا جُعِل «يَعْمَهون» حالاً من الضميرِ في «طُغْيانهم» فلا يتعلَّق به حينئذ لفسادِ المعنى.

وقد مَنَع أبو البقاء[5] أن يكونَ «في طُغْيانهم» و«يَعْمَهون» حالَيْن من الضميرِ في«يَمُدُّهُمْ»، مُعَلِّلاً ذلك بأنَّ العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين، وهذا على رأي مَنْ مَنَعَ مِنْ ذلك، وأمَّا مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ مع عدمِ تعدُّدِ صاحبِها فيُجيز ذلك؛ إلاَّ أنَّه في هذه الآية ينبغي أن يَمْنَعَ ذلك لا لِما ذكره أبو البقاء، بل لأنَّ المعنى يأبى جَعْلَ هذا الجارِّ والمجرورِ حالاً، إذ المعنى مُنْصَبٌّ على أنه متعلِّقٌ بأحدِ الفعلينِ، أعني يَمُدُّهُمْ أو يَعْمَهُونَ، لا بمحذوفٍ على أنه حالٌ.

---

(١) الكتاب ٢/١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٤٤.

(٣) الآية ٦٦ من الصافات: فمالئون منها البطون.

(٤) انظر: انظر: السبعة ١٤٢؛ والبحر ١/٦٩. وقال ابن مجاهد: «بغير همز، وكأنه يريد الهمز يشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل ولا يُضْبَطُ إلا باللفظ».

(٥) الإملاء ١/٢٠.

والمشهورُ فتحُ الياءِ من«يَمُـدُّهم»، وقُرىء شاذاً[١] بِضمِّها، فقيل: الثلاثي والرباعي بِمعنى واحدٍ، تقول: مَدَّة وأَمَدَّه بكذا، وقيل: مَدَّه إذا زاده من جنسه، وأَمَدَّه إذا زادَه من غير جنسِه، وقيل: مَدَّه في الشرِّ، كقوله تعالى: «ونَمُدُّ له من العذابِ مَدّاً»[٢]، وَأَمَدَّه في الخير، كقوله: «ويُمْـدِدْكُمْ بأموال وبنينَ»[٣]، «وَأَمْدَدْناهم بفاكهةٍ ولحمٍ»[٤]، «أَنْ يُمِدَّكم ربُّكم بثلاثةِ آلاف»[٥]، إلا أنه يُعَكِّر على هذين الفرقين أنه قرىء: «وإخوانُهم يَمُدُّونهم في الغَيِّ»[٦] باللغتين، ويمكن أن يُجابَ عنه بما ذكره الفارسي في توجيهِ ضَمِّ الياء أنه بمنزلةِ قولِهِ تعالى: «فَبَشِّرْهم بعذاب»[٧] «فسَنُيَسِّرُه للعُسْرى»[٨]، يعني أبو علي ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك أنه على سبيل التهكم.

وقال الزمخشري[٩]: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ زعمت أنه من المَدَدِ دون المَدِّ في العُمْرِ والإملاءِ والإمهالِ؟ قلت: كفاكَ دليلاً على ذلك قراءةُ ابنِ كثير وابنِ محيصن[١٠]: «ويُمِدُّهم» وقراءةُ نافعٍ: «وإخوانُهم يُمِدُّونهم» على أنَّ الذي بمعنى أمهله إنما هو «مَدَّ له» باللام كأَمْلى له».

---

(١) نسبها الزمخشري ١/١٨٨ إلى ابن كثير وابن محيصن. وانظر: الشواذ ٢.
(٢) الآية ٧٩ من مريم.
(٣) الآية ١٢ من نوح.
(٤) الآية ٢٢ من الطور.
(٥) الآية ١٢٤ من آل عمران.
(٦) الآية ٢٠٣ من الأعراف. وقراءة نافع بضم الياء. انظر: الكشف ١/٤٨٧؛ والكشاف ١/١٨٨.
(٧) الآية ٢١ من آل عمران.
(٨) الآية ١٠ من الليل.
(٩) الكشاف ١/١٨٨.
(١٠) محمد بن عبدالرحمن، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير، قرأ على ابن مجاهد، له اختيار في القراءة، توفي سنة ١٢٣. انظر: طبقات القراء ٢/١٦٧؛ مراتب النحويين ٢٥.

والاستهزاءُ لغةً: السُّخْرِيةُ واللعبُ، يقال: هَزِئَ به، واستَهْزَأَ قال[1]:

١٩٩ ـ قـد هَـزِئَتْ مني أمُّ طَيْسَلَهْ　　قالَتْ: أراه مُعْدِماً لا مالَ لَهْ

وقيل: أصلُه الانتقامُ، وأنشدَ[2]:

٢٠٠ ـ قد استهْزَؤوا منا بألفَيْ مُدَجَّجٍ　　سَراتُهُمُ وَسْطَ الصَّحاصِحِ جُثَّمُ

فعلى هذا القولِ الثاني نسبةُ الاستهزاءِ إليه تعالى على ظاهرِها، وأمَّا على القولِ الأولِ فلا بُدَّ من تأويل ذلك. فقيل: المعنى يُجازيهم على استهزائهم، فَسَمَّى العقوبةَ باسم الذنبِ / ليزدوجَ الكلامُ، ومنه: «وجَزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها»[3]، «فَمَن اعتـدَى عليكم فاعتـدوا عليه»[4]. وقـال عمروابن كلثوم[5]: [١٨/أ]

٢٠١ ـ ألا لا يَجْهَلَنْ أَحَـدٌ علينـا　　فَـنَـجْهَـلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا

وأصلُ المَدَدِ: الزيادةُ. والطغيانُ: مصدر طَغَى يَطْغَى طِغْياناً وطُغْياناً بكسر الطاء وضمِّها، ولامُ طغى قيل: ياءٌ وقيل: واو، يقال: طَغَيْتُ وطَغَوْتُ، وأصلُ المادة مجاوَزَةُ الحَدِّ ومنه: طَغَى الماءُ. والعَمَهُ: التردُّدُ والتحيُّرُ، وهو قريبٌ من العَمَى، إلا أن بينهما عموماً وخصوصاً، لأن العَمَى يُطلق على ذهاب ضوء العين وعلى الخطأ في الرأي، والعَمَهُ لا يُطلق إلا على الخطأ في الرأي، يقال: عَمِهَ يَعْمَهُ عَمهاً وَعَمَهاناً فهو عَمِهٌ وعامِهٌ.

---

(١) البيت لصخر الغيّ الهلالي، وهو في أمالي القالي ٢/٢٨٤؛ والقرطبي ١/٢٠٧.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٢٠٧. سراة القوم: شريفهم، والصَّحاصح: ج صحصح وهو الأرض ليس بها شيء، والجاثم: اللازم مكانه لا يبرح.
(٣) الآية ٤٠ من الشورى.
(٤) الآية ١٩٤ من البقرة.
(٥) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٢٤.

آ. (١٦) قولُه تعالى: ﴿أولئك الذين اشْتَرَوُا الضلالَةَ بالهدى﴾:

«أولئك» رفعٌ بالابتداءِ والذين وصلتُه خبرُه، وقولُه تعالى: «فما رَبِحَتْ تجارتُهم» هذه الجملةُ عطفٌ على الجملةِ الواقعةِ صلةً، وهي «اشْتَرَوْا» وزعم بَعضُهم أنها خبرُ المبتدأ، وأنَّ الفاءَ دَخَلَتْ في الخَبرِ لِما تَضَمَّنه الموصولُ من معنى الشرط[١]، وجعل ذلك نظيرَ قوله: «الذين يُنفقون أموالَهم»[٢] ثم قال: «فَلَهُمْ أجرُهم» وهذا وَهْمٌ، لأنَّ الذين اشتروا ليس مبتدأ حتى يُدَّعَى دخولُ الفاءِ في خبره، بل هو خبرٌ عن «أولئك» كما تقدَّم. فإنْ قيل: يكونُ الموصولُ مبتدأً ثانياً فتكونُ الفاءُ دَخَلَتْ في خبره فالجوابُ أنه يلزم مِن ذلك عدمُ الربطِ بين المبتدأ والجملة الواقعةِ خبراً عنه، وأيضاً فإنَّ الصلَةَ ماضيةٌ معنى. فإنْ قيل: يكونُ «الذين» بدلاً من «أولئك» فالجوابُ أنه يصير الموصولُ مخصوصاً لإِبداله من مخصوصٍ، والصلة أيضاً ماضيةٌ. فإن قيل: يكونُ «الذين» صفةً لأولئك ويصيرُ نظيرَ قولك: «الرجلُ الذي يأتيني فله درهمٌ» فالجوابُ: أنه مردودٌ بما رُدَّ به السؤالُ الثاني، وبأنه لا يجوز أن يكونَ وصفاً له لأنه أعرفُ منه فبانَ فسادُ هذا القول.

والمشهورُ ضَمُّ واو «اشتروا» لالتقاءِ الساكنين، وإنما ضُمَّتْ تشبيهاً بتاءِ الفاعل. وقيل: للفرقِ بين واوِ الجمع والواوِ الأصليةِ نحو: لو استطعنا. وقيل: لأن الضمة هنا أخفُّ من الكسرةِ لأنها من جنسِ الواو. وقيل حُرِّكَتْ بحركـة الياءِ المحذوفةِ، فإنَّ الأصلَ اشْتَرَيُوا كما سيأتي. وقيل: هي للجمع فهي مثـل: نحن. وقُرِئ بكسرِها[٣] على أصلِ التقاء الساكنين، وبفتحِها: لأنه أخفُّ. وأجاز الكسائي همزَها تشبيهاً لها بأَدْؤُر وأَثْؤُب وهو ضعيف، لأن

---

(١) انظر مناقشة أبي حيان لهذا الرأي: البحر ١/٧٢.

(٢) الآية ٢٧٤ من البقرة.

(٣) قرأ ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بالكسر، وقرأ قعنب أبو السَّمَّال العدوي بالفتح. انظر: البحر ١/٧١؛ وابن عطية ١/١٧٦؛ القرطبي ١/٢١٠.

ضمَّها غيرُ لازمٍ، وقال أبو البقاء(1): «ومِنهم مَنْ يَخْتَلِسُها، فيحذِفُها لالتقاءِ الساكنين وهو ضعيفٌ جداً؛ لأن قبلها فتحةً والفتحةُ لا تَدُلُّ عليها».

وأصل اشْتَرَوا: اشْتَرَيُوا، فتحرَّكت الياءُ وانفتح ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين، وبَقِيَتِ الفتحةُ دالَّةً عليها، وقيل: بل حُذِفَت الضمة من الياءِ فَسَكَنَتْ، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَت الياءُ لالتقائِهما. فإن قيل: فواوُ الجمع قد حُرِّكَت فينبغي أن يعودَ الساكنُ المحذوفُ، فالجوابُ أن هذه الحركةَ عارضةٌ، فهو في حكمِ الساكنِ، ولم يجيء ذلك إلا في ضرورةِ شعرٍ، أنشد الكسائي(2):

٢٠٢ ـ يا صَباحِ لَمْ تنامِ العَشِيَّا

فأعاد الألفَ لمَّا حُرِّكَتِ الميمُ حَركةً عارضةً.

و «الضلالَةَ» مفعولُه، و «بالهدى» متعلِّق بـ«اشتروا»، والباءُ هنا للعِوض وهي تدخلُ على المتروكِ أبداً. فأمَّا قولُه تعالى: «فَلْيقاتِلْ في سبيل الله الذين يَشْرُون الحياةَ الدنيا بالآخرة»(3) فإنَّ ظاهرَه أنَّ الآخرة هي المأخوذةُ لا المتروكةُ(4)، فالجوابُ ما قاله الزمخشري(5) ـ رحمه الله تعالى ـ من أن المرادَ بالمُشْترين المُبْطِئُون وُعِظُوا بأَنْ يُغَيِّروا ما بهم من النفاقِ ويُخْلِصوا الإيمانَ بالله تعالى ورسولِه ويجاهدوا في الله حَقَّ الجهادِ، فحينئذ إنما دخلتِ الباءُ على المتروكِ.

---

(1) الإملاء ١/٢٠.
(2) لم أقف عليه، وهو من المديد بعد إشباع الحاء.
(3) الآية ٧٤ من سورة النساء.
(4) أي لأن ظاهر الآية الثناء عليهم، فكيف تَدْخلُ الباء على الآخرة مع أنها تدخل على المتروك.
(5) الكشاف ١/٥٤٢.

والشراءُ هنا مجازٌ عن الاستبدالِ بمعنى أنهم لَمَّا تَركوا الهدى، وآثروا الضلالةَ، جُعِلوا بمنزلة المشترين لها بالهدى، ثُم رُشِّح هذا المجازُ بقولِه تعالى: «فما رَبِحَتْ تجارتُهم» فَأَسْنَدَ الربحَ إلى التجارةِ، والمعنى: فما ربحوا في تجارتهم، ونظيرُ هذا الترشيحِ قولُ الآخر[1]:

٢٠٣ ـ بكى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَه ... وَعجَّتْ عَجيجاً من جُذامَ المَطارِفُ

لمَّا أَسْنَدَ البكاءَ إلى الخَزِّ من أجل هذا الرجل ـ وهو رَوْحٌ ـ وإنكارِه لجِلْده مجازاً رشَّحه بقوله: «وعَجَّت المَطارِف من جُذام» أي: استغاثت الثياب من هذه القبيلة، وقولُ الآخر[2]:

٢٠٤ ـ وَلمَّا رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنُ دايةٍ ... وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جاشَ له صَدْري

لمَّا جَعَلَ النَّسْرَ عبارةً عن الشيب، وابنَ دايةَ وهو الغرابُ عبارةً / عن [١٨/ب] الشباب مجازاً رشَّحه بقوله: «وعَشَّشَ في وَكْريه»، وقولُ الآخر[3]:

٢٠٥ ـ فمـا أُمُّ السرُّدَيْنِ وإنْ أَدَلَّتْ ... بعـالمةٍ بـأخلاقِ الكـرامِ
إذا الشيطانُ قصَّع في قَفـاها ... تَنَقَّفْنـاه بـالحَبْـلِ التُّؤامِ

لمَّا قال: «قَصَّع في قفاها» أي دخل من القاصعاء ـ وهي جُحْر من جُحْرة

---

(١) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير، وهو في الكتاب ٢/٢٥؛ والسمط ١٨٠؛ والمقتضب ٣/٣٦٤؛ والأغاني ٩/٢٢٩؛ والبحر ١/٧٢. والمطارف: ج مِطْرَف وهو ثوب معلم الطَّرَف، ورَوْح هو رَوْح بن زنباع. وجذام: قبيلة.

(٢) البيت لابن المعتز، وهو في ديوانه ٢/٤٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٩٤. والنسر هنا: الشيب، وابن داية: الغراب ويعني به الشباب، والوكران هنا: الرأس واللحية.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٣. قصَّع: دخل، والأصل: قصع اليربوع: إذا اتخذ جحره القاصعاء، والنافقاء: جحر آخر لليربوع، التؤام: المُحْكم المثنى. يقول: إذا أساءت الخلق استخرجناه بالحبل، واجتهدنا في إماطة ما يسوء من خلقها.

اليَرْبوع ـ رشَّحه بقوله: «تَنَقَّقْناه» أي: أخرجناه من النافِقاء، وهي أيضاً من جُحْرة اليربوع.

قوله تعالى: «وما كانوا مهتدين» هذه الجملةُ معطوفةٌ على قوله: «فما رَبِحَتْ تجارتهم»، والرِّبْحُ: الزيادةُ على رأس المال، والمهتدي: اسم فاعل من اهتدى، وافتعل هنا للمطاوعة، ولا يكونُ افْتَعَل للمطاوعة إلا من فِعْلٍ متعدٍ. وزعم بعضُهم[1] أنه يجيء من اللازم، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[2]:

٢٠٦ ـ حتى إذا اشْتَالَ سُهَيْلٌ في السَّحَرْ كشُعلةِ القابِس تَرْمي بالشَّرَرْ

قال: «فاشْتال افْتَعَل لمطاوعة «شَال» وهو لازمٌ»، وهذا وَهْمٌ من هذا القائل، لأن افتعلَ هنا ليس للمطاوعةِ، بل بمعنى فَعَل المجردِ.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الذي استوقدَ ناراً﴾**: «مثلُهم» مبتدأو«كمثل»: جارٌّ ومجرور خبره، فيتعلَّقُ بمحذوف على قاعدةِ الباب، ولا مبالاة بخلافِ مَنْ يقول[3]: إن كافَ التشبيه لا تتعلَّق بشيء، والتقديرُ مَثَلُهم مستقر كمثل وأجاز أبو البقاء[4] وابنُ عطية[5] أن تكونَ الكافُ اسماً هي الخبرُ، ونظَّره بقول الشاعر[6]:

---

(١) انظر: البحر المحيط ١/٦٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المنصف ١/٧٥، والممتع ١٩٣؛ والبحر ١/٦٣. واشتال: ارتفع، وسهيل: نجم، والقابس: طالب القبس.

(٣) وهو ابن عصفور. انظر: شرح الجمل ١/٤٨٢.

(٤) الإملاء ١/٢٠.

(٥) التفسير ١/١٧٨.

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦٣؛ والخصائص ٢/٣٦٨؛ وسر الصناعة ١/٢٨٣؛ وأمالي الشجري ٢/٢٢٩؛ واللسان: دنا، وابن يعيش ٨/٤٣؛ والخزانة ٤/١٣٢، والدرر ٢/٢٩. يقول: لا يَنْهى الظالم عن ظلمه إلا الطعنُ الذي تغيب فيه الفتل.

٢٠٧ ـ أَتَنْتَهُون ولن يَنْهَىٰ ذوي شَطَط كالطَّعْن يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُل

وهذا مذهبُ الأخفش: يُجيز أَنْ تكونَ الكافُ اسماً مطلقاً. وأمّا مذهب سيبويه[١] فلا يُجيز ذلك إلا في شعر، وأمَّا تنظيرُه بالبيتِ فليس كما قال، لأنَّا في البيت نضطُر إلى جَعْلِها اسماً لكونها فاعلةً، بخلاف الآية. والذي ينبغي أن يقال: إنَّ كافَ التشبيه لها ثلاثةُ أحوال: حالٌ يتعيَّن فيها أَنْ تكونَ اسماً، وهي ما إذا كانت فاعلةً أو مجرورةً بحرفٍ أو إضافةٍ. مثالُ الفاعل: «أتنتهون ولن يَنْهى» البيت، ومثالُ جَرِّها بحرفٍ قولُ امرىء القيس[٢]:

٢٠٨ ـ وَرُحْنا بكابْنِ الماء يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيه العينُ طوراً وتَرْتقي

وقولُه[٣]:

٢٠٩ ـ وَزَعْتُ بكـالهَـراوةِ أَعْـوَجِيٍّ إذا جَـرَت الريـاحُ لها وِثـابـا

ومثالُ جَرِّها بالإضافة قولُه[٤]:

٢١٠ ـ فَصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مـأكولْ ....

وحالٌ يتعيَّن أن تكونَ فيها حرفاً، وهي: الواقعةُ صلةً، نحو: جاء الذي كزيدٍ، لأنَّ جَعْلَها اسماً يستلزمُ حَذْفَ عائدِ مبتدإٍ من غير طولِ الصلةِ،

---

(١) الكتاب ١/٢٠٣.

(٢) ديوانه ١٧٦؛ أمالي الشجري ٢/٢٩٩. وابن الماء هنا طائر شَبَّه به الفرس.

(٣) البيت لابن غادية السلمي، وهو في اللسان: ثوب، والمقرب ١/١٩٦. ووزعتُ: كففتُ، والهراوة: العصا التي شبَّه الحصان بها، وأعوجيّ: منسوب إلى أعوج وهو فحل.

(٤) البيت لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٨١، أو حميد الأرقط، وقبله:
ولَـعِـبَـتْ طـيـرٌ بـهـم أبـابـيـلْ
وهو في الكتاب ١/٢٠٣؛ والخزانة ٤/٢٧٠؛ والدرر ١/١٣٣. والعصف: ورق الزرع الذي يبقى بعد الحصاد، والأبابيل: الجماعات.

وهو ممتنعٌ عند البصريين، وحالٌ يجوز فيها الأمران وهي ما عدا ذلك نحو: زيد كعمرو. وأَبْعَدَ مَنْ زعم أنها زائدةٌ في الآية الكريمة[1]، أي: مَثَلُهم مثلُ الذي، ونظَّره بقوله: «فَصُيِّروا مثل كعصف» كأنه جعل المِثْل والمَثَل بمعنى واحدٍ، والوجهُ أَنَّ المَثَـلَ هنا بمعنى القصةِ، والتقديرُ: صفتُهم وقصتُهم كقصةِ المستوقِدِ فليست زائدةً على هذا التأويل، ولكن المَثَلَ بالفتح في الأصلِ بمعنى مِثْل ومثيل نحو: شِبْه وشَبَه وشَبيه. وقيل: بل هي في الأصل الصفـةُ، وأمَّا المَثَل في قوله: «ضَرَب مَثَلًا» فهو القولُ السائرُ الذي فيه غَرابةٌ من بعضِ الوجوهِ ولذلك حُوفظ على لفظِه فلم يُغَيَّرْ، فيقال لكلِّ مَنْ فَرَّط في أمرٍ عَسِرٍ تَدارُكُه: «الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ»[2]، سواءٌ أكان المخاطب به مفرداً أم مثَنًّى أم مجموعاً أم مذكراً أم مؤنثاً، ليدلَّ بذلك على قَصْدٍ عليه.

و «الذي» في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة، وهو موصولٌ للمفردِ المذكرِ، ولكن المرادَ به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوعي معناه في قوله: «ذهبَ اللَّـهُ بنورهم وتركهم» فأعاد الضمير عليه جمعاً، والأَوْلى أن يقال إن «الذي» وقع وصفاً لشيء يُفْهِم الجمعَ، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالةِ عليه، والتقديرُ: مَثَلهم كمَثَل الفريق الذي استوقد أو الجمعِ الذي استوقَدَ، ويكون قد رُوعي الوصفُ مرةً، فعادَ الضميرُ عليه مفرداً في قوله: «استوقد» و «حَوْلَه»، والموصوفُ أخرى فعاد الضميرُ عليهِ مجموعاً في قوله: «بنورِهم، وتركَهم».

ووهِم أبو البقاء[3] فَجَعَل هذه الآيةَ من باب ما حُذِفَتْ منـه النونُ

---

(١) انظر: مناقشة أبـي حيان لهذا الزعم في البحر ١/٧٦.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٢٧٤.

(٣) الإملاء ١/٢٠.

تخفيفاً، وأن الأصلَ: الذين، ثم خُفِّف بالحذفِ، وكأنه جَعَلَه مثلَ قولِه تعالى في الآية الأخرى: «وخُضْتُمْ كالذي خاضوا»(١)، وقول الشاعر(٢):

٢١١ ـ وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

والأصل: كالذينَ خاضُوا، وإنَّ الذين حـانَتْ. وهذا وَهْمٌ فـاحش، لأنه لو كان من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ لوجَبَ مطابقةُ الضميرِ جمعاً كما في قوله: «كالذي خاضوا» و«دماؤُهُمْ»، فلمَّا قال تعالى: «استوقد» بلفظ الإفراد تعيَّن أحدُ الأمرين المتقدِّمين: إمَّا جَعْلُه من باب وقوعِ المفردِ موقعَ الجمعِ لأن المرادَ به الجنسُ، أو أنه من باب ما وقع فيه صفةً لموصوف يُفْهِم الجَمْعَ.

وقال الزمخشري(٣) ما معناه: إنَّ هذه الآيةَ مثلُ قولِه تعالى: «كالذي خاضوا»/، واعتلَّ لتسويغِ ذلك بأمْرين: أحدُهما أنَّ «الذي» لمَّا كانَ وُصْلَةً [١٩/أ] لوصفِ المعارفِ ناسَبَ حَذْفَ بعضِه لاستطالتِـه، قال: «ولـذلك نَهَكُـوه بالحَذْفِ، فحذَفوا ياءَه ثم كَسْرَتَه ثم اقتصروا منه على اللامِ في أسماء الفاعِلِين والمفعولين». والأمرُ الثاني: أنَّ جَمْعَه ليس بمنزلةِ جَمْعِ غيرِه بالواو والنون، إنما ذلك علامةٌ لزيادةِ الدلالةِ، ألا ترىٰ أن سائرَ الموصولاتِ لَفظُ الجمع والمفردِ فيهنَّ سواءٌ. وهذا القولُ فيه نَظَرٌ(٤) مِنْ وجهين، أحدُهما: أنَّ قوله ظاهرٌ في جَعْلِ هذه الآيةِ من باب حَذْف نون «الذين»، وفيه ما تقدَّم من أنه كان ينبغي أن يطابقَ الضميرَ جَمْعاً كما في الآية الأخرىٰ التي نَظَّر بها. والوجهُ الثاني: أنه اعتقدَ كونَ أل الموصولةِ بقيةَ «الذي»، وليس كذلك، بل أل الموصولةُ اسمٌ موصولٌ مستقل، أي: غيرُ مأخوذٍ من شيءٍ، على أن الراجحَ

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ٧٦.

(٣) الكشاف ١/١٩٦.

(٤) انظر مناقشة أبي حيان للزمخشري: البحر ١/٧٧.

من جهةِ الدليلِ كونُ أل الموصولةِ حرفاً لا اسماً كما سيأتي. وليس لمرجِّحٍ أن يرجِّح قولَ الزمخشري بأنهم قالوا: إنَّ الميمَ في قولهم: «مُ الله» بقية ايمُن، فإذا انتهكوا ايمن بالحذف حتى صار على حرفٍ واحد فَأَوْلىٰ أن يقال بذلك فيما بقي على حرفين، لأن[1] أل زائدةٌ على ماهِيَّةِ «الذي» فيكونون قد حَذَفوا جميعَ الاسم، وتركوا ذلك الزائدَ عليه بخلاف ميم ايمُن، وأيضاً فإنَّ القولَ بأنّ الميمَ بقيةُ أيمُن قولٌ ضعيف مردودٌ يأباه قولُ الجمهور.

وفي «الذي» لغاتٌ[2]: أشهرُها ثبوتُ الياء ساكنةً. وقد تُشَدَّد مكسورةً مطلقاً، أو جاريةً بوجوهِ الإعرابِ، كقوله[3]:

٢١٢ ـ وليسَ المالُ فاعلَمْهُ بمالٍ ... وإنْ أرضاكَ إلا لِلَّذِيِّ
يَنالُ به العَلاءَ ويَصْطَفيه ... لأقربِ أَقْربيه وللقَصِيِّ

فهذا يَحْتمل أنْ يكونَ مبنيّاً وأن يكونَ مُعْرباً، وقد تُحْذف[4] ساكناً ما قبلها، كقولِ الآخر[5]:

٢١٣ ـ فلم أَرَ بَيْتاً كان أكثرَ بهجةً ... مِنَ اللذْ به من آلِ عَزَّةَ عامرُ

أو مكسوراً، كقوله[6]:

٢١٤ ـ واللذِ لو شاء لكانَتْ بَرّاً ... أو جبلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا

---

(١) هنا يبدأ بيان الفرق بين أل و مُ الله بعد أن عَرَض ما قد يكون ظاهرُه مع الزمخشري.
(٢) انظر في لغات الذي: الأزهية ٣٠١؛ وأمالي الشجري ٢/٣٠٤؛ ورصف المباني ٧٦.
(٣) لم أهتد إلى قائلها، وهما في أمالي الشجري ٢/٣٠٥؛ والإنصاف ٦٧٥؛ ورصف المباني ٧٦، واللسان: لذا؛ والخزانة ٢/٤٩٧؛ والدرر ٢/٥٥. والقصيّ: البعيد.
(٤) أي ياء الذي.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٦٧١؛ والدرر ١/٥٦. والعامر: المقيم في الدار.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٠٥؛ والإنصاف ٦٧٦؛ والخزانة ٢/٤٩٨؛ والهمع ١/٨٢؛ والدرر ١/٥٦. والمشمخرّ: المرتفع.

ومثلُ هذه اللغات في «التي» أيضاً، قال بعضُهم: «وقولُهم هذه لغاتٌ ليس جيداً لأنَّ هذه لم تَرِدْ إلا ضرورةً، فلا ينبغي أن تُسَمَّىٰ لغات».

واستوقَدَ استفْعَلَ بمعنى أَفْعَل، نحو: استجاب بمعنى أَجاب، وهو رأي الأخفش[١]، وعليه قولُ الشاعر[٢]:

٢١٥ ـ وداعٍ دعا يا مَنْ يُجيبُ إلى الندى   فلم يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ

أي: فلم يُجِبْه، وقيل: بل السينُ للطلب، ورُجِّحَ قولُ الأخفش بأنَّ كونَه للطلب يستدعي حَذفَ جملةٍ، ألا ترى أنَّ المعنى استدعَوْا ناراً فَأَوْقدوها، فلمَّا أضاءَتْ لأنَّ الإضاءةَ لا تَتَسَبَّبُ عن الطلبِ، إنما تُسَبَّبُ عن الإيقاد.

والفاء في «فلمَّا» للسبب. وقرأ ابن السَّمَيْفَع[٣]: «كمثل الذين» بلفظِ الجمع، «استوقد» بالإفراد، وهي مُشْكِلةٌ، وقد خَرَّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها وهي التوهُّمُ، أي: كأنه نطق بمَنْ، إذ أعاد ضميرَ المفرد على الجمع كقولهم: «ضربني وضربتُ قومَك»، أي ضربني مَنْ[٤]، أو يعودُ على اسمِ فاعلٍ مفهومٍ من اسْتَوْقَد، والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ، وإن لم يَكْمُلْ شرطُ الحذفِ، والتقدير: استوقدها مستوقدٌ لهم، وهذه القراءة تُقوِّي قولَ مَنْ يقولُ: إن أصلَ الذي: الذين، فَحُذِفَتِ النونُ.

و «لَمَّا» حرفُ وجوب لوجوب هذا مذهبُ سيبويه[٥]. وزعم الفارسي[٦]

---

(١) معاني القرآن ٤٨.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الأصمعيات ٩٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٣٠.

(٣) محمد بن عبدالرحمن اليماني، له اختيار في القراءة شاذ، قرأ على أبي حيوة وطاوس ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/١٦١، وانظر في هذه القراءة: البحر ١/٧٧.

(٤) مطلوب الأول عمدة لذا وجب الإضمار فيه، ولذلك قدَّر أن مطلوبَه مَنْ الموصولة.

(٥) الكتاب ٢/٣١٢ وعبارته: للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره.

(٦) الإيضاح العضدي ٣١٩.

وتبعه أبو البقاء[1] أنها ظرفٌ بمعنى حين، وأنَّ العاملَ فيها جوابُها، وقد رُدَّ عليه بأنها أُجيبت بـ «ما» النافية وإذا الفجائية، قال تعالى: «فلمَّا جاءهم نذيرٌ ما زادهم إلا نفوراً»[2]. وقال تعالى: «فلمَّا نجَّاهُمْ إلى البرِّ إذا هم يُشْركون»[3]، وما النافيةُ وإذا الفجائية لا يَعْمَلُ ما بعدهما فيما قبلهما فانتفى أَنْ تكونَ ظرفاً.

وتكون «لَمَّا» أيضاً جازمةً لفعلٍ واحد، ومعناها نفيُ الماضي المتصلِ بزمنِ الحال، ويجوزُ حَذْفُ مجزومها، قال الشاعر[4]:

٢١٦ ــ فجِئْتُ قبورَهم بَدْءاً ولَمَّا فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

وتكونُ بمعنى إلا، قال تعالى: «وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا»[5] في قراءة مَنْ قرأه.

و «أضاء» يكونُ لازماً ومتعدياً، فإن كان متعدياً فـ «ما» مفعولٌ به، وهي موصولة، و «حولَه» ظرفُ مكانٍ ومخفوضٌ به، صلةٌ لها، ولا يَتَصَرَّفُ، وبمعناه: حَوال، قال الشاعر[6]:

٢١٧ ــ وأنا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوالَكا ....

---

(١) الإملاء ١/٢١.

(٢) الآية ٤٢ من فاطر.

(٣) الآية ٦٥ من العنكبوت.

(٤) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في المغني ٣١٠؛ والهمع ٢/٥٧؛ والدرر ٢/٧٣.

(٥) الآية ٣٥ من الزخرف، وهي قراءة عاصم وحمزة. انظر: السبعة ٥٨٦.

(٦) منسوب لضب يخاطب ابنه وهو فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم وقبله: أَهْدَموا بيتَك لا أبالكا. وهو في: سيبويه ١/١٧٦؛ والحيوان ٦/١٢٨؛ والكامل ٣٧٤؛ وأمالي الزجاجي ١٣٠. والدألى: المشية المتثاقلة.

ويُثنَّيان، قال عليه السلام: «اللهم حوالَيْنا»[١]، ويُجْمَعان على أَحْوال.

ويجوز أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً، و«حولَه» صفتُها، وإن كان لازماً فالفاعلُ ضميرُ النار أيضاً، و«ما» زائدةٌ، و«حوله» منصوبٌ على الظرفِ العاملُ فيهِ «أضاء». وأجاز الزمخشري[٢] أن تكون «ما» فاعلةً موصولةً أو نكرةً موصوفةً، وأُنِّثَ / الفِعلُ على المعنى، والتقدير: فلمَّا أضاءَتِ الجهةُ التي حولَه أوجهةٌ [١٩/ب] حولَه. وأجاز أبو البقاء[٣] فيها أيضاً أن تكونَ منصوبةً على الظرف، وهي حينئذٍ إمَّا بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، التقدير: فلمَّا أضاءت النارُ المكانَ الذي حوله أو مكاناً حوله، فإنه قال: «يُقال: ضاءَتِ النارُ وأَضاءَتْ بمعنًى، فعلَىٰ هذا تكون «ما» ظرفاً وفي «ما» ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أن تكونَ بمعنىٰ الذي. والثاني: هي نكرة موصوفةٌ أي: مكاناً حوله، والثالث: هي زائدةٌ» انتهى. وفي عبارتِه بعضُ مناقشةٍ، فإنه بَعْدَ حُكْمِه على «ما» بأنَّها ظرفيةٌ كيف يجوزُ فيها والحالةُ هذه أن تكونَ زائدةً، وإنما أراد: في «ما» هذه من حيث الجملةُ ثلاثةُ أوجهٍ، وقولُ الشاعر[٤]:

٢١٨ ــ أضاءَتْ لهم أحسابُهم ووجُوهُهم　　　دُجَىٰ الليلِ حتى نَظَّم الجَزْعَ ثاقِبُهْ

يَحْتمل التعدِّيَ واللزوم كالآية الكريمة. وقرأ ابن السَّمَيْفَع: ضاءَتْ ثلاثياً[٥].

---

(١) رواه ابن ماجه: الإقامة ٤٠٤/١؛ ابن حنبل ١٠٤/٣.

(٢) الكشاف ١٩٨/١، والذي أجازه مزيدة أو موصولة.

(٣) الإملاء ٢١/١.

(٤) البيت لأبي الطمحان القيني أو لقيط بن زرارة، وهو في الحماسة ٢٧١/٢؛ والكامل ٣٠؛ والحيوان ٩٣/٣؛ واللسان: خضض. ونظم الجزع: حمل ناظمه على نظمه، أي أضاءت لهم أحسابهم الظلام حتى إنها حملت ناظم الجزع على نظمه، والجزع: الخرز.

(٥) وابن أبي عبلة، البحر ٧٩/١.

قولُه تعالى: «ذَهَبَ اللَّـهُ بنورهم» هذه الجملةُ الظاهرُ أنَّها جوابُ «لَمَّا». وقال الزمخشري[1]: «جوابُها محذوفٌ، تقديرُه: فلمَّا أضاءَتْ خَمَدَت»، وجَعَل هذا أبلَغَ من ذِكْرِ الجواب، وجعلَ جملةَ قوله: «ذهبَ اللَّـهُ بنورهم» مستأنفة أو بدلاً من جملة التمثيل[2]. وقد رَدَّ عليه بعضُهم[3] هذا بوجْهَيْن أحدهما: أنَّ هذا تقديرٌ مع وجودِ ما يُغْني عنه فلا حاجةَ إليه، إذ التقديراتُ إنما تكونُ عند الضروراتِ. والثاني: أنه لا تُبْدَلُ الجملةُ الفعليةُ من الجملةِ الاسميةِ.

و «بنورهم» متعلِّقٌ بـ«ذَهَبَ»، والباءُ فيه للتعدية، وهي مرادِفَةٌ للهمزة في التعديةِ، هذا مذهبُ الجمهورِ، وزَعَمَ أبو العباس[4] أنَّ بينهما فَرْقاً، وهو أن الباءَ يلزَمُ معها مصاحبةُ الفاعل للمفعولِ في ذلك الفعلِ الذي فَعَلَه به والهمزةُ لا يَلْزَمُ فيها ذلك. فإذا قلتَ: «ذهبْتُ بزيد» فلا بد أن تكونَ قد صاحَبْتَه في الذهاب فذهبْتَ معه، وإذا قلت: «أَذْهَبْتَه» جاز أن يكونَ قد صَحِبْتَه وألاَّ يكونَ. وقد رَدَّ الجمهورُ على المبرِّد بهذه الآية لأنَّ مصاحَبَته تعالى لهم في الذهابِ مستحيلةٌ. ولكن قد أجاب أبو الحسنِ ابنُ عصفور[5] عن هذا بأنه يجوزُ أن يكونَ تعالى قد أَسْنَدَ إلى نفسِه ذهاباً يليقُ به كما أَسْند إلى نفسِه المجيءَ والإتيانَ على معنى يليقُ به، وإنما يُرَدُّ عليه بقولِ الشاعر[6]:

---

(١) الكشاف ١/١٩٩.

(٢) جملة التمثيل: مثلهم كمثل.

(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/٧٩.

(٤) هو المبرد محمد بن يزيد من نحاة البصرة، أخذ عن الجرميّ والمازنيّ، له: الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥، انظر: أخبار النحويين البصريين ٧٢؛ النزهة ٢١٧؛ البغية ١/٢٦٩.

(٥) شرح الجمل ١/٤٩٣.

(٦) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٧٧، واللسان: حلل، والمخصص ١٥/٥٧، والخزانة ٣/١٦٤، والبحر ١/٨٠.

٢١٩ ــ ديارُ التي كانت ونحن على مِنى   تَحِلُّ بنا لولا نَجاءُ الـرِّكائِب

أي: تَجْعلنا حلالاً بعد أن كنا مُحْرِمين بالحَـجِّ، ولم تكن هي مُحْرِمـةً حتى تصاحبَهم في الحِلِّ، وكذا قولُ امرِىءِ القيس(١):

٢٢٠ ــ كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِه   كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالمُتَنَزَّلِ

الصَّفْوُ: الصخرة، وهي لم تصاحِبْ الذي تَزِلُّه.

والضميرُ في «بنورِهم» عائدٌ على معنى «الـذي» كما تقـدَّم، وقال بعضُـهم: هو عائدٌ على مضافٍ محذوفٍ تقديـرُه: كمثلِ أصحـابِ الذي استوقدَ، واحتاج هذا القائلُ إلى هذا التقديرِ قال: «حتى يتطابقَ المشبَّهُ والمشبَّهُ به، لأنَّ المشبَّهَ جمعٌ، فلو لم يُقَدِّرْ هذا المضافُ وهو «أصحاب» لَزِم أن يُشَبِّه الجمعَ بالمفردِ وهو الذي استوقد» انتهى. ولا أدري ما الذي حَمَلَ هذا القائلَ على مَنْعِ تشبيه الجمعِ بالمفردِ في صفةٍ جامعةٍ بينهما، وأيضاً فإنَّ المشبَّهَ والمشبَّهَ به إنما هو القصتان، فلم يقع التشبيهُ إلا بين قصتين إحداهما مضافةٌ إلى جمع والأخرىٰ إلى مفردٍ.

قولُه تعالى: «وتركَهم في ظُلُمات لا يُبْصِرُون» هذه جملةٌ معطوفةٌ على قوله «ذَهَبَ الله». وأصل الترك: التخليةُ، ويُراد به التصييرُ، فيتعدَّى لاثنين على الصحيح، كقولِ الشاعر(٢):

٢٢١ ــ أَمَرْتُكَ الخير فافعلْ ما أُمِرْتَ به   فقد تَرَكْتُكَ ذا مال وذا نَشَبِ

---

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٠. والكميت: لون الحمرة يميل إلى السواد، يَزِلّ اللبد: لا يثبت الجُلّ على ظهره لِمَلاسته، والصفواء: الصخرة الملساء، والمتنزل: السيل الجارف.

(٢) البيت للعباس بن مرداس أو خفاف بن ندبة أو زرعة بن السائب أو عمرو بن معديكرب وهو في سيبويه ١/١٧؛ والمحتسب ١/٥١؛ وأمالي الشجري ١/١٦٥؛ والهمع ٢/٨٢؛ والدرر ٢/١٠٦. والنشب: المال الثابت كالضياع ونحوها.

فإن قُلْنا: هو متعدٍّ لاثنين كان المفعولُ الأول هو الضميرَ، والمفعولُ الثاني «في ظلمات» و«لا يُبْصرون» حالٌ، وهي حالٌ مؤكدة لأنَّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يُبْصِرُ، وصاحبُ الحالِ: إمّا الضميرُ المنصوبُ أو المرفوعُ المستكنُّ في الجارِّ والمجرورِ. ولا يجوزُ أن يكونَ «في ظلمات» حالاً، و«لا يُبْصِرون» هو المفعولَ الثاني لأن المفعولَ الثاني خبرٌ في الأصل، والخبرُ لا يؤتَى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت «في ظلمات» حالاً فُهِمَ منه عَدَمُ الإبصارِ، فلم يُفِدْ قولُك بعد ذلك لا «يُبْصرون» إلا التأكيدَ، لكنَّ التأكيدَ ليس من شأن الإخبار، بل من شأنِ الأحوال لأنها فَضَلاتٌ. ويؤيِّد ما ذكرتُ أن النَّحْويين لَمَّا أعربُوا قولَ امرىءالقيس[1]:

٢٢٢ ـ إذا ما بكى مِنْ خَلْفِها انصَرفَتْ له ... بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ

أعربوا «شِق» مبتدأً و«عندنا» خبرَه، و«لم يُحَوَّل» جملةً حاليةً مؤكِّدةً، قالوا: وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأنه موضعُ تفصيل، وأَبَوْا أن يَجْعلوا «لم يُحَوَّل» خبراً، و«عندنا» صفةً لشِق مُسَوِّغاً للابتداء به، قالوا: لأنه فُهم معناه من قوله: «عندنا» لأنه إذا كان عندَه عُلِم منه أنه لم يُحَوَّل، وقد أعرَبه أبو البقاء[2] كذلك، وهو مردودٌ بما ذكرْتُ لك.

ويجوز إذا جَعَلْنا «لا يُبْصِرون» هو المفعولَ الثانيَ أن يتعلَّقَ «في ظلمات» به أوبـ«تَرَكهم»، التقدير: «وتَرَكهم لا يُبْصرون في ظلماتٍ». وإن كان «تَرَكَ» متعدياً لواحد كان «في ظلمات» متعلقاً بتَرَكَ، و«لا يُبْصرون» حالٌ مؤكِّدة ويجوز أن يكونَ «في ظلمات» حالاً من الضمير المنصوب في «تَركهم»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ و«لا يُبْصرون» حالٌ أيضاً: إمَّا من الضميرِ المنصوب في «تَرَكَهم»

---

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١٢؛ وشرح التبريزي على المعلقات ١٠٢.
(٢) الإملاء ٢١/١.

فيكونُ له حالان / ويجري فيه الخلافُ المتقدمُ، وإمَّا مِنَ الضميرِ المرفوعِ [٢٠/أ]
المستكنِّ في الجارِّ والمجرور قبلَه فتكونُ حالَيْنِ متداخلتين.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فهم لا يَرْجِعون﴾:**
الجمهورُ على رَفْعِها على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ، ويَجيء فيه الخلافُ المشهورُ في تعدُّدِ الخبرِ، فَمَنْ أجازَ ذلك حَمَلَ الآيةَ عليه من غير تأويلٍ، ومَنْ مَنَعَ ذلك قال: هذه الأخبارُ وإن تعدَّدَتْ لفظاً فهي متَّحِدَةٌ معنًى، لأنَّ المعنى: هم غيرُ قائلين للحقِّ بسبب عَماهم وصَمَمِهم، فيكون من باب: «هذا حُلوٌ حامِضٌ» أي مُزٌّ، و«هو أَعْسَرُ يَسَرٌ» أي أَضْبَطُ[١]، وقول الشاعر[٢]:

٢٢٣ ـ ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويتَّقي ... بأخرى المَنايا فهو يَقْظانُ هاجِعُ

أي متحرِّزٌ، أو يقدَّر لكلِّ خبرٍ مبتدأً تقديرُه: هم صُمٌّ، هم بُكْم، هم عُمْي، والمعنى على أنهم جامعون لهذه الأوصافِ الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن تكونَ هذه الآيةُ من باب ما تعدَّدَ فيه الخبرُ لِتعدُّدِ المبتدأ، نحو قولك: الزيدونَ فقهاءُ شعراءُ كاتبون، فإنه يَحْتمل أن يكونَ المعنى أن بعضَهم فقهاءُ، وبعضَهم شعراء وبعضَهم كاتبون، وأنَّهم ليسوا جامعين لهذه الأوصاف الثلاثة، بل بعضُهم اختصَّ بالفقه، والبعضُ الآخر بالشعرِ، والآخرُ بالكتابة.

وقُرِىء بنصبها[٣]، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه حالٌ، وفيه قولان، أحدُهما: هو حالٌ من الضميرِ المنصوبِ في «تَرَكَهم»، والثاني من المرفوع

---

(١) وهو الذي يعمل بيديه جميعاً، فإن عمل بالشمال فهو أعسر.
(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والأشموني ٢٢٢/١؛ والعيني ٥٦٢/١، والرواية المشهورة: فهو يقظان نائم.
(٣) قراءة عبدالله بن مسعود وحفصة. انظر: ابن عطية ١٨١/١؛ البحر ٨٢/١.

في «لا يُبْصرون». والثاني: النَصبُ على الذَمِّ، كقولِه: «حَمَّالَةَ الحطَبِ»[1]. وقول الآخر[2]:

٢٢٤ ـ سَقَوْني النَّسْءَ ثم تَكَنَّفوني   عُدَاةَ اللّـهِ مِنْ كَـذِبٍ وزُورِ

أي: أَذُمُّ عُداةَ اللّـهِ. الثالث: أن يكونَ منصوباً بتَرَكَ أي: تَركهم صُمّاً بُكْماً عُمْياً.

والصَّمَمُ داءٌ يمنعُ من السَّماع، وأصلُه من الصَّلابة، يقال: «قناةٌ صَمَّاء» أي صُلبة، وقيل: أصلُه من الانسدادِ، ومنه: صَمَمْتُ القارورةَ أي: سَدَدْتُها. والبَكَم داءٌ يمنع الكلامَ، وقيل: هوعدمُ الفَهْمِ، وقيل: الأبكم مَنْ وُلِد أخرسَ.

وقولُه: «فهم لا يَرْجِعون» جملةٌ خبريةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الخبريةِ قبلها، وقيل: بل الأُولى دعاءٌ عليهم بالصَّمَم، ولا حاجةَ إلى ذلك. وقال أبو البقاء[3]: «وقيل: فهم لا يَرْجِعُون حالٌ، وهوخطأٌ، لأن الفاء تُرَتِّبُ، والأحوالُ لا ترتيبَ فيها». و«رَجَعَ» يكونُ قاصراً ومتعدياً باعتبارَيْن، وهُذَيْل تقول: أَرْجَعَهُ غيرُهُ فإذا كان بمعنى «عاد» كان لازماً، وإذا كان بمعنى أعاد كان متعدياً، والآية الكريمةُ تحتمل التقديرين، فإنْ جَعَلْنَاه متعدياً فالمفعولُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لا يَرْجِعون جواباً، مثلُ قوله: «إنه على رَجْعِهِ لقادِر»[4]. وَزَعَمَ بعضُهم أنه يُضَمَّن معنى صار، فيرفعُ الاسم وينصِبُ الخبر، وجَعَلَ منه

---

(١) الآية ٤ من سورة المسد.
(٢) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٩٠؛ والكتاب ٢٥٢/١؛ ومجالس ثعلب ٣٤٩/٢.
(٣) الإملاء ٢١/١.
(٤) الآية ٨ من الطارق.

قولَه عليه السلام: «لا تَرْجِعوا بعدي كُفَّاراً يضربُ بعضُكم رِقابَ بعض»[1]، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ جريانِهِ مَجْرى «صار» جَعَلَ المنصوبَ حالاً.

آ. (١٩) قولُه تعالى: ﴿أو كَصَيِّب من السماء﴾: في «أو» خمسة أقوال، أظهرُها: أنها للتفصيلِ بمعنى أنَّ النَّاظرينَ في حالِ هؤلاء منهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بحال المستوقدِ الذي هذه صفتُهُ، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بأصحاب صَيِّبٍ هذه صفتُه. الثاني: أنها للإبهام، أي: إن الله أَبْهم على عباده تشبيهَهم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثالث: أنها للشَّكِّ، بمعنى أن الناظر يَشُكُّ في تشبيههم. الرابع: أنها للإباحة. الخامس: أنها للتخيير، أي: أُبيح للناس أن يشبِّهوهم بكذا أو بكذا، وخُيِّروا في ذلك. وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين[3]، أحدُهما: كونُها بمعنى الواو، وأنشدوا[2]:

٢٢٥ ــ جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَراً كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

والثاني: كونُها بمعنى بل، وأنشدوا[3]:

٢٢٦ ــ بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى
وصورتِها أَوْ أَنْتَ في العينِ أَمْلَحُ

أي: بل أنت.

و «كصيبٍ» معطوفٌ على «كَمَثَل»، فهو في محلِّ رفع، ولا بُدَّ من حذف مضافَيْنِ، ليصِحَّ المعنى، التقدير: أو كمثل ذَوي صَيِّب، ولذلك رَجَعَ عليه

---

(١) رواه البخاري: العلم (فتح الباري) ٢١٧/١.

(٢) انظر في أو: المغني ٦٤، الرصف ١٣١.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢٧٥، وأمالي الشجري ٣١٧/٢، والهمع ١٣٤/٢، والدرر ١٨١/٢.

(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٥٧، والخصائص ٤٥٨/٢، والمحتسب ٩٩/١، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٤٢٣/٤.

ضميرُ الجمع في قوله: «يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانِهم» لأنَّ المعنى على تشبيهِهم بأصحاب الصيِّب لا بالصيِّب نفسِه. والصيِّبُ: المطر: سُمِّي بذلك لنزولِهِ، يقال: صابَ يصُوبُ إذا نَزَلَ، قال(١):

٢٢٧ ـ فلسْتُ لإنسِيٍّ ولكن لِمَـلأَكٍ　　　تَنَزَّلَ من جوِّ السمـاءِ يَصُوبُ

وقال آخر(٢):

٢٢٨ ـ فلا تَعْدِلي بيني وبينَ مُغَمَّرٍ　　　سَقَتْكِ رَوايا المُزْنِ حيثُ تَصُوبُ

واختُلف في وزن صَيِّب(٣): فمذهبُ البصريين أنه «فَيْعِل»، والأصلُ: صَيْوِبٍ فَأُدْغِمَ(٤) كميِّت وهيِّن والأصلُ: مَيْوِت وهَيْوِن. وقال بعض الكوفيين: وزنه فَعِيل، والأصل: صَوِيب بزنة طَوِيل، قال النحاس:(٥) «وهذا خطأٌ لأنه كانَ ينبغي أن يَصِحَّ ولا يُعَلَّ كطويل» وكذا قال أبو البقاء(٦). وقيل وزنه: فَعْيِل فقُلِب وأُدْغِم.

واعلم أنه إذا قيل بأن الجملةَ من قوله: «ذَهَبَ اللَّـهُ بنورهم» استئنافيةٌ ومن قوله «صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ» أنها من وصف المنافقين كانتا / جملتي اعتراضٍ [٢٠/ب]

---

(١) البيت منسوب لعلقمة في ملحق ديوانه ١١٨، ونسبه في اللسان: صوب إلى رجل من عبدالقيس، وهو في المفضليات ٣٩٤ والكتاب: ٣٧٩/٢؛ وأمالي الشجري ٢٠/٢؛ وإملاء العكبري ٢٨/١. والملأك: واحد الملائكة. ويصوب: ينزل.

(٢) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٣٤؛ والمفضليات ٣٩٢؛ وأمالي الشجري ٢٠/٢؛ والقرطبي ٢١٥/١. والمغمر: الجاهل.

(٣) الإنصاف ٧٩٥.

(٤) أي بعد أن اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبَتْ الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/١.

(٦) الإملاء ٢٢/١.

بين المتعاطفَين، أعني قوله: كمثل وكصيّب، وهي مسألةٌ خلاف منعها الفارسي وقد رُدَّ عليه بقول الشاعر:(١)

٢٢٩ ـ لَعَمْـرُكَ والخُطوبُ مُغَيِّـراتٌ وفي طولِ المُعَاشَـرَةِ التَّقالي

لقـد بـالَيْتُ مَـظْعَنَ أمِّ أَوْفَى ولـكنْ أمُّ أوفـى لا تُـبـالـي

فَفَصَلَ بين القسمِ وهو قولُهُ: «لَعَمْرُك» وبين جوابِهِ وهو قولُهُ: «لقد بالَيْت» بجملتين، إحداهما: «والخطوبُ مغيِّرات» والثانيةُ: «وفي طولِ المعاشرةِ التقالي». [قولُه:] «مِن السماءِ» يَحْتمل وجهين، أحدُهما أن يكونَ متعلقاً بـ«صَيِّب» لأنه يعملُ عملَ الفعلِ، التقديرُ: كمطرٍ يصوبُ من السماء، و«مِنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أن يكونَ في محلِّ جر صفةً لصيِّب، فيتعلَّقَ بمحذوف، وتكونُ «مِنْ» للتبعيض، ولا بُدَّ حينئذٍ من حذفِ مضافٍ، تقديرُهُ: كصيِّب كائنٍ من أمطارِ السماءِ.

والسمـاءُ: كـلُّ مـا عَـلاَك من سقف ونحـوه، مشتقـةٌ من السُّمُـوِّ، وهو الارتفاعُ والأصل: سَماوٌ(٢)، وإنما قُلِبَتِ الواوُ هَمْزَةً لوقوعِها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ، وهو بدلٌ مطَّرد، نحو: كِساء ورِدَاء، بخلافِ نحو: سِقاية وشَقاوة، لعدم تطرُّفِ حرفِ العلة، ولذلك لَمَّا دَخلت عليها تاءُ التأنيث صَحَّتْ نحو: سَماوة، قال الشاعر:(٣)

---

(١) البيتان لزهير وهما في ديوانه ٣٤٢؛ والمغني ٤٤١. والتقالي: التباغض. باليت: من المبالاة. مظعن: مسير.

(٢) انظر: الممتع ٥٤٦.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/ ٢٣٢، وقبله:

نـاجٍ طـواه الأَيْـن مِمَّـا وَجَـفَـا

وهو في سيبويه ١/ ١٨٠؛ واللسان: حقف. يصف بعيراً أضمره السير حتى اعوجَّ من الهزال كما تمحق الليالي القمر شيئاً بعد شيء حتى يعود هلالاً معوجاً. والناجي: السريع. والوجيف: سير سريع. والأين: الإعياء. والزلف: الساعات المتقاربة. وسماوة كل شيء: أعلاه. والمحقوقف: المعوجُّ.

٢٣٠ ـ طيَّ الليالي زُلَفاً فزُلَفا   سَماوَةَ الهلالِ حتى احْقَوْقَفا

والسماءُ مؤنث، وقد تُذَكَّر، وأنشدوا: (١)

٢٣١ ـ فلو رَفَعَ السماءُ إليه قوماً   لَحِقْنَا بالسماءِ مَعَ السحابِ

فأعاد الضميرَ مِنْ قوله: «إليه» على السماءِ مذكَّراً، ويُجْمع على سَماوات وأَسْمِية وسُمِيّ، والأصل: فُعول، إلا أنه أُعِلَّ إعلالَ عُصِيّ(٢) بقلب الواوين يائين وهو قلبٌ مطَّرد في الجمع، ويَقِلُّ في المفرد نحو: عتا عُتِيًّا، كما شَذَّ التصحيحُ في الجمع، قالوا: «إنكم تنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ»، وجُمِعَ أيضاً على سَمَاء، ولكن مفردَه سَماوة، فيكونُ من باب تَمْرة وتمر، ويدلُّ على ذلك قولُه: (٣)

٢٣٢ ـ ....فوقَ سَبْعِ سَمَائِيا

ووجهُ الدلالة أنه مُيِّزَ به «سبع»، ولا تُمَيَّز هي وأخواتُها إلا بجمعٍ مجرور.

قولهُ تعالَى: «فيه ظلماتٌ وَرَعْدٌ وبَرْقٌ» يَحْتمل أربعةَ أوجه، أحدها: أَنْ يكونَ صفةً لـ«صَيِّب». الثاني: أن يكونَ حالاً منه، وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِهِ: إمَّا بالعملِ في الجار بعدَه، أو بصفةٍ بالجارِ(٤) بعده. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «مِن السماء» إذا قيل إنه صفةٌ لصيِّب، فيتعلَّقُ في

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في إعراب ثلاثين سورة ٩٨؛ والبحر ١/٨٣.

(٢) انظر: الممتع ٥٥١.

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٧٠ وتمامه:

لـه ما رأتْ عينُ البصيرِ وفوقَه   سماءُ الإلهِ فوق سبعِ سمائيا

وهو في المقتضب ١/١٤٤؛ والخصائص ١/٢١١؛ والكتاب ٢/٥٩؛ واللسان: سما؛ والخزانة ١/١١٨؛ والبحر ٢/٣٠٤.

(٤) قوله «بالجار» بدل من صفة.

التقادير الثلاثةِ بمحذوفٍ، إلَّا أنه على القولِ الأولِ في محلِّ جرٍّ لكونه صفةً لمجرورٍ، وعلى القولين الأخيرين في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ. و «ظلماتٌ» على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به[1] لأنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ متى اعتمدا على موصوفٍ أوذي حال أوذي خبرٍ أوعلى نفي أو استفهام عمِلا عَمَلَ الفِعْلِ، والأخفش يُعْمِلهما مطلقاً كالوصف، وسيأتي تحريرُ ذلك. الرابعُ: أن يكونَ خبراً مقدَّماً و «ظلماتٌ» مبتدأ، والجملةُ تحتمل وجهين: الجرَّ على أنها صِفَةٌ لصيِّب. والثاني: النصبُ على الحال، وصاحِبُ الحال يُحْتمل أن يكونَ «كصيِّب» وإن كان نكرةً لتخصيصهِ بما تقدَّمه، وأن يكونَ الضميرَ المستكنَّ في «مِنْ السماء» إذا جُعِلَ وصفاً لصيِّب، والضمير في «فيه» ضميرُ الصَيِّب.

واعلم أنَّ جَعْلَ الجارِّ صفةً أو حالاً، ورفعَ «ظلماتٌ» على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ «فيه ظلماتٌ» جملةً برأسِها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ.

«وَرَعْدٌ وبَرْقٌ» معطوفانِ على «ظُلُماتٌ» بالاعتبارين المتقدمين، وهما في الأصل مصدران تقول: رَعَدت السماء تَرْعُدُ رَعْداً وَبَرَقَتْ بَرْقاً، قال أبو البقاء[2]: «وهما على ذلك [مُوَحَّدَتان][3] هنا»، يعني على المصدريَّة، ويجوز أن يكونا بمعنى الراعِد والبارِق نحو: رجل عَدْلٌ، والظاهرُ أنهما في الآية ليس المرادُ بهما المصدرَ بل جُعِلا اسماً للهزِّ واللمعَانِ، وهو مقصودُ الآيةِ، ولا حاجةَ حينئذٍ إلى جَعْلِهِمَا بمعنى اسمِ فاعل.

قولُه تعالى: «يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانِهم» هذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها، كأنه قيل: ما حالُهم؟ فقيل: يَجْعَلون. وقيل: بل لها

---

(١) هذا على مذهب بعضهم، والجمهور يعربونه مبتدأ.

(٢) الإملاء ١/٢٢.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من أبـي البقاء.

محلٌ، ثم اختُلِفَ فيه، فقيل: جَرٌّ لأنها صفةٌ للمجرور، أي: أصحابُ صيِّب جاعلين، والضميرُ محذوفٌ، أو نابَتْ الألفُ واللام منابَه، تقديرُهُ: يَجْعَلُونَ أصابعهم في آذانهم من الصواعق منه أو من صواعِقِه. وقيل: محلُّها نصبٌ على الحال من الضمير «فيه». والكلامُ في العائدِ كما تَقَدَّم، والجَعْلُ هنا بمعنى الإلقاء، ويكونُ بمعنى الخَلْق فيتعدَّى لواحِدٍ، ويكون بمعنى صيَّر أو سَمَّى فيتعدَّى لاثنين، ويكون للشروع فيعملُ عَمَلَ عسى.

وأصابِعُهم جمعُ إصْبَع، وفيها عشرُ لغاتٍ[1]، بتثليث الهمزة مع تثليث الباء، والعاشرة: أُصْبوع بضمِّ الهمزة. والواوُ في «يَجْعلون» تعود للمضاف المحذوف كما تقدم إيضاحُهُ. واعلمْ أنَّه إذا حُذِفَ المضافُ جاز فيه اعتباران، أحدهما: أن يُلْتفت إليه، والثاني ألاَّ يُلْتَفَتَ إليه، وقد جُمِع الأمران في قوله تعالى: «وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأْسُنَا بَيَاتاً أو هم قائِلون»[2]، التقدير: وكم من أهل قرية فلم يُرَاعِه في قوله: «أهلكناها [فجاءها]»[3] وراعاه في
[٢١/أ] قوله: «أو هم قائلون» /. و «في آذانِهم من الصواعق» كلاهما متعلقٌ بالجَعْل، و «مِنْ» معناها التعليل. والصواعِقُ: جمع صاعقة، وهي الصيحة الشديدة من صوت الرعد يكون معها القطعة من النار، ويقال: ساعِقة بالسين، وصاقِعة بتقديم القاف وأنشد:[4]

٢٣٣ ـ ألم تَرَ أنَّ المجرمين أصابَهُمْ   صواقِعُ، لا بل هُنَّ فوق الصواقِعِ

ومثلُه قول الآخر:[5]

---

(١) انظر: اللسان صبع.
(٢) الآية ٤ من الأعراف.
(٣) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.
(٤) البيت لابن أحمر وهو في اللسان: صقع.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في اللسان: صقع وعجزه فيه:
تَشَقَّقَ البرق عن الصواقع

٢٣٤ ــ يَحْكُوْن بالمَصْقُولَةِ القواطِعِ   تَشَقُّقَ اليـدَيْنِ بِالصَّـواقِـعِ

وهي قراءةُ الحسن[١]، قالَ النحاسَ:[٢] «وهي لغةُ تميم وبعض بني ربيعة» فيُحتمل أن تكونَ صاقِعَة مقلوبةً من صاعِقَة، ويُحْتَمل ألَّا تكونَ، وهو الأظهرُ لثبوتها لغةً مستقلةً كما تقدَّم، ويقال: صَعْقَة أيضاً، وقد قَرَأَ بها الكسائي في الذاريات[٣]، يقال: صُعِقَ زيدٌ وأَصْعَقَهُ غيرُه، قال:[٤]

٢٣٥ ــ تَرى النُّعَراتِ الزُرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ   أُحادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْها صواهِلُهْ

قولُه تعالى: «حَذَرَ الموت» فيه وجهان، أظهرهُما: أنه مفعولٌ من أجله ناصبُه «يَجْعلون» ولا يَضُرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أجله، لأنَّ الفعلَ يُعَلَّل بعِلَلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ وعامِلُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: يَحْذَرُونَ حَذَراً مثلَ حَذَرِ الموت، والحَذَرُ والحِذار مصدران لحَذِر أي: خافَ خوفاً شديداً.

واعلم أَنَّ المفعولَ مِنْ أجله بالنسبةِ إلى نَصْبِهِ وجرِّه بالحرف على ثلاثةِ أقسام: قسم يكثُر نصبُه وهو ما كان غَيْرَ مُعَرَّفٍ بأل مضافٍ نحو: جِئْت إكراماً لك، وقسم عكسُه، وهو ما كان معرَّفاً بأل. ومِنْ مجيئه منصوباً قولُ الشاعر:[٥]

٢٣٦ ــ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ   ولـو تـوالَتْ زُمَـرُ الأعـداءِ

---

(١) انظر: البحر ١/٨٦؛ القرطبي ١/٢١٩؛ الشواذ ٣.
(٢) إعراب القرآن ١/١٤٤.
(٣) الذاريات ٤٤: «فأخذَتْهم الصاعقة» وانظر: السبعة ٦٠٩.
(٤) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٥٢؛ والحيوان ٧/٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ١/١٩١؛ واللسان: فرد، والهمع ١/٢٦؛ والدرر ١/٧؛ والنعرات: ج نعرة وهي ذباب ضخم يلسع الدواب. لبانه: صدره. والصواهل: ج صاهلة والمراد بها تكرار عضه لها أو الصهيل نفسه، والضمير لبعير.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ٢/١٢٥، والعيني ٣/٦٩؛ والهمع ١/١٩٥؛ والدرر ١/١٦٧.

وقسم يستوي فيه الأمران وهو المضافُ كالآيةِ الكريمة، ويكونُ معرفةً ونكرةً، وقد جَمَع حاتِم الطائيُّ الأمرينِ في قوله:(١)

٢٣٧ ـ وَأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ   وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا

و «حَذَرَ الموت» مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، وفاعلُه محذوفٌ، وهو أحدُ المواضِعِ التي يجوزُ فيها حذفُ الفاعلِ وحدَه، [والثاني: فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والثالث: فاعل أَفْعَل في التعجب على الصحيح، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذفُ الفاعلِ وحدَه](٢) خلافاً للكوفيين. والموتُ ضدُّ الحياة يقال: مات يموت ويَمات، قال الشاعر:(٣)

٢٣٨ ـ بُنَيَّتي سَيِّدَةَ البَنَاتِ   عِيشي ولا يُؤْمَنُ أن تَمَاتي

وعلى هذه اللغة قُرِىءَ: مِتْنَا(٤) ومِتُّ(٥) بكسر الميم كخِفْنَا وخِفْت، فوزنُ ماتَ على اللغةِ الأولى: فَعَل بفتح العينِ، وعلى الثانية: فَعِل بكسرِها، والمُوات بالضمِّ الموتُ أيضاً، وبالفتح: ما لا رُوحَ فيهِ، والمَوَتان بالتحريك ضد الحَيَوانِ، ومنه قولُهم «اشْتَرِ المَوَتانِ ولا تَشْتَرِ(٦) الحَيَوان»، أي: اشترِ الأَرَضِين ولا تَشْتَرِ الرقيق فإنه في مَعْرِضِ الهلاك. والمُوتان بضمِّ الميم: وقوعُ الموتِ في الماشية، ومُوِّت فلانٌ بالتشديد للمبالغة، قال:(٧)

---

(١) ديوانه ١١١؛ والنوادر ١١٠؛ والكتاب ١/١٨٤؛ والمقتضب ٢/٣٤٨، والكامل ١٦٥؛ وابن يعيش ٢/٥٤؛ والأشموني ٢/١٨٩؛ والعيني ٣/٧٥؛ والخزانة ١/٤٩١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: موت، وشرح شواهد الشافية ٥٧؛ والقرطبي ١/٢٢٠.

(٤) الآية ٨٢ من المؤمنون: «قالوا أئذا متنا».

(٥) الآية ٢٣ من مريم: «يا ليتني مت قبل هذا»، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر الميم. انظر: زاد المسير ٥/٣٢٠.

(٦) الأصل: ولا تشتري وهو سهو.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في: اللسان موت.

٢٣٩ ـ فَعُرْوَةُ مات موتاً مستريحاً فها أنا ذا أُمَوَّتُ كلَّ يومِ

والمُسْتميتُ: الأمرُ المُسْتَرْسِلُ، قال رؤبة:[١]

٢٤٠ ـ وزَبَدُ البَحْرِ له كَتِيتُ والليلُ فوق الماء مُسْتَمِيتُ

قولهُ تعالى: «والله محيطٌ بالكافرين» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وأصلُ مُحِيط: مُحْوِط، لأنه من حاطَ يَحُوطُ فأُعِلَّ كإعلال نَسْتعين. والإحاطةُ: حَصْرُ الشيء مِنْ جميعِ جهاتِهِ، وهو هنا عبارةٌ عن كونِهم تحت قَهْرِهِ، ولا يَفُوتونه. وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي عقابُهُ محيطٌ بهم. وهذه الجملةُ قال الزمخشري[٢]: «هي اعتراضٌ لا محلَّ لها من الإعراب». كأنه يَعْني بذلك أنَّ جملَة قوله: يَجْعلون أصابِعَهم، وجملةَ قوله: «يكاد البرق» شيءٌ[٣] واحدٌ، لأنَّهما من قصةٍ واحدةٍ فوقَعَ ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿يكادُ البرقُ يخطَف أبصارَهم﴾**: «يكادُ» مضارع كادَ، وهي لمقاربةِ الفعل، تعملُ عمل «كانَ»، إلاَّ أنَّ خبَرَها لا يكونُ إلا مضارعاً، وشَذَّ مجيئُه اسماً صريحاً، قال:[٤]

٢٤١ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً وكم مثلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

والأكثرُ في خبرِها تجرُّدُهُ من «أنْ» عَكَسَ «عسى»، وقد شَذَّ اقترانُهُ بها، وقال رؤبة:[٥]

---

(١) ديوانه ٢٦؛ والقرطبي ١/٢٢١؛ واللسان: موت. والكتيت: الهدير. والمستميت للأمر: المسترسل له.

(٢) الكشاف ١/٢١٨.

(٣) الأصل: «شيئاً واحداً وهو سهو» لأنه خبر أن.

(٤) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ١/٧٢؛ والخزانة ٣/٥٤؛ والهمع ١/١٣٠؛ والدرر ١/١٠٧. وأبت: رجعت. وفهم: قبيلة. وتصفر: من الصفير كناية عن تأسُّفها.

(٥) ملحق ديوانه ٧٢؛ والكتاب ١/٤٧٨؛ واللسان: مصح؛ وابن يعيش ٧/١٢١؛ والخزانة ٤/٩٠. والبلى: القِدَم. ومصح: ذهب.

٢٤٢ ـ قد كادَ مِنْ طولِ البلى أن يَمْحَصا

لأنها لمقاربةِ الفعلِ، و«أنْ» تُخَلِّصُ للاستقبال، فتناقَا(١). واعلم أنَّ خَبَرَها ـ إذا كانَتْ هي مثبتةً ـ منفيٌّ في المعنى لأنها للمقاربة، فإذا قلت: «كاد زيدٌ يفعلُ» كان معناه قارَبَ الفعلَ، إلا أنه لم يَفْعل، فإذا نُفِيَتْ انتفى خبرُها بطريقِ الأَوْلى، لأنه إذا انْتَفَتْ مقاربةُ الفعل / انتفى هو من باب أَوْلَى [٢١/ب] ولهذا كانَ قَولُه تعالى: «لم يَكَدْ يَرَاها»(٢) أبلغَ مِنْ أَنْ لو قيل: لم يَرَها، لأنه لم يقارِبِ الرؤيةَ فكيف له بها؟ وزعم جماعةٌ منهم ابن جني(٣) وأبو البقاء(٤) وابنُ عطية أنَّ نفيَها إثباتُ وإثباتَها نفيٌ، حتى أَلْغَزَ بعضُهم فيها فقال:(٥)

٢٤٣ ـ أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ　　　جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إذا نُفِيَتْ ـ والله أعلمُ ـ أُثْبِتَتْ　　　وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

وَحَكَوْا عن ذي الرمة أنه لمَّا أَنْشَدَ قولَه(٦):

٢٤٤ ـ إذا غَيَّر النأيُ المحِبِّينَ لم يَكَدْ　　　رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

عِيْبَ عليه لأنه قال: لَمْ يَكَدْ يَبْرَحُ فيكون قد بَرِحَ، فغيَّره إلى قوله: «لم يَزَلْ» أو ما هو بمعناه، والذي غَرَّ هؤلاء قولُهُ تعالى: «فَذَبَحوها وما كادوا يفعلون»(٧) قالوا: فهي هنا منفيَّةٌ وخبرُها مُثْبَتٌ في المعنى، لأن الذبْحَ وقع

---

(١) انظر: ابن عقيل ١/ ٢٨٠.
(٢) الآية ٤٠ من سورة النور.
(٣) عثمان بن جني تلميذ الفارسي، من نحاة البصرة، له: سر الصناعة والخصائص والمحتسب والمنصف، توفي سنة ٣٩٢. انظر: النزهة ٣٣٢، البغية ١/ ١٣٢.
(٤) الإملاء ١/ ٢٢.
(٥) البيتان للمعري، وهما في الأشموني ١/ ٢٦٨؛ والهمع ١/ ١٣٢؛ والدرر ١/ ١١٠.
(٦) ديوانه ١١٩٢؛ وابن يعيش ٧/ ١٢٤؛ والأشموني ١/ ٢٦٨؛ وإملاء العكبري ٢/ ١٥٨؛ والخزانة ٤/ ١٧٤. ورسُّ الهوى: ثبت في القلب. ويبرح: يزول.
(٧) الآية ٧١ من البقرة.

لقوله: «فَذَبَحُوها». والجوابُ عن هذهِ الآية من وَجْهَين، أحدُهما: أنه يُحْمَلُ على اختلافِ وَقْتَيْنِ، أي: ذَبَحوها في وقتٍ، وما كادوا يفعلونَ في وقتٍ آخرَ، والثاني: أنه عَبَّر بنفيِ مقاربةِ الفعل عن شدَّةِ تعنُّتِهِمْ وعُسْرِهِم في الفعلِ. وأمَّا ما حَكَوْهُ عن ذي الرُّمَّة فقد غلَّط الجمهورُ ذا الرُّمة في رجوعِهِ عن قولِهِ، وقالوا: هو أَبْلَغُ وأحسنُ مِمَّا غَيَّره إليه.

واعلم أَنَّ خَبَرَ «كاد» وأخواتِها ـ غيرَ عسى ـ لا يكون فاعلُه إلا ضميراً عائداً على اسمها، لأنها للمقارَبَةِ أو للشروع بخلافِ عسى، فإنها للترجِّي، تقول: «عسى زيدٌ أن يقومَ أبوه»، ولا يجوز ذلك في غيرها، فأمَّا قولُه:[1]

٢٤٥ ـ وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِميَّةَ ناقتي فما زِلْتُ أبكي عندَهُ وأُخَاطِبُهْ
وَأَسْقِيهِ حتى كادَ مِمَّا أَبُثُّه تُكَلِّمُني أَحْجَارُه ومَلاعِبُهْ

فأتى بالفاعلِ ظاهراً فقد حَمَلَه بعضهُم على الشذوذِ، وينبغي أن يُقال: إنما جاز ذلك لأن الأحجارَ والملاعب هي عبارةٌ عن الرَّبْع، فهي هو، فكأنه قيل: حتى كاد يكلِّمني، ولكنه عَبَّر عنه بمجموع أجزائه، وقولُ الآخر[2]:

٢٤٦ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ
وكنتُ أمشي على رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أمشي على أخرى من الشجر

فأتى بفاعل [خبر][3] جَعل ظاهراً، فقد أُجيب عنه بوجهين، أحدُهما: أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديره: وقد جَعَل ثوبي إذا ما قمت يُثْقلني. والثاني: أنه من باب إقامةِ السببِ مُقامَ المُسَبَّبِ، فإنَّ نهوضَه كذا متسبِّبٌ عن إثقالِ

---

(١) البيتان لذي الرمة، وهما في ديوانه ٨٢١ والكتاب ٢/٢٣٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٩؛ والأشموني ١/٢٦٣؛ والدرر ١/١٠٨.

(٢) البيتان لابن أحمر الباهلي أو أبي حية النميري أو عبد من عبيد بجيلة، وهما في أمالي القالي ٢/١٦٣؛ والخصائص ١/٢٠٧؛ وشذور الذهب ١٩٠؛ والدرر ١/١٠٢.

(٣) سقط من الأصل سهواً لأن فاعل «جعل» التاء وليس هذا محل الشاهد.

ثوبِه إياه، والمعنى: وقد جَعَلْتُ أَنْهَضُ نَهْضَ الشارب الثملِ لإثقالِ ثوبي إياي.

ووزن كاد كَوِد بكسر العين، وهي من ذواتِ الواو، كخاف يَخاف، وفيها لغةٌ أخرى: فتحُ عينها، فعلى هذه اللغةِ تُضَمُّ فاؤها إذا أُسْنِدَتْ إلى تاء المتكلم وأخواتِها، فتقولُ: كُدْت وكُدْنا مثل: قُلْت وقُلْنا، وقد تُنْقَلُ كسرةُ عينها إلى فائِها مع الإسناد إلى ظاهر، كقوله[1]:

٢٤٧ ـ وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي وكِيدِ خِراشٌ عند ذلك يَيْتَمُ

ولا يجوز زيادتُها خلافاً للأخفش[2]، وسيأتي هذا كلُّه في «كاد» الناقصة، أمَّا «كاد» التامة بمعنى مَكَر فإنها فَعَل بفتح العين من ذواتِ الياء، بدليل قوله: «إنهم يكيدون كَيْداً، وأكيد»[3].

و «البرق» اسمها، و «يخطَف» خبرُها، ويقال: خَطِف يَخْطَفُ بكسر عين الماضي وفتح المضارع، وخَطَف يخطِف، عكسُ اللغة الأولى، وفيه قراءاتٌ كثيرة[4]، المشهورُ منها الأولى. الثانية[5]: يَخْطِف بكسر الطاء.

---

(١) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٤٨ وروايته:
فتقعد أو ترضى مكاني خليفةً وكادَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ
وهو في الممتع ٤٣٩؛ والمنصف ١/٢٥٢؛ وابن يعيش ١٠/٧٢؛ والبحر ١/٨٨؛ واللسان: كيد.

(٢) معاني القرآن ٣٠٤.

(٣) الآية ١٥ من الطارق.

(٤) انظر في قراءاتها وأصحابها: الشواذ ٣؛ البحر ١/٨٩؛ الكشاف ١/٢١٩؛ القرطبي ١/٢٢٢.

(٥) قراءة مجاهد وعلي بن الحسين ويحيى بن زيد.

الثالثة[1] يَخَطَّفُ بفتح الياء والخاء والطاء مع تشديدِ الطاء، والأصل: يَخْتَطِفُ، فَأُبْدلت تاءُ الافتعال طاءً للإدغام، الرابعة[2]: كذلك إلا أنه بكسر الطاء على أصل التقاء الساكنين. الخامسة[3]: كذلك إلا أنَّه بكسر الخاء إتباعاً لكسرة الطاء. السادسة[4]: كذلك إلا أنه بكسر الياء أيضاً إتباعاً للخاء، السابعة[5]: يَخْتَطِف على الأصل. الثامنة[6]: يَخْطِّف بفتح الياء وسكونِ الخاء وتشديد الطاء[7]، وهي رديئةٌ لتاديتها إلى التقاء ساكنين. التاسعة[8]: بضم الياء وفتح الخاء وتشديدِ الطاء مكسورةً، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية. العاشرة[9]: يَتَخَطَّف[10].

والخَطْفُ: أَخْذُ شيءٍ بسرعة، وهذه الجملةُ ـ أعني قولَه: يكاد البرق يَخْطَف ـ لا محلَّ لَها، لأنها استئنافٌ، كأنه قيل: كيف يكونُ حالُهم مع ذلك البرقِ؟ فقيل: يكاد يَخْطَف، ويحتمل أن يكون في محلِّ جر صفةً لذوي المحذوفة، التقدير: أو كذوي صيبٍ كائدٍ البرقُ يَخْطَف.

قوله تعالى: / «كُلما أضاء لهم مَشَوْا فيه»: «كل» نَصْبٌ على الظرفية، [٢٢/أ] لأنها أُضيفت إلى «ما» الظرفية، والعاملُ فيها جوابُها[11]، وهو «مَشَوا». وقيل:

---

(١) قراءة الحسن.
(٢) قراءة الحسن والجحدري وابن أبي إسحاق.
(٣) قراءة الحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري وقتادة.
(٤) قراءة الحسن والأعمش.
(٥) قراءة علي وابن مسعود.
(٦) قراءة بعض أهل المدينة.
(٧) أي المكسورة كما في البحر ١/٨٩.
(٨) قراءة زيد بن علي.
(٩) قراءة أُبـيّ.
(١٠) قوله: «يتخطف» غير واضح في الأصل.
(١١) الأصل: جوابه، وهو سهو.

«ما» نكرةٌ موصوفةٌ، ومعناها الوقتُ أيضاً، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: كلَّ وقتٍ أضاءَ لهم فيه، فأضاءَ على الأول لا محلَّ له لكونِه صلةً، ومحلُّه الجرُّ على الثاني. و«أضاء» يجوز أن يكون لازماً. وقال المبرد: «هو متعدٍّ ومفعولُه محذوفٌ»، أي: أضاء لهم البرقُ الطريقَ، فالهاء في «فيه» تعودُ على البرق في قولِ الجمهور، وعلى الطريقِ المحذوفِ في قول المبرد.

و «فيه» متعلِّق بمَشَوا، و«في» على بابها أي: إنه محيطٌ بهم، وقيل: هي بمعنى الباء، ولا بُدَّ من حذف على القَوْلين، أي: مَشَوا في ضوئِه أي بضوئِه، ولا محلَّ لجملةِ قولهِ «مَشَوا» لأنها مستأنفةٌ[1].

واعلم أنَّ «كُلاَّ» من ألفاظِ العموم، وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافة، وقد يُحْذَفُ ما يضاف إليه، وهل تنوينُه حينئذٍ تنوينُ عوضٍ أو تنوينُ صَرْفٍ؟ قولان. والمضافُ إليه «كل» إن كانَ معرفةً وحُذِفَ بقيتْ على تعريفها، فلهذا انتصَبَ عنها الحالُ، ولا يَدْخُلها الألفُ واللامُ، وإن وقع ذلك في عبارةِ بعضِهم، وربما انتَصَبَتْ حالاً، وأصلُها أن تُسْتَعْمَل توكيداً كأجمعَ، والأحسنُ استعمالُها مبتدأً، وليس كونُها مفعولاً بها مقصوراً على السماعِ، ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعم ذلك. وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ أو معرفةٍ بلامِ الجنسِ حَسُنَ أن تَلِي العواملَ اللفظيةَ، وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ تعيَّنَ اعتبارُ تلك النكرةِ فيما لها من ضميرٍ وغيره، تقول: كلُّ رجال أَتَوْكَ فأكرِمْهم، ولا يجوزُ أن يُراعَىٰ لفظ «كل» فتقول: كلُّ رجال أتاكَ فأكرمه، و [تقول:] كلُّ رجلٍ أتاك فأكرمه، ولا تقول: أَتَوْكَ فأكرِمْهم، اعتباراً بالمعنى، فأما قوله[2]:

٢٤٨ ــ جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ   فتركْنَ كلَّ حدَيقةٍ كالدرهم

---

(١) انظر في هذه الآية واحتمالاتها: مغني اللبيب ١/٢٢١.

(٢) البيت لعنترة، وهو في الديوان ١٩٦؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٣٣١؛ والأشموني ٢/٢٤٨؛ والهمع ٢/٧٤؛ والدرر ٢/٩١.

فـراعى المعنى فهو شـاذٌّ لا يُقاس عليه، وإذا أُضيفَتْ إلى معـرفـةٍ فوجهانِ، سواءٌ كانت الإِضافة لفظاً نحو: «وكلُّهم آتيه يومَ القيامةِ فَرْداً»(١) فراعى لفظَ كل، أو معنىً نحو: «فكُلًّا أَخَذْنا بذَنْبِه»(٢) فراعىٰ لفظَها، وقال: «وكلٌّ أَتَوْه داخِرين»(٣)، فراعىٰ المعنىٰ، وقولُ بعضهم: «إن «كُلَّما» تفيدُ التكرارَ، ليس ذلك من وَضْعها، فإنك إذا قُلْتَ: «كلما جِئْتني أَكْرَمْتُك» كان المعنى: أُكْرِمُكَ في كلِّ فردٍ فردٍ من جَيْئاتِك إليَّ.

وقُرىء «ضاء» ثلاثياً(٤)، وهي تَدُلُّ على أنَّ الرباعيَّ لازمٌ. وقرىء: «وإذا أُظْلِم» مبنياً للمفعول(٥)، وجَعَلَه الزمخشريُّ(٦) دالًّا على أنَّ أَظْلَمَ متعدٍ، واستأنَس أيضاً بقول حبيب(٧):

٢٤٩ ــ هما أَظْلما حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيْهِما عن وجهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

ولا دليلَ في الآيةِ لاحتمالِ أن أصلَه: وإذا أَظْلم الليلُ عليهم، فلمَّا بُني للمفعولِ حُذِف «الليل» وقام «عليهم» مَقَامَه، وأمَّا حبيبٌ فمُوَلَّدٌ.

وإنما صُدِّرت الجملةُ الأولى بكلما، والثانيةُ بإذا، قال الزمخشري(٨): «لأنهم حِراصٌ على وجودِ ما هَمُّهم به معقودٌ من إمكان المشي وتأتِّيه، فكُلَّما صادفوا منه فرصةً انتهزوها، وليسَ كذلك التوقُّفُ والتحبُّسُ» وهذا الذي قاله

---

(١) الآية ٩٥ من مريم.
(٢) الآية ٤٠ من العنكبوت.
(٣) الآية ٨٧ من النمل.
(٤) قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر ١/ ٩٠.
(٥) قراءة يزيد بن قطيب والضحاك. انظر: الكشاف ١/ ٢٢٠؛ البحر ١/ ٩٠.
(٦) الكشاف ١/ ٢٢٠.
(٧) ديوان أبي تمام ١/ ١٥٧؛ والبحر ١/ ٩٠. وقوله: «هما» راجع إلى العقل والدهر. وأراد بحاليه ما يتواتر عليه من المتقابلين كالخير والشر، أَجْلَيا: كشفا.
(٨) الكشاف ١/ ٢٢٠.

هـو الظاهـرُ، إلَّا أنَّ مِن النحويين[1] مَنْ جعلَ أنَّ «إذا» تُفيد التكرار أيضاً، وأنشد[2]:

٢٥٠ ـ إذاوَجَدْتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدِي　　　أَقْبَلْتُ نحو سِقاء القومِ أَبْتَرِدُ

قال: «معناها معنى كلما».

قوله تعالى: «ولو شاءَ اللـهُ لذهَبَ بسَمْعِهم وأَبْصـارهم» «لو» حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارةُ سيبويه[3]، وهي أَوْلى من عبارة غيره: [٢٢/ب] / حرفُ امتناع لامتناع لِصحّةِ العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: «لو كان البحرُ مداداً لكلماتِ ربـي لنَفِدَ البحرُ»[4]، وفي قوله عليه السلام: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللـهَ لم يَعْصِه»[5]، وعدم صحةِ الثانية في ذلك كما سيأتي محرَّراً، ولفسادِ نحو قولهم: «لو كان إنساناً لكان حيواناً» إذ لا يلزم مِنْ امتناعِ الإنسانِ امتناعُ الحيوان، ولا يُجْزَمُ بها خلافاً لقوم، فأمّا قولُه[6]:

٢٥١ ـ لـو يَشَـأْ طـارَ بـه ذو مَيْعَـةٍ　　　لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وقول الآخر[7]:

٢٥٢ ـ تامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ　　　إحدى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانا

---

(١) انظر المناقشة في: البحر ١/٩١.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: برد، والبحر ١/٩١؛ وابترد الماء: صَبَّه على رأسه.
(٣) الكتاب ٢/٣٠٧.
(٤) الآية ١٠٩ الكهف.
(٥) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩: «اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء مـن الكتب».
(٦) البيت منسوب لعلقمة وهو في ملحق ديوانه ١٣٤، أو امرأة من بني الحارث، وهو في المغني ٣٠٠؛ والخزانة ٤/٥٢١؛ والهمع ٢/٦٤؛ والدرر ٢/٨١. والنهد: المرتفع، والخصل: ج خصلة وهي لفيفة من الشعر، ولاحق الآطال: ضامر الخاصرة.
(٧) البيت للقيط بن زرارة، وهو في اللسان: تيم، والأشموني ٤/٤٣؛ والدرر ٢/٨١.

فمِنْ تسكينِ المحرَّكِ ضرورةً، وأكثر ما تكونُ شرطاً في الماضي، وقد تأتي بمعنى إنْ كقوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الذين لَوْ تركوا مِنْ خَلْفِهم ذريةً ضِعافاً خافوا عليهم»[1] وقوله[2]:

٢٥٣ ـ ولَوْ أَنَّ ليلى الأخيليَّةَ سَلَّمَتْ ... عليَّ ودوني جَنْدَلٌ وصَفائِحُ
لسَلَّمْتُ تسليمَ البشاشةِ أَوْزَقَا ... إليها صَدَىً مِنْ جانبِ القبرِ صائحُ

ولا تكونُ مصدريةً على الصحيح، وقد تُشَرَّبُ معنى التمني فَتَنْصِبُ المضارعَ بعد الفاء جواباً لها نحو: «فَلَوْ أنَّ لنا كرةً فنكونَ»[3]، وسيأتي تحريرُه في مَوْضِعِه.

و «شاء» أصلُه: شَيِئَ علىَ فَعِلَ بكسر العين، وإنما قُلِبت الياءُ ألفاً للقاعدةِ المُمَهَّدةِ. ومفعولُه محذوفٌ تقديرُه: ولو شاء الله إذهابَ، وكَثُر حَذْفُ مفعولِه ومفعولِ «أراد» حتى لا يَكاد يُنْطَق به إلاّ في الشيءِ المستغرَبِ كقولِه[4]:

٢٥٤ ـ ولو شِئْتُ أن أبكي دَماً لبكَيْتُه ... عليهِ ولكنْ ساحةُ الصبرِ أَوْسَعُ

قال تعالى: «لو أراد الله أن يتَّخِذَ ولداً»[5].

واللامُ في «ذهب» جوابُ لو. واعلم أنَّ جوابهَا يَكْثُر دخولُ اللامِ عليه مثبتاً، وقد تُحْذَفُ، قال تعالى: «لو نشاءُ جَعَلْنَاه أُجاجاً»[6]، ويَقِلُّ دخولُها

---

(١) الآية ٩ من النساء.
(٢) البيت لتوبة بن الحُمَيِّر، وهو في أمالي القالي ١/١٩٧؛ والحماسة ٢/٦٥؛ وابن عقيل ٣/١٩٣؛ والدرر ٢/٨٠. وزقا: صاح.
(٣) الآية ١٠٢ الشعراء.
(٤) البيت لإسحق بن حسان الخريمي، وهو في الكامل ٧٠٣، وشواهد الكشاف ٤/٤٣٧.
(٥) الآية ٤ من الزمر.
(٦) الآية ٧٠ من الواقعة.

عليه منفيّاً بـ «ما»، ويَمْتَنِعُ دخولُها عليه منفيّاً بغير «ما» نحو: لو قُمْتَ لم أَقُمْ، لِتوالي لامين فيثقلُ، وقد يُحْذَفُ(١) كقوله(٢):

٢٥٥ ــ لا يُلْفِكَ الراجُوكَ إلا مُظْهِراً خُلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عَدِيماً

و «بِسَمْعِهم» متعلِّقٌ بذَهَب. وقُرِىءَ: «لَأَذْهَبَ»(٣) فتكونُ الباءُ زائدةً، أو يكونُ فَعَل وأَفْعَل بمعنىً، ونحوُه: تَنْبُتُ بالدُّهْنِ»(٤).

قوله تعالى: «إنَّ الله على كل شيءٍ قديرٌ» هذه جملةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى ما قبلَها، و «على كل شيء» متعلِّقٌ بقدير، وهو فَعِيل بمعنى فاعِل مشتقٌ من القُدْرة وهي القُوة والاستطاعةُ، وفعلُها قَدَر بفتح العين، وله ثلاثةَ عشَر مصدراً: قدرة بتثليث القاف، ومَقْدرة بتثليث الدال، وقَدْراً وقَدَراً وقُدَراً وقَداراً وقُدْراناً(٥) ومَقْدِراً ومَقْدَراً. وقدير أَبْلَغُ مِن قادر قاله الزجاج، وقِيل: هما بمعنًى، قاله الهروي(٦). والشيءُ: ما صَحَّ أن يُعْلَمَ من وجه، ويُخْبَرَ عنه، وهو في الأصل مصدرُ شاء يشاء / ، وهل يُطْلق على المعدومِ والمستحيل؟ خلافٌ مشهور. [٢٣/أ]

آ. (٢١) **قولُه تعالى: ﴿يا أيُّها الناسُ اعبدوا ربَّكم﴾**.. «يا» حرف نداء وهي أم الباب، وزعم بعضهُم أنها اسمُ فعلٍ، وقد تُحْذَفُ نحو: «يوسفُ

---

(١) أي جواب لو.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في المغني ٢٨٩؛ والأشموني ٤/٣٨ والعيني ٤/٤٦٩؛ والتصريح ٢/٢٥٦.

(٣) قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر ١/٩١.

(٤) الآية ٢٠ من المؤمنون. ووجه الشبه بين الآيتين أن الثانية تُقْرأ أيضاً تُنْبِتُ وتَنْبُتُ فتكون من أنبت ونبت، والأولى كذلك من أذهب وذهب. وانظر السبعة: ٤٤٥ حيث نصَّ على أن قراءة الضم لابن كثير وأبي عمرو، والفتح قراءة الباقين.

(٥) الأصل: وقداراً وهو سهو.

(٦) علي بن محمد، كان مقيًا في مصر، له: الأزهية والذخائر، ولم تذكر وفاته. انظر: معجم الأدباء ١٤/٢٤٨؛ والبغية ٢/٢٠٥.

أَعْرِضْ»[1] ويُنادىٰ بها المندوبُ والمستغاثُ، قال الشيخ[2]: «وعلى كثرة وقوعِ النداءِ في القرآن لَمَ يَقعْ نداءٌ إلا بها». قلت: زَعَمَ بعضُهم أنَّ قراءةَ «أَمَنْ هو قانِتٌ»[3] بتخفيف الميم أنَّ الهمزةَ فيه للنداءِ وهو غريبٌ. وقد يُراد بها مجردُ التنبيه فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، قال تعالى: «أَلَا يا اسْجُدوا»[4] بتخفيف أَلا، وقال الشاعر[5]:

٢٥٦ ـ ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ ....

وقال الآخر[6]:

٢٥٧ ـ يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمِ والصالحينَ على سِمْعانَ من جارِ

و «أيّ» اسمُ منادىٰ في محل نصب، ولكنه بُني على الضمِّ لأنه مفردٌ معرفةٌ. وزعم الأخفشُ أنَّها هنا موصولةٌ، وأنَّ المرفوعَ بعدها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملة صلةٌ، والتقديرُ: ياالذين هم الناسُ، والصحيح الأول، والمرفوع بعدها صفةٌ لها يلزم رَفْعُه، ولا يجوزُ نَصْبُه على المحلِّ، خلافاً للمازني[7]، و«ها» زائدةٌ للتنبيه لازمةٌ لها، والمشهورُ فتحُ هائِها. ويجوزُ

---

(١) الآية ٢٩ من يوسف.

(٢) البحر ١/٩٣.

(٣) الآية ٩ من الزمر، وهي قراءة ابن كثير ونافع حمزة. انظر: السبعة ٥٦١.

(٤) الآية ٢٥ من النمل.

(٥) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٤٥٦ وعجزه:

وقبلَ منايا فادياتٍ وآجالِ

والكتاب ٢/٣٠٧، واللسان: سنجل، والمغني ٤١٣؛ وابن يعيش ٨/١١٥.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٣٢٠؛ والسمط ٥٤٦؛ والكامل ٤٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٥؛ وابن يعيش ٢/٢٤؛ والدرر ١/١٥٠.

(٧) بكر بن محمد من نحاة البصرة، لزم الأخفش، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٧؛ النزهة ١٨٢؛ البغية ٢/٤٦٣.

ضَمُّها إتباعاً للياء، وقد قرأ ابن عامر[١] بذلك في بعض المواضع نحو: «أَيُّهُ المؤمنون»[٢]، والمرسُوم يساعده.

ولا يجوزُ وَصْفُ «أيّ» هذه إلا بما فيه الألفُ واللامُ، أو بموصولٍ هما فيه، أو باسم إشارة نحو: «يا أيُّها الذي نُزِّل عليه الذِّكْرُ»[٣]، وقال الشاعر[٤]:

٢٥٨ ـ ألا أيُّهذا النابِحُ السِّيدَ إنني على نَأْيِها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائِها

ولـ «أيّ» معانٍ أُخَرُ كالاستفهام والشرطِ وكونِها موصولةً ونكرةً موصوفةً وصفةً لنكرةٍ وحالاً لمعرفةٍ.

و «الناسُ» صفةٌ لأي، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ حَسْبما تقدَّم من الخلاف. و «اعبدوا ربَّكم» جملةٌ أمرية لا محلَّ لها لأنها ابتدائيةٌ.

قولُه تعالى: «الذي خلقكم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: نصبهُ على النعتِ لِرَّبكم. الثاني: نصبُه على القَطْع. الثالثُ: رَفْعُه على القطعِ أيضاً، وقد تقدَّم معناه.

قوله تعالى: «والذين مِنْ قبلكم» محلُّه النصبُ لعطفِه على المنصوبِ في «خَلَقَكم»، و «مِنْ قبلكم» صِلةُ الذين، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر، و «مِنْ» لابتداء الغاية. واستشكلَ بعضُهم[٥] وقوعَ «مِنْ قبلكم» صلةً من حيث

---

(١) عبدالله بن عامر، إمام أهل الشام، أخذ عن أبي الدرداء وروى عنه يحيى ابن الحارث، توفي سنة ١١٨. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٤٩؛ طبقات القراء ١/٤٢٣.

(٢) الآية ٣١ من النور: «وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون» انظر: السبعة ٤٥٥.

(٣) الآية ٦ من الحجر.

(٤) البيت للفضل بن الأخضر أو للأخضر بن هبيرة، وهو في الحماسة ١/٣٠١؛ والمقرب: ١/١٧٦. ويعني بأيهذا النابح السيد: المتعرِّض لبني السيد، والمستبسل: الموطِّن نفسه على الموت.

(٥) انظر: البحر ١/٩٥.

إنَّ كلَّ ما جاز أن يُخْبَرَ به جاز أن يَقَعَ صلةً، و«مِنْ قبلكم» ناقصٌ ليس في الإخبار به عن الأعيان فائدةٌ إلا بتأويل، فكذلك الصلةُ، قال: «وتأويلُه أنَّ ظرفَ الزمانِ إذا وُصِفَ صَحَّ الإخبارُ والوصلُ به تقول: نحن في يومٍ طَيِّبٍ، فيكون التقديرُ هنا ـ والله أعلم ـ: والذين كانوا من زمان قبلَ زمانكم»./ وقال [٢٣/ب] أبو البقاء[١]: «التقدير: والذين خَلَقَهم من قبلِ خَلْقِكم، فَحَذَفَ الخَلْقَ وأقام الضميرَ مُقامَه».

وقرأ زيدُ بنُ علي[٢]: «والذينَ مَنْ قبلكم» بفتح الميم[٣]. قال الزمخشري[٤]: ووجهُها على إشكالِها أن يقالَ: أَقْحَمَ الموصولَ الثاني بين الأول وصلتِه تأكيداً، كما أقحم جرير في قوله[٥]:

٢٥٩ ـ يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَالكُمُ ....

تَيْماً الثاني بين الأولِ وما أُضيفَ إليه، وكإقحامِهم لامَ الإضافة بين المضافِ والمضاف إليه في نحو: لا أبالكَ، قيل[٦]: «هذا الذي قاله مذهبٌ لبعضِهم ومنه قولُه[٧]:

٢٦٠ ـ من النَفر اللاءِ الذين إذا هُمُ يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

---

(١) الإملاء ١/٢٣.

(٢) زيد بن علي العجلي الكوفي، إمام حاذق قرأ على ابن مجاهد وابن فورك، توفي سنة ٣٥٨. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٨.

(٣) انظر: البحر ١/٩٥.

(٤) الكشاف ١/٢٢٨.

(٥) عجزه: لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ. وهو في ديوانه ١/٢١٢؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ١٣٩؛ والخصائص ١/٣٤٥؛ واللامات ١٠١؛ والأزهية ٢٤٧؛ وأمالي الشجري ٢/٨٣؛ والعيني ٤/٢٤٠.

(٦) ورد القول في البحر ١/٩٥.

(٧) البيت لعبادة بن طَهْفَة أو عباد بن عباس، وهو في الكامل ١٥٥، واللسان: لوى. والقعقعة: الصوت، والمراد أنهم لا يتهيبون لقاء الناس.

فإذا وجوابُها صلةُ «اللاء»، ولا صلة للذين لأنه توكيدٌ للأول.

إلا أنَّ بعضَهم[1] يَرُدُّ هذا القولَ ويجعلُه فاسداً، مِنْ جهةِ أنه لا يُؤكَّدُ الحرفُ إلا بإعادةِ ما اتصل به فالموصولُ أَوْلَى بذلك، وخَرَّجَ الآية والبيتَ على أنَّ «مَنْ قبلكم» صلةٌ للموصولِ الثاني[2]، والموصولُ الثاني وصلتُه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والمبتدأُ وخبرُه صلةُ الأول، والتقديرُ: والذينَ هُمْ مَنْ قبلكم، وكذا البيتُ، تَجْعَلُ «إذا» وجوابَها صلةً للذين، والذين خبرٌ لمبتدأ محذوف، وذلك المبتدأُ وخبرُه صلةُ لِلاَّءِ، ولا يَخْفى ما في هذا من التعسُّفِ.

والخَلْق يقال باعتبارين، أحدهما: الإبداع والاختراع، وهذه الصفةُ ينفردُ بها الباري تعالى. والثاني: التقديرُ، قال زهير[3]:

٢٦١ ـ ولَأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وبَعْـ ... ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لَا يَفْري

وقال الحَجاج: «ما خلقْتُ إلَّا فَرَيْتُ ولا وَعَدْتُ إلا وَفَيْتُ».

وهذه الصفةُ لا يختصُّ بها اللهُ تعالى، وقد غَلِط أبو عبدالله البصري[4] في أنه لا يُطْلق اسمُ الخالقِ على الله تعالى، قال: لأنه مُحَالٌ، وذلك أن التقدير والتسويةَ في حقِ الله تعالى ممتنعان، لأنهما عبارةٌ عن التفكُّر والظنِّ، وكأنه لم يسمع قوله تعالى: «هو الله الخالقُ البارىء»[5] «اللهُ خالِقُ كلِّ

---

(١) وهو الشيخ أبو حيان في البحر ١/٩٥.

(٢) المقصود «قبلكم» فقط على تقدير استقر المحذوف.

(٣) ديوانه ٩٤؛ والقرطبي ١/٢٢٦؛ والبحر ١/٩٣؛ وتفري ما خلقت: إذا قدرت أمراً أمضيته.

(٤) أبو عبدالله الحسين بن علي البصري، أستاذ القاضي عبدالجبار، أخذ عن الجياني، متكلم فقيه توفي سنة ٣٦٩. انظر: «قاضي القضاة عبدالجبار» للدكتور عبدالكريم عثمان ص ٤٩، مطبوعة بيروت. ومعجم المؤلفين ٤/٢٧.

(٥) الآية ٢٤ من الحشر.

شيء»[1]. وكأنه لم يعلم أنَّ الخَلْقَ يكون عبارةً عن الإنشاءِ والاختراع.

قولُه تعالى: «لعلَّكم تتَّقون» لعلَّ واسمُها وخبرُها، وإذا وَرَدَ ذلك في كلام الله تعالى، فللناسِ فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّ «لَعَلَّ» على بابها من الترجِّي والإطماع، ولكنْ بالنسبةِ إلى المخاطَبين، أي: لعلَّكم تتقون على رجائِكم وطمعِكم، وكذا قال سيبويه[2] في قوله تعالى: «لعله يَتَذَكَّرُ»[3] أي: اذهبا على رجائكما. والثاني: أنها للتعليل، أي اعبدوا ربَّكم لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري[4] وغيرُهما وأنشدوا[5]:

٢٦٢ ـ وقُلْتُمْ لنا كُفُّوا الحروبَ لَعَلَّنا ... نَكُفُّ ووَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِقِ
فلمّا كَفَفْنَا الحربَ كانَتْ عهودُكُمْ ... كَلَمْعِ سَرابٍ في المَلاَ مُتَألِّقِ

أي: لكي نَكُفَّ الحربَ، ولو كانت «لعلَّ» للترجي لم يقلْ: وَوَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِقِ. والثالث: أنها للتعرُّض / للشيء، كأنه قيل: افعلوا ذلك متعرِّضين [٢٤/أ] لِأَنْ تتَّقوا. وهذه الجملةُ على كلِّ قولٍ متعلقةٌ من جهةِ المعنى باعبدُوا، أي: اعبدوه على رجائِكم التقوى، أو لتتقوا، أو متعرِّضين للتقوى، وإليه مالَ المهدوي وأبو البقاء[6].

وقال ابن عطية[7]: «يتَّجِهُ تعلُّقُها بـ«خَلَقَكم»، لأنَّ كلَّ مولودٍ يُولد على الفطرةِ فهو بحيثُ يُرْجى أَنْ يكونَ مُتَّقِياً، إلَّا أنَّ المهدويَّ مَنَع من ذلك، قال:

---

(١) الآية ٦٢ من الزمر.
(٢) الكتاب ١/١٦٧.
(٣) الآية ٤٤ من طه: «لَعَلَّه يتذكَّرُ أو يخشى».
(٤) تفسير الطبري ١/٣٦٤.
(٥) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في: الطبري ١/٣٦٥؛ وأمالي الشجري ١/٥١؛ والقرطبي ١/٢٢٧.
(٦) الإملاء ١/٢٣.
(٧) تفسيره ١/١٩١.

«لأنَّ مَنْ ذَرأَه الله لجهنَّم لم يَخْلُقْه ليتَّقِيَ» ولم يَذْكر الزمخشري[1] غيرَ تعلُّقِها بـ«خَلَقَكُمْ»، ثم رتَّب على ذلك سؤالين، أحدهُما: أنه كما خَلَقَ المخاطبين لعلهم يتقون كذلك خَلَقَ الذين مِنْ قبلهم لذلك، فلِمَ خَصَّ المخاطبينَ بذلك دونَ مَنْ قَبلهم؟ وأجابَ عنه بأنَّه لَم يَقْصُرْه عليهم بل غلَّبَ المخاطبين على الغائبين في اللفظِ، والمعنى على إرادةِ الجميع. السؤالُ الثاني: هَلَّا قيل «تعبدونَ» لأجلِ اعبدوا، أو اتقوا لمكانِ «تَتَّقُون» ليتجاوبَ طَرفا النَّظْم، وأجابَ بأنَّ التقوى ليست غيرَ العبادةِ، حتى يؤدِّيَ ذلك إلى تنافُرِ النظم، وإنما التقوى قُصارى أمرِ العابدِ وأقصى جُهْدِه. قال الشيخ[2]: «وأمَّا قولُه: ليتجاوبَ طرفاً النَظْم فليس بشيء، لأنه لا يمكن هنا تجاوبُ طَرَفَي النظمِ، إذ نَظْمُ اللفظ[3]: اعبدوا ربَّكم لعلكم تعبدُون، أو اتقوا ربكم لعلكم تتقون، وهذا بعيدٌ في المعنى، إذ هو مثل: اضربْ زيداً لعلك تَضْربُه، واقصدْ خالداً لعلك تَقْصِدُه، ولا يَخْفَى ما في ذلك من غَثاثةِ اللفظِ وفسادِ المعنى». والذي يظهرُ به صحتُه أن يكونَ «لعلكم تتقون» متعلقاً بقولِه: «اعبدوا»، فالذي نُودوا لأجلِهِ هو الأمرُ بالعبادة، فناسَبَ أن يتعلَّقَ بها ذلك، وأتى بالموصولِ وصلتِه على سبيل التوضيحِ أو المدحِ الذي تعلَّقت به العبادةُ، فلم يُجَأ بالموصولِ لَيُحَدِّثَ عنه، بل جاءَ في ضمنِ المقصودِ بالعبادةِ، فلم يكُنْ يتعلَّقُ به دونَ المقصودِ. قلت: وهذا واضحٌ.

وفي «لعلَّ» لغاتٌ كثيرةٌ[4]، وقد يُجَرُّ بها، قال[5]:

(١) الكشاف ١/٢٣١.

(٢) البحر المحيط ١/٩٦.

(٣) عبارة أبي حيان: لأنه يصير المعنى.

(٤) انظر: أمالي القالي ١/١٠٧؛ ورصف المباني ٣٧٥.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢/١١٨؛ والأشموني ٢/٢٠٤؛ والتصريح ٢/٢؛ والعيني ٣/٢٤٧؛ والخزانة ٤/٣٦٨. والشريم: التي اتحد مسلكاها، والجر بلعل لغة عُقَيْل. انظر: ابن عقيل ٢/٦.

٢٦٣ ـ لَعـلَّ اللهِ فَـضَّلَكُـمْ علينـا بشـيء أنَّ أمَّـكُـمُ شَـرِيـمُ

ولا تنصِبُ الاسمين على الصحيح، وقد تَدْخُلُ «أَنْ» في خبرها حَمْلاً على «عسى»، قال(١):

٢٦٤ ـ لَعَلَّكَ يـومـاً أن تُلِمَّ مُلِمَّـةٌ ....

وقد تأتي للاستفهامِ والتعليلِ كما تقدَّم، ولكنَّ أصلَها أن تكونَ للترجِّي والطمعِ في المحبوباتِ والإشفاق في المكروهات كعسى، وفيها كلامٌ أطولُ من هذا يأتي مفصَّلاً في غضونِ هذا الكتابِ إنْ شاء الله تعالى.

وأصلُ تَتَّقُون: تَوْتَقِيُون لأنه من الوقاية، فَأُبْدِلَتْ الواوُ تاء قبل تاء الافتعالِ، وأُدْغِمَتْ فيها، وقد تقدَّم ذلك في «المتقين»(٢)، ثم اسْتُثْقِلَت الضمةُ على الياء فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنَتْ الياءُ والواوُ بعدَها، فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وضُمَّت القافُ لتجانِسَها، فوزنُه الآن: تَفْتَعُونَ. وهذه الجملةُ أعني «لعلكم تتقونَ» لا يجوزُ أن تكونَ حَالاً لأنها طلبيةٌ، وإن كانَتْ عبارةُ بعضِهم تُوهم ذلك. ومفعولُ تَتَّقون محذوفٌ أي «تَتَّقون» الشِرْكَ أو النارَ.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿الذي جَعَل لكم﴾: «الذي» تحتملُ النصبَ والرفعَ. فالنصبُ من خمسةِ أوجهٍ، أظهرُها: أن يكونَ نصبُه على القطع. الثاني: أنه نعتٌ لربكم. الثالث: أنه بدلٌ منه. الرابع: أنه مفعول «تتقون» وبه بدأ أبو البقاء(٣). الخامس: أنه نعتُ النعت أي: الموصولُ الأول، لكن المختارَ أن النعت لا يُنْعَتُ / بل إنْ جاء ما يُوهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول، إلا [٢٤/ب] أَنْ يمنَع مانعٌ فيكونَ نعتاً للنعت نحو قولهم: «يا أيُّها الفارسُ ذو الجُمَّة»(٤)،

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) الآية ٢ من البقرة.
(٣) الإملاء ١/٢٣.
(٤) الجمة: مجتمع شعر الرأس.

فذو الجُمَّة نعتٌ للفارس لا لـ«أيّ» لأنها لا تُنْعَتُ إلاَّ بما تقدَّم ذِكْرُه[1]. والرفعُ من وجهين: أحدهما ـ وهو الأصح ـ أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو الذي جَعَلَ. والثاني أنه مبتدأٌ وخبرُه قولُه بعد ذلك: «فلا تَجْعَلُوا». وهذا فيه نظرٌ من وجهين، أحدهُما: أنَّ صلتَه ماضِيةٌ فلم يُشْبِهِ الشرطَ فلا تُزَادُ في خبرِه الفاءُ، الثاني: عدمُ الرابط إلا أن يقالَ بمذهبِ الأخفش وهو أَنْ يُجْعَلَ الربطُ مكرَّرَ الاسم الظاهر إذا كان بمعناه نحو: «زيدٌ قام أبو عبدالله»، إذا كان أبو عبدالله كنيةً لزيد، وكذلك هنا أقامَ الجلالة مُقامَ الضميرِ كأنه قال: الذي جعل لكم فلا تَجْعلوا له أنداداً.

و«جَعَل» فيها وجهان، أحدهُما: أن تكونَ بمعنى صَيَّر فتتعدَّى لمفعولين فيكونُ «الأرضُ» مفعولاً أولَ، و«فراشاً» مفعولاً ثانياً. والثاني: أن تكونَ بمعنى «خَلَق» فتتعدَّى لواحد وهو «الأرضَ» ويكونُ «فراشاً» حالاً.

«والسماءَ بناءً» عطف على «الأرض فراشاً» على التقديرين المتقدِّمين، و«لكم» متعلِّق بالجَعْل أي لأجلكم. والفراشُ ما يُوْطَأُ ويُقْعَدُ عليه. والبِناءُ مصدرُ بَنَيْتُ، وإنما قُلِبت الياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ، وقد يُرادُ به المفعولُ. و«أَنْزل» عطفٌ على «جَعَلَ»، و«من السماء» متعلِّقٌ به، وهي لابتداءِ الغاية. ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أن يكونَ حالاً مِنْ «ما» لأنَّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً، وحينئذٍ معناها التبعيضُ، وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: من مِياه السماءِ ماءً.

وأصل ماء مَوَه[2] بدليل قولهم: «ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تَموه»[3] وفي جَمْعه:

(١) انظر الورقة: ٢٣ أ.

(٢) انظر: الممتع ٣٤٨؛ واللسان: موه.

(٣) ماهت الركية: ظهر ماؤها وكثر.

مياه وأَمْواه، وفي تصغيرِه: مُـوَيْه، فتحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فاجتمع حرفان خَفِيَّان: الألفُ والهاءُ، فَأَبْدَلوا من الهاءِ أختَها وهي الهمزةُ لأنها أَجْلَدُ منها.

وقوله: «فَأَخْرَجَ» عطفٌ على «أَنْزَل» مُرَتَّبٌ عليه، و«به» متعلِّقٌ بِه، والباءُ فيه للسببية. و«من الثمرات» متعلقٌ به أيضاً، ومِنْ هنا للتبعيضِ. وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلها زائدةً لوجهين، أحدُهما: زيادتُها في الواجبِ، وكَونُ المجرور بها معرفةً، وهذا لا يقولُ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ إلا أبا الحسن الأخفش[1]. والثاني: أن يكونَ جميعُ الثمـراتِ رزقاً لنا، وهذا يخالف الواقعَ، إذ كثيرٌ من الثمرات ليس رزقاً. وجعلها الزمخشري[2] لبيانِ الجنسِ، وفيه نظرٌ، إذ لم يتقدَّمْ ما يُبَيِّنُ هذا، وكأنه يعني أنه بيانٌ لرزقاً من حيث المعنى، و«رزقاً» ظاهرُه أنه مفعولٌ به، ناصبُه «أَخْرَجَ». ويجوز أن يكونَ «من الثمرات» في موضع المفعول به، والتقديرُ: فأخرجَ ببعضِ الماء بعضَ الثمرات. وفي «رزقاً» حينئذ وجهان أحدُهما: أن يكونَ حالاً على أنَّ الرزقَ بمعنى المرزوقِ، كالطِّحْنِ والرِّعْي. والثاني: أن يكونَ مصدراً مَنْصُوباً على المفعولِ مِنْ أجلِه، وفيه شروطُ النصبِ موجودةٌ. وإنما نَكَّر «ماء» و«رزقاً» ليفيدَ التبعيضَ، لأنَّ المعنى: وأنزل من السماءِ بعض ماءٍ فَأَخْرَجَ به بعضَ الثمراتِ بعضَ رزقٍ لكم، إذ ليس جميعُ رزقِهم هو بعضَ الثمراتِ، إنَّما ذلك بعضُ رزقِهم.

وأجاز أبو البقاء[3] أن يكونَ «من الثمراتِ» حالاً مِنْ «رزقاً» لأنه لو تأخَّر لكان نعتاً، فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ، وجعلَ الزمخشري[4] «من الثمرات»

---

(١) معاني القرآن ٩٨.

(٢) الكشاف ١/٢٣٥.

(٣) الإملاء ١/٢٤.

(٤) الكشاف ١/٢٣٥.

واقعاً موقعَ الثمر أو الثمار، يَعْني مِمَّا نابَ فيه جمعُ قلةٍ عن جمعِ الكثرة، نحو: «كم تَركوا من جناتٍ»[1] و«ثلاثةَ قُروء»[2]. ولا حاجةَ تدعو إلى هذا لأنَّ جَمْعَ السلامةِ المحلَّى بأَلْ التي للعمومِ يقعُ للكثرةِ، فلا فرقَ إذاً بين الثمراتِ والثمار، ولذلكَ ردَّ المحققونَ قولَ مَنْ رَدَّ على حسان بن ثابت رضي الله عنه[3]:

٢٦٥ ـ لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دَما

قالوا: كان ينبغي أن يقولَ: الجِفان، وسيوفُنا، لأنه أمدحُ، وليس بصحيحٍ لما ذَكَرْتُ لك.

و«لكم» يَحْتملُ التعلُّقَ بـ«أَخْرَج»، ويَحْتملُ التعلُّقَ بمحذوفٍ، على أن يكونَ صفةً لـ«رِزْقاً»، هذا إنْ أريد بالرزقِ المرزوقُ، وإنْ أُريد به المصدرُ فيحتملُ أن تكونَ الكافُ في «لكم» مفعولاً بالمصدرِ واللامُ مقويةً له، نحو: «ضربت ابني تأديباً له» أي: تأديبَه.

قولُه تعالى: «فلاَ تَجْعَلوا لِلَّـه أَنْدَاداً» الفاءُ للتسبُّب، أي: تَسَبَّبَ عن إيجادِ هذه الآياتِ الباهرة النهيُ عن اتخاذِكم الأندادَ. و«لا» ناهية و«تَجْعلوا» مجزومٌ بها، علامةُ جَزْمِه حَذْفُ النونِ، وهي هنا بمعنى تُصَيِّروا. وأجازَ أبو البقاء[4] أن تكونَ بمعنى تُسَمُّوا[5]. وعلى القولين فيتعدَّى لاثنين أولُهما: أنداداً، وثانيهما: الجارُّ والمجرورُ قبلَه، وهو واجبُ التقديمِ. و«أنداداً» جمع نِدّ،

---

(١) الآية ٢٥ من الدخان.

(٢) الآية ٢٢٨ من البقرة: والمطلقات يَتَرَبَّصْنَ بأنفسهن ثلاثةَ قُروء.

(٣) ديوانه ٣٥؛ والكتاب ٢/ ١٨١؛ والخصائص ٢/ ٢٠٦؛ والمحتسب ١/ ١٨٧؛ والبحر ١/ ٩٨.

(٤) الإملاء ١/ ٢٤.

(٥) في مطبوعة أبي البقاء: «لا تسمعوا» وهو تحريف.

وقال أبو البقاء[١]: «أَنْدَاداً جمعُ نِد ونَديد» وفي جَعْلَه جمعَ نديد نظرٌ، لأن أَفْعالاً لا يُحْفظ في فَعيل بمعنى فاعل، نحو: شَريف وأَشْرَاف ولا يُقاسُ عليه. والنِّدُّ: المقاوِمُ المضاهي، سواء كان [مثلاً][٢] أو ضِدّاً أو خلافاً وقيل: هو / الضدُّ عن أبي عبيدة[٣]، وقيل: الكُفْء والمِثْل، قال حسان[٤]: [٢٥/أ]

٢٦٦ ـ أَتَهْجُوه ولستَ له بِنِدٍّ فشرُّكما لخيركما الفِداءُ

أي: لستَ له بكُفْءٍ، وقد رُوِي ذلك، وقال آخر[٥]:

٢٦٧ ـ نَحْمَدُ الله ولا نِدَّ له عندَه الخيرُ وما شاءَ فَعَلْ

وقال الزمخشري[٦]: «النِّدُ المِثْل، ولا يُقال إلا للنِّدِّ المخالف، قال جرير[٧]:

٢٦٨ ـ أَتَيْماً تَجْعَلونَ إليَّ نِدّاً وما تَيْمٌ لذي حَسَبٍ نَدِيدُ

ونادَدْتُ الرجلَ خالَفْتُه ونافَرْتُه مِنْ: نَدَّ يَنِدُّ نُدُوداً أي نَفَر». انتهى، ويقال «نَديدة» على المبالغة، قال لبيد[٨]:

٢٦٩ ـ لِكيلا يكونَ السَّنْدَرِيُّ نديدتي وأَجْعَلُ أَقْواماً عُموماً عَماعِمَا

وأمّا النَّدُّ ـ بفتح النون ـ فهو التل المرتفعُ، والنَّدُّ الطِّيب أيضاً، ليس بعربي. وهذه الجملةُ متعلقةٌ من حيث المعنى بقوله: «اعبدُوا»، لأنَّ أصلَ

---

(١) الإملاء ١/٢٤.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) مجاز القرآن ١/٣٤. والأصل عبيد ولعله سهو.
(٤) ديوانه ٦٠، والرواية المشهورة: بكفء.
(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٤؛ والقرطبي ١/٢٣٠.
(٦) الكشاف ١/٢٣٦.
(٧) ديوانه ١٦٤؛ ومجالس العلماء ١١٤؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٦.
(٨) ديوانه ٢٨٦؛ والقرطبي ١/٢٣١. والعماعم: الجماعات.

العبادةِ التوحيدُ،ويجوز أن يتعلَّقَ بـ«الذي»إذا جعلتَه خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي هو الذي جعل لكم هذه الآياتِ العظيمةَ والدلائلَ النَّيِّرة الشاهدَةَ بالوَحْدانية فلا تَجْعلوا له أنداداً. وقال الزمخشري[1]: «يتعلَّق بـ«لعلَّكم»على أن ينتصِبَ «تجعلوا» انتصابَ «فأطَّلِعَ»[2] في قراءةِ حَفْص، أي: خلقكم لكي تَتَّقوا وتخافوا عقابَه فلا تُشَبِّهوه بخَلْقه، فعلى قولِه: تكون «لا» نافيةً، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» في جوابِ الترجِّي، وهذا لا يُجيزه البصريون، وسيأتي تأويلُ «فأطَّلِع» ونظائرِه في موضعِه إنْ شاء الله تعالى.

قوله تعالى: «وأنتم تَعْلمون» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نصب على الحال، ومفعولُ العِلْم متروكٌ لأنَّ المعنى: وأنتم من أهلِ العِلم، أو حُذِف اختصاراً أي: وأنتم تعلمونَ بُطلانَ ذلك. والاسمُ من «أنتم» قيلَ: أَنْ، والتاءُ حرفُ خطاب يتغيَّرُ بحَسبِ المخاطب. وقيل: بل التاءُ هي الاسمُ وأَنْ عمادٌ قبلها. وقيل: بل هو ضميرٌ برُمَّتِه وهو ضميرُ رفعٍ منفصلٌ، وحكمُ ميمِه بالنسبة إلى السكونِ والحركةِ والإشباعِ والاختلاسِ حكمُ ميم هم، وقد تقدَّم جميعُ ذلكَ.

آ. (٢٣) قولُه تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ مِمَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فَأْتُوا﴾: «إنْ حرف شرطٍ يَجْزِم فعلينِ شرطاً وجزاءً، ولا يكونُ إلا في المحتملِ وقوعُه، وهي أمُّ البابِ، فلذلك يُحْذَفُ مجزومُها كثيراً، وقد يُحْذَفُ الشرطُ والجزاءِ معاً، قال[3]:

٢٧٠ ـ قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمى وإنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً قالَتْ: وإنْ

---

(١) الكشاف ١/٢٣٦.

(٢) الآية ٣٧ من غافر: «لعلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إله موسى» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) البيت في ملحق ديوان رؤبة ١٨٦؛ والمغني ٧٢٤؛ والمقرب ١/٢٧٧؛ والخزانة ٣/٦٣٠؛ وشواهد المغني ٩٣٦.

أي: وإن كان فقيراً تزوجته، وتكونُ «إنْ»[1] نافيةً لتعملُ وتُهْمَلُ، وتكون مخففةً وزائدةً باطِّراد وعدمِه، وأجاز بعضُهم[2] أن تكونَ بمعنى إذْ، وبعضُهم أن تكونَ بمعنى قد[3]، ولها أحكامٌ كثيرة. و«في ريب» خبر كان، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ومحلُّ «كان» الجزمُ، وهي وإن كانَتْ ماضيةً لفظاً فهي مستقبلةٌ معنى.

وزعم المبردُ[4] أنَّ لـ«كان» الناقصةِ حكماً مع «إنْ» ليس لغيرها من الأفعالِ الناقصةِ فزعم أن لقوةِ «كان» أنَّ «إنْ» الشرطية لا تَقْلِبُ معناها إلى الاستقبال، بل تكونُ على معناها من المضيِّ، وتبعه في ذلك أبو البقاء[5]، وعَلَّل ذلك بأنه كَثُر استعمالُها غيرَ دالَّةٍ على حَدَثٍ. وهذا مردودٌ عند الجمهورِ لأن التعليقَ إنما يكون في المستقبلِ، وتأوَّلوا ما ظاهرُه غيرُ ذلك، نحو: «إنْ كان قَميصُه قُدَّ»: إمَّا بإضمار «يَكُنْ» بعد «إنْ»، وإمَّا على التبيين، والتقديرُ: إنْ يكُنْ[7] قميصُه أو إن يَتبيَّنْ كونُ قميصِه، ولمَّا خَفِيَ هذا المعنى على بعضهم جَعَل «إنْ» هنا بمنزلة «إذْ».

وقوله: «في ريبٍ» مجازٌ من حيث إنه جَعَلَ الريبَ ظرفاً محيطاً بهم، بمنزلةِ المكانِ لكثرةِ وقوعِه منهم. و«مِمَّا» يتعلقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لريب فهو في محلِّ جَرٍّ. و«مِنْ» للسببية أو ابتداءِ الغايةِ، ولا يجوزُ أن تكونَ للتبعيضِ، ويجوز أن تتعلَّق بريب، أي: إن ارتَبْتُمْ من أجل، فـ«مِنْ» هنا

---

(١) انظر في أحكام إنْ: المغني ١٧؛ الرصف ١٠٤.
(٢) انظر مناقشة هذا القول في المغني ٣٩.
(٣) في الأصل «قد قال» بإقحام «قال».
(٤) انظر: البحر المحيط ١/١٠٢.
(٥) الاملاء ١/٢٤.
(٦) الآية ٢٦ من سورة يوسف.
(٧) الأصل «يكن كان» بإقحام كان.

للسببيةِ «وما» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على كلا القولين محذوفٌ أي: نَزَّلناه. والتضعيفُ في «نزَّلنا» هنا للتعدية مرادفاً لهمزةِ التعدِّي، ويَدُلُّ عليه قراءةُ «أَنْزَلْنا» بالهمز(١)، وجَعَلَ الزمخشري(٢) التضعيفَ هنا دالاًّ على نزولِه مُنَجَّماً في أوقاتٍ مختلفة. قال بعضُهم(٣): «وهذا الذي ذَهَب إليه في تضعيفِ الكلمة هنا هو الذي يُعَبَّر عنه بالتكثير، أي يَفْعَلُ [ذلك](٤) مرةً بعد مرةٍ،فَيُدَلُّ على ذلك بالتضعيفِ، ويُعَبَّرُ عنه بالكثرةِ». قال: «وذَهَلَ عن قاعدةٍ ـ وهي أن التضعيفَ الدالَّ على ذلك من شرطه أن يكونَ في الأفعال المتعديةِ قبل التضعيفِ غالباً نحو: جَرَّحْتُ زيداً وفتَّحْتُ الباب، ولا يُقال: جَلَّس زيدٌ، ونَزَّل لم يكن متعدياً قبلَ التضعيفِ، وإنَّ ما جَعَلَه متعدياً تضعيفُه. وقولُه «غالباً» لأنه قد جاء التضعيفُ دالاًّ على الكثرة في اللازم قليلاً نحو: «مَوَّت المالُ»(٥) وأيضاً فالتضعيفُ الدالُّ على الكثرةِ لاَ يَجْعَلُ القاصرَ متعدياً كما تقدَّم في مَوَّت المال، ونَزَّل كان قاصراً فصار بالتضعيفِ متعدِّياً، فدلَّ على أن تضعيفه للنقل لا للتكثير، وأيضاً كان يَحْتاج قولُه / تعالى: «لولا نُزِّل [٢٥/ب] عليه القرآنُ جُمْلَةً واحدة»(٦) إلى تأويل، وأيضاً فقد جاء التضعيفُ حيث لا يمكنُ فيه التكثيرُ نحو قوله تعالى: «وقالوا لولا نُزِّلَ عليه آيةٌ»(٧) «لَنَزَّلْنا عليهم من السماءِ مَلَكاً رسولاً»(٨) إلا بتأويل بعيدٍ جداً، إذ ليس المعنى على

(١) قراءة يزيد بن قطيب، البحر ١/١٠٣.
(٢) الكشاف ١/٢٣٨.
(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/١٠٣.
(٤) سقط من الأصل، وأثبتناه من البحر.
(٥) مثَّل صاحب اللسان بقوله «مَوَّتت الدوابُّ» كثر فيها الموت.
(٦) الآية ٣٢ من الفرقان.
(٧) الآية ٣٧ من الأنعام.
(٨) الآية ٩٥ من الإسراء، والآية بتمامها: «قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنَزَّلْنا عليهم من السماء ملكاً رسولا».

أنهم اقترحوا تكرير نزول آيةٍ،ولا أنه عَلَّق تكريرَ نزولِ مَلَكٍ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرض.

وفي قوله: «نَزَّلْنا» التفاتٌ من الغَيبةِ إلى التكلُّمِ لأنَّ قبلَه: «اعبُدوا ربَّكم»،فلو جاء الكلامُ عليه لقيل: ممَّا نَزَّلَ على عبدِه، ولكنه التفت للتفخيم. و «على عبدنا» متعلِّقٌ بنزَّلنا، وعُدِّي بـ«على» لإفادتها الاستعلاءَ، كأنَّ المُنَزَّل تَمَكَّنَ من المنزولِ عليه ولبسه، ولهذا جاء أكثرُ القرآن بالتعدِّي بها، دونَ «إلى»، فإنها تفيدُ الانتهاء والوصولَ فقط، والإِضافة في «عبدِنا» تفيدُ التشريف كقوله[1]:

٢٧١ ـ يا قومِ قلبي عندَ زهْراءِ   يَعْرِفُه السامعُ والرائي
لا تَدْعُني إلَّا بيا عبدَها   فإنه أَشْرَفُ أسمائي

وقُرِىء: «عبادِنا»[2]، فقيل: المرادُ النبيُّ عليه السلام وأمته، لأنَّ جَدْوى المنزَّلِ حاصلٌ لهم. وقيل: المرادُ بهم جميعُ الأنبياءِ عليهم السلام.

قوله تعالى: «فأْتُوا» جوابُ الشرط، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه، وأصلُ فأْتُوا: اِئْتِيُوا مثل: اضْربوا فالهمزة الأولى همزةُ وصلٍ أُتي بها للابتداءِ بالساكنِ، والثانيةُ فاءُ الكلمةِ، اجتمع همزتان، وَجَبَ قَلْبُ ثانيهما ياءً على حدِّ «إيمان» وبابِه، واستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياءِ التي هي لامُ الكلمةِ فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنَتِ الياءُ وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةٌ فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وضُمَّتِ التاءُ للتجانُسِ فوزنُ ايتوا: افْعُوا، وهذه الهمزةُ إنما يُحتاجُ إليها ابتداءً، أمَّا في الدَّرْجِ فإنه يُسْتَغْنى عنها وتعودُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ لأنها إنما قُلِبَت ياءً للكسر الذي كان قبلها،

(١) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في القرطبي ١/٢٣٢؛ والبحر ١/١٠٤؛ وسقطت «لا تدعني» من الأصل.

(٢) ذكرها في البحر ١/١٠٤؛ والزمخشري ١/٢٣٩ من دون نسبة.

وقد زال نحو: «فَأْتوا» وبابِه وقد تُحْذَفُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ في الأمرِ كقوله[1]:

٢٧٢ ـ فإنْ نحنُ لم نَنْهَضْ لكم فَنَبُرَّكُمْ فَتُونا فعادُونا إذاً بالجرائمِ

يريد: فَأْتونا كقوله: فَأْتوا. وبسورة متعلق بـ «أتوا».

قوله تعالى: «مِنْ مثله» في الهاء ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها تعودُ على على ما نَزَّلنا، فيكون مِنْ مثله صفةً لسورة، ويتعلّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِ المنزَّل في فصاحتِه وإخبارِه بالغُيوبِ وغيرِ ذلك، ويكونُ معنى «مِنْ» التبعيضَ، وأجاز ابن عطية[2] والمهدوي أن تكون للبيان، وأجازا هما وأبو البقاء[3] أن تكون زائدةً، ولا تجيء إلا على قول الأخفش[4]. الثاني: أنها تعودُ على «عبدِنا» فيتعلَّقُ «من مثله» بأْتوا، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءَ الغاية، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكونَ صفةً لسورة، أي: بسورةٍ كائنة من رجلٍ مثلِ عبدِنا. الثالث: قال أبو البقاء[4]: «إنها تعود على الأنداد بلفظِ المفرد كقوله: «وإنَّ لكم في الأنعام لعِبْرةً، نُسْقيكم مِمَّا في بطونه»[5] قلت: ولا حاجةَ تَدْعو إلى ذلك، والمعنى يَأْباه أيضاً.

والسُّورة: الدرجةُ الرفيعة، قال النابغة[6]:

٢٧٣ ـ ألم ترَ أنَّ الله أعطاكَ سُورةً ترى كلَّ مَلْكٍ دونَها يَتَذَبْذَبُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١٠١ وحذف الهمزة هنا شاذ.
(٢) التفسير ١/١٩٤.
(٣) الاملاء ١/٢٤.
(٤) معاني القرآن للأخفش ٩٨.
(٤) الاملاء ١/٢٤.
(٥) الآية ٦٦ من النحل.
(٦) ديوانه ٧٨، والقرطبي ١/٦٥. ويتذبذب: يضطرب.

وسُمِّيَتْ سورةُ القرآنِ بذلك لأنَّ صاحبَها يَشْرُفُ بها وَترْفَعُه. وقيل: اشتقاقُها من السُّؤر وهو البَقِيَّة، ومنه: «أَسْأَروا في الإناء» قال الأعشى(١):

٢٧٤ ـ فبانَتْ وقد أَسْأَرَتْ في الفؤا دِصَدْعاً على نَأْيِها مُسْتطيرا

أي: أَبْقَتْ، ويَدُلُّ على ذلك أنَّ تميماً وغيرَها يهمزون فيقولون: سُؤْرة بالهمز، وسُمِّيت سورةُ القرآن بذلك لأنها قطعةٌ منه، وهي على هذا مخففةٌ من الهمزة، وقيل: اشتقاقُها من سُورِ البِناءِ لأنها تُحيط بقارئها وتحفظُه كسُورِ المدينة، ولكنَّ جَمْعَ سُورةِ القرآن سُوَر بفتح الواو، وجَمْعَ سُورةِ البِناء سُوْر بسكونها فَفرَّقوا بينها في الجمعِ.

قوله تعالى: «وادعُوا شهداءَكم» هذه جملةُ أمرٍ معطوفةٌ على الأمر قبلها، فهي في محلِّ جَزْم أيضاً. ووزنُ ادْعُوا: افْعُوا لأن لام الكلمةِ محذوفٌ دلالةً على السكونِ في الأمر / الذي هو جَزْم في المضارع، والواوُ ضميرُ الفاعِلِين [٢٦/أ] و «شهداءَكم» مفعولٌ به جمعُ شهيد كظريف، وقيل: بل جمعُ شاهد كشاعر والأولُ أَوْلى لاطِّراد فُعَلاء في فَعِيل دونَ فاعلٍ، والشهادةُ: الحضور.

و «مِنْ دونِ الله» متعلقٌ بادْعُوا، أي: ادْعُوا مِنْ دونِ الله شهداءكم، فلا تستشهدوا بالله، فكأنه قال: وادعُوا من غير الله مَنْ يشهَدُ لكم، ويُحْتمل أَنْ يَتَعلَّقَ بـ «شهداءَكم»، والمعنى: ادعُوا مَن اتخذتموه آلهةً مِنْ دونِ الله وَزَعَمْتُم أنهم يَشْهدون لكم بصحةِ عبادتِكم إياهم، أو أعوانكم مِنْ دون أولياء الله، أي الذين تستعينون بهم دونَ الله. أو يكونُ معنى «مِنْ دونِ الله» بين يدي الله كقوله(٢):

---

(١) ديوانه ٣١٧؛ والطبري ١/١٠٥؛ وابن عطية ١/٨٠.

(٢) البيت في وصف صفاء الخمرة، ولم أقف عليه، غير أني وجدت في ديوان الأعشى ٢١٩ وجمهرة ابن دريد ٣/١١٤:

تُرِيْكَ القَذى مِنْ دونِها وهي دونَه إذا ذاقَها مَنْ ذاقَها يَتَمَطَّقُ

٢٧٥ ـ تُريكَ القَذَى مِنْ دونِها وهي دونَه   لوجهِ أخيها في الإناءِ قُطُوبُ

أي: تريكَ القذى قُدَّامها وهي قُدَّامه لرقتِها وصفائها.

واختار أبو البقاء[(١)] أن يكون «من دون الله» حالاً من «شهداءكم»، والعاملُ فيه محذوفٌ، قال: «تقديرُه: شهداءَكم منفردين عنِ الله أو عن أنصارِ الله».

و «دونَ» مِنْ ظروف الأمكنة، ولا تَتَصَرَّف على المشهورِ إلا بالجرِّ بـ«مِنْ»، وزعم الأخفش أنها متصرِّفة، وجَعَل من ذلك قولَه تعالى: «ومِنّا دونَ ذلك»[(٢)] قال: «دونَ» مبتدأ، و «منَّا» خبرُه، وإنما بُني لإضافتِه إلى مبني، وقد شَذَّ رفعُه خبراً في قولِ الشاعر[(٣)]:

٢٧٦ ـ ألم تَرَ أنِّي قد حَمَيْتُ حقيقتي   وباشَرْتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها

وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنًى. وأمّا «دون» التي بمعنى رديء فتلك صفةٌ كسائرِ الصفات، تقول: هذا ثوبٌ دونٌ، ورأيت ثوباً دوناً، أي: رديئاً، وليستْ ممَّا نحن فيه.

قوله تعالى: «إنْ كنتم صادِقين» هذا شرطٌ حُذِفَ جوابُه للدلالة عليه، تقديره: إنْ كنتم صادِقين فافعلوا، ومتعلَّقُ الصدقِ محذوفٌ، والظاهرُ تقديرُه هكذا: إن كنتم صادقين في كونكم في رَيْبٍ من المنزَّل على عبدِنا أنه من عندنا. وقيل: فيما تَقْدِرون عليه من المعارضة، وقد صَرَّح بذلك عنهم في آية أخرى حيث قال تعالى حاكياً عنهم: «لو نشاء لقُلْنا مثلَ هذا»[(٤)]. والصدقُ

(١) الاملاء ١/٢٥.
(٢) الآية ١١ من الجن. وليس في معاني القرآن للأخفش إشارة إلى ذلك.
(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في الحماسة ١/٢١٥؛ والشذور ٨١؛ والبحر ١/١٢٠.
(٤) الآية ٣١ من الأنفال.

ضدُّ الكذبِ، وقد تقدَّم فَيُعْرَفُ مِنْ هناك، والصديقُ مشتقٌّ منه لصِدْقِه في الودِّ والنصحِ، والصَّدْقُ من الرماح: الصُّلبة.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿فإنْ تَفْعلوا ولَنْ تَفْعلوا﴾**: «إنْ» الشرطيةُ داخلةً على جملة «لم تفعلوا» وتفعلوا مجزومٌ بلم، كما تدخل إنْ الشرطيةُ على فعلٍ منفي بلا نحو: «إنْ لا تفعلوه»[١] فيكون «لم تفعلوا» في محلِّ جزم بها.

وقوله: «فاتَّقوا» جوابُ الشرطِ، ويكونُ قولُـه: «ولَنْ تفعلوا» جملةً معترضةً بين الشرطِ وجزائه. وقال جماعةٌ من المفسرين[٢]: معنى الآيةِ: وادعوا شهداءَكم مِنْ دونِ اللَّـهِ إنْ كنتم صادِقيـن، ولَنْ تَفْعلوا فإنْ لم تَفْعلوا فاتَّقوا النار. وفيه نظرٌ لا يَخْفى. وإنما قال تعالى: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا» فَعَبَّر بالفعلِ عن الإتْيان لأن الفعلَ يجري مَجْرى الكناية، فيُعَبَّر به عن كلِّ فعلٍ ويُغْني عن طول ما تَكْني به. وقال الزمخشري[٣]: «لو لم يَعْدِلْ من لفظِ الإتيانِ إلى لفظِ الفعلِ لاسْتُطِيل أن يقال: فإنْ لم تأتوا بسورةٍ من مثله ولَنْ تأتوا بسورةٍ مِنْ مثلِه». قال الشيخ[٤]: «ولا يَلْزَمُ ما قال لأنه لو قال: «فإنْ لم تأتوا ولَنْ تأتوا» كان المعنى على ما ذَكَر، ويكونُ قد حَذَفَ ذلك اختصاراً، كما حَذَف اختصاراً مفعولَ «لم تَفْعلوا ولَنْ تفعلوا»، ألا ترى أنَّ التقدير: فإنْ لم تفعلوا الإتيانَ بسورةٍ من مِثْله، ولن تفعلوا الإتيانَ بسورةٍ من مثله».

و «لَنْ» حرفُ نَصْبٍ معناه نَفْيُ المستقبل[٥]، ويختصُّ بصيغةِ المضارع كـ«لم»، ولا يقتضي نَفْيُه التأبيدَ، وليس أقلَّ مدةً مِنْ نفي لا، ولا نونُه بدلاً من

---

(١) الآية ٧٣ من الأنفال.

(٢) انظر مناقشة أبي حيان: البحر ١/١٠٦.

(٣) الكشاف ١/٢٤٨.

(٤) البحر ١/١٠٦.

(٥) انظر في لن: الكتاب ١/٤٠٧؛ المغني ٣١٤؛ أسرار العربية ١٣٠.

ألفِ لا، ولا هو مركباً من «لا أَنْ» خلافاً للخليلِ، وزَعَم قومٌ أنها قد تَجْزِمُ، منهم أبو عبيدةَ وأنشدوا[1]:

٢٧٧ ـ لن يَخِبْ لانَ مِنْ رجائِك مَنْ حَرْ ... رَكَ مِنْ دونِ بابِك الحَلَقَهْ

وقال النابغة[2]:

٢٧٨ ـ .... فلن أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ بالصَّفَدِ

ويُمكِنُ تأويلُ ذلك بأنه مِمَّا[3] سُكِّنَ فيه للضرورةِ.

قوله تعالى: «فاتَّقوا النارَ» هذا جوابُ[4] الشرطِ كما تقدم، والكثير في لغة العرب: «اتَّقى يتَّقي» على افْتَعَل يَفْتَعِلُ، ولغة[5] تميم وأسد: تَقَى يَتْقي مثل: رَمَى يَرْمي، فيُسكِّنون ما بعد حرفِ المضارعة، حكى هذه اللغة سيبويه[6]، ومنهم مَنْ يُحَرِّكُ ما بعد حرف المضارعة، وأنشدوا[7]:

٢٧٩ ـ تَقُوه أيُّها الفِتْيانُ إنّي ... رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدودا

---

(١) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي، وهو في المغني ٣١٥؛ والأشموني ٣/٢٧٨؛ والدرر ٢/٤.

(٢) ديوانه ٢٥ وروايته «فلم»، وصدره:

هـذا الثنـاءُ فـإنْ تَـسْـمَـعْ لـقـائـله

وهو في القرطبي ١/٢٣٤؛ والصفد والثناء هنا: العطاء.

(٣) من هنا يبدأ السقط من الأصل، وقد حصل ما بين الآيات ٢٤ ـ ٦١ من البقرة وقد أثبتنا نسخة «ي» مع مراعاة الفروق بين النسخ المعتمدة الأخرى ولا سيما نسخة «ع» التي هي أعلى النسخ قيمة هنا، ولكننا لم نتمكن من إثبات نصها لكثرة الخروم فيها.

(٤) ح: «جوابه».

(٥) ع: «وهي لغة».

(٦) الكتاب ٢/٢٥٧.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في النوادر ٤.

وقال آخر[1]:

٢٨٠ ـ ....   تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

قوله تعالى[2]: «النارَ» مفعول به، و«التي» صفتُها، وفيها أربع[3] اللغاتِ المتقدمةِ، كقوله[4]:

٢٨١ ـ شُغِفَتْ بك اللَّتْ تَيَّمَتْكَ فَمثلُ ما   بك ما بها مِنْ لَوْعةٍ وغَرامِ

وقال آخر[5]:

٢٨٢ ـ فقلْ لِلَّتْ تَلُومُك إنَّ نَفْسي   أراها لا تُعَوَّذُ بالتَّميمِ

وقوله[6]: «وَقُودها الناس» جملةٌ من مبتدأ وخبر صلةٌ وعائدٌ، والألفُ واللامُ في «النار» للعهدِ لتقدُّمِ ذكرها في سورة التحريم ـ وهي مكية ـ عند قوله تعالى: «قُوا أنفسَكم وأهليكم ناراً»[7].

والمشهورُ فتحُ واوِ الوَقود، وهو اسمُ ما يُوقَدُ به، وقيل: هو[8] مصدر كالوَلوع والقَبول والوَضوء والطَّهور. ولم يجىءْ مصدرٌ على فَعُول غيرُ هذه الألفاظِ فيما حكاه سيبويه[9]. وزاد الكسائي: الوَزُوع[10]، وقُرىء شاذاً في سورة

---

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المحتسب ٢/٣٧٢؛ والخصائص ٢/٢٨٦؛ وأمالي الشجري ١/٢٠٥؛ واللسان: تخذ، وصدره:
زيادتَنا نعمانَ لا تَحْرِمَنَّنا

(٢) ص ح ع: «والنار» بإسقاط «قوله تعالى».

(٣) ي: أربع لغات، ص ح: الأربع اللغات، وما أثبتناه من ع لأنه الصواب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٨٢؛ الدرر ١/٥٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٢/٣٠٨؛ والخزانة ٢/٢٩٩؛ والهمع ١/٨٢؛ والدرر ١/٥٦.

(٦) سقط من ص ح ع.

(٧) الآية ٦ من التحريم.

(٨) ي: «ما».

(٩) الكتاب ٢/٢٢٨.

(١٠) الوَزُوع: الوَلُوع.

(ق) «وما مسَّنا من لَغوب»[1]، فتصير سبعةً، وهناك ذَكرْتُ هذه[2] القراءةَ، ولكن المشهور أن الوقود والوَضوءَ والطَهور بالفتح اسمٌ وبالضم مصدرٌ، وقرىء شاذاً بضمها[3] وهو مصدرٌ. وقال ابن عطية[4]: «وقد حُكيا[5] جميعاً في الحَطَب، وقد حُكيا في المصدر» انتهى. فإن أريدَ اسمُ ما يُوقد به فلا حاجةَ إلى تأويل، وإنْ أَريد[6] بهما المصدرُ فلا بدَّ من تأويلٍ وهو: إمَّا البمالغة[7] أي جُعلوا نفس التوقُّدِ مبالغةً في وصفهم بالعذاب، وإمّا حذفُ مضافٍ: إمّا من الأولِ أي أصحابُ توقدِها، وإمَّا من الثاني أي[8]: يُوقِدُها إحراقُ الناس، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه.

والهاءُ في الحجارةِ لتأنيثِ الجمع.

قوله تعالى: «أُعِدَّتْ» فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ «النار» والتاء واجبة، لأن الفعلَ أُسْنِدَ إلى ضمير المؤنث، ولا يُلتفت إلى قوله[9]:

---

(١) الآية ٣٨ من سورة ق، وهي قراءة السلمي وطلحة. انظر: المحتسب ٢/٢٨٥. واللغوب: التعب.
(٢) سقط من ي.
(٣) أي بضم وقود، وهي قراءة الحسن ومجاهد وعيسى بن عمر. انظر: القرطبي ١/٢٣٦؛ والبحر ١/١٠٧.
(٤) التفسير ١/١٩٦.
(٥) ي: «حكينا».
(٦) ص ح: «أريدهما».
(٧) ي: «للمبالغة».
(٨) ي: «أن».
(٩) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو في الكامل ٦٦٠؛ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢؛ والخصائص ٢/٤١١؛ والمخصص ١٦/٨٠؛ وأمالي الشجري ١/١٦١؛ والمقرب ١/٣٠٢؛ ورصف المباني ١٦٦؛ والعيني ٢/٢٦٤. والمزنة: واحدة المزن وهي السحابة البيضاء، والودق: المطر وبقل المكان: نبت بقله.

٢٨٣ ـ فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

لأنه ضرورةً خلافاً لابن كيسان[١]. و«للكافرين» متعلقٌ به، ومعنى أُعِدَّت: هُيِّئَتْ، قال[٢]:

٢٨٤ ـ أَعْدَدْتَ للحَدَثان سا بِغَةً وعَدَّاءً عَلَنْدى

وقرىء: «أُعْتِدَتْ»[٣] من العَتاد بمعنى العُدَّة. وهذه الجملةُ الظاهر أنها لا محلَّ لها لكونها مستأنفةً جواباً لِمَنْ قال: لِمَنْ[٤] أُعِدَّتْ؟ وقال أبو البقاء[٥]: «محلُّها النصبُ على الحالِ من «النار»، والعامِلُ فيها اتقوا». قيل:[٦] وفيه نظرٌ فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقَوْا أم لم يَتَّقُوا، فتكونُ حالاً لازمةً، لكن الأصل في الحال التي ليسَتْ للتوكيدِ أن تكونَ منتقلةً[٧]، فالأَوْلَى أن تكونَ استئنافاً. قال أبو البقاء:[٨] «ولا يجوزُ أن تكون حالاً من الضمير في «وَقُودُها» لثلاثة أشياء أحدها: أنها مضافٌ إليها. الثاني: أنَّ الحَطَب لا يعمل، يعني[٩] أنه اسمٌ جامدٌ. الثالث: الفصلُ[١٠] بين المصدرِ أو ما يَعْمَلُ

---

(١) محمد بن أحمد، أخذ عن ثعلب والمبرد، توفي سنة ٢٩٩. انظر: إنباه الرواة ٥٧/٣؛ والنزهة ٢٣٥؛ البغية ١٨/١.

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في الحماسة ١٠٤/١. والحدثان: الحوادث، والعلندى: الغليظ.

(٣) وهي قراءة عبدالله بن مسعود. انظر: البحر ١٠٩/١؛ الشواذ ٤.

(٤) قوله: «لمن» سقط من ح ص.

(٥) الإملاء ٢٥/١.

(٦) القائل هو أبو حيان الذي يرد على أبي البقاء. انظر: البحر ١٠٩/١.

(٧) من قوله «منتقلة» إلى قوله «حالاً» سقط من ح ص.

(٨) الإملاء ٢٥/١.

(٩) ي: «بمعنى».

(١٠) ح: «والفصل».

عَمَلَهُ وبين مَا يَعْمَلُ فيه بالخبر[1] وهو «الناسُ»، يـني أنَّ الوُقودَ بالضمِّ وإن كان مصدراً صالحاً[2] للعملِ فلا يجوزُ ذلك أيضاً؛ لأنه عاملٌ[3] في الحالِ وقد فَصَلْتَ بينه وبينها بأجنبي وهو «الناسُ». وقال السجستاني: «أُعِدَّتْ للكافرين» من صلة «التي» كقوله: «واتقوا النارَ التي أُعِدَّتْ للكافرين»[4]، قال ابن الأنباري: «وهذا غَلَطٌ لأن «التي» هُنا وُصِلَتْ بقوله: «وَقُودُها الناس» فلا يجوز أن تُوصل بصلةٍ[5] ثانية، بخلافِ التي في آل عمران»[6]. قلت: ويمكن أَلَّا يكونَ غلطاً، لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ[7] «وقودُها الناس» ـ والحالةُ هذه ـ صلةٌ، بل إمَّا معترضةٌ لأنَّ فيها تأكيداً وإمَّا حالاً، وهذان الوجهان لا يمْنَعهُما معنىً ولا صناعةً.

آ. **(٢٥) قولُه تعالى: ﴿وَبَشِّر الذين آمنوا﴾**: هذه الجملةُ معطوفةٌ[8] على ما قبلها، عَطَفَ جملةَ ثوابِ المؤمنين على جملةِ عقابِ[9] الكافرين، وجاز ذلك[10] لأنَّ مذهبَ سيبويه ـ وهو الصحيح ـ أنه لا يُشْتَرَطُ في عطفِ الجملِ التوافُقُ معنًى، بل تُعْطَفُ الطلبيةُ على الخبريةِ وبالعكسِ، بدليلِ قولِهِ:[11]:

---

(١) ح ص ع: «بالجر»، وما أثبتناه من العكبري و ي، وهو الصواب.
(٢) ي: «مصدرا حالاً صالحاً».
(٣) قوله: «عامل» مخروم في: ص.
(٤) الآية ١٣١ من آل عمران.
(٥) ح: «لصلة».
(٦) أي ليس لها صلة غير «أعدت».
(٧) قوله: «أن» سقط من ع.
(٨) قوله: «معطوفة» سقط من ي.
(٩) ص ح ع: «ثواب».
(١٠) انظر: البحر ١١١/١.
(١١) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٦؛ والمغني ٥٣٦؛ واللسان: قيل. وتناغي: تكلمه بما يحبه. والإثمد: عود يكتحل به.

٢٨٥ ـ تُناغي غَزالاً عند بابِ ابنِ عامرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحسانَ بإِثْمِدِ

وقولِ امرىء القيس:[١]

٢٨٦ ـ وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ وهل عند رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وأجاز الزمخشري[٢] وأبو البقاء[٣] أن يكونَ عطفاً على «فاتقوا» ليَعْطِفَ أمراً على أمر. وهذا قد رَدَّهُ الشيخ[٤] بأنَّ[٥] «فاتَّقُوا» جوابُ الشرط، فالمعطوفُ يكون جواباً لأنَّ حكمَه حكمُه، ولكنه لا يَصِحُّ لأنَّ تبشيرَه للمؤمنين لا يترتَّبُ على قولِهِ: فإنْ لَمْ تَفْعَلوا.

وقرىء: «وبُشِّرَ» ماضياً مبنياً للمفعولِ[٦]. وقال الزمخشري:[٧] «وهو عطف على أُعِدَّت»[٨]. قيل:[٩] «وهذا لا يتأتَّى على إعرابِ «أُعِدَّتْ» حالاً لأنها لا تَصْلُحُ للحاليَّةِ».

والبِشارةُ: أولُ خبرٍ من خيرٍ أو شرٍّ، قالوا: لأنَّ أثرَها يَظْهَرُ في البَشَرة وهي ظاهِرُ جلدِ الإنسان، وأنشدوا:[١٠]

٢٨٧ ـ يُبَشِّرُني الغُرابُ بِبَيْنِ أهلي فقُلْتُ له: ثَكِلْتُكَ مِنْ بشيرِ

---

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٩ وشرح التبريزي على المعلقات ٨٠.
(٢) الكشاف ١/٢٥٤.
(٣) ليس في الإملاء ما يشير إلى ذلك، وقد يكون في كتاب آخر أو في نسخة ثانية منه.
(٤) البحر ١/١١٠.
(٥) ص ح: «فإن».
(٦) نسبها أبو حيان في البحر ١/١١١ إلى زيد بن علي.
(٧) الكشاف ١/٢٥٤.
(٨) ي: «اعتدت».
(٩) القائل هو أبو حيان في البحر ١/١١١.
(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١١١.

وقال آخر:(١)

٢٨٨ ـ وبَشَّـرْتَنِي يا سَعْـدُ أَنَّ أَحِبَّتِي جَفَوْنِي وأنَّ الوُدَّ موعدُهُ الحَشْرُ

وهذا رأي سيبويه(٢)، إلا أن الأكثرَ استعمالُها في الخير، وإن اسْتُعْمِلَتْ في الشرِّ فبقَيْدٍ، كقولِهِ تعالى: «فَبَشِّرْهُم بعذابٍ»(٣)، وإن أُطْلِقَتْ كانت للخيرِ، وظاهرُ كلامِ الزمخشري(٤) أنها تختصُّ بالخَيْرِ، لأنه تَأَوَّل مثلَ: «فَبَشِّرْهُم بعذاب» على العكسِ في الكلام الذي يُقْصَدُ به الزيادةُ في غَيْظِ المُسْتَهْزَأ به وتألُّمِهِ(٥). والفعلُ منها: بَشَرَ وبَشَّر مخففاً ومثقلاً، كقولَه: «بَشَرْتُ عيالي» البيت(٦)، والتثقيلُ للتكثيرِ بالنسبة إلى المُبَشَّـرِ به. وقد قـرىء(٧) المضارعُ مخففاً ومشدداً، وأمَّا الماضي فَلَمْ يُقْرَأْ به إلا مثقَّلاً نحو: «فبشَّرْناها بإسحاق»(٨) وفيه لغةٌ أخرى: أَبْشَرَ مثل أَكْرَمَ، وأنكر أبو حاتم التخفيفَ، وليس بصـوابٍ لمجيء مضارِعِـهِ. وبمعنى(٩) البِشارة: البُشـور والتَبْشيـر والإِبْشَار، وإن اختَلَفَتْ أفعالُها، والبِشارَةُ أيضاً الجَمالُ، والبَشير: الجميلُ، وتباشير الفجرِ أوائلُهُ.

[وقرأ زيدُ بنُ علي ـ رضي الله عنهما ـ «وبُشِّرَ»: ماضياً مبنياً للمفعول

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١١١.
(٢) الكتاب ٢/١٠٧، ٢٢٧.
(٣) الآية ٢١ من آل عمران، وزاد في «ي» بعد الآية: «على العكس» وهي مقحمة من قبيل انتقال النظر.
(٤) الكشاف ١/٢٥٤.
(٥) ص: «وتأمله».
(٦) تقدَّم برقم ١٠٠.
(٧) انظر تفصيل القراءات في هذا الفعل: السبعة ٢٠٥.
(٨) الآية ٧١ من هود.
(٩) ص: «ومعنى».

قال الزمخشري[1]: «عطفاً على «أُعِدَّت» انتهى. وهو غلط لأن المعطوف عليه [مِن] الصلة، ولا راجعَ على الموصولِ من هذه الجملةِ فلا يَصِحُّ أنْ يكونَ عطفاً على أُعِدَّت][2].

وفاعلُ «بَشِّـرْ»[3]: إمَّا ضميرُ الرسولِ عليه السلام، وهو الواضحُ، وإمَّا كلُّ مَنْ تَصِحُّ منه البشارةُ. وكونُ صلةِ[4] «الـذين» فعلاً ماضياً دونَ كونِهِ اسمَ فاعلٍ دليلٌ على أَنْ يستحقَّ التبشيرَ بفضلِ الله مَنْ وَقَعَ منه الإيمانُ وتَحَقَّقَ به وبالأعمالِ الصالحةِ.

والصالحاتُ جمعُ صالحة وهي من الصفاتِ التي جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ في إيلائِها[5] العواملَ، قال:[6]

٢٨٩ ـ كيفَ الهجاءُ وما تَنْفَكُّ صالِحَةٌ ... مِنْ آلِ لأْمٍ بظهرِ الغَيْبِ تَـأْتِينِي

وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ لأنه من بابِ جَمْعِ المؤنث السالم نيابةً عن الفتحةِ التي هي أصلُ النصبِ.

قولُه تعالى: «أَنَّ لهم جَناتٍ» جناتٍ اسمُ أنَّ، و«لهم» خبرٌ مقدمٌ، ولا يجوز تقديمُ خبرِ «أنَّ» وأخواتِها إلا ظرفاً أو حرفَ جَرٍّ، وأنَّ وما في حَيِّزها في محلِّ جَرّ عند الخليل والكسائي ونصبٍ عند سيبويهِ[7] والفراء[8]، لأن الأصلَ: وبَشِّرِ الذين آمنوا بأنَّ لهم، فحُذِفَ حرفُ الجر مع أَنَّ، وهو حَذْفٌ

---

(١) الكشاف ١/٢٥٤.

(٢) ما بين معقوفين انفردت بها ع، وكان قد أشير إليها قبل قليل بعبارة ثانية.

(٣) ص: «بشير».

(٤) ص ح: «مثله».

(٥) ي: «أوائلها».

(٦) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٨٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٧.

(٧) الكتاب ١/١٧.

(٨) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

مُطَّرِدٌ معها ومع «أَنْ» الناصبة للمضارعِ، بشرط أَمْنِ اللَّبْسِ، بسبب طولهما بالصلة، فلما حُذِفَ حرفُ الجرّ جرى[1] الخلافُ المذكورُ، فالخليـل[2] والكسائي يقولان: كأنَّ الحرفَ[3] موجودٌ فالجرُّ باقٍ[4]، واستدلَّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعر:[5]

٢٩٠ ـ وما زُرْتُ ليلى أَنْ تَكُونَ حبيبةً   إليَّ ولا دَيْنٍ بهـا أنا طـالِبُـهْ

فَعَطْفُ «دَيْنٍ» بالجرِّ على مـحلِّ «أن تكون» يبيِّنُ كونَها مجرورةً، قيل: ويَحْتملُ أن يكونَ من بابِ عَطْفِ التوهُّم فلا دليلَ فيه. والفراء وسيبويـه يقولان: وَجَدْناهم إذا حذفوا حرفَ الجر نَصَبُوا، كقولِهِ:[6]

٢٩١ ـ تَمُـرُّونَ الديـارَ وَلَمْ تَعُـوجـوا   كَـلامُـكُـمُ عـليَّ إذاً حَـرَامُ

أي بالديار، ولا يجوزُ الجرُّ إلا في نادرِ شعرٍ، كقولِهِ:[7]

٢٩٢ ـ إذا قيلَ: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ   أَشَارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كُلَيْبٍ، وقولِ الآخر:[8]

---

(١) أقحم في «ي» زيادة جملة من قبيل انتقال النظر.
(٢) ص ح: والخليل.
(٣) ي: «الحروف».
(٤) ص: «فإن».
(٥) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٩٣؛ والإنصاف ١/٣٩٥؛ وأمالي الشجري ١/٤١٨؛ والمغني ٥٨١؛ والأشموني ٢/٩٢؛ والدرر ٢/١٠٥.
(٦) تقدم برقم ١٤٨. وانظر: الكتاب ١/١٧؛ والفراء ١/١٤٨.
(٧) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٢٠، أو جرير في ديوانه ٣٥٧ برواية ثانية والتصريح ١/٢١٢؛ والعيني ٢/٥٤٢؛ والخزانة ٣/٦٦٩؛ والهمع ٢/٣٦؛ والدرر ٢/٣٧.
(٨) لم أهتد إلى قائله، وصدره:
وكـريـمـةٍ مـن آلِ قـيسِ ألِـفْـتُـه
وهو في ابن عقيل ٢/٣٥؛ والهمع ٢/٣٦؛ والدرر ٢/٣٧.

٢٩٣ ـ .... حتى تَبَـذَّخَ فارتقى الأَعْـلامِ

أي: إلى الأعلام.

والجَنَّةُ: البُسْتَانُ، وقيل: الأرضُ ذاتُ الشجرِ، سُمِّيَتْ بذلك لسَتْرِها مَنْ فيها، ومنه: الجنين لاستتارِه، والمِجَنُّ: التُّرْس، وكذلك «الجُنَّة»[١] لأنه يَسْتُر صاحبَه، والجِنَّة لاستتارِهم عن أعينِ الناسِ.

قوله: «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنهارُ» هذه الجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ[٢] لأنها صفةٌ لجنَّات، و«تَجْرِي» مرفوعٌ لتجرُّدِهِ من الناصبِ والجازمِ[٣]، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدرةٌ في الياءِ استثقالاً، وكذلك تُقَدَّرُ في كلِّ فعلٍ معتلٍ نحو: يَدْعو ويَخْشَى[٤] إلاَّ أَنَّها في الألِفِ تُقَدَّرُ تعذُّراً.

والأنهارُ جمع نَهَر بالفتح، وهي اللغة العالية[٥]، وفيه تسكينُ الهاءِ، ولكن «أَفْعال» لا ينقاسُ في فَعْل الساكنِ العينِ بل يُحْفظ نحو: أَفْراخ وأَزْنَاد وأَفْراد.

والنهرُ دونَ البحرِ وفوقَ الجدولِ، وهل هو مجرى الماءِ أو الماءُ الجاري[٦] نفسُه؟ والأولُ أظهرُ، لأنه مشتقٌّ من نَهَرْت أي: وسَّعْتُ، قال قيس بن الخطيم يصفُ طعنةً:[٧]

٢٩٤ ـ مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها ....

(١) الجُنَّة: ما استترتَ به من سلاح ونحوه، ورسمت في ح: «الجند».
(٢) ص ح ع: «النصب».
(٣) ذهب أكثر الكوفيين إلى ذلك، وقال البصريون: يرتفع لقيامه مقام الاسم. انظر: الإنصاف ٥٥٠.
(٤) ح: «ويحسبا».
(٥) ص: «الغالبة».
(٦) ي: «الجري».
(٧) تقدم برقم ٤٥.

أي وَسَّعْتُ، ومنه: النهارُ لاتساعِ ضوئِهِ، وإنَّما أُطْلِقَ على الماءِ مجازاً إطلاقاً للمحلِّ على الحالِّ.

و «مِنْ تَحْتِهَا» متعلقٌ بتجري، و «تحت» مكانٌ لا يَتَصَرَّفُ[1]، وهو نقيضُ «فوق»، إذا أُضيفا أُعْرِبَا، وإذا قُطِعَا بُنِيَا على الضم. و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ وقيل: زائدةٌ، وقيل: بمعنى في، وهما ضعيفان.

واعلمْ أنه إذا قيل بأنَّ الجَنَّة هي الأرضُ ذاتُ الشجرِ فلا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: من تحتِ عَذْقِها[2] أو أشجارِها. وإن قيل بأنها الشجرُ نفسُه فلا حاجةَ إلى ذلك. وإذا قيل بأنَّ الأنهارَ اسمٌ للماءِ الجاري فنسبةُ الجَرْيِ إليه حقيقةٌ. وإنْ قيلَ بأنه اسمٌ للأُخْدُودِ الذي يَجْرِي فيه فنسبةُ الجَرْي إليه مجازٌ كقول مهلهل:[3]

٢٩٥ ــ نُبِّئْتُ أنَّ النارَ بعدكَ أُوْقِدَتْ   واسْتَبَّ بعدَكَ يا كُلَيْبُ المَجْلِسُ

قال الشيخ:[4] «وقد ناقضَ ابنُ عطيةَ كلامَهُ هنا فإنه قال:[5] «والأنهار: المياهُ في مجارِيها المتطاولةِ الواسعةِ» ثم قال: «نَسَبَ[6] الجَرْيَ إلى النهرِ، وإنما يَجري الماءُ وحدَه توسُّعاً وتجوُّزاً، كما قال تعالى: «واسْأَلِ القريةَ»[7]، وكما قال: نُبِّئْتُ أنَّ النار. البيت».

والألف واللامُ في «الأنهار» للجنس، وقيل: للعَهْدِ لِذِكْرِها في سورة

(١) قوله: «لا يتصرف» سقط من ح، ص.
(٢) ع: «غرفها». والعَذق: النخلة بحملها.
(٣) مجالس ثعلب ١/٣٧؛ وأمالي القالي ١/٩٥؛ والحماسة ١/٤٥٥؛ والقرطبي ١/٢٣٩. والشاهد في «المجلس» حيث إن الأصل أن يقول: «القوم».
(٤) البحر ١/١١٣.
(٥) التفسير ١/١٩٩.
(٦) ص ح: «نسبت» والتاء مقحمة.
(٧) الآية ٨٢ من يوسف.

القتال[1]. وقال الزمخشري:[2] «يجوزُ أَنْ تَكونَ عوضاً من الضمير كقوله: «واشتعلَ الرأسُ شَيْباً»[3] أي:[4] أنهارُها»، بمعنى[5] أنَّ الأصلَ: واشتعلَ رأسي، فَعَوَّض «أل» عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين[6]، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردودٌ بأنه لو كانت «أل» عوضاً من الضمير لَما جُمع بينهما، وقد[7] جُمع بينهما[7]، قال النابغة:[8]

٢٩٦ ـ رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رفيقةٌ   بجَسِّ النَّدامىٰ بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

[فقال: الجيبِ منها][9]، وأمَّا ما[10] وَرَدَ وظاهرُه ذلك فيأتي تأويله في موضِعِه.

قوله تعالى: «كُلَّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمَرَةٍ» تقدَّم الكلامُ في «كُلَّما»[11]، والعاملُ فيها هنا[12]: «قالوا»، و«منها» متعلِّق بـ«رُزِقوا»، و«مِنْ» لابتداء الغاية وكذلك «مِنْ ثمرةٍ» لأنها بَدَلٌ من قوله «منها» بدَلُ اشتمالٍ بإعادةِ العاملِ،

---

(١) الآية ١٢: «إنَّ الله يُدْخِلُ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ جناتٍ تَجْري من تحتها الأنهار».

(٢) الكشاف ١/٢٥٩.

(٣) الآية ٤ من مريم.

(٤) ص: «يعني أي».

(٥) ي: «بمعنى».

(٦) انظر المسألة في: المغني ٥٥.

(٧) قوله «وقد جمع بينهما» سقط من ع.

(٨) الديوان ٣٠؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٦٩؛ والمحتسب ١/١٨٣؛ واللسان: قطب؛ والخزانة ٢/٢٠٣. والرحيب: المتسع. وقطاب الجيب: مجتمعه، وهو مخرج الرأس منه. الجس: المس، أي إنَّ عنقها واسع، فتحتاج أن يكون جيبها واسعاً.

(٩) سقط من ي.

(١٠) «ما» سقط من ح ص.

(١١) انظر: الآية ٢٠ من البقرة وإعرابه لها.

(١٢) «هنا» سقط من ح ص.

وإنما قُلْنَا إنَّه بدلُ اشتمالٍ، لأنه لا يتعلَّقُ حرفان بمعنًى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيلِ البدليةِ أو العطفِ[1]. وأجاز الزمخشري أن تكونَ «مِنْ» للبيانِ، كقولِك: رأيت منكَ[2] أسداً. وفيه نظرٌ، لأنَّ مِنْ شرطِ ذلك أن يَحُلَّ مَحَلَّها موصولٌ وأن يكونَ ما قبلها مُحَلًّى[3] بأل الجنسية، وأيضاً فليس قبلَها شيءٌ يَتَبَيَّنُ[4] بها، وكونُها بياناً لِما بعدها بعيدٌ جداً وهو غيرُ المصطلح.

و «رِزْقاً» مفعولٌ ثانٍ لـ«رُزِقوا» وهو بمعنى «مَرْزوقٍ»، وكونُه مصدراً بعيدٌ لقولِه: «هذا الذي رُزِقْنا من قبلُ وأُتوا به متشابهاً» والمصدرُ لا يُـؤْتَى به متشابهاً، وإنما يُـؤْتى بالمرزوق كذلك.

قوله: «قالوا: هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قبلُ» «قالوا» هو العاملُ في «كلما» كما[5] تقدَّم، و «هذا الذي رُزِقنا» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول، وعائدُ الموصولِ محذوفٌ لاستكمالِهِ الشروطَ، أي: رُزِقْناه. و «مِنْ قَبلُ» متعلِّقٌ به. و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، ولَمَّا قُطِعَتْ «قبلُ» بُنِيَتْ، وإنما بُنِيَتْ على الضَّمةِ لأنها حركةٌ لم تكنْ لها حالَ إعرابها. واختُلِفَ في هذه الجملةِ، فقيل: لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ لأنَّها استئنافيةٌ[6]، كأنه قيل لَمَّا وُصِفَت الجناتُ: ما حالُها؟ فقيل: كلما رُزِقوا قالوا[7]. وقيل: لَهَا محلٌّ، ثم اختُلِفَ فيه فقيل: رفعٌ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، واختُلِفَ في ذلك المبتدأ، فقيل: ضميرُ الجنات أي هي[8] كلما. وقيل: ضميرُ الذين آمنوا أي: هم كلما رُزِقوا قالوا ذلك. وقيل:

(١) ي: «العطفية».
(٢) ص: «مثل».
(٣) ي: «محكي».
(٤) ص ح: «مبين».
(٥) «كما» سقط من: ص ح.
(٦) ص ح ع: «استئناف».
(٧) «قالوا» سقط من: ص.
(٨) «هي» سقط من: ص.

محلُّها نصبٌ على الحالِ وصاحبُها: إمَّا الذينَ آمنوا وإمَّا جنات، وجازَ ذلك وإنْ كان نكرةً لأنها تَخَصَّصَتْ بالصفةِ، وعلى هذين تكونُ حالاً مقدَّرةً لأن وقتَ البشارةِ بالجناتِ لم يكونوا مرزوقينَ ذلك. وقيل: مَحَلُّهَا نَصْبٌ على أنها صفةٌ لجنات أيضاً.

قوله: «وأُتُوا به متشابهاً» الظاهرُ أنها جملةٌ مستأنفةٌ. وقال الزمخشري[1] فيها: «هو كقولِكَ: فلانٌ أَحْسِنْ بفلان[2]، ونِعْم ما فعل، ورأى من الرأي كذا، وكان صواباً، ومنه: «وجعلوا أَعِزَّةَ أَهلِها أَذِلَّةً وكذلك يفعلون»[3] وما أشْبَه ذلك من الجملِ التي تُساق في الكلام معترضةً فلا محلَّ لها[4] للتقرير». قلت[5]: يعني بكونها معترضةً أي بين أحوالِ أهل الجنة، فإنَّ بعدها: «ولهم فيها أزواجٌ»، وإذا كانت معترضةً فلا محلَّ لها أيضاً. وقيل: هي عطفٌ على «قالوا»، وقيل: محلُّها النصبُ على الحالِ، وصاحبُها فاعلُ «قالوا» أي: قالوا هذا الكلامَ في هذه الحالِ، ولا بُدَّ من تقديرِ «قد» قبل الفعلِ أي: وقد أُتوا، وأصلُ أُتُوا: أُتِيُوا مثل: ضُرِبوا، فَأُعِلَّ كنظائـرِه. وقرىء: وأَتَوا[6] مبنياً للفاعل، والضميرُ للوِلْدان[7] والخَدَمِ للتصريحِ بهم في غيرِ موضع. والضميرُ في «به» يعودُ على المرزوق الذي هو الثمرات[8]، كما أنَّ «هذا» إشارةٌ إليه. وقال الزمخشري[9]: «يعودُ إلى المرزوق في الدنيا

---

(١) الكشاف ١/٢٦٢.
(٢) ي: «لفلان».
(٣) الآية ٣٤ من النمل.
(٤) قوله «فلا محلَّ لها» سقط من ع.
(٥) زيادة من ع.
(٦) قراءة هارون الأعور والعتكي. انظر: البحر ١/١١٥.
(٧) ي: «الولدان».
(٨) ص ح: «الثمر».
(٩) الكشاف ١/٢٦١.

والآخرة لأنَّ قولَه: «هذا الذي رُزِقنا من قبلُ» انطوى تحته ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن. ونظيرُ ذلك قولُه تعالى: «إنْ يَكُنْ غنيّاً أو فقيراً فاللَّـهُ أَوْلى بهما»[1] أي: بجنسَي الغنيّ والفقيرِ المـدلولِ عليهما بقوله: غنياً أو فقيراً». انتهى.

قلت: يَعْني بقولِه: «انطوى تحتَه ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن» أنه لَمَّا كان التقديرُ: مثلُ الذي رُزِقْناه كان قدِ انطوى على المرزوقَيْنِ معاً كما أنَّ قولَكَ: «زيدٌ مثلُ حاتم» مُنْطَوٍ على زَيد وحاتم. قال الشيخ[2]: «وما قالَه غيرُ ظاهر، لأنَّ الظاهر عَوْدُه على المـرزوق[3] في الآخرةِ فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبَّهُ بالذي رُزِقوه من قبلُ، لا سيما إذا فَسَّرْتَ القبلِيَّةَ بما في الجنة، فإنه يتعيَّن عَوْدُه على المَرزوق في الجنةِ فقط، وكذلك إذا أَعْرَبْتَ الجملةَ حالاً، إذْ يَصيرُ التقديرُ: قالوا: هذا [مثلُ][4] الذي رُزِقنا من قبل وقـد أُتُوا بـه [متشابهاً][5]، لأنَّ الحاملَ لهم على هذا القول كَونُه أُتُوا به متشابهاً وعلى تقديرِ أن يكونَ معطوفاً على «قالوا» لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوقِ في الدارَيْنِ لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك[6] يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى، لأنَّ العاملَ في «كلما» وما في حَيِّزها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى، لأنها لا تَخْلُو من معنى الشرط، وعلى تقديرِ كونها مستأنفةً لا يظهرُ ذلك أيضاً لأنَّ هذه الجمـلَ مُحَدَّثٌ[7] بها عن الجنة[8] وأحوالِها». وقولُه «مُتَشابهاً» حالٌ من الضميرِ في «به».

(١) الآية ١٣٥ من النساء.
(٢) البحر ١/١١٥.
(٣) ي: المرزوقين، والبحر: مرزوقهم.
(٤) من البحر، وسقط من النسخ.
(٥) من البحر، سقط من النسخ.
(٦) ص ح: «إدراك».
(٧) ي: «تحدث».
(٨) ص ح: «الجملة».

قوله: «ولهمْ فيها أَزْواجٌ مطهرة» «لهم» خبرٌ مقدَّمٌ و «أزواجٌ» مبتدأ و «فيها» متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبرُ. قال أبو البقاء[1]: «ولا يكونُ «فيها» الخبرَ لأنَّ الفائدَةَ تَقِلُّ، إذ الفائدةُ في جَعْلِ الأزواجِ لهم». وقوله: «مُطَهَّرَةٌ» صفةٌ وأَتَى بها مفردةً على حدِّ: «النساءُ طَهُرَتْ»، ومنه قولُ الشاعر[2]:

٢٩٧ ـ وإذا العَذارى بالدُّخانِ تَلَفَّعَتْ   واستَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدورِ فَمَلَّتِ

وقُرىء: «مُطَهَّراتٌ»[3] على حَدِّ: النساءُ طَهُرْنَ. والزوجُ: ما يكونُ معه آخرُ، ويقال: «زَوْجٌ» للرجلِ والمرأةِ، وأمَّا «زَوْجَةٌ» فقليلٌ، ونَقَلَ الفراءُ أنها لغةُ تميمٍ، وأنشد للفرزدق[4]:

٢٩٨ ـ وإنَّ الذي يَسْعى ليُفْسِدَ زوجتي   كساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرى يَسْتَبيلُها

وفي الحديثِ عَنْ عَمَّارِ بنِ ياسر في حقِّ عائشةَ رضي الله عنهما: «والله إني لَأَعْلَمُ أنها زوجتُه في الدنيا والآخرة»[5]، ذَكَرَه البخاري[6]، واختاره الكسائي، والزوجُ أيضاً: الصِّنْفُ، والتثنية: زَوْجان، والطهارةُ: النظافةُ، والفِعْلُ منها طَهَر بالفتح ويَقِلُّ الضم، واسمُ الفاعل منها «طاهر» فهو مقيسٌ

---

(١) الإملاء ١/٢٥.

(٢) البيت لسلمى بن ربيعة الضبي وهو في الحماسة ١/٢٨٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٥٠؛ والهمع ١/٦٠؛ والدرر ١/٣٥. والتلفع: التلبُّس بالشيء، وملَّت: من المَلَّة وهي الجمر.

(٣) قراءة زيد بن علي. البحر ١/١١٧.

(٤) الديوان ١٣٨؛ الأضداد ٣٢٧؛ أدب الكاتب ٣٢٧، اللسان: زوج؛ ابن عطية ١/٢٠١. ويستبيلها: يطلب البول منها؛ والفراء في المذكر والمؤنث ٩٥ نسبها إلى نجد.

(٥) البخاري: فضائل الصحابة (فتح الباري) ٧/١٠٦.

(٦) محمد بن إسماعيل له: الجامع الصحيح، توفي سنة ٢٥٦. معجم المؤلفين ٩/٥٢.

على الأول شاذ على الثاني[1] كخاثرٍ وحامِض من خَثُر اللبنُ وحَمُض بضمِّ العين.

قوله: «وهم فيها خالدون»«هم» مبتدأ، و«خالدون» خبرُه، و«فيها» متعلقٌ به، وقُدِّم ليوافقَ رؤوسَ الآيِ. وأجازوا أن يكونَ «فيها» خبراً[2] أولَ، و«خالدون» خبرٌ ثانٍ، وليس هذا بسديدٍ. وهذه الجملةُ والتي قبلَها عطفٌ على الجملةِ قبلَها حَسْب ما تقدَّم. وقال أبو البقاء[3]: «وهاتان الجملتان مستأنفتان، ويجوز أن تكونَ الثانيةُ حالاً من الهاءِ والميمِ في «لَهُمْ» والعاملُ فيها معنى الاستقرار».

والخُلود: المُكْثُ الطويلُ، وهل يُطْلَقُ على ما لا نهايةَ له بطريقِ الحقيقة أو المجاز؟ قولان، قال زهير[4]:

٢٩٩ ـ فلو كان حَمْدُ يُخْلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ... ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليسَ بِمُخْلِدِ

وقال الزمخشري[5]: «هو الثباتُ الدائمُ والبقاءُ[6] اللازمُ الذي لا ينقطع» وأنشدَ لامرىء القيس[7]:

٣٠٠ ـ ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطللُ البالي ... وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

وهل يَنْعَمَنْ إلا سعيدٌ مُخَلَّدٌ ... قليلُ الهُموم ما يبيت بأَوْجَالِ

(١) لأن اسم الفاعل من فَعُل: فَعْل، نحو: ضَخْم، وفعيل نحو: جميل. انظر: ابن عقيل ٢/١١١.

(٢) ص ح: «خبر».

(٣) إملاء ١/٢٦.

(٤) ديوانه ٢٣٦؛ والهمع ٢/٦٦؛ والدرر ٢/٨٢.

(٥) الكشاف ١/٢٦٢.

(٦) ح: البناء، ص: الثناء.

(٧) ديوانه ٢٧؛ والكتاب ٢/٢٢٧؛ والمحتسب ٢/١٣٠؛ وأمالي الشجري ١/٢٧٤؛ والدرر ٢/١٠٧. والعُصُر والعَصْر: واحد، والأوجال: المخاوف.

آ. (٢٦) قولُه تعالى: ﴿إنَّ الله لا يَسْتَحْيِـي أن يضربَ مثلاً﴾:
«لا يَسْتَحْيِـي» جملةٌ في محل الرفع خبرٌ لـ«إنَّ»، واستفْعَلَ هنا للإغناء عن الثلاثي المجرد، وقال الزمخشري[١]: «إنه موافق له» أي: قد وَرَدَ حَيِـي واسْتَحْيـى بمعنى واحد، والمشهور: اسْتَحْيَـى يَسْتَحْيِـي فهـو مُسْتَحْيٍ ومُسْتَحْيـى منه[٢] من غير حَذْف، وقد جاء اسْتَحَىٰ يَسْتَحِي فهو مُسْتَحٍ مثل: استقى يستقي، وقُرِىء به، ويُرْوَىٰ عن ابن كثير[٣]. واختُلف في المحذوفِ فقيل: عينُ الكلمة فوزنُه يَسْتَفِل. وقيل: لامُها فوزنُه يَسْتَفِع، ثم نُقِلت حركةُ اللامِ على القولِ الأول وحركةُ العينِ على القولِ الثاني إلى الفاءِ وهي الحاءُ، ومن الحَذْفِ قولُه[٤]:

٣٠١ ـ ألا تَسْتَحِي منا الملوكُ وتَتَّقِي ... محارِمَنا لا يَبْؤُؤُ الدمُ بالدَمِ

وقال آخر[٥]:

٣٠٢ ـ إذا ما اسْتَحَيْنَ الماءَ يَعْرِضُ نفسَه ... كَرُعْنَ بِسَبْتٍ في إناءٍ مِنَ الوَرْدِ

والحياءُ لغةً: تَغَيُّرٌ وانكسارٌ يَعْتري الإنسانَ من خوفِ ما يُعاب به، واشتقاقُه من الحياة، ومعناه على ما قاله[٦] الزمخشري[٧]: «نَقَصَتْ حياتُه واعتلَّتْ مجازاً كما يُقال: نَسِي وحَشِيَ وشَظِيَ الفرسُ إذا اعتلَّتْ هذه

---

(١) الكشاف ١/٢٦٣.
(٢) قوله: «منه» سقط من ي.
(٣) في رواية شبل، وابن محيصن ويعقوب. انظر: البحر ١/١٢١؛ الشواذ ٤.
(٤) البيت لجابر بن حني، وهو في المفضليات ٢١١؛ وسيبويه ١/٤٥٠؛ واللسان «بوأ» برواية: ألا تنتهي عنا ملوك؛ والقرطبي ١/٤٣٠. والبواء: القود. والرواية هنا بترك الإعلال.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٦٦. السبت: الجلود المدبوغة بالقرظ، يصف كثرة المطر وأنه أينها ذهب رأى مياه الأمطار فتكرع النوق منه بمشافرها، والأرض قد أنبتت الأزهار فكأنها إناء من الورد.
(٦) ع ص ح: «قال».
(٧) الكشاف ١/٢٦٣.

الأعضاءُ، جُعِل الحَيِيُّ[1] لما يعتريه[2] مِنَ الانكسارِ والتغيُّرِ منتكسَ القوةِ منتقِصَ الحياةِ، كما قالوا: فلان هَلَك من كذا حياءً». انتهى. يعني بقوله: «نَسِيَ وحَشِيَ وشَظِيَ» أي أصيب نَساه وهو عِرْقٌ، وحَشاهُ وهو ما احتوىٰ عليه البطن، وشَظاه وهو عَظْم في الوَرِك.

واستعمالُه هنا في حقِّ اللَّـهِ تعالى مجازٌ عن التَّرْكِ، وقيل: مجازٌ عن الخشيةِ لأنها أيضاً مِنْ ثمراتِه، وجَعَلَه الزمخشريُّ[3] من باب المقابلة، يعني أنَّ الكفار لَمَّا قالوا: «أمَا يستحيي ربُّ محمدٍ أن يَضْرِبَ المَثَل بالمُحَقَّراتِ» قوبل قولُهم ذلك بقوله: «إنَّ الله لا يستحيي أن يضربَ»، ونظيرُه قول[4] أبـي تمام[5]:

٣٠٣ ـ مَنْ مُبْلِغٌ أفنـاءَ يَعْـرُبَ كلَّهـا ... أني بَنَيْتُ الجارَ قبلَ المَنْزِلِ

لو لم يَذْكُرْ بناءَ الدارِ لم يَصِحَّ بناءُ الجارِ.

واستحيـى يتعدَّى تارةً بنفسِه وتارةً بحرفِ جرٍّ، تقـول: استَحْيَيْتُه، وعليه: «إذا ما اسْتَحْيَنَ الماءَ» البيت[6]، واستَحْيَيْتُ منه، وعليه: «ألا تَسْتَحِي منا الملوكُ» البيت[7]، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ قد تعدَّى في هذه الآية إلى «أَنْ يضربَ» بنفسِه فيكونَ في محلِّ نصبٍ قولاً واحداً، ويَحْتَمِل أن يكونَ تَعَدَّى

(١) ح ص: «الحي».
(٢) ي: «يعبر به».
(٣) الكشاف ١/٢٦٣.
(٤) ي: «بقول».
(٥) ديوانه ٣/٤٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٥.
(٦) تقدم برقم ٣٠٢.
(٧) تقدم برقم ٣٠١.

إليه بحرفِ الجرِّ المحذوفِ، وحينئذٍ يَجْري الخلافُ المتقدمُ في قولِه[1] «أنَّ لهم جناتٍ»[2].

و «يَضْرِبَ» معناه: يُبَيِّنَ، فيتعدَّى لواحدٍ. وقيل: معناه التصييرُ، فيتعدَّى لاثنين نحو: «ضَرَبْتُ الطينَ لَبِناً»، وقال بعضُهم: «لا يتعدَّى لاثنين إلا مع المَثَل خاصة»، فعلى القول الأول يكونُ «مَثَلاً» مفعولاً و «ما» زائدةً، أو صفةً للنكرة قبلَها لتزدادَ النكرةُ شِياعاً[3]، ونظيرُه قولُهم: «لأمرٍ ما جَدَع قَصيرٌ أنفَه»[4] وقولُ امرىءالقيس[5]:

٣٠٤ ـ وحديثُ الرَّكْبِ يومَ هنا   وحديثٌ ما على قِصَرِهْ

وقال أبو البقاء[6]: «وقيل «ما» نكرةٌ موصوفةٌ»، ولم يَجْعَلْ «بعوضة» صفتَها بل جَعَلها بدلاً منها[7]، وفيه نظرٌ، إذ يَحْتاجُ أن يُقَدِّر صفةً محذوفةً ولا ضرورةَ إلى ذلك فكان الأَوْلى أن يَجْعَلَ «بعوضةً» صفتَها بمعنى أنه وَصَفَها بالجنسِ المُنَكَّرِ لإبهامِه فهي[8] في معنى «قليل»، وإليه ذهب الفراء[9] والزجَّاج[10] وثعلب، وتكون «ما» وصفتُها حينئذ بدلاً من «مثلاً»، و «بعوضةً» بدلاً[11] من «ما» أو عطفَ بيان لها إنْ قيلَ إنَّ «ما» صفةٌ لـ «مثلاً»، أو نعتٌ

(١) ي: قولهم.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) ص ح: «اتساعاً».

(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٩٠ وقصير هذا هو قصير بن سعد اللخمي.

(٥) ديوانه ١٢٧.

(٦) إملاء ١/٢٦. وانظر في أعاريب الآية: البحر ١/١٢٢؛ معاني القرآن للزجاج ١/٧٠.

(٧) أبو البقاء: من ما.

(٨) ي: «فهو».

(٩) معاني القرآن له ١/٢١.

(١٠) معاني القرآن له ١/٧٠.

(١١) ي: «بدل».

لـ «ما» إنْ قيل: إنها[1] بدلٌ من «مثلاً»[2] كما تقدَّمَ في قولِ الفراء، وبدلٌ[3] من «مثلاً» أو عطفُ بيان له إنْ قيلَ: إنَّ «ما» زائدةٌ. وقيل: «بعوضة» هو المفعولُ و«مثلاً» نُصِبَ على الحال قُدِّم على النكرةِ. وقيل: نُصِبَ على إسقاطِ الخافض، التقديرُ: ما بينَ بعوضةٍ، فلمَّا حُذِفَتْ «بَيْنَ» أُعربت «بعوضةً» بإعرابها، وتكونُ الفاءُ في قوله: «فما فوقها» بمعنى إلى، أي: إلى ما فوقها، ويُعْزى هذا[4] للكسائي والفراء[5] وغيرِهم من الكوفيين وأنشدوا[6]:

٣٠٥ ـ يا أحسنَ الناسِ ما قَرْناً إلى قَدَمٍ ولا حبالَ مُحِبٌّ واصِلٍ تَصِلُ

أي: ما بينَ قَرْنٍ، وحَكَوا[7]: «له عشرون ما ناقةً[8] فَجَمْلاً»، وعلى القول الثاني يكونُ «مثلاً» مفعولاً أولَ، و«ما» تحتملُ الوجهين المتقدمين و«بعوضةً» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بعوضةً هي[9] المفعولُ الأولُ و«مَثَلاً» هو الثاني ولكنه قُدِّم.

وتلخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ في «ما» ثلاثةَ أوجه: زائدةٌ[10]، صفةٌ لما قبلَها، نكرةٌ موصوفةٌ، وأنَّ في «مَثَلاً» ثلاثةً أيضاً مفعولٌ أولُ[11]، مفعولٌ ثانٍ، حالٌ

---

(١) أي إن «ما».

(٢) ي: «ما».

(٣) أي: بعوضة.

(٤) قوله: «هذا» سقط من ي.

(٥) معاني القرآن له ١/٢٣.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ١٧٤ برواية: قرناً. وفي بعض النسخ: «قرن» كما في الهمع ٢/١١٣؛ والدرر ٢/١٧٠. والقرن: الخصلة من الشعر.

(٧) ص ح: «وحلوا».

(٨) ي: «باباً».

(٩) ص ح: «هو».

(١٠) قوله: «زائدة» سقط من: ع.

(١١) ع: «أو».

مقدَّمةٌ، وأنَّ في «بعوضة» تسعة أوجهٍ. والصوابُ من ذلك كلِّه أن يكونَ «ضَرَبَ» متعدياً لواحدٍ بمعنى بَيَّن، و«مثَلاً» مفعولٌ به، بدليلِ قولِه[1]: «ضُرِبَ مَثَلٌ»[2]، و«ما» صفةٌ للنكرة، و«بعوضةً» بدلٌ لا عطفُ بيان، لأن عطفَ البَيان ممنوعٌ عند جمهور البصريين في النكراتِ.

وقرأ ابن أبـي عَبْلة[3] والضحاك[4] برفع «بعوضةٌ»، واتفقوا على أنها خبرٌ لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقيل: هو «ما» على أنها استفهاميةٌ، أي: أيُّ شيء بعوضةٌ، وإليه ذهب الزمخشري[5] ورجَّحه. وقيل: المبتدأ مضمرٌ تقديرُه: هو بعوضةٌ، وفي ذلك وجهان، أحدُهما: أن تُجْعَلَ هذه الجملةُ صلةً لـ«ما» لكونِها بمعنى الذي، ولكنه حَذَفَ العائد وإن لم تَطُل الصلةُ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا في «أيّ» خاصةً لطولِها بالإضافة، وأمَّا غيرُها فشاذٌّ أو ضرورةٌ، كقراءةِ: «تماماً على الذي أَحْسَنُ»[6]، وقوله[7]:

٣٠٦ ــ مَنْ يُعْنَ بالحَقِّ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ... ولا يَحِدْ عن سَبيلِ الحَمْدِ والكَرَمِ

(١) ي: «قولهم».

(٢) الآية ٧٣ من الحج: «يا أيها الناسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فاستمعوا له».

(٣) إبراهيم بن أبـي عبلة، شمر بن يقظان الدمشقي، تابعي ثقة، له: اختيار شاذ. أخذ عن الزهري وأخذ عنه موسى بن طارق، توفي سنة ١٥١. انظر: طبقات القراء ١/١٩. وفي تخريج القراءة انظر: الكشاف ١/٢٦٤؛ البحر ١/١٢٣.

(٤) محمد بن محمد البغدادي، روى قراءة عاصم عن الخياط ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠. وهناك أيضاً: الضحاك بن مزاحم تابعي أخذ عن سعيد بن جبير، توفي سنة ١٠٥. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠.

(٥) الكشاف ١/٢٦٤.

(٦) الآية ١٥٤ من الأنعام وهي قراءة الحسن والأعمش كما في الإتحاف ١٣٢، وانظر مناقشة هذه القراءة تفصيلاً في: سيبويه والقراءات ٢٦.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ١/١٦٩؛ والتصريح ١/١٤٤؛ والهمع ١/٩٠؛ والدرر ١/٦٩.

أي: الذي هو أحسنُ، وبما هو سَفَهٌ، وتكونُ «ما» على هذا بدلاً من «مثلاً»، كأنه قيل: مَثَلاً الذي هو بعوضةٌ. والثاني: أن تُجْعَلَ «ما» زائدةً أو صفةً وتكونَ «هو بعوضةٌ» جملةً كالمفسِّرة لِما انطوى عليه الكلامُ.

قولُه: «فما فَوْقَها» قد تقدَّم أن الفاءَ بمعنى إلى، وهو قولٌ مرجوحٌ جداً. و«ما» في «فما فوقها» إن نَصَبْنا[1] «بعوضةً» كانت معطوفةً عليها موصولةً بمعنى الذي، وصلتُها الظرفُ، أو موصوفةً وصفتُها الظرفُ أيضاً، وإنْ رَفَعْنا «بعوضةٌ»، وجَعَلْنَا «ما» الأولى موصولةً أو استفهاميةً فالثانيةُ[2] معطوفةٌ عليها، لكنْ في جَعْلِنا «ما» موصولةً يكونُ ذلك من عَطْفِ المفرداتِ، وفي جَعْلِنَا إياها استفهاميةً يكونُ من عَطْفِ الجملِ، وإنْ[3] جَعَلْنَا «ما» زائدةً أو صفةً لنكرة و«بعوضةٌ» خبراً لـ «هو» مضمراً كانت «ما» معطوفةً على «بعوضة».

والبَعُوضَةُ واحدةُ البَعُوض وهو معروفٌ، وهو في الأصل وَصْفٌ على فَعُول كالقَطُوع، مأخوذ من البَعْضِ وهو القَطْع، وكذلك البَضْعُ والعَضْبُ، قال[4]:

٣٠٧ ـ لَنِعْمَ البيتُ بيتُ أبـي دِثـار إذا ما خافَ بعضُ القومِ بَعْضا

ومعنى «فما فوقَها» أي: في الكِبَر وهو الظاهرُ، وقيل: في الصِّغَرِ.

قوله: «فَأَمَّا الذين آمنوا» «أمَّا»: حرفٌ ضُمِّن معنى اسمِ شرطٍ وفِعْله، كذا قدَّره سيبويه، قال[5]: «أمَّا» بمنزلةِ مهما يَكُ مِنْ شيءٍ». وقال

---

(١) ح ص: «نصباً».
(٢) ص ح: «والثانية».
(٣) ي: «فإن».
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: بعض؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٣٤؛ وابن عطية ١/٢٠٥. والبعض الثانية هنا: العض والأذى، وأبو دثار: الكِلّة وهي ما يُتَوَقّى به من البعوض.
(٥) الكتاب ٢/٣١١.

الزمخشري[1]: «وفائدتُه في الكلامِ أن يُعْطيه فَضْلَ توكيدٍ، تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك[2] وأنه لا محالةَ ذاهبٌ قلت: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ» وذَكَر كلاماً حسناً بليغاً كعادتِه في ذلك. وقال بعضُهم: «أمَّا» حرفُ تفصيلٍ لِما أَجْمَلَه المتكلِّمُ وادَّعاه المخاطبُ، ولا يليها إلا المبتدأ، وتَلْزَمُ الفاءُ في جوابها، ولا تُحْذَفُ إلَّا مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ كقوله: «وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم، أكفرتم»[3] أي: فيقالُ لهم: أَكَفَرْتُمْ، وقد تُحْذَفُ حيث لا قولَ، كقوله[4]:

٣٠٨ ـ فأمَّا القِتالُ لا قتالَ لديكُمُ ... ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المواكبِ

أي: فلا قتالَ، ولا يجوزُ أن تليها الفاءُ مباشرةً ولا أن تتأخَّر عنها بِجُزْأي جملةٍ لو قلت: «أمّا زيدُ منطلقٌ ففي الدار» لم يَجُزْ، ويجوز أنْ يتقدَّم معمولُ ما بعد الفاءِ عليها، متليٌّ[5] أمّا كقوله: «وأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ»[6]، ولا يجوز[7] الفصلُ بين أمَّا والفاءِ بمعمولِ إنَّ[8] خلافاً للمبرد، ولا بمعمولِ خبر ليت[9] ولعلّ خلافاً للفراء.

---

(١) الكشاف ١/٢٦٦.

(٢) ي: «ذاك».

(٣) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في أمالي الشجري ١/٢٨٥؛ وأوضح المسالك ٣/٢٠٧؛ والخزانة ١/٢١٧؛ والهمع ٢/٧٦؛ والدرر ٢/٨٤. والمواكب: ج موكب وهو الجماعة من الناس.

(٥) اسم مفعول من تُلِيَ لعل الأجود: تالياً.

(٦) الآية ٩ من الضحىٰ.

(٧) ي: «لا يجعل».

(٨) نحو: أما اليوم فإني ذاهب. وانظر المقتضب ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٥) نحو: أما اليوم فليتني أقرأ.

وإنْ وَقَعَ بعدها مصدرٌ نحو: «أمَّا عِلْماً فعالمٌ»: فإنْ[1] كان نكرةً جاز نصبُه عند التميميين برُجْحَان، وضَعُفَ[2] رفعُه، وإن كان معرفةً التزموا فيه الرفع. وأجاز الحجازيون فيه الرفعَ والنصْبَ[3]، نحو: «أمَّا العلمُ فعالمٌ» ونصبُ المنكَّرِ عند سيبويهِ[4] على الحالِ، والمعرَّفُ مفعولٌ له. وأمَّا الأخفشُ فنصبُهمـا عنده على المفعـول المطلق. والنصبُ بفعـلِ الشرط المقـدَّر أو بما بعد الفاء ما لم يمنْع مانعٌ فيتعيَّنُ[5] فعلُ الشرطِ نحو: «أمَّا علماً فلا علَمَ له» أو: فإنَّ زيداً عالمٌ، لأن «لا» و«إنَّ» لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما، وأمَّا الرفعُ فالظاهرُ أنه بفعلِ[6] الشرط المقدَّر، أي: مهما يُذْكَرْ عِلْمٌ أو العلمُ فزيدٌ عالمٌ، ويجوز أن يكونَ مبتـدأ وعالمٌ خبرَ مبتدأ[7] محذوفٍ، والجملَةُ خبرهُ، والتقديرُ: أمَّا علمٌ ـ أو العلمُ ـ فزيدٌ عالِمٌ به[8] وجازَ الابتداءُ بالنكرة لأنه موضعُ تفصيلٍ، وفيها[9] كلامٌ أطولُ من هذا.

و «الذين آمنوا» في محلِّ رفع بالابتداء، و«فيعلمونَ» خبرهُ. قوله: «فيعلمون أنَّه الحقُّ من ربِّهم» الفاءُ جوابُ أمَّا، لِما تَضَمَّنَتْه مِنْ معنى الشرطِ و «أنَّه الحقُّ» سادٌّ مَسَدَّ المفعولَيْن عند الجمهورِ، ومَسَدَّ المفعول الأولِ[10] فقط والثاني محذوفٌ عنـد الأخفشِ أي: فَيَعْلَمونَ حقيقتَـهُ ثابتـةً. وقال

---

(١) ص: «وان».
(٢) ص ح: «وضعت».
(٣) ع: «فالنصب».
(٤) الكتاب ١/١٩٢.
(٥) ي: «فتعين بفعل».
(٦) ص ح: «ان الفعل».
(٧) قوله «وعالم خبر مبتدأ» سقط من ص.
(٨) قوله: «به» سقط من ي.
(٩) ص ح: ».
(١٠) قوله: «الأول» سقط من ص.

الجمهور: لا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ وجودَ النسبةِ فيما بعدَ «أنَّ» كافٍ في تَعَلُّق العلمِ أو الظنِّ به، والضميرُ في «أنَّه» عائدٌ على المَثَل. وقيل: على ضَرْبِ المثلِ المفهومِ من الفِعْل، وقيل: على تَرْكِ الاستحياءِ. و«الحقُّ» هو الثابتُ، ومنه «حَقَّ الأمرُ» أي ثَبَتَ، ويقابِلُه الباطلُ.

وقوله: «مِنْ ربِّهم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «الحق» أي: كائناً وصادراً[1] مِنْ ربهم، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ المجازيةِ. وقال أبو البقاء[2]: «والعامل[3] فيه معنى الحقِّ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر[4] فيه» أي: في الحق، لأنه مشتقٌ فيتحمَّلُ ضميراً.

قوله: «ماذا أرادَ الله» اعلَمْ أنَّ «ماذا صنعت» ونحوَه له في كلامِ العربِ ستةُ استعمالات[5]: أن تكون «ما» اسمَ استفهام[6] في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«إذا» اسمُ إشارةٍ خبرهُ. والثاني: أن تكونَ «ما» استفهاميةً وذا بمعنى الذي، والجملة بعدها صلةٌ وعائدُها محذوفٌ، والأجودُ حينئذٍ أن يُرْفَعَ ما أُجيب به أو أُبْدِلَ[7] منه كقوله[8]:

٢٠٩ ـ ألا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضىٰ أم ضَلالٌ وباطِلُ

---

(١) ص ح: «وضادماً».
(٢) الإملاء ١/٢٦.
(٣) ص ح: «العامل».
(٤) ص ح: «المستبين».
(٥) انظر: المغني ٣٣٢.
(٦) ص ح: «استفهامية».
(٧) ي: «بدل» تحريف.
(٨) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٤؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٤٣٩؛ ومجالس ثعلب ٤٦٢؛ والأزهية ٢١٦؛ واللسان: حول؛ والمخصص ١٤/١٠٣؛ ووصف المباني ١٨٨. والنحب: النذر.

فـ «ذا» هنا بمعنى الذي لأنه أُبْدِلَ منه مرفوعٌ وهو «أَنَحْبٌ»، وكذا «ماذا[1] ينفقون قل العفوُ»[2] في قراءة أبي عمرو. والثالث: أن يُغَلَّبَ حكمُ «ما» على «ذا»، فَيُتْرَكا[3] ويَصيرا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فيكونَ في محلِّ نصبٍ بالفعل بعدَه، والأجودُ حينئذٍ أن يُنْصَبَ جوابُه والمبدلُ منه كقوله: «ماذا[4] ينفقون قلِ العفوَ» في قراءة غير أبي عمرٍو، و«ماذا أَنْزَل ربُّكم، قالوا: خيراً»[5] عند الجميع، ومنه قوله[6]:

٣١٠ ـ يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكم   لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانَا

فـ«ماذا» مبتدأ، و«بالُ نسوتكم» خبرهُ. الرابع: أن يُجْعَلَ «ماذا» بمنزلةِ الموصول تغليباً لـ«ذا» على «ما»[7]، عكسَ ما تقدَّم في الصورة قبلَه، وهو قليلٌ جداً، ومنه قولُ الشاعر[8]:

٣١١ ـ دَعي مـاذا عَلِمْتِ سأَتَّقيـه   ولـكنْ بـالـمُغَـيَّبِ نَبِّئِيـني

فماذا بمعنى الذي لأنَّ ما قبله لا يُعَلَّقُ. الخامسُ: زعم الفارسي أن «ماذا» كلَه يكونُ نكرةً موصوفةً وأنشد: «دَعي ماذا عَلِمْتِ» أي: دَعي شيئاً معلوماً وقد تقدَّم تأويلُه. السادس: ـ وهو أضعفُها ـ أن تكونَ «ما» استفهاماً و«ذا» زائدةً وجميعُ ما تقدَّم يصلُح أن يكون مثالاً له، ولكنَّ زيادةَ الأسماءِ ممنوعةٌ أو قليلةٌ جداً.

---

(١) ي: «ما».
(٢) الآية ٢١٩ من البقرة. وانظر: السبعة ١٨٢.
(٣) ص ح: «فيتركنا».
(٤) ص ح: «ما».
(٥) الآية ٣٠ من النحل.
(٦) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٩٨.
(٧) قوله: «ما» سقط من ي.
(٨) البيت لسحيم بن وثيل أو المثقب العبدي، وهو في المغني ٣٣٣؛ والخزانة ٢/٥٥٤؛ والعيني ١/٤٨٨؛ والدرر ١/٦٠.

إذا عُرِفَ ذلك فقولُه: «ماذا أرادَ اللـهُ» يجوزُ فيه[1] وجهان دونَ الأربعةِ الباقيةِ، أحَدُهما: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وذا بمعنى الذي، و«أراد الله» صلةٌ والعائدُ[2] محذوفٌ لاستكمالِ شروطِه[3]، تقديره: أرادَه اللّـهُ، والموصولُ خبرُ «ما» الاستفهاميةِ. والثاني: أن تكونَ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في محلِّ نَصْبٍ بالفعلِ بعده تقديرُه: أيَّ شيء أرادَ اللـهُ، ومحلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقولِ.

[والإرادةُ لغةً: طَلَبُ الشيءِ مع الميل إليه، وقد تتجرَّدُ للطلبِ، وهي التي تُنْسَبُ إلى اللـهِ تعالى وعينُها واوٌ من رادَ يرودُ أي: طَلَب، فأصلُ أراد أَرْوَدَ مثل أَقام، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامةِ، وأصلُها: إرْوَاد فأُعِلَّتْ وعُوِّضَ من محذوفِها تاءُ التأنيث][4].

قوله: «مَثَلاً» نصبٌ على التمييزِ، قيل: جاءَ على معنى التوكيد، لأنه من حيث[5] أُشير إليه بـ«هذا» عُلِم أنه مثلٌ، فجاء[6] التمييزُ بعده مؤكِّداً للاسم الذي أُشير إليه. وقيل: نصبٌ على الحال، واختُلِفَ في صاحِبها فقيل: اسمُ الإشارةِ، والعاملُ فيها معنى الإشارةِ، وقيل: اسمُ الله تعالى أَي متمثِّلاً[7] بذلك، وقيل: على القَطْع وهو رأيُ الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه

---

(١) ص ح: «فيها الوجهان».
(٢) ص ح: «وعائد».
(٣) شروط حذف العائد المنصوب هي أن يكون ضميراً متصلاً منصوباً بفعل تام أو وصف. انظر: ابن عقيل ١/١٤٣.
(٤) ما بين معقوفين زيادة من ع.
(٥) ي: «حيث انه».
(٦) ع: «في».
(٧) ص: «ممتثلاً».

كان أصلُه أَنْ يَتْبَعَ ما قبلَه والأصلُ: بهذا المثلِ، فلمَّا قُطِع عن التبعيةِ انتصبَ، وعلى ذلك قولُ امرىءِ القيس[1]:

٣١٢ ـ سَوامِقُ جَبَّارٍ أثيثٍ فُروعُـهُ وعَالَيْنَ قِنْواناً من البُسْرِ أَحْمَرَا

أصله: من البسر الأحمر[2].

قول: «يُضِلُّ به كثيراً» «الباء» فيه للسببيةِ، وكذلك في[3] «يهدي به» وهاتان الجملتان لا محلَّ لهما لأنهما كالبيانِ للجملتين المُصَدَّرَتَيْنِ بـ«أمَّا»، وهما من كلام الله تعالى، وقيل: في محلِّ نصب لأنهما صفتان لمَثَلاً، أي: مَثَلاً يُفَرِّقُ الناسَ به، إلى ضُلَّالٍ ومُهْتدِين، وهما على هذا من كلامِ الكفار. وأجازَ أبو البقاء[4] أن تكونَ حالاً من اسمِ الله أي: مُضِلاً به كثيراً وهادياً به كثيراً. وجَوَّزَ ابن عطية[5] أن تكونَ جملةُ قولَه: «يُضِل به كثيـراً» من كلام الكفار، وجملةُ قوله: «وَيهْدي به كثيراً»[6] من كلام الباري تعالى. وهذا ليس بظاهرٍ، لأنه إلباسٌ في التركيب. والضميرُ في «به» عائـدٌ على «ضَرْب» المضاف تقديراً إلى[7] المثل، أي: بِضَرْب المَثَل، وقيل: الضمير الأول للتكذيبِ، والثاني للتصديق، ودلَّ على ذلك قُوَّةُ الكلام.

وقُرِىءَ: «يُضَلُّ به كثيرٌ ويُهْدىٰ به كثيرٌ، وما يُضَلُّ به إلا الفاسقُون» بالبنـاء للمفعول[8]، وقُرِىءَ أيضاً: «يَضِلُّ به كثيرٌ ويَهْدي به كثيرٌ، وما يَضِلُّ به

(١) ديوانه ٥٧؛ والبحر ٣/٤٤٣؛ وسوامق: عاليات؛ والجبار من النخل: الفتيّ، والأثيث: المتلفُّ، عالين: رفعن، والقنوان: عذقه، والبسر: ما أحمر من التمر.

(٢) سقط من ص، ح.

(٣) قوله «في» زيادة من ع.

(٤) الإملاء ١/٢٦.

(٥) التفسير ١/٢٠٧، وهو لم يجوزه، وإنما نقله قولاً.

(٦) قوله «من كلام الكفار وجملة قوله ويهدي به كثيراً» سقط من ص ح.

(٧) ي: «أي».

(٨) قراءة زيد بن علي، كما في البحر ١/١٢٦.

إلا الفاسقون» بالبناء[1] للفاعل[2]، قال بعضهم: «وهي قراءة القَدَرِيَّة» قلت: نقل ابنُ عطية[3] عن أبـي عمرو الداني[4] أنها قراءةُ المعتزلة، ثم قال: «وابنُ أبـي عَبْلة مِنْ ثِقات الشاميِّين» يعني قارئها، وفي الجملة فهي مخالفةٌ لسواد المصحف. فإن قيل: كيف وَصَف المهتدين هنا بالكثرةِ وهم قليلون، لقوله تعالى: «وقليلٌ ماهم» [5] «وقليلٌ من عباديَ الشَّكور»[6]؟ فالجوابُ أنهم وإن كانوا قليلين في الصورة فهم[7] كثيرون في الحقيقةِ كقوله[8]:

٣١٣ ــ إنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإنْ قَلُّوا كما غيرهُم قَلَّ وإنْ كَثُروا

فصار ذلك باعتبارَيْن.

قوله: «وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين». الفاسقين: مفعولٌ لـ«يُضِلُّ» وهو استثناءٌ مفرغٌ، وقد تقدَّم معناه، ويجوزُ عند الفراء[9] أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ تقديرُه: وما يُضِلُّ به أحداً إلا الفاسقين كقوله[10]:

٣١٤ ــ نَجا سالمٌ والنَّفْسُ منه بشِدْقِه ولِمَ يَنْجُ إلا جَفْنَ سيفٍ ومِئْزَرا

---

(١) ي: «البناء».

(٢) قراءة ابن أبـي عبلة، كما في البحر ١/١٢٦؛ الشواذ ٤.

(٣) التفسير ١/٢٠٨، ولم يقل انها قراءة المعتزلة، وإنما قال قراءة القدرية.

(٤) عثمان بن سعيد المعروف بابن الصيرفي، له: التيسير. توفي سنة ٤٤٤، انظر: طبقات القراء ١/٥٠٣.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص.

(٦) الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٧) ص ح: «فهو».

(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٩٥.

(٩) معاني القرآن ١/٢٣.

(١٠) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢٢؛ ومجالس ثعلب ٤٥٦؛ والمقرب ١/١٦٧؛ واللسان: جفن، ووصف المباني ٩٣؛ والبحر ١/١٢٦. وقوله: والنفس منه بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه.

أي: لم ينجُ بشيء، ومنعَ أبو البقاء[1] نصبَه على الاستثناءِ[2]، كأنه[3] اعتبرَ مذهبَ جمهورِ البصريين.

والفِسْقُ لغةً: الخروجُ، يقال: فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها، أي: خَرَجَتْ، والفاسِقُ خارجٌ عن طاعةِ الله تعالى، يقال: فَسَق يفسُقُ ويفسِقُ بالضم والكسر في المضارع فِسْقاً وفُسوقاً فهو فاسقٌ. وزعم ابن الأنباري أنه لم يُسْمع في كلامِ الجاهلية ولا في[4] شعرها فاسِقٌ، وهذا عجيب[5]، قال رؤبة[6]:

٣١٥ ـ يَهْوِينَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائـراً فـواسِقاً عن قَصْـدِها جَـوائِرَا

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿الذين يَنْقُضون﴾**. فيه أربعة أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ نعتاً للفاسِقين. والثاني: أنه منصوبٌ على الذمِّ. والثالث[7] أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ من قوله: «أولئك هم الخاسرون». والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون.

والنَّقْضُ: حَلُّ[8] تركيب الشيءِ والرجوعُ به إلى الحالة الأولى. والعهدُ في كلامِهم على معانٍ منها: الوصيةُ والضمانُ والاكتفاءُ والأمرُ. والخَسار: النقصانُ في ميزان أو غيره، قال جرير[9]:

(١) الإملاء ١/ ٢٦.
(٢) قال: «لأن «يضل» لم يستوف مفعوله قبل إلا».
(٣) ص ح: «كله».
(٤) «في» سقط من ص ح.
(٥) ص: «عجب».
(٦) ملحق ديوان رؤبة ١٩٠؛ وملحق ديوان العجاج ٢/ ٢٨٨؛ وسيبويه ١/ ٤٩؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ وأساس البلاغة: فسق، وشذور الذهب ٣٣٢؛ وغوراً: أي يسلكن غوراً.
(٧) ي: «والثاني» وهو سهو.
(٨) ي: «حمل».
(٩) ديوانه ٥٩٨؛ والقرطبي ١/ ٢٤٨. والقِنُّ: الذي مُلِك هو وأبواه.

٣١٦ ـ إنَّ سَليطاً في الخسار إنَّهْ أولادُ قومٍ خُلِقوا أَقِنَّهْ

وخَسَرْتُ الشيء ـ بالفتح ـ وأَخسَرْتُه نَقَصْتُه، والخُسْران والخَسار والخَيْسَرىٰ كلُّه بمعنى الهلاك.

و «مِنْ بعد» متعلقٌ بـ «يَنْقُضُون»، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وقيل: زائدةٌ وليس بشيء. و «ميثاقَه» الضميرُ فيه يجوزُ أن يعودَ[1] على العهدِ، وأن يعودَ على اسم الله تعالى، فهو على الأول مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، وعلى الثاني مضافٌ للفاعل، والميثاقُ مصدرٌ كالميلادِ والميعادِ بمعنى الولادةِ والوَعْد[2]، وقال ابنُ عطية[3]: «هو اسمٌ في موضعِ المصدرِ كقولِه[4]:

٣١٧ ـ أكُفْراً بعدَ رَدِّ الموتِ عني وبعد عطائِك المئةَ الرِّتاعا

أي: إعطائك»، ولا حاجة تدعُو إلى ذلك. والمادةُ تَدُلُّ على الشَّدِّ[5] والربطِ وجمعُه مواثيق[6] وميائِق وأنشد ابن الأعرابي[7]:

٣١٨ ـ حِمىً لا يَحُلُّ الدهرُ إلا بإذنِنا ولا نَسْأَل الأقوامَ عهدَ المَيَاثِقِ

و «يقطعونَ» عطف على «ينقضون» فهي صلةٌ أيضاً، و «ما» موصولةٌ،

---

(١) ي: يعهد يعود.

(٢) ح ص: «والوعيد».

(٣) التفسير ١/٢٠٩.

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤١؛ والخصائص ٢/٢٢١؛ وابن يعيش ١/٢٠؛ وأمالي الشجري ٢/١٤٢؛ وأوضح المسالك ٢/٢٤٣؛ والتصريح ٢/٦٤؛ والأشموني ٢/٢٨٨؛ والهمع ١/١٨٨؛ والدرر ١/١٦١. والرتاع من الإبل: التي ترعى دون أن يَرُدَّها أحد.

(٥) ص: «التثنية».

(٦) ص ح: «من مواثيق» وهي مقحمة.

(٧) البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ٣/١٥٧؛ وابن يعيش ٥/١٢٢؛ والنوادر ٦٥؛ واللسان: وثق؛ والقرطبي ١/٢٤٧.

و «أَمَرَ الله به» صلتُها وعائدُها. وأجاز أبو البقاء[1] أن تكونَ نكرةً موصوفةً، ولا يجوز أن تكونَ مصدريَّةً لعَوْدِ الضميرِ عليها إلا عند أبي الحسن وابن السراج[2]، وهي مفعولةٌ بيَقْطَعون.

قوله: «أَنْ يُوْصَلَ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: الجرُّ على البدلِ من الضمير في «به» أي: ما أمرَ اللَّـهُ بوَصْلِهِ، كقول امرىء القيس:[3]

٣١٩ ـ أمِنْ ذِكْرِ ليلى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ فَتَقْصُـرُ عنها خَـطْوَةً وتَبُـوصُ

أي: أمِنْ[4] نَأْيِها. والنصبُ وفيه[5] وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلٌ من ما[6] أمر اللَّـهُ بدلُ اشتمالٍ. والثاني: أنه مفعولٌ من أجله، فقدَّره المهدوي: كراهةَ أن يُوصل، وقدَّرَهُ غيرُه: أن لا يُوصلَ. والرفع[7] [على] أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ أي هو أن يُوصلَ، وهذا بعيدٌ جداً، وإنْ كان أبو البقاء[8] ذَكَرَهُ.

و «يُفْسِدُونَ» عطفٌ على الصلةِ أيضاً و «في الأرضِ» متعلِّقٌ به. وقولُه «أولئك هم الخاسرون» كقولِهِ: «وأولئك هم المفلحون»[9]. وقد تقدَّم أنه يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ خبراً عن «الذين ينقضُون» إذا جُعِلَ مبتدأً، وإنْ لم يُجْعَلْ مبتدأ فهي مستأنفةٌ فلا محلَّ لها حينئذٍ[10]. وتقدَّم معنى الخَسار، والأمرُ: طلبُ الأعلى من الأدنى.

---

(١) الإملاء ١/٢٧.
(٢) الأصول ١/١٦١.
(٣) ديوانه ١٧٧؛ واللسان: بوص؛ والبحر ١/١٢٨. تنوص: تتحول. وتبوص: تسبق.
(٤) ص ح: «أمر».
(٥) ص: «فيه».
(٦) ي: «أراد».
(٧) ي: «والرابع».
(٨) الإملاء ١/٢٧.
(٩) الآية ٥ من البقرة.
(١٠) ص ح: «وحينئذٍ». وبعد ذلك تبدأ نسخة ي بإثبات الحديث عن الإرادة لغةً، وقد قَدَّمناه نقلاً عن نسخة ع التي أوردَتْه في مكانه المناسب حسب تسلسل الآيات.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون باللّـهِ﴾: «كيف» اسمُ استفهام يُسْأَلُ بِهِ عن الأحوالِ، وبُنِيَ[١] لتضمُّنِهِ معنى الهمزة، وبُنِيَ[٢] على أخفِّ الحركات، وشَذَّ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، قالوا: «على كيف تبيعُ الأَحْمَرَيْنِ»[٣]، وكونُها شرطاً قليلٌ، ولا يُجزَم بها خلافاً للكوفيين[٤]، وإذا أُبْدِل منها اسمٌ أو وَقَعَ جواباً لها فهو منصوبٌ إن كان بعدها فعلٌ متسلِّطٌ[٥] عليها نحو: كيف قمتَ؟[٦] أصحيحاً أم سقيماً، وكيف سِرْت؟ فتقول: راشداً، وإلاَّ فمرفوعان[٧]، نحو: كيف زيدٌ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ. وإنْ وقعَ بعدَها اسمٌ مسؤولٌ عنه بها فهو مبتدأٌ وهي خبرٌ مقدَّمٌ، نحو: كيف زيدٌ؟ وقد يُحْذَفُ الفعلُ بعدَها، قال تعالى: «كيف وإنْ يَظْهروا عليكم»[٨] أي كيف تُوالونهم. و«كيفَ» في هذه الآيةِ منصوبةٌ على التشبيهِ بالظرف عند سيبويه[٩]، أي: في أيِّ حالةٍ تكفُرون، وعلى الحالِ عند الأخفش، أي: على أي حالٍ تكفُرون، والعاملُ فيها على القولين «تكفرون» وصاحبُ الحالِ الضميرُ في تكفرون، ولم يَذْكر أبو البقاء[١٠] غيرَ مذهبِ الأخفشِ، ثم قال: «والتقدير: معانِدين[١١] تكفـرون. وفي هذا التقدير نظرٌ، إذ يذهبَ معه معنى الاستفهام المقصودِ به

(١) ص ح: «وهي».
(٢) ع: «وهي».
(٣) الأحمران: اللحم والخمر.
(٤) قال سيبويه: «سألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء» الكتاب ٤٣٣/١.
(٥) ص ح: «يتسلط».
(٦) ص ح: «قمنا».
(٧) ي: «فمرفوعاً».
(٨) الآية ٨ من التوبة.
(٩) انظر: الكتاب ٤٤/٢.
(١٠) الإملاء ٢٧/١ ولم يشر الأخفش إلى «كيف» هذه في «معاني القرآن».
(١١) الإملاء: أمعاندين.

التعجبُ أو التوبيخُ أو الإنكارُ[1]، قال الزمخشري[2] بعد أَنْ جَعَلَ الاستفهامَ للإنكارِ: «وتحريرهُ أنه إذا أَنْكَرَ أن يكونَ لكفرهم حالٌ[3] يُوجَدُ عليها، وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجودٍ لا بُدَّ له من حالٍ، ومُحالٌ[4] أن يُوجَدَ بغيرِ صفةٍ من الصفاتِ كان إنكاراً لوجودِه على الطريق البرهاني».

وفي الكلام التفاتٌ من الغَيْبَةِ في قولِهِ: «وأمَّا الذين كفروا إلى آخره، إلى الخطاب في قولِهِ: «تَكْفُرون، وكُنْتُم». وفائدتُهُ أنَّ الإنكارَ إذا توجَّه إلى المخاطبِ كان أبلغَ. وجاء «تكفرونَ» مضارعاً لا ماضياً لأنَّ المُنْكَرَ الدوامُ على الكفرِ، والمضارعُ هو المُشْعِرُ بذلك، ولئلا يكونَ ذلك تَوْبيخاً لِمَنْ آمَنَ بعد كُفْرٍ.

و«كَفَرَ» يتعدَّى بحرف الجر نحو: «تَكْفُرونَ بالله» «تَكْفُرون بآياتِ اللَّـهِ»[5] «كفروا بالذكر»[6]، وقد تعدَّى بنفسه في قوله تعالى: «ألا إنَّ ثمودَ كفَروا ربَّهم»[7] وذلك لِمَّا ضُمِّن معنى جَحَدوا.

قوله: «وكنتم أمواتاً فَأَحْيَاكُمْ» الواوُ واوُ الحالِ، وعلامتُها أن يَصْلُحَ موضِعَها «إذ»، وجملَةُ[8] «كنتم أمواتاً» في محلِّ نصبٍ على الحال، ولا بد[9] من إضمار «قد» ليصِحَّ وقوعُ الماضي حالاً. وقال الزمخشري:[10] «فإن

(١) ي: «والإنكار».
(٢) الكشاف ١/٢٦٩.
(٣) ص ح: «حالة توجه».
(٤) ص ح: «ومحل».
(٥) الآية ٧٠ من آل عمران، وسقطت هذه الآية من: ي.
(٦) الآية ٤١ من فصلت.
(٧) الآية ٦٨ من هود.
(٨) قوله: «وجملة» سقط من ي.
(٩) ص ح: «ولأنه».
(١٠) الكشاف ١/٢٦٩.

قلت:[١] كيف صَحَّ أن يكونَ حالاً وهو ماضٍ بها؟ قُلْتُ: لَمْ تَدْخُل الواوُ على «كنتم أمواتاً» وحدَه، ولكنْ على جملة قوله: «كنتم أمواتاً» إلى «تُرْجَعُون»؛ كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتُكم[٢] هذه وحالُكم أنكم كنتم أمواتاً نُطَفاً في أَصْلاَبِ آبائكم فَجَعَلَكم أحياءً، ثم يُميتكم بعد هذه الحياة، ثم يُحْييكم بعد الموتِ ثم يُحاسِبُكم». ثم قال: «فإنْ قلتَ: بعضُ القصةِ ماضٍ وبعضُها[٣] مستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً حتى يكونَ فعلاً حاضراً وقتَ وجودِهَا هو حالٌ عنه فما الحاضرُ الذي وقع حالاً؟[٤] قلت: هو العلمُ بالقصة كأنه قيل: كيف[٥] تكفرونَ وأنتم عالمونَ بهذه القصة بأولِها[٦] وبآخرها»؟ قال الشيخُ[٧] ما معناه: هذا تَكَلُّفٌ، يعني تأويلَه هذه[٨] الجملةَ بالجملةِ الاسمية. قال: «والذي حَمَله على ذلك اعتقادُه أنَّ الجملَ مندرجَةٌ في حكمِ[٩] الجملةِ الأولى». قال: «ولايتعيَّن، بل يكونُ قولُه تعالى: «ثم يُميتُكم» وما بعده جملاً مستأنفةً أَخْبَرَ بها تعالى لا[١٠] داخلةً تحت الحالِ، ولذلك غايَرَ بينها وبين ما قبلَها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعلِ السابقَيْنِ لها في قولِهِ: «وكنتم أمواتاً فأحياكُمْ».

والفاءُ في قولِه: «فَأَحْيَاكُمْ» على بابِها مِن التعقيبِ، و«ثم» على بابها

---

(١) قوله: «فإن قلت» سقط من ع.
(٢) ع: «قضيتكم».
(٣) ح: «وبعدها».
(٤) من قوله «حتى يكون» إلى قوله «وقع حالاً» سقط من ح ص.
(٥) قوله: «كيف» سقط من ي.
(٦) ي: «وبأولها» الواو مقحمة.
(٧) البحر المحيط ١/١٣٠.
(٨) ح ص: «وهذه» الواو مقحمة.
(٩) ح ص: الحكم. والبحر: في حال.
(١٠) قوله: «لا» سقط من ع.

من التراخي[1]، لأنَّ المرادَ بالموتِ الأول العدَمُ السابقُ، وبالحياةِ الأولى الخَلْقُ، وبالموتِ الثاني الموتُ المعهودُ[2]، وبالحياةِ الثانية الحياةُ للبعثِ، فجاءت[3] الفاءُ و «ثم» على بابِهما من التعقيبِ والتراخي على هذا التفسير وهو أحسنُ الأقوالِ، ويُعْزَى لابنِ عباس وابن مسعود ومجاهد[4]، والرجوعُ إلى الجزاءِ أيضاً متراخٍ عن[5] البعثِ. والضميرُ في «إليه» لله تعالى، وهذا ظاهرٌ لأنه كالضمائرِ قبلَه وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: إلى ثوابِهِ[6] وعقابِه. وقيل: على الجزاءِ على الأعمالِ. وقيل: على المكانِ الذي يَتَوَلَّى اللَّـهُ فيه الحكمَ بينكم. وقيل: على الإِحياء المدلولِ عليه بأَحْياكم، يعني أنكم تُرْجَعُون إلى الحالِ الأولى[7] التي كنتم عليها في ابتداء الحياةِ الأولى من كونكم لا تَمْلِكُون لأنفسِكم شيئاً.

والجمهورُ على قراءة «تُرْجَعُون» مبنياً للمفعولِ، وقُرِىءَ مبنيّاً للفاعل[8] حيث جاء[9]، ووجهُ القراءتين أنَّ «رَجَع» يكونُ قاصراً ومتعدياً، فقراءةُ الجمهورِ من المتعدِّي[10] وهي أرجحُ؛ لأنَّ أصلَها: «ثم إليه يُرْجِعُكُمْ»[11] لأنَّ

---

(١) ي: «الترجي».
(٢) ي: «والمعهود» الواو مقحمة.
(٣) ي: «فجاء».
(٤) مجاهد بن جبر المكي، تابعي، قرأ على عبدالله بن عباس وأخذ عنه ابن كثير، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات القراء ٢/٤١.
(٥) ص ح: «على».
(٦) قوله: «إلى» سقط من ص ح.
(٧) ص ح: «الأول».
(٨) ي: «للمفعول».
(٩) قراءة مجاهد ويحيى بن يعمر وآخرين. البحر ١/١٣٢.
(١٠) ي: «التعدي».
(١١) ص ح: «مرجعكم».

الإسنادَ في الأفعالِ السابقةِ لله تعالى، فيناسِبُ أن يكونَ هذا كذا ولكنه بُنِيَ للمفعول لأجل الفواصل والقواطع[١].

وأَمْوات جمعُ «مَيِّت» وقياسُه على فعائِل كسَيِّد[٢] وسَيَائِد، والأَوْلى أن يكون أموات جمع مَيْت مخفَّفاً كأقوال في جمع قَيْل[٣]، وقد تقدَّمت هذه المادةُ.

آ. **(٢٩) قوله تعالى: ﴿هو الذي خَلَقَ لكم﴾**: هو مبتدأ وهو ضميرٌ[٤] مرفوعٌ منفصلٌ للغائبِ المذكر[٥]، والمشهورُ تخفيفُ واوِهِ وفتحُها، وقد تُشَدَّد كقوله: [٦]

٣٢٠ ـ وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّـهُ عَلْقَمُ

وقد تُسَكَّنُ، وقد تُحْذَفُ كقوله: [٧]

٣٢١ ـ فَبَيْناهُ يَشْرِي ....

والموصولُ بعده خَبَرٌ عنه. و«لكم» متعلقٌ بخَلَقَ، ومعناها السببيةُ،

---

(١) ي: «والمقاطع» ولعل المؤلف يعني «يُمِيتُكُمْ، يُحْيِيكُمْ».

(٢) ص ح: «كسند».

(٣) القيل: شرب نصف النهار.

(٤) ي: «وضميره» الهاء مقحمة.

(٥) ع: «المذكور».

(٦) البيت لرجل من همدان، وهو في ابن يعيش ٣/٩٦؛ وأوضح المسالك ١/١٢٦؛ والخزانة ٢/٤٠٠؛ والهمع ١/٦١؛ والدرر ١/٣٧. والشهدة: العسل.

(٧) البيت للعجير السلولي وتمامه:

فبيناه يَشْري رحلَه قال قائل: ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

وينسب أيضاً للمخلب الهلالي وهو في الخصائص ١/٦٩؛ وأمالي الشجري ٢/٢٠٨؛ وابن يعيش ١/٦٨؛ واللسان: ها؛ والإنصاف ٥١٢. ويشري: يبيع. والملاط: عضدا البعير.

أي: لأجلِكم، وقيل: للمِلْك والإباحةِ فيكونُ تمليكاً خاصًّا بما[1] يُنْتَفَعُ منه، وقيلَ: للاختصاص، و«ما» موصولةٌ و«في الأرض» صلتُها، وهي في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بها، و«جميعاً» حالٌ من المفعول بمعنى كل، ولا دلالة لها على الاجتماع في الزمانِ، وهذا هو الفارقُ بين قولِك: «جاؤوا جميعاً» و«جاؤوا معاً»، فإنَّ «مع» تقتضي المصاحبةَ في الزمانِ بخلافِ جميع. قيل: وهي هنا حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ قولَه: «ما في الأرضِ» عامٌّ.

قوله: «ثم استوى إلى السماء فَسَوَّاهُنَّ سبعَ سمواتٍ»، أصل «ثُمَّ» أن تقتضيَ تراخياً زمانياً[2]، ولا زمانَ هنا، فقيل: إشارةٌ إلى التراخي بين رتبتي خَلْقِ الأرضِ والسماءِ. وقيل: لَمَّا كان بين خَلْقِ الأرضِ والسماءِ أعمالٌ أُخَرُ مِنْ جَعْلِ الجبالِ والبركةِ وتقديرِ الأقواتِ ـ كما أشار إليه في الآيةِ الأخرى ـ عَطَفَ بثُمَّ[3] إذ بين خَلْقِ الأرضِ والاستواءِ إلى السماءِ[4] تراخٍ.

واستوى معناه لغةً: استقامَ واعتدلَ، مِن استوى العُود. وقيل: عَلَا وارتفع قال الشاعر:[5]

٣٢٢ ـ فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بفَيْفَاءَ قَفْرَةٍ وقد حَلَّقَ النجمُ اليمانيُّ فاسْتَوَى

وقال تعالى: «فإذا اسْتَوَيْتَ أنت ومَنْ معَك»[6]، ومعناه هنا قَصَد وعَمَدَ[7]، وفاعل استوى ضميرٌ يعودُ على الله، وقيل: يعودُ على الدخان نقله

---

(١) قوله: «بما» سقط من ص ح.
(٢) ي: «زماناً».
(٣) ي: «ثم».
(٤) قوله «إلى السماء» سقط من ع ي.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٢٥٤.
(٦) الآية ٢٨ من المؤمنون.
(٧) ع: «عمل».

ابن عطية[1]، وهذا غلطٌ لوجهين، أحدهُما: عَدَمُ ما يَدُلُّ عليه، والثاني: أنه يَرُدُّهُ قولُه: ثُمَّ استوى إلى السماء، وهي دُخانٌ». و «إلى» حرفُ انتهاءٍ على بابها، وقيل: هي بمعنى «على» فيكونُ في المعنى كقولِ[2] الشاعر:[3]

٣٢٣ ــ قد استوى بِشْـرٌ على العِراقِ مِنْ غيـرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْـرَاقِ

أي: استولى، ومثلُه قول الآخر:[4]

٣٢٤ ــ فلمّـا عَلَوْنَا واسْتَـوَيْنَـا عليهِمُ تَرَكْنَاهُمُ صَرْعَى لِنَسْرٍ وكـاسِرِ

وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، ضميرُه هو الفاعلُ أي استوى أمرُهُ، و «إلى السماء» متعلِّقٌ بـ «استوى»، و «فَسَوَّاهُنَّ» الضميرُ يعودُ على السماءِ: إمَّا لأنها جَمْعُ سَماوَة كما تقدَّم، وإمَّا لأنَّها اسمُ جنسٍ يُطْلَقُ على الجَمْعِ، وقال الزمخشري:[5] «هُنَّ»[6] ضميرٌ مُبْهَمٌ، و«سبعَ سموات» يُفَسِّرُهُ[7] كقولِهم: «رُبَّه رَجُلاً». وقد رُدَّ[8] عليه هذا، فإنَّه ليس من المواضِعِ التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعدَه[9]، لأنَّ النحـويين حَصَروا ذلـك في سبعةِ مـواضع: ضميـرِ[10] الشأن[11]، والمجرور بـ «رُبَّ»، والمرفوعِ بنعْمَ وبِئْسَ[12] وما جرى مَجْراهما،

---

(١) التفسير: ٢١٤/١ وضعَّفه ابن عطية أيضاً.
(٢) ي: مثل قول.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: سوا؛ والبحر ١٣٤/١؛ ورصف المباني ٤٣٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٨/٣.
(٥) الكشاف ٤٧٠/١.
(٦) ي: «هو».
(٧) ي: «تفسيره».
(٨) الذي رَدَّ عليه هو أبو حيان في البحر ١٣٥/١.
(٩) انظر: المغني ٥٤١.
(١٠) صح: «في ضمير».
(١١) نحو: قل هو الله أحد.
(١٢) نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وما جرى مجراهما نحو: ساءَ مثلاً القومُ.

وبأوَّلِ المتنازِعَيْن[1] والمفسَّر بخبرهِ[2] وبالمُبْدِلِ منه[3]، ثم قال هذا المعترض: «إلاَّ أن يُتَخَيَّلَ فيه أن يكونَ[4] «سبع سمواتٍ» بدلاً وهو الذي يقتضيه تشبيهُه برُبَّه رجلاً، فإنه ضميرٌ مبهمٌ ليس عائداً على شيء قبلَه، لكن هذا يَضعفُ[5] بكونِ هذا التقديرِ يَجْعَلُه غيرَ مرتبطٍ بما قبلَهُ ارتباطاً كلياً، فيكونُ أَخْبَرَ بإخبارينِ أحدُهما: أنه استوى إلى السماء. والثاني: أنه سَوَّى سبع سموات، وظاهرُ الكلامِ أن الذي استوى إليه هو المُسَوَّى[6] بعينه.

قوله: «سبعَ سمواتٍ» في نصبه خمسةُ أوجه، أحسنُها: أنه بدلٌ من الضميرِ في «فسوَّاهُنَّ»[7] العائدِ على السماءِ كقولِكَ: أخوك مررتُ به زيدٍ. الثاني: أنه[8] بدلٌ من الضميرِ أيضاً، ولكن هذا الضميرَ يُفَسِّرُهُ ما بعده. وهذا يَضْعُفُ بما ضَعُفَ[9] بِهِ قولُ الزمخشري، وقد تقدَّم آنِفاً. الثالث: أنه مفعولٌ به، والأصلُ: فَسَوَّى مِنْهُنَّ سبعَ سمواتٍ، وشبَّهُوهُ بقولِهِ[10] تعالى: «واختار موسى قومَه سبعين»[11] أي: مِنْ قومه، قاله أبو البقاء[12] وغيرُه. وهذا ضعيفٌ

---

(١) نحو: جَفَوْني ولم أجفُ الأخِلاَّءَ.

(٢) نحو: إن هي إلا حياتُنا الدنيا.

(٣) أي الضمير الذي أبدل منه مفسره نحو: ضربتُهم قومَكَ. والموضع السابع: أن يكون الضميرُ متصلاً بفاعل مقدم نحو: ضربَ غلامُه زيداً.

(٤) سقط «أن يكون» من ص.

(٥) ص: «مضعف».

(٦) ص ي: «المستوى».

(٧) أقحم بعدها في ي: السماء.

(٨) قوله: «أنه»س قط من ي.

(٩) ص ح: «تضعفت».

(١٠) ص ح: «لقوله».

(١١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(١٢) الإملاء ١/٢٧.

لوجهين، أحدُهما[1] بالنسبة إلى اللفظِ. والثاني بالنسبة إلى المعنى. أمَّا الأولُ:[2] فلأنه[3] ليس من الأفعالِ المتعديةِ لاثنينِ أحدُهما بإسقاطِ الخافضِ لأنها محصورةٌ في أمر واختار وأخواتِهما. الثاني: أنه يقتضي أن يكونَ ثَمَّ سمواتٌ كثيرةٌ، سوَّى من جملتِها سبعاً وليس كذلك. الرابعُ: أنَّ «سَوَّى» بمعنى صَيَّر فيتعدَّى لاثنين، فيكونُ «سبع» مفعولاً ثانياً، وهذا لم يَثْبُت أيضاً أعني جَعْلَ «سَوَّى» مثل صَيَّر. الخامس: أن ينتصبَ حالاً ويُعْزَى للأخفش[4]. وفيه بُعْدٌ من وجهين، أحدُهما: أنه حالٌ مقدَّرَةٌ وهو خلافُ الأصل. والثاني: أنها مؤولةٌ بالمشتقِّ وهو خلافُ الأصلِ أيضاً.

قوله: «وهو بكلِّ شيءٍ عليمٌ» «هو» مبتدأ و«عليمٌ» خبره، والجارُّ قبلَه يتعلَّق به.

واعلم أنه[5] يجوزُ تسكين هاء «هو» و«هي» بعد الواو والفاء ولامِ الابتداءِ وثم، نحو: «فَهْي كالحجارةِ»[6]، «ثم هْوَ يومَ القيامة»[7] «لهْوَ الغَنِيّ»[8] «لهْي الحَيَوانُ»[9]، تشبيهاً لـ«هو»[10] بعَضْد، ولـ«هي» بكَتْف،

---

(1) ع: «الأول».

(2) ص ح: «الأولى».

(3) ي: «فلان».

(4) لم يشر في «معاني القرآن» إلى هذه اللفظة.

(5) قرأ بتسكين «وهو» أبو عمرو والكسائي وقالون، وقرأ الباقون بالضم، ووقف يعقوب على «وهو» بالهاء: وهوه. انظر: السبعة ١٥٠؛ المشكل لمكي ١/٢٣٤؛ والنشر ٢/٢٠٢؛ والبحر ١/١٣٦.

(6) الآية ٧٤ من البقرة.

(7) الآية ٦١ من القصص.

(8) الآية ٦٤ من الحج: وإن الله لهو الغنيُّ الحميد.

(9) الآية ٦٤ من العنكبوت: وإن الدار الآخرة لهي الحَيَوان.

(10) ص ح: «له».

فكما يجوز تسكين عين عَضُد وكَتِف يجوزُ[1] تسكينُ هاء «هو» و«هي» بعد الأحرفِ المذكورةِ، إجراء للمنفصل مُجْرى المتصلِ لكثرةِ دَوْرِها مَعَها[2]، وقد تُسَكَّنُ بعد كافِ الجرِّ كقوله:[3]

٣٢٥ ـ فَقُلْتُ لَهُمْ ما هُنَّ كَهْيَ فكيف لي ... سُلُوٌّ، ولا أَنْفَكُّ صَبّاً مُتَيَّمَا

وبعد[4] همزة الاستفهام كقوله:[5]

٣٢٦ ـ فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

وبعد «لكنَّ» في قراءة ابن حمدون[6]: «لكنَّ هْو الله ربـي»[7] وكذا من قوله: «يُمِلَّ هْوَ»[8].

فإن قيل: عليمَ فَعيل مِن عَلِم متعدٍّ بنفسه فكيف تَعَدَّى[9] بالباء، وكان مِنْ حقِّه إذا تقدَّم مفعولُه أَنْ يتعدَّى إليه بنفسِه أو باللامِ المقوِّية[10]، وإذا تأخَّرَ

---

(١) ص ح: «نحو».
(٢) أي إن تسكين الضاد من «عَضُد» وارد لأن الضاد من نفس الكلمة فهي متصلة، أما واو العطف فهي منفصلة عن هاء هو فإذا سَكَّنَّا هاء «هو» نكون قد شبَّهنا المنفصلَ بالمتصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الدرر ٣٧/١؛ والهمع ٦١/١.
(٤) ي: «وبعده».
(٥) البيت للمرار العدوي أو زياد بن جحل، وهو في الخصائص ٣٠٥/١؛ وابن يعيش ١٣٩/٧؛ والهمع ٦١/١؛ والدرر ٣٧/١. وسَرَتْ: من السُّرى وهو السير ليلاً. وعادني: زارني.
(٦) محمد بن حمدون الواسطي. سمع من شعيب بن أيوب، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد، توفي سنة ٣١٠. انظر: طبقات القراء ١٣٥/٢.
(٧) الآية ٣٨ من الكهف.
(٨) الآية ٢٨٢ من البقرة وهي رواية الحلواني عن قالون. انظر: القرطبي ٢٦١/١؛ وتمام الآية: «أو لا يستطيع أن يُمِلَّ هو» وقد رسمت خطأ في ي: «فيمل».
(٩) ص ح: «يتعدى».
(١٠) ص ح: «للقوية».

أَنْ يتعدَّى إليه بنفسه فقط؟ فالجواب: أن أمثلةَ المبالغةِ خالفَتْ أفعالَها وأسماءَ فاعِليها لمعنى[1] وهو شَبَهُها بأَفْعل التفضيل بجامعِ ما فيها من معنى المبالغةِ، وأفعلُ التفضيلِ له حُكْمٌ في التعدِّي، فأُعْطِيتَ أمثلةُ المبالغةِ ذلك الحُكْمَ: وهو أنها لا تخلُو من[2] أن تكونَ من فِعْلٍ متعدٍّ بنفسِه أولا، فإن كان الأول: فإمّا أن يُفْهِمَ علماً أو جهْلاً أَوْ لا، فإن كانَ الأولَ تعدَّت بالباء[3] نحو: «هو أعلمُ بكم»[4] «وهو عليمٌ بذات الصدور»[5]، وزيدٌ جهولٌ بك وأنت أجهل به. وإن كان الثانيَ تعدَّتْ باللامِ نحو: أنا أضربُ لزيدٍ منك وأنا له ضرَّاب[6]، ومنه «فَعَّالٌ لِما يريد»[7]، وإن كانَتْ من متعدٍّ بحرفِ جر تعدَّتْ هي بذلك الحرفِ نحو: أنا أصبرُ على كذا، وأنا صبورٌ عليه، وأزهدُ فيه منك، وزهيدٌ فيه. وهذا مقررٌ في علم النحو.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربُّك للملائكةِ﴾**: «إذ» ظرفُ زمانٍ ماضٍ، يُخَلِّص[8] المضارعَ للمضيِّ وبُني لشَبَهِه بالحرفِ في الوَضْعِ والافتقار، وتليه الجملُ مطلقاً، فإذا كانتِ الجملةُ فعليةً قَبُحَ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ الفعلِ نحو: إذ زيدٌ قام، ولا يتصرَّفُ إلا بإضافةِ الزمنِ إليه نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، ولا يكون مفعولاً به، وإن قال به أكثرُ المُعْرِبين، فإنهم يُقَدِّرونَ: اذكر وقتَ كذا، ولا ظرفَ مكان ولا زائداً[9] ولا حرفاً للتعليل ولا للمفاجأة خلافاً

---

(١) ي: بمعنى.

(٢) قوله: «من» سقوط من ي.

(٣) ص ح: بالهاء.

(٤) الآية ٣٢ من النجم.

(٥) الآية ٦ من الحديد.

(٦) ع: «ضراب له» مقحمة.

(٧) الآية ١٠٧ من هود.

(٨) ي: «مخلص».

(٩) ي: «عائداً».

لزاعمي ذلك، وقد تُحْذَفُ الجملةُ[١] المضافُ هو إليها للعلمِ ويُعَوَّض منها تنوينٌ[٢] كقولِهِ تعالى: «وأنتم حينئذٍ تنظُرون»[٣]، وليس كسرتُه[٤] والحالةُ هذه كسرةَ إعرابٍ ولا تنوينُه تنوينَ صرفٍ خلافاً للأخفش، بل الكسرُ لالتقاءِ الساكنين والتنوينُ للعوضِ بدليلِ وجودِ الكسر ولا إضافةَ[٥] قال[٦]:

٣٢٧ ـ نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عمروٍ   بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ

وللأخفشِ[٧] أن يقولَ: أصلهُ «وأنتَ حينئذٍ» فلمّا حُذِفَ المضافُ بقي المضافُ إليه على حَالِه ولَم يَقُمْ مَقامَه، نحو: «واللهُ يريدُ الآخرةِ»[٨] بالجر، إلا أنه ضعيفٌ.

و «قال ربُّك» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خَفْضٍ بإضافةِ الظرفِ[٩] إليها.

واعلم أنَّ «إذ» فيه تسعةُ أوجه[١٠]، أحسنُها أنه منصوبٌ بـ«قالوا أَتَجْعَلُ فيها» أي: قالوا ذلك القولَ وقتَ قولِ اللهِ تعالى لهم: إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، وهذا أسهلُ الأوجهِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ«اذكُرْ» مقدراً وقد تقدَّم أنه

---

(١) قوله: «الجملة» سقط من ي.
(٢) ص ح: «بنون».
(٣) الآية ٨٤ من الواقعة.
(٤) ح ص: «كسرة».
(٥) ي: «والإضافة».
(٦) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/٦٨؛ والخصائص ٢/٣٧٦؛ وابن يعيش ٩/٣١، واللسان: شلل، والمغني ٩١ وفيه: بعافية عوضاً من بعاقبة، وشواهد المغني ٢٦٠.
(٧) ي: «والأخفش».
(٨) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة ابن جماز كما في المحتسب: ١/٢٨١.
(٩) قوله: «الظرف» سقط من ع.
(١٠) انظر: البحر المحيط ١/١٣٩.

لَا يَتَصَرَّفُ فلا يقع مفعولاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ«خَلَقَكم» المتقدمِ[1] في قوله: «اتقوا ربَّكم الذي خلقكم»[2] والواو زائدةٌ. وهذا ليس بشيء لطولِ الفصلِ. الرابعُ: أنه[3] منصوبٌ بـ«قال» بعده. وهو فاسدٌ لأن المضافَ إليه لا يعمل في المضاف. الخامس: أنه زائدٌ ويعزى لأبي عبيد[4]. السادس: أنه بمعنى قد. السابع أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتداءُ خَلْقِكم وقتُ قولِ ربِّك. الثامن: أنه منصوبٌ بفعلٍ لائق، تقديرُه: ابتدأ خلقَكم وقتَ قوله ذلكَ، وهذان ضعيفان لأن وقتَ ابتداءِ الخلق ليس وقتَ القول[5]، وأيضاً فإنه لَا يَتَصرَّف. التاسع: أنه منصوبٌ بـ«أحياكم» مقدَّراً، وهذا مردودٌ باختلافِ الوقتين أيضاً.

و«للملائكة» متعلِّقٌ بـ«قال» واللامُ للتبليغ. وملائكـةٌ جمع مَلَك. واختُلِف في «مَلَك» على ستة أقوال، وذلك أنهم اختلفوا في ميمِه، هل هي أصليةٌ أو[6] زائدةٌ؟ والقائلون بـأصالتها اختلفوا، فقال بعضهم: مَلَك ووزنه فَعَل من المُلْك، وشذَّ جمعُه على فعائِلة فالشذوذ في جَمْعِه فقط. وقال بعضهم: بل أصلُهُ مَلْأَك، والهمزةُ فيه[7] زائدةٌ كشَمْأَل ثم نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذِفَت[8] الهمزةُ تخفيفاً، والجمعُ جاء على[9] أصلِ الزيادةِ فهذان

---

(١) ي: «المقدم».

(٢) الآية ١ من النساء.

(٣) قوله «أنه» سقط من ح ص.

(٤) القاسم بن سلام أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي له: غريب الحديث وكتاب الأمثال، توفي ٢٢٤. انظر: مراتب النحويين ٩٣؛ البلغة ١٨٦.

(٥) ص ح: «المقول».

(٦) ي: «أم».

(٧) قوله «فيه» سقط من ي.

(٨) ي: «حذفت».

(٩) ص ح: «جاعل أصل».

قَوْلان عند هؤلاء. والقائلون بزيادتها اختلفوا أيضاً، فمنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من «أَلَك» أي: أرسل ففاؤه همزةٌ وعينه لام، ويدلُّ عليه قوله[1]:

٣٢٨ ـ أَبْلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَذِبِ

وقال آخر[2]:

٣٢٩ ـ وغلامٌ أَرْسَلَتْه أمُّه بِأَلوكٍ فَبَذَلْنا ما سَأَلْ

وقال آخر[3]:

٣٣٠ ـ أَبْلِغِ النُّعْمانَ عني مَأْلُكا أنَّه قد طالَ حَبْسي وانتظاري

فأصل مَلَك: مَأْلَك، ثم قُلِبت العينُ إلى موضع الفاء[4]، والفاءُ إلى موضع العين فصارَ مَلْأَكاً على وزنَ مَعْفَل، ثم نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، فيكونُ[5] وزنُ مَلَك: مَعَلًا بحَذْفِ الفاء. ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من لأَك أي أرسل أيضاً، ففاؤه لامٌ وعينُه همزةٌ ثم نُقِلَت حركةُ الهمزةِ وحُذِفَت كما تقدَّم، وَيدُلُّ على ذلك أنه قد نُطِقَ بهذا الأصلِ قال[6]:

٣٣١ ـ فَلَسْتُ لإنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ من جَوِّ السماء يَصُوبُ

ثم جاء الجمعُ على الأصلِ فَرُدَّتِ الهمزةُ على كِلا القَوْلِينِ، فوزن ملائِكَة على هذا القول: مفاعِلَة، وعلى القولِ الذي[7] قبلَه: معافِلَة بالقلب.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ١/٣١١؛ وأمالي الشجري ١/٩٧؛ وابن يعيش ٩/١٠٠، واللسان: ألك.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٨؛ والخصائص ٣/٢٧٥؛ واللسان: ألك؛ وإملاء العكبري ١/٢٧.

(٣) البيت لعديّ بن زيد، وهو في ديوانه ٩٣؛ والمحتسب ١/٤٤.

(٤) ي: «والفاء» بإقحام الواو.

(٥) ي: «فصار».

(٦) تقدم برقم ٢٢٧.

(٧) ي: «الثاني».

وقيل: هو مشتقٌّ من: لاكَه يَلُوكه أي: أداره يُديره، لأنَّ المَلَكُ يُديُر الرسالةَ في فيه، فأصل مَلَك: مَلْوَك، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى اللامِ الساكنةِ قبلها، فتحَرَّك حرفُ العلـة وانفتح ما قبلَه فقُلب[1] ألفاً فصارَ ملاكاً مثل مَقَام، ثم حُذِفَت الألفُ تخفيفاً فوزنُه مَفَل[2] بحذفِ العينِ، وأصلُ ملائكة ملاوِكة فقُلبت الواوُ همزةً، ولكنَّ شرطَ قلبِ الواوِ والياءِ همزةً بعد ألفِ مفاعل أن تكونَ زائدةً[3] نحو عجائز ورسائل، على أنه قد جاء ذلك في الأصليّ[4] قليلاً قالوا: مصائِب ومنائِر، قُرِىء شاذاً: «معائِش»[5] بالهمز، فهذه خمسةُ أقوال. والسادس: قال النضر بن شميل[6]: «لا اشتقاقَ للملك عند العرب».

والهاء[7] في ملائكة لتأنيث الجَمْع نحو: صَلادِمة[8]. وقيل للمبالغة كعلَّامة ونسَّـابة، وليس بشيء، وقـد تُحْذَفُ هـذه الهاء[9] شـذوذاً، قال الشاعر[10]:

٣٣٢ ـ أبا خالدٍ صَلَّتْ عليكَ الملائِكُ

قوله: «إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً» هذه الجملة معمولُ القولِ، فهي

---

(١) ي: «فقلبت».

(٢) ح: «فيقل».

(٣) انظر: الممتع ٣٢٦.

(٤) ح ي: «الأصل».

(٥) الآية ١٠ من الأعراف «وجعلنا لكم فيها معايِشَ» وما قاله المؤلف قـراءة الأعرج والأعمش وآخرين، انظر البحر ٤/٢٧١.

(٦) النضر بن شميل البصري روى عن هارون الأعور وروى عنه إسحاق بن راهويه، توفي سنة ٢٠٤. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤١.

(٧) ي: «فالهاء».

(٨) الصلادمة: واحدها صِلْدِم وهي الخيل الشداد.

(٩) ح ص: «الياء».

(١٠) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المنصف ٢/١٠٣؛ والبحر ١/١٣٨.

في محلِّ نصبٍ به، وكُسِرت «إنَّ» هنا لوقوعِها بعد القولِ المجرَّدِ من معنى الظن محكيةً به، فإن كان بمعنى الظنِ جَرى فيها وجهان: الفتحُ والكسرُ، وأنشدوا[1]:

٣٣٣ ـ إذا قلتُ أني آيبُ أهلَ بلدةٍ   نَزَعْتُ بها عنه الوليَّةَ بالهَجْرِ

وكان ينبغي أن يُفَتَح ليسَ إلاَّ نظراً[2] لمعنى الظنِّ، لكن قد يقال جاز[3] الكسر مراعاةً لصورةِ القولِ.

و «إنّ» على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٍ يجب فيه كَسْرُها، وقسمٍ يجبُ فيه فَتْحُها وقسمٍ يجوز[4] فيه وجهان، وليس هذا موضعَ تقريرِه، بل يأتي في غضون السور، ولكن الضابطَ الكلي في ذلك أنَّ كلَّ موضعٍ سَدَّ مَسَدَّها المصدرُ وَجَبَ فيه فتحُها نحو: بلغني أنك قائمٌ، وكلَّ موضعٍ لم يَسُدَّ مسدَّها وَجَبَ فيه كَسْرُها كوقوعِها بعد القولِ ومبتدأةً وصلةً وحالاً، وكلَّ موضعٍ جازَ أن يَسُـدَّ مسدَّها جاز الوجهان كوقوعِها بعد فاءِ الجزاء[5]، وإذا الفجائية وهذه أشدُّ العباراتِ في هذا الضابطِ.

و «جاعلٌ» فيه قولان، أحدُهما أنـه بمعنى خالق، فيكـونُ «خليفةً» مفعولاً[6] به، و «في الأرض» فيه حينئذ قولان، أحدُهما ـ وهو الواضح ـ أنه

(١) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٣٦٦؛ والخزانة ١/٤٢٣؛ والبحر ١/١٤٠. والولية: البرذعة، والهجر: الهاجرة. أي: إذا قلت سآتيهم ليلاً أتيتهم نصف النهار لسرعة بعيري.
(٢) قوله: «نظرا» سقط من ع.
(٣) ي: «جاء».
(٤) ص ح: «يجب».
(٥) كررت نسخة ي الجملة كلها.
(٦) ص ح: «مفعول».

متعلقٌ بجاعلٌ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرةِ بعدَه[1]. القولُ الثاني: أنه بمعنى مُصَيِّر، ولم يَذْكر الزمخشري[2] غيرَه، فيكونُ «خليفةً» هو المفعولَ الأولَ، و«في الأرض» هو الثانيَ قُدِّم عليه، ويتعلَّقُ بمحذوف على ما تقرَّر. و«خليفة» يجوز أن يكون بمعنى فاعل أي: يَخْلُفُكم أو[3] يَخْلُف مَنْ كان قبلَه من الجنِّ[4]، وهذا أصحُّ لدخولِ تاءِ التأنيث عليه وقيل: بمعنى مفعول أي: يَخْلُف كلُّ جيلٍ[5] مَنْ تقدَّمَه، وليس دخولُ التاءِ حينئذٍ قياساً. إلا أن يُقال: إنَّ «خليفةً» جَرى مجرى الجوامدِ كالنطيحة والذبيحة. وإنما وُحِّد «خليفة» وإن كانَ المرادُ الجمعَ لأنه أريدَ به آدمُ وذريتُه، ولكن استَغْنى بذكره كما يُسْتَغْنى بذكرِ أبي القبيلة نحو: مُضَر ورَبِيعة، وقيل: المعنى على الجنس.

وقرىء: «خليقةً» بالقاف[6].

و«خليفةً» منصوبٌ بـ «جاعل» كما تقدَّم، لأنَّه اسمُ فاعل. واسمُ الفاعل يعملُ عَمَل فعلِه مطلقاً إن كان فيه الألفُ[7] واللام، وبشرطِ الحالِ أو الاستقبال والاعتماد[8] إذا لم يكونا فيه، ويجوز إضافتُه لمعموله تخفيفاً ما لَم يُفْصل[9] بينهما كهذه الآية.

---

(١) ي: «بعد».
(٢) الكشاف ١/٢٧١.
(٣) ي: «و».
(٤) ص ح: «الجر».
(٥) ع: «جليل».
(٦) قراءة زيد بن علي وأبي البرهسم. البحر ١/١٤٠.
(٧) ي: «بالألف».
(٨) ي: «أو».
(٩) ص ح: «يتصل».

قوله: «قالوا أَتْجعَلُ فيها مَنْ يُفْسِد» قد تقدَّم أن «قالوا» عامل في «إذ قال ربُّك» وأنه المختارُ، والهمزةُ في «أتجعل» للاستفهام على بابها، وقال الزمخشري[(١)]: «للتعجب»، وقيل: للتقرير كقوله[(٢)]:

٣٣٤ ـ ألستُمْ خيرَ مَنْ ركب المَطايا   وأنْدى العالمينَ بطونَ راحِ

وقال أبو البقاء[(٣)]: «للاستشهاد»، أي: أتجعلُ فيها مَنْ يُفْسِد كَمَنْ كان قبلُ» وهي عبارةٌ غريبةٌ. و «فيها»[(٤)] الأولى متعلقةٌ بـ «تَجْعَل» إن قيل: إنها بمعنى الخَلْق، و «مَنْ يُفْسِدُ» مفعولٌ به، وإنْ قيل إنَّها بمعنى التصيير فيكون «فيها» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأولِ وهو «مَنْ يفسد»، و «مَنْ» تحتملُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، فعلى الأولِ لا مَحَلَّ للجملةِ بعدها من الإعراب، وعلى الثاني محلُّها النصب، و «فيها» الثانيةُ مُتعلقةٌ بـ «يُفْسِدُ». و «يَسْفِكُ» عطفٌ على «يُفسِدُ» بالاعتبارين.

والجمهورُ على رَفْعِهِ، وقُرِىء منصوباً[(٥)] على جوابِ الاستفهام بعدَ الواو التي تقتضي الجمع بإضمار «أَنْ» كقوله[(٦)]:

٣٣٥ ـ أَتَبيتُ رَيَّانَ الجفونِ من الكَرى   وأبيتَ منك بليلةِ المَلْسُوعِ

وقال ابن عطية[(٧)]: «منصوبٌ بواو الصَّرْف» وهذه عبارةُ الكوفيين، ومعنى

---

(١) الكشاف ١/٢٧١.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٨٩؛ والخصائص ٢/٤٦٣؛ والمغني ١١؛ وابن يعيش ٨/١٢٣، واللسان: نقص، وشواهد المغني ٤٣.

(٣) الإملاء: ١/٢٨، وعبارته: للاسترشاد.

(٤) ص ح: «وقيل».

(٥) أي بنصب «يسفك» وهي قراءة ابن هرمز والأعرج. انظر: البحر ١/١٤٢؛ القرطبي ١/٢٧٥.

(٦) البيت للشريف الرضي، وهو في ديوانه ١/٤٩٧؛ والأشموني ٣/٣٠٧؛ والمغني ٧٤٤؛ والهمع ٢/١٣؛ والدرر ٢/١٠.

(٧) التفسير ١/٢١٩.

واوِ الصرفِ أن الفعلَ كان يقتضي إعراباً فصَرَفَتْه الواوُ عنه إلى النصب، والمشهورُ «يَسْفِك» بكسر الفاء، وقُرِىء بضمِّها[(١)]، وقرىء أيضاً بضمِّ حرفِ المضارعةِ من أَسْفك وقُرِىء أيضاً[(٢)] مشدَّداً للتكثير.

والسَّفْكُ: هو الصَّبُّ، ولا يُستعمل إلا في الدمِ، وقال ابن فارس[(٣)]، والجوهري[(٤)]: «يُستعمل أيضاً في الدمع». وقال المَهدوي «ولا يُستعمل السفك إلا في الدَّمِ، وقد يُستعمل في نثرِ الكلامِ، يقال: سَفَكَ[(٥)] الكلامَ أي: نثره».

والدِّماء: جمعُ دَمٍ، ولا يكونُ اسمٌ معربٌ على حرفين، فلا بدَّ له من ثالث محذوفٍ هو لامُه، ويجوزُ أن تكونَ واواً وأن تكونَ ياءً، لقولِهم في التثنيةِ: دَمَوان[(٦)] ودَمَيان، قال الشاعر[(٧)]:

٣٣٦ ـ فَلَوْ أنَّـا على حَجَرٍ ذُبِحْنـا جَرَى الدَّمَيـانِ بالخبـرِ اليقين

وهل وزنُ دم «فَعْل» بسكون العين أو فَعَل[(٨)] بفتحها قولان، وقد يُرَدُّ

---

(١) قراءة أبي حيوة وابن أبي عبلة. البحر ١/١٤٢؛ ابن عطية ١/٢١٩.
(٢) قوله: «أيضاً» سقط من ص.
(٣) أحمد بن فارس اللغوي، له: المقاييس والمجمل والصاحبي، قرأ عليه البديع الهمذاني. وتوفي سنة ٣٩٥، انظر: الإنباه ١/٩٢؛ البلغة ٢٨؛ البغية ١/٣٥٢. وانظر كتابه: معجم مقاييس اللغة ٣/٧٨.
(٤) الصحاح: مادة سفك.
(٥) ي: «سفكه».
(٦) ص ح: «ديوان».
(٧) البيت للمثقب العبدي أو علي بن بدال، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٤٤؛ والإنصاف ٣٥٧؛ والممتع ٦٢٤؛ واللسان أخا، وابن يعيش ٩/٢٤؛ والخزانة ٢/٣٤٩.
(٨) قوله «أو فعل» سقط من ي.

محذوفُه، فَيُسْتعملُ مقصوراً كعصا وغيرِه[1]، وعليه قولُه[2]:

٣٣٧ ـ كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَها أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَماً
غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تَطْلُبُه فإذا هِيَ بِعِظامٍ ودَماً

وقد تُشَدَّدُ ميمُه أيضاً[3]، قال الشاعر[4]:

٣٣٨ ـ أهانَ دَمَّكَ فَرْغاً بعد عِزَّتِه ياعمروُبَغْيُكَ إصراراًعلى الحَسَد

وأصلُ: الدِّماء: الدِّماو أو الدِّماي، فقُلب[5] حرفُ العلةِ همزةً لوقوعِه طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةً نحو: كساء ورداء.

قولُه: «ونحنُ نُسَبِّحُ بحمدِك ونقدِّسُ لك» الواوُ للحال، و«نحن نُسَبِّحُ» جملةٌ من مبتدأ وخبر، في محلِّ النصب على الحال، و«بحمدك» متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ أيضاً، والباءُ فيه للمصاحبة أي نُسَبِّح ملتبسين[6] بحمدك، نحو: «جاء زيد بثيابِه» فهما حالان متداخلتان[7]، أي حالٌ في حال. وقيل:[9] الباءُ للسببية، فتتعلَّق بالتسبيح. قال ابن عطية[8]: «ويُحتمل أن يكونَ قولُهم: «بحمدِكَ» اعتراضاً بين الكلامين، كأنهم قالوا: ونحن نسبِّح

---

(١) قوله «وغيره» سقط من ص ح ع.

(٢) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في أمالي الشجري ٢/٣٤، واللسان: أبي؛ والبحر ١/٢٨١؛ ورصف المباني ١٦؛ والهمع ١/٣٩؛ والدرر ١/١٣. والأطوم: البقرة الوحشية، والبرغز: ولدها، والغبس: ج أغبس وهو الذئب.

(٣) قوله «أيضاً» سقط من ص ح.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ١/٢٠؛ والدرر ١/١٣، وفَرْغاً: هدراً.

(٥) ص: «فقلبت».

(٦) قوله: «ملتبسين» زيادة من ع.

(٧) ص ح: «متداخلان».

(٨) ي: «وإن».

(٩) التفسير ١/٢٢٠.

ونقدِّس، ثم اعترضُوا على جهةِ التسليم، أي: وأنتَ المحمودُ في الهداية إلى ذلك» قلتُ: كأنه يحاول أن تكونَ الباءُ للسببية، ولكن يكونُ ما تعلَّقَتْ به الباءُ فعلاً محذوفاً لائقاً بالمعنى تقديرُه: حَصَلَ لنا التسبيحُ والتقديسُ بسببِ حمدك.

والحمدُ هنا: مصدرٌ مضاف لمفعولِه، وفاعلُه محذوف[1] تقديره: بحمدِنا إياك. وزعم بعضُهم أن الفاعلَ مضمرٌ فيه وهو غَلَطٌ[2]؛ لأنَّ المصدرَ اسم جامدٌ لا يُضمرُ فيه، على أنه قد حُكِيَ خلافٌ في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعل نحو: ضرباً زيداً، هل يَتَحَمَّلُ ضميراً أم لا؟ وقد تقدَّم.

و«نُقَدِّسُ» عطف على «نُسَبِّح» فهو خبر أيضاً عن «نحن» ومفعولُه محذوفٌ أي: نقدِّسُ أنفسَنا وأفعالنا[3] لك، و«لكم» متعلِّقٌ بِه أو بـ«نُسَبِّح»، ومعناها العلةُ، وقيل: هي زائدةٌ، فإنَّ ما قبلَها متعدٍّ بنفسِه، وهو ضَعيفٌ إذ لا تُزادُ إلاَّ مع تقديمِ المعمولِ أويكونُ العاملُ فَرْعاً، وقيل: هي مُعَدِّيَةٌ نحو: سجدت لله، وقيل: هي[4] للبيان، كهي في قولك: سُقْياً لك، فعلى هذا يتعلَّق بمحذوفٍ ويكونُ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: تقديسُنا[5] لك. وهذا التقدير أحسنُ من تقديرِ قولهم: «أعني» لأنه أليقُ بالموضِع[6]. وأبعدَ مَنْ زَعَم أنَّ جملةَ قولِه[7] «ونحنُ نسبِّح» داخلةٌ في حَيِّزِ استفهامٍ مقدرٍ تقديرُه: وأنحن[8]

---

(١) قوله: «محذوف» سقط من ع.
(٢) قوله «غلط» سقط من ي.
(٣) ع: «أو».
(٤) قوله: «هي» سقط من ي ص ح.
(٥) ي: «تقديساً».
(٦) ص ح: «بالوضع».
(٧) قوله: «قوله» سقط من: ي.
(٨) ي: «ونحن».

نسبِّح أم نتغيَّر[1]. واستحسنه ابن عطية[2] مع القولِ بالاستفهام المحضِ في قولهم: «أتجعلُ»، وهذا يَأْباه الجمهورُ، أعني حَذْفَ همزةِ الاستفهام مِنْ غيرِ ذِكْرِ «أم» المعادِلةِ وهو رأيُ الأخفش، وجَعَل مِن ذلك قولَه تعالى: «وتلك نعمةٌ تَمُنُّها عليّ»[3] أي: وأتلك[4] نعمةٌ، وقول الآخر[5]:

٣٣٩ ـ طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ ... ولا لَعِباً مني وذو الشَّيبِ يَلْعَب

أي: وأذو[6] الشيب، وقول الآخر[7]:

٣٤٠ ـ أفـرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِـرامَ وأَنْ ... أُورَثَ ذَوْداً شَصـائِصـاً نَبْـلاً

أي: أأفرحُ[8]، فأمَّا مع «أمْ» فإنه جائزٌ لدَلالتِها عليه كقوله[9]:

٣٤١ ـ فواللهِ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً ... بسبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بِثَمانِ

أي: أبسبعٍ.

---

(١) ي: «نتعبد».
(٢) التفسير ١/ ٢٢٠.
(٣) الآية ٢٢ من الشعراء وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦.
(٤) ي: «وتلك» ومعاني القرآن: أوتلك.
(٥) البيت للكميت، وهو في المحتسب ١/ ٥٠، وأمالي الشجري ١/٢٦٧؛ والهمع ١/١٩٥؛ والدرر ١/١٦٧.
(٦) ي: «وذو».
(٧) البيت لحضرمي بن عامر، وهو في اللسان: جزأ؛ وشواهد الكشاف ٤/٢٩٦. والرزء: النقصان، والشصائص: ج شصوص وهي الناقة القليلة اللبن، والنبل: الصغار.
(٨) ص ح: «أفرح».
(٩) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٦٦، وروايته:

فـوالـلـهِ مـا أدري واني لحـاسـبٌ

وهو في أمالي الشجري ٢/٣٣٥؛ والمغني ٧؛ وابن يعيش ٨/١٥٤؛ ورصف المباني ٤٥؛ والخزانة ٤/٤٤٧؛ والدرر ٢/٨٥.

والتسبيحُ: التنزيهُ والبَرَاءَةُ، وأصلهُ من السَّبْحِ وهو البُعْد، ومنه السابحُ في الماء، فمعنى «سبحان الله» أي: تنزيهاً له وبراءةً عمَّا لا يليقُ[1] بجلالِه ومنه قولُ الشاعر[2]:

٣٤٢ ـ أقــولُ لَمَّـا جــاءَني فَخْــرُهْ   سُبْحـانَ مِنْ علقمَـةَ الفـاخِـر

أي: تنزيهاً، وهو مختصٌّ[3] بالباري تعالىٰ، قال الراغب[4] في قوله سبحان مِنْ علقمة: «إن أصلَه سبحانَ علقمةَ، على سبيل التهكُّم فزادَ فيه «مِنْ»، وقيل: تقديرُه: سبحانَ الله مِنْ أجل عَلْقمة»، فظاهرُ قوله أنه يجوزُ أن يقالَ لغيرِ الباري تعالى على سبيلِ التهكُّم، وفيه نظرٌ.

والتقديسُ: التَّطْهير، ومنه الأرضُ المقدَّسَةُ، وبيت المَقْدِس، وروحُ القُدُس، وقال الشاعر[5]:

٣٤٣ ـ فَأَدْرَكْنَه يَأْخُذْنَ بالساقِ والنَّسا   كما شَبْرَقَ الوِلْدَانُ ثوبَ المَقْدِسِ

أي: المطهَّرُ لهم. وقال الزَمخشري[6]: «هو مِنْ قَدَّسَ في الأرضِ إذا ذهبَ فيها وأبعدَ، فمعناه قريبٌ من معنى نُسَبِّح». انتهى.

قوله تعالى: «قال إني أَعْلَمُ ما لا تعلمونَ» أصلُ إنِّي: إنني فاجتمع

---

(١) ح ص: «يليق».

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٤٣؛ والخصائص ٢/١٩٧؛ وابن يعيش ١/٣٧؛ والخزانة ٢/٤١؛ والهمع ١/١٦٤؛ والدرر ١/١٦٤.

(٣) ح ص: «يختص».

(٤) المفردات ٢٢٧.

(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٤؛ والقرطبي ١/٢٧٧. أدركنه: الضمير يعود على الثور والنون للكلاب، والنسا: عرق في الفخذ، والشبرقة: تقطيع الثوب، والمقدس: الراهب، والأولاد يقطعون ثوب الراهب تَبَرُّكاً به.

(٦) الكشاف ١/٢٧١.

ثلاثةُ أمثال، فحذَفْنا[1] أحدَها، وهل هو نونُ الوقاية أو النونُ الوسطى؟ قولان الصحيحُ الثاني، وهذا[2] شبيهٌ[3] بما تقدَّم في «إنَّا معكم»[4] وبابه.

والجملة في محلِّ نصبٍ بالقولِ، و«أعلمُ» يجوزُ فيه أن يكونَ فعلاً مضارعاً وهو الظاهرُ، و«ما» مفعولٌ به، وهي: إمَّا نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ، وعلى كلِّ تقديرٍ فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِه الشروطَ أي: تعلمونَه، وقال المهدوي، ومكي[5] وتبعهما أبو البقاء[6]: «إنَّ» أعلمُ «اسمٌ بمعنى عالم» كقوله[7]:

٣٤٤ ـ لَعَمْرُكَ ما أدري واني لأوْجَلُ   على أيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أَوَّلُ

فـ «ما» يجوزُ فيها أن تكونَ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ أو نصبٍ بـ «أَعْلَمُ» ولم يُنوَّنْ «أعلمُ» لعدمِ انصرافِه، نحو: «هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله»[8]، وهذا مبنيٌّ على أصلَيْن ضعيفينِ، أحدُهما: جَعْلُ أَفْعَل بمعنى فاعِل من غير تفضيلٍ، والثاني أنَّ أفْعل إذا كانت بمعنى اسمِ الفاعل عَمِلَتْ عملَه، والجمهورُ لا يثبتونها. وقيل: «أعلمُ» على بابها من كونِها للتفضيلِ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، أي: أعلمُ منكم[9]، و«ما» منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه أفعل، أي: علمتُ ما لا تعلمون، ولا جائزٌ أن يُنْصَبَ بأفعل التفضيلِ

(١) ي: «فحذفت»، وسقط قوله «أحدها» من ي.
(٢) ي: ».
(٣) ص ح: «يشبه».
(٤) الآية ١٤ من البقرة.
(٥) مشكل الإعراب: ١/٣٥.
(٦) الإملاء ١/٢٨.
(٧) البيت لمعن بن أوس، وهو في ديوانه ٥٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٨؛ وابن يعيش ٤/٨٧؛ وأوضح المسالك ٢/٢١٧. والوجل: الخوف. والشاهد في «لأوجل» اسم بمعنى واجل.
(٨) زاد في ع: «وبيت الله».
(٩) ح ص «منك».

لأنه أضعفُ[1] من الصفةِ المشبَّهة التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ، وهذا يكونُ نظيرَ ما أَوَّلوه من قول الشاعر[2]:

٣٤٥ ـ فلم أَرَ مثلَ الحيِّ حَيّاً مُصَبَّحاً ... ولا مثلَنا يومَ التقَيْنا فوارِساً

أَكَـرَّ وأَحْمىٰ للحقيقةِ منهمُ ... وأضْرَبَ منا بالسيوفِ القوانِسا

فالقوانسَ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر، أي بـ «ضَرَب»، لا بـ «أَضْرَبَ»، وفي ادِّعاء مثلِ ذلك في الآيةِ الكريمةِ بُعْدٌ لحذفِ[3] شيئين: المفضَّلِ[4] عليه والناصبِ لـ «ما».

آ. (٣١) **قولُه تعالى: ﴿وَعَلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها﴾**.. هذه الجملةُ يجوز إلَّا يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعرابِ لاستئنافِها، وأنْ يكونَ محلُّها الجرَّ لعطفِها على «قال ربك». و «عَلَّم» هذه متعديةٌ إلى اثنين، وكانت قبلَ التضعيفِ متعديةً لواحدٍ[5] لأنها عرفانيةٌ، فتعدَّتْ بالتضعيفِ لآخرَ، وفَرَّقوا بين «عَلِم» العُرْفانيةِ واليقينيةِ في التعديةِ، فإذا أرادوا أن يُعَدُّوا العرفانيةَ عَدَّوْها بالتضعيف، وإذا أرادوا أن يُعَدُّوا اليقينيةَ عَدَّوْها بالهمزةِ، ذكر ذلك أبو علي الشلوبين[6]، وفاعلُ «عَلَّم» يعودُ على الباري تعالى، و «آدمَ» مفعولُه.

---

(١) ح ص «أصعب».

(٢) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في النوادر ٥٩؛ والأصمعيات ٢٠٥؛ والحماسة ١/٢٤٦؛ وابن يعيش ٦/١٠٥؛ والخزانة ٣/٥١٧؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٤٢٩. والمصبح: الذي يُغار عليه صباحاً، والقونس: أعلى بيضة الحديد.

(٣) ص ح: «حذف بإسقاط اللام.

(٤) ص: «الفعل»، ح: «الفصل».

(٥) قوله «لواحد» سقط من ص.

(٦) عمر بن محمد، روى عن السهيلي، وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض، له: التوطئة وشرح الجزولية وشرح الكتاب، توفي سنة ٦٤٥. انظر: الإنباه ٢/٣٣٢؛ والبلغة ١٧٢؛ والبغية ٢/٢٢٤.

وفيه ستةُ أقوال، أرجحُها [أنه][1] اسمٌ أعجميٌّ غيرُ مشتقٍّ، ووزنُه فاعَل كنظائِره نحو: آزَر وشالَح، وإنما مُنع من الصرفِ للعَلَمِيَّة والعجمةِ الشخصيةِ، الثاني: أنه مشتقٌّ من الأُدْمَة، وهي حُمْرَةٌ تميلُ إلى السوادِ، الثالث: أنه مشتقٌّ من أَديم الأرض، [وهو أوجَهُها ومُنِعَ من الصَّرْف على هذين القولين للوزنِ والعلميةِ. الرابعُ: أنه مشتقٌّ من أديم الأرض][2] أيضاً على هذا الوزنِ أعني وزنَ فاعَل وهذا خطأ، لأنه كان ينبغي أن يَنْصَرِفَ. الخامس: أنه عِبْرِيٌّ من الإدام وهو الترابُ. السادس: قال الطبري[3]: «إنه في الأصل فِعْلٌ رباعي مثل: أَكْرَم، وسُمِّي به لغرضِ إظهارِ الشيء حتى تُعْرَفَ جِهتُه» والحاصلُ أنَّ ادِّعاءَ الاشتقاق فيه بعيدٌ، لأنَّ الأسماءَ الأعجميةَ لا يَدْخُلُها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، وآدمُ وإن كانَ مفعولاً لفظاً فهو فاعِلٌ معنى، و «الأسماءَ» مفعولٌ ثانٍ، والمسألةُ من باب أعطى وكسا، وله أحكامٌ تأتي إن شاء الله تعالى.

وقُرِىء: «عُلِّم»[4] مبنياً للمفعول، و «آدمُ» رفعا لقيامِهِ مَقامَ الفاعلِ. و «كلَّها» تأكيدٌ للأسماء تابعٌ[5] أبداً، وقد يلي العواملَ كما تقدَّم. وقولُه «الأسماء كلَّها» الظاهرُ أنه لا يَحْتاج إلى ادِّعاءِ حَذْفٍ، لأنَّ المعنى: وَعلَّم آدَمَ الأسماءَ، [ولم يُبَيِّنْ لنا أسماءً مخصوصةً، بل دَلَّ كلُّها على الشمولِ، والحكمةُ حاصلةٌ بتعلُّمِ الأسماءِ][6]، وإنْ لم يَعْلَمْ مُسَمَّياتِها، أو يكونُ أَطْلَقَ الأسماءَ وأراد المسمَّيات، فعلى هذين الوجهين لا حَذْفَ. وقيل: لا بدَّ من حذفٍ واختلفوا فيه، فقيل: تقديرُه: أسماءَ المسمَّيات، فَحُذِفَ المضافُ إليه

(١) قوله: «أنه» سقط من ي.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٣) التفسير ١/٤٨٢.
(٤) قراءة اليماني ويزيد اليزيدي. البحر ١/١٤٥؛ والشواذ ٤.
(٥) ح ص: «مانع».
(٦) زيادة من: ع، وسقط من ي ص ح.

للعلم. قال الزمخشري[(١)]: «وعُوِّض منه اللامُ، كقوله تعالى: «واشتعَلَ الرأسُ شَيْباً»[(٢)] ورُجِّح هذا القول بقولِه تعالى: «أنبئوني بأسماء هؤلاءِ، فلمَّا أنبأهم بأسمائهم» ولم يَقُل: أنبئوني بهؤلاءِ فلمَّا أنبأهم بهم. ولكن في قوله: «وعُوِّض منه اللام» نظرٌ، لأن الألف واللام لا يَقُومان مقامَ الإضافةِ عند البصريين. وقيل: تقديرُه مُسَمَّياتِ الأسماء، فَحُذِف المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامه، ورُجِّح هذا القولُ بقولِه تعالى[(٣)]: «ثم عَرَضَهمْ» لأن الأسماءَ لا تُجْمَع كذلك، فدلَّ عَوْدَه على المسمَّياتِ. ونحوُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: «أو كظُلُماتٍ في بحرٍ لُجِّيٍّ يغشاه موجٌ»[(٤)] تقديرُه: أو كذي[(٥)] ظُلُمات، فالهاءُ في «يَغْشَاه» تعودُ على «ذي» المحذوفِ.

قوله: «ثم عَرَضَهُمْ علي الملائكةِ» «ثم» حرفٌ للتراخي[(٦)] كما تقدَّم، والضميرُ في «عَرَضَهُمْ» للمسمَّياتِ المقدَّرةِ أو لإطلاقِ الأسماءِ وإرادةِ المسمَّيات، كما تقدَّم. وقيل: يعودُ على الأسماءِ ونُقِل عن[(٧)] ابنِ عباس، ويؤيِّدهُ قراءةُ مَنْ قرأ[(٨)]: «عَرضَها وعَرَضَهُنَّ» إلا أنَّ في هذا القول جَعْلَ ضميرِ غير العقلاء كضمير العقلاءِ، أو نقول: إنما قال ابن عباس ذلك بناءً منه أنَّه أطلقَ الأسماء وأراد المسمَّيات كما تقدَّم وهو واضحٌ. و«على الملائكة» متعلق بـ «عرضهم».

---

(١) الكشاف ١/٢٧٢.
(٢) الآية ٤ من مريم.
(٣) قوله: «تعالى» سقط من ع.
(٤) الآية ٤٠ من النور.
(٥) ص ح: «لذي».
(٦) ي: «للترجي».
(٧) قوله «عن» سقط من ص ح.
(٨) قرأ أُبَيّ: ثم عرضها، وقرأ عبدالله: ثم عرضهن. انظر: البحر ١/١٤٦؛ ابن عطية ١/٢٢٣؛ الشواذ ٤.

قوله: «أَنْبِئوني بأسماءِ هؤلاء» الإنباءُ: الإخبارُ، وأَصلُ «أنبأ» أن يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجر كهذه الآية، وقد يُحْذَفُ الحرفُ، قال تعالى: «مَنْ أنبأَكَ هذا»[1] أي: بهذا[2] وقد يتضمَّن معنى «أَعْلَم» اليقينية، فيتعدَّى تعديَتَها إلى ثلاثةِ مفاعيل، ومثلُ أنبأ: نَبَّأ وأخبر، وخبَّر وحدَّث. و«هؤلاء» في محلِّ خفض بالإضافة، وهو اسمُ إشارة ورتبتُه دنيا، ويُمَدُّ ويُقْصَرُ، كقوله[3]:

٣٤٦ ـ هَـؤُلا ثُمَّ هَـؤُلا كُـلًّا أعطَيْـ ـتَ نِعـالاً محْـذُوَّة بِمِثـالِ

والمشهورُ بناؤهُ على الكسرِ، وقد يُضَمُّ وقد يُنَوَّنُ مكسوراً، وقد تُبْدَلُ همزتُه هاءً، فتقولُ: هَـؤُلاه، وقد يقال: هَوْلا، كقوله[4]:

٣٤٧ ـ تجلَّدْ لا يَقُـلْ هَـوْلا هَـذَا بكىَ لَمَّـا بكىٰ أَسَفا عليكـا

ولامُه عند الفارسي همزةٌ فتكونُ فاؤُه ولامُه من مادةٍ واحدةٍ، وعند المبرِّد أصلُها ياءٌ وإنما قُلِبَتْ همزةً لتطرُّفها بعد الألفِ الزائدة.

قوله: «إنْ كُنْتُمْ صادِقين» قد تقدَّم نظيره[5]، وجوابُه محذوف أي: إنْ كنتمْ صادقين فأنبئوني، والكوفيون والمبرد[6] يَرَوْنَ أنَّ الجوابَ هو المتقدِّمُ، وهو مردودٌ بقولِهم: «أنتَ ظالمٌ إن فعلْتَ» لأنه لوكان جواباً لـوَجَبَت الفاءُ

---

(١) الآية ٣ من التحريم.

(٢) ي: «هذا».

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١١؛ وابن عطية ١/٢٢٥؛ والبحر ١/١٣٨؛ والقرطبي ١/٢٨٤؛ وحذا النعل: قطعها وقدَّرها على مثال، أي ألبسهم نعالاً محذوة بمثال، فالعقاب على قدر جرمهم.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١٣٨؛ والخزانة ٢/٤٧٠. وتجلد: أمر من الجلادة وهو التحفظ من الجزَع.

(٥) نظيره الآية ٢٣ من البقرة.

(٦) المقتضب ٣/٢٩.

معه، كما تَجِبُ معه متأخراً، وقال ابن عطية[1]: «إنَّ كونَ الجوابِ محذوفاً هو رأيُ المبرد وكونَه متقدِّماً هو رأيُ سيبويه»[2] وهو وَهْمٌ.

أ. (٣٢) **قوله تعالى: ﴿قالوا سُبْحانك﴾**.. «سُبْحان» اسمُ مصدرٍ وهو التسبيح، وقيل: بل[3] هو مصدرٌ لأنه سُمِعَ له فعلٌ ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمةِ للإِضافة وقد يُفْرَدُ، وإذا أُفْرِد مُنِعَ الصرفَ للتعريفِ وزيادةِ الألفِ والنونِ كقوله[4]:

٣٤٨ ـ أقولُ لَمَّا جاءني فَخْرُه ... سُبْحَانَ مِنْ علقَمَةَ الفاخِرِ

وقد جاء منوَّناً كقوله[5]:

٣٤٩ ـ سبحانَه ثم سُبْحاناً نعوذُ به ... وقبلَنا سبَّح الجُوديُّ والجُمُدُ

فقيل: صُرِف ضرورةً، وقيل: هو بمنزلة قبلُ وبعدُ، إن[6] نُوي تعريفُه بقي على حالِه، وإن نُكِّر أُعْرِبَ منصرفاً، وهذا[7] البيتُ يساعِدُ على كونِهِ مصدراً [لا اسمَ مصدرٍ][8] لورودِه منصرفاً. ولقائلِ القولِ الأولِ أن يُجيبَ عنه بأنّ هذا نكرةٌ لا معرفةٌ، وهو من الأسماءِ اللازمةِ[9] النصبَ على

---

(١) التفسير ١/٢٢٥.
(٢) الكتاب ١/٤٣٨.
(٣) ي: «هو بل» وهو سهو.
(٤) تقدم برقم ٣٤٢.
(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٣٠؛ والكتاب ١/١٦٤؛ وأمالي الشجري ١/٣٤٨؛ والخزانة ٢/٣٧؛ والدرر ١/١٦٣، كما ينسب لورقة بن نوفل. والجودي: جبل بالموصل، والجمد: جبل قريب من مكة.
(٦) ي: «وان».
(٧) ص ح: «وهنا».
(٨) سقط من: ي، وعلة المؤلف واهية لأن المصدر واسم المصدر ينونان.
(٩) ي: «الملازمة».

المصدريةِ فلا يتصرَّفُ[1]، والناصبُ له فعلٌ مقدرٌ لا يجوزُ إظهارُه، وقد رُوي عن الكسائي أنه جَعَلَه منادى تقديرُه: يا سبحانَك، وأباه الجمهورُ[2] من النحاةِ، وإضافتُه [هنا][3] إلى المفعولِ لأنَّ المعنى: نُسَبِّحُك نحنُ. وقيل: بل إضافتُه للفاعل، والمعنى: تنزَّهْتَ وتباعَدْتَ من السوء وسبحانَك[4]، والعاملُ فيه في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «لا عِلْمَ لَنا إلا مَا عَلَّمْتَنَا» كقوله تعالى: «لا ريبَ فيه»[5]، و«إلَّا» حرفُ استثناء، و«ما» موصولةٌ، و«علَّمْتنا» صلتُها، وعائدُها محذوفٌ، على أن يكونَ «عِلْم» بمعنى مَعْلُوم، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصب على الاستثناءِ، [ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالعِلْم الذي هو اسمُ لا لأنه إذا عَمِل كان مُعْرباً][6]، وقيل: في[7] محلِّ رفعٍ على البدلِ من اسم «لا» على الموضع. وقال ابن عطية[8]: «هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم: «لا إلَهَ إلا اللهُ» وفيهِ نظرٌ، لأن الاستثناءَ إنما هو من المحكومِ عليه بقيدِ الحكم لا مِن المحكومِ به. وَنقَل هو عن الزهراوي[9] أنَّ «ما» منصوبَةٌ بعلَّمْتَنا بعدَها، وهذا غيرُ معقولٍ لأنه كيف ينتصِبُ الموصولُ بصلتِه وتَعْمَلُ فيه؟ قال الشيخُ[10]: «إلا أَنْ يُتَكَلَّف لَه وجهٌ بعيدٌ، وهو أن يكونَ استثناءً منقطعاً بمعنى

---

(١) ي: «ولا».
(٢) ع: «جمهور النحويين».
(٣) سقط من: ي.
(٤) ي: «سبحانك».
(٥) الآية ٢ من البقرة.
(٦) ما بين معقوفين ورد في: ي، بعد قوله: وعائدها محذوف، وما أثبتناه من: ع.
(٧) ي: بل في.
(٨) التفسير ١/٢٢٦.
(٩) عمر بن عبيدالله الذهلي القرطبي، محدِّث الأندلس، وروى عن عبدالوارث بن سفيان، توفي سنة ٤٥٤. انظر: العبر للذهبي ٣/٢٣٣.
(١٠) البحر ١/١٤٨.

لكنْ، وتكونُ «ما»[1] شرطيةً،و«علَّمتَنا»ناصبٌ لها وهو[2] في محلِّ جَزْمٍ بها والجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ: لكنْ ما علَّمْتنا عَلِمناه.

قولُه: «إنك أنت العليمُ الحكيم» أنتَ يَحتمِـلُ ثلاثةَ أوجهٍ، أن يكونَ تأكيداً لاسم إنَّ فيكونَ منصوبَ المحلِّ، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه ما بعده والجملةُ خبرُ إنَّ، وأن يكونَ فَصْلاً، وفيه الخلافُ المشهورُ، وهل له محلُّ إعرابٍ أم لا؟ وإذا قيل: إنَّ له محلاًّ، فهل بإعرابِ ما قبلَه كقولِ الفراء[3] فيكونُ في محلِّ نصبٍ، أو بإعراب ما بعده، فيكونُ في محلِّ رَفعٍ كقول الكسائي؟ و«الحكيمُ» خبَرٌ ثانٍ أو صفةٌ للعليم، وهما فَعِيل بمعنى فاعِل، وفيهما من المبالغةِ ما ليس فيه.

والحُكْم[4] لغةً: الإتقانُ والمَنْع من الخروجِ عن الإرادة، ومنه حَكَمَةُ الدابَّة[5] وقال جرير[6]:

٣٥٠ ـ أبني حُنَيْفَةَ أحْكِموا سفهاءَكُمْ   إني أخافُ عليكُمُ أنْ أَغْضَبَا

وقَدَّم «العليم» على «الحكيم» لأنه هو المتصلُ به في قوله: «عَلَّم» وقوله: «لا عِلْمَ لنا»، فناسَبَ اتِّصالَه به، ولأنَّ الحِكْمَةَ ناشئةٌ عن العِلْمِ وأثرٌ له، وكثيراً ما تُقَدَّمُ صفةُ العِلْم عليها، والحكيمُ صفةُ ذاتٍ إنْ فُسِّر بذي الحكمةِ، وصفةُ فِعْلٍ إنْ فُسِّر بأنه المُحْكِمُ لصَنْعَتِه.

آ. **(٣٣) قوله تعالى: ﴿قال يا آدمُ أَنْبِئْهم بأسمائِهم﴾**.. «آدَمُ» مبنيٌّ

---

(١) ع: «لا».

(٢) قوله: «وهو» سقط من ص.

(٣) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

(٤) ي: «والحكمة».

(٥) حكمة الدابة: لجامها. وانظر: مفردات الراغب ١٢٦.

(٦) البيت في ديوانه ٥٠؛ واللسان: حكم، وشواهد الكشاف ٤/٣٣٦.

على الضم لأنه مفردٌ معرفةٌ، وكلُّ ما كان كذلكَ بني على ما كان يُرْفع به، وهو في مَحلٍّ نصبٍ لوقوعه موقعَ [المفعولِ به فإنَّ تقديره: أدعو آدمَ، وبُني لوقوعِه موقعَ](١) المضمرِ، والأصلُ: يا إياك، كقولهم: «يا إياك قد كُفِيْتُكَ» ويا أنتَ كقوله(٢):

٣٥١ ـ يَا أَبْجَرَ بنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتا أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا
قَدْ أحسنَ اللهُ وقد أَسَأْتَا

و «يا إياك» أقيسُ من «يا أنت» لأنَّ الموضعَ موضعُ نَصْبٍ، فإياك لائقٌ به، وتحرَّزْتُ بالمفردِ من المضافِ نحو: يا عبدَالله، ومن الشبيهِ به وهو عبارةٌ عَمَّا كان الثاني فيه من تمامِ معنىٰ الأول نحو: يا خيراً من زيدٍ ويا ثلاثةً وثلاثين، وبالمعرفة من النكرةِ غيرِ المقصودة نحو قوله(٣):

٣٥٢ ـ أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نداماي مِنْ نجرانَ ألَّا تلاقِيا

فإن هذه الأنواع الثلاثة معربةٌ نصباً.

و «أَنْبِئْهُمْ» فعلُ أمرٍ وفاعلٌ ومفعولٌ، والمشهورُ: أَنْبِئْهُمْ(٤) مهموزاً مضمومَ الهاء، وقُرِىء بكسر الهاءِ وتُرْوى عن ابنِ عامر(٥)، كأنه أَتْبَعَ الهاءَ لحركةِ الباء

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ٢١٦ أو سالم بن دارة؛ والنوادر ١٦٣؛ وأوضح المسالك ٣/٧٢؛ وأمالي الشجري ٢/٧٩؛ وابن يعيش ١/١٢٧؛ والخزانة ١/٢٨٩. وطلَّقت: فارقت حلائلك.
(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٦؛ والكتاب ١/٣١٢؛ والخصائص ٢/٤٤٨؛ والجمهرة ٢٨٢؛ ومجالس ثعلب ٤٨٨؛ والمقتضب ٤/٢٠٤؛ وأمالي القالي ٣/١٣٢؛ والعيني ٣/٤٢.
(٤) ص ح: «اسم» تحريف.
(٥) ثمة روايتان عنه الأولى: أنبيهم، والثانية: أنبِئْهِم. انظر: السبعة ١٥٣؛ البحر ١/١٤٩، وقد نسب أبو حيان رواية السمين عن ابن عامر إلى ابن عباس.

ولم يَعْتَدَّ بالهمزةِ لأنها ساكنةٌ، فهي حاجزٌ غيرُ[1] حصينٍ، وقُرِىء بحَذْفِ الهمزة ورُوِيَتْ عن ابنِ كثير[2]، قال ابن جني[3]: «هذا على إبدالِ الهمزة ياءً كَمَا تقولَ: أَنْبَيْتُ بزنة أَعْطَيْت. قال: «وهذا ضعيفٌ في اللغة لأنه بدلٌ لا تخفيف، والبَدلُ عندنا لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ»، وهذا من أبـي الفتح غيرُ مُرْضٍ لأن البدلَ جاء في سَعَةِ الكلام، حكى الأخفشُ في «الأوسط» له أنهم يقولون في أَخْطَأْت: أَخْطَيْتُ، وفي توضَّأْت: توضَّيْتُ، قال: «وربما حَوَّلوه[4] إلى الواوِ، وهو قليلٌ، قالوا: رَفَوْتُ في رَفَأْتُ ولم يُسْمع رَفَيْتُ».

إذا تقرَّر ذلك فللنَّحْويين في حرف العلة المبدلِ من الهمزة نظرٌ في أنه هل يجري مَجْرى حرفِ العلةِ الأصلي[5] أم يُنظرُ إلى أصله؟ ورتَّبوا على ذلك أحكاماً ومِن جملتها: هل يُحْذَفُ جَزْماً كالحرف غيرِ المُبْدل [أم لا][6] نظراً إلى أصلِه، واستدلَّ بعضُهم على حَذْفِه جَزْماً بقول زهير[7]:

٣٥٣ ـ جريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِه سريعاً وإلَّا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

لأنَّ[8] أصله «يُبْدَأ» بالهمزةِ فكذلك هذه الآيةُ أُبْدِلَتِ الهمزةُ ياءً ثم حُذِفَتْ حَمْلاً للأمرِ على المجزومِ. وقُرِىء[9] «أنبيهم» بإثباتِ الياء[10] نظراً إلى

---

(١) ص ح: «عن».

(٢) وهي من طريق القواس وقراءة الحسن والأعرج. وهذه القراءة على وزن أَعْطِهم. انظر: المحتسب ٦٦/١؛ وابن عطية ٢٢٧/١؛ والبحر ١٤٩/١.

(٣) المحتسب ٦٦/١.

(٤) ع: «حركوه».

(٥) ي: «الأصلية».

(٦) سقط قوله «أم لا» من: ي.

(٧) ديوانه ٢٤.

(٨) ي: «لأنه».

(٩) وهي قراءة ابن أبـي عبلة كما في الشواذ ٤.

(١٠) ص ح: «الفاء».

الهمزةِ[١] وهل تُضَمُّ الهاءُ نظراً للأصلِ أم تُكْسَرُ نظراً للصورة؟ وجهان[٢] مَنْقولان عن حمزةَ عند الوقفِ عليه.

و «بأسمائِهم» متعلِّق بأَنْبِئْهُمْ، وهو المفعولُ الثاني كما تقدَّم، وقد يتعدَّى بـ «عن» نحو: أنبأتُه عن[٣] حالِه، وأمَّا تعديتُه بـ «مِنْ» في قوله تعالى: «قد نَبَّأَنَا اللَّـهُ من أخبارِكم»[٤] فسيأتي في موضعه إنْ شاءَ اللَّـهُ تعالى.

قوله: «قال: ألم أَقُلْ لكم إني أعلمُ» الآية. «قال» جوابُ «فلمَّا» والهمزةُ للتقرير إذا دَخَلَتْ على نفي قَرَّرَتْهُ فيصيرُ إثباتاً نحو: «أَلَمْ نَشْرَحْ»[٥] أي: قد شرحنا و «لم» حرفُ جزمٍ وقد تَقَدَّمَ أحكامُها، و «أَقُلْ» مجزومٌ بها حُذِفَتْ عينُه وهي الواوُ لالتقاءِ الساكنين. و «لكم» متعلقٌ به، واللامُ للتبليغِ. والجملةُ من قوله «إني أَعْلَمُ» في محلِّ نَصْبٍ بالقولِ. وقد تقدَّم نظائرُ[٦] هذا التركيبِ فلا حاجةَ إلى إعادتِه.

قوله: «وَأَعْلَمُ ما تُبْدُون» كقولِه: «أَعْلَمُ ما لا تعلمون» من كونِ «أَعْلَمُ» فعلًا مضارعاً أو أَفْعَل بمعنى فاعِل أو أَفْعَل تفضيل، وكونِ «ما» في محل نصبٍ أو جرٍ وقد[٧] تقدَّم. والظاهرُ: أن جملةَ قوله: «وأعلمُ» معطوفةٌ على قولِه: «إني أعلمُ غَيْبَ»، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقال أبو البقاء[٨]: «إنه مستأنفٌ وليسَ محكيًّا بالقولِ»[٩]، ثم جَوَّزَ فيه ذلك.

---

(١) ع: «همزة».

(٢) ي: «وجها منقولاً».

(٣) ص ح: «على».

(٤) الآية ٩٤ من التوبة.

(٥) الآية ١ من الانشراح.

(٦) ي: «نظير».

(٧) ي: «قد».

(٨) الاملاء ١ / ٣٠.

(٩) اي بقوله: «ألم أقل لكم» كما في أبـي البقاء.

و «تُبْدُون» وزنه: تُفْعون لأن أصله تُبْدِوُونَ مثل تُخْرِجون، فَأُعِلَّ بحذْفِ الواو بعد سكونها. والإبداءُ: الإظهارُ. والكَتْمُ: الإخفاءُ، يقال: بَدا يَبْدُو بَداءً، قال[1]:

٣٥٤ ـ .... بَدا لَكَ في تلك القَلوصِ بَداءُ

قوله: «وما كنتم تكتُمون»: «ما» عطفٌ على «ما» الأولى بحسَبِ ما تكونُ عليه من الإعرابِ.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكةِ اسْجُدوا لآدَمَ﴾**: العاملُ في «إذ» محذوفٌ دلَّ عليه قولُه: «فَسَجَدوا» تقديرُه: أطاعوا وانقادُوا فسجدوا، لأنَّ السجودَ ناشئٌ عن الانقيادِ، وقيل: العاملُ «اذكُرْ» مقدرةً[2]، وقيل: [إذ] زائدةٌ، وقد تقدَّم ضَعْفُ هذين القولين. وقال ابنُ عطية[3]: «وإذ قلنا معطوفٌ على «إذ»[4] المتقدمةِ» ولا يَصِحُّ هذا لاختلافِ[5] الوقتين، وقيل: «إذ» بدلٌ من «إذ» الأولى، ولا يَصِحُّ لِمَا تقدَّم ولتوسُّطِ حرفِ العطفِ، وجملةُ «قلنا» في محلِّ خفضٍ بالظرفِ، وفيه التفاتٌ من الغَيبةِ إلى التكلمِ للعظمة، واللامُ للتبليغ كنظائِرها.

والمشهورُ جَرُّ تاءِ «الملائكة» بالحرفِ، وقرأ أبو جعفر[6] بالضمِّ إتباعاً

---

(١) البيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي وصدره:

لـعـلَّك والـمـوعـودُ حَـقٌّ لـقـاؤه

وهو في الخصائص ٣٦٨/١؛ وأمالي الشجري ٣٠٦/١؛ والهمع ٢٤٧/١؛ والدرر ٢٠٤/١؛ والقلوص: الناقة الشابة.

(٢) ع: «مقدرا».

(٣) التفسير ٢٣٠/١.

(٤) ي: «إذا».

(٥) ص ح «الاختلاف».

(٦) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة، تابعي، عرض القرآن على عبدالله بن عباس، توفي سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٣٨٢/٢.

لضمةِ الجيم[1]، ولم يَعْتَدَّ بالساكن، وغَلَّطه الزجّاج[2]، وخطّأه الفارسي، وشَبَّهه[3] بعضُهم بقولِه تعالى: «وقالتُ اخْرُج»[4] بضم تاء التأنيث، وليس بصحيح لأنَّ تلك حركةُ التقاءِ الساكنين وهذه حركةُ إعرابٍ فلا يُتلاعَبُ بها، والمقصودُ هناك يحصُلُ بأيِّ حركةٍ كانَتْ. وقال الزمخشري[5]: «لا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ كقراءةِ: «الحمدِ لله»[6] يعني بكسرِ الدال»، قلتُ: وهذا أكثرُ شذوذاً، وأضعفُ من ذاك مع ما في ذاك من الضعفِ المتقدِّم، لأنَّ هناك فاصلاً[7] وإنْ كان ساكناً، وقال أبو البقاء[8]: «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ جداً، وأحسنُ ما تُحْمَلُ عليه أن يكون الراوي لم يَضْبِطْ عن القارىء وذلك أن القارىء أشارَ إلى الضمِّ تنبيهاً على أنَّ الهمزةَ المحذوفةَ مضمومةٌ في الابتداءِ فلم يُدْرِك الراوي هذه الإشارَةَ. وقيل: إنه نوى الوقفَ على التاءِ ساكنةً ثم حَرَّكها بالضم إتباعاً لحركةِ الجيم، وهذا من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقفِ. ومثلُه: ما رُوِيَ عن امرأةٍ رأت رجلاً مع نساءٍ فقالت: «أفي سَوْءَةَ أَنْتُنَّه» نوتِ[9] الوقف على «سَوْءَة» فسكَّنَتِ التاءَ ثم ألقَتْ[10] عليها حركةَ همزةِ «أنتنَّ». قلت: فعلى هذا تكونُ هذه الحركةُ حركة

(١) وهي قراءة سليمان بن مهران أيضاً. انظر: القرطبي ١/٢٩١؛ البحر ١/١٥٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٧٩.

(٣) ص ح: «ويشهد».

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الكشاف ١/٢٧٣.

(٦) الآية ١ من الفاتحة. قراءة هارون العتكي في جماعة. انظر: البحر ١/١٨.

(٧) ع: «فاصل»، ونسخة ي: «فاصلة» ويعني بالفاصل السين من «اسجدوا».

(٨) الاملاء ١/٣٠.

(٩) ي: «سوى».

(١٠) ص ح: «ألقى».

التقاءِ ساكنين، وحينئذٍ يكونُ كقوله[1]: «قالتِ اخْرُج»[2] وبابه[3]، وإنما أكثرَ الناسُ توجيهَ هذه القراءةِ لجلالةِ[4] قارِئها أبـي جعفر يزيد بن القعقاع شيخِ نافعٍ شيخِ أهلِ المدينةِ، وترجمتُهما[5] مشهورةٌ.

و «اسجُدوا» في محلِّ نصبٍ بالقولِ، واللامُ في «لآدمَ» الظاهرُ أنها متعلقةٌ باسجُدُوا، ومعناها التعليلُ أي لأجلِه وقيل: بمعنى[6] إلى، أي: إلى جهته لأنه جُعِل قِبْلةً لهم، والسجودُ لله. وقيل: بمعنى مع لأنه كان إمامَهم كذا نُقِلَ، وقيل: اللامُ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ ولا حاجةَ إلى ذلك.

و «فسجدوا» الفاءُ للتعقيبِ، والتقديرُ: فسَجدوا له، فَحُـذِفَ الجارُّ للعلمِ به. قوله تعالى: «إلا إبليس» [إلا][7] حرفُ استثناءٍ، و «إبليس» نصبٌ على الاستثناء. وهل نصبُه بإلاَّ وحدها أو بالفعلِ وحدَه أو به بوساطـة[8] إلا، أو بفعلٍ محذوف أو بـ «أنَّ»؟ أقوالٌ[9]، وهل هو استثناءٌ متصلٌ أو منقطعٌ؟ خلافٌ مشهورٌ، والأصحُّ أنه متصلٌ. وأمَّا قولُه تعالى: «إلا إبليس كان من الجِن»[10] فلا يَرُدُّ هذا لأنَّ الملائكة قد يُسَمَّوْنَ جِنّاً لاجْتِنانِهم[11] قال[12]:

---

(١) ص ح: «قوله».
(٢) الآية ٣١ من يوسف.
(٣) ص: «وبا».
(٤) ص ح: «محالة».
(٥) ص ح: «وابن حميد».
(٦) ص ح: «المعنى.
(٧) سقط من: ي.
(٨) ي: «بواسطة».
(٩) انظر في أحكام إلا: المغني ٧٣؛ الرصف ٨٥. ونصبها بأنَّ أي: التقدير إلا أنَّ.
(١٠) الآية ٥٠ من الكهف.
(١١) أي: لاختفائهم.
(١٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في اللسان: جنن؛ والطبري ٥٠٦/١. ويذكر فيه النبـي سليمان عليه السلام.

٣٥٥ ـ وسَخَّر مِنْ جِنِّ الملائِكِ تسعةً قياماً لَـديْهِ يَعْمَلون بـلا أَجْرِ

وقال تعالى: «وجَعَلوا بينه وبين الجِنَّةَ نَسَباً»[١] يعني الملائكةَ.

واعلم أَنَّ المستثنى على أربعةِ أقسامٍ: قسمٍ واجبِ النصبِ، وقسمٍ واجبِ الجرِّ، وقسمٍ جائزٍ فيه النصبُ والجرُّ، وقسمٍ جائزٍ فيه النصبُ والبدلُ مِمَّا قبله والأرجحُ البدلُ. القسم الأول: المستثنى من الموجبِ والمقدَّمُ[٢] والمكررُ والمنقطعُ عند الحجاز مطلقاً، والواقعُ بعد لا يكون وليس وما خلا وما عدا عند غيرِ الجرميّ[٣]، نحو: قام القومُ إلا زيداً، ما قَام إلا زيداً القومُ، وما قام أحد إلا زيداً إلا عَمْراً، وقاموا إلا حماراً، وقاموا لا يكون زيداً وليس زيداً وما خلا زيداً وما عدا زيداً. القسم الثاني: المستثنى بغير وسِوى وسُوى وسَواء. القسم الثالث: المستثنى بعدا وخلا وحاشا. القسمُ الرابع: المستثنى من غيرِ الموجب نحو: «ما فعلوه إلا قليلٌ منهم»[٤].

والسجودُ لغةً: التذلُّلُ والخضوعُ، وغايتُه وَضْعُ الجبهةِ على الأرضِ، وقال ابن السكيت[٥]: «هو المَيْلُ» قال زيدُ الخيل[٦]:

٣٥٦ ـ بجَمْعٍ تَضِلُّ البُلْقُ في حَجَراته تَرَىٰ الأُكْمَ فيها سُجَّداً للحَوافِرِ

---

(١) الآية ١٥٨ من الصافات.

(٢) ص ح: «والعدم».

(٣) صالح بن إسحق، بصري، تلميذ الأخفش، له: المختصر والأبنية، توفي سنة ٢٢٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٥؛ النزهة ١٤٣؛ البغية ٢/٨.

(٤) الآية ٦٦ من النساء.

(٥) يعقوب بن إسحاق، لقي فصحاء العرب وأخذ عنهم، له: إصلاح المنطق، توفي سنة ٢٤٣. انظر: البلغة ٢٨٨؛ البغية ٢/٣٤٩.

(٦) الأضداد ٢٥٧؛ ابن عطية ١/٢٣١؛ القرطبي ١/٢٩١؛ البحر ١/١٥١. والبلق: ج أبلق وهو الفرس يرتفع تحجيلها إلى الفخذين، وحجراته: ج حجرة وهي الناحية، والأكم: الجبال الصغار، جعلها سجَّداً للحوافر لقهر الحوافر إياها وأنها لا تمتنع عليها.

[يريد أنَّ الحوافِرَ تطأُ الأرضَ فتجعلُ تأْثُرَ الأكْمِ للحوافِرِ سُجودا][1]، وقال آخر[2]:

٣٥٧ ـ . . . . سُجــودَ النصارىٰ لِأَحْبــارِهــا

وفَرَّق بعضُهم بين سَجَد وأَسْجد، فسجد: وَضَعَ جَبْهَتَه[3]، وأَسْجَدَ: أمال رأسَه وطأطأها، قال الشاعر[4]:

٣٥٨ ـ فُضُــولَ أَزِمَّتِهــا أَسْجَــدَتْ سُجــودَ النَّصــارى لأرْبــابهــا

وقال آخر[5]:

٣٥٩ ـ وقُلْنَ له أسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجدا . . . .

يعني: أن البعيرَ طأطأ رأسَه لأجلها، ودراهُم الأسجادِ دراهمُ عليها صُوَرٌ كانوا يَسْجُدون لها، قال الشاعر[6]:

٣٦٠ ـ . . . . وافى بهــا كدَراهمِ الأَسْجـادِ

وإبليس اختُلِفَ فيه فقيل: [إنه][7] اسمٌ أعجمي مُنِعَ من الصَّرْفِ

---

(١) زيادة من: ع، وسقط من النسخ الأخرى.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في اللسان سجد، والقرطبي ١/٢٩١. يقول: لما ارتحل النسوة ولَوَيْنَ فُضول أزمَّةِ جمالِهِنّ على معاصمهنَّ اسجدت أي طاطات راسها لهن.

(٣) ي: «الجبهة».

(٤) تقدم برقم ٣٥٧.

(٥) لم أهتد إلى تمامه، وقائله أعرابي من بني أسد، وهو في الأنصاف ٤٤٥؛ والقرطبي ١/٢٩١.

(٦) البيت للأسود بن يعفر وصدره:

مِــن خَـمْـر ذي نُــطَفٍ أغَــنَّ مُـنَـطَّقٍ

وهو في القاموس المحيط مادة: سجد.

(٧) سقط من: «ي».

للعلَميَّة والعَجْمةِ، وهذا هو الصحيحُ، وقيل: إنه مشتقٌّ من الإِبْلاسِ وهو اليأسُ من رحمة اللّـهِ تعالى والبُعْدُ عنها، قال(1):

٣٦١ ــ وفي الـوُجوهِ صُفْـرَةٌ وإِبْلاسْ ....

وقال آخر(2):

٣٦٢ ــ يا صاحِ هل تَعْرِفُ رَسْماً مُكْرَسَا قــال نَعَمْ أَعْــرِفُــه وأَبْلَسَــا

أي: بَعُد عن العِمارةِ والأُنْسِ به، ووزنُه عند هؤلاء: إِفْعِيل، واعتُرِضَ عليهم بأنه كان ينبغي أن يكونَ منصرفاً، وأجابوا بأنه أَشْبَهَ الأسماءَ الأعجمية لعَدمِ نظيرِه(3) في الأسماء العربية، ورُدَّ عليهم بأنَّ مُثْلَه في العربية كثيرٌ، نحو: إِزْميل وإِكليل وإِغْريض(4) وإِخْريط(5) وإِحْليل(6). وقيل: لمَّا لم يَتَسَمَّ به أحدٌ من العرب صار كأنه دخيلٌ في لسانِهم فأشبهَ الأعجميةَ وفيه بُعْدٌ.

قوله: «أَبى واستكبرَ» الظاهرُ أنَّ هاتين الجملتين استئنافيتان جواباً لمَنْ قال: فما(7) فعلَ؟ والوقفُ على قوله: «إلاّ إبليسَ» تامٌّ. وقال أبو البقاء(8): «في موضع نصبٍ على الحالِ من إبليسِ تقديرُه: تَرَك السجودَ كارهاً

---

(1) لم أهتد إلى قائله، وقبله:

وحَـضَـرَتْ يـومَ خـمـيسِ الأخـمـاسْ

وهو في اللسان: بلس، والخصائص ١/٣٦٠؛ والطبري ١/٥١٠؛ والأشموني ١/٢٦٧.

(2) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١/١٨٥؛ والخصائص ١/٣٦٠؛ واللسان: بلس؛ والأشموني ١/٢٦٧؛ والتصريح ٢/٢٢٦.

(3) ص ح: «نظره».

(4) الاغريض: الطلع.

(5) الاخريط: اسم بقلة.

(6) قوله: «واحليل» سقط من ص ح ع.

(7) ي: «فافعل».

(8) الاملاء ١/٣٠.

ومستكبراً عنه فالوقفُ عنده على «واستكبر»، وجَوَّز في قوله تعالى: «وكانَ من الكافرين» أَنْ يكونَ مستأنفاً وأن يكونَ حالاً أيضاً.

والإِباء: الامتناعُ، قالَ الشاعر[1]:

٣٦٣ ـ وإما أَنْ يقولـوا قَـدْ أَبَيْنـا وشَـرُّ مـواطِنِ الحَسَبِ الإِبـاءُ

وهو من الأفعال المفيدةِ للنفي، ولذلك وَقَع بعده[2] الاستثناءُ المفرَّغُ، قال الله تعالى: «ويأبـى الله إلا أَنْ يُتِمَّ نورَه»[3]، والمشهورُ أبـى يأبـى بالفتحِ فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ[4]، ولذلك اعتبره بعضُهم فَكَسَر حرفَ المضارعةِ فقال: تِئْبـى ونِئْبـى. وقيل: لمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحَلْقِ فُتِح لأجلِها عينُ المضارعِ. وقيل[5]: أَبـى يأبـى بالفتحِ فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ[4]، ولذلك اعتبره بعضُهم فَكَسَر حرفَ المضارعةِ فقال: تِئْبَىٰ ونِئْبَىٰ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع. وقيل[5]: أَبِـيَ يـأبـى بكسرهـا في الماضي وفتحهـا في المضارع، وهذا قياسٌ فيُحتمل أنْ يكونَ مَنْ قال: أبـى يأبـى ـ بالفتـح فيهما ـ استغنى بمضارع[6] مَنْ قال: أَبِـيَ بالكسر ويكونُ من التداخُلِ نحو: ركَن يركَنُ وبابِه[7]:

واستكبر بمعنى تكبَّر، وإنما قدَّم الإباءَ عليه وإنْ كان[8] متأخِّراً عنه في

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٧٤.

(٢) ي: «بعد».

(٣) الآية ٣٢ من التوبة.

(٤) لأن المعتل العين أو اللام بالياء يأتي مضارعه على يَفْعِل نحو: رمى يرمي. انظر: الممتع ١/١٧٤.

(٥) ع: «ونقل».

(٦) صاح: «المضارع».

(٧) لأن فَعَل الصحيح اللام وليست لامه أو عينه حرف حلق يأتي على يفعِل ويفعُل. انظر: الممتع ١/١٧٥.

(٨) قوله: «كان» سقط من ح ص.

الترتيبِ لأنه من الأفعالِ الظاهرةِ بخلافِ الاستكبارِ فإنه من أفعال القلوب.
وقوله «وكان» قيل: هي هنا بمعنى صار كقوله[1]:

٣٦٤ ـ بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها قطا الحَزْنِ قد كانَتْ فراخاً بيوضُها

أي: قد صارَتْ، وردَّ هذا ابنُ فُورك[2] وقال: «تَرُدُّه الأصولُ» والأظهر أنها على بابها، والمعنى: وكانَ من القومِ الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خَلْقِ آدمَ على ما رُوي، أو: وكانَ[3] في عِلْم الله.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿وقُلْنا يا آدمُ اسكُنْ أنتَ وزوجُك الجَنَّةَ﴾:
هذه الجملةُ معطوفةٌ على جملةِ: «إذْ قلنا» لا على «قُلْنا» وحدَه لاختلافِ زمنَيْهما، و«أنت» توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في «اسكُنْ» ليصِحَّ العطفُ عليه، و«زوجُك» عَطْفٌ عليه، هذا مذهبِ البصريين[4]، أعني: اشتراط الفصلِ بين المتعاطِفَيْن إذا كان المعطوفُ عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، ولا يُشْترط أن يكونَ الفاصلُ توكيداً، [بل] أيَّ فصلٍ كان، نحو: «ما أشرَكْنا ولا آباؤُنا»[5].
وأمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك من غير فاصل وأنشدوا[6]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ٢/١٤٤؛ وابن يعيش ٧/١٠٢؛ والأشموني ١/٢٣٠؛ واللسان: عرض؛ والخزانة ٤/٣١.

(٢) عبدالله بن محمد الأصبهاني مقرىء مفسر قرأ على ابن شنبوذ وله اختيار في القراءة رواه عنه الهذلي، توفي سنة ٣٧٠. انظر: الطبقات ١/٤٥٤، وهناك رجل آخر يعرف بهذا اللقب وهو محمد بن الحسن، كان كثير التصنيف متنوع العلوم توفي سنة ٤٠٦. انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٠٢.

(٣) ي: «كان».

(٤) الإنصاف ٤٧٤.

(٥) الآية ١٤٨ من الأنعام.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه ٤٩٨؛ وابن عقيل ٢/١٨٨؛ والدرر ٢/١٩١. وتهادى: تتبختر، نعاج الفلا: بقر الوحش في الصحراء، تعسفن: ملن عن الطريق. والشاهد عطف «وزهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» بدون فاصل.

٣٦٥ ـ قُلْتُ إذ أقبلَتْ وزهـرٌ تَهادى   كنعـاجِ الفَـلا تَعَسَّفْنَ رَمْـلا

وهذا عند البصريينَ ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه. وقد مَنَعَ بعضُهُم أن يكونَ «زوجُك» عطفاً على الضميرِ المستكنِّ في «اسكُنْ» وجعله من عطفِ الجملِ، بمعنى أن يكونَ «زوجُك» مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: وَلْتَسْكُنْ[1] زوجك، فحُـذِف لدلالـة «اسكنْ» عليه، ونَـظَّره بقـولـه تعـالى: «لا نُخْلِفُـه نحن ولا أنت»[2]، وزعم أنه مذهبُ سيبويهِ، وكأن شُبْهَتَه[3] في ذلك أنَّ مِنْ حَقِّ المعطوفِ حُلولَه مَحَلَّ المعطوفِ عليه، ولا يَصِحُّ هنا حلولُ «زوجُك» محلَّ الضميرِ، لأنَّ فاعلَ فِعْلِ الأمر الواحدِ المذكَّر نحو: قُمْ واسكُنْ لا يكونُ إلَّا ضميراً مستتراً، وكذلك فاعل نفعلُ[4]، فكيف يَصِحُّ وقوعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ[6] الذي قبله؟ وهذا الذي زعمه ليس بشيءٍ لأنَّ مذهبَ سيبويهِ بنصِّه يخالِفُه[7]، ولأنه لا خلافَ في صِحَّةِ: «تقوم هندٌ وزيدٌ»، ولا يَصِحُّ مباشرةُ زيدٍ لـ «تقوم» لتأنيثه[8].

والسكونُ والسُّكْنى: الاستقرارُ. ومنه: المِسْكينُ لعدَمِ استقـراره[9] وحركتِه وتصرُّفِه، والسِّكِّينُ لأنها تَقْطَعُ حركةَ المذبوحِ، والسَّكِينة لأنَّ[10] بها يَذْهَبُ القلقُ.

---

(١) ص: «ويسكن».

(٢) الآية ٥٨ من سورة طه.

(٣) ص: «يشبهه».

(٤) ع: «يفعل».

(٥) قوله: «وقوع» سقط من ع.

(٦) ي: «الضمير».

(٧) الكتاب ١/٣٩٠ قال: «وأما ما يقبح أن يَشْرَكه المُظْهر: فعلتَ وعبدُالله، فإنْ نَعَتَّه حَسُنَ أن يَشْرَكه المظهر وذلك قولُك: ذهبتَ أنت وزيدٌ».

(٨) ص ح: «تأنيثه».

(٩) قوله «استقراره» سقط من ح ص ع.

(١٠) اسم «أنَّ» ضمير الشأن.

و «الجَنَّةَ» مفعولٌ به لا ظرفٌ، نحو: سَكَنْتُ الدارَ. وقيل: هي ظرفٌ على الاتساعِ، وكان الأصلُ تعديتَه إليها بـ«في»، لكونها ظرفَ مكان مختصٌ، وما بعد القولِ منصوبٌ به.

قوله: «وكُلَا منها رَغَداً» هذه الجملةُ عَطْفٌ على «اسكُنْ» فهي في محلِّ نَصْبٍ بالقولِ، وأصلُ كُلْ: أأْكُلْ بهمزتين: الأولى همزةُ وصلٍ، والثانيةُ فاءُ الكلمة فلو جاءَتْ هذه الكلمةُ على هذا الأصلِ لقيل: أُوكُلْ بإبدالِ الثانيةِ حرفاً مجانساًلحركةِ ما قبلَها، إلا أنَّ العربَ حَذَفَتْ فاءَه في الأمرِ تخفيفاً فاستَغْنَتْ حينئذٍ عن همزةِ الوصلِ فوزنُه عُلْ[1]، ومثلُه: خُذْ ومُرْ، ولا يُقاسُ على هذه الأفعالِ غيرُها لا تقول من أَجَر: جُرْ. ولا تَرُدُّ العربُ هذه الفاءَ في العطف بل تقول: قم وخذ وكُلْ، إلا «مُرْ» فإنَّ الكثيرَ رَدُّ فائِه بعد الواوِ والفاءِ[2] قال تعالى: «وَأْمُرْ قومَك»[3] و «وَأْمُرْ أهلَك»[4]، وعدمُ الردِّ قليلٌ، وقد حَكَى سيبويه[5]: «أوْكُلْ» على الأصلِ وهو شاذٌّ. وقال ابن عطية[6]: «حُذِفَتِ النونُ من «كُلا» [للأمر[7]]» وهذه العبارةُ مُوهِمةٌ لمذهبِ الكوفيين[8] من أنَّ الأمرَ عندهم مُعْربٌ على التدريجِ كما تقدَّم، وهو عند البصريين محمولٌ على المجزومِ، فإن سُكِّنَ المجزومُ سُكِّن الأمرُ منه، وإنْ حُذِفَ منه حرفٌ حُذِفَ من الأمر.

---

(١) انظر: الممتع ١/٦١٩.
(٢) ص ح: «والياء».
(٣) الآية ١٤٥ من الأعراف.
(٤) الآية ١٣٢ من طه.
(٥) الكتاب ١/١٣٤.
(٦) التفسير ١/٢٣٧.
(٧) سقط من النسخ، وأثبتناه من ابن عطية.
(٨) انظر: الإنصاف ٥٢٤، وأصلها عندهم: لتأكلان.

و «منها» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» للتبعيضِ، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ ثمارِها، ويجوز أن تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية وهو أَحْسَنُ، و «رَغَداً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ. وقد تقدَّم أن مذهب سيبويه في هذا ونحوِه أن ينتصبَ حالاً، وقيل هو مصدر في موضع الحال أي: كُلا طيِّبَيْنِ مُهَنَّأَيْنِ[1].

وقُرِىء: «رَغْداً» بسكون الغينِ[2] وهي لغةُ تميمٍ. وقال بعضُهم: كل فعلٍ حلقيِّ العين صحيحِ اللامِ يجوزُ فتحُ عينِه وتسكينها نحو: نهر وبحر. وهذا فيه نظرٌ بل المنقولُ أنَّ فَعْلاً بسكونِ العينِ إذا كانت عينُه حلقيةً لا يجوزُ فتحُها عند البصريين إلا أَنْ يُسَمَعَ فَيُقْتَصَرَ عليه، ويكون ذلك على لغتين لأنَّ إحداهما مأخوذةٌ من الأخرى. وأمَّا الكوفيون فبعضُ هذا عندهم ذو[3] لغتين، وبعضُه أصلُه السكونُ[4] ويجوز فتحُه قياساً، أمَّا أنَّ فعَلاً المفتوحَ العينِ الحلقِيَّها يجوزُ فيه التسكينُ فيجوز في السَّحَر: السَّحْر فهذا لا يُجيزه أحد. والرغَدُ: الواسِعُ الهنيءُ، قال امرؤ القيس[5]:

٣٦٦ ـ بينما المرءُ تراهُ ناعماً ... يَأْمَنُ الأحداثَ في عيشٍ رَغَدْ

ويقال: رَغُدَ عيشُهم بضم الغين وكسرها وأَرْغَدَ القومُ: صاروا في رَغَد.

قوله: «حيث شِئْتما» حيث: ظرفُ مكانٍ، والمشهور بناؤُها على الضم لشَبَهِها بالحرفِ في الافتقارِ إلى جملةٍ، وكانت حركتُها ضمةً تشبيهاً بـ «قبل» و «بعد». ونقل الكسائي إعرابَها عن فَقْعَس، وفيها لغاتٌ: حيث بتثليث[6] الثاء

(١) وهو مذهب ابن كيسان كما في مشكل مكي ١/٣٧.
(٢) قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب؛ البحر ١/١٥٧؛ ابن عطية ١/٢٣٧.
(٣) ص: «ذوا».
(٤) ص ح: «السلوك».
(٥) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١/١٥٥؛ ابن عطية ١/٢٣٧؛ مجمع البيان ١/٨٤.
(٦) ح ص: سلبت.

وحَوْث بتثليثها أيضاً، ونُقل: حاث بالألف، وهي لازمةُ [الظرفيةِ لا تتصرفُ، وقد تُجَرُّ بمِنْ كقوله تعالى: «مِنْ حيث أَمَرَكم»(١) «مِنْ حيث لا تعلمون»(٢)، وهي لازمة](٣) للإضافة إلى جملةٍ مطلقاً، ولا تُضاف إلى المفرد إلا نادراً، قال(٤):

٣٦٧ ـ أَمَا تَرى حيثُ سهيلٍ طالِعا ....

وقال آخر(٥):

٣٦٨ ـ وَنَطْعَنُهم تحت الحُبَى بعد ضَرْبهم ببيضِ المواضي حيثُ لَيِّ العَمائم

وقد تُزاد عليها «ما» فتجزمُ فعلين شرطاً وجزاء كإنْ، ولا يُجْزَمُ بها دونَ «ما» خلافاً لقوم، وقد تُشَرَّبُ معنَى التعليلِ، وزعم الأخفش أنها تكونُ ظرفَ زمانٍ وأنشد: (٦)

٣٦٩ ـ لِلفتى عَقْلٌ يَعيشُ بِه حيث تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ

ولا دليلَ فيه لأنها على بابِها.

---

(١) الآية ٢٢٢ من البقَرة.
(٢) الآية ١٨٢ من الأعراف.
(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.
(٤) لم أهتد إلى قائله وبعده:
نجماً يُضيء كالشهاب ساطعاً
وهو في ابن يعيش ٤/٩٠؛ وشذور الذهب ١٢٩؛ والدرر ١/١٨٠؛ والخزانة ٣/١٥٥. وسهيل: اسم نجم.
(٥) البيت لعملس بن عقيل أو بلعاء بن قيس، وهو في أمالي الشجري ١/١٣٦؛ وابن يعيش ٤/٩٠؛ والهمع ١/٢١٢؛ والدرر ١/١٨٠. وبيض المواضي: السيوف النافذة، ولَيّ العمامة: لفّها.
(٦) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٨٠؛ ومجالس ثعلب ١/١٩٧؛ وأمالي الشجري ٢/١٦٢؛ وابن يعيش ١٠/٩٢؛ والدرر ١/١٨١؛ وهداه: تَقَدَّمه. وليس في معاني القرآن للأخفش إشارة إلى المسألة.

والعامِلُ فيها هنا «كُلا» أي: كُلا أيَّ مكانٍ شِئْتُما تَوْسِعَةً عليهما. وأجاز أبو البقاء[1] أن تكونَ بدلاً من «الجنَّة»، قال: «لأنَّ الجنةَ مفعولٌ بها، فيكون «حيث» مفعولاً[2] به» وفيه نظرٌ لأنها لا تتصرَّف كما تقدَّم إلا بالجرِّ بـ «مِنْ».

قوله: «شِئْتُمَا»: الجملةُ في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليها. وهل الكسرةُ التي على الشين أصلٌ كقولِكِ: جِئْتُما وخِفْتُما، أو مُحَوَّلة من فتحة لتدلَّ على ذواتِ الياءِ نحو: بِعْتما؟ قولان مبنيَّان على وزن شَاءَ ما هو؟ فمذهب المبرد[3] أنه: فَعَل بفتحِ العينِ، ومذهبُ سيبويه[4] فَعِل بكسرِها ولا يَخْفى تصريفُهما.

قوله: «ولا تَقْرَبَا هذه الشجرة» لا ناهيةٌ، و«تَقْرَبا» مجزومٌ بها حُذِفَتْ نونُه. وقُرِىء: «تِقْرَبا»[5] بكسر حرف المضارعة، والألفُ فاعلٌ، و«هذه» مفعولٌ به اسمُ إشارةِ المؤنث، وفيها لغاتٌ: هذي وهذهِ [وهذِهِ][6] بكسرِ الهاء بإشباعٍ ودونِهِ[7]، وهذهْ بسكونه، وذِهْ[8] بكسر الذالِ فقط، والهاء بدلٌ من الياءِ لقُرْبِهَا منها في الخَفَاءِ. قال ابنُ عطية[9] ــ ونُقِلَ أيضاً عن النحاس ــ[10] «وليس في الكلام هاءُ تأنيثٍ مكسورٌ ما قبلَها غيرُ «هذه». وفيه نظرٌ، لأن تلك الهاء التي تَدُلُّ على التأنيث ليستْ هذه، لأن تيكَ بدلٌ من تاءِ التأنيث في الوقف، وأمَّا

---

(١) الإملاء ١/٣٠.

(٢) سقط من ص.

(٣) ظاهر كلامه في المقتضب ١/٩٦ أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٧.

(٥) قراءة يحيى بن وثاب كما في الشواذ ٤؛ البحر ١/١٥٨.

(٦) سقط من ي ص.

(٧) ص ح: «ووزنه».

(٨) ي: «وذ».

(٩) التفسير ١/٢٣٨.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٣.

هذه الهاءُ فلا دلالةَ لها على التأنيثِ بل الدالُّ عليه مجموعُ الكلمةِ، كما تقول: الياءُ في «هذي» للتأنيثِ[1]. وحكمُها في القُرْبِ والبُعْدِ والتوسط ودخولِ هاءِ التنبيه وكافِ الخطاب حكمُ «ذا» وقد تقدَّم. ويُقال فيها[2] أيضاً: تَيْك وتَيْلَكَ وتِلْكَ وتالِك، قال الشاعر:[3]

٣٧٠ ـ تعلَّمْ أَنَّ بعدَ الغَيِّ رُشْداً وأنَّ لتالِكَ الغُمَرِ انْحِسَارا

قال هشام:[4] «ويقال: تافَعَلَتْ»، وأنشدوا:[5]

٣٧١ ـ خَليليَّ لولا ساكنُ الدارِ لم أُقِمْ بتا الدارِ إلَّا عابرَ ابنِ سبيلِ

و«الشجرةِ» بدل من «هذه»، وقيل: نعتٌ لها لتأويلِها بمشتق، أي: هذه[6] الحاضرةَ من الشجر. والمشهورُ أن اسمَ الإشارةِ إذا وقع بعده مشتقٌّ كان نعتاً له، وإن كان جامداً كان بدلاً منه. والشجَرةُ واحدة الشَّجَر، اسم جنس، وهو ما كان على ساقٍ بخلاف النجم[7]، وسيأتي تحقيقُهما في سورة «الرحمن» إن شاء الله تعالى. وقرىء: «الشجِرة»[8] بكسر الشينِ والجيمِ

---

(١) ي: «التأنيث».
(٢) ص: «فيه».
(٣) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٠؛ والقرطبي ٢/٥٤؛ والخزانة ٤/٢؛ والهمع ١/٧٥؛ والدرر ١/٤٩.
(٤) هشام بن معاوية الكوفي، نحوي ضرير، من كتبه: الحدود والمختصر والقياس توفي سنة ٢٠٩. انظر: وفيات الأعيان ٢/١٩٦؛ الأعلام ٩/٨٨.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٣١١.
(٦) ع: «بهذه».
(٧) النجم من النبات: ما لم يكن على ساق.
(٨) حكاها هارون الأعور عن بعض القراء، وانظر: ابن عطية ١/٢٣٨؛ الشواذ ٤؛ البحر ١/١٥٨.

وسكونِ الجيمِ، وبإبدالها ياءً مع فتحِ الشين وكسرِها لقُرْبِها منها مَخْرجاً، كما أُبْدِلَتِ الجيمُ منها في قوله:[1]

٣٧٢ ـ يا رَبِّ إنْ كنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

يريد بذلك[2] حَجَّتي وبي، وقال آخر:[3]

٣٧٣ ـ إذا لم يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ وَلاَ جَنًى فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ من شِيَرَاتِ

وقال أبو عمرو: «إنما يقرأ بها برابِرُ[4] مكةَ وسُودانُها». وجُمعت الشجرُ أيضاً على شَجْراء، ولم يأتِ جمعٌ على هذه الزِنة إلا قَصَبَة وَقَصْباء، وطَرَفَة[5] وطَرْفاء وحَلَفة[6] وَحَلْفاء، وكان الأصمعي يقول: «حَلِفة بكسر اللام» وعند سيبويه[7] أنَّ هذه الألفاظَ واحدةٌ[8] وجمعٌ.

وتقول: قَرِبْتُ الأمرَ[9] أقرَبه بكسرِ العين في الماضي، وفتحِها في المضارع أي: التبَسْتُ به، وقال الجوهري:[10] «قَرُب بالضمِّ يقرُبُ قُرْباً أي: دَنَا، وقَرِبْتُهُ بالكسر قُرْبَاناً دَنَوْتُ [منه[11]]، وقَرَبْتُ أقرُبُ قِرابَةً مثل: كَتَبْتُ أكتُبُ

---

(١) البيت لرجل من اليمانيين، وهو في المحتسب ١/٧٥؛ وابن يعيش ١٠/٥٠؛ والأشموني ٣/١٤٧. الشاحج: البغل الذي يصوت.

(٢) قوله: «بذلك» سقط من ص ح ع.

(٣) البيت لجعيثنة البكائي، وهو في أمالي القالي ٢/٢١٤؛ والسمط ٨٣٤؛ والمزهر ١/١٤٦؛ والعيني ٤/٥٨٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٤.

(٤) غير واضح في ص ح.

(٥) الطرفة: نوع من الشجر.

(٦) الحلفة: نوع من النبت.

(٧) الكتاب ٢/١٨٩.

(٨) ع: «واحد».

(٩) ص ح: «الأمس».

(١٠) الصحاح: مادة: قرب.

(١١) قوله: «منه» زيادة من ع.

كِتابة إذا سِرْتَ إلى الماء وبينك وبينه لَيْلَةٌ. وقيل: إذا قيل: لا تَقْرَبْ بفتح الراء كان معناه لا تَلْتَبِسْ بالفعلِ وإذا قيل: لا تَقْرُب بالضمِّ كان معناه: لاَ تَدْنُ منه»[1].

قوله: «فتكونا من الظالِمين» فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ مجزوماً عطفاً على «تَقْرَبَا» كقولِهِ:[2]

٣٧٤ ـ فقلت له: صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّهُ   فَيُذْرِكَ من أُخرى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ

والثاني: أنه منصوبٌ على جوابِ النهي كقولِه تعالى: «لا تطْغَوا فيَحِلَّ»[3] والنصبُ بإضمارِ «أَنْ» عند البصريينَ، وبالفاءِ نفسِها عند الجَرْمي، وبالخلافِ عند الكوفيين[4]، وهكذا كلُّ ما يأتي مثلَ هذا.

و «من الظالمين» خبرُ كان. والظُّلْمُ: وَضْعُ الشيءِ في[5] غيرِ مَوْضِعِه ومنه قيل للأرضِ التي لم تستحقُّ الحفرَ فتُحْفَر: مظلومةٌ، وقال النابغة الذبياني[6]:

٣٧٥ ـ إلَّا أَوارِيَّ لَأْياً ما أُبَيِّنُهَا   والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

---

(١) قوله: «منه» سقط من ع.

(٢) البيت لعمرو بن عمار الطائي، أو امرىء القيس وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٤٥٢/١؛ والمقتضب ٢٣/٢؛ والطبري ٥٢٢/١؛ واللسان: ذرا. ويذرك: يرمي بك، والرواية المشهورة: فيُذْنِك، وأخرى القطاة: آخرها.

(٣) الآية ٨١ من طه.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٥٧.

(٥) قوله: «في» سقط من ع.

(٦) ديوانه ٣؛ والكتاب ٣٦٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١؛ والخزانة ١٢٥/٢؛ والعيني ٤٩٦/٤؛ والدرر ١٩١/١. ولأياً: أي بعد جهد. والنؤي: حاجز يمنع الماء لئلا يدخل.

وقيل: سُمِّيَتْ مَظلومةً لأنَّ المطرَ لا[1] يأتيها، قال عمرو بن قَمِيئَة:[2]

٣٧٦ ـ ظَلَمَ البطاحَ له انهِلاَلُ حَرِيصةٍ   فصفَا النِّطافُ له بُعَيْدَ المُقْلَعِ

وقالوا: «مَنْ أشبه أباهَ فما ظَلَمْ»[3]، قال:[4]

٣٧٧ ـ بأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَـرَمْ   ومَنْ يشـابِـهْ أَبَـه فمـا ظَلَمْ

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فَأَزَلَّهُما الشيطانُ عنها﴾**: المفعولُ هنا واجبُ التقديمِ لأنه ضميرٌ متصلٌ، والفاعلُ ظاهرٌ، وكلُّ ما كان كذا فهذا حكمُه. قرأ حمزة:[5] «فَأَزَالهما» والقِراءتان يُحتمل أن تكونا بمعنًى واحدٍ، وذلك أنَّ قراءةَ الجماعةِ «أَزَلَّهما» يجوز أَنْ تكونَ مِنْ «زَلَّ عن المكان» إذا تَنَحَّى عنه فتكونَ من الزوال كقراءةِ حمزة، ويَدُلُّ عليه قولُ امرىء القيس:[6]

٣٧٨ ـ كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ   كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بـالمُتَنَزَّلِ

وقال أيضاً:[7]

٣٧٩ ـ يَزِلُّ الغلامُ الخِفُّ عن صَهَوَاتِهِ   ويَلْوِي بأثوابِ العنيفِ المُثَقَّلِ

---

(١) ع: «لم».

(٢) وينسب أيضاً للحادرة، وهو في المفضليات ٤٤؛ والحيوان ١/١٦١؛ والطبري ٣/٣٢٠؛ وابن عطية ١/٢٤٠. وهو يصف غيثاً، وظلمه إياه: مجيئه في غير أوانه وصبُّه في غير مصبِّه. والبطاح: ج أبطح وهو بطن الوادي. والحريصة: المطرة التي تقشر وجه الأرض. والنطاف: المياه. المقلع: الإقلاع أي الكفُّ.

(٣) مثل عربي أي لم يضع الشبه في غير موضعه لأنه ليس أحد أولى به منه بأن يشبهه. انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٣٣.

(٤) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٢؛ والأشموني ١/١٧٠؛ وأوضح المسالك ١/٣٢؛ والدرر ١/١٢.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ٢٣٥؛ القرطبي ١/٣١١.

(٦) تقدم برقم ٢٢٠.

(٧) من معلقته، ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٦. الخف: الخفيف الحاذق. يلوي: يذهب ويميل.

فَرَدَدْنا قراءَةَ الجماعة إلى قراءة حمزة، أو نَرُدُّ[1] قراءَةَ حمزةَ إلى قراءَةِ الجماعة بأَنْ نقول: معنى[2] أزالَهما أي: صَرَفَهُمَا عن طاعةِ الله تعالى فأَوْقَعَهما في الزَّلَّةِ لأنَّ إغواءَه وإيقاعَه[3] لهُما في الزَّلَّةِ سببٌ للزوالِ[4]. ويُحتمل أن تفيدَ كلُّ قراءةٍ معنًى مستقلاً، فقراءةُ الجماعةُ تُؤْذِنُ بإيقاعهما في الزَّلَّةِ، فيكونُ زلَّ[5] بمعنى استنزل، وقراءةُ حمزة تؤذن بتنحيتِهما عن مكانِهما، ولا بُدَّ من المجازِ في كلتا القراءتينِ لأن الزَّلَل [أصلُه][6] في زَلَّة القَدَمِ، فاستُعْمِلَ هنا في زَلَّةِ الرأي، والتنحيةُ لا يَقْدِر عليها الشيطانُ، وإنما يَقْدِرُ على الوسوسَةِ التي هي سببُ التنحيةِ. و«عنها» متعلقٌ بالفعلِ قبلَه. ومعنى[7] «عَنْ» هنا السببيَّةُ إن أَعَدْنَا الضميرَ على «الشجرة» أي: أَوْقَعَهما في الزَّلَّةِ بسبب الشجرة. ويجوز أن تكونَ[8] على بابِها من المجاوزة إن [عاد][9] الضميرُ على «الجَنَّةِ»، وهو الأظهرُ، لتقدُّمِ ذِكْرِها، وتجيءُ عليه قراءةُ حمزة واضحةً، ولا تظهَرُ قراءتُهُ كلَّ الظهورِ على كونِ الضميرِ للشجرة، قال ابن عطية:[10] «وأمَّا مَنْ قرأ «أزالهما» فإنَّه يعودُ على الجَنَّةِ فقط»، وقيل: الضميرُ للطاعةِ أو للحالة أو للسماءِ وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدَلالةِ السياقِ عليها وهذا بعيدٌ جداً.

---

(١) غير واضحة في ص.
(٢) ص: «معناهما».
(٣) ص ح: «أتباعه».
(٤) ي: «في الزوال».
(٥) ص ح: زال.
(٦) سقط من: ي.
(٧) انظر: البحر ١/١٦٢.
(٨) ع: «يكونا».
(٩) سقط من: ي.
(١٠) التفسير ١/٢٤١.

قوله: «فَأَخْرَجَهما مِمَّا كانا فيـه» الفاءُ هنـا واضحةُ السببيـة. وقال المهدويُّ: «إذا جُعِلَ «فَأَزَلَّهما» بمعنَى زلَّ عن المكان كان قولُه تعالى: «فأخرجهما مما كانا فيه» توكيداً، إذ قد يمكنُ أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكان آخرَ»، وهذا الذي قاله المهدوي أَشْبَهُ شيءٍ بالتأسيس لا[1] التأكيدِ، لإفادتِهِ معنىً جديداً، قال ابن عطية:[2] «وهنا محذوفٌ يَدُلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ: فأكلا[3] من الشجَرَةِ»، يعني بذلك أنَّ المحذوفَ يُقَدَّرُ قبلَ قـولِهِ «فَأَزَلَّهما».

و «مِمَّا كانا» متعلِّقٌ بأَخْرَجَ، و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، أي: من المكانِ أو النعيمِ الذي كانا فيه، أو من مكانٍ أو نعيمٍ كانا فيه، فالجملةُ[4] مِنْ كان واسمِها وخبرِها لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّهَا الجرُّ على الثاني، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ.

وقوله: «اهبِطوا» جملةٌ أمريةٌ في محلِّ نصبٍ بـالفعلِ [قبلهـا][5]. وقُرِىء: «اهبُطوا» بضم الباء[6] وهو كثيرٌ في غيرِ المتعدِّي، وأمّا الماضي فهبَطَ بالفتحِ فقط، وجـاء في مضارعِـهِ اللغتان، والمصـدرُ: الهُبوط بـالضم، وهو النزولُ. وقيلَ: الانتقال مطلقاً. وقال[7] المفضل[8]: «الهبوطُ: الخروجُ من البلد، وهو أيضاً الدخولُ فيها فهو من الأضداد». والضمير في «اهبطوا»

---

(١) ص ح: «لأن» والنون مقحمة.
(٢) التفسير ٢٤١/١.
(٣) ي: «فكلا».
(٤) ص ح: «بالجملة».
(٥) سقط من: ع ي.
(٦) قراءة أبـي حيوة. انظر: البحر ١٦٢/١؛ وابن عطية ٢٤٢/١.
(٧) ي: «وقيل في».
(٨) المفضل بن محمد الضبـي، أخذ عن عاصم وروى عنه الكسائي، له: الاختيار الشعري المشهور بالمفضليات، توفي سنة ١٦٨. انظر: طبقات القرّاء ٣٠٧/٢؛ البغية ٢٩٧/٢.

الظاهرُ أنـه لجماعـةٍ، فقيل: لآدَمَ وحـوَّاءَ والجنةِ وإبليسَ، [وقيلَ: لهما وللجنـة][1]، وقيل: لهما وللوسوسةِ، وفيه بُعْدٌ. وقيل: لبني آدمَ وبني[2] إبليس، وهذا وإنْ كان نُقِلَ عن مجاهد والحسن لا ينبغي أَنْ يُقالُ، لأنه لم يُوْلَدْ لهما في الجنة بالاتفاق. وقال الزمخشري:[3] «إنه يعودُ لآدمَ وحواء، والمرادُ هما وذريتُهما، لأنهما لمَّا كانا أصلَ الإنسِ ومتشعَّبَهم جُعِلا[4] كأنهما الإنسُ[5] كلُّهم، ويَدُلُّ عليه[6] «قـال اهبِـطوا منها جميعاً».

قوله: «بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ» هذه جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وفيها قولان، أَصَحُّهما: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: اهبِطوا مُتعادِيْن. والثاني: أنها[7] لا محلَّ لها لأنها استئنافُ إخبارٍ بالعَداوة. وأُفْرِدَ لفظُ «عدو» وإنْ كان المرادُ به جَمْعَاً لأحدِ وجهَيْن: إمَّا اعتباراً بلفظِ «بعض» فإنه مفردٌ، وإمَّا لأن «عَدُوَّاً» أشْبَهَ المصادرَ في الوزنِ كالقَبول[8] ونحوِهِ. وقد صَرَّحَ أبو البقاء[9] بأن بعضهم جعل عَدُوّاً مصدراً، قال في سورة النساء: «وقيلَ: عَدُوٌّ مصدرٌ كالقَبول والوَلوعِ فلذلك لم يُجْمَعْ»، وعبارةُ مكي[10] قريبةٌ من هذا فإنَّه قال: «وإنما وُحِّدَ وقبلَه جمعٌ لأنه بمعنى المصدرِ تقديرُهُ: ذوي عَداوة». [ونحوُه: «فإنهم

---

(١) ما بين معقوفين سقط من: ي.
(٢) ي: «بين».
(٣) الكشاف ١/٢٧٤.
(٤) ح ص: «جعلتا».
(٥) ي: «الجنس».
(٦) ي: «عليهم».
(٧) ي: «أنه».
(٨) ص: «كالقول».
(٩) الإملاء ١/١٩٣.
(١٠) المشكل ١/٢٠٤.

عدوٌّ لي»[١]، وقولُه: «هم العدوُّ فاحْذَرْهُمْ»[٢]. واشتقاقُ العدوّ من عَدا يعدُو: إذا ظَلَمَ. وقيل: من عَدَا يعدُو إذا جاوَزَ الحقَّ، وهما متقاربان. وقيل: من عُدْوَتَي[٣] الجبل وهما طرفاه فاعتَبروا بُعْدَ ما بينهما، ويقال: عُدْوَةَ، وقد يُجْمَعُ على أَعْدَاء.][٤].

واللامُ في «لِبعض» متعلقةٌ بـ«عَدُوّ» ومقوِّيةٌ[٥] له، ويجوزُ أن تكونَ في الأصلِ صفةً لـ«عـدُوّ»، فلمَّا قُدِّمَ عليه انتصَبَ حـالاً، فتتعلَّقُ اللامُ حينئـذٍ بمحذوفٍ، وهذه الجملةُ الحاليةُ لا حاجةَ إلى ادِّعَاءِ حَذْفِ واوِ الحالِ منها، لأنَّ الربطَ حَصَلَ بالضميرِ، وإن كان الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ.

والبعضُ في الأصل مصدرُ بَعَضَ الشيءَ يَبْعَضُه إذا قطعه فأُطْلِقَ على القطعةِ من الناسِ لأنها قطعةٌ منه، وهو يقابِلُ «كُلَّا»، وحكمُهُ حكمُه في لُزومِ الإضافةِ معنًى وأنه مَعرفةٌ بنيَّةِ الإضافةِ فلا تَدْخُل عليه أل، وينتصِبُ عنه الحال. تقول: «مررت ببعضٍ جالساً» وله لفظٌ ومعنًى[٦]، وقد تقدَّم تقريرُ جميعِ ذلك في لفظِ «كُل».

قوله: «ولكم في الأرضِ مستقرٌّ» هذه الجملةُ يجوز فيها الوجهان المتقدِّمان في الجملةِ قبلَها من الحاليةِ والاستئنافِ، كأنه قيل: اهبِطوا مُتَعادِينَ ومستحقِّينَ الاستقرارَ. و«لكم» خبرٌ مقدمٌ. و«في الأرض» متعلقٌ بما تعَلَّقَ

---

(١) الآية ٧٧ من الشعراء.
(٢) الآية ٤ من المنافقون.
(٣) ع: «عدوي».
(٤) زيادة من: ع، وقد وردت في: ي بغير هذا المكان.
(٥) ع: «مقوية».
(٦) أي: إن لفظه مفرد ومعناه الجمع.

به[1] الخبرُ من الاستقرار. وتعلُّقه به على وجهين، أحدُهما: أنه حالٌ، والثاني: أنه غيرُ[2] حالٍ بل كسائرِ الظروفِ، ويجوزُ أن يكونَ «في الأرضِ» هو الخبرَ، و«لكم» متعلقٌ بما تَعَلَّقَ به هو من الاستقرارِ، لكن على أنه غيرُ حالٍ، لئلا يلزَمَ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنوي، على أنّ بعضَ النَّحويين أجاز[3] ذلك إذا كانتِ الحالُ نفسُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ كهذه الآية، فيكونَ في «لكم» أيضاً الوجهان، قال بعضُهم:[4] «ولا يجوز أن يكونَ[5] «في الأرض» متعلقاً بمستقرّ سواءً جُعل مكاناً أو مصدراً، أمّا[6] كونُهُ مكاناً فلأنَّ أسماءَ الأمكنةِ لا تعملُ، وأمَّا كونُه مصدراً فإن المصدرَ الموصولَ[7] لا يجوزُ تقديمُ معمولِهِ[8] عليه». ولِقائلٍ أن يقول: هو متعلِّقٌ به على أنه مصدرٌ، لكنه[9] غيرُ مؤولٍ بحرفٍ مصدري بل بمنزلةِ المصدر في قولِهم: «له ذكاءٌ ذكاءَ الحكماءِ». وقد اعتذر صاحبُ هذا القولِ بهذا العُذْرِ نفسِه[10] في موضعٍ آخرَ مثلِ هذا.

قوله: «إلى حينٍ» الظاهرُ أنه متعلقٌ بمتاع، وأنَّ المسألة من بابِ الإعمال لأنَّ كلَّ واحدٍ من قولِهِ[11]: «مستقرٌّ ومتاعٌ» يَطْلُبُ قولَه: «إلى حينٍ» من جهةِ المعنى. وجاء الإعمالُ هنا على مختارِ البصريين[12] وهو إعمالُ الثاني

(١) ي: «من».
(٢) ي: «على غير».
(٣) ع: «اختار».
(٤) القائل هو أبو حيان في البحر ١/١٦٤.
(٥) قوله: «يكون» سقط من ص.
(٦) ص ح: «أو».
(٧) ع: «المؤول».
(٨) ص ح: «معمول».
(٩) ع: «لكن».
(١٠) ي: «في نفسه» بإقحام في.
(١١) قوله: «قوله» سقط من ح ص.
(١٢) انظر: الإنصاف ٢٣٨.

وإهمالُ الأولِ فلذلك حُذِفَ منه، والتقديرُ: ولكم في الأرض مستقرٌّ إليه ومتاعٌ إلى حين، ولو جاءَ على إعمالِ الأولِ[1] لأضمَرَ في الثاني، فإن قيل: مِنْ شرطِ الإعمالِ أن يَصِحَّ تَسَلُّطُ[2] كلٍّ من العامِلَيْنِ على المعمولِ، و «مستقرٌّ» لا يَصِحُّ تَسَلُّطه عليه لِئَلاَّ يلزَمَ منه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ والمصدر بتقديرِ الموصول. فالجوابُ: أنَّ المحذورَ في المصدرِ الذي يُرادُ به الحَدَثُ وهذا لَمْ يُرَدْ به حَدَثٌ، فلا يُـؤول بموصولٍ، وأيضاً فإنَّ الظرفَ وشبهَه تَعْمَلُ فيه روائِحُ الفعل حتى الأعلامُ كقوله:[3]

٣٨٠ ـ أنـا ابنُ مَأْوِيَّـةَ إذ جَدَّ النُّقُـرْ

و «مستقر» يجوز أن يكونَ اسمَ مكانٍ وأن يكونَ اسم مصدرٍ، مُستَفْعَل من القَرار وهو اللُّبْثُ، ولذلك سُمِّيَتِ الأرضُ قَرارَةً، قال الشاعر: [4]

٣٨١ ـ . . . . فتَـرَكْنَ كلَّ قَـرارَةٍ كالـدِّرْهَمِ

ويقال: استقرَّ وقرَّ بمعنًى. والمَتاعُ: البُلْغَةُ مأخوذةٌ من مَتَع النهار أي: ارتفع. واختار[5] أبو البقاء[6] أن يكونَ «إلى حين» في محلِّ رفعٍ صفةً لمَتاع.

والحينُ: القطعةُ من الزمان طويلةً كانت أو قصيرةً، وهذا هو المشهورُ،

---

(١) قوله: «الأول» سقط من ح ص.

(٢) ص ح: «بتسلط».

(٣) البيت لعبدالله بن مأوية الطائي أو فدكيّ بن عبدالله المنقري، وهو في الإنصاف ٧٣٢؛ وأوضح المسالك ٣/٣٨٩؛ واللسان: نقر؛ والدرر ٢/١٤١. والنقر: صوت من طرف اللسان يُسَكِّن به الفارس فرسه، وبعد هذا البيت:

وجـاءت الـخـيـلُ أثـافِـيَّ زُمَـرْ

(٤) تقدم برقم ٢٤٨.

(٥) ي: «وأجاز».

(٦) الإملاء ١/٣١.

وقيل: الوقتُ البعيدُ[1]، ويُقال:[2] عامَلْتُه محايَنَةً[3]، وأَحْيَنْتُ بالمكانِ أقمت به حِيناً، وحانَ حينُ كذا: قَرُبَ، قالت بثينة:[4]

٣٨٢ ــ وإنَّ سُلُوِّي عن جميلٍ لَساعةٌ   من الدهرِ ما حانَتْ ولا حانَ حِينُها

وقال بعضُهم: «إنه يُزادُ عليه التاءُ فيقال: تحينَ قُمْتَ» وأنشد:[5]

٣٨٣ ــ العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطِفٍ   والمُطْعِمُون زمانَ أين المُطْعِمُ

وليس كذلكَ، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فتَلَقَّى آدمُ من ربِّه كلماتٍ﴾: الفاءُ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلَها، و«تلقَّى» تفعَّل بمعنى المجرد، وله معانٍ[6] أُخَرُ: مطاوعة فَعَّلَ نحو: كسَّرته فتكسَّرَ، والتجنُّب نحو: تجنَّب أي جانَبَ الجَنْبَ، والتكلُّف نحو: تحلَّم، والصيرورةُ نحو: تَأَثَّم، والاتخاذُ نحو: تَبَنَّيْتُ[7] الصبيَّ أي: اتخذتُه ابناً[8]، ومواصلةُ العمل في مُهْلَة نحو: تَجَرَّع[9] وتَفَهَّمَ،

---

(١) ي: «القليل».

(٢) انظر: مفردات الراغب ١٣٨.

(٣) أي: حيناً وحيناً.

(٤) الأضداد ٢٤٤؛ واللسان: حين.

(٥) البيت لأبي وجزة السعدي، ويُرْوَى عجزه رواية ثانية:

والمُسْبِغُون يداً إذا ما أنعموا

وهو في سر الصناعة ١/١٨٠؛ والمخصص ١٦/١١٩؛ ومجالس ثعلب ١/٣٧٤؛ ورصف المباني ١٦٣؛ واللسان: ليت؛ والأزهية ٢٧٣؛ والإنصاف ١٠٨؛ والممتع ٢٧٣؛ والخزانة ٤/١٧٥؛ والدرر ١/٩٨. وانظر تعليقاً وافراً حول البيت في: سر الصناعة ١/١٨٠.

(٦) انظر: الممتع ١/١٨٣؛ البحر ١/١٦٥.

(٧) ص ح: «سقت».

(٨) ص ح: «ألفاً».

(٩) ي: «تحلم».

وموافقةُ استَفْعَل نحو: تكبَّر، والتوقُّع نحو: تَخَـوَّف، والطلبُ نحو: تَنَجَّز حاجَتَه، والتكثير نحو: تَغَطَّيت[1] بالثياب، والتلبُّس بالمُسَمَّى المشتقّ منه نحو: تَقَمَّص، أو العملُ فيه نحو: تَسَحَّر، والخَتْلُ نحو: تَغَفَّلْتُه. وزعم بعضُهم أن أصل تلقَّى تلقَّن بالنون فأُبْدِلَتِ النونُ ألفاً[2]، وهذا غَلَطٌ لأن ذلك إنما ورد في المضعَّف نحوَ: قَصَّيْتُ أظفاري وَتَظَنَّيْتُ وأَمْلَيْتُ الكتابَ، في: قَصَصْتُ وتَظَنَّنْتُ وَأَمْلَلْتُ[3].

و «مِنْ ربِّه» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وأجاز أبو البقاء[4] أن يكـونَ في الأصلِ صفـةً لكلماتٍ فلمَّـا قُـدِّم انتصَبَ حـالاً، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، و «كلماتٍ» مفعول به.

وقرأ ابنُ كثير[5] بنصْبِ «آدم» ورفعِ «كلمـات»، وذلك أنَّ مَنْ تلقَّاك فقد تَلَقَّيْتَه، فتصِحُّ نسبةُ الفعلِ إلى كلٍّ واحدٍ. وقيل: لمَّا كانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً. ولم يؤنَّثِ الفعلُ على هذه القراءةِ وإنْ كان الفاعلُ مؤنثاً [لأنه غيرُ حقيقي، وللفصلِ أيضاً، وهذا سبيلُ كلِّ فعلٍ فُصِلَ بينه وبين فاعِله المؤنَّثِ بشيءٍ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً][6] مجازياً.

قولُه تعالى: «فَتَابَ عليه» عَطْفٌ على ما قبلَه، ولا بُدَّ من تقديرِ جملةٍ قبلَها أي: فقالَها. والكلماتُ جمع كلمة، وهي اللفظُ الدالُّ على معنًى مفردٍ ويُطْلَقُ على الجمل المفيدةِ مجازاً تسميةً للكلِّ باسمِ الجُزْءِ كقوله تعالى:

---

(١) ي: غطيت».

(٢) ص: «بالياء»، ح: «اليا»، وإبدال النون ياءً ـ على ما ورد في ص ـ مقبول على هذا الرأي، أي: ثم أبدلت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ص ح: «وأمليت».

(٤) الإملاء ١/٣١.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ١/٢٣٦.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.

«تعالَوْا إلى كَلِمَةٍ»[1] ثم فَسَّرها بقوله: «ألاَّ نعبُدَ» إلى آخره. وقال تعالى: «كَلَّا إنها كلمةٌ»[2] يريدُ قولَه: «رَبِّ ارجِعون» إلى آخرِه، وقال لبيد[3]:

٣٨٤ ـ أَلا كلُّ شيءٍ ما خلاَ اللَّـهَ باطلُ ... وكلُّ نعيمٍ ـ لا مَحالةَ ـ زائلُ

فسمَّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كلمةً، فقال: «أصدَقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ»[4].

والتوبةُ: الرجوعُ، ومعنى وَصْفِ اللَّـهِ تعالى بذلك أنه عبارةٌ عن العطفِ على عبادِه وإنقاذِهم من العذابِ، ووصفُ العبدِ بها ظاهرٌ لأنه يَرْجِع عن المعصيةِ إلى الطاعةِ، والتوَّابُ الرحيمُ صفتا مبالغةٍ، ولا يختصَّان بالباري تعالى[5]. قال تعالى: «يُحِبُّ التوَّابين»[6]، ولا يُطْلَقُ عليه «تائب» وإن صُرِّحَ بفعلِه مُسْنَداً إليه تعالى، وقُدِّم التوابُ على الرحيم لمناسبةِ «فَتَاب عليه» ولأنه موافقٌ لخَتْم الفواصلِ بالرحيم.

وقوله: «إنه هو التوَّابُ الرحيم» نظير قوله: «إنك أنت العليم الحكيم»[7]. وأدغم أبو عمرو[8] هاء «إنه» في هاء «هو». واعتُرِض على هذا بأن بين المِثْلَيْنِ ما يمنع [من][9] الإدغام وهو الواوُ، وأُجيب بأنَّ الواوَ صلةٌ زائدةٌ لا يُعْتَدُّ بها بدليلِ سقوطِها في قوله[10]:

---

(١) الآية ٦٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٠ من المؤمنون.

(٣) ديوانه ٢٥٦؛ وابن يعيش ٢/٧٨؛ وشذور الذهب ٢٦١.

(٤) البخاري: مناقب الأنصار (فتح الباري) ٧/١٤٩؛ ابن ماجه ٢/١٢٣٦.

(٥) انظر آراء العلماء في ذلك: القرطبي ١/٣٢٥.

(٦) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٧) الآية ٣٢ من البقرة.

(٨) وأدغم أيضاً عيسى وطلحة. انظر: القرطبي ١/٣٢٦.

(٩) سقط من: ي.

(١٠) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦؛ والخصائص ١/١٢٧؛ والإنصاف ٥١٦؛ ورصف المباني ١٦؛ والخزانة ٢/٣٨٨. والوسيقة: أنثى الحمار، والزمير: الغناء في القصبة.

٣٨٥ ـ لَـهُ زَجَلٌ كـأنَّه صـوتُ حـادٍ   إذا طَلَبَ الـوسِيقَـةَ أو زَمِيـرُ

وقوله[١]:

٣٨٦ ـ أو مُعْبَرُ الظهرِ يُنْبي عن وَلِيَّتِه   ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعْتَمَرا

والمشهورُ قراءةُ: «إنَّه» بكسر إنَّ، وقُرِىء بفتحِها[٢] على تقـديرِ[٣] لامِ العلة.

آ. (٣٨) **قولُه: ﴿ قلْنا اهبِطوا﴾**: إنما كرَّر قولَه: «قُلْنا» لأنَّ الهبوطَيْنِ مختلفان[٤] باعتبارِ متعلَّقَيْهما، فالهبوطُ الأول [عَلَّق به العداوةَ، والثاني علَّقَ به إتيانَ الهدى. وقيل: «لأنَّ الهبوطَ الأول][٥] من الجنةِ إلى السماءِ، والثاني من السماءِ إلى الأرض». واستَبْعَدَه بعضُهم لأجلِ قوله: «ولكم في الأرضِ مستَقَرٌّ». وقال ابن عطيةِ[٦]: «وحكى النقاش[٧] أن الهبوطَ الثاني إنما هو من الجنة إلى السماءِ، والأَوْلىٰ في ترتيبِ الآيةِ إنما هو إلى الأرضِ وهو الأخيرُ[٨] في الوقوعِ». انتهى، وقيل: كُرِّر على سبيلِ التأكيدِ نحو قولك: قُمْ قُمْ، والضمير في «منها» يَعُودُ على الجنةِ أو السماء.

---

(١) البيت لـرجل من بـاهلة، وهو في الكتـاب ١/١٢؛ والإنصاف ٥١٦؛ وشـواهد الكشاف ٤/٣٩٦. والبيت في وصف بعير لم يستعمله الشاعر في سفرٍ لحج أو عمرة. ومعبر الظهر: ممتلىء باللحم، وينبـي: يفارق.

(٢) قراءة أبـي نوفل ابن أبـي عقرب. انظر: البحر ١/١٦٦؛ القرطبـي ١/٣٢٦.

(٣) ص ح: «تقديم».

(٤) ح: «يختلفان».

(٥) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٦) التفسير ١/٢٤٦.

(٧) محمد بن الحسن نزيل بغداد، له: «شفاء الصدور» في التفسير، أخذ عن محمد بن عمران وروى عنه ابن مجاهد، توفي سنة ٣٥١. انظر: طبقـات القراء ٢/١١٩؛ وفيـات الأعيان ٣/٣٢٥.

(٨) ص ي ع: «الآخر»، وأثبتنا ما في: ح وابن عطية.

قوله: «جميعاً» حالٌ من فاعلِ «اهبِطوا» أي: مجتمِعِين: إمَّا في زمانٍ واحدٍ أو في أزمنةٍ متفرقة لأنَّ المرادَ الاشتراكُ في أصلِ الفعل، وهذا [هو][(١)] الفرقُ بين: جاؤوا جميعاً، وجاؤوا معاً، فإن قولَك «معاً» يستلزمُ مجيئهم جميعاً في زمنٍ واحدٍ لِما دَلَّتْ عليه «مع» مِن الاصطحاب[(٢)]، بخِلاف «جميعاً» فإنها لا تفيدُ إلا أنه لم يتخلَّفْ أحدٌ منهمْ عن المجيءِ،من غيرِ تعرُّضٍ لاتحادِ الزمانِ. وقد جَرَتْ هذه المسألةُ بين ثعلب وغيره، فلم يعرِفْها ذاك الرجلُ فأفادها له ثعلب.

و «جميع» في الأصل من ألفاظِ التوكيدِ، نحو: «كُـل»، وبعضُهم عَدَّها[(٣)] معها. وقال ابنُ عطية[(٤)]: «وجميعاً حالٌ من الضميرِ في «اهبِطوا» وليس بمصدرٍ[(٥)] ولا اسمِ فاعلٍ، ولكنه عِوَضٌ منهما دالٌّ عليهما، كأنه قال: «هبوطاً جميعاً أو هابطين جميعاً» كأنه يعني أنَّ الحالَ في الحقيقةِ محذوفٌ، وأنَّ «جميعاً» تأكيدٌ له، إلا أنَّ تقديرَه بالمصدرِ يَنْفي جَعْلَه حالاً إلا بتأويلٍ لا حاجةَ إليه[(٦)]. وقال بعضُهُم: التقديرُ: قُلْنا اهبِطوا مجتمِعِين فهبطوا جميعاً، فَحُذِفَ الحالُ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، وحُذِفَ العاملُ من الثاني لدلالةِ الأولِ عليه، وهذا تكلُّفٌ[(٧)] لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ.

قوله: «فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مني هُدَىً فَمَنْ تَبع»... الآية. الفاءُ مُرَتِّبَةٌ معقِّبةٌ. و «إمَّا» أصلُها: إن الشرطيةُ زِيدَتْ عليها «ما» تأكيداً، و «يأتينَّكم» في محلِّ

(١) سقط من: ي.
(٢) ص: «الاستصحاب» وأقحم بعدها في ي: جميعاً.
(٣) ع: «عدماً منها».
(٤) التفسير ١/٢٤٦.
(٥) ي: «مصدر».
(٦) وذلك لأن أصل الحال ألّا تكون مصدراً، فالحال وصفٌ يدل على معنى وصاحبه، والمصدر يدل على المعنى فقط.
(٧) ي: «تكليف».

جزمٍ بالشرطِ، لأنه بُني لاتصالِه بنونِ التوكيدِ. وقيل: بل هو مُعْرَبٌ مطلقاً. وقيل: مبنيٌّ مطلقاً. والصحيح: التفصيلُ: إنْ باشَرَتْه كهذه[1] الآيةِ بُني[2]، وإلاَّ أُعْرِبَ[3]، نحو: هل يقومانٍّ؟ وبُني على الفتحِ طلباً للخفَّة، وقيل: بل بُني على السكونِ وحُرِّكَ بالفتحِ لالتقاءِ الساكنينِ. وذهب الزجاج[4] والمبردُ[5] إلى أن الفعلَ الواقعَ بعد إن الشرطية المؤكَّدة بـ «ما» يجب تأكيدُه بالنون، قالا: ولذلك لم يَأْتِ التنزيلُ إلا عليه. وذهب سيبويه[6] إلى أنه جائزٌ لا واجبٌ، لكثرةِ ما جاءَ به منه في الشعر غيرَ مؤكَّد، فكثرةُ مجيئِه غيرَ مؤكَّدٍ يدلُّ على عَدَمِ الوجوبِ، فمِنْ ذلك قولُه[7]:

٣٨٧ ـ فإمَّا تَرَيْني كابنةِ الرَّمْلِ ضاحياً ... على رِقَّـةٍ أَحْفَى ولا أَتَنَعَّـلُ

وقولُ الآخر[8]:

٣٨٨ ـ يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ ... فما التَخلِّي عن الخُلاَّنِ من شِيَمي

وقولُ الآخر[9]:

٣٨٩ ـ زَعَمَتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِـرُ خُلَّتي

---

(١) ص ح: «لهذه».
(٢) قوله: «بنى» سقط من ح ص.
(٣) ي: «إعراب».
(٤) معاني القرآن للزجاج ١/٨٦.
(٥) المقتضب ٣/١٣ ـ ١٤.
(٦) الكتاب ٢/١٥٢.
(٧) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ٣/٢١٦؛ والبحر ١/١٦٨. وأحفى: أكون حافياً، وأتنعل: ألبس النعل.
(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في التصريح ٢/٢٠٤؛ والأشموني ٣/٢١٦؛ والعيني ٤/٣٣٩.
(٩) البيت لسلمى بن ربيعة أو علباء بن أرقم، وهو في النوادر ١٢١؛ والأصمعيات ١٦١؛ والحماسة ١/٢٨٦؛ وأمالي الشجري ٢/٦٩؛ وابن يعيش ٩/٥؛ والبحر ١/١٦٨؛ والهمع ٢/٦٣؛ والدرر ٢/٧٩. سد فلان مسده: إذا ناب منابه، والخلة: الحاجة.

وقول الآخر[1]:

٣٩٠ ـ فـإمَّـا تَـرَيْـني ولـي لِمَّـةٌ ... فـإنَّ الحـوادثَ أَوْدَىٰ بِهـا

وقولُ الآخر[2]:

٣٩١ ـ فإمَّا تَرَيْني لا أُغَمِّضُ ساعةً ... مِن الدهرِ إلا أَنْ أَكِبَّ فَأَنْعَسَا

وقول الآخر[3]:

٣٩٢ ـ إمَّا تَـرَيْني اليـومَ أمَّ حَمْـزِ ... قـارَبْتُ بينَ عَنَقي وجَمْـزِي

وقال المهدوي: «إمَّا» هي إنْ التي للشرطِ زِيدَتْ عليها «ما» ليصِحَّ دخولُ النون[4] للتوكيدِ في الفعلِ، ولو سَقَطَتْ «ما» لم تَدْخُلِ[5] النونُ، فـ«ما» تؤكِّدُ[6] أولَ الكلامِ، والنونُ تؤكِّدُ آخرَه» وتبعه ابنُ عطية[7]. وقال بعضهم[8]: «هذا الذي ذَهَبا[9] إليه من أنَّ النونَ لازِمَةٌ لفعلِ الشرطِ إذا وُصِلَتْ «إنْ» بـ«ما» هو مذهبُ المبردِ[10] والزجاجِ». انتهى. وليس في كلامِهما

(١) البيت للأعشى، وروايته في ديوانه ١٧١: فـأن تعهـديني، وهـو في أمالي الشجري ١/٢٢٧؛ وابن يعيش ٥/٩٥؛ والمخصص ١٦/٨٢، واللسان: حدث؛ ورصف المباني ١٠٣؛ والعيني ٢/٤١٦؛ والخزانة ٤/٥٧٨. واللمة: الشعر الأسود.
(٢) البيت لامرىءالقيس وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ٣/١٤.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٦٤؛ والكتاب ١/٣٣٣؛ والمقتضب ٤/٢٥١؛ والمخصص ١٤/١٩٥؛ والإنصاف ٣٤٩؛ وابن يعيش ٩/٦. والعنق والجمز: ضربان من السير، يصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً.
(٤) ص: «نون التوكيد».
(٥) ص ح: «لتدخل».
(٦) ص ح: «مؤكد».
(٧) التفسير ١/٢٤٧.
(٨) القائل أبو حيان في البحر ١/١٦٨.
(٩) ي: «ذهب» سقطت الألف.
(١٠) المقتضب ٣/١٣.

ما يدُلُّ على لزومِ النونِ كما ترى، غايةُ ما فيه أنَّهما اشترطا في صِحَّةِ تأكيدِه بالنونِ زيادةَ «ما» على «إنْ»[1]، أمَّا كونُ التأكيدِ لازماً أو غيرَ لازم فلم يتعرَّضا له، وقد جاء تأكيدُ الشرطِ بغيرِ «إنْ» كقوله[2]:

٣٩٣ ـ مَنْ نَثْقَفَنْ منهم فليس بـآئِبٍ أبـداً وقتلُ بني قُتَيْبَـةَ شـافي

و «مني» متعلق بـ «يأْتِيَنَّ»، وهي لابتداءِ الغاية مَجازاً، ويجوز أن تكون في محلِّ حالٍ من «هُدَىً» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها، وهو نظيرُ ما تَقَدَّم في قوله تعالى: «مِنْ ربِّه كلماتٍ»[3]، و «هُدى» فاعلٌ، والفاءُ مع ما بعدها مِنْ قولِه: «فَمَنْ تَبع» جوابُ الشرطِ الأولِ، والفاءُ في قوله تعالى: «فلا خوفٌ» جوابُ الثاني، وقد[4] وقع الشرطُ [الثاني وجوابُه جوابَ الأول، ونُقِل عن الكسائي أن قوله: «فلا خوفٌ» جوابُ الشرطين][5] معاً. قال ابن عطية[6] بعد نَقْلِه عن الكسائي: «هكذا حُكِي وفيه نَظَرٌ، ولا يتوجَّه أن يُخالَفَ سيبويه هنا، وإنما الخلافُ في نحوِ قولِه: «فأمَّا إن كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ»[7] فيقولُ سيبويهِ: جوابُ أحدِ الشرطينِ محذوفٌ لدلالةِ قوله «فَرَوْحٌ» عليه. ويقول الكوفيون «فَرَوْح» جوابُ الشرطين. وأمَّا في هذه الآية فالمعنى[8] يمنع أَنْ يكونَ «فلا خوف» جواباً للشرطين». وقيل: جوابُ الشرطِ الأول محذوفٌ

---

(١) قوله: «إنْ» سقط من ص.

(٢) البيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي، وهو في الكتاب ١٥٢/٢؛ وأوضح المسالك ١٣٥/٣؛ والخزانة ٥٦٥/٤؛ والهمع ٧٩/٢؛ والدرر ١٠٠/٢. وآئب: راجع.

(٣) الآية ٣٧ من البقرة.

(٤) ي: «فقد».

(٥) سقط من: ي.

(٦) التفسير ٢٤٧/١؛ وانظر: الكتاب ٤٤٢/١.

(٧) الآية ٨٨ من الواقعة.

(٨) ي: «أن يمنع» بإقحام «أن».

تقديرُه: فإمَّا يأتِيَنَّكم مني هدىً فاتَّبعوه، وقولُه: «فَمَنْ تَبع» جملةٌ مستقلةٌ. وهو بعيدٌ أيضاً.

و «مَنْ»يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ،ويجوز أَنْ تكونَ موصـولةً، ودَخَلَت الفاءُ في خبرِها تشبيهاً لها بالشرطِ، ولا حاجةَ إلى هذا. فإن كانتْ شرطيةً كان «تَبع» في محل جزم، وكذا: «فلا خَوْفٌ» لكونِهما شرطاً وجزاءً، وإنْ كانت موصولةً فلا محلَّ لـ«تَبِـع». وإذا قيل بأنَّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضاً، ولكنْ في خبرها خلافٌ مشهور[١]: الأصحُّ أنه فعلُ الشرطِ، بدليل أنه يَلْزَم عودُ ضميرٍ[٢] مِنْ فعلِ الشرط على اسمِ الشـرط، ولا يلزَمُ ذلك[٣] في الجوابِ، تقول: مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْ زيداً،[فليس في «أُكرم زيداً» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» ولو كان خبراً للزِمَ فيه ضميرٌ][٤]، ولو قلتَ: «مَنْ يَقُمْ زيداً أُكْرِمْه»وأنت تعيدُ الهاءَ على «مَنْ» لم يَجُزْ لخلوِّ[٥] فعلِ الشرطِ من الضميرِ. وقيل: الخبرُ الجوابُ، ويلزَم هؤلاء أن يأتوا فيه بعائدٍ على اسمِ الشرطِ، فلا يَجُـوزُ عندهم: «مَنْ يَقُمْ أُكْـرِمْ زيداً» ولكنه جائز[٦]، هذا ما أورده أبو البقاء[٧]. وسيأتي تحقيقُ القول في لزوم عَوْدِ ضميرٍ مِنَ الجوابِ إلى اسمِ الشرطِ عند قوله تعالى: «مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ»[٨]. وقيل: مجموعُ الشرطِ والجزاءِ هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تَحْصَلُ منهما. وقيل: ما كان فيه ضميرٌ عائدٌ على المبتدأِ فهو الخبرُ.

---

(١) انظر: إملاء العكبري ١/٣٢.
(٢) ح ص: «الضمير».
(٣) ي: «من ذلك» بإقحام «من».
(٤) ما بين معقوفين سقط من ي، وكتبت بدلاً عنه عبارة: جاز.
(٥) ص: «نحو».
(٦) ي: «جاء».
(٧) الإملاء ١/٣٢.
(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

والمشهورُ: «هُدَايَ»، وقُرِىء: هُدَيَّ[1]، بقلبِ الألفِ ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هُذَيْل، يقولون[2] في عَصَاي: عَصَيَّ، وقال شاعرُهم يرثي بَنيه[3]:

٣٩٤ ـ سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

كأنهم لمَّا لم يَصِلوا إلى ما تستحقُّه ياءُ المتكلمِ مِنْ كسرِ ما قبلَها لكونه ألفاً أتَوا بما يُجَانِسُ الكسرةَ[4]، فقلبوا الألفَ ياءً، وهذه لغةٌ مطردةٌ عندهم، إلا أَنْ تكونَ الألفُ للتثنية فإنهم يُثْبِتُونها نحو: جاء مسلمايَ وغلامايَ.

قولُه: «فلا خَوْفٌ عليهم» قد[5] تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للشرطِ، فيكونَ في محلِّ جزم، وأن يكونَ خبراً لـ «مَنْ» إذا قيل بأنها موصولةٌ، وهو أَوْلَى لمقابلتِه بالموصولِ في قوله: «والذين كفروا»[6] فيكونَ في محل رفع، و «لا» يجوز أَنْ تكونَ عاملةً[7] عملَ ليس، فيكونَ «خوفٌ» اسمها، و «عليهم» في محلِّ نصبِ خبرَها، ويجوز أن تكونَ غيرَ عاملةٍ فيكونَ «خوفٌ» مبتدأً، و «عليهم» في[8] محل رفع خبرَه. وهذا[9] أَوْلى مِمَّا قَبْله لوجهين،

---

(١) قراءة عاصم الجحدري وابن أبـي إسحاق. ابن عطية ١/٢٤٧؛ الشواذ ٥.

(٢) ي: «تقول» جائز.

(٣) البيت لأبـي ذؤيب، وهـو في ديوان الهـذليـين ١/٢؛ والمحتسب ١/٧٦؛ أمـالي الشجري ١/٢٨١؛ ابن يعيش ٣/٣٣؛ الهمع ٢/٥٣؛ الدرر ٢/٦٨. أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً في الموت، تُخُرِّموا: خَرَمَتْهم المَنِيَّة.

(٤) ح: «والكسرة» بإقحام الواو.

(٥) ي: «وقد» بإقحام الواو.

(٦) في الآية التالية.

(٧) أقحمت «لا» قبل قوله «عاملة» في: ي.

(٨) ي: «وعليهم خبر في محل».

(٩) ص ح: «وهنا».

أحـدُهما: أنَّ عملَهـا عمـلَ ليس قليـلٌ ولم يَثْبُتْ إلا بشيءٍ[1] محتمـلٍ وهو قوله[2]:

٣٩٥ ـ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزرٌ ممَّا قضى اللَّـهُ واقِيَا

والثاني[3]: أنَّ الجملة التي بعدها وهي: «ولا هم يَحْزَنُون» تُعَيِّنُ أن تكونَ «لا» فيها غيرَ عاملةٍ لأنها لا تعملُ[4] في المعارفِ، فَجَعْلُها غيرَ عاملةٍ فيه مشاكلةٌ لِما بعدها، وقد وَهِمَ بعضُهم فَجَعَلها عاملةً في المعرفة مستدلاًّ بقوله[5]:

٣٩٦ ـ وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيـا

فـ«أنا» اسمُها و«باغياً» خبرُها. قيل: ولا حُجَّةَ فيه لأنَّ «باغياً» حال عاملُها محذوفٌ هو الخبرُ في الحقيقة تقديره: ولا أنا أُرَى[6] باغِياً، أو يكونُ التقديرُ: ولا أُرَى باغيا، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ.

وقُرِىءَ: «فلا خَوْفُ» بالرفعِ مِنْ غيرِ تنـوين[7]، والأحسنُ فيه أَنْ تكونَ الإضافةُ مقدرةً أي: خوفُ شيءٍ، وقيلَ: لأنه على نيةِ الألفِ واللامِ، وقيلَ: حَذَفَ التنوينَ تخفيفاً. وقرىء: «فـلا خوفَ»[8] مبنيـاً على الفتح، لأنهـا

---

(١) ي ح: «لشيء».
(٢) لم أهتـد إلى قائله، وهو في شـذور الـذهب ١٩٦؛ وأوضـح المسالـك ١/٢٠٤؛ والخزانة ١/٥٣٠؛ والهمع ١/١٢٥؛ والدرر ١/٩٧. والوزر: الملجأ.
(٣) ي: «الثاني».
(٤) ي: «لا تعمل إلا».
(٥) البيت للنـابغـة الجعـدي وهـو في ديـوانـه ١٧١؛ وأمـالي الشجـري ١/٢٨٢؛ والهمع ١/١٢٥؛ والدرر ١/٩٨.
(٦) ي: «أو».
(٧) قراءة ابن محيصن: البحر ١/١٦٩.
(٨) قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. البحر ١/١٦٩.

لا التبرئة[1] وهي أبلغُ في النفي، ولكن الناسَ رجَّحوا قراءةَ الرفع، قال أبو البقاء[2]: «لوجهَيْنِ، أحدُهما: أنه عُطِف عليه ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ وهو قولُه: «ولا هم» لأنه معرفةٌ، و «لا » لا تعملُ في المعارِفِ، فالأَوْلى أن يُجْعَلَ المعطوفُ عليه كذلك لتتشاكلَ الجملتان»، ثم نظَّره بقولِهم: «قام زيد وعمراً كلَّمْتُه» يعني في ترجيحِ النصب في جملة الاشتغالِ للتشاكل. ثم قال: «والوجهُ الثاني من جهة المعنى، وذلك أنَّ البناءَ يَدُلُّ على نفي الخوفِ عنهم بالكُلِّيَّة، وليس المرادُ ذلك، بل المرادُ نفيُه عنهم في الآخرةِ. فإنْ قيل: لِمَ لا يكونُ وجهُ الرفعِ أنَّ هذا الكلامَ مذكورٌ في جزاءِ مَنِ اتَّبع الهُدىٰ، ولا يَليق أن يُنْفَى عنهم الخوفُ اليسيرُ ويُتَوَهَّمَ ثبوتُ الخوفِ[3] الكثير؟ قيل: الرفعُ يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ[4] معه نفيُ الكثيرِ، تقديرُه: لا خوفٌ كثيرٌ عليهم، فيُتَوَهَّمَ ثبوتُ القليلِ، وهوعكسُ ما قُدِّر في السؤال فبانَ أنَّ الوجهَ في الرفعِ ما ذكرنا». انتهى.

قولُه تعالى: «ولا هُمْ يَحْزَنُون» تقدَّم أنه جملةٌ منفيةٌ وأنَّ الصحيحَ أنَّها غيرُ عاملةٍ، و «يَحْزنون» في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ، وعلى ذلك القولِ الضعيفِ يكون في محل نصب.

والخوفُ: الذُّعْرُ والفَزَع، يقال: خافَ يخاف فهوخائِفٌ والأصل: خَوِف بوزن عَلِمَ، ويتعدَّى بالهمزةِ والتضعيف. قال تعالى: «ونُخَوِّفُهم»[5]، ولا يكونُ إلا في الأمر المستقبل. والحزنُ ضدُّ السرورِ، وهومأخـوذٌ من

(١) ص ح: «التنزيه».
(٢) الإملاء ١/٣٢.
(٣) ع: «الخير».
(٤) ي: «يضمن».
(٥) الأية ٦٠ من الإسراء: ونُخَوِّفُهُمْ فما يَزيدُهم إلا طغياناً كبيراً.

الحَزْن، وهو ما غَلُظ من الأرض فكأنه ما غَلُظ من الهمِّ، ولا يكون إلا في الأمرِ الماضي، يقال: حَزِن يَحْزَن حُزْناً وحَزَناً. ويتعدَّى بالهمزةِ نحو: أَحْزَنْتُه، وحَزَّنْتُه بمعناه، فيكون فَعَّل وأَفْعَلَ بمعنى. وقيل: أَحْزَنَه حَصَّل له حُزْناً. وقيل: الفتحةُ مُعَدِّيةٌ للفعلِ نحو: شَتِرَتْ عينُه[1] وشَتَرها الله، وهذا على قولِ مَنْ يَرَى أنَّ الحركةَ تُعَدِّي الفعلَ. وقد قُرِيء باللغتين: «حَزَنَه وأَحْزَنه» وسيأتي تحقيقهما[2].

آ. (٣٩) قوله: ﴿**والذين كفروا، إلى قوله: خالدون**﴾: «الذين» مبتدأ وما بعده[3] صلةٌ وعائدٌ، و «بآياتنا» متعلقٌ بكذَّبوا. ويجوز أن تكونَ الآيةُ من بابِ الإعمال، لأنَّ «كفروا» يَطْلُبها[4]، ويكونُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول، والتقديرُ: كفروا بنا وكَذَّبوا بآياتِنا. و «أولئك» مبتدأٌ ثانٍ و «أصحابُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ، ويجوزُ أن يكونَ «أولئك» بدلاً من الموصول أو عطفَ بيان له، و «أصحابُ» خبرَ المبتدأ الموصول. وقوله: «هم فيها خالدون» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ للتصريحِ بذلك في مواضعَ. قال تعالى: «أصحابُ النار خالدين»[5]. وأجاز أبو البقاء[6] أن تكونَ حالاً من«النار»، قال:«لأنَّ فيها ضميراً يعودُ عليها، ويكونُ العامل فيها معنى الإضافةِ أو اللام المقدَّرَة». انتهى. وقد عُرِف ما في ذلك.

---

(١) الشتَر: انقلاب في جفن العين.

(٢) قرأ نافع: ولا يُحْزنك بضم الياء وفتح الباقون في الآية ٧٦ من آل‌عمران، فَمَنْ ضَمَّ أخذها من أحزن ومن فتح أخذها من حَزِن. انظر: السبعة ٢١٩؛ وحجة القراءات لأبي زرعة ١٨١.

(٣) ع: «بعدها».

(٤) بالإضافة إلى «وكَذَّبوا»، والإعمال: التنازع.

(٥) الآية ١٠ من التغابن: «أولئك أصحابُ النار خالدين فيها».

(٦) الإملاء ١/٣٣.

ويجوز أن تكونَ في محلِّ رفع خبراً لأولئك، وأيضاً فيكونُ قد أُخْبِرَ عنه بخبرين، أحدُهما مفردٌ وهو «أصحابُ». والثاني[1] جملةٌ، وقد عُرِف ما فيه من الخلافِ.

و «فيها» متعلقٌ بـ «خالدون». قالوا: وحُذِف[2] من الكلام الأول ما أُثْبِتَ في الثاني، ومن الثاني ما أُثْبِتَ في الأول، والتقدير: فَمَنْ تبع هُدايَ فلا خوفٌ ولا حُزْنٌ يَلْحَقُه وهو صاحبُ الجنةِ، ومَنْ كَفَر وكَذَّب لَحِقَه الحزنُ والخوفُ وهو صاحبُ النار لأنَّ التقسيمَ يقتضي ذلك، ونظَّروه بقولِ الشاعر[3]:

٣٩٧ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ فَتْرَةٌ ... كما انتفَضَ العصفورُ بَلَّلَه القَطْرُ

والآيَةُ [لغةً][4]: العلامةُ، قال النابغةُ الذبياني[5]:

٣٩٨ ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها ... لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابِعُ

وسُمِّيَتْ آيةُ القرآنِ [آيةً] لأنها علامةٌ لانفصالِ ما قبلَها عمَّا[6] بعدَها. وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْمَعُ حروفاً من القرآن فيكون مِنْ قولِهم: «خرج بنو فلان بآيتهِم» أي: بجماعتهم، قال الشاعر[7]:

---

(١) ع: «الثاني».
(٢) ع: «وقد حذف».
(٣) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/٩٥٧؛ وأمالي القالي ١/١٤٧؛ والمقرب ١/١٦٢؛ والإنصاف ٢٥٣؛ والشذور ٢٢٩؛ وابن يعيش ٢/٦٧؛ والعيني ٣/٦٧؛ والهمع ١/١٩٤؛ والخزانة ٣/٢٥٤. أي إني أذكرك فانتفض ثم أفتر، والعصفور ينتفض ثم يفتر.
(٤) سقط من: ي.
(٥) ديوانه ٤٣؛ وأوضح المسالك ٣/٢٢٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٤٦.
(٦) ع: «مما».
(٧) ي: «شاعرهم»، والبيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو في القرطبي ١/٦٦. ونزجي: نسوق، واللقاح المطافل: النوق الولود.

٣٩٩ ـ خَرَجْنا مِن النَّقْبَيْنِ لا حَيَّ مِثْلُنا   بآياتِنا نُزْجي اللِّقاحَ المَطافِلا

واختلف النحويون في وَزْنِها[١]: فمذهب سيبويه[٢] والخليل أنها فَعَلَة، والأصل: أَيَيَة بفتح العين، تحرَّكَتِ الياء[٣] وانفتح ما قبلَها فَقُلِبتْ ألفاً، وهذا شاذٌ، لأنه إذا اجتمع حرفا عِلة أُعِلَّ الأخيرُ[٤]، لأنه مَحَلُّ التغييرِ نحو: هَوَىٰ وحَوَىٰ، ومثلُها في الشذوذِ: غاية وطاية[٥] وراية.

ومذهبُ الكسائي أن وَزنَها آيِيَة على وزن فاعِلة، فكانَ القياسُ أن يُدْغَمَ فيقال: آيَّة كدابَّة إلا[٦] أنه تُرِكَ ذلك تخفيفاً، فحذَفُوا عينَها كما خفَّفوا كَيْنونة والأصل: كيِّنونة بتشديد الياء، وَضَعَّفوا هذا بأنَّ بناءَ كيِّنونة أثقلُ فناسَبَ التخفيفُ بخلافِ هذه.

ومذهبُ[٧] الفرَّاء أنَّها فَعْلَةٌ بسكونِ العين، واختاره أبو البقاء[٨] قال: «لأنها من تَأَيَّا القوم أي اجتمعوا، وقالوا في الجمع: آياء، فَظَهَرَتِ الياءُ [الأولى][٩]، والهمزةُ الأخيرةُ بدلٌ من ياء، ووزنُه أَفْعال، والألفُ الثانيةُ بدلٌ من همزةٍ[١٠] هي فاءُ الكلمة، ولو كانَتْ عينُها واواً لقالوا في الجمع: آواء، ثم إنهم قَلَبوا الياءَ الساكنةَ ألفاً على غيرِ قياس» انتهى. يعني أنَّ حرفَ العلَّةِ لا يُقْلَبُ حتى يَتحرَّكَ وينفتحَ[١١] ما قبله.

(١) انظر: شرح الشافية ٣/١١٨؛ الممتع ٢/٥٨٢.
(٢) الكتاب ٢/٣٨٧.
(٣) ص ح: الغاء.
(٤) ع: الآخر.
(٥) الطاية: السطح.
(٦) سقط من (ص ح) كلام يبدأ من هنا بمقدار صفحة.
(٧) ي: «وهذا مذهب» بإقحام «هذا».
(٨) الإملاء ١/٣٢.
(٩) زيادة من أبي البقاء.
(١٠) ي: «الهمزة وهي».
(١١) ي: «أو ينفتح» بإقحام الهمزة.

وذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أن وزنها أَيِيَة، بكسر العين مثل: نَبِقَة[1] فَأُعِلَّ، وهو في الشذوذِ كمذهبِ سيبويه والخليل. وقيل وزنُها: فَعُلَة بضم العين، وقيل أصلُها: أياة بإعلال الثاني، فَقُلبت بأَنْ قُدِّمَتِ اللامُ وأُخِّرَتِ العينُ وهو ضعيفٌ. فهذه ستةُ مذاهبَ لا يَسْلَمُ كلُّ واحدٍ منها من شذوذٍ.

آ. (٤٠) **قولُه تعالى: ﴿يا بني إسرائيل﴾**.. «بني» منادى وعلامةُ نصبِه الياءُ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ وحُذِفَتْ نونُه للإِضافةِ، وهو شبيهٌ بجَمْعِ التكسيرِ لتغيُّرِ مفرِده، ولذلك عامَله العربُ ببعضِ[2] معاملةِ التكسيرِ فَأَلْحقوا في فِعْلِه[3] المسندِ إليه تاءَ التأنيثِ نحو: قالت بنو فلان، وقال الشاعرَ[4]:

٤٠٠ ـ قالَتْ بنو عامرٍ خالُوا بني أَسَدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

وأعْربوه بالحركاتِ أيضاً إلحاقاً [له][5] به، قال الشاعر[6]:

٤٠١ ـ وكـان لنا أبـو حسنٍ عليٌّ أبـاً بَـرَّاً ونـحنَ لـه بـنيـنُ

برفعِ النونِ، وهل لامُه ياءٌ لأنه مشتقٌ من البناء لأن الابنَ من فَرْعِ الأبِ، ومبنيٌّ عليه، أو واوٌ لقولهم: البُنُوَّة كالأُبُوَّة والأُخُوَّة؟ قولان. الصحيحُ الأولُ،وأمّا البُنُوّة فلا دلالَةَ فيها لأنهم قد قالوا: الفُتُوَّة، ولا خلافَ أنها من ذوات الياء، إلا أنَّ الأخفشَ رَجَّح الثانيَ بأنَّ حَذْفَ الواو أكثرُ. واختُلِفَ في

---

(١) النَبِقَة: ما يحمله السدر.

(٢) ي: «بعض».

(٣) ي: «فعل».

(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٢٠؛ والخصائص ٣/١٠٦؛ وكتاب اللامات ١١١؛ وذيل الأمالي ١٣٩؛ وأمالي الشجري ٢/٨٠؛ والإنصاف ٣٣٠؛ واللسان: خلا؛ والهمع ١/١٧٣. وخالوا: تخلّوا مِنْ حلفهم.

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لسعيد بن قيس وهو في العيني ١/١٥٦؛ وأوضح المسالك ١/٣٩؛ والخزانة ٣/٤١٨.

وزنه فقيل: بَنَـي[١] بفتح العين وقيل بَنْي بسكونها، وقد تقدم أنه أحد الأسماء العشرةِ التي سُكِّنَتْ فاؤها[٢] وعُوِّضَ من لامِها همزةُ الوصلِ.

وإسرائيل: خَفْضٌ بالإضافةِ، ولا يَنْصَرِفُ للعلَمِيَّة والعُجْمة، وهو مركبٌ تركيبَ الإضافةِ مثل: عبدالله، فإنَّ «إسْرا» هو العبدُ بلغتِهم، و«إيل» هو اللـهُ تعالى. وقيل[٣]: «إسْرا» مشتقٌ من الأسْرِ وهو القوة، فكأن معناه: الذي قَوَّاه الله. وقيل لأنه أُسْرِي بالليلِ مُهاجراً إلى اللـهِ تعالى. وقيل: لأنه أَسَرَ جِنِّيّاً كان يُطْفِىءُ سِراج[٤] بيتِ المَقْدِس. قال بعضُهُم: فعلىٰ هذا يكونُ بعضُ الاسمِ عربياً وبعضُه أعجمياً، وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ بلغاتٍ كثيرةٍ أفصَحُها[٥] لغةُ القرآنِ[٦] وهي قراءةُ الجمهور. وقرأ أبو جعفر والأعمش[٧]: «إسْرايِل» بياءٍ بعد الألف من غيرِ همزةٍ[٨]، ورُوِي عن ورش: اسْرائِل بهمزةٍ بعد الألف دونَ ياءٍ، واسْرَأَل بهمزةٍ مفتوحةٍ بين الراء واللام [واسْرَئِل بهمزة مكسورةٍ بين الراء واللام][٩] وإسْرال بألفٍ محضة بين الراءِ واللامِ، قال الشاعر[١٠]:

٤٠٢ـ لا أَرىٰ مَنْ يُعينُني في حياتي غيـرَ نفسي إلا بني إسْـرالِ

---

(١) ع: «هي».
(٢) ي: «واوها».
(٣) حكاه المهدوي كما في تفسير ابن عطية ١/٢٥٠.
(٤) ي: «السراج» بإقحام أل.
(٥) ي: «وأفصحها».
(٦) ص ح: «القراءة».
(٧) سليمان بن مهران الكوفي، أخذ عن النخعي وعاصم وروى عنه حمزةالزيات، توفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ١/٣١٥؛ وطبقات ابن سعد ٣٤٢/٦.
(٨) نقل أبو حيان في البحر ١/١٧١، أن قراءة أبـي جعفر بيائين بعد الألف.
(٩) سقط من ي.
(١٠) البيت لأمية بن أبـي الصلت وهو في ديوانه ٥١؛ والبحر ١/١٧٢.

وتُـرْوى قـراءةً عن نافع. و«إسرائِين» أَبْدلوا من اللامِ نوناً كأُصَيْلان في أُصَيْلال، قال[1]:

٤٠٣ ـ قـالَتْ وكنتُ رجلاً فَـطِينـا هذا ـ وربِّ البيتِ ـ إسرائينا

ويُجْمَع على «أَساريل»[2]. وأجاز الكوفيون: أَسارِلَة، وأسارِل، كأنهم يُجيـزون التعويضَ وعـدمه، نحـو: فَرازِنـة وفرازِين[3]. قـال الصفَّار[4]: «لا نعلم[5] أحداً يُجيز حذفَ الهمزةِ من أوَّله».

قوله: «اذكروا نعمتي» اذكروا فعلٌ وفاعلٌ، ونعمتي مفعولٌ، وقال ابن الأنباري: «لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ تقديرُه: شُكْرَ نِعْمتي. والذِّكر والذُّكر بكسرِ الذال وضَمِّها بمعنىً واحدٍ، ويكونان باللسانِ وبالجَنانِ[6]. وقال الكسائي: «هو بالكسـر لِلِّسـان وبـالضمّ للقلب» فضـدُّ المكسـور: الصمتُ، وضـدُّ المضموم: النِّسْيان، وفي الجملةِ فالذكرُ الذي محلُّه القلبُ ضدُّه النسيانُ، والذي محلُّه اللسانُ ضِدُّه الصمتُ، سواءً قيل: إنهما[7] بمعنًى واحدٍ أم لا.

والنِّعْمَةُ: اسمٌ لِما يُنْعَمُ به وهي شبيهةٌ بفِعْلٍ بمعنى[8] مَفْعول نحو: ذِبْح ورِعْي، والمرادُ بها الجمعُ لأنها اسمُ جنسٍ، قال تعالى: «وإنْ تَعُدُّوا

---

(١) تقدم برقم ١٦٨، وإسرائين لغة تميم كما في ابن عطية ١/ ٢٥٠.
(٢) ي: «اسراريل».
(٣) الفرازين: ج فرزان وهي المَلَكة في لعبة الشطرنج.
(٤) القاسم بن علي، صحب ابن عصفور، وله: شرح الكتاب، توفي بعد سنة ٦٣٠. انظر: البلغة ١٨٨؛ والبغية ٢/ ٢٥٦.
(٥) ع: «ولا».
(٦) ص: «والجنان».
(٧) ي: «انها».
(٨) ي: «معنى».

نعمةَ اللـهِ لا تُحْصُوها»(1). و «التي أنْعَمْتُ» صفتُها والعائدُ(2) محذوفٌ. فإنْ قيل: مِنْ شرطِ حَذْفِ عائدِ الموصولِ إذا كان مجروراً أن يُجَرَّ الموصولُ بمثلِ ذلك الحرفِ وأَنْ يَتَّحِدَ متعلَّقُهما، وهنَا قد فُقِد(3) الشرطان، فإنَّ الأصلَ: التي أنعمتُ بها، فالجوابُ أنه إنما حُذِف بعد أَنْ صار منصوباً بحَذْفِ حَرْفِ الجرِّ اتساعاً فبقي(4): أنعمتُها، وهو(5) نظيرُ: «كالذي خاضوا»(6) في أحدِ الأوجه، وسيأتي تحقيقُه إنْ شاء الله تعالى.

و «عليكُمْ» متعلِّقٌ به، وأتى بـ «على» دلالةً على شمولِ النعمةِ لهم.

قوله: «وأَوْفُوا بعهدي» هذه جملةٌ أمريةٌ عَطْفٌ على الأمريَّةِ قبلَها، ويقال: أَوْفَى وَوَفَى(7) وَوَفَّى مشدَّداً ومخففاً، ثلاثُ لغـات بمعنىً، قال الشاعر(8):

٤٠٤ ــ أمَّا ابنُ طَوْقٍ فقد أَوْفَى بذِمَّتِه ‍ ‍ ‍ ‍ كما وَفَى بقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها

فَجَمَع بين اللغتين. ويقال: أَوْفَيْتُ ووفَيْتُ بـالعهدِ وأَوْفَيت الكيـلَ لا غيرُ. وعن بعضِهم أنَّ اللغاتِ الثلاثَ واردةٌ في القرآن، أمَّا(9) «أَوْفى»

---

(1) الآية ٣٤ من إبراهيم.
(2) ي: «فالعائد».
(3) ص: «فقد فقد».
(4) ص ح: «فنفي».
(5) ي: «وهي».
(6) الآية ٦٩ من التوبة: وخضتم كالذي خاضوا.
(7) قوله: «ووفي» سقط من ع.
(8) البيت لطفيل الغنوي، وهو في ملحق ديـوانه ٦٥؛ والكـامل ٣٤٠؛ والخصـائص ١ / ٣٧٠؛ واللسان: قلص، والقرطبي ٦/٣٢؛ وقِلاص النجم: النجوم التي ساقها الدَّبَران في خِطبة الثريا فيما تزعمه العرب.
(9) ص: «وأما».

فكهذه[1] الآية، وأمَّا «وفَّى» بالتشديد فكقوله: «وإبراهيمَ الذي وَفَّى»[2]، وأمَّا «وَفَى» بالتخفيف فلِم يُصَرَّح به، وإنما أُخِذَ مِنْ قوله تعالى: «ومَنْ أوفى بعهده من الله»[3]، وذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيلَ لا يُبْنَى إلا[4] من الثلاثي كالتعجُّب هذا هو المشهورُ، وإنْ كانَ في المسألة كلامٌ كثيرٌ، ويُحْكى أن المستنبِطَ لذلك أبو القاسم الشاطبي[5]، ويجيء «أَوْفَى»[6] بمعنى ارتفع، قال[7]:

٤٠٥ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

و «بعهدي» متعلِّقٌ بـ «أَوْفُوا» والعَهْدُ مصدرٌ، ويُحتمل[8] إضافتُه للفاعل أو[9] المفعول. والمعنى: بما عَاهَدْتُكم عليه من قَبول الطاعة، ونحوُه: «ألم أَعْهَدْ إليكُمْ يا بني آدَم»[10] أو بما عاهَدْتموني عليه، ونحوُه: «ومَنْ أَوْفَى بما عاهَدَ عليهُ اللهَ»[11]، «صَدَقوا ما عاهَدوا اللهَ عليه»[12].

قوله: «أُوْفِ» مجزومٌ على جوابِ الأمر، وهل الجازمُ الجملةُ الطلبيةُ

(١) ص ح: «فلهذه».
(٢) الآية ٣٧ من النجم.
(٣) الآية ١١١ من التوبة.
(٤) ص ح: «الأمر».
(٥) القاسم بن فيره، ومعناها الحديد، قرأ على الصدفي، وله: الشاطبية في القراءات، توفي سنة ٥٩٠. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠.
(٦) ي: «أو».
(٧) البيت لجذيمة الأبرش، وهو في الكتاب ٢/١٥٣؛ والنوادر ٢١٠؛ والهمع ٢/٣٨؛ والدرر ٢/٤١؛ وشمالات: ريح الشمال، وعلم: جبل.
(٨) ص ح: «يحتمل».
(٩) ي: «و» بإسقاط الألف.
(١٠) الآية ٦٠ من يس.
(١١) الآية ١٠ من الفتح.
(١٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.

نفسُها[١] لِما تضمَّنَتْه مِنْ معنى الشرط، أو حرفُ شرطٍ مقدَّرٌ تقديرُه: «إنْ تُوفوا بعَهْدي أُوفِ» قولان. وهكذا كلُّ ما جُزِم في جوابِ طلبٍ[٢] يَجْري [فيه][٣] هذا الخلاف.

و «بعَهْدِكم» متعلِّقٌ به، وهو محتمِلٌ للإضافةِ إلى الفاعلِ أو المفعولِ كما تقدَّم.

قولُه: «وإيَّايَ فارْهَبون» «إيَّاي» ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وقد عُرِف ما فيه من الفاتحة[٤]. ونصبُه بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الظاهرُ بعدَه، والتقديرُ: «وإياي ارهبوا فارهبون» وإنما قَدَّرْتُه متأخراً عنه، لأنَّ تقديرَه متقدِّماً عليه لا يَحْسُنُ لانفصالِه[٥]، وإنْ كان بعضُهم قَدَّره كذلك. والفاءُ في «فارهبون»[٦] فيها قولان للنحويين، أحدُهما: أنها جوابُ أمر مقدَّر تقديرُه: تَنَبَّهوا فارهبون، وهو نظيرُ قولِهم: «زيداً فاضرب» أي: تنبَّهْ فاضربْ زيداً، ثم حُذِف: تَنَبَّه فصار: فاضْرِب زيداً، ثم قُدِّم المفعولُ إصلاحاً للَّفْظِ، لئلا تقعَ الفاءُ صدراً، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لتربِطَ هاتين الجملتين. والقولُ الثاني في هذه الفاءِ: أنها زائدةٌ. وقال الشيخ بعد أن حكى القولَ الأولَ[٧]: «فتحتملُ الآيةُ وجهين أحدُهما: أن يكونَ التقديرُ: وإياي ارهبوا تنبَّهُوا فارهبون، فتكونُ الفاءُ دَخَلَتْ في جواب الأمر وليست مؤخرةً من تقديم. والوجهُ الثاني أن يكونَ التقديرُ: وتنبَّهوا فارهبون، ثم قُدِّم المفعولُ فانفصلَ وأُتِي بالفاء حين قُدِّم المفعول،

---

(١) ع: «بنفسها».
(٢) ص ح: «شرط طلب» بإقحام «شرط».
(٣) سقط من: ي.
(٤) انظر الآية ٥ من الفاتحة.
(٥) تقديره: أي الفعل، لانفصاله: أي الضمير، وقوله «لانفصاله» في ي: انفصاله.
(٦) ص ح ع: «ارهبون».
(٧) البحر ١/١٧٦.

وفعلُ الأمر الذي هو[1] تنبَّهوا محذوفٌ، فالتقى[2] بحذفِه الواوُ والفاءُ، يعني[3] فصارَ التقديرُ: وفإياي[4] ارهَبُوا[5]، فقُدِّم المفعولُ على الفاءِ إصلاحاً للفظ، فصارَ: وإيَّاي[6] فارهبوا، ثم أُعيد المفعولُ على سبيلِ التأكيد ولتكميل الفاصِلةِ، وعلى هذا «فإيَّاي» منصوبٌ بما بَعده لا بفعلٍ محذوفٍ، ولا يَبْعُد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنعُ تأكيدُ المتصلِ بالمنفصلِ، وفيه نظرٌ.

والرَّهَبُ والرَّهْبُ والرَّهْبةُ[7]: الخوفُ، مأخوذٌ من الرَّهابة وهي عَظْمٌ في الصدر يؤثِّر فيه[8] الخوف.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿بما أَنْزَلْتُ﴾**.. «ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي[9] أَنْزَلْتُه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ أي بالمنزَّلِ. و«مصدقاً» نصبٌ على الحالِ، وصاحبُها العائدُ المحذوفُ. وقيل: صاحبُها «ما» والعاملُ فيها «آمنوا»، وأجازَ بعضُهم أن تكونَ «ما» مصدريةً من غير جَعْلِه[10] المصدرَ واقعاً موقعَ مفعولٍ به، وجَعَل «لِما معكم» من تمامه[11]، أي: بإنزالي لِما معكم، وجَعَل «مُصَدِّقاً»

---

(١) قوله: «هو» سقط من ص ح.
(٢) ح ص: «فاكتفى».
(٣) ح ص: «بمعنى».
(٤) ي: «فاياي».
(٥) ع: «فارهبوا».
(٦) ص ح: «إياي».
(٧) أقحم في ي: «والرهيب».
(٨) ي: «فيها».
(٩) ص ح: «بالذي».
(١٠) ص ح: «غير ما».
(١١) ص ح: «عامة».

حالاً[1] من «ما» المجرورةِ باللام ِ قُدِّمَتْ عليها وإن كان صاحبُها مجروراً، لأنَّ الصحيحَ جوازُ تقديم ِ حال ِ المجرورِ [بحرفِ الجر][2] عليه كقوله[3]:

٤٠٦ ــ فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْـوَةٌ فَلَنْ يَذْهبوا فَرْغاً بقَتْل ِ حِبال ِ

«فَرْغا» حالٌ من «بقتل»، وأيضـاً فهذه الـلامُ زائدةٌ فهي في حكم المُطَّرح، و «مصدقاً» حالٌ مؤكدة، لأنه لا تكونُ إلا كذلك. والظاهرُ أنَّ «ما» بمعنى الذي، وأنَّ «مصدقاً» حالٌ مِنْ[4] عائدِ الموصول ِ، وأنَّ اللامَ في «لِما» مقويةٌ لتعدية «مصَدِّقاً» لـ «ما» الموصولةِ بالظرف.

قوله: «أَوَّلَ كافرٍ به» «أولَ» خبرُ «كان» قبلَه، وفيه أربعة أقوال[5]، أحدُها ــ وهو مذهبُ سيبويهِ ــ[6] أنه أَفْعَل، وأنَّ فاءَه وعينَه واوٌ، وتأنيثُه أُوْلى، وأصلُها: وُوْلى، فأُبْدِلَتِ الواوُ همزةً وجوباً، وليست مثلَ «وُوْرِيَ» في عَدَم ِ قَلْبِها لسكونِ الواوِ بعدَها، لأنَّ واوَ «أُولَى» تَحَرَّكت في الجمع ِ في قولهم «أُوَل»، فحُمِلَ المفردُ على الجمع ِ في ذلك. ولم يَتَصَرَّفْ من «أَوَّل» فِعْلٌ لاستثقاله[7]. وقيل: هو مِنْ وَأَلَ إذا نجا، ففاؤه واوٌ وعينُه همزةٌ، وأصلُه أَوْأَل، فَخُفِّفَت بأَنْ قُلِبَتِ الهمزةُ واواً، وأُدْغِم فيها الواوُ الأولى فصار: أَوَّل، وهذا ليسَ بقياس تخفيفِه، بل قياسُه أن تُلْقىٰ حركةُ الهمزةِ على الواو الساكنة

---

(١) ي: «حال».

(٢) سقط من: ي.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد، وهو في المحتسب ١٤٨/٢؛ والبحر المحيط ١٠٧/٧؛ والعيني ١٥٤/٣؛ والأشموني ١٧٧/٢؛ واللسان: فرغ. والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وفرغاً: هدراً، والمسألة منعها الجمهور.

(٤) من قوله «مؤكدة» إلى قوله «حال من» سقط من ح ص.

(٥) انظر: الممتع ٥٦٣/٢.

(٦) الكتاب ٣/٢.

(٧) ي: «لاستقلاله».

وتُحْذَفَ الهمزةُ، ولكنهم[1] شَبَّهوه بخَطِيَّة وبَرِيَّة[2]، وهو ضعيفٌ، والجمع: أَوائل وأَوالي أيضاً على القلب. وقيل: هو من آل يَـؤُول إذا رَجَع، وأصلُه: أَأْوَل بِهمزتين الأولى زائدةٌ والثانيةُ فاؤه، ثم قُلِب[3] فأُخِّرَتِ الفاءُ بعد العين فصار: أَوْأَل بوزن أَعْفَل، ثم فُعِلَ به ما فُعِل في الوجهِ الذي قبلَه من القلب[4] والإدغامِ وهو أضعفُ منه. وقيل: هو وَوَّل بوزن فَوْعَلٍ، فأُبْدِلَتِ الواوُ الأولَى همزةً، وهذا القولُ أَضْعَفُها؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرفَ ليس إلاَّ. والجمعُ: أوائل، والأصلُ: وَواوِل، فقُلِبَتِ الأولى همزةً لِما تقدَّم، والثالثة[5] أيضاً لوقوعِها بعد ألِف الجمعِ.

واعلم أنَّ «أَوَّل» أَفْعَلُ تفضيلٍ، وأَفْعَلُ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ كان مفرداً مذكراً مطلقاً. ثم النكرةُ المضافُ إليها أَفْعل: إمَّا أن تكونَ جامدةً أو مشتقةً، فإنْ كانَتْ جامدةً طابقَتْ ما قبلها نحو: الزيدان أفضلُ رجلَيْن، الزيدون أفضلُ رجال، الهنداتُ[6] أفضلُ نسوةٍ. وأجاز المبردُ إفرادَها مطلقاً ورَدَّ عليه النَّحْويون. وإن كانَتْ[7] مشتقةً فالجمهورُ أيضاً على وجوبِ المطابقةِ نحو: «الزيدُون أفضلُ ذاهبين وأكرمُ قادمين»، وأجازَ بعضُهم المطابقةَ وعدَمَها، أنشد الفراء[8]:

---

(١) ي: «ولكن».

(٢) قال صاحب الممتع ٥٦٤: «وإنما قلنا إن «البَرِيَّة» مما أُلْزم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك لكونها مِنْ برأ الله الخلق، ولم يقم دليل على أن «أول» من وأل فتزعم أنه ألزم التخفيف».

(٣) ي: قلبت والتاء مقحمة.

(٤) ح: «المقلب».

(٥) ص ح: «والتالي به».

(٦) ي: الهندان.

(٧) ص ح: «كان».

(٨) معاني القرآن للفراء ٣٣/١؛ والنوادر ١٥٢، وقال: إنه لرجل جاهلي؛ والطبري ٥٦٢/١؛ والبحر ١٧٧/١.

٤٠٧ ـ وإذا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طاعِمٍ   وإذا هُمُ جـاعوا فَشَـرُّ جِياعِ

فَأَفْرَدَ في الأولِ وطابَقَ في الثاني. ومنه عندَهم: «ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به»(١).

إذا تقرَّر هذا فكان ينبغي على قولِ الجمهور أن يُجْمع «كافر»، فأجابوا عن ذلك بأوجهٍ، أَجْوَدُها: أَنَّ أَفْعَل في الآية وفي البيتِ مضافٌ لاسمٍ مفردٍ مُفْهِمٍ للجمع حُـذِفَ وبَقيتْ صفتُه قـائمـةً مَقـامَـه، فجـاءت النكـرةُ المضـافُ إليهـا أَفْعَل مفردةٍ اعتباراً بذلك الموصوف المحذوف، والتقديرُ: ولا تكونوا أولَ فريقٍ ـ أو فوجٍ ـ كافرٍ، وكذا: فَأَلأَمُ فريقٍ طاعمٍ، وقيل: لأنه في تأويل: أوَّلَ مَنْ كفر به، وقيل: لأنه في معنى: لا يَكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافرٍ، كقولك: كساناً حُلَّةً أي: كلَّ واحدٍ منا، ولا مفهومَ لهذهِ الصفةِ هنا فلا يُراد: ولا تكونوا أولَ كافرٍ بل آخرَ كافر. ولمَّا اعتقدَ بعضُهم أنَّ لها مفهوماً احتاجَ إلى تأويل جَعْلِ «أول» زائداً، قال: تقديرُه ولا تكونوا كافرين به، وهذا ليس بشيء، وقدَّره بعضُهم بأَنَّ ثمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: ولا تكونوا أولَ كافرٍ به(٢) ولا آخرَ كافرٍ، ونصَّ على الأول لأنه أَفْحَشُ للابتداءِ به، وهو نظيرُ قولِه(٣):

٤٠٨ ـ مِنْ أُناسٍ ليسَ في أَخْلاقِهِمْ   عاجلُ الفُحْشِ ولا سوءُ الجَزَعْ

لا يريد أن فيهم فُحْشاً آجِلاً، بل يريد لا فُحْشَ عندهم لا عـاجلاً ولا آجِلاً. والهاءُ في «به» تعودُ على «ما أَنْزَلْتُ» وهو الظاهرُ، وقيل: على «ما معكم» وقيل: على الرسولِ عليه السلام لأنّ التنزيلَ يَسْتَدْعِي مُنَزَّلاً إليه، وقيل: على النعمةِ ذهاباً بها إلى معنى الإحسانِ.

(١) الآية ٤١ من البقرة.
(٢) قوله: به: سقط من: ع.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ١/١٧٧.

قوله: «بآياتي ثمناً قليلاً» متعلِّقٌ بالاشتراءِ قبلَه، وضُمِّنَ الاشتراءُ معنى الاستبدالِ، فلذلك دَخَلَتِ الباءُ[1] على الآياتِ، وكان القياسُ دخولَها على ما هو ثَمَنٌ لأنَّ الثمنَ في البيعِ حقيقتُه أن يُشْتَرَى به لا أَنْ يَشْتَري لكنْ لَمَّا دَخَلَ[2] الكلامَ معنى الاستبدالِ جازَ ذلك، لأنَّ معنى الاستبدالِ أن يكونَ المنصوبُ فيه حاصلاً والمجرورُ بالباءِ زائلاً. وقد ظَنَّ بعضُهم أنَّ «بَدَّلْتُ الدرهمَ بالدينار» وكذا[3]«أَبْدَلْتُ»[4] أيضاً أنَّ الدينارَ هو الحاصلُ والدرهمَ هو الزائلُ، وهو وَهْمٌ، ومِنْ مجيءِ[5] اشترى بمعنى استبدل[6] قوله[7]:

٤٠٩ ـ كما اشْتَرَى المسلمُ إذ تَنَصَّرا

وقول الآخر[8]:

٤١٠ ـ فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكم ... فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجَهْلِ

وقال المهدوي: «دخولُ الباءِ على الآياتِ كدخولِها على الثَّمن، وكذلك كلُّ ما لا عَيْنَ فيه، وإذا كان في الكلامِ دراهمُ أو دنانيرُ دخَلَتِ الباءُ

---

(١) ص ح: «الهاء».

(٢) ح: «دخلت».

(٣) ي: «أو».

(٤) ي: «نزلت».

(٥) ص ح: «محل».

(٦) ص: «أشرك».

(٧) لم أهتد إلى قائله، وقبله:

وبالطويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدرا

وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٩٤؛ والبيت إشارة إلى قصة جبلة بن الأيهم الذي تنصَّر.

(٨) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوانه الهذليين ١/٣٦؛ وابن عقيل ١/٣٢٩؛ والهمع ١/١٤٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٦.

على الثمنِ قاله الفراء»[١] انتهى. يعني أنه إذا لم يكُنْ في الكلامِ درهمٌ ولا دينارٌ[٢] صَحَّ أن يكونَ كلٌّ من العِوَضَيْن ثمناً ومثَّمناً، لكن[٣] يَخْتَلِفُ [ذلك][٤] بالنسبةِ إلى المتعاقِدَيْن، فَمَنْ نَسَب الشراءَ إلى نفسِه أَدْخَلَ الباءَ على ما خَرَج منه وزال عنه ونَصَب ما حَصَل له، فتقولُ: اشتريتُ هذا الثوبَ بهذا العبدِ، وأمَّا إذا كان ثَمَّ دراهمُ أو دنانيرُ كان ثَمَناً ليس إلَّا، نحو: اشتريْتُ الثوبَ بالدرهمِ، ولا تقول: اشتريْتُ الدرهمَ بالثوبِ. وقدَّر بعضُهم [مضافاً][٥] فقال: بتعليمِ آياتي لأنَّ الآياتِ نفسَها لا يُشْتَرى بِها، ولا حاجةَ إلى ذلك، لأنَّ معناه الاستبدال كما تقدَّم.

و «ثَمناً» مفعولٌ به، و «قليلاً» صفتُه. و «إيَّاي فاتَّقون» كقولِهِ «وإيَّاي فارهبون»[٦]. وقال هنا: [فاتقون، وهناك فارهبون لأنَّ تَرْكَ المأمورِ به هناك معصيةٌ وهي تَرْكُ ذِكْر النعمةِ والإيفاءِ بالعَهْدِ، وهنا][٧] تَرْكُ الإيمانِ بالمُنَزَّلِ والاشتراءُ به ثمناً قليلاً كفرٌ فناسبَ ذِكْرَ الرَّهَب هناك لأنه أخفُّ يجوزُ[٨] العَفْوُ عنه لكونِه معصيةً، وذَكَر التقوى هنا لأنه كُفْرٌ لا يجوز العفو عنه، لأنَّ التقوى اتِّخاذُ الوقايةِ لِما هو كائنٌ لا بُدَّ منه.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ﴾**: الباءُ [هنا][٩] معناها الإلصاقُ، كقولِك: خَلَطْتُ الماءَ باللبن، أي: لا تَخْلِطوا الحقَّ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠.
(٢) ي: «أو دنانير».
(٣) ي: «ذلك».
(٤) سقط من ي.
(٥) سقط من ي.
(٦) الآية ٤٠ من البقرة.
(٧) سقط من: ي.
(٨) ص ح: فيجوز.
(٩) سقط من ي.

بالباطلِ فلا يتميَّزَ. وقال الزمخشري[١]: «إنْ كانت صلةً مثلَها في قولك لَبَسْتَ الشيء بالشيء وخَلَطْتُه به كان المعنى: ولا تكتُبوا[٢] في التوراة ما ليس فيها فيختلِطَ الحقُّ المُنَزَّلُ بالباطلِ الذي كتبتم. وإن كانت باءَ الاستعانةِ كالتي في قولك: كتبْتُ بالقلَمِ كان المعنى: ولا[٣] تجعلوا الحقَّ مشتبهاً بباطِلكم الذي تكتبونَه» فأجازَ فيها وجهين كما ترى، ولا يريدُ بقوله: «صلة» أنها زائدةٌ بل يريدُ أنها مُوصِلَةٌ[٤] للفعلِ، كما تقدَّم. قال الشيخ[٥]: «وفي جَعْلِه إياها للاستعانـةِ بُعْدٌ وصَرْفٌ عن الظاهرِ مِنْ غيـرِ ضرورةٍ، ولا أدري مـا هذا الاستبعادُ مع وُضوحِ هذا المعنى الحَسَنِ؟.

قوله: «وتَكْتُموا الحقَّ» فيه وجهان، أحدُهما وهو الأظهرُ: أنَّه مجزومٌ بالعطفِ على الفعلِ قبلَه، نهاهم عن كلِّ فِعلٍ على حِدَتِه أي: لا تفعلوا[٦] لا هذا ولا هذا. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» في جوابِ النهي بعد الواو التي تقتضي المعيةَ، أي: لا تَجْمَعوا بين لَبْسِ الحق بالباطل وكتمانِـه، ومنه[٧]:

٤١١ ـ لَا تَنْـهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه   عارٌ عليكَ ـ إذا فَعَلْتَ ـ عظيمُ

---

(١) الكشاف ١/٢٧٦.

(٢) ع: «ولا تلبسوا».

(٣) ص ح: «فلا».

(٤) ص ح: «موصولة».

(٥) البحر ١/١٧٩.

(٦) ي: «إلا».

(٧) البيت للأخطل، أو المتوكل الكناني أو أبـي الأسود الدؤلي، وهو في ملحق ديـوانه أبـي الأسود ١٣٠؛ والكتاب ١/٤٢٤؛ والمقتضب ٢/١٦؛ وحماسة البحتري ١٧٤؛ وابن يعيش ٧/٢٤؛ وشذور الذهب ٢٣٨؛ والعيني ٤/٣٩٣؛ والخزانة ٣/٦١٧؛ والدرر ٢/٩.

و «أَنْ» مع ما في حيِّزها في تأويلِ مصدرٍ، فلا بُدَّ من تأويلِ الفعلِ الذي قبلَها بمصدرٍ أيضاً ليصِحَّ عَطْفُ الاسمِ على مثلِه، والتقديرُ: لا يكُنْ منكم لَبْسُ الحقِ بالباطِلِ وكتمانُه، وكذا [سائرُ](1) نظائره. وقال الكوفيون(2): «منصوبٌ بواو الصرف»، وقد تقدَّم معناه، والوجهُ الأولُ أَحْسَنُ لأنه نَهْيٌ عن كلِّ فِعْلٍ على حِدَتِه. وأمَّا الوجهُ الثاني فإنه نَهْيٌ عن الجمع، ولا يَلْزَمُ مِن النهيِ عن الجمعِ بين الشيئين النهيُ عن كلِّ واحدٍ على حِدَتِه إلا بدليل خارجي.

واللَّبْسُ: الخَلْطُ والمَزْجُ، يُقال(3): لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه خَلَطْتُ بيِّنَه بمُشْكِله، ومنه قولُ الخَنْساء(4):

٤١٢ ــ ترى الجليسَ يقولُ الحقَّ تَحْسَبُه رُشْداً وهيهاتَ فانظُرْ ما به التبسا
صَدِّقْ مقالتَه واحذَرْ عداوَتَهُ والبِسْ عليه أموراً مثلَ ما لَبَسا

وقال العجَّاج(5):

٤١٣ ــ لَمَّا لَبَسْنَ الحقَّ بالتجنِّي غَنِيْنَ واسْتَبْدَلْنَ زيداً مِنِّي

ومنه أيضاً(6):

٤١٤ ــ وقد لَبَسْتُ لهذا الأمرَ أَعْصُرَهُ حتى تَجَلَّل رأسي الشيبُ فاشْتَعَلا

وفي فلان مَلْبَسٌ أي: مُسْتَمْتَعٌ، قال(7):

---

(1) سقط من: ي.
(2) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٥٥.
(3) ص ح: «تقول».
(4) ليسا في ديوانها، وهما في القرطبي ١/٣٤٠.
(5) ديوانه ١/٢٧٩؛ والقرطبي ١/٣٤١.
(6) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٥٥؛ والقرطبي ١/٣٤١.
(7) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٨؛ والقرطبي ١/٣٤١؛ والقنوة: الكَسْبة.

٤١٥ ـ ألا إنَّ بعدَ العُدْمِ للمَرْءِ قُنْوَةً وبعدَ المشيبِ طولَ عُمْرٍ ومَلْبَسَا

وقولُ الفَرَّار[١]:

٤١٦ ـ وكتيبةٍ لَبَّسْتُها بكتيبةٍ حتى إذا التَبَسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

يحتمل أن يكونَ منه وأن يكونَ من اللِّباس، والآيةُ الكريمةُ تحتمِلُ المعنيين أي: لا تُغَطُّوا الحقَّ بالباطِلِ.

والباطلُ ضدُّ الحقِّ، وهو الزائلُ، كقولِ لبيد[٢]:

٤١٧ ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطِلُ ....

وقد بَطَل يَبْطُلُ بُطولاً وبُطْلاً وبُطْلاناً. والبَطَلُ: الشجاعُ، سُمِّي بذلك لأنه يُبْطِل شَجاعةَ غيرِه. وقيل: لأنه يُبْطِلَ دمَه، فهو فَعَل بمعنى مَفْعولٍ، وقيل: لأنه يُبْطِلُ دمَ غيرِه فهو[٣] بمعنى فاعلٍ. وقد بَطُل [بالضم][٤] يَبْطُل بُطولاً وبَطالة أي: صارَ شجاعاً. قال النابغة[٥]:

٤١٨ ـ لهُمْ لِواءٌ بأيدي ماجدٍ بَطَلٍ لا يقطَعُ الخَرْقَ إلا طَرْفُه سامي

وبَطَل الأجيرُ ـ بالفتح ـ بِطالة بالكسر[٦]: إذا تَعَطَّل فهو بَطَّالٌ، وذهب دَمُه بُطْلاً[٧] ـ بالضم ـ أي: هَدْراً.

قولُه: «وأنتُمْ تَعْلَمُون» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نَصْبٍ[٨] على

---

(١) وهو الفرار السلمي، والبيت في الحماسة ١/١١٠.
(٢) تقدم برقم ٣٨٤.
(٣) ص ح: «فهي».
(٤) سقط من: ي.
(٥) ديوانه ٢٢١ برواية: بكفَّيْ ماجد.
(٦) ضبطها في الصحاح ـ بطل ـ بالفتح.
(٧) ي: «بطلاناً».
(٨) ص ح: «نصبه».

الحال، وعامُلها: إمَّا تَلْبِسوا أو تَكْتُموا، إلَّا أنَّ عَمَل «تكتموا» أَوْلَى لوجهين، أحدُهما: أنه أقربُ. والثاني: أنَّ كُتْمانَ الحقِّ مع العلمِ به أَبْلَغُ ذمًّا، وفيه نوعُ[1] مقابلةٍ. ولا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمال، لأنه يَسْتدعي الإضمارَ، ولا يجوزُ إضمارُ الحال، لأنه لا يكونُ إلا نكرةً، ولذلك مَنَعوا الإخبارَ عنه بالذي[2]. فإنْ قيل: تكونُ المسألةُ من باب الإعمال على معنى أنَّا حَذَفْنا من الأولِ ما أثبتناه في الثاني من غيرِ إضمارٍ، حتى لا يَلْزَمَ المحذورُ المذكورُ والتقديرُ: ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ وأنتم تعلمون، ولا تَكْتُموا الحقَّ وأنتم تَعْلَمون. فالجوابُ أنَّ هذا لا يُقال فيه إعمالٌ، لأنَّ الإعمالَ يَسْتَدْعي أن يُضْمَرَ في المهمل ثم يُحْذَفَ. وأجاز ابن عطية[3] ألَّا تكونَ هذه الجملةُ حالاً فإنه قال: «ويُحْتمل أن تكونَ شهادةً عليهم بِعِلْمِ حقٍّ مخصوصٍ في أمرِ محمدٍ عليه السلام، ولم يَشْهَدْ لهم بالعلمِ [على الإطلاق][4]، فعلى هذا لا تكونُ الجملةُ في موضعِ الحال»[5] وفيما قاله نظرٌ.

وقُرِىء شاذاً[6]: «وَتَكْتُمونَ» بالرفع، وخَرَّجوها على أنها[7] حالٌ. وهذا غيرُ صحيحٍ لأنه مضارعٌ مُثْبَتٌ، فمِنْ حَقِّه ألَّا يقترنَ بالواوِ، وما وَرَد[8] من

---

(١) ح: «يدع».

(٢) الأخبار بالذي: أن يقول القائل: أَخْبر عن زيد من قولك: ضربت زيداً فتقول: الذي ضربته زيد. انظر: ابن عقيل ٢/٣١٣.

(٣) التفسير ١/٢٥٦.

(٤) زيادة من ع.

(٥) يعني أن الجملة تكون معطوفةً على ما قبلها، فيكون الله قد نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق. انظر: البحر المحيط ١/١٨٠.

(٦) قراءة عبدالله. البحر ١/١٨٠.

(٧) ص ح: «أنه».

(٨) ي: «ومما».

ذلك فهو مؤولٌ بإضمار مبتدأ قبلَه نحو قَولِهم: «قُمْتُ وأَصُكُّ عينَه»، وقولِ الآخر[1]:

٤١٩ ـ فلَمَّا خَشِيْتُ أظافيرَهُمْ   نَجَوْتُ وأَرْهُنُهُمْ مالِكَا

أي: وأنا أصُكُّ، وأنا أَرْهُنهم، وكذا: وأنتم تَكْتُمون، إلاَّ أنه يَلْزَمُ منه إشكالٌ آخرُ، وهو أنهم مَنْهِيُّون عن اللَّبْسِ مطلقاً، والحالُ قَيْدٌ[2] في الجملةِ السابقةِ فيكونُ قد نُهُوا بقيدٍ[3]، وليسَ ذلك مُراداً، إلا أَنْ يُقال: إنَّها حالٌ لازمةٌ، وقد قَدَّره الزمخشري[4] بكاتِمين، فَجَعَله حالاً، وفيه الإشكالُ المتقدِّم، إلاَّ أَنْ يكونَ أرادَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإعرابِ. ويجوزُ أن تكونَ جملةً خبريةً عُطِفَتْ[5] على جملةٍ طلبيةٍ، كأنَّه تعالى نَعَى عليهم كَتْمَهُمْ الحقَّ مع عِلْمِهم أنَّه حق. ومفعولُ العلمِ غيرُ مرادٍ لأنَّ المعنى: وأنتم مِنْ ذوي العلمِ. وقيلَ: حُذِفَ للعلمِ به، والتقديرُ: تَعْلَمُون الحقَّ من الباطِلِ. وقَدَّره الزمخشري[6] «وأنتم تَعْلَمُون في حالِ عِلْمِكُم أنَّكم لابسونَ كاتمون»، فَجَعَل المفعولَ اللَّبْسَ والكتمَ المفهومَيْنِ من الفعلَيْن السابقَيْن، وهذا حَسَنٌ جداً.

قوله: «وأَقيموا الصلاة» هذه الجملةُ وما بعدَها عطفٌ على الجملةِ قبلَها، عطفَ أمراً[7] على نَهْي. وأصلُ أقيموا: «أَقْوِمُوا» فَفُعِل به ما فُعِلَ

---

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المقرب ١/١٥٥، واللسان: رهن، والأشموني ٢/١٧٨؛ والهمع ١/٩٦؛ والدرر ١/٢٠٣. والأظافر: ج أظفور، والمراد به هنا السلاح.

(٢) ص ح: «فيه».

(٣) ص ح: «بعيداً».

(٤) الكشاف ١/٢٧٧.

(٥) ص ح: «عطف».

(٦) الكشاف ١/٢٧٧.

(٧) ص ح: «أمر».

بـ«يُقيمـون»(١) وقد تقدَّم، وأصلُ آتَوا: أَأْتِيُوا بهمزتين مثل: أَكْرِموا، فَقُلِبَتْ الثانيةُ ألفاً لسكونِها بعدَ همزةٍ مفتوحةٍ، واسْتُثْقِلَتِ الضَّمةُ على الياءِ فحُذِفَت فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحُذِفَتِ الياءُ(٢) لأنها أَوَّلُ، وحُرِّكَتِ التاءُ بحركتِها. وقيل: بل ضُمَّت تَبَعاً للواو، كما ضُمَّ(٣) آخِرُ «اضْرِبُوا» ونحوِه، ووزنه: أَفْعُوا بحذف اللام.

وألفُ «الزكاة» من واو لقولهم: زَكَوات، وزَكا يَزْكُو، وهي النُّمُوُّ، وقيل: الطهارةُ، وقيل: أصلُها الثناءُ الجميلُ ومنه «زَكَّى القاضي الشهـودَ»، والزَّكا: [الزوجُ](٤) صارَ زَوْجاً بزيادةِ فردٍ آخرَ عليه. والخَسا: الفَرْدُ، قال(٥):

٤٢٠ ــ كانوا خَسَاً أَوزَكاً من دون أربعةٍ   لَم يَخْلُقوا وجُدودُ الناسِ تَعْتَلِجُ

قوله: «مع الراكعينَ» منصوبٌ باركَعوا. والركوعُ: الطمأنينةُ والانحناءُ، ومنه قوله(٦):

٤٢١ ــ أُخَبِّرُ أَخْبارَ القرونِ التي مَضَتْ   أَدِبُّ كأَنِّي كُلَّما قُمْتُ راكِـعُ

وقيل: الخضوعُ والذِّلَّة، ومنه قولُ الشاعر(٧):

---

(١) الآية ٣ من البقرة.
(٢) ص ح: «الفاء».
(٣) قوله: «ضم» سقط من ص ح.
(٤) سقط من: ي.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ١/٥٧٣، واللسان: خسا. والجدود: الحظوظ، وتعتلج: ترتفع.
(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧١؛ ومجاز القرآن ١/٥٤؛ وابن عطية ١/٢٥٧؛ ومفردات الراغب ٢٠٨؛ والبحر ١/١٧٣.
(٧) البيت للأضبط بن قريع، وهو في أمالي القالي ١/١٠٧؛ وابن يعيش ٩/٤٣؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٥؛ والإنصاف ٢٢١؛ والمغني ١٦٦؛ وشواهد المغني ٤٥٣؛ والخزانة ٤/٥٨٨؛ والدرر ١/١١١.

٤٢٢ ـ لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعَهْ

آ. (٤٤) **قولُه تعالى: ﴿أتأمرونَ الناسَ بالبِرِّ﴾**: الهمزةُ للإنكارِ والتوبيخِ أو للتعجُّبِ مِنْ حالِهم. و «أَمَرَ» يتعدَّى لاثنين أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ الجرِّ، وقد يُحْذَفُ، وقد جَمَع الشاعرُ بين الأمرين في قوله(١):

٤٢٣ ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرتَ به فَقَدْ تَركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فالناسَ مفعولٌ أولُ، وبالبِرِّ مفعولٌ ثان. والبِرُّ: سَعَةُ الخيرِ مِن الصلة والطاعة، ومنه البَرُّ والبَرِيَّة لسعَتِهما، والفعلُ [منه](٢): بَرَّيَبَرُّ على فَعِل يَفْعَل كعَلِمَ يَعْلَم، قال(٣):

٤٢٤ ـ لا هُمَّ ربِّ إنَّ بَكْراً دونكا يَبَرُّكَ الناسُ ويَفْجُرونكا

[أي: يُطيعونك، والبِرُّ أيضاً: ولدُ الثعلب وسَوْقُ الغَنَم، ومنه قولُهم: «لا يَعْرِفُ الهِرَّ من البِرِّ»(٤) أي: لا يَعْرِفُ دُعاءَها مِنْ سَوْقِها، والبِرُّ أيضاً الفؤادُ، قال(٥):

٤٢٥ ـ أكونُ مكانَ البِرِّ منه ودونَه وأَجْعَلُ مالي دونَه وأُوامِرُهْ

والبَرُّ ـ بالفتح ـ الإجلالُ والتعظيمُ، ومنه: وَلَدٌ بَرٌّ بوالدَيْهِ، أي: يُعَظِّمُهما، واللهُ تعالى بَرٌّ لسَعَةِ خيرِه على خَلْقِه](٦).

قوله: «وَتَنْسَوْن» داخلٌ في حَيِّز الإنكار، وأصلُ تَنْسَوْن: تَنْسَيُون، فأُعِلَّ

---

(١) تقدم برقم ٢٢١.
(٢) سقط من: ي.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١/٣٦٨.
(٤) مثلٌ عربي، يُضرب لِمَنْ يتناهى في جهله. مجمع الأمثال ٢/٢٩١.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: برر، والقرطبي ١/٣٦٨.
(٦) ما بين معقوفين سقط من: ي.

بحَذْفِ الياءِ بعد سُكونها، وقد تقدَّم في «اشْتَرَوا»(١)، فوزنُه تَفْعـون(٢)، والنِّسيانُ: ضدُّ الذِّكْر، وهو السهوُ الحاصِلُ بعد حصولِ العلمِ، وقد يُطْلَقُ على التَّرك، ومنه: «نَسُوا الله فَنَسِيَهم»(٣)، وقَد يَدْخُلُه التعليقُ حَمْلاً على نقيضه، قال(٤):

٤٢٦ ـ ومَنْ أنتمُ إنَّـا نَسِينا مَنَ آنْتُمُ وريحُكُمُ من أيِّ ريحِ الأعاصِرِ

قوله: «وأنتم تَتْلُون الكتابَ» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال، العاملُ فيها «تَنْسَوْن». والتلاوةُ: التتابعُ، ومنه تلاوة القرآنِ، لأنَّ القارىء يُتْبِع كلماتِه بعضَها ببعضٍ، ومنه: «والقمرِ إذا تلاها»(٥)، وأَصلُ تَتْلُون: تَتْلُوون بواوين فاستُثْقِلتِ الضمة على الواوِ الأولى فحُذِفَتْ(٦)، فالتقى سـاكنان، فحُذِفَتْ فوزنُه: تَفْعُون.

قوله: «أفلا تَعْقِلون» الهمزةُ للإِنكار أيضاً، وهي في نيَّةِ التأخير عن الفاءِ لأنها حرفُ عَطْفٍ، وكذا تتقدَّم أيضاً على الواوِ وثم نحو: «أو لا يعلمون»(٧) «أثمَّ إذا ما وَقَع»(٨)، والنيَّةُ بها التأخيرُ، وما عدا ذلك من حروفِ العطف فلا تتقدَّمُ عليه، تقول: ما قامَ زيدٌ بل أَقَعَدَ؟ هذا مذهبُ الجمهورِ. وزعم

---

(١) الآية ١٦ من البقرة.
(٢) ي: «تفون».
(٣) الآية ٦٧ من التوبة.
(٤) البيت لزياد الأعجم وهو في المحتسب ١/١٦٨؛ والخصائص ٣/٨٩؛ والهمع ١/١٥٥؛ والدرر ١/١٣٧؛ وحاشية الشيخ يس ١/٢٥٣؛ والشاهد فيه: نسينا من انتم، حيث علق الفعل «نسي» عن العمل بالاستفهام بعده، لأنه نقيض «علم» الذي يجوز فيه ذلك.
(٥) الآية ٢ من الشمس.
(٦) ي: «فقدرت».
(٧) الآية ٧٧ من البقرة.
(٨) الآية ٥١ من يونس.

الزمخشري[1] أن الهمزةَ في موضعها غيرُ مَنْوِيٍّ بها التأخيرُ، وَيُقَدِّرَ قبل الفاءِ والواوِ وثم فعلاً عُطِفَ عليه ما بعده،فيقـدِّر هنا: أتغْفَلون فَلاَ تَعْقلون، وكذا: «أَفَلَمْ يَرَوا»[2] أي: أَعَمُوا فلم[3] يَـرَوْا، وقد خـالف هذا الأصـلَ ووافق الجمهورَ في مواضعَ يأتي التنبيهُ عليها[4]. ومفعولُ «تَعْقِلون» غيرُ مرادٍ، لأنَّ المعنى: أفلا يكونُ منكم [عَقْلٌ][5]. وقيل: تقديرُهُ: أفلا تَعْقِلون قُبْـحَ ما ارتكبتم مِنْ ذلك.

والعَقْلُ: الإِدراكُ المانعُ من الخطأ، وأصلُه المَنْعُ. ومنه: العِقال[6]، لأنه يَمْنَعُ البعيرَ، وعَقْلُ الدِّيَةِ لأنه يَمْنَعُ من قتل الجاني، والعَقْلُ أيضاً ثوبٌ مُوَشَّى، قال علقمة[7]:

٤٢٧ ـ عَقْلاً ورَقْماً تَظَلُّ الطيرُ تَتْبَعُهُ كأنَّه من دم الأَجْوافِ مَدْمُومُ

قال ابن فارس: «ما كان منقوشاً طُولاً فهو عَقْلٌ، أو[8] مستديراً فهوَ رَقْمٌ» ولا محلَّ لهذه الجملةِ لاستئنافِها.

قوله: «واستعينوا بالصبر» هذه الجملةُ الأمريةُ عَطْفٌ على ما قبلَها من الأوامر، ولكن اعتُرِضَ بينها[9] بهذه الجمل. وأصلُ «استعينوا» اسْتَعْوِنُوا فَفُعِل

---

(١) لم يقدّر الزمخشري هذا التقدير في هذه الآية، إنما شرحه على مذهب الجمهور.
(٢) الآية ٩ من سبأ.
(٣) ح: «ولم».
(٤) ي: «عليه».
(٥) سقط من: ي.
(٦) ص ح: «القتال».
(٧) ديوانه ٥١؛ والمفضليات ٣٩٧. والرقم: ضَرْبٌ من البرود، ومدموم: مطليٌّ بالدم. يصف الظعائن اللواتي جلَّلْنَ هوادِ جهن باللون الأحمر فتتبعها الطير تحسبها لحمرتها لحمًا.
(٨) ي: و.
(٩) ي: «تنبيهاً».

به ما فُعِل في «نستعين»[(١)]، وقد تقدَّم تحقيقُه ومعناه. و«بالصبر» متعلقٌ به والباءُ للاستعانةِ أو للسببيةِ، والمستعانُ عليه محذوفٌ ليَعُمَّ جميعَ الأحوال المستعانِ عليها، و«استعان» يتعدَّى بنفسِه نحو: «وإيَّاك نستعين»[(٢)]. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسينَ بالصبر، والظاهر أنه يتعدَّى بنفسه وبالباء تقولُ: استَعَنْتُ [الله واستعنْتُ بالله][(٣)]، وقد تقدَّم أن السينَ للطلب. والصبرُ: الحَبْسُ على المكروه، ومنه: «قُتِل فلانٌ صبراً»، قال[(٤)]:

٤٢٨ ـ فَصَبْراً في مجالِ الموتِ صَبْراً ... فما نَيْلُ الخلودِ بمُسْتَطَاعِ

قوله: «وإنَّها لكبيرةٌ إلاَّ على الخاشعين» إنَّ واسمها وخبرُها، والضميرُ في «إنها» قيل: يعودُ على الصلاة[(٥)] وإنْ تقدَّم شيئان، لأنها أغلبُ منه[(٦)] وأهمُّ، وهو نظيرُ قوله: «وإذا رَأَوْا تجارةً أو لَهْواً انفضُّوا إليها»[(٧)] أعاد الضمير على التجارةِ لأنها أهمُّ وأَغْلَبُ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، لأنَّ العطف بـ«أو» فيجبُ الإفرادُ[(٨)]، لكنَّ المرادَ أنه ذَكَر الأهمَّ من الشيئين فهو نظيرُها من هذه الجهةِ[(٩)]. وقيل: يعودُ على الاستعانةِ المفهومةِ من الفعلِ نحو: «اعْدِلُوا هو أقربُ»[(١٠)]. وقيل: على العِبادةِ المدلولِ عليها بالصبرِ والصلاةِ، وقيل: هو

---

(١) الآية ٤ من الفاتحة.
(٢) الآية ٤ من الفاتحة.
(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.
(٤) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في أمالي المرتضى ١/٢٣٦؛ العيني ٣/٥١؛ التصريح ١/٣٣١؛ شرح الأشموني ٢/١١٧؛ حاشية الشيخ يس ١/٣٣٠.
(٥) ي: «للصلاة».
(٦) قوله: «منه» سقط من ص ح.
(٧) الآية ١١ من سورة الجمعة.
(٨) ي: «المراد».
(٩) ص ح ع: «الجملة».
(١٠) الآية من المائدة.

عائدٌ على الصبرِ والصلاةِ، وإنْ كان[1] بلفظِ المفردِ، وهذا ليسَ بشيء. وقيل: حُذِفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، وتقديرُه: وإنه لكبيرٌ، نحو قوله[2]:

٤٢٩ ـ إنَّ شَرْخَ الشبابِ والشَّعْرَ الأسْـ ـوَدَ ما لم يُعاصَ كان جُنوناً

قوله: «إلا على الخاشِعين» استثناءٌ مفرَّغٌ، وجازَ ذلك وإن كانَ الكلامُ مُثْبَتاً[3] لأنه في قوةِ المنفيِّ، أي: لا تَسْهُل ولا تَخِفُّ إلَّا على هؤلاء، فـ «على الخاشعين» متعلِّقٌ بـ «كبيرة» نحو: «كَبُر عليَّ هذا»[4] أي: عَظُم وشَقَّ. والخشوعُ: الخُضوع، وأصلُه اللِّيْنُ والسُّهولة، ومنه «الخُشْعَةُ» للرَّمْلَةِ المتطامنةِ، وفي الحديث: «كانَتْ خُشْعَةً على الماءِ ثم دُحِيَتْ بعدُ» أي: كانت الأرضُ لينةً، وقال النابغة[5]:

٤٣٠ ـ رَمادٌ ككُحْلِ العَيْنِ لأْياً أُبِينُه ونُـؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ

أي: عليه أثرُ الذلِّ، وفرَّق بعضُهم بين الخضوع والخُشوع، فقال: الخُضُوع في البدنِ خاصةً، والخُشُوع في البدنِ والصوت والبصر[6] فهو أعمُّ منه.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿الذين يَظُنُّون أنهم مُلاقُو ربِّهم﴾: «الذين» يَحتملُ موضعُه الحركاتِ الثلاثَ، فالجرُّ على أنه تابعٌ لِما قَبْلَه

---

(١) ص ح: «كانت».
(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٣٦؛ وأمالي الشجري ١/٣٠٩؛ واللسان: شرخ.
(٣) ص ح: «مبنياً».
(٤) ع: «كذا».
(٥) ديوانه ٤٣؛ والقرطبي ١/٣٧٤. واللأي: الجهد، والنؤي: حُفَيْرَة حول الخباء لتمنع السيل، والأثلم: المتكسر.
(٦) غير واضحة في: ي.

نعتاً، وهو الظاهرُ، والرفعُ والنصبُ على القَطْع، وقد تقدَّم معناه. وأصلُ الظنِّ: رُجْحانُ أحدِ الطرفينِ وأمَّا هذه الآيةُ ففيها قولانِ، أحدُهما ــ وعليه الأكثرُ ــ أنَّ الظنَّ ههنا بمعنى اليقين ومثلُه[1]: «إني ظَنَنْتُ أنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ»[2]، وقوله[3]:

٤٣١ ــ فقلت لهم ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ　　　سَرَاتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ

وقال أبو دُؤاد[4]:

٤٣٢ ــ رُبَّ همٍّ فَرَّجْتُه بعَزيمٍ　　　وغُيوبٍ كَشَّفْتُها بظُنونِ

فاستُعْمِلَ الظنَّ استعمالَ اليقينِ مجازاً، كما استُعْمِل العِلْمُ استعمالَ الظنِّ كقوله: «فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ»[5] ولكنَّ العربَ لا تَسْتَعْمِلُ الظنَّ استعمالَ اليقين إلا فيما لم يَخْرُجْ إلى الحِسِّ والمشاهدةِ كالآيتين والبيت، ولا تَجِدُهم يقولون في رجل مَرْئيٍّ حاضراً: أظنُّ[6] هذا إنساناً.

والقولُ الثاني: أنَّ الظنَّ على بابِه وفيه حينئذٍ تأويلان، أحدُهما ذَكَره المهدوي والماوَرْدي[7] وغيرُهما: أن يُضْمَر في الكلام «بذنوبهم» فكأنهم يتوقَّعون لقاءَه مُذْنِبين. قال ابن عطية[8]: «وهذا تعسُّفٌ» والثاني من التأويلين:

---

(١) ص ح: «ومنه».
(٢) الآية ٢٠ من الحاقة.
(٣) البيت لدريد بن الصمة، وهو في الحماسة ١/٣٩٧؛ والأصمعيات ١٠٧؛ وابن يعيش ٧/٨١؛ واللسان: ظنن؛ والقرطبي ١/٣٧٥. والمدجج: التام، السلاح، والسراة: الأخيار، والفارسي المسرد: الدروع التي أُحْكِم نسجها.
(٤) الأضداد ١٥؛ والقرطبي ١/٣٧٦.
(٥) الآية ١٠ من سورة الممتحنة.
(٦) ص ح: «ظن».
(٧) تفسير الماوردي ١/١٠٣.
(٨) التفسير ١/٢٦٠.

أنهم يظُنُّون ملاقاةَ ثوابِ ربهم لأنهم ليسوا قاطِعين بالثوابِ دونَ العقاب، والتقديرُ: يَظُنُّون أنهم ملاقُو ثوابِ ربِّهم، ولكن يُشْكِلُ على هذا عَطْفُ «وأنهم إليه راجعون» فإنه لا يَكْفي فيه الظنُّ، هذا إذا أَعَدْنا الضميرَ في «إليه» على الربِّ سبحانه وتعالى، أمَّا إذا أَعَدْناه على الثوابِ المقدَّر فيزولُ الإشكالُ أو يُقالُ: إنه بالنسبةِ إلى الأول بمعنى الظنِّ على بابه، وبالنسبةِ إلى الثاني بمعنى اليقينِ، ويكونُ قد جَمَعَ في الكلمةِ الواحدةِ بين الحقيقةِ والمجازِ، وهي مسألةُ خلافٍ و«أن» وما في حَيِّزها سادَّةٌ [مَسَدَّ][1] المفعولَيْنِ عندَ الجمهورِ، ومسدَّ الأولِ، والثاني محذوفٌ عند الأخفش، وقد تقدَّم تحقيقُه.

و«ملاقُو ربِّهم» من باب إضافةِ اسم الفاعلِ لمعموله إضافةَ تخفيفٍ[2] لأنه مستقبلٌ، وحُذِفَتِ النونُ للإضافة[3]، والأصلُ، مُلاقونَ ربَّهم. والمفاعلةُ هنا بمعنى الثلاثي نحو: عافاكَ الله، قاله المهدوي. قال ابن عطية[4]: «وهذا ضعيفٌ، لأنَّ «لَقِيَ» يتضمَّن معنى «لاقى». كأنه يَعْني[5] أن المادةَ لذاتها تقتضي[6] المشاركةَ بخلافِ غيرِها من: عاقَبْت وطارقت[7] وعافاك. وقد تقدَّم أن في الكلام حَذْفاً تقديرُه: ملاقو ثوابِ ربِّهم وعقابِه. قال ابن عطية[8]: «ويَصِحُّ أن تكونَ الملاقاةُ هنا الرؤيةَ[9] التي عليها أهلُ السُّنَّةِ وورد[10] بها

---

(١) سقط من: ي.

(٢) أي إنها إضافة غير محضة، فليس فيها تعريف.

(٣) ص ح: «الإضافة».

(٤) التفسير ١/٢٦٠.

(٥) ص ح: «بمعنى».

(٦) ص: «بمقتضى».

(٧) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٨) التفسير ١/٢٦٠.

(٩) ي: «بالرؤية».

(١٠) ص: «وورد».

متواترُ الحديث»، فعلى هذا الذي قاله لا يُحْتاج إلى حَذْفِ مضاف. «وأنهم إليه راجعون» عَطْفٌ على «أنَّهم» وما في حَيِّزها، و«إليه» متعلق بـ «راجعون»، والضميرُ: إمَّا للربِّ سبحانَه أو الثَّوابِ كما تقدَّم، أو اللقاءِ المفهوم من «مُلاقُو».

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿وأنِّي فَضَّلْتُكم على العالمين﴾**: «أنَّ»وما في حَيِّزها في محل نصبٍ لعَطْفِها على المنصوبِ في قوله: «اذكروا نعمتيَ» أي: اذكروا نعمتيَ وتفضيلي إياكم، والجارُّ(١) متعلِّقٌ به، وهذا من باب عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ لأن النعمةَ تَشْمَلُ التفضيلَ. والفضلُ: الزيادةُ في الخَيْر، واستعمالُه في الأصل التعدِّي بـ«على»، وقد يَتَعدَّى بـ«عَنْ»: إمَّا على التضمين وإمَّا على التجوُّزِ في الحذف(٢)، كقوله(٣):

٤٣٣ ـ لاهِ ابنُ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أنتَ دَيَّاني فتَخْزُوني

وقد يتعدَّى بنفسه، كقوله(٤):

٤٣٤ ـ وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كفَضْلِ ابنِ المَخَاضِ على الفَصيلِ

وبـ«على»، وفِعْلُه: فضَل يَفْضُل بالضم، كقَتَلَ يقتُل. وأمَّا الذي(٥) معناه الفَضْلة من الشيء وهي(٦) البقيَّة ففعلُه أيضاً كما تقدَّم، ويقال فيه أيضاً:

---

(١) ص ح: «والحال».
(٢) ي: الحرف.
(٣) البيت لذي الأصبع العدواني أو كعب الغنوي، وهو في المفضليات ١٦٠؛ والأزهية ٩٧؛ والخصائص ٢/٢٨٨؛ وأمالي القالي ١/٩٢؛ وأمالي الشجري ٢/١٣؛ ومجالس العلماء ٧١؛ والمخصص ١٤/٦٦؛ والمقرب ١/١٩٧؛ والمغنى ١٥٨؛ وشواهد المغني ٤٣٠. والديان: القاهر والمالك، وخزاه: قهره.
(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٦٥٢؛ والكتاب ١/٢٦٦؛ وابن يعيش ١/٣٥؛ واللسان: مخض. وابن المخاض: هو الذي حملت أمه، والفصيل: ما كان في الحول وما اتصل به، وكلاهما لا ينتفع به.
(٥) ي: «والذي» بإقحام الواو.
(٦) ح ص: «وهو من».

«فَضِل» بالكسر يَفْضَل بالفتح كعَلِم يعلَم، ومنهم مَنْ يكسِرُها في الماضي ويَضُمُّها في المضارعِ وهو من التداخُلِ بين اللغتين.

آ. : (٤٨) **قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً﴾**: «يوماً» مفعولٌ به،ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ يوم أو هولَ يوم، وأُجيز أن يكونَ منصوباً على الظرف، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: واتقوا العذابَ في يومٍ صفتُه كَيْتَ وكَيْتَ، ومَنَع أبو البقاء[١] كونَه ظرفاً، قال: «لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة»، والجوابُ عَمَّا قاله: أن الأمرَ بالحَذَرِ من الأسبابِ المؤدِّيةِ إلى العذابِ في يومِ القيامةِ. وأصلُ اتَّقُوا: اوْتَقُوا، ففُعِل به ما تقـدَّم[٢] في «تَتَّقون»[٣].

قوله «لا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ» التنكيرُ في «نفسٌ» و«شيئاً» معناه[٤] أنَّ نفساً من الأنفس[٥] لا تَجْزي عن نفس مثلِها شيئاً من الأشياء، وكذلك في «شفاعةٌ» و«عدلٌ»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ«يوماً» والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: لا تَجْزي فيه، ثم حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ لأنَّ الظروفَ يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرِها، وهذا مذهبُ سيبويه[٦]. وقيل: بل حُذِفَ بعد[٧] حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعل إليه فصار: «لا تَجْزيه»[٨] كقوله[٩]:

---

(١) الاملاء ١/٣٥.
(٢) ع: «ما فعل».
(٣) الآية ٢١ من البقرة.
(٤) ي: «في معناه» بإقحام «في».
(٥) ي: «النفوس».
(٦) الكتاب ١/١٩٣.
(٧) سقط من: ص.
(٨) يعني: في طريقة حذفه قولان، الأول: أنه حذف دفعة واحدة، الثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف هذا الضمير.
(٩) البيت لرجل من بني عامر، وهو في الكتاب ١/١٧٢؛ والكامل ٢١؛ وأمالي الشجري ١/٦؛ والدرر ١/١٧٢؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٨٩. والنوافل: الغنائم.

٤٣٥ ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِراً　　قليلٌ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُهْ

ويُعْزى للأخفش[١]، إلا أن المهدويَّ نَقَل أنَّ الوجهين المتقدمين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج[٢]. ويَدُلُّ على حَذْفِ عائدِ الموصوفِ إذا كان منصوباً قولُه[٣]:

٤٣٦ ـ وما أَدْري: أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ　　وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

أي: أصابوه، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ التقديرُ: يوماً يومَ لا تَجْزي نفسٌ، فيصيرُ كقولِهِ تعالى: «يومَ لا تَمْلِك نفسٌ»[٤]، ويكونُ اليومُ الثاني بدلاً من «يوماً» الأولِ، ثم حُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه كقوله تعالى: «واسألِ القرية»[٥]، وعلى[٦] هذا لا يُحتاج إلى تقديرِ عائدٍ لأنَّ الظرف متى أُضيف إلى الجملةِ بعدَه لم يُؤْتَ له فيها بضمير إلا في ضرورةٍ، كقوله[٧]:

٤٣٧ ـ مَضَتْ مِئَةٌ لِعامَ وُلِدْتُ فيه　　وعَشْرٌ بعدَ ذاكَ وحِجَّتانِ

و «عن نَفْسٍ» متعلِّقٌ بتَجْزي، فهو في محلِّ نَصْب به[٨]، قال أبو البقاء[٩]: «ويجوزُ أن يكونَ نصباً على الحال».

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٨٨.
(٢) معاني القرآن ١/٩٨.
(٣) البيت للحارث بن كلدة، وهو في الكتاب ١/٤٥؛ وأمالي الشجري ١/٥؛ وابن يعيش ٦/٨٩؛ والعيني ٤/٦٠.
(٤) الآية ١٩ من الانفطار.
(٥) الآية ٨٢ من يوسف.
(٦) ي: «أو».
(٧) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ١٦١؛ أو النمر بن تولب، وهو في الهمع ١/٢١٩؛ والدرر ١/١٨٩.
(٨) ب: سقط من: ص ح.
(٩) الاملاء ١/٣٥.

والجزاء: القضاءُ والمكافأةُ، قال الشاعر[١]:

٤٣٨ ـ يَجْزِيه ربُّ العرشِ عَنِّي إذْ جَزَى جناتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلَى

والإجزاءُ: الإغْناء والكِفاية، أَجْزَأَني كذا: كفاني، قال[٢]:

٤٣٩ ـ وأجْزَأْتَ أمرَ العالمينَ ولم يكُنْ لِيُجْزَأَ إلا كاملٌ وابنُ كاملِ[٣]

قيل: وأَجْزَأْتُ وجَزَأْتُ متقاربان. وقيل: إنَّ الجزاء والإجزاء بمعنى، تقول منه: جَزَيْتُه وأَجْزَيْته، وقد قُرِىء[٤]: «تُجْزِىءُ» بضمِّ حرفِ المضارعة من أَجْزَأَ، وَجَزَأْتُ بكذا أي: اجتزَأْتُ به، قال الشاعر[٥]:

٤٤٠ ـ فإنَّ الغَدْرَ في الأقوام عارٌ وإنَّ الحُرَّ يَجْزَأُ بالكُراعِ

أي: يَجْتَزِىء به[٦].

قوله: «شيئاً» نصبٌ[٧] على المصدرِ، أي: شيئاً من الجزاء؛ لأن الجزاءَ شيءٌ، فَوُضِع العامُّ موضعَ الخاصِّ، ويجوزُ[٨] أن يكونَ مفعولاً به على أنَّ «تَجْزي» بمعنى «تَقْضي»، أي: لا تَقْضي [نفسٌ[٩]] عن غيرِها شيئاً من الحقوقِ، والأولُ أظهَرُ.

---

(١) البيت لأبي النجم، وهو في الأضداد ١٠٢؛ والصاحبي ١١٢؛ والطبري ١/٢٣٥؛ والبحر ١/١٨٧.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٣٧٨.
(٣) سقط البيت من ع.
(٤) قراءة أبي السمَّال العدوي. انظر: البحر ١/١٨٩؛ وابن عطية ١/٢٦٢.
(٥) نسبه في غريب الحديث ١/٥٨ إلى الطائي، وهو في اللسان: جزأ، والقرطبي ١/٣٧٧. ويجزأ: يكتفي، والكراع: ماء السماء.
(٦) سقط البيت وما بعده من تعليق من: ع.
(٧) ص: «نصبت».
(٨) ص ح: «ويجزي».
(٩) سقط من: ي.

قوله: «ولا يُقْبَلُ منها شفاعةٌ» هذه الجملةُ عَطْفٌ على ما قبلها فهي صفةٌ أيضاً لـ «يوماً»، والعائدُ منها عليه محذوفٌ كما تقدَّم، أي: ولا يُقبل منها فيه شفاعةٌ. و «شفاعةٌ» مفعولُ لم يُسَمَّ فاعلُه، فلذلك رُفِعَتْ، وقُرِىء[1]: «يُقْبَل» بالتذكير والتأنيثِ، فالتأنيثُ لِلَّفْظِ، والتذكيرُ لأنـه مونثٌ مجـازيٌّ، وحَسَّنَهُ الفصلُ. وقُرِىء[2]: «ولا يَقْبل» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. و «شفاعةً» نصباً مفعولاً به. و «لا يُـؤْخَذُ منها عَدْلٌ» صفةٌ أيضاً، والكلامُ فيه واضحٌ. و «منها» متعلِّقٌ بـ «يُقْبل» و «يـؤْخذ»، وأجاز أبو البقاء[3] أن يكونَ نصباً على الحالِ، لأنه في الأصلِ صفةٌ لشفاعة وعدل، فلمَّا قُدِّم عليهما نُصِبَ على الحالِ، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذا غيرُ واضحٍ، فإنَّ المعنى مُنْصَبٌّ على تعلُّقِهِ بالفعلِ، والضميرُ في «منها» يعودُ على «نفس» الثانيةِ، لأنها أقربُ مذكورٍ، ويجوز أن يعودَ على الأولى لأنها هي المُحَدَّث عنها، ويجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ الأول عـلى الأولى[4] وهي النفسُ الجازية، والثاني يعودُ على الثانية وهي المَجْزِيُّ عنها، وهذا مناسِبٌ[5].

والشفاعةُ مشتقةٌ من الشَّفْع، وهو الزوجُ، ومنه: الشُّفْعَةُ، لأنها ضَمُّ مِلْكٍ إلى غيره، والشافعُ والمشفوعُ له، لأنَّ كلاًّ منهما يُزَوِّجُ نفسَه بالآخر، وناقةٌ شَفُـوع: تَجْمَع[6] بين مَحْلَبَيْنِ في حَلْبَةٍ واحدةٍ، وناقةٌ شافِع إذا اجتمع لها حَمْلٌ وولدٌ يَتْبَعُها، والعَدْل بالفتح الفِداء[7]، وبالكسر المِثْل، يقال: عَدْل

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ولا تُقْبل بالتاء، والباقون بالياء، واختلف عن عاصم. انظر: السبعة ١٥٤؛ البحر ١/١٩٠.

(٢) قراءة سفيان، البحر ١/١٩٠، ونسبها في الشواذ ٥ إلى قتادة.

(٣) الإملاء ١/٣٥.

(٤) ع: «الأول».

(٥) ي: «غير مناسب» بإقحام «غير».

(٦) ص ح: «جمع».

(٧) ص ح: «النداء».

وعَدِيل. وقيل[1]: «عَدْل» بالفتح المساوي للشيءِ قيمةً وقَدْراً، وإنْ لم يكنْ جنسه، وبالكسر[2]: المساوي له في جنسِهِ وجِرْمِه، وحكى الطبري[3] أنَّ من العرب مَنْ يكسِر الذي بمعنى الفِداء، والأولُ أشهرُ، وأمّا عِدْل ـ واحد[4] الأعْدال ـ فهو بالكسر لا غيرُ.

قوله: «ولا هم يُنْصَرون» جملةٌ من مبتدأ وخبر[5]، معطوفةٌ على ما قبلَها وإنما أُتيَ هنا بالجملةِ مصدرةً بالمبتدأ مُخْبَراً عنه[6] بالمضارعِ تنبيهاً على المبالغةِ والتأكيدِ في عَدَمِ النُّصْرة. والضميرُ في قوله «ولا هُمْ» يعود على النفس؛لأنَّ المرادَ بها جنسُ الأنفس، وإنما عادَ الضميرُ مذكَّراً وإن كانَتِ النفسُ[7] مؤنثةً لأنَّ المرادَ بها العِبادُ[8] والأناسيُّ. قال الزمخشري[9]: «كما تقول ثلاثةُ أنفسٍ» يعني[10]: إذا قُصِد بها الذكورُ، كقوله[11]:

٤٤١ ـ ثـلاثـةُ أَنْفُسٍ وثـلاثُ ذَوْدٍ ....

---

(١) قوله: «وقيل» سقط من ص.
(٢) ي: «الكسر».
(٣) التفسير ٢/٣٥.
(٤) ع: «فهو أحد».
(٥) ص ح: «وخبره».
(٦) ص ح: عنها.
(٧) قوله: «النفس» سقط من ح ص.
(٨) ص ح: «العبادة».
(٩) الكشاف ١/٢٧٩.
(١٠) ص ح: «بمعنى».
(١١) البيت للحطيئة وعجزه:

لـقـد جـار الـزمـانُ عـلى عِـيـالي

وهو في ديوانه ٣٩٥؛ والإنصاف ٧٧١؛ والدرر ١/٢٠٩. والذود: ما بين الثلاثة إلى العشر من الإبل.

ولكنَّ النحاةَ نَصُّوا على أنه ضرورةٌ، فالأَوْلى أن يعودَ على الكفارِ الذين اقتضَتْهُمُ الآيةُ كما قال[1] ابنُ عطية[2].

والنَّصْرُ: العَوْنُ، والأنصار: الأعوان، ومنه: «مَنْ أنصاري إلى الله»[3] والنصر أيضاً: الانتقامُ، انتصر[4] زيد أي: انتقم. والنَّصْرُ أيضاً: الإتيان[5] نَصَرْتُ أرضَ بني فلان أتيتُها، قال الشاعر[6]:

٤٤٢ ــ إذا دَخَلَ الشهرُ الحرامُ فودِّعي بلادَ تميمٍ وانصُري أرضَ عامرِ

وهو أيضاً: العَطاءُ، قال الراجز[7]:

٤٤٣ ــ إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقائِلٌ يا نصرُ نَصْرٌ نَصْرا

ويتعَدَّى بـ «على»[8]، قال: «فانصُرْنا على القوم الكافرين»[9]، وأمَّا قولُه: «ونَصَرْناه من القوم»[10] فيحتَمِل التعدِّيَ بـ «مِنْ» ويَحْتمل أن يكونَ من التضمين أي: نَصَرْناه بالانتقام له منهم.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿وإذ نَجَّيْناكم من آلِ فِرْعون﴾**: «إذْ» في موضعِ نصبٍ عطفاً على «نعمتي»، وكذلك الظروفُ التي بعده نحو[11]:

---

(١) ص ح: «قاله».
(٢) التفسير ١/٢٦٣.
(٣) الآية ٥٢ من آل عمران.
(٤) ص: «أي انتصر» بإقحام أي.
(٥) ص ح: «الإثبات».
(٦) البيت للراعي، وهو في اللسان: نصر.
(٧) البيت لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٧٤؛ والخصائص ١/٣٤٠؛ والمغني ٤٣٤؛ والهمع ٢/١٢١؛ وشواهد المغني ٢٧٤؛ والدرر ٢/١٥٣.
(٨) ص ح: «لعلي».
(٩) الآية ٢٨٦ من البقرة.
(١٠) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(١١) ص: «يجوز».

«وإذ واعَدْنا» «وإذ قُلتم». وقُرِىء: «أَنْجَيْتُكُم» على التوحيدِ[1]، وهذا خطابٌ للموجودين في زمن الرسول عليه السلام، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: أَنْجَيْنا آباءكم، نحو: «حَمَلْناكم في الجَارية»[2] أو لأنَّ إنجاءَ الآباء سببٌ في وجودِ الأبناءِ. وأصلُ الإنجاءِ والنجاةِ الإلقـاءُ على نَجْوَةٍ من الأرضِ[3]، وهيَ المُرتفعُ منها لِيَسْلَمَ من الآفات، ثم أُطلِقَ الإنجاء على كل فائزٍ وخارجٍ من ضيق إلى سَعَة وإن لم يُلْقَ على نَجْوة.

و «من آلِ» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. و«آل» اختُلِف فيه[4] على ثلاثةِ أقوال، قال سيبويه[5] وأتباعُه: إنَّ أصلَه أَهْلٌ، فأُبْدِلَتِ الهاءُ همزةً لقُربها منها، كما قالوا: ماء وأصلُه: ماه، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ألفاً، لسكونِها بعد همزةٍ مفتوحةٍ نحو: آمَنَ وآدَم، ولذلك إذا صُغِّر رَجَعَ إلى أصله فتقول: أُهَيْل. قال أبو البقاء[6]: «وقال بعضُهم: أُوَيْل، فأُبدلت الألفُ واواً، ولَم يَرُدَّه إلى أصله، كما لَم يَرُدُّوا «عُيَيْدْ» إلى أصله في التصغير». يعني[7] فلم يقولوا «عُوَيد» لأنه من[8] عاد يعود، قالوا: لئلا يلتبسَ بعُود الخَشَب. وفي هذا نظر، لأنَّ النحوْيين قالوا: مَنِ اعتقد كونَه من «أهل» صَغَّره على أُهَيْل، ومَنِ اعتقد كونَه من آلَ يَؤُولُ أي رَجَع صغَّره على أُوَيْل. وذهب النحاس[9] إلى أنَّ أصلَه «أَهْل» أيضاً، إلا أنه قَلَب الهاءَ ألفاً من غير أَنْ يَقْلِبَها أولاً همزة، وتصغيرُه

---

(١) قراءة النخعي. البحر ١/١٩٢، الشواذ ٥.
(٢) الآية ١١ من الحاقة.
(٣) سقط من ح ص.
(٤) انظر: الممتع ٣٤٨.
(٥) الكتاب ٢/١٩٩.
(٦) الإملاء ١/٣٥.
(٧) ص ح: «بمعنى».
(٨) قوله «من» سقط من ح ص.
(٩) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢ ـ ١٧٣.

عنده على أُهَيْل. وقال الكسائي: أُوَيْل، وقد تقدَّم ما فيه. ومنهم مَنْ قال: أصلُه أَوَل مشتقٌّ من آل يؤُول، أي: رَجَع، لأن الإنسان يَرْجِع إلى آله، فتحرَّكَتِ الواوُ وانفَتَح ما قبلَها فقُلِبَتْ ألفاً، وتصغيرُه على أُوَيْل نحو: مال ومُوَيل وباب وبُوَيْب، ويُعْزى هذا للكسائي. وجمعه آلون وآلين وهو[1] شاذٌّ كأهلِين لأنه ليس بصفةٍ ولا عَلَمٍ. واختُلِف فيه: فقيل: «آلُ الرجل» قرابتُه كأهلِه، وقيل: مَنْ كان مِنْ شيعتِه، وإن لم يكن قريباً منه، وقيل: مَنْ كان تابعاً له وعلى دينِه وإنْ لم يكنْ قريباً منه، قال[2]:

٤٤٤ ـ فلاَ تَبْكِ مَيْتاً بعد مَيْتٍ أَجَنَّهُ ... عليٌّ وعَبَّاسٌ وآلُ أبي بَكْرِ

ولهذا قيل: [إن][3] آلَ النبي مَنْ آمَنَ به إلى آخرِ الدهرِ، ومَنْ لم يُؤْمِنْ بـه[4] فليس بآلِه، وإن كان نسيباً له، كأبي لهب وأبي طالب. واختَلَفَ فيه النحاة: هل يُضاف إلى المضمر أم لا؟ فذهبَ الكسائي وأبو بكر الزبيدي[5] والنحاس إلى أنَّ ذلك لا يجوزُ، فلا يجوز: اللهم صلِّ على محمدٍ وآلِهِ، بل: وعلى آلِ محمد، وذهبَ جماعةٌ منهم [ابنُ][6] السِّيد[7] إلى جوازه، واستدلَّ بقولِهِ عليه السلام، لمَّا سُئِل فقيل: يا رسولَ الله مَنْ آلُكَ؟ فقال: «آلي كلُّ تقيّ

---

(١) ي: «وهذا».
(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٢٣؛ أو إراكة الثقفي؛ وابن عطية ١/٢٦٤؛ ومجمع البيان ١/١٠٤.
(٣) سقط من: ي.
(٤) قوله: «به» سقط من ح ص.
(٥) محمد بن الحسن، له: الواضح والأبنية وما تلحن فيه العامة، توفي سنة ٣٧٩. انظر: الإنباه ٣/١٠٨؛ البلغة ٢١٨؛ البغية ١/٨٤. وانظر: كتابه لحن العوام ١٤.
(٦) سقط من: ي.
(٧) عبدالله بن محمد، له الاقتضاب والحلل والمسائل والأجوبة، توفي سنة ٥٢١. انظر: الأنباه ٢/١٤١؛ والبغية ٢/٥٥.

إلى يوم القيامة[1]» وأنشدوا قولَ أبـي طالب[2]:

٤٤٥ ــ لا هُــمَّ إنَّ الـمَــرْءَ يَـمْــ ـنَـعُ رَحْله فـامنَـعْ حَـلالَـكْ
وانـصُــرْ عـلى آل الـصَّـلِيـ ـب وعـابِـديـه اليـومَ آلَـكْ

وقول نُدْبة[3]:

٤٤٦ ــ أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ والدي وآلي كما تَحْمي حقيقةَ آلِكا

واختلفوا أيضاً[4] فيه: هل يُضافُ إلى غيرِ العقلاءِ فيُقال: آلُ المدينةِ وآلُ مكةَ؟ فمنعَه الجمهورُ، وقال الأخفش: قد سَمِعْنَاه في البلدان قالوا: أهلُ المدينةِ وآلُ المدينة[5]، ولا يُضاف إلاَّ إلى مَنْ له قَدْرٌ وخَطَرٌ، فلا يُقال: آلُ الإسكاف ولا آلُ الحَجَّام، وهو من الأسماءِ اللازمة للإضافة معنى لا لفظاً، وقد عَرَفْتَ ما اختصَّ به من الأحكامِ دونَ أصلِه الذي هو «أَهْل».

هذا كلُّه في «آل» مراداً به الأهلُ، أمَّا «آل» الذي هو السَّراب فليس مِمَّا نَحْنُ فيه في شيء، وجَمْعُه أأْوال[6]، وتصغيرُه أُوَيْل ليس إلاَّ، نحوُ: مال وأَمْوال ومُوَيْل.

قوله: «فِرْعَون» خفضٌ بالإضافةِ، ولكنه[6] لا يَنْصَرِفُ للعُجْمة والتعريف. واختُلِفَ فيه: هل هو علمُ شخصٍ أو علمُ جنسٍ، فإنه يُقال لكلِّ مَنْ مَلَك القِبْطَ ومصرَ: فرعون، مثلَ كِسْرى لكلِّ مَنْ مَلَك الفرس، وقيصرُ

---

(١) المقاصد الحسنة ٥.
(٢) السيرة ١/٥١؛ واللسان حلل؛ والممتع ٣٤٩؛ والتاج: أهل، والدرر ٢/٦٢. وينسب أيضاً لعبدالمطلب.
(٣) الممتع ١/٣٤٩؛ والقرطبي ١/٣٨٣.
(٤) ص ح: «فيه أيضاً».
(٥) قوله «وآل المدينة» سقط من ح ص.
(٦) ثم يصير: آوال.
(٧) ع: ولكنه.

لكلِّ مَنْ مَلَكَ الروم، والقَيْلُ[1] لكلِّ مَنْ مَلَكَ حمير، والنجاشي لكلِّ مَنْ مَلَكَ الحبشة، وبَطْلَيْموس لكلِّ مَنْ مَلَكَ اليونان. قال الزمخشري[2]: «وفرعونُ عَلَمٌ لِمَنْ مَلَكَ العمالقة كقيصر للروم، ولعُتُوِّ الفراعِنَة اشتقُّوا منه: تَفَرْعَنَ فلانٌ إذا عَتا وَتَجَبَّر، وفي[3] مُلَحِ بعضهم[4]:

٤٤٧ ـ قد جاءَهُ الموسى الكَلُومُ فَزَادَ في أَقْصَى تَفَرْعُنِه وفَرْطِ عُرَامِه

وقال المسعودي[5]: «لا يُعْرَفُ لِفرْعَوْن تفسيرٌ بالعربيةِ»، و[ظاهر][6] كلام الجَوْهري أنَّه مشتقٌ مِنْ معنى العُتُوِّ، فإنه قال[7]: «والعُتاة الفَرَاعِنة، وقد تَفرْعَنَ وهو ذو فَرْعَنةٍ أي: دهاءٍ ومكرٍ». وفي الحديث: «أَخَذْنا فِرْعونَ هذه الأمَّةِ»، إلاَّ أنْ يريدَ[8] معنى ما قاله الزمخشري المتقدم.

قولُه: «يَسُومونكم» سوءَ العذابِ» هذه الجملةُ في محلِّ نصب[9] على الحال مِنْ «آل» أي: حالَ كونهم سائِمين. ويجوز أَنْ تكونَ مستأنفةً لمجردِ الإِخْبارِ بذلك، وتكون حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، قال بمعناه ابن عطية[10]، وليس بظاهر. وقيل: هي خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هم يَسُومونكم، ولا حاجةَ إليه

---

(١) سقط من ع.
(٢) الكشاف ١/٢٧٩.
(٣) ح ص: «ومن».
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٥. الموسى: ما يُحَلَق به، الكلوم: من الكَلْم وهو الجرح، والعرام: الشرُّ والخبث.
(٥) لعله عبدالرحمن بن عبدالله الكوفي، روى عن السبيعي والشيباني، وروى عنه الطيالسي، مات بعد سنة ٥٨. انظر: تهذيب التهذيب ٦/٢١١.
أو هو محمد بن عبدالرحمن عالم باللغة توفي ٥٨٤. البغية ١/١٥٨.
(٦) سقط من ي.
(٧) الصحاح: مادة فرعن.
(٨) ي: «إلا أن يقال يريد ما قاله».
(٩) ص ح: «النصب».
(١٠) التفسير ١/٢٦٥.

أيضاً. و«كم» مفعولٌ أولُ، و«سوء» مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ «سام» يتعدَّى لاثنين كأعطى ومعناه: أَوْلاهُ كذا وألْزمه[1] إياه أو كلَّفه إياه، ومنه قولُ عمرو بن كلثوم[2]:

٤٤٨ ـ إذا ما المَلْكُ سامَ الناسَ خَسْفاً أَبَيْنا أَنْ نُقِرَّ الخَسْفَ فِينا

قال الزمخشري[3]: «وأصلُهُ مِنْ سَام السِّلْعَةَ إذا طَلَبها، كأنه بمعنى يَبْغُونكم سوءَ العذاب ويُريدُونَكم عليه»، وقيل: أصلُ السَّوْمِ الدَّوامُ، ومنه: سائِمَةُ[4] الغَنَم لمُداوَمَتِها[5] الرَّعْيَ. والمعنى: يُديمونَ تعذيبكم، وسوءُ العذابِ أشدُّهُ وأفظعهُ وإنْ كان كَلُّه سيئاً، كأنه أقبحُهُ بالإضافة إلى سائره. والسوءُ: كلُّ ما يَعُمُّ الإنسانَ من أمرٍ دنيوي وأُخْرَوي، وهو في الأصل مصدرٌ، ويؤنَّثُ بالألفِ، قال تعالى: «أساؤُوا السُّوْءَىٰ»[6]. وأجاز بعضُهم أن يكونَ «سوء» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: يَسُومونكم سَوْماً سيئاً كذا قدَّره، وقال أيضاً: «ويجوزُ أن يكونَ بمعنى سَوْم العذاب»، كأنه يريد بذلك أنه منصوبٌ على نَوْعِ المصدرِ، نحو: «قَعَدَ جلوساً»، لأن سُوء العذابِ نوعٌ من السَّوْمِ.

قولُه تعالى: «يُذَبِّحُون» هذه الجملةُ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ مفسِّرةً للجملة قبلَها، وتفسيرُها لها على وجهين: أحدهُما أن تكونَ مستأنفةً، فلا محلَّ لها حينئذٍ من الإعرابِ، كأنه قيل: كيف كان سَوْمُهم العذابَ؟ فقيل: يُذَبِّحُون. والثاني: أنْ تكونَ بدلاً منها كقولِه[7]:

---

(١) ع: «أي ألزمه».

(٢) من معلقته المشهورة، وهو في القصائد العشر للتبريزي ٣٩٥. والخسف: الذل.

(٣) الكشاف ١/٢٧٩.

(٤) ص ح: «سائم».

(٥) ص ح: «لذا ومنها».

(٦) الآية ١٠ من الروم.

(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٤٩ ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في ديارنا ....

«ومَنْ يفعلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ»(١)، ولذلك تُرِكَ العاطفُ، ويُحْتمل أن تكونَ حالاً ثانيةً، لا على أنها بدلٌ من الأولى، وذلك على رَأْيِ مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحال. وقد مَنَع أبو البقاء هذا الوجهَ(٢) محتجًّا بأنَّ الحَالَ تُشْبِهُ المفعولَ به ولا يَعملُ العاملُ في مفعولَيْن على هذا الوصفِ، وهذا بناءً منه على أحد القولين، ويحتملُ أن يكونَ حالاً من فاعل «يَسُومونكم». وقُرىء: «يَذْبَحُون» بالتخفيف(٣)، والأَوْلَى قراءةُ الجماعةِ لأنَّ الذبحَ متكرِّر(٤).

فإنْ قيل: لِمَ لَم يُؤْتَ هنا بواو العَطْفِ، كما أُتِي بها في سورة إبراهيم(٥)؟ فالجوابُ أنه أُرِيدَ هنا التفسيرُ كما تقدَّم، وفي سورة إبراهيم معناه: يُعَذِّبونكم بالذَّبْح وبغيرِ الذبحِ. وقيل: يجوز أن تكونَ الواوُ زائدةً فتكونَ كآيةِ البقرة، واستدلَّ هذا القائلُ على زيادةِ الواوِ بقوله(٦):

٤٥٠ ـ فلَمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحَّي وانْتَحَى ....

وقوله(٧):

٤٥١ ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ ....

---

(١) الآية ٦٨ من الفرقان.

(٢) الإملاء ١/٣٥.

(٣) قراءة الزهري وابن محيصن: انظر: البحر ١/١٩٣؛ والقرطبي ١/٣٦٨.

(٤) ي: «متكثر».

(٥) الآية ٦ من إبراهيم، «يسومونكم سوءَ العذاب ويُذَبِّحون أبناءَكم».

(٦) البيت لامرىء القيس من معلقته، وعجزه:

بنا بَطْنِ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

وهو في ديوانه ١٥؛ والأزهية ٢٤٤؛ والإنصاف ٤٥٧. وانتحى: اعترض، والحقف من الرمل: المِعْوجُّ، والعَقَنْقَل: المنعقد المتداخل.

(٧) تقدم برقم ١٢١. وانظر: مسألة زيادة الواو في الإنصاف ٤٥٦ حيث أجازها الكوفيون.

والجوابُ الأول هو[1] الأَصَحُّ.

والذَّبْحُ: أصلُه الشَّقُّ[2]، ومنه: «المَذابحُ» لأخاديدِ السيول في الأرض. و«أبناء» جمع ابن، رَجَع به إلى أصله، فَرُدَّت لامُه، إمَّا الواوُ أو اليـاءُ حَسْبما تقدَّم. والأصلُ: «أَبْناو» أو «أبناي»، فَأُبْدِل حرفُ العلةِ همزةً لتطرُّفِه بعد ألفٍ زائدةٍ، والمرادُ بهم الأطفالُ، وقيل: الرجالُ، وعَبَّر عنهم بالأبناءِ اعتباراً بما كانوا.

قوله: «وَيَسْتَحْيُون» عطفٌ على ما قبله، وأصلُه: يَسْتَحْيِيُون، فَأُعِلَّ بحَذْفِ الياءِ بعد[3] حَذْفِ حركتها وقد تقدَّم بيانُه، فوزنُه يَسْتَفْعُون. والمراد بالنساءِ الأطفالُ، وإنما عَبَّر عنه بالنساءِ لمآلِهِنَّ إلى ذلك. وقيل: المرادُ غيرُ الأطفالِ، كما قيل في الأبناء. ولامُ النساءِ الظاهرُ أنَّها من واوٍ لظهورها في مرادِفِه وهو نِسْوَان ونِسْوَة، ويُحْتمل[4] أن تكونَ ياءً اشتقاقاً من النِّسْيان، وهل نساء جمعُ نِسوةٍ أو جمعُ امرأةٍ مِنْ حيث المعنى؟ قولان.

قوله: «وفي ذلكم بلاءٌ من رَبِّكُمْ عظيمٌ» الجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ، و«بلاءٌ» مبتدأ. ولامُه واوٌ لظهورِها في الفعلِ نحو: بَلَوْتُه، أَبْلُوه، «ولَنَبْلُوَنَّكُمْ»[5]، فَأُبْدِلَتْ همزةً. والبلاءُ يكون في الخيرِ والشرِّ، قال تعالى: «ونبلُوكم بالشرِّ والخيرِّ فِتْنَة»[6] لأنَّ الابتلاءَ امتحانٌ فيمتحِنُ اللهُ عباده بالخيرِ ليشكُروا، وبالشـرِّ ليصبِروا، وقال ابن كَيْسان: «أبلاهُ وبَلاه في الخير» وأنشد[7]:

(١) ي: «وهو» بإقحام الواو.

(٢) ص ح: «السو».

(٣) ي: «بغير».

(٤) قَدَّمت نسخة ي وأخرت بين الأسطر، وأثبتنا الترتيب الصحيح من: ع.

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٣٥ من الأنبياء.

(٧) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٠٩؛ والطبري ٤٩/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٨٧/٤؛ ومعاني القرآن للزجاج ١٠٢/١.

٤٥٢ ـ جَزَى اللَّـهُ بالخَيراتِ ما فَعَلا بكم   وأَبْلاهُمَا خيرَ البلاءِ الذي يَبْلُـو

فَجَمَع بين اللغتين، وقيل: الأكثـرُ في الخيرِ أَبْلَيْتُـه، وفي الشرِّ بَلَوْتُـه، وفي الاختبارِ ابتلَيْتُه وبَلَوْتُه، قال النحاس[١]: «فاسمُ الإشارة من قوله: «وفي ذلكم» يجوزُ أن يكونَ إشارةً[٢] إلى الإنجاء «وهو خيرٌ مَحْبوب، ويجوز أن يكونَ إشارةً إلى الذَّبْحِ، وهو شرٌّ مكروهٌ». وقال الزمخشري: «والبـلاءُ: المِحْنَةُ إن أشير بـ«ذلك» إلى صنيع فرعون، والنعمـةُ إن أشير بـه إلى الإنجاء»، وهو حسن. وقال ابن عطية[٤]: «ذلكم» إشارةٌ إلى جملةِ الأمر إذ هو خيرٌ فهو كمفردٍ حاضر» كأنه يريدُ أنه أُشير به إلى مجموعِ الأمرين من الإنجاءِ والذبح، ولهذا قال بعدَه: «ويكونُ البلاءُ[٥] في الخيرِ والشر» وهذا غيرُ بعيدٍ، ومثله[٦]:

٤٥٣ ـ إنَّ لـلخيـرِ ولـلشَّـرِّ مَـدَى   وكِـلا ذلـك وَجْـهٌ وقَـبَـلْ

و «مِنْ ربكم» متعلقٌ بـ«بلاءٌ»، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً. وقال أبو البقاء[٧]: «هو رفعٌ صفةٌ لـ«بلاء» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ» وفي هذا نظرٌ، من حيث إنه إذا اجتمع صفتان، إحداهما[٨] صريحةٌ والأخرى مُؤَوَّلةٌ قُدِّمَتِ الصريحةُ، حتى إنَّ بعضَ الناسِ يَجْعلُ ما سِواه ضرورةً. و «عظيمٌ» صفةٌ لـ«بلاء» وقد تقدَّم معناه مستوفىً في أول السورة.

---

(١) ي: «ابن النحاس» ولم يرد في إعرابه.
(٢) قوله: «إشارة» سقط من ع.
(٣) الكشاف ١/٢٧٩.
(٤) التفسير ١/٢٦٦.
(٥) ي: «في البلاء» بإقحام في.
(٦) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في أوضح المسالك ٢/٢٠٣؛ وابن عقيل ٢/٢٥١؛ والأشموني ٢/٤٣؛ والدرر ٢/٦٠. والوجه: الجهة، والقبل: المحجة الواضحة.
(٧) الإملاء ١/٣٦.
(٨) ص ح: «أحدهما».

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ فَرَقْنا بكم البحرَ﴾**. . «بكم» الظاهرُ أنَّ الباءَ على بابها من كونِها داخلةً على الآلةِ فكأنه فَرَق بهم كما يُفْرَقُ بين الشيئين بما توسَّط[1] بينهما. وقال أبو البقاء[2]: «ويجوز أن تكونَ المُعَدِّية كقولِك: ذهبتُ بزيدٍ، فيكونُ التقدير: أَفْرَقْناكم[3] البحرَ، ويكونُ بمعنى: «وجاوَزْنا ببني إسرائيل البحرَ»[4] وهذا قريبٌ من الأولِ. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للسببيَّة أي: بسببكم، ويجوزُ أن تكونَ للحالِ من«البحر»أيْ: فَرَقْناه ملتبِساً بكم، ونظَّره الزمخشري[5] بقولِ الشاعر[6]:

٤٥٤ ـ .... تَدُوس بنا الجماجِمَ والتَّريبا

أي: تدوسُها ونحن راكبوها. قال أبو البقاء[7]: «أي: فَرَقْنا البحرَ وأنتم به، فتكونُ إمَّا حالاً مقدَّرةً أو مقارنةً». قلت: وأيُّ حاجةٍ إلى جَعْلِه إياها حالاً مقدَّرة وهو لم يكنْ مفروقاً إلا بهم حالَ كونِهم سالكينَ فيه؟ وقالَ أيضاً[8]: و«بكم» في موضعِ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لفَرَقْنا، و«البحرَ» مفعولٌ أولُ، والباءُ هنا في معنى اللام» وفيه نظرٌ؛ لأنه على تقديرِ تسليم كون الباءِ بمعنى اللام فتكونُ لام العلَّةِ، والمجرورُ بلام العلةِ لا يُقال إنَّه مفعولٌ ثانٍ، لو قلتَ:

---

(١) ي: «موسط».
(٢) الإملاء ١/٣٦.
(٣) ي: «أفرقنا بكم».
(٤) الآية ١٣٨ من الأعراف.
(٥) الكشاف ١/٢٨٠.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

فـمـرَّت غـيـرَ نـافـرةٍ

وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٣٨؛ والبحر ١/١٩٧.

(٧) الإملاء ١/٣٦.
(٨) الإملاء ١/٣٦.

ضَرَبْتُ زيداً لأجلِك، لا يقولُ النحوي: «ضَرَب»[1] يتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسه والآخر[2] بحرفِ الجر.

والفَرْقُ والفَلْقُ واحدٌ، وهو الفصلُ والتمييز، ومنه «وقُرْآناً فَرَقْناه»[3] [أي: فَصَلْناه][4] وميَّزناه بالبيانِ، والقرآنُ فرقانٌ لتمييزه بين الحقِّ والباطل وفَرْقُ الرأسِ لوضوحِه، والبحرُ أصله: الشَّقُّ الواسعُ، ومنه: البَحِيرة لشَقِّ أُذُنها. والخلافُ المتقدِّمُ في النهر في كونِه حقيقةً في الماء أو في الأخدُودِ جارٍ هنا فَلْيُلْتَفَتْ إليه[5]. وهل يُطلَقُ على العَذْبِ بَحْرٌ، أو[6] هو مختصٌّ بالماءِ المِلْحِ؟ خلافٌ يأتي تحقيقُه في موضِعِه. ويقال: أَبْحَرَ الماءُ أي: صار مِلْحاً قال نُصَيْب[7]:

٤٥٥ ـ وقد عادَ ماءُ الأرضِ بَحْراً فزادني ... إلى مَرَضي أَنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذْبُ

والغَرَقُ: الرُّسوبُ في الماءِ، وتُجُوِّزَ به عن المُداخَلَةِ في الشيء، فيقال[8]: أَغْرَق فلانٌ في اللَّهْو، ويقال: غَرِقَ فهو غَرِقٌ وغارِق، وقال أبو النجم[9]:

---

(١) ي: «ضربت».
(٢) ص ح: «والأخرى».
(٣) الآية ١٠٦ من الإسراء.
(٤) سقط من: ي.
(٥) انظر إعراب المؤلف للآية ٢٥ من البقرة.
(٦) ي: «و».
(٧) القرطبي ١/٣٨٨.
(٨) ع: «فتقول».
(٩) القرطبي ١/٣٨٨ وقبله:

فأصبحوا في الماء والخنادق

٤٥٦ ـ مِنْ بَيْنِ مقتولٍ وطافٍ غارِقِ

ويُطْلَقُ على القتلِ بأيِّ نوعٍ كان، قال[١]:

٤٥٧ ـ .... ألا لَيْتَ قَيْساً غَرَّقَتْهُ القَوابِلُ

والأصلُ فيه أن القابِلَة[٢] كانَتْ[٣] تُغَرِّق المولودَ في دَمِ السَّلَى[٤] عام القَحْطِ ليموتَ، ذكراً كان أو أنثى، ثم جُعِل كلُّ قَتْل تغريقاً. ومنه قول ذي الرمة[٥]:

٤٥٨ ـ إذا غَرَّقَتْ أرباضُها ثِنْيَ بَكْرَةٍ بتَيْهـاءَ لم تُصْبِحْ رَؤوماً سَلُوبُها

قوله: «وأنتم تنظرونَ» جملةٌ من مبتدأ أو خبر في محلِّ نصبٍ على الحال من «آل فرعون» والعاملُ «أغْرقنا»، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من مفعولِ «أَنْجَيْناكم». والنظرُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ بالبصرِ[٦] لأنهم كانوا يُبْصِرُون بعضَهم بعضاً لقُرْبهم. وقيل: إنَّ آلَ فرعون طَفَوْا على الماء فنظروا إليهم، وأن يكونَ بالبصيرةِ والاعتبار. وقيل: المعنى وأنتم بحالِ مَنْ ينظرُ لو نَظَرْتُم، ولذلك لم يُذْكَرْ له مفعولٌ.

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٨٣، وصدره:

أَطَـوْرَيْـنِ في عـامٍ غَـزاةٌ ورِحْـلَةٌ

وهو في القرطبي ١/٣٨٨.

(٢) ص ح: «المقابلة».

(٣) قوله: «كانت» سقط من ح ص.

(٤) ع: «السرة».

(٥) ديوانه ٧٠١؛ وإصلاح المنطق ٧٢؛ والقرطبي ١/٣٨٩. والأرياض: الحبال، والبكرة: الناقة الفتية، وثنيها: بطنها الثاني، وإنما لم تعطف على ولدها لتعبها، والسلوب: التي فارقت ولدها. يقول: إذا شدَّت الحبال عليها قتلت أولادها في بطونها ولم تقف عليه لاستعجالها.

(٦) من قوله «جملة» إلى قوله «بالبصر» سقط من ح ص.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿واعَدْنا﴾**. . قرأ[1] أبو عمروٍ هنا وما كان مثلَه ثلاثياً، وقرأه الباقون: «واعَدْنا» بألف[2]. واختارَ أبو عُبَيْد قراءةَ أبي عمروٍ، ورجَّحها[3] بأنَّ المواعدةَ إنما تكونُ من البشر، وأمَّا اللهُ تعالى فهو المنفردُ بالوَعْد والوعيد، على هذا وجَدْنا القرآن، نحو: «وَعَد اللَّهُ الذين آمنوا منكم»[4] «وَعَدكم اللهُ مغانمَ»[5] «وعدكم وَعْدَ الحق»[6] «وإذ يَعِدُكُمُ اللهُ»[7]، وقال مكي[8] مُرَجِّحاً لقراءةِ أبي عمرو أيضاً: «وأيضاً فإنَّ[9] ظاهرَ اللفظِ فيه وَعْدٌ من اللهِ لموسى، وليسَ فيه وعدٌ مِنْ موسى فَوَجَبَ حَمْلُهُ على الواحدِ بظاهرِ النص» ثم ذَكَر جماعةً جِلَّةً من القرَّاءِ عليها[10]. وقال أبو حاتم مُرَجِّحاً لها أيضاً: «قراءةُ العامَّة عندَنا: وَعَدْنا ـ بغيرِ ألفٍ ـ لأن المواعَدَةَ أكثرُ ما تكونُ من المخلوقين والمتكافِئين». وقد أجابَ الناس عن قول أبي عُبَيْد وأبي حاتم ومكي بأن المفاعلةَ هنا صحيحةٌ، بمعنى أنَّ موسى نَزَّل قبوله[11] لالتزام الوفاءِ بمنزلة الوَعْدِ منه، أو أنَّه وَعَدَ أن يُعْنَى بما كلَّفه ربُّه. وقال مكي[12]: «المواعدة أصلُها من اثنين، وقد تأتي بمعنى فَعَل[13] نحو:

---

(١) انظر: السبعة ١٥٤؛ الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٣٩؛ النشر ٢/٢٠٤.

(٢) ي: «ألف».

(٣) انظر: الكشف ١/٢٣٩.

(٤) الآية ٥٥ من سورة النور.

(٥) الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٦) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٧) الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٨) الكشف ١/٢٣٩.

(٩) ي: «قال».

(١٠) ذكر أنها قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر وقتادة وابن أبي إسحاق.

(١١) ي: «فقوله»، ص: «قوله» وكلاهما تحريف.

(١٢) الكشف ١/٢٣٩.

(١٣) عبارة مكي: من واحد.

طارَقْتُ[1] النَّعْلِ»، فجعل القراءتين بمعنىً واحد، والأولُ أحسنُ. ورجَّح قوم «واعدنا». قال الكسائي: «وليس قولُ الله: «وَعَد الله الذين آمنوا»[2] من هذا البابِ في شيء؛ لأن واعَدْنا موسى إنما هو من بابِ الموافاة، وليس من الوَعْد في شيء، وإنما هو من قولك[3]: مَوْعِدُك يومُ كذا وموضعُ كذا، والفصيحُ في هذا «واعَدْنا». وقال الزجاج[4]: «واعَدْنا» بالألفِ جَيِّدٌ، لأن الطاعةَ في القَبول بمنزلةِ المواعدة، فمِنَ الله وَعْدٌ، ومِنْ موسى قَبولٌ واتِّباعٌ، فجرَى مَجْرَى المواعدة». وقال مكي أيضاً[5]: «والاختيارُ «واعَدْنا» بالألفِ، لأنه بمعنى[6] وَعَدْنا، في أحدِ مَعْنَيَيْه، وأنه لا بُدَّ لموسى من وَعْدٍ أو قبول يقُومُ مقامَ الوعدِ فَصَحَّت المفاعلة».

و«وعدَ» يتعدَّى لاثنين، فموسى مفعولٌ أولُ، وأربعين مفعولٌ ثانٍ، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضاف، أي: تمامَ أربعين، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ على الظرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٍ مَجْرىٰ جَمْعِ المذكر السالم، وهو في الأصلِ مفرد اسمُ جمعٍ، سُمِّي به هذا العَقْدُ من العَدَد[7]، ولذلك أَعْربه بعضُهم بالحركاتِ ومنه في أحدِ القولين قولُه[8]:

٤٥٩ ــ وماذا يَبْتَغِي الشعراءُ مني وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأربعينِ

---

(١) طارق النعل: صيَّرها طاقاً فوق طاق.

(٢) الآية ٥٥ من النور.

(٣) ي: «قول».

(٤) معاني القرآن ١/١٠٤.

(٥) الكشف ١/٢٤٠.

(٦) قوله «بمعنى» سقط من ص.

(٧) ع: «من العدد به» بإقحام «به».

(٨) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٧٧؛ أو سحيم بن وثيل؛ والأصمعيات ١٩؛ وابن يعيش ٥/١١؛ وأوضح المسالك ١/٤٤؛ والخزانة ٣/٤١١؛ والدرر ١/٢٢.

بكسر النون، و «ليلةً» نصبٌ على التمييز، والعُقود التي هي من عِشْرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلُّها تُميَّز بواحدٍ منصوبٍ.

وموسىٰ اسمٌ[1] أعجمي [غيرُ منصرفٍ][2]، وهو في الأصل على ما يُقال مركبٌ، والأصل: مُوشى ـ بالشين ـ لأنَّ «ماء» بلغتهم يقال له: «مُو» والشجر يقال له «شاء» فعرَّبته العربُ فقالواموسى[3]، قالوا: وقد لَقِيه آلُ فرعون عند ماءٍ وشجرٍ. واختلافُهم في موسى: هل هو مُفْعَل مشتقٌّ من أَوْسَيْتُ رأسَه إذا حلقتُه فهو مُوسى، كأعطيتُه فهو مُعْطىً، أو هو فُعْلَى مشتقٌّ من ماسَ يميس أي: يتبخترُ في مِشْيَته ويتحرَّكُ، فقُلِبَتِ الياءُ واواً لانضمامِ ما قبلَها كمُوْقِن من اليقين،[وهذا][4] إنما هو[في][5] مُوسى الحديدِ التي هي آلةُ الحَلْق، لأنها تتحرَّكُ وتضطربُ عند الحَلْقِ بها، وليس لموسى اسمِ النبـي عليه السلام اشتقاقٌ لأنه أعجميٌّ.

قوله: «ثم اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ» اتَّخذ يتعـدَّى لإثنين، والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: ثم اتخذتم العجلَ إلهاً. وقد يتعدَّى لمفعولٍ واحد إذا كان معناه عَمِل وجَعَل نحو: «وقالوا اتَّخذَ اللـهُ ولداً»[6]، وقال بعضُهم: تَخِذَ واتَّخَذَ يتعدَّيانِ لاثنين ما لَمْ يُفْهِمَا كَسْباً، فيتعدَّيان لواحدٍ. واختُلِفَ في اتَّخَذَ فقيل: هو افْتَعلَ من الأخْذ والأصلُ: ائتخذ الأُولى همزةُ وصلٍ والثانيةُ فاءُ الكلمةِ فاجتمَع همزتان ثانيتُهما[7] ساكنةٌ بعد أخرىٰ، فَوَجَبَ قلبُها ياءً كإيمان،

---

(١) سقط من: ي ص.
(٢) سقط من: ي.
(٣) من قوله «بالشين» إلى قوله «موسىٰ» سقط من ح ص.
(٤) زيادة لضرورة فهم السياق.
(٥) سقط من: ي.
(٦) الآية ١١٦ من البقرة.
(٧) ص ح: «ما بينهما».

فَوَقَعَت الياءُ فاءً قبلَ تاءِ الافتعالِ فأُبْدِلَتْ تاءً وأُدْغِمَت في تاءِ الافتعال كاتَّسر مِن اليُسْر، إلاَّ أنَّ هذا قليلٌ في باب الهمز نحو: اتَّكل من الأكْل واتَّزَرَ من الإزارِ. وقال أبو علي: هو افْتَعَلَ من تَخِذَ يَتْخِذُ، وأنشد[1]:

٤٦٠ ـ وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسيفاً كأُفْحوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ

وقال تعالى: «لَتَخِذْتَ عليه أَجْراً»[2] وهذا أسهلُ القَوْلَيْن.

والقُرَّاءُ[3] على إدغامِ الذالِ في التاءِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهما، وابن كثير وعاصم[4] في رواية حَفْصٍ بالإظهار، وهذا الخلافُ جارٍ في المفردِ نحو: اتَّخَذْتُ، والجمع نحو: اتَّخَذْتُم، وأَتىٰ في هذه الجملة بـ«ثُمَّ» دلالةً على أَنَّ الاتخاذَ كان بعدَ المواعدة بمُهْلَةٍ.

قوله: «مِنْ بعدِه» متعلِّقٌ باتَّخَذْتُمْ، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ يعودُ على موسى، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: مِنْ بعدِ انطلاقِه أو مُضِيِّهِ، وقال ابنُ عطية[5]: «يعودُ على موسى [وقيل: على انطلاقِه للتكليمِ، وقيل: على الوَعْد، وفي كلامِه بعضُ مناقشةٍ، فإنَّ قولَه: «وقيل يعودُ على انطلاقِه» يَقْتَضي عَوْدَه على موسى][6] من غيرِ تقدير مضافٍ وذلك غيرُ مُتَصَوَّرٍ.

---

(١) البيت للممزق العبدي، وهو في الحيوان ٢/٢٩٨؛ ومفردات الراغب ٧٠؛ واللسان: فحص، ومجالس العلماء ٣٣٣؛ والخصائص ٢/٢٨٧؛ والعيني ٤/٥٩٠. والغرز: ركاب الرحل من جلد، والنسيف: أثر ركض الرجل بجنبي البعير، والقطاة المطرق: التي حان خروج بيضها، والأفحوص: مجثمها.

(٢) الآية ٧٧ من الكهف وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٣٩٦.

(٣) انظر: السبعة ١٥٤.

(٤) عاصم بن أبي النجود، الكوفي، أحد السبعة، عرض على السلمي وأخذ عنه حفص وحماد، ثبت توفي سنة ١٢٧. طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٥) التفسير ١/٢٧١.

(٦) سقط من: ي.

قوله: «وأنتم ظالمون» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «اتَّخَذْتُمْ».

آ. (٥٢) **قوله تعالى: [﴿ثم عَفَوْنا عنكم﴾]**. والعَفْوُ: المَحْوُ، ومنه «عَفَا اللـهُ عنكم» أي: مَحَا ذنوبَكم، والعافيةُ لأنها تَمْحُو السُّقْمَ، وعَفَتِ الريحُ الأثرَ، قال[1]:

٤٦١ ــ فتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

وقيل: عَفا كذا أي: كَثُر، ومنه «وَأَعْفوا اللِّحى»[2] فيكونُ من الأضداد. وقال ابنُ عطية[3]: «العَفْوُ تغطيةُ الأثرِ وإذهابُ الحالِ الأول من الذَّنْب أو غيره ولا يُسْتَعْمَلُ العَفْوُ بمعنى الصَّفْح[4] إلا في الذَّنْب». وهذا[5] الذي قاله [قريبٌ][6] من تفسير الغُفْرانِ، لأنَّ الغَفْرَ التغطيةُ والسَّتْر، ومنه: المِغْفَرُ، ولكنْ قد فُرِّق[7] بينهما بأنَّ العفوَ يجوزُ أن يكونَ بعد العُقوبَةِ فيجتمِعُ معها، وأمَّا الغُفْران فلا يكونُ مع عقوبةٍ. وقال الراغب[8]: «العَفْوُ: القَصْدُ لِتَناوُلِ الشيءِ، يُقال: عَفَاه واعْتَفَاه أي قَصَده مُتناولاً ما عندَه، وَعَفَتِ الريحُ الترابَ قَصَدَتْها متناولةً آثارَها، وعَفَتِ الديارُ كأنها قَصَدَتْ نحو البِلَى، وعَفَا النبتُ والشَّعْرُ قَصَدَ تناولَ الزيادةِ، وعَفَوْتُ عنك كأنه قَصَد إزالَة ذَنْبِه صارِفاً عنه، وأَعْفَيْتُ كذا أي تركْتُه يَعْفُو ويكثُر ومنه «وأَعْفُوا اللِّحىٰ»[9] فَجَعَلَ القصدَ قَدْراً

---

(١) البيت لامرىء القيس من معلقته، وهو في ديوانه ٨.
(٢) رواه البخاري (فتح الباري)؛ اللباس ١٠/٣٥١؛ أحمد ٢/١٦.
(٣) التفسير ١/٢٧٣.
(٤) في مطبوعة ابن عطية: «الصلح».
(٥) ص ح: «وهنا».
(٦) سقط من: ي.
(٧) ي: «قرن».
(٨) المفردات ٣٥١.
(٩) البخاري (الفتح)؛ اللباس ١٠/٣٥١؛ أحمد ٢/١٦.

مشتركاً في العَفْو، وهذا ينفي كونَه من الأضداد، وهو كلامٌ حَسَنٌ، وقال الشاعر[1]:

٤٦٢ ـ . . . . إذا ردَّ عافي القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُها

معناه: أنَّ العافِيَ هنا ما يَبْقَى في القِدْرِ مِنَ المَرَقِ ونحوِه، فإذا أرادَ أحدٌ [أَنْ] يستعيرَ القِدْرَ يُعَلِّلُ صاحبَها بالعافي الذي فيها، فالعافي فاعل، ومَنْ يستعيرُها مفعولٌ، وهو من الإسنادِ[2] المجازي لأنَّ الرادَّ في الحقيقة صاحبُ القِدْر بسببِ العافي.

وقوله: «تشكرون» في محلِّ رفعٍ خبرُ «لعلَّ»، وقد تقدَّم تفسيرُ الشكر عند ذكر الحَمْدِ. وقال الراغب[3]: «وهو تَصَوُّرُ النِّعْمَةِ وإظهارُها، وقيل: هو مَقْلُوبٌ عن الكَشْرِ أي الكَشْف[4] وهو ضدُّ الكفر، فإنه تَغْطِيَةُ النِّعْمَةِ. وقيل: أصلُه من عَيْنٍ شَكْرى أي ممتلئةٌ، فهو على هذا الامتلاءُ مِنْ ذِكر المُنْعَمِ عليه». وشَكَر مِن الأفعالِ المتعدِّية بِنفسِها تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى وليسَ أحدُهما أصلاً للآخَر على الصحيحِ، فَمِنَ المتعدِّي بنفسِه قولُ عمرو ابن لُحَيّ[5]:

٤٦٣ ـ همُ جَمَعُوا بُـؤْسَىٰ ونُعْمَىٰ عليكُمُ فَهَلَّا شكرْتَ القومَ إذ لم تُقاتِلِ

---

(١) البيت للأعشىٰ وصدره:

فـلا تَضْـرميني وأسـألي مـا خليقتي

وهو في ديوانه ٣٧١؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٩٣.

(٢) قوله: «الإسناد» سقط من ح.

(٣) المفردات ٢٧٢.

(٤) ص: «الكف».

(٥) الطبري ٣/٢١٢؛ معاني القرآن للفراء ١/٩٢؛ والبحر ١/٤٤٧. والبؤسَىٰ والنعمىٰ: البؤس والنعمة.

ومن المتعدِّي[1] بحرفِ الجرِّ قولُه تعالى: «واشكروا لي»[2] وسيأتي [هناك][3] تحقيقُه.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿الكتابَ والفرقانَ﴾**.. مفعولٌ ثانٍ لآتينا، وهل المرادُ بالكتاب والفرقانِ شيءٌ واحدٌ وهو التوراةُ؟ كأنه قيل: الجامعُ بينَ كونِه كتاباً مُنَزَّلاً وفرقاناً يَفْرُق بين الحقِّ والباطلِ، نحو: رأيت الغيثَ والليثَ، وهو من باب قوله[4]:

٤٦٤ ـ إلى المَلِك القَرْمِ وابنِ الهُمامِ ....

أو لأنه لمَّا اختَلَفَ اللفظُ[5] جازَ[6] ذلك كقوله[7]:

٤٦٥ ـ فَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ وأَلْفَى قولَها كَذِباً ومَيْنَا

وقوله[8]:

٤٦٦ ـ .... وهندٌ أتى مِنْ دَوْنِها النَّأْيُ والبُعْدُ

---

(١) ي: «التعدي».
(٢) الآية ١٥٢ من البقرة.
(٣) سقط من: ي.
(٤) تقديم برقم ١٢١.
(٥) ي: «باللفظ».
(٦) ي: «صار».
(٧) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ١٨٣؛ والمغني ٣٩٥؛ والهمع ٢/١٢٩؛ والدرر ٢/١٦٧؛ والراهشان: العرقان الظاهران في الذراعين.
(٨) البيت للحطيئة وصدره:
ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هِنْدُ
وهو في ديوانه ١٤٠؛ وأمالي الشجري ٢/٣٦؛ وابن يعيش ١/١٠؛ والدرر ٢/١١٥.

وقولِهِ[1]:

٤٦٧ ـ . . . . أَقْـوَى وأَقْفَرَ بعـدَ أُمِّ الهَيْثَمِ

قال النحاس[2]: «هذا إنما يجوزُ في الشِّعْر، فالأحسنُ أن يُرادَ بالفرقان ما علَّمه اللـهُ موسى من الفَرْق بين الحق والباطل». وقيل: الواوُ زائـدة، و«الفرقان» نعتٌ للكتاب أو «الكتابُ» التوراةُ، و«الفرقانُ» ما فُرِّق به[3] بين الكُفْر والإِيمانِ، كالآياتِ من نحو العَصا واليد، أو ما فُرِّقَ به بين الحلالِ والحَرام من الشرائِع.

والفُرْقُانُ في الأصلِ مصدرٌ مثلُ الغُفْران. وقد تقدَّمَ معناه في «فَرَقْنا بِكُم البحرَ»[4]. وقيل: الفرقانُ هنا اسمٌ للقرآنِ، قالوا: والتقديرُ: ولَقَدْ آتَيْنا موسىٰ الكتابَ ومحمداً الفرقانَ. قال النحاس[5]: «هذا خطأٌ في الإِعرابِ والمعنى، أمَّا الإِعرابُ فلأنَّ المعطوفَ على الشيءِ[6] مثلُه، وهذا يخالِفُه، وأمَّا المعنى فلقولِه: «ولقد آتَيْنا موسىٰ وهرونَ الفُرْقانَ»[7].

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿يا قوم﴾** . . اعلم أنَّ في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلم ستَّ لغاتٍ أفصحُها: حَذْفُها مُجْتَزَأً منها بالكسرةِ وهي لغةُ القرآن،

---

(١) البيت لعنترة من معلقته وصدره:

حُيِّيتَ من طَلَلٍ تقادَمَ عهدُه

وهو في ديوانه ١٨٥؛ والقصائد العشر للتبريزي ٣٢٠.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٥.

(٣) سقط قوله «به» من ي.

(٤) الآية ٥٠ من البقرة.

(٥) إعراب القرآن له ١/١٧٥.

(٦) ي: «شيء».

(٧) الآية ٤٨ من الأنبياء.

الثانية: ثبوتُ الياءِ ساكنةً، الثالثة: ثبوتُها مفتوحةً، الرابعةُ: قَلْبُهَا ألفاً، الخامسةُ: حَذْفُ هذِه الألفِ والاجتزاءُ عنها بالفتحةِ كقوله[1]:

٤٦٨ ـ ولَسْتُ بِراجعٍ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَنِّي

أي: بقولي يا لَهْفا، السادسة: بناءُ المضاف إليها على الضمِّ تشبيهاً بالمفرد، نحو قراءةِ مَنْ قَرَأ: «قال ربُّ احكُمْ بالحقِّ»[2]. قال بعضُهم: «لأنَّ «يا قوم» في تقدير: يا أيُّها القومُ» وهذا ليس بشيءٍ.

والقومُ: اسمُ جمعٍ، لأنَّه دالٌّ على أكثرَ مِن اثنين، وليس له واحدٌ من لفظِهِ ولا هو على صيغةٍ مختصَّةٍ بالتكسيرِ، ومفردُه رَجُل، واشتقاقُه من قام بالأمرِ يَقُوم به، قال تعالى: «الرجالُ قَوَّامون على النساءِ»[3]، والأصلُ في إطلاقِه على الرجال، ولذلك قُوبل بالنساءِ في قولِهِ: «لا يَسْخَرْ قومٌ مِنْ قومٍ، ولا نساءٌ من نساءٍ»[4] وفي قولِ زهير[5]:

٤٦٩ ـ وما أَدْري وسوفُ إخالُ أَدْري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

وأما قوله تعالى: «كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ»[6] و«كَذَّبَتْ قومُ لوط»[7]، والمكذِّبون رجالٌ ونساءٌ فإنما[8] ذلك من باب التغليب، ولا يجوزُ أن يُطْلَقَ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ١/٣٢٣؛ وأمالي الشجري ٢/٧٤؛ والإنصاف ٣٩٠؛ والممتع ٦٢٢؛ والمقرب ١/١٨١؛ ورصف المباني ٢٨٨؛ والتاج: لهف؛ وشواهد الشافية ٢٠٨؛ والعيني ٤/٢٤٨؛ والدرر ٢/٦٩؛ والخزانة ١/٦٣.

(٢) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة أبي جعفر. انظر: زاد المسير ٥/٣٩٩.

(٣) الآية ٣٤ من النساء.

(٤) الآية ١١ من الحجرات.

(٥) ديوانه ٧٣؛ والهمع ١/١٥٣؛ والدرر ١/١٣٦.

(٦) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٧) الآية ١٦٠ من الشعراء.

(٨) ص ح: «قائماً».

على النساء وَحْدَهُنَّ البتةَ، وإن كانَتْ عبارةُ بعضِهم تُوهِمُ [ذلك](١).

قوله: «باتِّخاذِكُمُ العِجْلَ» الباءُ للسببيةِ، متعلِّقَةٌ بـ «ظَلَمْتُم» وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المادةِ: هل أصلُها أَخَذَ أوتَخِذَ(٢). و«العجل» مفعولٌ أولُ والثاني محذوفٌ أي: إلهاً(٣) كما تقدَّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعِلِ(٤) وهو أحسنُ الوجهين، فإنَّ المصدَرَ إذا اجتمع فاعلُه ومفعولُه فالأَوْلَى إضافتُه إلى الفاعل لأنَّ رُتْبَته التقديمُ، وهذا من الصورِ التي يَجِبُ فيها تقديمُ الفاعل. فأمَّا: «قَتْلَ أولادِهم شركاؤُهم»(٥) فسيأتي [القول فيها مُشْبعاً](٦) إن شاء الله تعالى.

والعِجْـلُ معروفٌ وهو وَلَدُ البقرة. قال الراغب(٧): «العِجْلُ وَلَدُ البقرةِ لِتَصوُّرِ عَجَلَتِها التي تَعْدَمُ منه إذا صارَ ثَوْراً». وقيل: إنما سُمِيَّ عِجْلاً لأنهم تَعَجَّلوا عبادتَه قبلَ مجيء موسى، ويُرْوى عن عليّ، وهذا لا يَصِحُّ عنه فإنَّ(٨) هذا الاسمَ معروفٌ قبلَ ذلك، والجمع عَجاجِيل وعُجُول.

قوله: «إلى بارِئكم» متعلِّقٌ بـ «تُوبوا» والمشهورُ كَسْرُ الهمزة، لأنها حركةُ إعرابٍ، ورُوي عن أبـي عمرو ثلاثةُ أوجهٍ(٩) أُخَرَ(١٠): الاختلاسُ، وهو

---

(١) سقط من: ي.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥١ من البقرة.
(٣) ص ح: «العا».
(٤) ي: «الفاعل».
(٥) الآية ١٣٧ من الأنعام.
(٦) زيادة من: ع، سقط من ي ح ص.
(٧) المفردات ٣٣٥.
(٨) ي: «قال».
(٩) انظر السبعة ١٥٤.
(١٠) قوله: «أخر» سقط من ح ص.

الإتيانُ بحركةٍ خفيَّة[1]، والسكونُ المَحْضُ، وهذه قد طَعَنَ عليها جماعةٌ من النحويين، ونسبوا راويَها إلى الغَلَط على[2] أبي عمرو، قال سيبويه[3]: «إنما اختلسَ أبو عمرو فظنَّه الراويَ سَكَّن ولم يَضْبِط»، وقال المبردُ: «لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعرٍ، وقراءةُ أبي عمروٍ لَحْنٌ» وهذه جرأةٌ من المبرِّد[4] وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد[5] وَرَدَ في الشعرِ كثيراً، ومنه قَولُ امرىءِ القيس[6]:

٤٧٠ ـ فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

فسكَّن «أَشْرَبْ»، وقال جرير[7]:

٤٧١ ـ .... ونهرُ تِيرىٰ فما تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

وقال آخر[8]:

٤٧٢ ـ رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما ... وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ

---

(١) ص ح: «خفيفة».
(٢) ص ح: «عن».
(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.
(٤) ي: «أبي العباس».
(٥) ص ح: «وقد» بإقحام الواو.
(٦) ديوانه ١٢٢ وروايته فيه «فاليوم أُسقى»؛ والكتاب ٢/٢٩٧؛ والنوادر ٣١٣؛ والخصائص ١/٧٤؛ والمحتسب ١/١٥؛ وابن يعيش ١/٤٨؛ وشذور الذهب ٢١٢؛ والهمع ١/٥٤؛ والدرر ١/٢٧. والمستحقب: المتكسب، والواغل: الداخل على الشرب ولم يُدْعَ.
(٧) ديوانه ٤٨ وصدره: سِيروا بني العمِّ فالأهوازُ مَنْزِلُكُمْ
والسمط ٥٢٧؛ ومعجم البلدان: نهر تيرى؛ والخصائص ١/٧٤؛ واللسان عبد؛ وتفسير ابن عطية ١/٢٧٦.
(٨) البيت للأقيشر بن عبدالله الأسدي، وهو في الكتاب ٢/٢٩٧؛ والمحتسب ١/١١٠؛ وأمالي الشجري ٢/٣٧؛ وابن يعيش ١/٤٨.

يريد: هَنُك، وتَعْرِفُكم، فهذه حركاتُ إعرابٍ وقد[1] سُكِّنَتْ، وقد أنشد ابنُ عطية[2] وغيرُه رَدًّا عليه[3]:

٤٧٣ ـ قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَويقا

وقول الآخر[4]:

٤٧٤ ـ إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ

وقول الآخر[5]:

٤٧٥ ـ إنما شِعْرِيَ شَهْدٌ قد خُلِطَ بِجُلْجُلانْ

ولا يَحْسُن ذلك لأنها حركاتُ بناء، وإنما[6] مَنَع[7] هو ذلك في حركاتِ الإعراب، وقراءةُ أبـي عمرو صحيحةٌ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيل، ولذلك اجْتُرِىءَ عليها[8] بجميع أنواعِ التخفيفِ، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الحركةُ فقُدِّرت، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله تعالى: «ومكْر

---

(١) ص ح ع: «قد».

(٢) التفسير ١/٢٧٥.

(٣) البيت للعدافر الكندي وبعده:

واشْتَرْ فعجِّل خادماً لَبيقاً

وهو في الخصائص ٢/٣٤٠؛ والمنصف ٢/٢٣٧؛ وشرح شواهد الشافية ٢٢٤؛ والبحر ٢/٢٤٩.

(٤) البيت لأبـي نخيلة، وبعده:

بالدَّوِّ أمثالَ السفين العُوَّمِ

وهو في الكتاب ٢/٢٩٧؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٢؛ والخصائص ١/٧٥، واللسان: عوم. والدو: الصحراء، يصف رواحل محملة تقطع الصحراء.

(٥) تقدّم برقم ١٢٧.

(٦) ص ح: «وإن».

(٧) أي المبرد الذي انتقد قراءة أبـي عمرو بتسكين «بارئكم».

(٨) ص ح: «عنها».

السيء ولا»[1] فإنه سَكَّن هَمزة «السيء» وَصْلًا، والكلامُ عليهما واحد، والذي حسَّنه هنا أنَّ قبلَ كسرةِ الهمزةِ راءً مكسورةً، والراءُ حرفُ تكريرٍ، فكأنه توالى ثلاثُ كَسَرات فَحَسُنَ التسكينُ، وليت المبردَ اقتدى بسيبويهِ في الاعتذار عن أبـي عمرو وفي عَدَم الجرأة عليه[2]:

٤٧٦ ـ وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيْسِ

وجميعُ روايةِ أبـي عمرٍو دائرةٌ على التخفيفِ، ولذلك يُدْغِمُ المِثْلَيْن والمتقارِبَيْن ويُسَهِّلُ الهمزة ويُسكِّنُ نحو: «يَنْصُركم»[3]، و «يَأْمُركم»[4]، و «بأعلم الشاكرين»[5] على تفصيلٍ معروفٍ عند القرَّاء. ورُوِي [عنه][6] إبدالُ هذه الهمزةِ الساكنةِ ياءً كأنه لم يَعْتَدَّ بالحركةِ المقدَّرةِ، وبعضُهم يُنْكِرُ ذلك [عنه][7]، فهذه أربعُ قراءات لأبـي عمرٍو. وروى ابنُ عطية[8] عن الزهري[9] «بارِيكم» بكسر[10] الياء من غيرِ هَمْزٍ، قال: «ورُوِيَتْ عن نافع»،

---

(١) الآية ٤٣ من فاطر. وانظر: السبعة ٥٣٥. «ومكرَ السيء ولا يَحيقُ المَكْرُ السيِّءُ إلا بأهله».

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٢٣؛ والكتاب ١/٢٦٥؛ وابن يعيش ١/٣٥، واللسان: لزز. وابن اللبون: الفصيل الذي نتجت أمه غيره فصارت لبوناً، لز: شد، القرن: الحبل، البزل القناعيس: الشداد من الإبل. ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد مقاومته في الشعر.

(٣) الآية ١٦٠ من آل عمران.

(٤) الآية ٦٧ من البقرة.

(٥) الآية ٥٣ من الأنعام.

(٦) سقط من: ي.

(٧) سقط من ي.

(٨) التفسير ١/٢٧٦.

(٩) محمد بن مسلم بن شهاب، تابعي، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٢٤. انظر: طبقات القراء ٢/٢٦٢.

(١٠) في النسخ وابن عطية ما أثبتناه، وفي ي: بإسكان.

قلت: من حقِّ هذا القارىء أن يُسَكِّنَ الياءَ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ عليهَا، ولا يجوزُ ظهورُها[1] إلا في ضرورةِ شعرٍ كقول أبـي طالب[2]:

٤٧٧ ـ كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ نُبْزِي مُحَمَّداً ولم تَخْتَضِبْ سُمْرُ العَوالِيِّ بالدَّمِ

وقرأ قتادة[3]: «فاقْتالوا» وقال: هي من الاستقالةِ، قال ابن جني[4]: «اقتال: افْتَعَل، ويُحتمل أنْ تكونَ عينُها واواً [كاقتادوا][5] أو ياءً كاقتاس، والتصريفُ يُضْعِفُ أن تكونَ من الاستقالة»، ولكن قتادةَ ينبغِي أن يُحْسَنَ الظَّنُّ به في أنه لم يُوْرِدْ ذلك إلا بحُجَّةٍ عنده[6].

والبارىء هو الخالقُ، بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ أي خَلَقَهم، وقد فَرَّق بعضُهم بين الخالق والبارىء بأنَّ البارىءَ هو المُبْدِعُ المُحْدِثُ، والخالِقُ هو المُقَدِّرُ الناقلُ من حالٍ إلى حال. وأَصْلُ هذه المادةِ يَدُلُ على الانفصالِ والتميُّزِ، ومنه: بَرَأَ المريضُ بُرْءاً وبَرْءاً وبرِئْتُ وَبَرَأْتُ أيضاً من الدَّيْن بَراءةً، والبَرِيَّةُ الخَلْق، لأنهم انفصلوا من العَدَمِ إلى الوجودِ، إلا أنَّه لا يُهْمَزُ، وقيل: أصلُه من البَرَى وهو التراب، وسيأتي تحقيقُ القَولَيْنِ في موضعِه إن شاء الله تعالى.

قوله: «ذَلكم خَيْرٌ لكم» قال بعضُهم: «ذلكم» مفردٌ واقعٌ موقعَ «ذانكم»

---

(١) ي: «ظهوره».

(٢) البحر ١/٢٠٧؛ والهمع ١/٥٣؛ والدرر ١/٣٠. ونبزي: نعدل أو نقهر.

(٣) قتادة بن دعامة السدوسي، له اختيار في القراءة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه شعبة. توفي سنة ١١٨هـ. انظر ابن سعد ٧/٢٢٩؛ والطبقات لابن الجزري ٢/٢٥. وانظر: في هذه القراءة: المحتسب ١/٨٣؛ والبحر ١/٢٠٨؛ والقرطبي ١/٤٠٢؛ وابن عطية ١/٢٧٦، وثمة روايتان عن قتادة، الأولى: فأقيلوا، والثانية ما قاله المؤلف عنه.

(٤) المحتسب ١/٨٣.

(٥) سقط من ي.

(٦) قال أبو حيان في البحر ١/٢٠٨: «أقيلوا: أمر من الإقالة، والمعنى أن أنفسكم تورطت بما تعاطيتموه، وقد هلكت فأقيلوها بالتوبة، واقتالوا: افتعل بمعنى استفعل، أي: فاستقيلوها.

المثنّى، لأنه قد تقدَّم اثنان: التوبة والقتلُ. قال أبو البقاء[1]: «وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ قولَه: «فاقْتُلوا» تفسيرُ[2] التوبةِ فهو واحدٌ» و«خَيْر» أفعلُ تفضيلٍ وأصلُه: أَخْيَرُ، وإنما حُذِفَتْ همزتُه[3] تخفيفاً، ولا تَـرْجِعُ هذه الهمزةُ إلا في ضرورةٍ، قال[4]:

٤٧٨ ــ بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

ومثلُه شَرّ، لا يجوز أَشَرّ، إلا في ندور، وقد قُرِىء: «مَنَ الكَذَّابُ الأَشَرُّ»[5] وإذا بُني من هذه المادةِ فعلُ تعجُّبٍ[6] على أَفْعَل فلا تُحْذَفُ همزتُه إلا في ندورٍ كقولهم: «ما خَيْرَ اللبنِ للصحيحِ، وما شَرَّه للمبطونِ» فخيرٌ وشَرٌّ قد خَرَجَا عن نظائرهما في بابِ التفضيل والتعجُّب، و«خَيْر» أيضاً مخفَّفَةٌ من خَيِّر على فَيْعِل[7] ولا يكونُ من هذا البابِ، ومنه: «فيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ»[8] قال بعضهم: «مُخَفَّف[9] من خَيِّرات». والمفضَّلُ عليه محذوفٌ[10] للعلمِ به، أي: خيرٌ لكم من عـدم التوبة. ولأَفْعَلِ التفضيلِ أحكامٌ كثيرةٌ وشروطٌ منتشرةٌ لا يَحْتملها [هذا][11] الكتابُ، وإنما نأتي منها بما نضطرُّ إليه.

---

(١) الإملاء ١/٣٧.

(٢) ي: «تفسيره».

(٣) ي: «همزة».

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٧/١٣٩؛ والبحر ١/٢٠٤؛ والدرر ٢/٢٢٤.

(٥) الآية ٢٦ من القمر، قرأ أبو قلابة بفتح الشين وتشديد الراء، وقرأ أبو حيوة بفتح الشين وتخفيف الراء. انظر: القرطبي ١٧/١٣٩.

(٦) ي: «التعجب».

(٧) ص ح: «فعيل».

(٨) الآية ٧٠ من الرحمن.

(٩) ي: «تخفيف».

(١٠) أي في الآية التي يعربها «ذلكم خير لكم».

(١١) سقط من: ي.

قولُه تعالى: «فتابَ عليكم» في الكلامِ حَذْفٌ، وهو: فَفَعَلْتُم ما أُمِرْتُمْ به من القتلِ فتابَ عليكم. والفاءُ الأولى في قوله: «فتوبوا»[1] للسببية، لأن الظلمَ سَببُ[2] التوبةِ، والثانيةُ للتعقيبِ، لأنَّ المعنى: فاعْزِموا على التوبة، فاقتلوا أنفسَكم، والثالثةُ[3] متعلقةٌ بمحذوفٍ، ولايخلو: إمَّا أن ينتظمَ في قول موسى لهم فيتعلَّقَ بشرطٍ محذوفٍ كأنه: وإنْ فَعَلْتُم فقد تابَ عليكم، وإمَّا أَنْ يكونَ خطاباً من الله لهم على طريقةِ الالتفاتِ، فيكونُ التقديرُ: فَفَعَلْتُم ما أَمركم به موسى فتابَ عليكُم، قاله الزمخشري[4].

آ. (٥٥) **قولُه تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لك﴾**: إنَّما تعدَّى باللامِ دونَ الباءِ لأحدِ وجهين: إمَّا أَنْ يكونَ التقديرُ: لَن نُؤْمِنَ لأجلِ قولِك، وإمَّا أَنْ يُضَمَّنَ مَعنى الإقرارِ، أي: [لَنْ][5] نُقِرَّ لك بما ادَّعَيْتَه، وقرأ أبو عمرو[6] بإدغام النونِ في اللامِ لتقارُبِهما.

قولُه تعالى: «جَهْرَةً» فيه قولان، أحدُهما: أنها[7] مصدرٌ وفيها حينئذٍ قولان، أحدُهما[7] أنَّ ناصبَها محذوفٌ، وهو من لفظِها، تقديرُه: جَهَرْتُمْ جَهْرةً نقله أبو البقاء[8]، والثاني: أنها[9] مصدرٌ[10] من نوعِ الفعلِ فَتَنْتَصِبُ انتصابَ

---

(١) ي: «فتاب».
(٢) ص ح: «بسبب».
(٣) في قوله: فتاب عليكم.
(٤) الكشاف ١/٢٨١.
(٥) سقط من ي.
(٦) السبعة ١١٨.
(٧ـ٧) سقط من ع.
(٨) الإملاء ١/٣٧.
(٩) أنها سقط من: ص ح.
(١٠) ع: «مصدرية».

القُرْفُصاء من قولك: «قَعَدَ القُرْفُصاء»، «واشتمل الصَمَّاء»[١]، فإنها نوعٌ من الرؤيةِ، وبه بدأ الزمخشري[٢]. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، وفيها حينئذ أربعةُ أقوالٍ، أحدُهما: أنه حالٌ من فاعل «نرى» أي: ذوي جَهْرَةٍ، قاله الزمخشري[٣]. والثاني: أنَّها حالٌ من فاعل «قُلْتم»، أي: قلتم ذلك مجاهِرين، قاله أبو البقاء[٤]، وقال بعضُهم: فيكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: قُلْتم جهرةً لن نؤمِنَ لك، ومثلُ هذا لا يُقال فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، بل أتى[٥] بمفعولِ القولِ ثم بالحالِ من فاعِلِه، فهو نظيرُ: «ضَرَبْتُ هنداً قائماً». والثالثُ: أنَّها حَالٌ من اسمِ اللهِ تعالى، أي: نَراه ظاهراً غيرَ مستورٍ. والرابعُ: أنَّها حالٌ من فاعلِ «نؤمن» نقله ابنُ عطية[٦]، ولا معنى له، والصحيحُ من هذه الأقوالِ الستةِ الثاني.

وقرأ ابنُ عباس[٧] «جَهَرَةً» بفتح الهاء وفيها قولان، أحدُهما: أنها لغةٌ في جَهْرة، قال ابن عطية[٨]: «وهي لغةٌ مسموعةٌ عند البصريين فيما فيه حَرْفُ الحلقِ ساكنٌ قد انفتح ما قبله، والكوفيون يُجيزون فيه الفتحَ وإنْ لَمْ يَسْمعوه»، وقد تقدَّم تحريرُ القولِ في ذلِك. والثاني: أنها جمعُ «جاهر»، نحو: خادِم وخَدَم والمعنى: حتى نرى الله كاشفين هذا الأمر، وهي تُؤَيِّدُ كونَ «جهرةً» حالاً من فاعل «نَرى».

(١) اشتمل الصماء: كأنك قلت: اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم، لأن الصماء ضَرْبٌ من الاشتمال.

(٢) الكشاف ١/٢٨١.

(٣) الكشاف ١/٢٨١.

(٤) الإملاء ١/٣٧.

(٥) ي: «أي».

(٦) ليس هذا النقل في تفسيره، إنما قال: «حال من الضمير في نرى أو قلتم». التفسير ١/٢٧٨.

(٧) انظر: القرطبي ١/٤٠٤؛ البحر ١/٢١١.

(٨) التفسير ١/٢٧٨.

والجَهْرُ: ضدُّ السِّرِّ وهو الكَشْفُ[1] والظهورُ، ومنه جَهَرَ بالقراءةِ أي: أظهرَها، قال الزمخشري[2]: «كأنَّ الذي يَرى بالعين جاهرٌ بالرؤيةِ، والذي يَرَى بالقلبِ مُخافِتٌ[3] بها».

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿وظَلَّلْنا عليكمُ الغَمام﴾**: تقديرُه: وجَعَلْنا الغَمامَ يُظَلِّلُكُمْ، قال أبو البقاء[4]: «ولا يكونُ كقولك: «ظَلَّلْتُ زيداً يُظَلُّ» لأن ذلك يقتضي أن يكونَ الغمامُ مستوراً بظِلٍّ آخَرَ» وقيل: التقديرُ: بالغَمامِ، وهذا[5] تفسيرُ معنًى لا إعرابٍ، لأنَّ حَذْفَ[6] حرفِ الجرِّ لا ينقاسُ.

والغَمامُ: السَّحابُ لأنه يَغُمُّ وجهَ السماء، أي يستُرُها، وكلُّ مستورٍ مغموم أي مُغَطًّى، وقيل: الغمامُ: السحابُ الأبيضُ خاصةً، ومثلُه الغَيْم والغَيْن بالميم والنونِ، وفي الحديثِ «إنه لَيُغَانُ على قَلْبي»[7]، وواحدتُه غَمامةٌ فهو اسمُ جنسٍ.

والمَنُّ قيل: هو التَّرَنْجبين[8] والطَّرَنْجِبين بالتاء والطاء، وقيل: هو مصدرٌ يعني به جميعَ ما منَّ الله تعالى به على بني إسرائيل من النِّعَمِ، وكذلك قِيل في السَّلْوى، إنها مصدرٌ أيضاً، أي: إنَّ لهم بذلك التَّسَلِّيَ، نقلَه الراغبُ[9]، والمَنُّ أيضاً مِقْدارٌ يُوزَنُ به، وهذا يجوزُ إبدالُ نونه الأخيرةِ حرفَ

---

(١) ص ح: «الكسب».
(٢) الكشاف ١/٢٨١.
(٣) ص ح: «مخالف».
(٤) الاملاء ١/٣٧.
(٥) ص ح: «وهنا».
(٦) قوله «حذف» سقط من ص.
(٧) مسلم ٤/٢٠٧٥؛ أبو داود ٢/١٧٧.
(٨) طَلٌّ يقع من السماء شبيه بالعسل.
(٩) المفردات ٢٤٧.

علَّة، فيقالُ: «مَنا» مثلَ عَصا، وتثنيتُه مَنَوان، وجمعُه أمْناء. والسَّلْوى المشهورُ أنها السُّمانَىٰ بتخفيفِ الميم، طائرٌ معروف. والمَنُّ لا واحدَ له من لفظِه، والسَّلْوى مفردُها سَلْواة، وأنشدوا[1]:

٤٧٩ ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْـراكِ سَلْوَةٌ   كما انتفضَ السَّلْواةُ مِنْ بَلَلِ القَطْرِ

فيكونُ عندَهم من باب: قمح وقمحة، وقيل: «سَلْوى» مفردٌ وجمعُها سَلاوى[2]، قاله الكسائي، وقيل: سَلْوى يُستعمل للواحدِ والجمعِ، كدَقَلى[3] وشُكاعى[4] وقيل: السَّلْوى: العَسَلُ[5]، قال الهذلي[6]:

٤٨٠ ـ وقـاسَمَهـا بـالله جَهْـداً لأنتمُ   أَلَذُّ من السَّلْوى إذا ما نَشُورُها

وغَلَّطه ابنُ عطية[7]، وادَّعى الإجماعَ على أن السَّلْوى طائر[8]، وهذا غيرُ مُرْضٍ من القاضي أبـي محمد، فإن أئمةَ اللغةِ نقلوا أن السَّلْوَىٰ العَسَلُ، ولم يُغْلِّطوا هذا الشاعرَ، بل يستشهدونَ بقوله.

قوله: «كُلُوا» هذا على إضمار القَوْلِ، أي: وقُلْنا لهم: كُلوا، وإضمارُ القولِ كثيرٌ في لسانِهم، ومنه: «والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»[9] أي: يقولونَ سلامٌ، «والذينَ اتَّخذوا من دونه أولياءَ ما نعبدُهم

---

(١) تقدم برقم ٣٩٧، وانظر: اللسان «سلا».
(٢) ي: «سلاوة».
(٣) الدقل: أردأ التمر والخضاب.
(٤) الشكاعى: النبات الدقيق.
(٥) ص ح: «العسكر».
(٦) البيت لأبـي ذوئب، وهو في ديوان الهذليين ١/١٥٨، ونسبه في اللسان: «سلا» إلى خالد بن زهير.
(٧) التفسير ١/٢٨٣.
(٨) ص ح: «طير».
(٩) الآية ٢٣ من الرعد.

إلا»[1] أي: يقولون ذلك، «وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم أَكَفَرْتم[2] أي: فيُقال لهم ذلك وقد تقدَّم القولُ في «كل» وتصريفِه.

قوله: «مِنْ طيباتِ» «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيضِ، وقال أبو البقاء[3]: «أو لبيانِ الجنسِ والمفعولُ محذوفٌ أي: كُلوا شيئاً من طيبات» وهذا غيرُ مُرْضٍ، لأنه كيف يُبَيِّنُ شيءٌ ثم يُحْذَفُ؟

قوله «مَا رَزَقْناكم» يجوزُ في «ما» أن تكونَ بمعنى[4] الذي، وما بعدها صلةٌ لها والعائدُ محذوفٌ، أي: رزقناكموه، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً. فالجملةُ لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّها الجرُّ على الثاني، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم، وأن تكونَ مصدريةً والجملةُ صلتُها، ولم يُحْتَجْ إلى عائدٍ على ما عُرِفَ قبلَ ذلك، ويكونُ هذا المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ، أي: مِنْ طيباتِ مَرْزُوقِنا.

قوله تعالى: «أنفسَهم يَظْلِمُون» «أنفسَهم» مفعولٌ مقدَّمٌ، و«يَظْلِمُون» في محلِّ النصْبِ لكونِه خبرَ «كانوا»، وقُدِّم المفعولُ إيذاناً باختصاصِ الظلم بهم وأنَّه لا يتعدَّاهم. والاستدراكُ في «لكنْ» واضحٌ. ولا بُدَّ من حَذْفِ جملةٍ قبل قوله «وما ظَلَمُونا»، فقدَّره ابنُ عطية[5]: فعَصَوْا ولم يقابلوا النِّعَمَ بالشكر. وقال الزمخشري[6]: «تقديرُه: فَظَلَمُونا بأَنْ كفروا هذه[7] النِّعَمَ وما ظلمونا، فاختصرَ[8] الكلامَ بحذْفِه لدلالةِ «وما ظلمونا» عليه.

---

(1) الآية ٣ من الزمر.
(2) الآية ١٠٦ من آل عمران.
(3) الاملاء ١/٣٧.
(4) ص ح: «المعنى».
(5) التفسير ١/٢٨٣.
(6) الكشاف ١/٢٨٣.
(7) هذه سقط من: ص ح.
(8) ص ح: «فاختص».

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿هذه القريةَ﴾**: هذه» منصوبةٌ عند سيبويه على الظرف[١] وعند الأخفشِ على المفعولِ به، وذلك أنَّ كلَّ ظَرْفِ مكانٍ مختصٌ لا يتَعَدَّى إليه الفعلُ إلا بـ«في»، تقول: صَلَّيتُ في البيتِ، ولا تقولُ: صَلَّيْتُ[٢] البيتَ؛ إلا ما اسْتُثْني. ومِنْ جملةِ ما اسْتُثْني «دَخَل» مع كلِّ مكانٍ مختصٌ، نحو: دَخَلْتُ البيتَ والسوقَ، وهذا مذهبُ سيبويهِ. وقال الأخفشُ: «الواقعُ بعدَ «دَخَلْتُ» مفعولٌ به كالواقعِ بعد هَدَمْتُ في قولك: «هَدَمْتُ البيتَ» فلو جاء «دَخَلَ» مع غيرِ الظرفِ تَعَدَّى [بفي، نحو: دَخَلْتُ في الأمرِ، ولا تقولُ: دَخَلْتُ الأمرَ، وكذا لو جاءَ الظرفُ المختصُّ مع غيرِ «دَخَـل» تَعَدَّى][٣] بـ «في» إلا ما شَذَّ كقولِه[٤]:

٤٨١ ـ جَزَى اللَّـهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائِه رفيقَيْن قـالا خَيْمَتَيْ أمِّ مَعْبَدِ

و «القريةَ» نعتٌ لـ «هذه»، أو عطفُ بيانٍ كما تقدَّم، والقريةُ مشتقةٌ من قَرَيْتُ أي: جَمَعْتُ، تقولُ: قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ، أي: جَمَعْتُه، واسمُ ذلك الماء: قِرَىً بكسرِ القاف. والمِقْراةُ: الجَفْنَةُ العظيمةُ، وجمعُها مَقارٍ، قال[٥]:

٤٨٢ ـ عِظام المَقاري ضَيْفُهُمْ لا يُفَزَّعُ ....

والقَرْيان: اسمٌ لِمُجْتَمَعِ الماءِ، والقريةُ في الأصلِ اسمٌ للمكانِ[٦]

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٥.
(٢) قوله «صليت» سقط من ص ح ع.
(٣) سقط من: ي.
(٤) يقال إن هذا البيت لرجل من الجن في مكة، وهو في شذور الذهب ٢٣٥؛ والهمع ١/٢٠٠؛ والدرر ١/١٦٩، ويعني بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر، وقالا: أي أقاما وقت القائلة، وأم معبد: الخزاعية التي قالا عندها وقت الهاجرة.
(٥) لم أهتد إلى تمامه، وهو في القرطبي ١/٤٠٩.
(٦) ص ح: المكان.

الذي يَجْتمع فيه القومُ، وقد يُطْلَقُ عليهم مجازاً، وقوله تعالى: «واسأل القريةَ»[(١)] يَحْتَمِلُ الوَجْهين. وقال الراغبُ[(٢)]: «إنها اسمٌ للموضعِ وللناسِ جميعاً، ويُسْتعملَ في كلٍّ واحدٍ منهما».

قولُه تعالى: «البابَ سُجَّداً» «سُجَّدا» حالٌ من فاعلِ «ادْخُلوا»، وهو جمع ساجِد. قال أبو البقاء[(٣)]: «وهو أَبْلَغُ من السجود» يعني أنَّ جَمْعَه على فُعَّل فيهِ من المبالغةِ ما ليسَ في جَمْعِه على فُعُول، وفيه نَظَرٌ. وأصلُ «باب»: بَوَب لقولهم أبْواب، وقد يُجْمَعُ على أَبْوِبة لازدواجِ الكلامِ، قال الشاعر[(٤)]:

٤٨٣ ـ هَتَّـاكُ أَخْبِيَـةٍ ولاَّجُ أَبْـوِبَـةٍ ... يَخْلِطُ بالبِرِّ منه الجِدَّ واللِّيْنا

قوله «حِطَّة» قُرِىء بالرفع والنصب، فالرفعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: مسألتُنا حِطَّة أو أمرُكَ حِطَّة[(٥)]، قال الزمخشري[(٦)]: «والأصلُ النصبُ، بمعنى حُطَّ عنا ذنوبَنا حِطَّةً، وإنما رُفِعَتْ لتعطِيَ [معنى][(٧)] الثباتِ[(٨)]، كقوله[(٩)]:

٤٨٤ ـ شَكا إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

---

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

(٢) المفردات ٤١٧.

(٣) الاملاء ١/٣٨.

(٤) البيت لتميم بن مقبل وهو في ملحق ديوانه ٤٠٦، أو للقلاخ بن جناب، واللسان: بوب؛ والقرطبي ١/٤١٠؛ وأدب الكاتب ٤٨٦.

(٥) قوله: «أو أمركَ حِطَّه» سقط من ص ح.

(٦) الكشاف ١/٢٨٣.

(٧) سقط من ي.

(٨) ص ح: «البيان».

(٩) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/١٦٢؛ وأمالي المرتضى ١/٧٢؛ ومشكل ابن قتيبة ١٠٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٧.

والأصـــلُ: صَبْـراً عليَّ، اصبـرْ صبـراً»، فَـجَعَـلَه من بـــابِ «ســلامٌ عليكم»[١]، وتكون الجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقال ابنُ عطية[٢]: «وقيل: أُمِروا أن يقولوها مرفوعةً على هذا اللفظِ» يعني على الحكايةِ، فعلى هذا تكونُ هي وحدَها من غيرِ تقديرِ شيءٍ مَعَها في مَحلِّ نصب بالقول، وإنما مَنَعَ النصبَ حركةُ الحكايةِ. وقال أيضاً: «وقال عكرمة[٣]: أُمِروا أن يقولوا لا إله إلا اللـهُ، لتُحَطَّ[٤] بها ذنوبُهم» وحكى قَوْلَيْن آخرين بمعناه، ثم قال: «فعلى هذه[٥] الأقوالِ تقتضي النصبَ، يعني أنه إذا كان المعنى على أنَّ المأمورَ به لا يتعيَّنُ أن يكونَ بهذا اللفظِ الخاصِّ، بل بأيِّ شيء يقتضي حَطَّ الخطيئةِ فكان ينبغي أن ينتصبَ ما بعد القول مفعولاً به نحو: قُلْ لزيد خيراً، المعنى: قل له ما هو من جنس الخُيور. وقال النحاس[٦]: «الرفعُ أَوْلى لِما حُكي عن العربِ في معنى بَدَّل[٧]، قال أحمد بن يحيى: «يقال: بَدَّلْتُهُ أي غَيَّرْتُهُ ولم أُزِلْ عينَه، وأَبْدَلْتُه أَزَلْتُ عينَه وشخصَه كقوله[٨]:

٤٨٥ ـ عَـزْلَ الأميرِ لـلأميرِ المُبْـدَلِ

وقال تعالى: «ائتِ بقرآنٍ غيرِ هذا أو بَدِّلْه»[٩]، ولحديث ابن مسعود

---

(١) الآية ٢٤ من الرعد.

(٢) التفسير ١/٢٨٥.

(٣) عكرمة مولى ابن عباس، المفسر، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٠٧. انظر: طبقات القراء ١/٥١٥.

(٤) ي: «ليحيط».

(٥) كررت نسخة ي السطر السابق بدءاً من «فعلى هذه».

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨.

(٧) يعني في الآية التالية.

(٨) البيت لأبي النجم، وهو في تفسير القرطبي ١/٤١٠؛ وإعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨؛ واللسان بدل.

(٩) الآية ١٥ من يونس.

«قالوا حِنْطة»[1] تفسيرٌ على الرفع يعني أنَّ الله تعالى قال: «فبدَّل» الذي يقتضي التغييرَ لا زوالَ العَيْنِ، وهذا المعنى يَقْتضي الرفعَ لا النصبَ[2].

وقرأ ابنُ أبـي عبلة[3] «حِطَّةً» بالنصب، وفيها وجهان، أحدُهما: أنها مصدرٌ نائبٌ عن الفعلِ، نحو: ضَرْباً زيداً، والثاني: أن تكونَ منصوبةً بالقولِ أي: قولوا هذا اللفظَ بعينِه، كما تقدَّم في وجهِ الرفعِ، فهي على الأوَّلِ منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّرِ، وذلك الفعلُ المقدَّرُ ومنصوبُه في محلِّ نصبٍ بالقولِ، ورجَّحَ الزمخشري[4] هذا الوجهَ.

والحِطَّةُ: اسمٌ للهيئةِ من الحَطِّ كالجِلْسَةِ والقِعْدَة، وقيل: هي لفظةٌ أُمِروا بها ولا ندري مَعْناها، وقيل: هي التوبةُ، وأنشد[5]:

٤٨٦ ـ فاز بالحِطَّة التي جَعَلَ اللَّـ ـهُ بها ذنبَ عبدِه مَغْفُورا

قوله: «نَغْفِرْ» هو مجزومٌ في جوابِ الأمر، وقد تقدَّم الخلافُ: هل[6] الجازمُ نفسُ الجملةِ أو شرطٌ مقدَّرٌ؟ أي: إنْ يقولوا نَغْفِرْ. وقُرِىء[7] «نَغْفِرْ» بالنون وهو جارٍ على ما قبله من قوله «وإذ قلنا» و«تُغْفَرْ» مبنياً للمفعول بالتاءِ

---

(١) في القرطبـي ونسخة ي: حطة، واختلفت نسخ النحاس بين الكلمتين.

(٢) وجه ترجيح الرفع أن الله تعالى قد ذمَّهم لأنه أمرهم بلفظ معين، أي أن يقولوا: أَمْرُنا حطة، ولكنهم بدَّلوا هذا اللفظ وإن حافظوا على جوهره، ووجه تضعيف النصب أن التقدير فيه: قولوا أي شيء من الأشياء، فكيف يقول بعد ذلك «بدل» الذي لا يقتضي إزالة العين؟.

(٣) البحر ١/٢٢٢؛ ابن عطية ١/٢٨٥.

(٤) الكشاف ١/٢٨٣.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٢١٧.

(٦) ص ح: «على أن الجازم».

(٧) قرأ نافع بالياء مضمومة، وابن عامر بالتاء، وأبو بكر من طريق الجعفي يَغفر، والباقون نغفر. انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف ١/٢٤٣؛ والبحر ١/٢٢٣.

والياء. و «خَطاياكم» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه. فالتاءُ لتأنيثِ الخَطايا[1]، والياءُ لأن تأنيثَها غيرُ حقيقي، وللفصلِ أيضاً بـ «لكم»[2]. وقُرىء «يَغْفِرْ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، وهي في معنى القراءةِ الأولى، إلا أنَّ فيه التفاتاً[3]. و «لكم» متعلق بـ «نَغْفِرْ». وأدغم أبو عمرو[4] الراءَ في اللام، والنحاةُ يَسْتَضْعِفُونها، قالوا: لأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ فهي أقوى من اللامِ، والقاعدةُ أنَّ الأضعفَ يُدْغَمُ في الأقوى من غيرِ عَكْسٍ، وليسَ فيها ضَعْفٌ؛ لأنَّ انحرافَ اللامِ يقاوِمُ تكريرَ الراءِ. وقد طَوَّل أبو البقاء[5] وغيرُه في بيانِ ضَعْفِها وقد تقدَّم جوابُه.

قوله: «خطاياكم»: إمَّا منصوبٌ بالفعل قبلَه، أو مرفوعٌ حَسْبما تقدَّم من القراءاتِ، وفيها أربعةُ أقوال، أحدُها[6]: ـ وهو قولُ الخليل رحمه الله ـ أن أصلَها[7]: خطايِىءُ، بياء بعد الألف[8] ثم همزةٍ، لأنها جمعُ خطيئة مثل: صحيفة وصحايف، فلو تُرِكت على حالِها لوجَبَ قلبُ الياءِ همزةً لأنَّ مَدَّةَ فعايل يُفْعَلُ بها[9] كذا، على ما تقرَّر في علمِ التصريف، فَفَرَّ من ذلك لئلا يَجْتَمع همزتان [بأنْ][10] قَلَبَ فقَدَّم اللامَ وأَخَّر عنها المَدَّة فصارت: خَطائِي،

(١) ص ح: «الخطاب».
(٢) ص ح: «يكم».
(٣) ي: «تاليفا».
(٤) انظر: السبعة ١٢١.
(٥) الاملاء ١/٣٨.
(٦) ع: «الأول».
(٧) انظر: الانصاف ٨٠٥؛ شرح الصبان ٤/٢٤٤؛ الممتع ٣٢٦.
(٨) ص ح: «ألف».
(٩) ي: به.
(١٠) سقط من: ي.

فاسْتُثْقِلَتْ على حرفٍ ثقيلٍ في نفسِه وبعده[1] ياءٌ[2] من جِنْسِ الكسرةِ، فَقَلبوا الكسرةَ فتحةً، فتحرَّك حرفُ العلَّةِ وانفتحَ ما قبلَه فَقُلِبَ[3] ألفاً، فصارتْ: خطاءَا، بهمزةٍ بين ألفين، فاسْتُثْقِل ذلك فإنَّ الهمزةَ تشبه الألفَ، فكأنه اجتمع ثلاثُ ألفاتٍ، فقلبوا الهمزةَ ياءً، لأنها واقعةٌ موقِعَها قبل[4] القلبِ، فصارَتْ خطايا على وزن فَعالَى، ففيها أربعةُ أعمالٍ: قلبٌ، وإبدالُ الكسرةِ فتحةً، وقلبُ الياءِ ألفاً، وإبدالُ الهمزةِ ياءً، هكذا ذكر التصريفيون[5]، وهو مذهبُ الخليلِ.

الثاني ـ وعزاه أبو البقاء إليه[6] أيضاً ـ أنه خطائِيء بهمزتين الأولى منهما مكسورةٌ وهي المنقلبةُ عن الياءِ الزائدةِ في خطيئة، فهو مثل صحيفة وصَحائف فاسْتُثْقِل الجمعُ بين الهمزتين، فَنَقلوا[7] الهمزةَ الأولى إلى موضع الثانية فصار وزنُه: فعالِيء، وإنما فعلوا ذلك لتصيرَ المكسورةُ طرفاً، فتنقلبَ ياءً فتصيرَ فَعالِيء، ثم أَبْدَلوا من كسرةِ[8] الهمزةِ الأولى فتحةً، فانقلبتِ الياءُ بعدها ألفاً كما قالوا: يا لَهَفى ويا أسفى، فصارتِ الهمزةُ بين ألفين، فأُبْدل منها ياءٌ لأن الهمزةَ قريبةٌ من الألفِ، فاستكرهوا اجتماعَ ثلاثة ألفاتٍ. فعلى هذا فيها خمسةُ تغييراتٍ: تقديمُ اللامِ، وإبدالُ الكسرةِ فتحةً، وإبدال الهمزةِ الأخيرة ياءً، ثم إبدالُها ألفاً، ثم إبدالُ الهمزةِ التي هي لامٌ ياءً. والقولُ الأولُ أَوْلى لقلةِ العملِ، فيكون للخليلِ في المسألةِ قولان.

---

(١) ع: «وبعدها».
(٢) ص ح: «ما».
(٣) ص ح: فقلبت.
(٤) ي: قلب القلب».
(٥) ص: «البصريون».
(٦) أي إلى الخليل، الاملاء ١/٣٨.
(٧) ص ح: «فقلبوا».
(٨) ص ح: «الكسرة».

الثالث: قولُ سيبويه[1]، وهو أنَّ أصلَهَا عنده خطايىء كما تقدم، فَأَبْدَلَ الياءَ الزائدةَ همزةً، فاجتمع همزتان، فَأَبْدَلَ الثانيةَ منهما ياءً لزوماً، ثم عَمِل العملَ المتقدِّم، ووزنُها عنده فعائل، مثل صحائِف، وفيها على قوله خمسةُ تغييراتٍ، إبدالُ الياءِ المزيدةِ همزةً، وإبدالُ الهمزةِ الأصليةِ ياءً، وقَلْبُ الكسرةِ فتحةً، وقلبُ الياءِ الأصليةِ ألفاً، وقَلْبُ الهمزةِ المزيدةِ ياءً.

الرابع: قولُ الفرَّاء، وهو أنَّ خَطايا عنده ليس جَمْعاً لخطيئة بالهمزةِ وإنما هو جمعٌ لخَطِيَّة كهدِيَّة وهَدايا، ورَكِيَّة ورَكايا، قال الفراء: «ولو جُمِعَتْ خطيئة مهموزةً لقلت خطاءَا»، يعني فلم تُقْلَبِ الهمزةِ ياءً بل بَقَّوها[2] على حالِها، ولم يُعْتَدَّ باجتماعِ ثلاثِ ألفاتٍ، ولكنه لم يَقُله العربُ، فَدَلَّ ذلك عنده أنه ليس جمعاً للمهموز. وقال الكسائي: ولو جُمِعت مهموزةً أُدْغِمَتِ[3] الهمزةُ في الهمزةِ مثل: دَوابّ. وقُرِىء «يَغْفِرْ لكم خطيئَاتكم» و«خطيئَتكم» بالجَمْعِ والتوحيدِ وبالياءِ والتاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلهُ، و«خَطَأْيَاكم» بهمزِ[4] الألفِ الأولى دونَ الثانيةِ، وبالعكسِ. والكلامُ في هذه القراءاتِ واضحٌ مِمَّا تقدَّم[5].

والغَفْرُ: السَّتْرُ، ومنه: المِغْفَرُ لسُتْرَةِ الرأس، وغُفْرانُ الذنوب لأنها تُغَطِّيها. وقد تقـدَّم الفرقُ بينه وبين العفو. والغِفار خِرْقَةٌ تَسْتُر الخِمار [أن][6]

---

(١) الكتاب ٢/١٦٩، ٢/٣٧٨.

(٢) ي: «يقرها».

(٣) ص: «وأدغمت».

(٤) ي: بهمزة.

(٥) قرأ الجحدري وقتادة تغفر بضم التاء وإفراد الخطيئة، وروى عن قتادة يُغفر بالياء مضمومة، وقرأ الأعمش يَغفر بالياء مفتوحة، وإفراد الخطيئة، وقرأ الحسن يغفر بالياء مفتوحة والجمع، وحكى الأهوازي أنه قرىء خطأياكم، وحُكي عنه أيضاً العكس. انظر: البحر ١/٢٢٣؛ وابن عطية ١/٢٨٦.

(٦) سقط من: ي.

يَمَسَّه دُهْنُ الرأسِ. والخطيئة من الخَطَأ، وأصلُه العُدولُ عن الجهةِ، وهو أنواعٌ، أحدُها إرادَةُ غيرِ ما يُحْسِنُ إرادَته فيفعلُه، وهذا هو الخطأُ التامُّ يقال منه: خَطِىء يَخْطَأُ خِطْئاً وخَطْأَةً. والثاني: أن يريدَ ما يُحْسِنُ فِعْلَه ولكن[1] يقع بخلافِه، يُقال منه: أَخْطَأَ خَطَأً فهو مُخْطِىءٌ، وجملةُ الأمرِ أنَّ مَنْ أَرادَ شيئاً واتفق منه غيرُه يُقال: أخْطَأَ، وإن وقع كما أراد يُقال: أصاب، وقد يُقال لِمَنْ فَعَل فِعْلاً لا يَحْسُنُ أو[2] أرادَ إرادةً لا تَجْمُلُ: إنه أَخْطأ، ولهذا يقال أصابَ الخطأَ وأخطأَ الصوابَ وأصابَ الصوابَ وأخطأَ الخطأَ، وسيأتي الفرقُ بينها وبين السيئة إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿فَبَدَّل الذينَ ظَلَمُوا قولاً غيرَ الذي قِيلَ لهم﴾: لا بُدَّ في هذا الكلام من تأويلٍ، إذ الذَّمُّ إنما يتوجَّهُ عليهم إذا بَدَّلوا القولَ الذي قيل لهم، لا[3] إذَا بَدَّلوا قولاً غيره، فقيل: تقديرُه: فبدَّل الذين ظلموا بالذي[4] قيل لهم [قولاً غيرَ الذي قِيل لهم][5] فـ«بَدَّلَ» يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ بنفسِه وإلى آخر بالباءِ، والمجرورُ بها هو المتروكُ والمنصوبُ هو الموجودُ كقولِ أبـي النجم[6]:

٤٨٧ ـ وبُـدِّلَتْ والـدهـرُ ذو تَبَـدُّلِ ... هَيْفاً دَبُوراً بـالصَّبا والشَّمْـأَلِ

فالمقطوعُ عنها الصَّبا والحاصلُ لهـا الهَيْفُ، قالَـه أبو البقـاء[7]. وقال: «يجوز أن يكونَ[8] «بَدَّلَ» مَحْمولاً على المعنى تقديره: فقال الذين ظلموا قولاً

(١) ص ح: «لكن».
(٢) ي: «و».
(٣) ي: «إلا إذا».
(٤) ي: «الذي».
(٥) سقط من: ي.
(٦) المغني ٤٣٣؛ والخزانة ٤٠١/١؛ والهمع ٢٤٨/١؛ والدرر ٢٠٦/١. والمصراع الثاني أسماء رياح.
(٧) الإملاء ٣٨/١.
(٨) سقط من ص ح ع.

غيرَ الذي قيل لهم، لأنَّ تبديلَ القولِ كان بقولٍ فنصْبُ «غير» عنده في هذين القولَيْن على النعت لـ«قولاً» وقيل: تقديرُه: فَبَدَّل الذينَ ظلموا قولاً بغيرِ الذي، فَحَذَفَ الحرفَ فانتصَبَ، ومعنى التبديلِ التغييرُ كأنه قيل: فغيَّروا قولاً بغيره، أي جاؤوا بقولٍ آخرَ مكانَ القولِ الذي أُمِروا به، كما يُرْوى في القصة أنَّهم قالوا بَدَلَ «حِطَّة» حِنْطة في شُعَيْرة[1].

والإبدالُ والاستبدالُ والتبديلُ جَعْلُ الشيءِ مكانَ آخرَ، وقد يُقال التبديل: التغييرُ[2] وإنْ لم يَأْتِ بِبَدَلِهِ، وقد تقدَّم الفرقُ بينَ بَدَّل وأَبْدَلَ، وهو أنَّ بَدَّلَ بمعنى[3] غيَّر مِنْ غير إزالةِ العَيْن، [وأَبْدَلَ تقتضي إزالة العين، إلا أنه قُرِىء: «عسى ربُّنا أَن يُبْدِلَنا»[4] «فأرَدْنَا أن يُبْدِلَهُما ربُّهما»[5] بالوجهين[6]، وهذا يَقْتضي اتِّحادَهما معنىً لا اختلافَهما][7]، والبديلُ[8] والبدل بمعنى واحدٍ، وبَدَّله غيرُه. ويُقال: بِدْل وبَدَل كشِبْه وشَبَه ومِثْل ومَثَل ونِكْل[9] ونَكَل، قال أبو عبيدة: «لم يُسْمع في فِعْل وفَعَل غيرُ هذه الأحرفِ».

قوله: «مِن السماءِ» [يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ متعلِّقاً بأَنْزلنا، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، أيْ: من جهةِ السماء، وهذا الوجهُ][10] هو

(١) ص ح: «شعره».
(٢) ص ح ع: «للتغيير».
(٣) ص ح: «يعني».
(٤) الآية ٣٢ من القلم.
(٥) الآية ٨١ من الكهف.
(٦) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحفص وابن عامر وحمزة والكسائي بالتخفيف في الآيتين، وقرأ نافع وأبو عمرو وبالتشديد. انظر: السبعة ٣٩٧.
(٧) سقط من: ي.
(٨) ع: «والتديل».
(٩) النكل: القيد.
(١٠) سقط من: ي.

الظاهرُ. والثاني أن يكونَ صفةً لـ «رِجْزاً»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ و«مِنْ» أيضاً لابتداءِ الغايةِ. وقولُه: «على الذين ظَلَموا» فأعادَهم بِذِكْرِهم أولاً، ولم يَقُلْ «عليهم» تنبيهاً على أنَّ ظُلْمَهُم سببٌ في عقابِهم، وهو من إيقاعِ الظاهرِ مَوْقِعَ المُضْمر لهذا الغرضِ. وإيقاعُ[1] الظاهرِ موقعَ المضمرِ على ضَرْبَيْنِ: ضربٍ يقعُ بعد تمامِ الكلامِ كهذهِ الآيةِ، وقول الخَنْساء[2]:

٤٨٨ ـ تَعَرَّقَنِي الدَّهـرُ نَهْسـاً وحَـزّاً وأَوْجَعَني الدَّهْـرُ قَرْعـاً وغَمْزَا

أي: أصابَتْني نوائبُه جُمَعُ، وضربٍ يقعُ في كلامٍ واحد نحو قوله: «الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ»[3]. وقولِ الآخر[4]:

٤٨٩ ـ ليتَ الغُرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائباً كـان الغرابُ مُقَـطَّعَ الأَوْداجِ

وقد جمع عديُّ بنُ زيدٍ بين المعنيين فقال[5]:

٤٩٠ ـ لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقيرا

وجـاء في سورة الأعـراف «فَأَرْسَلْنـا عليهم»[6] فجـاء[7] هنـا بلفظ الإرسالِ[8] وبالمضمرِ دونَ الظاهرِ، وذلك أنه تعالى عَدَّد عليهم في هذه

---

(١) ص ح: «وأتباع».

(٢) الديوان ١٤٣؛ والحماسة الشجرية ٣٢٣/١؛ وأمـالي الشجري ٢٤١/١؛ وتفسـير القرطبـي ٤١٦/١. والنهس: القبض على اللحم ونتره.

(٣) الآية ١ من الحاقة.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ برواية «ينعب بالنوى»، والطبري ٣٩٦/٢؛ وأمالي الشجري ٢٤٣/١. والأوداج: عروق تكتنف الحلقوم.

(٥) الديوان ٦٥؛ وينسب أيضاً لأمية بن أبـي الصلت، وهو في الكتاب ٣٠/١؛ وأمالي الشجري ٣٣٤/١؛ والخصائص ٥٣/٣؛ وإملاء العكبري ٥٤/١؛ والخزانة ١٨٣/١.

(٦) الآية ١٣٣ من الأعراف: «فَأَرْسَلْنا عليهم الطُّوْفانَ والجَرادَ والقُمَّل والضَّفادِعَ والدمَ».

(٧) ص ح: «وجاء» وهنا أي: في الأعراف.

(٨) ي: الإنزال، والآية هنا: «فأنزلنا على الذين ظلموا رِجْزاً من السماء بما كانوا يَفْسُقُون».

السورةِ نِعَماً جَسيمةً كثيرةً فكانَ توجيهُ الذمِّ عليهم وتوبيخُهم بكُفرانِها أبْلَغَ مِنْ ثَمَّ، حيث إنه لم يُعَدِّدْ عليهم هناك ما عَدَّد هنا، ولفظُ الإنزالِ للعذابِ أبلغُ من لفظِ الإرسالِ.

والرِّجْزُ: العَذَابُ[1]، وفيه لغةٌ أخرى وهي ضَمُّ الراءِ، وقُرِىء بهما[2] وقيل: المضمومُ اسمُ صَنَمٍ، ومنه: «والرُّجْزَ فاهْجُرْ»[3] وذلك لأنَه سببُ العذابِ. وقال الفراء: «الرِّجْزُ والرِّجْسُ ـ بالزاي والسين ـ بمعنًى كالسُّدْغِ[4] والزُّدْغِ، والصحيحُ أن الرِّجْزَ[5]: القَذَرُ وسيأتي بيانُه، والرَّجَزُ داءٌ يُصيبُ الإبلِ فترتعشُ منه، ومنه بَحْر الرَّجَز في الشعر.

قوله: «بما كانوا يفسُقُون» متعلِّق[6] بـ «أَنْزَلْنا» والباءُ للسببية و «ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً، وهو الظاهرُ أي: بسببِ فِسْقِهم، وأن تكونَ موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوفٌ على التدريجِ المذكور في غير موضعٍ، والأصلُ يَفْسُقُونَه، ولا يَقْوى جَعْلُها نكرةً موصوفَةً، وقال في سورة الإعراف[7]: «يَظْلِمون» تنبيهاً [على][8] أنهم جامِعُون بين هذين الوصفينِ القبيحين. وقد

---

(١) ص ح: «والعذاب» بإقحام الواو.

(٢) قرأ ابن محيصن بالضم. انظر: القرطبي ١/٤١٧.

(٣) الآية ٥ من المدثر.

(٤) السدغ: الصدغ.

(٥) ص ح: «الرجس».

(٦) قوله: «متعلق» سقط من ح ص.

(٧) ص ح: «أنزلنا».

(٨) الأعراف آية ١٦٢ وتمامها: «فأَرْسَلْنا عليهم رِجْزاً من السماءِ بما كانوا يَظلمون».

(٩) سقط من ي.

تقدَّم معنى الفِسْق[1]. وقرأ ابن وثّاب[2] «يَفْسِقُون» بكسر السين، وقد تقدَّم أنهما لغتان.

آ. (٦٠) **قولُه تعالى: ﴿استسقى موسى لِقومِه﴾**: السينُ للطلبِ على وَجْهِ الدُّعاءِ أي: سَأَل لهم السُّقيا، وألفُ استسقى منقلبةٌ عن ياءٍ لأنه من السَّقْيِ، وقد تقدَّم معنىٰ استفْعَلَ مستوفى في أولِ السورة. ويقال: سَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه بمعنى وأنشد[3]:

٤٩١ ـ سَقَى قومي بني بكر وأَسْقَى نُمَيْراً والقبائلَ من هِلالِ

وقيل: سَقَيْتُه: أَعْطَيْتُه ما يَشْرَبُ، وأَسْقَيْته جَعَلْتُ ذلك له يتناولُه كيف شاء، والإِسقاءُ أَبْلَغُ من السَّقْيِ على هذا، وقيل: أَسْقَيْته دَلَلْتُه على الماءِ، وسيأتي هذا إن شاء الله تعالى عند قوله: «نُسْقِيكم مِمَّا في بطونه»[4].

و «لقومِه» متعلِّقٌ بالفعلِ واللامُ للعلَّة، أي: لأجلِ، أو تكونُ للبيان لَمَّا[5] كانَ المرادُ به الدعاءَ كالتي في قولِهم «سُقْياً لك» فتتعلَّقُ بمحذوفٍ كنظيرتِها»[6].

قوله: «اضْرِبْ بعصاكَ» الإِدغامُ [هنا][7] واجبٌ؛لأنه متى اجتمع مِثْلان

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٢) وهي قراءة النخعي أيضاً، انظر: القرطبي ١/٤١٧؛ والبحر ١/٢٥٥؛ ويحيى ابن وثاب هو الكوفي التابعي، روى عن ابن عمر وابن عباس، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٩٩؛ وطبقات ابن الجزري ٢/٣٨٠.

(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٩٣، ورواية «بكر» فيه «مجد» والنوادر ٢١٣؛ واللسان: مجد؛ ورصف المباني ٥٠.

(٤) الآية ٦٦ من النحل.

(٥) ص: «كما».

(٦) ص ح: «كنظائرها».

(٧) سقط من: ي ع.

في[1] كلمتين أو كلمةٍ أوَّلُهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ نحو: اضربْ بكرا. وألفُ «عصاك» منقلبةٌ عن واوٍ لقولِهم في النسب: عَصَوِيّ، وفي التثنية عَصَوانِ، قال[2]:

٤٩٢ ـ .... على عَصَوَيْها سابِرِيٌّ مُشَبْرَقُ

والجمع: عِصِيّ وعُصِيّ بضمِّ العَيْنِ وكَسْرِها إتباعاً، وأَعْصٍ، مثل: زَمَن وأَزْمُن، والأصل: عُصُوو، وأَعْصُو، فَأُعِلَّ. وعَصَوْتُه بالعَصا وعَصَيْتُه بالسيفِ، و«ألقى عصاه» يُعَبَّر[3] به عن بُلوغ المنزلِ، قال[4]:

٤٩٣ ـ فَأَلْقَتْ عَصاها واستقرَّ بها النَّوى كما قَرَّ عَيْناً بالإيابِ المسافِرُ

وانشقَّت العَصا بين القومِ أي: وقع الخلافُ، قال الشاعر[5]:

٤٩٤ ـ إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا فَحَسْبُك والضحاكُ سيفٌ مُهَنَّدُ

قال الفراء: «أولُ لَحْنٍ سُمِع بالعراقِ هذه عصاتي»[6] يعني بالتاء، و«الحَجَرَ» مفعولٌ وأل فيه للعهدِ، وقيل: للجنسِ.

---

(١) ي: «من».

(٢) البيت لذي الرمة وصدره:

فجـاءَتْ بنَسْجِ العنكبـوتِ كـأنـه

وهو في ديوانه ٤٩٦؛ والقرطبي ٤١٨/١. وعصويها: عرقوبي الدلو، وهما الخشبتان يعترضان على الدلو كالصليب، السابري: الدقيق من الثياب، المشبرق: المخرق.

(٣) ي: «بعزمه».

(٤) البيت لمعقر بن حمار أو عبد ربه السلمي أو سليم بن ثمامة، وهو في اللسان: عصا، ورصف المباني ٤٨.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٤٨/٢؛ والقرطبي ٤١٩/١؛ والمغني ٦٢٢؛ وشواهد الكشاف ٣٧٤/٤. والهيجاء: الحرب.

(٦) ص ح: «عصاي». وانظر: الصحاح: عصا.

قوله: «فانفَجَرَتْ «الفاءُ» عاطفةٌ على محذوفٍ لا بُدَّ منه، تقـديرُه: فَضَرَبَ فانفجَرَت، وقال ابنُ عصفور: «[إن][1] هذه الفاءَ الموجودةَ هي الداخلةُ على ذلك الفعلِ المحذوفِ، والفاءُ الداخلةُ على «انفجَرتْ» محذوفةٌ» وكأنه يقولُ: حُذِفَ الفعلُ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه، وحُذِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالةِ الأولى عليها. ولا حاجةَ تَدْعُو إلى ذلك، بل يُقال: حُذِفَتْ الفاءُ وما عَطَفَتْه قبلها[2]. وجَعَلَها الزمخشري[3] جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ، قال: «أو: فإن ضَرَبْتَ فقد انفجَرَتْ، قال: «وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ»[4]، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ.

والانفجارُ: الانشقاقُ والتفتُّح[5]، ومنه الفَجْرُ لانشقاقِه بالضوءِ، وفي الأعرافِ: «انبَجَسَتْ»[6]، فقيل: هما بمعنى، وقيل: الانبِجاس أضيقُ[7]، لأنه يكون أولَ والانفجارُ ثانياً.

قوله: «اثنتا عَشْرَةَ عَيْناً» فاعل «انفجرت»، والألفُ علامةُ الرفعِ لأنه مَحْمولٌ على المثنَّى، وليس بمثنًّى حقيقةً إذ لا واحد له من لفظِه، وكذلك مذَكَّرُهُ «اثنان» ولا يُضاف إلى تمييز لاستغنائِه بذكر المعدودِ مثنًّى، تقول:

---

(١) سقط من ي.

(٢) زيادة من ي، ولعلها مقحمة، أو يريد الفاء الأولى وما عطفته أي فضرب قبل الفاء الثانية الموجودة في «فانفجرت».

(٣) الكشاف ١/٢٨٤.

(٤) ع: «فصيح».

(٥) ص ح: «والفتح».

(٦) الأعراف آية ١٦٠: «أن اضربْ بعصاكَ الحَجَرَ فانْبَجَسَتْ منه اثنتا عَشْرَةَ عيناً».

(٧) ص ح: «أحسن».

رجلان وامرأتان، ولا تقول: اثنا[1] رجلٍ ولا اثنتا امرأةٍ، إلا ما جاءَ نادراً فلا يُقاسُ عليه، قال[2]:

٤٩٥ ـ كأنَّ خِصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

وثِنْتان مثل اثنتين، وحكُم اثنينِ واثنتين في العددِ المركب أن يُعْرَبا بخلافِ سائرِ أخواتهما، قالوا: لأنه حُذِفَ معهما[3] ما يُحْذَفُ في المعرب عند الإضافة وهي النونُ فأشبها المعربَ فأُعْرِبا[4] كالمثنى بالألف رفعاً وبالياء[5] نصباً وجرّاً، وأمَّا «عَشْرة» فمبني لتنزُّلِه منزلَةَ تاءِ التأنيثِ ولها أحكامٌ كثيرةٌ. و «عَيْناً» تمييز.

وقُرىء: «عَشِرة» بكسر الشينِ[6] وهي لغةُ تميمٍ، قال النحاس[7]: «وهذا عجيبٌ فإنَّ لغةَ تميم عَشِرة بالكسر، وسبيلُهم التخفيفُ، ولغةَ الحجازِ عَشْرة بالسكون وسبيلُهم التثقيلُ». وقرأ الأعمش[8]: عَشَرة بالفتح. والعينُ اسم مشتركٌ[9] بين عَيْنِ الإنسانِ وعَيْن الماء وعَيْنِ السحابة وعَيْنِ الذهبِ وعَيْنِ

---

(١) ي: «اثنان» بإقحام النون.

(٢) البيت لخطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية أو شماء الهذلية، وهو في سيبويه ٢/١٧٧؛ وأمالي الشجري ١/٢٠؛ وابن يعيش ٤/١١؛ والدرر ١/٢٠٩. والتدلدل: الاضطراب، وخصَّ الحنظل لأن العجوز تدَّخر في ظرفها الأدوية ونحوها.

(٣) ي: «منها».

(٤) ص ح: «وأعربا».

(٥) ص ح: و «الياء».

(٦) قراءة مجاهد وطلحة وآخرين. انظر: البحر ١/٢٢٩؛ الشواذ ٦.

(٧) إعراب القرآن ١/١٨٠.

(٨) وقراءة ابن الفضل الأنصاري أيضاً. البحر ١/٢٢٩؛ الشواذ ٦.

(٩) ص ح: «مستعمل».

المِيزان، والعَيْنُ(١): المطر الدائم ستاً أو خمساً(٢)، والعَيْنُ: الثُّقْب في المَزادَة، وبلدٌ قليلُ(٣) العَيْن أي: قليلُ الناس.

[قوله: «كلُّ أناس» قد تقدَّم الكلام على أنه أصلُ الناس(٤). وقال الزمخشري في سورة الأعراف(٥): إنه اسمُ جَمْعٍ غيرُ تكسير، ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ الأصلُ الكسرَ، والتكسيرُ والضمةُ بدلٌ من الكسرةِ، كما أُبْـدِلَتْ في سُكارى من الفتحة وسيأتي تحريرُ البحث معه إن شاء الله تعالى في السورةِ المذكورة](٦).

قوله: «مَشْرَبَهم» مفعولٌ لـ «عَلِمَ» بمعنى عَرَف(٧)، والمَشْرَبُ هنا مَوْضِعُ الشُّرْبِ؛ لأنهُ روي أنه كان لكلِّ سِبْطٍ عَيْنٌ من اثنتي عشرةٍ عيناً لا يَشْرَكُهُ فيها [سِبْط](٨) غيرُه. وقيل: هو نفسُ المشروب. فيكون مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ به.

قوله: «كُلوا واشْرَبُوا» هاتان الجملتانِ في محلِّ نَصْبٍ بقولٍ مضمرٍ، تقديرُه: وقُلْنا لهم كُلوا واشْرَبُوا، وقد تقدَّم تصريفُ «كل» وما(٩) حُذِفَ منه.

قولُه: «مِنْ رزق الله» هذه من باب الإعمال لأنَّ كلَّ واحدٍ من الفعلين يَصِحُّ تسلُّطُه عليه، وهو من باب إعمالِ الثاني للحذفِ من الأولِ، والتقديرُ: وكُلوا منه.

---

(١) ص: «وعين».
(٢) قوله «ستاً أو خمساً» سقط من ح ص.
(٣) ي: «قليلة».
(٤) انظر الورقة ١٣ ب.
(٥) الكشاف ٢/١١٠، والآية ٨٢ من الأعراف.
(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٧) ص ح: «تعرف».
(٨) سقط من: ي.
(٩) ي: «ما» بإسقاط الواو.

و «مِنْ» يجوزُ أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأن تكونَ للتبعيضِ ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولُ الأكلِ محذوفاً، وكذلك مفعولُ الشُّرْب، للدلالة[١] عليهما، والتقدير: كُلوا المَنَّ والسَّلْوى، لتقدُّمِهما في قوله: «وأنزلنا عليكم المَنَّ والسَلْوى»[٢] واشرَبوا ماءَ العيُونِ المتفجرةِ[٣]، وعلى هذا فالجارُّ والمجرورُ يُحْتمل تعلُّقُه بالفعلِ قبله، ويُحْتمل أن يكونَ حالاً من ذلك المفعـولِ [المحذوفِ][٤]، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. وقيل: المرادُ بالرزق الماءُ وحدَه، ونَسَبَ الأكلَ إليه لَمَّا كانَ سبباً في نَماء ما يُؤكل وحياتِهِ فهو رزقٌ يُؤْكل منه ويُشْرَبُ، والمرادُ بالرزقِ المَرْزُوقُ، وهو يَحْتمل أن يكونَ من باب ذِبْح ورِعْي ، وأن يكونَ من باب «درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ»، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

قوله: «ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدين» أصلُ «تَعْثَوا»: تَعْثَيُوا، فاستُثْقِلت الضمةُ على الياءِ فحُذِفَت فالتقى ساكنانِ فحُذِفَ[٥] الأولُ منهما وهو الياءُ، أو لَمَّا[٦] تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قَبلها قُلِبت ألفاً، فالتقى ساكنان فحُذِفَتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها وهذا أَوْلى، فوزنُه تَفْعُون. والعِثِيُّ والعَيْثُ: أشدُّ الفسادِ وهما متقاربان. وقال بعضُهم[٧]: «إلاَّ أَنَّ العَيْثَ أكثرُ ما يُقال فيما يُدْرَك حِسَّاً، والعِثِيُّ فيما يُدْرَكُ حُكْماً، يقال: عَثَى يَعْثَى عِثِيَّاً وهي لغةُ القرآنِ[٨]، وعثا يَعْثُو عُثُوَّاً وعاثَ يعيثُ عِثِيّاً، وليس عاثَ[٩] مقلوباً من عَثَى

(١) ص ح: «الدلالة».
(٢) الآية ٥٧ من البقرة.
(٣) ي: المتفجر.
(٤) سقط من: ي.
(٥) ص ح: «فحذفت الأولى».
(٦) ح: «الما».
(٧) القائل هو الراغب في المفردات ٣٣٣.
(٨) حدث هنا اضطراب في الأسطر في نسخة ي، وأثبتنا ما في نسخة ع.
(٩) ي: «من عاث».

كَجَبَذَ وَجَذَبَ لتفاوتِ مَعنَيَيْهما كما تقدَّم، ويُحْتمل ذلك، ثم اختصَّ كلُّ واحدٍ بنوعٍ. ويُقال: عَثِيَ يَعْثَىٰ عِثِيّاً ومَعَاثاً، وليس عَثِي أصلُه عَثِوَ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها كَرَضِيَ من الرِّضوان لثبوتِ العِثِيّ وإن تَوَهَّم بعضُهم ذلك. وعَثَا كما تقدَّم، ويقال: عَثَّ يَعُثُّ مضاعفاً أي فسد[1]، ومنه: العُثَّةُ سُوسةٌ تُفْسِدُ الصوفَ، وأمَّا «عَتَا» بالتاءِ المثنَّاة[2] فهو قريبٌ من معناه وسيأتي الكلامُ عليه.

و «مُفْسِدين» حالٌ من فاعل «تَعْثَوْا»، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ، لأنَّ معناها قد فُهِم من عامِلها، وحَسَّنَ ذلك اختلافُ اللفظين، ومثله: «ثم وَلَّيْتُم مُدْبِرينَ»[3]، هكذا قالوا، ويُحتمل أن تكونَ حالاً مبيِّنَةً، لأنَّ الفسادَ أعمُّ والعِثِيَّ[4] أخصُّ كما تقدَّم، ولهذا قال الزمخشري[5]: «فقيل لهم: لا تَتَمادَوا[6] في الفسادِ في حالِ فَسادِكم، لأنهم كانوا متمادِيْنَ فيه، فغايَرَ[7] بينهما كما ترى.

و «في الأرضِ» يَحْتمل أن يتعلَّق بـ «تَعْثَوْا» وهو الظاهرُ، وأن يَتعلَّقَ بمفسدين.

أ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿لن نَصْبِرَ على طعامٍ واحدٍ﴾**: ناصبٌ ومنصوبٌ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقد تقدَّم الكلامُ على «لن»، وقولُه «طعام واحد» وإنما[8] كانا طعامين وهما المَنُّ والسَّلْوى؛ لأنَّ المرادَ بالواحدِ ما[9] لا يَخْتَلِفُ ولا يتبدَّل، فأُريد نفيُ التبدُّلِ والاختلافِ، أو لأنهما

---

(١) ي: «أفسده».
(٢) ي: «المثلثة».
(٣) الآية ٢٥ من التوبة.
(٤) ص ح: «والمعنى».
(٥) الكشاف ١/٢٨٤.
(٦) ي: «ألا».
(٧) ي: «فتغاير».
(٨) ص ح: «وإن».
(٩) قوله: «ما» سقط من ص.

ضَرْبٌ واحدٌ لأنهما من طعامِ أهلِ التلذُّذِ والترف[1]، ونحن أهلُ زراعاتٍ، لا نريد إلا ما أَلِفْناه من الأشياءِ المتفاوتةِ، أو لأنهم كانوا يأكلونَ أحدَهما بالآخرِ أو لأنهما كانا يُؤكلان في وقتٍ واحدٍ، وقيل: كَنَوْا بذلك عن الغِنَى[2]، فكأنهم قالوا: لن نرضَى أن نكونَ كلُّنا مشتركين[3] في شيءٍ واحدٍ فلا يَخْدُمَ بعضُنا بعضاً وكذلك كانوا، وهم أوّلُ مَنِ اتَّخَذَ الخدَمَ والعبيدَ.

والطعامُ: اسمٌ لكل ما يُطْعَم من مأكولٍ ومشروبٍ، ومنه «ومَنْ لم يَطْعَمْه»[4] وقد يختصُّ ببعضِ المأكولاتِ كاختصاصه بالبُرِّ والتمر، وفي حديث الصدقة: «أو صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعير»[5]، والطَّعْمُ بفتحِ الطاءِ المصدرُ أو ما يُشْتَهى من الطعام أو ما يُؤَدِّيه الذَّوْقُ، تقول: طَعْمُه حُلْوٌ وطَعْمُه مُرٌّ، وبضمِّها الشيءُ المَطْعُوم كالأُكلِ والأَكْل، قال أبو خراش[6]:

٤٩٦ ـ أَرُدُّ شُجاعَ البطنِ لو تَعْلَمِيْنَه ... وأُوْثِرُ غيري من عيالِك بالطُّعْمِ

وأَغْتَبِقُ الماءَ القَراحَ فأنتهي ... إذا الزادُ أمسى للمُزَلَّجِ ذا طَعْمِ

أراد بالأولِ المطعومَ وبالثاني ما يُشْتهى منه، وقد يُعَبَّر به[7] عن الإعطاءِ، قال عليه السلام: «إذا اسْتَطْعَمَكم الإمامُ فأطْعِموه»[8] أي: إذا

---

(١) ح: «والمترف».

(٢) ص ح: «المعنى».

(٣) ي: «مشركين».

(٤) الآية ٢٤٩، من البقرة: «فمن شَرِبَ منه فليس منِّي ومن لم يَطْعَمْه فإنه مني».

(٥) البخاري: الزكاة (فتح الباري) ٣/٣٧١؛ مسلم: الزكاة ١/٦٧٨.

(٦) ديوان الهذليين بالتقديم والتأخير ٢/١٢٨؛ أدب الكاتب ٢٤٢؛ اللسان: طعم؛ والقرطبي ١/٤٢٣. والمزلج: البخيل أو الضعيف أو الملزق بالقوم وليس منهم.

(٧) به سقط من: ص ح ع.

(٨) نسبه في القاموس (طعم) إلى علي بن أبي طالب، ومعناه: إذا أُرْتِجَ عليه في الصلاة فافتحوا عليه.

استفتح فافتحُوا عليه، وفلانٌ ما يَطْعَمُ النومَ إلا قائماً، قال[1]:

٤٩٧ ـ نَعاماً بوَجْرَةَ صُفْرَ الخُدو ... دِ ما تَطْعَمُ النَّومَ إلا صِياما

قوله: «فادْعُ» اللغةُ الفصيحةُ «ادعُ» بضم العينِ مِنْ دَعا يدعُو، ولغة[2] بني عامر: فادْعِ بكسر العين، قالَ أبو البقاء[3]: «لالتقاءِ الساكنين، يُجْرُون[4] المعتلَّ مُجْرى الصحيحِ، ولا يُراعونَ المحذوفَ» يعني أنَّ العينَ ساكنةٌ لأجل الأمرِ، والدالُ قبلَها ساكنةٌ، فكُسِرت العينُ، وفيه نظرٌ، لأن القاعدةَ في هذا ونحوه أنْ يُكْسَرَ الأولُ من الساكنين لا الثاني، فيجوزُ أن يكونَ [مِنْ لغتهم][5] دَعَى يَدْعي مثل رَمى يَرْمي. والدعاءُ هنا السؤالُ، ويكونُ بمعنى التسمية كقوله[6]:

٤٩٨ ـ دَعَتْني أخاها أمُّ عمروٍ....... ....

وقد تقدَّم، و «لنا» متعلِّق به، واللام للعلَّة.

قوله «يُخْرِجْ» مجزومٌ في جوابِ الأمر، وقال بعضُهم: «مجزومٌ بلام الأمرِ مقدرةً، أي: لِيُخْرِجْ، وضَعَّفه الزجاج[7]، وسيأتي الكلامُ على حَذْفِ لامِ الأمرِ إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في القرطبي ١/٤٢٣؛ واللسان: طعم، برواية «الماء».

(٢) ص ح: «ولعله».

(٣) الاملاء ١/٤٢.

(٤) ص ح: «بحروف».

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لعبدالرحمن بن الحكم وتمامه:

دعتني أخاها أمُّ عمرو ولم أكُنْ ... أخاها ولم أَرْضَعْ لها بِلَبانِ

وهو في الكامل ٧٢؛ والمقرب ٢٣؛ وابن يعيش ٦/٢٧؛ وشذور الذهب ٣٧٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٨.

(٧) معاني القرآن ١/١١٣.

قوله: «ممَّا تُنْبِتُ الأرضُ»[1] مفعولُ «يُخْرِجْ» محذوفٌ عند سيبويهِ تقديرُه: مأكولاً [مِمَّا][2] ـ أو شيئاً مِمَّا ـ تُنبت[3] الأرضُ[1]، والجارُّ يجوز أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأنْ يكونَ[4] صفةً لذلك المفعولِ المحذوفِ، فيتعلَّقَ بمضمرٍ أي: مأكولاً كائناً ممَّا تُنْبِتُه الأرضُ و«مِنْ» للتبعيضِ، ومذهبُ الأخفش[5] أنَّ «مِنْ» زائدةٌ في المفعول، والتقديرُ: يُخْرِجْ ما تُنْبِتُه الأرضُ، لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتِها شيئاً. و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً أو نكرةً موصوفةً والعَائدُ محذوفٌ، أي: من الذي تُنْبِتُه أو من شيءٍ تُنْبته، ولا يجوزُ جَعْلُها مصدريةً لأن المفعولَ المحذوفَ لا يُوصَفُ بالإِنباتِ، لأن الإِنباتَ مصدرٌ والمُخْرَجَ جَوْهَرٌ، وكذلك على مذهبِ الأخفش لأنَّ المُخْرَجَ جَوْهرٌ لا إنبات[6].

قوله: «مِنْ بَقْلِها» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ بَدلاً من «ما» بإعادةِ العامل، و«مِنْ» معناها بيانُ الجنس، والثاني: أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال من الضميرِ المحذوفِ العائدِ على «ما»[7] أي: مما تُنْبته الأرضُ في حالِ كَوْنه مِنْ بقلها و«مِنْ» أيضاً للبيان. والبقلُ كلُّ ما تُنْبِتُه الأرضُ من النَّجْم أي: مِمَّا[8] لا ساقَ له، وجمعُه: بُقول. والقِثَّاء معروف، الواحدُ: قِثَّاءة، فهو من باب قَمْح وقمحة، وفيها لغتان: المشهورةُ كَسْرُ القافِ،

(١) من قوله «مفعول» إلى قوله «الأرض» سقط من ح.
(٢) زيادة من: ع.
(٣) ي: «تنتبه».
(٤) ي: «ويكون» بإسقاط «أن».
(٥) معاني القرآن ٩٨.
(٦) ص ح: «إثبات».
(٧) عبارة ي: «المحذوف على العائد أي».
(٨) ع: «ما».

وقُرِىء بضمِّها[1]، والهمزةُ أصلٌ بنفسِها في قولهم: أَقْثَأَتِ الأرضُ أي: كَثُر قِثَّاؤها ووزنُها فِعَّال، ويُقال في جَمْعها قَثَائي[2] مثل عِلْباء[3] وعَلَابِـي. قال بعضُهم[4]: «إلّا أنَّ قِثَّاء من ذواتِ الواو، تقول: أَقْثَأْتُ القومَ، : أي أطعمتهُم ذلك، وفَثَأْتُ القِدْر سكَّنْتُ غَلَيانَها بالماءِ، قال[5]:

٤٩٩ ـ تفُـورُ علينا قِـدْرُهم فَنُديمُهـا ونَفْثَـؤُها عَنَّا إذا حَمْيُهـا غَلا

وهذا من هذا [القائل[6]] وَهْمٌ فاحش، لأنه لمَّا جَعَلَها من ذوات الـواو كيفَ[7] يَسْتَدِلُّ عليها[8] بقولهم: «أَقْثَأْتُ القومَ» [بالهمز[9]]، بل كان ينبغي أن يُقال: أَقْثَيْتُ والأصلُ: أَقْثَوْتُ، لكنْ لمَّا وقَعَتِ الواوُ في بناتِ الأربعةِ قُلِبَتْ ياءً، كأَغْزَيْتُ من الغزْوِ، ولكان[10] ينبغي أن يُقالَ: «فَثَوْتُ القِدْر» بالواو، ولقال الشاعر: نَفْثُوها بالواو، والمَقْثَأَةُ والمَقْثُـؤَةُ بفتح التاءِ وضمِّها: مَوْضِعُ القِثَّاء. والفُوم: الثُّوم، والفاءُ تُبْدَلُ من الثاء، قالوا: جَـدَفٌ وجَدَثٌ[11]، وعاثُور[12] وعافُور، ومعاثِير ومعـافِير، ولكنـه [على][13] غيرِ قيـاس، وقيل

---

(١) قراءة يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف. انظر: البحر ١/٢٣٣؛ والقرطبي ١/٤٢٤.

(٢) ي: «قثاي».

(٣) العلباء: عصب عنق البعير.

(٤) انظر: القرطبي ١/٤٢٤.

(٥) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ١١٨، واللسان: فثأ. والمؤلف يتحدث عن مادة قثأ فأورد مادة: فثأ.

(٦) سقط من: ي.

(٧) ص ح: «وكيف».

(٨) ي: عليه.

(٩) سقط من: ي.

(١٠) ص ح: «لكان».

(١١) الجدث: القبر.

(١٢) العاثور: الشر والمهلكة.

(١٣) سقط من: ي.

الحِنْطَة، وأنشد ابن عباس[1]:

٥٠٠ ـ قدكنتُ أغنَى الناسِ شخصاًواحداً نَزَلَ المدينةَ عن زِراعة فُوْمِ

وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «أَدْنى» فيه ثلاثةُ أقوال، أحدُها ـ وهو الظاهرُ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج[2] ـ أنَّ أصلَه: أَدْنَوُ من الدُّنُوِّ وهو القُرْب، فَقُلِبتَ الواوُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، ومعنى الدنوِّ في ذلك فيه وجهان، أحدُهما: أنه أقربُ لقلةِ قيمته وخَساسته. والثاني: أنه أقربُ لكم لأنه في الدنيا بخلافِ الذي هو خيرٌ، فإنه بالصبرِ عليه يَحْصُلُ نفعُهُ في الآخرة، والثاني ـ قولُ علي بن سليمان الأخفش ـ[3]: أنَّ أصلَه أَدْنَأُ مهموزاً من دَنَأَ يَدْنَأُ دَناءة، وهو الشيء الخسيس، إلا أنه خُفِّفَ همزةُ كقوله[4]:

٥٠١ ـ .... فارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

ويَدُلُّ عليه قراءةُ زهير الفرقبي[5]: «أَدْنَأُ» بالهمز. الثالث: أنَّ أصلَه أَدْوَنُ

(١) ع: ابن عامر. والبيت لأبي محجن الثقفي وليس في ديوانه، وهو في المحتسب ١/٨٨، واللسان: فوم؛ والهمع ١/١٥٦؛ والدرر ١/١٣٨، وينسب أيضاً إلى أحيحة بن الجلاح كما في الطبري ٢/٦٠.

(٢) لم يشر إلى أصلها في معاني القرآن ١/١١٥، وإنما أشار إلى معناها.

(٣) وهو الأخفش الصغير، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: شرح الكتاب، والأنواء، توفي سنة ٣١٥. انظر: البلغة ١٥٨؛ والبغية ٢/١٦٧.

(٤) البيت للفرزدق وصدره:

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيَّةً

وهو في ديوانه ٥٠٨؛ والحجة للفارسي ١/٣٠١؛ وأمالي الشجري ١/٨٠؛ والخصائص ٣/١٥٢؛ والمحتسب ٢/١٧٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥. والبيت في هجاء أهل العراق لعزلهم مسلمة بن عبدالملك، فيدعو عليهم ألاَّ يهنؤوا النعمة.

(٥) البحر ١/٢٣٣، وزهير الفرقبي يعرف بالكسائي النحوي، له اختيار في القراءة وكان في زمن عاصم، وروى عنه نعيم بن ميسرة. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٥.

من الشيء الدُّوْن أي الرديء، فَقُلِب بأَنْ أُخِّرتِ[1] العينُ إلى موضعِ اللامِ فصارِ: أَدْنَوَ فأُعِلَّ كما تقدَّم، ووزنُهُ أَفْلَع، وقد تقدَّم معنى الاستبدالِ وأَدْنى خبرٌ عن «هو» والجملةُ صلةٌ وعائدٌ، وكذلك «هو خير» أيضاً صلةٌ وعائد.

قوله: «مِصْراً» قرأه الجمهورُ منوناً، وهو خَطُّ المصحف، فقيل: إنهم أُمِروا بهبوطِ مصرٍ من الأمصار فلذلك صُرِف، وقيل: أُمِروا بمصرَ بعينه وإنما صُرِف لخفَّته، لسكونِ[2] وسطِه كهِنْد ودَعْد، وأنشد[3]:

٥٠٢ ـ لم تَتَلَفَّعْ فَضْلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فَجَمع بين الأمرين، أو صَرَفه ذهاباً به إلى المكان، وقرأ الحسنُ وغيرُه: «مصرَ»[4] وكذلك هي في بعضِ مصاحفِ عثمان ومصحفِ أُبَـيّ[5]، كأنهم عَنَوْا مكاناً بعينه. وقال الزمخشري[6]: «إنه مُعَرَّبٌ من لسان العجم، فإن[7] أصله مِصْرائيم، فعُرِّب»، وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلَمٌ لمكانٍ بعينه فلا ينبغي أن يُصْرف البتةَ لانضمامِ العُجْمةِ إليه، فهو نظيرُ «ماه وجَوْر وحِمْص» ولذلك أجمعَ الجمهورُ على منعِه في قوله «ادخُلوا مِصْر»[8]. والمِصْرُ في أصل اللغةِ:

---

(١) سقط من: ص ح.

(٢) ع: بسكون.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٢؛ والكتاب ٢/٢٢؛ والقرطبي ١/٤٢٩؛ والخصائص ٣/٦١. كما ينسب أيضاً لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨. والعلب: أقداح من جلود يُحْلَبُ فيها اللبن ويشرب، يعني أنها حضرية.

(٤) أي بغير تنوين، وهي قراءة طلحة والأعمش وأبان أيضاً، البحر ١/٢٣٤.

(٥) أبـي بن كعب الأنصاري، قرأ على النبـي صلى الله عيه وسلم، وقرأ عليه ابن عباس توفي سنة ١٩ أو ٣٣. انظر: الإصابة ١/١٦؛ طبقات ابن سعد ٢/٣٤٠.

(٦)) الكشاف ١/٢٨٥.

(٧)) ع: «وأن».

(٨)) الآية ٩٩ من يوسف.

«الحدُّ الفاصلُ بين الشيئين» وحُكِي عن أهلِ هَجَرَ أنهم إذا كَتَبوا بَيْعَ دارٍ قالوا: اشترى فلانٌ الدارَ بمُصُورِها «أي: حدودِها، وأنشد[1]:

٥٠٣ ــ وجاعِلُ الشمسِ مِصْراً لا خَفَاءَ بِهِ   بين النهارِ وبينَ الليلِ قد فَصَلا

قولُه: «ما سَأَلْتُم» «ما» في محلِّ نصبٍ اسماً لإنَّ، والخبرُ في الجارِّ قبله، و«ما» بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي سألتموه. قال أبو البقاء[2]: «ويَضْعُفُ أن يكونُ نكرةً موصوفةً» يعني أنَّ الذي سألوه شيءٌ معينٌ فلا يَحْسُنُ أن يُجابُوا بشيءٍ مُبْهَمٍ. وقُرِىءَ: «سِلْتُم»[3] مثل: بِعْتُم، وهي مأخوذةٌ مِنْ سالَ بالألف، قالَ حسان ــ رضي الله عنه ــ[4]:

٥٠٤ ــ سَالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشَةً   ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سَالَتْ ولم تُصِبِ

وهل[5] هذه الألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ لقولهم: يتساوَلان، أو عن همزةٍ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ سيأتي بيانُها إنْ شاء الله في سورة المعارج.

قولُه: «وضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ» «ضُرِبت» مبنيٌّ للمفعولِ، «الذِّلَّةُ» قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، ومعنى «ضُرِبَتْ» أي: أُلْزِموها وقُضِيَ عليهم بها، من ضَرْبِ القِباب، قال الفرذدقُ لجرير[6]:

٥٠٥ ــ ضَرَبَتْ عليك العنكبوتُ بِنَسْجِها   وَقَضى عليكَ به الكتابُ المُنَزَّلُ

---

(١) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٥٩؛ والقرطبي ١/ ٤٢٩.
(٢) الاملاء ١/ ٣٩.
(٣) الذي في البحر ١/ ٢٣٥؛ وابن عطية ١/ ٢٩٤ أن إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب قرآ: سِألتم بكسر السين، ولم أجد من نص على قراءة: سِلتم مثل بِعْتُم.
(٤) ديوانه ٤٤٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٠؛ والمحتسب ١/ ٩٠؛ وابن يعيش ٤/ ١٢٢؛ وشواهد الكشاف ٤/ ٤٤٥.
(٥) ي: «وقيل».
(٦) سقط قوله «لجرير» من ص ح ع، والبيت في ديوانه ٢/ ٧١٥؛ والقرطبي ١/ ٤٣٠.

والذِّلَّةُ: الصَّغارُ، والذُّل بالضم ما كان عن قَهْر، وبالكسر ما كانَ بعد شِماس من غير قهر، قاله الراغب[١]. والمَسْكَنَةُ: مَفْعَلةٌ من السكون، لأن المِسْكينَ قليلُ الحركةِ والنهوضِ، لِما به من الفَقْر، والمِسْكينُ مِفْعيل منه إلا أنَّ هذه الميمَ قد ثَبَتَتْ في اشتقاق هذهِ الكلمةِ، قالوا: تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ فهو مُتَمَسْكِنٌ، وذلك كما تَثْبُتُ ميم تَمَنْدَلَ[٢] وتَمَدْرَعَ من النَّدْل[٣] والدِّرْع، وذلك لا يَدُلُّ على أصالتها، لأن الاشتقاق قَضَى عليها بالزيادةِ. وقال الراغب[٤]: «وضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ: فالميمُ في ذلك زائدةٌ في أصحِّ القولين» وإيرادُ هذا الخلافِ يُـؤْذِنُ بأنَّ النونَ زائدةٌ، وأنه من مَسَك[٥].

قوله: «وباؤُوا» ألفُ «باءَ بكذا» منقلبةٌ عن واو لقولهم: «باء يَبُوء» مثل: قال يقول، قال عليه الصلاة والسلام «أَبُوْءُ بنعمتِك عليّ»[٦] والمصدرُ: البَواء، وباءَ معناه رَجَعَ، وأنشد بعضهم[٧]:

٥٠٦ ـ فآبُوا بالنِّهابِ وبالسَّبايا وأُبْنا بالمُلوكِ مُصَفَّدينا

وهذا وَهَمٌ، لأنَّ هذا البيتَ من مادة آب يَؤُوب فمادتُه من همزةٍ وواو[٨] وباء، و«باء» مادتُه من باء وواو وهمزة، وادِّعاءُ القلبِ فيه بعيدٌ [لأنه لم يُعْهَدْ][٩] تقدُّمُ العينِ واللام معاً على الفاء في مقلوبٍ وهذا من ذاك.

---

(١) المفردات ١٨٣.
(٢) تمندل: من المنديل.
(٣) ع: «المندل».
(٤) المفردات ٢٤٣، وقوله بعد شماس: أي بعد صعوبة.
(٥) ص: «مسكت».
(٦) البخاري (فتح الباري) الدعوات ١١/١٣٠؛ ابن حنبل ٤/١٢٢.
(٧) من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٤١٦. ومصفَّدين: مكبَّلين. وقد وقع في هذا الوهم القرطبي في تفسيره ١/٤٣٠.
(٨) ي: «واو».
(٩) سقط من: ي.

والبَواء: الرجوعُ بالقَوَدِ، وهم في هذا الأمر بَواء[1] أي: سَواء، قال[2]:

٥٠٧ ــ ألا تَنْتَهي عنَّا مُلُوكٌ وتَتَّقي محارِمَنا لا يَبُوُ الدمُ بالدَّمِ

أي: لا يرْجِعُ الدم بالدم في القَوَد، وباءَ بكذا أَقَرَّ أيضاً، ومنه الحديثُ المتقدم، أي أُقِرُّ بِها [وأُلْزِمُها نفسي][3]، وقال[4]:

٥٠٨ ــ أَنْكَرْتُ باطِلَها وبُؤْتُ بحقِّها ....

وقال الراغبُ[5]: «أصلُ البَواءِ مساواةُ الأجزاءِ في المكانِ خِلافَ النَّبْوَةِ[6] الذي هو منافاةُ الأجْزاء، وقوله «وباؤُوا بغضبٍ» أي حَلُّوا مَبْوَأً ومعه غضبٌ، واستعمال «باء» تنبيهٌ على أنَّ مكانه الموافقَ يَلْزَمُه فيه غضبُ اللَّهِ فكيف بغيره من[7] الأمكنَةِ، وذلك نحو «فَبَشِّرْهم بعذاب»[8]. ثم قال: «وقولُ مَنْ قَالَ «بُؤْتُ بحقِّها» أي أَقْرَرْتُ فليس تفسيرُه بحسب مقتضى اللفظ، وقولُهم: «حَيَّاك الله وبَيَّاك» أصلُه: بَوَّأَك وإنما غُيِّر للمشاكَلَةِ، قاله[9] خلف الأحمر»[10].

قوله: «بغضب» في موضعِ الحالِ من فاعِل «باؤوا» أي: رَجَعوا مغضوباً

---

(١) ص ح: «من بواء».
(٢) تقدم برقم ٣٠١.
(٣) سقط من: ي.
(٤) البيت للبيد، وعجزه:

عنـدي ولم يَفْخَـرْ عليَّ كِـرامُـهـا

وهو في ديوانه ٣١٨.
(٥) المفردات ٦٣.
(٦) ع: «النبو».
(٧) ص ح: «عن».
(٨) الآية ٢١ من آل عمران.
(٩) ص ح: «قال».
(١٠) خلف بن حيان، أحد رواة اللغة والغريب، توفي سنة ١٨٠، أو بعد المئتين. انظر: الإنباه ١/٣٤٨؛ والبلغة ٧٧؛ والبغية ١/٥٥٤.

عليهم، وليس مفعولاً به كمررتُ بزيدٍ. وقال الزمخشري[1]: «هو من قولك: باء فلانٌ بفلان إذا كانَ حقيقاً بأَنْ يُقْتَلَ به لمساواتِه له ومكافَأَته، أي: صاروا أحِقَّاءَ بغضبِه» وهذا التفسيرُ ينفي كونَ الباءِ لِلحال[2] / . [٢٦/ب]

قوله «مِن الله» الظاهرُ أنَّه في محلِّ جرٍّ صفةً لغضَب، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: بغضبٍ كائنٍ من اللـهِ. و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وقيل: هو متعلِّقٌ بالفعلِ نفسِه أي: رَجَعوا من الله بغضب، وليس بقويٍّ.

قوله تعالى: «ذلك بأنهم» «ذلك» مبتدأٌ أُشير به إلى ما تَقَدَّم من ضَرْب الذِّلَّة والمَسْكَنة والخلافةِ بالغضب. و«بأنهم» الخبرُ. والباءُ للسببية، أي: ذلك مستحقٌّ بسببِ كفرِهم. وقال المهدوي: «الباءُ بمعنى اللام أي: لأنهم» ولا حاجة إلى هذا، فإنَّ باءَ السببيةِ تفيدُ التعليلَ بنفسِها. و«يكفرون» في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ، وكانَ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً لأنَّ، وأنَّ وما في حَيِّزها في محلِّ جرٍّ بالباء. والباءُ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأِ كما تقدَّم.

قوله «بآيات الله» متعلِّقٌ بيكفرون، والباءُ للتعدية.

قوله «ويقتُلون» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كـان، وقرىء[3]: «تَقْتُلون» بالخطاب التفاتاً إلى الخطاب الأولِ بعد الغَيْبة، و«يُقَتِّلونَ» بالتشديدِ للتكثيرِ[4].

قوله: «الأنبياءَ» مفعولٌ به جمع نبـيّ، والقُرَّاء على تَرْك الهمز في

(١) الكشاف ١/٢٨٥.

(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.

(٣) قراءة الحسن؛ البحر ١/٢٣٦؛ ابن عطية ١/٢٩٦.

(٤) نسبها في البحر ١/٢٣٦ إلى علـيّ، ونسبها في القرطبـي ١/٤٣١، إلى الحسن.

النُّبُوَّة[1] وما تَصَرَّف منها، ونافعٌ المدنيُّ على الهمزِ في الجميع إلا موضعين: في سورةِ الأحزابِ «للنبـيِّ إن أراد»[2] «[لا تَدْخُلوا] بيوتَ النبـيِّ إلَّا»[3] فإنَّ قالون حَكَى عنه في الوصلِ كالجماعةِ وسيأتي. فأمّا مَن هَمَز فإنه جَعَله مشتقاً من النبأ[4] وهو الخبر، فالنبـيُّ فعيل بمعنى فاعل، أي: مُنَبِّـيءُ عن الله برسالته، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى مَفْعول أي: إنه مُنَبَّأ مِن الله بأوامرِه ونواهِيه، واستدلُّوا على ذلك بجَمْعِهِ على نُبَآء، كظريف وظُرَفاء، قال العباس ابن مرداس[5]:

٥٠٩ ـ يا خاتمَ النُّبَآء إنَّك مُرْسَلٌ ... بالخيرِ، كلُّ هدى السبيلِ هُداكا

فظهورُ الهمزتين يَدُلُّ على كونِهِ من النبأ، واستضعف بعضُ النحويين هذه القراءةَ، قال أبو علي[6]: «قال سيبويه[7]: «بلغَنَا أنّ قوماً من أهل التحقيق يحقِّقون نَبِيًّا وبَرِيَّة، قال: وهو رديء»، وإنما استردَأه لأن الغالبَ التخفيفُ» وقال أبو عبيد: «الجمهورُ الأعظمُ من القُرَّاء والعوام على إسقاط الهمز من النبـيّ والأنبياء، وكذلك أكثرُ العرب مع حديث رويناه، فذكر أنَّ رجلاً جاء إلى النبـي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا نبـيءَ الله» فهمز، فقال: «لست نبـيءَ الله» فهمز، «ولكن نبـيُّ اللَّهِ» ولم يهمز، فأنكر عليه الهمز، قال: «وقال لي أبو عبيدة: العربُ تُبْدِل الهمزَ في ثلاثةِ أحرف: النبـي والبريَّة والخابية وأصلهنَّ الهمزُ»، قال أبو عبيدة: «ومنها حرف رابع: الذُّرِّيَّة من ذرأ يذرأ،

(١) انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٤٣.
(٢) الآية ٥٠ من الأحزاب.
(٣) الآية ٥٣ من الأحزاب.
(٤) رسمت في الأصل «النباء».
(٥) الكتاب ٢/١٢٦؛ المقتضب ١/١٦٢؛ اللسان: نبأ.
(٦) الحجة (خ) ١/١٨٢.
(٧) الكتاب ٢/١٧٠.

ويدل على أن الأصلَ الهمزُ قولُ سيبويه[١]: إنهم كلُّهم يقول: تنبَّأ مسيلمة فيهمزون، وبهذا لا ينبغي أن تُرَدَّ به قراءة هذا الإمامِ الكبير. أمَّا الحديثُ فقد ضَعَّفوه، قال ابنُ عطية[٢]: «مِمَّا يُقَوِّيَ ضعفَه أنه لمَّا أَنْشده العباس: «يا خاتم النُّبآء» لم يُنْكِرْه، ولا فرقَ بين الجمع والواحد»، ولكنَّ هذا الحديثَ قد ذكره الحاكم في المستدرك، وقال: هو صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يُخْرجاه. قلت: فإذا كان ذلك كذلك فَلْيُلْتَمَسْ للحديثِ تخريجٌ يكونُ جواباً عن قراءة نافع، على أن القطعيَّ لا يُعارَضُ بالظني، وإنما نذكرُه زيادةَ فائدةٍ والجواب عن الحديث أن أبا زيد[٣] حكى: «نَبَأْتُ من أرضٍ كذا إلى أَرض كذا» أي: خَرَجْتُ منها إليها، فقوله: «يا نبيءَ الله» بالهمز يُوهم يا طريدَ الله الذي أخرجه من بلدِه إلى غيره، فنهاهُ عن ذلك لإيهامِهِ ما ذكرنا، لا لسبب يتعلَّق بالقراءةِ. ونظيرُ ذلك نَهْيُه للمؤمنين عن قولهم: «راعِنا»، لَمَّا وَجَدَتِ اليهودُ بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لغتهم، أو يكونُ حَضَّاً منه عليه السلام على تحرِّي أفصحِ اللغاتِ في القرآنِ وغيرِه.

وأمَّا مَنْ لم يَهْمِزْ فإنَّه يَحْتمل وجهين، أحدُهما: أنَّه من المهموزِ ولكِنْ خُفِّف، وهذا أَوْلى ليوافِقَ القراءتين ولظهورِ الهمزِ في قولِهم: تَنَبَّأ مُسَيلَمَةُ، وقولِه: «يا خاتمَ النُّبآء». والثاني: أنه أصلٌ آخرُ بنفسِه مشتقٌّ من نَبا ينبو إذا ظَهَرَ وارتفع، ولا شك أن رتبة النبيِّ مرتفعةٌ ومنزلتَه ظاهرةٌ بخلاف غيره من الخَلْق، والأصلُ: نَبِيْوٌ وأَنْبِواء، فاجتمع الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون، فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغِم، كميِّت في مَيْوِت، وانكسر ما قبلَ الواوِ في الجمعِ فقُلبت ياءً، فصار: أنبياء. والواوُ في النبوَّة بدلٌ من الهمزِ على الأولِ

---

(١) الكتاب ٢/١٢٦.

(٢) التفسير ١/٢٩٧.

(٣) سعيد بن أوس، عالم باللغة، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه أبو حاتم توفي سنة ٢١٥. انظر: الإنباه ٢/٣؛ النزهة ١٢٥.

وأصلٌ بنفسِها على الثاني، فهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِل أي: ظاهرٌ مرتفعٌ، أو بمعنى مفعول أي: رَفَعه الله على خَلْقه، أو يكونُ مأخوذاً من النبيّ الذي هو الطريق، وذلك أن النبيَّ طريقُ اللهِ إلى خَلْقِه، به يتوصَّلُون إلى معرفةِ خالِقِهم، وقالَ الشاعر(١):

٥١٠ ـ لمَّا وَرَدْنَ نُبَيَّاً واسْتَتَبَّ بِنا   مُسْحَنْفِرٌ كخُطوطِ النَّسْجِ مُنْسَحِلُ

أي: طريقاً، وقال(٢):

٥١١ ـ لَأَصْبَحَ رَتْماً دُقاقُ الحَصَى   مكانَ النَّبِيِّ من الكاثِبِ

الرَّتْمُ بالتاء المثنَّاة والمثلثةِ جميعاً: الكَسْر، والكاثِبُ بالمثلثة اسمُ جبلٍ، وقالوا في تحقيرِ نُبُوَّة مُسَيْلَمَةَ: نُبَيِّئَة. وقالوا: جمعُه على أَنْبياء قياس مطَّرد في فَعيل المعتلِّ نحو: وَلِيّ وأَوْلياء وصَفِيّ وأَصْفِياء. وأمَّا قالون فإنما تَرَكَ الهمزَ في الموضعين المذكورين لَمَدْرَكٍ آخرَ، وهو أنه مِنْ أصلِه في اجتماعِ الهمزتينِ من كلمتين إذا كانتا مكسورَتَيْنِ أَنْ تُسَهَّل الأولى، إلا أَنْ يَقَعَ قبلَها حَرفُ مدٍّ فتُبْدَلَ وتُدْغَم، فَلَزِمَه أن يفعلَ هنا ما فَعَل في «بالسوء إلاَّ»(٣) مِن الإبدالِ والإدغامِ، إلاَّ انه رُوي عنه خلافٌ في «بالسوء إلاَّ» ولم يُرْوَ عنه هنا خلافٌ، كأنه التزم البدل لكثرةِ الاستعمال في هذه اللفظة وبابها، ففي التحقيق لم يَتْرُكْ همزَ «النبيّ» بل هَمزَهْ وَلمَّا هَمَزَه أدَّاه قياسُ تخفيفِهِ إلى ذلك، وَيدُلُّ على هذا الاعتبارِ أنَّه إنما يَفْعَلُ ذلك حيث يَصِلُ، أمَّا إذا وَقَفَ فإنَّه يَهْمِزُه في الموضعين لزوالِ السببِ المذكورِ / فهو تارِكٌ للهمزِ لفظاً آتٍ به تقديراً. [٢٧/أ]

---

(١) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤؛ والبحر ١/٢٢٠؛ واللسان: نبا؛ وابن عطية ١/٢٩٧. والمُسْحَنْفِر: صفة للطريق أي واسع، وسحلت الريح: كشطت ما عليها. والأفضل أن تكون «نُبيّ» هنا موضعاً بعينه كما في اللسان لأنَّ الرواية بضم النون.

(٢) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١؛ واللسان، كثب.

(٣) الآية ٥٣ من يوسف: «إنَّ النفسَ لأمَّارة بالسوءِ إلاَّ ما رَحِم ربي».

قولُه تعالى: «بغيرِ الحقِّ» في محلِّ نَصْبٍ على الحال من فاعلِ «يَقْتُلون» تقديرُه: يقتُلونهم مُبْطِلين، ويجوز أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: قَتْلاً كائناً بغيرِ الحق، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. قال الزمخشري[1]: «قتلُ الأنبياءِ لا يكون إلا بغير الحقِّ، فما فائدةُ ذِكْرِه؟ وأجابَ بأنَّ معناه أنهم قَتَلوهم بغيرِ الحق عندَهم لأنهم لم يَقْتُلُوا ولا أَفْسَدوا في الأرض حتى يُقْتَلوا، فلو سُئِلوا وأَنْصَفُوا مِنْ أنفسِهم لم يَذْكُروا وجهاً يَسْتَحِقُّونَ به القتلَ عندهم» وقيل: إنما خَرَج وصفُهم بذلك مَخْرَجَ الصفةِ لقَتْلِهم بأنه ظلمٌ في حقهم لاحقٌّ، وهو أبلغُ في الشَّناعة والتعظيم لذنوبهم.

قوله: «ذلك بما عَصَوْا» مثلُ ما تقدَّم. وفي تكريرِ اسم الإشارة قولان، أحدهما: أنه مُشارٌ به إلى ما أُشِير بالأول إليه على سبيل التأكيد. والثاني ما قالَه الزمخشري[2]: وهو أَنْ يشَار به إلى الكفرِ وقَتْلِ الأنبياء، على معنى أنَّ ذلك بسببِ عِصْيانهم واعتدائِهم لأَنَّهم انهمكوا فيهما». و «ما» مصدريةٌ والباءُ للسببيَّة، أي بسبب عِصْيانهم، فلا محلَّ لـ«عَصَوا» لوقوعِه صلةً، وأصلُ عَصَوْا عَصَيُوا، تحرَّكت الياءُ وانفتح ما قبلَها، قُلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هي والواوُ، فحُذِفَت لكونها أوَّلَ الساكنين، وبَقِيَتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها فوزنه فَعَوْا. «وكانوا يعتدُون» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ«كان»، وكانَ وما بعدها عطفٌ على صلةِ «ما» المصدرية.

وأصلُ العِصيان: الشِّدَّةُ، اعتصَتِ النَّواةُ: اشتدَّت، والاعتداءُ المجاوزةُ من عدا يعدُو، فهو افتعالٌ منه، ولم يَذْكُرْ متعلَّقَ العِصيان والاعتداءِ لِيَعُمَّ كلَّ ما يُعْصَى ويُعْتَدَىٰ فيه.

---

(١) الكشاف ١/٢٨٥.

(٢) الكشاف ١/٢٨٥.

وأصلُ «يَعْتَدُون» يَعْتَدِيُون، ففُعِل به مافُعِل بـ «يتَّقون»[1] من الحَذْفِ والإعلال وقد تقدَّم، فوزنُه يَفْتَعُـون. والواوُ من «عَصَوْا» واجبةُ الإدغام في الواوِ بعدَها لانفتاحِ ما قبلَها، فليسَ فيها مَدٌّ يمنعُ مِن الإدغام، ومثلُه: «فقد اهتدوا وإنْ تَوَلَّوا»[2] وهذا بخلافِ ما إذا انضمَّ ما قبل الواوِ، فإنَّ المدَّ يقومُ مَقامَ الحاجز بين المِثْلَيْن فيجبُ الإظهارُ، نحو «آمنوا وعَمِلوا»[3] ومثلُه: «الذي يُوَسْوِس»[4].

آ. (٦٢) **قولُه تعالى: ﴿مَنْ آمن بالله﴾..** «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أحدُهما: أن تكونَ شرطيّةً في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«آمَن» مجزومٌ بها تقديراً وهو الخبرُ على الصحيحِ حَسْبما تقدَّم الخلافُ فيه. وقوله: «فلهم» جواب الشرط، وهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ «إنَّ» في قوله: إنَّ الذين آمنُوا، والعائدُ محذوفٌ تقديرُه: مَنْ آمن منهم، كما صَرَّح به في موضعٍ آخرَ[5]. والثاني: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ومَحَلُّها حينئذٍ النصبُ على البدلِ مِنْ اسمِ «إنَّ» وهو «الذين» بدلِ بعضٍ من كلٍّ، والعائدُ أيضاً محذوفٌ كما تقدْم، و«آمن» صلتُها، فلا محلَّ له حينئذ.

وقوله: «فلهم أجرُهُمْ» خبرُ «إنَّ الذين»، ودخلتِ الفـاءُ لأن الموصولَ يُشْبه الشرطَ، وهذا عند غيرِ الأخفش، وأمَّا الأخفش[6] فنُقِل عنه أنَّه إذا نُسِخ المبتدأ بـ «إنَّ» يمتنعُ ذلكَ فيه، فمحلُّ قوله «فلهم أجرُهم» رفعٌ على هذا

---

(١) الآية ٢١ من البقرة «لعلكم تتقون».
(٢) الآية ٢٠ من آل عمران «فإنْ أسْلموا فقد اهتدَوا وإن تَوَلَّوْا فإنما عليك البلاغُ».
(٣) الآية ٢٥ من البقرة.
(٤) الآية ٤ من الناس.
(٥) الآية ١٢٦ من البقرة: «وارزُقْ أهلَه من الثمراتِ مَنْ آمَنَ منهم بالله».
(٦) ليس له في «معاني القرآن» ضابط معين في زيادة الفاء. انظر ٣٤، ١٢٤ ـ ١٢٥، ٢٢٢.

القولِ، وجَزْمٌ على القولِ الأولِ، و«لهمْ» خبرٌ مقـدَّمٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، و«أجرُهُمْ» مبتدأ، ويجوزُ عند الأخفش أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبلَه وإنْ لم يعتَمِدْ، وقد تقدَّم ذِكْرُ الخلافِ في ذلك.

قوله: «عند ربِّهم» «عندَ» ظرفُ مكانٍ لازمُ الإِضافةِ لفظاً ومعنًى، والعاملُ فيه الاستقرارُ الذي تضمَّنه «لهم»، ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «أجرُهم» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُه: فلهم أجرُهم ثابتاً عند ربهم. والعِنْديَّة مجازٌ لتعالِيه عن الجهةِ، وقد تَخْرُجُ إلى ظرفِ الزمان إذا كانَ مظروفُها معنىً، ومنه قولُه عليه السلام: «إنما الصبرُ عند الصَّدمةِ الأولى[(١)]» والمشهورُ كسرُ عَيْنِها، وقد تُفْتَحُ وقد تُضَمُّ.

والذين هادُوا هم اليهودُ، وهادُوا في أَلِفه قولان: أحدُهما أنه من واو، والأصلُ: هاد يهودُ أي تاب، قال الشاعر[(٢)]:

٥١٢ ـ إنِّي امــرُؤٌ من حُبِّــه هــائِـدُ

أي: تائبٌ، ومنه سُمِّي اليهودُ لأنَّهم تابُوا عن عبادةِ العِجْلِ، وقال تعالى: «إنَّا هُدْنا إليك»[(٣)] أي تُبْنَا، وقيل: هو من التَّهْويد وهو النطق في سكون ووقار، وأنشدوا[(٤)]:

٥١٣ ـ وخُودٌ من اللائي تَسَمَّعْنَ بالضُّحى قَرِيضَ الرُّدافَى بالغِناءِ المُهَوَّد

وقيل: هو من الهَوادة وهي الخضوعُ. الثاني: انها من ياء، والأصلُ: هاد

---

(١) رواه البخاري في الجنائز (فتح الباري) ١٤٨/٣؛ مسلم: الجنائز ٦٣٨/٢.
(٢) نسبه في الصحاح (هود) إلى أعرابي وهو في القرطبي ٤٣٣/١. واللسان «هود».
(٣) الآية ١٥٦ من الأعراف.
(٤) البيت للراعي النميري، وهو في اللسان هود ـ وخد، وابن عطية ٣٠٠/١. والخود: من وخد البعير إذا أسرع.

يَهِيد، أي: تحرَّك ومنه سُمِّي اليهودُ لتحرُّكهم في دراستِهم. وقيل: سُمُّوا يهودَ نسبةً ليهوذا بالذال المعجمة وهو ابنُ يعقوب عليه السلام، فغيَّرتْه العربُ من الذال المعجمة إلى المهملة جَرْياً على عادتها في التلاعُب بالأسماء الأعجمية.

والنَّصارى جمعٌ، واحدُه نَصْران ونَصْرَانة كنَدْمان ونَدْمانة ونَدامىٰ، قاله سيبويه[1] وأنشد[2]:

٥١٤ ــ فَكِلْتاهما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها كما أَسْجَدَتْ نَصْرانَةٌ لم تَحَنَّفِ

وأنشد الطبري على نَصْران قوله[3]:

٥١٥ ــ يَظَلُّ إذا دارَ العِشَا مُتَحَنِّفاً ويُضْحي لَدَيْه وهو نَصْرانُ شامِسُ

قال سيبويهِ[4]: «إلَّا أنَّه لم يُسْتَعْمَلْ في الكلام إلا بياءِ النسب» وقال الخليل: «واحدُ النصارى نَصْرِيّ كمَهْرِيّ ومَهارىٰ. وقال الزمخشري[5]: «الياءُ في نَصْرانيّ للمبالغة كالتي في أَحْمري». ونصارىٰ / نكرةٌ، ولذلك دَخَلَتْ عليه [٢٧/ب] أَلْ وَوُصِفَ بالنكرةِ في قول الشاعر[6]:

٥١٦ ــ صَدَّتْ كما صَدَّ عما لا يَحِلُّ له ساقي نصارىٰ قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوَّامِ

(١) الكتاب ٢/ ٢٩، ٢/ ١٠٤.

(٢) البيت لأبي الأخزر الحماني، وهو في الكتاب ٢/ ٢٩؛ والبحر ١/ ١٥١؛ واللسان: نصر. ولم تحنف: لم تختتن، والبيت في وصف ناقتين أجهدهما السير.

(٣) تفسير الطبري ٢/ ١٤٣، والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في الاضداد ١٥٥؛ وابن عطية ١/ ٣٠١؛ والقرطبي ١/ ٤٣٣؛ والبحر ١/ ٢٣٨؛ والشماس: من رؤوس النصارى.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٩.

(٥) الكشاف ١/ ٢٨٥.

(٦) البيت للنمر بن تولب، وهو في الكتاب ٢/ ٢٩؛ القرطبي ١/ ٤٣٣. والشاعر يصف ناقة عرض عليها الماء فعافته. والفصح: عيد النصارى يفطرون فيه.

وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى قرية يقال لها نَاصِرة، كان يَنْزِلها عيسى عليه السلام، أو لأنهم كانوا يتناصرون، قال الشاعر[1]:

٥١٧ ـ لَمَّا رأيتُ نَبَطاً أَنْصارا شَمَّرْتُ عن رُكْبَتِيَ الإزارا
كُنْتُ لهم من النَّصارى جَارا

والصابِئُون: قومٌ عَبدوا الملائكةَ، وقيل: الكواكبَ. والجمهورُ على همزِهِ، وقرأه نافعٌ غيرَ مهموز[2]. فمَنْ هَمَزَه جَعَلَه من صَبَأَ نابُ البعير أي: خَرَج، وصَبَأَتِ النجومُ: طَلَعت. وقال أبو عليّ[3]: «صَبَأْتُ على القومِ إذا طَرَأْتُ عليهم، فالصابِىءُ: التارِكُ لدينِه كالصابىءِ الطارىءِ على القومِ فإنه تارِكٌ لأرضِه ومنتقلٌ عنها». ومَنْ لم يَهْمِزْ فإنه يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ مأخوذاً من المهموزِ فَأَبْدَلَ من الهمزةِ حرفَ علة إمَّا ياءً أو واواً، فصارَ من باب المنقوصِ مثل قاضٍ أو غازٍ، والأصل: صابٍ، ثم جُمِع كما يُجْمع القاضي أو الغازي، إلا أنَّ سيبويه لا يرى قلبَ هذه الهمزة إلا في الشعر[4]، والأخفشُ وأبو زيد يَرَيان ذلك مطلقاً. الثاني: أنه من صَبَا يَصْبو إذا مال، فالصابي كالغازي، أصلُه: صابِوٌ فَأُعِلَّ كإعلال غازٍ. وأَسْند أبو عُبَيْد إلى ابن عباس: «ما الصابُون إنما هي الصابئون، ما الخاطون إنما هي الخاطِئون». فقد اجتمع في قراءةِ نافع همزُ النبيين وتَرْكُ همز الصابئين، وقد عَرَفْت أن العكسَ فيهما أَفْصَحُ. وقد حَمَلَ الضميرَ في قوله «من آمن وعمل» على لفظِ «مَنْ» فَأَفْرد، وعلى المعنى في قولِه: «فَلَهُم أجرُهم عند ربهم» على المعنى، فَجَمَع كقوله[5]:

---

(١) لم أهتد إلى قائلها، وهو في أمالي الشجري ١/٧٩؛ والقرطبي ١/٤٣٤.
(٢) السبعة ١٥٧؛ الكشف ١/٢٤٥؛ القرطبي ١/٤٣٤.
(٣) الحجة (خ) ١/١٨٤.
(٤) الكتاب ٢/١٩٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٤٣٥.

٥١٨ ـ أَلِمَّا بسَلْمى عنكما إنْ عَرَضْتُما وقولا لها عُوجِي على مَنْ تَخَلَّفوا

فراعى المعنى، وقد تقدَّم تحقيق ذلك عند قوله: «ومِن الناس مَنْ يقول آمنَّا»(١).

والأَجْرُ في الأصلِ مصدرٌ يقال: أَجَرَهُ الله يأجِرُهُ أَجْراً، وقد يُعَبَّر به عن نفس الشيء المُجَازَى به، والآيةُ الكريمة تحتملُ المعنيين.

وقرأ أبو السَّمَّال(٢): «والذين هادَوْا» بفتحِ الدال كأنها عنده من المفاعَلَةِ والأصلُ: «هادَيُوا» فأُعِلَّ كنظائره.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿فَوْقكم﴾: ظرفُ مكانٍ ناصبُه «رَفعْنا» وحكمُ «فوق» مثلُ حكم تحت، وقد تقدَّم الكلامُ عليه. قال أبو البقاء(٣): «ويَضْعُف أن يكونَ حالاً من «الطور»، لأن التقدير يصير: رَفَعْنا الطورَ عالياً، وقد استُفيد [هذا](٤) من «رَفَعْنا» وفي هذا نظرٌ لأنَّ المرادَ به علوٌّ خاص وهو كونُه عالياً عليهم لا مطلقُ العلوِّ حتى يصيرَ رفعناه عالياً كما قدَّره. قال: «ولأنَّ الجَبَلَ لم يكُنْ فوقَهم وقتَ الرفع، وإنما صارَ فوقَهم بالرفْعِ. ولقائلٍ أن يقولَ: لِمَ لا يكونُ حالاً مقدرة، وقد قالَ هو في قولِه «بقوة» إنها حالٌ مقدَّرةٌ كما سيأتي.

والطُّور: اسمٌ لكلِّ جبل، وقيل لما أَنْبَتَ منها خاصةً دونَ ما لم يُنْبِتْ، وهل هو عربي أو سُرْياني؟ قولان، وقيل: سُمِّي بطور ابنُ اسماعيل عليه السلام، وقال العجَّاج(٥):

---

(١) الآية ٨ من البقرة.
(٢) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن الجزري ٢/٢٧. وانظر: الشواذ ٦.
(٣) الاملاء ١/٤١.
(٤) زيادة للتوضيح من أبي البقاء.
(٥) ديوانه ١/٤٢؛ وأمالي القالي ٢/١٧١؛ والخصائص ٢/٩٠؛ والمخصص ١١/١٢٠؛ والمحتسب ١/١٥٧؛ والدرر ٢/٢١٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٢٦.

٥١٩ ـ داني جَنَاحَيْهِ من الطُّور فَمَرّْ   تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ

قوله: «خُذُوا» في محلِّ نصبٍ بقولٍ مضمر، أي: وقُلْنا لهم خُذُوا، وهذا القولُ المضمر يجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعل «رَفَعْنا» والتقدير: ورفعنا الطور قائلين لكم خُذوا. وقد تقدَّم أنَّ «خُذْ» محذوفُ الفاءِ وأن الأصلَ: أُؤْخُذْ، عند قوله «فكُلا منها رَغَداً»(١).

قوله: «ما آتيناكم» مفعولُ«خُذوا»، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي لا نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ محذوفٌ أي: ما آتيناكموه.

قوله: «بقوةٍ» في محلِّ نَصْبٍ على الحال. وفي صاحِبها قولان، أحدهما: أنه فاعلُ «خُذوا» وتكونُ حالاً مقدرة، والمعنى: خُذوا الذي آتيناكموه حالَ كونكم عازمين على الجِدِّ بالعمل به. والثاني: أنه ذلك العائدُ المحذوف، والتقدير: خُذوا الذي آتيناكُموه في حالِ كونه مشدَّداً فيه أي: في العمل به والاجتهادِ في معرفته،وقوله «ما فيه» الضميرُ يعود على «ماآتيناكم». والتولِّي تَفَعُّل من الوَلْي، وأصلُه الإِعراضُ عن الشيء بالجسم، ثم استُعْمِل في الإِعراض عن الأمورِ والاعتقاداتِ اتساعاً ومجازاً، و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم من رفعِ الطور وإيتاء التوراة.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿فلولا فَضْلُ اللهِ﴾**: «لولا» هذه حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، والظاهرُ أنها بسيطةٌ، وقال أبو البقاء(٢): «هي مركبةٌ من «لَوْ» و«لا»، و«لو» قبل التركيبِ يمتنعُ بها الشيءُ لامتناع غيره، و«لا» للنفي، والامتناعُ نفيٌ في المعنى،وقد دَخَلَ النفيُ بـ«لا»على أحد امتناعي لو، والنفيُ إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمِنْ هنا صار معنى «لولا» هذه يمتنع بها الشيءُ

---

(١) البقرة آية ٣٥.

(٢) الاملاء ١/٤١.

لوجودِ غيره، وهذا تكلُّفُ ما لا فائدةَ فيه، وتكونُ «لولا» أيضاً حرفَ تحضيضٍ فتختصُّ بالأفعال وسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله تعالى. و«لولا» هذه تختصُّ بالمبتـدأ، ولا يجوزُ أَنْ يليَها الأفعالُ، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك أُوِّلَ كقوله(١):

٥٢٠ ـ ولـولا يَحْسِبون الحِلْم عَجْزاً لَمَا عَدِم المُسيئونَ احتمالي

وتأويلُه أن الأصلَ: ولولا أن يَحْسِبوا، فلمَّا حُذِفَتْ ارتفـع الفعلُ كقوله(٢):

٥٢١ ـ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى . . . .

أي: أَنْ أحضرَ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ خلافاً للكسائي حيث رَفَعَه بفعلٍ مضمر، وللفراء حيث قال: «مرفوعٌ بنفس لولا»، وخبرُه واجبُ الحذف / للدلالةِ عليه وسَدِّ شيءٍ مَسَدَّه وهو جوابُها، والتقديرُ: ولولا فضلُ اللَّـهِ كائنٌ أو حاصل، ولا يجوز أن يُثْبَتَ إلا في ضرورة شعر، ولذلك لُحِّن المعري في قوله(٣): [٢٨/أ]

٥٢٢ ـ يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْـدُ يُمْسِكُـه لَســالا

حيث أَثْبتَ خبرَها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضُهم فصَّل فقال(٤): «إنْ كان خبرُ ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذفُ واجبٌ، وعليه جاء التنزيلُ وأكثرُ الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يَخْلو: إمّا أَنْ يَدُل عليه دليلٌ أو لا، فإنْ لم يَدُلَّ

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ٣١؛ والكتاب ٥٢٨/١؛ ومجالس ثعلب ٣١٧؛ والرواية المشهورة بنصب «أحْضر». وعجزه:

وأنْ أشهـدَ اللذاتِ هـل أنـت مُخْلِدي

(٣) سقط الزند ١٠٤/١؛ والمقرب ٨٤/١؛ والمغنى ٣٠٢. والضمير في «منه» للسيف.

(٤) انظر: ابن عقيل ٢١٦/١.

عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه، نحو قولِه عليه السلامُ: «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفر»[١]، وقولِ الآخر[٢]:

٥٢٣ ـ فلولا بَنُوها حولَها لَخَبَطْتُها . . . .

وإنْ دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذفُ، نحو: لولا زيدٌ لغُلِبْنا، أي شجاع، وعليه بيتُ المعري المتقدِّم، وقال أبو البقاء[٣]: «ولَزِمَ حَذْفُ الخبر للعلمِ به وطولِ الكلام، فإن وَقَعَتْ «أَنْ» بعدها ظَهَر الخبرُ، كقوله: «فلولا أنَّه كان من المُسَبِّحين»[٤] فالخبرُ في اللفظ لـ«أنَّ»وهذا الذي قاله مُوْهِمٌ، ولا تعلُّق لخبرِ «أنَّ» بالخبر المحذوف ولا يُغْني عنه البتةَ فهو كغيره سواء، والتقدير: فلولا كونُه مُسَبِّحاً حاضرٌ أو موجود، فأيُّ فائدةٍ في ذكره لهذا؟ والخبرُ يجب حَذْفُه في صورٍ أخرى[٥]، يطولُ الكتابُ بِذِكْرِها وتفصيلِها، وإنما تأتي إن شاء اللَّـهُ مفصَّلةً في مواضعها. وقد تقدَّم معنى الفضلِ عند قوله «فَضَّلْتُكم على العالَمين»[٦].

قوله: «لَكُنْتُمْ من الخاسرين» اللامُ جوابُ لولا. واعلم أنَّ جوابَها إن كان مُثْبَتاً فالكثيرُ دخولُ اللامِ كهذه الآيةِ ونظائِرها، ويَقِلُّ حَذْفُها، قال[٧]:

٥٢٤ ـ لَوْلا الحياءُ وباقي الدينِ عِبْتُكُما ببعضِ ما فيكما إذْ عِبْتُما عَوَري

---

(١) رواه البخاري: الحج (فتح الباري) ٣/٤٣٩؛ مسلم: الحج ٢/٩٦٨.

(٢) البيت للزبير بن العوام وهو في المغني ٥٦٣؛ والعيني ١/٥٧١ وعجزه:

كَـخَبْـطةِ عـصـفـورٍ ولـم أتـلَعْـثَـمِ

(٣) الاملاء ١/٤١.

(٤) الآية ١٤٣ من الصافات.

(٥) انظر: ابن عقيل: ١/٢١١.

(٦) الآية ٤٧ من البقرة.

(٧) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٧٦؛ والمقرب ١/٩٠؛ واللسان: بعض، ورصف المباني ٢٤٢؛ والبحر ١/٢٢٤؛ والهمع ٢/٢٧؛ والدرر ٢/٨٣.

وإنْ كان منفيًّاً فلا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يكونَ حرفُ النفي «ما» أو غيرَها، إن كان غيرَها فترْكُ اللام واجبٌ نحو: لولا زيدٌ لم أقم، أو لن أقوم، لئلَّا يتوالى لامان، وإن كان بـ «ما» فالكثيرُ الحَذْفُ، ويَقِلُّ الإتيانُ بها، وهكذا حكمُ جوابِ «لو» الامتناعية، وقد تقدَّم عند قوله: «ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بسمعهم»[1] ولا محلَّ لجوابِها من الإعراب. و «من الخاسرين» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ «كان»، ومِنْ للتبعيض.

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿ولقد عَلِمْتُم﴾**: اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: والله لقد، وهكذا كلُّ ما جاءَ من نظائرِها، و «قد» حرف تحقيق وتوقع، ويُفيد في المضارع التقليلَ إلا في أفعال الله تعالى فإنَّها للتحقيق، وقد تُخْرِجُ المضارع إلى المُضيِّ كقوله[2]:

٥٢٥ ــ قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُه كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفُرْصادِ

وهي أداةٌ مختصةٌ بالفعلِ، وتَدْخُل على الماضي والمضارعِ، وتُحْدِثُ في الماضي التقريبَ من الحالِ. وفي عبارة بعضِهم: «قد: حرفٌ يَصْحَبُ الأفعالَ ويُقَرِّبُ الماضيَ من الحالِ، ويُحْدِثُ تقليلاً في الاستقبال» ويكونُ اسماً بمعنى حَسْب نحو: قدني درهمٌ أي: حسبي، وتتصل بها نونُ الوقايةِ مع ياء المتكلم غالباً، وقد جَمَع الشاعر بين الأمرين، قال[3]:

---

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩، وقد ينسب إلى شاعر هذلي وليس في ديوان الهذليين؛ والكتاب ٢/٣٠٧؛ وابن يعيش ٨/١٤٧؛ ورصف المباني ٣٩٢؛ والمغني ١٨٩؛ وشواهد المغني ٤٩٤؛ والخزانة ٤/٥٠٢؛ والهمع ٢/٧٣؛ والدرر ٢/٨٩. واصفرار الأنامل كناية عن الموت، والفرصاد: ماء التوت.

(٣) اختلفوا في نسبته بين أبي بحدلة وحميد الأرقط، وهو في النوادر ٢٠٥؛ وأمالي الشجري ١/١٤؛ والإنصاف ١٣١؛ والمغني ١٨٥؛ وابن يعيش ٣/٢٤؛ والخزانة ٢/٤٤٩؛ والعيني ١/٣٧٥؛ وشواهد المغني ٤٨٧. والخبيبان هما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب، وقدني أي حسبي. وبعد البيت: ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحِدِ.

٥٢٦ ـ قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي ....

وإذا كانت حرفاً جاز حَذْفُ الفعلِ بعدَها كقوله[1]:

٥٢٧ ـ أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحالِنا وكَأَنْ قَدِ

أي: قد زالت، وللقسم وجوابِه أحكامٌ تأتي إنْ شاء الله تعالى مفصَّلةً. و «عَلِمْتُمْ» بمعنى عَرَفْتُم، فيتعدَّى لواحدٍ فقط، والفرقُ بين العلم والمعرفة أنَّ العلمَ يستدعي معرفةَ الذاتِ وما هي عليه من الأحوال نحو: عَلمتُ زيداً قائماً أو ضاحكاً، والمعرفةُ تستدعي معرفةَ الذاتِ، وقيل: لأنَّ المعرفةَ يسبقها جهلٌ، والعلمُ قد لا يَسْبِقُه جهلٌ، ولذلك لا يجوزُ إطلاقُ المعرفةِ عليه سبحانه. و «الذين اعتَدَوا» الموصولُ وصلتُه في محلِّ النصبِ مفعولاً به، ولا حاجةَ إلى حَذْفِ مضافٍ، كما قدَّره بعضُهم، أي: أحكامُ الذين اعتدوا، لأنَّ المعنى عَرَفْتم أشخاصَهم وأعيانَهم. وأصلُ اعتَدَوْا: اعتَدَيُوا، فأُعِلَّ بالحذف ووزنه افْتَعَوا، وقد عُرِفَ تصريفُه ومعناه.

قوله: «منكم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «اعتدَوا» ويجوز أن يكونَ من «الذين» أي: المعتدين كائنين منكم، و «مِنْ» للتبعيض.

قوله: «في السَّبْتِ» متعلِّقٌ باعتَدَوا، والمعنى: في حُكْم السبت، وقال أبو البقاء[2]: «وقد قالوا: اليومَ السبتُ، فجعلوا «اليومَ» خبراً عن السبت، كما يقال، اليومَ القتالُ، فعلى ما ذكرنا يكونُ في الكلامِ حَذْفٌ تقديرُه في يوم السبت». والسبتُ في الأصل مصدرُ سَبَتَ، أي: قَطَع العمل. وقال ابن عطية[3]: «والسَّبتُ: إمَّا مأخوذٌ من السُّبوت الذي هو الراحة والدَّعَة،

---

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٠؛ والخصائص ٣٦١/٢؛ وابن يعيش ٥/٨؛ والأشموني ٣١/١؛ والخزانة ٢٣٢/٣؛ والدرر ١٢١/١. وأفد: حان.

(٢) الاملاء ٤١/١.

(٣) التفسير ٣٠٦/١.

وإمّا من السَّبْت وهو القطع، لأن الأشياء فيه سَبَتَتْ وتَمَّتْ خِلْقَتُها، ومنه قولُهم: سَبَتَ رأسَه أي: حَلَقه. وقال الزمخشري[1]: «والسبتُ مصدرُ سَبَتَتِ اليهودُ إذا عَظَّمت يومَ السبتِ» وفيه نظرٌ، فإنَّ هذا اللفظ موجودٌ واشتقاقُه مذكورٌ في لسان العرب قبل فِعْل اليهودِ ذلك، اللهم[2] إلا أَنْ يريدَ هذا السبتَ الخاصَّ المذكورَ في هذه الآيةِ. والأصلُ فيه المصدرُ كما ذكرتُ، ثم سُمِّي به هذا اليومُ من الأسبوع لاتفاقِ وقوعِه فيه كما تقدَّم أنَّ خَلْقَ الأشياء تَمَّ وقُطِعَ، وقد يقال يومُ السبتِ فيكونُ مصدراً، وإذا ذُكِر معه اليومُ أو مع ما أشبهه من أسماءِ الأزمنة مِمَّا يتضمَّن عَمَلاً وحَدَثاً جاز نصبُ اليومِ ورفعُه نحو: اليوم الجمعةُ، اليوم العيدُ، كما يقال: اليوم الاجتماعُ والعَوْدُ، فإنْ ذُكِرَ مع «الأحد» وأخواتِه وَجَب / الرفعُ على المشهورِ، وتحقيقُها مذكورٌ في كتبِ النحوِ. [٢٨/ب]

قوله: «قردةً خاسئين» يجوز فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها أن يكونا خبرين، قال الزمخشري[3]: «أي: كونوا جامعين بين القِرَدِيَّة والخُسُوء» وهذا التقديرُ بناءً منه على على أنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ، فلذلك قَدَّرهما بمعنى خبرٍ واحدٍ من باب: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، وقد تقدَّم القول فيه. الثاني: أن يكون «خاسئين» نعتاً لِقردة، قاله أبو البقاء[4]. وفيه نظرٌ مِنْ حيث إن القردةَ غيرُ عقلاءَ، وهذا جَمْعُ العقلاء. فإنْ قيل: المخاطبون عُقَلاء. فالجوابُ أنّ ذلك لا يُفيد، لأنَّ التقديرَ عندكم حينئذٍ: كونوا مثلَ قِرَدةٍ مِنْ صفتِهم الخُسُوء، ولا تعلُّقَ للمخاطَبين بذلك، إلا أنه يمكنُ أَنْ يقالَ إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء، كقوله: «لي

---

(١) الكشاف ١/٢٨٦.
(٢) في الأصل: «إلا اللهم» وهو سهو.
(٣) الكشاف ١/٢٨٦.
(٤) الاملاء ١/٤٢.

ساجدين»[1]، و«أَتَيْنا طائعين»[2]. الثالث: أن يكون حالاً من اسم «كونوا» والعاملُ فيه «كونوا»، وهذا عندَ مَنْ يُجيز لـ«كان» أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ. وفيه خلافٌ سيأتي تحقيقُه عند قوله تعالى: «أكان للناسِ عَجَباً»[3] إن شاء الله تعالى. الرابع ـ وهو الأجْوَدُ ـ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «قِرَدَةً» لأنه في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسوخِينَ في هذه الحالةِ، وجَمْعُ فِعْل على فِعَلة قليلٌ لا ينقاس.

ومادة القرد تدل على اللصوق والسكون، تقول: «قَرَد بمكان كذا» أي: لَصِق به وسكن، ومنه «الصوفُ القَرَد» أي المتداخلُ، ومنه أيضاً: «القُراد» هذا الحيوانُ المعروف. ويقال: خَسَأْتُه فَخَسَأَ، فالمتعدي والقاصر سواء نحو: زاد وغاض، وقيل: يُقال خَسَأْتُه فَخَسِىءَ وانْخَسَأَ؛ والمصدر الخُسُوء والخَسْءُ. وقال الكسائي: «خَسَأْتُ الرجلَ خَسْئاً، وخَسَأَ هو خُسُوءاً ففرَّق بين المصدَرَيْن، والخُسُوءُ: الذِّلَّة والصَّغارُ والطَّرْدُ والبُعْدُ ومنه خَسَأْتُ الكلبَ.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿نَكالاً﴾**: مفعولٌ ثانٍ لجَعَلَ التي بمعنى صَيَّر والأولُ هو الضميرُ وفيه أقوالٌ، أحدُها: يعود على المَسْخَة. وقيل: على القريةِ لأنَّ الكلامَ يقتضيها كقوله: «فَأَثَرْنَ به نَقْعاً»[4] أي بالمكانِ. وقيل على العقوبة، وقيل على الأمَّة. والنَّكالُ: المَنْعُ، ومنه النِّكْلُ اسمٌ للقيد من الحديد واللِّجام لأنه يُمْنَعُ به، وسُمِّي العِقابُ نكالاً لأنه يُمْنَعُ به غيرُ المعاقب أن يفعلَ فِعْلَه، ويَمْنَعُ المُعاقَبَ أن يعودَ إلى فِعْلِه الأولِ. والتنكيلُ: إصابةُ الغيرِ بالنَّكالِ لِيُرْدَعَ غيرُه، ونَكَلَ عن كَذا يَنْكُل نُكولاً امتنع، وفي

---

(١) الآية ٤ من يوسف «والشمسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدين».

(٢) «١١ من فصلت «فقال لها وللأرض ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قالتا أتينا طائعين».

(٣) الآية ٢ من يونس.

(٤) الآية ٤ من العاديات.

الحديثِ: «إنَّ الله يحبُ الرجلَ النَّكل»[1] أي: القوي على الفرس. والمَنْكَلُ ما يُنَكَّل به الإنسان قال[2]:

٥٢٨ ـ فـارمِ على أَقْفائِهم بِمَنْكَـلِ ....

والضميرُ في يديهَا وخلفها كالضميرِ في «جَعَلْنَاهَا».

قـولـه: «ومَـوْعِـظَةً» عـطفٌ على «نَكـالاً» وهي مَفْعِلَة من الـوعظ وهو التخويف، وقال الخليل[3]: «التذكيرُ بالخيرِ فيما يَرِقُّ له القَلْبُ، والاسمُ: العِظَةُ كالعِدَة والزِنَة. و«للمتقين» متعلقٌ بِمَوْعِـظة. واللامُ للعلة، وخُصَّ المتقين بالذِّكْرِ، وإن كانَتْ موعظةً لجميعِ العالَم: البَرِّ والفاجِرِ، لأن المنتفعَ بها هم هؤلاء دونَ مَنْ عَدَاهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ اللامُ مقويةً، لأنَّ «موعظة» فَرْعٌ على الفِعْلِ في العملِ فهو نظيرُ «فَعَّالٌ لِما يريد»[4]، فلا تعلُّق لها لزيادتها، ويجوز أَنْ تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لموعظةً، أي: موعظةً كائنةً للمتقين.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾**.. الجمهور على ضمِّ الراء لأنه مضارعٌ مُعْرَبٌ مجرَّدٌ من ناصبٍ وجازمٍ. ورُوِيَ عن أبـي عمرو[5] سكونُها سكوناً مَحْضاً واختلاسُ الحركةِ، وذلك لتوالي الحركات، ولأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ فكأنها حرفان، وحركتُها حركتان، وقيل: شبَّهها بعَضْد، فسُكِّن أَوْسَطُه

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٥/١١٦.

(٢) البيت لرياح المؤملي وهو في اللسان «نكل» والقرطبـي ١/٤٤٣، وقبله:

يـا ربِّ أَشْـقـانـي بـنـو مُؤَمِّـل

وقد ضبط المؤلف الميم بالكسر خلاف ما نصَّتْ عليه كتب اللغة.

(٣) انظر: القرطبـي ١/٤٤٤.

(٤) الآية ١٠٧ من هود.

(٥) القرطبـي ١/٤٤٤؛ والبحر ١/٢٤٩.

إجراءً للمنفصلِ مُجْرَىٰ المتصلِ، وهذا كما تَقَدَّم في قراءة «بارِئْكم[١]»، وقد تقدَّم ذِكْرُ من استَضْعَفها من النحويين، وتقدَّم ذكرُ الأجوبةِ عنه بما أَغْنَى عن إعادتِه هنا، ويجوز في همز «يَأْمركم» إبدالُه ألفاً وهذا مطَّرِدٌ. و «يَأْمركم» هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لإنَّ، وإنَّ وما في حَيِّزها في مَحلِّ نصب مفعولاً بالقول، والقولُ وما في حَيِّزه في محلٍّ جرٍّ بإضافة الظرف إليه، والظرفُ معمولٌ لفعل محذوفٍ أي: اذكُرْ.

قوله: «أن تَذْبَحوا بقرة» «أَنْ» وما في حَيِّزها مفعولٌ ثانٍ ليَأْمركم، فموضِعُها يجوزُ أن يكونَ نصباً وإن يكونَ جرًّاً حَسْبَما مضىٰ من ذِكْرِ الخلافِ، لأنَّ الأصلَ على إسقاطِ حرفِ الجرّ أي: بأَنْ تَذْبَحوا، ويجوزُ أن يُوافِقَ الخليلُ هنا على أَنَّ موضِعَها نَصبٌ لأنَّ هذا الفعلَ يجوز حذفُ الباءِ معه، ولو لم تكنِ الباءُ في «أَنْ» نحو: أمرتُك الخيرَ.

والبقرةُ واحدة البَقَر، تقعُ على الذكَرِ والأنثى نحو حَمامة، والصفةُ تُمَيِّزُ الذكر من الأنثى، تقول: بقرةٌ ذكرٌ وبقرةٌ أنثى، وقيل: بقرةٌ اسمٌ للأنثى خاصةً من هذا الجِنس مقابلةً لثور، نحو: ناقةٌ وجَمَل، وأَتان وحمار، وسُمِّي هذا الجنسُ بذلك لأنه يَبْقُر الأرض أي يَشُقُّها بالحرث، ومنه: بَقَر بطنَه، والباقر أبو جعفر[٢] لشَقِّه العلمَ، والجمع: بَقَر وباقِر وبَيْقُور وبَقِير.

قوله: «هُزُواً» مفعول ثان لـ «أتتَّخِذُنا». وفي وقوعِ «هُزُوا» مفعولاً ثانياً ثلاثةُ أقوالٍ. أحدُها: أنه على حَذْفِ مضافٍ أي ذوي هُزْء. الثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي مَهْزُوءاً بنا. الثالث: انهم جُعِلوا نفس الهُزْءِ

---

(١) الآية ٥٤ من البقرة.

(٢) محمد بن علي، عرض على أبيه زين العابدين، وروى عن ابن عباس، وقرأ عليه ابنه جعفر، توفي سنة ١١٨. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠٢.

مبالغةً. وهذا أَوْلَىٰ، وقال الزمخشري ـ وبدأ به ـ[1]: «أَتَجْعَلُنا مكانَ هُزْءٍ» وهو قريبٌ من هذا.

وفي «هُزُواً» قراءاتٌ سِتٌّ[2]، المشهورُ منها ثلاثٌ: هُزُؤاً بضمتين مع الهمز، وهُزْءاً بسكونِ العين / مع الهمز وَصْلاً وهي قراءة حمزة رحمه الله، [٢٩/أ] فإذا وَقَفَ أبدلَها واواً، وليس قياسَ تخفيفها، وإنما قياسُه إلقاءُ حركتِها على الساكنِ قبلَها. وإنما اتَّبع رسمَ المصحف فإنها رُسِمَتْ فيه واواً، ولذلك لم يُبْدلها في «جزءاً» واواً وقفاً، لأنها لم تُرْسَمْ فيه واواً كما سيأتي عن قريب، وقراءتُه أصلُها الضمُّ كقراءةِ الجماعةِ إلا أنه خُفِّفَ كقولِهم في عُنُق: عُنْق. وقيل: بل هي أصلٌ بنفسِها، ليست مخففةً من ضم، حَكَى مكي[3] عن الأخفش[4] عن عيسى بن عمر: «كلُّ اسمٍ ثلاثي أولُه مضمومٌ يجوزُ فيه لغتان: التثقيل والتخفيفُ». و «هُزُواً» بضمتين مع الواوِ وَصْلاً وَوَقْفاً وهي قراءةُ حَفْص عن عاصم، كأنه أَبْدَلَ الهمزةَ واواً تخفيفاً، وهو قياسٌ مطَّرد في كلِّ همزة مفتوحةٍ مضمومٍ ما قبلَها نحو جُوَن في جُؤَن[5]، و «السفهاءُ وَلا إنَّهم»[6] وحكمُ «كُفْئاً» في قوله تعالى: «ولم يكُنْ له كُفْئاً أحدٌ»[7] حكمُ «هُزُواً» في جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهاً. و«هُزَاً» بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها

---

(١) الكشاف ١/٢٨٦.

(٢) انظر: السبعة ١٥٧؛ الكشف ١/٢٤٧؛ البحر ١/٢٥٠؛ الشواذ ٦.

(٣) الكشف ١/٢٤٨.

(٤) معاني القرآن ١٠٣.

(٥) قال صاحب القاموس مادة «جان»: الجُؤْنَة: سَفَطٌ مغَشًّى بجلد ظَرْفٌ لطيب العطار أصله الهمز، وجمعه جؤن.

(٦) «أنؤمنُ كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء» الآية ١٣ من البقرة، وذلك فيما روي عن أبي عمرو أنه يَنْحو بالمفتوحة بعد المضمومة نَحْوَ الألف ويبدل منها واواً مفتوحة. انظر: الكشف ١/١١٧.

(٧) الآية ٤ من الإخلاص.

وهو أيضاً قياسٌ مطرد، وهُزْواً بسكون العين مع الواو، وهُزَّاً بتشديد الزاي من غيرِ همزةٍ، ويُرْوَىٰ عن أبـي جعفر، وتقدَّم معنى الهُزْء أول السورة.

قوله: «أعوذُ باللـهِ» تقدَّم إعرابُه في الاستعاذَةِ، وهذا جوابٌ لاستفهامِهم في المعنى كأنه قال: لا أَهْزَأُ مستعيذاً باللـهِ من ذلك فإنَّ الهازِىءَ جاهِلٌ. وقوله «أَنْ أكونَ» أي: مِن أَنْ أكونَ، فيجيءُ فيه الخلافُ المعروف. و«مِن الجاهلين» خبرُها، وهو أَبْلَغُ من قولك: «أن أكونَ جاهِلاً، فإنَّ المعنى: أن أنتظمَ في سلكِ قَوْمٍ اتَّصفوا بالجهل.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿قالوا ادْعُ لنا ربَّك يُبَيِّنْ لنا﴾. . كقوله: «ادعُ لنا ربَّك يُخْرِجْ لنا»[(١)] وقد تقدَّم. قولُه: «ما هي»؟ ما استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ تقديرُه: أيُّ شيءٍ هي، و«ما» الاستفهاميةُ يُطْلَبُ بها شَرْحُ الاسم تارةً نحو: «ما العنقاءُ؟ [و] ما هيَّةُ المُسَمَّى أخرى نحو: ما الحركةُ؟ وقال السكاكي[(٢)]: «يَسْأَلُ بـ«ما» عن الجنسِ، تقولُ: ماعندكَ؟ أي: أيُّ أجناسِ الأشياءِ عندك، وجوابُه: كتابٌ ونحوه، أوعن الوصف، تقول: ما زيدٌ؟ وجوابه: كريمٌ» وهذا هو المرادُ في الآية. و«هي» ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ في محلِّ رفع خبراً لـ«ما»، والجملةُ في محلِّ نصب بيبيِّن، لأنه مُعَلَّقٌ عن الجملةِ بعده[(٣)]، وجاز ذلك لأنَّه شبيهٌ بأفعالِ القلوبِ.

قوله: «لا فارضٌ ولا بِكْرٌ» لا نافيةٌ و«فارضٌ» صفةٌ لبقرة، واعترض بـ«لا» بين الصفةِ والموصوفِ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ. وأجاز أبو البقاء[(٤)] أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: لا هي فارضٌ. وقولُه:

---

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) مفتاح العلوم ٥٣٣. والسكاكي هو يوسف بن أبـي بكر من أهل خوارزم، برع في المعاني والبيان وله: مفتاح العلوم، توفي سنة ٦٢٦. انظر: البغية ٢/٣٦٤.

(٣) أي: إن الاستفهام في قوله «ما هي» عَلَّق «يبين» عن العمل.

(٤) الإملاء ١/٤٢.

«ولا بِكْرٌ» مثلُ ما تقدَّم، وتكرَّرت «لا» لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أو نعتٍ أو حالٍ وَجَب تكريرُها، تقول: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً، ولا يجوز عدمُ التكرارِ إلا في ضرورةٍ، خلافاً للمبرد(1) وابن كيسان، فمن ذلك(2):

٥٢٩ ـ وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرِنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجِعُ

وقولُه(3):

٥٣٠ ـ قَهَرْتَ العِدَى لا مُسْتَعيناً بعُصْبَةٍ ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمَكْرِ

فلم يكرِّرها في الخبر ولا في الحالِ.

والفارضُ: المُسِنَّةُ الهَرِمة، قال الزمخشري(4): «كأنَّها سُمِّيَتْ بذلك لأنها فَرَضَتْ سِنَّها، أي قَطَعَتْها وبَلَغَتْ آخرَها» قال الشاعر(5):

٥٣١ ـ لَعَمْرِي لقد أَعْطَيْتَ جارَك فارِضاً تُساقُ إليه ما تقومُ على رِجْلِ

ويقال لكلِّ ما قَدُم: فارضٌ، قال:(6)

٥٣٢ ـ شَيَّبَ أصداغِي فرأسي أبيضُ محامِلٌ فيها رجالٌ فُرَّضُ

---

(1) المقتضب ٤/٣٦٠.

(2) البيت للضحاك بن هنام أو لرجل من بني سلول، وهو في الكتاب ١/٣٥٨؛ والأشموني ٢/١٨؛ والهمع ١/١٤٨؛ والدرر ١/١٢٩.

(3) البيت لزياد بن سيار، وهو في شذور الذهب ٣٦٢؛ والجنى الداني ٢٩٩؛ وشرح الصبان ٢/١٨؛ والأشموني ٢/٤٢؛ والهمع ١٤٩؛ والدرر ١/١٣٢.

(4) الكشاف ١/١٨٧.

(5) البيت لعلقمة بن عوف، وهو في الأضداد ٣٧٦؛ واللسان: فرض؛ والقرطبي ١/٤٤٨.

(6) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: فرض؛ والقرطبي ١/٤٤٨.

أي: كبارٌ قدماء، وقال آخر[1]:

٥٣٣ ـ يا رُبَّ ذي ضِغْنٍ عليَّ فارضٍ ... لـه قُـروءٌ كقُـروءِ الحـائِضِ

وقال الراغب[2]: «سُمِّيَتْ فارِضاً لأنها تقطعُ الأرضَ، والفَرْضُ في الأصل: القَطْع وقيل: لأنها تحملُ الأحمَالَ الشاقةَ. وقيل: لأن فريضة البقر تَبِيعٌ ومُسِنَّة[3]، قال: فعلى هذا تكونُ الفارضُ اسماً إسلامياً» ويقال فَرَضَتْ تفرِضُ بالفتح فُروضاً، وقيل: فَرُضَتْ بالضمِّ أيضاً. والبِكْرُ ما لم تَحْمِل، وقيل: مَا وَلَدَتْ بطناً واحداً وذلك الولدُ بِكْرٌ أيضاً، قال[4]:

٥٣٤ ـ يا بِكْرَ بَكْرَيْنِ ويا خِلْبَ الكَبِدْ ... أصبحْتَ مني كذراعٍ من عَضُدْ

والبِكْرُ من الحيوان: مَنْ لم يَطْرُقْه فَحْل، والبَكْر بالفتح: الفَتِيُّ من الإبل، والبَكارة بالفتح: المصدر.

قوله: «عَوانٌ» صفةٌ لبقرة، ويجوز أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: هي عوانٌ، كما تقدَّم في «لا فارضٌ» والعَوانُ: النَّصَفُ، وهو التوسُّطُ بين الشيئين، وذلك أقوىٰ ما يكونُ وأحسنُه، قال[5]:

٥٣٥ ـ .... نـواعِمُ بيـن أبكـارٍ وعُـونِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ١/٣٠١؛ والطبري ٢/١٩٠؛ والأضداد ٢٨؛ ومجمع البيان ١/١٣١؛ وابن عطية ١/٣١٣؛ واللسان: فرض، والبحر ١/٢٤٨.

(٢) المفردات ١/٢٤٨.

(٣) قال الراغب: «فالتبيع يجوز في حال دون حال، والمُسِنَّة يصح بدلها في كل حال فسمِّيت المسنة فارضة لذلك».

(٤) القرطبي ١/٤٤٩. والخلب: لحمة تصل ما بين الكبد وزيادتها.

(٥) البيت للطرماح وصدره:

حَصَـانُ مـواضـعِ النُّقَبِ الأعـالي

وهو في المنصف ٣/٥٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٨.

وقيل: هي التي وَلَدَت مرةً بعد أخرى، ومنه الحَرْبُ العَوانُ، أي: التي جاءت بعدَ حربٍ أخرى، قال زهير(١):

٥٣٦ ـ إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَروسٌ تُهِرُّ الناسَ أنيابُها عُصْلُ

والعُون بسكونِ الواو: الجمعُ، وقد تُضَمُّ ضرورةً كقوله(٢):

٥٣٧ ـ .... في الأكُفِّ اللامِعاتِ سُوُرْ

بضمِّ الواو. ونظيرُه في الصحيح: قَذَال وقُذُل، وحِمار وحُمُر.

قوله: «بينَ ذَلك» صِفةٌ لعَوان، فهو في محلِّ رفعٍ ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائنٌ بين ذلك، و«بين» إنما تُضاف لشيئين فصاعداً، وجاز أن تضافَ هنا إلى مفرد، لأنه يُشارُ بِهِ إلى المثنى والمجموع، كقوله(٣):

٥٣٨ ـ إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدَى وكِلا ذلك [وَجْهٌ وقَبَلْ]

كأنه قيل: بين ما ذُكِر من الفارضِ والبِكْر. قال الزمخشري(٤): «فإن قلت: كيف جازَ أن يُشارَ به إلى مؤنَّثَيْن وإنما هو لإشارةِ المذكر؟ قلت: لأنه في تأويلِ ما ذُكر وما تقدَّم»، وقال: «وقد يَجْري الضمير مَجْرى اسم الإشارةِ في هذا / قال أبو عبيدة(٥): قلت لرؤبة في قوله(٦): [٢٩/ب]

---

(١) ديوانه ١٠٣. لقحت: اشتدت، تهرُّ الناس: تجعلهم يكرهونها، والعُصْل: المعوجة.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ وتمامه:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنَ وتَبْـ ـدو في الأكفِّ اللامعاتِ سُوُرْ

والكتاب ٢/٣٦٩؛ والمنصف ١/٣٣٨؛ والممتع ٤٦٧؛ واللسان: لمع، ورصف المباني ٤٢٩؛ وابن يعيش ٥/٤٤؛ والهمع ٢/١٧٦؛ والدرر ٢/٢٧٧. والمبرقات: المتزينات، والبُرُون: ج بُرَة وهي الخلخال، وسور: ج سوار.

(٣) تقدم برقم ٤٥٣، وقوله: «وجه وقبل» سقط من الأصل.

(٤) الكشاف ١/٢٨٧.

(٥) مجاز القرآن ١/٤٤.

(٦) ديوانه ١٠٤؛ والمحتسب ٢/١٥٤؛ ومجالس العلماء ٢٧٧؛ واللسان: بهق؛ والمغني ٧٥٥. والبلق: سواد مع بياض، والتوليع: استطالة البهق الذي هو بياض في الجلد وانظر: مجاز القرآن ١/٤٤.

٥٣٩ ـ فيها خطوطٌ من سَـوادٍ وبَلَقْ كأنَّهُ في الجِلْدِ تَـوْليعُ البَهَقْ

إن أردْتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أردْتَ السوادَ والبَلَق فقل: كأنهما، فقال: أردْتُ: كأنَّ ذاكَ. وَيْلَك». والذي حَسَّنَ منه أنَّ أسماءَ الإشارة تَثْنِيَتُها وجَمْعُها وتأنيثُها ليسَتْ على الحقيقة، وكذلك الموصولاتُ، ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع.

قوله: «ما تُـؤْمَرون» «ما» موصـولةٌ بمعنى الـذي، والعائـدُ محذوفٌ تقديره: تُـؤْمَرون بِه، فحُذِفَت الباءُ وهو حذفٌ مـطَّردٌ، فاتصـل بالضميـرِ فحُذِفَ. وليس هو نظيرَ «كالذي خاضوا»[١] فإنَّ الحذف هناك غيرُ مقيسٍ، ويضعُف أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً. قال أبو البقاء[٢]: «لأنَّ المعنى على العُمومِ وهو بالذي أَشْبَهُ»، ويجوزُ أن تكـونَ مصدريـةً أي: أَمْرَكم بمعنى مأمورَكم، تسميةً للمفعولِ بالمصدر كضَرْبِ الأمير، قاله الزمخشري[٣]. و «تُـؤْمَرون» مبنيٌّ للمفعول والواوُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لوقوعِها صلةً.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿ما لونُها﴾**: كقولـه «هي»[٤]؟ وقـال أبو البقاء[٥]: «لو قُرِىء «لونَها» بالنصب لكان له وجهٌ، وهو أن تكونَ «ما» زائدة كهي في قوله: «أيَّما الأجَلَيْنِ قضيتُ»[٦] ويكون التقديرُ: يبين لنا لونَها، وأمَّا «ما هي» فابتداءٌ وخبرٌ لا غيرُ إذ لا يُمْكِنُ جَعْلُ «ما» زائدةً لأنَّ «هي» لا يَصِحُّ أن تكونَ مفعولَ يبيِّن» يعني أنها بصيغةِ الرفع، وهذا ليس من مواضعِ

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة: «وخضتم كالذي خاضوا».

(٢) الإملاء ١/٤٢.

(٣) الكشاف ١/٢٨٧.

(٤) في الآية ٦٨.

(٥) الإملاء ١/٤٢.

(٦) الآية ٢٨ من القصص.

زيادةِ «ما» فلا حاجةَ إلى هذا. واللونُ عبارةٌ عن الحمرةِ والسوادِ ونحوِهما. واللونُ أيضاً النوعُ[1] وهو الدَّقَل نوعٌ من النخل، قال الأخفش[2]: «هو جمَاعةٌ واحدها: لِينة» وسيأتي. وفلان يَتَلَوَّن أي: لا يثبُتُ على حالٍ، قال الشاعر[3]:

٥٤٠ ـ كلَّ يومٍ تتلوَّنْ غيرُ هذا بك أَجْمَلْ

قوله: «صفراءُ فاقِعٌ لونُها» يجوز أن يكونَ «فاقعٌ» صفةً و«لونُها» فاعلٌ به، وأن يكونَ خبراً مقدماً، و«لونُها» مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ صفةٌ، ذكرها أبو البقاء[4]. وفي الوجهِ الأول نظرٌ، وذلك أن بعضَهم نقلَ أن هذه التوابعَ للألوانِ لا تعملُ عَمَلَ الأفعال. فإنْ قيل: يكونُ العملُ لصفراء لا لفاقع كما تقول: مررتُ برجلٍ أبيضَ ناصعٍ لونُه، فلونُه مرفوعٌ بأبيض لا بناصع، فالجوابُ: أنَّ ذلك ههنا ممنوعٌ من جهةٍ أخرى، وهو أنَّ صفراء مؤنثُ اللفظِ، ولو كانَ رافعاً لـ«لونُها» لقيل: أصفرُ لونُها، كما تقول: مررت بامرأةٍ أصفرَ لونُها، ولا يجوز: صفراءَ لونُها، لأنَّ الصفةَ كالفِعْل[5]، إلا أن يُقال: إنه لمَّا أُضيف إلى مؤنثٍ اكتسَب منه التأنيثَ فعُومِل معاملتَه كماسيأتي ذِكْرُه. ويجوز أن يكونَ «لونُها» مبتدأً، و«تَسُرُّ» خبَره، وإنما أَنَّث الفعلَ لاكتسابِه بالإضافةِ معنى التأنيث[6]، كقوله[7]:

---

(١) انظر: الصحاح: لون.

(٢) معاني القرآن ٤٩٧. وقد ورد هذا في إعرابه للآية ٥ من الحشر: «ما قطعتم من لِينة».

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٤٥٠.

(٤) الإملاء ١/٤٢.

(٥) أي إن الفعل يبقى دائمًا بحسب ما يسند إليه فكذلك الصفة.

(٦) أي إن «لون» مذكر ولكنه أضيف إلى الضمير المؤنث «ها» فاكتسب منه التأنيث، لذلك عاد الضمير المستتر في «تَسُرُّ» عليه مؤنثاً وأنِّث الفعل لذلك.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٥٤؛ والكتاب ١/٢٥؛ والمقتضب ٤/١٩٧؛ والخصائص ٢/٤١٧؛ والمحتسب ١/٢٣٧؛ واللسان: سفه. تسفهت: أمالت، النواسم: ج ناسمة وهي الرياح اللينة، والرماح هنا: الأغصان.

٥٤١ ـ مَشَيْنَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ   أعاليَها مَرُّ الرياحِ النَّواسِمِ

وقول الآخر(١):

٥٤٢ ـ وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَه   كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

أنَّث فعلَ المَرِّ والصدرِ لَمَّا أُضيفا لمؤنثٍ، وقُرِىء «تَلْتَقِطْه بعضُ السَّيَّارة»(٢) وقيل: لأنَّ المرادَ باللونِ هنا الصفرةُ، وهي مؤنثةٌ فَحُمِل على المعنى في ذلك، ويقال: أصفرُ فاقعٌ، وأبيضُ ناصعٌ ويَقَقٌ ولَهِقٌ، ولِهاقٌ وأخضرُ ناصعٌ(٣)، وأحمرُ قانىءٌ وأسودُ حالِكٌ وحائِك وحَلَكُوك وحُلْكُوك ودَجُوجيّ وغِرْبيب وبهيم، وقيل: «البهيم الخالصُ من كل لون». وبهذا يَظْهر أن صفراء على بابها من اللون المعروفِ لا سوداء كما قاله بعضهم، فإنَّ المفقوعَ من صفةِ الأصفرِ خاصةً، وأيضاً فإنه مجازٌ بعيدٌ، ولا يُسْتَعمل ذلك إلا في الإبِلِ لقُرْب سوادها من الصفرةِ كقوله تعالى: «كأنَّه جِمالَةٌ صُفْر»(٤). وقال(٥):

٥٤٣ ـ تلك خَيْلِيْ منه وتلكَ رِكابي   هُنَّ صُفْرٌ أولادُها كالزَّبيبِ

قوله: «تَسُرُّ الناظرين» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «بقرة» أيضاً، وقد تقدَّم أنه يجوز أن تكونَ خبراً عن «لونها» بالتأويلين المذكورين. والسرورُ لَذَّةٌ في

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٣؛ والكتاب ١/٢٥؛ وابن يعيش ٧/١٥١؛ وحاشية الشيخ يس ٢/٣١؛ والدرر ٢/٥٩. وشرق: غصَّ، وأذعته: أفشيته.

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف، وهي قراءة مجاهد والحسن وآخرين، انظر: القرطبي ٩/١٣٣.

(٣) كذا في الأصل، وعبارة الأخفش: ناضر (المعاني ١٠٤).

(٤) الآية ٣٣ من المرسلات.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٣٥؛ واللسان: خشب؛ والأضداد ١٣٨؛ وابن عطية ١/٣١٤. والركاب: ج راحلة وهي الرجل.

القلب عند حصولِ نَفْعٍ أو توقُّعِه، ومنه «السريرُ» الذي يُجْلَسُ عليه إذ كان لأولي النِّعمةِ، وسريرُ الميِّت تشبيهاً به في الصورة وتفاؤلاً بذلك.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿ما هي﴾**؟.. مرةً ثانيةً، تكريرٌ للسؤال عن حالِها وصفتِها واستكشافٌ زائدٌ ليزدادوا بياناً لوَصْفِها.

قوله: «إنَّ البقرَ تَشَابَهَ علينا» «البقر» اسمُ إنَّ وهو اسمُ جنسٍ كما تقدَّم. وقرىء[1] «الباقِرُ» وهو بمعناه كما تقدم. و«تَشَابه» جملةٌ فعلية في محلِّ رفعٍ خبراً لإنَّ، وقرىء[2]: «تَشَّابَهُ» مشدَّداً ومخففاً[3] وهو مضارعٌ، فالأصلُ: تَتَشابهُ بتاءين، فَأُدْغِمَ وحُذِفَ منه أخرى، وكِلا الوجهين مقيس. وقُرِىء أيضاً: يَشَّابَهُ بالياء من تحت[4] وأصله يتشابه فَأُدغم أيضاً. وتذكيرُ الفعل وتأنيثُه جائزان لأن فاعلَه اسمُ جنس وفيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ، قال تعالى: «أعجازُ نَخْل خاوية»[5] فَأَنَّث، و«أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر»[6] فذكَّر، ولهذا موضعٌ نستقصي منه، يأتي إن شاء الله تعالى. وتَتَشَابَهُ[7] بتاءين على الأصل، وتَشَّبَّهُ بتشديد الشين[8] والباء من غير ألف، والأصلُ: تَتَشَبَّهُ. وتَشَّابَهَتْ[9]،

---

(١) وهي قراءة عكرمة ويحيى بن يعمر، البحر ١/٢٥٣؛ ابن عطية ١/٣١٥.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧؛ القرطبي ١/٤٥١؛ وابن عطية ١/٣١٥؛ والبحر ١/٢٥٤؛ ومعجم القراءات ١/٧٠.

(٣) قرأ الحسن بالتخفيف وقرأ الأعرج بالتشديد.

(٤) قراءة ابن مسعود.

(٥) الآية ٧ من الحاقة.

(٦) الآية ٢٠ من القمر. ويستوي في هذا الحكم الفاعل الظاهر والمضمر. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٥٤٧.

(٧) قراءة يحيى بن يعمر.

(٨) قراءة أبي بكر المعيطي.

(٩) كذا ضُبطت في البحر منسوبة إلى ابن أبي إسحاق، وتحتمل في نسخة الأصل بتشديد الشين وتخفيفها.

ومُتَشابِهَة[1]، ومُتَشابِه[2]، ومُتَشَبِّه[3] على اسم الفاعل من تشابه وتَشَبَّه، وقُرىء: تَشَبَّهَ ماضياً[4]. وفي مصحف أُبَـيّ: «تَشَّابَهَتْ» بتشديد الشين. قال أبو حاتم: «هو غلط لأن التاءَ في هذا الباب لا تُدْغَمُ إلا في المضارعِ»، وهو معذورٌ في ذلك. وقرىء: تَشَّابَهَ[5] كذلك إلا أنه بطرح تاء التأنيث، ووجهُها على إشكالها أن يكونَ الأصل: إن البقرة تشابهَتْ فالتاء الأولى من البقرة والتاء الثانية من الفعل، فلمَّا اجتمع متقاربان أُدْغِم نحو: الشجرةُ. . .[6] إلا أنه يُشْكِل أيضاً في تَشَّابه من غير تاء، لأنه كان يَجبُ ثبوتُ / علامةِ التأنيثِ، وجوابُه أنه مثلُ[7]: [٣٠/أ]

٥٤٤ ـ . . . . ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

مع أن ابنَ كَيْسان لا يلتزم ذلك في السَّعَة.

قوله: «إن شاء اللَّـهُ» هذا شرطٌ جوابُه محذوفٌ لدلالةِ إنْ وما في حَيِّزها عليه، والتقدير: إن شاء اللـهُ هدايتَنا للبقرة اهتدَيْنا، ولكنهم أَخرجُوه في جملةٍ اسميةٍ مؤكَّدة بحرفَيْ تأكيدٍ مبالغةً في طَلَب الهداية، واعترضوا بالشرطِ تيمُّناً بمشيئةِ اللـهِ تعالى. و«لمهتدونَ» اللامُ لامُ الابتداءِ داخلةٌ على خبرِ «إنَّ»، وقال أبو البقاء[8]: «جوابُ الشرط إنَّ وما عملت فيه عند سيبويه، وجاز ذلك

(١) قراءة الأعمش.
(٢) قراءة الأعمش.
(٣) لم أجد لها نسبة.
(٤) قراءة مجاهد.
(٥) قراءة ابن مسعود.
(٦) كلمة لم أتبينها اختلفت النسخ في رسمها.
(٧) تقدم رقم ٢٨٣.
(٨) الاملاء ١/٤٣.

لمَّا كان الشرطُ متوسطاً، وخبرُ إنَّ هو جوابُ الشرط في المعنى، وقد وقع بعدَه، فصار التقديرُ: إنْ شاء اللـهُ اهتدينا[1]. وهذا الذي قاله لا يَجُوز، فإنه متى وقعَ جوابُ الشرطِ ما لا يَصْلُح أنْ يكونَ شرطاً وجَبَ اقترانُه بالفاء، وهذه الجملةُ لا تَصْلح أن تقعَ شرطاً، فلو كانَتْ جواباً لَزِمَتْها الفاءُ، ولا تُحْذَفُ إلا ضرورةً، ولا جائزٌ أنْ يريدَ أبو البقاء أنه دالٌّ على الجواب وسَمَّاه جواباً مجازاً، لأنه جَعَلَ ذلك مذهباً للمبرد مقابلاً لمذهب سيبويه، فقال: «وقالَ المبرد: الجوابُ محذوفٌ دَلَّتْ عليه الجملةُ، لأنَّ الشرط معترضٌ فالنيةُ به التأخيرُ، فيصيرُ كقولِك: «أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ» وهذا الذي نقلَه عن المبرد[2] هو المنقولُ عن سيبويه، والذي نقله عن سيبويه قريبٌ مما نُقِل عن الكوفيين وأبـي زيد من أنه يجوزُ تقديمُ جوابِ الشرطِ عليه، وقد ردَّ عليهم البصريون بقول العرب: «أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ» إذ لو كانَ جواباً لوَجَبَ اقترانُه بالفاءِ لِما ذكرْتُ لك. وأصلُ «مُهْتَدُون» مُهْتَدِيُون، فأُعِلَّ بالحَذْفِ، وهو واضحٌ مما تقدَّم.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿لا ذَلولٌ﴾**: المشهورُ «ذلولٌ» بالرفع على أنها صفةٌ لبقرة، وتوسَّطت «لا» للنفي كما تقدَّم في «لا فارضٌ»، أو على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: لا هي ذلولٌ. والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لبقرة. وقرىء: «لا ذَلولَ»[3] بفتح اللام على أنها «لا» التي للتبرئة والخبرُ محذوف، تقديره: لا ذلولَ ثَمَّ، أو ما أشبهه، وليس المعنى على هذه

---

(١) عبارة أبـي البقاء: «إن شاء الله هدايتنا اهتدينا».

(٢) الذي في المقتضب ٢/٦٦ «أما ما يجوز في الكلام ـ مما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه ـ فنحو: أنت ظالم إن فعلت».

(٣) قراءة أبـي عبدالرحمن السلمي. البحر ١/٢٥٦؛ ابن عطية ١/٣١٦؛ الكشاف ١/٢٨٨.

القراءةِ، ولذلك قال الأخفش[١]: «لا ذلولٌ نعت ولا يجوز نصبُه». والذَّلولُ: التي ذُلِّلَتْ بالعمل، يقال: بَقَرةٌ ذَلول بَيِّنَةُ الذِّل بكسر الذال، ورجلٌ ذَليل بيِّنُ الذُّل بضمها، وقد تقدَّم عند قوله «الذِّلَّةُ»[٢].

قوله: «تُثير الأرض» في هذه الجملةِ أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرُها أنها في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من الضمير المستكنِّ في «ذلول» تقديرُه: لا تُذَلُّ حالَ إثارتِها [الأرضَ]. وقال ابن عطية[٣]: «وهي عند قومٍ جملةٌ في موضعِ الصفةِ لبقرة، [أي]: لا ذلولٌ مثيرةٌ، وقالَ أيضاً: ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ لأنها من نكرةٍ»، أمَّا قولُه: «في موضع الصفةِ» فإنه يلزم منه أنَّ البقرةَ كانت مثيرةً للأرض، وهذا لم يَقُلْ به الجمهور، بل قال به بعضُهم، وسيأتي بيانُه قريباً. وأمَّا قولُه: «لا يجوز أن تكونَ حالاً يعني من «بقرة» لأنها نكرةٌ. فالجوابُ: أنَّا لا نُسَلِّم أنها حالٌ من بقرة، بل من الضميرِ في «ذلولٌ» كما تقدَّم شرحه، أو نقولُ: بل هي حالٌ من النكرة قد وُصِفَتْ وتخصَّصَتْ بقوله «لا ذلولٌ» وإذا وُصِفَت النكرةُ ساغَ إتيانُ الحالِ منها اتفاقاً. وقيل: إنها مستأنفةٌ، واستئنافُها على وجهين، أحدُهما: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هي تثير، والثاني: أنها مستأنفةٌ بنفسِها من غير تقديرِ مبتدأ، بل تكونُ جملةً فعليةً ابتُدِىء بها لمجرد الإخبار بذلك.

وقد مَنَعَ من القول باستئنافها جماعةٌ، منهم الأخفش علي بن سليمان، وعلَّل ذلك بوجهين، أحدُهما: أنَّ بعدَه «ولا تَسْقِي الحرثَ» فلو كان مستأنفاً لما صَحَّ دخولُ «لا» بينه وبين الواوِ. الثاني: أنها لو كانت تثير الأرضَ لكانَتِ

(١) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.
(٢) الآية ٦١ من البقرة: «وضُرِبت هليهم الذلَّة».
(٣) التفسير ١/٣١٦.

الإثارةُ قد ذَلَّلَتْها، واللـهُ تعالى نفى عنها ذلك بقوله: لا ذلولٌ. انتهى. وهذا المعنى هو الذي منعتُ به أن يكون «تثيرُ» صفةً لبقرة لأن اللازمَ مشتركٌ، ولذلك قال أبو البقاء(١): «ويجوزُ على قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَ هذا الوجهَ ـ يعني كونها تثيرُ ولا تَسْقي ـ أن تكونَ تُثير في موضعِ رفعٍ صفةً لبقرة». وقد أجابَ بعضُهم عن الوجه الثاني بأن إثارةَ الأرض عبارةٌ عن مَرَحِها ونشاطِها كما قال امرؤ القيس(٢):

٥٤٥ ـ يُهيلُ ويُذْري تُرْبَـهُ ويُثيرُه ... إثارةَ نَبَّاثِ الهَـواجِرِ مُخْمِسِ

أي: تثيرُ الأرضَ مَرَحاً ونشاطاً لا حَرْثاً وعَمَلاً، وقال أبو البقاء(٣): «وقيل هو مستأنفٌ، ثم قال: «وهو بعيدٌ عن الصحة» لوجهينِ، أحدُهما: أنه عَطَفَ عليه قوله: «ولا تَسْقي الحَرْثَ» فنفى المعطوفَ، فيجب أن يكونَ المعطوفُ عليه كذلك لأنه في المعنى واحدٌ، ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ، بل تقول: لا قاعدٍ بغير واو، كذلك يجب أن يكون هنا، وذَكَر الوجه الثاني كما تقدَّم، وأجاز أيضاً أن يكون «تُثير» في محلِّ رفعٍ صفةً لذَلول وقد تقدَّم لك خلافٌ: هل يُوصف الوصفُ أو لا؟ فهذه ستةُ أوجهٍ، تلخيصها: أنها حالٌ من الضميرِ في «ذَلولٌ» أو من «بقـرة» أو صفةٌ لبقـرة أو لذلـولٌ أو مستأنفةٌ بإضمارِ مبتدأ أو دونَه.

قوله: «ولا تَسْقِي الحَرْث، مُسَلَّمَةٌ لاشِيَةَ فيها» الكلام في هذه كما تقدم فيما قبلها من كونها صفةً لبقرة أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ. وقال الزمخشري(٤): «ولا الأولى للنفي ـ يعني الداخلةَ على «ذلولٌ» ـ والثانيةُ مزيدة / لتوكيدِ [٣٠/ب]

(١) الاملاء ١/٤٣.

(٢) ديوانه ١٠٢؛ والقرطبي ١/٤٥٣. يهيل: يفرق التراب عن مكانه، نباث الهواجر: الرجل الذي إذا اشتد عليه الحر هال التراب ليصل إلى ثراه، المخمس: صاحب الابل التي تَرِدُ خمساً.

(٣) الاملاء ١/٤٣.

(٤) الكشاف ١/٢٨٨.

الأولى، لأن المعنى: لا ذلولٌ تثيرُ وتَسْقي، على أن الفعلينِ صفتانِ لذَلول، كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ».

وقُرِىء «تُسْقي» بضم التاء من أَسْقى(١). وإثـارةُ الأرضِ تحريكُهـا وبَحْثُها، ومنه «وأثاروا الأرضَ»(٢) أي: بالحرثِ والزراعةِ، وفي الحديث: «أثيروا القرآن، فإنه عِلْمُ الأولين والآخرين»، وفي روايةٍ، «مَنْ أرادَ العِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ القرآن»(٣). ومُسَلَّمةٌ من سَلِمَ له كذا أي: خَلُص. و «شية» مصدرُ وَشَيْتُ الثوبَ أَشِيْهُ وَشْياً وشِيَةً، فحُذفت فاؤها لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ في المضارع، ثم حُمِلَ باقي البابِ عليه، ووزنُها: عِلة، ومثلُها: صِلة وعِدة وزِنة، وهي عبارةٌ عن اللمعةِ المخالفةِ لِلَّوْنِ، ومنه ثَوْبٌ مَـوْشِيٌّ أي منسوجٌ بلونينِ فأكثرَ، وثور مَوْشِيُّ القوائم أي: أَبْلَقُها قال الشاعر(٤):

٥٤٦ ــ من وحشِ وَجْرَةَ مَوْشِيٌّ أكارِعُه طاوِي المصيرِ كسَيْفِ الصيْقَلِ الفَرِدِ

ومنه: «الواشي» للنمَّام، لأنه يَشي حديثَه أي: يُزَيِّنُه ويَخْلِطُه بالكذب، وقال بعضهم: ولا يقال له واشٍ حتى يُغَيِّرَ كلامَه ويُزَيِّنَه. ويقال: ثورٌ أَشْيَهُ، وفرس أَبْلَقُ وكبشٌ أَخْرَجُ وتيسٌ أَبْرَقُ وغرابٌ أَبْقَعُ، كلُّ ذلك بمعنى البُلْقَةِ، و «شِيَةَ» اسم لا، و «فيها» خبرها.

قوله: «الآن جئتَ» «الآن» منصوبٌ بجِئْتَ، وهو ظرفُ زمانٍ يقتضي الحالَ ويُخَلِّصُ المضارع له عند جمهور النحويين، وقال بعضُهم: هذا هو

---

(١) ذكرها صاحب الشواذ ٧؛ والبحر ٢٥٧/١؛ والكشاف ٢٨٨/١ من دون نسبة.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) قال في مجمع الزوائد ١٦٥/٧: «روى الطبراني: من أراد العلم فليثور القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين».

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٧؛ والقرطبي ٢٣٥/٦. طاوي المصير: ضامر، الفرد: الصقيل.

الغالبُ وقد جاء حيثُ لا يُمْكِنُ أن يكونَ للحالِ كقولِه: «فَمَنْ يستمعِ الآن»[1] «فالآن باشِروهُنَّ»[2] فلو كان يقتضي الحالَ لَما جاء مع فعل الشرط والأمرِ اللذين هما نصٌّ في الاستقبالِ، وعَبَّر عنه هذا القائلُ بعبارةٍ توافقُ مذهبَه وهي: «الآن» لوقتٍ حُصِر جميعُه أو بعضُه» يريد بقولِه: «أو بعضُه» نحوَ: «فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ له» وهو مبنيٌّ. واختُلِفَ في علَّة بِنائِه[3]، فقال الزجاج[4]: «لأنَّه تضمَّن معنى الإشارة، لأنَّ معنى أفعلُ الآن أي: هذا الوقتَ». وقيل: لأنه أَشْبَهَ الحرفَ في لزومِ لفظٍ واحدٍ، من حيث إنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ. وقيل: لأنه تضمَّن معنى حرفِ التعريفِ وهو الألفُ واللامُ كأمسِ، وهذه الألفُ واللامُ زائدةٌ فيه بدليلِ بنائِه ولم يُعْهَدْ معرَّفٌ بأل إلَّا مُعْرباً، ولَزِمَت فيه الألفُ واللامُ كما لَزِمَت في الذي والتي وبابهما، ويُعْزى هذا للفارسي. وهو مردودٌ بأنَّ التضمينَ اختصار، فكيف يُختصر الشيءَ، ثم يُؤْتى بمثلِ لفظِه. وهو لازمٌ للظرفيَّة ولا يَتَصَرَّفُ غالباً، وقد وَقَع مبتدأً في قولِه عليه السلام: «فهو يَهْوِي في قَعْرِها الآنَ حينَ انتهى[5]» فالآن مبتدأ وبني على الفتح لِما تقدَّم، و«حين» خبرُه، بُني لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، ومجروراً في قوله[6]:

٥٤٧ ـ أإلى الآن لا يَبِينُ ارْعِواءُ ....

---

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٣) انظر: الانصاف ٥٢٣؛ البيان في غريب إعراب القرآن ١/٩٥.

(٤) معاني القرآن ١/١٢٦.

(٥) رواه مسلم: الجنة ٣١؛ وابن حنبل ٢/٣٧١.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة وعجزه:

لكَ بعد المشيب عن ذا التصابي

وهو في الديوان ٤٢٣؛ والهمع ١/٢٠٧؛ والدرر ١/١٧٤. وأقحمت «لك» في الأصل بعد «يبين» وبها يضطرب عروضياً لأن البيت من الخفيف.

وادَّعى بعضُهم إعرابَه مستدلاً بقوله[١]:

٥٤٨ ـ كـأنَّهمـا مِـلآنِ لم يَتَغَيَّـرا وقد مَرَّ للدارَيْنِ من بعدنا عَصْرُ

يريد: «من الآن» فجَرَّه بالكسرة، وهذا يَحْتمل أن يكونَ بُني على الكسر. وزعم الفراء[٢] أنه منقولٌ من فعلٍ ماضٍ، وأن أصلَه آنَ بمعنى حانَ فَدَخَلَتْ عليه أل زائدةً واسْتُصْحِبَ بناؤه على الفتح، وجَعَله مثل قولهم: «ما رأيته مذ شَبَّ إلى دَبَّ» وقوله عليه السلام: «وأَنْهاكم عن قيلَ وقال»[٣]، ورُدَّ عليه بأنَّ أل لا تدخُل على المنقولِ من فعلٍ ماضٍ، وبأنه كان ينبغي أن يجوزَ إعرابُه كنظائرِه، وعنه قولٌ آخر أنَّ أصلَه «أوان» فحُذِفَتِ الألفُ ثم قُلبت الواو ألفاً، فعلى هذا ألفُه عن واو، وقد أدخله الراغبُ في باب «أين»[٤] فتكون ألفُه عن ياء، [والصوابُ الأول][٥].

وقُرِىء «قالـوا الآن» بتحقيق [الهمزةِ] من غيـر نَقْل، وهي قـراءةُ الجمهور، و«قالُ لان» بنقل حركة الهمزة على اللام قبلها وحَذْفِ الهمزة، وهو قياسٌ مطَّرد، وبه قـرأ نافع وحمزة باختلافٍ عنه، و«قالو لَان»[٦] بثبوتِ الواوِ مِنْ قالوا لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين وقد تحرَّكَتِ اللامُ لنقلِ حركةِ الهمزةِ إليها، واعتدُّوا بذلك كما قالوا في الأحمر: «لَحْمَر»[٧]. وسيأتي تحقيقُ

---

(١) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/٩٥٦؛ وأمالي القالي ١/١٤٨؛ والخصائص ١/٣١٠؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٦؛ واللسان: أين؛ ورصف المباني ٣٢٥؛ وابن يعيش ٨/٣٥؛ والشذور ١٢٨؛ والهمع ١/٢٠٨؛ والدرر ١/١٧٥، وروايته المشهورة بفتح النون.

(٢) معاني القرآن ١/٤٦٧.

(٣) رواه البخاري الرقاق: (فتح الباري) ١١/٣٠٦؛ ابن حنبل ٢/٣٢٧.

(٤) المفردات ١/٣٠.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من النسخ.

(٦) وهي رواية ثانية عن نافع كما في البحر ١/٢٥٧.

(٧) نقلنا حركة الهمزة إلى اللام وحذفنا الهمزة واعتددنا بتحريك اللام فحذفنا همزة الوصل من الأحمر لأن أل التعريف همزتها وصل، وسبب الحذف الابتداء بمتحرك.

هذا إن شاء اللهُ تعالى في «عاداً الأولى»[1]، وحُكي وجه رابع[2]: «قالوا ألآن» بقطعِ همزةِ الوصلِ وهو بعيدٌ.

قوله: «بالحقِّ» يجوزُ فيه وجهانِ، أحدُهما أن تكونَ باءَ التعدية كالهمزة كأنه قيل: أَجَأْتَ الحقَّ أي: ذَكَرْتَه. الثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ «جِئْتَ» أي: جِئْتَ ملتبساً بالحقِّ أو ومعك الحقُ.

قوله «وما كادوا يفعلون» كادَ واسمُها وخبرُها، والكثيرُ في خبرها تَجَرُّدُه من أَنْ، وشَذَّ قولُه[3]:

٥٤٩ ـ قد كادَ من طولِ البِلى أَنْ يَمْحَصا

عكسَ عسى، ومعناها مقاربةُ الفعلِ، وقد تقدَّم جملةٌ صالحةٌ من أحكامِها، وكونُ نفيها إثباتاً وإثباتِها نفياً، والجوابُ عن ذلك عند قوله: «يكادُ البرقُ»[4] فَلْيُلْتَفتْ إليه.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿فادَّارأْتُم فيها﴾**: فعلٌ وفاعلٌ، والفاءُ للسببية، لأنَّ التدارُؤ كان مُسَبَّباً عن القتلِ، ونسبَ القتلَ إلى الجميعِ وإنْ لم يَصْدُرْ إلاَّ من واحدٍ أو اثنين كما قيل، لأنه وُجِدَ فيهم، وهو مجازٌ شائعٌ. وأصل ادَّارأتم: تَدارَأْتُم تفاعَلْتم من الدَّرْءِ وهو الدفعُ، فاجتمعَتِ التاءُ مع الدال وهي مقارِبَتُها فأريدَ الإِدغامُ فَقُلبت التاءُ دالاً وسُكِّنَتْ لأجلِ الإِدغامِ، ولا يمكنُ الابتداءُ بساكنٍ فاجتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ ليُبتدأ بها فبقي ادَّارأتم، والأصل: «اْدْدَارَأْتم» فأدغم، وهذا مطردٌ[5] في كلِّ فعل على تَفاعَل أو تفعَّل فاؤه دالٌ نحو: تَدايَنَ

---

(١) الآية ٥٠ من النجم «وأنه أهلك عاداً الأولى».
(٢) وهي حكاية الأخفش كما في القرطبي ١/٤٥٥.
(٣) تقدم برقم ٢٤٢.
(٤) الآية ٢٠ من البقرة.
(٥) انظر: الممتع ٣٥٦، ٣٦٠.

وادَّايَنَ، وتَدَيَّن وادَّيَّن، أو ظاء أو طاء أو ضاد أو صادٌ نحو: تَطَاير واطَّاير، وتَطَيَّر واطَّيَّر، وتَظَاهَر واظَّاهر، وتَطَهَّر واطَّهَّر، والمصدرُ على التفاعُلِ أو التفعُّل نحو: تدارؤ وتطهُّر نظراً إلى الأصلِ، وهذا أصل نافعٌ في جميعِ الأبوابِ فليُتأمَّلْ.

قوله: «واللـهُ مُخْرِجٌ ما كنتُمْ تكتُمون» «الله» رفعٌ بالابتداء و«مُخْرجٌ» خبرُه، وما موصولةٌ منصوبةُ المحلِّ باسمِ الفاعلِ، فإنْ قيل: اسمُ الفاعلِ لا يَعْمَل بمعنى الماضي إلا مُحَلًّى بالألف واللام. فالجواب / أنَّ هذه حكايةُ [٣١/أ] حالٍ ماضيةٍ، واسمُ الفاعل فيها غيرُ ماضٍ، وهذا كقوله تعالى: «وكَلْبُهم باسطٌ ذراعَيْه»[١]، والكسائي يُعْمِلُه مطلقاً ويستدلُّ بهذا ونحوِه. و«ما» يجوز أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً، فلا بد من عائدٍ، تقديره: مُخْرِجُ الـذي كنتم تكتمونَه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعول به أي مُخْرِجٌ مكتومَكم، وهذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعرابِ لأنها معترضةٌ بين المعـطوفِ والمعطوفِ عليـه، وهما: «فـادَّارَأْتم» «فقلنا اضرِبوه» قـالـه الزمخشري[٢]. والضميرُ في «اضربوه» يعودُ على النفس لتـأويلِها بمعنى الشخص والإنسان، أو على القتيلِ المدلولِ عليه بقوله: والله مُخْرِجٌ ما كنتم تكتمون» والجملةُ من «اضربوه» في محلِّ نصبٍ بالقولِ.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿كذلك يُحْيِـي اللَّـهُ﴾**: «كذلك» في محلِّ نصب لأنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف تقديرُه: يُحْيـي الله الموتى إحياءً مثلَ ذلك الإحياءِ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي إحياءً كائناً كذلك الإحياءِ، أو لأنه حالٌ من المصدرِ المعرَّفِ، أي: ويريكم الإراءةَ حالَ كونها مُشْبِهةً ذلك الإحياءَ، وقد تقدَّم أنه مذهبُ سيبويه، والموتى جمع «مَيِّت» وقد تقدَّم.

---

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الكشاف ١/٢٨٩.

قوله: «ويُريكم آياتِه» الرؤيةُ هنا بَصَريَّةٌ فالهمزةُ للتعديةِ أَكْسَبَتِ الفعلَ مفعولاً ثانياً وهو «آياتِه»، والمعنى: يَجْعلكم مُبْصِرينَ آياتِـه. و «كم» هو المفعولُ الأولُ، وأصلُ يُريكم: يُأَرْإيكم، فَحُذِفَت همزةَ أَفْعل في المضارعةِ لِما تقدَّم في «يُـؤْمنون»[1] وبابه، فبقي يُرْئيكم، فَنُقِلت حركةُ الهمزة على الراءِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، وهو نقل لازمٌ في مادةِ «رأى» وبابِه دون غيره ممَّا عينُه همزةٌ نحو: نَأَىٰ يَنْأَى، ولا يجوز عدمُ النقلِ في رأى وبابِه إلا ضرورةً كقوله[2]:

٥٥٠ ـ أُري عَيْنَيَّ مـا لم تَـرْأَيـاهُ ‏ ‏ ‏ ‏ كِـلانا عـالمٌ بـالتُّـرَّهـاتِ

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿أو أَشَدُّ قسوةً﴾: «أو» هذه كـ «أو» في قوله: «أو كصيِّبٍ»[3] فكلُّ ما قيلَ فيه ثَمَّـةَ يمكنُ القولُ بـه هنـا، ولمَّـا قـال أبو الأسود[4]:

٥٥١ ـ أُحِبُّ محمداً حُبَّاً شديداً ‏ ‏ ‏ ‏ وعَبَّـاسـاً وحمـزةَ أو عَلِيَّـا

اعترضوا عليه في قوله «أو» التي تقتضي الشكَّ، وقالوا له: أَشَكَكْتَ؟ فقال: كَلَّا، واستدلَّ بقوله تعالى: «وإنَّا أو إياكم لعلى هدىً أو في ضلالٍ»[5] وقال: أَوَكان شاكَّاً مَنْ أَخْبر بهذا؟ وإنما قَصَد ـ رحمه الله ـ الإبهامَ على المخاطب. و «أشدُّ» مرفوعٌ لعطفِه على محلِّ «كالحجارة» أي: فهي مثلُ الحجارةِ أو أشدُّ. والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفاً فتتعلَّقَ بمحذوفٍ وأن تكونَ

---

(١) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٢) البيت لسراقة البارقي، وهو في النوادر ١٨٥؛ والمحتسب ١/١٢٨؛ والخصائص ٣/١٥٣؛ واللسان: رأى، وحجة ابن خالويه ١١٤.

(٣) الآية ١٩ من البقرة.

(٤) ديوانه ٧٣ برواية: «وحمزة والوصيا»؛ والطبري ٢/٢٣٥؛ والقرطبي ١/٤٦٢.

(٥) الآية ٢٤ من سبأ.

اسماً فلا تتعلَّقَ بشيء، ويجوز أن تكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: أو هي أشدُّ. و«قسوة» نصبٌ على التمييز؛ لأنَّ الإبهامَ حَصَلَ في نسبةِ التفضيلِ إليها، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ للدلالةِ عليه أي: أشدُّ قسوةً من الحجارةِ.

وقُرىء «أشدَّ» بالفتح[1]، ووجهُها أنه عَطَفَها على«الحجارة» أي: فهي كالحجارة أو كأشدَّ منها. قال الزمخشري مُوَجِّهاً للرفعِ[2]: «وأشدُّ معطوفٌ على الكاف: إمَّا على معنى: أو مثلُ أشدَّ فَحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقَامَه، وتَعْضُده قراءة الأعمش بنصبِ الدال عطفاً على الحجارة». ويجوز على ما قاله أن يكونَ مجروراً بالمضافِ المحذوفِ تُرِكَ على حاله، كقراءة: «والله يريد الآخرةِ»[3] بجرِّ الآخرةِ، أي: ثوابَ الآخرةِ، فيحصُلُ من هذا أنَّ فتحةَ الدالِ يُحْتَمَلُ أن تكونَ للنصبِ وأن تكونَ للجرِّ. وقال الزمخشري أيضاً[4]: «فإنْ قلت: لِمَ قيل «أشدُّ قسوةً» وفعلُ القسوةِ ممَّا يخرُج منه أفعلُ التفضيلِ وفعلُ التعجبِ؟ ـ يعني أنه مستكملٌ للشروطِ مِنْ كونه ثلاثياً تاماً غيرَ لَونٍ ولا عاهةٍ متصرفاً غيرَ ملازمٍ للنفيِ ـ ثم قال: «قلت: لكونه أَبْيَنَ وأدلَّ على فرطِ القسوةِ، ووجهٌ آخرُ وهو أنه لا يَقْصِدُ معنى الأقسى، ولكنه قَصَد وصفَ القسوةِ بالشدة، كأنه قيل: اشتدَّتْ قسوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً» وهذا كلامٌ حسنٌ جداً، إلا أنَّ كونَ القسوةِ يجوزُ بناءُ التعجبِ منها فيه نظرٌ من حيثُ إنَّها من الأمورِ الخَلْقيَّةِ أو من العيوبِ، وكلاهما ممنوعٌ منه بناءُ البابَيْنِ. وقُرىء: قَساوة[5].

قوله: «لَما يَتَفَجَّرُ منه» اللامُ لامُ الابتداء دَخَلَت على اسم «إنَّ»، لتقدُّمِ

---

(١) قراءة الأعمش كما في البحر ١/٢٦٣، أو أبي حيوة كما في الشواذ ٧.
(٢) الكشاف ١/٢٩٠.
(٣) الآية ٦٧ من الأنفال، وهي قراءة ابن جماز كما في المحتسب ١/٢٨١.
(٤) الكشاف ١/٢٩٠.
(٥) قراءة أبي حيوة، كما في البحر ١/٢٦٣؛ والقرطبي ١/٤٦٤.

الخبرِ وهو «من الحجارة»، وهي بمعنى الذي في محلِّ النَّصْبِ ولو لم يتقدَّم الخبرُ لم يَجُزْ دخولُ اللام على الاسم لئلا يتوالَى حرفا تأكيدٍ، وإنْ كان الأصلُ يقتضي ذلك، والضميرُ في «منه» يعودُ على «ما» حَمْلاً على اللفظ، قال أبو البقاء[1]: «ولو كان في غيرِ القرآنِ لجازَ «منها» على المعنى» قلت: هذا الذي قد قرأ[2] به أُبـي بن كعب والضحاك. وقرأ مالك بن دينار[3]: «يَنْفَجِرُ» من الانفجار. وقرأ قتادة: «وإنْ من الحجارة» بتخفيف إنْ من الثقيلة وأتى باللام فارقةً بينها وبين «إنْ» النافية، وكذلك «وإنْ منها لَما يَشَّقَّقُ ـ وإنْ منها لَمَا يَهبِطُ» وهذه القراءة تحتمل أن تكونَ «ما» فيها في محل رفع وهو المشهورُ، وأن تكونَ في محلِّ نصب لأنَّ «إنْ» المخففةَ سُمع فيها الإعمالُ والإهمالُ، قال تعالى: «وإنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم»[4] في قراءة مَنْ قرأه. وقال في موضع آخر: «وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ»[5] إلَّا أنَّ المشهورَ الإهمالُ. و «يَشَّقَّقُ» أصلُه: يَتَشَقَّقُ، فأُدْغم، وبالأصلِ قرأ الأعمشُ، وقرأ طلحة بن مصرف[6]: «لَمَّا» بتشديد الميم في الموضعين، قال ابن عطية[7]: «وهي قراءةٌ غير متجهة» وقرأ أيضاً: «يَنْشَقُّ» بالنون، وفاعلُه ضمير «ما» وقال أبو البقاء[8]: «ويجوز أن يكونَ فاعلُه ضميرَ الماء لأنَّ «يَشَّقَّقُ» يجوز أن يُجْعَلَ للماء على

---

(١) الاملاء ١/٤٥.

(٢) انظر في قراءات الآية: البحر ١/٢٦٤؛ ابن عطية ١/٣٢٤؛ القرطبـي ١/٤٦٤.

(٣) مالك بن دينار البصري سمع أنس بن مالك، كان من أحفظ الناس للقرآن، توفي سنة ١٢٧. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢٧٨؛ طبقات القراء ٢/٣٦.

(٤) الآية ١١١ من هود، قراءة ابن كثير ونافع بالتخفيف والإعمال. انظر: الكشف ١/٥٣٦؛ والسبعة ٣٣٩.

(٥) الآية ٣٢ من يس.

(٦) طلحة بن مصرف الكوفي التابعي، له اختيار في القراءة، قرأ على الأعمش وروى عنه ابن أبـي ليلى، توفي سنة ١١٢؛ طبقات القراء ١/٣٤٣.

(٧) التفسير ١/٣٢٤.

(٨) الاملاء ١/٤٥.

المعنى، فيكونَ معك فعلان، فيعملُ الثاني منهما في الماء، وفاعلُ الأولِ مضمرٌ / على شريطةِ التفسيرِ، وعند الكوفيين يَعْمَلُ الأولُ فيكون في الثاني [٣١/ب]
ضميرٌ» يعني أنه من باب التنازع، ولا بد من حَذْفِ عائدٍ من «يَشَّقَّق» على «ما» الموصولة دلَّ عليه قوله «مِنْه» والتقديرُ: وإنَّ من الحجارةِ لما يَشَّقَّقُ الماءُ منه فيخرجُ الماءُ منه. وقال أيضاً: «ولو قُرِىء «تتفجَّر» بالتاءِ جاز» قلتُ: قال أبو حاتم[1] يجوز «لما تتفجَّر» بالتاء لأنه أَنَّثه بتأنيثِ الأنهار، وهذا لا يكون في تَشَّقَّق يعني التأنيث. قال النحاس[2]: «يجوز ما أنكره على المعنى، لأنَّ المعنى: وإنَّ منها لحجارةً تَتَشَقَّقُ» يعني فيراعي به معنى «ما» فإنَّها واقعةٌ على الحجارة.

قوله: «مِنْ خشيةِ الله» منصوبُ المحلِّ متعلقٌ بـ«يَهْبِط». و«مِنْ» للتعليل، وقال أبو البقاء[3]: [«مِنْ»] في موضع نصب بيهبط، كماتقول: يهبط بخشيةِ الله»، فجَعَلها بمعنى الباء المُعَدِّية، وهذا فيه نظرٌ لا يَخْفَى. وخشية مصدرَ مضافٌ للمفعول تقديرُه: مِنْ أن يَخْشَى اللَّـهَ.

وإسنادُ الهبوطِ إليها استعارةٌ، كقوله[4]:

٥٥٢ ـ لَمَّا أَتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ويجوز أن يكونَ حقيقةً على معنَى أنَّ الله خلقَ فيها قابليةً لذلك. وقيل: الضميرُ في «منها» يعودُ على القلوبِ وفيه بُعْدٌ لتنافرِ الضمائر.

---

(١) انظر: البحر ١/٢٦٥.
(٢) إعراب القرآن: ١/١٨٨.
(٣) الاملاء ١/٤٥.
(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٤٥؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ والأضداد ٢٩٦؛ والكامل ٤٨٦؛ واللسان: سور؛ ورصف المباني ١٦٩.

قوله «وما اللـهُ بغافلٍ» قد تقدَّم في قوله: «وما هم بمؤمنين»[1] فَلْيُلْتَفَتْ إليه.

قوله: «عَمَّا تعملون» بغافل، و«ما» موصولةٌ اسميةٌ، فلا بد من عائدٍ أي: تعملونـه، أو مصدريةٌ فلا يُحتاجُ إليه، أي عن عملِكم، ويجوز أن يكونَ واقعاً موقعَ المفعولِ به، ويجوز ألَّا يكون. وقُرِىء «يعملون» بالياءِ والتاءِ[2].

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿أن يُـؤْمِنُوا لكم﴾**.. ناصبٌ ومنصوبٌ، وعلامةُ النصبِ حَذْفُ النونِ، والأصلُ: في أَنْ، فموضعُها نصبٌ أو جَرٌّ على ما عُرِف غيرَ مرةَ، وعَدَّى «يؤمنوا» باللام لتضمُّنِه معنى أَنْ يُحْدِثوا الإِيمانِ لأجلِ دعوتِكم، قاله الزمخشري[3] وقد تقدَّم تحقيقُه.

قوله: «وقد كان» الواو للحالِ. قالَ بعضُهم: «وعلامتُها أَنْ يَصْلُحَ موضعَها «إذْ» والتقدير: أفتطمَعُون في إيمانِهم والحالُ أنهم كاذبون مُحَرِّفون لكلام الله تعالى. و«قد» مقربةٌ للماضي مِن الحال سَوَّغَتْ وقوعَه حالاً. و«يَسْمَعُون» خبـراً كان، و«منهم» في محلٍّ رفع صفةً لفريقٍ، أي: فريقٌ كائنٌ منهم. وقال بعضُهم: «يَسْمَعُون» في محلِّ رفعٍ صفةً لفريق، و«منهم» في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ، وهذا ضعيفٌ. والفريق اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لفظِه كرهط وقوم، وكان وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ على ما تقدَّم. وقُرِىء «كَلِم الله»[4] وهـو اسمُ جنسٍ واحدهُ كلمـة، وفَرَّق النحـاة بين الكـلام والكَلِم[5]، بأنَّ الكلامَ شرطُه الإفادَةُ، والكَلِمُ شَرْطُه التركيبُ من ثـلاثٍ

---

(١) الآية ٨ من البقرة.

(٢) قرأ الجمهور بالتاء، وابن كثير بالياء. السبعة ١٦٠.

(٣) الكشاف ١/٢٩١.

(٤) قراءة الأعمش، البحر ١/٢٧٢.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/١٥.

فصاعداً، لأنه جَمْعٌ في المعنى، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، فيكونُ بينهما عمومٌ وخُصوصٌ من وجهٍ، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في كتبِهم. وهل الكلامُ مصدرٌ أو اسمُ مصدرٍ؟ خلافٌ. والمادةُ تَدُلُّ على التأثير، ومنه الكَلْمُ وهو الجرحُ، والكلامُ يؤثِّر في المخاطب قال[1]:

٥٥٣ ــ .... وجُـرْحُ اللسانِ كجُـرْحِ اليَـدِ

ويُطْلَقُ الكلامُ لغةً على الخطِّ والإشارةِ كقوله[2]:

٥٥٤ ــ إذا كَلَّمَتْني بـالعيونِ الفـواتِـرِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البوادِرِ

وعلى النفساني، قال الأخطل[3]:

٥٥٥ ــ إنَّ الكـلامَ لفي الفؤادِ وإنما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَلِيلا

قيل: ولم يُوْجَدْ هذا البيتُ في ديوان الأخطل، وأمَّا عند النحويين فلا يُطْلَقُ إلا على اللفظِ المركَّب المفيدِ بالوَضْع.

قوله: «من بعـد ما عَقَلُوه» متعلِّقٌ بـ«يُحَـرِّفُـونـه». والتحريفُ: الإمـالة والتحويلُ، و«ثم» للتراخي: إمَّا في الزمانِ أو في الرتبةِ، و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أي: ثم يُحَرِّفون الكلامَ من بعدِ المعنى الذي فَهِموه وعَرفوه. ويجوزُ أن تكونَ مصـدريةً والضميرُ في «عَقَلوه» يعودُ حينئذٍ على الكلامِ، أي مِنْ بعدِ تَعَقُّلِهم إياه. قوله: «وهم يَعْلَمون» جملةٌ حاليةٌ، وفي العاملِ فيها قولان، أحدهما: «عَقَلوه»، ولكنْ يلزَمُ منه أن تكونَ حالاً مؤكدةً،

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٨٥، وصدره:

ولـو عـن نَـثَـا غـيـره جـاءني

وهو في الخصائص ١/٢١؛ ومفردات الراغب ٤٥٧؛ والنثا: النبأ.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٢/٤٥٢.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ١/٢١؛ والشذور ٢٨.

لأنَّ معناها قد فُهِمَ مِنْ قولِه «عَقَلُوه» والثاني: وهو الظاهرُ، أنه يُحَرِّفونه، أي يُحَرِّفونه حَالَ عِلْمِهِم بذلك.

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿وإذا لقُوا﴾.. الآية**، قد تقدَّم نظيرُها أولَ السورةِ[١]، وقد تقدَّم الكلامُ على مفرداتها وإعرابها، فأغنى ذلك عن الإعادةِ.

وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وجهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ مستأنفةً كاشفةً عن أحوال اليهودِ والمنافقين. والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال معطوفةً على الجملة الحالية قبلها وهي: «وقد كان فريقٌ» والتقدير: كيف تطمعون في إيمانِهم وحالُهم كَيْتَ وكَيْتَ؟ وقرأ ابن السَّمَيْفَع: لاقُوا[٢]، وهو بمعنى لَقُوا، فَاعَل بمعنى فَعِل نحو: سافر وطارَقْتُ النعل[٣].

قوله: «بما فَتَحَ الله» متعلِّقٌ بالتحديث قبلَه، وما موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: فَتَحه الله. وأجازَ أبو البقاء[٤] أن تكونَ نكرةً موصوفةً أو مصدريةً، أي: شيءٌ فَتَحه، فالعائدُ محذوفٌ أيضاً، أو بفتحِ الله عليكم. وفي جَعْلِها مصدريةً إشكالٌ من حيثُ إن الضميرَ في قولـه بعد ذلـك: «لِيُحاجُّوكم به» عائدٌ على «ما» هذا هو الظاهرُ، وما المصدريةُ حرفٌ لا يعودُ عليها ضميرٌ على المشهورِ خلافاً للأخفشِ[٥] وأبـي بكر بن السراج[٦]، إلا أَنْ يُتَكَلَّفَ فيُقال: الضميرُ يعودُ على المصدرِ المفهومِ من قوله: «أَتُحَدِّثُونهم» أو من قوله فَتَح، أي: لِيحاجُّوكم بالتحديثِ الذي حُدِّثْتُمُوهم[٧]، أو بالفتح

---

(١) الآية ١٤ من البقرة.
(٢) البحر ١/٢٧٢.
(٣) طارق النعل: صيَّرها طاقاً فوق طارق.
(٤) الإملاء ١/٤٥.
(٥) ليس له في «معاني القرآن» نص صريح يفيد ذلك.
(٦) الأصول ١/١٦١.
(٧) كذا في الأصل والمفعول الثاني محذوف أي حدثتموهم إياه، وح ص: حدثتموه، وهو الصواب.

الذي فَتَحه الله عليكم. والجملةُ من قولِهِ: «أتُحَدِّثونهم في محلِّ نصبٍ بالقَوْل، والفتحُ هنا معناه الحكمُ والقَضاءُ، وقيل: الفَتَّاحُ: القاضي بلغةِ اليمن، وقيل الإنزالُ. وقيل: الإعلامُ / أو التبيينُ بمعنى أنه بَيَّنَ لكم صفة [٣٢/أ] محمدٍ عليه السلام، أو المَنُّ بمعنى ما مَنَّ عليكم به من نَصْرِكم على عَدُوِّكم، وكلُّ هذه أقوالٌ مذكورةٌ في التفسيرِ.

قوله: «لِيحاجُّوكم» هذه اللامُ تُسَمَّى لاَم كي بمعنى أنها للتعليل، كما أنَّ «كي» كذلك، لا بمعنى أنها تَنْصِبُ ما بعدَها بإضمار بـ«كي» كما سيأتي، وهي حرفُ جرٍّ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل لأنه منصوبٌ بأَنْ المصدريةِ مقدرةً بعدها، فهو معها بتأويل المصدرِ أي للمُحاجَّةِ، فلم تَدْخُلْ إلا على اسم لكنه غيرُ صريح. والنصبُ بأَنْ المضمرةِ كَما تقدَّم لا بكَيْ خلافاً لابن كيسان والسيرافي[1] وإن ظَهَرتْ بعدها نحو قوله تعالى: «لكيلا تَأْسَوْا»[2] لأن «أَنْ» هي أمُّ البابِ، فادِّعاءُ إضمارِها أَوْلَى مِنْ غيرِها. وقال الكوفيون[3]: «النصبُ باللامِ نفسِها، وأَنَّ ما يظهر بعدَها من كي وأَنْ إنما هو على سبيلِ التأكيد»، وللاحتجاجِ موضعٌ غيرُ هذا من كتب النحو. ويجوز إضمارُ أَنْ وإظهارُها بعد هذه اللامِ إلَّا في صورةٍ واحدةٍ وهي ما إذا وقع بعدها «لا» نحو قوله: «لئلَّا يَعْلَمَ»[4]، «لئلا يكونَ للناسِ»[5]، وذلك لِما يَلْزَمُ من توالي لاَمْين فيثقُل اللفظُ. والمشهورُ في لغةِ العربِ كَسْرُ هذه اللامِ لأنها حرفُ جر وفيها لُغَيَّةٌ شاذَّةٌ وهي الفتح. وهذه اللامُ متعلقةٌ بقوله: «أتُحَدِّثُونهم». وذهب بعضُهم إلى أنَّها متعلقةٌ بـ«فَتَحَ»، وليس بظاهرٍ، لأنَّ المُحاجَّةِ ليست علة للفتح، وإنما هي

(١) الحسن بن عبدالله شَرَح «الكتاب»، توفي ٣٦٨. انظر: البغية ١/٥٠٧.
(٢) الآية ٢٣ من الحديد.
(٣) انظر: الإنصاف ٥٧٥.
(٤) الآية ٢٩ من الحديد.
(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.

نَشَأَتْ عن التحديث، اللهم إلا أَنْ يُقالَ: تَتَعلَّقُ به على أنها لامُ العاقبة، وهو قولٌ قيل بِه فصارَ المعنى أنَّ عاقبةَ الفتحِ ومآلَه صار إلى أَنْ حاجُّوكم، أو تقول: إنَّ اللام لامُ العِلَّة على بابِها، وإنما تَعَلَّقَتْ بفَتحَ لأنه سببٌ للتحديث، والسَّبَبُ والمُسَبَّبُ في هذا واحدٌ. قوله: «به» الضميرُ يعودُ على «ما» من قوله: «بما فتح الله» وقد تقدَّم أنه يضعفُ القولُ بكونِها مصدريةً، وأنه يجوز أن يعود على أحدِ المصدَرَيْنِ المفهومين من «أَتُحَدِّثُونهم و«فتح».

قوله: «عند ربكم» ظرفٌ معمولٌ لقولِهِ: «لِيحاجُّوكم» بمعنى لِيحاجُّوكم يومَ القيامة، فَكَنَى عنه بقوله: «عند ربكم»، وقيل: «عندَ» بمعنى في، أي: ليحاجُّوكم في ربكم، أي: فيكونون أَحَقَّ به منكم. وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: عند ذِكْرِ ربِّكم، وقيل: هو معمولٌ لقولِه: «بما فتح الله» أي بما فتح اللهُ مِنْ ربكم ليحاجُّوكم، وهو نَعْتُه عليه السلام وأَخْذُ ميثاقِهم بتصديقِه. ورجَّحه بعضُهم وقال: «هو الصحيحُ، لأنَّ الاحتجاجَ عليهم هو بما كانَ في الدنيا» وفي هذا نظرٌ مِنْ جهةِ الصناعة، وذلك أنَّ «لِيُحَاجُّوكم» متعلقٌ بقوله: «أَتُحَدِّثونهم» على الأظهرِ كما تقدَّم فيلزَمُ الفَصْلُ به بين العاملِ ـ وهو فَتَح ـ وبين معمولِه ـ وهو عند ربك ـ وذلك لا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ منهما.

قوله: «أفلا تَعْقِلون» تقدَّم الكلامُ على نظيرَتِها(١). وفي هذه الجملةِ قولان: أحدُهما [أنها] مندرجَةٌ في حَيِّز القولِ. والثاني أنها من خطابِ الله تعالى للمؤمنين بذلك فَمَحَلُّها النصبُ على الأولِ ولا محلَّ لها على الثاني، ومفعولُ «تَعْقِلُون» يجوزُ أن يكونَ مراداً ويجوزُ أَلَّا يكونَ.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلمون أنَّ اللـهَ﴾**. . تقدَّم أنَّ مذهبَ الجمهورِ أنَّ النيةَ بالواوِ التقديمُ على الهمزةِ لأنَّها عاطفةٌ، وإنما أُخِّرَتْ عنها لقوة

---

(١) الآية ٤٤ من البقرة.

همزةِ الاستفهام، وأنَّ مذهبَ الزمخشري تقديرُ فِعْلٍ بعدَ الهمزةِ، ولا للنفي. و «أنَّ اللـهَ يَعْلَمُ» يجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، وفيها حينئذٍ تقديران، أحدُهما أنَّها سادَّةٌ مسَدَّ مفردٍ إن جَعَلْنا عَلِمَ بمعنى عَرَف، والثاني: أنها سادةٌ مَسَدَّ مفعولَيْن إنْ جَعَلْنَاها متعديةً لاثنين كظَنَنْتُ، وقد تقدَّم[1] أنَّ هذا مذهبُ سيبويهِ والجمهـور، وأنَّ الأخفشَ يَدَّعي أنهـا سَدَّتْ مَسَـدَّ الأول والثاني محذوفٌ، و «ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي وعائـدُها محـذوف، أي: ما يُسِرُّونه ويُعْلِنُونه، وأن تكونَ مصدريةً أي: يعلم سِرَّهم وعَلَنَهم، والسِرُّ والعلانِيَةُ متقابِلان.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿ومنهم أُمِّيُّون﴾** . . «منهم» خبرٌ مقدَّمٌ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و «أمِّيون» مبتدأٌ مؤخر، ويجوزُ على رأي الأخفشِ أن يكونَ فاعلاً بالظرف قبلَه وإنْ لم يَعتمدْ، وقد بَيَّنْتُ على ماذا يعتمد فيما تقدَّم. «وأمِّيُّون جمع أُمِّيّ وهو مَنْ لا يكتب ولا يقرأ، واختُلف في نسبته، فقيل: إلى الأُمّ وفيه معنيان، أحدُهما: أنه بحال أمِّه التي وَلَدَتْه مِنْ عَدَمِ معرفةِ الكتابة وليس مثلَ أبيه، لأن النساءَ ليس منْ شُغْلِهِنَّ الكتابةُ. والثاني: أنَّه بحاله التي وَلَدَتْهُ أمُّه عليها لم يتغيَّرْ عنها ولم يَنْتقِلْ. وقيل: نُسِبَ إلى الأُمَّـة وهي القامَـةُ والخِلْقَةُ، بمعنى أنه ليس له من الناسِ إلا ذلك. وقيل: نسب إلى الأُمَّة على سَذاجَتِها قبل أن تَعْرِفَ الأشياء كقولهم: عامِّي أي: على عادة العامَّة. وعن ابن عباس: «قيل لهم أمِّيُّون لأنهم لم يُصَدِّقوا بأم الكتاب» وقال أبو عبيدة[2]: «قيل لهم أُمِّيُّون لإنزالِ الكتابِ عليهم كأنهم نُسبوا لأُمِّ الكتاب».

وقرأ ابن أبـي عبلة[3]: «أُمِيُون» بتخفيف الياء، كأنه اسْتَثْقَلَ تواليَ تضعيفين.

---

(١) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «مجاز القرآن».

(٣) البحر ١ / ٢٧٥؛ ابن عطية ١ / ٣٢٩، ولكنهما نصًا على أن قراءته بتخفيف الميم وليس الياء.

قوله: «لَا يَعْلَمونَ» جملةٌ فعلية في محلِّ رفعٍ صفةٌ لأمِّيُّونَ، كأنه قيل: أمِّيُّون غيرُ عالمين.

قوله: «إلا أمانيَّ» هذا استثناءٌ منقطعٌ، لأن الأمانيَّ ليست من جنسِ الكتابِ، ولا مندرجةٌ تحتَ مدلوله، وهذا هو المنقطعُ، ولكنَّ شرطه أن يُتَوَهَّمَ [٣٢/ب] دخولُه بوجهٍ ما كقولِهِ[1]: «ما لهمْ به من عِلْم إلا اتِّباعَ الظنّ» / وقولِ النابغة:[2]

٥٥٦ ـ حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ولا عِلْمَ إلا حُسْنُ ظنٍّ بصاحبِ

لأنَّ بِذِكْرِ العلم استُحْضِرَ الظنُّ، ولهـذا لا يَجُوز: صَهَلَت الخيـلُ إلا حماراً.

واعلمْ أنَّ المنقطعَ على ضَرْبَيْن: ضربٍ يَصِحُّ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو: «جاء القومُ إلا حمـاراً» وضربٍ لا يتوجَّهُ نحو ما مَثَّل به النحويـون: «ما زاد إلا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ» فالأول فيه لغتان: لغةُ الحجازِ وجوبُ نصبِهِ ولغةُ تميمٍ أنه كالمتصل، فيجوزُ فيه بعد النفي وشِبْهِهِ النصبُ والإتباعُ، والآيةُ الكريمة من الضَرْب الأول، فيَحْتملُ نصبُها وجهين، أَحَدُهُما: على الاستثناء المنقطع، والثاني: أنه بدلٌ من الكتـاب، و«إلا» في المنقطع تُقَـدَّر عند البصريين بـ«لكن» وعند الكوفيين بـ«بل». وظاهرُ كلام أبـي البقاء[3] أن نَصْبَه على المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ، فإنَّه قال: «إلا أَمانيَّ» استثناء منقطع، لأنَّ الأمانيَّ ليس من جنسِ العلم، وتقديرُ «إلَّا» في مثلِ هذا بـ«لكنْ»، أي: لكنْ يَتَمنَّونه أمانيَّ، فيكونُ عندَه من بابِ الاستثناء المفرَّغِ المنقطعِ، فيصيرُ نظيرَ: «ما علمتُ إلا ظناً» وفيه نظرٌ.

---

(١) الآية ١٥٧ من النساء.

(٢) ديوانه ٥٥؛ والكتاب ٣٦٥/١؛ والقرطبي ٥/٢. ومثنوية: استثناء.

(٣) الإملاء ٤٥/١.

والأمانيُّ جمع أُمْنِيَّة بتشديد الياء فيهما. وقال أبو البقاء(1): «يجوز تخفيفُها فيهما». وقرأ أبو جعفر بتخفيفها(2)، حَذَفَ إحدى الياءَين، تخفيفاً، قال الأخفش(3): «هذا كما يُقال في جمعِ مفتاح: مفاتح ومفاتيح»، قال النحاس(4): «الحَذْفُ في المعتلِّ أكثرُ» وأنشد قول النابغة(5):

٥٥٧ ــ وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَىٰ ثلاثُ الأَثافي والرسومُ البلاقِعُ

وقال أبو حاتم: «كلُّ ما جاء واحدُه مشدَّداً من هذا النوع فلك في الجمعِ الوجهان» وأصلُه يَرْجِعُ إلى ما قال الأخفش. ووزن أُمْنِيَّة: أُفْعُولة من منَّى يُمَنِّيَ إذا تلا وقرأ، قال(6):

٥٥٨ ــ تَمَنَّى كتابَ اللهِ آخرَ ليلِهِ تَمَنِّيَ داودَ الزبورَ على رِسْلِ

وقال كعب بن مالكٍ(7):

٥٥٩ ــ تَمَنَّى كتابَ اللهِ أوَّلَ لَيلِه وآخِرَه لاقى حِمامَ المقادِرِ

وقال تعالى: «إلا إذا تَمَنَّى ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ»(8)، أيَ: قَرَأَ وتَلا، فالأصلُ على هذا: أُمْنُوية، فاعتلَّت اعتلالَ ميِّت وسيِّد، وقد تقدَّم. وقيل:

---

(1) الإملاء ١/٤٥.

(2) وهي قراءة شيبة والأعرج أيضاً كما في القرطبي ٢/٥.

(3) معاني القرآن ١١٨.

(4) إعراب القرآن ١/١٩٠.

(5) ديوان ذي الرمة ــ وليس النابغة ــ ١٢٧٤؛ والمقتضب ٢/١٧٦؛ والمخصص ١٧/١٠٠؛ والأشموني ١/١٨٧؛ والهمع ٢/١٥٠؛ والدرر ٢/٢٠٦. والعمى هنا: الجهل، والبلاقع: لا شيء فيها.

(6) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٦؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٩٥؛ واللسان مني.

(7) اللسان: مني، وابن عطية ١/٣٣٠؛ ومجمع البيان ١/١٤٤؛ والقصيدة في رثاء عثمان.

(8) الآية ٥٢ من الحج.

الأمنيَّةُ الكذبُ والاختلاقُ. وقيل ما يتمنَّاه الإنسان ويَشْتهيه. وقيل: ما يُقَدِّرُه وَيَحْزِرُه مِنْ مَنَّى إذا كَذَبَ أو تمنَّى أو قدَّر، كقوله[1]:

٥٦٠ ــ لا تَأْمَنَنَّ وإنْ أمْسَيْت في حَرَمٍ حتى تُلاقِي ما يَمْني لكَ الماني

أي: يقدِّر لك المقدِّرُ. وقال الراغب[2]: «والمَنْيُ القَدْرُ، ومنه «المَنا» الذي يُوزَنُ به، ومنه: المَنِيَّة وهو الأجَلُ المقدَّرُ للحيوان، والتمنِّي: تقديرُ شيءٍ في النفسِ وتصويرُه فيها، وذلك قد يكونُ عن ظَنٍّ وتخمين، وقد يكونُ بناءً على رَوِيَّةٍ وأصلٍ، لكنْ لمَّا كان أكثرُه عن تَخْمينٍ كان الكذبُ أَمْلَكَ له، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، والأُمْنِيَةُ: الصورةُ الحاصلةُ في النفسِ مِنْ تمنِّي الشيءِ، ولمَّا كان الكذبُ تَصَوُّرَ ما لا حقيقة له وإيرادَه باللفظِ صار التَمنِّي كالمبدأ للكذبِ [فعُبِّر به عنه، ومنه قولُ عثمانَ رضي اللهُ عنه: «ما تَغَنَّيْتُ ولا تَمَنَّيْتُ منذ أَسلمْتُ»][3]. وقال الزمخشري[4]: «والاشتقاقُ من مَنَّى إذا قدَّر، لأن المتمنِّي يُقَدِّر في نفسِه ويَحْزِرُ ما يتمنَّاه، وكذلك المختلقُ، والقارىءُ يقدِّر أنَّ كلمةَ كذا بعد كذا» فجَعَلَ بين هذه المعاني قَدْراً مشتركاً وهو واضحٌ.

قولُه: «وإنْ هُمْ إلاَّ يَظُنُّون» «إنْ» نافيةٌ بمعنى ما، وإذا كانت نافيةً فالمشهورُ أنها لا تعملُ عملَ «ما» الحجازيةِ، وأجاز بعضُهم ذلك ونَسَبه لسيبويهِ[5]

---

(١) البيت لسويد بن عامر المصطلق، وهو في اللسان: منى، والتاج: منى، والقرطبي ٢/٦؛ وينسب أيضاً إلى أبي قلابة.

(٢) المفردات ٤٩٦.

(٣) غير واضح في المصورة عن نسخة الأصل وما أثبتناه من ع. وارجاع الضمائر: فعَبَّر بالتمني عن الكذب.

(٤) الكشاف ١/٢٩٢.

(٥) لعل هذا مفهوم من عبارته في الكتاب ٢/٣٠٦ «في معنى ليس».

وأَنْشدوا[1]:

٥٦١ ـ إنْ هُوَ مستولياً على أَحَدٍ إلَّا على أَضْعَفِ المجانين

و «هو» اسمُها و «مستولياً» خبرُها، فقولُه «هم» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، لا اسم «إنْ»، لأنها لم تَعْمَل على المشهور، و «إلَّا» للاستثناء المفرغ، و «يَظُنُّون» في محلِّ الرفع خبراً لقوله «هم» وحَذَفَ مفعولَي الظنِّ للعلمِ بهما، أو اقتصاراً، وهي مسألةُ خلافٍ.

آ. (٧٩) قولُه تعالى: ﴿فويلٌ للذين يكتُبون﴾. . وَيْلٌ مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كانَ نكرةً لأنه دعاءٌ عليهم، والدعاءُ من المسوِّغاتِ سواءً كان دعاءً له نحو: «سلامٌ عليكم»[2]، أو عليه كهذه الآية، والجارُّ بعده الخبرُ فيتعلَّقُ بمحذوف. وقال أبو البقاء[3]: «ولو نُصِبَ لكانَ له وجهٌ على تقدير: أَلْزَمهم الله ويلاً، واللامُ للتبيين لأنَّ الاسمَ لم يُذْكَرْ قَبْلَ المصدر» يعني أنَّ اللامَ بعد المنصوبِ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ، وقولُه: «لأنَّ الاسم» يعني أنه لو ذُكِرَ قبلَ «ويلَ» فقلت: «ألزم الله زيداً ويلاً» لم يَحْتَجْ إلى تبيين بخلاف ما لو تأخر، وعبارةُ الجَرْميّ توهم وجوبَ الرفعِ في المقطوعِ عن الإضافة، ونَصَّ الأخفش[4] على جوازِ النصبِ فإنه قال: «ويجوزُ النصبُ على إضمار فعلٍ أي: أَلْزمهم الله ويلاً».

واعلم أن ويلاً وأخواتِه وهي: وَيْح وَوَيْس وَوَيْب وعَوْل من المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ من غير لفظِها، وتلك الأفعالُ واجبةُ الإضمارِ، لا يجوز

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٣؛ والمقرب ١/١٠٥؛ والهمع ١/١٢٥؛ ورصف المباني ١٠٨. والذين أثبتوا لها عملاً لم يشترطوا لذلك شيئاً.

(٢) الآية ٢٤ من الرعد.

(٣) الإملاء ١/٤٥.

(٤) معاني القرآن ١١٨.

إظهارُها البتة لأنها جُعِلَتْ بدلاً من اللفظ بالفعلِ، وإذا فُصِل عن الإضافةِ فالأحسنُ فيه الرفعُ، نحوَ: «وَيْلٌ له» وإن أُضِيفَ نُصِبَ على ما تقدَّم، وإن كان عِبارةُ الجرميّ توهُم وجوبَ الرفعِ عند قَطْعِه عن الإضافة فإنه قال: «فإذا أَدْخَلْتَ اللامَ رَفَعْتَ فقلت: ويلٌ له، وَوَيْحٌ له» كأنه يُريد على الأكثر، ولم يَسْتعمل العربُ منه فعلاً لاعتلالِ عينه وفائِه، وقد حَكى ابن عرفة[1]: «تَوَيَّلَ الرجلُ» إذا دَعا بالوَيْل، وهذا لا يَرُدُّ، لأنه مثلُ قولهم: «سَوَّفْتَ ولَوْلَيْتَ» إذا قلتَ: له سوفَ ولو.

ومعنى الوَيْلِ شِدَّةُ الشر قاله الخليل، وقال الأصمعي: الوَيْلُ: التفجُّع، والوَيْل: الترحُّم. وقال سيبويه[2]: «وَيْل: لِمَنْ وَقَع في الهَلَكَة، ووَيْحُ زَجْرٌ لمَنْ أَشْرَفَ على الهَلاك» وقيل: الويلُ الحُزْن، وهل وَيْل ووَيْح ووَيْس ووَيْب بمعنى واحد أو بينها فرقٌ؟ خلافٌ، وقد تقدَّم ما فرَّق به سيبويه في بعضِها. وقال قومٌ: وَيْلٌ في الدُّعاء عليه، ووَيْحٌ وما بعدَه ترحُّمٌ عليه. وزعم الفرّاء أن أصلَ وَيْل: وَيْ أي حُزْن، كما تقول: وَيْ لفلان، أي حُزْن له، فَوَصَلَتْه العربُ باللام، وقَدَّرَتْ أنَّها منه فَأَعْرَبوها وهذا غريبٌ جداً. ويقال: وَيْل وويلَة بالتاء، وقال امروء القيس[3]:

٥٦٢ ـ له الويلُ إنْ أَمْسى ولا أمُّ عامرٍ لَدَيْهِ ولا البَسْباسَةُ ابنةُ يَشْكُرا

وقال أيضاً:[4]

---

(١) إبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه، عالم بالحديث والعربية، أخذ عن ثعلب والمبرد وأخذ عنه المرزباني، له: غريب القرآن ومسألة سبحان. انظر: النزهة ٣٦٠؛ البغية ٤٢٨/١.

(٢) الكتاب ١٦٧/١.

(٣) الديوان ٦٨؛ واللسان: قرب.

(٤) من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١١ وشرح المعلقات للتبريزي ٧٠. مرجلي: عاقر بعيري، وتاركي: أمشي غير راكبة مترجلة.

٥٦٣ ـ ويومَ دَخَلْتَ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي

فويلات جمع وَيْلَة لا جمعُ وَيْل كما زَعَم ابن عطية(١) / لأنَّ جمعَ [٣٣/أ] المذكر بالألفِ والتاءِ لا يَنْقَاسُ.

قوله «بأَيْديهم» متعلِّقٌ بيكتُبون، ويَبْعُدُ جَعْلُه حالاً من «الكتاب»، والكتابُ هنا بمعنى المكتوب، فنصبُه على المفعولِ به، ويَبْعُدُ جَعْلُهُ مصدراً على بابِه، وهذا من بابِ التأكيد فإن الكُتْبَةَ لا تكون بغير اليدِ، ونحوُه: «ولا طَائرٌ يَطيرُ بجناحَيْهِ(٢)، «يقولون بأفواهِهم». وقيل(٣): فائدةُ ذكره أنَّهم باشَرُوا ذلك بأنفسِهم ولم يَأْمُروا به غيرَهم، فإنَّ قولَك: فَعَلَ فلانٌ كذا يَحْتملُ أنه أمر بفعلِه ولم يُباشِرْه، نحو: بنىٰ الأميرُ المدينةَ، فأتى بذلِك رَفْعاً لهذا المجازِ. وقيل: فائدتُه بيانُ جُرْأَتِهم ومُجَاهَرَتِهم، فإنَّ المباشِرَ للفعل أشدُّ مواقعةً مِمَّنْ لم يباشِرْه. وهذان القولان قريبان من التأكيد، فإنَّ أصلَ التأكيدِ رَفْعُ توهُّمِ المجازِ. وقال ابنُ السَّرَّاج: «ذِكْرُ الأيدي كنايةٌ عن أنهم اختلقوا ذلك من تِلْقائهم ومِنْ عندِ أنفسِهم» وهذا الذي قاله لا يَلْزَمُ.

والأيدي جمعُ يَدٍ، والأصلُ: أَيْدُيٌ بضمِّ الدالِ كفَلْس وأَفْلُس في القلة فاستُثْقِلَت الضمةُ قبل الياءِ فَقُلِبَت كسرةً للتجانسِ نحو: بِيْض جمعَ أَبْيض، والأصلُ: بُيْض بضم الياء كحُمْر جمع أحْمر(٤)، وهذا رأيُ سيبويه(٥)، أعني أنه يُقِرُّ الحرفَ ويُغَيِّر الحركةَ ومذهبُ الأخفشِ عكسُه، وسيأتي تحقيقُ مذهَبَيْهما عند ذِكْرِ «معيشة» إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) التفسير ١/٣٣١.
(٢) الآية ٣٨ من الأنعام.
(٣) الآية ١٦ من آل عمران.
(٤) انظر: الممتع ٤٦٨.
(٥) الكتاب ٢/١٠٢، ٢٠٠.

وأصل يَد: يَدْي بسكونِ العَيْنِ، وقيل: يَدَي بتحريكِها، فتحرَّكَ حرفُ العلة وانفتح ما قبلَه فقُلِب ألفاً فصارَ يداً كَرَحَىً، وعليه التثنيةُ: يديان، وعليه أيضاً قوله[1]:

٥٦٤ ـ يا رُبَّ سارٍ باتَ لن يُوَسَّدا تحتَ ذِراعِ العَنْسِ أو كفَّ اليَدا

والمشهورُ في تثنيتها عَدَمُ ردِّ لامِها، قال تعالى: «بل يداهُ مَبْسُوطَتَان»[2] «تبَّت يد أبي لَهَبٍ»[3]، وقد شَذَّ الردُّ في قوله: يَدَيانِ[4]:

٥٦٥ ـ يَـدَيَان بَيْضَـاوان عِندَ مُحَلِّمٍ قد يَمْنَعانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُقْهَرا

وأيادٍ جمعُ الجمعِ نحو: كَلْبَ وأَكْلُب وأكالب. ولا بدَّ في قـوله: «يكتبُون الكتابَ» مِنْ حَـذْفٍ يَصِحُّ معـه المعنى، فقدَّره الـزمخشري[5]: «يكتبون الكتابَ المحرَّفَ» وقدَّرَه غيرُه حالاً من الكتاب تقديرُه: يكتُبون الكتابَ مُحَرَّفاً، وإنما أَحْوَجَ إلى هذا الإِضمارِ لأنَّ[6] الإِنكارَ لاَ يَتَوَجَّهُ على مَنْ كَتَب الكتاب بيده إلا إذا حَرَّفه وغَيَّره.

قوله: «لِيَشْتَـرُوا» اللامُ لامُ كي، وقد تقدَّمت[7]. والضميرُ في «به» يعودُ على ما أشاروا إليه بقولِهم: «هذا من عند الله» و«ثمناً» مفعولُه، وقد تقدَّم

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في حجة ابن خالويه ١٧٩؛ وابن يعيش ٤/١٥٢؛ والدرر ١/١٣. والعنس: الناقة الصلبة.
(٢) الآية ٦٤ من المائدة.
(٣) الآية ١ من المسد.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٥؛ ومجالس العلماء ٣٢٧؛ وابن يعيش ٤/١٥١؛ والخزانة ٢/٢٦٩؛ وشرح الشافية ٢/٦٥.
(٥) الكشاف ١/٢٩٢.
(٦) اللام هنا مقحمة، ولم يثبتها في: ع.
(٧) انظر: إعرابه للآية ٧٦ من البقرة.

تحقيقُ دخولِ الباءِ على غيرِ الثمن عند قوله: «ولا تَشْتَرُوا بآياتي ثمناً قليلاً»(١) فَلْيُلْتَفَتْ إليه، واللامُ متعلقةٌ بيقولون، أي: يقولونَ ذلك لأجلِ الاشتراءِ. وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَها متعلقةً بالاستقرارِ الذي تضمَّنه قولُه «مِنْ عندِ الله».

قوله: «مِمَّا كَتَبَتْ أيديهم» متعلِّقٌ بوَيْل أو بالاستقرارِ في الخبر، و«مِنْ» للتعليلِ، و«ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوزُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس كقوةِ الأولِ والعائدُ أيضاً محذوفٌ أي: كَتَبَتْهُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: مِنْ كَتْبِهم، و«وويلٌ لهم مِمَّا يَكْسِبُون» مثلُ ما تقدَّم قبلَه، وإنما كرَّر «الوَيْل» ليُفيدَ أنَّ الهَلَكَة متعلقةٌ بكلِّ واحدٍ من الفِعْلَيْنِ على حِدَتِه لا بمجموعِ الأمرَيْنِ، وإنَّما قَدَّم قولَه: «كَتَبَتْ» على «يَكْسبون» لأن الكتابةَ مُقَدَّمةٌ فنتيجتُها كسبُ المالِ، فالكَتْبُ سببٌ والكسبُ مُسَبَّبٌ، فجاء النَّظْمُ على هذا.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿إلاَّ أيَّاماً معدودةً﴾**.. هذا استثناءٌ مفرَّغٌ، فأيَّاماً منصوبٌ على الظرفِ بالفعلِ قبلَه، والتقديرُ: لَنْ تَمَسَّنا النارُ أبداً إلا أياماً قلائلَ يَحْصُرُها العَدُّ، لأن العَدَّ يَحْصُر القليلَ، وأصلُ أَيَّام: أَيْوام لأنه جمعُ يوم، نحو: قَوْم وأَقْوامٍ، فاجتمع الياءُ والواوُ وَسَبَقَتْ إحداهُما بالسكونِ فَوَجَبَ قَلْبُ الواوِ ياءً وإدغامُ الياءِ في الياءِ، مثل هيِّن وميِّت.

قوله: «أَتَّخَذْتُمْ» الهمزةُ للاستفهامِ، ومعناهُ الإنكارُ والتقريعُ، وبها استُغْنِيَ عن همزةِ الوصل الداخلةِ على «اتَّخَذْتُم» كقولِه: «أفترىٰ على الله»(٢)، «أَصْطَفَى»(٣) وبابه. وقد تقدَّم القولُ في تصريفِ «اتَّخَذْتُمْ»(٤) وخلافُ أبي علي فيها. ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ هنا متعديةً لواحد. قال

---

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من سبأ.

(٣) الآية ١٥٣ من الصافات: «أَصْطَفَىٰ البناتِ على البنين».

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من البقرة.

أبو البقاء[1]: «وهو بمعنى جَعَلْتُم المتعدية لواحد»، ولا حاجةَ إلى جَعْلِها بمعنى «جَعَل» في تعدِّيها لواحد، بل المعنى: هل أَخَذْتُم مِنَ اللـهَ عَهْداً، ويُحتملُ أَنْ تتعدَّىٰ لاثنين، والأولُ «عهد»، والثاني «عند الله» مقدَّماً عليه، فعلىٰ الأولِ يتعلَّقُ «عند الله» باتَّخَذْتُمْ، وعلى الثاني يتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ نَقْلُ حركةِ همزةِ الاستفهامِ إلى لام «قُلْ» قبلَها فَتُفْتَحُ وتُحْذَفُ الهمزةُ وهي لغةٌ مطَّرِدَةٌ قرأَ بها نافع في روايةِ ورش عنه[2].

قوله: «فَلَنْ يُخْلِفَ الله» هذا جوابُ الاستفهامِ المتقدِّمِ في قوله: «أَتَّخَذْتُمْ» وهل هذا بطريقِ تضمينِ الاستفهامِ معنى الشرطِ، أو بطريقِ إضمار الشرطِ بعدَ الاستفهامِ وأخواتِهِ؟ قولان، تقدَّم تحقيقُهما. واختار الزمخشري[3] القولَ الثاني، فإنه قال: «فَلَنْ يُخْلِفَ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: إن اتَّخَذْتُمْ عندَ الله عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللـهُ عهدَه». وقال ابنُ عطية[4]: «فلن يُخْلِف اللـهُ عهدَه: اعتراضٌ بين أثناءِ الكلامِ. كأنه يَعْني بذلك أنَّ قولَه: «أم تَقُولون» مُعادِلٌ لقوله: «أتَّخذتم» فَوَقَعَتْ هذه الجملةُ بين المتعادِلَيْنِ معترضةً، والتقديرُ: أيُّ هذين واقعٌ؟ اتِّخاذكم العهدَ أم قولكم بغيرِ علمٍ، فعلى هذا لا محلَّ لها من الإعراب، وعلى الأول محلُّها الجَزْمُ.

قوله: «أَمْ تقولونَ» أمْ «هذه يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ متصلةً فتكونَ للمعادَلةِ بين الشيئين، أي: أيُّ هذين واقعٌ، وأَخْرَجَهُ مُخْرَجَ المتردِّدِ فيه، وإنْ [كان][5] قد عُلِم وقوعُ أحدِهما، وهو قولُهم على اللـهِ

---

(١) الإملاء ١/٤٦.
(٢) البحر: ١/٢٧٨.
(٣) الكشاف ١/٢٩٢.
(٤) التفسير ١/٣٣٤.
(٥) سقط من الأصل، وأثبتناه من: ع.

ما لا يعلمون للتقرير، ونظيرُه: «وإنَّا أو إيَّاكم لَعلى هدىً أو في ضلال مبين»[1] وقد عُلِم أيُّهما على هدىً وأيُّهما في ضلالٍ، وقد عَرَفْتَ شروطَ المتصلةِ أولَ السورة[2]. ويجوزُ أن تكونَ منقطعةً، فتكونَ غيرَ عاطفةٍ، وتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ / والتقديرُ: بل أتقولون، ويكونُ الاستفهامُ للإنكارِ لأنه قد وقع القولُ منهم [٣٣/ب] بذلك، هذا هو المشهورُ في أمِ المنقطعةِ. وزعم جماعةٌ أنها تُقَدَّر بـ«بل» وحدَها دونَ همزةِ استفهامٍ، فيُعْطَفُ ما بعدَها على ما قبلها في الإعرابِ، واستدَلَّ عليه بقولِهم: إنَّ لنا إبلاً أَمْ شاءً، بنصْبِ «شاء» وقول الآخر[3]:

٥٦٦ ـ وَلَيْتَ سُلَيْمىٰ في المَنَامِ ضَجيعتي هنالِكَ أَمْ في جنةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

تقديره: بل في جهنَّمَ، ولو كانَتْ همزةُ الاستفهامِ مقدَّرةً بعدَها لَوَجَبَ الرفعُ في «شاء» و«جهنم» على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وليس لقائلٍ أن يقولَ: هي في هذين الموضعينِ متصلةٌ لِمَا عُرِفَ مِنْ أنَّ شرطَها أَنْ تتقدَّمَها الهمزةُ لفظاً أوْ تقديراً، ولا يَصْلُحُ ذلك هنا.

قوله: «ما لا تَعْلمون» «ما» منصوبةٌ بتقولون، وهي موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على كِلا القَوْلَيْنِ محذوفٌ، أي: ما لا تعلمونه، فالجملة لا محلَّ لها على القولِ الأولِ، ومحلُّها النصبُ على الثاني ولا يَجُوزُ أن تكونَ هنا مصدريةً.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿بلىٰ﴾**.. حَرْفُ جوابٍ كنَعَم وجَيْرِ وأَجَلْ وإي، إلاَّ أَنَّ «بلى» جوابٌ لنفي متقدِّمٍ، سواءً دخلَه استفهامٌ أم لا، فيكونُ

(١) الآية ٢٤ من سبأ.

(٢) انظر: الورقة ١٢ أ.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٥٠١؛ ورواية عجزه فيه:

لـدى الجنةِ الخضـراءِ أو في جهنَّمِ

وأوضح المسالك ٣/ ٥١.

إيجاباً له نحو قول القائلِ: ما قام زيدٌ فتقولُ: بلى، أي: قد قام، وتقول: أليس زيداً قائماً؟ فتقول بلىٰ، أي: هو قائم، قال تعالى: «أَلَسْتُ بربِّكم؟ قالوا: بلى»[1] ويُروى عن ابن عباس أنهم لو قالوا: نَعَمْ لَكَفروا. فأمّا قولُه[2]:

٥٦٧ ـ أليسَ الليلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمرٍو ... وإيّانا فَذاكَ بِنا تَداني
نَعَمْ وَتَرىٰ الهلالَ كما أَراه ... وَيعْلُوها النهارُ كما عَلاني

فقيل: ضرورةٌ، وقيل: نَظَرَ إلى المعنى؛ لأنَّ الاستفهامَ إذا دَخَل على النفي قَرَّره، وبهذا يُقال: فكيفَ نُقِل عن ابنِ عباس أنَّهم لو قالوا نعم لكَفروا، مع أنَّ النفي صَار إيجاباً؟ وقيل: قَوْلُه: «نعم» ليس جواباً لـ «أليس» إنما هو جوابٌ لقولِه: «فذاكَ بنا تَداني»، فقوله تعالى: «بلى» رَدٌّ لقولِهم: «لَنْ تَمَسَّنا النارُ» أي: بلى تَمَسُّكم أبداً، بدليلِ قولِه: «هم فيها خالدون» قاله الزمخشري[3]، يريد أن «أبداً» في مقابَلَةِ قولهم: «إلا أياماً معدودةً» وهو تقديرٌ حَسَنٌ. والبصريون يَقُولون[4]: إنَّ «بلىٰ» حرفٌ بسيطٌ. وزعم الكوفيون أنَّ أصلها بل التي للإضراب، زِيْدَتْ عليها الياء ليَحْسُنَ الوقف عليها، وضُمِّنت الياء معنى الإيجاب، قيل: تَدُلُّ على رَدِّ النفي والياءُ تَدُلُّ على الإيجابِ، يَعْنُون بالياءِ الألفَ، وإنما سَمَّوْها ياءً لأنَّها تُمال وتُكْتَبُ بالياءِ، ولتحقيقِ المذهبين موضعٌ غيرُ هذا، وسيأتي الكلامُ إن شاء الله في بقيةِ حروفِ الجواب.

قولُه: «مَنْ كَسَبَ» يجوزُ «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. والخبرُ قولُه: «فأولئك»، وجازَ دخولُ الفاءِ في الخبر لاستكمالِ

(١) الآية ١٧٢ من الأعراف.
(٢) البيتان لجحدر، وهما في أمالي القالي ١/٢٧٨؛ وأمالي السهيلي ٢٤٦؛ والمقرب ١/٢٩٤؛ والمغني ٣٨٣؛ ورصف المباني ٣٦٥.
(٣) الكشاف ١/٢٩٢.
(٤) انظر في أحكام بلى: رصف المباني ١٥٧؛ المغني ١٢٠؛ أمالي السهيلي ٤٤.

الشروطِ المذكورةِ فيما تقدَّم. ويؤيِّد كونَها موصوفةً ذِكْرُ قَسيمِها موصولاً وهو قولُه: «والذين كفروا» ، ويجوزُ أن تكونَ شرطيةً، والجوابُ قولُه «فأولئك» وعلى كِلا القولين فمَحَلُّها الرفعُ بالابتداء، لكنْ إذا قلنا إنها موصولةً كان الخبر: «فأولئك» وما بعد بلا خلافٍ، ولا يكونُ لقولِه «كَسَب سيئةً» وما عُطِفَ عليه مَحَلٌّ من الإعرابِ لوقوعِه صلةً، وإذا قلنا إنها شرطيةً فيجيء في خبرها الخلافُ المشهورُ: إمَّا الشرطُ أو الجزاءُ أو هما، حَسْبما تقدَّم، ويكونُ قولُه «كَسَب» وما عُطِفَ عليه في محلِّ جَزْمٍ بالشرط.

و «سيئةً» مفعولٌ به، وأصلُها: سَيْوِئَة، لأنَّها من ساءَ يسُوء، فوزنُها فَيْعِلة، فاجتمعَ الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فأُعِلَّتْ إعلالَ سَيِّد وميِّت، وقد تقدَّم. وراعى لفظ «مَنْ» مرةً فأفرَدَ في قولـه «كسب»، و«به» و«خطيئته»، والمعنى مرةً أخرى، فَجَمَع في قوله: «فاولئك أصحابُ النار هم فيها خالدون». وقرأ نافعٌ وأهلُ المدينة[1]: «خطيئاتُه» بجمعِ السلامـة، والجمهور: «خطيئتُه» بالإفراد. ووجهُ القـراءتين ينبني على مَعرفـة السيئة والخطيئة. وفيهما أقوالٌ، أحدُهما: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظَيْن مختلفين. الثاني: السيئةُ الكفرُ، والخطيئةُ الكبيرةُ. الثالث: عكسُ الثاني. فوجْهُ قراءةِ الجماعة على الأولِ والثـالث أنَّ المرادَ بالخطيئةِ الكفرُ وهو مفردٌ، وعلى الوجهِ الثاني أنَّ المرادَ به جنسُ الكبيرةِ. ووجهُ قراءةِ نافعٍ على الوجهِ الأول والثالثِ أَنَّ المرادَ بالخطيئات أنواعُ الكفرِ المتجَدِّدَة في كلِّ وقتٍ، وعلى الوجه الثاني أنَّ المرادَ به الكبائرُ وهي جماعةٌ. وقيل: المرادُ بالخطيئةِ نفسُ السيئةِ المتقدِّمة فسمَّاها بهذين الاسمين تقبيحاً لها، كأنَّه قال: وأَحاطَتْ به خطيئتُه تلك، أي السيئة، ويكونُ المرادُ بالسيئةِ الكفرَ، أو يُراد بهم العصاةُ، ويكونُ أرادَ بالخلودِ المُكْثَ الطويلَ، ثم بعد ذلك يَخْرُجُون.

---

(١) السبعة ١٦٢؛ الكشف ١/٢٤٩؛ البحر ١/٢٧٩.

وقوله: «فاولئك أَصحابُ» إلى آخره تقدَّمَ نظيـرُه[1] فلا حـاجَةَ إلى إعادَتِه. وقُرِئ «خطاياه» تكسيراً[2]، وهذه مخالِفةٌ لسَوادِ المصحفِ، فإنه رُسِم «خطيئتُه» بلفظِ التوحيدِ. وقد تقدَّم القول في تصريف خطايا[3].

آ. (٨٣) **قولُه تعالى: ﴿وإذ أَخَذْنَا﴾**.. «إذ» معطوفٌ على الظروفِ التي قبله، وقد تقدَّم ما فيه من كونه متصرفاً أو لا. و«أَخَذْنا» في محلِّ خفضٍ، أي: واذكر وقتَ أَخْذِنا ميثاقَهم أو نحو ذلك.

قوله: «لا تَعْبُدون» قُرِئ[4] بالياءِ والتاء، وهو ظاهرٌ. فَمَنْ قَرَأَ بالغَيْبة فلأنَّ الأسماءَ الظاهرةَ حكمُها الغَيْبة، ومَنْ قَرَأَ بالخطابِ فهو التفاتٌ، وحكمتُه أنَّه أَدْعىٰ لقبولِ المخاطبِ الأمرَ والنهيَ الوارِدَيْنِ عليه، وجَعَل أبو البقاء[5] قراءةَ الخطابِ على إضمارِ القَوْلِ. قال: «يُقْرَأُ بالتاء على تقدير: قُلْنا لهم: لا تَعْبُدون إلا الله» وكونُه التفاتاً أَحْسَنُ، وفي هذه الجملةِ المنفيَّةِ من الإعرابِ ثمانيةُ أوجهٍ، أَظْهَرُها: أنَّها مفسِّرةٌ لأخْذِ الميثاقِ، وذلك أنه لمَّا ذَكَر تعالى أنه أَخَذَ ميثاقَ بني إسرائيل كانَ في ذلك إيهامٌ للميثاق ما هو؟ فأتىٰ بهذه الجملةِ مفسِّرةً له، ولا محلَّ لها حينئذٍ من الإعراب. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «بني إسرائيل» وفيها حينئذ وجهان، أحدُهما: أنَّها حالٌ مقدَّرة بمعنى أَخَذْنا مِيثاقَهم مقدِّرين التوحيدَ أبداً ما عاشُوا. والثاني: أنها حالٌ مقارِنةٌ بمعنى: أَخَذْنَا ميثاقَهم ملتزمين الإقامةَ على التوحيد، قالَه أبو البقاء[6]، وسَبَقَه

---

(١) الآية ٣٩ من البقرة.

(٢) ذكرها في البحر ١/٢٧٩ من دون نسبة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من البقرة.

(٤) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء وقرأ الباقون بالتاء انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف ١/٢٤٩؛ البحر ١/٢٨٢.

(٥) الإملاء ١/٤٦.

(٦) الإملاء ١/٤٧.

إلى ذلك قطرب والمبرِّد، وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحال من المضافِ إليه / في غير المواضِع الجائز فيها ذلك على الصحيحِ ، خلافاً لمَنْ أجازَ مجيئَها [٣٤/أ] من المضافِ إليه مطلقاً، لا يُقال المضافُ إليه معمولٌ في المعنى لميثاق، لأنَّ ميثاقاً إمَّا مصدرٌ أو في حكمه، فيكونُ ما بعده إمَّا فاعلاً أو مفعولاً، وهو [غير][1] جائز لأنَّ مِنْ شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقِعِ موقعَ الفعلِ أَنْ ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ وفعل وهذا لاَ يَنْحَلُّ لهما، لو قَدَّرْتَ: وإذ أَخَذْنا أن نواثِقَ بني إسرائيلَ أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يَصِحَّ، ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: أَخَذْتُ علم زيدٍ لم يتقدَّر بقول: أخذت أَنْ يعلَمَ زيدٌ، ولذلك مَنَع ابن الطراوة[2] في ترجمة سيبويه: «هذا بابُ علم ما الكِلمُ من العربية»[3] أن يُقَدَّر المصدرُ بحرفٍ مصدري والفعل، وَردَّ وأنكر على مَنْ أجازه. الثالث: أن يكونَ جواباً لقَسمٍ محذوفٍ دَلَّ عليه لفظُ الميثاق، أي: استَحْلَفْناهم أو قلنا لهم: باللـهِ لا تعبدون. ونُسِب هذا الوجهُ لسيبويه[4] ووافقه الكسائي والفراء[5] والمبرِّدُ. الرابع: أن يكونَ على تقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرّ، وحَذْفِ أَنْ، والتقديرُ: أَخَذْنا ميثاقَهم على أَنْ لا تعبدوا أو بأَنْ لا تَعْبدوا، فَحُذِفَ حرفُ الجر لأنَّ حَذْفَه مطَّردٌ مع أَنَّ وأَنْ كما تقدَّم غيرَ مرة، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» الناصبةُ فارتفع الفعلُ بعدَها ونظيرُه قولُ طرفة[6]:

٥٦٨ ــ أَلا أَيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغىٰ   وأَنْ أشهدَ اللذاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدي

---

(١) سقط من الأصل سهواً.

(٢) سليمان بن محمد من أهل مالقة، أخذ عن الحَجَّاج الأعلم، له: الإفصاح، وتوفي سنة ٥٢٨. انظر: البلغة ٩١؛ البغية ١/٦٠٢.

(٣) الكتاب: ١/٢.

(٤) الكتاب: ١/٤٥٥.

(٥) معاني القرآن ١/٥٤.

(٦) تقدم برقم ٥٢١.

وحَكَوا عن العرب: «مُرْهُ يَحْفِرَها» أي: بِأَنْ يَحْفِرَها، والتقديرُ: عن أَنْ أَحْضُرَ، وبِأَنْ يَحْفِرَها، وفيه نظرٌ، فإنَّ إضمارَ «أَنْ» لا ينقاسُ، إنَّما يجوزُ في مواضعَ عَدَّها النَّحْويون وجَعَلُوا ما سِواها شاذاً قليلاً، وهو الصحيحُ خلافاً للكوفيين[1]. وإذا حُذِفَتْ «أَنْ» فالصحيحُ جوازُ النصبِ والرفعِ، ورُوي: «مُرْه يَحْفِرها»، وأَحْضُر الوغى» بالوجهين، وهذا رأيُ المبرد[2] والكوفيين خلافاً لأبي الحسن[3] حيث التزم رفعَه. وللبحثِ موضعٌ غيرُ هذا هو أَلْيَقُ به. وأيَّد الزمخشري[4] هذا الوجهَ الرابعَ بقراءةِ عبدِالله[5]: «لَا تَعْبُدوا» على النهي. الخامس: أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ بالقولِ المحذوفِ، وذلك القولُ حالٌ تقديره: قائلين لهم لا تعبدون إلا اللهَ، ويكونُ خبراً في معنى النهي ويؤيِّده قراءةُ أُبَيّ المتقدمة، وبهذا يَتَّضح عطفُ «وقولوا» عليه، وبه قال الفراء[6]. السادس: أَنَّ «أَنْ» الناصبة مضمرةٌ كما تقدَّم، ولكنها هي وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على أنها بدلٌ من «ميثاق»، وهذا قريبٌ من القولِ الأول من حيثُ إنَّ هذه الجملة مفسِّرةٌ للميثاق، وفيه النظرُ المتقدم، أعني حَذْفَ «أَنْ» في غيرِ المواضِعِ المَقِيسة. السابعُ: أَنْ يكونَ منصوباً بقولٍ محذوفٍ، وذلك القولُ ليس حالاً، بل مجرَّدُ إخبارٍ، والتقديرُ: وقُلْنا لهم ذلك، ويكونُ خبراً في معنى النهي. قال الزمخشري[7]: «كما تقولُ: تذهَبُ إلى فلانٍ تقولُ له كذا، تريدُ الأمر، وهو أَبْلَغُ من صريحِ الأمر والنهي، لأنَّه كأنه سُورع إلى الامتثالِ

---

(١) الإنصاف ٥٥٩.

(٢) المقتضب ٢/١٣٤.

(٣) معاني القرآن ١/١٢٦.

(٤) الكشاف ١/٢٩٣.

(٥) وهي قراءة أبي أيضاً كما في البحر ١/٢٨٢؛ وسوف ينصُّ المؤلف على ذلك بعد قليل.

(٦) معاني القرآن ١/٥٤.

(٧) الكشاف ١/٢٩٢.

والانتهاءِ فهو يُخْبِرُ عنه، وتَنْصُره قراءة أُبَـي وعبدالله: «لا تعبدوا» ولا بدَّ من إرادة القول». انتهى، وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

الثامن: أن يكونَ التقديرُ: أَنْ لا تعبدون، وهي «أَنْ» المفسِّرة، لأنَّ في قوله: «أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل» إيهاماً[1] كما تقدَّم، وفيه معنى القول، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» المفسِّرة، ذكره الزمخشري[2]. وفي ادِّعاء حَذْفِ حرفِ التفسيرِ نَظَرٌ لا يَخْفَى.

وقوله: «إلا اللَّهَ» استثناءٌ مفرغ، لأنَّ ما قَبله مفتقرٌ إليه وقد تقدَّم تحقيقُه أولًا. وفيه التفاتٌ من التكلُّم إلى الغَيْبة، إذ لو جَرَىٰ الكلامُ على نَسقَه لقيل: لا تَعْبدون إلا إيانا، لقوله «أَخَذْنَا». وفي هذا الالتفاتِ من الدلالةِ على عِـظَم هذا الاسم والتفرُّدِ به ما ليس في المُضْمر، وأيضاً الأسماءُ الواقعةُ ظاهرةً فناسَبَ أنْ يُجاوِرَ الظاهرُ الظاهرَ.

قوله: «وبالوالدينِ إحْساناً» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تتعلَّقَ الباء بـ«إحساناً»، على أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ فعلِ الأمر، والتقديرُ: وأَحْسِنـوا بالوالدَيْنِ، والباءُ ترادِفُ «إلى» في هذا المعنى، تقول: أَحْسَنْتُ به وإليه، بمعنى أَنْ يكونَ على هذا الوجهِ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: وأَحْسنوا بِرَّ الوالدَيْن بمعنى: أَحْسِنوا إليهما بِرَّهما. قال ابن عطية[3]: «يَعْتَرِضُ هذا القولَ أَنْ يتقدَّمَ على المصدرِ معمولُه» وهذا الذي جَعَله ابنُ عطية اعتراضاً على هذا القولِ لا يتِمُّ على مذهب الجمهور، فإنَّ مذهَبَهم جوازُ تقديم معمولِ المصدرِ النائبِ عن فِعْلِ الأمر عليه، تقول: ضرباً زيداً، وإنْ شئْتَ: زيداً ضرباً، وسواءٌ عندهم إنْ جَعَلْنَا العملَ للفعلِ المقدَّرِ أم للمصدرِ النائبِ عن فِعْلِه فإنَّ

---

(١) الأصل: «إيهام» وهو سهو.
(٢) الكشاف ١/٢٩٣.
(٣) التفسير ١/٣٣٦.

التقديمَ عندَهم جائزٌ، وإنما يمتنعُ تقديمُ معمولِ المصدرِ المنحلِّ لحرفٍ مصدري والفعلِ، كما تقدَّم بيانه آنِفاً، وإنما يَتِمُّ على مذهبِ أبـي الحسن، فإنه يمنَعُ تقديمَ معمولِ المصدرِ النائبِ عن الفعلِ، وخالَفَ الجمهورَ في ذلك. الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ يجوزُ أَنْ يُقَدَّر فعلَ أمرٍ مراعاةً لقولِه: «لا تعبدون» فإنه في معنى النهي كما تقدَّم، كأنه قال: لا تَعْبُدوا إلا اللـهَ وأَحْسِنوا بالوالدين. ويجوز أن يُقَدَّر خبراً مراعاةً لِلَفْظِ «لا تعبدون» والتقديرُ: وتُحْسِنُـون. وبهذين الاحتمـالين قَدَّر الـزمخشري[1]، وَيَنْتَصِبُ «إحساناً» حينئذٍ على المصدرِ المؤكِّـد لذلك الفعلِ المحذوفِ. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حَذْفَ عاملِ المؤكِّد منصوصٌ على عدمِ جوازِه، وفيه بَحْثٌ ليس هذا موضعَه. الثالث: / أن يكونَ التقديرُ: واستوصُوا بالوالدَيْن، فالباءُ تتعلَّقُ [٣٤/ب] بهذا الفعل المقدَّرِ، وينتصبُ «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ به. الرابعُ: تقديرُه: ووصَّيْناهم بالوالدَيْنِ، فالباءُ متعلِّقـةٌ بالمحـذوفِ أيضاً، وينتصبُ «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ من أجله، أي لأجل إحساننا إلى المُوصَى بهم من حيث إن الإحسانَ مُتَسَبِّبٌ عن وصيتِنا بهم أو الموصىٰ لِما يترتَّبُ الثوابِ منَّا لهم إذا أَحْسَنوا إليهم. الخامس: أن تكونَ الباءُ وما عَمِلَتْ فيه عطفاً على قولِه: «لا تَعْبدون» إذا قيلَ بأنَّ «أَنْ» المصدريةَ مقدرةٌ، فينسَبِكُ منها ومِمَّا بعدَها مصدرٌ[2] يُعْطَفُ عليه هذا المجرورُ، والتقديرُ: أَخَذْنا ميثاقَهم بإفرادِ الله بالعبادَةِ وبالوالدَيْن، أي: وبِبِرِّ الوالدَيْن، أو بإحسانٍ إلى الوَالدَيْن، فتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بالميثاقِ لِما فيه من معنى الفعلِ، فإن الظرفَ وشِبْهَهُ تعملُ فيه روائحُ الأفعالِ، وينتصبُ «إحساناً» حينئذٍ على المصدر من ذلك المضافِ المحذوفِ وهو البِرُّ لأنه بمعناه أو الإحسانُ الذي قَدَّرناه. والـظاهرُ من هـذه الأوجهِ

(١) الكشاف ١/٢٩٣.
(٢) الأصل: «مصدراً» وهو سهو.

إنما هو الثاني لِعَدَمِ الإضمارِ اللازم في غَيْره، ولأنَّ ورودَ المصدرِ نائباً عن فعلِ الأمر مطَّرد شائِعٌ، وإنَّما قُدِّم المعمولُ اهتماماً به وتنبيهاً على أنَّه أَوْلَى بالإحسان إليه مِمَّن ذُكِرَ معه.

والوالدان: الأبُ والأمُ، يُقال لكلٍّ واحدٍ منهما والد، قال(1):

٥٦٩ ــ ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ لَـهُ أبٌ وذي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلْدَهُ أبـوانِ

وقيـل: لا يقال في الأم: والدة بالتاء، وإنما قِيل فيها وفى الأب: والدان تغليباً للمذكَّر. والإحســانُ: الإنعامُ على الغير، وقيل: بل هو أَعَمُّ من الإنعام، وقيل هو النافِعُ لكل شيء.

قوله: «وذي القربى» وما بعدَه عطفٌ على المجرور بالباءِ، وعلامةُ الجرِّ فيها الياءُ؛ لأنَّها من الأسماءِ الستةِ تُرْفَعُ بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء بشروطٍ ذكرها النحويون، وهل إعرابُها بالحروفِ أو بغيرها؟ عشرةُ مذاهبِ للنحْويين فيها، ليس هذا موضعَ ذِكْرِهـا، وهي من الأسماء اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنًى إلى أسماءِ الأجناس لِيُتَوَصَّل بذلك إلى وَصْف النكرة باسمِ الجنسِ نحو: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ، وإضافتُه إلى المضمرِ ممنوعةٌ إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلام كقوله(2):

٥٧٠ ــ صَبَحْنـا الخَزْرَجِيَّـةَ مُرْهَفـاتٍ أبـانَ ذوي أَرُومَتِهـا ذَوُوهـا

---

(1) البيت لعمرو الجنبيّ أو لرجل من أزد السراة، وهو في الخصائص ٢/٣٣٣؛ والمقرب ١/١٩٩؛ وابن يعيش ٩/١٢٦؛ والمغنى ١٤٤؛ ورصف المباني ١٨٨؛ وشواهد المغني ٣٩٨؛ والدرر ١/٣١.

(2) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٢١٢ برواية: أبادَ؛ وابن يعيش ١/٥٣؛ والهمع ٢/٥٠؛ والدرر ٢/٦١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٣٧.

وأنشد الكسائي(١):

٥٧١ ـ إنـمـا يَـعْـرِفُ الـمَـعْـ ـروفَ فـي الـنـاس ذَوُوه

وعلى هذا قولُهم: اللهم صَلِّ على محمدٍ وذَويه، وإضافتُه إلى العَلَمِ قليلةٌ جداً، وهي على ضَرْبين: واجبةٌ وذلك إذا اقْتَرنا وَضْعاً نحو: ذي يزن وذي رَعين، وجائزةٌ وذلك [إذا] لم يقترنا وَضْعاً نحو: ذي قَطَري وذي عمرو، أي: صاحبُ هذا الاسمِ، وأقلُّ من ذلك إضافتُها إلى ضميرِ المخاطب كقوله(٢):

٥٧٢ ـ وإنَّا لَنَرْجُو عاجلاً منكَ مثلَ ما رَجَوْناه قِدْماً من ذَويك الأفاضلِ

وتَجيء «ذو» موصولةً بمعنى الذي وفروعِه، والمشهورُ حينئذٍ بناؤها وتذكيرها، ولها أحكامٌ كثيرة مذكورةٌ في كتب النحو.

و «القُرْبى» مضافٌ إليه وأَلِفُه للتأنيث وهو مصدرٌ كالرُّجْعى والعُقْبى، ويُطْلق على قَرابة الصُّلْب والرَّحِم، قال طَرَفة(٣):

٥٧٣ ـ وظُلْمُ ذوي القُرْبى أشدُّ مضاضةً على الحُرِّ مِنْ وَقْعِ الحُسامِ المُهَنَّدِ

وقال أيضاً(٤):

٥٧٤ ـ وَقَرَّبْتُ بالقُرْبى وجَدِّك إنه متى يكُ أَمْرٌ للنَّكِيثةِ أَشْهَدِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١/٥٣ برواية:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

والدرر ٢/٦١. والبيت من مجزوء الرمل، وينبغي لتصحيح رواية المؤلف أن نقرأ صدره: إنما يَعْرِي فُأَل.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٢؛ والبحر ١/٢٨١؛ والهمع ٢/٥٠؛ والدرر ٢/٦١.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح القصائد للتبريزي ١٨١؛ والديوان ٢١.

(٤) من معلقته وهو في شرح القصائد ١٨٣؛ والديوان ٢٢. والنكيثة: بلوغ الجهد.

والمادةُ تدل على الدُّنُو ضد البُعْد.

قوله: «واليَتامى» وزنُه فَعالى، وألفهُ للتأنيثِ وهو جَمْعٍ يتيم كنديم ونَدامى ولا يَنْقاسُ هذا الجمعُ، واليُتْمُ: الانفراد، ومنه «اليَتيم» لانفرادِه عن أبويه أو أحدِهما، ودُرَّةٌ يتيمةٌ: إذا لم يكنْ لها نظيرٌ. وقيل: اليُتْم الإبطاءُ ومنه صبيٌّ يتيم لأنه يُبْطِىءُ عنه البِرُّ. وقيل: هو التغافل لأن الصبيَّ يُتَغافل عمَّا يُصْلِحُه. قال الأصمعي: «اليُتْمُ في الآدميين مِنْ قِبَل فَقْد الآباء وفي غيرهم من قِبَل فَقْد الأمهات». وقال الماوردي[1]: «إن اليُتْمَ في الناس أيضاً من قِبَل فَقْد الأمَّهات» والأولُ هو المعروفُ عند أهلِ اللغةِ يقال: يَتُم يَيْتُم يُتْماً مثل: كرُم يكرُم وعَظُم يَعْظُم عُظْماً[2]، ويَتِمَ يَيْتَم يَتْماً مثل: سَمِعَ يَسْمَع سَمْعاً، فهاتان لغتان مشهورتان حكاهما الفراء، ويقال: أَيْتمه اللهُ إيتاماً أي فَعَل به ذلك. وعلامةُ الجرِّ في القربى واليتامى كسرةٌ مقدَّرة في الألفِ، وإن كانَتْ للتأنيثِ، لأنَّ ما لا ينصرفُ إذا أُضيف أو دَخَلَتْه أل انجرَّ بالكسرة، وهل يُسَمَّى حينئذٍ منصرفاً أو مُنْجَرًّا؟ ثلاثةُ أقوالُ يُفَصَّل في الثالث بين أن يكونَ أحدَ سببيه العلميةُ فيُسَمَّى منصرفاً نحو: «يَعْمُرُكمْ» أو لا فيُسَمَّى منجرًّا نحو: بالأحمر، والقُرْبى واليتامى من هذا الأخير.

قوله: «والمساكينَ» جمعُ مِسْكين، ويُسَمُّونه جَمْعاً لا نظيرَ له في الآحاد وجَمْعاً على صيغةِ مُنْتَهىٰ الجموع، وهو من العِلَل القائمةِ مَقامَ عِلَّتين، وسيأتي تحقيقُه قريباً في هذه السورةِ. وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقِه عند ذِكْرِ المَسْكَنة[3] واختُلِف فيه: هل هو بمعنى الفقيرِ أو أسوأُ حالاً منه كقوله:

---

(١) لم أقف للماوردي على هذا القول في تفسيره، إنما قال في تفسيره لليتامى عند الآية ١٧٧ من البقرة: إنهم من اجتمع فيهم شرطان: الصغر وفقد الأب» تفسيره ١٨٨/١.

(٢) ضبطت معاجم اللغة هذا الفعل على ضرب وعلم، أما ما ذكره عن الفراء من نحو كرُم فلم أجده عند غير ابن القطاع في الأفعال ٣٧٦/٣.

(٣) الآية ٦١ من البقرة.

«مِسكينا ذا مَتْرَبَة»[1] أي لَصِق جِلْدُه بالتراب بخلافِ الفقير فإنَّ له شيئاً ما، قال[2]:

٥٧٥ ـ أمَّا الفقيرُ الذي كانَتْ حَلُوبَتُه   وَفْقَ العِيالِ فلم يُتْرَكْ له سَبَدُ

أو أكملُ حالاً لأنَّ اللَّـهَ جَعَلَ لهم مِلْكاً ما، قال: «أمَّا السفينةُ فكانَتْ لمساكينَ»[3] / خلافٌ مشهور بين العلماء من الفقهاءِ واللغويين. [٣٥/أ]

قوله: «وقُولوا للناسِ حُسْناً» هذه الجملةُ عَطْفٌ على قوله «لا تَعْبدون» في المعنى، كأنه قال: لا تَعْبدوا إلا الله وأَحْسِنوا بالوالدين وقُولوا، أو على «أَحْسِنوا» المقدَّر كما تقدَّم تقريرُه في قوله: «وبالوالـدين إحسانا»، وأجاز أبو البقاء[4] أن يكون معمولاً لقولٍ محذوف تقديرُه: «وقلنا لهم قولـوا. وقرىء: حَسَناً بفتحتين[5] وحُسُناً بضمتين، وحُسْنى من غير تنوين كحُبْلى، وإحساناً من الرباعي.

فأمَّا قراءة «حُسْناً» بالضم والإسكان فيَحْتمل أوجهاً، أحدُها وهو الظاهرُ: أنه مصدرٌ وَقَع صفةً لمحذوفٍ تقديرُه: وقولـوا للناسِ قَـوْلاً حُسْناً أي: ذا حُسْن. الثاني: أن يكونَ وُصِفَ به مبالغةً كأنه جُعِلَ القولُ نفسُه حَسَناً. الثالث: أنه صفةٌ على وزن فُعْل وليس أصلُه المصدرَ، بل هو كالحُلْو والمُرّ،

---

(١) الآية ١٦ من سورة البلد.

(٢) البيت للراعي وهو في أدب الكاتب ٣٠، والقرطبي ١٦٩/٨. والحلوبة: الناقة متى كانت تحلب، أو الشاة، وفق العيال: قدر كفايتهم لا فضل بها، والسبد: الشعر أو الوبر.

(٣) الآية ٧٩ من الكهف.

(٤) الاملاء ٤٧/١.

(٥) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب «حَسَناً» بفتح الحاء والسين، وقرأ عطاء وعيسى بضمهما، وقرأ أبـي وطلحة بن مصرف حُسْنَى. انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف ٢٥٠/١؛ القرطبي ١٦/٢؛ البحر ٢٨٤/١.

فيكون بمعنى «حَسَن» بفتحتين، فيكونُ فيه لغتان: حُسْن وحَسَن كـالبُخْل والبَخَل، والحُزْن والحَزَن، والعُرْب والعَرَب. الرابع: أنه منصـوبٌ على المصدرِ من المعنى، فإنَّ المعنى: وَلْيَحْسُن قولُكم حُسْناً.

وأمَّا قراءةُ «حَسَناً» بفتحتين ــ وهي قراءةُ حمزة والكسائي ــ فصفةٌ لمحذوف، تقديرُه: قولاً حَسَناً كما تقدَّم في أحد أوجه «حُسْنا».

وأمَّا «حُسُناً» بضمَّتين فضمةُ السينِ للإتباعِ للحاءِ فهو بمعنى «حُسْناً» بالسكون وفيه الأوجهُ المتقدمةُ.

وأمَّا مَنْ [قرأ] «حُسْنى» بغير تنوين، فَحُسْنَى مصدرٌ كالبُشْرى والرُّجْعى. وقال النحاس[1] في هذه القراءةِ: «ولا يجوزُ هذا في العربيةِ، لا يُقال من هذا شيءٌ إلا بالألفِ واللامِ نحو: الكُبْرى والفُضْلَى، هذا قول سيبويه[2]، وتابعه ابنُ عطية[3] على هذا، فإنه قال: «وردَّه سيبويه لأن أَفْعَل وفُعْلى لا يجيء إلا معرفةً، إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل، ويَبْقى مصدراً كالعُقْبى فذلك جائزٌ وهو وجهُ القراءةِ بها. انتهى وقـد ناقشهَ الشيخ[4]، وقال: «في كلامِه ارتباكٌ لأنه قال: لأنَّ أفْعَل وفُعْلى لا يَجِيءُ إلا معرفةً، وهذا ليس بصحيح. أمَّا «أَفْعَل» فله ثلاثةُ استعمالاتٍ، أحدُها: أن يكونَ معه «مِنْ» ظاهرةً أو مقدرةً، أو مضافاً إلى نكرةً، ولا يَتعرَّفُ في هذين بحالٍ. الثاني: أن يَدْخُلَ عليه أَلْ فيتعرفَ بها، الثالث: أن يُضَاف إلى معرفةٍ فيتعرَّفَ على الصحيح. وأمَّا «فُعْلى» فلها استعمالان، أحدُهما بالألفِ واللام، والثاني: الإضافةُ لمعرفةٍ وفيها الخلافُ السابقُ. وقولُه «إلا أَنْ يُزال عنها معنى التفضيلِ ويبقى مصدراً»

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٧١.

(٣) التفسير ١/٣٣٧.

(٤) البحر ١/٢٨٥.

ظاهرُ هذا أنَّ فُعْلى أنثى أَفْعَل إذا زال عنها معنى التفضيلِ تَبْقى مصدراً وليس كذلك، بل إذا زالَ عن فُعْلى أنثى أَفْعَل معنى التفضيلِ صارَتْ بمنزلةِ الصفةِ التي لا تفضيلَ فيها، ألا ترى إلى تأويلِهم كُبْرى بمعنى كبيرة، وصُغْرى بمعْنى صغيرة، وأيضاً فإنَّ فُعْلى مصدراً لا ينقاسُ، إنما جاءَتْ منها ألْفاظٌ كالعُقْبى والبُشْرى». ثم أجابَ الشيخُ عن هذا الثاني بما معناه أنَّ الضميرَ في قولِه «عنها» عائدٌ إلى «حُسْنى» لا إلى فُعْلى أنثى أَفْعل، ويكون استثناءً منقطعاً كأنه قال: إلا أَنْ يُزال عن حُسْنى التي قرأ بها أُبَيّ معنى التفضيل، ويَصير المعنى: إلا أَنْ يُعْتقد أنَّ «حُسْنى» مصدرٌ لا أنثى أَفْعَل، وقولُه «وهو وجهُ القراءة بها» أي: والمصدرُ وَجْهُ القراءة بها. وتخريجُ هذه القراءةِ على وجهين، أحدُهما: المصدرُ كالبشرى وفيه الأوجهُ المتقدمة في «حُسْناً» مصدراً إلا أنه يَحْتاج إلى إثباتُ حُسْنى مصدراً من قولِ العرب: حَسُنَ حُسْنَى، كقولهم: رَجَع رُجْعى، إذ مجيء فُعْلى مصدراً لا يَنْقَاس. والوجهُ الثاني أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: وقولوا للناس كلمةً حُسْنى أو مقالةً حُسْنى. وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أن تكونَ للتفضيلِ، ويكونُ قد شَذَّ استعمالُها غيرَ معرَّفةٍ بأل ولا مضافةٍ إلى معرفةٍ كما شَذَّ قولُه[1]:

٥٧٦ ــ وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ   يَوْماً سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وقولُه[2]:

٥٧٧ ــ في سَعْيِ دُنْيا طالما قَدْ مُدَّتِ   . . . .

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وهو في الحماسة ١/٧٧، وابن يعيش ٦/١٠٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٨؛ وحاشية الشيخ يس ٢/٣٨١.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١/٤١٠ وقبله:

يومَ ترى النفوسُ ما أعدَّتِ   مِنْ نُزُلٍ إذا الأمورُ غَبَّتِ

وشواهد الكشاف ٤/٣٥٣. غبَّت: بلغت غبَّها وآخرها، ولم يَرِدْ هذا البيت في نسخة البحر.

والوجه الثاني: أن تكونَ لغيرِ التفضيل، بل بمعنى حَسَنة نحو كُبْرى في معنى كبيرة، أي: وقولوا للناسِ مقالَةً حَسَنة، كما قالوا: «يوسفُ أَحْسَنُ إخوتِه» في معنى حَسَن إخوتِه» انتهى. وقد عُلِم بهذا فسادُ قولِ النحاس.

وأمَّا مَنْ قرأ «إحساناً»(١) فهو مصدرٌ وَقَع صفةً لمصدرٍ محذوف أي قولاً إحساناً، وفيه التأويلُ المشهورُ، وإحساناً مصدرٌ من أَحْسَن الذي همزتُه للصيرورةِ أي قولاً ذا حُسْنٍ، كما تقولُ: «أَعْشَبَتِ الأرضُ» أي: صارت ذا عشبٍ. وقوله: «وأقيموا الصلاة وآتُوا الزكاة» تقدَّم نظيره(٢).

قوله: «ثم تَوَلَّيْتُم إلاَّ قليلاً» قال الزمخشري(٣): «على طريقةِ الالتفات» وهذا الذي قاله إنما يَجيءُ على قراءةِ: «لا يَعْبدون» بالغيبة، وأمَّا على قراءةِ الخطابِ فلا التفاتَ البتةَ، ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالالتفاتِ الخروجَ مِنْ خطابِ بني إسرائيل القدماءِ إلى خطابِ الحاضرين في زمنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد قيل بذلك، ويؤيِّده قولُه تعالى: «إلا قليلاً منكم» قيل: يعني بهم الذين أَسْلموا في زمانِه عليه السلام كعبدِالله بن سَلَّام وأضرابه، فيكونُ التفاتاً على القراءتين. والمشهورُ نَصْبُ «قليلاً» على الاستثناء لأنه مِنْ / موجب. [٣٥/ب] ورُوي عن أبي عمرو(٤) وغيره: «إلا قليلٌ» بالرفع. وفيه ستةُ أقوال، أصحُّها: أنَّ رفعه على الصفة بتأويل «إلا» وما بعدها بمعنى غَيْر. وقد عَقَد سيبويه ـ رحمه الله ـ في ذلك باباً في كتابه فقال: «هذا بابُ ما يكونُ فيه «إلَّا» وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل»(٥)، وذكر من أمثلة هذا الباب: «لو كان معنا إلا(٦) رجلٌ

---

(١) قراءة الجحدري كما في البحر ١/٢٨٥.
(٢) الآية ٤٣ من البقرة.
(٣) الكشاف ١/٢٩٣.
(٤) انظر: البحر ١/٢٨٧.
(٥) الكتاب ١/٣٧٠.
(٦) «إلا» مقحمة هنا ولم ترد في الكتاب.

إلا زيدٌ لغُلِبْنا» و«لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللـهُ لفَسَدَتا»[1]، و[2]:

٥٧٨ ـ .... قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

وسَوَّى بين هذا وبينَ قراءةِ: «لا يَسْتوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر»[3] برفع «غير»، وجَوَّز في نحو: «ما قامَ القومُ إلا زيدٌ» ـ بالرفع ـ البدلَ والصفةَ، وخَرَّج على ذلك قولَه[4]:

٥٧٩ ـ وكــلُّ أخٍ مُفــارِقُــه أخــوه لَعَمْــرُ أبيـكَ إلا الفَــرْقَـدانِ

كأنه قال: وكل أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُه أخوه، كما قال الشماخ[5]:

٥٨٠ ـ وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه لِوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو معارِزُ

وأنشد غيرُه[6]:

٥٨١ ـ لــدَمٍ ضـائِـعٍ تغيَّبَ عنــه أقْـربـوه إلا الصَّبـا والجَنُـوبُ

---

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) البيت لذي الرمة وصدره:

أُنـيـخـتْ فـألْـقَـتْ بـلدةً فـوق بـلدة

وهو في الديوان ١٠٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٧٠؛ واللسان: بغم؛ والخزانة ٢/ ٥٦؛ والهمع ١/ ٢٢٩؛ والدرر ١/ ١٩٤. والبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، والبلدة الثانية: الفلاة والبلد الذي أناخها به، والبغام: صوت الناقة.

(٣) الآية ٩٥ من النساء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة. انظر: السبعة ٢٣٧.

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في الكتاب ١/ ٣٧١؛ والكامل ٧٦٠؛ والأزهية ١٨٢؛ والممتع ٥١؛ واللسان: إلا، والإنصاف ٢٦٨؛ والمغني ٧٦؛ والهمع ١/ ٢٢٩.

(٥) ديوانه ٤٣؛ والكتاب ١/ ٣٧١؛ واللسان: عرز؛ والبحر ١/ ٢٨٨؛ وشواهد الكشاف ٤/ ٤١٦. والهضم: الظلم، والمعارز: المنقبض أو المعاند.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/ ٢٢٩؛ والدرر ١/ ١٩٤؛ برواية مضطربة.

وقولَه[1]:

٥٨٢ ـ وبالصَّريمـةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّر إلا النُّـؤْيُ والوَتِدُ

والفرقُ بين الوصفِ بإلاَّ والوصفِ بغيرِها أنَّ «إلا» تُوصف بها المعارفُ والنكـراتُ والظاهـرُ والمضمرُ، وقـال بعضُهم: «لا توصَف بهـا إلا النكرةُ أو المعرَّفةُ بلام الجنس فإنه في قوة النكرة». وقال المبرد: «شَرْطُه صلاحيةُ البَدَلِ في موضعه»، ولهذا موضعٌ نتكلَّم فيه. الثاني: أنه عطفُ بيان. قال ابن عصفور: «إنما يعني النحويون بالوصفِ بإلا عطفَ البيان» وفيه نظرٌ. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوف كأنه قال: امتنع قليل. الرابع: أن يكونَ مبتدأً وخبرُه محذوفٌ أي: إلا قليلٌ منكم لم يَتَوَلَّوا، كما قالوا: ما مررْتُ بأحدٍ إلا رجلٌ من بني تميم خيرٌ منه. الخامس: أنه توكيدٌ للمضمرِ المرفوع، ذكرَ هذه الثلاثة الأوجهَ أبو البقاء. قال[2]: «وسيبويه وأصحابُه يُسَمُّونه نعتاً ووَصْفاً» يعني التوكيد. وفي هذه الأوجه التي ذَكَرها ما لا يَخْفى ولكنها قد قِيلت. السادس: أنه بدلٌ من الضميرِ في «تَوَلَّيْتم» قال ابن عطية[3]: «وجاز ذلك مع أنَّ الكلامَ لم يتقدَّمْ فيه نفيٌ، لأن «تَوَلَّيْتم» معناه النفيُ كأنه قال: لم تَفُوا بالميثاقِ إلا قليـلٌ» وهذا الـذي ذكره مِنْ جـوازِ البدل منعـه النحويـون، لا يُجيزون: «قام القَومُ إلا زيدٌ» على البدل، قالوا: لأنَّ البدل يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه فَيَـؤُولُ إلى قولِك: قامَ إلا زيدٌ، وهو ممتنعٌ، وأمَّا قولُه: «إنه في تأويل النفي» فما مِنْ موجَبٍ إلا يمكن فيه ذلك، ألا تَرى أنَّ قولَك: «قام القومُ إلا زيدٌ» في قوة «لم يَجْلِسوا إلا زيدٌ» فكلُّ موجَبٍ إذا أَخَذْتَ نَفْيَ نقيضِه أو ضدِّه

---

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٤٣٤؛ وإملاء العكبري ١/٤٨. والصريمة: اسم مكان، وخلق: بال، عاف: دارس، والنؤي: حفيرة حول الخيمة لتمنع السيل من دخولها.

(٢) الاملاء ١/٤٧.

(٣) التفسير ١/٣٣٩.

كان كذلك، ولم تعتبر العربُ هذا في كلامِها، وإنما أجاز النحويون «قام القومُ إلا زيدٌ» بالرفع على الصفة كما تقدَّم تقريرُه.

و «منكم» صفةٌ لقليلاً، فهي في محلِّ نصبٍ أو رفعٍ على حَسَب القراءتين. والظاهرُ أن القليلَ مرادٌ بهم الأشخاصُ لوَصْفِه بقوله «منكم». وقال ابن عطية[1]: «ويُحتمل أَنْ تكونَ القلةُ في الإيمان، أي: لم يَبْقَ حينَ عَصَوا وكَفَر آخرُهم بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم إلا إيمانٌ قليلٌ إذ لا ينفعهم، والأولُ أقوى» انتهى. وهذا قولٌ بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

قوله: «وأنتم مُعْرِضُون» جملةٌ من مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تَوَلَّيْتُم». وفيها قولان، أحدُهما: أنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ التولِّيَ والإعراضَ مترادفان. وقيل: مبيِّنةٌ، فإن التولِّيَ بالبدنِ والإعراضَ بالقلبِ، قاله أبو البقاء[2]. وقال بعدَه: «وقيل: تَوَلَّيْتم يعني آباءهم، وأنتم مُعْرِضُون يعني أنفسَهم، كما قال: «وإذْ أَنْجيناكم من آلِ فرعون»[3] أي: آباءَهم» انتهى. وهذا يُؤَدِّي إلى [أنّ] جُمْلَةَ قوله «وأنتم مُعْرِضون» لا تكون حالاً، لأنَّ فاعلَ التولِّي في الحقيقة ليس هو صاحبَ الحال والله أعلم. وكذلك تكون مبيِّنةً إذا اختَلَفَ متعلَّقُ التولِّي والإعراضِ كما قال بعضُهم: ثم تَوَلَّيْتم عن أَخْذِ ميثاقكم وأنتم مُعْرِضون عن هذا النبـيِّ صلى الله عليه وسلم، وقيل: التولِّي والإعراضُ مأخوذان من سلوك الطريق، وذلك أنه إذا سَلَكَ طريقاً ورجَع عَوْدَه على بَدْئِه سُمِّي ذلك تولِّياً، وإنْ سَلَكَ في عُرْضِ الطريقِ سُمِّي إعراضاً وجاءَتِ الحالُ جملةً اسميةً مصدَّرةً بـ «أنتم» لأنه آكد. وجيء بخبرِ المبتدأ اسماً لأنه أدلُّ على الثبوتِ فكأنه قيل: وأنتم عادَتُكم التولِّي عن الحقِّ والإعراضُ عنه.

---

(١) التفسير ١/٣٣٩.

(٢) الاملاء ١/٤٨.

(٣) الآية ١٤١ من الأعراف.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وإذ أخـذْنا ميثاقَكم لا تَسْفِكُون﴾: كقوله: «وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيل: لا تَعْبُدون إلا الله»(١).

قوله: «مِنْ دياركم» متعلِّقٌ بتُخْرِجُون ومِنْ لابتداءِ الغايةِ. ودِيار جمع دَار والأصل: دَوَر، لأنها من دَار يدُور دَوَراناً، وأصلُ دِيار: دِوار، وإنما قُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها، واعتلالِها في الواحدِ. وهذه قاعدةٌ مطَّردة(٢) في كلِّ جَمْعٍ على فِعال صحيحِ اللام قد اعتلَّتْ عينُ مفردِه أو سَكَنَتْ حرفَ علةٍ نحوُ: دار ودِيار وثِياب، ولذلك صَحَّ «رِواء» لاعتلال لامه، و«طِوال» لتحرُّكِ عينِ مفردِه وهو طويلٍ، فأمَّا «طِيال» في طِوال فشاذٌّ. وحكمُ المصدرِ حكمُ هذا نحو: قامَ قِياماً وصامَ صِياماً، ولذلك صَحَّ «لِواذ» لِصحَّةِ فِعْلِه في قولهم: لاوَذ، وأمَّا «دَيَّار» فهو من لفظة الدَّار، وأصلُه دَيْوار، فاجتمع الياءُ والواوُ فأُعِلاَّ على القاعدةِ المعروفةِ فوزنُه: فَيْعال لا فَعَّال، إذ لو كان فَعَّالاً لقيل: دَوَّار كصَوَّام وقَوَّام. والدارُ مجتمعُ القومِ من الأبنية. وقال الخليل: «كلُّ موضعٍ حَلَّه الناس، وإن لم يكن أبنيةً».

وقرىء(٣): «تَسْفُكُون» بضم الفاء، و«تُسَفِّكون» من سَفَّك مضعفاً، «وتُسْفِكون» من أَسْفك الرباعي.

وقوله: «دماءَكم» يَحْتملُ الحقيقةَ وقد وُجِد مَنْ قَتَلَ نَفْسَه، ويَحْتمل المجازَ وذلك من أوجه، أحدها: إقامةُ السببِ مُقامَ المُسَبَّب، أي: إذا سَفَكْتُمْ

(١) الآية ٨٣ من البقرة.

(٢) انظر: الممتع ١/٤٩٥.

(٣) قرأ الجمهور بفتح التاء وسكون السين وكسر الفاء، وقرأ طلحة بن مصرف وشعيب ابن أبي حمزة كذلك إلا أنهما ضما الفاء، وقرأ أبو نهيك وأبو مجلز بضم التاء وفتح السين وكسر الفاء المشددة، وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك إلا أنه سكن السين وخفف الفاء. انظر: البحر ١/٢٨٩؛ ابن عطية ١/٣٣٩؛ والقرطبي ٢/١٨.

دمَ غيرِكم فقد سُفِكَ دَمُكم، وهو قريبٌ / [١] من قولهم: «القتلُ أنفى للقتل». قال[٢]:

٥٨٣ ـ سَقَيْناهُمُ كأساً سَقَوْنا بمثلِها ولكنهم كانُوا على الموتِ أَصْبَرَا

وقيل: «المعنى: لا يَسْفِك بعضُكم دمَ بعض» واختاره الزمخشري[٣]. وقيل: «لا تسفِكوها بارتكابكم ما يُوجِبُ سَفْكَها كالارتداد ونحوه».

قوله: «ثم أَقْرَرْتُم» قال أبو البقاء[٤]: «فيه وجهان، أحدُهما أنَّ «ثُمَّ» على بابِها في إفادَةِ العَطْفِ والتراخي. والمعطوفُ عليه محذوفٌ تقديرُه: فَقَبِلْتُم[٥] ثم أَقْررتم. والثاني: أن تكونَ «ثُمَّ» جاءَتْ لترتيبِ الخبرِ لا لترتيبِ[٦] المُخْبَر عنه، كقوله تعالى: ثم اللـهُ شهيد»[٧].

قوله: «وأنتم تَشْهَدون» كقوله: «وأنتم مُعْرِضون»[٨].

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿أَنْتم هؤلاءِ تَقْتُلُون﴾**: فيه سبعة أقوال، أحدها: وهو الظاهرُ أنَّ «أنتم» في محلِّ رفع بالابتـداء و«هؤلاء» خبرُه. و«تقتلون»[٩] حالُ العاملُ فيها اسمُ الإشارةِ لِما فيه من معنى الفِعْل، وهي[١٠]

---

(١) سقطت الورقة ٣٦ بوجهيها من الأصل، وقد أثبتناها من ي وقابلناها على النسخ الأخرى.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٧٣، أو زفر بن الحارث، وهو في الحماسة ١/٩٧؛ والهمع ٢/١٠٤؛ والدرر ٢/١٣٧.

(٣) الكشاف ١/٢٩٣.

(٤) الاملاء ١/٤٨.

(٥) ص: «فقلتم».

(٦) ي: «لرفع».

(٧) الآية ٤٦ من يونس: «ثم الله شهيدٌ على ما يفعلون».

(٨) الآية ٨٣ من البقرة.

(٩) ي: «تقتلون» بسقوط الواو.

(١٠) ع: «وهو».

حالٌ منه ليتَّحِدَ[1] ذو الحالِ وعامِلُها، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في غيرِ هـذا [المكانِ][2] وقد قالتِ العربُ: «ها أنت ذا قائماً»، و«ها أنا ذا قائماً»، و«ها هو ذا قائماً»، فأخبروا باسمِ الإشارةِ عن الضميرِ في اللفظِ[3]، والمعنى على الإخبارِ بالحال[4]، فكأنه قال: أنت الحاضرُ وأنا الحاضرُ وهو الحاضرُ في هذه الحالِ. ويَدُلُّ على أنَّ الجملةَ من قوله «تَقْتُلون» حالٌ وقوعُ الحالِ الصريحةِ موقعَها[5]، كما تقدَّم في: ها أنا ذا قائماً ونحوِه، وإلى هذا المعنى نحا الزمخشري فقال[6]: «ثم أنتم هؤلاء» استبعادٌ لِما أُسْنِد إليهم من القَتْل والإجلاء بعد أَخْذِ الميثاق منهم، وإقرارِهم وشهادتِهم، والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء الشاهدون»[7]، يعني أنكم قومٌ آخرون غيرُ أولئك المُقِرِّين[8]، تنزيلاً[9] لتغيُّر الصفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذاتِ، كما تقول: رَجَعْتُ بغير الوجه الذي خَرَجْتُ به. وقوله «تَقْتُلون» بيانٌ لقولـه: ثم أنتم هؤلاء. قال الشيـخ[10] كالمعترضِ عليه كلامَه: «والظاهرُ أنَّ المشارَ إليـه بقولـه: «أنتم هؤلاء» المخاطبون أولاً، فليسوا قوماً آخرين، ألا ترى أنَّ[11] التقديرَ الذي قَـدَّره الزمخشري مِنْ تقديرِ[12] تغيُّرِ الصفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذاتِ لا يتأتَّى في نحو: ها أنا

(١) ي: «ليتجدد الحال».
(٢) سقط من ي.
(٣) ي: «عن الضمير في المضمر واللفظ».
(٤) ي: «والحال».
(٥) ص ح: «توقعها».
(٦) الكشاف ١/٢٩٣.
(٧) ي: «المشاهدون».
(٨) ي: «المقربين».
(٩) ح: «بين يده».
(١٠) البحر ١/٢٩٠.
(١١) ي: «إلى».
(١٢) ي: «تقديره».

ذا قائماً، ولا في نحو: ها أنتم هؤلاء، بل المخاطَبُ هو المُشارُ إليه مِنْ غيرِ تغيُّرٍ» ولم يتضحْ لي صحةُ الإيرادِ عليه وما أبعدَه عنه.

الثاني: أن «أنتم» أيضاً مبتدأً، و«هؤلاء» خبرُه، ولكنْ بتأويل حذفِ مضافٍ تقديرُه: ثم أنتم مثلُ هؤلاء، و«تقتلونَ» حالٌ أيضاً، العاملُ فيها معنى التشبيه، إلا أنَّه يلزَمُ منه الإشارةُ إلى غائبين، لأن المرادَ بهم أسلافُهم على هذا، وقد يُقال: إنه[1] نَزَّل الغائبَ مَنْزِلَةَ الحاضرِ.

الثالث: وَنَقَله ابنُ عطية[2] عن شيخِه ابن الباذش[3] أن «أنتم» خبرٌ مقدمٌ، و«هؤلاء» مبتدأً مؤخرٌ، وهذا فاسدٌ؛ لأن المبتدأ والخبرَ متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يَجُزْ تقدُّمُ الخبرِ، وإنْ وَرَد [منه][4] ما يُوهِم فمتأوَّلٌ.

الرابع: أنَّ «أنتم» مبتدأٌ، و«هؤلاء» منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ، و«تقتلون» خبرُ المبتدأ، وفَصَلَ بالنداءِ بين المبتدأ وخبرِه. وهذا لا يُجيزه جمهورُ البصريين، وإنما[5] قال به الفراءُ وجماعةٌ وأنشدوا[6]:

٥٨٤ ـ إنَّ الأُولى وُصِفُوا قومي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخْذولا

أي: يا هذا[7]، وهذا لا يَجُوز عند البصريين، ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله[8]:

---

(١) ي: «له».
(٢) التفسير ١/١٣٤.
(٣) أحمد بن علي الغرناطي، روى عن الصدفي، له: الإقناع، توفي سنة ٥١٤ أو سنة ٥٤٠. انظر: البلغة ٢٦؛ والبغية ١/٣٣٨.
(٤) سقط «منه» من: ي.
(٥) ص ح ع: «إنما».
(٦) البيت لرجل من طيء، وهو في البحر ١/٢٩٠؛ والأشموني ٣/١٣٦.
(٧) ص ح: «ما هذا».
(٨) ديوانه ١/٣٢٧؛ والمقرب ١/١٧٧؛ وابن يعيش ٢/١٦؛ والأشموني ٣/١٣٧. والرسيس: مارسٌ في القلب من الهوى، والنسيس: بقية النفَس بعد المرض.

٥٨٥ ــ هَـذِي بَرَزْتِ فَهِجْتِ رَسِيسـا   ثم انصرَفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسا

وفي البيتِ كلامٌ طويل.

الخامس: أنَّ «هؤلاء» موصولٌ بمعنى الذي. و«تَقْتُلون» صلتُه، وهو خبرٌ عن «أنتم»[1] أي: أنتم الذين تقتلونَ. وهذا أيضاً ليس رأيَ البصريين، وإنما قالَ به الكوفيون، وأنشدوا[2]:

٥٨٦ ــ عَدَسْ ما لعَبَّـادٍ عليك إمارَةٌ   أَمِنْتِ وهـذا تَحْملين طـليقُ

أي: والذي[3] تحملينَ، ومثلُه: «وما تلك بيمينك»[4] أي: وما التي؟.

السادسُ: أنَّ «هؤلاء» منصوبٌ على الاختصاصِ، بإضمارِ «أعني» و«أنتم» مبتدأٌ، وتقتلونَ خبرُه، اعترَض بينهما بجملةِ الاختصاصِ، وإليه ذهب ابن كيسـان. وهذا لا يَجُـوز؛ لأنَّ النحويين قـد نَصُّـوا على[5] أنَّ الاختصاصَ لا يكون بالنكراتِ ولا أسماءِ الإشارةِ، والمستقرأُ مِنْ لسانِ العرب أنَّ المنصوبَ على الاختصاصِ: إمَّـا «أيُّ» نحو: «اللهم اغْفِـر لنا أيَّتُهـا العِصابةَ»، أو معرَّفٌ[6] بأل [نحو][7]: نحنُ العربَ أَقْرى الناس للضيفِ، أو بالإضافةِ نحو: «نحن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[8] وقد يَجِيءُ عَلَما كقوله[9]:

---

(١) ي: «اسم».

(٢) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه ١١٥؛ والمحتسب ٢/٩٤؛ والإنصاف ٧١٧؛ وأمالي الشجري ٢/١٧٠؛ واللسان: عدس؛ والخزانة ٢/٥١٤، و«عدس» رجز للبغل. وانظر المسألة في: الانصاف ٧١٧.

(٣) ي: والذين.

(٤) الآية ١٧ من طه.

(٥) على: زيادة من ع.

(٦) ص ح: «معرب».

(٧) سقط من ي.

(٨) رواه البخاري: النفقات (الفتح ٩/٥٠٢)؛ النسائي: الفيء ٧/١٣٦؛ ابن حنبل ١/٤.

(٩) البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٦٩؛ والكتاب ١/٢٥٥؛ وابن يعيش ٢/١٨؛ والأشموني ٣/١٨٣.

٥٨٧ ـ بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ

وأكثرُ ما يجيء بعد ضمير متكلِّم كما تقدَّم، وقد يَجيء بعدَ ضميرٍ مخاطَبٍ، كقولِهم «بكَ اللَّهَ نرجو الفضلَ»، وهذا تحريرُ القولِ في هذه الآيةِ الكريمةِ.

السابع[1]: أن يكونَ «أنتم هؤلاء» [على][2] ما تقدَّم مِنْ كونهما[3] مبتدأً وخبراً، والجملةُ من «تقتلون» مستأنفةٌ[4] مبيِّنةٌ للجملةِ قبلها، يعني أنتم هؤلاء الأشخاصُ الحَمْقَى، وبيانُ حماقتِكم أنكم تقتلون أنفسَكم وتُخْرِجون فريقاً منكم من ديارِهم، وهذا ذكره الزمخشري[5] في سورة آل عمران في قوله: «ها أنتم هؤلاءِ حاجَجْتُم»[6] ولم يَذْكُرَه هنا، وسيأتي بنصِّه[7] هناك إنْ شاء الله تعالى.

قوله: «تَظَاهَرُونَ» هذه الجملةُ في محل نصب على الحال من فاعل «تُخْرِجون» وفيها خمسُ قراءات[8]: «تَظَّاهرون» بتشديد الظاء، والأصل: تَتَظاهرون فَأُدْغِم لقُرْبِ التاء من الظاء، و«تَظَاهرون» مخفَّفاً، والأصل كما تقدَّم، إلا أنَّه خفَّفَه بالحذف. وهل المحذوفُ الثانية وهو الأَوْلى لحصول

(١) يبدو أن المؤلف استدرك هذا الوجه بعد فراغه من توجيه الآية الكريمة.
(٢) سقط من: ي.
(٣) ص ح: «كونها».
(٤) قوله: «مستأنفة» سقط من ح ص.
(٥) الكشاف ١/٤٣٥.
(٦) الآية ٦٦ من آل عمران.
(٧) ي: «نصه».
(٨) قرأ بتخفيف الظاء عاصم وحمزة الكسائي والباقون بتشديدها، وأبو حيوة بضم التاء وكسر الهاء، ومجاهد وقتادة بفتح التاء والظاء والهاء مشددتين دون ألف ورويت عن أبي عمرو، وقرأ بعضهم تتظاهرون على الأصل. انظر: السبعة ١٦٢؛ والكشف ١/٢٥٠؛ والبحر ١/٢٩١؛ والشواذ ٧.

الثقل بها ولعَدَم دَلالتِها على معنى المضارعة أو الأُولى كما زعم هشام؟ قال الشاعر:[1]

٥٨٨ ـ تَعاطَسُون جميعاً حولَ دارِكُمُ فكُلُّكم يا بني حمدانَ مَزْكُومُ

أراد: تتعاطَسون فحَذَف. و «تَظَّهَّرُون» بتشديد الظاء والهاء، و «تُظاهِرون» من تَظاهَرَ. و «تتظاهَرون» على الأصل مِنْ غيرِ حذفٍ ولا إدغامٍ، وكلُّهم يَرْجِعُ إلى معنى المُعاوَنة[2] والتناصُرِ من المُظاهَرة، كأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يُسْنِدُ[3] ظهرَه للآخر ليتقوَّى به فيكونَ له كالظهر، قال[4]:

٥٨٩ ـ تَظاهَرْتُمُ أَسْتاهَ بيتٍ تَجَمَّعَتْ على واحدٍ لا زِلْتُمْ قِرْنَ واحِدِ

والإِثْمُ في الأصل: الذَّنْبُ وجمعُه آثام، ويُطْلَقُ على الفعلِ الذي يَسْتَحِقُّ به[5] صاحبه الذمَّ واللومَ. وقيل هو: ما تَنْفِرُ منه النفسُ ولا يَطمئِنُّ إليه القلبُ، فالإِثمُ في الآيةِ يَحْتمل أن يكونَ مراداً به ما ذَكَرْتُ من هذه المعاني. ويَحْتَمِلُ أن يُتَجَوَّزَ[6] به عَمَّا يُوجِبُ الاثمَ إقامةً للسُّبب مُقَامَ المُسَبَّب كقول الشاعر[7]:

٥٩٠ ـ شَرِبْتُ الإِثْمَ حتى ضَلَّ عَقْلي كذاكَ الإِثْمُ يَذْهَبُ بالعُقولِ

فَعَبَّر عن الخمرِ بالإِثمِ لمَّا كان مُسَبَّباً[8] عنها.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٢٩١.
(٢) ي: «المقاربة».
(٣) ع: «شد».
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢/٢٠. والأستاه: ج السته وهو العجز.
(٥) به: سقط من: ص ح.
(٦) ي: «يجوز».
(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/١٥٧.
(٨) ع: «سببا».

والعُدْوانُ: التجاوُزُ في الظلمِ، وقد تقدَّم في «يَعْتَدُون»[1] وهو مصدرٌ كالكُفْران والغُفْران، والمشهورُ ضَمُّ فائِه، وفيه لغةٌ بالكسرِ[2].

قوله: «وإنْ يَأْتوكُم أُسارى تُفَادُوْهُمْ» إنْ شرطيةٌ ويَأْتوكم مجزومٌ بها بحَذْفِ النونِ والمخاطَبُ مفعولٌ، و«أُسارى» حالٌ من الفاعل في«يأتوكم». وقرأ[3] الجماعةُ غيرَ حمزة «أُسارى»، وقرأ هو أَسْرَى، وقُرِىء «أَسارى»[4] بفتح الهمزة. فقراءةُ[5] الجماعة تحتمل أربعة أوجه، أحدُها: أنه جُمِعَ جَمْعَ كَسْلان لِمَا جَمَعَهما مِنْ عدمِ النشاطِ والتصرُّف، فقالوا: أَسير وأُسارى [بضم الهمزة][6] ككَسْلان وكُسَالى وسَكْران وسُكارى، كما أنه قد شُبِّه كَسْلان وسَكْران به[7] فجُمِعا جَمْعَه الأصليَّ[8] الذي هو على فَعْلى فقالوا: كَسْلان وكَسْلى، وسَكْران وسَكْرى كقولهم: أَسير وأَسْرى. قال[9] سيبويه[10]: «فقالوا في جمع كَسْلان كَسْلى شَبَّهوه بأَسْرى كما قالوا[11] أُسارى شَبَّهوه بكُسالى»، ووجهُ الشبه[12] أن الأَسْر يَدْخُل على المَرْءِ كَرْهاً[13]، كما يَدْخُل الكسل، قال

(١) من الآية ٦١ من البقرة.

(٢) ي: «بالكسرة».

(٣) الكشف ١/٢٥١؛ السبعة ١٦٣؛ البحر ١/٢٩١.

(٤) لم أجد مَنْ نسبها، غير أن الزجاج جَوَّزها وقال: «ولا أعلم أحداً قرأ بها». انظر: معاني القرآن ١/١٤٠. وقال ابن فارس: «ليست بالعالية». انظر: القرطبي ٢/٢١.

(٥) ص ح: «فقراءات».

(٦) سقط من ي، وفي ع: بفتح الهمزة.

(٧) به: سقط من ع.

(٨) ع: «الأصل»، والضمير في «جمعه» يعود على أسير.

(٩) ص ح: «قالوا».

(١٠) الكتاب ٢/٢١٢.

(١١) ي: «قالوا في» بإقحام «في».

(١٢) ي: «الأشبه» وانظر: الكشف ١/٢٥١.

(١٣) «كرها»: سقط من ص ح.

بعضهم: «والدليلُ على اعتبارِ هذا المعنى أنَّهم جَمَعوا مريضاً ومَيِّتاً وهالِكاً على فَعْلى فقالوا: مَرْضَى ومَوْتى وهَلْكى لَمَّا جَمَعَها المعنى الذي في جَرْحَى وقَتْلى».

الثاني: أن أُسارى جمعُ أَسير[١]، وقد وَجَدْنا فَعِيلاً يُجْمع على فُعَالى قالوا: شيخٌ قديم وشيوخٌ قُدامى، وفيه نظرٌ فإن[٢] هذا شاذٌّ لا يُقاس عليه.

الثالث: أنه جَمْعُ أسير أيضاً وإنما ضَمُّوا الهمزةَ من أُسارى وكان أصلُها الفتح كنديم ونَدامى [كما ضُمَّتِ الكافُ والسينُ من كُسَالى وسُكارى][٣] وكان الأصلُ فيهما الفتحَ نحو: عَطْشان وعَطَاشى.

الرابع: أنه جَمْعُ أَسْرى الذي [هو][٤] جمعُ أسير فيكونُ جَمْعَ الجمعِ.

وأمَّا قراءةُ حمزةَ فواضحةٌ؛ لأن فَعْلى ينقاس[٥] في فَعيل بمعنى مُمَات أو مُوْجَع نحو[٦]: جَريح وجَرْحى وقَتيل وقَتْلى ومَريض ومَرْضى.

وأما «أَسارَى» بالفتح فلغةٌ ليست بالشاذة[٧]، وقد تقدَّم أنها أَصْلُ أُسارى بالضم [عند بعضِهم][٨]، ولم يَعْرف أهلُ اللغة فَرْقاً بين أُسارى وأَسْرى إلا ما حكاه أبو عبيدة[٩] عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «ما كان في الوَثاق فهم الأُسارى وما كان في اليدِ فهم الأَسْرى. ونَقَلَ عنه بعضُهم الفرقَ

(١) أقحم بعدها في ي: «أيضاً وإنما ضموا الهمزة من أسارى».
(٢) ي: «لأنه».
(٣) سقط من: ي. ع.
(٤) سقط من: «ي».
(٥) ص ح: «قياس».
(٦) ي: «أو نحو».
(٧) ي: «بالسالمة».
(٨) سقط من ي.
(٩) ص ح: «أبو عبيد». وليس في المجاز.

بمعنى[1] آخر فقال[2]: «ما جاء مُسْتأسِرا فهم الأَسْرى، وما صار في أيديهم فهم الأُسارى، وحكى النقاش عن ثعلب أنَّه لما سَمع هذا الفرقَ قال: «هذا كلامُ المجانين»، وهي جرأةٌ منه على أبـي عمرو، وحُكي عن المبردِ[3] أنه يُقال: «أَسير وأُسَراء كشهيد وشُهَداء».

والأسيرُ مشتق من الإسار وهو القَيْدُ الذي يُرْبط [به المَحْمَلُ، فسُمِّي الأسير أسيراً لشدة وَثاقه، ثم اتُّسِع فيه فَسُمِّي كلُّ مأخوذٍ بالقَهْر أَسيراً وإن لم يُرْبَط][4]. والأسْر: الخَلْق في قوله تعالى «وشَدَدْنا أَسْرهم»[5]، وأُسْرَة الرجل مَنْ يتقوَّى بهم، والأُسْرُ احتباسُ البولِ، رجلٌ مَأْسورٌ [إذا][6] أصابَه ذلك: وقالت العرب: «أَسَرَ قَتَبه» أي: شَدَّه. قال الأعشى[7]:

٥٩١ ـ وقَيَّـدني الشِّعْـرُ في بيتِـه كمـا قَيَّد الآسِراتُ الحمـارا

يريد أنه بَلَغ في الشعر النهايةَ حتى صارَ له كالبيتِ لا يَبْرَح عنه.

قوله: «تُفَادُوهم» قرأ نافع وعـاصم والكسائي: «تُفـادُوهم»[8]، وهو جوابُ الشرطِ فلذلك حُذِفَت نونُ الرفعِ، وهل القراءتان بمعنًى واحدٍ[9]، ويكونُ معنى فاعَلَ مثلَ معنى فَعَل المجرد نحو: عاقَبْت وسافَرْت، أو بينهما

---

(١) ع: «بوجه».
(٢) انظر: القرطبي ٢/٢٠.
(٣) انظر: المقتضب ٢/٢٠٨.
(٤) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٥) الآية ٢٨ من الإنسان.
(٦) سقط من ي ع.
(٧) الديوان ٨٩، اللسان: حمر.
(٨) وقرأ الباقون تَفْدُوْهُمْ. انظر: السبعة ١٦٣؛ والكشف ١/٢٥١.
(٩) يبدو أن ثمة سقطاً ضبط فيه القراءة الثانية التي هي تَفْدُوْهُمْ.

فرقٌ؟ خلافٌ مشهورٌ، ثم اختلف الناسُ في ذلك الفرقِ ما هو؟ فقيل: مَعْنى فَداه أَعْطى فيه فِداءً من مالٍ وفاداه أعطى فيه أسيراً مثلَه وأنشد[1]:

٥٩٢ ـ ولكنَّني فـادَيْت أمِّي بعـدمـا عَـلا الـرأسَ كَبْـرَةٌ ومَشِيبُ
بِعَبْدَيْن مَرْضِيَّيْنِ لم يَكُ فيهما لَئِنْ عُـرِضا للنـاظِـرين مَعِيبُ

وهذا القول يَرُدُّه قولُ العباس رضي الله عنه: «فادَيْت نفسي وفادَيْتَ عَقيلا»[2] ومعلومٌ أنه لم يُعْطِ أسيرَه[3] في مقابلة نفسِه ولا وَلدِه[4]، وقيل: «تَفْدُوهم بالصلح وتُفادُوهم بالعِتْق»[5]. وقيل: «تَفْدُوهم تُعْطُـوا» فِـدْيتَهَم، وتُفادوهم تَطْلبون من أعدائِكم فِدْيَةَ الأسيرِ الذي في أيديكم، ومنه قول الشاعر[6]:

٥٩٣ ـ قفي فادِي أسيرَكِ إنَّ قـومي وقومَك لا أرى لهمُ اجتمـاعا

والظاهرُ أن «تُفادهم» على أصله من اثنين، وذلك أن الأسيرَ يعطي المالَ والآسِرَ يعطي الإطلاقَ، وتَفْدُوهم على بابِه من غيرِ مشاركةٍ، وذلك أنَّ أَحدَ الفريقين يَفْدي صاحبه من الآخر بمالٍ أو غيره، فالفعلُ على الحقيقة من واحدٍ، والفداءُ ما يُفْتَدَى به، وإذا[7] كُسِر أولُه جازَ فيه وجهان[8]: المَدُّ والقَصْرُ فمِن المدِّ قولُ النابغة[9]:

---

(١) البيتان لنصيب وهما في اللسان: فدي.
(٢) انظر: القرطبي ٢/٢٢؛ وابن عطية ١/٣٤٣.
(٣) ي: «أسيرا».
(٤) ع: «ولا عقيل».
(٥) ص ح: «بالعنف».
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٢٢.
(٧) ي: «فإذا».
(٨) ص ح: الوجهان.
(٩) الديوان ٢١؛ وابن يعيش ٤/٧٠؛ والقرطبي ٢/٢١؛ والخزانة ٣/٧.

٥٩٤ ـ مَهْلاً فِداءً لـكَ الأقوامُ كلُّهمُ   وما أُثَمِّرُ مِنْ مـالٍ ومِنْ وَلَدِ

ومن القَصْرِ قولُه[١]:

٥٩٥ ـ . . . .   فِدَىً لَكَ مِنْ رَبٍّ طَرِيفي وتالدي

[٣٧/أ] /[٢] وإذا فُتِحَ فالقصرُ فقط، ومن العربِ مَنْ يكسِرُ «فِدى» مع لام الجر خاصةً، نحو: فِدَىً لكَ أبي وأمي يريدون الدعاءَ له بذلك، وفَدى وفَادى يتعدَّيان لاثنينِ أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ جر تقول: فَدَيْتُ أو فادَيْتُ الأسير بمال، وهو محذوفٌ في الآية الكريمة. قال ابن عطية[٣]: «وحَسُنَ لفظ الإتيانِ من حيثُ هو في مقابلةِ الإخراج فيظهرُ التضادُّ المُقْبِحُ لفعْلِهم في الإخراج» يعني أنه لا يناسِبُ مَنْ أَسَأْتُمْ إليه بالإخراجِ مِنْ دارِه أَنْ تُحْسِنُوا إليه بالفِداء.

قوله: «وهو مُحَرَّمٌ» هذا موضعٌ يَحْتاجُ لفضلِ نَظَرٍ، والظاهرُ من الوجوهِ المنقولةِ فيه أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأنِ والقصةِ فيكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«مُحَرَّمٌ» خبرٌ مقدمٌ وفيه ضميرٌ قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، و«إخراجهُم» مبتدأ، والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ خبراً لضميرِ الشأن، ولم يَحْتَجْ هنا إلى عائدٍ على المبتدأ لأنَّ الخبرَ نفسُ المبتدأ وعينُه. وهذه الجملةُ مفسِّرةٌ لهذا الضميرِ، وهو أحدُ المواضعِ التي يُفَسَّرُ فيها المضمرُ بما بعدَه، وقد تقدَّمَتْ، وليس لنا من الضمائرِ ما يُفَسَّر بجملةٍ غيرُ هذا الضميرِ، ومِنْ شَرْطِه أن يُـؤْتى به في مواضعِ التعظيم وأنْ يكونَ معمولاً للابتداءِ أو نواسخِه فقط،

---

(١) البيت للنابغة وصدره في الديوان ١٧٠:

تَخُبُّ إلى النُّعمـان حتى تنـالَـه

وهو في الشعر والشعراء ١/١٦٩؛ وابن عطية ١/١٠٤؛ والبحر ١/٢٨١.

تخب: تسرع، والطريف: ما اكتسبه، والتالد: ما ورثه.

(٢) تنتهي هنا الورقة ٣٦ التي سقطت كلها من الأصل.

(٣) التفسير ١/٣٤٢.

وأن يُفَسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزئيها، ولا يُتْبَعَ بتابعٍ من التوابعِ الخمسةِ، ويجوزُ تذكيرُه وتأنيثُهُ مطلقاً خلافاً لمَنْ فصَّل: فتذكيرُه باعتبارِ الأمر والشأن، وتأنيثُه باعتبار القصةِ فتقولُ: هي زيدٌ قائمٌ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُحْذَفُ إلا في مواضع تُذْكر إنْ شاء الله تعالى. والكوفيون يُسَمُّونه ضميرَ المَجْهول وله أحكامٌ كثيرةٌ.

الوجهُ الثاني: أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأنِ أيضاً، و «مُحَرَّمٌ» خبرهُ، [و «إخراجُهم» مرفوعٌ][1] على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه. وهذا مذهبُ الكوفيين وتابعَهم المهدوي، وإنما فَرُّوا من الوجه الأول، لأنَّ عندهم [أنَّ الخبرَ المتحمِّل ضميراً][1] مرفوعاً لا يجوزُ تقديمُه على المبتدأ فلا يُقال: «قائمٌ زيدٌ» على أن يكونَ «قائمٌ» خبراً مقدَّماً، وهذا[2] عند البصريين [ممنوعٌ لِما عَرَفْتَه أنَّ ضميرَ][1] الشأنِ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، والاسمُ المشتقُّ الرافعُ لِما بعدَه من قبيلِ المفرداتِ لا الجملِ فلا يُفَسَّر به ضميرُ الشأنِ.

الثالث: أن يكونَ «هو» كنايةً عن الإخراجِ، وهو مبتدأ، و«مُحَرَّمٌ» خبرُه، و«إخراجُهم» بدلٌ منه، وهذا على أحدِ القولين وهو [جوازُ إبدالِ الظاهرِ من][1] المضمرِ قبله ليفسِّرَه، واستدلَّ مَنْ أجازَ ذلك بقوله[3]:

٥٩٦ ـ على حالةٍ لَوْ أنَّ في القومِ حاتِماً ... على جُودِه لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

فحاتم بدلٌ من الضميرِ في «جودِه».

الرابع: أن يكونَ «هو» ضميرَ الإخراجِ المدلولَ عليه بقوله «وتُخْرِجون»، و «مُحَرَّمٌ» خبره و«إخراجُهم» بدلٌ من الضميرِ المستترِ في «مُحَرَّمٌ».

(١) خرم في الأصل وحققناه من النسخ.

(٢) أي: الوجه الثاني.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٤٢؛ والكامل ١٣٣؛ وشذور الذهب ٢٤٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٩؛ والعيني ٣/١٨٦.

الخامس: كذلك، إلَّا أنَّ «إخْراجُهم» بدلٌ من «هــو». نقل هذينِ الوجهين أبو البقاء[١]. وفي هذا الأخيرِ نظرٌ، وذلك أنَّك إذا جَعَلْتَ «هو» ضميـر الإخراج المدلولِ عليه بـالفعل كـانَ الضميرُ مفسَّـراً به نحـو: «اعْدلـوا هو أقربُ»[٢] فإذا أَبْدَلْتَ منه «إخراجُهم» الملفوظَ به كانَ مفسَّراً به أيضاً، فيلزَمُ تفسيرُه بشيئين، إلا أنْ يقالَ: هذان الشيئان في الحقيقة شيءٌ واحدٌ فيُحتملَ ذلك.

السادس: أجاز الكوفيون أن يكونَ «هو» عماداً ـ وهو الذي يُسَمِّيه البصريون ضميرَ الفصل ـ قُدِّم مع الخبر لِما تقدَّم، والأصلُ: وإخراجُهم هو مُحَرَّم عليكم، فإخراجُهم مبتدأ، ومُحَــرَّم خبره، وهو عِمادٌ، فلمَّا قُدِّمَ الخبرُ قُدِّمَ معه. قال الفراء[٣]: «لأن الواوَ هنا تَطْلبُ الاسـمَ، وكلُّ موضعٍ تطلب فيه الاسمَ فالعمادُ جائزٌ» وهذا عند البصريين ممنوعٌ من وجهين: أحدُهما: أن الفصلَ عندهم مِنْ شرطِهِ أن يَقَعَ بين معرفَتَيْن أو بين معرفةٍ ونكرةٍ قريبةٍ من المعرفةِ في امتناع دخول أل كأَفْعَل مِنْ، ومثلٍ وأخواتها. والثاني: أنَّ الفصلَ عندهم لا يجوز تقديمُه مع ما اتصل به. ولهذه الأقوالِ مواضعُ يُبْحث فيها عنها.

السابع: قال ابن عطية[٤]: «وقيل في «هو» إنه ضميرُ الأمرِ، والتقديرُ: والأمرُ مُحَرَّم عليكُم، وإخراجُهُمْ في هذا القولِ بدلٌ من «هو» انتهى. قال الشيخ[٥]: «وهذا خطأٌ من وجهين، أحدُهما: تفسيرُ ضميرِ الأمرِ بمفردٍ وذلك

---

(١) الإملاء ١/٤٩.
(٢) الآية ٨ من المائدة.
(٣) معاني القرآن ١/٥١.
(٤) التفسير ١/٣٤٤.
(٥) البحر ١/٢٩٢.

لا يُجيزه بَصْريٌّ ولا كوفيٌّ، أمّا البصريُّ فلاشتراطه جملةً[1]، وأمَّـا الكوفيُّ فلا بد أن يكونَ المفردُ قد انتظَم منه ومِمَّا بعده مُسْنَدٌ إليه في المعنى نحو: ظَنَنْتُه قائماً الزيدان. والثاني: أنه جَعَل «إخراجُهم» بدلاً من ضميرِ الأمر، وقد تقدَّم أنه لا يُتْبَعُ بتابعٍ.

الثامن: قال ابنُ عطية[2] أيضاً: «وقيل «هو» فاصلةٌ، وهذا مذهبُ الكـوفيين، وليست هنا بـالتي هي عماد، و«مُحَـرَّم» على هـذا ابتـداءٌ، و«اخراجُهم» خبرٌ». قال الشيخ[3]: «والمنقولُ عن الكوفيين عكسُ هـذا الإعراب، أي: يكونُ «إخراجُهم» مبتدأ مؤخراً، و«مُحَرَّم» خبرٌ مقدمٌ، قُدِّم معه الفصلُ كما مَرَّ، وهو الموافِقُ للقواعدِ، وألَّا يَلزَم منه الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ من غير ضرورةٍ تَدْعو إلى ذلك.

التاسع: نَقَله ابنُ عطية أيضاً[4] عن بعضِهم أن «هو» الضميرَ المقدَّرَ في «مُحَرَّم» قُدِّمَ وأُظْهِر، قال الشيخ[5]: «وهذا ضعيفٌ جداً، إذ لا ضرورةَ تدعو إلى انفصالِ هذا الضميرِ بعد استتارِه وتقديمِهِ[6]، وأيضاً فإنه يلزَمُ خُلُوُّ اسمِ المفعـولِ مِنْ ضميرٍ، إذ على هـذا القولِ يكـونُ «مُحَرَّم» خبـراً مقدَّمـاً و«إخراجُهم» مبتدأً، ولا يُوجد اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ خالياً من الضمير إلا إذا رَفَع الظاهرَ، ثم يبقى هذا الضميرُ لا ندري ما إعرابُه؟ إذ لا يجوزُ أن يكونَ مبتدأ ولا فاعلاً مقدَّماً» وفي قولِ الشيخ: «يَلْزَمُ خُلُوُّه من ضميرٍ» نـظرٌ، إذ هو ضميرٌ مرفوعٌ به فلم يَخْلُ منه، غايةُ ما فيه أنه / انفصلَ للتقديم، وقوله: [٣٧/ب]

---

(١) أي إن مفسر ضمير الأمر عندهم لا بد أن يكون جملة.
(٢) التفسير ١/٣٤٤.
(٣) البحر ١/٢٩٢.
(٤) التفسير ١/٣٤٤.
(٥) البحر ١/٢٩٢.
(٦) لم يرد قوله «وتقديمه» في البحر، ولعلها «وتقديره» أو هي معطوفة على «انفصال».

«لا ندري ما إعرابهُ» قد دَرَى، وهو الرفعُ بالفاعليةِ. قوله: «والفاعلُ لا يُقَدَّم» ممنوعٌ فإنَّ الكوفيَّ يُجيزُ تقديمَ الفاعلِ، فيُحتمل أن يكونَ هذا القائلُ يَرى ذلك، ولا شك أنَّ هذا قولٌ رديءٌ مُنْكَرٌ لا ينبَغي أن يجوزَ مثلُه في الكلامِ، فكيف في القرآن!! فالشيخُ معذورٌ، وعَجِبْتُ من القاضي أبي محمد كيف يُورد هذه الأشياءَ حاكياً لها، ولم يُعَقِّبْها بنكيرٍ.

وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ محذوفةً من الجملِ المذكورة قبلَها، وذلك أنه قد تقدَّم ذكرُ أربعةِ أشياءَ كلُّها مَحُرَّمةٌ، وهي قولُه: «تَقْتُلون أنفسَكم، وتُخْرِجُون، وتُظاهرون، وتُفادون، فيكونُ التقدير: تقتلون أنفسَكم وهو مُحَرَّمٌ عليكم قتلُها، وكذلك مع البواقي. ويجوز أن يكونَ خَصَّ الإخراجَ بذكر التحريمِ وإنْ كانَتْ كلُّها حَراماً، لِما فيه من مَعَرَّة الجلاءِ والنفي الذي لا ينقطعُ شرُّه إلا بالموت والقتلِ، وإنْ كان أعظمَ منه إلا أنَّ فيه قطعاً للشرِّ، فالإخراجُ من الديارِ أصعبُ الأربعةِ بهذا الاعتبار.

والمُحَرَّمُ: الممنوعُ، فإنَّ الحرامَ هو المَنْعُ من كذا. والحَرامُ: الشيءُ الممنوعُ منه يُقَالُ: حَرامٌ عليك وحَرَمٌ عليك، وسيأتي تحقيقُه في الأنبياء.

قوله: «فما جَزاءُ مَنْ يفعلُ»: «ما» يجوز فيها وجهان، أحدُهما أن تكونَ نافيةً و«جزاء» مبتدأ، و«إلاَّ خِزْيٌ» «خبرُه» وهو استثناءٌ مفرغٌ، وبَطَلَ عَمَلُ «ما» عند الحجازيين لانتقاضِ النفي بـ إلاَّ، وفي ذلك خلافٌ طويلٌ وتفصيلٌ منتشرٌ، وتلخيصُه أنَّ خبرَها الواقعَ بعد«إلاَّ»: جمهورُ البصريين على وجوبِ رَفْعِه مطلقاً، سواءً كان هو الأولَ أو مُنَزَّلاً منزلتَه أو صفةً أو لم يكُنْ، ويتأوَّلون قوله[1]:

٥٩٧ ـ وما الدهرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِه   وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

---

(١) البيت لأحد بني سعد، وهو في الأشموني ٢٤٨/١؛ والتصريح ١٩٧/١؛ والدرر ٩٤/١؛ والخزانة ١٢٩/٢؛ والمنجنون: الدولاب الذي يُسْتقى عليه.

على أنَّ الناصبَ لمَنْجَنوناً ومُعَذَّباً محذوفٌ، أي: يدورُ دَوَرَانَ مَنْجَنونٍ، ويُعَذَّبُ مُعَذَّباً تَعْذيباً. وأجاز يونس[1] النصبَ مطلقاً، وإن كان النحاسُ نَقَلَ عدَم الخلافِ في رفع «ما زيدٌ إلا أخوك»، فإن كان الثاني مُنَزَّلًا منزلَة الأولِ نحو: «ما أنت إلا عِمامَتك تحسيناً وإلاَّ رِداءَك ترتيباً» فأجاز الكوفيون نصبَه، وإن كان صفةً نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ فأجاز الفراء نصبَه أيضاً. والثاني[2] أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء، و «جزاء» خبرُه، و«إلاَّ خِزْيٌ» بدلٌ من «جـزاء»، نقله أبو البقاء[2] و «مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، و «يفعلُ» لا محلَّ لها على الأول، ومحلُّها الجَرُّ على الثاني.

قوله «منكم» في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من فاعلِ «يفعل» فيتعلَّقُ بمحذوف أي: يفعلُ ذلك حالَ كونِه منكم.

قوله: «في الحياة» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ«خزي»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، أي: خِزْيٌ كائنٌ في الحياة، والثاني: أن يكونَ محلُّه النصبَ على أنه ظرفٌ للخِزْي فهو منصوبٌ به تقديراً.

والجَزاءُ: المقابَلَةُ، خيراً كان أو شراً، والخِزْيُ: الهَوانُ، يُقال: خَزِيَ بالكسر يَخْزَىٰ خِزياً فهوخَزْيانُ، وامرأة خَزْيا والجمع خَزايا، وقال ابن السكيت[3]: «الخِزْيُ الوقوعُ في بَلِيَّة، وخَزِيَ الرجلُ في نفسِه يَخْزَى خَزَايةً إذا استحيا». والدُّنْيا فُعْلَى تأنيثُ الأدْنى من الدُنُوِّ، وهو القُرْب، وأَلِفُها للتأنيثِ، ولا تُحْذَفُ منها أل إلا ضرورةً كقوله[4].

٥٩٨ ـ يومَ ترىٰ النفوسُ مَا أَعَـدَّتِ   في سَعْي دُنْيا طالَما قد مُدَّتِ

---

(١) عاد إلى إعراب الآية «فما جزاءُ مَنْ يَفْعل».
(٢) الإملاء ١/٤٩.
(٣) إصلاح المنطق ٣٧٣.
(٤) تقدم برقم ٥٧٧.

وياؤها عن واو، وهذه قاعدةٌ مطَّردةٌ[١]، وهي كلُّ فُعْلَى صفةً لامُها واوٌ تُبْدَلُ ياءً نحو: العُلْيَا والدُّنْيا، فأمَّا قولُهم: القُصْوى عند غير تميم، والحُلْوى عند الجميع فشاذ، فلو كانت فُعْلى اسماً صَحَّتِ الواو كقوله[٢]:

٥٩٩ ــ أداراً بحُزْوى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً ... فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

وقد اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ الأسماءِ، فلم يُذْكَرْ موصوفُها، قال تعالى: «تريدون عَرَضَ الدُّنْيا»[٣]، وقال ابنُ السراج في «المقصور والممدود»: «والدُّنْيا مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكْتَبُ بالألفِ، هذه لغةُ نجدٍ وتميمٍ، إلا أنَّ الحجازِ وبني أسد يُلْحِقُونها ونظائرَها بالمصادرِ ذوات الواو فيقولون: دَنْوَى مثلَ شَرْوى[٤]، وكذلك يَفْعَلون بكل فُعْلى موضعُ لامِها واوٌ يفتحونَ أوَّلها ويَقْلِبُون ياءَها واواً، وأمَّا أهلُ اللغةِ الأولى فيَضُمُّون الدالَ ويَقْلِبُون الواءَ ياءً لاستثقالِهم الواوَ مع الضمةِ.

وقُرِىء: «يُرَدُّون» بالغَيْبَةِ على المشهورِ. وفيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ التفاتاً فيكون راجعاً إلى قوله: «أفتؤمنون» فَخَرَج من ضميرِ الخطابِ إلى الغَيْبَةِ، والثاني: أنَّه لا التفاتَ فيه، بل هو راجِعٌ إلى قوله: «مَنْ يفعَل»، وقرأ الحسن[٥] «تُرَدُّون» بالخطابِ، وفيه الوجهانِ المتقدِّمان، فالالتفاتُ نظراً لقوله: «مَنْ يفعل»، وعدمُ الالتفات نظراً لقوله: «أفتؤمنون».

---

(١) انظر: الممتع ٢/٥٤٤.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٥٦؛ والكتاب ١/٣١١؛ وأوضح المسالك ٣/٣٣٠؛ والأشموني ٣/١٣٩؛ والخزانة ١/٣١١؛ والعيني ٤/٢٣٦. ويرفضّ: يسيل متناثراً، ويترقرق: يجري جرياً سهلاً.

(٣) الآية ٦٧ من الأنفال.

(٤) الشروى: المثل.

(٥) الحسن وابن هرمز، كما في البحر ١/٣٩٤.

وكذلك «وما اللهُ بغافلٍ عَمَّا تَعْلمون» قُرِىء في المشهورِ بالغَيْبَةِ والخطابِ[1]، والكلامُ فيهما كما تقدَّم.

آ. (٨٦) وتقدَّم نظائرُ ﴿أولئك الذين اشْتَرَوا﴾.. وما بعدَه. إلا أنَّ بعضَ المُعْرِبين ذَكَر وجوهاً مردودةً لا بدَّ من التنبيهِ عليها، فأجاز أن يكونَ «أولئك» مبتدأ، و«الذين اشتروا» خبَره، و«فلا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ» خبراً ثانياً لأولئك، قال: «ودخَلَتِ الفاءُ في الخبر لأجلِ الموصولِ المُشْبِهِ للشرطِ وهذا خطأٌ، فإن قوله: «فلا يُخَفَّفُ» لم يَجْعَلْهُ خبراً للموصول حتى تَدْخُلَ الفاءُ في خبره، وإنما جَعَلَهُ خبراً عن «أولئك» وأينَ هذا مِنْ ذاك؟ وأجاز أيضاً أن يكونَ «الذين» مبتدأ ثانياً، و«فلا يُخَفَّفُ» خبرَهُ، دخَلْت لكونه خبراً للموصولِ، والجملةُ خبراً عن «أولئك» قال: «ولم يُحْتَجْ هنا إلى عائدٍ لأنَّ «الذين» هم «أولئك» كما تقولُ: «هذا زيدٌ منطلقٌ»، وهذا أيضاً خَطَأٌ لثلاثةِ أوجهٍ أحدُها: خُلُوُّ الجملةِ مِن رابطٍ /، قوله: «لأن الذين هم أولئك» لا يفيدُ [٣٨/أ] لأنَّ الجملةَ المستغنِيَةَ لا بُدَّ وأنْ[2] تكونَ نفسَ المبتدأ، وأمَّا تنظيرُه بـ «هذا زيدٌ منطلقٌ» فليس بصحيحٍ، فإنَّ «هذا» مبتدأٌ، و«زيدٌ» خبرٌ، و«منطلقٌ» خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيدٌ» مبتدأً ثانياً، و«منطلقٌ» خبرَه والجملةُ خبرٌ[3] عن الأول للخلوِّ من الرابط. الثاني: أن الموصولَ هنا لقومٍ معيَّنين وليس عاماً، فلم يُشْبِهِ الشرط فلا تَدْخُلُ الفاءُ في خبره. الثالث: أن صلته ماضيةٌ لفظاً ومعنىً، فلم تُشْبِهْ فعلَ الشرطِ في الاستقبال فلا يجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ. فتعيَّن أن يكون «أولئك» مبتدأً والموصولُ بصلتِه خبرَه، و«فلا يُخَفَّفُ» معطوفٌ على الصلةِ، ولا يَضُرُّ تخالُفُ الفِعْلَيْنِ في الزمانِ، فإنَّ الصلاتِ من

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بالياء، والباقون بالتاء. انظر: السبعة ١٦٠؛ البحر ١/٢٩٤.

(٢) الواو هنا مقحمة.

(٣) كذا في الأصل، والأنسب «خبراً».

قَبِيل الجمل ، وعَطْفُ الجملِ لا يُشْتَرَطُ فيه اتحادُ الزمانِ، يجوزُ أن تقولَ: «جاء الذي قَتَلَ زيداً أمسِ وسيقتُل عمراً غداً»، وإنما الذي يُشْتَرَطُ فيه ذلك حيث كانت الأفعالُ مُنَزَّلَةً منزلةَ المفرداتِ.

قوله: «ولاهم يُنْصَرُون» يجوز في «هم» وجهانِ، أحدُهما: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وما بعده خبرهُ، ويكون قد عَطَفَ جملةً اسميةً على جملةٍ فعليةٍ وهي: «فلا يُخَفَّفُ». والثاني: أن يكونَ مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصَلَ الضميرُ، ويكونُ كقولِه(١):

٦٠٠ ــ وإنْ هُولم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ

وله مُرَجِّحٌ على الأولِ وذلك أنَّه يكونُ قد عَطَفْتَ جملةً فعليةً على مثلِها، وهومن المواضعِ المرجَّحِ فيها الحَمْلُ على الفعلِ في بابِ الاشتغالِ. وليس المرجِّحُ كونَه تقدَّمه لاالنافيةُ، فإنَّها ليسَتْ من الأدواتِ المختصَّةِ بالفِعْلِ ولا الأَوْلَىٰ به، خلافاً لابن السِّيدِ حيث زَعَمَ أنَّ «لا» النافيةَ من المرجِّحاتِ لإضمارِ الفعل، وهو قولٌ مرغوبٌ عنه، ولكنه قَوِيٌّ من حيث البحثُ. فقوله: «يُنْصَرون» لا محلَّ له على هذا لأنه مفسِّرٌ، ومحلُّه الرفعُ علىٰ الأولِ لوقوعه موقعَ الخبرِ.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنا مِنْ بعدِه بالرسل﴾**. . التضعيفُ في «قَفَّيْنا» ليس للتعديةِ، إذ لو كانَ كذلك لتعدَّى إلى اثنينِ لأنه قبلَ التضعيفِ يتعدَّى لواحدٍ، نحو: قَفَوْت زيداً، ولكنه ضُمِّن معنى «جِئْنا» كأنه قيل: وجئنا من بعده بالرسلِ. فإنْ قيل: يجوزُ أن يكونَ متعدِّياً لاثنين على معنى أنَّ الأولَ محذوفٌ والثاني «بالرسل» والباءُ فيه زائدةٌ تقديرُه: «وقفَّيناه من بعدِه الرسلَ».

---

(١) البيت للسموءل، وهو في الحماسة ١/ ٨٠؛ والهمع ١/٦٣؛ والدرر ٢/٧٥.

فالجوابُ أن كثرَة مجيئِه في القرآن كذلك يُبْعِدُ هذا التقديرَ، وسيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ في المائدةِ إن شاء الله تعالى.

وقَفَّينا أصله: قَفَّوْنا، ولكنْ لَمَّا وقعتِ الواوُ رابعةً قُلِبَتْ ياءً، واشتقاقُه من قَفَوْتُه إذا اتَّبَعْتَ قَفاه، ثم اتُّسع فيه، فَأُطْلِقَ على كلِّ تابع، وإن بَعُد زمانُ التابعِ من زمانِ المَتْبوع، وقال أمية[1]:

٦٠١ ـ قالَتْ لأختٍ له قُصِّيه عن جُنُبٍ ... وكيفَ تَقْفُو ولا سَهْلٌ ولا جَبَلُ

والقَفا مُؤَخَّرُ العُنُق، ويقال له: القافية أيضاً، ومنه قافيةُ الشِّعْر، لأنها تَتلُو بناءَ الكلام وآخرَه، ومعنى قَفَّيْنا أي: أَتْبَعْنا كقولِه: «ثم أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرى»[2].

و «مِنْ بعدِه» متعلِّقٌ به، وكذلك «بالرُسل»، وهو جمعُ رسول بمعنى مُرْسَل، وفُعُل غيرُ مَقيسٍ في فَعُول بمعنى مَفْعول، وسكونُ العين لغةُ الحجازِ وبها قرأ[3] يحيى والحسن، والضمُّ لغةُ تميم، وقد قرأَ السبعةُ بلغةِ تميم إلا أبا عمرو فيما أُضيف إلى «نا» أو «كم» أو «هم» فإنه قرأ بالسكونِ لتوالي الحركاتِ.

قوله: «عيسى» عَلَمٌ أعجمي فلذلك لم يَنْصَرِفْ، وقد تكلَّم النحويون في وزنِه واشتقاقِه على تقدير كونه عربيَّ الوضع، فقال سيبويه: «وزنُه فِعْلى والياءُ فيه ملحقةٌ ببناتِ الأربعةِ كياءِ مِعْزَى» يَعْني بالياءِ الألفَ، سَمَّاها ياء لكتابتِها بالياءِ. وقال الفارسي: «أَلفُه ليست للتأنيثِ كذِكْرى، بدلالةِ صَرْفهم له في النكرةِ». وقال عثمانُ بن سعيد الصَّيْرَفي[4]: «وزنه فِعْلَل» فالألفُ عنده

---

(١) ديوانه ٢٦ برواية: بلا سهل ولا جَدَدٍ؛ والبحر ١/٢٩٧. والجدد: وجه الأرض.

(٢) الآية ٤٤ من المؤمنون.

(٣) البحر ١/٢٩٩.

(٤) وهو أبو عمرو الداني وتقدمت ترجمته.

أصليةٌ بمعنى أنها منقلبةٌ عن أصل. وردَّ ذلك عليه ابنُ الباذِش بأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلَيْن في بناتِ الأربعةِ، فمَنْ قال إنَّ «عِيسى» مشتقٌّ من العَيْس وهو بياضٌ تخالطُه شُقْرةٌ كأبي البقاء[1] وغيره ليس بمصيبٍ لأنَّ الأعجميَّ لا يَدْخُلُه اشتقاقٌ ولا تصريفٌ. وقال الزمخشري[2]: «وقيل: عيسى بالسُّريانية: أَيْسوع»[3].

قوله: «ابنَ مريم» عطفُ بيان أو بدلٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً إلا أنَّ الأولَ أَوْلَى لأنَّ «ابن مريم» جرىٰ مَجْرَى العلم له. وللوصفِ بابن أحكامٌ تَخُصُّه سَتَأْتي مبينةً إن شاء الله تعالى، وتقدَّم اشتقاقُ «ابن» وأصلُه.

ومَرْيم أصلُه بالسريانية صفةٌ بمعنى الخادِم ثم سُمِّي به فلذلك لم ينصرِفْ، وفي لسانِ العرب هي المرأةُ التي تُكْثِرُ مخالطَة الرجال كالزِّير من الرجال وهو الذي يُكْثِرُ مخالطتَهُنَّ، قال رؤبة[4]:

٦٠٢ ـ قلتُ لِزيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ ....

وياءُ «الزير» عن واو لأنه من زار يَزُور فَقُلِبَتِ للكسرة قبلَها كالرِّيح، فصار لفظُ مريم مشتركاً بين اللسانين، ووزنُه عند النحويين مَفْعَل لا فَعْيَل، قال الزمخشري: «لأنَ فَعْيَلاً بفتح الفاء لم يَثْبُتْ في الأبنية كما ثَبَتَ في[5]

---

(١) الإملاء ١/٤٩.
(٢) الكشاف ١/٢٩٤.
(٣) في مطبوعة الكشاف: يشوع.
(٤) ديوانه ١٤٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٦ وبعده:
ضليل أهواء الصبي تندُمُهْ
(٥) الكشاف ١/٢٩٤.
(٦) مقحمة في الأصل ولم ترد في الكشاف.

نحو: عِثْيَر[1] وعِلْيَب»[2] وقد أثبت بعضهم فَعْيَلاً وجَعَلَ منه نحو: «ضَمْيَد»[3] اسمَ مكان و«مَدْيَن» على القولِ بأصالة ميمهِ و«ضَهْيَا» بالقصر وهي المرأةُ التي لا تَحِيضُ، أو لا ثَدْيَ لها، لأنها مشتقةٌ من ضاهَأَتْ أي شابَهَتْ، لأنها شابَهَتِ الرجال في ذلك، ويجوزُ مَدُّها قاله الزجاج. وقال ابن جني[4]: «وأما ضَمْيَدَ[5] وعَثْيَر[6] فمصنوعان» فلا دَلالة فيهما على ثبوت فَعْيَل، وصحةُ الياءِ في مريم على خلافِ القياس[7]، إذ كان من حقِّها الإعلالُ بنَقْلِ حركةِ الياء إلى الراءِ ثم قَلْبِ الياءِ ألفاً نحو: مَباع من البَيْع، ولكنه شَذَّ مَزْيَد ومَدْيَن، وقال أبو البقاء[8]: «ومَرْيَم عَلَمٌ أعجمي ولو كان مشتقاً من رامَ يريم لكان مَرِيماً بسكونِ الياء، وقد جاءَ في الأعلامِ بفتح الياء نحوَ مَزْيَد وهو على خلافِ القياس».

قوله: «وأَيَّدْناه» معطوفٌ على قوله: «وآتَيْنا عيسى». وقرأ الجمهور / أيَّدْناه على فَعَّلْناه، وقرأ مجاهد وابن محيصن[9] ـ ويروى عن أبي عمرو ـ [٣٨/ب] «آيَدْنَاه» على: أَفْعَلْناه، والأصلُ في أَأْيَدَ بهمزتين، ثانيتُهما ساكنةٌ فوجَبَ إبدالُ الثانيةِ ألفاً نحو: أَأْمَنَ وبابِه، وصححت العينُ وهي الياءُ كما صَحَّتْ في «أَغْيَلَت»[10] و«أَغْيَمَت»، وهو تصحيحٌ شاذٌّ إلا في فِعْل التعجب نحو: ما أَبْيَنَ

---

(١) العثير: التراب.

(٢) كذا ضبطت في الأصل بالكسر وهو سهو، والصواب انها عُلْيَب، وانظر: الممتع ٨٤. وهي اسم موضع.

(٣) كذا في الأصل، والذي في الخصائص ٣/١٨٧، ٢١٦: ضَهْيَدَ.

(٤) الخصائص ٣/١٨٧، ٢١٦.

(٥) راجع الحاشية قبل السابقة.

(٦) العثير: الأثر الخفي، والذي في الخصائص: عَتْيَد.

(٧) انظر: الممتع ٤٨٨.

(٨) الإملاء ١/٤٩.

(٩) البحر ١/٢٩٩؛ ابن عطية ١/٣٤٦.

(١٠) أغيلت المرأة ولدها: سقته الغيل وهو اللبن.

وأَطْوَلَ. وحُكي عن أبـي زيد أن تصحيحَ «أَغْيَلَت» مقيسٌ[١]. فإنْ قيل: لِم لا أُعِلَّ آيَدْناه كما أُعِـلَّ نحو: أَبَعْنـاه حتى لا يلزَم حَمْلُه على الشاذ؟ فالجواب أنه لو أُعِلَّ بأنْ أُلْقِيَتْ حركةُ العينِ على الفاءِ فيلتقي ساكنانِ العينُ واللامُ فتُحْذَفُ العَيْنُ لالتقاء الساكنين، فتجتمعُ همزتان مفتوحتان فيجبُ قَلْبُ الثانيةِ واواً نحو «أَوادِم»، فتتحرَّكُ الواوُ بعدَ فتحةٍ فتقلبُ أَلفاً فيصيرُ اللفظُ: أَادْناه، لأدَّى ذلك إلى إعلالِ الفاءِ والعينِ. فلمَّا كانَ إعلالُه يؤدِّي إلى ذلك رُفِضَ بخلاف أَبَعْناه وأَقَمْناه، فإنـه ليسَ فيه إلا إعـلالُ العينِ فقط. قال أبو البقاء[٢]: «فإنْ قلتَ: فَلِم لَمْ تُحْذَفِ الياءُ التي هي عينٌ كما حُذِفَتْ من نحو: أَسَلْناه منْ سالَ يَسالُ[٣]؟ قيل: لو فَعَلوا ذلك لتـوالىٰ إعلالان: أحدُهما قَلْبُ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً ثم حَذْفُ الألفِ المبدلة من الياءِ لسكونِها وسكونِ الألفِ قبلَها، فكان يصيرُ اللفظُ آدْناه فكانَتْ تُحْذَفُ الفاءُ والعينُ وليس «أسلناه» كذلك، لأنَّ هناك حـذْفَ العينِ وحدَها. وقال الزمخشري[٤] في المائـدة: «آيَدْتُك على أَفْعَلْتُك» وقال ابن عطية[٥]: «على فاعَلْتُك» ثم قال: «ويَظْهَرُ أن الأصلَ في القراءتين: أَفْعَلْتُك ثم اختلَفَ الإِعلالُ»[٦]. انتهى.

والذي يظهر أن «أيَّد» فَعَّل لمجيء مضارِعِه على يُـؤَيِّدُ بالتشديدِ، ولو كان أَيَّد بالتشديد بزنة أَفْعَلَ لكان مضارعُه يُـؤْيِدُ كيُـؤْمِنُ من آمَنَ، وأمَّا آيَدَ ـ يعني بالمَدِّ ـ فيُحتاج في نَقْلِ مضارعه إلى سَماعٍ، فإنْ سُمِـعَ يُـؤايِدُ كيُقـاتِل فهو فاعَل، فإنْ سُمع يُـؤْيِدُ كيُكْرِمُ فآيد أَفْعَل، ذكر ذلك جميعَه الشيخُ في

(١) انظر: الممتع ٤٨٢؛ البحر ١/٢٩٧.
(٢) الإملاء ١/٤٩.
(٣) كذا في الأصل، وفي مطبوعة أبـي البقاء: يسيل.
(٤) الكشاف ١/٦٥٣؛ المائدة ١١٠ «وإذ أَيَّدْتُك بروح القدس».
(٥) تفسيره ٥/٢٣٠.
(٦) قوله «الاعلال» غير واضح في الأصل.

المائدة[1]. ثم قال: «إنه لم يَظْهر[2] كلامُ ابن عطية في قوله: «اختلف الإعلالُ» وهو صحيحٌ، إلاَّ أنَّ قوله «الذي يظهر أن أيَّد في قراءةِ الجمهورِ فَعَّل لا أَفْعَل إلى آخرِه» فيه نظرٌ لأنه يُشْعِرُ بجوازِ شيءٍ آخَر وذلك متعذِّرٌ، كيف يُتَوَهَّمُ أن أيَّدَ بالتشديدِ في قراءةِ الجمهورِ بزنة أَفْعَل، هذا ما لا يَقَعُ.

والأَيْدُ: القوَّةُ، قال عبدالمطلب[3]:

٦٠٣ ـ الحمدُ للهِ الأَعزِّ الأكرمِ ... أَيَّدَنا يومَ زُحوفِ الأشْرَمِ

والصحيحُ أن فَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى واحد وهو قَوَّيْناه. وقد فَرَّق بعضُهم بينهما فقال: «أمَّا المدُّ فمعناه القوةُ، وأمَّا القصرُ فمعناه التأييدُ والنَّصْرُ»، وهذا في الحقيقةِ ليس بفرقٍ، وقد أبدلتِ العربُ في آيَدَ على أَفْعَل الياءَ جيماً فقالت: آجَدَهُ أي قوَّاه، قال الزمخشري[4]: «يقال: «الحمدُ لله الذي آجَدَني بعد ضَعْفٍ وأَوْجَدني بعد فَقْر»، وهذا كما أَبْدلوا من يائِه جيماً فقالوا: لا أَفْعَل ذلك جَدَ الدهرِ أي: يدَ الدهر، وهو إبدالٌ لا يَطَّرِدُ.

قوله: «بروح القُدُس» متعلِّق بأيَّدْناه. وقرأ ابن كثير: «القُدْس» بإسكانِ الدال[5]، والباقون بضمِّها، وهما لغتان: الضمُّ للحجاز، والإسكانُ لتميم، وقد تقدَّم ذلك، وقرأ أبو حَيْوة: «القُدُوس» بواوٍ، وفيه لغةُ فتحِ القاف والدال ومعناه الطهارةُ أو البركةُ كما تقدَّم عند قوله: «ونقدِّسُ لك»[6]. والروح في الأصل: اسمٌ للجزءِ الذي تَحْصُلُ به الحياةُ في الحيوان قاله الراغب[7]،

(١) البحر ٤/٥١.
(٢) في مطبوعة البحر: لم يفهم.
(٣) البحر ٤/٥١.
(٤) الكشاف ١/٢٩٤.
(٥) السبعة ١٦٣؛ والكشف ١/٢٥٣؛ البحر ١/٢٩٩.
(٦) الآية ٣٠ من البقرة.
(٧) المفردات: ٢٠٥ (بيروت).

والمرادُ به جبريلُ عليه السلام لقولِ حَسَّان[١]:

٦٠٤ ـ وجبريلُ رسولُ اللهِ فينا وروحُ القُدْسِ ليس له كِفَاءُ

سُمِّي بذلك لأنَّ بسببه حياةَ القلوب.

قوله: «أفكلما جاءَكم رسولٌ» الهمزةُ هنا للتوضيحِ والتقريعِ، والفاءُ للعطفِ عَطَفَتْ هذه الجملةَ على ما قبلَها، واعتُنِيَ بحرفِ الاستفهام فقُدِّمَ، وقد مَرَّ تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري[٢] يُقَدِّر بين الهمزةِ وحرفِ العطْفِ جملةً ليَعْطِفَ عليها. وهذه الجملةُ يجوز أَنْ تكونَ معطوفةً على ما قبلها من غيرِ حَذْفِ شيء، كأنه قال: ولقد آتَيْنا يا بني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتيناهُمْ فكلما جاءَكم رسُولٌ. ويجوز أَنْ يُقَدَّر قبلَها محذوفٌ أي: فَفَعَلْتُم ما فَعَلْتُم فكلما جاءَكم رسولٌ. وقد تقدَّم الكلام في «كلما» عند قوله: «كلَّما أضاء»[٣]. والناصبُ لها هنا «استكبرتم»، و«رسول» فَعُول بمعنى مَفْعُول أي مُرْسَل، وكونُ فَعُول بمعنى المَفْعول قليلٌ، جاء منه الرَّكُوب والحَلُوب أي: المَرْكُوب والمَحْلُوب، ويكون مصدراً بمعنى الرسالة قاله الزمخشري[٤]. وأنشد[٥]:

٦٠٥ ـ لقد كَذَبَ الواشون ما فُهْتُ عندَهم بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أي: برسالة، ومنه عنده: «إنَّا رسولُ ربِّ العالمين»[٦].

قوله: «بما لا تَهْوَى أنفُسكم» متعلِّق بقوله «جاءكم»، و«جاء» يتعدى بنفسِه تارةً كهذهِ الآية، وبحرفِ الجرِّ أُخْرى نحو: جِئْتُ إليه، و«ما» موصولةٌ

(١) من قصيدته الهمزية المشهورة وهو في الديوان ٦٠، وكفاء: نظير.
(٢) الكشاف ١/٢٩٤.
(٣) الآية ٢٠ من البقرة.
(٤) الكشاف ٣/١٠٧ في سورة الشعراء.
(٥) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٢٤٩؛ برواية: برسيل، واللسان: رسل؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٩٧.
(٦) الآية ١١٦ من الشعراء.

بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط، والتقديرُ: بما لا تهواه، و «تهوى» مضارعُ هَوِي بكسر العين ولامُه من ياءٍ لأنَّ عينَه واوٌ، وباب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أكثرُ من بابُ قوَّة وحُوَّة[1]. ولا دليلَ في «هَوِيَ» لانكسار العين وهو مثل «شَقِي» من الشَّقاوة، وقولُهم في تثنيةِ مصدرِه هَوَيان أدلُّ دليلٍ على ذلك، ومعنى تَهْوَى: تُحِبُّ وتختار. وأصل الهَوَى: المَيْلُ، سُمِّي بذلك لأنه يَهْوِي بصاحبِه في النار ولذلك لا يُسْتعمل غالباً إلا فيما لا خَيْرَ فيه، وقد يُستعمل فيما هو خيرٌ، ففي الحديث الصحيح[2] قولُ عمرَ في أُسارى بدر: «فَهَوِي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما قالَ أبو بكر ولم يَهْوَ ما قلت». وعن عائشة رضي الله عنها: «واللـهِ ما أَرى ربَّك إلا يُسارع في هَوَاك»[3] وجمعُه أَهْواء، قال تعالى: «بأَهْوائهم»[4]، ولا تُجْمع على أَهْوِية وإنْ كان قد جاء: نَدَى وأَنْدِية قال الشاعر[5]:

٦٠٦ ــ في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أَنْدِيَةٍ ... لا يُبْصِرُ الكلبُ في ظَلْمائها الطُّنُبا

وأمَّا «هَوَىٰ يَهْوِي» بفتحها في الماضي وكسرِها في المضارع فمعناهُ السقوطُ، والهَوِيُّ ــ بفتح الهاءُ ــ ذهابٌ في انحدارِ، والهُوِيُّ ذهابٌ في صعود، وسيأتي تحقيقُ كلِّ ذلك، وأسندَ الفعلَ إلىٰ الأنفس دونَ المخاطبِ فلم يَقُلْ: «بما لا تَهْوون» تنبيهاً أنَّ النفسَ يُسْنَدُ إليها الفعلُ السَّيِّءُ غالباً نحو:

---

(١) الحوة: سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد.

(٢) رواه مسلم في: الجهاد ١٣٨٥/٣؛ وابن حنبل ٣١/١.

(٣) رواه البخاري: (فتح الباري)؛ النكاح ١٦٤/٩؛ مسلم: الرضاع ١٠٨٥/٢.

(٤) الآية ١١٩ من الأنعام «وإن كثيراً ليُضِلُّون بأهوائهم بغير علم».

(٥) البيت لمرة بن محكان، وهو في المقتضب ٨١/٣؛ والخصائص ٥٢/٣؛ وابن عطية ٤٤٧/١؛ وأوضح المسالك ٢٤٢/٣. والأندية: ج ندى، وهو البلل، والطنب: حبل الخيمة.

«إنَّ النفسَ لَأمَّارةٌ بالسوءِ»[1] «بل سَوَّلَتْ لكمْ أنفسُكُمْ»[2] «فَطَوَّعَتْ لـه نفسُه»[3] واستكبر بمعنى تَكَبَّر.

قوله: «ففَريقاً كَذَّبْتُم» الفاءُ عاطفةٌ جملةَ «كَذَّبْتم» على «استكبرتم» و«فريقاً» مفعولٌ مقدَّم قُدِّم لتتفقَ رؤوسُ الآي، وكذا «وفريقاً تقتلون»، ولا بُدَّ من محذوفٍ أي: فريقاً منهم، والمعنى أنه نشأ عن استكبارهم مبادرةُ فَرِيقٍ من [٣٩/أ] الرسلِ بالتكذيب ومبادَرَةُ آخرين بالقتلِ، وقَدَّم التكذيبَ لأنه / أولُ ما يفعلونه من الشرِّ ولأنه مشتركٌ بين المقتولِ وغيره، فإنَّ المقتولين قد كذَّبوهم أيضاً، وإنما لم يُصَرِّحْ به لأنه ذَكَرَ أقبحَ منه في الفعلِ. وجيء بـ «تقتلون» مضارعاً: إمَّا لكونِه مستقبلاً لأنهم كانوا يَرُومون قَتْلَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ولِما فيهِ من مناسبةِ رؤوسِ الآيِ والفواصِل، وإمَّا أن يُرادَ به الحالُ الماضيةُ لأن الأمرَ فظيعٌ فأُريد استحضارُه في النفوس وتصويرُه في القلوب. وأجازَ الراغب[4] أَنْ يكونَ «ففريقاً كَذَّبْتُم» معطوفاً على قوله «وأَيَّدْناه» ويكونُ «أفكلما» مع ما بعده فَصْلاً بينهما على سبيلِ الإنكار، والأظهرُ هو الأولُ، وإنْ كان ما قاله محتملاً.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿قلُوبُنا غُلْفٌ﴾**.. مبتدأٌ وخبر، والجملةُ في محلِّ نصبِ بالقول قبلَه، وقرأ الجمهورُ: «غُلْفٌ» بسكون اللام، وفيها وجهان، أحدهما ـ وهو الأظهرُ ـ: أن يكونَ جمع «أَغْلَف» كأحمر وحُمْر وأصفر وصُفْر، والمعنى على هذا: أنها خُلِقَت وجُبِلت مُغَشَّاةً لا يَصِلُ إليها الحقُّ استعارةً من الأغلف الذي لم يُخْتَتَنْ. والثاني: أن يكونَ جمعَ

---

(١) الآية ٥٣ من يوسف.
(٢) الآية ١٨ من يوسف.
(٣) الآية ٣٠ من المائدة.
(٤) انظر: البحر ١/ ٣٠٠.

«غِلاف»، ويكونُ أصلُ اللامِ الضمَّ فخُفِّفَ نحو: حِمار وحُمُر وكتاب وكُتُب، إلاَّ أنَّ تخفيفَ فُعُل إنما يكون في المفرد غالباً نحو عُنْق في عُنُق، وأمَّا فُعُل الجمع فقال ابن عطية[1]: «لا يجوز تخفيفُه إلا في ضرورةٍ»، وليس كذلك، بل هو قليل، وقد نصَّ غيرهُ على جوازه، وقرأ[2] ابن عباس ـ ويُروى عن أبي عمرو ـ بضمِّ اللامِ وهو جمع «غِلاف»، ولا يجوز أن يكون فُعُل في هذه القراءة جمعَ «أَغْلف» لأنَّ تثقيلَ فُعُل الصحيحِ العينِ[3] لا يجوز إلاَّ في شِعْر، والمعنى على هذه القراءة أنَّ قلوبَنا أوعيةٌ للعلمِ فهي غيرُ محتاجةٍ إلى علمٍ آخر، والتغليفُ كالتغشِيَة في المعنى.

قوله: «بل لَعَنَهم الله» «بل» حرفُ إضرابٍ، والإضرابُ راجعٌ إلى ما تَضَمَّنه قولُهم من أن قلوبَهم غُلْف، فردَّ الله عليهم ذلك بأنَّ سببَه لَعْنُهم بكفرهم السابق. والإضرابُ على قسمين: إبطالٍ وانتقالٍ، فالأول نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، ولا تَعْطِفُ «بل» إلا المفردات، وتكونُ في الإيجاب والنفي والنهي، ويُزاد قبلها «لا» تأكيداً. واللَّعْنُ: الطَّرْدُ والبُعْدُ، ومنه: شَأْوٌ لعين أي بعيد: قال الشمَّاخ[4]:

٦٠٧ ـ ذَعَرْتُ به القَطا ونَفَيْتُ عنه مقامَ الذئبِ كالرَّجُلِ اللَّعينِ

أي: البعيد، وكان وجهُ الكلام أن يقول: «مقام الذئب اللعين كالرجل». والباءُ في «بكفرهم» للسببِ، وهي متعلِّقَةٌ بلعَنَهُمْ. وقال الفارسي: «النية به التقديمُ أي: وقالوا: قُلوبنا غلفٌ بسببِ كفرهم، فتكونُ الباءُ متعلقةً بقالوا وتكونُ «بل لعنهم» جملةً معترضةً»، وفيه بُعْدٌ، ويجوز أن تكونَ حالاً

---

(١) التفسير ١/٣٤٧.

(٢) البحر ١/٣٠١؛ وابن عطية ١/٣٤٧، وفيه أن هذه القراءة بتثقيل اللام، ويعني بالتثقيل الضم.

(٣) أي تثقيله بالضم والأصل التسكين.

(٤) ديوانه ٩٢، وإعراب ثلاثين سورة ٨؛ والقرطبي ٢/٢٥.

من المفعولِ في «لَعَنهم» أي لعَنهم كافرين أي: مُلتبسين بالكفرِ كقوله: «وقد دخلوا بالكفر».[١]

قوله: «فقليلاً ما يُؤْمنون» في نصبِ «قليلاً» ستةُ أوجهٍ، أحدُها وهو الأظهرُ: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: فإيماناً قليلاً يُؤمنون. الثاني: أنه حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ المحذوفِ أي: فيؤمنونه أي الإيمانَ في حالِ قلَّته، وقد تقدَّم أنه مذّهب سيبويه[٢] وتقدَّم تقريره. الثالث: أنه صفةٌ لزمان محذوفٍ، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون، وهو كقوله: «آمنوا بالذي أُنْزِل على الذين آمنوا وجهَ النهار واكفُروا آخرَه»[٣]. الرابع: أنه على إسقاطِ الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ انتصب، ويُعْزَى لأبي عبيدة[٤]. الخامس: أن يكونَ حالاً من فاعل «يؤمنون»، أي فجَمْعاً قليلاً يؤمنون أي المؤمِنُ فيهم قليلٌ، قال معناه ابنُ عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أنّ المعنى: فقليلٌ منهم مَنْ يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كانَ كذلك لَلَزِمَ رفعُ «قليل». قلت: لا يلزَم الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لِما تقدَّم من أنَّ نصبَه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى. و «ما» على هذه الأقوالِ كلها مزيدةٌ للتأكيد. السادس: أن تكونَ «ما» نافيةً أي: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً، ومثلُه: «قليلاً ما تشكرون»[٥]، «قليلاً ما تَذَكَّرون»[٦]، وهذا قويٌ من جهة المعنى، وإنما يَضْعُفُ شيئاً من جهةِ تقدُّم ما في حَيِّزها عليها، قاله أبو البقاء[٧]، وإليه ذهب ابن الأنباري، إلا أنَّ تقديمَ

---

(١) الآية ٦١ من المائدة.

(٢) الكتاب ١/١١٦. وانظر: الورقة ١٦ ب.

(٣) الآية ٧٢ من آل عمران.

(٤) ليس في «مجاز القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٥) الآية ٣ من الأعراف.

(٦) الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٧) الإملاء ١/٥٠.

ما في حَيِّزها عليها لم يُجْزِه البصريون، وأجازه الكوفيون. قال أبو البقاء[1]: «ولا يَجُوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، لأن «قليلًا» يبقى بلا ناصب». يعني أنَّك إذا جَعَلْتَها مصدريةً كان ما بعدَها صلتَها، ويكون المصدرُ مرفوعاً بـ«قليلًا» على أنه فاعلٌ به فأين الناصبُ له؟ وهذا بخلافِ قوله «كانوا قليلًا من الليلِ ما يَهْجعون»[2] فإنَّ «ما» هناك يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لأنَّ «قليلًا» منصوبٌ بـ كانَ. وقال الزمخشري: «ويجوزُ أن تكونَ القِلَّةُ بمعنى العَدَم»[3]. قال الشيخ[4]: «وما ذهبَ إليه من أنَّ «قليلًا» يُراد به النفيُ فصحيحٌ، لكنْ في غيرِ هذا التركيبِ، أعني قوله تعالى: «فقليلًا ما يؤمنون» لأنَّ «قليلًا» انتصَبَ بالفعلِ المثبتِ فصار نظيرَ «قُمْتُ قليلًا» أي: قمتُ قياماً قليلًا، ولا يَذْهَبُ ذاهبٌ إلى أنَّك إذا أَتَيْتَ بفعلٍ مُثْبَتٍ وجَعَلْتَ «قليلًا» منصوباً نعتاً لمصدرِ ذلك الفعلِ يكونُ المعنى في المُثْبَتِ الواقعِ على صفةٍ أو هيئةٍ انتفاءَ ذلك المُثْبَتِ رأساً وعدَمَ قوعِه بالكلِّية، وإنما الذي نَقَل النحويون: أنَّه قد يُراد بالقلة النفيُ المَحْضُ في قولهم: «أقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، وقَلَّما يقوم زيد»، وإذا تقرَّر هذا فَحَمْلُ القلةِ على النفي المَحْض هنا ليس بصحيحٍ» انتهى. / قلت: ما قاله [٣٩/ب] أبو القاسم الزمخشري ـ رحمه الله ـ من أنَّ معنى التقليلِ هنا النفيُ قد قال به الواحديُّ قبلَه، فإنه قال: «أيْ: لا قليلًا ولا كثيراً، كما تقول: قَلَّما يفعلُ كذا، أي: ما يفعله أصلًا».

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿مِنْ عندِ اللهِ﴾**. . فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه في محلِّ رفع صفةً لكتاب، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي كتابٌ كائنٌ من عندِ الله.

(١) الإملاء ١/٥٠.
(٢) الآية ١٧ من الذاريات.
(٣) الكشاف ١/٢٩٥.
(٤) البحر ١/٣٠٣.

والثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ لابتداءِ غايةِ المجيء قالَه أبو البقاء[1]. وقد ردَّ الشيخ هذا الوجهَ فقال[2]: «لا يُقال إنه يُحْتمل أن يكونَ «من عند الله» متعلقاً بجاءهم، فلا يكونُ صفةً، للفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بما هو معمولٌ لغير أحدِهما» يعني أنه ليس معمولاً للموصوفِ ولا للصفةِ فَلا يُغْتَفَرُ الفصلُ به بينهما[3].

والجمهورُ على رفع «مُصَدِّقٌ» على أنه صفةٌ ثانيةٌ، وعلى هذا يُقال: قد وُجِدَ صفتان إحداهُما صريحةٌ والأخرى مؤولةٌ، وقد قُدِّمَتِ المؤولةُ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك غيرُ ممتنع وإنْ زَعَم بعضُهم أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً. والذي حَسَّنَ تقديمَ غيرِ الصريحة أنَّ الوصفَ بكينونَتِه مِنْ عندِ الله آكدُ، وأنَّ وصفَه بالتصديقِ ناشىءٌ عن كونه من عندِ الله. وقرأ ابن أبـي عبلة[4] «مُصَدِّقاً» نصباً، وكذلك هو في مصحفِ أُبـيّ، ونصبُه على الحال، وفي صاحِبِها قولان، أحدُهما أنه «كتاب». فإنْ قيل: كيفَ جاءت الحالُ مِن النكرة؟ فالجوابُ أنها قد قَرُبَتْ من المعرفة لتخصيصِها بالصفةِ وهي «من عندِ الله» كما تقدَّم. على أنَّ سيبويهِ[5] أجاز مجيئَها منها بلا شرطٍ، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري[6]. والثاني: أنه الضمير الذي تَحمَّله الجارُّ والمجرورُ لوقوعِه صفةً، والعاملُ فيها إمَّا:

---

(١) الإملاء ١/٥٠.

(٢) البحر ١/٣٠٣.

(٣) يعني بالصفة «مصدق» وبالموصوف «كتاب»، وعلى إعراب أبـي البقاء يكون ثمة فصل بينهما بأجنبي وهو «من عند الله» الذي هو ليس معمولاً للصفة ولا للموصوف وإنما هو معمول لـ «جاءهم».

(٤) البحر ١/٣٠٣.

(٥) الكتاب ١/٢٧٢، ٢/٢٤٣.

(٦) الكشاف ١/٢٩٥.

الظرفُ أو ما يتعلَّق به على الخلاف المشهور، ولهذا اعترَضَ بعضُهم على سيبويه في قوله[1]:

٦٠٨ ـ لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلٌ يَلُوح كأنَّه خِلَلُ

إنَّ «موحشاً» حالٌ من «طَلَل»، وساغَ ذلك لتقدُّمِه[2]، فقال: لا حاجةَ إلى ذلك، إذ يمكنُ أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله: «لميَّةَ» الواقعَ خبراً لطلل، وللجوابِ، عن ذلك موضعٌ آخرُ. واللام في «لِما معهم» مقويةٌ لتعدية «مُصَدِّق» لكونِه فَرْعاً، و «ما» موصولةٌ، والظرفُ صلتُها.

قوله: «وكانوا» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على «جاءهم» فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتَّباً على المجيءِ والكونِ. والثاني: أن يكونَ حالاً أي: وقد كانُوا، فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتَّباً على المجيءِ بقيدٍ في مفعولِه وهم كونُهم يَسْتَفْتِحون. قال الشيخ[3]: «وظاهرُ كلامِ الزمخشري أن «وكانوا» ليسَتْ معطوفةً على الفعلِ بعد «لَمَّا» ولا حالاً، لأنه قدَّر جوابَ «لَمَّا» محذوفاً قبل تفسيره «يستفتحون»، فَدلَّ على أنَّ قوله «وكانوا» جملةٌ معطوفةٌ على مجموعِ الجملةِ من قولِه: ولَمَّا، وهذا هو الثالثُ.

و «من قبلُ» متعلقٌ بيَسْتَفْتِحون، والأصل: من قبلِ ذلك، فلمَّا قُطِعَ بُنِيَ على الضمِّ. و «يَسْتَفْتحون» في محلِّ النصبِ على خبر «كان». واختلف النحويون في جوابِ «لَمَّا» الأولى والثانية. فَذَهَبَ الأخفش[4] والزجاج[5] إلى أنَّ

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٢١٠؛ والكتاب ١/٢٧٦؛ والخصائص ٢/٤٩٢؛ وأمالي الشجري ١/٢٦؛ وابن يعيش ٢/٥٠؛ والأشموني ٢/١٧٤.
(٢) الكتاب ١/٢٧٦.
(٣) البحر ١/٣٠٣.
(٤) معاني القرآن له ١٣٦.
(٥) معاني القرآن له ١/١٤٦.

جوابَ الأولى محذوفٌ تقديرُه: ولَمَّا جاءهم كتابٌ كفروا به. وقَدَّره الزمخشري[1]: «كَذَّبوا به واستهانوا بمجيئه» وهو حَسَنٌ. وذهب الفراء[2] إلى أنَّ جوابَها الفاءُ الداخلةُ على لَمَّا، وهو عندَه نظير «فإما يَأْتِيَنَّكم مني هُدَىً فَمَنْ تَبع هُداي فلا خَوْفٌ»[3] قال: «ولا يجوزُ أن تكونَ الفاءُ ناسقةً إذ لا يَصْلُح موضِعَها الواوُ» و«كفروا» جوابُ لَمَّا الثانية على القولَيْن. وقال أبو البقاء[4]: «في جوابِ لَمَّا الأولى وجهانِ، أحدُهما: جوابُها «لَمَّا» الثانية وجوابُها. وهذا ضعيفٌ لأنَّ الفاءَ مع «لمَّا» الثانيةِ، و«لمَّا» لا تُجَابُ بالفاءِ إلا أَنْ يُعتقدَ زيادةُ الفاءِ على ما يُجيزه الأخفش»[5] قلت: ولو قيل برأي الأخفش في زيادةِ الفاءِ من حيث الجملةُ فإنه لا يمكنُ ههنا لأنَّ «لَمَّا» لا يُجاب بمثلِها، لا يُقال: «لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قَعَد أكرمتُك» على أن يكونَ «لَمَّا قعد» جوابَ «لمَّا جاء». والله أعلم.

وذهب المبردُ إلى أنَّ «كفروا» جوابُ «لَمَّا» الأولى وكُرِّرت الثانيةُ لطولِ الكلام، ويُفيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيدَه، وهو حسنٌ، لولا أنَّ الفاءَ تَمْنع من ذَلك. وقال أبو البقاء[6] بعد أن حَكَى وجهاً أولَ: «والثاني: أنَّ «كفروا» جوابُ الأولى والثانية لأنَّ مقتضاهما واحدٌ. وقيل: الثانيةُ تكريرٌ فلم يُحْتَجْ إلى جواب» قلت: «قولُه: «وقيل الثانية تكريرٌ» هو ما حَكَيْتُ عن المبرد، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذكرَه قبله من كون «كفروا» جواباً لهما بل هو هو.

قوله: «فَلَعْنَةُ اللهِ على الكافرين» جملةٌ من مبتدأ أو خبرٍ مُتَسَبِّبَةٌ عَمَّا تقدَّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعل، وأتى بـ «على» تنبيهاً على أنَّ اللعنةَ قد

---

(١) الكشاف ١/٢٩٦.
(٢) معاني القرآن ١/٥٩.
(٣) الآية ٣٨ من البقرة.
(٤) الإملاء ١/٥٠.
(٥) انظر أمثلة على زيادة الفاء في كتابه معاني القرآن ٣٤، ٢٢٢.
(٦) الإملاء ١/٥٠.

استعْلَتْ عليهم وشَمِلَتْهم. وقال «على الكافرين» ولم يَقُلْ «عليهم» إقامةً للظاهر مُقامَ المضمرِ لينبِّه على السبب المقتضي لذلك وهو الكفرُ.

آ. (٩٠) **قولُه تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾**.. بئسَ: فعلٌ ماض غيرُ متصرفٍ، معناه الذمُّ، فلا يَعْمَل إلا في معرَّفٍ بأل، أو فيما أُضيف إلى ما همافيه، أو في مضمرٍ مفسَّرٍ بنكرةٍ، أو في «ما» على قول سيبويه[١]. وفيه لغاتٍ[٢]: بَئِسَ بكسر العينِ وتخفيفٍ، هذا الأصلُ، وبِئِس بكسرِ الفاء إتباعاً للعينِ وتخفيفٍ، هذا الإتباعُ، وهو أشهرُ الاستعمالاتِ، ومثلُها «نِعْمَ» في جميع ما تقدَّم من الأحكام واللغات. وزعم الكوفيون[٣] أنهمااسمان، مستدلِّين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم: «ما هي بِنِعْمَ الولد نصرُها بكاءٌ وبِرُّها سَرِقة»، «ونِعْمَ السيرُ على بِئس العَيْر» وقوله[٤]:

٦٠٩ ـ صَبَّحَــكَ اللهُ بخيرٍ بــاكرِ ... بنِعْمَ طيــرٍ وشبابٍ فــاخِــرِ

وقد خَرَّجه البصريون على حَذْفِ موصوف، قامَتْ صفتُه مَقَامَه تقديرُه: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعْم الولد، ولها أحكامٌ كثيرة، ولا بدَّ بعدَهـا من مخصوصٍ بالمدحِ أو الذمِّ، وقد يُحْذَفُ لقرينةٍ، هذا حكمُ بِئْسَ.

أمَّا، «ما» الواقعةُ بعدَها كهذه الآيةِ: فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً، واضطربت النقولُ عنهم اضطراباً شديداً، فاختلفوا: هَلْ لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فذهبَ الفراء[٥] إلى أنها مع «بِئْسَ» شيءٌ واحد رُكِّبَ تركيبَ

---

(١) الكتاب ١/٤٧٦.

(٢) انظر في لغات نعم وبئس: الانصاف ١٢٥.

(٣) الإنصاف ٩٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٥٢/٤؛ الهمع ٨٤/٢؛ والدرر ١٠٨/٢؛ والأشموني ٢٧/٣.

(٥) معاني القرآن ٥٧/١.

«حَبَّذا»، نَقله ابنُ عطية[1]، ونَقَلَ عنه المهدوي أنه يُجَوِّز أن تكونَ «ما» مع بئسَ بمنزلة كُلَّما، فظاهرُ هذين النقلينِ أنها لا محلَّ لها. وذهب الجمهورُ إلى [٤٠/أ] أنَّ لها مَحلاً، ثم اختلفوا: / محَلُّها رفعٌ أو نصبٌ؟ فذهب الأخفشُ[2] إلى أنها في محلِّ نصب على التمييزِ والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ صفةً لها، وفاعلُ بئس مضمرٌ تُفَسِّرُه «ما»، والمخصوصُ بالذمِّ هو قولُه: «أَنْ يكفروا» لأنه في تأويلِ مصدرٍ، والتقدير: بِئْس هو شيئاً اشتَرَوا به كفرُهم، وبه قال الفارسي في أحدِ قوليه، واختاره الزمخشري[3]، ويجوزُ على هذا أن يكونَ المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً، و«اشتَرَوا» صفةٌ له في محلِّ رفعٍ تقديرُه: بئس شيئاً شيءٌ أو كفرٌ اشتروا به، كقوله[4].

٦١٠ ـ لنِعْمَ الفتى أَضْحَى بأَكْنافِ حَائِلِ ....

أي: فتًى أَضْحى، و«أَنْ يكفروا» بدلٌ من ذلك المحذوفِ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أَنْ يكفروا. وذهبَ الكسائي إلى أنَّ «ما» منصوبةُ المحلِّ أيضاً، لكنه قَدَّر بعدها «ما» أخرى موصولةً بمعنى الذي، وجعل الجملةَ مِنْ قوله «اشتَرَوا» صلتها، و«ما» هذه الموصولةُ هي المخصوصُ بالذمِّ، والتقديرُ: بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، فلا محلَّ لـ«اشتروا» على هذا، ويكونُ «أَنْ يكفروا» على هذا القولِ خبراً لمبتدأ محذوفٍ كما تقدَّم، فتلخَّص في الجملة الواقعةِ بعد «ما» على القولِ بنصبِها ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها صفةٌ لها فتكونُ في محلِّ نصبٍ أو صلةٌ لـ «ما» المحذوفةِ فلا محلَّ لها أو صفةٌ للمخصوصِ بالذم فتكونُ في محلِّ رفعٍ.

---

(١) التفسير ١/٣٥٠.
(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٣٩ «ما: اسم وأن يكفروا تفسير له وأن ينزل بدل من بما أنزل».
(٣) الكشاف ١/٢٩٦.
(٤) لم أهتد إلى قائله وتمامه وهو في إملاء العكبري ١/٥١.

وذهب سيبويه إلى أَنَّ موضعَها رفعٌ على أنَّها فاعلُ بئس، فقال سيبويه[1]: هي معرفةٌ تامةٌ، التقديرُ: بئس الشيءُ، والمخصوصُ بالذمِّ على هذا محذوفٌ أي شيءٌ اشتَرَوا به أنفَسَهم، وعُزِي هذا القولُ أيضاً للكسائي. وذهب الفراء[2] والكسائي أيضاً إلى أنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي والجملةُ بعْدَها صلتُها، ونقلَه ابن عطية[3] عن سيبويه، وهو أحدُ قَوْلَيْ الفارسي، والتقدير: بئسَ الذي اشتَروا به أنفسَهم أَنْ يكفرُوا، فأَنْ يكفروا هو المخصوصُ بالذمِّ. قال الشيخ[4]: «وما نَقَلَه ابنُ عطية عن سيبويه وَهْمٌ عليه». ونقل المهدوي وابن عطية[5] عن الكسائي أيضاً أن «ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً، والتقديرُ: بئسَ اشتراؤُهم، فتكونُ «ما» وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ. قال ابنُ عطية[5]: «وهذا معترضٌ بأنَّ «بِئْسَ» لا تَدْخُل على اسمٍ معيَّنٍ يتعرَّفُ بالإضافةِ للضمير». قال الشيخ[6]: «وهذا لا يَلْزَم إلا إذا نَصَّ أنه مرفوعُ بئس، أمَّا إذا جعله المخصوصَ بالذمِّ وجعل فاعلَ «بئس» مضمراً والتمييزُ محذوفٌ لفهم المعنى، والتقدير: بئسَ اشتراءً اشتراؤُهم فلا يَلْزَمُ الاعتراضُ» قلت: وبهذا ـ أَعْني بجَعْلِ فاعلِ بئسَ مضمراً فيها ـ جَوَّز أبو البقاء[7] في «ما» أَنْ تكونَ مصدريةً، فإنه قال: «والرابعُ أن تكونَ مصدريةً أي: بئسَ شِراؤُهم، وفاعلُ بئسَ على هذا مضمرٌ لأنَّ المصدر ههنا مخصوصٌ ليس بجنسٍ» يعني فلا يكونُ فاعلاً، لكن يُبْطِلُ هذا القولَ عَوْدُ الضمير في «به» على «ما» والمصدريةُ لا يعودُ عليها، لأنها حرفٌ عند

---

(١) الكتاب ١/٤٧٦.
(٢) معاني القرآن ١/٥٧.
(٣) التفسير ١/٣٥٠.
(٤) البحر ١/٣٠٥.
(٥) التفسير ١/٣٥٠.
(٦) البحر ١/٣٠٥.
(٧) الاملاء ١/٥١.

الجمهور، وتقديرُ أَدِلَّةِ كلِّ فريق مذكورٌ في المُطَوَّلات. فهذه نهايةُ القولِ في «بئسما» و«نِعِمَّا» واللَّـهُ أعلم.

قوله «أَنْ يكفُرُوا» قد تقدَّم فيه أنه يجوزُ أن يكونَ هو المخصوصَ بالذمِّ فتكونُ الأوجهُ الثلاثة: إمَّا مبتدأ وخبرُه الجملةُ قبلَه، ولا حاجةَ إلى الرابطِ، لأنَّ العمومَ قائمٌ مَقامَه إذ الألفُ واللامُ في فاعِل نِعْم وبئسَ للجنسِ، أو لأنَّ الجملةَ نفسُ المبتدأ، وإمّا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وإمَّا مبتدأٌ وخبره محذوف، وتقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ حَسْبما تقرَّر وتحرَّر. وأجاز الفراء[1] أن يكونَ في محلِّ جَرٍّ بدلاً من الضميرِ في «به» إذا جَعَلْتَ «ما» تامَّة.

قوله: «بما أَنْزَلَ الله» متعلِّق بيكفُروا، وقد تقدَّمَ أنَّ «كفر» يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي والعائـدُ محذوفٌ تقديرُه: أنْزله، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً، وكذلـك جَعْلُها مصـدريةً والمصدرُ قائمٌ مقامَ المفعولِ أي بإنزالِه يعني بالمُنَزَّل.

قوله: «بَغْيَاً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْله وهو مستوفٍ لشروطِ النصبِ، وفي الناصبِ له قولان، أحدُهما ـ وهـو الظاهـر ـ أنه «يكفروا» أي علةُ كفرِهم البغيُ. والثاني أنه «اشْتَرَوا»، وإليه يَنْحـو كلامُ الزمخشري[2]، فإنه قال: «وهو علةُ «اشْتَرَوا». والثاني من الأوجهِ الثلاثة: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ يَدُلُّ عليه ما تَقَدَّم أي بَغَوْا بَغْيَاً. والثالث: أنه في موضعِ حالٍ، وفي صاحِبها القولان المتقدِّمان: إمَّا فاعلُ «اشْتَرَوا» وإمَّا فاعلُ «يَكْفروا»، تقديرُه: اشْتَرَوا باغِين، أو يَكْفُروا باغِين.

---

(١) معاني القرآن ١/٥٦.
(٢) الكشاف ١/٢٩٦.

والبَغْيُ: أصلُه الفَسادُ مِنْ قَوْلِهم: بَغَى الجُرْحُ أي فَسَدَ قاله الأصمعيْ وقيل: هو شِدَّةُ الطلبِ، ومنه قولُه تعالى: «ما نَبْغي»[١]، وقال الراجز[٢]:

٦١١ ـ أَنْشِدُ والباغي يُحِبُّ الوِجْدانْ   قلائِصاً مختلفاتِ الألْوانْ

ومنه «البَغِيُّ» لشدة طلبها له.

قوله «أَنْ يُنَزِّل اللَّـهُ» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه مفعولٌ من أجلِه والناصبُ له «بَغْياً» أي: عِلَّةُ البغيِ إنزالُ الله فَضْلَه على محمدٍ عليه السلامُ. والثاني: أنَّه على إسقاطِ الخافضِ والتقديرُ: بَغْياً على أَنْ يُنَزِّلَ، أي: حَسَداً على أَنْ يُنَزِّلَ، فيجيءُ فيه الخلافُ المشهورُ: أهي في موضعِ نصبٍ أو في موضعِ جرٍ؟ والثالثُ: أنه في محلِّ جرٍّ بدلاً من «ما» في قوله: «بما أَنْزل الله» بدلَ اشتمال، أي: بإنزال الله فيكونُ مثلَ قولِ امرىء القيس[٣]:

٦١٢ ـ أَمِنْ ذِكْر سلمى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ   . . . .

وقرأ أبو عمرو وابن كثير[٤] جميعَ المضارع من «أَنْزَل» مخففاً إلا ما وقع الإجماع على تشديدِه في الحجرِ «وما نُنَزِّلُه إلَّا»[٥]، وقد خالفا هذا الأصلَ: أَمَّا أبو عمروٍ فإنه شدَّد «على أَنْ يُنَزِّل آيةً»[٦] / في الأنعام، وأمَّا ابن كثير فإنه [٤٠/ب] شَدَّد في الإسراء: «ونُنَزِّل من القرآن»[٧] «حتى تُنَزِّلَ علينا كتاباً»[٨] والباقون

---

(١) الآية ٦٥ من يوسف.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢٩٨/١. والقلوص: الناقة الشابة.

(٣) تقدم برقم ٣١٩.

(٤) السبعة ١٦٤؛ الكشف ٢٥٣/١؛ البحر ٣٠٦/١.

(٥) الآية ٣١ من الحجر.

(٦) الآية ٣٧ من الأنعام.

(٧) الآية ٨٢ من الإسراء.

(٨) الآية ٩٣ من الإسراء.

بالتشديد في جميع المضارع إلا حمزة والكسائيَّ فإنهما خالفا هذا الأصلَ فخَفَّفا: «ويُنَزِّل الغيث»[1] آخر لقمان، «وهو الذي يُنَزِّل الغيث»[2] في الشورى. والهمزةُ والتضعيفُ للتعديةِ، وقد تقدَّم: هل بينهما فرقٌ؟ وتحقيقُ كلٍّ من القولين، وقد ذَكَر القُرَّاءُ مناسباتٍ للإجماعِ على التشديدِ في ذلك الموضعِ ومخالفةِ كلِّ واحدٍ أصلَه لماذا؟ بما يطول ذكره، والأظهرُ من ذلك كلِّه أنه جَمْعٌ بين اللغات.

قوله: «مِنْ فَضْله»: «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وفيه قولان، أحدُهما: أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولُ «يُنَزِّل» أي: أَنْ يُنَزِّل الله شيئاً كائناً من فضلِه فيكونُ في محلِّ نصب. والثاني: أنَّ «مِنْ» زائدةٌ، وهو رأيُ الأخفش[3]، وحينئذٍ فلا تَعَلُّقَ له، والمجرورُ بها هو المفعولُ أي: أَنْ يُنَزِّلُ الله فضلَه.

قوله «على مَنْ يشاء» متعلقٌ بيُنَزِّلَ. و«مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ المجوِّزةِ للحَذْفِ، والتقديرُ: على الذي يشاؤه أو على رجلٍ يشاؤه، وقَدَّره أبو البقاء[4] مجروراً فإنه قال ـ بعد تجويزِه في «مَنْ» أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً ـ «ومفعولُ «يشاء» محذوفٌ أي: يَشَاءُ نزولَه عليه، ويجوزُ أَنْ يكونَ يشاءُ يختارُ ويصطفي» انتهى. وقد عَرَفْت أن العائدَ المجرورَ لا يُحْذَفُ إلا بشروطٍ وليسَتْ موجودةً هنا فلا حاجةَ إلى هذا التقديرِ.

قوله: «مِنْ عبادِه» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه حالٌ من الضميرِ المحذوفِ

(١) الآية ٣٤ من لقمان.
(٢) الآية ٢٨ من الشورى.
(٣) لم يشر إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن» لدى إعرابه للآية. انظر: ص ١٣٩.
(٤) الاملاء ١/٥١.

الذي هو عائدٌ على الموصولِ أو الموصوفِ، والإِضافةُ تقتضي التشريفَ. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ «مَنْ» بعدَ صفةٍ على القولِ بكونِها نكرةً[1]، قاله أبو البقاء[2]. وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءة بالجارِّ والمجرورِ على الجملةِ في باب النعتِ عند اجتماعهما أَوْلى لكونِه أقربَ إلى المفردِ، فهو في محلِّ نصبٍ على الأولِ وجَرٍّ على الثاني، وفي كِلا القولين يتعلَّق بمحذوفٍ وجوباً لِما عَرَفْتَ.

قوله: «فباؤُوا بغَضَبٍ» الباءُ للحال، أي: رَجَعوا ملتبسين بغضبٍ أي مغضوباً عليهم وقد تقدم ذلك. قوله «على غضب» في محل جر لأنه صفة لقوله «بغضب» أي: كائن على غضب أي بغضبٍ مترادفٍ. وهل الغضبانِ مختلفانِ لاختلاف سببهما، فالأولُ لعبادةِ أسلافِهم العجلَ والثاني لكفرِهم بمحمدٍ السلام، أو الأولُ لكفرِهم بعيسى والثاني لكفرِهم بمحمدٍ صلى الله وسلم عليهما، أو هما شيءٌ واحدٌ وذُكِرا تشديداً للحال وتأكيداً؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «مُهين» صفة لعذاب، وأصلُه: «مُهْوِن» لأنه من الهَوان وهو اسمُ فاعلٍ من أَهان يُهين إهانةً، مثل أقامَ يُقيم إقامةً، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ على الساكن قبلَها، فَسَكَنَتِ الواوُ بعدَ كسرةٍ فَقُلِبَتْ ياءً. والإِهانةُ: الإِذلالُ والخِزْيُ، وقال: «وللكافرين» ولم يَقُل: «ولهم» تنبيهاً على العلةِ المقتضيةِ للعذابِ المُهينِ.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿ويكفرون بما وراءه﴾**: يجوزُ في هذه الجملةِ وجهانِ، أحدُهما: أَنْ تكونَ استئنافيةً استؤنِفَتْ للإِخبارِ بأنَّهم يكفرُون بما عدا التوراةَ فلا محلَّ لها من الإِعراب. والثاني أن تكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: وهم يكفرون، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والعاملُ فيها «قالوا»، أي قالوا: نؤمنُ حالَ كونِهم كافرين بكذا، ولا يجوزُ أَنْ

---

(١) أي بكون «من» نكرة موصوفة كما مر.

(٢) الاملاء ١/٥١.

يكونَ العاملُ فيها «نؤمن»، قال أبو البقاء[١]: «إذ لو كان كذلك لكان لفظُ الحـال ونكفر أو[٢] ونحن نكفر» يعني فكان يجبُ المطابقةُ. ولا بد من إضمار هذا المبتدأ لِما تقدَّم من أن المضارعَ المُثْبَتَ لا يقترن بالواوِ وهو نظيـرُ قوله[٣]:

٦١٣ ـ .... نَـجَـوْتُ وأَرْهَنُـهُمْ مـالِكـا

وحُذِفَ الفاعلُ من قولِه: «بما أُنْزِل» وأُقيم المفعولُ مُقامَه للعلم به، إذ لا يُنَزِّلُ الكتبَ السماويةَ إلا اللـهُ، أو لتقدُّمِ ذكره في قولِه: «بما أَنْزَلَ اللَّـهُ».

قوله: «بما وراءَه» متعلِّق بيَكْفرون، وما موصولةٌ، والظرفُ صلتُها، فمتعلَّقه فعلٌ ليس إلا. والهاءُ في «وراءه» تعودُ على «ما» في قوله: «نُـؤْمِنُ بما أُنْزِل». ووراءَ من الظروف المتوسطةِ التصرُّفِ، وهو ظرفُ مكانٍ، والمشهورُ أنه بمعنى خَلْف وقد يكونُ بمعنى أَمام، فهو من الأَضْداد، وفَسَّره الفراء[٤] هنا بمعنى «سِوَى» التي بمعنى «غَيْر»، وفَسَّره أبو عبيدة[٥] وقتادة بمعنى «بعد». وفي همزه قولان، أحدُهما: أنه أصلٌ بنفسِه وإليه ذهبَ ابن جني مُسْتَدِلاًّ بثُبوتِها في التصغيرِ في قولهم: وُرَيْئَة. والثاني: أنها من ياء لقولهم: تَوارَيْت قاله أبو البقاء[٦]، وفيه نظرٌ. ولا يجوز أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من واو لأنَّ ما فاؤه واوٌ لا تكونُ لامُه واواً إلا ندوراً نحو «واو» اسمِ حَرْفِ الهجاء، وحكمُه حكمُ قبلُ

---

(١) الاملاء ١/٥١.
(٢) الاملاء: «أي» وهي أنسب.
(٣) تقدم برقم ٤١٩.
(٤) معاني القرآن ١/٦٠.
(٥) مجاز القرآن ١/٤٧.
(٦) الاملاء ١/٥١.

وبعدُ في كونِه إذا أُضيف أُعْرِبَ، وإذا قُطِعَ بُني على الضم وأنشد الأخفش على ذلك قول الشاعر[1]:

٦١٤ ـ إذا أنا لم أُومِنْ عليكَ ولم يَكُنْ   لِـقـاؤُك إلا مِـنْ وراءُ وراءُ

وفي الحديثِ عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم: «كنتُ خليلاً مِنْ وراءُ وراءُ»[2]، وثبوتُ الهاء في مصغَّرِها شاذٌ، لأن ما زاد من المؤنث على ثلاثة لا تَثْبُتُ الهاءُ في مصغَّره إلا في لفظتين شَذَّتا وهما: وُرَيْئَة وقُدَيْدِيمة: تصغير: وراء وقُدَّام. قال ابن عصفور[3]: «لأنهما لم يتصرَّفا فلو لم يُـؤَنَّثا في التصغير لَتُوُهِّمَ تذكيرهُما».

قوله: «وهو الحقُّ» مبتدأٌ وخبر، والجُملةُ في محلِّ نصب على الحال والعاملُ فيها قولُه: «ويَكْفرون» وصاحبُها فاعلُ يكفرون. وأجازَ أبو البقاء[4] أن يكونَ العاملُ الاستقرارَ الذي في قولِه «بما وراءه» أي: بالذي استقر وراءَه وهو الحقُّ.

قوله: «مُصَدِّقاً» حالٌ مؤكِّدة لأنَّ قولَه «وهو الحقُّ» قد تضمَّن معناها والحالُ المؤكِّدةُ: إمَّا أَنْ تُـؤَكِّـدَ عـاملهـا نحـو: «ولا تَعْثَـوْا في الأرضِ مُفْسِدين»[5]، وإمَّا أَنْ تُـؤَكِّدَ مضمونَ جملةٍ. فإن كانَ الثاني التُزِم إضمارُ عامِلها وتأخيرها عن الجملة، ومثلُه ما أنشدَ / سيبويه[6]: [٤١/أ]

(١) لم يرد في المعاني للأخفش، وهو لعتي بن مالك، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠؛ وابن يعيش ٤/٨٧؛ والشذور ١٠٣؛ واللسان: ورى؛ والهمع ١/١٢٠؛ والدرر ١/١٧٧.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان ١/١٨٧.

(٣) شرح الجمل ٢/٣٠٥.

(٤) الاملاء ١/٥٢.

(٥) الآية ٦٠ من البقرة.

(٦) الكتاب ١/٢٥٧، وهو لسالم بن دارة، في الخصائص ٢/٢٦٨؛ والأشموني ٢/١٨٥؛ والشذور ٢٤٧؛ والدرر ١/٢٠٢.

٦١٥ ـ أنا ابنُ دارةَ مَعْروفاً بها نَسَبي   وهَلْ بدارةَ يا لَلْناسِ مِنْ عَارِ

والتقديرُ: وهو الحقُّ أَحُقُّه مصدقاً، وابنُ دارَة أُعْرَفُ معروفاً، هذا تقريرُ كلامِ النحويين. وأمّا أبو البقاء[1] فإنه قال: «مصدقاً حالٌ مؤكِّدةٌ، والعاملُ فيها ما في «الحقّ» من معنى الفعل إذ المعنى: وهو ثابتٌ مصدِّقاً، وصاحب الحالِ الضميرُ المستترُ في «الحقّ» عند قومٍ، وعند آخرين صاحبُ الحالِ ضميرٌ دَلَّ عليه الكلامُ، و«الحقّ» مصدرٌ لا يتحَمَّلُ الضميرَ على حَسَبِ تحمُّلِ اسمِ الفاعلِ له عندهم، فقولُه «عند آخرين» هذا هو الذي قَدَّمْتُه أوَّلاً وهو الصواب.

قوله: «فَلِمَ تَقْتُلون» الفاءُ جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه: إنْ كنتمْ آمنتم بما أُنزِلَ عليكم فَلِمَ قَتَلتم الأنبياءَ؟ وهذا تكذيبٌ لهم، لأن الإيمانَ بالتوراةِ منافٍ لقتلِ أَشْرَفِ خَلْقِه. و«لِمَ» جارٌّ ومجرورٌ، اللامُ حرفُ جرٍ وما استفهاميةٌ في محلِّ جَرٍّ أي: لأي شيء؟ ولكنْ حُذِفَتْ أَلِفُها فَرْقَاً بينَها وبين «ما» الخبريةِ. وقد تُحْمَلُ الاستفهاميةُ على الخبريةِ فَتَثْبُتُ أَلفُها، قالَ الشاعر[2]:

٦١٦ ـ على ما قامَ يَشْتِمُني لئيمٌ   كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمادِ

وهذا ينبغي أَنْ يُخَصَّ بالضرورةِ كما نصَّ عليه بعضُهم، والزمخشري يُجيز ذلك، ويُخَرِّج عليه بعضَ آي القرآن، كما قد تُحْمَلُ الخبريةُ على الاستفهاميةِ في الحذفِ في قولِهم: اصنعْ بِمَ شِئْتَ، وهذا لمجردِ الشَّبَهِ اللفظيِّ. وإذا وُقِف على «ما» الاستفهاميةِ المجرورة: فإنْ كانَتْ مجرورةً باسمٍ وَجَبَ لَحاقُ هاءِ السكتِ نحو: مَجيء مَهْ، وإن كانَتْ مجرورةً بحرفٍ فالاختيارُ اللَّحاقُ. والفرقُ أنَّ الحرفَ يمتزجُ بما يَدْخُلُ عليه فَتَقْوى به

(١) الاملاء ١/٥٢.
(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٥٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٣٣؛ وابن يعيش ٤/٩؛ والهمع ٢/٢١٧؛ والدرر ١/٩٠.

الاستفهاميةُ بخِلافِ الاسمِ المضافِ إليها فإنه في نيةِ الانفصالِ، وهذا الوقفُ إنما يجوز ابتلاءً[1] أو لقَطْعِ نفسٍ، ولا جَرمَ أنَّ بعضَهم[2] مَنَع الوقفَ على هذا النحوِ، قال: «لأنه إنْ وُقف بغيرِ هاءٍ كان خطأً لنقصانِ الحَرْفِ، وإنْ وُقِفَ بهاءٍ خالفَ السوادَ»، لكن البزي[3] قد وقف بالهاء، ومثلُ ذلك لا يُعَدُّ مخالفةً للسواد، ألا ترى إلى إثباتِهم بعضَ ياءاتِ الزوائدِ[4]. والجارُّ متعلقٌ بقولِه: «تقتلون»، ولكنه قُدِّمَ عليه وجوباً لأنَّ مجرورَه له صدُر الكلامِ، والفاءُ وما بعدها من «تَقْتُلون» في محلِّ جزم[5]، وتَقْتلون ـ وإنْ كان بصيغةِ المضارعِ ـ فهو في معنى الماضي لفَهْمِ المعنى، وأيضاً فمعه قولُه «من قبل»، وجاز إسنادُ القتلِ إليهم وإنْ لم يَتَعاطَوْه لأنهم لَمَّا كانوا راضِينَ بفعلِ أسلافِهم جُعِلوا كأنَّهم فَعَلوا هم أنفسهم.

قوله: «إنْ كنتُمْ مؤمنين» في «إنْ» قولان أحدهما: أنها شرطية وجوابُها محذوفٌ تقديرُه: إنْ كنتُمْ مؤمنينَ فلِمَ فَعَلْتُم ذلك، ويكونُ الشرط وجوابُه قد كُرِّر مرتين، فَحُذِفَ الشرطُ من الجملةِ الأولى وبقي جوابُه وهو: فَلِمَ تقتلون، وحُذِفَ الجوابُ من الثانيةِ وبقي شرطُه، فقد حُذِف مِنْ كلِّ واحدةٍ ما أُثْبت في الأخرى. وقال ابن عطية[6]: «جوابُها متقدِّمٌ، وهو قوله: فَلِم» وهذا إنما يتأتَّى على قولِ الكوفيين وأبي زيد. والثاني: أنَّ «إنْ» نافيةٌ بمعنى ما، أي: ما كنتم مؤمنين لمنافاةِ ما صَدَر منكم الإيمانَ.

---

(١) أي عند الاختبار، ولعله يعني امتحان الطلبة لتقرير القاعدة.
(٢) انظر: تفسير القرطبي ٢/٣٠.
(٣) أحمد بن محمد، قرأ على عكرمة بن سليمان، وقرأ عليه الحسن بن الحباب توفي سنة ٢٥٠. انظر: ميزان الاعتدال ١/٤٤؛ وطبقات القراء ١/١١٩.
(٤) ياءات الزوائد هي التي لم تثبت في خط المصحف، وهي إحدى وستون ياء نحو: هداني ـ نذيري. وانظر في اختلاف القراء بها: الكشف لمكي ١/٣٣١.
(٥) لأنه قدر أنه جواب شرط مقدر. ارجع إلى صدر إعرابه للآية.
(٦) التفسير ١/٣٥٣.

«انتهى الجزء الأول من كتاب: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. ويليه الجزء الثاني إن شاء الله»

فهــرس

الموضوع	الصفحة

* * *

الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الأول

دار القلم

دمشق

* «والدُّرُّ المَصُون أَجَلُّ ما صُنِّف في هذا الباب».

(صاحب «كشف الظنون»)

* «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري».

(من مقدمة المؤلف)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

ربِّ أَوْزِعْني أن أشكرَ نعمتَكَ التي أَنْعَمْتَ عليَّ وعلى والدَيَّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأَدْخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على محمد الهادي الأمين وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

فإنَّ صلتي بالدر المصون تعود إلى أيام دراستي في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أتردَّد إلى المكتبة الأحمدية لأطوف في كنوزها وما تحويه في خزائنها من مخطوطات. وتضمُّ هذه المكتبة نسخة من الكتاب، وكان يروقني أن أقلِّبَ في الكتاب، وأتعرَّف على منهجه ومادته، ولكنني كنت أتهيَّب من غمار الخوض فيه لأسباب كثيرة، منها رداءة النسخة الأحمدية وطولُ نصِّه.

وتمرُّ الأيام لأقف على عتبة اختيار موضوع مناسب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، فعادت بـي الذكريات إلى الـوراء، وتذكرت ذلك الطالب الذي كان ينظر بطَرْفٍ خفي مفعم باستحياء ووجل إلى «الدر المصون» في خزائن الأحمدية. ولقد شعرت بأنني سأخوض رحلة مضنية شاقة مع مئات الصفحات من المخطوطات القديمة بخطوطها المختلفة، ومع الشواهد الغزيرة والنقـول العريضـة والمذاهب المتقـابلة، وكنت أستعذب وعـورة الطريق، وأستسهل صعوبتها، وأضحّي بكل ما أملكه في سبيل دراسة كتاب الله وفقه نحوه ومعانيه، فشرعت في جَمْع نسخة المخطوطة، وصوَّرت بالمايكروفلم

ما رأيته مفيداً لي في عملي، وقمت بإجراء المقابلات بين النسخ المختلفة على عادة أهل التحقيق العلمي. ثم يسَّر الله عليَّ نسخة المؤلف أرسلها إليَّ الأخ الدكتور محمد ياقتي من استانبول، جزاه الله خيراً، فكانت توفيقاً من الله عز وجل، أفادني وأفاد قيمة العمل نفسه. ثم سرت في تحقيق الكتاب ودراسته سنين طوالاً، كنت خلالها مستغرقاً في عملي، لا أعرف الراحة والاستقرار من أجله.

وقد يسَّر الله عليَّ أن حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف، بمرتبة الشرف الأولى عام ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م، وذلك بتحقيقي للكتاب ودراسته من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة، في أربعة مجلدات. ثم صحَّ العزم مني على إتمامه مستعيناً بالله عزَّ وجل، فسافرت إلى استانبول وصَوَّرْتُ من خزائنها ما رأيته مفيداً لي في عملي من نسخ الكتاب المنتشرة. ومضيت في تحقيقه طالباً من الله العون والسداد.

وقد قدَّمْتُ للكتاب بدراسة مفصلة له، تناولت مؤلِّفَه: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته، ثم تحدثت عن مولده ووفاته وحياته العلمية والثقافية، وأشرت إلى أساتذته وكتبه. ثم تحدثت عن مصادر «الدر المصون» ومنهجه وأهميته ومذهب مؤلفه، وموقفه من القراءات والمُعْرِبين والمفسِّرين. وبعد ذلك مَهَّدْتُ للنص بعرض المخطوطات التي حققتُ الكتاب عليها ومنهج التحقيق.

وإنني إذ أتقدَّم بهذا السفر الجامع ــ الذي أتوقع أن يكون في أكثر من عشرين جزءاً ــ أودُّ لو أتقدَّم بوافر الشكر الجزيل والتقدير العميق لكل من أفدْتُ من توجيهاته وعونه، وأذكر الأستاذ الدكتور المرحوم السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث كان المشرف الأول على الرسالة، كما أذكر الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي أستاذ فقه اللغة بالكلية، حيث استلم عبء الإشراف بعد وفاة الدكتور بكر. وأشكر الأستاذ الدكتور

عبد الحميد السيوري أستاذ النحو والصرف بالكلية، وقد راجع معي كثيراً من نصوص الكتاب وأفدت من توجيهاته، والأستاذ سيف الدين الحمصي مدرّس اللغة العربية بثانويات دمشق وقد قابل معي بعض النسخ المخطوطة، وغيرهم ممن أعطاني من وقته وخبرته ما قَوَّم لي المنهج وسدَّد الطريق.

وختاماً فإنني أرجو أن أكون قد قدَّمْتُ إلى كتاب الله ما ينفعني عند الحساب، وأرجو من الله أن يتقبَّله خالصاً لوجهه، وأن يكتبه لي في صحائف أعمالي حجةً لي لا عليَّ، وأن يُيَسِّرَ عليَّ إتمامه فيبارك لي في وقتي وعَزْمي وعافيتي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

المدينة المنورة: ١٠/٤/١٤٠٦

دراسة المؤلف

١ ـ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

٢ ـ مولده ووفاته.

٣ ـ حياته العلمية والثقافية.

٤ ـ أساتذته.

٥ ـ كتبه.

١ ـ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته: [١]

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين، وقد أَثْبَتُّ هذا الاسم نقلاً من خطه في المخطوطة التي حققنا عليها كتابه «الدر». وقد وَهِمَ صاحب «الدرر الكامنة»[٢] في اسم جدِّه حيث قال: «أحمد بن يوسف بن عبدالدائم»، وقد يكون السيوطي[٣] قد نقل من صاحب «الدرر» حيث إنه يذكر النسَب نفسه.

أمَّا لقبه «السمين» فليس لدينا ما يُعَلِّله، ولكنهم يذكرون أنه اكتسبه في حلب قبل ارتحاله إلى مصر[٤]. وقد ألحق صاحب «الشذرات»[٥] كلمة «ابن» فقال عنه «ابن السمين»، ولكن جميع المؤرخين الذين ترجموا له يُسْقِطون هذه الزيادةَ، وقد يكون اللَّبْس ناشئاً عن تشابه اسمه ولقبه مع رجل آخر

---

(١) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩؛ طبقات القراء ١/١٥٢؛ طبقات النحاة لابن قاضي شهبة الورقة ٢٠٩ (مخطوط)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الورقة ٨٠ (مخطوط)؛ درة الحجال ١/٤٦؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ بغية الوعاة ١/٤٠٢؛ حسن المحاضرة ١/٥٣٦؛ كشف الظنون ١/١٢٢، ٧٣٢، ٢/١١٦٦، ١٣٦٦؛ مفتاح السعادة ٢/٢٧٤؛ روضات الجنات للخوانساري ٨٥؛ هدية العارفين ٥/١١١؛ إعلام النبلاء ٥/٢٤؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨؛ معجم المؤلفين ٢/٢١١؛ الأعلام للزركلي ١/٢٦٠.

(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.

(٢) حسن المحاضرة ١/٥٣٦.

(٤) شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٥) المصدر نفسه.

هو ابن السمين، أحمد بن علي البغدادي الحلبي صاحب «مفردات القرآن»[1] والمتوفى سنة ٥٩٦.

٢ ـ مولده ووفاته:

لا نعرف شيئاً عن زمن ولادته، في حين أن المؤرخين لا يختلفون في زمن وفاته، فقد توفي في القاهرة سنة ست وخمسين وسبعمئة، وذلك في شهر جمادىٰ الأولى[2]، أو في جمادىٰ الآخرة[3]، أو في أواخر شعبان[4]، غير أن أغلب المصادر تذكر وفاته في جمادىٰ الآخرة، ومن بينها أقرب مؤرخ لزمن السمين وهو الأسنوي[5].

٣ ـ حياته العلمية والثقافية:

يُجْمع المؤرخون على أن نشأة الرجل كانت في حلب، وقد اكتسب فيها لقبه السمين، ثم يذكرون أنه رحَل إلى القاهرة وأقام فيها بقية حياته، حتى إنه لم يُعْرَفْ بالحلبي وإنما أصبح «المصري»[6]، ومن هنا تفرغ أحمد المصري لمصر، وهناك تولى ما تولى وذاع اسمه في الوسط العلمي، وليس لدينا أية إشارة تكشف لنا عن فترة حياته في حلب أو تاريخ انتقاله منها.

ويبدو أنه حَظِيَ بمكانة بارزة في أثناء استقراره في مصر، فقد وَلِيَ تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون، كما وَلي نظر الأوقاف بالقاهرة وناب عن

(١) كشف الظنون ٢/١٢٠٨.
(٢) حسن المحاضرة ١/٥٣٦.
(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.
(٥) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٦) شذرات الذهب ٦/١٧٩.

بعض القضاة فيها[1]، كما أنه استلم التدريس في مسجد الشافعي[2]، وتَنَقَّل في المدن المصرية، فرحل إلى أستاذه العشاب بالإسكندرية ليقرأ عليه الحروف.

ويذكر المؤرخون أن له باعاً طويلاً في علم القراءات[3] حيث تولَّى تدريسها، ومن خلال قراءتنا في «الدر» سيتضح لنا تعمُّقُه فيها، ومتواترِها وشاذها، حتى لا يكاد تَخْفَى عليه قراءة ضبطاً وتوجيهاً، وقد ترك كتاباً في هذا الفن باسم «شرح الشاطبية» وصفه ابن الجزري بقوله: «شرح لم يُسْبَقْ إلى مثله»[4]. أما في التفسير فقد ألّف فيه كتابين، الأول في عشرين مجلداً، والثاني في عشرة مجلدات، وهذا يكشف عن سعة ثقافته العلمية في هذا العلم. كما يشيرون إلى تعمقه في عِلْمَيْ الأصول والحديث، حيث إنه دَرَّس الأول في مساجد القاهرة، وأخذ الثاني عن رجاله. ويبدو أن الرجل قد فَقِهَ علوم العربية وتَمَثَّلها، وكتابه «الدر المصون» خير شاهد على ذلك.

ولا ندري هل كان نشاطه العلمي مقصوراً على مصر، أو أن له شيئاً في أثناء إقامته في حلب؟

٤ ـ أساتذته:

لا نعلم شيئاً عن أساتذته في فترة نشأته الأولى ونعني بها فترة حلب، ويذكر المؤرخون من أساتذته في مصر:

١ ـ **أبو حَيَّان**: وهو شيخ النحاة المحققين، محمد بن يوسف الأندلسي، ولد سنة ٦٥٤، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس، وذاع صيته

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.
(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.

في علوم كثيرة وأخذ عنه أكابر عصره، وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر، وقد ترك هذا في نحوه بصماتٍ واضحةً نلمسها في كتابه «البحر المحيط»، وله أيضاً: الارتشاف وشرح التسهيل، وتوفي سنة ٧٤٥[١].

٢ ـ **التقي الصائغ**: محمد بن أحمد بن عبدالخالق، تقي الدين أبو عبدالله الصائغ المصري الشافعي، ولد سنة ٦٣٦، قرأ على كمال الدين ابن فارس وابن ناشرة، وسمع من الحافظ الرشيد القرشي، وكان إماماً في القراءات، وازدحم الناس عليه لعلوِّ مكانته، وجلس للإقراء في مدرسة الطيبرسية، وقرأ عليه الحكري والواسطي. وتوفي بمصر سنة ٧٢٥[٢].

٣ ـ **العشَّاب**: أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي، إمام مقرىء ثقة، روى عن عبدالله بن يوسف، وروى عنه ابن اللبان وابن أبي زكنون، له تفسير صغير، وكتاب في المعاني والبيان. توفي سنة ٧٣٦[٣].

٤ ـ **يونس الدَّبُّوسي**: ويذكرون أن السمين أخذ عنه علم الحديث، ولم أقف على ترجمته.

والذين ترجموا للمؤلف لم يذكروا شيئاً عن تلامذته.

٥ ـ كتبـــه:

ترك السمين تراثاً طيباً يكشف عن ثقافة واسعة، ومن كتبه:

١ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: وهو هذا الكتاب الذي نحققه، وقد فرغ منه في أواسط رجب سنة أربع وثلاثين وسبعمئة[٤]، ويقع

---

(١) انظر: طبقات القراء ٢/٢٨٥؛ البغية ١/٢٨٠؛ الدرر الكامنة ٤/٣٠٤.
(٢) انظر: طبقات القراء ٢/٦٥.
(٣) انظر: طبقات القراء ١/١٠٠.
(٤) كشف الظنون ١/١٢٢.

في أربعة أجزاء، وقد ألّفه في حياة شيخه أبي حيان[1]. وأمّا عنوانه فقد اختلف فيه المترجمون والنسَّاخ اختلافاً طفيفاً، فبعضهم يذكر أنه «الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون» وبعضهم «في علم» وبعضهم يسميه «إعراب القرآن»، ولكننا أثبتنا هذا العنوان من خطّه، فلا حاجةَ إلى وضع احتمالاتٍ أُخَرَ، وسوف نعرض دراسةً مفصلة للكتاب في مكان آخر إن شاء الله.

٢ ــ **تفسير القرآن**:[2] وهو مطول يقع في عشرين مجلداً، ولكن الأسنوي[3] المؤرخ القريب من زمن السمين يقول: «بقي منه أوراق قلائل» ويبدو أن هذا الحكم خاص بنسخة وقع عليها، ويؤيد هذا أن صاحب «الدرر الكامنة»[4] يقول: «رأيته بخطه». وأما صاحب «إعلام النبلاء»[5] المتوفى بعد سنة ١٣٤٤هـ فيقول: «رأيته بخطه» ولكنه لم يُشِرْ إلى مكانه، وقد يكون هذا ناقلاً لعبارة صاحب «الدرر»، ويؤيد ذلك أنه عرض لنسخ «الدر المصون» المخطوطة دون أن يشير إلى نسخ كتاب التفسير. وأما التاريخ الزمني له فلعله ألَّفه في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتاب «الدر المصون» حيث إنه يشير إليه في الكتاب الأخير من مثل: «فنسأل الله العون في تهذيب هذه المسألة في كتاب «تفسير القرآن»[6] وإذا خَرَّجْنا هذه الإشارة على أنه يَحْكِي حالاً ماضية، أي: إنه هذبه سابقاً، فهذا يعني أنه ألَّفَ التفسير قبل الدر، ويؤيد هذا أنه يشير إليه مراراً بعبارة: «وقد أَوْضحت هذا في كتابي «التفسير الكبير».

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٢) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.
(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٤) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.
(٥) إعلام النبلاء ٥/٢٤.
(٦) الورقة ٢٨٣ أ.

٣ ــ **القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**:[١] وقد ألَّفه قبل كتابه «العمدة» حيث إنه أشار إليه في العمدة عند مادة «السحر». وقد يختصر المؤرخون هذه التسمية فيقولون: «أحكام القرآن». ولهذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٢٦١ تفسير، بخط المؤلف، ويقع في عشرة مجلدات فُقِد منها الأول، ونرجِّح أن يكون هذا الكتاب غير كتابه «تفسير القرآن الكبير» لأنهم نَصُّوا على الكتابين، كما نصوا على أن التفسير في عشرين مجلداً، بينما نجد «القول الوجيز» في عشرة مجلدات، ويبدو أن الثاني مختصر للأول، وقد اهتم في «القول الوجيز» بالإعراب والقراءات واتَّبع فيه ترتيب الآيات المعروف.

٤ ــ **شرح التسهيل**:[٢] وقد أشار إليه المؤلف أكثر من مرة في كتابه «الدر المصون» ويسميه بالشرح الكبير، ويبدو أن له شرحين على التسهيل أحدهما كبير، والثاني مختصر، وهو الذي أشار إليه الداودي ووصفه بأنه اقتبسه من شرح أبي حيان[٣]، ومن إشارته للشرح الكبير في «الدر» نخلص إلى أنه أَلَّفه قبله، ولم يصل إلينا شيء من هذين الشرحين.

٥ ــ **شرح الشاطبية**:[٤] وهو في القراءات، سَمَّاه «العقد النضيد في شرح القصيد»، واسم الشاطبية: «حرز الأماني»، وقد وصف ابن الجزري[٥]

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ كشف الظنون ٢/١٣٦٦؛ بروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨.
(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.
(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.
(٥) طبقات القراء ١/١٥٢.

هذا الشرح بأنه لم يُسْبق إلى مثله، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، غير أن صاحب «كشف الظنون»[1] وقع على نسخة منه فوصفه بقوله: «أوله: الحمد لله الذي تَفَضَّل على العباد في المبدأوالمعاد» وذكر أن «الحرز» المذكور أحسن ما وضع في هذا الفن، ثم انتقد بعض شروحه واجتهد في بيان فك الرموز وإعراب الأبيات. وأما تاريخه الزمني فقد ألفه بعد كتاب «الدر»[2]. ولكنه أشار إليه في «الدر المصون»[3] وذلك في الزيادات الجانبية التي أضافها المصنف بعد فراغه من الكتاب.

٦ ـ **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ:**[4] ومنه نسخ عديدة[5]، وهو يشبه إلى حد كبير كتاب مفردات الراغب، وكان يتناول فيه اللفظة القرآنية بالدرس والتفصيل مرتبة على حروف المعجم، ويعرض استعمالها وتطورها مدعومة بالشواهد، فيقول مثلاً: مادة كذا، لها معاني كذا، وأصلها واستعمالها كذا، واعتمد على أصول الكلمة دون زوائدها، وقد ألَّفه بعد «القول الوجيز»، وقد يكون ألفه بعد كتابه «الدر» لأنه لا يشير إليه فيه.

٧ ـ **المعرب:** كذا ذكره بروكلمان، وقال: إنَّ له نسخة في مكتبة داماد زاده باستانبول برقم ٣١٠ وقد حاولنا أن نستفهم عنه ولم نفلح.

□ □ □

(١) كشف الظنون ١/٦٤٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الورقة ٤٣٣ أ.
(٤) كشف الظنون ٢/١١٦٦؛ الأعلام ١/٢٦٠.
(٥) انظر في سرد النسخ: بروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨.

دراسة الكتاب

١ ــ مصادر الكتاب.

(أ) المصادر الرئيسية.

(ب) المصادر الثانوية.

٢ ــ منهج الكتاب.

٣ ــ أهمية الكتاب.

٤ ــ مذهب المؤلف.

(أ) بين المدارس النحوية: البصرة والكوفة.

(ب) الالتزام: بالقراءات، بالصناعة، بالظاهر.

(ج) مِن أصول الصناعة: السماع، القياس، الاستصحاب.

٥ ــ موقفه من القراءات:

(أ) المتواترة.

(ب) الشاذّة.

٦ ــ موقفه من المعربين:

(أ) أبي البقاء.

(ب) ابن عطية.

(ج) أبي حيان.

(د) الزمخشري.

٧ ــ المفسر.

٨ ــ خاتمة.

١ ـ مصادر الكتاب:

تؤلف النقول المختلفة المادة الرئيسية للكتاب، وهذا في الحقيقة شأنُ معظم كتب المتأخرين، الذين وجدوا تراثاً ضخماً يتميز بالتكامل والنضج، فكنت لا تجد في كتبهم ـ غالباً ـ اجتهاداتٍ جوهرية فيها شيء جديد، وإنما تراهم يختارون ما ترتاح إليه اتجاهاتهم. ومن هنا فإن أهمية هذا الكتاب تبدو في مادة الجمع والتنسيق، وليس في أنه يمثل مذهباً متميزاً لأحد علماء النحو الذين قَدَّموا شيئاً جديداً في إطار هذا العلم. وبعبارة أخرى فإن الباحث المعاصر يطَّلع من خلال هذا الكتاب على تراث النحو القرآني من نافذة عريضة، فيقرأ فيها حوار العلماء عبر القرون الطويلة السالفة وما قالوه في كتاب الله، ولا يلمح اجتهادات يستطيع أن يسميها بهذه الكلمة، وذلك على نحو ما نقرأه للفحول المتقدمين.

ولمَّا كان الكتاب مشحوناً بالنقول والآراء فإنَّنا نَوَدُّ لو نقسم هذه النقول إلى: مصادر رئيسة ومصادر ثانوية.

(أ) المصادر الرئيسة:

ويأتي كتاب «البحر المحيط» لأبي حيان في الدرجة الأولى من مصادر الكتاب، حتى إن بعضهم ما كان يرى في كتاب «الدر المصون» شيئاً جديداً لا يراه في كتاب أبي حيان[1]، وهذا فيه طرف من المبالغة، ولكنه في الحقيقة يشير إلى ما لاحظه الناس من هذا التأثُّر الكبير بكتاب «البحر»، فقد كان السمين يقتبس من أبي حيان كثيراً من الشروح اللغوية

(١) انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

للمفردات القرآنية، وكثيراً من آراء العلماء حول وجوه الإعراب، وقد يَرُدُّ على رأيٍ ضعيف بالرد الذي رآه أبو حيان، وقد لا يشير إلى ذلك.

ومن مظاهر تَأثُّرِه بكتاب البحر اقتباسه الشواهد المختلفة منه، حيث إن أكثر هذه الشواهد نلقاها في «البحر» دليلاً على الموضوع الذي يعرضه الشيخ وتلميذه، أو تكون مادة للمناقشة والرد أو القبول.

غير أن هذا لا يعني أن كتاب «الدر» نسخة ثانية لكتاب «البحر»، وذلك لاختلاف منهج الشيخين، الأمر الذي سنعرض له في أثناء الموازنة التي عقدناها بينهما.

ويأتي كتاب «المحرر الوجيز» لابن عطية في الدرجة الثانية من مصادر المؤلف حيث إن هذا الكتاب ــ كما سنرى ــ يتميز بروح الاجتهاد والترجيح، ولكن اعتماده عليه يختلف عن اعتماده على «البحر»، فيأخذ من الأول مادة المناقشة والأخذ والردّ، ويأخذ من الثاني مادة الحديث حول الآية وما تردَّد حولها من آراء، ومن هنا فهو يذكر «المحرر» ليناقشه في اجتهاداته.

ويُعَدُّ «الكشاف» من المصادر الرئيسة التي كان السمين يستقي منها ويحاورها، وقد ورد اسم الزمخشري كثيراً في المناقشات الطويلة التي يخوض فيها أبو حيان، فكان السمين يعرض هذه المناقشات، فيؤيد فريقاً دون فريق أو يقف بينهما موقفاً وسطاً، وقد يقتبس السمين من «الكشاف» بعض المعاني البلاغية من دون أن يكون لها مساس بالاعتزال، فإن كان لها تلك الصفة رفضها وأخذ برأي أهل السنة.

ويأتي كتاب العكبري في المرتبة الرابعة من المصادر الرئيسة ولكنه ــ كما سنرى ــ كان يعارضه في مجمل آرائه.

ونخلص من هذا إلى أن تلك المصادر تكمل بعضها في رسم الصورة التي يريدها السمين، فهو إن أراد أن يذكر الآراء والصناعة النحوية التي تدور

حول الآية عَرَّج على «البحر»، وإن أراد اجتهاداتٍ طريفةً تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطية وأبـي البقاء، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنظرات البيانية أخلد إلى الزمخشري، ولعلنا لا نفتقد ورقة من الكتاب دون أن يَرِدَ فيها ذِكْرٌ لأحد هؤلاء الأعلام.

(ب) **المصادر الثانوية**:

ذكرنا أن المؤلف عندما أراد أن يحقق الغرض المنشود من كتابه كان أمامه تراث ضخم يدور حول النحو القرآني والآراء التي قيلت فيه، وقد اعتمد المؤلف على ما سبقه من محاولات، فهو يستفيد من كتب الأعاريب فائدة كبيرة، ومن الطبيعي أن تكون تلك الكتب مادة ثرة تغنيه وتدعم غرضه، ونَخُـصُّ بالذكر «المشكل» لمكي، و«معاني القرآن» للفراء، وأعاريب القرآن للنحاس والتبريزي والمهدوي والزجاج والحوفي.

ويعتمد السمين أيضاً على كتب التفسير كالطبري والـرازي، ولكنه لم يكن يستقصي مادتها، وذلك لاختلاف منهج «الدر» عن منهج كتب التفسير الأخرى، فهو مهتم بقواعد النحو وتخريج القراءات، بينما تنشد كتب التفسير توضيح معاني القرآن الكريم دون أن تضع إعرابه ونحوه غاية رئيسة لها.

وفي مجال اللغة يَرِدُ كثيراً ذِكْرُ كتاب «المفردات» للراغب، وذلك في مجال معاني الألفاظ القرآنية، وما ورد فيها من تفسيرات مختلفة، ويَرِدُ كذلك ذكرٌ لكتاب ابن سِيده، «المخصص»، وكتاب ابن دريد «الجمهـرة» وكتاب الأزهري «التهذيب».

وفي القراءات يعتمد السمين على كتاب «المحتسب» لابن جني في ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها، وكتاب «السبعة» في القراءات لابن مجاهد في ذكر القراءات المتواترة وإعرابها، وإلى جانبه كتاب «الكشف عن وجوه القراءات» السبع لمكي.

ولا نغفل كتب النحو إلى جانب مصادره الثانوية، وكانت تهدف إلى تقعيد العربية وإحكام أمر صناعتها، دون أن يكون غرضها الأول أعاريب القرآن الكريم، وفي هذا الصدد قد تَرِدُ الإشارة إلى كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني وكتب الأخفش والزجاجي وابن مالك.

ومهما يكن من أمر فإن اطلاعاً عابراً على الكتاب يؤكد ما قلناه من أن شخصية المؤلف لا تبدو بقدر ما تبدو فيه الإشارة إلى هذا التراث الضخم الذي اتخذ من القرآن الكريم محوراً ثابتاً لدَرْسه ونتاجه.

٢ ــ منهج الكتاب:

يشير السمين الحلبي في مقدمته إلى ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه «فليس المرادُ حفظَه وسَرْدَه من غير تأمُّلٍ لمعناه ولا تَفَهُّمٍ لمقاصِدِهِ»(١)، ثم يقول: «فَالْأَوْلى بالعاقلِ الأريبِ والفَطِنِ اللبيب أن يَرْبَأَ بنفسِهِ عن هذِه المنزلة الدنيَّة»، وهو يُقِرُّ بأَن العلماء قد قاموا لتحقيق هذه الغاية وخدمتها ويقول: «وقد أكثر العلماء ــ رحمهم الله ــ من البحث عن ذلك واهتموا به غايةَ الاهتمام»، ولكنه يلاحظ ضرورة تأليف مصنف يجمع علوم القرآن، ويرى أنها خمسة علوم: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، وهو عندما يُحَدِّدُها بهذا التحديد إنما يشير بذلك إلى اختصاصِه وطبيعة اتجاهه، ولكنه يُحِسُّ بأن العلماء كانوا يبحثون هذه العلوم بحثاً منفرداً، بمعنى أنَّ منهم مَنِ اقتصر على ذكر الإعراب فقط، ومنهم مَنِ اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط، وترك شيئاً كثيراً من علم التصريف، ومنهم مَنْ اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته. ثم يرى أن هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، ويدعم هذا الرأي بقوله: «فإنَّ مَنْ عرف كون هذا

---

(١) الورقة ١ أ.

فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً، ولم يعرف كيفيَّة تصريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف مَوْقِعُهُ من النظم لم يحقق الغاية المرجوة».

ويصرِّح السمين في مقدمته بأنَّ هدَفَه إنما هو جَمْعُ أطراف هذه العلوم من كتب القوم، فهو يُقِرُّ بأن عقلية الجمع قد سيطرت عليه منذ البداية، والكتاب بمجمله شاهد على ذلك، فنحن كثيراً ما نقرأ عبارة: «وفيها عشرة أوجه، وفيها عشر قراءات».

ولم يكن المؤلف ليتعدَّى غرضَه إلى العلوم الأخرى غيـرِ الخمسة المذكورة، كما صنع أبو حيان وغيره، فهو لا يهتم مثلاً بعَرْضِ أسباب النزول إلا إذا احتاج تقدير الإعراب إليها، ولم يكن مهتماً بالتفسير والفقه إلا بالقدر اليسير حيث يكون ثمة ضرورة، وهو في سبيل تحقيق غايته قد يسرد بعض الآراء الغريبة أو الضعيفة، ويعلل هذا بقوله: «ومقصودي بذلك التنبيهُ على ضعفه حتى لا يَغْتَرَّ به مَنِ اطلع عليه»[1]، ففي قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فَوَلُّوا وجوهَكم شَطْرَه، لئلا يكونَ للنـاس عليكم حُجَّةٌ إلا الـذين ظلموا منهم﴾[2] قال بعضهم: إنَّ «إلا» بمعنى «بعد»، فتعقب السمين هذا الرأي بقوله: «وهذا من أفسد الأقوال وأنكرها، وإنما ذكرته لغرض التنبيه على ضعفه»[3]. وفي قوله تعالى: ﴿فلا جُنَاح عليه أَنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾[4] قال بعد أن أعرب الآية: «وأجازوا بعد ذلك أوجهاً ضعيفة منها...» فيذكرها ويبيِّن ضَعْفَهـا، ثم يقول: «وهـذان القـولان سـاقـطان، ذَكَـرْتُهُمـا تنبيهـاً على غلطهما»[5].

---

(١) الورقة ١ أ.

(٢) البقرة آية ١٥٠.

(٣) الورقة ٥٩ ب.

(٤) البقرة آية ١٥٨.

(٥) الورقة ٦٠ ب.

هذا في أعاريب الآية، أما في قواعد اللغة الصناعية فهو قد لا يشير إلى آراء متعددة، وإنما يكتفي ــ كما قال ــ: «بالمختار عند أهل تلك الصناعة»، ولكنه قد يذكر اعتراضاتِهِ على هذا المختار أو دلائلَه وتعليلَه.

وقد يستوفي الكلام في مسألة نحوية ويعلل ذلك بكثرة دَوْرها: ففي مسألة «إلا» وهل يُسْتَثنى بها شيئان دون عطف أو بدلية؟ نـراه يتناول المسألة من أطرافها كافة، ويختم تحقيقه بقوله: «وإنما استوفيت الكلام في هذه المسألة لكثرة دورها»[1].

وتنثال التفاصيل على ذهن المؤلف، ولكنه قد يتوقف عن الخوض فيها معلِّلاً ذلك بخوفِ السآمة والمَلَل، وأَنَّ الكتاب غير موضوع لفن واحد فقط، ففي قوله تعالى: ﴿لا تُضَارَّ والدةٌ بولدها﴾[2] يقول بعد تفصيل منتشر: «ولولا خوف السآمة وأن الكتاب غير موضوع لهذا الفن فقط لذَكَرْتُ ما تحتمله هذه الآية الكريمة»[3].

وإذا كان المؤلف قد أحسَّ بتفريع المسألة وكونها تحتمل المزيد من الإشباع نراه يحيل القارىء إلى كتب النحو، ليجد هناك ما يكمل الصورة أو يعززها، أو يحيل القارىء إلى موضع آخر من الكتاب، ففي أفعل التعجب يقول: إنهم اختلفوا في نصب الاسم بعده، هل هو مفعول، أو مشبه به؟ ثم يقول: «ولهذه المذاهبِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضوعَها»[4]. وبعد أن ذَكَرَ بعض المذاهب في لفظة «أُخَر» يعتذر عن المزيد من التفصيل، ويقول: «ولهذا موضعٌ هو أليقُ به من هذا»[5]. وفي لفظة «سَحَر» يقول:

---

(١) الورقة ٨١ ب.
(٢) البقرة آية ٢٣٣.
(٣) الورقة ٩٣ أ.
(٤) الورقة ٦٥ ب.
(٥) الورقة ٦٨ ب.

«وَسَحَرُ فيه كلام كثير يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى عند ذكره، إذ هو الأليق به»[1]، وفي حديثه عن لام الجحود يشير إلى مذاهب النحويين فيها، ثم يقول: «ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو، استغنيتُ عنها هنا بما ذكرته في شرح التسهيل»[2].

وقد يُشْبِعُ البحث في مسألة من مسائل العربية، حتى إذا ما تكررت اكتفى بالإشارة إليها، وإن بَعُدَ العهد بها ذَكَرَ ما ينبِّه عليها، فقد أعاد ذكر مسألة رفع الجار والمجرور والظرف للفاعل وشروطها بعد فترة طويلة من عرضها الأول ثم قال: «وقد تقدَّم تحرير هذا، وإنما أَعَدْتُه لبُعْدِ عَهْدِهِ»[3]، كما أعاد إعراب مثل قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾[4] قائلاً: «وإنما أَعَدْتُهُ تذكرةً به فعليك بالالتفات إليه»[5].

ويذكر السمين في مقدمته أنه مهتم بإيراد المناقشات الواردة بين العلماء، فهو لا يكتفي بعَرْض أقوالهم، وإنما نراه يحاورهم ويصول معهم ويجول، وسوف نجد طائفة من الأمثلة على ذلك لدى عرض مذهبه، ولكنه يصرِّح بأنه كان يركِّز على جماعة منهم كالزمخشري وأبي حيان وأبي البقاء لأنهم كما يقول: «أَعْنَىٰ الناس بما قَصَدْتُه وأغناهم»[6].

وفي خاتمة مقدمته يُعْلِمُ القارىء بما كابده في تأليفه فيقول: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري، فإنه لُبُّ كلامِ أهل هذه العلوم».

---

(١) الورقة ١٤٣ أ.
(٢) الورقة ١٩٠ ب.
(٣) الورقة ١٣١ أ.
(٤) آل عمران آية ٦٦.
(٥) الورقة ١٥٥ أ.
(٦) الورقة ١ أ.

ونستطيع الآن أن نرسم صورة تقريبية عملية لمنهجه بما يلي:

يبدأ أولاً بذكر ألفاظ الآية فيقول مثلاً: «قوله تعالى: الحمد»، ثم يسير مع هذه اللفظة من جانب اللغة والاشتقاق والمعنى، وما تحتمله من دلالات في الآية وخارجها، ويدعم عَرْضَه بالشواهد المختلفة، ثم يبيِّن قراءاتها على نحو مجمل، وبعد ذلك يناقش كل قراءة، وما اختاره من تخريجات فيها، ثم يُعْربها ويبيِّن أقوال العلماء وآراءهم.

وإذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو نراه يمضي فيه، فيدعُ ما هو فيه من إعراب للآية ليقعِّدَ البحث ويذكر أصوله وأشكاله، ولو لم يكن لهذه الأصول والأشكال صلة بإعرابه المعين للآية، وإذا انتهت بضاعته من لفظة «الحمد» ينهض في تاليها من الألفاظ على الطريقة نفسها.

وقد يبدأ بذكر أكثر من كلمة من الآية، ولكننا لا نراه يتعدى ما أشرنا إليه، وهو في هذا يختلف عن أستاذه صاحب «البحر» الذي كان يقسِّم السورة إلى طائفة وزمر من الآيات، فيشرع أولاً بالحديث عنها من جانب اللغة والاشتقاق، حتى إذا ما انتهى من مجموعها ذكر إعرابها وعلومها الأخرى.

والسمين يلتزم التنظيم والدقة في تَغْطِيَةِ علوم الآية التي هو بصددها، فهو إن كان يعالجها معالجة لغوية أفرغ كل ما عنده حتى لا يعود إلى اللغة مرة أخرى، وإن كان يرصد قراءاتها نراه يرسم كل مادته، حتى إذا ما أشبع الحديث عنها انتقل إلى جانب آخر من الآية، ولم يكن يدع الآية الواحدة دون أن يمر بها لغة أو نحواً أو صرفاً أو بياناً، ولا سيما آيات البقرة التي كان يعالجها بأناة وصبر، صحيح أنه في الإعراب يدور حول المُشْكل منه، ولكن يبدو أن فهمه للإشكال كان مرهفاً حساساً، فلا يدع شيئاً تعرَّض العلماء له دونَ أن يشيرَ إليه.

ومن ناحية أخرى يهتم المؤلف بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ومن هنا قد نجد في الصفحة الواحدة أكثر من عشرة أعلام، وإلى جانب كل عَلَمٍ ما رآه مِنْ رأي أو ذهب إليه من مذهب، غير أننا بالتتبع الدقيق لما يورده ثبت لنا أن الرجل قد يضمِّن كتابه نقولاً وآراء غير منسوبة إلى أصحابها، وسوف نذكر أمثلة على ذلك لدى دراسة مذهبه.

وإذا عرض الرجل طائفة متعددة من الآراء والمذاهب كان يهتم بترجيح ما يراه منها أو تضعيفه[1]، غير أننا لا نلاحظ منهج الترجيح أو ظهور أثر شخصيته في سائر الآيات، وإنما قد يكتفي بأن يعرض الأقوال دون أن نلمس أثراً لرأيه.

٣ ــ أهمية الكتاب:

لا ريب أن كتب الأعاريب تُمَثِّل عصارة علوم العربية فهي قد انطلقت من آيات القرآن الكريم لتصبَّ في هذا المجرى الثر خلاصة جهودها وصفوة مباحثها في مسائل العربية، وكتاب «الدر المصون» هو في الحقيقة مظهر مهمّ لهذه الجهود التاريخية التي وصلتنا في هذا الحقل.

ولقد عرف المصنف كيف يستفيد من هذا التراث الطويل، فينسقه ويرتبه ويجمع مادته ليضعها بين أيدي المهتمين في هذا العلم. وفي خلال دراستنا لمنهج الكتاب أشرنا إلى أن الجمع والترتيب لما تردد حول إعراب القرآن الكريم كانا موضع اهتمام المؤلف بالدرجة الأولى. ولعلنا في النقاط التالية نكشف النقاب عن أهمية «الدر»:

١ ــ يستطيع الباحث أن يطَّلع على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، وما كان لهم من أقوال فيها، إذ كان السمين ينقل في كتابه معظم هذه

(١) انظر الورقة: ١٦٦ أ، ١٨٢ أ، ١٩٣ أ، ٢٢٠ ب، ٢٤٥ أ، ٢٩٣ أ.

الآراء ضعيفها وقويها، مدعومة بأدلة أصحابها، فهو يمثل مرجعاً رئيساً في هذا الجانب، على أنه لم يكن ليكتفي بالعرض دون أن يبين ما لها وما عليها من وجهة الصناعة والمعنى، ومن هنا وصفه صاحب «كشف الظنون» بقوله: «إِنَّهُ أَجَلُّ ما صُنِّفَ في هذا الباب»(١).

٢ ـ الكتاب غني ببحوث النحو العربي، فهو وإن كان كتاب إعراب مضى يتخذ من ذلك الإعراب وسيلة ليضع بين أيدينا صورة حية لما استقر في أذهان العلماء حول علم النحو وقواعده وما يتصل بمدارسه ونتائجه، فإذا ذكر كلمة «الاستثناء» مثلاً نراه يعرِّفنا بضروبه المختلفة وشواهده وآراء العلماء فيه. ومن هنا نستطيع أن نضيف الكتاب إلى مكتبة النحو التي تتميز بالتقعيد ودراسة الأصول التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعد أن بَدَتْ ناضجة محكمة البنيان.

٣ ـ يجد طالب مفردات اللغة بغيته في هذاالكتاب، فهو يلتقي بتحليل مفصل لكلمات القرآن وأصولها واشتقاقاتها وتطورهاواستعمالاتها. إنه لا يقل أهمية عن كتاب الراغب «مفردات القرآن». وإذا صادف السمين مادة لغوية متصلة بعلم الصرف كان لا يألو جهداً في عرض كل ما قيل فيها ما له وما عليه.

٤ ـ يعود الباحث المهتم بالقراءات القرآنية وأوجه تخريجها إلى «الدر» ليلتقي بأصحاب هذه القراءات وكيف قرؤوا كتاب الله، وما السبل التي اعتمدوها في ذلك؟ ومن النادر أن يغفل السمين قراءة ما: شاذة أو متواترة. وقد نجد في الكتاب أكثر من عشرين قراءة لكلمة قرآنية ونجد إلى جانبها آراء العلماء في توجيهها، ويقف السمين مرجحاً معلِّلاً مختاراً، حاكماً عليها بروح العالم المتفهم لأبعاد اللغة وما تحتمله وما فيها من غزارة وتفريع.

---

(١) كشف الظنون ١/١٢٢.

٥ ـ نلتقي في الكتاب بنصوص عديدة نادرة قد لا نجدها في غيره لضياع أصولها عبر رحلة التاريخ، وقد أشرنا في منهجه أن المؤلف حريص على الاقتباس والنقل عن علماء العربية والتفسير، والباحث حين يلتقي بمزيد من الآراء قد يضيف بُعْداً جديداً إلى مذهب معين، وهذا ما يعين على استكمال صورة البحث أو تعديل النتائج والنظرات.

٦ ـ يطّلع القارىء في الكتاب على طرائق البحث ومناهجه، ويتعرف على أصول الحوار والمناقشة عند العلماء المسلمين، ولعل هذا نابع من خطة السمين في كتابه، فهو لا يعرض المعلومات عرضاً دون أَخْذٍ وردٍّ، وإنما نجده يعلل رأيه ويرجِّح مذهبه، وهو ينشد هذه الغاية بالوقوف على ما يعرضه من الآراء بذهنية العالم الناقد البصير بأسرار هذه اللغة وأساليب تعبيرها.

٧ ـ الكتاب غني بشواهد العربية، لقد ضم آلافاً من هذه الشواهد حتى إننا لا نكاد نمرّ بشاهد نحوي وارد في كتب العربية إلا ونجده وارداً في «الدر المصون».

كما أننا نمر بكثير من الشواهد النادرة التي لا نقف عليها في كتاب آخر وصل إلينا، ونستطيع أن نلتقي بآراء العلماء فيها، وكيف خَرَّجوها أو اعتمدوها، وهذا يدل على سَعة اطلاع المؤلف واهتمامه بتعزيز مذهبه أو الدفاع عنه.

٨ ـ نلمح في الكتاب كثيراً من الإشارات البلاغية، وهو وإن لم يجعلها غايته قد عرض طائفة منها، وهذا في الحقيقة يعزِّز من قيمة الكتاب، فالقارىء فيه قد يطمح إلى التعرف على سر التعبير القرآني واختياره المعين، والسمين وإن لم يكن فارساً بارعاً في هذا الباب ـ لأن الرجل مهتم بقضايا النحو على نحو خاص ـ كان يقتبس كثيراً من النصوص البلاغية، أو نجده يدرك أغوارها بنفسه.

٩ ـ يؤلف الكتاب شاهداً واضحاً على المرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني والنحو العربي، لقد أصبح شُغْلُ أعلام هذه الفترة أن يجمعوا آراء المتقدمين من ناحية، وينسقوا فيما بينها من ناحية ثانية ويبينوا الضعيف والقويَّ منها من ناحية ثالثة. والكتاب خير معين على التعرف على مرحلة مهمة من مراحل مسيرة النحو العربي وهي مرحلة الجمع والتنسيق التي أشرنا إليها، فمن خلاله نقرأ الجهود المضنية الخصبة التي بذلها العلماء في أثناء سبعة قرون.

١٠ ـ من المعلوم أن الإعراب إنما وُجد ليخدم المعنى ويسلط الأضواء عليه، ومن خلال هذا الإعراب نتعرَّف على تفسير الآيات وما قيل فيها، وكيف درسها العلماء وبيَّنوا مدلولاتها، والكتاب يعين في جانب التفسير وإن لم يكن يؤلف مرجعاً رئيساً فيه، لأن السمين كان نحوياً بالدرجة الأولى، ولم يكن عالماً محققاً من علماء التفسير البارزين، ولكننا لا نعدم في الكتاب كثيراً من المناقشات والآراء والحوار وما دار حول تفسير المعاني على نحو خاص.

٤ ـ مذهب المؤلف:

(أ) بين المدارس النحوية:

يلاحظ الدارسون لكتب النحو المتأخرة أنها تسير في اتجاه مذهبي واحد يَتَّسم بوحدة الأصول والمصطلحات والقواعد، وكأن هذه الصناعة قد بدا عليها النضج والاستقرار بعد مناقشات خصبة طويلة بين العلماء المتقدمين، فنحو البصرة هو السائد الثابت، ونحو الكوفة بدا أنه قد أعياه السَّبْقُ فاعترف للفارسِ الآخر ليصول ويجول، وذلك لأن البصريين «أرادوا أن يضعوا أسس علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية»[١]، ومن هنا كانت رياحُ البصرة هي الرياحَ الرائجة بعد استقرار علم النحو وهدوء الأخذ والرد فيه.

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ١٤٦.

والسمين في مُجْمَل ما يقرره من آراء وما يبثه من نظرات كان بصريَّ الاتجاه وإن لم يكن يُصَرِّح ببصريته دائماً، فإذا أراد أن يعرض ما قالته المدرستان الكبيرتان فهو الذي يخلد غالباً إلى رأي البصرة ويرتاح له، وفي الوقت نفسه يُضَعِّف رأي الكوفة أو يرفضه من أساسه، هذا بالإضافة إلى أنه يُعْرِض في كثير من الأحيان عن التصريح بمذهبية رأيه الذي رأى، ولدى تَتَبُّعِ هذا الرأي في كتب القوم لن يصعب علينا نسبته إلى المدرسة الأم. ففي مسألة «الاسم» ذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو، وذهب أهل الكوفة إلى أنه مشتق من الوسم، ويتعقب السمين مذهب الكوفيين فيقول: «وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ولكنه فاسد من حيث التصريف»[1]. وعندما رأى الزمخشري أن الألف واللام في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كلَّها﴾[2] هي عوضٌ من مضاف إليه محذوف، والتقدير أسماء المسمَّيات، يردُّ عليه بقوله: «وفي قوله نظر، لأن الألف واللام لا يقومان مَقام الإضافة عند البصريين»[3].

ويرى السمين أن الضمير المرفوع المنفصل «أنا» الاسم منه «أن» والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف[4]. وقد نصَّ مكي على أن هذا مذهب البصريين، في حين أن الكوفيين يرون أن الاسم «أنا» بكماله[5]. غير أن السمين عندما ارتضى مذهب البصريين لم نجده ينص على نسبته إليهم.

ومن هذا القبيل ما نجده في شَرْطَيْ «مِنْ» الزائدة: أعني أن تدخل على نكرة، وأن تُسْبَق بكلام غير موجب. ومن المعروف أن هذين الشرطين إنما يضعهما البصريون، غير أن السمين كان يقرر دائماً أن «مِنْ» مزيدة لوجود

(١) الورقة ٣ ب.
(٢) البقرة آية ٣١.
(٣) الورقة ٤٥ من نسخة ج.
(٤) الورقة ١٠٣ ب.
(٥) الكشف لمكي ١/٣٠٦.

الشرطين في زيادتها، وبذلك يوافق على مذهب البصريين ولولَمْ يَنُصَّ على نسبة هذا الرأي اليهم[1].

وفي مسألة «اللهم» يرى البصريون أن الأصل: يا الله ثم حُذِف حرف النداء، وعُوِّض منه هذه الميم المشددة، ويرى الكوفيون أن الميم المشددة بقية فعلٍ محذوف تقديره: أُمَّنا بخير، وبعد أن يعرض المصنف دليل الفريقين ينتصر للبصريين ويقول: «إن الأخذ بمذهب الكوفيين يجعل المعنى فاسداً فبان بطلانه»[2].

وفي وزن «ميِّت» ونظائره يرى الكوفيون أن أصله «مَوِيت»، ويرى البصريون أنه مَيْوِت، وبعد أن يذكر احتجاج الفريقين يستحسن ردَّ البصريين ودليلهم، ويقول: «وهو ردٌّ حسن»[3].

والبصريون لا يجيزون حذف الموصول لأنه جزء كلمة وما ورد خلاف ذلك فهو مؤول على حذف موصوف، ويدلي المصنف برأيه فيرى أن تأويلهم أولى، ويمضي ليدعم هذا الترجيح بالصناعة والسماع[4].

وفي مسألة حذف الجواب من قوله تعالى: ﴿أَنْبِئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[5] يرى الكوفيون أَنَّ الجواب هو المتقدم، ويتعقب السمين هذا القول بأنه مردود بقولهم: «أنت ظالم إن فعلت» لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه، كما تجب معه متأخراً[6].

---

(١) الورقة ١٦٥ أ.
(٢) الورقة ١٣٦ أ.
(٣) الورقة ١٣٧ أ.
(٤) الورقة ٢١٠ أ.
(٥) البقرة آية ٣١.
(٦) الورقة ٤٥ من نسخة ج.

ويرى الكوفيون أن إضمارَ «أَنْ» ينقاس، غير أن المؤلف يَعُدُّه غير منقاس، وإن جاء في السماع فهو شاذ أو قليل، وذلك يجري على أصول البصريين[١].

وفي وزن «توراة» يرى الكوفيون أنه تَفْعِلَة، ونجد السمين يتعقب هذا الرأي ويرفضه، ويقول: «لا حاجةَ إليه»، ويطالبهم بالدليل عليه قائلاً: «وهو دعوى لا دليل عليها»[٢].

كما أن المؤلف يرفض زيادة الفعل، ويحكم على ما ورد من ذلك سماعاً بأنه شاذ، وهذا أمرٌ يقيسه الكوفيون، ويجيزونه مطلقاً[٣].

ولَمَّا كان علم النحو يعمل في مادة مرنة ابتدعتها عقلية بشرية رأينا أن السمين قد يخرج عن قواعد البصريين ليؤيد الكوفيين، وذلك لأن المتأخرين من النحاة لم يكونوا جامدين على الأسس البصرية يدورون حولها بمحور ثابت، وإنما قد يخرجون عليها فيسيرون مع المدرسة الكوفية: ففي مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض يصرح السمين بالتزامه الرأي الكوفي الذي يُجَوِّز ذلك، ويناقش رأي البصريين، مضعِّفاً إياه بالقياس والسماع مناقشة مستفيضة هادئة[٤].

وفي مسألة اسمية الكاف في بعض المواضع خرج السمين على رأي البصريين الذين يمنعون اسميتها، وقال: إنها اسم، وإن كان جمهور البصريين على خلافه[٥].

---

(١) الورقة ٣٤ أ.
(٢) الورقة ١٢٤ ب.
(٣) الورقة ٢٩١ ب.
(٤) الورقة ٨٣ ب.
(٥) الورقة ١٠٣ ب.

ويقف السمين من الكوفيين موقف المؤيد في موضوع جريان الصفة على غير مَنْ هي له: هل يجب التصريح معها بالضمير؟ فهؤلاء لا يوجبون إذا أُمِنَ اللَّبْس، والبصريون يوجبون، ويعرض المؤلف المسألة ويقول: «وهذا إنما يتمشّى على رأي الكوفيين وهومذهب حسن»، ثم يمضي في دعم المذهب الكوفي بالسماع الوارد قرآناً وشعراً(١).

ومن هذا القبيل تأييده لهم في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، الأمر الذي يرفضه البصريون الذين يرون أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، ويرى المؤلف أن القاعدة البصرية لا تجري في شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اليتيمَ فلا تقهر﴾(٢)، وقد تقدَّم المعمول «اليتيم» على لا الناهية، والعامل هنا لا يجوز تقديمه عليها، إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه، وبذلك يكون المعمول قد تقدم حيث لا يُقَدَّمُ العامل(٣).

وإذا كان المؤلف في هذه الأمثلة قد ذكر المذهبين، ورجَّح فيما بينهما، ودعم رأيه بالأدلة المناسبة، فهو قد يُمْسك عن الترجيح، ويكتفي بعرض رأي المدرستين وأدلة كل منهما فلا يظهر لنا أثر لشخصيته في اعتماد أحد الرأيين(٤).

(ب) الالتزام والمحافظة:

إذا تتبعنا نصوص «الدر المصون»، وقرأنا أبعادها، يبدو لنا الرجل ملتزماً محافظاً، سواء في القراءات القرآنية، أم في الصناعة النحوية، أم في ظاهر النص. وقد تكون هذه النزعة نابعة من تتلمذه الطويل على أبـي حيان شيخ الالتزام والمحافظة.

---

(١) الورقة ٢٠١ ب.
(٢) الضحى آية ٦.
(٣) الورقة ٢١١ ب.
(٤) انظر أمثلة على ذلك في الورقة ٢٠ أ، ١١٩ ب، ١٤٨ أ.

١ ـ **القراءات**: من المعروف تاريخياً أن القراءات القرآنية إنما نشأت تعتمد السماع والمشافهة أساساً لها في تأدية دورها الذي قامت من أجله. وهي نوعان: منها ما هو متواتر أجمعت الأمة على توثيقه، وعددها سبع أو عشر، ومنها ما هو شاذ، وتصل إلى أكثر من عشرين قراءة. ويقف السمين من مجمل هذه القراءات موقف الالتزام بها واحترام ما جاءت به، فإن كانت من قبيل المتواتر قَبِلها قبولاً تاماً، ولم نره يسلك سبيل المنتقدين لبعض حروفها ولو مرة واحدة، فكان يقف في خط مقابل من كثير من النحاة كالنحاس وأبـي حاتم والزجاج والزمخشري، أولئك الذين سهل عليهم أن يسرعوا إلى تخطئة القراءة السبعية المتواترة عندما يخيل إليهم عدم جريانها على صناعتهم النحوية أو اللغوية. لقد وقف السمين من هؤلاء ـ كما سنرى ـ موقفاً صلباً كـل الصلابة، لا يعرف المرونة ولا يعهد اللين، وسوف نجد مصداق كلامنا هذا حين نعرض الأمثلة المختارة من كتابه.

أما القراءات الشاذة فكان المؤلف فيها على خط الالتزام والمحافظة يحاول أن يدافع عنها بكل ما أوتيه من ثقافة واسعة بقواعد اللغة وأصولها وشواهدها، حتى إذا ما أقفرت بضاعته لم يملك إلا أن يحكم عليها بالشذوذ وأنها لا تملك نظيراً لها، هذه هي الخطوط العريضة لالتزامه هذا، ولنحاول الآن أن نتلمس الآثار والبصمات من خلال «الدر المصون».

ذكرنا أن بعض النحاة كان لهم موقف الانتقاد من بعض القراءات المتواترة، فزعموا أنها لحن، ولكن المؤلف كان يعترض عليهم هذه الجرأة، فيبيِّن زيف أحكامهم، ويمضي ليفند هذا الزعم بما يراه مناسباً: فالزمخشري يحكم على قراءة ورش ـ أشهر رواة نافع ـ بإبدال الهمزة الثانية ألفاً محضة من قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[1] بأنها لحن، بحجة أنها تؤدي إلى الجمع بين

---

(١) البقرة آية ٦.

ساكنين على غير حَدِّهما، وأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال السمين: «وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً»[١]، وكان قد خَرَّج هذه القراءة على السماع الوارد في لغة العرب.

أما المبرد فقد انتقد قراءة أبـي عمرو «إلى بارئْكم»[٢] بتسكين الهمزة ووصفها باللحن، ويَرُدُّ عليه السمين قائلاً: «وهذه جرأة من المبرد وجَهْلٌ بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً. وبعد أن يورد طرفاً من هذه الأشعار يقول: «وقراءة أبـي عمرو صحيحة وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجترىء عليهـا بجميع أنـواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقُدِّرَتْ، وليت المبرد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبـي عمرو وفي عدم الجرأة عليه، وجميـع رواية أبـي عمـرو دائرة على التخفيف»[٣].

وقرأ ابن عامر «نُنْسِخُ»[٤] بضم النون وكسر السين من «أَنْسَخ»، قال أبو حاتم: «هو غلط». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذه جرأة منه على عادته»[٥]، ثم يمضي في عرض أقوال العلماء في القراءة وتخريجها.

وانتقد الطبري قراءة ابن عامر: «ولكلِّ وِجْهَةٍ هو مُوَلِّيها»[٦] بالإضافة، وحكم عليها بالخطأ، ويردُّ عليه السمين بقوله: «وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام

---

(١) الورقة ١٢ ب.
(٢) البقرة آية ٥٤.
(٣) الورقة ٦٠ من نسخة ج.
(٤) البقرة آية ١٠٦.
(٥) الورقة ٤٧ أ.
(٦) البقرة آية ١٤٨.

على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهل»[1]، ويمضي بعد ذلك في تخريج القراءة وتوجيهها.

وأدغم أبو عمرو راء «شهر» في راء «رمضان»[2]، فقال ابن عطية: «وذلك لا تقتضيه الأصول لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما» ويعترض عليه المؤلف هذا الحكم بقوله «ولا يُلْتفت إلى مَنْ استضعفه فإنه إذا صح النقل لا يعارض بالقياس»[3].

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿إلا أَنْ يُخافا ألَّا يُقيما حدودَ الله﴾[4] بضم الياء على البناء للمفعول، وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون فقال السمين: «إنما ذلك لعدم معرفتهم بلسان العرب»[5]، ثم يعرض توجيهها على نحوٍ فيه تفصيل منتشر.

وقرأ نافع «فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرة»[6] بضم السين، قال المؤلف: «وقد رد النحاس الضم تَجرُّؤاً منه، وقال: «لم يأتِ مَفْعُلة إلا في حروف معدودة ليس هذه منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة ولم يأت في كلامهم مَفْعُل البتة»، ثم ينبري للردِّ عليه بالسماع والقياس الواردين في اللغة[7].

ويحكم أبو حيان ــ على التزامه ومحافظته ولعله سهو منه ــ بشذوذ قراءة من قرأ ﴿ثمَّ هْو يوم القيامة﴾[8] بتسكين هاء «هو»، ويرد عليه السمين بقوله:

---

(١) الورقة ٥٩ أ.
(٢) البقرة آية ١٨٥.
(٣) الورقة ٦٩ أ.
(٤) البقرة آية ٢٢٩.
(٥) الورقة ١٩٠.
(٦) البقرة آية ٢٨٠.
(٧) الورقة ١١٣ ب.
(٨) القصص ٦١.

«وهذا ليس بجيد فإنها قراءة متواترة قرأ بها نافع فيما رواه عنه قالون، وهو أضبط رواته لحرفه، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة»(١).

وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام من ﴿يغفر لمن يشاء﴾(٢) فطعن عليها بعض الناس، كالزمخشري الذي قال: «وَمُدْغِمُ الراء في اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة، وسبب قلة الضبط قلة الدراية». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذا من أبي القاسم غير مُرْضٍ، إذ القراء معنيُّون بهذا الشأن، لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضبطهم، وهو أمر يُدْرَك بالحس السمعي، وكيف يقال إنَّ الراوي عن أبي عمرو مخطىء مرتين، ومن جملة رواته اليزيدي إمام النحو واللغة؟»(٣)

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنما نُمْلِي﴾(٤) بالخطاب، وحكم عليها أبو حاتم والنحاس باللحن، ورد عليهما السمين هذا الحكم فقال: «وهذا لا يُلتفت إليه لتواترها، وفي تخريجها ستة أوجه، ويمضي في عَرْض هذه الأوجه مدعومة بالسماع والتعليل مما يكشف عن ثقافة واسعة(٥).

وفي المسألة المشهورة أعني العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض تعرَّض حمزة ـ الذي يقرأ بذلك ـ لانتقادات كثيرة، لأنه قرأ:

(١) الورقة ١١٤ ب.
(٢) البقرة آية ٢٨٤.
(٣) الورقة ١٢٠ ب.
(٤) آل عمران آية ١٧٨.
(٥) الورقة ١٩٠ أ.

﴿واتقوا الله الذي تساءَلون به والأرحامِ﴾[1]، فيردُّ السمين على المنتقدين كالزجاج وغيره، ويدعم رأيه بالنقولات المختلفة عن العرب، ويضيف إلى ذلك اعتماده مذهب الكوفيين في جواز ذلك[2]، ثم قال: «ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السَّنِيَّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة».

وقرأ حمزة وابن عامر: «تَلُو» بلام مضمومة وواو ساكنة من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلْوُوا أو تُعْرِضوا﴾[3]، فقال أبو عبيد: «القراءة عندنا بواوين»، ورد عليه السمين بقوله: «وهذا الطعن ليس بشيء، لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، لأنه إنْ أخذناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللَّيِّ فالأصل تَلْووا، وإنما فُعل بها ما تقدم من التصريف»[4] وكان قد بَيَّن المعنى والتصريف بياناً جليّاً.

ومن ناحية أخرى فإن بعضَ مَنْ له شأن في هذا الباب يحاول أن يرجِّح بين القراءات المتواترة، ويَعُدَّ هذه أفضلَ أو أقوى، وتلك أبلغ أو أجود، ويرفض السمين هذا الاتجاه، فيرى أن تُوَجَّه القراءة المتواترة توجيهاً يكشف عنها دونَ التعرُّض لفكرة الترجيح فيما بينها.

ففي قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾[5] رجَّح بعضهم قراءة «مَلِك» ورجَّح آخرون قراءة «مالك»، فقال السمين: «وقد رجَّح كل فريق إحدى القراءتين ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مُرْضٍ لأنَّ كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما رُوِيَ عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في

---

(١) النساء آية ١.
(٢) الورقة ١٩٥ أ.
(٣) النساء آية ١٣٥.
(٤) الورقة ٢٢٣ أ.
(٥) الفاتحة آية ٣.

القرآن عن السبعةِ لم أفضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضَّلْتُ الأقوى»[1]، ويمضي المؤلف في ذكر نقول عن العلماء تؤيد طريقته.

وفي قوله تعالى: ﴿إِثمٌ كبير﴾[2]، قُرِئَ كثير وكبير، فراح بعض الناس يفاضلون بينهما، مما جعل السمين يعترض طريقهم قائلاً ــ بعد أن وجَّه كلًّا منهما ــ: «وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن وهو أن يذكر لكل قراءة توجيهاً من غير تَعَرُّضٍ لتضعيف القراءة الأخرى كما فعل بعضهم»[3].

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ولكن كونوا رَبَّانِيِّين بما كنتم تُعَلِّمُون الكتاب﴾[4] بفتح حرف المضارعة وسكون العين وفتح اللام من عَلِم يعلَم أي تعرفون، وباقي السبعة بضمِّ حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورة، وذكر المصنف أن جماعة رجَّحوا بينهما، وذكر دليلهم، ثم أضاف: «والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى»[5].

وقرأ الجمهور ﴿سوف نؤتيهم﴾[6] بنون العظمة، وقرأ حفص عن عاصم بالياء. وقال بعضهم: إنَّ قراءة النون أولى لأنها أفخم وتُحَقِّقُ المقابلة لما قبلها، فيردُّ السمين هذا التفضيل بقوله: «وهذا ليس بجيد لتواتر القراءتين»[7].

وقد تَخْرُجُ القراءة المتواترة عن قياس صناعة القارىء وإطارها فكيشف

---

(١) الورقة ٦ ب.
(٢) البقرة آية ٢١٩.
(٣) الورقة ٨٥ أ.
(٤) آل عمران آية ٧٩.
(٥) الورقة ١٦٠ أ.
(٦) النساء آية ١٥٢.
(٧) الورقة ٢٢٧ أ.

السمين عن ذلك، غير أنه سرعان ما يعود بعد ذلك إلى التصريح بأن السُّنَّةَ في هذا الباب أمر واجب، فلا يجوز الاعتراض، وليس معنى هذا أن القراءة أصبحت عنده لحناً، وإنما يعني هنا أنها خرجت عن قياس القارىء ليس غير، فقد قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: ﴿مُوَصٍّ﴾[1] بتشديد الصاد والباقون بتخفيفها: «مُوْصٍ»، وهما من أوصى ووصَّى لغتين، إلا أن حمزة والكسائي وأبا بكر هم من جملة الذين يقرؤون ﴿ووصَّى بها إبراهيمُ﴾[2] مضعفاً، وأن نافعاً وابن عامر يقرآن «أوصىٰ» بالهمزة، فلو لم تكن القراءة سُنَّةٌ متبعة لا تجوز بالرأي لكان قياس قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك «ووصَّىٰ» بالتضعيف أن يقرآ هنا «مُوَصٍّ» بالتضعيف»[3].

ويقول المؤلف في مادة «حزن»: «ومن عجيب ما اتفق أن نافعاً ـ رحمه الله ـ يقرأ هذه المادة من أحزن إلا التي في الأنبياء، وأن شيخه أبا جعفر يقرؤها من حزن ثلاثيًّاً، إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين والقراءة سُنَّةٌ متبعة»[4].

٢ ـ **الالتزام بالصناعة**: يقف المؤلف من إطار الصناعة النحوية موقف الاحترام التام، فيلتزم بها ويحافظ على ثمراتها، ويراعيها مهما توغل في المعنى، وكأنه يحس بضوئها الأحمر بمنزلة المؤشر المنبِّه في أثناء ما يعالجه من تفسيرات ومعانٍ وتأويلات، ولم يكن ليسمح أو يتهاون أمام المُعْرِبين والشارحين أن يَتَخَطُّوا معطيات هذه الصناعة أو يتجاوزوا دلالاتها. وسنجد لدى دراستنا لموقفه من المعربين أنه كثيراً ما يعترض على أبي البقاء والزمخشري حين يلقى منهم نزعة التحرر من قيود الصناعة، بل إن معظم

---

(١) البقرة آية ١٨٢.
(٢) البقرة آية ١٣٢.
(٣) الورقة ٦٧ ب.
(٤) الورقة ١٨٩.

ردوده على هذين العلَمين كانت تنطلق من هذا المبدأ، وحتى أبو حيان شيخ الصناعة لم يَسْلم من انتقاداته في هذا الصدد، ونشعر ونحن نقرأ مناقشات السمين للمعربين أن قواعد النحو قد ذابت في ذهنه حتى كأنه قد هضمها أو تَمَثَّلها، فلا يبدأ ولا ينتهي إلا بها، وَتَجَنُّباً للتكرار في الموضوع الواحد آثرنا أن يتخذ القارىء أمثلة لهذا الالتزام من الفقرة المطولة التي خصصناها لدراسة مواقفه من المعربين وآرائه فيما عرضوه.

٣ ـ **الالتزام بالظاهر**: ينهج المؤلف منهج الالتزام بالظاهر في معظم تأويلاته الصناعية والمعنوية، ولعل تلمذته الطويلة على الشيخ أبي حيان قد طبعت تفكيره بهذا الطابع، فهو لا يُطيق البُعْد عن ظاهر معنى الآية والصناعة، ويضرب الذكر صَفْحاً عَمَّا يراه كثير من العلماء بعد الربط والاستنتاج والتحليل بين معطيات اللغة ومعانيها، ويود لو يصل إلى منطوق الآية بأقرب طريق دون أن يضطر إلى إضمار أو تقديم وتأخير أو كلفة، أو إعطاء المادة أكثر مما يكمن فيها، أو الجَرْي وراء مُشاحَّات لا طائل من ورائها. فهو يشير إلى التكلف الذي اضطر إليه الجمهور في تأويل بعض الشواهد النادرة التي كانت فيها «ما» تعمل عمل «ليس» على الرغم مِنْ انتقاض نفيها بـ «إلا» نحو:

وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

فهم يقدِّرون البيت: يُعَذَّب تعذيباً، فَحُذِف الفعل وأقيم «معذباً» مُقام «تعذيب». قال السمين: «وفيه من التكلُّف ما ترى»[1]، وكان يغني الجمهور عن هذا التكلف أن ينصُّوا على أن ذلك شاذ أو نادر.

وفي قوله تعالى: ﴿إنَّما ذلكم الشيطان يُخَوِّف أولياءه﴾[2]. قال بعضهم: إن المفعولين محذوفان، و «أولياءه» نصب على إسقاط الخافض،

(١) الورقة ١٨٢ أ.
(٢) آل عمران ١٧٥.

والتقدير: «يُخَوِّفكم الشر بأوليائه» والباء للسبب، أي بسبب أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف لكم، وكأن هذا القائل رأى قراءة أُبَـيّ: «يُخَوِّف بأوليائه» فظن أنَّ قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حذفت الباء. قال السمين: «وليس كذلك، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له»(١).

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿الـذين يَبْخلون ويأمرون الناسَ بالبخل﴾(٢): إنه مبتدأ، والخبر قوله: ﴿إنَّ الله لا يَظْلم مثقالَ ذرة﴾(٣)، ويكون قوله: ﴿والذين ينفقون. . .﴾(٤) عطفاً على المبتدأ، والعائد محذوف، قال السمين: «وهكذا متكلف جداً لكثرة الفواصل ولقلق المعنى أيضاً»(٥).

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿اليوم أُحِلَّ لكم الطيبات، وطعامُ الذين أُوتوا الكتاب حِلٌّ لكم﴾(٦): إن «طعام» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعله وهو «الطيبات» و «حِلٌّ لكم» خبر مبتدأ محذوف. قال السمين: «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لتقدير ما لا يُحتاج إليه، مع ذهاب بلاغة الكلام»(٧).

وثمة خلاف بين الزمخشري وأبـي حيان في مسألة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾(٨)، قال الزمخشري: «المراد إلصاق المسح بالرأس وماسحُ بعضه ومستوعبُهُ كلاهما مُلْصق المسحَ برأسه.». قال أبو حيان: «وليس

---

(١) الورقة ١٨٩ ب.
(٢) النساء آية ٣٧.
(٣) النساء آية ٤٠.
(٤) النساء آية ٣٨.
(٥) الورقة ٢٠٨ أ.
(٦) المائدة آية ٥.
(٧) الورقة ٢٣٥ ب.
(٨) المائدة آية ٦.

كما ذكر» يعني أنه لا يُطْلق على الماسِحِ بعضَ رأسه أنه ملصق المسح برأسه. قال السمين: «وهذه مُشَاحَّةٌ لا طائلَ تحتها»(١).

وفي قوله تعالى: ﴿قال لأقتلَنَّكَ، قال إنَّما يَتَقَبَّلُ الله من المتقين﴾(٢) قال ابن عطية: «قبلها كلام محذوف تقديره: لِمَ تقتلني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّلِ الله قُربانِي دون قُرْبَانِك؟ وذكر كلاماً كثيراً، وقال غيره: فيه حذف يطول، وذكر نحوه. وتعقَّب السمين هذه التقديرات وقال: «ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله إذ المعاني المفهومة من فحوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرة كان أحسن»(٣).

وذهب بعضهم إلى أنَّ الهاء مبدلة من همزة في لفظة «مُهَيْمِن»، وأنها اسم فاعل من آمن غيره من الخوف، والأصل: مُـؤَأْمِن بهمزتين أبدلت الثانية ياءً كراهيةَ اجتماع همزتين، ثم أُبدلت الأولى هاء كهاء هراق وهراح وهَبَرْتُ الثوب في: أراق وأراح وأَبَرْت الثوب. قال السمين: «وهذا ضعيف أو فيه تكلُّفٌ لا حاجة إليه مع أنَّ له أبنيةً يمكن إلحاقه بها كمُبَيْطِر وأخواته»(٤).

وقد يختار المؤلف من الآراء ما كان قليلَ الإشكال والتغييرات، ففي مسألة «أشياء» مذاهب كثيرة، يؤيد فيها مذهب الجمهور الذين يرون أنها اسم جمع من لفظ «شيء»، وأصلها: «شَيْئَاء» ووزنها: فَعْلاء، فاستثقلوا الهمزتين، وكَثُرَ دورُها في لسانهم فقلبوا الكلمة بتقديمِ لامِها على فائها فصارت لَفْعاء. قال السمين: «وَأَمَّا المذاهب الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالات، وهذا المذهبُ سالم منها»(٥).

---

(١) الورقة ٢٣٦ أ.

(٢) المائدة آية ٢٧.

(٣) الورقة ٢٤٠ أ.

(٤) الورقة ٢٤٧ أ.

(٥) الورقة ٢٧٩ أ.

(ج) **أصول الصناعة وموقفه منها:**

١ ـ **السماع**: يُعَرِّف صاحب «الاقتراح» السماع بقوله: «ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة، فهذه ثلاثة أنواع»[١]. وسوف نوجز الآن موقف المؤلف من هذه الأنواع. أما القرآن الكريم فقد التزم بلغته وقراءاته، وأكثر من الاستشهاد به، ودأب على التذكير بأنه أوثقُ السماع وأجلُّه، وأنه ينبغي لنا أن نحمله دائماً على الفصيح من لغات العرب وأشكال تعبيرها، فهو يهاجم أبا البقاء الذي حاول أن يُخَرِّجَ بعض الآيات على حذف الفاء من جواب الشرط مستشهداً بالبيت المشهور:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكرها

فيردُّ عليه ذلك قائلاً: «وكيف يُسَوِّي الآية بالبيت وهو لا يجوز إلا في ضرورة؟»[٢].

ومن ذلك أنَّ بعضهم كان يسجِّل وجوهاً ضعيفة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الذين كفروا فأعذِّبُهم﴾[٣]، فردَّ عليهم السمين قائلاً: «وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الحاجة إليه، مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام»[٤].

ويرفض المؤلف عبارة «الجر على التوهم» في القرآن الكريم قائلاً: «وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك حاش

(١) الاقتراح للسيوطي: ١٤
(٢) الورقة ١٤٢ ب.
(٣) آل عمران آية ٥٦.
(٤) الورقة ١٥١ أ.

لله، وكان أَوْلى بهم أَلَّا يُنَظِّروا القرآن بالأبيات الشعرية التي فيها مثل هذا القبيل»[1].

وقد يأتي المصدر مضافاً إلى مفعوله ثم يأتي فاعله نحو: «يعجبني ضربُ عمروٍ زيدٌ، وذلك على ضَعْف، ومنع المؤلف تجويزه في القرآن لأن «القرآن لَا يُحْمل على الضرورة»[2].

ويَعُدُّ النحاة التقديمَ والتأخير البعيدَيْن من ضرائر الشعر «فيجب تنزيه القرآن عنه»، لذلك نجد السمين يرفض ما تكلفه بعضهم من تخريج بعض الآيات على هذا النوع من الضرورة. وهكذا وجدنا الرجل يُجِلُّ هذا النوع من السماع ويَعُدُّه في أرقى مراتب الفصاحة.

وكانت قضيةُ الاستشهاد بالحديث الشريف مثارَ جدل طويل بين العلماء عبر القرون، فقد ساد عند المتقدمين رَفْضُ الاستشهاد به[3] بحجة أن معظم الحديث إنما رُوِيَ بالمعنى دون اللفظ، وأن معظم رواته كانوا أعاجم، غير أننا نلاحظ المتأخرين يفتحون صدورهم له فيُكثرون من الاحتجاج به لدعم قواعدهم، أو إثبات لهجة من لهجات العرب، أو اتخاذه مادة للبحث والمناقشة، ومن هؤلاء: ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي الذي كان يَعُدُّه نوعاً من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللغة أم في الصناعة النحوية. ومن هنا وجدنا مادة الحديث غزيرة في كتابه تصل إلى مئات الأحاديث.

وأَمَّا الشعر العربي الفصيح فقد كان رافداً غزيراً من الروافد التي أَمَدَّت النحو العربي بالمادة التي تعينه على التقعيد والتثبيت، وقد نشط علماء

---

(١) اورقة ١٦٤ أ.

(٢) الورقة ١٦٧ أ.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية ٢٥٥؛ القياس: للشيخ محمد الخضر حسين ٣٢.

العربيـة في جمع مادته من البوادي والتقطوا كثيراً من الشوارد، فما كان مطَّرداً منها قبلوه وقاسوا عليه، وما كان نادراً أَبْقَوه دون قياس عليه، ويُكثر السمين من الاستشهاد بالشعر، ولا تخلو ورقة من كتابه دون أن يسرد طائفة من الأشعار، حتى إنها بلغت عنده آلاف الأبيات التي تنتمي ـ ما عدا قليلاً منها ـ إلى عصور اللغة الفصيحة.

وتتضح إفادته منها في أنه يستخدمها وسيلة من وسائل الرد على خصومه الذين قد يرفضون قاعدة مما قرره، فيضع أمامهم بعض هذه الشواهد، فقد أنكر ثعلب وقوع الجملة القسمية خبراً فيردُّ عليه بقول الشاعر: (١)

جَشَأَتْ فقلتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ وإذا أَتَاكِ فلاتَ حينَ مَنَاصِ

ورفض بعضُهم أن تكون «حَسِبَ» أحياناً بمعنى اليقين، فيردُّ عليهم المؤلف بقول الشاعر: (٢)

حَسِبْتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رَباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلا

ومنع بعضهم دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ إذا كان اسماً موصولاً وذلك لتشبيه الموصول بالشرط، فيردُّ عليهم بقول الشاعر: (٣)

فواللَّهِ ما فَارَقْتُكُمْ عن مَلالةٍ ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون

ولكن المصنف قد يرفض حكماً من الأحكام بحجَّةِ عدمِ ورود السماع بما يؤيده، فقد منع تثنية الخبر المتوسط في نحو: «زيد قائمان وعمرو» وقال: «ومن ادَّعى جوازه يحتاج إلى سماع من العرب»(٤)، كما يمنع أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ التي تتعدَّى لاثنين وقال: «وهذا غير معروف عند أهل

---

(١) الورقة ١٩٣ ب.

(٢) الورقة ١٨٨ ب.

(٣) الورقة ١٣٥ ب.

(٤) الورقة ٢٢٠ ب.

العربية»[1]، ويرفض كونَ «أَنْ» المفتوحة تأتي للنفي، وقال: «وهذا قولٌ ساقطٌ إذ لم يَثْبُتْ ذلك من لسان العرب»[2]، وحين فَسَّر ابن زيد معنى الوسنان بأنه الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل، حتى إنه ربما جَرَّد السيف على أهله، قال السمين: «وهذا القول ليس بشيء لأنه لا يُفهم من لغة العرب ذلك»[3].

وعلى اعتداده الكبير بالسماع الشعري نجده قد يرفض بعض الأبيات المخالفة للقاعدة، ويَعُدُّها ضرورةً لندورها وكونها لا تؤلف ظاهرة مطردة، وهو في هذا يتابع البصريين الذين كانوا يطالبون بالاطّراد، ومن ذلك أنه يشترط في الجملة الحالية المثبتة أن لا تسبق بالواو، وأما قوله:

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالكا

فهو عنده شاذ[4]، ويصف شواهد بروز اسم أَنْ المخففة من نحو:

فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرخاء سَأَلْتِني

بأنه غير فصيح لندوره[5]. كما أنه يرى أن لا يُلْتفت لضرورة الشعر في حذف علامة تأنيث الفعل المسند إلى الضمير[6] من نحو:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

وإذا اجتمعت المعرفة والنكرة وجب أن تُجْعل المعرفة مُحَدَّثاً عنها والنكرة حديثاً، قال السمين: «وعكس ذلك قليلٌ جداً أو ضرورة[7]» نحو:

يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

---

(١) الورقة ١٩٣ أ.
(٢) الورقة ١٥٧ أ.
(٣) الورقة ١٠٢ أ.
(٤) الورقة ٧٨ أ.
(٥) الورقة ١٨٧ ب.
(٦) الورقة ٢٨٠ ب.
(٧) الورقة ٢٨٦ أ.

وأمَّا حذف حرف الجر وانتصاب مجروره فقد وصفه السمين بأنه ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة[1] نحو:

وأُخْفي الـذي لـولا الأُسَى لَقَضَـانِي

ولكن المؤلف قد يعترف بالقاعدةِ حين يجد من السماع الشعري المطَّرد ما يقف أمام الاعتراض عليها، فقد وصف مذهب الكوفيين في جواز حذف الضمير إذا جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هي له بأنه حسن[2]، ودعم هذا المذهب بشواهد من الشعر الفصيح نحو:

قَـوْمـي ذُرا الـمـجـدِ بـانُسوهـا

ثم يقول: «فكثرةُ ورودِ هذا دليلٌ على جوازه»[3].

أَمَّا ما يتعلق بالشعر المولَّد فقد ساد منهجُ رفضِه لدى نحاة العـربيـة كافةً متقدِّمِهم ومتأخِّرِهم، وذلك نابع من خشيتهم أن يكون اللحن قد طرأ عليه، غير أنَّ المتأخرين كانوا يكثرون من الاستئناس به سواء نصُّوا عليه بأنه مُوَلَّد أم سكتوا عن ذلك، وكان السمين أحدَ هؤلاء الذين يدعمون آراءهم بهذا الشعر لا على سبيل الاستشهاد، وإنما على سبيل الاستئناس ولا يَجِدُون غضاضة من ذلك.

أَمَّا لغاتُ العرب ولهجاتها وأمثالها فقد كانت مَعيناً ثَرّاً للعلماء في إحكام قواعدهم النحوية والصرفية، وكان السمين يَعْتَدُّ بها، ويُخَرِّج عليها كثيراً من الأعاريب والآراء التي يعرضها، إلا إذا كانت نادرة شاذة فيرفضها. فقد ادَّعى أبو البقاء أنه ليس في الكلام «هَيْمَنَ»، فردَّ عليه السمين بـأن أهل اللغـة

(١) الورقة ٢٨٩ ب.
(٢) الورقة ٢٠١ ب.
(٣) الورقة ٨٣ ب.

نقلوها[١]، وأثبت الاختلاس والإسكان بعد المتحرك لغةً عن بني عُقَيل وبني كلاب، وخَرَّج عليها بعضِ القراءات[٢]. وأثبت كذلك تسكين الهاء في الوصل لغةً عن العرب يقولون: «لَهْ مال» بالإسكان، ويتخذها كذلك دليلاً لبعض القراءات[٣]، وينقل لغة هذيل عَصَيَّ في عَصَاي، وذلك بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ويُخَرِّج عليها بعض الأشعار والقراءات[٤].

وكثيراً ما كان السمين يعتمد الأمثال العربية مورداً آخر لبناء القواعد وقد يستأنس بها في مَعْرِض مفردات الألفاظ القرآنية وأصولها.

٢ ــ **القياس**: وهو من أصول الصناعة، عمليةٌ فكرية يقوم بها مَنْ ينتمي إلى جماعة لغوية ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطَّرد في هذه الجماعة[٥]، وقد اعتمده النحاة في إغْناء صناعتهم وإثراءِ مباحثهم، ومن أمثلته في «الدر المصون» أن المؤلف يلجأ إليه في تأييدهِ مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، ويَعُدُّه دليلاً مِنْ أدلَّة جواز المسألة ويقول: «وأما القياس فلأنه تابعٌ من التوابع الخمسة، فكما يؤكَّد الضمير المجرور ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه»[٦].

وهل يجوز حَذْفُ أحد الحرفين المضاعفين نحو أَحَسْتُمْ في أَحْسَسْتُمْ؟ ينقل المؤلف مذاهب النحويين في المسألة، وأن بعضهم يقيسه في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاء الضمير أو نونه، ويحكي ذلك عن قبيلة سُلَيْم[٧].

---

(١) الورقة ٢٤٧ أ.
(٢) الورقة ١٨٣ أ.
(٣) الورقة ١٥٨ أ.
(٤) الورقة ٥١ من نسخة ج.
(٥) انظر: القياس ص ١ لـ مني توفيق.
(٦) الورقة ٨٣ ب.
(٧) الورقة ١٩٨ أ.

ويرى الفارسي جواز أَنْ يَحُلَّ الإعراب مَحَلَّ النون مع الياء فيما جرى من جموع السلامة مَجْرَى المكسَّر كبنين وسنين، نحو جاء البنينُ، وهل يجوز ذلك مع الواو؟ قال السمين: «إن القياس يأباه لأن ثمَّة فرقاً بينه ـ حال كونه بالياء ـ وبين كونه بالواو»[1].

ويلتزم المصنف بمنهج البصريين في أنه لا يُقاس على النادر، وإنما يُقاس على المطَّرد الكثير، فقد رفض أن تكونَ صيغة «فاعِل» مراداً بها المصدر نحو: عائذاً بالله بمعنى عياذاً، ثم قال: «ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها»[2]، كما يرفض القياس على بعض الشواهد التي جاءت فيها «أَنْ» الناصبة عاملة وهي محذوفة، ثم يقول: «إلا أنَّ هذا غير مقيس»[3]. ومن هذا القبيل رَفْضُه أن يأتي «فعيل» الوصف مجموعاً على فُعَلَة نحو: كَمِيّ وكُماة ويقول: «إنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه»[4].

٣ ـ **الاستصحاب**: وهو أصلٌ من أصول الصناعة ويُعَرِّفونه بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» وهو من الأدلة المعتبرة[5]. ونلمح الركونَ إليه في كثير من نصوص الكتاب، فالمؤلف يُفَضِّل البدلَ على الوصف في الأسماء الموصولة قائلاً: «فإنَّ الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤولٌ بالمشتق وليس بمشتق»[6]، وزعم الفراء أن «توراة» وزنها «تَفْعِلة» فَأُبْدِلَتْ الكسرة فتحة. وردَّ عليه البصريون بأن هذا البناء قليل، وأنه يلزم منه زيادة التاء أولاً، والتاء لم تُزَد أولاً إلا في

(١) الورقة ٢٦٥ أ.
(٢) الورقة ٢٩٠ أ.
(٣) الورقة ٢٤٨ أ.
(٤) الورقة ١٣٧ ب.
(٥) الاقتراح ٧٢؛ لمع الأدلة ١٤١.
(٦) الورقة ٢٥٢ ب.

مواضع محصورةٍ بخلاف قلبها في أول الكلمة فإنه ثابت، وذلك أن الواو إذا وقعت أولاً قُلِبَتْ همزة نحو: أُجوه، أو تاء نحو: تُجاه، ثم يقول السمين: «واتِّباع مَا عُهِدَ أَوْلَى من اتِّباع ما لم يُعْهَدْ»[1].

ويُضَعِّفُ مجيء الكاف زائدة، ويقول: «وفيه ضعفٌ لأن الأصل عدم الزيادة»[2]، ويعتقد في بعض الأعاريب أن الأصل في الحال أن تكون منتقلة ويقول: «ولا ضرورة بنا إلى الخروج عن الأصل»[3].

وبهذا ننتهي من دراسة مذهب المؤلف في كتابه بعد أن عرضنا موقفه من المدارس النحوية ورأينا أنه كان بَصْرِيَّ الاتجاه في معظم آرائه، ووجدناه شديدَ الالتزام بالقراءات المتواترة والصناعة وظاهر النص، ثم كشفنا عن موقفه من أصول الصناعة: السماع والقياس والاستصحاب.

٥ ــ موقفه من القراءات:

تشغل القراءات القرآنية حَيِّزاً عريضاً من كتاب «الدر المصون»، وهذا يعكس اهتمام المؤلف بعرضها وتخريجها والإفادة منها، وقد ذكرنا في منهجه أنَّ الرجل كان حريصاً على استيفاءِ مادتها مفصَّلةً مهما كثرت أشكالها وتَعَدَّد القائلون بها، ولكنه كان يُنَبِّه القارىء على أن هذه القراءات لا يمكن أن تأتي على الاختيار والاجتهاد، وإنما هي روايات تناقلها القوم بالسماع والمشافهة، وهو في هذا مرهف الحساسية تجاه عبارات قد تصدر من القراء في هذا الصدد، فأبو عمرو يصرح أنه قرأ ﴿فَرُهُنٌ مقبوضة﴾[4] بضم الراء والهاء بدون ألف، وذلك للفصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع رَهْن في غيرها،

(١) الورقة ١٢٤ أ.
(٢) الورقة ١٠٣ ب.
(٣) الورقة ٨١ ب.
(٤) البقرة: ٢٨٣.

ويتعقب السمين هذا الحكم قائلاً: «ومعنى هذا الكلام أنما اخترت هذه القراءة على قراءة رهان، لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتّباع رواية»[1].

وقد استخدم المؤلف القراءاتِ شاذَّها ومتواترَها في الاحتجاج على نحوٍ واسع: فقد زعم بعضهم أن لفظة «الدَّوْلة» بالفتح تقال في الحرب والجاه، وبالضم تقال في المال، وردَّ السمين هذا القول «بأن هذا تردُّه القراءتان في سورة الحشر، فقد قرأ الجمهور هناك بالضم، وقرأ السلمي بفتح الدال»[2]. وهذا يعني أن الضم والفتح يجريان على معنى واحد، ولا داعيَ لتفصيل الزاعم.

وحين ادَّعى بعضهم أن الإشباع لا يكون إلا في ضرورة ردَّ عليهم بأن هذا وارد في القراءات السبع[3].

ويردُّ المؤلف ما فَرَّق به بعضهم في مضارع «نفر» حين زعموا أنه يقال: نَفَر الرجل ينفِر بالكسر، وَنَفَرَتْ الدابة تنفُر بالضم، ففرَّقوا بينهما في المضارع، فرد عليهم هذا الزعم بقراءة الأعمش: «فانفُروا»، «أوانفُروا» بالضم فيهما[4].

وقد يتقوَّى بالقراءات شاذِّها ومتواترها حين يعزم على توجيه بعضِ الأعاريب التي يقررها في الآية، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخذْنا ميثاقَ بني إسرائيل لاَ تَعْبدون إلا الله﴾[5] وجوهٌ كثيرة في الجملة المنفية، منها: أن تكون

(١) الورقة ١١٨ ب.
(٢) الورقة ١٧٩ ب.
(٣) الورقة ١٨٤ أ.
(٤) الورقة ٢١٣ أ؛ الآية ٧١ من النساء.
(٥) البقرة آية ٨٣.

في محل نصب بقول محذوف وتكون خبراً في معنى النهي. قال المؤلف: «ويؤيِّده قراءةُ أُبَـيّ: «لا تعبدوا» على النهي»(١).

وفي قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو الحيُّ القيوم﴾(٢) توجيهات كثيرة في لفظة «الحيّ»، منها أن تكون صفة لـ «الله»، قال المصنف: «وهو أجودها، لأنه قرىء بنصب «الحيَّ القيومَ» على القطع، والقطع إنما هو في باب النعت»(٣).

وثمة قراءة في قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ﴾(٤) بضم السين مضافاً لضمير الغريم، وقد خَرَّجها أبو البقاء بأن يكون الأصل: ميسوره، فخفف بحذف الواو، قال السمين: «وهذا قد يتأيَّدُ بقراءة عبدالله «مَيْسُوره» بإضافة ميسور للضمير»(٥).

ومن منهج المصنف في القراءات أنه يحاول أن تكون ثمة وحدة معنوية وصناعية بين القراءات المتعددة للكلمة الواحدة، لأن الأصل هو التوافق فيما بينها. ومن هذا القبيل ما نجده لدى حديثه عن قراءة الجمهور: ﴿فَبُهِت الذي كفر﴾(٦) مبنياً للمفعول، وقراءة ابن السَّمَيْفَع: «فَبَهَتَ» بفتح الباء والهاء مبنياً للفاعل، فهو يُخَرِّجُ القراءة الأخيرة بأن يكون الفعل لازماً والموصول فاعلاً، والمعنى معنى بُهِتَ، قال: «فتتحد القراءتان»(٧).

---

(١) الورقة ٣٤ أ.
(٢) البقرة آية ٢٥٥.
(٣) الورقة ١٠٢ أ.
(٤) البقرة آية ٢٨١.
(٥) الورقة ١١٣ ب.
(٦) البقرة آية ٢٥٨.
(٧) الورقة ١٠٣ ب.

وفي قوله تعالى: ﴿لم يَتَسَنَّه﴾[1] قرأ حمزة والكسائي بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً، والباقون بإثباتها في الحالين، قال السمين: «فأما قراءتهما فالهاء فيها للسكت، وأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون أيضاً للسكت، وإنما ثبتت وصلاً إجراء للوصل مُجرى الوقف»[2] وبهذا يكون قد عقد اتفاقاً بين القراءتين.

وقرأ ابن عباس: ﴿نَنْشُرها﴾[3] بفتح النون وضم الشين والراء المهملة، وقرأ الحَرَمِيَّان «نُنْشِرها» بضم النون وكسر الشين والراء المهملة، ويُخَرِّج المؤلف هاتين القراءتين بقوله: «فأَمَّا قراءة الحرميين فمِنْ أنشر الله الموتى، بمعنى أحياهم، وأما قراءة ابن عباس فمِنْ نشر ثلاثياً، ويكون بمعنى أَفْعل فتتحد القراءتان»[4].

وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر «رسالاتِهِ» جمعاً في قوله تعالى: ﴿وإِنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه﴾[5]، والباقون بالإفراد، قال: «ووجهُ الجمع أنه عليه السلام بُعِثَ بأنواع شتى من الرسالة، والإفراد واضح لأن اسم الجنس المضاف يَعُمُّ جميع ذلك، وقد قال بعض الرسل: أُبَلِّغُكم رسالات ربي، وبعضهم قال: رسالة ربي اعتباراً بالمعنيين»[6].

وفي صدد تقسيم القراءات إلى شاذ ومتواتر، نودُّ لو نفرد الحديث عن موقف المؤلف من كل منهما:

---

(١) البقرة آية ٢٥٩.
(٢) الورقة ١٠٤ ب.
(٣) البقرة آية ٢٥٩.
(٤) الورقة ١٠٥ أ.
(٥) المائدة آية ٦٧.
(٦) الورقة ٢٦٣ أ.

(أ) المتــواتــر:

ذكرنا في أثناء الحديث عن التزامية السمين أنه كان يقف موقف المدافع عن القراءات المتواترة، وأنه يهاجم مَنْ يُضَعِّفُ شيئاً منها، كما أشرنا إلى أنه يرفض فكرة الترجيح فيما بينها، وأنه كان يردِّد دائماً أن هذه القراءات سُنَّة، فلا يجوز أن يعترض على أيّ قارىء ولو خرج عن قياسه، ونضيف هنا أن الكتاب مليء بتوجيه القراءات المتواترة عندما تختلف فيما بينها، فقد سار في دعمها دعماً علمياً يتناسب مع مكانتها وتواترها الموثوق إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا كان التزام المؤلف بها التزام البصير الواعي البعيد عن العاطفة والهوى، ولذلك نجده يحشد في سبيل ذلك كل ما آتاه الله من ثقافة واطِّلاع على لغة العرب وأصولها وطرائقها في التعبير.

ومن ذلك أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى ﴿فتوبوا إلى بارئْكم﴾[١] بالتسكين، ولذلك طعن عليها بعضهم، قال السمين «إنَّ مَنْ يطعن عليها جاهل بأشعار العرب، فإنَّ السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً» ثم يسرد طائفة من الأبيات دليلاً على ما يقول.[٢]

ويتعرض لمذاهب القراء في همز «النبوّة» وما تصرف منها: فنافع على الهمز والباقون بتركه، ثم يُخَرِّج مذهب الفريقين من القرَّاء، ويَرُدُّ على مَنْ طعن على رواية الهمز ويقول: «إن أبا زيد حكى نَبَأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا أي: خرجت، فعندما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قول القائل: «يا نَبِيءَ الله» فإنما يعني نهيَه عمَّا تُوهم به هذه الكلمة من معنى الطرد، أو يكون هذا حَضّاً منه عليه السلام على تَحَرِّي أفصح اللغات»[٣].

---

(١) البقرة آية ٥٤.

(٢) الورقة ٦٠ من نسخة ع.

(٣) الورقة ٦٦ من نسخة ج.

وقرأ حمزة: ﴿إلا أَنْ يُخافا ألَّا يقيما حدود الله﴾[1] بضم «يُخافا» على البناء للمفعول، فقال السمين: «طعن فيها بعضهم لعدم معرفتهم بلسان العرب»، ثم يذكر توجيهاتهم، ومنها: أن يكون «أن يقيما» بدلاً من ضمير «يُخافا»، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديره: إلا أن يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من باب بدل الاشتمال، وكان الأصل: إلا أن يَخاف الولاةُ الزوجين ألَّا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل الذي هو الولاة، للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، وبقيت «أَنْ» وما بعدها في محل رفع بدلاً[2].

وقرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿فلإِمِّه﴾[3] فقال: «إنَّ كسر همزة «أُمّ» بعد الكسرة حكاه سيبويه لغة عن العرب ونُسبت إلى هوازن وهذيل[4].

وخَرَّج قراءة الكسائي ﴿مُتْعَمِّداً﴾[5] بسكون التاء بأنه فَرَّ من توالي الحركات[6].

وانتقد ابنُ جريج والنحاس قراءة أبي عمرو وابن كثير: ﴿إِنْ صَدُّوكم﴾[7] بكسر إنْ، وذلك من حيث إن الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان قد وقع، ونزول هذه الآية متأخر عنه بمدة، وأن مكة كانت عام الفتح في أيديهم، فكيف يَصُدُّون عنها؟ ويُخَرِّج المؤلف هذه القراءة بعد أن رفض الطعن عليها، بأنَّا لا نُسَلِّم أن الصد

---

(١) البقرة آية ٢٢٩.
(٢) الورقة ٩٠ أ.
(٣) النساء آية ١١.
(٤) الورقة ١٩٩ ب.
(٥) النساء آية ٩٣.
(٦) الورقة ٢١٧ ب.
(٧) المائدة آية ٢.

كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجْمَعاً عليه، وإن سلمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إن وقع صدٌّ مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية أو يستديموا ذلك الصَّدَّ الذي وقع منهم فلا يَجْرِمَنَّكم... الآية»(١).

(ب) الشـــاذ:

يهتم المؤلف بالنص على القراءات الشاذة الواردة في آيات القرآن الكريم ولو كانت كثيرةً منتشرة، ويحرص على نسبتها إلى أصحابها إن أسعفته مصادره، وقد لاحظنا قبل قليل أنه قد يربطها بالمتواتر بوحدة معنوية أو صناعية لأنَّ الأصل كما يقول: «توافُقُ القراءات» غير أنه يهتم قبل كل شيء بتوجيهها إن أمكن، ولو كلَّفه ذلك صفحات عديدة، معتمداً في ذلك على أصول اللغة وقياسها وشواهدها.

فقد قرىء قوله تعالى: ﴿بما أُنْزِلَ إليك﴾(٢) بتشديد اللام ورَسْمُها: أُنْـزِلَّيْك، فقال السمين: «وتوجيهُه أن يكون سكَّن آخر الفعل كتسكين «خُلْط» في «خُلِط»، ثم حذف همزة إليك، فالتقى مثلان فأدغم»(٣).

وقد يجد في لغة إحدى القبائل العربية ما يَدْعَمُ إحدى هذه القراءات فقد قُرىء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾(٤) بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم قال المصنف: «وهي لغة هذيل تقول في عصاي: عَصَيَّ، وبعد أن يذكر بعض الشواهد على هذه اللغة يقول: «كأنهم لَمَّا لم يصلوا إلى ما تستحقه

---

(١) الورقة ٢٣٤ أ.
(٢) البقرة آية ٤.
(٣) الورقة ١١ أ.
(٤) البقرة آية ٣٨.

ياء المتكلم من كسر ما قبلها لكونه ألفاً أَتَوا بما يجانس الكسرة فقلبوا الألف ياء»[1].

ومن أمثلة تخريجه للقراءات الشاذة قوله في قراءة يحيى بن وثاب «إِضْطَرُّهُ» بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار﴾[2] قال: «وَوَجْهُهَا كَسْرُ حرفِ المضارعة كقولهم في أَخال: إِخال»[3].

ويَرُدُّ على الزمخشري حين حكم على قراءة ابن محيصن: «أَطَّرُّه» في الآية السابقة، بإدغام الضاد في الطاء بأنها مرذولةٌ، لأنَّ الضاد من الحروف الخمسة التي يُدْغم فيها ولا تُدْغَم هي في غيرها، وهي حروف ضم شفر، فقال: «وفي ذلك الحكم نظرٌ، فإنَّ هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، أدغم أبو عمرو اللام في «يغفر لكم»، والضاد في الشين في «لبعض شأنهم»، والشين في السين في «العرش سبيلاً»، وأدغم الكسائي الفاء في الباء في «نخسف بهم»، وحكى سيبويه أن مُضَّجِعاً أكثر، فدل على أن مُطَّجِعاً كثير»[4].

وقد يَحْكُم بعض العلماء على قراءة شاذة بأنها باطلة ضعيفة كابن عطية في قراءة ﴿يُطَّيَّقُونه﴾[5] ببناء الفعل للمفعول وتشديد الطاء والياء، فيتعقب المؤلف هذا الحكم بقوله: «وإنما قالوا ببطلان هذه القراءة لأنَّها عندهم من ذوات الواو وهو من الطوق فمن أين تجيء الياء؟ وهذه القراءة ليست باطلة ولا ضعيفة، ولها تخريج حسن، وهو أن هذه القراءة ليست من تَفَعَّل حتى

---

(١) الورقة ٥١ من نسخة ج.
(٢) البقرة آية ١٢٦.
(٣) الورقة ٥٢ ب.
(٤) الورقة ٥٢ ب.
(٥) البقرة آية ١٨٣.

يلزمَ ما قالوه من الإشكال، وإنما هي مَنَ تَفَيْعَل، والأصل تَطَيْوَقَ من الطوق، كَتَدَيَّر وتحيَّر من الدوزان والحور، والأصل: تَدَيْوَرَ وَتَحَيْوَرَ، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فكان الأصل: يَتَطَيْوَقُونه، ثم أدغم بعد القلب»[1].

وقد يَجِدُ للقراءة الشاذة ما يبررها من مذهب أحد النحاة الذين يجيزون القاعدة النحوية التي استندت إليها هذه القراءةُ: فمن المعروف أن الجمهور يُوجبون تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير مستتر، ومذهب ابن كيسان يجيز التأنيث والتذكير، ويُخَرِّج المصنف قراءة مجاهد: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا، فئة يقاتل﴾[2] بالياء من تحت على مذهب ابن كيسان ويقول: «والذي حَسَّن ذلك كونُ «فئة» في معنى القوم والناس، فلذلك عادَ الضميرُ عليها مذكَّراً»[3].

وقد يُخَرِّجُ القراءةَ الشاذة على لغة إحدى القبائل العربية، فقد قرأ ابن عباس ﴿شهد الله إنه﴾[4] بكسر الهمزة، فقال المؤلف: «إنه أجرى «شَهد» مُجرى القول لأنه بمعناه، ويؤيده ما نقله المؤرِّج أن «شهد» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان»[5].

وقد يُسْرِعُ أحد العلماء فيحكم على القراءة الشاذة بأنها تصحيف من الضابط، فيقف منه موقف المعترض، ليعترف بها ويُخَرِّجها، فقد رأى ابن عطية ذلك في قراءة أُبَيّ: ﴿والسُّرَّقُ والسُّرَّقَةُ﴾[6] بضم السين وفتح الراء

---

(١) الورقة ٦٨ ب.
(٢) آل عمران آية ١٣.
(٣) الورقة ١٢٨ أ.
(٤) آل عمران آية ١٨.
(٥) الورقة ١٣٢ ب.
(٦) المائدة آية ٣٨.

مشددتين، فيردُّ عليه المصنف بقوله: «ويَظهر توجيه هذه القراءة بوجه ظاهر، وهو أن السُّرَّق جمع سارق، فإن فُعَّلًا يَطَّرد جمعاً لفاعِل صفةً نحو: ضارب وضُرَّب، والدليل على أن المراد الجمع قراءة عبدالله[1]: ﴿والسارقون والسارقات﴾.

وإذا وجدنا السمين يَقْبل كثيراً من القراءات الشاذة ويُخَرِّج رواياتِها على السماع والقياس الصحيحين فإنه يفعلُ ذلك في بعض رواياتها، ولكنه قد ينصُّ على أن ما أتى به من تخريجٍ لا يتعدَّى التكلفَ أو الضعف، ويُقِرُّ بأن بضاعته لا تسعفه بأكثر من هذا التخريج.

فقد قرأ اليزيدي: ﴿وإنْ كانت لكبيرةٌ﴾[2]، وفيه تخريجان: أن تكون «كان» زائدةً، أو أن «كبيرةٌ» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «وإن كانت لهي كبيرة» والجملة خبر «كانت»، ودخلت لام الفرق على الجملة الواقعة خبراً، ثم يقول المؤلف: «وهو توجيهٌ ضعيف، ولكن لا تُوَجَّه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»[3].

وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿وكُفْرٌ به والمسجدُ الحرام﴾[4]، فقد قُرىء «المسجد» بالرفع، فيتعقب هذه القراءة بقوله: «وأَمَّا رفعُهُ فوجهه أنه عطف على «وكفرٌ به» على حذف مضاف تقديره: «وكفر بالمسجد» فحُذفت الباء، وأُضيف «كفر» إلى «المسجد» ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، ولا يَخْفَى ما فيه من التكلف، إلا أنه لا تُخَرَّج هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»[5].

---

(١) الورقة ٢٤٣ أ.

(٢) البقرة آية ١٤٣.

(٣) الورقة ٥٧ أ.

(٤) البقرة آية ٢١٧.

(٥) الورقة ٨٣ ب.

وقرأ الزهري بتشديد النون من ﴿فاتَّبعونِّي﴾[1]، وخُرِّجت على أنه ألحق الفعل نون التوكيد وأدغمها في نون الوقاية، وكان ينبغي له أن يحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين إلا أنه شبَّه ذلك بقوله ﴿أتُحَاجُّوني﴾ وهو توجيهٌ ضعيف ولكن هو يَصْلُح لتخريج هذا الشذوذ»[2].

وقرأ عبدالله قوله تعالى: ﴿واللذان يأتيانِها منكم فآذوهما﴾[3] بصيغة «والذين يفعلونه منكم» قال: «وهذه قراءةٌ مُشْكلةٌ لأنها بصيغة الجمع وبعدها ضميرُ تثنية ـ ويعني به الضمير في فآذوهما ـ لها تخريجٌ وهو أن «الذين» لما كان شاملاً لصنفي الذكور والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته»[4].

وإذا كان السمين قد اعترفَ بإشكال مثلِ هذه الأمثلة من القراءات، كما حاول أن يسحب عليها ما تكلَّفه من تخريجات، فهو في أمثلة أخرى يبقيها على إشكالها وينتقدها ويصفها بالشذوذ أو الضرورة، ولم تسعفه ثقافته بشيء من الاعتذار لها أو تخريجها، فقد يتابع أحدَ العلماء في حكمه على القراءة الشاذة بالغلط، فأبو حاتم يصف قراءة ﴿إن البقرَ تَشَّابَهَتْ علينا﴾[5] الواردة في مصحف أُبَـيّ بالغلط، لأن التاء في هذا الباب لا تُدْغم إلا في المضارع، ويتعقب هذا الحكم بقوله: «وهو معذورٌ في ذلك»[6].

وقد نلمح هجوماً سافراً على بعض شواذ القراءات، بل إنه ينادي بأن

---

(١) آل عمران آية ٣١.
(٢) الورقة ١٣٩ ب.
(٣) النساء آية ١٦.
(٤) الورقة ٢٠٢ أ.
(٥) البقرة آية ٧٠.
(٦) الورقة ٢٩ ب.

يغفل المصنفون الإشارة إليها، فقد حكى أبو زيد قراءة ﴿الربا﴾[1] بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة بعدها، وحكم عليها بالغلط لأن لسان العرب لا يُبْقي واواً بعد ضمة في الأسماء المعربة، يقول السمين: «ونهاية ما قيل فيها أن قارِئَها قَلَب الألف واواً، كقولهم في الوقف: أَفْعَو، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف في ذلك، ولم يضبط الراوي عنه ما سمع، فظنَّه بضم الباء لأجل الواو، فنقلها كذلك، وليت الناس أَخْلَوا تصانيفهم من مثل هذه القراءات التي لو سمعها العامة لمجُّوها [وسئموا] من تعاليلها، ولكن صار التارِكُ لها يَعُدُّه بعضُهم جاهلاً بالاطلاع عليها»[2].

ويُضَعِّفُ المؤلف قراءة أبي السمَّال: ﴿فيما شَجْر بينهم﴾[3] بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات، ثم يقول: «وهي ضعيفة لأن الفتح أخو السكون»[4].

وقرأ الفياض بن غزوان: ﴿وإنَّ من أهل الكتاب إلَّا لَيُؤْمِنُنَّ به قبل موته﴾[5] بتشديد «إن»، فيعلق عليها بقوله: «وهي قراءة مردودة لإشكالها»[6]، كما يصف قراءة الحسن بن عمران: ﴿وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا﴾[7] بكسر الفاء العاطفة بالضعف والإشكال، ولا يُبْدي أيَّ تخريج لها[8].

وقد يجد إحدى هذه القراءات تستعمل إحدى اللغات النادرة، فَيَعْرِضُ

---

(١) البقرة آية ٢٧٥.
(٢) الورقة ١١٠ أ.
(٣) النساء آية ٦٥.
(٤) الورقة ٢١٢ أ.
(٥) النساء آية ١٥٩.
(٦) الورقة ٢٢٨ ب.
(٧) آل عمران آية ٢.
(٨) الورقة ٢٣٣ ب.

لها ويُعَرِّض بها، ويقول إنها لُغَيَّة ــ بالتصغير ــ شاذة، وهذا ما نلقاه في قراءة الحسن: ﴿يا ويلتا أَعَجِزْت﴾[1] بكسر الجيم ثم يقول: «إنما المشهور أن يقال: عَجِزت المرأة بالكسر أي: كَبُرت عجيزتها»[2].

وقد وصلت إلينا بعضُ الروايات التفسيرية المأثورة على أنها قراءة، وذلك من مثل الإضافات والتحريرات التي كان بعض الصحابة يسجلونها على مصاحفهم، ويُسْرِعُ السمين في الحكم على هذه النقول بأنها ليست قراءاتٍ، وإنما هي من قبيل التفسير، فقد نَصُّوا على أن عبدالله قرأ ﴿تعالوا إلى كلمةٍ عدلٍ﴾[3] في حين أن قراءة الجمهور: «كلمة سواء» فيقول: «وهذا تفسير لا قراءة»[4]، ومن هذا القبيل حكمُهُ على قراءة عبدالله في ﴿حتى تنفقوا مِمَّا تُحِبُّون﴾[5]: بعضَ ما تحبون[6]، وحكمه على قراءة ابن عباس: ﴿وشاوِرْهُم في بعض الأمر﴾ وقراءة الجمهور تُسْقِط قوله «بعض»[7].

٦ ــ موقفُهُ من المُعْرِبين:

ذكرنا في منهج الكتاب أن الرجلَ كان مهتماً بعَرْضِ أقوال العلماء في إعرابِ القرآن الكريم ومناقشتها وتقويمها على الأدلةِ الصناعية والمعنوية، ويذكر في مقدمته أنه مهتمٌّ بطائفةٍ من المُعْرِبين لأنهم كما ذَكَرَ أعْنَىٰ الناس بما يقصد إليه[8]، وفي العرض التالي سنشرح موقفه من: أبي البقاء وابن عطية وأبي حيان والزمخشري.

(١) المائدة ٣١.
(٢) الورقة ٢٤١ ب.
(٣) آل عمران المائدة ٦٤.
(٤) الورقة ١٥٣ ب.
(٥) آل عمران آية ٩٢.
(٦) الورقة ١٦٥ أ.
(٧) آل عمران آية ١٥٩، الورقة ١٨٦ ب.
(٨) الورقة ١ أ.

(أ) **أبو البقاء:**

يحتل أبو البقاء العكبري مكانةً عاليةً في علم إعراب القرآن الكريم، حيث إنه قَدَّم لهذا التراث الخصب كتابه «إملاء الرحمن»، وقد درس القوم هذا الكتاب الذي يدل على سَعة ثقافته ورسوخ قدمه في هذا الباب، وأثاروا عليه فيضاً من المناقشات، وهم ما بين معترضٍ ومؤيد، والسمين أحد أولئك الذين أفادوا من «الإملاء» وأكثروا من الوقوف عليه.

(أ) يبدو لنا أبو البقاء من خلاله كتابه مَرِناً في التزامه بصناعة النحو وقواعده فهو مهتمٌّ بالمعنى ولو كان هذا الاهتمامُ على حساب الصناعة، ولذلك كان المؤلف وهو الملتزم المتشدِّدُ يتعقَّبه كثيراً بالرد والمناقشة، فيرفض أعاريبه وتقريراته بحُجَّة بُعْدِها عمَّا يراه من القواعد.

فقد أَعْرَبَ أبو البقاء قوله تعالى: ﴿لا تَعْبدون﴾ من: ﴿وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تَعْبدون إلا الله﴾[1] في محل نصب على الحال من «بني إسرائيل»، بمعنى أَخَذْنا ميثاقَهم ملتزمين الإقامة على التوحيد، فيردُّ عليه السمين بقوله: «وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحالِ من المضاف إليه في غيرِ المواضع الجائزِ فيها ذلك على الصحيح»[2].

وينتقد المؤلف تقدير أبي البقاء لجواب «لو» في قوله تعالى: ﴿لو كانوا يعلمون﴾[3] فقال: «قدَّر أبو البقاء الجواب بقوله: «لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر»، والمقدَّر كلما كان متصيَّداً من اللفظ كان أَوْلى» ولذلك نراه يستحسن التقدير الآخر وهو: لو كانوا يعلمون ذمَّ ذلك لما باعوا به أنفسهم[4].

---

(١) البقرة آية ٨٣.

(٢) الورقة ٣٣ ب.

(٣) البقرة آية ١٠٢.

(٤) الورقة ٤٦ أ.

ويرى أبو البقاء أنَّ «حيثما» في قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولُّوا وجوهَكم شطره﴾[1] ظرفٌ غيرُ متضمِّنٍ معنى الشرط، ويردُّ عليه بقوله: «وليس بشيء لأنه متى زِيْدَتْ عليها «ما» وجب تَضَمُّنُها معنى الشرط»[2].

ويتهم المصنف أبا البقاء بخروجه عن مذاهب النحاة في إسقاط الفاء من جواب الشرط، فقد أعرب النحاة جملة «ما تَبِعُوا قِبْلتك» من قوله تعالى: ﴿ولئِنْ أَتَيْتَ الذين أُوتوا الكتاب بكل آية ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[3] جواباً للقسم سَدَّ مسَدَّ جواب الشرط، ولذلك لم تقترن به الفاء، أو أنه جواب لـ إنْ، إجراءً لها مُجْرى «لو» في إسقاط الفاء. أما أبو البقاء فقد قرر أن الجملة جواب للشرط بدون أن يتضمن معنى لو، وأن الفاء قد حُذفت في الجواب لأن فعل الشرط ماضٍ، فردَّ عليه السمين قائلاً: «وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً، وهذا منه غير مُرْضٍ، لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة»[4].

ومن هذا القبيل أنَّ أبا البقاء يرى في إعراب «أَنْ سَخِط» من قوله تعالى: ﴿لبئس ما قَدَّمَتْ لهم أنفسُهم أَنْ سَخِط الله عليهم﴾[5] أن تكون بدلاً من «ما» إنْ قيل إنَّها تمييز، ومعنى هذا أنه يحكم على «أن سخط» بأنها تمييز أيضاً، فيردُّ عليه بأن هذا لا يجوز البتة، لأنَّ شرط التمييز عند البصريين التنكير، كما لا يجوز عند الكوفيين، لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة خصوصاً أن والفعل»[6].

---

(١) البقرة آية ١٤٤.
(٢) الورقة ٥٧ ب.
(٣) البقرة آية ١٤٥.
(٤) الورقة ٥٨ أ.
(٥) المائدةآية ٨٠.
(٦) الورقة ٢٧ أ.

وأعرب أبو البقاء «من البينات» في قوله تعالى: ﴿إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات﴾[1] مفعولاً به متعلقاً بـ «أنزلنا»، وتعقَّب عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وفيه نظر من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعَدَّ الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعدَّ إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائد»[2].

ومن قبيل جريان أبـي البقاء وراء المعنى، غير عابـىء بالصناعة تقديره تعلُّق «في سبيل الله» من قوله تعالى: ﴿للفقراء الذين أُحْصروا في سبيل الله﴾[3] بـ «مجاهدين في سبيل الله»، فيحكم المصنف على هذا التعلق بأنه «تفسير معنًى لا إعراب، لأن الجارَّ لا يتعلق إلا بالكون المطلق»[4]، ومن ذلك تقديرهُ للكون المقيَّد في قوله تعالى: ﴿تَرى أعينهم تفيضُ من الدمع﴾[5] قال: «التقدير: مملوءة من الدمع»، وردَّ عليه بأنه كونٌ مقيد والصناعة تأبـى ذلك»[6].

وينقل أبو البقاء أنَّ جملة «قاتِلوا» في قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالَوا قاتلوا﴾[7] جملةٌ حالية من«تعالَوا»، ويتعقَّب السمين هذا القول: «وهذا فاسدٌ لأنَّ الجملة الحالية يشترط أن تكون خبريةً وهذه طلبية»[8].

وجَوَّز أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿ويتفكَّرون في خلق السموات والأرض﴾[9] في مخلوق، وقال: «إنَّ هذا يكـون من إضافـة الشيء إلى

---

(١) البقرة آية ١٥٩.
(٢) الورقة ٦٠ ب.
(٣) البقرة آية ٢٧٣.
(٤) الورقة ١١٠ أ.
(٥) المائدة آية ٨٣.
(٦) الورقة ٢٧١ ب.
(٧) آل عمران آية ١٦٧.
(٨) الورقة ١٨٨ أ.
(٩) آل عمران آية ١٩١.

ما هوهو في المعنى. ويردُّ عليه السمين ذلك بقوله: «وهو كلام متهافت؛ إذ لا يُضاف الشيء إلى نفسه، وما أوهم ذلك يؤول»(١).

ويرى أبو البقاء أن جملة «وعَصَوا الرسول» في موضع الحال معترضة بين «يودُّ» ومفعولها «لو تُسَوَّى» من قوله تعالى: ﴿يومئذٍ يودُّ الذين كفروا وعَصَوا الرسول لو تُسَوَّى بهم الأرض﴾(٢)، ويتعقب المؤلف عليه إعرابه بقوله: «وفي جعله الجملةَ الحالية معترضةً بين المفعول وعامله نظر لا يخفى، لأنها من جملة متعلقات العامل الذي هو صلة للموصول، وهذا نظير ما لو قلت: ضرب الذين جاؤوا مسرعين زيداً» فكما لا يقال إنَّ «مسرعين» مُعْتَرَضٌ به، فكذلك هذه الجملة»(٣).

وأخيراً فمِنْ قبيل إغفاله أمرَ الصناعة وجَرَيانه وراء المعنى ذِكْرُه للعائد المحذوف في قوله تعالى: ﴿فكفَّارتُه إطعام عشرة مساكين من أَوْسَطِ ما تُطْعِمون أَهْليكم﴾(٤)، فقد قَدَّره مجروراً بـ «من» أي: الذي تطعمون منه. وردَّ عليه المؤلف ذلك فقال: «وفيه نظر لأن مِنْ شرط العائد المجرور في الحذف أن يتَّحد الحرفان والمتعلقان، والحرفان هنا ــ وإن اتفقا ــ وهما: مِنْ ومِنْ، إلا أن العامل اختلف، فإنَّ «من» الثانية متعلقة بـ «تطعمون» والأولى متعلقة بمحذوف، وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف»(٥).

(ب) ويركز السمين على جانب الصناعة في مناقشاته الخصبة مع أبي البقاء، وإذا كنا قد وجدناه في الفقرة السابقة يتَّهمه بالخروج عن إطارها

---

(١) الورقة ١٩٣ أ.
(٢) النساء آية ٤٢.
(٣) الورقة ٢٠٩ أ.
(٤) المائدة آية ٨٩.
(٥) الورقة ٢٧٣ ب.

فهو قد يتخذ منه موقفاً مغايراً حين يقبل ما رفضه أبو البقاء بحجة التزامه بالصناعة، فيرى أن هذا لا يتعيَّن فالصناعة تبيح ذلك، وكأن لسان حاله يقول: إنك لم تدرك مجمل القواعد، بل أخذْتَ أطرافاً منها ورفضت امتداد هذه الأطراف. ومن ذلك أن أبا البقاء يرى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كتم شهادةً عنده من الله﴾[1] أنه لا يجوز أن تُعلَّق «مِنْ» بشهادة، لئلا يُفصل بين الصلة والموصول بالصفة، ويوضح السمين كلامه فيقول: «يعني أن شهادة مصدر مؤول بحرف مصدري وفعل، فلو عَلَّقْتَ «مِنْ» بها لكنت قد فصلت بين ما هو في معنى الموصول وبين أبعاض الصلة بأجنبي وهو الظرف الواقع صفة لشهادة»[2] ثم يقول: «وفيه نظرٌ، لا نُسَلِّم أن «شهادة» يَنْحَلُّ لموصول وصلة فإن كل مصدر لا ينحلُّ لهما».

وفي قوله تعالى: ﴿إنَّ الدين عند الله الإسلام﴾[3] يرفض أبو البقاء أن يكون الظرف حالاً بحجة أن «أَنْ» لا تعمل في الحال، ويَرُدُّ عليه المؤلف حكمَه ويقول: «قد جَوَّزوا في «ليت» وفي «كأن» وفي «ها» أن تعمل في الحال، قالوا: لِما تَضمَّنته هذه الأحرف من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، «فإنَّ» للتأكيد فلتعمل في الحال أيضاً، فليست تتباعد عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أَوْلى منها، وذلك أنها عاملة و «ها» ليست بعاملة، فهي أقربُ لشبه الفعل من ها»[4].

ويرى أبو البقاء أن قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُون﴾ من الآية: ﴿وما كفر سليمان، ولكن الشياطين كفروا، يُعَلِّمون الناس السحر﴾[5] ليست حالاً من

---

(١) البقرة آية ١٤٠.
(٢) الورقة ٥٦ ب.
(٣) آل عمران آية ٢٠.
(٤) الورقة ١٣٥ أ.
(٥) البقرة آية ١٠٢.

«الشياطين»، لأنَّ «لكن» لا تعمل في الحال، قال السمين: «وهذا ليس بشيء، فإنَّ «لكن» فيها رائحة الفعل»[1].

(ج) وإذا كان المؤلف يتهم أبا البقاء بأنه لَا يَعْتَدُّ بالصناعة، فليس معنى هذا أنه يحصر مناقشته له في هذا الإطار، فهو قد يتتبع المعاني التي يغوص أبو البقاء فيها، ويكشف عن اختلاف وجهتي النظر بينهما، فقد فسر أبو البقاء قوله تعالى: ﴿أني قد جئتكم﴾ من الآية: ﴿ويُعَلِّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولاً إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية﴾[2] على البدل، والتقدير: وَيُعَلِّمه الكتاب، ويُعَلِّمه أني قد جئتكم، فقال السمين: «وهو بعيد في المعنى»[3].

ويرى أبو البقاء أنَّ ﴿من الغيظ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَضُّوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾[4] لابتداء الغاية ويقول: أي من أجل الغيظ، كما يجوز أن يكون حالاً أي مغتاظين. فيتعقب المؤلف هذا التأويل بقوله: «وقوله ومِنْ لابتداء الغاية أي: من أجل الغيظ كلام متنافر، لأنَّ التي للابتداء لا تُفَسَّر بمعنى من أجل، فإنه معنى العلة، والعلة والابتداء متغايران، ثم إن الحالية لا يظهر معناها»[5].

وتكلَّف أبو البقاء التقدير المعنوي في قوله تعالى: ﴿إن الله لا يَظْلِمُ مثقالَ ذرة﴾[6]، فقال: «تقديرُهُ ظلماً قدرَ مثقال ذرة، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مُقامهما» فيردُّ عليه المؤلف هذا التكلف قائلاً: «ولا حاجة

(١) الورقة ٤٤ أ.
(٢) آل عمران آية ٤٩.
(٣) الورقة ١٤٨ أ.
(٤) آل عمران آية ١١٩.
(٥) الورقة ١٧٤ أ.
(٦) النساء آية ٤٠.

إلى ذلك لأنَّ المثقال نفسه هو قَدْر من الأقدار، جُعِلَ معياراً لهذا القَدْر المخصوص»[١].

وفي قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونورٌ يَحْكم بها النبيون الذين أَسْلموا للذين هادوا والربانيُّون والأَحْبَارُ بما اسْتُحْفِظُوا من كتاب الله﴾[٢] ينقل أبو البقاء أنَّ «الربانيون» مرفوع بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأحبار بما استحفظوا»، ويوضح السمين هذا التقدير ويردُّه بقوله: «يعني أنه لما اخْتَلَف متعلق الحكم غاير بين الفعلين أيضاً، فإن النبيين يحكمون بالتوراة، والأحبار والربانيون يحكمون بما استحفظهم الله، وهذا بعيد عن الصواب، لأن الذي استحفظهم الله هو مقتضىٰ ما في التوراة، فالنبيُّون والربانيون حاكمون بشيء واحد»[٣].

ويُعْرب أبو البقاء جملة: «وقد دخلوا بالكفر» من قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوكم قالوا آمنا، وقد دَخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾[٤] جملة حالية العامل فيها «قالوا» أي: قالوا كذا في حال دخولهم كفرة وخروجهم كفرة، ويَرُدُّ المؤلف هذا التفسير بقوله: «وفيه نظرٌ إذ المعنى يأباه»[٥].

(د) وعلى الرغم من كَثْرَةِ معارضةِ الحلبي لأبي البقاء ورفضه لآرائه بالتعليل ودونه فقد يقف منه موقفَ المؤيِّد له، المنتصرِ لرأيه، وإن كانت الشواهد على ذلك نادرةً أو باهتة، فقد خَرَّج أبو البقاء قوله تعالى: ﴿فإن تولَّوا فقولوا اشهدوا بأنَّا مسلمون﴾[٦] على أنه ماض، ولا يجوز أن يكون التقدير

---

(١) الورقة ٢٠٨ ب.
(٢) المائدة آية ٤٤.
(٣) الورقة ٢٤٥ أ.
(٤) المائدة آية ٦١.
(٥) الورقة ٢٦٠ أ.
(٦) آل عمران آية ٦٤.

فإن يَتَوَلَّوا لفساد المعنى لأنَّ قوله: «فقولوا اشهدوا» خطاب للمؤمنين و «يتولَّوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب الشرط، والتقدير: فقولوا لهم، ويصف السمينُ هذا الكلام بأنه «ظاهر جداً»(١).

ويفضِّل المؤلف ويستحسن ردَّ أبـي البقاء على الفراء الذي زعم أن ﴿استكانوا﴾(٢) افتعل من السكون، وإنما أشبعت الفتحة فتولَّد منها ألف، قال السمين: «وعبارة أبـي البقاء أحسنُ في الرد فإنه قال: «لأن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها، والإشباعُ لا يكون على هذا الحد»(٣).

وثمة رأيان في «ما» من قوله تعالى: ﴿ما أصابـك من حسنة فَمِنَ الله﴾(٤)، الأول: رأيُ أبـي البقاء بأنها شرطية، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي، لأن ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصصاً، والمعنى على العموم، والشرطية أشبه. والرأي الثاني لمكي ابن أبـي طالب بأنها موصولية، ويتعقب السمين هذين القولين وقال: «والأول أظهر لأنَّ الشرطية أصلٌ في الإبهام كما ذكر أبو البقاء»(٥).

كما يستحسن المصنفُ تعليق أبـي البقاء لقوله تعالى ﴿من بعده﴾ بنفس ﴿النبيين﴾ من الآية: ﴿إنَّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾(٦)، قال السمين: «يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: والذين تَنَبَّؤوا من بعده، وهو معنى حسن»(٧).

---

(١) الورقة ١٥٤ أ.
(٢) آل عمران آية ١٤٦.
(٣) الورقة ١٨٤ أ.
(٤) النساء آية ٧٩.
(٥) الورقة ٢١٥ أ.
(٦) النساء آية ١٦٣.
(٧) الورقة ٢٢٩ ب.

وثمة تخريجات كثيرة لقوله تعالى: ﴿والصابئون﴾[1] الواردة بعد كلام منصوب، فيرى أبو البقاء أنه قد تكون علامة النصب فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهي في الزيتون، وأجاز أن يكون هذا الإجراء مع الياء والواو، فقال السمين: «لا أحفظ فيه ما ذكره، ومَنْ أثبت حجةٌ على مَنْ نَفَى، لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان»[2].

ويصحح المؤلف ما ذكره أبو البقاء من تضعيف كون «ذا» موصولة في قوله تعالى: «يومَ يَجْمع الله الرسل فيقول: ماذا أُجِبْتم»[3]، وذلك لأنه لا عائدَ هنا، وحَذْفُ العائد مع حرف الجر ضعيف، قال المصنف: «أمَّا جَعْلُه حذفَ العائد المجرور ضعيفاً فصحيح تقدَّم شرحه»[4].

(ب) ابن عطية:

ترك كتاب ابن عطية «المحرَّر الوجيز» أثراً طيباً في كتب التفسير والإعراب التي تلته، وذلك لأنه يُرضي الاتجاهات العلمية على أنواعها، وقد أفاد منه صاحبُ «الدر المصون» إفادةً واسعة، إذ إنه يقتبس منه نصوصاً كثيرة، كان فيها ابن عطية يغوص على أبعاد المعاني وخلفياتها، ويصل إلى نتائج تكشف عن سَعة أفقه وخصوبة ثقافته، ويغلب على موقف السمين من هذه النصوص أنه يكتفي بعرضها ولو طالَتْ دون أن يعلِّق عليها بشيء، غير أنه قد يستحسن أو ينتقد: فقد ذكر ابن عطية في قراءة عليّ بنصب «الحق» من قوله تعالى: ﴿وإنَّ فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون الحقَّ من ربك﴾[5] أنه

---

(١) المائدة آية ٦٩.
(٢) الورقة ٢٦٥ أ.
(٣) المائدة آية ١٠٩.
(٤) الورقة ٢٨٩ ب.
(٥) البقرة آية ١٤٧.

منصوب بـ«يَعْلمـون» قبله، فقال السمين: «وعلى هذا الوجه يكون ممَّا وقع فيه الظاهر موقع المضمر، أي: وهم يعلمونه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسن في أماكن التفخيم والتهويل»[1].

ويفسر ابن عطية معنى «أصبحتم» في قوله تعالى: ﴿وأصبحتم بنعمته إخواناً﴾[2] بأنها عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقتٍ، وإنما خُصَّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يُحِسُّها المرء من نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومه في الأغلب». فقال السمين: «وهـذا الذي ذكره معنى حسن، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون فإنه لا يُـدْفَـع، لأنَّ النحاة غالباً إنما يتحدثون بما يتعلق بالألفاظ، وأما المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجةَ لهم بالكلام عليها غالباً»[3].

وقد يَرُدُّ المصنف على ابن عطية بعض ما يراه قد وَهِمَ فيه. فقد نقل عن الفارسي اللغات الواردة في «سِوَى» وهو يتحدث عن إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عليهم أأنذرتهم﴾[4]، فردَّ عليه هذا النقل قائلاً: «وهذا عجيب فإن هذه اللغات في الظرف «سِوى» لا في «سَواء» الذي بمعنى الاستواء»[5].

وفي مسألة كون الجواب محذوفاً أو متقدماً من قوله تعالى: ﴿فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[6] قال المبرد: الجواب هو المتقدم، وقال سيبويه: إنه محذوف، وعكس ابن عطية النسبة، فردَّ عليه السمين وقال: إنه وَهِمَ[7].

---

(١) الورقة ٥٨ ب.

(٢) آل عمران آية ١٠٣.

(٣) الورقة ١٦٩ أ.

(٤) البقرة آية ٦.

(٥) الورقة ١٢ أ.

(٦) البقرة آية ٣١.

(٧) الورقة ٤٥ من نسخة ع.

ويرى ابن عطية أن «وإذ قلنا» من قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾[1] معطوفةً على «إذ» المتقدمة من قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفةً﴾ فردَّ عليه هذا العطف قائلاً: «ولا يَصِحُّ هذا لاختلاف الوقتين»[2].

وقد يردُّ عليه معتمداً على السماع القرآني، فقد قرر ابن عطية أن كلمة «الريح» جاءت مجموعةً مع الرحمة مفردةً مع العذاب، فيقول له: «وهذا يَرُدُّه اختلاف القراء في أحدَ عشرَ موضعاً»[3].

وينتقد ابن عطية قراءة أبي عمرو بإدغام راء «شهر» في راء «رمضان» من قوله تعالى: ﴿شهر رمضان﴾[4] بحجة الجمع بين الساكنين، فيردُّ عليه السمين هذا الانتقاد قائلاً: «وقوله: «لا تقتضيه الأصول» غيرُ مقبولٍ منه فإنه إذا صحَّ النقل لا يُعارَضُ بالقياس»[5].

وعلى العموم فإنَّ الطابع الغالب على موقف المؤلف من ابن عطية هو عَرْضُ كلامِهِ دون مناقشاتٍ ذاتِ أهمية كبيرة.

(ج) أبو حيان:

يُعَدُّ أبو حيان أحد النحاة المحققين الذين تمثلوا قواعد النحو العربي، حتى كأنها أصبحت أداة طيِّعة ذابت في أعماقهم، ومن يقرأ في كتابه «البحر» يعجب لهذه الثقافة الموسوعية وهذا التتبع الدقيق لأصول الصناعة[6]، ويقف

(١) البقرة آية ٣٤.
(٢) الورقة ٤٦ من نسخة ع.
(٣) الورقة ٦٢ أ.
(٤) البقرة آية ١٨٥.
(٥) الورقة ٦٩ أ.
(٦) انظر: أبو حيان النحوي: للدكتورة خديجة الحديثي.

الرجل على رأس الاتجاه الظاهري الملتزم الذي كان يَعُدُّ الصناعة هي الأساس الأول في الفهم والتفسير، والمرجع الأول للتقويم والتسديد، وقد ترك كتابه بصمات واضحة في كتاب «الدر المصون» من قبيل توجيه القراءات وأعاريب الآية وما يعترضه، وأقوال العلماء وما يُقَوِّمها، والشواهد وتخريجها، والصناعة النحوية وأصولها، ويبلغ السمين في هذا التأثر حَدّاً عجيباً عندما يصرِّح في أحد الأوجه الأعرابية: «ولولا أنَّ أبا حيان ذكره لم أذكره»(١).

ونستطيع أن نؤكد أن الحلبي تمثل ما في «البحر» حتى إنه ليُجْري «درره» بمِداده، وكيف لا والدرر المصونة هي أبداً من أعماق البحار!!!

أمَّا عن أسباب هذا التأثر فنراها في النقاط التالية:

١ ــ تلمذة السمين الطويلة على أبي حيان فقد عاصره وأفاد منه.

٢ ــ اتخاذ السمين لموقف الالتزام الذي كان أبو حيان على رأسه، وقد سبق أن شرحنا هذا الموقف وأبعاده ومظاهره.

٣ ــ وحدة طبيعة العمل الذي قام به التلميذ وأستاذه، فالاثنان يدرسان القرآن الكريم، ومادته، ومن الطبيعي أن يفيد الخلف من السلف في ذلك.

ولا نريد أن يفهم القارىء من هذا أن «الدر» نسخة طبق الأصل عن «البحر» فهذا الحكم لا أساس له من الصحة، وإنما يتخذ الموضوع جانباً ذا شقين، الأول التأثر، والثاني المناقشة، صحيح أن السمين أفاد من أبي حيان، ولكن هذا لا يعني أنه كان آلة صماء تسجل دون تمحيص وحوار، فما أكثر ما كانت آراء الشيخ يَرُدُّها التلميذ النبيه.

ونستطيع أن نقسم مناقشة صاحب «الدر» لصاحب «البحر» إلى قسمين:

١ ــ مناقشات عامة.

٢ ــ مناقشات خاصة بالزمخشري.

---

(١) الورقة ٦٥ أ.

١ ــ المناقشات العامة:

(أ) ذكرنا أن الرجلين يسيران في اتجاه التمسك بأصول الصناعة والتشدد في تطبيق أشكالها، ولكن هذا لا يُحَتِّم التوافق في النتائج لأن المادة التي يعملان في إطارها تقبل الحوار والأخذ والرد، وتاريخها مفعم بالمناظرات والمناقشات التي كانت تجري بين أعلامها، فما رآه فريق في قاعدةٍ ما قد يفهمه فريق آخر على غير فهم، وما اتخذه جماعة من تطبيقات قد يرى آخرون فيه شيئاً يغايرها، وذلك شأن المادة تبتدعها العقلية البشرية بما تتميز به من مرونة وحرية. ومن هذا المنطلق قد نجد السمين يعترض سبيل أبـي حيان مصححاً له وجهته أو مخالفاً له في الاجتهاد. ومن ذلك أن أبا حيان يرفض أن يتعلق الجار والمجرور «في الدنيا» بـ «الآيات» من قوله تعالى: ﴿يُبَيِّن الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة﴾[١] بحجة أن «الآيات» لا تعمل شيئاً البتة، ولا يتعلق بها ظرف ولا مجرور. ويتعقب عليه المؤلف هذا الحكم بقوله: «وهذا من الشيخ فيه نظر، فإن الظروفَ تتعلَّق بروائح الأفعال، ولا شك أن معنى الآيات العلامات الظاهرة فيتعلَّق بها الظرف على هذا»[٢].

ويرى أبو حيان أن «مِنْ» للتبعيض في قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا لن تُغْنِي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً﴾[٣] وأعرب «شيئاً» مَفعولاً، و «مِنْ» حال من «شيئاً»، فيردُّ عليه ذلك بقوله «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لأن «مِنْ» التبعيضة تُـؤَوَّل بلفظ «بعض» مضافة لما جَرَّتْه «مِنْ»، ألا ترى أنك إذا قلت: «أخذت من الدراهم» معناه: بعض الدراهم، وهنـا لا يُتصوَّر ذلـك أصلاً»[٤].

---

(١) البقرة آية ٢٢٠.

(٢) الورقة ٨٥ ب.

(٣) آل عمران آية ١٠.

(٤) الورقة ١٢٦ ب.

ويذهب الشيخ إلى أن الحرف المصدري لا يباشر حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: ﴿إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُون﴾[1]، ويرد عليه السمين هذا الحكم بأن قوله «إلَّا قليلاً» يُشْعِرُ بجوازه، وهو لا يجوز البتة، فأما ما أورده من الآية فقد نص النحاة على أن «ما» زائدة[2].

ويبدو أن التلميذ تعلَّم من أستاذه التدقيق الشديد في تقويم ألفاظ الإعراب، فقد قال أبو حيان في الآية الكريمة: ﴿ولكن كونوا ربَّانيِّين بما كنتم تُعَلِّمون الكتاب﴾[3]: إن «ما» الظاهر أنها مصدرية، فيتتبع السمين لفظة «الظاهر» ويقول: «فهذا يُجَوِّز غير ذلك، وجوازه فيه بُعْد، وهو أن تكون موصولة، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد وهو مقدر، أي: بسبب الذي تُعَلِّمون به الكتاب، وقد نقص شرط وهو اتحاد المتعلق، فلذلك لم يظهر جَعْلُها غير مصدرية»[4]. أو لم يكن المؤلف في غنًى عن وضع مثل هذه الاحتمالات الشكلية التي لم تحدث أصلاً، ولكنها المظاهر اللفظية التي تجعل صاحبها مرهف الحساسية لا يعرف كيف يعذر الناس!!

ومن هذا القبيل تعقُّبُه لأبـي حيان حين قال: إنهم جوزوا في إعراب «الذين» من قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾ وجوهاً منها الرفع على النعت للذين نافقوا من قوله تعالى: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعانِ فبإذن الله ولِيَعْلَمَ المؤمنين وليعلَمَ الذين نافقوا﴾[5]، فكيف يجوز أن يَعُدَّ «الذين قالوا» نعتاً مرفوعاً لـ «الذين نافقوا «المنصوب». إن هذا بلا ريب سهوٌ ظاهر،

(١) الذاريات آية ٢٣.
(٢) الورقة ١٣٩ ب.
(٣) آل عمران آية ٧٩.
(٤) الورقة ١٦٠ أ.
(٥) آل عمران آية ١٦٨.

ولكن السمين يقول: «وهذا عجيب منه، لأن الذين نافقوا منصوب بقوله: «وليعلمَ»، وهم في الحقيقة عطف على «المؤمنين» وإنما كرر العامل توكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكل من هذا، فيحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر من كلامه ولم ينظر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأن يعتقد أن «الذين» فاعل بقوله: «وليعلمَ» أي: فعل الله ذلك ليعلم هو المؤمنين وليعلم المنافقون، ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يجوز البتة»(١).

وأجاز أبو حيان أن يكون «صِدْقَهم» على قراءة النصب من قوله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقَهم﴾(٢) مفعولاً من أجله، فيردُّ عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وهذا لا يجوز، لأنه فات شرط من شروط النصب وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل النفع غير فاعل الصدق، وليس لقائل أن يقول: يُنْصَبُ بالصادقين فكأنه قيل: الذين يُصَدِّقون لأجل صدقهم، فيلزم اتحاد الفاعل لأنه يؤدي إلى أنَّ الشيء علة لنفسه»(٣).

(ب) وإذا كنا في هذه الأمثلة نجده يعترض على أبـي حيان فقد نجده مُنْصِفاً له في أمثلة أخرى، فيعترف بصحة ما أورده من مواقف: فقد قرأ بعض القراء بتاء الخطاب وبعضهم بالياء قوله تعالى: ﴿أم يقولون إنَّ إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط كانوا هوداً أو نصارى﴾(٤) قال الشيخ: «الأحسنُ في القراءتين أن تكون «أم» منقطعة، وكأنه أنكر عليهم مُحَاجَّتهم في الله ونسبة أنبيائه لليهودية والنصرانية، وقد وقع منهم ما أنكر عليهم، ألا ترى

---

(١) الورقة ١٨٨ ب.
(٢) المائدة ١١٩.
(٣) الورقة ٢٩٥ أ.
(٤) البقرة آية ١٤٠.

إلى قوله: ﴿قل يا أهل الكتابِ لِمَ تُحاجُّون في إبراهيم﴾[1] الآيات، وإذا جعلناها متصلةً كان ذلك غير متضمن وقوع الجملتين بل إحداهما، وصار السؤال عن تعيين إحداهما، وليس الأمر كذلك إذا وقعا معاً» قال السمين: «وهذا الذي قاله حسن جداً»[2].

ومن المعروف أن «رياح» جمع ريح، أصله رِوَاح، قلبت الواو ياء لأجل الكسرة، وأما «أَرْواح» فقد عاد الأصل لعدم وجودِ الكسرة قبل الواو، قال الشيخ: «وفي محفوظي قديماً أن «أَرْيَاح» جاء في شعر فصيح، كأنهم بَنَوْه على المفرد، وإنْ كانت علة القلب مفقودةً في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد والأصل أَعْواد، لأنه من عاد يعود، ولكنه لَمَّا تُرِكَ البدلُ جُعِلَ كالحرفِ الأصلي»، ويتعقب الحلبي هذا الحكم بقوله: «ويؤيد ما قاله الشيخ أنَّ التزامَهم الياء في الأَرْيَاح لأجل اللَّبْس بينه وبين أرواح جمع رُوح كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقاً بينه وبين «أعواد» جمع عُود الحطب، ولذلك قالوا في التصغير: عُيَيْد، دون عُوَيْد، وعَلَّلوه باللَّبْس المذكور»[3].

وذهب الشيخ في قوله تعالى: ﴿لا تَدْرُونَ أيُّهم أقربُ لكم نفعاً﴾[4] إلى أنَّ «أيُّهم» موصولة، و«أقرب» خبر مبتدأ مضمر هو عائد الموصول، وجاز حَذْفُهُ لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً، والتقدير: أيُّهم هو أقرب، والموصول وصلته مفعول به لتَدْرون، وبُنِيَ لوجودِ شرطَي البناء، وصار التقدير: لا تدرون الذي هو أقرب، قال: ولم أَرَهم ذكروه، قال السمين: «ولا مانع منه لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة»[5].

---

(١) آل عمران آية ٦٥.

(٢) الورقة ٥٦ أ.

(٣) الورقة ٦٢ أ.

(٤) النساء آية ١١.

(٥) الورقة ٢٠٠ أ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احكم بينهم بما أنزل الله﴾[1] ذهب بعضهم إلى أن «أنْ» تفسيرية، وعندما لزم لصحة هذا الإعراب أن تُسْبَقَ هذه الجملة التفسيرية بما هو بمعنى القول قَدَّروا: وأمرناك أن احكم، فمنع الشيخ ذلك لأنه لم يُحْفظ من لسانهم حَذْفُ الجملة المفسرة بـ أن وما بعدها، فيرحب السمين بهذا المنع الصناعي ويرى أنه «كما قال الشيخ»[2].

وقال بعضهم إنَّ «أَنْ سخط» من قوله تعالى: ﴿لبئس ما قدَّمَتْ لهم أنفسهم أَنْ سَخِطَ الله عليهم﴾[3] هي جملة في محل رفع على البدل من «ما» واحتجَّ أبو حيان لِمَنْعِ هذا الوجه بأن البدل يَحُلُّ مَحَلَّ البدل منه و «أَنْ سَخِط» لا يجوز أن يكون فاعلاً لبئس، لأن فاعل بئسَ لا يكون أَنْ والفعل، فقال السمين: «وهو إيرادٌ واضح كما قاله»[4].

(ج) ولكنه إذا كان في الفقرة السابقة يقف موقفاً صريحاً في تأييد الشيخ فهو في أمثلةٍ أخرى يبدأ بانتقادِهِ، ثم يحاول أن يَعْذُرَهُ أو يجد له مخرجاً فيما ذهب إليه، فقد عرض أبو حيان لمسألة «أشياء»، وشرح مذاهب التصريفيين فيها، وقال في أحدها: «ثم حذفت الهمزة الأولى وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً، ووزنها في هذا القول: أَفْيَاء. فتعقَّب السمين رَسْم هذا الوزن خطأً وقال: «كذا رأيته أفياء بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أفعاء بالعين فصحَّفها الكاتب إلى أفياء»[5].

---

(١) المائدة آية ٤٩.

(٢) الورقة ٢٤٧ ب.

(٣) المائدة آية ٨٠.

(٤) الورقة ٢٧٠ أ.

(٥) الورقة ٢٨٠ ب.

واختار الشيخ أن «كَأَيِّن» كلمةٌ بسيطة غيرمركبة، وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا تنوين، لأن هذه الدعاوى المتقدمة لا يقوم عليها دليل فقال المؤلف: «والشيخ سلك في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء ـ المذاهب المختلفة في كَأَيِّنْ ـ محافظةً على أصولهم، مع ما ينضمُّ إلى ذلك من الفوائد من تشحيذ الذهن وتمرينه»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قولوا آمنَّا بالله وما أُنْزِلَ إلينا وما أُنْزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباطِ وما أوتي موسى وعيسى، وما أوتي النبيون من ربهم لا نُفَرِّقُ بين أحد منهم﴾[2]، قال أبو حيان: «يجوز أن يكون «ما أوتي موسى» مبتدأ، ويكون «ما أوتي النبيون» عطفاً عليها، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أن يكون «من ربهم»، والثاني: أن يكون «لا نُفَرِّقُ» قال السمين: «هكذا ذكر الشيخُ إلا أن في جَعْلِهِ «لا نفرق» خبراً عن «ما» نظراً لا يخفى من حيث عدمُ عود الضمير عليها» ثم قال: «وللشيخ أن ينفصل عن عدم عود الضمير بأنه محذوف تقديره: «لا نفرق فيه»، وحَذْفُ العائد المجرور بـ في مطرد»[3]، ثم يحاول أن يدعم جواز هذا الحذف بشواهد مناسبة.

ونقل ابن عطية أن «هو» الضمير المقدَّر في «مُحَرَّمٌ» قُدِّمَ وَأُظْهِرَ في قوله تعالى: ﴿وَهو مُحَرَّم عليكم إخراجُهم﴾[4]، قال الشيخ: «وهو ضعيفٌ جداً» وذكر وجوهاً لضعفه، منها: أنه لا يجوز أن يكون هذا الضميرُ فاعلاً مقدماً لأن الفاعل لا يُقَدَّم. قال السمين: «وقوله والفاعل لا يُقَدَّم» ممنوع، فإن الكوفيَّ يجيز تقديم الفاعل، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أن هذا قولٌ رديء منكر لا ينبغي أن يجوز في الكلام فكيف في القرآن؟ فالشيخ

---

(١) الورقة ١٨٣ ب.
(٢) البقرة آية ١٣٦.
(٣) الورقة ٥٥ ب.
(٤) البقرة آية ٨٥.

معذورٌ، وعجبت من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يُعَقِّبْها بنكير»[1].

* * *

٢ ــ مناقشات بين السمين وأبـي حيان خاصة بالزمخشري:

أثارت آراء الزمخشري في «الكشاف» مناقشات وحواراً بين العلماء؛ وذلك لأن الزمخشري كان معتزلي العقيدة من ناحية، وكان ينهج منهج الرأي والتأويل ولو كان على حساب الصناعة النحوية من ناحية ثانية. ومن الطبيعي أن يتصدى له أبو حيان وهو من علماء السُّنَّة ومن الذين يعارضون حرية الزمخشري وغيره كلما وجده يغفل عن أمر الصناعة، ويخالف عنها ويشتط في التأويل. وكان السمين إلى جانب أستاذه أبـي حيان في قضايا العقيدة وردِّ مواطن الاعتزال التي كان الزمخشري يحاول أن يبثَّها في ثنايا تفسيره، كما كان معه في رَدِّ التجاوز الصريح على الصناعة النحوية ومتعلقاتها، ولكنه كان يعترض على شيخه أبـي حيان إذا سار في نقاشه مع الزمخشري سيراً فيه بعض العوج والتكلف، فقد كان أبو حيان أحياناً يضع احتمالاً وهو أن يكون الزمخشري قد قَصَد بهذه العبارة هذا المقصد فيمضي لِيُجَرِّحَه وكأنه وجد احتماله هذا أمراً صريحاً نطق به خصمه. وسوف نحاول الآن أن نوضح موقف السمين من المناقشات الجارية بين الزمخشري وأبـي حيان بنصوص من الكتاب تجلو أحكامنا وتبيِّن مقاصدنا[2]:

---

(١) الورقة ٣٧ أ.

(٢) يشير صاحب «كشف الظنون» إلى ما أثارته الخلافات بين الشيخين، فقد انتصر محمد ابن رضي الدين الغزيُّ الدمشقي لأبـي حيان وزيف اعتراضات السمين في رسالة بعنوان: «الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين» ومنه نسخة في دار الكتب برقم ١٤٣ مجاميع م، ورد عليه القاضي علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي وانتصر للسمين في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشام.

انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

(أ) فهو يتهم شيخه بالتحامل والتسرع في إعلان الحكم والجري وراء الأمور اللفظية والشكلية، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مِمَّا تَرَكَ، وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأُنْثَيَيْن﴾[1]، قال: «فإن قلت إلى من يرجع ضمير التثنية والجمع في «فإن كانتا اثنتين، وإن كانوا إخوةً» قلت: أصله: فإن كان مَنْ يرث بالأخوة اثنتين، وإن كان مَنْ يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: فإن كانتا وإن كانوا كما قيل: مَنْ كانت أمَّك، فكما أنَّثَ ضمير «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك ثَنَّى وجَمَعَ ضمير مَنْ يرث في كانتا وكانوا لمكان تثنية الخبر وجمعه»، قال السمين: وهو جوابٌ حسن إلا أن الشيخ اعترضه فقال: هذا تخريج لا يَصِحُّ، وليس نظير «من كانت أمَّك» لأنه قد صُرِّح بـ مَنْ ولها لفظٌ ومعنى، فَمَنْ أَنَّثَ راعى المعنى لأن التقدير: أيةُ أمٍ كانت أمك، ومدلول الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسمِ بخلاف الآية فإن المدلولين واحد، ولم يُـؤَنَّث في «مَنْ كانت أمَّك» لتأنيث الخبر، إنما أنث لمعنى «مَنْ» إذ أراد بها مؤنثاً، ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قامت» فتؤنث مراعاة للمعنى إذاأردت السؤال عن مؤنث ولا خبر هنا فيؤنث «قامت» لأجله، ثم قال السمين: «**وهو تحامل منه على عادته**، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يصرِّح في الآية بلفظ مَنْ حتى يُفَرِّق لهم بهذا الفرق الغامض»[2].

ومن اعتداد الشيخ باللفظيـات وتَشَدُّدِه في ذلك أنـه يعترض على الزمخشري تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قوم أَنْ صَدُّوكُمْ عن المسجد الحرام أَنْ تَعْتَدُوا﴾[3] قال الزمخشري: «والمعنى: ولا يُكْسِبَنَّكم بُغْض قومٍ لأن صدُّوكم الاعتداء، ولا يَحْمِلَنَّكُمْ عليه». قال الشيخ: «وهذا

---

(١) النساء آية ١٧٦.

(٢) الورقة ٢٣٢ أ.

(٣) المائدة ٢.

تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما، فيمتنع أن يكونَ تعتدوا في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر» قال السمين: «وهذا الذي قاله لا يتصور أن يَتَوَهَّمَه مَنْ له أدنى بصرٍ بالصناعة حتى ينبِّه عليه»(١).

وأجاز الزمخشري أن يكون «أن تبتغوا» من قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾(٢) منصوباً على المفعول من أجله، قال: «بمعنى: بَيَّن لكم ما يَحِلُّ مما يَحْرُم إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين، وأنحى عليه أبو حيان واتهمه بدسّ الاعتزال، ثم قال: «وظاهرُ الآية غير ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أحلَّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصانِ لا حالَةَ السِّفاحِ، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب «أن تبتغوا» مفعولاً له، لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له، لأن الفاعل بأَحَلَّ هو الله تعالى، والفاعل في «تبتغوا» ضمير المخاطبين، فقد اختلفا، ولما أَحَسَّ الزمخشري إن كان أحس جعل «أن تبتغوا» على حَذْف «إرادة» حتى يتحد الفاعل في قوله «وأحل» وفي المفعول له، ولم يجعل «أن تبتغوا» مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر». ويتعقَّب السمين هذه الأحكام بقوله: «ولا أدري ما هذا التَحَمُّلُ، ولا كيف يَخْفى على الزمخشري شرط اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول له: إنْ كان أحس!!»(٣).

وينقل الزمخشري قراءةً ليحيى بن وثَّاب بكسر إنَّ الأولى وفتح الثانية

---

(١) الورقة ٢٣٤ ب.
(٢) النساء آية ٢٤.
(٣) الورقة ٢٠٥ ب.

من قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا إنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم أنما نُمْلي لهم ليزدادوا إثما﴾[1]، فقال الشيخ: «لم يحكها عنه غير الزمخشري، وإنما الزمخشري لولوعه بمذهبه يَرُوم ردَّ كل شيء إليه»، قال السمين: «وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقةٌ لا ينقل ما لم يُرْوَ»[2].

وقرأ حُمَيْد قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سبيل الله أمواتا﴾[3] بياء الغيبة، والفاعل عند الزمخشري يجوز أن يكون «الذين قتلوا»، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسبن الذين قُتِلُوا أنفسَهم أمواتاً، فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف لدلالة الكلام عليه. وردَّ عليه الشيخ بأن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مُفَسَّرِه، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وبأنَّ حَذْفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليل جداً، نص عليه الفارسي ومنعه ابن ملكون. قال السمين: «وهذا مِنْ تحمُّلاته عليه، أما قوله: يؤدي إلى تقديم المضمر إلخ فالزمخشري لم يقدِّره صناعة، بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدِّر الصناعة النحوية قدَّره بلفظ «أنفسهم» المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظن أن الشيخ توهَّم أنها مرفوعة تأكيد للضمير في«قُتِلوا» ولم يتنبَّه أنه قدَّرها مفعولاً أول منصوبة، وأمَّا تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابن ملكون، وستأتي مواضع يضطر هو وغيره إلى حذف أحد المفعولين»[4].

ومن طرائق النحاة في التقدير أنهم قد يستأنسون بأبيات مُوَلَّدة،ومع ذلك فإن أبا حيان يعيب على الزمخشري استشهاده ببيت لأبي فراس، فقال له

(١) آل عمران آية ١٧٨.
(٢) الورقة ١٩٠ ب.
(٣) آل عمران آية ١٦٩.
(٤) الورقة ١٨٨ ب.

السمين: «وليس بعيبٍ فإنه ذكره استئناساً، والشيخ نفسُه يصنع ذلك في شعر أبـي تمام، فكيف يُعاب عليه شيء عرفه ونبَّه عليه واعتذر عنه؟»(١).

ومن قبيل التحامل واللفظية أنه قد يَعيب على الزمخشري استخدامه ألفاظ العدل والتوحيد، ويقول: إنه يستخدمها لاعتزاله، فقال السمين: «وَمَنْ يرغب عن التوحيد والعدل من أهل السنة حتى يَخُصَّ به المعتزلة؟»(٢).

(ب) وقد يَجِدُ الشيخُ ثغرة في كلام الزمخشري، فيوسع منها ليتخذ من الاحتمالات التي قد يحتملها المرء شيئاً صريحاً، فينتقده، أو أن الشيخ يظن أن خصمه قد غَفَلَ عن هذا الأمر فينتقد هذا الإغفال، وحاول السمين إنصاف الزمخشري وتصحيح مواقفه، فقد قرىء قوله تعالى: ﴿فئة﴾ مِنْ: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةً تقاتل﴾(٣) بالنصب، فخرَّجها الزمخشري على الاختصاص، فرفض الشيخ ذلك بحجة أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً، فقال السمين: «لا يعني الاختصاص المبوَّب له في النحو، إنما عنىٰ النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يُسَمُّون هذا النحو اختصاصاً»(٤).

وينتقد الشيخ خصمه لأنه لم يبين ما تتعلق به اللام من قوله تعالى: ﴿ليجعل الله ذلك حسرةً في قلوبهم﴾(٥)، فقال السمين: «بل قد نصَّ فإنه قال: فإنْ قلت ما متعلَّق «ليجعلَ»؟ قلت: قالوا إلخ، أو بقوله لا تكونوا، وأيُّ نص ٍ أَظْهَرُ من هذا؟»(٦).

---

(١) الورقة ١٥٢ ب.
(٢) الورقة ١٣٤ أ.
(٣) آل عمران آية ١٣.
(٤) الورقة ١٢٧ ب.
(٥) آل عمران آية ١٥٦.
(٦) الورقة ١٥٦ أ.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواءً﴾[1]: ولو نُصِبَ على جواب التمني لجاز. وجعل الشيخ فيه نظراً من حيث إنَّ النصب في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يحتاج إلى سماع من العرب، قال السمين: «وفيما قاله نظر؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهوم من فعل الودادة، بل المفهوم من لفظ «لو» المشعرة بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها، فظهر ما قاله من غير تَـوَقُّف»[2].

وقَدَّر الزمخشري تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قَوَّامين بالقسط شهداءَ لله ولو على أنفسكم﴾[3] بأن المعنى: وإنْ كانت الشهادة وَبالاً على أنفسكم. فقال الشيخ: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كون مقيد، والكون المقيد لا يجوز حَذْفُهُ بل المـطلق». قال السمين: «وهذا الرد ليس بشيء لأنه قصد تفسير المعنى، ومبادىء النحو لا تخفى على آحاد الطلبة، فكيف بشيخ الصناعة؟»[4].

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُم الصلاة... لَأُكَفِّرَنَّ عنكم سيئاتكم﴾[5] قال الزمخشري: إن قوله «لأكفرن» ساد مسد جوابي القسم والشرط. وفَهِمَ أبو حيان من هذه العبارة مخالفةَ المعروف في الصناعة من حكم اجتماع الشرط والقسم وأن الجواب للأسبق منهما. قال السمين: «هذه اللام هي جواب القسم لسَبْقِه، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وهذا هو معنى قول الزمخشري لا كما فهمه الشيخ»[6].

---

(١) النساء آية ٨٩.
(٢) الورقة ٢١٦ ب.
(٣) النساء آية ١٣٥.
(٤) الورقة ٢٢٢ ب.
(٥) المائدة آية ١٢.
(٦) الورقة ٢٣٧ ب.

وأجاز الزمخشري في «وأخي» من قوله تعالى: ﴿قال ربِّ إني لا أَمْلِكُ إلا نفسي وأخي﴾[1] أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكنِّ في «أملك» وردَّ عليه الشيخ هذا الإعراب بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط، وليس المعنى على ذلك. قال المؤلف: «وهذا الردُّ ليس بشيء، لأن القائل بهذا الوجه صرَّح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللَّبْس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه يملك أمر نفسه»[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطْتَ إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يديَ إليك لأقتلك﴾[3] قال الزمخشري: إن «ما أنا بباسط» جزاء للشرط. فقال الشيخ: «هذا جواب للقسم لا للشرط، لأنه لو كان جواباً للشرط للزمته الفاء لكونه منفياً بـ «ما» والأداة جازمة، وللزم أيضاً خَرْم تلك القاعدة: وهو كونه لم يُجِبْ الأسبق منهما». قال السمين: «وهذا ليس بشيء، لأن الزمخشري سَمَّاه جزاء للشرط لمَّا كان دالاً على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك **ولكنه مُغْرَى بأن يُقال**: قد اعترض على الزمخشري»[4] وأنت ترى كيف أنه قد جارَ على الشيخ في هذه العبارة الأخيرة!!.

(ج) وقد يرى المؤلف أن أبا حيان قد عزا كلاماً للزمخشري لم يقل به، ثم بنى على ذلك بعض الاعتراضات، فيقف موقف المنصف ويُرَدِّد قول الزمخشري لينبِّه على الفرق بين النص والمنقول عنه. ففي قوله تعالى: ﴿للذين يُـؤْلُون مِنْ نسائهم تَرَبُّصُ أربعةِ أشهر﴾[5]، قال السمين: «تتعلق «مِنْ» بمحذوف، والتقدير: والذين يُـؤْلُوْن لهم من نسائهم تَرَبُّص أربعة، قد

---

(١) المائدة آية ٢٥.
(٢) الورقة ٢٤٠ أ.
(٣) المائدة آية ٢٨.
(٤) الورقة ٢٤٠ ب.
(٥) البقرة آية ٢٢٦.

تعلَّق بما يتعلَّق به «لهم» المحذوف، هكذا قدَّره الشيخ وعزاه للزمخشري، وفيه نظر، فإن الزمخشري قال: ويجوز أن يـراد: «لهم من نسائهم تـربُّصُ» كقولك: لي منك كذا، فقوله «لهم» لم يُرِدْ به أن ثَمَّ شيئاً محذوفاً وهو لفظ «لهم» إنما أراد أن يُعَلِّق «مِنْ» بالاستقرار الذي تعلق به «للذين»، غاية ما فيه أنه أتى بضمير الذين تبييناً للمعزوّ»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ ليس له ولدٌ﴾[2] قال الشيخ: «ومنع الزمخشري أن يكون قوله: «ليس له ولد» جملة حالية من الضمير في «هَلَك» فقال: ومحل «ليس له ولد» الرفع على الصفة لا النصب على الحال. قال المؤلف: «والزمخشري لم يقل كذلك، أي لم يمنع كونها حالاً من الضمير في «هَلَك» بل منع حاليتها على العموم، كما هو ظاهر قوله، ويحتمل أنه أراد مَنْعَ حاليتها من «امرؤ» لأنه نكرة، لكن النكرة هنا قد تخصصت بالوصف، والذي ينبغي امتناع حاليتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارة الزمخشري. ثم يُعَلِّل السمين ذلك[3].

(د) وقد يعتقد أبو حيان أن الزمخشري خرج عن أصول الصناعة في بعض تقديراته المعنوية، فيردُّ السمين ذلك، ويرى أن الصناعة معه، وذلك لأن ما ذهب إليه يعضده السماع والقياس، أو هو مذهب لطائفة من العلماء: فقد خَرَّج الزمخشري بعض الآيات على الفصل بين المتضايقين، فيرفض أبو حيان ذلك، ويَعُدُّه من ضرائر الشعر، فقال المؤلف: «أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال لأنه قد فُصِل بالمفعول في قراءة ابن عامر فبالظرف

---

(١) الورقة ٨٨ أ.
(٢) النساء آية ١٧٦.
(٣) الورقة ٢٣١ ب.

وشبهه أَوْلَى»[1]، ومن المعروف أن مسألة الفصل هذه جائزة عند الكوفيين ممنوعة عند البصريين.

ويرى الزمخشري أن «مِن» في قوله تعالى: ﴿من الذين هادوا يُحَرِّفون الكَلِمَ﴾[2] هِي بيان للموصول في قوله: ﴿ألم تَرَ إلى الذين أوتوا﴾ لأنهم يهود ونصارى، فبيَّنهم باليهود، واعترض عليه الشيخ ذلك بحجَّة الفصل بينهما بثلاثِ جمل. قال المؤلف: «وفيه نظرٌ، فإن الجمل هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّر الشيئين شيئاً واحداً»[3].

وأعرب «أَجْراً» من قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ الله المجاهدين على القاعدين أَجْراً عظيماً درجات منه﴾[4] حالاً من«درجات»وانتصب على الحال من النكرة التي هي «درجات» مُقَدَّمة عليها. قال أبو حيان: «وهو غيرُ ظاهرٍ لأنه لو تأخَّر عن درجات لم يَجُزْ أن يكون نعتاً لدرجات لعدم المطابقة؛ لأنَّ «درجات» جمع و «أَجْر» مفرد» قال السمين: «وهي غفلةٌ فإنَّ «أجراً» مصدرٌ، والأفصحُ فيه أن يُوَحَّد ويُذَكَّر مطلقاً»[5].

وقال الزمخشري: إنَّ جملة لَيُـؤْمِنَنَّ به» من قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾[6] جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره: وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به، والمعنى: وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمنن. قال الشيخ: «وهو غلط فاحش إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلخ، وصفة «أحد» المحذوف إنما

---

(١) الورقة ٤٥ ب.
(٢) النساء آية ٤٦.
(٣) الورقة ٢١٠ أ.
(٤) النساء آية ٩٥.
(٥) الورقة ٢١٨ أ.
(٦) النساء آية ١٥٩.

هو الجار والمجرور كما قدَّرناه، وأمَّا قوله: «ليؤمِنَنَّ به» فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم والقسم محذوف، والقسم وجوابُه خبرٌ للمبتدأ، إذ لا ينتظم من«أحد»والمجرور إسنادٌ لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذاك هو مَحَطُّ الفائدة، إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي. قال السمين: «وهذا كما ترى قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلطٌ وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظمُ الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله وهو كلام مفيد مستقيم، غاية ما في الباب أن «إلا» دخلت على الصفة لتفيد الحصر، وأما رَدُّه عليه حيث قال: «جملة قسمية» وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثلُ هذه الاعتراضات»[1].

وأنت ترى في الفقرة الأخيرة مدى تعلُّقِ أبي حيان باللفظيات وجَرْيِه وراء ظاهرها.

وفي قوله تعالى: ﴿إنما وليُّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة﴾[2]، قال الشيخ بعد أن نقل عن الزمخشري وجهي البدل وإضمار المبتدأ فقط في الموصول الثاني: «ولا أدري ما الذي منعه من الصفة إذ هو المتبادر إلى الذهن، ولأن المبدل منه على نية الطرح وهو لا يَصِحُّ هنا، لأنه هو الوصف المترتب عليه صحة ما بعده من الأوصاف» قال المؤلف: «لا نسلِّم أن المتبادر إلى الذهن الوصف بل البدل هو المتبادر، وأيضاً فإن الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤول بالمشتق وليس بمشتق، ولا نُسَلِّم أن المبدل منه على نية الطرح وهو المنقول عن سيبويه»[3].

---

(١) الورقة ٢٢٨ أ.
(٢) المائدة آية ٥٥.
(٣) الورقة ٢٥٢ أ.

(د) موقفه من الزمخشري:

وجدنا المؤلف في المناقشات السابقة قد ينتصر لموقف الزمخشري حين يتعرَّض له أبو حيان، وذكرنا قبلاً أن هذا التأييد ليس معناه اتفاق ما بين الرجلين من نزعات واتجاهات، وإنما كان لأسباب خلفيّة أثّرت في الموقف، ونود الآن أن نؤكد على تغاير منهجي الزمخشري والسمين، حيث إن الأخير ينهج منهج الالتزام في القراءات المتواترة وقوانين الصناعة وظاهر اللغة، في حين أن الأول ينشد المرونة والتحرر من هذه الأطر والحدود، بالإضافة إلى تغاير منهج الرجلين في مسائل العقيدة، ومن هنا وجدنا السمين يعترض على الزمخشري كلما وجده يحقق اتجاهه ويوغل فيه.

(أ) فمن ناحية المعنى والتفسير كان الزمخشري يرى أن الحَواريِّين لم يكونوا مؤمنين حين عرض القرآن الكريم لمقولتهم: ﴿هل يستطيع ربك أن ينزِّل علينا مائدةً من السماء﴾[1]. قال السمين: «والحق أنهم مؤمنون، وقوله ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع»، ثم يمضي في تخريج كلامهم على الوجه المناسب[2].

وقَدَّر الزمخشري أن الضمير في «اتَّخَذُوها» من قوله تعالى: ﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة اتَّخذوها هُزواً ولَعِباً﴾[3] يجوز أن يعودَ على المصدر المفهوم من الفعل أي: اتخذوا المناداة، قال السمين: «وفيه بُعْدٌ إذ لا حاجة تدعو إليه مع التصريح بما يصلح أن يعود عليه الضمير»[4].

واعتاد الزمخشري أن يفرِّق بين نَزَّل وأنزل في القرآن الكريم، فالأولى

---

(١) المائدة آية ١١٣.

(٢) الورقة ٢٩١ ب.

(٣) المائدة ٥٨.

(٤) الورقة ٢٥٣ ب.

تدل على التكثير عنده، ولم يرتضِ الحلبي ذلك فكان يرى أن التضعيف في «نَزَّل» للتعدية، مرادفاً للهمزة لا للتكثير، ودعم رأيه بشواهد مناسبة[1].

ويرى الزمخشري أن المقصودَ بقوله تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيين لَمَا آتيتكُم من كتاب وحكمة، ثم جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لما معكم لتؤمِنُنَّ به ولتَنْصُرُنَّه﴾[2] هم أهل الكتاب، ويرد على زعمهم تهكماً بهم، لأنهم كانوا يقولون: نحن أَوْلى بالنبوة من محمد صلى الله عليه وسلم لأنَّا أهل كتاب، ومِنَّا كان النبيون، قال السمين: «وهذا الذي قاله بعيدٌ جداً، كيف يُسَمِّيهم أنبياء تهكماً بهم، ولم يكن ثمة قرينةٌ تبيِّن ذلك؟»[3].

وفي الاشتقاق يرى الزمخشري أنَّ لفظة «السبت» هي مصدر «سَبَتَت اليهود» إذا عظمت يوم السبت. قال السمين: «وفيه نظر، فإن هذا اللفظ موجود، واشتقاقه مذكور في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك»[4].

ويرى الزمخشري أن اسم الله تعالى مقحم في الآية: ﴿يخادعون اللَّـهَ والذين آمنوا﴾[5]، والمعنى: يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب أعجبني زيد وكرمه، المعنى: أعجبني كرم زيد، وإنما ذُكِرَ زيد توطئةً لذكر كرمه، قال السمين: «وهذا منه غير مُرْضٍ؛ لأنه إذا صَحَّ نسبة مخادعتهم إلى اللَّـهِ فلا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء زيادة اسم الله تعالى، وأمَّا «أعجبني زيد وكرمه» فإن الإعجاب أُسند إلى زيدٍ بجملته، ثم عطف عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة»[6].

---

(١) الورقة ٢٢٤ أ.
(٢) آل عمران آية ٨١.
(٣) الورقة ١٦١ أ.
(٤) الورقة ٢٨ أ.
(٥) البقرة آية ٩.
(٦) الورقة ١٤ ب.

وهكذا وَجَدْنَا السمين لا يرتضي توسُّعَ الزمخشري في ظاهر المعنى الذي توحي به الآية، وإنما يطالبه بأن يكون قريباً من دلالات ألفاظها، ولا حاجة إلى إعطاء هذه الألفاظ أكثر مما يكمن فيها.

(ب) ومن ناحية الصناعة، كثيراً ما وقف أَمامَهُ معترضاً على مخالفته لقوانينها، ومن ذلك أن الزمخشري كان يرى الموصولَ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾[1] مثل قوله تعالى: ﴿وخُضْتُم كالـذي خاضوا﴾ فقد حذف بعض الموصول لاستطالته، ولذلك نهكوه بالحذف، وجمعه بالواو والنون علامة لزيادة الدلالة، قال الحلبي: «وهذا القولُ فيه نظر من وجهين، أحدُهما: أن قوله ظاهر في جعل هذه الآية من باب حذف نون الذين، وكان ينبغي أن يطابِقَ الضمير جمعاً. والوجه الثاني: أنه اعتقد كون أل الموصولة بقية الذي، وليس كذلك بل أل الموصولة اسم موصول مستقل»[2].

وأعرب الزمخشري قوله تعالى: «نَفسَه» من الآية: ﴿وَمَنْ يرغب عن ملَّةِ إبراهيم إلَّا مَنْ سَفِهَ نفسه﴾[3] من شذوذ تعريف التمييز نحو:

ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

وقوله:

أَجَبَّ الظهرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ

فجعل الرقاب والظهر تمييزين، قال السمين: «وليس كذلك بل هما مشبَّهان بالمفعول به، لأنهما معمولا صفة مشبهة وهي الشُّعْر جمع أَشْعَر، وأَجَبَّ وهو اسم»[4].

---

(1) البقرة آية ١٧.
(2) الورقة ١٨ ب.
(3) البقرة آية ١٣٠.
(4) الورقة ٥٣ ب.

ويجيز الزمخشري زيادة «كان» وهي عاملةٌ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

قال المؤلف: «وفي زيادتها عاملةً نظرٌ لا يَخْفى» ثم يَعْرِض تخريج الشاهد السابق[1].

وفي قوله تعالى: ﴿كُتب عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم أياماً معدودات﴾[2] قال الزمخشري: إن «أياماً» منصوب بالصيام. قال السمين: «وهذا ليس بشيء لأنه يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو قوله «كما كُتِبَ» لأنه ليس معمولاً للمصدر»[3].

وأعرب «إذْ» من قوله تعالى: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم﴾[4] بدلاً من «إذ قالتِ» الواردة في الآية ٤٢، قال السمين: «وفيه بُعْدٌ لكثرة الفاصلِ بين البَدَلِ والمُبْدَل منه»[5].

وقَدَّر الزمخشري الصناعةَ في قوله تعالى: ﴿يريدُ الله ليبيِّن لكم﴾[6] بقوله: يريدُ الله أن يبيِّنَ، فزيدت اللامُ مؤكدةً لإرادة التبيين. قال السمين: «وهذا خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه «أَنْ» تضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضمر فيما نص النحويون بعد لامٍ إلاّ وتلك اللام للتعليل أو للجحود»[7].

(١) الورقة ٥٧ أ.
(٢) البقرة آية ١٨٣.
(٣) الورقة ٦٨ أ.
(٤) آل عمران آية ٤٥.
(٥) الورقة ١٤٥ ب.
(٦) النساء آية ٢٦.
(٧) الورقة ٢٠٦ ب.

ويرى أن جملة ﴿واتخذ اللَّهُ إبراهيمَ خليلا﴾[1] معترضة، نحو ما يجيء في الشعر من قولهم: والحوادِثُ جَمَّةٌ. قال السمين: «فإن عنى بالاعتراض المصطلحَ عليه فليس ثَمَّ اعتراض، إذ الاعتراض بين متلازمين، وتنظيره بقوله: «والحوادث جَمَّة» يُشْعِر بالاعتراض المصطلح عليه»[2].

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم﴾[3]: إن في السؤال معنى القول، فلذلك وقع بعده: ماذا أُحِلَّ لهم، كأنه قيل: يقولون ماذا أُحِلَّ لهم، قال المؤلف: «ولا حاجَةَ إلى تضمُّن السؤال معنى القول، لأن السؤالَ يُعَلَّق بالاستفهام كمسببه»[4].

(ج) وفي صدد القراءات كان الزمخشري أحد الذين لا يرعوون عن ثَلْبها حين يجدونها تخرج عن تفسيراتهم وقواعدهم، لذلك وقف منه المؤلف موقف المزيِّف لأقواله: فقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام في ﴿يغفر لمَن﴾[5] واستضعف الزمخشري ذلك، ونسب رواة أبي عمرو للخطأ واللحن لقلة ضبطهم ودرايتهم فيما زعم، فهاجمه وقال: «وهذا منه غير مُرْضٍ، إذ القراء مَعْنِيُّونَ بهذا الشأن لأنهم تلَقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعي، ومن جملة رواة أبي عمرو اليزيدي إمام النحو واللغة فكيف يقال: إن الراوي عن أبي عمرو مخطىء؟»[6].

ووصف الزمخشري قراءةَ ابن محيصن: ﴿ثم أَطُّرُه﴾[7] بإدغام الضاد

---

(1) النساء آية ١٢٥.
(2) الورقة ٢٢٠ أ.
(3) المائدة آية ٤.
(4) الورقة ٢٣٥ أ.
(5) البقرة آية ٢٨٤.
(6) الورقة ١٢٠ ب.
(7) الآية ١٢٦ من البقرة.

في الطاء بأنها مرذولة لأن الضاد عنده من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها وهي حروف: ضم شفر، قال المؤلف: «وفيه نظر؛ فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، وعرض أمثلة من إدغام القرَّاء لها»[1].

وقرأ ورش عن نافع بإبدال الهمزة الثانية ألفاً مَحْضَةً من قوله تعالى: ﴿أأنذرتهم﴾[2] فوصفها الزمخشري باللحن، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال المؤلف: «وهذا منه ليس بصوابٍ لثبوت هذه القراءة تواتراً» ثم يَعْرِضُ ما يؤكد صِحَّةَ القراءة[3].

وقرأ عمرو بن عبيد: ﴿ألم. اللّـه﴾[4] بكسر الميم. قال الزمخشري: وما هي بمقبولة، فردَّ عليه بقوله: «والعجبُ منه كيف تجرَّأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة»؟[5].

(د) رأينا المؤلِّف في الفقرات السابقة وهو ينتقد الزمخشري في أمثلة ليس لأبـي حيان علاقةٌ فيها، وكان في نقده صريحاً كلَّ الصراحة، وذلك يعكس مذهبه، غير أننا نجده يؤيده في أمثلة أخرى، وتلك الأمثلة ليس لأبـي حيان علاقة فيها أيضاً، غير أنها لا تبلغُ مَبْلَغَ المناقشات التي كنا أشرنا إليها وهي لا تتعدَّى مجاراته له في أبعاد المعاني التي يصل إليها، أو ارتياحه لوجه الصناعة الذي ذهب إليه[6].

---

(١) الورقة ٥٢ ب.
(٢) البقرة آية ٦.
(٣) الورقة ١٢ ب.
(٤) آل عمران آية ١.
(٥) الورقة ١٢٣ ب.
(٦) انظر الورقة ٤ أ، ٣٤ أ، ١٦٧ ب، ٢٢٧ ب، ٢٢٩ أ، ٢٦٢ أ، ٢٧١ ب، ٢٨٤ ب.

٧ ــ المفسـر:

عندما رسم المؤلف منهجَ كتابه في المقدمة أوضح أن مهمته هي البحث في علوم خمسة هي: اللغة والإعراب والتصريف والمعاني والبيان، ولدى استعراض كتابه لاحظنا تَمَسُّكَه بهذه العلوم، فلم يكن لِيَتَعَدَّاها إلى التفسير، الأمر الذي قد نجده في كتب الإعراب الأخرى، فهو لا يخوض في التفسير إلا بالقَدْر الذي يتصل بالمعاني والإعراب، ومِنْ هنا لم يكن يشير إلى المذاهب الفقهية والروايات المأثورة سوى إشارات عابرة، وكأنه كان يشعر كلما هَمَّ أن يخوضَ فيها أنَّ عليه أن يبقى وفيًّا بما رسمه في منهجه.

ومن مظاهر حديثه عن التفسير أنه قد يُضَعِّفُ بعضَ الروايات المأثورة في التفسير مستنداً إلى بعض الحقائق اللغوية، فقد رُوِيَ عن عليّ أن العِجْل إنما سُمِّي بذلك لأنهم تَعَجَّلُوا عبادَته قبل مجيء موسى، فيردُّ على هذا التفسير بقوله: «وهذا لا يَصِحُّ عنه فإن هذا الاسم معروف قبل ذلك»[١].

وأكثر ما نلقاه فيه أنه يعرض أقوال المفسرين في معنى كلمة معينة من الآية دون أن يُرَجِّح شيئاً من هذه الأقوال، ففي قوله تعالى: ﴿قالوا: أَتُحَدِّثُونَهُم بما فَتَحَ الله عليكم ليحاجُّوكُم﴾[٢] قال: «والفتح هنا معناه الحكم والقضاء، وقيل الفَتَّاحُ: القاضي بلغة اليمن، وقيل: الانزال، وقيل: الإعلام أو التبيين أو المَنّ، وكل هذه أقوال مذكورة في التفسير»[٣].

وقد يرفض بعضَ التفاسير دون أن يُبَيِّنَ سبب الرفض، فقد فسَّر ابن عطية قوله تعالى: ﴿ثم تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قليلاً منكم﴾[٤] بأن القلة في الإيمان،

---

(١) الورقة ٥٩ من نسخة ع.

(٢) الآية ٧٦ من البقرة.

(٣) الورقة ٣١ ب.

(٤) البقرة آية ٨٣.

أي لم يَبْقَ حين عَصَوا وكفر آخرهم بمحمد صلى الله عليه وسلم إلا إيمان قليل إذ لا ينفعهم، فردَّ عليه السمين بقوله: «وهذا قولٌ بعيد جداً أو ممتنع»[1].

وقد يبرر رفضَه للتفسير ويأخذ الحجَّة من الآية نفسها، فقد قال السدِّي وابن جريج في قوله تعالى: ﴿وأَشْرِبُوا في قلوبهم العِجْلَ﴾[2] إن الإشراب هنا حقيقةٌ، لأنه يُرْوى أن موسى عليه السلام بَرَدَ العجل بالمبرد ثم جعل تلك البُرادة في ماء وأمرهم بشربه، فَمَنْ كان يحب العجل ظهرت البرادة على شفتيه»، ويتعقب المؤلف هذا التفسير بقوله: «وهذا يَرُدُّه قوله تعالى: «في قلوبهم»[3].

وقد ينقل المؤلف رأي الزمخشري في تضعيف بعض التفسيرات، ويمسك عن التعليق على هذا التضعيف، فقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ إلى الذين خَرَجوا من ديارهم وهم ألوفٌ﴾[4] إن تفسير بعضهم للآية «خرجوا وهم مُؤْتلفون» من بِدَعِ التفاسير[5].

وقد يَعْرِض أكثر من رأي ويرجِّح أحدها دونَ أن يُبْدِي حُجَّةً لهذا الترجيح، ففي قوله تعالى: ﴿لا يَسْأَلُونَ الناس إلحافاً﴾[6] تفسيران، أحدهما: أنهم يسألون لكن لا بإلحاف، والآخر أنهم لا يسألون ولا يُلْحفون، قال المؤلف: «والمعنيان منقولان في التفسير، والأرجح الأول عندهم»[7].

(١) الورقة ٣٥ ب.
(٢) البقرة آية ٩٣.
(٣) الورقة ٩١ أ.
(٤) البقرة آية ٢٤٣.
(٥) الورقة ٩٧ ب.
(٦) البقرة آية ٢٧٣.
(٧) الورقة ١١٠ ب.

وقد يتخذ موقف المحافظة الشديدة من التأويلات البعيدة، فهو يُشَنِّع على أبي حيان تفسيره لقوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ الله الجهر بالسوء إلا مَنْ ظُلِم﴾[1] ويقول: «وأمّا تأويل الآية بما ذكره فالتجوُّزُ في ذلك أمر خطر فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على مثله»[2].

وهكذا لم يكن المؤلف ليعدم الإشارة إلى التفسير أو يدلي رأياً فيه كلما سنحت الفرصة له، ولكنه كان يحس دائماً أنه رجل نحو ولغة، وسيبقى ملتزماً بالمنهج الذي ارتضاه.

□ □ □

---

(١) النساء آية ١٤٩.

(٢) الورقة ٢٢٧ أ.

الخاتمة

عرضنا في الدراسة السابقة معالم الكتاب، فأوضحنا مصادره وقسمناها إلى مصادر رئيسة ومصادر ثانوية، ثم تحدثنا عن منهج الكتاب وأهميته، وبعد ذلك أخذنا في تفصيل مذهب المؤلف، فقد كان بصريَّ الاتجاه ملتزماً بالقراءات والصناعة وظاهر النصوص، وشرحنا موقفه من أصول الصناعة ونعني بها السماع والقياس والاستصحاب، ثم بيَّنَّا موقفه من القراءات شاذها ومتواترها، ثم فصَّلنا في مناقشاته للمعربين أبي حيان وأبي البقاء وابن عطية والزمخشري، وعرضنا أخيراً جانب التفسير في الكتاب.

ونرجو أن نكون قد قَدَّمْنا بهذا ما يضيء للقارىء الكريم معالم الكتاب ويوضّح مَسارَه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

□ □ □

وصف مخطوطات الكتاب

تتوزَّع في مظان المخطوطات العربية نسخ كثيرة من الكتاب، سواء في المشرق أو في المغرب، فلا تكاد مكتبة كبيرة للمخطوطات تخلو من نسخةٍ منه كاملة أو ناقصة، وهذا في الحقيقة يشير إلى ذيوع الكتاب وانتشاره. وقد قمت بالاطلاع على طائفة كبيرة منها، وصَوَّرْتُ بالمايكروفلم ما رأيته مفيداً لي في عملي، ثم شرعت في تكبير هذه الأفلام، كما أنني اكتفيت بالاطلاع على طائفة منها عن قرب من دون تصويرها. وسوف أصف الآن ما وقع لي من نسخ الكتاب، ولا أريد الحصر لما ذكرته من كثرةالنسخ المخطوطة من ناحية، ولأنني عثرت على النسخة التي قطعت قول كل خطيب وهي نسخة المؤلف من ناحية ثانية.

نستطيع أن نُقَوِّمَ مخطوطات «الدر» على شكلين: مخطوطات عالية القيمة، وقد اعتمدناها في التحقيق، ومخطوطات مهملة بسبب رداءتها، أو صعوبة الحصول عليها.

١ ـ المخطوطات عالية القيمة:

وسوف نسردها حسب قيمتها لدينا:

١ ـ **نسخة الأصل**: وهي بخط المؤلف، وإعرابه يشمل القرآن الكريم كله وهي في أربعة مجلدات:

ـ **المجلد الأول**: من أول القرآن الكريم من الاستعاذة إلى الورقة ١٨٠ حيث تبدأ الآية ٤٤ من آل عمران. ولم يسجل المؤلف على هذا المجلد تاريخ نسخه. وهو برقم (١١٦).

ـ **المجلد الثاني**: من الورقة ١٨١، والآية ٤٤ من آل عمران إلى الورقة ٤٥١ حيث يبدأ بالآية ٩٨ من التوبة، وقد كتب المؤلف في خاتمة هذا المجلد سنة نسخه وهي سنة ٧٣٣، وهو برقم (١١٧).

ـ **المجلد الثالث**: من الورقة ٤٥٢ والآية ٩٨ من التوبة إلى الآية ٢٢ من سورة النمل عند الورقة ٦٩٢. وقد كتبه المؤلف سنة ٧٣٣ وهو برقم (١١٨).

ـ **المجلد الرابع**: من الورقة ٦٩٣، عند الآية ٢٢ من سورة النمل إلى آخر القرآن الكريم، وقد فرغ منه سنة ٧٣٤، وهو برقم (١١٩).

وهذه المجلدات الأربعة محفوظة في مكتبة شهيد علي باشا في استانبول بتركيا تحت رقم (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩). وقد اطلعت عليها بنفسي في أثناء سفري إلى استانبول، وباشرت فحصها على نحو دقيق، وتبين لي بالدليل القطعي أنها بخط المؤلف، ولم أقع على أي إشارة تجعلني أشك في هذا الحكم: فنحن نقرأ في خاتمة الجزء الثاني العبارة التالية: «تمَّ الجزء الثاني بحوله وقدرته على يد عبده وفقيره أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي حامداً ومُصَلِيًّا في شهور سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة»، ومثل هذه العبارة نقرؤها في خاتمة الثاني والثالث. كما نقرأ في أول الجزء الثاني عبارة كتبها مالك النسخة: «ملكه بالبيع الصحيح من ورثة المصنف محمد السلمي الشافعي»، كما نطالع في أول النسخة عبارة «خطه رحمه الله». وتبدأ النسخة بالبسملة رَبِّ أَعِنْ وَيَسِّرْ، ثم بالحمد والثناء، وليس فيها ما نجده عادة في النسخ الأخرى من كلام النُسَّاخ من مثل: قال الإمام العَلَّامة إمام دهره وفريد عصره.

وتختلف الصفحات من حيث عدد الأسطر، فثمة صفحات تضم أربعين سطراً تقريباً، وفي كل سطر أكثر من عشرين كلمة، على حين أن بعض الصفحات تضم عشرين سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات. وقد حدث سقط

من هذه النسخة وذلك من الآية ٢٤ إلى الآية ٦١ من البقرة، ولا ندري عدد صفحات هذا الإعراب لأن المخطوطة غير مرقمة، كما سقطت الورقة ٣٦ كلها. ويعتري الخرم بعض الصفحات ولا سيما الورقتان ٣٧، ٤٥. وقد تغيَّر خط النسخة في أوراق: ٥ ب، ٦ أ ومن ١٢ ب إلى ٢٦ أ، ١١٧ ب، ١١٨ أ، ١١٨ ب، ١١٩ أ. ويبدو أن مالك النسخة قد وجد هذه الأوراق ساقطة من نسخته فنقلها من نسخة ثانية. ويبدو أن النسخة التي نقل منها كانت موثقة كاملة، ولذلك فإن الأخطاء التي نجدها في هذه الأوراق التي تغيَّر خطها محدودة، وقد أَثْبَتْنا الأصل وأشرنا إلى الاختلافات المهمة عن باقي النسخ. وقد حدث اضطراب كبير في ترتيب أوراق هذه النسخة في أثناء تجليدها، فالورقة ١٠٨ أ مثلاً وُضِعت عند الورقة ٩٩، والورقة ١٠٠ أ وضعت عند الورقة ١٠٥، ويبدو أن الكتاب كان مبعثر الأوراق لدى العثور عليه، ولم يهتد القائمون على المكتبة إلى ترتيبه على نحوٍ سليم فجلَّدوه على غير هدى وعلم، وقد دفَعَنا هذا إلى نظر طويل في تسلسل الإعراب من ناحية، والاستئناس بالمعنى من ناحية ثانية، وسير النسخ التالية من ناحية ثالثة.

أما عن خط المؤلف فقد كان من النوع النسخي وهو يحتاج إلى تمرُّسٍ فيه، فقد كان يهمل التنقيط أحياناً ولا يضبط سوى المشكل، ولم يكن يضع أية علامة للشعر، فقد يتابع كتابة بعض كلمات البيت في السطر الثاني، أو تراه يؤكد مذهبه بكلمتين من الشعر العربي من دون أية إشارة إلى ذلك.

ونحن أمام سؤالين يطرحهما علماء المخطوطات عندما يصادفون نسخاً بخط المؤلف: هل هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؟ وهل هي المبيضة أو المسودة؟ الواقع أننا لا نملك أجوبة قطعية عن هذين السؤالين، ولكننا نستطيع أن نقرر على سبيل أغلب الظن أن نسخة الأصل التي وصلتنا هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؛ وذلك لأن نسخ الكتاب على كثرتها وانتشارها لم نجد من بينها نسخة واحدة تنفرد بأي زيادة أو تعديلٍ أساس، ولم نقع

على نسخة ثانية بخط المؤلف يقول فيها: إن نسخته تلك معتمدة وغيرها ليس بمعتمد. أما جواب السؤال الثاني فهو ميسور وذلك لكثرة الإضافات التي نجدها على أطراف النسخة بخط المؤلف فهي على هذا مُسَوَّدَتُه، ويؤكد ذلك أن الرجل انتهى من نسخها سنة ٧٣٤هـ، وسنة وفاته ٧٥٦هـ، فالبعد الزمني كبير، فإما أن يكون قد نسخ نسخة ثانية بخطه على أساس أنها مُبَيَّضَتُه ولم تصلنا، وإما أن يكون قد اكتفى بمسودته التي وصلتنا، ومما يؤكد أن الكتاب كما يريده مؤلفه هو هذه النسخة التي وصلتنا ــ على الرغم من كونها مسودته ــ أن جميع النسخ التي اطلعنا عليها وهي كثيرة عدداً مختلفة مكاناً تتفق مع النسخة التي وصلتنا من حيث إقرار إضافاته وسَيْرُها مع عبارة المؤلف كلمة كلمة فلا نجد تعديلاً أو إضافة جديدة أو حذفاً، صحيح أنها تتفاوت من حيث القيمة العلمية ولكنها تتفق مع النسخة التي وصلتنا.

أمَّا مسألة الزيادات فإننا نجد على أطراف كثير من الصفحات جملاً تقصر أو تطول، كان المصنف يكتبها بخطه ويشير إلى مكانها بإشارة مميزة، وهذا يعني أنه يرغب في إضافتها إلى الأصل، وقد فعلنا ذلك. ونستطيع أن نصنف الزيادات على نوعين:

أولاً: ما أضافه المصنف في الوقت الذي كان يكتب فيه النسخة، حيث نراه مثلاً يغفل كلمات من قبيل السهو مثلاً، ثم يعود إلى تسجيلها على جانب الورقة، ويمضي في هذه الزيادات التي أغفلها أولاً غير ملتفت إلى ما أخذه من المساحة البيضاء الباقية وهو يسجل على طرفها، ففي الورقة ١١١ مثلاً استغرقت إضافاته جانباً كبيراً من الورقة، مع العلم أنه يكتب وقد أدارها، وعندما عاد إلى موضوعه الأول لم يَعُد السطر الواحد يتسع إلى أكثر من ثلاث أو أربع كلمات حيث إن باقي السطر قد شغله بتسجيل إضافته التي رآها.

ثانياً: ما كتبه المصنف بعد فراغه من النسخة، ويبدو هذا من كتابة الإضافات بمداد مغاير أو باختلاف في حجم الكلمة، فهو مثلاً كان قد قرر أن

هناك أربعة أوجه في إعراب هذه الكلمة، ثم يعود فيشطب على لفظه «أربعة» ليضع بدلاً منها«خمسة»، ثم يضع إشارة بعد ذكره الأوجه الأربعة وينتحي جانباً من الورقة ليسجل الوجه الخامس. ومن هذا القبيل ما نراه عندما يشرح معنى غامضاً لنَقْلٍ كان قد أثبته، فيبدأ إضافته بقوله «يعني»، أو يضيف شاهداً شعرياً إلى شواهد المسألة، أو يضيف اسم بعض القَرَأة الذين قرؤوا الوجه الذي يُوَجِّهُه في الآية، وقد يضيف وجهاً في الهامش ويَعُدُّه السادس مثلاً، وهذه الإضافة يضعها في ثنايا الوجه الخامس الذي لم ينته بعد من عرضه ومناقشته.

والحقيقة أنه ليس لدينا أية إشارة تُحَتِّمُ أنه كتب هذه الإضافات بعد فراغه من كتابة النسخة كلها، ويبقى حكمنا السابق من قبيل الترجيح، وهو إن ثبت فإنه يرفع من قيمة النسخة إضافةً إلى أنها بخط يده، فهي نسخة حَظِيَتْ بمراجعة المؤلف نفسه فباشر فيها التسديد والتعديل.

٢ ـ نسخة ع: وهي في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٣٢ تفسير، مصورة عن متحف الأوقاف بالأستانة، ورقمها في الأصل ١٥٩٣، وكُتِبَ على ورقة التعريف بها أنها في ٥٥٧ صفحة، ولكن تبين أنها في ٩٠ ورقة فقط. ولم يهتد القائمون على المعهد وقت تصويري هذه النسخة إلى السر في هذا الاختلاف. وهي تبدأ بأول القرآن الكريم، وتنتهي عند إعراب قوله تعالى ﴿وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعَمَّر﴾[1] وقد اعترى الخرم والرطوبة هذه النسخة في كثير من صفحاتها ولا سيما جوانبها، ولكنها تبقى نسخة قيِّمة، وقد كنا نستعين بها كثيراً لتحقيق الأوراق التي سقطت من نسخة الأصل، أو عندما تغمض هذه الأخيرة في توضيح كلماتها. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة إشارة إلى اسم ناسخها وتاريخ نسخها

(١) الآية ٩٦ من البقرة.

فإننا نرجِّح أن ناسخها هو البدرالبشتكي[1] الذي كتب نسخاً كثيرة من «الدر المصون» وذلك لأن خطه متميز من ناحية، ولأنه أشار في إحدى النسخ ـ كما سنرى ـ إلى أنه كتب ثماني نسخ من الكتاب نفسه فقد تكون نسخة ع هذه إحدى هذه النسخ.

والنسخة مضبوطة المُشْكِل مهتمة بالتنقيط وفَصْلِ الشواهد الشعرية عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين. وقد حدث اضطراب في ترتيب أوراقها من مثل الأوراق: ١٢ ــ ١٨ ــ ٤٠ الأمر الذي حدث في نسخة الأصل؛ وقد أشرنا إلى سببه وهو الخطأ في تجليدها في أثناء العثور عليها مبعثرة، وهذا ما يلاحظه الباحثون كثيراً.

٣ ــ **نسخة ب**: وهي في دار الكتب المصرية برقم ١٠٨ تفسير، وقد بقي من مجموع الكتاب المجلدات: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦. ويقع المجلد الثاني منها في ٢١٧ ورقة، ويبدأ من البقرة عند الآية ٢٧٢ وهي قوله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾ وينتهي في المائدة عند الآية ٢٧: ﴿واتلُ عليهم نبأ ابْنَيْ آدم﴾.

وهذه النسخة مكتوبة سنة ٨٠٠هـ بخط البدر البشتكي فهي إحدى نسخه الثماني. وتضم الصفحة نحواً من ٢٣ سطراً وفي كل سطر ٢٠ كلمة. وقد وقع في المجلدات السابقة خروم ورطوبة ولا سيما الأوراق الأولى من كل مجلد.

أما عن قيمتها فهي عالية وذلك لأن تاريخ نسخها قريب جداً من عهد المؤلف، ثم إن كتابتها تشير إلى عِلْمِيَّة ناسخها، وأذكر أن المرحوم الأستاذ رشاد عبدالمطلب خبير المخطوطات في الجامعة العربية أثنى على الناسخ

---

(١) محمد بن إبراهيم، كتب بخطِّه ما لا يدخل تحت الحصر، كان يكتب في اليوم خمس كراريس. توفي في سنة ٨٣٠. انظر: الضوء اللامع ٦/٢٧٧.

وقال: إنه نسخ كثيراً من مخطوطات الإمام الذهبي. كما أن النسخة منقوطة ولكنَّ ضبط المشكل فيها نادر. وعندما كان المؤلف يضيف بعض الزيادات كان هذا الناسخ يفطن إلى موضعها الذي يريده المؤلف، وهذا ما كانت النسخ الأخرى تضلُّ فيه وتتعثر. وأغلب الظن أن النسخة منقولة عن الأصل، وهذا ما كنا نحس به في أثناء المعارضة بينهما.

٤ ــ **نسخة ش**: وهي في مجلدين برقم (٧٦) و(٧٧) في مكتبة أيا صوفيا باستانبول. أما المجلد الأول فيبدأ من أول الأعراف إلى أول النور، ويقع في ٣٩٦ ورقة. وأما المجلد الثاني فهو من أول النور إلى آخر القرآن ويقع في ٣٥٥ ورقة. وهذه النسخة بخط البشتكي، ويبدو أنها منقولة عن خط المؤلف، وذلك لأن ناسخها يقول في خاتمة المجلد الأخير: «تم كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، قال مؤلفه: وافق الفراغ منه تصنيفاً وكتابة في العشر الأوسط من شهر رجب الفرد من شهور سنة ٧٣٤، وكتبه أحمد ابن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي هكذا وجد بخطه، وانتهى تعليق هذه النسخة، وهي ثامن نسخة علقتها من هذا الكتاب في مستهل رجب. الفقير إلى لطف الله وعفوه محمد بن إبراهيم بن محمدالشهير بالبدر البشتكي اللهم اغفر له وارحمه يا رب العالمين».

وهذه النسخة ذات قيمةعالية، وكنا نستأنس بها كثيراً في تحقيق الأعراف ومابعدها، وذلك لقلة أخطائها وإتقان ناسخها وكونها قريبة من زمن المؤلف، وهي كما أشرنا منقولة عن نسخة المؤلف. أما عدد سطورها فهي خمسة وعشرون سطراً في الصفحة، ويضم السطر نحواً من أربع عشرة كلمة، وهي من النسخ التي وقَفْنا عليها لدى زيارتنا لاستانبول.

٥ ــ **نسخة ي**: وهي برقم (٤٨) و(٤٩) و(٥٠)، محفوظة في مكتبة «يني جامعة» باستانبول، وتقع في ثلاثة مجلدات، وهي مكتوبة في الثالث

والعشرين من شوال سنة ٩٧٨هـ. وترصد الآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة يوسف فقط، وتضم الصفحة منها ٣١ سطراً، وفي كل سطر ١٩ كلمة. وخطها نسخي جيد واضح، ويَفْصِل ناسخها الشعر عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين صغيرتين. وعلى الرغم من بُعْدِها عن زمن المؤلف فهي تُعَدُّ من النسخ القيمة المعتمدة لدينا؛ وذلك لقربها من نسخة الأصل فهي منقولة منها أو من نسخة نقلت عن الأصل، وذلك ما لاحظناه لدى إجراء المقابلة، ولكن ناسخها لم يكن برجل علم فلم تَخْلُ من الأخطاء في كل صفحة منها، وقد يعود بعض هذه الأخطاء إلى غموض خط نسخة الأصل مما يجعل هذا الناسخ يرسم الكلمة رسماً، كما أن الزيادات التي كان المؤلف يضيفها إلى جانب أوراقه كانت تُسْقِطها هذه النسخة، أو تضل في معرفة مكانها الصحيح، إلا إذا كانت هذه الزيادات واردة في مكان واضح فيلحقها الناسخ بمكانها الصحيح.

وكانت هذه النسخة متن التحقيق عندما حصل سقط في أوائل نسخة المؤلف، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه، ولم نستطع إثبات نص نسخة (ع) لكثرة الخروم فيها، كما أننا لم نثبت نص نسخة (ب) لفقد المجلد الأول منها، وعلى الرغم من أننا أثبتنا نص(ي) ولكننا قد نفضِّل عليها أحياناً نسخة (ع) لأنها أعلى قيمة منها.

٦ ــ **نسخة ح**: وهي نسخة كاملة تقع في مجلدين كبيرين، محفوظة في المكتبة الأحمدية بمدينة حلب في سورية، تحت رقم ١١٠ تفسير، وتشمل القرآن كله، وليس فيها ما يشير إلى تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها، وعدد سطورها ٣٧ سطراً في الصفحة، وفي كل سطر نحو من سبع عشرة كلمة. ويكثر فيها إغفال الكلمة من التنقيط، وليس فيها ضبط، واعتراها سقط كثير، والشعر فيها غير مفصول عن كلام المؤلف، ولكنه عندما يبدأ بآية جديدة كان يكتب عبارة «قوله» بخط كبير مغاير. وقد تغيَّر خط الناسخ من الصفحة ٢٦١، ومن هذه الورقة تبدأ الأخطاء الفاضحة، حيث إن الناسخ الجديد كان بعيداً كل

البعد عن قواعد العلم، فهو غالباً ما يرسم الكلمة رسماً، مما اضطرنا إلى توقُّف الاعتماد عليها بدءاً من هذه الصفحة، وأما ما قبل ذلك فقد كنا نستأنس بها وبخاصة عندما حدث سقط من نسخة الأصل أو اعتراها الخرم أو غمضت قراءتها.

٧ ــ **نسخة ص**: وتقع في مجلد واحد برقم (٧٥) محفوظة في مكتبة آيا صوفيا باستانبول، وعدد أوراقها **٥٣٢** ورقة، من أول القرآن الكريم إلى آخر الأنعام، وهي بخط أحمد البحيري الأزهري وليس عليها تاريخ النسخ. وهذه النسخة من النسخ الرديئة التي وقفنا عليها فلا يخلو سطر واحد منها من تصحيف أو تحريف أو سقط، وكان الناسخ يجهل تماماً قواعد العربية. ومما زادها سوءاً أنها مضبوطة كلها، ولكن هذا الضبط بعيد عن الصواب، وإن كان الخط في غاية الجودة. وتضم الصفحة **٣٣** سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة، وتتشابه كثيراً مع نسخة (ح)، ولا يبعد أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد لأن بينهما تشابهاً في السقط والتصحيف والتحريف، وإن كانت (ح) أعلى قيمة منها، ولا نستطيع أن نرجح كون (ص) منقولة من (ح) لأن ثمة سطوراً مثبتة في الأولى وتخلو منها الثانية.

وقد اهتم الناسخ بتزيين نسخته وترتيبها، وذلك يبدو في جمال الخط وفصل الشعر عن غيره والتزام الدقة في حجم كل سطر. أما اعتمادنا عليها فقد كان محدوداً ومشوباً بالحذر.

٨ ــ **نسخة ك**: وهي برقم (١٠٧) تفسير. محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية. وبقي منها المجلد الثالث والمجلد الثامن فقط. يبدأ الثالث من قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خَلَتْ من قبله الرسل﴾(١)، وينتهي عند قوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بَحِيرَةٍ ولا سائبة﴾(٢). ويقع في

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٣ من المائدة.

١٩٦ ورقة. وتضم الصفحة ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ١٣ كلمة. وقد تَغَيَّر الخط في أواخرها. وليس في النسخة ما يشير إلى تاريخ نسخها واسم ناسخها. وأما اعتمادنا على هذه النسخة فقد كان محدوداً، حيث إن فيها سقطاً ولا تخلو من التصحيف والتحريف، وإن كنا نستضيء بها عند الحاجة.

٩ ــ **نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة**، وهي برقم (١٢١/٢٢٨) تفسير، في مجلد واحد، وتاريخها سنة ١١٧٨، بخط نسخي مذهب جميل، صفحاتها ١٤٢٢، وطول الصفحة ٣٢ سم وعرضها ١٨ سم، وفي الصفحة نحو من أربعين سطراً وفي كل سطر عشرون كلمة تقريباً. وهذه النسخة مليئة بالأخطاء التي تعود إلى التصحيف والتحريف، ونحن نرجح أن يكون كاتبها ليس برجل علم، غير أننا كنا نستأنس بها عندما يحدث سقط في نسخة المؤلف، وقد حدث أن تغيَّر خط نسخة الأصل في أوراق محدودة، ولذلك عُدْنا إلى ما بين أيدينا من نسخ لنقوِّم النص ونسدده.

* * *

٢ ــ المخطوطات المهملة:

وثمة نسخ أخرى للكتاب، نكتفي بذكر مظانِّها أو عَرْض وَصْفٍ موجز لها، لكونها ليست بذات قيمة أو لصعوبة الحصول عليها.

(أ) **نسخة المركز الثقافي في مدينة حماه بسوريا**: وهي في ثلاثة مجلدات كبيرة، الجزء الأول منها ينتهي بأول المائدة، وعدد أوراقه ٣٨٦ ورقة، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً، وفي كل سطر نحو من ١٣ كلمة، وخطها نسخي، وهي مكتوبة سنة ١١٤١هـ.

(ب) **نسخ المكتبة الظاهرية**: وتضم المكتبة الظاهرية بدمشق أجزاء مبعثرة تعود إلى نسخ مختلفة من الكتاب، منها: نسخة تبدأ من أول القرآن الكريم وتنتهي في أواخر سورة يوسف، انفرطت أوراقها، وكتبت سنة ١٠٠٣ بالمدينة المنورة، عدد أوراقها ٤٧٨ ورقة، برقم (٣٩١٧/ علوم قرآن).

ومنها: نسخة من أول الرعد إلى آخر الكتاب برقم (٥٦٥٢ / قرآن). ومنها: نسخة حديثة تقع في أربعة أجزاء، أما الأول فهو في ٣٣٤ ورقة برقم (٧٠٩٤/ علوم قرآن)، يبدأ من أول القرآن الكريم إلى آية ٢٢٣ من البقرة، وينتهي الجزء الثاني بإعراب آخر سورة آل عمران، ويقع في ٢٨٢ ورقة، ويبدأ الجزء الثالث بإعراب سورة النساء، وينتهي بآية ١٠٢ من المائدة، وهو في ٢٨٤ ورقة، وثمة جزء رابع يتممها ينتهي بإعراب آخر التوبة، ويقع في ٣٥٧ ورقة.

(ج) **نسخة المكتبة التيمورية**: وهي برقم (٣٨٤/ تفسير)، محفوظة في دار الكتب المصرية، وهي في عشرة مجلدات، فُقِد منها الأول، ويبدأ الثاني بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تعجَّل في يومينِ فلا إِثْمَ عليه﴾ من البقرة، وهو في ٦٢٣ ورقة، ويقع الثالث في ٣٢٣ ورقة، ويبدأ بسورة النساء وينتهي بالمائدة، وقد جرى إتمام المجلد الثاني من آية ١٧٢ إلى الأخير عن نسخة (١٠٨/ تفسير)[1]، بخط حديث.

(د) **النسخة الأزهرية**: في مجلد واحد هو الثالث من أصل النسخة، يقع في ٣١١ ورقة، برقم (٢٩٨) في مكتبة رواق الأتراك بالأزهر.

(هـ) **النسخة السعودية**: وهي محفوظة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية، وهي الجزء الثالث من أصل النسخة، برقم (١/ ٢٢٤٠ تفسير السعودية)، وبرقم متسلسل (٢٥)، ويستغرق ٢٢٠ ورقة، وقد كتبت سنة ٨٠٧ هـ.

(و) **النسخة التيمورية**: وهي نسخة أخرى من أول الزمر حتى نهاية الكتاب برقم (٦١٤/ تفسير)، في مجلد واحد كبير، تاريخ نسخها سنة ١٠١٣هـ في ٢٢٤ ورقة.

---

(١) انظر وصف هذه النسخة في عرضنا للمخطوطات عالية القيمة.

وقد أشار بروكلمان إضافة إلى ما عرضنا له بالوصف إلى النسخ التالية[1]:

١ ـ **نسخة غوتة**: ألمانيا الشرقية برقم (**٥٣٣**).

٢ ـ **نسخة راغب باشا**: في تركيا، وتقع في أربع مجلدات، برقم (**٢٤**).

٣ ـ **نسخة كوبرولي**: في تركيا، وتقع في مجلد واحد، برقم (**٩٩**).

٤ ـ **نسخة مكتبة الجزائر**: برقم (**٣٤٨**).

٥ ـ **نسخة المكتب الهندي**: بلندن، برقم (**١١٤١**).

٦ ـ **نسخة تونس جامع الزيتونة**: وتقع في عشرة مجلدات برقم (**٧٣**).

٧ ـ **نسخة داماد زاده**: بتركيا، برقم (**٩٥**).

٨ ـ **نسخة الموصل**: برقم (**١٠٢**).

٩ ـ **نسخة رامبور بالهند**: وتقع في خمسة مجلدات، الفهرست ١/٥٧.

وبهذا نكون قد عَرَضْنا ما وصل إليه علمنا عن مخطوطات «الدر المصون» وأعتقد أن الباحث يستطيع أن يدفع مقومات العمل العلمي إلى الأمام، ونرجو أن نكون قد أفَدْنا منها بتحقيقنا للكتاب وتقديمه إلى المكتبة الإسلامية.

□ □ □

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/١١١، الذيل ٢/١٣٨ (بالألمانية).

منهج التحقيق

١ ـ المتن :

رأينا في عرض المخطوطات أن ثمة نسخاً كثيرة جداً للكتاب، وبما أنه توفَّر لدينا نسخة كاملة بخط المؤلف نفسه فقد قطعت جهيزة قول كل خطيب، وهذا ما جَعَلَنا نثبتها في المتن، وقد ذكرنا في وصفها أنها قريبة من الوضوح. وقد حُفِظ جُلُّها من الخروم وما يعتري المخطوطات القديمة عادةً. ولم نر أية فائدة لإثبات اختلافات النسخ التي رجعنا إليها، أو إثبات ما تختلف به نسخة الأصل عن غيرها؛ وذلك لأن مثل هذه الاختلافات إنما يذكرها المحقق لغرض مهم، وهو المحافظة على ما وصل إليه من النسخ التي يعمل فيها، وإنْ هو إلا مجتهد يثبت في المتن ما يراه مستقيماً يعطي لكتابه الغرض المنشود، ومن هنا كان إثبات اختلافات النسخ في نصوص ضاعت منها نسخة المؤلف وسيلة لتقويم ما بقي من النسخ الأخرى واختيار أقرب ألفاظ يرى المحقق أنها من المؤلف، أما نحن فبين أيدينا نسخة بخط المؤلف فهل ثمة فائدة من شحن الكتاب بهوامش طويلة عريضة لأكثر من عشرين نسخة وقفنا عليها، وليت شعري ما كانت الهوامش غاية تُنْشَد لذاتها، وهل ثمة أمر أثقل على القارىء من أن ينقل نظره بين آونة وأخرى إلى الهامش ليقرأ كيف رسم هذا الناسخ تلك الكلمة، وكيف قرأ هذا الشاهد، أو يقرأ تنبيهاً من المحقق يفيد أنَّ ناسخاً آخر قد أسقط سطراً أو سطرين!! على أنه لا يُفْهم من كلامي أنني أهملت النسخ الأخرى للكتاب، إن حصولي عليها يُعَدُّ أمراً من مصلحة الكتاب ذاته، وقد قمت باختيار تسع نسخ وأثبتُّ في مسوداتي ما تختلف به

عن الأصل، وسمَّيْتُها قبلاً بنسخ عالية القيمة، وقد أَطَلْتُ في وصفها قبل قليل، ثم وضعتها أمامي وأنا أسير في قراءة الكتاب أستعين بها كلمة كلمة، فقد أرى رأياً في قراءة كلمة من الأصل أحسبها هي مقصود المؤلف، وليست كذلك، وعندما أرجع إلى النسخ الأخرى أجد أن منها مَنْ اجتهد في قراءة تلك الكلمة اجتهاداً أفضل من اجتهادي، فأصوِّب ما رآه هذا الناسخ حيث إنَّ رَسْمَ المؤلف يحتمل ذلك أكثر مما ذهبت إليه، كما أنني أفدت من هذه النسخ عندما حدث سقط من الأصل في إعراب الآيات ٢٤ ــ ٦١ من البقرة، والورقة ١٣٦ بوجهيها، ولم أتردد هنا في ذِكْرِ ما بينها من اختلافات للغرض الذي أشرت إليه من قبل وهو أن أعرض على القارىء ما ذَكَرَتْه النسخ حول المادة للوصول إلى أقرب نص يريده المؤلف، فأثبتُّ في المتن نسخة (ي) لأسباب ذكرتها لدى وصف النسخ. وبما أنني حصلت على صورة بالمايكروفلم لنسخة الأصل فقد سقط من هذا الفلم بعض الجمل التي كان المؤلف يسجلها على جانب الصفحة، أو أن هذه الجمل قد ظهرت في المصورة ولكن يصعب قراءتها بسبب الخرم أو رداءة الخط أو سقوط بعض حروف الكلمة، وكنت أرجع والحالة هذه إلى ما بين يديَّ من نسخ أستضيء بها لإثبات السقط، ولا أغفل الإشارة إلى ذلك.

فإنْ قال قائل: قد يكون للمؤلف نفسه أكثر من نسخة، فتأتي المخطوطات الأخرى ذات أشكال مختلفة، ومن هنا كان عليك أن تضع حساباً لهذا الاحتمال. فالجواب: أن هذا الأمر قد وضعته في حسابي منذ اللحظات الأولى لقراءة مخطوطات الكتاب فما وجدت له أثراً، وإنما وجَدْتُ أنَّ نسختي (ب) و (ع) الموثوقتين قد يصححان ما يغفل عنه المؤلف من قبيل السهو على نحو محدود جداً، فإذا قال المؤلف: «في المسألة أوجه» فقد يقوم أحدُ هذين الناسخين بِعَدِّ هذه الأوجه، ثم يثبت رقمها فيضيف من عنده العدد خمسة مثلاً، فيصير النص: «وفي المسألة خمسة أوجه». وقد يخطىء المؤلف

نحوياً، فيقوم الناسخ بتصحيح الخطأ، كأن يقول المؤلف: «واعلم أن في المسألة قولان» فيصحح الناسخ ليكتب: «قولين»، وقد نجد بعض الإضافات الطفيفة في بعض النسخ، كأن يقول المؤلف: «قال» فيضيف الناسخ: «الله تعالى» أو «الشاعر»، ومن هذا القبيل أن يحاول الناسخ إتمام الآية الكريمة التي اكتفى المؤلف منها بكتابة كلمتين، وقد يثبت بعض العبارات الدعائية من مثل قول المؤلف: «وأما أبو القاسم الزمخشري» فيزيد الناسخ: «رحمه الله تعالى».

نعم قد نقرأ آراء ومعلومات في نسخ معينة لا نقرؤها في نسخة ثانية، ولدى المقارنة مع الأصل ترانا نقرر بجزم أن السبب هو السقط الذي وقعت فيه النسخة، وذلك لأن الزيادة التي نجدها في النسخة الثانية نقرؤها كاملة في نسخة المؤلف، وذلك السقط كان يُحْدِث لدى تلك النسخة اضطراباً يُحِسُّه القارىء بوضوح، وأما مجمل الاختلاف بين النسخ ذاتها أو بين نسخة المؤلف وغيرها فيعود إلى التصحيف والتحريف الصرف، من مثل قول المؤلف «ينفصل» فتكتبها النسخ: يتفضل يفصل يفضل يتفصله يفصله، أمّا أن نجد زيادة في تفصيلات مسألة معينة لا نجدها في نسخة المؤلف، أو نقرأ مزيداً من الشواهد، أو نصادف رأياً علمياً تنفرد به نسخة معينة، أو نلاحظ إعراباً يناقض أو يخالف إعراب الأصل فهذا لم نقف عليه مرة واحدة.

وقد يحدث أن تضطرب النسخ في ترتيب الآراء والسطور، وهذا يعود إلى أن المؤلف كان قد كتب بعض الزيادات على جانب المخطوط دون أن يشير إلى موضعها الأصلي الذي يريده لها، وهذا يحتاج إلى طالب علم محقق ليضع هذه الزيادات في مكانها الذي أراده المؤلف لها، مع مراعاة ترتيب ألفاظ الآيات الكريمة، حيث إن منهج المؤلف أن يُعْرِبَ حسب ترتيب الآيات المعروف.

ومن هذا كله نخرج إلى أن الاحتمال الذي أوردناه آنفاً لا ينطبق على ما نحن فيه، وهذا مِمَّا يقوي عزمنا على إهمال اجتهادات الناسخ في رسم الكلمات بعد أن رأينا أن هذا الأمر لن يُغْني شيئاً ولن يقدم للقارىء أية فائدة.

ومن ناحية أخرى: فقد خدمت المَتْن بمظاهر عديدة منها: أنني ضبطْتُ ما وجدْتُ ضرورةً لضبطه، وإذا وقع سَقْطٌ من قبيل السهو ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وَضَعْتُ الزيادة التي ارتَأَيْتُهَا بين معقوفين كبيرين وأشرت إلى ذلك. كما أنني أشرت إلى نهاية الصفحة والورقة في المخطوط الأصل فإذا بدأت الصفحة أشرت إليها بحرف «أ»، وإذا بدأت صفحة جديدة من الورقة نفسها أشرت إليها بحرف «ب»، وغرضي من هذا أن أُسَهِّلَ على القارىء ــ إن أراد ــ الرجوع إلى الأصل، كما أنني أثبتُّ علامات الترقيم المناسبة ليسهل على القارىء متابعة قراءة النص.

٢ ــ التعليق:

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إنْ كان يشوبها شيء من الغموض، وقد أذكر آراء العلماء فيما يقرره، أو أشير إلى الكتب التي عالجَتْ المسألة التي يناقشها، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتمده، وأعني بذلك تردُّده بين المذاهب النحوية أو اختياره لمذهب عَلَم معين، وخَرَّجْتُ النقول المختلفة التي اقتبسها في كتابه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، سواء أشار إلى ذلك أو لم يشر، وقارنت هذه النقول بأصل الكتاب الذي ينقل عنه، فإن حدث ثمة اختلاف أشرت إليه إنْ كان جوهرياً، ولكن المؤلف قد يختصر هذه النقول أو يُعَدِّلُ بعض ألفاظها التي تدور حول المعنى نفسه فلم أر ضرورة لإثبات هذا الاختلاف، وقد يحدث أن يكون المؤلف قد أسقط سهواً بعض الكلمات من المنقول ويتعذَّر علينا إقامة النص بدونها فكنت أضعها بين معقوفين كبيرين ولا أعدم الإشارة إلى ذلك، وسنجد

في عرض مصادر المؤلف أن تفسير ابن عطية كان يُـؤَلِّف مرجعاً رئيساً لكتابنا «الدر» لذلك حرصت على تتبُّع ابن عطية متجاوزاً الحد المطبوع منه إلى نهاية كتابنا، وكنت أرجع في ذلك إلى «البحر المحيط»، إذ إنَّ الدرَّ والبحر كانا يتفقان كثيراً في الاقتباس من ابن عطية.

وإذا كان رسم الكلمة في نسخة الأصل مما لم أهتد إلى توجيهه كنت أكتفي برسمها كما هي في الأصل، ثم أشير في الهامش إلى ما يحتمله السياق للوصول إلى المعنى الذي يريده المؤلف، وغرضي من هذا المحافظة التامة على الأصل، وشرحت الألفـاظ الصعبة التي قـد يتعذَّر فهمهـا من دون المعجم. وقد كان المؤلف يقع في بعض الأخطاء النحوية الواضحة من قبيل السهو نحو: «وفي المسألة قولين»، «ويرى فلان فيها وجه آخر»، وكنت أُعَدِّل الخطأ وأشير في الهامش إلى الأصل فيه. وترجمت للأعلام والقراء الذين ورد ذكرهم في المتن، وأشرت إلى بعض المراجع عنهم، وقد ترجمت للعلم مرة واحدة لدى أولِ ذكره، حتى إذا ما تكرر عاد القارىء إلى الفهرس ليجد رقم وروده الأول فيقرأ ترجمته إنْ أراد.

٣ ـ الشواهد:

كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة:

(أ) **القرآن الكريم**: كنت أشير إلى السورة ورقم الآية وأكمل الآية، إن كان ثمة ضرورة، وأضبطها ضبطاً دقيقاً على قراءة حفص عن عاصم لشهرتها، وأما في القراءات فقد عُدْت إلى كتبها لأشير إلى تخريج القراءة التي يذكرها المؤلف، أو أنسبها إلى صاحبها إنْ لم يُشِر، وأشير إلى اختلاف أصحابها بين كتب القراءات إن كان ثمة اختلاف ضروري، ولم أجد فائدة لذكر القراءات الأخرى للكلمة القرآنية إن لم يذكرها المؤلف، ولكنه على العمـوم كان يُحْصيها ويَعُدُّها عَدّاً، ويهتمُّ بنسبتها إلى أصحابها.

(ب) **الحديث الشريف**: كنت أشير إلى الكتاب الـذي رُوِي فيه الحديث مستعيناً بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، أو بكتب دارت مادتها حوله وأضبطه، ولم أكن أكتفي بإثبات ما يثبته «المعجم المفهرس» من أرقام، وإنما كنت أعود إلى الكتاب الأمّ لأخَرِّجَ منه.

(ج) **الشعر**: ضبطت البيت وأكملته في التعليقات إن أورده ناقصاً، فإذا لم ينسبه إلى قائله اجتهدت في ذلك مستنداً إلى المظانّ المختلفة، وإن لم تسعف قلت: «لم أهتد إلى قائله». وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أعلمْتُ عن وروده فيه، وإلاَّ خرَّجْتُهُ من كتب النحو واللغة تخريجاً لا أستقصي فيه، وقد أذكر الروايات الأخرى للبيت إن كان مما يخدم الغرض، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة وإلا فلا، وقد أنبِّه إلى تعليق مهم كان لبعض العلماء حوله، وكنت أضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت، وغرضي من هذا أن أسهِّل على القارىء الرجوع إلى التحقيقات إنْ تكرر البيت، فأقول: «تقدم برقم كذا».

(د) **أقوال العرب وأمثالهم**: وقد عمدت إلى تخريجها، وقمت بضبطها وشرح ألفاظها أو إيراد معناها العام.

٤ ــ الفهارس والمراجع:

وفي خاتمة المطاف سوف أصنع ــ إن شاء الله ــ فهارس مختلفة للكتاب تتضمَّن: فهارس للقرآن الكريم، الحديث الشريف، الأعلام، الأشعار، المادة اللغوية، مسائل العربية، المذاهب النحوية، الأمثال. وسوف أُثْبِتُ المراجع التي رجعت إليها في العمل إن شاء الله.

□ □ □

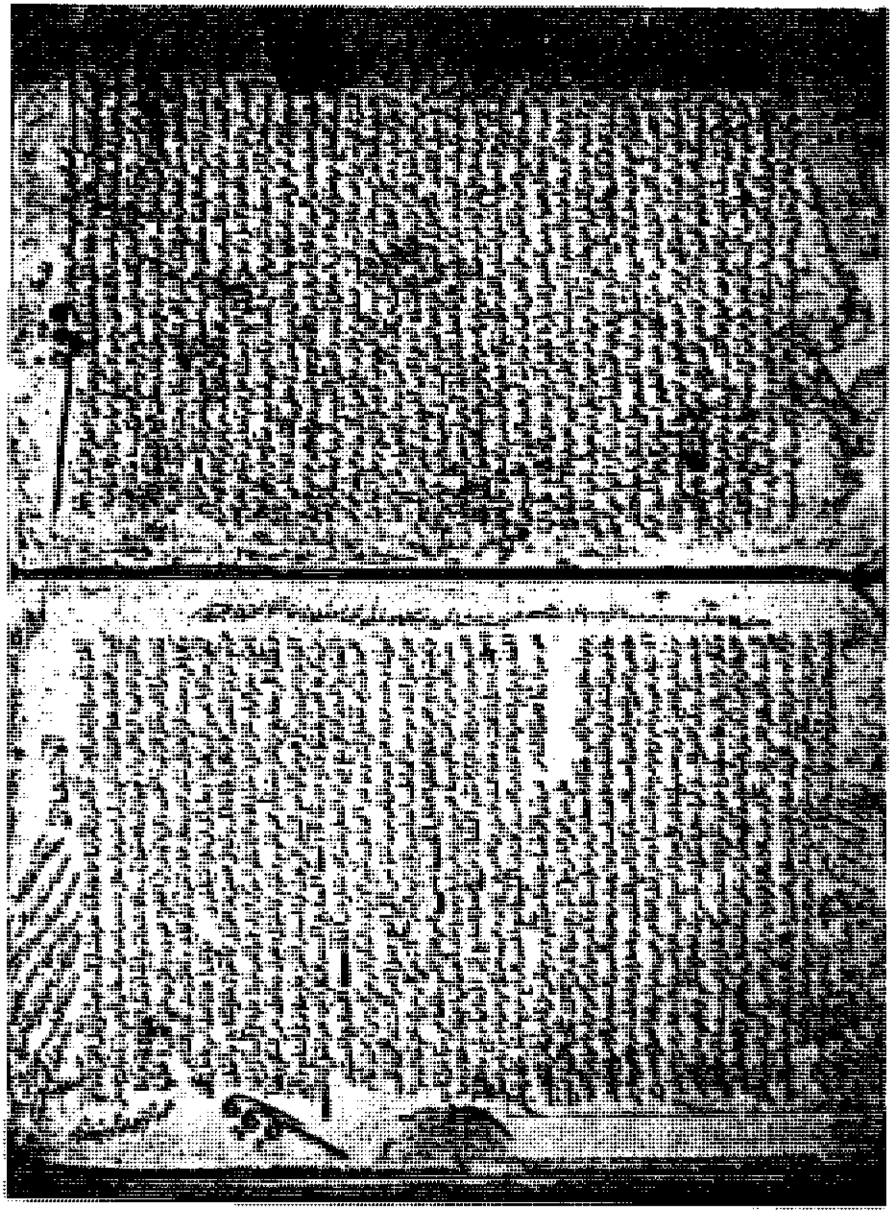

راموز الورقة الأولى من نسخة الأصل

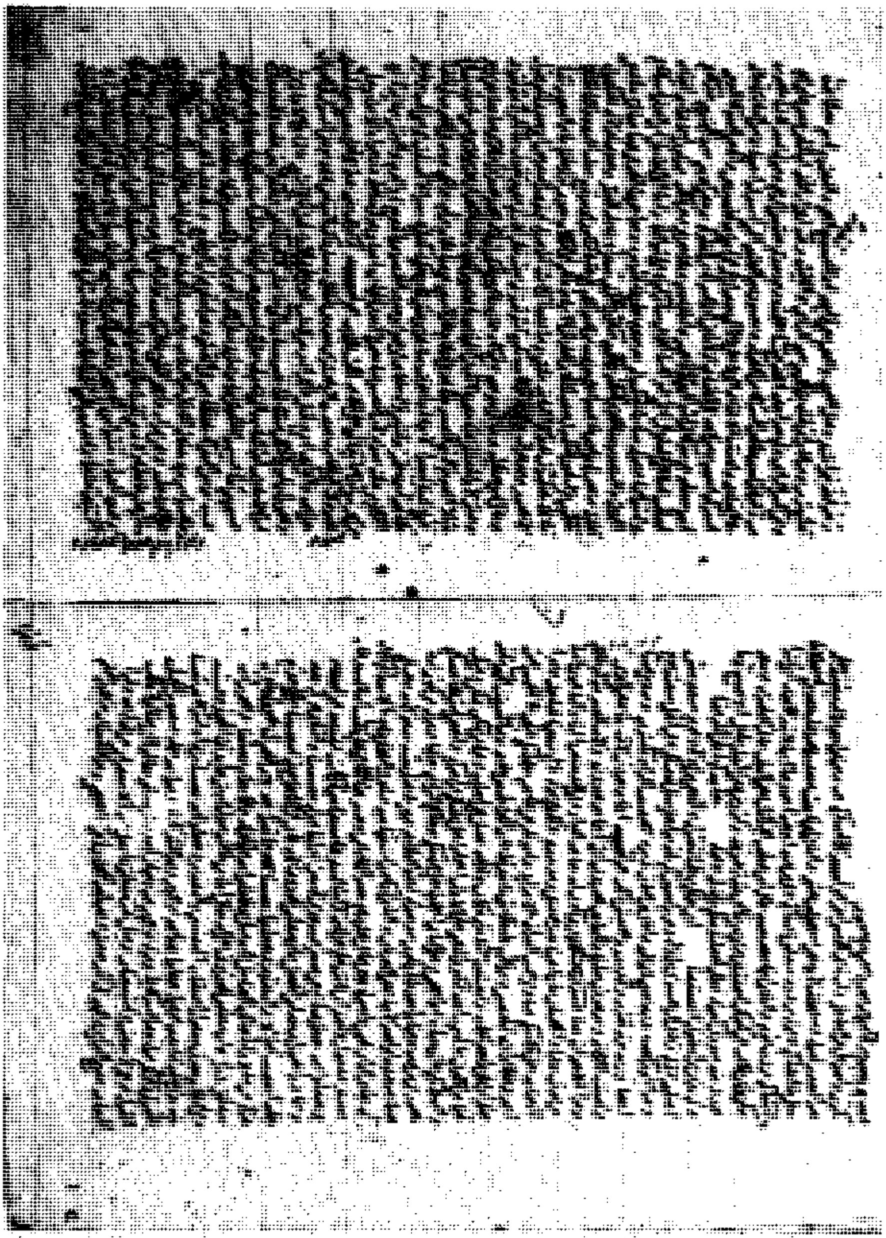

راموز نسخة الأصل

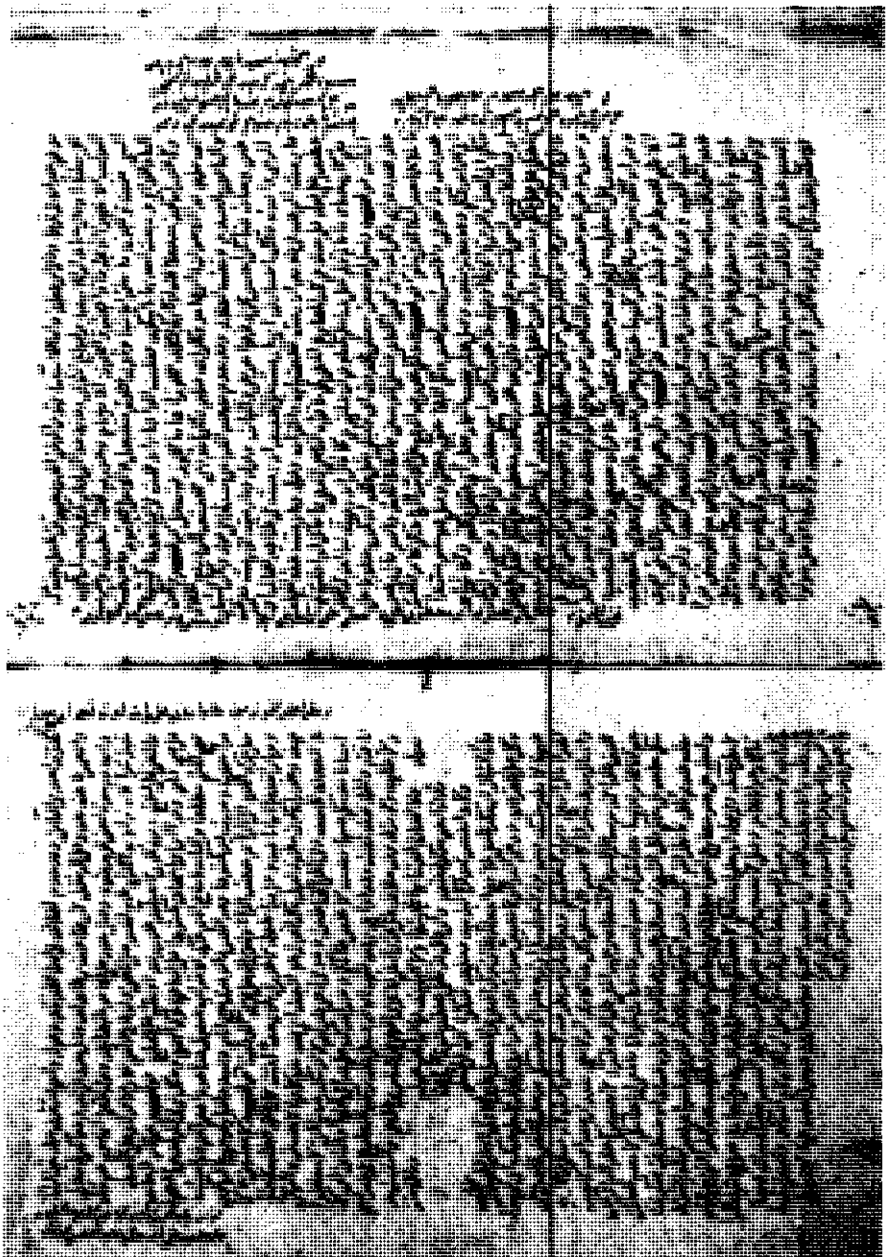

راموز نسخة الأصل

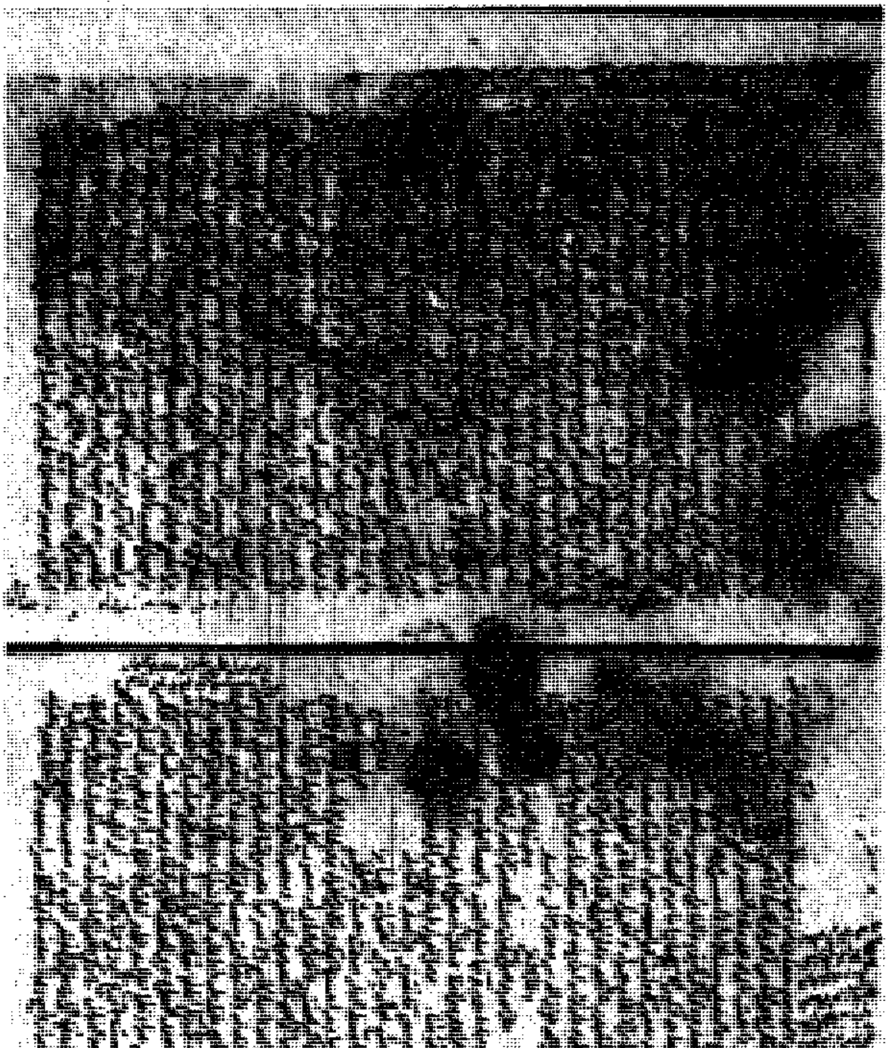

راموز نسخة الأصل

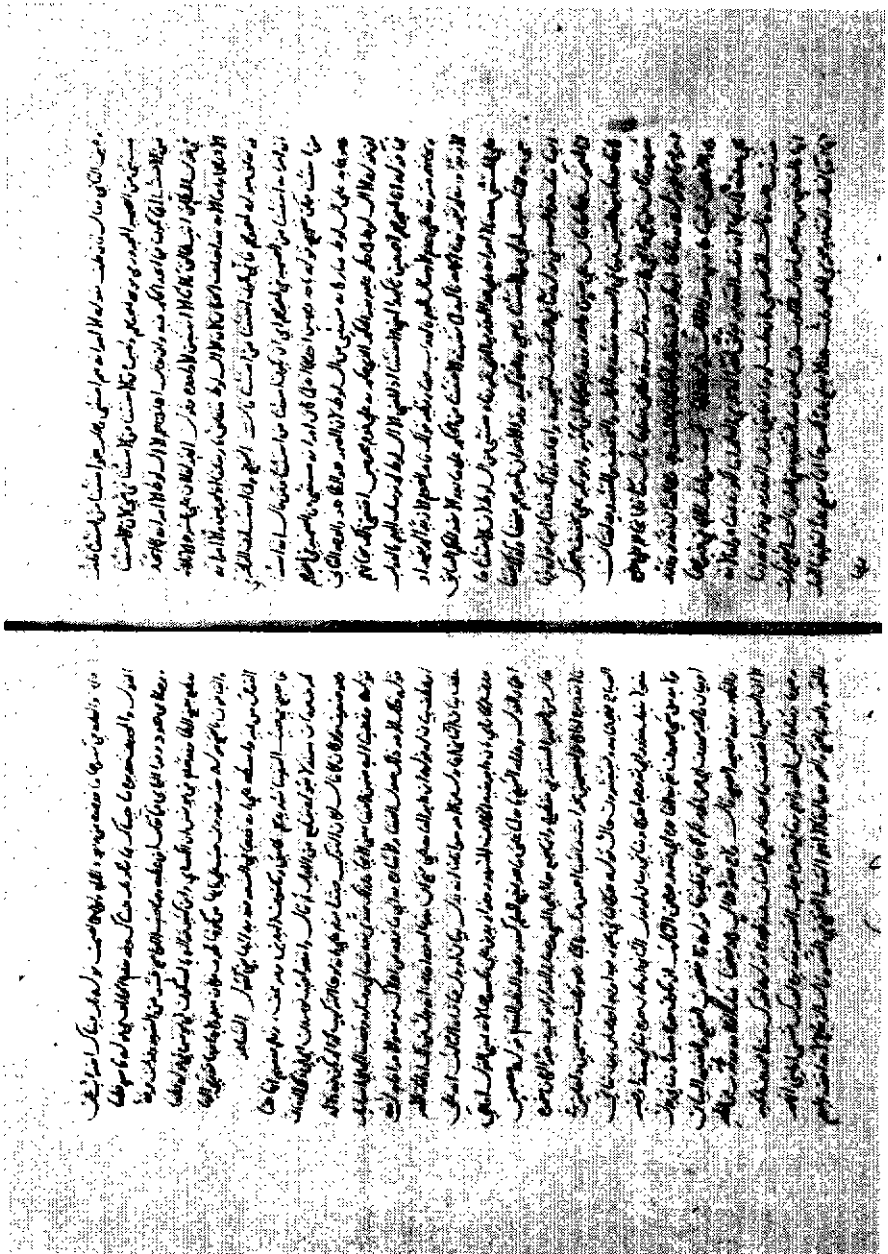

راموز نسخة (ش)

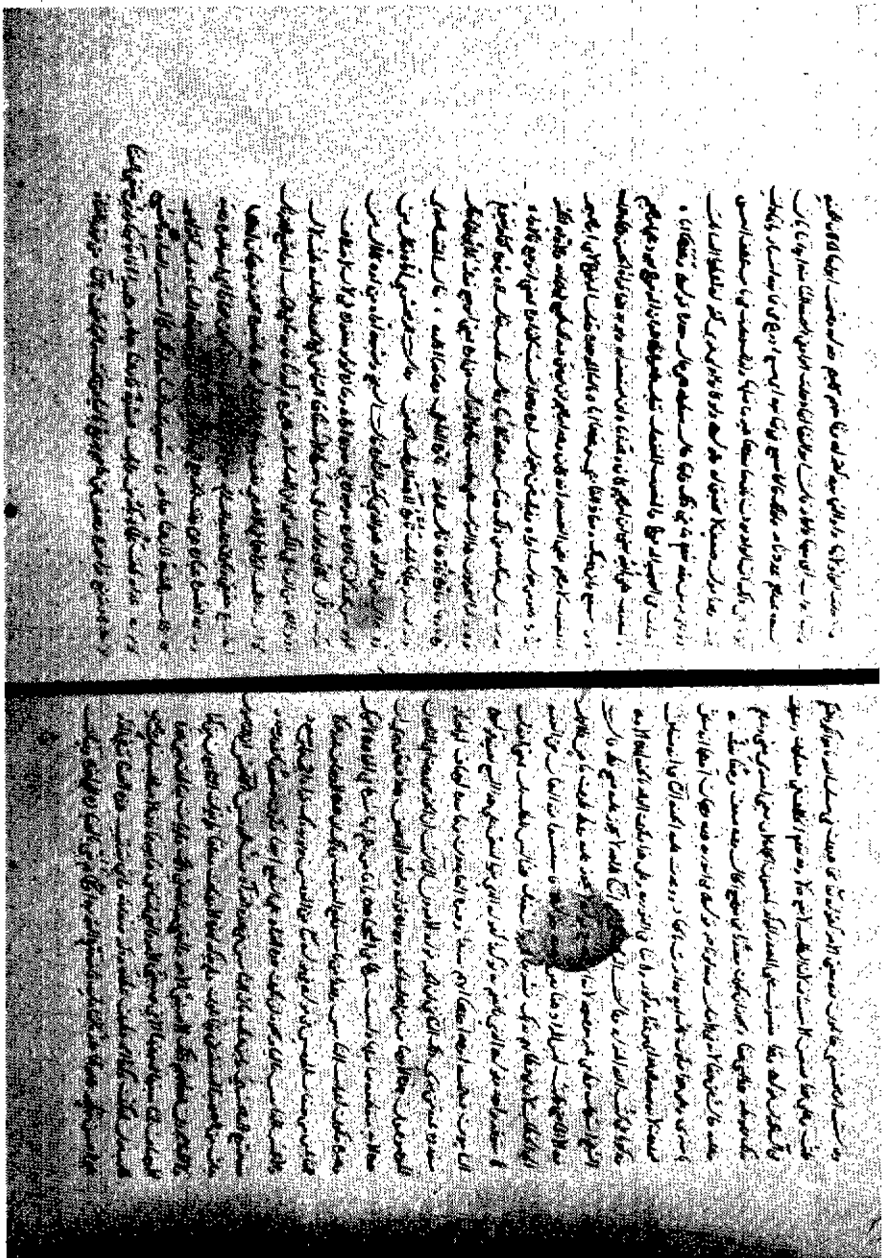

راموز نسخة (ش)

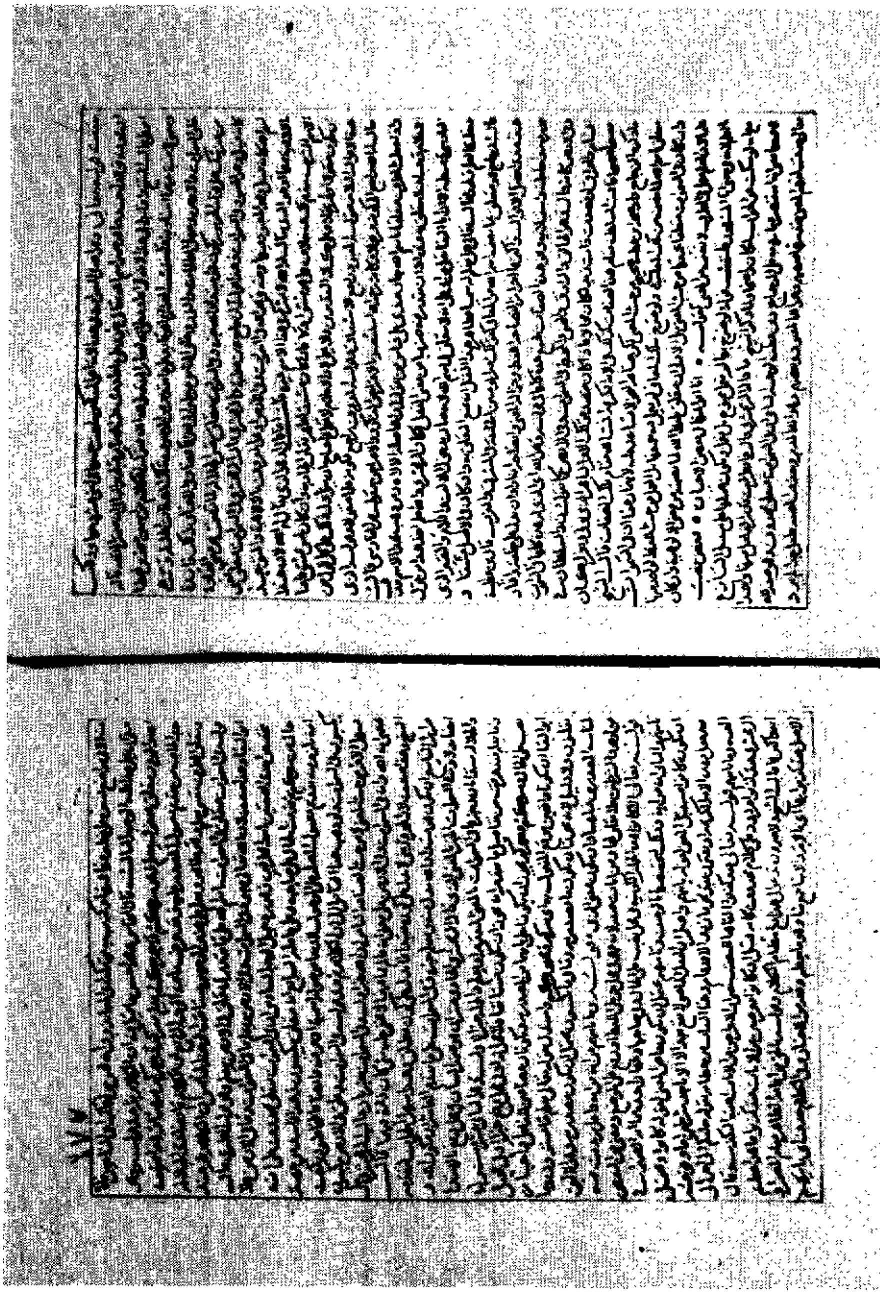

راموز نسخة (ي)

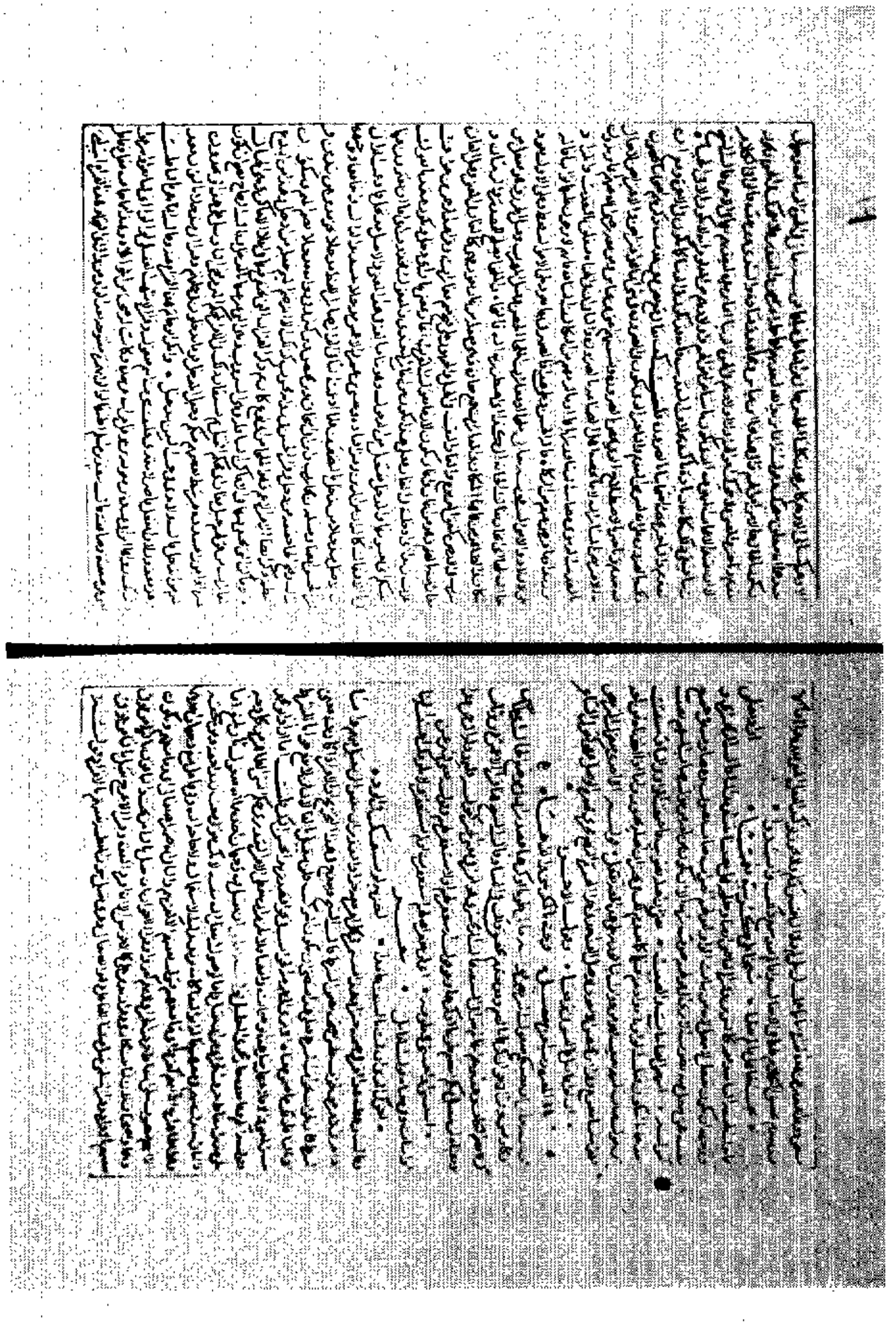

راموز نسخة (ي)

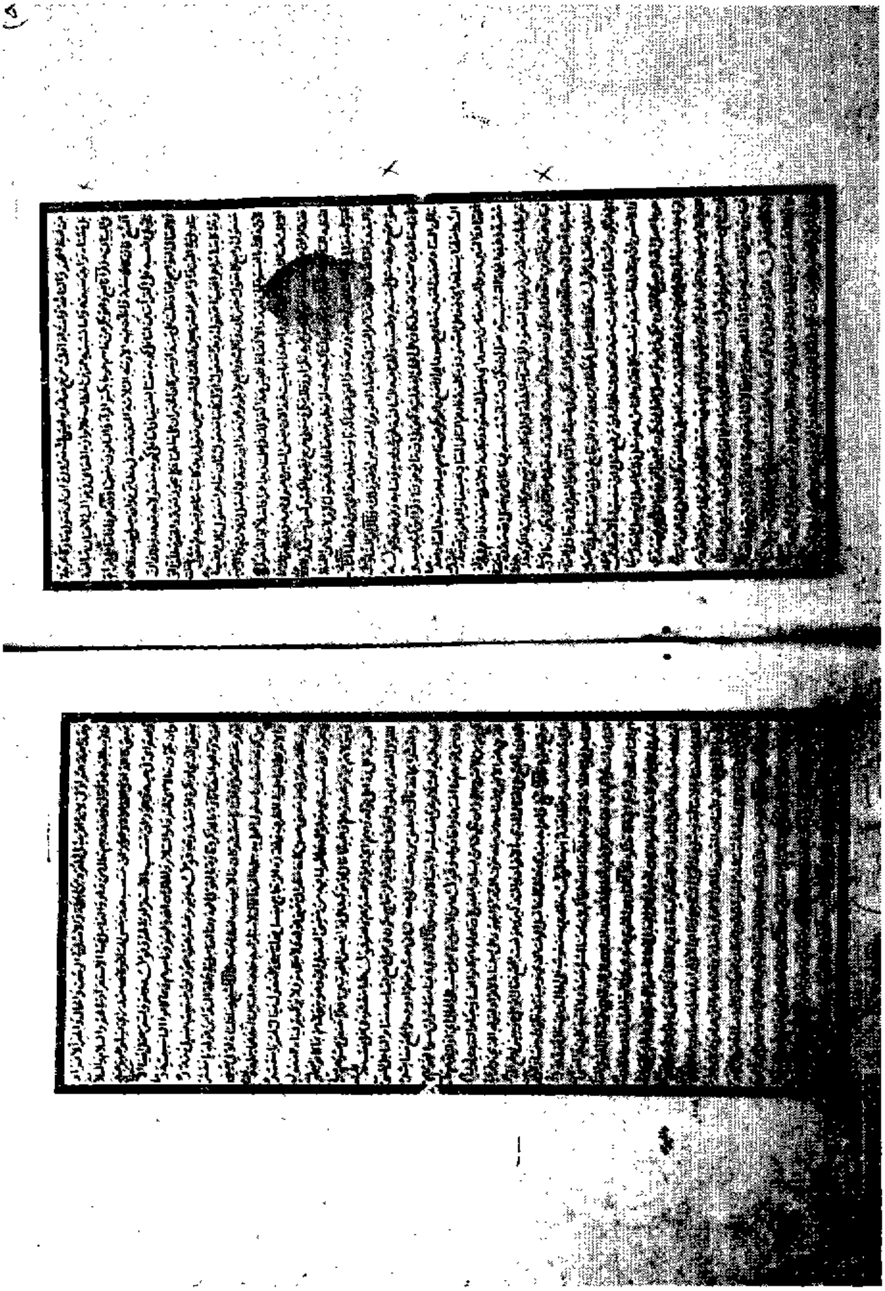

راموز نسخة (ص)

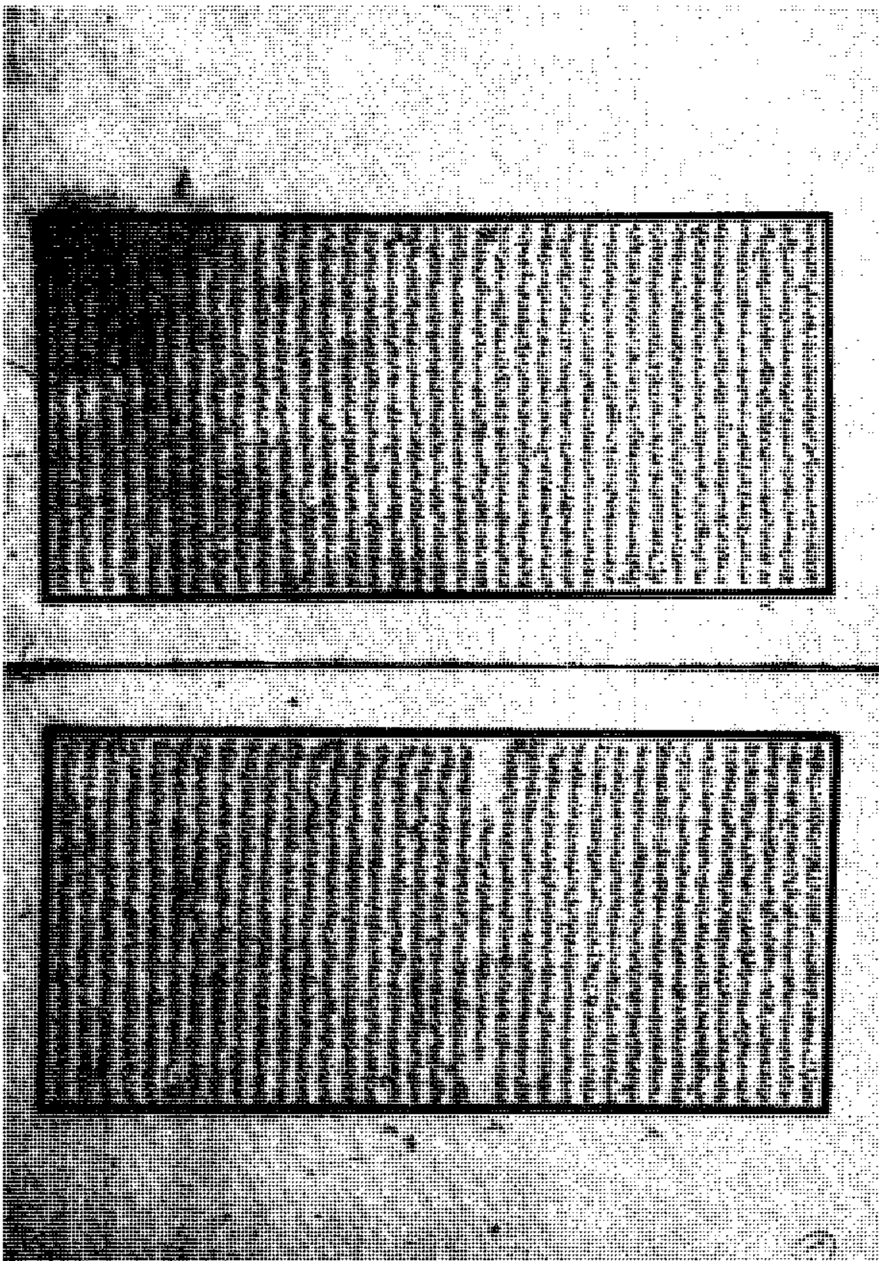

راموز نسخة (ص)

الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي
المتوفى سنة ٧٥٦هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثاني

دار القلم
دمشق

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿بالبيِّنات﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدُهما أن يكونَ حالاً من «موسى»، أي: جاءكم ذا بيناتٍ وحُجَجٍ أو ومعه البيناتُ. والثاني: أن يكونَ مفعولاً أي: بسبب إقامةِ البيناتِ، وما بعدَه[١] من الجملِ قد تقدَّم مِثْلُه فلا حاجةَ إلى تكريرِه.

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على قوله: «قالوا سَمِعْنا»، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من فاعل «قالوا»، أي: قالوا ذلك وقد أُشْربوا ولا بدَّ من إضمار «قد» لِيَقْرُبَ الماضي إلى الحالِ خلافاً للكوفيين[٢]، حيثُ قالوا: لا يُحْتاجُ إليها. ويجوز أن يكونَ مستأنفاً لمجردِ الإِخبارِ بذلك، واستضعَفَه أبو البقاء[٣]، قال: «لأنَّه قد قالَ بعدَ ذلك: «قل بِئْسَما يأمركم»، فهو جوابُ قولِهم: «سَمِعْنا وعَصَيْنا»، فالأَوْلَىٰ ألَّا يكونَ بينهما أجنبيٌ». والواوُ في «أُشْرِبوا» هي المفعولُ الأولُ قامَتْ مقامَ الفاعلِ، والثاني هو «العِجْلَ» لأنَّ «شَرِبَ» يتعدَّى بنفسه فَأَكْسَبَتْه الهمزةُ مفعولاً آخرَ، ولا بد من حَذْفِ مضافَيْنِ قبلَ «العِجْل» والتقديرُ: وأُشْرِبوا حُبَّ عبادةِ العِجْلِ. وحَسَّن حَذْفَ هذين المضافين المبالَغَةُ في ذلك، حتى كأنَّه تُصُوِّر إشرابُ ذاتِ العِجْل. والإِشرابُ: مخالَطَةُ المائع بالجامِدِ، ثم اتُّسِعَ فيه حتى قيل في الألوان نحو: أُشْرِبَ بياضُه حُمْرةً. والمعنى: أنهم داخَلَهم حُبُّ عبادتِه، كما داخَل الصبغُ الثوبَ. ومنه[٤]:

٦١٧ ـ إذا ما القلبُ أُشْرِبَ حُبَّ شيءٍ فلا تَأْمَلْ له الدهرَ انْصِرافَا

وعَبَّر بالشربِ دونَ الأكل، لأنَّ الشربَ يتغَلْغَلُ في باطنِ الشيء بخلاف

---

(١) أقحم بعدها في الأصل «الجملة».
(٢) انظر: الانصاف ٢٥٢.
(٣) الاملاء ١/٥٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٣٠٩.

الأكل، فإنه مجاوزٌ، ومنه في المعنى(١):

٦١٨ ـ جَرَى حبُّها مَجْرى دَمي في مَفاصِلي . . . .

وقال بعضُهم(٢):

٦١٩ ـ تَغَلْغَلَ حُبُّ عَثْمَةَ في فؤادي فبادِيه مع الخافي يَسيرُ
تَغَلْغَلَ حيثُ لم يَبْلُغْ شرابٌ ولا حُزْنٌ ولم يَبْلُغْ سُرورُ
أكادُ إذا ذَكَرْتُ العهدَ مِنْها أطيرُ لو آن إنساناً يَطيرُ

وقيل: الإشرابُ هنا حقيقةٌ، لأنه يُروى أن موسى عليه السلام بَرَدَ العِجل بالمِبْرَدِ ثم جعل تلك البُرادة في ماءٍ وأمرهم بشُرْبه، فَمَنْ كان يُحِبُّ العجل ظَهَرَتِ البُرادَةُ على شَفَتَيْه، وهذا وإنْ كان قال به السُّدِّي(٣) وابن جريج(٤) وغيرُهما فَيَرُدُّه قولُه: «في قُلوبهم».

قوله: «بِكُفْرِهم» فيه وجهان، أظهرُهما: / أنَّها للسببيةِ متعلِّقَةٌ [٤١/ب] بـ «أُشْرِبوا»، أي: أُشْرِبوا بسببِ كفرِهم السابِق. والثاني: أنها بمعنى «مع»، يَعْنُون بذلك أنَّها للحالِ، وصاحبُها في الحقيقةِ ذلك المضافُ المحذوفُ أي: أُشْرِبوا حُبَّ عبادةِ العجلِ مختلطاً بكُفْرهم. والمصدرُ مضافٌ للفاعِلِ، أي: بأَنْ كفروا. «قلْ بِئْسَما يَأمُركم» كقولِه: «بئسما اشْتَرَوْا»(٥) فَلْيُلْتفت إليه.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٠٩/١، وعجزه:
فأصبحَ لي عن كلِ شُغْلٍ بها شُغْلُ

(٢) الأبيات لعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وهي في الحماسة ١٠٥/٢؛ ومجالس ثعلب ٢٣٦/١؛ والمحتسب ١٤٤/٢؛ واللسان: معع؛ والقرطبي ٣٢/٢.

(٣) محمد بن مروان الكوفي صاحب التفسير، روى عن الكلبي. انظر: طبقات القراء ٢٦١/٢. وهناك إسماعيل بن عبدالرحمن السدي، تابعي، توفي سنة ١٢٨. انظر: اللباب ٥٣٧/١.

(٤) عبدالملك بن عبدالعزيز المكي، روى عن ابن كثير وروى عنه سلام بن سليمان، توفي سنة ٨٠. انظر: وفيات الأعيان ٣٣٨/٢؛ الطبقات لابن الجزري ٤٦٩/١.

(٥) الآية ٩٠ من البقرة.

قوله: «إنْ كنتم مؤمنين» يجوزُ فيها الوجهان السابقان من كونِها نافيةً وشرطيةً، وجوابُها محذوفٌ تقديرُه: «فبِئْسَما يَأْمُرُكم». وقيلَ: تقديرُه: فلا تقتلوا أنبياءَ الله ولا تُكَذِّبوا الرسلَ ولا تكتمُوا الحقَّ، وأَسْنَدَ الإِيمانَ إليهم تَهَكُّماً بهم، ولا حاجةَ إلى حَذْفِ صفةٍ أي: إيمانُكم الباطلُ، أو حَذْفِ مضافٍ أي: صاحبُ إيمانكم. وقرأ الحسن[1]: «بِهُو إيمانُكُمْ» بضم الهاءِ مع الواو وقد تقدَّم أنَّها الأصل[2].

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿إنْ كانَتْ لكُم الدارُ الآخِرَةُ عندَ اللهِ خالِصَةً﴾**: شَرْطٌ جوابُه: «فَتَمَنَّوُا» و«الدارُ» اسمُ كان وهي الجنةُ. والأَوْلَىٰ أن يُقَدَّر حَذْفُ مضافٍ، أي: نَعيمُ الدارِ، لأنَّ الدارَ الآخِرةَ في الحقيقةِ هي انقضاءُ الدنيا وهي للفريقَيْن. واختلفوا في خبر «كان» على ثلاثةِ أقوالٍ، أحدُها: أنه «خالصةً» فتكون «عند» ظرفاً لخالصةً أو للاستقرار الذي في «لكم»، ويجوزُ أن تكونَ[3] حالاً مِن «الدار» والعاملُ فيه «كان» أو الاستقرارُ. وأمَّا «لكم» فيتعلَّقُ بكان لأنها تعملُ في الظرفِ وشِبْهِه. قال أبو البقاء[4] «ويجوز أن تكونَ[5] للتبيينِ فيكونَ موضعُها بعد «خالصةً» أي خالصةً لكم فَتَتَعلَّقَ بنفسِ «خالصةً». وهذا فيه نظرٌ، لأنه متى كانت للبيانِ تعلَّقَتْ بمحذوفٍ تقديرُه: أعني لكم نحو: سُقْياً لك، تقديرُه: أعني بهذا الدعاءِ لك. وقد صَرَّح غيرُه في هذا الموضعِ بأنها للبيانِ وأنها متعلقةٌ حينئذٍ بمحذوفٍ كما ذكرت. ويجوز أَنْ يكونَ[6] صفةً لـ «خالصةً» في الأصل قُدِّم عليها فصار حالاً منها فيتعلَّقَ بمحذوفٍ.

---

(١) قراءة الحسن ومسلم بن جندب. البحر ٣٠٩/١.

(٢) قال في البحر: «لكن كسرت في أكثر اللغات لأجل كسرة الباء».

(٣) أي: «عند الله».

(٤) الاملاء: ٥٢/١.

(٥) أي اللام في «لكم».

(٦) أي: «عند الله».

الثاني: أنَّ الخبر «لكم» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ويُنْصَبُ «خالصةً» حينئذٍ على الحالِ، والعاملُ فيها: إمَّا «كان» أو الاستقرارُ في «لكم» و «عند» منصوبٌ بالاستقرارِ أيضاً.

الثالث: أنَّ الخبرَ هو الظَّرْفُ، و «خالصةً» حالٌ أيضاً، والعاملُ فيها: إمَّا «كانَ» أو الاستقرارُ، وكذلك «لكم». وقد مَنَعَ من هذا الوجهِ قومٌ فقالوا(١): «لا يجوزُ أن يكونَ الظرفُ خبراً لأنَّ الكلامَ لا يَسْتَقِلُّ به». وجَوَّزَ ذلك المهدوي وابنُ عطية(٢) وأبو البقاء(٣). واستشعر أبو البقاء هذا الإشكالَ وأجاب عنه فإنه قال(٤): «وسَوَّغَ أن يكونَ «عند» خبرَ كـان «لكم»، يعني لفظَ «لكم» سَوَّغَ وقوعَ «عند» خبراً، إذ كان فيه تخصيصٌ وتَبْيينٌ، ونظيرُه قولُه: «ولم يكُنْ له كُفُواً أحدٌ»(٥)، لولا «له» لم يَصِحَّ أن يكونَ «كفواً» خبراً. و «مِنْ دونِ الناس» في محلِّ النصبِ بـ «خالصةً» لأنَّك تقولُ: «خَلُصَ كذا مِنْ كذا».

وقرأ الجمهورُ: «فَتَمَنَّوُا الموتَ» بضمِّ الواو، ويُرْوَى عن أبـي عمرو(٦) فتحُها تخفيفاً، واختلاسُ الضمة. وقرأ ابن أبـي إسحاق(٧) بكسرها على التقاءِ الساكنين تشبيهاً بواو «لَوِ استطعنا»(٨). و «إنْ كنتم» كقوله: «إنْ كنتم مؤمنين» وقد تقدَّمَ.

---

(١) القائل هو أبو حيان في البحر ١/٣١٠.
(٢) التفسير ١/٣٥٦.
(٣) الاملاء ١/٥٣.
(٤) الاملاء ١/٥٣.
(٥) الإخلاص آية ٤.
(٦) البحر ١/٣١٠.
(٧) عبدالله بن أبـي إسحاق الحضرمي البصري، أخذ عن يحيى بن يعمر، وروى عنه أبو عمرو وعيسى بن عمر. توفي سنة ١٢٩. انظر: إنباه الرواة ٢/١٠٤؛ النزهة ١٨؛ البغية ٢/٤٠.
(٨) الآية ٤٢ من التوبة.

آ. (٩٥) **قولُه تعالى: ﴿أبداً﴾**. منصوبٌ بيَتَمَنَّوْه، وهو ظرفُ زمانٍ يقعُ للقليلِ والكثيرِ، ماضياً كانَ أو مستقبلاً، تقول: ما فَعَلْتُه أبداً، وقال الراغب[1]: «هو عبارةٌ عن مدةِ الزمانِ الممتدِّ الذي لا يَتَجزَّأ كما يتجزَّأُ الزمانُ، وذلك أنه يقال: زمانَ كذا ولا يُقال: أبدَ كذا، وكان مِنْ حَقِّه على هذا ألاَّ يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَعَ، وقد قالوا: آباد فجَمَعوه لاختلافِ أنواعِه، وقيل: آباد لغةٌ مُوَلَّدَةٌ، ومجيئُه بعد «لَنْ» يَدُلُّ على أن نَفْيَها لا يقتضي التأبيدَ، وقد تقدَّم ذلك، ودَعْوىٰ التأكيدِ فيه بعيدةٌ». وقال هنا: «ولن يَتَمَنَّوْه» فنَفىٰ بلن وفي الجمعة بـ«لا»[2] قال صاحب المنتخب[3]: «لأنَّ دَعْواهم هنا أعظمُ مِنْ دعواهُمْ هناك لأنَّ السعادةَ القُصْوىٰ فوق مرتبةِ الولايـةِ، لأنَّ الثانيـةَ تُراد لحصولِ الأولىٰ، والنفيُ بـ«لن» أَبْلَغُ مِن النفي بِـ«لا».

قوله: «بما قَدَّمَتْ أَيْديهم» متعلِّقٌ بيتمنَّوْه، والباءُ للسببية أي بسببِ اجتراحِهم العظائمَ. و«ما» يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أَظْهَرُها: كونُها موصولةً بمعنى الذي. والثاني: نكرةٌ موصوفةٌ والعائدُ على كلا القولَيْنِ محذوفٌ أي: بما قَدَّمَتْه، فالجملةُ لا محلَّ لها على الأولِ، ومحلُّها الجرُّ على الثـاني. والثالث: أنَّها مصدريَّةٌ أي: بتَقْدِمَةِ أيديهِم. ومفعولُ «قَدَّمَتْ» محذوفٌ أي: بما قَدَّمَتْ أيدِيهم الشرَّ أو التبديلَ ونحوَه.

آ. (٩٦) **قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهم أحرصَ الناسِ﴾**. هذه اللامُ جوابُ قسم محذوفٍ، والنونُ للتوكيدِ تقديرُه: واللـهِ لَتَجِدَنَّهَم. و«وجَدَ» هنا متعديةٌ لمفعولَيْن أوَّلُهما الضميرُ، والثاني «أَحْرَصَ»، وإذا تَعَدَّتْ لاثنين كانَتْ

---

(١) المفردات ص ٢.

(٢) الآية ٧ من الجمعة: «ولا يتمنَّونه أبداً».

(٣) الحسن بن صافي ملك النحاة قرأ على ابن برهان له: الحاوي، توفي سنة ٥٦٨. انظر: الإنباه ١/٣٠٨.

كـ «عَلِمَ» في المعنىٰ نحو: «وإنْ وَجَدْنا أكثرَهم لفاسِقين﴾[1]. ويجوزُ أن تكونَ متعديةً لواحِدٍ ومعناها معنى لقِيَ وأصابَ، وينتصِبُ «أَحْرَصَ» على الحالِ: إمَّا على رَأْيِ مَنْ لا يشترطُ التنكيرَ في الحال، وإمَّا على رَأْيِ مَنْ يرى أنَّ إضافةَ «أَفْعَل» إلى معرفةٍ غيرُ محضةٍ[2]. و «أَحْرَصَ» أَفْعَلَ تفضيل فـ «مِنْ» مرادةٌ معَها، وقد أُضِيفَتْ لمعرفةٍ فجاءَتْ على أحدِ الجائِزَيْن، أعني عَدَمَ المطابقةِ، وذلك أنَّها إذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ على نيَّةِ «مِنْ» جازَ فيها وجهان: المطابقةُ لِما قبلَها نحو: الزيدان أَفْضَلا الرجالِ، والزيدون أفاضل الرجال، وهند فُضْلى النساء. والهنودُ فُضْلَياتُ النساءِ، ومنه قولُه: «أكابِرَ مجرميها»[3]، وعدمُها نحو: الزيدون أَفْضَلُ الرجالِ، وعليه هذه الآيةُ، وكلا الوجهين فصيحٌ، خلافاً لابن السراج[4] حيث ادَّعىٰ تعيُّنَ الإفرادِ، ولأبـي منصور الجواليقي[5] حيث زَعَمَ أنَّ المطابقةَ أفصحُ. وإذا أُضيفت لمعرفةٍ لَزِمَ أن تكونَ بعضَها، ولذلك مَنَعَ النحْويون: «يوسُفُ أَحْسَنُ إخوته» على معنى التفضيلِ، وتأوَّلوا ما يُوهِمُ غيرَه نحو: «الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان»[6] بمعنى العادِلان فيهم، وأمَّا[7]:

---

(١) الآية ١٠٢ من الأعراف.

(٢) أي فتكون «أحرص» نكرة لأن الإضافة غير المحضة لا تعريف فيها.

(٣) الآية ١٢٣ من الأنعام.

(٤) الأصول (بعبارة محتملة) ٢/٦.

(٥) موهوب بن أحمد، قرأ على التبريزي، وله: شرح أدب الكاتب والمعرَّب، توفي سنة ٥٤٠. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٣٥؛ البلغة ٢٧٠؛ البغية ٢/٣٠٨.

(٦) الناقص هو يزيد بن عبدالملك سُمِّي به لنقصه أرزاق الجند، والأشج: عمر ابن عبدالعزيز سمي به لشَجَّة كانت في وجهه. وهنا لا نستطيع أن نقدر كون الناقص والأشج قد حصلا على درجة أعلى من غيرهما من الأمويين في العدل، لأننا بذلك نكون قد أثبتنا العدل لجميعهم ثم قَدَّرْنا أن هذين هما الأعدلان، ومن هنا قال النحاة: إن معنى التفضيل هنا غير مقصود.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في التصريح ١/٢٩٩؛ والخزانة ٢/٢٣١؛ والهمع ١/١١٠؛ والدرر ١/٨٠.

[٤٢/أ] ٦٢٠ ـ يا رَبَّ موسى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ   فاصبُبْ عليه مَلِكاً لا يَرْحَمُهْ

فشاذٌّ، وسَوَّغَ ذلك / كَوْنُ «أَظْلَم» الثاني مقحماً كأنه قال: «أَظْلَمُنا». وأمَّا إذا أُضيفَ لنكرةٍ فقد سَبَقَ حكمُها عند قوله: «أوَّل كافر»[١].

قوله: «على حَياةٍ» متعلِّق بـ«أَحْرَصَ»، لأنَّ هذا الفعلَ يتعدَّى بـ«على»، تقول: حَرَصْتُ عليه. والتنكيرُ في «حياة» تنبيه على أنه أراد حياةً مخصوصةً وهي الحياةُ المتطاولةُ، ولذلك كانت القراءةُ بها أَوْقَعَ مِنْ قراءةِ أُبَيّ «على الحياة»[٢] بالتعريفِ. وقيل: إنَّ ذلك على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: على طُولِ حياةٍ، والظاهرُ أنه لا يَحتاج إلى تقديرِ صفةٍ ولا مضافٍ، بل يكونُ المعنى: أنَّهم أحرصُ الناسِ على مطلقِ حياةٍ. وإنْ قُلْتَ: فكيف وإنْ كَبُرَتْ فيكونُ أَبْلَغَ في وَصْفِهم بذلك. وأصلُ حياة: حَيَيَة تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلِفاً.

قولُه: «ومِنَ الذين أَشْركوا» يجوزُ أَنْ يَكونَ متصلاً داخلاً تحتَ أَفْعَل التفضيلِ، ويجوزُ أن يكونَ منقطعاً عنه، وعلى القولِ باتصالِه به فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه حُمِل على المعنى، فإنَّ مَعْنَى أحرصَ الناسِ: أَحْرَصَ من الناسِ، فكأنه قيل: أحرصَ من الناسِ ومِن الذين أشركوا. الثاني: أن يكون حَذَفَ من الثاني لدلالةِ الأولِ عليه، والتقديرُ: وأحرصَ من الذين أشركوا، وعلى ما تقرَّر من كونِ «من الذين أَشْركوا» متصلاً بأَفْعَلِ التفضيلِ فلا بُدَّ مِنْ ذِكْر «مِنْ» لأنَّ «أَحرصَ» جَرى على اليهودِ، فَلَوْ عُطِفَ بغيرِ «مِنْ» لكانَ معطوفاً على الناس، فيكونُ في المعنى: ولتجدنَّهم أحرصَ الذين أَشْرَكوا فيلزُم إضافةُ أَفْعَلَ إلى غيرِ ما اندَرَجَ تحتَه، لأنَّ اليهودَ ليسوا من هؤلاءِ المشركينَ الخاصِّين لأنهم قالوا في تفسيرهم إنهم المجُوس أو عَرَبٌ يَعْبُدون

---

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) البحر ٣١٣/١.

الأصنامَ، اللهم إلا أنْ يُقالَ إنه يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائلِ، فحينئذٍ لو لم يُؤْتَ بـمِنْ لكان جائزاً. الثالث: أنَّ في الكلام حَذْفاً وتقديماً وتأخيراً، والتقديرُ: ولتجدنَّهم وطائفةً من الذين أشركوا أحرصَ الناسِ، فيكونُ «مِن الذين أشركوا» صفةً لمحذوفٍ، ذلك المحذوفُ معطوفٌ على الضمير في «لتجدنَّهم»، وهذا وإنْ كان صحيحاً من حيث المعنى، ولكنه يَنْبُو عنه التركيبُ لا سيما على قولِ مَنْ يَخُصُّ التقديمَ والتأخيرَ بالضرورةِ. وعلى القولِ بانقطاعِه من «أَفْعل» يكونُ «مِن الذين أَشْركوا» خبراً مقدَّماً، و«يَوَدُّ أحدُهم» صفةً لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه: ومن الذين أَشْركوا قومٌ أو فريقٌ يَوَدُّ أحدُهم، وهو من الأماكن المطَّردِ فيها حَذْفُ الموصوفِ بِجُمْلَتِه، كقوله: «وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلومٌ»(١)، وقوله: «مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام». والظَاهر أن الذين أشْركوا غيرُ اليهودِ كما تقدم. وأجاز الزمخشري(٢) أن يكونَ من اليهود لأنهم قالوا: عُزَيْرٌ ابنُ الله، فيكونَ إخباراً بأنَّ مِنْ هذه الطائفة التي اشتدَّ حرصُها على الحياةِ مَنْ يَوَدُّ لو يُعَمَّر ألفَ سنةٍ، ويكون من وقوعِ الظاهرِ المُشْعِرِ بالغَلَبة موقعَ المضمرِ، إذ التقديرُ: ومنهم قومٌ يَوَدُّ أحدُهم. وقد ظَهَرَ مِمَّا تقدَّم أنَّ الكلامَ مِن باب عَطْفِ المفرداتِ على القولِ بدخول «مِنَ الذين أشركوا» تحت أَفْعَل، ومن بابِ عَطْفِ الجمل على القولِ بالانقطاعِ.

قوله: «يَوَدُّ أحدُهم» هذا مبنيٌّ على ما تقدَّم، فإنْ قيل بأنَّ «من الذين أشركوا» داخلٌ تحتَ «أَفْعَلَ» كـان فـي «يَوَدُّ» خمسةُ أوجهٍ أحدُها: أنه حالٌ من الضمير في «لَتَجِدَنَّهم» أي: لتجِدنَّهم وادَّاً أحدُهم. الثاني: أنه حالٌ من الذين أشركوا فيكونُ العاملُ فيه «أَحْرَصَ» المحذوف. الثالث: أنه حالٌ من فاعلِ «أشْركوا». الرابع: أنه مستأنفٌ استؤنِفَ للإخبار بتبيينِ حالِ أمرِهم في

---

(١) الآية ١٦٤ من الصافات.

(٢) الكشاف ١/٢٩٨.

ازديادِ حِرْصِهِم على الحياةِ. الخامسُ وهو قولُ الكوفيين: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ، ذلك الموصولُ صفةٌ للذين أشركوا، والتقدير: ومن الذين أشركوا الذين يودُّ أحدُهم. وإنْ قيلَ بالانقطاع فيكونُ في محلِّ رفعٍ، لأنه صفةٌ لمبتدأٍ محذوفٍ كما تقدَّم. و «أحدٌ» هنا بمعنى واحد، وهمزتُه بدلٌ من واو، وليس هو «أحد» المستعملَ في النفي فإنَّ ذاك همزتُه أصلٌ بنفسِها، ولا يُستعملُ في الإيجابِ المَحْض. و «يودُّ» مضارعُ وَدِدْتُ بكسر العينِ في الماضي، فلذلك لم تُحْذَفْ الواوُ في المضارعِ لأنها لم تقعْ بين ياءٍ وكسرةٍ بخلافِ «يَعِد» وبابه، وحكىٰ الكسائي فيه «ودَدْت» بالفتحِ. قال بعضُهم: «فعلى هذا يُقال يَوِدُّ بكسر الواو». والوَدادة التمني.

قوله: «لو يُعَمَّر» في «لو» هذه ثلاثةُ أقوال، أحدُها ـ وهو الجاري على قواعِد نحاةِ البصرة ـ: أنها حرفٌ لِما كان سيقَعُ لوقوعِ غيرِه، وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ «يَوَدُّ» عليه، وحُذِفَ مفعولُ «يَوَدُّ» لدلالةِ «لو يُعَمَّرَ» عليه، والتقديرُ: يَوَدُّ أحدُهم طولَ العمرِ، لو يُعَمَّر ألفَ سنةٍ لَسُرَّ بذلك، فَحُذِفَ من كلِّ واحدٍ ما دَلَّ عليه الآخرُ، ولا محلَّ لها حينئذٍ من الإعرابِ. والثاني ـ وبه قال الكوفيون وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ـ[1]: أنها مصدريةٌ بمنزلة أَنْ الناصبةِ، فلا يكونُ لها جوابٌ، ويَنْسَبِكُ منها وما بعدَها مصدرٌ يكونُ مفعولاً ليَوَدُّ، والتقدير: يَوَدُّ أحدُهم تعميرَه ألفَ سنةٍ. واستدلَّ أبو البقاء بأنَّ الامتناعية معناها في الماضي، وهذه يَلْزَمُها المستقبل كـ «أَنْ»، وبأنَّ «يودُّ» / يتعدَّى [٤٢/ب] لمفعول وليس مِمَّا يُعَلَّق، وبأنَّ «أَنْ» قد وَقَعَتْ بعد يَوَدُّ في قوله: «أَيَوَدُّ أحدُكم أَنْ تكونَ له جَنَّةٌ»[2] وهو كثيرٌ، وموضعُ الردِّ عليه غيرُ الكتابِ. الثالث ـ وإليه نحا الزمخشري ـ[3]: أن يكونَ معناها التمني فلا تحتاجُ إلى جوابٍ لأنها في

(١) الإملاء ١/٥٣.
(٢) الآية ٢٦٦ من البقرة.
(٣) الكشاف ١/٢٩٨.

قوة: يا ليتني أُعَمَّر، وتكونَ الجملةُ من لَوْوما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً به على طريقِ الحكاية بيَوَدُّ، إجراءً له مُجْرىٰ القول. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيف اتصل لويُعَمَّر بيَوَدُّ أحدُهم؟ قُلْتُ: هي حكايةُ لِوَدَادَتِهم، و «لو» في معنى التمني، وكان القياسُ: «لو أُعَمَّر» إلا أنَّه جرى على لفظِ الغَيْبَة لقوله: «يَوَدُّ أحدُهم»، كقولك: حَلَفَ بالله ليَفْعَلَنَّ انتهى». وقد تقدَّم شرحُه، إلا قولَه: «وكان القياسُ لو أُعَمَّر، يعني بذلك أنه كانَ مِنْ حَقِّه أَنْ يأتيَ بالفعلِ مُسْنَداً للمتكلم وحدَه وإنما أَجْرَى «يَوَدُّ» مُجْرىٰ القولِ لأنَّ «يَوَدُّ» فعلٌ قَلبي والقولُ يَنْشَأُ عن الأمورِ القلبيَّةِ».

و «ألفَ سَنَةٍ » منصوبٌ على الظرفِ بيُعَمَّر، وهو متعدٍّ لمفعولٍ واحد قد أُقِيم مُقَامَ الفاعلِ. وفي «سَنَة» قولان «أحدُهما: أنَّ أصلَها: سَنَوة لقولهم: سَنَوات وسُنَيَّة وسانَيْتُ. والثاني: أنها من سَنَهَة لقولهم: سَنَهات وسُنَيْهَة وسانَهْتُ، واللغتان ثابتتان عن العربِ كما ذَكَرْتُ لك.

قوله: «وما هو بمُزَحْزِحِه من العذابِ» في هذا الضميرِ خمسةُ أَقْوالٍ، أحدُها: أنه عائدٌ على «أحد» وفيه حينئذٍ وَجْهان، أحدُهما: أنه اسمُ «ما» الحجازيةِ، و «بمُزَحْزِحِه» خبرُ «ما»، فهو في محلِّ نصبٍ والباءُ زائدة. و «أَنْ يُعَمَّر» فاعلٌ بقوله «بمُزَحزِحِهِ»، والتقديرُ: وما أحدُهم مُزَحْزِحَه تعميرُه. الثاني من الوجهين في «هو»: أن يكونَ مبتدأً، و «بمُزَحْزِحِهِ» خبرُه، و «أَنْ يُعَمَّر» فاعلٌ به كما تقدَّم، وهذا على كَوْنِ «ما» تميميَّةً، والوجهُ الأولُ أحسنُ لنزولِ القرآنِ بلغة الحجازِ وظهورِ النصب في قوله: «ما هذا بَشَراً»(١)، «ما هُنَّ أمَّهاتِهم»(٢).

الثاني من الأقوال: أن يعودَ على المصدرِ المفهومِ من «يُعَمَّر»، أي:

---

(١) الآية ٣١ من يوسف.

(٢) الآية ٢ من المجادلة.

وما تعميره، ويكون قولُه: «أن يُعَمَّر» بدلاً منه، ويكون ارتفاعُ «هو» على الوَجْهَيْن المتقدِّمَين، أعني كونَه اسمَ «ما» أو مبتدأ.

الثالثُ: أن يكونَ كناية عن التعميرِ، ولا يعودُ على شيء قبلَه، ويكونُ «أن يُعَمَّر» بدلاً منه مفسِّراً له، والفرقُ بين هذا وبين القولِ الثاني أنَّ ذاك تفسيرُه شيءٌ متقدِّمٌ مفهومٌ من الفعلِ، وهذا مفسَّرٌ بالبدلِ بعده، وقد تقدَّم أنَّ في ذلك خلافاً، وهذا ما عنى الزمخشري بقوله[1]: «ويجوزُ أن يكونَ «هو» مبهماً، و«أَنْ يُعَمَّر» موضِّحَه».

الرابع: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ وإليه نحا الفارسي في «الحلبيَّات» موافقةً للكوفيين، فإنهم يُفَسِّرون ضميرَ الأمرِ بغيرِ جملةٍ إذا انتظَمَ من ذلك إسنادٌ معنويٌّ، نحو: ظَنَنْتُه قائماً الزيدانَ، وما هو بقائمٍ زيدٌ، لأنه في قوة: ظننتُه يقومُ الزيدان، وما هو يقومُ زيدٌ، والبصريُّون يَأْبَوْن تفسيرَه إلا بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجُزْئَيْها سالمةٍ من حرفِ جرٍّ، وقد تقدَّم تحقيقُ القولين.

الخامسُ: أنَّه عِمادٌ، نعني به الفصلَ عند البصريين، نَقَلَه ابن عطية[2] عن الطبري[3] عن طائفةٍ، وهذا يحتاجُ إلى إيضاح: وذلك أنَّ بعض الكوفيين يُجِيزون تقديم العِماد مع الخبرِ المقدَّم، يقولون في: زيدٌ هو القائمُ: هو القائمُ زيدٌ، وكذلك هنا، فإنَّ الأصلَ عند هؤلاءِ أَنْ يكونَ «بمُزَحزِحِه» خبراً مقدَّماً و«أَنْ يُعَمَّر» مبتدأً مؤخراً، و«هو» عِمادٌ، والتقديرُ: وما تعميرُه هو بمزحزِحِه، فلمَّا قُدِّم الخبرُ قُدِّم معه العِمادُ. والبصريُّون لا يُجِيزون شيئاً من ذلك.

و«من العذابِ» متعلِّقٌ بقوله: «بمُزَحْزِحِه» و«مِنْ» لابتداءِ الغاية.

---

(١) الكشاف ١/٢٩٨.

(٢) التفسير ١/٣٦٠.

(٣) تفسير الطبري ٢/٣٧٤.

والزَّحْزَحَةُ: التنحِيَةُ، تقولُ: زَحْزَحْتُه فَزَحْزَحَ، فيكون قاصراً ومتعدِّياً، فمِنْ مجيئِه متعدِّياً قولُه(١):

٦٢١ ـ يا قابضَ الروحِ مِنْ نَفْسٍ إذا احْتَضَرَتْ
وغافرَ الذنبِ زَحْزِحْني عَنِ النارِ

وأنشدَه ذو الرمة:

٦٢٢ ـ يا قابضَ الروحِ مِنْ جِسْمٍ عَصَى زَمَناً ....

ومن مجيئِه قاصراً قولُ الآخر(٢):

٦٢٣ ـ خليلَيَّ ما بالُ الدُّجى لا يُزَحْزَحُ وما بالُ ضوءِ الصبحِ لا يَتَوَضَّحُ

قولُه: «أَنْ يُعَمَّر»: إمَّا أَنْ يكونَ فاعِلاً أو بدلاً من «هو» أو مبتدأً حَسْبَ ما تقدَّم من الإعرابِ في «هو».

«والله بصيرٌ بما يعملون» مبتدأٌ وخبرُه، و «بما» متعلِّقٌ ببصير. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على كلا القَوْلَيْنِ محذوفٌ أي: يَعْمَلُونه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً أي: بِعَمَلِهم. والجمهورُ «يعملون» بالياء، نَسَقاً على ما تقدَّم، والحسنُ وغيرُه(٣) «تَعْمَلُون» بالتاء للخطاب على الالتفات، وأتى بصيغةِ المضارعِ، وإن كانَ عِلْمُه محيطاً بأعمالِهم السالفةِ مراعاةً لرؤوسِ الآي، وخَتْمِ الفواصلِ.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كانَ عَدُوّاً لجبريلَ فإنَّه﴾**.. «مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و «كان» خبرُه على ما هو الصحيحُ كما تقدَّم، وجوابُهُ محذوفٌ تقديرُه: مَنْ كان عدوَّاً لجبريلَ فلا وَجْهَ لعداوتِه، أو فَلْيَمُتْ

---

(١) البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٧٥؛ والقرطبي ٢/٣٥.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢/٣٥.
(٣) قراءة الحسن وقتادة والأعرج ويعقوب. انظر: البحر ١/٣١٦؛ ابن عطية ١/٣٦٠.

غَيْظاً ونحوُه. ولا جائز أن يكونَ «فإنه نزَّله» جواباً للشرطِ لوجهين، أحدُهما من جهةِ المعنى، والثاني من جهةِ الصناعةِ، أماالأول: فلأنَّ فِعْلَ التنزيلِ متحقِّقُ المُضِيِّ، والجزاءُ لا يكون إلَّا مستقبلاً، ولقائلٍ أن يقولَ: هذا محمولٌ على التبيين، والمعنى: فقد تبيَّن أنه نَزَّله، كما قالوا في قوله: «إن كان قميصه قُدَّ [مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ»[1] ونحوِه. وأمَّاالثاني: فلأنه][2] لا بد في جملة الجزاء مِن ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرطِ، فلا يجوزُ: مَنْ يَقُمْ فزيدٌمنطَلِقٌ، ولا ضميرَ في قولِه: «فإنَّه نَزَّله» يَعُودَ على «مَنْ» فلا يكونُ جواباً للشرط، وقد جاءَتْ مواضعُ كثيرةٌ مِنْ ذلك، ولكنهم أَوَّلُوها على حَذْفِ العائدِ فَمِنْ ذلك قُولُه[3]:

٦٢٤ ـ فَمَنْ تَكُنِ الحضارَةُ أَعْجَبَتْهُ ... فَأَيَّ رجالِ باديةٍ تَراني

وقولُه[4]:

٦٢٥ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بالمدينةِ رَحْلُه ... فإني وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

وينبغي أن يُبْنَىٰ ذلك على الخلافِ في خبر اسم الشرط. فإنْ قيل: إنَّ الخبرَ هو الجزاءُ وحدَه ـ أو هو مع الشرطِ ـ فلا بدَّ من الضمير / ، وإنْ قيل بأنه فعلُ الشرطِ وحدَه فلا حاجَةَ إلى الضميرِ، وقد تقدَّم قولُ أبـي البقاء وغيره في ذلك عند قوله تعالى: «فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ»[5]، وقد صَرَّحَ الزمخشري[6] بأنَّه جوابُ الشرطِ، وفيه النظرُ المذكورُ، وجوابُه ما تقدَّم. [٤٣/أ]

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٥٨؛ والمغني ٥٦١؛ واللسان: حضر. والحضارة: الإقامة في الحضر.

(٤) البيت لضابىء البرجمي، وهو في الكتاب ١/٣٨؛ وابن يعيش ٨/٦٨؛ والهمع ٢/١٤٤؛ والدرر ٢/٢٠٠. وقيار: اسم فرسه.

(٥) الآية ٣٨ من البقرة.

(٦) الكشاف ١/٣٠٠.

و «عَدُوّاً» خبرُ كانَ، وَيَسْتَوي فيه الواحدُ وغيرُه، قال: «هم العـدُوُّ»[1]. والعَدَاوَةُ: التجاوُزُ. قالَ الراغب[2]: «فبالقلب يُقال العَدَاوَةُ، وبالمشِي يقال: العَدْوُ، وبالإخلال في العَدْلِ يقال: العُدْوان، وبالمكان أو النسب يقال: قومٌ عِـدَىً أي غُرَبَاء». و «لِجبريـلَ» يجوزُ أنْ يكـونَ صفةً لـ «عَـدُوّاً» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، وأَنْ تكونَ اللامُ مقويةً لتعدِيَةِ «عَدُوّاً» إليه. وجبريل اسمُ مَلَكٍ وهو أعجمي، فلذلك لم يَنْصَرِفْ، وقولُ مَنْ قالَ: «إنَّه مشتقٌّ من جَبَرُوت الله» بعيدٌ، لأنَّ الاشتقاقَ لا يكونُ في [الأسماءِ] الأعجميةِ، وكذا قولُ مَنْ قالَ: «إنه مركبٌ تركيبَ الإضافةِ، وأنَّ «جَبْر» معناه عَبْد، و «إيل» اسمٌ من أسماء الله تعالى فهو بمنزلةِ عبدالله» لأنه كانَ ينبغي أَنْ يَجْرِيَ الأولُ بوجوهِ الإعراب وأن ينصرفَ الثاني، وكذا قولُ المهدوي: إنه مركَّبٌ تركيبَ مَزْجٍ نحو: حَضْرَمَوْت لأنه كانَ ينبغي أن يُبْنَى الأولُ على الفتحِ ليس إلاَّ. وأمَّا ردُّ الشيخِ[3] عليه بأنه لو كانَ مركباً تركيبَ مزجٍ لجازَ فيه أَنْ يُعْرَبَ إعرابَ المتضايِفَيْنِ أو يُبْنَى على الفتحِ كأحدَ عشرَ، فإنَّ كلَّ ما رُكِّب تركيبَ المَزْجِ يجوزُ فيه هذه الأوجهُ، وكونُه لم يُسْمَعْ فيه البناءُ ولا جريانُه مَجْرى المتضايِفَيْنِ دليلٌ على عَدَمِ تركيبِه تركيبَ المَزْجِ، فلا يَحْسُنَ رَدّاً لأنه جاءَ على أحدِ الجائِزَيْنِ واتَّفَقَ أنه لم يُسْتَعْمَلْ إلا كذلك.

وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ على عادَتها في الأسماءِ الأعجميَّةِ فجاءَتْ فيه بثلاثَ عشرةَ لغةً، أشهرُها وأفصحُها[4]: جِبْرِيل بزنةِ قِنْدِيل، وهي قراءةُ

(١) الآية ٤ من المنافقون.
(٢) المفردات ٣٣٨.
(٣) البحر ١/٣١٧.
(٤) انظر في قراءات جبريل ولغاته: السبعة ١٦٥؛ الكشف ١/٢٥٤؛ الشواذ ٨؛ البحر ١/٣١٧؛ ابن عطية ١/٣٦١؛ القرطبي ٢/٣٧.

أبـي عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم. وهي لغةُ الحجازِ، قال ورقةُ بنُ نوفل[1]:

٦٢٦ ـ وجِبْريلُ يأتيه ومِيكـالُ مَعْهُما مِنَ اللـهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصدرَ مُنْزَلُ

وقال حسان[2]:

٦٢٧ ـ وجِبْـريـلٌ رســولُ اللـهِ فينـا وروحُ القُدْسِ ليسَ له كِفَاءُ

وقال عمران بن حطان[3]:

٦٢٨ ـ والروحُ جبريلُ منهم لا كِفَاءَ له وكانَ جِبْرِيلُ عند الله مَأْمُونـاً

الثانيةُ: كذلك إلا أنه بفتحِ الجيم، وهي قراءة ابن كثير والحسن، وقال الفراء: «لا أُحِبُّها لأنه ليس في كلامهم فَعْليل». وما قاله ليس بشيء لأن ما أَدْخَلَتْه العربُ في لِسانِها على قسمين: قسمٍ ألحقُوه بأبنيتِهم كلِجام، وقسمٍ لم يُلْحقوه كإِبْرَيْسَم[4]، على أنه قِيل إنه نظيرُ شَمْوِيل اسمِ طائر، وعن ابن كثير أنه رأى النبـي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ: جَبْرِيلَ وميكائيل، قال: فلا أزال أقرؤُهما كذلك. الثالث: جَبْرَئيل كعَنْتَريس[5]، وهي لغةُ قيسٍ وتميمٍ، وبها قرأ حمزةُ والكسائي، وقال حسان[6]:

٦٢٩ ـ شَهِدْنَا فما تَلْقى لنا من كتيبةٍ يدَ الدهرِ الا جَبْرَئِيلُ أَمامَهـا

---

(١) البحر ٣١٨/١؛ زاد المسير ١١٧/١.
(٢) تقدم برقم ٦٠٤.
(٣) البحر ٣١٨/١، ولا كفاء: لا نظير.
(٤) الإبريسم: الحرير.
(٥) العنتريس: الناقة الغليظة.
(٦) البيت لكعب بن مالك كما في اللسان: جبر، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ٤٥٠/٢.

وقال جرير(1):

٦٣٠ ـ عَبَدوا الصليبَ وكَذَّبوا بمحمدٍ وبجَبْرَئِيلَ وكَذَّبوا مِيكالا

الرابعةُ: كذلك إلا أنه لا ياءَ بعدالهمزةِ، وتُرْوَى عن عاصم ويحيى ابن يعمر(2). الخامسة: كذلك إلا أنَّ اللامَ مشدَّدَةٌ، وتُرْوى أيضاً عن عاصم ويحيى بن يعمر أيضاً قالوا: و«إلّ» بالتشديد اسمُ الله تعالى، وفي بعض التفاسير: «لا يَرْقُبون في مؤمنٍ إلَّاً ولا ذِمَّة»(3) قيل: معناهُ الله. ورُوي عن أبي بكر لَمَّا سَمِع بسَجْع مُسَيْلَمة: «هذا كلامٌ لم يَخْرُجْ من إلّ». السادسة: جَبْرائِل بألفٍ بعدَ الراءِ وهمزةٍ مكسورةٍ بعدَالألفِ، وبها قرأ عكرمةُ. السابعةُ: مِثْلُها إلا أنَّها بياءٍ بعدَ الهمزةِ. الثامنة: جِبْرايِيل بياءَيْنِ بعد الألفِ من غير هَمْزٍ، وبها قَرأ الأعمشُ ويَحْيى أيضاً. التاسعةُ: جِبْرال. العاشرة: جِبْرايِل(4) بالياءِ والقَصْرِ وهي قراءةُ طلحةَ بن مصرف. الحاديةَ عشرةَ: جَبْرين بفتحِ الجيمِ والنون. الثانيةَ عشرةَ: كذلك إلا أنَّها بكسرِ الجيم. الثالثةَ عشرةَ: جَبْرايين. والجملةُ مِنْ قوله: «مَنْ كان» في محلِّ نصبٍ بالقولِ، والضميرُ في قوله: «فإنَّه» يعودُ على جبريل، وفي قوله «نَزَّلَه» يعودُ على القرآنِ، وهذا موافقٌ لقولِه: «نَزَلَ به الروحُ الأمين»(5) في قراءةِ مَنْ رَفَع «الروح»، ولقولِه «مصدِّقاً»، وقيل: الأولُ يعودُ على اللهِ والثاني يعودُ على جِبْريل، وهو موافقٌ لقراءةِ مَنْ قَرَأَ «نَزَلَ به الروحُ» بالتشديدِ والنَّصْبِ. وأتى بـ«على» التي تقتضي

---

(1) ديوانه ٤٥٠؛ والقرطبي ٣٨/٢.

(2) يحيى بن يعمر تابعي جليل عرض على عبدالله بن عمر، وأخذ عنه أبوعمر بن العلاء توفي سنة ١٢٩. انظر: طبقات ابن سعد ٣٦٨/٧.

(3) الآية ١٠ من التوبة.

(4) في الأصل: جبريل وهو سهو؛ والتصحيح من البحر ٣١٨/١.

(5) الآية ١٩٣ من الشعراء، وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وحفص بذلك، والباقون بالتشديد والنصب. انظر: السبعة ٤٧٣.

الاستعلاء دونَ «إلى» التي تقتضي الانتهاء، وخَصَّ القلبَ بالذكر لأنه خزانةُ الحِفْظِ وبيتُ الرَّبِّ، وأضافه إلى ضميرِ المخاطب دونَ ياءِ المتكلِّمِ ـ وإنْ كان ظاهرُ الكلامِ يقتضي أَنْ يكونَ «على قلبـي»[1] ـ لأحدِ أمرَيْنِ: إمَّا مراعاةً لحالِ الأمرِ بالقولِ فَتَسْرُدُ لفظَه بالخطابِ كما هو نحوُ قولِك: قل لقومِك لا يُهينوك، ولو قلت: لا تُهينوني لجازَ، ومنه قولُ الفرزدق[2]:

٦٣١ ـ ألم تَرَ أنِّي يومَ جَـوِّ سُوَيْقَـةٍ دَعَوْتُ فنادَتْني هُنَيْدَةُ: ما ليا

فَأَحْرَزَ المعنى ونكبَّ عن نداءِ هُنَيْدَةَ بـ «مالك»؟، وإمَّـا لأنَّ ثَمَّ قولاً[3] آخرَ مضمراً بعد «قُلْ»، والتقديرُ: قُلْ يا محمد: قال الله مَنْ كان عدوًّا لجبريلَ، وإليه نَحَا الزمخشري[4] بقولِه: «جاءَتْ على حكايةِ كلامِ الله تعالى، قُلْ ما تكلَّمْتُ به من قولي: مَنْ كانَ عَدُوّاً لجبريلَ فإنه نَزَّله على قَلْبِكَ» فعلى هذا الجملةُ الشرطيةُ معمولةٌ لذلك القولِ المضمرِ، والقولُ المُضْمَرُ معمولٌ لِلَفْظِ «قُلْ»، والظاهرُ ما تقدَّم من كونِ الجملةِ معمولةً لِلَفْظِ «قُلْ» بالتأويل المذكورِ أولاً، ولا يُنافيه قولُ الزمخشري فإنَّه قَصَدَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإعرابِ.

قوله: «بإذْنِ الله» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعل: «نَزَّله» إنْ قيلَ إنه ضميرُ جبريل، أو من مفعولِه إنْ قيل إنَّ الضميرَ المرفوعَ في «نَزَّلَ» يعودُ على الله، والتقديرُ: فإنَّه نَزَّله مأذوناً له أو ومعه إذْنُ الله. [والإِذْنُ في الأصلِ العِلْمُ بالشيءِ، والإِيذانُ: الإِعلامُ][5]، أَذِنَ به: عَلِمَ به، وآذَنْتُه بكذا: أَعْلَمْتُه به،

(١) انظر: تفسير ابن عطية ١/٣٦٢.
(٢) ديوانه ٨٩٥؛ وابن عطية ١/٣٦٣؛ والبحر ١/٣٢٠.
(٣) في الأصل: «قول» وهو سهو.
(٤) الكشاف ١/٣٠٠.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في المصورة عن الأصل.

ثم يُطْلَقُ على التمكينِ، أَذِن لي في كذا: أَمْكَنني منه، وعلى الاختيارِ: فَعَلْتُه بإذنك: أي باختيارِك، وقولُ مَنْ قال بإذنه أي: بتيسيرِه راجعٌ إلى ذلك.

قولُه: «مُصَدِّقاً» حالٌ من الهاءِ في «نَزَّلَه» إنْ كانَ يعودُ الضميرُ على القرآنِ، وإنْ عادَ على جبريل ففيه احتمالان، أحدُهما: أَنْ يكونَ من المجرور المحذوفِ لفَهْمِ المعنى، والتقديرُ: فإنَّ الله / نَزَّل جبريلَ بالقرآنِ مصدِّقاً، [٤٣/ب] والثاني: أن يكونَ مِنْ جبريل بمعنى مُصَدِّقاً لِما بينَ يديهِ من الرسلِ وهي حالٌ مؤكِّدةٌ، والهاءُ في «بين يديه» يجوزُ أن تعودَ على «القرآنِ» أو على «جِبْريل».

و«هُدَىً وبُشْرَى» حالان مَعْطوفانِ على الحالِ قبلهما، فهما مصدران موضوعانِ مَوْضِعَ اسمِ الفاعلِ، أو على المبالغةِ أو على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا هُدَىً، و«بُشْرى» أَلفُها للتأنيثِ، وجاءَ هذا الترتيبُ اللفظيُّ في هذه الأحوالِ مطابقاً للترتيبِ الوجوديِّ، وذلك أنَّه نَزَل مصدِّقاً للكتبِ لأنها من ينبوعٍ واحدٍ، والثاني: أنه حَصَلَتْ به الهدايةُ بعد نزولِه. والثالث: أنه بُشْرى لِمَنْ حَصَلَتْ له به الهدايةُ، وخَصَّ المؤمنينَ لأنهم المنتفعونَ به دونَ غيرِهم وقد تقدَّم نحوُه.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿مَنْ كان عَدُوّاً﴾**: الكلامُ في «مَنْ» كما تقدَّم، إلَّا أَنَّ الجوابَ هنا يَجُوز أن يكونَ «فإن الله عَدُوٌّ للكافرين»، فإنْ قيل: وأين الرابطُ؟ فالجوابُ مِنْ وَجْهين أحدُهما: أنَّ الاسمَ الظاهرَ قامَ مَقامَ المضمرِ، وكان الأصلُ: فإنَّ الله عَدُوٌّ لهم، فأتى بالظاهرِ تنبيهاً على العلةِ. والثاني: أن يُرادَ بالكافرين العمومُ، والعموم من الروابط، لاندراجِ الأولِ تحتَه، ويجوزُ أن يكونَ محذوفاً تقديرُه: مَنْ كانَ عَدُوّاً لله فقد كَفَر ونحوُه. وقال بعضُهم: الواوُ في قوله: «وملائكتِهِ ورسُلِه وجبريلَ وميكال» بمعنى أو، قال: لأنَّ مَنْ عادى واحداً من هؤلاء المذكورين فالحكمُ فيه كذلك. وقال بعضُهم: هي للتفصيلِ، ولا حاجةَ إلى ذلك، فإنَّ هذا الحكمَ معلومٌ، وذَكَر

جبريلَ وميكالَ بعد اندراجهما أولاً تنبيهاً على فَضْلِهما على غيرِهما من الملائكةِ، وهكذا كلُّ ما ذُكِرَ: خاصٌّ بعد عامٍ ، وبعضهم يُسَمِّي هذا النوعَ بالتجريدِ، كأنه يعني به أنه جَرَّدَ من العموم الأولِ بعضَ أفرادِه اختصاصاً له بمزيَّةٍ، وهذا الحكمُ ـ أعني ذِكْرَ الخاصِّ بعد العامِّ ـ مختصٌّ بالواوِ، لا يَجُوز في غيرِها من حروف العَطْف.

وجَعَل بعضُهم مثلَ هذه الآيةِ ـ أعني في ذِكْرِ الخاصِّ بعد العامِّ تشريفاً له ـ قولَه: «فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورُمَّانٌ»[1] وهذا فيه نظر؛ فإن «فاكهةٌ» من باب المطلقِ لأنها نكرةٌ في سياقِ الإثبات، وليست من العمومِ في شيءٍ، فإنْ عَنَى أنَّ اسمَ الفاكهةِ يُطْلَقُ عليهما من بابِ صِدْقِ اللفظِ على ما يَحْتمله ثم نَصَّ عليه فصحيحٌ. وأتى باسمِ الله ظاهراً في قوله: «فإنَّ الله عَدُوٌّ» لأنه لو أُضْمِر فقيل: «فإنَّه» لأَوْهم عَوْدَه على اسمِ الشرط فينعكسُ المعنى، أو عَوْدَه على ميكال لأنه أقربُ مذكورٍ. وميكائيل اسمٌ أعجمي، والكلامُ فيه كالكلامِ في جِبْريل من كونِه مشتقاً من مَلَكوت الله أو أن «مِيك» بمعنى عبد، و«إيل» اسمُ الله، وأنَّ تركيبَه تركيبُ إضافةٍ أو تركيبُ مَزْجٍ ، وقد عُرِف الصحيح من ذلك.

وفيه سبعُ لغاتٍ[2]: مِيكال بزنة مِفْعال وهي لغةُ الحجاز، وبها قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم، قال[3]:

٦٣٢ ـ ويـومَ بَدْرٍ لقِينـاكم لنا عُـدَدٌ فيه مع النصرِ مِيكالٌ وجِبريلُ

وقوله[4]:

---

(١) الآية ٦٨ من الرحمن.

(٢) انظر في قراءات ميكائيل ولغاتها: السبعة ١٦٥؛ الشواذ ٨؛ القرطبي ٢/٣٨؛ البحر ١/٣١٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٣١٨.

(٤) تقدم برقم ٦٣٠.

الثانيةُ: كذلك، إلا أنَّ بعدَ الألفِ همزةً وبها قرأ نافع. الثالثة: كذلك إلا أنه بزيادةِ ياءٍ بعد الهمزةِ وهي قراءةُ الباقين. الرابعة: مِيكَئِيل[(١)] مثل مِيكَعِيل وبها قرأ ابن محيصن. الخامسة: كذلك إلَّا أنه لا ياءَ بعد الهمزة فهو مثلُ: مِيكَعِل وقُرِىء بها. السادسةُ: ميكاييل بيائين بعد الألف وبها قرأ الأعمش. السابعة: ميكاءَل بهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الألفِ كما يُقال: إسراءَل. وحكى الماوَرديُّ[(٢)] عن ابن عباس أن «جَبْر» بمعنى عَبْد بالتكبير، و«مِيكا» بمعنى عُبَيْد بالتصغير، فمعنى جِبْريل: عبدالله، ومعنى مِيكائيل: عُبَيْدالله قال: «ولا يُعْلَمُ لابنِ عباس في هذا مخالفٌ». قوله: «وما يَكْفُر بها إلا الفاسقون» هذا استثناءٌ مفرَّغٌ، وقد تقدَّم أن الفراءَ[(٣)] يُجيز فيه النصبَ.

آ. (١٠٠) **قوله تعالى: ﴿أَوَ كُلَّما عاهدوا﴾**: الجمهورُ على تحريك واو «أَوَ كلما» واختلف النحْويون في ذلك على ثلاثةِ أقوال، فقال الأخفش[(٤)]: إنّ الهمزةَ للاستفهام والواوُ زائدةٌ، وهذا على رأيِه في جوازِ زِيادتِها. وقال الكسائي: هي «أَوْ» العاطفةُ التي بمعنى بل، وإنما حُرِّكَتِ الواوُ، ويؤيِّدهُ قراءةُ مَنْ قرأَها ساكنةً. وقال البصريون: هي واوُ العطفُ قُدِّمَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ على ما عُرِفَ، وقد تقدَّم أنَّ الزمخشري[(٥)] يُقَدِّرُ بينَ الهمزةِ وحرفِ العطف شيئاً يَعْطِفُ عليه ما بعده، لذلك قَدَّره هنا: أكفروا بالآياتِ البيِّناتِ وكُلَّما عاهدوا.

---

(١) في البحر: ميكييل، الشواذ: ميكيل.
(٢) تفسير الماوردي ١/ ١٤٠.
(٣) معاني القرآن ١/١٦٨.
(٤) معاني القرآن ١٤١.
(٥) الكشاف ١/ ٣٠٠.

وقرأ أبو السَّمَّال العَدَوي[1]: «أَوْ كلَّما» ساكنةَ الواو، وفيها أيضاً ثلاثةُ أقوال، فقالَ الزمخشري[2]: «إنها عاطفةٌ على «الفاسقين»»، وقـدَّره بمعنى إلَّا الذين فَسَقُوا أو نَقَضُوا يعني به أنه عَطَفَ الفعلَ على الاسم لأنه في تأويلِه كقولِه: «إن المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرَضوا»[3] أي: الذين اصَّدَّقوا وأَقْرضوا. وفي هذا كلامٌ يأتي في سورتِه إنْ شاء الله تعالى، وقال المهدوي: «أَوْ» لانقطاعِ الكلامِ بمنزلة أَمْ المنقطعةِ، يعني أنَّها بمعنى بل، وهذا رأيُ الكوفيين وقد تقدَّم تحريرُ هذا القولِ وما استدلُّوا به من قوله[4]:

٦٣٤ ــ .... أوأَنْتَ في العَيْنِ أَمْلَحُ

في أولِ السورةِ، وقالَ بعضُهم: هي بمعنى الواوِ فتتفقُ القراءتـان، وقد ثَبَتَ ورودُ «أو» بمنزلةِ الواوِ كقوله[5]:

٦٣٥ ــ .... ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِه أو سافِعِ

«خطيئةً أَوْ إثماً»[6] «آثماً أو كفوراً»[7] فلْتَكُنْ هذه القراءةُ كذلك، وهذا أيضاً رأيُ الكوفيين كما تقدَّم. والناصبُ لكُلَّما بعدَه، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيها. وانتصابُ «عَهْداً» على أحدِ وَجْهين: إمَّا على المصدرِ الجاري على غيرِ الصَّدْر وكان الأصلُ: «معاهدةً»، أو على المفعولِ به على أَنْ يُضَمَّن عاهدوا

---

(١) البحر ١/٣٢٣؛ الشواذ ٨.

(٢) الكشاف ١/٣٠٠.

(٣) الآية ١٨ من الحديد.

(٤) تقدم برقم ٢٢٦.

(٥) البيت لحميد بن ثور، وهو في المغنى ٦٦، اللسان: سفع؛ والعيني ٤/١٤٦. وصدره:
قَـوْمٌ إذا سَـمِـعـوا الـصَّـريـخَ رَأَيْـتَـهُـمْ
والسافع: الآخذ بناصية فرسه بلا لجام.

(٦) الآية ١١٢ من النساء: «ومن يَكْسِبْ خطيئةً أو اثماً».

(٧) الآية ٢٤ من الإنسان: «ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً».

معنى أَعْطَوا، ويكونُ المفعولُ الأولُ محذوفاً، والتقديرُ: عاهدوا الله عَهْداً.

وقُرِىءَ: «عَهِدُوا»[1] فيكونُ «عَهْداً» مصدراً / جارياً على صَدْرِه، [٤٤/أ] وقُرِىء أيضاً: «عُوْهِدُوا»[2] مبنياً للمفعولِ.

قوله: «بَلْ أكثرُهم لا يُؤمنون» هذا فيه قولان، أحدُهما: أنه من بابِ عطفِ الجملِ وهو الظاهرُ، وتكونُ «بل» لإِضرابِ الانتقالِ لا الإِبطالِ وقد عَرَفْتَ أنَّ «بل» لا تُسَمَّى عاطفةً حقيقةً إلا في المفرداتِ. والثاني: أنه يكونُ من عطفِ المفرداتِ ويكونُ «أكثرُهم» معطوفاً على «فريقٍ»، و «لا يؤمنون» جملةٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من «أكثرُهم». وقال ابن عطية[3]: «من الضميرِ في «أكثرُهم»»، وهذا الذي قاله جائزٌ، لا يُقال: إنها حالٌ من المضافِ إليه لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه وذلك جائزٌ. وفائدةُ[4] هذا الإِضرابِ على هذا القولِ[5] أنه لمَّا كان الفريقُ ينطلِقُ على القليلِ والكثيرِ وأَسْنَدَ النَّبْذَ إليه، وكان فيما يتبادَرُ إليه الذهنُ أنَّه يُحْتمل أَنَّ النابذين للعَهْد قليلٌ بَيَّن أنَّ النابذين هم الأكثرُ دَفْعاً للاحتمال المذكورِ[6]. والنَّبْذُ: الطَّرحُ وهو حقيقةٌ في الأَجْرام[7] وإسنادُه إلى العَهْدِ مجازٌ.

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿الكتابَ كتابَ الله﴾**: «الكتابَ» مفعولٌ ثانٍ لـ «أُوْتُوا» لأنه يتعدَّى في الأصلِ إلى اثنين. فأُقيم الأولُ مُقام الفاعلِ وهو الواوُ،

---

(١) كذا ضبطت في ابن عطية بدون نسبة ١/٣٦٥.
(٢) قراءة الحسن وأبي رجاء، البحر ١/٣٢٤؛ وابن عطية ١/٣٦٥.
(٣) التفسير ١/٣٦٥.
(٤) انظر: البحر ١/٣٢٤.
(٥) أي: على القول بعطف المفردات.
(٦) أي: صار ذكر الأكثر دليلاً على أن الفريق هنا لا يراد به اليسيرمنهم، فكان هذا إضراباً عما يحتمله لفظ الفريق من دلالته على القليل.
(٧) لعله يقصد المتجسدات.

وبقي الثاني منصوباً، وقد تَقَدَّم أنه عند السهيلي مفعولٌ أوَّلُ، و«كتابَ الله» مفعولُ نَبَذَ، و«وراءَ» منصوبٌ على الظرفِ وناصبُه «نَبَذَ»، وهذا مَثَلٌ لإهمالِهم التوراةَ، تقولُ العرب: «جَعَلَ هذا الأمرَ وراءَ ظهره ودَبْرَ أذنِه» أي: أهمله، قال الفرزدق[1]:

٦٣٦ ـ تَميمُ بنُ مُرٍّ لا تكونَنَّ حاجتي بِظَهْرٍ فلا يَعْيَا عليَّ جوابُها

والنَّبْذُ: الطَّرْحُ ـ كما تقدَّم ـ. وقال بعضُهم[2]: «النَّبْذ والطَّرْح والإلقاء متقاربة، إلا أن النبذَ أكثرُ ما يقال في المبسوط والجاري مَجْراه، والإلقاء فيما يُعْتبر فيه ملاقاةٌ بين شيئين» ومن مجيء النَّبْذ بمعنى الطرح قوله[3]:

٦٣٧ ـ إنَّ الذين أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا نَبَذُوا كتابَك واسْتَحَلُّوا المَحْرَما

وقال أبو الأسود[4]:

٦٣٨ ـ وخَبَّرني مَنْ كنتُ أرسلْتُ أنَّما أَخَذْتَ كتابي مُعْرِضاً بشِمالكا
نظَرْتَ إلى عنوانِه فنبذْتَه كنَبْذِكَ نَعْلاً أخْلَقَتْ مِنْ نِعالِكا

قوله: «كأنَّهم لا يَعْلَمون» جملةٌ في محلِّ نَصْبٍ على الحال، وصاحبُها: فريقٌ، وإنْ كان نكرةً لتخصيصه بالوصفِ، والعاملُ فيها: نَبَذَ، والتقدير: مُشْبهين للجُهَّال. ومتعلَّقُ العلمِ محذوفٌ تقديرُه: أنه كتابُ الله لا يُداخِلُهم فيه شكٌّ، والمعنى: أنهم كفروا عِناداً.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿واتَّبعوا ما تَتْلو الشياطينُ﴾**: هذه الجملةُ معطوفةٌ على مجموعِ الجملةِ السابقةِ من قوله: «ولمَّا جاءَهم» إلى آخرها.

---

(١) ديوانه ٩٥؛ والأضداد ٢٥٦؛ والقرطبي ٢/٤٠؛ وابن عطية ١/٣٦٦.
(٢) نقله في البحر ١/٣٢٥ عن صاحب المنتخب.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٤٠.
(٤) ديوانه ٤٩؛ القرطبي ٢/٤٠. وأخلَقَتْ: بليت.

وقال أبو البقاء(١): «إنها معطوفةٌ على «أُشْرِبوا» أو على «نَبَذَ فريقٌ»، وهذا ليس بظاهر، لأنَّ عطفَها على «نَبَذَ» يقتضي كونَها جواباً لقوله: «ولمَّا جاءَهم رسولٌ» واتِّباعُهم لِما تتلو الشياطينُ ليس مترتِّباً على مجيء الرسولِ بل كان اتِّباعُهم لذلك قبله، فالأَوْلَىٰ أن تكونَ معطوفةً على جملةٍ لا كما تقدم. و«ما» موصولةٌ، وعائدُها محذوفٌ، والتقديرُ: تَتْلوه. وقيل: «ما» نافيةٌ وهذا غَلَطٌ فاحش لا يَقْتَضِيه نَظْمُ الكلامِ البتةَ، نقل ذلك ابنُ العربـي. و«يَتْلو» في معنى تَلَتْ فهو مضارعٌ واقعٌ موقعَ الماضي كقوله(٢):

٦٣٩ ـ وإذا مَـرَرْتَ بقبرِه فـاعْقِرْ بِـه ... كُوَمَ الهِجانِ وكلَّ طَرْفٍ سابحِ
وانضَحْ جوانِبَ قبـرِه بدِمـائِها ... فَلَقَـدْ يكونُ أخا دمٍ وذَبائـحِ

أي: فلقَدْ كان، وقال الكوفيون: الأصلُ: ما كانت تَتْلو الشياطينُ، ولا يريدونَ بذلك أنَّ صلةَ «ما» محذوفةٌ، وهي «كانَتْ»، و«تتلو» في موضعِ الخبرِ، وإنما قَصَدوا تفسيرَ المعنى، وهو نظيرُ: «كانَ زيدٌ يقوم» المعنى على الإخبار بقيامِه في الزمنِ الماضي.

وقـرأ الحسن والضحاك(٣): «الشيـاطُون» إجـراءً له مُجْـرى جَمْـعِ السلامةِ، قالوا: وهو غَلَطٌ. وقال بعضُهم: لَحْنٌ فاحِشٌ. وحكى الأصمعي: «بُستانُ فلانٍ حولَه بَساتُون» وهو يُقَوِّي قراءَةَ الحسن.

قوله: «على مُلْكِ سُلَيْمانَ» فيه قولان، أحدُهما: أنه على معنى في، أي: في زمنِ ملكِه، والمُلْكُ هنا شَرْعُه. والثاني: أَنْ يُضَمَّن تَتْلو معنى:

---

(١) الاملاء ١/٥٤.
(٢) البيتان لزياد الأعجم، وهما في أمالي القالي ٣/٨؛ وأمالي الشجري ١/٣٠٤؛ والقرطبـي ٢/٤٢؛ والخزانة ٤/١٩٢. والكوم: ج كوماء وهي الناقة العظيمة السنام، والهجان: البيض الكرام من الإبل.
(٣) الشواذ ٨؛ البحر ١/٣٢٦؛ ابن عطية ١/٣٦٧.

تتقوَّل أي: تتقوَّل على مُلْكِ سليمان، وتَقَوَّل يتعدَّىٰ بعلى، قال تعالى: «ولو تَقَوَّل علينا بعضَ الأقاويل»[1]. وهذا الثاني أَوْلَى، فإن التجَوُّز في الأفعالِ أَوْلَى مِن التجوُّز في الحُروف، وهو مذهبُ البصريينَ كما مَرَّ غيرَ مرة. وإنما أَحْوَجَ إلى هذيْنِ التأويلَيْنِ لأن[2] تلا إذا تعدَّى بـ«على» كان المجرورُ بـ«على» شيئاً يَصِحُّ أَنْ يُتْلى عليه نحو: تَلَوْتُ على زيدٍ القرآنَ، والمُلْكُ ليس كذلك.

والتلاوةُ: الاتِّباعُ أو القراءةُ وهو قريبٌ منه. وسُلَيمـان عَلَمٌ أعجمي فلذلك لم ينصرِفْ. وقال أبو البقاء[3]: «وفيه ثلاثةُ أسبابٍ: العجمةُ والتعريفُ والألفُ والنونُ» وهذا إنما يَثْبُتُ بعد دخولِ الاشتقاقِ فيه والتصريفِ حتى تُعْرَفَ زيادتُهما، وقد تقدَّم أنهما لا يَدْخُلان في الأسماء الأعجمية، وكَرَّر قولَه «وما كَفَر سليمانُ» بذكرِه ظاهراً تفخيماً له وتعظيماً كقوله[4]:

٦٤٠ ـ لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ....

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

قوله: «ولكنَّ الشياطينَ كَفَروا» هذه الواوُ عاطفةٌ جملةَ الاستدراكِ على ما قبلَها. وقرأ[5] ابنُ عامر والكسائيُّ وحمزةُ بتخفيفِ «لكنْ» ورَفْعِ ما بَعْدها، والباقون بالتشديدِ والنصبِ وهو واضحٌ. وأمَّا القراءةُ الأولى فتكونُ «لكنْ» مخففةً من الثقيلة جيء بها لمجرَّدِ الاستدراكِ، وإذا خُفِّفَتْ لم تَعْمَلْ عند الجمهورِ، ونُقِلَ جوازُ ذلك عن يونسَ والأخفشِ[6]. وهل تكونُ عاطفةً؟ الجمهورُ

---

(١) الآية ٤٤ من الحاقة.

(٢) اللام هنا مقحمة.

(٣) املاملاء ١/٥٤.

(٤) تقدم برقم ٤٩٠.

(٥) السبعة ١٦٧؛ والكشف ١/٢٥٦؛ والبحر ١/٣٢٦.

(٦) تابعتُ إعراب الأخفش لمواضع «لكن» المخففة في كتابه معاني القرآن فلم أجده نص على ذلك غير أنه تحدث في ص ١٥٢ عن معاني «إلا» فقال: إنها تأتي بمعنى لكن، ونقل عن يونس «ما أشتكي شيئاً إلا خيراً» والاستنتاج من هذا النص بأنه يُعْمِل المخففة ضعيف.

على أنَّها تكونُ عاطفةً إذا لم يكنْ معها الواوُ، وكانَ ما بعدَها مفرداً، وذهبَ يونسُ إلى أنها لا تكونُ عاطفةً، وهو قويٌّ، فإنه لم يُسْمَعْ من لسانهم: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وإن وُجِدَ ذلك في كتب النحويين فمِنْ تمثيلاتِهم، ولذلك لم يُمَثِّل بها سيبويه[1] إلا مع الواو وهذا يَدُلُّ على نَفْيِهِ. وأمَّا إذا وقعت بعدها الجملُ فتارةً تقترنُ بالواوِ وتارةً لا تقترنُ، قال زهير[2]:

٦٤١ ـ إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بوادِرُهُ   لكنْ وقائِعُه في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وقال الكسائي والفراء[3]: «الاختيارُ تشديدُها إذا كانَ قبلَها واوٌ، وتخفيفُها إذا لم يكنْ» وهذا جنوحٌ منهما إلى القولِ بكونِها حرفَ عطفٍ. وأبعدَ مَنْ زَعَم أنها مركبةٌ من ثلاثِ كلماتٍ: لا النافيةِ وكافِ الخطابِ وأَنْ التي للإِثباتِ وإنَّما حُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً.

قوله: «يُعَلِّمون الناسَ السحرَ» «الناسَ» مفعولٌ أولُ، و«السحرَ» مفعولٌ ثانٍ. واختلفوا في هذه الجملةِ على خمسةِ أقوال، أحدُها: أنها حالٌ من فاعل «كفروا»، أي: كفروا مُعَلِّمينَ. الثاني: أنها حالٌ من الشياطين، وردَّه أبو البقاء[4] بأنَّ «لكنّ» لا تعملُ في الحال. وليس بشيء فإن «لكنَّ» فيها رائحةُ الفعل. الثالث: أنها في محلِّ رفعٍ على أنَّها خبرٌ ثانٍ للشياطين. الرابعُ: أنها بدلٌ من «كَفروا» أبدلَ الفعلَ من الفعلِ. الخامسُ: أنَّها استئنافيةٌ، أخبرَ عنهم بذلك، هذا إذا أَعَدْنا الضميرَ من «يُعَلِّمون» على الشياطين، أمَّا إذا أَعَدْناه على «الذين اتَّبعوا ما تَتْلو الشياطينُ» فتكونُ حالاً من فاعلِ «اتَّبعوا»، أو استئنافيةً

(١) الكتاب ١/٤٧.
(٢) ديوانه ٣٠٦؛ والمغني ٣٢٤؛ والبحر ١/٦٢؛ والعيني ٤/١٧٨؛ والدرر ٢/١٨٩.
(٣) معاني القرآن ١/٤٦٥.
(٤) الإملاء ١/٥٥.

فقط. والسِّحْرُ: كلُّ ما لَطُفَ ودَقَّ. سَحَرَهُ: إذا أبدى له أمراً يَدِقُّ عليه ويَخْفَى. قال[1]:

٦٤٢ ـ . . . . أَدَاءٌ عَراني من حُبابِكِ أَمْ سِحْرُ

ويقال: سَحَره: أي خَدَعَه وعَلَّله، قال امرؤ القيس[2]:

٦٤٣ ـ أرانــا مُـوضِعِيْنَ لأمــرِ غَيْبٍ ونُسْحَـرُ بالـطَّعام وبِـالشَّـرابِ

أي: نُعَلَّلُ، وهو في الأصلِ: مصدرٌ يُقال: سَحَرَه سِحْراً، ولم يَجِيءْ مصدرٌ لفَعَل يَفْعَل على فِعْل إلَّا سِحْراً وفِعْلاً.

[٤٤/ب] قوله: «وما أُنْزِلَ» فيه أربعةُ أقوالٍ أَظْهَرُها / أنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي محلُّها النصبُ عطفاً على «السِّحْر»، والتقديرُ: يُعَلِّمُون الناسَ السحرَ والمُنَزَّلَ على المَلَكَيْن. الثاني: أنها موصولةٌ أيضاً ومحلها النصبُ لكنْ عطفاً على «ما تَتْلُو الشياطين» والتقديرُ: واتَّبعوا ما تَتْلو الشياطينُ وما أُنْـزِل على المَلَكَيْن وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ، ولا حاجَةَ إلى القولِ بأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً. الثالث: أنَّ محلَّها الجَرُّ عطفاً على «مُلْكِ سليمان» والتقديرُ: افتـراءً على مُلْكِ سُلَيْمـان وافتـراءً على مـا أُنْـزِلَ على المَلَكَيْن. وقـال أبو البقاء[3]: «تقديرُه: وعلى عَهْدِ الذي أُنْزِل». الرابع: أنَّ «ما» حرفُ نفيٍ، والجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ المنفيَّةِ قبلها، وهي «ومـا كَفَر سليمـانُ»، والمعنى: وما أُنْزِل على المَلَكَيْنِ إباحةُ السِّحْرِ.

---

(١) البيت لأبـي عطاء السندي وصدره:

فـوالـلـهِ مـا أَدْري وإنــي لـصـادقٌ

وهو في اللسان: حبب؛ والبحر ١/٣١٩.

(٢) ديوانه ٩٧؛ واللسان: سحر؛ والبحر ١/٣١٩؛ وينسب أيضاً لزهير وهو في ديوانه مطبوعة بيروت ١٠٠، وموضعين: مسرعين.

(٣) الاملاء ١/٥٥.

والجمهورُ على فَتْح لام «المَلَكَيْن» على أنَّهما من الملائكة، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود[1] والحسن بكَسْــرهـا على أَنَّهما رَجُلانِ من الناسِ، وسيأتي تقريرُ ذلك.

قوله «ببابِلَ» متعلِّقٌ بأُنْزِلَ، والباءُ بمعنى «في» أي: في بابل: ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المَلَكَيْن أو من الضمير في «أُنْزل» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، ذَكَر هذين الوجهين أبو البقاء[2].

وبابل لَا يَنْصَرِفُ للعُجْمَةِ والعَلَمية، فإنها اسمُ أرضٍ وإنْ شِئْتَ للتأنيث والعَلَمية، وسُمِّيَتْ بذلك قال: لِتَبَلْبُلِ ألسنةِ الخلائقِ بها، وذلك أنَّ اللـهَ تعالى أمرَ ريحاً فَحَشَرَتْهُمْ بهذه الأرضِ فلم يَدْرِ أحدٌ ما يقولُ الآخر، ثم فَرَّقَتْهُم الريحُ في البلادِ يتكلَّمُ كلُّ أحدٍ بلغةٍ. والبَلْبَلَةُ: التفرقةُ، وقيل: لَمَّا أُهْبِطَ نوحٌ عليه السلام نَزَلَ فبنى قريةً وسمّاها «ثمانينَ»، فَأَصْبَحَ ذاتَ يوم وقد تَبَلْبَلَتْ أَلْسِنتُهم على ثمانينَ لغةً. وقيل: لِتَبَلْبُلِ ألسنةِ الخَلْقِ عند سقوطِ صَرْحِ نمرود.

قوله: «هاروتَ وماروتَ» الجمهورُ على فَتْح تائِهما، واختلف النحويون في إعرابهما، وذلكَ مبنيٌّ على القراءَتَيْنِ في «المَلَكَيْنِ»: فَمَنْ فَتَحَ لامَ «المَلَكَيْنِ» وهم الجمهورُ كان في هاروت وماروتَ أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّها بَدَلٌ من «المَلَكَيْنِ»، وجُرَّ بالفتحةِ لأنهما لا يَنْصَرِفان للعُجْمةِ والعَلَمِيَّةِ. الثاني: أنهما عطفُ بيانٍ لهما. الثالث: أنهما بدلٌ من «الناس» في قوله: «يُعَلِّمون الناسَ»

---

(١) ظالم بن عمرو، مخضرم، قاضي البصرة، أخذ عن علي وعثمان، وروى عنه يحيى ابن يعمر، توفي سنة ٦٩. انظر: أخبار النحويين البصريين ١٣؛ النزهة ٦؛ البغية ٢/٢٢؛ طبقات ابن الجزري ١/٣٤٥. وانظر في هذه القراءة: البحر ١/٣٢٩؛ والقرطبي ٢/٥٢.

(٢) الاملاء ١/٥٥.

وهو بدلُ بعضٍ من كلٍ، أَوْ لأنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان. الرابع: أنهما بدلٌ من «الشياطين» في قوله: «ولكنَّ الشياطينَ» في قراءةِ مَنْ نَصَبَ، وتوجيهُ البدلِ كما تقدَّم. وقيل: هاروت وماروت اسمان لقبيلتينِ من الجن فيكونُ بدلَ كلٍ من كلٍ، والفتحةُ على هذين القولَيْنِ للنصْبِ. وأمَّا مَنْ قَرَأَ برفعِ «الشياطين» فلا يكونُ «هاروت وماروت» بدلاً منهم، بل يكونُ منصوباً في هذا القولِ على الذمِّ، أي: أذمُّ هاروتَ وماروتَ من بينِ الشياطينِ كلِّها، كقولِه[1]:

٦٤٤ ـ أَقَارِعُ عَوْفٍ لا أُحاولُ غيرَها وجوهَ قرودٍ تَبْتَغي مَنْ تُجادِعُ

أي: أذمُّ وجوهَ قرودٍ، ومَنْ كَسَرَ لامَهما فيكونان بدلاً منهما[2] كالقولِ الأولِ إلا إذا فُسِّر الملكان بداودَ وسليمان ـ كما ذكره بعضُ المفسِّرين ـ فلا يكونَانِ بَدَلاً منهما بل يكونانِ متعلِّقين بالشياطين على الوَجْهَيْن السابقين في رفع الشياطين ونَصْبِه، أو يكونان بدلاً من «الناس» كما تقدَّم. وقرأ الحسن[3]: هاروتُ وماروتُ برفعهما، وهما خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هما هاروتُ وماروتُ، ويجوز أَنْ يكونا بدلاً من «الشياطين» الأولِ، وهو قولُه: «ما تَتْلو الشياطينُ» أو الثاني على قراءةِ مَنْ رفَعَه. ويُجْمعان على هَواريت ومَواريت وهَوارِتَة ومَوارِتَة، وليس مَنْ زعم اشتقاقَهما من الهَرْت والمَرْت وهو الكَسْر بمُصيبٍ لعدَمِ انصرافِهما، ولو كانا مشتقَّيْنِ كما ذُكِر لانْصَرَفا.

قوله: «وما يُعَلِّمان مِنْ أَحَدٍ» هذه الجملةُ عَطْفٌ على ما قبلَها. والجمهور على «يُعَلِّمان» مُضَعَّفاً، واختُلِفَ فيه على قَوْلَين: أحدُهما: أنه على بابِه من التعليم. والثاني: أنه بمعنى يُعْلِمان من «أَعْلم»، فالتضعيفُ والهمزةُ

---

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوان ٥٠؛ والكتاب ١/٢٥٢؛ وأمالي الشجري ١/٣٤٤؛ والبحر ١/٣٣٠. والمجادعة: المخاصمة.

(٢) أي فيكون هاروت وماروت بدلاً من الملكين.

(٣) الحسن والزهري كما في البحر ١/٣٣٠.

متعاقبان، قالوا: لأنَّ المَلَكَيْن لا يُعَلِّمان الناسَ السحرَ، إنما يُعْلِمـانِهم به ويَنْهَيانِهم عنه، وإليه ذَهَبَ طلحة بن مصرف، وكان يقرأ[1]: «يُعْلِمان» من الإعلام. وممَّن حكى أن تَعَلَّمْ بمعنى اعلَمْ ابنُ الأعرابي وابن الأنباري وأنشدوا قولَ زهير[2]:

٦٤٥ ــ تَعَلَّمَنْ هالَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَماً فاقْدِرْ بِذَرْعِكِ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وقولَ القطامي[3]:

٦٤٦ ــ تَعَلَّمْ أنَّ بعـدَ الغَيِّ رُشْـداً وأَنَّ لـذلـك الغَيِّ انقِشـاعـاً

وقول كعب بن مالكٍ[4]:

٦٤٧ ــ تَعَلَّمْ رسولَ اللـهِ أنَّك مُدْرِكي وأنَّ وعيداً منكَ كالأخذِ باليدِ

وقول الآخر[5]:

٦٤٨ ــ تَـعَـلَّمْ أنـه لا طـيـرَ إلا على مُتَـطَـيِّـرٍ وهـو الثُّبُـورُ

والضميرُ في «يُعَلِّمان» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه يعودُ على هاروت وماروت، والثاني: أنه عائدٌ على المَلَكَيْنِ، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبَـيّ بإظهارِ الفاعلِ: «وما يُعَلِّمُ المَلَكان»[6]، والأولُ هو الأصحُّ؛ وذلك أنَّ الاعتمادَ إنما هو على البَدَل دون المبدل منه فإنه في حُكْم المُطَّرَح فمراعاتُه أَوْلَى تقول: «هندُ

---

(١) البحر ١/٣٣٠؛ الشواذ ٨.
(٢) الديوان ١٨٢؛ والكتاب ٢/١٤٥؛ الدرر ١/٥٠؛ والهمع ١/٧٦؛ والخزانة ٢/٤٧٥. ومعنى فاقدر بذرعك: قدِّر لِخَطْوك.
(٣) تقدم برقم ٣٧٠.
(٤) يُنْسب أيضاً لكعب بن زهير في ملحق ديوانه ٢٥٨، كما ينسب إلى سارية بن زنيم وهو في أمالي المرتضى ٢/٧٧.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢/٥٤. والثبور: الهلاك.
(٦) البحر ١/٣٣٠.

حُسْنُها فاتِنٌ» ولا تقول: «فاتنةٌ» مراعاةً لهند إلا في قليلٍ من الكلامِ كقوله(١):

٦٤٩ ـ إنَّ السيوفَ غُدُوَّها ورَواحَها تَرَكَتْ هوازنَ مثلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

وقول الآخر(٢):

٦٥٠ ـ فكأنَّه لَهِقُ السَّراةِ كأنه ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ

فراعى المُبْدَلَ منه في قوله: تَرَكَتْ، وفي قوله: مُعَيَّن، ولو راعى البَدَلَ وهو الكثيرُ لقال: تَرَكا ومُعَيَّنان كقولِ الآخر(٣):

٦٥١ ـ فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

ولو لَمْ يُراعِ البدلَ لَلَزِمَ الإخبارُ بالمعنى عن الجثة. وأجاب الشيخ(٤) عن البيتين بأن «رَواحَهَا وغدوَّها» منصوبٌ على الظرفِ، وأن قوله «مُعَيَّنٌ» خبرٌ عن «حاجِبَيْه» وجازَ ذلك لأن كلَّ اثنينِ لا يُغْني أحدهما عن الآخر(٥) يجوزُ فيهما ذلك(٦)، قال(٧):

---

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٩٠؛ والأشموني ٣/١٣٢؛ والبحر ٣/٨٧؛ والخزانة ٢/٣٧٢. والأعضب: المقطوع.

(٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ١/٨٠؛ واللسان: عين، وابن يعيش ٣/٦٧؛ والدرر ٢/٢٢١؛ والخزانة ٢/٣٧٠. يصف ثوراً وحشياً نشيطاً، لهق السراة: أبيض أعلى الظهر. وما زائدة.

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب. وهو في الحماسة ١/٣٨٧؛ والكتاب ١/٧٧؛ وابن يعيش ٣/٦٥؛ والقرطبي ٣/٤٤.

(٤) البحر ٣/٨٦.

(٥) كاليدين والرجلين والعينين.

(٦) أي: أن تخبر عنهما إخبار الواحد.

(٧) البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢، وصدره:

لِمَنْ زُحْلوقَةٌ زُلُّ

وهو في المحتسب ٢/١٨٠؛ وأمالي الشجري ١/١٢١؛ واللسان: زلل؛ والدرر ١/٢٤. والزحلوقة: آثار أراجيح الصبيان على الميدان.

٦٥٢ ـ . . . . بِـهـا الـعَـيْـنـانُ تَـنْـهَـلُّ

وقال(١):

٦٥٣ ـ لكأنَّ في العَيْنَيْن حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلٍ كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ

ويجوز عكسه(٢)، قال(٣):

٦٥٤ ـ إذاذَكَرَتْ عيني الزمانَ الذي مضى بصحراءِ فَلْجٍ ظَلَّتا تَكِفَـانِ

و «مِنْ» زائدةٌ لتأكيدِ الاستغراقِ لا لـلاستغراق، لأنَّ «أحـداً» يفيدُه بخلافِ: «ما جاءَني من رجلٍ» فإنَّها زائدةٌ للاستغراقِ، و «أحد» هنا الظاهرُ أنه الملازمُ للنفي وأنَّه الذي همزتُه أصلٌ بنفسِها. وأجاز أبو البقاء(٤) أن يكونَ بمعنى واحد فتكونَ همزتُه بدلاً من واو.

قوله: «حتى يقولا إنَّما نحنُ فتنةٌ» حتى: حرفُ غايةٍ وهي هنا بمعنى إلى / والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» ولا يجوزُ إظهارُها، وعلامةُ النصبِ [٤٥/أ] حذفُ النونِ، والتقديرُ: إلى أَنْ يقولا، وهي متعلقةٌ بقولِه: «وما يُعَلِّمانِ» والمعنى أنه ينتفي تعليمُهما أو إعلامُهما على حسبِ ما مضى من الخلاف إلى هذه الغايةِ وهي قولُهم: «إنما نحن فتنةٌ فلا تَكْفُـرْ» وأجاز أبو البقاء(٥) أَنْ تكونَ «حتى» بمعنى «إلَّا» قال: «المعنى وما يُعَلِّمان من أحدٍ إلَّا أَنْ يقولاَ» وهذا الـذي أجازه لا يُعْـرَفُ عن أكثر المتقـدمين وإنما هـو شيءٌ قـالـه الشيخُ

(١) البيت لسلمى بن ربيعة، وهو في الحماسة ١/٢٨٥؛ وإملاء العكبري ١/١١٠؛ وأمالي الشجري ١/١٢١.
(٢) أي: أن تخبر عن الواحد إخبار المثنى.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ١/١٢٢؛ والبحر ٣/٨٧؛ والهمع ١/٥٠؛ والدرر ١/٢٥.
(٤) الإملاء ١/٥٥.
(٥) الإملاء ١/٥٥.

جمالُ الدين بنُ مالكٍ[1] وأنشد[2]:

٦٥٥ ـ ليسَ العطاءُ من الفُضُولِ سَماحةً ... حتى تَجودَ وما لَـدَيْـكَ قليـلُ

قال: «تقديرُه: إلا أَنْ تجودَ».

واعلم أنَّ «حتى» تكونُ حرفَ جر بمعنى إلى كهذِهِ الآية، وكقوله: «حتى مَطْلَعِ [الفجر]»[3]، وتكونُ حرفَ عطفٍ[4]، وتكونُ حرفَ ابتداءٍ فتقعُ بعدها [الجملُ كقوله][5]:

٦٥٦ ـ فما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دماءَها ... بدَجْلَةَ حتى ماءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ

والغايةُ معنىً لا يفارقها في هذه الأحوالِ الثلاثة [فلذلك لا يكون ما بعدها][6] إلا غايةً لِما قبلها: إمَّا في القوةِ أو الضَّعْفِ أو غيرِهما، ولها أحكامٌ ستأتي إنْ شاء الله تعالى. و«إنَّما» مكفوفةٌ بما الزائدةِ فلذلكَ وَقَعَ بعدَها الجملةُ، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم يُجِيزُ إعمالَها، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وكذلك: «فَلا تَكْفُرْ».

قوله: «فيتعلَّمون» في هذه الجملة سبعةُ أقوالٍ، أظهرُها: أنَّها معطوفةٌ على قوله: «وما يُعَلِّمان» والضميرُ في «فيتعلَّمون» عائدٌ على «أحد»

---

(١) محمد بن عبدالله الطائي، أخذ عن السخاوي، له: الألفية والتسهيل، توفي سنة ٦٧٢، انظر: طبقات القراء ٢/١٨١؛ البغية ١/١٣٠.

(٢) البيت للمقنع الكندي، وهو في العيني ٤/٤١٢؛ وحاشية الشيخ يس ١/٢٧٢؛ والهمع ٢/٩؛ والدرر ٢/٦.

(٣) الآية ٥ من القدر.

(٤) نحو: يموت الناس حتى الأنبياءُ.

(٥) ما بين معقوفين مطموس في الأصل، والبيت لجرير وهو في ديوانه ٤٥٧؛ وابن يعيش ٨/١٨؛ والخزانة ٤/١٤٢؛ والهمع ١/٢٤٨؛ والدرر ١/٢٠٧.

(٦) ما بين معقوفين مطموس في الأصل.

وجُمِعَ حَمْلاً على المعنى، نحو قوله: «فما منكم من أحدٍ عنهُ حاجِزين»[1]، فإن قيل: المعطوفُ عليه منفيٌّ فيَلْزَمُ أَنْ يكونَ «فيتعلَّمون» منفياً أيضاً لعطفِه عليه وحينئذٍ ينعكسُ المعنى. فالجوابُ ما قالوه وهو أَنَّ «وما يُعَلِّمانِ من أحدٍ حتى يقولا» وإنْ كان منفيَّاً لفظاً فهو موجَبٌ معنىً لأنَّ المعنى: يُعَلِّمان الناسَ السحرَ بعدَ قولِهما: إنما نحنُ فتنةٌ، وهذا الوجهُ ذكره الزجاجُ[2] وغيرُه.

الثاني: أنه معطوفٌ على «يُعَلِّمونَ الناسَ السحرَ» قاله الفراء[3]. وقد اعترضَ الزجاجُ هذا القولَ بسبب لفظِ الجمع في «يُعَلِّمون» مع إتيانِه بضميرِ التثنية في «منهما»، يعني فكانَ حقه أنْ يُقالَ: «منهم» لأجلِ «يُعَلِّمون»، وأجازَه أبو عليّ وغيرُه، وقالوا: لا يمتنع عَطْفُ «فيتعلَّمون» على «يُعَلِّمون» وإن كان التعليمُ من المَلَكَيْنِ خاصةً، والضميرُ في «منهما» راجعٌ إليهما، فإنَّ قوله «منهما» إنما جاء بعدَ تقدُّم ذِكْرِ المَلَكَيْنِ. وقد اعتُرِضَ على قولِ الفراء من وجهٍ آخرَ: وهو أنَّه يَلْزَمُ منه الإضمارُ قبلَ الذكرِ، وذلك أَنَّ الضميرَ في «مِنهما» عائدٌ على المَلَكَيْن وقد فرضتم أنّ «فيتعلَّمون منهما» عَطْفٌ على «يُعَلِّمون» فيكونُ التقديرُ: «يُعَلِّمون الناسَ السحرَ فيتعلَّمون منهما» فيلزم الإضمارُ في «منهما» قبلَ ذِكْرِ المَلَكَيْنِ، وهو اعتراضٌ واهٍ فإنَّهما متقدِّمان لفظاً، وتقديرُ تأخُّرِهما لا يَضُرُّ، إذ المحذورُ عَوْدُ الضميرِ على غيرِ مذكورٍ في اللفظ.

الثالث: ـ وهو أحدُ قَولَيْ سيبويه ـ[4] أنه عَطْفٌ على «كفروا»، و«كفروا» فِعْلٌ في موضعِ رفعٍ، فلذلك عُطِفَ عليهِ فعلٌ مرفوعٌ، قال سيبويه: «وارْتَفَعَتْ «فيتعلَّمون» لأنه لم يُخْبِرْ عن المَلَكَيْن أنهما قالا: لا تَكْفُرْ

---

(١) الآية ٤٧ من الحاقة.

(٢) معاني القرآن ١/١٦٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٦٤.

(٤) الكتاب ١/٤٢٣.

فيتعلَّموا ليَجْعلا كفره سبباً لتعلُّمِ غيرِه، ولكنه على: كفروا فيتعلَّمون»، وشَرْحُ ما قالَه هو أنه يريد أنَّ ليس «فيتعلَّمون» جواباً لقولِه: «فلا تَكْفُرْ» فينتصِبَ في جوابِ النهي كما انتصَبَ: «فَيُسْحِتَكم»[1] بعدَ قولِه: «لا تَفْتَرُوا» لأنَّ كُفْرَ مَنْ نَهَياه أَنْ يكفرَ ليس سبباً لتعلُّمِ مَنْ يتعلَّم. وقد اعتُرِضَ على هذا بما تقدَّم من لزومِ الإِضمارِ قبلَ الذكر وتقدُّم جوابُه.

الرابع: وهو القولُ الثاني لسيبويه[2] ـ أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: «فهم يتعلَّمون»، فَعَطَفَ جملةً اسميةً على فعليةٍ.

الخامس: قال الزجاج[3] أيضاً: «والأجودُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «يُعَلِّمان فيتعلَّمون» فاستغنى عِنْ ذكرِ «يُعَلِّمان» على ما في الكلام من الدليل عليه». واعترَض أبو علي قولَ الزجاج فقال: «لا وجهَ لقولِه: «استغنى عن ذِكْرِ يُعَلِّمان» لأنه موجودٌ في النص». وهذا الاعتراضُ من أبـي علي تحاملٌ عليه لسببٍ وقَعَ بينهما، فإنَّ الزجاجَ لم يُرِدْ أنَّ «فيتعلَّمون» عطفٌ على «يُعَلِّمان» المنفيِّ بـ «ما» في قوله «وما يُعَلِّمان» حتى يكونَ مذكوراً في النصِّ، وإنما أرادَ أن ثَمَّ فِعلاً مضمراً يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ وهو: يُعَلِّمان فيتعلَّمونَ.

السادس: انه عَطْفٌ على معنى ما دَلَّ عليه أولُ الكلام، والتقديرُ: فَيَأْتُون فيتعلَّمونَ، ذكره الفراءُ[4] والزَّجَّاجُ[5] أيضاً.

السابع: قال أبو البقاء[6]: «وقيل هو مستأنَفٌ» وهذا يَحْتَمِل أَنْ يريدَ أنه

---

(١) الآية ٦١ من طه: لا تَفْتَرُوا على الله كَذِباً فيُسْحِتَكم بعذابٍ.
(٢) الكتاب ١/٤٢٣.
(٣) معاني القرآن للزجاج ١/١٦٢.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/٦٤.
(٥) معاني القرآن للزجاج ١/١٦٢.
(٦) الإملاء ١/٥٥.

خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ كقولِ سيبويه، وأن يكونَ مستقلاً بنفسِه غيرَ محمولٍ على شيءٍ قبلَه وهو ظاهرُ كلامِه. هذا نهايةُ القولِ في هذه المسألةِ، وقد أَمْعَنَ المهدويُّ ـ رحمه الله ـ فيها فأمتعَ.

قوله: «منهما» متعلِّقٌ بيُعَلِّمون. و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وفي الضمير ثلاثةُ أقوالٍ، أظهرُها: عَوْدُه إلى المَلَكَيْنِ، سواءً قُرِئَ بِكَسْر اللام أو فتحِها. والثاني: أنه يعودُ على السحرِ وعلى المُنَزَّل على المَلَكَيْنِ، والثالث: أنه يعودُ على الفتنةِ وعلى الكفر المفهومِ من قولِه «فَلا تَكْفُرْ» وهو قولُ أبـي مسلم[1].

قوله: «ما يُفَرِّقون به» الظاهرُ في «ما» أنَّها موصولةٌ اسميةٌ، وأجاز أبو البقاء[2] أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس بواضحٍ، ولا يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لعَوْدِ الضميرِ في «به» عليها، والمصدريةُ حرفٌ عند جمهورِ النَّحْويين كما تقدَّم غيرَ مَرَّة.

و «بين المرءِ» ظَرْفٌ لـ«يُفَرِّقون». والجمهورُ على فَتْحِ ميم «المَرْء» مهموزاً وهي اللغة العالية. وقرأ[3] ابنُ أبـي إسحاق: «المُرْء» بضمِّ الميمِ مهموزاً، وقرأ الأشهب[4] العقيلي والحسنُ: «المِرْء» بكسر الميم مهموزاً. فأمَّا الضمُّ فلغةٌ مَحْكِيَّةٌ، وأمَّا الكسرُ فَيحتمِلُ أَنْ يكونَ لغةً مطلقاً، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ ذلك للإتباع، وذلك أنَّ في «المَرْء» لغةً، وهي أنَّ فاءَه تَتْبَعُ لامَه فإنْ ضُمَّ ضُمَّتْ وإنْ فُتِحَ فُتِحَتْ وإنْ كُسِرَ كُسِرَتْ. تقول: «ما قام المُرْءُ» بضم الميم، و «رأيت المَرْءَ» بفتحها، و «مررت بالمِرْءِ» بكسرها. وقد يُجْمع بالواوِ والنونِ وهو شاذٌّ، قال الحسن في بعضِ مواعِظه: «أَحْسِنوا مَلأكم أيها المَرْؤُوْن» أي:

(١) محمد بن بحر معتزلي مفسر، له: جامع التأويل والناسخ والمنسوخ: توفي سنة ٣٢٢. انظر: البغية ١/٥٩.

(٢) الإملاء ١/٥٥.

(٣) البحر ١/٣٣٢؛ وابن عطية ١/٣٧٢؛ الشواذ ٨.

(٤) لم أقف على ترجمة هذا القارىء.

أخلاقكم. وقرأ الحسن والزهري: «المِرِ» بكسر[1] الميم وكسرِ الراء خفيفة، ووجهُها أنه نَقَلَ حركةَ الهمزةِ على الراءَ وحَذَفَ الهمزةَ تخفيفاً، وهو قياسٌ مُطَّرد./ وقرأ الزهري أيضاً: «المَرِّ» بتشديد الراء من غيرِ همز، ووجهُها أنه [٤٥/ب] نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الراء ثم نَوَىٰ الوقفَ عليها مشدداً، كما رُوي عن عاصم «مُسْتَطِرٌّ»[2] بتشديد الراء، ثم أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ.

قوله: «وما هم بضارِّين به مِنْ أَحَدٍ» يجوز في «ما» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ الحجازيةَ فيكونَ «هم» اسمَها، و «بضارِّين» خبرَها، والباءُ زائدةٌ، فهو في محلِّ نصبٍ، والثاني: أن تكونَ التميميةَ، فيكونَ «هم» مبتـدأ، و «بضارِّين» خبرَه والباءُ زائدةٌ أيضاً فهو في محلِّ رفعٍ. والضميرُ فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّه عائدٌ على السَّحَرةِ العائدِ عليهم ضميرُ «فيتعلَّمون». الثاني: يعود على اليهود العائدِ عليهم ضميرُ «واتَّبَعوا». الثالث: يعودُ على الشياطين. والضميرُ في «به» يعودُ على «ما» في قوله: «ما يُفَرِّقُون به».

والجمهورُ على «بضارِّين» بإثباتِ النونِ و «من أحدٍ» مفعولٌ به، وقرأ الأعمشُ[3]: «بضارِّي» من غيرِ نونٍ، وفي توجيهِ ذلك قولان، أظهرُهما: أنه أَسْقَطَ النونَ تخفيفاً وإنْ لم يَقَعْ اسمُ الفاعلِ صلةً لأَلْ ومثلُه قولُ الشاعر[4]:

٦٥٧ ـ ولَسْنا إذا تأبَون سِلْماً بمُذْعِني لكم غيرَ أنَّا إنْ نُسالَمْ نُسالِم

أي: بمُذْعنين، ونظيرُه في التثنية: «قَـطَا قَطَا بَيْضُـك ثِنْتا وبَيْضي مِئَتا[5]. يريدون: ثِنْتان ومِئَتان. والثاني ـ وبه قال الـزمخشري[6] وابنُ

(١) ضبطت في تفسير ابن عطية ١/٣٧٢ بفتح الميم.
(٢) الآية ٥٣ من القمر: «وكلُّ صغيرٍ وكبيرٍ مُسْتَطَرٌ». ولم يذكرها في السبعة.
(٣) البحر ١/٣٣٢؛ ابن عطية ١/٣٧٣.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في التسهيل لابن مالك ١٣.
(٥) البحر ١/٣٣٢، ويبدو أن «قطا» اسم صوت.
(٦) الكشاف ١/٣٠٢.

عطية ـ[1]: أن النونَ حُذِفَتْ للإضافة إلى «أحد» وفُصِل بين المضافِ والمضافِ إليه بالجارِّ والمجرور وهو «به» كما فُصِلَ به في قول الآخر[2]:

٦٥٨ ــ هما أَخَوا في الحربِ مَنْ لا أخَاله ... إذا خافَ يَوْماً نَبْوةً فَدَعاهُما

وفي قوله[3]:

٦٥٩ ــ كما خُطَّ الكِتابُ بكفِّ يوماً ... يهوديٍ يقارِبُ أو يُزِيلُ

ثم اسْتَشْكَلَ الزمخشري ذلك فقال: «فإنْ قلتَ كيفَ يُضافُ إلى أحد وهو مجرورٌ بمِن؟ قلت: جُعِلَ الجارُّ جزءاً من المجرور»، قال الشيخ[4]: «وهذا التخريجُ ليس بجيد لأنَّ الفصلَ بين المتضايفَيْنَ بالظرفِ والمجرورِ من ضرائرِ الشعرِ، وأقبحُ من ذلك ألاَّ يكونَ ثَمَّ مضافٌ إليه، لأنه مشغولٌ بعاملِ جَرَّ فهو المؤثِّرُ فيه لا الإضافةُ، وأمَّا جَعْلُه حرفَ الجرِّ جزءاً من المجرورِ فليس بشيء لأنَّ هذا مؤثرٌ فيه وجزءُ الشيءِ لا يُؤَثِّر فيه» وفي قولِ الشيخ نظرٌ، أمَّا كونُ الفصلِ من ضرائر الشعر فليس كما قال، لأنه قد فُصِل بالمفعولِ به في قراءة ابن عامر[5] فبالظرفِ وشَبْهِهِ أَوْلَى[6]، وسيأتي تحقيقُ ذلك في الأنعام.

---

(١) ابن عطية ١/٣٧٣.

(٢) البيت لعمرة الخثعمية أو درنى بنت عبعبة، وهو في الكتاب ١/٩٢؛ والنوادر ١١٦؛ والخصائص ٢/٤٠٥؛ والإنصاف ٤٣٤؛ واللسان: أبـي. ونبوة السيف: عدم مضائه ثم استعيرت للشدة.

(٣) البيت لأبـي حية النميري، وهو في الخصائص ٢/٤٠٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٥٠؛ والانصاف ٤٣٣؛ وابن يعيش ١/١٠٣؛ ورصف المباني ٦٥؛ واللسان: عجم؛ والدرر ٢/٦٦. ويزيل: يفرق. يصف الديار فيشبهها بالكتاب.

(٤) البحر ١/٣٣٢.

(٥) «وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم» الآية ١٣٧ من الأنعام، قرأ ابن عامر: وكذلكَ زُيِّن، قتلُ، أولادَهم شركائِهم، وقرأ الباقون كما أثبتنا. السبعة ١٧٠.

(٦) والكوفيون يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور. انظر: الإنصاف ٤٢٧.

وأمَّا قولُه: «لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يؤثر فيه» فإنما ذلك في الجُزْءِ الحقيقي، وهذا إنما قال: نُنَزِّلُه منزلَة الجزءِ، ويَدُلُّ على ذلك قولُ النحويين: الفعلُ كالجزءِ من الفاعلِ ولذلك أُنِّثَ لتأنيثه، ومع ذلك فهو مؤثِّرٌ فيه.

و «مِنْ» في «مِنْ أَحَد» زائدةٌ لتأكيدِ الاستغراق كما تقدَّمَ في «وما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ». وينبغي أَنْ يجيءَ قولُ أبي البقاء(١): إنَّ «أَحَداً» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىً واحدٍ، والمعهودُ زيادةُ «مِنْ» في المفعولِ به المعمولِ لفعل منفيٍّ نحو: «ما ضَرَبْتُ من أحدٍ» إلا أنَّه حُمِلَتِ الجملةُ الاسميةُ الداخلُ عليها حرفُ النفي على الفعليةِ المنفيةِ في ذلك لأن المعنىٰ: وما يَضُرُّون من أحدٍ، إلا أنه عَدَلَ إلى هذه الجملةِ المصدَّرَة بالمبتدأِ المُخْبَرِ عنه باسمِ الفاعلِ الدالِّ على الثبوتِ والاستقرارِ المزيدِ فيه باءُ الجرِّ للتوكيدِ المرادِ الذي لَمْ تُفِدْه الجملةُ الفعلية.

قوله: «إلا بإذنِ الله» هذا استثناءٌ مُفَرَّغٌ من الأحوالِ. فهو في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وفي صاحبِ هذه الحالِ أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه الفاعلُ المستكِنُّ في «بضارِّين». الثاني: أنه المفعولُ وهو «أَحَدٍ» وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لاعتمادِها على النفيِ. والثالثُ: أنَّه الهاءُ في «به» أي بالسحرِ، والتقديرُ: وما يَضُرُّون أحداً بالسحرِ إلَّا ومعه عِلْمُ الله أو مقروناً بإذنِ الله ونحوُ ذلك. والرابعُ: أنه المصدَرُ المعرَّفُ وهو الضررُ، إلَّا أنه حُذِفَ للدلالةِ عليه.

قوله: «ولا يَنْفَعهُم» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما ـ وهو الظاهرُ ـ أنها عَطْفٌ على «يَضُرُّهم» فتكونُ صلةً لـ «ما» أيضاً، فلا مَحَلَّ لها مِن الإعراب. والثاني ـ وأجازه أبو البقاء(٢) ـ: أن تكونَ خبراً لمبتدأٍ مضمرٍ

---

(١) الإملاء ١/٥٥.

(٢) الاملاء ١/٥٦.

تقديرُه: وهو لا ينفعُهم، وعلى هذا فتكونُ الواوُ للحالِ، والجملةُ من المبتدأِ والخبر في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ، وهذه الحالُ تكونُ مؤكِّدةً لأنَّ قولَه: «ما يَضُرُّهم»، يُفْهَمُ منه عدمُ النفع، قال أبو البقاء: «ولا يَصِحُّ عَطْفُه على «ما» لأنَّ الفعلَ لا يُعْطَفُ على الاسمِ» وهذا من المواضعِ المستغنى عن النصِّ على مَنْعِهاالوضوحِها، وإنما يُنَصُّ على مَنْعِ شيءٍ يُتَوَهَّمُ جوازُه. وأتى هنا بـ «لا» لأنها ينفى بها الحالُ والاستقبالُ، وإنْ كان بعضُهم خَصَّها بالاستقبالِ. والضُّرُّ والنَّفْعُ معروفان، يقال: ضَرَّه يَضُرُّه بضم الضاد، وهو قياسُ المضاعَفِ المتعدِّي، والمصدرُ: الضُّر والضَّر بالضم والفتح، والضَّرر بالفك أيضاً، ويقال: ضَارَه يَضيره بمعناه ضَيْراً، قال الشاعر[1]:

٦٦٠ ـ تقولُ أُناسٌ لا يَضِيرُك نَأْيُها بلى كلُّ ما شَفَّ النفوسَ يَضِيرُها

وليس حرفُ العلةِ مُبْدَلاً من التضعيفِ، ونَقَلَ بعضُهم: أنَّه لا يُبْنى من «نفع» اسمُ مفعول فَيُقال: مَنْفُوع، والقياسُ لا يَأْباه.

قوله: «ولقد عَلِمُوا» تقدَّم أنَّ هذه اللامَ جوابُ قسمٍ محذوفٍ. و «عَلِمَ» يجوزُ أن تكون متعديةً إلى اثنين أو إلى واحدٍ، وعلى كلا التقديرَيْنِ فهي معلَّقةٌ عن العمل فيما بعدَها لأجلِ اللامِ، فالجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ: إمَّا سادةً مسدَّ مفعولين أو مفعولٍ واحدٍ على حَسَبِ ما تقدَّم، ويظهر أثرُ ذلك في العطفِ عليها، فإن اعتقدنا تعدِّيَها لاثنين عَطَفْنا على الجملةِ بعدَها مفعولَيْن وإلاَّ عَطَفْنا مفعولاً واحداً، ونظيرُه في الكلامِ: عَلِمْتُ لزيدٌ قائمٌ وعمراً ذاهباً، أو عَلِمْتُ لزيدٌ قائمٌ وذهابَ عمروٍ. والذي يَدُلُّ على أنَّ الجملةَ المعلَّقة بعد «عَلِم» في محلِّ نصبٍ وعَطْفَ المنصوبِ على محلِّها قولُ الشاعرِ[2]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٣١٩.

(٢) البيت لكثير، وهو في ديوانه ١/٣٧؛ والمغني ٥٤٦؛ والعيني ٢/٤٠٨؛ والخزانة ٢/٣٧٨.

٦٦١ ـ وما كنْتُ أدري قبلَ عَزَّةَ ما الهَوى ولا موجعاتِ القَلْبِ حتى تَوَلَّتِ

رُوي بنصبِ «مُوجعات» على أنه عَطْفُ على محلِّ «ما الهوى»، وفي البيت كلامٌ، إذ يُحتمل أن تكونَ «ما» زائدةً، «والهوى» مفعولٌ به، فَعَطَفَ «موجعاتِ» عليه، ويُحتمل أن تكونَ «لا» نافيةً للجنس و«موجعاتِ» اسمُها والخبرُ محذوفٌ كأنه قال: ولا موجعاتِ القلب عندي حتى تولَّت.

والضميرُ في «عَلِموا» فيه خمسةُ أقوالٍ، أحدُها ضميرُ اليهودِ الذين بحضرة محمدٍ عليه السلام، أو ضميرُ مَنْ بحضرةِ سليمانَ، أو ضميرُ جميعِ اليهودِ أو ضميرُ الشياطين، أو ضميرُ المَلَكَيْنِ عند مَنْ يرى / أنَّ الاثنين جمـعٌ. [٤٦/أ]

قوله: «لَمَنِ اشتراه» في هذه اللامِ قولان، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ عند النحويين ـ أنها لامُ الابتداءِ المعلِّقةِ لـ «عَلِم» عن العملِ كما تقدّم، و«مَنْ» موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«اشتراهُ» صلتُها وعائدُها. و«ما له في الآخرةِ مِنْ خَلاق» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ومِنْ زائدةٌ في المبتدأ، والتقديرُ: ما له خلاقٌ في الآخرةِ. وهذه الجملةُ في محل رفعٍ خبراً لـ «مَنْ» الموصولةِ فالجملةُ من قوله: «ولقد عَلِموا» مقسمٌ عليها كما تقدَّم، و«لَمَن اشتراه» غيرُ مقسمٍ عليها، هذا مذهبُ سيبويه[1] والجمهور. الثاني ـ وهو قول الفراء[2]، وتَبِعه أبو البقاء[3] ـ: أن تكونَ هذه اللامُ هي الموطئةَ للقسَمِ، و«مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«ما له في الآخرةِ من خَلاق» جوابُ القسمِ، فـ «اشتراه» على القولِ الأولِ صلةٌ وعلى هذا الثاني هو خبرٌ لاسمِ الشرطِ، ويكونُ جوابُ الشرطِ محذوفاً؛ لأنه إذا اجتمع شرطٌ وقَسَمٌ ولم يتقدَّمْهما

(١) الكتاب ١/١٢٠، ١/٤٧٣.

(٢) معاني القرآن ١/٦٦.

(٣) الاملاء ١/٥٦.

ذو خبر أُجيب سابقُهما غالباً، وقد يُجاب الشرطُ مطلقاً كقوله(١):

٦٦٢ ـ لَئِنْ كان ما حُدِّثْتُه اليومَ صادِقاً   أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ بادِيا

ولا يُحْذَفُ جوابُ الشرطِ إلاَّ وفعلُه ماضٍ، وقد يكونُ مضارعاً كقوله(٢):

٦٦٣ ـ لَئِنْ تَكُ قَدْ ضاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ   لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتِيَ واسِعُ

فعلى قولِ الفراء تكونُ الجملتان من قوله: «ولقد علِموا، ولَمَنِ اشتراه» مُقْسَماً عليهما، ونُقِل عن الزجاج(٣) مَنْعُ قولِ الفراءِ فإنه قال: «هذا ليس موضعَ شرط» ولم يُوجِّهْ مَنْعَ ذَلك. والذي يَظْهَرُ في مَنْعِهِ، أنَّ الفعل بعد «مَنْ» وهو «اشتراه» ماضٍ لفظاً ومعنًى فإنَّ الاشتراءَ قد وَقَعَ وانفصَلَ، فَجَعْلُه شرطاً لا يَصِحُّ؛ لأنَّ فعلَ الشرطِ وإنْ كان ماضياً لفظاً فلا بدَّ أن يكونَ مستقبلاً معنًى.

والخَلاقُ: النَّصِيبُ، قال الزجاج(٤): «أكثرُ استعمالِه في الخيرِ» فأمَّا قولُه(٥):

٦٦٤ ـ يَدْعُون بالوَيْلِ فيها لا خَلاقَ لَهُمْ   إلا سَرابيلُ من قَطْرٍ وأغلالُ

---

(١) البيت لامرأة من عقيل، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦٧؛ والمغني ١٤٠؛ والهمع ٢/٤٣؛ والدرر ٢/٥٠.

(٢) البيت للكميت بن معروف، وهو في الطبري ٢/٤٥؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٦٦؛ والخزانة ٤/٢٢٠.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٤.

(٤) معاني القرآن ١/١٦٣.

(٥) البيت لأمية بن أبـي الصلت، وهو في ديوانه ٤٧؛ وتفسير الطبري ٢/٤٥٤؛ والبحر ١/٣١٩.

فيَحْتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أنه على سبيلِ التهكُّمِ بهم كقوله[1]:

٦٦٥ ـ .... تَحِيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وجَيِعُ

والثاني: أنه استثناءٌ منقطعٌ، أي: لكنْ لهم السرابيلُ مِنْ كذا، والثالث: أنه اسْتُعْمِل في الشرِّ على قِلَّة. والخَلاقُ: القَدْر قال[2]:

٦٦٦ ـ فما لَكَ بيتٌ لدى الشامخاتِ وما لَكَ في غالِبٍ مِنْ خَلاقِ

أي: من قَدْرٍ ورتبةٍ، وهو قريبٌ من الأولِ. والضميرُ المنصوبُ في «اشتراه» فيه أربعةُ أقوالٍ: يعودُ على السحرِ أو الكفرِ أو كَيْلِهم الذي باعوا به السحرَ أو القرآنَ لتعويضِهم كتبَ السحرِ عنه. وقد تقدَّم الكلامُ على قوله: «ولَبِئْس ما»[3] وما ذَكَر الناسُ فيها. واللامُ في «لَبِئْسَما» جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: واللهِ لَبِئْسَما، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: السحرُ أو الكفرُ.

قوله: «لو كانوا يَعْلَمُون» جوابُ لو محذوفٌ تقديرُه: لو كانوا يَعْلَمُون ذمَّ ذلك لَمَا باعُوا به أنفسَهم، وهذا أحسنُ مِنْ تقديرِ أبي البقاء[4]: «لو كانوا يَنْتَفِعُون بِعِلْمهم لامتنعُوا من شراءِ السحرِ» لأنَّ المقدَّرَ كلما كان مُتَصَيَّداً من اللفظِ كان أَوْلَى. والضميرُ في «به» يعودُ على السحرِ أو الكفرِ، وفي «يَعْلَمُون» يعودُ على اليهود باتفاق. واعلمْ أنَّ هنا سؤالاً معنوياً ذكره الزمخشري[5]

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب وصدره:

وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ

وهو في النوادر ١٥٠؛ والكتاب ٣٦٥/١؛ ومفردات الراغب ٤٦؛ وابن يعيش ٨٠/٢؛ وشرح شواهد الكشاف ٤٣٦/٤؛ والخزانة ٥٣/٤. ودلفت: مشيت.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣١٩/١.

(٣) الآية ٩٠ من البقرة.

(٤) الاملاء ٥٦/١.

(٥) الكشاف ٣٠٢/١.

وغيرُه، وهو مترتِّبٌ على عَوْدِ الضميرِ في «عَلِمُوا» و«يَعْلَمُون»، وذلك أنَّ الزمخشري قال: «فإنْ قلتَ: كيف أَثْبَتَ لهم العلمَ أولاً في «ولقد عَلِمُوا» على سبيلِ التوكيدِ القسمي، ثم نفاه عنهم في قوله: «لو كانوا يَعْلمون»؟ قلت: معناه: لو كانوا يَعْمَلون بعِلْمِهم، جَعَلهم حينَ لم يَعْملوا به كأنهم مُنْسلخون عنه» وهذا بناءً منه على أنَّ الضميرين في «عَلِموا» و«يَعْلَمون» لشيءٍ واحدٍ. وأجابَ غيرُه على هذا التقدير بأن المرادَ بالعلم الثاني العقلُ لأنَّ العِلْمَ مِنْ ثمرتِه، فلمَّا انتفَى الأصلُ انتفى ثمرتُه، أو يغايِرُ بين متعلَّقِ العِلْمين أي: عَلِموا ضرره في الآخرةِ ولم يعلموا نَفْعَه في الدنيا، وأمَّا إذا أَعَدْتَ الضميرَ في «عَلِموا» على الشياطين أو على مَنْ بحضرةِ سليمانَ أو على المَلَكَين فلا إشكالَ لاختلافِ المُسْنَد إليه العلمُ حينئذ.

آ. **(١٠٣) قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا﴾**: «لو» هنا فيها قولان، أحدُهما: أنها على بابِها من كونِها حرفاً لِما كان سيقع لوقوعِ غيرِه، وسيأتي الكلامُ في جوابها. وأجاز الزمخشري[١] أن تكونَ للتمني أي: ليتهم آمنوا على سبيل المجازِ عن إرادةِ الله إيمانَهم واختيارَهم له، فعلى هذا لا يَلْزَمُ أن يكونَ لها جوابٌ لأنها قد تُجابُ بالفاءِ حينئذٍ، وفي كلامِه اعتزالٌ موضعُه غيرُ هذا الكتابِ.

و«أنهم آمنوا» مؤولٌ بمصدرٍ، وهو في محلِّ رفعٍ، واختُلِفَ في ذلك على قَولَيْن، أحدُهما ـ وهو قولُ سيبويهِ[٢] ـ أنَّه في محلِّ رفعٍ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ، تقديرُه: ولو إيمانُهم ثابتٌ، وشَذَّ وقوعُ الاسمِ بعد لو، وإنْ كانت مختصةً بالأفعال، كما شَذَّ نصبُ «غُدْوَةً» بعد «لَدُنْ». وقيل: لا يَحْتاج هذا المبتدأ إلى خبرٍ لجَريانِ لفظِ المسندِ والمسندِ إليه في صلةِ «أَنَّ»، وصَحَّح

(١) الكشاف ١/٣٠٢.
(٢) الكتاب ١/٤١٠.

الشيخ[1] هذا في سورة النساء، وهذا يُشْبِهُ الخلافَ في «أنَّ» الواقعةِ بعد ظنَّ وأخواتِها، وقد تقدَّم تحقيقُه والله أعلم. والثاني: ـ وهو قولُ المبرد[2] ـ أنه في محلِّ رفعٍ بالفاعليةِ، رافعُه محذوفٌ تقديرُه: ولو ثَبَتَ إيمانُهم، لأنَّها لا يَليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً. وقد رَدَّ بعضُهم هذا بأنه لا يُضْمَرُ بعدَها الفعلُ إلا مفسَّراً بفعلٍ مثلِه، وهذا يُحْمَلُ على المبرد، ولكلٍّ من القولين دلائلُ ليس هذا موضعَها. والضميرُ في «أنهم» فيه قولان، أحدُهما: عائدٌ على اليهودِ، والثاني: على الذينَ يُعَلِّمون السحرَ.

قوله: «لَمَثُوبَةٌ من عندِ الله» في هذه اللامِ قولان، أحدُهما: أنها لامُ لامُ الابتداءِ وأنَّ ما بعدها استئنافُ إخبارٍ بذلك، وليس متعلِّقاً بإيمانِهم وتقواهم ولا مترتِّباً عليه، وعلى هذا فجوابُ «لو» محذوفٌ إذا قيل بأنها ليست للتمني أو قيل / بأنها للتمني ويكونُ لها جوابٌ تقديره: لأُثيبوا. والثاني: أنها جوابُ [٤٦/ب]
لو، فإنَّ «لو» تجابُ بالجملةِ الاسميةِ. قال الزمخشري[3]: «أُوْثِرَتِ الجملةُ الاسميةُ على الفعليةِ في جوابِ لولِما في ذلك من الدَلالةِ على ثبوتِ المَثُوبة واستقرارِها، كما عَدَلَ عن النصبِ إلى الرفعِ في «سلامٌ عليكم»[4] وفي وقوعِ جوابِ «لو» جملةً اسميةً نَظَرٌ يحتاجُ إلى دليلٍ غيرِ مَحَلِّ النـزاع. قال الشيخ[5]: «لم يُعْهَدْ في كلامِ العربِ وقوعُ الجملةِ الابتدائيةِ جواباً لِلَوْ، إنما جاءَ هذا المختلَفُ في تخريجِه، ولا تَثْبُتُ القواعدُ الكليةُ بالمُحْتَمَلِ.

---

(١) البحر ٣/٢٦٤.

(٢) المقتضب ٣/٧٧.

(٣) الكشاف ١/٣٠٢.

(٤) الآية ٢٥ من الذاريات «إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً، قال: سلامٌ قوم مُنْكَرون» ولذلك كان جوابه أبلغ من قولهم الذي يُحْتاج فيه إلى تقدير فعل، والفعل يدل على التجدد، على حين أن الاسم يدل على الثبوت.

(٥) البحر ١/٣٣٥.

والمَثُوبة فيها قولان أحدُهما: أنَّ وزنَها مَفْعُولَة والأصلُ مَثْوُوْبَة، فنُقِلَتْ الضمةُ على الواوِ فَنُقِلَتْ إلى الساكنِ قبلها، فالتقى ساكنان فَحُذِفَ أحدُهما مثل: مَقُولة ومَجُوزة ومَصُوْن ومَشُوْب، وقد جاءَتْ مصادرُ على مَفْعُول كالمَعْقُول، فهي مصدرٌ نَقَل ذلك الواحدي[1]. والثاني: أنها مَفْعُلَةٌ من الثواب بضمِّ العين، وإنما نُقِلَتِ الضَمَّةُ منها إلى الثاء، ويقال: «مَثْوَبة» بسكون الثاءِ وفتحِ الواو، وكان مِنْ حَقِّها الإِعلالُ فيقال: «مَثَابة» كمَقامَة، إلا أنهم صَحَّحُوها كما صَحَّحُوا في الأعلام مَكْوَزَة، وبذلك قرأ أبو السَّمَّال وقتادة[2] كمَشْوَرة. ومعنى «لَمَثُوبة» أي: ثوابٌ وجزاءٌ من الله. وقيل: لَرَجْعَةٌ إلى الله.

قوله: «مِنْ عندِ الله» في محلِّ رفعٍ صفةً لِمَثُوبة، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: لَمَثُوبة كائنة من عندِ الله. والعِنْدِيَّة هنا مجازٌ كما تقدَّم في نظائره. قال الشيخ[3]: «وهذا الوصفُ هو المُسَوِّغُ لجوازِ الابتداءِ بالنكرةِ» قلت: ولا حاجةَ إلى هذا لأنَّ المُسَوِّغَ هنا شيءٌ آخر وهو الاعتمادُ على لامِ الابتداءِ، حتى لو قيل في الكلام: «لَمَثُوبة خيرٌ» من غيرِ وصفٍ لَصَحَّ. والتنكيرُ في «لَمَثُوبَةٌ» يفيدُ أنَّ شيئاً من الثوابِ ـ وإنْ قَلَّ ـ خَيرٌ، فلذلك لا يُقال له قليلٌ، ونظيرُه: «ورِضوانٌ من الله أكبرُ»[4].

وقوله «خيرٌ» خبرٌ لِمَثُوبَةٌ، وليست هنا بمعنى أَفْعَل التفضيلِ، بل هي لبيانِ أنها فاضلةٌ، كقوله: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً»[5] «أَفَمَنْ يُلْقَى في النارِ خيرٌ»[6].

(١) علي بن أحمد، قرأ على أبي الحسن الضرير والثعالبي، له: البسيط والوسيط، توفي سنة ٤٦٨. انظر: البغية ٢/٢٢٠.
(٢) البحر ١/٣٣٥؛ ابن عطية ١/٣٧٤؛ الشواذ ٨.
(٣) البحر ١/٣٣٥.
(٤) الآية ٧٢ من التوبة.
(٥) الآية ٢٤ من الفرقان.
(٦) الآية ٤٠ من فصلت.

قوله: «لو كانوا يَعْلَمُون» جوابُها محذوفٌ تقديرُه: لكان تحصيلُ المثوبةِ خيراً، أي تحصيلُ أسبابِها من الإيمانِ والتقوى، وكذلك قَدَّرَهُ بعضُهم: لآمنوا. وفي مفعولِ «يَعْلَمُون» وجهان، أحدُهما: أنه محذوفٌ اقتصاراً أي: لو كانوا من ذوي العلمِ، والثاني: أنه محذوفٌ اختصاراً، تقديرُه: لو كانوا يَعْلمون التفضيلَ في ذلك، أو يعلمونَ أنَّ ما عند الله خيرٌ وأبْقى.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿لا تقولوا راعِنا﴾**: الجمهورُ على «راعِنا» أمرٌ من المُراعاة، وهي النظرُ في مصالحِ الإنسانِ وتَدَبُّرِ أمورِه، و«راعِنا» يقتضي المشاركةَ لأنَّ معناه: ليكن منك رعايةٌ لنا وليكن منا رعايةٌ لك، فَنُهوا عن ذلك لأنَّ فيه مساواتِهم به عليه السلام. وقرأ(١) الحسنُ وأبو حَيْوَة: «راعِناً» بالتنوين، ووجهُه أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً راعناً، وهو على طَريقِ النَسَب كلابن وتامر، والمعنى: لا تقولوا قولاً ذارُعونة. والرُّعونة: الجَهْل والحُمْق والهَوَج، وأصلُ الرُّعونة: التفرُّقُ، ومنه: «جَيْشٌ أَرْعَنُ» أي: متفرِّقٌ في كل ناحية، ورجلٌ أَرْعَنُ: أي ليس له عَقْلٌ مجتمعٌ، وامرأةٌ رَعْناءُ، وقيل للبَصْرةِ: الرَّعْناء، قال(٢):

٦٦٧ ـ لولا ابنُ عُتْبَةَ عمروٌ والرجاءُ له ... ما كانَتِ البصرةُ الرَّعْناءُ لي وَطَنا

قيل: سُمِّيت بذلك لأنها أَشْبَهت «رَعْنَ الجبلِ» وهو الناتِيءُ منه، وقال ابن فارس: «يقال: رَعَن الرجلُ يَرْعَنُ رَعَناً». وقرأ أُبَيّ: راعُونا، وفي مصحف عبدالله كذلك، خاطَبوه بلفظِ الجمعِ تعظيماً، وفي مصحفِ عبدِالله أيضاً، «ارْعَوْنا» لِما تقدَّم. والجملةُ في محل نصبٍ بالقول، وقَدَّم النهيَ على الأمرِ لأنه من باب التروك فهو أَسْهَلُ(٣).

---

(١) البحر ١/٣٣٨؛ ابن عطية ١/٣٧٥؛ الشواذ ٩.

(٢) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في أدب والكاتب ٣٣٠؛ القرطبي ٢/٦٠.

(٣) أي فهو أسهل ثم أتى بالأمر بعده الذي هو أشق لحصول الاستئناس قبلُ بالنهي. انظر: البحر ١/٣٣٨.

قوله: «انظُرْنا» الجملةُ أيضاً في محلِّ نَصْبٍ بالقول، والجمهورُ على «انظُرْنا» بوصلِ الهمزةِ وضَمِّ الظاء أمراً من الثلاثي، وهو نظرٌ من النَّظِرَة وهي التأخير، أي: أَخِّرْنا وتأنَّ علينا، قال امرؤ القيس(١):

٦٦٨ ــ فإنَّكما إنْ تَنْظُرانيَ ساعةً من الدَّهْرِ يَنْفَعْني لدى أمِّ جُنْدَبِ

وقيل: هو من نَظَر أي: أبْصَرَ، ثم اتُّسِعَ فيه فَعُدِّيَ بنفسِه لأنه في الأصلِ يَتعدَّى بـ «إلى»، ومنه(٢):

٦٦٩ ــ ظاهراتُ الجَمالِ والحُسْنِ يَنْظُرْ نَ كما يَنْظُرُ الأراكَ الظِباءُ

أي: إلى الأراك، وقيل: مِنْ نَظَر أي: تفكر ثم اتُّسِعَ فيه أيضاً فإنَّ أصلَه أَنْ يتعدَّى بفي، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ على هذا أي: انظُرْ في أمرنا. وقرأ(٣) أُبيّ والأعمش: «أَنْظِرْنَا» بفتحِ الهمزةِ وكسرِ الظاءِ أمراً من الرباعي بمعنى: أَمْهِلْنا وأخِّرْنا، قال الشاعر(٤):

٦٧٠ ــ أبا هندٍ فلا تَعْجَلْ عَلَيْنا وأَنْظِرْنا نُخَبِّرْكَ اليَقينا

أي: أَمْهِلْ علينا، وهذا القراءةُ تؤيِّد أنَّ الأولَ من النَّظْرةِ بمعنى التأخير لا من البصرِ ولا من البصيرةِ، وهذه الآيةُ نَظيرُ التي في الحديد: «انظُرونا نقتبسْ»(٥) فإنها قُرِئَتْ بالوَجْهَيْنِ.

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿مِنْ أهلِ الكتابِ﴾**: في «مِنْ» قولان، أحدُهما: أنها للتبعيضِ فتكونُ هي ومجرورُها في محلِّ نصبٍ على الحالِ

---

(١) ديوانه ٤١؛ القرطبي ٢/٦٠.
(٢) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٨٨؛ والقرطبي ٢/٦٠.
(٣) البحر ١/٣٣٩؛ وابن عطية ١/٣٧٥.
(٤) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح القصائد للتبريزي ٣٨٠.
(٥) الآية ١٣ من الحديد، قرأ حمزة «أنظرونا» مقطوعة الألف مكسورة الظاء، والباقون: موصولة الألف مضمومة الظاء. انظر: السبعة ٦٢٥.

ويتعلَّقُ بمحذوف أي: ما يَوَدُّ الذين كفروا كائنين منِ أهلِ الكتابِ. والثاني: أنها لبيانِ الجنسِ وبه قالَ الزمخشري[١].

قوله: «ولا المشركين» عطفٌ على «أَهْلِ» المجرورِ بمِنْ و«لا» زائدةٌ للتوكيد لأنَّ المعنى: ما يَوَدُّ الذين كفروا مِنْ أهلِ الكتابِ والمشركين كقولِه: «لم يَكُنِ الذين كفروا من أهلِ الكتاب والمشركين[٢] بغيرِ زيادة «لا». وزَعَمَ بعضُهم أنه مخفوضٌ على الجِوارِ وأنَّ الأصلَ: ولا المشركون، عطفاً على الـذين، وإنما خُفِض للمجـاورة، نحو: «بـرؤوسكم وأرجلِكم» في قراءة الجر[٣]، وليس بواضحٍ. وقال النحاس[٤]: «ويجوزُ: ولا المشركونَ بعطفِه على «الذين» وقال أبو البقاء[٥]: «وإنْ كان قد قرىء «ولا المشركون» بالرفع فهو عطفٌ على الفاعل، والظاهر أنه لم يُقْرأ بذلك» وهذان القولان يؤيِّدان ادِّعاءَ الخفضِ على الجوار.

قوله: «أَنْ يُنَزَّلَ» ناصبٌ ومنصوبٌ في تأويلِ مصدرٍ مفعولٌ بـ«يَوَدُّ» أي: ما يودُّ إنزالَ خيرٍ، وبُني الفعلُ للمفعولِ للعلمِ بالفاعلِ وللتصريحِ به في قولِه: «من ربكم»، وأتى بـ «ما» في النفي دونَ غيرِها لأنَّها لنفي الحالِ وهم كانوا متلبِّسينَ بذلك.

[٤٧/أ] قولُه: «مِنْ خيرٍ» / هذا هو القائمُ مَقَامَ الفاعلِ، و«مِنْ» زائدةٌ، أي: أَنْ يُنَزَّل خيرٌ من ربكم. وحَسُنَ زيادتُها هنا وإنْ كان «يُنَزَّل» لم يباشِرْه حرفُ النفي لانسحابِ النفي عليه من حيث المعنى لأنه إذا نُفِيَتِ الوَدادَةُ انتفى مُتَعَلَّقُها،

---

(١) الكشاف ١/٣٠٢.
(٢) الآية ١ من البينة.
(٣) «وامسَحوا برؤوسكم وأرجلكم» الآية ٦ من المائدة، وهي رواية أبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٢٤٣.
(٤) إعراب القرآن ١/٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٥) الإملاء ١/٥٦.

وهذا له نظائرُ في كلامِهم نحو: «ما أظنُّ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدٌ» برفع «زيدٌ» بدلاً من فاعِل «يقول» وإنْ لم يباشر النفيَ، لكنه في قوة: «ما يقولُ أحدٌ ذلك إلا زيدٌ في ظني» وقوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الله الذي خَلَقَ السمواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخَلْقِهِنَّ بقادِرٍ»[1] زيدت الباءُ لأنه في معنى: أَوَلَيس اللـهُ بقـادرٍ، وهذا على رأي سيبـويه وأتبـاعِه[2]. وأمَّـا الكوفيـون والأخفش[3] فلا يَحْتاجون إلى شَيءٍ من هذا. وقيل: «مِنْ» للتبغيض أي: ما يَوَدُّون أَنْ يُنَزَّلَ من الخيرِ قليلٌ ولا كثيرٌ، فعلى هذا يكونُ القائمُ مقامَ الفاعل: «عليكم» والمعنى: أَنْ يُنَزَّل عليكم بخير من الخُيور.

قوله: «مِنْ ربكم» في «مِنْ» أيضاً قولان، أحدُهما: أنَّها لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقُ بيُنَزَّل. والثاني: أنها للتبعيضِ، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضـاف تقديرُه: مِنْ خُيورِ ربِّكم، وتتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، لأنَّها ومجرورَها صفةٌ لقولِه: «مِنْ خيرٍ» أي: مِنْ خيرٍ كائن من خيورِ ربِّكم، ويكونُ في محلِّها وجهان: الجـرُّ على اللفظِ، والرفعُ على الموضعِ لأنَّ «مِنْ» زائدةٌ في «خير» فهو مرفوعٌ تقديراً لقيامِه مَقامَ الفاعل كما تقدَّم. وتلخَّصَ ممَّا تقدم أنَّ في كلِّ واحدةٍ من لفظِ «مِنْ» قولين[4]، الأولى: قيل إنها للتبعيض، وقيل: لبيان الجنس، وفي الثانيةِ قولان: زائدةٌ أو للتبعيضِ، وفي الثالثة أيضاً قولان: ابتداءُ الغايةِ أو التبعيضُ.

قوله: «والله يَخْتَصُّ برحمتِه مَنْ يشاء» هذه جملةٌ ابتدائيةٌ تَضَمَّنَتْ رَدَّ وَدَادَتِهم ذلك. و«يختصُّ» يَحْتملُ أن يكونَ هنا متعدِّياً وأن يكونَ لازماً، فإنْ

---

(١) الآية ٣٣ من الأحقاف.

(٢) أي الذين يشترطون في زيادة «مِنْ» دخولَها على نكرة وأنْ تُسْبق بنفي أو شبهه. انظر: الكتاب ١ / ٢٧٩.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٩٨.

(٤) في الأصل «قولان» وهو سهو.

كان متعدِّياً كان فيه ضميرٌ يعودُ على اللهِ تعالى، وتكون «مَنْ» مفعولاً به أي يختصُّ الله الذي يشاؤه برحمتِه، ويكونُ معنى افْتَعَلَ هنا معنى المجرد نحو: كَسَب مالاً واكتسَبه، وإنْ كان لازماً لم يكن فيه ضميرٌ ويكونَ فاعلُه «مَنْ» أي: اللهُ يختصُّ برحمتِه الشخصَ الذي يَشاؤه ويكون افتعل بمعنى فعل الفاعل بنفسه نحو اضطرب، والاختصاص ضد الاشتراك، وبهذا تبين فساد قول مَنْ زعم أنه هنا متعدٍّ ليس إلاَّ. و «مَنْ» يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً، وعلى كلا التقديرين فلا بُدُّ من تقديرِ عائدٍ، أي: يشاءُ اختصاصَه، ويجوزُ أَنْ يُضَمَّنَ «يشاء» معنى يَخْتار، فحينئذٍ لا حاجة إلى حَذْفِ مضاف بل تقدِّره ضميراً فقط أي: يَشاؤه، و«يشاءُ» على القولِ الأولِ لا محلَّ له لكونِه صلةً، وعلى الثاني محلُّه النصبُ أو الرفعُ على ما ذُكِرَ في موصوفِه من كونه فاعلاً أو مفعولاً.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿ما نَنْسَخْ﴾**.. في «ما» قولان، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّها مفعولٌ مقدم لنَنْسَخْ، وهي شرطيةٌ جازمةٌ له، والتقدير: أيَّ شيءٍ نَنْسَخ، مثلَ قوله «أيًا ما تَدْعُوا»[(١)]. والثاني: أنَّها شرطيةٌ أيضاً جازمةٌ لنَنْسَخْ، ولكنَّها واقعةٌ موقعَ المصدرِ، و «مِنْ آيةٍ» هو المفعولُ به، والتقديرُ: أيَّ نَسْخٍ نَنْسَخ آيةً، قاله أبو البقاء[(٢)] وغيرُه، وقالوا: مجيءُ «ما» مصدراً جائز وأنشدوا[(٣)]:

٦٧١ ـ نَعَبَ الغرابُ فقلتُ: بَيْنٌ عاجِلٌ ما شِئْتَ إذ ظَعَنُوا لِبَيْنٍ فانْعَبِ

وقد رَدَّ هذا القولَ بعضُهم[(٤)] بشيئين، أحدُهما: أنَّه يَلْزَمُ خُلُوُّ جملةِ الجزاءِ من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرطِ وهو غيرُ جائزٍ، وقد تقدَّم تحقيقُ

(١) الآية ١١٠ من الإسراء «أيّاً ما تَدْعوا فله الأسماءُ الحسنى».
(٢) الإملاء ١/٥٦.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٣٤٣.
(٤) لعله يعني أبا حيان في البحر ١/٣٤٣.

الكلامِ في ذلك عند قوله: «مَنْ كان عَدُوًّا لجبريلَ»(١). والثاني: أنَّ «مِنْ» لا تُزَادُ في الموجَبِ، والشرطُ موجَبٌ، وهذا فيه خلافٌ لبعضِ البصريين: أجازَ زيادتَها في الشرطِ لأنه يُشْبِهُ النفيَ، ولكنه خلافٌ ضعيفٌ.

وقرأ ابنُ عامر(٢): «نُنْسِخْ» بضمِّ النونِ وكسرِ السينِ من أَنْسَخَ، قال أبو حاتم: «هو غلطٌ» وهذه جرأةٌ منه على عادَتِه، وقال أبو عليّ(٣): ليسَتْ لغةً لأنه لا يُقال: نَسَخَ وأَنْسخ بمعنىً، ولا هي للتعـديةِ لأنَّ المعنى يجيءُ: ما نكتبْ من آيةٍ وما نُنَزِّلْ من آيةٍ، فيجيء القرآنُ كلُّه على هذا منسوخاً، وليس الأمرُ كذلكَ، فلم يبقَ إلا أَنْ يكونَ المعنى: ما نَجِدْه منسوخاً كما يُقال: أَحْمَدْتُه وأَبْخَلْتُه، أي: وَجَدْتُه كذلك ثم قال: «وليس نَجِدُه منسوخاً إلا بأَنْ يَنْسَخَه، فتتفقُ القراءتان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ»، فالهمزةُ عنده ليست للتعديةِ. وجَعَلَ الزمخشري(٤) وابنُ عطية(٥) الهمزةَ للتعديةِ، إلا أنهما اختلفا في تقدير المفعولِ الأولِ المحذوفِ وفي معنى الإنساخ، فَجَعَل الزمخشري المفعولَ المحذوفَ جبريلَ عليه السلام، والإنساخَ هو الأمرَ بنَسْخِها، أي: الإعلامُ به، وجَعَلَ ابنُ عطية المفعولَ ضميرَ النبي عليهِ السلام، والإنساخَ إباحـةَ النَّسْخ لنبيِّه، كأنه لَمَّا نَسَخَها أباحَ لَه تَرْكَها، فَسَمَّى تلك الإباحة إنساخاً.

وخرَّج ابنُ عطية القراءةَ على كَوْنِ الهمزةِ للتعديةِ مِنْ وجهٍ آخرَ، وهو مِنْ نَسْخِ الكتابِ، وهو نَقْلُه من غير إزالةٍ له، قال: «ويكونُ المعنى: ما نَكْتُبْ ونُنَزِّلْ من اللوح المحفوظ أو ما نؤخِّرْ فيه ونَتْرُكْهُ فلا نُنَزِّلْه، أيَّ ذلك فَعَلْنا فإنما نأتي بخيرٍ من المؤخَّر المتروك أو بمثله، فيجيء الضميران في «منها» و«بمثلها»

(١) الآية ٩٧ من البقرة.
(٢) السبعة ١٦٨؛ والكشف ١/٢٥٧.
(٣) الحجة (خ) ١/٢٢٤.
(٤) الكشاف ١/٣٠٣.
(٥) ابن عطية ١/٣٨١.

عائِدَيْنِ على الضمير في «نَنْسَأْها»[1]. قال الشيخ[2]: «وذَهَلَ عن القاعدة وهي أنه لا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ من الجزاء على اسم الشرطِ، و«ما» في قوله: «ما نَنْسَخْ» شرطيةٌ، وقولُه «أو نَنْسَأْها» عائدٌ على الآية، وإن كان المعنى ليس عائداً عليها من حيث اللفظُ والمعنى، بل إنما يعودُ عليها من حيث اللفظُ فقط نحو: عندي درهمٌ ونصفُه، فهو في الحقيقة على إضمار «ما» الشرطيةِ، التقدير: أو ما نَنْسَأْ من آيةٍ ضرورةَ أنَّ المنسوخ غيرُ المَنْسُوء، ولكن يبقى قولُه: مَا نَنْسَخْ من آيةٍ مُفْلَتاً من الجوابِ، إذ لا رابطَ يعودُ منه إليه فَبَطَلَ هذا المعنى الذي قاله».

قوله: «مِنْ آيةٍ» «مِنْ» للتبعيض، فهي متعلِّقةٌ بمحذوف لأنها صفةٌ لاسمِ الشرط، ويَضْعُفُ جَعْلُها حالاً، والمعنى: أيَّ شيءٍ نَنْسَخْ من الآيات، فـ «آية» مفرد وقع موقِعَ الجمعِ، وكذلك تخريجُ كلِّ ما جاءَ من هذا التركيب: «ما يفتح اللـهُ للناس من رحمةٍ»[3] «وما بكم مِنْ نعمةٍ فَمِنَ الله»[4]، وهذا المجرورُ هو المخصِّصُ والمبيِّنُ لاسم الشرطِ؛ وذلك أَنَّ فيه إبهاماً من جهةِ عمومِهِ، ألا ترى أنَّك لو قلت: «مَنْ يُكْرِمْ أُكْرِمْ» تناوَلَ النساءَ والرجالَ، فإذا قلت: «مِن الرجالِ» بَيَّنْتَ وخصَّصْتَ ما تناوَله اسمُ الشرط.

وأجاز أبو البقاء[5] فيها وَجْهَيْنِ آخرين، أحدهما: أنَّها في موضع نصبٍ على التمييز، والمميَّز «ما» والتقدير: أَيَّ شيءٍ نَنْسَخْ، قال: «ولا يَحْسُنُ أن تقدِّر: أيَّ آيةٍ نَنْسَخْ، لأنَّك لا تَجْمَعْ بَيْنَ «آية» وبين المميَّز بآية، لا تقول: أيَّ آيةٍ نَنْسَخْ من آيةٍ، يعني أنك لو قَدَّرْتَ ذلك لاستَغْنَيْتَ عن التمييز. والثاني:

(١) وهي إحدى القراءات أثبتناها كما في الأصل.
(٢) البحر ٣٤٢/١.
(٣) الآية من فاطر.
(٤) الآية ٥٣ من النحل.
(٥) الإملاء ٥٦/١.

أنها زائدةٌ وآيةٍ حال / ، والمعنى: أيَّ شيءَ نَنْسَخْ قليلاً أو كثيراً، وقد جاءت [٤٧/ب] «آية» حالاً في قوله: «هذه نَاقةُ اللـهِ لكم آيةً»(١) أي: «علامة» وهذا فاسدٌ لأن الحالَ لا تُجَرُّ بـ «مِنْ»، وقد تقدَّم أنها مفعولٌ بها، و«مِنْ» زائدةٌ على القَوْل بجَعْل «ما» واقعةً موقع المصدر، فهذه أربعةُ أوجه.

قوله: «أَوْ نُنْسِها» «أو» هنا للتقسيم، و«نُنْسِها» مجزومٌ عطفاً على فعلِ الشرطِ قبلَه. وفيها ثلاثَ عشرةَ قراءةً(٢): «نَنْسَأها» بفتحِ حرفِ المضارعةِ وسكونِ النون وفتحِ السين مع الهمز، وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير. الثانية: كذلك إلا أنه بغير همزٍ، ذكرها أبو عبيد البكري(٣) عن سعدِ بن أبـي وقاص(٤) رضي الله عنه، قال ابن عطية(٥): «وأراه وَهِمَ». الثالثة: «تَنْسَها» بفتح التاءِ التي للخطاب، بعدَها نونٌ ساكنةٌ وسينٌ مفتوحةٌ من غيرِ همزٍ، وهي قراءةُ الحسن، وتُرْوى عن ابن أبـي وقاص، فقيـل لسعدِ بنِ أبـي وقـاص: «إن سعيدَ بن المسيَّبَ(٦) يَقْرؤها بنونٍ أولى مضمومةٍ وسينٍ مكسورةٍ فقال: إن القـرآن لم يَنْزِلْ على المسيَّب ولا على ابن المسيَّب» وتـلا: «سنُقْـرِئـك فلا تَنْسى»(٧) «واذكُرْ ربَّك إذا نَسِيْتَ»(٨) يعني سعدٌ بذلك أن نسبةَ النسيانِ إليه

---

(١) الآية ٧٣ من الأعراف.

(٢) انظر: السبعة ١٦٨؛ والكشف ١/٢٥٨؛ الشواذ ٩؛ والبحر ١/٣٤٣؛ والقرطبـي ٢/٦٧؛ وابن عطية ١/٣٨١.

(٣) عبدالله بن عبدالعزيز، له: معجم ما استعجم واللآلىء والتنبيه، لغويّ إخباري. توفي سنة ٤٨٧. انظر: البغية ٢/٤٩؛ معجم المؤلفين ٦/٧٥.

(٤) مالك بن أهيب أحد العشرة المبشرين بالجنة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة ٥١. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٤.

(٥) التفسير ١/٣٨١.

(٦) سعيد بن المسيب إمام التابعين، قرأ على ابن عباس، وأبـي هريرة، وقرأ عليه الزهري، توفي سنة ٩٤. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٨.

(٧) الآية ٦ من سورة الأعلى.

(٨) الآية ٢٤ من سورة الكهف.

عليه السلامُ موجودةٌ في كتابِ الله فهذا مثلُه. الرابعةُ: كذلك إلا أنه بالهمز. الخامسةُ: كذلك إلا أنَّه بضمٍّ التاء وهي قراءةُ أبـي حَيْوَة. السادسةُ: كذلك إلا أنَّه بغيرِ همزٍ وهي قراءةُ سعيدِ بن المسيَّبِ. السابعة: «نُنْسِها» بضمِّ حرفِ المضارعةِ وسكونِ النونِ وكَسْرِ السينِ من غيرِ همزٍ وهي قراءةُ باقي السبعةِ. الثامنةُ: كذلك إلا أنه بالهمز. التاسعةُ: نُنَسِّها بضمٍّ حرفِ المضارعةِ وفتحِ النونِ وكسر السينِ مُشَدَّدَةً وهي قراءةُ الضحاك وأبـي رجاء[1]. العاشرةُ: «نُنْسِكَ. بضمٍّ حرفِ المضارعةِ وسكونِ النونِ وكسرِ السينِ وكافٍ بعدها للخطاب. الحاديةَ عشرةَ: كذلك إلا أنه بفتح النون الثانيةِ وتشديد السين مكسورةً، وتروى عن الضحاك وأبـي رجاء أيضاً. الثانيةَ عشرةَ: كذلك إلا أنه بزيادةِ ضمير الآية بعد الكاف: «نُنَسِّكَها» وهي قراءة حذيفة[2]، وكذلك هي في مصحفِ سالم[3] مولاه. الثالثةَ عشرةَ: «ما نُنْسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْها نَجِىءْ بمثلِها» وهي قراءةُ الأعمش، وهكذا ثَبَتَتْ في مصحفِ عبدالله.

فأمَّا قراءةُ الهَمْزِ على اختلافِ وجوهِها فمعناها التأخيرُ من قولِهم: نَسَأَ الله وأَنْسَأَ اللـهُ في أَجَلِكَ أي: أَخَّرَه، وبِعْتُه نسيئةً أي متأخراً، وتقولُ العرب: نَسَأْتُ الإبَلَ عن الحوضِ أَنْسَؤُها نَسْئاً، وأنْسَأَ الإبلَ: إذا أَخَّرَها عَنْ ورودِها يومَيْنِ فأكثرَ، فمعنى الآيةِ على هذا فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: نؤخِّرُ نَسْخَها ونزولَها وهو قولُ عطاء[4]. الثاني: نَمْحُهـا لفظاً وحكمـاً وهو قـول ابن

---

(١) عمران بن تيم العطاردي، تابعي، عرض على ابن عباس، وروى عنه أبو الأشهب العطاردي، توفي سنة ١٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٤.

(٢) حذيفة بن اليمان صاحب سر النبـي صلى الله عليه وسلم، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، توفي سنة ٣٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٠٣؛ الأعلام ٢/١٨٠.

(٣) سالم بن عتبة. وردت عنه الرواية في حروف القرآن توفي سنة ١٢. انظر: طبقات القراء ١/٣٠١.

(٤) عطاء بن أبـي رباح، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن أبـي هريرة وعرض عليه أبو عمرو، توفي سنة ١١٥. انظر: طبقات القراء ١/٥١٤.

زيد[1]. الثالث: نُمْضِها فلا نَنْسَخْها وهو قولُ أبي عبيد، وهو ضعيفٌ لقوله: نَأْتِ بخيرٍ منها، لأنَّ ما أُمْضِي وأُقِرَّ لا يُقال فيه: نَأْتِ بخير منه.

وأمَّا قراءةُ غيرِ الهَمْزِ على اختلافِ وجوهِها أيضاً ففيها احتمالان، أظهرُهما: أنها من النسيانِ، وحينئذٍ يُحْتَمَلُ أن يكونَ المرادُ به في بعضِ القراءاتِ ضدَّ الذِّكْرِ، وفي بعضِها التركَ. والثاني: أنَّ أصلَه الهمزُ من النَّسْء وهو التأخيرُ، إلا أنَّه أُبْدِلَ من الهمزةِ ألفٌ فحينئذٍ تتَّحِد القراءتان. ثم مَنْ قرأَ مِنَ القُرَّاء: «نَنْسَاها» من الثلاثي فواضحٌ. وأمَّا مَنْ قرأ منهم مِنْ أَفْعَل، وهم نافع وابن عامر والكوفيون فمعناه عندهم: نُنْسِكَها، أي: نجعلُك ناسياً لها، أو يكونُ المعنى: نَأْمُرُ بتركها، يقال: أَنْسَيْتُهُ الشيءَ أي أَمَرْتُه بتركِه، ونَسِيْتُه تَرَكْتُه، وأنشدوا[2]:

٦٧٢ ـ إنَّ عليَّ عُقْبَةً أَقْضِيها ... لستُ بِناسِيها ولا مُنْسِيها

أي: لا تاركها ولا آمراً بتركها، وقد تكلَّم الزجاج في هذه القراءةِ فقال[3]: «هذه القراءةُ لا يَتَوَجَّهُ فيها معنى الترك، لا يُقال: أَنْسَى بمعنى ترك. قال الفارسي[4] وغيرُه: «ذلك مُتَّجِهٌ لأنه بمعنى نَجْعَلُك تَتْرُكها» وقد ضَعَّفَ الزجاج[5] أيضاً أَنْ تُحْمَلَ الآيةُ على معنى النسيانِ ضدَّ الذكرِ، وقال: «إنَّ هذا لم يَكُنْ له عليه السلام ولا نَسي قرآناً»، واحتجَّ بقوله تعالى: «ولَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بالذي أَوْحينا إليك»[6] أي لم نَفْعَل شيئاً من ذلك. وأجابَ الفارسي

(١) عبدالرحمن بن زيد المدني، له: تفسير القرآن، الناسخ والمنسوخ توفي سنة ١٨٢. انظر: هدية العارفين ٥١٢/٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٦٨/٢؛ والبحر ٣٣٤/١. والعقبة: الإبل يرعاها الرجل ويسقيها.

(٣) معاني القرآن ١٦٧/١.

(٤) الحجة (خ) ٢٢٦/١.

(٥) معاني القرآن ١٦٧/١.

(٦) الآية ٨٦ من الإسراء.

عنه بأنَّ معناه لم نُـذْهِبْ بالجميع. وهذا نهايةُ ما وَقَعْتُ عليه من كلام الناس.

قوله: «نَأْت» هو جوابُ الشرط، وجاء فعلُ الشرطِ والجزاءِ مضارِعَيْنِ، وهذا التركيبُ أفصحُ التراكيبِ، أعني: مجيئهما مضـارِعَيْن. وقوله: «بخيرٍ منها» متعلِّقٌ بِنَأْتِ، وفي «خير» هنا قولان، الظاهرُ منهما: أنها على بابها من كونها للتفضيل، وذلك أنَّ الآتيَ به إن كانَ أَخفَّ من المنسوخ أو المنسوء فخيريَّتُه بالنسبة إلى سقوطِ أعباء التكليف، وإنْ كانَ أَثْقَلَ فخيريَّتـه بالنسبة إلى زيادةِ الثوابِ، وقولُه: «أو مثلِها» أي في التكليف والثواب، وهذا واضحٌ. والثاني: أن «خيراً» هنا مصدرٌ، وليس من التفضيلِ في شيء، وإنَّما هو خيرٌ من الخُيورِ، كخير في قوله: «أَنْ يُنَزَّل عليكم من خَيْرٍ من ربكم»[1] و«مِنْ» لابتداء الغاية، والجارُّ والمجرور صفةٌ لقوله «خير» أي: خيرٌ صـادِرٌ من جهتِها، والمعنى عند هؤلاء: مَا نَنْسَخْ من آيةٍ أو نؤخِّرْها نأتِ بخيرٍ من الخيورِ من جهةِ المنسوخِ أو المنسوء. وهذا بعيدٌ جداً لقوله بعدَ ذلك: «أو مثلِها»، فإنه لا يَصِحُّ عَطْفُه على «بخير» على هذا المعنى، اللهم إلَّا أَنْ يُقْصَدَ بالخيرِ عَدَمُ التكليفِ، فيكونَ المعنى: نَأْتِ بخيرٍ من الخُيور، وهو عَدَمُ التكليفِ أو نَأْتِ بمثلِ المنسوخِ أو المَنْسوء. وأمَّا عَطْفُ «مثلِها» على الضمير في «منها»، فلا يجوزُ إلا عند الكـوفيين[2]، لعدمِ إعـادةِ الخافضِ، وقـوله: «ما نَنْسَخْ» فيه التفاتٌ من غيبةٍ إلى تكلم، ألا ترى أنَّ قبله «واللـهُ يَخْتَصُّ» «واللـهُ ذو الفضلِ».

والنَّسْخُ لغةً: الإزالةُ بغيرِ بدلٍ يُعْقِبُه، نَسَخَتِ الريحُ الأثرَ والشمسُ الظلَّ، أو نَقْلُ الشيءِ من غير إزالة [نحو:] نَسَخْتُ الكتابَ، وقال بعضُهم[3]:

---

(١) الآية ١٠٥ من البقرة.

(٢) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٦٣.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٥١١؛ ابن عطية ١/٣٧٧.

«والنسخُ: الإزالةُ، وهو في اللغةِ على ضَرْبَيْن: ضرب فيه إزالةُ شيءٍ وإقامةُ غيره مُقامَه نحو: «نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ» فإنَّها أزالته وقامَتْ مَقامَه، ومنه «مَا نَنْسَخْ من آية»، والثاني: أن يُزيلَه ولا يَقُومَ شيءُ مقامَه نحو: نَسَخَتِ الريحُ الأثر ومنه: فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقي الشيطانُ[1]، والنسيئة: التأخيرُ كما تقدَّم، والإمضاءُ أيضاً قال[2]:

٦٧٣ ـ أَمُونٍ كأَلْواحِ الإرانِ نَسَأْتُها عـلى لاحِبٍ كأنَّه ظَهْرُ بُرْجُدِ

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿أَلَم تَعْلَمْ﴾: هذا استفهامٌ معناهُ التقريرُ، فلذلك لم يَحْتَجْ إلى معادِلٍ يُعْطَفُ عليه بـ«أم»، وأَمْ في قوله: «أم تُريدون»:

آ. (١٠٨) منقطعةٌ هذا هو الصحيحُ في الآيةِ. قال ابنُ عطية[3]: «ظاهرُه الاستفهامُ المحضُ، فالمعادِلُ هنا على قولِ جماعةٍ: أَمْ تريدون، وقال قومٌ: أَمْ منقطعةٌ، فالمعادِلُ محذوفٌ تقديرُه: أَمْ عَلِمْتُم، هذا إذا أُريدَ بالخِطابِ أمتُه عليه السلام، أمَّا إذا أُرِيدَ هو به فالمعادِلُ محذوفٌ لا غيرُ، وكِلا القَوْلَين مَرْوِيٌّ» انتهى. وهذا غيرُ مَرْضِيٍّ لِما مَرَّ أَنَّ المرادَ به التقريرُ فهو كقوله: «أَلَيسَ اللهُ بكافٍ عبدَه»[4] «أَلَمْ نَشْرَحْ لك صدرَك»[5] والاستفهامُ بمعنى التقريرِ كثيرٌ جداً لا سيما إذا دَخَلَ على نفيٍ كما مَثَّلْتُه لك.

وفي قوله: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ» التفاتان، أحدُهما: خروجٌ من خطاب

(١) الآية ٥٢ من سورة الحج.

(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٢، وشرح القصائد للتبريزي ١٤١؛ والبحر ١/٣٣٧.
والأمون: صفة للناقة أي: يؤمن عثارها، والإران: تابوت السادة، واللاحب: الطريق المنقاد، والبرجد: كساء مخطط.

(٣) التفسير ١/٣٨٥.

(٤) الآية ٣٦ من الزمر.

(٥) الآية ١ من الانشراح.

جماعةٍ وهو «خيرٍ مِنْ ربِّكم»، والثاني: خروجٌ من ضميرِ المتكلِّم المعظِّمِ نفسَه إلى الغَيْبَةِ بالاسمِ الظاهر، فلم يقل: ألم تعلموا أننا، وذلك لِما لا يَخْفَى من التعظيمِ والتفخيم. و «أَنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قدير»: أنَّ وما في حَيِّزها: إمَّا سادةٌ مسدَّ مفعولَيْنِ كما هو مذهبُ الجمهورِ، أو واحدٍ والثاني محذوفٌ كما هو مذهبُ الأخفشِ حَسْبَ ما تقدَّم من الخلافِ.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ﴾**. يجوزُ في «مُلْك» وجهان، أحدُهما أنَّه مبتدأٌ وخبرُه مُقَدَّمٍ عليه، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ لـ«أنَّ». والثاني: أنه مرفوعٌ بالفاعليةِ، رَفَعَه الجارُّ قبله عند الأخفش، لا يقال: إنَّ الجارَّ هنا قد اعتمد لوقوعِه خبراً لـ«أَنَّ»، فيرفعُ الفاعلَ / عند الجميع(١)، لأنَّ [٤٨/أ] الفائدة لم تتمَّ به فلا يُجْعَلُ خبراً. والمُلْكُ بالضمِّ الشيءُ المَمْلوك، وكذلك هو بالكسرِ، إلا أنَّ المضمومَ لا يُسْتَعْمَل إلا في مواضِع السَّعَةِ وبَسْطِ السُّلْطانِ.

قوله: «وما لكم مِنْ دونِ اللهِ مِنْ وَلِيّ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: كونُها تميميَّةً فلا عَمَلَ لها فيكونُ «لكم» خبراً مقدماً، و «مِنْ وليّ» مبتدأً مؤخراً زيدت فيه «مِنْ» فلا تعلُّقَ لها بشيءٍ. والثاني: أن تكونَ حجازيةً وذلك عند مَنْ يُجيز تقديمَ خبرِها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، فيكونُ «لكم» في محلِّ نصبٍ خبراً مقدَّماً، و «مِنْ وليّ» اسمها مؤخراً، و «مِنْ» فيه زائدةٌ أيضاً. و «مِنْ دونِ اللهِ» فيه وجهان، أحدُهما أنَّه متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به «لكم» من الاستقرارِ المقدَّر، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية. والثاني: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من قوله: «مِنْ وَلِيّ أو نصير» لأنَّه في الأصلِ صفةٌ للنكرةِ، فلمَّا قُدِّم عليها انتصَبَ حالاً، قاله أبو البقاء(٢). فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ غيرِ الذي تعلَّق به

(١) هذا سهو من المؤلف، فليس جميع النحاة يقرون بأنَّ الجارَّ إذا اعتمد لوقوعه خبراً وتمت الفائدة به يرفع فاعلاً كما هو في قولنا: «إن زيداً في الدار أبوه» وإنما هذا مذهب من مذاهبهم.

(٢) الإملاء ١/٥٧.

«لكم». «ولا نصير» عطفٌ على لفظِ «ولي» ولو قُرِىءَ برفعِهِ على الموضِع لكان جائزاً. وأتى بصيغة فَعيل في «وليّ» و «نَصير» لأنها أَبْلَغُ من فاعل، ولأنَّ «وليّاً» أكثرُ استعمالاً من «والٍ» ولهذا لم يَجِيءْ في القرآن إلا في سورةِ[1] الرعدِ، وأيضاً لتواخي الفواصلِ وأواخرِ الآي. وفي قوله «لكم» انتقالٌ من خطابِ الواحدِ لخطابِ الجماعةِ، وفيه مناسَبَةٌ، وهو أنَّ المنفيَّ صار نَصّاً في العموم بزيادةِ «مِنْ» فناسَبَ كونَ المَنْفِيِّ عنه كذلكَ فجُمِعَ لذلك.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدون﴾**.. قد تَقَدَّم أنَّ «أَمْ» هذه يجوزُ أن تكونَ متصلةً معادِلَةً لقوله: «ألم تَعْلَمْ»، وأَنْ تكونَ منقطعةً وهو الظاهرُ، فَتُقَدَّر ببل والهمز، ويكون إضرابَ انتقالٍ من قصةٍ إلى قصةٍ، قال أبو البقاء[2]: «أَمْ هنا منقطعةٌ، إذ ليسَ في الكلامِ همزةٌ تقعُ موقعَها، ومع[3] أم: أيُّهما، والهمزةُ من قوله: «ألم تعلمْ» ليسَتْ مِنْ أم في شيءٍ، والمعنى: بل أتريدون» فَخَرَجَ مِن كلام إلى كلام. وأصلُ تُريدون: تُرْوِدُون، لأنه مِنْ رَادَ يَرُودُ، وقد تقدَّم، فَنُقِلَتْ حركةُ الواوِ على الراءِ فَسَكَنَت الواوُ بعد كسرةٍ فقُبِلَتْ ياءً. وقيل «أم» للاستفهامِ، وهذه الجملةُ منقطعةٌ عما قبلها. وقيل: هي بمعنى بل وحدَها، وهذان قولان ضعيفان.

قوله: «أَنْ تَسْأَلُوا» ناصبٌ ومنصوبٌ في محلِّ نصبٍ مفعولاً به بقوله: «تُريدون»، أي: أتريدون سؤالَ رسولِكم.

قولُه: «كما سُئِلَ» متعلِّقٌ بتَسْأَلوا، والكافُ في محلِّ نصبٍ، وفيها التقديران المشهوران: فتقديرُ سيبويه[4] أنَّها حالٌ من ضمير المصدرِ المحذوفِ

---

(١) الآية ١١ من الرعد: ﴿وما لَهُمْ من دونِه مِنْ والٍ﴾.
(٢) الإملاء ١/٥٧.
(٣) عبارة أبـي البقاء «وموقع أم»، ويعني أن أم المتصلة موقعُها أيهُما.
(٤) الكتاب ١/١١٦.

أي: أَنْ تَسْأَلوه أي: السؤالَ حالَ كونِه مُشَبَّهاً بسؤالِ قومِ موسى له، وتقديرُ غيرِه ـ وهم جمهور النحويين ـ أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إن تسألوا رسولكم سؤالاً مشبهاً كذا. و«ما» مصدرية، أي: كسؤال موسى، وأجاز الحوفي(١) كونها بمعنى الذي فلا بدَّ من تقدير عائد، أي كالسؤال الذي سُئِله موسى. و «موسى» مفعول لم يُسمَّ فاعله، حُذِف الفاعل للعلم به، أي كما سأل قوم موسى.

والمشهور: «سُئِل» بضم السين وكسر الهمزة، وقرأ الحسن(٢): «سِيل» بكسر السين وياء بعدها، مِنْ: سالَ يسال نحو خِفْتُ أخاف، وهل هذه الألفُ في «سال» أصلُها الهمزُ أولا؟ تقدَّم خلافٌ في ذلك وسيأتي تحقيقُه في «سَأَلَ»(٣)، وقُرِىء بتسهيلِ الهمزةِ بينَ بينَ(٤).

و «من قبلُ» متعلق بسُئِل، و «قبلُ» مبنيةٌ على الضَمِّ لأن المضافَ إليه معرفةٌ أي: من قبلِ سؤالِكم. وهذا توكيدٌ، وإلاَّ فمعلومٌ أنَّ سؤال موسى كان متقدِّماً على سؤالهم.

قوله: «بالإِيمان» فيه وجهان، أحدُهما: أنها باء العِوَضيَّة، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك. والثاني: أنها للسببية، قال أبو البقاء(٥): «يجوز أن يكونَ مفعولاً بيتبدَّل، وتكون الباءُ للسبب كقولك: اشتريْتُ الثوبَ بدرهمٍ» وفي مثالِه هذا نظرٌ.

«فقد ضَلَّ سواءَ السبيل» قُرِىَء بإدغام الدال في الضاد وإظهارها(٦)، و«سواءَ»

---

(١) علي بن إبراهيم، له: إعراب القرآن والموضح، توفي سنة ٤٣٠. انظر: البلغة ١٤١؛ والبغية ٢/١٤٠.

(٢) البحر ١/٣٤٦؛ وابن عطية ١/٣٨٨؛ الشواذ ٩.

(٣) من الآية ١ من المعارج.

(٤) أي بين الهمزة والياء مع ضم السين، كما في ابن عطية ١/٣٨٨.

(٥) الاملاء ١/٥٧.

(٦) انظر مذاهب القراء في الإدغام: السبعة ١١٣؛ والكشف ١/١٤٥.

قال أبو البقاء[1]: «سواء السبيلِ ظرفٌ بمعنى وَسَطِ السبيلِ وأعدله» وهذا صحيحٌ فإنَّ «سَواء» جاء بمعنى وَسَط، قال تعالى: «في سواءِ الجحيم»[2]، وقال عيسى بن عمر: «ما زلت أكتب حتى انقطع سَوائي»[3] وقال حسان[4]:

٦٧٤ ـ يا ويحَ أصحابِ النبيِّ ورَهْطِه بعدَ المُغَيَّبِ في سَواءِ المُلْحَدِ

ومن مجيئه بمعنى العَدْلِ قولُ زهير[5]:

٦٧٥ ـ أَرُونا خُطَّةً لا عيبَ فيها يُسَوِّي بيننا فيها السَّواءُ

والسبيلُ يُذَكَّر ويؤنَّث: «قُلْ هذه سبيلي»[6]. والجملةُ من قولِه: «فَقَدْ ضَلَّ» في محلِّ جزمٍ لأنَّها جزاءُ الشرطِ، والفاءُ واجبةٌ هنا لعَدَمِ صلاحيتِه شَرْطاً.

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿وَدَّ كثيرٌ مِنْ أهلِ الكتابِ لو يَرُدُّونكم﴾:
الكلامُ في «لو» كالكلامِ فيها عندَ قوله: «يَوَدُّ أحدهم لو يُعَمَّر»[7]، فمَنْ جَعَلَها مصدريةً هناك جعَلها كذلك هنا، وقال: هي مفعولُ «يَوَدُّ»، أي: وَدَّ كثيرٌ رَدَّكم. ومَنْ أبى جَعَلَ جوابَها محذوفاً تقديرُه: لو يَرُدُّونَكم كفاراً لَسُرُّوا ـ أو فرحوا ـ بذلك، وقال بعضُهم: تقديرُه: لو يَرُدُّونكم كفاراً لَوَدُّوا ذلك، فَوَدَّ دالَّةٌ على الجوابِ وليسَتْ بجوابٍ لأنَّ «لو» لا يتقدَّمُها جوابُها كالشرط. وهذا التقديرُ الذي قَدَّره هذا القائلُ فاسدٌ؛ وذلك أنَّ «لو» حرفٌ لما كان سيقعُ لوقوعِ

---

(١) الاملاء ١/٥٧.
(٢) الآية ٥٥ من الصافات.
(٣) انظر: مجاز القرآن ١/٥٠.
(٤) ديوانه ١٥٤؛ واللسان: سوا؛ مجاز القرآن ١/٥٠.
(٥) تقدم برقم ١٤٢.
(٦) الآية ١٠٨ من يوسف.
(٧) الآية ٩٦ من البقرة.

غيره فَيلْزَمُ مِنْ تقديرِه ذلك أن وَدَادَتَهُم ذلك لم تَقَعْ، لأن الموجَبَ لفظاً منفيٌّ معنًى، والغرضُ أن ودَادَتَهم ذلك واقعةٌ باتفاقٍ، فتقديرُ: لَسُرُّوا ونحوِه هو الصحيحُ. و «يَرُدُّ» هنا فيه قولان، أحدُهما ـ وهو الواضحُ ـ أنها المتعديةُ لمفعولين بمعنى صَيَّر، فضميرُ المخاطبين مفعولٌ أَوَّلُ، و «كفاراً» مفعولٌ ثانٍ، ومِنْ مجيء رَدَّ بمعنى صَيَّر قوله[1]:

٦٧٦ ـ رمى الحَدَثانُ نسوةَ آلِ حربٍ بِمقْدارٍ سَمَدْنَ لـه سُمودا
فَرَدَّ شعورَهُنَّ السُّودَ بيضاً وَرَدَّ وجوهَهُنَّ البِيضَ سُودا

وجَعَلَ أبو البقاء[2] «كفاراً» حالاً من ضميرِ المفعولِ على أنَّها المتعديةُ لواحدٍ، وهو ضعيفٌ لأنَّ الحالَ يُسْتَغْنى عنها غالباً، وهذا لا بُدَّ منه.

و «مِنْ بعدِ» متعلِّقٌ بيَرُدُّونكم، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية.

قوله: «حَسَداً» نصبٌ على المفعولِ له، وفيه الشروطُ المجوِّزة لنصبِه، والعاملُ فيه «وَدَّ» أي: الحاملُ على ودَادَتِهم رَدَّكم كفاراً حَسَدُهم لكم. وجَوَّزوا فيه وجهين آخرين، أحدُهما: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، وإنما لم يُجْمَعْ لكونِه مصدراً، أي: حاسِدين، وهذا ضعيفٌ، لأنَّ مجيءَ المصدرِ حالاً لا يَطَّرِدُ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدريةِ بفعلٍ مقدَّرٍ من لفظِه أي يَحْسُدونكم حَسَداً، والأولُ أظهرُ الثلاثة.

قوله: «مِنْ عندِ أنفسِهم» في هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بوَدَّ، أي: وَدُّوا ذلك مِنْ قِبَلِ شَهَواتِهم لا من قبلِ التَدَيُّنِ، و «مِنْ» لابتداءِ

---

(١) البيتان للكميت بن معروف أو عبدالله بن الزبير، وهما في أمالي القالي ٣/١١٥؛ والأضداد ٣٦؛ والحماسة ١/٤٦٤؛ ومجالس ثعلب ٢/٤٣٩؛ والأشموني ٢/٢٦؛ وابن عقيل ١/٣٣٤. والحدثان بفتحتين أو بكسر فسكون: نوائب الدهر، وآل حرب: بنو أمية، سمد: غفل.

(٢) الاملاء ١/٥٧.

الغايةِ. الثاني: أنه صفةٌ لـ «حَسَدا»، فهو في محلِّ نصبٍ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: حَسَدَاً كائناً مِنْ قِبَلهم وشهوتِهم، ومعناه قريبٌ من الأول. الثالث: أنه متعلِّقٌ بيـردُّونكم، و«مِنْ» للسببية، أي: يكـونُ الردُّ مِنْ تِلْقـائِهم وجِهَتِهم وبإغوائهم.

قوله: «مِنْ بعدِ ما» متعلِّقٌ بـ«وَدَّ»، و«مِنْ» للابتداءِ، أي إنَّ وِدَادَتَهم ذلك ابتدأَتْ من حينِ وضوحِ الحقِّ وتبيُّنِه لهم، فكفرُهم عنادٌ، و«ما» مصدريةٌ أي: مِنْ بعدِ تبيُّنِ الحقِّ. والحَسَدُ: تمنِّي زوالِ نعمةِ الإنسانِ، والمصدرُ: حَسَدٌ وحَسَادَة. والصَّفْحُ قريبٌ من العفو، مأخوذٌ من الإعراض بِصَفْحَةِ العنق، وقيل: معناهُ التجاوزُ، مِنْ تَصَفَّحْتُ الكتاب أي: جاوزت / ورقَه، والصَّفوح: [٤٨/ب] من أسماء الله، والصَّفُوح أيضاً: المرأةُ تَسْتُر وجهَها إعراضاً، قال(١):

٦٧٧ ــ صَفُوحٌ فما تَلْقـاكَ إلاَّ بِحِيلةٍ ... فَمَنْ ملَّ منها ذلك الوصلَ مَلَّتِ

قوله: «وما تُقَدِّموا لأنفسِكم من خيرٍ» كقوله: «ما نَنْسَخْ من آيـة»(٢) فيجوز في «ما» أن تكونَ مفعولاً بها وأن تكونَ واقعةً موقعَ المصدرِ، ويجوز في «مِنْ خيرٍ» الأربعةُ الأوجهِ(٣) التي في «من آية». من كونِه مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو متعلقاً بمحذوفٍ. و «مِنْ» تبعيضيةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُها فَلْيُراجع ثَمَّةَ. و «لأنفسِكم» متعلِّق بتقدِّموا، أي: لحياةِ أنفسِكم، فَحُذِفَ، و «تَجِدُوه» جوابُ الشرطِ، وهي المتعدِّيَةُ لواحدٍ لأنها بمعنى الإصابةِ، ومصدرُها الوِجْدانُ بكسرِ الواو كما تقدَّم، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: تَجدوا ثوابَه، وقد جَعَلَ الزمخشري(٤) الهاءَ عائدةً على «ما» وهو يريد ذلك، لأنَّ الخيرَ المتقدِّم سببٌ

---

(١) البيت لكثير، وهو في ديوانه ١/٤٣؛ والبحر ١/٣٣٧.
(٢) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٣) الأفصح أن يقول: أربعة الأوجه.
(٤) الكشاف ١/٣٠٤.

مُنْقَضٍ لا يوجد، إنما يوجد ثوابُه. قوله: «عند الله» يجوزُ فيه وجهان. أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ«تجدوه». والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ أي: تَجِدُوا ثوابَه مُدَّخراً مُعَدّاً عند الله، والظرفيةُ هنا مجازٌ نحو: «لك عندَ فلانٍ يدٌ».

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ كانَ هُوداً﴾**: «مَنْ» فاعلٌ بقوله «يَدْخُلَ» وهو استثناءٌ مفرغٌ، فإنَّ ما قبل «إلَّا» مفتقرٌ لِما بعدَها، والتقديرُ: لن يدخلَ الجنةَ أحدٌ، وعلى مذهبِ الفراء يجوزُ في «مَنْ» وجهان آخران، وهما النصبُ على الاستثناءِ والرفعُ على البدلِ من «أحد» المحذوفِ، فإن الفراء يراعي المحذوفَ، وهو لو صُرِّح به لجاز في المستثنى الوجهان المذكوران فكذلك مع تقدِيره[1] عندَه، وقد تقدَّم تحقيقُ المذهبين.

والجملةُ من قولِه: «لَنْ يَدْخُلَ الجنةَ إلا مَنْ» في محل نصبٍ بالقول، وحُمِلَ أولاً على لفظِ «مَنْ» فَأُفْرِدَ الضمير في قوله: «كان»، وعلى معناها ثانياً فجُمِع في خَبَرِها وهو «هوداً»، وفي مثلِ هذين الحَمْلين خلافٌ، أعني أن يكونَ الخبرُ غيرَ فعل، بل وصفاً[2] يَفْصِلُ بين مذكرِه ومؤنثِه تاءُ التأنيثِ، فمذهَبُ جمهورِ البصريين والكوفيين جوازُه، ومذهبُ غيرِهم مَنْعُه، منهم أبو العباس، وهم مَحْجوجون بسماعِه من العربِ كهذه الآيةِ، فإنَّ هوداً جمعُ هائد على أظهر القولين، نحو: بازِل وبُزْل[3] وعائِد وعُود وحائل وحُول وبائِر وبُور[4] و«هائد» من الأوصافِ الفارقِ بين مذكرِها ومؤنثِها تاءُ التأنيثِ، وقال الشاعر[5]:

---

(١) أي إذا كان محذوفاً. وانظر: البحر ١/ ٣٥٠.

(٢) أي: بل يكون الخبر وصفاً.

(٣) جمل بازل: في تاسع سنيه.

(٤) البائر: ما بار من الأرض فلم يعمر.

(٥) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في البحر ١/ ٣٥٠.

٦٧٨ ـ وأَيْقَظَ مَنْ كان مِنْكم نِياما ....

و «نيام» جمعُ نائمٍ وهو كالأول. وفي «هُود» ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه جمعُ هائِدٍ كما تقدَّم. والثاني: أنه مصدرٌ على فُعْل نحو حُزْن وشُرْب، يوصف به الواحدُ وغيرُه نحو: عَدْل وصَوْم. والثالث: ـ وهو قَوْلُ الفراء[1] ـ أنَّ أصلَه «يَهود» فحُذِفَتِ الياء من أوله، وهذا بعيدٌ جداً.

و «أو» هنا للتفصيلِ والتنويعِ لأنه لمَّا لَفَّ الضميرَ في قوله: «وقالوا» فَصَّل القائلين، وذلك لِفَهْمِ المعنى وأَمْنِ الإلباس، والتقديرُ: وقالَ اليهودُ: لَنْ يدخُلَ الجنةَ إلا مَنْ كانَ هُوداً، وقال النصارى: لَنْ يَدْخُلَ الجنةَ إلا مَنْ كان نصارى؛ لأنَّ مِن المعلومِ أنَّ اليهودَ لا تقول: لَنْ يَدْخُلَ الجنةَ إلا مَنْ كان نصرانياً وكذلك النَّصارى، ونظيرُه: «قالوا كونوا هوداً أو نصارى»[2] إذ معلومٌ أنَّ اليهودَ لا تَقُول: كونوا نصارى، ولا النصارى تقول: كونوا هوداً. وصُدِّرَتِ الجملةُ بالنفي بـ«لن» لأنها تُخَلِّصُ للاستقبالِ ودخولُ الجنة مستقبلٌ. وقُدِّمَتِ اليهودُ على النصارى لفظاً لتقدُّمِهم زماناً.

قوله: «تلك أمانِيُّهُمْ» «تلك» مبتدأٌ، و «أمانِيُّهم» خبرُه، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لكونِها اعتراضاً بين قوله: «وقالوا» وبين: «قُلْ هاتوا برهانكم» فهي اعتراضٌ بين الدعوى ودليلها. والمشارُ إليه بـ«تلك» فيه ثلاثـةُ احتمالاتٍ، أحدُها: أنه المقالةُ المفهومةُ مِنْ: «قالوا لن يَدْخُلَ»، أي: تلك المقالةُ أمانيُّهم، فإنْ قيل: فكيف أَفْرَدَ المبتدأ وجَمَعَ الخبرَ؟ فالجوابُ أن تلك كنايةٌ عن المقالةِ، والمقالةُ في الأصلِ مصدرٌ، والمصدرُ يقع بلفظِ الإفرادِ للمفردِ والمثنَّى والمجموعِ، فالمرادُ بـ «تلك» الجمعُ من حيث المعنى. والثاني: ـ قاله

---

(١) معاني القرآن ١/٧٣.

(٢) الآية ١٣٥ من البقرة.

الزمخشري[1] ـ وهو أَنْ يُشار بها إلى الأماني المذكورة وهي أمْنِيَّتُهم ألاَّ يُنَزَّلَ على المؤمنين خيرٌ من ربهم، وأمنيَّتُهم أَنْ يَرُدُّوهم كفاراً، وأُمْنِيَّتُهم ألاَّ يَدْخُلَ الجنةَ غيرُهم. قال الشيخ[2]: «وهذا ليس بظاهرٍ لأنّ كلَّ جملةٍ ذُكِرَ فيها وُدُّهم لشيء قد كَمَلَتْ وانفَصَلَتْ واستقلَّت بالنزولِ، فَيَبْعُد أَنْ يشارَ إليها». والثالث ـ وإليه ذهب الزمخشري[3] أيضاً ـ أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: أمثالُ تلك الأُمْنِيَّة أمانِيُّهم، يريد أن أمانيَّهم جميعاً في البُطْلان مثلُ أمنِيَّتِهم هذه. انتهى ما قاله، يعني أنه أُشير بها إلى واحدٍ. قال الشيخُ[4] في هذا الوجهِ، «وفيه قَلْبُ الوَضْعِ، إذ الأصلُ أن يكونَ «تلك» مبتدأ، و«أمانيُّهم» خبرٌ، فَقَلبَ هذا[5] الوضعِ، إذ قال: إن أمانيَّهم في البُطْلان مثلُ أمنِيَّتِهم هذه، وفيه أنَّه متى كان الخبرُ مُشَبَّهاً به المبتدأُ فلا يتقدَّمُ الخبرُ نحو: زيدٌ زهيرٌ، فإنْ تقدَّمَ كان ذلك من عكسِ التشبيهِ كقولك: الأسدُ زيدٌ شجاعةً».

قوله: «هاتُوا بُرْهانكم» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ. واختُلِفَ في «هاتِ» على ثلاثة أقوال، أحدُها: أنه فعلٌ، وهذا هو الصحيحُ لاتصالِه بالضمائرِ المرفوعةِ البارزةِ نحو: هاتُوا، هاتي، هاتِيا، هاتِين. الثاني: أنه اسمُ فعلٍ بمعنى أَحْضِرْ. والثالث ـ وبه قال الزمخشري[6] ـ: أنه اسمُ صوتٍ بمعنى ها التي بمعنى أَحْضِرْ.

وإذا قيل بأنه فعلٌ فاختُلِفَ فيه على ثلاثةِ أقوالٍ أيضاً، أصحُّها: أن هاءَه أصلٌ بنفسها، وأنَّ أصلَه هاتَى يُهاتي مُهاتاةً مثل: رامَى يُرامي مُراماة،

---

(1) الكشاف ١/٣٠٥.
(2) البحر ١/٣٥٠.
(3) الكشاف ١/٣٠٥.
(4) البحر ١/٣٥٠.
(5) قوله «هذا» إشارة إلى الزمخشري.
(6) الكشاف ١/٣٠٥.

فوزنه فاعَلَ فنقول: هاتِ يا زيدُ وهاتي يا هندُ وهاتوا وهاتِين يا هنداتِ، كما تقولُ: رامِ رامي راميا رامُوا رامِينَ. وزعم ابن عطية[1] أن تصريفَه مهجورٌ لا يُقال فيه إلا الأمرُ، وليس كذلك.

الثاني: أنَّ الهاءَ بَدَلٌ من الهمزةِ وأنَّ الأصلَ: أَأْتى وزنُه: أَفْعَل مثل أَكْرم. وهذا ليس بجيدٍ لوجهين، أحدهما: أنَّ آتى يتعدَّى لاثنين وهاتى يتعدَّى لواحدٍ فقط. والثاني من الوجهين: أنه كان ينبغي أَنْ تعود الألفُ المُبْدَلةُ من الهمزةِ إلى أصلِها[2] لزوالِ موجِبِ قَلْبِها وهو الهَمْزةُ الأولى ولم يُسْمع ذلك. الثالث: أن هذه «ها» التي للتنبيه دَخَلَتْ على «أتى» ولَزِمَتْها، وحُذِفَتْ همزةُ أتى لُزوماً وهذا مردودٌ، فإنَّ معنى هاتِ أَحْضِرْ كذا ومعنى ائتِ: احضَرْ أنت، فاختلافُ المعنى يَدُلُّ على اختلافِ المادة. فتحصَّل في «هاتُوا» سبعةُ أقوالٍ: فعلٌ أو اسمُ فعلٍ أو اسمُ صوتٍ، والفعلُ هل يَتصرَّفُ أولا يتصرفُ، وهل هاؤه أصليةٌ أو بَدَلٌ من همزةٍ أو هي هاءُ التنبيه زِيدت وحُذِفَتْ همزتُه؟ وأصلُ هاتوا: هاتِيُوا، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذِفَت، فالتقى ساكنان فَحُذِفَ أوَّلُهما وضُمَّ ما قبلَه لمجانسة الواو فصار هاتوا. [٤٩/أ]

قوله: «بُرْهانكم» مفعولٌ به، واختُلِفَ فيه على قَوْلَيْن، أحدُهما: أنه مشتقٌّ من البُرْهِ وهو القَطْعُ، وذلك أنه دليلٌ يفيدُ العلمَ القطعيَّ، ومنه: بُرْهَةُ الزمان أي: القِطْعَةُ منه فوزنه فُعْلان. والثاني: أن نونَه أصليةٌ لثبوتِها في بَرْهَنَ يُبَرْهِنُ بَرْهَنَةً، والبَرْهَنَةُ البيانُ، فَبَرْهَنَ فَعْلَلَ لا فَعْلَنَ، لأنَّ فعلنَ غيرُ موجودٍ في أبنيتهم فونه فُعْلال، وعلى هذين القولين يترتَّب الخلافُ في صَرْفِ «بُرهان» وعدمِه مُسَمَّى به.

---

(١) التفسير ٣٩٢/١.

(٢) يعني فكان يجب أن نقول: هَأْتوا، لأنه قد أبدلنا الهمزة الثانية ألفاً لأن قبلها همزة مفتوحة، أما الآن فقد زالت هذه الهمزة المفتوحة المصدرة.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿وهو مُحْسِنٌ﴾**: جملةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ والعاملُ فيها «أَسْلم»، وعَبَّر بالوجهِ لأنه أشرفُ الأعْضاءِ وفيه أكثرُ الحواسِّ، ولذلك يقال: وَجْهُ الأمرِ أي مُعظَمُه قال الأعشى[١]:

٦٧٩ ـ أُؤَوِّلُ الحُكْمَ على وَجْهِهِ ... ليسَ قضائي بالهوى الجائِرِ

ومعنى أَسْلَمَ: خَضَع، ومنه[٢]:

٦٨٠ ـ وأَسْلَمْتُ وَجْهي لِمَنْ أَسْلَمَتْ ... له المُزْنُ تَحْمِلُ عَذْباً زُلالا

وهذه الحالُ مؤكِّدة لأنَّ مَنْ أَسْلَمَ وجهه لله فهو مُحْسِنٌ، وقال الزمخشري[٣]: «وهو مُحْسِنٌ له في عمله» فتكونُ على رأيه مبيِّنة، لأنَّ مَنْ أَسْلَم وجهَه قسمان: مُحْسِنٌ في عمله وغيرُ محسنٍ. قال الشيخ[٤]: «وهذا منه جُنوحٌ إلى الاعتزال».

قوله «فله أجرُه» الفاءُ جوابُ الشرطِ إنْ قيل بأنَّ «مَنْ» شرطية، أو زائدةٌ في الخبرِ إنْ قيل بأنَّها موصولةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُ القولين عند قولِه «بلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً»[٥] وهذه نظيرُ تلك فَلْيُلْتفتُ إليها. وهنا وجهٌ آخرُ زائدٌ على ما في تلك ذكره الزمخشري[٦] وهو أن تكونَ «مَنْ» فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: بلى يَدْخُلها مَنْ أَسْلم، و«فله أجرُه» كلامٌ معطوفٌ على يَدْخُلها. هذا نصُّه. و«له أجره» مبتدأٌ وخبرُه: إمَّا في محلِّ جزمٍ أورفعٍ على حَسَبِ ما تقدَّم من الخلافِ في «مَنْ»، وحُمِل على لفظِ «مَنْ» فأُفْرِدَ الضميرُ في قوله: «فَلَهُ أجرُه عند ربِّه» وعلى معناها فجُمع في قولِه: «عليهم ولا هم يَحْزنون»، وهذا أحسنُ

---

(١) ديوانه ١٤٣؛ البحر ٢/٣٧١.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وهو في الطبري ١/٣٩٣؛ ومشكل ابن قتيبة ٤٨٠.

(٣) الكشاف ١/٣٠٥.

(٤) البحر ١/٣٥٢.

(٥) الآية ٨١ من البقرة.

(٦) الكشاف ١/٣٠٥.

التركيبين ـ أعني البَداءَةَ بالحَمْلِ على اللفظ ثم الحَمْلِ على المعنى. والعاملُ في «عند» ما تعلَّق به «له» من الاستقرار، ولمَّا أحال أجرَه عليه أضافَ الظرفَ إلى لفظةِ الربِّ لِما فيها من الإشعار بالإصلاحِ والتدبير، ولم يُضِفْهُ إلى الضميرِ ولا إلى الجلالةِ فيقول: فله أجرهُ عنده أو عندَالله، لما ذكرْتُ لك، وقد تقدَّم الكلامُ في قولِه تعالى: «ولا خَوْفٌ»[1] وما فيه من القراءات.

آ. (١١٣) **قوله تعالى: ﴿اليهودُ﴾**: اليهودُ مِلَّةٌ معروفةٌ، والياءُ فيه أصليةٌ لثبوتِها في التصريفِ، وليست من مادَّةِ هَوَد من قوله: «هُوداً أو نصارى»[2] وقد تقدَّم أن الفراء[3] يَدَّعي أنَّ «هوداً» أصلُه: يَهود فَحُذِفت ياؤه، وتقدَّم أيضاً عند قوله: «والذين هادوا»[4] أنَّ اليهودَ نسبةً ليهوذا ابن يعقوب. وقال الشلوبين: «يَهُود فيها وجهان، أحدُهما: أن تكونَ جمعَ يهوديّ فتكونَ نكرةً مصروفةً. والثاني: أَنْ تكونَ عَلَماً لهذه القبيلةِ فتكونَ ممنوعةً من الصرف. انتهى، وعلى الأولِ دَخَلَتْ الألفُ واللامُ، وعلى الثاني قولُه[5]:

٦٨١ ـ أولئك أَوْلَى من يهودَ بمِدْحَةٍ إذا أنتَ يوماً قُلْتَها لم تُؤَنَّبِ

وقال[6]:

٦٨٢ ـ فَرَّتْ يهودُ وأَسْلَمَتْ جيرانُها ....

(١) الآية ٣٨ من البقرة.
(٢) الآية ١١١ من البقرة.
(٣) معاني القرآن ١/٧٣.
(٤) الآية ٦٢ من البقرة.
(٥) البيت لرجل من الأنصار، وهو في الكتاب ٢/٢٩.
(٦) البيت للأسود بن يعفر وعجزه:
صَمِّي لِما فعلَتْ يهودُ صَمامِ
وهو في اللسان: صمم، وقوله: «صَمِّي صَمام» يُضرب للرجل يأتي الداهية أي اخرسي يا صمام.

ولو قيل بأنَّ «يهود» منقولٌ من الفعلِ المضارع نحو: يَزيد ويشكر لكان قولاً حسناً. ويؤيِّدُه قولُهم: سُمُّوا يهوداً لاشتقاقِهم من هاد يَهُود إذا تَحَرَّكَ.

قوله: «ليست النصارى» «ليس» فعلٌ ناقصٌ أبداً من أخواتِ كان ولا يتصرَّفُ ووزنُه على فَعِل بكسر العين، وكان من حقِّ فائِه أن تُكْسَرَ إذا أُسْنِدَ إلى تاء المتكلم ونحوِها دلالةً على الياءِ مثل: شِئْتُ، إلا أنه لَمَّا لم يتصرَّفْ بقيت الفاءُ على حالِها. وقال بعضُهم: لُسْتُ بضم الفاء، ووزنُه على هذه اللغة: فَعُل بضم العين، ومجيء فَعُل بضمِّ العينِ فيما عينُه ياءٌ نادر، لم يَجيء منه إلا «هَيُؤَ الرجلُ» إذا حَسُنَتْ هيئتُه. وكونُ «ليس» فعلاً هو الصحيحُ خلافاً للفارسي[1] في أحدِ قولَيْه ومَنْ تابَعَه في جَعْلِها حرفاً كـ «ما». ويَدُل على فعليَّتها اتصالُ ضمائرِ الرفعِ البارزةِ بها، ولها أحكامٌ كثيرةٌ. و«النصارى» اسمُها، و«على شيء» خبرُها، وهذا يَحْتمِل أن يكونَ ممَّا حُذِفَتْ فيه الصفةُ، أي على شيء مُعْتَدٍّ به كقولِه: «إنه ليس من أهلِك»[2] أي: أهلِك الناجين، [وقوله:][3]

٦٨٣ ــ .... لقدوَقَعْتِ على لَحْمِ

أي: لحمٍ عظيمٍ، وأَنْ يكونَ نفياً على سبيلِ المبالَغةِ، فإذا نُفِي إطلاقُ الشيء على ما هُمْ عليه مع أنَّ الشيْء يُطْلق على المعدومِ عند بعضهم كان ذلك مبالغةً في عدمِ الاعتدادِ به، وصارَ كقولهم: «أقَلُّ من لا شيء».

قوله: «وهم يَتْلُون» جملةٌ حالية. وأصل يَتْلُون: يَتْلُوُوْنَ فأُعِلَّ بحذفِ اللام وهو ظاهر.

قوله: «كذلك قال الذين لا يَعْلمون» في هذه الكافِ

---

(١) انظر هذه المسألة في: رصف المباني ٣٠٠.
(٢) الآية ٤٦ من هود.
(٣) تقدم برقم ١٢٩.

قولان، أحدُهما: أنها في محلِّ نصبٍ وفيها حينئذ تقديران، أحدُهما: أنَّها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ قُدِّم على عاملِه تقديرُه: قولاً مثلَ ذلك القولِ قالَ الذين لا يعلمون. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المصدرِ المعرفةِ المضمرِ الدالِّ عليه «قال» تقديرُه: مثلَ ذلك القولِ قاله أي: قال القولَ الذين لا يعلمون حالَ كونِه مثلَ ذلك القولِ، وهذا رأيُ سيبويه[1] والأول رأيُ النحويين كما تقدَّم غيرَ مرة. وعلى هذين القولَيْن ففي «مثلَ قولهم» وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ على البدلِ من موضعِ الكاف. الثاني من الوجهين: أنه مفعولٌ به العاملُ فيه «يَعْلمون»، أي: الذين لا يعلمون مثلَ مقالةِ اليهود والنصارى مثلَ مقالهم، أي: إنهم قالوا ذلك على سبيلِ الاتفاقِ، وإن كانوا جاهلين بمقالةِ اليهود والنصارى.

الثاني من القولين: أنَّها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والجملةُ بعدها خبرٌ، والعائدُ محذوفٌ تقديرُه: مثلَ ذلك قاله الذين لا يعلمون، وانتصابُ «مثلَ قولهم» حينئذٍ إمَّا: على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو مفعولٌ بيعلمون تقديرُه: مثلَ قولِ اليهودِ والنصارى قالَ الذينَ لا يعلمون اعتقادَ اليهود والنصارى. ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ نصبَ المفعولِ بقال لأنه أَخَذَ مفعولَه وهو العائدُ على المبتدأ، ذكر ذلك أبو البقاء[2]، وفيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: أنَّ الجمهورَ يأبى جَعْلَ الكافِ اسماً. والثاني: حَذْفُ العائدِ المنصوبِ، والنحويون ينصُّون على مَنْعِه ويجعلون قولَه[3]:

٦٨٤ ـ وخالِدُ يَحْمَدُ ساداتُنا ... بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطِلِ

ضرورةً، وللكوفيين في هذه المسألةِ تفصيلٌ.

---

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) الاملاء ١/٥٩.

(٣) البيت للأسود بن يعفر، وهو في المقرب ١/٨٤؛ والمغني ٦٧٦.

قوله: «بينهم يوم القيامة» منصوبان بيحكُمُ، و«فيه» متعلق بيختلفون.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿ومَنْ أَظْلَمُ﴾**: «مَنْ» استفهامٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«أظلَمُ» أفعلُ تفضيلٍ خبرُه، ومعنى الاستفهامِ هنا النفيُ، أي: لا أحدَ أظلمُ منه، ولمَّا كان المعنى على ذلك أَوْرَدَ بعضُ الناس[١] سؤالاً: وهو أنَّ هذه الصيغةَ قد تكرَّرتْ في القرآن: «ومَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افترى»[٢] «ومَنْ أظلمُ مِمَّنْ ذُكِّر بآياتِ ربِّه»[٣] «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ على الله»[٤] وكلُّ واحدةٍ منها تقتضي أنَّ المذكورَ فيها لا يكونُ أحدٌ أظلمَ منه، فكيف يُوصفُ غيرُه بذلك؟ وفي ذلك ثلاثةُ أجوبةٍ، أحدُها: ـ ذكره هذا السائلُ ـ وهو أَنْ يُخَصَّ كلُّ واحدٍ بمعنى صلته كأنه قال: لا أحدَ من المانعين أظلمُ مِمَّنْ مَنَعَ مساجدَ الله، ولا أحدَ من المفترين أظلمُ مِمَّن افترى على الله، ولا أحدَ من الكذَّابين أظلمُ مِمَّن كَذَب على الله، وكذلك ما جاءَ منه. الثاني: أن التخصيصَ يكونُ بالنسبةِ إلى السَّبْقِ، لمَّا لم يُسْبَقْ أحدٌ إلى مثلِه حَكَم عليهم بأنَّهم أظلمُ مِمَّن جاء بعدَهم سالكاً طريقتَهم في ذلك، وهذا يَؤُول معناه إلى السَّبْقِ في المانعيَّةِ والافترائيَّةِ ونحوِهما. الثالث: أنَّ هذا نَفْيٌ للأظلميَّة، ونفيُ الأظلميَّةِ لا يَسْتَدْعي نفيَ الظالميةِ، لأنَّ نَفْيَ المقيدِ لا يَدُلُّ على نفيِ المطلقِ، وإذا لم يَدُلَّ على نَفْي الظالميةِ لم يكن مناقِضاً لأنَّ فيها إثباتَ التسويةِ في الأظلميةِ، وإذا ثَبَتَتْ التسويةُ في الأظلميةِ لم يكنْ أحدٌ مِمَّن وُصِف بذلك يزيدُ على الآخر لأنهم / متساوون في ذلك وصار المعنى: ولا أحدَ أظلمُ مِمَّن مَنع ومِمَّن افترى ومِمَّن ذُكِّر، ولا إشكالَ في تساوي هؤلاء في الأظلميَّة، ولا يَدُل ذلك على أنَّ أحد هؤلاء يزيدُ على الآخرِ في الظلم، كما أنَّك إذا قلتَ: [٤٩/ب]

---

(١) انظر: البحر ١/٣٥٧.

(٢) الآية ٢١ من الأنعام.

(٣) الآية ٢٢ من السجدة.

(٤) الآية ٣٢ من الزمر.

«لا أحدَ أفقهُ من زيدٍ وبكرٍ وخالدٍ» لا يَدُلُّ على أن أحدَهم أفقهُ من الآخر، بل نَفَيْتَ أن يكونَ أحدٌ أفقهَ منهم، لا يُقال: إنَّ مَنْ مَنَع مساجدَ اللهِ وسَعَى في خرابِها ولم يَفْتَرِ على الله كذباً أقلُّ ظلماً مِمَّنْ جَمَعَ بين هذه الأشياء فلا يكونون متساوين في الأظلميةِ؛ لأنَّ هذه الآياتِ كلَّها في الكفار وهم متساوُون في الأظلميَّة وإن كان طُرُقُ الأظلميةِ مختلفةً.

و «مَنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً فلا محلَّ للجملةِ بعدَها، وأَنْ تكونَ موصوفةً فتكونَ الجملةُ في محلِّ جرٍّ صفةً لها، و«مساجد» مفعولٌ أولُ لمَنَع، وهي جمعُ مَسْجِد وهو اسمُ مكانِ السجودِ، وكان من حَقِّه أن يأتي على مَفْعَل بالفتح لانضمامِ عينِ مضارِعه ولكن شَذَّ كَسْرُه كما شَذَّتْ ألفاظُ يأتي ذكرُها، وقد سُمع «مَسْجَد» بالفتح على الأصلِ، وقد تُبْدَلُ جيمُه ياءً ومنه: المَسْيِد في لغة.

قوله: «أَنْ يُذْكَرَ» ناصبٌ ومنصوبٌ، وفيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ لمَنَع، تقولُ: مَنَعْتُه كذا. والثاني: أنه مفعولٌ من أجلِه أي: كراهةَ أن يُذْكَرَ. وقال الشيخ[1]: «فَتَعَيَّن حَذْفُ مضافٍ أي دخولَ مساجدِ الله، وما أَشْبهه». والثالثُ: أنه بدلُ اشتمالٍ من «مساجد»، أي: مَنَعَ ذِكْرَ اسمِه فيها. والرابع: أنه على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصلُ: مِنْ أَنْ يُذْكَرَ، وحينئذٍ يجيءُ فيها المذهبان المشهوران من كونها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ. و «في خَرابِها» متعلِّقٌ بسَعَى. واختُلِف في «خراب»: فقال أبو البقاء[2]: «هو اسمُ مصدرٍ بمعنى التخريب كالسَّلامِ بمعنى التسليم، وأُضيف اسمُ المصدرِ لمفعوله لأنه يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ[3]. وهذا على أحدِ القَوْلين في اسمِ المصدرِ

(١) البحر ١/٣٥٨.
(٢) الاملاء ١/٥٩.
(٣) عبارة الإملاء: «عمل المصدر».

هل يَعْمَلُ أو لا؟ وأنشدوا على إعماله[1]:

٦٨٥ ـ أَكُفْراً بعد رَدِّ الموتِ عني   وبعد عَطائِك المئةَ الرِّتاعا

وقال غيرُه: هو مصدرُ خَرِبَ المكان يخرَب خَراباً، فالمعنى: سعى في أن تَخْرَبَ هي بنفسِها بعدمِ تعاهُدها بالعِمارة، ويقال: منزلٌ خَرابٌ وخَرِب كقوله[2]:

٦٨٦ ـ ما رَبْعُ مَيَّةَ معمورٌ يَطِيفُ [به]   غَيْلانُ أَبْهى رُبَىً من رَبْعِها الخَرِب

فهو على الأولِ مضافٌ للمفعولِ وعلى الثاني مضافٌ للفاعل[3].

قوله: «ما كانَ لهم أن يَدْخُلُوها»: «لهم» خبرُ «كان» مقدَّمٌ على اسمِها، واسمُها «أَنْ يدخُلوها» لأنه في تأويل المصدرِ، أي: ما كان لهم الدخولُ، والجملةُ المنفيةُ في محلِّ رفعٍ خبراً عن «أولئك».

قوله: «إلا خائفين» حالٌ من فاعل «يَدْخُلوها»، وهذا استثناءٌ مفرغٌ من الأحوالِ، لأن التقديرَ: ما كان لهم الدخولُ في جميع الأحوال إلا في حالةِ الخوف. وقرأ أُبَيّ «خُيَّفاً»[4] وهو جمعُ خائف، كضارب وضُرَّب، والأصل: خُوَّف كصُوَّم، إلا أنه أَبْدل الواوَيْنِ ياءَيْنِ وهو جائزٌ، قالوا: صُوَّم وصُيَّم، وحَمَل أولاً على لفظ «مَنْ»، فَأَفْرَد في قوله: «مَنَع، وسعى» وعلى معناها ثانياً فجَمَع في قوله: «أولئك» وما بعده.

قوله: «لَهُمْ في الدنيا خِزْيٌ» هذه الجملةُ وما بعدها لا محلَّ لها

---

(١) تقدم برقم ٣١٧.

(٢) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ١٢؛ والبحر ١/٣٥٥. وقوله معمور كذا في الأصل والصواب: معموراً.

(٣) إذا كانت اسم مصدر ففعلها خرَّب فالتقدير: سعى هو في أن يخربها، وإذا كانت مصدراً ففعلها خَرِب، فالتقدير: سعى في أن تخرب هي.

(٤) البحر ١/٣٥٨.

لاستئنافِها عَمَّا قبلَها، ولا يجوز أن تكونَ حالاً لأنَّ خِزْيَهم ثابتٌ على كلِّ حالٍ لا يتقيَّد بحالِ دخولِ المساجدِ خاصةً.

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿ولله المشرقُ والمغربُ﴾**: جملةٌ مرتبطةٌ بقولِه: «مَنَعَ مساجدِ الله، وسعى في خَرابِها» يعني أنه إنْ سَعَى ساعٍ في المَنْعِ مِنْ ذِكْرِهِ تعالى وفي خَرابِ بيوتِه فليسَ ذلك مانعاً من أداءِ العبادَةِ في غيرِها لأنَّ المشرقَ والمغربَ وما بينهما له تعالى، والتنصيصُ على ذِكْرِ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ دونَ غيرِهما لوجهين، أحدُهما: لشَرَفِهما حيث جُعِلا لله تعالى. والثاني: أن يكونَ مِن حَذْفِ المعطوفِ للعِلْم أي: لله المشرقُ والمغربُ وما بينهما كقوله: «تَقِيكم الحَرَّ»[1] أي والبردَ، وكقولِ الشاعر[2]:

٦٨٧ ـ تَنْفي يداها الحصى في كلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصَّيَّاريفِ

أي: يَداها ورجلاها، ومثله[3]:

٦٨٨ ـ كأنَّ الحَصَى من خَلْفِها وأمامِها إذا نَجَلَتْه رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرَا

أي: رجلُها ويدُها. وفي المشرق والمغرب قَوْلان، أحدُهما: أنهما اسما مكانِ الشروقِ والغروبِ. والثاني: أنهما اسما مصدرٍ أي: الإِشراقِ والإِغرابُ، والمعنى: لله تَوَلِّي إشراقِ الشمسِ من مَشْرِقها وإغرابِها من مَغْرِبها، وهذا يُبْعِدُه قولُه: «فأينما تُوَلُّوا»، وأَفْرد المشرقَ والمغربَ إذ المرادُ ناحيتاهما، أو لأنَّهما مصدران، وجاء المشارقُ والمغاربُ باعتبار وقوعِهما في

---

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٧٠؛ والكتاب ١/١٠؛ وسر الصناعة ١/٢٨؛ وأمالي الشجري ١/١٤٢؛ والخزانة ٤/٤٢٦. وتنفى: تبعد، وتنقاد: مصدر نقد إذا ميز الرديء من الجيد، الصياريف: ج صيرف وهو الخبير بالنقد.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٦٤، واللسان: خذف؛ والعيني ٤/١٦٩. والخذف بالحصى: الرمي به بالأصابع. نجلته: فرَّقته.

كلِّ يومٍ، والمشرقَيْن والمغربَيْن باعتبارِ مَشْرق الشتاءِ والصيف ومَغْربيهما. وكان مِنْ حقِّهما فتحُ العينِ لِما تقدَّم من أنَّه إذا لم تَنْكَسِرْ عينُ المضارعِ فحقُّ اسمِ المصدرِ والزمانِ والمكانِ فتحُ العينِ، ويجوزُ ذلك قياساً لا تلاوةً.

قوله: «فَأَيْنَما تُوَلُّوا» «أين» هنا اسمُ شرطٍ بمعنى «إنْ»، و«ما» مزيدةٌ عليها و«تُوَلُّوا» مجزومٌ بها. وزيادةُ «ما» ليست لازمةً لها بدليلِ قوله(١):

٦٨٩ ــ أَيْنَ تَضْرِبْ بنا العُداةَ تَجِدْنا ....

وهي ظرفُ مكان، والناصبُ لها ما بعدَها، وتكونُ اسمَ استفهامٍ أيضاً فهي لفظٌ مشتركٌ بين الشرطِ والاستفهامِ كـ«مَنْ» و«ما». وزعم بعضُهم أن أصلَها السؤالُ عن الأمكنةِ، وهي مبنيةٌ على الفتحِ لتضمُّنه معنى حرفِ الشرط أو الاستفهامِ. وأصلُ تُوَلُّوا: تُوَلِّيوا فَأُعِلَّ بالحَذْفِ. وقرأ الجمهور: تُوَلُّوا بضم التاء واللام بمعنى تَسْتقبلوا، فإنَّ «وَلَّى» وإن كان غالبُ استعمالِها أَدْبَر فإنها تقتضي الإقبالَ إلى ناحيةٍ ما. تقول: وَلَّيْتُ عن كذا إلى كذا. وقرأ الحسن(٢): «تَوَلَّوا» بفتحِهما، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ مضارعاً والأصل: تَتَوَلَّوا مِن التَّوْلِيَةِ فَحَذَف إحدى التاءَيْن تخفيفاً، نحو: «تَنَزَّلُ الملائكةُ»(٣). والثاني: أن يكونَ ماضياً والضميرُ للغائبين ردَّاً على قوله: «لهم في الدنيا، ولهم في الآخرة» فتتناسَقُ الضمائرُ. وقال أبو البقاء(٤): «والثاني: أنه ماضٍ والضمير للغائبين، والتقديرُ: أَيْنما يَتَوَلَّوا» يعني أنه وإنْ كان ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنًى، ثم قال: «وقد يَجُوزُ أَنْ يكونَ ماضياً قد وَقَع،

---

(١) البيت لابن همام السلولي وعجزه:

نَصْرِفُ العِيسَ نحوها للتلاقي

وهو في ابن يعيش ٤/١٠٥ وفي «أين تصرف»؛ والبحر ١/٣٥٥.

(٢) بفتح التاء واللام. انظر: الشواذ ٩؛ ابن عطية ١/٣٩٧؛ البحر ١/٣٦٠.

(٣) الآية ٤ من القدر، وأقحمت «ما» قبل قوله: «تنزل» في الأصل سهواً.

(٤) الإملاء ١/٥٩.

ولا يكونُ «أيْنَ» شرطاً في اللفظِ بل في المعنى[١]، كما تقولُ: «ما صَنَعْتَ صنعتُ» إذا أَرَدْتَ الماضي، وهذا ضعيفٌ لأنَّ «أين» إمَّا شرطٌ أو استفهامٌ وليس لها معنًى ثالثٌ». انتهى وهو غيرُ واضحٍ[٢].

قوله: «فَثَمَّ وَجْهُ الله» الفاءُ وما بعدَها جوابُ الشرطِ، فالجملةُ في محلِّ جزم، و«ثَمَّ» خبرٌ مقدم، و«وجهُ الله» رفعٌ بالابتداء و«ثَمَّ» اسمُ إشارةٍ للمكانِ البعيدِ خاصةً مثل: هُنا وهَنَّا بتشديدِ النونِ، وهو مبنيٌّ على الفتحِ لتضمُّنِه معنى حرفِ الإشارة أوحرفِ الخطاب. قال أبو البقاء[٣]: «لأنك تقولُ في الحاضر: هُنا، وفي الغائب هُناك، وثَمَّ ناب عن هناك» / وهذا ليس بشيءٍ. [٥٠/أ]
وقيل: بُني لِشَبَهِهِ بالحَرْفِ في الافتقارِ، فإنه يَفْتَقِرُ إلى مشارٍ إليه، ولا يَتَصَرَّفُ بأكثَر مِنْ جَرِّه بـ «مِنْ»، ولذلك غَلِط بعضُهم في جَعْله مفعولاً به في قوله: «وإذا رأيتَ ثَمَّ [رأيْتَ]»[٤]، بل مفعولُ «رأيت» محذوف. ومعنى «وَجْهُ الله» جِهَتُه التي ارتضاها قِبْلةً وأمَرَ بالتوجُّه نحوَها، أو ذاتُه نحو: «كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه»[٥]، أو المرادُ به الجاهُ، أي فَثَمَّ جَلالُ الله وعَظَمَتُه مِنْ قولِهم: هو وجهُ القوم، أو يكونُ صلةً زائداً، وليس بشيءٍ، وقيل: المرادُ به العملُ قاله الفراء[٦]، وعليه قوله[٧]:

---

(١) في الأصل: «اللفظ» وهو سهو، والتصحيح من الإملاء.
(٢) لعل أبا البقاء يعني أن «أين» تكون شرطية واستفهامية، ومن المعلوم أن الشرط يكون بمعنى الاستقبال، ثم قال: إنها قد تكون شرطية ولكن بمعنى الماضي، وضعَّف ورودها على ذلك.
(٣) الإملاء ١/٥٩.
(٤) الآية ٢٠ من الإنسان.
(٥) الآية ٨٨ من القصص.
(٦) لم يشر إلى ذلك في معاني القرآن.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/١٧؛ والخصائص ٣/٢٤٧؛ وابن يعيش ٧/٦٣؛ وشذور الذهب ٣٧١؛ والهمع ٢/٨٢؛ والدرر ٢/١٠٦.

٦٩٠ ـ أَسْتَغْفِرُ اللـهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَه   ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿اتَّخَذَ اللـهُ ولداً سبحانَه﴾**: الجمهورُ: «وقالوا» بالواوِ عطفاً لهذه الجملةِ الخبريةِ على ما قبلَها وهو أحسنُ في الربط. وقيل: هي معطوفةٌ على قوله: «وسعى» فيكونُ قد عَطَفَ على الصلة مع الفعلِ بهذه الجملِ الكثيرة، وهذا ينبغي أن يُنَزَّه القرآنُ عن مِثْله. وقرأ ابن عامر[١] ـ وكذلك هي في مصاحف الشام ـ «قالوا» من غير واوٍ، وذلك يَحْتمل وجهين، أحدُهما: الاستئنافُ. والثاني: حَذْفُ حرفِ العطفِ وهو مرادٌ، استغناء عنه بربطِ الضميرِ بما قبلَ هذه الجملةِ. و«اتَّخَذَ» يجوزُ أن يكونَ بمعنى عَمِل وَصنَع، فيتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ، وأن يكونَ بمعنى صَيَّر، فيتعدَّى لاثنين، ويكونُ الأولُ هنا محذوفاً تقديرُه: «وقالوا اتَّخذَ اللـهُ بعضَ الموجودات ولداً» إلا أنَّه مع كثرةِ دَوْرِ هذا التركيبِ لم يُذْكَرْ معها إلا مفعولٌ واحدٌ: «وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ وَلَداً»[٢]، «ما اتَّخذ الله من ولدٍ»[٣] «وما يَنْبغي للرحمن أن يتَّخذ ولداً»[٤]. والوَلَدُ: فَعَل بمعنى مَفْعول كالقَبْض والنَّقْص، وهو غيرُ مقيسٍ، والمصدرُ: الوِلادة والوَليديَّة، وهذا الثاني غريبٌ جداً.

قوله: «بل له ما في السموات» «بَلْ» إضرابٌ وانتقالٌ، و«له» خبرٌ مقدَّمٌ و«ما» مبتدأ مؤخرٌ، وأتى هنا بـ«ما» لأنه إذا اختلَطَ العاقلُ بغيره كان المتكلمُ مُخَيَّراً في «ما» و«مَنْ»، ولذلك لَمَّا اعتَبَر العقلاءَ غلَّبهم في قوله «قانتون» فجاء بصيغةِ السلامةِ المختصَّةِ بالعقلاء. قال الزمخشري[٥] «فإن قلت: كيف جاءَ بـ«ما» التي لغير أولي العلمِ مع قوله «قانتون»؟ قلت: هو كقوله:

---

(١) السبعة ١٦٨؛ الكشف ١/٢٦٠؛ البحر ١/٣٦٢.

(٢) الآية ٢٦ من الأنبياء.

(٣) الآية ٩١ من المؤمنون، والمفعول هو «ولد» لأنَّ «مِنْ» زائدة.

(٤) الآية ٩٢ من مريم.

(٥) الكشاف ١/٣٠٧.

«سبحانَ ما سَخَّركُنَّ» وكأنه جاء بـ «ما» دون «مَنْ» تحقيراً لهم وتصغيراً لشأنِهِمْ، وهذا جنوحٌ منه إلى أنَّ «ما» قد تقع على أولي العلمِ، ولكنَّ المشهورَ خلافُه. وأمَّا قولُه «سبحانَ ما سَخَّركُنَّ لنا» فسبحانُ غَيرُ مضافٍ، بل هو كقوله[1]:

٦٩١ ـ .... سبحانَ مِنْ علقمةَ ....

و «ما» مصدرية ظرفية.

قوله: «كلٌّ له قانتون» مبتدأٌ وخبرٌ، و «كلٌّ» مضافَةٌ إلى محذوفٍ تقديراً، أي: كلُّ مَنْ في السموات والأرض. وقال الزمخشري[2]: «ويجوزُ أن يكونَ كلَّ مَنْ جَعَلوه لله وَلَداً» قال الشيخ[3]: «وهذا بعيدٌ جداً لأن المجعولَ ولداً لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، ولأنَّ الخبرَ يشتركُ فيه المجعولُ [ولداً][4] وغيرُه» قوله: «لم يَجْرِ له ذِكْر» بل قد جَرَى ذِكْرُه فلا بُعْدَ فيه.

وجَمَعَ «قانِتون» حَمْلاً على المعنى لِما تقدَّم من أَنَّ «كُلاَّ» إذا قُطِعَتْ عن الإِضافةِ جاز فيها مراعاةُ اللفظِ ومراعاةُ المعنى وهو الأكثر نحو: «كلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحون»[5] «وكلٌّ أَتَوْه داخِرين»[6]. ومِنْ مراعاةِ اللفظِ: «قُلْ كلٌّ يعملُ على شاكِلَتِه»[7] فكُلاًّ أَخَذْنا بذَنْبِه[8]، وحَسُنَ الجمعُ هنا لتواخي رؤوسِ الآي. والقُنُوت: الطاعةُ والانقيادُ أو طولُ القيام أو الصمتُ أو الدعاءُ.

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿بديعُ السمواتِ﴾**: المشهورُ رَفْعُه على أنه

(١) تقدم برقم ٣٤٢.
(٢) الكشاف ١/٣٠٧.
(٣) البحر ١/٣٦٣.
(٤) زيادة من البحر.
(٥) الآية ٣٣ من الأنبياء.
(٦) الآية ٨٧ من النمل.
(٧) الآية ٨٤ من الإسراء.
(٨) الآية ٤٠ من العنكبوت.

خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو بديعُ. وقُرِىء[1] بالجرِّ على أنه بدلٌ من الضميرِ في «له» وفيه الخلافُ المشهورُ. وقُرِىء[2] بالنصبِ على المَدْحِ، وبديعُ السمواتِ من بابِ الصفةِ المشبهة أضيفَتْ إلى منصوبِها الذي كانَ فاعلاً في الأصلِ، والأصل: بديعٌ سماواتُه، أي بَدُعَتْ لمجيئِها على شكلٍ فائقٍ حسنٍ غريبٍ، ثم شُبِّهَتْ هذه الصفةُ باسمِ الفاعلِ فَنَصَبَتْ ما كانَ فاعلاً ثم أُضِيفَتْ إليه تخفيفاً، وهكذا كلُّ ما جاء من نظائرِه، فالإِضافةُ لا بدَّ وأن[3] تكونَ من نصبٍ لئلَّا يلزمَ إضافة الصفةِ إلى فاعلِها وهو لا يجوزُ، كما لا يجوزُ في اسمِ الفاعلِ الذي هو الأصلُ. وقال الزمخشري[4]: «وبديعُ السمواتِ» من باب إضافةِ الصفةِ المشبهةِ إلى فاعلِها». وردَّ عليه الشيخُ[5] بما تقدَّم، ثم أجابَ عنه بأنه يُحتمل أَنْ يريدَ إلى فاعلِها في الأصلِ قبل أن يُشَبَّه. وأجاز الزمخشري[6] فيه وجهاً ثانياً: وهو أن يكونَ «بديع» بمعنى مُبْدِع، كما أنَّ سميعاً في قولِ عمرو[7] بمعنى مُسْمِعٍ نحو[8]:

٦٩٢ ـ أمِنْ ريحانَةَ الداعي السميعُ   يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعِ

إلا أنه قال: «وفيه نظرٌ». وهذا الوجهُ لم يذكر ابنُ عطية[9] غيرَه، وكأن النظرَ الذي ذكره الزمخشري ـ والله أعلم ـ هو أنَّ فَعيلاً بمعنى مُفْعِل غيرُ

---

(١) قراءة صالح بن أحمد. الشواذ ٩؛ البحر ١/٣٦٤.

(٢) وهي قراءة المنصور. البحر ١/٣٦٤.

(٣) الواو مقحمة في «وأن».

(٤) الكشاف ١/٣٠٧.

(٥) البحر ١/٣٦٤.

(٦) الكشاف ١/٣٠٧.

(٧) في الأصل: «عمر» وهو سهو.

(٨) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في الأصمعيات ١٧٢؛ وأمالي الشجري ١/٦٤؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٩٧؛ وابن يعيش ١/٧٣؛ واللسان: سمع.

(٩) التفسير ١/٤٠١.

مَقيس، وبيتُ عمرٍو مُتَأَوَّلٌ،وعلى هذا القولِ يكونُ بديعُ السمواتِ من بابِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ لمنصوبِه تقديراً. والمُبْدِعُ: المخترِعُ المُنْشِئُ، والبديع: الشيء الغريبُ الفائقُ غيرَه حُسْناً.

قوله: «وإذا قَضَى أمراً» العَاملُ في «إذا» محذوفٌ يَدُلُّ عليه الجوابُ من قولِه: «فإنما يقول»، والتقديرُ: إذا قضى أمراً يكونُ، فيكونُ هو الناصبُ له. و «قضى» له معانٍ كثيرةٌ، قال الأزهري[(١)]: «قضى» على وجوهٍ مَرْجِعُها إلى انقطاعِ الشيء وتمامِه قال أبو ذؤيب[(٢)]:

٦٩٣ ـ وعليهما مَسْرودتـان قَضَاهُمـا داودُ أو صَنَـعُ السَّوابِـغِ تُبَّعُ

وقال الشماخ[(٣)]:

٦٩٤ ـ قَضَيْتَ أموراً ثم غادَرْتَ بعدَها بـوائِقَ في أَكْمامِهـا لم تُفَتَّقِ

فيكونُ بمعنى خَلَق نحو: «فَقَضاهُنَّ سبعَ سمواتٍ»[(٤)]، وبمعنى أَعْلَمَ: «وقَضَيْنـا إلى بني إسرائيـل»[(٥)]، وبمعنى أَمَر: «وقضى ربُّـك ألَّا تعبُـدوا إلا إيَّاه»[(٦)]، وبمعنى وَفَّى: «فلمّا قضى موسى الأجَلَ»[(٧)]، وبمعنى ألزم: قضى القاضي بكذا، وبمعنى أراد: «وإذا قضى أَمْراً»[(٨)] [وبمعنى] أَنْهى، ويجيءُ بمعنى قَدَّر وأَمْضى، تقول: قَضَى يقضي قَضاءً قال[(٩)]:

---

(١) تهذيب اللغة ٩/٢١١. والأزهري هو محمد بن أحمد، أخذ عن نفطويه وابن السراج، وله التهذيب، توفي سنة ٣٧٠. انظر: النزهة ٣٢٣؛ والبغية ١/١٩.
(٢) ديوان الهذليين ١/١٤؛ اللسان «قضى».
(٣) البيت في القرطبي ٢/٨٧.
(٤) الآية ١٢ من فصلت.
(٥) الآية ٤ من الإسراء.
(٦) الآية ٢٣ من الإسراء.
(٧) الآية ٢٩ من القصص.
(٨) الآية ١١٧ من البقرة.
(٩) البيت لسعد بن ناشب وهو في الحماسة ١/٦٩؛ والبحر ١/٣٥٥.

٦٩٥ ـ سَأَغْسِلُ عني العارَ بالسيفِ جالِباً   عليَّ قضاءُ الله ما كانَ جالِبا

قوله: «فيكونُ» الجمهورُ على رفعه(١)، وفيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أن يكونَ مستأنفاً أي خَبَراً لمبتدأ محذوفٍ أي: فهو يكونُ، ويُعْزى لسيبويه(٢)، وبه قال الزجاج(٣) في أحدِ قولَيْه. والثاني: أَنْ يكونَ معطوفاً على «يقولُ» وهو قول الزجاج(٤) والطبري(٥). وردَّ ابن عطية(٦) هذا القولَ وجعله خطأً من جهةِ المعنى؛ لأنَّه يَقْتضي أنَّ القولَ مع التكوينِ والوجودِ» انتهى. يعني أنَّ الأمرَ قديمٌ والتكوينَ حادثٌ فكيف يُعْطَفُ عليه بما يقتضي تعقيبَه له؟ وهذا الردُّ إنما يلزم إذا قيل بأنَّ الأمرَ حقيقةٌ، أمَّا إذا قيل بأنَّه على سبيلِ التمثيل ـ وهو الأصحُّ ـ فلا، ومثلُه قولُ أبـي النجم(٧):

٦٩٦ ـ إذ قالَتِ الأَنْسَاعُ للبَطْنِ الحَقي

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «كُنْ» من حيثُ المعنى، وهـو قولُ الفارسي(٨)، وضَعَّفَ أن يكونَ عطفاً على «يقولُ»، لأنَّ من المواضعِ ما ليس

---

(١) انظر: السبعة ١٦٨؛ الكشف ١/٢٦٠؛ البحر ١/٣٦٥؛ ابن عطية ١/٤٠١.
(٢) الكتاب ١/٤٢٣.
(٣) معاني القرآن ١/١٧٧.
(٤) معاني القرآن ١/١٧٧.
(٥) تفسير الطبري ٢/٥٤٩.
(٦) تفسير ابن عطية ١/٤٠١.
(٧) بعده:

قِـدْمـاً فَـآضَتْ كـالفَنِيْقِ المُحْنَـقِ

وهو في الخصائص ١/٢٣؛ والقرطبـي ٢/٩١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٦٢. والأنساع: الذي ينسج عريضاً على وسط الدابة، والقِـدْم: المضي في الأمر، والفنيق: الفحل المكرم، والمحنق: الضامر، أي: قالت الحزم للبطن اضمر حتى تلحق بالظهر وتلصق به. والبطن تذكر وتؤنث.
(٨) الحجة (خ) ١/٢٣٤.

فيه «يقولُ»، كالموضع الثاني في آل عمران، وهو: «ثُمَّ قال له كُنْ فيكونُ»[1]، ولم يَرَ عطفَه على «قال» من حيث إنه مضارعٌ فلا يُعْطَف على ماضٍ فأَوْرد على نفسه[2]:

٦٩٧ ـ ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني

فقال: «أَمُرُّ بمعنى مَرَرْت. قال بعضُهم: «ويكون في هذه الآيةِ ـ يعني في آيةِ آل عمران ـ بمعنى كان فَلْيَجُزْ عَطْفُه على «قال».

وقَرأَ ابن عامر / «فيكونَ» نصباً هنا وفي الأولى من آل عمران، وهي: «كن فيكونَ، ونُعَلِّمُه»[3]، تحرُّزاً من قوله: «كن فيكون، الحقُّ من ربك»[4] وفي مريم: «كُنْ فيكون، وإنَّ الله ربـي»[5]، وفي غافر: «كن فيكون، ألم ترَ إلى الذين يجادِلون»[6]، ووافقه الكسائي على ما في النحلِ[7] ويس[8] وهي: «أن يقولَ له كن فيكون». أمَّا آيتا النحلِ ويس فظاهِرتان لأنَّ قبلَ الفعل منصوباً[9] يَصِحُّ عطفُه عليه وسيأتي. [٥٠/ب]

وأمَّا ما انفرَدَ به ابنُ عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلامُ

---

(١) الآية ٥٩ من آل عمران: «خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون».

(٢) البيت لشمر بن عمرو الحنفي أو لرجل من بني سلول، وهو في الكتاب ١/٤١٦؛ والخصائص ٣/٣٣٠؛ وأمالي الشجري ٢/٢٠٣؛ والخزانة ١/١٧٣؛ والهمع ١/٩؛ والدرر ١/٤.

(٣) الآية ٤٧ من آل عمران: «وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ويعلِّمه الكتاب والحكمة» وبالنون في «نعلمه» قراءة غير نافع وعاصم.

(٤) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٥) الآية ٣٥ من مريم «سبحانه إذا قضىٰ أمراً فإنما يقول له: كن فيكون».

(٦) الآية ٦٨ من غافر «فإذا قضىٰ أمراً فإنما يقول له: كن فيكون».

(٧) الآية ٤٠ من النحل «إنما قولنا لشيء إذا أردنا أن نقول له كن فيكون».

(٨) الآية ٨٢ من يس «إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون».

(٩) في الأصل: «منصوب» وهو سهو.

الناس فيها وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرَّأ بعض الناس على هذا الإمامِ الكبيرِ، فقال ابن مجاهد[1]: «قرأ ابن عامر «فيكونَ» نصباً وهذا غيرُ جائز في العربية؛ لأنه لا يكونُ الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يس والنحل، فإنه نَسَقٌ لا جوابٌ»، وقال في آل عمران[2]: «قرأ ابن عامر وحدَه: «كن فيكونَ» بالنصب وهو وهمٌ» قال: «وقال هشام: كان أيوبُ بن تميم[3] يقرأُ: فيكونَ نصباً ثم رَجَع فقرأ: فيكونُ رفعاً»، وقال الزجاج[4]: «كن فيكونُ: رفعٌ لا غيرُ».

وأكثرُ ما أَجابوا بأنَّ هذا مِمَّا رُوعي فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظرٍ للمعنى، يريدون أنه قد وُجِد في اللفظ صورةُ أمر فنَصَبْنا في جوابه بالفاء، وأمّا إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يَصِحُّ لوجهين، أحدهما: أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبرُ نحو: «فَلْيَمْدُدْ له الرحمنُ»[5] أي: فَيَمُدُّ، وإذا كان معناه الخبرَ لم ينتصِبْ في جوابِه بالفاء إلا ضرورةً كقوله[6]:

٦٩٨ ـ سَــأَتْـرُك منــزلي لبني تميمٍ ... وأَلحَقُ بـالحجازِ فـأستـريحـا

وقول الآخر[7]:

٦٩٩ ـ لنا هَضْبةٌ لا يَنْزِلُ الذلُّ وَسْطَها ... ويَأْوي إليها المُسْتجيرُ فَيُعْصَما

---

(١) السبعة ١٦٩، وهو أحمد بن موسى أول من سَبَّع السبعة، قرأ على قنبل وروى عنه إبراهيم الحطاب، توفي سنة ٣٢٤. انظر: طبقات القراء ١/١٣٩.

(٢) السبعة ٢٠٦.

(٣) أيوب بن تميم الدمشقي، قرأ على الذماري وقرأ عليه ابن ذكوان. توفي سنة ١٩٨. طبقات القراء ١/١٧٢.

(٤) معاني القرآن ١/١٧٧.

(٥) الآية ٧٥ من مريم.

(٦) البيت للمغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب ١/٤٢٣؛ والمحتسب ١/١٩٧؛ وابن يعيش ١/٢٧٩؛ والخزانة ٣/٦٠٠؛ والهمع ١/٧٧؛ والدرر ١/٥١.

(٧) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٩٤؛ والكتاب ١/٤٢٣؛ والمحتسب ١/١٩٧.

والثاني: أنَّ مِنْ شرطِ النصبِ بالفاءِ في جوابِ الأمرِ أَنْ يَنْعَقِدَ منهما شرطٌ وجزاءٌ نحو: «ائتني فأكرمك» تقديرُه: إنْ أتيتني أكرمتُك، وههنا لا يَصِحُّ ذلك إذ يَصيرُ التقديرُ: إنْ تَكُنْ تَكُنْ، فيتَّحِدُ فعلا الشرطِ والجزاءِ معنًى وفاعلاً، وقد عَلِمْت أنه لا بُدَّ من تغايرِهما وإلَّا يلزمْ أن يكونَ الشيءُ شرطاً لنفسه وهو مُحال. قالوا[1]: والمعاملةُ اللفظية واردةٌ في كلامهم نحو: «قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا»[2] «قل للذين آمنوا يغفروا»[3] وقال عمر ابن أبي ربيعة[4]:

٧٠٠ ـ فَقُلْتُ لجَنَّادٍ خُذِ السيفَ واشتَمِلْ عليه برفقٍ وارْقُبِ الشمسِ تَغْرُبِ
وأَسْرِجْ لي الدَّهْماءَ واذهَبْ بِمِمْطَري ولا يَعْلَمَنْ خلقٌ من الناسِ مَذْهَبي

فجعل «تَغْرُبِ» جواباً لـ «ارقب» وهو غير مترتِّب عليه، وكذلك لا يلزمُ من قوله [تعالى] أَنْ يفعلوا، وإنما ذلك مراعاةً لجانبِ اللفظِ.

أمَّا ما ذكروه في بيتِ عمر فصحيحُ، وأمَّا الآياتُ فلا نُسَلِّم أنه غيرُ مترتِّبٍ [عليه]، لأنه أرادَ بالعبادِ الخُلَّصَ، ولذلك أضافهم إليه، أو تقولُ إن الجزمَ على حَذْفِ لامِ الأمر وسيأتي تحقيقهُ في موضعه. وقال الشيخ جمال الدين بنُ مالك[5]: «إنَّ «أَنْ» الناصبةَ قد تُضْمر بعد الحَصْر بإنما اختياراً وحكاه عن بعض الكوفيين، قال: «وحَكَوْا عن العرب: «إنما هي ضربةٌ من الأسدِ فَتَحْطِمَ ظهرَه» بنصبِ «تَحْطِمَ» فعلى هذا يكون النصبُ في قراءةِ ابنِ

---

(١) هذا الكلام مرتبط بأول المناقشة وذلك بتخريج القراءة على ما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر إلى المعنى.
(٢) الآية ٣١ من إبراهيم.
(٣) الآية ١٤ من الجاثية.
(٤) ديوانه ٤٢٦. والممطر: ثوب من صوف يُتَوَقَّ به المطر.
(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٥٥٥. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٣.

عامر محمولاً على ذلك، إلا أنَّ هذا الذي نَصَبوه دليلاً لا دليلَ فيه لاحتمالِ أَنْ يكونَ من بابِ العطفِ على الاسمِ، تقديرُه: إنما هي ضربةٌ فَحَطْم، كقوله [1]:

٧٠١ ـ لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

وهذا نهايةُ القول في هذه الآية.

آ. (١١٨) **قوله تعالى: ﴿لولا يُكَلِّمُنا الله﴾**: «لولا» و «لَوْما» يكونانِ حَرْفي ابتداءٍ، وقد تقدم ذلك عند قوله «فلولا فَضْلُ اللهِ» [2]، ويكونان حَرْفَيْ تحضيضٍ بمنزلة: «هَلَّا» فيختصَّان بالأفعالِ ظاهرةً أو مضمرةً كقوله [3]:

٧٠٢ ـ تَعُدُّون عَقْرَ النِّيْبِ أفضلَ مَجْدِكُم ... بني ضَوْطَرَىٰ لولا الكَمِيَّ المقنَّعا

أي: لولا تَعُدُّون الكميَّ، فإنْ وَرَدَ ما يُوهم وقوعَ الاسمِ بعدَ حرفِ التحضيض يُؤَوَّل كقوله [4]:

٧٠٣ ـ ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ ... إليَّ فهلَّا نفسُ لَيْلى شَفِيعُها

فـ «نفسُ ليلى» مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره «شفيعُها» أي: فَهَلَّا

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل، وهو في الكتاب ٤٢٦/١؛ والمحتسب ٣٢٦/١؛ والحماسة الشجرية ٥٧٣/٢؛ والدرر ١٠/٢؛ والتصريح ٢٤٤/٢.

(٢) الآية ٦٤ من البقرة.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٩٠٧/٢؛ أو الفرزدق أو الأشهب بن رميلة والخصائص ٤٥/٢؛ وابن يعيش ٣٨/٢؛ والأزهية ١٧٧؛ والمغني ٣٠٤؛ ورصف المباني ٢٩٣؛ واللسان: ضطر، وشواهد المغني ٦٦٩. والنيب: النوق المسنة، وضَوْطَرَىٰ: حمقاء.

(٤) البيت لقيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو إبراهيم بن الصولي أو ابن الدمينة، وهو في الأشموني ٢٥٩/٢؛ والتصريح ٤١/٢؛ والعيني ٤١٦/٣؛ والخزانة ٤٦٣/١؛ والهمع ٦٧/٢؛ والدرر ٨٣/٢.

شَفَعَتْ نفسُ ليلى. وقال أبو البقاء[1]: «إذا وَقَعَ بعدَها المستقبلُ كانَتْ للتحضيضِ وإنْ وَقَعَ [بعدها][2] الماضي كانَتْ للتوبيخ» وهذا شيءٌ يقولُه علماءُ البيانِ، وهذه الجملةُ التحضيضيةُ في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «كذلك قال الذين» قد تقدَّم الكلامُ على نظيرِه[3] فَلْيُطْلَب هناك. وقرأ أبو حَيْوة[4] وابن أبي إسحاق: «تَشَّابَهَتْ» بتشديد الشين، قال الداني: «وذلك غيرُ جائز لأنه فعلٌ ماض» يعني أن التاءَيْن المزيدتين إنما تجيئان في المضارع فَتُدْغم، أمَّا الماضي فلا.

آ. (١١٩) **قولُه تعالى: ﴿بالحقِّ﴾**: يجوزُ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مفعولاً به أي: بسببِ إقامةِ الحقِّ. الثاني: أَنْ يكونَ حالاً من المفعولِ في، «أَرْسلناك» أي: أَرْسلناك ملتبساً بالحقِّ. الثالث: أن يكونَ حالاً من الفاعل أي: ملتبسين في الحقِّ، قوله: «بَشيراً ونذيراً» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ حالاً من المفعول، وهو الظاهرُ. الثاني: أن يكونَ حالاً مِن «الحقِّ» لأنه يُوصف أيضاً بالبِشارة والنِّذارة، وبشير ونذيرٍ على صيغة فَعيل، أمَّا بشير فتقولُ هو من بَشَر مخففاً لأنه مسموعٌ فيه، وفَعِيلُ مُطَّردٌ من الثلاثي، وأمَّا «نذير» فمن الرباعي ولا يَنْقاس عَدْلُ مُفْعِل إلى فعيل، إلا أنَّ له هنا مُحَسِّناً.

قوله: «ولا تُسأَلُ» قرأ الجمهور: «تُسْأَلُ» مبنياً للمفعول مع رفعِ الفعلِ على النفي. وقُرِىء شاذاً[5]: «تَسْأَلُ» مبنياً للفاعل مرفوعاً أيضاً، وفي هذه

---

(١) الإملاء ١/٦٠.

(٢) من الإملاء.

(٣) الآية ١١٣ من البقرة.

(٤) البحر ١/٣٦٧؛ ابن عطية ١/٤٠٤.

(٥) لم أجد من نسب هذه القراءة.

الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ فيكونُ معطوفاً على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيراً أو نذيراً وغيرَ مسؤول. والثاني: أن تكونَ مستأنفةً. وقرأ نافع[1]: «تُسْأَلْ» على النهي وهذا مستأنفٌ فقط، ولا يجوزُ أن تكونَ حالاً لأنَّ الطَلَبَ لا يَقَعُ حالاً. والجحيمُ: شدَّةُ تَوَقُّدِ النار، ومنه قيل لعين الأسد: «جَحْمة» لشدَّة توقُّـدِها، يُقال: جَحِمَتِ النارُ تَجْحَمُ، ويقال لشدة الحر: «جاحم»، قال[2]:

٧٠٤ ـ والحـربُ لا يَبْـقى لِـجَـا ... حِمِهـا الـتخيُّـلُ والمِـراحُ

والرِّضا: ضـدُّ الغضَبِ، وهو من ذَواتِ الـواوِ لقولهم: الـرُّضْوانِ، والمصدر: رِضا ورِضاء بالقصرِ والمَدّ ورِضْواناً ورُضْواناً بكسرِ الفاء وضمِّها، وقد يَتَضَمَّن معنى «عَطَفَ» فيتعدَّى بـ«على»، قال[3]:

٧٠٥ ـ إذا رَضِيَتْ عليَّ بنـو قُشَيْرٍ ... .

والمِلَّةُ في الأصلِ: الطريقةُ، يقال: طريقٌ مُمِلٌّ: أي: أثَّر فيه المَشْيُ ويُعَبَّر بها عن الشريعة تَشْبيهاً بالطريقةِ، وقيل: بل اشْتُقَّت من «أَمْلَلْتُ» لأنَّ الشريعةَ فيها مَنْ يُملي ويُمْلَى عليه.

آ. (١٢٠) **قوله تعالى: ﴿هو الْهُدىٰ﴾**: يجوزُ في «هو» أَنْ يكونَ فَصْلاً أو مبتدأً وما بعدَه خبرُه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «هدى الله» لمجيئِه بصيغةِ الرفعِ، وأجازَ أبو البقاء[4] فيه أن يكونَ توكيداً لاسمِ إنَّ، وهذا لا يجوزُ فإن المضمَر لا يؤكِّدُ المُظْهَرَ.

قوله: «ولَئِن اتَّبَعْتَ هذه تسمَّى اللامَ الموطِّئَةَ للقسم، وعلامتُها أَنْ تقعَ

---

(١) السبعة ١٦٩؛ والكشف ١/٢٦٢.

(٢) البيت لسعد بن مالك أو الحارث بن عباد، وهو في الكتاب ١/٣٦٦؛ والحماسة ١/١٩٢؛ والخزانة ١/٢٥٥. والمراح: النشاط.

(٣) تقدم برقم ٧٧.

(٤) الإملاء ١/٦١.

قبلَ أدواتِ الشرطِ، وأكثرُ مجيئِها مع «إنْ» وقد تأتي مع غيرِها نحو: «لَما آتَيْتُكم من كتابٍ»[١]، «لَمَنْ تَبِعك منهم»[٢]، وسيأتي بيانُه، ولكنها مُؤْذِنةٌ بالقسم اعتبر سَبْقُها فَأُجيبَ القَسَمُ دونَ الشرطِ بقوله: «ما لَكَ من الله من وَليّ» وحُذِفَ جوابُ الشرط. ولو أُجيب الشرطُ لَوَجَبَتِ الفاءُ، وقد تُحْذَفُ هذه اللامُ ويُعْمَلُ بمقتضاها / فيجابُ القَسَمُ نحو قوله تعالى: «وإنْ لَمْ ينتهُوا عَمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ»[٣]. قوله: «من العِلْم» في محلِّ نصب على الحال من فاعل «جاءك» و«مِنْ» للتبعيض، أي جاءَكَ حالَ كونِه بعضَ العلم. [٥١/أ]

آ. (١٢١) **قولُه تعالى: ﴿الذين آتيْناهم﴾**: رفعٌ بالابتداء، وفي خبرِهِ قولان، أحدُهما: «يَتْلُونه»، وتكونُ الجملةُ من قوله «أولئك يؤمنون»: إمَّا مستأنفةً وهو الصحيحُ، وإمَّا حالاً على قولٍ ضعيفٍ تقدَّم مثلُه أولَ السورة. والثاني: أنَّ الخبرَ هو الجملةُ من قوله: «أولئك يؤمنون» ويكونُ «يتلونه» في محلِّ نصبٍ على الحالِ: إمّا من المفعولِ في «آتَيْناهم» وإمَّا من الكتاب، وعلى كِلا القَوْلَيْن فهي حالٌ مقدَّرة، لأنَّ وقتَ الإيتاء لم يكونوا تالين، ولا كانَ الكتابُ مَتْلُوّاً. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ «يَتْلونه» خبراً، و«أولئك يؤمنون» خبراً بعد خبر، قال: «مثلُ قولِهم: «هذا حلوٌ حامِضٌ» كأنه يريدُ جَعْلَ الخبرينِ في معنى خبرٍ واحدٍ، هذا إنْ أُريد بـ «الذين» قومٌ مخصوصونَ، وإنْ أُريدَ بهم العمومُ كانَ «أولئكَ يُؤْمِنونُ» الخبرَ. قال جماعةٌ ـ منهم ابنُ عطية[٤] وغيرُه ـ «ويَتْلُونه» حالٌ لا يُسْتَغْنى عنها وفيها الفائدةُ». وقال أيضاً أبو البقاء[٥]: «ولا يجوزُ أن يكونَ «يَتْلُونه» خبراً لئلا يلزَمَ منه أنَّ كلَّ مؤمنٍ يتلو الكتاب حقَّ

(١) الآية ٨١ من آل عمران: «وإذ أخَذَ اللـهُ ميثاقَ النبيِّين لَمَا آتَيْتُكم من كتابٍ».
(٢) الآية ١٨ من الأعراف.
(٣) الآية ٧٣ من المائدة.
(٤) التفسير ١/٤٠٨.
(٥) الإملاء ١/٦١.

تلاوتِه بأيِّ تفسيرٍ فُسِّرَت التلاوةُ». قال الشيخ[1]: «ونقول ما لَزِمَ من الامتناع مِنْ جَعْلِها خبراً يلزمُ في جَعْلِها حالاً لأنَّه ليس كل مؤمنٍ على حالِ التلاوة بِأيّ تفسير فُسِّرت التلاوة».

قوله: «حَقَّ تلاوته» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنَّه نُصِبَ على المصدرِ وأصلُه: «تلاوةً حقاً» ثم قُدِّم الوصفُ وأُضيفَ إلى المصدرِ، وصار نظير: «ضَرَبْتَ شديدَ الضربِ» أي: ضَرْباً شديداً. فلمّا قُدِّم وصفُ المصدرِ نُصِبَ نَصْبَه. الثاني: أنه حالٌ من فاعل «يَتْلونه» أي: يَتْلُونه مُحِقِّين. الثالث: أنه نَعْت مصدرٍ محذوفٍ. وقال ابن عطية[2]: «و «حَقَّ» مصدرٌ والعاملُ فيه فعلٌ مضمرٌ وهو بمعنى أَفْعَل، ولا تجوزُ إضافتُه إلى واحدٍ معرَّفٍ، إنما جازَتْ هنا لأنَّ تَعَـرُّفَ التـلاوةِ بـإضـافتِهـا إلى الضميـرِ ليس[3] بتعــرُّفٍ مَحْضٍ، وإنما هو بمنزلةِ قولِهم: رجلٌ واحدُ أمِّه ونسيج وحدِه» يعني أنه في قوةِ أفعلِ التفضيلِ بمعنى أحقَّ التلاوةِ، وكأنه يرى أنَّ إضافةَ أفعل غيـرُ محضةٍ، ولا حاجَةَ إلى تقديرِ عاملٍ فيه لأنَّ ما قبله يَطْلُبُه.

والضميرُ في «به»[4] فيه أربعةُ أقوالٍ، أحدُها ـ وهو الظاهرُ ـ: عَوْدُه على الكتاب. الثاني: عَوْدُه على الرسولِ، قالوا: «ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ لكنَّه معلومٌ» ولا حاجةَ إلى هذا الاعتذارِ فإنه مذكور في قولِه: «أَرْسلناك»، إلا أنَّ فيه التفاتاً من خطابٍ إلى غَيْبة. الثالثُ: أنَّه يعودُ على اللـهِ تعالى، وفيه التِفاتٌ أيضاً من ضميرِ المتكلِّمِ المعظِّمِ نفسَه في قولِه: «أَرْسلناك» إلى

---

(١) البحر ١/٣٦٩.

(٢) التفسير ١/٤٠٨.

(٣) الأصل: «وليس» بإقحام الواو.

(٤) يعني «به» في قوله تعالى: «أولئك يؤمنون به».

الغَيْبة. الرابعُ: قال ابن عطية[1]: «إنه يعودُ على «الهدى» وقَرَّره بكلامٍ حَسَنٍ.

قوله: «وإذ ابتلَىٰ إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ» العاملُ في «إذ» قال. . . .[2] العامِلُ فيه «اذكر» مقدراً، وهو مفعولٌ، وقد تقدَّم أنَّه لا يَتَصَرَّفُ. فالأَوْلَى ما ذَكَرْتُه أولاً، وقَدَّره. . .[3] كان كَيْتَ وكَيْتَ، فَجَعَلَه ظرفاً، ولكنَّ عاملَه مقدرٌ. و«ابتلى» وما بعده في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه. وأصلُ ابتلىٰ: ابتلَوَ، فألفُه عن واوٍ، لأنَّه من بَلا يَبْلو أي: اختبرَ. و«إبراهيمَ» مفعولٌ مقدمٌ، وهو واجبُ التقديمِ عند جمهورِ النحاةِ؛ لأنه متى اتَّصل بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المفعولِ وَجَبَ تقديمُه لئلا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً. هذا هو المشهورُ، وما جاءَ على خلافِهِ عَدُّوه ضرورةً. وخالَفَ أبو الفتح[4] وقال: «إنَّ الفعلَ كما يَطْلُبُ الفاعلَ يطلُبُ المفعولَ فصارَ لِلَّفظِ به شعورٌ وطَلَبٌ» وقد أنشد ابن مالك[5] أبياتاً كثيرةً تأخَّر فيها المفعولُ المتصلُ ضميرُهُ بالفاعلِ، منها[6]:

٧٠٦ ـ لَمَّـا عصىٰ أصْحابُـه مُصْعَباً أَدَّى إليه الكيلَ صاعاً بصـاعْ

ومنها[7]:

٧٠٧ ـ جَزَى بَنُوه أَبا الغَيْلانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَىٰ سِنِمَّارُ

---

(١) التفسير ٤٠٨/١.
(٢) بياض في الأصل بقدر ثلاث كلمات، وكذا في النسخ الأخرى.
(٣) بياض في الأصل بقدر ثلاث كلمات، وكذا في النسخ الأخرى.
(٤) وهو ابن جني وتقدمت ترجمته.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢.
(٦) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي، وهو في المفضليات ٣٢٣؛ والخزانة ١٤٠/١.
(٧) البيت لسليط بن سعد، وهو في أمالي الشجري ١٠١/١؛ والأشموني ٥٩/٢؛ وابن عقيل ٣٦/٢؛ والهمع ٦٦/١؛ والدرر ٤٥/١.

وقال ابنُ عطية[1]: «وقَدَّم المفعولَ للاهتمامِ بِمَنْ وَقَع الابتلاءُ [به]، إذ معلومٌ أنَّ اللـهَ هو المبتلي، واتصالُ ضميرِ المفعولِ بالفاعـلِ موجِبٌ للتقديم» يعني أنَّ الموجِبَ للتقديمِ سببان: سببٌ معنويٌّ وسببٌ صناعي.

و «إبراهيم» عَلَمٌ أَعْجَمي، قيل: معناه قبل النقلِ: أبٌ رحيمٌ، وفيه لغاتٌ تسعٌ، أشهرُها[2]: إبراهيم بألف وياء، وإبراهام بألِفَيْن، وبها قرأ هشام وابنُ ذكوان في أحدِ وَجْهَيْهِ في البقرةِ، وانفرَدَ هشام بها في ثلاثةِ مواضعَ من آخرِ النساءِ وموضِعَيْنِ في آخرِ بَراءة وموضعٍ في آخرِ الأنعام وآخرِ العنكبوت، وفي النجم والشورى والذاريات والحديد والأول من الممتحنة، وفي إبراهيم وفي النحل موضعين وفي مريم ثلاثة، فهذه ثلاثة وثلاثون موضعاً منها خمسةَ عشرَ في البقرة وثمانيةَ عشرَ في السور المذكور. ورُوي عن ابن عامر قراءة جميع ما في القرآن كذلك. ويروىٰ أنه قيل لمالكِ بنِ أنس: إنَّ أهلَ الشامِ يقرؤون ستةً وثلاثين موضعاً: إبراهام بالألف، فقال: أهلُ دمشقٍ بأكل البطيخ أبصرُ منهم بالقراءةِ. فقيل: إنَّهم يَدَّعون أنها قراءةُ عثمانَ، فقال: هـذا مصحفُ عثمانَ فَأَخْرجه فوجَدَه كما نُقِل له. الثالثة: إبراهِم بألفٍ بعد الراء وكسرِ الهاءِ دون ياءٍ، وبها قرأ أبو بكر[3]، وقال زيدُ بن عمرو بن نفيل[4]:

٧٠٨ ـ عُـذْتُ بما عـاذَ بـه إبـراهِمُ   إذ قالَ وَجْهي لك عانٍ رَاغِمُ

الرابعة: كذلك، إلا أنه بفتحِ الهاءِ. الخامسة: كذلك إلا أنه بضمِّها.

---

(١) التفسير ١/٤١٠.

(٢) انظر: السبعة ١٦٩؛ والكشف ١/٢٦٣؛ والبحر ١/٣٧٤.

(٣) شعبة بن عياش الأسدي الكوفي راوي عاصم عرض على عطاء وروى عنه إسحاق ابن عيسى. توفي سنة ١٩٣. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٧. غير أن صاحب السبعة لم ينص على هذه القراءة.

(٤) وينسب أيضاً لعبدالمطلب، وهو في إعراب ثلاثين سورة ٤ برواية أبرهم، والبحر ١/٣٧٢.

السادسة: إبْرَهَم بفتح الهاء من غير ألفٍ وياء، قال عبدالمطلب[1]:

٧٠٩ ـ نحنُ آلُ اللهِ في كَعْبتِه   لم نَزَلْ ذاكَ على عهد ابْرَهَمْ

السابعة: إبراهوم بالواو. قال أبو البقاء[2]: «ويُجْمع على أباره عند قومٍ وعند آخرين بَراهم. وقيل: أبارِهَة وبَراهِمَة، ويجوز أَبَارهة» وقال المبرِّد: «لا يقال: بَراهِمَة فإنَّ الهمزةَ لا يَجُوز حَذْفُها». وحكى ثعلب في جمعِه: بَراه، كما يُقال في تصغيره: «بُرَيْه» بحذفِ الزوائدِ.

والجمهورُ على نصبِ «إبراهيم» ورفعِ «ربُّه» كما تقدَّم، وقرأ[3] ابن عباس وأبو الشعثاء[4] وأبو حنيفة[5] بالعكس. قالوا: وتأويلُها دَعَا ربَّه، فسَمَّى دعاءَه ابتلاءً مجازاً لأنَّ في الدعاءِ طلبَ استكشافٍ لِما تجري به المقاديرُ. والضميرُ المرفوعُ في «فَأَتَمَّهُنَّ» فيه قولان: أحدُهما أنه عائدٌ على «ربه» أي: فأكملهنَّ. والثاني: أنه عائدٌ على إبراهيم أي: عَمِل بهنَّ وَوَفَّى بهنَّ.

قوله: «قال إني» هذه الجملةُ القولية يجوز أَنْ تكونَ معطوفةً على ما قبلَها، إذا قلنا بأنها عاملةٌ في «إذ» لأن التقديرَ: وقالَ إني جاعِلُك إذ ابتلى، ويجوزُ أن تكونَ استئنافاً إذا قلنا: إنَّ العاملَ في «إذ» مضمرٌ، كأنه قيل: فماذا قال له ربُّه حين أتَمَّ الكلماتِ؟ فقيل: قال: إني جاعِلُك. ويجوزُ فيها أيضاً على هذا القولِ أن تكونَ بياناً لقوله: «ابتلى» وتفسيراً له، فيُرادُ بالكلماتِ

---

(١) زاد المسير ١/١٣٩؛ إعراب ثلاثين سورة ٤؛ والهمع ٢/٥٠؛ والدرر ٢/٦٢.
(٢) الإملاء ١/٦١.
(٣) البحر ١/٣٧٤؛ الشواذ ٩.
(٤) جابر بن زيد الأزدي، أثنى عليه ابن عباس توفي سنة ١٠٣، انظر: صفة الصفوة ٣/٢٣٧.
(٥) النعمان بن ثابت، الفقيه الكبير، روى عن الأعمش وعاصم، وروى عنه الحسن بن زياد وتوفي سنة ١٥٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٢.

ما ذَكَره من الإمامةِ وتَطْهِيرِ البيتِ ورَفْعِ القواعدِ وما بعدَها، نَقَل ذلك الزمخشري[1].

قوله: «جاعِلُك» هو اسمُ فاعلٍ من «جَعَلَ» بمعنى صَيَّر فيتعدَّى لاثنين أحدُهما: الكافُ وفيها الخلافُ المشهورُ: هل هي في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ؟ وذلك أن الضميرَ المتصل باسمِ الفاعلِ فيه ثلاثة أقوال، أحدُها: أنه في محلِّ جرٍّ بالإضافة. والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ، وإنَّما حُذِفَ التنوينُ لشدةِ اتصالِ الضميرِ، قالوا: ويَدُلُّ على ذلك وجودُه في الضرورةِ كقولهم[2]:

٧١٠ ـ فما أَدْري وظني كلَّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُني إلى قومي شُراحي

وقال آخر[3]:

٧١١ ـ هُمُ الفاعلونَ الخيرَ والآمِرُونه ... .

وهذا على تسليمِ كونِ نون «مُسْلِمُني» تنويناً، وإلاَّ فالصحيحُ أنها نونُ وقايةٍ. الثالث ـ وهو مذهبُ سيبويه[4] ـ / أنَّ حكمَ الضميرِ حكمُ مُظْهره [٥١/ب]
فما جاز في المُظْهَرِ يجوزُ في مضمرِه. والمفعولُ الثاني إماماً.

قوله: «للناسِ» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بجاعل أي لأجلِ الناس. والثاني: أنه حالٌ من «إماماً» فإنه صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها فيكونُ حالاً منها، إذ الأصلُ: إماماً للناسِ، فعلى هذا يتعلقُ بمحذوفٍ. والإمامُ:

---

(١) الكشاف ١/٣٠٩.

(٢) البيت ليزيد بن محمد الحارثي، وهو في المحتسب ٢/٢٢٠؛ والبحر ٧/٣٦١؛ والعيني ١/٣٨٥؛ والهمع ١/٦٥؛ والدرر ١/٤٣.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما

وهو في الكتاب ١/٩٦؛ الكامل ٢٠٦؛ وابن يعيش ٢/١٢٥؛ والدرر ٢/٢١٥.

(٤) الكتاب ١/٥٢.

اسمُ ما يُـؤْتَمُّ به أي يُقْصَدُ ويُتَّبَعُ كالإزار اسمُ ما يُـؤْتَزَرُ به، ومنه قيل لخيط البَنَّاء: «إمام»، ويكون في غيرِ هذا جَمْعاً لآمّ اسم فاعلٍ من أَمَّ يَؤُمُّ نحو: قائم وقِيام، ونائِم ونِيام وجائِع وجِياع.

قوله: «ومِنْ ذرِّيَّتي» فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أَنَّ «مِنْ ذريتي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ أولُ، والمفعولُ الثاني والعاملُ فيهما محذوفٌ تقديرُه: «قال واجْعَلْ فريقاً من ذريتي إماماً» قاله أبو البقاء[1]. الثاني: أنَّ «ومِنْ ذُرِّيَّتي» عطفٌ على الكافِ، كأنَّه قال: «وجاعلُ بعضِ ذريتي» كما يُقال لك: سَأُكْرِمك، فتقول: وزيداً. قال الشيخ[2]: «لا يَصِحُّ العطفُ على الكافِ لأنَّها مجرورةٌ، فالعطفُ عليها لا يكونُ إلا بإعادة الجارّ[3]، ولم يُعَدْ، ولأنَّ «مِنْ» لا يُمْكِنُ تقديرُ إضافةِ الجارِّ إليها لكونِها حرفاً، وتقديرُها مرادفةً لبعض حتى تَصِحَّ الإضافةُ إليها لا يَصِحُّ، ولا يَصِحُّ أن يقدَّرَ العطفُ من باب العطفِ على موضعِ الكاف لأنَّه نصبٌ فَتُجْعَلَ «مِنْ» في موضعِ نصبٍ لأنَّه ليسَ مِمَّا يُعْطَفُ فيه على الموضعِ في مذهبِ سيبويهِ لفواتِ المُحْرِزِ، وليسَ نظيرَ ما ذَكَر لأن الكاف في «سأكرمك» في موضعِ نصبٍ. الثالث: قال الشيخ[4]: «والذي يَقْتضيه المعنى أن يكونَ «مِنْ ذرِّيَّتي» متعلقاً بمحذوفٍ، التقديرُ: واجْعَلْ مِنْ ذرِّيَّتي إماماً لأنَّ «إبراهيم» فَهِمَ من قولِه: إني جاعلُك للناسِ إماماً الاختصاصَ، فسأل أَنْ يَجْعل مِنْ ذريتِه إماماً» فإنْ أرادَ الشيخُ التعلُّقَ الصناعيَّ فيتعدَّى «جاعل» لواحدٍ، فهذا ليسَ بظاهرٍ، وإن أرادَ التعلُّقَ المعنويَّ فيجوزُ أَنْ يريدَ ما يريده أبو البقاء. ويجوزُ أَنْ يكونَ «مِنْ ذرِّيَّتي» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأولِ فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، وجاز ذلك لأنه يَنْعَقِدُ من هذين الجزأين مبتدأٌ وخبرٌ

---

(١) الإملاء ١/٦١.
(٢) البحر ١/٣٧٦.
(٣) الجار هو: جاعل.
(٤) البحر ١/٣٧٧.

لو قلتَ: «مِنْ ذُرِّيَّتي إمامٌ» لصَحَّ. وقال ابن عطية[1]: «وقيل هذا منه على جهةِ الاستفهامِ عنهم أي: ومِنْ ذريتي يا ربِّ ماذا يكون؟ فيتعلَّقُ على هذا بمحذوفٍ، ولو قَدَّره قبل «مِنْ ذريتي» لكانَ أَوْلى لأنَّ ما في حَيِّز الاستفهامِ لا يتقدَّم عليه.

وفي اشتقاق «ذُرِّيَّة» وتصريفها كلامٌ طويلٌ يَحْتاج الناظرُ فيه إلى تأمُّل. اعلم أنَّ في «ذرية» ثلاثَ لغاتٍ: ضَمَّ الذالِ وكسرَها وفتحَها، وبالضمِّ قرأ الجمهورُ، وبالفتحِ قرأ[2] أبو جعفر المدني، وبالكسر قرأ زيد بن ثابت[3]. فأمَّا اشتقاقُها ففيه أربعةُ مذاهبَ، أحدُها: أنها مشتقةٌ من ذَرَوْتُ، الثاني: مِنْ ذَرَيْتُ، الثالث: من ذَرَأَ اللـهُ الخَلْقَ، الرابع: من الذرّ. وأَمَّا تصريفُها: فَذُرِّيَّة بالضمِّ إن كانَتْ من ذَرَوْتُ فيجوز فيها أَنْ يكونَ وزنها فُعُّولَة، والأصلُ: ذُرُّوْوَة فاجتمع واوان: الأولى زائدةٌ للمدِّ والثانيةُ لامُ الكلمةِ، فَقُلِبَتْ لامُ الكلمةِ ياءً تخفيفاً فصار اللفظُ ذُرُّوْيَة، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياء التي هي منقلبةٌ من لامِ الكلمةِ، وكُسِرَ ما قبل الياءِ وهي الراءُ للتجانُسِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ وزنُها فُعِّيلَة، والأصلُ: ذُرِّيْوَة، فاجتمعَ ياءُ المدِّ والواوُ التي هي لامُ الكلمةِ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغمت فيها ياءُ المدِّ. وإن كانت من ذَرَيْتُ لغةً في ذَرَوْتُ فيجوز فيها أيضاً أن يكون وزنُها فُعُّولَة أو فُعِّيلة كما تقدَّم، وإنْ كانَتْ فُعُّولة فالأصلُ ذُرُّوْيَة فَفُعِل به ما تقدَّم من القلبِ والإدغامِ، وإنْ كانَتْ فُعِّيْلَة فالأصلُ: ذُرِّيْيَة، فَأُدْغِمَتِ الياءُ الزائدةُ في الياءِ التي [هي] لامٌ. وإنْ كانَتْ من ذَرَأَ

(١) التفسير ١/٤١٢.
(٢) البحر ١/٣٧٧؛ الشواذ ٩ وضبط قراءته بالكسر.
(٣) زيد بن ثابت كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنصاري، أحد الذين جمعوا القرآن، توفي سنة ٤٥. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٦.

مهموزاً فوزنُها فُعِّيْلة والأصلُ: ذُرِّيْئَة فَخُفِّفتِ الهمزةُ بأَنْ أُبْدِلَتْ ياءً كهمزةِ خطيئة والنسيء، ثم أُدْغِمَتِ الياءُ الزائدةُ في الياء المُبْدَلَةِ من الهمزةِ.

وإن كانَتْ من الذَّرِّ فيجوزُ في وزنها أربعةُ أوجه، أحدُها: فُعْلِيَّة وتَحتمل هذه الياءُ أَنْ تكونَ للنسَبِ وغَيَّروا الذالَ من الفتحِ إلى الضمِّ كما قالوا في النَسَبِ إلى الدَّهْر: دُهْري وإلى السَّهْل: سُهْلي بضمِّ الدال والسين، وأَنْ تكونَ لغيرِ النسَبِ فتكونُ كقُمْرِيَّة. الثاني: أن يكونَ: فُعِّيْلَة كمُرِّيقَة، والأصلُ: ذُرِّيْرة، فَقُلِبَتِ الراءُ الأخيرةُ ياءً لتوالي الأمثال، كما قالوا تَسَرَّيْتُ وتَظَنَّيْتُ في تَسَرَّرْتُ وتَظَنَّنْتُ. الثالث: أن تكونَ فُعُّولة كَقُدُّوس وسُبُّوح، والأصلُ: ذُرُّوْرَة، فَقُلِبَتِ الراءُ ياءً لِما تقدَّم، فصارَ ذُرُّوْيَة، فاجْتَمَعَ واوٌ وياءٌ، فجاء القلبُ والإِدغامُ كما تقدَّم. الرابع: أن تكونَ فُعْلُولة والأصل: ذُرُّوْرَة، فَفُعِلَ بها ما تقدّم في الوجهِ الذي قبله.

وأمَّا ذِرِّيَّة بكسر الذال فإن كانت مِنْ ذَرَوْتُ فوزنُها فِعِّيْلَة، والأصل: ذِرِّيْوَة، فَأُبْدِلَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياءِ بعدَها، فإنْ كانَتْ من ذَرَيْتُ فوزنها فِعِّيْلة أيضاً، وإنْ كانَتْ من ذَرَأَ فوزنُها فِعِّيْلة أيضاً كبِطِّيْخة، والأصل ذِرِّيْئَة فَفُعِل فيها ما تقدَّم في المضمومةِ الدالِ، وإن كانَتْ من الذَّرِّ فتحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ وزنُها فِعْلِيَّة نسبةً إلى الذرّ على غيرِ قياسٍ في المضمومةِ. الثاني: أَنْ تكونَ فِعِّيْلَة، الثالث: أن تكونَ فِعْلِيلَة كحِلْتِيت(١) والأصلُ فيهما: ذِرِّيْرَة فَفُعِل فيهما ما تقدَّم من إبدالِ الراءِ الأخيرةِ ياءً والإِدغامِ فيها.

وأمَّا «ذَرِّيَّة» بفتحِ الذال: فإن كانَتْ مِنْ ذَرَوْتُ أو ذَرَيْتُ فوزنُها: فَعِّيْلَة كسَكِّينة(٢)، والأصلُ: ذَرِّيْوَة أو ذَرِّيْيَة، أو فَعُّولة والأصلُ: ذَرُّوْوَة أو ذَرُّوْيَة،

(١) الحلتيت: اسم نبات.

(٢) لعلها لغة في «سكينة» وتسمى بها بعض بنات العرب كما في اللسان: سكن.

فَعُعِل به ما تقدَّم في نَظيرِه، وإنْ كانَتْ مِنْ ذَرَأَ فـوزنُها: إمّا فَعِّيْلَة كسَكِّينة والأصلُ: ذَرِّيْئَة، وإمّا فعُّولة كخَرُّوبة[١] والأصلُ: ذَرُّوءَة ففُعِل به ما تقدَّم في نظيره. وإنْ كانَتْ من الذرّ ففي وَزْنِها أيضاً أربعةُ أوجهٍ أحدُها فَعْلِيَّة، والياءُ أيضاً تَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ للنسَبِ ولم يَشِذُّوا فيه بتغيير كما شَذُّوا في الضم والكسرِ وأَنْ لا يكون نحو: بَرْنِيَّة[٢]، الثاني: فَعُّولة كَخَرُّوبة والأصلُ ذَرُّوْرَة، الثالث: فَعِّيلة كسَكِّينة والأصلُ: ذَرِّيْرَة، الرابع: فَعْلُولة كبَكُّولَة[٣] والأصلُ: ذَرُّوْرَة أيضاً فَفُعِل به ما تقدَّم في نظيره، من إبدالِ الراءِ الأخيرةِ وإدغامِ ما قبلَها فيها وكُسِرَتِ الذالُ اتباعاً. وبهذا الضبطِ الذي فعلتُه اتَّضح القولُ في هذه اللفظةِ لغةً واشتقاقاً وتصريفاً، فإنَّ الناس قد استشكلوا هذه اللفظةَ بالنسبةِ لما ذكرْتُ، وغلِط أكثرهُم في تصريفِها بالنسبةِ إلى الأعمال التي قَـدَّمْتُها والحمد لله.

وأمَّا مَنْ بناها على فَعْلَة مثلَ جَفْنَة فإنها عنده من ذَرَيْتُ. والذُّرِّيَّةُ: النَّسْلُ يقع على الذكور والإِناث والجمع الذَراري، وزعم بعضُهم أنها تقع على الآباء كوقوعِها على الأبناء مستدلاً بقوله: «وآيةٌ لهم أنَّا حَمَلْنا ذرِّيَّتهم في الفُلْكِ المشحون»[٤] يعني نوحاً ومَنْ معه وسيأتي ذلك في موضِعِه.

قوله: «قال لا ينال عهدي الظالمين» الجمهورُ على نصبِ «الظالمين» مفعولاً و«عَهْدي» فاعلٌ، أي: لا يَصِلُ عهدي إلى الـظالمين فيدرِكَهم. وقرأ[٥] قتادة والأعمش وأبو رجاء / : «والظالمون» بالفاعليـة، و«عهدي» [٥٢/أ]

(١) خروبة: حصن مشرف على عكا. اللسان: خرب.

(٢) البرني: ضرب من التمر.

(٣) الأصل: كبكو، والتصويب من أبـي حيان في البحر، والبكيلة: الجاف من الأقط ولم أقع على اللفظ: «بكولة».

(٤) الآية ٤١ من سورة يس.

(٥) الشواذ ٩؛ البحر ٣٧٧/١، ونسبها القرطبـي إلى ابن مسعود وطلحة بن مصـرف ١٠٨/٢.

مفعولٌ به، والقراءتان ظاهرتان، إذ الفعلُ يَصِحُّ نسبتُه إلى كلٍّ منهما فإنَّ مَنْ نالَكَ فقد نِلْتَه. والنَّيْلُ: الإدراك وهو العَطاءُ أيضاً، نال ينال نَيْلاً فهو نائل.

آ. (١٢٥) **قوله تعالى: ﴿وإذْ جَعَلْنا البيتَ﴾**: «إذ» عَطْفٌ على «إذْ» قبلَها، وقد تقدَّم الكلامُ فيها، و«جَعَلْنا» يحتمل أن يكونَ بمعنى «خَلَقَ» و «وَضَعَ» فيتعدَّى لواحدٍ وهو «البَيْت»، ويكون «مَثابةً» نصباً على الحالِ، وأن يكونَ بمعنى صَيَّر فيتعدَّى لاثنين، فيكون «مثابةً» هو المفعولُ الثاني.

والأصلُ في «مَثابة» مَثْوَبة[1]، فَأُعِلَّ بالنقلِ والقلبِ، وهل هو مصدرٌ أو اسمُ مكانٍ قولان؟ وهل الهاءُ فيه للمبالغةِ كعَلَّامة ونسَّابة لكثرةِ مَنْ يَثُوب إليه أي يرجع أو لتأنيث المصدرِ كمقامة أو لتأنيثِ البقعة؟ ثلاثةُ أقوال، وقد جاء حَذْفُ هذه الهاءِ قال ورقة بن نوفل[2]:

٧١٢ ــ مَثَابٌ لِأَفْناءِ القبائلِ كلِّها   تَخُبُّ إليها اليَعْمَلاتُ الذَّوامِلُ

وقال[3]:

٧١٣ ــ جَعَلَ البيتَ مثاباً لهُمُ   ليس منه الدهرَ يَقْضُون الوطَرْ

وهل معناه من ثابَ يَثُوب أي: رَجَع، أو من الثوابِ الذي هو الجزاء؟ قولان أظهرُهما أوَّلُهما. وقرأ[4] الأعمش وطلحة: «مَثَاباتٍ» جَمْعاً، ووجهُه أنه مثابةٌ لكلِّ واحدٍ من الناس.

---

(١) في الأصل: «مَثْوُبة» وهو سهو فالواو في الأصل مفتوحة ولذلك نقلت الفتحة إلى الثاء الساكنة ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها فأصبحت: مثابة. وانظر: معاني القرآن للزجاج ١/١٨٦.

(٢) وينسب أيضاً لأبي طالب، وهو في اللسان: ثوب؛ والقرطبي ٢/١١٠. ومثاب: أي الموضع الذي يثاب إليه أي يرجع، والخبب: نوع من الجري، واليعملات: النوق السريعة. والذّامِلة: السريعة.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٣٨٠.

(٤) البحر ١/٣٨٠؛ والقرطبي ٢/١١٠؛ والشواذ ٩.

قوله: «للناسِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لمثابة ومَحَلُّه النصبُ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بجَعَلَ أي: لأجلِ الناسِ يعني مناسكَهم.

قوله: «وأَمْناً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه عَطْفٌ على «مَثَابة» وفيه التأويلاتُ المشهورةُ: إمَّا المبالغةُ في جَعْلِه نفسَ المصدر، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا أَمْن، وإمَّا على وقوعِ المصدرِ موقعَ اسمِ الفاعل أي: آمِناً، على سبيل المجاز كقوله: «حَرَماً آمِناً»[1]. والثاني: أنه معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: وإذ جَعَلْنَا البيتَ مثابةً فاجْعَلوه آمِناً لا يعتدي فيه أحدٌ على أحد. والمعنى: أن الله جَعَلَ البيتَ محترماً بحكمه، وربما يُؤَيِّد هذا بقراءَةِ: «اتَّخِذوا» على الأمرِ فعلى هذا يكونُ «وأَمْناً» وما عَمِل فيه من باب عطفِ الجملِ عُطِفَت جملةٌ أمريةٌ على خبريةٍ، وعلى الأول يكون من عطف المفردات.

قوله: «واتَّخذوا» قرأ[2] نافعٌ وابنُ عامر: «واتَّخذوا» فعلاً ماضياً على لفظ الخبر، والباقون على لفظِ الأمرِ. فأمَّا قراءةُ الخبرِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه معطوفٌ على «جَعَلْنا» المخفوض بـ«إذ» تقديراً فيكون الكلامُ جملةً واحدةً. الثاني: أنه معطوفٌ على مجموعِ قوله: «وإذ جَعَلْنا» فيحتاجُ إلى تقديرِ «إذ» أي: وإذ اتخذوا، ويكون الكلامُ جملتين. الثالث: ذكره أبو البقاء[3] أن يكونَ معطوفاً على محذوفٍ تقديرُه: فثابوا واتخذوا.

وأمَّا قراءةُ الأمرِ ففيها أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها عَطْفٌ على «اذكروا» إذا قيل بأنَّ الخطابَ هنا لبني إسرائيل، أي: اذكروا نعمتي واتخذوا. والثاني:

---

(١) الآية ٦٧ من العنكبوت: «أولم يروا أنَّا جَعَلْنا حَرَماً آمنا».

(٢) السبعة ١٦٩؛ والكشف ١/٢٦٣؛ والبحر ١/٣٨٠.

(٣) الإملاء ١/٦٢.

أنها عطفٌ على الأمر الذي تَضَمَّنه قولُه: «مثابةً» كأنه قال: ثُوبوا واتَّخِذوا، ذكرَ هذين الوجهين المهدوي. الثالث: أنه معمولٌ لقولٍ محذوفٍ أي: وقُلْنا اتَّخِذوا إن قيل بأنَّ الخطابَ لإبراهيمَ وذرِّيَّتِه أو لمحمدٍ عليه السلام وأمَّتِه. الرابع: أن يكونَ مستأنفاً ذكرَه أبو البقاء(١).

قوله: «مِنْ مَقَامِ» في «مِنْ» ثلاثة أوجه، أحدُها: أنها تبعيضيةٌ وهذا هو الظاهرُ. الثاني: أنها بمعنى في. الثالث: أنها زائدةٌ على قولِ الأخفش(٢). وليسا بشيء. والمَقامُ هنا مكانُ القيامِ، وهو يَصْلُح للزمانِ والمصدر أيضاً. وأصلُه: «مَقْوَم» فأُعِلَّ بنَقْلِ حركةِ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها وقَلْبِها ألفاً، ويُعَبَّرُ به عن الجماعةِ مجازاً كما يُعَبَّر عنهم بالمجلسِ قال زهير(٣):

٧١٤ ــ وفيهمْ مَقاماتٌ حِسانٌ وجوهُهمْ وأَنْدِيَةٌ يَنْتـابُها القـولُ والفِعْلُ

قوله: «مُصَلًّى» مفعولُ «اتَّخِذوا»، وهو هنا اسمُ مكانٍ أيضاً، وجاءَ في التفسير بمعنى قِبْلة. وقيل: هو مصدرٌ، فلا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: مكانَ صلاة، وألفُه منقلبةٌ عن واوٍ، والأصلُ: «مُصَلَّوَ» لأنَّ الصلاةَ من ذواتِ الواوِ كما تقدَّم أولَ الكتابِ(٤).

قوله: «وإسماعيلَ» إسماعيل عَلَمٌ أعجميٌّ وفيه لغتان: اللامُ والنونُ وعليه قولُ الشاعر(٥):

٧١٥ ــ قال جواري الحَيِّ لمَّـا جِينا هـذا وربِّ البيتِ إسمـاعينـا

(١) الإملاء ١/٦٢.
(٢) لم يشر إلى زيادتها في معاني القرآن هنا، وانظر مذهبه في زيادة «من» ص ٩٨.
(٣) ديوانه ١١٣؛ والقرطبي ٢/١١٢.
(٤) انظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٣٧٣. وثمة رواية ثانية للبيت تقدمت برقم ١٦٨.

ويجمع على: سَماعِلة وسَماعيل وأساميع. ومن أَغْرَبِ ما نُقِلَ في التسمية به أنَّ إبراهيمَ عليه السلام لمَّا دعا الله أَنْ يرزقَه ولداً كان يقول: اسْمَعْ إيل اسْمَعْ إيل، وإيـل هو الله تعالى فَسَمَّى ولدَه بذلك.

قوله: «أَنْ طَهِّرا» يَجوزُ في «أَنْ» وَجْهان، أحدُهما أنَّها تفسيريةٌ لجملةِ قوله: «عَهِدْنا» فإنَّه يتضمَّنُ معنى القولِ لأنَّه بمعنى أَمَرْنا أو وَصَّيْنا فهي بمنزلةِ «أي» التي للتفسيرِ، وشرطُ «أَنْ» التفسيريةِ أَنْ تَقَعَ بعدما هو بمعنى القولِ لا حروفِه. وقال أبو البقاء[1]: «والمفسِّرةُ تقعُ بعد القولِ وما كان في معناه. وقد غَلِطَ في ذلك، وعلى هذا فلا محلَّ لها من الإعرابِ. والثاني: أن تكونَ مصدريةً وخَرَجَتْ عن نظائرِها في جوازِ وَصْلِها بالجملةِ الأمريَّة قالوا: «كتبْتُ إليه بأَنْ قُمْ» وفيها بحثٌ ليس هذا موضعَه، والأصلُ: بأَنْ طَهِّرا، ثم حُذِفَتِ الباءُ فيَجيءُ فيها الخلافُ المشهورُ من كونِها في محلِّ نصبٍ أو خفضٍ. و «بيتي» مفعولٌ به أُضيف إليه تعالى تشريفاً. والطائفُ اسم فاعلٍ من طَاف يَطُوف، ويقال: أَطَاف رباعياً، قال[2]:

٧١٦ ـ أَطَافَتْ به جَيْلانُ عند قِطاعِه . . . .

وهذا من باب فَعَل وأَفْعَل بمعنىً. والعُكوفُ لغةً: اللزومُ واللَّبْثُ، قال[3]:

٧١٧ ـ . . . . عليه الطيرُ ترقبُه عُكوفا

(١) الإملاء ١/٦٢.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٥٨ وعجزه:

تَـرَدَّدُ فيه العينُ حتى تَحَيَّرا

وعند قطاعه: عند انصرافه.

(٣) البيت للمرار الأسدي وصدره:

أنا ابن التارك البكريِّ بشرٍ

وهو في الكتاب ١/٩٣؛ وابن يعيش ٣/٧٢؛ والخزانة ٢/١٩٣.

وقال[1]:

٧١٨ ـ عَكْفَ النَّبيطِ يَلْعَبُون الفَنْزَجا

ويقال: عَكَفَ يَعْكُف ويعكِف، بالفتحِ في الماضي والضمِّ والكسرِ في المضارع، وقد قُرِىء[2] بهما. و «السجودُ» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنه جمع ساجِد نحو: قاعِد وقُعود، وراقِد ورُقُود، وهو مناسبٌ لِما قبله. والثاني: أنه مصدرٌ نحو: الدُّخول والقُعود، فعلى هذا لا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي السجودِ ذكرَه أبو البقاء[3].

وعَطَفَ أحد الوصفينِ على الآخر في قوله: الطائفين والعاكفين لتباينِ ما بينهما، ولم يَعْطِفْ إحدى الصفتينِ على الأخرى في قوله: الرُّكَّعِ السجودِ، لأنَّ المرادَ بهما شيءٌ واحدٌ وهو الصلاةُ إذ لو عَطَفَ لَتُوُهِّم أنَّ كلَّ واحدٍ منهما عبادةٌ على حِيالها، وجَمَعَ صفتين جَمْعَ سلامة وأُخْرَيَيْنِ جمع تكسيرٍ لأجلِ المقابلةِ وهو نوعٌ من الفَصاحةِ، وأخَّر صيغةَ فُعول على فُعَّلَ لأنها فاصلة[4].

آ. (١٢٦) **قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ هذا بلداً آمِناً﴾**: الجَعْلُ هنا بمعنى التصيير فيتعدَّى لاثنين فـ «هذا» مفعولٌ أولُ و «بلداً» مفعولٌ ثانٍ، والمعنى: اجْعَلْ هذا البلدَ أو هذا المكانَ. و «آمناً» صفةٌ أي ذا أَمْن نحو: «عيشةٌ راضيةٌ» أو آمِناً مَنْ فِيه نحو: ليلةٌ نائمٌ. / والبلدُ معروفٌ وفي تسميته قولان، أحدُهما: [٥٢/ب]
أنه مأخوذٌ من البَلْدِ. والبَلْدُ في الأصل: الصَّدْر يقال: وضَعَتِ الناقةُ بَلْدَتها إذا

(١) البيت للعجاج وقبله:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذا حَجا

وهو في ديوانه ٢/ ٢٤؛ والقرطبي ٢/ ١١٤، والفنزج: رقصة للعجم.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو في رواية بالكسر، والباقون بالضم، وذلك في آية الأعراف ١٣٨ «على قومٍ يعكفون على أصنامٍ لهم». انظر: السبعة ٢٩٢.

(٣) الإملاء ١/ ٦٢.

(٤) جمعا السلامة الطائفين والعاكفين، وفُعول سجود، وفُعَّل رُكَّع.

بَرَكَتْ أي: صدرَها، والبَلَدُ صدرُ القُرى فسُمِّي بذلك. والثاني: أنَّ البلدَ في الأصل الأثَرُ ومنه: رجلٌ بَليد لتأثير الجهل فيه، وقيل لِبَرْكَةِ البعيرِ «بَلْدَة» لتأثيرِها في الأرض إذا بَرَك قال[1]:

٧١٩ ـ أُنيخَتْ فألْقَتْ بَلْدَةً فوق بلْدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلَّا بُغامُها

قوله: «مَنْ آمَنَ» بدلُ بعضٍ من كل وهو «أهلَه» ولذلك عادَ فيه ضميرٌ على المُبْدَلِ منه، و«مِنْ» في «مِن الثمرات» للتبعيضِ. وقيل: للبيانِ، وليس بشيءٍ إذ لم يتقدَّمْ مُبْهَمٌ يبيِّنُ بها.

قولُه: «ومَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُه» يجوزُ في «مَنْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ موصولةً، وفي محلِّها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أنَّها في محلِّ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه، قال اللهُ وأرزقُ مَنْ كَفَرَ، ويكونُ «فأمتِّعُه» معطوفاً على هذا الفعلِ المقدَّرِ. والثاني من الوجهين: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداء و«فأمتِّعُه» الخبرَ، دَخَلَت الفاءُ في الخبرِ تشبيهاً له بالشرطِ، وسيأتي أنَّ أبا البقاء يمنعُ هذا والردُّ عليه. الثاني من الثلاثةِ الأوجهِ[2]: أن تكونَ نكرةً موصوفةً ذكرَه أبو البقاء[3]، والحكمُ فيها ما تقدَّم من كونها في محلِّ نصبٍ أو رفع. الثالث: أن تكونَ شرطيةً ومحلُّها الرفعُ على الابتداءِ فقط، و«فأمتِّعُه» جوابُ الشرط.

ولا يجوزُ في «مَنْ» في جميع وجوهِها أَنْ تكونَ منصوبةً على الاشتغال، أمَّا إذا كانَتْ شرطاً فظاهرٌ لأنَّ الشرطيةَ إنما يفسِّر عاملَها فعلُ الشرطِ لا الجزاءُ، وفعلُ الشرطِ هنا غيرُ ناصبٍ لضميرِها بل رافعُه، وأمَّا إذا كانت موصولةً فلأنَّ

---

(١) تقدم برقم ٥٧٨.

(٢) تعريف «الثلاثة» هنا على لغة ضعيفة، والصحيح تعريف المضاف إليه لأن الإضافة هنا محضة ويمتنع فيها تعريف المضاف بأل.

(٣) الإملاء ١/ ٦٢.

الخبرَ الذي هو «فأمتِّعه» شبيهٌ بالجَزاء ولذلك دَخَلَتْه الفاءُ، فكما أن الجزاءَ لا يفسِّر عاملاً فما أشبهَه أَوْلى بذلك، وكذا إذا كانَتْ موصوفةً فإنَّ الصفةَ لا تُفَسِّرُ. وقال أبو البقاء[1]: «لا يجوزُ أن تكونَ «مَنْ» مبتدأ و «فأمتِّعُه» الخبرَ، لأنَّ «الذي» لا تدخُل الفاءُ في خبرها إلا إذا كان الخبرُ مُسْتَحِقّاً بالصلةِ نحو: الذي يأتيني فله درهمٌ، والكفرُ لا يَسْتَحِقُّ به التمتُّعُ، فإنْ جَعَلْتَ الفاءَ زائدةً على قولِ الأخفش جازَ، أو [جعلت][2] الخبرَ محذوفاً و «فأمتِّعُه» دليلاً عليه جاز، تقديرُه: ومَنْ كَفَرَ أرزُقُه فَأمتِّعه. ويجوز أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً والفاءُ جوابَها. وقيل: الجوابُ محذوفٌ تقديرُه: ومَنْ كَفَرَ أرزُقْ، و «مَنْ» على هذا رفعٌ بالابتداءِ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ منصوبةً لأن أداةَ الشرطِ لا يَعْمل فيها جوابُها بل فعلُ الشرطِ». انتهى.

أمَّا قولُه: «لأنَّ الكفرَ لا يَسْتَحِقُّ به التمتُّعُ» فليس بِمُسَلَّم، بل التمتعُ القليلُ والمصيرُ إلى النار مُسْتَحِقَّان بالكفرِ، وأيضاً فإنَّ التمتعَ وإنْ سَلَّمْنا أنَّه ليس مُسْتَحِقاً بالكفر، ولكن قد عُطِفَ عليه ما هو مُسْتَحِقٌّ به وهو المصيرُ إلى النار فناسَبَ ذلك أنْ يَقَعا جميعاً خبراً، وأيضاً فقد ناقَض كلامَه لأنه جَوَّز فيها أن تكونَ شرطيةً، وهل الجزاءُ إلا مُسْتَحِقٌّ بالشرط ومُتَرَتِّبٌ عليه فكذلك الخبرُ المُشَبَّهُ به. وأما تجويزُه زيادةَ الفاءِ وحَذْفَ الخبر أو جوابَ الشرطِ فأوجهٌ بعيدة لا حاجةَ إليها. وقرىء[3]: أُمْتِعُه مخففاً من أَمْتَع يُمْتِعُ وهي قراءةُ ابنِ عامرٍ، وفَأُمْتِعْه بسكونِ العينِ وفيها وجهان، أحدُهما: أنه تخفيفٌ كقوله[4]:

٧٢٠ ـ فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ....

(١) الإملاء ١/٦٢.
(٢) زيادة للبيان من الإملاء.
(٣) السبعة ١٧٠؛ الكشف ١/٢٦٥؛ البحر ١/٣٨٤.
(٤) تقدم برقم ٤٧٠.

والثاني: أنَّ الفاءَ زائدةٌ وهو جوابُ الشرط فلذلك جُزِمَ بالسكونِ. وقرأ[1] ابنُ عباس ومجاهد «فَأَمْتِعْه ثم اضْطَرَّه» على صيغةِ الأمر فيهما، ووجهُها أَنْ يكونَ الضميرُ في «قال» لإبراهيم، يعني سأَلَ ربَّه ذلكَ، و «مَنْ» على هذه القراءة يجوز أن تكونَ مبتدأ وأن تكونَ منصوبةً على الاشتغال بإضمارِ فعلٍ سواءً جَعَلْتَها موصولةً أو شرطيةً، إلا أنك إذا جَعَلْتَها شرطيةً قَدَّرْتَ الناصبَ لها متأخراً عنها لأنَّ أداة الشرط لها صدرُ الكلامِ.

وقال الزمخشري[2]: «ومَنْ كفرَ» عَطْفٌ على «مَنْ آمَنَ» كما عَطَفَ «ومِنْ ذريتي» على الكافِ في «جاعِلُك». قال الشيخ[3]: أمَّا عطفُ «مَنْ كَفَر» على «من آمَنَ» فلا يَصِحُّ لأنه يتنافىٰ تركيبُ الكلامِ، لأنه يصيرُ المعنى: قال إبراهيم: وارزُقْ مَنْ كَفَرَ لأنه لا يكونُ معطوفاً عليه حتى يُشْرِكَه في العامل، و «من آمن» العامل فيه فعلُ الأمر وهو العاملُ في «ومَنْ كفر»، وإذا قَدَّرْتَه أمراً تنافىٰ مع قوله «فَأُمَتِّعه» لأنَّ ظاهرَ هذا إخبارٌ من اللهِ بنسبةِ التمتع والإلجائهم إليه تعالى وأنَّ كلاًّ من الفعلين تضمَّن ضميراً[4]، وذلك لا يجوزُ إلا على بُعْدٍ بأن يكون بعد الفاء قولٌ محذوفٌ فيه ضميرٌ لله تعالى أي: قال إبراهيم وارزُقْ مَنْ كفر، فقال الله أمتِّعُه قليلاً ثم اضطرُّه، ثم ناقَضَ الزمخشري قوله هذا أنه عَطَفَ على «مَنْ» كما عَطَفَ «ومِنْ ذرِّيتي» على الكاف في «جاعِلك» فقال: «فإنْ قُلْتَ لِمَ خَصَّ إبراهيمُ المؤمنينَ حتى رَدَّ عليه؟ قلت: قاسَ الرزقَ على الإمامة فعَرَف الفرْقَ بينهما بأنَّ الإمامَة لا تكون للظالِم، وأمَّا الرزقُ فربما يكون استدراجاً، والمعنى: قال وأرزقُ مَنْ كفر

---

(١) ابن عطية ١/٤١٩؛ البحر ١/٣٨٤؛ الشواذ ٩.

(٢) الكشاف ١/٣١٠.

(٣) البحر ٢/٣٨٥.

(٤) عبارة البحر: «ضمير الله تعالى».

فأمتِّعه» فظاهرُ قولِه «والمعنى قال» أنَّ الضمير في «قال» لله تعالى، وأنَّ «مَنْ كَفَرَ» منصوبٌ بالفعلِ المضارعِ المسندِ إلى ضميرِ المتكلِّم».

و «قليلاً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو زمانٍ، وقد تقدَّم له نظائرُ واختيار سيبويه[1] فيه. وقرأ الجمهور: «أضطَرُّه» خبراً. وقرأ يحيى بن وثاب[2]: «إضطرُّه» بكسرِ الهمزةِ، ووجهُها كسرُ حرفِ المضارعةِ كقولهم في أخال: إخالُ. وقرأ ابن مُحَيْصِن: «أطَّرُّه» بإدغامِ الضادِ في الطاءِ نحو: اطّجع في اضطجع، وهي مرذولةٌ لأن الضادَ من الحروفِ الخمسةِ التي يُدْغَمُ فيها ولا تُدْغَم هي في غيرها وهي حُروف: ضم شغر نحو: اطَّجع في اضطجع [قاله الزمخشري[3]، وفيه نظرٌ، فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، أدغم أبو عمرو الداني اللام في «يغفر لكم»[4]، والضاد في الشين: «لبعض شأنهم»[5]، والشين في السين: «العرش سبيلاً»[6]، وأدغم الكسائي الفاء في الباء: «نخسف بهم»[7]، وحكى سيبويه[8] أن «مُضَّجعاً» أكثر فدل على أن «مُطَّجعاً» كثير][9]. وقرأ يزيد[10] بن أبـي حبيب: «أضطُرُّه» بضم الطاء كأنه للإتباع. وقرأ أُبَـيّ: «فَنُمَتِّعُه ثم نَضْطَرُّه» بالنون.

---

(١) انظر الورقة ٣٩ أ؛ الآية ٨٨ من البقرة، واختيار سيبويه النصب على الحال.

(٢) الشواذ ٩؛ البحر ١/٣٨٦، ونسبها ابن عطية ١/٤١٨ إلى ابن عامر.

(٣) الكشاف ١/٣١١، وانظر مذاهب القراء في الإدغام: السبعة ٢٢؛ والبحر ١/٣٨٦.

(٤) الآية ٤ من نوح. وقوله الداني لعله سهو والصواب ابن العلاء.

(٥) الآية ٦٢ من النور.

(٦) الآية ٤٢ من الإسراء.

(٧) الآية ٩ من سبأ.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٢.

(٩) ما بين معقوفين غير واضح في مصورة الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(١٠) يزيد بن سويد مفتي مصر، كان حافظاً للحديث توفي سنة ١٢٨، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٥/١٨٤؛ والأعلام ٩/٢٣٦.

واضْطَرَّ افتعَل من الضُرِّ، وأصلُه: اضْتَرَّ فأُبدلت التاءُ طاءً لأن تاء الافتعال تُبْدل طاءً بعد حروفِ الإطباق وهو متعدٍّ، وعليه جاء التنزيل، وقال[1]:

٧٢١ ـ اضطَرَّكَ الحِرْزُ مِنْ سَلْمىٰ إلى أَجَإٍ . . . .

والاضطرارُ: الإلجاءُ والإلزازُ إلى الأمرِ المكروهِ.

قوله: «وبئس المصيرُ» «المصيرُ» فاعل والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: النارُ. ومصير: مَفْعِل من صار يصير، وهو صالحٌ للزمانِ والمكانِ، وأمَّا المصدرُ فقياسُه الفتحُ لأنَّ ما كُسِر عينُ مضارِعِه فقياسُ ظرفَيْه الكسرُ ومصدرُه الفتحُ / . ولكن النحويين اختلفوا فيما كانَتْ عينُه ياءً على ثلاثةِ [٥٣/أ] مذاهبَ، أحدها: أنه كالصحيحِ وقد تقدَّم. والثاني: أنه مُخَيَّرٌ فيه. والثالث: أن يُتبع المسموعُ فما سُمِعَ بالكسرِ أو الفتح لا يتَعَدَّى، فإنْ كان «المصيرُ» في الآية اسمَ مكانٍ فهو قياسي اتفاقاً، والتقدير: وبِئْسَ المصيرُ النارُ كما تقدَّم، وإن كان مصدراً على رأي مَنْ أجازه فالتقدير: وبِئْسَ الصيرورةُ صَيْرورتُهم إلى النار.

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿وإذْ يَرْفَع﴾**: «إذ» عطفٌ على «إذ» قبلها فالكلامُ فيهما واحِدٌ، و«يرفعُ» في معنى رفَعَ ماضياً، لأنَّها من الأدواتِ المخلِّصةِ المضارعَ للمُضِيّ. وقال الزمخشري[2]: «هي حكايةُ حالٍ ماضية» قال الشيخ[3]: «وفيه نظرٌ». والقواعدُ: جمع قاعدة وهي الأساس والأصل لِما فوقُ، وهي صفةٌ غالبة ومعناها الثابتة، ومنه «قَعَّدكَ الله» أي: أسأل الله

---

(١) لم أهتد إلى تمامه، وهو في اللسان: أجأ، والبحر ٣٧٣/١، واحترز من كذا: تَوَقَّى منه، وسلمى وأجأ: جبلان.

(٢) الكشاف ٣١١/١.

(٣) البحر ٣٨٧/١.

تَثْبيتك، ومعنى رَفْعِها البناءُ عليها، لأنه إذا بُني عليها نُقِلَتْ من هيئة الانخفاض إلى الارتفاع. وأمّا القواعدُ من النساء فمفردُها «قاعِد» من غير تاءٍ لأنَّ المذكر لا حظَّ له فيها إذ هي من: قَعَدَتْ عن الزوج. ولم يقل «قواعد البيت» بالإضافة لِما في البيان بعد الإبهام من تفخيمِ شَأْنِ المبيَّن.

قوله: «من البيتِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بـ «يرفع» ومعناها ابتداءُ الغايةِ. والثاني: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «القواعدِ» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: كائنةً من البيت، ويكون معنى «مِنْ» التبعيضَ.

قوله: «وإسماعيلُ» فيه قولان، أحدُهما ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه عطفٌ على «إبراهيم» فيكونُ فاعلاً مشاركاً له في الرفعِ، ويكونُ قولُه: «ربَّنا تقبَّلْ مِنّا» في محلِّ نَصْب بإضمار القولِ، ذلك القولُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ منهما أي: يَرْفَعان يقولان: ربَّنا تقبَّلْ، ويؤيِّد هذا قراءةُ عبدالله[1] بإظهار فعلِ القولِ، قرأ: «يقولان ربَّنا تقبَّلْ» أي: قائِلين ذلك، ويجوز ألَّا يكونَ هذا القولُ حالاً بل هو جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها، ويكونُ هو العاملَ في «إذ» قبله، والتقديرُ: يقولان ربَّنا تقبَّلْ إذ يرفعان أي: وقتَ رَفْعِهما.

والثاني: الواوُ واوالحالِ، و«إسماعيلُ» مبتدأٌ وخبرُهُ قولٌ محذوفٌ هو العاملُ في قولِه: «ربَّنا تَقبَّلْ» فيكونُ «إبراهيم» هو الرافعَ، و«إسماعيلُ» هو الداعيَ فقط، قالوا: لأنَّ إسماعيلَ كان حينئذٍ طفلاً صغيراً، وَرَوْوه عن علي عليه السلام. والتقديرُ: وإذ يرفع إبراهيمُ حالَ كونِ إسماعيل يقول: ربَّنا تقبَّلْ منا. وفي المجيء بلفظِ الربِّ تنبيهٌ بذِكْرِ هذه الصفةِ على التربيةِ والإصلاح. وتقبَّلْ بمعنى اقبَلْ، فتفعَّلْ هنا بمعنى المجرَّد. وتقدَّم الكلام على نحوِ «إنك أنتَ السميعُ» من كون «أنت» يجوزُ فيه التأكيدُ والابتداءُ

---

(1) البحر ١/٣٨٨، ابن عطية ١/٤٢١.

والفصلُ، وتقدَّمت صفةُ السمع وإن كان سؤالُ التقبُّلِ متأخراً عن العمل للمجاوَرَةِ، كقولِه: «يوم تَبْيَضُّ وجوهٌ وتَسْوَدُّ وجوهٌ، فأمَّا الذين اسْوَدَّت»(١) وتأخَّرت صفةُ العِلْمِ لأنَّها فاصلةٌ، ولأنَّها تَشْمَل المسموعاتِ وغيرَها.

قوله: «مُسْلِمَيْن» مفعولٌ ثان للجَعْل لأنَّه بمعنى التصيير، والمفعولُ الأولُ هو «نا» وقرأ ابن عباس(٢) «مسلِمين» بصيغةِ الجمع، وفي ذلك تأويلان أحدُهما: أنهما أَجْرَيَا التثنية مُجْرَى الجمعِ، وبه استدلَّ مَنْ يَجْعَلُ التثنيةَ جمعاً. والثاني: أنهما أرادا أنفسهما وأهلَهما كهاجر.

قوله «لك» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّق بمُسْلِمَيْن، لأنه بمعنى نُخْلِصُ لك أوجهَنَا نحو: «أسلمتُ وجهيَ لله» فيكونَ المفعولُ محذوفاً لفَهْمِ المعنى. والثاني: أنه نعتٌ لِمُسْلِمَيْن، أي: مُسْلِمَيْن مستقِرَّيْنِ لك أي: مستسلمَيْن، والأولُ أقوى معنىً.

قوله: «ومِنْ ذرِّيَّتنا أمةً مسلمةً» فيه قولان، أحدهُما ـ وهو الظاهر ـ أنَّ «مِنْ ذريتنا» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ أولُ، و «أمة مسلمة» مفعولٌ ثان تقديرُه: واجْعَلْ فريقاً من ذريتنا أمةً مسلمةً. وفي «من» حينئذ ثلاثة أقوالٍ، أحدُها: أنها للتبعيض، والثاني ـ أجازه الزمخشري ـ(٣) أن تكونَ للتبيين، قال: كقولِه: «وَعَدَ الله الذين آمنوا(٤) منكم». الثالث: أن تكون لابتداءِ غايةِ الجَعْل، قاله أبو البقاء(٥).

الثاني من القولَيْن: أن يكونَ «أمَّةً» هو المفعولَ الأولَ، و «مِنْ ذريتنا»

---

(١) الآية ١٠٦ من آل عمران.
(٢) وعوف الأعرابي. انظر البحر ١/٣٨٨؛ ابن عطية ١/٤٢.
(٣) الكشاف ١/٣١١.
(٤) الآية ٥٥ من النور.
(٥) الإملاء ١/٦٣.

حالٌ منها؛ لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّم عليها انتصَبَ حالاً، و «مُسْلِمَةً» هو المفعولُ الثاني، والأصل: «واجعَلْ أمةً من ذريتنا مسلمةً»، فالواو داخلةٌ في الأصلِ على «أمة» وإنما فَصَلَ بينهما بقوله: «مِنْ ذرِّيَّتنا» وهو جائزٌ لأنَّه من جملةِ الكلامِ المعطوفِ، وفي إجازتِه ذلك نظرٌ، فإنَّ النحويين كأبي علي وغيره منعوا الفصلَ بالظرفِ بين حرفِ العطفِ إذا كان على حرفٍ واحدٍ وبين المعطوفِ، وجَعَلوا قولَه[1]:

٧٢٢ ـ يوماً تَراها كشِبْه أَرْدِيَةِ الـ ـعَصْبِ ويوماً أَديمَها نَغِلا

ضرورةً فالفصلُ بالحالِ أبعدُ، وصار ما أجازه نظيرَ قولك: «ضَرَبَ الرجلَ ومتجردةً المرأةَ زيدٌ» وهذا غيرُ فصيحٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ «اجعَلْ» المقدرةُ بمعنى اخلُقْ وأوجِدْ، فيتعدَّى لواحدٍ ويتعلَّقَ «من ذريتنا» به، ويكونُ «أمةً» مفعولاً به؛ لأنه إنْ كان مِنْ عطفِ المفردات لَزِمَ التشريكُ في العاملِ الأولِ والعاملُ الأولُ ليس معناه «اخلُقْ» إنما معناه صيِّر، وإن كان من عطفِ الجملِ فلا يُحْذَفُ إلا ما دَلَّ عليه المنطوقُ، والمنطوقُ ليس بمعنى الخَلْقَ فكذلك المحذوفُ، ألا تراهم مَنَعوا في قوله: «هو الذي يُصَلِّي عليكم وملائكتُه»[2] أن يكونَ التقديرُ: وملائكتُه يُصَلُّون لاختلافِ مدلولِ الصلاتين، وتأوَّلوا ذلك على قَدْرٍ مشتركٍ بينهما، وقوله «لكَ» فيه الوجهان المتقدمان بعد «مسلِمَيْنِ».

قوله: «وأَرِنا مناسِكَنا» الظاهرُ أن الرؤيةَ هنا بَصَرِيَّة، فرأى في الأصلِ يتعدَّى لواحدٍ، فلمّا دَخَلَتْ همزةُ النقلِ أكْسبتها مفعولاً ثانياً، فـ «نا» مفعولٌ أولُ، و«مناسِكَنا» مفعولٌ ثانٍ. وأجاز الزمخشري[3] أن تكون منقولةً من «رأى»

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٣٣؛ والخصائص ٢/٣٩٥؛ واللسان: نغل. والبيت في وصف نبات الأرض. نَغِل وجه الأرض: إذا تهشم من الجُدوبة.

(٢) الآية ٤٣ من الأحزاب.

(٣) الكشاف ١/٣١١.

بمعنى عَرَفَ فتتعدَّىٰ أيضاً لاثنينِ كما تقدَّم، وأجاز قومٌ فيما حكاه ابن عطية[1] أنها هنا قلبيَّةٌ، والقلبيةُ قبلَ النقلِ تتعدَّىٰ لاثنين، كقوله[2]:

٧٢٣ ـ وإنَّا لَقومٌ ما نرى القَتْلَ سُبَّةً إذا ما رَأَتْه عامرٌ وسَلُولُ

وقال الكميت[3]:

٧٢٤ ـ بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ترى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحسِبُ

وقال ابن عطية[4]: «ويلزَمُ قائلَه أَنْ يتعدَّى الفعلُ منه إلى ثلاثةٍ، وينفصلُ عنه بأنَّه يوجدُ مُعَدَّىً بالهمزةِ من رؤيةِ القلب كغيرِ المُعَدَّى وأنشد قولَ حطائط بن يعفر[5]:

٧٢٥ ـ أَريني جواداً مات هَزْلاً لأَنني أرى ما تَرَيْنَ أَوْ بخيلاً مُخَلَّدا

يعني: أنه قد تَعدَّت «عَلِم» القلبيةُ إلى اثنين سواءً كانت مجردةً من الهمزةِ أم لا، وحينئذٍ يُشْبه أن يكونَ ما جاء فيه فَعِل وأَفْعل بمعنىً وهو غريبٌ، ولكنَّ جَعْلَه بيتَ حطائط من رؤيةِ القلبِ ممنوعٌ بل معناه من رؤيةِ البصرِ، ألا ترى أن قولَه «جواداً ماتَ» من متعلِّقات البصر، فيَحْتاجُ في إثباتِ تعدِّي «أعلَم» القلبية إلى اثنين إلى دليلٍ. وقال بعضهم[6]: «هي هنا بَصَريَّةٌ قلبيةٌ

---

(١) التفسير ١/٤٢٢.
(٢) البيت للسموءل، وهو في الحماسة ١/٨٠؛ والبحر ١/٣٩٠.
(٣) المحتسب ١/١٧٣؛ والتصريح ١/٢٥٩؛ والعيني ٢/٤١٣؛ الخزانة ٤/٥؛ والهمع ١/١٥٢؛ والدرر ١/١٣٤.
(٤) التفسير ١/٤٢٢.
(٥) وينسب أيضاً لحاتم ـ ديوانه ١٠٩ ـ ومعن بن أوس، وهو في مجاز القرآن ١/٥٥؛ وتفسير الطبري ٣/٧٨؛ وابن عطية ١/٤٢٢؛ وابن يعيش ٨/٧٨؛ واللسان: علل؛ والتصريح ١/١١١؛ والخزانة ١/١٩٥. والرواية المشهورة: «لعلني» بدلاً من «لأنني».
(٦) انظر: البحر ١/٣٩٠.

معاً لأنّ الحَجَّ لا يَتِمُّ إلا بأمورٍ منها ما هو معلومٌ ومنها ما هو مُبْصَر»، ويلزَمُه على هذا الجمعُ بين الحقيقةِ والمجاز أو استعمالُ المشتركِ في معنييه معاً.

وقرأ الجمهور[1]: «أَرِنَا» بإشباعِ كسرِ الراءِ هنا وفي النساء[2] وفي الأعرافِ[3]: «أَرِني أنظرْ»، وفي فُصِّلت: «أرِنا اللذَيْن»[4]، وقرأ ابن كثير بالإسكان في الجميعِ ووافقه في فصلت ابنُ عامر وأبو بكر عن عاصم / ، [٥٣/ب] واختُلِف عن أبـي عمرو فروى عنه السوسي موافقةَ ابنِ كثير في الجميع، وروى عنه الدوري[5] اختلاسَ الكسرِ فيها. أمَّا الكسرُ فهو الأصلُ، وأمَّا الاختلاسُ فَحَسَنٌ مشهور، وأما الإسكان فللتخفيفِ، شَبَّهوا المتصلَ بالمنفصلِ فسكَّنوا كسره، كما قالوا في فَخِذ: فَخْذ وكتِف: كتْف.

وقد غَلَّط قومٌ راويَ هذه القراءةِ وقالوا: صار كسرُ الراءِ دليلاً على الهمزةِ المحذوفةِ فإنَّ أصلَه: «أَرْءِنا» ثم نُقِل، قاله الزمخشري[6] تابعاً لغيره. قال الفارسي: «التغليطُ ليس بشيءٍ لأنَّها قراءةٌ متواترةٌ، وأمّا كسرةُ الراءِ فصارَتْ كالأصلِ لأنَّ الهمزةَ مرفوضةُ الاستعمالِ» وقال أيضاً: «ألا تراهم أَدْغموا في «لكنَّا هو الله ربـي»[7]، والأصل: «لكنْ أنا» «نَقَلوا الحركةَ وحذفوا ثم أدغموا، فذهابُ الحركةِ في «أَرِنا» ليس بدونِ ذهابِها في الإدغامِ، وأيضاً فقد سُمِع الإسكانُ في هذا الحرفِ نَصَّاً عن العرب قال[8]:

---

(١) انظر: السبعة ١٧٠؛ القرطبـي ٢/١٢٧.
(٢) الآية ١٥٣ من النساء: «فقالوا: أرِنا اللـهَ جَهْرَةً».
(٣) الآية ١٤٣ من الأعراف.
(٤) الآية ٢٩ من فصلت: «أرِنا اللَّذَيْنِ أضلَّانا مِن الجنِّ والإنس».
(٥) حفص بن عمر الأزدي، أول من جمع القراءات، قرأ على إسماعيل بن جعفر، توفي سنة ٢٤٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٥.
(٦) الكشاف ١/٣١١.
(٧) الآية ٣٨ من الكهف.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبـي ٢/١٢٨.

٧٢٦ ـ أَرْنـا إدواةَ عبْـدِ الله نَمْلَـؤُها من ماءِ زمزمَ إن القومَ قد ظَمِئوا

وأصل أَرِنَا: أَرْءِنا، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الراء وحُذِفَتْ هي، وقد تقدّم الكلامُ بأشبع مِنْ هذا عند قوله: «حتى نرى الله»[1].

والمناسِكُ واحدُها: مَنْسَك بفتح العين وكسرِها، وقد قرىء[2] بهما والمفتوحُ هو المقيسُ لانضمامِ عينِ مضارعه. والمنسَكُ: موضعُ النسُك وهو العبادة.

قوله: «فيهم» في هذا الضميرِ قولان، أحدُهما: أنه عائدٌ على معنى الأمة، إذ لو عادَ على لفظِها لقال: «فيها» قاله أبو البقاء[3]، والثاني: أنه يعودُ على الذريةِ بالتأويلِ المتقدِّم، وقيل: يعودُ على أهل مكة، ويؤيده: «هو الذي بَعَثَ في الأمّيّين رسولاً منهم»[4].

آ. (١٢٩) **قوله تعالى: ﴿مِنْهم﴾**: في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لرسولاً فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: رسولاً كائناً منهم.

قوله: «يَتْلو» في محلِّ هذه الجملة ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ صفةً ثانيةً لرسولاً، وجاء هذا على الترتيبِ الأحْسَنِ إذ تقدَّم ما هو شبيهٌ بالمفردِ وهو المجرورُ على الجملةِ. والثاني: أنها في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من «رسولا» لأنه لَمَّا وُصِفَ تخصَّصَ. الثالث: أنها حالٌ من الضميرِ في «مِنْهم» والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به «منهم» لوقوعِه صفةً.

وتقدَّم قولُه «العزيزُ» لأنها صفةُ ذاتٍ وتأخَّر «الحكيمُ» لأنها صفةُ فِعْل.

---

(١) الآية ٥٥ من البقرة.

(٢) وذلك في الآية ٣٤ من الحج: «ولكل أمةٍ جَعَلْنا مَنْسَكاً»، حيث قرأ حمزة والكسائي بالكسر والباقون بالفتح. السبعة ٤٣٦.

(٣) الإملاء ١/٦٣.

(٤) الآية ٢ من سورة الجمعة.

ويقال: عَزَّ يَعُزُّ، ويَعَزُّ، ويَعِزُّ، ولكنْ باختلافِ معنىً، فالمضمومُ بمعنى غَلَبَ ومنه: «وعَزَّني في الخطاب»[1] والمفتوحُ بمعنى الشدةِ، ومنه: عَزَّ لحمُ الناقة أي: اشتدَّ، وعَزَّ عليَّ هذا الأمرُ، والمكسورُ بمعنى النَّفاسةِ وقلةِ النظير.

آ. (١٣٠) **قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ﴾**: «مَنْ» اسمُ استفهامٍ بمعنى الإنكار فهو نفيٌ في المعنى، ولذلك جاءَتْ بعده «إلَّا» التي للإيجابِ، ومحلُّه رفعٌ بالابتداءِ، و«يَرْغَبُ» خبرُه، وفيه ضميرٌ يعودُ عليه، والرغبةُ أصلُها الطلبُ، فإنْ تَعَدَّت بـ«في» كانَتْ بمعنى الإيثارِ له والاختيارِ نحو: رَغِبْت في كذا، وإن تَعَدَّت بـ«عن» كانت بمعنى الزُّهادة نحو: رَغِبْت عنك.

قوله: «إلَّا مَنْ سَفِه» في «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ على البدلِ من الضميرِ في «يَرْغَبُ» وهو المختارُ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ، والكوفيون يَجْعَلون هذا من بابِ العطفِ، فإذا قلتَ: ما قام القومُ إلا زيدٌ، فـ«إلَّا» عندهم حرفُ عطفٍ وزيدٌ معطوفٌ على القوم، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في كتبِ النحو. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الاستثناء و«مَنْ» يُحتمل أن تكونَ موصولةً وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً، فالجملةُ بعدَها لا محلَّ لها على الأولِ، ومحلُّها الرفعُ أو النصبُ على الثاني.

قوله: «نفسَه» في نصبِه سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو المختارُ ـ أَنْ يكونَ مفعولاً به؛ لأنَّ ثعلباً والمبرد حكيا أنَّ سَفِه بكسر [الفاء] يتعدَّى بنفسه كما يتعدَّى سَفَّه بفتح الفاء والتشديد، وحُكي عن أبي الخطاب[2] أنها لغةٌ، وهو اختيارُ الزمخشري[3] فإنه قال: «سَفِهَ نفسَه: امتَهَنَها واستخَفَّ بها»، ثم ذَكر

---

(١) الآية ٢٣ من سورة ص.

(٢) عبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الأكبر، أخذ عنه سيبويه والكسائي، توفي سنة ١٧٧. انظر: الإنباه ٢/١٥٧؛ البلغة ١١٩؛ والبغية ٢/٧٤.

(٣) الكشاف ١/٣١٢.

أوجهاً أُخَرَ، ثم قال: «والوجهُ الأول[1]، وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث: «الكِبْرُ أَنْ تَسْفَهَ الحقَّ وتَغْمَصَ الناسَ»[2]. الثاني: أنه مفعولٌ به ولكن على تضمين «سَفِه» معنى فِعْلٍ يتعدَّى، فقدَّره الزجاج[3] وابنُ جني بمعنى جَهِل، وقدَّره أبو عبيدة[4] بمعنى أهلك. الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ تقديره: سَفِه في نفسه. الرابع: توكيدٌ لمؤكَّدٍ محذوفٍ تقديره: سَفِه قولَه نفسَه، فحذَفَ المؤكَّد، قياساً على النعت والمنعوت، حكاه مكي[5]. الخامس: أنه تمييزٌ وهو قولُ بعضِ الكوفيين، قال الزمخشري[6]: «ويجوز أَنْ يكونَ في شذوذِ تعريفِ المُمَيِّز نحو قوله[7]:

٧٢٧ ــ .... ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقَابا

٧٢٨ ــ .... أجبَّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

فجعل الرِّقابَ[8] والظهرَ تمييزَيْن، وليسَ كذلك، بل هما مُشَبَّهان

---

(١) قوله «الأول» خبر عن «الوجه».

(٢) رواه ابن حنبل في مسنده ٢/١٧٠.

(٣) معاني القرآن ١/١٩١.

(٤) مجاز القرآن ١/٥٦.

(٥) لم يرد هذا الرأي في كتابيه المشكل والكشف، وإنما حكى وجهي المفعولية ونزع الخافض. انظر: المشكل ١/٧١.

(٦) الكشاف ١/٣١٢.

(٧) البيت للحارث بن ظالم المري، وصدره:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ

وهو في الحماسة الشجرية ١/٢٤٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٢٨. والبيت بعده للنابغة: وصدره:

ونأخذْ بعده بذِناب عَيشٍ

وهو في ديوانه ٢٣٢؛ والكتاب ١/١٠٠؛ وأمالي الشجري ٢/١٤٣، وذناب كل شيء: طرفه، والأجب: المقطوع.

(٨) في الأصل «الشعر» وهو سهو، والصواب. ما أثبتناه.

بالمفعول به لأنهما معمولا صفةٍ مشبهةٍ، وهي الشُّعْر جمع أَشْعر، وأَجَبّ وهو اسمٌ. السادس: أنه مشبَّهٌ بالمفعولِ به وهو قولُ بعض الكوفيين. السابع: أنه توكيدٌ لِمَنْ سَفِه، لأنه في محلِّ نصبٍ على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريجٌ غريبٌ نقله صاحب[1] «العجائب والغرائب»، والمختارُ الأولُ لأنَّ التضمينَ لا يَنْقاسُ وكذلك حرفِ الجرِّ، وأمّا حَذْفُ المؤكَّد وإبقاءُ التوكيدِ فالصحيحُ لا يجوزُ، وأمَّا التمييزُ فلا يقع معرفةً، وما وَرَدَ نادرٌ أو مُتَأَوَّل، وأمّا النصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ فلا يكونُ في الأفعالِ إنما يكون في الصفاتِ المشبَّهةِ خاصةً.

قوله: «في الآخرةِ» فيه خمسةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلِّق بالصالحين على أن الألفَ واللامَ للتعريفِ وليستْ موصولةً. الثاني أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أيضاً لكن مِنْ جنسِ الملفوظِ به أي: وإنه لصالحٌ في الآخرة لَمِن الصالحين. الرابع: أن يتعلَّقَ بقوله «الصالحين» وإنْ كانت أل موصولةً[2]: لأنه يُغْتفر في الظروفِ وشِبْهِها ما لا يُغْتَفَرُ في غيرِها اتِّساعاً، ونظيرُه قوله[3]:

٧٢٩ ـ رَبَّيْتُـه حـتى إذا تَـمَـعْـدَدا كان جزائي بالعَصَى أَنْ أُجْلَدَا

الخامس: أن يتعلَّق بـ «اصطَفَيْنـاه» قال الحسين بن الفضـل: «في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، مجازُه: ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة» وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ مثلُه في القرآنِ لنُبُـوِّ السَّمْعِ عنه.

---

(١) وهو محمود بن حمزة الكرماني، تاج القراء، توفي بعد الخمسمئة. انظر: كشف الظنون ١٨٦/٤.

(٢) ولولا الظرف لم يجز، لأنه لا يعمل ما بعد أل فيا قبلها.

(٣) البيت للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٢٨١/٢؛ والمحتسب ٣١٠/٢؛ والمخصص ١٧٥/١٤؛ وابن يعيش ١٥١/٩؛ وإملاء العكبري ٦٤/١؛ والخزانة ٥٦٣/٣؛ والدرر ٦٦/١. وتمعدد: تكلم بكلام معدّ أي: كَبُـر.

والاصطفاءُ: الاختيارُ، افتعال من صَفْوةِ الشيء وهي خِيارُه، وأصلُه: اصْتَفى، وإنما قُلِبت تاءُ الافتعال طاءً مناسبةً للصادِ لكونِها حرفَ إطباقٍ وتقدَّم ذلك عند قولِه: «أضطَرُّه»[(١)]. وأكَّد جملةَ الاصطفاءِ باللام، والثانية بإنَّ واللام، لأنَّ الثانية محتاجةٌ لمزيدِ تأكيدٍ، وذلك أنَّ كونَه في الآخرةِ من الصالحين أمرٌ مغيَّبٌ، فاحتاجَ الإخبارُ به إلى فَضْلِ توكيدٍ، وأمَّا اصطفاءُ الله له / فقد شاهَدُوه منه ونَقَله جيلٌ بعد جيلٍ. [٥٤/أ]

آ. (١٣١) **قوله تعالى: ﴿إذ قال له ربُّه﴾**: في «إذ» خمسةُ أوجهٍ أصَحُّها أنه منصوبٌ بـ«قال أَسْلَمْتُ»، أي: قال أسلمتُ وقتَ قولِ الله له أَسْلَمْ. الثاني: أنه بَدَلٌ من قوله «في الدنيا». الثالث: أنه منصوبٌ باصطفيناه. الرابع: أنه منصوبٌ بـ«اذكر» مقدَّراً، ذكر ذلك أبو البقاء[(٢)] والزمخشري[(٣)]. وعلى تقدير كونِه معمولاً لاصطفيناه أو لـ«اذكر» مقدراً يبقى قولُه «قال أسلمْتُ» غيرَ منتظم مع ما قبله، إلا أنْ يُقدَّرَ حذفُ حرفِ عطفٍ أي: فقال، أو يُجْعَلَ جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ أي: ما كان جوابُه؟ فقيل: قال أسلَمْتُ. الخامس: أَبْعَدَ بعضُهم فجعله مع ما بعدَه في محلِّ نصبٍ على الحالِ والعاملُ فيه «اصطَفَيْناه».

وفي قوله: «إذ قال له ربُّه» التفاتٌ إذ لو جاءَ على نَسَقِهِ لقيل: إذ قلنا، لأنَّه بعدَ «ولقَدِ اصْطَفَيْناه» وعكسُه في الخروجِ من الغَيْبةِ إلى الخطابِ قولُه[(٤)]:

٧٣٠ ـ باتَتْ تَشَكَّى إليَّ النفسُ مُجْهِشَةً   وقد حَمَلْتُكَ سبعاً بعدَ سَبْعينا

وقوله «لرب العالمين» فيه من الفخامة ما ليس في قوله «لك»

---

(١) الآية ١٢٦ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/٦٤.

(٣) الكشاف ١/٣١٢.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٥٢؛ والأضداد ١١٧؛ وتفسير الطبري ١/٥٢؛ وابن عطية ١/١٠٧؛ والبحر ١/٣٩٥.

أو «لربّي»، لأنه إذا اعترف بأنَّه ربُّ جميعِ العالمينِ اعتَرَف بأنه ربُّه وزيادةً بخلافِ الأول فلذلك عَدَلَ عن العبارَتَيْنِ. وفي قوله: «أَسْلِمْ» حَذْفُ مفعولٍ تقديرُه: أَسْلِمْ لربِّك.

آ. (١٣٢) **قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى﴾**: قُرِىءَ[١] مِنْ وصَّى، وفيه معنى التكثير باعتبارِ المفعولِ المُوَصَّى، وأَوْصى رباعياً وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ عامر، وكذلك هي في مصاحفِ المدينةِ والشام، وقيل أَوْصى ووصَّى بمعنىً.

والضميرُ في «بها» فيه ستةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه يعودُ على المِلَّة في قوله: «ومَنْ يرغبُ عن ملَّة إبراهيمَ»، قال الشيخ[٢]: «وبه ابتدأ الزمخشري[٣]، ولم يذكُر [المهدوي][٤] غيرَه» والزمخشري ــ رحمه الله ــ لم يذكرْ هذا، وإنما ذَكَرَ عَوْدَه على قوله «أَسْلَمْتُ» لتأويله بالكلمةِ، قال الزمخشري: «والضميرُ في «بها» لقوله «أسلمْتُ لربِّ العالَمين» على تأويلِ الكلمةِ والجملةِ، ونحوُه رجوعُ الضميرِ في قوله: «وجَعَلَها كلمةً باقيةً»[٥] إلى قوله: «إنني بَراءٌ مِمَّا تعبُدون إلَّا الذي فَطَرَني» وقولُه «كلمةً باقيةً» دليلٌ على أن التأنيثِ على معنى[٦] الكلمة. انتهى. الثاني: أنَّه يعودُ على الكلمةِ المفهومةِ من قوله «أَسْلَمْتُ» كما تقدَّم تقريرُه عن الزمخشري. قال ابن عطية[٧]: «وهو أصوبُ لأنه أقربُ مذكور». الثالثُ: أنه يَعودُ على متأخرٍ، وهو الكلمةُ المفهومةُ مِنْ قولِه: «فلا تَموتُنَّ إلَّا وأَنْتُم مسلمون». الرابع: أنه

(١) قرأ الجمهور: «وصى» ما خلا نافعاً وابن عامر. انظر: السبعة ١٧١؛ الكشف ١/٢٦٥؛ والقرطبي ٢/١٣٥.

(٢) البحر ١/٣٩٨.

(٣) الكشاف ١/٣١٢.

(٤) عن البحر، وسقطت سهواً من الأصل.

(٥) الآية ٢٨ من الزخرف.

(٦) عبارة الزمخشري: «تأويل».

(٧) التفسير ١/٤٢٥.

يعودُ إلى كلمةِ الإخلاص وإن لم يَجْرِ لها [ذِكْرٌ][(١)]. الخامسُ: أنه يعودُ على الطاعةِ للعلم بها أيضاً. السادسُ: أنَّه يعودُ على الوصيَّةِ المدلولِ عليها بقوله: «ووصَّى»، و«بها» يتعلَّق لوصَّى. و«بنِيه» مفعولٌ به.

قوله: «ويعقوبُ» الجمهورُ على رفعه وفيه قولان، أظهرهُما: أنه عطفٌ على «إبراهيم» ويكونُ مفعولُه محذوفاً أي: ووصَّى يعقوبُ بنيه أيضاً، والثاني: أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ وخبرُه محذوفٌ تقديرُه ويعقوبُ قال: يا بَنِيَّ إنَّ الله اصطفىٰ. وقرأ[(٢)] إسماعيل بن عبدالله[(٣)] وعمرو بن فائد[(٤)] بنصبه عطفاً على «بَنيه»، أي: ووصَّى إبراهيمُ يعقوبَ أيضاً.

قوله: «يا بَنِيَّ» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه من مقولِ إبراهيمِ، وذلك على القولِ بعطفِ يعقوبَ على إبراهيم أو على قراءتِه منصوباً. والثاني: أنه مِنْ مقولِ يعقوبَ إنْ قُلْنا رفعُه بالابتداءِ ويكونُ قد حَذَفَ مقولَ إبراهيم للدلالةِ عليه تقديرُه: «ووصَّى إبراهيمُ بنيه يا بَنِيَّ، وعلى كلِّ تقديرٍ فالجملةُ من قوله: «يا بَنِيَّ» وما بعدها [منصوبةٌ] بقولٍ محذوفٍ على رأيِ البصريين، أي: فقال يا بَنِيَّ، وبفعلِ الوصيَّةِ لأنَّها في معنى القولِ على رأيِ الكوفيين، وقال الراجز[(٥)]:

٧٣١ ـ رَجُـلانِ مِنْ ضَبَّـةَ أَخْبَـرانَـا إنَّـا رَأَيْنـا رجـلاً عُـرْيـانـا

بكسر الهمزةِ على إضمارِ القولِ، أو لإجراءِ الخبرِ مُجْرى القولِ،

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتها ناسخ ي.

(٢) البحر ١/٣٩٩؛ وابن عطية ١/٤٢٥؛ الشواذ ٩.

(٣) أبو إسحاق المكي القسط، قرأ على ابن كثير، وقرأ عليه الشافعي، توفي سنة ١٧٠. انظر: طبقات القراء ١/١٦٥.

(٤) عمرو بن فائد البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه حسان ابن محمد وبكر العطار، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٢.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/٣٣٨؛ والمحتسب ١/١٠٩؛ والبحر ١/٣٩٩.

ويؤيِّد تعلُّقَها بالوصية قراءةُ ابنِ مسعود: «أَنْ يا بَنِيَّ» بـ«أَنْ» المفسرة، ولا يجوزُ أن تكونَ هنا مصدريةً لعدمِ ما يَنْسَبِكُ منه مصدرٌ، ومَنْ أبى جَعْلَها مفسرةً وهم الكوفيون يجعلونَها زائدةً.

ويعقوبُ عَلَمٌ أعجمي ولذلك لا يَنْصَرِفُ، ومَنْ زَعَم أنَّه سُمِّي يعقوب لأنه وُلِد عَقِبَ العَيْص أخيه وكانا تَوْءَمين أَوْ لأنه كَثُر عَقِبُه ونَسْلُه فقد وَهِمَ؛ لأنه كان ينبغي أن ينصَرِفَ لأنه عربيٌّ مشتق. ويعقوب أيضاً ذَكَرُ الحَجَل[٢]، إذا سُمِّي به المذكرُ انصرفَ، والجمعُ يعاقِبَة ويعاقيب.

و«اصطفى» ألفُه عن ياء، تلك الياءُ منقلبةٌ عن واو لأنها من الصَّفْوة، ولمَّا صارتِ الكلمةُ أربعةً فصاعداً، قُلِبَتْ ياءً ثم انقَلَبَتْ ألفاً. و«لكم» أي لأجلكم، والألفُ واللامُ في «الذين» للعهدِ.

قوله: «فلا تَموتُنَّ إلا» هذا نَهْيٌ في الصورةِ عن الموتِ، وهو في الحقيقةِ نَهْيٌ عن كونِهم على خلافِ حالِ الإسلامِ إذا ماتوا كقولك: «لا تُصَلِّ إلا وأنت خاشع»، فَنهْيُك له ليس عن الصلاة، إنما هو عن تَرْك الخشوع في حالِ صلاتِه، والنكتةُ في إدخالِ حرفِ النهي على الصلاةِ وهي غيرُ مَنْهِيٍّ عنها هي إظهارُ أنَّ الصلاةَ التي لا خشوعَ فيها كلاصلاة، كأنه قال: أَنْهَاك عنها إذا لم تُصَلِّها على هذه الحالةِ، وكذلك المعنى في الآيةِ إظهارُ أنَّ موتهم لا على حالِ الثباتِ على الإسلامِ موتٌ لا خيرَ فيه، وأنَّ حقَّ هذا الموتِ ألَّا يُجْعَلَ فيهم.

وأصل تموتُنَّ: تموتُونَنَّ: النونُ الأولى علامةُ الرفعِ والثانيةُ المشدَّدةُ للتوكيدِ، فاجتمع ثلاثةُ أمثالٍ فَحُذِفَتْ نونُ الرفعِ[٣]؛ لأنَّ نونَ التوكيدِ أَوْلى

(١) وأُبَيّ والضحاك؛ البحر ١/٣٩٩؛ وابن عطية ١/٤٢٦.
(٢) الحجل: طائر بعينه.
(٣) قد يقال هنا: إن حذف نون الرفع بسبب عامل الجزم.

بالبقاءِ لدلالتِها على معنًى مستقلٍ فالتقى ساكنان: الواوُ والنونُ الأولى المُدْغمةُ فَحُذِفَت الواوُ لالتقاءِ الساكنين، وبقيتِ الضمةُ تَدُلُّ عليها وهكذا كلُّ ما جاء من نظائره[1]. «إلا وأنتم مسلمون» هذا استثناءٌ مفرَّغٌ من الأحوالِ العامة، و«أنتم مسلمون» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصلٍ على الحالِ كأنه قال تعالى: «لا تَموتُنَّ على كلِّ حالٍ إلا على هذه الحالِ»، والعاملُ فيها ما قبلَ إلاَّ.

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿أم﴾**: في أم هذه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُهما ـ وهو المشهورُ ـ: أنها منقطعةٌ، والمنقطعةُ تُقَدَّر بـ«بل» وهمزةِ الاستفهامِ وبعضُهم يقدِّرُها ببل وحدَها. ومعنى الإضرابِ انتقالٌ من شيءٍ إلى شيءٍ لا إبطالٌ له، ومعنى الاستفهامِ الإنكارُ والتوبيخُ فيؤُول معناه إلى النفي أي: بل أكنتم شهداءَ يعني لم تكونوا. الثاني: أنها بمعنى / همزةِ الاستفهامِ وهو [٥٤/ب] قولُ ابن عطية[2] والطبري[3]، إلا أنهما اختلفا في محلِّها: فإنَّ ابن عطية قال: «وأم تكون بمعنى ألفِ الاستفهامِ في صدرِ الكلامِ، لغةٌ يمانيَّـة» وقال الطبري: «إنَّ أم يُستفهم بها وسْطَ كلامٍ قد تقدَّم صدرُه»، قال الشيخ[4] في قول ابن عطية: «ولم أقفْ لأحدٍ من النحويين على ما قال»، وقال في قول الطبري: «وهذا أيضاً قولٌ غريبٌ». الثالث: أنها متصلةٌ وهو قولُ الزمخشري[5]، قال الزمخشري بعد أن جَعَلَها منقطعةً وجَعَلَ الخطابَ للمؤمنين قال بعد ذلك: «وقيل الخطابُ لليهود، لأنهم كانوا يقولون: ما مات نبيٌّ إلا على اليهودية، إلا أنهم لو شَهدوه وسمعوا ما قاله لبنيه وما قالوه لظَهَر لهم

(١) انظر: المقتضب ٣/٢٠ ـ ٢٤؛ وابن عقيل ٢/٢٤٦.
(٢) التفسير ١/٤٢٧.
(٣) تفسير الطبري ٣/٩٧.
(٤) البحر ١/٤٠١.
(٥) الكشاف ١/٣١٣.

حِرْصُه على مِلَّة الإسلامِ ولَمَا ادَّعَوا عليه اليهوديةَ، فالآيةُ منافيةٌ لقولهم، فكيف يُقال لهم: أم كنتم شهداءَ؟ ولكن الوجهَ أن تكونَ «أم» متصلةً على أَنْ يُقَدَّرَ قبلَها محذوفٌ كأنه قيل: أَتَدَّعُون على الأنبياءِ اليهوديةَ أم كنتُمْ شهداءَ، يعني أنَّ أوائلكم من بني إسرائيلَ كانوا مشاهِدين له إذ أراد بَنيه على التوحيد وملَّةِ الإسلامِ فما لكم تَدَّعُون على الأنبياءِ ما هم منه بَراءٌ؟».

قال الشيخ[1]: «ولا أعلَمُ أحداً أجازَ حَذْفَ هذه الجملةِ، لا يُحْفَظُ ذلك في شعرٍ ولا غيرِه، لو قلت: «أم زيدٌ» تريد: «أقام عمروٌ أم زيدٌ» لم يَجُزْ، وإنما يجوز حَذْفُ المعطوفِ عليه مع الواوِ والفاءِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ كقولك: «بلى وعمراً» لمَنْ قال: لم يَضرِبْ زيداً، وقوله تعالى: «فانفجرت»[2] أي فضربَ فانفجَرَتْ، ونَدَرَ حَذْفُه مع أو كقوله[3]:

٧٣٢ ـ فَهل لكَ أو مِنْ والدٍ لَكَ قبلنا ....

أي: من أخٍ أو والدٍ، ومع حتى كقوله[4]:

٧٣٣ ـ فــواعَجَباً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأن أباها نَهْشَلٌ أو مجاشِعُ

أي: يَسُبُّني الناسُ حتى كُلَيْبٌ، على نظرٍ فيه، وإنما الجائزُ حَذْفُ «أم» مع ما عَطَفَتْ كقوله[5]:

---

(١) البحر ١/٤٠١.

(٢) الآية ٦٠ من البقرة.

(٣) البيت لأمية الهذلي وعجزه:

يُــرَشِّــح أولادَ الــعِــشــارِ ويَــفْــصِــلُ

وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/٥٣٧؛ والمساعد لابن عقيل ٤٧٥.

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥١٨؛ والكتاب ١/٤١٣؛ والمقتضب ٤/٤٠٦؛ وابن يعيش ٨/١٨؛ والهمع ٢/٢٤؛ والدرر ٢/١٦.

(٥) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/٧١؛ والمغني ٦؛ والأشموني ٣/١١٦؛ والهمع ١/١٣٢؛ والدرر ٢/١٧٢.

٧٣٤ ـ دعاني إليها القلبُ إني لأَمرِهِ سميعٌ فما أدري أَرُشْدٌ طِلابُها

أي: أم غَيٌّ، وإنما جاز ذلك لأنَّ المستفْهَمَ عن الإثباتِ يتضمَّن نقيضَه، ويجوز حَذْفُ الثواني المقابلاتِ إذا دَلَّ عليها المعنى، ألا ترى إلى قوله: «تَقِيكم الحَرّ»[١] كيف حَذَف «والبردَ». انتهى. و «شهداء» خبرُ كان وهو جَمْعُ شاهد أو شهيد، وقد تقدَّم أول السورة[٢].

قوله: «إذْ حَضَر» «إذ» منصوبٌ بشهداءَ على أنَّه ظَرْفٌ لا مفعولٌ به أي: شهداء وقتَ حضور الموتِ إياه، وحضورُ الموتِ كنايةٌ عن حضورِ أسبابِهِ ومقدِّماته، قال الشاعر[٣]:

٧٣٥ ـ وقلْ لهمْ بادِروا بالعُذْرِ والتِمِسوا قولاً يُبَرِّئُكُم إني أنا الموتُ

أي: أنا سببُه، والمشهورُ نصبُ «يعقوب» ورفع «الموت»، قَدَّم المفعولَ اهتماماً. وقرأ[٤] بعضُهم بالعكس. وقُرِىء[٥] «حَضِر» بكسر الضاد قالوا: والمضارعُ يَحْضُر بالضم شاذ، وكأنه من التداخُلِ وقد تقدَّم.

قوله: «إذ قال» «إذ» هذه فيها قولان أحدُهما: بدلٌ من الأولى، والعاملُ فيها: إمَّا العاملُ في إذ الأولى إنْ قلنا إنَّ البدلَ لا على نية تكرار العامل أو عاملٌ مضمرٌ إنْ قلنا بذلك. الثاني: انها ظرفٌ لحَضَر.

قوله: «ما تَعْبُدون»؟ «ما» اسمُ استفهام في محلِّ نصبٍ لأنه مفعولٌ مقدَّمٌ بتعبدون، وهو واجبُ التقديمِ لأنَّ له صدرَ الكلام وأتى بـ «ما» دون «مَنْ» لأحدِ أربعةِ معانٍ، أحدُهما: أنَّ «ما» للمُبْهَمِ أمرُه، فإذا عُلِمَ فُرِّق بـ «ما»

---

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) الآية ٢٣.

(٣) البيت لرويشد بن كثير وهو في الحماسة ١/١٠٢؛ والقرطبي ٢/٢٥٨.

(٤) لم أجد نسبة لهذه القراءة وقد ذكرها ابن خالويه في شواذه ص ١٠.

(٥) وهي قراءة أبـي السمَّال كما في الشواذ ٩.

و «مَنْ». قال الزمخشري[1]: «وكفاك دليلاً قولُ العلماء «مَنْ لما يَعْقِل». الثاني: أنها سؤالٌ عن صفةِ المعبود، قال الزمخشري[2]: «كما تقول: ما زيدٌ؟ تريد: أفقيهٌ أم طبيبٌ أم غيرُ ذلك من الصفات». الثالث: أن المعبودات ذلك الوقتَ كانت غيرَ عقلاء كالأوثان والأصنام والشمسِ والقمرِ، فاسْتَفْهم بـ «ما» التي لغير العاقل فعَرَف بنوه ما أراد فأجابوه بالحقِّ. الرابع: أنه اختبَرَهم وامتحَنَهم فسألهم بـ «ما» دون «مَنْ» لئلا يَطْرُقَ لهم الاهتداء فيكون كالتلقين لهم ومقصودُه الاختبارُ. وقولُه «مِنْ بعدي» أي بعد موتي.

قوله: «وإله آبائِك» أعاد ذكرَ الإِله لئلا يَعْطِفَ على الضمير المجرورِ دون إعادة الجارِّ، والجمهور على «آبائِك» وقرأ[3] الحسن ويحيى وأبو رجاء «أبيك»، وقرأ أُبَيّ: «وإلَه إبراهيم» فأسقط «آبائك». فأمّا قراءةُ الجمهورِ فواضحةٌ. وفي «إبراهيم» وما بعدَه حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ. والثاني: أنه عطفُ بيانٍ، ومعنى البدلية فيه التفصيلُ. الثالثُ: أنه منصوبٌ بإضمار «أعني»، فالفتحةُ على هذا علامةٌ للنصبِ، وعلى القَوْلين قبلَه علامةٌ للجرِّ لعدَمِ الصَّرْفِ، وفيه دليلٌ على تسمية الجَدِّ والعمِّ أباً، فإنَّ إبراهيمَ جَدُّه وإسماعيلَ عمُّه، كما يُطْلَقُ على الخالة أب، ومنه: «وَرَفَعَ أبويه»[4] في أحد القولين. قال بعضهم: «وهذا من باب التغليب، يعني أنه غَلَّب الأبَ على غيرِه وفيه نظرٌ، فإنه قد جاء هذا الإِطلاقُ حيث لا تثنيةٌ ولا جمعٌ فَيُغَلَّبُ فيهما، قال عليه السلام: «رُدُّوا عليَّ أبي» يعني العباس.

وأمَّا قراءة «أَبيك» فتحتملُ وجهين، أحدُهما: أن يكونَ مفرداً غيرَ

(١) الكشاف ١/٣١٤.
(٢) الكشاف ١/٣١٤.
(٣) البحر ١/٤٠٢؛ القرطبي ٢/١٣٨؛ الشواذ ٩.
(٤) الآية ١٠٠ من يوسف، ويبدو على هذا القول أن زوجة والد يوسف لم تكن أمه وإنما كانت خالته.

جمعٍ ، وحينئذٍ: فإمّا أَنْ يكونَ واقعاً موقعَ الجمعِ أولا ، فإن كان واقعاً موقع الجمعِ فالكلامُ في «إبراهيم» وما بعدَه كالكلامِ فيه على القراءة المشهورةِ، وإنْ لم يكنْ واقعاً موقعه بل أُريد به الإفرادُ لفظاً ومعنىً فيكون «إبراهيم» وحدَه على الأوجه الثلاثة المتقدمة، ويكونُ إسماعيلُ وما بعدَه عطفاً على «أبيك» أي: وإله إسماعيل. الثاني: يكونَ جَمْعَ سلامةٍ بالياء والنون، وإنما حُذِفَت النون للإضافة، وقد جاءَ جمعُ أب على «أَبُون» رفعاً، و«أَبِين» جَرّاً ونَصْباً حكاها سيبويه(١)، قال الشاعر(٢):

٧٣٦ ـ فلمَّا تَبَيَّنَّ أصواتَنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا

ومثله(٣):

٧٣٧ ـ فَقُلْنا أَسْلِموا إنَّا أَبُوكمْ ....

والكلامُ في إبراهيمِ وما بعده كالكلامِ فيه بعد جمعِ التكسير(٤). وإسحق علم أعجمي ويكونُ مصدرَ أَسْحق، فلو سُمِّي به مذكرٌ لانصرَف، والجمعُ أساحِقة وأساحيق.

قولُه: «إلهاً واحداً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها أنَّه بدل مِنْ «إلهك» بدلُ نكرةٍ موصوفةٍ من معرفةٍ كقولِه: «بالناصيةِ ناصيةٍ [كاذبةٍ]»(٥). والبصريون لا يَشْترطون الوصفَ مُسْتدِلِّين بقولِه(٦):

---

(١) الكتاب ٢/١٠١.

(٢) البيت لزياد بن واصل السلمي، وهو في الكتاب ٢/١٠١؛ والخصائص ١/٣٤٦؛ والمحتسب ١/١١٢؛ وأمالي الشجري ٢/٣٧؛ وابن يعيش ٣/٣٧؛ واللسان: أبي، والبحر ١/٤٠٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أي حين كانت القراءة: آبائك.

(٥) الآية ١٥ من العلق.

(٦) البيت لشمير بن الحارث الضبي، وهو في النوادر ١٢٤؛ والخزانة ٢/٣٦٢.

٧٣٨ ـ فلا وأبيك خيرٍ منك إنّي ... لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

فـ «خيرٍ» بدل من «أبيك»، وهو نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ. والثاني أنه حالٌ من «إلهك» / والعاملُ فيه «نعبدُ»، وفائدةُ البدلِ والحالِ التنصيصُ على أن [٥٥/أ] معبودَهم فَرْدٌ إذ إضافةُ الشيءِ إلى كثير تُوهم تعدادَ المضافِ، فنصَّ بها على نَفْي ذلك الإبهامِ. وهذه الحالُ تسمّى «حالاً موطئةً» وهي أَنْ تذكرها ذاتاً موصوفةً نحو: جاء زيد رجلاً صالحاً. الثالث: ـ وإليه نحا الزمخشري ـ[١] أن يكونَ منصوباً على الاختصاص أي: نريد بإلهك إلهاً واحداً. قال الشيخ[٢]: «وقد نَصَّ النحويون على أنَّ المنصوبَ على الاختصاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً».

قوله: «ونحن له مُسْلمون» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها معطوفةٌ على قوله: «نعبد» يعني أنها تَتِمَّةُ جوابِهم له فأجابوه بزيادة. والثاني: أنها حالٌ من فاعلِ «نَعْبُدُ» والعاملُ «نَعْبُد». والثالث: ـ وإليه نحا الزمخشري ـ[٣] ألاَّ يكونَ لها مَحَلٌ، بل هي جملةٌ اعتراضيةٌ مؤكِّدةٌ، أي: ومِنْ حالِنا أنَّا له مخلصونَ. قال الشيخ[٤]: «ونصَّ النحويون على أنَّ جملةَ الاعتراضِ هي التي تفيدُ تقويةً في الحكمِ: إمَّا بين جُزْئَي صلةٍ وموصولٍ كقوله[٥]:

٧٣٩ ـ ماذا ـ ولا عُتْبَ في المقدورِ ـ رُمْتَ أما ... يَكْفِيك بالنَّجحِ أَمْ خُسْرٌ وتَضْلِيلُ

(١) الكشاف ١/٣١٤.
(٢) البحر ١/٤٠٣.
(٣) الكشاف ١/٣١٤.
(٤) البحر ١/٤٠٣.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الدرر ١/٦٥؛ والهمع ١/٨٨.

وقوله[1]:

٧٤٠ ـ ذاكَ الذي ـ وأبيك ـ يَعْرِفُ مالكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الباطِلِ

أو بين مسندٍ ومسند إليه كقوله[2]:

٧٤١ ـ وقد أَدْرَكَتْني ـ والحوادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

أو بينَ شرطٍ وجزاءٍ أو قَسَمٍ وجوابِه، ممَّا بينهما تلازُمٌ ما، وهذه الجملةُ قبلَها كلامٌ مستقلٌّ عمَّا بعدَها، لا يُقال: إنَّ بينَ المُشار إليه وبينَ الإخبارِ عنه تلازماً[3] لأنَّ ما قبلها مِنْ مقول بني يعقوبَ وما بعدَها من كلام الله تعالى، أَخْبر بها عنهم، والجملةُ الاعتراضيةُ إنما تكونُ من الناطقِ بالمتلازِمَيْنِ لتوكيدِ كلامِه». انتهى ملخصاً. وقال ابن عطية[4]: «ونحنُ لَه مسلمون ابتداءٌ وخبرٌ أي: كذلك كنَّا ونحن نكون». قال الشيخ[5]: «يَظْهَرُ منه أنه جَعَلَ هذه الجملةُ عطفاً على جملةٍ محذوفةٍ[6] ولا حاجةَ إليه».

آ. (١٣٤) قولُه تعالى: ﴿تلك أمةٌ﴾: «تلكَ» مبتدأٌ، و«أمةٌ» خبرُه، ويجوزُ أن تكونَ «أمةٌ» بدلاً من «تلك» و«قد خَلَتْ» خبرٌ للمبتدأ. وأصل تلك: تي فلمَّا جِيء باللامِ للبعدِ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، فإنْ قيلَ: لِمَ لَمْ تُكْسَرُ اللامُ حتى لا تُحْذَفَ الياءُ؟ فالجوابُ أَنَّه يَثْقُل اللفظُ بوقوع الياءِ بين كسرتين. وزعم الكوفيون[7] أن التاءَ وحدَها هي الاسمُ، وليس ثَمَّ شيءُ

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٤٣٠؛ والخصائص ١/٣٣٦؛ والمغني ٤٣٦؛ والهمع ١/٨٨؛ والدرر ١/٦٥.

(٢) البيت لجويرية بن زيد أو حويرثة بن بدر أو رجل من بني دارم، وهو في الخصائص ١/٣٣١؛ وأمالي الشجري ١/٢١٥؛ والهمع ١/٢٤٨؛ والدرر ١/٢٠٥.

(٣) في الأصل: «تلازم» وهو سهو.

(٤) ابن عطية ١/٤٢٨.

(٥) البحر ١/٤٠٤.

(٦) وهي قوله: «كنا».

(٧) انظر: الانصاف ٦٦٩.

محذوفٌ. وقوله «قد خَلَتْ» جملةٌ فعليةٌ في محلٍّ رفع صفةً لـ«أمَّة»، إنْ قيل إنَّها خبرُ «تلك»، أو خبرُ «تلك» إنْ قيل إنَّ «أُمَّة» بدلٌ من «تلك»، كما تقدَّم، و «خَلَتْ» أي صَارتْ إلى الخلاءِ وهي الأرْضُ التي لا أنيسَ بها، والمرادُ به ماتَتْ، والمشارُ إليه هو إبراهيم ويعقوبُ وأبناؤُهم.

قوله: «لها ما كَسَبتْ» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنْ تكونَ صفةً لأمة أيضاً، فيكونُ محلُّها رفعاً. والثاني: أن تكونَ حالاً من الضمير في «خَلَتْ» فمحلُّها نصبٌ، أي: خَلَتْ ثابتاً لها كَسْبُها. الثالث: أن تكونَ استئنافاً فلا محلَّ لها. وفي «ما» مِنْ قوله: «ما كَسَبَتْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّها بمعنى الذي. والثاني: أنها نكرةٌ موصوفة، والعائدُ على كِلا القولَيْنِ محذوفٌ أي: كَسَبَتْه، إلاَّ أنَّ الجملةَ لا محلَّ لها على الأول. والثالث: أنَ تكونَ مصدريةً فلا تحتاجُ إلى عائدٍ على المشهور، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ[1] أي: لها مكسُوبُها أو يكونُ ثَمَّ مضافٌ أي: لها جزاءُ كَسْبِها.

قوله: «ولكم ما كَسَبْتُم» إنْ قيل: إنَّ قولَه «لها ما كَسَبَتْ» مستأنَفٌ كانت هذه الجملةُ عطفاً عليه، وإنْ قيل إنَّه صفةٌ أو حالٌ فلا، أمَّا الصفةُ فلعدمِ الرابطِ فيها، وأمَّا الحالُ فلاختلافِ زمانِ استقرارِ كسبِها لها وزمانِ استقرارِ كسب المخاطَبين، وعطفُ الحالِ على الحالِ يُوجِبُ اتحادَ الزمانِ و «ما» مِنْ قولِه «ما كسبتم» كـ «ما» المتقدمةِ.

قوله: «ولا تُسْأَلون» هذه الجملةُ استئنافٌ ليس إلاَّ، ومعناها التوكيدُ لِما قبلَها، لأنه لمَّا تقدَّم أنَّ أحداً لا ينفعه كَسْبُ أحدٍ بل هو مختصٌّ به إنْ خيراً وإنْ شراً فلذلك لا يُسْأل أحدٌ عن غيره، وذلك أنَّ اليهودَ افتخَروا بأسلافِهم فَأُخْبِروا بذلك. و «ما» يجوزُ فيها الأوجهُ الثلاثةُ مِنْ كَوْنها موصولةً اسميةً

---

(١) كذا في الأصل. لعل الصواب: المبتدأ.

أو حرفية[1] أو نكرةً، وفي الكلامِ حَذْفٌ أي: ولا يُسْأَلون عمّا كنتم تَعملون. قال أبو البقاء[2]: «ودلَّ عليه: لَهَا ما كَسَبَتْ ولكم ما كَسَبْتُم انتهى» ولو جُعِلَ الدالُّ قولَه «ولا تُسْأَلونَ عمَّا كانوا يَعْملون» كان أَوْلى لأنه مقابلَةٌ.

آ. (١٣٥) **قوله تعالى: ﴿هُودا أو نصارىٰ﴾**: الكلامُ في «أو» كالكلامِ فيها عندَ قولِه: وقالوا: لن يَدْخُلَ الجنةَ إلا مَنْ كان هوداً أو نصارى»[3] وقد تقدَّم، و«تهتدوا» جزمٌ على جوابِ الأمرِ، وقد عُرِفَ ما فيه من الخلافِ: أعني هل جَزْمُه بالجملةِ قبلَه أو بـ«إنْ» مقدَّرَةً؟

قوله: «مِلَّة إبراهيم» قرأ الجمهور: «مِلَّةَ» نصباً، وفيها أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعولُ فعلٍ مضمرٍ، أي: بل نتبعُ مِلّةَ، لأنَّ معنى كونوا هُودا: اتبعوا اليهوديةَ أو النصرانية. الثاني: أنه منصوبٌ على خبر كان، أي: بل نكونُ مِلَّة أي: أهلَ ملة، كقول عدي بن حاتم: «إني من دين» أي من أهل دين، وهو قولُ الزجاج[4] وتَبِعه الزمخشري[5]. الثالث[6]: أنه منصوبٌ على الإغراء أي: الزموا ملةَ وهو قولُ أبـي عُبَيْدَةَ[7]، وهذا كالوجهِ الأولِ في أنَّه مفعولٌ به وإن اختلفَ العاملُ. الرابع: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجَرِّ، والأصلُ: نَقْتَدي بملةِ إبراهيم، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ انتصَبَ. وهذا يحتملُ أَنْ يكونَ من كلامِ المؤمنين فيكونَ تقديرُ الفعلِ: بل نكونُ أو نتَّبع أو نَقْتدي كما

(١) أي مصدرية، وتسمى موصولاً حرفياً.
(٢) الإملاء ١/٦٥.
(٣) الآية ١١١ من البقرة.
(٤) معاني القرآن ١/١٩٤.
(٥) الكشاف ١/٣١٤، وقد نسب صاحب «البيان في غريب إعراب القرآن» ١/١٢٤، هذا القول إلى الكوفيين.
(٦) انظر: مجاز القرآن ١/٥٧.
(٧) المجاز ١/٥٧.

تقدَّم، وأن يكونُ خطاباً للكفارِ فيكونُ التقديرُ: كونوا أو اتَّبعوا أو اقتدوا. وقرأ[1] ابن هرمز وابن أبـي عبلة «مِلَّةُ» رفعاً. وفيها وجهان، أحدُهما: خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: بل ملتُنا ملةُ إبراهيمَ أو نحن ملةُ، أي أهلُ ملة. والثاني: أنها مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، تقديرُه: مِلَّةُ إبراهيمَ ملَّتُنا.

قوله: «حنيفاً» في نصبهِ أربعةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه حالٌ من «إبراهيم» لأنَّ الحالَ تجيءُ من المضافِ إليهِ قياساً في ثلاثةِ مواضعَ على ما ذَكَرَ بعضُهم، أحدها: أنْ يكونَ المضافُ عاملاً عملَ الفعلِ. الثاني: أنْ يكون جزءاً نحو: «ونَزَعْنا ما في صدورِهم من غلٍّ إخواناً»[2]. الثالث: أن يكونَ كالجزءِ كهذه الآيةِ؛ لأنَّ إبراهيمَ لمَّا لازمَها تنزَّلَتْ منه منزلةَ الجزءِ. والنحويون يستضعفون مجيئَها من المضافِ إليه ولو كانَ المضافُ جزءاً، قالوا: لأنَّ الحالَ لا بدَّ لها من عاملٍ، والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبها، والعاملُ في صاحبِها لا يعملُ عملَ الفعل[3]. ومَنْ جوَّز ذلك قَدَّر العاملَ فيها معنى اللام أو معنى الإضافةِ، وهما عاملان في صاحِبها عند هذا القائل. ولم يذكر الزمخشري[4] غيرَ هذا الوجهِ، وشبَّهه بقولك: «رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً» وهو قولُ الزجَّاج.

الثاني: نصبُه بإضمارِ فعلٍ أي: نتبعُ حنيفاً، وقدَّره أبو البقاء[5] بأعني، وهو قولُ الأخفشِ الصغيرِ[6] وجَعَلَ الحالَ خطأً.

---

(١) الشواذ ١٠؛ والبحر ١/٤٠٦؛ القرطبي ٢/١٣٩؛ وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عالم بالعربية والأنساب، أخذ عن ابن عباس، وأخذ عنه نافع والزهري، توفي سنة ١١٧، انظر: أخبار النحويين البصريين ٢١؛ والإنباه ٢/١٧٢؛ والبغية ٢/٩١.

(٢) الآية ٤٧ من الحجر.

(٣) وذلك نحو: جاء غلام هند ضاحكةً، والعامل في صاحبها هنا معنى الإضافة أو اللام.

(٤) الكشاف ١/٣١٤.

(٥) الإملاء ١/٦٦.

(٦) وهو علي بن سليمان وقد تقدمت ترجمته.

الثالث: أنه منصوبٌ على القَطْع وهو رأيُ الكوفيين، وكان الأصلُ عندهم: إبراهيمَ الحنيفَ، فلمَّا نكَّره لم يُمْكِن إتْباعه، وقد تقدَّم تحريرُ ذلك.

الرابع ـ وهو المختارُ ـ أن يكونَ حالاً من «ملَّة» فالعاملُ فيه ما قَدَّرناه عاملاً فيها، وقد تقدَّم، وتكونُ حالاً لازمةً لأنَّ الملَّةَ لا تتغيَّر عن هذا الوصفِ، وكذلك على القولِ بِجَعْلِها حالاً من «إبراهيم» لأنَّه لم يَنْتقِلْ عنها، فإنْ قيل: صاحبُ الحالِ مؤنثٌ فكان ينبغي أَنْ يطابقَه في التأنيثِ فيقال: حنيفةً، فالجوابُ من وجهين، أحدُهما: أنَّ فَعيلاً يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ. والثاني: أن الملَّة بمعنى الدِّين، ولذلك أُبْدِلَتْ منه في قوله: «ديناً قِيَماً مِلةَ إبراهيمَ حنيفاً»(١) ذكر ذلك ابنُ الشجري في «أماليه»(٢).

[٥٥/ب] والحَنَفُ: المَيْلُ ومنه / سُمِّي الأحْنَفُ لِمَيْلِ إحدىٰ قَدَمَيْهِ بالأصابعِ إلى الأخرى قالَتْ أمُّه(٣):

٧٤٢ ـ واللَّهِ لولا حَنَفٌ بِرِجْلِه ... ما كانَ في فِتْيانكم مِنْ مثلِهِ

ويقال: رَجُلٌ أَحْنَفُ وامرأة حَنْفَاءُ، وقيل: هو الاستقامةُ، وسُمِّي المائلُ الرجلِ بذلك تفاؤلاً كقولِهم لِلديغ: «سليمٌ»، وللمَهْلَكَة: «مفازة» قاله ابن قتيبة(٤)، وقيل: الحَنيفُ لَقَبٌ لمن تَدَيَّن بالإسلام، قال عمرو(٥):

---

(١) الآية ١٦١ من الأنعام.

(٢) الأمالي ١/١٨. وابن الشجري هبة الله بن علي، له: الأمالي؛ مختارات أشعار العرب، شرح التصريف الملوكي توفي سنة ٥٤٢. انظر: معجم الأدباء ١٩/٢٨٢؛ وفيات الأعيان ١/٢٣٨؛ معجم المؤلفين ١٣/١٤١.

(٣) البيت في اللسان: حنف.

(٤) عبدالله بن مسلم، له: إعراب القرآن؛ طبقات الشعراء؛ أدب الكاتب؛ توفي سنة ٢٧٦، أو ٢٦٧. انظر: الإنباه ٢/١٤٣؛ البلغة ١١٦؛ البغية ٢/٦٣.

(٥) نسبة المؤلف هذا البيت لعمرو لم أجدها، وإنما نُسِب في السيرة ١/٢٩٣ إلى حمزة، كما نسبه صاحب البحر ١/٣٩٨ إلى عُمر وليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

٧٤٣ ـ حَمَدْتُ اللـهَ حين هدىٰ فؤادي إلى الإسلام والدينِ الحَنيفِ

قاله القفال(١)، وقيل: الحَنيف: المائلُ عَمّا عليه العامَّةُ إلى ما لزِمه، قاله الزجاج وأنشد(٢):

٧٤٤ ـ ولـكنَّـا خُـلِقْنـا إذْ خُـلِقْنـا حنيفـاً دينُنـا عَنْ كـلِّ دِينِ

آ. (١٣٦) قوله تعالى: ﴿قُولوا﴾: في هذا الضمير قولان، أحدُهما: أنَّه للمؤمنين والمرادُ بالمُنَزَّلِ إليهم القرآنُ على هذا. والثاني: أنه يعودُ على القائلين كونوا هوداً أو نصارى، والمرادُ بالمُنَزَّل إليهم: إمّا القرآنُ وإمَّا التوراةُ والإنجيلُ، وجملةُ «آمنَّا» في محلِّ نَصْبٍ بقولوا، وكرَّر الموصول في قوله: «وما أُنْزِل إلى إبراهيمَ» لاختلافِ المنزَّلِ إلينا والمُنزَّلِ إليه، فلو لم يكرِّر لأوْهَمَ أن المنزَّلَ إلينا هو المنزَّلُ إليه، ولم يكرِّر في «عيسى» لأنه لم يخالِفْ شريعةَ موسى إلا في نَزْرٍ يَسير، فالذي أوتيه عيسى هو عينُ ما أُوتيه موسى إلَّا يسيراً، وقُدِّم المنزَّلُ إلينا في الذِّكْر وإنْ كان متأخراً في الإنزال تشريفاً له.

والأسْباط: جمعُ «سِبْط» وهم في وَلَـدِ يعقوبَ كـالقبائـل في وَلَدِ إسماعيلَ. واشتقاقُهم من السَّبْط وهو التتابعُ، سُمُّوا بذلك لأنهم أمة متتابعون. وقيل: هو مَقْلوبٌ من البَسْط، وقيل: مِنْ «السَّبَط» بالتحريك جمع **«سَبَطة»** وهو الشجرُ الملتفُّ. وقيل للحَسَنَيْن سِبْطا رسولِ الله صلى الله عليه وسلم لانتشارِ ذرِّيَّتهم، ثم قيل لكل ابن بنت: «سِبْط».

قوله: «وما أُوتي موسىٰ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ في محلِّ جرٍّ عطفاً على المؤمَنِ به وهو الظاهرُ. والثاني: أنَّها في محلِّ رفعٍ

(١) محمد بن علي الشاشي، عالم باللغة والدين، من أهل ما وراء النهر، له: «أصول الفقه» توفي سنة ٣٦٥. انظر: وفيات الأعيان ١/٤٥٨، والأعلام ٧/١٥٩.

(٢) معاني القرآن ١/١٩٤، غير أنه لم ينشد البيت المذكور في كتابه هذا، ولم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٣٩٨.

بالابتداءِ، ويكونُ «وما أوتي النبيُّون» عطفاً عليها، وفي الخبرِ وجهان، أحدُهما: أن يكونَ «مِنْ ربهم». والثاني: أن يكون «لا نفرِّقُ» هكذا ذَكَر الشيخ[1]، إلا أنَّ في جَعْلِه «لا نفرِّقُ» خبراً عن «ما» نظراً لا يَخْفى من حيثُ عدمُ عودِ الضميرِ عليها. ويجوزُ أن تكونَ «ما» الأولى عطفاً على المجرورِ، وما الثانيةُ مبتدأةً وفي خبرها الوجهانِ، وللشيخ أن ينفصِلَ عن عدمِ عَوْدِ الضميرِ بأنَّه محذوفٌ تقديرُه: لا نفرِّق فيه، وحَذْفُ العائدِ المجرورِ بـ«في» مطَّردٌ كَما ذَكَر بعضُهم، وأنشد[2]:

٧٤٥ ـ فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويَوْمٌ نُسَرّ

أي: نُساء فيه ونُسَرُّ فيه.

قوله: «مِنْ ربهم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه في محلِّ نصبٍ، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، ويتعلَّقُ بـ«أُوتِيَ» الثانيةِ إن أَعَدْنا الضميرَ على النبيين فقط دونَ موسى وعيسى أو بـ«أُوْتِيَ» الأولى، وتكونُ الثانيةُ تكراراً لسقوطِها في آل[3] عمران إنْ أَعَدْنَا الضميرَ على موسى وعيسى والنبيِّين. الثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من العائدِ على الموصولِ فيتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُه: وما أُوتيه كائناً من ربهم. الثالث: انه في محلِّ رفعٍ لوقوعِه خبراً إذا جَعَلْنَا «ما» مبتدأً وقد تقدَّم تحقيقُه.

قوله: «بين أحدٍ» متعلِّقٌ بـ«لا نُفَرِّقُ»، وفي «أحد» قولان أظهرُهما: أنَّه الملازِمُ للنفي الذي همزتُه أصليةٌ فهو للعمومِ وتحته أفرادٌ، فلذلك صَحَّ دخولُ «بين» عليه مِنْ غيرِ تقديرِ معطوفٍ نحو: «المالُ بين الناس». والثاني: أنه الذي همزتُه بدلٌ من واوٍ بمعنى واحد، وعلى هذا فلا بدَّ من تقديرِ معطوفٍ

---

(١) البحر ١/٤٠٨.

(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو في الكتاب ١/٤٤؛ والهمع ١/١٠١؛ والدرر ١/٧٦.

(٣) الآية ٨٤ من آل عمران: «وما أُوتي موسى وعيسى والنبيُّون مِنْ ربهِم».

لِيَصِحَّ دخولُ «بَيْنَ» على متعددٍ، ولكنه حُذِفَ لفَهْمِ المَعْنى، والتقدير: بين أحدٍ منهم، ونظيرُه ومثلُه قولُ النابغة[1]:

٧٤٦ ـ فما كان بين الخيرِ لو جاءَ سالماً أبـو حُجُرٍ إلا ليـالٍ قـلائِـلُ

أي: بين الخير وبيني. و«له» متعلِّقٌ بمسلمون، قُدِّم للاهتمامِ به لعَوْدِ الضميرِ على الله تعالى أو لتناسُبِ الفواصل.

آ. **(١٣٧) قوله تعالى: ﴿بمثلِ ما آمنتم به﴾**: في الباءِ أقوالٌ، أحدُها: أنها زائدةٌ كهي في قوله «ولا تُلْقُوا بأيدِيكم»[2] وقوله: «وهُزِّي إليكِ بجِذْعِ»[3] وقوله[4]:

٧٤٧ ـ .... سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

والثاني: أنها بمعنى «على، أي: فإنْ آمَنوا على مثلِ إيمانكم بالله». والثالث: أنَّها للاستعانةِ كهي في «نَجَرْتُ بالقَدُوم» و«كَتَبْتُ بالقلم» والمعنى: فإنْ دَخَلوا في الإيمانِ بشهادةٍ مثلِ شهادتِكم، وعلى هذه الأوجهِ فيكونُ المؤمَنُ به محذوفاً، و«ما» مصدريةٌ والضميرُ في «به» عائداً على الله تعالى، والتقديرُ: فإنْ آمنوا باللهِ إيماناً مثلَ إيمانِكم به، و«مثل» هنا فيها قولان، أحدُهما: أنَّها زائدةٌ والتقديرُ: بما آمنْتُم به، وهي قراءة[5] عبدِالله بنِ مسعودٍ وابن

(١) الديوان ١١٩؛ وأوضح المسالك ٣/٦٣؛ والتصريح ٢/١٥٣؛ والأشموني ٣/١١٦؛ والعيني ٤/١٦٧.
(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٣) الآية ٢٥ من مريم.
(٤) البيت للراعي أو القتال الكلابي في ديوانه ٥٣ وصدره:
هُـنَّ الحـرائـرُ لاربَّـاتُ أحْمِـرَةٍ
وهو في مجالس ثعلب ١/٣٠١؛ والمخصص ١٤/٧٠؛ والمغني ٤٥؛ والخزانة ٣/٦٦٧. والأحمرة: ج حِمار؛ وسود المحاجر: الإماء السود.
(٥) البحر ١/٤٠٩؛ ابن عطية ١/٤٣١؛ الشواذ ١٠.

عباس، وذكر البيهقي عن ابن عباس: «لا تقولوا بمثلِ ما آمنتم [به] فإنَّ اللـهَ لَيس لَه مِثْلٌ ولكن قولوا بالذي آمنتم به» وهذه تُرْوَىٰ قراءةً [عن] أُبَـيّ، ونظيرُها في الزيادةِ قولُ الشاعرِ[١]:

٧٤٨ ـ فَصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مَـأْكُولْ

وقال بعضهم: هذا من مجازِ الكلام تقولُ: هذا أمرٌ لا يَفْعَلُه مثلُك، أي لا تَفْعَلُه أنت، والمعنى: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، نَقَلَه ابنُ عطيـة[٢]، وهو يَـؤُول إلى إلغاءِ «مثل» وزيادتِها. والثاني: أنها ليست بزائدةٍ، والمثليةُ متعلقةٌ بالاعتقادِ، أي: فإن اعتقدوا بمثلِ اعتقادكم، أو متعلقةٌ بالكتابِ أي: فإنْ آمنوا بكتاب مثلِ الكتابِ الذي آمنتُمْ به، والمعنى: فإنْ آمَنوا بالقرآنِ الذي هو مُصَدِّقٌ لِما في التوراةِ والإنجيلِ، وهذا التأويلُ ينفي زيادةَ الباء.

و «ما» قوله: «بمثلِ ما آمَنْتُم» فيها وجهان، أحدُهما: أنَّها بمعنى الذي والمرادُ بهاحينئذٍ: إمَّا اللـهُ تعالىٰ بالتأويل المتقدِّمِ عِندَ مَنْ يُجيز وقوعَ «ما» على أولي العلمِ نحو: «والسماءِ وما بناها»[٣] وإمَّا الكتابُ المنزَّلُ. والثاني: أنَّها مصدريةٌ وقد تقدَّم ذلك. والضميرُ في «به» فيه أيضاً وجهان، أحدُهما: أنَّه يعودُ على اللـهِ تعالى كما تقدَّم. والثاني: أن يعودَ على «ما» إذا قيل: إنَّها بمعنى الذي.

قوله: «فقد اهتَدَوا» جوابُ الشرط في قوله: «فإنْ آمنوا»، وليس الجوابُ محذوفاً، كهو في قوله: «وإنْ يُكَذِّبوك فقد كُذِّبَتْ رسُلٌ»[٤] لأنَّ تكذيبَ الرسلِ

(١) تقدم برقم ٢١٠.
(٢) التفسير ١/٤٣١.
(٣) الآية ٥ من سورة الشمس.
(٤) الآية ٤ من سورة فاطر.

ماضٍ محقَّقٌ هناك فاحتجْنا إلى تقديرِ جوابٍ، وأمَّا هنا فالهدايةُ منهم لم تقعْ بعدُ فهي مستقبلةٌ معنىً وإن أُبْرِزَتْ في لفظِ المُضِيّ.

قوله: «في شِقاقٍ» خبرٌ لقوله: «هم» وجَعَلَ الشِّقاقَ ظرفاً لهم وهم مظروفون له مبالَغَةً في الإِخبارِ باستعلائِه عليهم، وهو أَبْلَغُ مِنْ قولك هم مُشاقُّون، ومثلُه: «إنَّا لَنراكَ في سَفاهةٍ»(١) ونحوُه. والشِّقاقُ مصدرٌ من شاقَّه يُشاقُّه نحو: ضاربه ضِراباً، ومعناه المخالَفَةُ والمُعَادَاةُ، وفي اشتقاقِه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه من الشِّقِّ وهو الجانبُ. وذلك أن أحد المُشاقِّين يَصير في شِقِّ صاحبِه / أي: جانبِه، قال امرؤ القيس(٢): [٥٦/أ]

٧٤٩ ـ إذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ له بشِقٍّ وشِقٌّ عندَنا لم يُحَوَّلِ

أي: بجانبٍ. الثاني: أنه من المَشَقَّة فإنَّ كلًّا منهما يَحْرِصُ على ما يَشُقُّ على صاحبِه. الثالث: أنَّه من قولهم: «شَقَقْتُ العَصا بيني وبينك» وكانوا يفعلون ذلك عند تَعاديهم. والفاءُ في قوله: «فَسَيَكْفِيكَهُم» تُشْعِرُ بتعقيبِ الكفاية عَقِبَ شِقاقهم. وجيءَ بالسينِ دونَ سوف لأنها أقربُ منها زماناً بوَضْعِها، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: فسيكفيكَ شِقاقَهم؛ لأنَّ الذواتِ لا تُكْفَى إنما تُكْفَى أفعالُها، والمَكْفِيُّ به هنا محذوفٌ أي: بمَنْ يَهْدِيه الله أو بتفريق كلمتِهم.

آ. (١٣٨) **قوله تعالى: ﴿صبغة الله﴾**: قرأ الجمهورُ «صبغةَ» بالنصبِ، وقال الطبري(٣): «مَنْ قَرَأَ مِلَّةُ إبراهيمَ بالرفع قرأ صبغةُ بالرفع» وقد تقدَّم أنها قراءةُ ابنِ هرمز وابن أبي عبلة(٤). فأمَّا قراءةُ الجمهورِ ففيها أربعةُ

(١) الآية ٦٦ من الأعراف.
(٢) تقدم برقم ٢٢٢.
(٣) تفسير الطبري ٣/١١٧.
(٤) البحر ١/٤١١.

أوجهٍ أحدُها: أنَّ انتصابَها انتصابُ المصدرِ المؤكِّد وهذا اختارَه الزمخشري[1]، وقال: «هو الذي ذَكَر سيبويه[2] والقولُ ما قالَتْ حَذامِ» انتهى قولُه. واختُلِفَ حينئذٍ عن ماذا انتصَبَ هذا المصدرُ؟ فقيل عن قوله: «قولوا آمنَّا» وقيل عن قوله: «ونحنُ له مسلمون»، وقيل: عَنْ قوله: «فقد اهتَدَوْا». الثاني: أنَّ انتصابَها على الإغراءِ أي: الزَمُوا صبغةَ الله، قال الشيخ[3]: «وهذا ينافِرُه آخرُ الآيةِ وهو قولُه: «ونحن له عابِدُون» إلا أَنْ يُقَدَّر هنا قولٌ، وهو تقديرٌ لا حاجةَ إليه ولا دليلَ من الكلامِ عليه». الثالث: أنها بدلٌ من «مِلَّةَ» وهذا ضعيف إذ قد وَقَعَ الفصلُ بينهما بجُملٍ كثيرة. الرابع انتصابُها بإضمار فعلٍ أي: اتَّبِعوا صبغةَالله، ذكره أبو البقاء[4] مع وجهِ الإغراءِ، وهو في الحقيقةِ ليس زائداً فإنَّ الإغراءَ أيضاً هو نصبٌ بإضمارِ فعلٍ.

قال الزمخشري[5]: «وهي ـ أي الصبغةُ ـ مِنْ صَبَغَ كالجِلْسَة من جَلَسَ، وهي الحالَةُ التي يقع عليها الصَّبْغُ، والمعنى تطهيرُ الله، لأنَّ الإيمانَ يُطَهِّرُ النفوسَ، والأصلُ فيه أنَّ النصارى كانوا يَغْمِسون أولادَهم في ماء المَعْمودِيَّة ويقولون هو تطهيرٌ لهم، فَأُمِرَ المسلمون أَنْ يقولوا: آمنَّا وصَبَغَنا الله صِبْغَةً لا مثلَ صِبْغَتِكم، وإنَّما جيء بلفظِ الصِّبْغَةِ على طريقِ المُشاكلةِ كما تقول لِمَنْ يَغْرِسُ الأشجار: اغْرِسْ كما يَغْرِسُ فلانٌ، تريدُ رجلاً يصطنعُ الكرامَ».

وأمَّا قراءةُ الرفعِ فتحتملُ وَجْهين أحدُهما: أنَّها خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي:

---

(١) الكشاف ١/٣١٦.
(٢) الكتاب ١/١٩١.
(٣) البحر ١/٤١٢.
(٤) الإملاء ١/٦٦.
(٥) الكشاف ١/٣١٦.

ذلك الإيمانُ صبغةُ الله. والثاني: أن تكونَ بدلاً مِنْ «مِلَّة» لأنَّ مَنْ رَفَعَ «صِبْغَة» رفع «مِلَّة» كما تقدَّم فتكونَ بدلاً منها كما قيل بذلك في قراءةِ النصبِ.

قوله: «ومَنْ أَحْسَنُ» مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا استفهامٌ معناه النَّفْيُ أي: لا أحدَ، و«أَحْسَنُ» هنا فيها احتمالان، أحدُهما: أنها ليست للتفضيل إذ صبغةُ غيرِ الله منتفٍ عنها الحُسْنُ. والثاني: أنْ يُراد التفضيلُ باعتبارِ مَنْ يظنُّ أنَّ في صِبْغةِ غيرِ الله حُسْناً لا أنَّ ذلكَ بالنسبةِ إلى حقيقةِ الشيءِ. و«مِنَ الله» متعلِّقٌ بأَحْسَنُ فهو في محلِّ نَصْبٍ. و«صبغةً» نصبٌ على التمييز مِنْ أَحْسَنُ، وهو من التمييز المنقولِ من المبتدأ والتقديرُ: ومَنْ صِبْغَتُه أحسنُ مِنْ صبغةِ الله، فالتفضيلُ إنَّما يَجْري بين الصبغتينِ لا بينَ الصابغين. وهذا غريبٌ أعني كَوْنَ التمييزِ منقولاً من المبتدأ.

قولُه: «ونحنُ له عابدونَ» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ معطوفةٌ على قَوْلِهِ «قولوا آمنَّا بالله» فهي في محلِّ نصبٍ بالقول، قال الزمخشري[١]: «وهذا العطفُ يَرُدُّ قولَ مَنْ زَعَمَ أنَّ «صبغة الله» بدلٌ مِنْ «مِلَّةَ» أو نصبٌ على الإغراءِ بمعنى عليكم صبغةَ الله لما فيه مِنْ فَكِّ النَّظْم وإخراجِ الكلامِ عن التئامِهِ واتِّساقِهِ» قال الشيخ[٢]: «وتقديرُه في الإغراءِ: عليكم صبغةَ ليس بجيدٍ؛ لأنَّ الإغراءَ إذا كانَ بالظروفِ والمجروراتِ لا يجوزُ حَذْفُ ذلك الظرفِ ولا المجرورِ، ولذلك حينَ ذَكَرْنا وجهَ الإغراءِ قدَّرْناه بالزموا صبغةَ الله. انتهى». كأنَّه لضَعْفِ العَمَلِ بالظروف والمجروراتِ ضَعُفَ حَذْفُها وإبقاءُ عملِها.

آ. (١٣٩) **قوله تعالى: ﴿أتحاجُّوننا﴾**: الاستفهامُ هنا للإنكارِ والتوبيخِ. والجمهورُ: «أتحاجُّوننا» بنونين الأولى للرفعِ والثانيةُ نونُ «نا»

---

(١) الكشاف ٣١٦/١.
(٢) البحر ٤١٢/١.

وقرأ[1] زيدٌ والحسنُ والأعمشُ بالإدغام، وأجاز بعضُهم حَذْفَ النونِ الأولى، فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فواضحةٌ، وأمّا قراءةُ الإدغامِ فلاجتماعِ مِثْلَيْن، وسَوَّغَ الإدغام وجودُ حرفِ المَدِّ واللين قبلَه القائمِ مقام الحركةِ، وأما من حَذَفَ فبالحَمْلِ على نونِ الوقايةِ كقراءة: «فَبِمَ تُبَشِّرون»[2] وقولِه[3]:

٧٥٠ ـ تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

يريد: فلينني، وهذه الآيةُ مثلُ قولِه: «أفغيرَ اللهِ تأمرونِّي أعبدُ»[4] فإنه قُرِئَتْ بالأوجهِ الثلاثةِ: الفَكِّ والإدغامِ والحَذْفِ، ولكن في المتواتِر، وهنا لم يُقْرَأْ في المشهورِ كما تقدَّم إلا بالفك. ومَحَلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقولِ قَبْلها. والضميرُ في «قل» يَحْتَمِلُ أن يكونَ للنبي عليه السلام أو لكلِّ مَنْ يَصْلُح للخطابِ، والضميرُ المرفوعُ في «أتحاجُّوننا» لليهودِ والنصارى أو لمشركي العَرَبِ. والمُحَاجَّةُ مُفَاعَلة من حَجَّه يَحُجُّه. وقولُه «في الله» لا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: في شأنِ الله أو دينِ الله.

قوله: «وهو ربُّنا» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وكذا ما عُطِفَ عليه من قولِه: «ولنا أعمالُنا» ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: جَزَاءُ أعمالِنا ولكم جزاءُ أعمالِكم.

---

(١) البحر ١/٤١٢، ونسبها القرطبي إلى ابن محيصن ٢/١٤٥، وزيد هنا هو زيد ابن ثابت كما في البحر.

(٢) الآية ٥٤ من الحجر، قرأها ابن كثير بتشديد النون مكسورة وقرأها نافع بتخفيفها، وقرأ الباقون بفتح النون مخففة. انظر: السبعة ٣٦٧.

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في الكتاب ٢/١٥٤؛ واللسان: فلا؛ وابن يعيش ٣/١٩؛ والهمع ١/٩٥؛ والدرر ١/٤٣. يصف شعره وقد علاه الشيب، والثغام: نبت له نَور أبيض. ويعل: يُطَيَّب.

(٤) الآية ٦٤ من الزمر، قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. السبعة ٥٦٣؛ والكشف ٢/٢٤٠.

آ. (١٤٠) **قوله تعالى: ﴿أم تَقُولون﴾**: قرأ حمزة[١] والكسائي وحفص وابن عامر بتاءِ الخطابِ والباقون بالياء، فأمّا قراءةُ الخطابِ فتحتمل «أم» فيها وَجْهين، أحدُهما: أن تكونَ المتصلةَ، والتعادلُ بين هذه الجملةِ وبين قولِه: أتحاجُّوننا، فالاستفهامُ عن وقوعِ أحدِ هذين الأمْرَيْن: المُحاجَّةِ في اللـهِ أو ادِّعاءٍ على إبراهيمَ ومَنْ ذُكِرَ معه اليهوديةَ والنصرانيةَ، وهو استفهامُ إنكارٍ وتوبيخٍ كما تقدَّم فإنَّ كِلا الأمرين باطلٌ. والثاني: أن تكونَ المنقطعةَ فتتقدَّرَ بـ «بل» والهمزةِ، على ما تقرَّر في المنقطعة على أصحِّ المذاهبِ، والتقدير: بل أتقولون. والاستفهامُ للإنكار والتوبيخِ أيضاً فيكونُ قد انتقل عن قولِه: أتحاجُّوننا وأَخَذَ في الاستفهامِ عن قضيةٍ أخرى، والمعنى على إنكارِ نسبةِ اليهوديةِ والنصرانيةِ إلى إبراهيمَ ومَنْ ذُكِرَ معه.

وأمَّا قراءةُ الغَيْبة فالظاهرُ أنَّ «أم» فيها منقطعةٌ على المعنى المتقدِّم. وحكى الطبري[٢] عن بعضِ النحويين أنها متصلةٌ لأنك إذا قلت: أتقومُ أم يقوم عمروٌ: أيكونُ هذا أم هذا. وردَّ ابنُ عطية[٣] هذا الوجهَ فقال: «هذا المثالُ غيرُ جيدٍ، لأنَّ القائلَ فيه واحدٌ والمخاطَبُ واحدٌ، والقولُ في الآيةِ من اثنينِ والمخاطَبُ اثنان غَيْرانِ، وإنّما تَتَّجِهُ معادَلَةُ «أم» للألفِ على الحكم المعنوي، كأنَّ معنى قُلْ أتحاجُّوننا: أيُحاجُّون يا محمد أم يقولون» انتهى. وقال الزمخشري[٤]: «وفيمَنْ قَرَأَ بالياء لا تكونُ إلا منقطعةً» قال الشيخ[٥]: «ويمكن الاتصالُ مع قراءةِ الياءِ، ويكون ذلك من الالتفاتِ إذ صارَ فيه

---

(١) السبعة ١٧١؛ والكشف ١/٢٦٦.
(٢) تفسير الطبري ٣/١٢٣.
(٣) تفسير ابن عطية ١/٤٣٤.
(٤) الكشاف ١/٣١٦.
(٥) البحر ١/٤١٤.

[خروجٌ][1] من خطابٍ إلى غَيْبـةٍ، والضميرُ لنـاسٍ مخصوصين». وقـال أبو البقاء[2]: «أم يقولونَ يُقْرأ بالياء ردّاً على قوله: «فَسَيَكْفيكَهُم الله» فجَعَل هـذه الجملةَ متعلقةً بقـولِه: «فسيكفيكهم» وحينئـذٍ لا تكونُ إلا منقـطعـةً لِمَا عَرَفْتَ أنَّ من شرط المتصلةِ تقدُّمَ همزةِ استفهامٍ أو تسويةٍ مع أن المعنى [٥٦/ب] ليس / على أنَّ الانتقالَ مِن قولِه: «فَسَيَكْفيكهم» إلى قوله «أم يقولون» حتى يَجْعَلَه ردّاً عليه وهو بعيدٌ عنه لفظاً ومعنًى.

وقال الشيخ[3]: «الأحسنُ في القراءتين أن تكونَ«أم» منقطعةً وكأنه أنكرَ عليهم مُحاجَّتَهم في الله ونسبة أنبيائِه لليهودية والنصرانية، وقد وَقَع منهم ما أَنْكَرَ عليهم، ألا ترى إلى قولِه: «قل يا أهلَ الكتابِ لِمَ تُحاجُّـون في إبـراهيم» الآيات[4] وإذا جَعَلْنـاها متصلةً كـان ذلك غيـرَ متضمِّنٍ وقـوعَ الجملتين، بل إحداهما، وصارَ السؤالُ عن تعيينِ إحداهما، وليس الأمرُ كذلك إذ وقعا معاً. وهذا الذي قاله الشيخُ حسنٌ جداً. و«أو» في قوله: «هوداً أو نصارى» كهي في قولِه: «لن يَدْخُلَ الجنَّةَ إلا مَنْ كان هُوداً أو نصارى»[5] وقد تقدَّم تحقيقُه.

قوله: «أَمِ الله» أم متصلةٌ، والجلالةُ عَطْفٌ على «أنتم»، ولكنه فَصَل بين المتعاطِفينَ بالمسؤولِ عنه، وهو أحسنُ الاستعمالاتِ الثلاثةِ: وذلك أنه يَجوزُ في مثلِ هذا التركيبِ ثلاثةُ أوجهٍ: تقدُّمُ المسؤولِ عنه نحو: أأعلم أنتم أم اللـهُ، وتوسُّطُه نحو: أأنتم أعلمُ أم اللـهُ، وتأخيرُه نحو: أأنتم أم الله أعلمُ. وقال أبو البقاء[6]: «أم الله» مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، أي: أم الله أعلمُ، و«أم»هنا

---

(١) من البحر.
(٢) الإملاء ١/٦٦.
(٣) البحر ١/٤١٤.
(٤) الآية ٦٥ من آل عمران.
(٥) الآية ١١١ من البقرة.
(٦) الإملاء ١/٦٦.

المتصلةُ أي: أيُّكم أعلم» وهذا الذي قاله فيه نظرٌ، لأنَّه إذا قَدَّر له خبراً صناعياً صار جملةً، وأم المتصلةُ لا تَعْطِفُ الجملةَ بل المفردَ وما في معناه. وليس قولُ أبـي البقاء بتفسيرِ معنًى فيُغْتفَرَ له ذلك بل تفسيرُ إعرابٍ، والتفضيلُ في قوله «أعلمُ» على سبيلِ الاستهزاءِ وعلى تقديرِ أن يُظَنَّ بهم عِلْمٌ من الجَهَلَةِ وإلَّا فلا مشاركةَ، ونظيرُه قولُ حسان(1):

٧٥١ ـ أَتَهْجوه ولَسْتَ له بكُفْءٍ   فَشَرُّكما لخيرِ كما الفِداءُ

وقد عُلِم أنَّ الرسولَ خيرٌ كلُّه.

قوله: «من الله» في «مِنْ» أربعة أوجه، أحدها: أنها متعلِّقةٌ بـ«كَتَم»، وذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: كَتَم مِنْ عبادِ الله شهادةً عندَه. الثاني: أن تتعلَّق بمحذوفٍ على أنَّها صفةٌ لشهادة بعد صفةٍ، لأنَّ «عنده» صفةٌ لشهادة، وهو ظاهرُ قولِ الزمخشري(2) فإنَّه قال: و«مِنْ» في قولِه: «شهادةً مِن الله» مثلُها في قولِك: «هذه شهادةٌ مني لفلان» إذا شَهِدْتَ له، ومثلُه: «براءةٌ من الله ورسولِه»(3). الثالثُ: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المضمرِ في «عنده»، يعني مِن الضميرِ المرفوعِ بالظرفِ لوقوعِه صفةً، ذَكَره أبو البقاء(4). الرابع: أن يتعلَّقَ بذلك المحذوفِ الذي تعلَّق به الظرفُ وهو «عنده» لوقوعِه صفةً، والفرقُ بينه وبين الوجهِ الثاني أنَّ ذاك له عاملٌ مستقلٌ غيرُ العاملِ في الظرف.

قال أبو البقاء(5): «ولا يجوزُ أَنْ تُعَلَّقَ «مِنْ» بشهادةٍ، لئلا يُفْصَلَ بين

---

(1) تقدم برقم ٢٦٦.
(2) الكشاف ١/٣١٦.
(3) الآية ١ من سورة براءة.
(4) الإملاء ١/٦٦.
(5) الإملاء ١/٦٦.

الصلةِ والموصولِ بالصفةِ يعني أنَّ «شهادة» مصدرٌ مؤولٌ بحرفٍ مصدري وفعلٍ فلو عَلَّقْتَ «مِنْ» بها لكنْتَ قد فَصَلْتَ بين ما هو في معنى الموصولِ وبين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي وهو الظرفُ الواقعُ صفةً لشهادة. وفيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: لا نُسَلِّمُ أنَّ «شهادة» يَنْحَلُّ لموصولٍ وصلتِه، فإنَّ كلَّ مصدرٍ لا يَنْحَلُّ لهما. والثاني: سَلَّمْنا ذلك ولكن لا نُسَلِّم والحالةُ هذه أنَّ الظرفَ صفةٌ بل هو معمولٌ لها، فيكونُ بعضَ الصلةِ لا أجنبياً حتى يَلْزم الفصلُ به بين الموصول وصِلته، وإنَّما كان طريقُ مَنْع هذا بَغَيْرِ ما ذَكَر، وهو أنَّ المعنى يأبى ذلك.

وكَتَمَ يتعدَّى لاثنين فأولُهما في الآيةِ الكريمة محذوفٌ تقديرُه: كَتَمَ الناسُ شهادةً، والأحسنُ من هذه الوجوهِ أن تكونَ «من الله» صفةً لشهادة أو متعلقةً بعامل الظرفِ لا متعلقةً بكتم، وذلك أنَّ كتمانَ الشهادةِ مع كونِها مستودعةً مِنَ الله عندَه أبلغُ في الأظلميَّةِ مِنْ كتمانِ شهادةٍ مطلقةٍ من عبادِ الله.

وقال في «ريّ الظمآن»(١): «في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ، والتقدير: ومَنْ أظلمُ مِنَ الله مِمَّنْ كَتَمَ شهادةً حَصَلَتْ له كقولِك: «ومَنْ أظلمُ من زيدٍ من جملةِ الكلمتين للشهادة» والمعنى: لو كانَ إبراهيمُ وبنوه يهوداً أو نصارى، ثم إنَّ الله كَتَمَ هذه الشهادةَ لم يكن أحدٌ مِمَّنْ يكتمُ الشهادةَ أظلمَ منه، لكن لمَّا استحال ذلك مع عَدْلِه وتنزيهه عن الكذبِ عَلِمْنا أنَّ الأمرَ ليس كذلك». قال الشيخ(٢): «وهذا متكلفٌ جداً من حيث التركيبُ ومن حيث المدلولُ: أمَّا التركيبُ فإنَّ التقديمَ والتأخيرَ من الضرائرِ عند الجمهور، وأيضاً فيبقى قوله: «مِمَّن كتم» متعلِّقاً إمَّا بأظلم، فيكونُ ذلك على طريق البدليَّةِ، ويكون

---

(١) وهو لشرف الدين محمد بن عبدالله المرسي الأندلسي المتوفى سنة ٦٥٥. انظر: إيضاح المكنون ٣/٦٠٤.

(٢) البحر ١/٤١٦.

إذ ذاك بدلَ عامٍ من خاص وليس بثابتٍ، وإنْ كان بعضُهم زَعَمَ ورودَه، لكنَّ الجمهور تأوَّلوه بوضعِ العامِّ موضعَ الخاص، أو تكونُ «مِنْ» متعلقةً بمحذوف فتكونُ في موضعِ الحال أي: كائناً من الكاتمين. وأمَّا من حيث المدلولُ فإنَّ ثبوتَ الأظلميَّة لمن جُرَّ بـ «مِنْ» يكونُ على تقدير، أي: إنْ كَتَمها فلا أحدَ أظلمُ منه، وهذا كلُّه معنًى لا يَليقُ به تعالى ويُنَزَّه كتابُه عنه».

آ. (١٤٢) **قوله تعالى: ﴿من الناس﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «السفهاء» والعاملُ فيها «سيقولُ» وهي حالٌ مبيِّنة فإنَّ السَّفَه كما يوصف به الناسُ يُوْصَفُ به غيرُهم من الجمادِ والحيوانِ، وكما يُنْسَبُ القولُ إليهم حقيقةً يُنْسَبُ لغيرهم مجازاً فَرَفَع المجازَ بقولِه: «مِن الناسِ» ذكره ابن عطية[(١)] وغيرُه.

قوله: «ما وَلاَّهم» «ما» مبتدأٌ وهي استفهاميةٌ، والجملةُ بعدها خبرٌ عنها، و «عن قِبْلَتِهم» متعلقٌ بـ «وَلاَّهم»، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ في قولِه «عليها» أي: على توجُّهِهَا أو اعتقادِها، وجملةُ الاستفهامِ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، والاستعلاءُ في قولِه «عليها» مجازٌ، نَزَّلَ مواظَبَتَهم على المحافظةِ عليها منزلةَ مَنِ استعلى على الشيء.

آ. (١٤٣) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: الكافُ فيها الوجهانِ المشهوران كما تقدَّم ذلك غيرَ مرةٍ، وهما: إمَّا النصبُ على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أو على الحالِ من المصدرِ المحذوفِ، والتقديرُ: جَعَلْناكم أمةً وسطاً جَعْلاً مثلَ ذلك ولكنَّ المشارَ إليه بـ«ذلك» غيرُ مذكورٍ فيما تقدَّم، وإنما تقدَّم ما يَدُلُّ عليه. واختلفوا في «ذلك» على خمسةِ أوجهٍ: أحدها أنَّ المشارَ إليه هو الهدفُ المدلولُ عليه بقولِه: «يَهْدي مَنْ يشاء» والتقديرُ: جَعَلْناكم أمةً وسطاً مثلَ ما هَدَيْناكم.

---

(١) التفسير ١/٤٣٦.

الثاني: أنه الجعلُ، والتقديرُ: جَعَلْناكم أمةً وسطاً مثلَ ذلك الجعلِ الغريبِ الذي فيه اختصاصُكم بالهدايةِ. الثالث: قيل: المعنى كما جَعَلْنا قِبْلَتَكم متوسطةً جَعَلْناكم أمةً وسطاً. الرابع: قيل: المعنى كما جعلنا القِبْلة وسطَ الأرضِ جَعَلْناكم أمةً وسطاً. الخامس: ـ وهو أبْعَدُها ـ أنَّ المشارَ إليه قولُه: «ولقد اصطفيناه في الدُّنيا» أي: مثلُ ذلك الاصطفاءِ جَعَلْناكم أمةً وسطاً و«جَعَل» بمعنى صَيَّر، فيتعدَّى لاثنين، فالضميرُ مفعولٌ أولُ، و«أمةً» مفعولٌ ثانٍ ووسَطاً نعتُه. والوسَطُ بالتحريكِ: اسمٌ لما بينَ الطرفَيْن، ويُطْلَقُ على خِيارِ الشيءِ لأن الأوساطَ محميَّةٌ بالأطراف قال حبيب[1]:

٧٥٢ ـ كانَتْ هي الوسَطَ المَحْمِيَّ فاكتَنَفَتْ بها الحوادثُ حتى أَصْبَحَتْ طَرَفا

ووسَطُ الوادي خيرُ موضعٍ فيه، قالَ زهير[2]:

٧٥٣ ـ هُمُ وسَطٌ تَرْضى الأنامُ بحُكْمِهِمْ إذا نَزَلَتْ إحدى الليالي بمُعْظَمِ

وقوله[3]:

٧٥٤ ـ وكُنْ من الناسِ جميعاً وسَطَا

وفَرَّق بعضُهم بين وسَط بالفتح ووسْط بالتسكين، فقال: كلُّ موضعٍ صَلَح فيه لفظُ «بَيْنَ» يقال بالسكون وإلا فبالتحريك. فتقول: جَلَسْتُ وسْطَ القومِ بالسكون. وقال الراغب[4]: «وسَطُ الشيءِ ما له طرفان متساويا القَدْر، ويُقال ذلك في الكمية المتصلة كالجسم الواحد، فتقول: وسَطُه صُلْبٌ، ووسْط بالسكون يُقال في الكميةِ المنفصلة كشيء يفصل بين جسمين نحو:

---

(١) ديوان أبي تمام ٢/٣٧٤؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٥.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في الطبري ٣/١٤٢؛ أساس البلاغة: وسط؛ والبحر ١/٤١٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله وقبله.

لا تسألنَّ إن سألتَ شططا

وهو في القرطبي ٢/١٥٤.

(٤) المفردات ٥٥٩.

«وسْط القوم» كذا، وتحريرُ القولِ فيه هو أن المفتوحَ في الأصلِ مصدر، ولذلك استوى في الوصف به الواحد وغيره، المؤنث والمذكرُ، والساكنُ ظرفٌ والغالبُ فيه عدمُ التصرُّفِ، وقد جاء متمكناً في قول الفرزدق[1]:

٧٥٥ ـ أَتَتْـه بمَجْلومٍ كـأنَّ جبينَـه صلاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقَا

رُوي برفع الطاءِ والضميرُ لصلاءة، وبفتحِها والضميرُ للجائية.

قوله: «لتكونوا» يجوز في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أن تكونَ لام «كي» فتفيدَ العلة. والثاني أن تكونَ لامَ الصيرورةِ، وعلى كلا التقديرين فهي حرفُ جر، وبعدَها أَنْ مضمرةٌ، وهي وما بعدَها في محلِّ جر، وأتى بـ «شهداء» جمعَ شهيدٍ الذي / يَدُلُّ على المبالغةِ دونَ شاهِدين وشهود جمعَيْ شاهد. [٥٧/أ]

وفي «على» قولان أحدُهما: أنَّها على بابِها، وهو الظاهرُ. والثاني أنها بمعنى اللام، بمعنى: أنكم تَنْقُلون إليهم ما عَلِمْتموه من الوحي والدين، كما نقله الرسولُ عليه السلام، وكذلك القولان في «على» الأخيرة، بمعنى أن الشهادَة بمعنى التزكية منه عليه السلام لهم. وإنما قُدِّم متعلِّق الشهادة آخِراً وقُدِّم[2] أولاً لوجهين، أحدُهما ـ وهو ما ذكره الزمخشري ـ[3] أن الغرضَ في الأولِ إثباتُ شهادتِهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكونِ الرسولِ شهيداً عليهم، والثاني: أن «شهيداً» أَشْبَهُ بالفواصلِ والمقاطعِ من «عليكم» فكان قولُه «شهيداً» تمامَ الجملةِ ومقطعَها دون «عليكم». وهذا الوجهُ قاله

---

(١) ديوانه ٥٩٦؛ والنوادر ١٦٣؛ والخصائص ٢/٣٦٩؛ واللسان جلم؛ وأمالي الشجري ٢/٢٥٨؛ والدرر ١/١٦٩؛ والمجلوم الشعر: المحلوقه، والصلاية: الحجر الأملس، وتفلق: تشقق.

(٢) كذا في الأصول ولعله سهو، وإنما أُخِّر فقال: شهداء على الناس.

(٣) الكشاف ١/٣١٨.

الشيخُ(١) مختاراً له رادّاً على الزمخشري مذهبَه من أنَّ تقديمَ المفعولِ يُشْعِرُ بالاختصاصِ وقد تقدَّم ذلك.

قوله: «التي كنت عليها» في هذه الآيةِ خمسةُ أوجهٍ أحدُها: أنَّ «القِبْلة» مفعولٌ أولُ، و«التي كنت عليها» مفعولٌ ثانٍ، فإنَّ الجَعْلَ بمعنى التصييرِ، وهذا ما جَزَمَ به الزمخشري(٢) فإنَّه قال: «التي كنت عليها» ليس بصفةٍ للقبلة، إنما هي ثاني مفعولي جَعَلَ، يريد: وما جَعَلْنَا القبلةَ الجهةَ التي كنتَ عليها، وهي الكعبةُ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة إلى الكعبةِ، ثم أُمِر بالصلاةِ إلى صخرةِ بيتِ المَقْدِس ثم حُوِّلَ إلى الكعبةِ».

الثاني: أنَّ «القِبلةَ» هي المفعولُ الثاني، وإنما قُدِّم، و«التي كنتَ عليها» هو الأول، وهذا ما اختارَه الشيخُ(٣) محتجَّاً له بأنَّ التصييرَ هو الانتقالُ من حالٍ إلى حالٍ، فالمتلبِّسُ بالحالةِ الأولى [هو المفعولُ الأولُ والملتبِّسُ](٤) بالحالةِ الثانية هو المفعولُ الثاني، ألا ترى أنك تقول: جَعَلْتُ الطينَ خَزَفاً وجَعَلْتُ الجاهلَ عالِماً، والمعنى هنا على هذا التقديرِ، وما جَعَلْنا القبلةَ ـ الكعبة التي كانَتْ قبلةً لك أولاً ثم صُرِفْتَ عنها إلى بيت المقدس ـ قبلتك الآن إلا لِنَعْلَمَ، ونسبَ الزمخشري(٥) في جَعْلِه «القبلةَ» مفعولاً أولَ إلى الوهم. وفيه نظر.

الثالث: أنَّ «القبلة» مفعولٌ أول، و«التي كنتَ» صفتَها، والمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديرُه: وما جعلْنا القبلةَ التي كنت عليها منسوخةً. ولَمَّا ذكر

---

(١) البحر ١/٤٤٢.

(٢) الكشاف ١/٣١٨.

(٣) البحر ١/٤٢٣.

(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل سهواً وأثبتناه من البحر.

(٥) الكشاف ١/٣١٨.

أبو البقاء[1] هذا الوجهَ قَدَّره: وما جَعَلْنا القبلةَ التي كنت عليها قبلة، ولا طائل تحته.

الرابع: أن «القِبلةَ» مفعولٌ أولُ، و«إلا لِنَعْلَمَ» هو المفعولُ الثاني، وذلك على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: وما جعلنا صَرْفَ القِبْلةِ التي كنت عليها إلَّا لنعلمَ، نحو قولك: ضَرْبُ زيدٍ للتأديبِ، أي: كائنٌ أو ثابتٌ للتأديبِ.

الخامس: أنَّ «القبلةَ» مفعولٌ أولُ، والثاني محذوفٌ، و«التي كنت عليها» صفةٌ لذلك المحذوفِ، والتقديرُ: وما جَعَلْنا القبلةَ القبلةَ التي، ذكره أبو البقاء[2]، وهو ضعيفٌ. وفي قوله: «كنت» وجهان أحدهما: أنها زائدةٌ، ويُروَى عن ابن عباس أي: أنتَ عليها، وهذا منه تفسيرُ معنىً لا إعراب.

والقِبْلَةُ في الأصلِ اسمٌ للحالة التي عليها المقابِلُ نحو: الجِلْسة، وفي التعارف صار اسماً للمكان المقابل المتوجِّه إليه للصلاة. وقال قطرب: «يقولون: «ليس له قِبْلَةٌ» أي جهةٌ يتوجه إليها». وقال غيره: إذا تقابل رجلان فكلُّ واحدٍ قِبْلَةٌ للآخر.

قوله: «إلَّا لِنَعْلَمَ» قد تقدَّم أنه في أحدِ الأوجهِ يكون مفعولاً ثانياً، وأمَّا على غيره فهو استثناءٌ مفرغ من المفعولِ له العامِّ، أي: ما سببُ تحويلِ القبلة لشيء من الأشياء إلا لكذا. وقوله «لنعلم» ليس على ظاهره فإن عِلْمَه قديمٌ غيرُ حادثٍ فلا بدَّ من تأويلِهِ وفيه أوجهٌ، أحدُها: لتمييز التابع من الناكص إطلاقاً للسببِ وإرادةَ المسبَّبِ. وقيل: على حَذْفِ مضافٍ أي لنعلَمَ رسولَنا فَحَذَفَ، أو أرادَ بذلك تعلُّقَ العلمِ بطاعتِهم وعِصْيانِهم في أمرِ القِبْلَة.

قوله: «مَنْ يَتَّبِعُ» في «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أنها موصولةٌ، و«يتَّبع»

---

(١) الإملاء ١/٦٧.

(٢) الإملاء ١/٦٧.

صلتُها، والموصولُ وصلتُه في محلِّ المفعولِ لـ «نعلم» لأنه يتعدَّى إلى واحدٍ. والثاني: أنها استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ و «يتَّبعُ» خبرهُ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ لأنَّها معلِّقة للعلم، والعلم على بابِه، وإليه نحا الزمخشري[1] في أحدِ قوليه. وقد رَدَّ أبو البقاء[2] هذا الوجهَ فقال: «لأنَّ ذلك يُوجِبُ أَنْ تُعَلَّق «نعلم» عن العملِ، وإذا عُلِّقَتْ عنه لم يَبْقَ لـ «مِنْ» ما تتعلَّقُ به لأنَّ ما بعد الاستفهامِ لا يتعلَّق بما قبله، ولا يَصِحُّ تعلُّقها بيتَّبعُ لأنها في المعنى متعلِّقةٌ بنَعْلَمَ، وليس المعنى: أيُّ فريقٍ يَتَّبعُ مِمَّنْ ينقلب» انتهى. وهو رَدٌّ واضحٌ إذ ليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على أَنْ يتعلَّقَ مِمَّنْ ينقلِبُ بنعلمَ نحو: عَلِمْتُ مَنْ أحسنَ إليك ممَّنْ أساءَ، وهذا يُقَوِّي التَجوُّزَ بالعِلْمِ عن التمييز؛ فإنَّ العلمَ لا يتعدَّى بمِنْ إلا إذا أريد به التمييزُ. وقرأ[3] الزهري: «إلا لِيُعْلَمَ» على البناءِ للمفعولِ، وهي قراءةٌ واضحةٌ لا تَحْتاجُ إلى تأويلٍ، فـإنَّا [لا] نُقَدِّرُ ذلك الفاعلَ غيرَ اللـهِ تعالى.

قوله: «على عَقِبَيْه» في محلِّ نَصْبٍ على الحال، أي: يَنْقَلِبُ مرتدًّاً راجعاً على عَقِبَيْه، وهذا مجازٌ، وقُرِىء[4] «على عَقْبَيْه» بسكون القاف وهي لغةُ تميم.

قوله: «وإنْ كانَتْ لكبيرةً» «إنْ» هي المخففةُ من الثقيلةِ دَخَلَتْ على ناسخِ المبتدأ والخبر، وهو أغلبُ أحوالِها، واللامُ للفرقِ بينها وبين إنْ النافيةِ، وهل هي لامُ الابتداءِ أو لامٌ أخرى أُتِيَ بها للفرقِ؟ خلافٌ مشهور، وزعم الكوفيون أنها بمعنى «ما» النافية وأنَّ اللام بمعنى إلَّا، والمعنى: ما كانت

---

(١) الكشاف ١/٣١٩.

(٢) الإملاء ١/٦٧.

(٣) البحر ١/٤٢٤؛ الشواذ ١٠.

(٤) وهي قراءة ابن أبي إسحاق. البحر ١/٤٢٥؛ الكشاف ١/٣١٩؛ الشواذ ١٠.

إلا كبيرةً، نقل ذلك عنهم أبو البقاء[١]، وفيه نظرٌ ليس هذا موضعَ تحريرِه.

والقراءةُ المشهورةُ نصبُ «كبيرةً» «على خبر «كان» واسمُ كانَ مضمرٌ فيها يعودُ على التَّوْلِيَةِ أو الصلاةِ أو القِبلةِ المدلولِ عليها بسياقِ الكلامِ وقرأ[٢] اليزيدي [عن أبي عمرو][٣] برفعِها، وفيه تأويلان، أحدُهما ـ وذكره الزمخشري ـ[٤]: أنَّ «كان» زائدةٌ، وفي زيادتها عاملةً نظرٌ لا يَخْفى، وقد استدلَّ الزمخشري على ذلك بقوله[٥]:

٧٥٦ ـ فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فإنَّ قولَه «كرام» صفةٌ لجيران، وزادَ بينهما «كانوا» وهي رافعةٌ للضميرِ، ومَنْ مَنَع ذلك تأوَّل «لنا» خبراً مقدماً، وجملةُ الكونِ صفةٌ لجيران. والثاني: أنَّ «كان» غيرُ زائدةٍ، بل يكونُ «كبيرةٌ» خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وإنْ كانَتْ لهي كبيرةٌ، وتكونُ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لكانت، ودخلت لام الفرقِ على الجملة الواقعةِ خبراً، وهو توجيهٌ ضعيفٌ، ولكن لا تُوَجَّه هذه القراءةُ الشاذةُ بأكثرَ مِنْ ذلك.

قوله: «إلا على الذين» متعلِّقٌ بـ «كبيرة»، وهو استثناءٌ مفرغٌ، فإنْ قيل: لَمْ يتقدَّمْ هنا نفيٌ ولا شبهُه، وشرطُ الاستثناءِ المفرَّغِ تَقَدُّمُ شيءٍ من ذلك، فالجوابُ أنَّ الكلام وإن كان موجَباً لفظاً فإنه في معنى النفي، إذ المعنى أنَّها لا تَخِفُّ ولا تَسْهُلُ إلا على الذينَ، وهذا التأويلُ بعينِه قد ذكروه في قوله:

---

(١) الإملاء ١/٦٧.

(٢) البحر ١/٤٢٥؛ واليزيدي: يحيى بن المبارك العدوي، نحوي مقرىء، أخذ عن أبي عمرو، له: المقصور والممدود؛ والوقف والابتداء، توفي سنة ٢٠٢. انظر: البلغة ٢٨٤؛ طبقات القراء ٢/٣٧٥؛ البغية ٢/٣٤٦.

(٣) غير واضح في مصورة الأصل.

(٤) الكشاف ١/٣١٩.

(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٣٥؛ والكتاب ٢٨٩١؛ وأوضح المسالك ١/١٨٢.

«وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين»[١]، وقال الشيخ[٢]: «هو استثناءٌ من مستثنىً محذوفٍ تقديرُه: وإنْ كانت لكبيرةً على الناسِ إلا على الذين، وليسَ استثناءً مفرغاً لأنه لم يتقدَّمْه نفيٌ ولا شِبْهُه» وقد تقدم جوابُ ذلك.

قوله: «وما كانَ الله لِيُضيعَ» في هذا التركيب وما أشبهه مِمَّا ورد في القرآن وغيرِه نحو: «وما كانَ الله لِيُطْلِعَكم»[٣] «ما كانَ الله ليذَرَ»[٤] قولان أحدُهما: ــ قول البصريين ــ[٥] وهو أنَّ خبرَ «كان» محذوفٌ، وهذه اللامُ تُسَمَّى لامَ الجحود ينتصِبُ الفعلُ بعدها بإضمار «أَنْ» وجوباً، فينسبكُ منها ومن الفعلِ مصدرٌ مُنْجَرٌّ بهذه اللامِ، وتتعلَّق هذه اللامُ بذلك الخبرِ المحذوفِ، والتقديرُ: وما كان اللهُ مريداً لإِضاعةِ أعمالِكم، وشرطُ لامِ الجحودِ عندهم أن يتقدَّمَها كونٌ منفيٌّ. واشترط بعضُهم مع ذلك أن يكونَ كوناً ماضياً. ويُفَرَّقُ بينها وبينَ لام كي ما ذكرنا من اشتراطِ تقدُّمِ كونٍ منفيٍّ، [٥٧/ب] ويَدُلُّ على مذهبِ البصريين التصريحُ بالخبرِ المحذوفِ في قوله: /[٦]

٧٥٧ ــ سَمَوْتَ ولم تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ....

والقولُ الثاني للكوفيين: وهو أنَّ اللامَ وما بعدَها في محلِّ الخبرِ، ولا يُقَدِّرون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أنَّ النصبَ في الفعلِ بعدَها بنفسِها لا بإضمارِ أَنْ، وأنَّ اللامَ للتأكيدِ، وقد رَدَّ عليهم أبو البقاء فقال[٧]: «وهو بَعيدٌ

---

(١) الآية ٤٥ من البقرة.
(٢) البحر ٤٢٥/١.
(٣) الآية ١٧٩ من آل عمران.
(٤) الآية ١٧٩ من آل عمران.
(٥) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٩٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الجنى الداني ١١٩؛ والتصريح ٢٣٥/٢؛ وعجزه:
ولكنَّ المُضَيَّعَ قد يُصابُ
(٧) الإملاء ٦٧/١.

لأنَّ اللامَ لامُ الجرِّ و «أَنْ» بعدها مُرادَةٌ، فيصيرُ التقدير على قولهم: وما كان الله إضاعةَ إيمانكم»، وهذا الردُّ غيرُ لازمٍ لهم، فإنَّهم لم يقولوا بإضمارِ «أَنْ» بعد اللام كما قَدَّمْتُ نقلَه عنهم، بل يزعمون النصبَ بها وأنها زائدةٌ للتأكيدِ، ولكنْ للردِّ عليهم موضعٌ غيرُ هذا.

واعلم أنَّ قولَك: «ما كان زيدُ ليقومَ» بلامِ الجحودِ أَبْلَغُ من: «ما كان زيدٌ يقومُ»، أمَّا على مذهبِ البصريين فواضحٌ، وذلك أنَّ مع لام الجحود نفيَ الإرادةِ للقيام والتهيئةِ، ودونَها نفيٌ للقيامِ فقط، ونفيُ التهيئةِ والإرادة للفعلِ أبلغُ من نفيِ الفعلِ، إذ لا يلزَم من نفي الفعل نفيُ إرادتِه، وأمَّا على مذهبِ الكوفيين فلأنَّ اللامَ عندهم للتوكيد والكلامُ مع التوكيدِ أبلغُ منه بلا توكيدٍ.

وقرأ الضَّحاك[1]: «لِيُضَيِّع» بالتشديد، وذلك أن أَضاع وضَيَّع بالهمزةِ أو التضعيف للنقلِ من «ضاع» القاصر، يقال: ضاع الشيء يضيع، وأَضَعْتُه أي أهملته فلم أحفظْه، وأمّا ضاعَ المِسْك يَضوع أي: فاحَ فمادةٌ أخرى.

قوله: «لرؤوفٌ» قرأ أبو عمرو[2] وحمزة والكسائي وأبو بكر: لَرَؤُفٌ على وزن: نَدُس[3]، وهي لغةٌ فاشية كقوله[4]:

٧٥٨ ـ وشَرُّ الظالمينَ فلا تَكُنْهُ ... يقاتِلُ عَمَّه الرَّؤُفَ الرَّحيما

وقال آخر[5]:

٧٥٩ ـ يَرَى للمُسلمين عليه حَقَّاً ... كحقِّ الوالدِ الرَّؤُفِ الرحيمِ

---

(١) البحر ٤٢٦/١؛ ابن عطية ٤٤١/١؛ الشواذ ١٠.
(٢) السبعة ١٧١؛ الكشف ٢٦٦/١؛ الشواذ ١٠؛ القرطبي ١٥٨/٢؛ والبحر ٤٢٧/١.
(٣) الندس: الرجل الفَهِم.
(٤) البيت للوليد بن عقبة، وهو في الطبري ١٧١/٣؛ القرطبي ١٥٨/٢؛ ومجمع البيان ٢٢٣/١؛ وابن عطية ٤٤٢/١؛ والبحر ٤٢٧/١.
(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٤١٢؛ والبحر ٤٢٧/١.

وقرأ الباقون: «لَرَؤُوف» على زنة شَكُور، وقرأ أبو جعفر: «لَرَوُفٌ»[1] من غير همزٍ، وهذا دأبُه في كلِّ همزةٍ ساكنةٍ أو متحركةٍ. والرأفة: أشدُّ الرحمةِ فهي أخصُّ منها، وفي رؤوف لغتان أُخْرَيَان لم تَصِلْ إلينا بهما قراءةٌ وهما: رَئِفٌ على وزن فَخِذ، ورَأْفٌ على وزن صَعْب[2]. وإنما قُدِّم على «رحيم» لأجلِ الفواصل.

آ. (١٤٤) **قوله تعالى: ﴿قد نرىٰ﴾**: «قد» هذه قالَ فيها بعضُهم: إنها تَصْرِفُ المضارعَ إلى معنى المضيِّ، وجَعَلَ مِنْ ذلك هذه الآيةَ وأمثالَها وقولَ الشاعر[3]:

٧٦٠ ـ لِقَوْمٍ لعَمْري قد نَرَىٰ أمسِ فيهمُ　　　مرابطَ للأمْهـارِ والعَكَرِ الـدَّثِرْ

وقال الزمخشري[4]: «قد نرى»: ربما نرى، ومعناه كثرةُ الرؤيةِ كقول الشاعر[5]:

٧٦١ ـ قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصَفْرَّاً أناملُه　　　كـأنَّ أثـوابَـه مُجَّتْ بفُـرْصـادِ

قال الشيخ[6]: «وشرحه هذا على التحقيق متضادٌّ، لأنه شَرَحَ «قد نرى» بربما نرى، ورُبَّ على مذهب المحققين إنما تكون لتقليلِ الشيء في نفسِه أو لتقليلِ نظيرِه: ثم قال: «ومعناه كثرةُ الرؤيةِ فهو مضادٌّ لمدلولِ رُبَّ على مذهب الجمهور. ثم هذا الذي ادَّعاه من كثرةِ الرؤيةِ لا يَدُلُّ عليه اللفظُ لأنه

---

(١) ضبطها ابن عطية ١/٤٤٢ بواوين.

(٢) نسب الطبري ٣/١٧٢ الأولى لغطفان والثانية لأسد.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١٢ بالتقديم والتأخير بين لقوم لعمري؛ والبحر ١/٤٢٧؛ والعكرة من الإبل: ما بين الستين إلى السبعين والجمع: عكر، والدثر: الكثير.

(٤) الكشاف ١/٣١٩.

(٥) تقدم برقم ٥٢٥.

(٦) البحر ١/٤٢٧.

لم تُوضَعْ للكثرةِ «قد» مع المضارع سواءً أريد به المضيُّ أم لا، وإنما فُهِمَت الكثرةُ من متعلَّقِ الرؤيةِ وهو التقلُّبُ».

قوله: «في السماء» في متعلَّق الجارِّ ثلاثةُ أقوال، أحدُها: أنه المصدرُ وهو «تقلُّب»، وفي «في» حينئذ وجهان، أحدُهما: أنَّها على بابِها من الظرفيةِ، وهو الواضحُ. والثاني: انَّها بمعنى «إلى» أي: إلى السماء، ولا حاجةَ لذلك، فإنَّ هذا المصدرَ قد ثَبَتَ تعدِّيه بـ «في»، قال تعالى: «[لا يَغُرَّنَّكَ] تقلُّبُ الذين كفروا في البلاد»[1]. والثاني من القولين[2]: أنه «نرى» وحينئذ تكونُ «في» بمعنى «مِنْ» أي: قد نَرىٰ مِن السماء، وذكر السماء وإن كان تعالى لا يتحيَّزُ في جهة على سبيل التشريفِ. والثالث: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «وجهِك» ذكرَه أبو البقاء[3] فيتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، والمصدرُ هنا مضافٌ إلى فاعِلِه، ولا يجوزُ أن يكونَ مضافاً إلى منصوبِهِ لأنَّ مصدرَ ذلك التقليب، ولا حاجةَ إلى حَذْفِ مضافٍ من قولِه «وجهك» وهو بصرُ وجهِك لأنَّ ذلك لا يكادُ يُسْتَعملُ، بل ذِكر الوجهَ لأنه أشرَفُ الأعضاءِ وهو الذي يُقَلِّبه السائلُ في حاجته وقيل: كَنَىٰ بالوجهِ عن البصر لأنه مَحَلُّه.

قوله: «فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قبلةً» الفاءُ هنا للتسبب وهو واضحٌ، وهذا جوابُ قسمٍ محذوفٍ، أي: فوالله لَنُوَلينَّكَ، و«نُوَلِّي» يتعدَّى لاثنين: الأول الكافُ والثاني «قبلةً»، و«ترضاها» الجملة في محل نصبٍ صفةً لقبلةً، قال الشيخ[4]: «وهذا ـ يعني «فلنولينك» ـ يَدُلُّ على أَنَّ في الجملةِ السابقةِ حالاً محذوفةً تقديرُه: قد نرىٰ تقلُّبَ وجهِك في السماءِ طالباً قبلةً غيرَ التي أنت مستقبلُها.

---

(١) الآية ١٩٦ من آل عمران.

(٢) كذا في الأصل وهو سهو، لأن الأقوال ثلاثة.

(٣) الإملاء ١.

(٤) البحر ٤٢٨/١.

قوله: «فولِّ وجهَك شطرَ المسجدِ»: «وَلِّى» يتعدَّى لاثنين أحدُهما «وجهك» والثاني «شطرَ»، ويجوز أن ينتصبَ «شطر» على الظرفِ المكاني فيتعدَّى الفعلُ لواحدٍ وهو قولُ النحاس[1]، ولَمْ يذكرِ الزمخشري[2] غيرَه، والأولُ أوضحُ، وقد يتعدَّى إلى ثانيهما بإلى. والشطر يكون بمعنى النصف من الشيء والجزء منه، ويكون بمعنى الجهة والنحو، قال[3]:

٧٦٢ ـ ألا مَنْ مُبْلِغٌ عني رسولاً ... وما تُغْني الرسالةُ شطرَ عمروِ

وقال[4]:

٧٦٣ ـ أقولُ لِأُمِّ زِنْباعٍ أَقيمي ... صدورَ العيسِ شَطْرَ بني تميمِ

وقال[5]:

٧٦٤ ـ وقد أَظَلَّكُمُ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمُ ... هَوْلٌ له ظُلَمٌ يَغْشاكُمُ قِطَعا

وقال ابن أحمر[6]:

٧٦٥ ـ تَعْدُو بنا شَطْرَ نجدٍ وهيَ عاقِدَةٌ ... قد كارب العقدُ من إيقادها الحُقُبا

وقال[7]:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٠.

(٢) الكشاف ١/٣٢٢.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن عطية ١/٤٤٥؛ البحر ١/٤١٨.

(٤) البيت لأبي زنباع الجذامي، وهو في اللسان: شطر، والقرطبي ٢/١٥٩؛ والبحر ١/٤١٨.

(٥) البيت للقيط بن يعمر الإيادي، وهو في ديوانه ٤٣؛ ومجمع البيان ١/٢٢٦؛ وابن عطية ١/٤٤٥؛ والبحر ١/٤١٨؛ والهمع ١/٢٠١؛ والدرر ١/١٧٠.

(٦) ابن عطية ١/٤٤٤؛ والهمع ١/٢٠١؛ والدرر ١/١٧٠. عاقدة: مُصِرَّة ذنبها من النشاط، كارب: قارب، والحقب: الحبل الذي يشد به الرَّحْل يمنعه أن يتأخر.

(٧) البيت لدرهم بن يزيد الأنصاري، وهو في اللسان: جدح، والمجدح: نجم تزعم العرب أنها تمطر به، وتمامه:

حتى إذا خَفَقَ المِجْدَحُ

٧٦٦ ـ وأَطْعَنُ بالرُّمْحِ شَطْرَ المُلو كِ ....

وقال(١):

٧٦٧ ـ إنَّ العَسِيرَ بها داءٌ مُخامِرُها وشَطْرَها نَظَرُ العينين مَحْسورُ

كل ذلك بمعنى: نحو وتِلْقاء. ويقال: شَطَرَ: بَعُد ومنه: الشاطرُ وهو الشابُّ البعيدُ من الجيرانِ الغائبِ عن منزِله، يقال: شَطَر شُطوراً، والشَّطيرُ: البعيدُ ومنه منزل شَطِير، وشَطَر إليه أي أقبل. وقال الراغب(٢): «وصار يُعَبَّر بالشاطر عن البعيدِ وجمعه شُطْر، والشاطر أيضاً لِمَنْ يتباعَدُ من الحقِّ وجمعُه شُطَّار.

وقوله: «وحيثما كنتُمْ» في «حيثما» هنا وجهان، أظهرُهما: أنها شرطيةٌ، وشرطُ كونها كذلك زيادةُ «ما» بعدها خلافاً للفراء، بـ«كنتم»، في محلِّ جزم بها، و«فولُّوا» جوابُها وتكون هي منصوبةً على الظرفِ بكنتم، فتكونُ هي عاملةً فيه الجزمَ، وهو عاملٌ فيها النصبَ نحو: «أيَّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى»(٣).

واعلم أنَّ «حيث» من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ فالجملةُ التي بعدها كان القياسُ يقتضي أن تكونَ في محلِّ خفضٍ بها، ولكنْ مَنَعَ من ذلك مانعٌ وهو كونُها صارَتْ من عوامل الأفعالِ. قال الشيخ(٤): «وحيث هي ظرفُ مكانٍ مضافةٌ إلى الجملةِ فهي مقتضيةٌ للخفضِ بعدَها، وما اقتضى الخفضَ لا يقتضي الجزمَ، لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ، والإضافةُ موضِّحةٌ

(١) البيت لقيس بن خويلد الهذلي، وهو في اللسان: حسر، والبحر ٤١٨/١. والعسير: الناقة، وبصر حسير: كليل.
(٢) المفردات ٢٦٧.
(٣) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٤) البحر ٤٢٩/١.

لِما أُضيف، كما أنَّ الصلةَ موضِّحَةٌ فيُنـافـيٰ اسمُ الشرط؛ لأنَّ اسمَ الشرطِ مبهمٌ، فإذا وُصِلَتْ بـ«ما» زال منها معنى الإضافةِ وضُمِّنَتْ معنى الشرطِ وجُوزي بها، وصارَتْ من عواملِ الأفعالِ».

والثاني: أنها ظرفٌ غيرُ مضمَّنٍ معنى الشرط، والناصبُ له قولُه: «فَوَلُّوا» قاله أبو البقاء[1]، وليس بشيء، لأنه متى زيدت عليها «ما» وَجَبَ تضمُّنُها معنى الشرطِ. وأصل وَلُّوا: وَلِّيُوا، فاستُثْقِلَتِ الضمـة على الياءِ فَحُذِفَتْ فالتقى ساكنان فَحُذِفَ أوَّلُهما وهو الياءُ وضُمَّ ما قبلَه ليجانسَ الضميرَ فوزنه فَعُّوا. وقوله: «شَطْرَه» فيه القولان، وهما: إمَّا المفعولُ به وإمَّا الظرفية كما تقدم.

قوله: «أنه الحق» يُحْتمل أن تكونَ «أَنَّ» واسمُها وخبرُها سادَّةً مَسَدَّ المفعولَيْنِ لـ«يَعْلَمُوْن» عند الجمهور، ومَسَدَّ أحدِهما عند الأخفشِ والثاني محذوفٌ على أنها تتعدَّى لاثنين، وأن تكونَ سادَّةً مسدَّ مفعولٍ واحدٍ على أنها بمعنى العرفان. وفي الضميرِ ثلاثةُ أقوالٍ أحدُها: يعودُ على التولِّي المدلولِ عليه بقولِه: «فولُّوا». والثاني: على الشطر. والثالث: على النبـي صلى الله عليه وسلم، ويكونُ على هذا التفاتاً من خطابه بقوله «فَلَنُوَلِّيَنَّكَ» إلى الغَيْبة.

قوله: «مِنْ ربِّهم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الحق أي: الحقُّ كائناً مِنْ ربهم. وقرىء[2]: «عمَّا يعملون» بالغَيْبة ردَّاً على الذين أوتوا الكتاب أو رَدَّاً على المؤمنين ويكون / التفاتاً من خطابِهم بقولِه: «وجوهكم ـ كنتم». [٥٨/أ]
وبالخطاب[3] على ردِّه للمؤمنين وهو الظاهرُ، أو للذين على الالتفات تحريكاً لهم وتَنْشِيطاً.

---

(١) الإملاء ١/٦٨.

(٢) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بالتاء على الخطاب، والباقون بالياء. انظر: البحر ١/٤٣٠؛ والقرطبـي ٢/١٦١.

(٣) أي: وقرىء بالخطاب.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿ولئن أَتَيْتَ﴾: فيه قولان، أحدُهما قولُ سيبويهِ[١] وهو أنَّ اللامَ هي الموطِّئَةُ للقسَمِ المحذوفِ و«إنْ» شرطيةٌ، فقد اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ، وسَبَقَ القسمُ فالجوابُ له إذ لم يتقدَّمْهما ذو خبرٍ، فلذلك جاء الجوابُ للقسمِ بما النافيةِ وما بعدَها، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لسدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّه، ولذلك جاء فعلُ الشرطِ ماضياً لأنه متى حُذِفَ الجوابُ وَجَبَ مضيُّ فعلِ الشرطِ إلا في ضرورةٍ، و«تَبِعوا» وإنْ كان ماضياً لَفْظاً فهو مستقبلٌ معنًى، أي: ما يتَّبعون لأنَّ الشرطَ قيدٌ في الجملةِ والشرطُ مستقبلٌ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ مضمونُ الجملةِ مستقبلاً ضرورةَ أنَّ المستقبلَ لا يكونُ شرطاً في الماضي.

الثاني: وهو قولُ الفراء[٢] ـ ويُنْقل أيضاً عن الأخفشِ[٣] والزجاج[٤] ـ أن «إنْ» بمعنى «لو»، ولذلك كانَتْ «ما» في الجوابِ، فَجَعَلَ «ما تَبِعوا» جواباً لإِنْ لأنَّها بمعنى لو، أمّا إذا لم تكن بمعناها فلا تُجابُ بـ«ما» وحدَها، بل لا بُدَّ من الفاءِ، تقول: إن تَزُرْني فما أزورك، ولا يجيز الفراء: «ما أزورك» بغير فاء. وقال ابن عطية[٥]: «وجاء جوابُ «لَئِنْ» كجوابِ لو، وهي ضدُّها في أَنَّ «لو» تَطْلُبُ المُضِيَّ والوقوعَ و«إنْ» تَطْلُب الاستقبالَ، لأنهما جميعاً يترتَّب قبلَهما القسمُ، فالجوابُ إنما هو للقسمِ، لأنَّ أحدَ الحَرْفَيْنِ يَقَع موقعَ الآخرِ هذا قولُ سيبويه» قال الشيخ[٦]: «هذا فيه تثبيجٌ[٧] وعدمُ نصٍ على المرادِ؛ لأنَّ أَوَّلَه يقتضي أنَّ الجوابَ لـ«إنْ» وقولُه بعدَه: الجوابُ للقسمِ يَدُلُّ على أنه

---

(١) الكتاب ١/٤٥٦.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/٨٤.
(٣) معاني القرآن للأخفش ١/١٥١.
(٤) معاني القرآن للزجاج ١/٢٠٥.
(٥) التفسير ١/٤٤٦.
(٦) البحر ١/٤٣١.
(٧) التثبيج: الاضطراب في الكلام.

ليسَ لإنْ، وتعليلُه بقولِه: «لأنَّ أحد الحرفين يَقَعُ موقعَ الآخرِ لا يَصْلُحُ علةً لكونِ «ما تَبِعوا» جواباً للقسمِ، بل لكونه جواباً لإنْ، وقوله: «قولَ سيبويه» ليس في كتابِ سيبويه ذلك، إنما فيه أن «ما تَبِعوا» جوابُ القسمِ، ووقَعَ فيه الماضي موقعَ المستقبلِ، قال سيبويه[١]: «وقالوا: لَئِنْ فَعَلْتَ ما فَعَلَ يريد معنى ما هو فاعِلٌ وما يَفْعَلَ».

وتلخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ قولَه: «ما تَبِعُوا» فيه قولان، أحدُهما: أنه جوابٌ للقسمِ سادٌّ مسدَّ جوابِ الشرطِ ولذلك لم يَقْتَرِنْ بالفاءِ. والثاني: أنه جوابٌ لإنْ إجراءً لها مُجرى لو. وقال أبو البقاء[٢]: «ما تَبِعوا» أي: لا يتَّبعوا، فهو ماضٍ في معنى المستقبلِ، ودخلَتْ «ما» حَمْلاً على لفظِ الماضي، وحُذِفَتْ الفاءُ في الجوابِ لأنَّ فعلَ الشرطِ ماضٍ، وقال الفراء: إنْ هنا بمعنى لو» وهذا من أبي البقاءِ يُـؤْذِنُ أنَّ الجوابَ للشرطِ وإنما حُذِفَتِ الفاءُ لكونِ فعلِ الشرطِ ماضياً، وهذا منه غيرمَرْضِيٍّ، لأنه خَالَفَ البصريين والكوفيين بهذه المقالةِ.

قوله: «وما أنت بتابعٍ قِبْلَتهم» «ما» تَحْتَمِل الوَجْهين أعنى كونها حجازيةً أو تميميةً، فعلى الأولِ يكون «أنتَ» مرفوعاً بها، و«بتابع» في محلِّ نصبٍ، وعلى الثاني يكون مرفوعاً بالابتداءِ و«بتابعٍ» في محلِّ رفعٍ، وهذه الجملةُ معطوفةٌ على جملةِ الشرطِ وجوابِه لا على الجوابِ وحدَه، إذ لا يَحُلُّ محلَّه لأنَّ نفيَ تَبعيَّتِهم لقِبْلَتِه مقيدٌ بشرطٍ لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ قيداً في نفي تبعيَّتِه قِبلَتَهم. وهذه الجملةُ أبلغُ في النفي مِنْ قولِه: «ما تَبِعوا قبلَتك» من وجوهٍ أحدُها: كونُها اسميةً متكررٌ فيها الاسمُ، مؤكَّدٌ نفيُها بالباءِ.

ووحَّد القبلةَ وإن كانت مثنَّاةً لأنَّ لليهودِ قِبلةً وللنصارى قبلةً أخرى لأحدِ وجهين: إمَّا لاشتراكِهما في البطلان صارا قِبلةً واحدةً، وإمَّا لأجْلِ المقابلةِ في

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٤٤.

(٢) الإملاء ١/٦٨.

اللفظِ، لأنَّ قبلَه «ما تبعوا قِبْلتك». وقُرِىء[١] «بتابعِ قبلتِهم» بالإضافةِ تخفيفاً لأنَّ اسمَ الفاعلِ المستكملِ لشروطِ العملِ يجوزُ فيه الوجهان. واختُلِفَ في هذه الجملةِ: هل المرادُ بها النهيُ أي: لا تَتَّبعْ قبلتهم ومعناه الدوامُ على ما أنتَ عليه لأنَّه معصومٌ من اتِّباعِ قبلتِهم أو الإخبارُ المحض بنفي الاتِّباع. والمعنى أنَّ هذه القبلةَ لا تصيرُ منسوخةً، أو قطعُ رجاءِ أهلِ الكتابِ أن يعودَ إلى قِبْلتِهم؟ قولان مشهوران.

قوله: «ولئن اتَّبَعْتَ» كقولِه: «ولَئِنْ أَتَيْتَ». وقـولُه: «إنَّـك» جوابُ القسمِ، وجوابُ الشرط محذوفٌ كما تقدَّم في نظيرِه، قال الشيخ[٢]: «لا يقال إنه يكونُ جواباً لهما لامتناع ذلك لفظاً ومعنًى، أمَّا المعنى فلأنَّ الاقتضاءَ مختلفٌ، فاقتضاءُ القسَمِ على أنه لا عملَ له [فيه][٣]، لأنَّ القسَم إنما جيءَ به توكيداً للجملةِ المُقْسَمِ عليها، وما جاءَ على سبيلِ التوكيدِ لا يناسِبُ أن يكونَ عاملاً، واقتضاءُ الشرطِ على أنه عاملٌ فيه، فتكونُ الجملةُ في موضعِ جزم، وعَمَلُ الشرطِ لقوةِ طلبه له، وأمَّا اللفظُ فإنَّ هذه الجملةَ إذا كانَتْ جوابَ قسمٍ لم تَحْتَجْ إلى مزيدِ رابطٍ، فإذا كانت جوابَ شرط احتيجت[٤] إلى مزيدِ رابطٍ وهو الفاء ولا يَجوزُ أن تكونَ خاليةً من الفاء موجودة فيها فلذلك امتنع أن تَكونَ جواباً لهما معاً».

و «إذَنْ» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ بنص سيبويه[٥]، وتَنْصِبُ المضارعَ بثلاثةِ شروطٍ[٦]: أن تكونَ صدراً،وألاَّ يُفْصَلَ بينها وبين الفعلِ بغيرِ الظرفِ والقسمِ

(١) قراءة عيسى بن عمر. الشواذ ١٠؛ البحر ٤٣٢/١.
(٢) البحر ٤٣٣/١.
(٣) زيادة من البحر.
(٤) كذا في الأصل وعبارة البحر «احتاجت».
(٥) الكتاب ٣١١/٢.
(٦) المقتضب ١٢٠٧/٢؛ ابن عقيل ٢٧٠/٢.

وألاَّ يكونَ الفعلُ حالاً، ودخلَتْ هنا بين اسم إنَّ وخبرِها لتقريرِ النسبةِ بينهما وكانَ حَدُّها أَنْ تتقدَّمَ أو تتأخَّرَ، فلم تتقدَّمْ لأنَّه سَبَقَ قسمٌ وشرطٌ والجوابُ هو للقسمِ ،فلو تقدَّمَتْ لَتُوُهِّمَ أنها لتقريرِ النسبةِ التي بين الشرطِ والجوابِ المحذوفِ، ولم تتأخَّرْ لِئَلاَّ تفوتَ مناسبةُ الفواصلِ ورؤوسِ الآي.

قال الشيخ(١): «وتحريرُ معنىٰ «إذَنْ» صعبٌ اضطربَ الناسُ في معناها وفي فهم كلامِ سيبويهِ فيها، وهو أنَّ معناها الجوابُ والجزاءُ» قال: «والذي تحصَّل فيها أنها لا تقعُ ابتداء كلامٍ ، بل لا بدَّ أَنْ يسبِقَها كلامٌ لفظاً أو تقديراً، وما بعدها في اللفظِ أو التقديرِ وإنْ كان مُتَسَبِّباً عَمَّا قبلَها فهي في ذلك على وجهين، أحدُهما: أَنْ تَدُلَّ على إنشاءِ الارتباطِ والشرطِ، بحيث لا يُفْهم الارتباطُ من غيرِها مثالُ ذلك: أزورُك. فتقول: إذاً أزورَك، فإنما تريد الآن أن تجعلَ فعلَه شرطاً لفِعْلِكَ، وإنشاءُ السببيةِ في ثاني حالٍ من ضرورته أن يكونَ في الجواب وبالفعلية في زمانٍ مستقبلٍ، وفي هذا الوجهِ تكونُ عاملة، ولعملها شروطٌ مذكورةٌ في النحوِ. الوجه الثاني: أن تكونَ مؤكِّدةً لجوابٍ ارتبط بمُقَدَّمٍ أو مَنْبَهَةً على مُسَبَّبٍ حَصَلَ في الحال، وهي في الحالَيْنِ غيرُ عاملةٍ لأنَّ المؤكِّداتِ لا يُعْتَمَدُ عليها والعاملُ يُعْتَمَدُ عليه، وذلك، نحو: «إنْ تأتني إذاً آتِكَ»، و«واللَّهِ إذاً لافعلَنَّ» فلو أُسْقِطَتْ «إذاً» لَفَهُمَ الارتباطُ، ولَمَّا كانَتْ في هذا الوجهِ غير مُعْتَمَدٍ عليها جاز دخولُها على الجملةِ الاسميةِ الصريحةِ نحو: «أزورك» فتقول: «إذاً أنا أكرمُك»، وجاز توسُّطُها نحو: «أنا إذاً أكرمُك»، وتأخُّرها. وإذا تقرَّر هذا فجاءت «إذاً» في الآيةِ مؤكدةً للجوابِ المُرْتَبِطِ بما تقدَّم، وإنما قَرَّرْتُ معناها هنا لأنها كثيرةُ الدَّوْرِ في القرآنِ فتُحْمَلُ في كلِّ موضعٍ على ما يناسِبُ من هذا الذي قَرَّرْناه». انتهى كلامُه.

واعلم أنَّها إذا تقدَّمَها عاطفٌ جازَ إعمالُها وإهمالُها وهو الأكثرُ، وهي

(١) البحر ٤٣٤/١؛ وانظر في «إذن»: الكتاب ٣١٢/٢؛ المغني ١٥؛ رصف المباني ٦٢.

مركبةٌ من همزة وذال ونون، وقد شَبَّهَتِ العربُ نونَها بتنوين المنصوبِ فَقَلَبُوها في الوقفِ ألفاً وكتبوها[1] الكُتَّاب على ذلك، وهذا نهايةُ القولِ فيها. / [٥٨/ب]

وجاء في هذا المكان «مِنْ بعدِ ما جاءك» وقال قبلَ هذا: «بعد الذي جاءك»[2]، وفي الرعدَ: «بَعدَ ما جاءك»[3] فلم يأتِ بـ «من» الجارةِ إلاَّ هنا، واختصَّ موضعاً بـ «الذي»، وموضِعَيْن بـ «ما»، فما الحكمةُ في ذلك؟ والجوابُ ما ذَكَرَه بعضُهم[4] وهو أنَّ «الذي» أَخَصُّ، و «ما» أشدُّ إبهاماً، فحيث أتى بالذي أشير به إلى العلمِ بصحةِ الدينِ الذي هو الإسلام المانعُ من مِلَّتَي اليهودِ والنصارى، فكان اللفظُ الأخَصُّ الأشهرُ أَوْلَى فيه لأنه عِلْمٌ بكلِّ أصولِ الدينِ، وحيث أتى بلفظِ «ما» أُشيرَ به إلى العلمِ بركنٍ من أركانِ الدينِ، أحدُهما: القِبلةُ، والآخرُ: بعض الكتاب لأنه أشَارَ إلى قوله: «ومِنَ الأحزابِ مَنْ يُنْكِرُ بعضَه»[5]. قال: «وأما دخولُ «مِنْ» ففائدتُه ظاهرةٌ وهي بيانُ أولِ الوقتِ الذي وَجَبَ [على] عليه السلام أن يخالِفَ أهلَ الكتابِ في قِبْلَتِهم، والذي يقال في هذا: إنَّه من بابِ التنوعِ في البلاغة.

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿الذين آتيناهُمْ﴾**: فيه ستةُ أوجهٍ أظهرُها: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ وقوله «يَعْرفونه». الثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الذين آتيناهم. الثالث: النصبُ بإضمار أعني. الرابعُ: الجرُّ على البدلِ من «الظالمين». الخامس: على الصفةِ للظالمين. السادس: النصبُ على البدلِ من «الذين أوتوا الكتاب» في الآيةِ قبلَها.

---

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٢) الآية ١٢٠ من البقرة «ولئن اتَّبَعْتَ أهواءَهم بعد الذي جاءك من العلم.
(٣) الآية ٣٧ من الرعد: «ولئن اتَّبَعْتَ أهواءَهم بعد ما جاءك من العلم.
(٤) انظر: البحر ١/٤٣٣.
(٥) الآية ٣٦ من الرعد.

قوله: «يَعْرفونه» فيه وجهان، أحدُهما: أنه خبرٌ للذين آتيناهم كما تقدَّم في أحدِ الأوجهِ المذكورةِ في «الذين آتيناهم». الثاني: أنه نصبٌ على الحالِ على باقيةِ الأقوالِ المذكورةِ، وفي صاحبِ الحالِ وجهان، أحدُهما: المفعولُ الأولُ لآتيناهم، والثاني: المفعولُ الثاني وهو الكتاب، لأنَّ في «يَعْرفُونه» ضميرين يعودان عليهما. والضميرُ في «يَعْرفونه» فيه أقوالٌ، أحدُهما: أنه يعودُ على الحقِّ الذي هو التحوُّل. الثاني: على القرآن. الثالث: على العِلْم، الرابع: على البيتِ الحرام، الخامس: على النبي صلى الله عليه وسلم وبه بدأ الزمخشري[1]، واختاره الزجاج[2] وغيرُه، قالوا: وأُضْمِرَ وإنْ لم يَسْبِقْ له ذِكْرٌ لدلالة الكلامِ عليه وعَدَمِ اللَّبْسِ، ومثلُ هذا الإِضمارِ فيه تفخيمٌ له كأنَّه لشُهْرَتِه وكونه علماً معلوماً مستغنًى عن ذِكْرِهِ بلفظِه. قال الشيخ[3]: «بل هذا من بابِ الالتفات من الخطابِ في قوله: «فولِّ وجهَك» إلى الغيبة».

قوله: «كما يَعْرِفُون» الكافُ في محلِّ نَصْبٍ: إمَّا على كونها نَعْتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: مَعرفةً كائنةً مثلَ معرفتِهم أبناءَهم أو في موضعِ نصبٍ على الحالِ من ضمير ذلك المصدرِ المعرفةِ المحذوفِ، التقديرُ: يعرفونه المعرفةَ مماثلة لعرفانهم، وهذا مذهبُ سيبويه[4]، وتقدَّم تحقيقُ هذا. و«ما» مصدريةٌ لأنه يَنْسَبِكُ منها ومِمَّا بعدَها مصدرٌ كما تقدَّم تحقيقُه.

قوله: «وهم يَعْلَمون» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ يكتُمون، والأقربُ فيها أَنْ تكونَ حالاً مؤكدةً لأنَّ لفظَ «يكتُمون الحق» يَدُلُّ على عِلْمه إذ الكتمُ إخفاءُ ما يُعْلَمُ، وقيل: متعلَّقُ العلم هو ما على

(١) الكشاف ١/٣٢١.

(٢) معاني القرآن ١/٢٠٧.

(٣) البحر ١/٤٣٥.

(٤) الكتاب ١/١١٦.

الكاتمِ من العقابِ، أي: وهم يعلمونَ العقابَ المُرَتَّبَ على كاتمِ الحق، فتكونُ إذ ذاكَ حالاً مبيِّنةً.

آ. (١٤٧) **قوله تعالى: ﴿الحقُّ مِن ربِّك﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مبتدأٌ وخبرُه الجارُّ والمجرورُ بعده، وفي الألفِ واللامِ حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أن تكونَ للعهدِ، والإشارةُ إلى الحقِّ الذي عليه الرسولُ عليه السلام أو إلى الحقِّ الذي في قوله «يكتمون الحقَّ» أي: هذا الذي يكتمونه هو الحقُّ من ربك، وأن تكونَ للجنسِ على معنى الحقُّ من اللهِ لا من غيره. الثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو الحقُّ من ربك، والضميرُ يعودُ على الحقِّ المكتومِ أي ما كتموه هو الحقُّ. الثالث: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: الحقُّ من ربِّك يعرفونه، والجارُّ والمجرورُ على هذين القولين في محل نصبٍ على الحالِ من «الحق»، ويجوز أن يكونَ خبراً بعد خبرٍ في الوجهِ الثاني.

وقرأ[١] علي بن أبي طالب: «الحقَّ من ربك» نصباً، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ على البدلِ من الحقّ المكتوم، قاله الزمخشري[٢]. الثاني: أن يكونَ منصوباً بإضمار «الزم» ويدلُّ عليه الخطابُ بعده [في] قوله: «فلا تكونَنَّ» الثالث: أنه يكونَ منصوباً بـ«يَعْلَمون» قبلَه. وذكر هذين الوجهين ابنُ عطية[٣]، وعلى هذا الوجهِ الأخيرِ يكونُ مِمَّا وقع فيه الظاهرُ موقعَ المضمرِ أي: وهم يعلمونَه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسنٌ في أماكنِ التفخيم والتهويل نحو[٤]:

---

(١) البحر ١/٤٣٦؛ والقرطبي ٢/١٦٣؛ الشواذ ١٠.
(٢) الكشاف ١/٣٢٢.
(٣) التفسير ١/٤٤٨.
(٤) تقدم برقم ٤٩٠.

٧٦٨ ـ لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ . . . .

والنهيُ[(١)] عن الكونِ على صفةٍ أبلَغُ من النهيِ عن نفسِ الصفةِ فلذلك جاءَ التنزيلُ عليه: نحو «فلا تكونَنَّ من المُمْتَرين» «فلا تكونَنَّ من الجاهلين»[(٢)] دونَ: لا تَمْتَرِ ولا تَجْهَلْ ونحوِه، وتقريرُ ذلك أنَّ قولَه: «لا تكُنْ ظالماً» نهي عن الكونِ بهذه الصفةِ، والنهيُ عن الكونِ على صفةٍ أبلغُ من النهي عن تلك الصفةِ، إذ النهيُ عن الكونِ على صفةٍ يَدُلُّ على عمومِ الأكوانِ المستقبلةِ عن تلكَ الصفةِ، والمعنى لا تَظْلِمْ في كل أكوانِك أي: في كل فردٍ فردٍ من أكوانِك فلا يَمُرُّ بك وقتٌ يؤخذ منك فيه ظلمٌ، فيصيرُ كأن فيه نصاً على سائرِ الأكوانِ بخلاف: لا تَظْلِمْ، فإنَّه يستلزِمُ الأكوانَ، وفَرْقٌ بين ما يَدُلُّ دلالةً بالنصِّ وبين ما يَدُلُّ دلالةً بالاستلزام.

والامتراءُ: افْتِعال من المِرْيَةِ وهي الشَّكُّ، ومنه المِراء قال[(٣)]:

٧٦٩ ـ فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّه ... إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ

ومارَيْتُه: جادَلْتُه وشاكَلْتُه فيما يَدَّعِيه، وافتَعَل فيه بمعنى تَفَاعلَ يقال: تَمارَوْا في كذا وامتَرَوْا فيه نحو: تجاوَروا، واجتوروا. وقال الراغب[(٤)]: «المِرْيَةُ: التَّرَدُّدُ في الأمر وهي أخصُّ من الشك، والامتراءُ والمُماراةُ: المُحاجَّةُ فيما فيه مِرْية[(٥)]، وأصلَهُ من مَرَيْتُ الناقةَ إذا مسحتُ ضَرْعَها للحَلْبِ»

---

(١) يتحدث المؤلف الآن عن قوله: «فلا تكونَنَّ من الممترين» وانظر: البحر ١/٤٣٦.
(٢) الآية ٣٥ من لأانعام.
(٣) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي وهو في الخصائص ٣/١٠٢؛ وكتاب اللامات ٥٨؛ والمغني ٧٥٦؛ واللسان: أيا؛ والعيني ٤/١١٣.
(٤) المفردات ٤٨٦.
(٥) من قوله «والامتراء» إلى قوله «مرية» سقط من مطبوعة الراغب.

ففرَّق بين المِرْيةِ والشَّكِّ كما تَرَىٰ، وهذا كما تقدَّم له الفرقُ بين الرَّيْبَ والشك، وأنشدَ الطبري قولَ الأعشى[1]:

٧٧٠ ـ تَسدُرُّ على أَسْؤُقِ المُمْتَـرِيـ ـــن رَكْضاً إذا ما السرابُ ارْجَحَنْ

شاهداً على أنَّ الممترينَ الشاكُّون، قال[2]: «ووَهِمَ في ذلك لأن أبا عبيدةَ وغيرَه قالوا: الممترون في البيت هم الذين يَمْرُون الخيلَ بأرجلِهم همزاً لتجريَ [كأنهم][3] يَتَحَلَّبون الجَرْيَ منها»[4].

آ. (١٤٨) **قوله تعالى: ﴿ولكلٍّ وِجْهَةٌ﴾**: جمهورُ القراء على تنوين «كل»، وتنوينُه للعوض من المضافِ إليه، والجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ، و «وِجْهَةٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، واختُلِفَ في المضافِ إليه «كل» المحذوفِ فقيل: تقديرُه: ولكلٍّ طائفةٍ من أهل الأديان، وقيل: ولكلِّ أهلِ موضعٍ من المسلمين وِجْهَتَه إلى جهةِ الكعبة يميناً وشمالاً ووراءُ وقُدَّامُ. وفي «وِجْهَة» قولان، أحدُهما ـ ويُعْزَى للمبرِّد والفارسي والمازني في أحدِ قولَيْه ـ: أنّها اسمُ المكانِ المتوجَّهِ إليه، وعلى هذا يكونُ إثباتُ الواوِ قياساً إذ هي غيرُ مصدرٍ. قال سيبويه[5] «ولو بَنَيْتَ فِعْلَةَ من الوَعْد لقلتَ: وِعْدَة، ولو بَنَيْتَ مصدراً لقُلْتَ: عِدَة، والثاني: أنهـا مصدرٌ، ويُعْزَى للمازني[6]، وهو ظاهرُ كلام سيبويه[7]، فإنه قال بعد ذِكْرِ

---

(١) ديوانه ٢٣؛ الطبري ٣/١٩١؛ اللسـان: رجحن. يصف الأعشى خيلاً، ودَرَّ الفرس: عدا عَدْواً شديداً، والأسوق: ج ساق، يقول: بينما هم يتمارون إذ غشيتهم الخيل فصرعتهم، ومرت على سيقانهم عَدْواً، وارجحن السراب: ارتفع.

(٢) هذا كلام ابن عطية في تفسيره ٢/١٤.

(٣) زيادة من ابن عطية.

(٤) لأن أصله من مَرَيْت الناقة إذا مسحت ضرعها للحلب.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٦) المنصف ١/٢٠٠.

(٧) الكتاب: ٢/٣٥٨.

حَذْفِ الواو من المصادر: «وقد أثبتوا فقالوا: وِجْهَة في الجِهة»، وعلى هذا يكونُ إثباتُ الواوِ شاذاً مَنْبَهَةً على ذلك الأصلِ المتروكِ في عِدَة ونحوها، والظاهرُ أَنَّ الذي سَوَّغَ إثباتَ الواوِ وإنْ كانَتْ مصدراً أنها مصدرٌ جاءَتْ على حَذْفِ الزوائدِ؛ إذ الفعلُ المسموعُ من هذه المادةِ تَوَجَّه واتَّجَهَ، ومصدرُهما التوجُّه والاتِّجاه، ولم يُسْمَعْ في فِعْلِهِ: وَجَهَ يَجِهُ كَوَعَدَ يَعِدُ، وكانَ الموجِبُ لحَذْفِ الواوِ من عِدَة وزِنَة الحملَ على المضارعِ لوقوعِ الواوِ بين ياءٍ وكسرةٍ، وهنا فلم يُسْمَعْ فيه مضارعٌ يُحْمَلُ مصدرُه عليه فلذلك قلت: إنَّ «وِجْهَة» مصدرٌ على حَذْفِ الزوائدِ لتَوَجَّه أو اتَّجَه. وقد أَلَمَّ أبو البقاء[1] بشيءً من هذا.

قوله: «هو مُوَلِّيها» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في محلِّ رفعٍ لأنَّها صفةٌ لوِجْهَة، واختُلِف في «هو» على قولين، أحدَهما: أنه يعودُ على لفظِ «كل» / لا على معناها ولذلك أُفْرِدَ، والمفعول الثاني محذوف لفهمِ المعنى تقديرُه هو مُوَلِّيها وَجْهَه أو نفسَه، ويؤيد هذا قراءةُ[2] ابن عامر: «مُوَلاَّها» على ما لم يُسَمَّ فاعلُه كما سيأتي. والثاني: أنه يعودُ على اللهِ تعالى أي: الله مُوَلِّي القبلةِ إياه، أي ذلك الفريقُ. [٥٩/أ]

وقرأ الجمهورُ: «مُوَلِّيها» على اسمُ فاعل، وقد تقدَّم أنه حُذِفَ أحدُ مفعولَيْه، وقرأ ابن عامر ــ ويُعْزَىٰ لابن عباس ــ مُوَلاَّها على اسمِ المفعول، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني هو الضميرُ المتصلُ به وهو «ها» العائدُ على الوجهة، وقيل: على التوليةِ ذكره أبو البقاء[3]، وعلى هذه القراءةِ بتعيُّن عَوْدُ «هو» إلى الفريق، إذ يَسْتَحِيلُ في المعنى عَوْدُه على الله تعالى، وقرأ

(١) الإملاء ١/٦٨.
(٢) السبعة ١٧١؛ الكشف ١/٢٦٧؛ البحر ١/٤٣٧.
(٣) الإملاء ١/٦٨.

بعضُهم[1]: «ولكلِّ وِجْهَةٍ» «بالإِضافة، ويُعزى لابنِ عامر، واختلفوا فيها على ثلاثةِ أقوالٍ أحدُها: ـ وهو قولُ الطبري ـ[2]: أنها خطأ وهذا ليس بشيء، إذ الإِقدامُ على تخطئة ما ثَبَتَ عن الأئمةِ لا يَسْهُلُ. والثاني ـ وهو قول الزمخشري[3] وأبي البقاء[4]: أنَّ اللامَ زائدةٌ في الأصلِ، قال الزمخشري: «المعنى وكلَّ وجهةٍ اللهُ مُولِّيها، فزيدتِ اللامُ لتقدُّمَ المفعولِ، كقولِك: لزيدٍ ضَرَبْتُ، ولزيدٍ أبوه ضاربه.

قال الشيخ[5]: وهذا فاسدٌ لأنَّ العاملَ إذا تعدَّى لضمير الاسم لم يتعدَّ إلى ظاهرِه المجرورِ باللام لا تقولُ: لزيدٍ ضَرَبْتُه، ولا: لزيدٍ أناضَاربُه، لئلا يلزَم أحدُ محذورَيْن، وهما: إمَّا لأنه يكونُ العاملُ قوياً ضعيفاً، وذلك أنه من حيث تَعَدَّى للضمير بنفسِه يكون قوياً ومن حيث تَعَدَّى للظاهرِ باللامِ يكون ضعيفاً، وإمَّا لأنَّه يَصير المتعدِّي لواحدٍ متعدِّياً لاثنين، ولذلك تَأَوَّلَ النَّحْويون ما يُوهِمُ ذلك وهو قولُه[6]:

٧٧١ ـ هـذا سُراقَـةُ للقرآنِ يَـدْرُسُـه والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيْبُ

على أنَّ الضميرَ في «يدرسه» للمصدرِ، أي: يدرس الدرسَ لا للقرآن، لأن الفعلَ قد تعدَّى إليه. وأمّا تمثيلُه بقوله: «لزيدٍ ضَرَبْتُ» فليس نظيرَ الآية

---

(١) نسبها في الشواذ ١٠ إلى ابن عباس.
(٢) تفسير الطبري ٣/١٩٥.
(٣) الكشاف ١/٣٢٢.
(٤) الإملاء ١/٦٩.
(٥) البحر ١/٤٣٨.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٤٣٧؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٩؛ واللسان: سرق؛ والمقرب ١/١١٥؛ والمغني ٢٤٠، وعجزه فيه:
يُقَـطِّعُ الليـلَ تسبيحـاً وقـرآنـا
والرشا: ج رشوة.

لأنه لم يَتَعَدَّ في هذا المثال إلى ضميره، ولا يجوز أن تكونَ المسألةُ من باب الاشتغال، فتقدِّرَ عاملاً في «لكلِّ وِجْهةٍ» يفسِّره «مُولِّيها» لأنَّ الاسمَ المشتغِلَ عنه إذا كان ضميره مجروراً بحرفٍ ينتصبُ ذلك الاسم بفعل يوافِقُ العاملَ الظاهرَ في المعنى، ولا يجوزُ جَرُّ المشتغلِ عنه بحرفٍ، تقول: زيداً مررت به أي: لابست زيداً مررتُ به، ولا يجوزُ: لزيدٍ مررتُ به، قال تعالى: «والظالمين أعدَّ لهم»[١] وقال[٢]:

٧٧٢ ـ أثعلبَةَ الفوارسِ أم رياحا عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

فأتى بالمشتغَلِ عنه منصوباً، وأمَّا تمثيلُه بقولِه: لزيدٍ أبوه ضارِبُه فتركيبٌ غيرُ عربي».

الثالث: أن «لكلِّ وجهةٍ» متعلِّقٌ بقوله: «فاستبقوا الخيراتِ» أي: فاستبقوا الخيراتِ لكلِّ وجهةٍ، وإنما قُدِّم على العاملِ للاهتمامِ به، كما يُقَدَّمُ المفعولُ، ذكرَه ابنُ عطية[٣]، ولا يجوز أَنْ تُوَجَّه هذه القراءةُ على أنَّ «لكلِّ وجهةٍ» في موضعِ المفعولِ الثاني لمولِّيها، والمفعولُ الأولُ هو المضافُ إليه اسمُ الفاعلِ الذي هو «مُوَلٍّ» وهو «ها»، وتكون عائدةً على الطوائفِ، ويكونُ التقديرُ: وكلَّ وجهةٍ اللـهُ مُوَلِّي الطوائفِ أصحابِ القِبْلاتِ، وزيدتْ اللامُ في المفعولِ لتقدُّمه ويكونُ العامِلُ فرعاً؛ لأنَّ النَحْويين نَصُّوا على أنه لا يجوزُ زيادةُ اللامِ للتقويةِ إلا في المتعدي لواحد فقط، و«مُوَلٍّ» مِمَّا يتعدَّى لاثنين، فامتنع ذلك فيه. وهذا المانعُ هو الذي مَنَعَ من الجوابِ عن الزمخشري فيما اعترَضَ به عليه الشيخُ من كونِ الفعلِ إذا تعدَّى للظاهرِ فلا يتعدَّى لضميرِه،

---

(١) الآية ٣١ من الإنسان.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٦٦؛ والكتاب ١/٥٢؛ وأمالي الشجري ١/٣٣١؛ وعدلت: سَوَّيْتَ.

(٣) التفسير ١/٤٥٠.

وهو أنه كان يمكن أن يُجابَ عنه بأَنَّ الضميرَ المتصل بـ «مُوَلّ» ليس بضميرِ المفعولِ بل ضميرُ المصدرِ وهو التوليةُ، ويكون المفعولُ الأولُ محذوفاً، والتقدير: اللـهُ «مُولِّي التوليةِ كلَّ وجهةٍ أصحابَها، فلما قُدِّمَ المفعولُ على العاملِ قَوِيَ باللامِ لولا أنهم نَصُّوا على المنعِ مِنْ زيادتِها في المتعدِّي لاثنينِ وثلاثة.

قوله: «فاستبقوا الخيراتِ» «الخيرات» منصوبةٌ على اسقاطِ حرفِ الجرِّ، التقديرُ: إلى الخيرات، كقول الراعي[1]:

٧٧٣ ـ ثنائي عليكم آلَ حربٍ ومَنْ يَمِلْ سِواكُمْ فإني مُهْتَدٍ غيرُ مائِلِ

أي: إلى سواكم، وذلك لأنّ «استبق»: إمّا بمعنى سَبَق المجردِ أو بمعنى تسابق، لا جائز أن يكونَ بمعنى سَبَقَ لأنَّ المعنى ليس على اسبقوا الخيراتِ، فبقي أن يكون بمعنى تسابقَ ولا يتعدَّى بنفسِه.

والخَيْرَات جمع: خَيْرة وفيها احتمالان، أحدُهما: أن تكونَ مخففةً من «خَيِّرَة» بالتشديدِ بوزنِ فَيْعِلَة نحو: مَيْت في مَيِّت. والثاني: أن تكونَ غيرَ مخففةٍ، بل تَثْبُتُ على فَعْلَة بوزن جَفْنَة، يقال: رجلٌ خَيْرٌ وامرأةٌ خيرٌ، وعلى كِلا التقديرين فليسا للتفضيل. والسَّبْقُ: الوصولُ إلى الشيءِ أولاً، وأصلُه التقدُّمُ في السير، ثم تُجُوِّزَ به في كلِّ تقدُّم.

قوله: «أينما تكونوا» «أين» اسمُ شرطٍ تَجْزِمُ فعلين كإنْ و«ما» مزيدةٌ عليها على سبيلِ الجواز، وهي ظرفُ مكانٍ، وهي هنا في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ، وتقديمُها واجبٌ لتضمُّنها معنى ماله صدرُ الكلامِ، و«تكونوا» مجزومٌ بها على الشرطِ، وهو الناصبُ لها، و«يأتِ» جوابُها، وتكونُ أيضاً استفهاماً فلا تعملُ شيئاً، وهي مبنيةٌ على الفتحِ لتضمُّن معنى حرفِ الشرطِ أو الاستفهام.

---

(١) البيت في البحر المحيط ١/٤٣٩.

آ. (١٤٩) قولُه تعالى: ﴿ومِنْ حيثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ﴾: «مِنْ حيثُ» متعلِّقٌ بقوله: «فولِّ» و«خرجْتَ» في محلِّ جَرٍّ بإضافة «حيثُ» إليها، وقرأ عبدالله[1] «حيثَ» بالفتح، وقد تقدَّم أنها إحدى اللغات، ولا تكونُ هنا شرطيةً، لعدم زيادةِ «ما»، والهاءُ في قولِه: «وإنَّه لَلْحَقُّ» الكلامُ فيها كالكلامِ عليها فيما تقدَّم. وقرئ «تَعْلَمون» بالياء والتاء، وهما واضحتان كما تقدَّم.

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿لئلا يكونَ﴾: هذه لامُ كي بعدها «أَنْ» المصدريةُ الناصبةُ للمضارعِ، و«لا» نافيةٌ واقعةٌ بين الناصبِ ومنصوبِه، كما تقعُ بين الجازمِ ومجزومِه نحوَ: «إلَّا تفعلوه تَكُنْ»[2]، و«أَنْ» هنا واجبةُ الإِظهارِ، إذ لو أُضْمِرَتْ لَثَقُلَ اللفظُ بتوالي لامَيْنِ، ولامُ الجرِّ متعلقةٌ بقولِه: «فَوَلُّوا وجوهَكم». وقال أبو البقاء[3]: متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: فَعَلْنا ذلك لئلَّا، ولا حاجةَ إلى ذلك، و«للناس» خبرٌ لـ«يكون» مُقَدَّمٌ على اسمها، وهو «حُجَّةٌ» و«عليكم» في محلِّ نصب على الحالِ، لأنَّه في الأصلِ صفةُ النكرةِ، فلمّا تَقَدَّم عليها انتصَبَ حالاً، ولا يتعلَّقُ بـ«حُجَّة» لئلا يَلْزَمَ تقديمُ معمولِ المصدر عليه، وهو ممتنعٌ، لأنَّه في تأويلِ صلةٍ وموصولٍ، وقد قالَ بعضُهم: «يتعلَّق بحُجَّة» وهو ضعيفٌ. ويجوزُ أن يكونَ «عليكم» خبراً ليكون، ويتعلَّقُ «للناسِ» بـ«يكون» على رَأْيِ مَنْ يَرَىٰ أنَّ كان الناقصةَ تعملُ في الظرفِ وشِبْهِه، وذكَّر الفعلَ في قوله «يكونَ»؛ لأنَّ تأنيثَ الحجة غيرُ حقيقي، وحَسَّن ذلك الفصلُ أيضاً.

قوله: «إلَّا الذين» قرأ الجمهور «إلَّا» بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ اللام،

---

(١) البحر ١/٤٣٩، ونسبها لعبدالله بن عمير، وهو عبدالله بن عمير القرشي روىٰ عنه أشعث بن أبي الشعثاء. وثمة رجل آخر بهذا الاسم روى عن ابن عباس، ولم تذكر وفاة الرجلين. انظر: الجرح والتعديل للرازي ٥/١٢٤.

(٢) الآية ٧٣ من الأنفال.

(٣) الإملاء ١/٦٩.

وقرأ[١] ابن عباس وزيد بن علي وابن زيد بفتحِها وتخفيفِ اللامِ على أنها للاستفتاح. فأما قراءة الجمهور فاختلف النحويون / في تأويلها على أربعةِ [٥٩/ب] أقوال أظهرُها: ـ وهو اختيارُ الطبري[٢]، وبدأ به ابن عطية[٣]، ولم يذكر الزمخشري[٤] غيرَه ـ أنه استثناء متصلٌ، قال الزمخشري: «ومعناه لئلا يكونَ حجةٌ لأحدٍ من اليهودِ إلا للمعانِدِين منهم القائلينَ: ما ترك قبلتنا إلى الكعبةِ إلا مَيْلاً لدين قومه وحُبّاً لهم، وأَطْلق على قولِهم «حجة» لأنهم ساقُوه مَساقَ الحُجّة. وقال ابن عطية: «المعنى أنه لا حجة لأحدٍ عليكم إلا الحجةُ الداحضةُ للذين ظلموا من اليهود وغيرِهم الذين تكلَّموا في النازلة، وسمَّاها حُجَّة، وحكم بفسادها[٥] حين كانت من ظالم». الثاني: انه استثناءٌ منقطعٌ فيُقَدَّر بـ «لكن» عند البصريين وببل عند الكوفيين لأنه استثناءٌ مِنْ غيرِ الأولِ والتقديرُ: لكنَّ الذين ظلموا فإنَّهم يتعلَّقون عليكم بالشُّبْهَة يَضَعونَها موضعَ الحُجَّةِ. ومثارُ الخلافِ هو: هل الحُجَّةُ هو الدليلُ الصحيحُ أو الاحتجاجُ صحيحاً كان أو فاسداً؟ فعلى الأولِ يكونُ منقطعاً وعلى الثاني يكون متصلاً. الثالث: ـ وهو قولُ أبـي عبيدة ـ[٦] أن «إلَّا» بمعنى الواو العاطفةِ، وجَعَلَ من ذلك قولَه[٧]:

٧٧٤ ـ وكلُّ أخٍ مُفَارِقُه أَخوه لَعَمْرُ أبيك إلا الفَرْقَدان

---

(١) الشواذ ١٠ البحر ١/٤٤١؛ وابن عطية ١/٤٥٢، ونسبها صاحب البحر أيضاً إلى ابن عامر ولم يذكرها صاحب السبعة.

(٢) الطبري ٣/٢٠٤.

(٣) ابن عطية ١/٤٥٢.

(٤) الكشاف ١/٣٢٢.

(٥) الأصل: «بعنادها» وأثبتنا ما في ابن عطية لأنه الصواب.

(٦) مجاز القرآن ١/٦٠.

(٧) تقديم برقم ٥٧٩.

وقول الآخر[١]:

٧٧٥ ـ ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا

تقديرُ ذلك عنده: «ولا الذين ظلموا ـ والفرقدان ـ ودار مروان» وقد خَطَّأه النحاةُ في ذلك كالزجاج[٢] وغيره. الرابع: أنَّ «إلا» بمعنى بَعْدَ، أي: بعد الذين ظلموا، وجعل منه قولَ الله تعالى: «لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى»[٣]، وقولَه تعالى: «إلا ما قد سلف»[٤] تقديرُه: بعد الموتةِ وبعدَ ما قد سَلَفَ، وهذا من أفسدِ الأقوالِ وأنْكَرِها وإنما ذكرْتُه لغرضِ التنبيه على ضَعْفِه.

و «الذين» في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ، على القَوْلين اتصالاً وانقطاعاً. وأجاز قطرب أن يكونَ في موضع جَرٍّ بدلاً من ضمير الخطابِ في «عليكم»، والتقديرُ: لئلا تَثْبُتَ حُجَّةٌ للناسِ على غيرِ الظالمين منهم، وهم أنتم أيها المخاطبون بتوليةِ وجوهِكم إلى القبلة، ونُقِلَ عنه أنه كان يقرأ: «إلاَّ على الذين» كأنه يكرر العاملَ في البدلِ على حدِّ قوله: «للذين استُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ منهم»[٥] وهذا عند جمهورِ البصريين ممتنعٌ، لأنه يؤدِّي إلى بدلِ ظاهرٍ من ضميرٍ حاضرٍ بدلِ كلٍّ مِنْ كلٍّ، ولم يُجِزْه من البصريين إلا الأخفشُ، وتأوَّل غيرُه ما وَرَدَ من ذَلك.

وإمَّا قراءةُ ابن عباس فـ«ألا» للاستفتاح، وفي محلِّ «الذين» حينئذٍ ثلاثة أوجهٍ، أظهرُها: أنه مبتدأٌ وخبرُه قولُه: «فلا تَخْشَوْهم» وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في

---

(١) البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٣٧٣/١؛ والمقتضب ٤٢٥/٤؛ والقرطبي ١٦٩/٢.

(٢) لم يذكر ذلك في كتاب معاني القرآن.

(٣) الآية ٥٦ من الدخان.

(٤) الآية ٢٢ من النساء: «ولا تَنْكِحوا ما نكح آباءكم من النساء إلا ما قد سلف».

(٥) الآية ٧٥ من الأعراف.

الخبرِ لأنَّ الموصولَ تَضَمَّنَ معنى الشرطِ، والماضي الواقعُ صلةً مستقبلٌ معنًى، كأنه قيل: مَنْ يظلمُ الناسَ فلا تَخْشَوهم، ولـولا دخولُ الفاءِ لترجَّحَ النصبُ على الاشتغال، أي: لاَ تَخْشَوا الذين ظلموا لا تَخْشَوْهم. الثاني: أن يكون منصوباً بإضمارِ فعلٍ على الاشتغال، وذلك على قول الأخفش فإنه يجيز زيادةَ الفاءِ[1]. الثالث ـ نقله ابن عطية ـ[2]: أن يكونُ منصوباً على الإغراءِ.

ونُقِلَ عن ابن مجاهد أنَّه قرأ[3]: «إلى الذين ظلموا» وجعل «إلى» حرفَ جر متأولاً لذلك بأنَّها بمعنى مع، والتقديرُ: لئلا يكونَ للناسِ عليكم حجةٌ مع الذين، والظاهرُ أنَّ هذا الراويَ وقع في سَمْعِهِ «إلا الذين» بتخفيف «إلا» فاعتقَدَ ذلك فيها، وله نظائرُ مذكورةٌ عندهم». و «منهم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ويحتمل أَنْ تكونَ «مِنْ» للتبعيضِ وأن تكـونَ للبيان.

قوله: «ولِأُتِمَّ» فيه أربعةُ أوجـهٍ، أَظْهَرُهـا: أنه معـطوفٌ على قولـه «لئلا يكونَ» كأن المعنى: «عَرَّفْناكم وجهَ الصوابِ في قبلتِكم والحُجَّةَ لكم لانتفاءِ حُجَجِ الناسِ عليكم ولإتمام النعمةِ، فيكونُ التعريفُ مُعَلَّلاً بهاتين العلَّتين، والفصلُ بالاستثناءِ وما بعـدَه كلا فصـلٍ إذ هو من متعلَّقِ العلةِ الأولى. الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ محذوفةٍ وكلاهما معلولُها الخَشْيَةُ السابقةُ، فكأنه قيل: واخْشَوْني لأُوَفِّيَكم ولِأُتِمَّ نعمتي عليكم. الثالث: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ مقدرٍ بعدَه تقديرُه: «ولأتمَّ نعمتي عليكم عَرَّفْتُكم أمرَ قِبْلَتِكم. الرابع: وهو أضعفُها ـ أن تكونَ متعلقةً بالفعلِ قبلَها، والواوُ زائدةٌ، تقديرُه: واخشَوْني لِأُتِمَّ نعمتي. وهذه لامُ كي وأنْ مضمرةٌ بعدَها ناصبةٌ

---

(١) انظر مذهب الأخفش في زيادة الفاء: معاني القرآن ٣٤، ٢٢٢.
(٢) التفسير ١/٤٥٢.
(٣) البحر ١/٤٤١.

للمضارعِ فينسبكُ منها مصدرٌ مجرورٌ باللامِ، وتقدَّم تحقيقُه. و «عليكم» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلقَ بأُتِمَّ، والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من نعمتي، أي: كائنةً عليكم.

آ. (١٥١) **قوله تعالى: ﴿كما أرْسلنا﴾**: في الكافِ قولان، أظهرُهما: أنَّها للتشبيه. والثاني: أنها للتعليل، فعلى القولِ الأولِ تكونُ نعتَ مصدرٍ محـذوفٍ. واختَلَفَ الناسُ في متعلَّقِها حينئذٍ على خمسةِ أوجهٍ، أحدُها: أنها متعلقةٌ بقوله: «ولأتِمَّ» تقديرُه: ولأتَم نعمتي عليكم إتماماً مثلَ إتمامِ الرسولِ فيكم، ومتعلَّقُ الإتمامَيْنِ مختلفٌ، فالأولُ بالثوابِ في الآخرةِ والثاني بإرسالِ الرسولِ في الدنيا، أو الأولُ بإيجابِ الدعوةِ الأولى لإبراهيم في قوله: «ومِنْ ذريتنا أمةً مسلمـةً لك»(١) والثاني بإجابةِ الدعوةِ الثانية في قوله: «ربَّنا وابعَثْ فيهم رسولاً منهم»(٢)، [ورجَّحه مكي(٣) لأنَّ سيـاقَ اللفظِ يَدُلُّ على أنَّ المعنى](٤): ولأتمَّ نعمتي ببيان مِلَّةِ أبيكم إبراهيمَ كما أَجَبْنـا دعوتَه فيكم فَأَرْسلنا إليكم رسولاً منكم. الثاني أنها متعلقةٌ بيهتدون، تقديرُه: يَهْتدون اهتداءً مثلَ إرسالِنا فيكم رسولاً، ويكون تشبيهُ الهدايةِ بالإرسال في التحقيقِ والثبـوتِ، أي: اهتداءً متحققـاً كتحققِ إرسـالِنـا. الثـالث: ـ وهـو قـول أبـي مسلم ـ(٥) أنها متعلقةٌ بقوله: «وكذلك جَعَلْناكم أمةً وسَطاً»(٦)، أي: جَعْلاً مثلَ إرسالِنا. وهذا بعيدٌ جداً لطولِ الفصلِ المؤذنِ بالانقطاعِ. الرابع: أنها متعلقةٌ بما بعدها وهو «اذكروني»، قال الزمخشري(٧): «كمـا ذَكَرْتُكُم

(١) الآية ١٣٨ من البقرة.
(٢) الآية ١٢ من البقرة.
(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٧٥.
(٤) غير واضح في مصورة الأصل.
(٥) أبو مسلم الأصبهاني. تقدمت الترجمة.
(٦) الآية ١٤٣ من البقرة.
(٧) الكشاف ١/٣٢٣.

بإرسالِ الرسلِ فاذكروني بالطاعة أذكـركم بالثواب، فيكونُ على تقديرِ مصدرٍ محذوفٍ، وعلى تقديرِ مضافٍ أي: اذكروني ذكراً مثل ذِكْرِنا لكم بالإرسال، ثم صار: مثلَ ذكرِ إرسالِنا، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وهذا كما تقول: كما أتاك فلان فإنه يكرمك، والفاءُ غيرُ مانعةٍ من ذلك» قال أبو البقاء[1]: «كما لم تَمْنَعْ في باب الشرط» يعني أنَّ ما بعدَ فاءِ الجزاءِ يَعْمَلُ فيما قبلها. [وقد رَدَّ مكي[2] هذا بأنَّ الأمرَ إذا كان له جوابٌ لم يتعلَّق به ما قبله][3] لاشتغالِه بجوابِه و«اذكروني» قد أُجيب بقولِه: «أذكرْكم» فلا يتعلَّقُ به ما قبلَه، قال «ولا يجوزُ ذلك إلا على التشبيه بالشرطِ الذي يُجاب بجوابين نحو: إذا أتاك فلانٌ فأكرمه تَرْضَهْ، فيكونُ «كما» و«فأذكركم» جوابين للأمرِ، والأول أفصحُ وأشهرُ، وتقول: «كما أحسنت إليك فأكرمني» فيَصِحُّ أن تجعلَ الكافَ متعلقةً بأكرمـني إذ لا جواب له».

وهذا الذي منعه مكي قال الشيخ[3]: «لا نعلم خلافـاً في جوازِه» وأمَّا قولُه: «إلا أن يُشَبَّه بالشرطِ» وجعلُه «كما» جواباً للأمـر فليس بتشبيهٍ صحيحٍ ولا يُتَعَقَّلُ، وللاحتجاجِ عليه موضعٌ غيرُ هذا الكتاب. قال الشيخ[4]: وإنما يَخْدِشُ هذا عندي وجودُ الفاء فإنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتَبْعُدُ زيادتُها». انتهى وقد تقدَّم ما نقلته عن أبـي البقاء في أنها غيرُ مانعةٍ من ذلك.

الخامس: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من «نعمتي» والتقديرُ: ولأُتِمَّ نعمتي مُشْبِهَةً إرسالَنا فيكم رسولاً، أي: مشبهةً نعمةَ الإرسالِ، فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ.

---

(١) الإملاء ١/٦٩.
(٢) ليس في المشكل غير عبارة: «وفيه بُعْدٌ لتقدُّمِه».
(٣) ما بين معقوفين غير واضح في مصورة الأصل.
(٤) البحر ١/٤٤٤.
(٥) البحر ١/٤٤٤.

وأمَّا على القولِ بأنَّها للتعليلِ فتتعلَّقُ بما بعدَها وهو قولُه: «فاذكروني» أي: اذكروني لأجلِ إرسالِنا فيكم رسولاً، وكونُ الكافِ للتعليل واضحٌ، وجَعَلَ بعضُهم منه: «واذكروه كما هداكم»[1]، وقولَ الآخر[2]:

٧٧٦ ـ لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ ....

أي: لا تشتم لامتناعِ الناسِ مِنْ شَتْمِك.

وفي «ما» المتصلةِ بهذه الكافِ ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها مصدريةٌ وقد تقدَّم تحريرُه. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، و«رسولاً» بدلٌ منه، والتقديرُ: كالذي أرسلناه رسولا، وهذا بعيدٌ جداً، وأيضاً فإنَّ فيه وقوعَ «ما» على آحادِ العقلاءِ وهو قولٌ مرجوحٌ الثالث: أنها كافةٌ للكافِ كهي في قوله[3]:

٧٧٧ ـ لَعَمْـرُكَ إنني وأبـا حُـمَيْـدٍ كما النَّشْوانُ والـرجلُ الحليمُ

ولا حاجةَ إلى هذا، فإنه لا يُصَار إلى ذلك إلَّا حيث تعذَّرَ أَنْ ينسبكَ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ، كما إذا اتصلت بجملةٍ اسميةٍ كالبيتِ المتقدِّم. و«منكم» في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لـ«رسولاً» وكذلك ما بعدَه من الجمل، ويُحْتمل أن تكونَ الجملُ بعده حالاً لتخصص النكرةِ بوَصْفِها بقوله: «منكم»، وأتى بهذه الصفاتِ بصيغةِ المضارعِ لأنه يَدُلُّ على / التجدُّدِ والحدوثِ، وهو [٦٠/أ] مقصودٌ ها هنا بخلاف كونه منهم فإنَّه وصفٌ ثابتٌ له، وهنا قَدَّم التزكيةَ على

---

(١) الآية ١٩٨ من البقرة.

(٢) البيت لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٣ وقبله:

وَشَـخَـصَـتْ أبـصـارُهـم وأَجْـذَمـوا

وهو في الكتاب ٤٥٩/١؛ ورصف المباني ٢١٤؛ والإنصاف ٥٩١؛ والخزانة ٢٨٢/٤؛ والدرر ٤٣/٢.

(٣) البيت لزياد الأعجم، وهو في الجنى الداني ٤٨١؛ والمغني ١٩٤.

التعليم، وفي دعاءِ إبراهيم[1] بالعكس، والفرقُ أنَّ المرادَ بالتزكيةِ هنا التطهيرُ من الكفرِ وكذلك فَسَّروه، وهناك المرادُ بها الشهادةُ بأنَّهم خيارٌ أزكياءُ وذلك متأخِّر عن تعلُّمِ الشرائعِ والعَمَلِ بها، وقوله: «يُعَلِّمكم ما لم تكونوا تَعْلمون» بعد قوله: «ويُعَلِّمَكم الكتابَ والحكمةَ» مِنْ بابِ ذكرِ العامِّ بعد الخاصِّ وهو قليلٌ بخلافِ عكسِه.

آ. (١٥٢) **وقوله تعالى: ﴿واشكروا لي﴾**: تقدَّم أنَّ «شكر» يتعدَّى تارةً بنفسِه وتارةً بحرفِ جَرٍّ على حدٍّ سواءٍ على الصحيح، وقال بعضُهم: إذا قلت: شكرْتُ لزيدٍ فمعناه شَكَرْتُ لزيدٍ صَنيعَه، فَجَعَلُوه متعدِّياً لاثنين أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ الجَرّ، ولذلك فسَّر الزمخشري[2] هذا الموضعَ بقولِه: «واشكُروا لي ما أَنْعَمْتُ بـه عليكم». وقال ابن عـطية[3]: «واشكـروا لي واشكروني بمعنى واحد، و«لي» أفصحُ وأشهرُ مع الشكر، ومعناه نعمتي وأيادِيَّ، وكذلك إذا قُلْتَ: شَكَرْتُك، فالمعنى شَكَرْتُ لك صنيعك وذَكَرْتُه، فَحَذَفَ المضافَ، إذ معنى الشكرِ ذِكْرُ اليدِ وذِكْرُ مُسْدِيها معاً، فما حُذِفَ مِنْ ذلك فهو اختصارٌ لدلالةِ ما بقي على ما حُذِفَ».

آ. (١٥٤) **قوله تعالى: ﴿أمواتٌ بل أحياءٌ﴾**: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: لا تقولوا: هم أمواتٌ، وكذلك «أحياءٌ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: بل هم أحياءٌ، وقد راعى لفظَ «مَنْ» مرةً فأَفْرَدَ في قوله «يُقْتَلُ»، ومعناها أخرى فَجَمَع في قولِه «أمواتٌ بل أحياءٌ» واللامُ هنا للعِلَّة، ولا تكونُ للتبليـغ، لأنهم لم يُبَلِّغوا الشهداء قولَهم هذا. والجملةُ من قولِه: «هم أمواتٌ» في محلِّ نصب بالقول لأنهامحكيَّة به، وأما «بل هم أحياء» فيتحمل وجهين، أحدهما:

---

(١) الآية ١٢٩ من البقرة: «ويُعَلِّمُهُمْ الكتاب والحكمة ويزكِّيهم».
(٢) الكشاف ١/٣٢٣.
(٣) التفسير ١/٤٥٤.

ألاَّ يكونَ له محلٌّ مِنَ الإعرابِ، بل هو إخبارٌ مِنَ الله تعـالَىٰ بأنَّهم أحياءٌ، ويُرَجِّحُه قولُه: «ولكنْ لا تشعرون» إذ المعنى لا شعورَ لكم بحياتِهم. والثاني: أن يكون محلُّه النصبُ بقولٍ محذوفٍ تقديرُه، بل قولوا هم أحياء، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ بالقولِ الأولِ لفسادِ المعنى، وحُذِفَ مفعولُ «يشعرون» لِفَهْمِ المعنى أي: بحياتِهم.

آ. (١٥٥) **قوله تعالى: ﴿ولَنَبْلُوَنَّكم﴾**: هذا جوابُ قسمٍ محذوفٍ، ومتى كان جوابُه مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وَجَبَ تلقِّيه باللامِ وإحدى النونين خلافاً للكوفيين حيث يعاقبون بينهما، ولا يُجيز البصريونَ ذلك إلا في ضرورةٍ. وفُتِح الفعل المضارعُ لاتصالِه بالنونِ وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك وما فيه من الخلاف.

قوله: «بشيءٍ» متعلِّقٌ بقوله: «لَنَبْلُوَنَّكَ» والباءُ معناها الإلصاقُ، وقراءةُ الجمهورِ على إفرادِ «شيء» ومعناها الدَّلالةُ على التقليلِ، إذ لو جَمَعَه لاحتمل أن يكون ضروباً من كل واحـد. وقرأ[1] الضحاك بن مزاحم «بأشياء» على الجمعِ، وقراءةُ الجمهور لا بُدَّ فيها من حذفٍ تقديرُه: وبشيءٍ من الجوعِ وبشيءٍ من النقصِ، وأمّا قراءةُ الضحاك فلا تحتاجُ إلى هذا، وقولُه «من الخوف» في محلِّ جرٍّ صفةً لشيء فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

قوله: «ونَقْصٍ» فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ معطوفاً على «شيء» والمعنى: بشيءٍ من الخوفِ وبنقصٍ، والثاني: أن يكونَ معطوفـاً على الخوفِ، أي: وبشيءٍ من نَقْصِ الأموال، والأولُ أَوْلَىٰ لاشتـراكِهما في التنكيرِ.

قوله: «مِنَ الأموالِ» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ متعلِّقاً بنَقْصٍ لأنه مصدرُ نَقَص، وهو يتعدَّى إلى واحد، وقد حُذِفَ، أي: ونقصِ شيء مِنْ

(١) البحر ١/٤٥٠؛ ابن عطية ١/٤٥٧.

كذا. الثاني: أن يكونَ في محلٍّ جر صفةً لذلك المحذوفِ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، أي: ونقص شيءٍ كائنٍ مِنْ كذا. الثالث: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ صفةً لمفعولٍ محذوفٍ نُصِبَ بهذا المصدرِ المنوَّنِ، والتقديرُ: ونقصٍ شيئاً كائناً من كذا، ذكره أبو البقاء[1]، ويكونُ معنى «مِنْ» على هذين الوجهين التبعيضَ. الرابع: أن يكونَ في محلّ جَرٍّ صفةً لـ«نَقْص»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً، أي: نقصٍ كائنٍ من كذا، وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. الخامس: أن تكونَ «مِنْ» زائدةً عند الأخفش[2]، وحينئذ لا تَعَلُّق لها بشيءٍ.

آ. (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿الذين إذا أصابَتْهُمْ مصيبةٌ﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ منصوباً على النعتِ للصابرين، وهو الأصحُّ. الثاني: أن يكونَ منصوباً على المدحِ. الثالث: أن يكونَ مرفوعاً على خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم الذين، وحينئذٍ يَحْتمل أن يكونَ على القَطْع، وأَنْ يكونَ على الاستئنافِ. الرابعُ: أن يكونَ مبتدأ، والجملةُ الشرطيةُ من«إذا»وجوابِها صلته، وخبرُه ما بعدَه من قولِه: «أولئك عليهم صلواتٌ».

آ. (١٥٧) **قوله تعالى: ﴿أولئك﴾**: مبتدأٌ، و«صلواتٌ» مبتدأٌ ثانٍ، و«عليهم» خبرُه مقدَّمٌ عليه، والجملةُ خبرُ قوله «أولئك»، ويجوزُ أَنْ تكونَ «صلوات» فاعلاً بقوله: «عليهم». قال أبو البقاء[3]: «لأنه قد قَوِيَ بوقوعِه خبراً. والجملةُ من قولِه: «أولئك» وما بعدَه خبرُ «الذين» على أحدِ الأوجهِ المتقدِّمةِ، أو لا محلَّ لها على غيرِه من الأوجه، و«قالوا» هو العاملُ في «إذا» لأنه جوابُها، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك، وتقدَّم أنها هل تقتضي التكرارَ أم لا[4]؟

---

(١) الإملاء ١/ ٦٩.

(٢) لم يشر إلى هذه الآية في كتابه المعاني. وانظر مذهبه في زيادة مِنْ ص ٩٨.

(٣) الإملاء ١/ ٧٠.

(٤) أي أن «إذا» هل تدل على التكرار أو وضعت للمرة الواحدة؟ قولان للنحاة.

قوله: «إنَّا لله» «إنَّ واسمُها وخبرُها في محلِّ نَصْبٍ بالقول، والأصل: إنَّنا بثلاث نوناتٍ، فَحُذِفَتِ الأخيرةُ من إنَّ لا الأولى، لأنه قد عُهِدَ حَذْفُها، ولأنها طَرَفٌ والأطرافُ أَوْلَىٰ بالحَذْفِ، لا يُقال: «إنها لو حُذِفَتِ الثانيةُ لكانَتْ مخففةً، والمخففةُ لا تعملُ على الأفصح فكـانَ ينبغي أن تُلْغَى فينفصلَ الضميرُ المرفوعُ حينئذٍ إذ لا عمل لها فيه، فدلَّ عَدَمُ ذلك على أنَّ المحذوفَ النونُ الأولى» لأنَّ هذا الحَذْفَ حَذْفٌ لتوالي الأمثالِ لا ذاك الحَذْفُ المعهود في «إنَّ» و «أصابَتْهم مصيبةٌ» من التجانسِ المغاير، إذ إحدى كلمتي المادةِ اسمٌ والأخرى فِعْلٌ، ومثلُه: «أَزِفَتِ الآزِفَةُ»(١) «وقَعَتِ الواقعةُ»(٢).

قوله: «ورحمةٌ» عَطْفٌ على الصلاة وإن كانَتْ بمعناها، فإنَّ الصلاةَ من الله رحمةٌ لاختلافِ اللفظين كقوله(٣):

٧٧٨ ــ وقَــدَّمَتِ الأدِيمَ لــراهِـشَيْــهِ　　　وأَلْفَى قـولَهـا كَــذِبـاً ومَيْنَــا

وقوله(٤):

٧٧٩ ــ أَلا حَبَّذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هندٌ　　　وهندٌ أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

قولُه: «مِنْ ربِّهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لصلوات، و «مِنْ» للابتداءِ، فهو في محلِّ رفعٍ أي: صلواتٌ كائنةٌ من ربهم. والثاني: أن يتعلَّقَ بما تَضَمَّنَّه قولُه «عليهم» من الفعل إذا جَعَلْنـاه رافعاً لصلوات رَفْعَ الفاعلِ، فعلى الأولِ يكونُ قد حَذَفَ الصفةَ بعد «رحمة» أي: ورحمةٌ منه، وعلى الثاني لا يَحْتاج إلى ذلك. وقولُه «وأولئك هم المهتدون» نظيرُ: «وأولئك هم المفلحون»(٥).

(١) الآية ٥٧ من النجم.
(٢) الآية ١ من الواقعة.
(٣) تقدم برقم ٤٦٥.
(٤) تقدم برقم ٤٦٦.
(٥) الآية ٥ من البقرة.

آ (١٥٨) **قوله تعالى: ﴿إنَّ الصَّفا﴾**: «الصَّفا» اسمُها، و«مِنْ شعائِرِ الله» خبرُها. قال أبو البقاء(١): «وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ، تقديرُه: «طوافُ الصفا، أو سَعْيُ الصفا»». وألفُ الصَّفا عن واوٍ بدليلِ قَلْبِها في التثنية واواً، قالوا: صَفَوان، والاشتقاقُ يَدُلُّ عليه أيضاً لأنَّه من الصَّفْوِ، وهو الخُلُوصُ، والصَّفا الحَجَرُ الأمْلَسُ وقيل: الذي لا يُخالِطُه غيرُه من طينٍ أو ترابٍ، ويُفَرِّقُ بين واحِدِه وجَمْعِه تاءُ التأنيثِ نحو: صفاً كثيرٌ وصفاة واحدة، وقد يجمع الصَّفا على فُعول وأَفْعال قالوا: صُفِيٌّ بكسر الصاد وضمِّها كعِصِيّ، وأصْفاء، والأصل: صُفُوو وأَصْفاو، فَقُلِبَتِ الواوان في «صُفُوو» ياءَين، والواوُ في أصفاء همزةً ككساء وبابه. والمَرْوَةُ: الحِجارة الصِّغارُ، فقيل اللَّيِّنَة وقيل: الصُّلبة، وقيل المُرْهَفَةُ الأطْراف، وقيل البيض وقيل: السُّود، وهما في الآية عَلَمان لجبلين معروفين. والألفُ واللامُ فيهما للغَلَبةِ كهما في البيت والنجم، وجمعها: مَرْوٌ، كقوله(٢):

٧٨٠ ـ وترى المَرْوَ إذا ما هَجَّرَتْ عن يَدَيْها كالفَراشِ المُشْفَتِرّْ

والشعائر: جمع شَعيرَة وهي العلامةُ، وقيل: جمع شِعارة، والمرادُ بها في الآية مناسِكُ الحَجِّ، والأجود «شعائِر» بالهمزِ لزيادةِ حرفِ المَدّ وهو عكسُ معائِش ومصائب. / [٦٠/ب]

قوله: «فَمَنْ حَجَّ البيتَ» «مَنْ» شرطيَّةٌ في محلِّ رفع بالابتداءِ، و«حَجَّ» في محلِّ جَزْمٍ، و«البيتَ» نَصْبٌ على المفعولِ به لا على الظرفِ، والجوابُ قولُه: «فلا جُناحَ». والحَجُّ لغةً: القَصْدُ مرةً بعدَ أخرى، قال(٣):

---

(١) الإملاء ١/٧٠.

(٢) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦١؛ واللسان: شفتر؛ والبحر ١/٤٥٤؛ وهجَّرت: سارت بالهاجرة والمشفتر: المتفرق، وقد صحفت هذه اللفظة بالأصل فوقعت: المشفرة، ويضطرب بها البيت ولم أجدها فيما رجعت إليه.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٤٥٤. والمنقل: الخِفُّ، والبرجد: كساء من صوف أحمر، والبرنس: نوع من الثياب.

٧٨١ ـ لِراهِبٍ يَحُجُّ بيتَ المَقْدِسِ   في مِنْقَلٍ وبُرْجُدٍ وبُرْنُسِ

والاعتمارُ: الزيارةُ، وقيل: مطلقُ القصدِ، ثم صارا عَلَمين بالغَلَبة في المعاني كالبيت والنجم في الأعيان.

وقوله: «فلا جُناحَ عليه» الظاهرُ أنَّ «عليه» خبرُ «لا»، و«أَنْ يَطَّوَّفَ» أصلُه: في أَنْ يَطَّوَّفَ، فَحُذِف حرفُ الجر، فيجيء في محلِّها القولان: النصبُ أو الجرُّ. والوقفُ في هذا الوجهِ على قوله «بهما». وأجازوا بعد ذلك أوجهاً ضعيفةً منها: أن يكونَ الكلامُ قد تَمَّ عند قوله «فلا جُناحَ» على أن يكونَ خبرُ «لا» محذوفاً، وقدَّره أبو البقاء[1]: «فلا جُناحَ في الحج» ويُبْتدَأ بقولِه: «عليه أن يَطَّوَّفَ» فيكونُ «عليه» خبراً مقدماً و«أَنْ يطَّوَّفَ» في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداءِ، فإنَّ الطوافَ واجبٌ، قال أبو البقاء هنا[2]: «والجيدُ أن يكونَ «عليه» في هذا الوجهِ خبراً، و«أَنْ يَطَّوَّفَ» مبتدأً».

ومنها: أن يكونَ «عليه أن يَطَّوَّفَ» من بابِ الإغراءِ، فيكونَ «أَنْ يَطَّوَّفَ» في محلِّ نصبٍ كقولك، عليك زيداً، أي: الزَمْه، إلا أنَّ إغراءَ الغائب ضعيفٌ، حكى سيبويه[3]: «عليه رجلاً لَيْسَني»، قال: وهو شاذ. ومنها: أَنَّ «أَنْ يطَّوَّفَ» في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لـ «لا» والتقديرُ: فلا جُناحَ الطوافُ بهما. ومنها: «أَنْ يطَّوَّفَ» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الهاءِ في «عليه»، والعاملُ في الحالِ العاملُ في الخبرِ، والتقديرُ: فلا جُناحَ عليه في حالِ تَطْوافِه بهما. وهذان القولان ساقِطان ذَكَرْتُهما تنبيهاً على غَلَطِهما، ولا فائدةَ في ذِكْرِ وجهِ الغَلَطِ إذ هو واضحٌ بأدنى نَظَرٍ.

---

(١) إملاء ١/٧٠.

(٢) الإملاء ١/٧٠.

(٣) الكتاب: باب من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ١/١٢٦.

وقراءةُ الجمهور «أَنْ يَطَّوَّفَ» بغير لا. وقرأ[1] أنس وابن عباس وابن سيرين[2] وشهر[3] بن حوشب: «أَنْ لا يَطَّوَّفَ» قالوا: وكذلك في مُصْحَفي أُبَيّ وعبدِالله. وفي هذه القراءةِ احتمالان، أحدُهما: أنَّها زائدة كهي في قوله: «أَنْ لا تَسْجُدَ»[4] وقوله[5]:

٧٨٢ ـ وما أَلومُ البيضَ ألاَّ تَسْخَرا　　لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرا

وحينئذٍ يتَّحِدُ معنى القراءتين. والثاني: أنها غيرُ زائدةٍ بمعنى أَنَّ رَفْعَ الجُناحِ في فِعْلِ الشيء هو رفعٌ في تَرْكِه، إذ هو تخييرٌ بين الفعلِ والتركِ نحو: «فلا جُناح عليهما أن يتراجَعا»[6]، فتكونُ قراءةُ الجمهورِ فيها رفعُ الجناحِ في فعلِ الطوافِ نَصّاً وفي هذه رفعُ الجناحِ في الترك نَصّاً.

وقرأ الجمهورُ: «يَطَّوَّفَ» بتشديد الطاءِ والواوِ، والأصلُ: يَتَطَوَّف، وماضيه كان أصله: «تَطَوَّفَ»، فلمّا أُريد الإدغامُ تخفيفاً قُلِبَتِ التاءُ طاءً وأُدْغِمت في الطاءِ فاحتيج إلى همزة وَصْلٍ لسكونِ أولِه لأجل الإدغام فأُتي بها فجاء مضارعُه عليه: يَطَّوَّف فانحَذَفَت همزةُ الوصلِ لتحصُّنِ الحرفِ المدغمِ بحرفِ المضارعة، ومصدرُه على التطوُّفِ رجوعاً إلى أصلِ تَطَوَّفَ.

وقرأ أبو السَّمَّال: «يَطُوفَ» مخففاً، من طاف يَطُوف وهي سهلة. وقرأ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ١/٤٥٧؛ ابن عطية ١/٤٦٢؛ القرطبي ٢/١٨٢؛ الشواذ ١١.

(٢) محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك، روى عن ثلة من الصحابة، وروى عنه الشعبي وقتادة، توفي سنة ١١٠. انظر: طبقات ابن سعد ٧/١٩٣.

(٣) شهر بن حوشب الشامي ثم البصري، تابعي، عرض عليه أبو نهيك، توفي سنة ١٠٠. طبقات القراء ١/٣٢٩.

(٤) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك ألَّا تَسْجُدَ».

(٥) تقدم برقم ٨٣.

(٦) الآية ٢٣٠ من البقرة.

ابن عباس: «يطّاف» بتشديد الطاء مع الألف وأصله: يَطْتَوِف على وزن يَفْتَعِل وماضيه: اطْتَوَف افْتَعَل تحرَّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلها فقُلِبَتْ ألفاً، ووَقَعَتْ تاءُ الافتعالِ بعدَ الطاءِ فَوَجَبَ قَلْبُها طاءً وإدغامُ الطاءِ فيها كما قالوا: اطَّلَب يَطَّلِبُ، والأصل: اطْتَلَب يَطْتَلِبُ، فصار: اطَّاف وجاء مضارعُه عليه: يَطَّاف. هذا هو تصريفُ هذه اللفظةِ من كونِ تاءِ الافتعال تُقْلَبُ طاءً وتُدْغَمُ فيها الطاءُ الأولى.

وقال ابن عطية[1]: «فجاء يَطْتَاف أُدْغِمَت التاءُ ـ بعد الإسكانِ ـ في الطاءِ على مَذْهَبِ مَنْ أَجازَ إدغامَ الثاني في الأولِ كما جاءَ في «مُدَّكِر»، ومَنْ لم يُجِزْ ذلك قال: قُلِبَتِ التاءُ طاءٍ ثم أُدْغِمَت الطاءُ في الطاء، وفي هذا نظرٌ لأنَّ الأصليَّ أُدْغِم في الزائد وذلك ضعيفٌ».

وهذا الذي قاله ابنُ عطية فيه خطأٌ من وَجْهين، أحدُهما: كَوْنُه يَدَّعي إدغامَ الثاني في الأولِ وذلك لا نظيرَ له، إنما يُدْغَمُ الأولُ في الثاني. والثاني: أنه قال كما جاء في «مُدَّكِر» لأنه كان ينبغي على قوله أن يقال: مُذَّكِر بالذال المعجمة وهذه لغةٌ رديئةٌ، إنما اللغةُ الجيدةُ بالمهملة لأنَّا قلبْنا تاءَ الافتعالِ بعد الذالِ المعجمةِ دالاً مهملة فاجتمع متقاربان فَقَلَبْنا أوَّلَهما لجنسِ الثاني وأَدْغَمْنا، وسيأتي تحقيقُ ذلك.

ومصدر اطَّاف على الاطِّياف بوزن الافْتعال، والأصلُ: اطّواف فكُسِر ما قبل الواو فقُلِبَتْ ياءً، وإنما عَادَتِ الواوُ إلى أصلِها[2] لزوالِ موجب قَلْبها ألفاً ويُوَضِّح ذلك قولُهم: اعتاد اعتياداً، والأصل: اعتِواد فَفُعِل به ما ذَكَرْتُ لك.

قوله: «ومَنْ تَطَوَّع خيراً» قرأ[3] حمزةُ والكسائي «تَطوعَّ» هنا وفي الآية

(١) التفسير ١/٤٦١.

(٢) أي في آية: «أن يَطَّوَّفَ».

(٣) السبعة ١٧٢؛ الكشف ١/٢٦٩ بالياء وتشديد الطاء والجزم، وقراءة الباقين بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين.

الآتية بعدها: يَطَّوَّعْ بالياء فعلاً مضارعاً، وقرأه الباقون: «تَطَوَّع» فعلاً ماضياً. فأمَّا على قراءتهما فتكونُ «مَنْ» شرطيةً ليس إلاَّ، لعملِها الجزمَ. وأصل يَطَّوَّع: يَتَطَوَّع فأُدْغِم على نحو ما تقدّم في «يطّوّف» وهي في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ فعلُ الشرطِ على ما هو الصحيحُ كما تقدَّم تحقيقُه. وقولُه: «فإنَّ اللـهَ» جملةٌ في محلِّ جزمٍ لأنَّها جوابُ الشرطِ، ولا بُدَّ مِنْ عائدٍ مقدَّرٍ أي: فإنَّ الله شاكرٌ له. وقال أبو البقاء(١): «وإذا جَعَلْتَ «مَنْ» شرطاً لم يكنْ في الكلامِ حَذْفُ ضميرٍ لأنَّ ضميرَ «مَنْ» في تطوَّع» وهذا يخالِفُ ما قَدَّمْتُ لك نَقْلَه عن النحويين مِن أنه إذا كان أداةُ الشرطِ اسماً لَزِمَ أن يكونَ في الجوابِ ضميرٌ يعودُ عليهِ وتقدَّم تحقيقُ ذلك.

وأمَّا على قراءة الجمهورِ فتحتمل وَجْهَيْنِ، أحدُهما: أن تكونَ شرطيةً، والكلامُ فيها كما تقدَّم. والثاني: أن تكونَ موصولةً و«تَطَوَّعَ» صلتَها فلا محلَّ له مِنْ الإِعراب حينئذٍ، وتكونُ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ أيضاً و«فإنَّ الله» خبرُه، ودَخَلَت الفاءُ لِما تضمَّن مِنْ معنى الشرط، والعائدُ محذوفٌ كما تقدَّم أي: شاكرٌ له، وانتصابُ «خيراً» على أحدِ أوجهٍ: إمَّا على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: تَطَوَّع بخيرٍ، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ انتصَبَ نحو قولِه(٢):

٧٨٣ ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا ....

وهو غيرُ مقيسٍ. الثاني: أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: تطوُّعاً خيراً. والثالثُ: أن يكونَ حالاً من ذلك المصدر المقدَّرِ معرفةً، وهذا مذهبُ سيبويه(٣) وقد تقدَّم غيرَ مرةٍ، أو على تضمينِ «تَطَوَّعَ» فعلاً يتعدَّى،

---

(٢) الإملاء ١/٧١.
(٣) تقدم برقم ١٤٨.
(٤) الكتاب ١/١١٦.

أي: مَنْ فَعَلَ [خيراً متطوِّعاً به][1]. وقد تلخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ في قوله: «فإنَّ اللـهَ شاكرٌ عليمٌ» وجهين، أحدُهما: الجزمُ على القولِ بكونِ «مَنْ» شرطيةً والثاني: الرفعُ على القولِ بكونِها موصولةً.

آ. (١٥٩) **قوله تعالى: ﴿ما أَنْزَلْنا﴾**: مفعول بيكتمون، و«أَنْزلنا» صلتُه وعائدُه محذوفٌ، أي أنزلناه. و«من البيناتِ» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها حالٌ من ما الموصولةِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائناً من البينات. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بأنزلنا فيكونَ مفعولاً به قالَه أبو البقاء[2]، وفيه نظرٌ مِنْ حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعدَّ الفعلُ إلى ضميرٍ، وإذا لم يتعدَّ إلى ضميرِ الموصولِ بقي الموصولُ بلا عائدٍ. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ العائدِ على الموصولِ، والعاملُ فيه «أنزلنا» لأنه عاملٌ في صاحبها.

قوله: «مِنْ بعدِ ما بيَّنّاه» متعلِّقٌ بيكتُمون ولا يتعلَّقُ بأَنْزَلْنا لفسادِ المعنى، لأنَّ الإنزالَ لم يكُنْ بعد التبيين، وأمَّا الكتمان فبعد التبيين. والضميرُ في بَيَّنّاه يعودُ على «ما» الموصولةِ. وقرأ الجمهور «بَيَّنّـاه»، وقرأ[3] طلحة بن مصرف «بَيَّنه» على ضمير الغائبِ وهو التفاتٌ من التكلمِ إلى الغَيْبةِ. و«الناس» متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه.

وقوله: «في الكتابِ» يَحْتمل وجهين، أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بقولـه: «بَيَّنّاه». والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنَّه حالٌ من الضميرِ المنصوبِ في «بيَّنّاه» أي: بَيَّنّاه حالَ كونِه مستقراً كائناً في الكتابِ.

قوله: «أولئك يلعنهُم» يجوز في «أولئك» وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ مبتدأً و«يلعنُهم» خبرُه والجملةُ خبرُ «إنَّ الذين» /. والثاني: أن يكونَ بدلاً من [٦١/أ]

(١) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٢) الإملاء ١/٧١.

(٣) البحر ١/٤٥٨؛ ابن عطية ١/٤٦٤.

«الذين» و«يَلْعَنُهم» الخبرُ لأنَّ قولَه: «ويَلْعَنُهم اللاعنون» يَحْتَمل أنْ يكونَ معطوفاً على ما قبلَه وهو «يلعنهم الله» وأَنْ يكونَ مستأنفاً. وأتى بصلةِ الذينَ فعلاً مضارعاً وكذلك بفعلِ اللعنةِ دلالةً على التجدُّد والحُدوث، وأَنَّ هذا يتجدَّد وقتاً فوقتاً، وكررت اللعنة تأكيداً في ذمِّهم. وفي قوله «يَلْعَنُهم اللـهُ» التفاتٌ إذ لو جرى على سننِ الكلامِ لقال: نلعنهم لقوله: «أنزلنا» ولكن في إظهار هذا الاسم الشريف ما ليس في الضميرِ.

آ. (١٦٠) **قوله: ﴿إلا الذين تابوا﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ استثناءً متصلاً، والمستثنى منه هو الضميرُ في «يلعنهم». والثاني: أن يكونَ استثناءً منقطعاً لأنَّ الذين كَتَمُوا لُعِنوا قبل أن يتوبوا، وإنما جاء الاستثناءُ لبيان قَبولِ التوبة، لأنَّ قوماً من الكاتمين لم يُلْعَنوا، ذكر ذلك أبو البقاء[(١)] وليس بشيء.

قوله: «وماتوا» هذه واوُ الحال، والجملةُ في محلِّ نصب على الحال، وإثباتُ الواو هنا أفصحُ خلافاً للفراء والزمخشري حيث قالا: إنَّ حذفَها شاذ.

وقوله: «أولئك عليهم لعنةُ» «أولئك» مبتدأ، و«عليهم لعنةُ اللـهِ» مبتدأٌ وخبرٌ، خبرٌ عن أولئك، وأولئك وخبرُه خبرٌ عن«إنَّ». ويجوزُ في «لَعنةُ» الرفعُ بالفاعليةِ بالجارِّ قبلها لاعتمادِها فإنه وقع خبراً عن «أولئك» وتقدَّم تحريرُه في: «عليهم صلواتٌ من ربهم»[(٢)].

قوله: «والملائكة» الجمهورُ على جَرِّ الملائكة نَسقَاً على اسمِ الله. وقرأ الحسن[(٣)] بالرفع: «والملائكةُ والناسُ أجمعون»، وخَرَّجَها النحويون على العطفِ على موضعِ اسمِ الله تعالى، فإنَّه وإنْ كان مجروراً بإضافةِ المصدرِ

---

(١) الإملاء ١/٧١.
(٢) الآية ١٥٧ من البقرة.
(٣) البحر ١/٤٦٠؛ الكشاف ١/٣٢٥؛ الشواذ ١١.

إليه فموضعُه رفعٌ بالفاعليةِ لِأنَّ هذا المصدرَ ينحلُّ لحرفٍ مصدريٍ وفِعْلٍ، والتقدير: أَنْ لَعَنهم، أو أَنْ يَلْعَنَهم اللـهُ، فَعَـطَفَ «الملائكـةُ» على هذا التقدير، قال الشيخ[1]: «وهذا ليس بجائزٍ على ما تقرَّر من العطفِ على الموضعِ، فإنَّ مِنْ شرطِه أن يكونَ ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضع وطالبٌ لـه[٢]، والطالبُ للرفعِ وجودُ التنوينِ في المصدرِ[٢]، هذا إذا سَلَّمْنا أن «لعنة» تَنْحَلُّ لحرفٍ مصدري وفِعْلٍ، لأنَّ الانحلالِ لذلك شرطُه أَنْ يُقْصَدَ به العلاج، ألا ترى أنَّ قولَه: «ألا لعنةُ اللـهِ على الـظالمين»[3] ليس المعنى على تقديرِ: أَنْ يَلْعَنَ اللـهُ على الظالمين، بل المرادُ اللعنةُ المستقرةُ، وأضيفت لله تعالى على سبيلِ التخصيص لا على سبيل الحدوث» ونقلَ عن سيبويه[4] أن قولَك: «هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً» بنصب «عمراً» أنَّ نصبَه بفعلٍ محذوفٍ، وأبـى أَنْ ينصِبَه بالعطفِ على الموضعِ[5]، ثم بعد تسليمِه ذلك كلَّه قال: «المصدرُ المنوَّنُ لم يُسْمَعْ بعدَه فـاعـلٌ مرفوعٌ ومفعولٌ منصوبٌ، إنما قاله البصريون قياساً على أَنْ والفعل ومَنَعَه الفراء وهو الصحيح».

ثم إنَّه خَرَّجَ هذه القراءةَ الشاذة على أحدِ ثلاثةِ أوجه، الأولُ: أَنْ تكونَ «الملائكةُ» مرفوعةً بفعلٍ محذوفٍ أي: وتَلْعَنُهم الملائكة، كما نَصَبَ سيبويه «عمراً» في قولك: «ضاربُ زيدٍ وعمراً» بفعلٍ محذوفٍ. الثاني: أن تكونَ

---

(١) البحر ١/٤٦١.

(٢ ـ ٢) لم يرد في البحر.

(٣) الآية ١٨ من هود.

(٤) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

(٥) فكرة الطالب والمحرز للعطف على الموضع عند أبـي حيان مأخوذة من المنهج الظاهري الذي لا يعتمد على التشقيق والتوسع في القواعد، فهو يطالبهم هنا بتطبيق قاعدة المصدر المضاف الذي لا يعمل أصلاً فكيف نعطف على معموله في قراءة الحسن: «لعنةُ اللّهِ والملائكةُ» على حين أننا نجد خبر «ليس» منصوباً على كثرة، فلذلك يجوز العطف على موضعه إذا كان مجروراً بالباء الزائدة في قولنا: «ليس زيدٌ بمجتهدٍ ولا مهذباً».

الملائكةُ عطفاً على «لعنة» بتقديرِ حَذْفِ مضافٍ: ولَعْنَةُ الملائكةِ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامه. الثالث: أن يكونَ مبتدأً قد حُذِفَ خبرُه تقديره: والملائكةُ والناسُ أجمعون تَلْعَنُهم». وهذه أوجهُ متكلفة، وإعمالُ المصدرِ المنونِ ثابتٌ، غايةُ ما في الباب أنه قد يُحْذَفُ فاعله كقوله: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً»[1] وأيضاً فقد أَتْبَعَتِ العربُ المجرورَ بالمصدرِ على مَوْضِعَيْه رفعاً قال الشاعر[2]:

٧٨٤ ـ . . . . مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

برفع «الفُضُلُ» وهي صفةٌ للهَلوك على الموضعِ؛ وإذا ثَبَتَ ذلك، في النعتِ ثَبَتَ في العطفِ لأنهما تابعان من التوابعِ الخمسةِ. و«أجمعين» من ألفاظِ التأكيدِ المعنوي بمنزلة «كل».

آ. (١٦٢) **قوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: حالٌ من الضمير في «عليهم». قوله «لا يُخَفَّفُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مستأنفاً. الثاني: أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «خالدين» فيكونَ حالان متداخلان. الثالث: أن يكونَ حالاً ثانيةً من الضميرِ في «عليهم»، وذلك عند مَنْ يُجيز تعدُّدَ الحالِ. وقد مَنَع أبو البقاء[3] هذا الوجه بناءً منه على مذهبِه في ذلك.

---

(١) الآية ١٤ من البلد.

(٢) البيت للمتنخل الهذلي وصدره:

السالِكُ الثَّغْرَةِ اليقظانُ سالِكُها

وهو في الخصائص ٢/١٦٧؛ وديوان الهذليين ٢/٣٤؛ اللسان: خعل؛ والعيني ٣/٥١٦؛ والأشموني ٢/٢٩٠؛ والهمع ١/١٨٧؛ والدرر ١/١٦٠. والثغرة: موضع الخوف، الهلوك: المتكسرة، الخيعل: ثوب يُخاط جانب منه ويترك الآخر، والفضل من النساء: التي عليها ثوب واحد.

(٣) الإملاء ١/٧١.

آ. (١٦٣) **قوله تعالى: ﴿إلهٌ واحد﴾**: خبرُ المبتدأ، و«واحدٌ» صفةٌ، وهو الخبرُ في الحقيقةِ لأنه محطُّ الفائدةِ، ألا ترىٰ أنه لو اقْتُصِر على ما قبلَه لم يُفِدْ وهذا يُشْبِهُ الحالَ الموطِّئةَ نحو: مررتُ بزيد رجلاً صالحاً، فرجلاً حالٌ وليست مقصودةً، إنما المقصودُ وَصْفُهـا.

قوله: «إلاَّ هو» رفعُ «هو» على أنَّه بدلٌ من اسم «لا» على المحلِّ، إذ محلُّه الرفعُ على الابتداءِ أو هو بَدَلٌ مِنْ «لا» وما عَمِلَتْ فيه لأنَّها وما بعدَها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك، ولا يجوزُ أن يكونَ «هو» خبرَ لا التبرئة لِما عَرَفْتَ أنها لا تَعْمَلُ في المعارفِ بل الخبرُ محذوفٌ أي: لا إله لنا، هذا إذا فَرَّعنا على أنَّ «لا» المبنيَّ معها اسمُها عاملةٌ في الخبـر، أمَّا إذا جَعَلْنا الخبرَ مرفوعاً بما كان عليه قبل دخولِ لا وليس لها فيه عملٌ ـ وهو مذهبُ سيبويه[1] ـ فكان ينبغي أَنْ يكونَ «هو» خبراً إلا أنه مَنَعَ من ذلك كونُ المبتدأِ نكرةً والخبرُ معرفةً وهو ممنوعٌ إلا في ضرائِرِ الشعرِ في بعضِ الأبوابِ.

واستشكل الشيخُ[2] كونَه بدلاً مِنْ «إله» قال: «لأنه لم يُمْكِنْ تكريرُ العاملِ لا تقولُ: «لا رجلَ لا زيدَ»، والذي يظهر لي أنه ليس بدلاً من «اله» ولا مِنْ «رجل» في قولك: لا رجلَ إلا زيدٌ، إنما هو بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ المحذوفِ فإذا قُلْنا: «لا رجلَ إلا زيدٌ» فالتقدير: لا رجلَ كائنٌ أو موجودٌ إلا زيد، فزيدٌ بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخبر لا من «رجل»، فليس بدلاً على موضعِ اسم لا، وإنما هو بدلٌ مرفوعٌ من ضمير مرفوع، ذلك الضميرُ هو عائدٌ على اسم [لا]، ولولا تصريحُ النَّحْويين أنَّه بدلٌ على الموضع مِن اسم «لا» لتأَوَّلْنا كلامهم على ما تقدَّم تأويلُه». وهذا الذي قالَه غيرُ مشكل لأنهم لم يقولوا: هو بدلٌ من اسمِ لا على اللفظِ حتى يَلْزَمَهم تكريرُ العاملِ،

---

(١) الكتاب ٣٤٥/١.

(٢) البحر ٤٦٣/١.

وإنما كان يُشْكِلُ لو أجازوا إبدالَه من اسمِ «لا» على اللفظِ وهم لم يُجِيزوا ذلك لعدمِ إمكانِ تكريرِ العاملِ، ولذلك مَنَعوا وجهَ البدلِ في قولِهم «لا إله إلا اللهَ»[1] وجعلوه انتصاباً على الاستثناء، وأجازوه في قولك: «لا رجلَ في الدارِ إلا صاحباً لك» لأنه يمكنُ فيه تكريرُ العاملِ.

قوله: «الرحمنُ الرحيمُ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكونَ بدلاً من «هو» بدلَ ظاهرٍ من مضمر، إلاَّ أنَّ هذا يؤدي إلى البدلِ بالمشتقات وهو قليلٌ، ويمكن الجوابُ عنه بأن هاتين الصفتين جَرَتا مجرى الجوامِد / ولا سيما عند مَنْ [٦١/ب] يجعلُ «الرحمنُ» علماً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البسملة. الثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو الرحمنُ، وحَسَّن حذفَه توالي اللفظ بـ «هو» مرتين. الثالث: أن يكونَ خبراً ثالثاً لقولِه: «وإلهُكم» أَخْبر عنه بقولِه: «إله واحد»، وبقولِه: «لا إله إلا هو»، وبقولِه: «الرحمن الرحيم»، وذلك عند مَنْ يرى تعديدَ الخبر مطلقاً، الرابع: أن يكونَ صفةً لقولِه: «هو» وذلك عند الكسائي فإنه يُجيز وصفَ الضمير الغائبِ بصفةِ المَدْحِ، فاشترطَ في وصفِ الضمير هذين الشرطين: أن يكونَ غائباً وأن تكونَ الصفةُ صفةَ مدحٍ، وإنْ كانَ الشيخُ جمالُ الدين بن مالك أَطْلَقَ عنه جوازَ وصفِ ضمير الغائب[2]. ولا يجوزُ أَنْ يكون خبراً لـ «هو» هذه المذكورةِ لأنَّ المستثنى ليس بجملةٍ.

آ. (١٦٤) **قوله تعالى: ﴿الليلِ والنهارِ﴾**: «الليل» قيل: هو اسمُ جنسٍ فيفرِّقُ بين واحدِه وجمعِه تاءُ التأنيث فيقال: ليلة وليل كتمرة وتمر، والصحيحُ أنه مفردٌ ولا يُحْفَظ له جمعٌ، ولذلك خَطَّأ الناسُ مَنْ زَعم أنَّ الليالِيَ جَمْعَ ليلٍ، بل الليالي جمع لَيْلة، وهو جمعٌ غريب، ولذلك قالوا: هو جَمْع

---

(٣) وجه المنع أن «لا» لو تكررت لدخلت على معرفةٍ وهذا ممنوع في باب لا النافية للجنس.
(١) انظر: التسهيل لابن مالك ١٧٠.

ليلاة تقديراً وقد صُرِّح بهذا المفردِ في قَوْل الشاعر[١]:

٧٨٥ ـ في كـلِّ يـوم وبكـلِّ ليـلاهْ

ويَدُلُّ على ذلك تصغيرُهم لها على لُيَيْلَة ونظير ليلة وليال كَيْكة وكَيَاك كأنهم تَوهَّموا أنها كَيْكات في الأصل، والكيكة: البيضة. وأمّا النهار فقال الراغب[٢]: «هو في الشرعِ لِما بينَ طلوعِ الفجر إلى غروبِ الشمس»، وظاهرُ اللغة أنه من وقت الإسفار، وقال ثعلب والنضر بن شميل: «هو من طُلوع الشمس» زاد النضر «ولا يُعَدُّ ما قبل ذلك من النهار». وقال الزجاجِ: «أولُ النهار دُرورُ الشمسِ» ويُجْمع على نُهُر وأَنْهِرَة نحو قَذَال[٣] وقُـذُل وأَقْذِلة، وقيل: «لا يُجْمع لأنه بمنزلة المصدر، والصحيحُ جَمْعُه على ما تقدَّم قال[٤]:

٧٨٦ ـ لولا الثَّريـدان لَمُتْنا بـالضُّمُرْ ثـريـدُ ليـلٍ وثـريـدٌ بـالنُّهُـرْ

وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ وأنها تَدُلُّ على الاتساع، ومنه: «النهار» لاتساعِ ضوئِه عند قوله «مِنْ تحتها الأنهار»[٥].

والاختلافُ مصدرٌ مضاف لفاعِله، المرادُ باختلافهما أنَّ كـلَّ واحد يَخْلُف الآخَرَ، ومنه: «جَعَلَ الليل والنهار خِلْفَةً»[٦]، وقال زهير[٧]:

٧٨٧ ـ بِها العِيْنُ والآرامُ يَمْشِيْنَ خِلْفَةً وأَطْلاؤُها يَنْهَضْنَ مِنْ كلِّ مَجْثَمِ

---

(١) البيت لدلم أبو زغيب، وقبله:

يـا وَيْحَـهُ مِنْ جَمَـلٍ مـا أَشْقَـاه

وهـو في ابن يعيش ٥/٧٣؛ والمخصص ٩/٤٤؛ واللسان: ليـل؛ والـدرر ٢/٢٢٨.

(٢) المفردات ٥٢٨.

(٣) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نهر.

(٥) الآية ٢٥ من البقرة.

(٦) الآية ٦٢ من الفرقان.

(٧) ديوانه ٥، والعين: البقرة: والآرام: الظباء البيض، والطلا: ولد البقرة وولد الظبية.

وقال آخر[1]:

٧٨٨ ـ ولها بالماطِرُون إذا أَكَلَ النملُ الذي جَمَعا
خِلْفَةٌ حتى إذا ارتَبَعَتْ سَكَنَتْ من جِلَّقٍ بِيَعَا

وقَدَّم الليلَ على النهار لأنَّه سابقهُ، قال تعالى: «وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ»[2] وهذا أصحُّ القولين، وقيل: النورُ سابِقُ الظلمةِ وينبني على هذا الخلافِ فائدةٌ: وهي أن الليلةَ هل هي تابعةٌ لليوم قبلَها أو لليوم بعدَها؟ فعلى القولِ الصحيحِ تكونُ الليلةُ لليوم بعدها، فيكونُ اليومُ تابعاً لها. وعلى القولِ الثاني تكونُ لليومِ قبلَها فتكونُ الليلةُ تابعةً له، فيومُ عرفَةَ على القولِ الأولِ مستثنىً من الأصل فإنه تابعٌ لليلةِ بعدَه، وعلى الثاني جاءَ على الأصل.

قوله: «والفُلْكِ» عطفٌ على «خَلْقِ» المجرورِ بـ«في» لا على «السمواتِ» المجرورةِ بالإضافة، والفُلْك [يكون واحداً كقوله: «في الفلكِ المشحونِ»[3] وجمعاً][4] كقوله: «في الفُلْك وجَرَيْنَ بهم»[5] فإذا أُريد به الجَمعُ ففيه أقوالٌ، أحدُها: قولُ سيبويهِ[6] ـ وهو الصحيحُ ـ «أنه جمعُ تكسيرٍ» فإنْ قيل: جمعُ التكسيرِ لا بُدَّ فيه من تغيُّرٍ ما، فالجوابُ أنَّ تغييره مقدَّرٌ، فالضمةُ في حالِ كونه جمعاً كالضمةِ في «حُمُر» و«نُدُب» وفي حالِ كونهِ مفرداً كالضمة في قُفْل. وإنَّما حَمَل سيبويهِ على هذا، ولم يَجْعَلْه مشتركاً بين

---

(١) البيتان لأبي دهبل الجمحي أو الأحوص أو يزيد بن معاوية، وهما في الحيوان ٤/١٠؛ والكامل ١/٢١٨؛ وابن عطية ١/٤٦٨؛ واللسان والتاج: مطر. والماطرون: موضع، وارتبعت: دخلت في الربيع.

(٢) الآية ٣٧ من يسٓ.

(٣) الآية ١١٩ من الشعراء.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٥) الآية ٢٢ من يونس.

(٦) الكتاب ٢/١٨١ وحكاه عن الخليل.

الواحدِ والجمع نحو: «جُنُب»[1] و«شُلُل» أنَّهم لو قَصَدوا الاشتراكَ لم يُثَنُّوه كما لا يُثَنُّون جُنُباً وشُلُلاً فلما ثَنَّوه وقالوا: «فُلْكان» عَلِمْنا أنهم لم يَقْصِدوا الاشتراكَ الذي قصدوه في جُنُب وشُلُل، ونظيرُه: ناقةٌ هِجان[2] ونوقٌ هِجان، ودِرْع دِلاص[3] ودُروع دِلاص، فالكَسْرةُ في المفردِ كالكسـرة في كتاب، وفي الجمعِ كالكسرة في رجال، لأنهم قالوا في التثنيةِ هِجانان ودِلاصان.

الثاني: مذهبُ الأخفش أنَّه اسمُ جمعٍ كصَحْب ورَكْب[4]. الثالث: أنه جَمْع فَلَك بفتحتين كأَسَد وأُسْد، واختار الشيخ[5] أنه مشترك بين الواحدِ والجمعِ، وهو محجوجٌ بما تقدَّم من التثنيةِ، ولم يَذْكُر لاختيارِه وجهاً.

وإذا أُفْرِدَ «فُلْك» فهو مذكرٌ قال تعالى: «في الفُلْك المشحون» قالوا: ـ ومنهم أبو البقاء[6] ـ: ويجوزُ تأنيثُه مستدلِّين بقوله: «والفُلْكِ التي تجري» فوصَفَه بصفةِ التأنيثِ، ولا دليلَ في ذلك لاحتمالِ أنْ يُرادَ به الجمعُ، وحينئذٍ فيوصفُ بما تُوصَفُ به المؤنثةُ الواحدةُ. وأصلُه: من الدوران ومنه: «فَلَك السماء» لدورَانِ النجومِ فيه، وفَلْكَةُ المِغْزَل، وفَلَكَتِ الجاريةُ استدارُ نَهْدُها. وجاءَ بصلةِ «التي» فعلاً مضارعاً ليدلَّ على التجدُّدِ والحدوثِ، وإسنادُ الجري إليها مَجازٌ، وقوله «في البحر» توكيدٌ، إذ معلومٌ أنها لا تجري في غيرِه، فهو كقولِه: «يَطير بجناحَيْه»[7].

---

(١) قال صاحب الصحاح: «جنب»: ورجل جنب من الجنابة سواء فرده وجمعه ومؤنثه.

(٢) الناقة الهجان: الكريمة البيضاء.

(٣) الدرع الدلاص: الملساء اللينة.

(٤) رَكْب وصَحْب اسما جمع لأنهما يخالفان أوزان الجموع بالنسبة لراكب وصاحب. ومذهب الأخفش في معانيه ٣٤٢ أن الفلك واحد وجماعة.

(٥) البحر ١/٤٥٥.

(٦) لم يتحدث أبو البقاء في الإملاء عن تأنيثه وإنما قال: «إنه يكون مفرداً وجمعاً» ١/٧٢.

(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

قوله: «بما يَنْفَعُ» في «ما» قولان، أحدُهما: أنَّها موصولةٌ اسميةٌ، وعلى هذا الباءُ للحال أي: تَجْري مصحوبةً بالأعيانِ التي تَنْفَعُ الناسَ. الثاني: أنها حرفيةٌ، وعلى هذا تكونُ الباءُ للسببِ أي: تَجْري بسببِ نَفْع الناسِ في التجارةِ وغيرِها.

قوله: «مِن السماءِ مِنْ ماءٍ»: مِنْ الأولى معناها ابتداءُ الغايةِ أي: أَنْزَلَ من جهةِ السماءِ، وأمّا الثانيةُ فتحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدَها: أَنْ تكونَ لبيانِ الجنس فإنّ المُنَزَّلَ من السماء ماءٌ وغيرُه. والثاني: أن تكونَ للتبعيضِ فإنّ المنزَّل منه بعضٌ لا كلٌّ. والثالثُ: أن تكونَ هي وما بعدها بدلاً مِنْ قولِه: «من السماء» بدلَ اشتمال بتكريرِ العاملِ، وكلاهما أعني ـ مِنْ الأولى ومِنْ الثانية ـ متعلقان بأَنْزَلَ.

فإنْ قيل: كيف تَعَلَّق حرفان متَّحدان بعاملٍ واحد؟ فالجوابُ أنَّ الممنوعَ من ذلك أن يتَّحِدا معنىً من غير عطفٍ ولا بدلٍ، لا تقول: أخذت من الدراهم من الدنانير. وأمَّا الآيةُ فإن المحذورَ فيها مُنْتَفٍ، وذلك أنك إنْ جَعَلْتَ «مِنْ» الثانية» للبيانِ أو للتبعيض فظاهرٌ لاختلافِ معناهما فإن الأولى للابتداءِ، وإنْ جعلتها لابتداءِ الغايةِ فهي وما بعدها بدلٌ، والبدلُ يجوزُ ذلك [فيه] كما تقدَّم. ويجوز أَنْ تتعلَّقَ «مِنْ» الأولى بمحذوفٍ على أنها حال: إمّا من الموصولِ نفسِه وهو «ما» أو من ضميره المنصوبِ بأنزل أي: وما أنزله الله حالَ كونِه كائناً من السماء.

قوله: فَأَحْيا به» عَطَفَ «أحيا» على «أنزل» الذي هو صلةٌ بفاء التعقيبِ دلالةً على سرعة النبات. و «به» متعلق «بأحيا، والباء يَجوز أن تكونَ للسبب وأن تكونَ باء الآلة، وكلُّ هذا مجازٌ، فإنه متعالٍ عن ذلك، والضميرُ في «به» يعودُ على الموصول. / [٦٢/أ]

قوله: «وبَثَّ فيها» يجوزُ في «بَثَّ» وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على

«أنزل» داخلٌ تحت حكمِ الصلةِ؛ لأنَّ قولَه «فَأَحْيا» عطفٌ على «أنزل» فاتصل به وصارا جميعاً كالشيءِ الواحد، وكأنه قيل: «وما أنزل في الأرض من ماءٍ وبَثَّ فيها من كلِّ دابة لأنهم يَنْمُون بالخِصْبِ ويَعيشون بالحَيا[1]. هذا نصُّ الزمخشري[2]. والثاني: أنه عطفٌ على «أحيا».

واستشكل[3] الشيخُ عطفَه عليها، لأنَّها صلةٌ للموصول فلا بُدَّ من ضميرٍ يَرْجِعُ من هذه الجملةِ وليسَ ثَمَّ ضميرٌ في اللفظِ لأنَّ «فيها» يعودُ على الأرض، فبقي أن يكونَ محذوفاً تقديرُه: وبث به فيها، ولكن لا يجوزُ حذفُ الضميرِ المجرورِ بحرفٍ إلَّا بشروطٍ[4]: أن يكونَ الموصولُ مجروراً بمثلِ ذلك الحرفِ، وأن يتَّحدَ متعلَّقهُما، وأَنْ لا يُحْصَرَ الضميرُ، وأَنْ يتعيَّنَ للربطِ، وألَّا يكونَ الجارُّ قائماً مقامَ مرفوعٍ، والموصولُ هنا غيرُ مجرورٍ البتةَ، ولمَّا استشكل هذا بما ذَكَرَ خَرَّج الآية على حَذْفِ موصولٍ اسمي، قال: «وهو جائز شائع في كلامهم، وإنْ كان البصريون لايُجيزونه، وأنشدَ شاهداً عليه[5]:

٧٨٩ ــ ما الذي دأبُه احتياطٌ وحَزْمٌ وهواه أطاع يَسْتَويانِ

أي: والذي أطاع، وقوله[6]:

٧٩٠ ــ أَمَنْ يهجو رسولَ الله منكم ويمدَحُه ويَنْصُره سَواءُ

أي: ومَنْ ينصرُه.

---

(١) الحيا: المطر.
(٢) الكشاف ١/٣٢٥.
(٣) البحر ١/٤٦٦.
(٤) انظر: المقتضب ٣/٩٨؛ ابن عقيل ١/١٤٦.
(٥) البيت لبعض طيء، وهو في المغني ٦٩٢؛ والبحر ١/٤٦٦.
(٦) البيت لحسان، وهو في ديوانه ١٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٣١٩.

وقوله(١):

٧٩١ ـ فواللهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ منكمُ بمعتــدلٍ وَفْقٍ ولا متقــارِبِ

أي: ما الذي نلتم؛ وقوله تعالى: «وقولوا آمنَّا بالذي أُنْزِل إلينا وأُنزِل إليكم»(٢) أي: وبالذي أُنزل إليكم؛ ليطابقَ قولَه: «والكتابِ الذي نَزَّل على رسوله، والكتابِ الذي أَنْزَلَ من قبلُ»(٣). ثم قال الشيخ: «وقد يتمشَّى التقديرُ الأولُ» ـ يعني جوازَ الحَذْفِ وإن لم يوجد شرطُه ـ قال: «وقد جاءَ ذلك في أشعارِهم؛ وأَنْشَدَ(٤):

٧٩٢ ـ وإنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وهُوَّ على مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

أي: عَلْقم عليه، وقوله(٥):

٧٩٣ ـ لعلَّ الذي أَصْعَدْتِني أَنْ يَرُدَّني إلى الأرض إن لم يَقْدِرِ الخيرَ قادِرُه

أي: أَصْعَدْتِني به.

قوله: «من كلِّ دابة» يجوز في «كل» ثلاثةُ أوجهٍ؛ أحدها: أن يكونَ في موضعِ المفعولِ به لبثَّ؛ وتكونُ «مِنْ» تبعيضيةً. الثاني: أن تكون «مِنْ» زائدةً على مذهب الأخفش(٦)، و«كلَّ دابة» مفعول به لـ«بَثَّ» أيضاً والثالث: أن يكونَ في محلِّ نصب على الحالِ من مفعولِ «بَثَّ» المحذوفِ إذا قلنا إنَّ

---

(١) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في المغني ٧١٠؛ والبحر ١/٤٦٦؛ والهمع ١/٨٨؛ والدرر ١/٦٨.

(٢) الآية ٤٦ من العنكبوت.

(٣) الآية ١٣٦ من النساء.

(٤) تقدم برقم ٣٢٠.

(٥) البيت للفرزدق، ديوانه ١/٢٦٠؛ البحر ١/٤٦٦.

(٦) لم يشر الأخفش إلى زيادتها هنا في كتابه «معاني القرآن». انظر مذهبه في زيادتها: معاني القرآن ١/٩٨.

ثَمَّ موصولاً محذوفاً تقديرُه: وما بثُّ حالَ كونه كائناً من كلِّ دابة؛ وفي «مِنْ» حينئذ وجهان؛ أحدهما: أن تكونَ للبيان. والثاني: أن تكونَ للتبعيض.

وقال أبو البقاء[1]: «ومفعولُ«بَثَّ» محذوفٌ تقديرُه: وبثَّ فيها دوابَّ من كلِّ دابةٍ»، وظاهرُ هذا أنَّ «من كل دابة» صفةٌ لذلك المحذوفِ وهو تقديرٌ لا طائلَ تحته.

والبَثُّ: نَشْرٌ وتفريق، قال[2]:

٧٩٤ ــ .... وفي الأرضِ مَبْثُوثاًشجاعٌ وعَقْرَبُ

ومضارعُه يَبُثُّ بضمِّ العَيْنِ، وهو قياسُ المضاعفِ المتعدِّي، وقد جاء الكسرُ في أَلَيْفاظ؛ قالوا: «نَمَّ الحديثَ يَنِمُّه» بالوجهين[3]. والدابَّةُ: اسمٌ لكلِّ حيوانٍ، وزعَم بعضُهم إخراجَ الطيرِ منه ورُدَّ عليه بقولِ عَلْقمة[4]:

٧٩٥ ــ كأَنَّهمُ صابَتْ عليهم سَحابةٌ صَواعِقُها لِطيرِهِنَّ دَبيبُ

وبقول الأعشى[5]:

٧٩٦ ــ .... دبيبَ قَطا البَطْحَاءِ في كلِّ مَنْهَلِ

---

(١) الأملاء ١/٧٢.

(٢) البيت لبعض بني فقعس وصدره:

وهَلَّا أعدُّوني لمثلي تفاقَدُوا

وهو في الحماسة ١/١٢٤؛ والبحر ١/٤٥٥؛ وكنى بالشجاع ــ الحية ــ والعقرب عن الأعداء.

(٣) انظر: الصحاح: نم.

(٤) الديوان ٤٦؛ واللسان: صوب؛ والقرطبي ٢/١٩٧.

(٥) ديوانه ٣٥٣؛ والبحر ١/٤٥٥. وصدره:

نِيافٌ كغصنِ البان ترتجُّ إنْ مَشَتْ

نياف: طويلة، والقطاة: طائر كالحمام، والبطحاء: مسيل الماء من الوادي.

وبقوله: «واللهُ خَلقَ كلَّ دابَّةٍ»[1]، ثم فَصَّل بمَنْ يمشي على رِجْلين وهو الإنسانُ والطير..

قوله: «وتَصْريفِ الرياح»«تصريف» مصدر صَرَّف وهو الردُّ والتقليبُ، ويجوز أن يكونَ مضافاً للفاعل، والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: وتصريفِ الرياحِ السحابَ، فإنها تسوقُ السحابَ، وأن يكونَ مضافاً للمفعولِ، والفاعلُ محذوفٌ أي: وتصريفِ اللهِ الريحَ. والرياحُ: جمعُ ريح جمعَ تكسير، وياءُ الريحِ والرياحِ عن واوٍ؛ والأصلُ: رِوْح، لأنه من راح يروح، وإنما قُلِبَتْ في «ريح» لسكونها وانكسارِ ما قبلها، وفي «رياح» لأنها عينٌ في جمعٍ بعد كسرةٍ وبعدهَا ألفٌ وهي ساكنةٌ في المفردِ، وهو إبدالٌ مطردٌ، ولذلك لمّا زال موجبُ قَلْبِها رَجَعَتْ إلى أصلِها فقالوا: أَرْواح قال[2]:

٧٩٧ ـ أَرَبَّتْ بها الأرواحُ كلَّ عَشِيَّةٍ فلم يَبْقَ إلَّا آلُ خَيْمٍ مُنَضَّدِ

ومثلُه[3]:

٧٩٨ ـ لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأرواحُ فيه أَحَبُّ إليَّ من قصرٍ مُنيفِ

وقَدْ لَحَنَ عمارةُ بن عقيل بن بلال فقال «الأرياح» في شعرِه، فقال له أبو حاتم: «إن الأرياح لا تجوزُ» فقال له عمارة: ألا تسمع قولهم: رياح. فقال أبو حاتم: هذا خلافُ ذلك، فقال: صَدَقْتَ ورَجَعَ. قال الشيخ[4]: «وفي محفوظي قديماً أنَّ «الأرياح» جاء في شِعْر بعضِ فصحاءِ العرب المستشهَدِ

---

(١) الآية ٤٥ من النور.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢١٩؛ والبحر ١/٤٥٥. وأربَّتْ: أقامت، والآل: ج آلة: عود في الخيمة، والخيم: ج خيمة، والمنضد: بعضه فوق بعض.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل، وهو في الحماسة الشجرية ٢/٥٧٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٦.

(٤) البحر ١/٤٥٥.

بكلامِهم كأنهم بَنَوْه على المفردِ وإن كانت علةُ القلبِ مفقودةً في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد، والأصلُ: أَعْواد لأنه من عاد يَعُود، لكنه لمَّا تُرِكَ[1] البدلُ جُعِلَ كالحرفِ الأصليِّ». قلت: ويؤيِّد ما قاله الشيخُ أن التزامهم الياء في الأرياح لأجلِ اللَّبسِ بينه وبين أَرْواح جمع رُوح، كما قالوا: التُزِمَت الياءُ في أعياد فرقاً بينه وبين أَعْواد جمع عُود الحطبِ، ولذلك قالوا في التصغير عُيَيْد دون عُوَيْد، وعَلَّلوه باللَّبْسِ المذكورِ.

قال ابنُ عطية[2]: «وجاءَتْ في القرآنِ مجموعةً مع الرحمةِ مفردة مع العذابِ إلا في قوله: «وجَرَيْنَ بهم بريحٍ طيبةٍ»[3] وهذا أَغْلَبُ وقوعِها في الكلامِ، وفي الحديث: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تَجْعَلْها ريحاً»[4] لأنَّ ريحَ العذابِ شديدةٌ ملتئمةُ الأجزاءِ كأنَّها جسمٌ واحدٌ، وريحُ الرحمةِ لَيِّنةٌ متقطعةٌ، وإنما أُفرِدَتْ مع الفُلْك ـ يعني في يونس ـ لأنها لإجراء السفن وهي واحدةٌ متصلةٌ؛ ثم وُصِفَتْ بالطيِّبة فزالَ الاشتراكُ بينها وبين ريح العذاب». انتهى وهـذا الذي قالَه يَرُدُّه اختلافُ القراءِ في أحدَ عشر موضعاً يأتي تفصيلُها. وإنما الذي يقال: إنَّ الجمعَ لم يأتِ مع العذابِ أصلاً؛ وأمَّا المفردُ فجاءَ فيهما، ولذلك اختصَّها عليه السلام في دعائِه بصيغةِ الجمعِ.

وقرأ هنا «الريح» بالإفراد[5] حمـزةُ والكسائي، والبـاقون بـالجمع،

---

(١) في البحر: «لزم» وهي أوضح، أي: لَّما لزم إبدال الواو ياء في تصاريف الكلمة جعل هذا البدل بمنزلة الحرف الأصلي من الكلمة وكأن الكلمة كانت أصلاً من ياء، وقد تُخَرَّج عبارة المؤلف هنا على أن إبدال الياء واواً عوداً إلى الأصل قد تُرِك فجُعِلت الياء كالحرف الأصلي فبقيت على حالها في تصاريف الكلمة.

(٢) التفسير ١/٤٦٩.

(٣) الآية ٢٢ من يونس.

(٤) مسند الشافعي: باب الاستسقاء ١٧٥.

(٥) السبعة ١٧٢؛ الكشف ١/٢٧٠؛ البحر ١/٤٦٧.

فالجمعُ لاختلافِ أنواعِها: جَنوباً ودَبوراً وصَبا وغيرَ ذلك، وإفرادُها على إرادة الجنس.

والسحابُ: اسمُ جنسٍ واحدَتُه سَحابةٌ، سُمِّي بذلك لانسحابِه،كما قيل له: حَبِيٌّ لأنه يَحْبُو، ذكر ذلك أبوعلي، وباعتبار كونه اسمَ جنس وَصَفَه بوصفِ الواحدِ المذكَّر في قوله: «المُسَخَّر» كقوله: «أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر»(١) ولمّا اعتبر معناه تارةً أخرى وَصَفَه بما يوصَفُ به الجمعُ في قوله: «سحاباً ثِقالاً»(٢)، ويجوز أن يوصفَ بما تُوصفُ به المؤنثةُ الواحدةُ كقوله: «أعجازُ نخلٍ خاوية» /(٣) وهكذا كلُّ اسم جنس فيه لغتان: التذكيرُ باعتبارِ اللفظِ، [٦٢/ب] والتأنيثُ باعتبارِ المعنى.

والتسخيرُ: التذليلُ وجَعْلُ الشيءِ داخلاً تحت الطَّوْعِ. وقال الراغب(٤): «هو القَهْرُ على الفعلِ وهو أبلغُ من الإكراه».

قوله: «بينَ السماء» في «بين» قولان، أحدهما: أنه منصوبٌ بقوله: «المُسخَّرِ»؛ فيكونُ ظرفاً للتسخير. والثاني: أن يكونَ حالاً من الضمير المستترِ في اسمِ المفعولِ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائناً بين السماءِ و «لآياتٍ» اسمُ إنَّ والجارُّ خبرٌ مقدمٌ، ودَخَلَتِ اللامُ على الاسمِ لتأخُّرِه عن الخبر،ولو كان موضعَه لما جازَ ذلك فيه(٥).

وقوله: «لقومٍ» في محلِّ نصبٍ لأنَّه صفةٌ لآيات،فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.وقولُه «يَعْقِلون» الجملةُ في محلِّ جرٍ لأنها صفةٌ لقومٍ.

---

(١) الآية ٢٠ من القمر.
(٢) الآية ٥٧ من الأعراف.
(٣) الآية ٧ من الحاقة.
(٤) المفردات ٢٣٢.
(٥) وذلك لما يلزم منه من اجتماع حرفي تأكيد وهو ممنوع.

آ. (١٦٥) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّخِذُ﴾**: «مَنْ» في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وخبرُه الجارُّ قبلَه، ويجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أن تكون موصولةً. والثاني: أن تكونَ موصوفةً، فعلى الأولِ لا محلَّ للجملةِ بعدها، وعلى الثاني محلُّها الرفعُ، أي: فريقٌ أو شخصٌ متَّخِذٌ؛ وأَفْرَدَ الضميرَ في «يتَّخذ» حَمْلاً على لفظِ «مَنْ».

قوله: «مِنْ دونِ اللَّـهِ» متعلِّقٌ بيتَّخذ. والمرادُ بدون هنا: غَيْر، وأصلُها أن تكونَ ظرفَ مكانٍ نادرةَ التصرُّف؛ وإنما أَفْهَمَتْ معنى «غير» مجازاً؛ وذلك أنك إذا قلت: «اتخذتُ من دونِك صديقاً» أصلُه: اتَّخَذْتُ من جهةٍ ومكانٍ دونَ جهتِك ومكانِك صديقاً، فهو ظرفٌ مجازيٌّ. وإذا كان المكانُ المتَّخَذُ منه الصديقُ مكانَك وجهتُك منحطةً عنه ودونه لزم أن يكونَ غيراً لأنه ليس إياه، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه مع كونه غيراً فصارت دلالته على الغيريَّة بهذا الطريقِ لا بطريقِ الوَضْع لغةً، وقد تقدَّم تقريرُ شيءٍ من هذا أول السورةِ. و «يتَّخِذُ» يَفْتَعِلُ من الأَخْذِ، وهي متعدِّيَةٌ إلى واحد وهو: «أَنْداداً». وقد تقدَّم الكلامُ على «أنداداً» أيضاً واشتقاقه[١].

قوله: «يُحِبُّونهم» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «مَنْ» في أحدِ وجهَيْها، والضميرُ المرفوعُ يعودُ عليها باعتبارِ المعنى بعد اعتبارِ اللفظِ في «يتَّخِذُ». والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ صفةً لأنداداً، والضميرُ المنصوبُ يعودُ عليهم، والمرادُ بهم الأصنامُ، وإنما جمعَ العقلاءَ لمعاملتهم لهم معاملةَ العقلاءِ، أو يكونُ المرادُ بهم مَنْ عُبِد من دونِ الله عقلاءَ وغيرهم، ثم غَلَّبَ العقلاءَ على غيرِهم. الثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «يتَّخِذ»، والضميرُ المرفوعُ عائدٌ على ما عاد عليه الضميرُ في «يتَّخِذُ»، وجُمِعَ حَمْلاً على المعنى كما تقدَّم.

---

(١) انظر: الآية ٢٢ من البقرة.

قوله: «كحُبِّ اللـهِ» الكافُ في محلِّ نصبٍ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: يُحِبُّونهم حباً كحُـبِّ اللَّـهِ، وإمَّا على الحالِ من المصدرِ المعرَّفِ كما تقدَّمَ تقريرُه غيرَ مرةٍ. والحُبُّ: إرادةُ ما تراه وتظنه خيراً، وأصلهُ من حَبَبْتُ فلاناً: أصبْتُ حبة قلبِه نحو: كَبِدْتُه. وأَحْبَبْتُه: جَعَلْتُ قلبـي مُعَرَّضاً بأن يحبَّه، لكن أكثر الاستعمالِ أن يُقال: أَحْبَبْتُه فهو محبوب، ومُحَبّ قليلٌ كقوله(١):

٧٩٩ ـ ولقد نَزَلْتِ فـلا تظنِّي غيـرَه   مني بمنزلةِ المُحَبِّ المُكْـرَمِ

والحُبُّ في الأصلِ مصدرُ حَبَّه، وكان قياسُه فتحَ الحاءِ، ومضارِعُه يَحُبُّ بالضم وهو قياسُ فِعْلِ المضعَّف وشَذَّ كسرُه، ومحبوب أكثر من مُحَبّ، ومُحِبّ أكثر من حابّ، وقد جُمِع الحبُّ لاختلافِ أنواعِه، وقال(٢):

٨٠٠ ـ ثـلاثَةُ أحبـابٍ فَحُبُّ عـلاقـةٍ   وحُبُّ تِمِلَّاقٍ وحُبٌّ هو القتلُ

والحُبُّ مصدرٌ مضافٌ لمنصوبه والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: كحبِّهم الله أو كحبِّ المؤمنين الله، بمعنى أنهم سَوَّوا بين الحُبَّين: حبِّ الأندادِ وحُبِّ اللـهِ.

وقال ابن عطية(٣): «حُبّ» مصدرٌ مضافٌ للمفعول في اللفظ، وهو في التقدير مضـافٌ للفاعـلِ المضمرِ تقـديرُه: كحبِّكم اللَّـهَ أو كَحبِّهم اللَّـهَ حَسْبَ ما قَدَّر كلَّ وجهٍ منها فرقةٌ». انتهى، وقوله «للفاعل المضمر» يريد أنَّ ذلك الفاعلَ مِنْ جنسِ الضمائر وهو: «كُمْ» أو «هِمْ»، أو يكونُ يُسَمِّي الحَذْفَ

(١) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ١٨٧؛ والمحتسب ١/٧٨؛ وشرح المعلقات للتبريزي ٣٢٥؛ والخصائص ٢/٢١٦؛ وأوضح المسالك ١/٢٢٤؛ والهمع ١/٢٥٢؛ والدرر ١/١٣٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في إعراب ثلاثين سورة ٨١؛ البحر ١/٤٥٦.

(٣) التفسير ١/٤٧٣.

إضماراً وهو اصطلاحٌ شائعٌ، ولا يريد أن الفاعلَ مضمرٌ في المصدرِ كما يُضْمَرُ في الأفعالِ لأنَّ هذا قولٌ ضعيفٌ لبعضِهم، مردودٌ بأنَّ المصدرَ اسمُ جنسٍ؛ واسمُ الجنسِ لا يُضْمَرُ فيه لجمودِه.

وقال الزمخشري(١): «كحُبِّ اللهِ: كتعظيمِ اللهِ، والخُضوعُ له، أي: كما يُحَبُّ اللهُ، على أنَّه مصدرٌ مبنيٌّ من المفعولِ، وإنما استُغْنِيَ عن ذِكْرِ مَنْ يُحِبُّه لأنه غيرُ ملتبسٍ». انتهى. أمّا جَعْلُه المصدرَ من المبني للمفعول فهو أحدُ الأقوالِ الثلاثةِ: أعني الجوازَ مطلقاً. والثاني: المنعُ مطلقاً وهو الصحيحُ. والثالث: التفصيلُ بين الأفعالِ التي لم تُسْتَعْمَلْ إلا مبنيةً للمفعولِ فيجوزُ نحو: عَجِبْتُ من جنونِ زيدٍ بالعلمِ، ومنه الآيةُ الكريمةُ فإنَّ الغالِبَ في «حُبّ» أن يُبْنى للمفعولِ، وبَيْنَ غيرها فلا يجوزُ، واستدلَّ مَنْ أجازه مطلقاً بقول عائشة: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قَتْلِ الأبترِ وذو الطُّفْيَتَيْن»(٢) برفع «ذو» عطفاً على محلّ «الأبتر» لأنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه تقديراً أي: أن يُقْتَلَ الأبترُ. ولتقريرِ هذه الأقوالِ موضعٌ غيرُ هذا.

وقد رَدَّ الزجاجُ(٣) تقديرَ مَنْ قَدَّر فاعل المصدرِ المؤمنين أو ضميرَهم، وقال: «ليس بشيء»، والدليلُ على نقضه قولُه بعدُ: «والذين آمنوا أشدُّ حُبّاً لله»، ورجَّحَ أن يكونَ فاعلُ المصدرِ ضميرَ المتَّخِذين، أي: يُحِبُّون الأصنامَ كما يُحِبُّون الله، لأنهم أَشْرَكوها مع الله تعالى فَسَوَّوا بين الله وبين أوثانِهم في المحبَّةِ». وهذا الذي قاله الزجّاجُ من الدليلِ واضحٌ؛ لأنَّ التسوية بين مَحَبَّةِ

---

(١) الكشاف ١/٣٢٦.

(٢) رواية البخاري: «اقتلوا ذا الطفيتين والأبتر» بدء الخلق الفتح ٦/٣٤٧؛ مسلم باب قتل الحيات ٤/١٧٥٢؛ ابن حنبل ٢/١٢١ وما ذكر في الحديث نوعان من الحيات.

(٣) معاني القرآن ١/٢٢١.

الكفار لأوثانهم وبين محبةِ المؤمنين لله ينافي قوله: «والذين آمنوا أشدُّ حباً لله» فإنَّ فيه نفيَ المساواةِ.

وقرأ أبو رجاء[1]: «يَحُبُّونهم» من «حَبَّ» ثلاثياً، و«أَحَبَّ» أكثرُ، وفي المثل: «مَنْ حَبَّ طَبَّ»[2].

قولُه: «أشدُّ حباً لله» المفضلُ عليه محذوفٌ، وهم المتخذون الأنداد، أي: أشدُّ حباً لله من المتخذين الأنداد لأوثانِهم. وقال أبو البقاء[3]: «ما يتعلَّقُ به «أشدّ» محذوفٌ تقديرُه: «أشدُّ حباً لله مِنْ حُبِّ هؤلاء للأندادِ» والمعنى: أنَّ المؤمنين يُحِبُّون الله أكثرَ مِنْ محبَّةِ هؤلاء أوثَانَهم. ويُحْتَملُ أن يكونَ المعنى أنَّ المؤمنين يُحِبُّون الله تعالى أكثر مِمَّا يُحِبُّه هؤلاء المتَّخِذون؛ لأنهم لم يَشْرَكوا معه غيره. وأتى بأشدَّ متوصِّلاً بها إلى أَفْعَل التفضيل من مادة الحب لأن «حُبَّ» مبنيٌّ للمفعولِ والمبنيُّ للمفعولِ لا يُتَعَجَّبُ منه ولا يُبْنَى منه أفعل للتفضيل، فلذلك أتى بما يَجُوز ذلك فيه. فأمَّا قولُهم: «ما أحبَّه إلي» فشاذٌّ على خلافٍ في ذلك بين النحويين. و«حباً» تمييزٌ منقولٌ من المبتدأ تقديرُه: حُبُّهم للـهِ أشَدُّ.

قوله: «ولو يرى الذين» جوابُ لو محذوفٌ، واختُلِفَ في تقديره، ولا يَظْهَرُ ذلك إلا بعد ذِكْرِ القراءات[4] الواردة في ألفاظِ هذه الآيةِ الكريمة: قرأ ابنُ عامر ونافع: «ولو ترى» بتاءِ الخطابِ، «أن القوة» و«أن اللـه» بفتحِهما، وقرأ ابنُ عامر: «إذ يُرَوْن» بضم الياء، والباقون بفتحِهما. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون[5]: «ولو يرى» بياء الغيبة، «أنَّ القوة» و«أنَّ الله»

---

(١) البحر ١/٤٧٠.

(٢) مجمع الأمثال ٢/٣٣٥؛ والطب: الحذق، معناه: من أحب فطن واحتال لمن يحب.

(٣) الاملاء ١/٧٣.

(٤) السبعة ١٧٣؛ والكشف ١/٢٧١؛ وابن عطية ١/٤٧٤؛ والبحر ١/٤٧١.

(٥) أي: عاصم وحمزة والكسائي.

بفتحِهما، وقرأ الحسن وقتادة وشيبة[1] ويعقوب وأبو جعفر: «ولو تَـرَى» بالخطاب، «إن القوة» و«إن الله» بكسرهما، وقرأت طائفةٌ: «ولو يرى» بياء الغيبة، «إن القوة» و«إن الله» بكسرهما. إذا تقرَّر ذلك فقد اختلفوا في تقديرِ جوابِ لو، فمنهم مَنْ قَدَّره قبل قوله: «أن القوة» ومنهم مَنْ قدَّره بعد قوله: «وأنَّ اللهَ شديدُ العذابِ» / وهو قولُ أبي الحسن الأخفش والمبرد. أمَّا مَنْ [٦٣/أ] قَدَّره قبل «أنَّ القوةَ» فيكونُ «أنَّ القوةَ» معمولاً لذلك الجوابِ. وتقديرُه على قراءةِ ترى ــ بالخطاب ــ وفتح أنَّ وأنَّ: لعلِمْتَ أيها السامعُ أنَّ القوةَ لله جميعاً، والمرادُ بهذا الخطابِ: إمّا النبيُّ عليه السلام وإمّا كلُّ سامعٍ. وعلى قراءةِ الكسرِ في «إنّ» يكونُ التقديرُ: لقلت إنَّ القوةَ لله جميعاً، والخلافُ في المرادِ بالخطاب كما تقدَّم، أو يكونُ التقديرُ: لاستعظَمت حالَهم، وإنما كُسِرَتْ «إنَّ» لأنَّ فيها معنى التعليل نحو قولك: لو قَدِمْتَ على زيد لأحْسنَ إليك إنَّه مكرمٌ للضِّيفان، فقولك: «إنه مكرِمٌ للضِّيفان» عِلَّةٌ لقولك «أَحْسَنَ إليك».

وقال ابنُ عطية[2]: «تقديرُه: ولو ترى الذين ظَلَموا في حال رؤيتهم العذابَ وفزعهم منه واستعظامِهم له لأقَرُّوا أنَّ القوةَ لله جميعاً» وناقشه الشيخ[3] فقال: «كان ينبغي أن يقولَ: في وقتِ رؤيتهم العذابَ فيأتي بمرادف «إذ» وهو الوقتُ لا الحالُ، وأيضاً فتقديرُه لجوابِ «لو» غيرُ مُرَتَّبٍ على ما يلي «لو»، لأنَّ رؤية السامعِ أو النبي عليه السلام الظالمينَ في وقتِ رؤيتهم لا يترتَّبُ عليها إقرارُهم بأنّ القوة لله جميعاً، وهو نظيرُ قولك: «يا زيدُ لو ترى عَمْراً في وقتِ ضَرْبِه لأقَرَّ أنَّ الله قادرٌ عليه» فإقرارُه بقدرةِ الله ليست مترتبةً على رؤيةِ زيد»

---

(١) شيبة بن نصاح، مولى أم سلمة، عرض على عبدالله بن عباس. وعرض عليه نافع وأبو عمرو. توفي سنة ١٣٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٩.

(٢) التفسير ١/٤٧٣.

(٣) البحر ١/٤٧١.

انتهى. وتقديرُه على قراءةِ «يرى» بالغيبة: لعلموا أنَّ القوةَ، إنْ كان فاعل «يرى» «الذين ظلموا»، وإن كان ضميراً يعودُ على السامعِ فيُقَدَّرُ: لَعَلِمَ أنَّ القوة.

وأمَّا مَنْ قَدَّره بعدَ قولِه: شديدُ العذاب فتقديرُه على قراءة «ترى» بالخطابِ: لاستعظَمْتَ ما حلَّ بهم، ويكونُ فتحُ «أنَّ» على أنه مفعولٌ من أجلِه، أي: لأنَّ القوةَ لله جميعاً، وكَسْرُها على معنى التعليلِ نحو: «أكرِمْ زيداً إنه عالم، وأَهِنْ عمراً إنَّه جاهلٌ»، أو تكونُ جملةً معترضةً بين «لو» وجوابِها المحذوفِ. وتقديرُه على قراءةِ «ولو يرى» بالغيبة إن كان فاعلُ «يرى» ضميرَ السامعِ: لاستعظَمَ ذلك، وإنْ كان فاعلُه «الذين» كان التقديرُ: لاستعظَموا ما حَلَّ بهم، ويكونُ فتحُ «أنَّ» على أنها معمولةٌ ليرى، على أن يكونَ الفاعلُ «الذين ظلموا»، والرؤيةُ هنا تحتمِلُ أن تكونَ من رؤيةِ القلبِ فتسدَّ «أنَّ» مسدَّ مفعولَيْهما، وأن تكونَ من رؤية البصرِ فتكونَ في موضعِ مفعولٍ واحدٍ.

وأمَّا قراءةُ «يرى الذين» بالغَيبة وكسرِ «إنَّ» و«إنَّ» فيكونُ الجوابُ قولاً محذوفاً وكُسِرتَا لوقوعِهما بعد القولِ، فتقديرُه على كونِ الفاعلِ ضميرَ الرأي: لقال إنَّ القوةَ؛ وعلى كونه «الذين»: لقالوا، ويكونُ مفعولُ «يرى» محذوفاً أي: لو يرى حالهم. ويُحتمل أن يكونَ الجوابُ: لاستَعْظَم أو لاستَعْظَموا على حَسَبِ القولين، وإنما كُسِرتا استئنافاً، وحَذْفُ جوابِ «لو» شائعٌ مستفيضٌ، وكثُر حَذْفهُ في القرآن. وفائدةُ حَذْفِه استعظامُه وذهابُ النفسِ كلَّ مذهبٍ فيه بخلافِ ما لو ذُكِر، فإنَّ السامعَ يقصُر هَمَّه عليه، وقد وَرَدَ في أشعارهم ونثرِهم حَذْفُه كثيراً. قال امرؤ القيس[1]:

---

(١) ديوانه ٢٤٢؛ ابن يعيش ٧/٩؛ الخزانة ٢٢٧/٤.

٨٠١ ـ وجَـدِّكَ لو شيءٌ أتـانا رسـولُه ... سِواكَ ولكن لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعا

وقال النابغة[(١)]:

٨٠٢ ـ فما كان بين الخيرِ لو جاءَ سالماً ... أبـو حُجُرٍ إلاَّ ليـالٍ قـلائِـلُ

ودَخَلَتْ «إذ» وهي ظرفُ زمانٍ ماضٍ في أثناءِ هذه المستقبلات تقريباً للأمر، وتصحيحاً لوقوعِه، كما وَقَعَتْ صيغة المضيِّ موقعَ المستقبل لذلك كقولِهِ: «ونادى أصحابُ الجنةِ»[(٢)] «ونادى أصحابُ النارِ»[(٣)]، وكما قال الأشتر[(٤)]:

٨٠٣ ـ بَقَّيْتُ وَفْري وانحرَفْتُ عن العُلَى ... ولَقِيْتُ أضيافي بوجهِ عَبُوسِ
إِنْ لم أشُنَّ على ابن حربٍ غارةً ... لم تَخْلُ يوماً من نِهاب نفوسِ

فأوقع «بَقَّيْتُ» و «انحَرَفْتُ» ـ وهما بصيغة المضيِّ ـ موقِعَ المستقبلِ لتعليقهما على مستقبلٍ وهو قولُه: «إنْ لم أشُنَّ». وقيل: أَوْقَعَ «إذ» موقع «إذا» وقيل: زمن الآخرة متصلٌ بزمن الدنيا، فقامَ أحدُهما مقامَ الآخر لأنَّ المجاور للشيءِ يقوم مقامه، وهكذا كلُّ موضعٍ وَقَع مثلَ هذا، وهو في القرآن كثيرٌ.

وقراءةُ ابنِ عامر «يُرَوْنَ العذاب»[(٥)] مبنياً للمفعول مَنْ أَرَيْتُ المنقولةِ من رَأَيْتُ بمعنى أبصرتُ فتعدَّتْ لاثنين، أولُهما قامَ مَقَامَ الفاعِل وهوالواو،والثاني هو «العذابُ»، وقراءةُ الباقين واضحةٌ.

---

(١) تقدم برقم ٧٤٦.
(٢) الآية ٤٤ من الأعراف.
(٣) الآية ٥٠ من الأعراف.
(٤) الأشتر النخعي، وهو في الحماسة ١/٩٣؛ وابن عطية ١/٤٧٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٢٩ والوفر: المال؛ وابن حرب: معاوية؛ وكان الأشتر مع علي.
(٥) الأصل: يرى العذاب وهو سهو.

وقال الراغبُ[1]: «قوله»: «أنَّ القوة» بدلٌ من «الذين» قال: «وهو ضعيفٌ» قال الشيخ[2]: «ويصيرُ المعنى: ولو ترى قوةَ الله وقدرَتَه على الذين ظلموا». وقال في «المنتخب»[3]: «قراءةُ الياء عند بعضهم أَوْلَى من قراءة التاء»، قال: «لأنَّ النبيَّ عليه السلام والمؤمنين قد عَلِموا قَدْرَ ما يُشاهِدُه الكفارُ، وأمّا الكفارُ فلم يَعْلَمُوه فوجَبَ إسنادُ الفعلِ إليهم» وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ القراءَتَيْنِ متواتِرتان.

قوله: «جميعاً» حالٌ من الضمير المستكنِّ في الجارِّ والمجرور الواقع خبراً، لأنَّ تقديره: «أنَّ القوةَ كائنةٌ لله جميعاً»، ولا جائزٌ أن يكونَ حالاً من القوة، فإنَّ العامل في الحال هو العاملُ في صاحبِها، و«أنَّ» لا تعملُ في الحال، وهو مُشْكلٌ، فإنَّهم أجازوا في «ليت» أن تعمل في الحال، وكذا «كأنَّ» لِما فيها من معنى الفعل ـ وهو التمني والتشبيه ـ فكان ينبغي أن يجوزَ ذلك في «أنَّ» لِما فيها من معنى التأكيد. و«جميع» في الأصل: فَعِيل من الجَمْعِ، وكأنه اسمُ جمعٍ، فلذلك يُتْبَع تارةً بالمفرد، قال تعالى: «نحن جميعٌ منتَصِر»[4]، وتارةً بالجمعِ، قال تعالى: «جميعٌ لدينا مُحْضَرون»[5]، ويَنْتَصِبُ حالاً، ويؤكد به بمعنى «كل»، ويَدُلُّ على الشمول كدلالةِ «كل»، ولا دلالة له على الاجتماع في الزمان، تقول: «جاء القومُ جميعُهم» لا يلزُم أَنْ يكونَ مجيئُهم في زمنٍ واحدٍ، وقد تقدَّم ذلك في الفرقِ بينها وبين «جاؤوا معاً».

---

(١) انظر: البحر ١/٤٧٣.
(٢) البحر ١/٤٧٣.
(٣) لعله للحسن بن صافي ملك النحاة المتوفى سنة ٥٦٨ (كشف الظنون ٢/١٨٤٩) أو لفخرالدين الرازي المتوفي سنة ٦٠٦ (ذيل الكشف ٤/٥٦٩).
(٤) الآية ٤٤ من القمر.
(٥) الآية ٣٢ من يس.

آ. (١٦٦): **قوله تعالى: ﴿إذ تَبَرَّأ﴾**: في «إذْ» ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أنَّها بدلٌ من «إذ يَرَوْن». الثاني: أنها منصوبةٌ بقوله «شديدُ العذاب» الثالث: ـ وهو أضعفها ـ أنها معمولةٌ لاذكـر مقدراً. و«تَبَرَّأ» في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه. والتبرُّؤ: الخلوصُ والانفصال، ومنه: بَرِئْتُ من الدَّيْن، وقد تَقدَّم تحقيقُ ذلك عند قوله: «إلى بارئكم»(١). والجمهورُ على تقديم «اتُّبِعوا» مبنياً للمفعـول على «اتَّبعـوا» مبنيـاً للفـاعـل. وقـرأ مجـاهـد(٢) بـالعكس، وهما واضحتان، إلاَّ أنَّ قراءة الجمهورِ واردةٌ في القرآنِ أكثرَ.

قوله: ورأَوا العذابَ» في هذه الجملة وجهانِ، أظهرهُما: أنها عطفٌ على ما قبلها، فتكونُ داخـلةً في حَيِّز الظرف، تقديره: «إذ تبرّأ الذين اتُّبِعوا، وإذْ رَأَوا». والثاني: أن الواو للحالِ والجملةُ بعدها حاليةٌ، و«قد» معها مضمرةٌ، والعاملُ في هذه الحالِ: «تَبَرَّأ» أي: تبرَّؤوا في حالِ رؤيتهم العذابَ.

قوله: «وَتَقَطَّعَتْ» يجوزُ أن تكونَ الواوُ للعطفِ وأَنْ تكونَ للحالِ، وإذا كانت للعطفِ فهل عَطَفَتْ «تَقَطَّعَتْ» على «تَبَرَّأ»، ويكون قوله: «ورأوا» حالاً، وهو اختيار الزمخشري(٣)، أو عَطَفَتْ على «رأوا»؟ وإذا كانت للحال فهل هي حالٌ ثانية للذين، أو حالٌ للضميرِ في «رَأوا»؟ وتكونُ حالاً متداخلةً إذا جَعَلْنا «ورأوا» حالاً.

والباءُ في «بهم» فيها أربعةُ أوجهٍ، أحدُهُما: أنَّها للحالِ أي: تَقَطَّعَتْ موصولةً بهم الأسبابُ نحو: «خَرَجَ بثيابه». الثاني: أن تكونَ للتعديةِ، أي:

---

(١) الآية ٥٤ من البقرة.

(٢) البحر ١/٤٧٣؛ ابن عطية ١/٤٧٥.

(٣) الكشاف ١/٣٢٧.

قَطَّعَتْهُم الأسبابُ كما تقولُ: تَفَرَّقَتْ بهم الطرقُ «أي: فَرَّقَتْهم. الثالث: أن تكون للسببية، أي: تَقَطَّعتْ بسببِ كفرِهم الأسبابُ التي كانوا يَرْجُون بها النجاة. الرابع: أن تكونَ بمعنى «عن»، أي: تَقَطَّعت عنهم.

والأسبابُ: الوَصْلاتُ بينهم، وهي مجازٌ، فإن السبب في الأصل الحَبْلُ ثـم أُطلقَ على كلِّ ما يُتوصَّل به إلى شيء: عيناً كان أو معنىً، وقد تُطْلَقُ الأسبابُ على الحوادِثِ، قال زهير[1]:

٨٠٤ ــ ومَنْ هابَ أسبابَ المنايا يَنَلْنَه   ولو نالَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ

وقد وُجِد هنا نوعٌ من أنواعِ البديع هو الترصيعُ / ، وهو عبارةٌ عن [٦٣/ب] تَسْجِيع الكلامِ، وهو هنا في موضعَيْن، أحدُهما «اتُّبِعوا من الذين اتَّبَعوا» ولذلك حَذَفَ عائدَ الموصولِ الأولِ فلم يَقُلْ: من الذين اتَّبعوهم لفوات ذلك والثاني: «وَرَأَوا العذابَ وتقطَّعَت بهم الأسبابُ» وهو كثيرٌ في القرآنِ «ولَسْتُمْ بآخذيه إلا أَنْ تُغْمِضُوا فيه»[2].

آ. (١٦٧) **قوله تعالى ﴿فَنَتبرَّأَ منهم﴾**: منصوبٌ بعد الفاء بأَنْ مضمرةً في جواب التمني الذي أُشْرِبته «لو»، ولذلك أُجيبت بجواب «ليـت» الذي في قوله: يا ليتني كنتُ معهم فأفوز»[3]، وإذا أُشْرِبَتْ معنى التمني فهل هي الامتناعيةُ المفتقرةُ إلى جوابٍ أم لا تحتاجُ إلى جوابٍ؟ الصحيحُ أنها تحتاجُ إلى جوابٍ، وهو مقدَّرٌ في الآيةِ تقديرُه: لتبرَّأنا ونحوُ ذلك. وقيل: «لو» في هذه الآيةِ ونظائرها لِما كان سَيَقَعُ لوقوعِ غيره، وليس فيها معنى التمني،

---

(١) ديوانه ٣٠.
(٢) الآية ٢٦٧ من البقرة، وعنى بذلك أنكم لا تفهمون هذا النوع إلا بأن تبحثوا عن مظانه.
(٣) الآية ٧٣ من النساء.

والفعلُ منصوبٌ بـ «أَنْ» مضمرةً على تأويلِ عَطْفِ اسم على اسم وهو «كَرَّةً» والتقديرُ: لو أنَّ لنا كرةً فتبرُّؤاً فهو من باب قوله(١):

٨٠٥ ــ لَلُبْسُ عبـاءةٍ وتَـقَـرَّ عيـني ....

ويكونُ جواب لو محذوفاً أيضاً كما تقدَّم. وقال أبو البقاء(٢): «فنتبرأ» منصوبٌ بإضمار أنْ تقديرُه: لو أنّ لنا أن نرجع فنتبرأ» فَحَلَّ «كرة» إلى قوله «أَنْ نَرْجِعَ» لأنه بمعناه وهو قريبٌ، إلاَّ أنَّ النَّحْويين يُؤَوِّلون الفعلَ المنصوبَ بمصدرٍ ليَعْطِفُوهُ على الاسم قبلَه، ويتركون الاسمَ على حالِه، وذلك لأنه قد يكونُ اسماً صريحاً غير مصدرٍ نحو: «لو لا زيدٌ ويخرج لأكرمتُك» فلا يتأتّىٰ تأويله بحرف مصدري وفعلٍ. والقائل بأنّ «لو» التي للتمني لا جوابَ لها استدلَّ بقول الشاعر(٣):

٨٠٦ ــ فلو نُبْشُ المقابرِ عن كُلَيْبٍ فَتُخْبَـرَ بـالـذَّنـائِبِ أيُّ زُورِ

وهذا لا يَصِحُّ فإنَّ جوابَها في البيتِ بعدَه وهو قولُه:

٨٠٧ ــ بيـومِ الشَّعْثَمَيْنِ لقَرَّ عينـاً وكيف لقـاءُ مَنْ تحتَ القبورِ

واستدلَّ هذا القائلُ أيضاً بأنَّ «أنَّ» تُفْتَحُ بعد «لو» كما تُفْتَحُ بعدَ ليت في قولِه(٤):

٨٠٨ ــ يـا ليتَ أنَّـا ضَمَّنـا سَفينَـهْ حتَّى يعـودَ البحـرُ كَيَّنُـونَـهْ

وههنا فائدةٌ ينبغي أن يُنتبه لها وهي: أنَّ النحاة قالوا: «كلُّ موضعٍ نُصِبَ

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) الإملاء ١/٧٤.

(٣) البيت لمهلهل بن ربيعة، وهو في الأصمعيات ١٥٤؛ والبحر ١/٣٧٤؛ والأشموني ٤/٣٢. والذنائب: موضع وبها قبر كليب؛ وزير النساء: صاحب النساء. وقد وردت «زير» في رواية ثانية بدل «زور» رواية المؤلف.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: كون؛ والانصاف ٧٩٧ برواية: يعود الوصل؛ والبحر ١/٣٧٤؛ والكينونة: مصدر كان يكون.

فيه المضارعُ بإضمارِ أَنْ بعد الفاء إذا سَقَطت الفاءُ جُزِم إلا في النفي»، [و] ينبغي أَنْ يُزادَ هذا الموضعُ أيضاً فيُقال: وإلا في جوابِ التمني بـ «لو»، فإنَّه يُنْصبُ المضارع فيه بإضمار «أَنْ» بعدَ الفاء الواقعةِ جواباً له، ومع ذلك لو سَقَطَت هذه الفاءُ لم يُجْزَمْ. قال الشيخ[1]: «والسببُ في ذلك أنها[2] محمولةٌ على حرف التمني وهو ليت، والجزمُ في جوابِ ليت إنما هو لتضمُّنِها معنى الشرط أو لدلالتِها على كونِه محذوفاً على اختلافِ القولين فصارت «لو» فرع الفرع، فَضَعُفَ ذلك فيها.

قوله: «كما» الكافُ موضعُها نصبٌ: إمَّا على كونِها نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، أي: تبرُّؤاً مثلَ تبرئتهم، وإمَّا على الحالِ من ضميرِ المصدرِ المُعرَّفِ المحذوفِ أي: نتبَّرؤه ــ أي التبرؤ ــ مشابهاً لتبرئتهم، كما تقدَّم تقريره غيرَ مرةٍ. وقال ابنُ عطية[3]: «الكافُ في قوله «كما» في موضعِ نصبٍ على النعت: إمَّا لمصدرٍ أو لحالٍ تقديرُه: متبرئين[4] كما». قال الشيخ[5]: «وأمَّا قولُه «لحال تقديرُه متبرئين كما» فغيرُ واضحٍ، لأنَّ «ما» مصدريةٌ فصارَتِ الكافُ الداخلةُ عليها من صفاتِ الأفعال، ومتبرئين من صفاتِ الأعيانِ فكيف يُوصف بصفاتِ الأفعالِ» قال: «وأيضاً لا حاجةَ لتقدير هذه الحال؛ لأنها إذ ذاك تكونُ حالاً مؤكدةً، وهي خلافُ الأصلِ، وأيضاً فالمؤكِّد ينافيه الحذفُ لأنَّ التأكيدَ يُقَوِّيه فالحَذْفُ يناقِضُه».

قوله: «كذلك يُريهم» في هذه الكافِ قولان، أحدهُما: أنَّ موضعَها نصبٌ: إمَّا نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً من المصدرِ المعرَّفِ، أي: يُريهم

---

(١) البحر ١/٤٧٤، وطبعت هذه الصفحة في البحر خطأ برقم: ٣٧٤.

(٢) أقحمت «أنْ» قبل قوله «أنها» في الأصل.

(٣) التفسير ١/٤٧٦.

(٤) في مطبوعة ابن عطية: «متنبذين».

(٥) البحر ١/٤٧٤.

رؤيةً كذلك، أو يَحْشُرهم حشراً كذلك، أو يَجْزيهم جزاءً كذلك، أو يُريهم الإراءةَ مشبهةً كذلك ونحوُ هذا. والثاني: أن يكونَ موضعُها رفعاً[1] على انه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ كذلك أو حَشْرُهم كذلك قاله أبو البقاء[2]. قال الشيخ[3]: «وهو ضعيفٌ لأنه يقتضي زيادةَ الكافَ وحَذْفَ مبتدأ، وكلاهما على خلاف الأصل». والإشارةُ بذلك إلى إراءَتِهم تلك الأهوال، والتقدير: مثلَ إراءتهم الأهوال يُريهم اللـهَ أعمالهم حسراتٍ، وقيل: الإشارة إلى تبـرؤ بعضِهم مِنْ بعضٍ.

والرؤيةُ هنا تحتملُ وَجْهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ بصريةً، فتتعدَّى لاثنين بنقل الهمزة، أولُهُما الضميرُ والثاني «أعمالَهم» و«حسراتٍ» على هذا حالٌ من «أعمالهم». والثاني: أن تكون قلبيـة، فتتعدَّى لثلاثة ثالثُها «حسرات» و«عليهم» يجوزُ فيه وجهان: أن يتعلَّق بـ«حسراتٍ» لأنَّ «يَحْسَر» يُعَدَّى بعلىٰ، ويكونَ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: على تفريطهم. والثاني: أن تتعلَّق بمحذوفٍ لأنَّها صفةٌ لحَسَرات، فهي في محل نصبٍ لكونها صفةً لمنصوبٍ.

والكَرَّةُ: العَوْدَةُ، وفِعْلُها كَرَّ يَكُرُّ كَرَّاً، قال[4]:

٨٠٩ ـ أَكُـرُّ على الكتيبةِ لا أُبـالي   أفيهـا كانَ حَتْفِي أَمْ سِـواهـا

والحسرةُ: شِدَّةُ النَّدَمِ، وهو تألمُ القلب بانحساره عما يُؤَمِّلهُ، واشتقاقُها: إمَّا من قولِهم: بعيرٌ حَسِير، أي: منقطعُ القوةِ أو مِنَ الحَسْرِ وهو الكَشْفُ.

آ. (١٦٨) **قولُه تعالى: ﴿مِمَّا في الأرضِ حلالاً طيباً﴾**: «حلالاً» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مفعولاً بـ«كُلوا»، و«مِنْ» على هذا فيها

---

(١) في الأصل: «رفع» وهو سهو.

(٢) الإملاء ١/٧٤.

(٣) البحر ١/٤٧٤.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الحماسة الشجرية ١/١٣٣؛ والانصاف ٢٩٦.

وجهان، أحدُهما: أَنْ تتعلَّق بكُلوا، ويكونُ معناها ابتداءَ الغايةِ. والثاني: أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من «حلالاً» وكانت في الأصلِ صفةً له فلمَّا قُدِّمت عليه انتصَبَت حالاً، ويكونُ معنى «مِنْ» التبعيض. الثاني: أن يكونَ انتصابُ «حلالاً» على أنه نعت لمفعولٍ محذوفٍ، تقديرُه: شيئاً أو رزقاً حلالاً ذكرَه مكي[1]، واستبعدَه ابنُ عطية[2]، ولم يُبَيِّنْ وجهَ بُعْدِهِ، والذي يَظْهَرُ في بُعْدِه أنَّ «حلالاً» ليس صفةً خاصةً بالمأكولِ، بل يُوصَفُ به المأكولُ وغيرُه، وإذا لم تكن الصفةُ خاصةً لا يجُوزُ حَذْفُ الموصوفِ. الثالثُ: أَنْ ينتصِبَ «حلالاً» على أنه حالٌ من «ما» بمعنى الذي، أي: كُلوا من الذي في الأرض حال كَونِه حلالاً. الرابع: أن ينتصِبَ على أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: أكلاً حلالاً، ويكون مفعولُ «كُلوا» محذوفاً، و«ما في الأرض» صفةٌ لذلك المفعولِ المحذوفِ، ذكره أبو البقاء[3]، وفيه من الردِّ ما تقدَّم على مكي، ويجوزُ على هذا الوجهِ الرابع ألاَّ يكونَ المفعولُ محذوفاً بل تكون «مِنْ» مزيدةً على مذهب الأخفش تقديرُه: كُلوا ما في الأرض أكلاً حلالاً. الخامس: أَنْ يكونَ حالاً من الضمير العائِد على «ما» قاله ابنُ عطية[4]، يعني بالضمير الضميرَ المستكنَّ في الجارِّ والمجرورِ الواقعِ صلةً.

و«طيباً» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أن يكونَ صفةً لحلالاً، أمَّا على القول بأنَّ «مِنْ» للابتداءِ متعلِّقة بـ«كُلوا» فهو واضحٌ، وأمّا على القولِ بأنَّ «مِما في الأرض» حالٌ من «حلالاً»، فقال أبو البقاء[5]: «ولكنَّ موضعَها بعد

(١) المشكل ١/٨٠.
(٢) التفسير ١/٤٧٧.
(٣) الاملاء ١/٧٤.
(٤) التفسير ١/٤٧٧.
(٥) الاملاء ١/٧٥.

الجارِّ والمجرور، لئلا يُفْصَلَ بالصفةِ بين الحالِ وذي الحالِ» وهذا الذي قاله ليس بشيء فإنَّ الفصلَ بالصفةِ بين الحال وصاحِبها ليس بممنوع، تقول: «جاءني زيدٌ الطويلُ راكباً» بل لو قَدَّمْتَ الحالَ على الصفةِ فقلتَ: «جاءني زيدٌ راكباً الطويلُ» كان في جوازه نظرٌ. الثاني: أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أو حالاً من المصدرِ المَعْرفة المحذوفِ أي: أكلاً طيباً. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «كُلوا» تقديرُه: مستطيبين، قاله ابنُ عطية[1]، قال الشيخُ[2]: «وهذا فاسدٌ في اللفظ / والمعنى، أمّا اللفظُ فلأنَّ «الطيِّب» اسمُ [٦٤/أ] فاعل فكان ينبغي أن تُجْمَعَ لتطابق صاحبَها فيقال: طيبين، وليس «طيب» مصدراً فيقال: إنما لم يُجْمَع لذلك. وأما المعنى فإنَّ «طيباً» مغايرٌ لمعنى «مستطيبين» لأنَّ الطِّيب من صفاتِ المَأْكولِ والمستطيبَ من صفاتِ الآكلينَ، تقول: طاب لزيدٍ الطعامُ، ولا تقولُ: «طابَ زيدٌ الطعام» بمعنى استطابه».

والحَلالُ: المأذونُ فيه، ضدُّ الحرام الممنوع منه. [يُقال:] حَلَّ يَحِلُّ بكسرِ العين في المضارعِ، وهو القياسُ لأنه مضاعَفٌ غيرُ متعدٍّ، ويقال: حَلال وحِلٌّ، كحرام وحَرَم، وهو في الأصل مصدرٌ، ويقالُ: «حِلٌ بِلٌّ» على سبيلِ الإتباع كحَسَنٌ بَسَنٌ[3]. وَحَلَّ بمكان كذا يحِلُّ بضمِّ العَيْنِ وكسرِها، وقرىء: «فَيَحِلَّ عليكم غضبي»[4] بالوجهين.

قوله: «خُطُواتِ» قرأ[5] ابنُ عامر والكسائي وقنبل وحَفص: خُطُوات بضم الخاء والطاء، وباقي السبعة بسكون الطاءِ، وقرأ أبو السَّمَّال «خُطَوات»

---

(١) التفسير ١/٤٧٧.
(٢) البحر ١/٤٧٨.
(٣) انظر: الأمثال لمؤرج السدوسي ٧٦.
(٤) الآية ٨١ من طه، قرأ الكسائي بالضم، والباقون بالكسر. السبعة ٤٢٢.
(٥) السبعة ١٧٣؛ والكشف ١/٢٧٣؛ والبحر ١/٣٧٩؛ والشواذ ١١.

بفتحها، ونقل ابنُ عطية[١] وغيرُه عنه أنه قرأ «خَطَوات» بفتح الخاء والطاء، وقرأَ عليّ وقتادة والأعمش بضمِّها والهمز.

فأمّا قراءةُ الجمهورِ والأولى من قراءَتَيْ أبـي السَّمَّال فلأنَّ «فَعْلَة» الساكنَةَ العين السالمتها إذا كانت اسماً جاز في جَمْعِها بالألف والتاءِ ثلاثةُ أوجهٍ ــ وهي لغاتٌ مسموعةٌ عن العرب ــ: السكونُ وهو الأصلُ، والإتباع، والفتحُ في العَيْنِ تخفيفاً. وأمَّا قراءةُ أَبـي السَّمَّال التي نَقَلَها ابنُ عطية فهي جَمْعُ خَطْوة بفتح الخاء، والفرقُ بين الخطوة بالضم والفتح: أنَّ المفتوحَ مصدرٌ، دالةٌ على المَرَّة من خَطَا يَخْطُو إذا مَشَى، والمضمُوم اسمٌ لِما بين القَدَمَيْن كأنه اسمٌ للمسافةِ، كالغُرْفَة اسمٌ للشيءِ المُغْتَرَف، وقيل: إنهما لغتان بمعنى واحدٍ ذكرَه أبو البقاء[٢].

وأمَّا قراءةُ عليّ ففيها تأويلان، أحدُهما: ــ وبه قال الأخفش[٣] ــ أنَّ الهمـزَةَ أصلٌ وأنـه من الخطأ، و«خُـطُـؤات» جمع «خِـطْأَة» إنْ سُمِـعَ، وإلاَّ فتقديراً، وتفسيرُ مجاهدٍ إياه بالخطايا يؤيِّد هذا، ولكنْ يُحْتَمَل أَنْ يكونَ مجاهِدٌ فَسَّره بالمرادفِ. والثاني: أنه قَلَبَ الهمزةَ عن الواوِ لأنَّها جاورت الضمةَ قبلَها فكأنَّها عليها، لأنَّ حركةَ الحرف بين يـديه على الصحيـحِ لا عليه.

قوله: «إنَّه لكم» قال أبو البقاء[٤]: «إنما كسر الهمزة لأنـه أراد الإعلاَم

---

(١) التفسير ١/٤٧٨.
(٢) الاملاء ١/٧٥.
(٣) لم يشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».
(٤) الاملاء ١/٧٥.

بحالِه، وهو أبلغُ من الفتح، لأنه إذا فَتَح الهمزةَ صار التقديرُ: لا تتَّبِعوه لأنه عدوٌّ لكم، واتِّباعُهُ ممنوعٌ وإن لم يكن عدواً لنا، ومثلُه(١):

٨١٠ ـ لبَّيْكَ إنَّ الحَمْدَ لكْ ....

كَسْرُ الهمزةِ أجودُ لدلالةِ الكسرِ على استحقاقه الحمدَ في كلِّ حالٍ وكذلك التلبيةُ» انتهى. يعني أن الكسرَ استئنافٌ فهو بعضُ إخبارٍ بذلك، وهذا الذي قاله في وجهِ الكسرِ لا يتعيَّنُ، لأنه يجوزُ أن يُرادَ التعليل مع كسرِ الهمزةِ فإنهم نَصُّوا على أنَّ «إنَّ» المكسورةَ تفيدُ العلةَ أيضاً، وقد ذكر ذلك في هذه الآية بعينها فينبغي أن يقالَ: قراءةُ الكسرِ أَوْلَى لأنها محتملةٌ للإخبارِ المَحْضِ بحالِهِ وللعلِّيَّة، وأمّا المفتوحةُ فهي نصٌّ في العلِّيَّة، لأنَّ الكلامَ على تقديرِ لامِ العلةِ.

آ. **(١٦٩) قوله تعالى: ﴿وأَنْ تَقُولُوا﴾**: عطفٌ على قوله «بالسوءِ» تقديرُه: «وبأنْ تقولوا» فيحتملُ موضعُها الجرَ والنصبَ بحسبِ قولي الخليلِ وسيبويه(٢). و «الفحشاءُ» مصدرٌ من الفُحْش، كالبأساء من البأْسِ. والفُحْشُ قُبْحُ المنظر، قال امرؤ القيس(٣):

٨١١ ـ وجِيدٍ كجيدِ الرِّئْمِ ليس بفاحِشٍ إذا هي نَصَّتْـهُ ولا بِمُعَـطَّلِ

وتُوُسِّع فيه حتى صارَ يُعَبَّرُ به عن كلِّ مستقبَحٍ معنًى كان أو عيناً.

---

(١) البيت لأبي نواس، وبعده:

والملكَ لا شريكَ لكْ

وهو في ديوانه ٦٢٣؛ واملاء العكبري ١/٧٥.

(٢) مذهب سيبويه النصب. الكتاب ١/١٧.

(٣) من معلقته، ديوانه ١٦ وشرح المعلقات للتبريزي ٩٢؛ والبحر ١/٤٧٧؛ والجيد: العنق؛ والرئم: الظبي الأبيض: نَصَّته: رَفَعَتْه؛ والمُعَطَّل: الذي لا حلي عليه.

آ. (١٧٠) قولُه تعالى: ﴿وإذا قيلَ لهم﴾: الضميرُ في «لهم» فيه أربعةُ أقوال، أحدُها: أنه يعود على «مَنْ» في قولِهِ: «مَنْ يَتَّخِذُ»[١] وهذا بعيدٌ[٢]. الثاني: أنه يعودُ على العرب الكفَّار لأنَّ هذا حالُهم. الثالث: أنه يعودُ على اليهودِ لأنَّهم أشدُّ الناس اتِّباعاً لأسلافِهم. الرابعُ: أنه يعودُ على الناسِ في قولِهِ: «يا أيها الناسُ»[٣]، قاله الطبري[٤]، وهو ظاهرٌ، إلاَّ أَنَّ ذلك يكونُ من بابِ الالتفات من الخطابِ إلى الغَيْبَةِ، وحكمتُه أنهم أُبْرِزوا في صورةِ الغائبِ الذي يُتَعَجَّبُ مِنْ فِعْلِهِ، حيث دُعِيَ إلى شريعةِ اللَّـهِ والنورِ والهدى فأجابَ باتِّباع شريعةِ أبيه.

قوله: «بل نَتَّبِعُ» بل هنا عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملةٍ محذوفةٍ قبلها تقديرُه: لا نتَّبِعُ ما أنزل اللَّـهُ بل نَتَّبِعُ كذا، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على قولِهِ: «اتَّبِعُوا» لفسادِهِ. وقال أبو البقاء[٥]: «بل» هنا للإِضرابِ عن الأول، أي: لا نَتَّبِعُ ما أَنْزَلَ اللَّـهُ، وليس بخروجٍ من قصةٍ إلى قصةٍ يعني بذلك أنه إضرابُ إبطالٍ لا إضرابُ انتقالٍ، وعلى هذا فيقالُ: كلُّ إضرابٍ في القرآنِ فالمرادُ[٦] به الانتقالُ من قصةٍ إلى قصةٍ إلاَّ في هذه الآية، وإلاَّ في قولِهِ «أم يقولونَ افتراه، بل هو الحق»[٧] فإنه محتمل للأمرين فإن اعتبرْتَ قوله: «أم يقولون افتراه» كان إضرابَ انتقالٍ، وإن اعتبرْتَ «افتراه» وحدَه كان إضرابَ إبطالٍ.

---

(١) الآية ١٦٥ من البقرة.
(٢) وجهُ بُعْده كثرة الفواصلِ بين الآيتين.
(٣) الآية ١٦٨ من البقرة.
(٤) تفسير الطبري ٣/٣٠٤.
(٥) الإملاء ١/٧٥.
(٦) الفاء هنا زائدة.
(٧) الآية ٣ من السجدة.

قوله: «أَلْفَيْنَا» في «ألفى» هنا قولان، أحدُهما: أنها متعدِّيةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ، لأنها بمعنى «وَجَدَ» التي بمعنى أصابَ، فعلى هذا يكونُ «عليه» متعلِّقاً بقولِهِ «أَلْفينا». والثاني: أنها متعدِّية إلى اثنين، أولُهما «آباءَنا» والثاني: «عليه»، فَقُدِّمَ على الأولِ. وقال أبو البقاء[1]: «هي محتملةٌ للأمرين، أعني كونَها متعديةً لواحدٍ أو لاثنين» قال أبو البقاء: «ولامُ أَلْفَيْنَا واوٌ لأنَّ الأصلَ فيما جُهِلَ من اللاماتِ أنْ يكونَ واواً» يعني فإنَّه أوسعُ وأكثرُ فالردُّ إليه أَوْلَى.

قوله: «أَوَلَوْ» الهمزةُ للإنكار، وأمَّا الواو ففيها قولان، أحدُهما: ـ وإليه ذهب الزمخشري[2] ـ أنها واوُ الحالِ، والثاني ـ وإليه ذهب أبو البقاء[3] وابن عطية[4] ـ أنها للعطفِ. وقد تقدَّم الخلافُ في هذه الهمزةِ الواقعةِ قبل الواوِ والفاءِ وثُمَّ: هل بعدَها جملةٌ مقدرةٌ؟ وهو رأيُ الزمخشري[5]، ولذلك قَدَّرَه هنا: أيَتَّبِعُونَهم ولو كانَ آباؤُهُم لا يَعْقِلُون شيئاً من الدين ولا يهتدون للصواب، أو النيةُ بها التأخيرُ عن حرفِ العطفِ؟ وقد جَمَعَ الشيخ[6] بين قولِ الزمخشري وقولِ ابن عطية[7] فقال: «والجمعُ بينهما أنَّ هذه الجملةَ المصحوبةَ بـ «لو» في مثلِ هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ، فإذا قال: «اضربْ زيداً ولو أَحْسَنَ إليك» فالمعنى: وإنْ أَحْسَنَ إليكَ، وكذلك: «أَعْطوا السائلَ ولو جاءَ على فرسٍ»[8] «رُدُّوا السائلَ ولو بشقِّ تمرةٍ»[9] المعنى فيهما: «وإنْ»، وتجيء

(١) الإملاء ١/٧٥.
(٢) الكشاف ١/٣٢٨.
(٣) الإملاء ١/٧٥.
(٤) التفسير ١/٤٨٠.
(٥) الكشاف ١/٣٢٨.
(٦) البحر ١/٤٨١.
(٧) أي إن الأول قال: إن الواو في «أولو» للحال، وإن الثاني قال: إنها للعطف.
(٨) رواه أبو داود: الزكاة ٢/٣٠٦؛ ابن حنبل ١/٢٠١.
(٩) رواه البخاري: بلفظ قريب (الفتح) ٣/٢٨٣؛ ابن حنبل ١/٣٨٨.

«لو» هنا تنبيهاً على أنَّ ما بعدها لم يكن يناسبُ ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعلُ، ولتدلَّ على أن المرادَ بذلك وجودُ الفعلِ في كل حالٍ، حتى في هذه الحالِ التي لا تناسبُ الفعلَ، ولذلك لا يجوزُ: «اضربْ زيداً ولو أساء إليكَ» ولا: «أَعْطُوا السائل ولو كان محتاجاً»، فإذا تقرَّر هذا فالواوُ في «ولو» في الأمثلةِ التي ذكرناها عاطفةٌ على حالٍ مقدرةٍ، والمعطوف على الحالِ حالٌ، فَصَحَّ أن يقالَ إنها للحالِ من حيثُ عطفُها جملةً حاليةً على حالٍ مقدرةٍ، وصَحَّ أَنْ يُقال إنها للعطف من حيث ذلك العطفُ، والمعنى ـ والله أعلمُ ـ أنها إنكارُ اتِّباعِ آبائِهم في كلِّ حالٍ حتى في الحالة التي تناسِبُ أنْ يَتَّبِعُوهُمْ فيها وهي تَلَبُّسهم بعدمِ العَقْلِ والهدايةِ، ولذلك لا يجوزُ حذف هذه الواوِالداخلةِ على «لو» إذا كانت تنبيهاً على أنَّ ما بعدها لم يكن مناسباً ما قبلها، وإنْ كانتِ الجملةُ الحاليةُ فيها ضميرٌ عائدٌ على ذي الحالِ، لأنَّ مجيئَها عاريةً من هذه الواو مؤذنٌ بتقييدِ الجملةِ السابقةِ بهذه الحال. فهو يُنافي استغراقَ الأحوالِ، حتى هذه الحالُ، فهما معنيانِ مختلفانِ، ولذلك ظهر الفرقُ بين: «أَكْرِمْ زَيْداً لو جَفَاك» وبين «أكْرِمْ زيداً ولو جَفَاك» انتهى. وهو كلامٌ حَسَنٌ / وجوابُ «لو» محذوفٌ [٦٤/ب] تقديرُه: لاتَّبعوهم، وقدَّره أبو البقاء[١]: «أفكانوا يَتَّبِعونهم» وهو تفسيرُ معنًى، لأن «لو» لا تُجاب بهمزةِ الاستفهام.

قوله: «شيئاً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ به، فَيَعُمُّ جميعَ المعقولاتِ لأنها نكرةٌ في سياقِ النفي، ولا يجوزُ أن يكونَ المرادُ نَفيَ الوحدةِ فيكونَ المعنى: لا يعقلون شيئاً بل أشياءَ. والثاني: أن ينتصبَ على المصدريةِ، أي: لا يَعْقِلُون شيئاً من العقلِ. وقَدَّمَ نفيَ العقلِ على نفيِ الهدايةِ؛ لأنه تصدرُ عنه جميعُ التصرفاتِ.

---

(١) الإملاء ١/٧٥.

آ. (١٧١) **قوله تعالى: ﴿ومَثَلُ الذين كفروا﴾**: اختلفَ الناسُ في هذه الآيةِ اختلافاً كثيراً واضطربوا اضطراباً شديداً، وأنا بعونِ اللَّـهِ قد لَخَّصْتُ أقوالَهم مهذبةً، ولا سبيلَ إلى معرفةِ الإعرابِ إلَّا بعد معرفةِ المعنى المذكورِ في هذه الآيةِ.

وقد اختلفُوا في ذلك: فمنهم مَنْ قال: معناها أنَّ المَثَلَ مضروبٌ بتشبيهِ الكافِرِ بالناعِقِ. ومنهم مَنْ قالَ: هو مضروبٌ بتشبيهِ الكافر بالمنعوق[1] به. ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيهِ داعي الكافرِ بالناعقِ، ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيهِ الداعي والكافرِ بالناعقِ والمنعوقِ به. فهذه أربعةُ أقوالٍ.

فعلى القولِ الأولِ: يكون التقديرُ: «وَمَثَلُ الذين كفروا في قلةِ فَهْمِهِمْ كمثلِ الرعاةِ يُكَلِّمون البُهْمَ، والبُهْمُ لا تَعْقِلُ شيئاً». وقيلَ: يكون التقديرُ: ومثلُ الذين كفروا في دعائِهم آلهتَهم التي لا تفقه دُعاءَهم كمَثَلِ الناعِقِ بغنمِهِ لا ينتفعُ من نعيقِهِ بشيءٍ، غيرَ أنَّه في عَناءٍ، وكذلك الكافرُ ليس له من دعائِهِ الآلهةَ إلا العَناءُ.

قال الزمخشري[2] ـ وقد ذكر هذا القولَ ـ: «إلاَّ أَنَّ قولَه «إلا دعاءً ونداءً» لا يساعدُ عليه لأنَّ الأصنامَ لا تَسْمَعُ شيئاً». قال الشيخ[3]: «ولَحَظَ الزمخشري في هذا القولِ تمامَ التشبيهِ من كلِّ جهةٍ، فكما أن المنعوقَ به لا يسمع إلا دعاءً ونداءً فكذلك مدعُوُّ الكافرِ من الصنمِ، والصنَمُ لا يسمع، فَضَعُفَ عنده هذا القولُ» قال: «ونحن نقول: التشبيهُ وَقَعَ في مُطْلَقِ الدعاءِ

---

(١) الأصل: «المنعوق به» وسقطت الباء سهواً، والتصحيح من البحر ٤٨١/١ حيث إن المؤلف ينقل عنه.

(٢) الكشاف ٣٢٨/١.

(٣) البحر ٤٨١/١.

لا في خصوصياتِ المدعوِّ، فتشبيه الكافرُ في دعائه الصنمَ بالناعِقِ بالبهيمةِ لا في خصوصياتِ المنعوقِ به».

وقيل في هذا القولِ: ـ أعني قولَ مَنْ قال التقديرُ: وَمَثَلُ الذين كفروا في دعائِهم آلهتَهم ـ إن الناعق هنا ليس المرادُ به الناعقَ بالبهائِم، وإنما المرادُ به الصائحُ في جوفِ الجبلِ فيجيبُه الصَّدَى، فالمعنى: بما لا يَسْمَعُ منه الناعقُ إلا دعاءَ نفسِهِ ونداءها، فعلى هذا القولِ يكونُ فاعلُ «يسمع» ضميراً عائداً على الذي يَنْعِقُ، ويكونُ العائدُ على «ما» الرابطُ للصلةِ بالموصولِ محذوفاً لفهمِ المعنى، تقديرهُ: بما لا يَسْمَعُ منه، وليس فيه شرطُ جوازِ الحذفِ فإنَّه جُرَّ بحرفٍ غيرِ ما جُرَّ به الموصولُ، وأيضاً فقد اختَلَفَ متعلَّقاهما، إلا أنه قد وَرَدَ ذلك في كلامهم. وأمَّا على القولين الأوَّلَيْن فيكون فاعلُ «يَسْمَعُ» ضميراً يعود على «ما» الموصولةِ، وهو المنعوقُ به. وقيل: المرادُ بالذين كفروا المتبوعون[1] لا التابعون، والمعنى: مَثَلُ الذين كفروا في دعائِهم أتباعَهم، وكونِ أتباعِهم لا يحصُلُ لهم منهم إلا الخَيْبَةُ؛ كَمَثَلِ الناعِقِ بالغنم. فعلى هذه الأقوالِ كلِّها يكونُ «مثل» مبتدأً و «كمثلِ» خبرَه، وليس في الكلام حذفٌ إلا جهةُ التشبيهِ.

وعلى القولِ الثاني من الأقوالِ الأربعةِ المتقدمةِ فقيل: معناه: وَمَثَلُ الذين كفروا في دعائِهم إلى الله تعالى وَعَدَمِ سماعِهم إياه كَمَثَلِ بهائِمِ الذي يَنْعِقُ، فهو على حذفِ قيدٍ في الأولِ وحَذْفِ مضافٍ في الثاني. وقيل التقديرُ: وَمَثَلُ الذين كفروا في عَدَمِ فَهْمِهِم عن اللَّـهِ ورسولِهِ كَمَثَلِ المنعوقِ به من البهائِمِ التي لا تَفْقَهُ من الأمرِ والنهي غيرَ الصوتِ، فيُرادُ بالذي يَنْعِقُ الذي يُنْعَقُ به ويكونُ هذا من القلبِ، وقال قائلُ هذا: كما تقولون: «دَخَلَ

---

(١) الأصل: «المتبوعين لا التابعين» وهو سهو.

الخاتَمُ في يدي والخِفُّ في رِجْلِي». وإلى هذا التفسير ذهب الفراءُ[1] وأبو عبيدة[2] وجماعةٌ، إلا أن القلبَ لا يقعُ على الصحيح إلا في ضرورةٍ أو ندورٍ.

وأمَّا على القولِ الثالثِ فتقديرُهُ: وَمَثَلُ داعي الذين كفروا كمثلِ الناعِقِ بغنمِهِ، في كونِ الكافرِ لا يَفْهَمُ مِمَّا يخاطِبُ به داعيه إلا دَوِيَّ الصوتِ دونَ إلقاء فكرٍ وذهنٍ، كما أنَّ البهيمَةَ كذلك، فالكلامُ على حَذْفِ مضافٍ من الأول. قال الزمخشري[3]: «ويجوز أن يُرادَ بـ «ما لا يَسْمَعُ» الأصَمُّ الأصلج[4] الذي لَا يَسْمَعُ من كلامِ الرافعِ صوتَه بكلامِهِ إلا النداءَ والصوتَ لا غيرُ من غير فَهْمٍ للحروفِ» وهذا منه جنوحٌ إلى جوازِ إطلاقِ «ما» على العقلاءِ، أو لَمَّا تَنَزَّل هذا منزلةَ مَنْ لا يَسْمَعُ مِنَ البهائِم أوقَعَ عليه «ما».

وأمَّا على القولِ الرابعِ ــ وهو اختيار سيبويهِ[5] في هذه الآية ــ وتقديرهُ عندَه: «مَثَلُكَ يا مُحَمَّدُ ومثلُ الذين كفروا كمثلِ الناعقِ والمنعوقِ به» واختلفَ الناسُ في فَهْمِ كلامِ سيبويه، فقائلٌ: هو تفسير معنًى، وقيل: تفسيرُ إعرابٍ، فيكونُ في الكلامِ حَذْفَان: حَذْفٌ من الأولِ وهو حَذْفُ «داعيهم» وقد أثبتَ نظيرَه في الثاني، وحَذْفٌ من الثاني وهو حَذْفُ المنعوقِ، وقد أثبت نظيرَه في الأول، فشبَّه داعيَ الكفارِ براعي الغنم في مخاطبتِهِ مَنْ لا يَفْهَمُ عنه، وَشَبَّه الكفارَ بالغَنَمِ في كونِهِم لا يسمعونَ مِمَّا دُعُوا إليه إلَّا أصواتاً لا يَعْرِفون ما وراءها. وفي هذا الوجْهِ حَذْفٌ كثيرٌ، إذ فيه حَذْفُ معطوفَيْنِ إذ التقديرُ

---

(١) معاني القرآن ١/٩٩.

(٢) المجاز ١/٦٣.

(٣) الكشاف ١/٣٢٨.

(٤) الأصلج: الأصم.

(٥) الكتاب ١/١٠٨.

الصناعي: وَمَثَلُ الذين كفروا وداعيهم كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بالمنعوقِ به. وقد ذَهَبَ إليه جماعةٌ منهم أبو بكر ابنُ طاهر[1]، وابن خروف[2] والشلوبين، قالوا: العربُ تستحسنُ هذا، وهو من بديعِ كلامِها، ومثلُه قولُه: «وأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِك تَخْرُجْ بيضاء»[3] تقديرُهُ: وأَدْخِلْ يَدَكَ في جيبكَ تَدْخُلْ، وأَخرِجْهَا تَخْرُجْ» فَحذَف «تَدْخُلْ» لدلالة «تَخْرُجْ» وَحذَف «وأَخرِجْها» لدلالةِ: «وأَدْخِلْ»، قالوا: ومثلُهُ قولُه:[4]

٨١٢ ـ وإني لَتَعْروني لذكراكِ فَتْرَةٌ كما انتَفَضَ العُصْفُورَ بَلَّلَهُ القَطْرُ

لم يُرِدْ أن يُشَبِّه فترَتَه بانتفاضِ العصفورِ حين بَلَّلهُ القَطْرُ لأنَّهما ضِدَّان، إذ هما حركةٌ وسكونٌ، ولكنَّ تقديرَه: إني إذا ذكرتُكِ عَراني انتفاضٌ ثم أفترُ، كما أنَّ العصفورَ إذا بلَّله القطرُ عراهُ فترةٌ ثم يَنْتَفِضُ، غيرَ أَنَّ وجيبَ قلبِهِ واضطرابَه قبل[5] الفترةِ، وفترةَ العصفورِ قبل انتفاضه.

وهذه الأقوالُ كلُّها إنما هي على القولِ بتشبيهِ مفردٍ بمفردٍ ومقابلةِ جزءٍ من الكلامِ السابقِ بجزءٍ من الكلامِ المشبَّهِ به، أمَّا إذا كانَ التشبيهُ من بابِ تشبيهِ جملةٍ بجملةٍ فلا يُنْظَرُ في ذلك إلى مقابلةِ الألفاظِ المفردةِ، بل يُنْظَرُ إلى المعنى، وإلى هذا نَحا أبو القاسم الراغبُ. قال الراغب[6]: «فلما شَبَّه قصةَ

---

(١) محمد بن أحمد، له: تعليق على كتاب سيبويه، والإيضاح، توفي سنة ٥٨٠. انظر: البلغة ٢٠٦؛ البغية ١/٢٨.

(٢) علي بن محمد الأشبيلي، أخذ عن ابن ملكون، له: شرح الكتاب وشرح الجمل، توفي سنة ٦٠٩. انظر: البلغة ١٦٤، البغية ٢/٢٠٣.

(٣) الآية ١٢ من النمل.

(٤) تقدم برقم ٣٩٧.

(٥) قوله «قبله» هو خبر «أن».

(٦) انظر: البحر ١/٤٨٣.

الكافرين في إعراضِهم عن الدَّاعي لهم إلى الحقِّ بقصةِ الناعقِ قدَّم ذكرَ الناعقِ لينبني عليه ما يكونُ منه ومن المنعوقِ به».

والكاف ليست بزائدةٍ خلافاً لبعضهم؛ لأنَّ الصفةَ ليست عينَ الصفةِ الأخرى فلا بُدَّ من الكافِ، حتىٰ إنه لو جاءَ الكلامُ دونَ الكافِ اعتقدنا وجودَها تقديراً تصحيحاً للمعنى.

وقد تلخَّصَ مِمَّا تقدَّم أنَّ «مثلُ الذين» مبتدأٌ، و«كمثل الذي» خبرُه: إمَّا مِنْ غيرِ اعتقادِ حذفٍ، أو على حَذْفِ مضافٍ من الأول، أي: مَثَلُ داعي الذينَ، أو من الثاني، أي: كمثلِ بهائِمِ الذي، أو على حَذْفَيْنِ: حَذَفَ من الأول ما أثبتَ نظيرَه في الثاني، ومِن الثاني ما أثبتَ نظيرَه في الأولِ كما تقدَّم تحريرُ ذلك كله. وهذا نهايةُ القولِ في هذه الآيةِ الكريمةِ.

والنَّعِيقُ: دعاءُ الراعي وتصويتُهُ بالغنم، قال:(١)

٨١٣ ـ فانْعَقْ بضَأْنِك يا جريرُ فإنَّما مَنَّتْكَ نفسُك في الخَلاءِ ضَلالا

يقال: نَعَقَ بفتح العين ينعِق بكسرها، والمصدرُ: النَّعيقُ والنُّعاقُ والنَّعْقُ، وأمّا «نَغَقَ الغرابُ» فبالمعجمة، وقيل: بالمهملةِ أيضاً في الغرابِ وهو غريبٌ /. [٦٥/أ]

قوله: «إلا دعاءً» هذا استثناءٌ مفرَّغٌ لأنَّ قبلَهُ «يَسْمَعُ» ولم يأخُذْ مفعولَه. وزعم بعضُهم أنَّ «إلَّا» زائدةٌ، فليسَ من الاستثناء في شيء. وهذا قولٌ مردودٌ، وإن كان الأصمعيُّ قد قال بزيادةِ «إلَّا» في قولِهِ:(٢)

---

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١١٦؛ والبحر ٤٧٧/١؛ وشواهد الكشاف ٤٧٧/٤.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١٤١٩؛ والكتاب ٤٢٨/١؛ والمحتسب ٣٢٩/١؛ وأمالي الشجري ١٢٤/٢؛ والانصاف ١٥٦؛ وابن يعيش ١٠٦/٧؛ والهمع ١٢٠/١؛ والدرر ٨٨/١؛ والحراجيج: النوق الهزيلة؛ ومناخة: من أناخها إذا أبركها، والخسف: الجوع.

٨١٤ ــ حَراجِيجُ لا تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَـةً　　على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلداً قَفْرَا

فقد ردَّ الناسُ عليه، ولم يقبلوا قوله. وفي البيت كلامٌ تقدَّم[١].

وأوردَ بعضهم[٢] هنا سؤالاً معنوياً: وهو قولهُ: «لا يَسْمَعُ إلا دعاءً ونداءً» ليس المسموعُ إلا الدعاءَ والنداءَ فكيف ذَمَّهم بأنهم لا يَسْمَعُون إلا الدعاء، وكأنَّه قيل: لا يَسْمَعُون إلا المسموعَ، وهذا لا يَجُوز؟ فالجوابُ أنَّ في الكلام إيجازاً، وإنما المعنى: لا تَفْهَمُ معانيَ ما يقال لهم، كما لا تُمَيِّز البهائِمُ بين معاني الألفاظِ التي يُصَوَّتُ بها، وإنما تَفْهَمُ شيئاً يسيراً قد أَدْرَكَتْه بطولِ الممارسةِ وكثرةِ المعاودةِ، فكأنه قيل: ليسَ لهم إلا سماعُ النداء دون إدراكِ المعاني والأغراضِ. وهذا السؤالُ من أصلِهِ ليس بشيءٍ، ولولا أنَّ الشيخَ ذكـره لم أذكرْهُ.

وهنا سؤالٌ آخرُ: وهو هل هذا من بابِ التكرارِ لمَّا اختلفَ اللفظُ، فإنَّ الدعاءَ والنداءَ واحدٌ؟ والجوابُ أنه ليس كذلك، فإنَّ الدعاءَ طلبُ الفعلِ والنداءَ إجابةُ الصوتِ. ذكر ذلك عليُّ بن عيسى[٣].

آ. **(١٧٢) قولُه تعالى: ﴿كُلوا من طيباتِ﴾**: مفعولُ «كُلوا» محذوفٌ، أي: كُلوا رزقَكم. وفي «مِنْ» حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقَ بـ «كلوا». والثاني: أَنْ تكونَ تبعيضيَّة فتتعلَّق بمحذوفٍ إذ هي حالٌ من ذلك المفعولِ المقدَّرِ، أي: كُلوا رزقَكم حالَ كونِهِ بعضَ طيباتِ ما رزقناكم. ويجوزُ في رأيِ الأخفش أن تكـونَ «مِنْ» زائدةً في

---

(١) لم يتقدم شيء من هذا القبيل.
(٢) الذي أورده هو أبو حيان كما سيأتي. البحر ١/٤٨٣.
(٣) أبو الحسن الرماني، أخذ عن ابن السراج، له: شرح الكتاب ومعاني الحروف وشرح الأصول. توفي سنة ٣٨٤. انظر: الإنباه ٢/٢٩٤؛ البلغة ١٥٩؛ البغية ٢/١٧٠.

المفعولِ به، أي: كلوا طيباتِ ما رزقنـاكم. و«إنْ كُنْتُمْ» شرطٌ وجـوابُهُ محذوفٌ، أي: فاشكروا له. وقولُ مَنْ قال مِنَ الكوفيين إنَّها بمعنى «إذ» ضعيفٌ. و«إياه» مفعولٌ مقدَّمٌ ليُفيدَ الاختصاصَ، أو لكونِ عامِلِه رأسَ آيةٍ، وانفصالُهُ واجبٌ، ولأنه متى تأخَّر وَجَب اتِّصالُه إلا في ضرورةٍ كقولِهِ:[1]

٨١٥ ـ إلـيــك حتـى بَـلَغَـتْ إيَّـا كـا

وفي قولِهِ: «واشكروا للَّـهِ» التفاتٌ من ضميرِ المتكلّم إلى الغَيْبَةِ، إذ لو جَرَى على الأسلوبِ الأولِ لقال: «واشكرونا».

آ. (١٧٣) **قوله تعالى: ﴿إنمَّا حَرَّم عليكم الميتَةَ﴾**: الجمهُور قرؤوا «حَرَّم» مشدَّد مبنياً للفاعِلِ، «الميتة» نصباً، على أنَّ «ما» كافةٌ مهيِّئَةٌ لإنَّ في الدخولِ على هذه الجملَةِ الفعليةِ، وفاعلُ «حَـرَّم» ضَمِيرُ اللَّـهِ تعـالى. و«الميتةَ» مفعولٌ به. وابنُ أبـي عبلة[2] برفع الميتة وما بعدَها. وتخريجُ هذه القراءةِ سهلٌ، وهو أن تكونَ «ما» موصولةً، و«حَرَّمَ» صلتها، والفاعلُ ضميرُ اللَّـهِ تعالى، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، تقديرُهُ: حَرَّمه، والموصولُ وصلتُه في محلِّ نصبِ اسمُ «إنَّ» و«الميتةُ» خبرُها.

وقرأ أبو جعفر[3]: «حُرِّم» مبنياً للمفعولِ، فتحتملُ «ما» في هذه القراءةِ وجهين، أحدُهما: أن تكونَ «ما» مهيِّئَةً، و«الميتةُ» مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه. والثاني: أن تكون موصولةً، فمفعولُ «حَرَّمَ» القائم مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مستكنٌ يعود على «ما» الموصولةِ، و«الميتةُ» خبرُ «إنَّ».

---

(١) البيت لحميد الأرقط وهو في الكتاب ٣٨٣/١؛ والخصائص ٣٠٧/١؛ وأمالي الشجري ٤٠/١؛ والإنصاف ٦٩٩؛ وابن يعيش ١٠٢/٣.

(٢) البحر ٤٨٦/١؛ القرطبـي ٢١٦/٢؛ الشواذ ١١.

(٣) نسبها ابن عطية ٤٨٣/١ إلى أبـي عبدالرحمن السلمي.

وقرأ أبوعبدِالرحمن[1] السُّلَّمي: «حَرُمَ» بضمِّ الراء مخففةً، و«الميتةُ» رفعاً و«ما» تحتملُ الوجهين أيضاً، فتكونُ مهيئةً، و«الميتةُ» فاعلٌ بحَرُم، أو موصولةً، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على «ما»، وهي اسمُ «إنَّ»، و«الميتةُ» خبرُها.

والجمهورُ على تخفيفِ «المَيْتَة» في جميع القرآنِ، وأبوجَعْفَرٍ بالتشديدِ وهو الأصل، وهذا كما تقدَّم في أنَّ «المَيْت» مخفَّفٌ من «الميِّت» وأن أصلَه: مَيْوِت، وهما لغتان، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند قولِهِ «يُخْرِجُ الحيَّ من الميتِ»[2] في آلِ عمران. ويُحْكَى عن قدماءِ النحاة أن «المَيْت» بالتخفيف مَنْ فارقَتْ روحُهُ جسدَه، وبالتشديد مَنْ عايَنَ أسبابَ الموتِ ولم يَمُتْ. وحكى ابنُ عطية[3] عن أبي حاتم أنَّ ما قد ماتَ يُقالان فيه[4]، وما لم يَمُتْ بعدُ لا يقال فيه بالتخفيفِ، ثم قال: «ولم يَقْرَأ أحدٌ بتخفيفِ ما لم يَمُتْ إلا ما رَوَى البزي عن ابنِ كثير: «وما هو بميت»[5]. وأمَّا قولُه: [6]

٨١٦ ـ إذا ما ماتَ مَيْتٌ من تميمٍ فَسَرَّكَ أن يعيشَ فَجِىءْ بِزادِ

[فقد حُمِل على مَنْ شارَفَ الموتَ، وحَمْلُه على الميتِ حقيقةً أبلغُ في الهجاء][7].

---

(١) عبدالله بن حبيب الكوفي التابعي، روى عنه يحيى بن وثاب وعطاء، توفي سنة ١٩٤، انظر: طبقات ابن سعد ١٧٢/٦؛ طبقات ابن الجزري ٤١٣/١.

(٢) الآية ٢٧ من آل عمران.

(٣) التفسير ٤٨٢/١.

(٤) أي بالتخفيف والتشديد.

(٥) الآية ١٧ من إبراهيم.

(٦) البيت لأبي المهوس الأسدي أويزيد بن عمرو، وهو في أدب الكاتب ١٢؛ والقرطبي ٢١٧/٢؛ وابن عطية ٤٨٣/١؛ واللسان: لفف.

(٧) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل بسبب التصوير.

وأصل «مَيِّتة»: مَيْوِتَة، فَأُعِلَّتْ بقَلْبِ الواوِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها، وقال الكوفيون[1]: أصلُه: مَوِيت، ووزنُه فَعيل.

واللحمُ معروفٌ، وجمعه لُحوم ولُحْمان، يُقال: لَحُمَ الرجلُ بالضم لحامةً فهو لَحِيم، أي: غَلُظَ، ولَحِمَ بالكسر يَلْحَم بالفتح فهو لَحِم: اشتاق إلى اللَّحْم وألحمَ الناسُ فهو لاحِمٌ، أي: أَطْعَمَهم اللحمَ، وأَلْحَمَ كثُر عنده اللحمُ.

والخنزير حيوانٌ معروفٌ، وفي نونِه قولان؛ أصحُّهما أنَّها أصليةٌ ووزنُه فِعْليل كغِرْبيب[2]. والثاني: أنها زائدةٌ اشتقُّوه من خَزَر العَيْنِ أي: ضيقها لأنه كذلك يَنْظُر. وقيل: الخَزَرُ النظرُ بمؤخَّرِ العَيْنِ، يقال: هو أَخْزَرُ بيِّنُ الخَزَرِ.

قوله: «وما أُهِلَّ به» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، ومَحَلُّهما: إمَّا النصبُ وإمَّا الرفعُ عطفاً على «الميِّتة»، والرفعُ: إمَّا على خبر إنَّ، وإمَّا على الفاعلية على حَسَبِ ما تقدَّم من القراءاتِ. و«أُهِلَّ» مبنيٌّ للمفعولِ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ هو الجارُّ والمجرورُ في «به»، والضميرُ يعودُ على «ما»، والباءُ بمعنى «في». ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: في ذَبْحِه، لأنَّ المعنى وما صَحَّ في ذَبْحِه لغَيْرِ اللهِ. والإهلالُ: مصدرُ أَهَلَّ أي: صَرَخَ ورفَع صوتَه ومنه: الهِلال لأنه يُصرَخُ عند رؤيتِه، واستهَلَّ الصبيُّ[3]. قال ابن أحمر[4]:

٨١٧ ـ يُهِلُّ بالغَرْقَدِ رُكْبانُها ... كما يُهِلُّ الراكبُ المُعْتَمِرُ

---

(١) انظر: الانصاف ٧٩٥.

(٢) الغريب: شديد السواد.

(٣) قال أبو حيان ٤٧٨/١: «وهو صياحه عند ولادته».

(٤) اللسان: عمر.

قال النابغة[1]:

٨١٨ ـ أو دُرَّةٌ صَدَفِيَّةٌ غَوَّاصُها بَهِجٌ متى يَرَها يَهِلَّ ويَسْجُدُ

وقال[2]:

٨١٩ ـ تَضْحَكُ الضَّبْعُ لقتلى هُذَيْلٍ وترى الذئبَ لها يَسْتَهِلُّ

قوله: «فَمَنِ اضْطُرَّ» في «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، فعلى الأولِ يكونُ «اضطُرَّ» في محلِّ جَزْم بها.

وقوله: «فلا إثمَ» جوابُ الشرطِ، والفاءُ فيه لازمةٌ. وعلى الثاني لا محلَّ لقولِه: «اضطُرَّ» من الإِعرابِ لوقوعِهِ صلةً، ودخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ تشبيهاً للموصولِ بالشرطِ. ومحلُّ «فلا إثمَ عليه» الجزمُ على الأولِ والرفعُ على الثاني.

والجمهورُ على «اضْطُرَّ» بضمِّ الطاءِ وهي أصلُها، وقرأ أبو جعفر[3] بكسرها لأنَّ الأصل: «اضْطُرِرَ» بكسرِ الراءِ الأولى، فلمّا أُدْغِمَتِ الراءُ في الراءِ نُقِلَت حركتُها إلى الطاءِ بعد سَلْبِها حَرَكَتَها. وقرأ ابن محيصن: «اطُّرَّ» بإدغام الضادِ في الطاء. وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألةِ بأشبعَ مِنْ هذا عند قوله: «ثم أضطَرُّه إلى عذابِ النار»[4].

وقرأ[5] أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةُ بكسرِ نون «مَنْ» على أصلِ التقاءِ

---

(١) ديوانه ٣٢؛ والقرطبي ٢/٢٢٤.
(٢) البيت لتأبط شرا أو ابن أخته، وهو في الحماسة ١/٤٠٣؛ والبحر ١/٤٧٨؛ واللسان: ضحك؛ والبيت من المديد.
(٣) البحر ١/٤٩٠؛ ابن عطية ١/٤٨٦؛ الشواذ لابن خالويه ١١.
(٤) الآية ١٢٦ من البقرة.
(٥) السبعة ١٧٤؛ والكشف ١/٢٧٤.

الساكنين، وضَمَّها الباقون إتباعاً لضمِّ الثالث. وليس هذا الخلافُ مقصوراً على هذه الكلمةِ، بل إذا التقى ساكنان من كلمتين، وضُمَّ الثالثُ ضَمَّاً لازماً نحو: «ولقدِ اسْتُهْزِىءَ»[1] «قلِ ادْعُوا»[2] قالتِ اخْرُجْ[3] جرى الخلافُ المذكورُ. إلاَّ أنَّ أبا عمروٍ خرجَ عن أصلِه في «أو»[4] و«قل»[5] فضمَّهما، وابنَ ذكوان خرجَ عن أصلِه فكسر التنوينِ خاصة نحو: «مَحْظوراً انظُرْ»[6]، واختُلف عنه في: «برحمةٍ ادخلوا»[7]، و«خبيثةٍ اجْتُثَّتْ»[8]، وسيأتي بيان الحكمةِ في ذلك[9] عند ذكره إنْ شاء الله تعالى.

قوله: «غيرَ باغٍ» نصبٌ على الحالِ، واختُلِفَ في صاحبها، فالظاهر أنه هو الضميرُ المستترفي «اضطُرَّ»، وجَعَلَه القاضي[10] وأبو بكر الرازي[11] من فاعل فعلٍ محذوفٍ بعد قولِه: «اضطُرَّ»، قالا: تقديرُه: فمَنِ اضطُرَّ فأكلَ غيرَ باغ، كأنهما قصدا بذلك أن يَجْعلاه قيداً في الأكلِ لا في الاضطرارِ. قال الشيخ[12] «ولا يتعيَّن ما قالاه، إذ يُحْتَملُ أَنْ يكونَ هذا المقدَّرُ بعد قولِه: «غيرَ

(١) الآية ١٠ من الأنعام.
(٢) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٣) الآية ٣١ من يوسف.
(٤) الآية ٣ من المزمل: «أو انقُصْ منه قليلاً».
(٥) الآية ١١٠ من الإسراء «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن».
(٦) الآيتان ٢٠ ـ ٢١ من الإسراء.
(٧) الآية ٤٩ من الأعراف.
(٨) الآية ٢٦ من إبراهيم.
(٩) انظر في أحكام التقاء الساكنين القرآنية: السبعة ١٧٤؛ الكشف ١/٢٧٤.
(١٠) لعله يعني به ابن عطية ولكنني لم أجد هذا القول في تفسيره، أو يعني به أبا بكر ابن الأنباري الذي يُعْرف بالقاضي أيضاً وله كتاب في إعراب القرآن وقد تقدمت ترجمته.
(١١) لم أقف على ترجمته.
(١٢) البحر ١/٤٩٠.

باغٍ ولا عادٍ» بل هو الظاهرُ والأَولى، لأنَّ في تقديره قبل «غيرَ باغ» فصلاً بين ما ظاهرُه الاتصالُ بما بعده، وليس ذلك في تقديره بعد قوله: «غيرَ باغ».

و «عادٍ» اسمُ فاعلٍ من عدا يَعْدُو إذا تجاوزَ حَدَّه، والأصلُ: عادِوٌ، فَقُلبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها كغازٍ من الغَزْو. وهذا هو الصحيحُ، وفيه قولٌ ثانٍ: أنه مقلوبٌ من عادَ يعودُ فهو عائدٌ، فَقُدِّمَتِ اللامُ على العينِ فصارِ اللفظُ: عادِو، فأُعِلَّ بما تقدَّم، ووزنُه: فالِع، كقولهم: شاكٍ في شائِك من الشوكة، وهارٍ والأصل هائر، لأنه من هار يَهُور، قال أبو البقاء(١): «ولو جاء في غيرِ القرآن منصوباً عطفاً على موضعِ «غير» جاز» يعني فكان يقال: ولا عادياً.

وقد اختلف القُرَّاء في حركةِ التقاء الساكنين مِنْ نحو: «فَمَنِ اضْطُرَّ» وبابِه(٢)، فأبو عمرو وحمزة وعاصم على كسرِ الأولِ منهما، والباقون على الضم إلا ما يُسْتثنى لبعضهم. وضابطُ محلِّ اختلافهم: كلُّ ساكنين التقيا من كلمتين ثالثُ ثانيهما مضمومٌ ضمةً لازمةً، نحو: «فَمَنِ اضْطُرَّ» «أو انقُصْ منه قليلاً»(٣) «قالتِ اخرُجْ عليهن»(٤) «قل ادعوا الله»(٥) «ان اعبدوا»(٦) «ولقد

---

(١) الاملاء ٧٦/١.

(٢) كان المؤلف قد ذكر هذا الحكم قبل قوله «غير باغ» ثم عاد فذكره هنا، وهذا يحتمل أمرين:

(أ) إنه عندما راجع نسخته ووصل إلى قوله تعالى «غير باغ» ولم ير حديثاً عن مسألة التقاء الساكنين فسجل ما عنده، ولم يفطن أنه قد تحدث عنها بعد قوله تعالى «غير باغ» بسطور، وقد قررنا ذلك لأنه ذكر الحكم أولاً على الهامش ووضع إشارة له.

(ب) إنه يريد أن يضع ضابطاً لذلك كما هو ملاحظ في التسجيل الثاني.

(٣) الآية ٣ من المزمل.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٦) الآية ١١٧ من المائدة.

استهزىء»[1] «محظوراً انظر»[2]: وفُهِم من قولي «كلمتين» الاحترازُ من أن يُفْصَلَ بينهما بكلمةٍ أخرى نحو: «إن الحكمُ»[3] فإنَّ هذا وإنْ صَدَقَ عليه أنَّ الثالثَ مضمومٌ ضماً لازماً؛ إلا أنه قد فُصِلَ بينهما بكلمةٍ أخرى وهي أل المعرفة. ومِنْ قولي: «ضمةً لازمةً» الاحترازُ من نحو: «أنِ امشُوا»[4] فإنَّ الشين أصلُها الكسرُ، فَمَنْ كَسَرَ فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين، ومَنْ ضَمَّ فللإتباع.

واسْتُثْنِي لأبي عمروٍ موضعان فضمَّهما: وهما: «قُل ادْعُوا» «أو انْقُصْ منه»، واسْتُثْنِي لابن ذكوان عن ابن عامر التنوينُ فكسره نحو: «محظوراً انظر»، واختلف عنه في لفظتين: «خبيثةٍ اجْتثتْ»[5]، «برحمةٍ ادخلوا الجنة»[6] / والمقصودُ بذلك الجمعُ بين اللغتين. [٦٥/ب]

آ. (١٧٤) **قوله تعالى: ﴿من الكتاب﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وفي صاحبِها وجهان، أحدُهما: أنه العائدُ على الموصولِ، تقديرُه: أنزله اللـهُ حالَ كونه من الكتابِ، فالعاملُ فيه «أَنْزَلَ»، والثاني: أنه الموصولُ نفسه، فالعاملُ في الحالِ «يكتمون».

قوله: «ويَشْترون به» الضميرُ في «به» يُحْتَمَلُ أن يعودَ على «ما» الموصولةِ، وأَنْ يعودَ على الكَتْمِ المفهومِ من قوله: «يكتمون» وأَنْ يعودَ على الكتابِ، أظهرها أوَّلُها، ويكونُ ذلك على حَذْفِ مضافٍ، أي: يشترون بكَتْمِ ما أَنْزل.

---

(١) الآية ١٠ من الأنعام، والأصل: «قد» وهو سهو.
(٢) الآية ٢٠ ـ ٢١ من الأنعام.
(٣) الآية ٥٧ من الأنعام.
(٤) الآية ٦ من ص.
(٥) الآية ٢٦ من إبراهيم.
(٦) الآية ٤٩ من الأعراف.

قوله: «إلا النارَ» استثناءٌ مفرغٌ؛لأن قبلَه عاملاً[1] يَطلُبه، وهذا من مجاز الكلام، جَعَل ما هو سببٌ للنار ناراً كقولِهم: «أكل فلانٌ الدمَ» يريدون الدِّية التي بسببها الدمُ، قال[2]:

٨٢٠ ـ فلو أَنَّ حَيَّاً يقبلُ المالَ فِدْيةً   لَسُقْنا إليه المالَ كالسيلِ مُفْعَما

ولكنْ أبى قومٌ أُصيب أخوهمُ   رِضاالعارِواختاروا على اللبنِ الدِّما

وقال[3]:

٨٢١ ـ أَكَلْتُ دماً إنْ لم أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ   بعيدةِ مَهْوى القِرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

وقال[4]:

٨٢٢ ـ يَــأْكُلْن كَـلَّ ليـلةٍ إكــافــا   ....

يريد: ثمن إكاف.

وقوله: «في بطونهم» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أَنْ يتعلَّقَ بقوله: «يأكلون» فهو ظرفٌ له. قال أبو البقاء[5]: «وفيه حَذْفُ مضافٍ أي طريق بطونهم»،ولا حاجةَ إلى ما قاله من التقدير. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على

---

(١) الأصل: عامل وهو سهو.

(٢) لم أهتد إلى قائله؛ وهو في الحماسة ١/١٢٥؛ والبحر ١/٤٩٢؛ واللبن: كناية عن الإبل.

(٣) البيت لعروة الرحال وهو في الحماسة ٢/٤٦٣؛ وسمط اللآلي ٢/٦٧٢؛ والكشاف ٤/٣٩٦؛ وأكلت دما: أي: قتل لي قتيل فأعجز عن الأخذ بثأره، وبعيدة مهوى القرط: طويلة العنق. النشر: الرائحة.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وقبله:

إنَّ لـنـا أحـمـرةً عِـجـافـا

وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٥٥؛ والبحر ١/٤٩٢؛ والإكاف: الحمار، أي فَعَلْفُ كل ليلة ثمن إكاف.

(٥) الاملاء ١/٧٦.

أنه حالٌ من النارِ. قال أبو البقاء[1]: «والأَجْوَدُ أن تكونَ الحالُ هنا مقدرةً لأنها وقتَ الأكلِ ليسَتْ في بطونِهم، وإنما تَؤُولُ إلى ذلك، والتقدير: ثابتةً أو كائنةً في بطونهم قال: «وَيَلْزَمُ من هذا تقديمُ الحالِ على حرف الاستثناءِ وهو ضعيفٌ، إلا أن يُجْعَلَ المفعولُ محذوفاً، و«في بطونِهم» حالاً منه أو صفةً له، أي: في بطونهم شيئاً يعني فيكونُ «إلا النار» منصوباً على الاستثناءِ التام، لأنه مستثنى من ذلك المحذوفِ. إلا أنه قال بعد ذلك: «وهذا الكلامُ في المعنى على المجازِ، وللإعرابِ حكمُ اللفظ. والثالثُ: أن يكونَ صفةً أو حالاً من مفعول «كُلوا» محذوفاً كما تقدَّم تقريرُه.

آ. (١٧٥) قوله تعالى: ﴿فما أَصْبَرَهم﴾: في «ما» هذه خمسةُ أقوالٍ، أحدها: ـ وهو قولُ[2] سيبويه والجمهور ـ أنها نكرةٌ تامةٌ غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وأنَّ معناها التعجب، فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً، فمعناه: شيءٌ صَيَّر زيداً حسناً. والثاني: ـ وإليه ذهب الفراء[3] ـ أنَّها استفهاميةٌ صَحِبها معنى التعجب، نحو: «كيف تكفرون»[4]. والثالث: ـ ويُعْزَى للأخفش[5] ـ أنها موصولةٌ. والرابعُ: ـ ويُعْزَى له أيضاً ـ أنها نكرةٌ موصوفةٌ. وهي على الأقوالِ الأربعةِ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وخبرُها على القولينِ الأوَّلينِ الجملةُ الفعليةُ بعدها، وعلى قولَيْ الأخفش يكون الخبرُ محذوفاً، فإنَّ الجملةَ بعدها إمَّا صلةٌ أو صفةٌ. وكذلك اختلفوا في «أَفْعل» الواقع بعدَها أهو اسمٌ ـ وهو قولُ الكوفيين ـ أم فعلٌ؟ وهو الصحيحُ. ويترتبُ على هذا الخلافِ خلافٌ في

---

(١) الاملاء ١/٧٦.

(٢) الكتاب ١/٣٧؛ وانظر: الانصاف ٨١ ـ ٩٥؛ وأسرار العربية ١١٣ ـ ١٢٥؛ وأمالي الشجري ٢/١٣١ ـ ١٣٤؛ وشرح الرضي ٢/٢٨٨.

(٣) معاني القرآن ١/١٠٣.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

(٥) انظر مذهبه في «ما» هنا: معاني القرآن ١/١٥٥.

نَصْبِ الاسمِ بعدَه: هل هو مفعولٌ به أو مُشَبَّهٌ بالمفعولِ به. ولهذه المذاهبِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضوعَها.

والمرادُ بالتعجبِ هنا وفي سائرِ القرآنِ الإعلامُ بحالهم أنها ينبغي أن يُتَعجَّب منها، وإلا فالتعجُّبُ مستحيلٌ في حَقِّه تعالى. ومعنى «على النار» [أي] على عَمَل أهلِ النارِ، وهذا من مجازِ الكلام.

الخامس: أنَّها نافيةٌ، أي: فما أصبرَهم اللهُ على النار، نقله أبو البقاء[1] وليس بشيءٍ.

آ. (١٧٦) **قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّ الله﴾**: اختلفوا في محلِّ «ذلك» من الإعراب. فقيل: رفعٌ، وقيل: نصبٌ. والقائلون بأنه رفعٌ اختلفوا على ثلاثةِ أقوال، أحدُهما: أنه فاعلٌ بفعل محذوفٍ، أي: وَجَبَ لهم ذلك. والثاني: أنَّ «ذلك» مبتدأٌ، و «بأنَّ الله» خبرُه، أي: ذلك العذابُ مستحقٌّ بما أَنْزَل اللهُ في القرآنِ من استحقاقِ عذابِ الكافر. والثالث: أنه خبرٌ والمبتدأُ محذوفٌ، أي الأمرُ ذلك، والإشارةُ إلى العذابِ، ومَنْ قاله بأنه نصبٌ قدَّره: فَعَلْنا ذلك، والباءُ متعلقةٌ بذلك المحذوفِ ومعناها السببيةُ.

آ. (١٧٧) **قوله تعالى: ﴿ليس البرُّ أن تُوَلُّوا﴾**: قرأ[2] الجمهور برفع «البر»، وحمزة وحَفْص عن عاصم بنصبه. فقراءةُ الجمهور على أنه اسمُ «ليس»، و «أن تُوَلُّوا» خبرها في تأويلِ مصدرٍ، أي: ليس البرُّ توليتكم. ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ من حيث إنه ولي الفعلُ مرفوعَه قبل منصوبِه. وأمّا قراءةُ حمزةَ وحفص فالبرَّ خبرٌ مقدَّمٌ، و «أن تُوَلُّوا» اسمها في تأويلِ مصدرٍ. ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ بأنّ المصدر المؤولَ أَعْرَفُ من المُحَلّى بالألفِ واللام،

---

(١) الاملاء ١/٧٧.

(٢) السبعة ١٧٥؛ الكشف ١/٢٨٠.

لأنه يُشْبِهُ الضميرَ من حيث إنه لا يُوصَف ولا يُوْصَفُ به[1]، والأعرفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ، وغيرُ الاعرفِ الخبرَ. وتقديمُ خبرِ ليس على اسمِها قليلٌ حتى زَعَم مَنْعَه جماعةٌ، منهم ابن دَرَسْتَوَيْهِ[2] قال: لأنها تُشْبه «ما» الحجازية، ولأنها حرفٌ على قولِ جماعةٍ، ولكنه محجوجٌ بهذه القراءةِ المتواترةِ وبقول الشاعر[3]:

٨٢٣ ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عَنّا وعنهم وليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ

وقال آخر[4]:

٨٢٤ ـ أليسَ عظيماً أَنْ تَلِمَّ مُلِمَّةٌ وليس علينا في الخُطوبِ مُعَوَّلُ

وفي مصحفِ أُبَيّ[5] وعبدالله: «بأن تُوَلُّوا» بزيادةِ الباءِ وهي واضحةٌ، فإنَّ الباءَ تُزاد في خبرِ «ليس» كثيراً.

وقوله: «قِبَلَ» منصوبٌ على الظرفِ المكاني بقوله «تُوَلُّوا»، وحقيقةُ قولك: «زيدٌ قِبَلك»: أي في المكانِ الذي قبلك فيه، وقد يُتَسَّع فيه فيكونُ بمعنى «عند» نحو: «قِبَل زيدٍ دَيْنٌ» أي: عندَه دَيْنٌ.

قوله: «ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن» في هذهِ الآيةِ خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ «البِرَّ» اسمُ فاعلٍ من بَرَّ يَبَرُّ فهو بِرٌّ، والأصلُ: بَرِرٌ بكسرِ الراءِ الأولى بزنة «فَطِن»، فلما أُريد الإدغام نُقِلَتْ كسرةُ الراءِ إلى الباءِ بعد سَلْبِها حركتَها،

(١) واضح أنه يعني «أن والفعل» وليس المصدر الصريح الذي يوصف ويوصف به.
(٢) عبدالله بن جعفر، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه المرزباني، به: الارشاد، توفي سنة ٣٤٧. انظر: نزهة الالباء ٣٨٣؛ إيضاح المكنون ١/٣٧٤.
(٣) البيت للسموءل، وهو في ابن عقيل ١/٢٠٨؛ والأشموني ١/٢٣٢؛ والعيني ٢/٧٦.
(٤) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ١٣١؛ والحماسة ١/٥٩٥؛ والبحر ٢/٣.
(٥) البحر ٢/٢؛ ابن عطية ١/٤٩٢.

فعلى هذه القراءةِ لا يَحتاج الكلامُ إلى حَذْفٍ وتأويلٍ لأنَّ البَرَّ من صفاتِ الأعيان، كأنه قيل: ولكن الشخصَ البَرَّ مَنْ آمن. الثاني: أنَّ في الكلامِ حذفَ مضافٍ من الأولِ تقديرُه: «ولكنَّ ذا البِرِّ مَنْ آمن». الثالث: أن يكونَ الحذفُ من الثاني، أي: ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن، وهذا تخريجُ سيبويه[1] واختيارُه، وإنما اختارَه لأنَّ السابق إنما هو نفيُ كونِ البر هو تَوْلِيَةُ الوجهِ قِبَل المشرقِ والمغربِ، فالذي يُسْتَدْرك إنما هو من جنس ما يُنْفَى، ونظيرُ ذلك: «ليس الكرمُ أن تَبْذُلَ درهماً ولكن الكرمَ بَذْلُ الآلاف» ولا يناسِبُ «ولكن الكريم مَنْ يبذُلُ الآلاف». الرابع: أن يُطْلَقَ المصدرُ على الشخصِ مبالغةً نحو: «رجلٌ عَدْلٌ». ويُحكى عن المبردِ: «لو كنتُ مِمَّن يقرأُ لقرأتُ: «ولكنَّ البَرَّ» بفتح الباء وإنما قال ذلك لأن «البَرَّ» اسم فاعل تقول: بَرَّ يَبَرُّ فهو بارٌّ وبَرٌّ، فتارةً تأتي به على فاعِل وتارة على فَعِل. الخامس: أن المصدرَ وقع مَوْقِع اسمِ الفاعلِ نحو: «رجل عَدْل» أي عادل، كما قد يَقَعُ اسمُ الفاعلِ موقعه نحو: «أقائماً وقد قعد الناس» في قولٍ، وهذا رأيُ الكوفيين.

والأَوْلَى فيه ادِّعاءُ أنه محذوفٌ من فاعل، وأن أصلَه بارٌّ، فجُعل «بِرّاً» كـ «سِرّ»، وأصلُه: سارٌّ، وربٌّ أصله رابٌّ. وقد تقدَّم ذلك.

وجَعَلَ الفراء[2] «مَنْ آمَنَ» واقعاً موقِعَ «الإيمان» فأوقَعَ اسمَ الشخصِ على المعنى كعكسه، كأنه قال: «ولكنَّ البِرَّ الإيمانُ بالله». قال: «والعربُ تَجْعَلُ الاسمُ خبراً للفعلِ وأنشد[3]:

٨٢٥ ـ لَعَمْرُكَ ما الفتيانُ أن تَنْبُتَ اللِّحى ... ولكنما الفتيانُ كلُّ فتىً نَدِي

---

(١) الكتاب ١/١٠٨.

(٢) معاني القرآن ١/١٠٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الفراء ١/١٠٥؛ المغني ٧٧١.

جَعَلَ نباتَ اللحيةِ خبراً للفتيانِ[1]، والمعنى: لَعَمْرُكَ ما الفتوةُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحى.

وقرأ نافع وابن عامر: «ولكنْ البِرُّ» هنا وفيما بعد بتخفيف لكن، وبرفع «البـرُّ»، والباقون بالتشديد والنصب، وهما واضحتان ممَّا تقدَّم في قوله: «ولكنَّ الشياطينَ كفروا»[2]، وقرىء: «ولكنَّ البارَّ» بالألف[3] وهي تقوِّي أنَّ «البِرَّ» بالكسرِ المرادُ به اسمُ الفاعلِ لا المصدرُ.

وَوَحَّد «الكتابَ» لفظاً والمرادُ به الجمعُ، وحَسَّن ذلك كونُه مصدراً في الأصلِ، أو أرادَ به الجنسَ، أو أراد به القرآنَ، فإنَّ مَنْ آمنَ به فقد آمَنَ بكلِّ الكتبِ فإنَّه شاهدٌ لها بالصحةِ.

قوله: «على حُبِّه» في محلِّ نصبٍ على الحالِ، العاملُ فيه «آتى»، أي: آتى المالَ حالَ محبَّتِه له واختياره إياه. والحبُّ مصدرُ حَبَبْتُ لغةً في أحببت كما تقدَّم[4]، ويجوزُ أن يكونَ مصدرَ الرباعي على حَذْفِ الزوائد، ويجوز أن يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإحباب كقوله: «أَنْبَتَكم من الأرضِ[5] نباتاً».

والضميرُ المضافُ إليه هذا المصدرُ فيه أربعةُ أقوالٍ، أظهرُها: أنه يعودُ على المالِ لأنه أبلغُ من غيرِه كما ستقف عليه. الثاني: أنه يعودُ على الإيتاء المفهومِ من قوله: «آتى» أي: على حُبِّ الإيتاء، وهذا بعيدٌ من حيث

(١) الأصل: «للفتى» وهو سهو.

(٢) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٣) لم أجد لهذه القراءة نسبة فيما رجعت وذكرها في الكشاف ١/١٠٩.

(٤) راجع إعرابه للآية ١٦٥ من البقرة.

(٥) الآية ١٧ من نوح.

المعنى. أمّا من حيث اللفظُ: فإنَّ عَوْدَ الضميرِ على غيرِ مذكورٍ بل مدلولٌ عليه بشيءٍ خلافُ الأصل. وأما من حيث المعنى فإن المدح لا يَحْسُنُ على فعل شيء يحبه الإنسان لأنَّ هواه يساعده على ذلك وقال زهير(١):

٨٢٦ ـ تَـراهُ إذا مـا جِئتَـه مُتَهَلِّلاً كأنَّك تُعْطيه الذي أنت سائلُهْ

والثالث: أن يعودَ على الله تعالى. وعلى هذه الأقوالِ الثلاثةِ يكون المصدرُ مضافاً للمفعولِ، وعلى هذا فالظاهِرُ أَنَّ فاعلَ هذا المصدرِ هو ضميرُ / المُـؤْتي. وقيل: هو ضمير المؤتَوْن. أي: حُبِّهم له واحتياجِهِم إليه، وليس بذاك. و «ذوي القربـى» على هذه الأقوالِ الثـلاثةِ منصـوبٌ بآتى فقط، لا بالمصدرِ لأنه قد استوفى مفعولَه. الرابـع: أن يعودَ على «مَنْ آمن»، وهو المُـؤْتِي للمال، فيكون المصدرُ على هذا مضافاً للفاعِلِ، وعلى هذا فمفعولُ هذا المصدرِ يُحْتمل أن يكونَ محذوفاً، أي: «حُبِّه المالَ»، وأن يكونَ «ذوي القربـى»، إلا أنه لا يكونُ فيه تلك المبالغَةُ التي فيما قبله. [٦٦/أ]

قال ابن عطية(٢): «ويجيء قولُه: «على حُبِّه» اعتراضاً بليغاً في أثناء القولِ». قال الشيخ(٣): «فإن أراد بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس بجيد، فإن ذلك من خصوصياتِ الجملة التي لا مَحَلَّ لها، وهذا مفردٌ وله محلٌّ، وإن أراد به الفصلَ بالحال بين المفعولين، وهما «المال» و «ذوي» فَيَصِحُّ إلا أنه فيه إلباسٌ».

قوله: «ذوي» فيه وجهان، أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ أنه مفعولٌ بآتى. وهل هو الأولُ و «المالَ» هو الثاني ـ كما هو قول الجمهور ـ وقُدِّم للاهتمام، أو هو الثاني فلا تقديمَ ولا تأخير كما هو قول السهيلي؟ والثاني: أنه منصوبٌ بـ «حُبِّه» على أنَّ الضميرَ يعودُ على «مَنْ آمن» كما تقدَّم.

---

(١) ديوانه ٢٩٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٢.
(٢) التفسير ١/٤٩٢.
(٣) البحر ٢/٥.

قوله: «واليتامى» ظاهرُهُ أنه منصوبٌ عطفاً على «ذوي». وقال بعضُهم: «هو عطفٌ على «القُرْبىٰ»، أي: آتى ذوي اليتامى، أي: أولياءَهم، لأن الإِيتاءَ إلى اليتامى لا يَصِحُّ» ولا حاجةَ إلى هذا فإن الإِيتاء يَصْدُقُ وإن لم يباشر مَنْ يؤتيه بالإِيتاء، يقال: «أتيتُ السلطانَ الخراجَ» وإنما أعطيتُ أعوانَهُ.

و«ابن السبيل» اسمُ جنسٍ أو واحدٌ أُريد [به][1] الجمعُ، وسُمِّي ابنُ السبيلِ ـ أي الطريق ـ لملازمتِهِ إياها في السفرِ، أو لأنَّه تُبْرِزُهُ فكأنها وَلَدَتْهُ.

قوله: «وفي الرِّقاب» متعلِّقٌ بآتى. وفيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ ضَمَّنَ «آتى» معنى فِعْلٍ يتعدَّى لواحدٍ، كأنه قال: وَضَع المالَ في الرقاب. والثاني: أن يكونَ مفعولُ «آتى» الثاني محذوفاً، أي: آتى المالَ أصحابَ الرقاب في فكِّها أو تخليصِها، فإنَّ المرادَ بهم المكاتَبون أو الأُسارىٰ أو الأرِقَّاءُ يُشْتَرَوْن فيُعْتَقُون. وكلُّ هذه أقوالٌ قيل بها.

قوله: «وَأَقَام الصَّلاةَ» عَطْفٌ على صلةِ «مَنْ» وهي[2]: آمن وآتى، وإنما قَدَّم الإِيمانَ لأنه رأسُ الأعمالِ الدينيةِ، وثَنَّى بإيتاء المالِ لأنه أَجَلُّ شيء عند العرب وبه يَتَمَدَّحُون ويفتخرون بفكِّ العاني[3] وقِرى الضِّيفان، يَنْطِقُ بذلك نظمُهم ونثرُهم.

قوله: «والمُوفُون» في رفعه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: ـ ولم يذكر الزمخشري[4] غيرَه ـ أنه عطفٌ على «مَنْ آمن»، أي: ولكنَّ البِرَّ المؤمنون

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل: «وهو» وذلك سهو، لأن هذا الضمير عائد على الصلة.
(٣) العاني: الأسير.
(٤) الكشاف ١/٣٣١.

والموفون. والثاني: أن يَرْتفعَ على خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم المُوفون. وعلى هذينِ الوجهين فنصْبُ «الصابرين» على المدحِ بإضمارِ فعلٍ، وهو في المعنى عَطْفٌ على «مَنْ آمن»، ولكنْ لَمَّا تكرَّرت الصفاتُ خُولف بين وجوهِ الإعرابِ. قال الفارسي: «وهو أبلغُ لأنَّ الكلامَ يَصِيرُ على جملٍ متعددةٍ، بخلافِ اتفاق الإعراب فإنه يكونُ جملةً واحدةً، وليس فيها من المبالغةِ ما في الجملِ المتعددةِ.

فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ على هذين الوجهين أن يكونَ معطوفاً على «ذوي القربى» أي: وآتى المالَ الصابرين؟ قيل: لئلَّا يلزمَ من ذلك محذورٌ وهو الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه الذي هو في حكمِ الصلة بأجنبي وهو الموفون. والثالث: أن يكونَ «الموفون» عطفاً على الضمير المستتر في «آمَنَ»، ولم يُحْتَجْ إلى التأكيدِ بالضميرِ المرفوعِ المنفصلِ لأنَّ طولَ الكلامِ أغنى عن ذلك. وعلى هذا الوجهِ يجوزُ في «الصابرين» وجهان، أحدُهما: النصبُ بإضمارِ فعلٍ كما تقدَّم، والثاني: العطفُ على «ذوي القربى»، ولا يَمْنَعُ من ذلك ما تقدَّم من الفصلِ بالأجنبي، لأنَّ الموفين على هذا الوجه داخلٌ في الصلةِ فهو بعضُها لا أجنبيٌّ منها.

وقوله: «إذا عاهدوا» «إذا» منصوبٌ بالموفُون، أي: الموفون وقتَ العهدِ من غيرِ تأخيرِ الوفاءِ عن وقتِهِ.

وقرأ[١] الحسنُ والأعمشُ ويعقوبُ: «والصابرون»، وحكى الزمخشري[٢] قراءَة: «والموفين» و«الصابرين».

---

(١) البحر ٢/٧؛ ابن عطية ١/٤٩٤؛ الشواذ ١١.
(٢) الكشاف ١/٣٣١ ولم ينسبها.

قال الراغب(١): وإنما لم يَقُلْ: «وأوفى»(٢) كما قال «وأقام» لأمرين، أحدُهما: اللفظُ، وهو أنَّ الصلةَ متى طالت كان الأحسنُ أن تُعْطَفَ على الموصولِ دون الصلة لئلا تطولَ وَتَقْبُحَ. والثاني: أنه ذكر في الأولِ ما هو داخلٌ في حَيِّز الشريعةِ وغيرُ مستفادٍ إلاَّ منها، والحكمةُ العقليةُ تقتضي العدالةَ دون الجَوْر، ولمَّا ذكرَ وفاءَ العهدِ وهو مِمَّا تقضي به العُقولُ المجردةُ صار عطفُهُ على الأولِ أحسنَ، ولَمَّا كان الصبرُ من وجهٍ مبدَأَ الفضائِلِ ومن وجهٍ جامعاً للفضائلِ إذ لا فضيلَةَ إلا وللصبرِ فيها أثرٌ بليغٌ غَيَّر إعرابَهُ على هذا المَقْصِدِ» وهذا كلامٌ حَسَنٌ طائِلٌ.

و«حين البأسِ» منصوبٌ بالصابرين، أي: الذين صَبَروا وقتَ الشدةِ.

والبأساءُ والضراءُ فيهما قولان، أحدُهما: ـ وهو المشهورُ ـ أنهما اسمان مشتقان من البُـؤس والضُرّ، وألفُهما للتأنيث، والثاني: أنهما وَصْفان قائمانِ مقام موصوف. والبؤس والبأساء: الفقر، يقال: بَئِس يَبْأَس إذا افتقر. قال الشاعر:(٣)

٨٢٧ ـ ولم يَكُ في بُـؤْسٍ إذا بات ليلةً ... يناغي غَزالاً ساجيَ الطَّرْفِ أَكْحَلا

وأما البأسُ فشدةُ القتالِ خاصةً، بَـؤُسَ الرجلُ أي: شَجُعَ.

قوله: «أولئك الذين صَدَقُوا» مبتدأٌ وخبرٌ، وأتى بخبر «أولئك» الأولى موصولاً بصلةٍ وهي فعلٌ ماضٍ لتحقُّقِ اتِّصافهم به، وأنَّ ذلك قد وَقَع منهم واستقرَّ، وأتى بخبرِ الثانيةِ بموصولٍ صلتُه اسمُ فاعل ليدلَّ على الثبوت، وأنه ليس متجدِّداً بل صار كالسَّجِيَّةِ لهم، وأيضاً فلو أتى به فعلاً ماضياً لَمَا حَسُنَ وقوعُه فاصلةً.

---

(١) انظر: البحر ٢/٨.

(٢) في مطبوعة البحر: «لم يقل ووفَى» أي: وإنما قال: والموفون.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: نغي؛ والبحر ١/٤٩٧.

آ. (١٧٨) **قوله تعالى: ﴿القِصَاصُ في القتلى﴾**: أي: بسببِ القتلى، و«في» تكون للسببية كقوله عليه السلام: «إنَّ امرأةً دخلت النارَ في هرة[١]» أي: بسببها. و«فَعْلَى» يَطَّرد أن يكون جمعاً لفَعِيل بمعنى مفعول وقد تقدَّم شيءٌ من هذا عند قولِه: «وإنْ يأتُوكم أُسارى»[٢].

قوله: «الحُرُّ بالحُرِّ» مبتدأٌ وخبرٌ، والتقديرُ: الحُرُّ مأخوذٌ بالحُرِّ، أو مقتولٌ بالحُرِّ، فَتُقَدِّر كوناً خاصاً حُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه، فإن الباءَ فيه للسبب، ولا يجوزُ أن تقدِّره كوناً مطلقاً، إذ لا فائدةَ فيه لو قلت: الحُرُّ كائنٌ بالحر، إلا أنْ تُقَدِّر مضافاً، أي: قتلُ الحرِّ كائنٌ بالحر. وأجاز الشيخ[٣] أن يكونَ «الحُرُّ» مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: يُقْتَلُ الحُرُّ بالحر، يَدُلُّ عليه قولُه: «القِصاصُ في القَتْلَى» فإنَّ القِصاصَ يُشْعِرُ بهذا الفعلِ المقدَّرِ، وفيه بُعْدٌ.

والقِصاص مصدرُ قاصَّهُ يُقاصُّه قِصاصاً ومُقَاصَّةً، نحو: قاتَلْتُهُ قِتالاً ومُقَاتَلَةً، وأصلُهُ من قَصَصْتُ الشيءَ اتَّبَعْتَ أثرَه، لأنه اتباعُ دمِ المقتول.

والحُرُّ وصفٌ، و«فُعْل» الوصف جَمْعُه على أفعال لا ينقاس، قالوا: حُرّ وأحرار، ومُرّ وأمرار، والمؤنثة حُرَّة، وجمعها على «حرائِر» محفوظٌ أيضاً، يقال: حَرَّ الغلام يَحَرُّ حُرِّيَّةً.

قوله: «فَمَنْ عُفِيَ» يجوزُ في «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكونَ موصولةً. وعلى كلا التقديرين فموضعُهما رفعٌ بالابتداءِ، وعلى الأول يكونُ «عُفِيَ» في محلِّ جزمٍ بالشرطِ، وعلى الثاني لا محلَّ له، وتكونُ الفاءُ واجبةً في قولِهِ: «فاتِّباع» على الأول، ومحلُّها وما بعدها الجزمُ،

---

(١) رواه البخاري: (الفتح): المساقاة ٥/٤١؛ ابن حنبل ٢/٢٦١.

(٢) الآية ٨٥ من البقرة.

(٣) البحر ٢/١٢.

وجائزةٌ في الثاني، ومحلُّها وما بعدَها الرفعُ على الخبر. والظاهرُ أنَّ «مَنْ» هو القاتلُ، والضميرُ في «له» و«أخيه» عائدٌ على «مَنْ» و«شيءٌ» هو القائمُ مقامَ الفاعلِ، والمرادُ به المصدرُ، وبُني «عُفِي» للمفعولِ وإن كان قاصراً، لأنَّ القاصرَ يتعدَّى للمصدرِ كقوله: «فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ»[1]. والأخُ هو المقتولُ أو وليُّ الدمِ، وسَمَّاه أخاً للقاتل استعطافاً له عليه، وهذا المصدرُ القائمُ مقامَ الفاعلِ المرادُ به الدمُ المعفوُّ عنه. وعَفَا يتعدَّى إلى الجاني وإلى الجنايةِ بـ«عن»، تقول: عَفَوْتُ عن زيد، وعَفَوْتُ عن ذنبِ زيدٍ، فإذا عُدِّي إليهما معاً تعدَّى إلى الجاني باللام وإلى الجناية بعَنْ، تقول: عَفَوْتُ لزيدٍ عن [٦٦/ب] ذنبِه، والآيةُ من هذا الباب / أي: فَمَنْ عُفِيَ له عن جِنَايَتِهِ. وقيل «مَنْ» هو وليُّ الدمِ، أي: مَنْ جُعِلَ له من دمِ أخيه بَدَلُ الدمِ وهو القصاصُ أو الدِّيةُ والمرادُ بـ«شيء» حينئذٍ ذلك المستحِقُّ، والمرادُ بالأخِ المقتولُ، ويُحتمل أَنْ يُرَاد به على هذا القولِ أيضاً القاتلُ، ويُراد بالشيء الديةُ و«عُفِي» بمعنى يُسِّر على هذين القَولين، وقيل: بمعنى تُرِكَ.

وشَنَّع الزمخشري[2] على مَنْ فَسَّر «عُفِيَ» بمعنى «تُرِكَ» قال: فإنْ قلت: هَلاَّ فَسَّرْتَ «عُفي» بمعنى «تُرِكَ» حتى يكونَ «شيء» في معنى المفعول به. قلت: لأنَّ عَفَا الشيء بمعنى تَرَكَه ليس يَثْبُتُ، ولكن «أعفاه» ومنه: «وَأَعْفوا اللِّحى»[3] فإنْ قلت: قد ثَبَتَ قولُهم: عفا أَثَرُه إذا مَحاه وأَزاله، فَهَلاَّ جَعَلْتَ معناه: فَمَنْ مُحِيَ لَهُ مِنْ أخيه شيءٌ. قلت: عبارةٌ قلقةٌ في مكانِها، والعفوُ في باب الجنايات عبارةٌ متداولةٌ مشهورةٌ في الكتابِ والسنةِ واستعمالِ الناسِ فلا يُعْدَلُ عنها إلى أخرى قلقةٍ نابيةٍ عن مكانِها، وترى كثيراً مِمَّن

---

(١) الآية ١٠١ من المؤمنون.

(٢) الكشاف ١/٣٣٢.

(٣) رواه البخاري (فتح الباري) اللباس ١٠/٣٥١.

يتعاطى هذا العلمَ يَجْتَرِىءُ إذا أُعْضِلَ عليه تخريجُ وجهٍ للمُشْكلِ مِنْ كَلامِ الله على اختراعِ لغةٍ وادِّعاءٍ على العربِ ما لم تَعْرفه، وهذه جرأةٌ يُستعاذُ باللَّـهِ منها».

قال الشيخ[1]: «إذا ثَبَتَ أنَّ «عَفَا» بمعنى مَحا فَلَا يَبْعُدُ حَمْلُ الآية عليه، ويكونُ إسنادُ «عَفَا» لمرفوعِهِ إسناداً حقيقياً؛ لأنه إذ ذاك مفعولٌ به صريحٌ، وإذا كان لا يتعدَّى كان إسنادُهُ لمرفوعِهِ مجازاً لأنَّه مصدرٌ مشبَّهٌ بالمفعولِ به، فقد يتعادَلُ الوجهان: أعني كونَ عفا اللازمِ لشهرتِهِ في الجناياتِ و«عفا» المتعدِّي بمعنى «مَحَا» لتعلقِهِ بمرفوعِهِ تعلقاً حقيقياً» فإن قيل: تُضَمِّنُ «عَفَا» معنى «تَرَكَ» فالجوابُ أنَّ التضمينَ لا يَنْقاس، وقد أجاز ابنُ عطية[2] أَنْ يكونَ عَفا بمعنى تَرَكَ. وقيل إن «عُفِيَ» بمعنى فُضِلَ، والمعنى: فَمَنْ فُضِلَ له من الطائفتين على الأخرى شيءٌ من تلك الدِّيات، مِنْ قَوْلِهِم: عَفَا الشيءُ إذا كَثُرَ. وأَظْهَرُ هذه الأقوالِ أوَّلُها.

قوله: «فاتِّباع بالمعروفِ» في رَفْع «اتباع» ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محـذوفٍ، فقدَّرَهُ ابنُ عطية[3]: فالحكمُ أو الواجبُ الاتِّباعُ، وقَدَّره الزمخشري[4]: فالأمرُ اتِّباع. قال ابنُ عطية:[5] «وهذا سبيلُ الواجباتِ، وأمَّا المندوباتُ فتجيءُ منصوبةً كقوله: «فَضَـرْبَ الرقاب»[6]. قال الشيـخ[7]: «ولا أدري ما الفرقُ بين النصبِ والرفعِ إلا ما ذكروه من أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ

---

(١) البحر ٢/١٣.
(٢) التفسير ١/٤٩٩.
(٣) التفسير ١/٤٩٩.
(٤) الكشاف ١/٣٣٢.
(٥) التفسير ١/٤٩٩.
(٦) الآية من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٧) البحر ٢/١٤.

أثبَتُ وأكدُ، فيمكنُ أن يكونَ مستندُ ابنِ عطية هذا، كما قالوا في قوله: «قالوا سلاماً، قال سلام»(١).

الثاني: أن يرتفع بإضمارِ فعلٍ، وقَدَّرَهُ الزمخشري(٢): فليكن اتِّباعُ. قال الشيخ(٣): «هو ضعيفٌ إذ «كان» لا تُضْمَرُ غالباً إلا بعد «إنْ» ــ الشرطية و«لو» لدليلٍ يَدُلُّ عليه»(٤).

الثالث: أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبر، فمنهم مَنْ قَدَّره متقدماً عليه، أي: فعليه اتِّباع، ومنهم مَنْ قَدَّره متأخراً عنه، أي: فاتِّباع بالمعروفِ عليه.

قوله: «بالمعروفِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يتعلَّقَ باتِّباعِ فيكونَ منصوبَ المحلّ(٥). الثاني: أن يكونَ وصْفاً لقوله «اتِّباع» فيتعلَّق بمحذوفٍ ويكونُ مَحلُّه الرفعَ. الثالث: أن يكونَ في محلٍّ نصبٍ على الحالِ من الهاءِ المحذوفةِ تقديرُهُ: فعليه اتِّباعُه عادلاً، والعاملُ في الحالِ معنى الاستقرار.

قوله: «وَأَداءٌ» في رفعِهِ أربعة أوجهٍ، الثلاثةُ المقولةُ في قوله «فاتِّباعٌ» لأنه معطوفٌ عليه. والرابعُ: أن يكونَ مبتدأ خبرُه الجارُّ والمجرورُ بعدَه، وهو «بإحسان» وهو بعيدٌ. و«إليه» في محلِّ نصبٍ لتعلُّقِهِ «بأداء» ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ رفعٍ صفةً لأداء، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، أي: وأداءٌ كائنٌ إليه.

و«بإحسانٍ» فيه أربعةُ أوجه: الثلاثةُ المقولةُ في «بالمعروف»، والرابعُ:

---

(١) الآية ٦٩ من هود، أي أن عبارة الملائكة نضطر فيها إلى تقدير فعل، على حين أن جواب إبراهيم نضطر فيه إلى تقدير اسم، والاسم أثبت بخلاف الفعل الذي يفيد التجدد والحدوث.

(٢) الكشاف ١/٣٣٢.

(٣) البحر ٢/١٤.

(٤) أي: على الإضمار.

(٥) لأنه صار بهذا التعلق بمنزلة المفعول به لقوله «اتباع».

أن يكونَ خبرَ «الأداء» كما تقدَّم في الوجهِ الرابع مِنْ رفع «أداء». والهاءُ في «إليه» تعودُ إلى العافي وإنْ لَمْ يَجْرِ له ذِكْرٌ، لأنَّ «عَفَا» يَسْتَلْزِمُ عافياً، فهو من بابِ تفسيرِ الضميرِ بمصاحبٍ بوجهٍ ما، ومنه: «حتى توارَتْ بالحِجَاب»[1] أي الشمس، لأنَّ في ذِكْرِ «العشيّ» دلالةً عليها، ومثله[2]:

٨٢٨ ـ فإنَّك والتأبينَ عروةَ بعدَما ... دَعَاكَ وأيدينا إليه شَوارِعُ
لكالرجلِ الحادي وقد تَلع الضحى ... وطيرُ المنايا فوقَهُنَّ أواقِعُ

فالضميرُ في «فوقهُنَّ» للإبل، لدلالةِ لفظِ «الحادي» عليها لأنها تُصاحِبُه بوجهٍ ما.

قوله: «ذلك تخفيفٌ» الإشارةُ بذلك إلى ما شَرَعه من العفوِ والديةِ و «من ربكم» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لِما قبلَه فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و «رَحمة» صفتُها محذوفةٌ أيضاً أي: ورحمةٌ من ربكم.

وقوله: «فَمَن اعتدَى» يجوز في «مَنْ» الوجهان الجائزان في قولِهِ: «فَمَنْ عُفِي له» من كونِها شرطية وموصولةً، وجميعُ ما ذُكِرَ ثَمَّةَ يعودُ هنا.

قوله: «ولكم في القِصاص حياةٌ» يجوزُ أنْ يَكُونَ «لكم» الخبر وفي القصاص يتعلق بالاستقرار الذي تضمنه «لكم»، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّهُ حالٌ من «حياةٌ»، لأنه كان في الأصل صفةً لها، فلمَّا قُدِّم عليها نُصِبَ حالاً، ويجوزُ أن يكونَ «في القصاص» هو الخبرَ، و «لكم» متعلقٌ بالاستقرارِ المتضمِّن له، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في قولِهِ: «ولكم في الأرض مستقر»[3]، وهناك أشياءُ لا تَجِيءُ هنا.

---

(١) الآية ٣٢ من ص: «إذ عُرِض عليه بالعشيّ الصافناتُ الجياد، فقال: إني أحببتُ حُبَّ الخيرِ عن ذكر ربي حتى توارَتْ بالحجاب».

(٢) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في اللسان: وقع، والعيني ٣/٥٢٤؛ والدرر ٢/١٢٥.

(٣) الآية ٣٦ من البقرة.

وقرأ أبو الجوزاء[1] «في القَصَص» والمرادُ به القرآنُ. قال ابن عطية[2]: «ويَحتمل أن يكون مصدراً كالقِصاص، أي: إنه إذا قُصّ أثرُ القاتِلِ قَصَصَاً قُتِلَ كما قَتَل».

والقِصاصُ مصدرُ قَصَّ أي: تَتَبَّـع، وهذا أصـلُ المادة[3]، فمعنى القِصاص تَتَبُّعُ الدم بالقَوَد، ومنه «القصيص» لما يُتَتَبَّعُ من الكلأ بعد رَعْيِهِ، والقَصَصُ تَتَبُّع الأخبار ومثله القَصُّ، والقَصُّ أيضاً الجِصُّ، ومنه الحديث: «نهى عليه الصلاة والسلام عن تقصيص القبورِ»[4] أي تَجْصيصِها.

ونظيرُ هذا الكلامِ قولُ العرب: «القتلُ أَوْفَى للقتل» ويُـرْوىٰ أَنْفَى للقتل، ويُرْوَى: أَكفُّ للقتلَ. وهذا وإنْ كان بليغاً فقد أَبْدَتِ العلماءُ بينه وبين الآية الكريمةِ وجوهاً عديدةً في البلاغةِ وُجِدَتْ في الآية الكريمة دونَه، منها: أنَّ في قولِهم تكرار الاسم في جملةٍ واحدةٍ. ومنها: أنه لا بُدَّ من تقديرِ حذفٍ لأنَّ «أَنْفَى» و «أَوْفَى» و «أكفُّ» أفعلُ تفضيلٍ فلا بدَّ من تقديرِ المفضَّل عليه، أي: أنفىٰ للقتل مِنْ ترك القتل. ومنها: أنَّ القِصاصَ أعَمُّ إذ يوجدُ في النفس وفي الطَّرَف. والقتلُ لا يكونُ إلا في النفس. ومنها: أنَّ ظاهرَ قولِهم كونُ وجودِ الشيء سبباً في انتفاء نفسِه. ومنها: أنَّ في الآية نوعاً من البديع يُسَمَّى الطباق وهو مقابلةُ الشيء بضده فهو يُشْبِهُ قوله تعالى: «أضحكَ وأبكى»[5].

قوله: «يا أولي الألبابِ» منادى مضافٍ وعلامةُ نصبِهِ الياءُ. واعلم أن

---

(١) أوس بن عبدالله الربعي البصري، روى عن ثلة من الصحابة، وروى عنه بديل ابن ميسرة توفي سنة ٨٣ انظر: صفة الصفوة ٣/٢٥٨؛ تهذيب التهذيب ١/٣٨٤.

(٢) التفسير ١/٥٠١؛ وانظر: الشواذ ١١.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٤١٩.

(٤) رواه مسلم: الجنائز ٢/٦٦٧؛ ابن ماجه: الجنائز ١/٤٩٨؛ ابن حنبل ٣/٣٣٢.

(٥) الآية ٤٣ من النجم.

«أولي» اسمُ جمعٍ لأنَّ واحدَه وهو «ذو» من غير لفظِه، ويَجْرِي مَجْرَى جمعِ المذكرِ السالم فِي رفعِهِ بالواوِ ونصبِه وجرِّه بالياء المكسورِ ما قبلها، وحكمهُ في لزوم الإضافة إلى اسمِ جنسٍ حكمُ مفردِه. وقد تقدَّم في قولِه: «ذوي القربى»(١)، ويقابِلُه في المؤنث: أُولات. وكُتِبا في المصحفِ بواوٍ بعد الهمزةِ قالوا: لِيُفَرِّقوا بين «أُولي كذا» في النصبِ والجر وبين «إلى» التي هي حرفُ جر، ثم حُمِل باقي الباب عليه، وهذا كما تقدَّم في الفرقِ بين «أولئك» اسمَ إشارةٍ و «إليك» جاراً ومجروراً وقد تقدَّم. وإذا سَمَّيْتَ بأولي من أُولي كذا قلت: جاء أُلون ورأيت إلين، بردِّ النونِ لأنها كالمقـدَّرة حالـة الإضافـةِ فهو نظيرُ: ضارِبُو زيدٍ وضاربـي زيدٍ.

والألبابُ جمعُ «لُبٍّ» وهو العقلُ الخالي من الهَوىٰ، سُمِّيَ بذلك لأحدِ وجهين: إمَّا لبنائِه من لَبَّ بالمكانِ أقامَ به، وإمَّا من اللُّباب وهو الخالِصُ، يقال: لَبُبْتُ بالمكان ولبِبْتُ بِضمِّ العينِ وكسرِها، ومجيءُ المضاعَفِ على فَعُل بضمِّ العينِ شاذ، استَغْنَوا عنه بِفَعَل مفتوح العين، وذلك في ألفاظ محصورة نحو: عَزُزْتُ / وسَرُرْتُ ولَبُبت ودَمُمْتُ ومَلُلْتُ، فهذه بـالضمِّ وبالفتـح، [٦٧/أ] إلا لَبُبْت فبالضمِّ والكسرِ كما تقدَّم.

آ. (١٨٠) **قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عليكم إذا حَضَر﴾**: «كُتِبَ» مبنيٌّ للمفعول وحُذِفَ الفاعلُ للعلم به ـ وهو اللـهُ تعالى ـ وللاختصار. وفي القائمِ مقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ «الوصيةُ» أي: كُتِب عليكم الوصيةُ، وجاز تذكيرُ الفعلِ لوجهين، أحدُهُما: كونُ القائمِ مقامَ الفاعلِ مؤنثاً مجازياً، والثاني: الفصلُ بينه وبين مرفوعه. والثاني: أنـه الإيصاءُ المدلولُ عليه بقوله: «الوصيةُ للوالدَيْن» أي: كُتِب هو أي: الإيصاء.

---

(١) الآية ١٧٧ من البقرة.

والثالث: أنه الجارُّ والمجرورُ، وهذا يتَّجِهُ على رَأيِ الأخفشِ والكوفيين. و«عليكم» في محلِّ رفعٍ على هذا القولِ، وفي محلِّ نصبٍ على القولين الأوَّلين.

قوله: «إذا حَضَر» العاملُ في «إذا» «كُتِب» على أنها ظرفٌ محضٌ، وليس متضمناً للشرطِ، كأنه قيل: كُتِب عليكم الوصيةُ وَقْتَ حضورِ الموتِ، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه لفظَ «الوصية» لأنها مصدرٌ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدَّم عليه لانحلاله لموصولٍ وصلةٍ إلا على مذهبِ مَنْ يَرى التوسُّع في الظرفِ وعديلِه، وهو أبو الحسن، فإنه لا يَمْنَعُ ذلك، فيكون التقديرُ: كُتِب عليهم أَنْ تُوصوا وَقْتَ حضورِ الموت.

وقال ابن عطية[1]: «ويتَّجِه في إعرابِ هذه الآية أن يكونَ «كُتِب» هو العامل في «إذا»، والمعنى: توجَّه عليكم إيجابُ الله ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبَّـر عن توجُّهِ الإيجابِ بكُتب، لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوبٌ في الأزل، و«الوصيةُ» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه بكُتِب. وجوابُ الشرطَيْنِ «إنْ» و«إذا» مقدرٌ يَدُلُّ عليه ما تقدَّم من قوله كُتِب». قال الشيخ[2]: «وفي هذا تناقضٌ لأنه جَعَلَ العاملَ في «إذا» كُتِبَ، وذلك يَسْتَلْزم أن يكونَ «إذا» ظرفاً محضاً غيرَ متضمنٍ للشرطِ، وهذا يناقِضُ قولـه: «وجـوابُ «إذا» و«إنْ» محذوفٌ؛ لأنَّ إذا الشرطيةَ لا يَعْمَلُ فيها إلا جوابُها أو فعلُها الشرطيُّ، و«كُتِب» ليس أحدَهما، فإنْ قيل: قومٌ يجيزون تقديم جوابِ الشرطِ فيكونُ «كُتب» هو الجوابَ، ولكنه تقدَّم، وهو عاملٌ في «إذا» فيكونُ ابنُ عُطية يقولُ بهذا القولِ. فالجوابُ: أنَّ ذلك لا يجوزُ، لأنه صَرَّح بأنَّ جوابَها محذوف مدلولٌ عليه بكُتب، ولم يَجْعَل كُتِبَ هو الجوابَ».

---

(١) التفسير ١/٥٠١.

(٢) البحر ٢/١٩.

ويجوز أَنْ يكونَ العاملُ في «إذا» الإيصاء المفهوم من لفظ «الوصية» وهو القائمُ مقامَ الفاعلِ في «كُتِب» كما تقدَّم. قال ابنُ عطيةَ[1] في هذا الوجهِ: «ويكونُ هذا الإيصاءُ المقدَّرُ الذي يَدُلُّ عليه ذِكْرُ الوصية بعدُ هو العاملَ في «إذا» وترتفع «الوصيةُ»، بالابتداء، وفيه جوابُ الشرطين على [نحو][2] ما أنشده سيبويه[3]:

٨٢٩ ـ مَنْ يفعلِ الصالحاتِ اللهُ يحفظُه . . . .

ويكون رفعُها بالابتداءِ، أي: فعليه الوصيةُ بتقديرِ الفاءِ فقط، كأنه قال فالوصيةُ للوالدَيْنِ». وناقشه الشيخ[4] من وجوهٍ، أحدُها: أنه متناقضٌ من حيث إنه إذا جَعَلَ «إذا» معمولةً للإيصاء المقدَّر تمحَّضَتْ للظرفية فكيف يُقَدَّر لها جوابٌ كما تقدَّم تحريرُه؟ والثاني: أنَّ هذا الإيصاء: إمَّا أَنْ تُقَدِّرَ لَفظَه محذوفاً أو تُضْمِرَه، وعلى كِلا التقديرين فلا يَعْمَلُ لأنَّ المصدرَ شَرْطُ إعماله ألَّا يُحْذَفَ ولا يُضْمَرَ عند البصريين، وأيضاً فهو قائمٌ مقامَ الفاعلِ فلا يُحْذَفُ. الثالث: قولُه «جوابُ الشرطين» والشيءُ الواحدُ لا يكونُ جواباً لاثنين، بل جوابُ كلِّ واحد مستقلٌ بِقَدْرِه. الرابعُ: جَعْلُه حَذْفَ الفاءِ جائزاً في القرآن، وهذا نصُّ سيبويه[5] على أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً وأنشد:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرها والشرُّ بالشرِّ عند الله سِيَّانِ

وإنشادُه «مَنْ يَفْعَلِ الصالحات اللهُ يحفظه» يجوزُ أن يكونَ روايةً،

---

(١) التفسير ١/٥٠١.
(٢) زيادة يقتضيها السياق من ابن عطية.
(٣) تقدم برقم ١٤٠.
(٤) البحر ٢/٢٠.
(٥) الكتاب ١/٤٣٥.

إلا أنَّ سيبويهِ لم يُنْشِدْه كذا بل كما تقدَّم والمبرد[1] رُوي عنه أنَّه لا يُجِيزُ حَذْفَ الفاءِ مطلقاً، لا في ضرورة ولا غيرها، ويَرْوِيه: «مَنْ يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكُره»، وردَّ الناسُ عليه بأنَّ هذه لَيسَتْ حجةً على روايةِ سيبويه.

ويجوزُ أَنْ تكونَ «إذا» شرطيةً، فيكونَ جوابُها وجوابُ «إنْ» محذوفَيْن. وتحقيقُه: أنَّ جواب «إنْ» مقدَّرٌ، تقديرُه: «كُتب الوصيةُ على أحدكم إذا حضَرهُ الموتُ إن ترك خيراً فلْيُوص»، فقولُه «فَلْيُوص» جوابٌ لإنْ، حُذِفَ لدلالةِ الكلام عليه، ويكونُ هذا الجوابُ المقدرُ دالّاً على جوابِ «إذا» فيكونُ المحذوفُ دَالّاً على محذوفٍ مثله. وهذا أَوْلَى مِنْ قولِ مَنْ يقول: إنَّ الشرطَ الثاني جوابُ الأول، وحُذف جوابُ الثاني، وأَوْلَى أيضاً مِنْ تقديرِ مَنْ يُقَدِّره مِنْ معنى «كُتِبَ» ماضي المعنى، إلَّا أَنْ يُـؤَوِّلَه بمعنى: يتوجَّه عليكم الكَتْبُ إن تَرَكَ خيراً.

قوله: «الوصيةُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، [أحدها:][2] أن يكونَ مبتدأً وخبرُه «للوالدَيْن». والثاني: أنه مفعولُ «كُتِب» وقد تقدَّم. الثالث: أنه مبتدأ خبرُه محذوفٌ أي: فعليه الوصيةُ، وهذا عندَ مَنْ يُجيز حَذْفَ فاءِ الجوابِ وهو الأخفشُ وهو محجوجٌ بنقلِ سيبويه[3].

قوله: «بالمعروف» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّق بنفسِ «الوصية»، والثاني أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الوصية، أي: حالَ كونِها ملتبسةً بالمعروفِ لا بالجَوْر.

قوله: «حقاً» في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ

---

(١) بل انه كان في المقتضب يقدر الفاء أحياناً. انظر: المقتضب ٢/٦٩، ٧٢.
(٢) سقط سهواً من الأصل.
(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

محذوفٍ، وذلك المصدرُ المحذوفُ: إمَّا مصدرُ «كُتِب» أو مصدرُ «أَوْصى» أي كَتْباً أو إيصاءً حقاً. الثاني: أنه حالٌ من المصدَرِ المُعَرَّفِ المحذوف: [إمَّا] مصدرُ «كُتِب» أو «أَوْصَى» كما تقدَّم. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ على أنه مؤكد[1] لمضمونِ الجملة، فيكونُ عاملُه محذوفاً، أي: حَقَّ ذلك حقاً، قاله الزمخشري[2] وابن عطية[3] وأبو البقاء[4]. وقال الشيخ[5]: «وهذا تأباه القواعدُ النحوية، لأنَّ ظاهرَ قولِه: «على المتقين» أن يتعلَّق بـ «حقاً» أو يكونَ في موضعِ الصفة له، وكِلا التقديرين لا يجوزُ. أمَّا الأولُ فلأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ، وأمَّا الثاني فلأن [الوصفَ يُخْرِجُه عن التأكيد][6]، وهذا لَا يَلْزَمُهم فإنهم والحالةُ هذه لا يقولونُ إنَّ «على المتقين» متعلِّقٌ به. وقد نَصَّ على ذلك أبو البقاء[7] فإنه قال: / «وقيل هو متعلقٌ بنفسِ المصدرِ [٦٧/ب] وهو ضعيفٌ، لأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ، وإنما يَعْمَلُ المصدرُ المنتصِبُ بالفعلِ المحذوفِ إذا نابَ عنه كقولِك: ضرباً زيداً، أي: اضرِبْ» إلا أنه جَعَله صفَةً لحقّ، فهذا يَرِدُ عليه.

وقال بعضُ المُعْرِبين: «إنه مؤكِّدُ لِما تَضَمَّنَه معنى «المتقين» كأنه قيل: على المتقين حقاً، كقوله: «أولئك هم المؤمنون حقاً»[8]. وهذا ضعيفٌ لتقدُّمِه على عامِله الموصولِ[9]، ولأنه لا يتبادَرُ إلى الذهن.

---

(١) أي: مصدر مؤكد.
(٢) الكشاف ١/٣٣٤.
(٣) التفسير ١/٥٠٤.
(٤) الاملاء ١/٧٩.
(٥) البحر ٢/٢١.
(٦) خرم في الأصل، وقد أثبتناه من النسخ الأخرى.
(٧) الاملاء ١/٧٩.
(٨) الآية ٧٤ من الأنفال.
(٩) يعني بالموصول «أل» في «المتقين».

قال الشيخ[١]: «والأَوْلى عندي أن يكونَ مصدراً مِنْ معنى «كُتب» لأنَّ معنى «كَتَبَ الوصيةَ» أي: حَقَّتْ وَوَجَبَتْ، فهو مصدرٌ على غيرِ الصَّدْر نحو: قَعَدْتُ جلوساً.

آ. (١٨١) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّله﴾: «مَنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وموصولةً، والفاءُ: إمّا واجبةٌ إن كانَتْ شرطاً، وإمّا جائزةٌ إنْ كانت موصولةً، بلفظِ المؤنَّثِ لأنَّها في معنى المذكَّر، وهو الإيصاءُ. أو تعودُ على نفس الإيصاءِ
بلفظِ المؤنَّثِ لأنَّها في معنى المذكَّر، وهو الإيصاءُ. أو تعودُ على نفس الإيصاءِ
المدلولِ عليه بالوصِيَّة، إلاَّ أنَّ اعتبارَ التذكير في المؤنثِ قليلٌ وإن كان مجازياً، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: هند خرجَتْ والشمسُ طلَعَتْ، ولا يجوزُ: الشمسُ طَلَع، كما لا يَجُوزُ: «هند خرج» إلاَّ في ضرورةٍ. وقيل: تعودُ على الأمرِ والفَرْضِ الذي أَمَر به اللهُ وفَرَضه. وكذلك الضميرُ في «سَمِعَه» والضميرُ في «إثمُه» يعودُ على الإيصاء المُبَدَّلِ، أو التبديلِ المفهوم من قوله: «بَدَّله».

وقد راعى المعنى في قوله: «على الذين يُبَدِّلونه» إذ لو جَرَى على نَسَق اللفظِ الأولِ لقالَ: «فإنَّما إثمُه عليه ــ أو على الذي يُبَدِّله».

وقيل: الضميرُ في «بَدَّله» يعودُ على الكَتْبِ أو الحقِّ أو المعروفِ. فهذه ستةُ أقوالٍ.

و «ما» في قوله: «بعد ما سَمِعَه» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: بعد: سماعِه، وأن تكون موصولةً بمعنى الذي. فالهاءُ في «سَمِعَه» على الأول تعودُ على ما عادَ عليه الهاءُ في «بَدَّله»، وعلى الثاني تعودُ على الموصولِ، أي بعد الذي سَمِعَه من أوامرِ الله.

---

(١) البحر ٢/٢٢.

آ. (١٨٢) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خافَ﴾: يجوزُ فيها الوجهان الجائزان في «مَنْ» قبلَها. والفاءُ في «فلا إثم» هي جوابُ الشرطِ أو الداخلةُ في الخبر. و«مِنْ موصٍ» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ متعلقةً بخاف على انها لابتداءِ الغاية. الثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «جَنَفاً»، قُدِّمَتْ عليه، لأنها كانَتْ في الأصل صفةً له، فلمَّا تَقَدَّمَتْ نُصِبَتْ حالاً. ونظيره: «أَخَذْتُ من زيد مالاً» إن شِئت عَلَّقْتَ «مِنْ زيد» بـ«أَخَذْتُ»، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه حالاً من «مالاً» لأنه صفته في الأصلِ، الثالث: أن تكونَ لبيان جنسِ الجانفين. وتتعلَّقُ أيضاً بخاف. فعلى القولين الأولين لا يكونُ الجانِفُ من الموصِين بل غيرُهم، وعلى الثالث يكونُ من الموصين.

وقرأ[١] أبو بكر وحمزة والكسائي: «مُوَصٍّ» بتشديدِ الصادِ والباقون بتخفيفها. وهما من أوصى ووصَّى، وقد تقدَّم أنهما لغتان، إلاّ أن حمزةَ والكسائي وأبا بكر هم من جملةِ الذين يَقْرؤون «ووصَّى بها إبراهيم»[٢] مضعَّفاً، وأنَّ نافعاً وابن عامر يقرآن: «أوصى» بالهمزة، فلو لم تكن القراءةُ سُنَّةً متبعةً لا تجوزُ بالرأي لكان قياسُ قراءةِ ابنِ كثير وأبـي عمرو وحفص هناك «ووصَّى» بالتضعيف أن يقرآ هنا «مُوَصٍّ» بالتضعيف، وأما نافعٌ وابنُ عامر فإنهما قرآ هنا «مُوصٍ» مخففاً على قياس قراءتهما هناك و«أَوْصَى» على أَفْعَل. وكذلك حمزة والكِسائي وأبو بكر قرؤوا: «ووصَّى» هناك بالتضعيف فقرؤوا هنا «مُوَصٍّ» بالتضعيفِ على القياس.

والخَوْفُ هنا بمعنى الخَشْيَة وهو الأصلُ، وقيل: بمعنى العِلْم وهو مجازٌ، والعلاقةُ بينهما هو أنَّ الإنسَان لا يَخافُ شيئاً حتى يَعْلَم أنه مِمَّا يُخاف منه فهو من باب التعبير عن السبب بِالمُسَبِّبِ. ومِنْ مجيء الخوف

(١) السبعة ١٧٥؛ الكشف ٢٨٢/١.
(٢) الآية ١٣٢ من البقرة.

بمعنى العِلْم قولُه تعالى: «إلاَّ أَنْ يَخافا ألاَّ يُقيما حدودَ الله»(١)، وقولُ أبي مِحْجن الثقفي(٢):

٨٣٠ ـ إذا مُتُّ فادْفِنِّي إلى جَنْبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّي عظامي في المَمات عروقُها
ولا تَدْفِنَنِّي في الفلاةِ فإنني ... أَخَافُ إذا ما مُتُّ ألاَّ أذوقُها

والجَنَفُ لأهلِ اللغةِ فيه قولان أحدُهما: المَيْلُ، قال الأعشى(٣):

٨٣١ ـ تَجانَفُ عن حُجْرِ اليَمامةِ ناقتي ... وما قَصَدَتْ من أهلِها لِسِوائكا

وقال آخر(٤):

٨٣٢ ـ هُمُ المَوْلى وإنْ جَنَفُوا عَلَيْنا ... وإنَّا مِنْ لقائِهِمُ لَزُورُ

وقيل: هو الجَوْرُ. قال(٥):

٨٣٣ ـ إني امرُؤٌ منعَتْ أَرومةُ عامرٍ ... ضَيْمي وقد جَنَفَتْ عليَّ خُصومُ

يقال: جَنِفَ بكسر النون يَجْنَفُ بفتحها فهو جَنِفٌ وجانِفٌ، وأَجْنَفَ جاء بالجَنَفِ كألاَم جاء بما يُلام عليه(٦).

---

(١) الآية ٢٢٩ من البقرة.
(٢) ديوانه ٨؛ أمالي الشجري ١/٥٣؛ والهمع ٢/٢؛ والخزانة ٣/٥٥٠؛ والدرر ٢/٢. وقد اضطرنا إلى تقدير خاف بمعنى علم كون «أنْ» هنا المخففة التي تأتي بعد علم، بدليل رفع الفعل بعدها.
(٣) ديوانه ٨٩؛ والكتاب ١/١٣؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٥؛ واللسان: سوى؛ وابن يعيش ٢/٤٤؛ والأنصاف ٢٩٥؛ والدرر ١/١٧١؛ والخزانة ٢/٥٩.
(٤) البيت لعامر الخصفى أو عامر الرام الحضري، وهو في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٦٦؛ وتفسير الطبري ٣/٤٠٥؛ واللسان: جنف، وابن عطية ١/٥٠٦. والأزور: المائل عن الشيء.
(٥) البيت للبيد، ديوانه؛ البحر ١/٤٩٧؛ اللسان: جنف.
(٦) انظر: الصحاح: لوم.

والضميرُ في «بينهم» عائد على الموصي والورثةِ، أوعلى الموصَىٰ لهم، أو على الورثةِ والمُوصىٰ لهم. والظاهرُ عودُه على المَوصى لهم، إذ يدلُّ على ذلك لفظُ «المُوصي». وهو نظيرُ «وأداءٌ إليه»(١) [في] أن الضمير يعودُ للعافي لاستلزام «عفا» له، ومثلُه ما أنشد الفراء(٢):

٨٣٤ ـ وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أرضاً   أريدُ الخيرَ أيُّهما يَلِيني

فالضمير في «أيُّهما» يعودُ على الخيرِ والشرِّ، وإنْ لم يَجْرِ ذِكْرُ الشَّر لدلالةِ ضِدِّه عليه، والضميرُ في «عليه» وفي «خاف» وفي «أصلح» يعود على «مَنْ».

آ. (١٨٣) **قولُه تعالى: ﴿كُتب عليكم الصيامُ﴾**: «الصيامُ» مفعولُ لم يُسَمَّ فاعلُه وقُدِّم عليه هذه الفَضْلَةُ وإنْ كان الأصلُ تأخيرها عنه لأنَّ البداءة بذكرِ المكتوبِ عليه آكدُ مِنْ ذِكْر المكتوبِ لتعلُّق الكتب بِمَنْ يؤدِّي.

والصيام: مصدرُ صام يصوم صوماً، والأصلُ: صِواماً، فَأُبْدِلَتْ الواوُ ياءً والصومُ مصدرٌ أيضاً، وهذان البناءانِ ـ أعني فَعْل وفِعال ـ كثيران في كلِّ فعلٍ واويِّ العينِ صحيحِ اللامِ، وقد جاء منه شيءٌ قليل على فُعول قالوا: غار غُووراً(٣)، وإنما استكرهوه لاجتماعِ الواوَيْنِ /، ولذلك هَمَزه بعضُهم [٦٨/أ] فقال: الغُـؤُور. والصيام لغةً الإمساكُ عن الشيء مطلقاً، ومنه: صامَتِ الريحُ: أمسكَتْ عن الهبوبِ، والفرسُ: أَمْسَكَتْ عن العَدْوِ، [قال](٤):

٨٣٥ ـ خيلٌ صِيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ   تحتَ العَجاجِ وأُخْرى تَعْلِكُ اللُّجُما

---

(١) الآية ١٧٨ من البقرة.

(٢) البيت للمثقب العبدي وهو في معاني القرآن للفراء ١/٢٣١؛ وزاد المسير ١/١٨٣؛ والبحر ٢/٢٤؛ والخزانة ٤/٤٢٩.

(٣) غار: غارت عينه. انظر: الممتع في التصريف ٤٦١.

(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١١٢، والمفردات للراغب ٢٩٨، واللسان صوم.

وقال تعالى: «إنِّي نَذَرْتُ للرحمنِ صَوْماً»[١] أي: سكوتاً لقوله: «فلن أكلِّم اليومَ إنسِيّاً». وصامَ النهارُ أي: اشتدَّ حَرُّه، قال:[٢]

٨٣٦ ـ حتى إذا صامَ النهارُ واعتَدَلْ ومـالَ للشمسِ لُعـابٌ فَنَـزَلْ

كـأنهم تَوَهَّمـوا ذلك الـوقتَ إمساكَ الشمسِ عن المَسِيـرِ. ومَصَامُ النجومِ: إمساكُها عن السيرِ، قال امرؤ القيس:[٣]

٨٣٧ ـ كأنَّ الثُّرَيَّا عُلِّقَتْ في مَصامِها بأمراسِ كُتَّانٍ إلى صُمِّ جَنْدَلِ

قوله: «كما كُتِب» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّ محلَّها النصْب على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: كُتِبَ كَتْباً مثلَ ما كُتِبَ. الثاني: أنه في محلِّ حالٍ من المصدرِ المعرفةِ أي: كُتِبَ عليكم الصيامُ الكَتْبَ مُشْبِهاً ما كُتِبَ. و«ما» على هذين الوجهينِ مصدريةٌ. الثالث: أن يكون نعتاً لمصدرٍ من لفظِ الصيام، أي: صوماً مثلَ ما كُتِبَ. فـ«ما» على هذا الوجه بمعنى الذي، أي: صوماً مماثلاً للصومِ المكتوبِ على مَنْ قبلكم. و«صوماً» هنا مصدر مؤكِّد في المعنى، لأنَّ الصيامَ بمعنى: أنْ تصُومُوا صوماً، قاله أبو البقاء[٤]، وفيه أنَّ المصدرَ المؤكِّد يُوصَفُ، وقد تقدَّم مَنْعُه عندَ قولِهِ تعالى «بالمعروفِ حقاً على المتقين»[٥]. وقال الشيخ[٦] ـ بعد أَنْ حكى هذا عن ابن عطية[٧] ـ «وهذا فيه بُعْدٌ؛ لأنَّ تشبيهَ الصوم بالكتابةِ لا يصحُّ، هذا إن كانت «ما» مصدريةً، وأمّا إن كانت

---

(١) الآية ٢٦ من مريم.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢/٢٦.
(٣) ديوانه ١٨. والأمراس: الحبال؛ الصم: الحجارة الصماء.
(٤) الإملاء ١/٨٠.
(٥) الآية ١٨٠ من البقرة.
(٦) البحر ١/٢٩.
(٧) التفسير ١/٥٠٧.

موصولةً ففيه أيضاً بُعْدٌ؛ لأنَّ تشبيه الصومِ بالصومِ لا يَصِحُّ إلاَّ على تأويلٍ بعيدٍ».

الرابع: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الصيام»، وتكونُ «ما» موصولةً، أي: مُشْبِهاً الذي كُتِبَ. والعاملُ فيها «كُتِبَ» لأنه عاملٌ في صاحبِها. الخامس: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنَّه صفةٌ للصيامِ، وهذا مردودٌ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ من قبيلِ النكرات والصيامُ معرفةٌ، فكيف تُوصَفُ المعرفةُ بالنكرةِ؟ وأجابَ أبو البقاء[1] عن ذلك «بأنَّ الصيامَ غيرُ مُعَيَّنٍ» كأنه يعني أنَّ «أل» فيه للجنسِ والمعرَّفُ بأل الجنسيةِ عندهم قريبٌ من النكرةِ، ولذلك جازَ أن تَعْتَبِرَ لفظة مرةً ومعناه أخرى، قالوا: «أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدِرْهَمُ البيض» ومنه:[2]

٨٣٨ ـ ولقـد أَمُرُّ على اللئيمَ يَسُبُّني   فَمَضَيْتُ ثمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني

[وقولُه تعالى:] «وآيةٌ لهمُ الليلُ نَسْلَخُ منه النهار»[3] وقد تقدَّم الكلامُ على مثلِ قولِهِ: «الذين من قبلكم»، كيف وُصِلَ الموصول بهذا، والجوابُ عنه في قولِه: «خَلَقَكم والذين من قبلكم»[4].

قوله «أياماً» في نصبِه أربعةُ أوجه، أظهرُها: أنه منصوبٌ بعاملٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه سياقُ الكلامِ تقديرُه: صوموا أياماً، ويَحْتَمِلُ هذا النصبُ وجهين: إمَّا الظرفيةَ وإمَّا المفعولَ به اتساعاً.

الثاني: أنه منصوبٌ بالصيام، ولم يَذْكُرِ الزمخشري[5] غيرَه، ونَظَّرهُ

---

(١) الإملاء ١/٨٠.
(٢) تقدم برقم ٦٩٧.
(٣) الآية ٣٧ من يس.
(٤) الآية ٢١ من البقرة.
(٥) الكشاف ١/٣٣٥.

بقولِكَ: «نَوَيْتُ الخروجَ يوم الجمعةِ»، وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّه يلزُم الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ بأجنبـي، وهو قولُه: «كما كُتِبَ» لأنـه ليس معمولاً للمصدرِ على أيِّ تقديرٍ قَدَّرْتَه. فإنْ قِيل: يُجْعَل «كما كُتِبَ» صفةً للصيام، وذلك على رأيِ مَنْ يُجيز وَصْفَ المعرَّفِ بأل الجنسيةِ بما يَجْرِي مَجْرى النكرةِ فلا يكونُ أجنبياً. قيل: يَلْزَمُ مِنْ ذَلك وصفُ المصدرِ قبل ذِكْرِ معمولِهِ، وهو ممتنعٌ.

الثالث: أنه منصوبٌ بالصيام على أَنْ تقدِّر الكافَ نعتاً لمصدرٍ من الصيام، كما قد قال به بعضُهم، وإنْ كان ضعيفاً، فيكونُ التقديرُ: «الصيام صوماً كما كُتِبَ» فجاز أن يَعْمل في «أياماً» «الصيامُ» لأنه إذ ذاك عاملٌ في «صوماً» الذي هو موصوفٌ بـ «كما كُتِبَ» فلا يقعُ الفصلُ بينهما بأجنبي بل بمعمولِ المصدرِ.

الرابع: أن ينتصِبَ بكُتب: إمَّا على الظرف وإمَّا على المفعولِ به توسُّعاً، وإليه نحا الفَراء[1] وتَبِعَهُ أبو البقاء[2]. قال الشيخ[3]: «وكِلا القولينِ خطأٌ: أمَّا النصبُ على الظرفِ فإنه محلٌّ للفعل، والكتابةُ ليست واقعةً في الأيامِ، لكنْ متعلَّقُها هو الواقعُ في الأيام. وأمَّا النصبُ على المفعولِ اتِّساعاً فإنَّ ذلك مبنيٌّ على كونِهِ ظرفاً لكُتِبَ، وقد تقدَّم أنه خطأ.

و «معدوداتٍ» صفةٌ، وجَمْعُ صفةِ ما لا يَعْقِل بالألفِ والتاءِ مُطَّرِدٌ نحو هذا، وقوله «جبال راسيات ــ وأيام معلوماتٌ».

قوله: «أو على سفرٍ» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كان. و «أو» هنا

---

(١) معاني القرآن ١/١١٢.

(٢) لم يقل أبو البقاء بهذا وإنما منعه: الإملاء ١/٨٠. ولعل القائل به الفراء والحوفي كما في: البحر ٢/٣١.

(٣) البحر ٢/٣١.

للتنويع، وعَدَلَ عن اسمِ الفاعلِ، فلم يَقُلْ: «أو مسافراً» إشعاراً بالاستعلاءِ على السفرِ لما فيه من الاختيارِ بخلافِ المرضِ فإنه قَهْرِيٌّ.

قوله: «فَعِدَّةٌ من أيامٍ» الجمهورُ على رفعِ «فَعِدَّةٌ»، وفيه وجوهٌ أحدُها: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ: إمَّا قبلَه تقديرُهُ: فعليه عِدَّةٌ، أو بعدَه أي: فَعِدَّةٌ أمثلُ به. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: فالواجبُ عِدَّةٌ. الثالث: أن يرتفعَ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فتجزيه عِدَّةٌ. وقرىء[1]: «فَعِدَّةً» نصباً بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: فَلْيَصُمْ عِدَّةً. وكأن أبا البقاء لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة فإنه قال[2]: «ولو قُرِىء بالنصبِ لكان مستقيماً». ولا بدَّ من حذفِ مضافٍ تقديرُه: «فَصَوْمُ عدَّة» ومِنْ حَذْفِ جملةٍ بين الفعلينِ ليصحَّ الكلامُ تقديره: فأفْطَرَ فعدةٌ، ونظيرُه: «أنَ اضْرِبْ بعصاكَ البحرَ فانفلَقَ»[3] أي: فَضَرَبَ فانفلقَ. و«عدةٌ» بمعنى معدودةٌ كالطِّحْن والذِّبْح. ونَكَّر قوله «فَعِدَّةٌ» ولم يَقُل «فَعِدَّتُها» اتِّكالاً على المعنى. و«من أيامٍ» في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسَبِ القراءتين صفةً لِعِدَّة.

قوله: «أُخَر» صفةٌ لأيَّامٍ. و«أُخَرُ» على ضَرْبَيْن، ضربٍ: جَمْعُ «أخرى» تأنيثِ «آخَر» الذي هو أَفْعَلُ تفضيلٍ. وضَرْبٍ جمعُ أُخْرى بمعنى آخِرة، تأنيث: «آخِر» المقابِل لأوَّل، ومنه قولُه تعالى: «قالَتْ أُخْراهم لأُولاهم»[4]. فالضربُ الأولُ لا يَنْصَرِفُ، والعلةُ المانعةُ له من الصرفِ: الوصفُ والعَدْلُ.

واختلف النحويون في كيفيةِ العَدْلِ، فقال الجمهورُ: إنه عَدْلٌ عن

---

(١) ذكرها في البحر ٢/٣٢ من دون نسبة.
(٢) الإملاء ١/٨٠.
(٣) الآية ٦٣ من الشعراء.
(٤) الآية ٤٩ من الأعراف.

الألفِ واللامِ ، وذلك أن «أُخَر» جمع أُخْرى، وأُخْرَى تأنيث «آخَر» وآخَرُ أَفعَلُ تفضيلٍ ، وأفعلُ التفضيل لا يخلو عن أحدِ ثلاثةِ استعمالات: إمَّا مع أل وإمَّا مع «مِنْ» وإمَّا مع الإضافة. لكنَّ «مِنْ ممتنعةٌ لأنَّها معها يَلْزَمُ الإفرادُ والتذكير، ولا إضافة / في اللفظِ، فَقَدَّرْنَا عَدْلَه عن الألفِ واللامِ ، وهذا كما قالوا في [٦٨/ب] «سَحَر» إنه عَدْلٌ عن الألفِ واللامِ إلاَّ أنَّ هذا مع العَلَمِيَّةِ. ومذهبُ سيبويه[١] أنه عَدْلٌ من صيغةٍ إلى صيغة لأنه كان حقُّ الكلام في قولك: «مررتُ بنسوة أُخَرَ» على وزن فُعَل أن يكونَ «بنسوة آخَرَ» على وزن أَفْعَل لأنَّ المعنى على تقديـرِ مِنْ، فَعُدِلَ عن المفردِ إلى الجمع. ولتحقيقِ المذهبين موضعٌ هو أليقُ به من هذا.

وأما الضَّرْب الثاني فهو مُنْصَرِفٌ لِفُقْدَانِ العلةِ المذكورةِ. والفرقُ بين «أُخْرَى» التي للتفضيل و«أُخرى» التي بمعنى متأخرة أنَّ معنى التي للتفضيلِ معنى «غير» ومعنى تَيْكَ معنىً متأخرة، ولكونِ الأولى بمعنى «غير» لا يجوزُ أن يكونَ ما اتصل بها إلا مِنْ جنسِ ما قبلَها نحو: «مررتُ بك وبرجلٍ آخرَ» ولا يجوزُ: اشتريت هذا الجَمَل وفرساً آخرَ لأنه من غيرِ الجنس. وأمَّا قولُه:[٢]

٨٣٩ ــ صَلَّى على عَزَّةَ الرحمانُ وابنتِها ليلى وصَلَّى على جاراتِها الأُخَرِ

فإنه جعل ابنتَها جارةً لها، ولولا ذلك لم يَجُزْ. ومعنى التفضيل في آخَر وأوَّل وما تصرَّف منهما قلقٌ، وتحقيقُ ذلك في كتبِ النحوِ، وقد بَيَّنْتُ ذلك في «شرح التسهيل» فَلْيُلتفت إليه.

وإنَّما وُصِفَت الأيام بـ«أُخَر» من حيث إنها جَمْعُ ما لا يَعْقِلُ، وجَمْعُ ما لا يَعْقِـلُ يجوزُ أن يعامَلَ معاملَةَ الواحدَةِ المؤنثةِ ومعاملةَ جَمْعِ الإناث، فَمِن الأولِ: «وليَ فيها مآربُ أُخرى»[٣]، ومِن الثاني هذه الآيةُ ونظائرها،

(١) الكتاب ٢/١٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وليس في ديوان كثير، وهو في البحر ٢/٣٤.

(٣) الآية ١٨ من طه.

وإنما أُوثِرَ هنا معاملتُه معاملَةَ الجَمْعِ لأنه لو جِيءَ به مُفْرَداً فقيل: عِدَّةٌ من أيامٍ أخرى لأوْهَمَ أنه وصفٌ لعِدَّة فيفوتُ المقصودُ.

قوله: «يُطيقونه» الجمهورُ على «يُطِيقُونه» من أطاق يُطِيق، مثل أقامَ يُقيم. وقَرَأَ حُميد[1]: «يُطْوِقُونه» من أَطْوَقَ، كقولهم: أَطْوَلَ في أَطال، وأَغْوَلَ في أَغال[2]، وهذا تصحيحٌ شاذ، ومثله[3] في الشذوذ من ذواتِ الواو: أَجْوَدَ بمعنى أجاد، ومِنْ ذوات الياء: أَغْيَمتِ السماءُ وأَجْيَلَت[4]، وأَغْيَلَتِ المرأة[5]، وأَطْيَبَت، وقد جاء الإعلال في الكلِّ وهو القياسُ، ولم يَقُلْ بقياسِ نحو: «أَغْيَمَت» و «أطْوَل» إلا أبو زيد.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود: «يُطَوَّقونه» مبنياً للمفعول من طَوَّق مضعفاً على وزنِ قَطَّع. وقرأت عائشة وابن دينار[6]: «يَطَّوَّقُونَه» بتشديد الطاء والواو من أَطْوَقَ، وأصلُه تَطَوَّق، فَلَمَّا أُريد إدغامُ التاءِ في الطاء قُلِبَتْ طاءً، واجْتُلِبَتِ همزةُ الوصل لتمكُّنِ الابتداءِ بالساكن، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في قولِهِ «أَنْ يَطَّوَّف بهما»[7]. وقرأ عكرمة وطائفةٌ: «يَطَّيَّقونَه» بفتحِ الياء وتَشْدِيد الطاء والياء، وتُرْوى عن مجاهدٍ أيضاً. وقُرِىء أيضاً هكذا لكن ببناءِ الفعل للمفعول.

---

(١) الشواذ ١١؛ البحر ٢/٣٥؛ القرطبي ٢/٢٨٦؛ ابن عطية ١/٥١١. وحميد بن قيس المكي أخذ عن مجاهد وروى عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو، توفي سنة ١٣٠. انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٨٦؛ طبقات القراء ١/٢٦٥.

(٢) قال في الصحاح «غول»: «وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول، يقال: أية غولٍ أَغْوَلَ من الغضب».

(٣) انظر: الممتع في التصريف ٤٨٢.

(٤) أجْيلت الريح الحصى: حملته ودفعته.

(٥) أغيلت المرأة ولدها: أطعمته اللبن.

(٦) هو مالك بن دينار. وتقدمت ترجمته.

(٧) الآية ١٥٨ من البقرة.

وقد رَدَّ بعضُ الناسِ هذه القراءةَ. وقال ابن عطية[1]: «تشديدُ الياء في هذه اللفظةِ ضعيفٌ» وإنما قالوا بِبُطْلاَنِ هذه القراءةِ لأنها عندهم من ذوات الواوِ وهو الطَّوْق، فمن أين تَجِيءُ الياءُ؟ وهذه القراءةُ ليست باطلةً ولا ضعيفةً، ولها تخريجٌ حسنٌ: وهو أنَّ هذه القراءةَ ليست مِنْ تَفَعَّل حتى يلزمَ ما قالوه من الإشكال، وإنما هي من تَفَيْعَل، والأصلُ: تَطَيْوَق من الطَّوْقِ، كتَدَيَّر وتَحَيَّر من الدَّوَران، والحَوْر، والأصلُ: تَدَيْوَر وتَحَيْوَرَ، فاجتمعت الياءُ والواوُ، وسبقت إحداهما بالسكونِ فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدْغِمَت الياءُ في الياءِ، فكان الأصلُ: يَتَطَيْوَقُونه، ثم أُدْغِمَ بعد القلبِ، فَمَنْ قَرَأَه «يَطَّيَّقونه» بفتح الياءِ بناه للفاعل، ومَنْ ضَمَّها بَناه للمفعول. وتَحْتَمِل قراءةُ التشديدِ في الواوِ أو الياءِ أن تكونَ للتكلفِ، أي: يتكلَّفون إطاقَتَه، وذلك مجازٌ من الطَّوْقِ الذي هو القِلاَدَةُ، كأنه بمنزِلة القِلادَةِ في أَعْنَاقِهم.

وأَبْعَدَ مَنْ زَعَمَ أنَّ «لا» محذوفةٌ قبلَ «يُطِيقُونَه» وأنَّ التقديرَ: «لا يُطيقونه» ونَظَّره بقولِه:[2]

٨٤٠ ـ فحالِفْ فلا واللَّـهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً   من الأرضِ إلا أنت للذلِّ عارِفُ

وقـولـه:

٨٤١ ـ آليتُ أمـدحُ مُغْـرَمـاً أبـداً   يَبْقى المديحُ ويَـذْهَبُ الرِّفْـدُ

وقـولـه:[4]

٨٤٢ ـ فقلتُ يمينَ اللَّـهِ أَبْرَحُ قاعِداً   ولو قَطَعوا رأسي لديك وأَوْصَالي

(١) التفسير ١/٥١١.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٤٥٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٣٦. والمغرم: من الغُرْم وهو الدَّين؛ والرفد: العطاء.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٣٢؛ والكتاب ٢/١٤٧؛ والخصائص ٢/٢٨٤؛ وأوضح المسالك ١/١٦٣؛ والدرر ٢/٤٢.

المعنى: لا تهبط ولا أمدح ولا أبرحُ. وهذا ليس بشيء، لأنَّ حَذْفَها مُلْبِسٌ، وأمَّا الأبيات المذكورةُ فلدلالةِ القَسَمِ على النفي.

والهاءُ في «يُطِيقُونَه» للصوم، وقيل: للفِداءِ، قاله الفراء(١).

و «فِدْيَةٌ» مبتدأٌ، خبرُهُ في الجارِّ قبلَه. والجماعةُ على تنوينِ «فِدْيَة» ورفع «طعام» وتوحيدِ «مسكين» وهشامٌ كذلك إلَّا أنه قرأ: «مساكين» جمعاً، ونافع(٢) وابنُ ذكوان بإضافة «فدية» إلى «طعام مساكين» جمعاً. فالقراءةُ الأولى يكونُ «طعام» بدلاً من «فِدْية» بَيَّن بهذا البدلِ المرادَ بالفدية، وأجازَ أبو البقاء(٣) أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هي طعام. وأما إضافة الفِدْية للطعامِ فمِنْ باب إضافة الشيء إلى جنسه، والمقصودُ به البيانُ كقولِك. خاتَمُ حديدٍ وثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ، لأنَّ الفِدْيَةَ تكونُ طعاماً وغيرَه. وقال بعضهم(٤): «يجوزُ أن تكونَ هذه الإضافة من بابِ إضافة الموصوفِ إلى الصفةِ، قال: «لأنَّ الفديةَ لها ذاتٌ وصفتُها أنَّها طعامٌ» وهذا فاسدٌ، لأنَّه: إمَّا أنْ يريدَ بطعام المصدر بمعنى الإطعام كالعَطاءِ بمعنى الإعطاء، أو يريدَ به المفعولَ، وعلى كِلا التقديرين فلا يُوصف به؛ لأن المصدرَ لا يُوصَفُ به إلا عند المبالغةِ(٥)، وليسَتْ مُرادةً هنا، والذي بمعنى المفعولِ ليس جارياً على فِعْلٍ ولا ينقاسُ، لا تقولُ: ضِراب بمعنى مَضْروب، ولا قِتال بمعنى مَقْتُول، ولكونِها غيرَ جاريةٍ على فِعْلٍ لم تعملْ عَمَله، لا تقول: «مررت برجلٍ طعامٍ خبزُه» وإذا كانَ غيرَ صفةٍ فكيفَ يقال: أُضيف الموصوفُ لصفتِه؟

---

(١) معاني القرآن ١١٢/١.
(٢) السبعة ١٧٦؛ والكشف ٢٨٢/١.
(٣) الإملاء ٨١/١.
(٤) انظر: البحر ٣٧/١؛ ونسب هذا القول إلى صاحب المنتخب.
(٥) كقولهم: رجلٌ عَدْل.

وإنَّما أُفْرِدَت «فِدْيَة» لوجهين، أحدُهما: أنَّها مصدرٌ والمصدرُ يُفْرَدُ، والتاء فيها ليست للمَرَّة، بل لِمُجَرَّدِ التأنيث. والثاني: أنه لَمَّا أضافها إلى مضافٍ إلى الجمع أَفْهَمَتِ الجَمْعَ /، وهذا في قراءةِ «مساكين» بالجمع. ومَنْ
[٦٩/أ] جمع «مساكين» فلمقابلةِ الجمع[1] بالجمعِ، ومَنْ أَفْرَدَ فعلى مراعاةِ إفرادِ العمومِ، أي: وعلى كلِّ واحدٍ مِمَّن يُطيق الصومَ لكلِّ يوم يُفْطِرُه إطعامُ مسكين. ونظيرهُ: «والذين يَرْمُون المحصناتِ ثم لم يأتوا بأربعةِ شهداء فاجلِدوهم ثمانينَ جَلْدة»[2].

وتَبَيَّن مِنْ إفراد «المسكين» أنَّ الحكم لِكلِّ يومٍ يُفْطِرَ فيه مسكينٌ، ولا يُفْهَم ذلك من الجَمْعِ. والطعامُ: المرادُ به الإطعامُ، فهو مصدرٌ، ويَضْعُفُ أنْ يُراد به المفعولُ، قال أبو البقاء[3]: «لأنه أضافه إلى المسكين، وليس الطعامُ للمسكين قبل تمليكِه إياه، فلو حُمِلَ على ذلك لكان مجازاً، لأنه يصير تقديرُه: فعليه إخراجُ طعامٍ يصيرُ للمساكين، فهو من باب تسميةِ الشيءِ، بما يَـؤُول إليه، وهو وإنْ كان جائزاً إلا أنه مجازٌ والحقيقةُ أولى منه».

قوله: «فَمَنْ تَطَوَّع خيراً» قد تقدَّم نظيرُه والكلامُ مستوفًى عليه عند قوله: «فَمَنْ تَطَوَّع خيراً فإن اللَّـهَ شاكر عليم»[4] فَلْيُلْتفت إليه. والضميرُ في قولِهِ: «فهو» ضميرُ المصدرِ المدلولِ عليه بقولِهِ: «فَمَنْ تَطَوَّع» أي: فالتطوعُ خيرٌ له. و«له» في مَحَلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لخيرٍ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: خيرٌ كائنٌ له.

---

(١) أي في قوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه».
(٢) الآية ٤ من النور.
(٣) الإملاء ١/٨١.
(٤) الآية ١٥٨ من البقرة.

قوله: «وأَنْ تصوموا» في تـأويل مصـدرٍ مرفـوعٌ بالابتـداء تقديـرُهُ: «صومكم» و «خَيْرٌ» خبرُه. ومثلُه: «وأَنْ تَعْفُوا أقربُ للتقوى»(١).

وقوله: «إن كُنْتُمْ تَعْلَمون» شرطٌ حُذِفَ جوابُهُ، تقديرُه: فالصومُ خيرٌ لكم. وحُذِفَ مفعولُ العلم: إمَّا اقتصاراً، أي: إن كنتمْ من ذوي العلم والتمييز، أو اختصاراً أي: تعلمونَ ما شرعيتَه وتبيينَه، أو فَضْلَ ما عَلِمْتُم.

آ. (١٨٥) قوله تعالى: ﴿شهرُ رَمضانَ﴾: فيه قراءتان، المشهورةُ الرفعُ، وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مبتدأٌ، وفي خبرِه حينئذٍ قولان، الأولُ: أنه قولُه «الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ» ويكون قد ذَكَرَ هذه الجملةَ مُنَبِّهَةً على فَضْلِه ومَنْزِلَتِهِ، يعني أنَّ هذا الشهر الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ هو الذي فُرِضَ عليكم صومُهُ. والقولُ الثاني: أنه قولُه: «فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ» وتكونُ الفاءُ زائدةً وذلك على رأيِ الأخفشِ، وليست هذه الفاء التي تُزاد في الخبرِ لشبهِ المبتدأِ بالشرطِ، وإن كان بعضُهم زَعَم أنَّها مثلُ قولِهِ: «قلِ إنَّ الموتَ الذي تَفِرُّونَ منه فإنه مُلاَقيكم»(٢) وليس كذلك، لأنَّ قولَه: «الموتَ الذي تفرُّون» يُتَوَهَّم فيه عمومٌ بخلاف شهر رمضان. فإنْ قيل: أين الرابطُ بين هذه الجملةِ وبين المبتدأِ؟ قيل: تكرارُ المبتدأِ بلفظِهِ كقوله:(٣)

٨٤٣ ـ لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ....

وهذا الإعراب ـ أعني كون «شهر رمضان» مبتدأً ـ على قولنا: إن الأيامَ المعدوداتِ(٤) هي غيرُ رمضان، أمَّا إذا قُلْنا إنها نفسُ رمضان ففيه الوجهان الباقيان.

---

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من الجمعة.

(٣) تقديم برقم ٤٩٠.

(٤) وهي الواردة في الآية ١٨٤.

أحدُهما: أن يكون خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ، فقدَّرَهُ الفراء[١]: ذلكم شهرُ رمضانَ، وقدَّره الأخفش[٢]: المكتوبُ شهرٌ، والثاني: أن يكونَ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ «الصيام» أي: كُتِبَ عليكم شهرُ رمضانَ، وهذا الوجهُ وإن كان ذهب إليه الكسائي بعيدٌ جداً لوجهين، أحدُهما: كثرةُ الفصلِ بين البدلِ والمُبْدَلِ منه. والثاني: أنه لا يكونُ إذ ذاك إلا مِنْ بدلِ الإشمالِ وهوعكسُ بدلِ الاشتمالِ، لأنَّ بدلَ الاشتمال غالباً بالمصادرِ كقوله: «عن الشهرِ الحرام قتال فيه»[٣]، وقول الأعشى[٤]:

٨٤٤ ـ لقد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه تَقَضِّي لُبانـاتٍ وَيَسْأَمُ سـائِمُ

وهذا[٥] قد أُبْدِلَ فيه الظرفُ من المصدرِ. ويمكن أن يوجَّهَ قولُه بأنَّ الكلامَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُهُ: صيامُ شهر رمضان، وحينئذٍ يكونُ من بابِ [بدلِ] الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدة. ويجوزُ أن يكونَ الرفعُ على البدلِ من قوله «أياماً معدوداتٍ» في قراءةِ مَنْ رَفَع «أياماً»، وهي قراءة عبدِالله[٦] وفيه بُعْدٌ.

وأَمَّا غيرُ المشهورِ فبالنصب[٧]، وفيه أوجهٌ، أجودُها، النصبُ بإضمار

---

(١) معاني القرآن ١/١١٢، وفي المطبوعة: «ولكم شهر».
(٢) تقديره في معاني القرآن ١/١٥٩ هي شهر.
(٣) الآية ٢١٧ من البقرة.
(٤) ديوانه ٧٧؛ والمقتضب ١/٣٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٦٣؛ وابن يعيش ٣/٦٥؛ والمغني ٥٦٠؛ ورصف المباني ٤٢٣؛ وشواهد المغني ٨٧٩. والثواء: الإقامة؛ واللبانات: الحاجات.
(٥) أي في الآية.
(٦) البحر ٢/٣٩.
(٧) أي بنصب قوله «شهر رمضان» وهو قراءة مجاهد وهارون الأعور. انظر: البحر ٢/٣٨؛ وابن عطية ١/٥١٥.

فعلٍ أي: صُوموا شهرَ رمضانَ. الثاني ـ وذَكَره الأخفشُ[1] والرُّمَّاني ـ: أن يكونَ بدلاً من قولِهِ «أياماً معدوداتٍ»، وهذا يُقَوِّي كونَ الأيامِ المعدوداتِ هي رمضانَ، إلا أن فيه بُعْداً من حيث كثرةُ الفَصْلِ. الثالثُ: نَصْبٌ على الإغراء ذكره أبو عبيدة[2] والحوفي. الرابع: أَنْ ينتصِبَ بقولِهِ: «وَأَنْ تصوموا» حكاه ابن عطية[3]، وجَوَّزَهُ الزمخشري[4]، وغَلَّطَهما الشيخُ[5]: «بأنه يَلْزَمُ منه الفصلُ بين الموصولِ وصلتِهِ بأجنبي، لأنَّ الخبرَ وهو «خيرٌ» أجنبي من الموصولِ، وقد تقدَّمَ أنه لا يُخْبَرُ عن الموصولِ إلا بعد تمامِ صلتِهِ، «وشهر» على رأيهم من تمامِ صلة «أَنْ» فامتنع ما قالوه. وليس لقائلٍ أن يقول: يتخرَّجُ ذلك على الخلافِ في الظرفِ وحَرفِ الجر فإنه يُغْتَفَرُ فيه ذلك عند بعضهم لأنَّ الظاهرَ من نصبِهِ هنا أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ». الخامسُ: أنه منصوبٌ بـ«تَعْملون» على حَذْفِ مضافٍ، تقديرُهُ: تعلمونَ شرفَ شهرِ رمضان فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ في الإعرابِ.

وأَدْغم أبو عمر[6] راء «شهر» في راء «رمضان»، ولا يُلْتفت إلى من استضعفها من حيثُ إنَّه جَمَعَ بين ساكنين على غيرِ حَدَّيْهِما، وقولُ ابن عطية[7]: «وذلك لا تقتضيه الأصولُ» غيرُ مقبولٍ منه، فإنَّه إذا صَحَّ النقلُ لا يُعارَضُ بالقياس.

والشهرُ لأهلِ اللغة فيه قولان، أشهرُهما: أنه اسمٌ لمدةِ الزمانِ التي

---

(١) مذهبه في معاني القرآن ١/١٥٩ أن التقدير «شهرَ رمضان فصوموا».

(٢) ليس ثم إشارة في كتابه المجاز.

(٣) التفسير ١/٥١٥.

(٤) الكشاف ١/٣٣٦.

(٥) البحر ٢/٣٩.

(٦) السبعة ١١٦؛ البحر ٢/٣٩.

(٧) التفسير ١/٥١٥.

يكونُ مَبْدَؤُها الهلال خافياً إلى أن يَسْتَبِرَّ، سُمِّي بذلك لِشُهْرَتِهِ في حاجةِ الناسِ إليه من المعلوماتِ. والثاني ـ قاله الزجاج ـ أنه اسمٌ للهلالِ نفسه. قال: (١)

٨٤٥ ـ . . . . والشهرُ مثلُ قُلامَةِ الظُّفْرِ

سُمِّي بذلك لبيانِهِ، قال ذو الرُّمَّة: (٢)

٨٤٦ ـ . . . . يَرى الشهرَ قبلَ الناسِ وهو نَحِيلُ

يقولون: رَأَيْتُ الشهرَ أي: هلاله، ثم أُطْلِقَ على الزمانِ لطلوعِهِ فيه، ويقال: أَشْهَرْنا أي: أتى علينا شهرٌ. قال الفراء: «لم أَسْمَعْ فعلاً إلَّا هذا» قال [٦٩/ب] الثعلبي: (٣) «يُقال شَهَرَ الهِلالُ إذا طَلَعَ». ويُجْمَعُ في القلةِ على أَشْهُر / وفي الكثرةِ على شُهور. وهما مَقِيسان.

ورمضانُ علمٌ لهذا الشهر المخصوصِ وهوعلمُ جنسٍ، وفي تسميته برمضان أقوالٌ، أحدُهما: أنَّه وافق مجيئه في الرَّمْضَاء ـ وهي شِدَّةُ الحَرِّ ـ فَسُمِّي بذلك، كربيع لموافقتِه الربيعَ، وجُمادى لموافقتِه جمود الماء، وقيل: لأنه يَرْمَضُ الذنوبَ أي: يَحْرِقُها بمعنى يَمْحُوها. وقيل: لأنَّ القلوبَ تَحْتَرق(٤) فيه من الموعظة. وقيل: من رَمَضْتُ النَّصْلَ دَقَقْتُه بين حجرينِ لِيَرِقَّ

---

(١) لم أهتد إلى قائله وصدره:

أخـوان مـن نـجـدٍ عـلى ثِـقَـة

وهو في القرطبي ٢/٢٩٣.

(٢) ملحق ديوانه ١٩٠٠؛ والبحر ٢/٢٦؛ واللسان والتاج: شهر، وصدره:

فـأصبحُ أُجْـلي الطرفَ مـا يستـزيـده

(٣) أحمد بن محمد، روى عن ابن خزيمة والمخلدي، وأخذ عنه الواحدي لـه: تفسير القرآن ـ توفي سنة ٤٢٧. انظر: بغية الوعاة ١/٣٥٦.

(٤) سقط القاف من «تحترق» في الأصل سهواً.

يقال: نَصْلٌ رَميض ومَـرْموض. وكـان اسمه في الجـاهليةِ نـاتِقاً. أنشـد المفضَّل[1]:

٨٤٧ ـ وفي ناتِقٍ أَجْلَتْ لدى حَوْمةِ الوَغى ... وولَّتْ على الأدبارِ فُرْسانُ خَثْعَمَا

وقال الزمخشري[2]: «الرَّمَضانُ مصدرُ رَمِضَ إذا احترَق من الرَّمْضاء» قال الشيخ[3]: «وَيَحْتَاج في تحقيقِ أنَّه مصدرٌ إلى صحةِ نقلٍ، فإنَّ فَعَلاناً ليس مصدَر فَعِل اللازم، بل إنْ جاءَ منه شيءٌ كان شاذَّاً». وقيل: هو مشتقٌّ من الرَّمَضِيّ وهو مَطَرٌ يأتي قبلَ الخريفِ يُطَهِّر الأرضَ من الغبار فكذلك هذا الشهرُ يُطَهِّر القلوبَ من الذنوب[4].

والقرآنُ في الأصلِ مصدرُ «قَرَأْتُ»، ثم صارَ عَلَماً لِما بين الدَّفَّتَيْنِ ويَدُلُّ على كونِه مصدراً في الأصلِ قولُ حَسَّان في عثمانَ رضي الله عنهما[5]:

٨٤٨ ـ ضَحُّوا بأَشْمَطَ عنوانُ السجودِ به ... يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقُـرْآنـا

وهو مِنْ قَرَأَ بالهمزِ أي: جَمَعَ، لأنه يَجْمَعُ السورَ والآيات والحِكَمَ والمـواعِظَ والجمهورُ على همزه، وقرأ[6] ابنُ كثير من غيرِ همزٍ. واختُلِفَ في تخريج قراءته على وَجْهَيْن أظهرُهما: أنه من باب النقلِ، كما يَنْقُل ورش حركةَ الهمزة إلى الساكنِ قبلَها ثم يَحْذِفُها في نحوِ: «قد أفلح»[7]، وهو وإنْ لم يكنْ أصلُه النقلَ، إلا أنَّه نَقَلَ هنا لكثـرةِ الدَّوْر وجمعـاً بين اللغتين.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نتق، وليس في المفضليات.
(٢) الكشاف ١/٣٣٦.
(٣) البحر ٢/٢٦.
(٤) انظر: القاموس: رمض.
(٥) ديوانه ٤٦٩؛ واللسان: ضحا. والأشمط: أبيض الرأس يخالطه سواد.
(٦) البحر ٢/٤٠.
(٧) المؤمنون: آية ١.

والثاني: أنه مشتقٌّ عنده مِنْ قَرَنْتُ بين الشيئين، فيكونُ وزنُهُ على هذا: فُعالاً، وعلى الأول. فُعْلاناً، وذلك أنه قد قُرِنَ فيه بين السورِ والآياتِ والحِكَمِ والمواعِظِ.

وأما قولُ مَنْ قال إنَّه مشتقٌّ مِنْ قَرَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ أي جَمَعْتُه فغلطٌ، لأنَّهما مادتان متغايرتان. و «القرآنُ» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله، ومعنى «أُنْزِل فيه القرآن»: أنَّ القرآن نَزَلَ فيه فهوظرفٌ لإنزالِه: قيل في الرابع والعشرين منه، وقيل: أُنْزِلَ في شأنِه وفضلِه، كقولك «أُنْزِلَ في فلانٍ قرآنٌ».

قوله: «هدىً» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من القرآن، والعاملُ فيه «أُنْزِلَ» وهُدَىً مصدرٌ، فإمَّا أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا هدى أو على وقوعِه موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: هادياً، أو على جَعْلِه نفسَ الهُدى مبالغةً.

قوله: «للناس» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يتعلَّقَ بـ «هُدَىً» على قولِنا بأنه وَقَعَ مَوْقِعَ «هادٍ»، أي: هادياً للناس. والثاني: أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للنكرةِ قبلَه، ويكونُ محلُّه النصبَ على الصفةِ، ولا يجوزُ أَنْ يكون «هُدَىً» خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: «هو هدى» لأنه عُطِفَ عليه منصوبٌ صريحٌ وهو: «بَيِّنات»، و «بَيِّنات» عطفٌ على الحالِ فهي حالٌ أيضاً، وكِلا الحالَيْنِ لازمةٌ، فإنَّ القرآن لا يكون إلا هُدىً وبيناتٍ، وهذا من باب عطف الخاص على العامِّ، لأنَّ الهدى يكونُ بالأشياء الخفيَّة والجليَّةِ، والبَيِّنات من الأشياء الجَلِيَّة.

قوله: «من الهدى والفرقان» هذا الجارُّ والمجرورُ صفةٌ لقوله: «هدىً وبَيِّناتٍ» فمحلُّه النصبُ، ويتعلَّق بمحذوفٍ، أي: إنَّ كَوْنَ القرآنِ هدىً وبَيِّنات هو من جملةِ هُدَى الله وبَيِّناتِه؛ وعَبَّر عن البيناتِ بالفرقان ولم يأتِ «مِن الهُدى والبينات» فيطابقْ العجزُ الصدر لأنَّه فيه مزيدُ معنىً لازم للبينات

وهو كونُه يُفَرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ ، ومتى كان الشيءُ جليًّا واضحاً حَصَل به الفرقُ، ولأنَّ في لفظِ الفرقانِ تواخيَ الفواصِلِ قبله، فلذلك عَبَّر عن البينات بالفرقان. وقال بعضُهم: «المرادُ بالهُدى الأولِ أصولُ الدياناتِ وبالثاني فروعُها». وقال ابنُ عطية[1]: «اللامُ في الهُدى للعهدِ، والمرادُ الأولُ» يعني أنه تقدَّم نكرةً، ثم أُعيد لفظُها معرفاً بأل، وما كان كذلك كانَ الثاني فيه هو الأولَ نحو قوله: «إلى فرعون رسولاً، فعصىٰ فرعونُ الرسول»[2]، ومِنْ هنا قال ابن عباس: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن» وضابطُ هذا أَنْ يَحُلَّ محلَّ الثاني ضميرُ النكرةِ الأولى، ألا ترى أنه لو قيل: فعصاه لكان كلاماً صحيحاً».

قال الشيخ[3]: «وما قاله ابنُ عطية لا يتأتَّى هنا، لأنه ذَكَرَ هو والمُعْرِبُون أنَّ «هدى» منصوبٌ على الحالِ، والحالُ وَصْفٌ في ذي الحال، وعَطَفَ عليه «وَبيِّنات» فلا يَخْلو قولُه «من الهدى» ـ المرادُ به الهدى الأولُ ـ من أن يكونَ صفةً لقوله «هُدَىً» أو لقولِهِ «وبيناتٍ» أَوْ لهما، أو متعلِّقاً بلفظ «بينات». لا جائزٌ أن يكونَ صفةً لـ «هدى» لأنه مِنْ حيثُ هو وَصْفٌ لزم أن يكونَ بعضاً، ومن حيث هو الأولُ لَزِم أن يكونَ إياه، والشيء الواحدُ لا يكونُ بعضاً كُلَّا بالنسبةِ لماهِيَّته، ولا جائزٌ أَنْ يكونَ صفةً لبيناتٍ فقط لأنَّ «وبينات» معطوفٌ على «هُدَى» و «هُدَى» حالٌ، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، والحالانِ وصفٌ في ذي الحال، فمِنْ حيثُ كونُهما حالَيْن تَخصَّص بهما ذو الحال إذ هما وَصْفان، ومِنْ حيثُ وُصِفَتْ «بَيِّنات» بقوله: «مِنَ الهدى» خَصَصْناها بـه / فتوقَّفَ [٧٠/أ] تخصيصُ القرآن على قوله: «هُدَىً وَبَيِّنات» معاً، ومن حيثُ جَعَلْتَ «مِنَ الهدى» صفةً لبيِّنات وتَوَقَّفَ تخصيصُ «بيِّنات» على «هُدَى» فَلَزِمَ من ذلك

---

(١) التفسير ١/٥١٦.

(٢) الآية ١٥ ــ ١٦ من المزمل.

(٣) البحر ٢/٤٠.

تخصيصُ الشيءِ بنفسِه وهو مُحالٌ. ولا جائزٌ أَنْ يَكونَ صفةً لهما لأنه يَفْسُدُ من الوجهينِ المذكورينِ مِنْ كونِه وَصَفَ الهدى فقط، أو بينات فقط.

ولا جائزٌ أَنْ يتعلَّق بلفظِ «بينات» لأنَّ المتعلَّقَ قَيْدٌ في المتعلَّقِ به، فهو كالوصفِ فيمتنع من حيثُ يمتنعُ الوصفُ، وأيضاً فلو جَعَلْتَ هنا مكانَ الهدى ضميراً فقلْتَ: منه، أي: من ذلك الهُدى لم يَصِحَّ، فلذلك اخْتَرْنا أن يكونَ الهُدى والفرقانُ عامَّيْنِ حتى يكونَ هُدَىٰ وبينات بعضاً منهما».

قوله: «فَمَنْ شَهِدَ منكمُ الشَّهْرَ» «مَنْ» فيها الوجهانِ: أعني كونَها موصولةً أو شرطيةً، وهو الأظهرُ. و«منكم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في «شَهِدَ»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائناً منكم. وقال أبو البقاء[1]: «منكم» حالٌ من الفاعلِ، وهي متعلقةٌ بـ«شَهِدَ». قال الشيخ[2]: «فناقَضَ، لأنَّ جَعْلَهَا حالاً يوجِبُ أَنْ يكونَ عاملُها محذوفاً، وجَعْلَها متعلقةً بشَهِدَ يوجِبُ ألاَّ تكونَ حالاً». ويمكنُ أَنْ يُجابَ عن اعتراضِ الشيخ عليه بأنَّ مرادَه التعلُّق المعنوي، فإنَّ كائناً الذي هو عاملٌ في قوله «منكم» هو متعلِّقٌ بشَهِدَ، وهو الحالُ حقيقةً.

وفي نَصْبِ «الشهر» قولان، أحدُهما: أنَّه منصوبٌ على الظرف، والمرادُ بشَهِدَ: حَضَر ويكونُ مفعولُ «شَهِدَ» محذوفاً تقديرُه: فَمَنْ شَهِدَ منكم المِصْرَ أو البلدَ في الشهرِ. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعولِ به، وهو على حَذْفِ مضافٍ. ثم اختلفوا في تقدير ذلك المضاف: فالصحيحُ أنَّ تقديره «دخول الشهر». وقال بعضُهم: هلال الشهر، وهذا ضعيفٌ لوجهين، أحدهما: أنك لا تقول: شَهِدْتُ الهلالَ، إنما تقول: شاهَدْتُ الهلالَ.

---

(١) الاملاء ١/٨٢.

(٢) البحر ٢/٤١.

والثاني: أنه كان يَلْزَمُ الصومَ كلُّ مَنْ شَهِدَ الهلالَ، وليس كذلك. وقال الزمخشري[1]: «الشهرَ منصوبٌ على الظرف، وكذلك الهاءُ في «فَلْيَصُمْه»، ولا يكونُ مفعولاً به كقولك: شَهِدْتُ الجمعة، لأنَّ المقيمَ والمسافِرَ كِلاهُما شاهِدَان للشهرِ» وفي قوله: «الهاء منصوبةٌ على الظرفِ» فيه نظرٌ لا يَخْفَى؛ لأنَّ الفعلَ لا يتعدَّى لضميرِ الظَرْفِ إلا بـ«في»، اللهم إلاَّ أَنْ يُتَوسَّع فيه، فيُنْصَبَ نَصْبَ المفعولِ به، وهو قد نَصَّ على أَنَّ نَصْبَ الهاءِ أيضاً على الظرفِ.

والفاءُ في قوله: «فَلْيَصُمْهُ»: إمَّا جوابُ الشرطِ، وإمَّا زائدةٌ في الخبر على حَسَبِ ما تقدَّم في «مَنْ»، واللامُ لامُ الأمرِ. وقرأ الجمهورُ بسكونِها وإنْ كان أصلُها الكسرَ، وإنما سكَّنوها تشبيهاً لها مع الواوِ والفاءِ بـ «كَتِف»، إجراءً للمنفصِلِ مُجْرَى المتصلِ. وقرأ السلمي[2] وأبو حَيْوة وغَيرُهُما بالأصل، أعني كسر لامِ الأمر في جميعِ القرآن. وفَتْحُ هذه اللامِ لغةُ سُلَيْم فيما حكاه الفراء، وقَيَّد بعضُهم[3] هذا عن الفراء، فقال: «مِنَ العرب مَنْ يفتحُ هذه اللام لفتحةِ الياء بعدها»، قال: «فلا يكونُ على هذا الفتحُ إنِ انكسَرَ ما بعدها أو ضُمَّ نحو: لِيُنْذِرُ، ولِتُكْرِمْ أنتَ خالداً».

والألفُ واللامُ في قوله «فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ» للعهدِ إذ لو أَتَى بدَله بضميرٍ فقالَ: فَمَنْ شَهِدَه منكم لَصَحَّ، إلا أَنَّه أَبْرزه ظاهراً تَنْويهاً به.

قوله: «يريد اللـهُ بكم اليُسْرَ» تقدَّم معنى الإرادة واشتقاقُها عند قوله تعالى: «ماذا أراد الله بهذا»[4]. و«أراد» يتعدى في الغالبِ إلى الأجْرام بالياء

---

(١) الكشاف ١/٣٣٦.
(٢) البحر ٢/٤١؛ الشواذ ١٢.
(٣) هو الخضراوي صاحب كتاب «الإعراب» كما في البحر ٢/٤١، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٨٥.
(٤) الآية ٢٦ من البقرة.

وإلى المصادرِ بنفسِه كالآيةِ الكريمةِ، وقد يَنعكِسُ الأمرُ، قال الشاعر[1]:

٨٤٩ ـ أرادَتْ عَراراً بالهَوانِ ومَنْ يُرِدْ　　　عَراراً لعَمْرِي بالهَوانِ فَقَدْ ظَلَمْ

والباءُ في «بكم» قالَ أبو البقاء[2]: «للإلصاقِ، أي: يُلْصِقُ بكم اليُسْرَ وهو من مجازِ الكلامِ، أي: يريدُ اللهُ بفِطْركم في حالِ العُذْرِ اليسرَ. وفي قوله: «ولا يريدُ بكم العُسْرَ» تأكيدٌ، لأنَّ قبلَه «يريدُ بكُم اليُسْرَ» وهو كافٍ عنه[3]. وقرأ أبو جعفر ويحيى بن وثاب وابن هرمز: «اليُسُر والعُسُر» بضمّ السين، واختلف النحاةُ: هل الضَمُّ أصلٌ والسكونُ تخفيفٌ، أو الأصلُ السكونُ والضمُّ للإتباعِ؟ الأولُ أظهرُ لأنه المعهودُ في كلامِهم.

قوله: «ولِتُكْمِلوا» في هذه اللام ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها زائدةٌ في المفعولِ به كالتي في قولك: ضَرَبْتُ لزيدٍ، و«أَنْ» مُقَدَّرةٌ بعدَها تقديرُه: «ويريد أنْ تُكمِلوا العِدَّة» أي: تكميلَ، فهو معطوفٌ على اليُسْر. ونحوُه قولُ أبي صخر[4]:

٨٥٠ ـ أريدُ لأَنْسَىٰ حُبَّها فكأنَّما　　　تَمَثَّلُ لي ليلى بكلِّ طريقِ

وهذا قولُ ابن عطية[5] والزمخشري[6] وأبي البقاء[7]، وإنما حَسُنَتْ زيادةُ هذه اللام في المفعولِ ـ وإنْ كان ذلك إنما يكونُ إذا كان العاملُ فرعاً

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٢/٢.
(٢) الاملاء ٨٢/١.
(٣) البحر ٤٢/١؛ ابن عطية ٥١٧/١؛ الشواذ ١٢.
(٤) البيت لكثير وليس لأبي صخر، وهو في ديوانه ٢٤٨/١؛ والكامل ٨٢٣؛ واللامات ١٥١؛ والذيل ١٢٠؛ والبحر ٤٢/٢؛ والمغني ٢٣٦؛ وشواهد المغني ٦٥.
(٥) التفسير ٥١٧/١.
(٦) الكشاف ٣٣٧/١.
(٧) الاملاء ٨٢/١.

أو تقدَّمَ المعمولُ ـ من حيث إنه لمَّا طالَ الفصلُ بين الفعلِ وبين ما عُطِفَ على مفعوله ضَعُفَ بذلك تَعَدِّيه إليه فَعُدِّي بزيادة اللام قياساً لضَعْفِه بطولِ الفصلِ على ضَعْفِه بالتقديم.

الثاني: أنَّها لامُ التعليل وليسَتْ بزائدةٍ، واختلَفَ القائلون بذلك على ستةِ أوجه أحدُها: أن يكونَ بعدَ الواوِ فعلٌ محذوفٌ / وهو المُعَلَّل تقديرُه: [٧٠/ب] «ولِتُكْمِلوا العِدَّة فَعَلَ هذا»، وهو قولُ الفراء[١]. الثاني ـ وهو قولُ الزجاج ـ أن تكونَ معطوفةً على علة محذوفةٍ حُذِفَ معلولُها أيضاً تقديرُه: فَعَلَ الله ذلك لِيُسَهِّلَ عليكم ولِتُكْمِلوا. الثالث: أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعد هذه العلةِ تقديرُه: «ولِتُكْمِلوا العدَّةَ رخَّص لكم في ذلك» ونَسبه ابن عطية[٢] لبعضِ الكوفيين. الرابع: أنَّ الواوَ زائدةٌ تقديرُه: يريد الله بكم كذا لِتُكْمِلوا، وهذا ضعيفٌ جداً. الخامسُ: أَنْ يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعدَ قوله: «ولَعَلَّكم تَشْكُرون»، تقديرُه: شَرَعَ ذلك، قاله الزمخشري[٣]، وهذا نصُّ كلامِه قال: «شَرَعَ ذلك، يَعني جُملةَ ما ذَكَر من أمرِ الشاهدِ بصومِ الشهرِ وأمرِ المرخَّصِ له بمراعاةِ عِدَّةِ ما أَفْطَر فيه ومن الترخيص في إباحةِ الفطر، فقولُه: «ولِتُكْمِلوا» علَّةُ الأمر بمراعاةِ العدَّة، و«لِتُكَبِّروا» علةُ ما عُلِم من كيفية القضاءِ والخروج عن عُهْدةِ الفِطْر و«لعلَّكم تَشْكرون» علةُ الترخيصِ والتيسير، وهذا نوعٌ من اللفِّ لطيفُ المَسْلَكِ، لا يهتدي إلى تبيُّنه إلا النُّقَّابُ من علماءِ البيانِ». السادس: أن تكونَ الواوُ عاطفةً على علةٍ محذوفةٍ، التقديرُ: لتعملوا ما تعلَمون ولِتُكْملوا، قاله الزمخشري[٤]، وعلى هذا فالمعلَّلُ هو إرادةُ التيسيرِ. واختصارُ

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١١٤.

(٢) ابن عطية ١/٥١٨.

(٣) الكشاف ١/٣٣٦.

(٤) الكشاف ١/٣٣٧.

هذه الأوجهِ أَنْ تكونَ هذه اللامُ علةً لمحذوفٍ: إمّا قبلَها وإمّا بَعدَها، أو تكونَ علةً للفعلِ المذكور قبلَها وهو «يُريد».

الثالث: أنَّها لامُ الأمرِ، وتكونُ الواوُ قد عَطَفَتْ جملةً أمريةً على جملةٍ خبريَّةٍ، فعلى هذا يكونُ من بابِ عطفِ الجملِ، وعلى ما قبلَه يكونُ من عَطْفِ المفردات كما تقدَّم تقريرُه، وهذا قولُ ابنِ عطية[1]، وضَعَّفه الشيخُ[2] بوجهَيْنِ، أحدُهما: أنَّ أَمْرَ المخاطبِ بالمضارِع مع لامِه لغةٌ قليلةٌ نحوُ: لِتَقُمْ يا زيد، وقد قرىء شاذاً: «فبذلك فَلْتفرحوا»[3] بتاء الخطاب. والثاني: أن القُرَّاءَ أَجْمَعُوا على كسرِ هذه اللامِ، ولو كانَتْ للأمرِ لجاز فيها الوجهان: الكسرُ والإِسكانُ كأخواتها.

وقرأ الجمهورُ «ولِتُكْمِلوا» مخففاً من أَكْمل، والهمزةُ فيه للتعدية. وقرأ أبو بكر بتشديدِ[4] الميم، والتضعيفُ للتعديةِ أيضاً؛ لأنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يتعاقبان في التعديةِ غالباً، والألفُ واللامُ في «العِدَّة» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أحدُهما: أنها للعهدِ فيكونُ ذلك راجعاً إلى قوله تعالى: «فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ» وهذا هو الظاهرُ، والثاني: أَنْ تكونَ للجنسِ، ويكونُ ذلك راجعاً إلى شهرِ رمضانَ المأمورِ بصومِه، والمعنى أنكم تأتُون ببدلِ رمضان كاملاً في عِدَّته سواءً كان ثلاثين أم تسعةً وعشرين. واللامُ في «وَلِتُكَبِّروا» كهي في «ولِتُكْمِلوا»، فالكلامُ فيها كالكلام فيها، إلاَّ أنَّ القولَ الرابعَ لا يتأتّى هنا.

قوله: «على ما هَداكُمْ» هذا الجارُّ متعلِّقٌ بـ«تُكَبِّروا». وفي «على»

---

(١) التفسير ٥١٨/١.

(٢) البحر ٤٣/٢.

(٣) الآية ٥٨ يونس، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة. المحتسب ٣١٣/١. وانظر: رصف المباني ٢٢٧.

(٤) السبعة ١٧٦؛ الكشف ٢٨٣/١.

قولان، أحدُهما: أنها على بابِها من الاستعلاءِ، وإنما تَعَدَّى فعلُ التكبيرِ بها لتضمُّنِهِ معنى الحمدِ. قال الزمخشري[1]: «كأنَّه قيل: ولِتُكَبِّروا الله حامِدين على ما هَدَاكم» قال الشيخ[2]: «وهذا منه تفسيرُ معنى لا إعراب، إذ لو كان كذلك لكانَ تعلُّقُ «على» بـ «حامدين» التي قَدَّرها لا بـ «تُكَبِّروا»، وتقديرُ الإعراب في هذا هو: «ولِتَحْمَدُوا الله بالتكبيرِ على ما هداكم، كما قدَّره الناسُ في قوله[3]:

٨٥١ ـ قــد قَتَـلَ اللـهُ زيــاداً عَنِّي

أي: صَرَفَه بالقتلِ عني، وفي قوله[4]:

٨٥٢ ـ ويَرْكَبُ يومَ الرَّوْعِ مِنَّا فوارِسٌ   بصيرونَ في طَعْنِ الكُلى والأباهِرِ

أي: متحكِّمون بالبصيرة في طَعْنِ الكُلى». والثاني: أنها بمعنى لامِ العلَّةِ، والأول أَولى لأنَّ المجازَ في الحرفِ ضعيفٌ.

و «ما» في قوله: «على ما هداكُمْ» فيها وجهان، أظهرهُما: أنها مصدريةٌ، أي: على هدايته إياكم. والثاني: أنَّها بمعنى الذي. قال الشيخ[5]: «وفيهُ بُعْدٌ مِنْ وَجْهَيْن، أحدُهما: حَذْفُ العائدِ تقديرُه: هداكُموه، وقَدَّره منصوباً لا مجروراً باللامِ ولا بإلى، لأنَّ حَذْفَ المنصوبِ أسهلُ،

---

(١) الكشاف ١/٣٣٧.
(٢) البحر ٢/٤٤.
(٣) تقدم برقم ١٩٦.
(٤) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ١٣٤ برواية:

يرُدُّون طَعْناً في الأباهِرِ والكُلى

كما ينسب لزيد الخيل الطائي، وهو في إعراب القرآن المنسوب خطأً للزَّجاج ٢/٥٣٤؛ وأمالي الشجري ٢/٢٦٨؛ والأشموني ٢/٢١٩؛ والهمع ٢/٣٠؛ والدرر ٢/٢٦.
(٥) البحر ٢/٤٤.

والثاني: حَذْفُ مضافٍ يَصِحُّ به معنى الكلامِ، تقديرُه: على اتِّباع الذي هَداكُمْ أو ما أَشْبَهَه».

وخُتِمَتْ هذه الآية بترجِّي الشكر لأنَّ قبلَها تيسيراً[1] وترخيصاً، فناسَبَ خَتْمَها بذلك. وخُتمت الآيتان قبلَها بترجِّي التقوى، وهو قولُه: «ولكم في القِصاص حياةٌ»[2] وقولُه: «كُتِبَ عليكم الصِّيامُ»[3] لأنَّ القصاصَ والصومَ من أشقِّ التكاليفِ، فناسَب خَتْمَها بذلك، وهذا أسلوبٌ مطَّردٌ، حيث وَرَدَ ترخيصٌ عقَّب بترجي الشكر غالباً، وحيث جاء عَدَمُ ترخيصٍ عَقَّب بترجي التقوى وشِبْهِها، وهذا من محاسِن علمِ البيانِ.

آ. (١٨٦) قوله تعالى: ﴿وإذا سألَك عبادي عني فإني قريبٌ أُجيبُ﴾: في «أُجيب» وجهانِ أحدُهما: أنها جملةٌ في محلِّ رفع صفةٌ لـ «قَريبٌ» والثاني أنها خبرٌ ثانٍ لإنِّي، لأنَّ «قريب» خبرٌ أولُ.

ولا بُدَّ من إضمارِ قولٍ بعدَ فاء الجزاء تقديرُه: فَقُلْ لهم إني قَرِيبٌ، وإنما احتُجْنا إلى هذا التقديرِ لأنَّ المترتِّب على الشرط الإخبارُ بالقُرْبِ. وجاء قولُه «أجيب» مراعاةً للضميرِ السابقِ على الخبرِ، ولم يُراعَ الخبرُ فيقالُ: «يُجيبُ» بالغَيْبَة مراعاةً لقولِه: «قريبٌ» لأنَّ الأشهَر من طريقتي العرب هو الأولُ، كقوله تعالى: «بل أنتم قومٌ تَجْهَلون»[4] وفي أخرى «بل أَنْتُم قَوْمٌ تُفْتَنون»[5]، وقولِ الشاعر[6]:

---

(١) الأصل: «تيسير وترخيص» وهو سهو.
(٢) الآية ١٧٩ من البقرة.
(٣) الآية ١٧٨ من البقرة.
(٤) الآية ٥٥ من النمل.
(٥) الآية ٤٧ من النمل.
(٦) تقدم برقم ٧٢٣.

٨٥٣ ـ وإنَّا لَقَوْمٌ ما نرى القَتْلَ سُبَّةً إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ

/ ولو راعى الخبر لقال: «مَا يَرَوْنَ القَتْلَ». [٧١/أ]

وفي قوله: «عَنِّي» و«إنِّي» التفاتٌ من غَيْبَة إلى تَكَلُّمٍ، لأنَّ قبلَه، «ولتُكَبِّروا الله» والاسمُ الظاهرُ في ذلك كالضميرِ الغائبِ. والكافُ في «سألَكَ» للنبـي صلى الله عليه وسلم وإنْ لم يَجْرِ له ذكْرٌ، إلَّا أنَّ قولَه: «أُنْزِل فيه القرآن» يَدُلُّ عليه، لأنَّ تقديره: «أُنْزِلَ فيه القرآنُ على الرسول صلى الله عليه وسلم». وفي قوله: «فإني قريب» مجازٌ عن سرعةِ إجابته لدعوةِ داعيه، وإلَّا فهو متعالٍ عن القُرْبِ الحسي لتعاليه عن المكان، ونظيرُه: «ونحن أقربُ إليه من حَبْلِ الوريد»(١)، «هو بَيْنَكم وبين أَعْنَاق رواحِلِكم»(٢).

والعاملُ في «إذا» قال الشيخ(٣): «قولُه: أُجيبُ» يعني «إذا» الثانيةَ، فيكونُ التقديرُ: أُجيبُ دعوته وقتَ دعائِه، فيُحْتَملُ أنْ تكونَ لمجردِ الظرفية وأَنْ تكونَ شرطيةً، وحذف جوابها لدلالةِ «أُجِيْبُ» عليه، وحينئذٍ لا يكونُ «أُجيبُ» هذا الملفوظُ به هو العامل فيها، بل ذلك المحذوفُ، أو يكونُ هو الجوابَ عند مَنْ يُجيز تقديمَه على الشرط. وأمَّا «إذا» الأولى فإنَّ العاملَ فيها ذلك القولُ المقدَّرُ. والهاء في «دعوة» ليستْ الدالَّة على المَرَّة نحو: ضَرْبَة وقَتْلَة، بل التي بُنِيَ عليها المصدرُ نحو: رَحْمة ونَجْدة، فلذلك لم تَدُلَّ على الوَحْدَة.

والياءان من قولِه: «الداع ـ دعانِ» من الزوائدِ عند القُرَّاء، ومعنى ذلك أنَّ الصحابَة لم تُثْبِتْ لها صورةً في المصحفِ، فمن القُرَّاء مَنْ أَسْقَطَها تَبَعاً للرسم وَقْفاً ووَصْلاً، ومنهم مَنْ يُثْبِتُها في الحالَيْن، ومنهم مَنْ يُثْبِتُها وَصْلاً

---

(١) الآية ١٦ من سورة ق.

(٢) حديث شريف رواه الترمذي في الدعوات ٥٩، التحفة ٩/٤٢٩ بلفظ «رؤوس رحالكم».

(٣) البحر ٢/٤٦.

ويَحْذِفُها وَقْفاً، وجملةُ هذه الزوائد اثنتان وستون ياءً، ومعرفةُ ذلك مُحَالةٌ على كتبِ القراءاتِ[1]، فَأَثْبَتَ أبو عمروٍ وقالون هاتين الياءيْن وَصْلاً وحَذَفَاها وقفاً.

قوله: «فَلْيَسْتجيبوا لي» في الاستفعالِ هنا قولان، أحدُهما: أنَّه للطلبِ على بابِه، والمعنى: فَلْيَطْلُبوا إجابتي قاله ثعلب. والثاني: أنه بمعنى الإِفعال، فيكون استفعل وأَفْعَل بمعنىً، وقد جاءَتْ منه ألفاظٌ نحو: أقرَّ واستقرَّ؛ وأَبَلَّ المريضُ واسْتَبَلَّ، وأحصدَ الزرعُ واستحصد، واستثار الشيء وأثارَه، واستعجله وأَعْجَله، ومنه استجابَهُ وأَجَابَهُ، وإذا كان استفعل بمعنى أَفْعَل فقد جاء متعدِّياً بنفسه وبحرف الجرِّ، إلا أنه لم يَرِدْ في القرآن إلاَّ مُعَدَّىً بحرف الجرِّ نحو: «فاستجبنا له»[2] فاستجاب لَهُم»، ومِنْ تعدِّيه بنفسِه قوله[4]:

٨٥٤ ـ وداعٍ دَعَا يا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدى فلم يَسْتَجِبْه عند ذاك مُجيبُ

ولقائلٍ أن يقولَ: يَحْتَمِلُ هذا البيتُ أَنْ يكونَ مِمَّا حُذِفَ منه حرفُ الجر[5].

واللامُ لامُ الأمر، وفَرَّق الرماني بين أَجاب واستجاب: بأنَّ «استجاب» لا يكون إلا فيما فيه قبول لِما دُعِي إليه نحو: «فاسْتَجَبْنا له»[6] «فاستجاب لهم ربُّهم»[7]، وأمَّا «أجاب» فأعمُّ لأنه قد يُجيب بالمخالفة، فَجَعَل بينهما عموماً وخصوصاً.

---

(١) انظر: الكشف لمكي ١/٣٣١.
(٢) الآية ٨٤ من الأنبياء.
(٣) الآية ١٩٥ من آل عمران.
(٤) تقدم برقم ٢١٥.
(٥) أي فيكون الأصل: فلم يستجب له.
(٦) الآية ٧٦ من الأنبياء.
(٧) الآية ١٩٥ من آل عمران.

والجمهورُ على «يَرْشُدون» بفتح الياءِ وضمِّ الشينِ، وماضيه رَشَدَ بالفتح وقرأ[1] أبو حيوة وابن أبـي عبلة بخلافٍ عنهما بكسر الشين، وقُرِىء بفتحها. وماضيه رَشِد بالكسر، وقرىء: يُرْشَدون» مبنياً للمفعول، وقرىء: «يُرْشِدُون» بضم الياء وكسر الشين من أَرْشد. والمفعولُ على هذا محذوفٌ تقديرُه: يُرْشِدون غيرَهم.

آ. (١٨٧) **قوله تعالى: ﴿ليلةَ الصيام﴾**: منصوبٌ على الظرفِ، وفي الناصبِ له ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: ــ وهو المشهورُ عند المُعْرِبين ــ أنه «أُحِلَّ»، وليس بشيءٍ، لأنَّ الإِحلال ثابتٌ قبلَ ذلك الوقتِ. الثاني: أنه مقدرٌ مدلولٌ عليه بلفظ «الرفث»، تقديرُه: أُحِلَّ لكم أن تَرْفُثوا ليلة الصيامِ، كما خَرَّجوا قول الشاعر[2]:

٨٥٥ ــ وبعضُ الحِلْمِ عِند الجَهْـ ... ـلِ لـلذِّلَّـةِ إذْعـانُ

أي: إذعان للذلة إذعانٌ، وإنما لم يَجُزْ أن يَنْتَصِب بالرَّفَثِ لأنه مصدرٌ مقدَّرٌ بموصولٍ، ومعمولُ الصلة لا يتقدَّمُ على الموصولِ فلذلك احْتُجْنا إلى إضمار عاملٍ مِنْ لفظ المذكورِ. الثالث: أنه متعلِّق بالرفثِ، وذلك على رَأْي مَنْ يرى الاتساعَ في الظروف والمجرورات، وقد تقدَّم تحقيقه.

وأُضيفت الليلة اتساعاً لأنَّ شرطَ صحتِه وهو النيةُ موجودةٌ فيها، والإِضافة [تحصُل] بأدنى ملابسةٍ، وإلاَّ فمِنْ حَقِّ الظرف المضاف إلى حَدَثٍ أن يُوجَدَ ذلك الحدثُ في جزء من ذلك الظرف، والصومُ في الليلِ غيرُ معتبرٍ، ولكنَّ المُسَوِّغَ لذلك ما ذَكَرْتُ لك.

---

(١) البحر ٢/٤٧؛ ابن عطية ١/٥٢٠؛ الشواذ ١٢.

(٢) البيت للفند الزماني، وهو في أمالي القالي ١/٢٦٠؛ والهمع ٢/٩٤؛ والدرر ٢/١٢٤، أي: إذا حلمت على الجاهل ركبك فلحقك مذلة.

والجمهورُ على «أُحِلَّ» مبنياً للمفعولِ للعلمِ به وهو اللَّـهُ تعالى، وقرىء مبنياً[1] للفاعلِ، وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ من باب الإضمارِ لفَهْمِ المعنى، أي أَحَلَّ اللَّـهُ، لأنَّ من المعلومِ أنه هو المُحَلِّل والمحرِّم. والثاني: أن يكونَ الضميرُ عائداً على ما عاد عليه من قولِهِ: «فَلْيَسْتجيبوا لي وَلْيؤمنوا بـي» وهو المتكلمُ، ويكونُ ذلك التفاتاً، وكذلك في قولِه «لكم» التفاتُ من ضميرِ الغَيْبة في: «فَلْيَسْتجيبوا وَلْيؤمنـوا». وعُدِّي «الرفث» بإلى، وإنما يتعدَّى بالباء لِما ضُمِّن مِنْ معنى الإفضاء، كأنه قيل: أُحِلَّ لكم الإفضاءُ إلى نسائِكم بالرَّفَث.

وقرأ عبدالله[2] «الرَّفوثُ». والرَّفَثُ لغةً مصدرُ: رَفَثَ يَرْفُث إذا تكلم بالفُحْشِ، وأَرْفَثَ أتى بالرَّفَثِ، قال العجاج:[3]

٨٥٦ ـ ورُبَّ أسرابِ حجيجٍ كُظَّمِ عـن اللَّغـا وَرَفَـثِ الـتكـلُّـم

وقال الزجاج[4]: ـ ويُروى عن ابن عباس ـ «إن الرفثَ كلمةٌ جامعةٌ لكلِّ ما يريدُه الرجلُ من المرأة». وقيل: الرفث: الجِماعُ نفسُه، وأنشد[5]:

٨٥٧ ـ ويُرَيْنَ من أَنَسِ الحديثِ زوانيا ولَهُنَّ عن رَفَثِ الرجالِ نِفارُ

وقول الآخر:[6]

٨٥٨ ـ فَظِـلْنَـا هنـالِـكَ في نِعْمَـةٍ وكـلِّ اللَّذاذَةِ غيـرَ الـرَّفَثْ

---

(١) قراءة ابن ميسرة كما في الشواذ ١٢؛ والبحر ٤٨/٢.

(٢) البحر ٤٨/٢؛ وابن عطية ٥٢١/١.

(٣) ديوانه ٤٥٦؛ والمحتسب ٢٤٧/٢؛ والخصائص ١ /٣٣؛ واللسان: كظم.

(٤) معاني القرآن ٢٤٢/١.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢٧/٢.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢٨/٢.

ولا دليل فيه لاحتمالِ إرادة مقدمات الجِماع كالمداعَبَةِ والقُبْلَة، وأنشد[1] ابنُ عباس وهو مُحْرِمٌ: / [٧١/ب]

٨٥٩ ـ وهُنَّ يَمْشِينَ بنا هَمِيسا إنْ يَصْدُقِ الطيرُ نَنِكْ لَمِيسا

فقيل له: رَفَثْتَ، فقال: إنما الرَّفَث عند النساء[2].

قوله: «كنتم تَخْتانون» في محلِّ رفعٍ خبرٌ لأنَّ. و«تَخْتانون» في محلِّ نصبٍ خبرٌ لكان. قال أبو البقاء[3]: «وكُنْتُم هنا لفظُها لفظُ الماضي ومعناها المضيُّ أيضاً، والمعنى: أن الاختيان كان يقعُ منهم فتاب عليهم منه، وقيل: إنه أرادَ الاختيان في الاستقبال، وذَكَرَ «كان» ليحكي بها الحالَ كما تقول: إن فعلت كنت ظالماً» وفي هذا الكلامِ نظرٌ لا يَخْفى.

و«تَخْتَانون» تَفْتَعِلُون من الخيانة، وعينُ الخيانة واوٌ لقولِهم: خانَ يخُون، وفي الجمع: خَوَنَة، يقال: خانَ يَخُون خَوْناً وخِيانة، وهي ضدُّ الأمانة، وتَخَوَّنْتُ الشيءَ تَنَقَّصْتُه، قال زهير[4]:

٨٦٠ ـ بآرِزَةِ الفَقَارَةِ لم يَخُنْهَا قِطافٌ في الرِّكاب ولا خِلاءُ

وقال الزمخشري[5]: «والاختيانُ: من الخيانة كالاكتساب من الكَسْبِ، فيه زيادةٌ وشِدَّة» يعني من حيثُ إنَّ الزيادة في اللفظ تُنْبِىءُ عن زيادةٍ في المعنى، كما قَدَّمَهُ في قولِهِ الرحمنُ الرحيمُ. وقيل هنا: تختانون أَنْفُسَكُم أي:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان رفث، وشواهد الكشاف ٤/٤٢٨؛ والدرر ١/١٩٩.
(٢) أي يكون هذا رفثاً بحضرة النساء.
(٣) الإملاء ١/٨٣.
(٤) ديوانه ٦٣؛ والخصائص ٢/١٥١؛ اللسان: خلأ؛ وآرزة الفقارة: مجتمعة، وذلك أشدُّ لها؛ القطاف: مقاربة الخطوة؛ الركاب: الإبل؛ والخلاء: من خلأت الناقة إذا بركت.
(٥) الكشاف ١/٣٣٨.

تتعهدونها بإتيانِ النساء، وهذا يكون بمعنى التخويل، يقال: تَخَوَّنه وتَخَوَّله بالنون واللام، بمعنى تَعَهَّده، إلا أنَّ النونَ بدلٌ من اللام، لأنه باللام أشهرُ.

و «عَلِمَ» إنْ كانَتِ المتعدية لواحد بمعنى عَرَف، فتكونُ «أنَّ» وما في حيِّزها سادَّةً مَسَدَّ مفعولٍ واحدٍ، وإن كانتِ المتعديةَ لاثنينِ كانَتْ سادةً مَسَدَّ المفعولينِ على رأي سيبويهِ(١)، ومَسَدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ على مذهبِ الأخفش.

وقوله: «هُنَّ لِباسٌ لكم» لا محلَّ له من الإعراب، لأنه بيانٌ للإحلالِ فهو استئنافٌ وتفسيرٌ. وقَدَّمَ قولَه: «هُنَّ لباسٌ لكم» على «وأنتم لباسٌ لهُنَّ» تنبيهاً على ظهورِ احتياجِ الرجل للمرأةِ وعَدَم صَبْرِهِ عنها، ولأنَّه هو البادىءُ بطلبِ ذلك، وكَنَى باللباسِ عن شِدَّة المخالَطَةِ كقولِهِ ـ هو النابغة الجَعْدي(٢) ـ:

٨٦١ ـ إذا ما الضجيعُ ثَنى جيدَها   تَثَنَّتْ عليه فكانَتْ لباسا

وفيها أيضاً(٣):

٨٦٢ ـ لَبِسْتُ أُناساً فأَفْنَيْتُهُمْ   وَأَفْنَيْتُ بعد أُناسٍ أُناسا

قوله: «فالآن باشِروهُنَّ» قد تقدَّم الكلامُ على «الآن». وفي وقوعِهِ ظرفاً للأمرِ تأويلٌ، وذلك أنه للزمنِ الحاضِرِ والأمرُ مستقبلٌ أبداً، وتأويلُهُ ما قاله أبو البقاء قال:(٤) «والآن: حقيقَتُه الوقتُ الذي أَنْتَ فيه، وقد يقع على

---

(١) الكتاب ١/٦٤.

(٢) ديوانه ٨١؛ مشكل ابن قتيبة ١٤٢؛ والقرطبي ١/٣٤١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٢٨.

(٣) من قصيدة الشاهد السابق وهو في: اللسان: لبس؛ والقرطبي ٢/٣١٦؛ ابن عطية ١/٥٢٣.

(٤) الإملاء ١/٨٣.

الماضي القريب منكَ، وعلى المستقبلِ القريبِ، تنزيلاً للقريبِ منزلةَ الحاضِرِ، وهو المرادُ هنا، لأنَّ قولَه: «فالآن باشِروهُنَّ» أي: فالوقتُ الذي كان يُحَرَّمُ عليكم فيه الجِماعُ من الليل» وقيل: هذا كلامٌ محمولٌ على معناه، والتقدير: فالآن قد أَبَحْنا لكم مباشَرَتَهُنَّ، ودَلَّ على هذا المحذوفِ لفظُ الأمرِ فالآن على حقيقته.

وقرىء: «واتَّبِعُوا»[1] مِنْ الاتِّباع، وتُرْوى عن ابن عباس ومعاوية ابن قرة[2] والحسن البصري. وفَسَّروا «ما كَتَبَ اللَّـهُ» بليلةِ القدر، أي: اتَّبِعوا ثوابها، قال الزمخشري[3]: «وهو قريبٌ من بِدَعِ التفاسير».

قوله: «حتى يَتَبَيَّنَ» «حتى» هنا غايةٌ لقولِهِ: «كُلُوا واشربوا» بمعنى إلى، ويقال: تَبَيَّن الشيءُ وأبان واستبان وبانَ كُلُّه بمعنًى، وكلُّها تكونُ متعديةً ولازمةً، إلَّا «بان» فلازمٌ ليس إلَّا. و«مِن الخيط» مِنْ لابتداءِ الغاية وهي ومجرورُها في محلِّ نصبٍ بـ يتبيَّن، لأنَّ المعنى: حتى يُبايِن الخيطُ الأبيضُ الأسودَ.

و«من الفجر» يجوزُ فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ تبعيضيةً فتتعلَّق أيضاً بـ«يتبيَّن»؛ لأنَّ الخيطَ الأبيضَ هو بعضُ الفجرِ وأولُه، ولا يَضُرُّ تعلُّق حرفين[4] بلفظٍ واحدٍ بعاملٍ واحدٍ لاختلافِ معناهما. والثاني: أن تتعلَّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في الأبيض، أي: الخيطُ الذي هو أبيضُ كائناً من الفجرِ، وعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «مِنْ» لبيانِ الجنس كأنه قيل:

---

(١) قراءة الجمهور: «وابتغوا» وانظر: البحر ٢/٥٠؛ ابن عطية ١/٥٢٤.

(٢) معاوية بن قرة البصري، روى عن أبيه وعن معقل بن يسار، وروى عنه ابنه، توفي سنة ١١٣. انظر: تهذيب التهذيب ١٠/٢١٧.

(٣) الكشاف ١/٣٣٩.

(٤) الأصل: «حرفان» وهو سهو.

الخيطُ الأبيضُ الذي هو الفجرُ. والثالث: أن يكونَ تمييزاً، وهو ليس بشيء، وإنما بَيَّن قولَه «الخيط الأبيض» بقولِهِ: «مِنَ الفجرِ»، ولم يُبَيِّن الخيطَ الأسود فيقول: مِنَ الليلِ اكتفاءً بذلك، وإنما ذَكَرَ هذا دونَ ذاك لأنَّه هو المَنُوط به الأحكامُ المذكورةُ من المباشَرَةِ والأكلِ والشُّرْبِ.

وهذا من أحسنِ التشبيهات حيث شَبَّه بياضَ النَّهار بخيطٍ أبيضَ، وسوادَ الليل بخيطٍ أسودَ، حتى إنه لما ذَكَر عَديٌّ بن حاتمٍ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه فَهِمَ من الآية حقيقةَ الخيطِ تعجَّب منه، وقال: «إن وسادَك لَعَريض»[1] ويُروى: «إنك لعريضُ القَفَا». وقد رُوي أنَّ بعضَ الصحابة فَعَلَ كَفِعْل عَدِيٍّ، ويُرْوى أن بينَ قولِهِ «الخيط الأبيض» «من الخيط الأسود» عاماً[2] كاملاً في النزولِ. وهذا النوعُ من بابِ التشبيهِ من الاستعارة، لأنَّ الاستعارَة هي أَنْ يُطْوَى فيها ذِكْرُ المُشَبَّهِ، وهنا قد ذُكِرَ وهو قولُهُ: «من الفجرِ»، ونظيرُهُ قولُكَ: «رأيت أسداً من زيدٍ» لو لم تَذْكُر: «من زيدٍ» لكانَ استعارةً. ولكنَّ التشبيهَ هنا أبلغُ، لأنَّ الاستعارة لا بد فيها من دلالةٍ حاليةٍ، وهنا ليس ثَمَّ دلالةٌ، ولذلك مَكَثَ بعضُ الصحابة يَحْمِلُ ذلك على الحقيقةِ مدةً، حتى نَزَلَ «مِنَ الفَجْرِ» فَتُرِكَتْ الاستعارةُ وإنْ كانَتْ أبلغَ لِمَا ذَكَرْتُ لك. والفجرُ مصدر فَجَرَ يَفْجُرُ أي: انشَقَّ.

قوله: «إلى الليل» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّق بالإتمامِ فهو غايةٌ له. والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الصيام، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائناً إلى الليل، و«إلى» إذا كان ما بعدها من غيرِ جنسِ ما قبلَها لم يدخُلْ فيه، والآيةُ من هذا القبيلِ.

---

(١) رواه مسلم ٢/٧٦٧؛ أبو داود ٢/٧٦١.

(٢) الأصل: «عام كامل» وهو سهو.

«وأنتم عاكفون» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «تباشروهُنَّ»، والمعنى: لا تباشروهُنَّ وقد نَوَيْتُم الاعتكافَ في المسجد، وليس المرادُ النهيَ عن مباشرتِهِنَّ في المسجدِ بقيدِ الاعتكافِ، لأنَّ ذلك ممنوعٌ منه في غير الاعتكاف أيضاً.

والعُكُوف: الإقامَةُ والملازَمَةُ له، يقال: عَكَف / بالفتح يَعْكِفُ بالضم والكسر، وقد قُرِىء: «يَعْكفون على أصنامٍ»(١) بالوجهين وقال الفرزدق(٢): [٧٢/أ]

٨٦٣ ــ تَرَى حَوْلَهُنَّ المُعْتَفِين كـأنَّهم على صَنَمٍ في الجاهليةِ عُكَّفُ

وقال الطرماح(٣):

٨٦٤ ــ وظلَّ بناتُ الليلِ حولي عُكَّفاً عكوفَ البواكي بينهنَّ صَريعُ

ويقال: الافتعالُ منه في الخير، والانفعالُ في الشَّرِّ. وأمَّا الاعتكافُ في الشرع فهو إقامةٌ مخصوصةٌ بشرائط، والكلامُ فيه بالنسبة إلى الحقيقةِ الشرعيةِ كالكلام في الصلاةِ. وقرأ قتادة(٤): «عَكِفُون» كأنه يقال: عاكِفٌ وعَكِفٌ نحو بار وَبَرّ وراَبٌّ ورَبٌّ. وقرأ الأعمش(٥): «في المسجدِ» بالإفرادِ كأنه يريد الجنسَ.

قوله: «تلك حدودُ اللَّـهِ» مبتدأٌ وخبرٌ، واسمُ الإشارةِ أَخْبَرَ عنه بجمعٍ، فلا جائزٌ أنْ يُشاربه إلى ما نُهِيَ عنه في الاعتكاف لأنه شيءٌ واحدٌ، بل هو إشارةٌ

---

(١) الآية ١٣٨ من الأعراف، قرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف والباقون بالضم. انظر: السبعة ٢٩٢.

(٢) ديوانه ٥٦١؛ وتفسير الطبري ٣/٥٤٠؛ والبحر ٢/٢٨. والمُعْتَفون: الذين يطلبون المعروف.

(٣) ديوانه ١٥٣؛ وتفسير الطبري ٣/٥٣٩؛ واللسان: بنو. وبنات الليل: الأحلام، أو أهوال الليل، أو النساء.

(٤) البحر ٢/٥٣؛ ابن عطية ١/٥٢٨؛ الشواذ ١٢ وقرأها كذلك مجاهد.

(٥) البحر ٢/٥٤؛ ابن عطية ١/٥٢٨؛ الشواذ ١٢.

إلى ما تضمَّنَتْه آيةُ الصيام ِ من أولها إلى هنا، وآيةُ الصيام ِ قد تَضَمَّنَتْ عدةَ أوامِرَ، والأمرُ بالشيء نَهْيٌ عن ضدِّه، فبهذا الاعتبارِ كانَتْ عِدَّةَ مناهيَ[١]، ثم جاء آخرُها صريحَ النهي وهو: «ولا تباشِرُوهُنَّ» فأَطْلَقَ على الكل «حدوداً» تغليباً للمنطوقِ به، واعتباراً بتلك المناهي التي تضمَّنَتْهَا الأوامرُ، فقيل فيها حدودٌ، وإنما اضطُرِرْنَا إلى هذا التأويلِ لأنَّ المأمورَ به لا يقال فيه «فلا تَقْرَبُوها».

قال أبو البقاء[٢]: «دخولُ الفاءِ هنا عاطفةٌ على شيءٍ محذوفٍ تقديرُهُ: «تَنَبَّهوا فلا تَقْرَبُوها»، ولا يَجُوز في هذه الفاء أَنْ تكونَ زائدةً كالتي في قولِهِ تعالى: «وإياي فارهبون»[٣] على أحدِ القولَيْنِ، لأنه كانَ ينبغي أن ينتصِبَ «حدودَ الله» على الاشتغالِ، لأنه الفصيحُ فيما وَقَعَ قبل أمر أو نهي نحو: «زيداً فاضْرِبْه، وعمراً فلا تُهِنْهُ»[٤] فلمَّا أَجْمَعَت القُرَّاءُ هنا على الرفع علمنا أنَّ هذه الجملةَ التي هي «فلا تَقْرَبُوها» منقطعةٌ عمَّا قبلها، وإلَّا يلزمْ[٥] وجودُ غيرِ الفصيحِ في القرآنِ.

والحدودُ: جَمْعُ حَدٍّ وهو المنعُ، ومنه قيلَ للبَوَّاب: حَدَّاد، لأنَّه يَمْنَعُ من العبور. وحَدُّ الشيءِ منتهاه ومنقطَعُه، ولهذا يُقال: الحَدُّ مانِعٌ جامع أي: يَمْنَعَ غير المحدودِ الدخولَ في المحدودِ. والنهيُ عن القربانِ أَبْلَغُ من النهيِ عن الالتباسِ بالشيءِ، فلذلك جاءتِ الآيةُ الكريمةُ.

وقال هنا: «فلا تَقْرَبُوها» وفي مواضع أُخَرَ: «فلا تَعْتَدُوها»[٦] ومثلُه:

---

(١) كذا في الأصل، لعل الأجود «مناهٍ».
(٢) الإملاء ١/٨٣.
(٣) الآية ٤٠ من البقرة.
(٤) لأن خبر المبتدأ يضعف أن يكون إنشاء.
(٥) التقدير: وإنْ لا نعتقد ذلك يلزم وجود.
(٦) الآية ٢٢٩ من البقرة.

«وَمَنْ يَتَعَدَّ حدودَ الله»(١) «ويتعدَّ حدودَه»(٢) لأنه غَلَّب هنا جهةَ النهي إذ هو المُعَقَّبُ بقوله: «تلك حدودُ اللَّـهِ» وما كان مَنْهِيّاً عن فعلِهِ كان النهيُ عن قُرْبَانِهِ أبلغَ، وأمَّا الآياتُ الأُخَرُ فجاء «فلا تَعْتَدُوها» عَقِبَ بيانِ أحكامٍ ذُكِرَت قبلُ كالطلاقِ والعِدَّة والإِيلاءِ والحَيْض والمواريث، فناسَبَ أن يَنْهَى عن التَّعدِّي فيها، وهو مجاوَزَةُ الحَدِّ الذي حَدَّه اللَّـهُ فيها.

قوله: «كذلك يُبَيِّن اللَّـهُ» الكافُ في محلِّ نصب: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: بياناً مثلَ هـذا البيانِ، أو حـالاً من المصدرِ المحـذوفِ كما هو مذهبُ سيبويه.

آ. (١٨٨) **قولُه تعالى: ﴿بينكم﴾**: في هذا الظرفِ وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بتأكلوا بمعنى: لا تَتَناقَلوها فيما بينكم بالأكلِ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «أموالكم»، أي: لا تأكلوها كائنةً بينكم. وقَدَّره أبو البقاء(٣) أيضاً بكائنةٍ(٤) بينكم أو دائـرةٍ بينكم، وهو في المعنى كقولِهِ: «إلَّا أَنْ تكونَ تجارةً حاضرةً تُديرونها بينكم»(٥)، وفي تقدير «دائرةً» ـ وهو كونٌ مقيَّدٌ ـ نَظَرٌ لا يَخْفَى، إلاَّ أَنْ يُقالَ: دَلَّتِ الحالُ عليه.

قولُه «بالباطلِ» فيه وجهان، أحدُهما: تعلُّقه بالفعل، أي: لا تَأْخُذوها بالسببِ الباطلِ. الثاني: أَنْ يكونَ حالاً، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، ولكنْ في صاحِبِها احتمالان، أحدهما: أنه المالُ، كأن المعنى، لا تأكلوها ملتبسةً بالباطلِ، والثاني: أَنْ يكونَ الضميرَ في «تأكلوا» كأنَّ المعنى: لا تأكلوها مُبْطِلين، أي: مُلْتَبِسينَ بالباطِل.

---

(١) الآية ٢٢٩ من البقرة.
(٢) الآية ١٤ من النساء.
(٣) الإملاء ١/٨٤.
(٤) الأصل: «بدائرة» وهو سهو لأنها سَتَرِدُ بعد قليل.
(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

قوله «وتُدْلُوا بها» في «تُدْلُوا» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مجزومٌ عطفاً على ما قبلَه، ويؤيِّدهُ قراءة أُبـيّ[١]: «ولا تُدْلُوا» بإعادةِ لا الناهيةِ، والثاني: أنَّه منصوبٌ على الصرف[٢]، وقد تقدَّم معنى ذلك وأنه مذهبُ الكوفيين، وأنه لم يَثْبُتْ بدليلٍ. والثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ أنْ في جواب النهي، وهذا مـذهبُ الأخفشِ[٣]، وجَـوَّزَهُ ابنُ عـطيَّـة[٤] والـزمخشـري[٥] ومكي[٦] وأبو البقاء[٧]. قال الشيخ[٨]: «وأمَّا إعرابُ الأخفشِ وتجويزُ الزمخشري ذلك هنا فتلك مسألةُ: «لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن». قال النحويون: إذا نُصِبَ كان الكلامُ نَهْياً عن الجمعِ بينهما[٩]. وهذا المعنى لا يَصِـحُّ في الآيةِ لِوَجْهَيْنِ، أحدُهما: أنَّ النهيَ عن الجمعِ لا يَسْتَلْزِمُ النهيَ عن كلِّ واحدٍ منهما على انفرادِهِ، والنهيُ عن كلِّ واحدٍ منهما يَسْتَلْزِمُ النهيَ عن الجمعِ بينهما؛ لأن الجمعَ بينهما حصولُ كلِّ واحدٍ منهما، وكلُّ واحدٍ منهما منهيٌّ عنه ضرورةً، ألا ترى أنَّ أَكْلَ المالِ بالباطلِ حرامٌ سواءً أُفْرِدَ أم جُمِعَ مع غيرِهِ من المُحَرَّمات. والثاني ـ وهو أَقْوَى ـ: أَنَّ قولَه «لِتأكلوا» عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا، فلو كان النهيُ عن الجمعِ لم تَصِحَّ العلةُ له، لأنه مركبٌ من شيئين لا تَصِحُّ العلةُ أن تَتَرَتَّب على وجودهما، بل إنما تترتَّب على وجودِ أحدهما، وهو الإدلاء بالأموالِ إلى الحكام».

---

(١) البحر ٢/٥٦؛ ابن عطية ١/٥٣٠.

(٢) أي: إن الفعل كان حقه الرفع ولكن الواو صرفته إلى النصب.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٠.

(٤) التفسير ١/٥٣١.

(٥) الكشاف ١/٣٤٠.

(٦) المشكل ١/٨٨.

(٧) الإملاء ١/٨٤.

(٨) البحر ٢/٥٦.

(٩) أي أن الواو للمعية.

و «بها» متعلِّقٌ بـ «تُدْلُوا»، وفي الباء قولان، أحدُهما: أنها للتعديةِ، أي لترسِلوا بها إلى الحكام، والثاني: أنَّها للسببِ بمعنى أن المراد بالإدْلاءِ الإسراعُ بالخصومةِ في الأموالِ إمَّا لعدمِ بَيِّنةٍ عليها، أو بكونِهَا أمانةً كمالِ الأيتام. والضميرُ في «بها» الظاهرُ أنه للأموالِ وقيل: إنه / لشهادةِ الزُّورِ [٧٢/ب] لدلالةِ السياقِ عليها، وليس بشيءٍ.

و «من أموال» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «فريقاً»، أي: فَريقاً كائناً من أموالِ الناس.

قوله: «بالإِثْمِ» تَحْتَمِلُ هذه الباء أَنْ تَكونَ للسببِ فتتعلَّقَ بقوله «لتأكلوا» وأَنْ تكونَ للمصاحبةِ، فتكونَ حالاً من الفاعلِ في «لتأكلوا»، وتتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: لتأكلوا ملتبسين بالإِثْم. «وأنتم تعلمون» جملةٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ «لتأكلوا»، وذلك على رَأْيِ مَنْ يُجيز تَعَدُّدَ الحالِ، وأَمَّا مَنْ لا يُجيزُ ذلك فيَجْعَلُ «بالإِثم» غيرَ حالٍ.

آ. **(١٨٩) قولُه تعالى: ﴿عنِ الأهِلَّةِ﴾**: متعلِّقٌ بالسؤال قبلَه، يُقال: «سألَ به وعنه» بمعنًى. والضميرُ في «يَسْأَلُونك» ضميرُ جماعةٍ، وفي القصةِ أن السائلَ اثنان، فَيَحْتَمِلُ ذلك وجهين، أحدُهما: أنَّ ذلك لكونِ الاثنين جمعاً. والثاني: من نسبةِ الشيء إلى جمْعٍ وإنْ لم يَصْدُرْ إلاَّ من واحدٍ منهم أو اثنين، وهو كثيرٌ في كلامِهِم.

والجمهور على إظهار نونِ «عَنْ» قبل لام «الأهِلَّة»[١] وورش على أصلِه من نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها، وقُرِىءَ شاذاً: «علَّ هِلَّة» وتوجيهُها أنه نَقَلَ حركةَ همزة «أهلة» إلى لامِ التَّعريفِ، وأدغم نونَ «عن» في لام التعريف لسقوطِ همزةِ الوصلِ في الدَّرْج، وفي ذلك اعتدادٌ بحركةِ الهمزةِ المنقولةِ وهي لغةُ مَنْ يقول: «لَحْمَر» من غيرِ همزةِ وصلٍ.

---

(١) البحر ٢/٦١.

وإنما جُمِعَ الهلالُ وإنْ كان مفرداً اعتباراً باختلافِ أزْمَانِه، قالوا من حيث كونُهُ هلالاً في شهرٍ غيرُ كونِهِ هلالاً في آخرَ. والهلالُ هذا الكوكبُ المعروفُ. واختَلَفَ اللغويون: إلى متى يسمى هِلالاً؟ فقال الجمهورُ: يُقال له: هلالٌ لِلَيْلَتَيْنِ، وقيل: لثلاثٍ، ثم يكونُ قمراً. وقال أبو الهيثم(١): «يُقال له هـلالٌ لليلتَيْن من أول الشهر ولَيْلَتين من آخره وما بينهما قمرٌ». وقال الأصمعي: «يقال له هلالٌ إلى أن يُحَجِّرَ، وتحجيرُه أن يستديرَ له كالخيطِ الرقيق»، ويُقال له بَدْرٌ من الثانيةَ عشرةَ إلى الرابعةَ عشرةَ، وقيل: «يُسَمَّى هلالاً إلى أن يَبْهَرَ ضَوءُه سوادَ الليل، وذلك إنَّما يكونُ في سبعِ ليالٍ»، والهلالُ يكونُ اسماً لهذا الكوكبِ، ويكونُ مصدراً، يقال: هَلَّ الشهرُ هلالاً. ويقال: أُهِلَّ الهلالُ واسْتُهِلَّ مبنياً للمفعولِ وأَهْلَلْنَاه واسْتَهْلَلْنَاهُ، وقيل: يقال: أَهَلَّ واسْتَهَلَّ مبنياً للفاعلِ وأنشد(٢):

٨٦٥ ـ وشهرٌ مُسْتَهِلٌّ بعدَ شهرٍ   وحَوْلٌ بعدَهُ حولٌ جديدُ

وسُمِّي هذا الكوكبُ هلالاً لارتفاعِ الأصواتِ عند رؤيتِهِ، وقيل: لأنه من البيانِ والظهورِ، أي: لظهورِهِ وقتَ رؤيَتِهِ بعد خَفَائِهِ، ولذلك يُقال: تَهَلَّلَ وَجْهُهُ: ظَهَرَ فيه بِشْرٌ وسرورٌ وإنْ لم يَكُنْ رفَعَ صوتَه... (٣) ومنه قول تأبَّط شرّاً(٤):

---

(١) أبو الهيثم الرازي، إمام لغوي، أدرك العلماء وأخذ عنهم، تصدر بالري للإفادة. توفي سنة ٢٧٦. البغية ٢/٣٢٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: هلل؛ والبحر ٢/٥٩.

(٣) خرم في الأصل لم أتبينه.

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي، وليس لتأبط شراً، وهو في ديوان الهذليين ٢/٩٤؛ والقرطبي ٢/٣٤٢. والعارض المتهلل: المطر العارض. وقد كتب في الأصل على الهامش بعد ذلك: «قد ذكرت في كتابي «أحكام القرآن» هذا القول عن الرازي بأبسطَ من هذا ورددت عليه هناك فعليك به».

٨٦٦ ـ وإذا نَظَرْتَ إلى أَسِرَّةِ وَجْهِه   بَرَقَتْ كبَرْقِ العارضِ المُتَهَلِّلِ

وقد تقدَّم أن الإهلال الصراخُ عند قوله: «وما أُهِلَّ لغيرِ اللَّـهِ به»(١). وفِعال المضعَّفُ(٢) يَطَّرِدُ في تكسيرِه أَفْعِلة كأَهِلَّة، وشَذَّ فيه فِعَل كقولهم: عِنَن وحِجَج في: عِنَان وحِجاج.

وقَدَّر بعضُهم مضافاً قبلَ «الأهِلَّة» أي: عَنْ حكمِ اختلافِ الأهِلَّة لأن السؤال عن ذاتِها غيرُ مفيدٍ، ولذلك أُجيبوا بقولِه: «قل هي مواقيتُ» وقيل: إنهم لَمَّا سألوا عن شيء قليلِ الجَدْوى أُجيبوا بما فيه فائدةٌ، وعَدَلَ عن سؤالِهم إذ لا فائدة فيه، وعلى هذا فلا يُحْتاجُ إلى تقديرِ مضافٍ.

و «للناسِ» متعلِّقٌ بمحذوفٌ، لأنه صفةٌ لـ «مواقيت» أي: مواقيتُ كائنةٌ للناسِ. والمواقيتُ: جَمْعُ ميقات، رَجَعَتِ الواوُ إلى أصلها إذ الأصلُ: مِوْقات من الوقت، وإنما قُلِبت ياءً لكسرِ ما قبلها، فلمّا زَالَ موجبُه في الجمعِ رُدَّت واواً، ولا يَنْصَرِفُ لأنه بزنةِ مُنْتهى الجموعِ. والميقات منتهى الوقت.

قوله: «والحَجِّ» عطفٌ على «الناس»، قالوا: تقديرُه: ومواقيتُ الحَجِّ، فحذف الثاني اكتفاءً بالأول، ولَمَّا كانَ الحجُّ مِنْ أعظمِ ما تُطْلَبُ مواقيتُه وأشهرُه بالأهِلَّة أُفْرِد بالذِّكر، وكأنه تخصَّص بعد تعميم، إذ قولُه «مواقيتُ للناسِ» ليس المعنى لذواتِ الناسِ، بل لا بُدَّ من مضافٍ أي: مواقيتُ لمقاصدِ الناسِ المحتاجِ فيها للتأقيتِ، ففي الحقيقة ليس معطوفاً على الناسِ، بل على المضافِ المحذوفِ الذي ناب «الناس» منابَه في الإعراب.

وقرأ الجمهورُ «الحج» بالفتح(٣) في جميعِ القرآنِ إلا حمزةَ والكسائي

---

(١) الآية ١٧٣ من البقرة.
(٢) تضعيفه بتكرار حرف اللام وبينهما ألف.
(٣) أي فتح الحاء منه، وانظر: السبعة ٢١٤؛ والبحر ٦٢/٢؛ والشواذ ١٢.

وحفصاً[١] عن عاصم فقرؤوا «حِجَّ البيت»[٢] بالكسر، وقـرأ الحسن وابن أبـي إسحاق بالكسر في جميع القرآن، وهل هما بمعنًى واحدٍ أو مختلفان؟ قال سيبويه[٣]: «هما مصدران» فالمفتوحُ كالردِّ والشدِّ، والمكسورُ كالذِّكر، وقيل: بالفتحِ هو مصدرٌ، وبالكسرِ هو اسمٌ.

قوله: «وليسَ البرُّ بأَنْ تَأْتُوا» كقوله: «لبس البرَّ أَنْ تُوَلُّوا»[٤] وقد تقدَّم؛ إلا أنَّه لم يُخْتلف هنا في رفع «البر»، لأنَّ زيادةَ الباءِ في الثاني عَيَّنت كونَه خبراً، وقد تقدَّم لنا أنها قد تُزادُ في الاسم[٥] ولا حاجة إلى إعادة ما تقدَّم.

وقرأ[٦] أبو عمرو وحفص وورش «البُيوت» و«بُيوت»[٧] بضمِّ الباء وهو الأصلُ، وقرأ الباقون بالكسرِ لأجلِ الياء، وكذلك في تصغيره، ولا يُبالَىٰ بالخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍ لأنَّ الضمةَ في الياءِ، والياءُ بمنزلة كسرتين فكانت الكسرةُ التي في الباء كأنها وَلِيَتْ كسرةً، قاله أبو البقاء[٨].

و«مِنْ» في قوله: «مِنْ ظهورِها» و«من أبوابها» متعلقةٌ بالإتيان ومعناها ابتداءُ الغاية. والضميرُ في «ظهورها» و«أبوابِها» للبيوتِ، وجِيء به كضميرِ المؤنثةِ الواحدةِ لأنه يجوزُ فيه ذلك.

---

(١) الأصل: وحفص وهو سهو.
(٢) الآية ٩٧ من آل عمران.
(٣) الكتاب ٢/٢١٦، ٢/٢٣٠.
(٤) الآية ١٧٧ من البقرة.
(٥) كذا في الأصل وهي لا تزاد في الاسم وإنما تزاد في الخبر.
(٦) السبعة ١٧٨؛ الكشف ١/٢٨٤.
(٧) لعله يعني ما ورد في أكثر من موضع في القرآن فالحكم عام في التنكير والتعريف.
(٨) الاملاء ١/٨٤.

وقوله: «ولكنَّ البرَّ مَنِ اتَّقى» «كقوله: «ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن»[1] سواءً بسواء. ولمَّا تقدَّم جملتانِ خبريتان، وهما: «وليس البرُّ» «ولكن البِرَّ مَنِ اتقى» عُطِف عليهما جملتان أمريتان، الأولى للأولى، والثانية للثانية، وهما: «وَأْتُوا البيوت» «واتَّقوا الله». وفي التصريح بالمفعول في قوله: «واتقوا الله» دلالةً على أنه محذوفٌ من اتقى، أي: اتقى الله.

آ. (١٩٠) **قوله تعالى: ﴿في سبيل الله﴾**: متعلِّقٌ بقاتِلوا، على أحد معنيين: إمَّا أن تقدِّر مضافاً، أي في نصرةِ سبيلِ الله، / والمرادُ بالسبيلِ: دينُ الله، لأنَّ السبيلَ في الأصلِ الطريقُ، فتُجُوِّز به عن الدينِ، لَمّا كان طريقاً إلى الله، وإمَّا أن تُضَمِّن «قاتلوا» معنى بالِغوا في القتالِ في نصرةِ دينِ الله. والذين يقاتلونكم «مفعولُ» قاتلوا. [٧٣/أ]

آ. (١٩١) **قوله تعالى: ﴿حيث ثَقِفْتُموهم﴾**: «حيث» منصوبٌ بقوله: «اقتلوهم»، و «ثَقِفْتُموهم» في محلِّ خفضٍ بالظرف، وثَقِفْتموهم أي: ظَفِرْتم بهم، ومنه: «رجلٌ ثقيف»: أي سريعُ الأخذ لأقرانِه، قال[2]:

٨٦٧ ـ فإمَّا تَثْقَفوني فاقتلوني ... فَمَنْ أَثْقَفْ فليسَ إلى خلودِ

وثَقِفَ الشيءَ ثقافةً إذا حَذَقَه، ومنه الثقافةُ بالسيف، وثَقِفْتُ الشيء قَوَّمْتُه ومنه الرماح المُثَقَّفة، قال الشاعر[3]:

٨٦٨ ـ ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْننا ... وقد نَهِلَتْ مِنَّا المثقَّفَةُ السُّمْرُ

---

(١) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٦٧.

(٣) البيت لأبي عطاء السندي، وهو في الحماسة ١/٦٦؛ وابن يعيش ٢/٦٧؛ والمغني ٤٧٦؛ والبحر ١/٥٩. والخطي: الرمح منسوب إلى الخط بالبحرين، والمثقفة السمر: الرماح.

قوله: «مِنْ حيثُ» متعلِّقٌ بما قبله، وقد تُصُرِّفَ في «حيث» بجَرِّها بمِنْ كما جُرَّت بالباء وفي، وبإضافة «لدى» إليها. و«أَخْرجوكم» في محلِّ جرٍّ بإضافتها إليه. ولم يذكر «للفتنة» ولا «للقتل» ـ وهما مصدران ـ فاعلاً ولا مفعولاً، إذ المراد إذا وُجِدَ هذان، من أيِّ شخص كان بأي شخصٍ كان، وقد تقدَّم أنه يجوز حَذْفُ الفاعلِ مع المصدر.

قوله: «ولا تُقاتِلوهم» قرأ الجمهورُ الأفعالَ الثلاثة: «ولا تُقاتلوهم حتى يقاتِلوكم، فإنْ قاتلوكم» بالألف من القتال، وقرأها[1] حمزة والكسائي من غير ألف من القتل. فأما قراءة الجمهور فهي واضحةٌ لأنها نَهْيٌ عن مقدِّمات القتل، فدلالتها على النهي عن القتل بطريقِ الأَوْلى. وأمّا قراءةُ الأخوين ففيها تأويلان، أحدُهما: أن يكونَ المجازُ في الفعل، أي: ولا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قَتْلكم. ومنه «قُتِل معه ربِّيُّون»[2] ثم قال: «فما وَهَنوا» أي ما وَهَن مَنْ بقيَ منهم، وقال الشاعر[3]:

٨٦٩ ـ فإنْ تَقْتُلونا نُقَتِّلْكُمُ وإنْ تَفْصِدوا الدَّمَ نَفْصِدِ

أي: فإنْ تقتلوا بعضنا. وأَجْمَعوا على «فاقتلوهم» أنَّه من القتل، وفيه بشارةٌ بأنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم مُتَمَكِّنون منهم بحيثُ إنكم أَمَرْتُم بقتلِهم لا بقتالِهم لنصرتِكم عليهم وخُذْلانِهم، وهي تؤيِّد قراءةَ الأخوينِ، ويؤيِّدُ قراءةَ الجمهورِ: «وقاتِلوا في سبيل الله».

و«عند» منصوبٌ بالفعل قبله. و«حتى» متعلقةٌ به أيضاً غايةٌ له بمعنى «إلى»، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنْ» كما تقرَّر. والضميرُ في «فيه» يعودُ

---

(١) السبعة ١٧٩؛ الكشف ١/٢٨٥؛ البحر ٢/٦٧.
(٢) الآية ١٤٦ من آل عمران، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبوعمرو السبعة ٢١٧.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٢/٦٧.

على «عند»، إذ ضميرُ[1] الظرفِ لا يتعدَّى إليه الفعلُ إلا بـ«في»، لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها، وأصلُ الظرفِ على إضمارِ «في» اللهم إلا أَنْ يُتَوَسَّعَ في الظرفِ فَيَتَعدَّى الفعلُ إلى ضميره مِنْ غيرِ «في»، لا يُقال: «الظرف ليس حكمه حكمَ ظاهره، ألا ترى أنَّ ضميرَه يُجَرُّ بفي وإن كان ظاهرُه لا يجوزُ ذلك فيه. ولا بدَّ مِنْ حذفٍ في قوله: «فإنْ قاتلوكم فاقتلوهم» أي: فإنْ قاتلوكم فيه فاقتلوهم فيه، فَحَذَفَ لدلالةِ السياقِ عليه.

قوله: «كذلك جزاءُ» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الكافَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«جزاءُ الكافرين» خبرُه، أي: مثلُ ذلك الجزاءِ جزاؤهم، وهذا عند مَنْ يرى أن الكافَ اسمٌ[2] مطلقاً، وهو مذهبُ الأخفش. والثاني: أن يكونَ «كذلك» خبراً مقدماً، و«جزاءٌ» مبتدأ مؤخراً، والمعنى: جزاءُ الكافرين مثلُ ذلك الجزاءِ وهو القتلُ. و«جزاء» مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه أي: جزاءُ الله الكافرين. وأجاز أبو البقاء[3] أن يكونَ «الكافرين» مرفوعَ المحلِّ على أن المصدرَ مقدرٌ من فعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ، تقديرُه: كذلك يُجْزى الكافرون، وقد تقدَّم لنا في ذلك خلافٌ.

آ. (١٩٢) ومتعلق الانتهاء محذوف[4]؛ أي: عن القتال. وانتهى «افتعل» من النهي، وأصلُ انتهَوا: انتهَيُوا، فاستُثْقِلَتْ الضمةُ على الياءِ فَحُذِفَتْ ساكنان فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، أو تقول: تَحَرَّكَتِ الياء وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبَتْ ألفاً، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَتِ الألفُ وبَقِيَتِ الفتحة[5] تَدُلُّ عليها.

---

(١) انظر: البحر ٢/٦٧.

(٢) في الأصل «اسما» وهو سهو.

(٣) الاملاء ١/٨٥.

(٤) وذلك في قوله تعالى: «فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم».

(٥) في الأصل: «الألف» وهو سهو.

آ. (١٩٣) **قوله تعالى: ﴿حتى لا تكونَ﴾**: يجوزُ في «حتى» أن تكونَ بمعنى كي، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ بمعنى إلى، وأَنْ مضمرةٌ بعدَها في الحالين. و «تكونُ» هنا تامةٌ و «فتنةٌ» فاعلٌ بها، وأمَّا «ويكونَ الدينُ لله» فيجوزُ أن تكونَ تامةً أيضاً، وهو الظاهرُ، ويتعلَّقُ «لله» بها، وأن تكونَ ناقصةً و «لله» الخبرَ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائناً لله. و «إلاّ على الظالمين» في محلِّ رفعٍ خبرُ «لا» التبرئةِ، ويجوزُ أن يكونَ خبرُها محذوفاً تقديرُه: لا عدوانَ على أحد، فيكونُ «إلا على الظالمين» بدلاً على إعادةِ تكرارِ العامل. وهذه الجملةُ وإنْ كانَتْ بصورةِ النفي فهي في معنى النهي، لئلا يلزم الخُلْفُ في خبره تعالى[1]، والعربُ إذا بالَغَتْ في النهي عن الشيء أَبْرَزَتْه في صورةِ النفي المَحْضِ كأنه ينبغي ألاَّ يوجدَ البتةَ فَدَلُّوا على هذا المعنى بما ذكَرْتُ لك، وعكسُه في الإثباتِ إذا بَالَغُوا في الأمرِ بالشيءِ أبرزوه في صورة الخبرِ نحو: «والوالداتُ يُرْضِعْنَ»[2] وسيأتي.

آ. (١٩٤) **قوله تعالى: ﴿الشهرُ الحرامُ بالشهرِ﴾** مبتدأٌ خبرُه الجارُّ [٧٣/ب] بعده، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ / تقديرُه: انتهاكُ حرمةِ الشهرِ الحرام بانتهاكِ حرمةِ الشهرِ. والألفُ واللامُ في الشهر الأول والثاني للعهد، لأنهما معلومان عند المخاطبين، فإنَّ الأولَ ذو القعدة من سنة سبع، والثاني من سنة ست.

وقرىء: «والحُرْمات» بسكون الراء، ويُعْزى للحسن[3]، وقد تقدَّم أنَّ جمعَ فُعْلَة بشروطِها يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه: هذان الاثنانِ وفَتْحُ العين، عند قوله «في ظلماتٍ»[4].

---

(١) قال صاحب البحر ٦٨/٢: «ولا يصح حَمْلُ ذلك على النفي الصحيح أصلاً لوجود العدوان على غير الظالم فكأنه يكون إخباراً غير مطابق وهو لا يجوز على الله تعالى.

(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٣) البحر ٦٩/٢؛ الشواذ ١٢.

(٤) الآية ١٧ من البقرة.

وقوله: «فَمَنِ اعتدى» يجوزُ في «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ فتكونُ الفاء[1] جواباً. والثاني: أن تكونَ موصولةً فتكونَ الفاءُ زائدةً في الخبر[2]، وقد تقدَّم لذلك نظائر.

قوله: «بمثلِ ما اعتدى» في الباء قولان، أحدُهما: أن تكونَ غيرَ زائدةٍ، بل تكونُ متعلقةً باعتدوا، والمعنى: بعقوبةٍ مثلِ جنايةِ اعتدائِه. والثاني: أنها زائدةٌ أي: مثلَ اعتدائه، فتكون: إمّا نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: اعتداء مماثلاً لاعتدائه، وإمَّا حالاً من المصدرِ المحذوفِ كما هو مذهبُ سيبويه أي: فاعتدوا الاعتداء مُشْبِهاً اعتداءَه. و «ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائدٍ، وأَنْ تكونَ موصولةً فيكونُ العائدُ محذوفاً، أي: مثلَ ما اعتدى عليكم به، وجاز حذفُه لأنَّ المضافَ إلى الموصول قد جُرَّ بحرفٍ جُرَّ به العائدُ واتَّحد المتعلَّقان.

آ. (١٩٥) **قوله تعالى: ﴿ولا تُلْقُوا بأيديكم﴾**: في هذه الباء ثلاثة أوجه أحدُها: أنها زائدةٌ في المفعول به لأن «ألقى» يتعدَّى بنفسه، قال تعالى: «فَأَلْقى موسى عصاه»[3]، وقال[4]:

٨٧٠ ـ حتى إذا أَلْقَتْ يداً في كافِرٍ وأَجَنَّ عَوْراتِ الثغورِ ظَلامُها

فزيدت الباءُ في المفعولِ كما زيدت في قوله[5]:

٨٧١ ـ وأَلْقى بكفَّيْـهِ الفتى استكانَـةً من الجوع وَهْناً ما يَمُرُّ وما يَحْلُو

---

(١) أي: الفاء في قوله: «فاعتدوا».

(٢) ويضعف هذا بكون جملة الخبر إنشائية إضافة إلى زيادة الفاء في الخبر، وعلى هذا فالوجه الأول هو السديد، ووجبت الفاء لأن الجواب طلب.

(٣) الآية ٤٥ من الشعراء.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١٦؛ والبحر ٧١/٢. وألقت: أي الشمس، والكافر: الليل الساتر، وعورات الثغور: مواضع المخافة منها.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧١/٢.

وهذا قولُ أبـي عبيدة، وإليه ميـلُ الزمخشـري[1]، قال: «والمعنى: ولا تَقْبِضُوا التهلكة أيديكم؛ أي: لا تَجْعلوها آخذةً بأيديكم مالكةً لكم» إلا أنه مردودٌ بأنَّ زيادةَ الباءِ في المفعولِ لا تَنْقاسُ، إنما جاءتْ في الضـرورة كقوله[2]:

٨٧٢ ـ .... سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

الثاني: أنها متعلقةٌ بالفعلِ غيرُ زائدةٍ، والمفعولُ محذوفٌ، تقديرُه: ولا تُلْقوا أنفسكم بأيديكم، ويكون معناها السبب كقولك: لا تُفْسِدْ حالَك برأيك. الثالث: أن يضمَّن «ألقى» معنى ما يتعدَّى بالباء، فيُعدَّى تعديته، فيكونُ المفعول به في الحقيقة هو المجرورَ بالباء تقديره: ولا تُفْضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقولـك: أَفْضَيْتُ بجَنْبـي إلى الأرضِ أي: طَرَحْتُـه على الأرض، ويكونُ قد عَبَّرَ بالأيدي عن الأنفس، لأنَّ بها البطشَ والحركةَ، وظاهرُ كلام أبـي البقاء[3] فيما حكاه عن المبرد أن «ألقى» يتعدَّى بالباء أصلاً من غيرِ تضمينٍ، فإنه قال: «وقال المبرد: ليست بزائدةٍ بل هي متعلقةٌ بالفعلِ كمَرَرْتُ بزيدٍ والأَوْلىٰ حَمْلُه على ما ذَكَرْتُ».

والتَّهْلُكَةُ: مصدرٌ بمعنى الهَلاكِ، يُقال: هَلَكَ يَهْلِكُ هُلْكاً وهَلاكـاً وهَلْكـاءَ على وزنِ فَعْـلاء ومَهْلكاً ومَهْلكـة مثلثَ العين وتَهْلُكَـة. وقـال الزمخشري[4]«ويجوزُ أن يقال: أصلُها التَّهلِكة بكسر اللام كالتَّجْرِبة، على أنه مصدرٌ من هلَّك ـ يعني بتشديد اللامِ ـ فَأُبْدِلَتِ الكسرةُ ضمة كـالجِوار

(١) الكشاف ١/٣٤٣.
(٢) تقدم برقم ٧٤٧.
(٣) الإملاء ١/٨٥.
(٤) الكشاف ١/٣٤٣.

والجُوار»، ورَدَّ عليه الشيخ[1] بأنَّ فيه حَمْلاً على شاذ ودَعْوى إبدال لا دليل عليها، وذلك أنه جَعَله تَفْعِلة بالكسر مصدرَ فَعَّل بالتشديد، ومصدرُه إذا كان صحيحاً غيرَ مهموزٍ على تَفْعيل، وتَفْعِلة فيه شاذٌّ. وأمَّا تنظيرُه له بـالجِوار والجُوار فليس بشيء، لأن الضمَّ فيه شاذٌّ، فالأَولى أن يقال: إنَّ الضمَّ أصلٌ غيرُ مُبْدَلٍ من كسر. وقد حكى سيبويه[2] مِمَّا جاء من المصادر على ذلك التَّضُرَّة والتَّسُرَّة. قال ابن عطية[3]: «وقرأ الخليل التَّهْلِكة بكسر اللام وهي تَفْعِلة من هَلَّك بتشديد اللام» وهذا يُقَوِّي قولَ الزمخشري.

وزعم ثعلب أن «تَهْلُكَة» لا نظير لها، وليس كذلك لِما حكى سيبويه. ونظيرها من الأعيان على هذا الوزن: التَّنْفُلة[4] والتنصُبة[5].

والمشهورُ أنه لا فرقَ بين التَّهْلُكة والهَلاك، وقال قومٌ: التَّهْلُكَة: ما أمكن التحرُّزُ منه، والهَلاكُ ما لا يمكن. وقيل: هي نفسُ الشيء المُهْلِك. وقيل: هي ما تَضُرُّ عاقبتُه. والهمزة في «ألقى» للجَعْلِ على صفة نحو: أَطْرَدْتُه أي: جعلتُه طريداً فيه ليست للتعدية لأنَّ الفعلَ متعدٍّ قبلَها، فمعنى أَلْقيتُ الشيء جَعَلْتُه لُقىً فهو فُعَل بمعنى مَفْعول، كما أن الطريد فَعِيل بمعنى مفعول، كأنه قيل: لا تَجْعلوا أنفسكم لُقىً إلى التهلُكَة.

آ. (١٩٦) **قوله تعالى: ﴿والعُمْرَةَ لله﴾**: الجمهورُ على نصب «العمرة» على العطفِ على ما قبلها و«لله» متعلقٌ بأتِمُّوا، واللامُ لامُ المفعولِ من أجله. ويجوزُ أن تتعلَّق بمحذوف على أنها حالٌ من الحج والعمرة،

---

(١) البحر ٢/٥٩.
(٢) الكتاب ٢/٣٢٧.
(٣) التفسير ١/٥٣٩.
(٤) النفل: الهبة.
(٥) النصب: التعب.

تقديره: أتِمُّوها كائنين لله. وقرأ[1] عليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت: «والعمرةُ» بالرفع على الابتداء. و«لله» الخبر، على أنها جملةٌ مستأنفةٌ.

قوله: «فما اسْتَيْسَر» ما موصولةٌ بمعنى الذي، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً، وفيها ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها في محلِّ نصبٍ أي: فَلْيَهْدِ أو فلينْحَر، وهذا مذهبُ ثعلب. والثاني: ويُعْزى للأخفش[2] أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: فعليه ما استَيْسر. والثالث: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: فالواجبُ ما استَيْسر واستَيْسر هنا بمعنى يَسَر المجرد كصَعُب واستصعَبَ وغَنِيَ واستغنى، ويجوزُ أن يكون بمعنى تَفَعَّل نحو: تكبَّر واستكبر، وتَعَظَّم واستعظم. وقد تقدَّم ذلك في أولِ الكتاب.

والحَصْرُ: المَنْعُ، ومنه قيل للمَلِك: الحَصِير، لأنه ممنوعٌ من الناس، وهل حُصِر وأُحْصِر بمعنًى أو بينهما فرقٌ؟ خلافٌ بين أهلِ العلمِ. فقال الفراء[3] والزجاج[4] والشيباني[5] إنهما بمعنًى، يُقالان في المرضِ والعَدُوِّ جميعاً وأنشدوا[6]:

٨٧٣ ـ وما هَجْرُ ليلى أَنْ تكونَ تباعَدَتْ ... عليكَ ولا أَنْ أَحْصَرَتْكَ شُغُولُ

---

(١) الشواذ ١٢؛ البحر ٧٢/٢؛ وابن عطية ٥٤٢/١. ونسبها القرطبي ٣٦٩/٢ إلى الشعبي وأبي حيوة.

(٢) معاني القرآن ١٦٢/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١١٨/١.

(٤) قال الزجاج في معاني القرآن ٢٥٦/١: «يقال للذي يمنعه الخوف والمرض أحصر، وللمحبوس حصر».

(٥) إسحاق بن مرار، راوية أهل بغداد، له: كتاب الجيم والنوادر، توفي سنة ٢٥٦. انظر: الإنباه ٢٢١/١؛ البلغة ٣٨؛ والبغية ٤٣٩/١.

(٦) البيت لابن ميادة، وهو في اللسان: حصر، ؛ وشواهد الكشاف ٤٧٧/٤.

وفَرَّق بعضُهم، فقال الزمخشري(١): يقال: أُحْصِر فلانٌ إذا معه أمرٌ من خوف أو مرض أو عجز، قال تعالى: «الذين أُحْصِروا في سبيل الله»(٢)، وقال ابن ميادة: «وما هَجْرُ ليلى أن تكون تباعَدَتْ»، وحُصِر إذا حبسه عدوٌّ أو سجن، هذا هو الأكثرُ في كلامهم، وهما بمعنى المنع في كل شيء / مثل: صَدَّه وأصدَّه، وكذلك الفراء والشيباني، ووافقه ابن عطية(٣) أيضاً فإنه [٧٤/أ] قال: «والمشهورُ من اللغة: أُحْصِر بالمرض وحُصِر بالعَدُوّ. وعكس ابن فارس في «مجمله» فقال: «حُصِر بالمرض وأُحْصِر بالعَدُوّ» وقال ثعلب: «حُصِر في الحَبْسِ أقوى من أُحْصِر»، ويقال: حَصِرَ صدرُه أي: ضاق؛ ورجل حَصِر: لا يبوحُ بسرِّه، قال جرير(٤):

٨٧٤ ـ وَلَقَد تَكَنَّفني الوُشاةُ فصادَفُوا ... حَصِراً بسرِّك يا أُمَيْمَ حَصُورا

والحَصيرُ معروفٌ لامتناعِ بعضه ببعض، والحصير أيضاً الملِك كما تقدَّم لاحتجابه. قال لبيد(٥):

٨٧٥ ـ . . . . جِنٌّ لدى باب الحصيرِ قِيامُ

قوله: «من الهَدْيِ» فيه وجهان، أحدُهما: أن تكونَ «مِنْ» تبعيضيةً ويكونَ محلُّها النصبَ على الحال من الضمير المستتر في «اسْتَيْسر» العائدِ على «ما» أي: حالَ كَوْنِهِ بعضَ الهَدْيِ. والثاني: أن تكون «مِنْ» لبيانِ الجنس فتتعلَّقَ بمحذوفٍ أيضاً.

---

(١) الكشاف ١/٣٤٤.
(٢) الآية ٢٧٣ من البقرة.
(٣) التفسير ١/٥٤٢.
(٤) ديوانه ٥٧٨؛ واللسان: حصر؛ والبحر ٢/٦٠.
(٥) ديوانه ٢٩٠ وصدره:
ومقامةٍ غُلْبِ الرقابِ كأنهم
والقرطبي ٢/٦٠؛ والبحر٢٠/٦٠. وغلب الرقاب: غلاظها.

وفي الهَدْي قولان، أحدُهما: أنه جمعُ هَدْيَة كجَدْي جمع جَدْيَة[1] السَّرْج. والثاني: أن يكونَ مصدراً واقعاً موقع المفعول أي: المُهْدَى، ولذلك يقعُ للأفرادِ والجمعِ. قال أبو عمرو بن العلاء: «لا أعْرف لهذه اللفظة نظيراً».

وقرأ[2] مجاهد والزهري: «الهَدِيُّ» بتشديد الياء، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ جمع هَدِيَّة كمطيَّة ومطايا وركيَّة ورَكايا. والثاني: أن يكون فَعيلاً بمعنى مفعول نحو: قتيل بمعنى مَقْتُول.

و «مَحِلَّه» يجوز أَنْ يَكُونَ ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ، ولم يُقْرَأ إلَّا بكسرِ الحاءِ فيما عَلِمْتُ إلَّا أنه يجوزُ لغةً فتحُ حائِه إذا كان مكاناً. وفرَّق الكسائي بينهما، فقال: «المكسورُ هو الإحلالُ من الإحرامِ، والمفتوحُ هو مكانُ الحلولِ من الإحصارِ».

وقيل: «منكم» فيه وجهان، أحدُهما: أن يكون في محلِّ نصبٍ على الحال من «مريضاً»؛ لأنه في الأصل صفةٌ له، فلمَّا قُدِّم عليه انتَصَبَ حالاً. وتكونُ «مِنْ» تبعيضيةً، أي: فَمَنْ كان مريضاً منكم. والثاني: أجازه أبو البقاء[3] أن يكونَ متعلِّقاً بمريضاً، قال الشيخ[4]: «وهو لا يكادُ يُعْقَلُ». «وَمَنْ» يجوز أنْ تكونَ شرطيةً وأَنْ تكونَ موصولةً.

قوله: «أو به أَذَىً» يجوز أَنْ يكونَ هذا من بابِ عَطْفِ المفرداتِ وأن يكون من بابِ عطفِ الجمل: أما الأولُ فيكونُ «به» هذا الجَارُّ والمجرورُ

---

(١) جدية السرج: القطعة المحشوة تحت السرج والرحل.
(٢) البحر ٢/٧٤؛ الشواذ ١٢.
(٣) لم يشر أبو البقاء إلى ذلك.
(٤) البحر ٢/٧٥.

معطوفاً على «مريضاً» الذي هو خبرُ كان، فيكونُ في محلِّ نصبٍ. ويكونُ «أذًى» مرفوعاً به على سبيلِ الفاعليةِ، لأنَّ الجارَّ إذا اعتمد رَفَع الفاعل عند الكل[1]، فيصيرُ التقديرُ: فَمَنْ كان كائناً به أذى من رأسِهِ. وأما الثاني فيكونُ «به» خبراً مقدَّماً، ومحلُّه على هذا رَفْعٌ، وفي الوجهِ الأولِ كان نصباً، و«أذًى» مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وتكونُ هذه في محلِّ نصبٍ لأنها عَطفٌ على «مريضاً» الواقع خبراً لكان، فهي وإنْ كانَتْ جملةً لفظاً فهي في محلِّ مفردٍ، إذ المعطوفُ على المفردِ مفردٌ، لا يقال: إنه عاد إلى عطفِ المفرداتِ فيتَّحِدُ الوجهانِ لوضوحِ الفرقِ. وأجازوا أن يكونَ «أذى» معطوفاً على إضمارِ «كان» لدلالةِ «كانَ» الأولى عليها، وفي اسمِ «كان» المحذوفةِ حينئذ احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ ضميرَ «مَنْ» المتقدمة، فيكونُ «به» خبراً مقدماً، و«أذى» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لكان المضمرةِ. والثاني: أن يكونَ «أذى»، و«به» خبرَها، قُدِّم على اسمِها.

وأجاز أبو البقاء[2] أن يكونَ «أو به أذى» معطوفاً على «كان»، وأَعْرَب «به» خبراً مقدماً متعلِّقاً بالاستقرارِ، و«أذى» مبتدأ مؤخراً، والهاءُ في «به» عائدةٌ على مَنْ. وهذا الذي قاله خَطَّأَهُ الشيخُ[3] فيه، قال: «لأنه كان قد قَدَّمَ أن «مَنْ» شرطيةٌ، وعلى هذا التقدير يكون خطأً، لأن المعطوفَ على جملةِ الشرط شرطٌ، والجملةُ الشرطيةُ لا تكونُ إلا فعليةً، وهذه كما ترى جملةٌ اسميةٌ على ما قَرَّرَهُ. فكيف تكونُ معطوفةً على جملةِ الشرطِ التي يجِبُ أن تكونَ فعليةً؟ فإنْ قيل: فإذا جَعَلْنا «مَنْ» موصولةً فهل يَصِحُّ ما قاله من كونِ «به أذى» معطوفاً على «كان»؟ فالجوابُ أنه لا يَصِحُّ أيضاً؛ لأنَّ «مَنْ» الموصولةَ إذا

---

(١) ليس عند الكل، وإنما هذا مذهبُ بعضِهم، واعتمادُه هنا لأنه وقع خبراً.
(٢) لم يشر أبو البقاء إلى ذلك.
(٣) البحر ٢/٧٥.

ضُمِّنَتْ معنى اسم الشرطَ لزِمَ أن تكونَ صلتُها جملةً فعليةً أو ما هي في قوتها». والباءُ في «به» يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أن تكونَ للإلصاق، والثاني: أن تكونَ ظرفيةً.

قولُهُ: «مِنْ رَأْسِهِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه في محلِّ رفع لأنه صفةٌ لأذى، أي أذى كائنٌ من رأسِهِ. والثاني: أن يتعلَّق بما يتعلَّقُ «بـه» من الاستقرارِ، وعلى كلا التقديرين تكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغاية.

قوله: «فَفِدْيَةٌ» في رفعها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ، أي: فعليه فديةٌ. والثاني: أنْ تكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أي: فالواجبُ عليه فديةٌ. والثالثُ: أن يكونَ فاعلَ فعلٍ مقدَّر أي: فَتَجِبُ عليه فديةٌ. وقُرىء شاذاً: «فَفِدْيَةً» نصباً، وهي على إضمارِ فعلٍ أي: فَلْيَفْدِ فديةً. و «مِنْ صيام» في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حسب القراءتين صفةً لـ «فدية»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، و «أو» للتخيير، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ فعلٍ قبلَ الفاء تقديرهُ: فَحَلَقَ فَفِدْيَة.

وقرأ[1] الحسنُ والزهري «نُسْك» بسكون السين، وهو تخفيفُ المضموم. والأذى مصدرٌ بمعنى الإيذاء وهو الألمُ، يقال: آذاه يُـؤْذِيه إيذاءً وأذى، فكأنَّ الأذى مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد أو اسمُ مصدرٍ كالعطاء اسم للإعطاء، والنبات للإنبات.

وفي النُّسُك قولان، أحدُهما: أنه مصدرٌ يقال: نَسَكَ ينسُك نُسْكاً ونُسُكاً بالضم، والإسكان كما قرأه الحسن. والثاني: أنه جمع نَسِيكة، قال ابن الأعرابي: «النَّسيكة في الأصل سَبيكة الفضة، وتُسَمَّى العبادةُ بها لأنَّ العبادة مُشْبِهَةٌ سبيكة الفِضَّة في صفائها وخُلوصِها من الآثام، وكذلك سُمِّي العابدُ ناسكاً، وقيل للذَّبِيحة «نَسِيكة» لذلك».

---

(١) البحر ٢/٧٦؛ الشواذ ١٢.

قوله: «فإذا أَمِنْتُم» الفاءُ عاطفةٌ على ما تقدَّم، و«إذا» منصوبةٌ بالاستقرار المحذوفِ؛ لأنَّ التقديرَ: فعليه ما اسْتَيْسَرَ، أي. فاستقرَّ عليه ما استيسر.

وقوله: «فَمَنْ تَمَتَّع» الفاءُ جوابُ الشرطِ بإذا، والفاءُ في قولِهِ: «فما استَيْسَرَ» جوابُ الشرطِ الثاني. ولا نعلمُ خلافاً أنه يقعُ الشرطُ وجوابُهُ جواباً لشرطٍ آخرَ مع الفاءِ. وقد تقدَّم الكلامُ على «فما استَيْسَرَ» / فأغنى عن [٧٤/ب] إعادته.

قوله: «فصيامُ» في رفعِه الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ في قولِهِ: «فَفِدْيَةٌ». وقرِىء[١] «فصيام» نصباً، على تقديرِ فَلْيَصُمْ، وأُضيف المصدرُ إلى ظَرْفِهِ معنًى، وهو في اللفظِ مفعولٌ به على السَّعَةِ. و«في الحج» متعلقٌ بصيام. وقَدَّر بعضُهم مضافاً أي: في وقتِ الحَجِّ. ومنهم مَنْ قَدَّر مضافين، أي: وقتَ أفعالِ الحَجِّ، ومنهم مَنْ قَدَّره ظَرفَ مكانٍ أي: مكانَ الحج، ويترتَّب على ذلك أحكامٌ.

قوله: «وَسَبْعَةٍ» الجمهورُ على جَرِّ «سبعة» عطفاً على ثلاثة. وقرأ[٢] زيد بن علي وابن أبي عبلة: «وسبعةً» بالنصب. وفيها تخريجان، أحدهما: قاله الزمخشري[٣] وهو أن يكون عطفاً على محلِّ «ثلاثة» كأنه قيل: فصيامُ ثلاثة، كقوله: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبة يتيماً»[٤]، يعني أن المضافَ إليه المصدرُ منصوبٌ معنى بدليلِ ظهورِ عملِ المُنَوَّنِ النصبَ في «يتيماً». والثاني: أن ينتصبَ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: «فَلْيَصُومُوا»، قال الشيخ[٥]:

---

(١) البحر ٢/٧٨ من دون نسبة.
(٢) البحر ٢ /٧٩؛ القرطبي ٢/٤٠١.
(٣) الكشاف ١/٣٤٥.
(٤) الآية ١٤ من البلد.
(٥) البحر ٢/٧٩.

«وهذا مُتَعَيِّنٌ، لأنَّ العطفَ على الموضعِ يُشْتَرَطُ فيه وجودُ المُحْرِزِ»[1] يعني على مذهب سيبويه.

قوله: «إذا رَجَعْتُمْ» منصوبٌ بصيام أيضاً، وهي هنا لِمَحْضِ الظرفِ، وليس فيها معنى الشرط. لا يقال: يَلْزَمُ أن يعملَ عامِلٌ واحدٌ في ظرفي زمان، لأنَّ ذلك جائزٌ مع العطفِ والبدلِ، وهنا يكونُ عَطَفَ شيئين على شيئين، فَعَطَفَ «سبعةٍ» على «ثلاثة» وعطف «إذا» على «في الحج».

وفي قوله «رَجَعْتُم» شيئان: أحدُهما التفاتٌ، والآخرُ الحَمْلُ على المعنى، أمَّا الالتفاتُ: فإنَّ قبلَه «فَمَنْ تَمَتَّعَ فَمَنْ لَم يَجِدْ» فجاء بضمير الغَيْبَةِ عائداً على «مَنْ»، فلو سيق هذا على نظم الأولِ لقيل: «إذا رجع» بضميرِ الغَيْبَةِ. وأمَّا الحملُ: فلأنه أتى بضميرِ جمعٍ اعتباراً بمعنى «مَنْ»، ولو راعى اللفظَ لأفردَ، فقال: «رَجَعَ».

وقوله: «تلك عشَرَةٌ» مبتدأ وخبرٌ، والمشارُ إليه هي السبعةُ والثلاثةُ، ومميِّزُ السبعةِ والعشرةِ محذوفٌ للعلمِ به. وقد أثبت تاءَ التأنيثِ في العددِ مع حَذْفِ التمييز، وهو أحسنُ الاستعمالَيْنِ، ويجوزُ إسقاطُ التاءِ حينئذٍ، وفي الحديث: «وأَتْبَعَهُ بستٍ من شوال»[2]، وحكى الكسائي: «صُمْنَا من الشهرِ خمساً».

وفي قوله: «تلك عَشَرَةٌ» ــ مع أن من المعلوم أن الثلاثةَ والسبعة عشرة ــ أقوالٌ كثيرةٌ لأهلِ المعاني، منها قولُ ابن عرفة: «العرب إذا ذكرت

---

(١) أي وجود الداعي إلى ذلك، وليس ثمة داع هنا لأن «صيام» في الآية مصدر غير منون، وهو لا يعمل أصلاً في منصوب، فكيف نعطف على معموله بالنصب؟ وقد أعرب سيبويه «عمراً» في قولنا «هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً» منصوباً بفعل محذوف ولم يرتض أن يكون معطوفاً على «زيد» المجرور. انظر: الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

(٢) رواه مسلم في: الصيام ٢/٨٢٢؛ أبو داود: الصوم ٢/٨١٣.

عددين، فمذهبُهم أن يُجملوهما»، وحَسَّن هذا القولَ الزمخشري[1] بأَنْ قال: «فائدةُ الفَذْلَكَةِ في كل حساب أن يُعْلَمَ العددُ جملةً كما يُعْلَمُ تفصيلاً، لِيُحْتَاط به من جهتين فيتأكَّد العِلمُ، وفي أمثالهم «علمان خيرٌ من علم». قال ابن عرفة: «وإنما تَفْعَلُ العربُ ذلك لأنَّها قليلةُ المعرفة بالحساب، وقد جاء: «لا نَحْسُب ولا نكتُب»[2]، وَوَرَدَ ذلك في أشعارِهم، قال النابغة[3]:

٨٧٦ ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها لستةِ أيامٍ وذا العامُ سابعُ

وقال الفرزدق[4]:

٨٧٧ ـ ثلاثٌ واثنتان فَهُنَّ خَمْسٌ وسادسةٌ تَميلُ إلى شَمَام

وقال الأعشى[5]:

٨٧٨ ـ ثلاثٌ بالغَداةِ فَهُنَّ حَسْبي وسِتٌّ حين يُدْرِكُني العِشاءُ
فذلك تِسْعَةٌ في اليوم رِيِّي وشُرْبُ المرءِ فَوْقَ الرِّيِّ داءُ

وقال آخر[6]:

٨٧٩ ـ فَسِرْتُ إليهمُ عِشْرِينَ شهراً وأربعةً فذلك حِجَّتانِ

وعن المبرد: «فتلك عشَرَةٌ: ثلاثةٌ في الحج وسبعةٌ إذا [رجعتم] فَقَدَّمَ وأخَّر»، ومثله لا يَصِحُ عنه. وقال ابن الباذش: «جيء بعشرة توطئةً للخبرِ بعدها، لا أنها هي الخبرُ المستقلُّ بفائدةِ الإسناد كما تقول: «زيدٌ رجل صالح»

(١) الكشاف ١/٣٤٥.
(٢) رواه البخاري: (الفتح) ٤/١٢٦؛ المسند ٢/١٢٢.
(٣) تقدم برقم ٣٩٨.
(٤) ديوانه ٨٣٥؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٤٣؛ والموشح للمرزباني ١١٤؛ واللسان: عشر؛ والبحر ٢/٧٩. وشمام: اسم جبل كما في اللسان: شمم.
(٥) ليسا في ديوانه، وهما في البحر ٢/٧٩.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: عشر.

يعني أن المقصودَ الإخبارُ بالصلاح، وجيء برجلٍ توطئةً، إذ معلومٌ أنه رجل. وقال الزجاج[1] «جَمَعَ العدَدَيْنِ لجوازِ أن يُظَنَّ أنَّ عليه ثلاثةً أو سبعةً؛ لأنَّ الواوَ قد تقوم مَقامَ أو، ومنه: «مَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاع»[2] فأزال احتمالَ التخيير، وهذا إنما يتمشَّى عند الكوفيين، فإنهم يُقيمون الواوَ مُقامَ أو[3]. وقال الزمخشري[4]: «الواوُ قد تجيء للإباحةِ في قولك: «جالس الحسنَ وابن سيرين» ألا ترى أنه لو جالَسَهما معاً أو أحدَهما كان ممتثلاً فَفُذْلِكَتْ نفياً لِتَوَهُّم الإباحة» قال الشيخ[5]: «وفيه نظرٌ لأنه لا تُتَوَهَّمُ الإباحة، فإنَّ السياق سياقُ إيجاب، فهو ينافي الإباحة، ولا ينافي التخييرَ، فإن التخييرَ يكون في الواجبات، وقد ذكر النحويون الفرقَ بين التخييرِ والإباحةِ»[6].

قوله: «ذلك لِمَنْ» «ذلك» مبتدأٌ، والجارُّ بعدَه الخبرُ. وفي اللامِ قولان، أحدُهما: أنَّها على بابِها، أي ذلك لازمٌ لِمَنْ. والثاني: أنها بمعنى على، كقولِهِ: «أولئك عليهم لعنةُ الله»[7]، ولا حاجةَ إلى هذا. و«مَنْ» يجوز أن تكونَ موصولةً وموصوفةً. و«حاضري» خبرُ «يكن» وحُذِفَت نونُه للإضافة. و«شديدُ العقاب» من باب إضافةِ الصفةِ المشبهة إلى مرفوعها، وقد تقدَّم أن الإضافة لا تكون إلا مِنْ نَصْبٍ، والنصبُ والإضافةُ أبلغُ من الرفعِ؛ لأن فيها إسنادَ الصفةِ للموصوفِ ثم ذكر مَنْ هي له حقيقةٌ، والرفعُ إنما فيه إسنادُها لِمَنْ هي له حقيقةٌ، دونَ إسنادٍ إلى موصوف.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٨.
(٢) الآية ٣ من النساء.
(٣) انظر المسألة في الإنصاف ٢/٤٧٨.
(٤) الكشاف ١/٣٤٥.
(٥) البحر ٢/٨٠.
(٦) التخيير عدم جواز الجمع بينها، والإباحة جوازه. ابن عقيل ٢/١٣٣.
(٧) الآية ١٦١ من البقرة. والأصل «اللغة» وهو سهو.

آ. (١٩٧) **قوله تعالى: ﴿الحَجُّ أشهرٌ﴾**: «الحَجُّ» مبتدأ و«أشهرٌ» خبرهُ، والمبتدأ والخبرُ لا بـد أنْ يَصْدُقَا على ذاتٍ واحدة، و«الحَجُّ» فِعْلٌ من الأفعال، و«أشهرٌ» زمانٌ، فهما غَيْـران، فلا بُـدَّ من تأويـل، وفيه ثـلاثةُ احتمالاتٍ، أحدُهما: أنه على حَذْف مضافٍ من الأول، تقديره: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ. الثاني: الحَذْفُ من الثاني تقديرُه: الحَجُّ حَجُّ أشهرٍ، فيكونُ حَذَفَ من كلِّ واحدٍ ما أَثْبَتَ نظيرَهُ. الثالث: أن تَجْعَلَ الحدثَ نفسَ الزمانِ مبالغةً، ووجهُ المجازِ كونُهُ حالاً فيه، فلما اتُّسِعَ في الظرفِ جُعِلَ نفسَ الحدثِ، ونظيرُها: «وَحَمْلُهُ وفِصالُهُ ثَلاثُونَ شهراً»[1] / وإذا كان ظرفُ الزمانِ [٧٥/أ] نكرةً مُخْبَراً به عن حَدَثٍ جاز فيه الرفعُ والنصبُ مطلقاً، أي: سواءً كان الحدث مستوعباً للظرفِ أم لا، هذا مذهبُ البصريين.

وأمَّا الكوفيون فقالوا: إنْ كانَ الحدثُ مستوعباً فالرفعُ فقط نحو: «الصومُ يومٌ» وإن لم يكن مستوعباً فهشام يلتزم رفعَه أيضاً نحو: «ميعادُك يومٌ» والفراءُ يجيز نصبَهُ مثلَ البصريين، وقد نُقِلَ عنه أنه مَنَع نصْبَ «أشهر» يعني في الآية لأنها نكرةٌ، فيكونُ له في المسألة قولان، وهذه المسألةُ بعيدةُ الأطرافِ تضمُّها كتبُ النحويين. قال ابن عطية[3]: «وَمَنْ قَدَّر الكلامَ: [الحج] في أشهر فيلزَمُهُ مع سقوطِ حرفِ الجر نصبُ الأشهر، ولم يقرأ به أحدٌ» قال الشيخ[4]: «ولا يلزم ذلك، لأنَّ الرفعَ على جهةِ الاتساعِ، وإن كان أصلُهُ الجرَّبفي».

قوله: «فَمَنْ»: «مَنْ» يجوزُ فيها أن تكون شرطيةً، وأَنْ تكونَ موصولةً كما تقدَّم في نظائرها، و«فيهن» متعلِّقٌ بـ«فَرَضَ». والضميرُ في «فيهن» يعودُ على «أشهر»، وجيء به كضمير الإناث لما تَقَدَّم مِنْ أَنَّ جمعَ غير العاقلِ في

---

(١) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٢) معاني القرآن ١/ ١١٩.

(٣) ابن عطية ١/٥٥٢.

(٤) البحر ٢/٨٤.

القلَّةِ يُعامَل معاملةَ جمْعِ الإناثِ على الأفصحِ ، فلذلك جاء «فيهنَّ» دونَ «فيها»، وهذا بخلافِ قولِهِ «منها أربعةٌ حُرُم»[١] لأنه هناك جمعُ كثرة.

قوله: «فلا رَفَثَ» الفاءُ: إمَّا جوابُ الشرطِ، وإمَّا زائدةٌ في الخبرِ على حَسَبِ النحويين المتقدمين. وقرأ[٢] أبو عمرو وابن كثير بتنوين «رفث» و «فُسوق» ورفعِهما وفتحِ «جدال»، والباقون بفتح الثلاثة، وأبو جعفر ـ ويروى عن عاصم ـ برفع الثلاثة والتنوين، والعطاردي[٣] بنصب الثلاثة والتنوين.

فأمَّا قراءة الرفع ففيها وجهان، أظهرُهُما: أنَّ «لا» ملغاةٌ وما بعدها رفعٌ بالابتداء، وسَوَّغ الابتداء بالنكرةِ تقدُّم النفيِ عليها. و «في الحجّ» خبرُ المبتدأ الثالث، وحُذِفَ خبرُ الأولِ والثاني لدلالةِ خبرِ الثالثِ عليهما، أو يكونُ «في الحج» خبرَ الأول، وحُذِفَ خبرُ الثاني والثالث لدلالةِ خبرِ الأولِ عليهما، ويجوزُ أَنْ يكونَ «في الحج» خبرَ الثلاثة. ولا يجوزُ أن يكونَ «في الحج» خبرَ الثاني، وحُذِفَ خبرُ الأولِ والثالثِ لقُبْحِ مثل هذا التركيب، ولتَأْدِيَتِهِ إلى الفَصْلِ.

والثاني: أن تكون «لا» عاملَةً عملَ ليس، ولعملِها عملَها شروطٌ: تنكيرُ الاسم، وألاَّ يتقدَّم الخبرُ ولا ينتقض النفيُ، فيكونُ «رفث» اسمَها وما بعدَه عطفٌ عليه، «وفي الحجِّ» الخبرُ على حسَبِ ما تقدَّم من التقادير فيما قبلَه. وابنُ عطية[٤] جَزَمَ بهذا الوجهِ، وهو ضعيفٌ لأنَّ إعمالَ «لا» عَمَلَ ليس لم يَقُمْ عليه دليلٌ صريحٌ، وإنما أنشدوا أشياءَ محتملةً، أنشد سيبويه[٥]:

---

(١) الآية ٣٦ من التوبة.

(٢) السبعة ١٨٠؛ الكشف ١/٢٨٥؛ البحر ٢/٨٨؛ الشواذ ١٢.

(٣) وهو أبو رجاء وتقدَّمت ترجمته.

(٤) التفسير ١/٥٥٤.

(٥) البيت لسعد بن مالك، وهو في الكتاب ١/٢٨؛ والحماسة ١/٢٦٦؛ وكتاب اللامات ١٠٧؛ وأمالي الشجري ١/٢٨٢؛ واللسان: برح، ورصف المباني ١٦٦؛ وابن يعيش ١/١٠٨؛ والهمع ١/١٢٥؛ والدرر ١/٩٧. والبراح: أن يزول من مكانه ويبارحه.

٨٨٠ ـ مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

وأنشد غيره(١):

٨٨١ ـ تَعَزَّ فلا شيءُ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ واقِيَا

وقول الآخر(٢):

٨٨٢ ـ أَنْكَرْتُها بعد أعوامٍ مَضَيْنَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وأنشدَ ابنُ الشجري(٣):

٨٨٣ ـ وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا في حُبِّها متراخِيا

والكلامُ في هذه الأبياتِ له موضعٌ غيرُ هذا.

وأمَّا مَنْ نَصَبَ الثلاثةَ منونةً فتخريجُها على أن تكونَ منصوبة على المصدرِ بأفعالٍ مقدرةٍ من بفظِها، تقديرُه: فلا يَرْفُثُ رَفَثاً ولا يَفْسُقُ فُسوقاً ولا يجادل جِدالاً، وحينئذٍ فلا عمل للا فيما بعدها، وإنما هي نافيةٌ للجمل المقدرة، و«في الحجِّ» متعلِّقٌ بأيِّ المصادرِ الثلاثةِ شِئْتَ، على أن المسألة من التنازعِ، ويكونُ هذا دليلاً على تنازع أكثرَ مِنْ عاملين، وقد يمكنُ أن يُقَال: إن هذه «لا» هي التي للتبرئةِ على مَذْهَبِ مَنْ يرى أنَّ اسمَها معربٌ منصوب، وإنما حُذِفَ تنوينُه تخفيفاً، فروجعُ الأصلُ في هذه القراءة الشاذةِ كما روجع في قوله(٤):

٨٨٤ ـ ألا رجلاً جَزاه اللهُ خيراً . . . .

وقد تقدَّم تحريرُ هذا المذهبِ.

---

(١) تقدم برقم ٣٩٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٨٨؛ وشذور الذهب ١٩٦.

(٣) تقدم برقم ٣٩٦ وأنشده ابن الشجري في أماليه ١/٢٨٢.

(٤) تقدم برقم ٩٥.

وأمَّا قراءةُ الفتحِ في الثلاثةِ فهي «لا» التي للتبرئةِ. وهل فتحةُ الاسمِ فتحةُ إعرابٍ أم بنـاءٍ[1]؟ قولان، الثـاني للجمهورِ. وإذا بُني معهـا فهل المجموع منها ومن اسمِها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وإن كَانَتْ عاملةً في الاسمِ النصبَ على الموضع ولا خبرَ لها؟ أو ليس المجموعُ في موضعِ مبتدأ، بل «لا» عاملةٌ في الاسمِ النصبَ على الموضعِ وما بعدها خبرٌ لـ «لا»، لأنها أُجْرِيَتْ مُجْرى «أنَّ» في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبر؟ قولان، الأولُ قولُ سيبويه[2]، والثاني قولُ الأخفش. وعلى هذين المذهبين يترتَّب الخلافُ في قوله «في الحج» فعلى مذهبِ سيبويه يكونُ في موضعِ خبرِ المبتدأ، وعلى رأي الأخفش يكونُ في موضعِ خبرِ «لا»، وقد تقدَّم ذلك أولَ الكتابِ، وإنما أُعيدُ بعضَه تنبيهاً عليه.

وأمَّا مَنْ رفع الأوَّلَيْن وفتحَ الثالث: فالرفعُ على ما تقدَّم، وكذلك الفتحُ، إلا أنه ينبغي أَنْ يُتَنَبَّه لشيءٍ: وهو أنَّا إذا قلنا بمذهبِ سيبويه من كونِ «لا» وما بُني معها في موضعِ المبتدأ يكونُ «في الحج» خبراً عن الجميع، إذ ليس فيه إلا عَطْفُ مبتدإٍ على مبتدأ. وأمّا على مذهبِ الأخفشِ فلا يجوز أن يكونَ «في الحج» إلا خبراً للمبتدأيْنِ أو خبراً لـ «لا». ولا يجوزُ أن يكونَ خبراً للكلِّ لاختلافِ الطالبِ، لأنَّ المبتدأ يَطْلُبه خبراً له ولا يطلبُه خبراً لها.

وإنما قُرِىء كذلك[3]، قال الزمخشري[4]: «لأنهما حَمَلا الأوَّلَيْنِ على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ، والثالِثُ على معنى الإِخبار بانتفاءِ الجدالِ، كأنه قيل: ولا شكَّ ولا خلافَ في الحج» واستدلَّ

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٣٥٧؛ وابن عقيل ١/٣٣٥، ولعل الأفصح أن يقول « أو بناء».
(٢) الكتاب ١/٣٤٥.
(٣) أي قراءة أبـي عمرو وابن كثير برفع الأولين، ونصب الآخر.
(٤) الكشاف ١/٣٤٧.

على أنّ المنهيَّ عنه هو الرفثُ والفسوقُ دونَ الجدالِ بقولِه عليه السلام: «مَنْ حَجَّ فلم يَرْفُثْ ولم يَفْسُقْ»[1] وأنـه لم يَذْكُـرِ الجدالَ. وهـذا الذي ذكـره الزمخشري سبقه إليه صاحبُ هذه القراءة، إلا أنه أفصحَ عن مرادِه، قال[2] أبو عمرو بن العلاء ـ أحد قارئيها ـ: الرفعُ بمعنى فلا يكونُ رفثٌ ولا فسوقٌ؛ أَيْ شيءٌ يَخْرُج من الحَجِّ، ثم ابتدأ النفيَ فقال: «ولا جدالَ»، فأبو عمرو لم يجعل النفيَيْن الأوَّلَيْن نهياً، بل تركهما على النفي الحقيقي؛ فمِنْ ثَمَّ كان في قوله هذا نظرٌ؛ فإنَّ جملة النفيِ بلا التبرئةِ قد يرادُ بها النهيُ أيضاً، وقيل ذلك في قوله: «لا ريبَ فيه»[3]. والذي يظهر في الجوابِ عن ذلك ما نقله أبو عبدالله[4] الفاسي عن بعضهم فقال: «وقيل: الحُجَّةُ لمَنْ رفعهما أنَّ النفي فيهما ليس بعامٍّ، إذ قد يقع الرفث والفسوق في الحج من بعضِ الناسِ بخلاف نفي الجدال في أمر الحج فإنه عامٌّ. . .[5]» وهذا يتمشَّى على عُرْف النحويين فإنهم يقولون: لا العاملةُ عملَ «ليس» لنفي الوَحْدة، والعاملةُ عملَ «إنَّ» لنفي الجنس، قالوا: ولذلك يُقال: لا رجلَ فيها بل رجلان أو رجال إذا رفعت، ولا يَحْسُن ذلك إذا بَنَيْتَ اسمَها أو نَصَبْتَ بها[6]. وتوسَّط بعضُهم فقال: التي للتبرئة نصٌّ في العمومِ، وتلك ليست نَصَّاً، والظاهرُ أنَّ النكرةَ في سياق النفي مطلقاً للعموم.

---

(١) البخاري: باب فضل الحج؛ الفتح ٣/٣٨٢؛ مسلم: فضل الحج والعمرة ٢/٩٨٣.
(٢) انظر: القرطبي ٢/٤٠٨.
(٣) الآية ٢ من البقرة.
(٤) محمد بن أحمد الفاسي، أخذ عن أحمد بن خلوص، توفي سنة ٦١٤، انظر: طبقات القراء ٢/٦٨.
(٥) خرم في الأصل ولم تثبت شيئاً النسخ الأخرى.
(٦) يبنى اسمها إنْ كان مفرداً؛ ويُنصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به.

وقد تقدَّم معنى الرَّفَثِ والفِسْق. وقرأ[1] عبدالله «الرُّفُوث» وهو مصدر بمعنى الرَّفث.

وقوله: «فلا رفثَ» وما في حَيِّزه في محلِّ جَزْمٍ إن كانت «مَنْ» شرطيةً، ورفعٍ إن كانت موصولةً، وعلى كِلا التقديرين فلا بُدَّ من رابطٍ يَرْجِع إلى «مَنْ»؛ لأنها إنْ كانَتْ شرطيةً فقد تقدَّم أنه لا بد من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرط، وإنْ كانت موصولةً فهي مبتدأٌ والجملةُ خبرُها ولا رابطَ في اللفظِ، فلا بدَّ من تقديرِه وفيه احتمالان، أحدُهما: أن تقدِّره بعد «جدال» تقديرُه: ولا جدالَ منه ويكون «منه» صفةً لـ «جدال»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، فيصيرُ نظيرَ قولِهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» تقديره: منوانِ منه. والثاني: أنْ يُقَدَّرَ بعد «الحج» تقديره: ولا جدالَ في الحجِّ منه، أو: له. ويكونُ هذا الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الحج». وللكوفيين في هذا تأويلٌ آخرُ / وهو أنَّ [٧٥/ب] الألفَ واللامَ نابت منابَ الضميرِ، والأصلُ: في حَجِّه، كقوله: «وأمَّا مَنْ خافَ مقامَ ربِّه» ثم قال: «فإنَّ الجنةَ هي المأوى»[2] أي: مَأْواه.

وكَرَّر الحجَّ وَضْعاً للظاهر موضعَ المضمر تفخيماً كقوله[3]:

٨٨٥ ـ لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ....

وكأنَّ نظمَ الكلام يقتضي: «فَمَنْ فرض فيهنَّ الحجَّ فلا رَفَث فيه»، وحَسَّنَ ذلك في الآيةِ الفصلُ بخلاف البيت.

والجِدال مصدر «جادَلَ». والجدالُ: أشدُّ الخصام مشتقٌّ من الجَدالة،

---

(١) البحر ٢/٨٨؛ ابن عطية ١/٥٥٥.
(٢) الآية ٤٠ من النازعات.
(٣) تقدم برقم ٤٩٠.

وهي الأرض؛ كأنَّ كلَّ واحد من المتجادِلَيْن يرمي صاحبه بالجَدالَةِ، قال الشاعر[1]:

٨٨٦ ـ قـد أَرْكَبُ الآلَـةَ بعـدَ الآلَـهْ وأتـرُكُ العـاجِـزَ بـالجَـدَالَـهْ

ومنه: «الأجْدَل» الصقر، لشِدَّته. والجَدْلُ فَتْلُ الحَبْل، ومنه: زِمامٌ مجدولٌ أي مُحْكَمُ الفَتْلِ.

قـولُه: «ومـا تَفْعَلُوا من خيرٍ» تقـدَّم الكلامُ على نـظيرتهـا، وهي: «ما نَنسَخْ»[2]، فكلُّ ما قيلَ ثَمَّ يُقال هنا. قال أبو البقاء[3]: «ونزيدُ هنا وجهاً آخرَ: وهو أن يكونَ «مِنْ خير» في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: وما تفعلوا فعلاً كائناً[4] مِنْ خيرٍ».

و «يَعْلَمْه» جزمٌ على جوابِ الشرطِ، ولا بُدَّ من مجازٍ في الكلام: فإمَّا أن يكون عَبَّر بالعلمِ عن المُجازاةِ على فِعْلِ الخير، كأنه قيل: يُجازِكم، وإمَّا أَنْ تُقَدَّر المجازاةَ بعد العلمِ أي: فيثيبه عليه.

وفي قوله: «وما تَفْعلوا» التفاتٌ؛ إذ هو خروجٌ مِنْ غَيْبَةٍ في قوله: «فَمَنْ فَرَض». وحُمِلَ على معنى «مَنْ» إذ جَمَعَ الضميرَ ولم يُفْرِدْه.

وقد خَبَط بعضُ المُعْرِبين فقال: «مِنْ خير» متعلقٌ بتَفْعلوا، وهو في موضعِ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقدرُه: «وما تفعلوه فعلاً مِنْ خير» والهاءُ في «يَعْلَمْه» تعودُ إلى «خير». وهذا غلطٌ فاحشٌ؛ لأنه من حيثُ عَلَّقه بالفعلِ

---

(١) البيت للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٢/٣١٥؛ واللسان: أول، وأدب الكاتب ٤٥؛ والآلة: الحالة.

(٢) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٣) الاملاء ١/٨٦.

(٤) قوله «كائناً» لم يرد في مطبوعة الإملاء.

قبلَه كيف يَجْعَلُه نعت مصدرٍ محذوفٍ؟ ولأنَّ جَعْلَه الهاءَ تعود إلى «خير» يلزم منه خلوُّ جملةِ الجوابِ من ضميرٍ يعود على اسمِ الشرطِ، وذلك لا يجوز، أمّا لو كانَتْ أداةُ الشرط حرفاً فلا يُشْترط فيه ذلك فالصوابُ ما تقدَّم. وإنما ذكرتُ لك هذا لئلا تراه فَتَتَوهَّمَ صِحَّتَه. والهاءُ عائدةٌ على «ما» التي هي اسمُ الشرط. وألفُ «الزاد» منقلبةٌ عن واوٍ لقولِهم: تَزَوَّدَ.

آ. (١٩٨) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتغوا﴾**: «أَنْ» في محلِّ نصبٍ عند سيبويه والفراء[١]، وجَرٍّ عند شَيْخَيْهما والأخفش؛ لأنَّها على إضمارِ حرفِ الجَرِّ، أي: في أَنْ، وهذا الجارُّ متعلِّقٌ: إمَّا بجُناحِ لما فيه من معنى الفعلِ وهو الميلُ والإِثمُ، وما كانَ في معناهما، وإمَّا بمحذوفٍ، لأنه صفةٌ لـ «جُناح»، فيكونُ مرفوعَ المحلِّ أي: جناحٌ كائنٌ في كذا. ونقل أبو البقاء[٢] عن بعضهم أنه متعلقٌ بـ «ليس»، واستضعفه، ولا ينبغي ذلك، بل يُحْكَمُ بتخطئته البتة.

قوله: «مِنْ ربكم» يجوز أَنْ يتعلَّق بتبتغوا، وأن يكونَ صفةً لـ «فضلاً»، فيكونُ منصوبَ المحل، متعلقاً بمحذوفٍ. و«مِنْ» في الوجهين لابتداءِ الغاية، لكنْ في الوجهِ الثاني تحتاجُ إلى حَذْفِ مضافٍ أي: فضلاً كائناً مِنْ فُضولِ ربكم.

قوله: «فإذا أَفَضْتُم» العاملُ فيها جوابُها وهو «فاذكروا» قال أبو البقاء[٣]: «ولا تمنع الفاءُ من عملِ[٤] ما بعدَها فيما قبلها لأنه شرطٌ». وقد منع الشيخ[٥]

---

(١) معاني القرآن ١/١٤٨؛ ٢/٢٣٨؛ والكتاب ١/١٧.
(٢) الاملاء ١/٨٧.
(٣) الاملاء ١/٨٧.
(٤) في الأصل: العمل.
(٥) البحر ٢/٩٧.

مِنْ ذلك بما معناه أنَّ مكانَ إنشاء الإفاضة غيرُ مكانِ الذكر؛ لأنَّ ذلك عرفات وهذا المَشْعَرُ الحرام، وإذا اختلف المكانُ لزم منه اختلافُ الزمانِ ضرورةً، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ الذكر عند المشعر الحرام واقعاً عند إنشاء الإفاضة.

قوله: «مِنْ عرفات» متعلِّقٌ بـ «أَفَضْتُم» والإفاضةُ في الأصل: الصبُّ، يقال: فاضَ الماء وأَفَضْتُه، ثم يُستعمل في الإحرام مجازاً. والهمزة في «أَفَضْتُم» فيها وجهان، أحدهما: أنها للتعدية فيكون مفعولُه محذوفاً تقديره: أَفَضْتُم أنفسكم، وهذا مذهبُ الزجاج وتبعه الزمخشري[1]، وقَدَّره الزجاج فقال: «معناه: دَفَع بعضُكم بعضاً». والثاني: أن أَفْعَل هنا بمعنى فَعَل المجردِ فلا مفعولَ له. قال الشيخ[2]: «لأنه لا يُحفظ: أَفَضْتُ زيداً بهذا المعنى الذي شرحناه، وكان قد شرحه بالانخراط والاندفاعِ والخروج من المكانِ بكثرة.

وأصل أَفَضْتُم: أَفْيَضْتُم فَأُعِلَّ كنظائره، بأَنْ نُقِلَتْ حركةُ حرفِ العلة على الساكنِ قبله فتحرَّكَ حرفُ العِلَّة في الأصلِ وانفتح ما قبله فَقُلِب ألفاً[3]، وهو من ذواتِ الياء من الفَيْض كما ذَكَرْتُ لك، ولا يكون من ذواتِ الواوِ من قولهم: فَوْضى الناسِ وهم أخلاطُ الناسِ بلا سائسٍ.

وعَرَفات اسمُ مكانٍ مخصوصٍ، وهل هو مشتقٌّ أو مرتجل؟ قولان أحدهما: أنه مرتجلٌ وإليه ذهب الزمخشري[4] قال: «لأنَّ العَرَفَة لا تُعْرَف في أسماء الأجناس إلا أَنْ تكونَ جمعَ عارف». والثاني: أنه مشتقٌّ، واختُلِف في اشتقاقه، فقيل: من المعرفة لأن إبراهيم عليه السلام لَمَّا عَرَّفه جبريل هذه البقعة فقال: عَرَفْتُ عَرَفْتُ، أو لأنه عَرَّفَه بها هاجَرَ واسماعيلَ لَمَّا أَخْرَجَتْهما

---

(١) الكشاف ١/٣٤٨؛ والزجاج لم يشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».
(٢) البحر ٢/٨٣.
(٣) ثم التقى ساكنان: الألف والضاد فحذفت الألف.
(٤) الكشاف ١/٣٤٨.

سارةٌ في غَيْبته فوجَدهما بها، أو لأنَّ آدم عَرَف بها حواء. وقيل: مشتقةٌ من العَرْف وهو الرائحةُ الطيبة، وقيل: من العُرْف وهو الارتفاعُ ومنه عُرْفُ الديك، وعرفات جمع عَرَفة في الأصل ثم سُمِّي به هذا الموضعُ، والمشهور أنَّ عرفات وعَرَفة واحد. وقيل: عَرَفةُ اسمُ اليومِ وعرفات اسمُ مكان، والتنوين في عَرَفات وبابِه فيه ثلاثةُ أقوال، أظهرُها: أنه تنوينُ مقابلةٍ، يَعْنُون [٧٦/أ] بذلك أنَّ تنوينَ هذا الجمع مقابلٌ لنونِ جمع / الذكور، فتنوينُ مسلمات مقابلٌ لنون مسلمين، ثم جُعِل كلُّ تنوينٍ في جمعِ الإناث ـ وإن لم يكن لهنّ جمعُ مذكرٍ ـ كذلك طَرْداً للباب. والثاني أنه تنوينُ صرفٍ وهو ظاهرُ قولِ الزمخشري[1] فإنه قال: «فإن قلت: فهلاَّ مُنِعَت الصرفَ وفيها السببان: التعريفُ والتأنيثُ. قلت: لا يخلو التأنيثُ: إما أن يكونَ بالتاءِ التي في لفظِها وإما بتاء مقدرة كما في «سعاد»، فالتي في لفظِها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامةُ جمعِ المؤنث، ولا يَصِحُّ تقديرُ التاءِ فيها، لأنَّ [هذه] التاء لاختصاصها بجمعِ المؤنثِ مانعةٌ من تقديرِها كما لا تُقَدَّر تاءُ التأنيث في بنت؛ لأنَّ التاءَ التي هي بدلٌ من الواو لاختصاصِها بالمؤنث كتاءِ التأنيث فَأَبَتْ تقديرَها» فمنع الزمخشري أن يكون التأنيثُ سبباً فيها فصار التنوينُ عنده للصرفِ. والثالث: أنَّ جمعَ المؤنثِ إنْ كان له جمعُ مذكرٍ كمسلمات ومسلمين فالتنوين للمقابلةِ وإلاَّ فللصرفِ كعرفات.

والمشهورُ ـ حالَ التسمية به ـ أن يُنَوَّن وتُعْرِبَه بالحركتين: الضمة والكسرة كما لو كان جَمْعاً، وفيه لغة[2] ثانية: وهو حَذْفُ التنوينِ تخفيفاً

---

(١) الكشاف ١/٣٤٨.

(٢) انظر في لغاته في: ابن عقيل ١/٦٧.

وإعرابُه بالكسرةِ نصباً. والثالثة: إعرابُه غيرَ منصرف بالفتحة جراً، وحكاها الكوفيون والأخفش[1]، وأنشدَ قول امرىء القيس[2]:

٨٨٧ ـ تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتَ وأهلُها بيثربَ أدنى دارِها نظرٌ عالي

بالفتح.

قوله: «عند المَشْعَرِ الحرامِ» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ باذكروا. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ «اذكروا» أي: اذكروه كائنين عند المشعرِ.

قوله: «كما هداكم» فيه خمسةُ أقوالٍ، أحدُها: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على أنَّها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: ذكراً حسناً كما هداكم هدايةً حسنة، وهذا تقديرُ الزمخشري[3]. والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير المصدرِ المقدرِ، وهو مذهبُ سيبويه. والثالث: أن تكونَ للتعليل بمعنى اللام، أي: اذكروه لأجلِ هدايته إياكم، حكى سيبويه[4]: «كما أنه لا يَعْلَمُ فتجاوزَ الله عنه». ومِمَّنْ قَالَ بكونها للعِلِّيَّة الأخفشُ[5] وجماعةٌ.

و «ما» في «كما» يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أن تكونَ مصدريةً، فتكونَ مع ما بعدها في محلِّ جر بالكافِ، أي: كهدايته. والثاني: ـ وبه قال

(١) معاني القرآن ١/١٦٥.
(٢) ديوانه ٣١؛ ابن يعيش ٩/٣٤؛ اللسان: ذرع؛ رصف المباني ٣٤٥؛ الدرر ١/٥.
تنورتها: مثلت نارها وتوهمتها.
(٣) الكشاف ١/٣٤٩.
(٤) الكتاب ١/٤٧٠.
(٥) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

الزمخشري[1] وابن عطية[2] ـ أن تكونَ كافةً للكافِ عن العملِ، فلا يكونُ للجملة التي بعدها محلٌّ من الإعرابِ، بل إنْ وَقَع بعدَها اسمٌ رُفِعَ على الابتداءِ كقوله[3]:

٨٨٨ ـ ونَنْصُرُ مولانا ونعلُم أنَّه كما الناسُ مجرومٌ عليه وجَارِمُ

وقال آخر[4]:

٨٨٩ ـ لعمرك إنني وأبا حميدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ
أريد هجاءَه وأخاف ربي وأعلم أنه عبدٌ لئيم

وقد منع صاحبُ «المستوفى»[5] كونَ «ما» كافةً للكافِ، وهو محجوجٌ بما تقدَّم.

والرابع[6]: أن يكونَ في محلٍّ نصب على الحال من فاعل «اذكروا» تقديرُه: مُشْبِهين لكم حين هداكم. قال أبو البقاء[7]: «ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ؛ لأنَّ الجثة لا تشبه الحدثَ. والخامس: أن تَكونَ الكافُ بمعنى «على» كقوله: «ولِتُكَبِّروا الله على ما هداكم»[8].

قوله: «وإنْ كنتم من قبله لَمِنَ الضالين»: «إنْ» هذه هي المخففةُ من الثقيلة، واللامُ بعدها للفرق بينها وبين النافيةِ، وجازَ دخولُ «إنْ» على الفعل

---

(١) الكشاف ١/٣٤٩.
(٢) لم أجده في تفسيره وإنما قال: «الكاف نعت لمصدر محذوف».
(٣) البيت لعمرو بن براق الهمداني، وهو في الأشموني ٢/٢٣١؛ والدرر ٢/٤٢؛ والهمع ٢/٣٨. ومجروم عليه: مظلوم؛ وجارم: ظالم.
(٤) تقدم برقم ٧٧٧.
(٥) وهو أبو سعد كمال‌الدين علي بن مسعود الفرخان، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، ولم تذكر وفاته. انظر: البغية ٢/٢٠٦؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٥.
(٦) أي الرابع من أوجه الإعراب الواردة في الآية: «واذكروه كما هداكم».
(٧) الاملاء ١/٨٧.
(٨) الآية ١٨٥ من البقرة.

لأنه ناسخٌ. وهل هذه اللامُ لام الابتداءُ التي كانت تصحبُ «إنَّ» أو لامٌ أخرى غيرُها، اجتُلِبَتْ للفرق؟ قـولان هذا رأيُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فعندهم فيها خلاف: فالفراءُ يزعم أنها بمعنى «إنْ» النافية واللامُ بمعنى إلاَّ أي: ما كنتم من قبلِه إلا من الضالين، ومذهبُ الكسائي التفصيلُ: بين أنْ تدخُلَ على جملةٍ فعليةٍ فتكونَ «إنْ» بمعنى قد، واللامُ زائدة للتوكيدِ وبين أن تدخلَ على جملةٍ اسمية فتكون كقولِ الفراء، وقد تقدَّم طرفٌ من هذه الأقوال.

و «من قبله» متعلِّقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «لمن الضالين»، تقديرُه: كنتم من قبله ضالِّين لمن الضالين. ولا يتعلَّق بالضالِّين بعده، لأنَّ ما بعد أل الموصولة لا يعمل فيما قبلها، إلا على رأي مَنْ يتوسَّع في الظرف، وقد تقدم تحقيقه. والهاء في «قبله» عائدةٌ على «الهدى» المفهومِ من قوله «كما هداكم».

آ. **(١٩٩) قوله تعالى: ﴿ثم أَفيضوا من حيثُ﴾** استشكل الناسُ مجيءَ «ثم» هنا من حيث إنَّ الإفاضة الثانية هي الإفاضةُ الأولى؛ لأنَّ قريشاً كانت تَقِفُ بمزدلفة وسائرُ الناسِ بعرفة، فأُمروا أن يَفيضوا من عرفةَ كسائرِ الناسِ، فكيف يُجاء بـ «ثم» التي تقتضي الترتيب والتراخيَ؟ وفي ذلك أجوبةٌ: أحدُها: أنَّ الترتيبَ في الذِّكر لا في الزمانِ الواقعِ فيه الأفعالُ، وحَسَّنَ ذلك أن الإفاضةَ الأولى غيرُ مأمورٍ بها، إنما المأمورُ به ذكرُ اللـهِ إذا فُعِلَت الإفاضة. والثاني: أن تكونَ هذه الجملةُ معطوفةً على قوله: «واتقوني يا أولي» ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ وهو بعيدٌ. الثالث: أن تكونَ «ثم» بمعنى الواو، وقد قال به بعضُ النحويين، فهي لعطفِ كلامٍ على كلامٍ منقطعٍ من الأول. الرابع: أن الإفاضة الثانية هي من جَمْعٍ[١] إلى مُنى، والمخاطبون بها جميعُ

---

(١) «جمع» هي مزدلفة أيضاً.

الناس، وبهذا قال جماعةٌ كالضحاك ورجَّحه[1] الطبري، وهو الذي يقتضيه ظاهرُ القرآنِ وعلى هذا فـ «ثم» على بابها، قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: كيف موقعُ «ثم»؟ قلت: نحوُ موقِعها في قولك: «أَحْسِنْ إلى الناس ثم لا تُحْسِن إلى غير كريم» تأتي بـ «ثم» لتفاوتِ ما بين الإحسانِ إلى الكريمِ والإحسان إلى غيرِه وبُعْدِ ما بينهما، فكذلك حين أمرَهم بالذكر عند الإفاضةِ من عرفات قال: «ثم أفيضوا» لتفاوتِ ما بين الإفاضَتَيْنِ وأنَّ إحداهما صوابٌ والثانيةَ خطأٌ». قال الشيخ[3]: «وليست الآية نظيرَ المثال الذي مثَّله، وحاصلُ [٧٦/ب] ما ذَكَرَ أن «ثم» تَسْلُب الترتيبَ وأنَّ لها معنًى غيرَه سَمَّاه بالتفاوتِ / والبُعْدِ لما بعدها مِمَّا قبلها، ولم يَذْكُر في الآية إفاضة الخطأ حتى تجيء «ثم» لتفاوتِ ما بينها، ولا نعلمُ أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لثم». وهذا الذي ناقشَ الشيخُ به الزمخشري تحاملٌ عليه، فإنه يعني بالتفاوتِ والبُعْد التراخيَ الواقعَ بين الرتبتين. وسيأتي له نظائرُ، وبمثلِ هذه الأشياءِ لا يُرَدُّ كَلامُ مثلِ هذا الرجل.

و «من حيث» متعلِّقٌ بأَفيضوا، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، و «حيث» هنا على بابِها من كونِها ظرفَ زمانٍ، وقال القفال: «هي هنا لزمانِ الإفاضة» وقد تقدَّم أن هذا قولُ الأخفش، وتقدَّم دليلُه، وكأن القفال رام بذلك التغايرَ بين الإفاضتين ليقع الجوابُ عن مجيء «ثم» هنا، ولا يفيدُ ذلك لأن الزمان يستلزمُ مكانَ الفعلِ الواقعِ فيه.

و «أفاض الناسُ» في محلِّ جرٍّ بإضافة «حيثُ» إليها. والجمهورُ على رفعِ السين من «الناسُ». وقرأ[4] سعيد بن جبير: «الناسي» وفيها تأويلان،

(١) تفسير الطبري ٤/١٩٠.

(٢) الكشاف ١/٣٤٩.

(٣) البحر ٢/٩٩.

(٤) البحر ٢/١٠٠؛ ابن عطية ١/٥٦٢؛ الكشاف ١/٣٤٩؛ وسعيد تابعي عَرَضَ على ابن عباس، وأخذ عنه أبو عمرو، توفي سنة ٩٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٥.

أحدهما: أنه يُراد به آدمُ عليه السلام، وأيَّدوه بقوله: «فَنَسِيَ ولم نجدْ له عزماً»[1]. والثاني: أن يُراد به التاركُ للوقوف بمزدلفة، وهم جَمْعُ الناس، فيكون المرادُ بالناسي جنسَ الناسين. قال ابن عطية[2]: «ويجوزُ عند بعضِهم حذفُ[3] الياءِ، فيقول: «الناس كالقاضِ والهادِ» قال: أمّا جوازُه في العربية فذكره سيبويه، وأمّا جوازُه قراءةً فلا أحفظه». قال الشيخ[4]: لم يُجِزْ سيبويه ذلك إلا في الشعر، وأجازه الفراء في الكلامِ، وأمّا قوله: «لم أحفظْه» قد حَفِظَه غيرُه، حكاها المهدوي قراءةً عن سعيد بن جبير أيضاً.

قوله: «واستغفروا الله» «استغفر» يتعدَّى لاثنين أولُهما بنفسِه، والثاني بـ «مِنْ»، نحو: استغفرتُ الله من ذنبي، وقد يُحْذَفُ حرفُ الجر كقولِه[5]:

٨٩٠ ـ أستغفرُ اللـهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَه ... ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ

هذا مذهبُ سيبويه[6] وجمهورِ الناس. وقال ابن الطراوة: إنه يتعدَّى إليهما بنفسِه أصالةً، وإنما يتعدَّى بـ «من» لتضمُّنه معنى ما يتعدَّى بها، فعنده «استغفرت الله من كذا» بمعنى تُبْت إليه من كذا، ولم يَجِىءْ «استغفر» في القرآن متعدِّياً إلَّا للأولِ فقط، فأمَّا قولُه تعالى: «واستغْفِر لذنبك»[7] «واستغفري لذنبِكِ»[8] «فاستغفروا لذنوبِهم»[9] فالظاهرُ أنَّ هذه اللامَ لامُ العلةِ

---

(١) الآية ١١٥ من طه.
(٢) التفسير ١/٥٦٢.
(٣) عبارة المطبوعة: «تخفيف».
(٤) البحر ٢/١٠٠، وانظر: الكتاب ٢/٢٨١.
(٥) تقدم برقم ٦٩٠.
(٦) الكتاب ١/١٧.
(٧) الآية ٥٥ من غافر.
(٨) الآية ٢٩ من يوسف.
(٩) الآية ١٣٥ من آل عمران.

لا لامُ التعديةِ، ومجرورُها مفعولٌ من أجلِه لا مفعولٌ به. وأمّا «غَفَر» فَذُكِرَ مفعولُه في القرآنِ تارةً: «ومَنْ يغفرُ الذنوبَ إلا الله»(١)، وحُذِف أخرى: «ويَغْفِرُ لمَنْ يشاء»(٢). والسين في «استغفر» للطلبِ على بابها. والمفعولُ الثاني هنا محذوفٌ للعلم به، أي: مِنْ ذنوبكم التي فَرَطَتْ منكم.

آ. (٢٠٠) **قوله تعالى: ﴿مناسِكَكُمْ﴾**: جمعُ «مَنْسَك» بفتحِ السين وكسرِها، وسيأتي تحقيقُهما، وقد تقدَّم اشتقاقها قريباً. والقُراء على إظهار هذا، وروى عن أبي(٣) عمرو الإدغامُ، قالوا: شَبَّه الإعرابِ بحركةِ البناءِ فَحَذَفَها للإدغام، وأدغم أيضاً «مناسككم» ولم يُدْغِم ما يُشْبِهه من نحو: «جباههم»(٤) و «وجوههم»(٥).

قوله: «كذكرِكم آباءكم» الكافُ كالكاف في قوله «كما هداكم»(٦) إلاَّ في كونِها بمعنى «على» أو بمعنى اللام، فَلْيُلتفت إليه. والجمهورُ على نصبِ «آباءكم» مفعولاً به، والمصدرُ مضافٌ لفاعِلِه على الأصل. وقرأ(٧) محمد بن كعب: «آباؤكم» رفعاً، على أنَّ المصدرَ مضافٌ للمفعولِ، والمعنى: كما يَلْهَجُ الابنُ بذكر أبيه. ورُوِيَ عنه أيضاً: «أباكم» بالإفراد على إرادة الجنسِ، وهي توافِقُ قراءةَ الجماعة في كونِ المصدر مضافاً لفاعله، ويَبْعُد أن يقال: هو مرفوعٌ على لغةِ مَنْ يُجري «أباك» ونحوَهُ مُجرى المقصورِ.

---

(١) الآية ١٣٥ من آل عمران.
(٢) الآية ٤٠ من المائدة.
(٣) انظر: السبعة ١٢١.
(٤) الآية ٣٥ من التوبة.
(٥) الآية ١٠٦ من آل عمران.
(٦) الآية ١٩٨ من البقرة.
(٧) البحر ١٠٣/٢؛ ابن عطية ٥٦٣/١؛ ومحمد بن كعب القرظي تابعي روى عن أبي هريرة، وعائشة. توفي سنة ١٠٨. انظر: الطبقات لابن الجزري ٢٣٣/٢.

قوله: «أو أشدَّ ذِكْراً» يجوزُ في «أشد» أن يكونَ مجروراً وأَنْ يكونَ منصوباً: فأمّا جَرُّه فذكروا فيه وجهين، أحدهما: أن يكونَ مجروراً عطفاً على «ذكرِكم» المجرورِ بكافِ التشبيه، تقديرُه: أو كذكرٍ أشدَّ ذكراً، فتجعلُ للذكرِ ذِكْرَاً مجازاً، وإليه ذهب الزجاج[1]، وتبعه أبو البقاء[2]، وابن عطية[3]. والثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على المخفوض بإضافة المصدرِ إليه، وهو ضميرُ المخاطبين. قال الزمخشري[4]: «أو أَشدَّ ذكراً في موضع جر عطفاً على ما أُضِيف إليه الذكر في قوله: «كذكركم» كما تقول: كذكرِ قريشٍ آباءَهم أو قومٍ أشدَّ منهم ذِكْراً» وهذا الذي قاله الزمخشري معنى حسنٌ، ليس فيه تَجوُّزٌ بأَنْ يُجْعَل للذكْرِ ذِكْرٌ، لأنه جَعَلَ «أشد» من صفات الذاكرين، إلا أن فيه العطفَ على الضميرِ المجرور من غير إعادة الجار وهو ممنوعٌ عند البصريين[5] ومَحَلُّ ضرورة.

وأمَّا نصبُه فمن أوجهٍ، أحدُه: أن يكونَ معطوفاً على «آباءكم» قال الزمخشري[6]، فإنه قال: «بمعنى أو أشدَّ ذكراً من آبائِكم، على أن «ذِكْراً» من فِعْلِ المذكور» وهذا كلامٌ يَحْتاج إلى تفسيرٍ، فقولُه: «هو معطوفٌ على آباءكم» معناه أنك إذا عَطَفْتَ «أشدّ» على «آباءكم» كان التقديرُ: أو قوماً أشدَّ ذكراً من آبائكم، فكان القومُ مذكورين، والذكرُ الذي هو تمييزٌ بعد «أشدَّ» هو من فِعْلهم، أي: من فعلِ القوم المذكورين، لأنه جاء بعد «أَفْعَلَ» الذي

---

(١) معاني القرآن ١/٢٦٤.
(٢) الاملاء ١/٨٨.
(٣) التفسير ١/٥٦٣.
(٤) الكشاف ١/٣٥٠.
(٥) انظر: الانصاف ٤٦٣.
(٦) الكشاف ١/٣٥٠.

[٧٧/أ] هو صفةٌ / للقومِ ، ومعنى «من آبائِكم» أي من ذكرِكم لآبائكم[١] وهذا أيضاً ليس فيه تجوزٌ بأنْ جُعِل الذكرُ ذاكراً.

الثاني : أن يكونَ معطوفاً على محلِّ الكاف في «كذكركم» لأنها عندهم نعتٌ لمصدر محذوف، تقديرُه: ذكراً كذكركم آباءكم أو أشدَّ، وجَعَلوا الذِّكْرَ ذاكراً مجازاً كقولهم: شعرٌ شاعِرٌ، وهذا تخريجُ أبي علي وابن جني.

الثالث: قاله مكي[٢]: أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ، قال: «تقديرُه: فاذكروه ذكراً أشد من ذكركم لآبائكم، فيكونُ نعتاً لمصدر في موضع الحالِ، أي: اذكروه بالغين في الذِّكْر.

الرابع: أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلِ الكون، قال أبو البقاء[٣]: «وعندي أنَّ الكلام محمولٌ على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشدَّ لله ذِكْراً منكم لآبائكم، ودلَّ على هذا المعنى قولُه: «فاذكروا الله» أي: كونوا ذاكِريه، وهذا أسهلُ مِنْ حَمْلِه على المجاز» يعني المجاز الذي تقدَّم ذكره عن الفارسي وتلميذه.

الخامس: أن يكون «أشدَّ» نصباً على الحال من «ذِكْراً» لأنه لو تأخَّر عنه لكان صفةً له، كقوله[٤]:

٨٩١ ـ لـميَّـةَ مـوحِـشـاً طَـلَـلُ   يَـلُوح كـأنـه خِـلَـلُ

«موحشاً» حالٌ من «طلل»، لأنه في الأصلِ صفةٌ، فلما قُدِّم تعذَّر بقاؤه

---

(١) فيكون مجمل التقدير: كذكركم قوماً أشد ذكراً من ذكركم لآبائكم.
(٢) المشكل ١/٩٠.
(٣) الاملاء ١/٨٨.
(٤) تقدم برقم ٦٠٨.

صفةً فَجُعِلَ حالاً، قاله الشيخ[1]، فإنه قال بعد ذكره ثلاثةَ أوجه لنصبه ووجهين لجرِّه: «فهذه خمسةُ أوجه كلُّها ضعيفة، والذي يتبادر إلى الذهنِ في الآية أنهم أُمروا بـأَنْ يَذْكُروا الله ذكراً يُماثل ذكرَ آبائِهم أو أشدَّ، وقد ساغ لنا حَمْلُ هذه الآية عليه بوجهٍ، ذُهلوا عنه»، فَذَكَر ما تقدم. ثم جَوَّز في «ذِكْراً» والحالةُ هذه وجهين، أَحدُهما: أن يكونَ معطوفاً على محلِّ الكاف في «كذكركم». ثم اعترض على نفسِه في هذا الوجه بأنه يلزم منه الفصلُ بين حرفِ العطف وهو «أو» وبين المعطوف وهو «ذِكْراً» بالحال «وهو» أشدَّ»، وقد نصَّ النحويون [على] أن الفصلَ بينهما لا يجوز إلا بشرطين، أحدُهُما: أن يكون حرفُ العطفِ أكثرَ من حرفٍ واحد. والثاني: أن يكونَ الفاصلُ قَسَماً أو ظرفاً أو جاراً، وأحدُ الشرطين موجودٌ وهو الزيادة على حرفٍ والآخرُ مفقودٌ، وهو كونُ الفاصل ليس أحدَ الثلاثةِ المتقدمة. ثم أجابَ بأن الحالَ مقدرةٌ بحرفِ الجر[2] وشَبَّهه بالظرفِ فَأُجْرِيَت مُجْرَاهما.

والثاني[3] من الوجهين في «ذِكْراً» أن يكونَ مصدراً لقوله: «فاذكروا» ويكون قولُه: «كذكركم» في محلِّ نصبٍ على الحال من «ذِكْراً» لأنها في الأصل صفةٌ له، فلما قُدِّمت كانت في محلِّ حال، ويكون «أشدَّ» عطفاً على هذه الحالِ، وتقديرُ الكلام: فاذكروا الله ذكراً كذكركم، أي: مُشْبِهاً ذكركم أو أشدَّ، فيصيرُ نظيرَ: «اضربْ مثل ضربِ فلانٍ ضرباً أو أشد» الأصل: اضرب ضرباً مثلَ ضَرْبِ فلانٍ أو أشدَّ.

و «ذِكْراً» تمييزٌ عند غير الشيخ كما تقدَّم، واستشكلوا كونَه تمييزاً منصوباً

---

(١) البحر ٢/١٠٤.

(٢) أي: في حال. والعجيب أن أبا حيان ظاهري فكيف يُسَوِّغ لنفسه مثل هذه التأويلات!!.

(٣) وهو الوجه الثاني الذي جَوَّزه أبو حيان.

وذلك أن أفعلَ التفضيلِ يجب أن تُضَاف إلى ما بعدها إذا كان مِنْ جنسِ ما قبلها نحو: «وجهُ زيدٍ أحسنُ وجهٍ»، «وعِلْمُهُ أكثرُ علمٍ» وإنْ لم يكن مِنْ جنسِ ما قبلها وجب نصبُه نحو: «زيد أحسنُ وجهاً وخالدٌ أكثرُ علماً». إذا تقرَّر ذلكَ فقولُه: «ذِكْراً» هو من جنس ما قبلها فعلى ما قُرِّر كان يقتضي جَرَّه، فإنه نظيرُ: «اضربْ بكراً كضربِ عمرو زيداً أو أشدَّ ضربٍ» بالجرِّ فقط. والجوابُ عن هذا الإشكالِ مأخوذٌ من الأوجه المتقدمة في النصبِ والجر المذكورين في «أشدَّ» من حيث أن يُجْعَل الذكرُ ذاكراً مجازاً كقولهم: «شِعْرٌ شاعرٌ» كما قال به الفارسي وصاحبُه، أو يُجْعَلَ «أشدَّ» من صفاتِ الأعيان لا من صفاتِ الإذكار كما قال به الزمخشري[1]، أو يُجْعَلَ «أشدَّ» حالاً من «ذِكْراً» أو نصبَه بفعلٍ. وهذا كلُّه وإن كان مفهوماً مِمَّا تقدَّم إلا أني ذكرتُه بالتنصيص، تسهيلاً للأمر فإنه موضعٌ يحتاج إلى نظرٍ وتأملٍ. وهذا نهايةُ القول في هذه المسألةِ بالنسبة لهذا الكتاب. و«أو» هنا قيل للإباحةِ، وقيل للتخيير، وقيل: بمعنى بل.

قوله: «مَنْ يقولُ: ربَّنا آتِنا» «مَنْ» مبتدأٌ، وخبرُه في الجارِّ قبله، ويجوز أن تكونَ فاعلةً عند الأخفش، وأن تكونَ نكرةً موصوفة. وفي هذا الكلام التفاتٌ، إذ لو جَرَى على النسقِ الأولِ لقيل: «فمنكم»، وحُمِل على معنى «مَنْ» إذ جاء جَمْعَاً في قوله: «ربَّنا آتِنا»، ولو حُمِل على لفظِها لقال «ربِّ آتني».

وفي مفعول «آتِنا» الثاني ـ لأنه يتعدَّى لاثنين ثانيهما غيرُ الأول ـ ثلاثةُ أقوالٍ، أظهرُها: أنه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً، لأنه من باب «أعطى»، أي: آتِنا ما نريد أو مطلوبنَا. والثاني: أن «في» بمعنى «مِنْ» أي: من الدنيا. والثالث: أنها زائدةٌ، أي: آتِنا الدنيا، وليسا بشيء.

---

(١) الكشاف ١/ ٣٥٠.

آ. (٢٠١) قوله تعالى: ﴿في الدنيا حسنةً﴾: يجوز في الجار وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بآتِنا كالذي قبله. والثاني: أجازه أبو البقاء[١] أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حالٌ من «حسنةً» لأنه كان في الأصل صفةً لها، فلما قُدِّم عليها انتصَبَ حالاً.

قوله: «وفي الآخرة حسنةً» هذه الواوُ عاطفةٌ شيئين على شيئين متقدمين. فـ«في الآخرة» عطفٌ على «في الدنيا» بإعادةِ العاملِ. و«حسنةً» عطفٌ على «حسنة». والواو تَعْطِفُ شيئين فأكثرَ على شيئين فأكثَرَ. تقول: «أَعْلَم الله زيداً عمراً فاضلاً وبكراً خالداً صالحاً» اللهم إلا أن تنوبَ عن عاملين ففيها خلافٌ لأهلِ العربية وتفصيلٌ كثيرٌ يأتي في موضعِه إنْ شاء الله تعالى. وليس هذا كما زعم بعضهُم أنه من بابِ الفصلِ / بين حرفِ العطفِ [٧٧/ب] وهو على حرفٍ واحد وبين المعطوفِ بالجار والمجرور، وجعله دليلاً على أبي علي الفارسي حيث منع ذلك إلا في ضرورةٍ؛ لأن هذا من باب عَطْفِ شيئين على شيئين كما ذكرتُ لك، لا من باب الفصلِ، ومحلُّ الخلافِ إنما هو نحو: «أكرمت زيداً وعندك عمراً». وإنما يُرَدُّ على أبي علي بقولِهِ: «إنَّ الله يأمُركم أن تؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها، وإذا حَكَمْتم بين الناسِ أن تحكموا [بالعدلِ][٢]» وقوله تعالى: «اللهُ الذي خلق سَبْعَ سَمواتٍ ومن الأرض مثلَهن»[٣].

وقوله: «قِنا» ممَّا حُذِفَ منه فاؤُه ولامُه من وقى يقي وقاية. أمَّا حذفُ فائه فبالحَمْلِ على المضارع لوقوعِ الواوِ بين ياءٍ وكسرةٍ، وأمَّا حذفُ لامِه فلأنَّ الأمرَ جارٍ مجرى المضارعِ المجزومِ، وجزمِه بحذفِ حرفِ العلةِ

---

(١) الإملاء ١/٨٨.
(٢) الآية ٥٨ من النساء فصل بالظرف «إذا» بين المعطوف «أن تحكموا» والمعطوف عليه.
(٣) الآية ١٢ من الطلاق، فصل بالجار بين المعطوف «مثلهن» والمعطوف عليه «سبع».

فكذلك الأمرُ منه، فوزن «قِنا» حينئذ: عِنا، والأصل: اوْقِنا، فلمَّا حُذِفَت الفاءُ اسْتُغْنِي عن همزةِ الوصلَ فَحُذِفَتْ. و «عذاب» مفعولٌ ثانٍ.

آ. (٢٠٢) **قوله تعالى: ﴿أولئك﴾**: مبتدأ و «لهم» خبرٌ مقدم، و «نصيب» مبتدأ، وهذه الجملةُ خبرُ الأولِ، ويجوز أن يكونَ «لهم» خبرَ «أولئك»، و «نصيب» فاعلٌ به لِما تضمَّنه من معنى الفعلِ لاعتمادِه، والمشارُ إليه بأولئك فيه قولان، أظهرهُما: أنهما الفريقان: طالبُ الدنيا وحدَها وطالبُ الدنيا والآخرة. وقيل: بل للفريقِ الأخيرِ فقط، أعني طالبَ الدنيا والآخرة.

قوله: «مِمَّا كَسَبوا» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «نصيب»، فهو في محلِّ رفعٍ. وفي «مِنْ» ثلاثةُ أقوال، أحدهُا: أنها للتبعيض، أي: نصيب من جنس ما كسبوا. والثاني: أنها للسببيةِ، أي: من أجلِ ما كَسَبوا. والثالث: أنها للبيان. و «ما» يجوزُ فيها وجهان، أن تكونَ مصدريةً أي: مِنْ كَسْبِهم، فلا تحتاجُ إلى عائدٍ. والثاني: أنها بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ لاستكمال الشروط، أي: من الذي كسبوه.

آ. (٢٠٣) **قوله تعالى: ﴿معدوداتٍ﴾**: صفة لأيام، وقد تقدَّم أن صفةَ ما لا يعقل يَطَّرِد جَمْعُها بالألفِ والتاءِ. وقد طَوَّل أبو البقاء[(١)] هنا بسؤال وجواب، أما السؤالُ فقال: إنْ قيل «الأيام» واحدُها «يوم» و «المعدودات» واحدتُها «معدودةٌ»، واليومُ لا يُوَصَفُ بمعدودة لأنَّ الصفةَ هنا مؤنثة والموصوفُ مذكَّر، وإنما الوجهُ أن يقالَ: «أيامٌ معدودةٌ» فَتَصِفُ الجمع بالمؤنثِ، فالجوابُ أنه أَجْرى «معدودات» على لفظ أيام، وقابَلَ الجمعَ بالجمع مجازاً، والأصلُ معدودة، كما قال: «لَنْ تَمَسَّنا النارُ إلا أياماً

---

(١) الإملاء ٨٨/١.

معدودةً»[١]، ولو قيل: إن الأيامَ تَشْتمل على الساعات، والساعةُ مؤنثة فجاء[٢] الجمعُ على معنى ساعات الأيام، وفيه تنبيهٌ على الأمر بالذكر في كلِّ ساعاتِ هذه الأيامِ أو في معظمِها لكانَ جواباً سديداً. ونظيرُ ذلكَ الشهر والصيف والشتاء فإنَّها يُجاب بها عن كم، [وكم][٣] إنما يجابُ عنها بالعدد، وألفاظُ هذه الأشياءِ ليسَتْ عدداً وإنما هي أسماءُ المعدودات فكانت جواباً من هذا الوجهِ» وفي هذا السؤالِ والجوابِ تطويلٌ من غيرِ فائدةٍ، وقولُـه «مفرد معدودات معدودة بالتأنيث» ممنوعٌ بل مفردُهَا «معدود» بالتذكير، ولاَ يضُرُّ جمعُه بالألفِ والتاء، إذ الجمع بالألفِ والتاءِ لاَ يسْتدعي تأنيثَ المفرد، ألا ترى إلى قولِهم: حَمَّامات وسِجِلَّات وسُرادِقات.

قوله: «فَمَنْ تَعَجَّل في يومين» «مَنْ» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً، فـ«تَعَجَّل» في محلِّ جزمٍ، والفاءُ في قولِه: «فلا» جوابُ الشرط، والفاءُ وما في حَيِّزها في محلِّ جزمٍ أيضاً على الجواب. والثاني: أنها موصولةٌلا فلا محلَّ لتَعَجَّل لوقوعِه صلةً، ولفظه ماضٍ ومعناه يحتمل المضيَّ والاستقبالَ؛ لأنَّ كلَّ ما وقع صلةً فهذا حكمُه. والفاءُ في «فلا» زائدةٌ في الخبرِ، وهي وما بعدها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ. و«في يومين» متعلق بتَعجَّل، ولا بد من ارتكابِ مجاز لأن الفعلَ الواقعَ في الظرفِ المعدودِ يستلزم أن يكونَ واقعاً في كلٍّ مِنْ معدوداتِه، تقولُ: «سِرْت يومين» لا بد وأَنْ[٤] يكونَ السيرُ وقع في الأول والثاني أو بعضِ الثاني، وهنا لا يقع التعجيل في اليومِ الأول من هذين اليومين بوجهٍ، ووجهُ المجاز: إمَّا من حيث إنه نَسَب الواقعَ في

---

(١) الآية ٨٠ من البقرة.
(٢) في مطبوعة الإملاء: «فجاز»، والمعنى واحد.
(٣) زيادة من الإملاء.
(٤) الواو في «وأن» مقحمة، الأجود: لا بد أن.

أحدهما واقعاً فيها كقوله: «نسِيا حوتهما»(١) و «يَخْرُجُ منهما اللؤلؤ والمَرْجان»(٢)، والناسي أحدُهما، وكذلك المُخْرَجُ من أحدِهما، وإمَّا من حيث حَذْفُ مضافٍ أي: في تمامِ يومين أو كمالِهما.

و «تعجَّل» يجوزُ أن يكونَ بمعنى استعجَلَ، كتكبَّر واستكبر، أو مطاوعاً لعجَّل نحو كَسَّرْتُه فَتَكَسَّر، أو بمعنى المجرد، وهو عَجِل، قال الزمخشري(٣): «والمطاوعة أوفق، لقوله: «ومَنْ تأخَّر»، كما هي كذلك في قوله(٤):

٨٩٢ ـ قد يُدْرِكُ المتأنِّي بعضَ حاجتِه وقد يكونُ مع المُسْتعجِلِ الزَّلَلُ

لأجلِ قولِهِ «المتأني»(٥). وتعجَّل واستعجل يكونان لازمين ومتعديين، ومتعلَّقُ التعجيلِ محذوفٌ، فيجوزُ أن تقدِّرَه مفعولاً صريحاً أي: من تعجَّل النَّفْر، وأن تقدِّرَه مجروراً أي: بالنفر، حَسَبَ استعمالِه لازماً ومتعدياً.

وفي هذه الآيات من علمِ البديعِ: الطباقُ، وهو ذكرُ الشيء وضدِّه في «تعجَّل وتأخر» فهو كقوله: «أضحَك وأبكَى» و«أمات وأحيا»(٦) وهذا طباقٌ

---

(١) الآية ٦١ من الكهف.

(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.

(٣) الكشاف ١/٣٥١.

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٢؛ ومجالس ثعلب ٢/٣٦٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٧.

(٥) لعل الزمخشري يقصد بقوله إنَّ تعجل هنا مطاوع عجَّل بأن ثمة فعلاً آخر في الآية له عكس معنى الأول يحتمل هذا الاحتمال وهو «تأخر» مطاوع أخَّر، ووجود الفعلين يوحي بأن هناك معالجة وتحريضاً وإعمالاً لقيام الحدث، الأمر الذي يتم بالمطاوعة، فهناك شيء قد عَجّلهم فتعجلوا أو أخَّرهم فتأخّروا، والمستعجل في البيت اسم فاعل من استعجل الذي هو مطاوع لعجّل، ودفعه إلى عَدِّهِ للمطاوعة وجود المتأني وفعله تأنَّ الذي هو مطاوع أنَّيْتُهُ.

(٦) الآية ٤٣ من النجم «وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا».

غريب، من حيث جَعَل ضدَّ «تَعَجَّل»: «تأخَّر»، وإنما ضدُّ «تعجَّل»: «تأنَّى» وضدُّ تأخَّر: تقدَّم، ولكنه في «تعجَّل» عَبَّر بالملزوم عن اللازم، وفي «تأخَّر» باللازم عن الملزوم. وفيها من علم البيان: المقابلةُ اللفظية، وذلك أن المتأخِّرَ بالنَّفْر آتٍ بزيادةٍ في العبادة فله زيادةٌ في الأجر على المتعجِّل فقال في حقه أيضاً: «فلا إثمَ عليه» ليقابلَ قولَه أولاً: «فَمَنْ تعجَّل في يومَيْن فلا إثمَ عليه»، فهو كقولِهِ: «وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها»(١) «فَمَنِ اعتدى عليكم فاعتدُوا عليه»(٢).

وقرأ الجمهور «فلا إثمَ» بقطعِ الهمزةِ على الأصلِ، وقرأ(٣) سالم ابن عبدالله: «فلا اثمَ» بوصلِها وحَذْفِ ألفِ لا، ووجهُه أنه خَفَّف الهمزةَ بينَ بينَ فَقَرُبَتْ من الساكنِ فَحَذَفَها تشبيهاً بالألف، فالتقى ساكنان: ألفُ لا وثاء «أثم»، فَحُذِفت ألفُ «لا» لالتقاءِ الساكنين. وقال أبو البقاء(٤): «ووجهُها أنَّه لَمَّا خَلَطَ الاسمَ بـ «لا» حَذَفَ الهمزةَ تشبيهاً لها بالألف» يعني أنه لَمَّا رُكِّبت «لا» مع اسمها صارا كالشيء الواحد، والهمزةُ شبيهةُ الألف، فكأنه اجتمعَ ألِفان فَحُذِفَت الثانيةُ لذلك، ثم حُذِفَت الألفُ لِما ذكرْتُ لك.

قوله: «لِمَنِ اتَّقى» / هذا الجارُّ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، واختلفوا في ذلك [٧٨/أ] المبتدأ حَسَبَ اختلافِهم في تعلُّقِ هذا الجارِّ من جهةِ المعنى لا الصناعة، فقيل: يتعلَّقُ من جهةِ المعنى بقولِه: «فلا إثمَ عليه»، فتُقَدِّر له ما يَليقُ به أي: انتفاءُ الإثمِ لِمَن اتَّقى. وقيل: متعلِّقٌ بقولِه: «واذكروا» أي: الذكرُ لِمَنِ اتقى. وقيل: متعلِّق بقولِه: «غفورٌ رحيم» أي: المغفرة لمن اتقى. وقيل:

---

(١) الآية ٤٠ من الشورى.
(٢) الآية ١٩٤ من البقرة.
(٣) البحر ٢/١١١.
(٤) الإملاء ٢/٨٨.

التقديرُ: السلامة لمن اتقى. وقيل: التقديرُ: ذلك التخييرُ وَنفْيُ الإثم عن المستعجلِ والمتأخرِ لأجلِ الحاجِّ المتَّقي، لئلا يتخالجَ في قلبِه شيءٌ منهما فيحسَبَ أنَّ أحدَهما يُرْهِقُ صاحبَه إثماً في الإقدامِ عليه، لأنَّ ذا التقوى حَذِرٌ متحرزٌ من كلِّ ما يُريبه. وقيل: التقديرُ: ذلكَ الذي مَرَّ ذكرهُ من أحكام الحج وغيرِهِ لِمَنِ اتقى، لأنه هو المنتفعُ به دون مَنْ سِواه، كقوله: «ذلك خيرٌ للذين يريدون وجهَ الله»[١]. قال هذين التقديرين الزمخشري[٢]. وقال أبو البقاء[٣]: «تقديرُه: جوازُ التعجيل والتأخير لمن اتقى». وكلُّها أقوالٌ متقاربة. ويجوز أن يكونَ «لِمَن اتقى» في محلِّ نصب على أن اللامَ لامُ التعليل، ويتعلَّقُ بقولِه «فلا إثمَ عليه» أي: انتفى الإثمُ لأجلِ المتَّقي. ومفعولُ: اتَّقى» محذوفٌ، أي: اتَّقى اللـهَ، وقد جاءَ مصرَّحاً به في مصحفِ عبدِالله وقيل: اتقى الصيدَ.

آ. (٢٠٤) **قولُه تعالى: ﴿مَنْ يُعْجِبُك﴾**: «مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، وقد تقدَّم نظيرُها أول السورة فيُنْـظر هناك[٤]. والإعجاب: استحسان الشيء والميلُ إليه والتعظيمُ له. والهمزةُ فيه للتعدي. وقال الراغب[٥]: «العَجَبُ حَيْرَةٌ تَعْرِضُ للإنسان [عند الجهل][٦] بسبب الشيء، وليس هو شيئاً له في ذاته حالةٌ. بل هو بحسَبِ الإضافات إلى مَنْ يَعْرِف السبب ومَنْ لا يعرفه، وحقيقةُ أعجبني كذا: ظَهَر لي ظهوراً لم أَعْرِفْ سبَبه». انتهى. ويقال: عَجِبْتُ من كذا، قال[٧]:

---

(١) الآية ٣٨ من الروم.
(٢) الكشاف ١/٣٥٢.
(٣) الإملاء ١/٨٨.
(٤) الآية ٨ من البقرة.
(٥) المفردات ٣٣٣.
(٦) من الراغب.
(٧) البيت لزياد الأعجم، وهو في الكتاب ٢/٨٧؛ والمحتسب ١/١٩٦؛ واللسان: لمم؛ والدرر ٢/٢٣٤.

٨٩٣ ـ عَجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عجبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

قوله: «في الحياة» فيه وجهانِ، أحدهُما أن يتعلَّقَ بـ«قوله»، أي: يعجبُك ما يقولُه في معنى الدنيا، لأنَّ ادِّعاءَه المحبةَ بالباطلِ يَطْلُب حظاً من الدنيا. والثاني: أن يتعلَّقَ بـ«يعجِبُك» أي: قولُه حلوٌ فصيحٌ في الدنيا فهو يعجبُك ولا يعجبُك في الآخرة، لِمَا يُرْهِقُه في الموقف من الحَبْسَة واللُّكْنة، أو لأنه لا يُؤْذَنُ لهم في الكلامِ. قال الشيخ[١]: «والذي يظهرُ أنه متعلق بيعجُبك، لا على المعنى الذي قاله الزمخشري[٢]، بل على معنى أنك تستحْسِنُ مقالتَه دائماً في مدةِ حياته إذ لا يَصْدُرُ منه من القولِ إلا ما هو معجِبٌ رائقٌ لطيفٌ، فمقالتُه في الظاهرِ مُعْجِبَةٌ دائماً، لا تراه يَعْدِل عن تلك المقالةِ الحسنةِ الرائعة إلى مقالةٍ خَشِنَةٍ منافيةٍ».

قوله: «ويُشْهِدُ الله» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرُهما: أنها عطفٌ على «يُعْجِبَك»، فهي صلةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ أو صفةٌ، فتكونُ في محلِّ رفعٍ على حَسَبِ القول في «مَنْ». والثاني: أن تكونَ حاليةً، وفي صاحبِها حينئذٍ وجهان، أحدهُما: أنه الضميرُ المرفوعُ المستكنُّ في «يعجبك»، والثاني: أنه الضميرُ المجرورُ في «قوله» تقديرُه: يُعْجِبُك أَنْ يقولَ في أمر الدنيا، مُقْسِماً على ذلك. وفي جَعْلها حالاً نظرٌ من وجهين، أحدهُما: من جهةِ المعنى، والثاني من جهةِ الصناعة، وأمَّا الأول فلأنه يَلْزَمُ منه أن يكونَ الإعجابُ والقولُ مقيدين بحالٍ والظاهرُ خلافهُ. وأمَّا الثاني فلأنه مضارع مثبتٌ فلا يَقَعُ حالاً إلا في شذوذٍ، نحو: «قُمْتُ وأَصُكُّ عينه، أو ضرورةً نحو[٣]:

٨٩٤ ـ .... نَجَوْتُ وأَرْهُنُهم مالِكا

---

(١) البحر ٢/١١٤.
(٢) الكشاف ١/٣٥٢.
(٣) تقدم برقم ٤١٩.

وتقديرُه مبتدأً قبلَه على خلافِ الأصلِ، أي: وهو يُشْهِدُ.

والجمهورُ على ضَمِّ حرفِ المضارعة وكسرِ الهاء، مأخوذاً من أَشْهَدَ ونصبِ الجلالة مفعولاً به. وقرأ[1] أبو حيوة وابن محيصن بفتحهِما ورفعِ الجلالةِ فاعلاً، وقرأ أُبيّ: «يستشهد الله». فأمَّا قراءةُ الجمهور وتفسيرُهم فإن المعنى: يَحْلف بالله ويُشْهده إنه صادق، وقد جاءَتِ الشهادةُ بمعنى القَسَم في آية اللِّعان[2]، قيل: فيكونُ اسمُ الله منتصباً على حَذْفِ حرفِ الجر أي: يُقْسِمُ بالله، وهذا سهوٌ من قائِله، لأنَّ المستعملَ بمعنى القَسَم «شَهِد» الثلاثي لا «أَشْهَد» الرباعي، لا تقولُ: أُشْهِد بالله، بل: أَشْهَدُ بالله، فمعنى قراءةِ الجمهور: يَطَّلِعُ الله على ما في قلبه، ولا يَعْلَمُ به أحدٌ لشدةِ تكتُّمِه.

وأمَّا تفسيرُ الجمهورِ فيحتاجُ إلى حَذْفِ ما يَصِحُّ به المعنى، تقديرُه: وَيْحْلِفُ بالله على خِلافِ ما في قلبه، لأنَّ الذي في قلبه هو الكفرُ، وهو لا يَحْلِفُ عليه، إنما يَحْلِفُ على ضدِّه وهو الذي يُعْجِبُ سامعَه، ويُقَوِّي هذا التأويلَ قراءةُ أبي حيوة؛ إذ معناها: وَيطَّلِعُ الله على ما في قلبه من الكفر. وأمَّا قراءة أُبيّ فَيَحْتمل استَفْعَل وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى أَفْعل فيوافِقَ قراءةَ الجمهور. والثاني: أنه بمعنى المجرد وهو شَهِد، وتكونُ الجلالةُ منصوبةً على إسقاطِ الخافضِ.

قوله: «وهو أَلَدُّ الخصامِ» الكلامُ في هذه الجملةِ كالتي قبلَها، ونزيد

---

(١) البحر ٢/١١٤؛ الشواذ ١٢.

(٢) الآية ٦ ـ ٧ من النور: «والذين يَرْمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسُهم فشهادةُ أحدهم أربعُ شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أنَّ لعنةَ الله عليه إنْ كانَ من الكاذبين».

عليها وجهاً آخرَ وهو أن تكونَ حالاً من الضميرِ في «يُشْهِدُ». والأَلَدُّ: الشديدُ من اللَّدَدِ وهو شدةُ الخصومةِ، قال(١):

٨٩٥ ـ إنَّ تحتَ الترابَ عَزْماً وحَزْما وخَصيمـاً أَلَدَّ ذا مِغْـلاقِ

ويقال: لَدِدْتُ بكسر العين أَلَدُّ بفتحِها، ولَدَدْتُه بفتح العَيْن أَلُدُّه بضمها أي: غَلَبْتُه في ذلك فيكونُ متعدياً قال(٢):

٨٩٦ ـ تَلُدُّ أقـرانَ الـرجـالِ اللَّدَدِ . . . .

ورجلٌ أَلَدُّ وأَلَنْدَدٌ وَيَلَنْدَدٌ، وامرأةٌ لَدَّاءُ، والجمعُ لُدٌّ كحُمْر.

وفي اشتقاقِهِ أقوالٌ، أحدُها: من لُدَيْدَي العُنُق وهما صَفْحتاه قاله الزجاج(٣)، وقيل: مَن لُدَيْدَي الوادي وهما جـانباه، سُمِّيا بذلك لاعوجاجهما وقيل: هو مِنْ لدَّه إذا حَبَسه فكأنه يَحْبِسُ خصمَه عن مفاوضِته.

وفي «الخصامِ» قولان، أحدُهما: أنه جَمْعُ خَصْم / بالفتح نحو: كَعْب [٧٨/ب]
وكِعاب وكَلْب وكِلاَب وبَحْر وبِحار، وعلى هذا فلا تَحْتاج إلى تأويلٍ، والثاني: أنه مصدرٌ، يقال: خاصَمَ خِصاماً نحو: قاتَل قِتالاً، وعلى هذا فلا بد من مُصَحِّحٍ لوقوعِه خبراً عن الجثة، فقيل: في الكلام حذفٌ من الأولِ أي:

---

(١) البيت لمهلهل، وهو في الكامل ٣٧/١؛ والقرطبي ١٦/٣؛ وذو مغلاق أي: يغلق الحجة على خصمه.

(٢) لم أهتد إلى قائله وقبله:

ثـم أرَدِّي بهـم مَـنْ تُـرْدي

وهو في معاني القرآن للفراء ١٢٣/١؛ والطبري ٢٣٥/٤؛ واللسان: لدد؛ والبحر ١٠٨/٢؛ ويروى البيت بضمير المتكلم: أَلُدُّ.

(٣) معاني القرآن ٢٦٧/١.

وخصامُه أشدُّ الخصامِ، وقيل: من الثاني أي: وهو أشدُّ ذوي الخصام. وقيل: [أُريد] بالمصدر اسمُ الفاعلِ كما يُوصَفُ به في قولِهم: رجلٌ عَدْلٌ. وقيل: «أفْعَلُ» هنا ليسَتْ للتفضيلِ، بل هي بمعنى لَديدُ الخِصام، فهو من بابِ إضافةِ الصفةِ المشبهةِ. وقال الزمخشري[1]: «والخِصامُ المُخاصَمَةُ، وإضافةُ الألدِّ بمعنى «في» كقولِهم: «ثَبْتُ الغَدْرِ» يعني أن «أَفْعَل» ليس من بابِ ما أُضيف إلى ما هو بعضه بل هي إضافةٌ على معنى «في» قال الشيخ[2]: «وهذا مخالِفٌ لِما يَزْعمه النحاةُ من أن أَفْعَل لا تُضاف إلا إلى ما هي بعضُه، وفيه إثباتُ الإِضافةِ بمعنى «في» وهو قولٌ مرجوحٌ. وقيل: «هو» ليس ضميرَ «مَنْ» بل ضميرُ الخصومة يفسِّرُهُ سياقُ الكلامِ، أي: وخصامُه أشدُّ الخصام. وجعل أبو البقاء[2] «هو» ضميرَ المصدر الذي هو «قوله» فإنه قال: «وَيجوزُ أن يكونَ «هو» ضميرَ المصدرِ الذي هو «قولُه» وقوله خِصام»[3].

آ (٢٠٥) قوله تعالى: ﴿وإذا تَوَلَّى سعى﴾: «سَعَى» جوابُ إذا الشرطية وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وَجْهَيْنِ، أحدُهما: أن تكونَ عطفاً على ما قبلَها وهو «يُعْجِبُكَ» فتكون: إمَّا صلةً أو صفةً حسب ما تقدَّم في «مَنْ»، والثاني أن تكونَ مستأنفةً لمجردِ الاخبارِ بحالِهِ، وقد تَمَّ الكلامُ عند قولِهِ: «ألدُّ الخصام».

والتولِّي والسَّعْيُ يحتملان الحقيقةَ أي: تولَّى ببدنِهِ عنكَ وسعى بِقَدَمَيْهِ، والمجازَ بأن يريدَ بالتولِّي الرجوعَ عن القولِ الأولِ، وبالسعي العملَ والكَسْبَ من السِّعاية، وهو مجازٌ شائعٌ، ومنه: «وَأَنْ ليسَ للإنسانِ إلاَّ

(١) الكشاف ١/٣٥٢.

(٢) الإملاء ١/٨٩.

(٣) قال أبو البقاء: «والتقدير: خصامه ألد الخصام».

ما سعى»[1]، وقال امرؤُ القيس[2]:

٨٩٧ ـ فلو أنَّ ما أسْعى لأدنىٰ معيشةٍ كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ
ولكنَّمَا أسعىٰ لمجدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أَمْثَالي

وقال آخر:[3]

٨٩٨ ـ أسعىٰ على حَيِّ بني مـالِكٍ كـلُّ امرىءٍ في شَـأْنِهِ ساعي

والسِّعايَةُ بالقولِ ما يقتضي التفريقَ بين الأخِلَّاءِ، قال[4]:

٨٩٩ ـ ما قلتُ ما قـال وشاةٌ سَعَـوْا سَعْيَ عَــدُوٍ بَيْنَـنَـا يَــرْجُفُ

قوله: «في الأرضِ» «متعلِّقٌ بـ«سَعَىٰ»، فإنْ قيل: معلومٌ أنَّ السَّعْيَ لا يكونُ إلَّا في الأرضِ قيـل: لأنه يُفيدُ العمومَ، كأنه قيل: أيَّ مكانٍ حَلَّ فيه من الأرضِ أفسدَ فيه، فَيَدُلُّ لفظُ الأرضِ على كثرة فسادِهِ، إذ يلزَمُ مِنْ عمومِ الظَّرفِ عمومُ المظروفِ، و«ليفسِدَ» متعلقٌ بـ «سعىٰ» علةً له.

قوله: «ويُهْلِكَ الحرث» الجمهورُ على: «يُهْلِكَ» بضم الياء وكسر اللامِ ونصبِ الكافِ. «الحَرْثَ» مفعولٌ به، وهي قراءةٌ واضحةٌ من: أَهْلَكَ يُهْلك، والنصبُ عطفٌ على الفعِلِ قبلَهُ، وهذا شبيهٌ بقولِهِ تعالى: «ملائكتِه ورُسُلِه وجبريلَ»[5] فإنَّ قولَه: «ليفسدَ» يشتملُ على أنه يُهْلكُ الحرثَ والنسلَ، فخصَّهُما

(١) الآية ٣٩ من النجم.
(٢) ديوانه ٣٩؛ والانصاف ٤٨؛ وابن يعيش ١/٧٩؛ والدرر ١/١٢٢.
(٣) البيت لأبـي القيس بن الأسلت، وهو في اللسان: سعي، والبحر ٢/١١٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/١١٥.
(٥) الآية ٩٨ من البقرة.

بالذكر لذلك. وقرأ أُبـيّ[١]: «وليُهْلِكَ» بإظهارِ[٢] لامِ العلة وهي معنى قراءةِ الجمهور، وقرأ أبو حيوة ـ ورُويت عن ابن كثير وأبـي عمرو ـ «وَيَهْلِكَ الحرثُ والنَّسْلُ» بفتح الياء وكسرِ اللام من هَلَكَ الثلاثي، و«الحرث» فاعل، و«النسلُ» عطفٌ عليه. وقرأ قوم[٣]: «ويُهْلِكُ الحرثَ» من أَهْلَكَ، و«الحرث» مفعولٌ به إلا أنهم رفعوا الكافَ. وخُرِّجتْ على أربعةِ أوجهٍ: أن تكونَ عطفاً على «يُعْجِبُك» أو على «سَعَى» لأنه في معنى المستقبل، أو على خبر مبتدأٍ محذوفٍ أي: وهو يُهْلِكُ، أو على الاستئنافِ. وقرأ الحسن: «ويُهْلَكَ» مبنياً للمفعول، «الحَرْثُ» رفعاً، وقرأ أيضاً: «ويَهلَكُ» بفتح الياء واللامِ ورفعِ الكـافِ، «الحرثُ» رفعاً على الفاعلية، وفتحُ عينِ المضارعِ هنا شاذٌّ لفَتْحِ عينِ ماضِيهِ، وليس عينُهُ ولا لامُهُ حرفَ حلقٍ فهو مثلُ رَكَنَ يَرْكَنُ بالفتح فيهما. و«الحَرثُ» تقدَّم[٤].

والنَّسْلُ: مصدرُ نَسَلَ ينسُل أي: خَرَج بسرعة، ومنه: نَسَلَ وَبَرُ البعيرِ، ونَسَلَ ريشُ الطائرِ أي: خَرَجَ وتطايَرَ، وقيل: النسلُ الخروجُ متتابعاً، ومنه: «نُسالُ الطائر» ما تتابعَ سقوطُهُ من ريشِهِ، قال امرؤُ القيس[٥]:

٩٠٠ ـ وإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مني خليقَةٌ فَسُلِّي ثيابـي من ثيابِكِ تَنْسُلِ

وقـوله: «من كـل حَدَبٍ يَنْسِلُونَ»[٦] يحتمِـلُ المعنيين. و«الحرثَ والنسلَ» وإن كانا في الأصلِ مصدَرَيْنِ فإنهما هنا واقعان موقعَ المفعولِ به.

آ (٢٠٦) **قوله تعالى: ﴿وإذا قيل له اتَّقِ اللـه﴾**: هذه الجملةُ

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ: ١٣؛ البحر ٢/١١٦.
(٢) الأصل: بإضمار وهو سهو.
(٣) قراءة الحسن كما في الشواذ ١٣.
(٤) البقرة: آية ٧١.
(٥) ديوانه ١٣ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٩٠.
(٦) الآية ٩٦ من الأنبياء.

الشرطيةُ تحتملُ الوجهين المتقدِّمَيْنِ في نظيرتِها، أعني كونَها مستأنفةً أو معطوفةً على «يُعْجِبُك» وقد تقدَّم أيضاً أولَ السورةِ عند قولِهِ: «وإذا قيل لهم: لا تُفْسِدُوا»(١) ما الذي قام مقامَ الفاعلِ؟ وخلافُ الناسِ فيه.

قوله: «بالإثمِ» في هذه الباءِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنْ تكونَ للتعديةِ وهو قولُ الزمخشري(٢) فإنه قال: «أَخَذْتُهُ بكذا إذا حَمَلْتُهُ عليه وأَلْزَمْتُهُ إياه أي: حَمَلَتْهُ العِزَّةُ على الإثْمِ وأَلْزَمَتْهُ ارتكابَه» قال الشيخ(٣): «وباء التعدية بابُها الفعلُ اللازم نحو: «ذَهَبَ الله بنورِهم»(٤)، «[ولو شاء الله لَذَهَبَ] بسمعِهم»(٥)، ونَدَرَتِ التعديةُ بالباءِ في المتعدِّي نحو: «صَكَكْتُ الحجرَ بالحجرِ» أي: جَعَلْتُ أحدَهما يَصُكُّ الآخرَ. الثاني: أن تكونَ للسببيةِ بمعنى أنَّ إثمَه كان سبباً لأِخْذِ العِزَّةِ له كما في قوله(٦):

٩٠١ ـ أَخَذَتْهُ عِزَّةٌ مِنْ جَهْلِهِ ... فَتَوَلَّى مُغْضَباً فِعْلَ الضَّجِرْ

والثالث: أن تكونَ للمصاحبةِ فتكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وفيها حينئذٍ وجهانِ، أحدُهما: أن تكونَ حالاً من «العزَّة» أي: ملتبسةً بالإثمِ. والثاني: أن تكونَ حالاً من المفعولِ أي: أَخَذَتْهُ ملتبساً بالإثمِ.

وفي قوله «العِزَّةُ بالإثم» التَتْميم وهو نوعٌ من عِلْمِ البديعِ، وهو عبارةٌ عن إردافِ الكلمةِ بأُخْرَى تَرْفَعُ عنها اللَّبْسَ وتُقَرِّبُها من الفَهْم، وذلك أنَّ العزَّة تكونُ محمودةً ومَذمومةً. فَمِنْ مجيئها محمودة: «ولـلهِ العِزَّةُ ولرسولِهِ وللمؤمنين»(٧)

(١) الآية ١١ من البقرة.
(٢) الكشاف ١/٣٥٢.
(٣) البحر ٢/١١٧.
(٤) الآية ١٧ من البقرة.
(٥) الآية ٢٠ من البقرة.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في زاد المسير ١/٢٢٢؛ البحر ٢/١١٧.
(٧) الآية ٨ من المنافقون.

«أعِزَّةٍ على الكافرين»[1]، فلو أُطْلِقَتْ لَتَوَهَّمَ فيها بعضُ مَنْ لا عنايةَ له المحمودةَ فقيل «بالإِثم» تتميماً للمرادِ فَرُفِعَ اللَّبْسُ بها.

قوله: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ» «حَسْبُهُ» مبتدأ و«جهنَّمُ» خبرُه أي: كافيهم جهنَّمُ، وقيل: «جهنَّمُ» فاعلٌ بـ«حَسْب»، ثم اختلف القائلُ بذلك في «حَسْب» فقيل: هو بمعنى اسم الفاعل، أي الكافي، وهو في الأصل مصدرٌ / أُريد به اسمُ الفاعِل، والفاعِلُ ـ وهو جهنَّمُ ـ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وقَوِيَ «حَسْب» لاعتمادِهِ على الفاءِ الرابطةِ للجملةِ بما قبلَها، وهذا كلُّه معنى كلام أبي البقاء[2]. وقيل: بل «حَسْب» اسمُ فعلٍ، والقائِلُ بذلك اختلَفَ: فقيل: اسمُ [فعلٍ] ماضٍ، أي: كفاهم، وقيل فعلُ أمرٍ أي: لِيَكْفِهم، إلَّا أن إعرابَه ودخولَ حروفِ الجر عليه يمنُع كونَه اسم فعلٍ. وقد تلخَّصَ مِمَّا تقدَّم أن «حَسْب» هل هو بمعنى اسم الفاعل وأصلُه مصدرٌ أو اسمُ فعلٍ ماضٍ أو فِعْلُ أمر؟ وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإِضافةِ، ولا يَتَعَرَّفُ بإضافتِه إلى معرفةٍ، تقولُ، مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِك، ويُنْصَبُ عنه التمييزُ، ويكونُ مبتدأ فيُجَرُّ بباء زائدة، وخبراً فلا يُجَرُّ بها، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤَنَّثُ وإنْ وقع صفةً لهذه الأشياء. [٧٩/أ]

و«جهنَّمُ» اختَلَفَ الناسُ فيها، فقيل: هي أعجميةٌ وعُرِّبَتْ، وأصلُها كَهْنَام، فمنعُها من الصرفِ للعلمية والعُجْمَةِ. وقيل: بل هي عربيةُ الأصلِ، والقائلون بذلك اختلَفوا في نونِها: هل هي زائدةٌ أم أصليةٌ؟ فالصحيحُ أنها زائدةٌ ووزنُها «فَعَنَّل» مشتقةٌ من «رَكِيَّةٌ جِهْنام» أي: بعيدةُ القَعْر، وهي من الجَهْم وهو الكراهةُ، وقيل: بل نونُها أصليَّةٌ ووزنُها فَعَلَّل كعَدَبَّس[3]، قال:

---

(١) الآية ٥٤ من المائدة.

(٢) الإملاء ١/٨٩.

(٣) العدبس: الشديد الموثق الخَلْق.

لأن «فعنَّلاً» مفقودٌ في كلامِهم، وجعل «زَوْنَكاً»[1] فَعَلَّلاً أيضاً، لأنَّ الواوَ أصلٌ في بناتِ الأربعةِ كوَرَنْتَل[2]، لكنَّ الصحيحَ إثباتُ هذا البناءِ، وجاءَتْ منه ألفاظ، قالوا: «ضَغَنَّط» من الضَّغاطة وهي الضخامة، و «سَفَنَّج» و «هَجَنَّف» للظَّلِيم، والزَّوْنَك: القصير سُمِّي بذلك لأنه يَنْـزَوِكُ في مِشْيَتِهِ أي: يَتَبَخْتَرُ، قال حسان[3]:

٩٠٢ ـ أَجْمَعْتَ أَنَّكَ أنتَ أَلْأَمُ مَنْ مَشَى ... في فُحْشِ زانيةٍ وَزْوكِ غُرابِ

وهذا كلُّه يَدُلُّ على أنَّ النونَ زائدةٌ في «زَوْنَك» وعلى هذا فامتناعُها للتأنيثِ والعلَميةِ.

«ولَبِئْسَ المِهادُ» المخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ، أي: وَلَبِئْسَ المِهادُ جَهَنَّمُ، وحَسَّنَ حَذْفَهُ هنا كونُ «المِهاد» وقعَ فاصلةً، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «بئس» وخلافِ الناسِ فيها. وحُذِفَ هذا المخصوصُ بذلك على أنه مبتدأ والجملةُ من نِعْمَ وبِئْسَ خبرُهُ، سواء تقدَّم أو تأخَّرَ؛ لأنَّا لو جَعَلْناه خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ أو مبتدأً محذوفَ الخبرِ، ثم حذَفْناهُ، كنا قد حَذَفْنا الجملةَ بأسْرِهَا من غَيْرِ أنْ ينوبَ عنها شيءٌ، وأيضاً فإنَّه يَلْزَمُ من ذلك أنْ تكونَ الجملةُ مُفْلَتَةً مِمَّا قبلها إذ ليس لها موضعٌ من الإعرابِ، وليست معترضةً ولا مفسِّرةً ولا صلةً ولا مستأنفةً.

والمِهَادُ فيه قولان، أحدُهما: أنه جَمْعُ «مَهْد» وهو ما يوطأُ للنومِ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ، سُمِّيَ به الفراشُ المُوَطَّأُ للنومِ، وهذا من بابِ التهكمِ والاستهزاءِ، أي: جُعِلَتْ جَهَنَّمُ لهم بَدَلَ مِهادٍ يَفْترشونه وهو كقولِهِ[4]:

---

(١) الزونك: اللحيم القصير.
(٢) الورنتل: الشر.
(٣) ديوانه ٣٤٣؛ البحر ٢/١٠٩.
(٤) تقدم برقم ٦٦٥.

٩٠٣ ـ وخيلٍ قد دَلَفْتُ لهـا بِخَيْلٍ تحيــةُ بينِهم ضَـرْبٌ وَجِيــعُ

أي: القائمُ لهم مقامَ التحيةِ الضربُ الوجيع.

آ. (٢٠٧) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْتَرِي﴾**: في «مَنْ» الوجهانِ المتقدِّمان في «مَنْ» الأولى، ومعنى يَشْري: يَبيع، قال تعالى: «وَشَرَوْه بثمنٍ بَخْسٍ»(١)، إن أَعَدْنَا الضميرَ المرفوعَ على الآخرة، وقال(٢):

٩٠٤ ـ وَشَــرَيْــتُ بُــرْداً لـيـتـنــي من بعــدِ بُـرْدٍ كنتُ هــامَـهْ

فالمعنى: يَبْذُل نفسَه في اللَّـهِ، وقيل: بل هو على أصلِهِ من الشِّراء، وذلك أَنَّ صُهَيْباً اشترى نفسَه من قريشٍ لمَّا هاجَرَ، والآيةُ نَزَلَتْ فيه.

قوله: «ابتغاءَ» منصوبٌ على أنه مفعولٌ من أجله. والشروطُ المقتضيةُ للنصبِ موجودةٌ. والصحيحُ أنَّ إضافةَ المفعولِ له مَحْضَةٌ، خلافاً للجرمي والمبرد والرياشي(٣) وجماعةٍ من المتأخِّرين. و«مرضاة» مصدرٌ مبنيٌّ على تـاء التأنيث كَمَدْعَاة، والقياسُ تجريدُهُ عنها نحو: مَغْزَى ومَرْمَى.

ووقَفَ حمزة(٤) عليها بالتاء، وذلك لوجهين: أحدهما أَنَّ بعضَ العربِ يقِفُ على تاء التأنيثِ بالتاءِ كما هي، وأنشدوا:(٥)

---

(١) الآية ٢٠ من يوسف.

(٢) البيت لابن مفرغ، وهو في ديوانه ٢١٣؛ وأمالي المرتضى ٢/٩٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٦٠، ويقال: أصبح فلان هامة: إذا مات.

(٣) العباس بن الفرج، قرأ على الأصمعي وأبي زيد والمازني، توفي سنة ٢٠٧، انظر: البغية ٢/٢٧.

(٤) السبعة ١٨٠؛ الكشف ١/٢٨٨؛ البحر ٢/١١٩.

(٥) البيت لسؤر الذئب، وهو في سر الصناعة ١/١٧٧؛ والخصائص ١/٣٠٤؛ واللسان: بلل؛ والإنصاف ٣٧٩؛ وابن يعيش ٢/١١٨؛ وشواهد الشافية ٢٠٠. والجوز: الوسط، والجحفة: الترس.

٩٠٥ ـ دارٌ لسَلْمَى بعد حولٍ قد عَفَتْ   بل جَوْزِ تيهاءَ كظهْرِ الجَحَفَتْ

وقد حكى هذه اللغةَ سيبويه[١]. والثاني: أن يكونَ وقف على نيةِ الإضافة، كأنه نَوَى لفظَ المضافِ إليه لشدةِ اتِّصال المتضايفَيْنِ فأَقَرَّ التاءَ على حالِها مَنْبَهَةً على ذلك، وهذا كما أَشَمُّوا الحرفَ المضمومَ ليُعْلِمُوا أنَّ الضَّمَّة كالمنطوق بها. وقد أمالَ الكسائي[٢] وورش «مَرْضات».

وفي قولِهِ: «بالعِباد» خروجٌ من ضميرِ الغَيْبَةِ إلى الاسمِ الظاهِرِ، إذ كان الأصلُ «رؤوف به» أو «بهم»، وفائدةُ هذا الخروجِ أنَّ لفظَ «العباد» يُـؤْذِنُ بالتشريفِ، أو لأنَّه فاصلةٌ فاخْتِير لذلك.

آ (٢٠٨) **قولُه تعالى: ﴿السِّلْمِ﴾**: قرأ[٣] هنا «السَّلْم» بالفتحِ نافعٌ والكسائي وابن كثير، والباقون بالكَسْر، وأمَّا التي في الأنفال[٤] فلم يَقْرَأْها بالكسر إلا أبو بكر وحدَه عن عاصم، والتي في القتال[٥] فلم يَقْرَأْها بالكسر إلا حمزةُ وأبو بكـر أيضاً، وسيـأتي. فقيل: همـا بمعنىً وهو الصلحُ، ويُـذَكَّر ويُـؤَنَّث، قال تعالى: «وإنْ جَنَحُوا للسِّلْمِ فاجْنَحْ لها»، وحَكَوْا: «بنو فلان سِلْمٌ وسَلْمٌ»، وأصلُه من الاستسلام وهو الانقيادُ، ويُطْلَقُ على الإسلامِ، قاله الكسائي وجماعة، وأنشدوا[٦]:

٩٠٦ ـ دَعَـوْتُ عشيرتي للسِّلْمِ لَمَّـا   رأيتُهُـمُ تَـوَلَّـوا مُـدْبِـرِينـا

---

(١) الكتاب ٢/٢٨١.
(٢) السبعة ١٨٠؛ الكشف ١/٢٨٨.
(٣) السبعة ١٨٠؛ البحر ٢/١٢٠.
(٤) الآية ٦١ من الأنفال: «وإن جَنَحُوا للسلم فاجنح لها».
(٥) الآية ٣٥ من القتال: (وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم): «فلا تَهِنُوا وتَدْعُوا إلى السِّلم».
(٦) البيت لأخي كندة، وهو في تفسير الطبري ٤/٣٥٣؛ واللسان: سلم.

يُنْشَد بالكسر، وقال آخر في المفتوح(١):

٩٠٧ ـ شرائِعُ السَّلْم قد بانَتْ معالِمُها   فما يَرى الكفرَ إلا مَنْ بِه خَبَلُ

فـالسِّلْمُ والسَّلْمُ في هذين البيتين بمعنى الإسـلام، إلَّا أنَّ الفَتْـحَ فيما هو بمعنى الإسلام قليلٌ. وقرىء(٢) «السَّلَم» بفتحِهما. وقيل: بل هما مختلفا المعنى: فبالكسر الإسلامُ وبالفتحِ الصلحُ.

قوله: «كافةً» منصوبٌ على الحالِ، وفي صاحبِها ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: وهو الأظهَرُ أنه الفاعلُ في «ادخُلوا» والمعنى: ادخُلُوا السِّلْم جميعاً. وهذه حالٌ تُـؤَكِّدُ معنى العمومِ، فإنَّ قولَكَ: «قام القومُ كافةً» بمنزلةِ: قاموا كلُّهم. والثاني: أنه «السِّلْم»، قاله الزمخشري(٣) وأبو البقاء(٤)، قال الزمخشري: «ويَجُوزُ أن تكونَ «كافةً» حالاً من «السِّلْمِ» لأنها تُؤَنَّثُ كما تُـؤَنَّث الحَرْبُ، قال الشاعر:(٥)

٩٠٨ ـ السِّلْمُ تأخذُ منها ما رَضِيتَ به   والحربُ يَكْفيكَ من أَنْفَاسِها جُرَعُ

على أنَّ المؤمنينَ أُمِرُوا أن يدخُلُوا في الطاعاتِ كلِّها، ولا يَدْخُلوا في طاعةٍ دونَ طاعةٍ. قال الشيخ(٦): «تعليلُه كونُ «كافةً» حالاً من «السِّلم» بقولِهِ: «لأنها تُـؤَنَّثُ كما تُـؤَنَّثُ الحرب» ليس بشيءٍ / لأنَّ التاءَ في «كافة» ليست للتأنيثِ، وإن كان أصلُها أَنْ تَدُلَّ عليه، بل صار هذا نقلاً مَحْضاً إلى معنى [٧٩/ب]

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٠٩/٢.
(٢) وهي قراءة الأعمش، الكشاف ١٢٧/١؛ ونسبها القرطبي إلى البصريين ٢٣/٣.
(٣) الكشاف ٣٥٣/١.
(٤) الإملاء ٩٠/١.
(٥) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الخزانة ٨٢/٢؛ وحاشية الشيخ يس ٢٨٦/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٣٨/٤.
(٦) البحر ١٢١/٢.

جميع وكل، كما صار قاطبةً وعامَّة إذا كانَ حالاً نَقْلاً مَحْضاً. فإذا قلت: «قامَ النَاسُ كافةً وقـاطبةً» لم يَدُلَّ شيءٌ من ذلك على التأنيث، كما لا يَدُلُّ عليه «كُلّ» و «جميع».

والثالثُ: أن يكونَ صاحبُ الحالِ هما جميعاً، أعني فاعلَ «ادخُلُوا» و «السِّلْم» فتكونُ حالاً من شيئين. وهذا ما أجازه ابنُ عطيـة[1] فإنـه قال: «وتَسْتَغْرِقُ «كافة» حينئذٍ المؤمنين وجميعَ أجزاءِ الشرع، فتكونُ الحالُ مِنْ شيئين، وذلك جائزٌ نحو قولِهِ: «فأتَتْ به قومَها تَحْمِلُه»[2]. ثم قال بعد كلامٍ: «وكافةً معناه جميعاً، فالمرادُ بالكافة الجماعةُ التي تَكُفُّ مخالِفيها».

وقـوله: «نحو قوله: تَحْمِلُه» يعني أنَّ «تَحْمِلُهُ» حالٌ من فاعِل «أَتَتْ» ومِنَ الهاء في «بِهِ». قال الشيخ[3]: «هذا المثالُ ليس مطابقاً للحال من شيئين لأنَّ لفظَ «تَحْمِلُهُ» لا يحتمل شيئين، ولا تقع الحالُ من شيئين إلا إذا كان اللفظُ يحتملُهما، واعتبارُ ذلك بجَعْلِ ذوي الحال[4] مبتدأين، وجَعْلَ تلك الحالَ خبراً عنهما، فمتى صَحَّ ذلك صَحَّتِ الحالُ نحو:[5]

٩٠٩ ـ وَعُلِّقْتُ سلمىٰ وَهْيَ ذاتُ مُوَصَّدٍ ... ولم يَبْدُ للأتْرابِ من ثَدْيِها حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَرْعى البَهْم يا ليت أنَّنا ... إلى اليومِ لم نَكْبَر ولم تَكْبَرِ البُهْمُ

(١) المحرر الوجيز ٢/١٤٤ ـ ١٤٥ (الطبعة المغربية) حيث وصلت الطبعة المصرية إلى هذه الآية.
(٢) الآية ٣٧ من مريم.
(٣) البحر ٢/١٢١.
(٤) الأصل: «الحالين» وهو سهو، والتصحيح من البحر.
(٥) البيتان للمجنون، وهما في ديوانه ٢٣٨؛ والبحر ٢/١٢١؛ والخزانة ٢/١٧١. والموصد: الخِدْرُ.

فصغيرَيْنِ حالٌ من فاعل «عُلِّقْتُ» ومن «سلمى» لأنك لوقُلْت: أنا وسَلْمى صغيران [لَصَحَّ]، ومثلُه قولُ امرىءِ القيس[1]:

٩١٠ ـ خَرَجْتُ بها نمشي تَجُرُّ وراءَنا على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فنمشي حالٌ من فاعل «خَرَجْتُ» ومن «ها» في «بها»، لأنَّك لو قلت: «أنا وهي نمشي» لصَحَّ، ولذلك أَعْرب المُعْرِبون «نَمْشِي» حالاً منهما كما تَقَدَّم، و «تَجُرُّ» حالاً من «ها» في «بها» فقط، لأنه لا يصلح أن تجعل «تَجُرُّ» خبراً عنهما، لو قلت: «أنا وهي تَجُرُّ» لم يَصِحَّ فكذلك يتقدَّر بمفردٍ وهو «جارَّة» وأنت لو أَخْبَرْتَ به عن اثنين لم يَصِحَّ فكذلك «تحمله» لا يَصْلُح أن يكونَ خبراً عن اثنين، فلا يَصِحُّ أن يكونَ حالاً منهما، وأمَّا «كافة» فإنها بمعنى «جميع»، و «جميع» يَصحُّ فيها ذلك[2]، لا يُقال: «كافة» لا يَصحُّ وقوعُها خبراً لو قلتَ: «الزيدون والعمرون كافة» لم يَجُزْ، فلذلك لا تقع حالاً على ما قَرَّرتُ؛ لأنَّ ذلك إنما هو بسبب التزام نصب «كافةً» على الحال، وأنها لا تتصرَّف لا من مانعٍ معنوي، بدليلِ أنَّ مرادفها وهو «جميع» و «كل» يُخْبَرُ به، فالعارضُ المانِعُ لـ «كافَّة» من التصرُّفِ لا يَضُرُّ، وقوله: «الجماعة التي تَكُفُّ مخالِفيها» يعني أنَّها في الأصلِ كذلك، ثم صار استعمالها بمعنى جميع وكُل».

واعلَمْ أنَّ أصلَ «كافة» اسمُ فاعل من كَفَّ يَكُفُّ أي مَنَع، ومنه: «كَفُّ الإنسان»، لأنها تَمْنَعُ ما يقتضيه، و «كِفَّة الميزان» لجمعِها الموزون، والكُفَّة بالضم لكل مستطيلٍ، وبالكسر لكلِّ مستدير. وقيل: «كافة» مصدرٌ

---

(١) ديوانه ١٤؛ وشرح القصائد للتبريزي ٨٥؛ والدرر ٢٠١/١. والمرط: إزار خز معلم؛ والمرحل: فيه صور الرحال من الوشى.

(٢) أي يصح أن يكون حالاً من شيئين، وقد عاد الآن إلى أصل المسألة وهي مجيء «كافة» حالاً من شيئين.

كالعاقبة والعافية. وكافة وقاطبة مِمَّا لَزِم نصبُهما على الحالِ فإخراجُهما عن ذلك لَحْنٌ.

آ. (٢٠٩) **والجمهورُ على ﴿زَلَلْتُم﴾**: بفتح العين، وأبو السَّمَّال[١] قرأها بالكسرِ، وهما لغتان كضَلَلْتُ وضَلِلْتُ. و «ما» في «مِنْ بعدِما» مصدريَّةٌ، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وهي متعلِّقَةٌ بـ «زَلَلْتُم».

آ. (٢١٠) **قولُه تعالى: ﴿هل يَنْظُرون﴾**: «هل» لفظُهُ استفهامٌ والمرادُ به النفيُ كقوله[٢]:

٩١١ ـ وهلْ أنا إلا مِنْ غُزَيَّةَ إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وإنْ تَرْشُدْ غُزَيَّةُ أَرْشُدِ

أي: ما ينظُرون، وما أنا، ولذلك وقَعَ بعدها «إلَّا» كما تَقَعُ بعد «ما».

و «يَنْظُرون» هنا بمعنى يَنْتَظِرُون، وهو مُعَدَّىً بنفسِه، قال امرؤ القيس[٣]:

٩١٢ ـ فإنَّكما إنْ تَنْظُراني ساعةً من الدَّهْرِ يَنْفَعْني لدى أُمِّ جُنْدَبِ

وليس المرادُ هنا بالنظرِ تَرَدُّدَ العينِ، لأنَّ المعنى ليس عليه. واستدَلَّ بعضُهم على ذلك بأن النظر بمعنى البصر يتعدَّى بإلى، ويُضافُ إلى الوجه، وفي الآية الكريمة متعدٍّ بنفسِه، وليسَ مضافاً إلى الوجه، ويعني بإضافته إلى الوجهِ قوله تعالى: «وجوهٌ يومئذ ناضرةٌ إلى ربِّها ناظِرَةٌ»[٤] فيكونُ بمعنى الانتظار. وهذا ليس بشيءٍ. أمَّا قولُه: «إنَّ الذي بمعنى البصر يتعدَّى بإلى

---

(١) البحر ٢/١٢٣؛ الشواذ ١٣.

(٢) البيت لدريد بن الصمة وهو في الأصمعيات ١٠٧؛ والحماسة ١/٣٩٧؛ والبحر ٢/١٢٤؛ والخزانة ٤/٥١٣.

(٣) تقدم برقم ٦٦٨.

(٤) الآية ٢٣ من القيامة.

فمُسَلَّم[١]، قوله: «وهو هنا متعدٍّ بنفسه» ممنوعٌ، إذ يُحتمل أن يكونَ حرفُ الجر وهو «إلى» محذوفاً، لأنه يَطَّرِدُ حَذْفُه مع «أَنْ» و «أَنَّ»، إذا لم يكن لَبْسٌ، وأمّا قولُه: «يُضافُ إلى الوجهِ» فممنوعٌ أيضاً، إذ قد جاء مضافاً للذاتِ. قال تعالى[٢]: «أَرِني أنظر إليك» «أفلا ينظرون إلى الإبل»[٣]. والضميرُ في «ينظرون» عائدٌ على المخاطبين بقولِه: «زَلَلْتُم» فهو التفاتٌ.

قولُه: «إلاَّ أَنْ يأتيَهم» هذا مفعولُ «ينظرون» وهو استثناءٌ مفرَّغٌ أي: ما ينظرون إلا إتيان الله.

قوله: «في ظُلَلٍ» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يتعلَّق بيأتِيَهم، والمعنى: يأتيهم أمرُه أو قُدْرَتُه أو عقابُه أو نحوُ ذلك، أو يكونُ كنايةً عن الانتقام، إذ الإتيان يمتنعُ إسنادُه إلى الله تعالى حقيقةً. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، وفي صاحبها وجهان، أحدُهما: هو مفعولُ يأتيهم، أي: في حالِ كونهم مستقرين في ظُلَل وهذا حقيقةٌ. والثاني: أنه الله تعالى بالمجاز المتقدِّم، أي: أمرُ الله في حال كونه مستقراً في ظُلَل. الثالث: أن تكونَ «في» بمعنى الباء، وهو متعلقٌ بالإتيانِ، أي: إلَّا أَنْ يأتيهم بظُلَل. ومِنْ مجيءِ «في» بمعنى الباءِ قوله[٤]:

٩١٣ ـ .... خَبيرون في طَعْنِ الكُلىٰ والأباهِرِ

لأنَّ «خبيرين» إنَّما يتعدَّى بالباءِ كقوله[٥]:

٩١٤ ـ .... خبيرٌ بأَدْواءِ النِّساء طَبيبُ

---

(١) الأصل: «مسلم» وهو سهو، لأن الفاء واجبة بعد أمَّا.

(٢) الآية ١٤٣ من الأعراف.

(٣) الآية ١٧ من الغاشية.

(٤) تقدم برقم ٨٥٢.

(٥) تقدم برقم ١٠.

الرابع: أن يكونَ حالاً من «الملائكة» مقدَّماً عليها، والأصل: إلاَّ أنْ يأتيَهم اللـهُ والملائكةُ في ظُلَلٍ، ويؤيِّد هذا قراءة عبدالله[1] إياه كذلك، وبهذا أيضاً يَقِلُّ المجازُ، فإنَّه والحالةُ هذه لم يُسْنَدْ إلى اللـهِ تعالى إلا الإتيانُ فقط بالمجازِ المتقدِّم.

وقرأ[2] أُبَيّ وقتادةُ والضحاكُ: في ظلالٍ، وفيها وجهان، أَحدُهما: أَنَّها جمع ظِلّ نحو: صِلّ[3] وصِلال. والثاني: أنها جمعُ ظُلَّة كقُلَّة وقِلال، وخُلَّة وخِلال، إلاَّ أنَّ فِعالاً لا يَنقاس في فُعْلَة.

قوله: «من الغمام» فيه وجهانِ، أحدُهما: أنه متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه صفةٌ لـ «ظُلَل» التقدير: ظُلَلٍ كائنةٍ من الغَمام. و «مِنْ» على هذا للتبعيض. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «يأتيهم»، وهي على هذا لابتداءِ الغاية، / أي: من [٨٠/أ] ناحيةِ الغمام.

والجمهور: «الملائكةُ» رفعاً عطفاً على اسم «الله». وقرأ الحسن[4] وأبو جعفر: «والملائكةِ» جراً وفيه وجهان، أحدُهما: الجر عطفاً على «ظُلَلٍ»، أي: إلا أن يأتيهم في ظللٍ وفي الملائكة؛ والثاني: الجر عطفاً على «الغمام» أي: من الغمام ومن الملائكة، فتوصفُ الملائكة بكونِها ظُللاً على التشبيه.

قوله: «وقُضِيَ الأمرُ» الجمهور على «قُضِيَ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول وفيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ معطوفاً على «يَـأْتِيهم» وهو داخـلٌ في حَيِّز الانتظار، ويكونُ ذلك من وَضْعِ الماضي موضعَ المستقبل، والأصـل:

---

(١) البحر ٢/١٢٥؛ والقرطبي ٣/٢٥.
(٢) الشواذ ١٣ البحر ٢/١٢٥؛ القرطبي ٣/٢٥.
(٣) الصل: نوع من الحيات.
(٤) البحر ٢/١٢٥؛ القرطبي ٣/٢٥؛ الشواذ ١٣.

ويُقْضى الأمر، وإنما جِيء به كذلك لأنه محققٌ كقوله: «أتى أمرُ الله»[1]. والثاني: أن يكونَ جملةً مستأنفةً برأسِها، أَخْبر الله تعالى بأنه قد فَرَغ من أمرهم، فهو من عطفِ الجملِ وليس داخلاً في حَيِّز الانتظار. وقرأ معاذ ابن جبل[2] «وقضاء الأمر» قال الزمخشري[3]: «على المصدرِ المرفوع عطفاً على الملائكة». وقال غيرُه: بالمدِّ والخفض عطفاً على «الملائكة» قيل: «وتكون على هذا «في» بمعنى الباء» أي: بظُللٍ وبالملائكةِ وبقضاء الأمر، فيكونُ عن معاذ قراءتان في الملائكة: الرفعُ والخفضُ، فنشأ عنهما قراءتان له في قوله: «وقُضي الأمر».

قوله: «وإلى الله تُرْجَعُ الأمور» هذا الجار متعلِّقٌ بما بعدَه، وإنما قُدِّم للاختصاص، أي: لا تَرْجِعُ إلا إليه دون غيره. وقرأ الجمهور: «تُـرْجَعُ» بالتأنيث لجريان جمعِ التكسير مَجْرى المؤنث، إلَّا أنَّ حمزةَ والكسائي ونافعاً قرؤوا[4] ببنائِه للفاعل، والباقون ببنائِه للمفعول، و«رجع» يُستعمل متعدياً تارةً ولازماً أخرى. وقال تعالى: «فإنْ رَجَعَك الله»[5] فجاءت القراءتان على ذلك، وقد سُمِع في المتعدي «أرجع» رباعياً وهي لغةٌ ضعيفة، ولذلك أَبَت العلماءُ أن تَجْعَل قراءَة مَنْ بناه للمفعول مأخوذةً منها. وقرأ خارجة[6] عن نافع: «يُرْجَعُ» بالتذكير وببنائه للمفعول لأن تأنيثه مجازي، والفاعـلُ المحذوفُ

(١) الآية ١ من النحل.
(٢) أحد قرَّاء الصحابة الذين أشار إليهم الرسول صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ١٨. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠١. وانظر: الشواذ ١٣.
(٣) الكشاف ١/٣٥٣.
(٤) السبعة ١٨١؛ الكشف ١/٢٨٩.
(٥) الآية ٨٣ من التوبة.
(٦) خارجة بن مصعب، أخذ عن نافع وحمزة، وروى عنه العباس بن الفضل، توفي سنة ١٦٨. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٨؛ وانظر: الشواذ ١٣.

في قراءةِ مَنْ بناه للمفعول: إمَّا اللـهُ تعالى، أي: يرجعها إلى نفسه بإفناء هذه الدار، وإمَّا ذوو الأمور؛ لأنه لَمَّا كانت ذواتُهم وأحوالُهم شاهدةً عليهم بأنهم مَرْبوبون مَجْزِيُّون بأعمالهم كانوا رادِّين أمورَهم إلى خالقها.

آ. (٢١١) **قوله تعالى: ﴿سَلْ﴾**: قرأ الجمهور: «سَلْ» وهي تحتمل وجهين، أحدُهما: أَن تكونَ مِنْ لغة: سال يَسال مثل: خاف يخاف، وهل هذه الألفُ مُبْدَلَةٌ من همزة أو واو أو ياء؟ خلافٌ تقدَّم في قوله: «فإنَّ لكم ما سألتم»[١] فحينئذٍ يكونُ الأمر منها: «سَلْ» مثل «خَفْ»، لَمَّا سكنت اللام حَمْلاً للأمر على المجزوم التقى ساكنان فَحُذِفت العين لذلك، فوزنُه على هذا فَلْ. والثاني: أن تكون من سأل بالهمز، والأصل: اسْأَلْ ثم أُلقيت حركة الهمزة على السين تخفيفاً، واعتدَدْنا بحركةِ النقلِ فاستَغْنينا عَنْ همـزة الوصـلِ فَحَذَفْنَاها ووزنُه أيضاً: فُلْ بحذفِ العين، وإنْ كان المأخَذُ مختلفاً. وروى عباس[٢] عن أبـي عمرو: «اسأَلْ» على الأصْلِ من غير نَقْلٍ. وقرأ قومُ[٣]: «اسَلْ» بالنقلِ وهمزةِ الوصلِ، كأنهم لم يَعْتَـدُّوا بالحركةِ المنقولةِ كقولِهم: «الَحْمَر» بالهمز[٤]. وسيأتي لهذه المسائل مزيدُ بيانٍ في مواضِعها كما ستقفُ عليه إنْ شاء الله. و«بني» مفعولُ أولُ عند الجمهور.

وقوله: «كم آتيناهم» في «كَمْ» وجهانِ، أحدُهما أنَّها في محل نصبٍ. واختُلف في ذلك فقيل: نصبُها على أنها مفعولٌ ثانٍ لآتيناهم على مذهبِ

---

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) العباس بن الفضل روى عن أبـي عمرو، توفي سنة ١٨٦. انظر: طبقات القراء ٣٥٣/١.

(٣) البحر ١٢٦/٢.

(٤) أصلها الأحمر، نقلنا حركة الهمزة إلى اللام وحذفنا الهمزة فأصبحت الَحْمَر، وإذا اعتددنا بالحركة المنقولة نحذف همزة الوصل فنقول لَحْمر وإذا لم نعتدَّ نقول الَحْمَر.

الجمهور، وأولُ على مذهبِ السهيلي، كما تقدَّم تقريرُه. وقيل: يجوز أَن يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدَّر يفسِّرهُ الفعلُ بعدَها تقديرُه: كم آتينا آتيناهم، وإنما قدَّرْنَا ناصبَها بعدَها لأنَّ الاستفهامَ له صدُر الكلامِ ولا يَعْمَلُ فيه ما قبلَه، قاله ابنُ عطية[1]، يعني أنه عنده من بابِ الاشتغالِ. قال الشيخ[2]: «وهذا غيرُ جائز إنْ كان «من آية» تمييزاً، لأن الفعلَ المفسِّر لم يعملْ في ضمير «كم» ولا في سببيِّها، وإذا لم يكن كذلك امتنع أن يكون من باب الاشتغال، إذ من شرطِ الاشتغال أن يعملَ المفسِّرُ في ضميرِ الأولِ أو في سببيِّه. ونظيرُ ما أجازه أن تقولَ: «زيداً ضربْتُ» ويكونُ من بابِ الاشتغال، وهذا ما لا يُجيزه أحدٌ. فإنْ قُلْنَا إنَّ مميِّزها محذوفٌ، وأُطْلِقَتْ «كم» على القوم جاز ذلك لأنَّ في جملةِ الاشتغالِ ضميرَ الأول، لأنَّ التقديرَ: «كم من قومٍ آتيناهُمْ» قلت: هذا الذي قاله الشيخُ مِنْ كونِه لا يتمشَّى على كونِ «من آية» تمييزاً قد صَرَّح به ابنُ عطية[3] فإنه قال: «وقولُه «مِن آية» هـو على التقديرِ الأولِ مفعولٌ ثـانٍ لآتينـاهم، وعلى الثاني في موضعِ التمييـز» يعني بـالأول نصبَهـا على الاشتغالِ، وبالثاني نصبَها بما بعدَها.

والثاني من وَجْهَي كم: أن تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ والجملةُ بعدَها في محلِّ رفعٍ خبراً لها والعائدُ محذوفٌ تقديرُه: كم آتيناهموها أو آتيناهم إياها، أجاز ذلك ابنُ عطية[4] وأبو البقاء[5]، واستَضْعَفَه الشيخ[6] من حيث إنَّ حَذْفَ عائدِ المبتدأ المنصوبِ لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ كقولِه[7].

---

(١) المحرر ٢/١٤٧.

(٢) البحر ٢/١٢٦.

(٣) المحرر ٢/١٤٨.

(٤) المحرر ٢/١٤٨.

(٥) الاملاء ١/٩٠.

(٦) البحر ٢/١٢٧.

(٧) تقدم برقم ٦٨٤.

٩١٥ ـ وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطِلِ

أي: وخالدٌ يحمَدُه / . وهذا نقلُ بعضِهم، وأمَّا ابنُ مالك(١) فَنَقَل أنَّ [٨٠/ب]
المبتدأ إذا كانَ لفظَ «كُل» أو ما أشبهها في الافتقار والعموم جازَ حَذْفُ عائده المنصوب اتفاقاً من البصريين والكوفيين، ومنه: «وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى»(٢) في قراءة نافعٍ، وإذا كان المبتدأُ غيرَ ذلك فالكوفيون يَمْنَعُون ذلك إلَّا في السَّعَةِ، والبصريُّون يُجيزونه بضعفٍ، ومنه: «أفحكمُ الجاهليةِ يَبْغون»(٣) برفع «حكم». فقد حَصَل أنَّ الذي أجازَه ابن عطية ممنوعٌ عند الكوفيين ضعيفٌ عند البصريين.

وهل «كَمْ» هذه استفهاميةٌ أو خبريةٌ؟ الظاهرُ الأولُ، وجَوَّزَ الزمخشري(٤) فيها الوجهين، ومَنَعَه الشيخُ(٥) من حيث إنَّ «كَمْ» الخبرية مستقلةٌ بنفسها غيرُ متعلقةٍ بالسؤال، فتكونُ مفلتةً مِمَّا قبلها، والمعنى يؤدِّي إلى انصباب السؤال عليها، وأيضاً فَيَحْتَاج إلى حَذْفِ المفعول الثاني للسؤالِ تقديرُه: سَلْ بَنِي إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم، ثم قال: كثيراً من الآيات التي آتيناهم، والاستفهاميةُ لا تحتاجُ إلى ذلك.

و «من آيةٍ» فيه وجهان، أحدُهما: أنها مفعولٌ ثانٍ على القولِ بأن «كم» منصوبةٌ على الاشتغال كما تقدَّم تحقيقُه، ويكون مميِّز «كم» محذوفاً، و «مِن» زائدةٌ في المفعول؛ لأنَّ الكلام غيرُ موجب إذ هو استفهامٌ. وهذا إذا قلنا إنَّ «كم» استفهاميةٌ لا خبريةٌ، إذ الكلام مع الخبرية إيجابٌ، و «مِنْ» لا تُزادُ في

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٤٥.
(٢) الآية ٩٥ من النساء.
(٣) الآية ٥٠ من المائدة وهي قراءة السلمي وابن وثاب وآخرين. البحر ٣/٥٠٥.
(٤) الكشاف ١/٣٥٣.
(٥) البحر ٢/١٢٧.

الواجب إلا على رأي الأخفش والكوفيين، بخلاف ما إذا كانت استفهاميةً. قال الشيخ(١): «فيمكن أن يجوزَ ذلك فيه لانسحابِ الاستفهام على ما بعده(٢) وفيه بُعْدٌ، لأنَّ متعلَّقَ الاستفهامِ هو المفعولُ الأول لا الثاني، فلو قلت: «كم من درهمٍ أعطيتَه من رجلٍ» على زيادةِ «من» في «رجل» لكان فيه نظرٌ» انتهى.

والثاني: أنها تمييزٌ، ويجوزُ دخولُ «مِنْ» على مميِّز «كم» استفهاميةً كانت أو خبريةً مطلقاً، أي: سواءً وليها مميِّزها أم فُصِل بينهما بجملةٍ أو ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، على ما قَرَّره النحاةُ. و«كم» وما في حَيِّزها في محلِّ نصب أو خفضٍ، لأنها في محلِّ المفعول الثاني للسؤال فإنه يتعدَّى لاثنين: إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرفِ جَر: إمّا عن وإمَّا الباء نحو: سألته عن كذا وبكذا، قال تعالى: «فاسأل به خبيراً»(٣)، وقد جُمِع بينهما في قوله(٤):

٩١٦ ـ فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنني عن بما بِه ....

وقد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ، فمِنْ ثَمَّ جاز في محلِّ «كم» النصبُ والخفضُ بحسَبِ التقديرين و«كم» هنا معلِّقةٌ للسؤال، والسؤالُ لا يُعَلَّقُ إلا بالاستفهامِ كهذه الآية، وقوله تعالى: «سَلْهم: أيُّهم بذلك زعيم»(٥) وقوله(٦):

---

(١) البحر ١٢٧/٢.

(٢) في مطبوعة البحر: «على ما قبله» وهو خطأ لأنه يعني أن الاستفهام يشمل ما بعد «كم» وهو: «آتيناهم» و«من آية».

(٣) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: صعد، والبحر ١٢٧/٢ وعجزه:

أصعَّد في علو الهوى أم تصوَّبا

(٥) الآية ٤٠ من القلم.

(٦) البيت لرويشد بن كثير الطائي وهو في الحماسة ١٠٢/١؛ والخصائص ٤١٦/٢؛ واللسان: صوت؛ وابن يعيش ٩٥/٥؛ والدرر ٢١٦/٢. والمزجي: السائق.

٩١٧ ـ يا أيُّها الراكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ

وقال آخر(١):

٩١٨ ـ . . . . واسألْ بمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلا

وإنما علَّق السؤالَ وإن لم يكن من أفعال القلوب، قالوا: لأنه سببٌ للعلمِ والعلمُ يُعَلَّق فكذلك سَبَبُه، وإذا كانوا قد أَجْرَوا نقيضه في التعليق مُجْراه في قوله(٢):

٩١٩ ـ وَمَنْ أنتُمُ إنَّـا نسِينا مَنَ اَنْتُمُ وريحُكمُ من أيِّ ريحِ الأَعاصِـرِ

فإجراؤهم سبَبَه مُجْراه أَوْلى.

واختلفَ النحويون في «كم»: هل بسيطةٌ أو مركبةٌ من كافِ التشبيه وما الاستفهاميةُ حُذِفَتْ ألفُها لانجرارِها، ثم سُكِّنَتْ ميمُها، كما سُكِّنَتْ ميمُ «لِمْ» من «لِمْ فَعَلْتَ كذا» في بعض اللغاتِ، فَرُكِّبتا تركيباً لازماً؟ والصحيحُ الأول. وأكثرُ ما تجيء في القرآنِ خبريةً مراداً بها التكثيرُ ولم يأتِ مميِّزُها في القرآنِ إلا مجروراً بِمِنْ.

قوله: «وَمَنْ يُبَدِّلْ نعمةَ اللَّـهِ» «مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. وقد تقدَّمَ الخلافُ في خبرِ اسمِ الشرطِ ما هو؟ ولا بُدَّ للتبديل من مفعولين: مُبَدَّل وبَدَل، ولم يَذْكر هنا إلا أحدَهما وهو المُبَدَّل، وحَذَفَ البَدَلَ، وهو المفعول

---

(١) البيت للأخطل وصدره:

دَع المُغَمَّـر لا تَسْـأَلْ بـمَصْـرعـه

وهو في ديوانه ١٥٧؛ والكتاب ٢/٢٩٩؛ وأدب الكاتب ٣٩٨. والمغمر: الذي تغمره الرجال أي: تعلوه.

(٢) تقدم برقم ٤٢٦.

الثاني لفهمِ المعنى. وقد صَرَّحَ به في قوله: «بَدَّلوا نعمةَ الله كُفرا»[1] فكفراً هو المحذوفُ هنا. وكان قد تقدَّم عند قولِهِ تعالى: «فَبَدَّل الذين ظلموا»[2] أن «بَدَّل» يتعدَّى لاثنين أحدُهما بنفسه وهو البدلُ وهو الذي يكون موجوداً وإلى الآخر بحرفِ الجر وهو المُبَدَّلُ وهو الذي يكون متروكاً، وقد يُحْذَفُ حرفُ الجَرِّ لفهمِ المعنى فالتقديرُ هنا: «وَمَنْ يُبَدِّل بنعمتِهِ كفراً»، فَحَذَفَ حرفَ الجر والبدل لفهمِ المعنى. ولا جائِزٌ أَنْ تُقَدِّر حرفَ الجر داخِلاً على «كفراً» فيكونَ التقديرُ: «وَمَنْ يُبَدِّل بالكفرِ نعمةَ الله» لأنه لا يترتَّبُ عليه الوعيد في قوله: «فإنَّ الله شديد العقاب». وكذلك قولُه: «فأولئك يُبَدِّل الله سيئاتِهم حسناتٍ»[3] تقديرُهُ: بسيئاتهم حسناتٍ، ولا يجوز تقديُره: «سيئاتِهِم بحسناتٍ» لأنه لا يترتَّبُ على قوله: «إلا مَنْ تاب».

وقُرِيء:[4] «يُبْدِل» مخففاً، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. و«ما» مصدريةٌ، والعائدُ من جملةِ الجزاءِ على اسمِ الشرطِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: العقاب له، أو لأنَّ «أَلْ» نابَتْ منابَه عند الكوفيين.

آ. (٢١٢) **قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ﴾**: إنَّما لم تَلْحَقِ الفعلَ علامةُ تأنيثٍ لكونِهِ مؤنثاً مجازياً، وحَسَّن ذلك الفصلُ. وقرأ[5] ابن أبي عبلة: «زُيِّنَتْ» بالتأنيث مراعاةً للفظِ. وقرأ مجاهد وأبو حيوة: «زَيَّنَ» مبنياً للفاعل، و«الحياةَ» مفعولٌ، والفاعلُ هو الله تعالى، والمعتزلةُ يقولون: إنه الشيطان.

وقوله: «يَسْخَرُون» يَحْتَمِل أن يكونَ من باب عَطْفِ الجملةِ الفعلية على

---

(١) الآية ٢٨ من إبراهيم.
(٢) الآية ٥٩ من البقرة.
(٣) الآية ٧٠ من الفرقان.
(٤) البحر ٢/١٢٨؛ والشواذ ١٣ من دون نسبة.
(٥) البحر ٢/١٢٩؛ القرطبي ٣/٢٨؛ الشواذ ١٣.

الجملةِ الفعليةِ، لا من بابِ عطفِ الفعلِ وحدَه على فعلٍ آخرَ، فيكونُ من عطف المفردات، لِعَدَمِ اتِّحادِ الزمانِ. ويَحْتَمل أن يكونَ «يَسْخَرُون» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: وهم يَسْخَرُون فيكون مستأنفاً، وهو من عَطْفِ الجملةِ الاسمية على الفعلية[1]. وجِيءَ بقولِهِ: «زُيِّن» ماضياً دلالةً على أنَّ ذلك قد وقع وَفُرِغَ منه، وبقوله: «وَيَسْخَرُون» مضارعاً دلالةً / على التَّجَدُّدِ والحدوثِ. [٨١/أ]

قوله: «والذين اتَّقَوْا فَوْقَهم» مبتدأٌ وخبرٌ، و«فوق» هنا تَحْتَمل وجهين، أحدُهما: أن تكونَ ظرفَ مكانٍ على حقيقتِها، لأنَّ المتقين في أَعلى عَلِّيِّين، والكافرين في أسفلِ سِجِّين. والثاني: أن تكونَ الفوقيةُ مجازاً: إمَّا[2] بالنسبة إلى نعيمِ المؤمنين في الآخرة ونعيمِ الكافرين في الدنيا. و«يوم» منصوب بالاستقرار الذي تعلَّق به «فوقهم».

قولُه: «مَنْ يَشاءُ» مفعولُ «يشاء» محذوفٌ، أي: مَنْ يشاءُ أَنْ يَرزقَه. و«بغيرِ حساب» هذا الجارُّ فيه وجهان، أحدُهما: أنه زائدٌ. والثاني: أنه غيرُ زائدٍ، فعلى الأول لا تَعَلُّقَ له بشيء، وعلى الثاني هو متعلِّقٌ بمحذوف. فأمّا وجهُ الزيادةِ: فهو أنه تقدَّمه ثلاثةُ أشياءَ في قوله: «والله يرزق من يشاء» الفعلُ والفاعلُ والمفعولُ، وهو صالحٌ لأَنْ يتعَلَّقَ من جهةِ المعنى بكلٍّ واحدٍ منها، فإذا تعلَّق بالفعلِ كان من صفاتِ الأفعالِ، تقديرُهُ: والله يرزق رزقاً غيرَ حساب، أي: غير ذي حساب، أي: أنه لا يُحْسَب ولا يُحْصَى لكثرتِهِ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والباءُ زائدةٌ.

وإذا تَعَلَّقَ بالفاعل كان من صفاتِ الفاعلين، والتقديرُ: واللَّـهُ يرزق غيرَ

---

(١) الاسمية: وهم يسخرون، والفعلية: زين.

(٢) «إمَّا» هنا مقحمة، أو يكون ثَمَّ سقط، والتقدير: «وإمَّا بالنسبة إلى علو حالهم لأنهم في كرامة والكفار في هوان» كما في البحر ٢/١٣٠.

محاسِبٍ بل متفضلاً أو غيرَ حاسِبٍ، أي: عادٍّ. فـ «حساب» واقعٌ موقعَ اسمِ فاعلٍ من حاسَب أو من حَسَبَ، ويجوزُ أن يكونَ المصدرُ واقعاً موقعَ اسمِ مفعولٍ من حاسَبَ، أي: الله يرزقُ غيرَ مُحَاسَبٍ أي: لا يحاسبه أحدٌ على ما يُعْطِي، فيكونُ المصدرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الفاعل، والباءُ فيه مزيدةٌ.

وإذا تعلَّق بالمفعولِ كانَ من صفاتِهِ أيضاً والتقديرُ: والله يرزقُ مَنْ يشاء غيرَ محاسَبٍ أو غيرَ محسوبٍ عليه، أي: معدودٍ عليه، أي: إنَّ المرزوق لا يحاسِبُهُ أحدٌ، أو لا يَحْسُبُ عليه أي: لا يَعُدُّ. فيكونُ المصدرُ أيضاً واقعاً موقعَ اسمِ مفعولٍ من حاسَبَ أو حَسَبَ، أو يكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي غيرَ ذي حساب أي: محاسبة، فالمصدرُ واقعٌ موقعَ الحالِ والباءُ أيضاً زائدةٌ فيه، ويحتمل في هذا الوجهِ أن يكونَ المعنى أنه يُرْزَق مِنْ حيثُ لا يَحْتَسِبُ، أي: من حيث لا يظنُّ أن يأتيَه الرزقُ، والتقديرُ: يرزقُه غيرَ محتسِبٍ ذلك، أي: غيرَ ظانٍّ له، فهو حالٌ أيضاً. ومثلُه في المعنى «ويرزقُه من حيثُ لا يَحْتسب»(١). وكونُ الباء تُزادُ في الحال ذكروا لذلك شرطاً ـ على خلافٍ في جواز ذلك في الأصل ـ وهو أن تكون الحال منفيَّةً كقوله(٢):

٩٢٠ ـ فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ ... حكيمُ بن المُسَيَّب مُنْتَهاها

وهذه الحالُ ـ كما رأيتَ ـ غيرُ منفيةٍ فالمنعُ من الزيادة فيها أَوْلى.

وأمَّا وجهُ عدمِ الزيادةِ فهو أن تَجْعَلَ الباءَ للحالِ والمصاحبة، وصلاحيةُ وصفِ الأشياء الثلاثة ـ أعني الفعلَ والفاعلَ والمفعولَ ـ بقولِهِ: «بغيرِ

---

(١) الآية ٣ من الطلاق.

(٢) تقدم برقم ١٥.

حساب» باقيةٌ أيضاً، كما تقدَّم في القولِ بزيادَتِها. والمُراد بالمصدرِ المحاسبةُ أو العدُّ والإحصاءُ أي: يرزقُ مَنْ يشاء ولا حسابَ على الرزقِ، أو ولا حسابَ للرازق، أو ولا حسابَ على المرزوق، وهذا أَوْلَى لما فيه من عدمِ الزيادةِ، التي الأصلُ عدمُها ولِما فيه من تَبَعِيَّة المصدرِ على حالِهِ، غيرَ واقعٍ موقع اسمِ فاعلٍ أو اسم مفعولٍ، ولِما فيه من عَدَمِ تقديرِ مضافٍ بعد «غير» أي: غيرَ ذي حساب. فإذاً هذا الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ لوقوعِه حالاً من أي الثلاثةِ المتقدِّمةِ شِئْتَ كما تقدَّم تقريرُه، أي: ملتبساً بغيرِ حسابٍ.

آ (٢١٣) **قولُه تعالى: ﴿مُبَشِّرين وَمُنْذِرِينَ﴾**: حالان من «النبيين». قيل: وهي حالٌ مقارِنَةٌ، لأنَّ بعثَهم كان وقتِ البِشارة والنِّذارة. وفيه نظرٌ، لأنَّ البِشارةَ والنِّذارةَ بعدَ البعثِ. والظاهِرُ أنها حالٌ مقدَّرَةٌ. وقد تقدَّم معنى البشارة والنذارةِ في قولِهِ: «أأنذرْتَهم»[1] «وَبَشِّر الذين آمنوا»[2].

قوله: «معهم» هذا الظرفُ فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بأنزلَ. وهذا لا بُدَّ فيه من تأويلٍ، وذلك أنه يلزَمُ من تعلُّقِهِ بأَنْزَلَ أن يكونَ النبيون مصاحِبين للكتابِ في الإنزالِ، وهم لا يُوصَفُونَ بذلك لِعَدَمِهِ فيهم. وتأويلُهُ أنَّ المرادَ بالإنزالِ الإرسالُ، لأنه مُسَبَّبٌ عنه، كأنه قيل: وأرسلَ معهم الكتابَ فتصِحُّ مشاركتُهم له في الإنزالِ بهذا التأويلِ. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الكتابِ، وتكونُ حالاً مقدرةً أي: وأنزلَ مقدِّراً مصاحبتَه إياهم، وقدَّره أبو البقاء[3] بقوله: «شاهداً لهم ومُـؤَيِّداً»، وهذا تفسيرُ معنًى لا إعرابٍ.

والألفُ واللامُ في «الكتاب» يجوزُ أَنْ تكونَ للعهدِ بمعنى أنه كتابٌ

---

(١) الآية ٦ من البقرة.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) الإملاء ١/٩١.

معينٌ كالتوراةِ مثلاً، فإنها أُنْزِلَتْ على موسى وعلى النبيين بعدَه، بمعنى أنَّهم حَكَموا بها، واستداموا على ذلك، وأَنْ تكونَ للجنس، أي: أنزلَ مع كلِّ واحدٍ منهم من هذا الجنسِ. وقيل: هو مفردٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الجَمْعِ، أي: وأَنْزَلَ معهم الكُتُبَ وهو ضعيفٌ.

وهذه الجملةُ[1] معطوفةٌ على قولِهِ: «فَبَعَثَ» لا يُقال: البشارة والنِّذارة ناشئةٌ عن الإِنزال فكيفَ قُدِّما عليه؟ لأنا لا نُسَلِّم أنَّهما إنما يكونَان بإنزالِ كتابٍ، بل قد يكونَانِ بوحيٍ من اللَّهِ تعالى غير مَتْلُوٍّ ولا مَكْتُوبٍ. ولئن سَلَّمنا ذلك، فإنَّما قُدِّما لأنهما حالان من «النبيين» فالأَوْلَى اتِّصالُهُما بهم.

قوله: «بالحقِّ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ متعلِّقاً بمحذوف على أنه حالٌ من الكتابِ أيضاً عند مَنْ يُجَوِّزُ تعَدُّدَ الحالِ وهو الصحيحُ. والثاني: أن يتعلَّق بنفسِ الكتابِ لما فيه من معنى الفعلِ، إذ المرادُ به المكتوبُ. والثالث: أن يتعلَّق بأنزلَ، وهذا أَوْلَى لأنَّ / جَعْلَه حالاً لا يَسْتَقِيم إلا أَنْ يكونَ [٨١/ب]
حالاً مؤكدةً، إذ كُتُب اللَّهِ تعالى لا تكونُ ملتبسةً بالحقِّ، والأصلُ فيها أَنْ تكونَ منتقلةً، ولا ضرورةَ بنا إلى الخروج عن الأصلِ، ولأنَّ الكتابَ جارٍ مَجْرى الجوامِدِ.

قوله: «ليحكمَ» هذا الجارُّ متعلقٌ بقوله: «أنزل» واللامُ للعلةِ، وفي الفاعلِ المضمرِ في «ليحكم» ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: وهو أظهرُها، أنه يعودُ على اللَّهِ تعالى لتقدُّمِهِ في قوله: «فَبَعَثَ الله» ولأنَّ نسبةَ الحكمَ إليه حقيقةٌ، ويؤيِّده قراءةُ الجَحْدَرِي[2] فيما نقله عنه مكي[3]: «لنحكمَ» بنون العظَمَةِ،

---

(١) أي: جملة «وأنزل».

(٢) عاصم بن العجاج، أخذ عن سليمان بن قتيبة، وأخذ عنه عيسى بن عمر، وتوفي سنة ١٢٨. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٣٥؛ طبقات القراء ١/٣٤٩.

(٣) لم أجد هذا النقل في كتاب «المشكل» لمكي.

وفيه التفاتٌ من الغَيْبَةِ إلى التكلُّمِ. وقد ظَنَّ ابنُ عطية[1] أن مكياً غَلِطَ في نَقْلِ هذه القراءةِ عنه وقال: «إنَّ الناسَ رَوَوْا عن الجحدري: «لِيُحْكَمَ» على بناءِ الفعلِ للمفعولِ» ولا ينبغي أن يُغَلِّطَه لاحتمالِ أن يكونَ عنه قراءتـان. والثاني: أنه يعودُ على «الكتاب» أي: ليحكم الكتابُ، ونسبةُ الحكم إليه مجازٌ كنسبةِ النطق إليه في قوله تعالى: «هذا كتابُنا يَنْطِقُ عليكم بالحق»[2]، ونسبةُ القضاء إليه في قوله:[3]

٩٢١ ـ ضَرَبَتْ عليكَ العنكبُوتُ بنَسْجِها وقضى عليك به الكتابُ المُنَزَّلُ

ووجهُ المجازِ أَنَّ الحكمَ فيه فَنُسِبَ إليه. والثالثُ: أنه يعودَ على النبي، وهذا استضعَفَهُ الشيخُ[4] من حيث إفرادُ الضميرِ، إذ كان ينبغي على هذا أن يُجْمَعَ ليطابِقَ «النبيين». ثم قال: «وما قالَه جائزٌ على أَنْ يعودَ الضميرُ على إفراد الجمعِ على معنى: ليحكمَ كلُّ نبي بكتابِهِ. و«بين» متعلق بـ«يَحْكم». والظرفيةُ هنا مجازٌ. وكذلك «فيما اختلفوا» متعلقٌ بـه أيضاً. و«ما» موصولةٌ، والمرادُ بها الدين، أي: ليحكم اللَّـهُ بين الناسِ في الدِّين، بعد أن كانوا متفقين عليه. ويَضْعُفُ أن يُرَادَ بـ«ما» النبـيُّ صلى الله عليه وسلم، لأنها لغير العقلاءِ غالباً. و«فيه» متعلِّقٌ بـ«اختلفوا»، والضميرُ عائدٌ على «ما» الموصولةِ.

قوله: «وما اختَلَفَ فيه» الضمير في «فيه» فيه أوجهٌ، أظهرُها: أنه عائدٌ على «ما» الموصولةِ أيضاً، وكذلك الضميرُ في «أوتوه». وقيل: يعودان على الكتابِ، أي: وما اَخْتَلَفَ في الكتاب إلا الذين أُوتوا الكتابَ. وقيل: يعودان

---

(١) المحرر ٢/١٥٣.
(٢) الآية ٢٩ من الجاثية.
(٣) تقدم برقم ٥٠٥.
(٤) البحر ٢/١٣٦.

على النبيِّ قاله الزجاج[1]. أي: وما اختلفَ في النبيّ إلا الذين أُوتوا علمَ نبوته. وقيل: يعودُ على عيسى للدلالةِ عليه.

قوله: «مِنْ بعدِ» فيه وجهانِ، أحدُهما: وهو الصحيحُ، أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُهُ: اختلفوا فيه مِن بَعْد. والثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «اختلف» الملفوظِ به، قال أبو البقاء[2]: ولا تَمْنَعُ «إلَّا» من ذلك، كما تقول: «ما قام إلا زيدٌ يومَ الجمعة». وهذا الذي أجازه أبو البقاء للنحاةِ فيه كلامٌ كثيرٌ. وملخَّصُه أن «إلا» لا يُسْتَثْنَى بها شيئان دونَ عطفٍ أو بدليةٍ، وذلك أنَّ «إلَّا» مُعَدِّيَةٌ للفعلِ، ولذلك جازَ تَعَلُّقُ ما بعدها بما قبلَها، فهي كواوِ مع وهمزة التعدية، فكما أن واو «مع» وهمزة التعدية لا يُعَدِّيان الفعلَ لأكثرَ من واحدٍ، إلَّا مع العطفِ، أو البدليةِ كذلك «إلا». وهذا هو الصحيحُ، وإنْ كان بعضُهم خالَفَ. فإن وَرَدَ من لسانِهم ما يُوهم جوازَ ذلك يُـؤَوَّل. فمنه قولُه: «وما أرسلنا قبلَك إلا رجالاً نُوحي»[3] ثم قال: «بالبينات»، فظاهر هذا أن «بالبينات» متعلقٌ بأرسلنا، فقد استُثْنِيَ بـ «إلا» شيئان، أحدُهما «رجالاً» والآخرُ «بالبينات». وتأويلُه أنَّ «بالبينات» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لئلا يلزَمَ منه ذلك المحذورُ. وقد منع أبو الحسن[4] وأبو علي: «ما أخذ أحدٌ إلا زيدٌ درهماً» و «ما ضربَ القومُ إلا بعضُهم بعضا». واختلفا في تصحيحِها فقال أبو الحسن: «طريقُ تصحيحِها بأَنْ تُقَدِّم المرفوعَ الذي بعد «إلَّا» عليها، فيقال: ما أخذَ أحدٌ زيدٌ إلا درهماً، فيكونُ «زيدٌ» بدلاً من «أحد» و «درهماً» مستثنىً مفرغٌ من ذلك المحذوف، تقديرُهُ: ما أخذ أحدٌ زيدٌ شيئاً إلا درهماً». وقال أبو علي: «طريقُ ذلك زيادةُ منصوبٍ

---

(١) معاني القرآن ١/٢٧٦.

(٢) الإملاء ١/٩١.

(٣) الآيتان ٤٣ ـ ٤٤ من النحل.

(٤) أي الأخفش والفارسي.

في اللفظ فَيَظْهَرُ ذلك المقدَّرُ المستثنى منه، فيقال: «ما أخذ أحدٌ شيئاً إلا زيدٌ درهماً» فيكونُ المرفوعُ بدلاً من المرفوعِ، والمنصوبُ بدلاً من المنصوب وكذلك: ما ضَرَبَ القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً. وقال أبو بكر بن السراج(١): تقول: «أعطيت الناسَ درهماً إلا عُمَراً» جائز. ولو قلت: «أعطيتُ الناسَ درهماً إلا عمراً الدنانيرَ» لم يَجُزْ، لأنَّ الحرفَ لا يُسْتَثْنَى به إلا واحدٌ. فإنْ قُلْتَ: «ما أَعْطَيْتُ الناسَ درهماً إلا عَمْراً دانقاً» على الاستثناءِ لم يَجُزْ، أو على البدلِ [جاز](٢) فَتُبْدِلُ «عمراً» من الناس، و«دانقاً» من «درهماً». كأنك قلتَ: «ما أعطيت إلا عمراً دانقاً» يعني أنَّ الحصرَ واقعٌ في المفعولين.

قال بعض المحققين: «وما أجازَه ابن السراج من البدل في هذه المسألة ضعيفٌ، وذلك أنَّ البَدلَ في الاستثناء لا بُدَّ من مُقارَنَتِهِ بـ«إلَّا»، فأَشْبَهَ العطفَ، فكما أنه لا يَقَعُ بعدَ حرفِ العطفِ معطوفان لا يَقَعُ بعدَ «إلَّا» بدلان».

فإذا عُرِفَ هذا الأصلُ وما قال الناسُ فيه كان إعرابُ أبي البقاء في هذه الآيةِ الكريمةِ من هذا البابِ، وذلك أنه استثناءٌ مفرَّغٌ، وقد وَقَع بعدَ «إلَّا» الفاعلُ وهو «الذين»، والجارُّ والمجرورُ وهو «مِنْ بعد»، والمفعولُ من أجلِهِ وهو «بغياً» فيكونُ كلٌّ منهما محصوراً. والمعنى: وما اختلفَ فيه إلا الذين أُوتوه إلَّا من بعدِ ما جَاءَتْهُم البيناتُ إلا بغياً. وإذا كان التقدير كذلك فقد اسْتُثْنِيَ بـ«إلَّا» شيئان دونَ الأولِ الذي هو فاعلٌ من غيرِ عطفٍ ولا بدليةٍ. وإنما استوفيتُ الكلام في هذه المسألة لكثرةِ دَوْرِها.

قوله: «بَغياً» في نصبِهِ وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ من أجلِهِ لاستكمالِ الشروطِ، وهو علةٌ باعثةٌ. والعامِلُ فيه مضمرٌ على ما اخترناه،

---

(١) الأصول له ١/٢٨٣.

(٢) سقط من الأصل، وأثبتناه من الأصول ١/٢٨٣؛ البحر ٢/١٣٨.

وهو الذي تُعَلِّقُ به «فيه» و «اختلف» المفلوظُ به عند مَنْ يرى أنَّ «إلَّا» يُسْتثنى بها شيئان. والثاني: أنه مصدرٌ في محلِّ حالٍ أي: باغين، والعامِلُ فيها ما تقدَّم. و «بينهم» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «بغياً». أي: بَغْياً كائناً بينهم.

قوله: «لِما اختلفوا فيه» «لِما» متعلِّقٌ بـ «هَدَى» وماموصولةٌ، والضميرُ في «اختلفوا» عائدٌ على «الذين أوتوه»، وفي «فيه» عائدٌ على «ما» وهو متعلِّقٌ بـ «اختلف».

و «مِن الحق» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه في موضعِ الحالِ من «ما» في «لِما». و «مَنْ» يجوزُ أن تكونَ للتبعيضِ وأن تكونَ للبيانِ عند مَنْ يرى ذلك تقديرُهُ: الذي هو الحق. وأجاز أبو البقاء[1] أن يكونَ «مِنَ الحق» حالاً من الضميرِ في «فيه» والعامِلُ فيها «اختلفوا». وزعم الفراء[2] أنَّ في الكلامِ قَلْباً والأصلُ: «فَهَدى الله الذينَ آمنوا للحقِّ ممَّا اختلفوا» واختاره الطبري[3]. وقال ابن عطية[4]: «ودعَاه إلى هذا التقديرِ خَوْفُ أن يحتملَ اللفظُ أنهم اختلفوا في الحقِّ، فهدى الله المؤمنين لبعضِ ما اختلفوا فيه، وعَسَاهُ أن يكونَ غيرَ حقٍ في نفسِهِ» قال: «والقلبُ في كتابِ اللّـهِ دونَ ضرورةٍ تدفعُ إليه عجزٌ وسوءُ فهمٍ» انتهى. قلت: وهـذا الاحتمالُ الذي جَعَلَه ابنُ عطية حاملاً للفراء على ادعاءِ القلبِ لا يُتَوَهَّمُ أصلاً.

قوله: «بإذنِهِ» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «الذين آمنوا» أي: مأذوناً لهم. والثاني: أن يكونَ متعلقاً بهدى مفعولاً به، أي: هداهم بأمرِهِ.

---

(١) الإملاء ١/٩١.

(٢) معاني القرآن ١/١٣١.

(٣) تفسير الطبري ٤/٢٨٦.

(٤) المحرر ٢/١٥٤.

آ. (٢١٤) قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾: «أم» هذه فيها أربعةُ أقوالٍ: أنْ تكونَ منقطعةً فتتقدَّر بـ «بل» والهمزةِ. فـ «بل» لإِضرابِ انتقالٍ من إخبارٍ إلى إخبارٍ، والهمزةُ للتقريرِ. والتقديرُ /: بل أَحَسِبْتُم. والثاني: أنها [٨٢/أ] لمجردِ الإِضرابِ من غيرِ تقديرِ همزةٍ بعدها، وهو قولُ الزجاج[١] وأنشد[٢]:

٩٢٢ ـ بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضحى
وصورتِها أم أنتَ في العينِ أَمْلَحُ

أي: بل أنت. والثالث: وهو قولُ بعض الكوفيين أنها بمعنى الهمزةِ. فعلى هذا يُبْتَدأُ بها في أولِ الكلامِ، ولا تحتاجُ إلى الجملةِ قبلَها يُضْرَبُ عنها. والرابع: أنها متصلةٌ، ولا يَسْتَقِيمُ ذلك إلا بتقديرِ جملةٍ محذوفةٍ قبلَها، فقدَّرَهُ بعضُهم: فَهَدَى اللَّـهُ الذين آمنوا، فصَبَروا على استهزاءِ قومهم، أفتسلُكون سبيلَهم أم تحسَبون أن تدخلوا الجنة من غيرِ سلوكِ سبيلِهم.

و «حَسِبْتُم» هنا من أخوات «ظنَّ»، تنصبُ مفعولَيْن أصلُهما المبتدأ والخبرُ، و «أَنْ» وما بعدَها سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ عند سيبويهِ، ومسدَّ الأولِ والثاني محذوفٌ عند أبي الأخفش، كما تقرَّر ذلك. ومضارِعُها فيه الوجهان: الفتحُ ـ وهو القياسُ ـ والكسرُ. ولها من الأفعالِ نظائِرُ، سيأتي ذلك في آخرِ السورةِ، ومعناها الظنُّ، وقد تُسْتَعْمَلُ في اليقين قال[٣]:

٩٢٣ ـ حَسِبْتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ ... رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلا

---

(١) لعل هذا الرأي من كتاب له غير «معاني القرآن» حيث إنه لم يقل فيه هنا غير: «معناه بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة» ١/٢٧٦.
(٢) تقدم برقم ٢٢٦.
(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٤٦؛ والأشموني ٢/٢١؛ والهمع ١/١٤٩؛ والدرر ١/١٣٢. ورباحاً: ربحاً، وثاقلاً: ميتاً.

ومصدرُها: الحُسْبان. وتكون غيرَ متعديةٍ إذا كان معناها الشقرة، تقول: حَسِبَ زيدٌ[1]، أي اشْقَرَّ، فهو أَحْسَبُ أي: أَشْقَرُ.

قوله: «وَلَمَّا يأتِكم» الواوُ للحالِ، والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ عليهـا، أي: غيـرَ آتيكم مثلُهم. و «لَمَّـا» حـرفُ جـزمٍ معنـاهُ النفي كـ «لم»، وهو أبلغُ من النفي بـ «لم»، لأنها لا تنفي إلا الزمانَ المتصلَ بزمانِ الحالِ. والفرقُ بينها وبين «لم» من وجوهٍ، أحدُها: أنه قد يُحْذَفُ الفعلُ بعدها في فصيحِ الكلام إذا دَلَّ عليه دليلٌ كقولِهِ[2]:

٩٢٤ ــ فَجِئْتُ قبـورَهم بَـدْءاً وَلَمَّـا فنـادَيْتُ القبـورَ فلم تُجِبْنَـهْ

أي: ولمَّا أكن بدءاً أي: مبتدئـاً، بخلافِ «لم» فإنه لا يجوزُ ذلك فيها إلا ضرورةً. ومنها: أنَّها لنفيِ الماضي المتصلِ بزمانِ الحال و «لم» لنفيِهِ مطلقاً أو منقطعاً على ما مَرَّ. ومنها: أنَّ «لَمَّا» لا تَدْخُل على فعـلِ شرطٍ ولا جزاءٍ بخلافِ «لم». واختُلِفَ في «لمَّا» فقيل: بسيطةٌ، وقيل: مركبةٌ مِنْ لم و «ما» زيدَتْ عليها.

وفي قولِهِ «مَثَلُ الذين» حَـذْفُ مضافٍ وحَـذْفُ موصـوفٍ تقديـرُهُ: ولَمَّا يأتِكُمْ مَثَلُ محنةِ المؤمنينِ الذين خَلَوْا.

و «مِنْ قبلِكم» متعلِّقٌ بـ «خَلَوا» وهو كالتأكيدِ، فإنَّ الصلةَ مفهومةٌ من قولِهِ: «خَلَوا».

قوله: «مَسَّتْهم البأساءُ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعراب لأنها تفسيريةٌ أي: فَسَّرَتِ المَثَلَ وشَرَحَتْهُ كأنه قيل:

---

(١) انظر: الأفعال لابن القطاع ١/٢١٥.

(٢) تقدم برقم ٢١٦.

ما كانَ مَثَلُهم؟ فقيل: مَسَّتهم البأساءُ. والثاني: أن تكونَ حالاً على إضمارِ «قد» جَوَّزَ ذلك أبو البقاء[1]، وهي حالٌ من فاعلِ «خَلَوا». وفي جَعْلِهَا حالاً بُعْدٌ.

قوله: «حتى يقولَ» قرأ الجمهورُ: «يقولَ» نصباً، وله وجهان، أحدُهما: أنَّ «حتى» بمعنى «إلى»، أي: إلى أن يقولَ، فهو غايةٌ لما تقدَّم من المسِّ والزلزالِ، و«حتى» إنما يُنْصَبُ بعدها المضارعُ المستقبلُ، وهذا قد وقع ومَضَى. فالجوابُ: أنه على حكايةِ الحالِ، حكى تلك الحالَ. والثاني: أنَّ «حتى» بمعنى «كي»، فتفيدُ العِلَّةَ، وهذا ضَعيفٌ؛ لأنَّ قولَ الرسول والمؤمنين ليس علةً للمسِّ والزلزالِ، وإن كان ظاهرُ كلامِ أبي البقاء[2] على ذلك فإنه قال: «ويُقْرَأ بالرفعِ على أن يكونَ التقديرُ: زُلْزِلُوا فقالوا، فالزَّلْزَلَةُ سببُ القولِ» و«أَنْ» بعد «حتى» مضمرةٌ على كِلا التقديرين. وقرأ نافع[3] برفعِهِ على أنَّه حالٌ، والحالُ لا يُنْصَبُ بعد «حتى» ولا غيرِها، لأنَّ الناصبَ يُخَلِّصُ للاستقبالِ فتَنَافيا.

واعلم أنَّ «حتى» إذا وَقَعَ بعدها فعلٌ: فإمَّا أن يكونَ حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، فإنْ كان حالاً رُفِعَ نحو: «مَرِض حتى لا يَرْجونه» أي في الحال. وإن كان مستقبلاً نُصِبَ، تقول: سِرْتُ حتى أدخلَ البلدَ وأنت لم تدخُلْ بعدُ. وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايتُك له: إمَّا أَنْ تكونَ بحسَب كونِهِ مستقبلاً، فتنصبَه على حكايةِ هذه الحالِ، وإمَّا أن يكونَ بحسَبِ كونِهِ حالاً، فترفَعَهُ على حكايةِ هذه الحالِ، فيصدُقُ أن تقولَ في قراءةِ الجماعةِ: حكايةُ حالٍ، وفي قراءةِ نافع أيضاً: حكايةُ حالٍ. وإنَّما نَبَّهْتُ على ذلك لأنَّ عبارةَ بعضِهم

---

(١) الإملاء ١/ ٩١.

(٢) الإملاء ١/ ٩١.

(٣) السبعة ١٨١؛ الكشف ١/ ٢٨٩.

تَخُصُّ حكايةُ الحالِ بقراءةِ الجمهورِ، وعبارَةَ آخرين تَخُصُّها بقراءةِ نافع. قال أبو البقاء(١) في قراءةِ الجمهور: «والفعلُ هنا مستقبلٌ حُكِيت به حالُهم والمعنى على المُضِيِّ» وكان قد تقدَّم أنه وجَّه الرفعَ بأنَّ «حتى» للتعليلِ.

قوله: «معه» هذا الظرفُ يجوزُ أن يكونَ منصوباً بيقول، أي: إنهم صاحبوه في هذا القولِ وجامَعُوه فيه، وأن يكونَ منصوباً بآمنوا، أي: صاحبوه في الإيمانِ.

قوله: «مَتَى نَصْرُ الله» «متى» منصوبٌ على الظرفِ فموضعُهُ رفعٌ خبراً مقدماً، و«نصرُ» مبتدأً مؤخرٌ. وقال أبو البقاء:(٢) «وعلى قولِ الأخفش موضعُه نصبٌ على الظرفِ و«نصرُ» مرفوعٌ به». و«متى» ظرفُ زمانٍ لا يَتَصَرَّفُ إلا بجرِّه بحرفٍ. وهو مبنيٌّ لِتَضَمُّنِهِ: إما لِمَعْنَى همزة الاستفهام وإمَّا معنى «مَنْ» الشرطية، فإنه يكونُ اسمَ استفهامٍ، ويكونُ اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين شرطاً وجزاءً.

والظاهرُ أنَّ جملةَ «متى نصرُ اللَّـهِ» من قولِ المؤمنينَ، وجملةَ «ألا إنَّ نصرَ اللَّـهِ قريبٌ» من قولِ الرسولِ، فَنُسِبَ القولُ إلى الجميعِ إجمالاً، ودلالةُ الحالِ مبيِّنَةٌ للتفصيلِ المذكور. وهذا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ زَعَم أَن في الكلامِ تقديماً وتأخيراً، والتقديرُ: حتى يقولَ الذين آمنوا «متى نصرُ الله» فيقولُ الرسولُ «ألا إنَّ»، فَقُدِّمَ الرسولُ لمكانَتِهِ، وقُدِّم المؤمنون لتقدُّمِهِم في الزمانِ(٣). قال ابن عطية(٤): «هذا تَحَكُّمٌ وحَمْلُ الكلامِ على غير وجهِهِ»

---

(١) الإملاء ١/٩١.

(٢) الإملاء ١/٩١.

(٣) قُدم الرسول أي: فقالت الآية «حتى يقول الرسول» وذلك لمكانته في الرتبة، وقُدِّم المؤمنون أي: في تقدير التقديم والتأخير، ولتقدمهم في الزمان، أي: إن قولهم سبق قول الرسول.

(٤) المحرر ٢/١٥٦.

وهو كما قال. وقيل: الجملتانِ من قولِ الرسولِ والمؤمنين معاً، يعني أن الرسولَ قالَهما معاً، وكذلك أتباعُهُ قالوهما معاً، وقولُ الرسول «متى نَصْرُ الله» ليس على سبيلِ الشَّكِّ، إنما هو على سبيلِ الدعاء باستِعْجَال النصر. وقيل: إنَّ الجملةَ الأولى من كلام الرسولِ وأتباعه، والجملة الأخيرةَ من كلامِ اللّـهِ تعالى، أجابهُم بما سألوه[1] الرسُلُ واستبطَأَهُ الأتباع. فالحاصل أن الجملتين في محل نصب بالقول.

آ. (٢١٥) **قوله تعالى: ﴿ماذا ينفقون﴾:** قد تقدَّم أنَّ «ماذا» له ستة استعمالات / وتحقيقُ القولِ فيه عند قولِه «ماذا أراد اللّـهُ بهذا»[2]. وهنا [٨٢/ب] يجوزُ أَنْ تكونَ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ بمعنى الاستفهام فتكونَ مفعولاً مقدَّماً، ويجوزُ أن تكونَ «ما» مبتدأً و«ذا» خبرَه، وهو موصولٌ. و«ينفقون» صلتُه والعائدُ محذوفٌ، و«ماذا» معلِّقٌ للسؤال فهو في موضعِ المفعولِ الثاني، وقد تقدَّم تحقيقُه في قوله: «سَلْ بني اسرائيل كم آتيناهم»[3]، وجاء «ينفقون» بلفظ الغيبة؛ لأنَّ فاعلَ الفعلِ قبلَه ضميرُ غَيْبَةٍ في «يسألونك»، ويجوزُ في الكلامِ «ماذا ننفقُ» كما يجوزُ: أَقْسَمَ زيدٌ ليَضْرِبَنَّ ولأَضْرِبَنَّ، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ في قوله تعالى: «يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم»[4] في المائدةِ.

[قوله]: «قل ما أَنْفقتم خيرٍ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ لتوافق ما بعدها، فـ«ما» في محلِّ نصبٍ مفعولٌ مقدَّمٌ واجبُ التقديمِ، لأنَّ له صدرَ الكلامِ. و«أنفقْتُمْ» في محلِّ جزمٍ بالشرطِ، و«مِنْ خيرٍ» تقدَّم إعرابُه في قوله: «ما نَنْسَخْ من آيةٍ»[5].

---

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٢) الآية ٢٦ من البقرة.
(٣) الآية ٢١١ من البقرة.
(٤) الآية ٤ من المائدة.
(٥) الآية ١٠٦ من البقرة.

وقوله: «فللوالدينِ» جوابُ الشرطِ، وهذا الجارُّ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: فمَصْرِفُه للوالدَيْن، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ: إمَّا مفردٌ وإمَّا جملةٌ على حَسَبِ ما ذُكِر من الخلافِ فيما مَضَى. وتكونُ الجملةُ في محلِّ جزمٍ بجوابِ الشرطِ. والثاني: أن تكونَ «ما» موصولةً، و «أنفقتم» صلتُها، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، أي: الذي أنفقتموه. والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ الذي هو الجارُّ والمجرورُ. قال أبو البقاء[1] في هذا الوجهِ: «ومِنْ خيرٍ يكونُ حالاً من العائدِ المحذوفِ».

وهم إنما سألوا عن المُنْفَقِ، فكيف أُجيبوا ببيانِ المَصْرِفِ للمُنْفَقِ عليه؟ فيه أجوبةٌ منها: أنَّ في الآيةِ حَذْفاً وهو المُنْفَقُ عليه فَحُذف، تقديره: ماذا ينفقون ولِمَنْ يُعْطونه، فجاء الجوابُ عنهما، فأجابَ عن المُنْفَقِ بقوله: «مِنْ خيرٍ» وعن المُنْفَقِ عليه بقوله: «فللوالدَيْن» وما بعده. ومنها: أن يكونَ «ماذا» سؤالاً[2] عن المَصْرِفِ على حَذْفِ مضافٍ، تقديرُه: مَصْرِفُ ماذا يُنْفقون؟ ومنها: أن يكونَ حَذَفَ من الأولِ ذِكْرَ المَصْرِفِ ومن الثاني ذِكْرَ المُنْفَقِ، وكلاهما مرادٌ، وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك في قوله تعالى: «ومَثَلُ الذين كفروا كَمَثلِ»[3]. وقال الزمخشري[4]: قد تضمَّن قولُه: «ما أنفقتم من خيرٍ» بيانَ ما يُنفقونه، وهو كلُّ خيرٍ؛ وبُني الكلامُ على ما هو أَهَمُّ وهو بيانُ المَصْرِفِ، لأنَّ النفقة لا يُعْتَدُّ بها إلا أَنْ تقعَ موقِعَها. [قال][5]:

٩٢٥ ـ إنَّ الصنيعة لا تكونُ صنيعةً حتى يُصابَ بها طريقُ المَصْنَعِ

---

(١) الاملاء ١/٩٢.

(٢) في الأصل: «سؤال» وهو سهو.

(٣) الآية ١٧١ من البقرة.

(٤) الكشاف ١/٣٥٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: صنع؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٣٩. أي: إن المعروف لا يكون معروفاً حتى يقع موقعه.

وأمَّا قولُه: «وما تَفْعَلُوا» فـ«ما» شرطيةٌ فقط لظهورِ عملها الجزمَ بخلافِ الأولى. وقرأ[1] علي رضي الله عنه: «وما يفعلوا» بالياء على الغَيْبَة، فيُحْتمل أن يكونَ من بابِ الالتفات من الخطابِ، وأن يكونَ مِنْ الإضمارِ لدلالةِ السياقِ عليه، أي: وما يفعلِ الناسُ.

آ. (٢١٦) وقرىء: ﴿كَتَبَ عليكم القتال﴾: ببناءِ «كَتَب» للفاعل[2] وهو ضميرُ اللـهِ تعالى ونَصْبِ «القتال».

قوله: «وهو كُرْهٌ» هذه واوُ الحالِ، والجملةُ بعدها في محلِّ نصبٍ عليها والظاهرُ أنَّ «هو» عائدٌ على القتالِ. وقيل: يعودُ على المصدرِ المفهومِ من كَتَب، أي: وكَتْبُه وفَرْضُه. وقرأ الجمهورُ «كُرْهٌ» بضمِّ الكافِ، وقرأ[3] السلميُّ بفتحِها. فقيل: هما بمعنًى واحدٍ، أي: مصدران كالضَّعْف والضُّعْف، قاله الزجاج[4] وتبعه الزمخشري[5]. وقيل: المضمومُ اسمُ مفعولٍ والمفتوحُ المصدرُ. وقيل: المفتوحُ بمعنى الإكراه، قالَه الزمخشري[6] في توجيهِ قراءةِ السُّلَمي، إلا أنَّ هذا من بابِ مجيءِ المصدرِ على حَذْفِ الزوائدِ وهو لا ينقاسُ. وقيل: المفتوحُ ما أُكْرِهَ عليه المرءُ، والمضمومُ ما كَرِهَهُ هو.

فإن كان «الكَرْهُ» و«الكُرْه» مصدراً فلا بُدَّ من تأويلٍ يجوزُ معه الإخبار به عن «هو»، وذلك التأويلُ: إمَّا على حَذْفِ مضاف، أي: والقتالُ ذو كُرْهٍ، أو على المبالَغَةِ، أو على وقوعِه موقعَ اسمِ المفعول. وإنْ قُلْنا: إنَّ «كُرْهاً»

(١) البحر ٢/١٤٣؛ الشواذ ١٣.
(٢) البحر ٢/١٤٣؛ القرطبي ٣/٣٨، من دون نسبة.
(٣) البحر ٢/١٤٣؛ الشواذ ١٣.
(٤) معاني القرآن ١/٢٨٠.
(٥) الكشاف ١/٣٥٦.
(٦) الكشاف ١/٣٥٦.

بالضمّ اسمُ مفعولٍ فلا يُحْتاجُ إلى شيءٍ من ذلك. و«لكم» في محلّ رفعٍ، لأنه صفةٌ لكُره، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كرهٌ كائِنٌ.

قوله: «وعسى أَنْ تَكْرهوا» «عسى» فعلٌ ماضٍ نُقِل إلى إنشاءِ الترجِّي والإشفاق. وهو يرفعُ الاسمَ ويَنْصِبُ الخَبَر، ولا يكونُ خبرُها إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ «أَنْ». وقد يجيءُ اسماً صريحاً كقوله[1]:

٩٢٦ ــ أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحَّاً دائماً لا تُكْثِرَنْ إني عَسَيْتُ صائِماً

وقالَتِ الزبَّاء: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤسا»[2] وقد يَتَجَرَّدُ خبرُها من «أَنْ» كقوله[3]:

٩٢٧ ــ عسى فَرَجٌ يأتي به اللهُ إنه له كلَّ يومٍ في خَلِيقَتِه أَمْرُ

وقال آخر[4]:

٩٢٨ ــ عَسَى الكربُ الذي أَمْسَيْتَ فيه يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ

وقال آخر[5]:

٩٢٩ ــ فأمَّا كَيِّسٌ فَنَجا ولكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ

---

(١) البيت في ملحق رؤبة ١٨٥؛ والخصائص ١/٩٨؛ وأمالي الشجري ١/١٦٤؛ والهمع ١/١٣٠؛ والدرر ١/١٠٧.

(٢) مثل عربي، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، يضرب للرجل يقال له: لعل الشرَّ جاء من قبلك؛ والغوير: تصغير غار؛ والأبؤس: ج بؤس وهو الشدة. انظر: مجمع الأمثال ١/٦٤٠.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عقيل ١/٥٢١؛ والعيني ٢/٢١٤؛ والهمع ١/١٣١؛ والدرر ١/١٠٩.

(٤) البيت لهدبة بن الخشرم، وهو في الكتاب ١/٤٧٨؛ وابن يعيش ٧/١١٧؛ والأشموني ١/٢٦٠؛ والخزانة ٤/٨١؛ والهمع ١/١٣٠؛ الدرر ١/١٠٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٤٧٨؛ والمحتسب ١/١١٩.

وتكونُ تامة إذا أُسْنِدَتْ إلى «أَنْ» أو «أنَّ»، لأنهما يَسُدَّان مَسَدَّ اسمها وخبرها، والأصحُّ أنها فعلٌ لا حرفٌ، لاتصالِ الضمائرِ البارزةِ المرفوعةِ بها، ووزنُها «فَعَل» بفتح العين، ويجوزُ كَسْرُ عينِها إذا أُسْنِدَتْ لضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ أو نونِ إناثٍ، وهي قراءةُ نافعٍ[١]، وستأتي. ولا تتصرَّفُ بل تلزم المضيَّ. والفرقُ بين الإشفاقِ والترجِّي بها في المعنى: أنَّ الترجِّي في المحبوباتِ والإشفاقَ في المكروهاتِ. و«عسى» من الله تعالى واجبةٌ؛ لأنَّ الترجِّي والإشفاق مُحالان في حقِّه. وقيل: كلُّ «عسى» في القرآن للتحقيقِ، يَعْنُون الوقوعَ، إلا قولَه تعالى: «عسى ربُّه إنْ طَلَّقكم. الآية»[٢]، وهي في هذه الآيةِ ليسَتْ ناقصةً فتحتاجُ إلى خبرٍ بل تامةٌ، لأنها أُسْنِدَتْ إلى «أَنْ»، وقد تقدَّم أنها تَسُدُّ مسدَّ الخبرين بعدها. وزعم الحوفي أن «أَن تكرهوا» في محلِّ نصب، ولا يمكن ذلك إلا بتكلُّفٍ بعيد.

قوله: «وهو خيرٌ لكم» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرُهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال / وإنْ كانَتْ الحالُ من النكرةِ بغيرِ شرطٍ من الشروطِ [٨٣/أ] المعروفةِ قليلةً[٣]. والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على أنها صفةٌ لشيئاً، وإنما دخلتِ الواوُ على الجملةِ الواقعةِ لأنَّ صورتَها صورةُ الحالِ، فكما تدخل الواوُ عليها حاليةً تدخلُ عليها صفةً، قاله أبو البقاء[٤]. ومثلُ ذلك ما أجازه الزمخشري[٥] في قوله: «وما أهلَكْنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلومٌ»[٦]

---

(١) الآية ٢٤٦ من البقرة: «قال: هل عَسَيْتُم إنْ كُتِبَ عليكم القتال ألَّا تقاتلوا».

(٢) الآية ٥ من التحريم.

(٣) الأصل: «قليلاً» وهو سهو لأن الأفصح في لفظة الحال تأنيثها كما فعل في صدر الجملة فقال: «وإن كانت الحال».

(٤) املاء ١/٩٢.

(٥) الكشاف ١/٤٢٣.

(٦) الآية ٤ من الحجر.

فَجَعل: «ولها كتابٌ» صفةً لقرية، قال: «وكانَ القياسُ ألَّا تتوسَّطَ هذه الواوُ بينهما كقولِه: «وما أهلكنا من قرية إلا لها مُنْذِرون»[(١)] وإنما توسَّطَتْ لتأكيدِ لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ، ما يُقال في الحالِ: «جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وعليه ثوبٌ». وهذا الذي أجازه أبو البقاء هنا والزمخشري هناك هو رأيُ ابنِ جني، وسائرُ النَّحْويين يُخالِفونه.

آ. (٢١٧) **قوله تعالى: ﴿قتالٍ فيه﴾**: قراءةُ الجمهور: «قتالٍ» بالجر، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدها: أنه خفضٌ على البدلِ من «الشهر» بدلِ الاشتمال؛ إذ القتالُ واقعٌ فيه فهو مشتملٌ عليه. والثاني: أنه خفضٌ على التكرير، قال أبو البقاء[(٢)]: «يريد أنَّ التقديرَ: «عن قتالٍ فيه». وهو معنى قول الفراء[(٣)]، لأنه قال: «هو مخفوضٌ بـ «عَنْ» مضمرةً. وهذا ضعيفٌ جداً، لأنَّ حرفَ الجر لا يبقى عملُه بعد حذفِه في الاختيار»[(٤)]. وهذا لا ينبغي أن يُعَدَّ خلافاً بين البصريين والكسائي والفراء، لأنَّ البدلَ عند جمهور البصريين على نِيَّةِ تكرار العامل[(٥)]، وهذا هو بعينه قولُ الكسائي. وقوله: لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَبْقَى عملُه بعد حَذْفِه» إن أراد في غيرِ البدل فَمُسَلَّم، وإن أرادَ في البدلِ فممنوعٌ، وهذا هو الذي عناه الكسائي. الثالث: قاله أبو عبيدة[(٦)]: «أنه خفضٌ على الجِوار». قال أبو البقاء[(٧)]: «وهو أَبْعَدُ من قولهما ـ يعني الكسائيَّ والفراء ـ لأنَّ الجِوار من مواضعِ الضرورةِ أو الشذوذِ فلا يُحْمَلُ عليه

(١) الآية ٢٠٨ من الشعراء.
(٢) الاملاء ١/٩٢. والخفض على التكرير رأي الكسائي كما في الاملاء.
(٣) معاني القرآن ١/١٤١.
(٤) ينتهي هنا كلام أبي البقاء.
(٥) والعامل هنا «عن».
(٦) المجاز ١/٧٢.
(٧) الاملاء ١/٩٢.

ما وُجِدَتْ عنه مَنْدُوحة». وقال ابن عطية[1]: «هو خطأ». قال الشيخ[2]: «إن كان أبو عبيدة عَنَى بالجِوار المصطلحَ عليه فهو خطأ. وجهةُ الخطإ أنَّ الخفض على الجوار عبارةٌ عن أن يكونَ الشيءُ تابعاً لمرفوعٍ أو منصوبٍ من حيثُ اللفظُ والمعنى فَيُعْدَلَ به عن تَبَعِيَّتِه لمتبوعِه لفظاً، ويُخْفَضَ لمجاوَرَتِه لمخفوضٍ. كقولهم: «هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ» بجرِّ «خرب»، وكان من حقِّه الرفعُ؛ لأنه من صفاتِ الجحر لا من صفاتِ الضبِّ، ولهذه المسألةِ مزيدُ بيانٍ يأتي في موضِعه إن شاء الله تعالى، و«قتالٍ» هنا ليس تابعاً لمرفوعٍ أو منصوب وجاور مخفوضاً فَخُفِض. وإن كان عَنَى أنه تابعٌ لمخفوضٍ فَخَفْضُه بكونه جاور مخفوضاً، أي صار تابعاً له، لم يكنْ خطأً، إلا أنه أَغْمَضَ في عبارته فالتبس بالمصطلحِ عليه.

وقرأ[3] ابن عباس والأعمش: «عن قتالٍ» بإظهارِ «عن» وهي في مصحفِ عبدالله كذلك، وقرأ عكرمة: «قَتْلٍ فيه، قل قتلٌ فيه» بغير ألف.

وقُرِىء شاذاً: «قتالٌ فيه» بالرفع[4]، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ والجارُّ والمجرورُ بعده خبرٌ، وسَوَّغ الابتداء به وهو نكرةٌ أنه على نيةِ همزةِ الاستفهامِ، تقديرُه: أقتالٌ فيه. والثاني: أنه مرفوعٌ باسم فاعل تقديرُه: أجائزٌ قتالٌ فيه، فهو فاعلٌ به. وعَبَّر أبو البقاء[5] في هذا الوجهِ بأن يكونَ خبر مبتدأٍ محذوفٍ، فجاء رفعُه من ثلاثةِ أوجهٍ: إمَّا مبتدأٌ وإمَّا فاعلٌ وإمَّا خبرُ مبتدأٍ. قالوا: ويَظْهَرُ هذا من حيث إنَّ سؤالهم لم يكن عن كينونةِ القتالِ في الشهرِ

---

(١) المحرر ٢/١٦٠.
(٢) البحر ٢/١٤٥.
(٣) البحر ٢/١٤٥.
(٤) قراءة الأعرج كما في القرطبي ٣/٤٤.
(٥) الاملاء ١/٩٢.

أم لا، وإنما كان سؤالُهم: هل يجوزُ القتالُ فيه أو لا؟ وعلى كِلا هذين الوجهين فهذه الجملةُ المُسْتَفْهَمُ عنها(١) في محلِّ جرٍ بدلاً من الشهرِ الحرامِ، لأنَّ «سأل» قد أخَذَ مفعولَيْه(٢) فلا تكونُ هي المفعولَ وإن كانت مَحَطَّ السؤالِ.

وقوله: «فيه» على قراءةِ خفضِ «قتالٍ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محلِّ خفضٍ لأنه صفةٌ لـ «قتال». والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ لتعلُّقه بقتال لكونه مصدراً. وقال أبو البقاء(٣): «كما يتعلَّقُ بقاتل» ولا حاجة إلى هذا التشبيهِ، فإنَّ المصدرعاملٌ بالحَمْلِ على الفعلِ. والضميرُ في «يسألونك» قيل للمشركين، وقيل للمؤمنين. والألفُ واللامُ في «الشهر» قيل: للعهدِ وهو رجب، وقيل: للجنسِ فَيَعُمُّ جميعَ الأشهرِ الحُرُمِ.

قوله: «قتالٌ فيه كبيرٌ» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، مَحلُّها النصبُ بقُلْ، وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ لأحدِ وجهين: إمَّا الوصفُ، إذا جَعَلْنَا قولَه «فيه» صفةً له وإمَّا التخصيصُ بالعملِ إذا جَعَلْناه متعلقاً بقتال، كما تقدَّم في نظيرِه. فإنْ قيل: قد تقدَّم لفظُ نكرة وأُعيدت من غيرِ دخول ألفٍ ولامٍ عليها وكان حقُّها ذلك، كقوله تعالى: «كما أَرْسَلْنا إلى فرعونَ رسولاً، فعصى فرعونُ الرسولَ»(٤) فقال أبو البقاء(٥): «ليس المرادُ تعظيمَ القتالِ المذكورِ المسؤولِ عنه حتى يُعادَ بالألِف واللامِ، بل المرادُ تعظيمُ أيِّ قتالٍ كان، فعلى هذا «قتالٌ» الثاني غيرُ الأول»، وهذا غيرُ واضحٍ؛ لأنَّ الألف واللامَ في الاسمِ المُعادِ أولاً لا تفيدُ

---

(١) أي جملة: «قتال فيه» على قراءة الرفع.
(٢) الأول الكاف والثاني: عن الشهر.
(٣) الاملاء ١/٩٢.
(٤) الآية ١٥ ـ ١٦ من المزمل.
(٥) الاملاء ١/٩٢.

تعظيماً، بل إنما تفيدُ العهد في الاسمِ السابقِ. وأَحْسَنُ منه قَولُ بعضِهم[1]: «إنَّ الثاني غيرُ الأولِ، وذلك أنَّ سؤالهم عن قتالِ عبدِالله بن جحش، وكان لنصرةِ الإسلامِ وخُذْلانِ الكفرِ فليس من الكبائرِ، بل الذي من الكبائرِ قتالٌ غيرُ هذا، وهو ما كانَ فيه إذلالُ الإسلامِ ونصرةُ الكفرِ، فاختير التنكيرُ في هذين اللفظين لهذه الدقيقةِ، ولو جِيء بهما معرفتين أو بأحدِهما مُعَرَّفاً لَبَطَلَتْ هذه الفائدةُ».

قوله: «وَصدٌّ» فيه وجهان، أحدُهما مبتدأ وما بعده عطفٌ عليه، و «أكبرُ» خبرٌ عن الجميعِ. وجاز الابتداءُ بصدّ لأحدِ ثلاثةِ أوجهٍ: إمَّا لتخصيصِه بالوصفِ بقولِه: «عن سبيلِ الله» وإمَّا لتعلُّقِه به، وإمَّا لكونه معطوفاً، والعطفُ من المسوِّغات. والثاني: أنه عطفٌ على «كبيرٌ» أي: قتالٌ فيه كبيرٌ وصَدٌّ، قاله الفراء[2]. قال ابن عطية[3]: «وهو خطأٌ لأنَّ المعنى يسوقُ إلى أنَّ قولَه: «وكفرٌ به» عَطْفٌ أيضاً على «كبيرٌ»، ويَجِيءُ من ذلك أنَّ إخراجَ أهلِ المسجدِ منه أكبرُ من الكفرِ، وهو بَيِّنٌ فسادُه». وهذا الذي رَدَّ به قولَ الفراء غيرُ لازم له؛ إذ له أن يقول: إنَّ قولَه «وكفرٌ به» مبتدأٌ، وما بعده عطفٌ عليه، و «أكبرُ» خبرٌ عنهما، أي: مجموعُ الأمرين أكبرُ من القتال والصدِّ، ولا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ إخراجُ أهلِ المسجدِ أكبرَ من الكفر، بل يلزمُ منه أنه أكبرُ من القتالِ في الشهرِ الحرامِ.

وهو مصدرٌ حُذِفَ فاعلُه ومفعولُه؛ إذ التقديرُ: وصَدُّكم ـ يا كفارُ ـ المسلمين عن سبيلِ الله وهو الإسلامُ.

و «كفرٌ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على «صَدّ» على قولنا بأن

---

(١) هو صاحب «المنتخب» كما في البحر ٢/١٤٦.

(٢) معاني القرآن ١/١٤١.

(٣) المحرر ٢/١٦١.

«صداً» مبتدأً لا على قولنا بأنه خبرٌ ثان[1] عن «قتال»، لأنه يلزَمُ منه أن يكونَ القتالُ في الشهرِ الحرامِ كفراً وليس كذلك، إلا أَنْ يرادَ بقتالِ الثاني ما فيه هَدْمُ الإسلامِ وتقويةُ الكفرِ كما تقدَّم ذلك عن بعضِهم، فيكونُ كفراً، فَيَصِحُّ عطفُه عليه مطلقاً، وهو أيضاً مصدرٌ لكنه لازمٌ، فيكونُ قد حُذِفَ فاعلُه فقط: أي: وكُفْرُكم. والثاني: أن يكونَ مبتدأً كما يأتي تفصيلُ القولِ فيه. والضميرُ في «به» فيه وجهان، أحدُهما: / أنه يعودُ على «سبيل» لأنه المحدَّثُ عنه. [٨٣/ب] والثاني أنه يعودُ على الله، والأولُ أظهرُ. و «به» فيه الوجهان، أعني كونَه صفةً لكفر، أو متعلقاً به[2]، كما تقدَّم في «فيه»[3].

قوله: «والمسجدِ الحرامِ» الجمهورُ على قراءته مجروراً. وقرىء[4] شاذاً مرفوعاً. فأمَّا جرُّه فاختلف فيه النحويون على أربعةِ أوجهٍ، أحدها: ـ وهو قولُ المبرد وتبعه في ذلك الزمخشري[5] وابنُ عطية[6]، قال ابن عطية: «وهو الصحيحُ» ـ أنه عطفٌ على «سبيلِ الله» أي: وصَدٌّ عن سبيلِ الله وعن المسجد». وهذا مردودٌ بأنه يؤدِّي إلى الفصلِ بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي تقريرُه أنَّ «صداً» مصدرٌ مقدَّرٌ بأَنْ والفعلِ و«أَنْ» موصولٌ، وقد جعلتم «والمسجدِ» عطفاً على «سبيلِ» فهو من تمام صلته، وفُصِل بينهما بأجنبي وهو «وكفرٌ به». ومعنى كونه أجنبياً أنه لا تعلُّق له بالصلةِ. فإن قيل: يُتَوَسَّعُ في الظرفِ وحرفِ الجر ما لم يُتَّسَعْ في غيرِهما. قيل: إنما قيل بذلك في التقديمِ لا في الفصلِ.

---

(١) أي معطوف على الخبر؛ وهو بمنزلة الخبر الثاني.

(٢) الأصل: متعلق وهو سهو.

(٣) من قوله تعالى في الآية نفسها: «قتال فيه».

(٤) البحر ١٤٧/٢ من دون نسبة.

(٥) الكشاف ٣٥٧/١.

(٦) المحرر ١٦١/٢.

الثاني: أنه عطفٌ على الهاءِ في «به» أي: وكفرٌ به وبالمسجدِ، وهذا يتخرَّج على قول الكوفيين. وأمَّا البصريون فيشترطون[1] في العطفِ على الضميرِ المجرورِ إعادةَ الخافض إلا في ضرورة، فهذا التخريجُ عندهم فاسدٌ. ولا بد من التعرُّض لهذه المسألة وما هو الصحيحُ فيها. فأقولُ وبالله العون: اختلف النحاةُ في العطفِ على الضميرِ المجرورِ على ثلاثةِ مذاهبَ: أحدُها ـ وهو مذهبُ الجمهورِ من البصريين ـ: وجوبُ إعادةِ الجار إلا في ضرورةٍ. الثاني: أنه يجوزُ ذلك في السَّعَةِ مطلقاً، وهو مذهبُ الكوفيين، وتَبِعهم أبو الحسن[2] ويونس والشلوبيين. والثالث: التفصيلُ، وهو إنْ أُكِّد الضميرُ جاز العطفُ من غيرِ إعادةِ الخافِض نحو: «مررت بك نفسِك وزيدٍ»، وإلا فلا يجوزُ إلا ضرورةً، وهو قولُ الجَرْميّ. والذي ينبغي أنه يجوزُ مطلقاً لكثرةِ السماعِ الوارد به، وضَعْفِ دليل المانعين واعتضاده بالقياس.

أما السَّماعُ: ففي النثرِ كقولهم: «ما فيها غيرُه وفرسه» بجرِّ «فرسه» عطفاً على الهاءِ في «غيره». وقوله: «تساءلون به والأرحامِ»[3] في قراءة جماعةٍ كثيرة، منهم حمزةُ، وستأتي هذه الآيةُ إن شاء الله، ومنه: «ومَنْ لستم له برازقين»[4] فـ «مَنْ» عطف على «لكم» في قوله تعالى: «لكم فيها معايِشُ». وقولُه: «ما يُتْلَى عليكم»[5] عطف على «فيهنّ» وفيما يُتْلى عليكم». وفي النظم وهو كثيرٌ جداً، فمنه قولُ العباس بن مرداس[5]:

٩٣٠ ـ أَكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي   أفيها كان حَتْفي أم سواها

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٦٣؛ الصبان ٣/٩٩؛ التصريح ٢/١٩٠؛ البحر ٢/١٤٧.
(٢) مذهبه في معاني القرآن ١/٢٢٤ المنع.
(٣) الآية ١ من النساء. وانظر: السبعة ٢٢٦؛ والكشف ١/٣٧٥.
(٤) الآية ٢٠ من الحجر.
(٥) الآية ١٢٧ من النساء: «قل الله يفتيكم فيهم وما يُتْلَى عليكم في الكتاب».
(٦) تقدم برقم ٨٠٩.

فـ«سواها» عطفُ على «فيها»، وقولُ الآخر(١):

٩٣١ ـ تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سيوفُنا   وما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفانِفُ

وقول الآخر(٢):

٩٣٢ ـ هَلَّا سَأَلْتَ بذي الجماجم عنهمُ   وأبي نُعَيْم ذي اللِّواء المُحْرِقِ

وقول الآخر(٣):

٩٣٣ ـ بنا أبداً لا غيرِنا تُدْرَكُ المُنَى   وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخطوبِ الفَوادِحِ

وقول الآخر(٤):

٩٣٤ ـ لو كانَ لي وزهيرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ   من الحِمامِ عِدانا شَرَّ مَوْرودِ

وقال آخر(٥):

٩٣٥ ـ إذا أَوْقدوا ناراً لحربِ عَدُوِّهِمْ   فَقَدْ خابَ مَنْ يَصْلَى بها وسعيرِها

وقال آخر(٦):

٩٣٦ ـ إذا بنا بل أُنَيْسـانَ اتَّقَتْ فِئـةٌ   ظَلَّتْ مُـؤَمَّنَـةً مِمَّنْ يُعـادِيهـا

---

(١) البيت لمسكين الدارمي، وهو في ديوانه ٥٣؛ والحيوان ٦/٤٩٤؛ والإنصاف ٤٦٥؛ وابن يعيش ٣/٧٩؛ والعيني ٤/١٦٤. السواري: ج سارية وهي العمود، كناية عن الطول؛ والغوط: ج غائط وهو المطمئن من الأرض؛ ونفانف: ج نفنف، وهو الهواء بين الشيئين، أي: إن قومه طوال وأن السيف كأنه على سارية، وبين السيف والأرض غائط ومهوى أي مسافة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٦؛ والبحر ٢/١٤٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٥؛ والبحر ٢/١٤٨؛ والعيني ٤/١٦٦.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/١٤٨. والحمام: الموت.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/١٤٨؛ والإنصاف ٤٦٥.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/١٤٨.

وقال آخر(١):

٩٣٧ ـ أَبَـكَ أَيِّـهْ بـيَ أو مُـصَـدَّرِ من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

وأنشد سيبويه(٢):

٩٣٨ ـ فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُونـا وَتَشْتِمُنا فاذهبْ فما بك والأيام مِنْ عَجَبِ

فكثرةُ ورودِ هذا وتصرُّفُهم في حروفِ العطفِ، فجاؤوا تارة بالواو، وأخرى بـ «لا»، وأخـرىٰ بـ «أم»، وأخرى بـ «بـل» دليلٌ على جوازِه. وأمّا ضَعْفُ الدليل: فهو أنهم منعوا ذلك لأنَّ الضميرَ كالتنوين، فكما لا يُعْطف على التنوين لا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار. ووجـهُ ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلةِ ألَّا يُعْطَفَ على الضميرِ مطلقاً، أعنى سواءً كان مـرفوعَ المـوضعِ أو منصوبَه أو مجرورَه، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا كـالتنــوين.

وأمَّا القياسُ فلأنه تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المجرورُ ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه.

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «الشهر الحرام» أي: يسألونَك عن الشهرِ الحرامِ وعن المسجدِ الحرام. قال أبو البقاء(٣): «وضَعُفَ هذا بأنَّ القومَ لم يَسْأَلوا عن المسجدِ(٤) الحرامِ إذ لم يَشُكُّوا في تعظيمِه، وإنما سَأَلوا عن(٥)

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٩١/١؛ واللسان أوب. وآبك: ويلك، أَيَّهْتُ بالإبل: صحت بها؛ والمصدر: الشديد الصدر؛ الجلة: الكبيرة السن؛ الجأب: الغليظ؛ الحشور: الخفيف.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٩٢/١؛ وابن يعيش ٧٨/٣؛ وابن عقيل ٥٤/٣؛ والخزانة ٢٣٨/٢؛ والهمع ١٢٠/١؛ والدرر ٩٠/١.

(٣) الإملاء ٩٣/١.

(٤) الأصل: «الشهر» وهو سهو، والتصحيح من الإملاء.

(٥) الأصل: «في القتال عن» وهو سهو، والتصحيح من الإملاء.

القتالِ في الشهرِ الحرامِ لأنه وَقَعَ منهم، ولم يَشْعُروا بدخولِه فخافُوا من الإثمِ، وكانَ المشركونَ عيَّروهم بذلك «ولا يَظْهَرُ ضَعْفُه بذلكَ لأنه على هذا التخريجِ يكونُ سؤالُهم عن شيئين، أحدهُما القتالُ في الشهرِ الحرامِ. والثاني: القتالُ في المسجد الحرام، لأنهم لم يَسْأَلوا عن ذات الشهر ولا عن ذاتِ المسجدِ، إنما سألوا عن القتالِ فيهما كما ذَكَرْتُم، فَأُجيبوا بأَنَّ القتالَ في الشهرِ الحرامِ كبيرٌ وصَدٌّ عن سبيلَ الله تعالى، فيكون «قتال» أَخْبر عنه بأنه كبيرٌ، وبأنه صَدٌّ عن سبيل الله، وأُجيبوا بأَنَّ القتالَ في المسجد الحرامِ وإخراجَ أهلِه أكبرُ من القتالِ فيه. وفي الجملةِ فَعَطْفُه على الشهرِ الحرامِ متكلَّفٌ جداً يَبْعُدُ عنه نَظمُ القرآنِ والتركيبُ الفصيحُ.

الرابع: أَنْ يتعلَّقَ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه المصدرُ تقديرُه: ويَصُدُّون عن المسجدِ، كما قال تعالى: «هم الذين كفروا وصَدُّوكم عن المسجد الحرام»[1] قاله أبو البقاء[2]، وجَعَله جيداً. وهذا غيرُ جيد لأنه يَلْزَمُ منه حذفُ حرفِ الجرِ وإبقاءُ عملِه، ولا يجوزُ ذلك إلا في صورٍ ليس هذا منها، على خلافٍ في بعضها، ونصَّ النحويون على أنَّه ضرورةٌ كقوله[3]:

٩٣٩ ـ إذا قيل: أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ ... أشارَتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كليب فهذه أربعة أوجه، أجودها الثاني.

وأمَّا رفعُه فوجهُه أنَه عَطْفٌ على «وكفرٌ به» على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه «وكفرٌ بالمسجدِ» فَحُذِفَتْ الباءُ وأُضيف «كفرٌ» إلى المسجدِ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، ولا يَخْفَى ما فيه من التكلُّفِ، إلا أنه لا تُخَرَّجُ هذه القراءةُ الشاذةُ بأكثرَ مِنْ ذلك.

---

(١) الآية ٢٥ من الفتح.

(٢) الإملاء ١/٩٣.

(٣) تقدم برقم ٢٩٢.

قوله: «وإخراجُ أهلِهِ» عَطْفٌ على «كفرٌ» أو «صدٌّ» على حَسَبِ الخلافِ المتقدِّمِ، وهو مصدرٌ حُذِفَ فاعلُه، وأُضيف إلى مفعولِه، تقديرُه: «وإخراجُكم أهلَه». والضميرُ في «أهله» و «مِنه» عائدٌ على المسجدِ وقيل: الضميرُ في «منه» عائدٌ على سبيلِ الله، والأول أظهرُ و «منه» متعلِّقٌ بالمصدرِ.

قوله: «أكبرُ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه خبرٌ عن الثلاثةِ، أعني: صداً وكفراً وإخراجاً كما تقدَّم، وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ خبراً عن المجموعِ، والاحتمالُ الآخرُ أن يكونَ خبراً عنها باعتبارِ كلِّ واحدٍ، كما تقول: «زيدٌ وبكرٌ وعمروٌ أفضلُ من خالدٍ» أي: كلُّ واحِدٍ منهم على انفرادِه أفضلُ من خالدٍ. وهذا هو الظاهرُ. وإنما أُفْرِد الخبرُ لأنه أفضلُ من تقديرِه: أكبر من القتال في الشهرِ الحرامِ. وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ المعنى.

الثاني من الوجهين في «أكبر»: أن يكونَ خبراً عن الأخير، ويكون خبر «وصد» و «كفر» محذوفاً لدلالة خبر الثالث عليه تقديرُه: وصد وكفر أكبر. قال أبو البقاء[1] / في هذا الوجه: «ويجب أن يكونَ المحذوفُ على هذا «أكبر» لا [٨٤/أ] «كبير» كما قدَّره بعضهم؛ لأن ذلك يوجب أن يكون إخراج أهل المسجد منه أكبرَ من الكفر، وليس كذلك. وفيما قاله أبو البقاء نظر؛ لأن هذا القائلَ يقول: حُذِفَ خبر «وصد» و «كفر» لدلالة خبر «قتال» عليه أي: القتال في الشهر الحرام كبير، والصد والكفر كبيران أيضاً، وإخراجُ أهل المسجد أكبرُ من القتالِ في الشهر الحرام. ولا يلزم من ذلك أن يكونَ أكبرَ من مجموعِ ما تقدَّم حتى يلزمَ ما قاله من المحذور.

قوله: «عند الله» متعلِّق بـ«أكبر»، والعنديةُ هنا مجازٌ لِما عُرِف. وصرح هنا بالمفضول في قوله: «والفتنة أكبر من القتل»؛ لأنه لا دلالة عليه لو حُذِفَ،

(١) الإملاء ١/٩٢.

بخلاف الذي قبله حيث حُذِفَ. قوله: «حتى يَرُدُّوكم» حتى حرف جر، ومعناها يَحتمل وجهين: أحدهما: الغاية، والثاني[1]: التعليل بمعنى كي، والتعليلُ أحسنُ لأن فيه ذِكْرَ الحامل لهم على الفعل، والغاية ليس فيها ذلك، ولذلك لم يَذْكر الزمخشري[2] غيرَ كونِها للتعليل قال: «وحتى» معناها التعليل كقولك: فلان يعبد الله حتى يدخل الجنة» أي: «يقاتلونكم كي يردُّكم». ولم يذكر ابن عطية[3] غير كونها غايةً قال: «ويردُّوكم» نصب بـ «حتى» لأنها غاية مجردة» وظاهر قوله: «منصوب بحتى» أنه لا يُضْمِر «أَنْ» لكنه لا يريدُ ذلك وإن كان بعضهم[4] يقول بذلك. والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أن وجوباً.

و«يزالون» مضارع زال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولا تعمل إلا بشرطِ أَنْ يتقدَّمها نفيٌ أو نهي أو دعاء، وقد يُحْذف النافي باطِّراد إذا كان الفعل مضارعاً في جوابِ قسم وإلَّا فسماعاً، وأحكامُها في كتب النحو[5]، ووزنُها فَعِل بكسر العين، وهي من ذوات الياء بدليل ما حكىٰ الكسائي في مضارعها: يَزيل، وإن كان الأكثر يَزال، فأمَّا زال التامة فوزنها فَعَل بالفتح، وهي من ذوات الواو لقولِهم في مضارعها يَزُول، ومعناها التحول. و«عن دينكم» متعلق «بيردوكم» وقوله: «إن استطاعوا» شرط جوابه محذوف للدلالة عليه أي: إن استطاعوا ذلك فلا يزالون يقاتلونكم، وَمْن رأى جوازَ تقديمِ الجواب جعل «لا يزالون» جواباً مقدماً، وقد تقدَّم الردُّ عليه بأنه كان ينبغي أَنْ تَجِبَ الفَاءُ في قولِهم: «أنت ظالم إنْ فعلت».

---

(١) الأصل: «والثانية» ولا مسوغ للتأنيث.
(٢) الكشاف ١/٣٥٧.
(٣) المحرر ٢/١٦٢.
(٤) وهو مذهب الكوفيين كما في الإنصاف ٥٩٧.
(٥) انظر: ابن عقيل ١/٢٢٨.

قوله: «مَنْ يَرْتَدِدْ» «مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفع بالابتداءِ، ولم يَقْرأ هنا أحدٌ بالإدغام، وفي المائدة(١) اختلفوا فيه، فنُـؤَخِّر الكلامَ على هذه المسألةِ إلى هناك إن شاءَ اللـهُ تعالى.

وَيَرْتَدِدْ يَفْتَعِلُ من الردِّ وهو الرجوعُ كقوله: «فارتـدَّا على آثارِهمـا قَصصاً»(٢): قال الشيخ(٣): «وقد عَدَّها بعضُهم فيما يتعدَّى إلى اثنين إذا كانت عنده بمعنى صَيَّر، وَجَعَلَ من ذلك قولَه: «فـارتدَّ بصيراً»(٤) أي: رَجَع» وهذا منه [سهو](٥)؛ لأنَّ الخلافَ إنما هو بالنسبةِ إلى كونها بمعنى صار أم لا، ولذلك مثَّلوا بقوله «فارتدَّ بصيراً» فمنهم مَنْ جَعَلها بمعنى «صار»، ومنهم مَنْ جَعَل المنصوبَ بعدَها حالاً، وإلا فأينَ المفعولان هنا؟ وأمَّا الذي عَدُّوه يتعدَّى لاثنين بمعنى «صَيَّر» فهو رَدَّ لا ارتدَّ، فاشتبه عليه ردَّ بـ«ارتَدَّ»، وصيَّر بـ «صارَ».

و «منكم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «يَرْتَدِدْ»، و «من» للتبعيـض، تقديرُه: ومَنْ يَرْتَدِدْ في حالِ كونِه كائناً منكم، أي: بعضكم. و «عن دينه» متعلِّقٌ بيرتددْ. و «فَيَمُتْ» عطفٌ على الشرط والفاءُ مُـؤْذِنَةٌ بالتعقيب.

«وهو كافرٌ» جملةٌ حاليةٌ من ضميرِ «يَمُتْ»، وكأنها حالٌ مؤكِّدَةٌ لأنها لو حُذِفَتْ لفُهِم معناها، لأنَّ ما قبلَها يُشْعِرُ بالتعقيبِ للارتداد، وجيء بالحالِ هنا

---

(١) الآية ٥٤، قرأ نافع وابن عامر بدالين، والباقون بواحدة مشددة. انظر: السبعة ٢٤٥؛ الكشف ١/٤١٢.
(٢) الآية ٦٤ من الكهف.
(٣) البحر ٢/١٥٠.
(٤) الآية ٩٦ من يوسف.
(٥) بياض في الأصل، وما أثبتناه من: ص ح.

جملةً، مبالغةً في التأكيدِ من حيث تكرُّرُ الضميرِ بخلافِ ما لو جِيء بها اسماً مفرداً.

وقوله: «فأولئكَ» جوابُ الشرطِ. قالَ أبو البقاء[1]: و «مَنْ في موضعِ مبتدأ، والخبرُ هو الجملةُ التي هي قولُه: «فأولئك حَبِطَتْ»، وكان قد سَلَفَ له عند قوله: «فمَنْ تَبِع هُدايَ»[2] أنَّ خبرَ اسم الشرطِ هو فعلُ الشرطِ لا جوابُه ورَدَّ على مَنْ يَدَّعي ذلك بما حَكَيْتُه عنه ثَمَّةَ، ويَبْعُدُ منه تَوَهُّمُ كونِها موصولةً لظهورِ الجزمِ في الفعلِ بعدها، ومثلُه لا يقعُ في ذلك.

و «حَبِط» فيه لغتان: كسرُ العينِ ــ وهي المشهورةُ ــ وفَتْحُها، وبها قرأ[3] أبو السَّمَّال في جميعِ القرآنِ، ورويتْ عن الحسنِ أيضاً. والحُبوط: أصلُه الفسادُ ومنه: «حَبِطَ بطنُه» أي: انتفخ، ومنه «رَجلٌ حَبَنْطَىٰ» أي: منتفخُ البطنِ.

وحُمِل أولاً على لفظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ في قوله: «يَرْتَدِدْ، فيمتْ وهو كافرٌ» وعلى معناها ثانياً في قولِه: «فأولئك» إلى آخره، فَجَمَع، وقد تقدَّم أن مثلَ هذا التركيبِ أحسنُ الاستعمالَيْنِ: أعني الحَمْلَ أولاً على اللفظِ ثم على المعنى. وقولُه «في الدنيا» متعلِّقٌ بـ «حَبِطَتْ».

وقوله «وأولئك أصحابُ النارِ» إلى آخرِه تقدَّم إعرابُ نظيرتِها[4]. واختلفوا في هذه الجملةِ: هل هي استئنافيةٌ، أي: لمجرَّدِ الإِخبارِ بأنهم أصحابُ النارِ، فلا تكونُ داخلةً في جزاء الشرطِ، بل تكونُ معطوفةً على جملةِ الشرطِ، أو هيَ معطوفةٌ على الجوابِ فيكونُ محلُّها الجزم؟ قولان،

---

(١) الإملاء ١/٩٣.
(٢) الآية ٣٨ من البقرة.
(٣) البحر ٢/١٥١.
(٤) الآية ٣٩ من البقرة.

رُجِّح الأولُ بالاستقلالِ وعدمِ التقييدِ، والثاني بأنَّ عطفَها على الجزاءِ أقربُ من عطفِها على جملةِ الشرطِ، والقربُ مُرَجِّحٌ.

آ. (٢١٨) **قولُه تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا﴾**: إنَّ واسمُها، و «أولئك» مبتدأ، و «يَرْجُون» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ»، وهو أحسنُ من كونِ «أولئك» بدلاً من «الذين» و «يرجُون خبرٌ «إنَّ». وجيء بهذه الأوصافِ الثلاثةِ مترتبةً على حَسَبِ الواقعِ، إذ الإيمانُ أولُ ثم المهاجَرةُ ثم الجهادُ. وأَفْرَدَ الإيمانَ بموصولٍ وحدَه لأنه أصلُ الهجرةِ والجهادِ، وجَمَعَ الهجـرةَ والجهادَ في موصولٍ واحدٍ لأنَّهما فَرْعانِ عنه، وأتى بخبرِ «إنَّ» اسمَ إشارة لأنه متضمِّنٌ للأوصافِ السابقةِ. وتكريرُ الموصولِ بالنسبةِ إلى الصفاتِ لا الذواتِ، فإنَّ الذواتِ متحدةٌ موصوفةٌ بالأوصافِ الثلاثةِ، فهو من بابِ عَطْفِ بعضِ الصفاتِ على بعض والموصوفُ واحدٌ. ولا تقولُ: إنَّ تكريرَ الموصولِ يَدُلُّ على تغايرِ الذواتِ الموصوفةِ لأنَّ الواقعَ كان كذلك. وأتى بـ «يَرْجُون» لِيَدُلَّ على التجدُّدِ وأنهم في كلِّ وقتٍ يُحْدِثُون رجاءً.

والمهاجَرةُ مُفاعَلَةٌ من الهَجْرِ، وهي الانتقالُ من أرضٍ إلى أرضٍ، وأصلُ الهجرِ التركُ. والمجاهدةُ مفاعلةٌ من الجُهْد، وهو استخراجُ الوُسْع وبَذْلُ المجهود، والإجهادُ: بَذْلُ المجهودِ في طَلَبِ المقصودِ، والرجاءُ: الطمعُ، وقال الراغب(١): هو ظَنٌّ يقتضي حصولَ ما فيه مَسَرَّةٌ، وقد يُطْلَقُ على الخوفِ، وأنشد(٢):

٩٤٠ ـ إذا لَسَعَتْه النحلُ لَم يَرْجُ لَسْعَها وخالَفَها في بَيْتِ نُوبٍ عَواسلِ

---

(١) المفردات ١٩٥.

(٢) البيت لأبـي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/١٤٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٩٩. والنوب: ضرب من النحل.

[٨٤/ب] أي: لم يخف /، وقال تعالى: «لا يَرْجُون لقاءَنا»[١] أي: لا يَخافون، وهل إطلاقُه عليه بطريقِ الحقيقةِ أو المجازِ؟ فزعم قومٌ أنَّه حقيقةٌ، ويكونُ من الاشتراكِ اللفظي، وزعم قومٌ أنه من الأضدادِ، فهو اشتراكٌ لفظي أيضاً. قال ابنُ عطية[٢]: «وليس هذا بجيدٍ». يعني أن الرجاءَ والخوفَ ليسا بضدين إذ يمكنُ اجتماعُهما، ولذلك قال الراغب[٣]: ـ بعد إنشادِه البيتَ المتقدم ـ «ووجْهُ [ذلك][٤] أن الرجاءَ والخوفَ يتلازمان»، وقال ابن عطية[٥]: «والرجاءُ أبداً معه خوفٌ، كما أن الخوفَ معه رجاءٌ». وزعم قومٌ أنه مجازٌ للتلازمِ الذي ذكرناه عن الراغب وابنِ عطية.

وأجاب الجاحظُ عن البيتِ بأنَّ معناه لَم يَرْجُ بُرْءَ لَسْعِها وزواله فالرجاءُ على بابه». وأمَّا قولُه: «لا يَرْجُون لقاءَنا» أي لا يَرْجُون ثوابَ لقائِنا، فالرجاءُ أيضاً على بابِه، قاله ابنُ عطية[٦]. وقال الأصمعي: «إذا اقترن الرجاءُ بحرفِ النفي كان بمعنى الخوفِ كهذا البيتِ والآيةِ. وفيه نظرٌ إذ النفيُ لا يُغَيِّـر مدلولاتِ الألفاظِ.

وكُتبت «رحمة» هنا بالتاءِ: إمَّا جرياً على لغةِ مَنْ يَقِفُ على تاءِ التأنيث بالتاءِ، وإمَّا اعتباراً بحالِها في الوصلِ، وهي في القرآن في سبعةِ مواضعَ كُتبت في الجميع تاءً، هنا وفي الأعراف: «إنَّ رحمةَ الله»[٧]، وفي هود: «رحمةُ الله

---

(١) الآية ٧ من يونس.
(٢) المحرر ٢/١٦٥.
(٣) المفردات ١٩٦.
(٤) سقط من الأصل سهواً، وأثبتناه من الراغب.
(٥) المحرر ٢/١٦٥.
(٦) المحرر ٢/٥٣.
(٧) الآية ٥٦ من الأعراف.

وبركاتُه»[١]، وفي مريم: «ذِكْرُ رحمةِ ربِّك»[٢]، وفي الروم: «فانظُرْ إلى آثار رحمةِ الله»[٣]، وفي الزخرف: «أهمُ يَقْسِمُون رحمةَ ربِّك، ورحمةُ ربِّك خيرٌ»[٤].

آ. (٢١٩) **قولُه تعالى: ﴿عن الخمرِ والميسرِ﴾**: الخمرُ: المُعْتَصَرُ من العِنَبِ إذا غَلى وقَذَفَ بالزَّبَدِ، ويُطْلَقُ على ما غلى وقَذَف بالزَّبَدِ من غيرِ ماءِ العنب مجازاً.

وفي تسميتِها «خمراً» أربعةُ أقوال، أحدُها: ـ وهو المشهورُ ـ أنها سُمِّيَتْ بذلك لأنهَا تَخْمُر العقلَ أي تستُرُه، ومنه: خِمارُ المرأة لسَتْرِهِ وَجْهَها، و: «خامِري حَضاجِرُ، أتاك ما تُحاذِرُ[٥]» يُضْرَبُ للأحمقِ، وحضاجِرُ عَلَمٌ للضبُع، أي: استتر عن الناس. ودخَل في خِمار الناس وغِمارهم. وفي الحديث: «خَمِّروا آنيتَكم»[٦]، وقال[٧]:

٩٤١ ـ ألا يا زيدُ والضحاكَ سِيرا فَقَدْ جاوَزْتُما خَمَرَ الطريقِ

أي: ما يَسْتُرُكما من شجرٍ وغيرِه. وقال العَّجاج يصف مسير جيشٍ ظاهر[٨]:

---

(١) الآية ٧٣ من هود.
(٢) الآية ٢ من مريم.
(٣) الآية ٥٠ من الروم.
(٤) الآية ٣٢ من الزخرف.
(٥) مثل عربي، وحضاجر: الضبع، يضرب للذي يرتاع من كل شيء جُبْناً. انظر: مجمع الأمثال ١/٣٣٢.
(٦) رواه البخاري: بدء الخلق (الفتح) ٦/٣٥٥، مسلم: الأشربة٣/١٥٩٤.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١/١٢٩؛ والهمع ٢/١٤٢؛ والدرر ٢/١٩٦.
(٨) ديوانه ١/٣٨؛ والطبري ٤/٣٢١؛ والقرطبي ٣/٥١ وبعده:
يوجِّه الأرض ويستاق الشجر
والعقبان: الرايات.

٩٤٢ ـ في لامعِ العِقْبَانِ لا يَمْشِي الخَمَرْ . . . .

والثاني: لأنها تُغَطَّى حتى تُدْرَكَ وتشتدَّ، ومنه «خَمِّروا آنيتَكم». والثالث: ـ قال ابنُ الأنباري[١] ـ لأنها تخامِرُ العقلَ أي: تخالِطُه، يقال: خامره الداءُ أي: خالَطَه. والرابع: لأنها تُتْرَكُ حتى تُدْرَكَ، ومنه: «اختمر العجينُ» أي: بَلَغَ إدراكُه، وخَمَّر الرأيَ أي: تركَه حتى ظهرَ له فيه وجهُ الصوابِ، وهذه أقوالٌ متقاربةٌ. وعلى هذه الأقوال كلِّها تكونُ الخمرُ في الأصل مصدراً مراداً به اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ.

والمَيْسِرُ: القِمار، مَفْعِل من اليُسْر، يقال: يَسَرَ يَيْسِر. قال علقمة[٢]:

٩٤٣ ـ لو يَيْسِرون بخيلٍ قد يَسَرْتُ بها ... وكلُّ ما يَسَرَ الأقوامُ مَغْرومُ

وقال آخر[٣]:

٩٤٤ ـ أقولُ لهم بالشِّعْبِ إذ يَيْسِرونَني ... ألم تَيْئَسوا أني ابنُ فارسِ زَهْدَمِ

وفي اشتقاقِه أربعةُ أقوال، أحدُها: من اليُسْر وهو السهولةُ، لأنَّ أَخْذَه سهل. الثاني: من اليَسار وهو الغنى، لأنه يَسْلُبه يساره، الثالثة: مِنْ يَسَر لي كذا أي: وَجَب، حكَاه الطبري[٤] عن مجاهد. وردَّ ابنُ عطية[٥] عليه. الرابع: من يَسَر إذا جَزَر، والياسرُ الجازرُ، وهو الذي يُجَزِّىء الجَزُور أجزاءً. قال ابن عطية[٦]: «وسُمِّيت الجَزُور التي يُسْتَهَمُ عليها مَيْسِراً لأنَّها موضعُ

---

(١) الزاهر ١/٥٤٢.
(٢) ديوانه ٧٧؛ والمفضليات ٤٠٣؛ والبحر ٤/١٤.
(٣) البيت لسحيم بن وثيل، وهو في مشكل ابن قتيبة ١٩٢؛ واللسان: يسر؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٧. وزهدم: اسم فرس.
(٤) تفسير الطبري ٤/٣٢١.
(٥) المحرر ٢/١٦٨.
(٦) المحرر ٢/١٦٨.

اليُسْرِ، ثم سُمِّيت السهامُ مَيْسِراً للمجاورة» واليَسَرُ: الذي يَدْخُل في الضربِ بالقِدَاح، ويُجْمع على أَيْسار، وقيل، بل «يُسَّر» جمع ياسِر كحارِس وحُرَّس وأَحْراس.

وللميسر كيفيةٌ، ولسهامه ــ وتُسَمَّى القِداحَ والأزلامَ أيضاً ــ أسماءُ لا بُدَّ من ذِكْرها لتوقُّفِ المعنى عليها. فالكيفيةُ أنَّ لهم عشرةَ أقداح وقيل أحدَ عشَرَ، لسبعةٍ منها حظوظٌ، وعلى كل منها خطوطٌ، فالخطُّ يقدِّرُ الحَظَّ، وتلك القداحُ هي: الفَذُّ وله سهمٌ واحد، والتَّوْءَمُ وله اثنان، والرقيبُ وله ثلاثةٌ، والحِلْسُ وله أربعةٌ، والنافِسُ وله خمسةٌ، والمُسْبِلُ وله ستةٌ، والمُعَلَّى وله سبعةٌ، وثلاثةٌ أغفالٌ لا خطوطَ عليها وهي المَنِيح والسَّفِيح والوَغْدُ، ومَنْ زاد رابعاً سَمَّاه المُضَعَّفُ. وإنما كَثُروا بهذه الأغفالِ ليختلطَ على الحُرْضَة وهو الضاربُ، فلا يميلُ مع أحدٍ، وهو رجلٌ عَدْلٌ عندهم، فيجثو ويلتحِفُ بثوب، ويُخْرِج رأسه، فيجعلُ تلك القداحَ في الرِّبابة وهي الخَريطةُ، ثم يُخَلْخِلُها ويُدْخِلُ يده فيها، ويُخْرِجُ باسم رجلٍ رجلٍ قَدَحاً فَمَنْ خَرَجَ على اسمه قدحٌ: فإنْ كانَ من ذوات السهام فاز بذلك النصيبِ وأخذَه، وإنْ كان من الأغفال غُرِّم من الجَزور، وكانوا يفعلون هذا في الشَّتْوة وضيقِ العيش، ويُقَسِّمونه على الفقراء ولا يأكلون منه شيئاً، ويفتخرون بذلك، ويسمون مَنْ لم يَدْخُل معهم فيه: البَرَم، والجَزورُ تُقْسَمُ عند الجمهور على عددِ القداحِ فتقسَمُ عشرةَ أجزاء، وعند الأصمعي على عددِ خطوط القداحِ، فتقسم على ثمانيةٍ وعشرين جزءاً. وخَطَّأ ابنُ عطية(١) الأصمعيَّ في ذلك، وهذا عجيبٌ منه، لأنه يُحْتَمل أنَّ العربَ كانت تقسِّمُها مرةً على عشرةٍ ومرةً على ثمانية وعشرين /. [٨٥/أ]

وقولُه «عن الخمر» لا بد من حذفِ مضافٍ، إذ السؤالُ عن ذَاتَيْ الخمرِ

---

(١) المحرر ٢/١٦٩.

والميسرِ غيرُ مُرادٍ. والتقدير: عن حكمِ الخمرِ والميسرِ حِلاًّ وحُرْمَةً، ولذلك جاء الجوابُ مناسباً لهذا المُقَدَّرِ.

قوله: «فيهما إثمٌ كبيرٌ» الجارُّ خبرٌ مقدمٌ، و «إثمٌ» مبتدأٌ مؤخر، وتقديمُ الخبرِ هنا ليس بواجبٍ وإن كان المبتدأُ نكرةً، لأنَّ هنا مسوغاً آخرَ، وهو الوصفُ أو العطفُ، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أيضاً، أي: في تعاطِيهما إثمٌ، لأنَّ الإثمَ ليس في ذاتِهما.

وقرأ حمزةُ الكسائي[1]: «كثيرٌ» بالثاء المثلثة، والباقونَ بالباء ثانيةِ الحروفِ. ووجهُ قراءةِ الجمهور واضح، وهو أن الإثمَ يُوصف بالكِبَر، ومنه آية «حُوباً كبيراً»[2]. وسُمِّيت الموبِقات: «الكبائر»، ومنه قولُه تعالى: «يَجْتنبون كبائرَ الإثم»[3]، وشربُ الخمرِ والقمارُ من الكبائرِ، فناسب وصفُ إثمهما بالكِبَر، وقد أجمعَتِ السبعةُ على قوله: «وإثْمهما أكبرُ» بالباء الموحَّدة، وهذه توافقها لفظاً.

وأمَّا وجهُ قراءة الأَخَوين[4]: فإمَّا باعتبارِ الآثمين من الشاربين والمقامرين فلكلِّ واحدٍ إثمٌ، وإما باعتبارِ ما يترتب على تعاطيهما من توالي العقابِ وتضعيفه، وإمّا باعتبارِ ما يترتَّبُ على شُرْبها مِمَّا يصدُر من شاربها من الأقوال السيئة والأفعال القبيحةِ، وإمَّا باعتبار مَنْ يزاولها من لَدُنْ كانت عِنباً إلى أن شُربَتْ، فقد لَعن[5] رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر، ولعن معها عشرةً: بائِعَها ومُبتاعَها، فناسَب ذلك أن يُوصَف إثمُها بالكثرةِ. وأيضاً

(١) السبعة ١٨٢؛ الكشف ١/٢٩١.
(٢) الآية ٢ من النساء: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، إنه كان حُوباً كبيراً».
(٣) الآية ٣٧ من الشورى.
(٤) أي حمزة والكسائي.
(٥) رواه أبو داود: الأشربة ٤/٨١؛ ابن حنبل ٢/٩٧.

فإنَّ قوله: «إثم» مقابلٌ لـ «منافع» و «منافع» جمعٌ، فناسَبَ أن تُوصفَ مقابلةً بمعنى الجمعية وهو الكَثْرَةُ. وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسانُ في القرآن، وهو أن يَذْكر لكلِّ قراءةٍ توجيهاً من غير تعرُّضٍ لتضعيفِ القراءة الأخرى كما فعل بعضهُم، وقد تقدَّم فصلٌ صالحٌ من ذلك في قراءَتَيْ: «مَلِكَ» و «مالِكِ»[1].

وقال أبو البقاء[2]: «الأحسنُ القراءةُ بالباء لأنه يُقال: إثْمٌ كبير وصغير، ويُقال في الفواحش العظامِ «الكَبائرُ»، وفيما دونَ ذلك «الصغائرُ» وقد قُرِىء بالثاءِ وهو جَيدٌ في المعنى، لأن الكثرةَ كِبر، والكثيرَ كبيرٌ، كما أنَّ الصغيرَ حقيرٌ ويَسيرٌ.

وقرأ عبدالله[3] ـ وكذلك هي في مصحفه ـ: «وإثمُهما أكثرُ» بالمثلثة، وكذلك الأُولى في قراءتِهِ ومصحفه. وفي قراءةِ[4] أُبَيّ: «أقربُ من نفعِهما».

[وإثمُهما ونفعُهما مصدران مضافان][5] إلى الفاعل، لأنَّ الخمرَ والميسر سببان فيهما، فهما فاعلان، ويجوز أن تكونَ الإضافةُ باعتبار أنهما مَحَلُّهما[6]. وقد تقدَّم القولُ مستوفىً على قولِهِ: «ويسألونك ماذا ينفقون»[7].

وقرأ أبوعمرو[8]: «قلِ العفوُ» رفعاً والباقون نصباً. فالرفعُ على أن «ما» استفهاميةٌ، و «ذا» موصولةٌ، فوقع جوابُها مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف، مناسبةً

---

(١) الآية ٣ من الفاتحة.

(٢) الإملاء ١/٩٣.

(٣) البحر ٢/١٥٨؛ الشواذ ١٣.

(٤) البحر ٢/١٥٨.

(٥) مابين المعقوفين غير واضح في صورة الأصل.

(٦) أي: أن الخمر والميسر محل الإثم والنفع.

(٧) الآية ٢١٥ من البقرة.

(٨) السبعة ١٨٢؛ الكشف ١/٢٩٢.

بين الجوابِ والسؤال. والتقدير: إنفاقُكم العفوُ. والنصب على أنهما بمنزلةٍ واحدة، فيكون مفعولاً مقدماً، تقديره: أيَّ شيء ينفقون؟ فوقع جوابُها منصوباً بفعلٍ مقدر للمناسبة أيضاً، والتقديرُ: أنفقوا العفوَ. وهذا هو الأحسنُ، أعني أن يُعتقدَ في حالِ الرفع كونُ «ذا» موصولةً، وفي حال النصبِ كونُها ملغاة. وفي غير الأحسن يجوز أن يقال بكونِها ملغاةً مع رفعِ جوابِها، وموصولةً مع نصبِه. وإنما اختصرْتُ القولَ هنا لأني قد استوفيتُ الكلامَ عليها عند قولِهِ تعالى: «ماذا أراد الله»(١) ومذاهبِ الناسِ فيها، فأغنى عن إعادتِها.

قوله: «كذلك يُبَيِّن» الكافُ في محلِّ نصبٍ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: تبييناً مثلَ ذلك التبيين يُبَيِّن لكم، وإمَّا حالاً من المصدرِ المعرفة، أي: يبيِّن التبيينَ مماثلاً ذلك التبيينَ. والمشارُ إليه يبيِّنُ حالَ المُنْفَقِ أو يبيِّن حكمَ الخمرِ والميسرِ والمُنْفَقَ المذكور بعدهما. وأبْعَدَ مَنْ خَصَّ اسمَ الإشارة ببيانِ حكمِ الخمر والميسر، وأَبْعَدُ منه مَنْ جَعَلَه إشارةً إلى جميع ما سبق في السورة من الأحكامِ.

و «لكم» متعلِّقٌ بـ «يُبَيِّن». وفي اللامِ وجهان، أظهرُهما أنَّها للتبليغ كالتي في: قُلْت لك. والثاني: أنها للتعليلِ وهو بعيدٌ. والكاف في «كذلك» تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكونَ للنبـي صلى الله عليه وسلم أو للسامِعِ، فتكونَ على أصلِها من مخاطبة المفرد. والثاني: أن تكونَ خطاباً للجماعةِ فيكونُ ذلك مِمَّا خُوطِبَ به الجمعُ بخطابِ المفردِ، ويؤيِّده قولُه «لكم» و «لعلكم»، وهي لغةٌ للعربِ، يخاطبون في اسمِ الإشارة بالكافَ مطلقاً، وبعضُهم يستغنى عن الميمِ بضمة الكاف، قال(٢):

---

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ١/٧٧؛ والدرر ١/٥١. والنَّوْكُ: الحمق.

٩٤٥ ـ وإنَّما الهالِكُ ثم التالِكُ ذو حَيْرَةٍ ضاقَتْ به المسالِكُ
كيف يكون النَّوْكُ إلا ذلكُ

آ. (٢٢٠) **قوله تعالى: ﴿في الدنيا﴾**: فيه خمسةُ أوجهٍ، أظهرُها: أن يتعلَّقَ بيتفكرون على معنى: يتفكرون في أمرهما، فيأخذونَ ما هو الأصلحُ، ويُؤْثِرُون ما هو أبقى نفعاً. والثاني: أن يتعلَّقَ بـ «يبيِّن» ويُرْوَى معناه عن الحسن، وحينئذٍ يُحْتَمَلُ أن يُقَدَّر مضافٍ، أي: في أمرِ الدنيا والآخرة، ويُحْتَمل ألَّا يقدَّرَ، لأنَّ بيانَ الآيات وهي العلاماتُ يظهرُ فيها. وجعل بعضُهم[١] قولَ الحسنِ من التقديم والتأخير[٢]، ثم قال: «ولا حاجة لذلك، لحَمْلِ الكلام على ظاهره، يعني مِنْ تعلق في الدنيا بـ «تتفكرون». وهذا ليس من التقديم والتأخير في شيء، لأنَّ جملةَ الترجِّي جاريةٌ مَجْرى العلةِ فهي متعلقةٌ بالفعل معنى، وتقديمُ أحدِ المعمولاتِ على الآخرِ لا يقال فيه تقديمٌ وتأخيرٌ[٣]، ويُحْتَمل أن تكونَ اعتراضيةً فلا تقديمَ ولا تأخيرَ.

والثالث: أن تتعلَّق بنفسِ «الآيات» لِما فيها من معنى الفعل وهو ظاهرُ قول مكي[٤] فيما فهمه عنه ابنُ عطية[٥]. قال مكي: «معنى الآيةِ أنه يبيِّن للمؤمنين آياتٍ في الدنيا والآخرةِ يَدُلُّ عليها وعلى منزِلَتِها لعلهم يتفكرون في تلك الآيات» قال ابن عطية[٦]: «فقولُه: «في الدنيا» يتعلَّقُ على هذا التأويلِ بالآيات» وما قاله عنه ليس بظاهرٍ، لأنَّ شرحَهُ الآيةَ لا يقتضي تَعَلُّقَ الجار بالآيات. ثم إن عنى ابنُ عطية بالتعلُّق التعلُّق / الاصطلاحي، فقال الشيخ[٣]: [٨٥/ب]

---

(١) انظر: البحر ٢/١٦٠.
(٢) يعني أن الأصل: يبيِّن لكم الآياتِ في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون.
(٣) أي أن «لعل» و«في الدنيا» من مطلوب «يبين» وتقدُّم أحد المطلوبين وتأُخر الآخر لا يكون ذلك من باب التقديم والتأخير.
(٤) ليس في «المشكل» هنا إشارة إلى هذا التعلق. المشكل ١/٩٦.
(٥) المحرر ٢/١٧٣.
(٦) المحرر ٢/١٧٣.

«فهو فاسدٌ، لأنَّ «الآيات» لا تعملُ شيئاً البتة، ولا يتعلَّقُ بها ظرفٌ ولا مجرورٌ» وهذا من الشيخ فيه نظرٌ، فإن الظروفَ تتعلَّقُ بروائح الأفعال، ولا شك أن معنى الآياتِ العلاماتُ الظاهرةُ فيتعلَّق بها الظرفُ على هذا. وإن عنى التعلقَ المعنويَّ وهو كونُ الجارِّ من تمام معنى «الآيات» فذلك لا يكون إلا إذا جَعَلْنا الجارَّ حالاً من «الآيات» ولذلك قَدَّرَها مكي نكرةً فقال: «يبيِّن لهم آياتٍ في الدنيا» لِيُعْلِمَ أنها واقعةٌ موقعَ الصفةِ لآيات، ولا فرقَ في المعنى بين الصفةِ والحالِ فيما نحن بصدده، فعلى هذا تتعلق بمحذوفٍ لوقوعِها صفةً.

الرابع: أن تكونَ حالاً من «الآيات» كما تقدَّم تقريرُه الآن. الخامسُ: أن تكون صلةً للآيات فتتعلَّق بمحذوفٍ أيضاً، وذلك مذهبُ الكوفيين فإنهم يَجْعَلُون من الموصولات الاسمَ المعرَّفَ بأَل وأنشدوا[1]:

٩٤٦ ـ لَعَمْرِي لأنت البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُـدُ في أَفْيَائِـهِ بالأصـائِلِ

فـ «البيت» عندهم موصول[2]، ولتقرير مذهبِهم والـردِّ عليه مـوضعٌ هو أليقُ به.

والتَّفكُّر: تَفَعُّل من الفِكْر، والفِكْر: الذهنُ، فمعنى تفكَّر في كذا: أجال ذهنَه فيه وردَّده.

قوله: «إصلاحٌ لهم خيرٌ» «إصلاحٌ» مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداءَ بـه أحدُ شيئين: إمَّا وصفُه بقوله «لهم»، وإمَّا تخصيصُه بعملِه فيه، و «خيرٌ» خبرُه. و «إصلاحٌ» مصدرٌ حُذِفَ فاعلُهُ، تقديره: إصلاحُكم لهم، فالخيريَّةُ للجانبين أعني جانبَ المُصْلِحِ والمُصْلَح له، وهذا أَوْلَى من تخصيصِ أحدِ الجانبين

---

(١) البيت لأبـي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/١٤١؛ والإنصاف ٧٢٣؛ واللسان: فيأ؛ والهمع ١/٨٥؛ والدرر ١/٦٠. والأصائل: ج أصيل وهو وقت قبل الغروب.

(٢) أي أل في البيت.

بالإصلاح كما فَعَل بعضُهم. قال أبو البقاء(١): «فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: «خيرٌ لكم»، ويجوز أن يكونَ: «خيرٌ لهم» أي إصلاحُهم نافعٌ لكم».

و «لهم»: إمَّا في محلِّ رفعٍ على أنه صفةٌ لـ «خير»، أو نصبٍ على أنه متعلق به معمول له كما تقدم(٢). وأجاز أبو البقاء فيه أن يكونَ حالاً من «خير» قُدِّم عليه، وكان أصلُه صفةً فلما قُدِّم انتصَبَ حالاً عنه، واعتذَرَ عن الابتداءِ بالنكرةِ حينئذٍ بأحد وجهينِ: إمَّا لأنَّ النكرةَ في معنى الفعلِ تقديرُهُ: أَصْلِحُوهم، وإمَّا بأنَّ النكرةَ والمعرفة هنا سواءٌ لأنَّه جنسٌ.

قوله: «فإخوانُكم» الفاء جوابُ الشرط، و «إخوانُكم» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: فهم إخوانُكم. والجملةُ في محلِّ جزمٍ على جوابِ الشرط. والجمهورُ على الرفع، وقرأ(٣) أبو مُجْلز: «فإخوانَكم» نصباً بفعل مقدر، أي: فقد خالَطْتُم إخوانَكم. والجملةُ الفعلية أيضاً في محلِّ جزمٍ، وكأن هذه القراءة لم يَطَّلِعْ عليها أبو البقاء، فإنه قال(٤): «ويجوزُ النصبُ في الكلام، أي: فقد خالَطْتُم إخوانَكم».

وقوله: «يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المصلِح» تقدَّم الكلام عليه في قوله: «إلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرسولَ مِمَّنْ ينقلِبُ»(٥)، والمُفْسِدُ والمُصْلِحُ جنسان هنا،

---

(١) الإملاء ١/٩٣.

(٢) اضطرب المؤلف هنا في إعراب هذا الجار والمجرور ففي صدر كلامه عن الآية قال: إن «لهم» صفة لإصلاح أو متعلق به، ثم قال هنا إنه صفة لخير وهذا لا يجوز لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف كانت حالاً، ثم جوز أن يكون متعلقاً بخير معمولاً لها.

(٣) البحر ٢/١٦٢؛ وأبو مجلز: لاحق بن حميد السدوسي، سمع من أبي عمرو، ووردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفي سنة ١٠٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٢.

(٤) الإملاء ١/٩٤.

(٥) الآية ١٤٣ من البقرة.

وليس الألف واللام لتعريفِ المعهود، وهذا هو الظاهرُ. وقد يجوز أن تكونَ للعهدِ أيضاً.

وفي قوله: «تخالِطُوهُم» التفاتٌ من ضميرِ الغيبةِ في قولِهِ: «ويسألونك» إلى الخطابِ لينبِّه السامعَ إلى ما يُلْقَى إليه. ووقَع جوابُ السؤالِ بجملتين: إحداهما من مبتدإٍ وخبرٍ، وأُبْرِزَتْ ثبوتيةً مُنَكَّرَة المبتدإِ لتدلَّ على تناولِهِ كلَّ إصلاح[1] على طريقِ البدليةِ، ولو أُضيفَ لَعَمَّ أو لكانَ معهوداً في إصلاحٍ خاص، وكلاهُمَا غيرُ مرادٍ، أمَّا العمومُ فلا يُمْكِنُ، وأمَّا المعهودُ فلا يتناولُ غيره؛ فلذلك أُوثِر التنكيرُ الدالُّ على عمومِ البدل، وأُخْبِرَ عنه بـ «خير» الدالِّ على تحصيلِ الثواب، ليتبادَرَ المسلمُ إليه. والآخرُ[2] من شرطٍ وجزاءٍ، دالّ على جوازِ الوقوعِ لا على طلبه وندبيَّتِهِ.

قوله: «ولو شاء الله» مفعولُ «شاءَ» محذوفٌ، أي: إعناتَكم. وجوابُ لو: «لأعنَتَكم»، وهو الكثيرُ أعني ثبوتَ اللامِ في الفعلِ المُثْبَتِ.

والمشهورُ قطعُ همزةِ «لأعنتكم» لأنها همزةُ قطعٍ. وقرأ[3] البزي عن ابن كثيرٍ في المشهور بتخفيفِها بينَ بينَ، وليس من أصلِهِ ذلك، ورُوِيَ سقوطُها البتة، وهي كقراءة: «فلا اثمَ عليه»[4] شذوذاً وتوجيهاً. ونسبَ بعضُهم هذه القراءة إلى وَهْم الراوي، باعتبارِ أنه اعتقدَ في سماعِهِ التخفيفَ إسقاطاً، لكنَّ الصحيحَ ثبوتُها شاذةً.

والمخالطةُ: الممازَجَةُ. والعَنَتُ: المشقةُ، ومنه «عَقَبَةٌ عَنُوتٌ»، أي: شاقةُ المَصْعَدِ.

---

(١) سقطت الهمزة من «إصلاح» في الأصل سهواً.

(٢) كذا على تقدير: والجواب الآخر.

(٣) البحر ٢/١٦٣؛ الشواذ ١٣.

(٤) الآية ١٧٣ من البقرة.

آ. (٢٢١) **قولُه تعالى: ﴿ولا تَنْكِحُوا﴾**: الجمهورُ على فتح تاءِ المضارعةِ، وقرأ الأعمش[1] بضمِّها من: أنكَحَ الرباعي، فالهمزةُ فيه للتعديةِ، وعلى هذا فأحدُ المفعولين محذوفٌ، وهو المفعولُ الأولُ لأنه فاعلٌ معنًى تقديرُهُ: ولا تُنْكِحُوا أنفسَكم المشركاتِ.

والنكاحُ في الأصلِ عند العربِ: لزومُ الشيءِ والإكبابُ عليه، ومنه: «نَكَح المطرُ الأرضَ»، حكاه ثعلب عن أبي زيد وابن الأعرابي. وقيل: أصلُه المداخَلَةُ ومنه: تناكَحَت الشجر: أي تداخلت أغصانُها، ويُطْلق النكاح على العَقْد كقوله[2]:

٩٤٧ ـ ولا تَقْرَبَنَّ جارةً إنَّ سِرَّها حرامٌ عليك فانكِحَنْ أو تأبَّدا

أي: فاعقد أو توحَّشْ وتجَنَّبِ النساء. ويُطْلَقُ أيضاً على الوَطْءِ كقوله[3]:

٩٤٨ ـ البارِكينَ على ظهورِ نِسْوَتِهِمْ والناكحينَ بِشَطْءِ دجلةَ البَقَرا

وحكى الفراء «نُكُح المرأةِ» بضمِّ النونِ على بناء[4] «القُبُل» و«الدُّبُر»، وهو بُضْعُها، فمعنى قولِهم: «نَكَحها» أي أصابَ ذلك الموضعَ، نحو كَبَده: أي أصابَ كَبِدَه، وقلَّما يقال: ناكحها، كما يقال باضَعَها.

وقال أبو علي: «فَرَّقَتِ العربُ بين العَقْد والوطء بفرق لطيف، فإذا قالوا: «نكح فلانٌ فلانةً» أو ابنةَ فلان أرادوا عقدَ عليها، وإذا قالوا: نَكَحَ

---

(١) الشواذ ١٣؛ البحر ٢/١٦٣؛ القرطبي ٣/٦٧.
(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣٧؛ واللسان: نكح؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٢/١٥٥.
(٤) أي: على وزن.

امرأتَه أو زوجته فلا يريدون غير المجامعَةِ وهل إطلاقُهُ عليهما[1] بطريق الحقيقةِ فيكونُ من باب الاشتراكِ أو بطريق الحقيقة والمجاز؟ الظاهر: الثاني، فإنَّ المجازَ خيرٌ من الاشتراكِ، وإذا قيلَ بالحقيقةِ والمجاز فإنهما حقيقة[2]: ذهب قومٌ إلى أنه حقيقةٌ في الوطء وذهبَ قومٌ إلى العكس. قال الراغب[3]: «أصلُ النكاحِ للعقدِ ثم استُعِيرَ للجِماع، ومُحالٌ أن يكونَ في الأصلِ للجماعِ ثم استُعير للعقد، لأنَّ أسماءَ الجماعِ كلَّها كناياتٌ لاستقباحِهم ذِكْرَه كاستقباحِهم تعاطِيه، ومُحالٌ أن يستعير مَنْ لا يقصِدُ فُحشاً اسمَ ما يستفظعونه لِما يستحسنونه. قال تعالى: «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[4].

[٨٦/أ] قوله: «حتى يُؤْمِنَّ» / «حتى» بمعنى «إلى» فقط، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار «أَنْ»، أي: إلى أن يؤمنَّ، وهو مبنيٌّ على المشهورِ لاتصاله بنونِ الإناث، والأصل: يُؤْمِنْنَ، فَأُدْغِمَت لامُ الفعلِ في نون الإناث.

قوله: «ولأَمةٌ مؤمنةٌ خيرٌ» سَوَّغَ الابتداءَ بـ «أَمَة» شيئان: لامُ الابتداء والوصفُ «وأصل» أمة»: أَمَوٌ، فَحُذِفَت لامُها على غيرِ قياسٍ، وعُوِّضَ منها تاءُ التأنيث كـ «قُلَة»[5] و «ثُبَة»[6] يدلُّ على أنَّ لامَها واوٌ رجوعُها في الجمع. قال الكلابي[7]:

---

(١) أي إطلاق النكاح على العقد والوطء.

(٢) أي: إذا قيل بالحقيقة والمجاز متى يكون الإطلاق حقيقةً ومتى يكون مجازاً؟ فالجواب: أن قوماً قالوا. . .

(٣) المفردات ٥٢٦.

(٤) الآية ٣ من النساء.

(٥) القلة: عودان يلعب بهما الصبيان.

(٦) الثبة: الجماعة.

(٧) ديوان القتال الكلابي ٥٤؛ أمالي القالي ٢/٢٢٣؛ وأمالي الشجري ٢/٥٣؛ واللسان: أما.

٩٤٩ ـ أمَّا الإماءُ فلا يَدْعُونني ولداً إذا تداعى بنو الإمْوانِ بالعارِ

ولظهورها في المصدرِ أيضاً، قالوا: أَمَةٌ بيِّنة الأُمُوَّة وأَقَرَّت له بالأُمُوَّة. وهل وزنُها «فَعَلَة» بتحريكِ العين أو «فَعْلَة» بسكونها؟ قولان، أظهرُهُما الأولُ، وكان قياسُها على هذا أن تُقْلَبَ لامُها ألِفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها كفتاة وقَناة، ولكنْ حُذِفَتْ على غيرِ قياس. والثاني: قال به أبو الهيثم، فإنه زَعَمَ أنَّ جَمْعَ الأمة أَمْوٌ، وأنَّ وزنَها فعْلَة بسكون العين فيكون مثل نخل ونخلة فأصلها أَمْوَة، فحذفوا لامها إذ كانت حرف لين، فلمَّا جَمَعوها على مثل نَخْلة وَنَخْل لَزِمَهُم أن يقولوا: أَمَة وأَم، فكَرهوا أن يَجْعَلُوها حرفين، وكَرِهُوا أن يَرُدُّوا الواوَ المحذوفَةَ لمَّا كانت [آخر][1] الاسمِ، فقدَّموا الواوَ وَجَعَلُوه ألفاً بين الهمزة والميم فقالوا: أام[2]. وما زعَمه ليس بشيء إذ كان يلزَمُ أن يكونَ الإعرابُ على الميمِ كما كان على لام «نَخْل» وراء «تمر»، ولكنه على التاءِ المحذوفَةِ مقدَّرٌ كما سيأتي بيانُهُ. وجُمِعَت على «إمْوان» كما تقدَّم، وعلى إماء، والأصلُ: إماوٌ، نحو رقبة ورِقاب، فَقُلِبَت الواوُ همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ككساء. وفي الحديث: «لا تَمْنَعُوا إماءَ اللّهِ مساجدَ الله»[3] وعلى آمٍ، قال الشاعر:[4]

٩٥٠ ـ تَمْشِي بها رُبْدُ النَّعا مِ تَماشِيَ الآمِ الزوافِرْ

والأصل «أَأْمُوٌ» بهمزتين، الأولى مفتوحةٌ زائدةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ هي فاءُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) وتكتب رسمًا: آم.

(٣) رواه البخاري: الجمعة؛ فتح الباري ٢/٣٨٢؛ مسلم: الصلاة ١/٣٢٧؛ ابن حنبل ٢/١٦.

(٤) البيت للكميت وهو في اللسان: أما؛ والبحر ٢/١٥٥. والربد: سواد مختلط، والزوافر: القِرَب.

الكلمة نحو: أَكَمَة وأَأْكُم، فوقعت الواوُ طرفاً مضموماً ما قبلَها في اسمٍ معربٍ ولا نظيرَ له، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً لتصِحَّ الياءُ، فصارَ الاسمُ من قبيلِ المنقوصِ نحو: غازٍ وقاضٍ، ثم قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ألِفاً لسكونِها بعد أخرى مفتوحةٍ، فتقولُ: جاء آمٍ ومررت بآمٍ ورأيت آمياً، تقدَّرُ الضمة والكسرة وتُظْهِرُ الفتحةَ، ونظيرُهُ في هذا القلبِ مجموعاً أَدْلٍ وأَجْرٍ جمعُ دَلْو وجَرْو، وهذا التصريفُ الذي ذكرناهُ يَرُدُّ على أبي الهيثم قولَه المتقدمَ، أعني كونَه زعَمَ أن آمياً جمع أَمْوَة بسكونِ العينِ، وأنه قُلب، إذ لو كان كذلكَ لكانَ ينبغي أن يُقالَ جاء آمٌ ومررت بآمٍ ورأيت آماً، وجاء الآم ومررتُ بالآم، فَتُعْرَبَ بالحركاتِ الظاهرةِ.

والتفضيلُ في قوله: «خيرٌ مِنْ مشركةٍ»: إمَّا على سبيلِ الاعتقادِ لا على سبيلِ الوجودِ، وإمَّا لأنَّ نكاحَ المؤمنةِ يشتملُ على منافعَ أُخْرَوِيَّة ونكاحَ المشركةِ الحرة يشتملُ على منافعَ دنيويةٍ، هذا إذا التزمنا بأن «أَفْعَلَ» لا بد أن يَدُلَّ على زيادةٍما وإلاَّ فلا حاجةَ إلى هذا التأويلِ كما هـو مذهبُ الفـراء وجماعةٌ.

وقوله: «من مشركةٍ» يَحْتَمِلُ أن يكونَ «مشركةٍ» صفةً لمحذوفٍ مدلولٍ عليه بمقابِلِهِ أي: مِنْ حرَّةٍ مشركةٍ، أو مدلول عليه بلفظِهِ أي: مِنْ أَمَةٍ مشركةٍ، على حَسَبِ الخلافِ في قوله: «ولأمةٌ» هل المرادُ المملوكَةُ للآدميين أو مطلقُ النساء لأنهنَّ مِلكٌ لله تعالى؟ وكذلك الخلافُ في قولِهِ: «ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرِكٍ» والكلامُ عليه كالكلامُ على هذا.

قوله: «ولو أَعْجَبَتْكُم» وقوله «ولو أَعْجَبَكم» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وقد تقدَّم أنَّ «لو» هذه في مثل هذا التركيبِ شرطيةٌ بمعنى «إنْ» نحو: «رُدُّوا السائلَ ولو بظَلْفٍ مُحْرَقٍ»[1]، وأنَّ الواوَ للعطفِ على حـالٍ

(١) حديث شريف رواه في المسند ٤/٧٠؛ الموطأ بشرح الباجي ٧/٢٣٤؛ والظلف للبقرة والغنم كالحافر للفرس، والمحرق: المشوي.

محذوفةٍ، التقديرُ: خيرٌ من مشركةٍ على كلِّ حالٍ، ولو في هذه الحال، وأنَّ هذا يكون لاستقصاءِ الأحوالِ، وأنَّ ما بعدَ «لو» هذه إنما يأتي وهو مُنافٍ لِما قبلَه بوجهٍ ما، فالإعجابُ منافٍ لحكمِ الخيرية، ومقتضٍ جوازَ النكاح لرغبةِ الناكحِ فيها. وقال أبو البقاء[1]: «لو» هنا بمعنى «إنْ»، وكذا كُلُّ موضعٍ وقع بعد «لو» الفعلُ الماضي، وكان جوابُها متقدماً عليها، وكونُها بمعنى «إنْ» لا يُشْتَرَطُ فيه تقدُّمُ جوابِها، ألا ترى أنَّهم قالوا في قولِهِ تعالى: «لو تَرَكُوا من خلفِهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم»[2] إنها بمعنى «إنْ» مع أنَّ جوابَها وهو «خافوا» متأخِّرٌ عنها، وقد نَصَّ هو على ذلك في آيةِ النساء قال[3] في خافوا: «وهو جوابُ «لو» ومعناها «إنْ».

قوله: «والمغفرةِ» الجمهورُ على جَرِّ «المغفرة» عطفاً على «الجنة» و «بإذنه» متعلِّقٌ بيدعو، أي: بتسهيلهِ.

وفي غير هذه الآيةِ تقدَّمَتِ «المغفرة» على الجنة: «سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنةٍ»[4] «وسارِعوا إلى مغفرة من رَبِّكم وجنة»[5]، وهذا هو الأصل لأنَّ المغفرةَ سببٌ في دُخُولِ الجنَّةِ، وإنما أُخِّرَت هنا للمقابلَةِ، فإنَّ قبلَها «يدعو إلى النار»، فقدَّم الجنة ليقابِلَ بها النارَ لفظاً، ولتشوُّقِ النفوسِ إليها حين ذَكَرَ دعاءَ اللَّـهِ إليها فأتى بالأَشْرَفِ. وقرأ[6] الحسن «والمغفرةُ بإذنِهِ» على الابتداءِ والخبرِ، أي: حاصلةٌ بإذنِهِ.

---

(١) الإملاء ١/٩٤.
(٢) الآية ٩ من النساء.
(٣) الإملاء ١/١٦٨.
(٤) الآية ٢١ من الحديد.
(٥) الآية ١٣٣ من آل عمران.
(٦) البحر ٢/١٦٦؛ الشواذ ١٣.

آ. (٢٢٢) **قولُه تعالى: ﴿عن المحيضِ﴾**: مَفْعِل من الحَيْضِ، ويُراد به المصدرُ والزمانُ والمكانُ، تقولُ: حاضَتِ المرأةُ تحيضُ حَيْضاً ومَحِيضاً ومَحاضاً، فَبَنَوْه على مَفْعِل ومَفْعَل بالكسرِ والفتحِ.

واعلم أنَّ في المَفْعَل مِنْ يَفْعِل بكسر العينِ اليائيها ثلاثةَ مذاهبَ، أحدُها: أنه كالصحيح، فتُفْتَحُ عينُه مراداً به المصدرُ، وتُكْسَرُ مراداً به الزمانُ والمكانُ. والثاني: أَنْ يُتَخَيَّرُ بين الفتحِ والكسر في المصدرِ خاصةً، كما جاء هنا: المَحيضُ والمَحاضُ، ووجهُ هذا القول أنه كَثُر هذان الوجهان: أعني الكسر والفتح فاقتاسا. والثالث: أن يُقْتَصَرَ على السماع، فيما سُمِع فيه الكسرُ أو الفتحُ لا يَتَعَدَّى. فالمحيضُ المرادُ به المصدرُ ليس بمقيس على المذهبين الأول والثالث، مقيسٌ على الثاني. ويقال: امرأَةٌ حائِضٌ ولا يُقال: «حائِضَةٌ» إلا قليلاً، أنشدَ الفراء[1]:

٩٥١ ـ .... كحائِضَةٍ يُزْنَى بها غيرِ طاهرِ

والمعروفُ أن النَّحويين فَرَّقوا بين حائض وحائضة: فالمجرد من تاء التأنيث بمعنى النَسَب أي: ذاتُ حيضٍ، وإنْ لم يكن عليها حَيْضٌ، والملتبسُ بالتاءِ لِمَنْ عليها الحَيْضُ في الحال، فيُحتمل أن يكونَ مرادُ الشاعرِ ذلك، وهكذا كلُّ صفةٍ مختصةٍ بالمؤنثِ نحو: طامِث ومُرْضِع وشبهِهما /. [٨٦/ب]

وأصلُ الحَيْض السَّيَلانُ والانفجار، يُقال: حاضَ السيلُ وفاضَ، قال الفراء: «حاضَت الشَجرةُ أي: سالَ صَمْغُها»، قال الأزهري[2]: «ومن هذا

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٥٩، ولا يُعرف قائله، وصدره:
رأيتُ خُتُونَ العامِ والعـامِ قبلَه
وهو في اللسان: حيض، وابن يعيش ٥/١٠٠؛والقرطبي ٣/٨١. والختون: المصاهرة.

(٢) تهذيب اللغة ٥/١٥٩.

قيل للحوضِ: حَيْضٌ، لأنَّ الماءَ يسيل إليه» والعربُ تُدْخِلُ الواو على الياءِ، والياءَ على الواو، لأنهما من حَيِّز واحدٍ وهو الهواء. والظاهرُ أن المحيض في هذه الآية يُراد به المصدرُ وإليه ذهب الزمخشري[1] وابن عطية[2]، قال ابن عطية: «والمحيضُ مصدرٌ كالحيضِ، ومثله: «المقيل» مِنْ قال يَقيل، قال الراعي[3]:

٩٥٢ ـ بُنِيَتْ مَرافِقُهُنَّ فوقَ مَزَلَّةٍ   لا يَسْتَطِيعُ بها القُرادُ مَقيلا

وكذلك قال الطبري[4]: «إنَّ المحيضَ اسمُ كالمعيش اسمُ العيشِ» وأنشد لرؤبة[5]:

٩٥٣ ـ إليك أشكو شدَّة المعيشِ   ومَرَّ أعوامٍ نَتَفْنَ ريشي

وقيل: المَحيضُ في الآية المرادُ به اسمُ موضعِ الدم وعلى هذا فهو مقيسٌ اتِّفاقاً، ويؤيِّد الأول قولُه: «قل هو أذىً». وقد يجاب عنه بأنَّ ثَمَّ حذفَ مضافٍ أي: هو ذو أذىً، ويؤيِّدُ الثانيَ قولُه: «فاعتزلوا النساءَ في المَحِيضِ». ومَنْ حَمَلَه على المصدر قَدَّر هنا حذف مضافٍ أي: فاعتزلوا وَطْءَ النساءِ في زمانِ الحَيْضِ، ويجوزُ أن يكونَ المحيضُ الأولُ مصدراً والثاني مكاناً.

وقوله: «هو أذىً» فيه وجهان، أحدُهما قالَه أبو البقاء[6]: «أن يكونَ

---

(١) الكشاف ١/٣٦١.

(٢) المحرر ٢/١٧٩.

(٣) ديوانه ١٢٦؛ والكتاب ٢/٢٤٧؛ ومفردات الراغب ١٣٨؛ واللسان: زلل. يصف نوقاً جلدها أملس لا يجد القراد فيها موضعاً يثبت فيه. ومقيلاً: قيلولة.

(٤) تفسير الطبري ٤/٣٧٢.

(٥) ديوانه ٧٨؛ والقرطبي ٣/٨١.

(٦) الاملاء ١/٩٤.

ضميرَ الوطءِ الممنوعِ » وكأنه يقول: إن السياقَ يَدُلُّ عليه وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ.
الثـاني: أن يعودَ على المحيض، قـال أبو البقـاء[1]: «ويكون التقـديـرُ: «هو سببُ أذىً»، وفيه نظرٌ، فإنَّهم فَسَّروا الأذى هنا بالشيء القذِرِ، فإذا أَرَدْنا بالمحيضِ نَفْسَ الدمِ كانَ شيئاً مُسْتَقْذَراً فلا حاجة إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ.

وجاء: «ويَسْأَلُونك» ثلاثَ مرات بحرفِ العطفِ بعدَ قولِه: «يسألونك عن الخمر»[2] وهي: «ويسألونَك ماذا ينفقون»[3]، «ويَسْأَلُونك عَنِ اليتامى»[4] «ويَسْأَلُونَك عن المحيض»[5]. وجاء «يَسْأَلُونك» أربعَ مراتٍ من غيرِ عطفٍ: «يَسْأَلُونك عن الأهِلَّة»[6] «يسألونك ماذا ينفقون»[7] «يسألونـك عن الشهر الحرام»[8] «يَسْأَلُونك عن الخمر»[9]. فما الفرقُ؟ والجوابُ: أنَّ السؤالاتِ الأواخـرَ وقعَتْ في وقتٍ واحدٍ فَجُمِع بينها بحـرفِ الجمعِ وهـو الواوُ، أمَّا السؤالاتُ الأُوَلُ فوقعَتْ في أوقاتٍ متفرقةٍ، فلذلك استـؤْنفَتْ كلُّ جملةٍ، وجيء بها وحدها.

قوله: «حتى يَطْهُرْنَ» «حتى» هنا بمعنى «إلى» والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ، وهو مبنيٌّ لاتصالِه بنون الإناثِ.

وقرأ[10] حمزة والكسائي وأبو بكـر بتشديـدِ الطاءِ والهـاءِ، والأصلُ:

---

(١) الاملاء ١/٩٤.
(٢) الآية ٢١ من البقرة.
(٣) الآية ٢١٩ من البقرة.
(٤) الآية ٣٢٠ من البقرة.
(٥) الآية ٢٢٢ من البقرة.
(٦) الآية ١٨٩ من البقرة.
(٧) الآية ٢١٥ من البقرة.
(٨) الآية ٢١٧ من البقرة.
(٩) الآية ٢١٩ من البقرة.
(١٠) السبعة ١٨٢؛ الكشف ١/٢٩٣؛ البحر ٢/١٦٨؛ الشواذ ١٣.

يَتطَهَّرْنَ، فأُدغم. والباقون: «يَطْهُرْنَ» مضارعُ طَهُر. قالوا: وقراءةُ التشديدِ معناها يَغْتَسِلْنِ، وقراءةُ التخفيف معناها يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ. ورجَّح الطبري[1] قراءة التشديدِ وقال: «هي بمعنى يَغْتَسِلْنَ لإجماع الجميع على تحريم قُرْبان الرجلِ امرأتَه بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرَ، وإنما الخلافُ في الطُهْر ما هو؟ هل هو الغُسْلُ أو الوضوءُ أو غَسْل الفرجِ فقط؟» قال ابنُ عطية[2]: «وكلٌّ واحدة من القراءتين تَحْتِمَل أن يُرادَ بها الاغتسالُ بالماءِ، وأن يُرادَ بها انقطاع الدمِ وزوالُ أذاه. قال: «وما ذَهَبَ إليه الطبري مِنْ أنَّ قراءةَ التشديدُ مُضَمَّنُها الاغتسالُ، وقراءةُ التخفيف مُضَمَّنُها انقطاعُ الدم أمرٌ غيرُ لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع» وفي رَدِّ ابنِ عطية عليه نظرٌ؛ إذ لو حَمَلْنَا القراءتين على معنًى واحدٍ لَزِم التكرارُ[3]. ورجَّح الفارسي[4] قراءةَ التخفيف لأنها من الثلاثي المضادِّ لطمِثَ وهو ثلاثي.

قوله: «من حيثُ» في «مِنْ» قولان، أحدُهما: أنَّها لابتداءِ الغايةِ، أي: من الجهة التي تنتهي إلى موضِعْ الحَيْض. والثاني: أن تكونَ [بمعنى] «في»، أي: في المكان الذي نُهيْتُم عنه في الحَيْض. ورَجَّح هذا بعضُهم بأنه ملائمٌ لقولِه: «فاعتزلوا النساءَ في المحيضِ»، ونَظَّر بعضُهم هذه الآية بقولِه: «للصلاة من يومِ الجمعة»[5] «ماذا خَلَقوا من الأرض»[6] أي: في يوم الجمعة

---

(١) التفسير ٤/٣٨٤.
(٢) المحرر ٢/١٨١.
(٣) وهل يريد المؤلف ضرورة اختلاف معنى كل قراءة عن غيرها، هذا غير لازم، لأن ثمة قراءات كثيرة للكلمة يجمعها معنى واحد، وهو نفسه كان حريصاً على عقد وحدة معنوية بين كثير من القراءات.
(٤) الحجة (خ) ٢/٢٨٣ ــ ٢٨٤.
(٥) الآية ٩ من الجمعة.
(٦) الآية ٤٠ من فاطر.

وفي الأرضِ. قال أبو البقاء[1]: «وفي الكلامِ حَذْفٌ تقديرُه: أَمَرَكُم اللـهُ بالإتيانِ منه» يعني أنَّ المفعولَ الثاني حُذِفَ للدلالةِ عليه. وكَرَّر قولَه «يحب» دلالةً على اختلافِ المقتضي للمحبَّة فتختلفُ المحبَّةُ.

آ. (٢٢٣) قولُه تعالى: ﴿نساؤكم حَرْثٌ لكم﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. ولا بدَّ من تأويلٍ ليصحَّ الإِخبارُ عن الجثةِ بالمصدرِ. فقيل: على المبالغة، جُعِلوا نفس الفعـل. وقيـل: أراد بـالمصـدر اسم المفعـولِ. وقيـل: عَلى حَذْفِ مضافٍ من الأول، أي: وَطْءُ نسائِكم حَرْثٌ أي: كحَرْث، وقيل: من الثاني أي: نساؤكم ذواتُ حَرْثٍ. و«لكم» في موضِع رفعٍ لأنه صفةٌ لحَرْث، فيتعلَّق بمحذوفٍ. وإنما أفرد الخبرَ والمبتدأُ جمعٌ لأنه مصدرٌ والأفصحُ فيه الإِفرادُ والتذكيرُ حينئذٍ.

قوله: «أنَّى شِئْتُم» «أنَّى» ظرفُ مكانٍ، ويُسْتَعْمَلُ شرطاً واستفهاماً بمعنى «متى»، فيكونُ ظرفَ زمانٍ ويكونُ بمعنى كيف، وبمعنى مِنْ أين، وقد فُسِّرت الآية الكريمةُ بكلٍّ من هذه الوجوهِ. وقال النحويون: «أنَّى» لتعميم الأحوال. وقال بعضُهم: «إنما تجيءُ سؤالاً وإخباراً عن أمرٍ له جهاتٌ، فهي على هذا أعمُّ مِنْ «كيف» ومِنْ «أين» ومِنْ «متى». وقالوا: إذا كانت شرطيةً فهي ظرفُ مكانٍ فقط. واعلم انها مبنيةٌ لتضمُّنها: إمَّا معنى حرفِ الشرطِ أو الاستفهامِ، وهي لازمةُ النصب على الظرفيةِ، والعاملُ فيها هنا قالـوا: الفعلُ قبلهـا وهو: «فأتوا» قال الشيخ[2]: «وهذا لا يَصِحُّ، لأنَّها: إمَّا / شرطيةٌ أو استفهاميةٌ، [٨٧/أ] لا جائزٌ أن تكونَ شرطيةً لوجهين، أحدُهما: من جهة المعنى وهو أنَّها إذا كانَتْ شرطاً كانت ظرف مكانٍ كما تقدَّم، وحينئذ يقتضي الكلامُ الإباحةَ في غير القُبُل وقد ثبت تحريمُ ذلك. والثاني: من جهةِ الصناعةِ. وهو أنَّ اسمَ الشرط لا يعملُ فيه ما قبله،لأنَّ له صدرَ الكلام، بل يعمل فيه فعلُ الشرط،

---

(١) الاملاء ١/٩٤.

(٢) البحر ٢/١٧١.

كما أنه عاملٌ في فعلِ الشرطِ الجزمَ. ولا جائزٌ أن تكون استفهاماً؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَه لأنَّ له صدرَ الكلام، ولأنَّ «أنَّى» إذا كانَتْ استفهاميةً اكتفَتْ بما بعدَها من فعلٍ واسم نحو: «أنَّى يكونُ له ولدٌ»[1] «أنى لكِ هذا»[2] وهذه في هذه الآية مفتقرةٌ لِما قبلَها كما ترى، وهذا موضعٌ مُشْكِلٌ يَحْتَاجُ إلى تأمُّلٍ ونظرٍ.

ثم الذي يظهرُ أنها هنا شرطيةٌ ويكونُ قد حُذِف جوابُها: لدلالة ما قبله عليه، تقديرُه: أنَّى شِئْتُم فَأْتُوه، ويكون قد جُعِلَت الأحوالُ فيها جَعْلَ الظروفِ، وأُجْرِيَتْ مُجراها تشبيهاً للحالِ بظرفِ المكانِ ولذلك تُقَدَّرُ بـ «في»، كما أُجْرِيت «كيف» الاستفهاميةُ مُجْرى الشرطِ في قوله: «يُنْفِقُ كيف يشاء»[3] وقالوا: كيف تصنع أصنع، فالمعنى هنا ليس استفهاماً بل شرطاً[4]، فيكونُ ثَمَّ حَذْفٌ في قوله: «ينفق كيفَ يشاءُ» أي: كيف يشاء ينفق، وهكذا كلُّ موضعٍ يُشْبِهُه. وسيأتي له مزيدُ بيانٍ. فإنْ قلتَ: قد أَخْرَجْتَ «أنَّى» عن الظرفيةِ الحقيقيةِ وجعلْتَها لتعميمِ الأحوالِ مثل كيف، وقلت: إنها مقتضيةٌ لجملةٍ أخرى كالشرطِ، فهل الفعلُ بعدها في محلِّ جزمٍ اعتباراً بكونِها شرطيةً، أو في محلِّ رفعٍ كما تكونُ كذلك بعد «كيف» التي تُسْتَعْمَلُ شرطيةً؟ قلت: تَحْتَمِل الأمرين، والأرجحُ الأولُ لثبوتِ عمل الجزم، لأنَّ غايةَ ما في البابِ تشبيهُ الأحوالِ بالظروفِ للعلاقةِ المذكورةِ، وهو تقديرُ «في» في كلٍّ منهما»[5]. ولم يَجْزِمْ بـ «كيف» إلا بعضُهم قياساً لا سماعاً. ومفعولُ «شئتم» محذوفٌ أي: شِئْتُمْ إتيانَه بعد أن يكونَ في المحلِّ المُبَاح.

---

(١) الآية ١٠١ من الأنعام.

(٢) الآية ٣٧ من آل عمران.

(٣) الآية ٦٤ من المائدة.

(٤) لعل الأجود: «بل شرط» أي: بل هو شرط.

(٥) ينتهي هنا هذا الاقتباس الطويل من أبي حيان، وقد تَصَرَّف فيه المؤلف.

قوله: «وقَدِّموا» مفعولُه محذوفٌ أي: نيَّـةَ الولدِ أو نيةَ الإعفاف وذِكْرَ اللَّـهِ أو الخيرِ، كقولِـه: «ومـا تُقَـدِّمـوا لأنفسكم من خيرٍ تَجِـدُوه»[1]. و «لأنفسكم» متعلقٌ بقَدِّموا. واللامُ تحتملُ التعليلَ والتعديَ. والهـاءُ في «ملاقوه» يجوزُ أَنْ تعودَ على اللـهِ تعالى. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: ملاقو جزائِه، وأَنْ تعودَ على مفعولِ «قَدِّموا» المحذوفِ، على حَذْفِ مضافٍ أيضاً أي: ملاقُو جزاءِ ما قَدَّمتم، وأن تعودَ على الجزاءِ الدالِّ عليه مفعولُ «قَدِّموا» المحذوف.

والضميرُ في «وبَشِّر» للرسول عليه السلام لِجَرْيِ ذِكْـرِه في قولـه: «يَسْأَلُونك» قاله أبو البقاء[2]، وفيه نظرٌ لأنَّ ضميرَ الخطابِ والتكلم لا يَحْتَاج أَنْ يُقالَ فيهما تَقدَّم ذِكْرُ ما يَدُلُّ عليهما. ويجوزُ أن يكونَ لكلِّ مَنْ يَصِحُّ منه البِشارة.

آ. (٢٢٤) **قوله تعالى: ﴿لأَيْمانِكم أن تَبرُّوا﴾**: هذه اللامُ تحتملُ وجهين، أحدُهما: أن تكونَ مقويةً لتعديةِ «عُرْضة» تقديرُه: ولا تجعلوا اللَّـهَ مُعَدَّاً وَمرْصَداً لحَلْفِكم. والثاني: أن تكونَ للتعليلِ، فتتعلَّقَ بفعلِ النهيِ أي: لا تَجْعلوه عُرْضَةً لأجْلِ أَيْمانكم.

قـوله: «أَنْ تَبَـرُّوا» فيه ستـةُ أوجهٍ، أحـدُها وهـو قـولُ الـزجـاج[3] والتبريزي[4] وغيرهما، أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: أَنْ تَبَرُّوا وتتقوا وتُصْلِحُوا خيرٌ لكم مِنْ أَنْ تجعلوه عُرْضَةً لأَيْمانكم، أو بِرُّكم

---

(١) الآية ١١٠ من البقرة.

(٢) الاملاء ١/٩٤.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٣.

(٤) يحيى بن علي، قرأ على عبدالقاهر الجرجاني، وأخذ عنه الخطيب، له: إعراب القرآن وشرح اللمع، توفي سنة ٥٠٢. انظر: البغية ٢/٣٣٨؛ والبلغة ٢٨٣.

أَوْلَىٰ وأَمْثَلُ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه يؤدِّي إلى انقطاع هذه الجملةِ عمَّا قبلها، والظاهر تعلُّقُها به.

الثاني: أنَّها في محلِّ نصبٍ على أنها مفعولٌ من أجله، وهذا قولُ الجمهورِ، ثم اختلفوا في تقديرِه، فقيل: إرادةَ أن تَبَرُّوا، وقيل: كراهةَ أن تبروا، قاله المهدوي، وقيل: لترك أَنْ تَبروا، قاله المبرد، وقيل: لئلا تبروا، قاله أبو عبيدة[1] والطبري[2]، وأنشدا[3]:

٩٥٤ ــ ... فـلا واللـهِ تَهْبِطُ تَلْعَـةً ....

أي: لا تهبطُ، فحذف «لا» ومثلُه: «يُبَيِّنُ الله لكم أَنْ تَضِلُّوا»[4] أي: لئلا تضِلُّوا. وتقديرُ الإرادة هو الوجهُ، وذلك أنَّ التقاديرَ التي[5] ذكرتها بعدَ تقديرِ الإرادة لا يظهرُ معناها، لِما فيه من تعليل امتناعِ الحَلْفِ بانتفاء البِر، بل وقوع الحَلْف مُعَلَّلٌ بانتفاء البرِّ، ولا ينعقد منهما شرطٌ وجزاءٌ، لو قلتَ في معنى هذا النهي وعلَّتِه: «إنْ حَلَفْتَ بالله بَرَرْتَ» لم يصحَّ، بخلافِ تقديرِ الإرادة، فإنه يُعَلِّل امتناعَ الحَلْفِ بإرادة وجودِ البِرِّ، وينعقدُ منهما شرطٌ وجزاءٌ، تقول: إنْ حَلَفْتَ لم تَبَرَّ وإنْ لم تَحْلِفْ بَرَرْتَ.

الثالث، أنَّها على إسقاطِ حرف الجرِّ، أي: في أَنْ تَبَرُّوا، وحينئذ يَجِيء فيها القولان: قولُ سيبويه والفراء[6]، فتكونُ في محلِّ نصبٍ، وقولُ الخليل والكسائي فتكونُ في محلِّ جرٍّ. وقال الزمخشري[7]: «ويتعلَّـقُ «أَنْ

---

(١) لم يرد هذا التقدير في كتابه «المجاز».
(٢) التفسير ٤/٤٢٥.
(٣) تقدم برقم ٨٤٠.
(٤) الآية ١٧٦ من النساء.
(٥) الأصل «الذي» وهو سهو.
(٦) معاني القرآن للفراء ١/١٤٨؛ ٢/٢٣٨؛ والكتاب ١/١٧.
(٧) الكشاف ١/٣٦٣.

تَبَرُّوا» بالفعلِ أو بالعُرْضَةِ، أي: ولا تَجْعَلُوا اللـهَ لأجلِ أيْمانكم عُرْضَـةً لأنْ تَبَرُّوا». قال الشيخ[١]: «وهذا التقديرُ لا يصحُّ للفصلِ بين العاملِ ومعمولهِ بأجنبي، وذلك أنَّ «لأيمانِكم» عنده متعلقٌ بتجعلوا، فوقع[٢] فاصلاً بين «عُرْضَة» التي هي العـاملُ وبين «أَنْ تَبَـرُّوا» الذي هـو في[٣] أن تبروا[٤]، وهو أجنبـيٌّ منهما. ونظيرُ ما أجازه أن تقولَ: «امرُرْ واضربْ بزيدٍ هنداً، وهو غيرُ جائزٍ، ونَصُّوا على أنه لا يجوزُ / : «جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ [٨٧/ب] أَبْلَقَ» أي رجلٌ ذو فرسٍ أبلقَ راكبٌ، لِما فيه من الفصلِ بالأجنبي.

الرابع: أنها في محلِّ جَرٍّ عطفُ بيان لأَيْمانكم، أي للأمورِ المَحْلُوفِ عليها التي هي البِرُّ والتقوى والإصلاحِ. قال الشيخ[٥]: «وهو ضعيفٌ لِما فيه من جَعْل الأيمان بمعنى المَحْلوف عليه»، والظاهرُ أنها هي الأقسام التي يُقْسَمُ بها، ولا حاجةَ إلى تأويلها بما ذُكِر مِنْ كَوْنها بمعنى المَحْلُوف عليه إذ لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ، وهذا بخلافِ الحديثِ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيت غَيرها خيراً منها»[٦] فإنـه لا بد من تـأويله فيه بالمحلوف عليه، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك في الآية الكريمة.

الخامسُ: أَنْ تكونَ في محلِّ جرٍ على البدلِ من «لأَيْمانكم» بالتأويل

---

(١) البحر ٢/١٧٨.

(٢) أي وقع «لأيمانكم» فاصلاً.

(٣) قوله: «في» مطموس في الأصل.

(٤) أي المعمول المجرور على حذف «في»، وكون «لايمانكم» أجنبياً لأنه متعلق بتجعلوا فليس له علاقة بالعامل «عرضة»، ولا بالمعمول «في أن تبروا».

(٥) البحر ٢/١٧٧ والرد الذي يرد به الشيخ وارد على الزمخشري صاحب هذا الرأي. انظر: الكشاف ١/٣٦٣.

(٦) البخاري: (الفتح) ١١/٥١٦؛ المسند ٢/١٨٥.

الذي ذكره الزمخشري[1]، وهذا أَوْلَى من وجهِ عطفِ البيانِ، فإنَّ عَطْفَ البيانِ أكثرُ ما يكونُ في الأعلام.

السادس: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّها على إسقاطِ حرفِ الجر لا على ذلك الوجه المتقدم، بل الحرفُ غيرُ الحرفِ، والمتعلَّقُ غيرُ المتعلَّقِ، والتقديرُ: «لإقْسامِكم على أَنْ تَبَرُّوا» فـ «على» متعلقٌ بإقْسامكم، والمعنى: ولا تَجْعَلوا الله مُعَرَّضاً ومُتبذَّلاً لإقسامكم على البرِّ والتقوى والإصلاح التي هي أوصافٌ جميلةٌ خوفاً من الحِنْثِ، فكيف بالإقسام على ما ليس فيه بِرٌّ ولا تقوى!!!.

والعُرْضَةُ في اشتقاقها ثلاثةُ أقوال، أحدُها: أنها فُعْلَة بمعنى مَفْعول من العَرْض كالقُبْضَة والغُرْفَة. ومعنى الآية على هذا: لَا تَجْعَلُوه مُعَرَّضاً للحَلْفِ من قولهم: فلانٌ عُرْضَةٌ لكذا أي: مُعَرَّضٌ، قال كعب[2]:

٩٥٥ ـ من كلِّ نَضَّاخَةِ الذِّفْرَى إذا عَرِقَتْ ... عُرْضَتُها طامِسُ الأعلامِ مَجْهُولُ

وقال حبيب[3]:

٩٥٦ ـ متى كانَ سَمْعي عُرْضَةً لِلَّوائِمِ ... وكيفَ صَفَتْ للعاذِلِين عَزائِمي

وقال حسان[4]:

٩٥٧ ـ .... هُمُ الأنصارُ عُرْضَتُها اللِّقاءُ

---

(١) وهو أن تكون بمعنى المحلوف عليه.

(٢) ديوانه ٩؛ والطبري ٤/٤٢٤؛ والقرطبي ٣/٩٨؛ نضاخة: شديدة النضخ أي السيلان؛ والذفرى: موضع خلف الأذن، والطامس: الدارس؛ والأعلام: ما يهتدى به.

(٣) ديوانه ـ وهو أبو تمام ـ ٣/٢١٩؛ والبحر ٢/١٧٤.

(٤) ديوانه ١٨ وصدره:

وقـال الله قـد يَـسَّـرْتُ جُـنْـداً

وقال أوس[1]:

٩٥٨ ـ وأَدْمَاءُ مثلُ الفَحْلِ يوماً عَرَضْتُها لـرحلي وفيهـا هِـزَّةٌ وتقـاذُفُ

فهذا كلُّه بمعنى مُعَرَّضٌ لكذا.

والثاني: أنها اسمُ ما تَعْرِضُه على الشيءِ، فيكونُ من: عَرَضَ العُودَ على الاناء فيعترضُ دونَه، ويصيرُ حاجزاً ومانعاً، ومعنى الآية على هذا النَهْيُ عن أَنْ يَحْلِفُوا باللـهِ على أنهم لا يَبَرُّون ولا يتقون ويقولون: لا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَ ذلك لأجلِ حَلْفِنَا.

والثالث: أنَّها من العُرْضَة وهي القوة، يقال: «جَمَلٌ عُرْضَةَ للسفرِ» أي قويٌّ عليه، وقال ابن الزبير[2]:

٩٥٩ ـ فهذي لأيَّامِ الحـروبِ وهذه لِلَهْوِي وهَذي عُرْضَةٌ لارتحالِنا

أي قوةٌ وعُدَّةٌ، ومعنى الآية على هذا: لا تَجْعَلُوا اليمينَ بالله تعالى قوةً لأنفسِكم في الامتناعِ عن البرِّ.

والأيمان: جمعُ يمين، وأصلُها العُضْوُ، واستُعْملت في الحَلْفِ مجازاً لما جَرَتْ عادةُ المتعاقِدِين بتصافحِ أَيْمانهم. واشتقاقُها من اليُمْن. واليمينُ أيضاً اسمٌ للجهةِ التي تكونُ من ناحيةِ هذا العضو فينتصبُ على الظرف، وكذلك اليسارُ تقول: زيدٌ يمينَ عمروٍ وبكرٌ يسارَهُ. وتُجْمَع اليمينُ على أَيْمُن وأَيْمان. وهل المرادُ بالأَيْمَان في الآية القسمُ نفسُه أو المُقْسَمُ عليه؟ قولان، الأولُ أولى. وقد تقدَّمَ تجويزُ أن يكونَ المرادُ به المحلوفَ عليه واستدلالُه بالحديث والجوابُ عن ذلك.

---

(١) ديوانه ٦٤؛ والقرطبي ٩٨/٣. والأدماء: الناقة البيضاء؛ وتقاذف: أي يدافع بعضها بعضاً.

(٢) عبدالله بن الزبير، والبيت في القرطبي ٩٨/٣.

قوله: «والله سميعٌ عليمٌ» خَتَم بهاتين الصفتين لتقدُّم مناسبتهما، فإنَّ الحَلْفَ متعلِّقٌ بـالسمع، وإرادة البرِ من فِعْلِ القلبِ متعلقةٌ بالعِلْم. وقَدَّم السميع لتقدُّم متعلَّقِه وهو الحَلْفُ.

آ. (٢٢٥) **قوله تعالى: ﴿باللغو﴾**: متعلِّقٌ بـ «يُؤاخِذُكم». والباءُ معناها السببيةُ كقولِه تعالى: «فكُلًّا أَخَذْنَا بذنبه»[١]، «ولو يُؤاخِذُ اللـهُ الناسَ بظلمِهم»[٢].

واللَّغْوُ: مصدرُ لَغا يَلْغو، يقال: لَغا يلغو لَغْواً، مثل غَزا يغزو غزواً، ولَغِي يَلْغَى لَغىً مثل لَقِيَ يَلْقَى لَقىً[٣]. ومن الثاني قولهُ تعالى: «والْغَوا فيه»[٤]. واختُلِفَ في اللغْو: فقيل: ما سَبَق به اللسانُ مِنْ غيرِ قصدٍ، قاله الفراء[٥]، ومنه قول الفرزدق[٦]:

٩٦٠ ـ ولَسْتَ بمـأخوذٍ بلَغْـوٍ تَقـولـه إذا لم تُعَمِّدْ عاقِدَاتِ العَزائِمِ

ويُحْكى أن الحسنُ سُئل عن اللغو وعن المَسْبِيَّة ذاتِ زَوْج، فنهض الفرزدق وقال: «ألم تَسْمَع مَا قُلْتُ، وأنشد: ولستَ بمأخوذ، وقوله[٧]:

٩٦١ ـ وذاتِ حليلٍ أَنْكَحَتْها رِماحُنا حلالٌ لِمَنْ يَبْني بها لم تُطَلَّقِ

فقال الحسنُ: ما أذكاك لولا حِنْثُك». وقد يُطْلَقُ على كل كلامٍ قبيح «لَغْو».

---

(١) الآية ٤٠ من العنكبوت.
(٢) الآية ٦١ من النحل.
(٣) لم أجد هذا المصدر لـ «لقِي» وإنما يقال: لقي يَلْقَى لُقَىً بضم اللام.
(٤) الآية ٢٦ من فصلت.
(٥) معاني القرآن ١/١٤٤.
(٦) ديوانه ٨٥١؛ مفردات الراغب ٤٧٢.
(٧) ديوانه ٢/٥٧٦؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٤٦٣.

قال تعالى: «وإذا مَرُّوا باللغو»(١) «لا يَسْمَعُون فيها لَغواً»(٢) وقال(٣):

٩٦٢ ـ ورَبِّ أسرابِ حجيجٍ كُظَّمِ عن اللَّغَا ورفَثِ التكلُّمِ

وقيل: ما يُطْرَحُ من الكلامِ استغناءً عنه، مأخوذٌ من قولِهم لِما لا يُعْتَدُّ به من أولادِ الإبلِ في الدِيَةَ «لَغْوٌ»، ومنه(٤):

٩٦٣ ـ .... كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَة الحُوارا

وقيل: هو ما لا يُفْهَمُ، من قولِهم: «لغا الطائرُ» أي: صَوَّت، واللغوُ: ما لَهِجَ به الإنسانُ، واللغةُ مأخوذةٌ من هذا. وقال الراغب(٥): «ولَغِي بكذا: أي لَهج به لَهَج العُصفور بِلَغاه، ومنه قيل للكلام الذي تَلْهَجُ به فَرقةٌ(٦) لغة، لجعلها مشتقةً من لَغِي بكذا أي أولعَ به. وقال ابن عيسى(٧): ـ وقد ذكر أن اللغةَ ما لا يفيدُ ـ: «ومنه اللغـةُ لأنَّها عند غيرِ أهلِها لَغْوٌ» وقد غَلَّطوه في ذلك.

قوله: «في أَيْمانِكم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ المصدرِ قبلَه كقولك: «لغا في يمينِه». الثالث: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من اللغو، وتعرفه من حيث المعنى أنك

---

(١) الآية ٧٢ من الفرقان.

(٢) الآية ٦٢ من مريم.

(٣) ديوانه ٨٥٦.

(٤) البيت لذي الرمَّة وصدره:

ويهـلِكْ وَسْطَهـا المَـرْئِـيُّ لَـغْـواً

وهو في ديوانه ١٣٧٩؛ وأمالي القالي ٢/١٤٢؛ واللسان والتاج: لغو. والمرئي: نسبة إلى امرىء القيس. والحوار: ولد الناقة.

(٥) المفردات ٤٧٢.

(٦) قوله: «فرقة» تكرر في الأصل.

(٧) وهو الرماني وتقدمت ترجمته.

لو جعلتَه صلةً لموصولٍ ووصفْتَ به اللغوَ لصَحَّ المعنى، أي: اللغوُ الذي في أَيْمانِكم.

قوله: «ولكن يُؤاخِذُكم» وَقَعْت هنا «لكن» بين نقيضَيْن باعتبار وجودِ اليمينِ، لأنها لا تَخْلُو: إمَّا أَنْ لا يقصِدَهـا القلبُ بل جَرَتْ على اللسانِ وهي اللغْو، وإمَّا أن يقصِدَها وهي المنعقدةُ.

قوله «بما كَسَبَتْ» متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه، والباءُ للسببيةِ كما تقدَّم. و «ما» يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها مصدريةٌ لتقابِلَ المصدرَ وهو اللغْوُ، أي: لا يؤاخِذُكم باللغوِ ولكنْ بالكَسْبِ. والثاني. أنها بمعنى الذي.

ولا بُدَّ من عائدٍ محذوفٍ أي: كَسَبَته، ويرجِّحُ هذا أنها بمعنى الذي أكثرُ منها مصدريةً. والثالثُ: أن تكونَ نكرةً موصوفةً والعائدُ / أيضاً محذوفٌ [٨٨/أ] وهو ضعيفٌ، وفي هذا الكلام حَذْفٌ تقديرُه: ولكنْ يُؤاخِذُكم في أَيْمانكم بما كَسَبَتْ قلوبُكم، فحَذَفَ لدلالةِ ما قبلَه عليه.

والحليمُ مِنْ حَلُم ـ بالضم ـ يَحْلُم إذا عَفَا مع قدرة، وأمَّا حَلِمَ الأديمُ[1] فبالكسر، وتَثَقَّبَ يَحْلَم بالفتح أي: فسد وتثقَّب قال[2]:

٩٦٤ ـ فإنَّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابِغَةٍ وقد حَلِمَ الأَديمُ

وأمَّا «حَلَم» أي رأى في نومِه فبالفتح، ومصدرُ الأولِ «الحِلْم» بالكسر قال الجَعْدي[3]:

٩٦٥ ـ ولا خيرَ في حِلْمٍ إذا لم تَكُنْ له بوادرُ تَحْمي صَفْوَه أن يُكَدَّرا

---

(١) الأديم: الجلد المدبوغ.
(٢) البيت للوليد بن عقبة، وهو في شواهد الكشاف ٥٣٩/٤؛ والبحر ١٧٥/٢.
(٣) ديوان النابغة الجعدي ٧٣؛ واللسان: رفف.

ومصدرُ الثاني «الحَلَمُ» بفتحِ اللامِ، ومصدرُ الثَالثِ، «الحُلُم» و «الحُلْم» بضمِّ الحاءِ مع ضمِّ اللامِ وسكونِها.

آ. (٢٢٦) قوله تعالى: ﴿للذين يُؤْلُون مِنْ نسائِهم تربُّصُ﴾: هذه جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وعلى رأي الأخفش من بابِ الفعلِ والفاعلِ لأنه لا يَشْتَرِط الاعتماد. و «من نسائهم» في هذا الجارِّ ثمانيةُ أوجهٍ، أحدُها: أنْ يتعَلَّقَ بيُؤْلُون، قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: كيف عُدِّي بمِنْ وهو مُعَدَّى بـ «على»؟ قلت: قد ضُمِّنَ في القَسَم المخصوص معنى البُعْد، فكأنه قيل: يَبْعُدُون من نسائِهم مُؤْلين أو مُقْسِمينَ». الثاني: أنَّ «آلى» يتَعَدَّى بعلى وبمن، قاله أبو البقاء[2] نقلاً عن غيرِه أنهُ يقال: آلى من امرأتِهِ وعلى امرأتِه. والثالث: أنَّ «مِنْ» قائمةٌ مقامَ «على»، وهذا رأيُ الكوفيين. والرابع: أنها قائمةٌ مقامَ «في»، ويكونُ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: على تَرْكِ وَطْءِ نسائِهم أو في تركِ وطءِ نسائِهم. والخامس: أنَّ «مِنْ» زائدةٌ والتقديرَ: يُـؤْلُون أَنْ يَعْتَزِلوا نساءَهم. والسادسُ: أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ، والتقديرُ: والذين يُؤْلُون لهم من نسائِهم تربُّص أربعةٍ، فتتعلَّقَ بما يتعلق به «لهم» المحذوفُ، هكذا قَدَّره الشيخ[3] وعَزاه للزمخشري، وفيه نظرٌ، فإنَّ الزمخشري قال[4]: «ويجوزُ أن يُراد: لهم من نسائهم تربُّصُ، كقولك: «لي منك كذا» فقوله «لهم» لم يُرد به أن ثَمَّ شيئاً محذوفاً وهو لفظُ «لهم» إنما أرادَ أَنْ يعلِّق «مِنْ» بالاستقرار الذي تعلَّقَ به «للذين» غايةُ ما فيه أنه أتى بضمير «الذين» تبييناً للمعنى. وإلى هذا المنحى نحا أبو البقاء[5] فإنه قال: «وقيل: الأصلُ «على» ولا يَجُوزُ أن تقومَ

---

(١) الكشاف ١/٣٦٣.

(٢) الإملاء ١/٩٥.

(٣) البحر ٢/٢٨١.

(٤) الكشاف ١/٣٦٣.

(٥) الإملاء ١/٩٥.

«مِنْ» مقامَ «على»، فعندَ ذلك تتعلَّقُ «مِنْ» بمعنى الاستقرار، يريدُ الاستقرارَ الذي تعلَّقَ به قولُه «للذين»، وعلى تقدير تسليمِ أنَّ لَفظةَ «لهم» مقدرةٌ وهي مُرادةٌ فحينئذٍ إنما تكونُ بدلاً من «للذين» بإعادةِ العاملِ، وإلَّا يبقَ قولُه «للذين يُّؤْلُون» مُفْلَتاً. وبالجملةِ فتعلُّقه بالاستقرار غيرُ ظاهرٍ. وأمَّا تقديرُ الشيخِ: «والذين يُّؤلون لهم من نسائهم تربُّصُ» فليس كذلك، لأنَّ «الذين» لو جاء كذلك غيرَ مجرورٍ باللام سَهُل الأمرُ الذي ادَّعاه، ولكن إنما جاءَ كما تراه مجروراً باللام. ثم قال الشيخ: «وهذا كلُّه ضعيفٌ يُنَزَّه القرآنُ عنه، وإنما يتعلَّق بيُّؤْلُون على أحدِ وجهين: إمَّا أنْ تكونَ «مِنْ» للسبب، أي يَحْلِفون بسببِ نسائِهم، وإمَّا أَنْ يُضَمَّنَ معنى الامتناع، فيتعدَّى بـ «مِنْ»، فكأنه قيل: للذين يمتنعون من نسائِهم بالإِيلاءِ، فهذان وَجْهان مع الستة المتقدمة، فتكونُ ثمانيةً، وإن اعتَبَرْتَ مطلقَ التضمينِ فتجيءُ سبعةً.

والإِيلاءُ: الحَلْف، مصدرُ آلى يُولي نحو: أَكْرم يُكْرِم إكراماً، والأصل: إإْلاء، فأُبْدِلت الهمزةُ الثانيةُ ياءً لسكونِها وانكسار ما قبلها نحو: «إيمان».

ويقال تَأَلَّى وايتَلى على افْتَعل، والأصلُ: اِئْتَلى، فَقُلِبَتْ الثانيةُ لِما تقدَّم.

والحَلْفَةُ: يُقال لها الأَلِيَّة والأَلُوَّة والأَلْوَةِ والإِلْوَة، وتُجْمَعُ الأَلِيَّةُ على «ألايا» كعَشِيَّة وعَشايا، ويجوزُ أن تُجْمَعَ الأَلُوَّة أيضاً على «ألايا» كرَكُوبة ورَكائب. قال كُثَيِّر عزة[1]:

٩٦٦ ــ قليلُ الألايا حافظٌ ليمينِه ... إذا صَدَرَتْ منه الأَلِيَّةُ بَرَّتِ

وقد تقدَّم كيف تصريفُ أَلِيَّة وأَلايا عند قوله: «نَغْفِر لكم خطاياكم[2]» جمع خطيئة.

---

(١) ديوانه ٢/٢٢٠؛ واللسان: ألى؛ والبحر ١/١٧٦.

(٢) الآية ٥٨ من البقرة.

والتَّرَبُّصُ: الانتظارُ، وهو مقلوبُ التصبُّر. قال[1]:

٩٦٧ ـ تَرَبَّصْ بها رَيْب المنونِ لعلَّها تُطَلَّقُ يوماً أو يموتُ حليلُها

وإضافةُ التربُّصِ إلى الأشهرِ فيها قولان، أحدهُما: أنَّه من بابِ إضافةِ المصدر لمفعولهِ على الاتساع في الظَّرْفِ حتى صارَ مفعولاً به فأُضيفَ إليه والحالةُ هذه. والثاني: أنه أضيفَ الحَدَثُ إلى الظرفِ من غيرِ اتِّساعٍ، فتكونُ الإضافةُ بمعنى «في» وهو مذهبُ كوفي، والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: تربُّصُهم أربعةَ أشهرٍ.

قوله: «فَاؤُوا» ألفُ «فاء» منقلبةٌ عن ياءٍ لقولِهم: فاء يفيءُ فَيْئَةً: رجَع. والفَيءُ: الظِلُّ لرجوعِه من بعد الزوال. وقال علقمة[2]:

٩٦٨ ـ فقلتُ لها فِيئي فما تَسْتَفِزُّني ذَواتُ العيونِ والبنانِ المُخَضَّبِ

آ. **(٢٢٧) قوله تعالى: ﴿عَزَموا الطلاقَ﴾**: في نصبِ «الطلاق» وجهان، أحدُهما: أنه على إسقاطِ الخافضِ، لأنَّ «عزم» يتعدَّى بـ«على»، قال[3]:

٩٦٩ ـ عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمـرٍ مـا يُسَـوَّدُ مَنْ يَسـودُ

والثاني: أن تُضَمَّن «عزم» معنى نَوَى، فينتصبَ مفعولاً به.

والعَزْم: عَقْدُ القلبِ وتصميمُه: عَزَم يَعْزِم عَزْماً وعُزْماً بالفتحة والضمة، وعَزِيمة وعِزاماً بالكسر. ويستعمل بمعنى القَسَمِ: عَزَمْتُ عليكَ لتَفعلَنَّ.

---

(١) لم أهتد إلى قائله «وهو في جمهرة ابن دريد ١/ ٢٥٩؛ واللسان: «ربص».

(٢) ديوانه ٨٣؛ البحر ٢/ ١٧٥.

(٣) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وهو في الكتاب ١/ ١١٦؛ والمقتضب ٤/ ٤٣٥؛ وأمالي الشجري ١/ ١٨٦؛ وابن يعيش ٣/ ١٢؛ والدرر ١/ ١٦٨.

والطلاقُ: إحلالُ العَقْدِ، يقال: طَلَقَتْ بفتح اللام ـ تَطْلُقُ فهي طالِقٌ وطالقَةٌ، قال الأعشى[1]:

٩٧٠ ـ أيا جارتا بيني فإنَّكِ طالِقَهْ ....

وحكى ثعلب: «طَلُقت» بالضم، وأنكره الأخفش[2]، والطلاقُ يجوز أَنْ يكون مصدراً أو اسمَ مصدرٍ وهو التطليقُ.

قوله: «فإنَّ الله» ظاهرُه أنَّه جوابُ الشرطِ، وقال الشيخ[3]: «ويَظْهَرُ أنَّه محذوفٌ، أي: فَلْيُوقِعوه. وقرأ[4] عبدالله: «فإن فاؤوا فيهنَّ» وقرأ أُبَيّ «فيها»، والضميرُ للأشهُرِ.

وقراءةُ الجمهورِ ظاهرُها أنَّ الفَيْئَة والطلاقَ إنما تكونُ بعد مضيِّ أربعة الأشهر، إلَّا أنَّ الزمخشريَّ لمَّا كان يَرى بمذهبِ أبي حنيفة: وهو أنَّ الفَيْئَة في مدة أربعةِ الأشهرِ، ويؤيِّدُه القراءةُ المتقدِّمَةُ احتاج إلى تأويلِ الآيةِ بما نصُّه: «فإنْ قلت: كيف موقعُ الفاءِ إذا كانت الفيئةُ قبل انتهاءِ مدةِ التربُّص؟ قلت: موقعٌ صحيحٌ، لأنَّ قولَه: «فإنْ فاؤوا، وإنْ عَزَموا» تفصيلٌ لقوله: «للذين يُؤْلُون مِنْ نسائِهم، والتفصيلُ يَعْقُب المُفَصَّل، كما تقول: «أنَا نزيلُكم هذا الشهرَ فإنْ أَحْمَدْتُكم أقمتُ عندَكم إلى آخرِه، وإلاَّ لم أُقِمْ إلاَّ ريثما أتحولُ». قال الشيخ[5]: «وليس بصحيحٍ، لأنَّ ما مثَّله ليس بنظيرِ الآيةِ، ألا ترى أنَّ المثالَ

---

(١) ديوانه ٢٦٣، وبعده:

كـذاك أمـورُ النـاسِ غـادٍ وطـارقـه

والمخصص ٣/٤٨؛ واللسان: طلق؛ والإنصاف ٧٦٠؛ والقرطبي ٣/١١٠.

بيني: فارقي.

(٢) بل أثبته في معاني القرآن ١/١٧٣ ولم ينكره.

(٣) البحر ٢/١٨٣.

(٤) البحر ٢/١٨٢.

(٥) البحر ٢/١٨٤.

فيه إخبارٌ عن المُفَصَّل حالُه، وهو قولُه: «أنا نزيلُكم هذا الشهرَ»، وما بعد
[٨٨/ب] الشرطينِ مُصَرَّحٌ فيه بالجوابِ الدالِّ على اختلافِ متعلَّقِ / فعلِ الجزاء، والآيةُ ليسَتْ كذلك، لأنَّ الذين يُؤْلُون ليس مُخْبَراً عنهم ولا مُسْنَداً إليهم حكـمٌ، وإنما المحكومُ عليه تربُّصُهم، والمعنى: تربُّص المُؤْلِين أربعةُ أشهر مشروعٌ لهم بعد إيلائِهم، ثم قال: «فإنْ فاؤوا وإنْ عَزَموا» فالظاهرُ أنَّهُ يَعْقُبُ تربُّصَ المدةِ المشروعةِ بأسْرِها، لأنَّ الفيئةَ تكونُ فيها، والعَزْمَ على الطلاقِ بعدَها، لأنَّ التقييدَ المغايرَ لا يَدُلُّ عليه اللفظُ، وإنما يُطابقُ الآيةَ أَنْ تقولَ: «للضيفِ إكرامُ ثلاثةِ أيامٍ، فإنْ أقامَ فنحنُ كرماءُ مُؤْثِرونَ وإنْ عَزَم على الرحيلِ فله أنْ يَرْحَلَ» فـالمتبادَرُ إلى الذِّهْنِ أنَّ الشرطيْنُ مُقَـدَّران بعدَ إكرامِه».

آ. (٢٢٨) قوله تعالى: ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وهل هذه الجملةُ من بابِ الخبرِ الواقعِ موقعَ الأمرِ أي: ليتَرَبَّصْنَ، أوعلى بابها؟ قولان. وقال الكوفيون: إنَّ لَفظَها أمرٌ على تقدير لام الأمـرِ، ومَنْ جَعَلَها على بابها قَدَّر: وحكمُ المطلقاتِ أَنْ يتربَّصْنَ، فَحَذَفَ «حكم» مِن الأول و «أنْ» المصدرية من الثاني، وهو بعيدٌ جداً.

و «تَرَبَّص» يتعدَّى بنفسِه لأنه بمعنى انتظَر، وهذه الآيةُ تَحتَمِلُ وجهين، أحدُهما: أن يكونَ مفعـول التربص محذوفاً وهو الظاهرُ، تقديرُه: يتربَّصْنَ التزويجَ أو الأزواجَ، ويكونُ «ثلاثة قـروءٍ» على هذا منصوباً على الظرفِ، لأنَّه اسمُ عددٍ مضافٍ إلى ظرفٍ، والثاني: أن يكونَ المفعولُ هو نفسَ «ثلاثةَ قروءٍ» أي ينتظرونَ مُضِيَّ ثلاثةِ قروء.

وأمَّا قولُه: «بأنفسِهِنَّ» فيحتملُ وَجْهَيْن، أحدُهما وهو الظاهرُ: أَنْ يتعلَّق بـ «يتربَّصْنَ»، ويكونُ معنى الباءِ السببيةَ أي: بسبب أنفسِهنَّ. وذِكْرُ الأنفسِ أو الضميرِ المنفصلِ في مثلِ هذا التركيب واجبٌ، ولا يجوزُ أَنْ يُؤْتى بالضميرِ

المتصلِ ، لو قيل في نظيرِه : «الهنداتُ يتربَّصْنَ بهنَّ» لم يَجُزْ لئلاَ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمرِ المنفصلِ إلى ضميرِه المتصلِ في غيرِ الأبوابِ الجائزِ فيها ذلك[١].

والثاني : أن يكونَ «بأنفسِهنَّ» تأكيداً للمضمرِ المرفوعِ المتصلِ وهو النونُ، والباءُ زائدة في التوكيد، لأنه يجوزُ زيادتُها في النفسِ والعينِ مؤكَّداً بهما. تقولُ: جاء زيدٌ نفسُه وبنفسِه وعينُه وبعينِه. وعلى هَذا فلا تتعلَّقُ بشيء لزيادتِها. لا يقالُ: لا جائزٌ أن تكونَ تأكيداً للضمير؛ لأنَّه كانَ يجبُ أن تُؤَكَّدَ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ ، لأنه لا يُؤَكَّدُ الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالنفسِ والعينِ إلاَّ بعد تأكيدِه بالضميرِ المرفوعِ المنفصلِ فيقال: زيد جاء هو نفسُه عينُه، لأنَّ هذا المؤكَّد خَرَجَ عن الأصلِ ، لَمَّا جُرَّ بالباءِ الزائدةِ أَشْبَهَ الفَضَلاتِ، فَخَرَجَ بذلك عن حكمِ التوابعِ فلم يُلْتَزَمْ فيه ما التُزِمَ في غيرِه، ويُؤيِّد ذلك قولُهم : «أَحْسِنْ بزيدٍ وأَجْمِلْ»، أي : به، وهذا المجرورُ فاعلٌ عند البصريين، والفاعلُ عندَهم لا يُحْذَفُ، لكنه لَمَّا جَرَى مَجْرى الفَضَلاتِ بسبب جَرِّه بالحرفِ أو خَرَجَ عن أصلِ بابِ الفاعلِ ، فلذلك جازَ حَذْفُه، على أنَّ أبا الحسنِ الأخفشَ ذَكَر في «المسائل» أنهم قالوا : «قاموا أنفسُهم» من غير تأكيدٍ. وفائدةُ التوكيدِ هنا أن يباشِرْنَ التربُّصَ هُنَّ، لا أنَّ غيرَهُنَّ يباشِرْنَهُنَّ التَرَبُّصَ، ليكونَ ذلك أَبلغَ في المرادِ.

والقُروءُ: جَمْعُ كثرةٍ، ومِنْ ثلاثةٍ إلى عشرةُ يُمَيَّز بجموع القلةِ ولا يُعْدَلُ عن القلةِ إلى ذلك إلا عند عدم استعمالِ جمعِ قلةٍ غالباً، وههنا فلفظُ جمعِ القلةِ موجودٌ وهو «أَقْراء»، فما الحكمةُ بالإتيانِ بجمعِ الكثرةِ مع وجودِ جمعِ القلةِ؟. فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه لَمَّا جَمَع المطلقاتِ جمعَ القُروء، لأنَّ كَلَّ مطلقةٍ تتربَّصُ ثلاثةَ أقراءٍ فصارَتْ كثيرةً بهذا الاعتبارِ.

---

(١) وهي باب ظن وفقد وعدم، يقال: ظَنَنْتُني ولا يقال: ضربتُني.

الثاني: أنه من باب الاتساعِ ووضعِ أحدِ الجمعين موضعَ الآخر. والثالث: أنَّ قروءاً جمعُ قَرْءٍ بفتحِ القافِ، فلو جاءَ على «أَقْراء» لجاءَ على غير القياسِ لأنَّ أَفْعالاً لا يطَّرِدُ في فَعْل بفتح الفاء. والرابع ـ وهو مذهب المبرد(١) ـ: أنَّ التقديرَ «ثلاثةً من قروء»، فَحَذَفَ «مِنْ». وأجاز: ثلاثة حمير وثلاثةَ كلابٍ، أي: مِنْ حمير ومِنْ كلاب. وقال أبو البقاء(٢): «وقيل: التقديرُ ثلاثة أقراء مِنْ قروء» وهذا هو مذهبُ المبرد بعينِه، وإنما فسَّر معناه وأَوْضَحَه.

والقَرْءُ في اللغةِ قيل: أصلُه الوقتُ المعتادُ تردُّدُه، ومنه: قَرْءُ النجمِ لوقتِ طلوعِه وأُفولِه، يقال: «أَقْرأ النجمُ» أي: طَلَع أو أَفَل. [ومنه قيلَ لوقت](٣) هبوبِ الريحِ: قَرْؤُها وقارِئُها، قال الشاعر(٤):

٩٧١ ـ شَنِئْتُ العَقْرَ عَقْرَ بني شُلَيْلٍ إذا هَبَّتْ لقـارِئِهـا الـرِّيـاحُ

أي: لوقتها، وقيل: أصلُه الخروجُ من طُهْرٍ إلى حَيْضٍ أو عكسُه، وقيل: هو مِنْ قولِهم: قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ أي: جَمَعْتُهُ، وهو غَلَطٌ لأنَّ هذا من ذواتِ الياءِ والقَرْءُ مهموزٌ.

وإذا تقرَّر ما ذَكَرْتُ لك فاعلمْ أنَّ أهلَ العلمِ اختلفوا في إطلاقِه على الحيضِ والطُّهر: هل هو من بابِ الاشتراكِ اللفظي، ويكونُ من الأضدادِ أو مِنَ الاشتراكِ المعنوي فيكونُ من المتواطِىء، كما إذا أَخَذْنا القَدْرَ المشتركَ: إمَّا الاجتماعَ وإمَّا الوقتَ وإمَّا الخروجَ ونحوَ ذلك. وقَرْءُ المرأةِ لوقتِ حَيْضِها وطُهْرِها، ويُقال فيهما: أَقْرأَتْ المرأةُ أي: حاضَتْ أو طَهُرت. وقال

---

(١) المقتضب ٢/١٥٩.
(٢) الإملاء ١/٩٥.
(٣) غير واضح في الأصل.
(٤) البيت لمالك بن الحارث، وهو في ديوان الهذليين ٣/٨٣؛ والأضداد ٢٨؛ وتفسير الطبري ٤/٥١١. وشنئت: كرهت، والعقر: اسم مكان.

الأخفش: أَقْرَأَتْ أي: صارَتْ ذاتَ حيضٍ، وقَرَأَت بغير ألفٍ أي: حاضَتْ. وقيل: القَرْءُ: الحَيْضُ مع الطهرِ، وقيل: ما بَيْنَ الحَيْضَتين. وقيل[1]: أصلُه الجمعُ، ومنه: قَرَأْتُ الماءَ في الحوضِ: جَمَعْتُه، ومنه: قرأ القرآنَ، وقولُهم: ما أَقْرَأَتْ هذه الناقةُ في بطنِها سلاقِط، أي: لم تجمعْ فيه جنيناً، ومنه قولُ عمرو بن كلثوم[2]:

٩٧٢ ـ ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ أدماءَ بِكْرٍ ... هِجانِ اللونِ لَم تَقْرَأْ جَنِينَا

وعلى هذا إذا أُريد به الحيضُ فلاجتماعِ الدمِ في الرحمِ، وإذا أُريدَ به الطُّهرُ فلاجتماع / الدم في البدنِ، ولكنَّ القائلَ بالاشتراكِ اللفظي وجَعْلِهما من الأضدادِ هم جمهورُ أهلِ اللسانِ كأبي عمرو ويونس وأبي عبيدة[3]. [٨٩/أ]

ومن مجيء القَرْء والمرادُ به الطُّهرُ قولُ الأعشى[4]:

٩٧٣ ـ أفي كلِّ عامٍ أنتَ جاشِمُ غَزْوَةٍ ... تَشُدُّ لأقْصاها عظيمَ عَزائِكا
مُوَرِّثَةً عِزّاً وفي الحي رفعةً ... لِما ضاعَ فيها مِنْ قُروءِ نِسائكا

ومن مجيئِه للحيضِ قولُه[5]:

٩٧٤ ـ يا رُبَّ ذي ضِغْنٍ عليَّ فارِضٍ ... لـه قُروءٌ كقُروءِ الحائِضِ

أي: فسالَ دَمُه كدمِ الحائضِ. ويقال «قُرْء» بالضمِّ نقله الأصمعي، و «قَرْء» بالفتح نقله أبو زيد، وهما بمعنى واحدٍ.

---

(١) وهو رأي الزجاج: معاني القرآن ١/٢٩٩.
(٢) من معلقته، وهو في شرح القصائد التسع للنحاس ٦٢١؛ واللسان: قرأ. والعيطل: الطويلة، والأدماء: البيضاء، والبكر: التي ولدت ولداً.
(٣) المجاز ١/٧٤.
(٤) الديوان ٩١؛ والمحتسب ١/١٨٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٠؛ والهمع ٢/١٤١؛ والدرر ٢/١٩٤.
(٥) تقدم برقم ٥٣٣.

وقرأ الحسن[1]: «ثلاثَةَ قَرْوٍ» بفتح القافِ وسكونِ الراءِ وتخفيفِ الواوِ من غيرِ همزٍ. ووجهُها أنه أضافَ العددَ لاسمِ الجنسِ، والقَرْو لغةٌ في القَرْءِ. وقرأ الزهري ـ ويُروى عن نافع ـ: «قُرُوّ» بتشديدِ الواوِ، وهي كقراءةِ الجمهورِ إلا أنه خَفَّفَ فَأَبْدَلَ الهمزةَ واواً وأَدْغَمَ فيها الواوَ قبلها.

قوله: «لَهُنَّ» متعلِّقٌ بـ «يَحِلُّ»، واللامُ للتبليغِ، كهي في «قُلْتُ لك».

قوله: «ما خَلَقَ» في «ما» وجهان، أظهرهُما: أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي، والثاني: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، وعلى كِلا التقديرين فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، والتقديرُ: ما خَلَقَه، و «ما» يجوزُ أن يُراد بها الجنينُ وهو في حكمِ غيرِ العاقلِ، فلذلك أُوقِعَتْ عليه «ما» وأَنْ يُرادَ بها دمُ الحيضِ.

قوله: «في أَرْحامِهِنَّ» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّق بخَلق. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من عائدِ «ما» المحذوفِ، التقديرُ ما خَلَقه الله كائناً في أرحامِهِنَّ، قالوا: وهي حالٌ مقدَّرَةٌ قال أبو البقاء[2]: «لأنَّ وقتَ خَلْقِه ليس بشيءٍ حتى يَتِمَّ خَلْقُه». وقرأ[3] مُبَشِّر بن عُبَيْد: «في أرحامهنَّ» و «بردِّهُنَّ» بضمِّ هاءِ الكنايةِ، وقد تقدَّم أنه الأصلُ وأنه لغةُ الحجازِ، وأنَّ الكسرَ لأجلِ تجانسِ الياءِ أو الكسرةِ.

قوله: «إنْ كُنَّ» هذا شرطٌ، وفي جوابه المذهبانِ المشهورانِ: إمَّا محذوفٌ، وتقديرُه مِنْ لفظِ ما تقدَّم لتقوى الدلالةُ عليه، أي: إن كُنَّ يُؤْمِنَّ باللهِ واليومِ الآخرِ فلا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يكتُمْنَ، وإمَّا أنه متقدِّمٌ كما هو مذهبُ الكوفيين وأبي زيد، وقيل: «إنْ» بمعنى إذ وهو ضعيفٌ.

---

(١) البحر ٢/١٨٦؛ الشواذ ١٤.

(٢) الاملاء ١/٩٥ ومبشر بن عبيد القرشي شامي سكن حمص روى عن زيد بن أسلم. وروى عنه بقية. تصحيفات المحدثين ٢/٥٩٥.

(٣) البحر ٢/١٨٧.

قوله: «وبُعولَتُهُنَّ» الجمهورُ على رفعِ تاءِ بعولتهن، وسَكَّنها[1] مسلمة[2] بن محارب، وذلك لتوالي الحركاتِ فَخُفِّف، ونظيرُه قراءةُ: «ورُسُلْنا لديهم يكتبُون»[3] بسكونِ اللامِ حكاها أبو زيد، وحكى أبو عمرو أنَّ لغةَ تميم تسكينُ المرفوعِ من «يُعَلِّمُهم» ونحوه، وقيل: أجرى ذلك مُجْرى عَضُد وعَجُز، تشبيهاً للمنفصِل بالمتصلِ. وقد تقدَّم ذلك بأشبع مِنْ هذا.

و «أَحَقُّ» خبرٌ عن «بُعُولتهنّ» وهو بمعنى حقيقُون، إذ لا معنى للتفضيلِ هنا، فإنَّ غيرَ الأزواجِ لا حقَّ لهنَّ فيهن البتة، ولا حقَّ أيضاً للنساء في ذلك، حتى لو أَبَتْ هي الرَّجْعَةَ لم يُعْتَدَّ بذلك فلذلك قلت: إنَّ «أحقُّ» هنا لا تفضيلَ فيه.

والبعولةُ: جَمْعُ «بَعْلٍ» وهو زوجُ المرأةِ...[4]، قالوا: وسُمِّي بذلك...[5] المستعلي على... ولما علا من الأرض... فَشَرِبَ بعروقِه: بَعْلٌ، ويقال: بَعَلَ الرجلُ يَبْعَل كمَنَعَ يَمْنَعُ. والتاء في بعولة لتأنيثِ الجمعِ نحو فُحولة وذُكورة، ولا يَنْقاس هذا لو قلت: كَعْب وكُعوبة لم يَجُزْ. والبُعولة أيضاً مصدرُ بَعَل الرجلُ بُعولةً وبِعالاً، وامرأةٌ حسنةُ التَّبَعُّلِ[6]، وباعَلَها كناية عن الجِماع.

قوله: «بردِّهِنَّ» متعلِّقٌ بأحقّ. وأمَّا «في ذلك» ففيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ أيضاً بأحقّ، ويكونُ المشارُ إليه بذلك على هذا العِدَّةَ، أي تستحق

---

(١) البحر ١٨٨/٢؛ الشواذ ١٤.

(٢) مسلمة بن محارب الكوفي، عرض على أبيه، وعرض عليه يعقوب الحضرمي، ولم يذكروا وفاته. انظر: طبقات القراء ٢٩٨/٢.

(٣) الآية ٨٠ من الزخرف.

(٤) بياض في الأصل وتابعت النسخ الأخرى دون إثبات شيء.

(٥) بياض في الأصل وفي القرطبي: «سمي بعلا لعلوه على الزوجة بما ملكه من زوجيتها» ١١٩/٣.

(٦) قال في البحر ١٧٥/٢: «امرأة حسنة التبعل: إذا كانت تحسن عشرة زوجها».

رَجْعَتَهَا ما دامَتْ في العِدَّة، وليس المعنى أنه أحقُّ أن يَرُدَّها في العِدَّة، وإنما يَرُدُّها في النكاح أو إلى النكاحِ. والثاني: أن تتعلَّقَ بالردِّ ويكونُ المشارُ إليه بذلك على هذا النكاحَ، قاله أبو البقاء[1].

والضميرُ في «بُعولَتِهِنّ» عائدٌ على بعضِ المطلقات وهنَّ الرَّجْعِيَّات خاصةً. وقال الشيخ[2]: «والأَولى عندي أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ دَلَّ عليه الحكمُ، أي: وبعولةُ رجعياتِهِنَّ» فعلى ما قاله الشيخُ يعودُ الضميرُ على جميعِ المطلقاتِ.

قوله: «ولهُنَّ مثلُ الذي عليهِنَّ» خبرٌ مقدَّمٌ فهو متعلق بمحذوف، وعلى مذهبِ الأخفش من باب الفعلِ والفاعلِ. وهذا من بديعِ الكلامِ، وذلك أنه قد حِذِف من أوَّله شيءٌ أُثبت في آخره نظيرُه، وحُذِفَ من آخره شيءٌ أُثبتَ نظيرُه في الأولِ، وأصلُ التركيبِ: ولهنَّ على أزواجِهِنَّ مِثْلُ الذي لأزواجِهِنَّ عليهِنَّ، فَحُذِف «على أزواجهن» لإثباتِ نظيرِه وهو «عليهنَّ»، وحُذِفَتْ «لأزواجِهِنَّ» لإثباتِ نظيرِه وهو «لَهُنَّ».

قوله: «بالمعروفِ» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به «لَهُنَّ» من الاستقرار أي: استقرَّ لهن بالمعروفِ. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمثل، لأنَّ «مثل» لا يتعرَّفُ بالإضافةِ، فعلى الأول هو في محلِّ نصبٍ[3]، وعلى الثاني هو في محلِّ رفعٍ.

قوله: «وللرجالِ عليهِنَّ درجةٌ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّ «للرجال» خبرٌ

---

(١) الاملاء ١/٩٦.

(٢) البحر ٢/١٨٨.

(٣) يعني بذلك أن «بالمعروف» أصبح معمولاً لكائن أو مستقر الذي هو الخبر المحذوف، وبما أن كائن أو مستقر تحمَّل ضميراً مستتراً مرفوعاً لذلك صار «بالمعروف» كأنه مفعول به لهذا الخبر المحذوف.

مقدَّمٌ و«درجةٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، و«عليهنَّ» فيه وجهان على هذا التقديرِ: إمَّا التعلُّقُ بما تعلَّقَ به«للرجالِ»، وإمَّا التعلقُ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «درجة» مقدَّماً عليها لأنه كان صفةً في الأصلِ فلمَّا قُدِّم انتصبَ حالاً. والثاني: أن يكونَ «عليهنَّ» هو الخبرَ، و«للرجالِ» حالٌ من «درجة» لأنه يجوزُ أن يكونَ صفةً لها في الأصل، ولكنَّ هذا ضعيفٌ من حيث إنه يَلْزَمُ تقديمُ الحالِ على عامِلها / المعنوي لأنَّ «عليهنَّ» حينئذٍ هو العاملُ فيها لوقوعه خبراً. على أنَّ [٨٩/ب] بعضَهم[١] قال: متى كانتِ الحالُ نفسُها ظرفاً أو جاراً ومجروراً قوي تقديمُها على عاملها المعنويّ، وهذا مِنْ ذاك، هذا معنى قول أبـي البقاء[٢]. وقد رَدَّه الشيخُ[٣] بأنَّ هذه الحالَ قد تَقَدَّمَتْ على جُزْأَي الجملةِ فهي نظيرُ: «قائماً في الدارِ زيدٌ»، قال: «وهذا ممنوعٌ لا ضعيفٌ، كما زعم بعضُهم، وجَعَلَ محلَّ الخلافِ فيما إذا لم تتقدَّم الحالُ ـ العاملُ فيها المعنى ـ على جُزْأَي الجملةِ، بل تتوسَّطُ نحو: «زيدٌ قائماً في الدار»، قال: «فأبو الحسن يُجيزها وغيرُه يَمْنَعُها».

آ. (٢٢٩) **قوله تعالى: ﴿الطلاقُ مَرَّتان﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ، والطلاقُ يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرَ طَلَقَتِ المرأةُ طَلاقاً، وأن يكونَ اسمَ مصدر وهو التطليق كالسلام بمعنى التسليم. ولا بد من حذف مضافٍ قبل المبتدأ ليكونَ المبتدأُ عين الخبرِ، والتقديرُ: عددُ الطلاقِ المشروعِ فيه الرَّجْعَةُ مرتان.

والتثنية في «مرَّتان» حقيقةٌ يُراد بها شَفْع الواحد. وقال الزمخشري[٤]: «إنها من باب التثنية التي يُراد بها التكرير، وجعلها مثل: لَبَّيك وسَعْديك

---

(١) انظر المسألة في: ابن عقيل: ٥٤٨/١.
(٢) الاملاء ٩٦/١.
(٣) البحر ١٩٠/٢.
(٤) الكشاف ٣٦٦/١.

وهَذَاذَيك»[١]. وردَّ عليه الشيخ[٢] ذلك «بأنه مناقضٌ في الظاهر لما قاله أولاً وبأنه مخالفٌ للحكم في نفس الأمر، أمّا المناقضةُ فإنه قال: الطلاقُ مرتان، أي: الطلاقُ الشرعي تطليقةً بعد تطليقةٍ على التفريق دونَ الإرسال دفعةً واحدةً، فقولُه هذا ظاهرٌ في التثنية الحقيقية. وأمَّا المخالفة فلأنه لا يُراد أن الطلاقَ المشروعَ يقع ثلاثَ مراتٍ فأكثر، بل مرتين فقط، ويَدُلُّ عليه قولُه بعدَ ذلك: «فإمساكٌ» أي بالرَّجْعَةِ من الطَّلْقةِ الثانية، «أو تسريحٌ» أي: بالطلقة الثالثة، ولذلك جاء بعده «فإن طلَّقها». انتهى ما ردَّ به عليه، والزمخشري إنما قال ذلك لأجلِ معنى ذكره، فيُنْظَرُ كلامُه في «الكشاف»، فإنه صحيحٌ.

والألفُ واللام في «الطلاق» قيل: هي للعهدِ المدلولِ عليه بقوله: «وبعولَتُهُنَّ أحقُّ بردِّهِنَّ» وقيل: هي للاستغراق، وهذا على قولنا: إن هذه الجملة مقتطعة مِمَّا قبلَها ولا تَعَلُّقَ لها بها.

قوله: «فإمساكٌ» في الفاء وجهان، أحدُهما: أنها للتعقيبِ، أي: بعد أن عرَّف حكم الطلاقِ الشرعي أنه مرتان، فيترتب عليه أحدُ هذين الشيئين. والثاني: أن تكونَ جوابَ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه: فإنْ أوقعَ الطَّلْقَتَيْنِ ورَدَّ الزوجةَ فإمساكٌ.

وارتفاعُ[٣] «إمساك» على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ: إمَّا مبتدأ وخبرُه محذوفٌ متقدماً، تقديرُه [عند] بعضِهم: فعليكم إمساكُ، وقَدَّره ابنُ عطية[٤] متأخراً، تقديرُه: فإمساكٌ أمثلُ أو أحسنُ. والثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فالواجبُ إمساكٌ. والثالث: أن يكونَ فاعلَ فعلٍ محذوفٍ أي: فليكن إمساكٌ بمعروف.

---

(١) هَذَاذَيْك: أمر بقطع أمر القوم، ولها معانٍ أُخر. انظر: اللسان هذذ.

(٢) البحر ٢/١٩٣.

(٣) الأصل: «وفي ارتفاع» بإقحام في.

(٤) المحرر ٢/١٩٩.

قوله: «بمعروفٍ» و«بإحسان» في هذه الباءِ قولان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بنفسِ المصدرِ الذي يليه. ويكونُ معناها الإلصاق. والثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لما قبلها، فتكونَ في محلِّ رفعٍ أي: فإمساكٌ كائنٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ كائنٌ بإحسان.

والتسريحُ: الإرسالُ والإطلاقُ، ومنه قيل للماشيةِ: سَرْح، وناقة سُرُح، أي: سَهْلَةُ السير لاسترسالها فيه. قالوا: ويجوزُ في العربيةِ نَصْبُ «فإمساكٌ» و«تسريحٌ» على المصدرِ، أي: فأمسكوهُنَّ إمساكاً بمعروفٍ أو سَرِّحوهُنَّ تسريحاً بإحسان، إلا أنه لم يَقْرأ به أحدٌ.

قوله: «أَنْ تأخُذُوا» أَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ على أنه فاعلُ يَحِلُّ، أي: ولا يَحِلُّ لكم أَخْذُ شيءٍ مِمَّا آتيتموهنَّ. و«مِمَّا» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بنفسِ «تأخذوا»، و«مِنْ» على هذا لابتداءِ الغايةِ. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شيئاً» قُدِّمتَ عليه، لأنها لو تأخَّرَتْ عنه لكانَتْ وصفاً. و«مِنْ» على هذا للتبعيضِ. و«ما» موصولةٌ، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: من الذي آتيتموهُنَّ إياه. وقد تقدَّم الإشكالُ والجوابُ في حَذْفِ العائدِ المنصوبِ المنفصلِ عند قوله تعالى «ومِمَّا رزقناهم ينفقون»(١)، وهذا مثلُه فَلْيُلْتفتْ إليه.

و«آتى» يتعدَّى لاثنين أولُهما «هُنَّ» والثاني هو العائدُ المحذوفُ. و«شيئاً» مفعولٌ به ناصبُه «تأخذوا». ويجوزُ أن يكونَ مصدراً أي: شيئاً من الأَخْذِ. والوجهانِ منقولانِ في قوله: «لا تُظْلَمُ نفسٌ شيئاً»(٢).

قوله: «إلاَّ أَنْ يَخافا» هذا استثناءٌ مفرغٌ، وفي «أَنْ يَخافا» وجهان، أحدُهما: أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ من أجلِه، فيكونُ مستثنًى من

---

(١) الآية ٣ من البقرة.

(٢) الآية ٥٤ من يس.

ذلك العامِّ المحذوفِ، والتقديرُ: ولا يَحِلُّ لكم أن تأخُذوا بسبب من الأسباب إلا بسببِ خوفِ عدم إقامة حدودِ الله، وحُذِفَ حرفُ العلةِ لاستكمالِ شروطِ النصب، لا سيما مع «أَنْ» ، ولا يجيء هنا خلافُ الخليل وسيبويه[1]: أهي في موضعِ نصبٍ أو جرّ بعد حَذْفِ اللامِ ، بل هي في محلِّ نصبٍ فقط، لأنَّ هذا المصدرَ لو صُرِّح به لنُصِبَ وهذا قد نصَّ عليه النحويون، أعني كونَ أَنْ وما بعدها في محلِّ نصبٍ بلا خلافٍ إذا وقعَتْ موقعَ المفعولِ له.

والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيكونُ مستثنىً من العامِّ أيضاً تقديرُه: ولا يحِلُّ لكم في كلِّ حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ خوفِ ألَّا يقيما / حدودَ الله. قال أبو البقاء[2]: والتقديرُ: إلّا خائفين، وفيه حَذْفُ مضافٍ
[٩٠/أ] تقديرُه: ولا يَحِلُّ أَنْ تأخذوا على كلِّ حال أو في كلِّ حالٍ إلا في حالِ الخوفِ. والوجهُ الأولُ أحسنُ وذلك أنَّ «أَنْ» وما في حَيِّزها مؤولةٌ بمصدرٍ، وذلك المصدرُ واقعٌ موقع اسمِ الفاعلِ المنصوبِ على الحال، والمصدرُ لا يطَّرِدُ وقوعُه حالاً فكيف بما هو في تأويله!! وأيضاً فقد نَصَّ سيبويه[3] على أنَّ «أَنْ» المصدرية لا تقع موقعَ الحالِ.

والألفُ في قوله «يخافا» و«يُقيما» عائدةٌ[4] على صنفي الزوجين. وهذا الكلامُ فيه التفاتٌ، إذ لو جَرَى على نَسَقِ الكلامِ لقيل: «إلَّا أَنْ تَخافوا ألَّا تقيموا بتاءِ الخطابِ للجماعةِ، وقد قَرأَها كذلك عبدالله[5]، ورُوي عنه أيضاً بياءِ الغَيْبةِ وهو التفاتٌ أيضاً.

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٧.

(٢) الاملاء ١/٩٦.

(٣) الكتاب ١/١٩٥.

(٤) الأصل: عائد وهو سهو.

(٥) البحر ٢/١٩٧.

والقراءةُ في «يخافا» بفتحِ الياءِ واضحةٌ، وقرأها حمزة[1] بضمِّها على البناء للمفعول. وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب. وقد ذكروا فيها توجيهاتٍ كثيرةً. أحسنُها أَنْ يكـونَ «أَنْ يقيما» بدلاً من الضميرِ في «يخافا» لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديرُه: إلا أَنْ يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من بدلِ الاشتمال كقولك: «الزيدان أعجباني عِلْمُهما»، وكان الأصلُ: إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاَّ يقيما حدودَ الله، فَحُذِف الفاعلُ الذي هو «الوُلاةُ» للدلالة عليه، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ، وبقيتْ «أَنْ» وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلاً كما تقدَّم تقريرُه.

وقد خَرَّجه ابن عطية[2] على أنَّ «خاف» يتعدَّى إلى مفعولين كاستغفر، يعني إلى أحدِهما بنفسِه وإلى الآخرِ بحرفِ الجَرِّ، وجَعَلَ الألِفَ هي المفعولَ الأولَ قامَتْ مقامَ الفاعلِ، وأَنْ وما في حَيِّزها هي الثاني، وجَعَل «أَنْ» في محلِّ جرٍ عند سيبويه والكسائي. وقد رَدَّ عليه الشيخ[3] هذا التخريج بأنَّ «خافَ» لا يتعدَّى لاثنين، ولم يَعُدَّه النحويون حين عَدُّوا ما يَتعدَّى لاثنين، ولأنَّ المنصوبَ الثاني بعده في قولك: «خِفْتُ زيداً ضَرْبَه»، إنما هو بدلٌ لا مفعولٌ به، فليس هو كالثاني في «استغفرت الله ذنباً»، وبأن نسبة كَوْن «أَنْ» في محلِّ جر عند سيبويه[4] ليس بصحيح ،بل مذهبُه أنها في محلِّ نصب وتبعه الفراء[5]، ومذهبُ الخليل أنها في محلِّ جر، وتَبِعه الكسائي. وهذا قد تقدَّم غيرَ مرةٍ.

---

(١) السبعة ١٨٣؛ الكشف ١/٢٩٤.
(٢) المحرر ٢/١٩٩.
(٣) البحر ٢/١٩٧.
(٤) الكتاب ١/١٧.
(٥) معاني القرآن ١/١٤٨؛ ٢/٢٣٨.

وقال غيرُه كقولِه، إلَّا أنَّه قَدَّر حرفَ الجرِّ «على» والتقدير: إلَّا أن يَخاف الولاةُ الزوجين على ألاّ يقيما، فبُني للمفعولِ، فقام ضميرُ الزوجينِ مَقامَ الفاعلِ، وحُذِفَ حرفُ الجر مِنْ «أَنْ»، فجاء فيه الخلافُ المتقدمُ بين سيبويه والخليلِ.

وهذا الذي قاله ابنُ عطيةَ سَبَقَه إليه أبو علي[1]، إلَّا أنه لم يُنَظِّرْه بـ «استغفر».

وقد استشكل هذا القراءةَ قومٌ وطَعَنَ عليها آخرون، لا علمَ لهم بذلك، فقال النحاس[2]: «لا أعلمُ في اختيارِ حمزة أبعدَ من هذا الحرفِ، لأنه لا يُوجِبه الإعرابُ ولا اللفظُ ولا المعنى: أمّا الإعرابُ فلأنَّ ابنَ مسعود قرأ «إلَّا أَنْ تخافوا ألَّا يقيموا» فهذا إذا رُدَّ في العربيةِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه كان ينبغي أَنْ يُقال: «إلَّا أَنْ يُخَافَ». وأمَّا اللفظُ: فإنْ كان على لفظِ «يُخافا» وَجَبَ أن يقال: فإن خيف، وإن كان على لفظ «خِفْتُم» وَجَب أن يقال: إلَّا أَنْ تَخافوا[3]. وأمَّا المعنى: فَأَسْتبعدُ أن يُقالَ: «ولا يَحِلُّ لكم أن تأخذوا مِمَّا آتيتموهُنَّ شيئاً إلا أن يَخاف غيرُكم، ولم يَقُلْ تعالى: ولا جُناح عليكم أن تَأْخُذوا له منها فديةً، فيكون الخَلْعُ إلى السلطان والفَرْضُ أنَّ الخَلْعَ لا يحتاج إلى السلطانِ».

وقد رَدَّ الناسُ على النحاس: أمَّا ما ذكره من حيث الإعرابُ فلا يَلْزَمُ حمزةَ ما قرأ به عبدالله. وأمَّا مِنْ حيثُ اللفظُ فإنه من باب الالتفاتِ كما قَدَّمْته

---

(١) الحجة (خ) ٢/٢٩٨.

(٢) إعراب القرآن ١/٢٦٥.

(٣) يعني بذلك أنه يجب أن تكون هناك مطابقة للفعلين الواردين في الآية، فإن راعينا الأول يُخافا نقول: خيف على المبني للمجهول أيضاً، وإن راعينا الثاني خفتم نقول: تخافوا، والآية عنده لم تَجْرِ على هذه المطابقة.

أولاً، ويَلْزَمُ النحاسَ أنه كان ينبغي على قراءةِ غيرِ حمزةَ أن يَقْرأ: «فإنْ خافا»، وإنَّما هو في القراءتين من الالتفاتِ المستحسنِ في العربيةِ. وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّ الولاةَ والحكامَ هم الأصلُ في رفعِ التظالمِ بين الناس وهم الآمرون بالأخْذِ والإيتاء.

ووجَّه الفراء(١) قراءةَ حمزةَ بأنه اعتبرَ قراءةَ عبدِالله «إلا أن تَخافوا». وخَطَّأَهُ الفارسي(٢) وقال: «لم يُصِبْ، لأنَّ الخوفَ في قراءةِ عبدِالله واقعٌ على «أَنْ»، وفي قراءة حمزةَ واقعٌ على الرجلِ والمرأةِ». وهذا الذي خَطَّأَ به القرَّاء ليس بشيءٍ، لأنَّ معنى قراءةِ عبدِالله: إلَّا أَنْ تخافُوهُمَا، أي الأولياءُ(٣) الزوجين ألَّا يُقيما، فالخوفُ واقعٌ على «أَنْ» وكذلك هي في قراءةِ حمزةَ: الخوفُ واقعٌ عليها أيضاً بأحدِ الطريقينِ المتقدِّمَيْن: إمَّا على كونِها بدلاً من ضميرِ الزوجينِ كما تقدَّم تقريرُه، وإمَّا على حَذْفِ حرفِ الجَرِّ وهو «على».

والخوفُ هنا فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه على بابِه من الحَذَرِ والخَشْيَةِ، فتكونُ «أَنْ» في قراءةِ غير حمزةَ في محلِّ جَرٍّ أو نصبٍ على حَسَبِ الخلافِ فيها بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ، إذ الأصلُ: مِنْ أَلَّا يُقيما، أو في محلِّ نصبٍ فقط على تعديةِ الفعلِ إليها بنفسِهِ كأنه قيل: إلَّا أَنْ يَحْذَرَا عدَمَ إقامةِ حدودِ اللَّـهِ. والثاني: أنه بمعنى العِلْمِ وهو قَوْلُ أبـي عبيدة، وأنشد(٤):

٩٧٥ ـ فقلتُ لهم خافُوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ   سَراتُهُمُ في الفارِسِيِّ المُسَرَّدِ

ومنه أيضاً(٥):

---

(١) معاني القرآن ١/١٤٦.

(٢) الحجة (خ) ٢/٢٩٩.

(٣) فيكون أصل العبارة: إلا أن يخاف الأولياء من (على) الزوجين.

(٤) تقدم برقم ٤٣١، وانظر: مجاز القرآن ١/٧٤.

(٥) تقدم برقم ٨٣٠.

[٩٠/ب] ٩٧٦ ـ ولا تَدْفِنَنِّي في الفَلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ ألَّا أذُوقُها /

ولذلك رُفِعَ الفعلُ بعد أَنْ، وهذا لا يَصِحُّ في الآيةِ لظهورِ النصبِ. وأمَّا البيتُ فالمشهورُ في روايتِهِ «فقلت لهم ظُنُّوا بألفَيْ». والثالثُ: الظنُّ، قاله الفراء(١)، ويؤيِّده قراءةُ أُبَـيّ: «إلَّا أنْ يَظُنَّا» وأنشد(٢):

٩٧٧ ـ أتاني كلامٌ مِنْ نُصَيْبٍ يقولُه ... وما خِفْتُ يا سَلَّامُ أنَّكَ عائِبِـي

وعلى هذينِ الوجهينِ فتكونُ «أَنْ» وما في حَيِّزها سادةً مَسَدَّ المفعولَيْنِ عند سيبويه ومسدَّ الأول والثاني محذوف عند الأخفش كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرة(٣)، والأولُ هو الصحيحُ، وذلك أَنَّ «خافَ» مِنْ أفعالِ التوقع، وقد يميل فيه الظنُّ إلى أحدِ الجائزَيْنِ، ولذلك قال الراغب(٤): «الخوفُ يُقال لِما فيه رجاءٌ ما، ولـذلك لا يُقـال: خِفْتُ ألَّا أقدر على طلوعِ السمـاءِ أو نَسْفِ الجبالِ».

وأصلُ يُقيما: يُقْوِما، فَنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً لسكـونِها بعـد كسرةٍ، وقـد تقدَّم تقـريرُه في قـولِهِ: «الصـراط المستقيم»(٥) وزعم بعضُهم أنَّ قوله: «ولا يَحِلُّ لكم» معترضٌ بين قولِهِ: «الطلاقُ مرتان» وبين قولِهِ: «فإنْ طَلَّقها فلا تَحِلُّ له من بعدُ» وفيه بُعْدٌ.

قوله: «فلا جُنَاحَ عليهما» «لا» واسمُها وخبرُها. وقولُه: «فيما افْتَدَتْ به» متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تضمَّنَهُ الخبرُ وهو: «عَلَيْهِما». ولا جائـزٌ أن يكونَ

---

(١) معاني القرآن ١٤٦/١.

(٢) البيت لأبـي الغول الطهـوي، وهو في النـوادر ٤٦؛ والفراء ١٤٦/١؛ والطبري ٥٥٠/٤؛ والبحر ٢٤١/٣.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٤) المفردات ١٩٦.

(٥) الآية ٥ من الفاتحة.

«عليهما» متعلقاً بـ «جُنَاح»، و «فيما افتَدَتْ» الخبرَ، لأنه حينئذٍ يكونُ مُطَوَّلاً، والمُطَوَّلُ مُعْرَبٌ، وهذا ـ كما رأيتَ ـ مبنيٌّ.

والضميرُ في «عليهما» عائدٌ على الزوجين، أي لا جُنَاحَ على الزوجِ فيما أَخَذَ، ولا على المرأةِ فيما أَعْطَتْ. وقال الفراء(١): «إنَّما يعودُ على الزوجِ فقط، وإنما أعادَهُ مُثَنًّى والمرادُ واحِدٌ كقولِهِ تعالى: «يَخْرُجُ منهما اللؤلُـؤُ والمَرْجَان»(٢) «نَسِيا حوتهما»(٣) وقولُه:(٤)

٩٧٨ ــ فإنْ تَزْجُرَاني يا بنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ وإنْ تَدعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا

وإنما يخرجُ من الملحِ، والناسي يُوشَعُ وحدَه، والمنادى واحدٌ في قوله: «يابنَ عفان». و «ما» بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفة، ولا جائزٌ أن تكونَ مصدريةً لعَوْدِ الضميرِ مِنْ «به» عليها، إلا على رَأْيِ مَنْ يجعلُ المصدريةَ اسماً كالأخفشِ وابنِ السراج(٥) و [مَنْ] تابعهما.

قوله: «تلك حدودُ اللَّـهِ» مبتدأٌ وخبرٌ، والمشارُ إليه جميعُ الآياتِ من قولِهِ: «ولا تَنْكِحُوا المشركاتِ» إلى هنا.

وقوله: «فلا تَعْتَدُوها» أصلُه: تَعْتَدِيُوهَا، فاسْتُثْقِلَتِ الضمَّةُ على الياءِ؛ فَحُذِفَتْ فَسَكَنَتِ الياءُ وبعدَها واوُ الضمير ساكنـةٌ، فَحُذِفَت اليـاءُ لالتقاءِ الساكنينِ، وضُمَّ ما قبلَ الواوِ لتصِـحَّ(٥)، ووزنُ الكَلِمَةِ: تَفْتَعُوها.

---

(١) معاني القرآن ١/١٤٧.
(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.
(٣) الآية ٦١ من الكهف.
(٤) البيت لسويد بن كراع، وهو في الصاحبي ١٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ٤٨٤؛ وإملاء العكبري ٢/٢٤٢.
(٥) الأصول ١/١٦١.
(٦) أي لتصح الواو، وإلا قلبت ياء لسكونها بعد كسر.

قوله: «وَمَنْ يَتَعَدَّ» «مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وفي خبرِها الخلافُ المتقدِّمُ.

وقوله: «فأولئكَ» جوابُها. ولا جائزٌ أَنْ تَكونَ موصولةً، والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ لظهورِ عملِها الجزمَ فيما بعدَها. و«هم» من قوله: «فأولئك هم» يحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ فصلاً. والثاني: أن يكونَ بدلاً و«الظالمون» على هذين خبرُ «أولئك» والإخبارُ بمفردٍ. والثالث: أن يكونَ مبتدأً ثانياً، و«الظالمونَ» خبرَه، والجملةُ خبرَ «أولئك»، والإخبارُ على هـذا بجملةٍ. ولا يَخْفى ما في هذه الجملةِ من التأكيدِ من حيثُ الإتيانُ باسمِ الإشارةِ للبعيدِ وتوسُّطُ الفصل والتعريفُ باللامِ في «الظالمون» أي: المبالغون في الظلم. وَحَمَل أولاً على لفظِ «مَنْ» فَأَفْرَد في قولِهِ «يَتَعَدَّ»، وعلى معناها ثانياً فَجَمَع في قولِهِ: «فأولئك هم الظالمون».

آ. (٢٣٠) قولُه تعالى: ﴿مِنْ بَعْدُ﴾: أي: مِنْ بعدِ الطلاقِ الثالثِ، فلمَّا قُطِعَتْ «بعدُ» عن الإضافةِ بُنِيَتْ على الضَّمِّ لِما تَقَدَّم تقريرُهُ. و«له» و«مِنْ بعد» و«حتى» ثلاثتُها متعلقةٌ بـ«يَحِلُّ». ومعنى «مِنْ» ابتداءُ الغايةِ واللامُ للتبليغِ، وحتى للتعليل، كذا قال الشيخ[1]، والظاهرُ أنها للغايةِ، لأنَّ المعنى على ذلك، أي: يمتدُّ عدمُ التحليلِ له إلى أَنْ تنكَحَ زوجاً غيرَه، فإذا طَلَّقها وانقَضَتْ عِدَّتُها منه حَلَّت للأولِ المُطَلِّقِ ثلاثاً، ويَدُلُّ على هذا الحذفِ فحوى الكلامِ.

و«غيرَه» صفةٌ لـ«زوجاً»، وإن كان نكرةً، لأنَّ «غير» وأخواتِها لا تتعرَّفُ بالإضافة لكونِها في قوةِ اسمِ الفاعلِ العاملِ[2]. و«زوجاً» هل هو للتقييد

---

(١) ليس في البحر هذا القول.

(٢) أي كالإضافة اللفظية غير المحضة فتكون نكرة.

أو للتوطِئَةِ؟ وينبني على ذلكَ فائدةٌ، وهي أنه إنْ كان للتقييدِ: فلو كانت المرأةُ أَمَةً وطَلَّقها زوجُها ثلاثاً ووطِئها سَيِّدُها لم تَحِلَّ للأولِ لأنه ليس بزوجٍ، وإن كانت للتوطئةِ حَلَّتْ، لأنَّ ذِكْرَ الزوج كالمُلْغى، كأنه قيل: حتى تنكِحَ غيره، وإنما أتى بلفظ «زَوْج» لأنه الغالبُ.

قوله: «فإنْ طَلَّقها» الضميرُ المرفوعُ عائدٌ على «زوجاً» النكرةِ، أي: فإنْ طَلَّقها ذلك الزوجُ الثاني، وأتى بلفظِ «إنْ» الشرطية دونَ «إذا» تنبيهاً أنَّ طلاقَه يجبُ أن يكونَ باختياره من غيرِ أَنْ يُشترط عليه ذلك، لأنَّ «إذا» للمحققِ وقوعُه و «إنْ» للمبهم وقوعُه أو المتحقَّقِ وقوعُه، المبهمِ زمانُ وقوعِه، نحو قولِهِ تعالى: «أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون»(١).

قوله: «عليهما» الضميرُ في «عليهما» يجوزُ أن يعودَ على المرأةِ والزوجِ الأولِ المُطَلِّقِ ثلاثاً، أي: فإنْ طَلَّقَها الثاني وانقَضَتْ عِدَّتُها منه فلا جُنَاحَ على الزوجِ المُطَلِّقِ ثلاثاً ولا عليها أن يتراجَعَا. ويجوزُ أن يعودَ عليها وعلى الزوجِ الثاني، أي: فلا جُنَاحَ على المرأةِ ولا على الزوجِ الثاني أَنْ يتراجَعَا ما دامَتْ عِدَّتُهَا باقيةً، وعلى هذا فلا يُحْتاجُ إلى حَذْفِ تلك الجملةِ المقدَّرَةِ وهي «وانقَضَتْ عِدَّتُها» وتكون الآيةُ قد أفادَتْ حكمينِ، أحدُهما: أَنها لا تَحِلُّ للأول إلاَّ بعدَ أن تتزوجَ بغيرِهِ، والثاني: أنه يجوزُ أَنْ يراجِعَها الثاني ما دامَتْ عِدَّتُها منه باقيةً، ويكونُ ذلك دفعاً لوَهْمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أنها إذا نَكَحَتْ غيرَ الأولِ حَلَّت للأولِ فقط ولم يكُنْ للثاني عليها رَجْعَةٌ.

قوله: «أَنْ يتراجَعَا» أي: في أَنْ، ففي محلِّها القولانِ المشهوران، و «عليهما» خبرُ «لا»، و «في أن» متعلِّقٌ بالاستقرارِ، وقد تقدَّم أنه لا يجوزُ أن يكونَ «عليهما» متعلقاً «بـ جُناح»، والجارُّ الخبرُ، لِما يَلْزَمُ من تنوينِ اسمِ «لا»، لأنه حينئذٍ يكونُ مُطَوَّلاً.

---

(١) الآية ٣٤ من الأنبياء.

قولُهُ: «إنْ ظَنَّا» شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ عند سيبويهِ[1] لدلالةِ ما قبلَه عليه، ومتقدِّمٌ عند الكوفيين وأبي زيد. والظَّنُّ هنا على بابِهِ من ترجيحِ أحـدِ الجانبين، وهو مُقَوٍّ أن الخوفَ المتقدِّمَ بمعنى الظَّنِّ. وزعم أبو عبيدة[2] وغيرُهُ أنه بمعنى اليقين، وضَعَّفَ هذا القولَ الزمخشري[3] لوجهين، أحدُهما من جهةِ اللفظِ وهو أَنَّ «أَنْ» الناصبة لا يعمل فيها يقينٌ، وإنما ذلك للمشدَّدة والمخففةِ منها، لا تقول: عَلِمْتُ أَنْ يقومَ زيدٌ /، إنما تقولُ: عَلِمْتُ أن يقومَ زيدٌ. والثاني من جهةِ المعنى: فإنَّ الإنسانَ لا يتيقَّنُ ما في الغدِ وإنما يَظُنُّه ظناً. [٩١/أ]

قال الشيخ[4]: «أمَّا ما ذكرَهُ من أنه لا يقال: «علمت أن يقومَ زيد» فقد ذكره[5] غيرُه مثل الفارسي وغيره، إلا أن سيبويه[6] أجاز: «ما علمْتُ إلا أن يقومَ زيدٌ» فظاهرُ هذا الردُّ على الفارسي. قال بعضُهم: الجمعُ بينهما أنَّ «عَلِمَ» قد يُرَادُ بها الظَّنُّ القويُّ كقوله: «فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ»[7] وقوله:[8]

٩٧٩ ـ وأعلمُ علمَ حـقٍ غيـرِ ظـنٍّ ... وتَقْـوى اللَّـهِ من خير العتـادِ

فقوله: «علمَ حق» يُفْهَمُ منه أنه قد يكونُ علمَ غيرِ حق، وكذا قولُه «غيرِ ظَنٍّ» يُفْهَمُ [منه] أنه قد يكونُ عِلْمٌ بمعنى الظن. ومِمَّا يدلُّ على أنَّ «عَلِمَ» التي بمعنى «ظَنَّ» تعملُ في «أَنْ» الناصبةِ قولُ جرير:[9]

---

(١) الكتاب ١/٤٤٨.
(٢) المجاز ١/٧٤.
(٣) الكشاف ١/٣٦٨؛ وانظر: مجاز القرآن ١/٧٤.
(٤) البحر ١/٢٠٣.
(٥) أي: منعه وذكره بعدم جوازه.
(٦) الكتاب ١/٣٦٨.
(٧) الآية ١٠ من الممتحنة.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٢٠٣.
(٩) ديوانه ٢٦١ من قصيدة رائية (بشر)؛ والبحر ٢/٢٠٤؛ والأشموني ٣/٣٨٢؛ والهمع ٢/٢٢؛ والدرر ٢/٢.

٩٨٠ ـ نرضَى عن النّاسِ إنَّ الناسَ قد علموا أنْ لا يدانِيَنا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ

ثم قال الشيخ: «وَثَبت بقولِ جرير وتجويز سيبويهِ أنَّ «عَلِمَ» تعملُ في «أنْ» الناصبةِ، فليسَ بوهمٍ من طريقِ اللفظِ كما ذكره الزمخشري. وأمَّا قولُهُ: «لأنَّ الإنسانَ لا يعلمُ ما في الغدِ» فليسَ كما ذكَرَ، بل الإنسانُ يعلمُ أشياءَ كثيرةً واقعةً في الغدِ وَيَجْزِمُ بها» وهذا الرَّدُّ من الشيخِ عجيبٌ جداً، كيف يُقال في الآية: إنَّ الظن بمعنَى اليقين، ثم يَجْعَل اليقينَ بمعنى الظن المسوغِ لعملِهِ في «أَنْ» الناصبةِ. وقولُهُ «لأنَّ الإنسانَ قد يَجْزِمُ بأشياءَ في الغد» مُسَلَّمٌ، لكنْ ليس هذا منها.

وقوله: «أَنْ يُقيما» إمَّا سادٌّ مسدَّ المفعولَيْن، أو الأولِ والثاني محذوفٌ، على حَسَبِ المذهبين المتقدمين(١).

قوله: «يُبَيِّنُها» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً بعد خبرٍ، عند مَنْ يرى ذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها «حدودُ الله» والعاملُ فيها اسمُ الإشارة وقُرِىءَ: «نبيِّنها» بالنون، ويُروى عن عاصم(٢)، على الالتفاتِ من الغَيْبَةِ إلى التكلم للتعظيم. و «لقومٍ» متعلقٌ به. و «يعلمون» في محلِّ خفضٍ صفةً لقومٍ. وخَصَّ العلماءَ بالذكرَ لأنهم هم المنتفعون بالبيانِ دونَ غيرهم.

آ. (٢٣١) **قولُه تعالى: ﴿وإذا طَلَّقْتُم﴾**: شرطٌ جوابُهُ «فَأَمْسِكُوهُنَّ»، وقوله: «فبَلَغْنَ» عطفٌ على فعلِ الشرط. والبلوغُ: الوصولُ إلى الشيء: بَلَغَهُ يبلُغه بُلوغاً، قال امرؤ القيس:(٣)

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٢) السبعة ١٨٣ في رواية المفضل عنه.

(٣) ديوانه ٩٣؛ والبحر ٢٠٦/٢. والمجر: الجيش العظيم، غلان الأنيعم: نبات هذا الوادي.

٩٨١ ـ ومَجْرٍ كَغُلَّانِ الْأُنَيْعِمِ بـالِغٍ ديارَ العدوِّ ذي زُهـاءٍ وَأَرْكَانِ

ومنه: البُلْغَةُ والبَلاغُ اسمٌ لِما يُتَبَلَّغُ به.

قوله: «بمعروفٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها: إمَّا الفاعلُ أي: مصاحبين للمعروف، أو المفعولُ أي: مصاحباتٍ للمعروف.

قوله: «ضِراراً» فيه وجهان، أظهرهُما أنه مفعولٌ من أجلِهِ أي: لأجلِ الضِّرارِ. والثاني: أنه مصدرٌ في موضِعِ الحالِ أي: حالَ كونِكُم مُضارِّين لهنَّ.

قوله: «وَمَنْ يفعلْ ذلك» أدغم أبو الحارث[١] عن الكسائي اللامَ في الذالِ إذا كان الفعلُ مجزوماً كهذه الآية، وهي في سبعةِ مواضعَ في القرآن: «ومن يَفعلْ ذلك فَقَدْ ظلم نفسه»[٢] في موضعين، «وَمَنْ يفعلْ ذلك فليس من الله في شيء»[٣]، «ومن يفعلْ ذلك عدواناً وظلما»[٤]، «ومَنْ يفعلْ ذلك ابتغاءَ مَرْضَات اللَّـهِ»[٥]، «ومَنْ يفعلْ ذلكَ يَلْقَ أثاما»[٦]، «وَمَنْ يفعلْ ذلك فأولئك هم الخاسِرُون»[٧]. وجـاز لتقارُبِ مَخْـرَجَيْهِمَا واشتـراكِهِما في الانفتـاحِ والاستفال والجَهْر. وتَحَرَّز من غيرِ المجزومِ نحوُ: يفعلُ ذلك. وقد طَعَنَ قومٌ على هذه الروايةِ فقالوا: لا تَصِحُّ عن الكسائي لأنها تخالِفُ أصولَه، وهذا غيرُ صوابٍ.

---

(١) الليث بن خالد البغدادي، عرض على الكسائي، وروى عنه سلمة بن عاصم، توفي سنة ٢٤٠. طبقات القراء ٢/٣٤. وانظر: السبعة ١٢٣.

(٢) الآية ٢٣١ من البقرة، وليس ثمة غيره.

(٣) الآية ٢٨ من آل عمران.

(٤) الآية ٣٠ من النساء.

(٥) الآية ١١٤ من النساء.

(٦) الآية ٦٨ من الفرقان.

(٧) الآية ٩ من المنافقون.

قوله: «لتعتدوا» هذه لامُ العلة، وأجاز أبو البقاء(١): أن تكونَ لامَ العاقبةِ، أي: الصيرورة، وفي متعلَّقِها وجهان، أحدهُما: أنه «لا تُمْسِكُوهُنَّ». والثاني: أنه المصدرُ إنْ قلنا إنه حال، وإنْ قُلْنَا إنه مفعولٌ من أجله تعلَّقَتْ به فقط، وتكون علةً للعلةِ، كما تقول: «ضربت ابني تأديباً لينتفعَ»، فالتأديب علةٌ للضربِ والانتفاعُ علةٌ للتأديب. ولا يجوز أن تتعلَّقَ والحالةُ هذه بـ «لا تُمْسِكُوهن»(٢). و«تَعْتَدُوا» منصوبٌ بإضمارِ «أنْ» وهي وما بعدَها في محلِّ جر بهذه اللام، كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرةٍ. وأصل «تَعْتَدُوا» تَعْتَدِيُوا، فأُعِلَّ كنظائرِهِ، ولا يخفَى ذلك مِمَّا تقدم.

قوله: «عليكم» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بنفسِ «النعمة» إن أريدَ بها الإنعامُ، لأنها اسمُ مصدر كنبات من أَنْبَتَ، ولا تمنع تاءُ التأنيث من عملِ هذا المصدرِ لأنه مبنيٌّ عليها كقوله(٣):

٩٨٢ ـ فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ عقابَكَ قد كانوا لنا كالمواردِ

فأعمل «رهبةٌ» في «عقابك»، وإنما المحذُور أن يعملَ المصدرُ الذي لا يُبْنَى عليها نحو: ضربٌ وضَرْبَةٌ، ولذلك اعتذر الناس عن قوله:(٤)

٩٨٣ ـ يُحايـي به الجَلْدُ الذي هو حازِمٌ بضربةِ كَفَّيْهِ المَلاَ وهْوَ راكِبُ

بأنَّ المَلا وهو السراب منصوبٌ بفعلٍ مقدر لا بضربة. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من «نعمة» إنْ أريد بها المُنْعَمُ به، فعلى الأول

---

(١) الإملاء ١/٩٦.

(٢) بعده بياض بقدر سطر واحد في كل النسخ.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٩٧؛ والبحر ٢/٢٤٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٨؛ وحاشية الشيخ يس ١/٣١٦؛ والعيني ٣/٥٢٧؛ والهمع ٢/٩٢؛ والدرر ٢/١٢٢. والرواية المشهورة «نفس راكب». ويحايي: يحيي. والملا: التراب، والضمير في «به» يعود على الماء.

تكون الجلالةُ في محلِّ رفعٍ، لأنَّ المصدرَ رافعٌ لها تقديراً إذ هي فاعلةٌ به وعلى الثاني في محلِّ جر لفظاً وتقديراً.

قوله: «وما أَنْزل عليكم» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ في محلِّ نصب عطفاً على «نعمة» أي اذكروا نعمتَه والمُنَزَّل عليكم، فعلى هذا يكون قولُه «يَعِظُكُم» حالاً، وفي صاحبِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه الفاعلُ في «أنزل» وهو اسمُ الله تعالى، أي: أنزله واعظاً به لكم. والثاني: أنه «ما» الموصولةُ، والعاملُ في الحالِ اذكروا. والثالث: أنه العائد على «ما» المحذوفُ، أي: وما أنزلهُ موعوظاً به، فالعاملُ في الحالِ على هذا القولِ وعلى القولِ الأولِ أَنْزَلَ.

والثاني من وَجْهَي «ما» أن تكونَ في محلِّ رفع بالابتداء، ويكون «يَعِظُكُم» على هذا في محلِّ رفعٍ خبراً لهذا المبتدإِ، أي: والمُنَزَّلُ عليكم موعوظٌ به. وأولُ الوَجْهَيْنِ أقوى وأحسنُ.

قوله: «عليكم» متعلِّقٌ بـ «أَنْزَلَ». و «من الكتابِ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ، وفي صاحبِهِ وجهان، أحدُهما: أنه «ما» الموصولةُ. والثاني: أنه عائدُها المحذوفُ، إذ التقدير: أنزله في حالِ كونِهِ من الكتاب. و «مِنْ» يجوز أن [٩١/ب] تكونَ تبعيضية وأن / تكونَ لبيانِ الجنسِ عند مَنْ يرى ذلك. والضمير في «به» يعودُ على «ما» الموصولةِ.

آ. (٢٣٢) **قوله تعالى: ﴿وإذا طَلَّقتم﴾**: الآية. كالتي قبلها، إلَّا أنَّ الخطابَ في «طَلَّقتم» للأزواجِ، وفي «فلا تعضُلُوهُنَّ» للأولياء. وقيل: الخطابُ فيهما للأولياءِ وفيهِ بُعْدٌ من حيث إنَّ الطلاقَ لا يُنْسَبُ إليهم إلا بمجازٍ بعيد، وهو أَنْ جَعَلَ تَسَبُّبَهُمْ في الطلاقِ طلاقاً. وقيل: الخطابُ فيهما للأزواج ونُسِبَ العَضْلُ إليهم، لأنهم كذلك كانوا يفعلون، يُطَلِّقونَ ويأْبَوْنَ أن تتزوجَ المرأَةُ بعدَهم ظلماً وقهراً.

قوله: «أزواجَهُنَّ» مجازٌ لأنه إنْ أُريد المطلَّقون فتسميتُهم بذلك اعتباراً بما كانوا عليه، وإن أُريد بهم غيرُهم مِمَّن يُرِدْنَ تزويجهم(١) فباعتبار ما يَـؤُولون إليه. والفاء [في] فلا تَعْضُلُوهُنَّ جوابُ «إذا».

والعَضْلُ قيل: المَنْعُ، ومنه: «عَضَلَ أَمَته» مَنَعَها من التزوُّجِ يَعْضِلُها بكسر العين وضَمِّها، قال ابن هرمز:(٢)

٩٨٤ ـ وإنَّ قصائدي لك فاصطَنِعْني كرائمُ قد عُضِلْنَ عن النِّكاحِ

وقال(٣):

٩٨٥ ـ ونحنُ عَضَلْنا بالرماحِ نساءَنا وما فيكُمُ عن حُرْمَةِ اللهِ عاضِلُ

ومنه: «دجاجةٌ مُعْضِل» أي: احتبسَ بيضُها. وقيل: أَصلُه الضيقُ، قال أوس(٤):

٩٨٦ ـ تَرى الأرضَ مِنَّا بالفضاءِ مريضةً مُعَضَّلَةً منا بجيشٍ عَرَمْرَمِ

أي: ضيقةً بهم، وعَضَلَتِ المرأةُ أي: نَشَبَ ولدُها في بطنِها، وداءٌ عُضال أي: ضَيِّقُ العلاجِ، وقالت ليلى الأخيلية(٥):

٩٨٧ ـ شَفاهَا من الداءِ العُضالِ الذي بها غلامٌ إذا هَزَّ القَناةَ شَفاها

والمُعْضِلات: المُشْكَلات لضِيق فَهْمها، قال الشافعي(٦):

٩٨٨ ـ إذا المُعْضِلاَتُ تَصَدَّيْنَني كَشَفْتُ حقائقَها بالنَّظَرْ

---

(١) أي: أن يتزوجنه.
(٢) شواهد الكشاف ٤/٣٥٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٢٠٦.
(٤) ديوان أوس بن حجر ١٢١، اللسان: مرض.
(٥) ديوانها ١٢١؛ واللسان: عضل.
(٦) ديوانه ٤٨؛ والبحر ٢/٢٠٦.

قوله: «أَنْ يَنْكِحْنَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من الضميرِ المنصوبِ في «تَعْضُلوهُنَّ» بدلُ اشتمال، فيكونُ في محلِّ نصبٍ، أي: فلاَ تَمْنَعُوا نكاحَهُنَّ. والثاني: أن يكونَ على إسقاطِ الخافض، وهو إمَّا «مِنْ» أو «عَنْ»، فيكونُ في محلِّ «أَنْ» الوجهانِ المشهوران: أعني مذهبَ سيبويه[1] ومذهب الخليل. و«يَنْكِحْنَ» مضارعُ نَكَح الثلاثي وكانَ قياسُه أنْ تُفْتَحَ عينُه لأنَّ لامَه حرُف حلقٍ.

قوله: «إذا تَراضَوْا» في ناصبِ هذا الظرفِ وجهان، أحدُهما: «ينكِحْنَ» أي: أَنْ ينكِحْنَ وقتَ التراضي. والثاني: أن يكونَ «تعضُلوهنَّ» أي: لاَ تعضُلوهنَّ وقتَ التراضي، والأولُ أظهرُ. و«إذا» هنا متمحضةٌ للظرفية. والضميرُ في «تراضَوا» يجوزُ أن يعودَ إلى الأولياءِ وللأزواج، وأَنْ يعودَ على الأزواج والزوجاتِ، ويكونُ مِنْ تغليبِ المذكرِ على المؤنثِ.

قوله «بينَهم» ظرفُ مكانٍ مجازي، وناصبُه «تراضَوا».

قوله «بالمعروف» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُهما: أنه متعلقٌ بتراضَوا، أي: تراضَوا بما يَحْسُن من الدِّينِ والمروءةِ، والثاني: أن يتعلَّقَ بـ «يَنْكِحْنَ» فيكونُ «ينكِحْنَ» ناصباً للظرفِ، وهو «إذا»؛ ولهذا الجارَّ أيضاً. والثالث: أَن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ تراضَوا. والرابع: أنه نعتُ مصدر محذوف، دَلَّ عليه الفعلُ أي: تراضِياً كائناً بالمعروف.

قوله: «ذلك» مبتدأ. و«يُوعظ» وما بعدَه خبرُه. والمخاطَبُ: إمَّا الرسولُ عليه السلام أو كلُّ سامعٍ، ولذلك جِيءَ بالكافِ الدالَّةِ على الواحدِ، وإمَّا الجماعةُ وهو الظاهرُ، فيكونُ ذلك بمعنى «ذلكم» ولذلك قال بعدَه: «منكم».

و«مَنْ كان» في محلِّ رفع لقيامِه مقامَ الفاعلِ. وفي «كان» اسمُها يعودُ

(١) الكتاب ١/١٧.

على «مَنْ»، و «يؤمِنُ» في محلِّ نصبٍ خبراً لها، و «منكم»: إمَّا متعلِّقٌ بكانَ عندَ مَنْ يرى أنها تعملُ في الظرفِ وشبهِه، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ يؤمنُ. وأتى باسم إشارةِ البعيدِ تعظيماً للمشار إليه، لأنَّ المشارَ إليه قريبٌ، وهو الحكمُ المذكورُ في العَضْل. وألفُ «أزكى» عن واو.

وقوله: «لكم» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «أَزْكى» فهو في محلِّ رفع. وقولُه: «وأَطْهَرُ» أي: لكم، والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ للعلمِ أي: من العَضْلِ.

آ. **(٢٣٣) قوله تعالى: ﴿والوالداتُ يُرْضِعْنَ﴾**: كقوله: «والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ»(١) فَلْيُلتفتْ إليه. والوالدُ والوالدةُ صفتان غالبتانِ جاريتانِ مَجْرى الجوامدِ، ولذلك لم يُذْكَرْ موصوفُهما.

قوله «حَوْلينِ» منصوبٌ على ظرفِ الزمانِ، ووصفُهما بكاملين رفعاً للتجوُّز، إذ قد يُطْلَقُ «الحولان» على الناقصين شهراً وشهرين. والحَوْلُ: السنةُ، سُمِّيَتْ لتحوُّلِها، والحَوْلُ أيضاً: الحَيْلُ ويقال: لا حولَ ولا قوة، ولا حَيْلَ ولا قوة.

قوله: «لِمَنْ أرادَ» في هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بيُرْضِعْنَ، وتكونُ اللامُ للتعليلِ، و «مَنْ» واقعةٌ على الآباء، أي: الوالدات يُرْضِعْنَ لأجلِ مَنْ أرادَ إتمام الرضاعةِ من الآباءِ، وهذا نظيرُ قولك: «أَرْضَعَتْ فلانةٌ لفلانٍ ولدَه». والثاني: أنها للتبيين، فتتعلَّق بمحذوفٍ، وتكونُ هذه اللامُ كاللام في قوله تعالى: «هَيْتَ لك»(٢)، وفي قولهم: «سُقْياً لك». فاللامُ بيانٌ للمدعوِّ له بالسَّقْيِ وللمُهَيَّتِ به، وذلك أنه لمّا ذَكر أنَّ الوالداتِ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ حولينِ كاملينِ بيَّن أنَّ ذلكَ الحكمَ إنما هو لِمَنْ أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ. و «مَنْ» تحتمل حينئذ أن يُرادَ بها الوالداتُ فقط أو هُنَّ والوالدون معاً، كلُّ

---

(١) الآية ٢٢٨ من البقرة.
(٢) الآية ٢٣ من يوسف.

ذلك محتملٌ. والثالثُ: أنَّ هذه اللامَ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ، والتقديرُ: ذلك الحكمُ لِمَنْ أرادَ. و «مَنْ» على هذا تكونُ للوالداتِ والوالدَيْنِ معاً.

قوله: «أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ» «أَنْ» وما في حَيِّزها في محلِّ نصب مفعولاً بأراد، أي: لمن أراد إتمامَها. والجمهور على «يُتمَّ الرَّضاعة» بالياء المضمومة من «أتَمَّ» وإعمال أنْ الناصبة، ونصب «الرَّضاعة» مفعولاً به / ، وفتح رائها. وقرأ[1] مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء: «تَتِمَّ» بفتح التاء من تَمَّ، «الرضاعة» بالرفع فاعلاً وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة كذلك إلا أنهما كَسَرا راء «الرضاعة»، وهي لغةٌ كالحَضارة والحِضارة، والبصريون يقولون: فتحُ الراء مع هاء التأنيثِ وكسرُها مع عدمِ الهاء، والكوفيون يزعمون العكسَ. وقرأ مجاهد ـ ويُرْوى عن ابنِ عباس ـ: «أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعة» برفع «يُتِمُّ» وفيها قولان، أحدُهما قولُ البصريين: أنها «أَنْ» الناصبة أُهْمِلت حَمْلاً على «ما» أختِها لاشتراكِهما في المصدرية، وأنشدوا على ذلك قولَه[2]: [٩٢/أ]

٩٨٩ ـ إنـي زعـيـمٌ يـا نُـوَيْـ ـقَـةُ إنْ أَمِنْتِ من الـرَّزاحِ
أنْ تـهـبـطِيـن بـلادَ قَـوْ مٍ يَـرْتَـعُـون من الـطِّلاحِ

وقولَ الآخر[3]:

٩٩٠ ـ يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكما وحيثما كُنتما لُقِّيتما رَشَدا
أَنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مني السلامَ وألَّا تُشْعِرا أَحَدا

فَأَهْملها ولذلك ثَبَتَتْ نونُ الرفع، وأَبَوا أن يَجْعلوها المخففةَ من الثقيلةِ

---

(١) الشواذ ١٤؛ البحر ٢/٢١٣؛ القرطبي ٣/١٦٢.

(٢) البيتان للقاسم بن معن، وهما في معاني القرآن للفراء ١/١٣٦؛ والأزهية ٥٨؛ وابن يعيش ٧/٩؛ والأشموني ١/٢٩٢؛ والعيني ٣/٢٩٧. ونويقة: تصغير ناقة. والرزاح: شدة الضعف في الإبل. والطلاح: نوع من الشجر.

(٣) لم أهتد إلى قائلها وهما في مجالس ثعلب ٣٢٣؛ والإنصاف ٥٦٣؛ وابن يعيش ٧/١٥؛ وأوضح المسالك ٣/١٦٦؛ والخزانة ٣/٥٥٩.

لوجهين، أحدُهما: أنه لم يُفْصَل بينها وبين الجملةِ الفعليةِ بعدَها، والثاني: أنَّ ما قبلَها ليس بفعلِ علمٍ ويقينٍ.

والثاني: وهو قولُ الكوفيين أنها المخففةُ من الثقيلة، وشَذَّ وقوعُها موقعَ الناصبةِ، كما شذَّ وقوعُ «أَنْ» الناصبةِ موقعَها في قوله[1]:

٩٩١ ـ .... قد علموا أَنْ لا يُدانِيَنا في خَلْقِهِ أحَدُ

وقرأ مجاهد[2]: «الرَّضْعَة» بوزن القَصْعة. والرَّضْعُ: مَصُّ الثَّدْي، ويقال للَّئيم: راضعٌ، وذلك أنه يَخاف أن يَحْلُبَ الشاةَ فَيُسْمَعَ منه الحَلْبُ، فَيُطْلَبَ منه اللبنُ، فَيَرْتَضِعُ ثديَ الشاةِ بفَمِه.

قوله: «وعلى المولودِ له» هذا الجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ، والمبتدأ قولُه: «رِزْقُهن»، و «أل» في المولودِ موصولةٌ، و «له» قائمٌ مقامَ الفاعل للمولودِ، وهو عائدُ الموصولِ، تقديرُه: وعلى الذي وُلِدَ له رِزْقُهُنَّ، فَحُذِف الفاعلُ وهو الوالداتُ، والمفعولُ وهو الأولادُ، وأُقيمَ هذا الجارُّ والمجرورُ مُقامَ الفاعلِ.

وذَكَر بعضُ الناسِ أنه لا خلافَ في إقامةِ الجارِّ والمجرور مُقامَ الفاعلِ إلا السهيلي، فإنهَ مَنَع من ذلك. وليس كما ذَكَر هذا القائلُ، وأنا أبسُطُ مذاهبَ الناسِ في هذه المسألةِ[3]، فأقول بعونِ الله: اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألةِ فأجازها البصريون مطلقاً، وأما الكوفيون فقالوا: لا يَخْلو: إمَّا أن يكونَ حرفُ الجر زائداً فيجوزَ ذلك نحو: ما ضُرب من أحدٍ، وإن كان غيرَ زائدٍ لم يَجُزْ ذلك عندَهم، ولا يجوزُ عندَهم أن يكونَ الاسمُ المجرورُ في موضعِ رفعٍ باتفاقٍ بينهم. ثم اختلفوا بعد هذا الاتفاقِ في

(١) تقدم برقم ٩٨٠.
(٢) الشواذ ١٤؛ القرطبي ٣/١٦٢؛ البحر ٢/٢١٣.
(٣) انظر: المقتضب ٤/٥١، البحر ٢/٢١٣؛ ابن عقيل ١/٤٣١.

القائمِ مقامَ الفاعل: فذهب الفراء إلى أنَّ حرفَ الجرِّ وحدَه في موضعِ رفعٍ، كما أنَّ «يقوم» من «زيد يقوم» في موضع رفعٍ. وذهب الكسائي وهِشام إلى أنَّ مفعولَ الفعلِ ضميرٌ مستترٌ فيه، وهو ضَميرٌ مبهمٌ من حيثُ أَنْ يرادَ به ما يَدُلُّ عليه الفعلُ من مصدر وزمانٍ ومكانٍ ولم يَدُلَّ دليلٌ على أحدِها، وذهب بعضُهم إلى أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ، فإذا قلت: «سِيرَ بزيدٍ» فالتقديرُ: سير هو، أي: السيرُ، لأنَّ دلالةَ الفعلِ على مصدرِهِ قويةٌ، وهذا يوافِقُهم فيه بعضُ البصريين. ولهذه الأقوالِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ لا يحتملها هذا الموضوعُ فَلْيُطْلب من كتبِ النَّحْويين.

قوله: «بالمعروفِ» يجوز أن يتعلَّقَ بكلٍّ مِنْ قوله: «رزقُهنَّ» و «كسوتُهنَّ» على أن المسألة من بابِ الإعمالِ، وهو على إعمالِ الثاني، إذ لو أُعْمِل الأولُ لأُضْمِر في الثاني، فكان يقال: وكسوتهنَّ به بالمعروفِ. هذا إنْ أُريد بالرزقِ والكسوةِ المصدران، وقد تَقدَّم أنَّ الرزقَ يكون مصدراً، وإنْ كانَ ابنُ الطراوةِ قد رَدَّ على الفارسي ذلك في قوله: «ما لا يَمْلِكُ لهم رزقاً من السموات والأرضِ شيئاً»[1] كما سيأتي تحقيقُه في النحل، وإنْ أُريدَ بهما اسمُ المرزوقِ والمكسوِّ كالطِّحْن والرِّعْي فلا بدَّ من حذفِ مضافٍ، تقديرُه: اتِّصالُ أو دفعُ أو ما أشبهَ ذلك مِمَّا يَصِحُّ به المعنى، ويكونُ «بالمعروف» متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ منهما. وجَعَلَ أبو البقاء[2] العاملَ في هذه الحالِ الاستقرار الذي تَضَمَّنه «على».

والجمهورُ على «كِسْوَتِهِنَّ» بكسر الكاف، وقرأ طلحة بضمها[3]، وهما لغتان في المصدر واسم المكسوِّ، وفعلُها يتعدَّى لاثنين، وهما كمفعولَيْ

---

(١) الآية ٧٣ من النحل.
(٢) الإملاء ١/٩٧.
(٣) البحر ٢/٢١٤؛ الشواذ ١٤، ونسبها للسلمي.

«أعطى» في جوازِ حَذْفِهما أو حَذْفِ أحدِهما اختصاراً أو اقتصاراً. قيل: وقد يتعدَّى إلى وَاحدٍ وأنشدوا(١):

٩٩٢ ـ وَأْرَكَبُ في الروعِ خَيْفانَةً كسا وجَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

ضَمَّنه معنى غَطَّى. وفيه نظرٌ لاحتمالِ أنه حُذِف أحدُ المفعولين للدلالةِ عليه، أي: كسا وجهَها غبارٌ أو نحوه(٢).

قوله: «لا تُكَلَّفُ نفسٌ» الجمهورُ على «تُكَلَّفُ» مبنياً للمفعولِ، «نفسٌ» قائمٌ مقامَ الفاعلِ وهو الله تعالى، «وُسْعَها» مفعولٌ ثانٍ، وهو استثناءٌ مفرغٌ، لأنَّ «كَلَّفَ» يتعدَّى لاثنين. قال أبو البقاء(٣): «ولو رُفِعَ الوُسْعُ هنا لم يَجُزْ، لأنه ليس ببدَلٍ».

وقرأ(٤) أبو رجاء: «لاَ تَكَلَّفُ نفسٌ» بفتح التاءِ والأصلُ: «تتكلف» فَحُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفاً: إمَّا الأولى أو الثانيةُ على خلافٍ في ذلك تقدَّم، فتكونُ «نفسٌ» فاعلاً، و «وُسْعَها» مفعول به، استثناء مفرغاً أيضاً. وَرَوى أبو الأشهب عن أبي رجاء أيضاً: «لا يُكَلِّف نفساً» بإسناد الفعلِ إلى ضميرِ الله تعالى، فتكونُ «نفساً» و «وُسْعَها» مفعولَيْنِ.

والتكليفُ: الإلزامُ، وأصلُه من الكَلَفِ، وهو الأثـرُ من السَّوادِ في الوجهِ، قال(٥):

---

(١) البيت لامرىء القيس؛ وهو في ديوانه ١٦٣، كما ينسب إلى ربيعة بن جشم، والمغني ٥٨١. والخيفانة: الجرادة شبَّه فرسه بها، ثم شبه شعر ناصيتها بسعف النخيل.
(٢) في ذلك تكلف وإغراب ولا حاجة إليه، والتضمين يحل الإشكال.
(٣) الإملاء ١/٩٧.
(٤) البحر ٢/٢١٤؛ الشواذ ١٤.
(٥) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو في ديوانه ٧٦؛ والكتاب ٢/٣٢٥؛ والمفضليات ٤٠٤. والعيثوم: العظيم الخلق.

٩٩٣ ـ يَهْدِي بها أَكْلَفُ الخَدَّيْنِ مُخْتَبِرٌ　　من الجمالِ كثيرُ اللَّحْمِ عَيْثُومُ

وَفلانٌ كَلِفٌ بكذا: أي مُغْرىً به.

وقوله: «لا تُضارَّ» / ابنُ كثير[١] وأبو عمرو: «لا تضارُّ» برفع الراء مشددةً، وتوجيهُها واضحٌ، لأنه فعلٌ مضارعٌ لم يَدْخُلْ عليه ناصبٌ ولا جازمٌ فَرُفِعَ، وهذه القراءةُ مناسِبَةٌ لِما قبلِهَا من حيث إنه عَطَفَ جملةً خبريةً على خبريةٍ لفظاً نَهْيِيَّةٍ معنى، ويدل عليه قراءةُ الباقين كما سيأتي. وقرأ باقي السبعة بفتح الراءِ مشددةً، وتوجيهُها أنَّ «لا» ناهيةٌ فهي جازمةٌ، فَسَكَنَتِ الراء الأخيرةُ للجزمِ وقبلَها راءٌ ساكنةٌ مدغمةٌ فيها، فالتقى ساكنان فَحَرَّكْنا الثانيةَ لا الأولى، وإنْ كان الأصلُ الإدغامَ، وكانَتِ الحركةُ فتحةً وإنْ كانَ أصلُ التقاءِ الساكنينِ الكسرَ لأجلِ الألفِ إذ هي أختُ الفتحةِ، ولذلك لَمَّا رَخَّمَتِ العربُ «إسحارّ» وهو اسمُ نباتٍ قالوا: «إسحارَ» بفتح الراء خفيفةً، لأنهم لمَّا حَذَفوا الراءَ الأخيرةَ بقيتِ الراءُ الأولى ساكنةً والألفُ قبلَها ساكنةٌ فالتقى ساكنان، والألفُ لا تقبلُ الحركَةَ فحَرَّكوا الثاني وهو الراءُ، وكانَتِ الحركةُ فتحةً لأجلِ الألفِ قبلَها، ولم يَكْسِروا وإنْ كان الأصلَ، لما ذكرْتُ لك من مراعاةِ الألف.

وقرأ الحسن بكسرِها مشددةً، على أصلِ التقاءِ الساكنين، ولم يُراعِ الألفَ، وقرأ أبو جعفرٍ بسكونِها مشددةً كأنه أجرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ فسكَّنَ، ورُوِي عنه وعن ابن هرمز بسكونِهَا مخففةً، وتَحْتمل هذه وجهين، أحدهما: أن يكونَ من ضارَيَضير، ويكونُ السكونُ لإجراءِ الوصلِ مُجْرى الوقف. والثاني: أن يكونَ من ضارَّ يُضارُّ بتشديد الراءِ، وإنما استثقل تكريرَ حرفٍ هو مكررٌ في نفسِه فَحَذَفَ الثانيَ منهما، وَجَمَع بين الساكنين ـ أعني الألفَ والراء ـ إمَّا إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقفِ، وإمَّا لأنَّ الألفَ قائمةٌ مقامَ الحركةِ لكونِها حرفَ مَدٍّ.

---

(١) السبعة ١٨٣؛ الكشف ١/٢٩٦؛ والبحر ٢/٢١٤؛ والشواذ ١٤.

وزعم الزمخشري[1] «أن أبا جعفر إنما اختلس الضمة فتَوَهَّم الراوي أنه سَكَّنَ، وليس كذلك» انتهى. وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك عند «يأمركم»[2] ونحوه.

ثم قراءةُ تسكينِ الراءِ تحتملُ أَنْ تكونَ مِنْ رفعٍ فتكونَ كقراءةِ ابن كثير وأبي عمرو، وأن تكونَ من فَتْح فتكونَ كقراءةِ الباقين، والأولُ أَوْلى، إذِ التسكينُ من الضمةِ أكثرُ من التسكينِ من الفتحةِ لخفتها.

وقرأ ابن عباس بكسر الراءِ الأولى والفكِّ، ورُوي عن عمر ابن الخطاب: «لا تضارَرْ» بفتح الراء الأولى والفك، وهذه لغةُ الحجاز أعني [فكَّ] المِثْلين فيما سَكَنَ ثانيهما للجزمِ أو للوقفِ نحو: لم تَمْرُرْ، وامرُرْ، وبنو تميم يُدْغِمون، والتنزيلُ جاء باللغتين نحو: «مَنْ يَرْتَدِدْ منكم عن دينه»[3] في المائدةِ، قُرِئ في السبعِ بالوجهين وسيأتي بيانُه واضحاً.

ثم قراءةُ مَنْ شَدَّد الراءَ مضمومةً أو مفتوحةً أو مكسورةً أو مُسَكَّنةً أو خَفَّفها تحتملُ أن تكونَ الراءُ الأولى مفتوحةً، فيكونُ الفعلُ مبنياً للمفعول، وتكونُ «والدةٌ» مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله، وحُذِفَ الفاعلُ للعِلْمِ به، ويؤيده قراءةُ عمرَ رضي الله عنه. وأَنْ تكونَ مكسورةً فيكونُ الفعلُ مبنياً للفاعلِ، وتكونُ «والدةٌ» حينئذ فاعلاً به، ويؤيده قراءةُ ابنِ عباس.

وفي المفعولِ على هذا الاحتمالِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدهما ــ وهو الظاهر ــ أنه محذوفٌ تقديرُه: «لا تُضَارِرْ والدةٌ زوجَها بسببِ ولدِها بما لا يَقْدِرُ عليه من رزقٍ وكِسْوةٍ ونحو ذلك، ولا يضارِرْ مولودٌ له زوجتَه بسبب ولدِه

(1) الكشاف ١/٣٧٠.

(2) الآية ٦٧ من البقرة.

(3) الآية ٥٤ من المائدة، قرأ نافع وابن عامر بدالين، والباقون بالإدغام. انظر: السبعة ٢٤٥.

بما وَجَبَ لها من رزقٍ وكسوةٍ، فالباءُ للسببيةِ. والثاني: ـ قاله الزمخشري(1) ـ أن يكونَ «تُضارَّ» بمعنى تَضُرُّ، وأن تكونَ الباءُ من صلتِه أي: لا تضرُّ والدةٌ بولدِها فلا تسيءُ غذاءه وتعهُّدَه ولا يَضُرُّ الوالدُ به بأن ينزعه منها بعدما ألِفَها. » انتهى. ويعني بقوله «الباءُ من صلته» أي: تكونَ متعلقةً به ومُعَدِّيةً له إلى المفعول، كهي في «ذهبت بزيدٍ» ويكونُ ضارٌّ بمعنى أضرَّ فاعَلَ بمعنى أَفْعَل، ومثلُه: ضاعفْتُ الحِسابَ وأَضْعَفْتُه، وباعَدْته وأبعدْتُه، وقد تقدَّم أن «فاعَلَ» يأتي بمعنى أَفْعَل فيما تقدَّم، فعلى هذا نفسُ المجرور بهذه الباءِ هو المفعول به في المعنى، والباءُ على هذا للتعديةِ، كما ذكرْتُ في التنظيرِ بذَهَبْتُ بزيدٍ، فإنه بمعنى أَذْهبته.

والثالث: أن الباءَ مزيدةٌ، وأنَّ «ضارَّ» بمعنى ضَرَّ، فيكون «فاعَلَ» بمعنى «فَعَل» المجردِ، والتقديرُ: لا تَضُرُّ والدةٌ ولدَها بسوءِ غذائِه وعَدَم تعهُّدِه، ولا يَضُرُّ والدٌ ولدَه بانتزاعِه من أمه بعدما أَلِفَها ونحوِ ذلك. وقد جاء «فاعَل» بمعنى فَعَل المجرد نحو: واعَدْته ووعَدْتُه، وجاوَزْته وجُزْته، إلا أنَّ الكثيرَ في فاعَل الدلالةُ على المشاركةِ بين مرفوعِه ومنصوبِه، ولذلك كان مرفوعهُ منصوباً في التقدير، ومنصوبُه مرفوعاً في التقدير، فمن ثَمَّ كانَ التوجيهُ الأولُ أرجحَ مِنْ توجيهِ الزمخشري وما بعدَه، وتوجيهُ الزمخشري أَوْجَهَ مِمَّا بعدَه.

و «له» في محلِّ رفعٍ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

وقوله: «لا تُضارَّ والدةٌ» فيه دلالةٌ على ما يقولُه النحويون، وهو أنه إذا اجتمع مذكرٌ ومؤنثٌ، معطوفاً أحدُهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السابِق عليهما للسابِق منهما، تقول: قامَ زيدٌ وهندٌ، فلا تُلْحِقُ علامةَ تأنيثٍ، وقامَتْ هندٌ وزيدٌ، فتلحقُ العلامةَ، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل، ولا يُستثنى من ذلك

---

(1) الكشاف ١/ ٣٧٠.

إلَّا أَنْ يكونَ المؤنثُ مجازياً، فَيَحْسُنُ الَّا يُراعى المؤنثُ وإنْ تقدَّم كقوله تعالى: «وجُمِع الشمسُ والقمر»(١).

ولا يَخْفى ما في هذه الجملِ من علمِ البيان، فمنه: الفصلُ والوصلُ. / أمّا الفصلُ وهوعدمُ العطفِ بين قوله: «لا تُكَلَّفُ نفسٌ» وبين قوله: [٩٣/أ] «لا تضارَّ» لأنَّ قوله: «لا تُضارَّ» كالشرحِ للجملةِ قبلَها، لأنه إذا لَمْ تُكَلَّفِ النفسُ إلا طاقتَها لم يقع ضررٌ، لا للوالدة ولا للمولود له. وكذلك أيضاً لم يَعْطِف «لا تُكَلَّف نفسٌ» على ما قبلَها، لأنها مع ما بعدَها تفسيرٌ لقوله «بالمعروفِ». وأمَّا الوصلُ وهو العطفُ بين قوله: «والوالداتُ يُرْضِعْنَ» وبين قوله: «وعلى المولودِ له رزقُهن» فلأنَّهما جملتان متغايرتان في كلٍّ منهما حكمٌ ليس في الأخرى. ومنه إبراز الجملةِ الأولى مبتدأ وخبراً، وجَعْلُ الخبرِ فعلاً، لأنَّ الإرضاع إنما يتجدَّدُ دائماً. وأُضيفت الوالداتُ للأولاد تنبيهاً على شفقتهنَّ وحَثَّاً لهنَّ على الارضاع. وجيء بالوالدات بلفظِ العموم وإنْ كان جمعَ قلة، لأنَّ جمعَ القلةِ متى حُلِّي بأَل عمَّ، وكذلك «أولادَهُنَّ» عامٌّ، لإضافته إلى ضمير العامِّ، وإنْ كان أيضاً جمع قلةٍ. ومنه إبرازُ الجملةِ الثانيةِ مبتدأً وخبراً، والخبرُ جارٌّ ومجرورٌ بحرفِ «على» الدالِّ على الاستعلاء المجازي في الوجوبِ وقُدِّم الخبرُ اعتناءً به. وقُدِّم الرزْقُ على الكسوةِ لأنه الأهمُّ في بقاءِ الحياةِ ولتكرره كلَّ يوم، وأُبرزت الثالثة(٢) فعلاً ومرفوعَه، وجُعِل مرفوعُه نكرةً في سياقِ النفي ليعمَّ ويتناولَ ما سبقَ لأجله من حكم الوالدات في الإرضاع والمولود له في الرزق والكِسْوة الواجبَتَيْنِ عليه للوالدةِ، وأُبْرِزَت الرابعةُ كذلك لأنها كالإيضاح لما قبلها والتفصيلِ بعد الإجمال، ولذلك لم يُعْطَفْ عليها كما ذَكَرْتُه لك. ولَمَّا كان تكليفُ النفسِ فوق الطاقةِ ومُضارَّةُ أحدِ الزوجينِ للآخر

(١) الآية ٩ من القيامة.
(٢) أي قوله تعالى: «لا تُكَلَّف نفسٌ إلا وُسْعَها».

مِمّا يتكرَّر ويتجدَّدُ أتى بهاتين الجملتين فعليتين وأَدْخَلَ عليهما حرف النفي وهو «لا» لأنه موضوعٌ للاستقبال غالباً.

وأمَّا في قراءة مَنْ جَزَمَ فإنَّها ناهيةٌ، وهي للاستقبالِ فقط، وأضافَ الولدَ إلى الوالدة والمولودِ له تنبيهاً على الشفقةِ والاستعطافِ، وقدَّمَ ذِكْرَ عدم مُضَارَّةِ الوالد مراعاةً لِمَا تقدَّم من الجملتين، إذ قد بدأ بحكمِ الوالداتِ وثَنَّى بحكمِ الوالدِ. ولولا خوفُ السآمةِ وأنَّ الكتابَ غيرُ موضوعٍ لهذا الفنِّ لذكرْتُ ما تَحتمِلُه هذه الآية الكريمةُ من ذلك.

قولُه: «وعلى الوارثِ مثلُ ذلك» هذه جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، قَدَّم الخبرَ اهتماماً، ولا يَخْفَى ما فيها، وهي معطوفةٌ على قوله: «وعلى المولود له رزقُهُنَّ» وما بينهما اعتراضٌ؛ لأنه كالتفسيرِ لقوله «بالمعروفِ» كما تقدَّم التنبيهُ عليه.

والألفُ واللامُ في «الوارث» بدلٌ من الضميرِ عندَ مَنْ يَرى ذلك، ثم اختلفوا في ذلك الضمير: هل يعودُ على المولود له وهو الأبُ، فكأنه قيل: وعلى وارِثِه، أي: وارِثِ المولودِ له، أو يعودُ على الولدِ نفسه، أي: وارثِ الولد؟ وهذا على حَسَبِ اختلافِهم في الوارثِ.

وقرأ[2] يحيى بن يعمر: «الوَرَثَة» بلفظ الجمعِ، والمشارُ إليه بقوله: «مثلُ ذلك» إلى الواجبِ من الرزق والكسوة، وهذا أحسنُ مِنْ قول مَنْ يقول: أُشير به إلى الرزق والكسوة. وأشير بما للواحدِ للاثنين كقوله: «عَوانٌ بين ذلك»[3]. وإنما كان أحسنَ لأنه لا يُحْوِج إلى تأويل، وقيل: المشارُ إليه

---

(١) أي قوله تعالى: «لا تضار والدة بولدها».
(٢) البحر ٢/٢١٦.
(٣) الآية ٦٨ من البقرة.

هو عَدَمُ المُضَارَّة، وقيل: أجرةُ المثلِ، وغيرُ ذلك.

قوله: «عن تراضٍ» فيه وجهان، أحدُهما: ـ وهو الظاهر ـ أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ «فِصالاً»، فهو في محلِّ نصبٍ أي: فصالاً كائناً عن تراضٍ، وقدَّره الزمخشري[1]: صادراً عن تراضٍ، وفيه نظرٌ من حيث كونُه كوناً مقيَّداً. والثاني: أنه متعلقٌ بأراد، قاله أبو البقاء[2]، ولا معنى له إلَّا بتكلفٍ. و «عن» للمجاوزة مجازاً لأنَّ التراضيَ معنىً لا عينٌ.

و «تراض» مصدرُ تفاعَل، فعينُه مضمومةٌ وأصله: تفاعُل تراضُوٌ، فَفُعِل فيه ما فُعِل بـ «أَدْلٍ» جمعَ دَلْوٍ، مِنْ قلبِ الواو ياءً والضمةِ قلبِها[3] كسرةً، إذ لا يوجَدُ في الأسماءِ المعربةِ واوٌ قبلَها ضمةٌ لغير الجمع إلا ويُفْعَلُ بها ذلك تخفيفاً.

قوله «منهما» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «تَراضٍ»، فيتعلَّق بمحذوفٍ، أي: تراضٍ كائنٍ أو صادرٍ منهما. و «مِنْ» لابتداء الغايةِ.

وقوله: «وتشاوُر» حُذِفَتْ لدلالةِ ما قبلَها عليها والتقدير: وتشاورٍ منهما، ويُحْتَمَل أَنْ يكونَ التشاوُرُ من أحدِهما مع غيرِ الآخرِ لتتفق الآراءُ منهما ومِنْ غيرِهما على المصلحةِ.

قوله: «فلا جُناحَ» الفاءُ جوابُ الشرطِ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه الجملة[4]، ولا بُدَّ قبلَ هذا الجواب من جملةٍ قد حُذِفَت ليصحَّ المعنى بذلك تقديرُه: فَفَصَلاه أو فَعَلا ما تراضيا عليه فلا جُناحَ عليهما في الفِصال أو في الفَصْل.

---

(١) الكشاف ١/٣٧١.

(٢) الاملاء ١/٩٨.

(٣) الأصل: قبلها، وهو سهو.

(٤) الآية ٢٣٠ من البقرة.

قوله: «أَنْ تَسْتَرْضِعوا» أنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ «أراد» وفي «استرضع» قولان للنحْويين، أحدُهما: أنه يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرف الجرِّ، والتقديرُ: أَنْ تسترضعوا المراضعَ لأولادِكم، فَحُذِف المفعولُ الأول وحرفُ الجر من الثاني، فهو نظيرُ «أمرتُ الخيرَ»، ذكرْتَ المأمورَ به ولم تَذْكُرِ المأمورَ، لأنَّ الثاني منهما غيرُ الأول، وكلُّ مفعولين كانا كذلك فأنتَ فيهما بالخيار بين ذِكْرِهما وحَذْفِهما، وذِكْرِ الأولِ، دونَ الثاني والعكس. والثاني: أنه متعدٍّ إليهما بنفسِه، ولكنه حُذِفَ المفعولُ الأولُ وهذا رأيُ الزمخشري[1]، ونَظَّر الآية الكريمة بقولك: «أنجح الحاجة» واستَنْجَحْتُه الحاجةَ»[2] وهذا يكون نقلاً بعد نقلٍ، لأنَّ الأصلَ / «رَضِعَ الولدُ»، ثم تقول: «أَرْضَعَت المرأةُ الولدَ»، ثم تقول: «استرضَعْتُها الولد» هكذا قال الشيخ[3]. [٩٣/ب]

وفيه نظرٌ، لأنَّ قولَه «رضِع الولدُ» يُعتقدُ أنَّ هذا لازمٌ ثم عَدَّيْتَه بهمزةِ النقلِ، ثم عَدَّيْتَه ثانياً بسينِ الاستفعال، وليس كذلك لأنَّ «رَضِع الولدُ» متعدٍّ، غاية ما فيه أنَّ مفعولَه غيرُ مذكورٍ تقديرُه: رَضِع الولدُ أمَّه، لأنَّ المادةَ تقتضي مفعولاً به كضَربَ، وأيضاً فالتعديةُ بالسين قولٌ مرغوب عنه. والسينُ للطلبِ على بابها نحو: استسقيتُ زيداً ماءً واستطْعَمْته خبزاً، فكما أنَّ ماءً وخبزاً منصوبان لا على إسقاط الخافضِ كذلك «أولادكم». وقد [جاء] استفعل للطلب وهو مُعدَّى إلى الثاني بحرف جر، وإن كان «أَفْعَل» الذي هو أصلُه متعدِّياً لاثنين نحو: «أفهمني زيدٌ المسألةَ» واستفهمتُه عنها، ويجوز حَذْفُ «عن»، فلم يَجِئْ مجيء «استَسْقَيْت» و «استطعمت» من كونِ ثانيهما منصوباً لا على إسقاطِ الخافض.

---

(١) الكشاف ٣٧١/١.

(٢) استنجح الحاجة: تنجَّزها.

(٣) البحر ٢١٨/٢.

وفي هذا الكلام التفاتٌ وتكوينٌ: أمَّا الالتفاتُ فإنه خروجٌ من ضميرِ الغَيْبةِ في قوله «فإنْ أرادوا» إلى الخطابِ في قولِه: «وإنْ أردْتُم» إذ المخَاطَبُ الآباءُ والأمهاتُ. وأمَّا التكوينُ في الضمائِر فإنَّ الأول ضميرُ تثنيةٍ وهذا ضميرُ جمعٍ، والمرادُ بهما الآباءُ والأمهاتُ أيضاً، وكأنه رَجَعَ بهذا الضمير المجموع إلى الوالدات والمولودِ له، ولكنه غَلَّب المذكَّرَ وهو المولودُ له، وإنْ كان مفرداً لفظاً. و «فلا جُناحَ» جوابُ الشرط.

قوله: «إذا سَلَّمْتُمْ ما آتيتم» «إذا» شرطٌ حُذِفَ جوابُه لدلالةِ الشرطِ الأولِ وجوابِه عليه، قال أبو البقاء[1]: «وذلك المعنى هو العاملُ في «إذا» وهو متعلقٌ بما تَعَلَّق به «عليكم». وهذا خطأٌ في الظاهرِ، لأنه جَعَلَ العاملَ فيها أولاً ذلك المعنى المدلولَ عليه بالشرطِ الأولِ وجوابِه، فقولُه ثانياً «وهو متعلقٌ بما تعلَّقَ به عليكم» تناقضٌ، اللهم إلا أن يُقالَ: قد يكونُ سقطت من الكاتب ألفٌ، وكان الأصلُ «أو هو متعلقٌ» فَيَصِحُّ، إلا أنه إذا كان كذلك تمحَّضَتْ «إذا» للظرفية، ولم تكنْ للشرطِ، وكلامُ هذا القائِل يُشْعر بأنها شرطيةٌ في الوجهينِ على تقديرِ الاعتذارِ عنه.

وقرأ الجمهور[2]: «آتيتم» بالمدِّ هنا وفي الروم: «وما آتيتم من ربا»[3]، وقَصَرَهما ابنُ كثير. ورُوي عن عاصم «أوتيتم» مبنياً للمفعول، أي: ما أَقْدَرَكم الله عليه. فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فواضحةٌ لأنَّ آتى بمعنى أعطى فهي تتعدَّى لاثنين أحدُهما ضميرٌ يعودُ على «ما» الموصولةِ، والآخر ضميرٌ يعودُ على المراضعِ، والتقديرُ: ما آتيتموهنَّ إياه، فـ «هُنَّ» هو المفعولُ الأول، لأنه فاعلٌ في المعنى، والعائدُ هو الثاني، لأنه هو المفعولُ في المعنى. والكلامُ على

---

(١) الاملاء ١/٩٨.

(٢) السبعة ١٨٣؛ الكشف ١/٢٩٦؛ البحر ٢/٢١٩.

(٣) الآية ٣٩ من الروم.

حذفِ هذا الضمير وهو منفصلٌ قد تقدَّم ما عليه من الإشكال والجوابُ عند قوله: «وممَّا رزقناهم ينفقون»[١] فَلْيُلْتفتْ إليه.

وأمَّا قراءةُ القصرِ فمعناها جِئْتم وفَعَلْتُم كقولِ زهير[٢]:

٩٩٤ ـ وما كان مِن خيرٍ أَتَوْه فإنَّما تـوارَثَـهُ آبـاءُ آبائِهم قَبْـلُ

أي: فعلوه، والمعنى إذا سَلَّمتم ما جِئْتُم وفَعَلْتُم، قال أبو علي[٣]: «تقديرُ: ما أتيتم نَقْدَه أو إعطاءه، فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وهو عائدُ الموصول، فصار: آتيتموه أي جئتموه، ثم حُذِفَ عائدُ الموصولِ». وأجاز أبو البقاء[٤] أن يكونَ التقديرُ: ما جِئْتُم به فَحُذِفَ، يعني حُذِف على التدريج، بأنَّ حُذِفَ حرف الجر أولاً فاتصل الضمير منصوباً بفعلٍ فَحُذِفَ.

و «ما» فيها وجهان، أظهرهُما: أنها بمعنى الذي، وأجاز أبو عليّ[٥] فيها أن تكون موصولةً حرفيةً[٦]، ولكنْ ذَكَر ذلك مع قراءةِ القصرِ خاصة، والتقدير: إذا سَلَّمتم الإتيان، وحينئذٍ يُسْتَغْنَى عن ذلك الضمير المحذوف. ولا يختصُّ ذلك بقراءة القصرِ، بل يجوزُ أن تكونَ مصدريةً مع المدِّ أيضاً على أَن المصدرَ واقعُ موقع المفعولِ، تقديرُه: إذا سلَّمتم الإعطاء، أي المُعْطَى. والظاهرُ في «ما» أن يكونَ المرادُ بها الأجرةَ التي تُعْطاها المرضعُ، والخطابُ على هذا في قوله: «سَلَّمتم» و«آتيتم» للآباء خاصةً، وأجازوا أن يكونَ المرادُ

---

(١) الآية ٣ من البقرة.
(٢) الديوان ١١٥؛ القرطبي ٣/١٧٣.
(٣) الحجة (خ) ٢/٢٩٩.
(٤) الاملاء ١/٩٨.
(٥) الحجة (خ) ٢/٢٩٩.
(٦) أي: مصدرية.

بها الأولادَ، قاله قتادة والزهري. وفيه نظرٌ من حيث وقوعُها على العقلاء، وعلى هذا فالخطابُ في «سَلَّمتم» للآباء والأمهاتِ.

وقرأ عاصم في رواية شيبان[1]: «أُوتيتم» على البناء للمجهول ومعناه: ما آتاكم الله وأَقْدركم عليه من الأجرة، وهو في معنى قوله تعالى: «وأَنفقوا مِمَّا جَعَلكم مُسْتخلَفين فيه»[2].

قوله: «بالمعروف» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يتعلَّق بـ «سَلَّمْتم» أي: بالقولِ الجميلِ. والثاني: أنْ يتعلَّق بـ «آتيتم»، والثالثُ: أن يكونَ حالاً من فاعل «سَلَّمْتم» أو «آتيتم»، فالعاملُ فيه حينئذٍ محذوفٌ أي: ملتبسين بالمعروفِ.

آ. (٢٣٤) قولُه تعالى: ﴿والذين يُتَوَفَّونَ منكم﴾ الآية: فيه أوجهٌ، الأولُ: أَنَّ «الذين» مبتدأٌ لا خبرَ له، بل أَخْبر عن الزوجات المتصلِ ذِكْرُهُنَّ به، لأنَّ الحديثَ معهنَّ في الاعتدادِ، فجاء الخبرُ عن المقصود، إذ المعنى: مَنْ مات عنها زوجُها تربَّصت. وإليه ذهب الكسائي والفراء[3]، وأنشد الفراء[4]:

٩٩٥ ـ لعَلِّيَ إنْ مَالَتْ بِيَ الريحُ مَيْلَةً ... على ابن أبي ذِبَّانَ أَنْ يتندَّما

فقال: «لعلي» ثم قال: «أن يتندم» فأخبر عن ابن أبي ذبَّان، فترك

(١) ثمة راويان لعاصم بهذا الاسم، أولهما شيبان بن عبدالرحمن، روى عنه الجعفي، والثاني شيبان بن معاوية روى عنه موسى بن هارون توفي سنة ١٦٤. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٩؛ وانظر: الشواذ ١٥.

(٢) الآية ٧ من الحديد.

(٣) معاني القرآن ١/١٥١.

(٤) البيت لثابت قطنة العتكي، وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٥٠ وتفسير الطبري ٥/٧٧؛ والصاحب ١٨٥؛ والبحر ٢/٢٢٢.

المتكلم، إذا التقديرُ: لعل ابن أبـي ذبان أن يتندَّمَ إنْ مالت بـي الريحُ ميلةً.

وقال آخر(١):

٩٩٦ ـ بني أسدٍ إنَّ ابن قَيسٍ وقَتْلَه بغيرِ دَمٍ دارُ المَذَلَّةِ حُلَّتِ

فأخبرَ عن قتلِه بأنه دارُ مذلَّة، وتَرَكَ الإخبار عن ابن قيس(٢).

وتحريرُ مذهبِ الكسائي والفراء أنه إذا ذُكِر اسمٌ، وذُكِر اسمٌ مضافٌ إليه فيه معنى الإخبارِ تُرِكَ عن الأولِ وأُخْبِر عن الثاني / نحو: «إنَّ زيداً وأخته منطلقةٌ»، المعنى: إنَّ أخت زيد منطلقة، لكنَّ الآية الكريمة والبيتَ الأول ليسا من هذا الضربِ، وإنما الذي أورده تشبيهاً بهذا الضرب قوله(٣): [٩٤/أ]

٩٩٧ ـ فَمَنْ يكُ سائِلاً عني فإني وجِرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ

ولتحرير هذا المذهب والردِّ عليه وتأويلِ دلائِله كتابٌ غيرُ هذا.

الثاني: أَنَّ له خبراً وهو «يتربَّصْن» ولا بُدَّ من حذفٍ يصحِّحُ وقوعَ هذه الجملةِ خبراً عن الأول لخلوِّها من الرابط، والتقديرُ: وأزواجُ الذين يُتَوفَّوْن يتربَّصْنَ. ويدلُّ على هذا المحذوفِ قولُه: «ويَذَرون أزواجاً» فَحُذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليهُ مُقامَه لتلك الدلالةِ. الثالث أن الخبرَ أيضاً «يتربَّصْن» ولكن حُذِفَ العائدُ من الكلامِ للدلالةِ عليه، والتقدير: يتربصن بعدهم أو بعد موتهم، قاله الأخفش(٤). الرابع: أنَّ «يتربَّصْنَ» خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، التقديرُ: أزواجُهم يتربَّصْنَ، وهذه الجملةُ خبرٌ عن الأول، قاله المبردُ. الخامس: أنَّ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن ١/١٥٠؛ والطبري ٥/٧٨؛ والصاحبي ١٨٥.

(٢) في الأصل «عن بني أسد» وهو سهو ظاهر لأن بني أسد نداءٌ لا يحتاج إلى أخبار.

(٣) البيت لشداد العبسي والد عنترة، وهو في الكتاب ١/١٥٢؛ واللسان: جرا؛ والبحر ٢/٢٢٢. وجروة: اسم فرسه؛ ترود: تجيء وتذهب؛ أي: إنها مرتبطة بالفناء لعتقها وكرمها لا تهمل ولا تعار وتبتذل.

(٤) معاني القرآن له ١/١٧٦.

الخبرَ محذوفٌ بجملتِه قبلَ المبتدأ، تقديرُه: فيما يُتْلى عليكم حكمُ الذين يُتَوَفَّوْن، ويكون قولُه «يتربَّصْنَ» جملةً مبيِّنَةً للحكم ومفسِّرة له، فلا موضع لها من الإعرابِ، ويُعْزى هذا لسيبويه. قال ابن عطية[1]: «وحكى المهدويُّ عن سيبويه أنَّ المعنى: «وفيما يُتْلَى عليكم الذين يُتَوَفَّون، ولا أعرفُ هذا الذي حكاه، لأنَّ ذلك إنما يَتَّجِهُ إذا كان في الكلام لفظُ أمرٍ بعد المبتدأ نحو قوله تعالى: «والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا»[2]، «الزانيةُ والزاني فاجلدوا»[3]، وهذه الآيةُ فيها معنى الأمر لا لفظُه، فتحتاجُ مع هذا التقديرِ إلى تقديرٍ آخر يُسْتغنى عنه إذا حَضَرَ لفظُ الأمرِ». السادس: أنّ بعضَ الجملةِ قَام مَقام شَيءٍ مضافٍ إلى عائدِ المبتدأ، والتقديرُ: «والذين يُتوفَّون منكم ويذرون أزواجاً يتربصُ أزواجُهم»فَحُذِف «أزواجُهُم» بجملته، وقامَتِ النون التي هي ضميرُ الأزواج مَقامَهُنَّ بقيدِ إضافتهنَّ إلى ضميرِ المبتدأ.

وقراءةُ الجمهورِ «يُتَوَفَّوْنَ» مبنياً لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقرأ أمير المؤمنين[4] ـ ورواها المفضل عن عاصم ـ بفتح الياء على بنائه للفاعل، ومعناها: يَسْتوفون آجالَهم، قاله أبو القاسم الزمخشري[5].

والذي يُحكى أن أبا الأسود كان خلفَ جنازةٍ فقال لـه رجل: مَن المتوفِّي؟ بكسر الفاء، فقال: اللـهُ، وكان أحدَ الأسباب الباعثة لعلي رضي الله عنه على أَنْ أمرَه بوضعِ كتابٍ في النحو. [وهذا] تُناقِضُه هذه القراءة.

وقد تقدَّم احتمالات في قوله: «يَتَرَبَّصْنَ بأنفسِهن ثلاثةَ قُروء»[6] وهل

---

(١) المحرر ٢/٢١٥.

(٢) الآية ٣٨ من المائدة.

(٣) الآية ٢ من النور. وانظر الكتاب ١/٧١ ــ ٧٢.

(٤) يعني به علياً؛ وانظر: البحر ٢/٢٢٢؛ والشواذ ١٥.

(٥) الكشاف ١/٣٧٢.

(٦) الآية ٢٢٨ من البقرة.

«بأنفسهن» تأكيدٌ أو لا؟ وهل نصبُ «قروء»[1] على الظرفِ أو المفعوليةِ؟ وهي جاريةٌ ههنا.

قوله: «منكم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مرفوعِ «يَتَوَفَّوْن» والعاملُ فيه محذوفٌ تقديره: حالَ كونِهم منكم. و«مِنْ» تحتمل التبعيض وبيانَ الجنسِ.

قوله: «وعَشْراً» إنما قال «عشراً» من غير تأنيثٍ في العدد لأحد أوجهٍ، الأولُ: أنَّ المراد «عَشْر ليال». مع أيامِها، وإنما أوثرت الليالي على الأيام في التاريخ لسَبْقِها. قال الزمخشري[2]: «وقيل «عَشْراً» ذهاباً إلى الليالي، والأيامُ داخلةٌ فيها، ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكيرَ ذاهبين فيه إلى الأيام، تقول: «صُمْت عشراً»، ولو ذكَّرْت خَرَجْتَ من كلامِهم، ومن البيِّن قولُه تعالى: «إنْ لَبِثْتم إلا عشراً»[3]، «إنْ لَبِثْتم إلا يوماً»[4].

والثاني ــ وهو قولُ المبرد ــ: أَنَّ حَذْفَ التاء لأجلِ أنَّ التقديرَ عشرُ مُدَدٍ كلُّ مدة منها يومٌ وليلةٌ، تقول العرب: «سِرْنا خمساً» أي: بين يوم وليلة قال[5]:

٩٩٨ ــ فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ وكان النكيرُ أَنْ تُضِيفَ وتَجْأَرا

والثالث: أنَّ المعدودَ مذكرٌ وهو الأيام، وإنما حُذِفَت التاء لأنَّ المعدودَ

---

(١) يعني المضاف «ثلاثة» وهي جارية هنا أي: إن الاحتمالات السابقة تجري هنا.
(٢) الكشاف ١/٣٧٢.
(٣) الآية ١٠٣ من طه.
(٤) الآية ١٠٤ من طه.
(٥) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٦٤؛ والكتاب ٢/١٧٤؛ والبحر ٢/٢٢٣؛ وأدب الكاتب ٢١٧. يصف بقرة فقدت ولدها؛ والنكير: الإنكار؛ تضيف: تشفق وتحذر. وتجأر: تصيح.

المذكَّر متى ذُكِرَ وَجَبَ لَحاقُ التاءِ في عدده، وإذا حُذِفَ لفظاً جاز في العددِ الوجهان: ذِكْرُ التاءِ وعدمُها. حكى الكسائي: «صُمْنَا من الشهرِ خمساً»، ومنه الحديث: «وأتبعَه بستٍّ من شوال»[1]، وقال آخر[2]:

٩٩٩ ـ وإلاَّ فسيري مثلَ ما سار راكبٌ ... تيمَّمَ خَمْساً ليس في سيره أَمَمْ

نَصَّ النحويون على ذلك. قال الشيخ[3]: «فلا يُحْتَاج إلى تأويلها بالليالي ولا بالمُدَد كما قدَّره الزمخشري والمبرد على هذا». قال: «وإذا تقرر هذا فجاء قولُهُ: «وعشراً» على أحدِ الجائزين، وإنما حَسُنَ حذفُ التاءِ هنا لأنه مقطعُ كلامٍ فهو شبيهٌ بالفواصِلِ، كما حَسَّنَ قولَه: «إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ عشراً»[4] كونُه فاصلةً، فقوله[5]: «ولو ذَكَّرْتَ لخرَجْتَ من كلامهم» ليس كما ذكر، بل هو الأفصحُ. وفائدةُ ذكره «إن لبثتم إلاَّ يوماً» بعد قولِهِ «إلا عَشْراً» أنه على زعمِهِ أرادَ الليالي والأيامُ داخلةٌ معها، فقولُهُ «إلا يوماً» دليلٌ على إرادةِ الأيام».

قال الشيخ: «وهذا عندنا يَدُلُّ على أنَّ المرادَ بالعشر الأيامُ، لأنهم اختلفوا في مُدَّة اللَّبْث، فقال بعضُهم: «عشراً» وقال بعضُهم: «يوما» فدلَّ على أنَّ المقابَلَ باليومِ إنما هو أيام، إذ لا يَحْسُنُ في المقابَلَةِ أن يقولَ بعضُهم: عشرُ ليالٍ، فيقول البعضُ: يومٌ».

قوله: «بالمعروفِ» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ حالاً من فاعل «فَعَلْنَ» أي: فَعَلْنَ ملتبساتٍ بالمعروفِ ومصاحباتٍ له. والثاني: أنه مفعولٌ به أي: تكونُ الباءُ باءَ التعدية. والثالثُ: أن يكونَ نعتَ مصدر محذوفٍ أي:

---

(١) أبواب الصوم في: مسلم ٢/٨٢٢، أبو داود ٢/٨١٢.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٢٢٣؛ والأمم: الشيء اليسير.
(٣) البحر ٢/٢٢٤.
(٤) الآية ١٠٣ من طه.
(٥) أي قول الزمخشري الوارد قبل قليل.

[٩٤/ب] فَعَلْنَ فِعْلاً بالمعروف، أي: كائناً، ويجيءُ فيه مذهب / سيبويه[١]: أنه حالٌ من ضميرِ المصدرِ المعرفةِ أي: فَعَلْنَه ـ أي الفعلَ ـ ملتبساً بالمعروفِ وهو الوجهُ الرابعُ.

و «بما تعملون» متعلق بـ «خبيرٌ». وقُدِّمَ لأجلِ الفاصلةِ. و «ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً وأن تكونَ بمعنى الذي أو نكرةً موصوفة، وهو ضعيفٌ. وعلى هذين القولين فلا بدَّ من عائدٍ محذوفٍ، وعلى الأولِ لا يُحتاج إليه إلا على رأيٍ ضعيفٍ.

آ. (٢٣٥) قوله تعالى: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النساء﴾: في محل نصبٍ على الحالِ وفي صاحبها وجهان، أحدُهما: الهاءُ المجرورةُ في «به»، والثاني: «ما» المجرورُة بـ «في»، والعاملُ على كِلا التقديرين محذوفٌ، وقال أبو البقاء[٢]: «حالٌ من الهاءِ المجرورةِ، فيكونُ العاملُ فيه «عَرَّضْتم». ويجوزُ أن يكونَ حالاً من «ما» فيكونُ العاملُ فيه الاستقرارَ». وهذا على ظاهره ليس بجيد، لأنَّ العاملَ فيه محذوفٌ على ما تقرَّر، إلا أَنْ تريدَ من حيث المعنى لا الصناعةُ فقد يجوزُ له ذلك.

والخِطْبَةُ مصدرٌ مضافٍ للمفعول أي: من خِطْبَتِكم النساء، فَحُذِفَ الفاعلُ للعلم به. والخِطْبَةُ مصدرٌ في الأصل بمعنى الخَطْب، والخَطْب: الحاجة، ثم خُصَّت بالتماس النكاح لأنه بعضُ الحاجات، يقال: ما خطبُكَ؟ أي: ما حاجتُك. وقال الفراء[٣]: «الخِطْبَةُ مصدرٌ بمعنى الخَطْب وهي من قولك: إنه لَحَسَنُ الجِلْسَةِ والقِعْدَةِ أي: الجلوس والقعود، والخُطْبَةُ

---

(١) الكتاب ١/١١٦.
(٢) الإملاء ١/٩٨.
(٣) معاني القرآن ١/١٥٢.

ـ بالضم ـ الكلامُ المشتملُ على الوعظِ والزجرِ، وكلاهما من الخَطْب الذي هو الكلام، وكانت سَجاحُ يُقال لها خِطْبٌ فتقول: نِكْحٌ[1].

قوله: «أو أَكْنَنْتُم» «أو» هنا للإِباحةِ أو التخييرِ أو التفصيلِ أو الإِبهامِ على المخاطبِ، وأَكَنَّ في نفسِهِ شيئاً أي: أَخْفاه، وَكَنَّ الشيء بثوبٍ ونحوِهِ: أي سَتَرَهُ به، فالهمزةُ في «أكنَّ» للتفرقة بين الاستعمالَيْنِ كأشرَقَتْ وشَرَقَتْ[2]. ومفعول «أكنَّ» محذوفٌ يعودُ على «ما» الموصولةِ في قوله: «فيما عَرَّضْتم» أي: أو أكننتموه. فـ «في أنفسكم» متعلِّقٌ بـ «أَكْنَنتم»، ويَضْعُفُ جَعْلُهُ حالاً من المفعولِ المقدَّرِ.

قوله: «ولكن» هذا الاستدراكُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه استدراكٌ من الجملةِ قبلَه، وهي قولُهُ: «ستذكرونَهُنَّ»، فإنَّ الذِّكْرَ يقع على أنحاءٍ كثيرةٍ ووجوهٍ متعددةٍ، فاسْتُدْرِكَ منه وجهٌ نُهِيَ فيه عن ذِكْرٍ مخصوص، ولو لم يُسْتَدْرَك لكانَ من الجائز، لاندراجِهِ تحت مطلقِ الذِّكْرِ. وهو نظيرُ: «زيدٌ سيلقى خالداً ولكنْ لا يواجهُهُ[3] بِشَرٍّ». لمَّا كانت أَحوالُ اللقاءِ كثيرةً، من جملتها مواجهتُه بالشرِّ، استُدْرِكَت هذه الحالةُ من بينِها. والثاني ـ قاله أبو البقاء ـ[4]: أنه مستدْرَكٌ من قولِهِ: «فيما عَرَّضْتُم» وليس بواضحٍ. والثالث: ـ قاله الزمخشري ـ[5] أنَّ المُسْتَدْرَكَ منه جملةٌ محذوفةٌ قبل «لكنْ» تقديرُهُ: «فاذكروهُنَّ، ولكن لا تواعِدُوهُنَّ سراً» وقد تقدَّم أنَّ المعنى على

(١) قال في اللسان «خطب»: والعرب تقول: فلان خِطْبُ فلانة إذا كان يخطبها، ويقول الخاطب: خِطب فيقول المخطوب إليهم نِكْح، وهي كلمة كانت العرب تتزوج بها.
(٢) شرقت الشمس: طلعت، وأشرقت: أضاءت.
(٣) سقطت «إلا» سهواً من الأصل.
(٤) الإملاء ١/٩٩.
(٥) الكشاف ١/٣٧٣.

الاستدراكِ من الجملةِ قبلَه فلا حاجَةَ إلى حذفٍ. . .[1]، وإنما الذي يَحْتَاجه ما بعدَ «لكن» وقوعُ ما قبلَها من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللفظُ، لأنَّ نَفْيَ المواجهةِ بالشرِّ يستدعي وقوعَ اللقاءِ.

قوله: «سِرّاً» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مفعولاً ثانياً لتواعِدُوهُنَّ. والثاني أنه حالٌ من فاعلِ «تواعدوهُنَّ» أي: لا تواعدوهُنَّ مُسْتَخْفين بذلك. والثالث: أنه نعت مصدرٍ محذوفٍ أي: مواعدةً سراً. والرابعُ: أنه حالٌ من ذلكَ المصدرِ المُعَرَّفِ، أي: المواعدةَ مستخفيةً. والخامس: أَنْ ينتصِبَ على الظرفِ مجازاً أي: في سِرٍّ. وعلى الأقوالِ الأربعةِ فلا بُدَّ من حَذْفِ مفعولٍ تقديرُهُ: لا تواعدوهُنَّ نكاحاً.

والسِّرُّ: ضدُّ الجَهْرِ، وقيل: يُطْلَقُ على الوَطْءِ وعلى الزِّنا بخصوصيةٍ، وأنشدوا للحُطَيئة[2]:

١٠٠٠ـ ويَحْرُم سِرُّ جارتِهم عليهم ويأكلُ جارُهُمْ أُنُفَ القِصاعِ

وقولَ الآخر ـ هو الأعشى ـ[3]:

١٠٠١ـ ولا تَقْرَبَنَّ جارةً إنَّ سِرَّها حَرامٌ عليكَ فانكِحَنْ أو تَأَبَّدا

قوله: «إلَّا أَنْ تقولوا» في هذا الاستثناءِ قولان، أحدُهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنه لا يندرجُ تحت «سِرّ» على أيِّ تفسيرٍ فَسَّرْتَه به، كأنه [قال][4]: لكنْ قولوا قولاً معروفاً. والثاني: أنه متصلٌ وفيه تأويلان ذكَرهما الزمخشري[5]

---

(١) كلمتان لم أتبينهما: رسمتا: عنه عسى. وضلَّت النسخ في رسمها.
(٢) ديوانه ٦٢؛ القرطبي ٣/١٩١؛ والقصاع: ج قصعة، وأنف القصاع: جيد الطعام.
(٣) تقدم برقم ٩٤٧.
(٤) سقط من الأصل، وثبت في: ص ح.
(٥) الكشاف ١/٣٧٣.

فإنه قال: «فإنْ قلتَ بِمَ يَتَعَلَّقُ حرفُ الاستثناءِ؟ قلت: بـ «لا تواعِدُوهُنَّ»، أي: لا تواعِدُوهُنَّ مواعَدةً قط إلا مواعدةً معروفة غيرَ مُنْكَرةٍ، أو لا تواعِدُوهُنَّ إلا بِأَنْ تقولوا، أي: لا تواعدوهُنَّ إلاَّ بالتعريض، ولا يكونُ استثناءً منقطعاً من «سراً» لأدائِهِ إلى قولِكَ: لاتواعِدوهُنَّ إلا التعريضَ» انتهى. فَجَعَلَهُ استثناءً متصلاً مفرغاً على أحدِ تأويلين، الأولُ: أنه مستثنىً من المصدرِ، ولذلك قَدَّره: لا تواعِدُوهُنَّ مواعدةً قط إلاَّ مواعدةً معروفةً. والثاني: أنه من مجرورٍ محذوفٍ، ولذلك قَدَّره بـ «إلاَّ بأَنْ تقولوا»، لأنَّ التقديرَ عنده: لا تواعِدُوهُنَّ بشيء إلا بِأَنْ تقولوا، ثم أَوْضَحَ قولَه بأنْ تقولوا بالتعريض، فلمَّا حُذِفَتْ الباءُ من «أَنْ» وهي باءُ السببيةِ بقي في «أَنْ» الخلافُ المشهورُ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجرِّ، هل هي في محلِّ نصبٍ أم جر؟ وقولُهُ: «لأدائِهِ إلى قولِكَ إلى آخره» يعني أنه لا يَصِحُّ تسلُّط العاملِ عليه فإنَّ القولَ المعروفَ عندَهُ المرادُ به التعـريضُ، وأنت لو قلت: «لا تواعِدُوهُنَّ / إلاَّ التعـريض» لم يَصِحَّ لأنَّ التعريضَ ليس مواعداً. [٩٥/أ]

ورَدَّ عليه الشيخ(١) بأنَّ الاستثناءَ المنقطعَ ليس مِنْ شرطِهِ صِحَّةُ تسلُّطِ العاملِ عليه بل هو على قسمين: قسم يَصِحُّ فيه ذلك، وفيه لغتان: لغةُ الحجازِ وجوبُ النصب مطلقاً نحو: «ما جاء أحدٌ إلا حماراً»، ولغةُ تميم إجراؤه مُجْرى المتصلِ فيُجْرون فيه النصبَ والبدلية بشرطه(٢)، وقسمٌ لا يَصِحُّ فيه ذلك نحو: «ما زادَ إلا ما نَقَصَ»، و«ما نفَعَ إلا ما ضَرَّ». وحكمُ هذا النصبُ عند العربِ قاطبةً، فالقسمان يشتركان في التقديرِ بلكن عند البصريين، إلاَّ أنَّ أحدَهما يَصِحُّ تسلُّط العاملِ عليه في قولك: «ما جاء أَحدٌ إلا حمار» لو قلت: «ما جاءَ إلا حمارٌ» صَحَّ، بخلافِ القسمِ الثاني، فإنَّه

---

(١) البحر ٢/٢٢٩.

(٢) أي بشرط المتصل وقاعدته.

لا يتوجَّه عليه العاملُ» ولتحقيقِ هذا موضعٌ هو أليقُ به، وقد تقدَّمَ منه طرفٌ صالحٌ.

قوله: «عقدةَ» في نصبهِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه مفعولٌ به على أنه ضَمَّنَ «عَزَم» معنى ما يتعدَّى بنفسِهِ وهو: تَنْووا أو تباشِروا ونحوُ ذلك. والثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجر وهو «على»، فإنَّ «عَزَم» يتعدَّى بها، قال[1]:

١٠٠٢ـ عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ ... لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وحذفها جائز كقول عنترة[2]:

١٠٠٣ـ ولقد أبيتُ على الطَّوى وأظلُّه ... حتى أنالَ به كريمَ المَطْعَمِ

أي: وأظلُّ عليه. والثالثُ: أنه منصوبٌ على المصدرِ، فإنَّ المعنى: ولا تَعْقِدُوا عقدةَ، فكأنه مصدرٌعلى غير الصدرِ[3]، نحو: قَعَدْتُ جلوساً، والعُقْدَةُ مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ والفاعلُ محذوفٌ، أي: عُقْدَتَكم النكاحَ.

قوله: «فاحذرُوه» الهاءُ في «فاحذَرُوه» تعودُ على اللَّـهِ تعالى، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: فاحذَرُوا عقابَه. ويَحْتَمِلُ أَنْ تعودَ على «ما» في قوله «ما في أنفسِكم» بمعنى ما في أنفسكم من العَزْمِ على ما لا يجوزُ، قاله الزمخشري[4].

آ. (٢٣٦) **قوله تعالى: ﴿ما لم تَمَسُّوهُنَّ﴾**: في «ما» هذه ثلاثةُ

---

(١) تقدم برقم ٩٦٩.

(٢) ديوانه ١٨٧؛ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٥.

(٣) لأن الصدر: ولا تَعْزِموا.

(٤) الكشاف ١/٣٧٤.

أقوالٍ، أظهرُها: أن تكونُ مصدريةً ظرفيةً، تقديرُهُ: مدةَ عدمِ المَسيس كقوله[1]:

١٠٠٤ـ إني بحبلِكَ واصـلٌ حَبْلِي وبـريش نَـبْلِكَ رائِشٌ نَبْـلي

ما لم أَجِدْكَ على هُـدَى أَثَرٍ يَقْـرُو مِقَصَّـكَ قـائِفٌ قَبْلي

والثاني: أن تكونَ شرطيةً بمعنى إنْ، نقله أبو البقاء[2]. وليس بظاهرٍ، لأنه يكونُ حينئذٍ من بابِ اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ، فيكونُ الثاني قيداً في الأول نحو: «إنْ تأتِ إنْ تُحْسِنْ إليَّ أكرمْك» أي: إنْ أتيتَ مُحْسِناً، وكذا في الآيةِ الكريمة: إنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ غيرَ ماسِّين لَهُنَّ، بل الظاهرُ أنَّ هذا القائل إنما أرادَ تفسير المعنى، لأنَّ «ما» الظرفيةَ مُشَبَّهـةٌ بالشـرطيةِ، ولـذلك تقتضي التعميم. والثالث: أن تكونَ موصولة بمعنى الذي، وتكونُ للنساءِ؛ كأنه قيلَ: إنْ طَلَّقْتُمْ النساءَ اللائي لم تَمَسُّوهُنَّ، وهو ضعيفٌ، لأنَّ «مـا» الموصـولةَ لا يُوصَفُ بها، وإنْ كان يوصفُ بالذي والتي وفروعِهما.

وقـرأ الجمهورُ: «تَمَسُّوهُنَّ» ثلاثيـاً وهي واضحـةٌ. وقـرأ حمـزة[3] والكسائي: «تماسُّوهُنَّ» من المفاعلَةِ، فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ فاعَلَ بمعنى فَعَل كسافر، فتوافِقَ الأولى، ويُحْتَمل أَنْ تكونَ على بابِها من المشاركَةِ، فإنَّ الفعلَ مِن الرجلِ والتمكينَ من المرأةِ، ولذلك قيلَ لها زانيةٌ. ورجَّح الفارسي[4]

---

(١) البيتان لامرىء القيس، ديوانه ٢٣٩؛ واللسان: حبل؛ والبحر ٢/٢٣١. وعلى هدى أثر: على هداية الطريق. يقرو مقصك: يستقري أثرك. والقائف: الذي يقصّ الأثر ويتتبعه.

(٢) الإملاء ١/٩٩.

(٣) السبعة ١٨٣؛ الكشف ١/٢٩٧.

(٤) الحجة (خ) ٢/٢٩٩.

قراءة الجمهورِ بأنَّ أفعالَ هذا البابِ كلَّها ثلاثيةٌ نحو: نكح فرع[1] سفد[2] وضربَ الفحلُ.

قوله: «أو تَفْرِضُوا» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مجزومٌ عطفاً على «تَمَسُّوهُنَّ»، و«أو» على بابها من كونِها لأحدِ الشيئين، قاله ابن عطية[3]. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار أَنْ عطفاً على مصدرٍ متوهم، و«أو» بمعنى إلاَّ، التقدير: ما لم تَمَسُّوهُنَّ إلا أَنْ تَفْرِضُوا، كقولِهم: لألزَمَنَّك أو تقضيَني حقي، قاله الزمخشري[4]. والثالث: أنه معطوفٌ على جملةٍ محذوفةٍ تقديره: «فَرَضْتُم أو لم تَفْرِضُوا» فيكونُ هذا من بابِ حذفِ الجزمِ وإبقاءِ عمله، وهو ضعيفٌ جداً، وكأنَّ الذي حَسَّنَ هذا كونُ لفظِ «لم» موجوداً قبل ذلك. والرابع: أن تكونَ «أو» بمعنى الواو، و«تَفْرِضُوا» عطفاً على «تَمَسُّوهُنَّ» فهو مجزومٌ أيضاً.

قوله: «فريضةً» فيها وجهان، أظهرُهما: أنها مفعولٌ به وهي بمعنى مفعولة، أي: إلاَّ أَنْ تَفْرِضُوا لهنَّ شيئاً مفروضاً. والثاني: أن تكونَ منصوبةً على المصدرِ بمعنى فَرْضاً. واستجود أبو البقاء[5] الوجهَ الأولَ، قال: «وأَنْ يكونَ مفعولاً به وهو الجيدُ» والموصوفُ محذوفٌ تقديرُهُ: متعةً مفروضةً.

قوله: «وَمَتِّعُوهنَّ» قال أبو البقاء[6]: «وَمَتِّعُوهُنَّ معطوفٌ على فعلٍ محذوف تقديرُهُ: فَطَلِّقُوهُنَّ ومَتِّعُوهُنَّ». وهذا لا حاجَةَ إليه، فإنَّ الضميرَ

---

(١) فرع: افتض البكر.
(٢) سفد: نزا.
(٣) المحرر ٢/٢٢٦.
(٤) الكشاف ١/٣٧٤.
(٥) الإملاء ١/٩٩.
(٦) الإملاء ١/٩٩.

المنصوبَ في «مَتِّعوهن» عائدٌ على المطلقاتِ قبل المسيسِ وقبلَ الفَرْضِ، المذكورَيْن في قولهِ: «إنْ طَلَّقتم النساءَ» إلى آخرها.

قوله: «على المُوْسِعِ قَدَرُهُ»، جملةٌ من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أحدُهما: أنها لا محلَّ لها من الإعراب، بل هي استئنافيَّةٌ بَيَّنَتْ حالَ المُطَلِّقِ بالنسبةِ إلى إيسارِهِ وإقتارِهِ. والثاني: أنها في موضعِ نصبٍ على الحالِ، وذو الحال / فاعل «متِّعوهن». قال أبو البقاء[١]: «تقديرُهُ: بقَدر الوُسْع»، وهذا [٩٥/ب] تفسير معنىً. وعلى جَعْلِهَا حاليةً فلا بُدَّ من رابطٍ بينها وبين صاحبها، وهو محذوفٌ تقديرهُ: على الموسِعِ منكم. ويجوزُ على مذهبِ الكوفيين ومَنْ تابعهم أن تكونَ الألفُ واللامُ قامَتْ مقامَ الضميرِ المضافِ إليه تقديرُهُ: «على مُوْسِعِكُم قَدَرُه».

وقرأ الجمهورُ: «المُوسِعِ» بسكونِ الواو وكسرِ السينِ اسمَ فاعِلٍ من أَوْسع يُوسع. وقرأ[٢] أبو حيوة بفتح الواو والسين مشددة، اسمَ مفعولٍ من «وسَّعَ». وقرأ[٣] حمزة والكسائي وابن ذكوان وحفص: «قَدَرَه» بفتحِ الدالِ في الموضعين، والباقون بسكونها.

واختلفوا: هل هما بمعنًى واحدٍ أو مختلفان؟ فذهب أبو زيد والأخفش[٤] وأكبرُ أئمةِ العربيةِ إلى أنهما بمعنًى واحدٍ، حكى أبو زيد: «خُذْ قَدَر كذا وقَدْر كذا»، بمعنى واحدٍ، قال: «ويُقْرَأُ في كتابِ اللَّـهِ: «فسالَتْ

---

(١) الإملاء ١/٩٩.

(٢) البحر ٢/٢٣٣.

(٣) السبعة ١٨٤؛ الكشف ١/٢٩٨.

(٤) معاني القرآن له ٣٧٢.

أوديةٌ بقدَرها» و «قَدْرها»[1]، وقال: «وما قَدَروا اللّـهَ حَقَّ قَدْرِهِ»[2] ولو حُرِّكَت الدالُ لكان جائزاً. وذهبَ جماعةٌ إلى أنهما مختلفانِ، فالساكنُ مصدرٌ والمتحركُ اسمٌ كالعَدِّ والعَدَدِ والمَدِّ والمَدَد، وكأنَّ القَدْر بالتسكين الوُسْعُ، يقال: «هو يُنفق على قَدْرِهِ» أي وُسْعِهِ. وقيل: بالتسكين الطاقةُ، وبالتحريكِ المقدارُ. قال أبو جعفر[3]: «وأكثرُ ما يُسْتَعْمَل بالتحريكِ إذا كان مساوياً للشيءِ، يُقال: «هذا على قدَر هذا».

وقرأ بعضهم[4] بفتحِ الراء، وفي نصبِه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ منصوباً على المعنى، قال أبو البقاء[5]: «وهو مفعولٌ على المعنى، لأنَّ معنى «مَتِّعوهن» لِيُـؤَدِّ كلٌّ منكم قدَرَ وُسْعِهِ» وشَرْحُ ما قاله أن يكـونَ من باب التضمين، ضَمَّنَ «مَتِّعوهنَّ» معنى «أدُّوا». والثاني: أن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ: فَأَوْجِبوا على الموسِعِ قَدَره. وجعله أبو البقاء[6] أجودَ من الأول. وفي السجاوندي[7]: «وقال ابن أبـي عبلة: «قَدَرَه أي قَـدَرَه الله» انتهـى. وظاهِرُ هذا أنه قرأ بفتحِ الدالِ والراءِ، فيكونُ «قَدَرَه» فعلاً ماضياً، وجَعَلَ فيه ضميراً فاعلاً يعودُ على اللّـهِ تعالى، والضميرُ المنصوبُ يعود على المصدرِ المفهومِ من «مَتِّعوهن». والمعنى: أنَّ الله قَدَرَ وكَتَبَ الإمتاعَ على المُوسِعِ وعلى المُقْتِرِ.

---

(١) الآية ١٧ من الرعد. قرأ الجمهور بفتح الدال، وقرأ الأشهب وزيد وأبو عمرو في رواية بسكونها. انظر: البحر ٣٨١/٥.
(٢) الآية ٩١ من الأنعام.
(٣) وهو النحاس. انظر: إعراب القرآن له ٢٧١/١.
(٤) البحر ٢٣٤/١.
(٥) الإملاء ٩٩/١.
(٦) الإملاء ٩٩/١.
(٧) محمد بن طيفور، مقرىء مفسر، له: علل القراءات والوقف والابتداء. انظر: طبقات القراء ١٥٧/٢.

قوله: «متاعاً» في نصبِهِ وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ، وتحريرُه أنه اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ الجاريَ على صَدْرِهِ إنَّما هو التمتيعُ، فهو من باب: «أنبتكم من الأرض نَباتاً»[1]. وقال الشيخ[2]: «قالوا: انتصَبَ على المصدرِ، وتحريرُهُ أن المتاعَ هو ما يُمَتَّع به، فهو اسمٌ له، ثم أُطْلِقَ على المصدرِ على سبيلِ المجازِ، والعامِلُ فيه: «وَمَتِّعوهُنَّ» وفيه نظرٌ، لأنَّ المعهود أنْ يُطلَقَ المصدرُ على أسماءِ الأعيان كضَرْب بمعنى مَضْروب، وأمَّا إطلاقُ الأعيانِ على المصدرِ فلا يجوزُ، وإنْ كانَ بعضُهم جَوَّزه على قلةٍ نحو قولهم: «تِرْباً وَجَنْدلاً»[3] و «أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ». والصحيحُ أن «تِرْباً» ونحوَه مفعولٌ به، و «قائماً» نصبٌ على الحالِ.

والثاني من وَجْهَي «متاعاً» أن يَنْتَصِبَ على الحالِ. والعامِلُ فيه ما تضمَّنه الجارُّ والمجرورُ من معنى الفعلِ، وصاحبُ الحالِ ذلك الضميرُ المستكنُّ في ذلك العاملِ، والتقديرُ: قَدَرُ الموسِعِ يستقرُّ عليه في حالِ كونِهِ متاعاً.

قوله: «بالمعروفِ» فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يتعلَّقَ بمتِّعوهن فتكون الباءُ للتعديةِ. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمتاعاً، فيكونَ في محلِّ نصبٍ، والباءُ للمصاحبةِ، أي: متاعاً ملتبساً بالمعروفِ. وجَوَّز الحوفي وجهاً ثالثاً وهو أنْ يتعلَّقَ بنفسِ «متاعاً».

قوله: «حقاً» في نصبه أربعةُ أوجهٍ، أحدُهما: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ قبله كقولِك: «هذا ابني حقاً» وهذا المصدرُ يَجبُ إضمارُ عامِلِه

---

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٣٤.

(٣) الجندل في الأصل الحجارة فهو عين، ولكن الكلمتين هنا نصبتا هنا نصب المصادر والمقصود بها الدعاء، وهذا عند بعضهم.

تقديرُه: حَقَّ ذلك حقاً. ولا يجوزُ تقديمُ هذا المصدر على الجملةِ قبلَه. والثاني: أَنْ يكونَ صفةً لمتاعاً، أي: متاعاً واجباً على المحسنين. والثالث: أنه حالٌ مِمَّا كان حالاً منه «متاعاً»، وهذا على رأي مَنْ يجيز تعدُّد الحالِ. والرابعُ: أن يكونَ حالاً من «المعروف»، أي بالذي عُرِف في حالِ وجوبِه على المحسنين. و«على المحسنين» يجوزُ أن يتعلَّقَ بحقاً، لأنه بمعنى الواجبِ، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ له.

آ. (٢٣٧) قولُه تعالى: ﴿وقَدْ فَرَضْتُم﴾: هذه الجملةُ في موضع نصبٍ على الحال، وذو الحالِ يجوزُ أن يكونَ ضميرَ الفاعلِ، وأَنْ يكونَ ضميرَ المفعولِ لأنَّ الرابطَ موجودٌ فيهما. والتقديرُ: وإنْ طَلَّقتموهنَّ فارِضين لهن أو مفروضاً لهن، و«فريضة» فيهما الوجهان المتقدمان.

والفاءُ في «فنصفُ» جوابُ الشرطِ، فالجملةُ في محلِّ جزمٍ جواباً للشرطِ، وارتفاعُ «نصفُ» على أحدِ وجهين: إمَّا الابتداءُ والخبر حينئذ محذوفٌ، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه قبله، أي: فعليكم أو فَلَهُنَّ نصفُ، وإنْ شِئْتَ بعدَه أي: فنصفُ ما فرضتُم عليكم ـ أو لَهُنَّ ـ وإمَّا على خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: فالواجبُ نصفُ.

وقرأت فرقة[٢]: «فنصفَ» بالنصبِ على تقدير: «فادْفَعُوا أو أَدُّوا». وقال أبو البقاء[٣]: «ولو قُرِىء بالنصبِ لكان وجهُه «فأَدُّوا نصفَ» فكأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً مرويَّةً.

والجمهورُ على كسرنونِ «نِصْف». وقرأ[٣] زيد وعلي، ورواها

(١) البحر ٢/٢٣٤؛ والقرطبي ٣/٢٠٤، من دون نسبة.
(٢) الاملاء ١/١٠٠.
(٣) البحر ٢/٢٣٤؛ والقرطبي ٣/٢٠٤؛ والشواذ ١٥. وزيد هنا هو ابن ثابت.

الأصمعي قراءةً عن أبي عمرو: «فَنُصف» بضمِّ النون هنا وفي جميع القرآن، وهما لغتان. وفيه لغةٌ ثالثة: «نَصيف» بزيادةِ ياءٍ، ومنه الحديث(١): «ما بَلَغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفه». و «ما» في «ما فرضتم» بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً /. [٩٦/أ]

قوله: إلَّا أَنْ يَعْفُون» في هذا الاستثناءِ وجهان، أحدُهما: أن يكونَ استثناءً منقطعاً، قال ابن عطية(٢) وغيرُه: «لأنَّ عفوهُنَّ عن النصف ليس من جنسِ أَخْذِهِنَّ». والثاني: أنه متصلٌ، لكنه من الأحوال، لأنَّ قولَه: «فنصفُ ما فرَضْتُم» معناه: فالواجبُ عليكم نصفُ ما فَرَضْتُم في كلِّ حال إلا في حالِ عَفْوِهِنَّ، فإنه لا يَجِبُ، وإليه نحا أبو البقاء(٣)، وهذا ظاهرٌ، ونظيرُه: «لَتَأْتُنَّني به إلا أن يُحاطَ بكم»(٤). قال الشيخ(٥): «إلَّا أَنَّ مَنْ مَنَعَ أَنَ تَقع أَنْ وصلتُها حالاً كسيبويه(٦) فإنه يمنعُ ذلك، ويكونُ حينئذٍ منقطعاً».

وقرأ الحسن(٧) «يَعْفُونَهُ» بهاء مضمومةٍ، وفيها وجهان، أحدهما: أنها ضميرٌ يعودُ على النصفِ. والأصلُ: إلَّا أَنْ يَعْفُونَ عنه، فَحُذِف حرفُ الجرِّ، فاتصل الضميرُ بالفعلِ. والثاني: أنها هاءُ السكتِ والاستراحةِ، وإنما ضَمَّها تشبيهاً بهاءِ الضميرِ كقول الآخر(٨):

---

(١) رواه البخاري: «فضائل أصحاب النبي» الفتح ٢١/٧؛ مسلم: فضائل الصحابة ١٩٦٧/٤.
(٢) المحرر ٢٣٠/٢.
(٣) الاملاء ١٠٠/١.
(٤) الآية ٦٦ من يوسف.
(٥) البحر ٢٣٥/٢.
(٦) الكتاب ١٩٥/١.
(٧) البحر ٢٣٥/٢.
(٨) تقدم برقم ٧١١.

١٠٠٥ـ هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونَه ....

على أحدِ التأويلين في البيت أيضاً.

وقرأ ابن أبـي إسحاق: «تَعْفُون» بتاءِ الخطابِ، ووجهُها الالتفاتُ من ضميرِ الغَيْبة إلى الخطابِ، وفائدةُ هذا الالتفاتِ التحضيضُ على عَفْوِهِنَّ وأنه مندوبٌ.

و «يَعْفُون» منصوبٌ بأَنْ تقديراً فإنَّه مبنيٌّ لاتصالِه بنونِ الإناثِ. هذا رأيُ الجمهـور. وأمّا ابن درستـويه والسهيلي فـإنه عنـدهما معـربٌ. وقد فـرَّق الزمخشري[١] وأبو البقاء[٢] بين قولك: «الرجالَ يَعْفُون» و «النساءُ يَعْفُون» وإنْ كان هذا من واضحاتِ النحو: بأنَّ قولك « الرجالُ يَعْفُون»: الواو فيه ضميرُ جماعة الذكورِ وحُذِفت قبلها واوٌ أخرى هي لام الكلمة، فإن الأصل: يَعْفُوُون فاستُثْقلت الضمةُ على الواوِ الأولى فحُذِفَتْ فبقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنةً، فحُذِفت الواو الأولى لئلاَّ يتلقى ساكنان، فوزنُه يَفْعُون والنونُ علامة الرفعِ فإنه من الأمثلةِ الخمسةِ. وأنَّ قولك: «النساء يَعْفُون» الواوُ لامُ الكلمةِ والنونُ ضميرُ جماعةِ الإناثِ، والفعلُ معها مبنيٌّ لا يَظْهَرُ للعامِلِ فيه أثرٌ. وقد ناقش الشيخُ[٣] الزمخشريَّ بأنَّ هذا من الواضحات التي بأدنى قراءة في هذا العلمِ تُعْرَفُ، وبأنه لم يبيِّن حَذْفَ الواو من قولك «الرجال يعفون» وأنه لم يذكر خلافاً في بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وكلُّ هذا سهلٌ لا ينبغي أن يُنَاقَشَ بمثلِه.

قوله: «أو يَعْفُو الذي» «أو» هنا فيها وجهان، أحدُهما: هي للتنويع. والثاني: أنها للتخييرِ. والمشهورُ فتحُ الواوِ عطفاً على المنصوبِ قبله. وقرأ

---

(١) الكشاف ١/٣٧٤.

(٢) الاملاء ١/١٠٠.

(٣) البحر ٢/٢٣٥.

الحسن[1] بسكونِها، استثقل الفتحةَ على الواوِ فقدَّرها كما يقدِّرُها في الألف، وسائرُ العرب على استخفافها، ولا يجوزُ تقديرُها إلا في ضرورةٍ كقوله ـ هو عامر بن الطفيل ـ[2]:

١٠٠٦ـ فما سَوَّدَتْني عامِرٌ عن وراثـةٍ أبـى اللَّـهُ أَنْ أَسْمو بأمٍّ ولا أَبِ

ولَمَّا سَكَّن الواوَ حُذِفَتْ للساكن بعدَها وهو اللامُ من «الذي». وقال ابنُ عطية[3]: «والذي عندي أنه استثقل الفتحةَ على واو متطرفةٍ قبلها متحركٌ لقلَّةِ مجيئِها في كلامِهم، وقال الخليلُ: «لم يَجِىء في الكلامِ واوٌ مفتوحةٌ متطرفةٌ قبلَها فتحةٌ إلا قولُهم: «عَفَوة» جمع عَفْو، وهو ولدُ الحِمارِ، وكذلك الحركةُ ـ ما كانت ـ قبلَ الواو المفتوحةِ فإنَّها ثقيلةٌ» انتهى. قالَ الشيخ[4]: «فقوله: لقلَّةِ مجيئها يعني مفتوحةً مفتوحاً ما قبلَها، وهذا الذي ذكره فيه تفصيلٌ، وذلك أنَّ الحركةَ قبلَها: إمَّا أَنْ تكونَ ضمةً أوكسرةً أو فتحةً. فإنْ كانَتْ ضمةً: فإمَّا أَنْ يكونَ ذلك في اسم أو فعلٍ، فإنْ كان في فعلٍ فهو كثيرٌ، وذلك جميعُ أمثلةِ المضارعِ الداخلِ عليها حرفُ نصبٍ نحو: «لَنْ يغزُوَ»، والذي لحِقَه نونُ التوكيد منها نحـو: «هلَ يَغْـزُوَنَّ»، وكذا الأمـرُ نحو: «اغزُوَنَّ»، وكذا الماضي على فَعُل في التعجبِ نحو: سَرُوَ الرجل[5]، حتى إن ذوات الياء تُرَدُّ إلى الواو في التعجب فيقولون: «لَقَضُوَ الـرجلُ»[6]، على ما أُحْكِم في بابِ التصريف. وإنْ كان ذلك في اسـم: فإمَّا أن يكونَ مبنياً

---

(١) البحر ٢/٢٣٦؛ الشواذ ١٥.
(٢) الحماسة الشجرية ١/٢١؛ ابن يعيش ١٠/١٠٠؛ المغني ٧٥٣؛ الخزانة ٣/٢٣٧.
(٣) المحرر ٢/٢٣٢.
(٤) البحر ٢/٢٣٧.
(٥) سرو الرجل: أي: أصبح سرياً من السراة وهم صفوة القوم.
(٦) لقضو الرجل: من القضاء، أي: ما أحسن قضاءه.

على هاءِ التأنيث فيكثرُ أيضاً نحو: عَرْقُوة[1] وتَرْقُوة[2] وقَمَحْدُوَة[3]. وإنْ كان قبلها فتحة فهو قليل كما ذكر الخليل، وإن كان قبلها كسرةٌ قُلِبت الواوُ ياءً نحو: الغازي والغازية، وشَذَّ من ذلك «أَفْرِوَة» جمع فَرِوَة وهي مَيْلَغَةُ الكلب، و«سواسِوَة» وهم: المستوون في الشر، و«مقاتِوَة» جمعُ مُقْتَوٍ وهو السائسُ الخادِمُ. وتلخَّص من هذا أنَّ المرادَ بالقليلِ واوٌ مفتوحةٌ متطرفةٌ ما قبلها في اسمٍ غيرِ ملتبس بتاءِ التأنيثِ، فليس قولُ ابنِ عطية «والذي عندي إلى آخره» بظاهر.

والمرادُ بقولِه: «الذي بيدِه عقدةُ النكاحِ» قيل: الزوجُ. وقيلَ: الوليُّ، وأل في النكاحِ للعهدِ، وقيل بدلٌ من الإضافةِ، أي: نكاحُه كقوله[4]:

١٠٠٧ــ لهمْ شَيمَةٌ لم يُعْطِها اللـهُ غيرَهم من الجودِ، والأحلامُ غيرُ عَوازِبِ

أي أحلامُهم، وهذا رأيُ الكوفيين. وقال بعضُهم: في الكلامِ حذفٌ تقديره: بيده حلُّ عقدةِ النكاحِ، كما قيل ذلك في قوله: «ولا تَعْزِمُوا عقدة النكاح»[5] أي عَقْدَ عقدة النكاحِ وهذا يؤيِّد أنَّ المرادَ الزوجُ /. [٩٦/ب]

قـولـه: «وأَنْ تَـعْفُـوا أقـرب» «أن تَـعْفُـوا» فـي مـحـل رفـع بـالابتداء لأنـه فـي تأويـل «عَفْوُكم»، و«أقـربُ» خبـره. وقـرأ الـجمهـور «تَعْفُـوا» بـالخـطاب، والمـرادُ الـرجـالُ والنسـاءُ، فَغَلَّبَ المـذكَّرَ، والظاهرُ أنه للأزواجِ خاصةً، لأنهم المخاطَبون في صدرِ الآيةِ، وعلى هذا فيكونُ التفاتاً من غائبٍ، وهو قولُه: «الذي بيدِه عقدةُ النكاح» ـ على قولنا أنَّ المرادَ به الزوجُ وهو المختارُ ـ إلى الخطابِ الأولِ في صدرِ الآيةِ. وقرأ[6]

---

(١) العرقوة: الخشبة المعروقة على الدلو.

(٢) الترقوة: مقدم الحلق.

(٣) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا بين الذؤابة والقفا.

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٥٦؛ والقرطبي ٣/٢٠٦. وغير عوازبُ: غير بعيدة.

(٥) الآية ٢٣٥ من البقرة.

(٦) البحر ٢/٢٣٨؛ الشواذ ١٥.

الشعبي[1] وأبو نهيك[2]: «يَعْفوا» بياء من تحت. قال الشيخ[3]: «جعله غائباً، وجُمِع على معنى: «الذي بيدِه عقدةُ النكاح» لأنه للجنس لا يُراد به واحد» يعني أنَّ قولَه: «وأن يَعْفوا» أصله «يَعْفُوُون» فلمَّا دَخَل الناصبُ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ ثم حُذِفَتِ الواوُ التي هي لامُ الكلمةِ، وهذه الياءُ فيه هي ضميرُ الجماعةِ، جُمِعَ على معنى الموصولِ، لأنه وإنْ كان مفرداً لفظاً فهو مجموعٌ في المعنى لأنه جنسٌ. ويظهر فيه وجهٌ آخرُ، وهو أن تكونَ الواوُ لامَ الكلمةِ، وفي هذا الفصلِ ضميرٌ مفردٌ يعودُ على الذي بيده عقدةُ النكاحِ، إلا أنه قَدَّر الفتحةَ في الواوِ استثقالاً كما تقدَّم في قراءةِ الحسن، تقديرُه: وأَنْ يعفو الذي بيده عقدةُ.

قوله: «للتقوى» متعلِّقٌ بأقرب، وهي هنا للتعديةِ. وقيل: بل هي للتعليل. و«أقربُ» تتعدَّى تارةً باللام كهذه الآيةِ، وتارةً بإلى كقوله تعالى: «ونحنُ أقربُ إليه من حبلِ الوريدِ»[4]. وليست «إلى» بمعنى اللام، وقيل: بل هي بمعناها، وهذا مذهبُ الكوفيين، أعني التجوُّزَ في الحروفِ. ومعنى اللامِ و«إلى» في هذا الموضعِ يتقارَبُ.

وقال أبو البقاء[5]: «ويجوزُ في غيرِ القرآن: «أقربُ من التقوى وإلى التقوى» إلَّا أنَّ اللامَ هنا تَدُلُّ على معنًى غير معنى «إلى» وغيرِ معنى «مِنْ»، فمعنى اللامِ: العفو أقربُ من أجل التقوى، واللام تدلُّ على علة قرب العفو، وإذا قلت: أقربُ إلى التقوى كان المعنى: يقارب التقوى، كما تقول:

---

(١) عامر بن شراحيل الكوفي، عرض على السلمي وعلقمة بن قيس، وروى عنه ابن أبي ليلى، توفي سنة ١٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٥٠.

(٢) علباء بن أحمر اليشكري، له اختيار شاذ، عرض على شهر بن حوشب، وروى عنه العتكي، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٥١٥.

(٣) البحر ٢/٢٣٨.

(٤) الآية ١٦ من سورة ق.

(٥) الاملاء ١/١٠٠.

أنت أقربُ إليَّ، و «أقرب من التقوىٰ» يقتضي أن يكونَ العفوُ والتقوى قريبَيْن، ولكنَّ العفوَ أشدُّ قُرباً من التقوى، وليس معنى الآية على هذا» انتهى. فَجَعَلَ اللامَ للعلة لا التعديةِ، و «إلى» للتعديةِ.

واعلمْ أنَّ فِعْلَ التعجب وأفعلَ التفضيلِ يتعدَّيان بالحرفِ الذي يتعدَّى به فعلُهما قبل أن يكونَ تعجباً وتفضيلاً نحو: «ما أزهدني فيه وهو أزهدُ فيه»، وإنْ كان من متعدٍّ في الأصلِ: فإن كان الفعلُ يُفْهِمُ علماً أو جَهْلاً تعدَّيا بالباءِ نحو: «هو أعلمُ بالفقه»، وإنْ كان لا يُفْهِمُ ذلك تعدَّيا باللامِ نحو: «ما أضربَكَ لزيدٍ»، و «أنت أضربُ لعمروٍ» إلَّا في بابِ الحُبِّ والبغضِ فإنهما يتعدَّيان إلى المفعولِ بـ «في» نحو: «ما أحبَّ زيداً في عمروٍ وأبغضه في خالدٍ، وهو أحبُّ في بكر وأبغض في خالد» وإلى الفاعل المعنوي بـ «إلى» نحو: «زيدٌ أحبُّ إلى عمروٍ من خالد، وما أحبَّ زيداً إلى عمرو»، أي: إنَّ عمراً يحبُّ زيداً. وهذه قاعدةٌ جليلةٌ قَلَّ مَنْ يَضْبِطُها.

والمُفَضَّلُ عليه في الآيةِ الكريمةِ محذوفٌ، تقديرُه: أقربُ للتقوى من تَرْكِ العفوِ. والياءُ في التقوى بدلٌ من واو، وواوُها بدلٌ من ياءٍ لأنها من وَقَيْتُ أقِي وقايةً، وقد تقدَّم ذلك أول السورةِ.

قوله: «ولا تَنسَوُا الفضلَ» الجمهورُ على ضَمِّ الواو مِنْ «تَنْسَوا» لأنها واوُ ضمير. وقرأ[1] ابن يعمر بكسرِها تشبيهاً بواو «لو»[2] كما ضَمُّوا الواو من «لو» تشبيهاً بواوِ الضميرِ. وقال أبو البقاء[3] «في واو «تَنْسَوا» من القراءات ووجوهها ما ذكرناه في «اشْتَروا الضلالة»[4]. وكان قد قَدَّم فيها خمسَ قراءاتٍ، فظاهرُ كلامِه عَوْدُها كلِّها إلى هنا، إلَّا أنه لم يُنْقَلْ هنا إلا الـوجهان اللذان ذَكَرْتُهما.

---

(١) البحر ٢/٢٣٨.

(٢) نحو «لو استطعنا».

(٣) الاملاء ١/١٠٠.

(٤) الآية ١٦ من البقرة.

وقرأ[١] عليٌّ رضي الله عنه: «ولا تناسَوا» قال ابن عطية[٢]: «وهي قراءةٌ متمكِّنةٌ في المعنى، لأنه موضعُ تناسٍ لا نسيانٍ، إلَّا على التشبيه». وقال أبو البقاء[٣]: على بابِ المفاعلة، وهي بمعنى المتاركةِ لا بمعنى السهو، وهو قريبٌ من قولِ ابنِ عطية.

قوله: «بينكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ بـ «تَنْسَوُا». والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الفضلِ أي: كائناً بينكم. والأولُ أَوْلى لأنَّ النهيَ عن فِعْلٍ يكونُ بينَهم أبلغَ من فعلٍ لا يكونُ بينهم.

آ. **(٢٣٨) قوله تعالى: ﴿حافظوا﴾**: في «فاعَل» هنا قولان، أحدُهما: أنه بمعنى فَعِل كطارَقْتُ النعل[٤] وعاقَبْتُ اللصَّ. ولمَّا ضَمَّن المحافظةَ معنى المواظبةِ عَدَّاها بـ «على». الثاني: أنَّ «فاعَل» على بابِها من كونِها بين اثنين، فقيل: بين العبدِ وربِّه، كأنه قيل: احفَظْ هذه الصلاةَ يحفظْكَ اللـهُ. وقيل: بين العبدِ والصلاةِ أي: احفَظْها تحفَظْك.

وقال أبو البقاء[٥]: «ويكون وجوبُ تكريرِ الحفظِ جارياً مَجْرى الفاعِلِين، إذ كان الوجوبُ حاثًّا على الفعلِ، فكأنه شريكُ الفاعلِ للحفظ[٦]، كما قالوا في «واعَدْنا موسى»[٧] فالوعدُ من اللـهِ والقَبولُ من موسى بمنزلةِ الوعد. وفي «حافِظوا» معنًى لا يوجَدُ في «احفظوا» وهو تكريرُ الحفظ» وفيه نظر؛ إذ المفاعلةُ لا تَدُلُّ على تكريرِ فعلٍ البتة.

---

(١) البحر ٢/٢٣٨؛ الشواذ ١٥.
(٢) المحرر ٢/٢٣٣.
(٣) الاملاء ١/١٠٠.
(٤) طارق النعل: صيرها طاقا فوق طاق.
(٥) الاملاء ١/١٠٠، بعد أن احتمل المفاعلة من واحد أو من اثنين.
(٦) الاملاء: «الحافظ».
(٧) الآية ٥١ من البقرة.

قوله: «والصلاةِ الوسطى» ذَكَر الخاصَّ بعد العامِّ، وقد تقدَّم فائدُته عند قوله: «مَنْ كان عدوّاً لله»(١)، والوُسْطى: فُعْلَى معناها التفضيلُ، فإنها مؤنثةُ للأوسط، كقوله ـ يمدح الرسول عليه السلام(٢) ـ:

١٠٠٨ـ يا أوسطَ الناسِ طُرّاً في مفاخِرهِمْ وأكـرمَ الناسِ أمّـا بَـرَّةً وأَبَـا

[٩٧/أ] وهي [من] الوسطِ الذي هو الخِيـارُ / وليست من الوَسَطِ الذي معناه: متوسطٌ بين شيئين، لأنَّ فُعْلى معناها التفضيلُ؛ ولا يُبْنى للتفضيل إلا ما يَقْبل الزيادةَ والنقصَ، والوَسَطُ بمعنى العَدْل والخيارِ يقبلُهما بخلافِ المتوسطِ بين الشيئين فإنه لا يَقْبَلُهما فلا يُبْنى منه أفعلُ التفضيل.

وقرأ علي(٣): «وعلى الصلاة» بإعادةِ حرفِ الجَرِّ توكيداً، وقَرَأَتْ عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ «والصلاةَ» بـالنصبِ، وفيها وجهـان، أحدُهمـا على الاختصاصِ، ذكرَه الزمخشري(٤)، والثاني على موضـعِ المجرورِ، مثلُه نحو: مررتُ بزيدٍ وعَمْراً، وسيأتي بيانُه في المائدة.

قوله: «قانتين» حالٌ من فاعلِ «قوموا». و «لله» يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ اللامُ بقوموا، ويجوزُ أنَ تتعلَّق بقانتين، ويـدلُّ للثاني قـولُه تعـالى: «كُلٌّ لـه قانتون»(٥). ومعنى اللامِ التعليلُ.

آ. (٢٣٩) **قوله تعالى: ﴿فَرِجالاً﴾**: منصوبٌ على الحالِ، والعاملُ فيه محذوفٌ تقديرُه: «فَصَلُّوا رجالاً، أو فحافِظُوا عليها رِجالاً وهذا أَوْلَى لأنه من لفظِ الأولِ.

---

(١) الآية ٩٨ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير القرطبي ٣/٢٠٩.

(٣) الشواذ ١٥؛ البحر ٢/٢٤٢؛ القرطبي ٣/٢٠٩.

(٤) الكشاف ١/٣٧٦.

(٥) الآية ١١٦ من البقرة.

و «رجال» جَمْعُ راجِل كقائِم وقيام، وصاحِب وصِحاب، يُقال منه: رَجِل يَرْجَلُ رَجْلاً، فهو راجِلٌ ورَجُلٌ بوزن عَضُد، وهي لغةُ الحجازِ، يقولونَ: رَجِل فلانٌ فهو رَجُلٌ ويقال: رَجْلان ورَجِيل قال الشاعر(١):

١٠٠٩ـ عليَّ إذا لاقَيْتُ ليلى بخُفْيَةٍ أَنَ آزدارَ بيتَ اللـهِ رَجْلانَ حافِيا

كلُّ هذا بمعنى مَشَى على قدميه لعدمِ المركوبِ. ولهذا اللفظ جموعٌ كثيرة: رِجال كما تقدَّم، وقال تعالى: «يأتوك رِجالاً وعلى كلِّ ضامرٍ»(٢)، وقال(٣):

١٠١٠ـ وبنو غُدانَةَ شاخِصٌ أبصارُهُمْ يَمْشُون تحتَ بُطونِهِنَّ رِجَـالا

ورَجِيل ورُجالى، وتُروى قراءةً عن عكرمة، ورَجالى ورَجَّالة ورُجَّال وبها قرأ عكرمةُ وابن مَخْلد(٤)، ورُجَّالى ورُجلان ورِجْلة ورَجَلَة بسكونِ الجيمِ وفتحِها وأَرْجِلَة وأراجِل وأراجِيل ورُجَّلاً بضم الراءِ وتشديدِ الجيمِ من غير ألفٍ، وبها قُرِىء(٥) شاذاً.

ورُكْبَان جمع راكِب، قيل: ولا يُقال إلاَّ لِمَنْ رَكِبَ جَمَلاً، فأمَّا راكِبُ الفرسِ ففارسٌ، وراكبُ الحمار والبغل حَمَّار وبَغَّال، والأَجْوَدُ صاحبُ حمارٍ وبَغْلٍ. و «أو» هنا للتقسيمِ وقيلَ: للإِباحةِ، وقيل: للتخييرِ.

---

(١) البيت لبعض بني عقيل، وهو في الطبري ٢٣٨/٥؛ واللسان: رجل؛ والأشموني ١٨٤/٢؛ والمغني ٥١٣؛ وأوضح المسالك ٩٦/٢. وازدار: افتعل من الزيارة.
(٢) الآية ٢٧ من الحج.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢٤٣/٢.
(٤) محمد بن مخلد، أخذ عن صالح بن أحمد والسجستاني، وحدَّث عنه الدارقطني. توفي سنة ٣٣١. انظر: المنهج الأحمد للعليمي ٣٦/٢.
(٥) البحر ٢٤٣/٢؛ الشواذ ١٥.

قوله: «كَمَا عَلَّمكم» الكافُ في محلِّ نصبٍ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً من ضميرِ المصدرِ المحذوفِ، ويجوزُ فيها أن تكونَ للتعليلِ أي: فاذكروه لأجلِ تعليمِهِ إياكم. و«ما» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً وهو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الـذي، والمعنى: فَصَلُّوا الصلاةَ كـالصلاةِ التي عَلَّمكم، وعَبَّر بالذكر عن الصلاةِ، ويكونُ التشبيهُ بين هيئتي الصلاتين الواقعةِ قبلَ الخوفِ وبعدَه في حالةِ الأمنِ. قال ابنُ عطية[1]: «وعلى هذا التأويلِ يكونُ قولُه: «ما لم تكونوا» بدلاً من «ما» في «كما» وإلاَّ لَم يَتَّسِقْ لفظُ الآية» قال الشيخ[2]: «وهو تخريجٌ ممكِنٌ، وأحسنُ منه أن يكونَ «ما لم تكونوا» بدلاً من الضمير المحذوفِ في «عَلَّمكم» العائدِ على الموصول، إذ التقديرُ: عَلَّمكموه، ونَصَّ النحويون على أنه يجوزُ: ضَرَبْتُ الذي رأيتُ أخاك» أي: رأيته أخاك، فأخاك بدلٌ من العائدِ المحذوف».

آ. (٢٤٠) **قوله تعالى: ﴿والذين يُتَوَفَّوْنَ﴾**: فيه ثمانية أوجهٍ، أحدُها: أنه مبتدأ، و«وصيةٌ»[3] مبتدأ ثانٍ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها كونُها موصوفةً تقديراً، إذ التقديرُ: «وصيةٌ من الله» أو «منهم» على حَسَبِ الخلافِ فيها: أهي واجبةٌ من الله أو مندوبةٌ للأزواج؟ و«لأزواجِهم» خبرُ المبتدأ الثاني فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ الأول. وفي هذه الجملةِ ضميرُ الأولِ. وهذه نظيرُ قولِهم: «السمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ» تقديرُهُ: مَنَـوانِ منه، وجَعَـلَ ابنُ عطية[4] المسوِّغَ للابتـداء بها كـونَها في مـوضِعِ تخصيصٍ، قـال: «كما حَسُنَ أَنْ يرتفعَ: «سلامٌ عليك» و«خيرٌ بين يديك» لأنها موضعُ دعاءٍ» وفيه نظرٌ.

---

(١) المحرر ٢/٢٤٠.
(٢) البحر ٢/٢٤٤.
(٣) وذلك على قراءة رفع «وصية».
(٤) المحرر ٢/٢٤١.

والثاني: أن تكونَ «وصيةٌ» مبتدأ، و«لأزواجِهم» صفتَها، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُهُ: فعليهم وصيةٌ لأزواجِهم، والجملةُ خبرُ الأول.

واالثالث: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: كُتِبَ عليهم وصيةٌ، و«لأزواجهم» صفةٌ، والجملةُ خبرُ الأولِ أيضاً. ويؤيِّد هذا قراءةُ[1] عبدِالله: «كُتِبَ عليهم وصيةٌ» وهذا من تفسيرِ المعنى لا الإعرابِ، إذ ليس هذا من المواضعِ التي يُضْمَرُ فيها الفعْلُ.

الرابع: أن «الذينَ» مبتدأ على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ تقديرُهُ: ووصيةُ الذين.

والخامسُ: أنه كذلك إلا أنه على حَذْفِ مضاف من الثاني، تقديرُهُ: «والذين يُتَوَفَّوْنَ أهلُ وصية» ذكر هذين الوجهين الزمخشري[2]. قال الشيخ[3]: «ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك».

وهذه الأوجُهُ الخمسةُ فيمنَ رَفَع «وصيةٌ»، وهم ابن كثير[4] ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم، والباقونَ يَنْصِبُونها، وارتفاعُ «الذين» على قراءتهم فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: وَلْيُوصِ الذين، ويكون نصبُ «وصية» على المصدر. والثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مبني للمفعولِ يتعدَّى لاثنين، تقديرهُ: وأُلْزِم الذين يُتَوَفَّوْنَ / ويكونُ نصبُ «وصية» [٩٧/ب] على أنها مفعولٌ ثانٍ لأُلْزِمَ، ذكره الزمخشري[5]. وهو والذي قبلَه ضعيفان؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل. والثالث: أنه مبتدأ وخبرُهُ محذوفٌ،

---

(١) البحر ٢/٢٤٥؛ الشواذ ١٥.
(٢) الكشاف ١/٣٧٦.
(٣) البحر ٢/٢٤٥.
(٤) السبعة ١٨٤؛ الكشف ١/٢٩٩.
(٥) الكشاف ١/٣٧٧.

وهو الناصبُ لوصية تقديرُهُ: والـذين يُتَوَفَّـوْنَ يـوصُون وصيةً، وقَـدَّرَهُ ابنُ عطية[1]: «لِيوصوا»، و«وصيةً» منصوبةٌ على المصدرِ أيضـاً. وفي حرفِ عبدالله: «الوصيةُ» رفعاً بالابتداء والخبرُ الجارُّ بعدها، أو مضمرٌ أي: فعليهم الوصيةُ، والجارُّ بعدَها حالٌ أو خبرٌ ثانٍ أو بيان.

قوله: «متاعاً» في نصبِهِ سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه منصوبٌ بلفظِ «وصية» لأنها مصدرٌ منونٌ، ولا يَضُرُّ تأنيثُها بالتاءِ لبنائِها عليها، فهي كقولِهِ:[2]

١٠١١ـ فلولا رجاءُ النصر مِنْكَ ورهبةٌ عقابَك قد كانوا لنا كالموارِدِ

والأصلُ: وصيةٌ بمتاعٍ، ثم حُذِفَ حرفُ الجَرِّ اتساعاً، فَنُصِبَ ما بعدَه، وهذا إذا لم تَجْعَلِ «الوصية» منصوبةً على المصدرِ، لأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ، وإنما يجيء ذلك حالَ رفعِها أو نصبِها على المفعولِ كما تقدَّم تفصيلُهُ.

والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ: إمَّا من لفظِهِ أي: مَتِّعوهن متاعاً أي: تمتيعاً، أو من غير لفظِهِ أي: جَعَلَ اللَّـهُ لهنَّ متاعاً. والثالث: أنه صفةٌ لوصيةٍ، والرابع: أنه بدلٌ منها. الخامس: أنه منصوبٌ بما نصبَها أي: يُوصُون متاعاً، فهو مصدرٌ أيضاً على غير الصدر كـ«قَعَدْتُ جُلوساً»، هذا فيمن نَصَبَ «وصية». السادس: أنه حالٌ من المـوصين: أي مُمَتِّعين أو ذوي مَتاعٍ. السابع: أنه حالٌ من أزواجهم، أي: ممتعاتٍ أو ذواتِ متاعٍ، وهي حالٌ مقدَّرة إن كانتِ الوصيةُ من الأزواج.

وقرأ أُبَـيّ[3]: «متاعٌ لأزواجِهِم» بدلَ «وصيةٌ»، ورُوي عنه «فمتاعٌ»، ودخولُ

---

(١) المحرر ٢٤١/٢.

(٢) تقدم برقم ٩٨٢.

(٣) البحر ٢٤٥/٢؛ الشواذ ١٥.

الفاءِ في خبرِ الموصولِ لشبهِهِ بالشرطِ، وينتصِبُ «متاعاً» في هاتين الروايتين على المصدرِ بهذا المصدر، فإنه بمعنى التمتيع، نحو: «يعجبني ضربٌ لك زيداً ضرباً شديداً» ونظيرُه: «فإنَّ جهنَّمَ جزاؤكم جزاءً موفوراً»(١). و«إلى الحَوْلِ» متعلِّقٌ بـ«مَتاع» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له.

قوله: «غيرَ إخراجٍ» في نصبِهِ ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه نعتٌ لـ«متاعاً». الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه حالٌ من الزوجات أي: غيرَ مخرجاتٍ. الرابع: أنه حالٌ من الموصين، أي: غيرَ مُخْرَجين. الخامس: أنه منصوبٌ على المصدر تقديرُهُ: لا إخراجاً قاله الأخفش(٢). السادس: أنه على حذفِ حرفِ الجرِّ، تقديرُهُ: مِنْ غيرِ إخراجٍ، قاله أبو البقاء(٣)، وفيه نظر.

قوله: «فيما فَعَلْنَ في أنفسِهِنَّ» هذان الجارَّان يتعلَّقان بما تعلَّق به خبرُ «لا» وهو «عليكم» من الاستقرارِ، والتقديرُ: لا جُنَاح مستقرٌّ عليكم فيما فَعَلْنَ في أنفسِهِنَّ. و«ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ تقديرُهُ: فَعَلْنَهُ. و«مِنْ معروف» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من ذلك العائدِ المحذوفِ تقديرُهُ: فيما فَعَلْنَه كائناً من معروف.

وجاء في هذه الآية «من معروفٍ» نكرةً مجرورةً بـ«مِنْ»، وفي الآيةِ قبلها(٤) «بالمعروفِ» مُعَرَّفاً مجروراً بالباء لأنَّ هذه لامُ العهدِ، كقولك: «رأيتُ رجلاً فأكرمْتُ الرجلَ» إلاَّ أنَّ هذه وإنْ كانت متأخرةً في اللفظ فهي مُقَدَّمةٌ في التنزيل، ولذلك جَعَلَها العلماء منسوخةً بها إلا عند شذوذ. وتقدَّم نظائر هذه الجملِ، فلا حاجة إلى إعادةِ الكلامِ فيها.

---

(١) الآية ٦٣ من الإسراء.
(٢) معاني القرآن ١٧٨؛ وعبارته «أي: متاعاً لا إخراجاً أي لا تخرجوهن إخراجاً».
(٣) الإملاء ١/١٠١.
(٤) الآية ٢٣٤ من البقرة: «فلا جناح عليكم فيما فَعَلْنَ في أنفسهن بالمعروف».

آ. (٢٤٣) **قوله تعالى: ﴿أَلَم تَرَ إلى الذين﴾**: هذه همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على حرفِ النفيِ، فَصَيَّرَتِ النفيَ تقريراً، وكذا كلُّ استفهامٍ دخَلَ على نفي نحو: «ألم نشرحْ لك صدرك»[١] «أليس اللَّـهُ بكافٍ عبدَه»[٢] فيمكن أن يكونَ المخاطبُ عَلِمَ بهذه القصةِ قبلَ نزولِ هذه الآيةِ، فيكونُ التقريرُ ظاهراً أي: قد رأيتَ حالَ هؤلاء، ويمكن أنه لم يَعْلَمْ بها إلا مِنْ هذه الآيةِ، فيكون معنى هذا الكلامِ التنبيهَ والتعجُّبَ من حالِ هؤلاءِ، والمخاطَبُ رسولُ اللَّـهِ صلى الله عليه وسلمَ أو كُلُّ سامِعٍ. ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بهذا الاستفهام التعجبَ من حالِ هؤلاءِ، وأكثرُ ما يَرِدُ كذلك: «ألم تَرَ إلى الذينَ تَوَلَّوْا قوماً»[٣] «ألم تر إلى ربك كيف مَدَّ الظل»[٤]، وقالَ الشاعر:[٥]

١٠١٢ـ ألم تَرَ أني كلما جِئْتُ طارِقاً ... وَجَدْتُ بها طِيباً وإنْ لم تَطَيَّبِ

والرؤية هنا عِلْمية فكانَ من حَقِّها أن تتعدَّى لاثنين، ولكنها ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدَّى بإلى، والمعنى: ألم ينته علمُك إلى كذا. وقال الراغب[٦]: «رأيت: يتعدَّى بنفسه دونَ الجارِّ، لكن لما استعيرَ قولُهم: «ألم تَرَ» بمعنى ألم تَنْظُر عُدِّيَ تعديتَه، وقَلَّما يُستعمل ذلك في غيرِ التقديرِ، لا يُقال: رأيت إلى كذا».

وقرأ السلمي[٧]: «ترْ» بسكون الراء، وفيها وجهان، أحدُهما: أنه تَوَهَّم أن الراءَ لامُ الكلمةِ فسَكَّنَهَا للجزمِ كقولِهِ:[٨]

---

(١) الآية ١ من الانشراح.

(٢) الآية ٣٦ من الزمر.

(٣) الآية ١٤ من المجادلة.

(٤) الآية ٤٥ من الفرقان.

(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤١؛ ومعاني القرآن للفراء ٣/٧٩؛ والخصائص ٣/٢٨١.

(٦) المفردات ١٨٨.

(٧) البحر ٢/٢٤٩؛ الشواذ ١٥.

(٨) تقدم برقم ٤٧٣.

١٠١٣ـ قالَتْ سُلَيْمَى اشترْ لنا سَوِيقاً   واشتـرْ فَعَجِّـل خـادِمـاً لَبِيقـا

وقيل: هي لغة قوم، لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة. والثاني: أنه أَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف، وهذا أَوْلى فإنه كثيرٌ في القرآنِ نحوُ: «الظنونا»(١) و «الرسولا»(٢) و «السبيلا» و «لم يَتَسَنَّهْ»(٤) وبهداهم اقتـده(٥)» وقوله: «ونُصْلِهِ»(٦) و «نؤته»(٧) و «يُؤدِّه»، وسيأتي ذلك.

قوله: «وهم أُلوفٌ» مبتدأٌ وخبرٌ، وهذه الجملةُ في [موضع] نصب على الحال، وهذا أحسنُ مجيئِها، إذ قد جُمِعَ فيها بين الواوِ والضمير. و «أُلوفٌ» فيه قولان، أظهرُهُما: أنه جمعُ «أَلْف» لهذا العَدَدِ الخاصِّ وهو جَمْعُ كثرةٍ، وجمعُ القلةِ: آلاف كحُمول وأَحْمال. والثاني: أَنه جَمْعُ «آلِف» على فاعِل كشاهد وشُهود وقاعِد وقُعود. أي: خَرَجوا وهم مؤتلفون، قال الزمخشري(٩): «وهذا من بِدَع التفاسير».

قوله: «حَذَرَ الموتِ» مفعولٌ من أجلِهِ، وفيه شروطُ النصبِ، أعني المصدريةَ واتحادَ الفاعلِ والزمانِ. / [٩٨/أ]

---

(١) الآية ١٠ من الأحزاب: «وتظنون بالله الظنونا»، وهي قراءة عاصم ونافع وابن عامر بالألف وصلاً ووقفاً كما في السبعة ٥١٩.
(٢) الآية ٦٦ من الأحزاب وأطعنا الرسولا.
(٣) الآية ٦٧ من الأحزاب «فأضلونا السبيلا».
(٤) الآية ٢٥٩ من البقرة وذلك على قراءة من أثبت الهاء وصلاً ووقفاً كعاصم انظر: السبعة ١٨٩.
(٥) الآية ٩٠ من الأنعام. وانظر: الهامش السابق.
(٦) الآية ١١٥ من النساء «ونُصْلِهِ جهنم».
(٧) الآية ١٤٥ من آل عمران: «وَمَنْ يُرد ثواب الدنيا نُـؤْتِهِ منها».
(٨) الآية ٧٥ من آل عمران: «ومن أهل الكتاب مَنْ إنْ تَأْمَنْه بقنطارٍ يُـؤَدِّه إليك». وانظر: في الآيات الثلاث الأخيرة: السبعة ٢٠٧، حيث إن فيها قراءاتٍ ورواياتٍ كثيرةً.
(٩) الكشاف ١/٣٧٧.

قوله: «ثم أَحْياهم» فيه وجهانِ، أحدُهما: أنه معطوفٌ على معنى: فقالَ لهم اللَّـهُ: موتوا، لأنه أَمْرٌ في معنى الخبرِ تقديرُهُ: فأماتَهم اللَّـهُ ثم أحياهُمْ. والثاني: أنه معطوفٌ على محذوفٍ، تقديرهُ: فماتوا ثم أحياهم، و«ثم» تقتضي تراخي الإِحياءِ عن الإِماتَةِ. وألفُ «أحيا» عن ياء، لأنه من «حَيِيَ»، وقد تقدَّم تصريفُ هذه المادةِ عند قولِهِ: «إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أنَ يضربَ مثلاً»(١).

قوله: «إنَّ اللَّـهَ لذو فضل» أَتَى بهذه الجملةِ مؤكَّدة بـ «إنَّ» واللام، وأتى بخبرِ «إنَّ»: «ذو» الدالة على الشرفِ بخلافِ «صاحب». و «على الناسِ» متعلقٌ بفَضْل. تقول: تَفَضَّل فلان عليَّ، أو بمحذوفٍ لأنه صفة له فهو في محل جر، أي: فضلٍ كائنٍ على الناس. وأل في الناسِ للعمومِ، وقيل للعهدِ، والمرادُ بهم الذين أماتهم.

قوله: «ولكنَّ أكثرَ الناس» هذا استدراكٌ مِمَّا تَضَمَّنَهُ قولُهُ «إنَّ الله لذو فضلٍ على الناس»، لأنَّ تقديرَه: فيجِبُ عليهم أَنْ يشكُروا لتفضُّلِهِ عليهم بالإِيجادِ والرزق، ولكنَّ أكثرَهم غيرُ شاكرٍ.

آ. (٢٤٤) قولُه تعالى: ﴿وقاتِلُوا﴾: هذه الجملةُ فيها أقوالٌ، أحدُها: أنها عطفٌ على قولِهِ: «موتوا» وهو أمرٌ لِمَنْ أَحْيَاهُم اللَّـهُ بعدَ الإِماتَةِ بالجهادِ، أي: فقال لهم: مُوتوا وقاتِلوا، رُوي ذلك عن ابنِ عباس والضحاك. قال الطبري(٢): «ولا وجهَ لهذا القولِ». والثاني: أنها معطوفةٌ على قوله: «حافِظُوا على الصلواتِ» وما بينهما اعتراضٌ. والثالث: أنها معطوفةٌ على محذوفٍ تقديرُهُ: «فَأَطِيعُوا وقاتِلوا، أو فلا تَحْذَروا الموتَ كما حَذِرَهُ الذين مِنْ

---

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) تفسير الطبري ٥/٢٨١.

قَبْلِكُم فلم يَنْفَعهم الحذرُ»، قاله أبو البقاء[1]. والظاهرُ أنَّ هذا أمرٌ لهذه الأمةِ بالجهادِ، بعد أَنْ ذَكَرَ أن قوماً لم ينفعْهم الحذرُ من الموتِ، فهو تشجيعٌ لهم، فيكونُ من عطفِ الجملِ فلا يُشْتَرَطُ التوافُق في أمرٍ ولا غيرِه.

آ. (٢٤٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ اللَّـهَ قرضاً حسناً﴾:

«مَنْ» للاستفهام ومَحَلُّها الرفعُ على الابتداءِ، و«ذا» اسم إشارةٍ خبرُهُ، و«الذي» وصلتُهُ نعتٌ لاسمِ الإشارةِ أو بدلٌ منه، ويجوزُ أن يكونَ «مَنْ ذا» كلُّه بمنزلَةِ اسمٍ واحدٍ تركَّبا كقولِكَ: «ماذا صَنَعْتَ» كما تقدَّمَ شرحُه في قوله: «ماذا أراد الله»[2]. ومَنَع أبو البقاء[3] هذا الوجه وفَرَّق بينه وبين قولِكَ: «ماذا» حيثُ يُجْعَلان اسماً واحداً بأنَّ «ما» أشدُّ إبهاماً مِنْ «مَنْ» لأنَّ «مَنْ» لِمَنْ يَعْقِلُ. ولا معنى لهذا المنعِ بهذه العلةِ، والنحويون نَصُّوا على أنَّ حكمَ «مَنْ ذا» حكمُ «ماذا».

ويجوز أن يكونَ «ذا» بمعنى الذي، وفيه حينئذٍ تأويلان، أحدُهما: أنَّ «الذي» الثاني تأكيدٌ له، لأنه بمعناه، كأنه قيل: مَنِ الذي الذي يُقْرِضُ؟ والثاني: أن يكونَ «الذي» خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، والجملةُ صلةُ ذا، تقديرُهُ: «مَنْ الذي هو الذي يُقْرِضُ» وذا وصلتُه خبرُ «مَنِ» الاستفهامية. أجاز هذين الوجهين جمالُ الدين بن مالك، وهما ضعيفان، والوجهُ ما قَدَّمْتُهُ.

وانتصَبَ «قَرْضاً» على المصدرِ على حذفِ الزوائدِ، إذ المعنى: إقراضاً كقوله: «أنبتَكم من الأرض نباتاً»[4]، وعلى هذا فالمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديرُهُ: «يُقْرِض اللَّـهَ مالاً وصدقةً»، ولا بدَّ من حذفِ مضافٍ تقديرُهُ: يقرضُ

(١) الإملاء ١/١٠١.
(٢) الآية ٢٦ من البقرة.
(٣) الإملاء ١/١٠١.
(٤) الآية ١٧ من نوح.

عبادَ اللَّـهِ المحاويجَ، لتعاليه عن ذلك، أو يكونُ على سبيل التجوُّزِ، ويجوز أن يكونَ بمعنى المفعول نحو: الخَلْق بمعنى المخلوق، وانتصابُهُ حينئذٍ على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «يُقْرِض».

«وحَسَناً» يجوزُ أن يكونَ صفةً لقرضاً بالمعنيينِ المذكورين، ويجوز أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، إذا جعلنا «قَرْضاً» بمعنى مفعول أي: إقراضاً حسناً.

قوله: «فيضاعِفَه» قرأ[1] عاصم وابن عامر هنا، وفي الحديد[2] بنصب الفاء، إلاَّ أنَّ ابنَ عامر يشدِّد العينَ من غير ألفٍ. والباقون برفعِها، إلاَّ أنَّ ابن كثير يشدِّد العينَ من غير ألفٍ، فالرفعُ من وجهين، أحدُهما: أنه عطفٌ على «يقرضُ» الصلةِ. والثاني: أنه رفعٌ على الاستئناف أي: فهو يُضاعِفُهُ، والأولُ أحسنُ لعدَمِ الإضمارِ.

والنصبُ من وجهين، أحدُهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» عطفاً على المصدرِ المفهومِ من «يقرضُ» في المعنى، فيكونُ مصدراً معطوفاً على مصدرٍ تقديرُهُ: مَنْ ذا الذي يكونُ منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من اللَّـهِ، كقوله[3]:

١٠١٤ـ لَـلُبْسُ عبـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عـيـنـي ... أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشفوفِ

والثاني: أنه نصبٌ على جوابِ الاستفهامِ في المعنى، لأنَّ الاستفهامِ وإنْ وَقَعَ عن المُقْرِضِ لفظاً فهو عن الإقراضِ معنًى كأنه قال: أيقرضُ اللَّـهَ أَحَدٌ فيضاعفَه.

---

(١) السبعة ١٨٤؛ الكشف ١/٣٠٠.

(٢) الآية ١١.

(٣) تقدم برقم ٧٠١، وثمة فرق بين الشاهد والآية، فالشاهد عطفنا فيه مصدراً مؤولاً على مصدر صحيح، في حين أن الآية عطفنا فيها مصدراً مؤولاً على مصدر متوهم من الفعل السابق.

قال أبو البقاء[1]: «ولا يجوز أن يكونَ جوابَ الاستفهامِ على اللفظِ لأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه في اللفظِ المُقْرِضُ أي الفاعلُ للقرضِ، لا عن القرضِ، أي: الذي هو الفعلُ» وقد مَنَعَ بعضُ النحويين النصبَ بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقعِ عن المسندِ إليه الحكمُ لا عن الحكمِ، وهو مَحْجوجٌ بهذه الآيةِ وغيرِها، كقوله[2]: «مَنْ يستغفِرُني فأغفرَ له، مَنْ يدعوني فأستجيبَ له» بالنصبِ فيهما.

قال أبو البقاء[3]: «فإنْ قيلَ: لِمَ لاَ يُعْطَفُ الفعلُ على المصدرِ / الذي [٩٨/ب] هو «قرضاً» كما يُعْطَفُ الفعلُ على المصدرِ بإضمار «أَنْ» مثلَ قولِ الشاعر[4]:

١٠١٥ـ لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّعَيْني ....

قيل: هذا لا يَصِحُّ لوجهين، أحدُهما: أنَّ «قرضاً» هنا مصدرٌ مؤكِّدٌ، والمصدرُ المُؤَكِّدِ لا يُقَدَّرُ بـ «أَنْ» والفعلِ. والثاني: أنَّ عَطْفَهُ عليه يُوجِبُ أن يكونَ معمولاً ليقرضُ، ولا يَصِحُّ هذا في المعنى، لأن المضاعفَةَ ليستْ مُقْرَضَةً، وإنما هي فعلُ اللَّهِ تعالى، وتعليلُه في الوجهِ الأولِ يُؤْذِنُ بأنه يَشْتَرِط في النصبِ أنْ يُعْطَفَ على مصدرٍ يتقدَّر بـ «أَنْ» والفعلِ، وهذا ليسَ بشرطٍ، بل يجوزُ ذلك وإن كان الاسمُ المعطوفُ عليه غيرَ مصدرٍ كقوله[5]:

---

(١) الإملاء ١٠٢/١.

(٢) رواه البخاري: التهجد (فتح الباري) ٢٩/٣؛ أبو داود: التطوع ٧٧/٢؛ المسند ٢٥٨/٢.

(٣) الإملاء ١٠٢/١.

(٤) تقدم برقم ٧٠١.

(٥) البيت للحصين بن الحمام المري، وهو في المفضليات ٦٦؛ والمحتسب ٣٢٦/١؛ والأشموني ٢٩٦/٣؛ والهمع ١٠/٢؛ والدرر ٧/٢.

١٠١٦ـ ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٍ وآلُ سبيعٍ أوأَسُوءَك عَلْقَما

فـ «أسوءَك» منصوبٌ بأنْ عطفاً على «رجالٌ» فالوجهُ في مَنْعِ ذلك أنْ يُقال: لو عُطِفَ على «قرضاً» لشاركه في عاملِهِ وهو «يُقْرِض» فيصيرُ التقديرُ: مَنْ ذا الذي يقرض مضاعفةً، وهذا ليسَ صحيحاً معنًى.

وقد تقدَّم أنه قرىء «يُضاعِفُ» و «يُضَعِّفُ» فقيل: هما بمعنًى، وتكونُ المفاعلَةُ بمعنى فَعَل المجرد[1]، نحو: عاقَبْت، وقيل: بل هما مختلفان، فقيل: إنَّ المضعَّفَ للتكثير. وقيل: إنَّ «يُضَعِّف» لِما جُعِلَ مثلين، و «ضاعَفَه» لِما زيد عليه أكثرُ من ذلك.

والقَرْضُ: القَطْعُ، ومنه: «المِقْراضُ» لِما يُقْطَع به، وقيل للقَرْض «قرض» لأنه قَطْعُ شيءٍ من المالِ، هذا أصلُ الاشتقاقِ، ثم اختلف أهل العلم في «القَرْض» فقيل: هو اسمٌ لكلِّ ما يُلْتَمَسُ الجزاءُ عليه. وقيل: أن تُعْطِيَ شيئاً ليرجِعَ إليك مثلُهُ. وقال الزجاج[2]: «هو البلاءُ حَسَناً كان أو سيئاً».

قوله: «أضعافاً» فيه ثلاثة أوجهٍ، أظهرُها: أنه حالٌ من الهاء في «يضاعِفُ» وهل هذه حالٌ مؤكِّدَةٌ أو مبيِّنة، الظاهرُ أنها مُبَيِّنَةٌ، لأنَّها وإنْ كانَتْ من لفظِ العامِلِ، إلاَّ أنَّها اختصَّتْ بوصفِها بشيءٍ آخرَ، فَفُهِمَ منها ما لا يُفْهَمُ من عامِلِها، وهذا شأنُ المبيِّنة. والثاني: أنه مفعولٌ به على تضمين «يضاعِفُ» معنى يُصَيِّر، أي: يُصَيِّره بالمضاعَفَةِ أضْعافاً. والثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ.

---

(١) ليس «ضعَّف» مجرداً، لعله يعني المجرد من الألف، ولم يستعمل من هذا الفعل ثلاثي مجرد.

(٢) معاني القرآن ١/٣١٩.

قال الشيخ[1]: «قيل: ويجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ على المصدرِ باعتبار أَنْ يُطْلَقَ الضِّعْفُ ـ وهو المضاعَفُ أو المضعَّفُ ـ بمعنى المضاعفَة أو التضعيف، كما أُطلِقَ العَطاء وهو اسمُ المُعْطَى بمعنى الإعطاء. وجُمِعَ لاختلافِ جهاتِ التضعيفِ باعتبارِ اختلاف الأشخاصِ واختلاف المُقْرِضِ واختلافِ أنواعِ الجزاء» وسَبَقَه إلى هذا أبو البقاء[2]، وهذه عبارتُهُ، وأنشد[3]:

١٠١٧ـ أكفراً بعد ردُّ الموتِ عني وبعدَ عطائِكَ المئةَ الرِّتاعا

والأَضْعافُ جمع «ضِعْف»، والضِّعْفُ مثل قَدْرَيْنِ متساويين. وقيل: مثلُ الشيء في المِقْدَارِ. ويقال: ضِعْفُ الشيء: مثلُهُ ثلاثَ مرات، إلَّا أنه إذا قيل «ضعفان» فقد يُطْلَقُ على الاثنين المِثْلَيْنِ في القَدْرِ من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ يُضَعِّفُ الآخرَ، كما يقال زَوْجان، من حيث إنَّ كلًّا منهما زوجٌ للآخر.

وقرأ أبو عمرو[4] [وابن عامر وحمزة وحفص وقنبل][5] «وَيَبْسُطُ» بالسين على الأصلِ، والباقون بالصادِ لأجل الطاء. وقد تقدَّم تحقيقُه في «الصراط»[6].

آ. (٢٤٦) **قوله تعالى: ﴿من بني﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه صلةٌ للملأ على مذهب الكوفيين، لأنهم يَجْعِلون المعرَّفَ بأل موصولاً ويُنْشِدُون: [7]

---

(١) البحر ٢/٢٥٢.
(٢) الإملاء ١/١٠٢.
(٣) تقدم برقم ٣١٧.
(٤) السبعة ١٨٥؛ الكشف ١/٣٠٢.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.
(٦) الآية ٦ من الفاتحة.
(٧) تقدم برقم ٩٤٦.

١٠١٨ـ لَعَمْرِي لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَه وأَقْعُـدُ في أفنائِـهِ بالأصـائِلِ

فالبيت موصولٌ، فعلى هذا لا محلَّ لهذا الجارِّ من الإعرابِ. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الملأ، و «مِنْ» للتبعيض، أي: في حالِ كونِهم بعضَ بني إسرائيل.

والمـلأُ: الأشْـرافُ، سُمُّـوا بـذلـك لأنهم يَمْلَـؤُون العيـونَ هيبـةً، [أو المجالسَ إذا حَضَروا][1]، أو لأنهم مَليئون بما يُحْتاج إليهم فيه. وقال الفراء: «الملأُ: [الرجالُ في كلِّ القرآن، وكذلك][2] القومُ والرهطُ والنفرُ، ويُجْمع على أَمْلاء، قال[3]:

١٠١٩ـ وقالَ لها الأملاءُ من كلِّ مَعْشَرٍ وخيرُ أقاويلِ الرجالِ سديدُها

وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه كالقومِ والرهطِ.

و «مِـنْ بعدِ موسى» متعلِّـقٌ بما تعلَّقَ به الجارُّ الأولُ وهو الاستقرار، ولا يَضُرُّ اتحادُ الحرفينِ لفظاً لاختلافِهما معنىً، فإنَّ الأولى للتبعيض والثانيةَ لابتداءِ الغايةِ. وقال أبو البقاء[4]: «مِنْ بعدِ» متعلِّقٌ بالجار الأول، أو بما تعلَّق به الأول» يعني بالأول: «من بني»، وجعله عاملاً في «مِنْ بعد» لِما تضمَّنه من الاستقرار، فلذلك نَسَبَ العملَ إليه، وهذا على رأي بعضِهم، يَنْسِبُ العمل للظرفِ والجارِّ الواقِعَيْن خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً، فتقول في نحو: «زيدٌ في الدار أبوه» أبوه: فاعلٌ بالجارِّ، والتحقيقُ أنه فاعلٌ بالاستقرار الذي تعلَّق

(١) خرم في الأصل. أثبتناه من النسخ الأخرى.
(٢) خرم في الأصل. أثبتناه من النسخ الأخرى.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٢٤٨.
(٤) الاملاء ١/١٠٣.

به الجارُّ، وهو الوجهُ الثاني. وقَدَّر أبو البقاء[1] مضافاً محذوفاً. تقديرُه: مِنْ بعدِ موتِ موسى، ليصِحَّ المعنى بذلك.

قوله: «إذ قالوا» العاملُ في هذا الظرفِ أجازوا فيه وجهين، أحدُهما: أنه العاملُ في «مِنْ بعد» لأنَّه بدلٌ منه، إذ هما زمانان، قاله أبو البقاء[2]. والثاني: أنه «ألم تر» وكلاهما غيرُ صحيحٍ. أمَّا الأولُ فلوجهين. أحدُهما: من جهة اللفظِ، والآخرُ: مِنْ جهةِ المعنى. فأمّا الذي من جهةِ اللفظِ فإنه على تقدير إعادة «مِنْ» و«إذ» لا تُجَرُّ بـ«مِنْ». الثاني: أنه ولو كانَتْ «إذ» من الظروف التي تُجَرُّ بـ«من» كوقت وحين لم يَصِحَّ ذلك أيضاً، لأنَّ العاملَ في «مِنْ بعد» محذوفٌ فإنه حالٌ تقديرُه: كائنين من بعد، ولو قلت: كائن من حين قالوا لنبيٍّ لهم ابعثْ لنا ملكاً لم يَصِحَّ هذا المعنى. وأمَّا الثاني[3] فلأنه تقدَّم أن معنى «ألم تر» تقريرٌ للنفي، والمعنى: ألم ينته علمُك، أو قد نَظَرْتَ إلى الملأ، وليس انتهاءُ علمِه إليهم ولا نظرُه إليهم كان في وقتِ قولِهم ذلك، وإذا لم تكنْ ظرفاً للانتهاءِ ولا للنظر فكيف تكونُ معمولاً لهما أو لأحدِهما؟

وإذ قد بَطَلَ هذان الوجهان فلا بُدَّ له من عاملٍ يَصِحُّ به المعنى وهو محذوفٌ، تقديرُه: ألم تَر إلى قصة الملأ أو حديثِ الملأ أو ما في معناه؛ وذلك لأنَّ الذواتِ لا يُتَعَجَّبُ منها، إنما يُتَعَجَّبُ من أحداثها، فصار المعنى: ألم تَرَ إلى ما جرى للملأ من بني إسرائيل إلى آخرها، فالعاملُ هو ذلك المجرورُ، ولا يَصِحُّ إلا به لِما تَقدَّم.

قوله: «لنبيٍّ» متعلِّقٌ بـ«قالوا»، فاللامُ فيه للتبليغ، و«لهم» متعلقٌ

---

(١) الاملاء ١/١٠٣.

(٢) الاملاء ١/١٠٣.

(٣) أي منع كون العامل في «إذ قالوا»: «ألم تر».

بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لنبـي، ومحلُّه الجرُّ، و «ابعَثْ» وما في حَيِّزه في محلِّ نصبٍ بالقولِ. و «لنا» الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بابعَثْ، واللامُ للتعليلِ أي: لأجلِنا.

قوله: «نقاتِلْ» الجمهورُ بالنونِ والجزمِ على جوابِ الأمر. وقرىء[1] بالياء والجزمِ على ما تقدَّم، وابنُ أبـي عبلة بالياءِ ورفعِ اللامِ على الصفةِ لملكاً، فمحلُّها النصبُ. وقُرىء بالنونِ ورفعِ اللام على أنها حالٌ من «لنا» فمحلُّها النصبُ أيضاً أي: ابعَثْه لنا مقدِّرين القتال، أو على أنها استئنافُ جوابٍ لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قال لهم: ما يَصْنعون بالملكِ؟ فقالوا نقاتِلْ.

قوله: «هل عَسَيْتم» عسى واسمُها، وخبرُها «أَنْ لا تقاتِلوا» والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه محذوفٌ للدلالة عليه، وهذا كما توسَّط في قوله: «وإنا إنْ شاء اللـهُ لمهتدون»[2]، وهذا على رأي مَنْ يَجْعَلُ «عسى» داخلةً على المبتدأ والخبر، ويقولُ إنَّ «أَنْ» زائدةٌ لئلا يُخْبَرَ بالمعنى عن العين[3]. وأمّا مَنْ يرى أنّها تُضَمَّنُ معنى فعلٍ متعدٍ فيقولُ: «عَسَيْتم» فعلٌ وفاعلٌ، و «أَنْ» وما بعدَها مفعولٌ به تقديرُه: هل قَارَبْتُم عدم القتالِ، فهي عنده ليسَتْ من النواسخِ، والأولُ هو المشهورُ.

وقرأ نافع[4] «عَسِيْتُم» هنا وفي القتال[5]: بكسرِ السينِ، وهي لغةٌ مع تاءِ الفاعلِ مطلقاً / ومع نا، ومع نونِ الإناثِ نحو: عَسِينا وعَسِين، وهي لغةُ الحجاز، ولهذا غَلِطَ مَنْ قال: «عسى تُكْسَرُ مع المضمر» وأَطْلَقَ، بل كان ينبغي [٩٩/أ]

(١) البحر ٢/٢٥٥، وقال في الشواذ ١٥: «إن السلمي قرأ بالياء» ولم يبين حركة اللام.

(٢) الآية ٧٠ من البقرة.

(٣) وهذا يكون إذا كانت أن مصدرية فيكون التقدير: عسيتم القتال، فيكون العين التاء، والمعنى: القتال، أما إذا كانت «أن» «زائدة فلا تقدر مصدراً.

(٤) السبعة ١٨٦؛ الكشف ١/٣٠٣.

(٥) الآية ٢٢.

له أن يُقَيِّدَ الضميرَ بما ذَكَرْتُ، إذ لا يقال: الزيدان عَسِيا والزيدون عَسِيوا بالكسرِ البتة.

وقال الفارسي[1]: «ووجهُ الكسرِ قولُ العربِ: «هو عَسٍ بكذا» مثل: حَرٍ وشَجٍ، وقد جاء فَعَل وفَعِل في نحو: نَقَم ونَقِم، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيْتُ، فإنْ أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ فقياسُ عَسِيتم ـ أي بالكسر ـ أن يقال: «عَسِيَ زيدٌ» مثل: «رَضِي زيدٌ». فإن قيل[2] فهو القياسُ، وإنْ لم يُقَلْ فسائغٌ أن يُؤْخَذَ باللغتين، فتُسْتَعملَ إحداهما موضعَ الأخرى كما فُعِل ذلك في غيره» فظاهرُ هذه العبارة أنه يجوز كسرُ سينِها مع الظاهرِ بطريقِ القياسِ على المضمرِ، وغيرُه من النحويين يمنعُ ذلك حتى مع المضمر مطلقاً، ولكن لا يُلتفت إليه لورودِه متواتراً، وظاهرُ قوله «قولُ العرب: عسٍ» أنه مسموعٌ منهم اسمُ فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء[3] أيضاً عن ابن الأعرابي، وقد نَصَّ النحويون على أن «عسى» لا تتصرَّف.

واعلم أنَّ مدلولَ «عسى» إنشاءٌ لأنها للترجي أو للإشفاق، فعلى هذا: فكيف دَخَلَتْ عليها «هل» التي تقتضي الاستفهامَ؟ فالجوابُ أن الكلامَ محمولٌ على المعنى، قال الزمخشري[4]: «والمعنى: هل قارَبْتم ألَّا تقاتلوا، يعني: هل الأمرُ كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقولَ: عَسَيْتُم ألَّا تقاتلوا، بمعنى أتوقَّعُ جبنَكم عن القتالِ، فأدخلَ «هل» مستفهماً عما هو متوقعٌ عنده ومَظْنونٌ، وأرادَ بالاستفهام التقريرَ، وثَبَتَ أنّ المتوقَّع كائنٌ وأنه صائبٌ في توقعه، كقوله تعالى: «هل أتى على الإنسان»[5] معناه التقريرُ»

---

(١) الحجة (خ) ٢/٢٩٣.
(٢) أي: إذا قيل: «عَسِيَ» فيكون ذلك قياساً.
(٣) الاملاء ١/٣٠١.
(٤) الكشاف ١/٣٠٨.
(٥) الآية ١ من الإنسان.

وهذا من أَحسنِ الكلامِ، وأحسنُ مِنْ قول مَنْ زعم أنها خبرٌ لا إنشاءٌ، مُسْتَدِلاً بدخولِ الاستفهام عليها، وبوقوعِها خبراً لإِنَّ في قوله[1]:

١٠٢٠ـ لا تُكْثِرَنْ إني عَسَيْتُ صائماً ....

وهذا لا دليلَ فيه لأنه على إضمار القولِ كقوله[2]:

١٠٢١ـ إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمسِ سيِّدَهمْ لا تَحْسَبُوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

ولذلك لا توصلُ بها الموصولات[3] خلافاً لهشام.

قوله: «وما لنا ألَّا نقاتلَ» هذه الواوُ رابطةٌ لهذا الكلام بما قبلَه، ولو حُذِفَتْ لجازَ أن يكونَ منقطعاً مِمَّا قبله. و«ما» في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، ومعناها الاستفهامُ، وهو استفهامُ إنكارٍ. و«لنا في محلِّ رفع خبر لـ «ما».

و «ألَّا نقاتِلَ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّها على حذفِ حرفِ الجرِّ، والتقديرُ: وما لَنا في ألَّا نقاتل، أي: في تركِ القتالِ، ثم حُذِفَتْ «في» مع «أَنْ» فجرىٰ فيها الخلافُ المشهورُ بين الخليل وسيبويه: أهي في محلِّ جر أم نصبٍ؟ وهذا الجارُّ يتعلَّقُ بنفسِ الجارِّ الذي هو «لنا»، أو بما يتعلَّق هو به على حَسَبِ ما تقدَّم في «مِنْ بَعدِ موسى»[4]. والثاني: مذهبُ الأخفش[5] أنَّ «أَنْ» زائدةٌ، ولا يَضُرُّ عملُهَا مع زيادتِها، كما لا يضرُّ ذلك في حروف الجرِ الزائدةِ، وعلى هذا فالجملةُ المنفيَّة بعدَها في محلٍّ نصبٍ على الحال، كأنه

---

(١) تقدم برقم ٩٢٦.

(٢) البيت لأبي مكعب أخي سعد بن مالك، وهو في أمالي الشجري ١/٢٣٢؛ والمغني ٦٤٨؛ والهمع ١/١٣٥؛ والدرر ١/١١٢. والشاهد في قوله: «لا تحسبوا» حيث إنَّ ظاهره وقوع الإنشاء خبراً عن «إنَّ» ولكنه مؤول على إضمار القول، وهذا القول هو الخبر.

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية، فلا يجوز: جاء الذي اضربه.

(٤) الآية ٢٤٦ من البقرة، وهي الآية نفسها التي يعربها.

(٥) معاني القرآن ١/١٨٠.

قيل: ما لَنا غيرَ مقاتِلين، كقولِه: «ما لكم لا تَرْجُون لله وقاراً»[1] «وما لنا لا نؤمن»[2] وقول العرب: «مالك قائماً»، وقوله تعالى: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[3] وهذا المذهبُ ضعيفٌ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة، فلا يُصارُ إليها دون ضرورةٍ. والثالث: ــ وهو أضعفُها ــ مذهبُ الطبري[4] أنَّ ثَمَّ واواً محذوفةً قبلَ قوله: «أن لا نقاتلَ». قال: «تقديرُه: وما لنا ولأن لا نقاتلَ، كقولك: إياك أن تتكلَّمَ، أي: إياك وأن تتكلم، فَحُذِفَتْ الواوُ، وهذا كما ترى ضعيفٌ جداً. وأمَّا قولُه: «إنَّ قولَهم إياك أَنْ تتكلم على حذفِ الواوِ» فليس كما زعم، بل «إياك» ضُمِّنتْ معنى الفعلِ المرادِ به التحذيرُ، و «أَنْ تتكلَمَ» في محلِّ نصبٍ به تقديره: احذَرْ التكلمَ.

قولُه: «وقد أُخْرِجْنَا» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والعاملُ فيها: «نقاتلُ»، أنكروا تركَ القتال وقد التبسوا بهذه الحالِ. وهذه قراءةُ الجمهورِ، أعني بناء الفعلِ للمفعولِ. وقرأ عمرو[5] بن عبيد: «أَخْرَجَنا» على البناء للفاعل. وفيه وَجْهان، أحدُهما: أنه ضميرُ اللهِ تعالى، أي: وقد أَخرَجَنا اللهُ بذنوبنا. والثاني: أنه ضميرُ العدوّ.

«وأبنائنا» عَطْفٌ على «ديارنا» أي: ومن أبنائِنا، فلا بُدَّ من حذفِ مضافٍ تقديرُه: «من بين أبنائِنا» كذا قدَّره أبو البقاء[6]. وقيل: إنَّ هذا على القلبِ، والأصلُ: وقد أُخْرِجَ أبناؤنا منا، ولا حاجةَ إلى هذا.

---

(١) الآية ١٣ من نوح.
(٢) الآية ٨٤ من المائدة.
(٣) الآية ٤٩ من المدثر.
(٤) تفسير الطبري ٥/٣٠٤.
(٥) البحر ٢/٢٥٦؛ منسوبة إلى عبيد بن عمير، وعمرو بن عبيد البصري، روى عن الحسن البصري، وروى عنه بشار بن أيوب، توفي سنة ١٤٤. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٢
(٦) الاملاء ١/١٠٣.

قوله: «إلَّا قليلاً» نصبٌ على الاستثناء المتصلِ من فاعـل «تَوَلَّـوا» والمستثنى لا يكـونُ مبهماً، لـو قلت: «قام القـومُ إلا رجـالاً» لم يَصِـحَّ، وإنما صَحَّ هذا لأنَّ «قليلاً» في الحقيقةِ صفةٌ لمحذوفٍ، ولأنه قد تَخَصَّص بوصفِه بقولِه: «منهم»، فَقَرُبَ من الاختصاصِ بذلك.

وقرأ أُبَـي[١]: «إلَّا أن يكونَ قليلٌ منهم» وهو استثناءٌ منقطعٌ، لأنَّ الكونَ [٩٩/ب] معنًى من المعاني والمستثنى منه جُثَثٌ. وهذه المسألةُ / تحتاجُ إلى إيضاحها لكثرةِ فائدتِها. وذلك أنّ العربَ تقول: «قام القومُ إلا أَنْ يكونَ زيدٌ وزيداً» بالرفع والنصبِ، فالرفعُ على جَعْلِ «كان» تامةً، و«زيدٌ» فاعلٌ، والنصبُ على جَعْلِهَا ناقصةً، و«زيداً» خبرُها، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهومِ من قوةِ الكلامِ، والتقديرُ: قـام القوم إلا أَنْ يكونَ هو ـ أي بعضُهم ـ زيداً، والمعنى: قام القوم إلا كونَ زيدٍ في القائمين، وإذا انتفـىٰ كونُه قائماً انتفى قيامُهُ، فلا فرقَ من حيث المعنى بين العبارتين، أعني «قام القوم إلا زيداً» و«قاموا إلا أن يكون زيداً»، إلا أن الأولَ استثناءٌ متصلٌ، والثاني منقطعٌ لِما تقدَّم تقريرُه.

آ. (٢٤٧) **قوله تعالى: ﴿طالوتَ ملكاً﴾**: «مَلِكاً» حال من «طالوت» فالعاملُ في الحالِ «بَعَثَ». و«طالوتُ» فيه قولان، أظهرهُما: أنه اسمٌ أعجميٌّ فلذلك لم ينصَرِفْ للعلتين، أعني العلمية والعجمة الشخصيةَ. والثاني: أنه مشتقٌ من الطُول، ووزنه فَعَلوت كرَهَبوت ورَحَموت، وأصلُه طَوَلُوت، فقُلِبت الواوُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وكأنَّ الحاملَ لهذا القائلِ بهذا القولِ ما روي في القصةِ أنه كان أطولَ رجلٍ في زمانه، إلا أنَّ هذا القولَ مردودٌ بأنه لو كان مشتقاً من الطول لكان ينبغي أن ينصرفَ، إذ ليس فيه

---

(١) البحر ٢/٢٥٧.

إلا العلميةُ. وقد أجابوا عن هذا بأنه وإن لم يكن أعجمياً ولكنه شبيه بالأعجمي، من حيث إنه ليس في أبنية العرب ما هو على هذه الصيغة، وهذا كما قالوا في حَمْدُون وسراويل ويعقوب وإسحق عند مَنْ جعلهما مِنْ سَحَق وعَقِب وقد تقدم.

قوله: «أنَّى يكونُ له المُلكُ» «أنَّى» فيه وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى كيف، وهذا هو الصحيحُ. والثاني: أنها بمعنى مِنْ أين، أجازه أبو البقاء[1]، وليس المعنى عليه. ومحلُّها النصبُ على الحالِ، وسيأتي الكلام في عاملِها ما هو؟ و«يكون» فيها وجهان، أحدُهما: أنها تامةٌ، و«الملك» فاعلٌ بها و«له» متعلقٌ بها، و«علينا» متعلقٌ بالملك، تقول: «فلان مَلَك على بني فلان أمرَهم» فتتعدى هذه المادةُ بـ«على»، ويجوز أن تتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «المُلْك»، و«يكون» هي العاملةُ في «أنَّى»، ولا يجوز أن يعملَ فيها أحدُ الظرفين، أعني «له» و«علينا» لأنه عاملٌ معنوي والعاملُ المعنوي لا تتقدَّمُ عليه الحالُ على المشهور. والثاني: أنها ناقصةٌ و«له» الخبر»، و«علينا» متعلقٌ: إمَّا بما تعلَّق به هذا الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «المُلك» كما تقدَّم، والعاملُ في هذه الحالِ «يكون» عند مَنْ يُجيز في «كان» الناقصةِ أن تعملَ في الظرفِ وشبهِه، وإمَّا بنفس المُلْك كما تقدَّم تقريرُه، والعامـلُ في «أنَّى» ما تعلَّق به الخبرُ أيضاً، ويجوز أن يكونَ «علينا» هو الخبر، و«له» نصبٌ على الحال، والعاملُ فيه الاستقرارُ المتعلِّقُ به الخبرُ، كما تقدم تقريره، أو «يكون» عند مَنْ يُجيز ذلك في الناقصة. ولم أرَ مَنْ جَوَّز أن تكونَ «أنى» في محلٍّ نصب خبراً لـ«يكون» بمعنى «كيف يكون الملك علينا له» ولو قِيل به لم يمتنع معنىً ولا صناعةً.

---

(١) الاملاء ١/١٠٣.

قوله: «ونحن أَحَقُّ» جملةٌ حاليةٌ، و«بالمُلْك» و«منه» كلاهما متعلقٌ بـ«أحقُّ». «ولم يُـؤْتَ سَعَةً» هذه الجملةُ الفعليةُ عطفٌ على الاسمية قبلها، فهي في محلِّ نصب على الحالِ، ودخلت الواوُ على المضارعِ لكونه منفياً و«سعةً» مفعولٌ ثانٍ ليُـؤْتَ، والأولُ قَام مقامَ الفاعلِ.

و «سَعَةً» وزنُها «عَلَة» بحذفِ الفاءِ وأصلُها «وُسْعَة» وإنما حُذِفَتِ الفاءُ في المصدر حَمْلاً له على المضارع، وإنما حُذِفَتْ في المضارع لوقوعِها بين ياءٍ ـ وهي حرفُ المضارعة ـ وكسرةٍ مقدرة[1]، وذلك أنَّ «وَسِع» مثل «وَثِق»، فحقُّ مضارعِهِ أن يجيء على يَفْعِل بكسرِ العين، وإنما مَنَعَ ذلك في «يَسَع» كونُ لامِهِ حرف حلقٍ فَفُتِحَ عينُ مضارعِهِ لذلك، وإنْ كان أصلُها الكسرَ، فَمِنْ ثَمَّ قلنا: بين ياءٍ وكسرةٍ مقدرةٍ، والدليلُ على ذلك أنهم قالوا: وَجِلَ يَـوْجَل فلم يَحْذفوها لمَّا كانت الفتحةُ أصليةً غير عَارِضةً، بخلاف فتحة «يَسَع» و«يَهَب» وبابِهما.

فإن قيل: قد رأيناهم يَحْذِفُون هذه الواو وإنْ لم تَقَعْ بين ياءٍ وكسرةٍ، وذلك إذا كان حرفُ المضارعةِ همزة نحو: «أَعِدُ» أو تاءً نحو: «تَعِد» أو نـوناً نحو: «نَعِد»، وكذلك في الأمرِ والمصدر نحو: «عِدْ عِدة حسنةً» فالجوابُ أنَّ ذلك بالحَمْلِ على المضارِع مع الياءَ طَرْداً لِلْبَاب، كما تقدَّم لنا في حذفِ همزةِ أَفْعَلَ إذا صار مضارعاً لأجلِ همزةِ المتكلمِ ثم حُمِل باقي البابِ عليه.

وفُتِحَتْ سينُ «السَّعة» لَمَّا فُتِحَتْ في المضارعِ لأجل حرفِ الحلقِ، كما كُسِرت عينُ «عِدة» لَمَّا كُسِرَت في «يَعِد» إلا أنه يُشْكِلُ على هذا: وَهَبَ يَهَبُ هِبة، فإنهم كَسَروا الهاء في المصدرِ وإنْ كانت مفتوحةً في المضارعِ لأجْلِ أنَّ العينَ حرفُ حلقٍ، فلا فرقَ بين «يَهَب» و«يَسَع» في كونِ الفتحةِ عارضةً

---

(1) انظر: الممتع ٤٣٤.

والكسرةِ مقدرةً، ومع ذلك فالهاء مكسورةً في «هِبة»، وكان مِنْ حَقِّها الفتحُ لفتحِها في المضارع كـ «سَعَة».

و «من المال» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بيُـؤْتَ. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لسَعَة، أي: سَعَةً كائنةً من المالِ.

قوله: «في العلم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «بَسْطَة» كقولِك: «بَسَطْتُ له في كذا». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «بَسْطَة»، أي: بَسْطَة مستقرةً أو كائنة.

و «واسعٌ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه على النسبِ أي: ذو سَعَةٍ رحمةٍ، كقولهم: لابن وتامر أي: صاحبُ تمرٍ ولبنٍ. والثاني: أنه جاءَ على حذفِ الزوائدِ من أَوْسَع، وأصلُه مُوْسِع. وهذه العبارةُ إنما يتداولُها النحويون في المصادرِ فيقولون: مصدر / على حذفِ الزوائدِ. والثالث: أنه اسمُ فاعلٍ [١٠٠/أ] من «وَسِع» ثلاثياً. قال أبو البقاء[١]: «فالتقديرُ على هذا: واسعُ الحلم، لأنك تقول وَسِعَ[٢] حلمُه».

آ. (٢٤٨) **قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِيَكم التابوتُ﴾**: «أَنْ» وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ»، تقديرُه: إنَّ علامَةَ مُلْكِه إيتاؤُكم التابوت.

وفي «التابوتِ» قولان، أحدُهما: أنه فاعولٌ، ولا يُعْرَفُ له اشتقاقٌ، وَمَنَع قائلُ هذا أن يكون وَزْنُه فَعَلُوتاً مشتقاً من تابَ يَتوبُ كَمَلَكوت من المُلْكِ ورَهَبوت من الرُّهْبِ، قال: لأنَّ المعنى لا يساعِدُ على ذلك. والقول الثاني: أن وزنَه فَعَلوت كمَلَكوت، وجَعَلَه مشتقاً من التَّوْب وهو الرجوعُ، وجَعَلَ معناه

---

(١) الاملاء ١٠٤/١.

(٢) الاملاء: وسعنا.

صحيحاً فيه، لأنَّ التابوتَ هو الصندوقُ الذي توضع فيه الأشياءُ فيَرجع إليه صاحبُه عند احتياجِه إليه، فقد جعلنا[1] فيه معنىٰ الرجوعِ.

والمشهورُ أن يوقَفَ على تائِه بتاءٍ من غير إبدالِها هاءً لأنها: إمَّا أصلٌ إنْ كان وزنُه فاعولاً، وإمَّا زائدةً لغيرِ التأنيثِ كمَلَكوت، ومنهم مَنْ يَقْلِبها هاءً، وقد قُرِيء بها شاذاً، قرأها[2] أُبـيّ وزيد بن ثابت وهي لغةُ الأنصار، ويحكىٰ أنهم لمَّا كَتَبوا المصاحفَ زمنَ عثمانَ رضي الله عنه اختلفوا فيه فقالَ زيد: «بالهاء»، وقال [أُبَـيّ:] «بالتاء»، فجاؤوا عثمان فقال: «اكتبـوه على لغةِ قريش» يعني بالتاء.

وهذه الهاءُ هل هي أصلٌ بنفسِها فيكونُ فيه لغتان، ووزنُه على هذا فاعول ليس إلا، أو بَدَلٌ من التاءِ لأنها قريبةٌ منها لاجتماعهما في الهَمْسِ، أو إجراءً لها مُجْـرى تاءِ التأنيث؟ قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: ما وزنُ التابوت؟ قلت: لا يَخْلو أَنْ يكونَ فَعَلوتا أو فاعولا، فلا يكون فاعولا لقلةِ نحو سَلِسٌ وقَلِقٌ»، يعني أنَّ اتِّحاد الفاءِ واللامِ في اللفظِ قليلٌ جداً. «ولأنه تركيبٌ غيرُ معروفٍ» يعني في الأوزان العربيـة، ولا يجوز تَرْكُ المعروفِ [إليه][4] فهو إذاً فَعَلوت من التوبِ وهو الرجوعُ، لأنه ظرفٌ تُودَعُ فيه الأشياءُ فَيُرْجَعُ إليه كلَّ وقتٍ.

وأَمَّا مَنْ قرأ بالهاءِ فهو فاعول عندَه، إلاَّ مَنْ يَجْعَلُ هاءَه بدلاً من التاءِ لاجتماعِهما في الهَمْسِ، ولأنهما من حروفِ الزيادة، ولذلك أُبْدِلَتْ من تاءِ التَّأنيثِ.

---

(١) تحتمل في الأصل: عقلنا، كما في نسخة ي.

(٢) الشواذ ١٥؛ البحر ٢/٢٦١؛ والقرطبي ٣/٢٤٨.

(٣) الكشاف ١/٣٨٠.

(٤) أي: إلى غير المعروف، وهي زيادة من الكشاف.

قوله: «فيه سَكينةٌ» يجوز أن يكونَ «فيه» وحدَه حالاً من التابوت، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، ويرتفعُ «سكينة» بالفاعلية، والعاملُ فيه الاستقرارُ والحالُ هنا من قبيلِ المفردات، ويجوزُ أن يكونَ «فيه» خبراً مقدماً. و «سكينةٌ» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال، والحـالُ هنا من قبيـلِ الجملِ. و «سكينةٌ» فعيلة من السكون، وهو الوقارُ. وقرأ[1] أبو السَّمَّال بتشديدِ الكافِ، قال الزمخشري[2]: «وهو غريبٌ».

قوله: «مِنْ رَبِّكم» يجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «سكينة»، ومحلُّه الرفعُ. ويجوز أن يتعلَّق بما تعلَّق به «فيه» من الاستقرار. و «مِنْ» يجوز أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأَنْ تكونَ للتبعيضِ. وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: من سكيناتِ ربكم.

و «بَقِيَّة» وزنها فَعِيلة والأصلُ: بَقِيْيَة بياءين، الأولى زائدةٌ والثانيةُ لامُ الكلمةِ، ثم أُدْغِمَ، ولا يُسْتَدَلُّ على أنَّ لامَ «بَقِيَّة» ياءٌ بقولِهم: «بَقِيَ» في الماضي، لأنَّ الواوَ إذا انكسَرَ ما قبلَهَا قُلِبَت ياءً، ألا تـرى أنَّ «رَضِيَ» و «شَقِيَ» أصلهما من الواوِ: الشِّقْوَة والرِّضوان.

و «مِمَّا تَرَك» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ «بَقِيَّة» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: بقيةٌ كائنةٌ. و «مِنْ» للتبعيضِ، أي: من بَقِيَّاتِ ربكم، و «ما» موصولةٌ اسميةٌ، ولا تكونُ نكرةً ولا مصدريةً.

و «آل» تقدَّم الكلامُ فيه، وقيل: هو هنا زائدٌ كقولِهِ:[3]

١٠٢٢ـ بثينـةُ من آلِ النسـاءِ وإنَّمـا　　　يَكُنَّ لوصلٍ لا وصالَ لغائِبِ

---

(١) البحر ٢/٢٦٢؛ شواذ ابن خالويه ١٥.

(٢) الكشاف ١/٣٨٠.

(٣) البيت لجميل، وليس في ديوانه، وهو في الطبري ٢/٣٧؛ والبحر ٢/٢٦٢.

يريدُ بُثَيْنَةَ من النساء. قال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أن يريدَ: مِمَّا تَرَكَ موسى وهارون، والآلُ مقحمٌ لتفخيم شأنِهما، أي زائدٌ للتعظيمِ. واستشكل الشيخ[2] كيفية إفادةِ التفخيمِ بزيادةِ الآل. و«هارون» أعجمي. قيل: لم يَرِدْ في شيءٍ من لغةِ العربِ، قاله الراغب[3]، أي: لم تَرِدْ مادتُه في لُغَتِهِم.

قوله: «تَحْمِلُهُ الملائكة» هذه الجملةُ تحتملُ أن يكونَ لها محلٌّ من الإعرابِ على أنها حالٌ من التابوتِ أي: محمولاً للملائكةِ وألَّا يكونَ لها محلٌّ لأنها مستأنفةٌ، إذ هي جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قيل: كيف يأتي؟ فقيل: تَحْمِلُهُ الملائكةُ.

وقرأ مجاهد[4] «يَحْمِلُه» بالياء من أسفلَ، لأنَّ الفعلَ مُسْنَدٌ لجمعِ تكسيرٍ فيجوزُ في فِعْلِهِ الوجهان. و«ذلك» مشارٌ به قيل: إلى التابوت. وقيل: إلى إتيانه، وهو الأحسنُ لتناسِبَ آخرُ الآيةِ أولَها. و«إنْ» الأظهَرُ فيها أنها على بابها من كونها شرطيةً وجوابُها محذوفٌ. وقيل: هي بمعنى «إذ».

آ. (٢٤٩) **قوله تعالى: ﴿فَصَلَ﴾**: أي: انفصلَ، فلذلك كان قاصراً. وقيل: إنَّ أصلَه التَّعدِّي إلى مفعولٍ ولكنه حُذِفَ، والتقديرُ: فَصَلَ نفسَه ثم كَثُرَ حَذْفُ هذا المفعولِ حتى صار الفعلُ كالقاصِرِ.

و«بالجنودِ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «طالوت» أي: مصاحباً لهم. وبين جملةِ قولِهِ «فلمَّا فَصَلَ» وبين ما قبلَها من الجملِ جملةٌ محذوفةٌ يَدُلُّ

---

(١) الكشاف ١/٣٨٠.

(٢) البحر ٢/٢٦٢.

(٣) المفردات ٥٤٠.

(٤) البحر ٢/٢٦٣، ونسبها في القرطبي ٣/٢٤٨، إلى حميد بن قيس.

عليها فحوى الكلامِ وقوتُه، تقديرُهُ: فجاءَهم التابوت، فَمَلَكُوا طالوتَ وتأهَّبوا للخروجِ وهي كقولِهِ: «فَأَرْسِلون، يوسُفُ أيها الصِّدِّيق»[1].

والجمهورُ على قراءةِ «بنهَر» بفتح الهاء وهي اللغةُ الفصيحةُ، وفيه لغةٌ أخرى: تسكينُ الهاء، وبها قرأ[2] مجاهد وأبو السَّمَّال في جميع القرآنِ، وقد تقدَّم ذلك واشتقاقُ هذه / اللفظة عند قولِهِ تعالى: «من تحتِها الأنهارُ»[3]. [١٠٠/ب]

وأصلُ الياء في «مُبْتَلِيكُمْ» واوٌ لأنه من بَلاَ يَبْلُو أي: اختبَر، وإنَّما قُلِبَتْ لانكسارِ ما قبلَها.

وقوله: «فليس مني» أي: من أشياعي وأصحابي، و«من» للتبعيضِ، كأنه يجعلُ أصحابَه بعضَه، ومثلُه قولُ النابغة:[4]

١٠٢٣ـ إذا حاوَلْتَ في أسدٍ فُجوراً   فإني لَسْتُ منكَ ولَسْتَ مِنِّي

ومعنى يَطْعَمْهُ: يَذُقْهُ، تقولُ العربُ: «طَعِمْتُ الشيءَ» أي: ذُقْتُ طَعْمَهُ قال:[5]

١٠٢٤ـ فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سِواكُمُ   وإنْ شئتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

قوله: «إلَّا مَنِ اغترفَ» منصوبٌ على الاستثناء، وفي المستثنى منه وجهان، الصحيحُ أنه الجملة الأولى وهي: «فَمَنْ شَرِبَ منه فليس مني»، والجملة الثانيةُ معترِضَةٌ بين المستثنى والمستثنَى منه، وأصلُها التأخيرُ، وإنَّما

---

(١) الآية ٤٥ ــ ٤٦ من يوسف، والتقدير: فأرسلوا إليه وقالوا له.

(٢) البحر ٢/٢٦٤؛ الشواذ ١٥.

(٣) الآية ٢٥ من البقرة.

(٤) ديوانه ١٩٩؛ والكتاب ٢/٢٩٠؛ والقرطبي ٣/٢٥٢.

(٥) البيت للعرجي، وهو في ديوانه ١٠٩؛ والأضداد ٦٤؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٩. والنقاخ: الماء العذب، والبرد: النوم.

قُدِّمَتْ لأنها تَدُلُّ عليها الأولى بطريقِ المفهومِ ، فإنَّه لَمَّا قال تعالى : «فَمَنْ شَرِبَ منه فليس مني» فُهِمَ منه أنَّ مَنْ لم يَشربْ فإنَّه منه، فلمَّا كانَتْ مدلولاً عليها بالمفهومِ صارَ الفصلُ بها كَلا فصل. وقال الزمخشري[1] : «والجملةُ الثانية في حكم المتأخرةِ، إلاَّ أنها قُدِّمَتْ للعنايةِ، كما قُدِّمَ «والصابئون» في قولِهِ: «إن الذين آمنوا والذينَ هادُوا والصابِئون»[2].

والثاني: أنه مستثنى من الجملةِ الثانيةِ، وإليه ذهب أبو البقاء[3]. وهذا غيرُ سديدٍ لأنه يؤدِّي إلى أن المعنى: ومَنْ لم يَطْعَمْه فإنه مني إلاَّ مَنِ اغتَرَفَ بيدِهِ فإنه ليس مني، لأنَّ الاستثناءَ من النفي إثباتٌ، ومن الإثباتِ نفيٌ، كما هو الصحيحُ، ولكن هذا فاسدٌ في المعنى لأنهم مفسوحٌ لهم في الاغترافِ غَرفةً واحدةً.

والاستثناء إذا تعقَّبَ الجملَ وصَلَحَ عَوْدُهُ على كلٍّ منها هل يختصُّ بالأخيرة أم لا؟ خلافٌ مشهورٌ، فإنْ دَلَّ دليلٌ على اختصاصِهِ بإحدى[4] الجملِ عمِلَ به، والآيةُ من هذا القبيلِ، فإنَّ المعْنى يعود إلى عَوْدِهِ إلى الجملَةِ الأولى لا الثانيةِ لِمَا ذكرْتُ لك.

وقرأ الحَرَمِيَّان وأبو عمرو[5]: «غَرفة» بفتحِ الغين والباقون بضمها. فقيل: هما بمعنى المصدرِ، إلاَّ أنهما جاءا على غيرِ الصدر كنبات من أَنْبَتَ،

---

(١) الكشاف ١/٣٨١.
(٢) الآية ٦٩ من المائدة.
(٣) الإملاء ١/١٠٤.
(٤) الأصل: «بأحد» وهو سهو.
(٥) السبعة ١٨٧؛ الكشف ١/٣٠٣، والحرميان: ابن كثير مقرىء الحرم المكي، ونافع مقرىء الحرم المدني.

ولو جاءَ على الصدرِ لقيل: اغترافاً. وقيل: هما بمعنى المُغْتَرَفِ كالأكل بمعنى المأكول. وقيل: المفتوحُ مصدرٌ قُصِدَ به الدلالة على الوَحْدَةِ فإنَّ «فَعْلَة» يدلُّ على المَرَّة، والمضمُومُ بمعنى المفعول، فحيث جعلتهما مصدراً فالمفعولُ محذوفٌ، تقديرُهُ: إلَّا من اغترف ماءً، وحيث جعلتَهما بمعنى المفعولِ كانا مفعولاً به، فلا يُحتاج إلى تقديرِ مفعولٍ.

ونُقِلَ عن أبي عليّ[1] أنه كان يُرَجِّح قراءة الضم لأنه في قراءةِ الفتح يَجْعلها مصدراً، والمصدرُ لا يوافق الفعلَ في بنائِهِ، إنما جاء على حَذْفِ الزوائد وجَعْلُها بمعنى المفعول لا يُحْوِج إلى ذلك فكانَ أرجَح.

قوله: «بيده» يجوزُ أن يتعلَّق بـ «اغتَرَف» وهو الظاهِرُ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ «غُرْفة»، وهذا على قولنا بأن «غُرفة»، بمعنى المفعولِ أظهرُ منه على قولِنَا بأنها مصدرٌ، فإنَّ الظاهرَ من الباءِ على هذا أَنْ تكونَ ظرفيةً، أي غُرفةً كائنةً في يدِهِ.

قوله: «إلا قليلاً» هذه القراءةُ المشهورةُ، وقرأ[2] عبدُالله وأُبَيّ «إلا قليلٌ» وتأويلُهُ أنَّ هذا الكلامَ وإن كان موجباً لفظاً فهو منفيٌّ معنًى، فإنه في قوةِ: لم يُطيعوه إلا قليلٌ منهم، فلذلك جَعَلَهُ تابعاً لِمَا قبله في الإعراب. قال الزمخشري:[3] «وهذا مِنْ مَيْلِهم مع المعنى والإعراضِ عن اللفظِ جانباً، وهو بابٌ جليلٌ من علمِ العربيةِ، فلمَّا كان معنى «فَشَرِبُوا منه» في معنى

(١) الحجة (خ) ٢/٢٩٤.
(٢) البحر ١/٢٦٦؛ شواذ ابن خالويه ١٥.
(٣) الكشاف ١/٣٨١.

«فلم يُطيعوه» حَمَل عليه، ونحوُه قولُ الفرزدق: «لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ» يشير إلى قولِهِ:[1]

١٠٢٥ـ وَعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ   من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فإنَّ معنى «لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً» لم يَبْقَ من المال إلا مُسْحَتٌ، فلذلك عَطَفَ عليه «مُجَلَّفُ» بالرفعِ مراعاةً للمعنى الذي ذكرْتُهُ لك. وفي البيت وجهان آخران، أحدُهما. . .[2].

ولا بُدَّ من التعرُّضِ لهذه المسألةِ لعمومِ فائدتِهَا فأقولُ: إذا وَقَع في كلامِهم استثناءٌ موجَبٌ نحو: «قام القومُ إلا زيداً» فالمشهورُ وجوبُ النصبِ على الاستثناءِ. وقال بعضُهم: يجوزُ أن يَتْبَعَ ما بعدَ «إلا» ما قبلَها في الإعراب فتقول: «مررت بالقومِ إلا زيدٍ» بجرِّ «زيد»، واختلفوا في تابِعِيَّةِ هذا، فعبارةُ بعضِهِم أنه نعتٌ لما قبلَه، ويقولُ: إنه يُنْعَتُ بإلاَّ وما بعدَها مطلقاً سواءٌ كان متبوعُها معرفةً أم نكرةً مضمراً أم ظاهراً، وهذا خارجٌ عن قياس باب النعتِ لِما قد عَرَفْتَ فيما تقدَّم. ومنهم مَنْ قال: لا يُنْعَتُ بها إلا نكرةً أو معرفةً بأل الجنسيةِ لقربِها من النكرةِ. ومنهم مَنْ قال: قَوْلُ النَّحْويين هنا نعتٌ إنما يَعْنُون به عطفَ البيانِ. ومن مجيءِ الإتباعِ بما بعد «إلاَّ» قولُهُ:[3]

١٠٢٦ـ وكلُّ أَخٍ مفارِقُه أخوه   لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ

قولُهُ: «جاوَزَه هو والذين آمنوا» «هو» ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مؤكِّدٌ للضميرِ المستكنِّ في «جاوَزَ».

---

(١) الديوان ٥٥٦؛ والخصائص ١/١٩٩؛ والمحتسب ١/١٨٠؛ وابن يعيش ١/٣١؛ والإنصاف ١٨٨؛ واللسان: سحت؛ والخزانة ٢/٣٤٧. والمسحت: المستأصل الذي فني كله، والمجلف: الذي ذهب أكثره.

(٢) بياض في النسخ. بقدر سطر.

(٣) تقدم برقم ٥٧٩.

وقوله: «والذين» يَحْتَمِلُ وجهين، أظهرُهما: أنه عطفٌ على الضميرِ المستكنِّ في «جاوَزَ» لوجودِ الشرطِ، وهو توكيدُ المعطوفِ عليه بالضميرِ المنفصلِ. والثاني: أن تكونَ الواوُ للحالِ، قالوا: ويَلْزَمُ من الحالِ أن يكونوا جاوزوا معه، وهذا القائلُ يجعلُ «الذين» مبتدأ والخبرَ «قالوا: لا طاقة» فصارَ المعنى: «فلمَّا جاوزه والحالُ أنَّ الذين آمنوا قالوا هذه المقالة» والمعنى ليس عليه.

ويجوز إدغامُ هاء «جاوزه» في هاء «هو»، ولا يُعْتَدُّ بفصلِ صلةِ الهاءِ لأنها ضعيفةٌ، وإنْ كان بعضُهم[1] استضعَفَ / الإدغامَ، قال: «إلا أَنْ تُخْتَلَس [١٠١/أ] الهاءُ» يعني فلا يبقى فاصلٌ. وهي قراءةُ أبي عمرو. وأَدْغَمَ أيضاً واوَ «هو» في واو العطف بخلافٍ عنه، فوجهُ الإدغام ظاهرٌ لالتقاءِ مِثْلين بشروطِهما. ومَنْ أظهر[2] وهو ابنُ مجاهد وأصحابُهُ قال: «لأنَّ الواو إذا أُدْغِمَت سَكَنَتْ، وإذا سَكَنَت صَدَقَ عليها أنها واوٌ ساكنة قبلَها ضمة، فصارَتْ نظيرَ: «آمنوا وكانوا»[3] فكما لا يُدْغَم ذاك لا يدغم هذا». وهذه العلةُ فاسدةٌ لوجهين، أحدُهما: أنها [ما] صارَتْ مثلَ «آمنوا وكانوا» إلا بعد الإدغام، فكيف يُقال ذلك؟ وأيضاً فإنهم أدغموا: «يأتي يوم»[4] وهو نظيرُ: «في يوم»[5] و«الذي يوسوس»[6] بعينِ ما عَلَّلوا به[7].

---

(١) لعله يعني أبا حيان في البحر ٢/٢٦٧.

(٢) أي لم يدغم واو «هو» مع واو «والذين».

(٣) الآية ٦٣ من يونس: «الذين آمنوا وكانوا يتقون».

(٤) الآية ٢٥٤ من البقرة: «من قبل أن يأتي يوم».

(٥) الآية ١٨ من إبراهيم: «في يوم عاصف».

(٦) الآية ٤ من الناس.

(٧) العبارة قلقة، لعله يعني بها أنهم أدغموا «يأتي يوم» وكان عليهم أن يرفضوا إدغامها أيضاً لأنها أصبحت بالإدغام نظير «في يوم»: في أنها بالإدغام سكنت الياء فيها وقبلها كسرة، والحق أن «يأتي يوم» ما صارت مثل «في يوم» إلا بعد الإدغام، لأن الياء هنا متحركة أما ياء «في يوم» فهي ساكنة.

وشرطُ هذا الإدغام في هذا الحرفِ عند أبـي عمرو ضمُّ الهاءِ كهذه الآيةِ، ومثله «هو والملائكةُ»[1] «هـو وجنودُهُ»[2]، فلو سَكَنَتِ الهـاءُ امتنع الإدغامُ نحو: «وهو وليُّهم»[3] ولو جرى فيه الخلاف أيضاً لم يكن بعيداً، فله أُسوة بقوله: «خُذ العفو وأمر»[4] بل أَوْلى لأن سكونَ هذا عارضٌ بخلافِ: «العفوَ وأمر»[5].

قوله: «لا طاقة لنا» «لنا» هو خبرُ «لا» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. ولا يجوز أن يتعلَّقَ بطاقة، وكذلك ما بعدَه من قولِهِ «اليوم» و«بجالوت» لأنه حينئذٍ يَصير مُطَوَّلاً، والمُطَوَّلُ ينصبُ منوناً، وهذا كما تراه مبنياً على الفتح، بل «اليوم» و«بجالوت» متعلِّقان بالاستقرارِ الذي تعلَّق به «لنا».

وأجاز أبو البقاء[6] أن يكونَ «بجالوت» هو خبرَ «لا»، و«لنا» حينئذٍ: إما تبيينٌ أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطاقة.

والطاقَةُ: القدرةُ وعينُها واو، لأنها من الطَّوْق وهو القدرةُ، وهي مصدرٌ على حذفِ الزوائدِ، فإنَّها من «أَطَاق»[7] ونظيرُها: أجاب جابةً، وأغار غارةً، وأطاع طاعةً.

---

(١) الآية ١٨ من آل عمران.

(٢) الآية ٣٩ من القصص؛ والشاهد في الآيتين: الإدغام عند أبـي عمرو بين الواوين لتوفر شرطه وهو ضم هاء «هو».

(٣) الآية ١٢٧ من الأنعام.

(٤) الآية ١٩٩ من الأعراف.

(٥) أي إن الأصل في هاء «هو» من قوله: «وهو وليُّهم» الضم ولكن تسكينها عارض فلا يبعد أن نجد منهم من يوافق على الإدغام بحجة أن الأصل فيها التحريك، وإذا كان بعضهم قد قَبِل الإدغام في «العفو وأمر» مع أن تسكين الفاء غير عارض فقبول الإدغام في «وهو وليهم» من باب أولى.

(٦) الإملاء ١/١٠٥.

(٧) الأصل «طاق» وسقطت الهمزة سهواً، لأنها إذا كانت من طاق فلا تكون طاقة مصدراً على حذف الزوائد، وتنظيره بالأمثلة التالية يؤكد ذلك.

و «جالوت» اسمٌ أعجميٌّ ممنوعُ الصرفِ، لا اشتقاقَ له، وليس هو فَعَلوتا من جال يَجُول كما تقدَّم في طالوت، ومثلُهما داود.

قوله: «كم من فئةٍ» «كم» خبريةٌ فإنَّ معناها التكثيرُ، ويدل على ذلك قراءة أُبَيّ[1]: «وكائن» وهي للتكثير ومحلُّها الرفعُ بالابتداء و «من فئةٍ» تمييزُها، و «مِنْ» زائدةٌ فيه. وأكثرُ ما يجيء مميِّزها ومميِّز «كائن» مجروراً بمِنْ، ولهذا جاء التنزيلُ على ذلك، وقد تُحْذَفُ «مِنْ» فَيُجَرُّ مميِّزها بالإضافة لا بمِنْ مقدرةً على الصحيح، وقد يُنْصَبُ حَمْلاً على مميِّز «كم» الاستفهامية، كما أنه قد يُجَرُّ مميِّز الاستفهاميةِ حَمْلاً عليها وذلك بشروط مذكورةٍ في النحو. ومِنْ مجيءِ مميِّز «كائن» منصوباً قولُ الشاعر[2]:

١٠٢٧ـ اطرُدِ اليأسَ بالرجاءِ فكائِنْ آلماً حُمَّ يُسْرُهُ بعدَ عُسْرِ

وأجازوا أن يكون «من فئةٍ» في محلّ رفعٍ صفةً لـ «كم» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. و «غَلَبَت» هذه الجملةُ هي خبرُ «كم» والتقديرُ: كثيرٌ من الفئاتِ القليلةِ غالبةُ الفئاتِ الكثيرةَ.

وفي «فئة» قولان أحدُهما: أنها من فاء يَفِيء أي: رَجَعَ فَحُذِفَتْ عينُها ووزنُهَا فِلَة. والثاني: أنها من فَأَوْتُ رأسَه أي: كسرتُه، فحُذِفَت لامُها ووزنُها فِعَة كمئة، إلَّا أنَّ لامَ مئة ياءٌ ولامَ هذه واوٌ، ومعناها على كلٍّ من الاشتقاقين صحيحٌ، فإنَّ الجماعَةَ من الناس يَرْجِعُ بعضُهم إلى بعضٍ، وهم أيضاً قطعةٌ من الناسِ كقِطَعِ الرأسِ المكسَّرة.

قوله: «بإذن اللَّهِ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه حالٌ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ،

---

(١) البحر ٢/٢٦٧.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في أوضح المسالك ٣/٢٢٩؛ والأشموني ٤/٨٥؛ والهمع ١/٢٢٥؛ والدرر ١/٢١٢. والآلم: المتألم، وحُمَّ: قُدِّر.

والتقدير: ملتبسين بتيسيرِ الله لهم. والثاني: أنَّ الباءَ للتعدية ومجرورُها مفعولٌ به في المعنى، ولهذا قال أبو البقاء[1]: «وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَها مفعولاً به».

وقوله: «واللَّهُ مع الصابرين» مبتدأٌ وخبرٌ، وتَحْتَمِل[2] وجهين، أحدُهما: أن يكونَ محلُّها النصبَ على أنها من مقولهم. والثاني: أنها لا محلَّ لها من الإعراب، على أنها استئنافٌ أَخْبَرَ اللَّهُ تعالى بها.

آ. (٢٥٠) **قوله تعالى: ﴿بَرَزوا لجالوتَ﴾**: في هذه اللام وجهان، أحدُهما: أنَّها تتعلَّق ببرزوا، والثاني: أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنها ومجرورَها حالٌ من فاعلِ «بَرَزوا» قال أبو البقاء[3]: «ويجوزُ أن تكونَ حالاً أي: برزوا قاصدين لجالوتَ». ومعنى برزوا صاروا إلى بَراز من الأرض، وهو ما انكشَفَ منها واستوى، ومنه المُبَارَزَةُ في الحَرْبِ لظهورِ كلِّ قِرْنٍ لصاحبِهِ. وفي ندائِهِم بقولِهِم: «ربَّنا» اعترافٌ منهم بالعبودية وطلبٌ لإصلاحهم لأنَّ لفظة «الرب» تُشْعر بذلك دونَ غيرها، وأتوا بلفظِ «على» في قولهم: «أَفْرِغ علينا» طلباً لأنْ يكونَ الصبرُ مستعلياً عليهم وشاملاً لهم كالظرفِ.

آ. (٢٥١) **قوله تعالى: (وَاهزَمُ)**: أصلُه الكَسْر، ومنه «سِقاء مُتَهَزِّم» و«قَصَبٌ متهزِّمٌ» أي متكسِّر. قوله: «بإذنِ الله» فيه الوجهانِ المتقدِّمان أعني كونَه حالاً أو مفعولاً به. و«مِمَّا يشاء» فاعلُ «يشاء» ضميرُ الله تعالى. وقيل: ضميرُ داود والأولُ أظهرُ.

قوله: «ولولا دَفْع» قرأ[4] نافع هنا، وفي الحج[5]: «دِفاع» والباقون:

---

(١) الإملاء ١/١٠٥.

(٢) لعل أصل العبارة: «وهي جملة تحتمل».

(٣) الإملاء ١/١٠٥.

(٤) السبعة ١٨٧؛ الكشف ١/٣٠٤؛ القرطبي ٣/٢٥٩.

(٥) الآية ٤٠.

«دَفْع». فأمَّا «دَفْع» فمصدر دَفَعَ يَدْفَع ثلاثياً. وأمَّا «دفاع» فيحتمل وجهين، أحدُهما: أن يكونَ مصدرَ دَفَعَ الثلاثي أيضاً نحو: كَتَب كِتاباً، وأن يكونَ مصدرَ «دافع» نحو: قاتل قِتالاً، قال أبو ذؤيب:(١)

١٠٢٨ــ ولقد حَرَصْتُ بأَنْ أدافعَ عنهُم فإذا المَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ

و «فاعَل» هنا بمعنى فَعَل المجرد فتتَّحد القراءتان في المعنى.

ومَنْ قرأ «دفاع» وقرأ في الحج «يدافع عن الذين آمنوا»(٢) وهو نافع، أو قرأ «دَفْع» وقرأ «يَدْفَع» ــ وهما أبو عمرو وابن كثير ــ فقد وافق أصلَه، فجاء بالمصدرِ على وَفْقِ الفعل. وأمَّا من قرأ هنا «دَفْع» وفي الحج «يُدافِع» وهم الباقون فقد جَمَعَ بين اللغتين، فاستعمل الفعلَ من الرباعي والمصدرَ من الثلاثي. والمصدرُ هنا مضافٌ لفاعِله وهو الله تعالى، و «الناسَ» مفعول أول، و «بعضهم» بدلٌ من «الناسِ» بدلُ بعضٍ مِنْ كُلٍّ.

و «ببعضٍ» متعلِّقٌ بالمصدرِ، والباءُ للتعديةِ، فمجرورُها المفعولُ الثاني في المعنى، والباءُ إنما تكون للتعديةِ في اللازمِ نحو: «ذَهَبَ به» فأمَّا المتعدِّي لواحدٍ فإنما يتعدَّى بالهمزة تقول: «طَعِمَ زيدٌ اللحم وأَطْعَمْتُه اللحم» / ولا تقول: «طَعِمْته باللحم» فتعدِّيه إلى الثاني بالباءِ إلاَّ فيما شَذَّ [١٠١/ب]
قياساً وهو «دَفَع» و «صَكَّ»، نحو: صَكَكْتُ الحجرَ بالحجرِ أي: جَعَلْتُ أحدَهما يَصُكُّ الآخر، ولذلك قالوا: صَكَكْتُ الحجرَيْنِ أحدَهما بالآخر.

قوله: «ولكنَّ الله» وجهُ الاستدراكِ(٣) أنه لَمَّا قسَّم الناسَ إلى مدفوعٍ ومدفوعٍ به، وأنه بهذا الدفعِ امتنع فسادُ الأرض فقد يَهْجِسُ في نفسِ مَنْ

(١) ديوان الهذليين ١/٢.
(٢) الآية ٣٨.
(٣) انظر: البحر ٢/٢٧٠.

غُلِب عمّا يريدُ من الفسادُ أنَّ الله غيرُ متفضِّلٍ عليه حيث لم يُبْلِغه مقاصده وطلبه، فاستدرك عليه أنَّه وإن لم يَبْلُغْ مقاصده أنَّ الله متفضلٌ عليه ومُحْسِنٌ إليه لأنه مندرجٌ تحت العالمين، وما مِنْ أحدٍ ألا ولله عليه فضلٌ وله فضلُ الاختراعِ والإيجادِ.

و «على» يتعلَّق بـ «فَضْل»، لأنَّ فعلَه يتعدَّى بها، وربما حُذِفَتْ مع الفعلِ. قال ـ فَجَمع بين الحذف والإثبات ـ[1]:

١٠٢٩ـ وجَـدْنـا نَـهْشَـلاً فَـضَلَتْ فُـقَـيْـماً
كفَضْـلِ ابنِ المَخاض على الفَصيـلِ

أمّا إذا ضُعِّف فإنه لا تُحْذَفُ «على» أصلاً كقولِه: «فَضَّلْنا بعضَهم على بعضٍ»[2]، ويجوزُ أن تتعلَّقَ «على» بمحذوفٍ لوقوعِها صفةً لفَضْل.

آ. **(٢٥٢) قوله تعالى: ﴿تلك آياتُ اللهِ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ، و «نَتْلوها» فيه قولان، أحدُهما: أن تكونَ حالاً، والعاملُ فيها معنى الإشارة. والثاني أن تكونَ مستأنفةً فلا محلَّ لها. ويجوزُ غيرُ ذلك، وأَخْذُه مِمّا مضى سَهْلٌ وأُشير إليها إشارةُ البعيدِ لِما تقدَّم في قولِه: «ذلك الكتابُ»[3]. قوله: «بالحقِّ» يجوزُ فيه أن يكونَ حالاً من مفعولِ «نَتْلوها» أي: ملتبسةً بالحق، أو مِنْ فاعِله؛ أي: نَتْلوها ومعنا الحقُّ، أو من مجرورِ «عليك» أي: ملتبساً بالحق.

آ. **(٢٥٣) قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنا بعضَهم﴾**: يجوزُ أن يكونَ حالاً من المشارِ إليه، والعاملُ معنى الإشارةِ كما تقدَّم، ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ «تلك» على أن يكونَ «الرسلُ» نعتاً لـ «تلك» أو عطفَ بيانٍ أو بدلاً.

---

(١) تقدم برقم ٤٣٤.
(٢) الآية ٢٥٣ من البقرة.
(٣) الآية الثانية من البقرة.

قوله: «منهم مَنْ كَلَّم الله» هذه الجملةُ تحتملُ وجهين، أحدهما: أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافِها. والثاني: أنها بدلٌ من جملةِ قوله «فَضَّلْنا». والجمهورُ على رفعِ الجلالة على أنه فاعلٌ، والمفعولُ محذوفٌ وهو عائدُ الموصولِ أي: مَنْ كَلَّمه الله. وقُرِىء بالنصب[1] على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ مستترٌ وهو عائدُ الموصولِ أيضاً، والجلالةُ نَصْبٌ على التعظيم.

وقرأ أبو المتوكل[2] وابن السَّمَيْفَع: «كالَمَ اللهَ» على وزن فاعَلَ ونصبِ الجلالة، و«كليم» على هذا معنى مكالِم[3] نحو: جَلِيس بمعنى مُجالِس، وخليط بمعنى مخالط. وفي هذا الكلامِ التفاتٌ لأنه خروجٌ من ضميرِ المتكلمِ المعظِّم نفسَه في قوله: «فَضَّلْنا» إلى الاسمِ الظاهرِ الذي هو في حكمِ الغائبِ.

قوله: «درجاتٍ» في نصبه ستةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ. الثاني: أنه حالٌ على حذفِ مضافٍ، أي: ذوي درجاتٍ. الثالث: أنه مفعول ثان لـ «رفع» على أنه ضُمِّنَ معنى بلَّغ بعضهم درجات. الرابع أنه بدلُ اشتمالٍ، أي: رَفَع درجاتِ بعضِهم، والمعنى: على درجاتِ بعض. الخامس: أنه مصدرٌ على معنى الفعلِ لا لفظِه، لأن الدرجةَ بمعنى الرَّفْعة، فكأنه قيل: ورَفَع بعضَهم رَفعاتٍ. السادس: أنه على إسقاطِ الخافضِ، وذلك الخافضُ يَحْتملُ أن يكونَ «على» أو «في» أو «إلى» تقديرُه: على درجاتٍ أو في درجاتٍ أو إلى درجاتٍ، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجر انتصَبَ ما بعده.

---

(١) وهي قراءة ابن ميسرة كما في شواذ ابن خالويه ١٥؛ انظر: البحر ٢/٢٧٣.

(٢) علي بن داود، روى عن ثلة من الصحابة والتابعين، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٢٥.

(٣) في العبارة غموض، قال صاحب البحر ٢/٢٧٣: «إن قراءة كالم من المكالمة وهي صدور الكلام من اثنين، ومنه قيل: كليم الله أي مكالمه فعيل بمعنى فاعل».

قوله: «ولو شاءَ الله» مفعولُه محذوفٌ، فقيل: تقديرُه: أَنْ لا تختلفوا وقيل: أَنْ لا تفشلوا، وقيل: أَنْ لا تُؤمروا بالقتال، وقيل: أَنْ يضطرَّهم إلى الإيمانِ، وكلُّها متقاربة.

و «مِنْ بعدِهم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صلةٌ، والضميرُ يعودُ على الرسل. و «مِنْ بعدما جاءتهم» فيه قولان، أحدُهما: أنه بدلٌ من قوله: «مِنْ بعدِهم» بإعادةِ العاملِ. والثاني: أنه متعلقٌ باقتتل، إذ في البينات ــ وهي الدلالاتُ الواضحةُ ــ ما يُغْنِي عن التقاتلِ والاختلافِ. والضميرُ في «جاءتهم» يعودُ على الذين مِنْ بعدِهم، وهم أممُ الأنبياء.

قوله: «ولكنِ اختلفوا» وجهُ هذا الاستدراكِ واضحٌ، فإنَّ «لكن» واقعةٌ بين ضدين، إذ المعنى: ولو شاءَ اللهُ الاتفاقَ لاتفقوا ولكنْ شاءَ الاختلافَ فاختلفوا. وقال أبو البقاء[1]: «لكنْ» استدراكٌ لما دَلَّ الكلامُ عليه، لأنَّ اقتتالهم كان لاختلافهم، ثم بيَّن الاختلاف بقوله: «فمنهم مَنْ آمن، ومنهم مَنْ كفر» فلا محلَّ حينئذٍ لقوله: «فمنهم مَنْ آمن».

وقوله: «ولو شاء اللهُ ما اقتتلوا» فيه قولان، أحدُهما: أنها الجملةُ الأولى كُرِّرت تأكيداً قاله الزمخشري[2]. والثاني: أنها ليست لتأكيدِ الأولى، بل أفادَتْ فائدةً جديدةً، والمغايَرةُ حَصَلَتْ بتغايرِ متعلَّقهما، فإنَّ متعلَّقَ الأولى مغايرٌ لمتعلَّق المشيئةِ الثانيةِ، والتقديرُ في الأولى: «ولو شاءَ الله أن يَحُولَ بينهم وبين القتال بأن يَسْلُبَهم القِوى والعقول، وفي الثاني: ولو شاءَ لم يأمرِ المؤمنين بالقتال، ولكن شاءَ أَمَرهم بذلك. وقوله: «ولكنَّ الله يفعلُ ما يريد» هذا استدراكٌ أيضاً على المعنى، لأنَّ المعنى: ولو شاءَ الله لمنعَهم

(١) الاملاء ١/١٦٠.

(٢) الكشاف ١/٣٨٤.

[من ذلك]، ولكنَّ اللـهَ يفعل ما يريدُ مِنْ عدمِ منعِهم من ذلك أو يفعلُ ما يريدُ من اختلافِهم.

آ. (٢٥٤) **قوله تعالى: ﴿أنفِقوا﴾**: مفعولُه محذوفٌ، تقديرُه: شيئاً ممَّا رزقناكم فعلى هذا «ممَّا رزقناكم» متعلقٌ بمحذوفٍ في الأصل لوقوعِه صفةً لذلك المفعولِ، وإنْ لم تقدِّرْ مفعولاً محذوفاً فتكونُ متعلقةً بنفسِ الفعلِ. و«ما» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: رزقناكُموه، وأن تكونَ مصدريةً فلا حاجةَ إلى عائدٍ، ولكن الرزقَ المرادَ به المصدرُ لا يُنفقُ، فالمراد به اسمُ المفعولِ، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً وقد تقدَّم تحقيقُ هذا عند قولِه: «وممَّا رزقناهم ينفقون»[(١)].

قوله: «من قبلِ» متعلقٌ أيضاً بأنفِقوا، وجاز تعلُّقُ حرفين بلفظٍ واحدٍ بفعلٍ واحدٍ لاختلافِهما معنىً؛ فإنَّ الأولى للتبعيضِ والثانيةَ لابتداءِ الغايةِ، و«أَنْ يأتي» في محلِّ جرٍ بإضافة «قبل» إليه أي: من قبلِ إتيانه.

وقوله: «لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ» إلى آخره: الجملةُ المنفيَّةُ صفةٌ لـ«يوم» فمحلُّها الرفعُ. وقرأ / «بَيْعٌ» وما بعدَه مرفوعاً منوناً نافع[(٢)] والكوفيون [١٠٢/أ] وابن عامر، وبالفتح أبو عمرو وابن كثير، وتوجيهُ ذلك، مذكورٌ في قوله: «فلا رفثَ ولا فسوقَ»[(٣)] فلْيُنْظر ثَمَّةَ.

والخُلَّة: الصداقة كأنها تتخلَّل الأعضاء، أي: تدخل خلالها، أي وَسْطَها.

والخُلَّة: الصديقُ نفسه، قال[(٤)]:

---

(١) الآية ٣ من البقرة.
(٢) السبعة ١٨٧؛ الكشف ١/٣٠٥.
(٣) الآية ١٩٧ من البقرة.
(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٦٠؛ والبحر ٢/٢٧١.

١٠٣٠ـ وكان لها في سالفِ الدهرِ خُلَّةٌ يُسارِقُ بالطَّرْفِ الخِباءَ المُسَتَّرا

وكأنه من إطلاقِ المصدرِ على العينِ مبالغةً، أوعلى حذفِ مضافٍ، أي: كان لها ذو خُلَّة. والخليلُ: الصديقُ لمداخَلَتِه إياك، ويَصْلُح أَنْ يكونَ بمعنى فاعل أو مفعول، وجَمْعُه «خُـلاَّن»، وفُعْلان جمـعُ فَعيل نُقِـل في الصفات، وإنما يَكْثُر في الجوامدِ نحو: «رُغفانٍ». وقوله: «هم الظالمون» يجوز أن يكونَ «هم» فصلاً أو مبتدأً وما بعده خبرٌ، والجملةُ خبرُ الأولِ.

آ. (٢٥٥) **قوله تعالى: ﴿اللـهُ لا إله إلاَّ هو [الحيُّ]﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ(١). و«الحيّ» فيه سبعةُ أوجه، أحدُها: أن يكونَ خبراً ثانياً للجلالة. الثاني: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الحيُّ. الثالث: أن يكونَ بدلاً من قوله: «لا إله إلا الله هو» فيكونَ في المعنى خبراً للجلالةِ، وهذا في المعنى كالأولِ، إلا أنه هنا لم يُخْبَرْ عن الجلالةِ إلاَّ بخبرٍ واحدٍ بخلافِ الأول. الرابع: أن يكونَ بدلاً من «هو» وحدَه، وهذا يبقى من بابِ إقامةِ الظاهرُ مُقامَ المضمرِ، لأنَّ جملةَ النفي خبرٌ عن الجلالةِ، وإذا جعلتَه بدلاً حَلَّ مَحَلَّ الأولِ فيصيرُ التقدير: الله لا إله إلا اللـهُ. الخامس: أن يكون مبتدأً وخبرُه «لا تأخُذُه سِنَةٌ». السادس: أنه بدلٌ من «الله» السابع: أنه صفة لله، وهو أجودُها، لأنه قرىء بنصبِهما «الحيَّ القيومَ» على القطع، والقطعُ إنما هو في باب النعتِ، لا يقال في هذا الوجهِ الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بالخبرِ، لأنَّ ذلك جائزٌ حسن [تقول: زيدٌ قائمٌ العاقلُ](٢).

و «الحيُّ» فيه قولان، أحدهما: أن أصله حَيْيٌ بياءين من حَيـي يَحْيَا فهو حيٌّ، وهذا واضح، وإليه ذهب أبو البقاء(٣). والثاني: أن أصلَه حَيْوٌ فلامه

---

(١) المبتدأ «الله»، والخبر: الجملة الاسمية بعده «لا إله إلا الله».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من مصورة نسخة الأصل.

(٣) الاملاء ١/١٠٦.

واو، فَقُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها متطرفةً، وهذا لا حاجةَ إليه وكأنَّ الذي أَحْوَجَ هذا القائلَ إلى ادِّعاء ذلك أنَّ كونَ العينِ واللامِ من وادٍ واحد هو قليلٌ في كلامِهم بالنسبةِ إلى عَدَمِ ذلك فيه، ولذلك كتبوا «الحياة» بواوٍ في رسم المصحف العزيز تنبيهاً على هذا الأصلِ، ويؤيده «الحيوان» لظهورِ الواو فيه. ولناصِر القولِ الأول أن يقول: قلبت الياءُ الثانيةُ واواً تخفيفاً، لأنه لمّا زيد في آخره ألفٌ ونونٌ استُثْقل المِثْلان.

وفي وزنه أيضاً قولان، أحدُهما: أنه فَعْل، والثاني: أنه فَيْعِل[1] فَخُفِّف، كما قالوا مَيْت وهَيْن، والأصل: هَيِّن ومَيِّت.

والقَيُّوم: فَيْعُول من قام بالأمر يَقُوم به إذا دَبَّره، قال أمية[2]:

١٠٣١ـ لم تُخْلَقِ السماءُ والنجومُ والشمسُ معها قَمَر يَعُومُ
قَدَّره مهيمنٌ قَيُّومُ والحشرُ والجنةُ والنعيمُ
إلا لأمرٍ شأنُه عظيمُ

وأصلُه قَيْوُوم، فاجتمعت الياءُ والواوُ وسَبَقَت إحداهما بالسكون فَقُلِبت الواوُ ياءً وأُدغمت فيها الياءُ فصارَ قَيُّوماً.

وقرأ[3] ابن مسعود والأعمش: «القَيَّام»، وقرأ علقمة[4]: «القَيِّم» وهذا كما يقولون: دَيُّور وديار ودَيِّر. ولا يجوز أن يكونَ وزنُه فَعُّولاً كـ «سَفُّود»[5] إذ لو كان كذلك لكان لفظُه قَوُّوما، لأن العينَ المضاعَفَة أبداً من جنس الأصلية

(١) يعني أن أصله حَ يْ يِ يٌ.
(٢) ديوانه ٥٧؛ والطبري ٥/٣٨٨؛ والقرطبي ٣/٢٧١.
(٣) البحر ٢/٢٧٧؛ والقرطبي ٣/٢٧٢.
(٤) علقمة بن قيس تابعي فقيه، عرض على عبدالله بن مسعود، وسمع من ثلة من الصحابة توفي سنة ٦٢. انظر: طبقات ابن سعد ٦/٨٦؛ وطبقات القراء ١/٥١٦.
(٥) السفود: الحديدة التي يشتوى عليها.

كسُبُّوح وقُدُّوس وضَرَّاب وقَتَّال، فالزائدُ من جنسِ العَيْنِ، فلمَّا جاء بالياء دونَ الواوِ علمنا أن أصله فَيْعُول لا فَعُّول؛ وعدَّ بعضُهم فَيْعُولاً من صيغ المبالغة كضَرُوب وضَرَّاب.

قوله: «لا تأخُذُه سِنَةٌ» في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أحدُها: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً للحيّ كما تقدَّم في أحدِ أوجهِ رفعِ الحيّ. الثاني: أنها خبرٌ عن الله تعالى عند مَنْ يُجيز تعدُّد الخبرِ. الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في «القَيُّوم» كأنه قيل: يقوم بأمرِ الخلق غيرَ غافلٍ، قاله أبو البقاء[1]. الرابع: أنها استئنافُ إخبارٍ، أخبر تعالى عن ذاتِه القديمة بذلك. الخامس: أنها تأكيدٌ للقَيُّوم لأن مَنْ جاز عليه ذلك استحالَ أن يكونَ قَيُّوماً، قاله الزمخشري[2]، فعلى قولِه إنها تأكيدٌ يجوز أن يكونَ محلُّها النصبَ على الحالِ المؤكدة، ويجوز أن تكونَ استئنافاً وفيها معنى التأكيدِ فتصيرُ الأوْجُه أربعةً.

والسِّنَةُ: النُّعاس، وهو ما يتقدَّم النومَ من الفتور، قال عديّ بن الرقاع[3]:

١٠٣٢ــ وَسْنانُ أَقْصَدَه النُّعاسُ فَرَنَّقَتْ ... في عينِه سِنَةٌ وليس بنائمِ

وهي مصدرُ وَسَن يَسِنُ مثلَ: وَعَد يَعِد، وقد تقدَّم علةُ الحذفِ عند قوله «سَعَةً من المال»[4]. وقال ابن زيد: «الوَسْنان: الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل، حتى إنه ربما جرَّد السيف على أهله» وهذا القولُ ليس بشيءٍ لأنه لا يُفْهَمُ من لغةِ العرب ذلك. وقال المفضَّل: «السِّنَةُ: ثِقَلٌ في الرأسِ، والنعاسُ في العينين، والنومُ في القلب».

---

(١) الاملاء ١/١٠٦.

(٢) الكشاف ١/٣٨٤.

(٣) الحماسة الشجرية ٢/٦٨٢؛ واللسان: نعس؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٧.

(٤) الآية ٢٤٧ من البقرة.

وكررت «لا» في قوله: «ولا نومٌ» تأكيداً، وفائدتها انتفاءُ كلِّ واحدٍ منهما، ولو لم تُذْكَرْ لاحتُمِلَ نفيُهما بقيدِ الاجتماعِ، ولا يَلْزَمُ منه نفيُ كلِ واحدٍ منهما على حِدَته، ولذلك تقول: «ما قامَ زيدٌ وعمروٌ بل أحدُهما»، ولو قلت: «ما قامَ زيدٌ ولا عمرو بل أحدُهما» لم يَصِحَّ، والمعنى: لا يَغْفَلُ عن شيءٍ دقيقٍ ولا جليلٍ، فعبَّر بذلك عن الغفلةِ، لأنه سببها، فَأَطْلَقَ اسمَ السببِ على مُسَبَّبه.

قوله: «له ما في السموات» هي كالتي قبلها إلَّا في كونها تأكيداً و«ما» للشمولِ، واللامُ في «له» للمِلْك، وكرَّر «ما» تأكيداً، وذَكَر هنا المظروفَ دون الظرفِ لأنَّ المقصودَ نفيُ الإلهية عن غيرِ الله تعالى، وأنه لا ينبغي أَنْ يُعْبد إلا هو، لأنَّ ما عُبِد من دونِه في السماء كالشمس والقمر والنجوم أو في الأرض كالأصنامِ وبعضِ بني آدم، فكلُّهم مِلْكه تعالى تحتَ قهرِه، واستغنى عن ذِكْر أنَّ السمواتِ والأرضَ مِلْكٌ له بذكرِه / قبلَ ذلك أنه خالقُ السموات [٢/١٠٢/ب] والأرض.

قوله: «مَنْ ذا الذي يَشْفع عنده» كقولـه: «مَنْ ذا الذي يُقْـرِض»[١] و«مَنْ» وإن كان لفظُها استفهاماً فمعناه النفيُ، ولذلك دَخَلَتْ «إلا» في قولِه «إلّا بإذنه».

و«عنده» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بيَشْفَع. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لكونِه [حالاً][٢] من الضمير في «يَشْفع» أي يَشْفَعُ مستقراً عنده، وقوي هذا الوجهُ بأنه إذا لم يَشْفَعْ عنده مَنْ هو عنده وقريبٌ منه فشفاعةُ غيرِه أبعدُ. وضَعَّفَ بعضُهم الحالِيَّة بأنَّ المعنى: يَشْفَع إليه.

---

(١) الآية ٢٤٥ من البقرة.
(٢) سقط من الأصل، وورد في: ص ح.

و «إلَّا بإذنه» متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ من فاعلِ «يَشْفَع» فهو استثناءٌ مفرَّغ، والباءُ للمصاحبةِ، والمعنى: لا أحدَ يشفعُ عندَه إلَّا مأذوناً له منه، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به أي: بإذنه يَشْفعون كما تقول: «ضَرَب بسيفه» أي هو آلةٌ للضربِ، والباءُ للتعديةِ.

و«يَعْلَمُ» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ خبراً لأحدِ المبتدأين المتقدمين أو استئنافاً أو حالاً. والضميرُ في «أيديهم» و «خلفهم» يعودُ على «ما» في قوله: «له ما في السموات وما في الأرض» إلا أنه غَلَّبَ مَنْ يعقِلُ على غيرِه. وقيل: يعودُ على العُقَلاء ممَّن تضمَّنه لفظُ «ما» دونَ غيرِهم. وقيل: يعودُ على ما دَلَّ عليه «مَنْ ذا» من الملائكةِ والأنبياء. وقيل: من الملائكة خاصةً.

قوله: «بشيءٍ» متعلِّقٌ بيحيطون. والعلمُ[1] هنا بمعنى المَعْلوم لأنَّ عِلْمَه تعالى الذي هو صفةٌ قائمةٌ بذاتِه المقدَّسة لا يتبعَّضُ، ومِنْ وقوعِ العلم موقعَ المعلوم قولُهم: «اللهم اغفر لنا عِلْمَك فينا» وحديثُ موسى والخَضِر عليهما السلام «ما نَقَص عِلْمي وعلمُك من عِلمه إلَّا كما نَقَص هذا العصفورُ من هذا البحر»[2] ولكونِ العلمِ بمعنى المعلومَ صَحَّ دخولُ التبعيضِ، والاستثناءُ عليه. و «مِنْ علمه» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بيحيطون، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لشيء، فيكونَ في محلِّ جر. و «بما شاءَ» متعلِّقٌ بيُحيطون أيضاً، ولا يَضُرُّ تعلُّقُ هذين الحرفين المتَّحدين لفظاً ومعنًى بعاملٍ واحدٍ؛ لأنَّ الثاني ومجروره بدلان من الأوَّلَيْن[3]، بإعادةِ العاملِ بطريقِ الاستثناءِ، كقولك: «ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ» ومفعـولُ «شاء» محذوفٌ تقديرُه: إلا بما شاء أن يُحيطوا به، وإنما قَدَّرتُه كذلك لدلالةِ قوله: «ولا يحيطون بشيءٍ من علمه».

---

(١) وذلك في قوله تعالى: «من عِلْمِه».

(٢) البخاري: باب العلم (الفتح) ٢١٨/١؛ ابن حنبل ١١٨/٥.

(٣) يعني بالأولين قوله: «بشيء».

قوله: «وَسِع كرسيُّه» الجمهورُ على «وَسِعَ» بفتح الواوِ وكسرِ السينِ وفتحِ العينِ فعلاً ماضياً.

و «كرسيُّه» بالرفع على أنه فاعلُه، وقُرِىء[1] «وَسْعَ» سَكَّن عينَ الفعلِ تخفيفاً نحو: عَلْمَ في عَلِمَ. وقرىء أيضاً: «وَسْعُ كرسيِّه» بفتح الواو وسكونِ السين ورفعِ العين على الابتداء، «كرسيِّه» خفضٌ بالإضافة، «السمواتُ» رفعاً على أنه خبرٌ للمبتدأ[2].

والكُرْسِيُّ الياءُ فيه لغير النسب واشتقاقُه من الكِرْس وهو الجمع، ومنه الكُرَّاسة للصحائف الجامعةِ للعلمِ، ومنه قولُ العجاج[3]:

١٠٣٣ـ يا صاحِ هل تَعْرِفُ رسماً مُكْرَساً قـال نَعَمْ أعـرِفُـه وأَبْلَسـا

وجمعه كَراسيّ كبُخْتيّ[4] وبَخاتيّ، وفيه لغتان: المشهورةُ ضمُّ كافِه، والثانيةُ كسرُها، وكأنه كسرُ إتباع، وقد يُعَبَّر به عن المَلِك لجلوسه عليه تسميةً للحالِّ باسم المَحَلِّ، ومنه[5]:

١٠٣٤ـ قد عَلِمَ القُدُّوسُ مَوْلى القُدْسِ أنَّ أبـا العبـاسِ أَوْلى نَفْسِ
في مَعْـدِنِ المَلِكِ القـديمِ الكُـرْسي

وعن العلمِ تسميةً للصفةِ باسمِ مكانِ صاحبِها، ومنه قيل للعلماء: «الكَراسيّ» قال:[6]

---

(١) ذكرها صاحب البحر ٢/ ٢٧٩ من دون نسبة.
(٢) وهي بعض روايات يعقوب. انظر: شواذ ابن خالويه ١٦؛ البحر ٢/ ٢٧٩.
(٣) تقدم برقم ٣٦٢.
(٤) البختي: الإبل الخراسانية.
(٥) الأبيات للعجاج؛ ديوانه ٢/ ٢١٧؛ والطبري ٥/ ٤٠٣؛ البحر ٢/ ٢٧٩؛ واللسان كرس.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ٥/ ٤٠٢؛ والقرطبي ٣/ ٢٧٧.

١٠٣٥ـ يَحُفُّ بهم بيضُ الوجوه وعُصْبَةٌ كراسِيُّ بالأحداثِ حين تَنُوبُ

وَصَفَهم بأنهم عالمونَ بحوادثِ الأمورِ ونوازِلِها، ويُعَبَّرُ به عن السِّرِّ قال: (١)

١٠٣٦ـ مالي بأَمْرِكَ كُرْسِيٌّ أكاتِمُهُ ولا بِكُرْسِيٍّ ـ عَلْمَ اللَّهُ ـ مَخْلُوقِ

وقيل: الكُرْسيُّ لكل شيء أصلُه.

قوله: «ولا يَؤُوْدُه» يقال: آدَه كذا أي: أَثْقَله ولَحِقه منه مَشَقَّةٌ، قال: (٢)

١٠٣٧ـ ألا ما لسَلْمَى اليومَ بَتَّ جَدِيدُها وَضَنَّتْ وما كانُ النَّوالُ يَـؤُودُها

أي: يُثْقِلها، ومنه المَوْءُوْدَة للبنت تُدْفَنُ حيةً، لأنهم يثقلونها بالتراب. وقُرِىء(٣) «يَوْدُه» بحذفِ الهمزة، كما تُحذف همزة «أناس»، وقرىء «يَوُوده» بإبدال الهمزة واواً.

و «حِفْظ» مصدرٌ مضافٌ لمفعولِهِ، أي لا يَـؤُوْده أَنْ يحفظَهما.

و«العليّ» أصلُه: عَلِيْوٌ فأُدْغم(٤) نحـو: مَيِّت، لأنه من عـلا يعلو، قال: (٥)

١٠٣٨ـ فَلَمَّـا عَلَوْنَا واستَـوَيْنَـا عليهِمُ تَرَكْنَاهُمُ صَرْعَى لنسرٍ وكـاسِرِ

و «العظيمُ» تقدَّم معناها، وقيل: هو هنا بمعنى المُعَظَّم كما قالـوا: «عتيق» بمعنى مُعَتَّق قال: (٦)

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/ ٢٨٠.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/ ٢٧٢.
(٣) البحر ٢/ ٢٨٠ من دون نسبة.
(٤) أي: أدغم بعد قلب الواو ياء لأن الثانية سبقت بالسكون.
(٥) تقدم برقم ٣٢٤.
(٦) البيت للأعشى، وهو في الديوان٥؛ والطبري ٥/ ٤٠٦. الاسفنط: ضرب من الأشربة فارسي معرَّب. والزلال: الصافي السائغ.

١٠٣٩ـ فكأنَّ الخمرَ العتيقَ من الإسْـ ـفَنْطِ ممزوجةً بماءٍ زُلالِ

قيل: وأُنْكِرَ ذلك(١) لانتفاء هذا الوصفِ قبل الخَلْقِ وبعد فنائِهم، إذ لا مُعَظِّم له حينئذٍ، وهذا فاسدٌ لأنه مستحقٌ هذا الوصفَ. وقيل في الجواب عنه: إنه صفة فعلٍ كالخَلْق والرِّزْق، والأولُ أصحُّ.

قال الزمخشري:(٢) «فإنْ قلت: كيف تَرَتَّبَتِ الجملُ في آيةِ الكرسي من غير حرفِ عطفٍ؟ قلت: ما منها جملةٌ إلا وهي واردةٌ على سبيل البيانِ لما تَرَتَّبَتْ عليه، والبيانُ مُتَّحِدٌ بالمُبَيَّن، فلو توسَّط بينهما عاطفٌ لكان كما تقول العرب: «بين العصا ولِحائها»(٣) فالأُولى بيانٌ لقيامِهِ بتدبيرِ الخَلْق وكونِهِ مهيمناً عليه غيرَ ساهٍ عنه، والثانيةُ لكونِهِ مالكاً لما يدبِّره، والثالثة لكبرياء شأنه، والرابعة لإحاطته بأحوال الخلق وعِلْمِه بالمرتضى منهم، المستوجِبِ للشفاعةِ وغيرِ المُرْتَضَى، والخامسةُ لسَعَةِ علمه وتعلُّقِهِ بالمعلوماتِ كلِّها أو لجلالِهِ وعِظَم قدرتِهِ» انتهى. يعني غالبَ الجملِ وإلاَّ فبعضُ الجملِ فيها معطوفة وهي قولُهُ: «ولا يُحيطُونَ» وقولُهُ «ولا يَؤُودُه» وقولُه: «وهو العليُّ العظيم».

آ. (٢٥٦) قوله تعالى: ﴿لا إكراهَ في الدين﴾: كقولِهِ: «لا ريبَ فيه»(٤) وقد تقدَّم. والجمهور على إدغام دالِ «قد» في تاءِ «تَبَيَّن» لأنها من مَخْرَجِها. ومعنى الإكراه نسبتُهم إلى كراهةِ الإسلام. قال الزجاجُ: «لا تَنْسُبوا إلى الكراهةِ مَنْ أسلم مُكْرَهاً». يقال: «أَكْفَره» نَسَبَه إلى الكفرِ، قال:(٥)

---

(١) أي كون العظيم بمعنى المعظَّم.
(٢) الكشاف ١/٣٨٦.
(٣) مثل عربي؛ مجمع الأمثال ١/١٢٦. واللحاء: القشر، يضرب للمتحابين شفيقين، إشارة إلى غاية القرب بينهما.
(٤) الآية ٢ من البقرة.
(٥) البيت للكميت بن زيد، وهو في البحر ٢/٢٨١.

١٠٤٠ـ وطـائفةٌ قـد أَكْفروني بحبِّهم وطائفةٌ قـالوا مسيءٌ ومُـذْنِبُ

[وأل في «الدين» للعهدِ، وقيل: عِوَضٌ من الإضافة أي «في دين الله»][(١)].

والرُّشْدُ: مصدرُ رَشَدَ بفتـح العين يَرْشُـد بضمها. وقـرأ[(٢)] الحسن «الرُّشُد» [بضمتين كالعُنُق، فيجوز أن يكونَ هذا أصلَه، ويجوزُ أَنْ يكونَ إتباعاً، وهي مسألةُ خلافٍ أعني ضَمَّ عينِ الفعل. وقرأ أبو عبدالرحمن][(٣)] الرَّشَد بفتح الفاء والعينِ، وهو مصدرُ رشِد بكسرِ العينِ يَرْشَد بفتحها، ورُوي عن أبـي عبدالرحمن أيضاً: «الرَّشادُ» بالألف.

[١٠٣/أ] / قوله «من الغَيّ» متعلِّقٌ بتبيَّن، و«مِنْ» للفصلِ والتمييزِ كقولك: مَيَّزتُ هذا من ذاك. وقال أبو البقاء:[(٤)] «في موضعِ نصبٍ على أنه مفعولٌ» وليس بظاهرٍ لأنَّ معنى كونِهِ مفعولاً به غيرُ لائقٍ بهذا المحلِّ. ولا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعرابِ، لأنها استئنافٌ جارٍ مجرى التعليلِ لعدَمِ الإكراه في الدين. والغَيُّ: مصدرُ غَوَى بفتح العين قال: «فَغَوَى»[(٥)]، ويقال: «غَوَى الفصيلُ» إذا بَشِمَ وإذا جاع أيضاً، فهو من الأضدادِ. وأصلُ الغَيّ: «غَوْيٌ» فاجتمعت الياء والواو، فَأُدْغِمَتْ نحو: مَيّت وبابِهِ.

قوله: «بالطاغوتِ» متعلِّقٌ بـ«يكْفر»، والطاغوتُ بناء مبالغةٍ كالجَبَروت والمَلَكوت. واختُلِفَ فيه، فقيل: هو مصدرٌ في الأصلِ ولذلك يُوَحَّد ويُذَكَّر، كسائرِ المصادرِ الواقعةِ على الأَعْيَان، وهذا مذهبُ الفارسي، وقيل: هو اسمُ

---

(١) ما بين معقوفين سقط من مصورة الأصل وأثبتناه من باقي النسخ.
(٢) البحر ٢/٢٨٢، القرطبـي ٣/٢٧٩.
(٣) ما بين معقوفين سقط من مصورة الأصل.
(٤) الإملاء ١/١٠٧.
(٥) الآية ١٢١ من طه: «وعصى آدمُ ربَّه فَغَوى».

جنسٍ مفردٍ، فلذلك لَزِمَ الإفرادَ والتذكيرَ، وهذا مذهبُ سيبويه[1]. وقيل هو جمعٌ، وهذا مذهبُ المبردِ، وهو مؤنثٌ بدليلِ قوله تعالى: «والذين اجتنبوا الطاغوتَ أن يَعْبُدوها»[2]. واشتقاقُه من طغَىٰ يَطْغَى، أو من طَغَا يَطْغُو، على حَسَبِ ما تقدَّم أولَ السورة؟ هل هو من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياء؟ وعلى كِلا التقديرين فأصلُه طَغَيُوت أو طَغَوُوت لقولِهم «طُغْيان» في معناه، فَقُلِبَت الكلمةُ بأَنْ قُدِّمَتْ اللامُ وأُخِّرت العينُ، فتحرَّك حرفُ العلةِ وانفتَحَ ما قبلَه فَقُلِبَ ألفاً، فوزنه الآن فَلَعُوت، وقيل: تاؤه ليسَتْ زائدةً، وإنما هي بدلٌ من لامِ الكلمة، ووزنُه فاعول. قال مكي:[3] «وقد يَجُوز أن يكونَ أصلُ لامِهِ واواً فيكونُ أصلُه طَغَووتاً لأنه يقال: طَغَى يَطْغى ويَطْغو، وطَغَيْتُ وطَغَوْتُ، ومثلُه في القلب والاعتلال والوزن: حانوت، لأنه من حَنا يَحْنو وأصله حَنَوُوت، ثم قُلِب وأُعِلَّ، ولا يجوزُ أن يكونَ من: حانَ يَحِين لقولِهم في الجمع حَوانيت» انتهى. كأنَّه لمَّا رأى أَنَّ الواوَ قد تُبْدَل تاءً كما في تُجاه وتُخَمَة وتُراث وتُكَأة، ادَّعى قَلْبَ الواوِ التي هي لامٌ تاءً، وهذا ليسَ بشيءٍ.

وقَدَّم ذِكْرَ الكفر بالطاغوتِ على ذِكْرِ الإيمانِ باللَّـهِ اهتماماً بوجوبِ الكفرِ بالطاغوتِ، وناسَبَه اتصالُهُ بلفظِ «الغَيّ».

والعُرْوَة: موضعُ شَدِّ الأيدي، وأصلُ المادةِ يَدُلُّ على التعلُّق، ومنه: عَرَوْتُه: أَلْمَمْتُ به متعلِّقاً، واعتراه الهَمُّ: تعلَّق به. والوُثْقى: فُعْلى للتفضيل تأنيثَ الأوثق، كفُضْلى تأنيثَ الأفضل، وجَمْعُها على وُثَق نحو: كُبْرى وكُبَر، فأمَّا «وُثُق» بضمتين فجمع وَثِيق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٢.
(٢) الآية ١٧ من الزمر.
(٣) المشكل ١/١٠٧.

قوله: «لا انفصامَ لها» كقولِهِ: «لا ريبَ فيه»[1] والجملةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ استئنافاً فلا محلَّ لها حينئذٍ. والثاني: أنها حالٌ من العُرْوة، والعاملُ فيها «استمسَكَ». والثالث: أنها حالٌ من الضميرِ المستترِ في «الوُثْقى». و«لها» في موضعِ الخبرِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائنٌ لها. والانفصامُ ـ بالفاء ـ القَطْعُ من غير بَيْنُونة، والقصمُ بالقافِ قَطْعٌ ببينونةٍ، وقد يُستعمل ما بالفاءِ مكانَ ما بالقافِ.

آ. (٢٥٧) **قولُه تعالى: ﴿والذين كَفَروا أولياؤُهم﴾**: الذين مبتدأٌ أولُ، وأولياؤهم مبتدأٌ ثانٍ، والطاغوتُ: خبرُه، والجملةُ خبرُ الأول. وقرأ[2] الحسن [«الطواغيت» بالجمعِ، وإن كان أصلُه مصدراً لأنه لمَّا][3] أطلق على المعبودِ مِنْ دونِ الله اختلفَت أنواعُه، ويؤيِّد ذلك عَوْدُ الضميرِ مَجْمُوعاً من قولِهِ: «يُخْرِجونهم».

قوله: «يُخْرِجونهم» هذه الجملةُ وما قبلَها من قولِهِ: «يُخْرِجُهم» الأحْسنُ فيها ألَّا يكونَ لها محلٌ من الإعراب، لأنهما خَرَجا مخرجَ التفسيرِ للولاية، ويجوزُ أن يكونَ «يُخْرِجُهم» خبراً ثانياً لقولِهِ: «الله» وأن يكونَ حالاً من الضميرِ في «وليُّ»، وكذلك «يُخْرجونهم» والعامِلُ في الحال ما في معنى الطاغوت، وهذا نظيرُ ما قاله الفارسي في قولِهِ: «نَزَّاعة»[4] إنها حالٌ العاملُ فيها «لَظَى» وسيأتي تحقيقُه. و«من» [و] «إلى» متعلقان بفعلي الإخراج.

آ. (٢٥٨) **قوله تعالى: ﴿أَلَـمْ تَرَ إلى الذي﴾**: تقدَّم نظيرُه في قوله:

---

(١) الآية ٢ من البقرة.
(٢) البحر ٢/٢٨٣.
(٣) لم يظهر في فيلم الأصل.
(٤) الآية ١٦ من المعارج: «كلا إنها لَظَى نَزَّاعةً للشوى».

«أَلَمْ تر إلى الذين خرجوا»(١). وقرأ عليٌّ(٢) رضي الله عنه: «تَرْ» بسكون الراء، وتقدَّم أيضاً توجيهُها. والهاءُ في «ربه» فيها قولان، أظهرهُما: أنها تعودُ على «إبراهيم»، والثاني: تعودُ على «الذي»، ومعنى حاجَّه: أظهرَ المغالَبَة في حُجَّتِهِ.

قوله: «أن آتاه اللَّـهُ» فيه وجهان، أظهرهُما: أنه مفعولٌ من أجله على حذفِ حرفِ العلةِ، أي: لأنْ آتاه، فحينئذٍ في محلِّ «أَنْ» الوجهان المشهوران، أعني النصبَ أو الجرَّ، ولا بُدَّ من تقديرِ حرفِ الجرِ قبل «أَنْ» لأنَّ المفعول من أجله هنا نَقَّص شرطاً وهوعدمُ اتحادِ الفاعلِ، وإنما حُذِفَت اللام، لأنَّ حرفَ الجرِّ يطَّرد حَذْفُهُ معها ومع أنَّ، كما تقدَّم غيرَ مرة. وفي كونِهِ مفعولاً من أجلِهِ معنيان، أحدُهما: أنه من بابِ العكسِ في الكلام بمعنى أنه وَضَعَ المُحَاجَّة موضعَ الشكر، إذ كان من حَقِّه أن يشكرَ في مقابلة إتيانِ المُلْك، ولكنه عَمِلَ على عكس القضية، ومنه: «وَتَجْعَلُون رزقكم أنكم تُكَذِّبون»(٣)، وتقول: «عاداني فلانٌ لأني أَحْسنت إليه» وهو باب بليغٌ. والثاني: أنَّ إيتاءَ المُلْكِ حَمَلَه على ذلك، لأنه أورثه الكِبْرَ والبَطَرَ، فتسبَّب عنهما المُحاجَّةُ.

الوجه الثاني: أنَّ «أَنْ» وما في حَيِّزها واقعةٌ موقعَ ظرفِ الزمان، قال الزمخشري:(٤) «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: حاجَّ وقتَ أَنْ آتاه». وهذا الذي أجازه الزمخشري محلُّ نظرٍ، لأنه إنْ عنى أنَّ ذلكَ على حَذْفِ مضاف ففيه

---

(١) الآية ٢٤٣ من البقرة.
(٢) البحر ٢/ ٢٨٦.
(٣) الآية ٨٢ من الواقعة.
(٤) الكشاف ١/ ٣٨٨.

بُعْدٌ من جهةِ أنَّ المُحاجَّةَ لم تقعْ وقتَ إيتاءِ اللّـهِ له المُلْكَ، إلا أنْ يُتَجَوَّزَ في الوقتِ، فلا يُحْمَل على الظاهِرِ، وهو أنَّ المُحاجَّة وَقَعَتْ ابتداءَ إيتاءِ المُلْك، بل يُحْمَلُ على أنَّ المُحاجَّة وقعتْ وقتَ وجودِ المُلْك، وإنْ عنى أَنَّ «أَنْ» وما في حَيِّزها واقعةٌ موقعَ الظرفِ فقد نَصَّ النحويون على منعِ ذلك وقالوا: لا يَنُوب عن الظرفِ الزماني إلا المصدرُ الصريحُ، نحو: «أتيتُـك صياحَ الديك» ولو قلت: «أن يصيح الديك» لم يَجُزْ. كذا قاله الشيخ[1]، وفيه نظرٌ، لأنه قال: «لا ينوبُ عن الظرفِ إلا المصدرُ الصريحُ» وهذا معارَضٌ بأنهم نَصُّوا على أنَّ «ما» المصدريةَ تنوبُ عن الزمان، وليست بمصدرٍ صريحٍ.

والضمير في «آتاه» فيه وجهان، أحدُهما ـ وهو الأظهرُ ـ أن يعودَ على «الذي»، وأجاز المهدوي أن يعودَ على «إبراهيم» أي: مَلَكَ النبوة. قال ابن عطية[2]: «هذا تحاملٌ من التأويل» وقال الشيخ:[3] «هذا قولُ المعتزلة، قالوا: لأنَّ الله تعالى قال: «لا ينال عهدي الظالمين»[4] والمُلْك عهدٌ، ولقولِهِ تعالى: «فقد آتينا آلَ إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم مُلْكاً عظيما»[5].

قوله: «إذ قال» فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه معمولٌ لحاجَّ. الثاني: أن يكـونَ معمولاً لآتاه، ذَكَرَهُ أبو البقاء[6]. وفيه نَظَرٌ من حيث إنَّ وقتَ إيتاءِ المُلْكِ ليس وقتَ قولِ إبراهيم: «ربـي الذي يُحيِـي ويميت»، إلا أن يُتَجَوَّز في الظرفِ كما تقدَّم. والثالث: أن يكونَ بدلاً من «أنْ آتاه الله المُلْك» إذا

---

(١) البحر ٢/٢٨٧.
(٢) المحرر ٢/٢٨٨.
(٣) البحر ٢/٢٨٧.
(٤) الآية ١٢٤ من البقرة.
(٥) الآية ٥٤ من النساء.
(٦) الإملاء ١/١٠٨.

جُعِلَ بمعنى الوقت، أجازه الزمخشري[1] بناءً منه على أنَّ «أَنْ» واقعةٌ موقعَ الظرفِ، وقد تقدَّم ضعفُهُ، وأيضاً فإن الظرفَيْنِ مختلفان كما تقدَّم إلا بالتجوزِ المذكورِ. وقال أبو البقاء:[2] «وذكر بعضُهم أنه بدلٌ من «أَنْ آتاه» وليس بشيءٍ، لأنَّ الظرفَ غيرُ المصدرِ، فلو كانَ بدلاً لكانَ غلطاً إلا أَنْ تُجْعَل «إذ» بمعنى «أَنْ» المصدرية، وقد جاء ذلك» انتهى. وهذا بناءً منه على أنَّ «أَنْ» مفعولٌ من أجله / وليست واقعةً موقعَ الظرفِ، أمَّا إذا كانَتْ «أَنْ» واقعةً موقعَ [١٠٣/ب] الظرفِ فلا تكونُ[3] بدلَ غلط، بل بدلُ كلٍ من كلٍ، كما هو قولُ الزمخشري وفيه ما تقدَّم، مع أنه يجوزُ أَنْ تكونَ بدلاً مِنْ «أَنْ آتاه» و «أن آتاه» مصدرٌ مفعولٌ من أجلِهِ بدلَ اشتمالٍ، لأنَّ وقتَ القولِ لاتساعِهِ مشتملٌ عليه وعلى غيره. الرابع: أنَّ العاملَ فيه «ترَ» من قوله: «ألم ترَ» ذكره مكي[4]، وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ الرؤيةَ على كِلا التفسيرين المذكورين في نظيرتِها لم تكنْ في وقتِ قوله: «ربـيَ الذي يُحيـي ويُميت».

و «ربـيَ الذي يحيـي» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصب بالقول. قولُه: «قال أنا أُحْيـي» مبتدأٌ وخبرٌ منصوبُ المحل بالقول أيضاً. وأخبر عن «أنا» بالجملةِ الفعلية، وعن «ربـي» بالموصولِ بها، لأنه في الإخبارِ بالموصولِ يُفيـد الاختصاصَ بالمُخْبَرِ عنه بخلافِ الثاني، فـإنه لم يَـدَّعِ لنفسِهِ الخسيسـةِ الخصوصيةَ بذلك.

و «أنا» ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ، والاسمُ منه «أَنْ» والألفُ زائدةٌ لبيانِ

(١) الكشاف ١/٣٨٨.
(٢) الإملاء ١/١٠٨.
(٣) أي: «إذ قال».
(٤) المشكل ١/١٠٨.

الحركةِ في الوقفِ[1]، ولذلك حُذِفَتْ وصلاً، ومن العربِ مَنْ يُثبتها مطلقاً، فقيل: أُجري الوصلُ مُجْرى الوقف. قال:[2]

١٠٤١ــ وكيفَ أنــا وانتحــالِ القــوا   في بعدَ المشيبِ كفىٰ ذاكَ عارًا

وقال آخر:[3]

١٠٤٢ــ أنا سيفُ العشيرةِ فـاعرِفـوني   حَمِيـداً قد تَـذَرَّيْتُ السَّنـامـا

والصحيح أنه فيه لغتان، إحداهما: لغةُ تميمٍ، وهي إثباتُ ألفه وصلاً ووقفاً وعليها تُحْمَلُ قراءةُ نافع[4] فإنه قرأ بثبوتِ الألفِ وصلاً قبل همزةٍ مضمومة نحو: «أنا أُحيـي» أو مفتوحةٍ نحو: «وأنا أَوَّلُ»[5]، واخْتُلِفَ عنه في المكسورة نحو: «إنْ أنا إلا [نذيرٌ]»[6]، وقراءةُ ابن عامر: «لكنَّا هو اللّـهُ ربـي»[7] على ما سيأتي، وهذا أحسنُ من توجيهِ مَنْ يقول: «أَجْرِي الوصلُ مُجرى الوقف». واللغةُ الثانية: إثباتُها وقفاً وَحَذْفُها وصلاً، ولا يجوزُ إثباتُها وصلاً إلا ضرورةً كالبيتين المتقدِّمين. وقيل: بل «أنا» كلُّه ضمير.

وفيه لغاتٌ: أنا وأَنْ ــ كلفظِ أَنْ الناصبةِ ــ وآن، وكأنه قَدَّم الألفَ على

---

(١) هذا مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن الاسم «أنا» بكماله. انظر: الكشف لمكي ٣٠٦/١.

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٥٣؛ وابن يعيش ٤٥/٤؛ واللسان: نحل؛ ورصف المباني ١٤، وينبغي حذف ياء «القوافي» عروضياً ليستقيم الوزن.

(٣) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٣٣؛ والمنصف ١٠/١؛ والمقرب ٢٤٦/١؛ وابن يعيش ٩٣/٣؛ واللسان: أنف. وتذرَّيت: علوت.

(٤) السبعة ١٨٨؛ الكشف ٣٠٦/١.

(٥) الآية ١٤٣ من الأعراف: «وأنا أولُ المؤمنين».

(٦) الآية ١١٥ من الشعراء.

(٧) الآية ٣٨ الكهف، وقد قرأ ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف، كما في السبعة ٣٩١.

النونِ فصار أان. قيل: إنَّ المرادُ به الزمانُ، [و] قالوا: أنَهْ وهي هاءُ السكت، لا بدلٌ من الألف: قال: «هكذا فَرْدِي أَنَهْ»(١) وقال آخر(٢):

١٠٤٣ـ إنْ كنتُ أدري فعليَّ بَـدَنَـهْ من كَثْرةِ التخليطِ فيَّ مَنْ أَنَهْ

وإنما أثبت نافع ألفَه قبل الهمز جمعاً بين اللغتين، أو لأنَّ النطقَ بالهمزِ عَسِرٌ فاستراح له بالألف لأنها حرفُ مدٍّ.

قوله: «فإن الله» هذه الفاءُ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ تقديرُه: قال إبراهيم إنْ زعمت أو مَوَّهت بذلك فإن الله، ولو كانت الجملةُ محكيةً بالقول لَمَا دَخَلَتْ هذه الفاءُ، بل كان تركيبُ الكلام: قال إبراهيم إنَّ الله يأتي. وقال أبو البقاء(٣): «دخلَتِ الفاءُ إيذاناً بتعلُّق هذا الكلامِ بما قَبْلَه، والمعنى إذا ادَّعَيْت الإحياء والإماتَة ولم تَفْهَمْ فالحجةُ أنَّ الله يأتي، هذا هو المعنى». والباءُ في «بالشمسِ» للتعديةِ، تقولُ: أَتَتِ الشمسُ، وأتى اللهُ بها، أي: أجاءها. و «من المشرقِ» و «مِن المغرب» متعلقان بالفعلَيْن قبلهما. وأجاز أبو البقاء(٤) فيهما بَعْدَ أَنْ منع ذلك(٥) أن يكونا حالَيْن، وجَعَلَ التقدير: مسخرةً أو منقادةً. وليته استمرَّ على مَنْعِه ذلك.

قوله: «فَبُهِتَ» الجمهورُ: «بُهِتَ» مبنياً للمفعول، والموصولُ مرفوعٌ به، والفاعلُ في الأصلِ هو إبراهيمُ، لأنه المناظِرُ له. ويُحْتمل أن يكونَ الفاعلُ

(١) لم أقف على هذا القول بهذه الرواية، وفي ابن يعيش ٣/٩٤ أن اعرابياً قال «هذا فَصْدي أنه» من: فَصَد الناقة، أي أخرج دمها.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/٩٤. والبدنة: الناقة.

(٣) الاملاء ١/١٠٨.

(٤) الاملاء ١/١٠٨.

(٥) أي بعد أن منع الحالية.

في الأصل ضميرَ المصدرِ المفهوم من «قال» أي: فَبَهَته قولُ إبراهيم. وقرأ[1] ابن السَّمَيْفَع: «فَبَهَتَ» بفتحِ الباءِ والهاءِ مبنياً للفاعلِ، وهذا يَحْتَمِلُ وجهين، أحدُهما: أن يكونَ الفعلُ متعدِّياً، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ على إبراهيم، و«الذي» هو المفعولُ، أي: فَبَهَت إبراهيمُ الكافرَ، أي غَلَبَهُ في الحُجَّة، أو يكونُ الفاعلُ الموصولَ، والمفعولُ محذوفٌ وهو إبراهيمُ، أي: بَهَتَ الكافرُ إبراهيم أي: لَمّا انقطَع عن الحُجَّة بَهَته. والثاني: أن يكونَ لازماً والموصولُ فاعلٌ، والمعنى معنى بُهِت، فتتَّحدُ القراءتان، أو بمعنى أَتَى بالبُهْتان. وقرأ أبو حَيْوة: «فَبَهُتَ» بفتح الباء وضمِّ الهاء كظَرُفَ، والفاعلُ الموصولُ. وحكى الأخفش[2]: «فَبَهِتَ» بكسر الهاء، وهو قاصرٌ أيضاً. فيَحصُلُ فيه ثلاثُ لغاتٍ: بَهَتَ بفتحهما، بَهُت بضم العين، بَهِت بكسرها، فالمفتوحُ يكون لازماً ومتعدياً، قال: «فَتَبْهَتُهُمْ»[3]. والبَهْتُ: التحيُّر والدَّهَش، وباهَتَه وبَهَته واجهه بالكذبِ، ومنه الحديث: «إنَّ اليهودَ قومٌ بُهُتٌ»[4]، وذلك أن الكذب يُحَيِّر المكذوبَ عليه.

آ. (٢٥٩) **قوله تعالى: ﴿أو كالذي مَرَّ﴾**: الجمهورُ على سكونِ واوِ «أو» وهي هنا للتفصيلِ، وقيل: للتخيير بين التعجب مِنْ شأنهما. وقرأ أبو سفيان ابن حسين[5] «أَوَ» بفتحِها، على أنها واوُ العطفِ، والهمزةُ قبلها للاستفهام.

---

(١) الشواذ ١٦؛ البحر ٢/ ٢٨٩؛ الكشاف ١/ ٣٨٨.

(٢) لم يحك في معاني القرآن ١٨٢ غير بَهَت وبُهِتَ وقال: إن الأخيرة أجود وأكثر.

(٣) الآية ٤٠ من الأنبياء.

(٤) رواه البخاري: (فتح الباري) الأنبياء ٦/ ٣٦٢؛ ابن حنبل ٣/ ١٠٨.

(٥) سفيان بن حسين السلمي روى عن ابن سيرين وروى عنه شعبة، مات في خلافة المهدي. انظر: الخلاصة ١٢٣. ولعل لفظة «أبو» في النص مقحمة.

وفي قوله: «كالذي» أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه عطفٌ على المعنى وتقديرُه عند الكسائي والفراء[1]: هل رأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيم أو كالذي مَرَّ على قرية، هكذا قال مكي[2]، أمَّا العطفُ على المعنى فهو وإنْ كان موجوداً في لسانهم كقوله[3]:

١٠٤٤ـ تقيٌّ نقيٌّ لم يُكَثِّـرْ غنيمـةً ... بِنَهْكَةِ ذي قُرْبى ولا بِحَقَلَّدِ

وقول الآخر[4]:

١٠٤٥ـ أجِـدَّكَ لن تَـرَى بثُعَيْلِبـاتٍ ... ولا بَيْـدَانَ نـاجيـةً ذَمُـولا
ولا متـدارِكٍ والليـلُ طَفْـلٌ ... ببعضِ نواشغِ الوادي حُمُولا

فإنَّ معنى الأولِ: ليسَ بمكثرٍ ولذلك عَطَفَ عليه «ولا بِحَقَلَّدِ»[5]، ومعنى الثاني: أَجِدَّكَ لستَ براءٍ، ولذلك عَطَف عليه «ولا متدارِكٍ»، إلا أنهم نَصُّوا على عدمِ اقتياسِه.

الثاني: أنه منصوبٌ على إضمارِ فعلٍ، وإليه نَحَا الزمخشري[6]، وأبو البقاء[7]، قال الزمخشري: «أو كالذي: معناه أو رَأَيْتَ مثلَ الذي»، فَحُذِفَ

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٧٠.
(٢) المشكل ١/ ١٠٨.
(٣) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٣٤؛ واللسان: حقلد؛ والمغني ٥٨٢. والنهكة: الانتهاك، والحقلد: سيء الخلق.
(٤) البيتان للمرار بن سعيد الفقعسي، وهما في معاني القرآن للفراء ١/ ١٧١؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٩؛ وتفسير الطبري ١/ ٤٤٣؛ واللسان: بيد؛ والخزانة ١/ ٢٦٢. وثعيلبات وبيدان: موضعان. والناجية والذمول: الناقة السريعة؛ النواشغ: ج ناشغة: مجرى الماء إلى الوادي.
(٥) أي ولذلك جاءت الباء زائدة في «بحقلد» التي تكون عادة في خبر ليس.
(٦) الكشاف ١/ ٣٨٩.
(٧) الاملاء ١/ ١٠٩.

لدلالةِ«ألم تَرَ» عليه، لأنَّ كلتيهما كلمتا تعجُّبٍ، وهو حسنٌ، لأنَّ الحذفَ ثابتٌ كثيرٌ بخلافِ العطفِ على المعنى.

الثالث: أنَّ الكافَ زائدةٌ كهي في قوله: «ليسَ كمثلِه شيءٌ»[1] وقول الآخر[2]:

١٠٤٦ـ فَصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مـأكولْ ....

والتقدير: ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ، أو إلى الذي مَرَّ على قريةٍ. وفيه ضعفٌ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ.

والرابع: أنَّ الكافَ اسمٌ بمعنى مِثْل، لا حرفٌ، وهو مذهبُ الأخفش[3] وهو الصحيحُ من جهةِ الدليل، وإنْ كان جمهورُ البصريين على خلافِه، فالتقديرُ: ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ، أو إلى مِثْل الذي مَرَّ وهو معنى حسنٌ. وللقولِ باسميةِ الكافِ دلائلُ مذكورةٌ في كتب القوم، ذَكَرْنَا أحسَنها في هذا الكتابِ، منها معادَلَتُها في الفاعليةِ بـ «مثل» في قوله[4]:

١٠٤٧ـ وإنّك لم يَفْخَرْ عليك كفاخرٍ ، ضعيفٍ ولم يَغْلِبْكَ مثلُ مُغَلَّبِ

ومنها دخولُ حروف الجرِ[5]، والإسناد إليها[6]. وتقدَّم الكلامُ في اشتقاقِ القرية[7].

---

(١) الآية ١١ من الشوري.

(٢) تقدم برقم ٢١٠.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ١٨٢ انها هنا زائدة.

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤٤؛ والمزهر ٢/٤٨٧؛ والخزانة ٤/٢٦٤؛ والدرر ٢/٢٩.

(٥) نحو قوله: «ورُحْنا بكابنِ الماء».

(٦) نحو قوله: ولن يَنهى ذوي شَطَطٍ كالطَّعْن» وانظر المسألة في: رصف المباني ٢٢٠؛ والمغني ١٩٢.

(٧) الآية ٥٨ من البقرة.

قوله: «وهي خاويةٌ» هذه الجملةُ فيها / خمسةُ أوجهٍ، أحدُها أنْ تكونَ [١٠٤/أ] حالاً من فاعلِ «مَرَّ» والواوُ هنا رابطةٌ بين الجملةِ الحاليةِ وصاحبها، والإتيانُ بها واجبٌ لخلوِّ الجملةِ من ضميرٍ يعودُ إليه. والثاني: أنها حالٌ من «قرية»: إمَّا على جَعْل «على عروشها» صفةً لقرية على أحدِ الأوجهِ الآتيةِ في هذا الجارِّ، أو على رأي مَنْ يجيزُ الإتيانَ بالحالِ من النكرة مطلقاً، وهو ضعيفٌ عند سيبويهِ[١]. الثالث: أنها حالٌ من «عروشها» مقدَّمةٌ عليه، تقديرُه: مَرَّ على قرية على عروشِها وهي خاويةٌ. الرابع: أن تكونَ حالاً من «ها» المضافِ إليها «عروش» قال أبو البقاء[٢]: «والعاملُ معنى الإضافة وهو ضعيفٌ مع جوازه» انتهى. والذي سَهَّل مجيءَ الحال من المضاف إليه كونُه بعضَ المضافِ، لأنَّ «العروشَ» بعضُ القريةِ، فهو قريبٌ من قوله تعالى: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»[٣]. الخامس: أن تكونَ الجملةُ صفةً لقرية، وهذا ليسَ بمرتضىً عندَهم، لأنَّ الواوَ لا تَدْخُلُ بين الصفةِ والموصوفِ، وإنْ كانَ الزمخشري[٤] قد أجازَ ذلك في قوله تعالى: «وما أَهْلَكْنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلوم»[٥] فَجَعَل «ولَها كتابٌ» صفةً، قال: «وتوسَّطت الواوُ إيذاناً بإلصاق الصفة بالموصوف» وهذا مذهبٌ سبقه إليه أبو الفتح ابن جني في بعضِ تصانيفِه، وفيه ما تقدَّم، وكأنَّ الذي سَهَّل ذلك تشبيهُ الجملة الواقعة صفةً بالواقعَةِ حالاً، لأنَّ الحالَ صفةٌ في المعنى. ورتَّب أبو البقاء[٦] جَعْلَ هذه الجملة صفةً لقرية على جوازِ جَعْلِ «على عروشها» بدلاً من «قرية» على

---

(١) الكتاب ١/٢٨٢. وانظر: المقتضب ٤/٢٨٦.
(٢) الاملاء ١/١٠٩.
(٣) الآية ٤٣ من الأعراف.
(٤) الكشاف ١/٤٢٣.
(٥) الآية ٤ من الحجر.
(٦) الاملاء ١/١٠٩.

إعادةِ حرفِ الجر ورتَّب جَعْلَ «وهي خاويةٌ» حالاً من العروش أو من القرية أو مِنْ «ها» المضافِ إليها على جَعْلِ «على عروشها» صفةً للقرية، وهذا نصُّه قد ذكرتُه ليتضِحَ لك، فإنه قال: «وقيل هو بدلٌ من القرية تقديرُه: مَرَّ على قرية على عروشها أي: مَرَّ على عروش القرية، وأعادَ حرفَ الجر مع البدلِ، ويجوز أن يكونَ «على عروشها» على هذا القول صفةً للقريةِ لا بدلاً، تقديرُه: على قريةٍ ساقطةٍ على عروشها، فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «وهي خاويةٌ» حالاً من العروشِ وأن تكونَ حالاً من القرية لأنها قد وُصِفَتْ، وأن تكونَ حالاً من «ها» المضافِ إليه، وفي هذا البناءِ نظرٌ لا يخفى.

قوله: «على عروشها» فيه أربعةُ أوجه، أحدُها: أن يكونَ بدلاً من «قرية» بإعادة العاملِ. الثاني: أن يكونَ صفةً لـ «قرية» كما تقدَّم تحقيقُه، فعلى الأولِ يتعلَّقُ بـ «مَرَّ» لأنَّ العاملَ في البدلِ العاملُ في المُبْدَلِ منه، وعلى الثاني يتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: ساقطةٍ على عروشِها. الثالث: أن يتعلَّقَ بنفسِ خاوية، إذا فَسَّرنا «خاوية» بمعنى متهدِّمة ساقطة. الرابع: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه المعنى، وذلك المحذوفُ قالوا: هو لفظُ «ثابتة»، لأنهم فَسَّروا «خاويةٌ» بمعنى: خاليةٌ مِنْ أهلِها ثابتةٌ على عروشِها، وبيوتُها قائمةٌ لم تتهدَّمْ، وهذا حَذْفٌ من غيرِ دليلٍ ولا يتبادَرُ إليه الذهن. وقيل: «على» بمعنى «مع» أي: مع عروشِها، قالوا: وعلى هذا فالمرادُ بالعروشِ الأبنيةُ.

والخاوي: الخالي. يقال: خَوَتِ الدارُ تَخْوِي خَواءً بالمد، وخُوِيًّا، وخَوِيَتْ أيضاً بكسرِ العينِ تَخْوَى خَوَىً بالقصر، وخَوْياً. والخَوَىٰ: الجوعُ لخلوِّ البطنِ من الزاد. والخَوِيُّ على فَعِيل: البطنُ السهل من الأرض، وخَوَّى البعيرُ: جافى جَنْبَه عن الأرض. قال(١):

(١) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/٢٠١؛ والكتاب ١/٢١٥؛ واللسان: ثفن. يصف جملاً برك متجافياً عن الأرض في بروكه لضمره وعظم ثفناته وهي ما ولي الأرض من قوائمه إذا برك، والكركرة: ما ولي الأرض من صدره.

١٠٤٨ـ خَوًّى على مُسْتَوِيات خَمْسِ   كِـرْكِـرَةٍ وثَفِنـاتٍ مُـلْسِ

والعروشُ: جمعُ عَرْش، وهو سقفُ البيت، وكذلك كـل ما هُيِّىء لِيُسْتَظَلَّ به. وقيل: هو البنيانُ نفسُه، قال(١):

١٠٤٩ـ إنْ يَقْتُلوكَ فقد ثَلَلْتُ عروشَهُمْ   بعُتيبةَ بنِ الحارثِ بنْ شهابِ

قوله: «أنَّى يُحيـي هذه اللـهُ» في «أنَّى» وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ بمعنى «متى» قال أبو البقاء(٢): «فعلى هذا تكونُ ظرفاً» والثاني: انها بمعنى كيف. قال أبو البقاء(٣): «فيكونُ موضعُها حالاً من «هذه» وتقدَّم لما فيه من الاستفهام، والظاهر انها بمعنى كيف، وعلى كـلا القولين فـالعامـلُ فيها «يُحْيـي». و«بعد» أيضاً معمولٌ له. والإحياءُ والإماتةُ مَجازٌ إنْ أُريدَ بهما العمرانُ والخرابُ، أو حقيقةٌ إنْ قَدَّرْنا مضافاً أي: أنَّى يُحْيـي أهلَ هذه القريةِ بعد مَوْتِ أهلِها، ويجوزُ أن تكونَ هذه إشارةً إلى عظامِ أهلِ القريةِ البالية وجثثهم المتمزقةِ، دَلَّ على ذلك السياقُ.

قوله: «مئـة عام» قال أبو البقاء(٤): «مئـة عام ظرفٌ لأماتَه على المعنى، لأنَّ المعنى ألبثه مئـة عام، ولا يجوزُ أن يكونَ ظرفاً على ظاهر اللفظِ، لأنَّ الإماتةَ تقعُ في أدنى زمان، ويجوزُ أن يكونَ ظرفاً لفعلٍ محذوف تقديرُه: «فأَماته اللـهُ فلبِثَ مئـة عام»، ويَدُلُّ على ذلك قولُه: «كم لَبِثْتَ»،ولا حاجَة إلى هذين التأويلين، بل المعنى جَعَلَه ميِّتاً مئـة عام.

و «مئة» عقدٌ من العدد معروفٌ، ولامُها محذوفةٌ، وهي ياءٌ، يدُلُّ على

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٢٨٥.
(٢) الاملاء ١/١٠٩.
(٣) الاملاء ١/١٠٩.
(٤) الاملاء ١/١٠٩.

ذلك قولُهم: «أَمْأَيْتُ الدراهم» أي: صَيَّرْتُها مئةً، فوزنُها فِعَة[1] ويُجْمَع على «مِئات» وشذَّ فيها مِئُون قال[2]:

١٠٥٠ـ ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وَفَى بها ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ردائي وَجَلَّتْ عن وجوه الأهاتِمِ

كأنهم جَرَوها[3] بهذا الجمعِ لِما حُذِفَ منها، كما قالوا: سِنون في سَنَة.

والعامُ مدةٌ من الزمانِ معلومةٌ، وعينُهُ واوٌ لقولِهم في التصغير: عُوَيْم، وفي التكسير: «أَعْوَام». وقال النقاش: «هو في الأصلِ مصدَرٌ سُمِّيَ به الزمانُ لأنه عَوْمَةٌ من الشمس في الفلك، والعَوْمُ: هو السَّبْح. وقال تعالى: «وكلٌّ في فلك يَسْبحون»[4] فعلى هذا يكونُ العامُ والعَوْمُ كالقَوْل والقَال».

قوله: «كم» منصوبٌ على الظرفِ، ومميِّزُها محذوفٌ تقديرُهُ: كم يوماً أو وقتاً. والناصبُ له «لَبِثْتَ»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، والظاهرُ أنَّ «أو» في قوله: «يوماً أو بعضَ يوم» بمعنى «بل» للإِضراب وهو قولٌ ثابتٌ، وقيل: هي للشك. وقوله: «قال بل لَبِثْتُ» عَطَفَتْ «بل» هذه الجملةَ على جملةٍ محذوفةٍ تقديرهُ: ما لبثتُ يوماً أو بعضَ يوم، بل لبثتُ مئةَ عام. وقرأ نافع وعاصم وابن كثير بإظهارِ الثاء في جميع القرآن، والباقُون بالإِدغام[5].

قوله: «لم يَتَسَنَّهْ» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال. وزعم

---

(١) الأصل: «فله» وهو سهو.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٥٣؛ والمقتضب ٢/١٧٠؛ وابن يعيش ٦/٢١؛ وأمالي الشجري ٢/٢٤؛ والأشموني ٤/٦٥؛ والعيني ٤/٤٨٠؛ والخزانة ٣/٣٠٢.

(٣) لعلها: أجروها أو جمعوها.

(٤) الآية ٤٠ من يس.

(٥) أي إدغام الثاء في التاء. انظر: السبعة ١٨٨.

بعضُهم أن المضارعَ المنفيَّ بـ «لم» إذا وَقَع حالاً فالمختارُ دخولُ واوِ الحال وأنشد:(١) / [١٠٤/ب]

١٠٥١ـ بأَيْدي رجالٍ لم يَشِيْموا سيوفَهُمْ
ولم تَكْثُر القَتْلى بها حينَ سُلَّتِ

وزعم آخرون أنَّ الأَوْلَى نفيُ المضارعِ الواقعِ حالاً بما ولمَّا. وكلا الزعمين غيرُ صحيحين، لأنَّ الاستعمالَيْنِ واردان في القرآنِ، قال تعالى: «فَانْقَلَبُوا بنعمةٍ من الله وفضلٍ لم يَمْسَسْهم سوءٌ»(٢)، وقال تعالى: «أو قال أُوحِي إليَّ ولم يُوحَ إليه شيءٌ»(٣) فجاء النفيُ بـ لم مع الواوِ ودونِها.

قيل: قد تقدَّم شيئان وهما «طعامِك وشرابِك» ولم يُعِدِ الضميرَ إلا مفرداً، وفي ذلك ثلاثةُ أجوبةٍ، أحدُها: أنهما لمَّا كانا متلازِمَيْنِ، بمعنى أنَّ أحدَهما لا يُكْتَفَى به بدونِ الآخر صارا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ حتى كأنه [قال:] فانظُرْ إلى غذائِك. الثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ إلى الشراب فقط، لأنه أقربُ مذكورٍ، وثَمَّ جملةٌ أخرى حُذِفَتْ لدلالةِ هذه عليها(٤). والتقديرُ: وانظرْ إلى طعامِكَ لم يَتَسَنَّهْ وإلى شرابِك لم يَتَسَنَّهْ، أو يكونُ سكتَ عن تغيُّرِ الطعامِ تنبيهاً بالأدنى على الأعلى، وذلك أنه إذا لم يتغيَّرِ الشرابُ مع نَزْعَة النفس إليه فَعَدَمُ تغيُّرِ الطعامِ أَوْلى، قال معناه أبو البقاء(٥). والثالث: أنه أفردَ في موضِعِ التثنيةِ، قاله أبو البقاء(٦) وأنشد:(٧)

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١٣٩؛ والمغني ٣٩٨؛ والإنصاف ٦٦٧؛ وابن يعيش ٢/٦٧؛ واللسان خرر. ويشيموا: يغمدوا.
(٢) الآية ١٧٤ من آل عمران.
(٣) الآية ٩٣ من الأنعام.
(٤) الأصل: «عليه» وهو سهو، لأن الضمير يعود على «جملة».
(٥) الإملاء ١/١١٠.
(٦) الإملاء ١/١١٠.
(٧) تقدم برقم ٦٥٣.

١٠٥٢ـ فكأنَّ في العينين حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبَلٍ كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ

وليس بشيءٍ.

وقرأ حمزةُ والكسائي:[١] «لم يَتَسَنَّهْ» بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً، والباقون بإثباتِها في الحالين. فأمَّا قراءتهما فالهاءُ فيها للسكتِ. وأمَّا قراءةُ الجماعَةِ فالهاء تحتملُ وجهين، أحدُهما: أن تكونَ أيضاً للسكتِ، وإنما أُثبتت وصلاً إجراء للوصلِ مُجْرى الوقفِ، وهو في القرآن كثيرٌ، سيمرُّ بك منه مواضعُ، فعلى هذا يكون أصلُ الكلمةِ: إمَّا مشتقاً من لفظ «السَّنة» على قولنا إنَّ لامَها المحذوفةَ واوٌ، ولذلكَ تُرَدُّ في التصغير والجمع، قالوا: سُنَيَّة[٢] وسَنَوات، وعلى هذه اللغة قالوا: «سانَيْتُ» أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً لوقوعِها رابعةً، وقالوا: أَسْنَتَ القومُ، فقلبوا الواوَ تاءً، والأصل أَسْنَوُوا، فأَبْدَلوها في تُجاه وتُخَمة كما تقدَّم، فأصله: يَتَسَنَّى فحُذِفَتْ الألفُ جزماً، وإمَّا[٣] مِنْ لفظ «مَسْنون» وهو المتغيِّرُ ومنه «حَمَأ مسنونٍ»[٤]، والأصل: يتَسَنَّنُ بثلاثِ نونات، فاسْتُثْقِلَ توالي الأمثال، فَأَبْدَلْنا الأخيرةَ ياءً، كما قالوا في تَظَنَّنَ: تظَنَّى، وفي قَصَّصْت أظفاري: قَصَّيْت، ثم أَبْدَلْنا الياء ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها، ثم حُذِفَتْ جزماً، قاله أبو عمرو، وخَطَّأَه الزجاج[٥]، قال: «لأنَّ المسنونَ المصبوبُ على سَنَنِ الطريق».

وحُكِيَ عن النقاش أنه قال: «هو مأخوذٌ من أَسِنَ الماءُ» أي تغيَّر، وهذا وإن كان صحيحاً معنًى فقد رَدَّ عليه النحويون قولَه لأنه فاسدٌ اشتقاقاً، إذ

---

(١) السبعة ١٨٨؛ الكشف ١/٣٠٧.

(٢) أصلها سُنَيْوَة، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٣) قوله «وإمَّا» معطوف على قوله: «إما مشتقاً من لفظ».

(٤) الآية ٢٦ من الحجر.

(٥) معاني القرآن ١/٣٤١.

لو كان مشتقاً من «أَسِنَ الماء» لكان ينبغي حين يُبْنى منه تفعَّل أن يقال تأسَّن. ويمكن أَنْ يُجَابَ عنه أنه يمكنُ أن يكونَ قد قُلِبَت الكلمةُ بأَنْ أُخِّرَتْ فاؤها ـ وهي الهمزة ـ إلى موضِع لامِها فبقي: يَتَسَنَّأ بالهمزةِ آخِراً، ثم أُبْدِلَت الهمزةُ ألفاً كقولِهم في قرأ: «قَرَا»، وفي استهزأ: «استَهْزا» ثم حُذِفَتْ جزماً.

والوجه[1] الثاني: أن تكونَ الهاءُ أصلاً بنفسِها، ويكونُ مشتقاً من لفظ «سنة» أيضاً، ولكن في لغةِ من يَجْعَلُ لامَها المحذوفَةَ هاءً، وهم الحجازيون، والأصل: سُنَيْهَة، يَدُلُّ على ذلك التصغيرُ والتكسير، قالوا: سُنَيْهَة وسُنَيْهَات وسانَهْتُ، قال شاعرهم:[2]

١٠٥٣ـ وليسَتْ بِسَنْهَـاء ولا رُجَّبِيَّـةٍ ولكنْ عرايا في السنينِ الجوائحِ

ومعنى «لم يَتَسَنَّهْ» على قولِنا: إنه من لفظِ السَّنَة، أي: لم يتغيَّر بمَرِّ السنين عليه، بل بقي على حالِه، وهذا أَوْلى من قولِ أبـي البقاء[3] في أثناءِ كلامه «من قولك أَسْنى يُسْنِي إذا مَضَتْ عليه سِنونَ» لأنه يَصِيرُ المعنى: لم تَمْضِ عليه سنونَ، وهذا يخالِفُهُ الحِسُّ والواقعُ.

وقرأ أُبَـيّ[4]: «لم يَسَّنَّـه» بإدغام التاء في السين، والأصل: «لم يَتَسَنَّه»

(١) أي الوجه الثاني في الهاء على قراءة الجماعة.

(٢) البيت لسويد بن صامت، وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٧٣؛ وأمالي القالي ١/٢١؛ ومجالس ثعلب ١/٧٦؛ والطبري ٥/٤٦١؛ واللسان: رجب. والسَّنْهاء: التي حملت عاماً ولم تحمل آخر وهذا من عيب النخل، والرُّجَّبِيَّة: أن يُبْنَى تحتها ـ إذا خيف عليها الوقوع ـ ما تعمد به، والعرايا: التي يوهب ثمرها، والجوائح: السنين الشداد.

(٣) الإملاء ١/١٠٩.

(٤) البحر ٢/٢٩٢.

كما قرىء «لا يَسَّمَّعُون إلى الملأ»[1]، والأصل: يَتَسَمَّعون فَأُدْغِم. وقرأ طلحة بن مصرف: «لمئةِ سنة»[2].

قوله: «ولنجعلَكَ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ مقدَّرٍ بعده، تقديرُهُ: ولنجعلك فَعَلْنا ذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على محذوفٍ تقديرُهُ: فَعَلْنا ذلك لتعلَمَ قدرتَنا ولنجعلَكَ. الثالث: أن الواوَ زائدةٌ، واللامُ متعلقةٌ بالفعلِ قبلَها أي: وانظُرْ إلى حمارِك لنجعلَكَ. وليس في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم بعضُهم فقال: إنَّ قوله: «ولنجعلَكَ» مؤخر[3] بعد قولِهِ: «وانظُرْ إلى العظامِ»، وأَنَّ الأنظارَ الثلاثةَ منسوقةٌ بعضُها على بعضٍ، فُصِل بينها بهذا الجار، لأنَّ النظرَ الثالثَ من تمامِ الثاني[4]، فلذلك لم تُجْعَل هذه العلةُ فاصلةً معترضةً. وهذه اللامُ لامُ كي، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنْ» وهي وما بعدَها من الفعلِ في محلِّ جرٍ على ما سبَقَ بيانُهُ غيرَ مرةٍ. و«آية» مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الجَعْلَ هنا بمعنى التصيير. و«للناس» صفةٌ لآية، و«أل» في الناسِ قيل: للعهدِ إنْ عَنَى بهم بقيةَ قومِهِ. وقيل: للجنس إنْ عَنَى بهم جميعَ بني آدم.

قوله: «كيف» منصوبٌ نصبَ الأحوالِ، والعاملُ فيها «نُنْشِزُها» وصاحبُ الحالِ الضميرُ المنصوبُ في «نُنْشِزُها»، ولا يعملُ في هذه الحالِ «انظُرْ»، إذ الاستفهامُ له صدرُ الكلامِ، فلا يعملُ فيه ما قبلَه، هذا هو القولُ في هذه المسألةِ ونظائِرها. وقال أبو البقاء:[5] «كيف نُنْشِزُها في موضِعِ الحالِ من

---

(١) الآية ٨ الصافات، وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص. السبعة ٥٤٧.

(٢) البحر ٢/٢٩٢؛ وفي القرطبي ٣/٢٩٣: إن قراءته: «لم يَسَّنَّ».

(٣) الأصل: «مؤخراً» وهو سهو.

(٤) لأن الثاني بمنزلة الإجمال فجاء الثالث يفصِّله.

(٥) الإملاء ١/١١٠.

«العظام»، والعامل في «كيف» ننشِزُها، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر» لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَه، ولكن «كيف» و«نُنْشِزُها» جميعاً حالٌ من «العظام»، والعاملُ فيها «انظر» تقديره: انظرْ إلى العظامِ مُحْياةً وهذا لسي بشيء، لأن هذه جملة استفهام، والاستفهام لا يقع حالاً، وإنما الذي يقع حالاً وحدَه «كيف»، ولذلك تُبْدَلُ منه الحالُ بإعادةِ حرفِ الاستفهامِ نحو: «كيف ضَرَبْتَ زيداً أقائماً أم قاعداً»؟

والذي يقتضيه النظرُ الصحيحُ في هذه المسألةِ وأمثالِها أَنْ تكونَ جملةُ «كيف نُنْشِزُها» بدلاً من «العظام»، فتكونَ في محلِّ نصبٍ، وذلك أنَّ «نظر» البصرية تتعدَّى بـ «إلى»، ويجوزُ فيها التعليقُ كقولِهِ تعالى: «انظر كيف فَضَّلْنا بعضَهم على بعض»[1] فتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ؛ لأن ما يتعدى بحرف الجر يكون ما بعده في محل نصبٍ به. ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ لتصِحَّ البدليةُ، والتقديرُ: إلى حالِ العظام، ونظيرُهُ قولُهم: «عَرفْتُ زيداً: أبو مَنْ هو؟ فأبو مَنْ هو بدلٌ من «زيداً»، على حذفٍ تقديرُهُ: «عَرَفْتُ قصةَ زيد». والاستفهامُ في بابِ التعليقِ لا يُراد به معناه، بل جرى في لسانِهم مُعَلَّقاً عليه حكمُ اللفظِ دونَ المعنى، و[هو] نظيرُ «أيّ» في الاختصاص نحو: «اللهم اغفر لنا أَيَّتُها العِصابة» فاللفظُ كالنداء في جميعِ أحكامه، وليس معناه عليه.

وقرأ[2] أبو عمرو والحرميَّان: «نُنْشِرُها» بضم النون وكسر الشين والراءِ المهملةِ، والباقون كذلك إلَّا أنها بالزاي المعجمة. وابنُ عباس بفتح النونِ وضَمِّ الشين والراء المهملةِ أيضاً /. والنخعي كذلك إلا أنها بالزاي [١٠٥/أ] المعجمةِ، ونُقِلَ عنه أيضاً ضَمُّ الياء وفتحِها مع الراءِ والزاي.

(١) الآية ٢١ من هود.
(٢) السبعة ١٨٩؛ الكشف ١/٣١٠؛ البحر ٢/٢٩٣.

فَأَمَّا قراءة الحرميّين: فَمِنْ «أَنْشَرَ اللّـهُ الموتى» بمعنى أَحْيَاهم، وأمَّا قراءةُ ابنِ عباس فَمِنْ «نَشَر» ثلاثياً، وفيه حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ بمعنى أَفْعَلَ فتتحدَ القراءتان. والثاني: أَنْ يكونَ مِنْ «نَشَرَ» ضِدَّ طَوى أي يَبْسُطها بالإِحياءِ، ويكونُ «نَشَرَ» أيضاً مطاوعَ أَنْشَرَ، نحو: أَنْشَرَ الله الميت فَنَشَرَ، فيكونُ المتعدي واللازمُ بلفظٍ واحد، إلَّا أنَّ كونَه مطاوعاً لا يُتَصَوَّر في هذه الآيةِ الكريمةِ لتعدِّي الفعل فيها، وإنْ كان في عبارةِ أبـي البقاء[1] في هذا الموضِعِ بعضُ إبهامٍ. ومِنْ مجيء «نشر» لازماً قوله:[2]

١٠٥٤ـ حتى يقـولَ الناسُ مِمَّـا رَأَوا ... يـا عجبـاً للميِّت النـاشِـرِ

فناشِر مِنْ نَشَر بمعنى حَيِـيَ.

وأمَّا قراءةُ الزاي فَمِنْ «النَّشْز» وهو الارتفاعُ، ومنه: «نَشْزُ الأرضِ» وهو المرتفعُ، ونشوزُ المرأةِ وهو ارتفـاعُها عن حـالِها إلى حـالةٍ أخـرى، فالمعنى: يُحَرِّك العظامَ ويرفعُ بعضَها إلى بعضٍ للإِحياء. قال ابنُ عطية:[3] «وَيَقْلَقُ عندي أن يكونَ النشوزُ رَفْعَ العظامِ بعضِها إلى بعضٍ، وإنما النشوزُ الارتفاعُ قليلاً قليلاً»، قال: «وانظُر استعمالَ العربِ تجدْه كذلك. ومنه: «نَشَزَ نابُ البعير» و«أَنْشَزُوا فَأَنْشَزوا»[4]، فالمعنى هنا على التدرُّجِ في الفعلِ فَجَعَل ابنُ عطية النشوزَ ارتفاعاً خاصاً.

ومَنْ ضَمَّ النونَ فَمِنْ «أَنْشَزَ»، ومَنْ فَتَحَها فَمِنْ «نَشَزَ»، يقال: «نَشَزَه» و«أَنْشَزَه» بمعنًى. ومَنْ قرأ بالياءِ فالضميرُ لله تعالى. وقرأ أُبـيّ «نُنْشِئُها» من

---

(١) الإملاء ١/١١٠ وذلك لأنه لم ينص على أن كونه مطاوعاً هنا غير وارد، وإنما عرض الاحتمالات دون أن يُسقط شيئاً منها.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٤١؛ والقرطبي ٣/٢٩٥.

(٣) المحرر ٢/٢٩٨.

(٤) أي: ارتفعوا شيئاً فشيئاً كنشوز الناب.

النَّشْأَة. ورجَّح بعضُهم قراءة الزاي على الراء بِأَنْ قال: العِظامُ لا تُحْيَا على الانفرادِ بل بانضمامِ بعضِها إلى بعضٍ، والزايُ أَوْلى بهذا المعنى، إذ هو بمعنى الانضمام دونَ الإِحياءِ، فالموصوفُ بالإِحياءِ الرجلُ دونَ العظامِ، ولا يقال: هذا عَظْمٌ حيٌّ، وهذا ليس بشيءٍ لقولِه: «مَنْ يُحْيِي العظامَ وهي رميمٌ»(١).

ولا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ من قوله: «العِظام» أي العظامِ منه، أي: من الحمارِ، أو تكونُ «أل» قائمةً مقامَ الإِضافةِ أي عظامِ حمارِك.

قوله: «لَحْماً» مفعولٌ ثانٍ لـ «نَكْسُوها» وهو من بابِ أعطى، وهذا من الاستعارة، ومثلُه قولُ لبيد:(٢)

١٠٥٥ـ الحمدُ للَّهِ إذْ لم يَأْتِنِي أَجَلي ... حتى اكتَسَيْتُ من الإِسلامِ سِرْبالا

قوله: «فَلَمَّا تبيَّن» في فاعِل «تبيَّن» قولان، أحدُهما: مضمرٌ يُفَسِّره سياقُ الكلام، تقديرُهُ: فلمَّا تبيَّن له كيفيةُ الإِحياءِ التي استقر بها. وقدَّره الزمخشري:(٣) «فلمَّا تبيَّن له ما أَشْكَل عليه» يعني من أَمْر إحياءِ الموتى، والأولُ أَوْلَى، لأنَّ قوةَ الكلامِ تَدِلُّ عليه بخلافِ الثاني. والثاني ـ وبه بدأ الزمخشري(٤) ـ: أن تكونَ المسألةُ من بابِ الإِعمالِ، يعني أن «تَبَيَّن» يطلُبُ فاعلاً، و«أَعْلَمُ» يطلبُ مفعولاً، و«أنَّ الله على كل شيء قديرٌ» يصْلُح أن يكونَ فاعلاً لتبيَّن، ومفعولاً لأعلَمُ، فصارَتِ المسألةُ من التنازعِ، وهذا نصُّه قال: «وفاعل «تبيَّن» مضمرٌ تقديرُه: فلمَّا تبيَّن له أن الله على كل شيء قدير

---

(١) الآية ٧٨ من يس.

(٢) ديوانه ٣٥٨؛ وينسب أيضاً إلى العين المنقري والنابغة الجعدي، وهو في الأضداد ١٧١؛ وأمالي المرتضى ٤٢/٣؛ واللسان: صرد؛ والقرطبي ١٥٣/١.

(٣) الكشاف ٣٩١/١.

(٤) الكشاف ٣٩١/١.

قال: أَعْلَمُ أنَّ اللَّـهَ على كل شيء قديرٌ، فَحُذِفَ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه، كما في قولهم: «ضربني وضربتُ زيداً» فَجَعَله مِنْ بابِ التنازعِ كما ترى، وجَعَله من إعمال الثاني وهو المختارُ عند البصريين، فلمَّا أعملَ الثاني أَضْمَرَ في الأولِ فاعلاً، ولا يجوزُ أن يكونَ من إعمالِ الأولِ؛ لأنه كان يلزَمُ الإضمارُ في الثاني بضميرِ المفعول فكان يُقال: فلما تبيَّن له قال أَعلمُه أن الله. ومثلُه في إعمالِ الثاني: «آتوني أُفرِغْ عليه قِطْرا»[1] «هاؤم اقرؤُوا كتابِيَه»[2] لِمَا ذَكَرْتُ لك».

إلَّا أنَّ الشيخَ[3] ردَّ عليه بأنَّ شرطَ الإعمالِ على ما نصَّ عليه النحويون اشتراكُ العاملَيْنِ، وأدْنى ذلك بحرف العطف ـ حتى لا يكونَ الفصلُ معتبراً ـ أو يكونُ العاملُ الثاني معمولاً للأول نحو: «جاءني يضحكُ زيدٌ» فإنَّ «يضحك» حالٌ عاملُها «جاءني» فيجعل في «جاءني» أو في «يضحك» ضميراً حتى لا يكونَ الفعلُ فاصلاً، ولا يَرِدُ على هذا جَعلُهُم «آتوني أُفْرِغ عليه قِطْراً» «يَسْتَفْتُونك قلِ اللَّـهُ يُفْتِيكم في الكَلالة»[4] «وإذا قيل لهم تعالَوْا يستغفرْ لكم رسول الله»[5] «هاؤم اقرؤُوا كتابِيَه»[6] من بابِ الإعمال، لأنَّ هذه العواملَ مشتركةٌ بوجهٍ ما من وجوهِ الاشتراك، ولم يُحْصَرِ الاشتراكُ في العطفِ ولا العملِ، فإذا كان على ما نَصُّوا فليس العاملُ الثاني مشتركاً مع الأولِ بحرفِ العطفِ ولا بغيره، ولا هو معمولٌ للأولِ بل هو معمولٌ لقال، و«قال»

---

(١) الآية ٩٦ من الكهف.

(٢) الآية ١٩ من الحاقة.

(٣) البحر ٢/٢٩٦.

(٤) الآية ١٧٦ من النساء.

(٥) الآية ٥ من المنافقون.

(٦) الآية ١٩ من الحاقة.

جوابُ «لَمَّا» إنْ قلنا إنَّهاحرفٌ، وعاملةٌ في «لَمَّا» إن قلنا إنها ظرفٌ، و «تبيَّن» على هذا القولِ مخفوضٌ بالظرفِ، ولم يذكر النحاةُ التنازعَ في نحو: «لو جاء قتلتُ زيداً» ولا «لَمَّا جاء ضربتُ زيداً» ولا «حين جاء قتلتُ زيداً» ولا «إذا جاء قتلت زيداً»، ولذلك حَكَى النحاةُ أنَّ العربَ لا تقول: «أَكْرَمْتُ أهنتُ زيداً» ـ يعني لعدمِ الاشتراكِ بين العاملين ـ وقد ناقضَ قولَه حيث جَعَل الفاعلَ محذوفاً كما تقدَّم في عبارتِهِ، والحذفُ ينافي الإِضمارَ، فإنْ كان أرادَ بالإِضمارِ في قوله: «وفاعل تبيَّن مضمرٌ» الحذفَ فهو قول الكسائي، لأنه لا يُجيز إضمارَ المرفوع قبلَ الذكر فيدَّعي فيه الحذفَ ويُنْشِدُ:(١)

١٠٥٦ـ تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادَها رجالٌ فَبَذَّت نبلَهم وكَلِيبُ

ولهذا تأويلٌ مذكورٌ، ورُدَّ عيه بالسماع قال:(٢)

١٠٥٧ـ هَوِيْنَنِي وهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبا أزمانَ كنتُ منوطاً بي هوًى وصِبا

فقال: «هَوِيْنَنِي» فجاءَ في الأول بضمير الإناث من غيرِ حذفٍ. انتهى ما رُدَّ به عليه، وفيه نَظَرٌ لا يَخْفى.

وقرأ(٣) ابن عباس: «تُبُيِّن» مبنياً للمفعولِ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ بعدَه. وابنُ السَّمَيْفَع «بُيِّن» من غيرِ تاءٍ مبنياً للمفعولِ، والقائمُ مقامَه ضميرُ كيفيةِ الإِحياء أو الجارُّ والمجرورُ.

---

(١) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٣٨؛ والمفضليات ٣٩٣؛ وأوضح المسالك ٢/٢٩. وتعفَّق: استتر، والأرطى: شجر، وبذت: غلبت، وكليب: ج كلب.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٢٩٦؛ والهمع ٢/١٠٩؛ والدرر ٢/١٤٣. والفرق بين البيتين أن فاعل «تعفق» عند الكسائي محذوف وجوباً ولا يجوز «تعفقوا» حتى لا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر، أما البيت الثاني فقد ورد فيه إضمار الفاعل قبل ذكر ما يعود عليه.

(٣) شواذ ابن خالويه ١٦؛ البحر ٢/٢٩٥.

قوله: «قال أعلمُ» الجمهورُ على «قال» مبنياً للفاعلِ. وفي فاعلِهِ على قراءةِ حمزة[1] والكسائي: «اعْلَمْ» أمراً من «عَلِمَ» قولان، أظهرُهُما: أنه ضميرٌ يعودُ على اللَّـهِ تعالى أو على المَلِكِ، أي: قال اللَّـهُ أو المَلِكُ لذلك المارِّ اعْلَمْ. والثاني: أنه ضميرٌ يعودُ على المارِّ نفسهِ، نَزَّل نفسَه منزلَةَ الأجنبي فخاطَبَهَا، ومنه:[2]

١٠٥٨ـ وَدِّعْ هُرَيْرَةَ ....

[وقوله][3]:

١٠٥٩ـ ألـم تَغْـتَمِضْ عينـاكَ... ....

[قوله][4]:

١٠٦٠ـ تطاولَ ليلُك ....

يعني نفسَه. قال أبو البقاء[5]: «كما تقولُ لنفسِك: اعلمْ يا عبدَالله، ويُسَمَّى هذا التجريدَ» يعني كأنه جَرَّد من نفسه مخاطباً يخاطِبُه. وأمَّا على قراءةِ غيرِهما: «أعلمُ» مضارعاً للمتكلمِ ففاعلُ «قال» ضميرُ المارِّ، أي: قال المارُّ: أعلَمُ أنا.

---

(١) السبعة ١٨٩؛ الكشف ١/٣١٢؛ البحر ٢/٢٩٦.

(٢) البيت للأعشى، وتمامه:

وَدِّعْ هـريـرةَ إن الـركبَ مـرتحـلُ ... وهـلْ تطيقُ وداعاً أيُّهـا الـرجـلُ

وهو في ديوانه ٥٥؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٤٧٥.

(٣) البيت للأعشى، وتمامه:

ألـم تغـتـمضْ عـيـنـاك لـيـلةَ أرمـدا ... وعادَك ما عادَ السليمَ المسهدا

وهو في ديوانه ١٣٥؛ والمغني ٦٩٠؛ وشاهد الكشاف ٤/٣٦٨؛ والسليم: الملدوغ سمي بذلك تفاؤلاً بسلامته.

(٤) تقدم برقم ٦٤.

(٥) الاملاء ١/١١٠.

وقرأ الأعمش[1]: «قيل» مبنياً للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ: إمَّا ضميرُ المصدرِ من الفعلِ، وإمَّا الجملةُ التي بعده، على حَسَبِ ما تقدَّم في أولِ السورةِ.

وقرأ حمزة والكسائي: «اعلمْ» على الأمر، والباقون: «أعلمُ» مضارعاً. والجعفي[2] عن أبي بكر: «أَعْلِمْ» أمراً من «أَعْلَمَ»، والكلامُ فيها كالكلامِ في قراءةِ حمزة والكسائي بالنسبةِ إلى فاعل «قال» ما هو؟ و«أنَّ الله» في محلِّ نصب، سادَّةً مسدَّ المفعولين، أو الأولِ / والثاني محذوفٌ على ما تقدم من [١٠٥/ب] الخلاف[3].

آ. (٢٦٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ قال ابراهيمُ﴾**: في العامل في «إذ» ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه قال: «أَوَلم تُؤمِنْ» أي: قال له ربُّه وقتَ قولِه ذلك. والثاني: أنه «ألم تَرَ» أي: ألم تر إذ قال إبراهيم. والثالث: أنه مضمرٌ تقديرُه: واذكر. فـ«إذ» على هذين القولين مفعولٌ به لا ظرفٌ. و«ربِّ» منادى مضافٌ لياءِ المتكلم، حُذِفَتْ استغناءً عنها بالكسرةِ قبلَها، وهي اللغةُ الفصيحةُ، وحُذِفَ حرفُ النداءِ.

وقوله: «أرِني» تقدَّم ما فيه من القراءاتِ والتوجيهِ في قوله: «أَرنا»[4]. والرؤيةُ هنا بصريةٌ تتعدَّىٰ لواحدٍ، ولَمَّا دخلَتْ همزةُ النقلِ أكسبته[5] مفعولاً ثانياً، والأول ياء المتكلم، والثاني الجملة الاستفهامية، وهي معلقة للرؤية

---

(١) البحر ٢/٢٩٦، ونسبها في شواذ القرآن ١٦ إلى ابن مسعود.

(٢) الحسين بن عليّ الكوفي، روى عن أبي بكرو أبي عمرو، وقرأ عليه أيوب بن المتوكل، توفي سنة ٢٠٣. الطبقات ١/٢٤٧.

(٣) انظر إعراب المؤلف للآية ٢٦ من البقرة.

(٤) الآية ١٢٨ من البقرة.

(٥) قوله: «أكسبته» غير واضح في الأصل.

و «رأى» البصرية تُعَلَّق كما تعلق «نظر» البصرية، ومن كلامهم: «أما تَرى أيُّ برقٍ ههنا».

و «كيف» في محلِّ نصبٍ: إمَّا على التشبيه بالظرفِ، وإمَّا على التشبيهِ بالحال كما تقدمَّ في «كيف تكفرون»[1]. والعاملُ فيها «تُحْيي» وقَدَّره مكي[2]: بأي حالٍ تُحْيي الموتى، وهو تفسيرُ معنًى لا إعرابٍ.

قوله: «قال أَوَلَمْ تُؤْمِن» في هذه الواوِ وجهان، أظهرُهما: أنها للعطفِ قُدِّمَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ لأنها لها صدرُ الكلامِ كما تقدَّم تحريرُه غيرَ مرةٍ، والهمزةُ هنا للتقريرِ، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على النفي قَرَّره كقوله[3]:

١٠٦١ـ ألستُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايا وأندى العالمينَ بطونَ راحِ

[و]: «ألم نَشْرَحْ لك صدرك»[4]، المعنى: أنتم خيرُ، وقد شَرَحْنا.

والثاني: أنها واوُ الحالِ، دَخَلَتْ عليها ألفُ التقريرِ، قاله ابن عطية[5]، وفيه نظرٌ من حيث إنها إذا كانَتْ للحالِ كانَتِ الجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ، وإذا كانَتْ كذلك استدعَتْ ناصباً وليس ثَمَّ ناصبٌ في اللفظِ، فلا بدَّ من تقديرِه: والتقدير «أسألْتَ ولم تؤمِنْ»، فالهمزةُ في الحقيقةِ إنما دَخَلَتْ على العاملِ في الحالِ. وهذا ليس بظاهرٍ، بل الظاهرُ الأولُ، ولذلك أُجيبت ببلى، وعلى ما قالَ ابنُ عطية يَعْسُر هذا المعنى[6]. وقوله «بلى» جوابٌ

(١) الآية ٢٨ من البقرة.
(٢) المشكل ١/١٠٩.
(٣) تقدم برقم ٣٣٤.
(٤) الآية ١ من الانشراح.
(٥) المحرر ٢/٣٠٤.
(٦) لأن التقدير عند ابن عطية: «أسألت» وجوابها نعم أو لا، أما «بلى» فهي تعقب كلاماً منفياً.

للجملةِ المنفيَّةِ وإنْ صارَ معناها الإثباتَ اعتباراً باللفظِ لا بالمعنى، وهذا من قسمِ ما اعتُبر فيه جانبُ اللفظِ دون المعنى، نحو: «سواءٌ عليهم أأنذرتهم»[1] وقد تقدَّم تحقيقُه.

قوله: «ليطمئِنَّ» اللامُ لامُ كي، فالفعلُ منصوبٌ بعدها بإضمار «أَنْ»، وهو مبنيٌّ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ، واللامُ متعلقةٌ بمحذوفٍ بعد «لكنْ» تقديرُه: ولكنْ سألتك كيفية الإِحياء للاطمئنانِ، ولا بُدَّ من تقديرِ حذفٍ آخرَ قبلَ «لكنْ» حتى يَصِحَّ معه الاستدراكُ والتقديرُ: بلى آمنْتُ وما سألتُ غيرَ مؤمنٍ، ولكنْ سألتُ ليطمئِنَّ قلبـي.

والطُّمأنينة: السكونُ، وهي مصدرُ «اطمأنَّ» بوزن اقشعرَّ، وهي على غيرِ قياسِ المصادرِ، إذ قياسُ «اطمأنَّ» أَنْ يكونَ مصدرُه على الاطمئنان. واختُلِف في «اطمأنَّ» هل هو مقلوبٌ أم لا؟ فمذهب سيبويه[2] أنه مقلوبٌ من «طَأْمَنَ»، فالفاءُ طاءٌ، والعينُ همزةٌ، واللامُ ميمٌ، فَقُدِّمَتِ اللامُ على العينِ فوزنُه: افْلَعَلَّ بدليلِ قولهم: طامنتُه فتطامَنَ. ومذهب الجرمي أنه غيرُ مقلوبٍ، وكأنه يقولُ: إن اطمأنَّ وطَأْمَنَ مادتان مستقلتان، وهو ظاهرُ كلام أبـي البقاء[3]، فإنه قال: «والهمزةُ في» «ليطمَئِنَّ» أصلٌ، ووزنه[4] يَفْعَلِلُّ، ولذلك جاء «فإذا اطْمَأْننتم»[5] مثل: اقْشَعْررتم». انتهى. فوَزنُه على الأصلِ دونَ القلبِ، وهذا غيرُ بعيدٍ، ألا ترى أنهم في جَبَذَ وجَذَبَ قالوا: ليس أحدُهما مقلوباً من الآخرِ لاستواءِ المادَّتين في الاستعمالِ. ولترجيحِ كلٍّ من المذهبين موضعٌ غيرُ هذا.

---

(١) الآية ٦ من البقرة.
(٢) الكتاب ٢/٣٨٠.
(٣) الاملاء ١/١١٠.
(٤) نسخة الأصل: «وأصله» والتصويب من أبـي البقاء.
(٥) الآية ١٠٣ من النساء.

قوله: «من الطيرِ» في متعلِّقه قولان، أحدُهما: أنه محذوفٌ لوقوعِ الجارِّ صفةً لأربعة، تقديرُه: أربعةً كائنةً من الطيرِ. والثاني: أنه متعلقٌ بخُذْ، أي: خُذْ من الطير.

و «الطيرُ» اسمُ جمعٍ كرَكْب وسَفْر. وقيل: بل هو جمعُ طائرٍ نحو: تاجر وتَجْر، وهذا مذهبُ أبـي الحسن[1]. وقيل: بل هو مخففٌ من «طَيِّر» بتشديدِ [الياء] كقولِهم: «هَيْن ومَيْت» في: هَيِّن ومَيِّت. قال أبو البقاء[2]: «هو في الأصلِ مصدرُ طارَ يطير، ثم سُمِّي به هذا الجنسُ». فَتَحَصَّلَ فيه أربعةُ أقوالٍ.

وجاء جَرُّه بـ «مِنْ» بعد العددِ على أفصحِ الاستعمالِ، إذ الأفصحُ في اسمِ الجَمْعِ في بابِ العددِ أَنْ يُفْصَل بمِنْ كهذه الآيةِ، ويجوزُ الإِضافةُ كقولِه تعالى: «تِسعةُ رَهْطٍ»[3]، وقال[4]:

١٠٦٢ـ ثـلاثـةُ أنفسٍ وثـلاثُ ذَوْدٍ لقد جارَ الزمانُ على عيـالي

وزعم بعضهم أن إضافته نادرةٌ لا يُقاس عليهـا، وبعضُهم أَنَّ اسمَ الجمعِ لما يَعْقِل مؤنثٌ، وكلا الزعمين ليس بصوابٍ، لما تقدَّم من الآيةِ الكريمةِ، واسمُ الجمع لما لا يَعْقِل يُذَكَّر ويؤنَّثُ، وهنا جاء مذكراً لثبوتِ التاءِ في عددِه.

قوله: «فَصُرْهُنَّ» قرأ[5] حمزة بكسر الصادِ، والباقونَ بضمِّها وتخفيفِ

(١) معاني القرآن ٥٠٤.
(٢) الاملاء ١/١١٠.
(٣) الآية ٤٨ من النمل.
(٤) تقدم برقم ٤٤١.
(٥) السبعة ١٩٠؛ الكشف ١/٣١٣؛ البحر ٢/٣٠٠؛ الشواذ ١٦.

الراء. واختُلِف في ذلك فقيل: القراءتان يُحتمل أَنْ تكونا بمعنًى واحدٍ، وذلك أنه يقال: صارَه يَصُوره ويَصِيره، بمعنى قَطَعه أو أماله فاللغتان لفظٌ مشتركٌ بين هذين المعنيين، والقراءتان تَحْتَمِلهما معاً، وهذا مذهبُ أبي عليّ[١]. وقال الفراء[٢]: «الضمُّ مشتركٌ بين المعنيين، وأمَّا الكسرُ فمعناه القطعُ فقط». وقال غيرُه: «الكسرُ بمعنى القَطْعِ والضمُّ بمعنى الإِمالةِ». ونُقِل عن الفراء أيضاً أنه قال: «صَارَه» مقلوبُ من قولهم: «صَراه عن كذا» أي: قَطَعه عنه. ويقال: صُرْتُ الشيءَ فانصار أي: قالت الخنساء[٣]:

١٠٦٣ـ فلو يُلاقي الذي لاقَيْتُه حَضِنٌ لَظَلَّتِ الشمُّ منه وَهْيَ تَنْصارُ

أي: تَنْقَطِعُ. واختُلف في هذه اللفظةِ: هل هي عربيةٌ أو مُعَرَّبة؟ فعن ابنِ عباس أنها مُعَرَّبةٌ من النبطية، وعن أبي الأسود أنها من السريانية، والجمهورُ على أنها عربيةٌ لا معرَّبةٌ.

و «إليك» إنْ قلنا: إنَّ «صُرْهُنَّ» بمهنى أَمِلْهُنَّ تعلَّق به، وإنَّ قلنا: إنه بمعنى قَطِّعْهُنَّ تعلَّقَ بـ «خُذْ».

وقرأ ابن عباس: «فَصُرَّهُنَّ» بتشديدِ الراءِ مع ضَم الصادِ وكسرِها، مِنْ: صَرَّه يَصُرُّه إذا جَمَعه؛ إلا أنَّ مجيءَ المضعَّفِ المتعدِّي على يَفْعِل بكسر العينِ في المضارعِ قليلٌ. ونقل أبو البقاء[٤] عَمَّنْ شَدَّد الراءَ أنَّ منهم مَنْ يَضُمُّها[٥]، ومنهم مَنْ يفتَحُها، ومنهم مَنْ يكسِرُها مثل: «مُدُّهُنَّ» فالضمُّ على الإِتباعِ، والفتحُ للتخفيفِ، والكسرُ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ.

---

(١) الحجة(خ) ٢/٣٠٦.
(٢) معاني القرآن ١/١٧٤.
(٣) ليس في ديوانها، وهو في الأضداد ٣٧؛ واللسان: صور؛ والبحر ٢/٣٠٠.
(٤) الاملاء ١/١١١.
(٥) أي يضم الراء.

ولمَّا فَسَّر أبو البقاء[1] «فَصُرْهُنَّ» بمعنى «أَمِلْهُنَّ» قَدَّر محذوفاً بعده تقديرُه: فَأَمِلْهُنَّ إليك ثم قَطِّعْهُنَّ، ولمَّا فسَّره بقطِّعْهن قَدَّر محذوفاً يتعلَّق به «إلى» تقديرُه: قَطِّعْهُنَّ بعد أَنْ تُميلَهُنَّ [إليك]. ثم قال: «والأجودُ عندي أن يكونَ «إليك» حالاً من المفعولِ المضمرِ تقديرُه: فَقَطِّعْهُنَّ مُقَرَّبةً إليك أو ممالةً أو نحوُ ذلك.

قوله: «ثم اجْعَلْ» «جَعَلَ» يُحتمل أَنْ يكونَ بمعنى الإلقاء فيتعدَّى لواحدٍ وهو «جزءاً»، فعلى هذا يتعلَّقُ «على كل» و «منهنَّ» باجعَلْ، وأن يكونَ بمعنى «صَيَّر» فيتعدَّى لاثنين فيكونَ «جُزْءاً» الأولَ، و «على كل» هو الثاني، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و «منهنَّ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ على هذا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «جزءاً» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ، فلمَّا قُدِّم عليها نُصب حالاً. وأجازَ أبو البقاء[2] أن يكونَ مفعولاً لـ «اجْعَلْ» يعني إذا كانَت «اجْعَلْ» بمعنى «صَيَّر» فيكونُ «جزءاً» مفعولاً أول، و «منهنَّ» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأولِ، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ. [ولا بد من حذفِ صفةٍ مخصِّصةٍ بعدَ][3] قوله: «كلِّ جبلٍ» تقديرُه: «على كل جبلٍ بحضرتِك، أو يَليك» حتى يَصِحَّ المعنى.

وقرأ الجمهورُ: «جُزْءاً» بسكونِ الزاي والهمزِ، وأبو بكر[4] ضَمَّ الزايَ، وأبو جعفر شَدَّد الزايَ من غيرِ همزٍ، ووجهها أنه لَمَّا حَذَفَ الهمزةَ وقف على الزاي ثم ضَعَّفها كما قالوا: «هذا فَرَجّْ»، ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك عند قوله: «هُزُواً»[5]. وفيه لغةٌ أخرى وهي: كسرُ

---

(١) الاملاء ١/١١١.

(٢) الاملاء ١/١١١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) البحر ٢/٣٠٠؛ والاملاء ١/١١١.

(٥) الآية ٦٧ من البقرة.

الجيم. قال أبو البقاء(1): «ولا أعلم أحداً قرأ بهـا. والجزءُ: القطعةُ من الشيءِ، وأصلُ المادة يَدُلُّ على القطعِ والتفريقِ ومنه: التجزئةُ والأجزاءُ /. [١٠٦/أ]

قوله: «يأتينك» جوابُ الأمر، فهو في محلِّ جزمٍ، ولكنه بُني لاتِصاله بنونِ الإناثِ. قوله: «سَعْياً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من ضميرِ الطيرِ، أي: يأتينك ساعياتٍ، أو ذواتِ(2) سَعْيٍ. والثاني: أن يكونَ حالاً من المخاطبِ، ونُقِل عن الخليلِ ما يُقَوِّي هذا، فإنه رُوِي عنه: «أن المعنى: يأتينك وأنت تسعى سعياً» فعلى هذا يكونُ «سعياً» منصوباً على المصدرِ، وذلك الناصبُ(3) لهذا المصدرِ في محلِ نصبٍ على الحالِ من الكافِ في «يأتينك». قلت: والذي حَمَلَ الخليلَ ـ رحمه الله ـ على هذا التقديرِ أنه لا يقال عنده: «سَعَى الطائرُ» فلذلك جَعَل السَّعَيَ من صفاتِ الخليلِ عليه السلام لا من صفةِ الطيورِ. والثالث: أن يكونَ «سَعْياً» منصوباً على نوعِ المصدرِ، لأنه نوعٌ من الإتيان، إذ هو إتيانٌ بسرعةٍ، فكأنه قيل: يأتينك إتياناً سريعاً. وقال أبو البقاء(4): «ويجوزُ أن يكونَ مصدراً مؤكِّداً، لأنَّ السعي والإتيان يتقاربان»، وهذا فيه نظرٌ؛ لأن المصدرَ المؤكِّد لا يزيدُ معناه على معنى عامِله، إلاَّ أنه تَساهَلَ في العبارةِ.

آ. (٢٦١) **قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الذين ينفقون﴾**: «مَثَلُ» مبتدأٌ، و «كمثلِ حبةٍ» خبرُه. ولا بُدَّ من حذفٍ حتى يَصِحَّ التشبيهُ، لأنَّ الذين ينفقون لا يُشَبَّهون بنفسِ الحبةِ. واختُلِفَ في المحذوفِ، فقيل: من الأول تقديرُه: وَمَثَلُ مُنْفَقِ الذين أو نفقةِ الذين. وقيل: من الثاني تقديرُه: ومثل الذين ينفقون

---

(1) الاملاء ١/١١١.
(2) الأصل: ذات.
(3) أي قولنا في التقدير: «وأنت تسعى».
(4) الاملاء ١/١١١.

كزارعِ حبةٍ؛ أو مِنَ الأولِ والثاني باختلافِ التقديرِ، أي: مَثَلُ الذين ينفقون ونفقتُهم كمثلِ حبةٍ وزارِعِها. وهذه الأوجهُ قد تقدَّم تقريرُها محررةً عند قولِه تعالى: «وَمَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الذي يُنْفِقُ»[1] بأتمِّ بيانٍ فليُراجَعْ. والقولُ بزيادةِ الكافِ أو «مثل» بعيدُ جداً، فلا يُلْتفت إلى قائله.

والحَبَّةُ: واحدةُ الحَبِّ، وهو ما يُزْرَعُ للاقتيات، وأكثرُ إطلاقِه على البُرّ قال المتلمس[2]:

١٠٦٤ـ آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُه والحَبُّ يأكلُه في القَرْيَةِ السُّوسُ

و «الحِبَّة» بالكسر: بذورُ البَقْلِ مِمَّا لا يُقْتات [به]، و «الحُبَّة» بالضم الحُبُّ.

قوله: «أنبتت سبعَ سنابلَ» هذه الجملةُ في محلِّ جرٍ لأنها صفةٌ لحبة، كأنه قيل: كمثل حبةٍ منبتةٍ.

وأَدْغم[3] تاءَ التأنيثِ في سين «سبع» أبوعمرو وحمزة والكسائي وهشام. وأَظْهر الباقون، والتاءُ تقاربُ السينَ ولذلك أُبْدِلَتْ منها، قالوا: ناس ونات، وأكياس وأكيات، قال[4]:

١٠٦٥ـ عمروَ بنَ يربوعٍ شرارَ الناتِ ليسوا بأجيادٍ ولا أَكْياتِ

أي: شرار الناس ولا أكياس.

---

(١) الآية ١٧١ من البقرة.

(٢) ديوانه ٥؛ والكتاب ١/١٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٦٥؛ وأوضح المسالك ٢/١٧؛ والأشموني ٢/٩٠؛ وآليت: حلفت.

(٣) السبعة ١٢٠؛ القرطبي ٣/٣٠٤؛ البحر ٢/٣٠٤.

(٤) البيت لعلباء بن أرقم اليشكري، وهو في أمالي القالي ٢/٧١؛ والخصائص ٢/٥٣؛ وسر الصناعة ١/١٧٢؛ والإنصاف ١١٩؛ وابن يعيش ١٠/٣٦؛ والممتع ١/٣٨٩؛ وأكياس: ج كيِّس وهو الفَطِن.

وجاء التمييزُ هنا على مِثال مَفاعِل، وفي سورة يوسف[1] مجموعاً بالألفِ والتاء، فقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: هلاَّ قيل «سبع سنبلات» على حَقِّه من التمييزِ بجمعِ القلة كما قال: «وسبعِ سنبلاتٍ خُضْرٍ». قلت: هذا لِما قَدَّمْتُ عند قولِه: «ثلاثَةُ قروء»[3] من وقوعِ أمثلةِ الجمعِ متعاورةً مواقعها» يعني أنه من بابِ الاتساعِ ووقوعِ أحدِ الجمعين موقعَ الآخرِ، وهذا الذي قاله ليس بمخلِّص ولا مُحَصِّلٍ، فلا بُدَّ من ذكرِ قاعدة[4] مفيدةٍ في ذلك:

اعلم أنَّ جمعي السلامةِ لا يميز بهما عدد إلا في موضعين، أحدهما: ألا يكونَ لذلك المفردِ جمعٌ سواه، نحو: سبع سموات، وسبع بقرات، وتسع آيات، وخمس صلوات، لأنَّ هذه الأشياءَ لم تُجْمَعْ إلا جمعَ السلامةِ، فأمَّا قولُه[5]:

١٠٦٦ـ ....فوقَ سَبْعِ سَمائيا

فشاذٌّ منصوصٌ على قلتِه، فلا التفاتَ إليه. والثاني: أن يُعْدَلَ إليه لأجلِ مجاورة غيرهِ كقولِهِ: «وسبعِ سنبلاتٍ خضرٍ» عَدَل من «سنابل» إلى «سنبلات» لأجلِ مجاورتِهِ «سبعِ بقرات»، ولذلك إذا لم توجَدْ المجاورةُ مُيِّز بجمعِ التكسيرِ دونَ جمع السلامةِ، وإنْ كان موجوداً نحو: «سبع طرائق وسبع ليالٍ» مع جواز: طريقات وليلات. والحاصلُ أنَّ الاسمَ إذا كان له جمعان: جمعُ تصحيحٍ وجمعُ تكسيرٍ، فالتكسيرُ إمَّا للقلةِ أو للكثرةِ، فإنْ كان للكثرةِ: فإمَّا من بابِ مَفَاعِل أو من غيره، فإنْ كان من بابِ مفاعل أُوثر على

(١) الآية ٤٦ من يوسف «وسبعِ سنبلات خُضْرٍ وأُخَرَ يابسات».
(٢) الكشاف ١/٣٩٣.
(٣) الآية ٢٢٨ من البقرة.
(٤) انظر: البحر ٢/٣٠٤.
(٥) تقدم برقم ٢٣٢.

التصحيحِ، تقول: ثلاثة أحامد، وثلاث زيانب، ويجوز قليلاً: أحمدِين وزينبات.

وإن كانَ من غيرِ بابِ مفاعِلِ: فإمَّا أنْ يكثُرَ فيه غيرُ التصحيحِ وغيرُ جمعِ الكثرةِ أو يَقِلَّ. فإن كانَ الأولَ فلا يجوزُ التصحيحُ ولا جمعُ الكثرةِ إلا قليلاً نحو: ثلاثة زيود وثلاث هنود وثلاثة أفلس، ولا يجوزُ: ثلاثة زيدين، ولا ثلاث هندات، ولا ثلاثة فلوس، إلاَّ قليلاً. وإن كان الثاني أُوثِرَ التصحيحُ وجمعُ الكثرة نحو: ثلاث سعادات وثلاثة شُسُوع[1]، وعلى قلةٍ يجوز: ثلاث سعائد، وثلاثة أَشْسُع. فإذا تقرَّر هذا فقولُهُ: «سبع سنابل» جاءَ على المختارِ، وأمَّا «سبعِ سنبلات» فلأجلِ المجاورةِ كما تقدَّم.

والسنبلـةُ فيها قولان، أحدهما: أنَّ نونَها أصليةٌ لقولِهم: «سَنْبَل الزرعُ» أي أخرجَ سنبلَه. والثاني: أنها زائدةٌ، وهذا هو المشهورُ لقولِهم: «أسبلَ الزرعُ»، فوزنُها على الأولِ: فُعْلُلَة وعلى الثاني: فُنْعُلَة، فعلى ما ثبت من حكايةِ اللغتين: سَنْبَلَ الزرعُ وأَسْبَلَ تكونُ من بابِ سَبِط وسِبَطْر[2].

قوله: «في كلِّ سنبلةٍ» هذا الجارُّ في محلِّ جر صفةٌ لسنابل، أو نصب صفةً لسبع، نحو: رأيتُ سبعَ إمَّاءٍ أحرارٍ وأحراراً، وعلى كِلا التقديرين فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وفي رفعِ «مئة» وجهان، أحدُهما: بالفاعليةِ بالجارِّ؛ لأنه قد اعتمد إذ قد وَقَعَ صفةً. والثاني: أنها مبتدأٌ والجارُّ قبلَه خبرُه، والجملةُ صفةٌ، إمَّا في محلِّ جرٍ أو نصبٍ على حَسَبِ ما تقدَّم، إلا أنَّ الوجهَ [الأول] أولى؛ لأنَّ

---

(١) الشسع: النعل.
(٢) السبط والسبطر: الطويل.

الأصلَ الوصفُ بالمفرداتِ دونَ الجملِ[1]. ولا بد من تقديرِ حذفِ ضميرٍ أي: في كلِّ سنبلةٍ منها أي: من السنابِلِ.

والجمهورُ على رفع «مئة» على ما تقدَّم، وقرىء[2] بنصبَها. وجَوَّزَ أبـو البقاء[3] في نصبِهـا وجهينِ، أحدُهمـا: بإضمـارِ فعلٍ، أي: أَنْبَتَتْ أو أَخْرَجَتْ[4]. والثاني: أنها بدلٌ من «سبعُ»، وفيه نظرٌ، لأنه: إمَّا أنْ يكونَ بدلَ كلٍّ من كلٍّ أو بعضٍ من كلٍ أو اشتمالٍ، فالأولُ لا يَصِحُّ لأنَّ المئـة ليست نفسَ سبع سنابل، والثاني لا يَصِحُّ أيضاً لعدمِ الضميرِ الراجعِ على المبدلِ منه، ولو سُلِّمَ عدمُ اشتراطِ الضميرِ فالمئـة ليسَتْ بعضَ السبعِ، لأنَّ المظروفَ ليس بعضاً للظرفِ والسنبلةُ ظرفٌ للحبةِ، ألا تَرَى قولَه: «في كلِّ سنبلةٍ مئـةُ حبة» فَجَعَلَ السنبلةَ وعاءً للحَبِّ، والثالثُ أيضاً لا يَصِحُّ لعدمِ الضميرِ، وإنْ سُلِّمَ فالمشتملُ على «مئة حبة» هو سنبلة من سبع سنابلَ، إلا أَن يقال إن المشتمل على المشتملِ على الشيء هو مشتملٌ على ذلك الشيءِ، فالسنبلةُ مشتملةٌ على مئة والسنبلة مشتمَل عليها سبعُ سنابلَ، فَلَزِمَ أنَّ السبعَ مشتملةٌ على «مئة حبة». وأسهلُ من هذا كلِّه أن يكونَ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: حَبَّ سبعِ سنابلَ، فعلى هذا يكونُ «مئة حبة» بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍ.

آ. (٢٦٢) **قولُه تعالى: ﴿الذين يُنْفِقُون﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ وخبرُهُ الجملةُ من قولِهِ: «لهم أجرُهم»، ولم يُضَمَّنِ المبتدأُ هنا معنى الشرطِ فلذلك لم تَدْخُلَ الفاءُ في خبره، لأنَّ القصدَ بهذهِ

---

(١) لأن التقدير في الجملة الأولى سبع سنابل كائن في كل سنبلة مئة حبة، فقد وصفت سنابل بمفرد، أما في الجملة الثانية فقد وصفت سنابل بجملة اسمية من مبتدأ وخبر، التقدير: سبع سنابل مئة حبة كائنة في كل.

(٢) البحر ٢/٣٠٥؛ شواذ ابن خالويه ١٦ من دون نسبة.

(٣) الإملاء ١/١١١.

(٤) في الأصل: «خرجت» وهو سهو، والتصويب من أبي البقاء.

الجملةِ التفسيرُ للجملةِ قبلَها، لأنَّ الجملةَ قبلَها أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الشـيءِ الثابت المفروغ منه، وهو تشبيهُ نفقتِهم بالحَبَّةِ المذكـورة، فجاءَتْ هـذه الجملةُ كذلك، والخبرُ فيها أُخرج مُخْرَجَ الثابتِ المستقرِّ غيرِ المحتاجِ إلى تعليقِ استحقاقٍ بوقوعِ غيرِهِ ما قبله(١).

[١٠٦/ب] والثاني: أنَّ «الذين» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: / هم الذين يُنْفقون، وفي قوله: «لهم أجرُهم» على هذا وجهان، أحدُهما: أنَّها في محل نصبٍ على الحال. والثاني: ـ وهو الأَوْلَى ـ أن تكونَ مستأنفةً لا محـلَّ لها من الإعرابِ، كأنها جوابُ سائلٍ قال: هل لهم أَجْرٌ؟ وعَطَفَ بـ «ثم» جرياً على الأغلبِ، لأنَّ المتصدِّقَ لغيرِ وجهِ اللّـهِ لا يَحْصُل منه المَنُّ عقيبَ صدقَتِهِ ولا يؤذِي على الفور، فجرى هذا على الغالب، وإنْ كان حكمُ المنِّ والأذى الواقِعَيْنِ عقيبَ الصدقةِ كذلك.

وقال الزمخشري:(٢) «ومعنى» ثُمَّ» إظهارُ التفاوتِ بين الإنفاقِ وتَرْكِ المنِّ والأذى، وأنَّ تَرْكَهما خيرٌ من نفسِ الإنفاقِ، كما جَعَلَ الاستقامَةَ على الإيمانِ خيراً من الدخولِ فيه بقولِهِ: «ثم استقاموا»(٣)، فَجَعَلَهَا للتراخي في الرتبةِ لا في الزمانِ، وقد تكرَّر له ذلك غيرَ مرةٍ.

و «ما» مِنْ قولِهِ: «ما أَنْفَقُوا» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً فالعائدُ محذوفٌ، أي: ما أنفقوه، وأن تكونَ مصدريةً فلا تحتاجُ إلى عائدٍ، أي:

---

(١) «ما» هذه فَسَّرت قوله «غيره» ويعني بها الموصول الذي قبل الخبر، فإذا قلنا: «الذي يأتيني فله درهم» كان لهذه الفاء فائدة وهي الإشعار بترتّب الخبر على المبتدأ واستحقاقه به، أما هنا فليس ثمة استحقاق.

(٢) الكشاف ١/٣٩٤.

(٣) الآية ٣٠ من فصلت: «إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تَتَنَزَّلُ عليهم الملائكةُ» وانظر الآية ١٣ من الأحقاف.

لا يُتْبِعُون إنفاقَهم. ولا بُدَّ من حذفٍ بعد «مَنًّا» أي: مَنًّا على المُنْفَقِ عليه ولا أذى له، فَحُذِفَ للدلالة.

والمَنُّ: الاعتدادُ بالإحسانِ، وهو في الأصل: القَطْعُ، ولذلك يُطْلَقُ على النعمةِ، لأنَّ المُنْعِمَ يَقْطَعُ من مالِهِ قطعةً للمُنْعَمِ عليه. والمَنُّ: النقصُ من الحق، والمَنُّ: الذي يُوزن به[1]، ويُقال في هذا «منا» مثل: عَصًا. وتقدَّمَ اشتقاقُ الأذى[2].

و «مَنًّا» مفعولٌ ثانٍ، و «لا أذى» عطفٌ عليه، وأبعدَ مَنْ جَعَلَ «ولا أذى» مستأنفاً، فَجَعَلَهُ من صفاتِ المتصدِّق، كأنه قال: الذين ينفقون ولا يتأذَّوْن بالإنفاقِ، فيكونُ «أذى» اسمَ لا وخبرُها محذوفٌ، أي: ولا أذىً حاصلٌ لهم، فهي جملةٌ منفيةٌ في معنى النهي، وهذا تكلُّفٌ، وحَقُّ هذا القائلِ أن يقرأ «ولا أذى» بالألف غيرَ مُنَوَّنٍ، لأنه مبنيٌّ على الفتح على مشهورِ مذهبِ النحاةِ.

آ. (٢٦٣) قوله تعالى: ﴿قولٌ معروفٌ﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مبتدأٌ وساغَ الابتداءُ بالنكرةِ لوصفِها وللعطفِ عليها. و «مغفرةٌ» عَطْفٌ عليه، وسَوَّغَ الابتداءَ بها العطفُ أو الصفةُ المقدَّرَةُ، إذ التقديرُ: ومغفرةٌ من السائلِ أو من اللَّـهِ. و «خيرٌ» خبرٌ عنهما. [وقال أبو البقاء[3] في هذا الوجهِ: «والتقديرُ: وسببُ مغفرة][4]، لأنَّ المغفرةَ من الله تعالى، فلا تفاضُلَ بينها وبين فعلِ العبدِ، ويجوزُ أن تكونَ المغفرةُ مجاوزَةَ المزكِّي واحتمالَـه للفقيرِ، فلا يكونُ فيه حذفُ مضافٍ».

---

(١) وهي اللغة غير الفصيحة، والفصيح: المنا. انظر: الصحاح: منا.
(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.
(٣) الإملاء ١/١١٢.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

والثاني: أنَّ «قولٌ معروفٌ» مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ أي: أمثلُ أو أَوْلَى بكم، و «مغفرةٌ» مبتدأٌ، و «خيرٌ» خبرُها، فهما جملتان، ذَكَرَهُ المهدويّ وغيرُهُ. قال ابن عطية:(١) «وهذا ذهابٌ برونقِ المعنى». والثالث: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: المأمورُ به قولٌ معروفٌ.

وقوله: «يَتْبَعُها أَذَى» في محلِّ جرٍّ صفةً لصدقة، ولم يُعِدْ ذِكْرَ المَنِّ فيقولُ: يتبعُها مَنٌّ وأذىً، لأنَّ الأذى يشملُ المنَّ وغيرَه، وإنَّما ذُكِرَ بالتنصيصِ في قولِهِ: «لا يُتْبِعُون ما أنفقوا مَنّاً ولا أَذَى» لكثرةِ وقوعِهِ من المتصدِّقين وعُسْرِ تحفُّظِهِمْ منه، ولذلك قُدِّمَ على الأذى.

آ. (٢٦٤) **قولُهُ تعالى: ﴿كالذي﴾**: «كالذي» الكاف في محلِّ نصبٍ، فقيل: نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: لا تُبْطِلُوها إبطالاً كإبطالِ الذي يُنْفِقُ رئاءَ الناسِ. وقيل: في محلِّ نصب على الحالِ من ضميرِ المصدرِ المقدَّرِ كما هو رأيُ سيبويه(٢)، وقيل: حالٌ من فاعِلِ «تُبْطِلُوا» أي: لا تُبْطِلُوهَا مُشْبِهين الذي يُنْفِقُ رياءً.

و «رئاءَ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُهُ: إنفاقاً رئاءَ الناس، كذا ذكره مكي(٣). والثاني: أنه مفعولٌ من أَجْلِهِ أي: لأجلِ رئاءِ الناسِ، واستكمل شروطَ النصبِ. والثالث: أنه في محلِّ حالٍ، أي: يُنْفِقُ مرائياً.

والمصدرُ هنا مضافٌ للمفعولِ وهو «الناس»، ورئاءَ مصدرٌ راءى كقاتَلَ قِتالاً، والأصلُ: «رِئايا» فالهمزةُ الأولى عينُ الكلمة، والثانيةُ بدلٌ من ياءٍ هي

---

(١) المحرر ٢/٣١٣.
(٢) الكتاب ١/١١٦.
(٣) المشكل ١/١١١.

لامُ الكلمة، لأنها وَقَعَتْ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ. والمُفَاعَلَةُ في «راءى» على بابِها لأنَّ المُرائِيَ يُرِي الناسَ أعمالَهُ حتى يُرُوه الثناءَ عليه والتعظيم له. وقرأ[1] طلحة ـ ويروى عن عاصم ـ: «رِياء» بإبدالِ الهمزةِ الأولى ياءً، وهو قياسُ تخفيفِها لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ.

قوله: «فَمَثَلُهُ كمثلِ» مبتدأٌ وخبرٌ، ودَخَلَتِ الفاءُ، قال أبو البقاء[2]: «لتربطَ الجملةَ بما قبلَها» وقد تقدَّم مثلُه، والهاءُ في «فَمَثَلُهُ» فيها قولان، أظهرهُما: أنها تعودُ على «الذي يُنْفِقُ رئاءَ الناس» لأنه أقربُ مذكورٍ. والثاني: أنها تعودُ على المانِّ المُـؤْذِي، كأنه تعالى شَبَّهه بشيئين: بالذي يُنْفِقُ رُئاءَ وبصفوانٍ عليه ترابٌ، ويكونُ قد عَدَلَ من خطابٍ إلى غَيْبة، ومن جمعٍ إلى إفرادٍ.

والصَّفْوان: حَجَرٌ كبيرٌ أملسُ، وفيه لغتان: أشهرهُما سكونُ الفاءِ والثانيةُ فَتْحُها، وبها قرأ[3] ابن المسيَّبِ والزهري، وهي شاذَّةٌ، لأن «فَعَلان» إنَّما يكونُ في المصادرِ نحو: النَّزَوان والغَلَيَان، والصفاتِ نحو: رجلٌ طَغَيان وتيسٌ عَدوَان، وأَمَّا في الأسماءِ فقليلٌ جداً. واختُلِفَ في «صَفْوَان» فقيل: هو جمعٌ مفردُهُ: صَفا، قال أبو البقاء:[4] «وجَمْعُ «فَعَلَ» على «فَعْلاَن» قليلٌ». وقيل: هو اسمُ جنسٍ، قال أبو البقاء[5]: «وهو الأجودُ، ولذلك عادَ الضميرُ عليه مفرداً في قولِهِ: «عليه» وقيل: هو مفردٌ، واحدُ صُفِيٌّ قاله الكسائي، وأنكره المبردُ. قال: «لأنَّ صُفِيّاً جمعُ صفا نحو: عُصِيّ في عَصَا، وقُفِيّ في قَفَا».

---

(١) البحر ٢/٣٠٩، ونسبها في شواذ القرآن ١٦ إلى عليّ.
(٢) الإملاء ١/١١٢.
(٣) البحر ٢/٣٠٩؛ القرطبي ٣/٣١٣.
(٤) الإملاء ١/١١٢.
(٥) الإملاء ١/١١٢.

ونُقِلَ عن الكسائي أيضاً أنه قال: «صَفْوَان مفردٌ، ويُجْمع على صِفْـوانٍ بالكسر. قال النحاس:[1] «يجوزُ أن يكونَ المكسورُ الصادِ واحداً أيضاً، وما قاله الكسائي غيرُ صحيحٍ بل صِفْوان ـ يعني بالكسر ـ جمـعٌ لصَفَا كوَرَل[2] ووِرْلان، وأخ وإخْوان وكَرَى[3] وكِرْوَان».

و «عليه ترابٌ» يجوزُ أن يكونَ جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ، وقَعَتْ صفةً لصَفْوان، ويجوزُ أن يكونَ «عليه» وحدَه صفةً له، و «ترابٌ» فاعلٌ به، وهو أَوْلى لِمَا تَقَدَّم عند قولِهِ «في كلِّ سنبلةٍ مئـة حبةٍ»[4]. والترابُ مَعْرُوفٌ، ويُقال فيه تَوْرَاب، ويُقال: تَرِبَ الرجلُ: افتقَرَ. ومنه: «أو مِسْكِيناً ذا متربة»[5] كأنَّ جِلْدَه لَصِق به لفقرِه، وأَتْرَبَ: أي استغنى، كأنَّ الهمزةَ للسلب، أو صار مالُهُ كالترابَ.

«فأصابَه» عطفٌ على الفعلِ الذي تَعَلَّقَ به قوله: «عليه» أي: استقرَّ عليه ترابٌ فأَصابَهُ. والضميرُ يعودُ على الصَّفْوان، وقيل: على الترابِ. وأمَّا الضميرُ في «فتركه» فعلى الصَفْوَانِ فقط. وألفُ «أَصابه» من واوٍ، لأنه من صَابَ يَصُوب.

والوابِلُ: المطرُ الشديدُ، وبَلَتِ السماءُ تَبِل، والأرضُ مَوْبُولَة، ويقال أيضاً: أَوْبَلَ فهو مُوبِل، فيكونُ مِمَّا اتفقَ فيه فَعَل وأَفْعَلَ، وهو من الصفاتِ الغالبةِ كالأبطح[6]، فلا يُحْتَاج معه إلى ذكرِ موصوفٍ. قال النضر بـن شميل:

---

(١) إعراب القرآن ١/٢٨٧.

(٢) الورل: دابة كالضب.

(٣) الكرى: ذكر الحجل.

(٤) الآية ٢٦١ من البقرة.

(٥) الآية ١٦ من البلد.

(٦) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى. والصفات الغالبة: هي التي جَرَتْ مجرى الأسماء ولم تَعُدِ الوصفية ملحوظة فيها.

«أولُ ما يكونُ المطرَ رَشَّاً ثم طشَّاً، ثم طَلاَّ ورَذاذاً ثم نَضْحَاً، وهو قَطْرٌ بين قَطْرَين، ثم هَطْلاً وَتَهْتَاناً ثم وابِلاً وجُوداً. والوبيلُ: الوَخيمُ، والوبيلةُ: حُزْمَةُ الحطبِ، ومنه قيل للغليظَةِ: وَبِيلَةٌ على التشبيهِ بالحزمة.

قوله: «فَتَرَكَهُ صَلْداً» كقوله: «وتركَهم في ظلماتٍ»[١]. والصَّلْدُ: الأجردُ الأملسُ، ومنه: «صَلَدَ جبينُ الأصلعِ»: بَرَقَ، والصَّلِدُ أيضاً صفةٌ، يُقال: صَلِدَ بكسر اللام يَصْلَد بفتحِها فهو صَلِد. [قال] النقاش: «الصَّلْدُ بلغةِ هُذَيل». وقال أبان[٢] بن تغلب: «الصَّلْد: اللَّيِّن من الحجارةِ» وقال علي ابن عيسى[٣]: «هو من الحجارة ما لا خيرَ فيه، وكذلك من الأرضين وغيرِها، ومنه: «قِدْرٌ صَلُود» أي: بَطِيئة الغَلَيان».

قوله «لا يُقْدِرون» في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها استئنافية فلا موضع لها من الإعراب. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذي» في قوله: «كالذي يُنْفِقُ»، وإنما جُمع الضميرُ حَمْلاً على المعنى؛ لأنَّ المرادَ بالذي الجنسُ، فلذلك جاز الحَمْلُ على لفظِه مرةً في قولِه: «ماله» و «لا يؤمِنُ» «فمثلُه» وعلى معناه أخرى. وصار هذا نظير قولِه: «كمثلِ الذي استوقد ناراً» ثم قال: بنورِهم وتَركهم»[٤]، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ في ذلك. وقد زَعَم ابن عطية[٥] أَنَّ مَهْيَعَ[٦] كلامِ العرب الحَمْلُ على اللفظِ أولاً ثم المعنى ثانياً، وأنَّ العكسَ قبيحٌ، وتقدَّم الكلامُ معه في ذلك. وقيل: الضميرُ في «يَقْدِرون» عائدٌ على المخاطبين بقوله: «يا أيُّها الذين آمنوا لا تُبْطِلوا»

(١) الآية ١٧ من البقرة.
(٢) أبان بن تغلب الربعي، قرأ على عاصم والأعمش، وأخذ عنه محمد بن صالح. توفي سنة ١٤١. انظر: طبقات القراء ١/٤.
(٣) وهو الرماني وتقدمت ترجمته.
(٤) الآية ١٧ من البقرة.
(٥) المحرر ٢/٣١٥.
(٦) المهيع: البين.

ويكونُ من بابِ الالتفاتِ من الخطابِ إلى الغَيْبة، وفيه بُعْدٌ. وقيل: يعودُ على ما يُفْهَم من السياقِ. أي: لا يَقْدِرُ المانُّون ولا المؤذون على شيء من نفع
[١٠٧/أ] صدقاتهم. وسَمَّى الصدقة كسباً / . قال أبو البقاء[1]: «ولا يجوزُ أن يكونَ «لا يقدرون» حالاً من «الذي» لأنه قد فُصِل بينهما بقوله: «فمثلُه» وما بعدَه، ولا يَلْزَمُ ذلك، لأنَّ هذا الفصلَ فيه تأكيدٌ وهو كالاعتراض.

آ. (٢٦٥) **وقولُه تعالى: ﴿وَمَثَلُ الذين ينفقون﴾**: إلى قوله: «كَمَثَلِ حَبة» كقوله: «مَثَلُ الذين يُنْفِقُون كمثلِ حبةٍ أنبَتَتْ سبعَ»[2] في جميعِ التقاديرِ فلْيُراجَعْ. وقرأ الجحدريُّ[3] «كمثلِ حبةٍ» بالحاءِ المهملة والباءِ.

قوله: «ابتغاء» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجلِه، وشروطُ النصبِ متوفرةٌ. والثاني: أنه حالٌ، و«تثبيتاً» عطفٌ عليه بالاعتبارين: أي لأجلِ الابتغاء والتثبيتِ، أو مبتغين مُتَثَبِّتين. ومنع ابنُ عطية[4] أن يكونَ «ابتغاء» مفعولاً من أجلِه، قال: «لأنه عَطَفَ عليه «تثبيتاً»، وتثبيتاً لا يَصِحُّ أن يكونَ مفعولاً من أجلِه، لأنَّ الإنفاقَ لا يكونُ لأجلِ التثبيتِ ،وحَكَىٰ عن مكـي[5] كونه مفعولا من أجلِه، قال: «وهو مردودٌ بما بَيَّنَّاه».

وهذا الذي رَدَّه لا بُدَّ فيه من تفصيلٍ ، وذلك أنَّ قولَه: «وتثبيتاً» إمَّا أنْ يُجْعَلَ مصدراً متعدياً أو قاصراً، فإن كان قاصراً، أو متعدياً وقَدَّرْنا المفعولَ هكذا: «وتثبيتاً من أنفسهم الثوابَ على تلك النفقة»،فيكونُ تثبيتُ الثواب وتحصيلُه من اللـهِ حامـلاً لهم على النفقةِ، وحينئذٍ يَصِحُّ أَنْ يكونَ «تثبيتاً»

(١) الاملاء ١/١١٢.
(٢) الآية ٢٦١ من البقرة.
(٣) البحر ٢/٣١١، ونسبها في شواذ القراءات ١٦ إلى مجاهد.
(٤) المحرر ٢/٣١٦ ـ ٣١٧.
(٥) المشكل ١/١١٢.

مفعولاً من أجلِه، وإنْ قَدَّرْنا المفعولَ غيرَ ذلك، أي: وتثبيتاً من أنفسِهم أعمالَهم بإخلاصِ النية، أو جَعَلْنا «مِنْ أنفسهم» هو المفعول في المعنى، وأنَّ «مِنْ» بمَعْنَى اللام أي: لأنفسهم، كما تقولُ: «فَعَلْتُه كسراً مِنْ شهوتي» فلا يتضحُ فيه أن يكون مفعولاً من أجلِه.

وأبو البقاء[1] قد قَدَّر المفعولَ المحذوفَ «أعمالَهم بإخلاصِ النيةِ»، وجَوَّز أيضاً أن يكونَ «مِنْ أنفسهم» مفعولاً، وأن [تكونَ] «مِنْ» بمعنى اللام، وكان قَدَّم أولاً أنه يجوزُ فيهما المفعولُ من أجلِه والحالية، وهو غيرُ واضحٍ كما تقدَّم.

وتلخَّص أنَّ في «من أنفسهم» قولين[2]، أحدُهما: أنه مفعولٌ بالتجوُّز في الحرفِ، والثاني: أنه صفةٌ لـ «تثبيتاً»، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وتلخَّص أيضاً أن التثبيت يجوزُ أن يكونَ متعدّياً، وكيف يُقَدَّر مفعولُه، وأَنْ يكونَ قاصراً.

فإن قيل: «تثبيت» مصدرَ ثَبَّت وثَبَّتَ متعدٍ، فكيفَ يكونُ مصدرُه لازماً؟ فالجوابُ أنَّ التثبيتَ مصدرُ تَثَبَّتَ فهو واقعٌ موقعَ التثبُّتِ، والمصادرُ تنوبُ عن بعضها. قال تعالى: «وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتيلاً»[3] والأصلُ: «تبتُّلا» ويؤيِّـد ذلك قراءةُ[4] مَنْ قرأ: «وَتَثَبُّتاً»، وإلى هذا نحا أبو البقاء[5]. قال الشيخ[6]: «ورُدَّ هذا القولُ بأنَّ ذلكَ لا يكونُ إلا مع الإفصاح بالفعلِ المتقدِّم على المصدر، نحوُ الآيةِ، وأمَّا أَنْ يُـؤْتَى بالمصدرِ من غيرِ نيابةٍ على فعلٍ مذكورٍ فلا يُحْمَل

---

(١) الاملاء ١/١١٣.
(٢) الأصل «قولان» وهو سهو.
(٣) الآية ٨ من المزمل.
(٤) البحر ٢/٣١١ من دون نسبة.
(٥) الاملاء ١/١١٣.
(٦) البحر ٢/٣١١.

على غيرِ فعلِه الذي هو له في الأصل» ثم قال: «والذي نقول: إنَّ ثَبَتَ ـ يعني مخففاً ـ فعلٌ لازمٌ معناه تمكَّن ورَسَخَ، وثَبَّت معدًّى بالتضعيف، ومعناه مَكَّن وحَقَّق. قال ابن رواحة[1]:

١٠٦٧ـ فَثَبَّتَ اللهُ ما أتاك مِنْ حَسَنٍ   تثبيتَ عيسى ونصراً كالذي نُصِروا

فإذا كان التثبيتُ مُسْنَداً إليهم كانت «مِنْ» في موضِع نصب متعلقةً بنفس المصدرِ، وتكونُ للتبعيضِ، مثلُها في «هَزَّ من عِطْفِهِ» و«حَرَّك مِنْ نشاطِه» وإن كان مسنداً في المعنى إلى أنفسهم كانت «مِنْ» أيضاً في موضعِ نصبٍ صفة لتثبيتاً».

قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: فما معنى التبعيضُ؟ قلت: معناه أنَّ مَنْ بَذَلَ مالَه لوجه الله فقد ثَبَّتَ بعضَ نفسه، ومَنْ بَذَلَ روحَه ومالَه معاً فقد ثَبَّت نفسَه كلَّها». قال الشيخ[3]: «والظاهرُ أنَّ نفسَه هي التي تُثَبِّته وتَحْمِلُه على الإنفاق في سبيل الله ليس له مُحَرِّكٌ إلا هي، لِما اعتقدَتْه من الإيمان والثواب» يعني فيترجَّح أنَّ التثبيتَ مسندٌ في المعنى إلى أنفسِهم».

قوله: «بَرَبْوة» في محلِّ جر لأنه صفةٌ لجنة. والباءُ ظرفيةٌ بمعنى «في» أي جنةٍ كائنةٍ في ربوةٍ. والربوةُ: أرضٌ مرتفعةٌ طيبةٌ، قالَه الخليلُ. وهي مشتقةٌ من رَبَا يَرْبُو أي: ارتَفَع، وتفسيرُ السدِّي لها بما انخفض من الأرض ليس بشيء. ويقال: رَبْوة ورَباوة بتثليثِ الراءِ فيهما، ويُقال أيضاً: رابية، قال[4].

---

(١) ديوانه ٩٤؛ البحر ٢/٣١١.

(٢) الكشاف ١/٣٩٥.

(٣) البحر ٢/٣١١.

(٤) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٢٧؛ والبحر ٢/٣٠٢؛ والوسمي: أول المطر؛ وحوّ: تضرب إلى السواد من شدة خضرة نبتها؛ والنجاء: ج نجوة: المكان المرتفع.

١٠٦٨ـ وغيثٍ من الوَسْمِيِّ حُوٍّ تِلاعُه أَجابَتْ روابيه النِّجاءَ هَواطِلُهْ

وقرأ ابن عامر[١] وعاصم «رَبْوة» بالفتح، والباقون الضمَّ، قال الأخفشُ[٢]: «ونختار الضمَّ لأنه لا يكاد يُسْمع في الجمع إلا الرُّبا» يعني فَدَلَّ ذلك على أن المفردَ مضمومُ الفاءِ، نحو بُرْمَة[٣] وبُرَم، وصورة وصُوَر. وقرأ ابن عباس «رِبْوَة» بالكسر، والأشهب العقيلي: «رَباوة»، مثل رسالة، وأبو جعفر: «رَبَاوة» مثل كراهة، وقد تقدَّم أنَّ هذه لغاتٌ.

قوله: «أصابها وابلٌ» هذه الجملةُ فيها أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنها صفةٌ ثانيةٌ لجنة، وبُدِىء هنا بالوصفِ بالجارِّ والمجرور ثم بالجملةِ، لأنه الأكثرُ في لسانهم لقُرْبِهِ من المفرد، وبُدِىء بالوصفِ الثابتِ المستقرِّ وهو كونُها بربوة، ثم بالعارضِ وهو إصابةُ الوابلِ. وجاء قولُه في وصف الصفوان[٤] ـ وصَفَهُ بقوله: «عليه ترابٌ» ـ ثم عَطَفَ على الصفةِ «فأصابه وابلٌ» وهنا لم يَعْطِفُ بل أَخْرَجَ صفةً.

والثاني: أن تكونَ صفةً لـ «ربوة»، قال أبو البقاء[٥]: «لأنَّ الجنةَ بعضُ الربوة» كأنه يعني أنه يَلْزَمُ من وصفِ الربوة بالإِصابةِ وصفُ الجنةِ به. الثالث: أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ لوقوعِه صفةً. الرابع: أن تكونَ حالاً من «جنة»، وجاز ذلك لأنَّ النكرةَ قد تَخَصَّصتْ بالوصفِ، ولا بُدَّ من تقديرِ «قد» حينئذٍ، أي: وقد أصابها.

قوله: «فآتت أُكُلَها» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: وهو الأصحُّ أنَّ «آتَتْ»

---

(١) السبعة ١٩٠؛ الكشف ٣١٣/١؛ الشواذ ١٦؛ القرطبي ٣١٦/٣؛ البحر ٣١٢/٢.
(٢) عبارته في معاني القرآن ١٨٤ «كلٌّ من لغات العرب».
(٣) البرمة: القدر.
(٤) وذلك في الآية ٢٦٤ من البقرة.
(٥) الاملاء ١١٣/١.

تتعدَّى لاثنين، حُذِفَ أولُهما وهو «صاحبها» أو «أهلَها». والذي حَسَّن حَذْفَه أنَّ القصدَ الإخبارُ عَمَّا تُثمِرُ لا عمَّن تُثْمَرُ له، ولأنه مقدرٌ في قولِه: «كمثل جنةٍ» أي غارِس جنةٍ أو صاحبِ جنةٍ، كما تقدَّم. و«أُكُلَها» هو المفعولُ الثاني. و«ضِعْفَيْن» نصبٌ على الحال من «أُكُلَها». والثاني: أنَّ «ضِعْفَين» هو المفعولُ الثاني، وهذا سهوٌ من قائلِه وغَلَطٌ. والثالث: أنَّ «آتَتْ» هنا بمعنى أَخْرَجَت، فهو متعدٍّ لمفعولٍ واحدٍ. قال أبو البقاء[1]: «لأنَّ معنى آتَتْ: أَخْرَجَتْ، وهو من الإتاء، وهو الرَّيْع»[2] قال الشيخ[3]: «لَا نَعْلَم ذلك في لسان العرب». ونسبة الإيتاء إليها مجازٌ.

وقرأ[4] نافع وابن كثير وأبو عمرو «أُكْلها» بضمِّ الهمزة وسكونِ الكافِ، وهكذا كلُّ ماأُضِيف من هذا إلى مؤنثٍ، إلا أبا عمرو فإنه يُثَقِّل ما أُضيف إلى غير ضمير أو إلى ضمير المذكر، والباقون بالتثقيل مطلقاً، وسيأتي إيضاح هذا كلِّه. والأُكُلُ بالضم: الشيءُ المأكولُ، وبالفتحِ مصدرٌ، وأُضيف إلى الجنة لأنها محلُّهُ أو سببُه /. [١٠٧/ب]

قوله: «فَطَلٌّ» الفاءُ جوابُ الشرطِ، ولا بُدَّ من حذفٍ بعدَها لتكمُلَ جملةُ الجوابِ. واختُلِفَ في ذلك على ثلاثة أوجه، فذهَب المبرد إلى أنَّ المحذوفَ خبرٌ، وقوله: «فَطَلٌّ» مبتدأٌ، والتقدير: «فَطَلٌّ يصيبها». وجاز الابتداء هنا بالنكرةِ لأنها في جوابِ الشرطِ، وهو من جملةِ المُسَوِّغات للابتداء بالنكرةِ[5]، ومن كلامِهم: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط»[6]. والثاني: أنه خبرُ مبتدإٍ

---

(١) الاملاء ١/١١٣.

(٢) الريع: النماء والزيادة.

(٣) البحر ٢/٣١٢.

(٤) السبعة ١٩٠؛ الكشف ١/٣١٣.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/١٨٦.

(٦) مثل عربي؛ والعير: الحمار؛ يضرب للرضا بالحاضر وترك الغائب. انظر: مجمع الأمثال ١/٧٥.

مضمرٍ، أي: فالذي يُصيبها طَلٌّ. والثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: فيُصيبها طلٌ، وهذا أَبْيَنُها.

إلَّا أنَّ الشيخَ[1] قال: ـ بعد ذِكْرِ الثلاثة الأوجهِ ـ «والأخير يحتاج فيه إلى حَذْفِ الجملةِ الواقعةِ جواباً وإبقاءِ معمولٍ لبعضها، لأنه متى دخلت الفاءُ على المضارعِ فإنما هوعلى إضمارِ مبتدأٍ كقولِه: «ومَنْ عادَ فينتقِمُ اللهُ منه»[2] أي: فهو ينتقمُ، فلذلك يُحتاج إلى هذا التقديرِ هنا، أي: فهي، أي: الجنةُ يُصيبها طَلٌّ، وأمَّا في التقديرين السابقين فلا يُحتاج إلَّا إلى حَذْفِ أحدِ جُزْئي الجملةِ» وفيما قاله نظرٌ، لأنَّا لا نُسَلِّم أن المضارع بعد الفاءِ الواقعةِ جواباً يَحْتَاجُ إلى إضمارِ مبتدأ.

ونظيرُ الآية قولُ امرىء القيس[3]:

١٠٦٩ـ ألا إنْ لا تَكُنْ إبِلٌ فمِعْزَى ... كأنَّ قُرونَ جِلَّتِها العِصِيُّ

فقوله «فَمِعْزى» فيه التقاديرُ الثلاثةُ.

وادَّعى بعضُهم أنَّ في هذه الآيةِ تقديماً وتأخيراً، والأصلُ: «أصابها وابلٌ، فإنْ لم يُصِبْها وابلٌ فَطَلٌّ فآتَتْ أكلَها ضِعْفين» حتى يُجْعَلَ إيتاؤها الأُكُلَ ضعفينِ على الحالين من الوابلِ والطلِّ، وهذا لا حاجة إليه لاستقامة المعنى بدونِه، والأصلُ عدمُ التقديرِ والتأخيرِ، حتى يَخُصُّه بعضُهم بالضرورةِ.

والطَّلُّ: المُسْتَدَقُّ من القَطْرِ. وقال مجاهد: «هو الندى» وهذا تَجَوُّزٌ منه. ويقال: طَلَّه الندى، وأَطَلَّه أيضاً، قال[4]:

---

(١) البحر ٢/٣١٣.

(٢) الآية ٩٥ من المائدة.

(٣) ديوانه ١٣٦؛ والبحر ١/٢١٨.

(٤) البحر ٢/٣٠٣؛ ولم أهتد إلى تمامه وقائله.

١٠٧٠ـ ولَمَّا نَزَلْنَا منزلاً طَلُّه النـدى ....

ويُجْمع «طَلّ» على طِلال.

قوله: «واللـهُ بما تعملون بصيرٌ» قراءةُ الجمهورِ: «تَعْلَمـون» خطاباً وهو واضحٌ، فإنه من الالتفاتِ من الغَيْبة إلى الخطابِ الباعثِ على فعلِ الإنفاقِ الخالصِ لوجهِ اللـهِ والزاجر عن الرياءِ والسُّمْعَةِ. والزهري بالياء[١] على الغَيْبَة، ويَحْتَمِل وجهين، أحدُهما: أن يعودَ على المنفقين، والثاني: أن يكونَ عاماً فلا يَخُصُّ المنفقين، بل يعودُ على الناسِ أجمعين، ليندرجَ فيهم المنفقونَ اندراجاً أولياً.

آ. (٢٦٦) **قوله تعالى: ﴿مِنْ نخيلٍ﴾: في محلِّ رفعٍ صفةً لجنة**، أي: كائنةٍ من نخيل. و«نخيل» فيه قولان، أحدُهما: انـه اسمُ جمعٍ. والثاني: أنه جمعُ «نخل» الذي هو اسمُ الجنسِ، ونحوه: كَلْب وكَلِيب. قال الراغب[٢]: «سُمِّي بذلك لأنه منخولُ الأشجار وصَفِيُّها، لأنه أكرمُ ما يَنْبُتُ» وذَكَرَ له منافع وشَبَهاً من الآدميين. والأعناب: جمع عِنَبَة، ويقال: «عِنَباء» مثل «سِيرَاء»[٣] بالمدِّ، فلا ينصرفُ. وحيث جاء في القرآن ذِكْرُ هذين فإنما يَنُصُّ على النخلِ دونَ ثمرتِها وعلى ثمرةِ الكَرْم دون الكَرْم، لأنَّ النخلَ كلُّه منافعُ، وأعظمُ منافِع الكَرْم ثمرتُه دونَ باقِيه.

[قوله: «تَجْرِي من تحتها» هذه الجملةُ في محلِّها وجهان، أحدهما: أنَّها في محلِّ رفعٍ صفةً لجنة][٤]. والثاني: انها في محلِّ نصب، وفيه أيضاً

---

(١) البحر ٢/٣١٣؛ الشواذ ١٦.
(٢) لم أقف على هذا القول للراغب في مفرداته، وإنما هو في البحر ٢/٣١٣.
(٣) سيراء: اسم نبت.
(٤) ما بين معقوفين لم يرد في المصورة عن الأصل.

وجهان فقيل: على الحالِ من «جَنَّة» لأنها قد وُصِفَت. وقيل: على أنها خبرُ «تكون» نقله مكي(١).

قوله: «له فيها من كلِّ الثمراتِ» جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ، فالخبرُ قولُه: «له» و «من كلِّ الثمراتِ» هو المبتدأُ، وذلك لا يَسْتَقِيم على الظاهر، إذ المبتدأ لا يكونُ جاراً ومجروراً فلا بدَّ من تأويلِه. واختُلف في ذلك، فقيل: المبتدأ في الحقيقةِ محذوفٌ، وهذا الجارُّ والمجرورُ صفةٌ قائمةٌ مقامَه، تقديرُه: «له فيها رزقٌ من كلِّ الثمراتِ أو فاكهةٌ من كلِّ الثمرات» فَحُذِف الموصوفُ وبقيت صفتُه، ومثله قولُ النابغة(٢):

١٠٧١ـ كأنَّك من جِمالِ بني أُقَيْشٍ يُقَعْقِـعُ خلفَ رِجْلَيـه بِشَـنِّ

أي: جَمَلٌ من جمالِ بني أُقَيْشٍ، وقولُه تعالى: «وما مِنَّا إلا له مقامٌ [معلوم]»(٣) أي: وما منا أحدٌ إلا له مقامٌ. وقيل: «مِنْ» زائدةٌ تقديرُه: له فيها كـلُّ الثمرات، وذلـك عند الأخفش لأنـه لا يَشْتَرِط في زيـادتهـا شيئـاً. وأمَّا الكوفيون فيشترطون التنكير، والبصريون يَشْتَرِطُونه وعدَم الإيجاب، وإذا قلنا بالزيادةِ فالمرادُ بقوله: «كلّ الثمرات» التكثيرُ لا العمومُ، لأنَّ العمومَ متعذِّرٌ. قال أبو البقاء(٤): «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» زائدةً لا على قولِ سيبويه ولا قولِ الأخفش، لأنَّ المعنى يصير: له فيها كلُّ الثمراتِ، وليسَ الأمرُ على هذا، إلَّا أَنْ يُراد به هنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوزُ عند الأخفش، لأنه يُجَوِّزُ زيادةَ «مِنْ» في الواجب.

---

(١) لم أجد هذا القول لمكي في «المشكل».
(٢) ديوانه ١٩٨؛ الكتاب ١/٣٧٥؛ ابن يعيش ١/٦١؛ اللسان: شنن؛ والخزانة ٢/٣١٢. الشن: القربة البالية.
(٣) الآية ١٦٤ من الصافات.
(٤) الاملاء ١/١١٣.

قوله: «وأَصابه الكِبَرُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنَّ الواوَ للحـالِ، والجملةُ بعدها في محلِّ نصبٍ عليها، و«قد» مقدرةٌ أي: وقد أَصابـه، وصاحبُ الحال هو «أحدُكم»، والعاملُ فيها «يَودُّ» ونظيرُها: «وكنتم أمواتاً فأحياكم»[(١)]، وقوله تعالى: «وقَعَدوا لو أَطاعونا»[(٢)] أي: وقـد كُنتم، وقد قَعَدوا.

والثاني: أن يكونَ قد وَضَع المـاضي موضـعَ المضارع، والتقـديرُ «ويصيبه الكِبَر» كقوله: «يَقْدُم قومَه يومَ القيامة فَأَوْردهم»[(٣)] أي: فيوردهـم. قال الفراء[(٤)]: «يجوزُ ذلك في «يودُّ» لأنه يُتَلَقَّى مرةً بـ «أَنْ»، ومرةً بـ «لو» فجازَ أن يُقَدَّر أحدُهما مكانَ الآخر».

والثالث: أنه حُمِل في العطفِ على المعنى، لأنَّ المعنى: أيودُّ أحدُكم أَنْ لو كانَتْ فأصابه الكِبَرُ، وهذا الوجه فيه تأويلُ المضارع بالماضي ليصِـحَّ عطفُ الماضي عليه، عكسُ الوجهِ الذي قبلَه، فإنَّ فيه تأويلَ المـاضي بالمضارع. واستضعف أبو البقاء[(٥)] هذا الوجهَ بأنه يؤدي إلى تغيير اللفظ مع صحةِ المعنى. والزمخشري[(٦)] نَحَا إلى هذا الوجه أيضاً فإنه قال: «وقيل يقال: وَدِدْتُ لو كان كذا، فَحُمِل العطفُ على المعنى، كأنه قيل: أيودُّ أحدُكم لو كَانَتْ له جنةٌ وأصابَه الكِبَرُ.

قال الشيخ[(٧)]: «وظاهرُ كلامِه أَنْ يَكونَ «أصابه» معطوفاً على متعلَّق

---

(١) الآية ٢٨ من البقرة «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم».
(٢) الآية ١٦٨ من آل عمران «الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قُتلوا».
(٣) الآية ٩٨ من هود.
(٤) معاني القرآن ١/١٧٥.
(٥) الاملاء ١/١١٤.
(٦) الكشاف ١/٣٩٦.
(٧) البحر ٢/٣١٤.

«أيودُّ» وهو «أَنْ تَكُونَ» لأنه في معنى «لو كانَتْ»، إذ يقال: أيودُّ أحدُكم لو كانَتْ، وهذا ليس بشيءٍ، لأنه يَمْتَنِع من حيثُ المعنى أَنْ يكونَ معطوفاً على «كانت» التي قَبلها «لو» لأنه متعلَّق الوُدِّ، وأمَّا «أصابَه الكِبر» فلا يمكنُ أن يكونَ متعلَّق الودِّ، لأنَّ «أصابه الكِبَرُ» لا يودُّه أحدٌ ولا يتمنَّاه، لكن يُحْمل قولُ الزمخشري على أنه لمّا كان «أيودُّ» استفهاماً معناه الإِنكارُ جُعِل متعلَّقُ الوَدادة الجَمْعَ بين الشيئين، وهما: كونُ جنة له وإصابةُ الكِبَر إياه، لا أنَّ كلَّ واحد منهما يكونُ مودوداً على انفرادِهِ، وإنما أنكروا وَدادة الجمع بينهما».

قوله: «وله ذرية» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الهاءِ في «وأَصابَه». وقد تقدَّم اشتقاقُ الذريَّة[1]. وقرئ[2] «ضِعاف»، وضُعَفاءُ وضِعاف منقاسان في ضَعيف، نحو: ظَريف وظُرَفاء وظِراف، وشَريف وشُرَفاء وشِراف.

وقوله: «فأصابَها إعصارٌ» هذه الجملةُ عطفٌ على صفةِ الجنة قبلها، قاله أبو البقاء[3]، يعني على قوله: «مِنْ نخيل» وما بعدَه.

وأتى في هذه الآيات كلِّها نحوُ «فأصَابه وابلٌ ـ وأَصابَه الكِبَر. فأصابها إعصارٌ» لأنه أبلغُ وأَدَلُّ على التأثيرِ بوقوعِ الفعلِ على ذلك الشيءِ، من أنه لم يُذْكَرْ بلفظ الإصابة، حتى لو قيل: «وَبَل» و «كَبِر» «وأَعْصَرَتْ» لم يكن فيه ما في لفظِ الإصابة من المبالغةِ /. [١٠٨/أ]

والإعصارُ: الريحُ الشديدةُ المرتفعةُ، وتُسَمِّيها العامَّةُ: الزَّوْبعة. وقيل:

(١) انظر إعرابه للآية ١٢٨ من البقرة.
(٢) البحر ٢/٣٢٤ من دون نسبة.
(٣) الإملاء ١/١١٤.

هي الريحُ السَّموم، سُمِّيت بذلك لأنها تَلُفُّ كما يُلَفُّ الثوبُ المعصورُ، حكاه المهدوي. وقيل: لأنها تَعْصِر السحابَ، وتُجْمع على أعاصير، قال[1]:

١٠٧٢ـ وبَيْنما المرءُ في الأحياءِ مغتبطٌ   إذ هُوَ في الرَّمْسِ تَعْفُوه الأعاصِيرُ

والإعصار من بين سائرِ أسماءِ الريحِ مذكَّرٌ، ولهذا رَجَع إليه الضميرُ مذكَّراً في قولِهِ: «فيه نارٌ».

و «نار» يجوز فيه الوجهانِ: أعني الفاعليةَ والجارُّ قبلَها صفةٌ لإعصاراً، والابتدائيةُ والجارُّ قبلَها خبرُها، والجملةُ صفةُ «إعصار»، والأولُ أَوْلى لِما تقدَّم من أنَّ الوصفَ بالمفردِ أَوْلى، والجارُّ أقربُ إليه[2] من الجملة.

وقوله: «فاحترقَتْ» أي: أَحْرَقها فاحتَرَقَتْ، فهو مطاوعُ لأَحْرق الرباعي، وأمَّا «حَرَقَ» من قولهم: «حَرَق نابُ الرجل» إذا اشتدَّ غيظهُ، فيُستعمل لازماً ومتعدياً، قال[3]:

١٠٧٣ـ أَبـى الضيمَ والنعمانُ يَحْرِقُ نابَهُ   عليه فَأَفْضى والسيوفُ مَعاقِلُهْ

رُوي برفع «نابه» ونصبه. وقولُه «كَذلك يُبَيِّن» إلى آخرِه قد تقدَّم نظيرُه.

آ. (٢٦٧) **قوله تعالى: ﴿أَنْفِقوا من طيباتِ ما كَسَبْتم﴾**: في مفعولِ «أنفقوا» قولان، أحدُهما: أنه المجرورُ بـ «مِنْ»، و «مِنْ» للتبعيض أي: أنفقوا بعضَ ما رزقناكم. والثاني: أنه محذوفٌ قامَتْ صفتُه مقامَه، أي: شيئاً مِمَّا رزقناكم، وتقدَّم له نظائرُ. و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسمية. والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، أي: كَسَبتموه، وأن تكونَ مصدريةً

---

(١) البيت لعثيربن لبيد أوحريث بن جبلة أو أبـي عيينة المهلبـي. وهو في أمالي القالي ٢/١٧٧؛واللسان: دهر؛ ورصف المباني ٣١٨؛ والدرر ١/١٧٣.

(٢) إليه: أي إلى المفرد.

(٣) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٣؛ والمحتسب ٢/٥٨؛ والبحر ٢/٣٠٣.

أي: من طيباتَ كَسْبكم، وحينئذٍ لا بُدَّ من تأويلِ هذا المصـدرِ باسمِ المفعولِ أي: مكسوبِكم، ولهذا كان الوجهُ الأولُ أَوْلى.

و «مِمَّا أَخْرَجْنا» عطفٌ على المجرور بـ «مِنْ» بإعادةِ الجار، لأحدِ معنيين: إمَّا التأكيدِ وإمَّا للدلالةِ على عاملٍ آخرَ مقدرٍ، أي: وأنْفقوا مِمَّا أَخْرجنا. ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: ومن طيباتِ ما أَخْرَجنا. و «لكم» متعلِّقٌ بـ «أخرجنا»، واللامُ للتعليلِ. و «مِنْ الأرض» متعلِّقٌ بـ «أخـرجنا» أيضاً، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية.

قوله: «ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ» الجمهورُ على «تَيَمَّموا»، والأصلُ: تَتَيَمَّمُوا بتاءين، فحُذِفَتْ إحداهما تخفيفاً: إمَّا الأولى وإمَّا الثانيةُ، وقد تقدَّم تحريرُ القولِ فيه عند قولِهِ: «تَظاهرون»[1].

وقرأ[2] البزي هنا وفي مواضع أُخَرَ بتشديدِ التاءِ، على أنه أَدْغم التاءَ الأولى في الثانيةِ، وجاز ذلك هنا وفي نظائِره؛ لأنَّ الساكنَ الأول حرفُ لينٍ، وهذا بخلاف قراءتِه «ناراً تَلَّظى»[3] «إذ تلقَّونه»[4] فإنه فيه جَمَعَ بين ساكنين والأولُ حرفٌ صحيحٌ، وفيه كلامٌ لأهلِ العربيةِ يأتي ذِكْرُه إن شاءَ اللـهُ تعالى.

وقرأ[5] ابن عباس والزهري «تُيَمِّمو» بضم التاء وكسرِ الميمِ الأولى وماضيه: يَمَّم، فوزنُ «تُيَمِّموا» على هذه القراءة: تُفَعِّلوا من غيرِحذفٍ، ورُوي عن عبدالله «تُـؤَمِّموا» من أَمَمْتُ أي قَصَدْتُ.

والتيممُ: القصدُ، يقال: أَمَّ كردَّ، وأَمَّمَ كأَخَّرَ، ويَمَّم، وتَيَمَّم بالتاء

---

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

(٢) البحر ٢/٣١٧.

(٣) الآية ١٤ من الليل، الساكن الأول نون التنوين، والثاني التاء الأولى المشددة.

(٤) الآية ١٥ من النور، الساكن الأول الذال، والثاني التاء الأولى المشددة.

(٥) البحر ٢/٣١٨؛ القرطبي ٣/٣٢٦.

والياء معاً، وتَأَمَّم بالتاء والهمزةِ، وكلُّها بمعنَى قَصَدَ. وفَرَّق الخليلُ ـ رحمه الله ـ بينها بفروقٍ لطيفة فقال: «أَمَّمْتُه قَصَدْتُ أمامه، ويَمَّمْتُه: قصـدْتُ ...[1] ويَمَّمْتُه: قصدتُه من أي جهة كان.

والخبيثُ والطيبُ: صفتانِ غالبتان لا يُذْكَر موصوفُهما: قال: «الخبيثون للخبيثات، والطيبون للطيبات»[2]، «ويُحَرِّم عليهم الخبائث»[3]، قال عليه السلام: «مِنَ الخُبْث والخَبائث»[4].

قوله: «منه تُنفقون» «منه» متعلِّقٌ بتنفقون، وتُنْفِقُون في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل «تَيَمَّموا»[5] أي: لا تَقْصِدوا الخبيث منفقين منه، قالوا: وهي حالٌ مقدَّرةٌ، لأن الإِنفاقَ منه يَقَعُ بعد القصد إليه، قاله أبو البقاء[6] وغيره. والثاني: أنها حالٌ من الخبيث، لأن في الجملة ضميراً يعود إليه أي: لا تَقْصِدُوا مُنْفَقاً منه. والثالث: أنه مستأنفُ ابتداءِ إخبارٍ بذلك، وتَمَّ الكلامُ عند قولِه: «ولا تَيَمَّموا الخبيث» ثم ابتدأ خبراً آخرَ، فقال: تُنفقون منه وأنتم لا تأخذُونه إلا إذا أَغْمضتم، كأن هذا عتابٌ للناسِ وتقريعٌ، وهذا يَرُدُّه المعنى.

قوله: «ولَسْتم بآخذِيه» فيها قولان، أحدُهما: أنها مستأنفة لا مَحَلَّ لها، وإليه ذهب أبو البقاء[7]. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، ويَظْهَرُ

---

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة، والنص موجود في البحر ٣١٥/٢ وليس فيه هذا التكرار، ولعلنا نلاحظ أن قوله يممته تكررت مرتين.

(٢) الآية ٢٦ من النور.

(٣) الآية ١٥٧ من الأعراف.

(٤) «أعوذ بالله من الخبث والخبائث» البخاري: فتح الباري الوضوء ٢٤٢/١؛ مسلم: الحيض ٢٨٣/١؛ أبو داود: الطهارة ٣.

(٥) في صاحب هذه الحال وجه آخر سيورده بعد قليل.

(٦) الإملاء ١١٤/١.

(٧) الإملاء ١١٤/١.

هذا ظهوراً قوياً عند مَنْ يرى أن الكلامَ قد تَمَّ عند قولِه: «ولا تَيَمَّموا الخبيث» وما بعدَه استئنافٌ، وقد تقدَّم تفسيرُ معناه.

والهاء في «بآخذِيه» تعودُ على «الخبيث» وفيها وفي نحوها من الضمائر المتصلةِ باسمِ الفاعلِ قولان مشهورانِ، أحدُهما: أنها في محلِّ جر وإن كام محلُّهَا منصوباً لأنها مفعولٌ في المعنى. والثاني: ـ وهو رأي الأخفش ـ أنها في محلِّ نصب، وإنما حُذِفَ التنوينُ والنونُ في نحو: «ضاربيك» لِلَطافة الضمير(1)، ومذهبُ هشام أنه يجوز ثبوتُ التنوينِ مع الضميرِ، فيجيز: «هذا ضارِبُنْك» بثبوتِ التنوين، وقد يَسْتَدِلُّ لمذهبه بقوله(2):

١٠٧٤ـ همُ الفاعلونَ الخيرَ والآمِرُونه ....

وقوله الآخر(3):

١٠٧٥ـ ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونه ....

فقد جَمَع بين النونِ النائبةِ عن التنوينِ وبين الضميرِ. ولهذه الأقوالِ أدلةٌ مذكورةٌ في كتبِ القوم.

قوله: «إلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا» الأصلُ: إلاَّ بأَنْ، فَحُذِف حرف الجر مع «أَنْ» فيجيءُ فيها القولان: أهي في محلِّ جر أم نصب؟ وهذه الباءُ تتعلَّقُ «تُيَمِّموا» «بآخذيه». وأجاز أبو البقاء(4) أن تكونَ «أَنْ» وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ

---

(1) ويقول الجمهور: إنها حذفت للإضافة.

(2) تقدم برقم ٧١١.

(3) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

جميعاً وأيدي المُعْتَفين رواهقه

وهو في الكتاب ٩٦/١؛ والكامل ٣١٧؛ وابن يعيش ١٢٥/٢؛ والخزانة ١٨٨/٢؛ وقال: إنه مصنوع. والمعتفون: السائلون.

(4) الإملاء ١١٤/١.

على الحال، والعاملُ فيها «آخِذيه». والمعنى: لَسْتم بآخذِيه في حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ الإغماضِ، وقد تقدَّم أنَّ سيبويه[1] لا يُجيز أن تقعَ «أنْ» وما في حيِّزها موقعَ الحالِ. وقال الفراء[2]: «المعنى على الشرطِ والجزاء؛ لأنَّ معناه: إنْ أَغْمضتم أَخَذْتم، ولكن لَمَّا وقعت «إلَّا» على «أنْ» فتحها، ومثلُه: «إلا أَنْ يَخافا»[3] «إلا أَنْ يَعْفُون»[4]. وهذا قولٌ مردودٌ عليه في كتبِ النحو.

والجمهورُ على «تُغْمِضوا» بضمِّ التاء وكسرِ الميمِ مخففةً من «أَغْمَض» وفيه وجهان، أحدُهما: أنـه حُذِفَ مفعـولُه، تقـديرُه: تُغْمِضُـوا أبصارَكم أو بصائرَكم. والثاني: في معنى ما لا يتعدَّى، والمعنى إلا أَنْ تُغْضُوا، مِنْ قولهم: «أَغْضَى عنه».

وقرأ الزهري[5]: «تُغَمِّضوا» بضم التاءِ وفتحِ الغينِ وكسرِ الميمِ مشددةً ومعناها كالأولى. ورُوي عنه أيضاً «تَغْمَضوا» بفتحِ التاءِ وسكونِ الغَيْن وفتحِ الميمِ، مضارعُ «غَمِضَ» بكسر الميم، وهي لغةٌ في «أَغْمض» الرباعي، فيكونُ ممَّا اتفق فيه فَعِل وأَفْعل. ورُوي عن اليزيدي «تَغْمُضوا» بفتحِ التاءِ وسكونِ الغينِ وضمِّ الميمِ. قال أبو البقاء[6]: «وهو من غَمُضَ يَغْمُضُ كظَرُف يظرُفُ، أي: خَفِيَ عليكم رأيُكم فيه».

ورُوي عن الحسن: «تُغَمَّضُوا» بضمِّ التاءِ وفتحِ الغَيْنِ وفتحِ الميمِ

---

(١) الكتاب ١/١٩٥.
(٢) معاني القرآن ١/١٧٨.
(٣) الآية ٢٢٩ من البقرة.
(٤) الآية ٢٣٧ من البقرة.
(٥) البحر ٢/٣١٨؛ القرطبي ٣/٣٢٧؛ الشواذ ١٦.
(٦) الإملاء ١/١١٤.

مشددةً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وقتادةُ كذلك إلا أنه خَفَّفَ الميم[1]، والمعنى: / إلا أن تُحْمَلوا على التغافل عنه والمسامحةِ فيه. وقال أبو البقاء[2] في قراءةِ [١٠٨/ب] قتادة: «ويجوزُ أن يكونَ من أَغْمَضَ أي: صُودف على تلك الحالِ كقولِك: أَحْمَدْتُ الرجل أي: وَجَدْتُه محموداً» وبه قال أبو الفتح[3]. وقيل فيها أيضاً: إنَّ معناها إلَّا أَنْ تُدْخَلوا فيه وتُجْذَبوا إليه.

آ. (٢٦٨) قوله تعالى: ﴿الشيطانُ يَعِدُكم﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وقد [تقدم][4] اشتقاقُ الشيطانِ وما فيه[5]. ووزنُ يَعِدُكم: يَعِلُكم بحَذْفِ الفاءِ وهي الواوُ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ، وقرأ الجمهور: «الفَقْر» بفتح الفاء وسكونِ القافِ، وروى أبو حيوة[6] عن بعضِهم: «الفُقْر» بضم الفاء وهي لغةٌ، وقرىء «الفَقَر» بفتحتين. قوله: «منه» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه نعتٌ لمغفرة. والثاني: أن يكونَ مفعولاً متعلقاً بيَعِد أي: يَعِدُكم من تِلْقاءِ نفسِه. و «فَضْلًا» صفتُه محذوفةٌ أي: وفضلاً منه، وهذا على الوجهِ الأولِ، وأمَّا الثاني فلا حَذْفَ فيه.

آ. (٢٦٩) قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُؤْتَ الحكمةَ﴾: الجمهورُ على «يُـؤْتِي»[7] «ومَنْ يُؤْتَ» بالياءَ فيهما، وقرأ الربيع[8] بن خيثم بالتاءِ على

---

(١) ويبدو أن قتادة سكَّن الغين أيضاً، وضبطت هذه القراءة في شواذ القراءات «يُغْمَضوا». انظر: ص ١٦.

(٢) الإملاء ١/١١٤.

(٣) المحتسب ١/١٤٠.

(٤) سقطت من الأصل، ووردت في نسخة ي.

(٥) انظر: الآية ٣٦ من البقرة.

(٦) البحر ٢/٣١٩، وقال: إنه رواها عن رجل من أهل الرباط، وفي شواذ القراءات ١٧: «قراءة عيسى بن عمر».

(٧) الأصل: «يؤت» وهو سهو.

(٨) الربيع بن خيثم الكوفي التابعي، أخذ ابن مسعود وعرض عليه أبو زرعة. توفي قبل سنة ٩٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٨٣.

الخطاب فيهما[١]. وهو خطابٌ للباري على الالتفاتِ[٢]. وقرأ الجمهور: «ومن يُؤْتَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرُ «مَنْ» الشرطيةِ، وهو المفعولُ الأولُ، و«الحكمةَ» مفعولٌ ثانٍ. وقـرأ يعقوب[٣]: «يُؤْتِ» مبنيـاً للفاعل، والفاعلُ ضميرُ الله تعالى، و «مَنْ» مفعولٌ مقدمٌ، و«الحكمة» مفعولٌ ثان كقولِك: «أيّاً يُعْطِ زيدٌ درهماً أُعْطِه درهماً».

وقال الزمخشري[٤]: بمعنى «ومَنْ يُؤتِهِ اللـهُ». قال الشيخ[٥]: «إن أرادَ تفسيرَ المعنى فهو صحيحٌ، وإن أرادَ الإعرابَ فليس كذلك، إذ ليس ثَمَّ ضميرُ نصبٍ محذوفٌ، بل مفعولُ «يُؤْتِ» مَنْ الشرطيةُ المتقدمةُ. قلت: ويؤيِّدُ تقديرَ الزمخشري قراءةُ الأعمش[٦]: «ومَنْ يُـؤْتِه الحكمةَ» بإثباتِ هاءِ الضمير، و «مَنْ» في قراءتِه مبتدأً لاشتغالِ الفعلِ بمعمولِهِ، وعند مَنْ يجوِّزُ الاشتغالَ في أسماءِ الشرطِ والاستفهامِ يجوُّز في «مَنْ» النصبَ بإضمارِ فعلٍ، ويقدِّرُه متأخراً[٧]، والرفعُ على الابتداءِ، وقد تقدَّم تحقيق هذهِ في غضونِ هذا الإعرابِ.

وقوله: «أُوتِيَ» جوابُ الشرطِ، والماضي المقترنُ بقد الواقعُ جواباً للشرطِ تارةً يكونُ ماضيَ اللفظِ مستقبلَ المعنى كهذه الآية، فهو الجوابُ

---

(١) لم أجد ذلك فيما عدت إليه، إنما قالوا إن قراءة الربيع بالتاء في «تؤتي» و«تشاء» انظر: شواذ القراءات ١٧؛ البحر ٢/٣٢٠.

(٢) من الغيبة «والله واسع عليم» إلى الخطاب.

(٣) البحر ٢/٣٢٠؛ القرطبي ٣/٣٣١؛ شواذ القراءات ١٧.

(٤) الكشاف ١/٣٩٦.

(٥) البحر ٢/٣٢٠.

(٦) الشواذ ١٧.

(٧) يقدره متأخراً لأنه إذا قدره متقدماً يكون الشرط قد عمل بما قبله وهذا يخالف صدارته، والتقدير: ومن يؤتِ يؤته الحكمة، وفي هذا تكلف، والأسهل أن يكون مبتدأ والجملةُ بعده خبره.

حقيقةً، وتارةً يكونُ ماضيَ اللفظِ والمعنى نحو: «وإنْ يُكَذِّبوك فقد كُذِّبَتْ»[1] فهذا ليسَ جواباً، بل الجوابُ محذوفٌ أي: فَتَسَلَّ فقد كُذِّبَتْ رسلٌ، وسيأتي له مزيدُ بيانٍ.

والتنكيرُ في «خيراً» قال الزمخشري[2]: «يفيدُ التعظيمَ كأنه قال: فقد أُوتِي أيَّ خيرٍ كثير». قال الشيخ[3]: «وتقديرُه هكذا يُؤدي إلى حَذْفِ الموصوفِ بـ «أي» وإقامةِ الصفةِ مُقامَه، فإنَّ التقديرَ: فقد أوتي خيراً أيَّ خيرٍ كثيرٍ، وإلى حذفِ «أيَّ» الواقعةِ صفةً، وإقامةِ المُضاف إليها مُقامَها، وإلى وصفِ ما يُضاف إليه «أي» الواقعةُ صفةً نحو: مَرَرْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ كريمٍ، وكلُّ هذا يَحْتاج إثباتُه إلى دليل، والمحفوظُ عن العربِ أنَّ «أياً» الواقعةَ صفةً تُضاف إلى ما يُماثِلُ الموصوف نحو: «دَعَوْتُ امرَأً أيَّ امرىءٍ، فأجابني» وقد يُحْذَفُ الموصوفُ بأيّ كقوله[4]:

١٠٧٦ـ إذا حارَب الحَجَّاجُ أيَّ منافقٍ ....

تقديرُهُ: منافقاً أيَّ منافقٍ، وهذا نادرٌ، وقد تقدَّم أَنَّ تقديرَ الزمخشري كذلك، أعني كونَه حَذَفَ موصوفَ أيّ[5]. وأصلُ «يَذَّكَّرُ»: يَتَذَكَّر فَأَدْغَمَ.

آ. (٢٧٠) قوله تعالى: ﴿وما أنفقتُم مِنْ نفقةٍ﴾: كقولِهِ:

---

(١) الآية ٤ من فاطر.

(٢) الكشاف ١/٣٩٦.

(٣) البحر ٢/٣٢١.

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٥١؛ والهمع ١/٩٣؛ والدرر ١/٧١، وعجزه:

عَلاهُ بسيفٍ كلَّما هَزَّ يَقْطَعُ

(٥) يبقى فروق بين تقدير الزمخشري للآية وتقدير الشيخ للبيت، والزمخشري لا يقصد التعدِّيَ على الصناعة وإنما يقصد تفسير المعنى البلاغي.

«ما نَنْسَخْ»[1] «وما تَفْعَلُوا من خير»[2] وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيهما. وتقدَّم أيضاً مادة «نذر» في قوله: «أأَنْذَرْتَهم»[3]، إلَّا أنَّ النَّذْرَ له خصوصيةٌ: وهو عقدُ الإِنسانِ ضميره على شيءٍ والتزامُهُ، وفعلُهُ: نَذَرَ ـ بالفتح ـ ينذُرُ وينذِرُ: بالكسرِ والضَّمِّ في المضارع، يُقال: نَذَرَ فهو ناذِرٌ، قال عنترة:[4]

١٠٧٧ـ الشاتِمَيْ عِرْضي ولَمْ أَشْتُمهما والناذِرين إذا لَمَ آلقهما دَمي

وقولُه: «فإنَّ اللَّـهَ يَعْلَمُهُ» جوابُ الشرطِ إنْ كانت «ما» شرطيةً، أو زائدةً في الخبرِ إنْ كانَتْ موصولةً. ووحَّد الضميرَ في «يَعْلَمُهُ» وإنْ كان قد تقدَّم شيئان: النَّفقةُ والنَّذْرَ لأنَّ العطفَ هنا بـ «أو»، وهي لأحدِ الشيئين، تقول: «إنْ جاء زيدٌ أو عمرٌو أكرمته»، ولا يجوز: أكرمتهما، بل يجوز أَنْ تراعيَ الأولَ نحو: «زيدٌ أو[5] هندٌ منطلقٌ، أو الثانيَ نحو: زيدٌ أو هندٌ منطلقة، والآيةُ من هذا، ولا يجوزُ أَنْ يُقالَ: منطلقان. ولهذا تَأَوَّل النحْويون: «إنْ يكن غنياً أو فقيراً فاللَّـهُ أَوْلى بهما[6]» كما سيأتي. ومن مراعاةِ الأولِ قولُهُ: «وإذا رَأَوْا تجارةً أو لهواً انفضُّوا إليها»[7]، وبهذا الذي قررته لا يُحتاجُ إلى تأويلاتٍ ذكرها المفسرون هنا: فرُوي عن النحاس[8] أنه قال: «التقديرُ: وما أنفقتم من

---

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.
(٣) الآية ٦ من البقرة.
(٤) ديوانه ٢٢٢؛ ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٤٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ٣٧٧؛ والأشموني ٢/٢٤٦؛ والعيني ٣/٥٥١؛ وينبغي فتح ميم «لم» ووصل الهمزة بعدها لوزن البيت.
(٥) في الأصل: «و» وهو سهو، لأن الحديث عن «أو».
(٦) الآية ١٣٥ من النساء.
(٧) الآية ١١ من الجمعة.
(٨) إعراب القرآن ١/٢٩٠.

نفقةٍ فإن الله يعلَمُها، أو نَذَرْتُم من نَذْرٍ فإنَّ الله يعلَمُهُ، فَحُذِفَ، ونظَّره بقوله: «والذين يكنِزُون الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها»(١) وقولِهِ:(٢)

١٠٧٨ـ نحنُ بما عندَنَا وأنت بما عندَكَ راضٍ والرأيُ مختلِفُ

وقولِ الآخر:(٣)

١٠٧٩ـ رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطَويِّ رماني

وهذا لا يُحتاج إليه؛ لأنَّ ذلك إنما هو في الواوِ المقتضيةِ للجَمْع بين الشيئين، وأمَّا «أو» المقتضيةُ لأحدِ الشيئين فلا. وقال ابن عطية(٤): «ووَحَّدَ الضمير في «يَعْلَمُهُ» وقد ذَكَرَ شيئين من حيث إنه أراد ما ذَكَرَ أو ما نَصَّ»، ولا حاجَةَ إلى هذا أيضاً لِمَا عَرَفْتَ من حكم «أو».

آ (٢٧١) **قوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾**: الفاءُ جوابُ الشرط، و«نِعْمَ» فعلٌ ماضٍ للمدح نقيضُ بئس، وحكمُها في عدمِ التصرفِ والفاعلِ واللغاتِ حكمُ بئس كما تقدَّم فلا حاجَةَ إلى الإطالة بتكرارِهِ.

وقرأ ابن عامر(٥) وحمزة والكسائي هنا وفي النساء(٦): «فَنَعِمَّا» بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ، وهذه على الأصلِ، لأنَّ الأصلَ على «فَعِل» كعَلِم وقرأ

---

(١) الآية ٣٤ من التوبة.

(٢) البيت لمالك بن العجلان من قصيدة أوردها محقق ديوان حسان ٢/٤٥، كما ينسب لقيس بن الخطيم ـ ديوانه ١٧٣ ـ والكتاب ١/٣٨؛ وأمالي الشجري ١/٩٦؛ والأشموني ٣/١٥٢؛ والدرر ٢/١٤٢.

(٣) البيت لعمرو بن أحمر، وينسب أيضاً للفرزدق، وهو في الكتاب ١/٣٨؛ واللسان: حول؛ والهمع ١/١١٦؛ والدرر ١/٨٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٩. والطويّ: البئر.

(٤) المحرر ٢/٣٣١.

(٥) السبعة ١٩٠؛ الكشف ١/٣١٦؛ القرطبي ٣/٣٣٤.

(٦) الآية ٥٨.

ابن كثير وورش وحفص بكسر النونِ والعينِ، وإنما كَسْرُ النونِ إتباعاً لكسرةِ العينِ وهي لغةُ هُذَيْل. قيل: وَتَحْتمل قراءةُ كسرِ العين أن يكونَ أصلُ العينِ السكونَ، فلمَّا وقعتْ بعدَها «ما» وأَدْغَمَ ميم «نِعْم» فيها كُسِرَتْ العينُ لالتقاء الساكنين، وهو محتملٌ. وقرأ أبو عمرو وقالون وأبو بكر بكسرِ النونِ وإخفاء حركةِ العين. ورُوي عنهم الإسكانُ أيضاً، واختاره أبو عبيد، وحكاه لغةً للنبي صلى الله عليه وسلم في نحو قولِهِ: «نِعْمَّا المالُ الصالحُ مع الرجلِ الصالحِ»[1].

والجمهورُ على اختيارِ الاختلاسِ على الإسكانِ، بل بعضُهم يَجْعَلُهُ من وَهْم الرواة عن أبي عمرو، ومِمَّن أنكره المبرد والزجاج[2] والفارسي[3] قالوا: لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين على غير حَدِّهما. قال المبرد: «لا يَقْدِرُ أحدٌ أن ينطِقَ به، وإنما يرومُ الجمعَ بين ساكنين فيحرِّكُ ولا يَشْعُر» وقال الفارسي[4]: «لعل أبا عمرو أخفى فظنَّه الراوي سكوناً».

وقد تقدَّم الكلام على «ما» اللاحقةِ لنِعْم وبِئْس. و«هي» مبتدأ ضميرٌ عائدٌ على الصدقات على حَذْف مضاف، أي: فنِعْم إبداؤها، ويجوز أَنْ لا يُقَدَّر مضافٌ، بل يعودُ الضميرُ على «الصدقات» بقيد صفةِ الإبداء تقديرهُ: فنِعِمَّا هي أي: الصدقاتُ المُبْدَاةُ. وجملةُ المدحِ خبرٌ عن «هي»، والرابطُ العمومُ، وهذا أَوْلى الوجوهِ، وقد تقدَّم تحقيقُها.

والضميرُ في «وإنْ تخفوها» يعودُ على الصدقاتِ. فقيل: يعودُ عليها لفظاً ومعنًى. وقيل: يعودُ على الصدقاتِ لفظاً لا معنًى، لأنَّ المرادَ بالصدقاتِ

---

(١) رواه ابن حنبل ٤/١٩٧.
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٣.
(٣) الحجة (خ) ٢/٣٠٨.
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٠٨.

المبداةِ الواجبةُ، وبالمُخْفَاةِ: المتطوَّعُ بها، فيكونُ من باب «عندي درهمٌ ونصفُه»[1]، أي: ونصفُ درهمٍ آخرَ، وكقوله:[2]

١٠٨٠ـ كأنَّ ثيابَ راكبِه بريحٍ خَرِيقٌ وهْي ساكنةُ الهُبوبِ

أي: وريحٌ أخرى ساكنة الهبوب، ولا حاجة إلى هذا في الآية.

والفاءُ في قولِهِ: «فهو» جوابُ الشرط، والضميرُ يعودُ على المصدر المفهومِ من «تُخْفُوها» أي: فالإخفاءُ، كقولِهِ: «اعدِلُوا هو أقربُ»[3] و«لكم» صفةٌ لخير، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و«خير» يجوزُ أن يكونَ للتفضيلِ، فالمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ أي: خيرٌ من إبدائها، ويجوزُ أن يُرَادَ به الوصفُ بالخيريَّة أي: خيرٌ لكم من الخيورِ.

وفي قوله: «إنْ تُبْدوا، وإن تُخْفُوها» نوعٌ من البديع وهو الطباق اللفظي. وفي قوله «وتُـؤْتوها الفقراء» طباقٌ معنوي، لأنه لا يُـؤتي الصدقاتِ إلا الأغنياءُ، فكأنه قيل: إن يُبْدِ الأغنياءُ الصدقاتِ، وإنْ يُخْفِ الأغنياءُ الصدقاتِ، ويُؤْتُوها الفقراء، فقابلَ الإبداءَ بالإخفاءِ [لفظاً[4]]، والأغنياءَ بالفقراءِ معنًى.

قوله: «ويُكَفِّرُ» قرأَ الجمهورُ «ويُكَفِّرُ» بالواو، والأعمش[5] بإسقاطِها والياءِ وجَزْمِ الراء. وفيها تخريجان، أحدُهما: أنه بدلٌ من موضِعِ قوله: «فهو خيرٌ لكم» لأنه جوابُ الشرط كأنَّ التقدير: وإنْ تخفوها يكنْ خيراً لكم

---

(١) يعود الضمير على الدرهم لفظاً لا معنى لاضطرارنا إلى ذلك فهل نقصد أن عنده درهماً ونصف هذا الدرهم الذي عنده.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢ / ٣٢٤. والخريق: من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب.

(٣) الآية ٨ من المائدة.

(٤) قوله «لفظاً» سقط من مصورة الأصل.

(٥) البحر ٢/٣٢٥؛ القرطبي ٣/٣٣٥.

[١٠٩/أ] ويكفِّرْ. والثاني: أنه حَذَفَ حرفَ / العطفِ فتكونُ كالقراءةِ المشهورةِ، والتقديرُ: «ويكفِّرُ» وهذا ضعيف جداً.

وقرأ ابن كثير[١] وأبو عمرو وأبو بكر بالنونِ ورفعِ الراءِ، وقرأ نافع وحمزةُ والكسائي بالنونِ وجزمِ الراء، وابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم: بالياء ورفع الراء، والحسنُ بالياء وجزمِ الراء، ورُوي عن الأعمش أيضاً بالياء ونصب الراء، وابن عباس: «وتُكَفِّرْ» بتاءِ التأنيثِ وجزمِ الراءِ، وعكرمة كذلك إلا أنه فَتَحَ الفاءَ على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، وابنُ هرمز بالتاءِ ورفعِ الراء، وشهر ابن حوشب ـ ورُويت عن عكرمة أيضاً ـ بالتاءِ ونصبِ الراءِ، وعن الأعمش أيضاً بالنونِ ونَصْبِ الراء، وعَن الأعمش أيضاً بالنونِ ونَصْبِ الراءِ، فهذه إحدى عشرةَ قراءةً، والمشهورُ منها ثلاثٌ.

فَمَنْ قرأ بالياء ففيه ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه أَضْمَرَ في الفعل ضميرَ اللَّهِ تعالى، لأنه هو المكفِّر حقيقةً، وتَعْضُده قراءةُ النونِ فإنها متعيِّنةٌ له. والثاني: أنه يعودُ على الصرفِ المدلولِ عليه بقوةِ الكلامِ، أي: ويكفِّرْ صَرْف الصدقاتِ. والثالث: أنه يعودَ على الإخفاءِ المفهومِ من قولِهِ: «وإنْ تُخْفُوها»، ونُسِبَ التكفيرُ للصرفِ والإخفاءِ مجازاً، لأنهما سببٌ للتكفير، وكما يجوزُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعِلِهِ يجوزُ إسنادُهُ إلى سببه.

ومَنْ قرأ بالتاءِ ففي الفعلِ ضميرُ الصدقاتِ ونُسِبَ التكفيرُ إليها مجازاً كما تَقَدَّم. ومَنْ بناه للمفعولِ فالفاعلُ هو اللَّهِ تعالى أو ما تقدَّم. ومَنْ قرأ بالنون فهي نونُ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَهُ. ومَنْ جَزَمَ الراءَ فللعطف على محلِّ الجملةِ الواقعةِ جواباً للشرطِ، ونظيرُهُ قولُه: «مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم» في قراءةِ مَنْ جَزَمَ «ويذرهم»[٢].

---

(١) السبعة ١٩١؛ القرطبي ٣/٣٣٥.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف، وهي قراءة حمزة والكسائي؛ السبعة ٢٩٩.

ومَنْ رفع فعلى ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مستأنفاً لا موضعَ له من الإعرابِ، وتكونُ الواوُ عاطفةً جملةَ كلامٍ على جملةِ كلامٍ آخرَ. والثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، وذلك المبتدأ: إمَّا ضميرُ اللَّـهِ تعالى أو الإخفاءُ أي: وهو يُكَفِّر فيمَنْ قَرَأَ بالياء أو ونحن نكفِّر فيمن قرأ بالنون أو وهي تُكَفِّر فيمن قرأ بتاءِ التأنيث. والثالث: أنه عطفٌ على محلِّ ما بعد الفاءِ، إذْ لو وقع مضارعٌ بعدَهَا لكانَ مرفوعاً كقولِهِ: «ومَنْ عادَ فينتقمُ الله منه»[١] ونظيرُهُ «ويَـذَرُهم فـي طغيانهم»[٢] في قراءةِ مَنْ رفع.

ومَنْ نَصَبَ فعلى إضمار «أَنْ» عطفاً على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ مأخوذٍ من قوله: «فهو خيرٌ لكم»، والتقديرُ: وإنْ تُخْفوها يكنْ أو يوجَدْ خيرٌ وتكفيرٌ. ونظيرُها قراءةُ مَنْ نَصَبَ: «فيغفرَ» بعد قوله: «يحاسِبْكم به اللَّـهُ»[٣]، إلاَّ أنَّ تقديرَ المصدرِ في قوله: «يحاسِبْكم» أسهلُ منه هنا، لأنَّ ثمةَ فعلاً[٤] مصرَّحاً به وهو «يحاسِبْكم»، والتقديرُ: يَقَعُ محاسبةٌ فغفرانٌ، بخلافِ هنا، إذ لا فعلَ ملفوظٌ به، وإنما تَصَيَّدْنَا المصدرَ من مجموعِ قولِهِ: «فهو خير لكم».

وقال الزمخشري:[٥] «ومعناه: وإنْ تُخْفوها يكنْ خيراً لكم وأَنْ يُكَفِّرَ» قال الشيخ:[٦] «وظاهر كلامِهِ هذا أنَّ تقديرَه «وأَنْ يكفِّرَ» يكون مقدَّراً بمصدرٍ، ويكونُ معطوفاً على «خيراً» الذي هو خبر «يَكُنْ» التي قَدَّرَها، كأنه قال: يَكُنِ الإخفاءُ خيراً لكم وتكفيراً، فيكونُ «أَنْ يكفِّر» في موضِعِ نصبٍ، والذي تقرَّر

---

(١) الآية ٩٥ من المائدة.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف، وتخريج القراءة ونصُّها ورد قبل قليل.

(٣) الآية ٢٨٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس والأعرج. القرطبي ٣/٤٢٤.

(٤) الأصل: «فعل» وهو سهو.

(٥) الكشاف ١/٣٩٧.

(٦) البحر ٢/٣٢٥.

عند البصريين أنَّ هذا المصدرَ المنسَبِكَ من «أَنْ» المضمرةِ مع الفعلِ المنصوبِ بها هو مرفوعٌ معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ مرفوعٍ، تُقَدِّره من المعنى. فإذا قلت: «ما تأتينا فتحدثَنا» فالتقديرُ: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، وكذلك: «إنْ تجيءْ وتُحْسِنَ إليَّ أُحْسِنْ إليك» التقدير: إن يكنْ منك مجيء وإحسان أُحْسن إليك، فعلى هذا يكون التقديرُ: وإنْ تُخْفوها وتُـؤْتوها الفقراءَ فيكونُ زيادةُ خيرٍ للإخفاءِ على خيرِ الإبداءِ وتكفيرٌ». انتهى ولم أَدْرِ ما حَمَلَ الشيخ على العدولِ عن تقدير أبـي القاسم إلى تقديرِهِ وتطويلِ الكلامِ في ذلك مع ظهورِ ما بين التقديرين؟[1].

وقال المهدوي: «هو مُشَبَّهٌ بالنصبِ في جوابِ الاستفهامِ، إذ الجزاءُ يَجِبُ به الشيءُ لوجوبِ غيرِهِ كالاستفهامِ». وقال ابنُ عطية[2]: «الجزمُ في الراءِ أفصحُ هذه القراءاتِ لأنها تُـؤْذِنُ بدخولِ التكفيرِ في الجزاء وكونِهِ مشروطاً إنْ وقع الإخفاءُ، وأمَّـا رفعُ الـراء فليسَ فيه هـذا المعنى» قال الشيخ:[3] «ونقولُ إنَّ الرفعَ أبلغُ وأَعَمُّ، لأنَّ الجزمَ يكونُ على أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ الثاني، والرفعُ يدلُّ على أنَّ التكفير مترتِّبٌ من جهةِ المعنى على بَذْلِ الصدقاتِ أُبْدِيَتْ أو أُخْفيت، لأنَّا نعلمُ أنَّ هذا التكفيرَ متعلِّقٌ بما قبلَه، ولا يختصُّ التكفيرُ بالإخفاءِ فقط، والجزمُ يُخَصِّصُهُ بـه، ولا يمكن أَنْ يقالَ إن الذي يُبدي الصدقاتِ لا يكفِّرْ من سيئاتِهِ، فقد صارَ التكفيرُ شاملاً للنوعَيْنِ من إبداءِ الصدقاتِ وإخفائِها وإنْ كانَ الإخفاءُ خيراً».

قوله: «مِنْ سيئاتكم» في «مِنْ» ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها للتبعيض،

---

(١) الذي حمله شدةُ تمسُّكه بالصناعة التي وجد النحاة عليها، في حين أن الزمخشري لم يجد ضرورة لذلك ما دام يحقق المعنى الذي أراده.

(٢) المحرر ٢/٣٣٥.

(٣) البحر ٢/٣٢٦.

أي: بعضَ سيئاتكم، لأن الصدقاتِ لا تكفِّر جميعَ السيئاتِ، وعلى هذا فالمفعولُ في الحقيقةِ محذوفٌ، أي: شيئاً من سيئاتكم، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء[1]. والثاني: أنها زائدةٌ وهو جارٍ على مذهبِ الأخفش وحكاه ابنُ عطية[2] عن الطبري[3] عن جماعةٍ، وجَعَلَهُ خطأً، يعني من حيث المعنى. والثالث: أنها للسببيةِ، أي: مِنْ أَجْلِ ذنوبكم، وهذا ضعيفٌ. والسيئاتُ جمعَ سيِّئة، ووزنها فَيْعِلة وعينُها واوٌ، والأصلُ: سَيْوِءَة فَفُعِلَ بها ما فُعِلَ بميِّت[4]، وقد تقدَّمَ.

آ. (٢٧٢) قوله تعالى: ﴿ليس عليكَ هُداهم﴾: «هُداهم»: اسم ليس وخبرُها الجارُّ والمجرورُ. و «الهُدَى» مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، أي: ليس عليك أن تهديَهم، ويجوز أن يكونَ مضافاً لفاعلِهِ، أي: ليس عليك أن يَهْتدوا، يعني: ليس عليك أن تُلْجِئَهم إلى الاهتداء.

وفيه طباقٌ معنويٌّ، إذ التقدير: هدى للضالين. وفي قوله: «ولكنَّ اللَّهَ يَهْدِي» مع قوله «هداهم» جناسٌ مغاير لأنَّ إحدى الكلمتين اسمٌ والأخرى فعلٌ. ومفعولُ «يشاءُ» محذوفٌ، أي: هدايَته.

وقوله: «فلأنفُسِكُمْ» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو لأنفسكم. وقوله: «إلَّا ابتغاءَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجل ابتغاءِ وجهِ اللَّهِ، والشروطُ هنا موجودةٌ. والثاني: أنه مصدرٌ في محل الحالِ، أي: إلَّا مبتغين، وهو في الحالَيْنِ استثناءٌ مفرَّغٌ، والمعنى: وما تُنْفِقُونَ نفقةً معتدّاً

---

(١) الإملاء ١/١١٦.

(٢) المحرر ٢/٣٣٥.

(٣) تفسير الطبري ٥/٥٨٦.

(٤) يعني أنه اجتمعت الياء والواو وسَبَقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

بِقَبولِهَا إلَّا ابتغاءَ وجهِ [اللّـهِ]، أو يكونُ المخاطَبُون بهذا ناساً مخصوصين، وهم الصحابةُ، لأنهم كانوا كذلك، وإنما احتجنا إلى هذين التأويلين لأنَّ كثيراً ينفق لابتغاءِ غير وجهِ الله.

[١٠٩/ب] وقوله: «يُوَفَّ» جوابُ الشرط /، وقد تقدَّم أنه يقال: «وَفَّى» بالتشديدِ و «وفَى» بالتخفيفِ و «أَوْفَى» رباعياً.

وقوله: «وأنتم لا تُظْلَمُون» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «إليكم»، والعاملُ فيها «يُوَفَّ»، وهي تشبهُ الحالَ المؤكِّدَةَ لأنَّ معناها مفهومٌ من قولِهِ: «يوفَّ إليكم» لأنهم إذا وُفُّوا حقوقَهم لم يُظْلَموا. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، أخبرَهم فيها أنه لا يقعُ عليهم ظلمٌ فيندرجُ فيه توفيةُ أجورِهم بسببِ إنفاقِهم في طاعةِ اللّـهِ تعالى اندراجاً أوَّليّاً.

آ. (٢٧٣) **قوله تعالى: ﴿للفقراءِ﴾**: في تعلُّقِ هذا الجارِّ خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: ــ وهو الظاهر ــ أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقـدرٍ يدلُّ عليـه سياقُ الكلامِ، واختلفت عباراتُ المُعْربين فيه، فقال مكي(١) ــ ولم يذكُرْ غيرَه ــ: «أَعْطُوا للفقراءِ» وفي هذا نظرٌ، لأنه يلزمُ زيادةُ اللامِ في أحدِ مفعولَي أعطى، ولا تُزادُ اللامُ إلا لضعفِ العامل: «إمَّا بتقدُّمِ معمولِهِ كقولِهِ تعالى: «للرؤيا تعبُرُون»(٢)، وإمَّا لكونِهِ فرعاً نحو قولِهِ تعالى: «فَعَّالٌ لِما يريد»(٣) ويَبْعُد أن يُقالَ: لمَّا أُضْمِرَ العاملُ ضَعُفَ فَقَوِيَ باللامِ، على أنَّ بعضَهم يُجيز ذلك وإنْ لم يَضْعُفِ العاملُ، وجَعَلَ منه «رَدِفَ لكم»(٤)، وسيأتي بيانُهُ في موضعه إن

---

(١) المشكل ١/١١٥.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) الآية ١٠٧ من هود.

(٤) الآية ٧٢ من النمل.

شاء الله تعالى. وقَدَّرَهُ أبو البقاء:(١) «اعجبوا للفقراء» وفيه نظرٌ، لأنه لا دلالة من سياقِ الكلامِ على العَجَبِ. وقَدَّرَهُ الزمخشري: «اعْمدوا أو اجعَلوا ما تُنْفقون» والأحسنُ من ذلكَ ما قدَّره مكي، لكنْ فيه ما تقدَّم.

الثاني: أنَّ هذا الجارَّ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: الصدقاتُ أو النفقاتُ التي تُنْفِقُونَهَا للفقراء، وهو في المعنى جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنهم لَمَّا حُثُّوا على الصدقاتِ قالوا: فلمَنْ هي؟ فَأُجِيبُوا بأنها لهؤلاء، وفيها فائدةُ بيانِ مَصْرِفِ الصدقاتِ. وهذا اختيارُ ابنِ الأنباري قال: «كما تقول: «عاقل لبيب»، وقد تقدَّم وصفُ رجل، أي: الموصوفُ عاقلٌ، وتكتبون على الأكياس: «ألفان ومئتان»، أي: الذي في الكيس ألفان. وأنشد:(٢)

١٠٨١ـ تسأَلُني عن زوجِها أيُّ فتىً ... خَبٌّ جَروزٌ وإذا جاعَ بكى

يريد: هو خَبٌّ.

الثالث: أنَّ اللامَ تتعلَّقُ بقولِهِ: «إنْ تُبْدُوا الصدقاتِ»(٣) وهو مذهبُ القَفَّال، واستبعَدَهُ الناسُ لكثرةِ الفواصِلِ.

الرابع: أنه متعلِّقٌ بقولِهِ: «وما تنفقوا من خيرٍ» وفي هذا نظرٌ من حيث إنه يلزمُ فيه الفصلُ بين فعلِ الشرطِ وبين معمولِهِ بجملةِ الجوابِ، فيصيرُ نظيرَ قولِك: «مَنْ يُكْرِمْ أُحْسِنْ إليه زيداً. وقد صَرَّح بالمنع من ذلك ـ مُعَلِّلاً بما ذَكرتُه ـ الوَاحديُّ فقال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في هذه اللامِ «تنفقوا»

---

(١) الاملاء ١/١١٦.
(٢) البيت للشماخ، وهو في ديوانه ١٠٧، كما ينسب إلى الجليح بن شميذ، وهو في المحتسب ١/٦٠؛ وإعراب ثلاثين سورة ٩؛ واللسان: حثا. الجروز: الأكول، والخب: اللئيم.
(٣) الآية ٢٧١ من البقرة.

الأخيرَ في الآيةِ المتقدمةِ، لأنه لا يُفْصَلُ بين العاملِ والمعمولِ بما ليس منه كما لا يجوزُ: «كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ».

الخامس: أَنَّ «للفقراء» بدلٌ من قولِهِ: «فلأنفسِكم»، وهذا مردودٌ قال الواحدي وغيرُه: «لأنَّ بدلَ الشيءِ من غيرِهِ لا يكونُ إلا والمعنى مشتملٌ عليه، وليس كذلك ذِكْرُ النفسِ ههنا، لأنَّ الإنفاقَ من حيث هو عائدٌ عليها، وللفقراءِ من حيث هو واصلٌ إليهم، وليس من بابِ «ولِلهِ على الناس حِجُّ البيت مَنْ استطاعَ إليه سبيلا»(1) لأنَّ الأمرَ لازمٌ للمستطيع خاصةً» قلت: يعني أنَّ الفقراءَ ليسَتْ هي الأنفسَ ولا جزءاً منها ولا مشتملةً عليها، وكأن القائلَ بذلك توهَّم أنه من بابِ قولِهِ تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم»(2) في أحدِ التأويلين.

والفقيرُ: قيل: أصلُه من «فَقَرَتْه الفاقِرة» أي: كَسَرَتْ فَقارَ ظهرِه الداهيةُ. قال الراغب(3): «وأصلُ الفقيرِ: هو المكسور الفَقارِ، يقال: «فَقَرَتْه الفاقرةُ» أي: الداهية تكسِر الفَقار، و «أَفْقَرك الصيدُ فارمِه» أي أَمْكَنَكَ من فَقارِه. وقيل: هو من الفُقْرَة أي الحُفْرة، ومنه قيل لكل حفرةٍ يجتمع فيها الماءُ: فقيرٌ. وَفَقَرْتُ للغسيلِ حَفَرْتُ له حُفْرة: غرسْتُه فيها. قال(4):

١٠٨٢ــ ما ليلةُ الفقيرِ إلا شيطانْ ....

قيل: هو اسم بئر. وَفَقَرْتُ الخَرَزَ: ثقبتُه. وقال الهروي: يُقال «فَقَره»

---

(1) الآية ٩٧ من آل عمران.

(2) الآية ٢٩ من النساء.

(3) المفردات ٣٩٧.

(4) البيت للجليخ بن شميذ، وبعده:

يُدعى بها القومُ دعاءَ الصُمَّان

وهو في مفردات الراغب ٣٩٨؛ وجمهرة ابن دريد: رفق.

إذا أصاب فَقَار ظهرِه نحو: رَأَسه أي: أصاب رَأْسَه، وَبَطَنه: أي أصاب بطنه. وقال الأصمعي: «الفَقْر: أَنْ يُحَزَّ أنفُ البعير حتى يَخْلُص الحَزُّ إلى العَظْمِ، ثم يُلْوىٰ عليه جريرٌ[1] يُذَلَّلُ به الصَّعْبُ من الإبل، ومنه قيل: عَمِل به الفاقِرة». والفِقَرات ـ بكسر الفاء وفتح القاف ـ: جمع فِقَرة: الأمورُ العظام، ومنه حديث السعي[2]: «فِقَراتُ ابنِ آدم ثلاثٌ: يوم وُلد ويومَ يموتُ، ويوم يُبْعَثُ». والفُقَر: بضمِّ الفاءِ وفتحِ القافِ ـ جمع فُقْرَة وهي الحَزُّ وخَرْم الخَطْم[3]، ومنه قول أبـي زياد[4]: «يُفْقَرُ الصَعبُ[5] ثلاثَ فُقَرٍ في خَطْمِه» ومنه حديثُ سعد: «فأشار إلى فُقَرٍ[6] في أنفه» أي شَقٍّ وحَزٍّ /. وقد تقدَّم [١١٠/أ] الكلام في الإحصارِ[7]، والفرقُ بين فَعَل وأَفْعَل منه.

قوله: «في سبيلِ» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه فيكونَ ظرفاً له. والثاني: أن يكونَ متعلِّقَاً بمحذوفٍ على أنه حال من مرفوع «أُحْصِروا» أي: مستقرين في سبيلِ اللـهِ. وقَدَّره أبو البقاء[8] بمجاهِدين في سبيل الله» فهو تفسيرُ معنىً لا إعراب، لأنَّ الجارَّ لا يتعلَّقُ إلا بالكونِ المطلقِ.

قوله: «لا يَسْتطيعون» في هذه الجملةِ احتمالان، أظهرُهما: أنها

---

(١) الجرير: حبل الزمام.

(٢) النهاية في غريب الحديث منسوباً إلى الشعبـي ٤٦٣/٣ وضَبَطَ المفرد فُقْرة، والجمع فُقَرات.

(٣) الخطم: الأنف.

(٤) أعرابـي يذكره أهل اللغة في مجال الاستشهاد بأقواله. انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ١٠٤.

(٥) أي الصعب من الإبل، وانظر اللسان: فقر.

(٦) ضبطه في اللسان بفتح الفاء وسكون القاف.

(٧) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٨) الإملاء ١١٦/١.

حالٌ، وفي صاحبِها وجهان، أحدُهما: أنه «الفقراء» وثانيهما: أنه مرفوعُ «أُحْصِروا». والاحتمالُ الثاني: أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعرابِ. و «ضرباً» مفعولٌ به، وهو هنا السفرُ للتجارةِ، قال[1]:

١٠٨٣ـ لَحِفْظُ المالِ أيسرُ مِنْ بقاه وضربٌ في البلادِ بغير زاد

يقال: ضَرَبْتُ في الأرض ضرباً ومَضْرِباً أي: سِرْتُ.

قوله: «يَحْسَبُهم» يجوزُ في هذه الجملةِ ما جازَ فيما قبلها من الحاليةِ والاستئنافِ، وكذلك ما بعدَها. وقرأ[2] ابن عامر وعاصم وحمزة: «يَحْسَبُ» ـ حيث ورد ـ بفتح السين والباقونَ بكسرِها. فأمَّا القراءةُ الأولى فجاءَتْ على القياسِ، لأنَّ قياسَ فَعِل بكسر العين يَفْعَل بفتحِها لتتخالفَ الحركتان فيخِفَّ اللفظُ، وهي لغةُ تميم والكسرُ لغةُ الحجاز، وبها قرأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وقد شَذَّتْ ألفاظٌ أُخَرُ جاءت في الماضي والمضارع بكسرِ العينِ منها نَعِم يَنْعِم، وبَئِس يَبْئِسُ، ويَئِسَ يَيْئِس، ويَبِس يَيْبِس من اليُبوسة، وعَمِد يَعْمِد، وقياسُها كلُّها الفتحُ، واللغتان فصيحتان في الاستعمال، والقارىء بلغةِ الكسر اثنان من كبار النحاة أبو عمرو ـ وكفى به ـ والكسائي، وقارئا الحرمين نافع وابن كثير. والجاهلُ هنا: اسمُ جنسٍ لا يُراد به واحدٌ بعينه. و «أغنياءَ» هو المفعول الثاني.

قوله: «من التعفُّفِ» في «مِنْ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها سببية، أي: سَبَبُ حُسْبانِهم أغنياءَ تعفُّفُهم فهو مفعولٌ من أجله، وجَرُّه بحرفِ السبب هنا واجبٌ لفَقْدِ شرطٍ من شروطِ النصبِ وهو اتحادُ الفاعلِ، وذلك أنَّ فاعلَ

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) السبعة ١٩١؛ الكشف ١/٣١٧.

الحُسْبان الجاهلُ، وفاعلَ التعفف هم الفقراءُ، ولو كان هذا المفعولُ له مستكملاً لشروطِ النصبِ لكان الأحسنُ جَرَّه بالحرف لأنه معـرَّفٌ بأل، وقد تقدَّم أنَّ جَرَّ هذا النوعِ أحسنُ من نصبِه، نحو: جئت للإكرام، وقد جاء نصبُه، قال(١):

١٠٨٤ـ لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ   ولـو تـوالَتْ زُمَـرُ الأعـداءِ

والثاني: أنها لابتداءِ الغايةِ، والمعنى أنَّ مَحْسَبَةَ الجاهلِ غِناهم نَشَأَتْ من تعفُّفهم لأنه لا يَحْسَب غناهم غنى تعففٍ، إنما يحسَبُه غنى مالٍ، فقد نشأَتْ مَحْسَبَتُه مِنْ تعفُّفِهم، وهذا على أنَّ تعفُّفَهم تعففٌ تام. والثالث: أنها لبيانِ الجنس، وإليه نحا ابن عطية(٢)، قال: «يكـونُ التعففُ داخلاً في المَحْسَبة، أي: إنه لا يظهرُ لهم سؤالٌ بل هو قليلٌ، فالجاهلُ بهم مع علمِه، بفقرِهم يحسَبُهم أغنياءَ عنه، فـ «مِنْ» لبيانِ الجنس على هذا التأويلِ، قال الشيخ(٣): «وليس ما قالَه من أنَّ «مِنْ» هذه في هذا المعنى لبيانِ الجنس المصطلحَ عليه، لأنَّ لها اعتباراً عند القائل بهذا المعنى وهو أن تتقدَّرَ «مِنْ» بموصولٍ، وما دَخَلَت عليه يُجْعَلُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ كقـوله: «فـاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوثان»(٤) يَصِحُّ أَنْ يُقال: الذي هو الأوثان، ولو قلت هنا: «يَحْسَبهم الجاهلُ أغنياءَ الذي هو التعفف» لم يَصِحَّ هذا التقديرُ، وكأنه سَمَّى الجهةَ التي هم أغنياءُ بها بيانَ الجنسِ أي: بَيَّنَتْ بأيِّ جنسٍ وَقَع غناهم، أي غناهم بالتعففِ لا غنى بالمالِ، فَسَمَّى «مِنْ» الداخلةَ على ما يبيِّن جهةَ الغنى

---

(١) تقدم برقم ٢٣٦.
(٢) المحرر ٢/٣٤١.
(٣) البحر ٢/٣٢٩.
(٤) الآية ٣٠ من الحج.

ببيانِ الجنس، وليس المصطلحَ عليه كما قَدَّمناه، وهذا المعنى يُؤول إلى أنَّ «مِنْ» سببية، لكنها تتعلق بأغنياء لا بيحسَبهم. انتهى».

وتعلَّقُ «مِنْ» على الوجهين الأوَّلَيْنِ بيَحْسَبهم. قال أبو البقاء[1]: «ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمعنى «أغنياء» لأنَّ المعنى يَصيرُ إلى ضد المقصود وذلك أنَّ معنى الآية أنَّ حالَهم يَخْفَى على الجاهلِ بهم فيظنُّهم أغنياءَ، ولو عُلِّقَتْ «مِنْ» بأغنياءَ صار المعنى أنَّ الجاهلَ يَظُنُّ أنهم أغنياءُ ولكن بالتعفف، والغنيُّ بالتعفف فقيرٌ من المال». انتهى، وما قاله أبو البقاء يحتملُ بحثاً.

وأما على الوجه الثالث ـ وهو كونُها لبيانِ الجنس ـ فقد صَرَّح الشيخ[2] بتعلُّقها بأغنياء، لأن المعنى يعودُ إليه، ولا يجوزُ تعلُّقها في هذا الوجهِ بالحُسْبان، وعلى الجملةِ فكونُها لبيانِ الجنسِ قَلِقُ المعنى.

والتعفُّفُ: تَفَعُّل من العِفَّة، وهي تَرْكُ الشيء، والإعراضُ عنه مع القدرةِ على تعاطِيه، قال رؤبة[3]:

١٠٨٥ـ فَعَفَّ عن أسرارِها بعد الغَسَقْ ... ولم يَدَعْها بعد فَرْكٍ وعَشَقْ

وقال عنترة[4]:

١٠٨٦ـ يُخْبِرْكَ مَنْ شهدَ الوقيعةَ أنني ... أغشى الوغَى وأعِفُّ عند المَغْنَمِ

[١١٠/ب] ومنه: «عفيفُ الإزار» كنايةٌ عن حصانته. / وعَرَّف التعففَ لأنه سَبق منهم مراراً فصار كالمعهود، ومتعلَّقُ التعففِ، محذوفٌ اختصاراً. أي: عن السؤالِ، والأحسنُ ألاَّ يُقَدَّر.

---

(١) الإملاء ١/١١٦.
(٢) البحر ٢/٣٢٩.
(٣) ديوانه ١٠٤؛ والبحر ٢/٣١٦. والفرك: البغض.
(٤) من معلقته، وهو في ديوانه ٢٠٩؛ وشرح القصائد للتبريزي ٣٦٢.

قوله: «تَعْرِفُهم بسيماهم» السِّيما ـ العلامةُ ويجوز مَدُّها وإذا مُدَّتْ فالهمزةُ فيها منقلبةٌ عن حرفٍ زائدٍ للإلحاقِ: إمَّا واوٌ، وإمَّا ياء، فهي كعِلْباء[1] ملحقةً بسِرْداح[2]، فالهمزةُ للإلحاقِ لا للتأنيث وهي منصرفةٌ لذلك.

و «سيما» مقلوبةٌ قُدِّمَتْ عينُها على فائها لأنها مشتقةٌ من الوَسْم فهي بمعنى السِّمة أي العلامةُ، فلما وقَعَتْ الواوُ بعد كسرةٍ قُلبت ياءً، فوزنُ سيما: عِفْلا، كما يقال اضْمَحَلَّ، وامضَحَلَّ، [و] «وخِيمة» و «خَامة»[3]، وله جاه ووجَهْ، أي: وَجاهة.

وفي الآيةِ طباقٌ في موضعينِ، أحدُهما: «أُحْصِروا» مع قوله: «ضرباً في الأرض»، والثاني قوله «أغنياءَ» مع قوله «للفقراءِ» نحو: «أضحك وأبكى» وأمات وأحيا[4]. ويقال «سِيمِيا» بياء بعد الميم، وتُمَدُّ كالكيمياء. وأنشد[5]:

١٠٨٧ــ غلامٌ رماه اللـهُ بالحُسْنِ يافعاً ... له سِيمِياءُ لا تَشُقُّ على البصَرْ

والباءُ تتعلَّق بـ «تَعْرِفهم» ومعناها السببية، أي: إنَّ سببَ معرفتِك إياهم هي سِيماهم.

قوله: «إلحافاً» في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: نصبُه على المصدرِ بفعلٍ مقدَّر أي: يُلْحِفون إلحافاً، والجملةُ المقدرةُ حالٌ من فاعل «يَسْألون». والثاني: أن يكونَ مفعولاً من أجلِه، أي: لا يَسْألون لأجلِ الإلحافِ. والثالث: أن يكونَ مصدراً في موضعِ الحالِ تقديرُه: لا يَسْألون مُلْحِفين.

---

(١) العلباء: عصب عنق البعير.

(٢) السرداح: الناقة الطويلة.

(٣) قال في اللسان «خوم»: أرض خامة أي: وخيمة.

(٤) نص الآية ٤٣ من النجم «وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا».

(٥) البيت لابن عنقاء الفزاري، وهو في أمالي القالي ١/٢٣٧؛ والطبري ٥/٥٩٥؛ والسمط ٥٤٣؛ ومفردات الراغب ٢٥٦.

واعلمْ أنَّ العربَ إذا نَفَتِ الحكمَ عن محكومٍ عليه فالأكثرُ في لسانِهم نَفْيُ ذلك القيدِ، نحو: «ما رأيتُ رجلاً صالحاً»، الأكثرُ على أنك رأيت رجلاً ولكن ليسَ بصالحٍ، ويجوزُ أنَّكَ لم تَرَ رجلاً البتةَ لا صالحاً ولا طالحاً، فقوله: «لا يسألونَ الناسَ إلحافاً» المفهومُ أنهم يسألونَ لكن لا بإلحاف، ويجوز أن يكونَ المعنى: أنهم لا يَسْألون ولا يُلْحِفون، والمعنيان منقولان في التفسير. والأرجحُ الأولُ عندهم، ومثلُه في المعنى: «ما تأتينا فتحدثنا» يجوز أنه يأتيهم ولا يحدِّثُهم، ويجوزُ أنه لا يأتيهم ولا يحدِّثُهم، انتفى السبب وهو الإتيانُ فانتفى المُسَبَّبُ وهو الحديثُ.

وقد شَبَّه الزجاج[1] ـ رحمه الله تعالى ـ معنى هذه الآيةِ الكريمة بمعنى بيت امرىء القيس[2] وهو قوله:

١٠٨٨ـ على لاحِبٍ لا يُهْتَـدىٰ بمَنارِهِ   إذا سافَه العَوْدُ النباطيُّ جَرْجَرا

قال الشيخ[3]: «تشبيهُ الزجاج إنما هو في مُطْلَقِ انتفاءِ الشيئين أي: لا سؤالَ ولا إلحافَ، وكذلك هذا: لا منـارَ ولا هدايـةَ، لا أنه مثلُه في خصوصية النفي، إذ كان يلزمُ أن يكون المعنى: لا إلحافَ فلا سؤالَ، وليس تركيبُ الآيةِ على هذا المعنى، ولا يَصِحُّ: لا إلحافَ فلا سؤالَ لأنه لا يلزمُ من نفي الخاص نفيُ العام، كما لَزِم من نفيِ المنارِ نفيُ الهداية التي هي من بعض لوازمِه، وإنما يُؤَدِّي معنى النفي على طريقة النفي في البيت أن لو كان

---

(١) معاني القرآن ٣٥٧/١.

(٢) ديوانه ٦٦؛ والخصائص ١٦٥/٣؛ وأمالي الشجري ١٩٢/١؛، واللسان «سوف» وشواهد الكشاف ٣٩٧/٤. واللاحب: الطريق الواضح، وسافه: شمه، والعود: الجمل المسن، وجرجر: صَوّت. وقوله: لا يهتدى بمناره: يريد نفي المنار والاهتداء.

(٣) البحر ٣٣٠/٢.

التركيب: «لا يُلْحِفون الناسَ سؤالاً» لأنه يلزمُ من نفيِ السؤال نفيُ الإلحافِ، إذ نفيُ العامِّ يَدُلُّ على نفيِ الخاص. فتلخَّص من هذا كلِّه أنَّ نَفْيَ الشيئين: تارةً تُدْخِلُ حرفَ النفي على شيءٍ فتنتفي جميعُ عوارضِه، وتُنَبِّهُ على بعضِها بالذكرِ لغرضٍ ما، وتارةً تُدْخِلُ حرفَ النفي على عارضٍ مِنْ عوارضِه، والمقصودُ نفيُهُ فتنتفي لنفيِهِ عوارضُه».

قلت: قد سَبَقه ابنُ عطية إلى هذا فقال: «تَشْبيهُه[1] ليس مثلَه في خصوصيةِ النفي، لأنَّ انتفاءَ المنارِ في البيتِ يَدُلُّ على نفي الهدايةِ، وليس انتفاءُ الإلحاحِ يدلُّ على انتفاءِ السؤالِ.» وأطالَ ابنُ عطية في تقريرِ هذا وجوابُه ما تقدم: من أنَّ المرادَ نفيُ الشيئين لا بالطريقِ المذكورِ في البيتِ، وكان الشيخُ[2] قد قال قبلُ ما حكيته عنه آنفاً: «ونظيرُ هذا: ما تَأْتينا فتحدِّثَنا» فعلى الوجه الأول يعني نفيَ القيدِ وحدَه: ما تأتينا مُحَدِّثاً، إنما تأتي ولا تحدِّثُ، وعلى الوجه الثاني يعني نفيَ الحكمِ بقيده بـ«ما يكون منك إتيانٌ فلا يكونُ حديثٌ»، وكذلك هذا: لا يقعُ منهم سؤالٌ البتَّةَ فلا يقعُ إلحاحٌ، ونَبَّه على نفي الإلحاحِ دونَ غيرِ الإلحاح لقبحِ هذا الوصفِ، ولا يُرَادُ به نفيُ هذا الوصفِ وحدَه ووجودُ غيره؛ لأنه كانَ يَصيرُ المعنى[3] الأول، وإنما يُراد بنفي هذا الوصفِ نفيُ المترتباتِ على المنفيِّ الأولِ، لأنه نَفَى الأولَ على سبيلِ العمومِ فتنتفي مترتِّباتُه، كما أنك إذا نَفَيْتَ الإتيانَ فانتفى الحديثُ انتفى جميعُ مترتِّباتُ الإتيانِ من المجالسةِ والمشاهدةِ والكينونةِ في محلٍّ واحد، ولكنَ نبَّه بذكرِ مترتِّب واحدٍ لغرضٍ ما على ذِكْرِ سائرِ المترتِّبات» قلت: وهو تقريرٌ لِمَا تَقدَّم.

---

(١) أي تشبيه الزجاج الآية ببيت امرىء القيس. وانظر: المحرر ٢/٣٤٢.
(٢) البحر ٢/٣٢٩.
(٣) كذا في الأصل والبحر فتكون «صار» تامة. أو نقدِّر الخبر: الأول، أو نقدّر: إلى الأول.

وأمّا الزمخشري[1] فكأنه لم يَرْتَضِ تشبيهَ الزجاج، فإنه قال: «وقيل: هو نفيٌ للسؤالِ والإلحافِ جميعاً كقوله[1]:

على لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بمنارِه ....

يريد نفيَ المنارِ والاهتداءِ به».

وطريقُ أبي إسحاق الزجاج هذه قد قَبِلها الناسُ ونَصَروها واستحسنوا تنظيرَها بالبيت كالفارسي وأبي بكر بن الأنباري، قال أبو علي: «لم يُثْبِتْ في قوله: «لا يسألونَ الناسَ إلحافاً» مسألةً فيهم، لأن المعنى: ليس منهم مسألةٌ فيكونَ منهم إلحافٌ، ومِثْلُ ذلك قولُ الشاعر[2]:

١٠٨٩ـ لا يَفْــزَعُ الأرنبُ أهــوالَهــا ... ولا تــرى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ

أي: ليس فيها أرنبٌ فيفزعَ لهولِها ولا ضَبٌّ فينجحرَ، وليس المعنى أنه ينفي الفزعَ عن الأرنبِ والانجحار عن الضب. وقال أبو بكر: «تأويلُ الآية: لا يسألون البتةَ فيخرجهم السؤالُ في بعض الأوقات إلى الإلحافِ؛ فجَرى هذا مَجْرى قولِك: / فلان لا يُرْجى خيرُه أي: لا خيرَ عنده البتة فيُرْجى، وأنشد [١١١/أ] قول امرىء القيس[3]:

١٠٩٠ـ وصُمٌّ صِلابٌ ما يَقِين من الوَجَى ... كأنَّ مكانَ الرِّدْفِ منه على رَالِ

أي: ليس بهن وَجَى فيشتكينَ من أجله. وقال الأعشى[4]:

---

(١) الكشاف ٣٩٨/١.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو في الخصائص ١٦٥/٣؛ وأمالي الشجري ١٩٢/١؛ وشواهد الكشاف ٤٠٠/٤؛ والخزانة ٢٧٣/٤.

(٣) ديوانه ٣٦؛ وأدب الكاتب ٩٤. ويصف حوافر الفرس، والوجىٰ: أن تشتكي الحوافر من الحفا. والرأل: فرخ النعامة.

(٤) ليس في ديوانه وهو في أدب الكاتب ٣٢؛ ومفردات الراغب ٣٩١. والوصب: المرض، والشرسوف: واحد الشراسيف وهي الأضلاع، والصفر: حيَّة.

١٠٩١ـ لا يَغْمِزُ الساقَ مِنْ أَيْنٍ ولا وَصَبٍ ولا يَعَضُّ على شُرْسُوفه الصَّفَرُ

معناه: ليس بساقِه أَيْنٌ ولا وصبٌ فيغمزَها. وقال الفراء[١] قريباً منه فإنه قال: «نفى الإلحاف عنهم وهو يريدُ جميعَ وجوهِ السؤال كما تقول في الكلام: «قَلَّ ما رأيتُ مثلَ هذا الرجل» ولعلك [لم تَرَ قليلاً ولا كثيراً من أشباهه][٢]. وجَعَل أبو بكر الآيةَ عند بعضِهم من بابِ حَذْفِ المعطوف، وأن التقدير: لا يسألونَ للناسَ إلحافاً ولا غيرَ إلحاف. كقوله تعالى: «تَقِيكم الحر»[٣] أي: والبردَ.

والإلحافُ والإلحاحُ واللَّجاجُ والإحفاءُ، كلُّه بمعنى، يقال: ألحفَ وألحَّ في المسألةِ: إذا لَجَّ فيها. وفي الحديثِ: «مَنْ سَأَلَ وله أربعون فقد أَلْحَفَ»[٤]، واشتقاقُه من اللِّحاف، لأنه يشتملُ الناسَ بمسألتِه ويَعُمُّهم، كما يشتملُ اللِّحافُ من تحتِه ويُغَطِّيه، ومنه قولُ ابن أحمر يصفُ ذَكَرَ نعامٍ يَحْضُن بيضَه بجناحَيْه ويجعلُ جناحَه لها كاللحاف[٥]:

١٠٩٢ـ يَظَلُّ يَحُفُّهُنَّ بقَفْقَفَيْهِ ويَلْحَفُهُنَّ هَفْهافاً ثَخِينا

وقال آخرُ في المعنى[٦]:

١٠٩٣ـ ثم راحوا عَبَقُ المِسْكِ بهم يُلْحِفُون الأرضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

أي: يُلْبِسونها الأرضَ كإلباسِ اللحافِ للشيءِ. وقيل: بل اشتقاقُ

---

(١) معاني القرآن ١/١٨١.
(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٣) الآية ٨١ من النحل.
(٤) رواه النسائي في باب الزكاة بشرح السيوطي ٥/٩٨.
(٥) اللسان: هفف ـ قفف؛ والبحر ٢/٣١٦؛ والهفهافان: الجناحان؛ وكذلك القفقفان.
(٦) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٦٥؛ والأشموني ٢/١٩٠. والهداب: الخيوط التي تبقى في طرفي الثوب من عرضيه، والأزر: الثياب.

اللفظةِ من «لَحْفِ الجبل» وهو المكانُ الخَشِنُ، ومجازُه أنَّ السائلَ لكثرة سؤالِه كأنه استعمل الخشونةَ في مسألتِه، وقيل: بل هي «من لحَفَني فلانٌ» أي أعطاني فَضْلَ ما عنده، وهو قريبٌ من معنى الأول.

آ. (٢٧٤) **قوله تعالى: ﴿الذين يُنفقون﴾**: مبتدأٌ، وخبرُه الجملةُ من قوله «فلهم أجرُهمْ» ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تضمَّنه الموصولُ من معنى الشرط. وقال ابنُ عطية[١]: «وإنما يوجَدُ الشَّبَهُ ـ يعني بين الموصولِ واسمِ الشرط ـ إذا كان الموصولُ موصولاً بفعل، وإذا لم يَدْخُلْ على الموصول عاملٌ يُغَيِّر معناه». قال الشيخ[٢]: «فَحَصَر الشبه فيما إذا كان «الذي» موصولاً بفعل، وهذا كلامٌ غير مُحَرَّر، أمَّا قولُه «الذي» فلا يختصُّ ذلك بـ «الذي»، بل كلُّ موصولٍ غيرِ الألفِ واللامِ حكمُه حكمُ «الذي» بلا خلافٍ، وفي الألفِ واللامِ خلاف، ومذهبُ سيبويه[٣] المنعُ من دخولِ الفاءِ. الثاني: قولُه «موصولاً بفعلٍ» فَأَطْلَقَ الفعلَ واقتصرَ عليه، وليس كذلك، بل شرطُ الفعلِ أن يَصْلُحَ لمباشَرةِ أداةِ الشرط فلو قلت: «الذي سيأتيني ـ أو لمَّا يأتيني ـ أو ما يأتيني أو ليس يأتيني ـ فله درهمٌ لم يَجُزْ شيء من ذلك، لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يَصِحُّ أن تَدْخُلَ على شيءٍ من ذلك، وأمَّا الاقتصارُ على الفعلِ فليس كذلك بل الظرفُ والجارُّ والمجرورُ في الوصلِ كذلك، متى كان شيءٌ منهما صلةً لموصولٍ جازَ دخولُ الفاءِ. وقوله: «وإذا لم يدخُلْ على «الذي» عاملٌ يغيِّر معناه» عبارةٌ غيرُ ملخَّصة[٣]، لأن العاملَ لا يُغَيِّر معنى الموصولِ، إنما يغيِّرُ معنى الابتداءِ، بأَنْ يُصَيِّره تمنياً أو تَرَجِّياً أو ظناً نحو: لعل الذي يأتيني ـ أو ليت الذي يأتيني، أو ظننت الذي يأتيني ـ فله درهمٌ، لا يجوزُ دخولُ الفاءِ لتغيُّرِ معنى الابتداءِ.

---

(١) المحرر ٢/٣٤٤.
(٢) البحر ٢/٣٣١.
(٣) سيبويه ١/٧٢ ـ ٧٣.
(٤) البحر: «غير مخلصة»، ولعلها أنسب.

وكان ينبغي له أيضاً أن يقولَ: «ويُشْترط أن يكونَ الخبرُ مستحقاً بالصلةِ كالآية الكريمة، لأنَّ ترتُّبَ الأجرِ إنما هو على الإنفاق».

قلت: وقولُ الشيخِ أيضاً: «بل كلُّ موصولٍ» ليسَ الحكمُ أيضاً مقتصراً على كلِّ موصول، بل كلُّ نكرةٍ موصوفة بما يجوز أن يكون صلةً مجوِّزةً لدخولِ الفاءِ أو ما أُضيف إلى تلك النكرةِ أو إلى ذلك الموصولِ[1] أو الموصوفِ بالموصولِ[2] حكمُه كذلك. وهذه المسألةُ قد قَدَّمْتُها متقنةً.

آ. (٢٧٥) والرِّبا لامُه واوٌ لقولِهم: رَبا يَرْبو، فلذلك يُثَنَّى بالواوُ ويكتَبُ بالألفِ. وجَوَّز الكوفيون تثنيته بالياءِ وكذلك كتابتُه، قالوا لكسر أولِه ولذلك أمالوه، وليس هذا مختصاً بمكسور الأولِ، بل الثلاثي من ذواتِ الواوِ المكسورُ الأولِ أو المضمومُه نحو: «رِبا» و«عُلا» حكمُه ما ذكرته عنهم، فأمَّا المفتوحُ الأولِ نحو: عصا وقَفَا فلم يُخالفوا البصريين، وكُتب في القرآنِ بخطِ الصحابة بواوٍ بعدها ألفٌ. والمادةُ تَدُلُّ على الزيادةِ والارتفاعِ ومنه الرَّبْوَةُ. وقال حاتم الطائي يصف رُمْحاً[3]:

١٠٩٤ـ وأسمرَ خَطِّيّاً كأن كعوبَه
نَوَى القَسْبِ قد أَرْبَى ذِراعاً على العُشْرِ

وقيل: إنما كُتِبَ بالواوِ لأنَّ أهلَ الحجازِ تَعَلَّموا الخطَّ من أهلِ الحِيرة، وأهلُ الحِيرةِ يقولونَ: «الرِّبو» بالواوِ فكتبوها كذلك ونقلَها أهلُ الحجازِ كذلك خَطَّاً لا لفظاً. وقد قرأ[4] العدويُّ: «الرِّبَو» كذلك بواوٍ خالصة بعد فتحةِ

---

(١) نحو: «ولد الذي يأتيني فله درهم».
(٢) نحو: «ابنة المرأة التي تأتيني فلها درهم».
(٣) ديوانه ٨٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٥؛ ونوى القسب: نوع من التمر.
(٤) البحر ٢/٣٣٣؛ شواذ القراءات ١٧ ولكنه ضبطها في المطبوعة بضم الباء.

الباء. فقيل: هذا القارئُ أجرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ، وذلك أنَّ مِن العربِ مَنْ يقلِبُ ألفَ المقصورِ واواً فيقول: هذه أَفْعَو، وهذا من ذاك، إلا أنه أَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ.

وقد حكى أبو زيد ما هو أغربُ من ذلك فقال: «قرأ بعضُهم بكسرِ الراءِ وضمِ الباءِ وواوٍ بعدها»، ونَسَبَ هذه للغلط؛ وذلك لأنَّ لسانَ العرب [لا] يبقي واواً بعد ضمةٍ في الأسماءِ المعربة، بل إذا وُجد ذلك لم يُقَرَّ على حاله، بل تُقْلَبُ الضمةُ كسرةً والواوُ ياءً نحو: دَلْوٍ وأَدْلٍ[1]، وجَرْوٍ وأَجْرٍ وأنشد أبو عليّ[2]:

١٠٩٥ـ ليثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِه بالرَّقْمتينِ له أَجْرٍ وأَعْراسُ

ونهايةُ ما قيلَ فيها أنَّ قارئها قَلَبَ الألفَ واواً كقولِهم في الوقف: أَفْعَو، ثم أُجْرِيَ مُجْرى الوقفِ في ذلك، ولم يَضْبِطِ الراوي عنه ما سَمِع فظنَّه بضمٍّ الباء لأجلِ الواوِ فنقلها كذلك، وليت الناسَ أَخْلَوا تصانيفهم من مثلِ هذه القراءات التي لو سَمِعها العامةُ لَمَجُّوها ومن تعاليلها[3]، ولكن صارَ التاركُ لها يَعُدُّه بعضُهم جاهلاً بالاطلاع عليها.

ويقال: رِبا ورِما، بإبدالِ بائِه ميماً، كما قالوا: كَثَم في كَثَب[4]. والألفُ واللام في «الرِّبا» يجوز أن تكونَ للعهدِ، إذ المرادُ الربا الشرعيُّ، ويجوز أن تكونَ لتعريفِ الجنس /. [١١١/ب]

---

(١) أصلها أَدْلُوٌ ففُعِل بها ما ذكره.

(٢) البيت لمالك بن خالد، وهو في ديوان الهذليين ٣/٤؛ الإيضاح العضدي ٢٠. وابن يعيش ٥/٣٥؛ والخيسة: موضع الأسد؛ والأعراس: ج عرس وهو السبع.

(٣) لعل الأصل: «وسئموا من تعاليلها».

(٤) قال في اللسان «كثب»: «يقال هو يرمي من كثب أي: من قرب وتمكن».

قوله: «لا يَقُومون» الظاهرُ أنها خبرُ الموصولِ المتقدِّمِ، وقال بعضهم: إنها حالٌ، وهو سهوٌ، وقد يُتَكَلَّفُ تصحيحُه بأن يُضْمَرَ الخبرُ كقراءة من قرأ «ونحن عصبةً»(١)، وقوله(٢):

١٠٩٦ـ ... لاأنــا بــاغــيــاً ....

في أحد الوجهين.

قوله: «إلاَّ كما يقوم» فيه الوجهان المشهوران وهما: النصبُ على النعتِ لمصدرٍ محذوفٍ أي: لا يقومون إلا قياماً مثلَ قيامِ الذي يتخبطه الشيطانُ، وهو المشهورُ عند المعربين، أو النصبُ على الحالِ من ضميرِ ذلك المصدرِ المقدَّرِ أي: لا يقومونَهُ أي القيامَ إلا مُشْبِهاً قيامَ الذيِ يتخبطه الشيطانُ، وهو رأي سيبويه(٣)، وقد قَدَّمْتُ تحقيقهما.

و «ما» الظاهرُ أنها مصدريةٌ أي: كقيامِ. وجَوَّزَ بعضُهم أن تكون بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: إلا كالقيامِ الذي يقومه الذي يتخبَّطُه الشيطانُ، وهو بعيد.

و «يتخبَّطه» يَتَفَعَّلُه، وهو بمعنى المجردِ أي يخبِطُه؛ فهو مثل: تَعدَّى الشيءَ وعَدَاه. ومعنى ذلك مأخوذٌ من خَبَط البعيرُ بأخفافِه: إذا ضرب بها الأرضَ. ويقال: فلانٌ يَخْبِط خَبْطَ عَشْواء، قال علقمة(٤):

١٠٩٧ـ وفي كل حَيٍّ قد خَبَطْتَ بنعمةٍ فَحُقَّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ

---

(١) الآية ٨ من يوسف، وهي قراءة علي بن أبي طالب. انظر: البحر ٥/٢٨٣.
(٢) تقدم برقم ٣٩٦؛ وثمة وجه آخر في «باغيا» وهو أن يكون خبر «لا» العاملة عمل ليس، ودخلت على المعرفة شذوذاً.
(٣) الكتاب ١/١١٦.
(٤) ديوانه ٤٨؛ والمفضليات ٣٩٦؛ والكتاب ٢/٤٢٣؛ وشأس: اسم رجل. والذنوب: النصيب وأصله الدلو.

وقال زهير(١):

١٠٩٨ــ رأيتُ المنايا خَبْطَ عَشْوَاءَ مَنْ تُصِبْ ... تُمِتْه ومَنْ تُخْطِىءْ يُعَمَّر فَيَهْرَمِ

قوله: «مِن المَسِّ» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلقٌ بيتخبَّطه من جهةِ الجنونِ، فيكونُ في موضعِ نصبٍ قاله أبو البقاء(٢). والثاني: أنه يتعلَّقُ بقوله: «لا يقومون» أي: لا يقـومون من المسِّ الـذي بهم إلا كما يقـوم المصروع. الثالث: أنه يتعلَّقُ بقوله: «يقومُ» أي: كما يقومُ المصروع من جنونِه. ذكر هذين الوجهين الأخيرين الزمخشري(٣).

قال الشيخ(٤): «وكان قَـدَّم(٥) في شرحِ المَسِّ أنه الجنونُ، وهذا الذي ذهب إليه في تعلُّقِ «من المس» بقوله «لا يقومون» ضعيفٌ لوجهين، أحدُهما: أنه قد شَرَحَ المسَّ بالجنون، وكان قد شَرَحَ أنَّ قيامَهم لا يكون إلا في الآخرة وهناك ليس بهم جنونٌ ولا مَسٌّ، ويَبْعُدُ أن يَكْني بالمسِّ الذي هو الجنونُ عن أكلِ الربا في الدنيا، فيكونُ المعنى: لا يقومون يومَ القيامة أو من قبورهم من أجلِ أكلِ الرِّبا إلا كما يقومُ الذي يتخبَّطُهُ الشيطان، إذ لو أُريد هذا المعنى لكان التصريحُ به أَوْلَى من الكنايةِ عنه بلفظِ المَسِّ، إذ التصريحُ به أَبْلَغُ في الزجرِ والردعِ. والوجه الثاني: أنَّ ما بَعد. «إلَّا» لا يتعلَّقُ بما قبلها إلا إنْ كان في حَيِّز الاستثناء، وهذا ليسَ في حَيِّز الاستثناء، ولذلك منعوا أَنْ يتعلَّقَ «بالبيناتِ والـزبرِ» بقـوله: «ومـا أَرْسَلْنا قَبْلَكَ إلا رجـالاً»(٦) وأنَّ التقديـرَ: وما أرسلنا بالبيناتِ والزبرِ إلا رجالاً».

(١) ديوانه ٢٩ من معلقته.
(٢) الاملاء ١/١١٦.
(٣) الكشاف ١/٣٩٩.
(٤) البحر ١/٣٣٤.
(٥) البحر: «قد قدم» وهي أقوى.
(٦) الآية ٤٤ من النحل: «وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر».

قلت: أمَّا تضعيفُه المعنى فليس بجيدٍ، بل الكنايةُ في لسانِهم أَبْلَغُ وهذا مِمَّا لا يُخْتَلَفُ فيه. وأمَّا الوجهُ الثاني فإنه يُغْتفرُ في الجارِّ والظرفِ ما لا يُغْتَفَرُ في غيرِه، وشواهِدُهُ كثيرةٌ.

والمَسُّ عُبِّر به عن الجنونِ في لسانهم، قالوا: مُسَّ فهومَمْسُوس، مثل: جُنَّ فهو مَجْنون، وأنشد أبو بكر(١):

١٠٩٩ـ أُعَلِّلُ نفسي بمــا لا يكــونُ كـذي المَسِّ جُنَّ ولم يُخْنَقِ

وأصلُه أنَّهم يقولون: إنَّ الشيطانَ يَمَسُّ الإنسانَ بيدِه ويُرْكِضُه برجلِه، ويُعَبَّرُ بالجنونِ عن النشاطِ والسرعةِ وخفةِ الحركةِ، لذلك قال الأعشى يصف ناقته(٢):

١١٠٠ـ وتُصبحُ عن غِبِّ السُّرى وكأنما أَلَمَّ بها مِن طائفِ الجنِّ أَوْلَقُ

وقال آخر(٣):

١١٠١ـ بَخيلٍ عليها جِنَّةٌ عبقريةٌ ....

قوله: «ذلك بأنهم» مبتدأٌ وخبرٌ، أي: ذلك التخبُّطُ، أو ذلك القيامُ بسبب افترائِهم هذا القولَ. وقيل: «ذلك» خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ تقديرُه: قيامُهم ذلك. قال الشيخ(٤): «إلا أنَّ في هذا الوجهِ فصلاً بين المصدرِ ومتعلَّقِه الذي

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٣٣٤. وأبو بكر هذا هو ابن الأنباري وتقدمت ترجمته.

(٢) ديوانه ٢٢١؛ واللسان: طوف؛ والأولق: الجنون.

(٣) البيت لزهير، وعجزه:

جـديـرون يـومـاً أنْ يَنـالُـوا فَيَسْتَعْلُوا

وهو في ديوانه ١٠٣؛ والمحتسب ٢/٣٠٦؛ واللسان: عبقر.

(٤) البحر ٢/٣٣٤.

هو «بأنهم»، على أنه لا يَبْعُدُ جوازُ ذلك لحذفِ المصدرِ، فلم يَظْهَرْ قُبْحُ بالفصلِ بالخبرِ».

وقد جَعَلوا الربا أصلاً والبيعَ فرعاً حتى شَبَّهوه به، قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلت: هلاَّ قيل: إنما الربا مثلُ البيع، لأنَّ الكلامَ في الربا لا في البيعِ. قلت: جِيء به على طريقةِ المبالغةِ، وهو أنهم قد بَلَغ من اعتقادهم في حِلِّ الربا أنهم جَعَلوه أصلاً وقانوناً في الحِلِّ، حتى شَبَّهوا به البيع». قلت: وهو بابٌ في البلاغةِ مشهورٌ، وهو أعلى رتب التشبيه، ومنه قوله[٢]:

١١٠٢ـ ورَمْلٍ كأوراكِ العَذارى قَطَعْتُه ....

قوله: «وأَحَلَّ اللهُ البيعَ» الظاهرُ أنه من كلامِ اللهِ تعالى، أَخْبر بأنه أَحَلَّ هذا وحَرَّم ذاك، وعلى هذا فلا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب. وقال بعضُهم: «هذه الجملةُ من تَتِمَّةِ قولِ الذين يأكلون الربا، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقول عطفاً على المقول» وهو بعيدٌ جداً، نَقَلْتُه عن قاضي [القضاة عزالدين في درسه][٣].

قوله: «فَمَنْ جاءَه» يُحتمل أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ موصولةً وعلى كِلا التقديرَيْنِ فهي في محلِّ رفعٍ بالابتداء.

وقوله: «فَلَه ما سَلَفَ» هو الخبرُ، فإنْ كانَتْ شرطيةً فالفاءُ واجبةٌ، وإن

---

(١) الكشاف ١/٣٩٩.

(٢) البيت لذي الرمة، وعجزه:

إذا جَلَّلَتْـهُ المُظْلمـاتُ الحَنـادِسُ

وهو في ديوانه ١١٣١؛ والكامل ٤٩٤؛ والخصائص ١/٣٠٠؛ وأمالي المرتضى ٤/١٤؛ واللسان: جمل. الحنادس: الليالي المظلمة.

(٣) خرم في الأصل، وعزالدين هذا لعله أحد أساتذته ولم أقف على ترجمة له.

كانَتْ موصولةً فهي جائزةٌ، وسببُ زيادتِها ما تقدَّم مِنْ شَبَهِ الموصولِ لاسمِ الشرطِ. ويجوزُ حالَ كونها شرطيةً وجهٌ آخرُ وهو أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره ما بعدَه، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ، ويُقَدَّر الفعلُ بعدَها لأنَّ لها صدرَ الكلامِ، والتقديرُ: فأيَّ شخصٍ جاءَتِ الموعظةُ جاءته، ولا يجوزُ ذلك فيها موصولةً لأنَّ الصلةَ لا تُفَسِّر عاملاً، إذ لا يَصِحُّ تسلُّطها على ما قبلها، وشرطُ التفسيرِ صحةُ التسلُّطِ. وسَقَطَتِ التاءُ من الفعلِ لشيئين: الفصلُ بين الفعلِ وفاعلِه بالمفعولِ، وكونُ التأنيثِ مجازياً، وقرأ الحسن[1]: «جاءَتْه» على الأصل.

قوله: «مِنْ ربه» يجوزُ أن تكونَ متعلقةً بجاءَتْه، وتكونُ لابتداءِ الغاية مجازاً، وأن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لموعظة، أي: موعظةٌ من موعظاتِ ربه، أي بعضُ مواعِظه.

وقوله: «فانتهى» نَسَقٌ على «جاءَتْه» عَطَفَه بفاءِ التعقيبِ أي: لم يتراخَ انتهاؤه عن مجيء الموعظهِ. / [١١٢/أ]

وقوله: ومَنْ عاد» الكلامُ على «مَنْ» هذه في احتمالِ الشرطِ والموصولِ كالكلامِ على التي قبلها. والضميرُ في قوله «فَأَمْرُه» يعودُ على «ما سَلَف»، أي: وأمرُ ما سلَفَ إلى الله، أي: في العفوِ عنه وإسقاطِ التَّبِعَةِ منه. وقيل: يعودُ على المنتهي المدلولِ عليه بانتهى أي: فأمرُ المنتهي عن الربا إلى الله في العفوِ والعقوبةِ. وقيل: يعودُ على ذي الربا في أَنْ ينتبهَ على الانتهاءِ أو يعيدَه إلى المعصيةِ. وقيل: يعودُ على الربا أي: في عفو الله عمَّا شاء منه أو في استمرارِ تحريمِه.

---

(١) شواذ القراءات ١٧؛ البحر ٢/٣٣٥.

آ. (٢٧٦) **قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللهُ الربا ويُرْبِي﴾**: الجمهورُ على التخفيفِ في الفعلين من مَحَقَ وأَرْبى. وقرأ ابن الزبير[١]: ورُويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «يُمَحِّق ويُرَبِّي» بالتشديدِ فيهما من «مَحَّق ورَبَّى» بالتشديدِ فيهما.

وقوله: «سَلَفَ» سَلَفَ بمعنى مَضَى وانقضى، ومنه: سالفُ الدهر، وله سَلَفٌ صالح: آباءٌ متقدِّمون. ومنه «فَجَعَلْناهم سَلَفاً»[٢] أي: أمةً متقدمةً يَعتبر بهم مَنْ بعدهم. ويُجمع السَّلَفُ على: أَسْلاف وسُلوف. والسالِفَةُ والسُّلاف: المتقدِّمون في حربٍ أو سفرٍ. والسالفةُ من الوجه لتقدُّمها، قال[٣]:

١١٠٣ـ ومَيَّةُ أحسنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً   وسالفةً وأَحْسَنُه قَذالا

وسُلافة الخمر قيل لها ذلك لتقدُّمها على العَصْرِ. والسُّلْفَةُ ما يُقَدَّمُ من الطعامِ للضيفِ. يُقال: «سَلِّفوا ضيفكم ولَهِّنوه» أي: بادِروه بشيء ما. ومنه: السَّلَفُ في الدَّيْن لأنه تقدَّمه مالٌ.

وقوله: «عادَ» أي: رَجَعَ، يُقال: عادَ يعود عَوْداً ومَعاداً، وعن بعضهم أنها تكونُ بمعنى صار، وعليه[٤]:

---

(١) البحر ٢/٣٣٦؛ القرطبي ٣/٣٦٢؛ وعبدالله بن الزبير الصحابي وردت عنه الرواية في حروف القرآن، قتل سنة ٧٣. طبقات القرآن ١/٤١٩.

(٢) الآية ٥٦ من الزخرف.

(٣) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٥٢١؛ والكامل ٧٦٨؛ والخصائص ٢/٤١٩؛ وابن يعيش ٦/٩٦؛ ورصف المباني ١٦٨؛ والشذور ٤١٧؛ واللسان: ثقل؛ والهمع ١/٥٩؛ والدرر ١/ ٣٤. والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

(٤) البيت لفرعان التميمي، وهو في اللسان: جعد، والأشموني ١/٢٢٩. والجعد والعنطنط: من مراتب الرجال في السن. والغارب: ما بين السنام إلى العنق.

١١٠٤ـ وبالمَحْضِ حتى عادَ جَعْداً عَنَطْنَطا إذا قام ساوى غاربَ الفَحْلِ غاربُه

وأنشـــدوا[١]:

١١٠٥ـ تُعِدُّ لكم جَزْرَ الجَزُورِ رماحُنا ويَرْجِعْنَ بالأسيـافِ مُنْكَسِراتِ

والمَحْقُ: النقصُ، يُقال: مَحَقْتُهُ فانمَحَقَ، وامتَحَقَ، ومنه المُحاق في القمر، قال[٢]:

١١٠٦ـ يَزْداد حتى إذا ما تَمَّ أَعقَبـهُ كَرُّ الجديدَيْنِ نَقْصاً ثم يَنْمَحِقُ

وأنشد ابن السكيت[٣]:

١١٠٧ـ وَأَمْصَلْتُ مـالي كلَّه بحيـاتِـهِ وماسُسْتَ من شيءٍ فَرَبُّكَ ماحِقُهْ

ويقال: هَجِيرٌ ماحِقٌ: إذا نَقَصَ كلُّ شيءٍ بِحَرِّه.

وقد اشتملَتْ هذه الآيةُ على نوعين من البديع، أحدُهما: الطباقُ في قولِهِ: «يَمْحَقُ ويُرْبـي» فإنهما ضِدَّان، نحو: «أَضْحَكَ وأبكى»[٤]، والثاني: تجنيسُ التغايرِ في قولِهِ: «الرِّبا ويُرْبـى» إذ أحدُهما اسمٌ والآخرُ فِعْلٌ.

آ. (٢٧٨) **قوله تعالى: ﴿وذَرُوا﴾**: فُتِحَتِ العينُ من «ذَرْ» حَمْلاً على «دَعْ» إذ هو بمعناه، وفُتِحَتْ في «دَعْ» لأنه أمْرٌ من «يَدَعُ» وفُتِحَتْ من «يَدَعُ» وإنْ كان قياسُها الكسرَ لكونِ الفاءِ واواً كيَعِدُ لكونِ لامِهِ حرفَ حلقٍ.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ١/١٢؛ والدرر ١/٨٣. والشاهد فيه «يرجعن» حيث استعملت بمعنى صار، والرواية المشهورة «ويرجعن بالأكباد» وهي أبلغ.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٣٣٢.

(٣) إصلاح المنطق ٢٧٩ ولكن صدره فيه:

لقـد أَمْصَلَتْ عفـراءُ مـاليَ كلَّه ....

وأمصلت: أفسدت.

(٤) الآية ٤٣ من النجم.

ووزنُ «ذروا»: عَلوا لأنَّ المحذوفَ الفاءُ لا يُستعمـل منه ماضٍ إلاَّ في لُغَيَّة، وكذلك «دَعْ».

وقرأ الحسن[1]: «ما بَقَا» بقلبِ الكسرةِ فتحةً والياءِ الفاً، وهي لغةٌ لطيء ولغيرِهم، ومنه قولُ علقمة التميمي[2]:

١١٠٨ـ زَهَا الشوقُ حتى ظَلَّ إنسانُ عينِهِ يَفِيضُ بمغمورٍ من الدَّمْعِ مُتْأَقِ

وقال الآخر[3]:

١١٠٩ـ ومـا الـدُّنيـا بباقــاةٍ علينـا ومـا حَيٌّ على الـدنيا ببـاقِ

ويَقُولون في الناصيةِ: ناصاةٌ. وقرأ الحسنُ أيضاً: «بَقِيْ» بتسكين الياء، قال المبرد: «تسكينُ ياءِ المنقوصِ في النصبِ مِنْ أحسنِ الضرورةِ، هذا مع أنه مُعربٌ فهو في الفعلِ الماضي أحسنُ» قلت: وإذا كانوا قد حَذَفوها من الماضي صحيحَ الآخر فَأَوْلى من حرفِ العلةِ، قال[4]:

١١١٠ـ إنـمـا شِـعْـرِيَ قَـيْـدٌ قـد خُـلْطَ بـجُـلْجُـلانْ

وقال جرير في تسكينِ الياء[5]:

١١١١ـ هو الخليفةُ فارضُوا ما رَضِيْ لكمُ ماضي العزيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنَفُ

---

(١) القرطبي ٣/٣٧٠؛ البحر ٢/٣٣٧.

(٢) ديوانه ٧٢؛ والبحر ١/٢٤٠، والتأق: الامتلاء، والشاهد: «زها» قال صاحب الصحاح: «زها»: وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به وإن كانت بمعنى الفاعل مثل زُهِي الرجل» فيكون الشاعر قد قلب الياء ألفاً.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ٧٥.

(٤) تقدم برقم ١٢٧.

(٥) ديوانه ٣٩٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٦. والجنف: الميل.

وقال آخر[1]:

١١١٢ـ لَعَمْرُكَ لا أخشى التَّصَعْلكَ ما بقِي ... على الأرض قَيْسِيٌّ يسوق الأباعرا

قوله: «مِن الربا» متعلِّقٌ ببقيَ كقولهم: «بَقِيَتْ منه بقيةٌ»، والذي يظهر أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ «بقَى»، أي: الذي بقي حالَ كونِهِ بعضَ الربا، فهي تبعيضيةٌ.

ونَقَل ابنُ عطية[2] هنا أنَّ العدويَّ ـ وهو أبو السَّمَّال ـ قرأ «من الرِّبُو» بتشديدِ الراء مكسورةً، وضمِّ الباءِ بعدَها واوٌ. قلت: قد قَدَّمْتُ أن أبا السَّمَّال إنما قرأ «الربا» في أولِ الآيةِ بواوٍ بعد فتحةِ الباءِ، وأنَّ أبا زيدٍ حَكَى عن بعضِهم أنه ضَمَّ الباءَ، وقدَّمْتُ تخريجَهما على ضعفه.

وقال ابن جني[3]: «شَذَّ هذا الحرفُ في أَمْرين، أحدهُما: الخروجُ من الكسرِ إلى الضم بناءً لازماً، والآخر: وقوعُ الواوِ بعدَ الضمةِ في آخرِ الاسم، وهذا شيءٌ لم يأتِ إلا في الفعلِ نحو: / يَغْزُو وَيَدْعُو، وأَمَّا «ذو» الطائية [١١٢/ب] بمعنى الذي فشاذةٌ جداً، ومنهم مَنْ يُغَيِّرُ واوَها إذا فارَقَ الرفعَ، فيقولُ: «رأيتُ ذا قام»، ووجهُ القراءةِ أنه لمَّا فَخَّم الألفَ انتحى بها الواوَ التي الألفُ بدلٌ منها، على حَدِّ قولهم: الصلاةُ والزكاةُ، وهي بالجملةِ قراءةٌ شاذةٌ». قلت: غيرُهُ يقيِّدُ هذه العبارَةَ فيقولُ: «ليسَ في الأسماء المُعْرَبَةِ واوٌ قَبْلَهَا ضمةٌ» حتى يُخرجَ عنه «ذو» بمعنى الذي و«هو» من الضمائر، وابنُ جني لم يَذْكِر القيدَ استثنى «ذو الطائية» ويَرِدُ عليه نحو «هو»، ويَرِدُ على العبارةِ «ذو» بمعنى صاحب فإنَّها معربةٌ في آخرِها واوٌ بعدَ ضمةٍ. وقد أُجيبَ عنه بأنها تتغيَّر إلى

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٣/ ٣٧٠.
(٢) المحرر ٢/ ٣٥١.
(٣) المحتسب ١/ ١٤٢.

الألفِ والياءِ فلم يُبالَ بها، وأيضاً فإنَّ ضمةَ الدالِ عارضةٌ، إذ أصلُها الفتحُ، وإنما ضُمَّت إتباعاً على ما قَرَّرتُهُ في إعرابِ الأسماءِ الستةِ في كتبِ النحوِ. وقوله[1]: «بناءً لازماً» تحرُّزٌ من وجودِ الخروجِ من كسرٍ إلى ضم بطريقِ العَرَض نحو: الحِبُك فإنه من التداخُل[2]، ونحوُ: «الرِّدُءْ» موقوفاً عليه[3]، فالخروجُ من كسرٍ إلى ضَمٍّ في هاتين الكلمتينِ ليس بلازمٍ. وقوله: «مِنْهُم مَنْ يغيِّرُ واوَها» المشهورُ بناؤُها على الواوِ مطلقاً، وقد تُعْرَب كالتي بمعنى صاحب وأنشدوا:[4]

١١١٣ـ فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهمُ فَحَسْبي من ذي عندَهم ما كَفانيا

ويُروى: «مِنْ ذو» على الأصلِ.

قوله: «إنْ كنتم» شرطٌ وجوابُه محذوفٌ عند الجمهورِ أي: فاتَّقُوا وذَروا، ومتقدِّمٌ عند جماعةٍ. وقيل: «إنْ» هنا بمعنى إذ، وهذا مردودٌ مرغوبٌ عنه. وقيل: يُراد بهذا الشرطِ هنا الاستدامةُ.

آ. (٢٧٩) **قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُوا﴾**: قرأ حمزة[5] وأبو بكر عن عاصمٍ: «فآذِنوا» بألف بعد الهمزةِ، والباقون بدونِ ألف، ساكنَ الهمزةِ.

---

(١) أي: قول ابن جني.

(٢) لعله يعني بالتداخل هنا أن «حِبُك» لغةً غير وارد، فإذا سمعته تكون كسرتُه غير لازمة لأن المفرد قد تداخل مع الجمع المسموع، فالحبل الذي يشد به على الوسط يقال له: حِباك وجمعه حُبُك، فإذا قلنا حِبُك يكون ثمة تداخل نادر.

(٣) أي أن أصل الوقف عليه بالسكون، أما هنا فقد نقلنا ضمة الهمزة إلى الدال الساكنة فالخروج من كسر إلى ضم عارض إذاً.

(٤) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، وهو في ابن يعيش ١٣٨/٣؛ والأشموني ١٥٧/١؛ والهمع ٨٤/١؛ والدرر ٥٩/١.

(٥) السبعة ١٩٢؛ الكشف ٣١٨/١؛ القرطبي ٣٧٠/٣.

فالأولى من آذَنَه بكذا أي: أَعْلمه كقولِهِ: «فقلْ آذَنْتُكم على سواءٍ»[1] والمعنى: أَعْلِمُوا غيرَكم. أُمِرَ المخاطبون بتركِ الربا أَنْ يُعْلِمُوا غيرَهم مِمَّنْ هو على حالهم في المَقامِ بالرِّبا بمحاربةِ اللَّهِ ورسولِهِ، فالمفعولُ هنا محذوفٌ، وقد صَرَّحَ به الشاعرُ في قولِهِ:[2]

١١١٤ـ آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أسماءُ ... رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ

وفي قولِهِ تعالى: «آذَنْتُكُم». وقيل: الهمزةُ في «فَأْذَنُوا» للصيرورةِ لا للتعديةِ، والمعنى: صِيروا عالِمين بالحربِ، قاله أبو البقاء[3]، وفيه بُعْدٌ كبير.

وقراءةُ الباقين أَمْرٌ من: أَذِنَ يَأْذَنُ أي عَلِمَ يَعْلَمُ أي: فاعلَموا يُقال: أَذِن به فهو أَذِين، أي: عَلِمَ به فهو عليم.

ورجَّح جماعةٌ قراءةَ حمزةَ. قال مكيّ[4]: «لولا أَنَّ الجماعَةَ على القصرِ لكان الاختيارُ المدَّ. ووجَّه ذلك أن آذَنَ بالمدِّ أَعَمُّ من أَذِنَ بالقصر، لأنهم إذا أَعلمُوا غيرَهم فقد عَلِموا هم ضرورةً، من غيرِ عكسٍ، أو يَعْلَمُون هم بأنفسِهم ولا يَعْلَمُ غيرُهُم». قال: «وبالقصرِ قرأ علي بن أبي طالب وجماعةٌ».

وعَكَسَ أبو حاتمٍ فرجَّح قراءةَ القصرِ، واستبعدَ قراءةَ المَدِّ. قال: «إذ الأمرُ فيه بالحربِ لغيرِهم والمرادُهم؛ لأنهم المخاطَبون بتركِ الربا» وهذا الذي قالَه غيرُ لازمٍ؛ لأنك إذا كنتَ على حالةٍ فقلتُ لك يا فلان: «أعلِمْ فلاناً أنه

---

(١) الآية ١٠٩ من الأنبياء.

(٢) البيت للحارث بن حلزة، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٤٣١؛ والخصائص ١/٢٤١؛ وشواهد الكشاف ٤/٣١٨. والبين: الفراق، والثاوي: المقيم.

(٣) الإملاء ١/١١٧.

(٤) الكشف ١/٣١٨.

مرتكبٌ قبيحاً» وهو شيءٌ مماثِلٌ لِما أنت عليه عَلِمْتَ قطعاً أنك مأمورٌ به أيضاً، بل هو أَبْلَغُ من أمري لك مواجهةً. وكذلك قال ثعلب، قال: «الاختيارُ قراءةُ العامة من الإذن لأنه يُفَسِّر كونوا على إذْنٍ وعِلْمٍ، ولأنَّ الكلامَ يَجْري به على وجهٍ واحدٍ وهو أَدَلُّ على المرادِ، وأقربُ في الأفهام». وقال أبو عبيدة[1]: «يقال: أَذِنْتُه بالشيء فَأَذِنَ به»، أي: عَلِمَ، مثل: أَنْذَرْتُهُ بالشيء فَنَذِرَ به، فجعله مطاوعاً لأَفْعَلَ.

وقال أبو عليّ[2]: «وإذا أُمِروا بإعلامِ غيرِهم عَلِموا هم لا محالَةَ، ففي إعلامِهِم علمُهم، وليس في علمِهم إعلامُهم غيرَهم» فقراءةُ المدِّ أرجحُ لأنها أبلغُ وأكدُ.

وقال الطبري[3]: «قراءةُ القصرِ أَرْجَحُ لأنها تختصُّ بهم، وإنما أُمِرُوا على قراءةِ المدِّ بإعلام غيرِهم».

وقال الزمخشري[4]: «وقُرِىء فَآذِنُوا: فَأَعْلِموا بها غيرَكم، وهو من الإِذْن وهو الإسماع، لأنه من طرق العلمِ. وقرأ الحسنُ: «فأَيْقِنُوا» وهو دليلٌ لقراءةِ العامةِ» يعني بالقصرِ، لأنها نصٌّ في العلمِ لا في الإعلام.

وقال ابنُ عطية[5]: «والقراءتان عندي سواءٌ، لأنَّ المخاطَبَ محصورٌ، لأنه كلُّ مَنْ لا يَذَرُ ما بقي من الربا. فإنْ قيل: «فَأْذَنوا» فقد عَمَّهم الأمرُ، وإنْ قيلَ «فَآذِنُوا» بالمدِّ فالمعنى: أعلِمُوا أنفسَكم أو بعضكم بعضاً، وكأنَّ هذه

---

(١) المجاز ١/٨٣ وضَبَط العبارة في المطبوعة: «تقول: آذَنْتُك بحرب فأذِنْتَ به» وليس في العبارة التمثيل المذكور.

(٢) الحجة (خ) ٢/٣١٣.

(٣) تفسير الطبري ٦/٢٤.

(٤) الكشاف ١/٤٠١.

(٥) المحرر ٢/٣٥٣.

القراءةَ تقتضي فَسْحاً لهم في الارتياءِ والتثبُّتِ أي: فأَعلِموا نفوسَكم هذا، ثم انظُروا في الأرجحِ لكم: تَركِ الربا أو الحربِ».

قوله: «بحربٍ» الباءُ في قراءةِ القصر قال الشيخ[1]: «للإلصاقِ، تقول أَذِنَ بكذا أي: عَلِمَ كذا، ولذلك قال ابنُ عباس وغيرُه: المعنى: فاستيقنوا بحربٍ من الله» قلت: قد قَرَّرْتُ أنَّ فعلَ العلمِ وإنْ كانَ في الأصلِ / متعدياً [١١٣/أ] بنفسِهِ فإنَّما يُعَدَّى بالباءِ لِما تَضَمَّنَ من معنى الإحاطة فكذلك هذا، ويَظْهَرُ من كلامِ ابن عطية[2] أنَّ هذه الباءَ ظرفيةٌ فإنه قال: «هي عندي من الإذن، وإذا أَذِنَ المرءُ في شيءٍ فقد قَرَّره وبنى مع نفسِه عليه، فكأنه قيل لهم: قَرِّروا الحربَ بينكم وبين اللَّـهِ ورسولِهِ» فقوله: «وإذا أَذِنَ المرءُ في شيء» يقتضي تقديرَه: «فَأْذنوا في حربٍ، ولا يتأتَّى هذا إلا على قراءةِ القصرِ، وأمَّا الباءُ مع قراءةِ المَدِّ فهي مُعَدِّيَةٌ للإعلام بالطريقِ الذي قَدَّرْتُه.

قوله: «من الله» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنَّه صفةٌ للنكرةِ قبلَه. و«مِنْ» فيها وجهان، أظهرهما: أنها لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وفيه تهويلٌ وتعظيمٌ للحربِ حيث هو واردٌ من جهةِ اللَّـهِ تعالى. والثاني: أنها تبعيضيةٌ أي: من حروبِ الله فهو على حَذْفِ مضاف. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: هلَّا قيل بحربِ اللَّـهِ ورسولِهِ قلت: هذا أَبْلَغُ؛ لأنَّ المعنى فَأْذَنوا بنوعٍ من الحربِ عظيمٍ من عندِ الله ورسولِهِ. انتهى. وإنما كان أبلغَ لأنَّه لو أُضِيفَ لاحتملَ إضافةَ المصدرِ إلى فاعلِهِ وهو المقصودُ، ولاحتملَ الإضافةَ إلى مفعوله، بمعنى أنكم تُحاربون اللَّـهَ ورسولَه، والمعنى الأولُ أبلغُ، فلذلك تَرَكَ ما هو محتملٌ إلى ما هو نَصٌّ في المرادِ.

---

(١) البحر ٢/٣٣٩.
(٢) المحرر ٢/٣٥٢.
(٣) الكشاف ١/٤٠١.

قولُهُ: «لا تَظْلِمُون» فيها وجهان، أظهرهُما: أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها، أخبرُهم تعالى بذلك أي: لا تَظْلِمُون غيرَكم بأَخْذِكُمْ الزيادةَ منه، ولا تُظْلمون أنتم أيضاً بضياع رؤوسِ أموالِكم. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «لكم» والعاملُ ما تضمَّنه الجارُّ من الاستقرارِ لوقوعِهِ خبراً في رأي الأخفش.

وقرأ الجمهورُ الأولَ مبنياً للفاعلِ والثاني مبنياً للمفعولِ. ورَوَى[1] أبان والمفضَّلُ عن عاصم بالعكسِ. ورجَّح الفارسي[2] قراءةَ العامةِ بأنها تناسِبُ قولَه: «وإنْ تُبْتُمْ» في إسنادِ الفعلينِ إلى الفاعلِ، فَتَظْلِمُون مبنياً للفاعل أَشْكَلُ بما قبله. وقال أبو البقاء[3]: «يُقْرَأُ بتسمية الفاعل في الأول وتَرْكِ التسميةِ في الثاني. ووجهُه أنَّ مَنْعَهم من الظلمِ أهمُّ فبُدِىءَ به، ويُقرأ بالعكسِ، والوجهُ فيه أنه قَدَّمَ ما تطمئِنُّ به نفوسُهم من نفيِ الظلمِ عنهم، ثم مَنَعَهم من الظلمِ، ويجوزُ أن تكونَ القراءتان بمعنى واحدٍ لأنَّ الواوَ لا تُرَتِّبُ.

آ. (٢٨٠) **قوله تعالى: ﴿وإنْ كان ذو عُسْرَةٍ﴾**: في «كان» هذه وجهان، أحدُهما: ـ وهو الأظهر ـ أنها تامةٌ بمعنى حَدَثَ ووُجِدَ أي: وإن حَدَثَ ذو عسرةٍ فتكتفي بفاعلِها كسائرِ الأفعالِ، قيل: وأكثرُ ما تكونُ كذلك إذا كانَ مرفوعُها نكرةً نحو: «قد كان مِنْ مَطَرٍ». والثاني: أنها الناقصةُ والخبرُ محذوفٌ. قال أبو البقاء[4]: «تقديره: وإنْ كان ذو عسرة لكم عليه حَقٌّ أو نحوُ ذلك» وهذا مذهبُ بعضِ الكوفيين في الآية، وقَدَّر الخبر: وإنْ كان من غُرَمائِكُمْ ذو عُسْرَةٍ. وقَدَّرَهُ بعضُهم: وإنْ كان ذو عسرةٍ غريماً.

---

(١) السبعة ١٩٢؛ البحر ٢/٣٣٩.

(٢) الحجة (خ) ٢/٣١٤.

(٣) الإملاء ١/١١٧.

(٤) الإملاء ١/١١٧.

قال الشيخ[1]: «وَحَذْفُ خبرِ كان» لا يُجيزه أصحابُنا لا اختصاراً ولا اقتصاراً، لعلةٍ ذكروها في النحو. فإنْ قيل: أليسَ أن البصريين لَمَّا استدَلَّ عليهم الكوفيون في أَنَّ «ليس» تكونُ عاطفةً بقولِه[2]:

١١١٥ـ .... إنما يَجْزِي الفتى ليسَ الجَمَلْ

تأوَّلوها على حَذْفِ الخبر. وأنشدوا شاهداً على حَذْفِ الخبرِ قولَه[3]:

١١١٦ـ .... يبغي جِوارَكِ حين ليسَ مُجِيرُ

وإذا ثَبَتَ هذا ثَبَتَ في سائِرِ البابِ. فالجوابُ أن هذا مختصٌّ بليس، لأنها تُشْبِهُ لا النافيةَ، و«لا» يجوز حذفُ خبرها فكذا ماأَشْبهها». والعلةُ التي أشار إليها الشيخُ هي أنَّ الخبرَ تأكَّد طلبُهُ من وجهين: أحدُهما: كونُه خبراً عن مُخْبَرٍ عنه، والثاني: كونُه معمولاً للفعلِ قبله، فلمَّا تَأَكَّدَتْ مطلوبيتُهُ امتنَعَ حَذْفُهُ.

وتَقَوَّى الكوفيون بقراءةِ[4] عبدِالله وأُبَيّ وعثمان: «وإن كان ذا عُسْرةٍ» أي: وإنْ كان الغريمُ ذا عسرةٍ. قال أبوعليّ: «في «كان» اسمُها ضميراً

---

(١) البحر ٢/٣٤٠.

(٢) البيت للبيد وصدره:

وإذا أُقْرِضْتَ قرضاً فاجْزِهِ ....

وهو في ديوانه ١٧؛ واللسان: «قرض»؛ وأوضح المسالك ٣/٣٨؛ والتصريح ١/١٩١.

(٣) البيت لشمردل الليثي أوعبدالله بن أيوب، وهو في المغني ٧٠٠؛ والتصريح ١/٢٠٠؛ والأشموني ١/٢٥٦؛ والعيني ٢/١٠٣؛ والهمع ١/١١٦؛ والدرر ١/٨٥. وصدره:

لَهَفي عليكَ لِلَهْفَةٍ من خائِفٍ ....

(٤) البحر ٢/٣٤٠؛ والقرطبي ٣/٣٧٣.

تقديرُه: هو، أي الغريمُ، يَدُلُّ على إضمارِهِ ما تقدَّم من الكـلامِ، لأنَّ المُرابـيِ لا بُدَّ له مِمَّنْ يُرابيه».

وقرأ الأعمشُ: «وإنْ كان مُعْسِراً» قال الداني عن أحمد بن موسى[1]: «إنها في مصحف عبدالله[2] كذلك».

ولكنَّ الجمهورَ على ترجيحِ قراءةِ العامةِ وتخريجِهم القراءةَ المشهورة. قال مكي[3]: «وإنْ وقع ذو عسرةٍ، وهو سائغٌ في كلِّ الناس، ولو نَصَبْتَ «ذا» على خبرِ «كان» لصار مخصوصاً في ناسٍ بأعيانِهم، فلهذه العلةِ أَجْمَعَ القُرَّاءُ المشهورون على رفع «ذو». وقد أَوْضَحَ الواحدي هذا فقال: «أي: وإن وقع ذو عسرةٍ، والمعنى على هذا يَصِحُّ، وذلك أنه لو نُصِبَ فقيل: وإنْ كان ذا عسرةٍ لكان المعنى: وإنْ كان المشتري ذا عسرةٍ فنظرةٌ، فتكـون النظرةُ مقصورةً عليه، وليس الأمرُ كذلك، لأن المشتريَ وغيرَه إذا كان ذا عسرةٍ فله النظرةُ إلى الميسرةِ». وقال الشيخ[4]: «مَنْ نصب «ذا عسرة» أو قرأ «مُعْسِراً» فقيل: يختصُّ بأهلِ الربا، ومَنْ رفع فهو عامٌّ في جميعِ مَنْ عليه دَيْنٌ، قال: «وليس بلازمٍ، لأنَّ الآية إنما سيقت في أهلِ الربا وفيهم نَزَلَتْ» قلت: وهذا الجوابُ لا يُجْدِي، لأنه وإن كان السياقُ كذا فالحكمُ ليس خاصاً بهم. والعُسْرَةُ بمعنى العُسْر.

قوله: «فنظِرةٌ» الفاءُ جوابُ الشرط و«نَظِرةٌ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فالأمرُ أو فالواجِبُ، أو مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ، أي: فعليكم نظرةٌ، أو فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ، أي: فتجِبُ نظرةٌ.

---

(١) وهو أبو بكر ابن مجاهد وتقدمت ترجمته.
(٢) عبارة البحر والقرطبي: «مصحف أبيّ».
(٣) المشكل ١/١١٧.
(٤) البحر ٢/٣٤٠.

وقرأ العامة: «نَظِرة» بزنة «نَبِقَة»[١]. وقرأ الحسن[٢] ومجاهد وأبو رجاء: «فَنَظْرة» بتسكين العين، وهي لغةُ تميمية يقولون: «كَبْد» في «كَبِد» و «كَتْف» في «كَتِف». وقرأ عطاء «فناظِرَة» على فاعِلَة، وقد خَرَّجَها أبو إسحاق[٣] على أنها مصدرٌ نحو: «ليس لوقعتها كاذبةٌ»[٤] «يَعْلَمُ خائنةَ الأعين»[٥] «أن يُفْعَلَ بها [١١٣/ب] فاقِرَة»[٦]. وقال الزمخشري[٧] «فناظِرُهُ أي فصاحبُ الحقِ ناظرُه أي: منتظره، أو صاحبُ نظرته على طريقةِ النسب، كقولِهم: «مكان عاشِب وباقل» بمعنى ذو عشبٍ وذو بَقْلٍ، وعنه: «فناظِرْهُ» على الأمرِ بمعنى: فسامِحْهُ بالنظرةِ وباشِره[٨] بها» فنقلُه عنه القراءةَ الأولى يقتضي أن تكونَ قراءتُهُ «ناظِر» اسمَ فاعل مضافاً لضميرِ ذي العُسْرَةِ بخلافِ القراءةِ التي قَدَّمْتُها عن عطاء، فإنها «ناظرةٌ» بتاء التأنيث، ولذلك خَرَّجها الزجاج على المصدرِ. وقرأ عبدالله: «فناظِرُوه» أمراً للجماعةِ بالنظرةِ، فهذه ستُ قراءاتٍ مشهورُها واحدةٌ.

وهذه الجملةُ لفظُها خبرٌ ومعناها الأمرُ، كقولِهِ: «والوالداتُ يُرْضِعْنَ»[٩] وقد تقدَّم. والنظرةُ من الانتظارِ وهو الصبرُ والإمهالُ.

قوله: «إلى مَيْسَرة» قرأ نافع[١٠] وحده: «مَيْسُرَة» بضم السين، والباقون

---

(١) النبقة: دقيق حلو يخرج من لب جذع النخلة.
(٢) البحر ٢/٢٤٠؛ والقرطبي ٣/٣٧٣؛ شواذ القراءات ١٧.
(٣) معاني القرآن ١/٣٥٩. وهو الزجَّاج.
(٤) الآية ٢ من الواقعة.
(٥) الآية ١٩ من غافر.
(٦) الآية ٢٥ من القيامة.
(٧) الكشاف ١/٤٠١.
(٨) الكشاف: «يأسره» والأصل: بدون نقط، وما أثبتناه من ي.
(٩) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(١٠) السبعة ١٩٢؛ الكشف ١/٣١٩.

بفتحِها. والفتحُ هو المشهورُ إذ مَفْعَل ومَفْعَلَة بالفتحِ كثيرٌ، ومَفْعُلٌ بالضم معدومٌ إلا عند الكسائي، وسأُورد منه ألفاظاً، وأما مَفْعُلة فقالوا: قليلٌ جداً وهي لغةُ الحجاز، وقد جاءَتْ منها ألفاظٌ نحو: المَسْرُقَة والمَقْبُرَةِ والمَشْرُبة، والمَسْرُبة[1] والمَقْدُرَة والمَأْدُبَة والمَفْخُرَة والمَزْرُعة ومَعْوُلَة ومَكْرُمَة ومَأْلُكة[2].

وقد رَدَّ النحاسُ[3] الضمَّ تجرُّؤاً منه، وقال: «لم تَأْتِ مَفْعُلة إلا في حروفٍ معدودةٍ ليس هذه منها، وأيضاً فإنَّ الهاءَ زائدةٌ ولم يأتِ في كلامِهم مَفْعُل البتةَ» انتهى. وقال سيبويه[4]: «ليس في الكلامِ مَفْعُل» قال أَبو علي[5]: «يعني في الآحادِ[6]». وقد حَكَى عن سيبويه «مَهْلَك» مثلثَ اللام. وقال الكسائي: «مَفْعُل» في الآحادِ، وأوردَ منه: مَكْرُماً في قولِ الشاعر[7]:

١١١٧ـ ليومِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْـرُمِ ....

ومَعْوُن في قولِ الآخرِ[8] ـ هو جميل ـ:

١١١٨ـ بُثَيْنُ الـزمي «لا» إنَّ لا إنْ لَـزِمْتِـهِ
علـى كثـرةِ الـواشيـن أيُّ مَـعُـونِ

---

(١) المسربة: جماعة النحل.
(٢) المألكة: الرسالة.
(٣) إعراب القرآن له ١/٢٩٦.
(٤) الكتاب ٢/٣٢٨.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣١٤.
(٦) أي: في المفردات.
(٧) البيت لأبي الأخزر الحماني وقبله:
مـروانُ مروانُ أخـو اليـومِ اليَمي ....
وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١٥٢؛ والكتاب ٢/٣٧٩؛ وإصلاح المنطق ٢٢٣؛ والخصائص ٣/٣١٢؛ واللسان: كرم.
(٨) ديوانه ٢٠٨؛ والمحتسب ١/١٤٤؛ وأدب الكاتب ٤٧٦؛ وإصلاح المنطق ٢٤٩؛ واللسان: عون؛ والشاهد في قوله: «معون» أصلها مَعْوُن وقد أثبتهـا الكسائي على هذا الوزن.

ومَأْلُكاً في قول عديّ[1]:

١١١٩ـ أَبْلِغِ النعمــانَ عني مَـأْلُكــاً أنه قد طالَ حَبْسي وانتظاري

وهذا لا يَـرِدُ على سيبويهِ لوجهين، أحدُهما: أنَّ هذا جمعٌ لمَكْرُمَة ومَعُونَة وَمَأْلُكَة، وإليه ذهب البصريون والكوفيون خلا الكسائي، ونُقِلَ عن الفراء أيضاً. والثاني: أن سيبويه لا يعتدُّ بالقليل فيقول: «لم يَرِدْ كذا» وإن كان قد ورَدَ منه الحرفُ والحرفان، لعدمِ اعتدادِهِ بالنادر القليلِ.

وإذا تقرَّر هذا فقد خَطَّأ النحويون مجاهداً وعطاءً في قراءتهما[2]: «إلى مَيْسُرِهِ» بإضافة «مَيْسُر» مضمومَ السينِ إلى ضميرِ الغريم، لأنهم بَنَوْهُ على أنه ليسَ في الآحادِ مَفْعُل، ولا ينبغي أن يكونَ هذا خطأً، لأنه على تقديرِ تسليمِ أنَّ مَفْعُلاً ليس في الآحادِ، فَمَيْسُر هنا ليس واحداً، إنما هو جَمْعُ مَيْسُـرَة كما قلتم أنتم: إن مَكْرُماً جمع مَكْرُمَة ونحوه، أو يكونُ قد حَذَفَ تاءَ التأنيثِ للإضافةِ كقوله:[3]

١١٢٠ـ إنَّ الخليطَ أَجَـدُّوا البَيْنَ فـانجـردوا

وأَخْلَفُـوك عِـدَ الأمـرِ الـذي وَعَـدوا

أي: عِدة الأمر، ويَدُلُّ على ذلك أنهم نَقَلوا عنهما أنهما قرآ أيضاً: «إلى مَيْسَرِهِ» بفتح السينِ مضافاً لضميرِ الغريمِ، وهذه القراءةُ نَصٌّ فيما ذكرْتُهُ لك من حذفِ تاءِ التأنيثِ للإضافةِ لتوافق قراءةَ العامةِ: «إلى مَيْسَرَة» بتاءِ التأنيث.

---

(١) ديوانه ٩٣ ـ عدي بن زيد ـ؛ والمحتسب ١/٤٤؛ وحاشية الشيخ يس ٢/٧٩؛ والبحر ٢/٣٤٠. والمألك: الرسالة.

(٢) البحر ٢/٣٤٠؛ القرطبي ٣/٣٧٤.

(٣) البيت للفضل بن العباس، وهو في الخصائص ٣/١٧١؛ والأشموني ٢/٢٣٧؛ والتصريح ٢/٣٩٦؛ وأوضح المسالك ٣/٣٤٦، الخليط: المخالط، أجدوا: صيَّروه جديداً، انجردوا: بَعُدوا.

وقد خَرَّجها أبو البقاء[1] على وجهٍ آخر، وهو أَنْ يكونَ الأصلُ: «ميسورِه» فَخُفِّفَ بحذفِ الواوِ اكتفاءً بدلالةِ الضمةِ عليها، وقد يتأيَّدُ ما ذَكَرَهُ على ضَعْفِهِ بقراءةِ عبدالله، فإنه قرأ: إلى «مَيْسُوره» بإضافةِ «ميْسور» للضمير، وهو مصدرٌ على مفعْول كالمَجْلود والمَعْقُول، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الأخفش، إذ أَثْبَتَ من المصادرِ زنة مَفْعُول، ولم يُثْبِتْه سيبويه.

قوله: «وأَنْ تَصَدَّقُوا» قرأ عاصم بتخفيفِ الصاد[2]، والباقون بتثقيلها. وأصلُ القراءتين واحدٌ، إذ الأصلُ: تَتَصَدَّقُوا، فَحَذَفَ عاصم إحدى التاءين: إمَّا الأولى وإما الثانيةِ، وتَقَدَّمَ تحقيقُ الخلافِ فيه، وغيرُهُ أدغم التاء في الصادِ، وبهذا الأصلِ قرأ عبدالله[3]: «تَتَصَدَّقوا». وحُذِفَ مفعولُ التصدُّقِ للعلمِ به، أي: بالإنظار. وقيل: برأس المال على الغريم. و«إن كنتم تعلمون» جوابُهُ محذوفٌ. و«أَنْ تَصَدَّقُوا» بتأويل مصدرٍ مبتدأً، و«خيرٌ لكم» خبرُهُ.

آ (٢٨١) **قوله تعالى: ﴿تُرْجَعُون فيه﴾**: هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً للظرفِ. وقرأ أبو عمرو[4]: «تَرْجِعُون» بفتح التاء مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن: «يَرْجِعُون» بياء الغيبة على الالتفاتِ. قال ابن جني[5]: «كأنَّ اللَّـهَ تعالى رَفَقَ بالمؤمنين عن أَنْ يواجِهَهُم بذكرِ الرَّجْعَةِ إذ هي مِمَّا تتفطَّر لها القلوبُ فقال لهم: «واتقوا» ثم رَجَعَ في ذكرِ الرجعة إلى الغَيْبَةِ فقال: «يَرْجِعُون».

---

(١) الإملاء ١/١١٧.
(٢) السبعة ١٩٣؛ الكشف ١/٣١٩.
(٣) البحر ٢/٣٤١.
(٤) السبعة ١٩٣؛ الكشف ١/٣١٩؛ البحر ٢/٣٤١.
(٥) المحتسب ١/١٤٥.

قوله: «وهم لا يُظْلَمُون» جملةٌ حاليةٌ من «كلِّ نفس» وجُمِعَ اعتباراً بالمعنى، وأعادَ الضميرَ عليها أولاً مفرداً في «كَسَبَتْ» اعتباراً باللفظِ، وقُدِّمَ اعتبارُ اللفظ، لأنه الأصلُ، ولأنَّ اعتبارَ المعنى وَقَعَ رأسَ فاصلة فكان تأخيرُهُ أحْسَنَ.

قال أبو البقاء[١]: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في: «يُرْجَعُون» على القراءةِ بالياء، ويجوزُ[٢] أن يكونَ حالاً منه أيضاً على القراءة بالتاء[٢]، على أنه خروجٌ من الخطابِ إلى الغَيْبة كقوله تعالى: «حتى إذا كُنتم في الفلكِ وجَرَيْنَ بهم»[٣]، ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى ما ذكر.

آ. (٢٨٢) **قوله تعالى: ﴿إلى أَجَلٍ﴾**: متعلِّقٌ بتدايَنْتُمْ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لدَيْن. و«مُسَمًّى» صفةٌ لدَيْن، فيكونُ قد قَدَّم الصفةَ المؤولةَ على الصريحةِ وهو ضعيفٌ، فكان الوجهُ الأولُ أوجَهَ. و«تَدَايَنَ» تفاعَلَ من الدَّيْن كتبايَعَ من البَيْع، يقال: دايَنْتُ الرجل أي: عاملْتُه بدَيْنٍ، وسواءً كنت معطياً أم آخذاً، قال رؤبة[٤]:

١١٢١ـ دايَنْتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَى   فَمَطَّلَتْ بعضاً وأَدَّتْ بَعْضَا

ويقال: دِنْتُ الرجلَ: إذا بِعْتُهُ بدَيْنٍ، وأَدَنْتُه أنا: أَخَذْتُ منه بدَيْن، فَفَرَّقوا بين فَعَل وأَفْعَلَ.

قوله: «فاكتُبوه» الضميرُ يعودُ على «بدَيْن» وإنما ذَكَرَ قولَه «بدَيْن» ليعيدَ عليه هذا الضميرَ، وإنْ كان الدَّيْن مفهوماً / من قولِهِ: «تدايَنْتُم»، أو لأنه قد [١١٤/أ]

---

(١) الإملاء ١١٨/١.
(٢ ـ ٢) لم يرد في الإملاء.
(٣) الآية ٢٢ من يونس.
(٤) ديوانه ٧٩؛ الكتاب ٣٠٠/٢؛ الخصائص ٩٦/٢؛ شواهد الكشاف ٤٣٤/٤.

يُقال: تَداينوا أي: جازىٰ بعضُهم بعضاً فقال: «بدَيْنٍ» ليُزِيلَ هذا الاشتراكَ، أو ليدُلَّ به على العمومِ، أي: أيِّ دينٍ كان من قليلٍ وكثيرٍ.

وقوله: «إلى أجلٍ» على سبيلِ التأكيدِ، إذ لا يكونُ الدَّيْن إلَّا مؤجَّلاً، وألفُ «مُسَمَّى» منقلبةٌ عن ياءٍ، تلك الياءُ منقلبةٌ عن واو، لأنه من التسميةِ، وقد تقدَّم أنَّ المادةَ مِنْ سما يسمو.

قوله: «بالعدلِ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ الجارُّ متعلقاً بالفعلِ قبلَه. قال أبو البقاء[1]: «بالعدلِ» متعلِّقٌ بقولِهِ: فَلْيَكْتُبْ، أي: ليكتبْ بالحقِّ، فيجوزُ أَنْ يكونَ حالا أي: ليكتبْ عادِلاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به أي: بسببِ العَدْلِ». قولُه أولاً: «بالعدلِ متعلِّقٌ بقوله فَلْيَكْتُب» يريدُ التعلقَ المعنويَّ؛ لأنه قد جَوَّزَ فيه بعدَ ذلك أَنْ يكونَ حالاً، وإذا كانَ حالاً تعلَّقَ بمحذوفٍ لا بنفسِ الفعلِ. وقوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً» يعني فتتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بنفسِ الفعلِ.

والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «كاتب». قال الزمخشري[2]: «متعلِّقٌ بكاتب صفةً له، أي: كاتبٌ مأمونٌ على ما يَكْتب» وهو كما تقدَّم في تأويل قول أبي البقاء. وقال ابنُ عطية[3]: «والباءُ متعلقةٌ بقولِهِ: «وَلْيَكْتُب»، وليْسَتْ متعلقةً بقولِهِ «كاتبٌ» لأنه كان يَلْزَمُ ألَّا يكتبَ وثيقةً إلا العدلُ في نفسِهِ، وقد يكتُبها الصبيُّ والعبدُ».

الثالث: أن تكونَ الباءُ زائدةً، تقديرُهُ: فَلْيكتب بينكم كاتبُ العدلِ[4].

---

(١) الاملاء ١/١١٨.

(٢) الكشاف ١/٤٠٢.

(٣) المحرر ٢/٣٦٠.

(٤) لعل هذا أضعف الأقوال لأن لزيادة الباء مواضعَ نصُّوا عليها ليس هذا منها.

قوله: «أَنْ يَكْتُبَ» مفعولٌ به أي: لا يأبَ الكتابَةَ.

و«كما عَلَّمه الله» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقولِهِ: «أَنْ يَكْتُبَ» على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ على رأيِ سيبويه(١)، والتقدير: أَنْ يكتبَ كتابةً مثلَ ما عَلَّمه الله، أو أَنْ يكتبَهُ أي: الكَتْبَ مثلَ ما عَلَّمه الله. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقوله «فَلْيَكْتُبْ» بعدَه.

قال الشيخ(٢): «والظاهرُ تعلُّق الكافِ بقولِهِ: «فَلْيَكْتُب» وهو قَلِقٌ لأجلِ الفاءِ، ولأجلِ أنه لو كانَ متعلِّقاً بقـولِهِ: «فَلْيكتب» لكـان النظمُ فَلْيكتب كما عَلَّمه الله، ولا يُحتاج إلى تقديمِ ما هو متأخرٌ في المعنى».

وقال الزمخشري(٣): ـ بعد أَنْ ذكرَ تعلُّقَهُ بِأَنْ يكتُبَ، وبـ «فليكتب» ـ «فإنْ قلت: أيُّ فرقٍ بين الوجهين؟ قلت: إنْ عَلَّقْتَه بأَنْ يكتب فقد نَهى عن الامتناعِ من الكتابةِ المقيَّدةِ، ثم قيل له: فَلْيَكْتُب تلك الكتابةَ لا يَعْدِلُ عنها، وإنْ عَلَّقْته بقوله: «فَلْيكتب» فقد نَهى عن الامتناعِ بالكتابة(٤) على سبيلِ الإِطلاق، ثم أَمَرَ بها مقيدةً» ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بقولِهِ: لا يَأْبَ، وتكونُ الكافُ حينئذٍ للتعليلِ. قالَ ابنُ عطية(٥): «ويُحْتَمل أن يكونَ «كما» متعلقاً بما في قولِهِ «ولا يأْبَ» من المعنى أي: كما أَنْعَمَ الله عليه بعلمِ الكتابةِ فلا يَأْبَ هو، وَلْيُفْضِل كما أُفْضِلَ عليه». قال الشيخ(٦): «وهو خلافُ الظاهِرِ، وتكونُ الكافُ في هذا القولِ للتعليلِ» قلت: وعلى القولِ بكونِها متعلقةً

---

(١) الكتاب ١/١١٦.
(٢) البحر ٢/٣٤٤.
(٣) الكشاف ١/٤٠٢.
(٤) الكشاف: من الكتابة.
(٥) المحرر ٢/٣٦٠.
(٦) البحر ٢/٣٤٤.

بقوله: «فلْيكتب» يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليلِ أيضاً، أي: فلأجلِ ما عَلَّمه اللَّـهُ فليكتبْ.

وقرأ العامةُ: «فَلْيكتب» بتسكينِ اللام كقولهم: «كَتْف» في كَتِف، إجراءً للمنفصلِ مُجْرى المتصلِ. وقد قرأَ الحسن[1] بكسرِها وهو الأصلُ.

قوله: «وَلْيُمْلِل» أمرٌ من أَمَلَّ يُمِلُّ، فلمَّا سَكَنَ الثاني جزماً جَرى فيه لغتان: الفكُّ وهو لغةُ الحجازِ، والإِدْغامُ وهو لغةُ تميم، وكذا إذا سَكَنَ وقفاً نحو: أملِلْ عليه وأَمِلَّ، وهذا مطَّرِدٌ في كلِّ مضاعفٍ وسيأتي تحقيقُ هذا إنْ شاء الله تعالى عند قراءَتَيْ: «مَنْ يَرْتَدِدْ، ويرتدَّ» في المائدةِ[2] وعلَّة كلِّ لغةٍ.

وقُرِىء هنا شاذاً[3]: «وَلْيُمِلَّ» بالإِدغامِ، ويقال: أَمَلَّ يُمِلُّ إملالاً، وأَمْلَى يُملي إملاءً. ومِن الأولى قولُه[4]:

١١٢٢ـ ألا يا ديارَ الحيِّ بالسَّبُعانِ أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ

ومن الثانيةِ قولُه تعالى: «فَهي تُمْلَى عليه»[5]، ويقال: أَمْلَلْتُ وَأَمْلَيْتُ، فقيل: هما لغتانِ، وقيل: الياءُ بدلٌ من أحدِ المِثْلَيْنِ، وأصلُ المادتين: الإِعادةُ مرةً بعد أخرى.

و «الحقُّ» يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً، و «عليه» خبرٌ مقدمٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ

---

(١) البحر ٣٤٤/٢، ونسبها في شواذ القراءات ١٨ إلى عيسى وابن أبي اسحاق.
(٢) الآية ٥٤ من المائدة.
(٣) لم أجد مَنْ نسبها.
(٤) البيت لتميم بن أبي مقبل، وهو في ديوانه ٣٣٥، كما يُنْسب إلى ابن أحمر، وهو في الكتاب ٣٢٢/٢؛ وأوضح المسالك ٢٧٨/٣؛ والأشموني ٣٠٩/٤؛ والخزانة ٢٧٥/٣.
والملوان: الليل والنهار.
(٥) الآية ٥ من الفرقان.

فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتمادِهِ على الموصولِ، والموصولُ هو فاعِلُ «يملل» ومفعولُه محذوفٌ أي: وَلْيُمْلِلْ الديَّانُ الكاتبَ ما عليه من الحقِّ، فَحَذَفَ المفعولين للعلمِ بهما. ويتعدَّى بـ«على» إلى أحدِهما فيُقال: أَمْلَلْتُ عليه كذا، ومنه الآيةُ الكريمة.

قوله: «ولا يَبْخَسْ منه» يجوزُ في «منه» أن يكونَ متعلقاً بيبخَسْ، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ في «منه» للحقِّ. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ لأنها في الأصلِ صفةٌ للنكرةِ، فلمَّا قُدِّمَتْ على النكرةِ نُصِبَتْ حالاً.

و «شيئاً»: إمَّا مفعولٌ به وإمَّا مصدرٌ.

والبَخْسُ: النَّقْصُ، يُقال منه: بَخَس زيدٌ عمراً حقَّه يَبْخَسُهُ بَخْساً، وأصلُهُ من: بَخَسْتُ[1] عينه، فاستعيرَ منه بَخْسُ الحق، كما قالوا: «عَوَرْتُ حَقَّه» استعـارةً مِنْ عَوَرِ العَيْنِ. ويقال: بَخَصْتُه بالصادِ. والتباخُسُ في البَيْعِ: التناقُصُ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتبايِعَيْنِ يُنْقِصُ الآخرَ حَقَّه.

قوله: «أن يُمِلَّ هُو» أَنْ وما في حَيِّزِها في محلِّ نصبٍ مفعولاً به، أي: لا يستطيعُ الإملالَ، و«هو» تأكيدٌ للضميرِ المستتر. وفائدةُ التوكيدِ به رَفْعُ المجازِ الذي كان يحتمِلُه إسنادُ الفعلِ إلى الضميرِ، والتنصيصُ على أنه غيرُ مستطيعٍ بنفسِه، قاله الشيخ[2].

وقُرِىء بإسكان هاء «هو» وهي قراءةٌ ضعيفة[3] لأنَّ هذا الضميرَ كلمةٌ مستقلةٌ منفصلة عما قبلَها. ومَنْ سَكَّنَهَا أجرى المنفصلَ مُجْرى المتصلِ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في أول / هذه السورة. قال الشيخ[4]: «وهذا أشذُّ مِنْ قراءةِ [١١٤/ب]

---

(١) قال في الصحاح «بخص»: «بخص عينه: قَلَعها. ولا تَقُلْ: بخس».
(٢) البحر ٣٤٥/٢.
(٣) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الاتحاف ١٦٦؛ البحر ٣٤٥/٢.
(٤) البحر ٣٤٥/٢.

مَنْ قرَأَ: «ثم هْو يومَ القيامة»(١) قلت: فَجَعَلَ هذه القراءةَ شاذةً وهذه أشدَّ منها، وليسَ بجيدٍ، فإنَّها قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها نافع بن أبـي نُعَيم قارىءُ أهلِ المدينة فيما رواه عنه قالُون، وهو أضبطُ رواتِهِ لحرفِهِ، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة.

والهاء في «وَلِيُّه» للذي عليه الحقُّ إذا كان متَّصفـاً بإحدى الصفاتِ الثلاثِ. وقولُه «بالعَدْل» كما تقدَّم في نظيرِهِ فلا حاجةَ إلى إعادتِهِ.

وقوله: «فاسْتَشْهِدُوا» يجوزُ أن تكونَ السينُ على بابِها من الطلب أي: اطلُبوا شهيدَيْن، ويجوزُ أن يكونَ استفعلَ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: اسْتَعْجَلَ بمعنى أَعْجَل، واسْتيقن بمعنى أَيْقَنَ وفي قوله: «شهيدين» تنبيهٌ على أنه ينبغي أن يكونَ الشاهدُ ممَّن تتكرَّرُ منه الشهادةُ حيث أتى بصيغةِ المبالغة.

قوله: «مِنْ رِجالِكم» يجوزُ أن يتعلَّقَ باستشهِدوا، وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لشهيدَيْن و«مِنْ» تبعيضيةٌ.

قوله: «فإنْ لم يكونَا رَجُلَيْنِ» جَوَّزُوا في «كان» هذه أَنْ تكونَ الناقصةَ وأَنْ تكونَ التامَةَ، وبالإعرابين يختلفُ المعنى: فإنْ كانَتْ ناقصةً فالألفُ اسمُها، وهي عائدةٌ على الشهيدَيْن أي: فإن لم يكنِ الشاهدان رَجُلَيْن، والمعنى على هذا: إن أَغْفَلَ ذلك صاحبُ الحق أو قصد أَنْ لا يُشْهِدَ رجلين لغرضٍ له، وإنْ كانَتْ تامةً فيكون «رجلين» نصباً على الحال المؤكِّدة كقولِهِ: «فإنْ كانتا اثنتين»(٢)، ويكونُ المعنى على هذا أنه لا يُعْدَل إلى ما ذَكَرَ إلا عند عدمِ الرجال. والألفُ في «يكونا» عائدةٌ على «شهيدين»، تفيدُ الرجوليةَ، والتقديرُ: فإنْ لم يُوجَدِ الشهيدان رَجُلَيْنِ.

---

(١) الآية ٦١ من القصص.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

قوله: «فرجلٌ وامرأتان» يجوزُ أَنْ يرتفعَ ما بعدَ الفاءِ على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ: فرجلٌ وامرأتان يَكْفُون في الشهادةِ، أو مُجْزِئون ونحوُه. وقيل: هو خبرٌ والمبتدأُ محذوفٌ تقديرُهُ: فالشاهدُ رجلٌ وامرأتان وقيل: بل هو مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: فيكفي رجلٌ أي: شهادةُ رجلٍ، فَحُذِفَ المضافُ للعلمِ به، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. وقيل: تقديرُ الفعلِ: فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ، وهو أحسنُ، إذ لا يُحْوِج إلى حذفِ مضافٍ، وهو تقديرُ أبي القاسم الزمخشري[(١)]. وقيل: هو مرفوعٌ بكان الناقصةِ، والتقديرُ: فليكن مِمَّنْ يشهدون رجلٌ وامرأتان. وقيل: بل بالتامةِ وهو أَوْلى، لأنَّ فيه حذفَ فعلٍ فقط بقي فاعلُهُ، وفي تقديرِ الناقصة حذفُها مع خبرِها، وقد عُرِفَ ما فيه، وقيل: هو مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، تقديرُهُ: فليُسْتَشْهَد رجلٌ. قال أبو البقاء[(٢)]: «ولو كان قد قُرِىء بالنصبِ لكانَ التقديرُ: فاسْتَشْهِدُوا» قلت: وهو كلامٌ حسنٌ.

وقرىء: «وامرأْتان» بسكون الهمزة[(٣)] التي هي لامُ الكلمة، وفيها تخريجان، أحدُهما: أنه أَبْدَلَ الهمزةَ ألفاً، وليس قياسُ تخفيفِها ذلك، بل بَيْنَ بينَ، ولمَّا أبدلَها ألفاً هَمَزَها كما هَمزتِ العربُ نحو: العَأْلَم والخَأْتم وقوله[(٤)]:

١١٢٣ـ وخِنْدِفُ هامةُ هذا العَأْلَمِ ....

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة الفاتحة، وسيأتي له مزيدُ بيانٍ إن شاء الله تعالى في قراءة ابنِ ذكوان: «مِنْسَأْتَه» في سبأ[(٥)].

---

(١) الكشاف ١/٤٠٣.
(٢) الإملاء ١/١١٨.
(٣) نسبها في شواذ القراءات إلى مَتّ بن عبدالرحمن: ص١٧.
(٤) تقدم برقم ٨٧.
(٥) الآية ١٤ من سبأ. وانظر: النشر ٣٥٠.

وقال أبو البقاء[1] في تقريرِ هذا الوجهِ، ونَحا إلى القياسِ فقـال: «ووجهُهُ أنه خَفَّفَ الهمزةَ ـ يعني بينَ بينَ ـ فَقَرُبَتْ من الألفِ، والمُقَرَّبَةُ من الألفِ في حكمِها؛ ولذلك لا يُبْتَدَأُ بها، فلمَّا صارَتْ كالألفِ قَلَبَها همزةً ساكنةً كما قالوا: خَأْتم وعَأْلم.

والثاني: أن يكونَ قد استثقلَ تواليَ الحركاتِ، والهمزةُ حرفٌ يُشْبِهُ حرفَ العلةِ فَتُسْتثقل عليها الحركةُ فَسُكِّنَتْ لذلك. قال الشيخ[2]: «ويمكن أَنْ سَكَّنها تخفيفاً لتوالي كثرةِ الحركاتِ، وقد جاء تخفيفُ نظيرِ[3] هذه الهمزةِ في قول الشاعر[4]:

١١٢٤ـ يَقُولون جَهْلاً ليس للشيخِ عَيِّلٌ لَعَمْرِي لقد أَعْيَلْتُ وأْنَ رَقُوبُ

يريدُ: وأنا رَقوب، فَسَكَّنَ همزةَ «أنا» بعد الواوِ، وحَذَفَ ألف «أنا» وصلاً على القاعدةِ. قلت: قد نَصَّ ابنُ جني[5] على أن هذا الوجهَ لا يجوزُ فقال: «ولا يجوزُ أن يكونَ سَكَّنَ الهمزةَ لأنَّ المفتوحَ لا يُسَكَّنُ لخفةِ الفتحةِ» وهذا من أبـي الفتح محمولٌ على الغالِبِ، وإلا فقد تقدَّمَ لنا آنفاً في قراءة الحسنِ «ما بَقِي من الربا» وقبلَ ذلك أيضاً الكلامُ على هذه المسألةِ، وورودُ ذلك في ألفاظٍ نظماً ونثراً، حتى في الحروفِ الصحيحةِ السهلةِ، فكيف بحرفٍ ثقيلٍ يُشْبِه السُّفْلَة[6]؟.

---

(١) الإملاء ١/١١٨.

(٢) البحر ٢/٣٤٦.

(٣) البحر: جاء نظير تخفيف.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في المحتسب ١/١٤٧؛ والبحر ٢/٣٤٦. والرقوب: من لا يعيش له ولد لأنه يرقب موته ويرصده خوفاً عليه.

(٥) المحتسب ١/١٤٧.

(٦) كذا في الأصل، ولم أهتد إلى معناها.

قوله: «مِمَّنْ تَرْضَوْن» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه في محلِّ رفعٍ نعتاً لرجل وامرأتين /. والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ لأنه نعتٌ لشهيدين. واستضعف [١١٥/أ] الشيخُ(١) الوجهَ الأولَ قال: «لأنَّ الوصفَ يُشْعِر اختصاصَه بالموصوفِ، فيكون قد انتفى هذا الوصفُ عن «شهيدين»، واستضعفَ الثاني أبو البقاء(٢) قال: «للفصلِ الواقعِ بينهما». الوجهُ الثالث: أنه بَدَلٌ مِنْ قولِه «من رجالكم» بتكريرِ العاملِ، والتقديرُ: «واستشهِدوا شهيدَيْن مِمَّنْ تَرْضَوْن»، ولم يذكر أبو البقاء تضعيفَه. وكان ينبغي أن يُضَعِّفَه بما ضَعَّفَ وجهَ الصفة، وهو للفصلِ بينهما، وضَعَّفه الشيخ(٣) بأنَّ البدلَ يُؤْذِنُ أيضاً بالاختصاص بالشهيدين الرجلينِ فَيَعْرَى عنه رجلٌ وامرأتان. وفيه نظرٌ، لأنَّ هذا من بدلِ البعضِ إنْ أخذنا «رجالكم» على العمومِ، أو الكلِّ من الكلِّ إن أخذناهم على الخصوصِ، وعلى كِلا التقديرين فلا ينفي ذلك عَمَّا عَداه، وأمّا في الوصفِ فمسلَّمٌ، لأنَّ لها مفهوماً على المختارِ، الرابع: أن يتعلَّقَ باستشهدوا، أي: استشهدوا مِمَّنْ تَرْضَوْن. قال الشيخ: «ويكون قيداً في الجميعِ، ولذلك جاء متأخراً بعد الجميعِ».

قوله: «مِن الشهداء» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من العائدِ المحذوفِ، والتقدير: مِمَّنْ تَرْضَوْنَه حالَ كونِه بعضَ الشهداء. ويجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ «مِنْ» بإعادةِ العاملِ، كما تقدَّم في نفسِ «مِمَّنْ تَرْضَوْن»، فيكونُ هذا بدلاً مِنْ بدلٍ على أحدِ القولين في كلٍّ منهما.

قوله: «أَنْ تَضِلَّ» قرأ حمزةُ(٤) بكسر «إنْ» على أنَّها شرطيةٌ، والباقون

---

(١) البحر ٢/٣٤٧.
(٢) الإملاء ١/١١٩.
(٣) البحر ٢/٣٤٧.
(٤) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٠.

بفتحِها، على أنَّها المصدريةُ الناصبةُ، فأمَّا القراءةُ الأولى فجوابُ الشرطِ فيها قولُه «فتذكِّرُ»، وذلك أنَّ حمزةَ رحمه الله يقرأ: «فَتُذَكِّرُ» بتشديدِ الكافِ ورفعِ الراءِ فَصَحَّ أن تكونَ الفاءُ وما في حَيِّزها جواباً للشرطِ، ورَفَعَ الفعلَ لأنه على إضمارِ مبتدأ أي: فهي تُذَكِّر، وعلى هذه القراءةِ فجملةُ الشرطِ والجزاءِ هل لها محلٌّ من الإعرابِ أم لا؟ فقال ابن عطيةَ[1]: «إنَّ محلَّها الرفعُ صفةً لامرأتين»، وكان قد تقدَّم أنَّ قولَه: «مِمَّنْ تَرْضَوْن» صفةٌ لقولِه «فرجلٌ وامرأتان» قال الشيخ[2]: «فصار نظيرَ «جاءني رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبْلَيَان» وفي جوازِ مثلِ هذا التركيبِ نظرٌ، بل الذي تقتضيه الأقيسةُ تقديمُ «حُبْلَيَان» على «عقلاء»؛ وأمَّا إذا قيل بأنَّ «ممَّنْ تَرْضَوْن» بدلٌ من رجالكم، أو متعلِّقٌ باستشهدوا فيتعذَّرُ جَعْلُه صفةً لامرأتين للزومِ الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبي». قلت: وابن عطية لم يَبْتَدِعْ هذا الإعرابَ، بل سَبَقَه إليه الواحدي فإنه قال: «وموضعُ الشرطِ وجوابُه رفعٌ بكونِهما وصفاً للمذكورين وهما «امرأتان» في قوله: «فرجلٌ وامرأتان» لأنَّ الشرطَ والجزاءَ يُوصَفُ بهما، كما يُوصَلُ بهما في قولِهِ «الذين إنْ مكَّنَّاهم في الأرضِ أقاموا الصلاةَ»[3].

والظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشرطيةَ مستأنفةٌ للإخبار بهذا الحكمِ، وهي جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأن قائلاً قال: ما بالُ امرأتين جُعِلَتا بمنزلةِ رجل؟ فأُجيبَ بهذه الجملةِ.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فـ «أَنْ» فيها مصدريةٌ ناصبةٌ بعدَها، والفتحةُ فيه حركةُ إعرابٍ، بخلافِها في قراءةِ حمزة، فإنها فتحةُ التقاءِ ساكنين، إذ اللامُ الأولى ساكنةٌ للإدغامِ في الثانية، والثانيةُ مُسَكَّنةٌ للجزم، ولا يمكنُ إدغامٌ في ساكنٍ،

---

(١) المحرر ٢/٣٦٦.

(٢) البحر ١/٣٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الحجر.

فَحَرَّكْنا الثانيةَ بالفتحةِ هرباً من التقائِهما، وكانتِ الحركةُ فتحةً، لأنها أَخَفُّ الحركاتِ، وأَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعدَ حذفِ حرفِ الجر، وهي لامُ العلة، والتقديرُ: لأنْ تَضِلَّ، أو إرادةَ أَنْ تَضِلَّ.

وفي متعلَّقِ هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه فِعْلٌ مضمرٌ دَلَّ عليه الكلامُ السابق، إذ التقديرُ: فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين لأنْ تَضِلَّ إحداهما، ودَلَّ على هذا الفعلِ قولُه: «فإنْ لم يكونا رجلين فَرَجُلٌ وامرأتان»، قالَه الواحدي، ولا حاجةَ إليه، لأنَّ الرافعَ لرجل وامرأتين مُغْنٍ عن تقدير شيءٍ آخرَ، وكذلك الخبرُ المقدَّرُ لقولِك: «فرجلٌ وامرأتان» إذ تقديرُ الأولِ: فَلْيَشْهد رجلٌ، وتقديرُ الثاني: فرجلٌ وامرأتان يشهدون لأَنْ تَضِلَّ، وهذان التقديرانِ هما الوجهُ الثاني والثالثُ من الثلاثةِ المذكورةِ.

وهنا سؤالٌ واضحٌ جَرَتْ عادةُ المُعْرِبين والمفسِّرين يسألونَه وهو: كيف جُعِل ضلالُ إحداهما علةً لتطلُّبِ الإشهاد أو مراداً لله تعالى، على حَسَبِ التقديرَيْن المذكورَيْن أولاً؟ وقد أجابَ سيبويه[1] وغيرُه عن ذلك بأن الضلالَ لَمَّا كان سبباً للإذكار، والإذكارُ مُسَبَّباً عنه، وهم يُنَزِّلون كلَّ واحدٍ من السببِ والمُسَبَّب منزلةَ الآخرِ لالتباسِهما واتصالِهما كانَتْ إرادةُ الضلالِ المُسَبَّبِ عنه الإذكارُ إرادةً للإذكارِ. فكأنه قيل: إرادَةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهما الأخرى إنْ ضَلَّتْ، ونظيرُه قولُهم: «أَعْدَدْتُ الخشبةَ أَنْ يميلَ الحائطُ فأدعمَه، وأعدَدْتُ السلاحَ أن يجيءَ عدوٌّ فأدفعَه» فليس إعدادُك الخشبةَ لأَنْ يميلَ الحائطُ ولا إعدادُك السلاحَ لأنْ يجيءَ عدوٌّ، وإنما هما للإدعام إذا مال[2] / وللدفع إذا جاء [١١٥/ب]
العدوُّ، وهذا مِمَّا يعودُ إليه المعنى ويُهْجَرُ فيه جانبُ اللفظ.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٠ ـ ١/ ٤٧٦.

(٢) الأصل: «مالت» وهو سهو، والضمير المستتر يعود على الحائط. وقوله «الإدعام» لم أجد الفعل أدعم فالأنسب: للدعم.

وقد ذهب الجرجاني(1) في هذه الآيةِ إلى أنَّ التقديرَ: مخافةَ أَنْ تَضِلَّ، وأنشد قول عمروٍ(2):

١١٢٥ـ .... فَعَجَّلْنا القِرى أَنْ تَشْتِمُونا

أي: مخافَةَ أَنْ تَشْتِمونا» وهذا صحيحٌ لو اقتُصِر عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ عليه قولُه «فَتُذَكِّرَ» لأنه كان التقديرُ: فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين مخافةَ أَنْ تَضِلَّ إحداهما، ولكنَّ عَطْفَ قوله: «فتذكِّر» يُفْسِده، إذ يَصِيرُ التقديرُ: مخافةَ أَنْ تذكر إحداهما الأخرى، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصودُ، قال أبو جعفر(3): «سمعتُ عليَّ بن سليمان(4) يَحْكي عن أبي العباس أن التقديرَ كراهةَ أَنْ تَضِلَّ» قال أبو جعفر: «وهو غلطٌ إذ يصيرُ المعنى: كراهةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهُما الأخرى». انتهى.

وذهب الفراء(5) إلى أغربَ مِنْ هذا كلِّه فزَعَمَ أَنَّ تقديرَ الآيةِ الكريمة: «كي تذكِّر أحداهما الأخرى إنْ ضَلَّت» فلَّما قُدِّم الجزاءُ اتصلَ بما قبلَه ففُتِحَتْ «أَنْ»، قال: «ومثلُه من الكلامِ: «إنه ليعجبُني أَنْ يسألَ السائلُ فيُعْطى» معناه: إنه ليعجبني أَن يُعْطَى السائلُ إن سَأَلَ؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإعطاءُ لا السؤالُ،

---

(1) عبدالقاهر بن عبدالرحمن، من أئمة البيان، له المغني والإعجاز والعمدة توفي ٤٧١؛ البغية ٢/١٠٦.

(2) عمرو بن كلثوم، وصدره:

نَزَلْتُم منزلَ الأضيافِ منا

وهو في القصائد العشر للتبريزي ٤٢٣؛ وابن يعيش ٨/١١٥. واستعار القرى ـ وهي الضيافة ـ للقتل.

(3) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٩.

(4) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته.

(5) معاني القرآن ١/١٨٤.

فلمَّا قَدَّموا السؤالَ على العَطِيَّة أصحبوه أَنْ المفتوحة لينكشِفَ المعنى»، فعنده «أنْ» في «أَنْ تَضِلَّ» للجزاءِ، إلاَّ أنه قُدِّم وفُتِح وأصلُه التأخيرُ.

وأنكر هذا القولَ البصريُّون وَردُّوه أبلغَ ردٍّ. قال الزجاج[1]: «لَسْتُ أدري لِمَ صار الجزاءُ [إذا تقدَّم][2] وهو في مكانِه وغيرِ مكانِه وَجَبَ أن يُفْتَحْ أن». وقال الفارسي: «ما ذَكَرَه الفراء دعوى لا دلالةَ عليها والقياسُ يُفْسِدُها، ألا ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العاملَ إذا تغيَّرت حركتُه لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّراً في عَملِهِ ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن[3] من فتحِ اللامِ الجارَّةِ مع المُظْهَرِ عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ، كذلك «إنْ» الجزائيةُ ينبغي إذا فُتِحَتْ ألاَّ يتغيَّر عملها ولا معناها، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضاً أنَّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديمِ ولا بالتأخيرِ، ألا ترى لقولك: «مررتُ بزيدٍ» ثم تقول: «بزيدٍ مررت» فلم يتغيَّر عملُ الباءِ بتقديمِها من تأخيرٍ».

وقرأ ابن كثير[4] وأبو عمرو «فَتُذْكِرَ» بتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراءِ من أَذْكَرْتُه أي: جَعَلْتُه ذاكراً للشيءِ بعدَ نِسْيانِه، فإنَّ المرادَ بالضلالِ هنا النسيانُ كقوله تعالى: «فَعَلْتُها إذَنْ وأنا من الضالين»[5] وأنشدوا الفرزدق[6]:

١١٢٦ـ ولقد ضَلَلْتَ أباكَ يَدْعُو دارِماً　　　كضلالِ ملتمسٍ طريقَ وِبارِ

فالهمزةُ في «أَذْكَرْتُه» للنقلِ والتعديةِ، والفعلُ قبلَها متعدٍّ لواحدٍ، فلا بُدَّ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٤.
(٢) زيادة من الزجاج، وهي ضرورية للسياق.
(٣) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٣.
(٤) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٠.
(٥) الآية ٢٠ من الشعراء.
(٦) ديوانه ٢/٤٥٠؛ اللسان: ضلل.

من آخَرَ، وليسَ في الآية إلا مفعولٌ واحدٌ فلا بُدَّ من اعتقادِ حذفِ الثاني، والتقديرُ فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى الشهادةَ بعد نِسْيانِها إن نَسِيَتْها، وهذا التفسيرُ هو المشهورُ.

وقد شَذَّ بعضُهم فقال: «معنى فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى أي: فتجعلَها ذَكَراً، أي: تُصَيِّرُ حكمَها حكمَ الذَّكَرِ في قَبولِ الشهادةِ. وروى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: «فَتُذَكِّر إحداهما الأخرى بالتشديدِ فهو من طريقِ التذكير بعد النسيان، تقول لها: هل تَذْكُرين إذ شَهِدْنا كذا يومَ كذا في مكانِ كذا على فلانٍ أو فلانة، ومَنْ قرأ «فَتُذْكِرَ» بالتخفيف فقال: إذا شَهِدَتِ المرأةُ ثم جاءَتِ الأخرى فَشَهِدَتْ معها فقد أَذْكَرَتْها لقيامِهما مقامَ ذَكَـر» ولم يَرْتَضِ هذا من أبي عمرو المفسرون وأهلُ اللسان، بل لم يُصَحِّحوا روايةَ ذلك عنه لمعرفتِهم بمكانتِه من العلمِ، وردُّوه على قائله من وجوهٍ منها: أنَّ الفصاحةَ تقتضي مقابلةَ الضلالِ المرادِ به النسيانُ بالإذكار والتذكيرِ، ولا تناسُبَ في المقابلةِ بالمعنى المنقولِ عنه. ومنها: أنَّ النساءَ لو بَلَغْنَ ما بلغْنَ من العَدَدِ لا بد معهنَّ مِنْ رجلٍ يَشْهَدُ معهم، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذكَّرَتْها بنفسِها من غيرِ انضمامِ رجلٍ، هكذا ذَكَروا، وينبغي أَنْ يكونَ ذلك فيما يُقْبَلُ فيه الرجلُ مع المرأتينِ، وإلاَّ فقد نَجِدُ النساءَ يَتَمَحَّضْنَ في شهاداتٍ من غيرِ انضمامِ رجلٍ إليهنَّ، ومنها: أنها لو صَيَّرَتْها ذَكَراً لكان ينبغي أَنْ يكونَ ذلك في سائرِ الأحكامِ، ولا يُقْتَصَرُ به على ما فيه...[1] وفيه نظرٌ أيضاً، إذ هو مشتركُ الإلزامِ / لأنه يُقال: وكذا إذا فَسَّرْتموه بالتذكير بعد النسيانِ لم يَعُمَّ [١١٦/أ]
الأحكامَ كلَّها، فما أُجيبَ به فهو جوابُهم أيضاً.

---

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل: رسمت: تالية، واضطربت النسخ في نقلها ولكنها كلها مصحفة أو محرفة، لعل الصواب «على ما فيه أمور مالية» فسقطت من المؤلف كلمة «أمور» أو ما يرادفها.

وقال الزمخشري(١): «ومِنْ بِدَع التفاسيرِ: «فَتُذَكِّرَ» فتجعلَ إحداهما الأخرى ذَكَراً، يعني أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلةِ الذَّكَر» انتهى. ولم يَجْعَلْ هذا القولَ مختصاً بقراءةٍ دونَ أُخْرى.

وأمَّا نصبُ الراءِ فنسقٌ على «أَنْ تَضِلَّ» لأنَّهما يَقْرآن(٢): «أَنْ تَضِلَّ» بأَنْ الناصبةِ، وقرأ الباقون بتشديدِ الكافِ من «ذَكَّرْتُه» بمعنى جَعَلْتُه ذاكِراً أيضاً، وقد تقدَّم أنَّ حمزةَ وحدَه هو الذي يَرْفع الراء.

وخَرَجَ من مجموعِ الكلمتين أنَّ القُرَّاءَ على ثلاثِ مراتبَ: فحمزة وحدَه: «إنْ تَضِلَّ فتذكِّرُ» بكسر «إنْ» وتشديدِ الكافِ ورفعِ الراء، وأبو عمرو وابنُ كثير بفتح «أنْ» وتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراء، والباقون كذلك، إلا أنهم يُشَدِّدون الكافَ.

والمفعولُ الثاني محذوفٌ أيضاً في هذه القراءة كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وفَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى، [نحو]: أَكْرَمْتُه وَكَرَّمته، وفَرَّحته وأَفْرحته. قالوا: والتشديدُ في هذا اللفظ أكثرُ استعمالاً من التخفيفِ، وعليه قولُه(٣):

١١٢٧ـ على أنني بعدَ ما قد مضى ... ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كميلا
يُذَكِّرُنيكَ حنينُ العَجولِ ... ونَوْحُ الحمامةِ تَدْعو هَدِيلا

وقرأ عيسى(٤) بن عمر والجحدري: «تُضَلَّ» مبنياً للمفعول، وعن

---

(١) الكشاف ١/٤٠٣.
(٢) أي: أبو عمرو وابن كثير.
(٣) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في الكتاب ١/٢٩٢؛ والأنصاف ٣٠٨؛ وابن يعيش ٤/١٣٠، واللسان: كمل؛ والدرر ١/٢١٠. والعجول: الناقة ألقت ولدها قبل موعده.
(٤) البحر ٢/٣٤٩؛ القرطبي ٣/٣٩٧.

الجحدري أيضاً: «تُضِلَّ» بضم التاء وكسر الضاد من أَضَلَّ كذا أي: أضاعه، والمفعولُ محذوفٌ أي: تُضِـلَّ الشهادة. وقـرأ حميد بـن[1] عبـدالرحمن ومجاهد: «فَتَذْكُرُ» برفع الراء وتخفيف الكاف، وزيد بن أسلم[2]: «فتُذاكِرُ» من المذاكرة.

وقوله: «إحداهما» فاعل «والأخرى» مفعول، وهذا مِمَّا يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ فيه لخفاءِ الإعرابِ والمعنى نحو: ضَرَب موسى عيسى. قال أبو البقاء[3]: فـ «إحداهما» فاعلٌ، و «الأخرى» مفعول، ويَصِحُّ العكس، إلا أنه يمتنع على ظاهرِ قول النحويين في الإعراب، لأنه إذا لم يظهر الإعرابُ في الفاعلِ والمفعولِ وَجَبَ تقديمُ الفاعل [فيما][4] يُخاف فيه اللَّبْسُ، فعلى هذا إذا أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ تقديمُ المفعولِ كقولك: «كسر العصا موسى»، وهذه الآيةُ من هذا القبيلِ لأنَّ النِّسْيَانِ والإذكارَ لا يتعيَّنُ في واحدةٍ منهما بل ذلك على الإبهامِ، وقد عُلِم بقوله «فَتُذَكِّرَ» أنَّ التي تُذَكِّر هي الذاكرة والتي تُذَكَّرُ هي الناسية، كما علم من لفظ «كَسَر» مَنْ يَصِحُّ منه الكسرُ، فعلى هذا يجوز أن يُجْعل «إحداهما» فاعلاً، و «الأخرى» مفعولاً وأن تعكس» انتهى. ولَمَّا أَبْهَمَ الفاعلَ في قولِهِ: «أَنْ تَضِلَّ إحداهما» أَبْهَمَ أيضاً في قوله: «فَتُذَكِّر إحداهما» لأنَّ كلاً من المرأتين يجوزُ عليها ما يجوزُ على صاحبتِها من الإضلالِ والإذكارِ، والمعنى: إنْ ضَلَّتْ هذه أَذْكَرَتْها هذه، فَدَخَلَ الكلامَ معنَى العمومِ.

---

(١) حميد بن عبدالرحمن المدني، روى عن أبيه وثلة من الصحابة، وروى عنه قتادة، ثقة، توفي سنة ٩٥. انظر: تهذيب التهذيب ٤٥/٣.

(٢) زيد بن أسلم المدني، مولى عمر، أخذ عن شيبة بن نصاح، توفي سنة ١٣٦. انظر: طبقات القراء ٢٩٦/١.

(٣) الإملاء ١١٩/١.

(٤) سقط من الأصل وثبت في: ب، وعبارة الإملاء: «في كل موضع».

قال أبو البقاء[1]: «فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يَقُلْ: «فتذكِّرها الأخرى»؟ قيل فيه وجهان، أحدُهما: أنه أعاد الظاهرَ لِيَدُلَّ على الإبهامِ في الذِّكْرِ والنسيان، ولو أَضْمَرَ لَتَعَيَّن عودُه على المذكور. والثاني: أنه وَضَع الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ، تقديرُه: «فتذكِّرها» وهذا يَدُلُّ على أن «إحداهما» الثانيةَ مفعولٌ مقدمٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلاً في هذا الوجهِ، لأنَّ المضمرَ هو المُظْهَرُ بعينه، والمُظْهَرُ الأول فاعل «تضِلَّ» فلو جعل الضمير لذلك المظهَرِ لكانت الناسيةُ هي المُذَكِّرَة، وذا مُحَالٌ» قلت: وقد يتبادَرُ إلى الذهنِ أنَّ الوجهينِ راجعانِ لوجهٍ واحدٍ قبلَ التأمُّلِ، لأنَّ قولَه: «أعادَ الظاهرَ» قريبٌ من قوله: «وَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ».

و «إحدى» تأنيثُ «الواحد» قال الفارسيّ: «أَنَّثوه على غير بنائِه، وفي هذا نظرٌ، بل هو تأنيثُ «أَحَد» ولذلك يقابُلونهـا به في: أحد عشرَ وإحدى عَشَرَة [و] واحدٍ وعشرين وإحدى[2] وعشرين. وتُجْمَعُ «إحدى» على «إحَد» نحو: كِسْرَة وكِسَر. قال أبو العباس: «جَعَلوا الألفَ في الإحدى بمنزلةِ التاءِ في «الكِسْرة» فقالوا في جَمْعِها: إحَد كما قالوا: كَسْرة وكِسَر، كما جَعَلُوه[3] مثلَها في الكُبْرَى والكُبَر، والعُلْيا والعُلى، فكما جَعَلوا هذه كظُلْمة وظُلَم جعلوا الأولَ كسِدْرَة[4] وسِدَر» قال: «وكما جعلوا الألفَ المقصورةَ بمنزلةِ التاءِ فيما ذُكِر جعلوا الممدودة أيضاً بمنزلتِها في قولِهم «قاصِعَاء[5] وقواصِـع» وداماء[6] ودوامّ» يعني أن فاعِلَة نحو: ضارِبَة تُجمـع على ضوارب، كذا

---

(١) الإملاء ١/١٢٠.
(٢) الأصل: «أحد» وهو سهو، أو لعله يعني أن لإحدى مذكرين: أحد، وواحد.
(٣) أي جعلوا الألف مثل التاء.
(٤) السّدرة: شجر النبق.
(٥) القاصعاء: فم حجر الضب.
(٦) الداماء: حجرة من حجر اليربوع.

فاعِلاء نحو: قاصِعاء وراهِطاء[1] تُجْمَع على فَواعِل، وأنشد ابنُ الأعرابي على إحدى وإحَد قولَ الشاعر[2]:

١١٢٨ــ حتى استثاروا بيَ إحدى الإحَدِ   ليثاً هِزَبْراً ذا سلاحٍ مُعْتَدي

قال: يقال: هو إحدى الإحَدِ، وأَحَدُ الأَحَدَيْنِ، وواحدُ الآحادِ، كما يقال: واحدٌ لا مِثْلَ له، وأنشد البيت.

واعلَمْ أنَّ «إحدى» لا تُسْتعمل إلا مضافةً إلى غيرِها، فيقال: إحدى الإحَدِ وإحداهما، ولا يقال: جاءَتْني إحدى، ولا رأيت إحدى، وهذا بخلافِ مذكَّرِها.

و «الأُخْرى» تأنيث «آخَر» الذي هو أَفْعَلُ التفضيلِ، وتكونُ بمعنى آخِرة، كقوله تعالى: «قالَتْ أُخراهم لأُولاهم»[3]، ويُجْمَعُ كلُّ منهما على «أُخَر»، ولكنَّ جمعَ الأولى ممتنعٌ من الصرفِ، وفي علتِه خلافٌ، وجَمْعُ [١١٦/ب] / الثانيةِ منصرفٌ، وبينهما فرقٌ في المعنى، وهذا كلُّه سأوضِّحه إن شاء الله تعالى في الأعرافِ فإنه أَلْيَقُ به.

قوله: «ولا يَأْبَ الشهداءُ» مفعولُه محذوفٌ لفهمِ المعنى، أي: لا يَأْبَوْن إقامَةَ الشهادةِ، وقيل: المحذوفُ مجرورٌ لأنَّ «أبى» بمعنى امتنع، فيتعدَّى تعديتَه أي مِنْ إقامةِ الشهادة.

و «إذا ما دُعوا» ظـرفٌ لـ «يَأْبَ» أي: لا يَمْتنعـون في وقتِ دَعْوَتهم

---

(١) الراهطاء: من حجرة اليربوع التي يخرج منها التراب.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: «وحد» والمساهد على التسهيل ٢/٨٥ وإحدى الأحد: يعني أنه واحد لا مثل له.

(٣) الآية ٣٨ من الأعراف.

لأدائِها، أو لإقامتها، ويجوزُ أن تكونَ متمحضةً للظرف، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ أي: إذا دُعوا فلا يَأْبَوا.

قوله: «أَنْ تكتبوه» مفعولٌ به والناصبُ له «تَسْأَموا» لأنه يتعدَّى بنفسِه قال(١):

١١٢٩ـ سَئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ثمانينَ حَوْلاً لا أبا لَكَ يَسْأَمِ

وقيل: بل يتعدَّى بحرفِ الجر، والأصلُ: مِنْ أَنْ تكتبُوه، فَحَذَفَ حرفَ الجرِّ للعلمِ به فَيَجْري الخلافُ المشهور في «أَنْ» بعدَ حذفِه، ويَدُلُّ على تعدِّيه بـ «مِنْ» قوله(٢):

١١٣٠ـ ولقد سَئِمْتُ من الحياةِ وطولِها وسؤالِ هذا الناسِ كيف لبيدُ

والسَّأَم والسَّآمَةُ: المَلَلُ من الشيءِ والضَّجَرُ منه.

والهاءُ في «تَكْتبوه» يجوزُ أَنْ تكونَ للدَّيْن في أول الآية، وأن تكونَ للحقّ في قولِه: «فإنْ كان الذي عليه الحقُّ» وهو أقربُ مذكورٍ، والمرادُ به «الدَّيْن» وقيل: يعودُ على الكتابِ المفهومِ من «يَكْتبوه» قاله الزمخشري(٣).

و«صغيراً أو كبيراً» حالٌ، أي: على أيّ حالٍ كان الدَّيْنُ قليلاً أو كثيراً، وعلى أيِّ حالٍ كان الكتابُ مختصراً أو مُشْبَعاً، وجَوَّزَ السجاوندي انتصابَه على خبرِ «كان» مضمرةً، وهذا لا حاجةَ تَدْعُو إليه، وليس من مواضعِ إضماره.

---

(١) البيت لزهير من المعلقة وهو في ديوانه ٢٩.
(٢) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣٥؛ والمحتسب ١/١٨٩؛ والبحر ٢/٣٥١.
(٣) الكشاف ١/٤٠٣.

وقرأ السلمي(١): «ولا يَسْأَموا أَنْ يَكْتبوه» بالياءِ من تحتُ فيهما. والفاعلُ على هذه القراءةِ ضميرُ الشهداءِ، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ الالتفاتِ، فيعودُ: إمَّا على المتعامِلين وإمَّا على الكُتَّاب.

قوله: «إلى أجله» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي: أَنْ تكتبوه مستقراً في الذمَّةِ إلى أجلِ حُلولِه. والثاني: أنه متعلِّقٌ بتكتبُوه، قاله أبو البقاء(٢). وهذا قد ردَّه الشيخ(٣) فقال: «هو متعلقٌ بمحذوفٍ لا بـ «تكتبوه» لعدمِ استمرارِ الكتابةِ إلى أجلِ الدَّيْن إذ ينقضي في زمنٍ يسير، فليس نظيرَ: «سرت إلى الكوفةِ. والثالث: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الهاءِ، قاله أبو البقاء(٤).

قوله: «ذلكم» مُشَارٌ به لأقربِ مذكورٍ وهو الكَتْب. وقيل إليه وإلى الإشهاد، وقيل: إلى جميع ما ذُكِر وهو أحسنُ. و «أَقْسَطُ» قيل: هو من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ، ولا يكونُ من قَسَطَ، لأنَّ قَسَط بمعنى جار، وأَقْسَط بمعنى عَدَل، فتكونُ الهمزةُ للسَّلْبِ، إلا أنه يَلْزَمُ بناءُ أَفْعَل من الرباعي، وهو شاذٌّ.

قال الزمخشري(٥): «فإنْ قلتَ مِمَّ بُنِي أَفْعلا التفضيلِ ـ أعني أَقْسَط وأَقْوم؟ ـ قلت: يجوزُ على مذهبِ سيبويه أَنْ يكونا مَبْنِيَّين مِنْ «أقسط» و «أقام» وأَنْ يكونَ «أَقْسَط» من قاسِط على طريقةِ النسبِ بمعنى: ذي قِسْطٍ؛ و «أقوم» من قويم». قال الشيخ(٦): لم ينصَّ سيبويه على أنَّ أفعلَ التفضيلِ يُبْنَى من

---

(١) البحر ٢/٣٥١.
(٢) الاملاء ١/١٢٠.
(٣) البحر ٢/٣٥١.
(٤) الاملاء ١/١٢٠.
(٥) الكشاف ١/٤٠٤.
(٦) البحر ٢/٣٥١.

«أَفْعل»، إنما يُـؤْخَذُ ذلك بالاستدلالِ، فإنه نصَّ[١] في أوائلِ كتابِه على أنَّ «أَفْعَل» للتعجبِ يكونُ من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل، وظاهرُ هذا أن «أَفْعَل» للتعجب يُبنى منـه أَفْعل للتفضيـل، فما اقتـاسَ في التعجبِ اقتـاسَ في التفضيلِ، وما شَذَّ فيه شَذَّ فيه. وقد اختلف النحويون في بناءِ التعجبِ وأَفْعَل التفضيلِ من أَفْعَل على ثلاثةِ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، والمنـعُ مطلقـاً، والتفضيلُ بين أَنْ تكونَ الهمزةُ للنقلِ فيمتنِعَ، أو لا فيجوزَ، وعليه يُـؤَوَّل كلامُ سيبويه، حيث قال: «إنه يبنى من أَفْعَل» أي الذي همزتُه لغيرِ التعدية. ومَنْ مَنَع مطلقاً قال: «لم يَقُلْ سيبويه وأَفْعَلَ بصيغة الماضي» إنما قالها أَفْعِل بصيغةِ الأمر، فالتبس على السامعِ، ويعني أنه يكونُ فعلُ التعجب على أَفْعِلْ، بناؤه من فَعَل وفَعِل وفَعُل، وعلى أفعِل. ولهذه المذاهبِ موضوعٌ هو أليقُ بالكلامِ عليها.

ونَقَل ابن عطية[٢] أنه مأخوذٌ من «قَسُط» بضمِّ السينِ نحو: «أَكْرَم» من «كَرُم». وقيل: هو من القِسْط بالكسر وهو العَدْلُ، وهو مصدرٌ لم يُشْتَقَّ منه فِعْلٌ، وليس من الإِقساط؛ لأنَّ أفعَل لا يُبْنى من «الإِفعال». وهذا الذي قلته كلَّه بناءً منهم على أنَّ الثلاثيَّ بمعنى الجَوْر والرباعيَّ بمعنى العَدْل.

ويُحكى أن سعيد بن جبير لَمَّا سأله الظالمُ [الحجَّاجُ] بن يوسف: ما تقول فِيَّ؟ فقال: «أقولُ إنك قاسِطٌ عادِلٌ»، فلم يَفْطِن له إلا هو، فقال: إنه جعلني جائراً كافراً، وتلا قوله تعالى: «وأمَّا القاسطون فكانوا لجهنَّمَ حَطَباً»[٣] «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[٤].

---

(١) الكتاب ١/٣٧.
(٢) المحرر ٢/٣٦٩.
(٣) الآية ١٥ من الجن.
(٤) الآية ١ من الأنعام.

وأمَّا إذا جَعَلْناه مشتركاً بين عَـدَلَ وبين جارَ فـالأمرُ واضـــحٌ قال ابن القطاع[1]: «قَسَط قُسوطاً وقِسْطاً: جارَ وعَدَل ضِدٌّ». وحكى ابن السِّيد في كتابِ «الاقتضاب» له عن ابن السكيت في كتاب «الأضداد» عن أبـي عبيدة: «قَسَط: جارَ، وقَسَط: عَدَل، وأَقْسطَ بالألفِ عَدَلَ لا غيرُ[2]. وقال أبو القاسم الراغب[3] الأصبهاني: «القِسْطُ أن يأخذَ قِسْطَ غيرِه، وذلك جَوْرٌ، والإقساطُ أن يُعْطِي قسطَ غيرِه، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: قَسَط إذا جار، وأَقْسَط إذا عَدَلَ» وسيأتي لهذا أيضاً مزيدُ بيانٍ في سورة النساءِ إن شاء الله تعالى.

[١١٧/أ] و «عند الله» / ظرفٌ منصوبٌ بـ «أَقْسَط» أي: في حكمِه. وقوله «وَأَقْوَمُ» إنما صَحَّت الواوُ فيه لأنه أفعلُ تفضيلٍ، وأفعلُ التفضيلِ يَصِحُّ حملاً على فِعْلِ التعجب، وصَحَّ فعلُ التعجبِ لجريانه مَجْرى الأسماء لجمودِه وعدمِ تصرُّفِه.

و «أَقْوَمُ» يجوزُ أن يكونَ من «أقام» الرباعي المتعدِّي؛ لكنه حَذَف الهمزةَ الزائدة، ثم أتى بهمزةِ أَفْعل كقولِه تعالى: «أيُّ الحزبين أَحْصى»[4] فيكونُ المعنى: أَثْبَتُ لإقامتِكم الشهادةَ، ويجوزُ أن يكونَ من «قام» اللازم ويكونُ المعنى: ذلك أثبتُ لقيامِ الشهادةِ، وقامَتِ الشهادةُ: ثَبَتَتْ، قاله أبو البقاء[5].

---

(١) الأبنية ٣/٢٢ وهو علي بن جعفر، إمام العربية في مصر، له: الأفعال والأبنية، توفي سنة ٥١٥. انظر: البغية ٢/١٥٣.

(٢) في مجاز أبـي عبيدة «أقسط»: أعدل ولم يذكر غيره؛ المجاز ١/٨٤.

(٣) المفردات ٤١٨.

(٤) الآية ١٢ من الكهف.

(٥) الاملاء ١/١٢٠.

قوله: «للشهادةِ» متعلِّق بـ «أَقْوَم»، وهو مفعولٌ في المعنى، واللامُ زائدةٌ ولا يجوزُ حَذْفُها ونصبُ مجرورِها بعد أفعلِ التفضيلِ إلا ضرورةً كقوله[1]:

١١٣١ــ . . . . وأَضْرَبَ منا بالسيوفِ القَوانِسا

وقد قيلَ: إن «القوانسَ» منصوبٌ بمضمرٍ يَدُلُّ عليه أفعلُ التفضيلِ، هذا معنى كلام الشيخ[2]، وهو ماشٍ على أنَّ «أَقْوَم» من أقام المتعدي، وأما إذا جعلته من «قَام» بمعنى ثَبَت فاللامُ غير زائدة[3].

قوله: «أَنْ لا ترتابوا» أي: أقربُ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ، فقيل: هو اللامُ أي: أَدْنى لئلَّا ترتابوا، وقيل هو «إلى» وقيل: هو «من» أي: أَدْنى إلى أن لا ترتابوا وأدنى مِنْ أن لا ترتابوا. وفي تقديرهم «مِنْ» نظرٌ، إذ المعنى لا يساعِدُ عليه. و«ترْتابوا»: تَفْتَعِلُوا من الرِّيبة، والأصل: «تَرْتَيِبوا»، فَقُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. والمفضَّلُ عليه محذوفٌ لفهم المعنى، أي: أَقْسطُ وأقومُ وأدنى لكذا مِنْ عدمِ الكَتْب، وحَسَّن الحذفَ كونُ أفعلَ خبراً للمبتدأ بخلافِ كونه صفةً أو حالاً. وقرأ السلمي[4]: «أَنْ لا يرتابوا» بياءِ الغيبة كقراءةِ: «ولا يَسْأموا أَنْ يكتبوه» وتقدَّم توجيهُ ذلك.

قوله: «إلا أن تكونَ تجارةً» في هذا الاستثناءِ قولان، أحدُهما: أنه متصلٌ قال أبو البقاء[5]: «والجملةُ المستثناةُ في موضعِ نصبٍ لأنه استثناءٌ من الجنس لأنه أمرٌ بالاستشهادِ في كلِّ معاملةٍ، واستثنى منها التجارة الحاضرةَ،

---

(١) تقدم برقم ٣٤٥.
(٢) البحر ٢/٣٠٢.
(٣) لأن الفعل يكون لازماً فلا حاجة إلى مفعول بعده.
(٤) البحر ٢/٣٥٢.
(٥) الاملاء ١/١٢٠.

والتقديرُ: إلا في حالِ حضورِ التجارةِ». والثاني: أنه منقطعٌ، قال مكي[١] ابن أبـي طالب: «و«أنْ» في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ المنقطعِ» قلت: وهذا هو الظاهرُ، كأنه قيل: لكنّ التجارةَ الحاضرةَ فإنه يجوزُ عدمُ الاستشهادِ والكَتْبِ فيها.

وقرأ[٢] عاصم هنا «تجارةً» بالنصب، وكذلك «حاضرةً» لأنها صفتُها، وفي النساء[٣] وافقه الأخوان[٤]، والباقون قرؤوا بالرفعِ فيهما. فالرفعُ فيه وجهان، أحدُهما: أنها التامةُ أي: إلا أنْ تَحْدُثَ أو تقعَ تجارةٌ، وعلى هذا فتكونُ «تُديرونها» في محلِّ رفعٍ صفةً لتجارة أيضاً، وجاء هنا على الفصيحِ، حيث قَدَّم الوصفَ الصريحَ على المؤول. والثاني: أن تكونَ الناقصةَ، واسمُها «تجارةٌ» والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «تُديرونها» كأنه قيل: إلا أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ مدارةً، وسَوَّغ مجيءَ اسمِ كان نكرةً وصفُه، وهذا مذهبُ الفراء[٥] وتابعه آخرون.

وأمَّا قراءةُ عاصم فاسمُها مضمرٌ فيها، فقيل: تقديرُه: إلا أنْ تكونَ المعاملةُ أو المبايَعَةُ أو التجارةُ. وقَدَّره الزجاج[٦] إلَّا أَنْ تكونَ المداينةُ، وهو أحسنُ. وقال الفارسي[٧]: «ولا يجوزُ أن يكونَ التداينُ اسمَ كان لأنَّ التداينَ معنًى، والتجارةُ الحاضرةُ يُراد بها العينُ، وحكمُ الاسمِ أن يكونَ الخبرَ في المعنى، والتدايُن حَقٌّ في ذمةِ المستدينِ، للمدين المطالبةُ به، وإذا كان

---

(١) المشكل ١/١١٩.
(٢) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢١.
(٣) الآية ٢٩ من النساء.
(٤) أي: حمزة والكسائي.
(٥) معاني القرآن ١/١٨٥.
(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٦.
(٧) الحجة (خ) ٢/٣٢٢.

كذلك لم يَجُزْ أن يكونَ اسمَ كان لاختلافِ التداينِ والتجارةِ الحاضرةِ» وهذا الذي قاله الفارسي لا يَظْهَرُ رداً على أبـي إسحاق، لأن التجارةَ أيضاً مصدرٌ، فهي معنًى من المعاني لا عينٌ من الأعيان، وبين الفارسي والزجاج محاورةٌ لأمرٍ ما.

وقال الفارسيّ(١) أيضاً: «ولا يجوزُ أيضاً أَنْ يكونَ اسمَها «الحقُّ» الذي في قوله: «فإن كان الذي عليه الحق» للمعنى الذي ذكرنا في التداين، لأنَّ ذلك الحقَّ دَيْنٌ، وإذا لم يَجُزْ هذا لم يَخْلُ اسمُ كـان من أحدِ شيئين، أحدُهما: أنَّ هذه الأشياءَ التي اقتضَتْ من الإشهادِ والارتهانِ قد عُلِم من فحواها التَبايُعُ، فأضمرَ التبايعَ لدلالةِ الحالِ عليه كما أضمرَ لدلالةِ الحال فيما حكى سيبويه(٢): «إذا كان غداً فأتني» ويُنْشَدُ على هذا(٣):

١١٣٢ـ أعينيَّ هَـلاَّ تبكِيـان عِفـاقـا إذا كـان طَعْناً بينهم وعِنـاقـا

أي: إذا كان الأمر. والثاني: أن يكونَ أضمرَ التجارة كأنه قيل: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً، ومثلُه ما أنشدَه الفراء(٤):

١١٣٣ـ فَدىً لبني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي إذا كان يوماً ذا كواكبَ أَشْهَبَا

وأنشد الزمخشري(٥):

١١٣٤ـ بني أسدٍ هل تَعْلَمُون بلاءنـا إذا كان يوماً ذا كواكبَ أَشْنَعا

أي: إذا كان اليومُ يوماً. و«بينكم» ظرفٌ لتُديرونها.

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٢٢.
(٢) الكتاب ١/١١٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٨٦.
(٤) معاني القرآن ١/١٨٦.
(٥) البيت لعمرو بن شأس؛ وهو في الكتاب ١/٢٢؛ اللسان: شهب.

قوله: «فليس» قال أبو البقاء[١]: «دَخَلَتِ الفاءُ في «فليس» إيذاناً بتعلُّق ما بعدَها بما قبلَها» قلت: هي عاطفةٌ هذه الجملةَ على الجملةِ من قولِه: «إلا أَنْ تكونَ تجارةً» إلى آخرها، والسببيةُ فيها واضحةٌ أي: بسببٍ عن ذلك رُفِع الجناحُ في عَدَمِ الكتابة.

وقوله: «أَنْ لا تَكْتبوها» أي: «في أن لا»، فَحُذِفَ حرفُ الجر فبقي في موضعِ «أَنْ» الوجهان.

[١١٧/ب] قوله: «إذا تبايَعْتم» يجوزُ أن[٢] / تكونَ شرطيةً، وجوابُها: إمَّا متقدم عند قومٍ، وإمَّا محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه تقديرُه: إذا تبايَعْتُم فَأَشْهِدوا، ويجوزُ أن تكونَ ظرفاً محضاً أي: افعلوا الشهادةَ وقتَ التبايعِ.

قوله: «ولا يُضارَّ» العامة على فتح الراء جزماً، ولا» ناهيةٌ، وفُتِح الفعلُ لما تقدم[٣] في قراءةِ حمزةَ: «إن تَضِلَّ». ثم هذا الفعلُ يحتملُ أن يكونَ مبنياً للفاعِل، والأصلُ: «يضارِرْ» بكسر الراءِ الأولى فيكونُ «كاتب» و«شهيد» فاعلَيْن نُهِيا عن مُضَارَّةِ المكتوبِ له والمشهودِ له، نُهِيَ الكاتبُ عن زيادةِ حرفٍ يُبْطِل به حقاً أو نقصانِه، ونُهِيَ الشاهدُ [عن] كتمِ الشهادةِ، واختاره الزجاج[٤]، ورجَّحه بأنَّ الله تعالى قال: «فإنه فُسوقٌ بكم»، ولا شك أنَّ هذا من الكاتبِ والشاهدِ فِسْقٌ، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ إبـرامُ الكاتبِ والشهيـدِ والإلحاحُ عليهما فسقاً. ونُقل في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وطاووس[٥]

---

(١) الاملاء ١/١٢٠.
(٢) تغير خط نسخة الأصل في ورقتين بدءاً من هنا، وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة التحقيق.
(٣) انظر: الورقة ١١٦.
(٤) معاني القرآن ١/٣٦٧.
(٥) طاووس بن كيسان التابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن أخذ عن ابن عباس. توفي سنة ١٠٦. انظر: البداية والنهاية ٩/٣٥؛ طبقات القراء ١/٣٤١.

هذا المعنى. ونَقَل الداني عن عمر وابن عباس ومجاهد وابن أبي إسحاق أنهم قرؤوا الراءَ الأولى بالكسرِ حين فَكُّوا.

ويُحْتمل أن يكونَ الفعلُ فيها مبنياً للمفعول، والمعنى: أَنَّ أحداً لا يُضارِرُ الكاتبَ ولا الشاهدِ، ورُجِّح هذا بأنه لوكان النهيُ متوجِّهاً نحو الكاتبِ والشهيدِ لقال: وإنْ[1] تفعلا فإنه فسوقٌ بكما، ولأنَّ السياقَ من أولِ الآيات إنما هو للمكتوبِ له والمشهودِ له. ونُقِل في التفسير هذا المعنى عن ابن عباس ومَنْ ذُكِر معه. وذكر الداني أيضاً عنهم أنهم قرؤوا الراءَ الأولى بالفتح. قلت: ولا غَرْوَ في هذا إذ الآيةُ عندهم مُحْتَمِلةٌ للوجهين فَسَّروا وقرؤوا بهذا المعنى تارةً وبالآخرِ أخرى.

وقرأ[2] أبو جعفر وعمرو بن عبيد: «ولا يُضارْ» بتشديد الراءِ ساكنةً وَصْلاً، وفيها ضعفٌ من حيث الجمعُ بين ثلاثِ سواكن، لكنه لمَّا كانت الألفُ حرفَ مدٍّ قام مَدُّها مقامَ حركةٍ، والتقاءُ الساكنين مغتفرٌ في الوقف، ثم أُجْري الوصلُ مُجْرى الوقف في ذلك.

وقرأ عكرمة /: «ولا يُضارِرْ كاتباً ولا شهيداً» بالفكِّ وكسرِ الراءِ الأولى، [١١٨/أ]
والفاعلُ ضميرُ صاحب الحق، ونَصْبِ «كاتباً» و«شهيداً» على المفعولِ به أي: لا يضارِرْ صاحبُ حقٍ كاتباً ولا شهيداً بأن يُجْبِرَهُ ويُبْرِمَه بالكتابة والشهادةِ؛ أو بأَنْ يحمِلَه على ما لا يَجُوز.

وقرأ ابن محيصن: «ولا يُضارُّ» برفع الراء، وهو نفيٌ فيكونُ الخبر[3] بمعنى النهي كقولِه: «فلا رَفَثَ ولا فسوق»[4].

---

(١) ي: وإن كان تفعلا.
(٢) البحر ٣٥٤/٢.
(٣) ي: الجزاء.
(٤) الآية ١٩٧ من البقرة.

وقرأ عكرمة في رواية مُقْسِم: «ولا يُضارٍّ» بكسرِ الراءِ مشددةً على أصلِ التقاءِ الساكنين. وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذه الأشياءِ عند قولِهِ: «لا تُضَارٍّ والدةٌ بولدِها»[1].

قوله: «وإنْ تَفْعلوا» أي: تفعلوا شيئاً مِمَّا نَهَى اللـهُ عنه، فَحُذِف المفعولُ به للعلمِ به. والضميرُ في «فإنه» يعودُ على الامتناع أو الإضرار. و«بكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، فقدَّرَه أبو البقاء[2]: «لاحِقٌ بكم» وينبغي أن يُقَدَّر كوناً مطلقاً، لأنه صفةٌ لـ«فسوق» أي: فسوقٌ مستقرٌّ بكم، أي: ملتبسٌ بكم ولاصقٌ بكم.

قـوله: «ويَعَلِّمُكم اللـهُ» يجـوزُ في هذهِ الجملةِ الاستئنـافُ ـ وهو الظاهرُ ـ ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الفاعلِ في «اتَّقوا» قال أبو البقاء[3]: «تقديره: واتقوا اللـهَ مضموناً لكم التعليمُ أَو الهدايةُ، ويجوزُ أن تكونَ حالاً مقدَّرَة». قلت: وفي هذينِ الوجهينِ نظرٌ لأنَّ المضارعَ المثبتَ لا تباشِرُه واوُ الحال، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ، لكنْ لا ضرورةَ تَدْعو إليه ههنا.

آ. (٢٨٣) **قوله تعالى: ﴿ولم تَجِدوا كاتباً﴾**: العامةُ على «كاتباً» اسمَ فاعل. وقرأ أُبَـيٌّ[4] ومجاهد وأبو العالية[5]: «كِتاباً»، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أي ذا كتابة. والثاني: أنه جَمْع كاتبٍ، كصاحب وصِحاب. ونقل الزمخشري[6] هذه القراءة عن أُبَـيّ وابن عباس فقط، وقال: «وقال ابن

---

(١) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(٢) الإملاء ١/١٢١.
(٣) الإملاء ١/١٢١.
(٤) البحر ٢/٣٥٥؛ القرطبي ٣ /٤٠٧.
(٥) رفيع بن مهران الرياحي، تابعي، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو، توفي سنة ٩٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٨٤.
(٦) الكشاف ١/٤٠٤.

عباس: أرأيتَ إن وجدتَ الكاتبَ ولم تَجِدْ الصحيفةَ والدَّواة». وقرأ ابن عباس والضحاك: «كُتَّاباً» على الجمع، اعتباراً بأنَّ كلَّ نازلةٍ لها كاتبٌ. وقرأ أبو العالية: «كُتُباً» جمع كتاب، اعتباراً بالنوازلِ، قلت: قولُ ابن عباس: «أرأيتَ إنْ وجدت الكاتب الخ» ترجيحٌ[١] للقراءةِ المرويَّةِ عنه واستبعادٌ لقراءةِ غيرِه / «كاتباً»، يعني أن المرادَ الكتابُ لا الكاتبُ. [١١٨/ب]

قوله: «فرهانٌ» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فيكفي [عن] ذلك رُهُنٌ مقبوضةٌ. الثاني: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: فرُهُن مقبوضة تكفي. الثالث: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: فـالوثيقـةُ أو فالقائمُ مقامُ ذلك رُهُنٌ مقبوضةٌ.

وقرأ ابن[٢] كثير وأبو عمرو: «فَرُهُنٌ» بضم الراء والهاء، والباقـون «فَرِهَانٌ» بكسر الراء وألف بعد الهاء، رُوي عن ابن كثير وأبـي عمرو تسكينُ الهاءِ في رواية.

فأمَّا قراءةُ ابن كثير فجمع رَهْن، وفَعْل يُجْمع على فُعُل نحو: سَقْف وسُقُف. ووقع في أبـي البقاء[٣] بعد قوله: «وسَقْف وسُقُف، وأَسَد وأُسُد، وهو [وهمٌ][٤]» ولكنهم قالوا: إن فُعُلاً جَمعُ فَعْل قليل، وقد أورد منه الأخفش[٥] ألفاظاً منها: رَهْن ورُهُن، ولَحْد القبر ولُحُد، وقَلْب[٦] النخلة وقُلُب، ورجلٌ

---

(١) تحتمل في ب: «توضيح».
(٢) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٢.
(٣) الإملاء ١/١٢١.
(٤) سقط من الأصل وثبت في النسخ الأخرى. ويبدو أن الوهم جاء من إيراده لفظة «أسد» فهي فَعَل وليست فَعْل، وعلى هذا فليست نظيراً لرَهْن ورُهُن لاختلاف المفرد.
(٥) معاني القرآن له ١/١٩٠ ـ ١٩١.
(٦) قلب النخلة: شطبة بيضاء في وسطها.

ثَطٌّ وقومٌ ثُطٌّ[١]، وفرس وَرْدٌ وخيلٌ وُرُدٌ، وسهم حَشْر[٢] وسهام حُشُر. وأنشد أبو عمرو حجةً لقراءتِه قولَ قعنب[٣]:

١١٣٥ـ بانَتْ سعادُ وأمسىٰ دونَها عدنُ ... وَغَلَّقَتْ عندَها مِنْ قبلِك الرُّهُنُ

وقال أبو عمرو: «وإنما قَرأت فَرُهُن للفصلِ بين الرهانِ في الخيلِ وبين جمع «رَهْن» في غيرها[٤]» ومعنى هذا الكلام أنما اخترتُ هذه القراءةَ على قراءة«رهان»، لأنه لا يجوزُ له أَنْ يفعلَ ذلك كما ذَكَر دونَ اتِّباع روايةٍ.

واختار الزجاجِ[٥] قراءتَه هذه[٦] قال: «وهذه القراءة وافَقَت المصحفَ، وما وافقَ المصحفَ وصَحَّ معناه، وقَرَأت به القُرَّاء فهو المختارُ». قلت: إن الرسم الكريم «فرهن» دون ألفٍ بعد الهاء، مع أنَّ الزجاج يقول: «إنَّ فُعُلاً جمعَ فَعْلٍ قليلٌ»، وحُكي عن أبي عمرو أنه قال: «لا أعرفُ الرِّهان إلا في الخيل لا غيرُ». وقال يونس[٧]: «الرَّهْنُ والرِّهان عربيان، والرُّهُنْ في الرَّهْنِ أكثرُ، والرِّهـان في الخيلِ أكثـر» وأنشدوا أيضـاً على رَهْن ورُهُن قولـه ـالبيت[٨] ـ:

١١٣٦ـ آلَيْتُ لا نُعْطِيه من أَبْنائِنا ... رُهُناً فيُفْسِدَهم كَـرَهْنٍ أَفْسدا

---

(١) رجل ثط: خفيف الشعر ثقيل البطن.
(٢) سهر حشر: دقيق.
(٣) اللسان: رهن.
(٤) أي: أنه وجد الرهان مستعملة في رهان الخيل، فأحب صَرْف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل. انظر: تفسير الطبري ٦/٩٧.
(٥) معاني القرآن ١/٣٦٨.
(٦) سقط من: ي.
(٧) انظر: اللسان «رهن».
(٨) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه ٢٢٩ ؛ واللسان: رهن؛ والبحر ٢/٣٥٥.

وقيل: إنَّ رُهُنا جمعُ رِهان، ورِهان جمعُ رَهْن، فهو جَمْعُ الجمع، كما قالوا في ثِمار جمعَ ثَمر، وثُمُر جَمعُ ثِمار(1)، وإليه ذهب الفراء(2) وشيخه، ولكنَّ جَمْعَ الجمعِ غيرُ مطرِّدٍ عند سيبويه(3) وجماهيرِ أتباعه.

وأمَّا قراءةُ الباقين «رِهانٌ» فرِهان جمعُ «رَهْن» وفَعْل وفِعال مطردٌ كثير نحو: كَعْب / وكِعَاب، وكَلْب وكِلاب، ومَنْ سَكَّن(4) ضمةَ الهاءِ في «رُهُن» [119/أ] فللتخفيفِ وهي لغةٌ، يقولون: سُقْف في سُقُف جمعَ سَقْف.

والرَّهْنُ في الأصل مصدرُ رَهَنْتُ، يقال: رَهَنْتُ زيداً ثوباً أَرْهَنُه رَهْناً أي: دفعتُه إليه رَهْناً عنده، قال(5):

1137ـ يراهِنُني فَيَرْهَنُني بَنِيه ... وأَرْهَنُه بَنِيَّ بما أَقولُ

وأرهنْتُ زيداً ثوباً أي: دفعتُه إليه ليرهنَه، فَفرَّقوا بين فَعَل وأَفْعَل. وعند الفراء رَهَنْتُه وأَرْهَنْتُه بمعنى، واحتجَّ بقولِ همام السلولي(6):

1138ـ فَلَمَّا خَشِيْتُ أظافيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وأَرْهَنْتُهُمْ مالِكا

وأنكر الأصمعيُّ هذه الروايةَ وقال: «إنما الروايةُ: وأَرْهَنُهُم مالكا»، والواوُ للحالِ كقولِهم: «قَمْتُ وأَصُكُّ عينَه» وهو على إضمارِ مبتدأ.

---

(1) الأصل: «ثمر» وهو سهو، وقوله «وثُمُر» سقط من: ب.
(2) معاني القرآن 1/188.
(3) الكتاب 2/200.
(4) نسبها في شواذ القراءات إلى شهر بن حوشب. انظر: ص 18.
(5) البيت لأحيحة بن الجلاح، وهو في اللسان: رهن.
(6) تقدم برقم 419.

وقيل: أرْهَنَ في السِّلعة إذا غالَى فيها حتى أَخذَها بكثيرِ الثمنِ ومنه قولهُ[1]:

١١٣٩ـ يَطْوي ابنُ سلمى بها من راكبٍ بُعُداً ... عِيدِيَّةٌ أُرْهِنَتْ فيها الدَّنانيرُ

ويقال: رَهَنْتُ لساني بكذا، ولا يُقال فيه «أَرْهَنْتُ» وأنشدوا[2]:

....

ثم أُطْلق الرَّهْنُ على المرهونِ من بابِ إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعول نحو قولِه تعالى: «هذا خَلْقُ اللـهِ»[3]، و«درهَمٌ ضَرْبُ الأمير»، فإذا قلت: «رَهَنْتُ زيداً ثوباً رَهْناً» فرَهْناً هنا مصدرٌ فقط، وإذا قلت «رهنْتُ زيداً رَهْناً» فهو هنا مفعولٌ به لأنَّ المرادَ به المرهونُ، ويُحتمل أن يكونَ هنا «رَهْناً» مصدراً مؤكداً أيضاً، ولم يَذْكرِ المفعولَ الثانيَ اقتصاراً كقوله: «ولسوفَ يُعْطِيك ربُّك»[4].

و «رَهْن» مِمَّا استُغْنى فيه بجمعِ كثرتهِ عن جمعِ قلَّته، وذلك أنَّ قياسَه في القلةِ أَفْعُل كفَلْس وأفلُس، فاستُغْنِيَ برَهْن ورِهان عن أَرْهُن.

وأصلُ الرَّهْنِ: الثبوتُ والاستقرارُ، يقال: رَهَنَ الشيءُ، فهو راهنٌ إذا دام واستقر، ونِعمة راهنة أي دائمة ثابتة. وأنشد ابن السكيت[5]:

---

(١) البيت لرداد الكلبي، ورواية صدره في اللسان: «رهن»:

ظَلّتْ تجوبُ بها البلدانَ ناجيةٌ

وهو في البحر ٢/٣٤٢؛ والقرطبي ٣/٤٠٩؛ وينسب البيت أيضاً إلى الشاعر شداد كما في الجمهرة ٢/٤٢١.

(٢) بياض في النسخ كلها.

(٣) الآية ١١ من لقمان.

(٤) الآية ٤ من الضحى.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٥٩؛ وإصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٨؛ واللسان: «رها». وبهات: أي بهذا القول.

١١٤٠ـ لا يَسْتَفيقون منها وَهْي راهِنةً ... إلا بهاتِ وإنْ عَلُّوا وإنْ نَهِلوا

ويقال: «طعام راهن» أي: مقيم دائم، قال(١):

١١٤١ـ الخبزُ واللحمُ لهم راهِن ... .

أي: دائمٌ مستقرٌّ، ومنه سُمِّي المرهونُ «رَهْناً» لدوامِهِ واستقرارِهِ عند المُرْتَهِنِ.

وقوله: «ولم تَجِدوا كاتباً» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها عطفٌ على فعلِ الشرطِ أي: «وإنْ كنتم ولم تَجِدوا» فتكونُ في محلِّ جزمٍ لعطفِها على ما هو مجزومٌ تقديراً. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على خبرِ كان، أي: وإنْ كنتم لم تَجِدُوا [كاتباً] والثالث: أَنْ تكونَ الواوُ للحال، والجملةُ بعدَها نصبٌ على الحالِ فهي على هذين الوجهين الأخيرين في محلِّ نصب.

قوله: «فإن «أمِنَ» قرأ أُبَـيّ فيما نَقَلَه عنه الزمخشري(٢) «أُومِنَ» مبنياً للمفعول. قال الزمخشري: «أي أَمِنَه الناس(٣) ووصفوا المَدْيونَ بالأمانةِ والوفاء». قلت: وعلامَ تنتصبُ «بعضاً»؟ والظاهرُ نصبُه / بإسقاط الخافض على [١١٩/ب] حذفِ مضافٍ أي: فإن أومِنَ بعضُكم على متاعِ بعضٍ أوعلى دَيْنِ بعضٍ.

قوله: «فَلْيُؤَدِّ الذي اؤتُمِن» إذا وُقِفَ على «الذي» وابتُدِيء بما بعدَها قيل: «اوتُمِنَ» بهمزةٍ مضمومة بعدَها واو ساكنة، وذلك لأنَّ أصلَه أُؤْتُمِنَ، مثل

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وعجزه

وقهوةٌ راووقُها ساكِبُ

وهو في القرطبي ٣/٤٠٩، واللسان: «رهن».

(٢) الكشاف ١/٤٠٥، ورواية أبي حيان عن أبي علي افتعل: ائْتَمَنَ. انظر: البحر ٢/٣٥٦.

(٣) ب: النبأ.

اقْتُدِرَ بهمزتين: الأولى للوصلِ والثانيةُ فاءُ الكلمة، ووقعَتِ الثانيةُ ساكنةً بعد أخرى مثلِها مضمومةً وجب قَلْبُ الثانيةُ لمجانِسٍ[(١)] حركةِ الأولى فقلت: أُوْتُمِنَ. فأمَّا في الدَّرْج فتذهبُ همزةُ الوصلِ فتعود الهمزةُ إلى حالِها لزوالِ موجبِ قلبِها واواً بل تُقْلَبُ ياءً صريحةً في الوصلِ في روايـة[(٢)] ورش والسوسي.

ورُوي عن عاصم: «الذي اوتُمِن» برفعِ الألفِ ويُشيرِ بالضمـة إلى الهمزة، قال ابن مجاهد[(٣)]: «وهذه الترجمةُ غلط». ورَوى سليم[(٤)] عن حمزة إشمامَ الهمزةِ الضمَّ، وفي الإشارةِ والإشمامِ المذكورَيْن نظرٌ. وقرأ عاصم أيضاً في شاذِّه: «الَّذِتُّمِـنَ» بإدغامِ الياء المبدلةِ من الهمزةِ في تاء الافتعال، قال الزمخشري[(٥)]: «قياسـاً على «اتَّسر» في الافتعـال من اليُسْر، وليس بصحيحٍ لأنَّ الياءَ منقلبةٌ عن الهمزةِ فهي في حكمِ الهمزةِ، واتَّزر عاميٌّ، وكذلك «ريَّا» في «رُؤْيا»» قال الشيخ[(٦)]: «وما ذكر الزمخشري فيه أنه ليس بصحيح وأن «اتَّزر» عامِّي ـ يعني أنه من إحداث العامة لا أصلَ له في اللغة ـ قد ذَكَره غيرُه أنَّ بعضَهم أَبْدَلَ وأدْغَمَ: «اتَّمَنَ واتَّزَرَ» وأنَّ ذلك لغةٌ رديئة، وكذلك «رُيَّا» في رُؤْيا، فهذا التشبيهُ: إمَّا أن يعودَ على قولِه: «واتَّزر عاميٌّ» فيكونُ إدغام «رُيَّا» عامياً، وإمَّا أَنْ يعودَ إلى قولِهِ «فليس بصحيحٍ» أي: وكذلك إدْغَامُ «رُيَّا» ليس بصحيحٍ، وقد حكَى الكسائي الإدغامَ في «رُيَّا».

---

(١) أي إلى حرف يجانس حركة الأولى.

(٢) البحر ٢/٣٥٦.

(٣) السبعة ١٩٥.

(٤) سليم بن عيسى الكوفي، أضبط أصحاب حمزة. توفي سنة ١٨٨. انظر: الطبقات لابن الجزري ١/٣١٠.

(٥) الكشاف ١/٤٠٦.

(٦) البحر ٢/٣٥٦.

وقولُه: «أمانته» يجوزُ أن تكونَ الأمانةُ بمعنى الشيء المُؤتَمَنِ عليه فينتصبَ انتصابَ المفعولِ به بقولِه: «فليؤدِّ»، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدراً على أصلِها، وتكونُ على حَذْفِ مضاف، أي: فليؤدِّ دَينَ أمانتِهِ. ولا جائزٌ أن تكونَ منصوبةً على مصدرِ اتُمِنَ. والضميرُ في «أمانتَه» يُحْتَمل أَنْ يعودَ على صاحبِ الحقِّ،وأَنْ يعودَ على الذي ائتُمِن.

قوله: «فإنَّه آثمٌ قلبُه» في هذا الضمير وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الشأنِ والجملةُ بعدَه، مفسِّرٌ له. والثاني: أنه ضميرُ «مَنْ» في قولِه: «ومَنْ يَكتُمْها» وهذا هو الظاهرُ. وأمَّا «آثمٌ قلبُه» ففيه أوجهٌ، أظهرُها: أنَّ الضميرَ في «إنه» ضميرُ «مَنْ» و «آثمٌ» خبرُ إنَّ، و «قلبُه» فاعلٌ بآثم، نحو قولِك: زيدٌ إنه قائمٌ أبوه، وعَمَلُ اسمِ الفاعلِ هنا واضحٌ لوجودِ شروطِ الإِعمال. ولا يجيءُ هذا الوجهُ على القولِ بأنَّ الضميرَ ضميرُ الشأن، لأنَّ ضميرَ الشأنَ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِه عند البصريين مفردٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك.

الثاني: أن يكونَ «آثمٌ» خبراً[1] مقدماً، و «قلبُه» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ خبرَ «إنَّ» ذكر ذلك الزمخشري[2] وأبو البقاء[3] وغيرُه، وهذا لا يجوزُ على أصول الكوفيين؛لأنه لا يعودُ عندَهم الضميرُ المرفوعُ على متأخرٍ لفظاً، و «آثمٌ» قد تَحَمَّل ضميراً لأنه وَقَع خبراً، وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وأَنْ تكونَ ضميرَ «مَنْ».

والثالث: أن يكونَ «آثم» خبرَ إنَّ، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما تعودُ عليه الهاء في «إنه»، و «قلبُه» بدلٌ من ذلك الضمير المستترِ بدلُ بعضٍ من كل.

الرابع: أن يكونَ «آثم» مبتدأً، و «قلبُه» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والجملةُ

---

(١) الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.
(٢) الكشاف: ١/٤٠٦.
(٣) الإملاء: ١/١٢١.

خبرُ إنَّ، قاله ابن عطية[1]، وهو لا يجوزُ عند البصريين، لأنه لا يعملُ عندَهم اسمُ الفاعل إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام نحو: ما قائمٌ أبواك، وهل قائمٌ أخواك، وما قائمٌ قومك، وهل ضاربٌ إخوتك. وإنما يجوزُ هذا عند الفراءِ من الكوفيين والأخفشِ من البصريين، إذ يجيزان: قائمٌ الزيدان وقائمٌ الزيدون، فكذلك في الآية الكريمة.

وقرأ ابنُ أبي عبلة[2]: «قلبَه» بالنصب، نسبَها إليه ابن عطية[3]. وفي نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه بدلٌ من اسم «إنَّ» بدلُ بعض من كل، ولا محذورَ في الفصلِ بالخبر ـ وهو آثمٌ ـ بين البدلِ والمبدلِ منه، كما لا محذورَ في الفصل به بين النعتِ والمنعوتِ نحو: زيد منطلق العاقل، مع أنَّ العاملَ في النعت والمنعوت واحدٌ، بخلافِ البدلِ والمبدلِ منه / فإنَّ الصحيحَ [١٢٠/أ] أنَّ العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المُبْدَلِ منه.

الثاني: أنه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، كقولك: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه» وفي هذا الوجه خلافٌ مشهورٌ، وهو ثلاثةُ مذاهبَ: الأول مذهب الكوفيين وهو الجواز مطلقاً، أعني نظماً ونثراً. الثاني: المنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ المبرد[4]. الثالث: مَنْعُه من النثر وجوازُه في الشعرِ، وهو مذهبُ سيبويه[5]، وأنشدَ الكسائي على ذلك[6]:

---

(١) المحرر ٢/٣٨٠.
(٢) البحر ٢/٣٥٧؛ شواذ القراءات ١٨.
(٣) المحرر ٢/٣٨٠. (٤) المقتضب ٤/١٥٨. (٥) الكتاب ١/١٠٠.
(٦) الأبيات لعمرو بن لحاء، وهي في المقرب ١/١٤٠؛ وابن يعيش ٦/٨٣؛ والعيني ٣/٥٨٣؛ والأشموني ٣/١١؛ والبحر ٣/٣٥٧؛ والرواية المشهورة «غُلْبَ الذَّفارى» بدلاً من رواية المؤلف، وينبغي إشباع حركة الباء من «الرقاب». ومدارة الاخفاف أي: أخفافها مدورة؛ ومجمراتها: أي صلبة. وغُلْبَ الذَّفارى: غليظ الرقبة؛ والعَفَرْنيات: ج: عَفَرْنَاة وهي القوية، والكُومَ: ج كوماء: عظيمة السنام؛ والسُّرَّاة: ج سُرَّة؛ وسرة وادقة: سمينة.

١١٤٢ـ أَنْعَتُهـا إنِّيَ مِنْ نُعَّاتِها ... مُدارةَ الأخفافِ مُجْمَرَّاتِها
غُلْبَ الرِّقابِ وعَفَرْ نِياتِها ... كُومَ الذُّرىٰ وادِقَةً سُرَّاتِها

ووجه ضعفِه عند سيبويه في النثر تكرُّر الضمير.

والثالث: أنه منصوبٌ على التمييز حكاه مكي[1] وغيرُه، وضَعَّفوه بأنَّ التمييز لا يكونُ إلا نكرةً، وهذا عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فلا يَشْتَرطون تنكيرَه، ومنه عندهم: «إلا مَنْ سَفِه نفسَه»[2] و«بَطِرَت معيشَتَها»[3] وأنشدوا[4]:

١١٤٣ـ إلى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ ... لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

وقرأ ابن أبي عبلة ـ فيما نقل عنه الزمخشري ـ[5] «أَثِم قلبَه» جعل «أثم» فعلاً ماضياً مشدد العين، وفاعلُه مستترٌ فيه، «قلبه» مفعول به أي: جعل قلبَه آثماً أي: أثم هو، لأنه عَبَّر بالقلب عن ذاتِه كلها لأنه أشرفُ عضوٍ فيها.

وقرأ أبو عبدالرحمن[6]: «ولا يَكْتُموا» بياءِ الغَيْبَةِ، لأنَّ قبلَه غيباً وهم من ذَكَر في قوله: «كاتبٌ ولا شهيدٌ»، وهو وإنْ كان بلفظِ الإفراد فالمرادُ به الجَمْعُ، ولذلك اعتبَرَ معناه في قراءة أبي عبدالرحمن فجَمَعَ في قوله: «ولا يكتموا».

---

(١) المشكل ١/١٢١ وحكاه عن أبي حاتم ثم ضعَّفه.
(٢) الآية ١٣٠ من البقرة.
(٣) الآية ٥٨ من القصص.
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ٢٧٠، كما ينسب إلى أبي الصلت وابن الزِّبعرىٰ وهو في اللسان: شيز؛ والمقرب ١/١٦٣؛ والهمع ١/٨٠؛ والدرر ١/٥٣. والردح: ج رداح وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: جفان من خشب؛ ولباب البر: الفالوذ؛ تلبك: تُخْلط.
(٥) الكشاف ١/٤٠٦.
(٦) البحر ٢/٣٥٨.

وقد اشتملَتْ هذه الآياتُ على أنواع من البديعِ منها: التجنيسُ المغايرُ في «تدايَنْتُم بدَيْن» ونظائره، والمماثِلُ في قوله: «ولا تكتموا الشهادة ومَنْ يكتُمْها» والطباقُ في «تَضِلَّ» و«تذكِّر» و«صغيراً وكبيراً»، وهي كثيرةٌ، وتؤخذ مِمَّا تقدَّم فلا حاجةَ إلى التكثير بذكرِها. وقرأ السلمي[1] أيضاً: «واللهُ بما يعملون» بالغيبة جرياً على قراءته بالغَيْبَة.

آ. (٢٨٤) **قوله تعالى: ﴿فيغفرُ﴾**: قرأ ابن عامر[2] وعاصم برفع «يغفرُ» و«يعذبُ»، والباقون من السبعةِ بالجزم. وقرأ ابنُ عباس والأعرج وأبو حيوة: «فيغفرَ» بالنصب.

فأمَّا الرفعُ فيجوزُ أَنْ يكونَ رفعُه على الاستئنافِ، وفيه احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو يغفرُ. والثاني: أنَّ هذه جملةٌ فعليةٌ من فعلٍ وفاعلٍ عُطِفَتْ على ما قبلها. وأمّا الجزمُ فللعطفِ على الجزاءِ المجزوم.

وأمَّا النصبُ فبإضمارِ «أَنْ» وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك تقديره: تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ. وقد رُوي قولُ النابغة بالأوجهِ الثلاثة وهو[3]:

١١٤٤ـ فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ... ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ
ونأخذْ بعدَه بذِنابِ عيشٍ ... أَجَبَّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

بجزمِ «نأخذ» عطفاً على «يَهْلك ربيع» ونصبِهِ ورفعِه، على ما ذكرتُه لك

---

(١) البحر ٣٥٨.
(٢) السبعة ١٩٥؛ الكشف ١/٣٢٣؛ القرطبي ٣/٤٢٤؛ البحر ٢/٢٦٠.
(٣) تقدم برقم ٧٢٨.

في «فَيغفر» وهذه قاعدةٌ مطردةٌ[1]: وهي أنه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه هذه الأوجُهُ الثلاثةُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه نحو: إن تأتني فَتَزُرْني أو فتزورَني، أو وتزرْني أو وتزورَني.

وقرأ الجعفيّ وطلحة بن مصرف وخلاد: «يَغْفِرْ» بإسقاطِ الفاء، وهي كذلك في مصحفِ عبدالله، وهي بدلٌ من الجوابِ كقوله تعالى: «ومن يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً يضاعَفْ له العذابُ»[2]. وقال أبو الفتح[3]: «وهي على البدلِ من «يُحاسِبْكم» فهي تفسيرٌ للمحاسبة» قال الشيخ[4]: «وليس بتفسيرٍ، بل هما مترتِّبان على المحاسَبَةِ». وقال الزمخشري[5]: «ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملة الحساب لأنَّ التفصيلَ أوضحُ من المفصَّلِ، فهو جارٍ مجرى بَدَلِ البعضِ من الكلِ أو بدلِ الاشتمال، كقولك: «ضربتُ زيداً رأسه» و«أحببتُ زيداً عقله»، وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه / في الأسماءِ لحاجةِ [١٢٠/ب] القبيلين[6] إلى البيان».

قال الشيخ[7]: «وفيه بعضُ مناقشةٍ: أمَّا الأولُ فقولُه: «ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملةِ الحسابِ» وليس العذابُ والغفرانُ تفصيلاً لجملةِ الحسابِ، لأنَّ الحسابَ إنما هو تعدادُ حسناتِه وسيئآتِه وحصرُها، بحيث لا يَشُذُّ شيءٌ منها، والغفرانُ والعذابُ مترتِّبان على المحاسَبَة، فليست المحاسبةُ مفصَّلةً بالغفرانِ والعذابِ. وأمّا ثانياً فلقوله بعد أَنْ ذَكَر بدلَ البعض

(١) انظر: المقتضب ٢/٦٦؛ ابن عقيل ٢/٢٩٨.
(٢) الآية ٦٨ ـ ٦٩ من الفرقان.
(٣) المحتسب ١/١٤٩.
(٤) البحر ٢/٣٦١.
(٥) الكشاف ١/٤٠٧.
(٦) أي: الاسم والفعل.
(٧) البحر ٢/٣٦١.

من الكل وبدلَ الاشتمال: «وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه في الأسماءِ لحاجةِ القبيلين إلى البيان» أمَّا بدلُ الاشتمال فهو يمكنُ، وقد جاءَ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الجنسِ وتحتَه أنواعٌ يشتمِلُ عليها، ولذلك إذا وَقَع عليه النفيُ انتفَتْ جميعُ أنواعه، وأمَّا بدلُ البعضِ من الكلِّ فلا يمكنُ في الفعل إذ الفعلُ لا يقبلُ التجـزُّؤ، فلا يُقال في الفعلِ له كل وبعض إلا بمجازٍ بعيدٍ، فليس كالاسم في ذلك، ولذلك يَسْتَحِيل وجود بدل البعض من الكل في حق الله تعالى، إذ الباري تعالى لا يتقسم ولا يتبعض.

قلت: ولا أدري ما المانعُ من كونِ المغفرةِ والعذابِ تفسيراً أو تفصيلاً للحساب، والحسابُ نتيجتُه ذلك، وعبارةُ الزمخشري هي بمعنى عبارة ابن جني. وأمَّا قولُه: «إنَّ بدلَ البعضِ من الكل في الفعلِ متعذرٌ، إذ لا يتحقق فيه تجزُّؤ» فليس بظاهرٍ، لأنَّ الكليةَ والبعضيةَ صادقتان على الجنس ونوعِه، فإنَّ الجنسَ كلٌّ والنوعَ بعضٌ. وأمَّا قياسُه على البـاري تعالى فـلا أدري ما الجامع بينهما؟ وكان في كلامِ الزمخشري ما هو أولى بالاعتراض عليه. فإنه قال(١): «وقرأ الأعمش: «يَغْفـر» بغير فـاءٍ مجزومـاً على البدلِ من «يحاسِبْكم» كقوله(٢):

١١٤٥ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

وهذا فيه نظرٌ؛ لأنه لا يطابق ما ذكره بعدَ ذلك كما تقدَّم حكايتُه عنه؛ لأن البيت قد أُبْدِل فيه من فعلِ الشرط لا من جوابِه، والآية قد أُبْدل فيها من نفسِ الجواب، ولكنَّ الجامعَ بينهما كونُ الثاني بدلاً مِمَّا قبلَه وبياناً له.

---

(١) الكشاف ١/٤٠٧.
(٢) تقدم برقم ١٧٣.

وقرأ[1] أبو عمرو بإدغام الراء في اللام والباقون بإظهارها. وأظهر[2] الباءَ قبل الميم هنا ابن كثير بخلافٍ عنه، وورش عن نافع، والباقون بالإدغام. وقد طَعَن قومٌ على قراءةِ أبي عمرو لأنَّ إدغام الراءِ في اللام عندهم ضعيفٌ.

قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: «كيف يَقْرأ الجازم»[4]؟ قلت: يُظْهِر الراءَ ويُدْغِم الباء، ومُدْغِمُ الراءِ في اللامِ لاحنٌ مخطىء خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمرٍو مخطىءٌ مرتين، لأنه يَلْحَنُ ويَنْسُبُ إلى أعلمِ الناس بالعربية ما يؤذن بجهلٍ عظيم، والسببُ في هذه الروايات قلةُ ضبطِ الرواة، وسببُ قلةِ الضبطِ قلةُ الدراية، ولا يَضْبِط نحوَ هذا إلا أهلُ النحو» قلت: وهذا من أبي القاسم غير مَرْضِيٍّ، إذ القُرَّاء مَعْنِيُّون بهذا الشأن، لأنهم تَلقَّوا عن شيوخهم الحرفَ بعد الحرفِ، فكيف يَقِلُّ ضبطُهم؟ وهو أمرٌ يُدْرَكُ بالحسِّ السمعي، والمانعُ من إدغام الراءِ في اللامِ والنونِ هو تكريرُ الراءِ وقوتها، والأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا مَذهبُ البصريين: الخليل وسيبويه[5] ومَنْ تَبِعهما، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي[6] ويعقوب الحضرمي ورأسُ البصريين أبوعمرو، وليس قولُه: «إن هذه الروايةَ غَلَطٌ عليه» بمُسَلَّم. ثم ذكر الشيخ[7] نقولاً عن القراء كثيرةً هي منصوصة في كتبهم، فلم أرَ لذكرها هنا فائدةً، فإنَّ مجموعها مُلَخَّصٌ فيما ذكرته، وكيف يُقال إن الراوي ذلك عن

---

(١) السبعة ١٢١؛ البحر ٢/٣٦١.
(٢) أي الباء من «يعذب» والميم من «من يشاء»، وهذا الإدغام على قراءة من جزم.
(٣) الكشاف ١/٤٠٧.
(٤) أي: الذي جزم من القُرَّاء.
(٥) الكتاب ٢/٤١٧.
(٦) محمد بن الحسن، أستاذ الكسائي وله: كتاب الإفراد والجمع؛ والفيصل؛ ولم تذكر وفاته. انظر: البغية ١/٨١.
(٧) البحر ٢/٣٦٢.

أبـي عمرٍو مخطىءٌ مرتين، ومن جملة رُواته اليزيديُّ إمامُ النحوِ واللغةِ، وكان ينازع الكسائي رئاسته، ومحلُّه مشهور بين أهلِ هذا الشأن.

آ. (٢٨٥) **قوله تعالى: ﴿والمؤمنون﴾**: يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنه مرفوعٌ بالفاعليةِ عطفاً على «الرسول» فيكونُ الوقفُ هنا، ويَدُلُّ على صحةِ هذا ما قرأ به أمير[١] المؤمنين عليٌّ ابن أبـي طالب: «وآمن المؤمنون»، فَأَظْهَر الفعلَ، ويكون قولُه: «كلٌّ آمَن» جملةً من مبتدإٍ وخبر يَدُلُّ على أنَّ جميعَ مَنْ تقدَّم ذكرُه آمَنَ بما ذكر. والثاني: أن يكون «المؤمنون» مبتدأً، و«كلٌّ» مبتدأٌ ثانٍ، و«آمن» خبرٌ عَنْ «كل» وهذا المبتدأ وخبرهُ خبرُ الأولِ، وعلى هذا فلا بُدَّ من رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين ما أخبر بها عنه، وهو محذوفٌ تقديرُه: «كلٌّ منهم» وهو كقولهم: «السَّمْنُ منوانِ بدرهم» تقديرُه: منوانِ منه. قال الزمخشري[٢]: «والمؤمنون إنْ عُطِفَ على الرسول كان الضميرُ الذي التنوينُ نائبٌ عنه في «كل» راجعاً إلى «الرسول» و«المؤمنون» أي: كلهم آمن بالله وملائكتِه وكتبِهِ ورسلِه من المذكورين ووُقِفَ عليه، وإن كان مبتدأ كان الضميرُ للمؤمنين».

فإن قيل: هل يجوزُ أَنْ يكون «المؤمنون» مبتدأ، و«كلٌّ» تأكيدٌ له، و«آمن» خبرُ هذا المبتدأ، فالجوابُ أنَّ ذلك لا يجوزُ لأنهم نَصُّوا على أنَّ «كُلاَّ» وأخواتِها لا تَقَعُ تأكيداً للمعارف إلا مضافةً لفظاً لضميرِ الأولِ، ولذلك رَدُّوا قولَ مَنْ قال: «إنَّ كُلاَّ في قراءة من قرأ: «إنَّا كُلاًّ فيها»[٣] تأكيدٌ لاسم إنَّ.

---

(١) البحر ٢/٣٦٤.

(٢) الكشاف ١/٤٠٧.

(٣) «قال الذين استكبروا إنَّا كل فيها» الآية ٤٨ من غافر، وما ذكره المؤلف قراءة عيسى وابن السميفع. انظر: القرطبي ١٥/٣٢١.

وقرأ الأخَوَان(1) هنا «وكتابِه» بالإفراد والباقون بالجمعِ. وفي سورة التحريم(2) قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم بالجمعِ والباقون بالإفراد. فتلخَّص من ذلك أنَّ الأخوين يقرآن بالإفراد في الموضعين، وأنَّ أبا عمرو وحفصاً يقرآن بالجمعِ في الموضعين، وأنَّ نافعاً وابن كثير وابن عامر وأبا بكر عن عاصم قرؤوا بالجمعِ / هنا وبالإفرادِ في التحريم. [121/أ]

فأمَّا الإفرادُ فإنه يُراد به الجنسُ لا كتابٌ واحدٌ بعينِه، وعن ابن عباس: «الكتاب أكثر من الكتب» قال الزمخشري(3): «فإنْ قلت: كيف يكون الواحدُ أكثرَ من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أُريد بالواحدِ الجنسُ، والجنسيةُ قائمةٌ في وحدات الجنس كلِّها لم يَخْرُجْ منه شيء، وأمَّا الجمعُ فلا يَدْخُل تحته إلَّا ما فيه الجنسية من الجموع». قال الشيخ(4): «وليس كما ذكر لأنَّ الجمعَ متى أُضِيف أو دَخَلَتْه الألفُ واللامُ [الجنسية](5) صارَ عامَّاً، ودلالةُ العامِّ دلالةٌ على كلِّ فردٍ فردٍ، فلو قال: «أَعْتَقْتُ عبيدي» لشمل ذلك كلَّ عبدٍ له، ودلالةُ الجمعِ أظهرُ في العموم من الواحدِ سواءً كانت فيه الألفُ واللامُ أو الإضافةُ، بل لا يُذْهَبُ إلى العموم في الواحدِ إلَّا بقرينةٍ لفظيةٍ كَأَنْ يُسْتَثْنَى منه أو يوصفَ بالجمعِ نحو: «إنَّ الإنسانَ لفي خسرٍ إلَّا الذين آمنوا»(6) «أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض» أو قرينةٍ معنويةٍ نحو: «نيَّةُ المؤمنِ أبلغُ مِنْ عملِه» وأقصى حالِهِ أن يكونَ مثلَ الجمعِ العامِّ إذا أُريد به العمومُ» قلت: للناس خلافٌ في الجمعِ المحلَّى بألْ أو المضافِ: هل عمومُه بالنسبةِ إلى مراتبِ الجموعِ أم إلى أعمَّ من ذلك، وتحقيقُه في علم الأصول.

---

(1) الأخوان: حمزة والكسائي. وانظر: 195؛ والكشف 1/323.

(2) الآية 12.

(3) الكشاف 1/407.

(4) البحر 2/365.

(5) زيادة من البحر.

(6) الآية 2 من العصر.

وقال الفارسي: «هذا الإفرادُ ليس كإفراد المصادر وإنْ أريدَ بها الكثيرُ كقولِه تعالى: «وادْعُوا ثبوراً كثيراً»(١) ولكنه كما تُفْرَدُ الأسماءُ التي يُرَاد بها الكثرةُ نحو: كَثُرَ الدينارُ والدرهمُ، ومجيئها بالألف واللامِ أكثرُ من مجيئها مضافةً، ومن الإضافةِ: «وإن تَعُدُّوا نعمَةَ الله لا تُحْصوها»(٢) وفي الحديث: «مَنَعَتِ العراقُ درهمَها وقَفِيزها»(٣) يُراد به الكثيرُ، كما يُراد بما فيه لامُ التعريفُ». قال الشيخ(٤): «انتهى ملخصاً، ومعناه أنَّ المفردَ المحلَّى بالألفِ واللامِ يَعُمُّ أكثرَ من المفردِ المضافِ».

قلت: وليس في كلامه ما يدُلُّ على ذلك البتةَ، إنما فيه أنَّ مجيئها في الكلامِ مُعَرَّفةً بأل أكثرُ من مجيئها مضافةً، وليس فيه تَعَرُّضٌ لكثرةِ عمومٍ ولا قِلَّتِهِ.

وقيل: المرادُ بالكتابِ هنا القرآن فيكونُ المرادُ الإفرادَ الحقيقي. وأمَّا الجمعُ فلإرادةِ كلِّ كتابٍ، إذ لا فرق بين كتابٍ وكتابٍ، وأيضاً فإنَّ فيه مناسبةً لِما قبلَه وما بعدَه من الجمعِ.

ومَنْ قَرَأ بالتوحيدِ في التحريم فإنما أراد به الإنجيلَ كإرادة القرآن هنا، ويجوزُ أن يُرادَ به أيضاً الجنسُ. وقد حَمَل على لفظ «كُل» في قوله: «آمن» فَأَفْرَدَ الضميرَ وعلى معناه فجمع في قوله: «وقالوا سَمِعْنَا». قال الزمخشري(٥): «ووحَّد ضمير «كل» في «آمَنَ» على معنى: كُلُّ واحدٍ منهم آمَنَ، وكان يجوزُ أن يُجْمَعَ كقولِه تعالى: «وكلٌّ أَتَوه داخِرين»(٦).

---

(١) الآية ٢٤ من الفرقان. وانظر: الحجة ٢/١٧٨ (خ).

(٢) الآية ٣٤ من إبراهيم.

(٣) رواه مسلم في باب الفتن ٤/٢٢٢٠؛ وابن حنبل ٢/٢٦٢.

(٤) البحر ٢/٣٦٤ أي انتهى كلام الفارسي، لأن المؤلف نقله عن صاحب البحر.

(٥) الكشاف ١/٤٠٧.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

وقرأ يَحْيى بن يَعْمر ـ ورُويت عن نافع ـ «وكُتْبِهِ ورُسْلِهِ» بإسكانِ العينِ فيهما. ورُوي عن الحسن وأبي عمرو تسكينُ سين «رُسْله».

قوله: «لا نُفَرِّق» هذه الجملةُ منصوبةٌ بقولٍ محذوف تقديرُه: يقولون لا نُفرِّق، ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: يقول، يعني يجوزُ أَنْ يراعى لفظُ «كل» تارةً ومعناها أخرى في ذلك القولِ المقدرِ، فَمَنْ قَدَّر «يقولون» راعى معناها، وَمَنْ قدَّر «يقول» راعى لفظَها، وهذا القَولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنه خبرٌ بعد خبرٍ، قاله الحوفي.

والعامَّةُ على «لا نفرِّقُ» بنون الجمع. وقرأ[2] ابن جبير وابن يعمر وأبو زرعة[3] ويعقوب، ورُويت عن أبي عمرو أيضاً: «لا يُفَرِّقُ» بياء الغيبة حملاً على لفظ «كل». وروى هارون[4] أن في مصحف عبدالله «لا يُفَرِّقون» بالجمعَ حَمْلا على معنى «كل»، وعلى هاتين القراءتين فلا حاجةَ إلى إضمارِ قولٍ، بل الجملةُ المنفيةُ بنفسِها: إمَّا في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وإمَّا في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً كما تقدَّم في ذلك القولِ المضمرِ.

قوله: «بين أحد» متعلِقٌ بالتفريقِ، وأُضيف «بين» إلى أحد وهو مفرد، وإنْ كان يقتضي إضافَته إلى متعدد نحو: «بين الزيدين» أو «بين زيد وعمرو»، ولا يجوزُ «بين زيد» ويَسْكُت: إمَّا لأنَّ «أحداً» في معنى العموم وهو «أحد» الذي لا يُسْتعمل إلا في الجَحْد ويُراد به العمومُ، فكأنه قيل: لا نفرِّقُ بين

---

(١) البحر ٢/٣٦٥؛ الشواذ لابن خالويه ١٨.
(٢) البحر ٢/٣٦٥؛ القرطبي ٣/٤٢٩.
(٣) أبو زرعة بن عبدالله البجلي، روى عن أبي هريرة ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٩٧.
(٤) هارون بن موسى العتكي البصري، روى عن عاصم وأبي عمرو روى عنه علي ابن نصر. مات قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٨.

الجميعِ من الرسل. قال الزمخشري[1]: «كقوله: فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين»[2]، ولذلكَ دَخَل عليه «بين» وقال الواحدي: «وبين» تقتضي شيئين فصاعداً، وإنما جاز ذلك مع «أحد» وهو واحدٌ في اللفظِ، لأنَّ «أحداً» يجوزُ أَنْ يُؤدَّى عن الجميعِ، قال الله تعالى: «فما مِنْكم من أحدٍ عنه حاجزين» وفي الحديث: «ما أُحِلَّتْ الغنائمُ لأحدٍ سودِ الرؤوسِ غيرِكم»[3] يعني فوصَفَه بالجمع، لأنَّ المرادَ به جمعٌ. قال: «وإنَّما جَازَ ذلكَ لأن «أحداً» ليس كرجل يجوز أن يُثَنَّى ويُجْمع، وقولُك: «ما يفعل هذا أحدٌ» تريد ما يفعلُه الناسُ كلُّهم، فلمَّا كان «أحد» يؤدَّى عن الجميع جاز أَنْ يُسْتعمل معه لفظُ «بَيْن» وإنْ كان لا يجوز أَنْ تقولَ: «لا نفرِّقُ بين رجلٍ منهم».

قلت: وقد رَدَّ بعضُهم هذا التأويلَ فقال: «وقيل إنَّ «أحداً» بمعنى جميع، والتقديرُ: بين جميعِ رسلهِ» ويَبْعُدُ عندي هذا التقديرُ، لأنه لا ينافي كونَهم مفرِّقين بين بعضِ الرسلِ، والمقصودُ بالنفي هو هذا؛ لأن اليهود والنصارى ما كانوا يُفَرِّقون بين كلِّ الرسلِ بل البعضَ. وهو محمد صلى الله عليه وسلم فَثَبَت أنَّ التأويل الذي ذكروه باطلٌ، بل معنى الآية: لا نفرِّق بين أحدٍ من رسلهِ وبين غيرهِ في النبوة، وهذا وإنْ كان في نفسه صحيحاً إلا أنَّ القائلين بكونِ «أحد» بمعنى جميع، وإنما يريدون في العمومِ المُصَحِّح لإضافة «بين» إليه /، ولذلك يُنَظِّرونه بقوله تعالى: «فما منكم من أحدٍ»، وبقوله[4]:

[١٢١/ب] ١١٤٦ــ إذا أمورُ الناسِ دِيكَتْ دَوْكاً ... لا يَــرْهَبُــون أحــداً رَأَوْكــا

فقال: «رَأَوْكَ» اعتباراً بمعنى الجميعِ المفهومِ من «أحد».

(١) الكشاف ١/٤٠٧.
(٢) الآية ٤٧ من الحاقة.
(٣) رواه الترمذي في تفسير سورة ٧ (التحفة ٤/١١٣)؛ وابن حنبل ٢/٢٥٢.
(٤) البيت منسوب لرؤبة وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٣/٤٢٩؛ والبحر ٢/٣٦٥.

وإمَّا لأن[1] ثَمَّ معطوفاً محذوفاً لدلالةِ المعنى عليه، والتقديرُ: «لا نفرِّقُ بين أحدٍ من رسلِهِ وبين أحدٍ، وعلى هذا فأحد هنا ليس الملازمَ للجحْدِ ولا همزتُه أصليةٌ بل هو «أحد» الذي بمعنى واحد وهمزتُه بدلٌ من الواو، وحَذْفُ المعطوفِ كثيرٌ جداً [نحو]: «سرابيلَ تَقِيكم الحَرَّ»[2] أي: والبرد، [وقوله][3]:

١١٤٧ــ فما كانَ بينَ الخيرِ لو جاءَ سالماً أبـو حُجُرٍ إلَّا ليـالٍ قـلائِـلُ

أي: بينَ الخيرِ وبيني.

و «مِنْ رسله» في محلِّ جرٍ لأنه صفةٌ لـ «أحد»، و «قالوا» عطفٌ على «آمَنَ»، وقد تقدَّم أنه حُمِل على معنى «كُل».

قوله: «غفرانَك» منصوبٌ: إمَّا على المصدريةِ. قال الزمخشري[4]: «منصـوبٌ بإضمـارِ فعلِه، يقال: «غفـرانَـك لا كُفْـرانَـك» أي: نَسْتغفـرك ولا نَكْفرك» فقدَّره جملةً خبريةً، وهذا ليس مذهبَ سيبويه، إنما مذهبُه[5] تقديرُ ذلك بجملةٍ طلبية كأنه قيل: «اغفْر غفرانَك». ونَقَلَ ابنُ عطيَةَ[6] هذا قولاً عن الزجاج[7]، والظاهر أنَّ هذا من المصادرِ اللازمِ إضمارُ عاملِها لنيابتِها عنه، وقد اضطربَ فيها كلامُ ابن عصفور[8]، فَعَدَّها تارةً مع ما يلزمُ فيه إضمارُ الناصبِ نحو: «سبحانَ الله ورَيْحَانَه»[9]، و «غفرانَك لا كفرانَك»،

(١) قوله «وإما» معطوف على «إما» التي وردت في أول بحثه في الكلمة.

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) تقدم برقم ٧٤٦.

(٤) الكشاف ١/٤٠٧.

(٥) الكتاب ١/١٦٤.

(٦) المحرر ٢/٣٨٨.

(٧) معاني القرآن ١/٣٧٠، وقدَّر الآية بقوله: «اغفر غفرانك».

(٨) انظر: شرح الجمل له ٢/٤٠٧.

(٩) ريحانه: رزقه. وانظر: اللسان: «روح».

وتارةً مع ما يجوزُ إظهارُ عاملِه. والطلبُ في هذا البابِ أكثرُ، وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أولِ الفتحة.

والمصير: اسمُ مصدرٍ مِنْ صارَ يصير أي: رَجَعَ، وقد تقدَّم لك في قوله: «المحيض»[1] أنَّ في المَفْعِل من الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ ثلاثةَ مذاهبَ وهي: جريانُه مَجْرَى الصحيح، فيُبْنى اسمُ المصدرِ منه على مَفْعَل بالفتح، والزمانُ والمكانُ بالكسرِ نحو: ضَرَبَ يَضْرِبَ مَضْرِباً، أو يُكْسَرُ مطلقاً، أو يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ فلا يَتَعَدَّى وهو أعدلُهَا. ويُطلَق المصيرُ على المعنى، ويُجْمَعُ على مُصْران كرغيفَ ورُغْفان، ويُجْمَع مُصْران على مَصَارين.

آ. (٢٨٦) **قوله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللـهُ نفساً إلا وُسْعَها﴾**:

«وُسْعَها» مفعولٌ ثانٍ. وقال ابنُ عطية[2]: «يُكَلِّفُ» يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ، أحدُهما محذوفٌ، تقديرُه: عبادةً أو شيئاً». قال الشيخ[3]: «إن عَنى أنَّ أصلَه كذا فهو صحيحٌ، لأنَّ قولَه: «إلاَّ وُسْعَها» استثناءٌ مفرغٌ من المفعولِ الثاني، وإنْ عَنَى أنَّه محذوفٌ في الصناعة فليس كذلك، بل الثاني هو«وُسْعَها»نحو: «ما أعطَيْتُ زيداً إلا درهماً» و«ما ضربْتُ إلا زيداً» هذا في الصناعة هو المفعولُ وإن كانَ أصلُه: ما أعطيت زيداً شيئاً إلاَّ درهماً». والوُسْعُ: ما يَسَعُ الإنسانَ، ولا يَضِيقُ عليه، ولا يَخْرج منه.

وقرأ ابنُ أبـي عَبْلَة[4]: «إلا وَسِعَها» جَعَلَه فعلاً ماضياً، وخَرَّجُوا هذه القراءةَ على أنَّ الفعلَ فيها صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ تقديرُه: «إلاَّ ما وَسِعَها»

---

(١) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٢) المحرر ٢/٣٩٠.

(٣) البحر ٢/٣٦٦.

(٤) الكشاف ١/٤٠٨؛ والبحر ٢/٣٦٦.

وهذا الموصولُ هو المفعولُ الثاني كما كان «وُسْعَها» كذلك في قراءةِ العامةِ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين، بل عند الكوفيين، على أنَّ إضمارَ مثلِ هذا الموصولِ ضعيفٌ جداً إذ لا دلالةَ عليه، وهذا بخلافِ قولِ الآخر(١):

١١٤٨ـ ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وحَزْمٌ   وهــواهُ أطــاعَ يَســتَــويــان

وقول حسان أيضاً(٢):

١١٤٩ـ أَمَنْ يَهْجُو رسولَ الله منكم   ويَمْــدَحُــه ويَنْصُــرُه سَــواءُ

وقد تقدَّم تحقيقُ هذا. وهل لهذه الجملةِ محلٌّ من الإعرابِ أم لا؟ الظاهرُ الثاني لأنها سِيقَتْ للإخبارِ بذلك، وقيل: بل محلُّها نصبٌ عطفاً على «سَمِعْنا» و «أَطَعْنَا» أي: وقالوا أيضاً: لا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً. وقد خُرِّجَتْ هذه القراءةُ على وجهٍ آخرَ: وهو أَنْ تَجْعَلَ المفعولَ الثاني محذوفاً لفَهْمِ المعنى، وتَجْعَلَ هذه الجملة الفعلية في محلِّ نصبٍ صفةً لهذا المفعولِ، والتقديرُ: لا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً شيئاً إلَّا وَسِعَها. قال ابن عطية(٣): «وفي قراءةِ ابن أبي عبلة تَجَوُّزٌ لأنه مقلوبٌ، وكان وجهُ اللفظِ: إلا وَسِعَتْه كما قال: «وَسِعَ كرسيُّه السمواتِ والأرضَ»(٤) «وَسِع كلَّ شيء عِلْما»(٥)، ولكن يجيءُ هذا من باب: «أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي».

قوله: «لها ما كَسَبَتْ» هذه الجملةُ لا محلَّ لها لاستئنافِها وهي كالتفسيرِ لِما قبلها؛ لأنَّ عَدَمَ مؤاخذتِها بكسْبِ غيرِها واحتمالَها ما حَصَّلَتْهُ هي فقط من

---

(١) تقدم برقم ٧٨٩.
(٢) تقدم برقم ٧٩٠.
(٣) المحرر ٢ / ٣٩٠.
(٤) الآية ٢٥٥ من البقرة.
(٥) الآية ٩٨ من طه.

جملةِ عدمِ تكليفِها بما لا تَسَعُه. وهل يظهرُ بين اختلافِ لفظَيْ فعلِ الكسبِ معنىً أم لا؟ فقال بعضُهم: نعم، وفَرَّقَ بأنَّ الكسبَ أَعَمُّ، إذ يقال: «كَسَب» لنفسِه ولغيرِه، و«اكتسب» أخصُّ؛ إذ لا يقال: «اكتسب لغيرِه» وأنشدَ قولَ الحطيئة[1]:

١١٥٠ـ أَلْقَيْتَ كاسِبَهم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ....

ويقال: هو كاسبُ أهلِه، ولا يُقالُ: مكتسبُ أهلِه.

وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: لِمَ خَصَّ الخيرَ بالكَسْب والشرُّ بالاكتسابِ؟ قلت: في الاكتساب اعتمالٌ، ولمَّا كان الشرُّ مِمَّا تَشْتهيه النفسُ وهي منجذبةٌ إليه وأمَّارةٌ به كانَتْ في تحصيلِهِ أَعْمَلَ وآجَدَ فَجُعِلَتْ لذلك مكتسبةً فيه، ولمَّا لم تكنْ كذلكَ في بابِ الخيرِ وُصِفَتْ بما لا دلالةَ فيه على الاعتمالِ».

وقال ابنُ عطية[3]: «وكَرَّر فعلَ الكسبِ فَخَالَفَ بين التصريف حُسْناً لنمطِ الكلامِ، كما قال تعالى: «فَمَهِّلِ الكافرين أَمْهِلْهُم»[4] هذا وجهٌ، والذي يَظْهَرُ لي في هذا أنَّ الحسناتِ هيَ مما يُكْسَبُ دونَ تكلُّفٍ، إذ كاسبُها على جادَّةِ أمرِ الله ورَسْمِ شَرْعِه، والسيئاتُ تكتسب ببناء المبالَغَة، إذ كاسبُها يَتَكَّلفُ في أَمرِها خَرْقَ حجابِ نَهْيِ الله تعالى، ويَتجاوَزُ إليها / فَحَسُنَ في [١٢٢/أ] الآية مجيءُ التصريفَيْنِ إحرازاً لهذا المعنى». وقال بعضُهم[5]: «لا فَرْقَ، وقد

---

(١) عجزه:

فـاغفـرْ عليـكَ سـلامُ الله يـا عمـرُ

وهو في ديوانه ٢٠٨؛ والكامل ٥٤٢.

(٢) الكشاف ١/٤٠٨.

(٣) المحرر ٢/٣٩١.

(٤) الآية ١٧ من الطارق.

(٥) وهو قول أبي حيان في البحر ٢/٣٦٧.

جاء القرآن بالكسب والاكتساب في موردٍ واحدٍ. قال تعالى: «كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رهينةٌ»[1]. وقال تعالى: «ولا تَكْسِبُ كلُّ نفسٍ إلَّا عليها»[2] وقال تعالى: «بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً»[3]، وقال تعالى: «بغيرِ ما اكتسبوا»[4] فقد استعمل الكَسْب والاكتسابَ في الشرِّ».

وقال أبو البقاء[5]: «وقال قومٌ: «لا فَرْقَ بينهما، وذكر نحواً مِمَّا تقدَّم. وقال آخرون: «افتَعَلَ يَدُلُّ على شدَّة الكَلَفِة. وفعلُ السيئة شديدٌ لِما يُؤول إليه». وقال الواحدي: «الصحيحُ عند أهلِ اللغة أن الكسبَ والاكتسابَ واحدٌ لا فرقَ بينهما، قال ذو الرمة[6]:

١١٥١ــ . . . . ألفَى أباه بذاك الكسبِ يَكْتَسِبُ

قلت: وإنما أَتى في الكسبِ باللامِ وفي الاكتسابِ بـ «على»؛ لأنَّ اللامَ تقتضي المِلْكَ والخيرَ يُحَبُّ ويُسَرُّ به، فجيء معه بما يَقْتَضِي المِلْكَ، ولَمَّا كان الشرُّ يُحْذَرُ وهو ثِقَلٌ ووِزْرٌ على صاحبِهِ جِيءَ معه بـ «على» المقتضيةِ لاستعلائهِ عليه.

وقال بعضَهم: «فيه إيذانٌ أَنَّ أَدْنى فعلٍ من أفعالِ الخير يكونُ للإنسان تكرُّماً من اللـهِ على عبدِهِ حتى يصلَ إليه ما يفعلُهُ معه ابنُه من غيرِ علمِه به،

---

(١) الآية ٣٨ من المدثر.
(٢) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٣) الآية ٨١ من البقرة.
(٤) «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا» الآية ٥٨ من الأحزاب.
(٥) الإملاء ١/١٢٢.
(٦) ديوانه ٩٩، وصدره:
ومُطْعَمُ الصيدِ هَبَّالٌ لِبُغْيتهِ
واللسان: هبَل، والهبال: الكاسب المحتال.

لأنه من كسبهِ في الجملةِ، بخلافِ العقوبةِ فإنه لا يُؤاخَذُ بها إلا مَنْ جَدَّ فيها واجتهَدَ». وهذا مبنيٌّ على القولِ بالفرقِ بين البنائين وهو الأظهرُ.

قوله: «لا تُؤاخِذْنا» يُقْرأ بالهمزةِ وهو من الأخْذ بالذَّنْبِ، ويُقْرَأُ بالواوِ، ويَحْتمل وجهين، أحدُهما: أَنْ يكونَ مِن الأخْذِ أيضاً، وإنما أُبْدِلَتِ الهمزةُ واواً لفتحِها وانضمامِ ما قبلها، وهو تخفيفٌ قياسي، ويَحْتمل أَنْ يكونَ من: واخذه بالواو، قاله أبو البقاء[1]. وجاء هنا بلفظِ المفاعلةِ وهو فعلُ واحدٍ، لأنَّ المسيءَ قد أَمْكَنَ من نفسِه وطَرَقَ السبيلَ إليها بفعله، فكأنه أعانَ مَنْ يعاقِبُه بِذَنْبِه، ويأخذُ به على نفسِه فَحَسُنَتْ المفاعَلَةُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ: سافرت وعاقبت وطارقت[2].

وقـرأ أُبَـيّ[3]: «ربَّنا ولا تُحَمِّـلْ علينا إصْـراً» بتشديـد الميم. قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلت: أَيُّ فرق بين هذه الشديدةِ والتي في «ولا تُحَمِّلْنا؟ قلت: هذه للمبالغةِ في حَمَّل عليه، وتلك لنقـل «حَمَلَه» من مفعولٍ واحدٍ إلى مفعولَيْن». انتهى يعني أنَّ التضعيفَ في الأولِ للمبالغةِ ولذلك لم يتعدَّ إلا لمفعولٍ واحدٍ، وفي الثانيةِ للتعدية، ولذلك تعدَّى إلى اثنين أولُهما «نا» والثاني «ما لا طاقة لنا به».

والإِصْرُ: في الأصل الثِّقَلُ والشِّدَّة. وقال النابغة[5]:

١١٥٢ــ يا مانعَ الضَّيْمِ أَنْ يَغْشَى سَرَاتَهُمُ ... والحاملَ الإصرِ عنهم بعدما عَرِقُوا

---

(١) الإملاء ١/١٢٢.

(٢) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق، ويعني بهذا البابِ أنه بمعنى الثلاثي المهمل فليس فيه مفاعلة أو اشتراك.

(٣) شواذ القراءات ١٨؛ البحر ٢/٣٦٩.

(٤) الكشاف ١/٤٠٨.

(٥) ديوانه ــ بيروت ــ ١٢٩؛ والبحر ٢/٣٤٣؛ والزاهر ٢/٥٩.

وأُطْلِقَ على العهدِ والميثاقِ لِثِقَلِهما، كقوله تعالى: «وأَخَذْتُمْ على ذلكم إصْري»[1] أي: عَهْدِي. «ويَضَعُ عنهم إصرَهُمْ»[2] أي: التكاليف الشاقة ثم يُطْلَقُ على كل ما يَثْقُل، حتى يُرْوى عن بعضِهم أنه فسَّر الإِصرَ هنا بشماتةِ الأعداءِ وأنشد[3]:

١١٥٣ـ أَشْمَتَّ بِيَ الأعداءَ حينَ هَجَرْتَني والموتُ دونَ شماتـةِ الأَعْدَاءِ

ويقال: الإِصْرُ أيضاً: العَطْفُ والقَرابةُ، يُقال: «ما يَأْصِرُني عليه آصِرَةٌ» أي: ما يَعْطِفُني عليه قرابةٌ ولا رَحِمٌ، وأنشد للحطيئة[4]:

١١٥٤ـ عَـطَفُـوا عـليَّ بـغـيـر آ صِـرَةٍ فقـد عَـظُمَ الأواصِـرْ

وقيل: الإِصرُ: الأمرُ الذي تُرْبَطُ به الأشياءُ، ومنه «الإِصارُ» للحبلِ الذي تُشَدُّ به الأحْمَال، يقال: أَصَرَ يأصِرُ أَصْراً بفتحِ الهمـزة، فأما بكسرها فهو اسمٌ. ويُقال بضمِّها أيضاً، وقد قُرِىء به شاذاً[5]:

وقرأ أُبَـيّ[6]: «ولا تُحمِّل علينا» بالتشديدِ مبالغةً في الفِعْلِ.

والطاقَةُ: القُدْرَةُ على الشيءِ وهي في الأصلِ، مصدرٌ، جاءَتْ على حَذْفِ الزوائدِ، وكان مِنْ حقِّها «إطاقة» لأنها من أَطَاق، ولكن شَذَّتْ كما شَذَّتْ أُلَيفْاظُ نحو: أَغار غارةً، وأَجابَ جابةً، قالوا: «ساءَ سمعاً فساءَ

---

(١) الآية ٨١ من آل عمران.
(٢) الآية ١٥٧ من الأعراف.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٣٦٩.
(٤) ديوانه ١٧٤؛ ومعاني القرآن للزجاج ١/٣٧١.
(٥) وهي رواية عن عاصم. انظر: البحر ٢/٣٦٩.
(٦) البحر ٢/٣٦٩، وكان قد ذكر هذه القراءة قبل قليل.

جابة»(١)؛ ولا ينقاسُ فلا يُقال: طال طالة. ونظيرُ أجابَ جابةً: «أنبتكم من الأرضِ نباتاً»(٢) وأعطى عَطاءً في قوله(٣):

١١٥٥ـ . . . . ويعدَ عطائِك المئةَ الرِّتاعا

وقولُه تعالى: «مَوْلانا» والمَوْلَى: مَفْعَل من وَلِي يَلِي، وهو هنا مصدر يُرادُ به الفاعلُ، فيجوز أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: صاحِبُ تولِّينا أي: نُصْرتِنا ولذلك قال: «فانصُرْنا»، والمَوْلَى يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أيضاً واسمَ زمانٍ.

وقوله تعالى: «فانْصُرْنا» أتى هنا بالفاء إعلاماً بالسببيةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لمَّا كانَ مولاهم ومالكَ أمورِهم وهو مُدَبِّرُهم تَسَبَّب عنه أَنْ دَعَوْه بأن يَنصُرَهم على أعدائِهم كقولِك: «أنت الجوادُ فتكرَّمْ عليَّ وأنت البطلُ فاحْمِ حَرَمَك».

وقد اشتملَتْ هذه السورةُ على أنواعٍ كثيرةٍ من العلومِ، تقدَّم التنبيهُ على غالبِها، والذكيُّ مستغنٍ عن التصريحِ بالتلويحِ.

* * *

(١) قول مأثور لسهل بن عمرو، رواه في اللسان جوب: «أساء» في الموضعين.
(٢) الآية ١٧ من نوح.
(٣) تقدم برقم ٣١٧.

انتهى الجزء الثاني من كتاب

الدر المصون

وقد اشتمل على تتمة سورة البقرة

الدُّرُّ المصُون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثالث

دار القلم

دمشق

سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى**: ﴿الم﴾: قد تقدَّم الكلامُ على هذا مشبعاً، ولكنْ نَقَل الجرجانيُّ هنا أن «ألم» إشارةٌ إلى حروفِ المعجمِ كأنه يقول: هذه الحروفُ كتابُك أو نحوُ هذا، ويدلُّ: «لا إله إلا هو الحيُّ القيوم نَزَّلَ عليك الكتابَ» على ما تَرَكَ ذِكْرَه من خبرِ هذه الحروفِ، وذلك في نَظْمِه مثلُ قوله تعالى: «أفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَه للإسلام فهو على نورٍ من ربِّه»[١] وترك الجوابَ لدلالةِ قوله: «فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهم من ذكرِ الله» عليه تقديرُه: كَمَنْ قسا قلبُه، ومنه قَولُ الشاعر[٢]:

١١٥٦ـ فلا تَدْفِنوني إنَّ دَفْني مُحَرَّمٌ ... عليكم ولكنْ خامِري أمَّ عامرِ

أي: ولكن اتركوني للتي يقال لها «خامري أم عامر». انتهى.

قال ابنُ عطية[٣]: يَحْسُن في هذا القول / ـ يعني قولَ الجرجاني ـ أن [١٢٢/ب]

---

(١) الآية ٢٢ من الزمر.

(٢) البيت للشنفرى، وينسب أيضاً للأخطل وليس في ديوانه، وهو في ذيل الأمالي ٣٦؛ وأمالي المرتضى ٢/٧٢؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٢١؛ والبحر ٢/٣٧٧. وخامري: من الخمر وهو الستر؛ وأم عامر: الضبع.

(٣) المحرر ٣/٦.

يكون «نَزَّل» خبرَ قولِه «الله» حتى يرتبطَ الكلامُ إلى هذا المعنى». قال الشيخ[1] «وهذا الذي ذكره الجرجاني فيه نظرٌ، لأنَّ مُثُلَه ليست صحيحة الشبهِ بالمعنى الذي نحا إليه، وما قاله في الآية محتملٌ، ولكنَّ الأبرعَ في الآية أن «ألم» لا تَضُمُّ ما بعدها إلى نفسها في المعنى، وأن يكونَ قولُه: «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» كلاماً مبتدأً جزماً جملةً رادَّةً على نصارى نَجْران». قلت: هذا الذي ردَّه الشيخ على القاضي الجرجاني هو الذي اختاره الجرجاني وتبجَّج به، وجَعَله أحسنَ الأقوالِ التي حكاها في كتابه «نظم القرآن».

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿لا إله إلا هو﴾**: يجوزُ أَنْ تكون هذه الجملةُ خبرَ الجلالة و«نَزَّل عليك» خبرٌ آخرُ. ويجوزُ أن تكونَ «لا إله إلا هو» معترضةً بين المبتدأ وخبرِه، ويجوزُ أن تكونَ حالاً. وفي صاحبها[2] احتمالان، أحدهما: أن يكونَ الجلالةَ، والثاني: أن يكونَ الضميرَ في «نَزَّل» تقديره نَزَّل عليك الكتاب متوحِّداً بالربوبية. ذكره مكي[3]. وأولُ الأقوال أَوْلاها.

وقرأ جمهورُ الناس: «ألَمَ الله» بفتح الميم وإسقاطِ همزةِ الجلالةِ، واختلفوا في فتحةِ هذه الميمِ [على أقوالٍ][4] أحدُها: أنها حركةُ التقاءِ ساكنين، وهو مذهبُ سيبويه[5] وجمهورِ الناسِ. فإنْ قيلَ: أصلُ التقـاءِ الساكنين الكسرُ فلِمَ عَدَلَ عنه؟ فالجوابُ أنهم لو كسروا لكانَ ذلك مُفْضِياً إلى ترقيقِ لامِ الجلالةِ والمقصودُ تفخيمُها للتعظيمِ فأُوثر الفتحُ لذلك. وأيضاً فقبلَ الميمِ ياءٌ وهي أختُ الكسرةِ، وأيضاً فقبل هذه الياءِ كسرةٌ فلو كَسَرْنا

---

(١) البحر ٢/٣٧٧.

(٢) الأصل: «صاحبه» وهو سهو.

(٣) المشكل ١/١٢٤.

(٤) بياض في الأصل، وما أثبتنا من: ب.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٥.

الميمَ الأخيرةَ لالتقاءِ الساكنينِ لتوالَى ثلاثةُ متجانساتٍ فحرَّكوها بالفتحِ كما حَرَّكوا في نحو «مِنَ الله»، وأمَّا سقوطُ الهمزةِ فواضحٌ وبسقوطها التقى الساكنان.

الثاني: أنَّ الفتحةَ لالتقاءِ الساكنين أيضاً، ولكنْ الساكنان هما الياء التي قبلَ الميمِ والميمُ الأخيرةُ، فحُرِّكت بالفتحِ لئلا يلتقي ساكنان، ومثلُه: أين وكيف وكَيْتَ وذَيْتَ وما أشبهه، وهذا على قولنا إنه لم يُنْوَ الوقفُ على هذه الحروفِ المقطَّعة، وهذا بخلافِ القولِ الأولِ فإنّه مَنْوِيٌّ فيه الوقفُ على الحروفِ المقطَّعةِ فَسَكَنَتْ أواخرُها وبعدها ساكنٌ آخرُ وهو لامُ الجلالةِ، وعلى هذا القولِ الثاني ليس لإسقاطِ الهمزةِ تأثيرٌ في التقاءِ الساكنين بخلافِ الأولِ فإنَّ التقاءَ الساكنينِ إنما نَشَأَ مِنْ حَذْفِها دَرْجاً.

الثالث: أنَّ هذه الفتحةَ ليسَتْ لالتقاء الساكنين، بل هي حركةُ نقل أي: نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ التي قبلَ لامِ التعريفِ على الميمِ الساكنةِ نحو: «قَدَ آفلح»[1] وهي قراءةُ ورشٍ وحمزةَ في بعض طُرُقه في الوَقْفِ وهو مذهبُ الفراء[2]، واحتجَّ على ذلك بأن هذه الحروفَ النيةُ بها الوقفُ، وإذا كان النيةُ بها الوقفَ فَتَسْكُنُ أواخرُها، والنيةُ بما بعدها الابتداءُ والاستئنافُ، فكأنَّ همزةَ الوصلِ جَرَتْ مجرى همزةِ القطعِ إذ النيةُ بها الابتداءُ وهي تَثْبُتُ ابتداءً ليس إلَّا، فلمَّا كانت الهمزةُ في حكمِ الثابتةِ وما قبلها ساكنٌ صحيحٌ قابلٌ لحركتها خفَّفوها بأَنْ ألقَوا حركتها على الساكنِ قبلها.

وقد رَدَّ بعضُهم قولَ الفراء بأنَّ وَضْع هذه الحروفِ على الوَقْف لا يُوجِبُ قَطْعَ ألفِ الوصلِ وإثباتها في المواضعِ التي تسقُط فيها، وأنتَ إذا

(١) الآية ١ من المؤمنين.
(٢) لم أجد لهذا الرأي أثراً في إعرابه للقرآن.

أَلْقَيْتَ حركتها على الساكنِ قبلَها فقد وَصَلْتَ الكلمةَ التي هي فيها بما قبلَها وإنْ كان ما قبلها موضوعاً على الوقفِ، فقولُك: «ألقيتُ حركته عليه» بمنزلة قولك «وصلتُه» ألا ترى أنك إذا خَفَّفْتَ «مَنْ أَبوك» قلت: «مَنَ بُوك» فوصَلْتَ، ولو وقفْتَ لم تُلْقِ الحركةَ عليها، وإذا وصلْتَها بما قبلها لَزِم إسقاطِها، وكان إثباتُها مخالفاً لأحكامِها في سائرِ متصرَّفاتها.

قلت: هذا الردُّ مردودٌ بأنَّ ذلك مُعَامَلٌ معاملة الموقوفِ عليه والابتداءُ بما بعده، لا أنه موقوفٌ عليه ومبتدأً بما بعدَه حقيقةً حتى يَرُدَّ عليه بما ذكره. وقد قَوَّى جماعةٌ قولَ الفراءِ بما حكاه سيبـويه[1] مِنْ قـولهم: «ثَلَثَهَرْبَعَة» والأصلُ: ثلاثة أربعة، فلمَّا وُقِف على «ثلاثة» أُبْدِلَتِ التاءُ هاءً كما هو اللغةُ المشهورةُ، ثم أُجْرِي الوصلُ مُجْرى الوقفِ، فَتَرَكَ الهاءَ على حالِها في الوصل، ثم نَقَل حركةَ / الهمزةِ إلى الهاءِ فكذلك هذا. [١٢٣/أ]

وقد رَدَّ بعضُهم هذا الدليلَ، وقال: الهمزةُ في «أربعة» همزةُ قطعٍ، فهي ثابتةٌ ابتداءً ودَرْجاً، فلذلك نُقِلَتْ حركتُها بخلافِ همزةِ الجلالة فإنها واجبةُ السقوطِ فلا تستحقُّ نَقْلَ حركتها إلى ما قبلها، فليس وِزان ما نَحْن فيه. قلتُ: وهذا من هذه الحيثيةِ صحيحٌ، والفرقُ لائحٌ ؛إلا أَنَّ حظَّ الفراء منه أنه أَجْرى فيه الوصلَ مُجْرى الوقفِ من حيث بقيت الهاءُ المنقلبةُ عن التاءِ وَصْلاً لا وقفاً واعتدَّ بذلك، ونَقَلَ إليها حركةَ الهمزةِ وإنْ كانَتْ همزةَ قطعٍ.

وقد اختار الزمخشري[2] مذهبَ الفراء، وسَأَلَ وأجابَ فقال: «ميم حقُّها أن يُوقَفَ عليها كما يُوقَفُ على ألف ولام، وأَنْ يُبتدأ ما بعدها كما تقول: واحدْ إثنان، وهي قراءةُ عاصم[3]، وأمَّا فتحُها فهي حركةُ الهمزةِ أُلْقِيَتْ عليها حين

---

(١) الكتاب ٢/٣٤.

(٢) الكشاف ١/٤١٠.

(٣) السبعة ٢٠٠؛ الكشف ١/٣٣٤.

أُسْقِطَتْ للتخفيفِ. فإنْ قلت: كيف جازَ إلقاءُ حركتِها عليها وهي همزةُ وصلٍ، لا تَثْبُتُ في دَرْجِ الكلام فلا تَثْبُتُ حركتُها لأنَّ ثباتَ حركتِها كثباتِها؟ قلت: هذا ليسَ بدَرْجٍ، لأنَّ ميم في حكمِ الوَقْف والسكونِ، والهمزةُ في حكمِ الثابتِ، وإنما حُذفت تخفيفاً، وأُلْقِيَتْ حركتُها على الساكنِ قبلَها لتدلَّ عليها، ونظيره: «واحدِ اثنان» بإلقائهم حركةَ الهمزةِ على الدالِ».

قال الشيخ(١): «وجوابُه ليس بشيءٍ لأنه ادَّعى أنَّ الميمَ حين حُرِّكتْ موقوفٌ عليها، وأن ذلك ليس بدَرْجٍ؛ بل هو وقفٌ، وهذا خلافُ ما أَجْمعت عليه العربُ والنحاةُ من أنه لا يُوقف على متحركٍ البتةَ سواءً كانت حركتُه إعرابيةً أم بنائيةً أم نقليةً أم لالتقاءِ الساكنين أم للإِتباع أم للحكايةِ. فلا يجوزُ في «قد أفلح» إذا حَذَفْتَ الهمزة ونَقَلْتَ حركتها إلى دالِ «قد» أَنْ تَقِفَ على دال «قد» بالفتحةِ، بل تُسَكِّنها قولاً واحداً. وأمَّا قوله: «ونظيرُ ذلك «واحدِ اثنان» بإلقاءِ حركة الهمزة على الدالِ، فإنَّ سيبويه(٢) ذكر أنهم يُشِمُّون آخر «واحدٍ» لتمكُّنِه، ولم يَحِكْ الكسرَ لغةً، فإنْ صَحَّ الكسرُ فليس «واحد» موقوفاً عليه كما زعم الزمخشري، ولا حركتُه حركةُ نقلٍ من همزة الوصلِ، ولكنه موصولٌ بقولِهم: اثنان، فالتقى ساكنان: دالُ واحد وثاءُ اثنين فكُسِرتِ الدالُ لالتقاءِ الساكنين، وحُذِفتْ همزةُ الوصل لأنها لا تَثْبُتُ في الوصل.

قلت: ومتى ادَّعى الزمخشري أنه يُوقف على ميم مِنْ: ألف ـ لام ـ ميم ـ وهي متحركةٌ، حتى يُلْزِمَه بمخالفةِ إجماعِ العربِ والنحاةِ، وإنما ادَّعى الرجلُ أن هذا في نيةِ الموقوفِ عليه قبلَ تحريكِه بحركة النقلِ، لا أنه نُقِل إليه، ثم

---

(١) البحر ٢/٣٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٤.

وُقِف عليه، هذا لم يَقُلْه البتةَ ولم يَخْطُرْ له[1]، ثم قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: هَلاَّ زعمتَ أنها حركةٌ لالتقاء الساكنين. قلت: لأنَّ التقاءَ الساكنين لا يُبالى به في بابِ الوقف، وذلك قولك: هذا إبراهيمُ وداود وإسحاق، ولو كان التقاء الساكنين في حالِ الوقفِ بوجِبُ التحريكَ لحُرِّكَ الميمان في ألف لام ميم لالتقاء الساكنين ولَما انتُظر ساكنٌ آخرُ».

قال الشيخ[3]: «وهو سؤالٌ صحيحٌ وجوابٌ صحيحٌ، لكن الذي قال: «إنَّ الحركةَ هي لالتقاءِ الساكنين» لا يَتَوهَّم أنه أرادَ التقاء الياء والميم من «ألـم» في الوقفِ، وإنَّما عَنَى التقاءَ الساكنين اللذيْن هما ميم ميم الأخيرة ولامُ التعريف كالتقاءِ نون «مِنْ» ولامِ الرجل إذا قلت: من الرجل». قلت: هذا الوجهُ هو الذي قَدَّمْتُه عن بعضهم وهو مكيٌّ[4] وغيرُه.

ثم قال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: إنما لم يُحَرِّكوا لالتقاء الساكنين في ميم؛ لأنهم أرادوا الوقفَ وأَمْكنهم النطقُ بساكنين، فإذا جاء ساكنٌ ثالثٌ لم يكن إلا التحريكُ فحرَّكوا. قلت: الدليلُ على أنَّ الحركةَ ليست لملاقاة الساكنِ أنه كان يمكِنُهم أَنْ يقولوا: واحدْ اثنان بسكونِ الدالِ مع طَرْحِ الهمزةِ فجمعوا بين ساكنين كما قالوا: «أُصَيْمٌ» و «مُدَيْقٌ»[6] فلمّا حَرَّكوا الدالَ عُلِم أَنَّ حَرَكَتها هي حركةُ الهمزةِ الساقطة لا غيرُ، وأنها ليسَتْ لالتقاءِ ساكنين».

قال الشيخ[7]: «وفي سؤاله تعميةٌ في قوله: «فإنْ قلتَ: لم يُحَرِّكوا

(١) في ب: «له ببال».
(٢) الكشاف ١/٤١٠.
(٣) البحر ٢/٣٧٥.
(٤) المشكل ١/١٢٣.
(٥) الكشاف ١/٤١٠.
(٦) انظر: الكتاب ٢/١٠٧.
(٧) البحر ٢/٣٧٦.

لالتقاءِ الساكنين» ويَعْني بالساكنين: الياء والميم، وحينئذٍ يجيءُ التعليلُ بقوله: «لأنهم أرادوا الوقفَ وأمكنَهم النطقُ بساكنين» يعني الياء والميم. ثم قال: «فإذا جاء ساكنٌ ثالثٌ ـ يعني لامَ التعريف ـ لم يكُنْ إلا التحريكُ ـ يعني في الميم ـ، فحرَّكوا ـ يعني الميم ـ لالتقائِها ساكنةً مع لامِ التعريفِ، إذ لو لم يحرِّكوا لاجتمعَ ثلاثةُ سواكنَ وهو لا يمكنُ. هـذا شرحُ السؤال، وأمَّا جوابُ الزمخشري عن سؤالِه فلا يُطابق، لأنه استدلَّ على أنَّ الحركةَ ليسَتْ لملاقـاةِ ساكنٍ بإمكانيةِ الجَمْعِ بين ساكنين في قولهم: واحدْ اثنان بأَنْ سكَّنوا الدالَ والثاءُ ساكنةٌ وتسقطُ الهمزةُ، فعدَلوا عن هذا الإمكان إلى نقلِ حركةِ الهمزةِ على الدال، وهذه مكابرةٌ في المحسوسِ لا يمكنُ ذلك أَصْلاً، ولا هو في قدرةِ البشر أن يَجْمعوا في النطقِ بين سكونِ الدالِ وسكونِ الثاء وطرحِ الهمزة.

وأمّا قوله: «فَجَمعـوا بين ساكنين» فـلا يُمكن الجَمْعُ كمـا قلناه. وأمّا قوله كما قالوا: «أُصَيْمٌ ومُدَيْقٌّ» فهذا ممكنٌ، كما هو في: رادٌّ وضالٌّ؛ لأنَّ في ذلك التقاءَ الساكنين / على حدِّهما المشروطِ في النحوِ فَأَمْكَنَ ذلك، [١٢٣/ب] وليس مثلَ «واحدْ اثنان»؛ لأنَّ الساكنَ الأولَ ليسَ حرفَ مد ولا الثاني مدغمٌ فلا يمكنُ الجمعُ بينهما. وأمَّا قولُه «فلمَّا حركوا الدالَ عُلِمَ أَنَّ حركتها هي حركةُ الهمزةِ الساقطةِ لا غيرُ وليسَتْ لالتقاءِ الساكنين» لَمَّا بَنى على أنَّ الجمعَ بين الساكنين في «واحدْ اثنان» ممكنٌ، وحركةُ التقاءِ الساكنين إنما هي فيما لا يمكِنُ أن يجتمعا فيه في اللفظ، ادَّعى أنَّ حركةَ الدالِ هي حركةُ الهمزةِ الساقطةِ.

قلت: هذا الذي رَدَّ به عليه صحيحٌ، وهو معلومٌ بالضرورة إذ لا يمكن النطقُ بما ذَكَر. وقد انتصر بعضُهم لرأي الفرَّاء واختيارِ الزمخشري بأنَّ هذه الحروفَ جيء بها لمعنًى في غيرها كما تقدَّم في أولِ البقرة عند بعضهم

فأواخِرها موقوفةٌ، والنيةُ بما بعدها الاستئنافُ، فالهمزةُ في حكمِ الثَّباتِ كما في أنصاف الأبيات كقول حسان(١):

١١٥٧ـ لَتَسْمَعُنَّ وشيكاً في ديارِهُمُ ... اللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا

ورجَّحَهُ بعضُهم أيضاً بما حُكي عن المبردِ أنه يجيز: «الله أكبرَ الله أكبر» بفتحِ الراء الأولى قال: «لأنهم في نيةِ الوقف على«أكبر» والابتداءِ بما بعده، فلمَّا وصلوا مع قَصْدِهم التنبيهَ على الوقفِ على آخرِ كلِّ كلمةٍ من كلماتِ التكبير نقلوا حركةَ الهمزةِ الداخلةِ على لام التعريف إلى الساكنِ قبلها التفاتاً لما ذُكر من قصدهم(٢)، وإذا كانوا قد فَعَلوا ذلك في حركاتِ الإعرابِ وأتوا بغيرها مع احتياجهم إلى الحركةِ مِنْ حيثُ هي فلأنْ يفعلوا ذلك فيما كان موقوفَ الأخيرِ من بابٍ أَوْلى وأَحْرى.

الرابع: أن تكونَ الفتحةُ فتحةَ إعرابٍ على أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدر أي: اقرؤوا ألم، وإنما منعه من الصرفِ للعلَمِيَّةِ والتأنيثِ المعنوي إذا أُريد به اسمُ السورة نحو: قرأت هود، وقد قالوا هذا الوجهَ بعينِه في قراءةِ مَنْ قرأ: «صادَ والقرآن»(٣) بفتحِ الدال، فهذا يجوزُ أن يكونَ مثلَه.

الخامس: أنَّ الفتحةَ علامةُ الجر، والمرادُ بألف لام ميم أيضاً السورةُ، وأنها مُقْسَمٌ بها، فَحُذِفَ حرفُ القسم وبقي عملُه وامتنَعَ من الصرفِ لِمَا تقدَّم، وهذا الوجهُ أيضاً مقولٌ في قراءةِ مَنْ قرأ: صادَ بفتح الدال، إلا أنَّ

(١) ديوانه ٩٧؛ والمنصف ٦٨/١؛ واللسان: ثأر؛ ورصف المباني ٤١. ووشيكاً: سريعاً؛ ياثارات فلان: أي: يا أهل ثاراته المطالبين بدمه.

(٢) أي أنهم لو حركوا الراء بالضم لفات غرضهم ولكان وصلاً عادياً، إنما غيروا الحركة لينبهوا على قصد الوقف.

(٣) الآية ١ ـ ٢ من سورة ص وهي قراءة عيسى بن عمر كما في شواذ القراءات ١٢٩.

القراءةَ هناك شاذةً وهنا متواترةً، والظاهرُ أنها حركةُ التقاءِ الساكنين؛ كما هو مذهبُ سيبويهِ وأتباعِه.

السادس: قال ابن كيسان: «ألفُ الله، وكلُّ ألفٍ مع لامِ التعريف ألفُ قطْعٍ بمنزلة «قد»، وإنما وُصِلَتْ لكثرة الاستعمالِ، فَمَنْ حَرَّكَ الميمَ ألقى عليها حركةَ الهمزةِ التي بمنزلةِ القاف من «قد» من «الله» ففتحها[1] بفتحةِ الهمزةِ، نقله عنه مكي[2]. فعلى هذا هذه حركةُ نقلٍ من همزةِ قطع، وهذا المذهبُ هو مشهورٌ عن الخليلِ بن أحمد[3]، حيث يَعْتقد أنَّ التعريف حَصَلَ بمجموعِ «أل» كالاستفهامِ يَحْصُل بمجموع هل، وأنَّ الهمزةَ ليست مزيدةً، لكنه مع اعتقادِه ذلك يوافِقُ على سقوطها في الدَّرْج إجراءً لها مُجْرى همزة الوصل لكثرة الاستعمالِ، ولذلك قد ثبتَتْ ضرورةً، لأنَّ الضرورةَ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها. وللبحثِ في ذلك مكانٌ هو أليقُ به منه منا.

ولَمَّا نَقَل أبو البقاء هذا القولَ ولم يَعْزُه قال[4]: «وهذا يَصِحُّ على قولِ مَنْ جَعَل أداةَ التعريف «أل» يعني الخليل لأنه هو المشهورُ بهذه المقالةِ. وقد تقدَّم النقلُ عن عاصم أنه يقرأ بالوقف على ميم، ويبتدىء بالله لا إله إلا هو، كما هو ظاهرُ عبارةِ الـزمخشري[5] عنه، وغيرُه يَحْكي عنه أنه يُسَكِّنُ الميمَ ويقطَعُ الهمزةَ من غير وقفٍ منه على الميم، كأنه يُجْري الوصلَ مُجْرى الوقفِ، وهذا هو الموافقُ لغالبِ نقلِ القُرَّاء عنه.

---

(١) أي: فتح الميم.
(٢) المشكل ١/١٢٣.
(٣) انظر في هذه المسألة: كتاب اللامات للزجاجي ١٨؛ والمنصف ١/٦٥.
(٤) الاملاء ١/١٢٢.
(٥) الكشاف ١/٤١٠.

وقرأ عمرو بن عبيد فيما نَقَل الزمخشـري[1]، والرؤاسي فيما نَقَـل ابن عطية[2]، وأبو حيوة: «الم ِ الله» بكسرِ الميم. قال الزمخشري: «وما هي بمقبولةٍ» والعجبُ منه كيف تَجرَّأ على عمرو بن عبيد وهو عندَه معروفُ المنزلة، وكأنه يريد وما هي مقبولةً عنه أي: لم تَصِحَّ عنه، وكأن الأخفش لم يَطَّلِعَ على أنها قراءةٌ فقال: «لو كُسِرَتْ الميمُ لالتقاءِ الساكنين فقيل: «ألم ِ الله» لجاز».

قال الزجاج[3]: «وهذا غلطٌ من أبـي الحسن، لأنَّ قبلَ الميم ِ ياءً مكسوراً ما قبلها فحقُّها الفتحُ لالتقاءِ الساكنين لِثِقَل الكسرِ مع الياء، وهذا وإنْ كان كما قاله، إلَّا أنَّ الفارسيّ انتصر لأبـي الحسن، وردَّ على أبـي إسحاق رَدَّه فقال: «كسرُ الميم ِ لو وَرَدَ بذلك سماعٌ لم يَدْفَعْه قياسٌ، بل كان يُثْبته ويُقَوِّيه لأنَّ الأصلَ في التحريكِ لالتقاءِ الساكنين الكسرُ، وإنما يُبْدَلُ إلى غير ذلك لما يَعْرِضُ من علةٍ وكراهةٍ، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لردِّه ولا مساغَ لدَفْعِه، وقولُ أبـي إسحاق «إنَّ ما قبلَ الميم ياءٌ مكسورٌ ما قبلها فَحقُّها الفتحُ» منقوضٌ بقولِهم: «جَيْرِ» و«كان من الأمر ذَيْتِ وذَيْتِ وكَيْتِ وكِيْتِ» فَحُرِّكَ الساكنُ بعد الياءِ بالكسرِ[4]، كما حُرِّكَ بعدَها بالفتح ِ في «أَيْنَ»، وكما جاز الفتحُ بعد الياء في قولِهم: «أَيْنَ» كذلك يجوز الكسرُ بعدها كقولهم جَيْر، ويدلُّ على جوازِ التحريكِ لالتقاءِ الساكنين بالكسرِ فيما كان قبله ياءٌ جوازُ تحريكه بالضم نحو قولِهم: حيثُ، وإذا جازَ الضمُّ كان الكسرُ أجوزَ وأسهلَ.

---

(١) الكشاف ١/٤١٠؛ وانظر: شواذ القراءات ١٩.

(٢) المحرر ٣/٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٣.

(٤) ولكن يبقى فرق بين المسألتين حيث إنَّ ما قبل الياء مكسور في ألم، أما «جَيْروذيت وكيت» فلم أجد في كتب اللغة غير فتح ما قبل الياء.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿نَزَّل عليك الكتابَ﴾**: العامَّةُ على التشديدِ في «نَزَّل» ونصبِ «الكتاب». وقرأ[1] الأعمش والنخعيّ وابن أبـي عبلة: نَزَلَ بتخفيف الزاي ورفعِ الكتاب، فأمّا القراءة الأولى فقد تقدَّم أن هذه الجملة / يُحتمل أن تكونَ خبراً وأن تكونَ مستأنفةً. وأمّا القراءةُ الثانيةُ فالظاهرُ أنَّ [١٢٤/أ] الجملة فيها مستأنفةٌ، ويجوزُ أن تكونَ خبراً، والعائدُ حينئذٍ محذوفٌ، تقديرُه: نَزَل الكتابُ من عنده.

قوله: «بالحقِّ» فيه وجهان، أحدُهما: أن تتعلَّقَ الباءُ بالفعل قبلها والباءُ حينئذٍ للسببية، أي: نَزَّله بسبب الحق. والثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ: إمَّا من الفاعلِ أي: نَزّله مُحِقّاً، أو من المفعولِ أي: نَزَّله ملتبساً بالحقِّ نحو: جاء بكرٌ بثيابه أي: ملتبساً بها.

وقال مكيّ[2]: «ولا تتعلَّقُ الباءُ بنَزَّلَ لأنه قد تَعَدَّى إلى مفعولين، أحدُهما بحرفٍ فلا يتعدى إلى ثالثٍ» وهذا الذي ذَكَرَه مكيٌّ غيرُ ظاهر، فإنَّ الفعلَ يتعدَّى إلى متعلَّقاته بحروفٍ مختلفة على حَسَب ما يكونُ، وقد تقدم أنَّ معنى الباء السببيةُ، فأيُّ مانع يمنع من ذلك؟.

قوله: «مُصَدِّقاً» فيه أوجه، أحـدُهما: أَنْ يَنْتَصِبَ على الحـالِ من «الكتاب»، فإنْ قيل إنَّ «بالحق» حالٌ كانَتْ هذه حالاً ثانية عند مَنْ يُجيز تعدُّد الحالِ، وإنْ لم يُقَلْ ذلك كانت حالاً أولى. الثاني: أن ينتصِب على الحالِ على سبيلِ البدلية من محلِّ «بالحق» وذلك عند مَنْ يمنعُ تعدُّد الحالِ في غير عطفٍ ولا بدلية. الثالث: أن ينتصِبَ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في «بالحق» إذا جعلناه حالاً، لأنه حينئذٍ يتحمَّلُ ضميراً لقيامِه مقامَ الحالِ التي

---

(١) الشواذ ١٩؛ البحر ٣٧٧/٢؛ وابراهيم النخعي بن يزيد الكوفي توفي سنة ٩٦. انظر: الطبقات ٢٩/١.

(٢) المشكل ١٢٤/١.

تتحمَّلُه، وتكونُ حالاً متداخلةً أي: إنها حالٌ من حال، وعلى هذه الأقوال كلِّها فهي حالٌ مؤكِّدةٌ، لأنه لا يكون إلا كذلك، فالانتقال غيرُ متصوَّرٍ فيه، وهو نظير قوله[١]:

١١٥٨ـ أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبـي وهَلْ بدارَةَ يا لَلْناسِ مِنْ عارِ

قوله «لِما بين يديه» مفعولٌ لمصدِّقا، وزيدت اللامُ في المفعول تقويةً للعامل لأنه فرعٌ، إذ هـو اسمُ فاعـل كقولـه تعالى: «فَعَّـال لِما يـريد»[٢] وإنما ادَّعَيْنا ذلك لأنَّ هذه المادةَ متعدِّية بنفسِها.

قوله: «التوراة والإنجيل» اختلفَ الناسُ في هاتين اللفـظتين: هل يَدْخُلُهما الاشتقاق والتصريف أم لا يدخلانِهما لكونهما أعجميين؟ فذهب جماعةٌ كالزمخشري[٣] وغيرُه إلى الثاني. قالوا: لأنَّ هذين اللفظين اسمان عِبرانيَّان لهذينِ الكتابَيْنِ الشريفين. قال الزمخشري[٤]: «وتَكَلُّفُ اشتقاقِهما من الوَرَيْ والنَّجل، ووزنُهما بتَفْعِلة وإفْعِيل إنما يَثْبُتُ بعد كونهما عربيين». [قال الشيخ[٥]: «وكلامُه صحيح، إلا أن فيه استدراكاً وهو قوله: تَفْعِلَة، ولم يذكُرْ مذهب البصريين][٦] وهو أنَّ وزنَها فَوْعَلة، ولم ينبِّه على تَفْعِلَة: هل هي بكسر العين أو فتحها» قلت: لم يَحْتج إلى التنبيه لشهرتِهما، وإنما ذكر المستغربَ. ويؤيدُ ما قاله الزمخشري من كونها أعجميةً ما نقله الواحدي،

---

(١) تقدم برقم ٦١٥.
(٢) الآية ١٠٧ من هود.
(٣) الكشاف ١/ ٤١٠.
(٤) الكشاف ١/ ٤١٠.
(٥) البحر ٢/ ٣٧١.
(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة.

وهو أنَّ التوراة والإنجيل والزبور سريانيةٌ فَعَرَّبوها قال: «ولذلك يقولون فيها بالسريانية: تُوري ايكليونُ زَفوتا» فعرَّبوها إلى ما ترى.

ثم القائلون باشتقاقهما اختلفوا: فقال بعضُهم: التَوْرَاة مشتقة من قولهم: ورِي الزَّنْدُ إذا قَدَح فظهرَ منه نارٌ. يقال «وَرِيَ الزَّنْدُ» و«أَوْرَيْتُه أنا». قال تعالى: «أفرأيتم النار التي تُورون»[1] فثلاثيُّهُ قاصرٌ ورباعيةُ متعدٍّ. وقال تعالى: «فالمُورياتِ قَدْحاً»[2]، ويقال أيضاً: «وَرَيْتُ بك زِنادي» فاستُعْمِلَ الثلاثيُّ متعدياً، إلا أن المازني يزعم أنه لا يُتجاوز به هذا اللفظ، يعني فلا يُقاس عليه، فيقال: «وَرَيْتُ النارَ» مثلاً. إذا تقرر ذلك فلما كانت التوراة فيها ضياءٌ ونورٌ يُخْرَجُ به من الضلال [إلى] الهدى، كما يُخْرَج بالنور من الظلام إلى النور سُمِّي هذا الكتابُ بالتوراة، وهذا هو قولُ الفراء، وهو مذهبُ جمهور الناس.

وقال آخرون: بل هي مشتقةٌ من «وَرَّيْتُ في كلامي» من التورية وهي التعريض. وفي الحديث: «كان إذا أراد سفراً وَرَّى بغيره»[3]،وسُمِّيَت التوراة بذلك لأنَّ أكثَرها تلويحاتٌ ومعاريضُ، وإلى هذا ذهبَ المؤرج السدوسي[4] وجماعة.

وفي وزنها[5] ثلاثةُ أقوالٍ أحدُها: ـ وهو قولُ الخليل وسيبويه[6] ـ أن

---

(١) الآية ٧١ من الواقعة.

(٢) الآية ٢ من العاديات.

(٣) رواه البخاري في الجهاد (الفتح) ١١٣/٦؛ وابن حنبل ٤٥٦/٣.

(٤) مؤرج بن عمر، سمع من أبي عمرو، وله: غريب القرآن، توفي سنة ١٩٥. انظر: معجم الأدباء ١٩٧/١٩؛ البغية ٣٠٥/٢.

(٥) انظر: المتمع ٣٨٣.

(٦) لم أقف عليه في الكتاب.

وزنَها فَوْعَلَة، وهذا الوزن قد وردت منه ألفاظ نحو: الدَّوْخَلة[1] والقَوْصرة[2] والدَّوْسَرة[3] والصَّوْمَعَة، والأصل: وَوْرَيَة بواوين، لأنها إمَّا من وَرِي الزَّنْدُ، وإمَّا من وَرَيْتُ في كلامي، فأُبدلت الواو الأولى تاءً وتحرَّك حرفُ العلةِ وانفتح ما قبلَه فقُلب ألفاً فصار اللفظُ: تَوْرَاة كما ترى، وكُتبت بالياءِ مُنَبِّهَةً على الأصل، كما أُميلت لذلك، وقد أَبْدَلَت العربُ التاءَ من الواو في ألفاظ[4] نحو: تَوْلَج وتَيْقور[5] وتُخَمَة وتُكَأَة وتُراث وتُجاه وتُكْلان من: الوُلوج والوَقار والوَخامة والوِكاء والوِراثة والوَجْه والوَكالة. ونظيرُ إبدال الواو تاءً في التوراة إبدالُها أيضاً في قولهم لِما تَراه المرأة في الطهر بعد الحيض: «التَّرِيَّة» هي فَعِيْلَة من لفظ الوراء لأنها تُرى بعد الصُّفْرَة والكُدْرَة.

الثاني: ـ وهو قولُ الفراء ـ أن وزنَها تَفْعِلَة بكسر العين، فـأُبْدِلَت الكسرةُ فتحةً، وهي لغةُ طائية، يقولون في الناصية: ناصَاة، وفي بَقِي: بَقَى قال الشاعر[6]:

١١٥٩ـ .... بحِرْبٍ كناصاة الأغَرِّ المُشَهَّرِ

وقال آخر[7]:

(١) الدوخلة: نسيج من خوص يوضع فيها الثمر.

(٢) القوصرة: وعاء للتمر.

(٣) الدوسرة: الجمل الضخم.

(٤) الممتع ٣٨٣.

(٥) التيقور: الوقار.

(٦) البيت لحريث بن عناب الطائي وصدره:

أَلا آذَنَــتْ أهــلَ اليمــامــة طيِّئٌ

وهو في اللسان: «نصا»، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ٢٠.

(٧) البيت لبعض بني بولان من طيىء، وهو في الحماسة ١/١٠١ وصدره:

نستــوقــد النبــلَ بــالحضيض ونص طاد ....

والشاهد في قوله «بُنَتْ» وهي على اللغة القليلة والمشهور بُنِيَت، وأصلها بُنَات ثم حذفت الألف لالتقاءِ الساكنين.

١١٦٠ـ . . . . نفوساً بُنَتْ على الكَرَمِ

وأنشد الفراء[١]:

١١٦١ـ ومـا الـدنيـا ببـاقـاةٍ علينـا   ومـا حيٌّ على الـدنيـا بـاقِ

وقد ردَّ البصريون ذلك بوجهين، أحدُهما: أنَّ هذا البناءَ قليلٌ جداً ـ أعني بناءَ تَفْعِلة ـ بخلاف فَوْعَلة فإنه كثير، فالحَمْلُ على الأكثر أولى. والثاني: أنه يلزمُ منه زيادةُ التاءِ أولاً والتاء لم تُزَدْ أولاً إلا في مواضِعَ ليس هذا منها بخلافِ قَلْبِها في أولِ الكلمة فإنه ثابت، وذلك[٢] أنَّ الواو إذا وَقَعَتْ أولاً قُلِبَتْ: إمَّا همزةً نحو: أُجوه وأُقِّتَتْ وأَحَدَ وأَناة وإشاح وإعاء في: وجوه ووُقِّتَتْ ووَحَدَ ووَنَاة ووِشاح ووِعاء، وإمَّا تاء نحو: تُجاه وتُخَمة. . . الخ، فاتِّباع ما عُهِدَ أَوْلىٰ من اتِّباع ما لم يُعْهَدُ.

الثالث: أنَّ وزنَها تَفْعَلَة بفتحِ العين وهو مذهبُ الكوفيين، كما يقولون في: تَتْفُلة[٣] بالضمِّ / تَتْفَلَة بالفتح، وهذا لا حاجة إليه وهو أيضاً دعوى لا دليل عليها. [١٢٤/ب]

وأمال[٤] التوراةَ حيث وردَتْ في القرآن إمالة مَحْضَة أبو عمرو والكسائي وابن عامر في رواية ابن ذكوان، وأمالها بينَ بينَ حمزةُ وورش عن نافع، واختُلف عن قالون: فرُوِيَ عنه بينَ بينَ والفتحُ، وقرأها الباقون بالفتح فقط. وَوَجْهُ الإمالة إن قلنا بأنَّ ألفَها منقلبةٌ عن ياء ظاهرٌ، وإنْ قلنا إنها أعجمية لا اشتقاق لها فوجهُ الإمالة شبهُ ألفها لألف التأنيث من حيث وقوعُها رابعةً فسببُ إمالتها: إمَّا الانقلابُ وإما شبهُ ألفِ التأنيثِ.

---

(١) تقدم برقم ١١٠٩.
(٢) انظر: الممتع ٣٣٥.
(٣) التتفلة: الأنثى الصغيرة من الثعالب.
(٤) انظر: السبعة ٢٠١.

والإنجيل: قيل: إفعيل كإجْفيل(١). وفي وزنه أقوال، أحدها: أنه مشتقٌّ من النَّجْل وهو الماء الذي يَنُزُّ من الأرض ويَخْرُج منها، ومنه: النَّجْلُ للولد، وسُمِّي الإنجيـل لأنه مستخـرجٌ من اللوح المحفوظ. وقيـل: من النَّجْل وهو الأصلُ، ومنه «النَّجْلُ» للوالدِ فهو من الأضداد، إذ يُطْلق على الـولد والوالد، قال الأعشى(٢):

١١٦٢ـ أَنْـجَبَ أَيَّـامَ والِـداهُ بِـهِ   إذ نَجَـلاه فَنِعْمَ مـا نَجَـلا

وقيل: من النَّجَل وهو التوسِعَة، ومنه: العَيْنُ النجلاءُ لسَعَتها، وسُمِّي الإنجيلُ بذلك؛ لأن فيه توسعةً لم تَكن في التوراة، إذ حُلِّل فيه أشياءُ كانت مُحَرَّمةً.

وقيل: هو مشتقٌّ من التَناجل وهو التنازُع، يقال: تَنَاجل الناسُ أي: تنازعوا، وسُمِّي الإنجيلُ بذلك لاختلاف الناسِ فيه قاله أبو عمرو الشيباني.

والعامَّةُ على كَسْرِ الهمزةِ من «إنجيل». وقرأ(٣) الحسنُ بفتحِها. قال الزمخشري(٤): «وهذا يَدُلُّ على أنه أعجمي لأنَّ «أفعيلا» بفتح الهمزة عديمٌ في أوزان العرب». قلت: بخلاف إفعيل بكسرها فإنه موجود نحو: إجْفيل(٥) وإخْريط(٦) وإصْليت(٧).

---

(١) الاجفيل: الجبان.

(٢) الديوان ٢٣٥؛ وأوضح المسالك ٢/٢٣٠؛ والأشموني ٢/٢٧٧؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٧.

(٣) البحر ٢/٣٧٨؛ شواذ القراءات ١٩.

(٤) الكشاف ١/٤١٠.

(٥) الإجفيل: الجبان.

(٦) الإخريط: اسم نبات.

(٧) الإصليت: الشجاع.

وفَرَّق الزمخشري[1] بين «نَزَّل» و«أنزل» على عادتِه فقال: «فإنْ قلت: لِمَ قيل: نَزَّل الكتابَ، وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلت: لأن القرآن نَزَل منجَّماً ونَزَل الكتابان جملةً». قال الشيخ[2]: «قد تقدَّم الردُّ على هذا القول في البقرة، وأنَّ التعديةَ بالتضعيف لا تَدُلُّ على التكثير ولا على التنجيم، وقد جاء في القرآن: أَنْزَل ونَزَّل، قال تعالى: «وأَنْزَلْنا إليك الذِّكر»[3] و«نَزَّل عليك الكتاب»[4] ويدلُّ على أنهما بمعنى واحد قراءةُ مَنْ قرأ ما كان من «يُنَزِّلُ» مشدداً بالتخفيف إلا ما استُثْنِيَ، ولو كان أحدُهما يدلُّ على التنجيم والآخر على النزولِ دفعةً واحدةً لتناقض الإخبار وهو مُحالٌ». قلت: وقد سَبَقَ الزمخشري إلى هذا الفرقِ بعينِه الواحديُّ.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلُ﴾**: متعلِّقٌ بأَنْزَل، والمضافُ إليه الظرفُ محذوفٌ لفهمِ المعنى تقديرُه: مِنْ قبلِك أو من قبلِ الكتاب. والكتابُ غَلَب على القرآن كالثريا[5]. وهو في الأصْلِ مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي: المكتوبَ، وذكَر المنزَّلَ في قوله «نَزَّل عليك» ولم يذكره في قوله: «وأَنْزَلَ التوراةَ والإنجيل» تشريفاً لنبينا صلى الله عليه وسلم».

قوله: «هُدَىً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ من أجله، والعاملُ فيه أَنْزَل أي: أَنْزَلَ هذين الكتابين لأجلِ هداية. ويجوز أن يكونَ متعلقاً من حيث المعنى بنَزَّلَ وأنزل معاً، وتكونُ المسألةُ من بابِ التنازع على إعمال الثاني، والحذفُ من الأولِ تقديرُه: نَزَّلَ عليك له أي: للهدى،

---

(١) الكشاف ١/٤١١.

(٢) البحر ٢/٣٧٨.

(٣) الآية ٤٤ من النحل.

(٤) الآية ٣ من آل عمران.

(٥) أي كالنجم على الثريا.

فَحَذَفَه، ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بالفعلين معاً تعلُّقاً صناعياً لا على وجه التنازع، بل بمعنى أنه علةٌ للفعلين معاً، كما تقول: «أكرمْتُ زيداً وضربْتُ عمراً إكراماً لك» يعني أن الإكرام علةٌ للإكرامِ وللضرب.

والثاني: ان ينتصِبَ على الحالِ من التوراةِ والانجيلِ، ولم يُثنَّ لأنه مصدرٌ وفيه الأوجُه المشهورةُ من حَذْف المضافِ أي: ذوي هدىً أو على المبالغةِ بأَن جُعِلا نفسَ الهُدَىٰ أو على جَعْلِهما بمعنى هاديين. وقيل: إنه حال من الكتاب والتوراة والإنجيل، وقيل: حالٌ من الإنجيل فقط وحُذِف مِمَّا قبله لدلالة هذا عليه. وقال بعضُهم: تَمَّ الكلامُ عند قولِه تعالى: «مِنْ قبلُ» فَيُوقَفُ عليه ويُبْتَدَأُ بقولِه «هُدَىً للناسِ وأَنْزل الفرقان» أي: وأَنْزَل الفرقانَ هدىً للناس. وهذا التقديرُ غيرُ صحيحٍ لأنه يُؤَدِّي إلى تقديم المعمولِ على حرفِ النسقِ وهو ممتنعٌ، لو قلت: «قام زيد مكتوفةً وضُرِبَتْ هندٌ» تعني: «وضُرِبَت هند مكتوفةً» لم يَصِحَّ البتة فكذلك هذا.

قوله: «للناس» يُحْتمل أن يتعلَّقَ بنفسِ «هُدَى» لأنَّ هذه المادة تتعدَّى باللامِ كقوله تعالى: «يَهْدي للتي هي أَقْوَمُ»(١) وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لهدىً.

قوله: «وأَنْزَلَ الفرقانَ» يُحْتَمل أن يرادَ به جميعُ الكتب السماوية، ولم يُجْمع لأنه مصدرٌ بمعنى الفَرْق كالغفران والكفران، وهو يَحْتملُ أن يكونَ مصدراً واقعاً موقع الفاعلِ أو المفعول والأولُ أظهرُ. وقال الزمخشري(٢): «أو كَرَّر / ذِكْرَ القران بما هو نعتٌ له ومُدِحَ مِنْ كونِه فارقاً بين الحقِّ والباطل بعد ما ذكَره باسم الجنس تعظيماً لشأنِه وإظهاراً لفضلِه». قلت: قد يعتقد معتقدٌ [١٢٥/أ]

---

(١) الآية ٩ من الإسراء.

(٢) الكشاف ١/٤١١.

أنّ في كلامِه هذا رَدّاً[1] لقولِه الأول حيث قال: «إن «نَزَّل» يقتضي التنجيم و«أنزل» يقتضي الإنزال الدُّفْعيّ، لأنه جَوَّز أن يُراد بالفرقان القرآنُ، وقد جاء معه «أنزل»، ولكن لا ينبغي أَنْ يُعْتَقد ذلك لأنه لم يَقُل: إنَّ «أَنْزل» للإنزال الدفعيّ فقط، بل يقول إن «نَزَّل» بالتشديد يقتضي التفريق و«أَنْزل» يحتمل ذلك ويَحْتمل الإنزالَ الدفعيَّ.

قوله: «لهم عذابٌ» يَحْتمل أنْ يرتفع «عذابٌ» بالفاعليةِ بالجارِّ قبلَه لوقوعه خبراً عن «إنَّ»، ويُحْتمل أن يرتفع على الابتداء، والجملةُ خبرٌ «إنَّ» والأولُ أَوْلَى، لأنه من قبيلِ الإخبار بما يَقْرُبُ من المفردات. وانتقام: افتعال من النِّقْمة وهي السَّطْوَةُ والتسلطُ، ولذلك عَبَّر بعضُهم عنها بالمعاقبة يقال: نَقَم ونَقِمَ، بالفتح ـ وهو الأفصحُ ـ وبالكسرِ، وقد قُرِىء بهما، وسيأتي مزيدُ بيانٍ في المائدة.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿في الأرض﴾**: يجوز أنْ يتعلَّقَ بـ«يَخْفَى» وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لشيء.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿في الأرحام﴾**: يجوزُ أن يتعلَّق بيُصَوِّرُكم وهو الظاهرُ، ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من مفعولِ «يُصَوِّركم» أي: يُصَوِّركم وأنتم في الأرحامِ مُضَغٌ.

وقرأ طاووس[2]: «تَصَوَّركم» فعلاً ماضياً ومعناه صَوَّركم لنفسِه ولتعبُّدِه، وتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعَّل كقولهم: «تأَثَّلْتُ مالاً وأَثَّلته» أي جعلتُه أَثْلَةً أي أصلاً، ونحوُه: وَلَّى وتَوَلَّى. والتصويرُ: تَفْعِيل من صارَه يَصُوره أي: أماله وثَنَاه، ومعنى صَوَّره أي: جعل له صورةً. والصورة: الهيئة يكون عليها الشيءُ من تأليفٍ خاصٍ وتركيبٍ منضبطٍ.

---

(١) في الأصل: «رد» وهو سهو.

(٢) البحر ٢/٣٨٠؛ الكشاف ١/٤١١.

قوله: «كيف يشاء» في هذه الآية أوجهٌ، أظهرُها: أن «كيف» للجزاءِ، وقد جُوزي بها في لسانهم في قولهم: «كيفَ تَصْنَعُ أصنعُ، وكيف تكونَ أكونُ، إلا أنه لا يجزم بها، وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ ما قبلَها، وكذلك مفعولُ «يشاء» لِما تقدَّم أنه لا يُذْكَرُ إلا لغرابةٍ، والتقديرُ: كيف يشـاء تصويـرَكم يصـوِّرُكم، فَحُذِف «تصـويركم» لأنـه مفعولُ يشـاء، و«يصوركم» لـدلالة «يصوركم» الأول عليه، ونظيره قولُهم: «أنت ظالم إنْ فعلْتَ» تقديره: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم. وعند مَنْ يُجيز تقديمَ الجزاء في الشرط الصريح يَجْعَلُ «يصوِّركم» المتقدم هو الجزاء.

و «كيف» منصوبٌ على الحال بالفعلِ بعدَه، والمعنى: على أيِّ حال شاءَ أنْ يُصَوِّركم صـوَّركم، وتقدَّم الكـلام على ذلك في قـولِه: «كيف تكفرون»(١). ولا جائزٌ أن تكون «كيف» معمولةً لِيُصَوِّركم لأنَّ لها صـدرَ الكلام، وما له صدرُ الكلام لا يعملُ فيه إلا أحدُ شيئين: إمَّا حرفُ الجر نحو: بمَنْ تمر؟ وإمَّا المضافُ نحو: «غلامُ مَنْ عندك؟ الثاني: أن تكون «كيف» ظرفاً ليشاء، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديرُه: يصوِّركم على مشيئته أي مريداً. الثالث: كذلك إلا أنه حالٌ من مفعول «يصوِّركم» تقديرُه: يصوركم متقلبين على مشيئته. ذَكَـر الوجهين أبو البقاء(٢)، ولَمَّا ذَكَرَ غيرُه كونَها حالاً من ضميرِ اسمِ الله قَدَّرها بقولِه: يُصَوِّركم في الأرحامِ قادراً على تصويركم مالكاً ذلك. الرَابعُ: أنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ المصدرِ، المعنى: يُصَوِّركم في الأرحام تصويرَ المشيئة وكما يشاء، هكذا قال الحوفي. وفي قوله: «الجملةُ في موضعِ المصدرِ» تسامحٌ لأنَّ الجملَ لا تقوم مقام المصادر، ومرادُه أنَّ «كيف» دالَّةٌ على ذلك،

---

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٢٣.

ولكن لَمَّا كانَتْ في ضمن الجملةِ نَسَبَ ذلكَ إلى الجملة. وقوله «هو الذي يصوِّركم»: تحتملُ هذه الجملةُ أن تكونَ مستأنفةً سيقت لمجرد الإخبار بذلك، وأن تكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لإنَّ.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿منه آياتٌ﴾**: يجوزُ أن تكونَ «آيات» رفعاً بالابتداء والجارُّ خبرُه. وفي الجملةِ على هذا وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ. والثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال من «الكتاب» أي: هو الذي أنزل الكتاب في هذه الحال أي: منقسماً إلى مُحْكَم ومتشابه، ويجوز أن يكونَ «منه» هو الحالَ وحدَه، و «آياتٌ» رفع به على الفاعلية.

و «هُنَّ أُمُّ الكتاب» يجوز أن تكونَ الجملةُ صفةً للنكرة قبلها، ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، وأَخْبر بلفظ الواحد وهو «أُمٌّ» عن جمع، وهو «هُنَّ»: إمَّا لأن المراد كلُّ واحدةٍ منه أمٌّ، وإمَّا لأنْ المجموعَ بمنزلةِ آيةٍ واحدة كقوله: «وجَعَلْنا ابن مريم وأمَّه آية»(١)، وإما لأنه مفردٌ واقعٌ موقعَ الجمعِ كقـوله: «وعلى سَمْعهم»(٢) و(٣):

١١٦٣ـ كُلوا في بعضِ بطنِكُمُ تَعِفُّوا ....

[وقوله](٤):

١١٦٤ـ .... وأمَّـا جِـلْدُهـا فَـصَـلِيـب

[وقال الأخفش(٥): «وَحَّد «أمَّ الكتاب» بالحكاية على تقديرِ الجواب

---

(١) الآية ٥٠ من المؤمنون.
(٢) الآية ٧ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ١٥٣.
(٤) تقدم برقم ١٥٤.
(٥) معاني القرآن ١/١٩٣.

كأنه قيل: ما أمُّ الكتاب؟»][1] فقال: هُنَّ أمُّ الكتاب، كما يقال: مَنْ نظير زيد؟ فيقول قوم: «نحنُ نظيرُه» كأنهم حَكَوا ذلك اللفظَ، وهذا على قولهم: «دعني من تمرتان» أي: مِمَّا يقال له تمرتان». قال ابن الأنباري: «وهذا بعيدٌ من الصواب في الآية، لأن الإضمارَ لم يَقُمْ عليه دليلٌ، ولم تَدْعُ إليه حاجةٌ» وقيل: لأنه بمعنى أصلِ الكتابِ والأصلُ يُوَحَّدُ.

قوله: «وأُخَرُ» نسقٌ على «آيات»، و«متشابهاتٌ» نعتُ لأُخَر، وفي الحقيقة «أُخَرُ» نعتٌ لمحذوف تقديره: وآياتٌ أُخَرُ متشابهـاتٌ. قال أبـو البقاء[2]: «فإنْ قيل: واحدةُ «متشابهات» متشابهة، وواحدة «أُخَر» أُخْرى، والواحدةُ هنا لا يَصِحُّ أن توصف بهذا الواحد فلا يُقال، أخرى متشابهة إلا أن [١٢٥/ب] يكونَ بعضُ الواحدةُ يُشْبه بعضاً، وليس المعنى على ذلك / وإنما المعنى أنَّ كل آيةٍ تشبه آيةً أخرى، فكيف صَحَّ وصفُ هذا الجمع بهذا الجمعِ، ولم يَصِحَّ وصفُ مفردهِ بمفرده؟ قيل: التشابهُ لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً، فإذا اجتمعت الأشياءُ المشابهةُ كان كل واحدٍ منها مشابهاً للآخر، فلمَّا لم يَصِحَّ التشابُه إلا في حالةِ الاجتماعِ وَصَفَ الجمعَ بالجمع لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يشابه باقيها، فأمَّا الواحدُ فلا يَصِحُّ فيه هذا المعنى، ونظيرُه قوله: «فوجد فيها رَجُلَيْن يقتتلان»[3] فثنَّى الضميرَ وإن كان الواحدُ لا يَقْتَتِلُ. قلت: يعني أنه ليس من شرطِ صحةِ الوصفِ في التثنية أو الجمعِ صحةُ انبساطِ مفرداتِ الأوصاف على مفرداتِ الموصوفاتِ، وإنْ كان الأصلُ ذلك، كما أنه لا يُشْتَرط في إسناد الفعلِ إلى المثنَّى والمجموعِ صحةُ إسنـادِه إلى كلِّ واحدٍ على حِدَتِه. وقريب من ذلك قوله: «حافِّين من حَولِ العرش»[4] قيل: ليس لحافِّين مفردٌ

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) الإملاء ١/١٢٤.

(٣) الآية ١٥ من القصص.

(٤) الآية ٧٥ من الزمر.

لأنه لو قيل: «حافّ» لم يَصِحَّ، إذ لا يتحقق الحُفوفُ في واحد فقط، وإنما يتحقق بجمعٍ يُحيطون بذلك الشيء المحفوفِ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في موضعِهِ.

قوله: «زَيْغٌ» يجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية لأنَّ الجارَّ قبله صلةٌ لموصول ويجوز أن يكونَ مبتدأ وخبرُه الجارُّ قبله.

والزَّيْغُ: قيل: المَيْلُ، وقال بعضُهم: هو أخصُّ مِنْ مُطْلق الميل، فإنَّ الزيغَ لا يُقال إلَّا لِما كان من حقٍ إلى باطل. قال الراغب[1]: «الزَّيْغُ: الميلُ عن الاستقامةِ إلى أحدِ الجانبين، وزاغَ وزالَ ومالَ تتقارب، لكن «زاغ» لا يُقال إلا فيما كان عن حق إلى باطل» انتهى. يقال: زاغَ يزيغُ زَيْغاً وزيغوغَةً وزَيَغَاناً وزُيوغاً. قال الفراء: «والعربُ تقول في عامةِ ذواتِ الياء مِمَّا يشبه زِغْتُ مثل: سِرْتُ وصِرْتُ وطِرْتُ: سَيْرورةً وصَيْرورةً وطَيْرورةً، وحِدْتُ حَيْدودة، ومِلْتُ مَيْلولة، لا أُحصي ذلك كثرةً، فأما ذوات الواو مثل: قُلت ورضِيت فإنهم لم يقولوا ذلك إلا في أربعة ألفاظ: الكَيْنونة والدَّيْمومة من دام، والهَيْعُوعة من الهُواع[2]، والسَّيْدودة من سُدْت». ثم ذكر كلاماً كثيراً غيرَ متعلقٍ بما نحن فيه، وقد تقدَّم الكلامُ على هذا المصدر، وما ذكر الناس فيه، وأنه قد سُمِع فيه الأصل وهو «كَيَّنونة» في قول الشاعر[3]:

١١٦٥ـ .... حَتَّى يعــودَ البحــرُ كَيَّنــونَــهْ

قوله: «ما تشابَه» مفعولُ الاتباع، وهي موصولةٌ أو موصوفة، ولا تكون مصدريةً لعَوْدِ الضمير مِنْ «تَشَابَه» عليها إلَّا على رأي ضعيفٍ. و«منه» حالٌ من فاعل «تشابه» أي: تشابه حالَ كونه بعضَه.

---

(١) المفردات: ٢١٧ بالمعنىٰ.
(٢) الهواع: الصياح في الحرب.
(٣) تقدم برقم ٨٠٨.

قوله: «ابتغاءَ» منصوبٌ على المفعولِ له أي: لأجلِ الابتغاء، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله. والتأويلُ: مصدرُ أَوَّل يُـؤَوِّل. وفي اشتقاقِـه قولان أحدهما: أنه من آل يَؤُول أَوْلاً ومَآلاً. أي: عادَ ورجَع، و«آلُ الرجل» من هذا عند بعضِهم، لأنهم يَرْجعون إليه في مُهِمَّاتهم، ويقولون: أَوَّلْتُ الشيءَ فآلَ، أي: صَرَفْتُه لوجهٍ لائقٍ به فانصرفَ، قال الشاعر(١):

١١٦٦ـ أُؤَوِّلُ الحكـمَ على وجـهـه ليس قضائي بالهَـوى الجائـر

وقال بعضُهم: أَوَّلْتُ الشيءَ فتأوَّل، فجعل مطاوِعَه تَفَعَّل، وعلى الأول مطاوعه فَعَل، وأنشد للأعشى(٢):

١١٦٧ـ على أنهـا كانَتْ تَـأَوُّلُ حُبِّها تَأَوُّلَ رِبْعِيِّ السِّقَابَ فَـأَصْحَبا

يعني أنَّ حبَّها كان صغيراً قليلاً فآل إلى العِظَم، كما يَؤُول السَّقْبُ إلى الكِبَر. ثم قد يُطْلق على العاقبةِ والمَرَدِّ، لأنَّ الأمرَ يَصِير إليهما.

والثاني أنه مشتقٌ من: الإيالة وهي السياسة. تقول العرب: «قد إِلْنا وإيل علينا» أي: سُسْنا وساسَنا غيرُنا، وكأنَّ المؤوِّلَ للكلامِ سائِسُه والقادرُ عليه وواضعُه موضعَه، نُقل ذلك عن النضر بن شميل. وفَرَّق النَّاس بين التأويل والتفسير في الاصطلاح: بأن التفسيرَ مقتصَرٌ به على ما لا يُعْلم إلا بالتوقيف كأسباب النزول ومدلـولاتِ الألفاظ، وليس للرأي فيـه مَدْخَـلٌ، والتأويل يجوز لمَنْ حَصَلَتْ عنده صفاتُ أهلِ العلم وأدواتٌ يَقْدِرُ أن يتكلَّم بها إذا رَجَع بها إلى أصولٍ وقواعدَ.

---

(١) تقدم برقم ٦٧٩.

(٢) ديوانه ١١٣، وصدره في اللسان «ربع»:

ولـكـنهـا كـانـت نَـوًى أجـنـبـيـة

وسقاب ربعية: أي وُلِدَت في أول النتاج.

وقوله: «والراسخون» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنه مبتدأ والوقفُ على الجلالة المعظمة، وعلى هذا فالجملةُ من قوله: «يقولون» خبرُ المبتدأ. والثاني: أنهم منسوقونٌ على الجلالةِ المعظمةِ، فيكونون داخلين في علم التأويل. وعلى هذا فيجوز في الجملةِ القولية وجهان، أحدُهما: أنها حالٌ أي: يعلمون تأويلَه حالَ كونِهم قائلين ذلك، والثاني: أن تكون خبرَ مبتدإٍ مضمرٍ أي: هم يقولون.

والرُّسوخ: الثُّبوتُ والاستقرار ثبوتاً متمكِّناً فهو أخصُّ من مطلقِ الثبات قال الشاعر[1]:

١١٦٨ـ لقد رَسَخَتْ في القلبِ مني مودَّةٌ ... لِلَيْلَى أَبَتْ آيـاتُهـا أَنْ تُغَيَّـرا

و«آمنَّا به» في محلِّ نصب بالقول، و «كل» مبتدأٌ، أي كـلـه أو كلٌّ منه، والجارُّ بعده خبرهُ، والجملةُ نصبٌ بالقول أيضاً.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿لا تُزِغْ قلوبَنا﴾**: العامَّةُ على ضَمِّ حرفِ المضارعة من: أزاغ يُزيغ. و«قلوبَنا» مفعول به. وقرأ[2] أبو بكر وابن[3] فايد والجراح[4] «لا تَزِغ قلوبُنا» بفتح التاء ورفع «قلوبنا»، وقرأه بعضهم[5] كذلك إلا أنه بالياء من تحت، وعلى القراءتين فالقلوب فاعلٌ بالفعل المنهيِّ عنه،

(١) لم أهتد إلى قائله،وليس بديوان المجنون، وهو في القرطبي ٤/١٩.

(٢) البحر ٢/٣٨٦؛ القرطبي ٤/٢٠.

(٣) في الأصل: «وأبو فايد» وهو سهو، والتصحيح من شواذ القراءات لابن خالـويه ص ١٩، لأنه ليس ثمة قارىء كنيته أبو فايد، وعمرو بن فايد البصري وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه حسان بن محمد، ولم تذكر وفاته. انظر: الـطبقات ١/٦٠٢.

(٤) الجراح بن عبدالله الحكمي، ولي البصرة، واستشهد غازياً سنة ١١٢. انظر: الكامل لابن الأثير ٥/٥٨، الأعلام ٢/١٠٦.

(٥) نسبها في الشواذ ١٩ للسلمي.

والتذكير والتأنيث باعتبار تأنيثِ الجمعِ وتذكيرِه، والنهيُ في اللفظ للقلوب، وفي المعنى دعاءٌ لله تعالى، أي: لا تُزِغْ قلوبَنافتَزيغَ، فهو من باب «لا أُرَيَنَّكَ هَهنا»[1] وقولِ النابغة[2]: / [١٢٦/أ]

١١٦٩ـ لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُها ....

قوله: «بعد إذْ هديتنا»«بعد» منصوبٌ بـ «لا تُزِغْ» و «إذ» هنا خَرَجَتْ عن الظرفيةِ للإضافةِ إليها، وقد تقدَّم أنَّ تصرُّفَها قليلَ، وإذا خرجت عن الظرفية فلا يتغيَّرُ حكمُها من لزومِ إضافتها إلى الجملة بعدها كما لم يتغير غيرُها من الظروف في هذا الحكمِ، ألا ترى إلى قوله: «هذا يومُ يَنْفَعُ»[3] و «يومُ لا تملك»[4] في قراءة من رفع «يوم» في الموضعين، وقول الآخر[5]:

١١٧٠ـ .... على حينِ الكرامُ قليلُ

[وقوله][6]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٥٣.

(٢) ديوانه ٨١ وعجزه:

كـأنهنَّ نـعـاجٌ حـول دَوَّار

والربرب: قطيع البقر، والنعاج: أناثها، والدوار: مستدار من الرمل، أو صنم يدورون حوله.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة وهي قراءة العامة إلا نافعاً كما في السبعة ٢٥٠.

(٤) الآية ١٩ من الانفطار، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في السبعة ٦٧٤.

(٥) البيت لمربال بن جهم وتمامه:

ألم تـعـلمـي يـا عَـمْـرَكِ الله أنـني كريمٌ..................

وينسب أيضاً لمبشر بن هذيل، وهو في أمالي القالي ١/٣٩؛ والإنصاف ٤٠٢؛ والهمع ١/٢١٨؛ والدرر ١/١٨٧، و «عمرك الله» أطال الله عمرك.

(٦) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢١٧ وعجزه:

بِجَـدْ فقـدَهـا وفي الـذِّنـاب تـداثـرُ

واللبث: البطء، والذنوب: الدلو، والتداثر: التزاحم.

١١٧١ـ على حينِ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُه ....

[وقوله](١):

١١٧٢ـ على حينِ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا ....

[وقوله](٢):

١١٧٣ـ ألا ليت أيامَ الصفاءِ جديدُ ....

كيف خرجَتْ هذه الظروفُ من النَّصبِ إلى الرفعِ والجرِّ والنصبِ بـ «ليت» ومع ذلك هي مضافةٌ للجملِ التي بعدها.

قوله: «وهَبْ» الهِبَةُ: العَطِيَّةُ، حُذِفَتْ فاؤها لِما تقدَّم في «عِدة» ونحوِها، وكان حقُّ عينِ المضارع فيها كسرَ العين منه، إلا أنَّ ذلك مَنَعه كونُ العينِ حرفَ حلق، فالكسرةُ مقدرةٌ. فلذلك اعتُبِرت تلك الكسرةُ المقدرة، فحُذِفَت لها الواو، وهذا نحو: يَضَع ويَسَع لكونِ اللامِ حرفَ حلق. ويكون «هَبْ» فعلَ أمرٍ بمعنى ظُنَّ، فيتعدَّى لمفعولين كقوله(٣):

١١٧٤ـ .... وإلَّا فَهَبْني امـرَأً هـالِكـاً

---

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه:

فقلت: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازِعُ

وهو في أمالي الشجري ١/٤٦؛ والكتاب ١/٣٦٩؛ والإنصاف ٢٩٢؛ والهمع ١/٢١٨؛ والدرر ١/١٨٧.

(٢) البيت لجميل، وهو في ديوانه ٦١ وعجزه:

ودَهْراً تولّى يا بثينُ يعود

ومجالس ثعلب ٢/٥٢٩؛ والبحر ٢/٣٨٦.

(٣) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في الأشموني ٢/١٧٨ وصدره:

فقلتُ أَجِرْني أبا مالكٍ

والعيني ٣/١٩٠؛ والهمع ١/٢٤٦؛ والدرر ١/١٣١.

وحينئذ لا تتصرَّفُ. ويقال أيضاً: «وَهَبَني اللـهُ فداكَ» أي: جَعَلَني، ولا تتصرَّفُ أيضاً عن الماضي بهذا المعنى.

قوله: «مِنْ لَدُنْكَ» متعلق بـ «هَبْ»، ولَدُنْ: ظرف وهي لأول غايةِ زمانٍ أو مكان أو غيرهما من الذوات نحو: مِنْ لَدُن زيد، فليست مرادفةً لـ «عند» بل قد تكون بمعناها، وبعضُهم يقيِّدها بظرف المكان، وتُضاف لصريح الزمان، قال[1]:

١١٧٥ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدة في ظُهَيْري   من لَـدُنِ الظُّهْـرِ إلى العُصَيْرِ

ولا تُقْطَعُ عن الإضافةَ بحالٍ، وأكثرُ ما تضافُ إلى المفرداتِ، وقد تُضَافُ إلى «أن» وصلتها لأنهما بتأويلِ مفردٍ قال[2]:

١١٧٦ـ وُلِيْتَ فلم تَقْطَعْ لدُنْ أَنْ وَلِيْتَنا   قرابةَ ذي قُرْبى ولاحَقَّ مُسْلِمِ

أي: لدنْ ولايتك إيانا، وقد تُضَاف إلى الجملةِ الاسمية كقوله[3]:

١١٧٧ـ تـذَكَّرُ نُعْمـاه لَدُنْ أنتَ يـافعٌ   إلى أنتَ ذو فَوْدَيْنِ أبيضَ كالنسرِ

وقد تُضاف للفعلية كقوله[4]:

١١٧٨ـ لَزِمْنا لَدُنْ سالَمْتُمونا وفـاقَكم   فلايكُ منكمْ للخِـلافِ جُنوحُ

وقال آخر[4]:

١١٧٩ـ صـريـعُ غـوانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَـه   لدُنْ شَبَّ حتى شابَ سودَ الذوائبِ

---

(١) البيت لرجل من طيء، وهو في ابن عقيل ٢/٢٥٦؛ والأشموني ٢/٢٦٢؛ والهمع ١/٢١٥؛ والدرر ١/١٨٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٢١٥؛ والدرر ١/١٨٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٢١٥؛ والدرر ١/١٨٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ٤٧٠.

(٥) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٥٠؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٣؛ والمغني ١٦٩؛ وأوضح المسالك ٢/٢٠٧؛ والدرر ١/١٨٤. والذوائب: ج ذؤابة وهي ضفيرة الشعر.

وفيها لغتان: الإعراب وهي لغةُ قيس. وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: «مِنْ لَدُنهِ»[1] بجر النون، وقوله[2]:

١١٨٠ـ من لَدُنِ الظهـرِ إلى العُصَيْرِ ....

ولا تخلو مِنْ «مِنْ» غالبا، قاله ابن جني. ومِنْ غير الغالب ما تقدَّم من قوله «لَدُنْ أنت يافع» «لَدُنْ سالمتمونا». وإنْ وقع بعدها لفظُ «غدوة» خاصةً جاز نصبُها ورفعُها، فالنصبُ على خبرِ كان أو التمييزِ، والرفعُ على إضمار «كان» التامةِ، ولولا هذا التقديرُ لَزِم إفرادِ «لَدُنْ» عن الإضافة، وقد تقدَّم أنه لا يجوزُ، فَمِنْ نَصْبِ «غدوة» قولُه[3]:

١١٨١ـ وما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكلبِ منهم لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لغُروبِ

واللغةُ المشهورةُ بناؤُها، وسببُه شَبَهُها بالحَرْف في لزومِ استعمالٍ واحد، وامتناعَ الإخبار بها بخلافِ عند ولدى، فإنهما لا يَلْزَمان استعمالاً واحداً، إذ يكونان فَضْلةً وعُمْدةً وغايةً وغيرَ غاية بخلاف «لَدُن». وقال بعضهم: «عِلَّةُ بنائِها كونُها دالةً على الملاصَقَةِ صفةً ومختصةً بها بخلافِ «عند» فإنها لا تدلُّ على الملاصقةِ، فصارَ فيها مَعنًى لا يَدُلُّ عليه الظرفُ، بل هو من قبيلِ ما يَدُلُّ عليه الحرفُ، فكأنها مُضَمَّنَةٌ معنى حرفٍ، كانَ مِنْ حقِّه أن يُوضَعَ لذلك فَلم يُوْضَعْ، كما قالوا في اسم الإشارة.

واللغتان المذكورتان من الإعراب والبناء مختصتان بـ «لدن» المفتوحةِ اللامِ المضمومةِ الدالِ، الواقعِ آخرَها نونٌ. وأمَّا بقيةُ لغاتها على ما سنذكره

---

(١) الآية ٢ من الكهف، وانظر: السبعة ٣٨٨.

(٢) تقدم برقم ١١٧٥.

(٣) البيت لأبي سفيان بن حرب، وهو في التصريح ٢/٤٦؛ والعيني ٣/٤٢٩؛ والدرر ١/١٨٤؛ وينسب البيت أيضاً لحسان في ديوانه ١٢٠.

فإنها فيها مبنيةٌ عند جميع العرب. وفيها عشرُ لغات: الأولى ـ وهي المشهورة ـ، ولدَن ولدِن بفتح الدال وكسرِها، ولَدْن ولُدْن بفتح اللام، وضمها مع سكونِ الدال وكسر النون، ولُدْنَ بالضم والسكون وفتح النون، ولَدْ ولُدْ بفتح اللام وضمها مع سكون الدال، ولَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَتْ بإبدال الدالِ تاء ساكنة، ومتى أُضيفت المحذوفةُ النونِ إلى ضميرٍ وَجَبَ رَدُّ النونِ.

قوله: «أنت الوهابُ» يُحْتمل أن تكونَ مبتدأً وأَنْ تكونَ ضميرَ الفصلِ وأن تكون تأكيداً لاسمِ «إنَّ».

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿جامعُ الناس﴾**: قرأ[1] أبو حاتم: «جامعٌ الناسَ» بالتنوينِ والنصبِ.

و «ليومٍ» اللامُ للعلة أي: لجزاءِ يوم، وقيل: هي بمعنى في، ولم يُذْكَرْ المجموعُ لأجلِهِ. و «لا ريب» صفةٌ ليوم، فالضميرُ في «فيه» عائدٌ عليه. وأبعد مَنْ جَعَلَه عائداً على الجمعِ المدلولِ عليه بجامعٍ، أوعلى الجزاءِ المدلولِ عليه بالمعنى أوعلى العَرْض.

قوله: «إنَّ الله لا يُخْلِفُ الميعاد» يجوزُ أن يكونَ من تمامِ حكاية قولِ الراسخين فيكونَ التفاتاً من خطابِهم للباري تعالى بغير الخطاب إلى الإتيانِ بالاسمِ الظاهرِ دلالةً على تَعْظِيمه، ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً من كلام اللـهِ فلا التفاتَ حينئذٍ، والميعادُ: مصدرٌ، وياؤه عن واو لانكسار ما قبلَها كميقات.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿لن تُغْني﴾**: العامَّةُ على «تُغْني» بالتاء من

---

(١) وهي أيضاً قراءة الحسن ومسلم بن جندب. انظر: الشواذ ١٩؛ والبحر ٢/٣٨٧.

فوق مراعاةً لتأنيث الجمع. وقرأ الحسن[١] وأبو عبدالرحمن بالياء مِنْ تحتِ بالتذكيرِ على الأصل، وسَكَّن الحسن[٢] ياء «تُغْني» استثقالاً للحركةِ على حرفِ العلة. وذهاباً به مذهبَ الألف، وبعضُهم يَخُصُّ هذا بالضرورةِ.

قوله: «مِن الله» في «من» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها لابتداءِ الغاية مجازاً أي: مِنْ عذاب الله وجزائه. الثاني: أنها بمعنى عند، قال أبو عبيدة[٣]: هي بمعنى عند كقوله: «أَطْعَمَهم مِنْ جوعٍ وآمَنهم من خوف»[٤] أي: عندَ جوع وعند خوف، وهذا ضعيفٌ عند / النحويين. [١٢٦/ب] الثالث: أنها بمعنى بدل. قال الزمخشري[٥]: «قوله» من الله مثلُ قوله: «إنَّ الظن لا يُغْني من الحق شيئاً»[٦]، والمعنى: لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعته شيئاً أي: بدلَ رحمتِه وطاعته وبدلَ الحق، ومنه «ولا يَنْفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»[٧] أي: لا ينفعَهُ جَدُّه وحَظُّه من الدنيا بدلك، أي: بدلَ طاعتِك وما عندَك، وفي معناه قولُه تعالى: «وما أموالكم ولا أولادُكم بالتي تُقَرِّبكم عندنا زُلْفَى»[٨]، وهذا الذي ذَكَره من كونها بمعنى «بدل» جمهورُ النحاة يَأْباه، فإنَّ عامَّة ما أورده مجيزُ ذلك يتأولُه الجمهور، فمنه قولُه[٩]:

---

(١) البحر ٢/٣٨٧.
(٢) البحر ٢/٣٨٧؛ الشواذ ١٩؛ ونسبها الزمخشري ١/٤١٤ إلى علي.
(٣) المجاز ١/٨٧.
(٤) الآية ٤ من قريش.
(٥) الكشاف ١/٤١٤.
(٦) الآية ٣٦ من يونس.
(٧) قطعة من دعاء مأثور رواه البخاري: الأذان (الفتح) ٢/٣٢٥؛ مسلم: الصلاة ١/٤١٤؛ أحمد ٣/٨٧.
(٨) الآية ٣٧ من سبأ.
(٩) البيت لأبي نخيلة، وهو في المخصص ١١/١٣٩؛ والتاج واللسان: بقل؛ والجنى الداني ٣١١؛ والمغني ٣٥٥.

١١٨٢ـ جـاريـةٌ لـم تـأكِـلِ المُـرَقَّقا ... ولم تَذُقْ من البقولِ الفُسْتقا

وقول الآخر(١):

١١٨٣ـ أخذوا المَخاضَ من الفصيلِ غُلُبَّةً ... ظُلْمـاً ويُكتبُ لـلأميـرِ أَفِيـلا

وقال تعالى: [ولو نشاءُ] لجَعَلْنا منكم ملائكةً(٢)» «أَرَضِيتم بالحياة الدنيا من الآخرة»(٣).

الرابع: أنها تبعيضيةٌ، إلَّا أنَّ هذا الوجهَ لَمَّا أجازه الشيخ(٤) جعله مبنياً على إعرابِ «شيئاً» مفعولاً به، بمعنى: لا يَدْفع ولا يمنع. قال: «فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «مِنْ» في موضع الحال من شيئاً، لأنه لو تأخَّر لكان في موضع النعتِ له، فلمَّا تقدَّم انتصب على الحال، وتكون «مِنْ» إذ ذاك للتبعيض. وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ البتة، لأنَّ «مِنْ» التبعيضيَّةَ تُؤَوَّلُ بلفظ «بعض» مضافةً لِما جَرَّته مِنْ، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت رجلاً من بني تميم» معناه بعضَ بني تميم، و «أخذت من الدراهم»: بعضَ الدراهم، وهنا لا يُتَصَوَّرُ ذلك أصلاً، وإنما يَصِحُّ جَعْلُه صفةً لشيئاً إذا جعلنا «مِنْ» لابتداء الغاية كقولك: «عندي درهم من زيد» أي: كائن أو مستقر من زيد، ويمتنع فيها التبعيضُ، والحالُ كالصفةِ في المعنى، فامتنعَ أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض مع جَعْلِه «من الله» حالاً من «شيئاً»، والشيخُ تَبِعَ في ذلك أبا البقاء(٥)، إلَّا أنَّ أبا البقاء حين قال ذلك

---

(١) البيت للراعي، وهو في أمالي الشجري ٦١/٢؛ وابن يعيش ٤٤/٦؛ والمغني ٣٥٥؛ والمخاض: النواق الحوامل؛ والفصيل: ولد الناقة المفصول عن أمه؛ والأفيل: الصغير.

(٢) الآية ٦٠ من الزخرف.

(٣) الآية ٣٨ من التوبة.

(٤) البحر ٣٨٨/٢.

(٥) الاملاء ١٢٥/١.

قَدَّرَ مضافاً صَحَّ به قَولُه، والتقدير: شيئاً من عذاب الله، فكان ينبغي أن يَتْبَعَه [في هذا الوجه مُصَرِّحاً بما يَدْفَعُ][1] هذا الردَّ الذي ذكرتُه.

و «شيئاً»: إمَّا منصوبٌ على المفعولِ به، وقد تقدَّم تأويله، وإمَّا على المصدرية أي: شيئاً من الإغناء. قوله: «وأولئك هم وَقودُ» هذه الجملةُ تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكونَ مستأنفةً. والثاني: أن تكونَ منسوقةً على خبر إنَّ، و «هم» يحتملُ الابتداءَ والفصلَ. وقرأ العامة: «وَقود» بفتح الواو، والحسن[2] بضمِّها، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة[3]، وأنَّ المصدريةَ مُحْتَمَلَةٌ في المفتوحِ الواوِ أيضاً، وحيث كان مصدراً فلا بد من تأويلِه فلا حاجةَ إلى إعادتِه هنا.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فرعون﴾**: في هذه الكافِ وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمرٍ تقديرُه: دَأْبُهم في ذلك كدأبِ آلِ فرعون، وبه بدأ الزمخشري[4] وابن عطية[5].

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ وفي الناصب لها تسعةُ أقوال: أحدها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والعاملُ فيه «كفروا» تقديره: «إنَّ الذين كفروا كفراً كدأبِ آل فرعون»، أي: كعادَتِهم في الكفر، وهو رأيُ الفراء[6]. وهذا القولُ مردودٌ بأنه قد أَخْبَرَ عن الموصول قبل تمام صلتِه، فَلَزِمَ الفصلَ بين أبعاضِ الصلةِ بالأجنبي، وهو لا يجوزُ. والثاني: أنه منصوبٌ بكفروا، لكنْ مقدَّراً لدلالةِ

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.
(٢) البحر ٢/٣٨٨؛ ونسبها في الشواذ ١٩ إلى طلحة بن مصرف.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢٤.
(٤) الكشاف ١/٤١٤.
(٥) المحرر ٣/٢٦.
(٦) معاني القرآن ١/١٩١.

هذا الملفوظِ به عليه. الثالث: أن الناصبَ مقدرٌ مدلولٌ عليه بقوله: «لَنْ تُغني» أي بَطَلَ انتفاعُهم بالأموال والأولادِ كعادةِ آل فرعون، في ذلك. الرابع: أنه منصوبٌ بلفظ «وقود» أي: تُوقد النارُ بهم كما توقد بآل فرعون، كما تقول: «إنك لتظلم الناس كدأبِ أبيك» تريد: كظلمِ أبيك، قاله الزمخشري(١). وفيه نظرٌ لأن الوَقودَ على القراءةِ المشهورةِ الأظهرُ فيه أنه اسمٌ لما يُوْقَدُ به، وإذا كان اسماً فلا عملَ له. فإنْ قيل: إنه مصدرٌ أو على قراءةِ الحسن صَحَّ. الخامس: أنه منصوبٌ بنفس «لن تُغْني» أي: لن تُغْنِي عنهم مثلَ ما لم تَغْنِ عن أولئك، ذَكَره الزمخشري(٢)، وضَعَّفه الشيخ(٣) بلزوم الفصلِ بين العاملِ ومعمولِه بالجملةِ التي هي قوله: «وأولئك هم وَقودُ النار»، قال: «على أيّ التقديرين اللذين قَدَّرْناهما فيها من أن تكونَ معطوفةً على خبر «إنَّ» أو على الجملةِ المؤكَّدةِ بإنَّ. قال: «فإنْ جَعَلْتَها اعتراضيةً ــ وهو بعيدٌ ــ جاز ما قاله الزمخشري. السادس: أن يكونَ العاملُ فيها فعلاً مقدراً مدلولاً عليه بلفظِ الوقودِ تقديرُه: يُوقد بهم كعادةِ آلِ فرعون، ويكون التشبيهُ في نفسِ الاحتراق، قاله ابن عطية(٤). السابع: أَنَّ العاملَ «يُعَذَّبون» كعادة آل فرعون، يَدُلُّ عليه سياقُ الكلام. الثامن: أنه منصوبٌ بـ: «كَذَّبوا بآياتنا»، والضميرُ في «كَذَّبوا» على هذا لكفار مكة وغيرِهم من معاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم أي: كَذَّبوا تكذيباً كعادةِ آلِ فرعون في ذلك التكذيبِ. التاسع: أنَّ العاملَ فيه قوله «فَأَخَذَهم الله» أي: فأخذهم الله أَخْذاً كأخذِه آلَ فرعون، وهذا مردودٌ، فإنَّ ما بعد الفاءِ العاطفةِ لا يَعْمل فيها قبلها، لا يجوزُ: «قُمْتُ زيداً

---

(١) الكشاف ١/٤١٤.
(٢) الكشاف ١/٤١٤.
(٣) البحر ٢/٣٨٩.
(٤) المحرر ٣/٢٦.

فضربْتُ»، وأما «زيداً فاضربْ» فقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة. وقد حكى بعض النحويين عن الكوفيين أنهم يُجيزون تقديمَ المعمولِ على حرف العطف فعلى هذا يجوز هذا القول.

وفي كلام الزمخشري سهوٌ فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ مَحَلُّ الكاف بـ «لن تُغْني» أو «بخالدون» أي: لن تُغْنيَ عنهم مثلَ ما لم تُغْنِ عن أولئك، أو هم فيها خالدون كما يَخْلُدون»[1]، وليس في لفظ الآية الكريمة «خالدون» إنما نَظْمُ القرآن: «وأولئك هم وَقودُ النار» ويَبْعُدُ أَنْ يُقال أراد «خالدون» مقدَّراً يَدُلُّ عليه سياقُ الكلام.

قوله: «والذين مِنْ قبلهم» يجوزُ أن يكونَ مجروراً نَسَقاً على آل فرعون وأن يكونَ مرفوعاً على الابتداء، والخبرُ قولُه بعدَ ذلك: «كَذَّبوا بآيات الله» وهذان الاحتمالان جائزان مطلقاً. وخَصَّ أبو البقاء[2] جوازَ الرفعِ بكونِ الكافِ في محلِّ الرفعِ فقال: «فعلى هذا ـ أي على كونِها مرفوعةَ المحلِّ خبراً لمبتدأٍ مضمرٍ ـ يجوزُ في «والذين مِنْ قبلهم» وجهان أحدُهما: هو جرٌّ بالعطفِ / أيضاً، و «كَذَّبوا» في موضعِ الحالِ، و «قد» معه مضمرةٌ، ويجوزُ [١٢٧/أ] أن يكونَ مستأنفاً لا موضعَ له، ذُكِر لشَرْحِ حالِهم، والوجهُ الآخرُ أن يكونَ الكلامُ تَمَّ على فرعون و «الذين مِنْ قبلِهم مبتدأٌ، وكَذَّبوا خبرُه».

والدَّأْبُ: العادَةُ، يقال: دَأَبَ يَدْأَبُ أي: واظبَ ولازَم، ومنه: «دَأَبا»[3] أي: مداومةً. وقال امرؤ القيس[4]:

---

(١) ليس هذا النص وارداً في مطبوعة الكشاف، وقد تكون نسخة المؤلف غيرَ النسخة التي طُبع عليها الكشاف. انظر: الكشاف ١/٤١٤.

(٢) الاملاء ١/١٢٥.

(٣) الآية ٤٧ من يوسف.

(٤) تقدم برقم ٥٥.

١١٨٤ـ كدَأْبِك من أمِّ الحُوَيْرث قبلها وجارتِها أمِّ الـرَّباب بمَـأْسَلِ

ويقال: دَأَبَ يدأَبُ دُؤوبا، قال زهير(١):

١١٨٥ـ لأرتَحِلَنْ بـالفجـر ثم لَأَدْأَبَنْ إلى الليلِ إلَّا أن يُعَرِّجَني طِفْلُ

وقال الواحدي: الدأَبُ: الإجهاد والتعبُ، يقال: سار فلان يومه كلَّه يدأَبُ فيه فهو دائِبٌ، أي: أُجْهِدَ في سيره، هذا أصلُه في اللغة، ثم يصير الدأبُ عبارةً عن الحالِ والشأن والعادةِ، لاشتمالِ العمل والجُهْدِ على هذا كله، ولذا قال الزمخشري(٢) قال: [الدأب]: مصدرُ دَأَب في العملِ إذا كَدَحَ فيه، فَوُضِعَ مَوْضِعَ ما عليه الإنسانمن شأنِه وحاله» ويقال: دَأْب ودَأَب، بسكون الهمزة وفتحها، وهما لغتان في المصدر كالضَّأْن والضَّأَن، والمَعْز والمَعَز. وقرأ حفص(٣) «سَبْعَ سنينَ دَأَبا»، بالفتح، قال الفراء: «والعربُ تُثَقِّل ما كان ثانيه من حروفِ الحلق كالنَّعْل والنَّعَل والنَّهْر والنهَر والشَّأْم والشَّأَم» وأنشد(٤):

١١٨٦ـ قد سار شرقيُّهم حتى أَتوا سَبَأً وانساح غربيُّهم حتى هوى الشَّأَما

قوله: «كَذَّبوا بآياتنا» قد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ خبراً عن «الذين» إنْ قيل: إنه مبتدأٌ، وإنْ لم يكن مبتدأً فقد تقدَّم أيضاً أنه يكون بياناً للدأب وتفسيراً له كأنه قيل: ما فَعَلوا وما فُعِل بهم؟ فقيل: كَذَّبوا بآياتنا، فهو جوابُ سؤالٍ مقدر، وأن يكونَ حالاً. وفي قوله «بآياتنا» التفاتٌ؛ لأنَّ قبله «من الله» وهو اسمٌ ظاهر. والباءُ في «بذنوبهم» يجوز أن تكونَ للسببيةِ أي: أَخَذَهم بسبب ما اجترموا، وأن تكونَ للحال أي: أخذهم ملتبسين بالذنوبِ غيرَ تائبين منها.

---

(١) ديوانه ٩٩؛ والبحر ٢/٣٧٢. والطفل: الحاجة.

(٢) الكشاف ١/٤١٤.

(٣) السبعة ٣٤٩.

(٤) لم أقف عليه.

[والذَّنْبُ في الأصل: التِلْوُ والتابعُ، وسُمِّيَتِ الجريمة ذنباً][1] لأنها يتلو ـ أي يتبع ـ عقابُها فاعلَها؛ والذَّنُوب: الدَّلْو لأنها تتلو الحبلَ في الجَذْب، وأصلُ ذلك من ذَنَبِ الحيوان لأنه يَذْنُبُه أي يَتْلوه يقال: ذَنَبه يَذْنُبُه ذَنْباً أي: تَبِعه.

قوله: «شديدُ العقاب» كقوله: «سريعُ الحساب»[2] أي: شديدٌ عقابُه، وقد تقدَّم تحقيقه. وقد اشتملت هذه الآيات من أول ِ السورةِ إلى ههنا أنواعاً من علم ِ المعاني والبيان والبديع لا تَخْفى على متأمِّلها.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿سَتُغْلَبون وتُحْشَرون﴾**: قرأ[3] الأخَوان هذين الفعلين بالغَيْبة، والباقون بالخطاب، والغيبة والخطاب في مثل هذا التركيب واضحانِ كقولك: «قل لزيد: قم» على الحكاية، وقل لزيد: يقوم، وقد تقدم نحوٌ من هذا في قوله: «لا تَعْبدون إلا الله»[4]. وقال الشيخ[5] في قراءةِ الغَيْبة: «الظاهرُ أنَّ الضميرَ للذين كفروا، وتكونُ الجملةُ إذ ذاك ليست محكيةً بقل، بل محكيةٌ بقول آخر، التقديرُ: قُلْ لهم قَوْلي سَيُغْلَبُون وإخباري أنه ستقعُ عليهم الغَلَبَةُ، كما قال: «قُلْ للذين كفروا إنْ يَنْتَهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سَلَف»[6] فبالتاءِ أخبرهم بمعنى ما أُخبر به من أنهم سَيُغْلبون، وبالياء أخبرهم باللفظ الذي أُخبر به أنهم سَيُغْلبون».

وهذا الذي قاله سبقَه إليه الزمخشري[7] فأخَذَه منـه، ولكنَّ عبارةَ

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.
(٢) الآية ٢٠٢ من البقرة.
(٣) السبعة ٢٠١؛ الكشف ١/٣٣٥.
(٤) الآية ٨٣ من البقرة.
(٥) البحر ٢/٣٩٢.
(٦) الآية ٣٨ من الأنفال.
(٧) الكشاف ١/٤١٤.

أبـي القاسم أوضحُ فَلْنوردها، قال رحمه الله: «فإنْ قلت: أيُّ فرق بين القراءتين من حيث المعنى؟ قلت: معنى القراءة بالتاء ـ أي من فوق ـ الأمرُ بأَنْ يُخْبرهم بما سَيَجْري عليهم من الغَلَبة والحَشْر إلى جهنم، فهو إخبار بمعنى سَتُغْلبون وتُحْشَرون فهو كائن من نفسِ المتوعَّدِ به، وهو الذي يدل عليه اللفظُ، ومعنى القراءةِ بالياء الأمرُ بأَنْ يحكي لهم ما أَخْبره به من وعيدِهم بلفظه كأنَّه قال: أدِّ إليهم هذا القولَ الذي هو قَوْلي لك سَيُغْلبون ويُحْشَرُون».

وجَوَّز الفراء[١] وثعلب أن يكونَ الضميرُ في «سَيُغْلبون ويُحْشرون» لكفار قريش، ويرادُ بالذين كفروا اليهودُ، والمعنى: قُلْ لليهود: سَتُغْلَبُ قريش»، هذا إنما يتجه على قراءة الغيبة فقط. قال مكي[٢]: «ويُقَوِّي القراءة بالياء ـ أي: من تحت ـ إجماعُهم على الياء في قوله: «قل للذين كفروا إنْ يَنْتَهوا»، قال: «والتاء ـ يعني من فوق ـ أَحَبُّ إليَّ لإجماع الحرميين[٣] وعاصم وغيرهم على ذلك» قلت: ومثلُ إجماعهم على قوله: «قل للذين كفروا إنْ يَنْتَهوا» إجماعُهم على قولِه: «قل للمؤمنين يَغُضُّوا»[٤] «قل للذين آمنوا يَغْفروا للذين لا يَرْجُون»[٥].

وقال الفراء[٦]: «مَنْ قرأ بالتاء جَعَلَ اليهود والمشركين داخلين في الخطاب، ثم يجوزُ في هذا المعنى الياءُ والتاءُ، كما تقول في الكلام: «قل لعبدالله: إنه قائم وإنك قائم»، وفي حرفِ عبدالله: «قل للذين كفروا إنْ

(١) معاني القرآن ١/١٩١.
(٢) الكشف لمكي ١/٣٣٦.
(٣) يعني بهما ابن كثير قارىء الحرم المكي، ونـافعـاً قارىء الحرم المدني.
(٤) الآية ٣٠ من النور.
(٥) الآية ١٤ من الجاثية.
(٦) معاني القرآن ١/١٩١.

ينتهوا يُغْفَرْ لكم ما قد سَلَفَ»، ومَنْ قرأ بالياء فإنه ذهب إلى مخاطبةِ اليهود، وأنْ الغلبةَ تقع على المشركين، كأنه قيل: قل يا محمد لليهود سَيُغْلَبُ المشركون ويُحْشرون، فليس يجوزُ في هذا المعنى إلا الياءُ لأنَّ المشركين غَيْبٌ.

قوله: «وبئس المِهادُ» المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: بئس المهاد جهنمُ. والحذفُ للمخصوصِ يدلُّ على صحةِ مذهبِ سيبويه[1] من أنه مبتدأٌ والجملةُ قبلَه خبرُه، ولو كان كما قالَ غيرُه مبتدأً محذوفَ الخبرِ أوبالعكسِ لما حُذِف / ثانياً للإِجحافِ بحَذْفِ سائرِ الجملة. [١٢٧/ب]

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿قد كان﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ، و «آيةٌ» اسمُ كان، ولم يؤنِّث الفعلَ لأنَّ تأنيثَ الآيةِ مجازيٌّ، ولأنها بمعنى الدليل والبرهان، ولوجودِ الفصلِ بـ «لكم»، فإنَّ الفصلَ مُسَوِّغٌ لذلك مع كونِ التأنيث حقيقياً كقوله[2]:

١١٨٧ـ إنَّ امـرَأً غَرَّه منكنَّ واحـدةٌ بَعْدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ

وفي خبر «كان» وجهان أحدُهما: أنه «لكم» و «في فئتين» في محل رفع نعتاً لآية. والثاني: أنه «في فئتين». وفي «لكم» حينئذ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه في الأصل صفةٌ لآية، فلما قُدِّم نُصِب حالاً. والثاني: أنه متعلِّقٌ بكان، ذكره أبوالبقاء[3]، وهذا عند مَنْ يرى أنها تعملُ في الظرف وحرف الجر، ولكنْ في جَعْلِ «في فئتين» الخبرَ إشكالٌ، وهو أن حكمَ اسمِ «كان» حُكْمُ المبتدأِ فلا يجوزُ أن يكونَ اسماً لها

---

(١) الكتاب ١/٣٠٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/٤١٤؛ والإنصاف ١٧٤؛ وشذور الذهب ٧٤؛ وابن يعيش ٥/٥٣؛ والدرر ٢/٢٢٥.

(٣) الاملاء ١/١٢٦.

إلَّا ما جاز الابتداءُ به، وهنا لو جُعِلَتْ «آية» مبتدأً وما بعدها خبراً لم يَجُزْ، إذ لا مسوِّغَ للابتداء بهذه النكرة، بخلاف ما إذا جَعلْتَ «لكم» الخبرَ فإنه جائزٌ لوجودِ المسوِّغِ وهو تقدُّمُ الخبرِ حرفَ جر.

قوله: «التَقَتا» في محلِّ جرٍ صفةً لفئتين أي: فئتين ملتقيتين.

قوله: «فئةٌ تقاتِلُ» العامة على رفع «فئة» وفيها أوجهٌ، أحدها: أن يرتفعَ على البدلِ من فاعل «التقتا»، وعلى هذا فلا بدَّ من ضمير محذوفٍ يعودُ على «فئتين» المتقدمتين في الذكر، ليسوغَ الوصفُ بالجملة، إذ لو لم يُقَدَّرْ ذلك لما صَحَّ، لخلوِّ الجملةِ الوصفيةِ من ضميرٍ، والتقديرُ: في فئتين التقَتْ فئةٌ منهما وفئةٌ أخرى كافرة. والثاني: أن يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: إحداهما فئةٌ تقاتِلُ، فقطع الكلامَ عن أولِه، واستأنفه. ومثلُه ما أنشده الفراء على ذلك[1]:

١١٨٨ـ إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفَيْنِ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

أي: أحدُهما شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ، أي: وصنفٌ آخرُ مُثْنٍ، ومثلُه في القطع أيضاً قولُ الآخر[2]:

١١٨٩ـ حتى إذا ما استقلَّ النجمُ في غَلَسٍ وغُودر البقلُ مَلْوِيٌّ ومَحْصـودُ

أي: بعضُه مَلْوِيٌّ وبعضُه مَحْصود. وقال أبو البقاء[3]: «فإنْ قلت: فإذا قَدَّرْتَ في الأولى «إحداهما» مبتدأً كان القياسُ أن يكون والأخرى، أي: والفئةُ الأخرى

---

(١) البيت للعجير السلولي وهو في الكتاب ١/٣٦؛ والنوادر ١٥٦؛ وابن يعيش ١/٧٧؛ والهمع ١/٦٧؛ والدرر ١/٤٦.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٣٦٦؛ والسمط ١/٣٥٤؛ ومعاني القرآن للفراء ١/١٩٣. واستقل: طلع؛ الملوي: اليابس.

(٣) الاملاء ١/١٢٦.

كافرةٌ. قيل: لَمَّا عُلِم أنَّ التفريقَ هنا لنفس الشيءِ المقدَّمِ ذكرُه كان التعريفُ والتنكير واحداً. قلت: ومثلُ الآية الكريمة في هذا السؤال وجوابه البيتُ المتقدم: «شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ» فجاء به نكرةً دون «أل».

الثالث: أن يرتفعَ على الابتداءِ وخبرُه مضمرٌ تقديرُه: منهما فئة تقاتل، وكذا في البيت أي: منهم شامتٌ ومنهم مُثْنٍ، ومثلُه قولُ النابغة[1]:

١١٩٠ـ تَـوَهَّمْتُ آياتٍ لهـا فَعَـرَفْتُهـا لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابـعُ
رمادٌ ككحل العينِ لأيـاً أُبينُه ونُـؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أثلمُ خاشع

تقديره: منهنَّ أي: من الآيات رمادٌ، ومنهن نؤيٌ، ويَحْتَمل البيتُ أن يكونَ كما تقدم من تقديره مبتدأً، و«رمادٌ» خبرُه كما تقدَّم في نظيره.

وقرأ الحسن ومجاهد وحميد[2]: «فئةٍ تقاتل» بالجر على البدل من «فئتين»، ويسمَّىٰ هذا البدلُ بدلاً تفصيلاً كقولِ كثيِّر عزة[3]:

١١٩١ـ وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

وهو بدلُ بعضٍ من كل، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ على المبدل منه تقديره: فئةٍ منهما.

وقرأ ابن السَّمَيْفَع وابن أبـي عَبْلة «فئـةً» نصباً. وفيـه أربعة أوجـه، أحدها: النصبُ بإضمارِ أعني. والثاني: النصبُ على المدح. وتحريرُ هذا القول أن يُقال على المدح في الأول، وعلى الذم في الثاني، وكأنه قيل: أَمْدَحُ

---

(١) تقدم الأول برقم ٣٩٨؛ وتقدم الثاني برقم ٤٣٠.
(٢) البحر ٣٩٣/٢؛ والقرطبي ٢٥/٤.
(٣) ديـوانه ٤٦/١؛ والمتـاب ٢١٥/١؛ والمغني ٥٢٤؛ والأشمـوني ١٢٨/٣ والخـزانـة ٣٧٦/٢.

فئةٌ تقاتـل في سبيل الله، وأذمُّ أخـرى كافـرةً. الثالث: أن ينتصبَ على الاختصاص جَوَّزه الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: «وليس بجيد؛ لأنَّ المنصوبَ [على الاختصاص] لا يكونُ نكـرةً ولا مبهماً» قلت: لا يعني الـزمخشري الاختصاصَ المبوَّبَ له في النحو نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نُوْرَثُ»[3] إنما عنى النصبَ بإضمارِ فعلٍ لائقٍ، وأهلُ البيانِ يُسَمُّون هذا النحو اختصاصاً. الرابعُ: أن تنتصِبَ «فئةً» على الحالِ من فاعل «التقتا» كأنه قيل: التقتا مؤمنةً وكافرةً، فعلى هذا يكون «فئةً» و «أخرىٰ» توطئةً للحال، لأن المقصود ذِكْرُ وصفها، وهذا كقولهم: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، ومثلُه في باب الإخبار: «بل أنتم قومٌ مسرفون»[4] ونحوُه.

قوله: «وأخرى كافرة» «أُخْرى»: صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: «وفئةٌ أخرى كافرةٌ». وقُرِئَتْ «كافرة» بالرفعِ والجَرِّ على حَسَبِ القراءتين المذكورتين في «فئة تقاتل»، وهذه منسوقةٌ عليها، وكان من حق / من قرأ «فِئَةً تقاتل» [١٢٨/أ] نصباً أن يقرأ: «وأخرى كافرةً» نصباً عطفاً على الأولى، ولكني لم أحفظ فيها ذلك. وفي عبارة الزمخشري[5] ما يُوْهم القراءةَ به فإنه قال: «وقُرِىء فئة تقاتل وأخرى كافـرة بالجـرِّ على البدلِ من فئتين، وبـالنصبِ على الاختصاص أو الحال»، فظاهرُ قوله: «وبالنصب» [أي: في جميعِ ما تقدم وهو: فئة تقاتل وأخرى كافرة][6]. وقد تقدَّم سؤال أبـي البقاء وهـو: لم يَقُلْ «والأخـرى»

(١) الكشاف ٤١٥/١.

(٢) البحر ٣٩٤/٢.

(٣) رواه البخاري في النفقات (الفتح) ٥٠٢/٩؛ والنسائي: الفيء ١٣٦/٧؛ وابن حنبل ٤/١.

(٤) الآية ٨١ من الأعراف.

(٥) الكشاف ٤١٥/١.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.

بالتعريفِ، أعني حالَ رفعِ «فئةٌ تقاتل» على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقـديرُه: «إحداهما»، والجوابُ عنه.

والعامَّةُ على «تقاتل» بالتأنيثِ لإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ المؤنث، ومتى أُسْنِدَ إلى ضميرِ المؤنث وَجَبَ تأنيثُه، سواءٌ كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً نحو: «الشمس طَلَعَت» هذا جمهورُ الناسِ عليه، وخـالَفَ ابن كيسان فـأجاز: «الشمس طَلَع» مستشهداً بقوله الشاعر[1]:

١١٩٢ـ فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا ولا أرضَ أبـقـلَ إبقـالَـهـا

فقال: «أبقل» وهو مسندٌ لضميرِ الأرض ولم يَقُلْ: أبقلَتْ، وغيرُه يَخُصُّهُ بالضرورةِ. وقال هو: «لا ضرورةَ إذ كان يمكنُ أن يَنْقُلَ حركةَ الهمزةِ على تاءِ التأنيثِ الساكنة فيقول: ولا أرضَ أبقلتِ بْقالَها. وقد ردُّوا عليه بأن الضرورةَ ليس معناها ذلك، ولئن سَلَّمنا ذلك فلا نُسَلِّم أن هذا الشاعرَ كان من لغتِه النقلُ، لأنَّ النقلَ ليس لغةً لكلِّ العرب.

وقرأ مجاهد[2] ومقاتل[3]: «يقاتل» بالياء من تحت، وهي مُخَرَّجةٌ على مذهب ابن كيسان ومقويةٌ له. قالوا: والذي حَسَّن ذلك كونُ «فئة» في معنى القومِ والناس؛ فلذلك عاد الضميرُ عليها مذكَّراً.

قوله: «يَرَوْنهم» قرأ[4] نافع وحده من السبعةِ ويعقوب وسهل: «تَرَوْنهم» بالخطابِ، والباقون من السبعة بالغَيْبة. فأمَّا قراءةُ نافع ففيها ثمانية أوجه،

---

(١) تقدم برقم ٢٨٣.
(٢) البحر ٢/٣٩٤.
(٣) مقاتل بن سليـمان أحد المفسرين، له: «متشابه القرآن». توفي سنة ١٥٠. انظر: وفيات الأعيان ٢/١١٢؛ الأعلام ٨/٢٠٦.
(٤) السبعة ٢٠١؛ الكشف ١/٣٤٦؛ البحر ٢/٣٩٤؛ الشواذ ١٩.

أحدُها: أن الضميرَ في «لكم» والمرفوعَ في «تَرَوْنهم» للمؤمنين، والضميرَ المنصوب في «تَرَوْنهم» والمجرورَ في «مِثْلَيْهم» للكافرين. والمعنى: قد كان لكم أيها المؤمنون آيةٌ في فئتين بأَنْ رأيتم الكفارَ مثلي أنفسهم في العدد وهو أبلغُ في القدرةِ حيث رأى المؤمنون الكافرين مثلي عددِ الكافرين، ومع ذلك انتصروا عليهم وغَلَبوهم وأَوْقَعوا بهم الأفاعيلَ. ونحوُه: «كم من فئةٍ قليلةٍ غَلَبَتْ فئةً كثيرةً بإذن الله»[(١)] واستبَعَدَ بعضُهم هذا التأويلَ لقوله تعالى في الأنفالِ: «وإذ يُريكُموهم إذ التقيتُم في أعينكم قليلاً»[(٢)]، فالقصةُ واحـدةٌ، وهناك تَدُلُّ الآية على أن الله تعالى قَلَّل المشركين في أعين المؤمنين لئلا يَجْبُنوا عنهم، وعلى هذا التأويلِ المذكور هنا يكون قد كَثَّرهم في أعينهم. ويمكنُ أن يُجابَ عنه باختلافِ حالَيْنِ، وذلك أنه في وقتٍ أراهم إيَّاهم مثلي عددهم ليمتحنهم ويبتليهم، ثم قَلَّلهم في أعينهم ليقدُموا عليهم، فالإتيانُ باعتبارين ومثلُه: «فيومئذ لا يَسْأَل عن ذنبه إنسٌ ولا جان»[(٣)] مع: «فوربِّك لنسألنَّهم أجمعين»[(٤)]، و«ولا يكتمون النـاس حديثـاً»[(٥)] مع: «هـذا يومُ لا ينطقون»[(٦)]. وقال الفراء[(٧)]: «المرادُ بالتقليل التهوينُ كقـولك: «رأيتُ كثيرَهم قليلاً» لهوانِهم عندكَ، وليس من تقليلِ العددِ في شيء».

الثاني: أن يكونَ الخطاب في «تَرَوْنهم» للمؤمنين أيضاً، والضميرُ المنصوبُ في «ترونهم» للكافرين أيضاً، والضميرُ المجرورِ في «مِثْلَيْهم»

---

(١) الآية ٢٤٩ من البقرة.
(٢) الآية ٤٤ من الأنفال.
(٣) الآية ٣٩ من الرحمن.
(٤) الآية ٩٢ من الحجر.
(٥) الآية ٤٢ من النساء.
(٦) الآية ٣٥ من المرسلات.
(٧) معاني القرآن ١/١٩٥.

للمؤمنين، والمعنى: تَرَوْن أيها المؤمنون الكافرين مثلي عددِ أنفسكم، وهذا تقليلٌ للكافرين عند المؤمنين في رأيِ العين، وذلك أنَّ الكفارَ كانوا ألفاً ونَيِّفاً والمسلمونَ على الثلث منهم، فأراهم إياهم مِثْلَيْهم، على ما قَرَّر عليهم من مقاومةِ الواحدِ للاثنين في قوله تعالى: «إنْ يكُنْ منكم مئة صابرةٌ يَغْلِبوا مئتيـن»[1] بعد ما كُلِّفوا أن يقاومَ واحدٌ العشرةَ في قوله تعالى: «إن يكن منكم عشرون صابرون يَغْلبوا مئتيـن»[2]. قال الزمخشري[3]: «وقراءةُ نافع لا تساعد عليه» يعني على هذا التأويلِ المذكور، ولم يُبَيِّنْ وجه عدمِ المساعدةِ، وكأنَّ الوجهَ في ذلك ـ والله أعلم ـ أنه كان ينبغي أن يكونَ التركيب: «تَرَوْنهم مثليكم» بالخطاب في «مثليكم» لا بالغَيْبة. وقال أبو عبدالله الفاسي ـ بعد ما ذكرته عـن الزمخشري ـ: «قلت: بل يساعِدُ عليه إن كان الخطابُ في الآية للمسلمين، وقد قيـل ذلك» انتهى، فلم يـأتِ أبو عبـدالله بجوابٍ، إذ الإشكالُ باقٍ.

وقد أجابَ بعضُهم عن ذلك بجوابين، أحدُهما: أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغَيْبة وأن حقَّ الكلام: «مِثْلَيْكم» بالخطاب، إلا أنه التفتَ إلى الغَيْبة، ونظَّره بقوله تعالى: «حتى إذا كنتم في الفلك وجَرَيْنَ بهم»[4]. والثاني: أن الضميرَ في «مِثْلَيْهم» وإن كان المرادُ به المؤمنين إلا أنه عادَ على قوله: «فئةٌ تقاتل في سبيلِ الله»، والفئةُ المقاتِلة هي عبارةٌ عن المؤمنين المخاطبينَ، والمعنى: تَرَوْن أيها المؤمنون الفئةَ الكافرة مِثْلَيْ الفئةِ المقاتلةِ في سبيل الله، فكأنه قيل: تَرَوْنَهم أيّها المؤمنون مِثْلَيْكم. وهوَ جوابٌ حسنٌ ومعنى واضحٌ.

(١) الآية ٦٦ من الأنفال.
(٢) الآية ٦٥ من الأنفال.
(٣) الكشاف ١/٤١٥.
(٤) الآية ٢٢ من يونس.

الثالث: أن يكونَ الخطاب في «لكم» وفي «تَرَوْنَهم» للكفار، وهم قريش، والضميرُ المنصوبُ والمجرور للمؤمنين، أي: قد كان لكم أيها المشركون / آيةٌ حيث تَرَوْن المؤمنين مِثْلَي أنفسِهم في العدَدِ، فيكون قد [١٢٨/ب] كَثَّرهم في أعينِ الكفار ليجبنُوا عنهم، فيعودُ السؤالُ المذكور بين هذه الآية وآية الأنفال، وهي قوله تعالى: «ويُقَلِّلُكم في أعينِهم»[١]، فكيف يقال هنا إنه كَثَّرهم فيعودُ الجوابُ بما تقدَّم من اختلافِ حالتين، وهو أنه قَلَّلهم أولاً ليجترىءَ عليهم الكفارُ، فلمَّا التقى الجمعان كَثَّرهم في أعينِهم ليحصُل لهم الخَوَرُ والفَشَلُ.

الرابع: كالثالث، إلاَّ أنَّ الضميرَ في «مِثْلَيْهم» يعودُ على المشركين فيعودُ ذلك السؤال، وهو أنه كان ينبغي أن يُقال «مِثْليكم» ليتطابق الكلامُ فيعودَ الجوابان وهما: إمَّا الالتفاتُ من الخطاب إلى الغَيْبة، وإمَّا عودُه على لفظِ الفئة الكافرة، لأنها عبارةٌ عن المشركين، كما كان ذلك الضميرُ عبارةً عن الفئةِ المقاتلَةِ، ويكونُ التقديرُ: تَرَوْنَ أيها المشركون المؤمنين مِثْلَيْ فئتِكم الكافرة، وعلى هذا فيكونون قد رَأَوا المؤمنين مِثْلَي أنفسِ المشركين ألفين ونيفاً، وهذا مَدَدٌ من الله تعالى، حيث أرى الكفارَ المؤمنينَ مِثْلَي عددِ المشركين حتى فَشِلوا وجَبُنوا، فَطَمِعَ المسلمون فيهم فانتصروا عليهم، ويؤيِّده: «والله يؤيِّد بنصره من يشاء» فالإراءة هنا بمنزلة المَدَدِ بالملائكةِ في النصرةِ بكليهما، ويعودُ السؤالُ حينئذٍ بطريق الأَوْلى: وهو كيف كثَّرهم إلى هذه الغايةِ مع قولِهِ في الأنفال: «ويُقَلِّلكم في أعينِهم»؟ ويعود الجواب.

الخامس: أنَّ الخطابَ في «لكم» و«تَـرَوْنهم» لليهود، والضميـران المنصوبُ والمجرورُ على هذا عائدان على المسلمين على معنى: تَرَوْنَهم لو رأيتموهم مِثْلَيْهم، وفي هذا التقدير تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، وكأن هذا القائلَ

---

(١) الآية ٤٤ من الأنفال.

اختار أن يكونَ الخطابُ في الآية المنقضية وهي قولُه: «قد كان لكم» لليهود، فَجَعَلَهُ في «تَرَوْنَهم» لهم أيضاً، ولكنَّ الخروجَ من خطاب اليهود إلى خطاب قوم آخرين أَوْلى من هذا التقدير المتكلِّفِ، لأنَّ اليهود لم يكونوا حاضري الوقعةِ حتى يُخاطَبوا برؤيتِهم لهم كذلكَ. ويجوز على هذا القولِ أن يكونَ الضميرانِ المنصوبُ والمجرورُ عائِدَيْنِ على الكفار، أي: إنهم كَثُر في أعينِهم الكفارَ حتى صاروا مِثْلي عددِ الكفارِ، ومع ذلك غلبَهم المؤمنون وانتصروا عليهم، فهوأَبْلَغُ في القدرةِ. ويجوزُ أنْ يعودَ المنصوبُ على المسلمين والمجرورُ على المشركين، أي: تَرَوْنَ أيها اليهـودُ المسلمينَ مِثْلَي عددِ المشركين مهابةً لهم وتهويلاً لأمرِ المؤمنين، كما كان ذلك في حق المشركينِ فيما تقدَّم من الأقوال. ويجوز أن يعودَ المنصوبُ على المشركين والمجرورُ على المسلمين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها اليهودُ لو رأيتم المشركينَ مِثْلَي عددِ المسلمين، وذلك أنهم قُلِّلُوا في أعينهم ليحصُل لهم الفزعُ والغَمُّ؛ لأنه كان يَغُمُّهُم قلةُ الكفارِ ويعجبُهم كثرتُهُم ونصرتُهم على المسلمين حسداً وَبَغْياً. فهذه ثلاثةُ أوجهٍ مترتبةً على الوجه الخامسِ، فتصيرُ ثمانية أوجهٍ في قراءة نافع.

وأمَّا قراءةُ الباقين ففيها أوجه، أحدُهـا: أنها كقراءةِ الخطاب، فكلُّ ما قيل في المراد به الخطابُ هناك قيل به هنا، ولكنه جاء على بابِ الالتفاتِ أي: التفاتٌ من خطاب إلى غيبة. الثاني: أن الخطاب في «لكم» للمؤمنين، والضميرُ المرفوعُ في «يَرَوْنَهم» للكفار، والمنصوبُ والمجرورُ للمسلمين، والمعنى: يَرَى المشركون المؤمنين مِثْلَي عدد المؤمنين ستمئة ونيفاً وعشرين، أراهم الله ــ مع قِلَّتهم ــ إياهم ضِعْفَيْهم ليَهَابُوهم ويَجْبُنوا عنهم. الثالث: أنَّ الخـطاب في «لكم» للمؤمنين أيضاً، والمـرفـوعُ في «يـَرَوْنَهم» للكفـار، والمنصوبُ للمسلمين والمجرورُ للمشركين، أي: يرى المشركونَ المؤمنين مِثْلَي عددِ المشركين، أراهم الله المؤمنينَ أضعافَهم لِما تَقدَّم في الوجه قبله.

الرابع: أن يعودَ الضميرُ المرفوع في «يَرَونهم» على الفئةِ الكافرة؛ لأنها جَمْعٌ في المعنى، والضميرُ المنصوب والمجرورُ على ما تقدم من احتمالِ عودِهما على الكافرينَ أو المسلمين أو أحدِهما لأحدِهم.

والذي تَقَوَّى في هذه الآيةِ من جميعِ ما قَدَّمْتُهُ من حيث المعنى أَنْ يكونَ مَدارُ الآيةِ على تقليلِ المسلمينَ وتكثيرِ الكافرين، لأنَّ مقصودَ الآية ومساقَها الدلالةُ على قُدْرَةِ الله الباهرةِ وتأييدِهِ بالنصر لعبادِهِ المؤمنين مع قلةِ عددِهم وخذلانِ الكافرين مع كثرةِ عددِهم وتحزُّبهم، لِيُعْلَمَ أنَّ النصرَ كلَّه من عند الله، وليس سببُه كثرتَكم وقلةَ عدوكم، بل سببُه ما فعلَه تبارك وتعالى من إلقاءِ الرعبِ في قلوبِ أعدائِكم، ويؤيِّده قولُه بعد ذلك / : «واللَّـهُ يؤيِّد بنصرِهِ مَنْ يشاء» وقال في موضع آخر: «ويومَ حُنَيْنٍ إذ أَعْجَبَتكم كثرتُكم فلم تُغْنِ عنكم شيئاً»[1]. قال الشيخ أبو شامة ــ بعد ذِكْره هذا المعنى وَجَعَلَهُ قوياً ــ: «فالهاءُ في تَرَوْنَهم للكفارِ سواءً قُرِىء بالغَيْبَةِ أم بالخطاب والهاءُ في «مثليهم» للمسلمين. فإنْ قلت: إن كان المرادُ هذا فهلا قيل: يَرَونْهَم ثلاثةَ أمثالهم. فكان أبلغَ في الآية، وهي نصرُ القليلِ على هذا الكثيرِ، والعُدَّةُ كانت كذلك أو أكثرَ. قلت: أخبرَ عن الواقعِ، وكان آيةً أخرى مضمومةً إلى آية البصرِ، وهي تقليلُ الكفارِ في أعينِ المسلمين وقُلِّلُوا إلى حدٍّ وُعِدَ المسلمونَ النصرَ عليهم فيه، وهو أن الواحدَ من المسلمين يَغْلِبُ الاثنين، فلم تكن حاجةٌ إلى التقليلِ بأكثرَ من هذا، وفيه فائدةٌ: وقوعُ ما ضَمِنَ لهم من النصر فيه» انتهى. قلت: وإلى هذا المعنى ذهب الفراء[2]، أعني أنهم يَرَوْنَهم ثلاثةَ أمثالهم، فإنه قال: «مِثْليهم: ثلاثةَ أمثالهم، كقول القائل: «عندي ألف وأنا محتاجٌ إلى [١٢٩/أ]

---

(١) الآية ٢٥ من التوبة.

(٢) معاني القرآن ١/١٩٥.

مثليها». وغَلَّطه أبو إسحق[1] في هذا، وقال: «مثلُ الشيء ما ساواه، ومِثْلاه ما ساواه مرتين». قال ابن كيسان: «الذي أَوْقع الفراء في ذلك أن الكفار كانوا يومَ بدر ثلاثةَ أمثالِهم، فتوهَّمَ أنه لا يجوزُ أن يَرَوْهم إلا على عُدَّتهم، والمعنى ليس عليه، وإنما أراهم الله على غيرِ عُدَّتهم لجهتين، إحداهما: أنه رأى الصلاحَ في ذلك؛ لأن المؤمنين [تُقَوّى قلوبُهم بذلك، والأخرى][2] أنه آيةٌ للنبي صلى الله عليه وسلم.

والجملةُ على قراءةِ نافع تَحْتَمِلُ أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، ويُحتمل أن يكونَ لها محلٌّ، وفيه حينئذٍ وجهان، أحدُهما: النصبُ على الحال من «كم» في «لكم» أي: قد كان لكم حالَ كونِكم تَرَوْنهم. والثاني: الجرُّ نعتاً لفئتين، لأنَّ فيها ضميراً يَرْجِع عليهما، قاله أبو البقاء[3].

وأمَّا على قراءةِ الغَيْبة فتحتملُ الاستئنافَ، وتحتملُ الرفعَ صفةً لإحدى[4] الفئتين، وتحتمل الجرَّ صفةً لفئتين أيضاً، على أَنْ تكونَ الواوُ في «يَرَوْنَهم» تَرْجِعُ إلى اليهود، لأنَّ في الجملة ضميراً يعودُ على الفئتين.

وقرأ ابن عباس[5] وطلحة «تُرَوْنَهم» مبنياً للمفعول على الخطاب. والسلمي كذلك، إلا أنه بالغيبة. وهما واضحتان مما تقدَّم تقريره، والفاعل المحذوفُ هو الله تعالى.

وللناسِ في الرؤية هنا رأيان، أحدُهما: أنها البصرية، ويؤيد ذلك تأكيدُهُ بالمصدرِ الذي هو نصٌّ في ذلك. فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ. قال

---

(١) وهو الزجاج، انظر كتابه معاني القرآن ١/٣٨٢.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٣) الإملاء ١/١٢٦.

(٤) الأصل: «لأحد» وهو سهو.

(٥) البحر ٢/٣٩٤؛ والقرطبي ٤/٢٧.

الزمخشري[1]: «رؤيةٌ ظاهرةٌ مكشوفةٌ لا لَبْس فيها» وعلى هذا فتتعدَّى لواحد. و «مثلَيْهم» نصبٌ على الحال. والثاني: أنها من رؤيةِ القلب، فعلى هذا يكون «مِثْليهم» مفعولاً ثانياً.

وقد رَدَّ أبو البقاء[2] هذا فقال: «ولا يجوز أَنْ تكونَ الرؤيةُ من رؤيةِ القلب على كلِّ الأقوال لوجهين، أحدُهما: قولُه «رَأْيَ العين»، والثاني: أن رؤيةَ القلب عِلْم، ومُحالٌ أن يُعْلَمَ الشيءُ شيئين». وقد أُجيب[3] عن الوجه الأول بأنَّ انتصابَه انتصابُ المصدر التشبيهي أي: رأياً مثلَ رأي العين، أي: يُشْبِهُ رأيَ العين، فليس إياه على التحقيقِ. وعن الثاني بأنَّ الرؤيةَ هنا يُرادُ بها الاعتقادُ، فلا يَلْزَمُ المُحالُ المذكور، قال: «وإذا كانوا قد أَطْلقوا العلمَ في اللغةِ على الاعتقادِ دونَ اليقينِ فلأَنْ يُطْلقوا عليه الرأيَ أَوْلَى».

ومن إطلاقِ العلمِ على الاعتقادِ قولُه تعالى: «فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ»[4]؛ إذ لا سبيلَ إلى العلمِ اليقيني في ذلك، إذ لا يَعْلَمُهُ كذلك إلا اللَّهُ تعالى، فالمعنى: فإنْ اعتقدتموهن، والاعتقادُ قد يكونُ صحيحاً، وقد يكون فاسداً، ويَدُلُّ على هذا التأويلِ قراءةُ مَنْ قرأ: «تُرَوْنَهم» أو «يُرَوْنَهم» بالتاء أو الياء مبنياً للمفعول؛ لأنَّ قولَهم «أُرِيَ كذا» بضمِّ الهمزة يكون فيما عند المتكلمُ فيه شكٌّ وتخمينٌ لا يقينٌ وعلم، ولمَّا كان اعتقادُ التضعيف في جمع الكفار أو في جمع المؤمنين تخميناً وظناً لا يقيناً دَخَلَ الكلامَ ضربٌ من الشك، وأيضاً كما يستحيل حَمْلُ الرؤيةِ هنا على العِلْمِ يستحيل أيضاً حَمْلُها على رؤيةِ البصر بعينِ ما ذَكَرْتُم من المُحالِ، وذلك كما أنه لا يقع

---

(١) الكشاف ١/٤١٥.
(٢) الإملاء ١/١٢٦.
(٣) انظر: البحر ٢/٣٩٥.
(٤) الآية ١٠ من المتحنة.

العلمُ غيرَ مطابقٍ للمعلوم كذلك لا يَقَعُ النظرُ البصريُّ غيرَ مطابقٍ لذلك الشيءِ المُبْصَرِ المنظورِ إليه، فكان المرادُ التخمينَ والظَّنَّ لا اليقينَ والعلمَ. كذا قيل، وفيه نظرٌ لأنا لا نُسَلِّم أنَّ البصر لا يخالِفُ المُبْصَرَ، لجوازِ أَنْ يَحْصُلَ خَلَلٌ فيه وسوءٌ في النظرِ فيتخيلُ الباصرُ الشـيءَ شيئين فأكثرَ وبالعكس.

وفي انتصابِ «رأيَ العين» ثلاثةُ أوجهٍ تقدَّم منها اثنان: النصبُ على المصدر التوكيدي أو النصبُ على المصدر التشبيهي كما عَرَفْتَ تحقيقَه. والثالث: أنه منصوبٌ على ظرفِ المكان، قال الـواحدي: «كما تقول: «تَرَوْنَهم أمامَكم» ومثلُه: «هو مني مَزْجَرَ الكلب ومناطَ العَيُّوق»[1]، وهذا إخراجٌ للفظ عن موضوعِهِ مع عدمِ المساعدِ معنًى وصناعةً.

و «رأى» مشتركٌ بين «رأى» بمعنى أَبْصَرَ، ومصـدرُهُ الرُّأْي والـرؤيةُ، وبمعنى اعتقد وله الرأي، وبمعنى الحُلْم وله الرؤيا كالدنيا، فوقع الفرقُ بالمصدر، فالرؤيةُ للبصرِ خاصة، والرؤيا للحُلْم فقط، والرأيُ مشترك بين البصريةِ والاعتقاديةِ يقال: هذا رأيُ فلان أي: اعتقادُهُ، قال:[2]

١١٩٣ـ رَأَى الناسَ إلا مَنْ رَأَى مثلَ رأيِهِ   خوارجَ تَرَّاكِين قَصْدَ المَخَارِجِ

قلت: وهذه الآية قد أكثرَ الناسُ فيها القولَ فتتبَّعْته وقَرَنْتُ كُلَّ شيء بما يُلاَئِمُهُ.

قوله: «مَنْ يشاء» مفعولُ «يشاء» محذوفٌ أي: مَنْ يشاء تأييدَهُ، والباء / سببية، أي: بسببِ تأييدِه وهو تفعيلٌ من الأَيْدِ وهو القوة. [١٢٩/ب]

وقرأه ورش «يُـوَيِّدُ» بإبدالِ الهمزةِ واواً محضة وهو تسهيلٌ قياسي[3] قال

---

(١) العَيُّوق: اسم نجم.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٣٩٥؛ والهمع ١/١٥٠؛ والدرر ١/١٣٣.
(٣) انظر: الكشف ١/١٠٤.

أبو البقاء وغيره[1] «ولا يجوز أن تُجْعَلَ بينَ بينَ لقربِها من الألف، والألفُ لا يكون ما قبلَها إلا مفتوحاً، ولذلك لم تُجْعَلِ الهمزةُ المبدوءُ بها بينَ بينَ لاستحالةِ الابتداءِ بالألِفِ». قلت: مذهبُ سيبويه[2] وغيره في الهمزةِ المفتوحةِ بعد كسرةٍ قَلْبُها ياءً محضةً وبعد الضمةُ قلبُها واواً محضةً للعلة المذكورة، وهي قُرْبُ الهمزةِ التي بينَ بينَ من الألِفِ، والألفُ لا تكونُ ضمةً ولا كسرةً.

و «لِأُولي الأبصـار» صفةٌ لـ «عبرةً» أي: عبرةً كائنةً لأولي الأبصار. والعِبْرة: فِعْلة من العُبور كالرُّكبة والجِلْسة، والعُبور: التجاوزُ، ومنه: عَبَرْتُ النهر، والمَعْبَرُ: السفينة لأنَّ بها يُعْبَرُ إلى الجانبِ الآخر، وعَبْرَة العين: دمْعُها لأنها تجاوِزُهَا، وعَبَّر بالعِبْرة عن الاتِّعاظ والاستيقاظ لأن المُتَّعِظَ يَعْبُر من الجهلِ إلى العلمِ ومن الهلاكِ إلى النجاة. والاعتبارُ افتعالٌ منه، والعبارة: الكلامُ الموصِلُ إلى الغرضِ لأنَّ فيه مجاوزةً، وعَبَرْت الرؤيا وعَبَّرتها مخففاً ومثقلاً، لأنك نَقَلْتَ ما عندكَ من تأويلِها إلى رائيها.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿زُيِّن للناس﴾**: العامةُ على بنائِهِ للمفعول، والفاعلُ المحذوفُ هو اللَّـهُ تعالى؛ لِمَا رَكَّب في طباع البشر من حُبِّ هذه الأشياء، وقيل: هو الشيطانُ، عن الحسن: «مَنْ زَيَّنَها؟ إنما زيَّنها الشيطان لأنه لا أحدَ أبغضُ لها[3] مِنْ خالقها».

وقرأ مجاهد:[4] «زَيَّن» مبنياً للفاعل، «حُبَّ» مفعول به نصاً، والفاعلُ: إمَّا ضمير الله تعالى لتقدُّم ذكـرِهِ الشريفِ في قـوله تعـالى: «والله يؤيِّدُ

---

(١) الإملاء ١/١٢٧.
(٢) الكتاب ٢/١٦٣.
(٣) «لها» أي: للشهوات.
(٤) البحر ٢/٣٩٦؛ القرطبي ٤/٢٨.

بنصرهِ»(١)، وإمَّا ضميرُ الشيطان، أُضْمِرَ وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، لأنه أصلُ ذلك، فَـذِكْرُ هـذه الأشياءِ مؤذنٌ بِـذِكْرِهِ. وأضـافَ المصدرَ لمفعـولِهِ في «حُبّ الشهوات».

والشَّهـوات: جمعُ «شَهْـوة» بسكون العين، فَحُـرِّكَت في الجمـع، ولا يجوزُ التسكينُ إلا في ضرورةٍ كقولِهِ:(٢)

١١٩٤ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضحى فَأَطَقْتُها ... ومـالي بزَفْـرَات العَشِيِّ يَدَانِ

بتسكين الفاء. والشهوةُ: مصدرٌ يُراد به اسمُ المفعولِ أي: المُشْتَهَيات فهو من بابِ: رجلٌ عَدْلٍ، حيث جُعِلَتْ نفسَ المصدر مبالغةً، والشهوة: مَيْلُ النفس، ويُجْمَعُ على «شَهَوات»، كالآية الكريمة، وعلى «شُهَى» كغُرَف، قالت امرأة من بني نَضْر بن معاوية:(٣)

١١٩٥ـ فلولا الشُّهَى واللّـهِ كنتُ جديرةً ... بأَنْ أتركَ اللَّذاتِ في كلِّ مَشْهَدِ

وقال النحويون: لا تُجْمَعُ فَعْلة المعتلة اللامِ ـ يَعْنُون بفتـحِ الفاء وسكون العين ـ [على فُعَل](٤) إلا ثلاثةَ ألفاظ: كَوَّة وكُوَى ـ فيمن فَتَحَ كاف «كَوَّة» وقَرْيَة وقُرَى ونَزْوَة ونُزَى، واستدرك الشيخ(٥) عليهم هذه اللفظة أيضاً فيَكُنَّ أربعةً وأنشد البيت. وقال الراغب:(٦) «وقد يُسَمَّى المُشْتَهَى شهوةً، وقد

---

(١) الآية ١٣ من آل عمران.

(٢) البيت لعروة بن حزام، وهو في ديوانه ٤؛ وأمالي القالي ٣/١٦٠؛ والأشموني ٤/١١٨؛ وأوضح المسالك ٣/٢٥١؛ والدرر ١/٦.

(٣) البحر ٢/٣٩٢؛ التاج: شهى.

(٤) زيادة ضرورية من أبـي حيان ٢/٣٩٢.

(٥) البحر ٢/٣٩٢.

(٦) المفردات ٢٧٧.

يُقال للقوةِ التي بها تَشْتَهي الشيءَ شهوةً، وقولُه تعالى: «زُيِّن للناس حُبُّ الشهوات» يحتمل الشهوتين.

قـوله: «مِنَ النسـاء» في محلِّ نصبٍ على الحـال من «الشهوات» والتقدير: حالَ كونِ الشهواتِ من كذا وكذا فهي مفسرةٌ لها في المعنى، ويجوز أَنْ تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس، ويَدُلُّ عليه قولُ الزمخشري:[١] «ثم يُفَسِّره بهذه الأجناس».

قوله: «والقناطير» جمع قِنْطار. وفي نونِهِ قولان أحدُهما: ـ وهو قولُ جماعة ـ أنها أصليةٌ، وأنَّ وزنَها فِعْلال كحِمْلاَق[٢] وقِرْطاس. والثاني أنهـا زائدةٌ ووزنه فِنْعال كقِنْعَاس ـ وهو الجَمَل الشديد ـ، قيل: واشتقاقه من: قَطَرَ يَقْطُر إذا سال، لأنَّ الذهب والفضةُ يُشَبَّهان بالماء في سرعة الانقلابِ وكثرةِ التقلبِ. وقال الزجاج[٣]: «هو مأخوذٌ من قَنْطَرْتُ الشيءَ إذا عَقَدْتَه وأَحْكمته، ومنه: القَنْطَرَةُ لإِحكام عَقْدِها».

قوله: «مِنَ الذهب» كقولِهِ: «مِنَ النساء» وقد تقدَّم. والذهب مؤنَّثٌ، ولذلك يُصَغَّر على «ذُهَيْبة»، ويُجمع على ذَهاب وذُهوب. وقيل: «الذهب» جمعٌ في المعنى لـ «ذَهَبة»، واشتقاقُه من الذَّهاب. والفضة يُجْمع على فِضَض. واشتقاقُها من انفضَّ الشيء إذا تفرَّق، ويقال: «رجل ذَهِب» بكسر الهاء، أي: رأى مَعْدِن الذهب فَدُهِش.

قوله: «والخيـل» عطفٌ على «النسـاء» قال أبـو البقاء[٤]: «لا على الذهب والفضة لأنها لا تُسَمَّى قنطاراً»، وتَوَهُّمُ مثلِ ذلك بعيدٌ جداً فلا حاجةَ إلى التنبيهِ عليه.

---

(١) الكشاف ١/٤١٦.
(٢) حملاق العين: باطن أجفانها.
(٣) معاني القرآن ١/٣٨٥.
(٤) الإملاء ١/١٢٧.

والخيلُ فيه قولان، أحدُهما أنه جمعٌ ولا واحدَ له من لفظه بل مفردُهُ «فرس» فهو نظيرُ: قوم ورهط ونساء. والثاني: أنَّ واحدَه «خايل» فهو نظير راكب ورَكْب، وتاجِر وتَجْر، وطائِر وطَيْر، وفي هذا خلافٌ بين سيبويه[1] والأخفش[2]، فسيبويهِ يَجْعَلُهُ اسمَ جمعٍ، والأخفشُ يَجْعَلُهُ جمعَ تكسير. وفي اشتقاقِها وجهان، أحدُهما: من الاختيال وهو العُجْبُ، سُمِّيت بذلك لاختيالِها في مِشْيتها وطولِ أذْنابِها. قال امرؤ القيس:[3]

١١٩٦ـ لهـا ذَنَبٌ مثـلُ ذَيْـلِ العـرو ... سِ تَسُدُّ به فرجَها مِنْ دُبُـرْ

والثاني: من التخيُّل، قيل: لأنَّها تتخيَّلَ في صورة مَنْ هو أعظمُ منها. وقيل: / أصلُ الاختيالِ من التخيُّل، وهو التشبُّه بالشيء؛ لأنَّ المختالَ يتخيَّل في صورة مَنْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ كِبْراً، والأخيلُ: الشِّقْراقُ لأنه يَتَغَيَّر لونُهُ بحسَبِ [المَقام] مرةً أحمرَ، ومرة أخضرَ، ومرة أصفرَ، وعليه قولُهُ:[4] [١٣٠/أ]

١١٩٧ـ كـأبـي بـراقِشَ كـلَّ لَـوْ ... نٍ لـونُـهُ يَـتَـخَـيَّـلُ

وجَوَّز بعضُهم أَنْ يكون مخففاً من «خَيِّل» بتشديد الياء نحو: «مَيْت» في مَيِّت، و«هَيْن» في هَيِّن. وفيه نظرٌ لأنَّ كل ما سُمِع فيه التخفيف سُمِع [التثقيلُ، وهذا لم يُسْمع إلا مخففاً، وقد تقدَّم نظير](5) هذا البحثِ في لفظ «الغَيْب».

---

(١) لم أجد في الكتاب تصريحاً بمذهبه في «الخيل» وإنما في نظائرها انظر: الكتاب ٢٠٣/٢.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن إشارة إلى الخيل وإنما ذكر نظائرها. انظر: ص ٢٩٠، ٥٠٤.

(٣) ديوانه ١٦٤.

(٤) البيت لرجل من بني أسد، وهو في أدب الكاتب ١٦٢؛ ومفردات الراغب ١٦٤.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة. وانظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.

وقال الراغب[1]: «الخَيْلُ في الأصلِ للأفراسِ والفُرْسان جميعاً، قال تعالى: «ومِنْ رباطِ الخَيْل»[2]، ويُسْتَعْمَل في كل واحدٍ منهما منفرداً، نحو ما رُوي: «يا خَيلَ اللـهِ اركبـي» فهذا للفُرْسان، وقولُه عليه السلام: «عَفَوْتُ لكم عن صَدَقَة الخيل»[3] يعني الأفراس وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أهلَ اللغةِ نَصُّوا على أنَّ قوله عليه السلام: «يا خيل الله اركبـي»[4]: إمَّا مجازُ إضمار، وإمّا مجازُ علاقةٍ، ولو كان للفُرْسان بطريقِ الحقيقةِ لَمَا ساغَ قولُهم ذلك.

قوله: «المُسَوَّمَةُ» أصل التسويم: التعليمُ، ومعنى مُسَـوَّمة: مُعْلَمَـة إمَّا بالكَيِّ وإمَّا بالبُلْقِ[5] كما جاءَ ذلك في التفسير. وقيل: بل هو من سَوَّم ماشِيَته أي: رعَاهَا، فمعنى مُسَوَّمة أي: مَرْعِيَّة، يقـال: «أَسَمْتُ ماشيتي فسامَتْ»، قال تعالى: «فيه تُسيمون»[6]، وسَوَّمْتها فاستامت، فيكونُ الفعل عُدِّي تارةً بالهمزة وتارةً بالتضعيف. وقيل: بل هو من السيمِياء وهي الحُسْن، فمعنى مُسَوَّمة أي: ذاتُ حسن، قاله عكرمة واختاره النحاس، قال[7]: «لأنه من الوسم». وقد رَدَّ عليه بعضُهم باختلافِ المادتين. وقد أجابَ بعضُهم عنه بأنَّه من بابِ المقلوبِ فيصحُّ ما قاله. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في قوله «يَسُومونكم»[8] وقوله تعالى: «بسيماهم»[9].

---

(١) المفردات ١٦٤.
(٢) الآية ٦٠ من الأنفال.
(٣) رواه ابن ماجه في الزكاة ١/٥٧٠؛ أبو داود ٢/٢٥١؛ ابن حنبل ١/١٨.
(٤) ذكره في المقاصد الحسنة ٤٧٣.
(٥) لون سواد مشرب بالبياض.
(٦) الآية ١٠ من النحل «لكم منه شراب، ومنه شجرٌ فيه تُسيمون».
(٧) لم يرد في كتابه «إعراب القرآن».
(٨) الآية ٤٩ من البقرة.
(٩) الآية ٢٧٣ من البقرة.

قوله: «والأنعام» هي جمع نَعَم، والنَّعَمُ مختصةٌ بثلاثة أنواع: الإبلِ والبقرِ والغنمِ وقال الهروي: النَّعَمُ تذكَّر وتؤنَّث، وإذا جُمع انطلق على الإبل والبقر والغنم». وظاهرُ هذا أنه قبلَ جمعِه على «أنعام» لا يُطْلق على الثلاثةِ الأنواع، بل يختصُّ بواحدٍ منها، وهذا الظاهر الذي أَشَرْتُ إليه قد صَرَّح به الفراء[1] فقال: «النَّعَمُ الإبلُ فقط، وهو مذكَّرٌ ولا يؤنَّثُ تقول: «هذا نَعَمٌ وارد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه» وقال ابن قتيبة: «الأنعام: الإبلُ والبقر والغنم، واحده نَعَم، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظِه، سُمِّيت بذلك لنعومة مَشْيِها ولِينها»، وعلى الجملة فالاشتقاق في أسماءِ الأجناس قليلٌ جداً.

قوله: «والحَرْث» قد تقدَّم تفسيرُه، وهو هنا مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، فلذلك وُحِّد ولم يُجْمَع كما جُمِعَت أخواتُه. ويجوزُ إدغام الثاءِ في الذال[2] وإن كان بعضُ الناسِ ضَعَّفَه بأنه يَلْزَمُ الجمعُ بين ساكنين والأولُ ليسَ حرفَ لين، قال: «بخلاف «يَلْهَثْ ذلك» حيث أُدْغِم الثاءُ في الذالِ لانتفاءِ التقاءِ الساكنين، إذ الهاءُ قبلَ الثاءِ متحركةٌ».

وقد تَضَمَّنَتْ هذه الآية الكريمةُ أنواعاً من الفصاحةِ والبلاغةِ فمنها: الإتيانُ بها مُجْمَلَةً، ومنها: جَعْلُه لها نفس الشهوات مبالغةً في التنفير عنها[3]، ومنها: البَدَاءَةُ بالأهمِّ فالأهمِّ، فَقَدَّم أولاً النساءَ لأنهن أكثرُ امتزاجاً ومخالطةً بالإنسانِ، وهُنَّ حبائِلُ الشيطان، قال عليه السلام: «ما تَرَكْتُ بعدي فتنةً أَضَرَّ على الرجالِ مِنَ النساءِ»[4] «ما رأيتُ مِنْ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أَسْلَبَ لِلُبِّ الرجلِ منكُنَّ»[5] ويُرْوى: «الحازمِ منكن». وقيل: «فيهن فتنتان، وفي البنين

---

(١) معاني القرآن ١/١٢٩.

(٢) أي ثاء الحرث في ذال «ذلك» بعدها، وهي قراءة أبي عمرو كما في البحر ٢/٣٩٨.

(٣) أي إن الشهوة مصدر يراد به اسم المفعول أي المشتهيات فجعلت نفس المصدر مبالغة.

(٤) البخاري: (الفتح) النكاح ٩/١٣٧؛ مسلم: الذكر ٤/٢٠٩٧؛ ابن حنبل ٥/٢٠٠.

(٥) البخاري: فتح الباري ١/٤٠٥؛ مسلم: الإيمان ١/٨٧.

فتنةً واحدةً؛ وذلك أنهنَّ يَقْطَعْنَ الأرحامَ والصلات بين الأهلِ غالباً وهُنَّ سببٌ في جمع المال من حلالٍ وحرام غالباً، والأولاد يُجْمَع لأجلِهم المالُ، فلذلك ثَنَّى بالبنين، وفي الحديث[1]: «الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»، ولأنهم فروع منهن وثمرات نشأن عنهن، وفي كلامهم: «المرءُ مفتونٌ بولدِه». وقُدِّمَتْ على الأموال لأنها أحبُّ إلى المرءِ مِنْ ماله، وأمَّا تقديمُ المالِ على الولد في بعضِ المواضع فإنما ذلك في سياقِ امتنانٍ وإنعامٍ أو نصرةٍ ومعاونة وغلبة، لأنَّ الرجال تُستمال بالأموال، ثم أتى بذكرِ تمام اللذة وهو المركوبُ البهيُّ من بينِ سائر الحيوانات، ثم أتى بِذِكْر ما يَحْصُل به جَمالٌ حين تُـريحون وحين تَسْرحون، كما تشهد به الآية الأخرى[2]، ثم ذَكَرَ ما به قِوامُهم وحياةُ بنيهم وهو الزروع والثمار، ويشمل الفواكهَ أيضاً، ومنها: الإتيانُ بلفظٍ يُشْعر بشدة حب هذه الأشياء حيث قال: «زُيِّن»، والزينةُ محبوبةٌ في الطباع.

ومنها: بناءُ الفعلِ للمفعول؛ لأنَّ الغرضَ الإعلامُ بحصول ذلك. ومنها: إضافةُ الحُبِّ للشهوات، والشهواتُ هي الميلُ والنزوع إلى الشيء. ومنها التجنيس: «القناطيرِ المقنطرةِ». ومنها: الجمعُ بين ما يشبه المطابقة في قوله: «الذهب والفضة» لأنهما صارا متقابلين في غالِب العُرف. ومنها: وصفُ القناطيرِ بالمقنطرة الدالةِ على تكثيرها مع كثرتها في ذاتها. ومنها: ذِكْرُ هذا
[١٣٠/ب] الجنس بمادة الخيل لِما في / اللفظ من الدلالة على تحسينه، ولم يقـل: الأفراس، وكذا قوله: «والأنعام» ولم يَقُل الإبل والبقر والغنم، ولأنه أَخْصَرُ.

قوله: «ذلك متاع» الإشارةُ بـ «ذلك» للمذكور المتقدِّم، فلذلك وَحَّد اسمَ

(١) ابن ماجه الأدب ٢/١٢٠٩؛ ابن حنبل ٤/١٧٢.
(٢) الآية ٦ من النحل: «ولكم فيها جمَالٌ حين تُريحون وحين تَسْرحون».

الإشارة،والمشارُ إليه متعددٌ كقولِه تعالى: «عَوانٌ بين ذلك»[١]، وقد تقدَّم شيئان.

قوله: «المآب» هو مَفْعَل من: آب يؤوب أي رَجَع، والأصل: مَأْوَب فَنُقِلت حركةُ الواو إلى الهمزة الساكنة قبلها، فَقُلِبت الواوُ ألفاً، وهو هنا اسمُ مصدرٍ أي: حَسَنُ الرجوعِ، وقد يقع اسم مكان أو زمان، تقول: آبَ يَـؤُوب أَوْباً وإياباً ومآباً، فالأوْب والإياب مصدران والمآبُ اسمُ لهما.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿قل أؤُنبئكم﴾**: قرأ نافع[٢] وابن كثير وأبو عمرو بتحقيقِ الأولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ، على ما عُرِف من قواعدهم في أول البقرة، والباقون بالتخفيف فيهما. ومَدَّ بين هاتين الهمزتين بلا خلاف قالون عن نافع، وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر بخلاف عنهما، والباقون بغير مد، وهم على أصولهم من تحقيقٍ وتسهيل، وورش على أصلِه من نَقْلِ حركة الهمزة إلى لام «قل».

واعلم أنه لا بُدَّ مِنْ ذِكْر اختلاف القراء في هذه اللفظةِ وشِبْهها وتحـريرِ مذاهبهم فإنه موضعٌ عَسِرُ الضبط فأقول بعونِ الله تعالى: الواردُ من ذلك في القرآن الكريم ثلاثةُ مواضعَ: أعني همزتين أولاهما مفتوحةٌ والثانيةُ مضمومة من كلمةٍ واحدة، الأولُ هذا الموضعُ، والثاني في ص: «أَؤُنْزِل عليه الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنا»[٣]، الثالث في القمر: «أَؤُلْقيَ عليه الذِّكْر»[٤]. والقُرَّاء فيها على خمسِ مراتبَ، إحداها: مرتبة قالون، وهي تسهيلُ الثانيةِ بينَ بينَ، وإدخالُ ألفٍ بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا رواه عن نافع. الثانية: مرتبة ورش وابن كثير، وهي

---

(١) «قال انه يقول انها بقرة لا فارِضٌ ولا بكرٌ، عوانٌ بين ذلك» الآية ٦٨ من البقرة.

(٢) السبعة ١٣٤؛ البحر ٢/٣٩٩.

(٣) الآية ٨ من سورة ص.

(٤) الآية ٢٥ من سورة القمر.

تسهيلُ الثانية أيضاً بينَ بينَ من غيرِ إدخال ألف بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا روى ورش عن نافع. الثالثة: مرتبة الكوفيين[1] وابن ذكوان عن ابن عامر وهي تحقيق الثانية من غيرِ إدخال ألف بلا خلاف، كذا روى ابن ذكوان عن ابن عامر. الرابعة: مرتبةُ هشام، وهي أنه رُوي عنه ثلاثة أوجه: الأولُ التحقيقُ وعدمُ إدخالِ ألف بين الهمزتين في ثلاث السور. الوجه الثاني: التحقيقُ وإدخال ألف بينهما في ثلاث السور. والوجه الثالث: التفرقةُ بين السور الثلاث، وهو أنه يُحَقِّق ويَقْصُر في هذه السورة، ويُسَهِّل ويَمُدُّ في السورتين الأُخْرَيَين. الخامسة: مرتبة أبي عمرو وهي تسهيل الثانية مع إدخالِ الألف وعدمه. واجتزأْتُ عن تعليل التخفيف والمد والقصر واعزاً كلَّ واحد منها إلى لغةِ مَنْ تكلم به بما قدمته في أول البقرة، ولله الحمد.

ونقل أبو البقاء[2] أنه قُرِىء: «أُوُنَبِّئكم» بواو خالصة بعد الهمزة لانضمامها، وليس ذلك بالوجهِ. وفي قوله: «أؤنبئكم» التفاتٌ من الغَيْبَةِ في قوله: «للناس» إلى الخطاب تشريفاً لهم.

قوله: «بخير» متعلقٌ بالفعل، وهذا الفعلُ لَمَّا لم يُضَمَّنْ معنى «أَعْلَم» تعدَّى لاثنين، الأولُ تعدَّى إليه بنفسه وإلى الثاني بالحرف، ولو ضُمِّن معناها لتعدَّى إلى ثلاثة.

و «من ذلكم» متعلِّقٌ بخير؛ لأنه على بابِه من كونِه أَفْعَلَ تفضيلٍ، والإشارةُ بذلكم إلى ما تقدَّم من ذكرِ الشهوات، وتقدَّم تسويغُ الإشارة بالمفرد إلى الجمع. ولا يجوزُ أن تكونَ «خير» ليست للتفضيل، ويكونُ المرادُ به خيراً من الخيور، وتكون «مِنْ» صفةً لقولِه: «خير». قال أبو البقاء[3]: «مِنْ» في

---

(١) أي عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) الاملاء ١/١٢٧.

(٣) الاملاء ١/١٢٧.

موضِع نصبٍ بخير تقديرُه: بما يَفْضُل ذلك، ولا يجوز أَنْ تكونَ صفةً لخير؛ لأن ذلك يوجبُ أن تكونَ الجنةُ وما فيها مِمَّا رَغِبوا فيه بعضاً لِما زهدوا فيه من الأموال ونحوها» وتابعه على ذلك الشيخ»[١] /. [١٣١/أ]

قوله: «للذين اتقوا» [يجوز فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه متعلق بخير، ويكونُ الكلامُ قد تَمَّ هنا][٢] ويرتفعُ «جنات» على خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هو جنات، أي: ذلك الذي هو خيرٌ مِمَّا تقدم جناتٌ، والجملةُ بيانٌ وتفسيرٌ للخيريَّة، ومثلُه: «قل أفؤنبِّئكم بشرٍّ من ذلك» ثم قال: «النارُ وعدَها اللهُ الذين كفروا»[٣]، ويؤيد ذلك قراءة «جنات»[٤] بكسر التاء على أنها بدل من «بخير» فهي بيانٌ للخير. والثاني: أن الجارَّ خبرٌ مقدم، و«جنات» مبتدأٌ مؤخرٌ، أو يكونُ «جناتٌ» فاعلاً بالجار قبله، وإنْ لم يعتمد عند مَنْ يرى ذلك. وعلى هذين التقديرين فالكلامُ تَمَّ عند قوله: «من ذلكم»، ثم ابتدأ بهذه الجملة وهي أيضاً مبيِّنةٌ ومفسرةٌ للخيرية.

وأمَّا الوجهان الآخران فذكرهمامكي[٥]مع جر «جنات»، يعني أنه لم يُجِز الوجهين، إلا إذا جَرَرْتَ «جنات» بدلاً مِنْ «بخير». الوجه الأول: أنه متعلقٌ بأؤنبئكم. الوجه الثاني: أنه صفةٌ لخير. ولا بُدَّ من إيرادِ نصه فإنَّ فيه إشكالاً.

قال رحمه الله: ـ بعد أن ذَكَرَ أنَّ «للذين» خبرٌ مقدم و«جناتٌ» مبتدأ ـ «ويجوزُ الخفضُ في «جنات» على البدلِ من «بخير» على أن تَجْعَلَ اللام في «للذين» متعلقةً بأؤنبئكم، أوتجعلَها صفةً لخير، ولوجَعَلْتَ اللامَ متعلقةً

---

(١) البحر ٣٩٩/٢.
(٢) ما بين معقوفين خرم في الأصل.
(٣) الآية ٧٣ من الحج.
(٤) وهي قراءة يعقوب. البحر ٣٩٩/٢؛ شواذ القراءات ١٩.
(٥) المشكل ١٢٩/١.

بمحذوفٍ قامَتْ مقامَه لم يَجُزْ خَفْضُ «جنات»؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ والظروفَ إذا تعلَّقت بمحذوفٍ، وقامَتْ مقامَه صار فيها ضميرٌ مقدرٌ مرفوعٌ، واحتاجت إلى ابتداءٍ يعودُ إليه ذلك الضميرُ كقولك: «لزيدٍ مالٌ، وفي الدار رجلٌ وخلفَك عمروٌ» فلا بُدَّ من رفع «جنـات» إذا تعلَّقت اللامُ بمحـذوف، ولو تعلَّقت بمحذوف على أَنْ لا ضميرَ فيها لرفَعْتَ «جنات» بفعلِها، وهو مذهبُ الأخفشِ في رفعِه ما بعدَ الظروفِ وحروفِ الخفض بالاستقرار، وإنما يَحْسُن ذلك عند حُذّاق النحويين إذا كانت الظروفُ أو حروفُ الخفضِ صفةً لما قبلها، فحينئذٍ يتمـكَّن ويَحْسُن رَفْعُ الاسمِ بالاستقرار، وقد شرحنا لك وبَيَّنَّاه في أمثلة، وكذلك إذا كانت أحوالاً [مِمّا قبلها] ». انتهى فقد جَوَّز تعلُّق هـذه اللام بـأؤنبئكم أو بمحذوف على أنها صفةٌ لخير بشرط أن تُجَرَّ «جنات»، على البدلِ من «بخير»، وظاهرُه أنه لا يجوزُ ذلك مع رفعِ «جنات» وعَلَّل ذلك بأنَّ حروفَ الجـر تُعَلَّقُ بمحـذوفٍ وتُحَمَّـلُ الضميـرَ، فـوجَب أن يؤتى لـه بمبتـدأ وهو «جنات»، وهذا الذي قاله من هذه الحيثية لا يلزَمُ، إذ لقائلٍ أن يقولَ: أُجَوِّزُ تعليقَ اللام بما ذكرْتُ من الوجهين مع رفع «جنات» على أنَّها خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، لا على الابتداءِ حتى يلزَم ما ذكرْتُ. ولكنْ الوجهانِ ضعيفان من جهةٍ أخرى: وهو أنَّ المعنى ليس واضحاً على ما ذكر، مع أنَّ جَعْلَه أنَّ اللامَ صفةٌ لخير أقوى مِنْ جَعْلِها متعلقةً بأؤنبئكم إذ لا معنى له. وقوله: «في الظروف وحروفِ الجر أنها عند الحُذّاق إنما ترفع الفاعل إذا كانت صفاتٍ» وقوله: «وكذلك إذا كُنَّ أحوالاً» فيه قصورٌ؛ لأنَّ هذا الحكمَ مستقرٌ لها في مواضعَ، منها الموضعان اللذان ذكرهما. ثالثهما: أن يقَعا صلةً. رابعها: أن يقعا خبراً لمبتدأ. خامسها: أن يعتمدا على نفي. سادسها: أن يعتمدا على استفهامٍ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وإنَّما أَعَدْتُه لبُعْدِ عَهْدِهِ.

قوله: «عند ربهم» فيه أربعةُ أوجه، أحدُها: أنه في محل نصبٍ على

الحال من «جنات» لأنه في الأصل صفةٌ لها، فلمَّا قُدِّم نُصِبَ حالاً. الثاني: أنه متعلِّقٌ بما تَعَلَّق به «للذين» من الاستقرار إذا جعلناه خبراً أو رافعاً لجنات بالفاعلية، أمَّا إذا علَّقْتَه بـ «خيرٍ» أو بـ «أؤنبئكم» فلا، لعدمِ تضمُّنه الاستقرارَ. الثالث: أن يكونَ معمولاً لتجري، وهذا لا يساعِدُ عليه المعنى. الرابع: أنه متعلِّق بخير، كما تعلَّق به «للذين» على قولٍ تقدَّم. ويَضْعُفُ أن يكونَ الكلامُ قد تَمَّ عند قولِه «للذين اتقوا» ثم يُبْتدأ بقوله: «عند ربهم جناتٌ» على الابتداء والخبرِ، وتكون الجملة مبينةً ومفسرةً للخيرية كما تقدَّم في غيرها.

وقرأ يعقوب[1] «جنات» بكسر التاء، وفيها ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من لفظ «خير» فتكونُ مجرورةً، وهي بيانٌ له كما تقدم. والثاني أنها بدلٌ من محل «بخير» ومحلُّه النصب، وهو في المعنى كالأول / . الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أعني، وهو نظيرُ الوجهِ الصائرِ إلى رفعه على خبر ابتداءٍ مضمرٍ. [١٣١/ب]

قوله: «تَجْرِي» صفةٌ لجنات، فهو في محلِّ رفعٍ أو نصب أو جر على حَسَب القراءتين والتخاريج فيهما. و«مِنْ تحتها» متعلِّقٌ بتجري، وجَوَّز فيه أبو البقاء[2] أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأنهار قال: «أي: تَجْرِي الأنهارُ كائنةً تحتها»، وهذا يُشْبِهُ تهيئة العاملِ للعمل في شيء وقَطْعَه عنه.

قوله: «خالدين» حالٌ مقدَّرة، وصاحبُها الضميرُ المستكِنُّ في «للذين» والعاملُ فيها حينئذٍ الاستقرارُ المقدَّرُ. وقال أبو البقاء[3]: «إنْ شِئْتَ من الهاء في «تحتها». وهذا الذي ذكره إنما يتمشَّى على مذهبِ الكوفيين، وذلك أنَّ

---

(١) البحر ٢/٣٩٩؛ شواذ القراءات ١٩.

(٢) الإملاء ١/١٢٧.

(٣) الإملاء ١/١٢٨.

جَعْلَها حالاً من «ها» في «تحتها» يؤدِّي إلى جريان الصفةِ على غيرَ مَنْ هي له في المعنى[1]، لأن الخلودَ من أوصافِ الداخلين في الجنةِ لا مِنْ أوصافِ الجنة، ولذلك جَمَعَ هذه الحال جَمْعَ العقلاء، فكان ينبغي أن يُؤتى بضميرٍ مرفوعٍ بارز، هو الذي كان مستتراً في الصفةِ، نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربها هو»، والكوفيون يقولون: إنْ أُمِنَ اللَّبْس كهذا لم يجب بروزُ الضميرِ، وإلَّا يجبْ، والبصريون لا يُفَرِّقون، وتقدَّم البحثُ في ذلك.

قوله: «وأزواجٌ مطهرةٌ ورِضْوان» مَنْ رفع «جنات» كما هو المشهورُ كان عَطْفُ «أزواج» و «رضوان» سهلاً. ومَنْ كسر التاء فيجب حينئذٍ على قراءته أن يكونَ مرفوعاً على أنه مبتدأٌ خبرُه مضمرٌ، تقديرُه: ولهم أزواجٌ ولهم رضوان، وتقدَّمَ الكلامُ على «أزواجٌ مُطَهَّرة» في البقرة[2].

وفي «رضوان» لغتان: ضَمُّ الراءِ وهي لغةُ تميم، والكسرُ وهي لغةُ الحجاز، وبها قَرَأ العامة إلا أبا بكر[3] عن عاصم فإنه قرأ بلغة تميم في جميع القرآن، إلا في الثانية مِنْ سورة المائدة، وهي: «مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانه»[4] فبعضُهم نَقَل عنه الجزمَ بكسرها، وبعضُهم نقل عنه الخلافَ فيها خاصة.

وهل هما بمعنًى واحدٍ أو بينهما فرقٌ؟ قولان، أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحدٍ لرَضِي يَرْضَى. والثاني: أنَّ المكسور اسم ومنه: رِضْوان خازنُ الجنة صلى الله على نبينا وعلى أنبيائه وملائكته، والمضمومُ هو المصدر. و «مِن الله» صفةٌ لرضوان.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٥٧.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) السبعة ٢٠٢؛ والكشف ١/٣٣٧.

(٤) الآية ١٦ من المائدة.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿الذينَ يقولون﴾**: يَحْتَمِلُ مَحَلُّه الرفعَ والنصبَ والجرَّ، فالرفعُ من وجهين، أحدهُما: أنه مبتدأ محذوفُ الخبرِ، تقديرُه: الذين يقولون كذا مستجابٌ لهم، أو لهم ذلك الخيرُ المذكورُ. والثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، كأنه قيل: مَنْ هم هؤلاء المتقون؟ فقيل: الذينَ يقولون كَيْتَ وكيتَ.

والنصبُ من وجهٍ واحد، وهو النصبُ بإضمار أَعْني أو أمدحُ، وهو نظيرُ الرفعِ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، ويُسَمَّيان الرفعَ على القطعِ والنصبَ على القطعِ. والجَرُّ مِنْ وجهين، أحدهما: النعتُ والثاني البدلُ، ثم لك في جَعْلِه نعتاً أو بدلاً وجهان، أحدُهُما: جَعْلُه نعتاً للذين اتقوا أو بدلاً منه. والثاني: جَعْلُه نعتاً للعباد أو بدلاً منهم. واستضعف أبو البقاء[1] جَعْلَه نعتاً للعباد. قال: «لأنَّ فيه تخصيصاً لعلمِ الله تعالى، وهو جائزٌ على ضَعْفِهِ، ويكون الوجهُ فيه إعلامَهم بأنه عالمٌ بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يُجازِيهم عليها كما قال: «واللـهُ أعلمُ بإيمانكم»[2].

والجملةُ من قوله: «واللـهُ بصيرٌ» يجوز أن تكونَ معترضةً لا محلَّ لها إذا جَعَلْتَ «الذين يقولون» تابعاً للذين اتقوا نعتاً أو بدلاً، وإنْ جَعَلْتَه مرفوعاً أو منصوباً فلا.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿الصابرين﴾**: إنْ قَدَّرْتَ «الذين يقولون» منصوبَ المحل أو مجرورَه على ما تقدَّم كان «الصابرين» نعتاً له على كلا التقديرين، فيجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصب وأن يكون في محل جر، وإنْ قَدَّرْته مرفوع المحل تعيَّن نصب «الصابرين» بإضمار أعني.

---

(١) الاملاء ١/١٢٨.

(٢) الآية ٢٥ من النساء.

والأسْحار جمع «سَحَر» بفتح العين وسكونها. واختلف أهل اللغة في السَّحَر: أيُّ وقتٍ هو؟ فقال جماعةٌ منهم الزجاج[1]: «إنه الوقت قبل طلوع الفجر»، ومنه «تَسَحَّر» أي أكل في ذلك الوقت، وأسْحَرَ إذا سار فيه، قال زهير[2]:

١١٩٨ـ بَكَرْنَ بُكوراً واسْتَحَرْنَ بسُحْرَةٍ فهنَّ ووادي الرَّسِّ كاليدِ للفَم

قال الراغب[3]: «السَّحَرُ: اختلاطُ ظلامِ آخر الليل بضياءِ النهار، وجُعِل اسماً لذلك الوقت، ويقال: «لَقيته بأعلى سَحَرَيْن»، والمُسْحِرُ: الخارجُ سَحَراً، والسَّحورُ: اسمٌ للطعامِ المأكولِ سَحَراً، والتسَحُّرُ أكْلُه». والمُسْتَحِرُ: الطائر الصَّيَّاحُ في السَّحَر، قال[4]:

١١٩٩ـ يُعَـلُّ بـه بَـرْدُ أنيـابِهـا إذا غَـرَّدَ الطائـرُ المُسْتَحِرْ

وقال بعضُهم: «أَسْحَرَ الطَائر أي: صاحَ وتحرَّك في صياحه» وأنشد البيت. وهذا وإنْ كان مطلقاً، وإنما يريد ما ذكرْتُه بالصِّياح في السحر، ويقال: أَسْحَر الرجل: أي دخل في وقتِ السَّحر كأَظْهَرَ / أي: دخل في وقت الظُّهر، قال[5]: [١٣٢/أ]

١٢٠٠ـ وأَدْلَـجَ مِنْ طِيْبَةٍ مسـرعـاً فجـاءَ إلينـا وقـد أَسْحَـرَا

ومثلُه: «اسْتَحَرَ» أيضاً. وقال بعضُهم: «السَّحَرُ من ثلث الليل الأخير

---

(١) معاني القرآن ١/٣٨٧.
(٢) ديوانه ١٠.
(٣) المفردات ٢٣٢.
(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٥٨، واللسان: «سحر». ويعل: يسقى بالمدام مرة بعد مرة.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٣٩٨.

إلى طلوع الفجر» وقال بعضهم أيضاً: «السَّحَرُ عند العرب من آخر الليل، ثمَ يَسْتمر حكمُه إلى الإسفار، كلُّه يقال له: سَحَر». قيل: وسُمِّي السَّحَرُ سَحَراً لخفائِه، ومنه قيل: للسِّحْر: سِحْرِ لِلُطْفِه وخَفَائه.

والسَّحْر بسكون الحاء مُنْتهى قَصَبةِ الرئة، ومنه قولُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «ماتَ بين سَحْري ونَحْري»[1] سُمِّي بذلك لخفائِه، و «سَحَر» فيه كلام كثير، بالنسبةِ إلى الصرف وعدمه، والتصرفِ وعدمِه، والإعرابِ وعدمِه، يأتي تفصيلُها إن شاء الله تعالى عند ذِكْرِهِ إذ هو الأليقُ به.

وقوله: «والصادقين» وما عُطِف عليه. إن قيل: كيف دَخَلَتِ الواوُ على هذه الصفاتِ وكلُّها لقبيلٍ واحد؟ ففيه جوابان، أحدُهما أنَّ الصفاتِ إذا تكرَّرت جازَ أن يُعْطَفَ بعضُها على بعضٍ بالواوِ، وإنْ كانَ الموصوفُ بها واحداً، ودخولُ الواوِ في مثل هذا تفخيمٌ، لأنه يُؤْذِنُ بأن كلَّ صفةٍ مستقلةٌ بالمدحِ. والجوابُ الثاني: أن هذه الصفاتِ متفرقةٌ فيهم، فبعضُهم صابرٌ، وبعضُهم صادِقٌ، فالموصوفُ بها متعدِّدٌ، هذا كلامُ أبـي البقاء[2].

وقال الزمخشري[3]: «الواوُ المتوسطةُ بين الصفاتِ للدلالةِ على كمالهم في كلِّ واحدة منها». قال الشيخ[4]: «ولا نعلمُ العطفَ في الصفة بالواو يَدُلُّ على الكمالِ» قلت: قد عَلِمَه علماءُ البيان، وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذه المسألةِ في أوائلِ سورة البقرة، وما أنشدْتُه على ذلك من لسانِ العرب. والباء في «بالأسحارِ» بمعنى في.

(١) رواه البخاري: (الفتح ٣/٢٥٥)؛ ابن حنبل ٦/٤٨.
(٢) الإملاء ١/١٢٨.
(٣) الكشاف ١/٤١٧.
(٤) البحر ٢/٤٠٠.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ﴾: العامةُ على «شَهِدَ» فعلاً ماضياً مبنياً للفاعلِ، والجلالةُ الكريمةُ رفعٌ بهِ. وقرأ أبو الشعثاء[١]: «شُهِدَ» مبنياً للمفعول، والجلالةُ المعظمةُ قائمةٌ مقامَ الفاعلِ، وعلى هذه القراءةِ فيكونُ «أنه لا إله إلا هو» في محلِّ رفع بدلاً من اسمِ اللهِ تعالى بدلَ اشتمالٍ، تقديرُه: شَهِدَ وحدانيةَ اللهِ وألوهيتَه، ولمَّا كان المعنى على هذه القراءةِ كذا أَشْكَل عَطْفُ «الملائكة وأولى العلم» على الجلالةِ الكريمة، فَخُرِّج ذلك على عَدَمِ العطف، بل: إمَّا على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ الكلامِ عليه تقديرُه: والملائكةُ وأولو العلمِ يَشْهدون بذلك، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: «شَهِد الله»، وإمَّا على الفاعليةِ بإضمارِ محذوفٍ، تقديرُه: وشَهِدَ الملائكةُ وأولو العلم بذلك، وهو قريبٌ من قولِهِ تعالى: «يُسَبَّح له فيها بالغَدوِّ والآصالِ رجالٌ»[٢] في قراءةِ مَنْ بناه للمفعول، وقولِه[٣]:

١٢٠١ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ....

في أحد الوجهين.

وقرأ أبو المهلب[٤] عمُّ محارب بن دثار «شهداءَ الله» جمعاً على فُعَلاء

---

(١) البحر ٢/٤٠٣؛ الشواذ ١٩.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم. السبعة ٤٥٦، وهي الآية ٣٦ من النور.

(٣) البيت لنهشل بن حري أو ضرار بن نهشل، وينسب لآخرين، وعجزه:

ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

وهو في المحتسب ١/٢٣٠؛ والخصائص ٢/٣٥٣؛ والخزانة ١/١٤٧؛ والهمع ١/١٦٠؛ والدرر ١/١٤٢؛ والضارع: الفقير الذليل، والمختبط: الذي يأتي للمعروف من غير وسيلة، تطيح: تهلك.

(٤) البحر ٢/٤٠٣؛ القرطبي ٤/٤٣ ولم أقف على ترجمة أبي المهلب وسقطت كلمة (أبو) من الأصل سهواً وسوف يثبتها بعد قليل. أما محارب بن دثار فهو السدوسي الكوفي عرض على أبيه عن عمر بن الخطاب، وعرض عليه ابنه مسلمة، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢/٤٢.

كظُرَفاء منصوباً، ورُوي عنه وعن أبـي نُهَيْك كذلك، إلا أنه مرفوع، وفي كِلتا القراءتين مضافٌ للجلالة. فأمَّا النصبُ فعلى الحال، وصاحبُها هو الضميرُ المستتر في «المستغفرين» قاله ابن جني[1]، وتَبِعَه غيرُه كالزمخشـري[2] وأبـي البقاء[3]. وأمَّا الـرفعُ فعلى إضمـارِ مبتدأ، أي: هم شهـداءُ الله. و«شهداء» يَحْتمل أن يكونَ جمع شاهد كشاعِر وشُعَراء، وأَنْ يكونَ جمعَ شهيد كظريف وظُرَفاء.

وقرأ أبو المهلب أيضـاً في رواية: «شُهُداً اللَّـهَ» بضم الشين والهاء والتنوين ونصبِ الجلالةِ المعظمةِ، وهو منصوبٌ على الحال، جمع شهيد نحو: نَذِير ونُذُر، واسمُ اللـهِ منصوبٌ على التعظيم أي: يَشْهدون اللـهَ أي: وحدانيتَه.

ورَوى النقاش أنه قُرىء كذلك، إلا أنه قال: «برفعِ الدال ونصبها» والإضافةُ للجلالةِ المعظمة. فالنصبُ والرفعُ على ما تقدَّم في «شهداء»، وأما الإضافةُ فتحتملُ أنْ تكونَ محضةً، بمعنى أنك عَرَّفْتهم بإضافتِهم إليه من غير تَعَرُّضٍ لحدوثِ فِعْلٍ، كقولك: عباد الله، وأَنْ تكونَ مِنْ نصبٍ[4] كالقراءة قبلَها فتكونَ غيرَ محضةٍ. وقد نقل الزمخشري[5] أنه قُرىء: «شُهَداء لله» جَمْعاً على فُعَلاء وزيادةِ لامِ جر داخلةً على اسمِ اللـهِ، وفي الهمزةِ الرفعُ والنصبُ وخَرَّجهما على ما تقدَّم من الحالِ والخبر.

---

(١) المحتسب ١/٢٣٠.
(٢) الكشاف ١/٤١٩.
(٣) الإملاء ١/١٢٨.
(٤) أي إن أصلها النصب على عادة الإضافة غير المحضة التي تفيد الإضافةُ فيها التخفيف فقط نحو: هذا ضاربُ الرجلِ، وأصلها: ضاربٌ الرجلَ.
(٥) الكشاف ١/٤١٩.

وعلى هذه القراءاتِ كلِّها ففي رفعِ «الملائكة» وما بعدَها ثلاثةُ أوجهٍ، [١٣٢/ب] أحدُها الابتداءُ / والخبرُ محذوفٌ. والثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ وقد تَقَدَّم تحريرُها. الثالث ـ ذَكَره الزمخشري[1] ـ: وهو النسقُ على الضمير المستكنِّ في «شهداء الله» قال: «وجاز ذلك لوقوعِ الفاصلِ بينهما».

قوله: «أنه» العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ، وإنما فُتِحَتْ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجر، أي: شَهِدَ الله بأنه لا إله إلا هو، فلَّما حُذِفَ الحرفُ جازَ أن يكونَ محلُّها نصباً وأن يكونَ محلُّها جَرَّاً كما تقدَّم تقديره.

وقرأ ابن عباس[2]: «إنه» بكسرِ الهمزةِ، وفيها تخريجان، أحدُهما: إجراءُ «شَهِدَ» مُجْرى القولِ لأنه بمعناه، وكذا وقَعَ في التفسير: شَهِد الله أي: قال الله، ويؤيِّده ما نَقَله المؤرِّج أن «شَهِد» بمعنى «قال» لغةُ قيس بـن عيلان. والثاني: أنها جملةُ اعتراضٍ بين العامل ـ وهو شهد ـ وبين معمولِهِ ـ وهو قولُه «إنَّ الدينَ عند الله الإِسلامُ»، وجازَ ذلك لِما في هذه الجملةِ من التأكيدِ وتقويةِ المعنى، وهذا إنما يتجه على قراءةِ فَتْحِ «أنَّ» من «أنَّ الدينَ»، وأمَّا على قراءةِ الكسرِ فلا يجوزُ، فيتعيَّنُ الوجهُ الأولُ.

والضميرُ في «أنه» يَحْتمل العَوْدَ على الباري لتقدُّمِ ذكرِهِ، ويَحْتمل أن يكونَ ضميرَ الأمر، ويؤيِّدُ ذلك قراءةُ عبدالله[3]: «شَهِدَ الله أَنْ لا إلهَ إلا هو» فأَنْ مخففةٌ في هذه القراءةِ، والمخففةُ لا تعملُ إلاَّ في ضميرِ الشأنِ ويُحْذَفُ حينئذٍ، ولا تَعْمَلُ في غيرِه إلا ضرورةً.

---

(١) الكشاف ١/٤١٩.
(٢) البحر ٢/٤٠٣؛ الشواذ ١٩.
(٣) البحر ٢/٤٠٣.

وأَدْغم أبو عمرو[1] ـ بخلافٍ عنه ـ واو «هو» في واوِ النسق بعدها وقد تقدَّم تحقيقُ هذه المسألةِ في البقرة عند قوله: «هو والذين آمنوا معه»[2].

قوله: «قائماً بالقِسْط» في نصبِه أربعةُ أوجه أحدُها: أنه منصوبٌ على الحالِ، واختلف القائلُ بذلك: فبعضُهم جَعَلَه حالاً من اسمِ الله، فالعاملُ فيها «شَهِدَ». قال الزمخشري[3]: «وانتصابهُ على أنَه حالٌ مؤكِّدةٌ منه كقولِه تعالى: «وهو الحقُّ مصدِّقاً». قال الشيخ[4]: «وليس من بابِ الحالِ المؤكدةِ لأنه ليس من باب: «ويومَ يُبْعَثُ حياً»[5] ولا من باب: «أنا عبدُالله شجاعاً»[6] فليس «قائماً بالقسط» بمعنى شَهِد، وليس مؤكداً لمضمونِ الجملةِ السابقةِ في نحو: أنا عبدُالله شجاعاً وهو زيدٌ شجاعاً، لكنْ في هذا التخريجَ قَلَقٌ في التركيبِ، إذ يصير كقولك: «أكلَ زيدٌ طعاماً وعائشةُ وفاطمةُ جائعاً» فَيَفْصِل بين المعطوفِ عليه والمعطوفِ بالمفعول، وبين الحالِ وذي الحال بالمفعولِ والمعطوفِ، لكنْ بمشيئةِ كونِها كلِّها معمولةً لعاملٍ واحدٍ.» انتهى.

قلت: مؤاخَذَتُهُ له في قولِهِ: «مؤكدةٌ» غيرُ ظاهرٍ، وذلك أنَّ الحالَ على قسمين: إمَّا مؤكدةٌ وإمَّا مُبَيِّنة، وهي الأصلُ، فالمُبَيِّنَةُ لا جائزٌ أن تكونَ ههنا، لأنَّ المبيِّنة تكونُ منتقلةً، والانتقالُ هنا مُحالٌ، إذ عَدْلُ اللـهِ تعالى لا يتغيَّرُ، فإنْ قيل لنا قسمٌ ثالثٌ، وهي الحالُ اللازمةُ فكانَ للزمخشري مندوحةٌ عن قوله «مؤكدة» إلى قوله «لازمةٌ» فالجوابُ أنَّ كلَّ مؤكدةٍ لازمةٌ وكلَّ لازمةٍ مؤكدةٌ

---

(1) البحر ٢/٤٠٣.
(2) الآية ٢٤٩ من البقرو.
(3) الكشاف ١/٤١٧.
(4) البحر ٢/٤٠٣.
(5) الآية ١٥ من مريم، ويعنون بهذا الباب الحال التي تؤكد عاملها.
(6) ويعنون بهذا الباب الحال التي تؤكد مضمون الجملة.

فلا فرقَ بين العبارتين، وإنْ كان الشيخُ زَعَم أنَّ إصلاحَ العبارةِ يَحْصُل بقولِه: «لازمة»، ويَدُلُّ على ما ذكرتُهُ من ملازَمَةِ التأكيدِ للحالِ اللازمةِ وبالعكس الاستقراءُ. وقولُه: «ليس معنى قائماً بالقسط معنى شهد» ممنوعٌ بل معنى «شَهِد» مع متعلَّقهِ ـ وهو أنه لا إله إلا هو ـ مساوٍ لقولِه «قائماً بالقسط» لأنَّ التوحيدَ ملازمٌ للعدلِ.

ثم قال الزمخشري(١): «فإنْ قلتَ: لِمَ جاز إفرادُه بنصبِ الحالِ دون المعطوفَيْنِ عليه، ولو قلت: «جاءني زيدٌ وعمرو راكباً» لم يَجُزْ؟ قلت: «إنما جازَ هذا لعدمِ الإلباسِ كما جاز في قوله تعالى: «ووَهَبْنا له إسحاقَ ويعقوبَ نافلةً»(٢) إن انتصب «نافلةً» حالاً عن «يعقوب» ولو قُلْتَ: «جاءني زيدٌ وهند راكباً» جاز لتميُّزِه بالذُّكورة.

قال الشيخ(٣): «وما ذَكَره مِنْ قوله: «جاءني زيدٌ وعمروٌ راكباً» أنه لا يجوزُ ليس كما ذَكَر، بل هذا جائزٌ لأنَّ الحالَ قَيْدٌ فيمن وَقَعَ منه أو به الفعلُ أو ما أشبهَ ذلك، وإذا كان قيداً فإنه يُحْمَل على أقرب مذكورٍ، ويكون «راكباً» حالاً مِمَّا يَليه، ولا فرقَ في ذلك بين الحالِ والصفةِ، لو قلت: «جاءني زيدٌ وعمروٌ الطويلُ» كان «الطويلُ» صفةً لعمرو، ولا تقولُ: لا تجوزُ هذه المسألةُ لِلَّبْس، إذ لا لَبْسَ في هذا وهو جائزٌ، وكذلك الحالُ. وأمَّا قولُه: «إنَّ نافلةً» انتصَب حالاً عن يعقوبَ» فلا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ حالاً عن يعقوب؛ إذ يُحتمل أَنْ يكونَ «نافلةً» مصدراً كالعاقبة والعافِية، ومعناه: زيادة، فيكونُ ذلك شاملاً [١٣٣/أ] / لإسحاق ويعقوب لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه إسماعيل وغيره» قلت: مرادُ الزمخشري بمنع «جاءني زيد وعمرو راكبا» إذا أُريد أَنَّ الحالَ منهما معاً، أمَّا

---

(١) الكشاف ١/٤١٧.
(٢) الآية ٧٢ من الأنبياء.
(٣) البحر ٢/٤٠٦.

إذا أريد أنها حالٌ من واحدٍ منهما فإنَّما تُجْعَلُ لِما تليه، لعودِ الضميرِ على أَقْربِ مذكور، وبعضُهم جَعَلَه حالاً من «هو» قال الزمخشري(١): «فإنْ قلت: قد جَعَلْتَه حالاً من فاعل «شَهِدَ» فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ ينتصِبَ حالاً عن «هو» في «لا إله إلا هو»؟ قلت: نَعَمْ لأنها حالٌ مؤكدةٌ، والحالُ المؤكدةُ لا تَسْتَدْعي أن يكونَ في الجملةِ ـ التي هي زيادةٌ في فائدتِها ـ عاملٌ فيها كقولك: «أنا عبدُالله شجاعاً». انتهى. يعني أنَّ الحالَ المؤكِّدَة لا يَكونُ العـاملُ فيهـا النصبَ(٢) شيئاً من الجملةِ السابقةِ قبلَها، إنما ينتصبُ بعاملٍ مضمرٍ، فإنْ كان المتكلمُ مُخْبِراً عن نفسه نحو: «أنا عبدُالله شجاعاً» قَدَّرْتَه: أُحِقُّ شجاعاً، مبنياً للمفعول، وإنْ كان مُخْبِراً عن غيره قَدَّرْتَه مبنياً للفاعل نحو: «هذا عبدُالله شجاعاً» أي: أَحُقُّه، هذا هو المذهبُ المشهورُ في نصبِ مثلِ هذه الحالِ. وفي المسألةِ قولٌ ثانٍ لأبـي إسحاق أنَّ العاملَ فيها هو خبرُ المبتدأ لِما ضُمِّنَ من معنى المشتقِ إذْ هو بمعنى المُسَمَّى. وقولٌ ثالثٌ: أنَّ العاملَ فيها المبتدأ لِما ضُمِّن مِنْ معنى التنبيه، وهي مسألةٌ طويلةٌ. وبعضُهم جَعَلَه حالاً من الجميع على اعتبارِ كلِّ واحدٍ واحدٍ قائماً بالقسط، وهذا مناقضٌ لِما قاله الزمخشري من أنَّ الحالَ مختصةٌ باللَّـهِ تعالى دونَ ما عُطِف عليه. وهذا المذهبُ مردودٌ بأنه لو جازَ ذلك لجازَ «جاء القومُ راكباً» أي: كلُّ واحدٍ منهم راكباً، والعربُ لا تقولُ ذلك البتَة، فَفَسَدَ هذا، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في صاحبِ الحال.

الوجهُ الثاني من أوجهِ نصبِ «قائماً» نصبُه على النعتِ للمنفيِّ بلا، كأنه قيل: لا إلَه قائماً بالقسطِ إلا هو. قال الزمخشري(٣): «فإنْ قلت: هَلْ يجوزُ

(١) الكشاف ١/٤١٧.

(٢) قوله النصب مفعول «العامل» و «شيئاً» خبر يكون.

(٣) الكشاف ١/٤١٧.

أَنْ يكونَ صفةً للمنفي، كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسطِ إلا هو؟ قلت: لا يَبْعُدُ، فقد رَأَيْناهم يَتَّسِعون في الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ «ثم قال: «وهو أَوْجَهُ مِن انتصابِه عن فاعلِ «شَهِد»، وكذلك انتصابُه على المَدْح».

قال الشيخ[(١)]: ـ وكان الزمخشري قد مَثَّل في الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بقوله: «لا رجلَ إلا عبدُالله شجاعاً ـ قال: «وهذا الذي ذَكَره لا يجوزُ لأنه فَصَلَ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما «والملائكةُ وأولو العلم» وليسا معمولَيْنِ لشيءٍ من جملةِ «لا إله إلا هو» بل هما معمولان لشَهِدَ، وهو نظيرُ: «عَرَفَ زيدٌ أنَّ هنداً خارجةٌ وعمـروٌ وجعفرٌ التميمية» فَيُفْصَلُ بين «هند والتميمية» بأجنبي ليس داخلاً في حَيِّز ما عمل فيها، وذلك الأجنبيُّ هو «وعمرو وجعفر» المرفوعان المعطوفان على «زيد». وأمَّا المثالُ الذي مَثَّل به وهو «لا رجلَ إلا عبدُالله شجاعاً» فليس نظيرَ تخريجِهِ في الآية، لأنَّ قولَك «إلا عبدُالله» بدلٌ على الموضعِ من «لا رجلَ» فهو تابعٌ على الموضعِ، فليس بأجنبي، على أنَّ في جوازِ هذا التركيبِ نظراً، لأنه بدلٌ و«شجاعاً» وصفٌ، والقاعدةُ أنه إذا اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّم الوصفُ؛ وسَبَبُ ذلك أنه على نية تكرارِ العامل على الصحيح، فصار من جملة أخرى على هذا المذهب».

الوجهُ الثالثُ: نصبُه على المدحِ. قال الزمخشري[(٢)]: «فإن قلت: أليس من حقِّ المنتصبِ على المدح أن يكونَ معرفةً، كقولك: «الحمدُ لله الحميدَ» «إنَّا معاشرَ الأنبياء لا نُورَث»[(٣)].

---

(١) البحر ٢/٤٠٥.
(٢) الكشاف ١/٤١٧.
(٣) البخاري: النفقات (الفتح) ٩/٥٠٢؛ والنسائي: الفيء ٧/١٣٦؛ وابن حنبل ١/٤.

[وقوله][1]:

١٢٠٢ـ إنا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ ....

قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة، وأنشد سيبويه ممَّا جاءَ منه نكرةً قول الهذلي[2]:

١٢٠٣ـ ويَـأوِي إلى نَسْـوَةٍ عُـطَّلٍ وشُعْثَاً مَراضيعَ مثلَ السَّعالِي

انتهى.

قال الشيخ[3]: «انتهى هذا السؤال وجوابُه، وفي ذلك تخليط، وذلك أنه لم يُفَرِّق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم، وبين المنصوبِ على الاختصاص، وجَعَل حكمَهما واحداً، وأوردَ مثالاً من المنصوب على المدح وهو: «الحمدُ لله الحميدَ» ومثالين من المنصوبِ على الاختصاص وهما: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» «إنا بني نهشل لا نَدَّعي لأب». والذي ذَكَره النحويون أنَّ المنصوبَ على المدحِ أو الذم أو الترحم قد يكونُ معرفةً، وقبله معرفةٌ تَصْلُح أن يكونَ تابعاً لها وقد لا تَصْلَحُ، وقد يكونُ نكرةً كذلك، وقد يكونُ نكرة وقبلها معرفةٌ فلا يصلُحُ أن يكونَ نعتاً لها، نحو قول النابغة[4]:

---

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وعجزه:

عنـه ولا هـو بـالأبنـاء يشـرينـا

وهـو في الكامل ٦٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٨؛ وشذور الذهب ٢١٨.

(٢) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٨٤ وروايته فيه:

لـه نسـوة عـاطـلاتُ الـصـدو ر عوجٌ مراضيعُ مثلَ السَّعالي

والكتاب ١/١٩٩؛ ومعاني القرآن للفراء ١/١٠٨؛ وابن يعيش ٢/١٨؛ والمقرب ١/٢٢٥؛ ورصف المباني ٤١٦. واللسان: رضع؛ والخزانة ٢/٤٢٦؛ والعيني ٤/٦٣. والعاطل: هي التي لا حليَّ لها، والشعثاء: هي التي تلبد شعرها، والسعلاة: الغول.

(٣) البحر ٢/٤٠٥.

(٤) تقدم برقم ٦٤٤.

١٢٠٤ـ أَقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاولُ غيرَها وجوهَ قرودٍ تَبْتَغي مَنْ تجادِعُ

فنصب «وجوه قرود» على الذَّمِّ وقبْلَه معرفةٌ وهي «أقارع عوفٍ»، وأمَّا المنصوبُ على الاختصاص / فنصُّوا على أنه لا يكـون نكرةً ولا مُبْهمـاً، [١٣٣/ب] ولا يكونُ إلا معرفاً بالألف واللامِ أو بالإِضافةِ أو بـالعلميةِ أو لفظِ «أي»، ولا يكونُ إلا بعد ضمير(١) مختص به أو مشاركٍ فيه، وربما أتى بعد ضميرِ مخـاطبٍ». قلت: إنما أراد الـزمخشري بـالمنصـوبِ على الاختصـاصِ المنصوبَ على إضمارِ فعلٍ لائقٍ، سواءٌ كان من الاختصاصِ المبوَّبِ له في النحو أم لا، وهذا اصطلاحُ أَهْلِ المعاني والبيان، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك غيرَ مرة.

الوجه الرابع: نَصْبُه على القطع أي: إنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يَرْتفع نعتاً لله تعالى بعد تعريفِهِ بأل، والأصل: شَهِدَ اللَّـهُ القائمُ بالقسط، فلما نُكِّر امتنع إتباعُهُ فَقُطِعَ إلى النصب. وهذا مذهبُ الكوفيين، ونَقَلَهُ بعضُهم عن الفراء(٢) وحدَه، ومنه عندَهم قولُ امرىء القيس:(٣)

١٢٠٥ـ .... وعالَيْن قِنْوَاناً من البُسْر أحمرا

الأصل: من البسر الأحمر، وقد تقدَّم ذلك محققاً. ويؤيد هذا الذاهبَ قراءةُ عبدالله(٤) «القائم بالقسط» برفع «القـائم» تابعـاً للجلالـة. وخَرَّجـه الزمخشري(٥) وغيرُهُ على أنه خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: هو القائمُ، [أو بدلاً

(١) البحر: ضمير متكلم.
(٢) معاني القرآن ١/٢٠٠.
(٣) تقدم برقم ٣١٢.
(٤) البحر ٢/٤٠٥؛ القرطبي ٤/٤٣.
(٥) الكشاف ١/٤١٧.

من هو[(١)]». قال الشيخ:(٢) «ولا يجوزُ ذلك لأنَّ فيه فصلاً بين البدلِ والمبدلِ منه بأجنبي، وهو المعطوفان، لأنهما معمولان لغيرِ العاملِ في المبدلِ منه، ولو كان العاملُ في المعطوفِ هو العاملَ في المبدلَ منه لم يَجُزْ ذلك أيضاً؛ لأنه إذا اجتمع العطفُ والبدلُ قُدِّم البدلُ على العطف، لو قلت: «جاء زيدٌ وعائشةُ أخوك» لم يَجُزْ، إنما الكلامُ جاء زيدٌ أخوكَ وعائشةُ».

فتحصَّل في رفع «القائم» على هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجه: النعتُ والبدلُ وخبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. ونُقِلَ عن عبدالله أيضاً أنه قرأ: «قائمٌ بالقسط» بالتنكير، ورفعُه من وجهي البدل وخبر المبتدأ. وقرأ(٣) أبو حنيفة: «قَيِّماً» بالنصبِ على ما تقدَّم. فهذه أربعةُ أوجه حَرَّرْتُها من كلام القوم.

والظاهر أن رفع «الملائكةُ» وما بعدَهُ عطفٌ على الجلالة المعظمة. وقال بعضُهم: «الكلامُ تَمَّ عند قولِهِ: «لا إله إلا هو» وارتفَعَ «الملائكة» بفعل مضمرٍ تقديرُهُ: وشَهِدَ الملائكة وأولو العلم بذلك» وكأنَّ هذا الذاهبَ يرى أنَّ شهادة اللّـهِ مغايرةٌ لشهادة الملائكة وأولي العلم، ولا يُجِيزُ إعمال المشترك في معنييه فاحتاجَ من أجلِ ذلك إلى إضمارِ فعلٍ يُوافِقُ هذا المنطوقَ لفظاً ويخالِفُهُ معنى، وهذا يَجِيءُ نظيرُهُ في قوله تعالى: «إنَّ الله وملائكتَهُ يُصَلُّونَ على النبـيِّ»(٤). قال الزمخشري:(٥) «فإنْ قلت: هل دَخَلَ قيامُه بالقسط في حكمِ شهادةِ الله والملائكة وأولي العلم كما دَخَلَتْ الوحدانيةُ؟ قلت: نعم إذا جعلتَهُ

(١) زيادة من الكشاف تقتضيها المناقشة التالية.
(٢) البحر ٢/٤٠٥.
(٣) البحر ٢/٤٠٣؛ الكشاف ١/٤١٧.
(٤) الآية ٥٦ من الأحزاب.
(٥) الكشاف ١/٤١٧.

حالاً من «هو» أو نصباً على المدحِ منه، أو صفةً للمنفي، كأنه قيل: شَهِدَ الله والملائكة وأولو العلم أنه لا إله إلا هو وأنه قائم بالقسط».

قوله: «لا إله إلا هو» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنها مكررةٌ للتوكيد. قال الزمخشري:[1] «فإنْ قلتَ: لِمَ كَرَّر قولَه «لا إله إلا هو»؟ قلت: ذَكَرَه أولاً للدلالةِ على اختصاصِهِ بالوحدانيةِ، وأنه لا إله إلا تلك الذاتُ المتميِّزَة، ثم ذَكَرَهُ ثانياً بعد ما قَرَن بإثباتِ الوحدانية إثبات العدل للدلالةِ على اختصاصِهِ بالأمرين، كأنه قال: لا إله إلا هو الموصوفُ بالصفتين، ولذلك قَرَنَ به قولَه: «العزيزُ الحكيمُ» لتضمُّنِها معنى الوحدانية والعدل».

وقال بعضُهم: «ليس بتكريرٍ؛ لأنَّ الأولَ شهادةُ الله تعالى وحدَه، والثاني شهادة الملائكة وأولي العلم»، وهذا كما تقدَّم عند مَنْ يرفع «الملائكة» بفعلٍ آخرَ مضمرٍ لِمَا ذكرتُهُ من أنه لا يرى إعمالَ المشترك، وأن الشهادتين متغايرتان، وهو مذهبٌ مرجوح. وقال الراغب: «إنما كرَّر لا إله إلا هو لأنَّ صفات التنزيهِ أشرفُ مِنْ صفاتِ التمجيد، لأنَّ أكثرَها مشاركٌ في ألفاظِها العبيدُ فيصِحُّ وَصْفُهم بها، ولذلك وَرَدَتْ ألفاظُ التنزيهِ في حَقِّه أكثرَ وأَبْلَغَ».

قوله: «العزيز الحكيمُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ من «هو». الثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ. الثالث: أنه نعتٌ لـ «هو»، وهذا إنَّما يتَمَشَّى على مذهبِ الكسائي، فإنه يرى وصفَ الضمير الغائب، ويتقدَّم نحو هذا في قوله: «لا إله إلا هو الرحمن الرحيم»[2].

---

(١) الكشاف ١/٤١٩.

(٢) الآية ١٦٣ من البقرة.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿إنَّ الدينَ عند الله﴾**: قرأ الكسائي[١] بفتحِ الهمزةِ والباقون بكسرِها. فأمَّا قراءةُ الجماعَةِ فعلى الاستئنافِ، وهي مؤكدةٌ للجملة الأولى. قال الزمخشري:[٢] «فإنْ قلت: ما فائدةُ هذا التوكيدِ؟ قلتُ: فائدتُهُ أنَّ قولَه: «لا إله إلا هو» توحيدٌ، وقولَه: «قائماً بالقِسْطِ» تعديلٌ، فإذا أَرْدفه قولَه: «إنَّ الدين عند الله الإسلام» فقد آذن أن الإسلام هو العدلُ والتوحيد، وهو الدينُ عند الله، وما عداه فليس في شيء من الدين عنده».

وأمَّا قراءةُ الكسائي ففيها أوجهٌ، أحدُها: أنها بدلٌ من «أنه لا إله إلا هو» على قراءةِ الجمهور في «أنه لا إله إلا هو» وفيه وجهان، أحدهما: أنه من بدلِ الشيءِ من الشيء، وذلك أنَّ الدين الذي هو الإسلام يتضمَّنُ العدْلَ والتوحيدَ وهو هو في المعنى. والثاني: أنه بدلُ اشتمالٍ لأنَّ الإسلامَ يشتمِلُ على التوحيدِ والعَدْلِ.

الثاني من الأوجه السابقة أن يكونَ «أنَّ الدين» بدلاً من قوله «قائماً بالقسط» ثم لك اعتباران، أحدُهما: أَنْ تَجْعَلَه بدلاً من لفظِهِ[٣] فيكونُ محلُّ «أنَّ الدين» الجرَّ. والثاني: أن تجعلَه بدلاً مِنْ مَوْضِعِه فيكونُ محلُّها نصباً. وهذا الثاني لا حاجةَ إليه وإن كان أبو البقاء[٤] ذكره، وإنما صَحَّ البدلُ في المعنى؛ لأنَّ الدينَ الذي هو الإسلامُ قِسْطٌ وعَدْلٌ، فيكونُ أيضاً من بدلِ الشيءِ من الشيء، وهما لعينٍ واحدةٍ /. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمال لأنَّ الدينَ [١٣٤/أ] مشتملٌ على القسطِ وهو العدلُ. وهذه التخاريجُ لأبي علي[٥] الفارسي، وتَبِعَهُ

(١) السبعة ٢٠٢؛ الكشف ١/٣٣٨.
(٢) الكشاف ١/٤١٨.
(٣) أي من لفظ «بالقسط».
(٤) الإملاء ١/١٢٩.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٣٧.

الزمخشري[1] في بَعْضِها. قال الشيخ:[2] «وأبو علي معتزلي فلذلِكَ يشتمل كلامُه على لفظِ المعتزلةِ من العدلِ والتوحيد» قلت: ومَنْ يرغَبُ عن التوحيدِ والعدلِ من أهلِ السنةِ حتى يَخُصَّ به المعتزلَة؟ وإنما رأى في كلامِ الزمخشري هذه الألفاظَ كثيراً، وهو عنده معتزليٌّ، فَمَنْ تَكَلَّم بالتوحيدِ والعَدْلِ كان عندَه معتزلياً.

ثم قال: «وعلى البدل من «أنه» خَرَّجه هو وغيرُه، وليس بجيد لأنه يُـؤَدِّي إلى تركيبٍ بعيدٍ أَنْ يأتِيَ مثلُه في كلامِ العربِ وهو: «عَرَف زيدٌ أنه لا شجاعَ إلا هو وبنو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلا هو البطل الحـامي أنَّ الخَصْلَةَ الحميدةَ هي البسالةُ» وتقريبُ هذا المثال: «ضرب زيدٌ عائشةَ والعُمَران حَنِقاً أختَك» فَحَنِقاً حالٌ من زيد، وأختَك بدلٌ من عائشةَ، ففصل بين البدلِ والمبـدلِ منه بـالعطفِ، وهـو لا يجوزُ، وبـالحـالِ لغيـرِ المُبْـدَلِ منـه، وهو لا يجوزُ، لأنه فُصِلَ بأجنبـي بين المُبْدَلِ منه والبدل» انتهى.

قوله: «عرف زيد» هو نظيرُ: «شهد الله» وقوله: «أنه لا شجاع إلا هو «نظير» أنه لا إله إلا هو». وقوله: «وبنو دارم» نظير قوله: «والملائكة». وقوله: «ملاقياً للحروب» نظيرُ قوله: «قائماً بالقسط، وقوله: «لا شجاع إلا هو» نظير قوله: «لا إله إلا هو» فجاء به مكرراً كما في الآية، وقوله: «البطل الحـامي» نظيرُ قولِهِ: «العزيز الحكيم» وقوله: «أن الخصلة الحميدة هي البسالة» نظيرُ قوله: «أنَّ الدينَ عند الله الإسلام» ولا يَظْهَرُ لي مَنْعُ ذلك ولا عَدَمُ صحةِ تركيبه حتى يقول «ليس بجيد» وبعيد أن يأتي عن العرب مثله». وما ادَّعاه بقولِهِ في المثال الثاني أنَّ فيه الفصلَ بأجنبـي فيه نظرٌ، إذ هذه الجملُ صارَتْ كلُّها كالجملة الواحدة لِمَا اشتملت عليه من تقويةِ كلماتٍ

(١) الكشاف ١/٤١٨.
(٢) البحر ٢/٤٠٨.

بعضِها ببعض ٍ، وأبو علـيّ وأبو القاسم وغيرُهُما لم يكونوا في محلّ ٍ مَنْ يَجْهَلُ صحةَ تركيبِ بعض ِ الكلام ِ وفسادِهِ.

ثم قال الشيخ: «قال الزمخشري: وقُرِئا مفتوحين على أنَّ الثاني بدلٌ من الأول كأنه قيل: شَهِدَ الله بأنَّ الدينَ عند الله الإسلامُ، والبدلُ هو المبدلُ منه في المعنى، فكانَ بياناً صريحاً لأنَّ دينَ الإسلام هو التوحيدُ والعدلُ». قال: «فهذا نَقْلُ كلام ِ أبـي عليّ دونَ استيفاءٍ».

الثالث من الأوجه: أَنْ يكونَ «أنَّ الدينَ» معطوفاً على «أنه لا إله إلاهو»، حُذِفَ منه حرفُ العطفِ، قاله ابن جرير[1]، وضَعَّفَهُ ابنُ عطيَّة[2]، ولم يبيِّن وجهَ ضَعْفِهِ.

قال الشيخ:[3] «وَجْهُ ضَعفِهِ أنه متنافِرُ التركيب مع إضمارِ حرفِ العطفِ، فَيُفْصَلُ بين المتعاطِفَيْنِ المرفوعَيْن بالمنصوبِ المفعول ِ، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع ِ وبجملتي الاعتراض ِ، وصار في التركيبِ نظيرَ قولِك: «أكـل زيدٌ خبـزاً وعمروٌ سمكـاً» يعني فَفَصَلْتَ بين «زيد» وبين «عمـر» بـ «خبزاً»، وفصلْتَ بين «خبزاً» وبين «سمكاً» بعمرٍو، إذ الأصلُ قبل الفصل: «أكل زيدٌ وعمر خبزاً وسمكاً».

الرابعُ: أَنْ يكونَ معمولاً لقولِهِ: «شهِدَ الله» أي: شَهِدَ الله بأنَّ الدينَ، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ جازَ أَنْ يَحْكُمَ على موضِعِه بالنصب أو بالجرِّ. فإنْ قلت: إنما يتجهُ هذا التخريجُ على قراءةِ ابن عباس، وهي كسرُ إنَّ الأولى، وتكون حينئذٍ الجملةُ اعتراضاً بين «شَهِدَ» وبين معمولِهِ كما قَدَّمْتُهُ، وأمَّا على قراءةِ

---

(1) تفسير الطبري ٦/٢٦٨.
(2) المحرر ٣/٤١.
(3) البحر ٢/٤٨٠.

فَتْحِ «أنَّ» الأولى، وهي قراءةُ العامة فلا يَتَجِهُ ما ذكرْتُهُ من التخريج، لأن الأولى معمولةٌ له استَغْنَى بها. فالجوابُ: أنَّ ذلك متجهٌ أيضاً مع فتحِ الأولى وهو أَنْ تَجْعَلَ الأولى على حَذْفِ لامِ العلة، تقديرُهُ: شهد الله أنَّ الدين عندَ اللَّـهِ الإسلامُ لأنه لا إله إلا هو، وكان يَحِيك في نفسي هذا التخريجُ مدةً، ولم أَرَهم ذكــروه حتى رأيتُ الـواحـديَّ ذَكَـرَه، وقـال: «وهـذا معنى قـول الفراء[1] حيث يقـولُ في الاحتجاجِ للكسـائي: «إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ «أنه» على الشرطِ، وجَعَلْتَ الشهادةَ واقعةً على قولِهِ: «أنَّ الدين عند الله الإسلام» وتكونُ «أنَّ» الأولى يصلُح فيها الخَفْضُ كقولـك: «شهد اللَّـهُ لوحدانيتِهِ أنَّ الدينَ عند اللَّـهِ الإسلامُ». وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسِهِ، ومعنى قولِهِ: «على الشرط» أي: العلة، سَمَّى العلةَ شرطاً لأنَّ المشروطَ متوقفٌ عليه كتوقُّفِ المعلولِ على علتِهِ، فهو علَّةٌ، إلا أنه خلافُ اصطلاحِ النحويين.

ثم اعترَضَ الواحديُّ على هذا التخريجِ بأنه لو كانَ كذلك لم يَحْسُنْ إعادةُ اسمِ الله ولكانَ التركيبُ «أنَّ الدين عنده الإسلام»، لأن الاسمَ قد سَبَقَ فالوجهُ الكنايةُ، ثم أجاب بأنَّ العربَ ربما أعادت الاسمَ موضعَ الكناية وأنشد:[2]

١٢٠٦ـ لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

يعني أنه من بابِ إيقاعِ الظاهِرِ موقعَ المضمرِ، ويزيدُهُ هنا حُسْناً أنه في / موضِعِ تعظيمٍ وتفخيمٍ. [١٣٤/ب]

الخامس: أَنْ تكونَ على حَذْفِ حرفِ الجر معمولةً لِلَفْظِ «الحكيم» كأنه

---

(١) معاني القرآن ١/١٩٩.

(٢) تقدم برقم ٤٩٠.

قيل: الحكيم بان، أي: الحاكم بأن، فحكيم مثالُ مبالغةٌ مُحَوَّلٌ من فاعِل، فهو كالعليم والخبير والبصير، أي: المبالِغُ في هذه الأوصاف، وإنما عَدَلَ عن لفظ «حاكم» إلى «حكيم» مع زيادةِ المبالغة لموافقةِ العزيز. ومعنى المبالغةِ تكرارُ حكمهِ بالنسبة إلى الشرائع أنَّ الدين عند الله هو الإسلام، أو حَكَمَ في كلِّ شريعة بذلك. وهذا الوجهُ ذكره الشيخ[1] وكأنه من تخريجه ثم قال: «فإن قلت: لِمَ حَمَلْتَ الحكيم على أنه مُحَوَّلٌ من فاعل إلى فعيل للمبالغة، وهلاَّ جَعَلْتَه فعيلاً بمعنى مُفْعِل، فيكون بمعنى مُحْكِم، كما قالوا: أليم بمعنى مُـؤْلِم وسميع بمعنى مُسْمِع من قولِ الشاعر:[2]

١٢٠٧ـ أَمِنْ ريحانَةَ الـداعي السميعُ ....

فالجوابُ أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ فعيلاً بمعنى مُفْعِل، وقد يُـؤَوَّل أليم وسميع على غير مُفْعِل، ولئن سَلَّمْنَا ذلك فهو من النُّدورِ والشذوذ بحيث لا يَنْقَاسُ، بخلاف فَعيل مُحَوَّلٌ من فاعِل فإنه كثيرٌ جداً خارجٌ عن الحصرِ كعليم وسميع وقدير وحكيم وخبير وحفيظ، إلى ألفاظٍ لا تُحْصَى كثرةً. وأيضاً فإنَّ العربـيَّ القُحَّ الباقي على سَجِيَّتِهِ لم يَفْهَمْ عن «حكيم» إلا أنه مُحَوَّلٌ من فاعـل للمبالغةِ، ألا ترى أنه لَمَّا سَمِعَ قارئاً يقرأ: «والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما جزاءً بما كَسَبَا نكالاً من الله والله غفور رحيم»[3] أنكر أن تكونَ فاصلةُ هذا التركيبِ السابقِ: «والله غفور رحيم» فقيل له: التلاوةُ: «والله عزيز حكيم»، فقال: هكذا يكون: عَزَّ فحكم فقطع» فَفَهِمَ من حكيم أنه محولٌ للمبالغة السالفة[4] من «حاكم»، وفَهْمُ هذا العربـي حجةٌ قاطعةٌ بما قلناه، وهذا تخريجٌ

---

(١) البحر ٢/٤٠٩.

(٢) تقدم برقم ٦٩٢.

(٣) الآية ٣٨ من المائدة.

(٤) كذا في الأصل ولم ترد هذه العبارة في البحر.

سهل سائغٌ جداً، يُزيل تلك التكلفـاتِ والتركيباتِ العَقِدَةَ التي يُنَزَّه كتابُ الله عنها. وأمَّا على قراءة ابنِ عباس[1] فكذلك نقول، ولا نجعل «أنَّ الدين» معمولاً لـ «شهد» كما زَعَمُوا وأن «إنه لا إله إلا هو» اعتراضٌ ـ يعني بين الحال وصاحبها وبين «شهد» ومعمولِهِ، وسيأتي إيضاحُ ذلك ـ بل نقولُ: معمولُ «شَهِدَ» هو «إنه» بالكسرِ على تخريجِ مَنْ خَرَّجَ أنَّ «شهد» لَمَّا كان بمعنى القولِ كُسِرَ ما بعدَه إجراءً له مُجْرَى القولِ، أو نقول «إنه» معموله وعُلِّقَتْ[2]، ولـم تَدْخُلِ اللامُ في الخبر لأنه منفيٌّ، بخلافِ أَنْ لو كان مثبتاً فإنك تقول: «شهدت إنَّ زيداً لمنطلقٌ» فَتُعَلَّقُ بإنَّ مع وجودِ اللام لأنه لو لم تكن اللامُ لفَتَحْتَ «أنَّ» فقلت: شهدت أنَّ زيداً منطلق، فَمَنْ قرأ بفتح «أنه» فإنه لم يَنْوِ التعليق، ومَنْ كَسَرَ فإنَّه نوى التعليقَ ولم تَدْخُل اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ كما ذكرنا» انتهى.

وكان الشيخ ـ لَمَّا ذَكَرَ الفصلَ والاعتراضَ بين كلماتِ هذه الآيةِ ـ قال ما نصه[3]: «وأما قراءةُ ابنِ عباس فَخُرِّجَ[4] على «أن الدين عند الله الإسلام» هو معمـولُ شهد، ويكونُ في الكلامِ اعتراضان أحدُهما: بين المعطوفِ عليه[5] والمعطوفِ[6]، وهو «إنه لا إله إلا هو»، والثاني: بين المعطوفِ[7] والحالِ[8] وبين المفعولِ[9] لشَهِدَ وهو: «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» وإذا

(١) أي: كسر ان الأولى.
(٢) أي: علقت «شهد».
(٣) البحر ٢/ ٤٠٩.
(٤) لعل الأفصح: فخرِّجت وأثبتنا ما في البحر والأصل.
(٥) وهو قوله «الله».
(٦) وهو قوله «والملائكة».
(٧) وهو قوله «الله».
(٨) وهو قوله «قائمًا».
(٩) وهو قوله «أن الدين».

أَعْرَبنا «العزيزُ الحكيم» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كان ذلك ثلاثةَ اعتراضات. فانظر إلى هذه التوجيهاتِ البعيدةِ التي لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يأتيَ بنظيرِهِنَّ من كلامِ العرب، وإنما حَمَل على ذلك العجمةُ وعدمُ الإمعانِ في تراكيب كلام العرب وحفظِ أشعارها، وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب أنه لن يكفيَ النحوُ وحدَه في علم الفصيح من كلام العرب، بل لا بُدَّ من الاطلاع على كلامِ العرب والتطبُّع بطبَاعها والاستكثارِ من ذلك».

قلت: ونسبتُه كلامَ أعلامِ الأمة إلى العُجْمَةِ وعَدَمِ معرفتِهم بكلام العرب وحَمْلُهم كلامَ الله على ما لا يجوز، وأنَّ هذا الوجه الذي ذكره هو تخريجٌ سهل واضح غير[1] مقبولةٍ ولا مُسَلَّمةٍ، بل المتبادرُ إلى الذهن ما نقله الناس، وتلك الاعتراضاتُ بين أثناء كلماتِ الآية الكريمة موجودٌ نظيرُها في كلامِ العرب، وكيف يَجْهل الفارسي والزمخشري والفراء وأضرابُهم ذلك، وكيف يتبَجَّح باطِّلاعه على ما لم يَطَّلِعْ عليه مثلُ هؤلاء، وكيف يَظُنُّ بالزمخشري أنه لا يعرِفُ مواقعَ النَّظْمِ وهو المُسَلَّمُ له في علم المعاني والبيان والبديع، ولا يشك أحد أنه لا بد لمَنْ يتعرَّض إلى علم التفسير أن يعرف جملةً صالحةً / من هذه العلوم، وانظر إلى ما حكى صاحب [١٣٥/أ] «الكشاف» في خطبته[2] عن الجاحظ وما ذَكَرَهُ في حقِّ الجاهل بهذه العلومِ، ولكن الشيخَ يُنْكِرُ ذلك ويَدَّعِي أنه لا يُحْتَاجُ إلى هذه العلومِ البتة، فَمِنْ ثَمَّ صدر ما ذكرته عنه.

قوله: «عندَ الله» ظرفٌ، العاملُ فيه لفظ «الدين» لِمَا تَضَمَّنه من معنى الفعل. قال أبو البقاء:[3] «ولا يكونُ حالاً، لأن «إنَّ» لا تعمل في الحال»

---

(١) قوله: «غير» خبر عن قوله: «ونسبته».

(٢) الكشاف ١/١٥.

(٣) الإملاء ١/١٢٩.

قلت: قد جَوَّزُوا في «ليت» وفي «كأنَّ» وفي «ها» أن تعملَ في الحالِ. قالوا: لِما تَضَمَّنَتْه هذه الأحرفُ من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، فإنَّ للتأكيدِ فَلْتعمل في الحالِ أيضاً، فليسَتْ تتباعَدُ عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أَوْلَى منها، وذلك أنها عاملةٌ و«ها» لَيْسَتْ بعاملةٍ فهي أقربُ لشِبْهِ الفعلِ من «ها».

قوله: «بَغْياً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ من أجلِهِ، العامل فيه «اختلف» والاستثناءُ مفرغٌ. والتقدير: وما اختلفوا إلا للبغي لا لغيرِه. والثاني: أنه مصدرٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذين» كأنه قيل: «ما اختلفوا إلاَّ في هذه الحالِ، وليس بقوي، والاستثناءُ مفرَّغٌ أيضاً. [الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ والعامِلُ فيه مقدَّرٌ][1] كأنه لَمَّا قيل: «وما اختلف» دَلَّ على معنَى: «وما بَغَى» فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ، وهذا قولُ الزجاج[2]، والأولُ قولُ الأخفش[3]، ورجَّحه أبو علي. ووقع بعد «إلا» مستثنيان وهما: «مِنْ بعدِ» و«بَغْياً» وقد تقدَّم تخريجُ ذلك وما ذَكَرَ الناسُ فيه.

قوله: «وَمَنْ يكفُرْ» «مَنْ» مبتدأٌ، وفي خبرِهِ الأقوالُ الثلاثةُ، أعني فعلَ الشرطِ وَحْدَهُ، أو الجوابَ وحدَه، أو كلاهما. وعلى القولِ بكونِهِ الجوابَ وحده لا بدَّ من ضميرٍ مقدَّرٍ أي: سريعُ الحسابِ له، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

آ. (٢٠) وفَتَح الياءَ مِنْ «وجهي» هنا وفي الأنعام[4] نافع[5] وابن عامر وحفص، وسَكَّنها الباقون.

قوله: «وَمَنْ اتَّبَعَنِ» في محلِّ «مَنْ» أوجهٌ، أحدُها: الرفعُ عطفاً على

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٢) معاني القرآن ١/٣٨٨.
(٣) معاني القرآن ١٩٩.
(٤) الآية ٧٩.
(٥) البحر ٢/٤١٢.

التاءِ في «أَسْلَمْتُ»، وجاز ذلك لوجودِ الفصلِ بالمفعولِ، قاله الزمخشري[١] وبه بَدَأَ، وكذلك ابنُ عطية[٢]. قال الشيخُ:[٣] «ولا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على ظاهِرِهِ؛ لأنه إذا عُطِفَ على الضميرِ في نحو: «أكلتُ رغيفاً وزيدٌ» لَزِمَ مِنْ ذلك أَنْ يَكونا شريكَيْنِ في أكلِ الرغيف، وهنا لا يَسُوغُ [فيه] ذلك لأنَّ المعنى ليس على: أَسْلَمُوا هم وهو صلى الله عليه وسلم وجهَه لله، بل المعنى على أنَّه صلى الله عليه وسلم أَسْلَمَ وجهَهُ لله، وهم أَسْلموا وجوهَهم لله[٤]، فالذي يَقْوَى في الإعرابِ أنه معطوفٌ على الضميرِ محذوفٌ منه المفعولُ، لا مشارِكٌ في مفعولِ «أَسْلَمْتُ» والتقديرُ: «وَمَنِ اتَّبَعَنِي وجهَه أو أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، لدلالةِ المعنى عليه، والتقديرُ: ومَنِ اتَّبعني كذلك أي: أَسْلَموا وجوهَهم لله، كما تقول: «قَضَى زيدٌ نَحْبَهُ وعَمروٌ» أي: وعمروٌ كذلك، أي: قَضَى نَحْبَه».

قلت: إنَّما صَحَّ في نحوِ: «أكلتُ رغيفاً وزيدٌ» المشاركةُ لإمكانِ ذلك، وأمَّا نحوُ الآيةِ الكريمةِ فلا يَتَوَهَّمُ أحدٌ فيه المشاركةَ.

الثاني: أنه مرفوعٌ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ كما تقدَّم تقريرُهُ. الثالث: أنه منصوبٌ على المعيَّة، والواوُ بمعنى مع، أي: أَسْلَمْتُ وجهيَ لله مع مَنِ اتَّبعني، قاله الزمخشري[٥] أيضاً. قال الشيخُ:[٦] «ومِن الجهة التي امتَنَعَ عَطْفُ «ومَنْ» على الضمير إذا حَمَلَ الكلامَ على ظاهِرِهِ دونَ تأويلٍ يمتنعُ كونُ

(١) الكشاف ٤١٩/١.
(٢) المحرر ٤٣/٣.
(٣) البحر ٤١٢/٢.
(٤) هذا من شدة تمسك أبي حيان بالظاهرية، فالأمر واضح لا لبس فيه.
(٥) الكشاف ٤١٩/١.
(٦) البحر ٤١٢/٢.

«منْ» منصوباً على أنه مفعولٌ معه، لأنَّك إذا قلت: «أكلتُ رغيفاً وعمراً» أي: مع عمرٍو دَلَّ ذلك على أنه مشارِكٌ لك في أَكْلِ الرغيف، وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه، وهو لا يجوزُ لِما ذكرنا على كلِّ حال؛ لأنه لا يجوزُ حَذْفُ المفعولِ مع كونِ الواوِ واوَ «مع» البتة». قلت: فَهْمُ المعنى وعَدَمُ الإلباسُ يُسَوِّغُ ما ذكرَهُ الزمخشري، وأيُّ مانعٍ من أنَّ المعنى: فقل: أسلمتُ وجهيَ لله مصاحباً لِمَنْ أسلمَ وجهَهُ لله أيضاً، وهذا معنًى صحيح مع القولِ بالمعية.

الرابع: أنَّ محلَّ «مَنْ» الخفضُ نَسَقاً على اسمِ الله تبارك وتعالى، وهذا الإعرابُ وإنْ كان ظاهرُهُ مُشْكلاً، فقد يُـؤَوَّلَ على معنى: جَعَلْتُ مَقْصَدِي لله بالإيمانِ به والطاعةِ له ولِمَنْ اتَّبعني بالحفظِ له، والتحفِّي بعلمه وبرأيه وبصحبته.

وقد أثبت[1] الياءَ في «اتَّبعني» نافع وأبو عمرو وصلاً وحَذَفاها وقفاً، والباقون حَذَفُوها فيهما موافقةً للرسم، وحَسَّن ذلك أيضاً كونُها فاصلةً ورأسَ آية نحو: «أَكْرَمَن وأهانَن»[2] وعليه قولُ الأعشى[3]:

١٢٠٨ـ وهـل يَمْنَعُني ارتيـادِي البـلا ... دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

وقال الأعشى أيضاً[4]:

١٢٠٩ـ ومِنْ شـانِىءٍ كـاسِفٍ وجهُـه ... إذا مـا انْتَسَبْتُ لـه أَنْكَـرَنْ

قال بعضُهم: «يكثُرَ حذفُ هذه الياءِ مع نونِ الوقاية خاصة، فإنْ لم تكن نونٌ فالكثيرُ إثباتها».

---

(١) الكشف ١/٣٣٢؛ البحر ٢/٤١٢.
(٢) الآية ١٥ ـ ١٦ من الفجر.
(٣) ديوانه ٥٥؛ الكتاب ٢/٢٩٠؛ أمالي الشجري ٢/٧٣؛ وابن يعيش ٩/٧٣.
(٤) انظر التخريج في الحاشية السابقة. والشانىء: المبغض.

قوله: «أأسْلَمْتُم» صورتُه استفهامٌ ومعناهُ الأمرُ، أي: أَسْلِموا، كقوله تعالى: «فهلْ أنتم مُنْتَهُوْن» أي: انتهوا، قال الزمخشري[1]: «يعني أنه قد أتاكم من البيِّنات ما يوجِبُ الإسلامَ ويقتضي حصولَه لا محالَة، فهل أسلمتم بعدُ، أم أنتم على كفركِم؟ وهذا كقولِك لِمَنْ لَخَّصْتَ له المسألةَ ولم تُبْقِ من طرق البيان والكشفِ طريقاً إلاَّ سَلَكْتَه: هل فهمتها أم لا، لا أُمَّ لك؟ ومنه قولُه عز وجل: «فهل أنتم مُنْتهون»[2] بعدَ ما ذَكَرَ الصَّوارِفَ عن الخمرِ والميسرِ، وفي هذا الاستفهامِ استقصاءٌ وتعبيرٌ بالمعانَدَةِ وقِلَّةِ الإنصافِ، لأنَّ المنصفَ إذا تَجَلَّتْ لَه الحُجَّةُ لم يتوقَّف إذعانُه للحق» وهو كلامٌ حسنٌ جداً / وقوله: [١٣٥/ب] «فقد اهتَدَوا» دَخَلَتْ «قد» على الماضِي مبالغةً في تحقُّق وقوعِ الفعلِ وكأنَّه قد قَرُبَ من الوقوعِ.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يكفُرون﴾: لَمَّا ضُمِّن هذا الموصولُ معنى الشرطِ دَخَلَتِ الفاءُ في خبرِه، وهو قولُه: فبشِّرْهُم، وهذا هو الصحيحُ، أعني أنه إذا نُسِخَ المبتدأُ بـ«إنَّ» فجوازُ دخولِ الفاءِ باقٍ، لأن المعنى لم يتغيَّرْ، بل ازدادَ تأكيداً، وخَالَف الأخفشُ فمنعَ دخولَها مع نَسْخِه بـ«إنَّ»، والسماعُ حُجَّةٌ عليه كهذِه الآية، وكقوله: «إنَّ الذين فَتَنُوا المؤمنين والمؤمنات»[3] الآية، وكذلك إذا نُسِخَ بـ«لكنَّ» كقوله[4]:

١٢١٠ـ فواللهِ ما فَارَقْتُكُمْ عن مَلالـةٍ ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون

وكذلك إذا نُسِخَ بـ«أنَّ» المفتوحة كقوله تعالى: «واعلموا أنَّ ما غَنِمْتم

---

(١) الكشاف ١/٤١٩.

(٢) الآية ٩١ من المائدة.

(٣) «إن الذين فَتَنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم» البروج ١٠.

(٤) البيت للأفوه الأودي وليس في ديوانه، وهو في العيني ٢/٣١٥؛ والهمع ١/١١٠؛ والدرر ١/٨٠.

من شيءٍ فإنَّ لله [خُمُسَه]»[1]، أمَّا إذا نُسِخَ بليت ولعل وكان امتنعتِ الفاءُ عند الجميعِ لتغيُّرِ المعنى.

قوله: «ويَقْتُلون» قرأ حمزة[2] «ويُقَاتِلون» من المقاتلة، والباقون: «ويَقْتُلون» كالأولِ، فأمَّا قراءةُ حمزةَ فإنه غايَرَ فيها بين الفعلين وهي موافقةٌ لقراءةِ عبدالله: «وقاتِلوا» من المقاتلة، إلاَّ أنَّه أتى بصيغةِ الماضي، وحمزةُ يُحْتمل أن يكونَ المضارعُ في قراءتِه لحكايةِ الحالِ ومعناه المضيُّ. وأمَّا الباقون فقيل في قراءتهم: إنما كَرَّر الفعلَ لاختلافِ متعلَّقه، أو كُرِّر تأكيداً، وقيل: المرادُ بأحدِ القَتْلين تفويتُ الروحِ وبالآخرِ الإهانةُ، فلذلك ذَكَر كلَّ واحدٍ على حِدَتِه، ولولا ذلك لكان التركيبُ «ويقتلون النبيين والذين يأْمُرون».

وقرأ الحسن: «ويُقَتِّلون» بالتشديد ومعناه التكثيرُ، وجاء هنا «بغيرِ حق» مُنَكَّراً، وفي البقرة[3] «بغير الحق» مُعَرَّفاً قيل: لأنَّ الجملةَ هنا أُخرِجَتْ مُخْرَجَ الشرطِ، وهو عامٌّ لا يتخصَّصُ فلذلك ناسَبَ أن تُنَكَّر في سياقِ النفي ليعُمَّ، وأمَّا في البقرةِ فجاءَتْ الآيةُ في ناسٍ مَعْهودين مُشَخَّصين بأعيانِهم، وكانَ الحقُّ الذي يُقْتَلُ به الإنسانُ معروفاً عندهم فلم يُقْصَدْ هذا العمومُ الذي هنا، فَجِيءَ في كلِّ مكان بما يناسِبُه. قوله: «من الناس»: إمَّا بيانٌ وإمَّا للتبعيض، وكلاهما معلومٌ أنهم من الناسِ، فهو جارٍ مَجْرى التأكيدِ.

آ. (٢٢) وقرأ ابنُ عباس[4] وأبو عبدالرحمن بفتحِ الباءِ: «حَبَطَتْ» وهي لغةٌ معروفةٌ.

---

(١) الآية ٤١ من الأنفال.
(٢) السبعة ٢٠٣؛ الكشف ١/٣٣٨؛ البحر ٢/٤١٣.
(٣) الآية ٦١ من البقرة.
(٤) شواذ القراءات ١٩.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿يُدْعَوْنَ﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذين أُوتوا». وقولُه «ليحكُمَ» متعلقٌ بيُدْعَوْن. وقوله: «ثم يَتَوَّلى» عطفٌ على «يُدْعَوْن» و «منهم» صفةٌ لفريق.

وقوله: «وهمْ مُعْرِضُون» يجوزُ أن تكونَ صفةً معطوفةً على الصفةِ قبلها فتكونُ الواوُ عاطفةً، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستتر في «منهم» لوقوعِهِ صفةً فتكونُ الواوُ للحالِ، [ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من «فريق» وجاز ذلك وإنْ كان نكرةً لتخصيصِه بالوصفِ قبلَه][1] وإذا كانَتْ حالاً فيجوزُ أَنْ تكونَ مؤكدةً، لأنَّ التولِّيَ والإعراضَ بمعنى، ويجوزُ أن تكونَ مبيِّنةً لاختلافِ متعلَّقِهما، قالوا: لأنَّ التولِّيَ عن الداعي، والإعراضَ عَمَّا دُعِي إليه. ويُحْتمل أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها أَخبْر عنهم بذلك.

وقرأ الحسن[2] وأبو جعفر والجحدري، «لِيُحْكَمَ» مبنياً للمفعول والقائمُ مقامَ الفاعلِ هو الظرفُ، أي: لِيَقَعَ الحكمُ بينهم.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّهم﴾**: يجوزُ في «ذلك» وجهان، أصحُّهما: أنه مبتدأٌ والجارُّ بعده خبرُه، أي: ذلك التولِّي بسببِ هذه الأقوالِ الباطلةِ التي لا حقيقةَ لها. والثاني: أن «ذلك» خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ ذلك، وهو قولُ الزجاج[3]. وعلى هذا فقولُه: «بأنهم» متعلق بذلك المقدَّر، وهو الأمر ونحوه. وقال أبو البقاء[4]: «فعلى هذا يكون قوله: «بأنهم» في موضعِ نصبٍ على الحال مِمَّا في «ذا» من معنى الإشارة أي: ذلك الأمرُ مستحقاً بقولِهم»، ثم قال: «وهذا ضعيفٌ». قلت: بل لا يجوزُ البتة.

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) البحر ٢/٤١٦؛ القرطبي ٤/٥٠.

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٣.

(٤) الإملاء ١/١٢٩.

وجاء هنا «معدودات» بصيغة الجمع، وفي البقرة(1): «معدودة» تفنُّناً في البلاغة، وذلك أنَّ جَمْعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يجوزُ أَنْ يعامَلَ معاملةَ الواحدةِ المؤنثة تارةً ومعاملةَ جمعِ الإناث أخرى، فيقال: «هذه جبالٌ راسيةٌ» وإن شئت: «راسيات»، و«جِمال ماشية» وإن شئت: «ماشيات». وخُصَّ الجمعُ بهذا الموضعِ لأنه مكانُ تشنيع عليهم بما فعلوا وقالوا، فأتى بلفظِ الجمعِ مبالغةً في زَجْرِهم وزجرِ مَنْ يعملُ بعملهم.

قوله: «وغَرَّهم في دينهم» الغُرور: الخِداع، يقال منه: غَرَّه يَغِرُّه غُرورا فهو غارٌّ ومغرور، والغَرور ـ بالفتح ـ مثالُ مبالغة، كالضَّروب، والغِرُّ: الصغير، والغَريرة: الصغيرة لأنهما يَنْخَدِعَان والغِرَّةُ مأخوذة من هذا. يقال: «أَخَذَه على غِرَّة» أي: تَغَفُّل وخداع، والغُرَّةُ: بياضٌ في الوجهِ، يقال منه: وَجْهٌ أَغَرُّ ورجل [أغرُّ](2) وامرأة «غَرَّاء»، والجمعُ القياسي: غُرٌّ، وغيرُ القياسي: غُرَّان. قال(3):

١٢١١ـ ثيابُ بني عوفٍ طَهارى نَقِيَّةٌ وأوجُهُهم عند المَشاهِدِ غُرَّانُ

والغُرَّةُ من كلِّ شيء: أَنْفَسُه، وفي الحديث: «وجَعَلَ في الجنين غُرَّةً عبداً أو أَمَة»(4) وقيل: «الغُرَّةُ» الخِيارُ. وقال أبو عمرو بن العلاء في تفسير هذا الحديث: «إنه لا يكونُ إلا الأبيضُ من الرقيقِ» كأنَّه أَخَذَه من الغُرَّة وهي البياضُ في الوجه.

قوله: «ما كانوا يَفْتَرُون» «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: الذي كانوا يَفْتَرُونه.

---

(1) الآية ٨٠ من البقرة.
(2) عن الصحاح: «غرر» وسقطت من الأصل.
(3) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٨٣؛ والبحر ٤١٦/٢.
(4) رواه أبو داود: الديات ٦٩٨/٤، والنسائي القسامة ٢٢/٨.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿فكيف إذا﴾**: «كيف» منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: كيف يكونُ حالُهم؟ كذا قدَّره الحوفي، وهذا يَحْتمل أَنْ يكونَ الكونُ تاماً، فيجيء في «كيف» الوجهان المتقدِّمان في قوله: «كيف تكفرون»[١] من التشبيه بالحال أو الظرف، وأن تكونَ الناقصةَ فتكونَ «كيف» خبرَها، وقَدَّر بعضُهم الفعلَ فقال: «كيف يَصْنعون» فـ «كيف» على ما تقدَّم من الوجهين، ويجوز أَنْ تكونَ «كيف» خبراً مقدَّماً، والمبتدأ محذوفٌ، تقديرُه: فكيف حالُهم؟.

قوله: «إذا جَمَعْناهم» ظرفٌ مَحْضٌ من غيرِ تضمينِ شرطٍ، والعاملُ فيه العاملُ في «كيف» إنْ قلنا إنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مقدَّرٍ كما تقدَّم تقريرُه، وإنْ قلنا: إنَّها خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ وهي منصوبَةٌ انتصابَ الظروفِ كانَ العاملُ في «إذا» الاستقرارَ العاملَ في «كيف» لأنها كالظرفِ. وإنْ قلنا: إنها اسمٌ غيرُ ظرفٍ، بل لمجردِ السؤالِ كان العاملُ فيها نفسَ المبتدأ الذي قَدَّرناه، أي: كيف حالُهم في وقت / جَمْعِهم. [١٣٦/أ]

قوله: «ليوم» متعلِّقٌ بجمعناهم «أي: لقضاء يومٍ أو لجزاء يوم و «لا ريبَ فيه» صفةٌ للظرف.

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿اللهم﴾**: اختلف البصريون والكوفيون في هذه اللفظةِ الكريمة[٢]. فقال البصريون: الأصلُ ياالله، فَحُذِفَ حرفُ النداء، وعُوِّضَ عنه هذه الميمُ المشددة. وهذا خاصٌّ بهذا الاسمِ الشريف فلا يجوزُ تعويضُ الميمِ من حرفِ النداء في غيره، واستدلُّوا على أَنَّها عوضٌ من «يا» أنهم لم يَجْمَعوا بينهما فلا يُقال: يااللهمَّ إلاَّ في ضرورةٍ كقوله[٣]:

---

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإنصاف ٣٤١، اللسان: أله.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في رصف المباني ٣٠٦، واللسان: أله؛ والإنصاف ٣٤٢؛ والهمع ١٥٧/٢؛ والدرر ٢٢٠/٢.

١٢١٢ـ وما عليكِ أَنْ تقولي كلما سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يا اللهم ما
أَرْدُدْ علينا شَيْخَنا مُسَلَّما

وقال الكوفيون: الميمُ المشددةُ بقية فعلٍ محذوفٍ تقديرُه: «أُمَّنا بخير» أي: اقصُدْنا به، مِنْ قولك: «أَمَّمْتُ زيداً» أي قصدتُه، ومنه: «ولا آمِّين البيتَ الحرام»[١] أي: قاصِديه، وعلى هذا فالجمعُ بينَ «يا» والميمِ ليس بضرورةٍ عندهم، إذ ليسَتْ عوضاً منها. وقد رَدَّ عليهم البصريون هذا بأنه قد سُمع «اللهم أُمَّنَا بخير» وقال تعالى: «اللهُمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ مِنْ عندِك فَأَمْطِرْ»[٢] فقد صَرَّح بالمدعوِّ به، فلو كانَتِ الميمُ بقيةَ «أمَّنا» لفسد المعنى فبان بطلانُه. وهذا من الأسماء التي لَزِمَت النداءَ فلا يجوزُ أَنْ يقعَ في غيرِه، وقد وَقَع في ضرورةِ الشعرِ كونُه فاعِلاً. أنشد الفراء[٣]:

١٢١٣ـ كحَلْفَةٍ من أبي دِثَار يَسْمَعُها اللهُمَ الكُبارُ

فاستعملَه هنا فاعلاً بقوله: «يَسْمَعُها» ولا يجوزُ تخفيفُ ميمِه، وجَوَّزه الفراء وأنشد البيت: «يَسْمَعُها اللَهُمَ / الكُبار» بتخفيفِ الميم؛ إذ لا يمكنُه استقامةُ الوزن إلَّا بذلك. قال بعضُهم: «هذا خطأٌ فاحِشٌ، وذلك لأنَّ الميمَ بقيةُ «أُمَّنا» وهو رأيُ الفراء[٤]، فكيف يُجَوِّزُ الفراء؟ وأجاب عن البيت بأنَّ الروايةَ ليسَتْ كذلك، بل الروايةُ: يَسْمَعُها لاهُه الكُبارُ. قلت: وهذا [لا يُعارِضُ الروايةَ الأخرى، فإنه كما صَحَّتْ هذه صَحَّتْ][٥] تِيْكَ. وردَّ

---

(١) الآية ٢ من المائدة.
(٢) الآية ٣٢ من الأنفال.
(٣) تقدم برقم ٢٩. وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٠٤.
(٤) معاني القرآن ١/٢٠٣.
(٥) ما بين معقوفين أصابه خرم في الأصل.

الزجاج[1] مذهبَ الفراء بأنه لو كان الأصل: «ياالله أُمَّنا» لَلُفِظَ به مَنْبَهَةً على الأصل كما قالوا في: وَيْلُمِّه: ويلٌ لأُمِه.

ومن أحكام هذه اللفظةِ أيضاً أنها كَثُرَ دَوْرُها حتى حُذِفَتْ منها الألف واللامُ في قولِهم: «لاهُمَّ» أي: اللهم[2]، قال الشاعر[3]:

١٢١٤ـ لا هُمَّ إنَّ عـامرَ بنَ جَهْمِ　　أَحْـرَم حَجَّاً في ثيـابٍ دُسْمِ

وقال آخر[4]:

١٢١٥ـ لا هُمَّ إنَّ جُـرْهُمـا عِبـادُكـا　　النـاسُ طَـرْفٌ وهمُ بِـلادُكـا

وفي هذه الكلمةِ أبحاثٌ كثيرةٌ موضِعُها غيرُ هذا.

قوله: «مالكَ الملك» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ من «اللهم». الثاني: أنه عطفُ بيان. الثالث: أنه منادى ثانٍ، حُذِفت منه حرفُ النداء، أي: يا مالكَ المُلك، وهذا هو البدلُ في الحقيقةِ، إذ البدلُ على نيةِ تكرارِ العاملِ، إلَّا أنَّ الفرقَ أنَّ هذا ليسَ بتابعٍ. الرابع: أنه نعتٌ لـ «اللهم» على الموضعِ فلذلك نُصِب، وهذا ليس مذهب سيبويه، فإنَّ سيبويه[5] لا يُجِيزُ نَعْتَ هذه اللفظةِ لوجودِ الميم في آخِرها، لأنها أَخْرَجَتْها عن نظائرها من الأسماءِ، وأجازَ المبرد[6] ذلك، واختارَه الزجاج[7] قالا: لأنَّ الميمَ بدَلٌ من «يا»

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٥.

(٢) الأصل: «لا اللهم» و «لا» مقحمة سهواً.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في مشكل ابن قتيبة ١٤٢؛ وغريب الحديث ٢/٢٥٤؛ والبحر ٢/٤١٦، واللسان: دسم، وأساس البلاغة ١/٢٧١. والدسم: الدنس.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) الكتاب ١/٣١٠.

(٦) المقتضب ٤/٢٣٩.

(٧) معاني القرآن ١/٣٩٧.

والمنادىٰ مع «يا» لا يمتنعُ وَصْفُه فكذا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضاً فإنَّ الاسمَ لم يتغيَّرْ عن حكمِه، ألا تَرَى إلى بقائه مبنياً على الضم كما كانَ مبنياً مع «يا».

وانتصرَ الفارسي [لسيبويه] بأنه ليسَ في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حَدِّ «اللهم» فإذا خالَفَ ما عليه الأسماءَ الموصوفَةَ ودخل في حَيِّز ما لا يُوصَفُ من الأصواتِ وَجَبَ ألاَّ يوصَفَ، والأسماءُ المناداةُ المفردةُ المعرفةُ القياسُ ألاَّ توصفَ كما ذهب إليه بعضُ الناسِ لأنها واقعةٌ موقعَ ما لا يُوصف. وكَا أنه لَمَّا وَقَع موقعَ ما لا يُعْرَبُ لم يُعْرَبْ، كذلك لَمَّا وَقَع مَوْقِعَ مـا لا يُوْصَفُ لم يُوْصَفْ. فأما قوله(١):

١٢١٦ـ يا حكمُ الوارثُ عن عبدالملكْ . . . .

وقوله(٢):

١٢١٧ـ يا حَكَمُ بنَ المنذرِ بنَ الجارودْ سُرادِقُ المجدِ عليـك مَمْدُودْ

و [قوله](٣):

١٢١٨ـ . . . . يا عُمَرُ الجَوادا

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١١٨، وبعده:

أَوْدَيْتَ إنْ لم تَحْبُ حَبْـوَ المعتنـك

والإنصاف ٦٢٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٩٩. وأوديت: هلكت، تحب: تمنح، والمعتنك: البعير كُلِّف أن يصعد في صعب الرمل.

(٢) البيت للحكم بن المنذر العبدي، وهو أيضاً في ملحق ديوانه رؤبة ١٧٢؛ والكتاب ١/٣١٣؛ وابن يعيش ٢/٥. واللسان: سردق.

(٣) البيت لجرير وتمامه:

فـما كعبُ بن مـامـةَ وابن سـعـدى بأجودَ منك . . . .

وهو في ديوانه ١٣٥؛ وأوضح المسالك ٣/٨٠؛ والهمع ١/١٨٦؛ والدرر ١/١٥٣.

فإنَّ الأولَ على «أنت» والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالثُ على إضمارِ «أعني»، فلمَّا كان هذا الاسمُ الأصلُ فيه ألاَّ يوصَفَ لِما ذَكَرْنا كان «اللهم» أَوْلى ألاَّ يوصفَ، لأنه قبل ضمِّ الميمِ إليه واقعٌ موقعَ ما لا يوصفُ، فلَّما ضُمَّتْ إليه الميمُ صيغَ معَهَا صياغةً مخصوصةً، وصارَ حكمُه حكمَ الأصوات، وحكمُ الأصواتِ ألاَّ توصَفَ نحو: «غاق» وهذا مع ما ضُمَّ إليه من الميمِ بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: «حَيَّهَلَ» فحقُّه ألاَّ يوصفَ كما لا يُوصف «حيهل». انتهى ما انتصر به أبو علي لسيبويه وإن كان لا ينتهضُ مانعاً.

قوله: «تُؤْتي» هذه الجملةُ وما عُطِفَ عليها يجوزُ أنْ تكونَ مستأنفةً مُبَيِّنَةً لقوله: «مالكَ المُلْكِ» ويجوزُ أن تكونَ حالاً من المنادى، وفي انتصابِ الحالِ عن المنادىٰ خلافٌ، الصحيحُ جوازُه، لأنه مفعولٌ به، والحالُ كما تكونُ لبيانِ هيئةِ الفاعل تكونُ لبيان هيئةِ المفعولِ، ولذلك أَعْرب الحُذَّاقُ قولَ النابغةَ(1):

١٢١٩ــ يا دارمَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَت وطالَ عليها سالِفُ الأبدِ

أن «بالعلياء» حالٌ من «دارمَيَّة»، وكذلك «أَقْوت».

والثالث من وجوه «تُؤتي» أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر أي: أنت تُؤْتي، فتكونُ الجملةُ اسميةً، وحينئذ يجوز أن تكونَ مستأنفة وأن تكون حالية.

وقوله: «تشاء» أي: تشاء إيتاءه، وتشاء انتزاعه، فحذف المفعول بعد المشيئة للعلم به / [١٣٦/ب]

(١) ديوانه ٢؛ والكتاب ١/٣٦٤؛ والمحتسب ١/٢٥١؛ وأمالي الشجري ١/٢٧٤؛ والخزانة ٤/٤٠٩؛ والعيني ٤/٣١٥.

قوله: «بيدِكَ الخيرُ» [قيل: في الكلام حذفُ معطوف تقديره: والشر، فحذف كقوله][1]: «تَقيكم الحَرَّ»[2] أي: والبردَ، وكقوله:[3]:

١٢٢٠ـ كأنَّ الحَصَا مِنْ خلفِها وأمامِها ... إذا نَجلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرا

أي: ويدُها.

وقال الزمخشري[4]: «فإن قلت: كيف قال: «بيدِكَ الخيرُ» فذكرَ الخيرَ دونَ الشر؟ قلت: لأن الكلامِ إنما وقع في الخير الذي يسوقه الله إلى المؤمنين، وهو الذي أنكرَتْه الكفرةُ، فقال: بيدك الخير تؤتيه أولياءَك على رغمٍ مِنْ أعدائك» انتهى. وهذا جوابٌ حسنٌ جداً، ثم ذكر هو كلاماً آخرَ يُوافق مذهبَه لا حاجةَ لنا به، وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرِّحْ إلا بما هو محبوبٌ لخَلْقِه، ونحوٌ منه قولُه: «والشرُّ ليس إليك» وقولُه: «وإذا مَرِضْتُ فهو يَشْفِين»[5].

والنَّزْعُ: الجَذْبُ، يقال: نَزَعَهُ يَنْزِعُه نَزْعاً إذا جَذَبَه عنه، ويُعَبَّر به عن المَيْلِ، ومنه: «نَزَعَتْ نفسُه إلى كذا» كأنَّ جاذباً جَذَبَها، ويُعَبَّر به عن الإِزالَةِ، «نَزَعَ الله عنك الشرَّ» أي: أَزاله، «يَنْزِعُ عنهما لباسِهما» أي: أَزاله، وكهذه الآيةِ فإنَّ المعنى: ويُزِيلُ المُلْكَ[6].

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿تُولِجُ﴾**: كقولِهِ: «تُـؤْتِي» وقد تقدَّم ما فيه، ويقال: وَلَجَ يَلِجُ وُلوجاً ولِجَةً كَعِدَةً ووَلْجاً كَوَعْدٍ، واتَّلَجَ يَتَّلِجُ اتِّلاجاً، والأصل:

---

(١) ما بين معقوفين أصابه خرم في الأصل.

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) تقدم برقم ٦٨٨.

(٤) الكشاف ١/٤٢٢.

(٥) الآية ٨٠ من الشعراء.

(٦) الآية ٢٧ من الأعراف.

اوْتَلَجَ يَوْتَلِجُ اوْتِلاَجاً، فَقُلِبَتْ الواوُ تاءً قبلَ تاءِ الافتعالِ نحو: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ اتِّعاداً قال الشاعر[1]:

١٣٢١ـ فـإنَّ القوافِي تَتَّلِجْنَ مَـوالِجـاً   تضايَقُ عنها أَنْ تَوَلَّجَها الإِبَرْ

والوُلوجُ: الدخولُ، والإِيلاجُ: الإِدْخال، ومعنى الآية على ذلك. وقول مَنْ قال معناه: النقـص فإنما أراد أنه من باب اللازم، لأنه تبارك وتعالى إذا أَدْخَلَ مِنْ هذا في هذا فقد نَقَصَ من المأخوذِ منه المُدْخَلُ في ذلك الآخرِ، وزعم بعضُهم أن «تُولِج» بمعنى ترفع، وأن «في» بمعنى «على» وليس بشيء.

قوله: «من الميِّت» اختلف القُرَّاء في هذه اللفظة على مراتب:[2] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكرٍ عن عاصم لفظ «المَيْت» من غير تاء تأنيث مخففاً في جميع القر آن، وسواءً وُصِفَ به الحيوانُ نحو: «تُخْرِجُ الحيَّ من الميْت» أو الجمادُ نحو قوله: «إلى بلدٍ مَيْت»[3] «لبلدٍ مَيْت»[4] منكَّراً أو معرَّفاً كما تقدَّم ذكره، إلا قولَه تعالى: «إنك ميِّتٌ وإنهم مَيِّتون»[5]، وقولَه: «وما هو بميِّتٍ»[6] في إبراهيم، مما لم يَمُتْ بعـدُ فإن الكلَّ ثَقَّلوه، وكذلك لفظُ «الميتة» في قوله: «وآيةٌ لهم الأرضُ الميتةُ»[7] دونَ الميتةِ المذكورةِ مع الدمِ[8] فإنَّ تَيْكَ لم يشددها إلا بعضُ قُرَّاء الشواد، وقد تقدَّم ذكرُها في

---

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٦١؛ والخصائص ١/١٤؛ وابن يعيش ١٠/٣٧؛ وأوضح المسالك ٣/٣٣٨. ومواجاً: مكان الولوج.
(٢) السبعة ٢٠٣؛ الكشف ١/٣٣٩؛ البحر ٢/٤٢١.
(٣) الآية ٩ من فاطر.
(٤) الآية ٥٧ من الأعراف.
(٥) الآية ٣٠ من الزمر.
(٦) الآية ١٧ من إبراهيم.
(٧) الآية ٣٣ من يس.
(٨) الآية ١٧٣ من البقرة.

البقرة، وكذلك قولُهُ: «وإنْ يكن ميتةٌ»(١) و «بلدة ميتاً»(٢) و «إلاَّ أنْ يكونَ ميتةً»(٣) فإنها مخففات عند الجميع. وثَقَّل نافع جميعَ ذلك، والأخوان وحفص عن عاصم وافقوا ابن كثير ومَنْ معه في الأنعام في قوله: «أَوَمَنْ كان ميتاً فأَحْيَيْنَاهُ»(٤) وفي الحجرات: «أيُحِبُّ أحدكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميتاً»(٥)، و «الأرضُ الميتةُ» في يس، ووافقوا نافعاً فيما عدا ذلك، فجَمعوا بين اللغتين إيذاناً بأن كلًّا من القراءتين صحيحٌ، وهما بمعنًى، لأنَّ فَيْعِل يجوزُ تخفيفُه في المعتل بحذف إحدى يائيه فيقال: هَيْن وهيِّن ولَيْن وليِّن ومَيْت ومَيِّت، ومنه قولُ الشاعر فَجَمَعَ بين اللغتين:(٦)

١٢٢٢ـ ليسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بميْتٍ ... إنَّمـا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْـيَـاءِ
إنمـا المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيبـاً ... كـاسِفـاً بـالُـهُ قليـلَ الـرَّجـاءِ

وزعم بعضهم أن «مَيْتاً» بالتخفيف لمَنْ وقع به الموت، وأنَّ المشدَّد يُسْتعمل فيمَنْ ماتَ ومَنْ لم يَمُتْ كقوله تعالى: «إنَّك ميتٌ وإنَّهم ميتون»(٧) وهذا مردودٌ بما تقدَّم من قراءةِ الأَخوين وحفص، حيث خَفَّفوا في موضعٍ لا يمكِنُ أن يرادَ به الموتُ وهو قولُهُ: «أو مَنْ كان ميتاً»(٨) إذ المرادُ به الكفرُ مجازاً.

---

(١) الآية ١٣٩ من الأنعام.
(٢) الآية ١١ من الزخرف.
(٣) الآية ١٤٥ من الأنعام.
(٤) الآية ١٢٢ من الأنعام.
(٥) الآية ١٢ من الحجرات.
(٦) البيتان لعديّ بن رعلاء الغساني، وهما في الأصمعيات ١٥٢؛ والحماسة الشجرية ١/١٩٤؛ وأمالي الشجري ١/١٥٢؛ وابن يعيش ١٠/٦٩؛ والأشموني ٢/١٦٩.
(٧) الآية ٣٠ من الزمر.
(٨) الآية ١٢٢ من الأنعام.

هذا بالنسبة إلى القُرَّاء، وإن شئت ضَبَطْتَه باعتبار لفظ «الميت» فقلت: هذا اللفظُ بالنسبة إلى قراءة السبعة ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لا خلاف في تثقيله وهو ما لم يَمُتْ نحـو «وما هـو بميت» و«إنَّك ميتٌ وإنَّهم ميتـون»، وقسمٌ لا خلافَ في تخفيفه وهو ما تقدم في قوله: «المَيْتَةَ والدمَ» و«إلَّا أن يكونَ مَيْتَةً» وقوله: «وإنْ يكنْ مَيْتَةً» وقوله: «فَأَنْشَرْنا به بلدةً ميتا» وقسمٌ فيه الخلافُ وهو ما عدا ذلك وقد تقدَّم تفصيلُهُ. وقد تقدَّم أيضاً أن أصلَ ميِّت: مَيْوِت فأدغم، وأن في وزنِهِ خلافاً:(١) هل وزنه فَيْعِل وهو مذهب البصريين أو فَعِيل وهو مذهب الكوفيين، وأصله: مَوِيت، قالوا: لأنَّ فَيْعِلاً مفقودٌ في الصحيح فالمعتلُّ أَوْلى ألَّا يوجدَ فيه. وأجاب البصريون عن قولهم بأنه لا نظير له في الصحيح بأنَّ قُضاة في جمع «قاض» لا نظير له في الصحيح. وتفسيرُ هذا الجواب أنَّا لا نُسَلِّم أنَّ المعتل يلزم أن يكون له نظيرٌ من الصحيح، ويدل على عدمِ التلازم: «قُضاة» جمع قاضٍ، وفي «قضاة» خلافُ طويل ليس هذا موضعَ ذكره. واعترض البصريون عليهم بأنه لو كان وزنه فَعِيلاً لوجَبَ أن يَصِحَّ كما صَحَّتْ نظائره من ذواتِ الواو نحو: طَوِيل وعَوِيل وقَوِيم، فحيثُ اعتلَّ بالقلبِ والإدغامِ، امتنَعَ أَنْ يُدَّعى أنَّ أصلَه فَعِيل لمخالَفَةِ نظائره. وهو ردٌّ حسنٌ.

قوله: «وتَرْزُقُ مَنْ تشاءُ بغير حساب» يجوز أن تكون الباء للحال من الفاعل أي: ترزقه وأنت لم تحاسِبْه، أي: لم تُضَيِّقْ عليه، أو من المفعول أي: غيرَ مُضَيِّقٍ عليه /. وقد تقدَّمَ الكلامُ على مثل هذا مشبعاً في البقرة عند [١٣٧/أ] قوله تعالى: «واللَّـهُ يرزقُ مَنْ يشاءُ بغيرِ حساب»(٢) فَأَغْنَى عن إعادته.

واشتملت هذه الآيةُ على أنواعٍ من البديع، منها: التجنيس المماثل في

---

(١) انظر: الإنصاف ٧٩٥.

(٢) الآية ٢١٢ من البقرة.

قوله: «مالكَ المُلْك» تُـؤتى المُلَكْ، وتَنْزِعُ الملك» ومنها: الطباقُ وهو الجمعُ بين متضادَّيْن أو شِبْهِهِمَا، وذلك في قوله: «تُـؤْتي الملك وتَنْزِع» وفي «تُعِزُّ وتُذِلُّ»، وفي قوله «بيدكَ الخيرُ» أي: والشرُّ عند بعضهم، وفي قوله: «الليل والنهار» وفي قولـه: «الحي والميت». ومنها: رَدُّ الأعجـازِ على الصدور، والصدور على الأعجاز في قوله: «تُوْلج الليل في النهار وتولج النهار في الليل» وفي قولِهِ: «وتُخرِج الحيَّ من الميت وتُخْرِجُ الميت من الحي» ونحوُهُ: عاداتُ الساداتِ ساداتُ العاداتِ». وتضمَّنَتِ من المعاني التوكيدَ: بإيقاعِ الظاهِرِ موقعَ المضمر في قوله: «تؤتى الملك إلخ» وفي تجوُّزِهِ بإيقاعِ الحرفِ مَكَانَ ما هو بمعناه، والحذفُ لفهمِ المعنى.

آ. (٢٨) **قولُهُ تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ المؤمنون﴾**: العامَّة على قراءتِهِ نهياً، وقرأ الضبـي[١]: «لا يتَّخِذُ» برفع الدال نفياً بمعنى لا ينبغي، أو هو خبر بمعنى النهي نحو: «لا تُضَارُّ والدَةٌ»[٢] و «لا يُضارُّ كاتبٌ»[٣] فيمن رفع الراء. قال أبو البقاء[٤] وغيرُه: «وأجاز الكسائي رفعَ الراء على الخبر، والمعنى: لا ينبغي» وهذا موافِقٌ لِما قاله الفراء[٥]، فإنه قال: «ولو رُفع على الخبرِ كقراءةِ مَنْ قرأ: «لا تضارُّ والدة» جاز». قال أبو إسحق:[٦] «ويكون المعنى على الرفعِ أنه مَنْ كان مؤمناً فلا ينبغي أن يَتَّخِذَ الكافرُ ولياً» كأنهما لم يَطَّلِعا على قراءةِ الضبّـي، أو لم تَثْبُتْ عندهما. و «يَتَّخِذُ» يجوز أن تكونَ المتعديةَ لواحد فيكونُ «أولياء» حالاً، وأن تكونَ المتعدية لاثنين، و «أوليـاء» هو الثاني.

---

(١) البحر ٢/٤٢٢. والضبـي هو المفضل الضبـي وتقدمت ترجمته.
(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة.
(٤) الإملاء ١/١٣٠.
(٥) معاني القرآن ١/٢٠٥.
(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٨.

قوله: «مِنْ دونِ المؤمنين» فيه وجهان، أظهرهُما: أنَّ «مِنْ» لابتداء الغاية، وهي متعلقةٌ بفعلِ الاتِّخاذ. قال علي بن عيسى: «أي: لا تَجْعَلُوا ابتداءَ الولايةِ من مكانٍ دونَ مكانِ المؤمنين» وقد تقدَّم تحقيق هذا عند قوله تعـالى: «وادْعُوا شهـداءَكم مِنْ دونِ الله»[1] في البقرة. والثـاني: أجازه أبو البقاء[2] أن يكونَ في موضِعِ نصبٍ صفةً لأوليـاء، فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ. قوله: «وَمَنْ يفعلْ ذلكَ» أدغم الكسائي[3] في رواية الليث[4] عنه اللام في الذال هنا، وفي مواضعَ أُخَرَ تقدَّم التنبيه عليها وعلى علتِها في سورةِ البقرة.

قوله: «مِنَ الله» الظاهِرُ أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال من «شيء» لأنه لو تأخَّر لكانَ صفةً له. و «في شيء» هو خبرُ ليس، لأن به تستقلُّ فائدةُ الإسناد، والتقدير: فليس في شيء كائنٍ من الله، ولا بد من حذف مضاف أي: فليس من ولاية الله، وقيل: مِنْ دِينِ الله. ونَـظَّر بعضُهم الآية الكـريمة ببيت النابغة:[5]

١٢٢٣ـ إذا حـاوَلْتَ في أسدٍ فُجُـوراً   فإنِّي لَسْتُ منك ولَسْتَ مِنِّي

قال الشيخ:[6] «والتنظير ليس بجيدٍ، لأنَّ «منك» و «مني» خبر «ليس»، تستقل به الفائدة، وفي الآية: الخبرُ قولُه «في شيء» فليس البيت كالآية».

وقد نحا ابنُ عطيةَ[7] هذا المَنْحَى الذي ذكرته عن بعضهم فقال:

---

(١) الآية ٢٣ من البقرة.
(٢) الإملاء ١/١٣٠.
(٣) السبعة ١٢٣.
(٤) وهو راوي الكسائي أبو الحارث وتقدمت ترجمته.
(٥) تقدم برقم ١٠٢٣.
(٦) البحر ٣/٤٢٣.
(٧) المحرر ٣/٥٤.

«فليس من الله في شيء مَرْضِيٍّ على الكمال والصواب، وهذا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ غَشَّنا فليس منا»[1] وفي الكلام حَذْفُ مضافٍ تقديرُهُ: فليس من التقرُّب إلى الله والثوابِ ونحو هذا، وقولُه: «في شيء» هو في موضِعِ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ الذي في قولِهِ: «ليس مِنَ الله». قال الشيخ:[2] «وهو كلامٌ مضطربٌ، لأنَّ تقديرَه: فليس من التقرب إلى الله يقتضي ألَّا يكونَ «من الله» خبراً لليس، إذ لا يستقلُّ، وقوله: «في شيء» هو في موضعِ نصبٍ على الحال يقتضي ألَّا يكونَ خبراً، فتبقى «ليس» على قوله ليس لها خبرٌ، وذلك لا يجوز، وتشبيهُهُ الآية الكريمة بقوله عليه السلام: «مَنْ غَشَّنَا فليس منا» ليس بجيدٍ؛ لِمَا بَيَّنَّا من الفرق بين بيت النابغة وبين الآية الكريمة».

قلت: قد يُجاب عن قوله: «إنَّ «من الله» لا يكونُ خبراً لعدم الاستقلال» بأنَّ في الكلامِ حَذْفَ مضافٍ، تقديرُه: فليسَ من أولياء الله، أو ليس[3]، لأنَّ اتخاذَ الكفارَ أولياءَ ينافي ولايةَ الله تعالى، وكذا قولُ ابن عطية[4]: فليس من التقرب أي: من أهل التقرب، وحينئذ يكون التنظيرُ بين الآية والحديثِ وبيتِ النابغة مستقيماً بالنسبة إلى ما ذَكَر، ونظير تقدير المضاف هنا قوله تعالى: «فَمَنْ تَبِعَني فإنه مني»[5] أي: من أشياعي وأتباعي، وكذا قولُه تعالى: «وَمَنْ لم يَطْعَمْه فإنه مني»[6]، وقول العرب: «أنت مني

(١) رواه مسلم في «الإيمان» ١/ ٩٩؛ وأبو داود في البيوع ٣/ ٧٣٢.
(٢) البحر ٢/ ٤٢٣.
(٣) كذا مقحمة في الأصل.
(٤) المحرر ٣/ ٥٤.
(٥) الآية ٣٦ من إبراهيم.
(٦) الآية ٢٤٩ من البقرة.

فرسخين» أي: من أشياعي، ما سِرْنا فرسخين. ويجوز أن يكون «من الله» هو خبرَ ليس، و«في شيء» يكون حالاً من الضمير في «ليس» كما ذهب إليه ابن عطية تصريحاً، وغيرُه إيماءً، وقد تقدَّم اعتراضُ الشيخ عليهما وجوابُه. / [١٣٧/ب]

قوله: «إلَّا أَنْ تَتَّقُوا» هذا استثناءٌ مفرغٌ من المفعول [من أجله، والعامل فيه: لا يَتَّخِذُ أي][١]: لا يَتَّخِذُ المؤمنُ الكافر وليّاً لشيءٍ من الأشياء إلا للتقِيَّة ظاهراً، أي يكونُ مُواليَه في الظاهر ومعادِيَه في الباطن، وعلى هذا فقولُه: «وَمَنْ يفعل ذلك» وجوابُهُ معترضٌ بين العلة ومعلولِها.

وفي قوله: «إلَّا أَنْ تَتَّقُوا» التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، ولو جرى على سَنَنِ الكلام الأولِ لجاء بالكلامِ غيبة، وأَبْدَوا للالتفاتِ هنا معنًى حسناً: وذلك أن موالاة الكفار لَمَّا كانت مستقبحةً لم يواجِه اللّهُ عبادَه بخطابِ النهي، بل جاء به في كلام أُسْنِدَ الفعل المنهيُّ عنه لغيب، ولَمَّا كانَتِ المجامَلَةُ في الظاهر والمحاسنةُ جائزةً لعذرٍ وهو اتِّقاءُ شرِّهم حَسُنَ الإقبالُ إليهم وخطابُهم بِرَفْعِ الحرج عنهم في ذلك.

قوله: «تُقاة» في نصبِها ثلاثة أوجه وذلك مبنيٌّ على تفسير «تقاة» ما هي؟ أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر والتقدير: تَتَّقوا منهم اتقاء، فتقاة واقعة موقع الاتقاء، والعرب تأتي بالمصادر نائبة عن بعضها، والأصل: أن تتقوا اتقاءً، نحو: تقتدروا اقتداراً، ولكنهم أَتَوْا بالمصدر على حذف الزوائد كقوله: «أَنْبتكم من الأرضِ نباتاً»[٢] والأصلُ: إنبات، ومثله:[٣]

١٢٢٤ــ . . . . وبعدَ عطائِك المئةَ الرِّتاعا

---

(١) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.
(٢) الآية ١٧ من نوح.
(٣) تقدم برقم ٣١٧.

أي: إعطائك، ومن ذلك أيضاً قوله:(١)

١٢٢٥ـ .... وليس بـأَنْ تَتَبَّعَـهُ اتِّبـاعـا

قول الآخر:(٢)

١٢٢٦ـ ولاحَ بجـانب الجبلين منـه رُكـامٌ يَحْفِـرُ الأرضَ احتفـارا

وهكذا عكس الآية، إذ جاء بالمصدر مزاداً فيه، والفعل الناصب له مجرَّد من تلك الزوائد. ومن مجيء المصدرِ على غيرِ الصدر قولُه تعالى: «وَتَبَتَّلْ إليه تبتيلاً»(٣)، والأصل: تَبَتُّلاً، ومثله:(٤)

١٢٢٧ـ وقـد تَطَوَّيْتُ انـطواءَ الحِضْبِ ....

والأصلُ: تَطَوِّياً، وأصلُ تُقاة: «وُقَيَة» مصدرٌ على فُعَل من الوقاية، وقد تقدَّم تفسير هذه المادة في أول هذا الموضوع(٥)، ثم أُبْدلت الواوُ تاءً، ومثلُها تُخَمة وتُكَاة وتُجاه، وتَحَرَّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبت ألفاً، فصارَ اللفظُ «تُقاة»، كما ترى، ووزنُها فُعَلة، ومجيءُ المصدرِ على فُعَل وفُعَلة قليل نحو: التُّخَمة والتُّهَمة والتُّؤَدة والتكَأة، وانضمَّ إلى ذلك كونُها جاءت على غيرِ الصدر، والكثيرُ مجيءُ المصادرِ جاريةً على أفعالها قيل: وحَسَّن مجيءَ هذا

(١) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤٠؛ والكتاب ٢/٢٤٤؛ وأمالي الشجري ٢/١٤١؛ وابن يعيش ١/١١١. وصدره:

وخيـرُ الأمـر مـا استقبلْتَ منـه ....

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٤٢٤.

(٣) الآية ٨ من المزمل.

(٤) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٦؛ والكتاب ٢/٢٤٤؛ وابن يعيش ١/١١٢؛ وأمالي الشجري ٢/١٤١؛ والمقرب ٢/١٣٥؛ واللسان: حضب. والحضب: الأفعى.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢ من البقرة.

المصدرِ ثلاثياً كونُ «فُعَلة» قد حُذِفت زوائدُه في كثيرٍ من كلامهم نحو: تَقَى يَتْقِي ومنه[1]:

١٢٢٨ـ . . . . تَقِ اللـهَ فينا والكتابَ الذي تتلو

وقد قَدَّمْتُ تحقيق ذلك في أول البقرة.

الثاني: أنها منصوبةٌ على المفعولِ به، وذلك أن يكونَ «تَتَّقوا» بمعنى تخافوا، ويكون «تقاة» مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ به، وهو ظاهـرُ قول الزمخشري فإنه قال[2]: «إلا أَنْ تخافوا من جهتهم أمراً يجب اتقاؤه، وقُرِىء «تَقِيَّة»، وقيل للمتَّقَى: تُقاة وتَقِيَّة كقولهم «ضَرْب الأمير» لمضروبه». انتهى فصار تقديرُ الكلام: إلا أن تخافوا منهم أمراً مُتَّقَىً.

الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال وصاحبُ الحال فاعل «تتقوا» وعلى هذا تكونُ حالاً مؤكدة، لأنَّ معناه مفهوم من عاملها كقوله: «ويومَ أُبْعَثُ حَيَّاً»[3] ولا تَعْثَوا في الأرض مفسدين»[4]، وهو على هذا جمعُ «فاعِل» وإن لم يُلْفظ بفاعل من هذه المادة فيكون فاعلاً وفُعَلَة نحو: رام ورُماة وغاز وغُزاة، لأنَّ فعلَه يَطَّرد جمعاً لفاعِل الوصفِ المعتلِّ اللامِ، وقيل: بل فُعَلَة جمعُ لفعيل، أجازَ ذلك كلَّه أبوعلي الفارسي. قلت: جمعُ فَعِيـل على فُعَلة لا يجوزُ، فإن فَعِيلاً الوصفَ المعتلَّ اللامِ يُجْمع على أَفْعِلاء نحو: غَنِيّ وأغنياء، وتقيّ وأتقياء، وصَفِيّ وأَصْفِياء، فإن قيل: قد جاء فَعِيل الوصفُ مجموعاً على فُعَلة قالوا: كَمِيّ وكُمَاة، فالجواب: أنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه.

---

(١) تقدم برقم ٢٨٠.

(٢) الكشاف ٤٢٢/١.

(٣) الآية ٣٣ من مريم.

(٤) الآية ٦٠ من البقرة.

وقرأ[1] ابن عباس ومجاهد وأبو رجاء وقتادة وأبو حيوة ويعقوب وسهل وعاصم في رواية المفضل عنه: «تَتَّقوا منهم تَقِيَّة» بوزن «مَطِيَّة» وهي مصدرٌ أيضاً بمعنى «تُقَاة»، يقال: اتَّقى يتَّقي اتقاءً وتَقْوَى وتُقاة وتَقِيَّة وتُقَىً، فيجيء مصدر افْتَعل من هذه المادة على الافتعال وعلى ما ذكر معه من هذه الأوزان، ويقال أيضاً: تَقَيْتُ أَتْقي ثلاثياً تَقِيَّة وتَقْوى وتُقاة وتُقَىً، والياء في جميع هذه الألفاظ بدل من الواو لما عرفته من الاشتقاق.

وأمال الأخوان[2] «تُقاة» هنا، لأنَّ ألفَها منقلبة عن ياء كما تقدم تقريره، ولم يؤثِّرْ حرفُ الاستعلاء في مَنْع الإمالة لأنَّ السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سببَ الإمالة الياءُ المقدرة بخلافِ «غالب» و«طالب» و«قادم» فإنَّ حرف الاستعلاء عنا مؤثِّرٌ لكونِ سبب الإمالة ظاهراً وهو الكسرة، وعلى هذا يقال: كيف يُـؤَثِّرُ مع السببِ الظاهر ولم يؤثِّـرْ مع المقـدر وكان العكسُ أَوْلى؟ والجوابُ أنَّ الكسرةَ سببٌ منفصل عن الحرف الممال ليس موجوداً فيه بخلاف الألف المنقلبة عن ياءٍ فإنها نفسَها مقتضيةٌ للإمالة، فلذلك لم يُقاومها حرفُ الاستعلاء.

وأمال الكسائي وحده «حَقَّ تُقاتِه»[3]، فخرج حمزة عن أصله، وكان الفرق أنَّ «تُقاة»[4] هذه رُسِمت بالياء فلذلك وافق حمزةُ الكسائيَّ عليه، ولذلك قرأ بعضهم «تَقِيَّة» بوزن مطيَّة كما تقدم / لظاهر الرسم، بخلافِ «حَقَّ [١٣٨/أ] تقاته»، وإنما أمعنتُ في سبب الإمالة هنا لأنَّ بعضهم زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرفِ الاستعلاء، وأنَّ سيبويه[5] حكى عن قوم أنهم يُميلون شيئاً

(١) البحر ٢/٤٢٤؛ القرطبي ٤/٥٧.
(٢) السبعة ٢٠٤؛ البحر ٢/٤٢٤؛ والأخوان: حمزة والكسائي.
(٣) الآية ١٠٢ من آل عمران.
(٤) أي الواردة في الآية التي يعربها الآن.
(٥) الكتاب ٢/٢٦٤.

لا يجوز إمالتُه نحو: «رأيت عِرْقَى»(١) بالإمالة، وليس هذا من ذاك لِما تقدَّم لك من أن سبب الإمالة في «عِرْقى» كسرةٌ ظاهرة.

وقوله: «منهم» متعلِّقٌ بـ «تتقوا»، أو بمحذوف على أنه حال من «تقاة» لأنه في الأصل يجوزُ أن يكونَ صفةً لها، فلما قُدِّم نُصِب حالاً. هذا إذا لم تجعل «تُقاة» حالاً، فأمّا إذا جَعَلْناها حالاً تعيَّن أن يتعلق «منهم» بالفعل قبله، ولا يجوز أن يكون حالاً من «تقاة» لفساد المعنى لأنَّ المخاطبين ليسُوا من الكافرين.

قوله: «نفسَه» مفعولٌ ثان لحَذَّر؛ لأنه في الأصل متعدٍّ بنفسه لواحد فازدادَ بالتضعيفَ آخرَ، وقدَّر بعضُهم حَذْفَ مضافٍ أي: عقاب نفسه. وصَرَّح بعضُهم بعدم الاحتياج إليه، كذا نقله أبو البقاء(٢) عن بعضهم، وليس بشيء، إذ لا بدَّ من تقديرِ هذا المضافِ لصحة المعنى، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه في نحو قولك: «حَذَّرتك نفس زيد» أنه لا بد من شيء تُحَذِّر منه كالعقاب والسَّطْوة، لأن الذواتِ لا يُتَصَوَّر الحذرُ منها نفسها، إنما يُتَصَوَّر من أفعالِها وما يَصْدُر عنها. وعَبَّر هنا بالنفسِ عن الذات جرياً على عادة العرب، كما قال الأعشى(٣):

١٢٢٩ـ يَوْماً بأجودَ نائلاً منه إذا ... نفسُ الجَبانِ تَجَهَّمَتْ سُؤَّالها

وقال بعضهم: الهاء في «نفسه» تعود على المصدر المفهوم من قوله: «لا يتَّخذِ»(٤) أي: ويحذِّركم الله نفسَ الاتخاذ، والنفسُ عبارة عن وجود الشيء وذاته.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ﴾: مستأنف، وليس منسوقاً على جواب الشرط، وذلك أنَّ عِلْمَه بما في السموات وما في الأرض غيرُ متوقفٍ

(١) العرقة: أرومة الشجر التي تتشعب منها العروق.
(٢) الاملاء ١/١٣٠.
(٣) الديوان ٢٩؛ البحر ٢/٤٢٥.
(٤) الأصل: «لا تتخذوا» وهو سهو.

على شرط فلذلك جِيء به مستأنفاً، وفي قوله «ويَعْلَـمُ ما في السموات وما في الأرض» من باب ذِكْرِ العام بعد الخاص وهو «ما في صدوركم».

وقَدَّم هنا الإخفاء على الإبداء وجَعَلَ محلَّهما الصدورَ وجعل جواب الشرطِ العلمَ بخلافِ ما في البقرة[١]، فإنه قَدَّم فيها الإبداءَ على الإخفاء، وجَعَل محملهما النفسَ، وجَعَل جوابَ الشرط المحاسبةَ، وكلُّ ذلك تفنُّنٌ في البلاغة وتنوع[٢] في الفصاحة.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿يومَ تجد﴾**: في ناصِبه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوب بقدير، أي: قديرٌ في ذلك اليوم العظيم، لا يقال: يَلْزَمُ من ذلك تقييدُ قدرتِه بزمانٍ، لأنَّه إذا قَدَر في ذلك اليومِ الذي يَسْلُب كلَّ أحد قدرته فلأَنْ يَقْدِرَ في غيرِه بطريقٍ أولى وأَحْرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن الأنباري.

الثاني: أنه منصوبٌ بيُحَذِّركم أي: يُخَوِّفكم عقابَه في ذلك اليوم، وإلى [هذا] نحا أبو إسحق[٣]، ورجَّحه. ولا يجوز أن ينتصبَ بيحذِّركم المتأخرةِ. قال ابن الأنباري: «لأنه لا يجوزُ أن يكونَ» اليوم منصوباً بيحذِّركم المذكورِ في هذه الآية، لأنَّ واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرفِ وناصبِه معترضاً، وهو كلامٌ طويل، والفصلُ بمثله مستبعدٌ، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فلا يَصِحُّ، لأن التخويف موجودٌ، واليومَ موعودٌ فكيف يتلاقيان»[٤].

الثالث: أن يكونَ بالمصير[٥]، وإليه نحا الزجاج[٦] أيضاً وابنُ الأنباري

---

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة: «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه».
(٢) الأصل: «تنوعاً» وهو سهو.
(٣) معاني القرآن ١/٣٩٩.
(٤) قوله: «يتلاقيان» مخروم في الأصل.
(٥) أي: منصوباً بالمصير.
(٦) معاني القرآن ١/٣٩٩.

ومكي[1] وغيرُهم، وهذا ضعيفٌ على قواعد البصريين، للزومِ الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِه بكلامٍ طويل، وقد يقال: إنَّ جُمَل الاعتراض لا نبالي بها فاصلةً، وهذا من ذاك.

الرابع: أن ينتصبَ بـ «اذكر» مقدراً مفعولاً به لا ظرفاً. وقَدَّر الطبري[2] الناصبَ له «اتقوا»، وفي التقدير ما فيه من كونِه على خلافِ الأصل مع الاستغناء عنه.

الخامس: أنَّ العامل فيه ذلك المضافُ المقدَّر قبل «نفسَه» أي: يحذركم الله عقابَ نفسِه يومَ تجد، فالعاملُ فيه «عقاب» لا «يحذركم»، قاله أبو البقاء[3]. وفي قوله «لا يحذِّركم» فرارٌ مِمَّا أَوْردته على أبي إسحاق كما تقدَّم تحقيقه.

السادس: أنه منصوبٌ بتودُّ، قال الزمخشري[4]: «يومَ تجد منصوب بتود، والضمير في «بينه» لليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرَها وشرَّها [حاضرين][5]، تتمنَّى لو أنَّ بينها وبين ذلك اليوم وهَوْلِهِ أمداً بعيداً». وهذا الذي ذكره الزمخشري وجهٌ ظاهرٌ لا خفاء بحسنه، ولكنْ في هذه المسألة خلافٌ ضعيف: جمهور البصريين والكوفيين على جوازها، وذهب الأخفش والفراء إلى مَنْعها، وضابطُ هذه المسألة: أنه إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصلٍ بمعمول الفعل نحو: «ثوبي أخويك يلبَسان» فالفاعلُ هو الألف، وهو ضمير عائد على «أخويك» المتصلين بمفعول يلبسان، ومثله: «غلامَ هند ضربَتْ» ففاعل «ضربَتْ» ضمير عائدٌ على «هند» المتصلةِ بغلام المنصوب بضربَتْ، والآيةُ من هذا القبيل: فإن فاعل «تودُّ» ضميرٌ عائد على

---

(١) المشكل ١/١٣٤.

(٢) تفسير الطبري ٦/٣١٩.

(٣) الاملاء ١/١٣٠.

(٤) الكشاف ١/٤٢٣.

(٥) من الكشاف.

«نفس» المتصلةِ بيوم لأنها في جملة، أُضيف الظرفُ إلى تلك الجملة، والظرفُ منصوبٌ بتودُّ، والتقدير: يوم وجدانِ كلِّ نفسٍ خيرَها وشَرَّها مُحْضَرين تَوَدُّ كذا. احتج الجمهور على الجواز بالسماع وهو قول الشاعر(١) / : [١٣٨/ب]

١٢٣٠ـ أَجَلُ المرءِ يستحِثُّ ولا يَدْ ري إذا يبتغي حصولَ الأماني

ففاعل «يستحثُّ» ضمير عائد على «المرء» المتصل بـ «أجَل» المنصوب بـ «يستحثُّ». واحتج المانعون بأنَّ المعمول فَضْلة يجوز الاستغناء عنه، وعودُ الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزومَ ذِكْره فيتنافى هذان السببان، ولذلك أُجْمع على منع: «زيداً ضرب» و«زيداً ظَنَّ قائماً» أي: ضرب نفسه وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا ما يردُّه من السماع كما أنشدتك البيت آنفاً. وفي الفرق بين «غلام زيدٍ ضَرَبَ» وبين «زيداً ضرب» حيث جاز الأول وامتنع الثاني بمقتضى العلةِ المذكورة غموضٌ وعُسْرٌ ليس هذا محلَّ ذِكْرِه.

قوله: «تَجِدُ» يجوزُ أَنْ تكون المتعديةَ لواحد بمعنى تصيب، ويكون «مُحْضَراً» على هذا منصوباً على الحال، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن تكونَ عِلْمية، فتتعدَّى لاثنين أولهما «ما عَمِلَتْ» والثاني: «مُحْضَراً» وليس بالقويِّ في المعنى.

و«ما» يجوز فيها وجهان، أظهرُهما: أنها بمعنى الذي، فالعائدُ على هذا مقدَّرٌ أي: ما عملته، فَحُذِف لاستكمال الشروط، و«من خير» حالٌ: إمّا من الموصول وإمَّا من عائده، ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس. ويجوزُ أن تكونَ «ما» مصدريةً، ويكونُ المصدر حينئذ واقعاً موقعَ المفعول تقديرُه: يوم تجد كلُّ نفس عَمَلها أي: معمولها، فلا عائد حينئذ عند الجمهور.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٧/٢، وقد وقع خرم في البيت في نسخة الأصل.

قوله: «وما عَمِلَتْ من سوء تود»: يجوزُ في «ما» هذه أن تكونَ منسوقةً على «ما» التي قبلها بالاعتبارين المذكورَيْن فيها أي: وتَجِدُ الذي عملته أو: وتجدُ عملَها أي: معمولَها من سوء، فإنْ جَعَلْنا «تجد» متعدية لاثنين فالثاني محذوفٌ، أي: وتجد الذي عملته من سوء محضراً، أو تجد عملها محضراً نحو: «علمت زيداً ذاهباً وبكراً» أي: وبكراً ذاهباً، فَحَذَفْتَ مفعوله الثاني للدلالة عليه بذكره مع الأول، وإنْ جعلناها متعديةً لواحدٍ فالحالُ من الموصول أيضاً محذوفةٌ أي: تجدُه مُحْضَراً؛ أي: في هذه الحال، وهذا نظيرُ قولِك: «أكرمْتُ زيداً ضاحكاً وعمراً» أي: وعمراً ضاحكاً، حَذَفْتَ حالَ الثاني لدلالةِ حالِ الأول عليه، وعلى هذا فيكون في الجملةِ من قوله «تودُّ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محل نصب على الحال من فاعل «عَمِلَتْ» أي: وما عَمِلَتْه حالَ كونها وادَّةً أي: متمنية البُعْدَ من السوء. والثاني: أن تكونَ مستأنفة، أَخْبر الله عنها بذلك، ويجوز أن تكونَ «ما» مرفوعةً بالابتداء، والخبرُ الجملةُ من قوله: «تود» أي: والذي عملته ـ أو وعملُها ـ تودُّ لو أن بينها وبينه أَمَداً بعيداً.

والضمير في «بينه» فيه وجهان، أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ عَوْدُه على «ما عَمِلَتْ»، وأعادَه الزمخشري[1] على «اليوم» قال الشيخ[2]: «وأَبْعَدَ الزمخشري في عودِه على «اليوم» لأنَّ أحدَ القِسْمين اللذين أُحْضِرا في ذلك له هو الخيرُ الذي عمله، ولا يُطلب تباعُدُ وقتِ إحضارِ الخير إلا بتجوُّز، إذ كان يشتمل على إحضار الخير والشر فتودُّ تباعدَه لتسلم من الشر، ودَعْه[3] لا يحصُل له الخيرُ، والأَوْلى عَوْدُه إلى ما عملت من السوء لأنه أقرب مذكور. ولأن المعنى: أن السوء يُتَمَنَّى في ذلك اليوم التباعُدُ منه».

---

(١) الكشاف ١/٤٢٣.

(٢) البحر ٢/٤٢٧.

(٣) كذا في الأصل والبحر ولم أتبين معناها.

فإن قيل: هل يجوز أن تكونَ «ما» هذه شرطيةً؟ فالجواب أن الزمخشري[١] وابن عطية[٢] منعا من ذلك، وجَعَلا علة المنع عدم [جزم][٣] الفعل الواقع جواباً وهو «تودُّ»، وهذا ليس بشيء، لأنَّ الناس نَصُّوا على أنه إذا وقع فعلُ الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في ذلك المضارع وجهان: الجزمُ والرفع، وقد سُمعا من لسان العرب، ومنه بيت زهير[٤]:

١٢٣١ـ وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

ومن الجزم قولُه تعالى: «مَنْ كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ»[٥]، «مَنْ كان يريد حَرْث الآخرةِ نَزِدْ له في حرثه، ومن كان يريد حرث الدنيا نُـؤْته منها»[٦] فدلَّ ذلك على أن المانعَ من شرطيتها ليس هو رفع «تود»، وأجاب الشيخ[٧] بأنها ليست شرطيةً لا لما ذكره الزمخشري وابن عطية بل لعلةٍ أخرى. ولنذكر هنا ما ذكره قال: «كنت سُئِلْتُ عن قول الزمخشري» فذكره ثم قال: «ولنذكر ههنا ما تمسُّ إليه الحاجةُ بعد أن نُقَدِّم ما ينبغي تقديمُه في هذه المسألة فنقول: إذا كان فعلُ الشرط ماضياً وبعده مضارعٌ تَتِمُّ به جملة الشرط والجزاء جازَ في ذلك المضارعِ الجزمُ وجاز فيه الرفعُ، مثال ذلك: «إن قام زيد يقمْ ويقومُ عمرو» فأما الجزم فعلى جواب الشرط، ولا نعلم في ذلك خلافاً وأنه فصيحٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»[٨] عن بعض النحويين

---

(١) الكشاف ١/٤٢٣.
(٢) المحرر ٣/٥٨.
(٣) سقطت سهواً من الأصل.
(٤) ديوانه ١٥٣؛ وابن عقيل ٣/١٧٩؛ وأوضح المسالك ٣/١٩١؛ والدرر ٢/٧٦.
(٥) الآية ١٥ من هود.
(٦) الآية ٢٠ من الشورى.
(٧) البحر ٢/٤٢٨.
(٨) لعله أبو الحسن الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨؛ كشف الظنون ١/١٢٥.

أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان» كقوله تعالى: «من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ» لأنها أصل الأفعال ولا يجوز ذلك مع غيرها، وظاهر كلام سيبويه[1] وكلام الجماعة أنه لا يختصُّ ذلك بـ «كان» بل سائرُ الأفعال في ذلك مثلُ «كان»، وأنشد سيبويه للفرزدق[2]:

١٢٣٢ـ دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَروا ... عليك يَشْفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغيرِ

وقال أيضاً[3]:

١٢٣٣ـ تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتني لا تخونُني ... نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

وأما الرفع فإنه مسموعٌ من لسان العرب كثيراً، وقال بعضُ أصحابنا: هو أحسنُ من الجزم، ومنه بيتُ زهير السابقُ إنشادُه، ومثله أيضاً قولُه[4]:

١٢٣٤ـ وإنْ شُلَّ رَيْعانُ الجميعِ مخافةً ... نَقُولُ جِهارا وَيْلَكم لا تُنَفِّروا

وقولُ أبي صخر[5]:

١٢٣٥ـ ولا بالذي إنْ بان عنه حبيبُه ... يقولُ ويُخْفي الصبرَ إني لجازِعُ

وقال آخر[6]:

١٢٣٦ـ وإن بَعُدُوا لا يأمَنُون اقترابَه ... تَشَوُّفَ أهلِ الغائبِ المُتَنَظَّرِ

---

(١) الكتاب ١/٤٣٧.
(٢) ديوانه ٢٦٢؛ والكتاب ١/٤٣٧؛ والهمع ٢/٦٠؛ والدرر ٢/٧٧؛ والتوغير: الحقد.
(٣) ديوانه ٨٧٠؛ والكتاب ١/٤٠٤؛ وأمالي الشجري ٢/٣١١؛ والخصائص ٢/٤٢٢؛ والدرر ١/٦٥.
(٤) ديوان زهير ٢١٦؛ والبحر ٢/٤٢٩؛ وشل: طرد؛ وريعان كل شيء: أصله.
(٥) ليس في ديوان الهذليين، وهو في الأشموني ٤/١٧؛ والبحر ٢/٤٢٩.
(٦) البيت لعروة بن الورد، وهو في الحماسة ١/٢٣٨؛ والبحر ٢/٤٢٩. والمنتظر: الذي يترقب رجوعه.

وقال آخر(١):

١٢٣٧ـ فإنْ كان لا يُرضيك حتى تَردَّني ... إلى قطريٍّ لا إخالُك راضيا

وقال آخر(٢):

١٢٣٨ـ إنْ يَسْألوا الخيرَ يُعْطُوه وإنْ خَبِروا ... في الجَهْد أُدْرِكُ منهم طيبُ أَخْبارِ

قلت: هكذا ساق هذا البيت في جملة الأبيات الدالةِ على رفع المضارع، ويدل على قصده ذلك أنه قال بعد إنشاده هذه الأبياتَ كلَّها: «فهذا الرفع كما رأيتُ كثيرٌ» انتهى، وهذا البيت ليس / من ذلك في وِرْدٍ ولا صَدْر [١٣٩/أ] لأن [المضارع فيه مجزومٌ وهو «يُعْطُوه» وعلامة جزمِه سقوط النون فكان ينبغي](٣) أن ينشده حين أنشد: «دَسَّت رسولاً»(٤) وقوله: «تَعالَ فإن عاهَدْتني»(٥) البيتين.

ثم قال: «فهذا الرفعُ كثير كما رأيتَ، ونصوص الأئمة على جوازِه في الكلامِ وإن اختلفتْ تأويلاتُهم كما سنذكره، وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد ابن عبدالنور بن رشيد المالَقي ـ وهو مصنف كتاب «رصف المباني(٦)» رحمه الله: «لا أعلم منه شيئاً» جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسُهُ الجَزْمُ، لأنه أصلُ العملِ

(١) البيت لسوار بن المضرب ـ أموي ـ، وهو في المحتسب ١٩٢/٢؛ والخصائص ٤٣٣/٢؛ وأمالي ابن الشجري ١٨٥/١؛ وابن يعيش ٨٠/١؛ والأشموني ٤٥/٢؛ والعيني ٤٥١/٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٩/٢.

(٣) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.

(٤) الشاهد برقم ١٢٣٢.

(٥) الشاهد برقم ١٢٣٣. ولعل أبا حيان يريد «أدرك».

(٦) رصف المباني ١٠٤؛ وهو أحمد بن عبدالنور، أخذ عن ابن مفرج، وأخذ عنه أبو حيان، له: شرح الجزولية والتحلية. انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٨٠/١؛ الدرر الكامنة ٢٠٧/١. وطُبع الكتاب في دمشق بتحقيقنا.

في المضارعِ ، تقدَّم الماضي أو تأَخَّر»، وتأوَّل هذا المسموعَ على إضمارِ الفاء وَجَعَلَهُ مثلَ قول الشاعر:[1]

١٢٣٩ـ .... إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

على مذهب مَنْ جعل أن الفاء منه محذوفةٌ. وأمَّا المتقدمون فاختلفوا في تخريج الرفع: فذهب سيبويه[2] إلى أن ذلك على سبيل التقديم وأن جواب الشرط ليس مذكوراً عنده. وذهب المبرد[3] والكوفيون إلى أنه هو الجواب. وإنما حُذِفَتْ منه الفاء، والفاءُ ما بعدها كقوله تعالى: «ومن عاد فينتقمُ الله منه»[4]، فأُعْطِيَتْ في الإضمار حكمَها في الإظهار. وذهب غيرهما إلى أن المضارعَ هو الجواب بنفسه أيضاً كالقولِ قبله، إلا أنه ليس معه فاءٌ مقدَّرة قالوا: لكنْ لمَّا كان فعلُ الشرط ماضياً لا يظهر لأداة الشرط فيه عملٌ ظاهر استضعفوا أداةَ الشرط فلم يُعْملوها في الجواب لضعفها، فالمضارعُ المرفوعُ عند هذا القائلِ جوابٌ بنفسه من غير نيَّة تقديم ولا على إضمار الفاء، وإنما لم يُجْزَم لِما ذُكِرَ، وهذا المذهب والذي قبله ضعيفان.

وتلخص من هذا الذي قلناه أنَّ رَفْعَ المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله شرطاً لكن امتنع أن يكونَ «وما عملت» شرطاً لعلة أخرى، لا لكون «تود»

---

(١) البيت لجرير بن عبدالله البجلي أو عمرو بن الخشارم، وهو في رصف المباني ١٠٤، وصدره:

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقرعُ ....

وأمالي الشجري ١/٨٤؛ وابن يعيش ٨/١٥٨؛ والمقرب ١/٢٧٥؛ واللسان: بجل؛ والمغني ٦١٠؛ وشواهد المغني ٨٩٧.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦.

(٣) المقتضب ٢/٦٩، ٢/٧٢.

(٤) الآية ٩٥ من المائدة.

مرفوعاً، وذلك على ما نقرره على مذهب سيبويه من أن النيةَ بالمرفوعِ التقديمُ، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجوابِ لا نفسَ الجوابِ فنقول: إذا كان «تود» منوياً به التقديمُ أدّى إلى تقدُّم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله «وبينه» عائدٌ على اسمِ الشرط الذي هو «ما» فيصيرُ التقدير: «تود كلُّ نفسٍ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عَمِلت من سوء» فَلَزِمَ من هذا التقديرِ تقديمُ المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز ذلك والضميرُ قد تأخَّر عن اسم الشرط وإن كانت النيةُ به التقديمَ، فقد حَصَلَ عَوْدُ الضميرِ على الاسم الظاهرِ قبله، وذلك نظيرُ: «ضربَ زيداً غلامُهُ» فالفاعلُ رتبته التقديم ووجب تأخُّره لصحةِ عَوْدِ الضمير؟ فالجواب أن اشتمالَ الدليل على ضميرِ اسم الشرط يوجب تأخيرَه عنه لعَوْدِ الضمير فيلزَمُ من ذلك اقتضاءُ جملة الشرط لجملة الدليل، وجملةُ الشرط إنما تقتضي جملةَ الجزاء لا دليلَه، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنها تعمل في جملة الجزاء، وجملةُ الدليل لا موضعَ لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تدافعَ الأمرُ، لأنها من حيثُ هي جملةُ دليلٍ لا يقتضيها فعلُ الشرط، ومن حيث عَوْدُ الضميرِ على اسم الشرط اقتضاها فتدافَعا، وهذا بخلافِ «ضرب زيداً غلامُهُ» فإنها جملةٌ واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، فكلٌّ واحدٍ منهما يقتضي صاحبَه، ولذلك جاز عند بعضِهم «ضرب غلامُها هنداً» لاشتراكِ الفاعل المضاف إلى الضميرِ والمفعولِ الذي عاد عليه الضمير في العامل، وامتنع «ضربَ غلامُها جارَ هِندٍ» لعدم الاشتراك في العامل[1]، فهذا فرقُ ما بين المسألتين، ولا يُحْفظ من لسان العرب:

---

(١) العامل في الفاعل: «ضرب»، وقد عاد الضمير في «غلامها» على المضاف إليه، والعامل في المضاف إليه هو المضاف، فاختلف العاملان.

«أودُّ لـو أَنْ أكرمَه أباً ضربَتْ هندٌ» لأنه يلزم منه تقديمُ المضمرِ على مفسَّره في غير المواضِعِ التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره. انتهى».

وقد جَوَّز أبو البقاء[1] كونَها شرطيةً، ولم يَلْتَفِتَ لِما مَنعوا به ذلك فقال: «والثاني: أنها شرط، وارتفع «تودُّ» على إرادة الفاء، أي: فهي تودُّ، ويجوز أن يرتفعَ من غير تقديرِ حرف لأن الشرطَ هنا ماضٍ، وإذا لم يظهر في الشرطِ لفظُ الجزم جاز في الجزاء الوجهان: الجزمُ والرفع». انتهى وقد تقدَّم تحقيق القول في ذلك، والظاهرُ موافقتُهُ للقول الثالث في تخريج الرفع في المضارع كما تقدَّم تحقيقه.

وقرأ عبدالله[2] وابنُ أبـي عبلة «وَدَّت» بلفظ المـاضي، وعلى هذه القراءةِ يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطية، وفي محلِّها حينئذٍ احتمالان: الأولُ النصبُ بالفعلِ بعدها، والتقدير: أيَّ شيء عَمِلَتْ من سوء وَدَّتْ، فودَّتْ جوابُ الشرط. والاحتمالُ الثاني: الرفعُ على الابتداء، والعائدُ على المبتدأ محذوفٌ تقديرُهُ: وما عملته، وهذا جائزٌ في اسم الشرط خاصةً عند الفراء في فصيحِ الكلام، أعني حَذْفَ عائد المبتدأ إذا كان منصوباً بفعلٍ نحو: «أيُّهم تَضْرِبْ أُكْرمه» برفع أيهم، وإذا كان المبتدأ غيرَ ذلك ضَعُفَ نحو: «زيدٌ ضربْتُ». وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في موضعين من القرآن، أحدُهما قراءةُ مَنْ قرأ: «أفحكمُ الجاهلية يَبْغون»[3]. والثاني: «وكلٌّ وعدَ الله الحسنى»[4] في الحديد، واختلافُ الناس في ذلك.

---

(1) الإملاء ١/١٣١.
(2) البحر ٢/٤٣٠.
(3) الآية ٥٠ من المائدة، وهي قراءة السلمي كما في الشواذ ٣٢.
(4) الآية ١٠ من الحديد، وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة ٦٢٥.

الوجه الثاني من وجهي «ما» أن تكون موصولةً بمعنى: الذي عملته من سوءٍ ودت لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، ومَحَلُّها على هذا رفع بالابتِداء، و «وَدَّتْ» الخبرُ، واختاره الزمخشري(١) فإنه قال: «لكنَّ الحملَ على الابتداءِ والخبرِ أوقعُ في المعنى لأنه حكايةُ الكائنِ في ذلك اليوم، وأَثْبَتُ لموافقةِ قراءة العامة». انتهى.

فإن قلت لِمَ لَمْ يمتنع أن تكونَ «ما» شرطيةً على هذه القراءة كما امتنع ذلك فيها على قراءة العامة؟ فالجوابُ أنَّ العلة إنْ كانت رفعَ الفعل وعَدَمَ جزمِهِ كما قال به الزمخشري وابن عطية فهي مفقودةٌ في هذه القراءة لأن [١٣٩/ب] الماضي مبنيُّ اللفظ / لا يظهر فيه لأداةِ الشرط عملٌ، وإن كانت العلةُ أنَّ النيةَ به التقديمُ فيلزمُ عودُ الضميرِ على متأخرٍ لفظاً ورتبة، فهي أيضاً مفقودةٌ فيها؛ إذ لا داعي يدعو لذلك.

و «لو» هنا على بابِها من كونِها حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره، وعلى هذا ففي الكلام حَذْفان، أحدهما: حذفُ مفعولِ «يود»، والثاني: حَذْفُ جواب «لو»، والتقدير فيهما: تود تباعدَ ما بينها وبينه لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً لسُرَّتْ بذلك، أو لفرِحَتْ ونحوُهُ. والخلافُ في «لـو» بعد فعـل الوَدادة وما بمعناه أنها تكونَ مصدريةً ـ كما تقدم تحريره في البقرة ـ(٢) يَبْعُدُ مجيئُهُ هنا، لأنَّ بعدها حرفاً مصدرياً وهو أَنْ. قال الشيخ:(٣) «ولا يباشِر حرف مصدري حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: «إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُون»(٤) قلت: قوله «إلا قليلاً» يُشْعر بجوازه وهو لا يجوزُ البتة، فـأَمَّا

---

(١) الكشاف ١/٤٢٣.
(٢) انظر إعرابه للآية ١٠٩ من البقرة.
(٣) البحر ٢/٤٣٠.
(٤) الآية ٢٣ من الذاريات.

ما أَوْرَدَهُ من الآية الكريمة فقد نصَّ النحاة على أن «ما» زائدةٌ. وقد تقدَّم الكلام في «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» هذه: هل محلُّها الرفع على الابتداء والخبرُ محذوف كما ذهب إليه سيبويه[1]، أو أنها في محل رفعٍ بالفاعلية بفعلٍ مقدر أي: لو ثَبَتَ أَنَّ بينها؟ وما قالَ الناس في ذلك.

وقد زعم بعضُهم أَنَّ «لو» هنا مصدريةٌ، هي وما في حَيِّزها في موضع[2] المفعول لـ «تود»، أي: تود تباعُدَ ما بينها وبينه، وفيه ذلك الإشكالُ، وهو دُخول حرف مصدري على مثله، ولكنَّ المعنى على تسلُّطِ الوَدادة على «لو» وما في حيِّزها لولا المانعُ الصناعي.

والأَمَدُ: غايةُ الشيء ومنتهاه وجمعه آماد نحو: جَبَل وأَجْبال فَأُبْدِلَتْ الهمزة ألفاً لوقوعِها ساكنةً بعد همزة «أَفْعال». وقال الراغب:[3] «الأمدُ والأَبَدُ يتقاربان، لكنَّ الأَبَدَ عبارةٌ عن مدة الزمان التي ليس لها حَدٌّ محدودٌ، ولا يتقيَّد فلا يقال: أبدَ كذا، والأمدُ مدةٌ لها حَدٌّ مجهولٌ إذا أُطْلِقَ، وينحصِرُ إذا قيل: أمدَ كذا، كما يقال: زمانَ كذا، والفرق بين الأمد والزمان: أنَّ الأمدَ يُقال باعتبارِ الغاية، والزمانُ عام في المبدأ والغاية، ولذلك قال بعضُهم: المَدَى والأمد يتقاربان».

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿تُحِبُّون الله﴾**: قرأ العامة: «تُحِبون» بضم حرف المضارعة مِنْ أَحَبَّ، وكذلك «يُحْبِبْكم الله». وقرأ أبو رجاء العطاردي:[4] تَحُبُّون، يَحْببكم بفتح حرف المضارعة وهما لغتان: يقال حَبَّه

(١) الكتاب ١/٤١٠.
(٢) قوله «موضع» غير واضح في الأصل.
(٣) المفردات ٢٠.
(٤) البحر ٢/٤٣١؛ الشواذ ٢٠، وجاء في الأصل أبو الجوزاء العطاردي وهو سهو.

يَحِبُّه بضم الحاء وكسرها في المضارع، وأَحَبَّه يُحِبُّه، وقد تقدم القول في ذلك في البقرة[1]. ونقل الزمخشري[2] أنه قرىء «يَحِبّكم» بفتح الباء والإدغام وهو ظاهرٌ، لأنه متى سَكَن المِثْلَيْنِ جزماً أو وقفاً جاز فيـه لغتان: الفـكُّ والإدغام، وسيأتي تحقيق ذلك في المائدة.

وقرأ الجمهور: «فاتّبعوني» بتخفيف النون وهي للوقاية، وقرأ الزهري[3] بتشديدها، وخُرِّجَت على أنه أَلْحَقَ الفعلَ نونَ التوكيد وأدغمها في نونِ الوقاية، وكان ينبغي له أن يَحْذِفَ واو الضمير لالتقاء الساكنين، إلا أنه شَبَّه ذلك بقوله: «أتحاجونِّي»[4] وهو توجيهٌ ضعيف[5]، ولكنْ هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ.

وقد طعن الزجاج[6] على مَنْ روى عن أبـي عمرو إدغامَ الراء من «يغفر» في لام «لكم» وقال: «هو خطأٌ وغلطٌ على أبـي عمرو» وقد تقدَّم تحقيق ذلك وأنه لا خطأٌ ولا غلطٌ، بل هذه لغةٌ للعرب نقلَها الناس، وإن كان البصريون ــ كما يقول الزجاج ــ لا يُجيزون ذلك.

آ. **(٣٢) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوا﴾**: هذا يَحْتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ مضارعاً والأصلُ: «تتولَّوا» فَحَذَفَ إحدى التاءين، وقد تقدم الكلامُ على ذلك، وعلى هذا فالكلامُ جارٍ على نسقٍ واحد وهو الخطاب. والثاني:

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٦٥ من البقرة.
(٢) الكشاف ١/٤٢٤؛ ونسبتها في الشواذ ٢٠ إلى أبـي رجاء.
(٣) البحر ٢/٤٣١.
(٤) الآية ٨٠ من الأنعام.
(٥) الفرق بينهما أن «فاتبعوني» أمر فيجب فيه حذف الواو لالتقاء الساكنين وليس فيه نون الرفع، أما «أتحاجونّي» فهو مضارع فيه نون الرفع أدغمت مع نون الوقاية فليس فيه ضعف بخلاف الأول.
(٦) معاني القرآن ١/٤٠٠.

أن يكون فعلاً ماضياً مسنداً لضميرِ غيب، فيجوزُ أن يكونَ من باب الالتفات، ويكونُ المرادُ بالغيب المخاطَبين في المعنى، وهو نظيرُ قولِهِ تعالى: «حتى إذا كنتم في الفُلْك وجَرَيْنَ بهم»[1].

آ. **(٣٣) قوله: ﴿ونوحا﴾**: «نوح» اسم أعجمي لا اشتقاق له عند محققي النحويين، وزعم بعضُهم أنه مشتق من النُّواح، وهذا كما تقدم لهم في آدم وإسحاق ويعقوب، وهو منصرفٌ وإن كان فيه علتان فرعيتان: العلمية والعجمة الشخصية لخفةِ بنائه بكونه ثلاثياً ساكنَ الوسط، وقد جَوَّزَ بعضهم منعَه قياساً على «هند» وبابِها لا سماعاً إذ لم يُسْمع إلا مصروفاً.

وادَّعى الفراء[2] أن في الكلام حذفَ مضاف تقديرُهُ: «إن الله اصطفى دين آدم». قال التبريزي: «وهذا ليسَ بشيء، لأنه لو كان الأمر على ذلك لقيل: «ونوحٍ» إذ الأصل: دين آدمَ ودين نوحٍ، وهذه سَقْطَةٌ فاحشة من التبريزي، إذ لا يلزم أنه إذا حُذف المضافُ بقي المضاف إليه مجروراً حتى يَرُدَّ على الفراء بذلك، بل المشهورُ الذي لا تَعْرِفُ الفصحاء غيرَه إعرابُ المضاف إليه بإعرابِ المضاف حين حَذْفِه، ولا يجوز بقاؤُهُ على جَرِّه إلا في قليل من الكلام بشرطٍ[3] ذُكِرَ في النحو، وسيأتي لك في الأنفال، وكان ينبغي على رأي التبريزي أن يكون قولُه تعالى: «واسأل القرية»[4] بجر «القرية» لأنَّ الكل ـ هو وغيرُه ـ يقولون: هذا على حَذْفٍ تقديرُه: «أهلَ القرية».

---

(١) الآية ٢٢ من يونس.

(٢) معاني القرآن ١/٢٠٧.

(٣) الشرط هو أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف كقوله:

أكـلَّ امـرىء تـحسبـين امـرأً ونـارٍ تـوقَّـدُ بـالـليـل نـارا

التقدير: وكل نار، فحذف «كل» وأبقى المضاف إليه مجروراً لتوفر العطف على مماثل المحذوف وهو «كل» في قوله: أكل امرىء. ابن عقيل ٢/٦٥.

(٤) الآية ٨٢ من يوسف.

[١٤٠/أ] و «عِمْران» اسم أعجمي /. وقيل: عربـي مشتق من العَمْر، وعلى كلا القولين فهو ممنوعُ الصرف: إمَّا للعلَميَّة والعجمة الشخصية، وإمَّا للعلَمية وزيادة الألف والنون.

قوله تعالى: «على العالمين» متعلقٌ باصطفى، فإن قيل: اصـطفى يتعدَّى بمن نحو: «اصطفيتك مِنَ الناس» فالجواب أنه ضُمِّنَ معنى «فَضَّل» أي: فَضَّلهم بالاصطفاء.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿ذريةً﴾**: في نصبها وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ على البدل مِمَّا قبلها، وفي المبدلِ منه على هذا ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدل من «آدم» ومَنْ عُطِفَ عليه، وهذا إنما يتأتى على قولِ مَنْ يطلق «الذرية» على الآباء وعلى الأبناء، وإليه ذهب جماعة. قال الجرجاني: «الآية تُوجِبُ أن يكونَ الآباء ذريةً للأبناء والأبناء ذريةً للآباء، وجاز ذلك لأنه من «ذَرَأَ الخَلْقَ» فالأبُ ذُرِيَ منه الولد، والولد ذُرِيَ من الأب». وقال الراغب:(١) «الذرية تقال للواحد والجمع والأصلِ والنسل، كقوله: «حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهم»(٢) أي: آباءهم، ويقال للنساء: الذَّراري، فعلى هذين الوجهين يَصِحُّ جَعْلُ «ذرية» بدلاً من آدم ومن عُطِف عليه. وقال أبو البقاء:(٣) «ولا يجوز أَنْ يكونَ بدلاً من آدم لأنه ليس بذرية» وهذا الذي قاله ظاهرٌ إنْ أراد آدمَ وحدَهُ دونَ مَنْ عُطِفَ عليه، وإن أراد آدمَ ومَنْ ذُكِرَ معه فيكونُ المانع عنده عدمَ جوازِ إطلاق الذرية على الآباء.

الثاني من أوجه البدل: أنها بدلٌ من «نوح» ومَنْ عُطِفَ عليه، وإليه نحا

---

(١) المفردات ١٨١.
(٢) الآية ٤١ من يس.
(٣) الإملاء ١/١٣١.

أبو البقاء[1]. الثالث: أنها بدلٌ من الآلَيْن: أعني آل إبراهيم وآل عمران، وإليه نحا[2] الزمخشري، يريد أن الآلَيْن ذريةٌ واحدة.

الوجه الثاني من وجهي نصب «ذرية»: النَصْبُ على الحال، تقديره: اصطفاهم حالَ كونِهم بعضَهم من بعض، والعاملُ فيها: اصطفى. وقد تقدَّم القول في اشتقاق هذه اللفظة ووزنِها ومدلولِها مشبعاً فأغنى عن إعادته[3].

وقوله: «بَعْضُها من بعض» هذه الجملةُ في موضِع النصب نعتاً لذرية.

آ. (٣٥) **قولُه تعالى: ﴿إذ قالت امرأة عمران﴾**: في الناصبِ له أوجهٌ، أحدُها: أنه «اذكر» مقدراً، فيكونُ مفعولاً به لا ظرفاً أي: اذكر لهم وقتَ قول امرأة عمران كيتَ وكيتَ، وإليه ذهب أبو الحسن[4] وأبو العباس[5]. الثاني: أن الناصبَ له معنى الاصطفاء أي بـ«اصطفى» مقدراً مدلولاً عليه باصطفى الأول، والتقدير: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران، وعلى هذا يكون قوله: «وآلَ عمران» من باب عطفِ الجمل لا من باب عطف المفردات، إذ لو جُعِلَ من عَطْف المفردات لَزِمَ أن يكون وقتُ اصطفاء آدم وقتَ قول امرأة عمران كيتَ وكيتَ، وليس كذلك لتغايُرِ الزمانين، فلذلك اضطُررنا إلى تقديرِ عاملٍ غيرِ هذا الملفوظِ به، وإلى هذا ذهبَ الزجاج[6] وغيره.

---

(١) الإملاء ١/١٣١.
(٢) الكشاف ١/٤٢٤.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٢٤ من البقرة.
(٤) معاني القرآن ١/٢٠٤.
(٥) الأول هو الأخفش والثاني هو المبرد.
(٦) معاني القرآن ١/٤٠٣.

الثالث: أنه منصوبٌ بـ «سميع» وبه صَرَّح ابن جرير الطبري[1]. وإليه نحا الزمخشري[2] ظاهراً فإنه قال: «أو سميع عـليم لقول امرأة عمران ونيتِها، و«إذ» منصوبٌ به». قال الشيخ:[3] «ولا يَصِحُّ ذلك لأن قوله «عليم»: إمَّا أن يكونَ خبراً بعد خبر أو وصفاً لقوله: «سميع»، فإن كان خبراً فلا يجوزُ الفصلُ بين العامل[4] والمعمول لأنه أجنبي منهما، وإن كان وصفاً فلا يجوزُ أن يعملَ «سميع» في الظرف لأنه قد وُصف، واسمُ الفاعلِ وما جَرى مجراه إذا وُصف قبل أَخْذِ معمولِهِ لا يجوزُ له إذ ذاك أن يعملَ، على خلافٍ لبعض الكوفيين في ذلك، ولأنَّ اتصافَه تعالى بسميع عليم لا يتقيَّد بذلك الوقت» قلت: وهذا العُذْرُ غيرُ مانع لأنه يُتَّسع في الظرفِ وعديله ما لا يُتَّسع في غيره، ولذلك يُقَدَّم على ما في حيز «أل» الموصولة وما في حيز «أَنْ» المصدرية.

الرابع: أن تكونَ «إذ» زائدةً وهو قول أبي عبيدة[5]، والتقدير: قالت امرأة، وهذا عند النحويين غلطٌ، وكان أبو عبيدة يُضَعَّف في النحو.

قوله: «مُحَرَّراً» في نصبه أوجه، أحدُها: أنه حـالٌ من الموصـول وهو «ما في بطني»، فالعاملُ فيها «نَذَرْتُ». الثاني: أنه حال من الضمير المرفوع بالجار لوقوعِهِ صلةً لـ «ما»، وهو قريبٌ من الأول، فالعاملُ في هذه الحال الاستقرارُ الذي تضمَّنه الجارُّ والمجرور. الثالث: أن ينتصِبَ على المصدر؛ لأن المصدرَ يأتي على زِنَةِ اسم المفعولِ من الفعل الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ، وعلى هذا فيجوز أن يكونَ في الكلامِ حَذْفُ مضاف تقديرُهُ:

---

(١) التفسير ٦/٣٢٨.
(٢) الكشاف ١/٤٢٤.
(٣) البحر ٢/٤٣٧.
(٤) العامل: سميع، والمعمول: إذ.
(٥) مجاز القرآن ١/٩٠.

نذرتُ لك ما في بطني نَذْرَ تحرير، ويجوز أن يكون ممَّا انتصب على المعنى؛ لأن معنى «نَذَرْتُ لك» حَرَّرْت ما في بطني تحريراً. ومن مجيء المصدر بزنة المفعول مما زاد على الثلاثي قولُه تعالى: «ومَزَّقْنَاهُم كلَّ ممزَّق»(١)، وقوله: «وَمَنْ يُهِنِ اللَّـهُ فما له من مُكْرَم»(٢) في قراءة من فتح الراء، أي: كلَّ تمزيق، وفما له من إكرام، ومثله قول الشاعر:(٣)

١٢٤٠ـ ألم تَعْلَمْ مُسَـرَّحِيَ القـوافي فـلاعِيَّاً بهنَّ ولا اجْتِـلاَبـا

أي: تسريحي القوافي. الرابع: أن يكـونَ نعتَ مفعولٍ محـذوفٍ تقديره: غلاماً محرراً، قاله مكي(٤) بن أبي طالب. وجَعَلَ ابنُ عطية(٥) في هذا القولِ نظراً. قلت:(٥) / وجهُ النظر فيه أن «نَذَرَ» قد أخذ مفعوله وهو قوله: [١٤٠/ب]
«ما في بطني» فلم يتعدَّ إلى مفعولٍ آخر؟ وهو نظرٌ صحيح. وعلى القولِ بأنها حالٌ يجوز أن تكونَ حالاً مقارنةً إن أريد بالتحرير معنى العِتْقِ، ومقدَّرةً إنْ أُريد به معنى خدمة الكنيسة كما جاء في التفسير.

ووقف(٦) أبو عمرو والكسائي على «امرأة» بالهاء دون التاء، وقد كتبوا امرأة بالتاء وقياسُها الهاء هنا وفي يوسف: «امرأةُ العزيز»(٧) [في] موضعين،

---

(١) الآية ١٩ من سبأ.
(٢) الآية ١٨ من الحج، وقال في الشواذ ص ٩٤: «ذكره أبو معاذ».
(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٦٢؛ والكتاب ١/١١٩؛ والخصائص ١/٣٦٧؛ وأمالي الشجري ١/٤٢.
(٤) المشكل ١/١٣٦.
(٥) هذا الكلام لأبي حيان ٢/٤٣٧، أو يكون الاثنان قد اتفقا على أمر واحد. المحرر ٣/٦٤.
(٦) البحر ٢/٤٣٧.
(٧) من الآية ٣٠ من يوسف.

و «امرأة نوح»[1] و «امرأة لوط»[2] و «امرأة فرعون»[3]، وأهلُ المدينة يقفون بالتاء اتِّباعاً لرسم المصحف، وهي لغةٌ للعرب يقولون في حمزة: حَمْزَتْ، وأنشدوا: [4]

١٢٤١ـ اللَّـهُ نَجَّـاكَ بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بعـدِما وبعـدِما وبعـدِمَتْ

وقوله: «ما في بطني» أتى بـ «ما» التي لغير العاقلِ لأن ما في بطنِها مُبْهَمٌ أمرُهُ، والمبهمُ أمرهُ يجوز أن يُعَبَّر عنه بـ «ما»، ومثاله إذا رأيت شبحاً من بعيد لا تدري أألنسانٌ هو أم غيرُه: ما هذا؟ ولو عرفت أنه إنسان وجَهِلْتَ كونَه ذَكراً أم أنثى قلت: ما هو؟ أيضاً، والآيةُ من هذا القبيل هذا عند مَنْ يرى أن «ما» مخصوصةٌ بغيــر العاقل، وأمَّا مَنْ يرى وقوعَها على العقلاء فلا يتأوَّل شيئاً. وقيل: إنه لما كان ما في البطن لا تمييزَ له ولا عقلَ عَبَّر بـ «ما» التي لغير العقلاء.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿فلما وَضَعَتْهَا﴾**: الضمير في «وضعَتْها» يعود على «ما» من حيث المعنى، لأن الذي في بطنها أنثى في علم الله تعالى، فعاد الضميرُ على معناها، دونَ لفظها. وقيل: إنما أنَّثه حَمْلاً على معنى النَّسَمَةِ أو الحَبْلة أو النفسِ، قاله الزمخشري[5] وقال ابن عطية[6]: «حَمْلاً على الموجودة [ورفعاً لِلَفْظِ «ما» في قوله: «ما في بطني][7] محرَّراً».

---

(١) من الآية ١٠ من التحريم.

(٢) من الآية ١٠ من التحريم.

(٣) من الآية ٩ من القصص.

(٤) البيت لأبي النجم، وهو في مجالس ثعلب ٢٧٠؛ والخصائص ١/٣٠٤؛ وسر الصناعة ١/١٧٧؛ واللسان: ما؛ وشواهد الشافية ٢١٨؛ ورصف المباني ١٦٢.

(٥) الكشاف ١/٤٢٥.

(٦) المحرر ٣/٦٥.

(٧) لم يظهر في المصورة عن الأصل.

قوله: «أنثىٰ» فيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ على الحال وهي حال مؤكدة لأن التأنيثَ مفهومٌ من تأنيث الضمير، فجاءت «أنثى» مؤكدة، قال الزمخشري[1] «فإنْ قلت: كيف جاز انتصاب «أنثى» حالاً من الضمير في «وضَعَتْها» وهو كقولك: «وضَعَتِ الأنثى أنثى»؟ قلت: الأصل وضَعَتْه أنثى، وإنما أُنِّث لتأنيث الحال، لأن الحال وذا الحال لشيء واحد كما أنَّث الاسمَ في «مَنْ كانت أمَّك» لتأنيث الخبر. ونظيرُه قولُه تعالى: «فإن كانتا اثنتين»[2]، وأمَّا على تأويل النَّسَمَة والحَبْلة فهو ظاهرٌ، كأنه قيل: إني وضَعْتُ الحَبْلَةَ والنَّسَمة أنثى» يعني أنَّ الحال على الجوابِ الثاني تكون مبيَّنةً لا مؤكدةً، وذلك لأن النسمة والحبلة تصدُق على الذَّكر وعلى الأنثى، فلمَّا حَصَل فيها الاشتراكُ جاءت الحالُ مبينة لها.

ألَّا أنَّ الشيخَ[3] ناقشه في الجواب الأول فقال: «وآل قَولُه ـ يعني الزمخشري ـ إلى أنها[4] حال مؤكدة، ولا يُخْرِجُه تأنيثُه لتأنيث الحال عن أن تكون حالاً مؤكِّدة. وأمَّا تشبيهُه ذلك بقوله: «مَنْ كانت أمَّك» حيث عادَ الضميرُ على معنى «مَنْ» فليس ذلك نظيرَ «وضَعَتْها أنثى» لأن ذلك حُمِل على معنىٰ «مَنْ» إذ المعنى: أيةُ امرأة كانَتْ أمَّك، أي: كانت هي أي أمَّك، فالتأنيثُ ليس لتأنيث الخبر، وإنما هو من باب الحَمْل على معنى مَنْ، ولو فرضنا أنه من تأنيث الاسم لتأنيث الخبر لم يكن نظيرَ «وضَعَتْها أنثى» لأنَّ الخبرَ تخصَّص بالإضافة إلى الضميرِ، فاستُفيد من الخبرِ ما لايُسْتفاد من الاسم، بخلافِ «أنثى» فإنه لمجردِ التوكيدِ. وأمَّا تنظيرُه بقوله: «فإنْ كانتا اثنتين» فيعني أنه ثَنَّى الاسم لتثنيةِ الخبرِ، والكلامُ عليه يأتي في مكانه، فإنه من

(١) الكشاف ١/٤٢٥.
(٢) الآية ١٧٦ من النساء.
(٣) البحر ٢/٤٣٨.
(٤) أي: «أنثى».

المُشْكلات، فالأحسن أن يُجْعَلَ الضميرُ في «وضعَتْها أنثى» عائداً على النَّسَمَة أو النفس، فتكون الحالُ مبينةً لا مؤكدةً».

قلت: قوله «ليس نظيرَه، لأنَّ «مَنْ كانت أمَّك» حُمِل فيه على معنى [مَنْ]، وهذا أُنِّث لتأنيث الخبر» ليس كما قال، بل هو نظيرُه، وذلك أنه في الآية الكريمةُ حُمِل على معنى «ما» كما حُمِل هناك على معنى «مَنْ»، وقول الزمخشري: «لتأنيث الخبرِ» أي: لأنَّ المراد بـ «مَنْ» التأنيثُ بدليل تأنيثِ الخبرِ، فتأنيثُ الخبرَ بيَّن لنا أن المراد بـ «مَنْ» المؤنثُ، كذلك تأنيثُ الحال ـ وهي أنثى ـ بيَّن لنا أن المراد بـ «ما» في قوله: «ما في بطني» أنه شيء مؤنث، وهذا واضح لا يَحتاج إلى فكر. وأما قوله: «فقد استُفيد من الخبر ما لا يُسْتفاد من الاسم بخلاف «وضَعَتْها أنثى» فإنه لمجردِ التوكيد» فليس[1] بظاهرٍ أيضاً؛ وذلك لأنَّ الزمخشري إنما أراد بكونه نظيرَه من حيث إنَّ التأنيث في كلٍّ من المثالَيْنِ مفهومٌ قبلَ مجيءِ الحال في الآية، وقبلَ مجيءِ الخبرِ في النظير المذكور. أمَّا كونُه يفارقه في شيء آخرَ لعارضٍ فلا يَضُرُّ ذلك في التنظيرِ، ولا يُخْرِجُه عن كونه يُشْبِهُه من هذه الجهة.

وقد تحصَّل لك في هذه الحال وجهان، أحدُهما: أنها مؤكدةٌ إنْ قلنا إنَّ الضمير في «وضعَتْها» عائدٌ على معنى «ما». والثاني: أنها مبيِّنة إنْ قلنا: إنَّ الضميرَ عائدٌ على معنى الحَبْلة أو النَّسَمة أو النفس، لصِدْقِ كلٍّ من هذه الألفاظِ الثلاثةِ على الذكرِ والأنثى.

الوجه الثاني من وجهي «أنثى»: أنها بدلٌ من «ها» في «وضَعَتْها» بدلُ كلٍ من كلٍ، قاله أبو البقاء[2]، ويكونُ في هذا البدلِ بيانُ ما المرادُ بهذا

---

(١) الأصل: «ليس» وهو سهو لأن الفاء واجبة.

(٢) الإملاء ١/١٣١.

الضمير، وهذا من المواضع التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعدَه لفظاً ورتبةً. فإنْ كان الضمير مرفوعاً نحو: «وأَسَرُّوا النجوى الـذين ظلموا»[1] على أحـدِ الأوجه، فالكلُّ يجيزون فيه البدلَ. وإنْ كان غيرَ مرفوعٍ نحو /: «ضربْتُه زيداً»، ومَرَرْتُ به زيدٍ، فاخْتُلِف فيه، والصحيح جوازُه كقول الشاعر[2]: [١٤١/أ]

١٢٤٢ـ على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتماً على جودِه لضنَّ بالماءِ حاتمِ

بجرِّ «حاتم» الأخيرِ، بدلاً من الهاء في «جوده».

قوله: «بما «وَضَعَتْ» قرأ[3] ابن عامر وأبو بكر: «وَضَعْتُ» بتاء المتكلم، وهو من كلام أم مريم عليها السلام خاطَبَتْ بذلك نفسها تَسَلِّياً لها، واعتذاراً لله تعالى حيث أتَتْ بمولود لا يَصْلُح لِما نَذَرَتْه من سِدانة بيتِ المقدس. قال الزمخشري[4] ـ وقد ذكر هذه القراءة: «تعني ولَعـلَّ لله تعالى فيـه سراً وحكمة، ولعلَّ هذه الأنثى خيرٌ من الذكر تسليةً لنفسها». وفي قولِها «والله أعلمُ بما وَضَعَتْ» التفاتٌ منَ الخطاب إلى الغَيْبة، إذ لو جَرَتْ على مقتضى قولِها: «ربِّ» لقالت: «وأنت أعلم».

وقرأ الباقون: «وضَعَتْ» بتاء التأنيث الساكنة على إسناد الفعل لضميرِ مريم عليها السلام، وهو من كلامِ الباري تبارك وتعالى، وفيه تنبيهٌ على عِظَمِ قَدْرِ هذا المولودِ، وأنَّ له شَأْناً لم تعرفيه، ولم تَعْـرفي إلا كونه أنثى لا غير، دونَ مايـؤُول إليه من أمورٍ عظامٍ وآياتٍ واضحةٍ، قـال الزمخشـري[5]:

---

(١) الآية ١٣ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٥٩٦.

(٣) السبعة ٢٠٤؛ والكشف ١/٣٤٠.

(٤) الكشاف ١/٤٢٥.

(٥) الكشاف ١/٤٢٥.

«ولتكلُّمِها بذلك على وجه التَحزُّنِ والتحسُّرِ قال الله تعالى: «والله أعلم بما وَضَعَتْ» تعظيماً لموضوعِها وتجهيلاً لها بقَدْر ما وَهَبَ لها منه، ومعناه: والله أعلم بالشيء الذي وضعَتْ وما عَلِق به من عظائم الأمور، وأَنْ يجعلَه وولدَه آيةً للعالمين، وهي جاهلةٌ(١) بذلك لا تعلم منه شيئاً فلذلك تَحَسَّرت». وقد رجَّح بعضُهم القراءةَ الثانية على الأولى بقوله: «والله أعلم» قال: «لو كانَ من كلامِ أم مريم لكانَ التركيبُ: وأنت أعلمُ» وقد تقدَّم جوابُ هذا وأنه التفات.

وقرأ ابنُ عباس(٢): «وضَعْتِ» بكسر التاء على أنها تاءُ المخاطبة، خاطبها الله تعالى بذلك بمعنى: أنك لا تعلمين قَدْر هذه المولودة، ولا قَدْر ما عَلِمه الله فيها من عظائم الأمور.

قوله: «وليس الذكر كالأنثى» هذه الجملةُ تحتمل أن تكونَ معترضة، وأن يكونَ لها محلٌّ، وذلك بحسَبِ القراءات المذكورة في «وضعت»، كما سيمرُّ بك تفصيله. والألفُ واللام في «الذَّكَر» يُحْتمل أن تكونَ للعهد، والمعنى: ليس الذكرُ الذي طلبَتْ كالأنثى التي وُهِبَتْ لها. قال الزمخشري(٣): «فإنْ قلت: فما معنى قولِها: «وليس الذكر كالأنثى»؟ قلت: هو بيانٌ لـ «ما» في قوله: «والله أعلمُ بما وَضعَتْ» من التعظيم للموضوعِ والرفعِ منه، ومعناه: وليس الذكر الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وُهِبت لها، والألفُ واللام فيهما للعهد» وأن تكون(٤) للجنس على أن مرادها أنَّ الذكر ليس كالأنثى في الفَضْلِ والمزيَّة؛ إذ هو صالح لخدمةِ المُتَعبِّدات وللتحرير ولمخالطةِ الأجانب بخلاف

(١) قوله «جاهلة» رسم في الأصل «حالة» ولعل في النسخة الذي ينقل منها المؤلف عن الكشاف تحريفاً، والتصحيح من مطبوعة الكشاف.
(٢) البحر ٢/٤٣٩؛ والكشاف ١/٤٢٥.
(٣) الكشاف ١/٤٢٥.
(٤) قوله: «وأن تكون» معطوف على قوله ـ قبل أسطر ـ «يحتمل أن تكون للعهد».

الأنثى،وكان سياقُ الكلام على هذا يَقْتضي أن يَدْخُلَ النفي على ما استقرَّ وحَصَلَ عندها وانتفَتْ عنه صفاتُ الكمالِ للغرضِ المقصودِ منه، فكان التركيب: وليس الأنثى كالذكر، وإنما عَدَلَ عن ذلك لأنها بَدَأَتْ بالأهمِّ بما كانت تريده. وهوالمتلَجْلجُ في صدرِها والحائكُ في نفسها فلم يَجْرِ لسانُها في ابتداء النطق إلا به فصار التقديرُ: وليس جنسُ الذكر مثلَ جنس الأنثى لِما بينهما من التفاوتِ فيما ذَكَر. ولولا هذه المعاني التي استنبَطَها العلماءُ وفهموها عن الله تعالى لم يكنْ لمجردِ الإخبارِ بالجملةِ الليسية معنًى؛ إذ كلُّ أحدٍ يعلم أنَّ الذكرَ ليس كالأنثى.

وقوله: «وإنِّي سَمَّيْتُها مريمَ» هذه الجملةُ معطوفةٌ على قوله: «إني وضَعْتُها» على قراءةِ مَنْ ضَمَّ التاء في قوله «وضَعْتُ» فتكونُ هي وما قبلها في محلِّ نصب بالقول، والتقدير: قالت إني وضعتُها، وقالت: والله أعلم بما وضعتُ، وقالَتْ: وليس الذكر كالأنثى، وقالت: إني سميتها مريم. وأما على قراءة مَنْ سكن التاء أو كسرها فيكون «إني سَمَّيْتُها» أيضاً معطوفاً على «إني وضعتُها»،ويكون قد فَصَل بين المتعاطفين بجملتي اعتراض كقوله تعالى: «وإنه لقسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ» قاله الزمخشري(١).

قال الشيخ(٢): «ولا يتعيَّن ما ذَكَر من كونِهما جملتين معترضتين، لأنه يُحْتمل أن يكون «وليسَ الذكرُ كالأنثى» في هذه القراءةِ مِنْ كلامِها، ويكون المعترضُ جملةً واحدة كما كان من كلامها في قراءة من قرأ: «وضعْتُ» بضم التاء، بل ينبغي أن يكونَ هذا المتعيَّن لثبوتِ كونه من كلامها في هذه القراءةِ، ولأنَّ في اعتراضِ جملتين خلافاً، مذهبُ أبي علي أنه لا تَعْتَرِضُ جملتان،

---

(١) الكشاف ١/٤٢٥؛ والآية ٧٦ من الواقعة.

(٢) البحر ٢/٤٤٠.

وأيضاً تشبيهُه هاتين الجملتين اللتين اعترَض بهما على زَعْمِه بين المعطوف
[١٤١/ب] والمعطوف عليه بقوله: «وإنه لقسمٌ / لو تعلمون عظيم» ليس تشبيهاً مطابقاً للآية لأنه لم تَعْتَرِضْ جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعتُرِض بين القسمِ الذي هو: «فلا أُقْسِمُ بمواقع النجوم» وبين جوابه الذي هو: «إنه لقرآن كريم» بجملةٍ واحدة، وهي قولُه: «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم» لكنه جاء في جملة الاعتراضِ بين بعضِ أجزائهِ وبعضٍ اعتراضٌ بجملة وهو قوله: «لو تعلمون» اعترضَ به بين المنعوتِ الذي هو «لقسمٌ» وبين نعتِه الذي هو «عظيم»، فهذا اعتراضٌ في اعتراضٌ، فليس فصلاً بجملتي اعتراض كقوله: «واللـهُ أعلم بما وضعت، وليس الذكر كالأنثى» قلت: والمُشَاحَّةُ بمثـل هذه الأشياء ليست طائلةً، وقولُه: «ليس فصلاً بجملتي اعتراض» ممنوعٌ، بل هو فصلٌ بجملتي اعتراض، وكونُه جاء اعتراضٌ في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك ولا يَقْدَحُ في قوله: «فَصَل بجملتين».

و «سَمَّى» يتعدَّى لاثنين، أحدُهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوزُ حَذْفُه، تقول: سمَّيت ابني زيداً والأصل: بزيد، قال الشاعر فجمع بين الأصل والفرع(١):

١٢٤٣ــ وسُمِّيْتَ كَعْباً بشَرِّ العِظَامِ   وكـان أبـوكَ يُسَمَّى الجُعَـلْ

أي: يُسَمَّى بالجُعَلْ. وقد تقدَّم الكلامُ في «مريم» واشتقاقِها ومعناها وكونِها من الشاذ عن نظائره(٢).

قوله: «وإني أُعيذُها» عـطفٌ على «إني سَمَّيْتُها»، وأتى هنـا بخبرِ

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ـ صالحاني ـ ٣٣٥؛ أو عتبة بن الوغل، وهو في المؤتلف والمختلف ٨٤؛ والبحر ٢/٤٤٠؛ والخزانة ١/٤١٥.
(٢) انظر إعرابه للآية ٨٧ من البقرة.

«إنَّ»[1] فعلاً مضارعاً دلالةً على طلبِها استمرارَ الاستعاذة دونَ انقطاعِها، بخلافِ قوله: «وضَعْتُها وسَمَّيْتُها» حيث أتى بالخبرين ماضِيَيْن لانقطاعِهما، وقَدَّم المعاذَ به[2] على المعطوف اهتماماً به.

وفَتَح نافع[3] ياءَ المتكلم قبل هذه الهمزةِ المضمومةِ[4]، وكذلك كلُّ ياء وقعَ بعدَها همزةٌ مضمومةٌ إلا موضعين، فإنَّ الكلَّ اتفقوا على سكونها فيهما: «بِعَهْدي أوفِ»[5] «آتوني أُفْرِغْ»[6]، والباقي عشرة مواضع، هذا الذي في هذه السورة أحدها.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿فتقَبَّلها﴾**: الجمهور على «تَقَبَّلها» فعلاً ماضياً على تَفَعَّل بتشديدِ العين، و«ربُّها» فاعل بِهِ. وتفعَّل يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى المجرد أي: فَقَبِلها، بمعنى رَضِيها مكانَ الذَّكَر المنذور، ولم يَقْبَلْ أنثى منذورةً مثلَ مريم، كذا جاء في التفسير، وتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعِل مجرداً نحو: تَعَجَّب وعَجِب من كذا، وتبرَّأ وبَرِيء منه. والثاني: أن تفعَّل بمعنى استفعل، أي: فاستقبلها ربُّها يقال: استقبلْتُ الشيء أي: أخذْتُه أولَ مرة، والمعنى: أنَّ الله تولاها في أول أمرها وحين ولادتِها ومنه قوله ـ هو القطامي ـ[7]:

١٢٤٤ـ وخيرُ الأمرِ ما استقبَلْتَ منه ... وليس بأَنْ تَتَبَّعَه اتِّباعاً

(١) الأصل «بخبر إنَّ هنا» وهنا مقحمة لأنه أثبتها قبلاً.
(٢) وهو قوله «بك».
(٣) السبعة ١٥٢.
(٤) في قوله: «وإني أعيذها».
(٥) الآية ٤٠ من البقرة.
(٦) الآية ٩٦ من الكهف.
(٧) تقدم برقم ١٢٢٥.

ومنه المَثَلُ: «خُذِ الأمر بقَوابله»[1]. وتفعَّل بمعنى استفعل كثير نحو: تَعَظَّم واستعظم، وتكبَّر واستكبر، وتَقَصَّيْت الشيء، واستقصَيْتُـه وتَعَجَّلَته واستَعْجَلْتُه.

والباءُ في قوله: «بقَبول» فيها وجهان، أحدُهما. أنها زائدة أي: قَبولاً، وعلى هذا فينتصب، «قبولاً» على المصدر الذي جاء على حذف الزوائد؛ إذ لو جاء على تقبُّل لقيل: تَقَبُّلا نحو: تكبَّر تكبُّرا. وقَبول من المصادر التي جاءَتْ على فَعُول بفتح الفاء، وقد تقدَّم ذكرُها أول البقرة، يقال: قَبِلْتُ الشيء قَبولاً. وأجاز الفراء والزجاج[2] ضمَّ القاف من «قبول»، وهو القياسُ كالدُّخول والخُروج، وحكاها ابن الأعرابي عن العرب: قبلته قَبولاً وقُبولاً بفتح القاف وضمِّها سماعاً عن العرب، و«على وجهه قُبول» لا غيرُ، يعني لم يُقَلْ هنا إلا بالضم[3]، وأنشدوا[4]:

١٢٤٥ـ .... والوجه عليه القُبول

بضم القاف كذا حكاهُ بعضُهم.

وقال الزجاج[5]: «إن» قبولاً هذا ليس منصوباً بهذا الفعل حتى يكون مصدراً على غير الصدر، بل هو منصوبٌ بفعل موافقٍ له أي: مجردٍ قال: «والتقدير: فتقبَّلَها بتقبُّل حسن وقَبِلها قَبولاً حسناً أي: رضيها وفيه بُعْدٌ.

---

(١) مجمع الأمثال ١/٣٢٤ يعني: دبِّره قبل أن يفوتك تدبيره.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٠٤.
(٣) غير أن صاحب اللسان ضبطها في هذا الموضع بالفتح. انظر: اللسان «قبل» وأجاز صاحب القاموس ضبطها بالوجهين، والقبول هنا بمعنى الحُسْن.
(٤) لم أقف عليه، وقد أصاب البيت خرم في الأصل واضطربت النسخ فيه عروضياً ومعنوياً من مثل: قد يحمد المرء وإن لم يبل بالسر والوجه عليه القبول.
(٥) معاني القرآن ١/٤٠٤.

والوجه الثاني: أن الباءَ ليست زائدةً، بل هي على حالها، ويكون المرادُ بالقَبول هنا اسماً[1] لِما يُقْبل به الشيءُ نحو: «اللَّدود»[2] لِما يُلَدُّ به، والسَّعوطِ: لما يُسْعَطُ به، والمعنى بذلك اختصاصهُ لها بإقامتها مقامَ الذكَرِ في النَّذْر.

وقوله: «وأَنْبَتَها نباتاً» نبات أيضاً مصدرٌ على غير الصدر؛ إذ القياسُ: إنبات. وقيل: بل هو منصوبٌ بمضمرٍ موافقٍ له أيضاً تقديرُه: فنبَتَتْ نباتاً حسناً.

وقوله: «وكَفَّلها» قرأ الكوفيون[3]: «وكَفَّلَها» بتشديد العين، «زكريا» بالقصر، إلا أبا بكر[4] فإنه قرأه بالمدِّ كالباقين، ولكنه يَنْصِبُه، والباقون يرفعونه كما سيأتي.

وقرأ مجاهد[5]: «فتقبَّلْها» بسكون اللام، «ربَّها» منصوباً، و«أنبِتْها» بكسر الباء وسكون التاء، و«كَفِّلْها» بكسر الفاء وسكون اللام، وقرأ أُبَيٌّ: «وأَكْفَلَها» كـ«أَكْرَمَها» فعلاً ماضياً. وقرأ عبدالله[6] المزني «وكَفِلَها» بكسر الفاء والتخفيف.

فأمَّا قراءةُ الكوفيين فإنهم عَدَّوا الفعلَ بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما

---

(١) الأصل: «اسم» وهو سهو.
(٢) اللدود: ما يصب بالمسعط من الدواء في أحد شقي الفم.
(٣) أي عاصم وحمزة والكسائي؛ السبعة ٢٠٤؛ الكشف ١/٣٤١.
(٤) وهو الراوي الثاني عن عاصم.
(٥) البحر ٢/٤٤٢؛ القرطبي ٤/٧٠؛ الكشاف ١/٤٢٧.
(٦) عبدالله بن مغفل المزني له صحبة، سكن البصرة. انظر: الإصابة ٤/٢٤٢؛ أسد الغابة ٣/٣٩٨. ونسب هذه القراءة في الشواذ ٢٠ إلى رواية عن ابن كثير. وانظر: البحر ٢/٤٤٢.

«زكريا» فَمَنْ قَصَره كالأخوين وحفص كان عنده مقدَّر النصبِ، ومن مدَّه كأبي بكر عن عاصم أظهر فيه الفتحة، وهكذا قَرأْتُه.

وأمَّا قراءة بقية السبعة فَكَفَـلَ مخففٌ عندهم متعدٍّ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله «زكريا»، ولا مخالفةَ بين القراءتين؛ لأنَّ الله لَمَّا كَفَّلها إياه كَفَلها، وهو في قراءتهم ممدودٌ مرفوعٌ بالفاعلية.

وأمَّا قراءةُ «أَكْفَلَها» فإنه عَدَّاه بالهمزة كما عَدَّاه غيرُه بالتضعيف نحو: خَرَّجْته / وأَخرجته، وكَرَّمته وأَكْرمته، وهـذه كقراءة الكـوفيين في المعنى [١٤٢/أ] والإعراب، فإنَّ الفاعل هو الله تعالى، والمفعولُ الأول هو ضمير مريم والثاني هو «زكريا».

وأمَّا قراءة: «وكَفِلها» بكسر الفاء فإنها لغةٌ في كَفَلَ، يقال: كَفَلَ يَكْفُل، كَقَتَل يقتُل، وهي الفاشية، وكَفِلَ يَكْفَلَ كعَلِمَ يَعْلَم، وعليها هذه القراءة، وإعرابُها كإعرابِ قراءةِ الجماعة في كون «زكريا» فاعلاً.

وأَمَّا قراءةُ مجاهد فإنها كلُّها على لفظِ الدعاءِ مِنْ أُمِّ مريم لله تعالى بأَنْ يفعلَ لها ما سألته. و«ربَّها» منصوب على النداء أي: فتقبَّلْها يا ربَّها وأَنبِتْها وكَفِّلْها يا ربَّها. و«زكريا» في هذه القراءةِ مفعولٌ ثانٍ أيضاً كقراءةِ الكوفيين.

وقرأ(١) حفص والأخوان: «زكريا» بالقَصْرِ حيث وَرَدَ في القرآن، وباقي السبعة بالمدِّ، والمدُّ والقصرُ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهلِ الحجاز. وهو اسمٌ أعجمي فكانَ مِنْ حَقِّه أنْ يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرفِ للعلَميَّة والعُجْمة كنظائره، وإنما قالوا: مُنع من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه. إمَّا الممدودةِ كحَمْراء أو المقصورةِ كَحُبْلى، وكأن الذي اضطرهم إلى

---

(١) السبعة ٢٠٤؛ الكشف ١/٣٤١؛ القرطبي ١/٣٤١.

ذلك أنهم رأَوْهُ ممنوعاً معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعُه للعلمية والعجمة لانصرفَ نكرةً لزوالِ أحدِ سَبَبَيْ المنع، لكن العرب منَعَتْهُ نكرةً، فَعَلِمْنَا أنَّ المانعَ غيرُ ذلك، وليس معنا هنا ما يصلُح مانعاً من صرفه إلا ألفُ التأنيث، يَعْنُون التشبيهَ بألف التأنيث، وإلاَّ فهذا اسم أعجمي لا يُعْرف له اشتقاقٌ حتى يُدَّعى فيه أن الألفَ فيه للتأنيث. على أن أبا حاتم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لَحَظَ فيه ما قَدَّمْتُهُ من العجمة والعلمية لكنهم غَلَّطوه وخَطَّؤوه في ذلك.

وقال الفارسي[1] فأَشْبع فيه القول: «لا يخلو من أن تكونَ الهمزة فيه: للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبةً، ولا يجوز أن تكونَ منقلبةً؛ لأنَّ الانقلاب لا يخلو من أن يكونَ من حرفٍ أصلي أو من حرفِ الإلحاق، ولا يجوزُ أَنْ يكون من حرف أصلي لأنَّ الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا أَنْ يكونَ من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصولِ شيءٌ يكونُ هذا ملحقاً به وإذا ثبت ذلك ثَبَتَ أنها للتأنيث، وكذلك القولُ في الألف المقصورة». وهذا الذي قاله أبو علي صحيحٌ لو كان فيما يُعْرَفُ له اشتقاقٌ ويَدْخله تصريفٌ، ولكنهم يُجْرون الأسماء الأعجمية مُجْرى العربية بمعنى أن هذا لو وَرَدَ في لسانِ العرب كيف يكون حكمُهُ؟

وفيه بعد ذلك لغتان أُخْرَيان، إحداهما: زَكَرِيٌّ بياء مشددة في آخره فقط دونَ ألف، وهو في هذه اللغة منصرف. ووجَّهَ أبو علي ذلك[1] فقال: «القولُ فيه أنه حُذِفَ منه الياءان اللتانِ كانتا فيه ممدوداً ومقصوراً وما بعدهما وأُلْحَقَ ياءي النسب» قال: «يَدُلُّ على ذلك صَرْفُ الاسم، ولو كانت الياءان هما اللتان كانتا فيه لوجب أن لا ينصرفَ للعجمة والتعريف»، وهذه اللغةُ التي

---

(١) الحجة (خ) ٢/ ٣٤٠.

ذكرتُها لغةُ أهلِ نجد ومَنْ والاهم. والثانية: «زَكْرٍ» بزنة عَمْرٍو، حكاها الأخفش»(1).

والكَفالَةُ: الضمان في الأصل، ثم يستعار للضم والأخذ، يقال منه: كَفَل يكفُل، وكَفِلَ يكفَل ـ كعَلِمَ يعلَم ـ كَفالة وكَفْلاً فهو كافِلٌ وكفيل.

قوله: «المحرابَ» فيه وجهان مشهوران، أحدهما وهو مذهب سيبويه(2) أنه منصوبٌ على الظرف، وشذَّ عن سائر إخوانه بعد «دخل» خاصة، يعني أن كلَّ ظرفِ مكان مختص لا يصل إليه الفعلُ إلا بواسطة «في» نحو: «صَلَّيْت في المحراب» ولا تقول: المحرابَ، ونمت في السوق، ولا تقول: السوقَ، إلا مع «دخل» خاصة، نحو: دَخَلْتُ السوقَ والبيت، وإلا ألفاظاً أُخَرَ ذكرْتُها في كتب النحو. والثاني: مذهب الأخفش، وهو نصبُ ما بعد «دخل» على المفعول به لا على الظرف، فقولك: «دخلت البيت» كقولك: «هَدَمْتُ البيت» في نصب كلٍّ منهما على المفعول به. وهو قولٌ مرجوحٌ بدليل أنَّ «دخل» لو سُلِّط على غير الظرف المختص وجب وصولُه بوساطةِ «في» تقول: «دخلْتُ في الأمر» ولا تقول: دخلت الأمر، فدلَّ ذلك على عدم تعدِّيه للمفعول به بنفسه.

والمحراب: قال أبو عبيدة:(3) «هو أشرف المجالس ومقدَّمُها، وهو كذلك من المسجدِ». وقال أبو عمرو بن العلاء: «هو القَصْرُ لعلوِّه وشَرَفِه». وقال الأصمعي: «هو الغرفةُ»، وأنشد لامرىء القيس:(4)

(1) لم يحك في «معاني القرآن» غير لغة المد والقصر. انظر: المعاني ٢٠٠.
(2) الكتاب ١/١٥.
(3) مجاز القرآن ١/٩١.
(4) ديوانه ٣٤؛ واللسان: حرب. ومحاريب أقيال: غرف ملوك حمير.

١٢٤٦ـ وماذا عليه أَنْ ذكـرتُ أوانساً كغِزْلانِ رملٍ في محاريبِ أَقْيالِ

قالوا: معناه في غُرَفِ أقيال. وأنشد غيرُه لعمر بن أبـي ربيعة: (١)

١٢٤٧ـ رَبَّـةُ مِـحْـرابٍ إذا جئتُـهـا لم أَدْنُ حتى أَرْتَقِـي سُلَّمـا

وقيـل: هـو المحـرابُ من المسجـدِ المعهـودِ وهـو الأليقُ بـالآيـة. وأمَّا ما ذكرْتُه عمَّن تقدَّم فإنما يَعْنُون به المحرابَ مِنْ حيث هو، وأمَّا في هذه الآية فلا يَظْهَرُ بينهم خلافٌ [في] أنه المحرابُ المتعارَفُ، قيل: واشتقاقه من الحَرْب لتحارُبِ الناس عليه.

وأمـال(٢) ابن ذكوان عن ابن عـامر «المحـراب» في هـذه السـورة موضعين(٣) بلا خلافٍ، لكونه قَوِيَ فيه سببُ الإمالة، وذلك أن الألف تقدَّمَها كسرةٌ وتأخَّـرت عنها كسـرةٌ أخرى فقَـوِيَ داعي الإمالـة، وهذا بخـلاف / «المحراب» غيرِ المجرور فإنه نُقِلَ عن ابن ذكوان فيه الوجهان: الإمالةُ [١٤٢/ب] وعدمُها نحو قوله: «إذ تَسَوَّروا المحراب»(٤)، فوجهُ الإمالة تقدُّمُ الكسرة، ووجهُ التفخيمِ أنه الأصلُ، وقد تقدَّم لك الفرقُ بين كونِهِ مجروراً فلم يُخْبَرْ عنه فيه خلاف وبين كونِهِ غيرَ مجرورٍ فجرى فيه الخلافُ، وكذلك جرى عنه الخلاف أيضاً في «عمران» لِما ذكرْتُ لك من تقدُّم الكسر.

قوله: «وجد عندَها رزقاً» هذه «وَجَدَ» بمعنى أصاب ولقي وصادف فتتعدَّى لواحدٍ وهو «رزقاً »، و «عندَها» الظاهرُ أنه ظرفٌ للوِجْدَان. وأجاز

---

(١) البيت لوضاح اليمن وليس لعمر، وهو في معاني القرآن للزجاج ٤٠٦/١؛ والجمهرة ٢١٩/١؛ واللسان: حرب؛ والقرطبـي ٧١/٤. وانظر في ترجمة وضاح: الأغاني ٢٠٩/٦.

(٢) الكشف ١٧٢/١.

(٣) الموضع الثاني: «يُصَلِّي في المحراب» الآية ٣٩.

(٤) الآية ٢١ من ص.

أبو البقاء[1] أن يكونَ حالاً من «رزقاً» لأنه يصلُح أن يكونَ صفةً له في الأصل، وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوف، و«وَجَدَ» هو الناصبُ لكلما، لأنها ظرفيةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُه. وأبو البقاء[2] سَمَّاه جـوابها؛ لأنها عنده تشبه الشرطَ كما سيأتي.

قوله: «قال: يا مـريم» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه مستـأنف، قال أبو البقاء:[3] «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «وَجَدَ» لأنه ليس بمعناه». والثاني: أنه معطوفٌ بالفاء، فَحُذِفَ العـاطِفُ، قال أبو البقاء:[4]«كما حُذِفَتْ في جواب الشرط كقوله: «وإنْ أَطَعْتُموهم إنَّكم لمشركون»[5]، وكذلك قولُ الشاعر:[6]

١٢٤٨ـ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللَّـهُ يَشْكرها . . . .

وهذا الموضِعُ يشبِهُ جوابَ الشرط؛ لأنَّ «كلما» تُشْبه الشرط في اقتضائِها الجواب» انتهى. قلت: وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنه تخيَّل أنَّ قوله تعالى «وإنْ أطعتموهم» أنَّ جوابَ الشرط هو نفس «إنكم لمشركون» حُذفت منه الفاء، وليس كذلك، بل جوابُ الشرط محذوفٌ، و«إنكم لمشركون» جوابُ قسمٍ مقدر قبل الشرط، وقد تقدَّم تحقيقُ هذه المسألة، فلس هذا مِمَّا حُذِفَتْ منه فاءُ الجزاء البتَةَ، وكيف يَدَّعي ذلك ويُسَوِّيه بالبيت المـذكور وهو لا يجوز إلا في ضرورة، ثم الذي يَظْهَرُ أنَّ الجملةَ من قوله: «وَجَدَ» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «دخل»، ويكون جوابُ «كلما» هو نفسَ

(١) الإملاء ١/١٣٢.
(٢) الإملاء ١/١٣٢.
(٣) الإملاء ١/١٣٢.
(٤) الإملاء ١/١٣٢.
(٥) الآية ١٢١ من الأنعام.
(٦) تقدم برقم ١٤٠.

«قال» والتقدير: كلما دخل عليها زكريا واجداً عندها الرزقَ قـال، وهـذا بيِّنٌ جداً. ونَكَّر «رزقاً» تعظيماً له أو ليدلَّ به على نوعٍ ما منه.

قوله: «أنَّى لكِ هذا» أنَّى خبر مقدم، و«هذا» مبتدأ مؤخر، ومعنى «أنى» هنا: مِنْ أين، كذا فَسَّرها أبو عبيدة(١)، وقيل: ويجوز أن يكون سؤالاً عن الكيفية أي: كيف تهيَّأ لك هذا، قال الكميت:(٢)

١٢٤٩ـ أنَّى ومِنْ أين آبَـكَ الـطربُ ... مِنْ حيثُ لا صبوةٌ ولا رِيَبُ

وجَوَّزَ أبو البقاء(٣) في «أَنَّى» أن ينتصِبَ على الظرف بالاستقرار الذي في «لك»، و«لك» رافع لـ«هذا» يعني بالفاعلية ولا حاجة إلى ذلك. وقد تقدَّم الكلام على «أنَّى» في البقرة(٤).

«إنَّ الله يرزقُ من يشاء» تقدَّم نظيرُه، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ مستأنفاً [مِنْ كلامِ اللَّـهِ تعالى، وأن يكونَ من كلامِ مريم فيكونَ منصوباً](٥).

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿هنالِكَ دَعَا﴾: «هنا» هو الاسمُ واللامُ للبعد والكافُ حرفٌ، وهو وِزانُ «ذلك»، وهو منصوبٌ على الظرفِ المكاني بـ«دعا»، أي: في ذلك المكان الذي رأى فيه ما رأى مِنْ أَمْرِ مـريم، وهو ظـرفٌ لا يتصرَّفُ بل يلزم النصبَ على الظرفية، وقد يُجَرُّ بـ«مِنْ» و«إلى» قال الشاعر:(٦)

---

(١) مجاز القرآن ١/٩١.
(٢) الهاشميات ٣١؛ ومشكل ابن قتيبة ٥٢٥؛ والطبري ٤/٤١٥؛ والقرطبي ٤/٧٢. وآبك: ويلك.
(٣) الإملاء ١/١٣٢.
(٤) الآية ٢٢٣ من البقرة.
(٥) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المنصف ٢//١٥٦؛ وابن يعيش ٣/١٣٨؛ واللسان «هنا»؛ والممتع ٤٠٠؛ والهمع ١/٧٨؛ والدرر ١/٥٢. وفاعل وردت يعود على الإبل.

١٢٥٠ـ قـد وَرَدَتْ مِـنْ أَمْـكِـنَـهْ مِـنْ هـهـنـا ومِـنْ هُـنَـهْ

وحكمُه حكمُ «ذا» مِنْ كونِهِ يُجَرَّد من حرف التنبيه ومن الكاف واللام نحو: هنا، وقد تصحبه «ها» التنبيه نحو: ههنا، ومع الكافِ قليلاً نحو: «ها هناك»، ويمتنعُ الجمعُ بين ها واللام. وأخواتُهُ: هَنَّا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها، وثَمَّ بفتح الثاء، وقد يقال هَنَّتْ، ولا يُشار بهذه إلا للبعيد خاصة، ولا يشار بهنالك وما ذُكِرَ معه إلا للأمكنة.

وقد زعم بعضُهم أنَّ «هناك» و«هنالك» و«هَنَّا» للزمان، فمِنْ ورودِ «هنالك» بمعنى الزمان عند بعضِهم هذه الآية أي: في ذلك الزمان، ومثلُه: «هنالِكَ ابتُلِيَ المؤمنون»[1] ومنه قولُ زهير:[2]

١٢٥١ـ هنالك إنْ يُسْتَخْبَلُوا المالَ يُخْبِلُوا ....

والظاهر أنه على مكانِيَّتِهِ. ومن ورود «هناك» قوله:[3]

١٢٥٢ـ وإذا الأمورُ تعاظَمَتْ وتشابَهَتْ فهنـاك يعترفـون أين المفـزَعُ

ومن ورود هَنَّا قوله:[4]

١٢٥٣ـ حَنَّتْ نَـوارِ ولاتَ هَنَّـا حَنَّتِ وبدا الذي كانت نوارِ أَجَنَّتِ

---

(١) الآية ١١ من الأحزاب.

(٢) ديوانه ١١٢ وعجزه:
وإن يُسْأَلوا يُعْطوا وأن يَيْسِروا يُغْلوا
الخصائص ١/٩٨؛ واللسان: خبل. ويستخبلوا: تستعار إبلهم ليشرب لبنها، ويخبلوا: يتكرموا في الشدة، وييسروا: يقامروا بالميسر، ويغلوا: يأخذوا الغالي منها.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو في ديوانه ٧؛ والعيني ١/٤٢١؛ والهمع ١/٧٨؛ والدرر ١/٥٢.

(٤) البيت لشبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة، وهو في ابن يعيش ٣/١٥؛ والهمع ١/٧٨؛ والخزانة ٢/١٥٦؛ والدرر ١/٥٢. وأجنت: سترت.

لأن «لات» لا تعمل إلا في الأحيان، وفي البيت كلامٌ أطولُ من هذا. وفي عبارة السجاوندي أن «هناك» في المكان و «هنالك» في الزمان، وهو سهوٌ، لأنها للمكان سواءً تجردت أم اتصلت بالكاف واللام معاً أم بالكاف دون اللام.

قوله: «مِنْ لَدُنْكَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ «هَبْ» وتكونُ «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً أي: هَبْ لي من عندِك، ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنه في الأصل صفةٌ لذرية، فلما قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. وقد تقدَّم الكلامُ على لدن وأحكامِها ولغاتِها. وقوله: «سميع الدعاء» مثالُ مبالغة مُحَوَّل من «سامِع» وليس بمعنى «مُسْمِع» لفسادِ المعنى.

وقوله «طَيِّبة» إنْ أرادَ بـ «ذرية» الجنسَ فيكونُ التأنيثُ في «طيبة» باعتبارِ تأنيثِ الجماعة، وإنْ أرادَ به ذَكَراً واحداً فالتأنيث باعتبارِ اللفظ. قال الفراء:[1] «وأَنَّث «طيبة» لتأنيثِ لفظِ «الذرية» كما قال الشاعر:[2]

١٢٥٤ـ أبوكَ خليفةٌ وَلَدَتْهُ أخرى ... وأنت خليفةٌ، ذاك الكمالُ

وهذا فيما لم يُقْصَدُ به واحدٌ معيَّنٌ، أمَّا لوقُصِدَ به واحدٌ معيَّنٌ امتَنَعَ اعتبارُ اللفظِ نحو: طلحة وحمزة، وقد جَمَعَ الشاعرُ بين التذكيرِ والتأنيث في قوله[3]:

١٢٥٥ـ فما تَزْدَري من حَيَّةٍ جَبَلِيَّة ... سُكاتٍ إذا ما عَضَّ ليس بِأَدْرَدَا

لأنَّ المرادَ بحيَّة اسمُ الجنسِ لا واحدٌ بعينه.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٠٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٢٠٨، واللسان: خلف.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ٦/٣٦٢؛ والبحر ٢/٤٤٥؛ واللسان: سكت. وحيَّة سكات: إذا لم يشعر بها الملسوع حتى تلسعه، والدَّرَد: ذهاب الأسنان.

آ. (٣٨) قولُه تعالى: ﴿فنادَتْه الملائكة﴾: قرأ الأخَوان[١]: «فناداه» من غيرِ تاء تأنيث، والباقون: «فنادَتْه» بتاء التأنيث. والتذكيرُ والتأنيث باعتبار الجمع المكسر، فيجوز في الفعل المسند إليه التذكيرُ باعتبار الجمع، والتأنيثُ باعتبار الجماعة، ومثل هذا: «إذ يَتَوفَّى الذين كفروا الملائكة»[٢] يُقرأ بالتاء والياء، وكذا قوله: «تَعْرُج الملائكة»[٣]. قال الزجاج[٤]: «يَلْحقها التأنيثُ للفظ الجماعة، ويجوزُ أَنْ يُعَبِّر عنها بلفظ التذكير لأنه يقال: جَمْعُ الملائكة، وهذا كقوله: «وقال نسوةٌ»[٥] انتهى وإنما حَسَّنَ الحذفَ هنا الفصلُ بين الفعلِ وفاعِله.

وقد تَجَرَّأ بعضُهم على قراءة العامة فقال: «أكرهُ التأنيث لِمَا فيه من موافقة دعوى الجاهلية؛ لأن الجاهلية زعمت أن الملائكـة إناث. وتجـرَّأ / أبو البقاء[٦] على قراءة الأخوين فقال: «وكره قوم قراءة التأنيث لموافقة الجاهلية، فلذلك قرأ مَنْ قرأ: «فناداه» بغير تاءٍ، والقراءةُ به غيرُ جيدة[٧] لأنَّ الملائكةَ جمعٌ، وما اعتلُّوا به ليس بشيء، لأنَّ الإجماع على إثبات التاء في قوله: «وإذ قـالت الملائكة»[٨]. وهذان القولان الصادران من أبـي البقاء وغيرِه ليسا[٩] بجيدين، لأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تُرَدَّ إحداهما البتة. [١٤٣/أ]

(١) السبعة ٢٠٥؛ والكشف ٣٤٢/١.
(٢) الآية ٥٠ من الأنفال، وابن عامر قرأ بالتاء. السبعة ٣٠٧.
(٣) الآية ٤ من المعارج، والكسائي قرأ بالياء. السبعة ٦٥٠.
(٤) معاني القرآن ٤٠٨/١.
(٥) الآية ٣٠ من يوسف.
(٦) الإملاء ١٣٣/١.
(٧) في المطبوعة: «والقراءة به جيدة» ولعلها مقصـود أبـي البقاء فتكون «غير» مقحمة.
(٨) الآية ٤٢ من آل عمران. وهنا ينتهي قول أبـي البقاء.
(٩) الأصل: «ليس بجيد» وهو سهو لأن المبتدأ مثنى.

والأخَوان على أصلِهما مِنْ إمالةِ «فناداه»(١)، والرسمُ يَحتمل القراءتين معاً أعني التذكيرَ والتأنيثَ.

والجمهورُ على أنَّ الملائكـةَ المرادُ بهم واحـدٌ وهوجبـريلُ. قـال الزجاج:(٢) «أتاه النداء من هذا الجِنس الذين هم الملائكةُ كقولِك: «فلان يركب السفنَ» أي: هذا الجنسَ» ومثلُه: «الذين قال لهم الناس»(٣) وهم نعيم بن مسعود. وقوله «إنَّ الناس» يعني أبا سفيان، ولَمَّا كان جبريل رئيسَ الملائكة أَخْبَرَ عنه إخبارَ الجماعة تعظيماً له. وقيل: «الرئيس لا بُدَّ له من أتباع، فلذلك أَخْبَر عنه وعنهم، وإنْ كان النداءُ إنما صدر منـه»، ويؤيِّدُ كونَ المنادى جبريلَ وحدَه قراءةُ عبدِالله(٤)، وكذا في مصحفه: «فناداه جبريل»، والعطفُ بالفاء في قوله: «فنادَتْهُ» مُـؤْذِنٌ بأنَّ الدعاء مُعْتَقِبٌ بالتبشير.

قوله: «وهو قائمٌ» جملةٌ حالية من مفعولِ النداء، و«يصلي» يحتمل أوجهاً، أحدها: أن يكونَ خبراً ثانياً عند مَنْ يرى تعدُّدَهُ مطلقاً نحو: «زيدٌ شاعرٌ فقيه». الثاني: أنه حالٌ ثانية من مفعول النداء، وذلك أيضاً عند مَنْ يُجَوِّز تعدُّدَ الحال. الثالث: أنه حالٌ من الضمير المستتر في «قائم» فيكونُ حالاً من حال. الرابع: أن يكونَ صفةً لقائم.

قوله: «في المحرابِ» متعلقٌ بيُصَلِّي، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بقائم إذا جَعَلْنا «يُصَلِّي» حالاً من الضمير في«قائم»؛ لأنَّ العامِلَ فيه حينئذٍ وفي الحالِ شيءٌ واحدٌ فلا يلزَمُ منه فصلٌ، أمَّا إذا جَعَلْنَاه خبراً ثانياً أو صفةً لقائم أوحالاً من المفعولِ لَزِمَ الفصلُ بين العامِـلِ ومعمولـه بأجنبـي، هـذا معنى كلامِ

---

(١) السبعة ٢٠٥.

(٢) معاني القرآن ١/٤٠٨.

(٣) الآية ١٧٣ من آل عمران: «الذين قال لهم الناس: إنَّ الناسَ قد جمعوا لكم».

(٤) البحر ٢/٤٤٦.

الشيخ[1]، والذي يظهر أنه يجوز أن تكونَ المسألةُ من باب التنازع، فإنَّ كلاًّ من قائم ويصلِّي يَصِحُّ أَنْ يتسلَّطَ على «في المحراب»، وذلك جائِزٌ على أيِّ وجهٍ تَقَدَّم من وجوهِ الإعرابِ.

قوله: «إنَّ الله» قرأ نافع وحمزة وابن عامر[2] بكسر «إنَّ»، والباقون بفتحها. فالكسرُ عند الكوفيين لإجراء النداء مُجْرى القول فلْيُكْسَرْ معه، وعند البصريين على إضمارِ القول، أي: فنادَتْهُ فقالت. والفتح على حَذْفِ حرف الجر تقديرُهُ: فنادَتْهُ بأن الله، فلمَّا حُذِفَ الخافض جرى الوجهان المشهوران في محلها.

وفي قراءة عبدالله[3] «فنادَتْه الملائكة: يا زكريا» فقوله «يا زكريا» هو مفعولُ النداء، وعلى هذه القراءةِ يتعيَّنُ كسرُ «إنَّ» ولا يجوز فتحُها لاستيفاءِ الفعل معموليه، وهما: الضميرُ وما نُودِي به زكريا.

قوله: «نُبَشِّرُك» قرأ نافع[4] وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ـ الخمسة ـ في هذه السورة: «إنَّ الله يُبَشِّرك» موضعان، وفي سورة الإسراء[5]: «ويُبَشِّر المؤمنين»، وفي سورة الكهف[6]: «ويُبَشِّر المؤمنين» أيضاً بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشددةً من: بَشَّره يُبَشِّره. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ـ ثلاثتهم ـ كذلك في سورة الشورى[7] وهو «ذلك الذي

(١) البحر ٢/٤٤٦.
(٢) السبعة ٢٠٥؛ الكشف ١/٣٤٣.
(٣) البحر ٢/٤٤٦.
(٤) السبعة ٢٠٥؛ الكشف ١/٣٤٣.
(٥) الآية ٩ من الإسراء.
(٦) الآية ٢ من الكهف.
(٧) الآية ٢٣ من الشورى.

يُبَشِّر الله عباده»، وقرأ الجميع دون حمزة كذلك في سورة براءة[1]: «يُبَشِّرهم ربهم برحمةٍ منه» وفي أول الحجر[2] في قوله: «إنَّا نُبَشِّرك بغلام عليم»[3]، ولا خلاف في الثاني وهو قوله: «فَبِمَ تُبَشِّرون»[4] أنه بالتثقيل، وكذلك قرأ الجميع دون حمزة في سورة مريم موضعين: «إنَّا نُبَشِّـرُك»[5] «لتُبَشِّرَ به المتقين»[6]، وكلُّ مَنْ لم يُذْكَرْ مع هؤلاء ـ مَنْ قرأ بالتقييد المذكور ـ فإنه يَقْرأ بفتح حرف المضارعة وسكونِ الباء وضَمِّ الشين.

وإذا أردت معرفة ضبطِ هذا الفصل فاعلَمْ أنَّ المواضعَ التي وقع فيها الخلافُ المذكور تسعُ كلمات، والقرَّاءُ فيها على مراتبَ: فنافع وابن عامر وعاصم ثَقَّلوا الجميع، وحمزة خَفَّف الجميع، وابن كثير وأبو عمـرو ثَقَّلا الجميع إلا التي في سورة الشورى فإنهما وافقا فيها حمزة، والكسائي خَفَّف خمساً منها وثقَّل أربعاً، فخفَّف كلمتَيْ هذه السورة وكلماتِ الإسراء والكهف والشورى.

وقد تقدَّم أن في هذا الفعل ثلاثَ لغات: «بَشَّر» بالتشديد، وبَشَر بالتخفيف، وعليه ما أنشده الفراء[7]:

١٢٥٦ـ بَشَرْتُ عيالي إذ رأيتُ صحيفةً　　أَتَتْكَ من الحَجَّاجِ يُتْلَى كتابُها

والثالثة: «أَبْشَرْتُ» رباعياً، وعليه قراءةُ بعضهم «يُبْشِرُك» بضم الياء[2]، ومن التبشير قول الآخر[8]:

---

(١) الآية ٢١ من براءة (التوبة).
(٢) الآية ٥٣ من الحجر.
(٣) الآية ٥٤ من الحجر.
(٤) الآية ٧ من مريم.
(٥) الآية ٩٧ من مريم.
(٦) تقدم برقم ١٠٠. وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٢/١.
(٧) وهي قراءة حميد بن قيس. انظر: شواذ القراءات ٢٠؛ البحر ٤٤٧/٢.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٤٧/٢.

١٢٥٧ـ يا بِشْرُ حُقَّ لوجهِك التَّبْشِيـرُ هَـلاَّ غَضِبْت لنـا وأنتَ أَميـرُ

وقد أُجْمِعَ على مواضعَ من هذه اللغات نحو: «فَبَشِّرْهُمْ بعذابٍ»(١). «وأَبْشِروا»(٢)، «فبَشَّرْناها بإسحاق»(٣)، فلم يَرِدِ الخلافُ إلا في المضارعِ دونَ الماضي والأمرِ، وقد تقدَّمَ معنى البِشارَة واشتقاقُها في سورة البقرة(٤).

قوله تعالى: «بيَحْيـى» متعلق بـ: يُبَشِّرُكَ، ولا بد ن حذف مضاف أي: بولادة يحيـى، لأن الذواتِ ليست متعلقةً للبشارة(٥) ولا بد في الكلامِ من [شيء] عادَ إليه السياقُ تقديرهُ: بولادةِ يحيـى منك ومن امرأتِك، دَلَّ على ذلك قرينةُ الحالِ وسياقُ الكلام.

و «يحيـى فيه قولان أحدُهما: ـ وهو المشهورُ عند أهل التفسير ـ أنه منقولٌ من الفعلِ المضارعِ، وقد سَمُّوا بالأفعال كثيراً نحو: يعيش ويعمر [١٤٣/ب] / ويَمُوت، قال قتادة: «سُمِّي يَحْيـى لأنَّ الله أَحياه بالإيمان» وقال الزجاج: «حَيـيَ بالعلم» وعلى هذا فهو ممنوعُ الصرف للعملية ووزن الفعل نحو:«يزيد ويشكر وتغلب». والثاني: أنه أعجمي لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهرُ فامتناعُه للعمليةِ والعجمةِ الشخصية. وعلى كلا القولين فيُجْمع على يَحْيَوْن بحذف الألف نحو: «مُوسَـوْن» بحذف الألف وبقـاء الفتحة تـدلُّ عليها. وقـال الكوفيون: «إن كان عربياً منقولاً من الفعلِ فالأمرُ كذلك، وإنْ كان أعجمياً ضُمَّ ما قبل الواو وكُسِر ما قبل الياء إجراء له مُجْرى المنقوص نحو: جاء

(١) الآية ٢١ من آل عمران.
(٢) الآية ٣٠ من فصلت.
(٣) الآية ٧١ من هود.
(٤) راجع إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.
(٥) كذا في الأصل ولعل الأنسب: بالبشارة.

القاضون، ورأيت القاضين» هذا نَقْلُ الشيخ[1] عنهم. ونقل ابن مالك[2] عنهم أن الاسم إنْ كانت ألفُه زائدةً ضُمَّ ما قبل الواو وكُسِر ما قبل الياء نحو: جاء حُبْلُون ورأيت حُبْلِين، وإن كانت أصليةً نحو: «رَجَوْن» وجب فتح ما قبل الحرفين، قالوا: «فإن كان أعجمياً جاز الوجهان، لاحتمالِ أن تكون ألفُه أصليةً أو زائدة، إذ لا يُعْرَفُ له اشتقاق» ويُصَغَّر يَحْيى على «يُحَيٍّ» وأنشدت للشيخ أبي عمرو ابن الحاجب[3] في ذلك:

١٢٥٨ـ أيُّها العالم بالتصريفِ لا زلت تُحَيَّا
إنَّ يَحْيى إنْ يُصَغَّرْ فيُحَيَّا
وأبى قومٌ وقالوا ليسَ هذا الرأيُ حَيَّا
إنما كان صواباً أَنْ يُجيبوا بيُحَيَّا
كيف قـد رَدُّوا يُحَيَّـا
والـذي اختـارُوا يُحَيَّـا
أتراهم في ضلالٍ أم ترى وجهاً يُحَيَّا

قلت: هذا جارٍ مَجْرى الألغاز في تصغيرِ هذه اللفظةِ، وذلك يختلف بالتصريفِ والعمل، وهو أنه إذا اجتَمع في آخر الاسم المصغَّر ثلاثُ ياءات

---

(١) البحر ٢/٤٣٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٨٠٠.

(٣) عثمان بن عمر، له: الكافية والشافية وشرح المفصل توفي سنة ٤٤٦. انظر: الوفيات ١/٣١٤، والبغية ٢/١٣٤. والأبيات لم أعثر عليها في المظان التي عدت إليها، وقد تصرف ابن الحاجب فيها في عدد تفعيلات فاعلاتن في البيت الواحد.

جَرَى فيه خلافٌ بين النحاة بالنسبة إلى الحذف والإثبات[١] وأصلُ المسألة تصغير «أَحْوى»[٢] وقد أتقنت هذه الأبيات وحرَّرْتُ مذاهب التصريفين فيها حين سُئِلت عنها في غير هذا الموضوع إذ لا يَحْتمله.

ويُنْسَبُ إلى يَحْيى: يَحْيِيٌّ بحذف الألف تشبيهاً لها بالزائد نحو: حُبْلِيّ في: حُبْلى، ويَحْيَوِيّ بالقلب لأنها أصلٌ كألف مَلْهَوِيٌّ، أو شبيهة بالأصل إن كان أعجمياً، ويَحْياوِي بزيادة ألف قبل قلب ألفه واواً.

والنداء: رفعُ الصوت، يقال: نادى نُداءً ونِداء بضم النون وكسرها، والأكثر في الأصوات مجيئها على الضم نحو: البُكـاء والصُّراخ والـدُّعاء والرُّغاء[٣]. وقيل: المكسورُ مصدر والمضموم اسم، ولو عُكِسَ هذا لكان أَبْيَنَ لموافقتِه نظائرَه من المصادر. وقال يعقوب بن السكيت: «إذا ضَمَمْتَ نونَه قَصَرْتَه وإن كسرتها مدَدْته» وأصلُ المادةِ يَدُلُّ على الرفع. ومنه المُنْتدى والنادي لاجتماع القوم فيهما وارتفاع أصواتهم. وقالت قريش: دار الندوة، لارتفاعِ أصواتِهم عند المشارورة والمحاورةِ فيها، وفلان أَنْدى صوتاً من فلان أي: أَرْفَع، هذا أصلُه في اللغةِ، وفي العُرْف صار ذلك لأحسنِهما نغماً وصوتاً، والنَّدى: المطرُ، ومنه: نَدِيَ يَنْدَى، ويُعَبَّر به عن الجود، كما يُعَبَّر بالمطرِ والغيثِ وأخواتِهما عنه استعارةً.

قوله: «مُصَدِّقاً» حالٌ من «يحيى» وهذه حالٌ مقدَّرة، وقال ابن عطية[٤]:

---

(١) ثمة رأيان للنحاة في هذه المسألة، الأول: حذف الأخيرة، فتصغير يحيى هنا: يُحَيٌّ، والثاني: عدمُ الحذف فتصغيرها يصير: يُحَيِّى، وأما أحوى فتشبه يحيى من حيث اجتماع الياءات الثلاث عند إضافة ياء التصغير لها وقلب الواو ياء.

انظر المسألة في: الكتاب ٢/١٣٢؛ وشرح الشافية ١/٢٢٦؛ واللسان: حوا.

(٢) الحوة: سواد إلى الخضرة.

(٣) الرغاء: صوت ذوات الخف.

(٤) المحرر ٣/٧٣.

«هي حالٌ مؤكدة بحَسَب حال هؤلاء الأنبياء عليهم السلام». و «بكلمة» متعلِّقٌ بـ «مصدقاً». وقرأ أبو السَّمَّال[1]: «بكِلْمَةٍ» بكسر الكاف وسكون اللام، وهي لغة فصيحة، وذلك أنه أَتْبَع الفاءَ للعين في حركتها فالتقى بذلك كسرتان، فَحَذف الثانيةَ لأجل الاستثقال. والكلمة قيل: المراد بها الجمع؛ إذ المقصودُ التوراةُ والإنجيل وغيرهما من كتب الله تعالى المُنَزَّلة، فَعَبَّر عن الجمع ببعضه، ومثلُ هذا قوله عليه السلام: «أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعر كلمةُ لبيد»[2] يريدُ قولَه[3]:

١٢٥٩ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطِلُ   وكلُّ نعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

وذُكِر لحسان رضي الله عنه الحُوَيْدِرة الشاعر فقال: «لعن الله كلمته» يعني قصيدته، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان عند قوله تعالى: «إلى كلمةٍ سواءٍ»[4].

قوله: «مِن الله» في محلِّ جر صفة لكلمة فيتعلَّقُ بمحذوف أي: بكلمة كائنة من الله. و «سيِّداً وحصوراً ونبياً» أحوالٌ أيضاً كمصدِّقاً. والسيِّد فَيْعِل، والأصلُ: سَيْوِد فَفُعِل [به] ما فُعِل بميت، وقد تقدَّم كيفية ذلك، واشتِقاقُه من سادَ يسود سِيادة وسُؤْدُداً أي: فاقَ نُظَراءَه في الشرف والسُّؤدد، ومنه قولهم[5]:

١٢٦٠ـ نفسُ عصامٍ سَوَّدَتْ عِصَاما   وعَلَّمَتْه الكَرَّ والإِقداما
وصَيَّرَتْهُ بَطَلاً هُمَاما

(١) البحر ٢/٤٤٧.
(٢) رواه البخاري في مناقب الأنصار ٢٦؛ وابن ماجه: الأدب ٤١.
(٣) تقدم برقم ٣٨٤.
(٤) الآية ٦٤ من آل عمران.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: عصم.

وقال بعضهم: سُمِّي سيِّداً لأنه يَسُود سَوادَ الناس أي: عظيمهم وجُلَّهم، وجمعُه على فَعَلة شاذ قياساً فصيح استعمالاً، قال تعالى: «إنَّا أَطَعْنا سادَتَنا»(١) والأصلُ: سَوَدَة، و «فَعَلة» إنما يكثر لفاعِل نحو: كافِر وكَفَرة وفاجِر وفَجَرة وبار وبَرَرة.

والحَصور فَعُول للمبالغة مُحَوَّلٌ من «حاصِر» كضَرُوب في قوله(٢):

١٢٦١ـ ضَروبٌ بنصْلِ السيفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَـدِموا زاداً فـإنَّك عـاقِرُ

وقيل: بل هو فَعُول بمعنى مَفْعول أي: محصور، ومثله رَكوب بمعنى مركوب وحَلوب بمعنى مَحْلوب. والحَصُور: الذي يكتُم سِرَّه. قال جرير(٣):

١٢٦٢ـ ولقد تَسَقَّطَني الوشاةُ فصادَفوا حَصِـراً بسِرِّك يـا أُمَيْمُ ضَنيناً

[وهو البخيل أيضاً](٤) قال(٥):

١٢٦٣ـ . . . . لا بـالحَصورِ ولا فيهـا بِسَـآرِ

وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة(٦)، وأصلُه مأخوذٌ من المَنْع، وذلك أن الحَصُور هو الذي لا يأتي النساءَ: إمَّا لطَبْعِه على ذلك وإمَّا لمغالبتِه نفسَه. و «من الصالحين» صفةٌ لقوله «نبياً» فهو في محل نصب.

---

(١) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٢) البيت لأبي طالب بن عبدالمطلب، وهو في الكتاب ٥٧/١؛ وأمالي الشجري ١٠٦/٢؛ وأوضح المسالك ٢٥٢/٢؛ والهمع ٩٧/٢؛ والدرر ١٣٠/٢. وعقر الإبل: نحرها، والسوق: ج ساق.

(٣) ديوانه ٥٧٨، واللسان: حصر؛ والبحر ٦٠/٢.

(٤) لم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٥) البيت للأخطل وصدره: وشـاربٍ مُـرْبـحٍ بـالكـأس نـادمني

وهو في ديوانه ١٦٨؛ والمحتسب ٢٤١/٢، واللسان: سأر. والسأر: مَنْ لا يبقي في الكأس شيئاً.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يكونُ لي غلام﴾: يجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها حينئذ وجهان، أحدهما: «أنَّى» لأنها بمعنى كيف، أو بمعنى مِنْ أين: و«لي» على هـذا تبيينٌ. والثاني: أنَّ الخبـرَ الجـار و«كيف»[١] منصوبٌ على الظرف. ويجوزُ أَنْ تكونَ التامَّة فيكونُ الظرفُ والجار كلاهما متعلِّقَيْنِ بـ«يكون» لأنه تام، أي: كيف يحدث لي غلام، ويجوز أن يتعلَّقَ / بمحذوفٍ على أنه حال من «غلام» لأنه لو تأخَّر لكان صفةً له. [١٤٤/أ]

وقوله: «وقد بَلَغَنِيَ الكِبَرُ» جملةٌ حاليةٌ، وفي موضع آخرَ: «وقد بَلَغْتُ من الكِبَر»[٢] لأنَّ ما بَلَغَكَ فقد بَلَغْتَه. وقيل: لأنَّ الحوادثَ تَطْلُب الإنسانَ. وقيل: هو من المَقْلوب كقوله[٣]:

١٢٦٤ـ مثلُ القنافِذِ هَدَّاجون قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بُلِّغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ

ولا حاجةَ إليه.

وقدَّم في هذه السورة حالَ نفسه، وأخَّر حالَ امرأته، وفي مريم[٤] عَكَس، فقيل: صدرُ الآيات في مريم مطابِقٌ لهذا التركيبِ لأنه قَدَّمَ وَهْنَ عظمِه واشتعالَ شَيْبِه وخِيفَةَ مواليهِ من ورائه، وقال: «وكَانِت امرأتي عاقراً» فلمَّا أعاد ذِكْرهما في استفهامٍ آخر ذَكَر الكِبَر ليوافِق «عِتِيًّاً» رؤوسَ الآي، وهو باب مقصود في الفصاحة، والعطفُ بالواو لا يقتضي ترتيباً زمانياً، فلذلك لم يُبالَ بتقديم ولا تأخير.

---

(١) أي: «أنى» التي بمعنى كيف.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٢٠٩؛ والمحتسب ١١٨/٢؛ وأمالي الشجري ٣٦٧/١؛ والأشموني ٧١/٢؛ والهمع ١٦٥/١؛ والدرر ١٤٤/١. والهداج: مشية الشيخ.

(٤) الآية ٨ من مريم.

والغلامُ: الفتيُّ السنِّ من الناسِ وهو الذي . . .[١] شاربُه، وإطلاقُه على الطفلِ وعلى الكهلِ مجاز، أمَّا الطفلُ فللتفاؤل بما يُؤول إليه، وأمَّا الكهلُ فباعتبارِ ما كانَ عليه. قالت ليلى الأخيلية[٢]:

١٢٦٥ـ شَفاها من الداءِ العُضالِ الذي بها   غـلامٌ إذا هَزَّ القنـاةَ شَفـاهـا

وقال بعضُهم: ما دام الولدُ في بطن أمه سُمِّي «جنيناً». قال تعالى: «وإذ أنتم أَجِنَّةٌ»[٣]، سُمِّي بذلك لاجتنانِه في الرَّحمِ، فإذا وُلِد سُمِّي «صبياً»، فإذا فُطِمَ سُمِّي «غُلاماً» إلى سبع سنين، ثم سُمِّي يافعاً إلى أن يَبْلُغَ عشر سنين، ثم يُطْلق عليه «حَزَوَّر» إلى خمس عشرة، ثم يصير «قُمُدّاً» إلى خمسٍ وعشرين سنة، ثم «عَنَطْنَطا» إلى ثلاثين قال[٤]:

١٢٦٦ـ وبالجَعْدِ حتى صارَ جَعْداً عَنَطْنَطاً   إذا قامَ ساوى غاربَ الفحلِ غارِبُهْ

ثم «حُمُلا» إلى أربعين ثم «كَهْلاً» إلى خمسين، ثم «شيخاً» إلى ثمانين ثم «هَمٌّ» بعد ذلك.

واشتقاق الغُلام من الغُلْمة والاغتِلام، وهو طَلَبُ النكاح، لَمَّا كان مسبَّباً عنه أُخِذَ منه لفظُه، ويقال: «اغتَلَم الفحلُ» أي: اشتدَّتْ شهوتُه إلى طَلَبِ النكاح، واغتلَم البحر أي: هاجَ وتلاطَمَتْ أمواجه مستعار منه، وقياسُه في القلةِ أَغْلِمة، وفي الكثرة: غِلْمان، وقد جُمع على غِلْمَة شذوذاً، وهل هذه الصيغةُ جمعُ تكسير أم اسم جمع؟ قال الفراء: «يقال غلامٌ بيِّنُ الغُلومَة والغُلوميَّة والغُلامِيَّة» قال: «والعربُ تجعلُ مصدرَ كلِّ اسمٍ ليسَ له فعلُ

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل لعلها: طَرَّ.
(٢) تقدم برقم ٩٨٧.
(٣) الآية ٣٢ من النجم.
(٤) تقدم برقم ١١٠٤.

معروفٌ على هذا المثالِ، فيقولون: عَبْدٌ بَيِّنُ العُبودة والعُبودِيَّة والعُبادِيَّة» يعني لم تتكلم العرب من هذا بِفِعْلٍ.

والكِبَرُ: مصدرُ كَبِرَ يكبَر كِبَراً أي: طَعَن في السن، قال[1]:

١٢٦٧ـ صغيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يا ليتَ أنَّنا إلى اليومِ لم نَكْبَرْ ولم تَكْبَرِ البَهْمُ

قوله: «وامرأتي عاقر» جملةٌ حاليةٌ: إمَّا من الياء في «لي» فتتعدَّدُ الحالُ عند مَنْ يراه، وإمَّا من الياءِ في «بلغَني». والعاقر: مَنْ لا يُولد له: رجلاً كان أو امرأةً، مشتقاً من العَقْر وهو القتل، كأنهم تخيَّلوا فيه قَتْل أولادِه، والفعل بهذا المعنى لازمٌ، وأمَّا عَقَرْتُ بمعنى نَحَرْتُ فمتعدٍّ، قال تعالى: «فعقروا الناقة»[2]، وقال[3]:

١٢٦٨ـ .... عَقَرْتَ بعيري يا امرأ القيسِ فانْزِلِ

وقيل: «عاقِر» على النسب أي: ذاتُ عُقْر، وهي بمعنى مَفْعول أي: معقورة، ولذلك لم تُلْحَقْ تاءَ التأنيث.

والعُقر والعَقْر بضم العين وفتحها: أصلُ الشيء، ومنه: عُقْر الدار وعُقْر الحوض، وفي الحديث: «ما غُزِي قومٌ قط في عُقْر دارِهم إلا ذُلُّوا» وعَقَرْتُه: أَصَبْتُ عُقْره أي: أصلَه نحو: رَأَسْته أي: أصبتُ رأسَه، والعُقْر أيضاً: آخر الولد، وكذلك بيضةُ العُقْر، والعُقار: الخمرُ لأنها تَعْقِرِ العقلَ مجازاً وفي

---

(١) تقدم برقم ٩٠٩.

(٢) الآية ٧٧ من الأعراف.

(٣) البيت لامرىء القيس من معلقته في ديوانه ١١ وصدره:

تقـولُ وقـد مـال الغَبيطُ بنـا معـاً

وهو في شرح المعلقات للتريزي ٦٨. والغبيط: الهودج.

كلامهم: «رَفَعَ فلانٌ عقيرَتَه» أي: صوته، وذلك أنَّ رجلا عَقَر[1] رجله فرفعَ صوتَه فاستُعير ذلك لكلِّ من رفعَ صوتَه. وقال بعضُهم: «يُقال: عَقُرَتْ[2] المرأةَ تَعْقُر عَقْراً وعقارةً وأنشد الفراء[3]:

١٢٦٩ـ أرزامُ بـابٍ عَقُـرَتْ أَعْـوامـا فَـعَلَّقَـتْ بُنَيَّهـا تَـسْـمـامـا

ويقال: عَقَر الرجل وعَقُر وعَقِر إذا لم تَحْبَلْ زوجته فَجَعلوا الفعلَ المسندَ إلى الرجل أوسعَ من المسندِ إلى المرأة، قال الزجاج[4]: «عاقِر: بمعنى ذات عُقْر، قال: «لأنَّ فَعُلْتُ أسماءُ الفاعلين منه على فَعيلة نحو: طريفة وكريمة، وإنما «عاقر» على ذات عُقْر» قلت: وهذا نصٌّ في أن الفعلَ المسند للمرأةِ لا يُقال فيه إلا عَقُرت بضم القاف إذ لو جازَ فتحُها أو كسرُها لجاز منها «فاعِل» من غير تأويلٍ على النسب. ومن ورودِ «عاقر» وصفاً للرجل قولُ عامر بن الطفيل[5]:

١٢٧٠ـ لَبِئْسَ الفتى إنْ كنُت أعوَر عاقِراً جَباناً فما عُذْري لدى كلِّ مَحْضَرِ

قوله: «كذلك اللـهُ يفعلُ ما يشاء» في الكافِ وجهان، أحدهما: أنها في محـلِّ نصب وفيه التخـريجان المشهـوران، أحدُهمـا ـ وعليـه أكثـرُ المعربين ـ أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: يفعلُ الله ما يشاء من الأفعالِ العجيبة مثلَ ذلك الفعلِ، وهو خَلْقُ الولدِ بين شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقِرٍ.

---

(١) عقر: جرح.
(٢) كذا ضبطها في الأصل، وفي الصحاح: «عَقَرت».
(٣) لم أقف عليه.
(٤) معاني القرآن ١/٤١٢.
(٥) ديوانه ١١٩؛ والطبري ٦/٣٨١؛ ومجاز القرآن ١/٩٢.

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من ضميرِ ذلك المصدر أي: يفعلُ الفعلَ حالَ كونه مِثلَ ذلك، وهو مذهبُ سيبويه[1] وقد تقدَّم إيضاحُه.

والثاني من وجهي الكاف أنَّها في محلِّ رفعٍ على أنها خبر مقدم، والجلالةُ مبتدأٌ مؤخرٌ، فقدَّره الزمخشري[2] «على نحوِ هذه الصفة اللـهُ»، ويفعل ما يشاء بيانٌ له، وقدَّره ابن عطية[3]: كهذه القدرة المستغرَبة هي قدرة الله، وقـدَّره الشيخ[4] فقـال: «وذلـك على حَـذْفِ مضـافٍ أي: صُنْـعُ اللـهِ الغريبُ مثلُ ذلك الصنعِ، فيكون «يفعل ما يشاء» شرحاً للإبهامِ الذي في اسم الإشارة» فالكلامُ على الأول جملةٌ واحدةٌ وعلى الثاني جملتان. وقال ابن عطية[5]: «ويُحتمل أن تكونَ الإشارةُ بذلك إلى حال زكريا وحالِ امرأته، كأنه قال: ربِّ على أيّ وجه يكونُ لنا غلامٌ ونحن بحالِ كذا؟ فقال له: كما أنتما يكون لكما الغلامُ، والكلامُ تامٌّ على هذا التأويلِ في قوله: «كذلك» وقولُه: «الله يفعلُ ما يشاءُ» جملةٌ مبينة مقرِّرةٌ في النفس وقوعَ هذا الأمر المستغرب» انتهى. وعلى هذا الذي ذكرَه يكون «كذلك» متعلقاً بمحذوفَ، و «الله يفعلُ» جملةٌ منعقدةٌ من مبتدأ وخبرٍ.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿اجعلْ لي آيةً﴾**: يجوزُ أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى التصيير فيتعدَّى لاثنينِ أوَّلُهما «آيةً» والثاني: الجارُّ قبلَه. والتقديمُ هنا واجبٌ، لأنه لا مُسَوِّغ لـلابتداء بهذه النكرة وهي «آية» / لو انحلَّتْ إلى مبتدأ [١٤٤/ب]
وخبر إلا تقدُّمُ هذا الجارِّ، وحكمُهما بعد دخول الناسخِ خكمُهما قبلَه، والتقديرُ: صَيِّرْ آيةً من الآياتِ لي. ويجوز أَنْ يكونَ بمعنى الخَلْقِ والاتِّخاذ

---

(١) الكتاب ١/١١٦.
(٢) الكشاف ١/٤٢٨.
(٣) المحرر ٣/٧٩.
(٤) البحر ٢/٤٥١.
(٥) المحرر ٣/٧٩.

أي: اخلُقْ لي آيةً فيتعدَّى لواحدٍ، وفي «لي» على هذا وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّقَ بالجَعْلِ، والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه لو تأخَّر لجازَ أن يقعَ صفةً لها، ويجوزُ أن يكونَ للبيانِ. وحَرَّك الياءَ بالفتح[1] نافع وأبو عمرو، وأسكنها الباقون.

قوله: «ألاَّ تُكَلِّمَ» أَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً لقوله: «آيتُك» أي: آيتُك عدمُ كلامِك للناس. والجمهورُ على نصبِ «تُكَلِّم» بأَنْ المصدريةِ. وقرأ[2] ابن أبي عبلة برفعِه، وفيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ «أَنْ» مخففةً من الثقيلةِ، واسمُها حينئذٍ ضميرُ شأنٍ محذوفٍ، والجملةُ المنفيَّةُ بعدَها في محلِّ رفع خبراً لـ «أَنْ»، ومثلُه: «أفلا يرون أَنْ لا يرجِعُ»[3] «وحَسبوا أَنْ لا تكونُ فتنة»[4]، ووقعَ الفاصلُ بين أَنْ والفعلِ الواقعِ خبَرَها بحرف نفي، ولكنْ يُضْعِفُ كونَها مخففةً عدمُ وقوعِها بعد فعلِ يقينٍ. والثاني: أَنْ تكونَ الناصبَةُ حُمِلَتْ على «ما» أختِها، ومثلُه: «لِمَنْ أرادَ أَنْ يُتِمٌّ الرَّضاعةَ»[5]، وأَنْ وما في حَيِّزها أيضاً في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «آيتُك».

قوله تعالى: «ثلاثةَ أيام» الصحيحُ أنَّ هذا النحوَ ـ وهو ما كان من الأزمنة يستغرقُ جميعُه الحدثَ الواقعَ فيه ـ منصوبٌ على الظرفِ خلافاً للكوفيين فإنَّهم يَنْصِبونه نصبَ المفعولِ به، وقيل: «وثَمَّ معطوفٌ محذوفٌ تقديرُه: ثلاثةَ أيام ولياليها، فحُذِفَ كقوله تعالى: «تَقِيكم الحَرَّ»[6] ونظائرِه،

---

(١) السبعة ١٥١.
(٢) البحر ٢/٤٥٢.
(٣) الآية ٨٩ من طه.
(٤) الآية ٧١ من المائدة، على قراءة أبي عمرو والأخوين كما في السبعة ٢٤٧.
(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة وهي قراءة مجاهد كما في البحر ٢/٢١٣.
(٦) الآية ٨١ من النحل.

يَدُلُّ على ذلك قولُه في سورة مريم: • «ثلاثَ ليالٍ سَوِيّا»[1]، وقد يُقَال: إنَّه يُؤخَذُ المجموعُ من المجموعِ فلا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَذفٍ، فإنّا على هذا التقديرِ الذي ذكرتموه نَحْتاجَ إلى تقديرِ معطوفٍ في الآية الأخرى تقديرُه: ثلاثَ ليالٍ وأيامَها.

قوله: «إلَّا رَمْزاً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ منقطع لأنَّ الرمزَ ليس من جنسِ الكلام، إذ الرمز: الإشارةُ بعينٍ أو حاجبٍ، أو نحوهما، ولم يَذْكُر أبو البقاء[2] غيرَه، واختارَه ابنُ عطية[3] بادِئاً به فإنه قال: «والكلامُ المرادُ في الآية إنما هو النطقُ باللسان لا الإعلامُ بما في النفسِ، فحقيقةُ هذا الاستثناءِ أنه استثناءٌ منقطعٌ» ثم قال: «وذهب الفقهاءُ إلى أنَّ الإشارةَ ونحوَها في حكمِ الكلامِ في الأيْمان ونحوِها، فعلى هذا يَجِيءُ الاستثناءُ متصلاً».

والوجه الثاني: أنه متصلٌ؛ لأنَّ الكلامَ لغةً يُطلقُ بإزاء معانٍ، الرمزُ والإشارةُ من جملتها، وأنشدوا على ذلك[4]:

١٢٧١ـ إذا كَلَّمَتْني بالعيونِ الفواترِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البوادِرِ

وقال آخر[5]:

١٢٧٢ـ أرادَتْ كلاماً فاتَّقَتْ من رقيبها فلم يَكُ إلا وَمْؤُها بالحواجبِ

وقد استعمل الناسُ ذلك فقال حبيب[6]:

---

(١) الآية ١٠ من مريم.
(٢) الإملاء ١٣٣.
(٣) المحرر ٣/٨٠.
(٤) تقدم برقم ٥٥٤.
(٥) البيت للقناني، وهو في اللسان: ومأ، والبحر ٢/٤٥٢.
(٦) ليس في ديوانه ـ وحبيب هو أبو تمام ـ وهو في البحر ٢/٤٥٢.

١٢٧٣ـ كَلَّمْتُـه بجفـونٍ غيـرِ نـاطقـة   فكانَ مِنْ رَدِّهِ ما قالَ حاجِبُهْ

وبهذا الوجه بدأ الزمخشري[١] مختاراً له قال: «لمَّا أُدِّي مُـؤَدَّىٰ الكلام وفُهِم منه ما يُفْهَمُ منه سُمِّي كلاماً، ويجوز أَنْ يكونَ استثناء منقطعاً».

والرَّمْزُ: الإشارةُ والإيماءُ بعينٍ أوحاجبٍ أويَدٍ، ومنه قيلَ للفاجِرَة: الرامِزَة والرَّمَّازة، وفي الحديثِ: «نَهَى عن كَسْبِ الرَّمَّازة» يقال فيه: رَمَزَت تَرْمُزُ وتَرْمِز بضم العين وكسرها في المضارع، وأصل الرَّمْز: التحرك يقال: رَمَزَ وارتَمَزَ أي: تحرَّك، ومنه قيل للبحر: الراموز لتحرُّكه واضطرابه. وقال الراغب[٢]: «الرَّمْـز: إشارةٌ بالشفـة، والصـوتُ الخفي والغمزُ بـالحاجبِ، وما ارمازَّ أي: لم يتكلَّم رمزاً، وكتيبة رمَّازة: أي لم يُسْمَعْ منهـا إلا رمْزٌ لكثرتها» قلت: ويؤيِّدُ كونَه الصوتَ الخفي ـ كما قال الراغب ـ ما جاء في التفسيرِ أنه كان ممنوعاً من رفعِ الصوتِ.

والعامَّةُ قرؤوا: رَمْزاً بفتحِ الراءِ وسكونِ الميم. وقرأ[٣] يحيى بن وثاب وعلقمة بن قيس: «رُمُزاً» بضمِّهما وفيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدر على فُعْل بتسكينِ العينِ في الأصلِ، ثم ضُمَّتِ العينُ إتباعاً كقولهم: اليُسْر والعُسْر في: اليُسُر والعُسُر، وقد تقدَّم في هذا كلامٌ لأهلِ التصريف. والثاني: أنه جمعُ رَمُوز كرُسُل في جمع رسول، ولم يَذْكر الزمخشري[٤] غيره. وقال أبو البقاء:[٥] «وقُرِىء بضمِّها ـ أي الراء ـ وهو جمع رُمُزَة بضمتين، وأُقِرَّ ذلك في الجمعِ، ويجوز أَن يكونَ سَكَّن الميمَ في الأصل، وإنما أَتْبَعَ الضَّمَّ

---

(١) الكشاف ١/٤٢٩.
(٢) المفردات ٢٠٣.
(٣) الشواذ ٢٠؛ البحر ٢/٤٥٣.
(٤) الكشاف ١/٤٢٩.
(٥) الإملاء ١/١٣٣.

الضَّمَّ، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً غيرَ جمعٍ وضُمَّ إتباعاً كاليُسْر واليُسُر» قلت: قوله «جمع رُمُزة» إلى قوله «في الأصل» كلام مُثْبَجٌ(١) لا يُفْهَمُ منه معنًى صحيحٌ. وقرأ الأعمش: «رَمَزاً» بفتحِهما. وخرَّجها الزمخشري(٢) على أنه جمعُ رامِزٍ كخادِمٍ وخَدَم.

وانتصابُهُ على هذا على الحالِ من الفاعِلِ وهو ضميرُ زكريا، والمفعولِ معاً وهو الناس كأنه: إلا مترامزين كقوله:(٣)

١٢٧٤ـ متى ما تَلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ ... رَوانِفُ إليَتْيكَ وتُسْتَطارا

/ وكقوله:(٤) [١٤٥/أ]

١٢٧٥ـ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أيِّي وأيُّك فارسُ الأَحْزَابِ

قوله تعالى: «كثيراً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ وقد عُرِفَ. أو نَعْتٌ لزمانٍ محذوفٍ تقديرُهُ: ذِكْراً كثيراً أو زماناً كثيراً.

والباءُ في قوله: «بالعَشِيّ» بمعنى «في» أي: في العشي والإبكار. والعَشِيُّ يُقال من وقت زوال الشمس إلى مَغِيبِها، كذا قال الزمخشري(٥). وقال الراغب:(٦) «العَشِيُّ: من زوال الشمس إلى الصباح» والأولُ هو المعروفُ. وقال الواحدي: «العَشِيُّ: جمع عَشِيَّة وهي آخر النهار».

(١) كلام مثبج: مضطرب.
(٢) الكشاف ٤٢٩/١.
(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٣٤؛ وابن يعيش ٥٥/٢؛ واللسان: طير؛ والهمع ٦٣/٢؛ والدرر ٨٠/٢. والروانف: ج. رانفة، وهي أسفل إلية القائم.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢٠٥/٢؛ والأشموني ٢٦١/٢؛ والهمع ٥١/٢؛ والدرر ٦٢/٢.
(٥) الكشاف ٤٢٩/١.
(٦) المفردات ٣٤٧.

والعامة قرؤوا: «والإبكار» بكسر الهمزة، وهو مصدرُ بَكَّر يُبَكِّر إبكاراً أي: خرج بُكْرة، ومثله بَكَر بالتخفيف وابْتَكَر. قال عمر بن أبـي ربيعة:(١)

١٢٧٦ـ أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْكِرُ ....

فهذا من أَبْكر. وقال أيضاً:(٢)

١٢٧٧ـ أيهـا الرائـحُ المُجِـدُّ ابتكـارا ....

وقال الآخر:(٣)

١٢٧٨ـ بَكَرْنَ بُكوراً واسْتَحَرْنَ بسُحْرَةٍ فهنَّ ووادي الرَّسِّ كاليدِ في الفم

وقُرِىء شاذاً:(٤) «والأَبْكار» بفتح الهمزةِ، وهو جمعُ «بَكَر» بفتح الفاء والعين. ومتى أُريد به هذا الوقتُ من يومٍ بعينِهِ امتنع من الصرف والتصرُّف فلا يُستعمل غيرَ ظرف. تقول: «أتيتُك يومَ الجمعة بَكَر»، وسببُ منع صرفه التعريفُ والعدلُ من «أل»(٥)، فلو أُريد به وقتٌ مبهمٌ انصرفَ نحو: «أتيتَك بَكَراً من الأبكار»، ونظيره: سَحَرَ وأَسْحار في جميعِ ما تقدَّم، وهذه القراءةُ تناسِبُ قولَه «العشيّ» عند مَنْ يَجْعَلُهَا جمعَ «عَشِيَّة» ليتقابَلَ الجمعان.

ووقتُ الإبكارِ من طلوعِ الفجرِ إلى وقتِ الضُّحى وقال الراغب:(٦)

---

(١) ديوانه ٨٤، وعجزه:

.... غـداةَ غـدٍ أم رائـحٌ فَمُهَـجِّـرُ

(٢) في الشعر المنسوبِ إلى عمر بديوانِهِ ٤٩٣، وعجزه:

.... قـد قَضَى من تِهـامَـةَ الأوطـارَا

(٣) تقدم رقم ١١٩٨.

(٤) البحر ٢/٤٥٣؛ وقال في شواذ القراءات ٢٠ «ذكره الأخفش عن بعضهم».

(٥) قال ابن عقيل ٢/٢٦٣: «معدول عن البَكَر لأنه معرفةٌ والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه مشبهاً لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرِّف» وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٩٨.

(٦) المفردات ٥٥.

«أصلُ الكلمةِ هي البُكْرَةُ أولَ النهارِ، فاشْتُقَّ من لفظِهِ لفظُ الفعل فقيل: بَكَر فلانٌ بُكوراً إذا خَرَجَ بُكْرة، والبَكُور: المبالغُ في البُكور، وبَكَّر في حاجته وابتَكَر وباكَرَ، وتُصُوِّر فيها معنى التعجيل لتقدُّمِها على سائرِ أوقاتِ النهار، فقيل لكل متعجِّلٍ: بَكِر» قلت: ظاهرُ هذه العبارة ـ وكذا عبارةُ غيره ـ أنَّ البَكَرَ مختصٌّ بطلوعِ الشمسِ إلى الضحى، فإنْ أريد به من أول طلوعِ الفجر إلى الضحى، فإنه على خلافِ الأصلِ. وقد صَرَّح الواحدي بذلك فقال: هذا معنى الإبكار، ثم يُسَمَّى ما بين طلوعِ الفجرِ إلى الضحى إبكاراً كما يُسَمَّى إصْباحاً.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وإذ قالَتِ الملائكةُ﴾: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ هذا الظرفَ نَسَقاً على الظرفِ قبلَه وهو قولُهُ: «إذ قالتِ امرأةُ عمران»، وإنْ شِئْتَ جَعَلْته منصوباً بمقدَّر قاله أبو البقاء(١).

وقرأ(٢) عبدُالله بن مسعود وابن عمر: «وإذ قـال الملائكـة» دونَ تاءِ تأنيث، وتوجيهُ ذلك تقدَّم في «فنَاداهُ الملائكة»(٣). ومعمولُ القولِ الجملةُ المؤكَّدَةُ بإنَّ مِنْ قَوْلِهِ: «إنَّ اللَّـهَ اصطفاكِ»، وكَرَّر الاصطفاءَ رفعاً مِنْ شأنِها. قال الزمخشري:(٤) «اصطفاكِ أولاً حين تَقَبَّلَكِ مِنْ أُمِّك وربَّاك واخْتَصَّكِ بالكرامَةِ السَّنِيَّة، واصطفاكِ آخِراً على نساءِ العالمين بأَنْ وَهَبَ لكِ عيسى من غَيْرِ أَبٍ ولم يكنْ ذلك لأحدٍ من النساء».

واصْطَفَى: افْتَعَلَ من الصَّفْوَة، أُبْدِلَتْ التاءُ طاءً لأجلِ حرفِ الإِطْبَاقِ

(١) الإملاء ١/١٣٣.
(٢) البحر ٢/٤٥٥.
(٣) الآية ٣٩ من آل عمران.
(٤) الكشاف ١/٤٢٩.

وقد تقدَّم تقريرُه في البقرة[1]، وتقدَّم سببُ تعدِّيه بـ «على»، وإن كان أصلُ تعديتِه بـ «مِنْ». وقال أبو البقاء: [2] «وكَرَّر اصطفى: [إمّا] توكيداً، وإمَّا ليبيِّن مَنِ اصطفاها عليهنَّ»، وقال الواحدي: «وكَرَّر الاصطفاءَ لأنَّ كِلا الاصطفائين يختلفُ معناهما، فالاصطفاء الأول عمومٌ يدخُل فيه صوالحُ النساءِ، والثاني اصطفاء بما اختصَّتْ به من خصائِصِها.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ذلك من أنباء الغيب نُوحيه﴾: يجوزُ فيه أوجه، أحدُها: أَنْ يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ: الأمر ذلك. و «مِنْ أنباءِ الغيب» على هذا يجوزُ أن يكونَ مِنْ تتمةِ هذا الكلامِ حالاً من اسمِ الإشارةِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الوقفُ على «ذلك»، ويكونُ «مِنْ أنباء الغيبِ» متعلِّقاً بما بعدَه وتكونُ الجملةُ من «نوحيه» إذ ذاك: إمَّا مبينةً وشارحةً للجملةِ قبلَها وإمَّا حالاً.

الثاني: أن يكونَ «ذلك» مبتدأً، و «من أنباء الغيبِ» خبرَه، والجملةُ من «نوحيه» مستأنفةٌ، والضميرُ في «نوحيه» عائدٌ على الغيب، أي: الأمرُ والشأنُ أنَّا نوحي إليك الغيبَ ونُعْلِمُك به ونُظْهِرُكَ على قصصِ مَنْ تقدَّمك مع عدمِ مدارستِكِ لأهلِ العلمِ والأخبار، ولذلك أتى بالمضارع في «نُوحيه»، وهذا أحسنُ مِنْ عَوْدِهِ على «ذلك»؛ لأنَّ عَوْدَهُ على الغيبِ يَشْمَلُ ما تقدَّم من القصص وما لَم يتقدَّمْ منها، ولو أَعَدْتَه على «ذلك» اختصَّ بما مضى وتقدَّم.

الثالث: أن يكونَ «نوحيه» هو الخبرَ، و «من أنباء الغيب» على وجهيه المتقدِّمين مِنْ كَوْنِهِ حالاً من «ذلك» أو متعلِّقاً بنوحيه، ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ على هذا / وهو أَنْ يُجْعَلَ حالاً من مفعول «نوحيه» أي: نوحيه حالَ كونِهِ بعضَ أنباءِ الغيبِ. [١٤٥/ب]

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٣٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٣٣.

قوله: «إذ يُلْقُون» فيه وجهان أحدُهما: وهو الظاهر أنه منصوب بالاستقرار العاملِ في الظرفِ الواقِعِ خبراً. والثاني ـ وإليه ذهب الفارسي ـ أنه منصوبٌ بكنت، وهو عجيبٌ منه لأنه يزعمُ أنَّها مسلوبةُ الدلالة على الحَدَثِ فكيف تعملُ في الظرفِ والظرفُ وِعاءٌ للأحداثِ؟ والذي يظهر أن الفارسي إنما جَوَّز ذلك بناءً منه على ما يَجُوزُ أَنْ يكونَ مراداً في الآية، وهو أَنْ تكونَ «كان» تامةً بمعنى: وما وُجِد في ذلك الوقتِ.

والضميرُ في «لديهم» عائدٌ على المتنازِعَيْنِ في مريم وإنْ لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ، لأنَّ السياقَ قد دَلَّ عليهم، وهذا الكلامُ ونحوُه كقولِهِ تعالى: «وما كُنْتَ بجانِبِ الطُّور»(١) «وما كنتَ لديهِم إذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُم»(٢) وإن كانَ معلوماً انتفاؤه بالضرورةِ جارٍ مَجْرى التهكم بمنكري الوَحْي، يعني أنه إذا عُلِمَ أنك لم تعاصِرْ أولئك ولم تُدَارِس أحداً في العلمِ فلم يَبْقَ اطلاعُك عليه إلا مِنْ جِهَةِ الوحي.

والأقلام جمع «قَلَم» وهو فَعَل بمعنى مفعول أي: مَقْلُوم، والقَلْم القَطْع، ومثلُه القبض والنقص بمعنى المقبوض والمنقوص، وقيل له: قَلَم؛ لأنه يُقْلَمُ، ومنه «قَلَّمْتُ ظُفْرِي» أي: قَطَعْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ، قال زهير:(٣)

١٢٧٩ـ لدى أَسَدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ **** لــه لِبَــدٌ أظفــارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

وقيل: سُمِّي القلمُ قَلَماً تشبيهاً له بالقُلامَةِ وهي نبتٌ ضعيف؛ وذلك أنه يُرَقَّق فيضْعُفُ. وفي المرادِ بالأقلام هنا خلافٌ: هل هي التي يُكْتَبُ بها أو قِداحٌ يُسْتَهَمُ بها كالأزلام؟

---

(١) الآية ٤٦ من القصص.
(٢) الآية ١٠٢ من يوسف.
(٣) ديوانه ٢٣، والمقذف: الغليظ اللحم.

قوله: «أيُّهم يَكْفُل مريم» هذه الجملةُ منصوبةُ المَحَلِّ؛ لأنها متعلقة بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعل في محلِّ نصبٍ على الحالِ تقديرُهُ: يُلْقُونَ أقلامَهم يَنْظُرون: أيُّهم يَكْفُل مريم أو يَعْلَمُون، وجَوَّز الزمخشري[1] أن يُقَدَّر «يقولون»، فيكونَ محكياً به، ودَلَّ على ذلك قولُه: «يُلْقُون». وقوله: «وما كُنْتَ لديهِم إذ يختصِمُون» كقوله: «وما كُنْتَ لديهِمْ إذ يُلْقُون».

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿إذ قالت الملائكةُ﴾**: في هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ منصوباً بيختصمون. الثاني: أنه بدلٌ من «إذ يختصمون» وهو قولُ الزجاج[2]. وفي هذين الوجهين بُعْدٌ، من حيثُ إنه يلزمُ اتحادُ زمانِ الاختصامِ وزمانِ قولِ الكلام، ولم يَكُنْ ذلك لأنَّ وقتَ الاختصامِ كان[3] صغيراً جداً ووقتَ قولِ الملائكةِ بعد ذلك بأحيانٍ. وقد اسْتَشْعَرَ الزمخشري[4] هذا السؤالَ فأجابَ بأنَّ الاختصامَ والبِشارةَ وقعا في زمانٍ واسعٍ كما تقول: لَقِيتُهُ سنةَ كذا» يعني أنَّ اللقاء إنما يقع في بعض السنةِ فكذا هذا. الثالث: أن يكونَ بدلاً من «إذ قالت الملائكة» أولاً، وبه بدأ الزمخشري[5] كالمختارِ له، وفيه بُعْدٌ لكثرةِ الفاصلِ بين البدلِ والمُبْدَلِ منه. الرابع: نصبُه بإضمارِ فعلٍ.

والوَحْيُ:[6] الإشارةُ السريعةُ، ولتضمُّنِ السرعةِ قيل: «أمرٌ وَحْيٌ»

---

(١) الكشاف ١/٤٣٠.
(٢) معاني القرآن ١/٤١٥.
(٣) الأصل: كانت صغيرة وهو سهو.
(٤) الكشاف ١/٤٣٠.
(٥) الكشاف ١/٤٣٠.
(٦) انظر: مفردات الراغب ٥٥٢.

وقيل: هو إلقاءُ معنى الكلام إلى مَنْ يريدُ إعلامَهُ، والوحيُ يكونُ بالرمز والإشارة قال: (١)

١٢٨٠ـ لَأَوْحَتْ إلينا والأنامِـلُ رُسْلُها ....

وقولُه تعالى: «فَأَوْحَى إليهم أَنْ سَبِّحـوا» أي: أشارَ إليهم، ويكون بالكتابَةِ، قال زهير: (٢)

١٢٨١ـ أتى العُجْمَ والآفاقَ منه قصائدٌ بَقَيْنَ بقاءَ الوَحْي في الحَجَرِ الأَصَمّ

ويُطْلَقُ الوَحْيُ على الشيءِ المكتوبِ، قال: (٣)

١٢٨٢ـ فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُـرِّيَ رَسْمُها خَلَقاً كما ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلامُها

قيل: الوُحِيُّ جمعُ: وَحْي كَفَلْس وفُلُوس، وكُسِرَت الحاءُ إتباعـاً. والوَحْيُ: الإلهامُ: «وَأَوْحَى ربُّك إلى النحل»(٤)، والوَحْي للرسل يكون بأنواع مذكورةٍ في التفسير.

قوله: «بكلمةٍ منه» في محلِّ جرٍ صفةً لكلمة، والمرادُ بالكلمة هنا عيسى، سُمِّيَ كلمةً لوجودِهِ بها وهو قوله: «كُنْ فَيَكُونُ» فهو من باب إطلاق السبب على المُسَبَّب. و«اسمه» مبتدأ، و«المسيح» خبرُهُ. و«عيسى» بدلٌ منه أو عطفُ بيان. قال أبو البقاء: (٥) «ولا يكونُ خبراً ثانياً لأنَّ تَعَدُّدَ الأخبارِ يُوجِبُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله وعجزه، وهو في البحر ٢/٤٥٤.

(٢) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٦٤، وليس لزهير، والبيت في الطبري ٦/٤٠٦؛ والبحر ٢/٤٥٤.

(٣) البيت للبيد من معلقته، وهو في ديوانه ٣١٠. المدافع: الأودية، وخلقاً أي: متجرداً بعد جدَّته، والسلام: الحجارة.

(٤) الآية ٦٨ من النحل.

(٥) الإملاء ١/١٣٤.

تعدُّدَ المبتدأ، والمبتدأُ هنا مفردٌ، وهو قولُه: «اسمُه» ولو كان عيسى خبراً آخر لكان أسماه أو أسماها على تأنيث الكلمة» قلت: هذا على رأي، وأما من يجيز ذلك فقد أعرب عيسى خبراً ثانياً، وأعرَبه بعضُهم خبرَ مبتـدأ محذوفٍ أي: هو عيسى، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في «عيسى»، ويجوزُ على الوجهِ الثالث وجهٌ رابعٌ وهو النصبُ بإضمار «أَعْني» لأنَّ كلَّ ما جازَ قَطْعُهُ رَفْعاً جازَ قطعُهُ نصباً.

والألفُ واللامُ في «المسيح» للغلبَةِ كهي في الصَّعِق[1] والعَيُّوق[2] وفيه وجهان، أحدُهما: أنه فَعِيل بمعنى فاعِل مُحَوَّل منه مبالغة، فقيل: لأنه مَسَحَ الأرض بالسِّياحة، وقيل: لأنه يَمْسَح ذا العاهة فيبرأُ، وقيل: بمعنى مَفْعول لأنه مُسِحَ بالبركةِ أو لأنه مَسِيحُ القدمِ، قال:[3]

١٢٨٣ـ بـاتَ يُقاسيهـا غلامٌ كـالـزَلَمْ خَدَلَّجُ الساقَيْنِ ممسوحُ القَدَمْ

أو لِمَسْحِ وجهِهِ بالمَلاحة، قال:[4]

١٢٨٤ـ على وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ من مَلاحة ....

والثاني: أنَّ وَزْنَهُ مَفْعِل من السياحةِ وعلى هذا كله فهو منقولٌ من الصفة. وقال أبو عبيد: أصلُه بالعبرانية: «مسيخاً» فَغُيِّر، قال الشيخ:[5]

---

(١) الصعق: اسم لكل من رُمِيَ بصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل الذي سب الريح فرُمي بصاعقة. انظر: اللسان: «صعق».

(٢) العيوق: اسم نجم.

(٣) البيت لشريح بن شرحبيل أو الأغلب العجلي أو الأخنس بن شهاب، وهو في السمط ٧٢٩؛ والطبري ٤٧٣/٩؛ والزلم: قدح الميسر، خدلج: ممتلىء.

(٤) البيت في ملحق ديوان ذي الرمة ١٩٢١ وعجزه:

.... وتحت الثياب الخِزْيُ إن كان باديا

وهو في الأغاني ١٢٠/١٦؛ وأمالي الزجاجي ٥٧؛ والخزانة ٥٢/١؛ واللسان: مسح.

(٥) البحر ٤٦٠/٢.

«فعلى هذا يكونُ / اسماً مرتجلاً ليس مشتقاً من المَسْح ولا من السِّياحة» [١٤٦/أ]
قلت: قولُه «ليس مشتقاً» صحيحٌ، ولكنْ لا يَلْزَمُ من ذلك أن يكونَ مرتجلاً ولا بُدَّ، لاحتمالِ أن يكونَ في لغتِهِم منقولاً من شيء عندهم.

وأتى بالضمير في قوله: «اسمُه» مذكَّراً وإنْ كان عائداً على الكلمة مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بها مذكر.

و «ابنُ مريم» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لعيسى، قال ابن عطية:[١] «وعيسى خبرُ مبتدأٍ محذوف، ويَدْعُو إلى هذا كونُ قولِهِ «ابنُ مريم» صفةً لعيسى، إذ قد أَجْمَعَ الناسُ على كَتْبِه دونَ ألفٍ، وأمَّا على البدل أو عطفِ البيان فلا يجوزُ أن يكونَ «ابنُ مريم» صفةً لعيسى؛ لأنَّ الاسمَ هنا لم يُرَدْ به الشخصُ. هذه النزعةُ لأبي عليّ، وفي صدرِ الكلام نظَرٌ» انتهى. قلتُ: فقد حَتَّمَ كونَه صفةً لأجلِ كَتْبِهِ بدونِ ألف، ثم قال: «وأمَّا على البدلِ أو عطفِ البيان فلا يكونُ ابنُ مريم صفةً لعيسى» يعني بدلَ عيسى من المسيح، فَجَعَلَهُ غيرَ صفةٍ له مع وجودِ الدليلِ الذي ذكره وهو كَتْبُه بغيرِ ألف.

وقد مَنَع أبو البقاء[٢] أن يكونَ «ابنُ مريم» بدلاً أو صفة لعيسى قال: «لأنَّ ابنَ مريم ليس باسمٍ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: «هذا الرجلُ ابنُ عمرو» إلا إذا كان قد عَلِقَ عليه علماً» قلت: وهذا التعليلُ الذي ذكره إنما ينهَضُ في عَدَمِ كَوْنِهِ بدلاً، وأمَّا كونُه صفةً فلا يمنعُ ذلك، بل إذا كان اسماً امتنع كونُه صفةً، إذ يصيرُ في حكمِ الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا سَمَّيْتَ رجلاً بابن عمرو امتنعَ أن يقعَ «ابن عمرو» صفةً والحالُة هذه.

وقال الزمخشري:[٣] «فإنْ قلت: لِمَ قيل «اسمُ المسيح عيسى ابن

---

(١) المحرر ٨٨/٣.
(٢) الإملاء ١٣٤/١.
(٣) الكشاف ٤٣٠/١.

مريم، وهذه ثلاثةُ أشياءَ: الاسمُ منها عيسى، وأمَّا المسيحُ والابنُ فَلَقَبٌ وصفةٌ؟ قلت: الاسمُ للمُسَمَّى علامةٌ يُعْرَفُ بها ويتميَّز مِنْ غيرِه، فكأنه قيل: الذي يُعْرف ويتميَّز مِمَّنْ سواه بمجموعِ هذه الثلاثةِ» انتهىٰ فَظَهَرَ من كلامِه أَنَّ مجموعَ الألفاظ الثلاثةِ إخبار[1] عن اسمِهِ، بمعنى أنَّ كلاًّ منها ليس مستقلاً بالخبرية بل هو من باب: هذا حلوٌ حامِض، وهذا أَعْسَرُ يَسَرٌ[2] ونظيرُهُ قولُ الشاعر:[3]

١٢٨٥ــ كيف أصبحْتَ كيف أمسَيْتَ مِمَّا ... يـزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكـريمِ

أي: مجموعُ كيف أصبحْتَ، وكيف أمسيْتَ، فكما جاز تعدُّدُ المبتدأ لفظاً مِنْ غيرِ عاطف والمعنى على المجموعِ فكذلك في الخبرِ، وقد أَنْشَدْتُ عليه أبياتاً كقوله[4]:

١٢٨٦ــ . . . . فهذا بَتِّي ... مُـقَـيِّظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي

وقد زعم بعضُهم أنَّ «المسيح» ليس باسمِ لقبٍ له بـل هو صفـةٌ كالضارب والظريف، قال: «وعلى هذا ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، إذ المسيح صفة لعيسى والتقدير: اسمُه عيسى المسيحُ». وهذا لايجوزُ،أعني تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ، لكنه يعني هو صفةٌ له في الأصل، والعـربُ إذا قَدَّمَتْ ما هو صفةٌ في الأصل جَعَلوه مبنيّاً على العاملِ قبلَه وجعلوا الموصوفَ بدلاً مِنْ صفتِهِ في الأصلِ نحو قولِه[5]:

---

(١) الأصل: اخباراً وهو سهو.

(٢) أعسر يسر: يعمل بكلتا يديه.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ١/٢٩٠؛ وأمالي السهيلي ١٥٢؛ ورصف المباني ٤١٤؛ والهمع ٢/١٤٠؛ والدرر ٢/١٩٣.

(٤) البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٨٩ وتمام الأول:
مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ . . . .
والأشموني ١/٢٢٢؛ والدرر ١/٧٨، والبت: الكساء.

(٥) تقدم برقم ٤٠٩.

١٢٨٧ـ وبـالـطويـلِ الـعُـمْـر عُـمْـراً حَـيْـدَرا

الأصل: وبالعمرِ الطويلِ، هذا في المعارفِ، وأمَّا في النكراتِ فينصِبون الصفةَ حالاً.

وقال الشيخ:[1] «ولا يَصِحُّ أَنْ يكون «المسيح» في هذا التركيب صفةً لأن المُخْبَرَ به على هذا لُفِظَ، والمسيحُ من صفةِ المدلولِ لا من صفةِ الدالِّ، إذ لفظُ عيسى ليس المسيح، ومَنْ قال: إنهما اسمان قال: فَقُدِّمَ المسيحُ على عيسى لشهرتِهِ. قال ابن الأنباري: «وإنَّما قُدِّمَ ـ بُدِيء بلقبه ـ لأن المسيحَ أشهرُ من عيسى لأنه قَلَّ أن يقعَ على سُمَيٍّ يَشْتَبِهُ به، وعيسى قد يقع على عدد كثير فقدَّمه لشهرتِهِ، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهرُ من أسمائِهِم»، فهذا يَدُلُّ على أنَّ المسيحَ عند ابن الأنباري [لقبٌ][2] لا اسمٌ. وقال أبو إسحاق: «وعيسى مُعَرَّبٌ من أَيْسوع وإنْ جَعَلْتَه عربياً لم تَصْرِفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، لأنَّ فيه ألفَ التأنيث، ويكون مشتقاً مِنْ عاسَه يَعُوسه إذا سَاسَه، وقام عليه»، وقال الزمخشري:[3] «ومُشْتَقُّهما ـ يعني المسيح وعيسى ـ من المَسْح والعَيْس كالراقمِ على الماء». وقد تقدَّم الكلامُ على عيسى ومريم واشتقاقِهما وما ذَكَرَ الناسُ في ذلك في سورة البقرة[4] فَأَغْنى عن إعادته.

قوله: «وجيهاً» حالٌ وكذلك قولُه: «ومن المقرَّبين» وقولُه: آ. (٤٦) و «يُكَلِّمُ» وقوله: «من الصالحين» فهذه أربعةُ أحوالٍ انتصبَتْ عن قوله «بكلمة»، وإنما ذَكَّر الحالَ حَمْلاً على المعنى، إذ المرادُ بها الوَلَدُ والمُكَوَّن، كما ذكَّر الضميرَ في «اسمُه»، فالحالُ الأولى جِيء بها على الأصلِ اسماً

(١) البحر ٢/٤٦٠.
(٢) سقط من الأصل سهواً، وأثبتناه من البحر.
(٣) الكشاف ١/٤٣٠.
(٤) البقرة آية ٨٧.

صريحاً، والباقيةُ في تأويلِه: فالثانيةُ جار ومجرور، وأُتِيَ بها هكذا لِوُقوعِها فاصلةً في الكلامِ، ولو جِيء بها اسماً صريحاً لفاتَ مناسبةُ الفواصلِ،
[١٤٦/ب] والثالثة/ جملةٌ فعليةٌ، وعطفُ الفعلِ على الاسمِ لتأويله به وهو كقوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوا إلى الطيرِ فوقَهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ»(١) أي: وقابضاتٍ، ومثلُه في عَطْفِ الاسمِ على الفعلِ لأنه في تأويلِه قولُ النابغة:(٢)

١٢٨٨ـ فأَلْفَيْتُه يوماً يُبيرُ عدوَّه   وبَحْرَ عطاءٍ يَسْتَخِفُّ المعابِرا

ويقرب منه:(٣)

١٢٨٩ـ باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ باتِرٍ   يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرُ

إذ المعنى: مبيراً عدوَّه، وقاصدٍ، وجاءَ بالثالثةِ فعليةً لأنَّها في رتبتِها، إذ الحالُ وصفٌ في المعنى، وقد تقدَّم أنه إذا اجتمع صفاتٌ مختلفةٌ في الصراحةِ والتأويلِ قُدِّم الاسمُ ثم الظرفُ أو عديلُه ثم الجملةُ، فكذا فَعَلَ هنا، قَدَّم الاسمَ وهو «وجيهاً» ثم الجارَّ والمجرورَ ثم الفعلَ، وأتى به مضارِعاً لدلالتِه على التجدُّد وقتاً فوقتاً، بخلافِ الوجاهةِ فإنَّ المرادَ ثبوتُها واستقرارُها والاسمُ مكتفِّلٌ بذلك، والجارُّ قريبٌ من المفردِ فلذلك ثَنَّى به إذ المقصودُ ثبوتُ تقريبه. والتضعيفُ في «المقرَّبين» للتعديةِ لا للمبالغةِ لِمَا تقدَّم من أنَّ التضعيفَ للمبالغةِ لا يُكسِبُ الفعلَ مفعولاً، وهذا قد أَكْسَبَهُ مفعولاً كما ترى بخلافِ: «قَطَّعْتُ الأثوابَ» فإنَّ التعدِّيَ حاصلٌ قبلَ ذلك، وجيء بالرابعةِ بقولِه «من الصالحين» مراعاةً للفاصلةِ كما تقدَّم في «المقرَّبين»، والمعنى: أنَّ الله يُبَشِّرِكِ بهذه الكلمةِ موصوفةً بهذه الصفاتِ الجميلةِ.

---

(١) الآية ١٩ من الملك.
(٢) ديوانه ١٣٤؛ ورصف المباني ٤١١؛ والبحر ٧٩/٧. ويبير: يهلك، والمعابر: السفن.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن عقيل ١٩٣/٢.

وَمَنَع أبو البقاء[1] أن تكونَ أحوالاً من المسيح أومن عيسى أو من ابن مريم، قال: «لأنهـا أخبارٌ والعاملُ فيها الابتداءُ أو المبتدأُ أو هما، وليس شيءٌ من ذلك يَعْمَلُ في الحال» وَمَنَع أيضاً كونَها حالاً من الهاء في «اسمُه» قال: «للفصلِ الواقِعِ بينهما، ولعدمِ العاملِ في الحال» قلت: ومذهبُهُ أيضاً أنَّ الحالَ لا تجيءُ من المضافِ إليه وهومرادُهُ بقولِهِ: «ولعدمِ العاملِ» وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالصفةِ بعدَها. وظاهرُ كلامِ الواحدي فيما نقلَهُ عن الفراء، أنه يجوزُ أن تكـونَ أحوالاً من عيسى فـإنَّه قـال: «والفراء[2] يُسَمِّي هذا قطعاً كأنه قال: عيسى ابن مريم الوجيهَ، قَطَعَ منه التعريفَ» فظاهِرُ هذا يُـؤْذِنُ بأنَّ «وجيهاً» من صفة عيسى في الأصل فَقُطِعَ عنه، والحالُ وصفٌ في المعنى.

قوله: «في الدنيا» متعلق بوجيهاً، لِما فيه من معنى الفعل. والوجيه: ذو الجاه وهو القوة والمَنَعَةُ والشرف، يقال: وَجُه الرجـلُ يَوْجُـه وَجَاهَـةً، واشتقاقُهُ من الوجه لأنه أشرفُ الأعضاءِ، والجاه مقلوبٌ منه فوزنُه عَفَل.

آ. (٤٦) **وقوله تعالى: ﴿في المَهْد﴾**: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: ــ وهو الظاهرُ ــ أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من الضميرِ في «يُكَلِّم» أي: يكلِّمُهم صغيراً وكهلاً، فَكَهْلاً على هذا نَسَقٌ على هذه الحالِ المؤولةِ. والثاني: أنه ظرفٌ للتكليم كسائرِ الفَضَلات، فَكَهْلاً على هذا نسق على وجيهاً فعلى هذا يكون خمسةُ أَحوالٍ.

والكَهْلُ: مَنْ بَلَغَ سنَّ الكهولةِ وأولُها ثلاثون، وقيل: اثنان، وقيل: ثلاثٌ وثلاثون. وقيل: أربعون، وآخرُها ستون، ثم يدخُلُ في سن الشيخوخة واشتقاقه مِنْ اكْتَهَلَ النبات: إذا علا وَأَرْبَعَ، ومنه: الكاهلُ، وقال صاحب

---

(١) الإملاء ١/١٣٤.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٣.

المُجْمل[1]: «اكتهل الرجلُ: وخطه الشيب من قولهم: اكْتهلت الروضةُ إذا عَمَّها النَّوْر، والمرأةُ: كَهْلَة». وقال الراغب:[2] «والكَهْلُ مَنْ وَخَطَه الشيبُ، واكتهلَ النبات: إذا شارف اليُبُوسة مشارَفَـةَ الكَهْلِ الشيبَ، وأنشـد قولَ الأعشى في وصفِ روضة:[3]

١٢٩٠ـ يُضاحِكُ الشمسَ منها كوكبٌ شَرِقٌ مُـؤَزَّرٌ بعميمِ النبتِ مُكْتَهِـلُ

وقد تقدَّم الكلامُ في تنقُّلِ أحوالِ الوَلَد من لَدُنْ كونِهِ في البطنِ إلى شيخوختِهِ عند ذِكْرِ «غُلام»[4] فلا نُعِيدُه.

وقال بعضُهم: «ما دَامَ في بَطْنِ أمه فهو جنينٌ، فإذا وُلِدَ فوَليد، فإذا لم يَسْتَتِمَّ الأسبوع فصديغٌ، وما دام يَرْضَعُ فَهُوَ رضيع، ثم هـو فطيم عنـد الفِطام، وإذا لم يَرْضَع فَمَحوش[5]، فإذا دَبَّ فدارج، فإذا سقطت رواضعُه فَثَغُور، فإذا نَبَتَتْ بعد إسقاطِهِ فَمَثْغور ومَتْغور، فإذا جاوَزَ العشرَ فمترعرعٌ وناشِيء، فإذا لـم يبلُغ الحُلُمَ فيافعٌ ومراهق، فإذا احتلَمَ فَحَزَوَّرٌ، والغلامُ يُطْلَقُ عليه في جميعِ أحوالِهِ بعد الولادة، فإذا اخضرَّ شاربُهُ وسالَ عِذارُهُ فباقِلٌ، فإذا صارَ ذا لحيةٍ ففَتِيٌّ وشارِخٌ، فإذا مَا كَمَلَتْ لحيته فمتَجَمِّع، ثم هو من الثلاثين إلى الأربعين شاب، ومن الأربعين إلى ستين كهل» ولأهلِ اللغةِ عباراتٌ مختلفة/ في ذلك، هذا أشهرُها. [١٤٧/أ]

---

(١) وهو أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى ٣٩٥. انظر: كشف الظنون ٢/١٦٠٤.
(٢) المفردات ٤٦٠.
(٣) ديوانه ٥٧؛ ومشكل ابن قتيبة ١٣٦؛ وشرح المعلقات للتبريزي ٤٨٨. ويضاحك الشمس: يدور معها، والكوكب هنا: الزهر، ومؤزر من الإزار، والشرق: الممتلىء ماء.
(٤) انظر إعرابه للآية ٤٠ من آل عمران.
(٥) كذا في الأصل، ولم أجدها في كتب اللغة، وإنما وجدت: جَحوش.

فإنْ قيل: [المُسْتَغرَبُ إنما هو كلامُ الطفلِ في][1] المهدِ، وأمَّا كلامُ الكهولِ فغيرُ مُسْتَغرَبٍ، فالجوابُ أنهم قالوا: لم يتكلم صبيٌّ في المَهْدِ وعاش، أو لم يتكلَّمْ أصلاً بل يبقى أخرسَ أبداً، فبشَّر اللَّـهُ مريم بأنَّ هذا يتكلم طفلاً ويعيشُ ويتكلم في حالِ كهولته، ففيه تطمينٌ لخاطرِها بما يخالِفُ العادةَ. وقال الزمخشَري:[2] «بمعنى يُكلِّمُ الناسَ طفلاً وكهلاً، ومعناهُ يُكَلِّمُ الناسَ في هاتين الحالتين كلامَ الأنبياءِ من غير تفاوتٍ بين الحالتين: حالةِ الطفولة وحالةِ الكُهولة».

والمَهْدُ: ما يُهَيَّأُ للصبي أَنْ يُرَبَّى فيه، مِنْ مَهَّدْتُ له المكانَ أي: وَطَّأته وَلَيَّنْتُه له، وفيه احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ أصلُه المصدرَ، فَسُمِّيَ به المكانُ، وأن يكونَ بنفسِه اسمَ مكانٍ غيرَ مصدرٍ، وقد قُرِىءَ مَهْداً ومِهاداً في طه[3] كما سيأتي.

آ. (٤٧) **وقوله تعالى: ﴿قالَتْ ربِّ أَنَّى يكونُ لي ولدٌ﴾**: قد تقدَّم إعرابُ هذه الجملِ في قصةِ زكريا[4] فلا معنى لإعادتِهِ إلَّا أنَّ هناك «يَفعل ما يشاء» وهنا «يَخْلُق» قيل: لأنَّ قصتَّها أغربُ من قصتِهِ، وذلك أنه لم يُعْهَدْ ولدٌ مِنْ عذراءَ لم يَمَسَّها بشرٌ البَتةَ، بخلافِ الولدِ بينَ الشيخِ والعجوزِ فإنه مستبعدٌ، وقد يُعْهَدُ مثلُه وإنْ كان قليلاً، فلذلك أتى بيخلُق المقتضي الإيجادَ والاختراعَ من غيرِ إحالةٍ على سببٍ ظاهر، وإن كانتِ الأشياءُ كلُّها بخَلْقِهِ وإيجادِهِ وإنْ كان لها أسبابٌ ظاهرةٌ.

والجملةُ من قولِهِ: «ولم يَمْسَسْني» حاليةٌ. [والبَشَرُ في الأصلِ مصدرٌ

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الكشاف ١ / ٤٣٠.

(٣) الآية ٥٣ من طه: «الذي جَعَلَ لكم الأرض مَهْداً». قرأ الكوفيون بغير ألف، والباقون بالألف. السبعة ٤١٨.

(٤) الآية ٤٠ من آل عمران.

كالخَلْق، ولذلك يَسْتوِي فيه][1] المذكرُ والمؤنثُ والمفرَدُ والمثنى والمجموعُ، تقولُ: هذه بَشَرٌ، وهذان بَشَرٌ، وهؤلاء بشر، كقولك: هؤلاء خَلْق. قيل: [واشتقاقُهُ من البَشَرة وهو ظاهرُ الجِلْد، لأنه الذي من شأنِهِ أَنْ يَظْهَرَ الفرحُ][2] والغَمُّ في بَشَرَتِهِ. و«يكونُ» يَحْتَمِلُ التمامَ والنقصانَ، وقد تقدَّم تحريرُه، وتقدَّم أيضاً اختلاف القراء في «فيكون»[3] وما ذُكِرَ في توجيهِه.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿ويُعَلِّمُهُ﴾: قرأ نافع[4] وعاصم: «ويُعَلِّمُه» بياء الغَيْبة، والباقون بنونِ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَه، وعلى كلتا القراءتين ففي محلِّ هذه الجملة أوجهٌ، أَحَدُها: أنها معطوفةٌ على «يُبَشِّرُكِ» أي: إن الله يبشرك بكلمةٍ ويُعَلِّمُ ذلك المولودَ المعبَّرَ عنه بالكلمةِ. الثاني: أنها معطوفةٌ على «يَخْلُق» أي: كذلك اللّـهُ يَخْلُق ما يشاء ويعلمه، وإلى هذين الوجهين ذهب جماعةٌ منهم الزمخشري[5] وأبو عليّ[6] الفارسي. وهذان الوجهـان ظاهران على قراءة الياء. وأمَّا قراءةُ النون فلا يظهرُ هذان الوجهان عليها إلا بتأويلِ الالتفاتِ من ضمير الغَيْبة إلى ضميرِ المتكلم إيذاناً بالفخامةِ والتعظيم. فأمَّا عطفُهُ على «يُبَشِّرُكِ» فقد استبعَدَه الشيخ[7] جداً قال: «لطولِ الفصلِ بين المعـطوفِ والمعطوفِ عليـه» وأمَّا عـطفُه على «يَخْلُق» فقـال الشيخ:[8] «هو معطوفٌ عليه سواءً كانت ـ يعني يخلق ـ خبراً عن اللّـهِ تعالى أم تفسيراً لما قبلها، إذا أَعْرَبْتَ لفظ «الله» مبتدأً، وما قبلَه الخبرُ» يعني أنه قد تقدَّم في

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٣) الآية ١١٧ من البقرة.
(٤) السبعة ٢٠٦؛ الكشف ١/٣٤٤.
(٥) الكشاف ١/٤٣١.
(٦) الحجة (خ) ٢/٢١٦.
(٧) البحر ٢/٤٦٣.
(٨) البحر ٢/٤٦٣.

إعرابِ «كذلك اللَّـهُ»(1) في قصة زكريا أوجهٌ أحدُهـا: ما ذَكر، فـ «يُعَلِّمُه معطوفٌ على «يَخْلُق» بالاعتبارينِ المذكورينِ، إذ لا مانعَ من ذلك. وعلى هذا الذي ذكَره الشيخُ وغيرُه تكون الجملةُ الشرطيـةُ معترضـةً بين المعطوفِ والمعطوف عليه، والجملةُ من «يُعَلِّمُهُ» في الوجهينِ المتقدِّمين مرفوعةُ المحلِّ لرفعِ محلِّ ما عَطَفَتْ عليه.

الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على «يُكَلِّمُ» فيكون منصوباً على الحالِ، والتقديرُ: يُبَشِّرُكِ بكلمةٍ مُكَلِّماً ومُعَلِّماً الكتابَ، وهذا الوجهُ جَوَّزه ابنُ(2) عطية وغيره.

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «وجيهاً» لأنه في تأويلِ اسمٍ منصوب على الحالِ، كما تقـدَّم تقريـرُهُ في قولـه: «ويكلِّم». وهذا الـوجهُ جَـوَّزه الزمخشري(3). واستبعدَ الشيخُ(4) هذين الوجهين الأخيرين ـ أعني الثالث والرابع ـ قال: «لطولِ الفصـلِ بين المعطوفِ والمعـطوفِ عليه، ومثلُه لا يُوجَدُ في لسانِ العرب».

الخامس: أَنْ يَكُون معطوفاً على الجملةِ المحكية بالقولِ، وهي: «كذلك الله يخلق» قال الشيخ:(5) «وعلى كلتا القراءتين هي معطوفةٌ على الجملةِ المَقُولَةِ، وذلك أنَّ الضميرَ في قوله: «قال كذلك» لله تعالى، والجملةُ بعدَه هي المقولةُ، وسواءً كانَ لفظُ «الله» مبتدأً خبرُهُ ما قبلَه أم مبتدأً وخبرُه «يَخلق» على ما مَرَّ إعرابُهُ في «قال: كذلك اللَّهُ يفعل ما يشاء» فيكونُ هذا من المقولِ لمريم على سبيلِ الاغتباطِ والتبشيرِ بهذا الولدِ الذي يُوجِدُهُ اللَّـهُ منها.

---

(1) الآية ٤٠ من آل عمران.

(2) المحرر ٣/٩١.

(3) الكشاف ١/٤٣١.

(4) البحر ٢/٤٦٣.

(5) البحر ٢/٤٦٣.

السادس: أن يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له منْ الإعراب، قال الزمخشري[1] بعد أَنْ ذَكَرَ فيه أنه يجـوزُ أَنْ يكونَ معـطوفاً على «نبشِّـرك» أو «يَخْلُق» أو «وجيهاً»: «أو هو كلامٌ مبتدأٌ» يعني مستأنفاً. قال الشيخ:[2] «فإنْ عنى أنه استئنافُ إخبار من الله أو عن الله على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوتُ الواو لا بد أن يكون معطوفاً على شيء قبله، فلا يكون ابتداءَ كلام، إلا أن يُدَّعَى زيادةُ الواو في «ويُعَلِّمه» فحينئذٍ يَصِحُّ أن يكونَ ابتداءَ كلام، وإنْ عنى أنه ليس معطوفاً على ما ذكر فكان ينبغي أن يبيِّن ما عُطِفَ عليه، وأن يكونَ الذي عُطِفَ عليه ابتداءَ كلامٍ حتى يكونَ المعطوفُ كذلك» قلت: وهذا الاعتراضُ غيرُ لازمٍ لأنه لا يلزم مِنْ جَعْلِهِ كلاماً مستأنفاً أَنْ يُدَّعَى زيادةُ الواو، ولا أنه لا بد من معطوف عليه، لأنَّ النحْويين وأهلَ البيان نَصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليلِ أنَّ الشعراءَ يأتُون بها في أوائلِ أشعارهم من غير [١٤٧/ب] تقدُّم شيء يكون ما بعدَها معطوفاً عليه، والأشعارُ مشحونةٌ/ بذلك، ويُسَمُّونَها واوَ الاستئنافِ، ومَنْ مَنَع ذلكَ قَدَّر أنَّ الشاعِرَ عَطَفَ كلامه على شيء مَنْوِيٍّ في نفسهِ، ولكنَّ الأولَ أشهرُ القولين.

وقال الطبري:[3] «قراءةُ الياءِ عَطْفٌ على قولِهِ «يَخْلُقُ ما يشاء»، وقراءةُ النونِ عطفٌ على قولِهِ: «نُوحِيه إليك». قال ابن عطية[4]: «وهذا القولُ الذي قاله في الوجهين مُفْسِدٌ للمعنى» ولم يبيِّن أبو محمد جهةَ إفسادِ المعنى. قال الشيخ:[5] «أمَّا قراءةُ النونِ فظاهِرٌ فسادُ عطفِهِ على «نُوحيه» من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى: أمَّا من حيث اللفظُ فمثلُه لا يَقعُ في لسانِ العرب لبُعْدِ

---

(١) الكشاف ١/ ٤٣١.
(٢) البحر ٢/ ٤٦٣.
(٣) تفسير الطبري ٦/ ٤٢١.
(٤) المحرر ٣/ ٩١.
(٥) البحر ٢/ ٤٦٤.

الفصلِ المُفْرِطِ وتعقيدِ التركيبِ وتنافرِ الكلامِ، وأمَّا من حيث المعنى فإنَّ المعطوفَ بالواوِ شريكُ المعطوف عليه فيصيرُ المعنى بقوله: «ذلك من أنباء الغيب» أي: إخبارُك يا محمد بقصةِ امرأةِ عمران وولادتِها لمريم وكفالتِها زكريا، وقصتُه في ولادةِ يَحْيـى له وتبشيرُ الملائكةِ لمريمَ بالاصطفاءِ والتطهيرِ، كلُّ ذلك مِنْ أخبارِ الغيب نُعَلِّمه، أي: نُعَلِّم عيسى الكتابَ، فهذا كلامٌ لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله. وأمَّا قراءةُ الياءِ وعطفُ «ويعلِّمه» على «يَخْلُق» فليست مُفْسِدَةً للمعنى، بل هو أَوْلَى وأَصَحُّ ما يُحْمل عليه عَطْفُ «ويُعَلِّمه» لقرب لفظِهِ وصحةِ معناه، وقد ذَكَرْنَا جوازَهُ قبلُ، ويكونُ الله أَخْبَرَ مريمَ بأنه تعالى يَخْلُقُ الأشياءَ الغريبةَ التي لم تَجْرِ العادةُ بمثلِها مثلَ ما خلق لك ولداً من غير أبٍ، وأنه تعالى يُعَلِّم هذا الولدَ الذي يَخْلُقه ما لم يُعَلِّمه مَنْ قَبْلَه مِن الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكونُ في هذا الإخبار أعظمُ تبشيرٍ لها بهذا الولدِ وإظهارٌ[1] لبركته، وأنه ليس مُشْبِهاً أولادَ الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالِفٌ لهم في أصلِ النشأةِ، وفيما يُعَلِّمه تعالى من العلمِ، وهذا يَظْهَرُ لي أنه أحسنُ ما يُحْمَلُ عَطْفُ «ويُعَلِّمه». انتهى.

وقال أبو البقاء:[2] «ويُقْرَأُ بالنونِ حَمْلاً على قولِهِ: «ذلك من أنباءِ الغيب نُوحيه إليك»، ويُقْرَأُ بالياءِ حَمْلاً على «يُبَشِّرك» وموضعُهُ حالٌ معطوفَةٌ على «وجيهاً». قال الشيخ:[3] «وقالَ بعضُهم: ونُعَلِّمُـه بالنون حَمْلاً على «نُوحيه». إنْ عنى بالحَمْلِ العطفَ فلا شيءَ أبعدُ من هذا التقديرِ، وإنْ عنى بالحَمْلِ أنه من بابِ الالتفاتِ فهو صحيح». قلت: يتعيَّن أَنْ يَعني بقولِهِ «حَمْلاً» الالتفاتَ ليس إلا، ولا يجوز أن يَعْني به العطفَ لقوله: «وموضعُهُ حالٌ معطوفةٌ

(١) الأصل: وإظهاراً وهو سهو.
(٢) الإملاء ١/١٣٥.
(٣) البحر ٢/٤٦٣.

على وجيهاً» كيف يَسْتقيم أن يريدَ عطفَهُ على «نبشرك» أو «نوحيه» مع حُكْمِه عليه بأنه معطوفٌ على «وجيهاً»؟ هذا ما لا يَسْتقيم أبداً.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿ورَسولا﴾**: في «رسول» وجهان، أحدُهما: أنه صفةٌ بمعنى مُرْسَل فهو صفةٌ على فَعُول كالصبور والشكور. والثاني: أنه في الأصلِ مصدرٌ، ومن مجيءِ «رسول» مصدراً قولُه:[١]

١٢٩١ـ لقد كَذَبَ الواشُون ما بُحْتُ عندهَم
بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهمْ برسولِ

أي: برسالة، وقال آخر[٢]:

١٢٩٢ـ أُبَلِّغْ أبا سلمى رسولاً تَرُوعه
....

أي: أُبَلِّغُه رسالةً، ومنه قولُه تعالى: «إنَّا رسولُ ربِ العالمين»[٣] على أحدِ التأويلين، أي: إنَّا ذوا رسالةِ رب العالمين، وعلى الوجهين يترتَّبُ الكلامُ في إعراب «رسول»:

فعلى الأولِ يكونُ في نصبِهِ ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على «يُعَلِّمه» إذا أعربناه حالاً معطوفاً على «وجيهاً» إذ التقديرُ: وجيها ومُعَلِّماً ومُرْسَلاً، قاله الزمخشري[٤] وابن عطية[٥]. قال الشيخ[٦]: «وهو مَبْنِيٌّ على

---

(١) تقدم برقم ٦٠٥.
(٢) للعباس بن مرداس وهو في حماسة أبي تمام ١/ ٢٤٤، وعجزه:
وإنْ حَلَّ ذا سِدْرٍ وأهلي بعَسْجَلِ
(٣) الآية ١٦ من الشعراء.
(٤) ليس في الكشاف مثل هذا التقدير.
(٥) المحرر ٣/٩٢.
(٦) البحر ٢/٤٦٤.

إعراب «ويُعَلِّمه»، وقد بَيَّنَّا ضعفَ إعرابِ مَنْ يقولُ إنَّ «ويُعَلِّمه» معطوفٌ على «وجيهاً» للفصلِ المُفْرِطِ بين المتعاطِفَيْن».

الثاني: أن يكونَ نسقاً على «كَهْلاً» الذي هو حالٌ من الضميرِ المستترِ في «ويُكَلِّم» أي: يُكَلِّم الناسَ طفلاً وكهلاً ومُرْسَلاً إلى بني إسرائيل، جَوَّز ذلك ابنُ عطية(١). واستبعده الشيخُ(٢) لطولِ الفصلِ بين المعطوف والمعطوف عليه. قلت: ويظهرُ أن ذلك لا يجوز من حيث المعنى، إذ يصيرُ التقديرُ: يُكَلِّمُ الناسَ في حالِ كونه رسولاً إليهم، وهو إنما صار رسولاً بعد ذلك بأزمنةٍ، فإن قيل: هي حالٌ مقدَّرة كقولهم: «مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» وقوله: «فادْخُلوها خالدين»(٣)، قيل: الأصلُ في الحالِ أن تكونَ مقارنةً، ولا تكونُ مقدرةً إلا حيث لا لَبْسَ.

الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ لائقٍ بالمعنى، تقديرُه: ونجعلُه رسولاً، لَمَّا رأَوه لا يَصِحُّ عَطْفُه على مفاعيلِ التعليم أضمروا له عاملاً يناسبه، وهذا كما قالوا في قوله تعالى: «والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمان»(٤) وقوله(٥):

١٢٩٣ـ يا ليتَ زوجَك قد غدا
متقلِّداً سيفاً ورمحا

وقول الآخر(٦):

١٢٩٤ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً
. . . .

---

(١) المحرر ٩٢/٣.
(٢) البحر ٤٦٤/٢.
(٣) الآية ٧٣ من الزمر.
(٤) الآية ٩ من الحشر.
(٥) تقدم برقم ١٤٩.
(٦) تقدم برقم ١٥٠.

وقوله[١]:

١٢٩٥ـ ....

وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا

أي: واعتقدوا الإيمانَ، ومعتقلاً[٢] رمحاً، وسَقَيْتُها ماءً بارداً، وكَحَّلْنَ العيونَ، وهذا على أحدِ التأويلين في هذه الأمثلةِ.

الرابع: أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ من لفظِ «رسول»، ويكون ذلك الفعلُ معمولاً لقولٍ مضمر أيضاً هو من قولِ عيسى.

الخامس: أنَّ الرسولَ فيه معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم. ويُوَضِّح هذين الوجهين الأخيرين ما قاله الزمخشري[٣]، قال رحمه الله: «فإن قلت: علامَ تَحْمِلُ «ورسولاً ومصدقاً» من المنصوبات المتقدمة، وقوله: «أني قد جئتكم» و«لِما بين يدي» يأبى حَمْلَه عليها؟ قلت: هو من المُضايِق، وفيه وجهان، أحدهما: أن تُضْمِرَ له «وأُرْسِلْتُ» على إرادة القول، تقديرُه: ويُعَلِّمه الكتابَ والحكمة ويقول: أُرْسِلْتُ رسولاً بأني قد جئتكم ومُصَدِّقاً لِما بين يديَّ. والثاني: أن الرسول والمُصَدِّق فيهما معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم ومصدقاً لما بين يديّ» انتهى[٤]. إنما احتاج إلى إضمار ذلك كلِّه تصحيحاً للمعنى واللفظ، وذلك أنَّ ما قبله
[١٤٨/أ] / من المنصوباتِ لا يَصِحُّ عطفُه عليه في الظاهر؛ لأنَّ الضمائر المتقدمة غيبٌ،

---

(١) البيت للراعي، وهو في الخصائص ٢/٤٣٢، وصدره:

إذا ما الغانياتُ بـرزْنَ يومـاً

ومشكل ابن قتيبة ٢١٣؛ وشذور الذهب ٢٤٢؛ والدرر ١/١٩١، وزجّجن: ترقيقهن كالهلال.

(٢) اعتقل الرمح: إذا وضعه بين ساقيه وركابه.

(٣) الكشاف ١/ ٤٣١.

(٤) عبارة الكشاف: «وناطقاً بأني أصدّق ما بين يديَّ» وهي: أنسب.

والضميران المصاحبان لهذين المنصوبين للمتكلم، فاحتاج إلى ذلك التقدير لتتناسَبَ الضمائرُ. قال الشيخ[1]: «وهذا الوجهُ ضعيفٌ؛ إذ فيه إضمارُ شيئين: القولِ ومعمولِهِ الذي هو «أُرْسِلْتُ»، والاستغناءُ عنهما باسم منصوبٍ على الحال المؤكِّدة، إذ يُفْهَمُ من قوله «وأُرْسِلْتُ» أنه رسولٌ فهي حال مؤكِّدة». واختار الشيخُ الوجهَ الثالث قال: «إذ ليس فيه إلا إضمارُ فعلٍ يَدُلُّ عليه المعنى، ويكون قوله: «أني قد جئتكم» معمولاً لرسول أي: ناطقاً بأني قد جئتكم، على قراءةِ الجمهور.

السادس: أن يكونَ حالاً من مفعولِ «ويُعَلِّمه» وذلك على زيادة الواو، كأنه قيل: ويُعَلِّمه الكتابَ حالَ كونِه رسولاً، قاله الأخفش[2]، وهذا على أصلِ مذهبِهِ من تجويزِه زيادةَ الواوِ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ.

وعلى الثاني[3] في نصبِه وجهان، أنه مفعولٌ به عطفاً على المفعولِ الثاني ليُعَلِّمه أي: ويُعَلِّمه الكتابَ ورسالةً أي: يعلمه الرسالة أيضاً، والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، وفيه التأويلاتُ المشهورةُ في: رجلٌ عَدْلٌ[4].

وقرأ اليزيدي[5]: «ورسولٍ» بالجر، وخَرَّجها الزمخشري[6] على أنها منسوقةٌ على قوله: «بكلمة» أي: نبشِّرك بكلمة وبرسولٍ. وفيه بُعْدٌ لكثرةِ الفصلِ بين المتعاطِفَيْنِ، ولكن لا يَظْهَر لهذه القراءةِ الشاذة غيرُ هذا التخريج.

---

(١) البحر ٢/٤٦٤.
(٢) مذهبه في معاني القرآن ١/٢٠٥ أنه معطوف على «وجيهاً».
(٣) كان المؤلف قد احتمل في قوله تعالى: «ورسولاً» وجهين: صفة بمعنى مرسل، ومصدر، ويتحدث الآن عن الثاني.
(٤) انظر: ابن عقيل ٣/١٨.
(٥) البحر ٢/٤٦٥؛ الشواذ ٢٠.
(٦) الكشاف ١/٤٣١.

وقوله: «إلى بنيِ إسرائيل» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّقَ بنفس «رسولاً» إذ فعلُه يتعدَّى بإلى، والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لرسولاً، فيكونَ منصوبَ المحلِّ في قراءةِ الجمهور، مجروره في قـراءة اليزيدي.

قوله: «أني قد جِئْتُكم» قرأ العامة: «أني» بفتح الهمزة وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ موضِعَها جر بعد إسقاطِ الخافض، إذ الأصل: بأني، فـ«بـأني» متعلِّقٌ برسـولاً، وهذا مـذهبُ الشيخين: الخليلِ والكسـائي. والثاني: أن موضَعَها نصبٌ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، الأول: أنه نصبٌ بعد إسقاط الخافض، وهو الباء، وهذا مذهب التلميذين: سيبويه[1] والفراء[2]. الثاني: أنه منصوبٌ بفعل مقدر أي: يذكر أني، فيذكرُ صفةٌ لرسولا، حُذِفَتِ الصفةُ وبقي معمولُها. الثالث: أنه منصوب على البدل من «رسولاً» أي: إذا جعلته مصدراً مفعولاً به، تقديرُه: ويُعَلِّمه الكتابَ ويعلِّمه أني قد جئتكم، جَوَّزه أبو البقاء[3] وهو بعيد في المعنى.

الثالث من الأوجِهِ الأُوَلِ: أنَّ موضعَه رفعٌ على خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو أني قد جِئْتُكم.

وقرأ بعضُ القرَّاء[4] بكسر هذه الهمزة وفيها تأويلان، أحدهما: أنها على إضمارِ القول أي: قائِلاً إني قد جئتكم، فَحَذَفَ القولَ الذي هو حالٌ في المعنى وأَبْقَى معمولَه. والثاني: أن «رسولاً» بمعنى ناطِق، فهو مُضَمَّنٌ معنى

---

(١) الكتاب ١/ ١٧.
(٢) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/ ٢٣٨.
(٣) الاملاء ١/ ١٣٥.
(٤) البحر ٢/ ٤٦٥ من دون نسبة.

القول، وما كان مُضَمَّناً معنى [القول] أُعْطِي حكمَ القولِ، وهذا مذهبُ الكوفيين.

وقوله: «بآية» يُحتمل أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حالٌ من فاعل «جئتكم» أي: جِئْتُكم ملتبساً بآية. والثاني: أنها متعلقةٌ بنفسِ المجيءِ أي: إجاءَتَكم الآية. وقوله: «من ربكم» صفةٌ لآية فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: بآيةٍ من عند ربكم، فـ «مِنْ» للابتـداءِ مجازاً، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ «من ربكم» بنفسِ المجيء أيضاً. وقَدَّر أبو البقاء[1] الحال في قوله «بآية» بقوله: محتجًّاً بآية، إنْ عَنَىٰ من جهةِ المعنى صَحَّ، وإن عَنَى من جهة الصناعةِ لم يَصِحَّ، إذ لم يُضْمَرْ في هذه الأماكنِ إلا الأكوانُ المطلقةُ.

وقرأ الجمهور: «بآيةٍ» بالإِفرادِ في الموضِعَيْن، وابن مسعود[2]: «بآياتٍ» جمعاً في الموضعين.

قوله: «اني أخلُق» قرأ نافع[3] بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. فالكسرُ من ثلاثة أوجه، الأول: على إضمارِ القولِ أي: فقلت: إني أخلق. الثاني: أنه على الاستئناف. الثالث: على التفسير، فَسَّر بهذه الجملةِ قولَه: «بآية» كأنَّ قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال هذا الكلامَ، ونظيرُه ما سيأتي: «إنَّ مثل عيسى عند اللَّـهِ كمثلِ آدمَ» ثم قال: «خَلَقه من تراب»[4] فخلقه مفسرةٌ للمثل، ونظيرُه أيضاً قولُه تعالى: «وعدَ الذين آمنوا وعملوا الصالحات» ثم فَسَّر الوعدَ بقولِه: «لهم مغفرةٌ»[5]، وهذا الوجهُ هو الوجه الصائرُ إلى الاستئنافِ، فإنَّ

(١) الإملاء ١/١٣٥.
(٢) البحر ٢/٤٦٥.
(٣) السبعة ٢٠٦؛ الكشف ١/٣٤٤.
(٤) الآية ٥٩ من آل عمران.
(٥) الآية ٩ من المائدة.

المستأنَفَ يُـؤتى به تفسيراً لما قبله، إلا أنَّ الفرقَ بينه وبين ما قبله أنّ الوجهَ الذي قبلَه لا تَجْعَلُ له تعلُّقاً بما تقدَّم البتةَ، بل جيء به لمجردِ الإخبارِ بما تضمَّنه، والوجه الثالث تقول: إنه متعلِّقٌ بما تقدَّمه، مُفَسِّر له.

وأمَّا قراءةُ الجماعةِ ففيها أربعةُ أوجهٍ أحدُها: أنها بدلٌ من «أني قد جئتكم» فيجيءُ فيها ما تقدَّم في تلك لأنَّ حكمَها حكمُها. الثاني: أنها بدلٌ من «آية» فتكونُ محلَّها، أي: وجئتكم بأني أخلقُ لكم، وهذا نفسُه آيةٌ من الآيات، وهذا البدلُ يَحْتمل أن يكونَ كلاًّ مِنْ كل إنْ أُريد بالآية شيءٌ خاص، وأَنْ يكونَ بدلَ بعضٍ من كل إنْ أُريد بالآيةِ الجنس. الثالث: أنها خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ تقديرُه: هي أني أخلق أي: الآيةُ التي جئت بها أني أخلُقُ، وهذه الجملةُ في الحقيقةِ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر كأن قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال: ذلك. الرابعُ: أن تكونَ منصوبةً بإضمارِ فعلٍ، وهو أيضاً جوابٌ لـذلك السؤالِ كأنه قال: أعني أنِّي أخلق، وهذان الوجهان يلاقيان في المعنى قراءةَ نافع على بعضِ الوجوهِ فإنهما استئناف.

و «لكم» متعلِّقٌ بأخلُقُ، واللامُ للعلة، أي: لأجلكم بمعنى: لتحصيل إيمانِكم ودَفْعِ تكذيبِكم إياي، وإلاَّ فالذواتُ لا تكونُ عِلَلاً بل أحداثُها. و «من الطين» متعلقٌ به أيضاً، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وقولُ مَنْ قال: «إنها للبيان» تساهلٌ، إذ لم يَسْبِقْ منهم تبيُّنه.

قوله: «كهيئة الطير» في موضع هذه الكافِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها نعتٌ لمفعول محذوف تقديره: أني أخلُق لكم هيئةً مثلَ هيئةِ الطير، والهيئةُ: إمَّا مصدرٌ في الأصل / ثم أُطْلِقَتْ على المفعولِ أي المُهَيَّأ كالخَلْق بمعنى المخلوق، وإمَّا اسمٌ لحال الشيء، وليست مصدراً، والمصدرُ: التهيُّؤ والتَّهْيِيءُ والتَّهْيِئَةُ، ويُقال: [هاءَ الشيءُ يَهِيْءُ هَيْئاً وهَيْئَةً إذا تَرَتَّب واستقرّ على [١٤٨/ب]

حالة مخصوصة][1]، ويتعدَّى بالتضعيف، قال تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لكم من أَمْركم مِرْفَقاً﴾[2]. والطينُ: معروف، طانَه الله على كذا وطامه بإبدال النون ميماً أي: جَبَله عليه، والنفخُ معروفٌ.

الثاني: أنَّ الكافَ هي المفعولُ به لأنَّها اسمٌ كسائرِ الأسماءِ وهذا رأيُ الأخفشِ، يجعلُ الكافَ اسماً حيث وَقَعَتْ، وغيرُه من النحاة لا يقولُ بذلك إلا إذا اضْطُرَّ إليه كوقوعِها مجرورةً بحرفٍ أو بإضافةٍ أو تقع فاعلةً أو مبتدأ، وقد تقدَّمَ جميعُ أمثلةِ ذلك مسبوقاً فأغنى عن إعادتِه هنا.

والثالث: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، قاله الواحدي نَقْلاً عن أبي علي بعد كلامٍ طويلٍ، قال: «وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المُرَادِ، تقديرُه: أني أخلُق لكم من الطينِ خلقاً مثلَ هيئةِ الطير». وفيما قالَه نظرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ التحدِّي إنَما يقعُ في أثرِ الخَلْق، وهو ما يَنْشأ عنه من المخلوقاتِ لا في نفس الخَلْق، اللهم إلا أن تقولَ: المرادُ بهذا المصدرِ المفعولُ به فَيَؤُول إلى ما تقدَّم.

وقال الزمخشري[3]: «إني أُقَدِّر لكم شيئاً مثلَ هيئةِ الطير» فهذا تصريحٌ منه بأنها صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وقولُه «أُقَدِّر» تفسيرٌ للخلق، لأن الخَلْق هنا التقدير، كقول الشاعر[4]:

١٢٩٦ـ وَلأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وَبعْـ
ـضُ القوم يَخْلُق ثم لا يَفْري

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٢) الآية ١٦ من الكهف.
(٣) الكشاف ١/٤٣١.
(٤) تقدم برقم ٢٦١.

إذ المرادُ الاختراعُ فإنه مختص بالباري تعالى. وقرأ الزهري[1]: «كَهَيَة» بنقلِ حركة الهمزة إلى الياء وهي فصيحةٌ. وقرأ أبو جعفر: كهيئة الطائرِ.

قوله: «فأنفخُ فيه» في هذا الضميرِ ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه عائدٌ على الكافِ، لأنها اسمٌ عند مَنْ يَرى ذلك أي: أَنفُخ في مثلِ هيئةِ الطيرِ. الثاني: أنه عائدٌ على «هيئةِ» لأنها في معنى الشيءِ المُهَيَّأ، فلذلك عادَ الضميرُ عليها مذكَّراً، وإنْ كانَتْ مؤنثةً، اعتباراً بمعناها دونَ لفظِها، ونظيرُه قولُه تعالى: «وإذا حَضَر القِسْمَةَ»[2] ثم قال: «فارزُقوهم منه» فأعادَ الضمير في: «منه» على القسمةِ لمَّا كانَتْ بمعنى المقسومِ. الثالث: أنه عائدٌ على ذلك المفعولِ المحذوفِ أي: فَأَنْفُخُ في ذلك الشيءِ المماثلِ لهيئة الطير. الرابع: أنه عائدٌ على ما وَقَعَتِ الدلالةُ عليه في اللفظ وهو «أني أخلقُ» ويكونُ الخَلْقُ بمنزلةِ المخلوق. الخامس: أنه عائدٌ على ما دَلَّت عليه الكافُ مِنْ معنى المِثْلِ، لأنَّ المعنى: أخلُق من الطين مثلَ هيئةِ الطير، وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المرادِ تقديرُه: أني أخلُق لكم خلقاً مثلَ هيئةِ الطيرِ، قاله الفارسي وقد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك. السادس: أنه عائدٌ على الطينِ قاله أبو البقاء[3]. وهذا الوجهُ قد أفسده الواحدي فإنه قال: «ولا يجوزُ أَنْ تعودَ الكنايـة[4] على الطينِ لأنَّ النفخَ إنما يكـونُ في طينٍ مخصوص، وهو ما كانَ مُهَيَّأً منه، والطينُ المتقدِّم ذكرُه عام فلا تعودُ إليه الكناية، ألا ترى أنه لا ينفخ جميعَ الطين، وفي هذا الردِّ نظرٌ، إذ لقائلٍ أن يقولَ: لا نُسَلِّم عمومَ الطينِ المتقدِّم، بل المرادُ بعضُه، ولذلك أدخلَ عليه «مِنْ» التي تقتضي التبعيضَ، وإذا صارَ المعنى: «أني أخلقُ بعضَ الطين» عاد الضميرُ عليه من

---

(١) البحر ٢/ ٤٦٦؛ القرطبي ٩٣/٤ منسوبة إلى الأعرج.

(٢) الآية ٨ من النساء.

(٣) الإملاء ١٣٥/١ وفيها: «الطير» وليس الطين.

(٤) أي: الضمير.

غير إشكال، ولكن الواحدي جَعَلَ «مِنْ» في «من الطين» لابتداءِ الغايـة وهو الظاهرُ. قال الشيخ[1]: «وقد قرأ بعضُ القراء: «فأنفخُها» أعادَ الضميرَ على الهيئة المحذوفة، إذ يكونُ التقدير: هيئةً كهيئةِ الطيرِ، أو على الكافِ على المعنى، إذ هي بمعنى: مماثلةً هيئةَ الطيرِ، فيكونُ التأنيثُ هنا كما هو في آية المائدة في قوله: «فتنفخُ فيها» فتكونُ هذه القراءةُ قد حُذِفَ حرفُ الجرِّ منها كقوله[2]:

١٢٩٧ـ مـا شُقَّ جيبٌ ولا قـامَتْـكَ نـائحـةٌ
ولا بَـكَتْـكَ جـيـادٌ عـنـد إسْـلابِ

وقول النابغة[3]:

١٢٩٨ـ . . . .
كـالهِبْـرِقيِّ تَنَحَّى يَـنْفُـخُ الـفَحْـمـا

يريد: ولا قامَتْ عليك، وينفخُ في الفحم، قال: «وهي قراءةٌ شاذة نقلها الفراء»[4]، وعجبت منه كيف لم يَعْزُها، وقد عَزاها صاحبُ «الكشاف»[5] إلى عبدالله قال: «وقرأ عبدالله: «فأنفخُها» وأنشد:

«كـالـهِـبْـرِقـيِّ تَـنَـحَّـىٰ».

قوله: «فيكون» في «يكون» وجهان أحدُهما: أنها تامة أي: فيوجدُ

---

(١) البحر ٤٦٦/٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في جمهرة ابن دريد ٤٩٦/٣؛ والبحر ٤٦٦/٢.

(٣) ديوانه ١١٠ وصدره:

مُـوَلِّي الـريـحِ قَـرْنَيْـه وجَبْـهَتَـه

وهو في شواهد الكشاف ٥١٧/٤؛ والهبرقي: الحداد.

(٤) معاني القرآن ٢١٤/١.

(٥) الكشاف ٤٣١/١.

ويكونُ «طيراً» على هذا حالاً، والثاني: أنها الناقصةُ و«طيراً» خبرُها، وهذا هو الذي ينبغي أن يكونَ، لأنَّ في وقوعِ اسمِ الجنسِ حالاً بُعْداً[1] مُحْوجاً إلى تأويلٍ، وإنما يظهرُ ذلك على قراءةِ نافع: «طائراً» لأنه حينئذ اسمٌ مشتقٌّ، وإذا قيل بنقصانِها فيجوزُ أن تكونَ على بابها ويجوزُ أن تكونَ بمعنى صار الناقصة كقوله[2]:

١٢٩٩ـ بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها
قَطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخاً بيوضُها

أي: صارَتْ، وقال أبو البقاء[3]: «فيكون» أي: يصيرُ، فيجوزُ أَنْ تكونَ «كان» هنا التامة لأنَّ معناها «صار»، وصار بمعنى انتقل، ويجوز أن تكونَ الناقصة، و«طائراً» على الأول حالٌ وعلى الثاني خبرٌ». قلت: لا حاجةَ إلى جَعْلِه إياها في حالِ تمامِها بمعنى «صار» التامة التي معناها معنى انتقل، بل النحويون إنما يُقَدِّرون التامةَ بمعنى حَدَثَ ووَجَدَ وحَصَل وشبهِها، وإذا جَعَلُوها بمعنى «صار» فإنما يَعْنُون صارَ الناقصةَ.

وقرأ[4] نافع ويعقوب: «فيكونُ طائراً» هنا وفي المائدة[5]، والباقون: «طَيْراً» في الموضعين. فأمَّا قراءةُ نافع فوجَّهَها بعضُهم بأنَّ المعنى على التوحيدِ، والتقديرُ: فيكونُ ما أنفخ فيه طائراً، ولا يُعْتَرض عليه بأنَّ الرسمَ الكريمَ إنما هو «طير» دون ألفٍ، لأنَّ الرسمَ يُجَوِّزُ حَذْفَ مثلِ هذه الألفِ تخفيفاً، ويَدُلُّ على ذلك أنه رُسِمَ قولُه تعالى: «ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيه»[6]:

(١) الأصل: «بُعْد محوج» وهو سهو.
(٢) تقدم برقم ٣٦٤.
(٣) الإملاء ١/١٣٥.
(٤) السبعة ٢٠٦؛ والكشف ١/٣٤٥؛ والبحر ٢/٤٦٦.
(٥) الآية ١١٠ من المائدة.
(٦) الآية ٣٨ من الأنعام.

«ولا طيرٍ» دونَ ألف، ولم يقرَأْه أحدٌ إلا «طائر» بالألف، فالرسمُ محتملٌ لا منافٍ.

وقال بعضُهم كالشارح لِما قَدَّمْتُه: «ذهب نافع إلى نوع واحد من الطير لأنه لم يَخْلُق غيرَ الخفاش». وزعم آخرون أنَّ معنى قراءتِهِ: يكونُ كلُّ واحدٍ مما أنفخ فيه طائراً، قال: كقولِهِ تعالى: «فاجْلِدوهم ثمانينَ جَلْدةً»[1] أي: اجلِدوا كلَّ واحدٍ منهم، وهو كثيرٌ في كلامهم.

وأمَّا قراءةُ الباقين فمعناها يُحتمل أَنْ يُراد به اسمُ الجنس، أي: جنسِ الطير، فيُحتْمل أَنْ يُرادَ به الواحدُ فما فوقَه، ويُحتمل أن يُرادَ به الجمعُ، ولا سيما عند مَنْ يرى أنَّ «طيراً» صيغتُه جمعُ نحو: / رَكْب وصَحْب وتَجْر [١٤٩/أ] جمعَ راكب وصاحب وتاجر وهو الأخفش[2]، وأمَّا سيبويه[3] فهي عنده أسماءُ جموعٍ لا جموعٌ صريحةٌ، وقد تقدَّم لنا الكلامُ على ذلك في البقرة. وحَسَّنَ قراءةَ الجماعةِ موافقتُه لِما قبله في قوله: «من الطيرِ» ولموافقةِ الرسم لفظاً ومعنى.

قوله: «بإذن الله» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ«طائراً» وهذا على قراءةِ نافع، وأما على قراءة غيره فلا يتعلق به، لِأنَّ طيراً اسمُ جنسٍ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطير، أي: طيراً ملتبساً بإذنِ اللَّـهِ أي: بتمكينهِ وإقرارِهِ. وقال أبو البقاء[4]: «متعلِّقٌ بيكون»، وهذا إنَّما يَظْهَرُ إذا جَعَلَ «كان» تامةً، وأما إذا جَعَلها ناقصةً ففي تعلُّقِ الظرفِ بها الخلافُ المشهور.

قوله: «وأُبْرِىء الأكمَهَ» وأبْرِىء عطفٌ على «أَخْلُق» فهو داخلٌ في حَيِّز «أني»، ويقال: أَبْرَأْتُ زيداً من العاهةِ ومِن الدَّيْنِ، وبَـرَّأْتُك من الـدَّين

---

(١) الآية ٤ من النور.

(٢) معاني القرآن ٥٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٤) الإملاء ١/١٣٥.

بالتضعيف، وبَرِئْتُ من المرض أَبْرأُ، وَبَرَأْتُ أيضاً، وأما بَرِئْتُ من الدَّين ومِن الذنب فبرِئْتُ لا غير. وقال الأصمعي: «بَرِئْتُ من المرض لغةُ تميم وبَرَأْتُ لغة الحجاز». وقال الراغب[1]: «بَرَأْتُ من المرض وبَرِئْتُ، وبَرَأْتُ من فلان» فظاهر هذا أنه لا يقال الوجهان: أعني فتح الراء وكسرها إلا في البراءة من المرض ونحوه، وأمَّا الدَّيْنُ والذنب ونحوهما فالفتحُ ليس إلاَّ. والبراءَةُ: التغَصِّي[2] من الشيء المكروهِ مجاوَزَتُه وكذلك: التبرِّي والبُرْء.

والأكمهُ: مَنْ وُلِدَ أَعْمَى يقال: كَمِه يَكْمَهُ كَمَهاً فهو أكمه قال رؤبة:[3]

١٣٠٠ــ فارتدَّ عنها كارتدادِ الأكمهِ

ويُقال كَمِهْتُها أنا أي: أعميتها. وقال الزمخشري[4] والراغب[5] وغيرهما: «الأكمهُ مَنْ وُلِدَ مطموسَ العَيْن». قال الزمخشري:[6] «ولم يُوجَدْ في هذه الأمةِ أكمَهُ غيرُ قتادةَ صاحبِ التفسير». وقال الراغب:[7] «وقد يُقال لمَنْ ذَهَبَتْ عينُه: أكمهُ، قال سويد:[8]

١٣٠١ــ كَمِهَتْ عيناه حتى ابْيَضَّتا

....

(١) المفردات ٣٨.

(٢) أي: التغصُّص أبدل الصاد ياءً.

(٣) ديوانه ١٦٦ وبعده:

في غائلات الحائر المُتَهْتِهِ

وهو في مجاز القرآن ١/٩٣؛ واللسان: كمه.

(٤) الكشاف ١/٤٣١.

(٥) المفردات ٤٥٩.

(٦) الكشاف ١/٤٣١.

(٧) المفردات ٤٥٩.

(٨) سويد بن أبي كاهل، وعجزه:

فهو يَلْحَى نفسَه لَمَّا نَزَعْ

وهو في المفضليات ٢٠٠؛ والطبري ٦/٤٣٠؛ والبحر ٢/٤٥٥

والبَرَصُ داءٌ معروفٌ وهو بياضٌ يَعْتَرِي الإنسانَ، ولم تكن العرب تَنْفِرُ مِنْ شيءٍ نَفْرَتَها منه، يُقال: بَرِصَ يَبْرَصُ بَرَصاً، أي: أصابه ذلك، ويُقال لَه: الوَضَح، وفي الحديث: «وكان بها وضَح»[1] والوضَّاح مِنْ ملوك العرب هابُوا أَنْ يقولوا له الأبرصَ، ويقال للقمر: أبرصُ لشدةِ بياضِهِ. وقال الراغب: «للنكتةِ التي عليه» وليس بظاهرٍ، فإنَّ النكتةَ التي عليه سوداءُ، والوَزَغُ: سامُّ أبرصَ لبياضِهِ، والتبريص: الذي يلمع لَمَعان البرصِ ويُقارِبُ البصيصَ[2].

قوله: «بما تأكُلون» يجوزُ في «ما» أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفةً، فعلى الأول والثالثِ يَحْتاج إلى عائدٍ بخلافِ الثاني عند الجمهورِ، وكذلك «ما» في قولِهِ: «وما تَدَّخِرُون» محتملةٌ لِما ذُكِرَ.

وأَتَى بهذه الخوارقِ الأربعِ بلفظِ المضارعِ دلالةً على تجدُّدِ ذلك كلَّ وقتٍ طُلِبَ منه، وقَيَّد قولَهُ: «أني أخلُق» إلى آخرِهِ «بإذن الله» لأنه خارقٌ عظيمٌ، فأتى به دَفْعاً لتوهُّمِ الإلهيةِ، ولم يأتِ به فيما عُطِفَ عليه في قوله: «وأُبْرِىء»، ثم قَيَّدَ الخارِقَ الثالثَ أيضاً «بإذنِ الله» لأنه خارقٌ عظيمٌ أيضاً، وعَطَفَ عليه قولَهُ: «وأنبِّئكم» من غيرِ تقييدٍ له مَنْبَهَةً على عِظَمِ ما قبلَه ودَفْعاً لوَهْمِ مَنْ يَتَوهَّم فيه الإلهية، أو يكون قد حَذَفَ القَيْدَ من المعطوفَيْنِ اكتفاءً به في الأولِ، وما قَدَّمْتُه أحسنُ.

وتَدَّخِرون: قراءةُ العامة بدالٍ مشددةٍ مهملةٍ، وأصلُه تَذْتَخِرُون تَفْتَعِلُون من الذُّخْر وهو التخبِئَةُ، يقال: ذَخَر الشيءَ يَذْخَرُه ذُخْراً فهو ذاخِر ومَذْخُور أي: خَبَّأه، قال الشاعر:[3]

---

(1) رواه ابن حنبل ٣/٢٥٤.

(2) البصيص: البريق.

(3) البيت لأبي كاهل اليشكري، وهو في الكتاب ١/٣٤٤؛ ومجالس ثعلب ٢٢٩؛ والممتع ٣٦٩؛ وابن يعيش ٢/٢٥٨؛ واللسان والتاج: تمر؛ وشرح الشافية ٣/٢١٢؛ والهمع =

١٣٠٢ـ لـهــا أَشَــارِيــرُ مِنْ لـحـمٍ تُـتَـمِّــرُه
مِـن الثَّـعــالِي وذُخْـرٌ مِـن أَرانـيـهـا

الذُّخْر: فُعْل بمعنى المَذْخور نحو: الأُكْل بمعنى المأكول، وبعضُ النحْويين يُصَحِّفُ هذا البيت فيقول: «وَوَخْزٌ» بالواو والزاي، وقوله: «من الثَّعالي وأَرانيها» يريدُ: من الثعالب وأرانبها، فَأَبْدَلَ الباءَ الموحدةَ ياءً بِثْنَتَيْنِ من تحت، ولَمَّا كان أصلُهُ «تَذْتَخِرون» اجتمعت الذالُ المعجمةُ مع التاءِ ــ أي تاءِ الافتعال ــ أُبْدِلَتْ تاءُ الافتعال دالاً مهملةً فالتقى بذلك متقاربانِ: الذالُ والدالُ، فَأَدْغَم الذالَ المعجمةَ في المهملةِ فصارَ اللفظُ: تَدَّخِرون كما ترى.

وقد قرأ السوسي[١] في رواية عن أبـي عمرو: تَذْدَخِرون بقَلْبِ تاءِ الافتعالِ دالاً مهملةً من غيرِ إدغامٍ، وهو وإنْ كانَ جائزاً إلَّا أنَّ الإدغامَ هـو الفصيحُ. وقـرأ الزهـري ومجاهـد وأبو السَّمَّال وأيوب السختيـاني[٢] «تَذْخَرون» بسكونِ الذالِ المعجمةِ وفتحِ الخاءِ، جاؤوا به مجرداً على فَعَل، يقال: ذَخَرْتُه أي: خَبَّأْتُه، ومن العرب من يَقْلِبُ تاءَ الافتعال في هذا النحو ذالاً معجمة فيقول: اذَّخَر، يَذَّخِر بذالٍ معجمة مشـددةٍ، ومثلُه اذَّكر فهو مُذَّكِر، وسيأتي إنْ شاء الله.

وقال أبو البقاء:[٣] «والأصلُ في تَدَّخِرون: تَذْتَخِرون، إلَّا أنَّ الذالَ مجهورةٌ والتاءَ مهموسةٌ فلم يجتمعا، فأُبدلت التاءُ دالاً لأنها من مَخْرَجِها لتقربَ من الذالِ، ثم أُبدلت الذالُ دالاً وأُدْغِمَتْ». و«في بيوتِكم» متعلِّقٌ بتدَّخرون.

= ١/ ١٨١. والأشارير: قطع اللحم تجفف للادخار، وتتمره: تجففه، والثعالي: الثعالب، والأراني: الأرانب، والبيت في وصف عقاب.

(١) البحر ٢/٤٦٧؛ القرطبي ٤/٩٥.

(٢) أيوب بن كيسان البصري الفقيه، توفي سنة ١٣٢. انظر: شذرات الذهب ١/ ١٨١.

(٣) الإملاء ١/ ١٣٦.

قوله: «إنَّ في ذلك»«ذلك» إشارةٌ إلى جميعِ ما تقدَّم من الخوارق، وأُشير إليها بلفظِ الأفراد وإنْ كانت جمعاً في المعنَى، بتأويـل «ما ذُكِـرَ وما تَقَدَّم». وقد تقدَّم أن في مصحف عبدالله وقراءته: «لآياتٍ» بالجمع مراعاةً لِما ذكرته من معنى/ الجمع. وهذه الجملةُ تحتمل أَنْ تكون من كلامِ عيسى [١٤٩/ب] وأَنْ تَكُونَ من كلام الله تعالى.

و«إن كنتم مؤمنين» جوابُهُ محذوفٌ أي: إن كنتم مؤمنين انتفعتم بهذه الآيةِ وتـدبَّرتموها. وقَدَّر بعضُهم صفةً محذوفة لآية، أي لآيةً نافعةً، قال الشيخ:[١] «حتى يتَّجِهَ التعلُّقُ بهذا الشرط» وفيه نظرٌ، إذ يَصِحُّ التعلُّقُ بالشرطِ دونَ تقديرِ هذه الصفةِ.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿ومُصَدِّقاً﴾**: نَسَقٌ على محلِّ «بآية»؛ لأنَّ «بآية» في محلِّ نصبٍ على الحال إذ التقديرُ: وجئتكم ملتبساً بآية ومصدقاً. وقال الفراء[٢] والزجاج:[٣] «نصب مصدقاً على الحال، المعنى: وجئتُكم مصدقاً لما بين يديَّ، وجاز إضمار «جئتُكم» لدلالةِ أولِ الكـلامِ عليه، وهو قوله: «أني قد جئتكم بآيةٍ من ربكم»، ومثلُه في الكلام: «جئته بما يحب ومكرماً له». قال الفراء: «ولا يجوزُ أَنْ يكون «ومصدقاً» معطوفاً على «وجيهاً» لأنه لو كان كذلك لقال: «ومُصَدِّقاً لِما بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً عليه لأتى معه بضميرِ الغيبةِ لا بضمير التكلم، وكذلك ذَكَرَ غيرُ الفراء، ومَنَع أيضاً أن يكونَ منسوقاً على «رسولاً» قال: «لأنه لو كان مردوداً عليه لقال: «وَمُصَدِّقاً لِما بين يديك» لأنه خَاطَبَ بذلك مريم، أو قال: بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً على «رسولاً» لكان ينبغي أن يُـؤْتى بضميرِ الخطاب مراعاةً لمريم أو بضميرِ

---

(١) البحر ٢/٤٦٨.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٩.

الغَيْبة مراعاةً للاسم الظاهر. قال الشيخ:[١] «وقد ذَكَرْنا أنه يجوزُ في «ورسولاً» أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ أي: وأُرْسِلْتُ رسولاً» فعلى هذا التقديرِ يكون «مصدقاً» معطوفاً على «رسولاً».

قوله: «مِنَ التوراة» فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ من «ما» الموصولةِ أي: الذي بين يديَّ حالَ كونِهِ من التوراةِ، فالعامِلُ فيه «مصدقاً» لأنه عاملٌ في صاحبِ الحال، والثاني: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في الظرفِ الواقعِ صلةً، والعامِلُ فيه الاستقرارُ المضمرُ في الظرفِ أو نفسُ الظرفِ لقيامِهِ مقامَ الفعلِ.

قوله: «ولأُحِلَّ» فيه أوجه أحدها: أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» إذ المعنى: جئتُكم لأصدِّقَ ما بين يديّ ولأُحِلَّ لكم، ومثلُه من الكلام: «جئتُه معتذراً إليه ولأجتلِبَ رضاه، أي: جئتُ لأعتذرَ ولأجتلبَ، كذا قال الواحدي وفيه نظرٌ، لأن المعطوفَ عليه حال، وهذا تعليلٌ. قال الشيخ[٢] بعد أَنْ ذَكَرَ هذا الوجهَ: «وهذا هو العطفُ على التوهُّمِ وليس هذا منه، لأن معقوليةَ الحالِ مخالفةٌ لمعقوليةِ التعليلِ، والعطفُ على التوهم لا بد أَنْ يكونَ المعنى مُتَّحِداً في المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ألا ترى إلى قوله: «فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ»[٣] كيف اتَّحد المعنى من حيث الصلاحيةُ لجوابِ التحضيض، وكذلك قولُه:[٤]

١٣٠٣ـ تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّرْ غنيمةً
بنَهْكَةِ ذي قُرْبى ولا بِحَقَلَّدِ

---

(١) البحر ٢/٤٦٨.

(٢) البحر ٢/٤٦٨.

(٣) الآية ١٠ من المنافقون: «ربِّ لولا أَخَّرْتَني إلى أجلٍ قريب فأصَّدَّقَ وأكن من الصالحين».

(٤) تقدم برقم ١٠٤٤.

كيف اتَّحد معنى النفي في قوله: «لم يُكَثِّرْ» وفي قوله: «ولا بحقلَّد» أي: ليس بمكثرٍ ولا بحقلدٍ، وكذلك ما جاء منه». قلت: ويمكن أَنْ يُريدَ هذا القائلُ أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» أي: بسببِ دلالتِه على علةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ فَنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالته على العلةِ المحذوفةِ لأنها تشاركه في أصلِ معناه، أعني مدلولَ المادةِ وإنْ كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلةِ.

الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ مقدرةٍ أي: جئتُكم بآيةٍ لأوسِّعَ عليكم ولِأُحِلَّ، أو لِأخَفِّفَ عنكم ولِأُحِلَّ ونحوُ ذلك.

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: وجئتُكم لِأُحِلَّ، فحُذِفَ العاملُ بعد الواوِ.

الرابع: أنه متعلِّقٌ بقولِهِ: «وأطيعون»(١) والمعنى: اتِّبعوني لِأُحِلَّ لكم، وهذا بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

الخامس: أن يكونَ «ولِأحِلَّ» ردّاً على قولِهِ: «بآية»، قال الزمخشري:(٢) «ولِأحِلَّ» ردٌّ على قولِهِ: «بآية من ربكم» أي جئتكم بآيةٍ من ربكم ولِأحلَّ». قال الشيخ:(٣) «ولا يَسْتَقِيم أن يكونَ «ولِأحِلَّ لكم» ردّاً على «بآيةٍ»؛ لأنَّ «بآيةٍ» في موضِعِ حالٍ، و«لِأحِلَّ» تعليلٌ ولا يَصِحُّ عطفُ التعليلِ على الحالِ؛ لأنَّ العطفَ بالحرفِ المُشَرِّك في الحكم يُوجِبُ التشريكَ في جنسِ المعطوفِ عليه، فإنْ عَطَفْتَ على مصدرٍ أو مفعولٍ به أو ظرفٍ أو حالٍ أو تعليلٍ أو غيرِ ذلك شارَكَهُ في ذلك المعطوفِ» قلت: ويُحتمل أن يكونَ جوابُه ما تقدَّم من أنه أرادَ رَدّاً على «بآية» من حيث دلالتُها على عاملٍ مقدَّرٍ.

---

(١) وهو آخر الآية ٥٠ من آل عمران.

(٢) الكشاف ١/٤٣١.

(٣) البحر ٢/٤٦٩.

قوله: «بعض الـذي حُرِّم» المـرادُ ببعض مدلـولُهُ الأصلي، وقـال أبو عبيدة: (١) «إنها هنا بمعنى «كل» مستدلاً بقولِ لبيد: (٢)

١٣٠٤ـ تَـرَّاكُ أمـكِـنـةٍ إذا لــم أَرْضَــهـا
أو يَــرْتَبِطْ بعضَ النفـوسِ حِمـامُهـا

وقد رَدَّ الناسُ عليه بأنه كان يَلْزَمُ أن يُحِلَّ لهم الربا والسرقة والقتل لأنها كانت مُحَرَّمةً عليهم، فلو كان المعنى: ولِأحِلَّ لكم كلَّ الذي حُرِّم عليكم لَأحَلَّ لهم ذلك كله. واستَدَلَّ بعضُهم على أنَّ «بعضاً» بمعنى «كل» بقولِ الآخر: (٣)

١٣٠٥ـ أبــا منــذرٍ أَفْنَيْتَ فـاستَبِقْ بعـضَنَـا
حَنَانَيْكَ بعضُ الشـرِّ أهونُ من بعضِ

أي: أهونُ من كل الشـرِّ، واستدلَّ آخرون بقولِ الآخر: (٤)

١٣٠٦ـ إنَّ الأمــورَ إذا الأحــداثُ دَبَّــرهــا
دونَ الشيـوخِ تَـرى في بعضِهـا خَلَلا

أي: في كلِّها خَلَلاً، ولا حاجةَ إلى إخراجِ اللفظِ عن مدلولِهِ مع إمكان صحة معناه، إذ مرادُ لبيد ببعضِ النفوس نفسُه هو، والتبعيضُ في البيتين الآخرين(٥) واضحٌ فإنَّ الشرَّ بعضُه أهونُ من بعضٍ آخرَ لا مِنْ كله، وكذلك ليس كلُّ أمرٍ دَبَّره الأحداثُ كان فيه خَلَلٌ، بل قد يأتي تدبيرُهُ أحسنَ من تدبيرِ الشيخ.

---

(١) مجاز القرآن ١/٩٤.
(٢) ديوانه ٣١١، والخصائص ١/٧٤؛ والمحتسب ١/١١١.
(٣) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٧٢؛ والكتاب ١/١٧٤؛ والمقتضب ٣/٢٢٤؛ وابن يعيش ١/١١٨؛ والهمع ١/١٩٠؛ والدرر ١/١٦٣.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ٧٦٧؛ والبحر ٢/٤٦٨.
(٥) الأصل: «الآخـر» وهو سهو.

وقرأ العامةُ: «حُرِّمَ» مبنياً للمفعول والفاعلُ هو الله تعالى. وقرأ[1] عكرمة: «حَرَّم» مبنياً للفاعِلِ وهو اللَّـهُ تعالى أو الموصولُ في قوله: «لِما بين يدي» لأنه كتابٌ مُنَزَّلٌ، أو موسى لأنه هو صاحبُ التوراةِ، فَأَضْمَر للدلالةِ عليه بِذِكْرِ كتابِهِ. وقرأ إبراهيم النخعي: «حَرُمَ» بوزن شَرُف وظَرُف، نَسَبَ الفعل إليه/ مجازاً للعلمِ أنَّ المُحَرِّم هو الله تعالى. [١٥٠/أ]

قوله: «وجِئْتُكم» هذه الجملةُ يُحْتمل أن تكونَ تأكيداً للأولى لتقدُّم معناها ولفظِها قبلَ ذلك. قال أبو البقاء:[2] «هذا تكريرٌ للتوكيد لأنه سَبَقَ هذا المعنى في الآيةِ التي قبلَها» ويُحْتَمل أَنْ تكونَ للتأسيس لاختلافِ متعلَّقِها ومتعلَّقِ ما قبلَها. قال الشيخ:[3] «وجِئْتُكم بآيةٍ من ربكم للتأسيس لا للتوكيد لقوله: «قد جِئْتكم»، وتكونُ هذه الآيةُ قولَهُ: «إنَّ اللَّـهَ ربـي وربكم فاعبُدوه» لأنَّ هذا القولَ شاهِدٌ على صحةِ رسالتِهِ؛ إذ جميعُ الرسلِ كانوا عليه لم يختلفوا فيه، وجَعَلَ هذا القولَ آيةً وعلامةً لأنه رسولٌ كسائِرِ الرسلِ حيث هَداه للنظرِ في أدلةِ العقلِ والاستدلالِ، قاله الزمخشري[4].

آ. (٥١) وقرأ العامةُ: ﴿إنَّ اللَّـهَ ربـي وربُّكم﴾: بكسرِ الهمزةِ على الإِخبار المستأنفِ، وهذا ظاهِرٌ على قولنا إنَّ «جئتكم» تأكيدٌ، أمَّا إذا جَعَلْتَه تأسيساً وَجَعَلْتَ الآيةَ هي قولَه: «إنَّ اللَّـهَ ربـي وربُّكم» بالمعنى الذي ذَكَرْتُه أولاً فلا يَصِحُّ الاستئنافُ، بل يكونُ الكسرُ على إضمارِ القولِ وذلك القولُ بدلٌ من الآية، كأنَّ التقدير: وجئتُكم بآيةٍ من ربِّكم قَوْلي إنَّ الله، فقولي بدلٌ من «آية»، و «إنَّ» وما في حَيِّزها معمولةٌ لقولي، ويكون قوله: «فاتقوا الله وأطيعون» اعتراضاً بين البدلِ والمبدلِ منه.

---

(١) البحر ٤٦٨/٢.
(٢) الإملاء ١٣٦/١.
(٣) البحر ٤٦٩/٢.
(٤) الكشاف ٤٣٢/١.

وقُـرِئ[1] بفتحِ الهمـزة وفيه أوجـهٌ، أحدُهـا: أنه بـدلٌ من «آية» كـأنَّ التقديـرَ: وجِئْتُكم بأنَّ الله ربـي وربكم، أي: جِئْتُكم بـالتوحيـدِ، وقوله: «فاتَّقوا الله وأَطيعون» اعتراضٌ أيضاً. الثاني: أنَّ ذلك على إضمار لامِ العلة، ولامُ العلة متعلقةٌ بما بعدَها من قوله: فاعبدوه» والتقديرُ: فاعبدوه لأنَّ الله ربـي وربُّكم كقوله تعالى: «لإيلاف قريش»[2] إلى أن قال: «فَلْيعبدوا» إذ التقديرُ: فليعبدوا لإيلافِ قريش، وهذا عند سيبويه[3] وأَتْباعِهِ ممنوعٌ؛ لأنه متى كان المعمولُ أَنَّ وما في صلتِها امتنَع تقديمُها على عاملِها، لا يُجيزونَ: «أنَّ زيداً منطلقٌ عَرَفْتُ» تريد: «عَرَفْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ» للقبـحِ اللفظي، إذ تَصَدُّرُها لفظاً يقتضي كسرَها. الثالث: أن يكونَ «أن الله» على إسقاطِ الخافض وهو «على» و«على» يتعلَّق بآية نفسِها، والتقديرُ: وجِئْتُكم بآيةٍ على أن الله، كأنه قيل: بعلامةٍ ودلالةٍ على توحيدِ الله تعالى، قاله ابن عطية[4]، وعلى هذا فالجملتان الأمريَّتان اعتراضٌ أيضاً وفيه بُعْدٌ.

وقوله: «هذا صراط» هذا إشارةٌ إلى التوحيدِ المَدْلُولِ عليه بقولِهِ: «إنَّ الله ربـي وربكم» أو إلى نفسِ «إنَّ الله» باعتبار هذا اللفظِ هو الصـراطَ المستقيمَ.

آ. **(٥٢) قوله تعالى: ﴿منهم﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يتعلَّقَ بأحسَّ، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: ابتداءُ الإحساسِ مِنْ جهتهم. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الكفر أي: الكفرُ حالَ كونِه صادراً منهم.

---

(١) البحر ٢/٤٦٩؛ الكشاف ١/٤٣٢.

(٢) الآية ١ من قريش.

(٣) الكتاب ١/٤٦٣.

(٤) لم أجد هذا القول في محرره.

والإحساسُ: الإدراكُ ببعضِ الحواسِّ الخمسِ وهي: الذوقُ والشمُّ واللمسُ والسمعُ والبصرُ، يقال: أَحْسَسْتُ الشيءَ وبالشَيءِ، وحَسَسْتُه وحَسَسْتُ به، ويقال: حَسَيْتُ بإبدال سينه الثانيةِ ياءً، وأَحَسْت بحذف أولِ سينه، قال:(١)

١٣٠٧ـ سِوى أنَّ العِتاقَ من المطايا
أَحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

قال سيبويه:(٢) «ومِمَّا شَذَّ من المضاعَفِ ـ يعني في الحذفِ ـ شبيهُ بباب أقمت وليس بمتلئِبّ(٣)، وذلك قولهم: أَحَسْتُ وأَحَسْنَ، يريدون: أَحْسَسْتُ وأَحْسَسْنَ، وكذلك يُفْعَل بكل بناءٍ بُنِي الفعلُ فيه ولا تَصِلُ إليه الحركةُ، فإذا قلت: لم أُحِسَّ لم تَحْذِفْ». وقيل: الإحساسُ: الوجودُ والرؤيةُ يقال: هل أَحْسَسْتَ صاحبكَ أي: وَجَدْتَه أو رأيته.

قوله: «مَنْ أَنْصَاري» أنصار جمع نصير نحو: شَريف وأَشْراف. وقال قوم: هو جمع «نَصْر» المرادُ به المصدر، ويَحتاج إلى حَذْف مضاف أي: مَنْ أصحابُ نُصْرَتي. و«إلى» على بابها، وتتعلَّق بمحذوف، لأنها حالٌ تقديرُه: مَنْ أنصاري مضافِين إلى الله، كذا قَدَّره أبو البقاء(٤). وقال قوم: إنَّ «إلى» بمعنى مع أي: مع الله، قال الفراء:(٥) «وهو وجْهٌ حسن». وإنما يجوز أَنْ تَجْعَل «إلى» في موضع مع إذا ضَمَمْتَ الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه

---

(١) البيت لأبـي زبيد، وهو في أمالي القالي ١/١٧٦؛ والسمط ٤٣٨؛ والمنصف ٣/٨٤؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٢٩؛ والعتاق: النجيبات من الإبل، أحسن: أيقن، شوس: ج أشوس وهو الذي ينظر بمؤخر عينيه.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) أي ليس جارياً مطرداً.

(٤) الإملاء ١/١٣٦.

(٥) معاني القرآن ١/٢١٨.

كقولِ العرب: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبل» أي: مع الذود، بخلافِ قولك: «قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير» فإنه لا يصلح أَنْ تقولَ: وإليه مال، وكذا تقول: «قدم فلان مع أهله» ولو قلت: «إلى أهله» لم يصح، وجَعَلوا من ذلك أيضاً قولَه: «ولا تأكُلوا أموالَهم إلى أموالكم»[1]. وقد ردَّ أبو البقاء[2] كونَها بمعنى «مع» فقال: «وليس بشيء فإنَّ «إلى» لا تصلُح أَنْ تكونَ بمعنى «مع» ولا قياسَ يَعْضُده».

وقيل: «إلى» بمعنى اللام أي: مَنْ أنصاري لله، كقوله: «يَهْدِي إلى الحق»[3] أي: للحقِّ، كذا قَدَّره الفارسي. وقيل: بل ضَمَّن «أنصاري» معنى الإِضافةِ أي: مَنْ يُضيف نفسَه إلى الله في نصرتي، فيكون «إلى الله» متعلقاً بنفسِ أنصاري، وقيل: متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الياء في «أنصاري» أي: مَنْ أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجِئاً إليه، قاله الزمخشري[4].

قوله: «الحواريُّون» جمع حوارِيّ وهو الناصرُ، وهو مصروفٌ وإنْ ماثل مَفَاعل، لأنَّ ياءَ النسب فيه عارضةٌ، ومثله حَوالِيٌّ وهو المحتال، وهذان بخلافِ: قَماريّ[5] وبَخاتِيّ[6]، فإنهما ممنوعانِ من الصرفِ، والفرق أن الياءَ في حوارِيّ وحواليّ عارضةٌ بخلافِها في: «قَماريّ وبَخاتِيّ» فإنها موجودَةٌ قبل جَمْعِها في قولك: قُمْرِيّ وبُخْتِيّ.

والحوارِيُّ: الناصِرُ كما تقدَّم، وذلك أنَّ عيسى عليه السلام مَرَّ بقومٍ فاستنصَرَهم ودَعاهم إلى الإِيمان فتبعوه وكانوا قَصَّارين للثيابِ، فَسُمِّيَ كلُّ مَنْ

(١) الآية ٢ من النساء.
(٢) الإملاء ١/١٣٦.
(٣) الآية ٣٥ من يونس.
(٤) الكشاف ١/٤٣٢.
(٥) القمرية: ضرب من الحمام.
(٦) البختية: الإبل الخراسانية.

تَبِعَ نبياً ونَصَرَهُ: حوارِيَّاً تسميةً له/ باسمِ أولئك تشبيهاً بهم وإن لم يكن [١٥٠/ب] قَصَّاراً، وفي الحديث عنه عليه السلام في الزبير: «ابنُ عمتي وحواريّ من أمتي»(١) ومنه أيضاً: «إنَّ لكل نبي حوارياً وحوارِيّ الزبير»(٢) هذا معنى كلام أبي عبيدة(٣) وغيره من أهل اللغة. وقيل: الحوارِيُّ هو صفوةُ الرجل وخالصتُه، واشتقاقُهُ من حُرْتُ الثوبَ أي: أَخْلَصْتُ بياضه بالغَسْل ومنه سُمِّيَ القَصَّارُ حوارِيَّاً لتنظيفه الثيابَ، وفي التفسير: أنَّ أتباعَ عيسى عليه السلام كانوا قصَّارين، قال أبو عبيد: «سُمِّيَ أصحاب عيسى حواريين للبياض وكانوا قصَّارين، قال الفرزدق: (٤)

١٣٠٨ـ فقلتُ: إنَّ الحواريَّاتِ مَعْطَبَةٌ
إذا تَفَتَّلْنَ من تحتِ الجلابيبِ

يعني النساء». قلت: يَعني أنَّ النساءَ لبياضِهِنَّ وصفاءِ لونهنَّ لا سيما المترفِّهاتُ يقال لهنَّ الحواريات، ولذلك قال الزمخشري: (٥) «والحوارِيُّ صفوَةُ الرجل وخالصتُه، ومنه قيل للنساء الحضريات: الحواريَّات لخلوصِ ألوانهن ونظافتهن، وأنشد لأبي جلدة اليشكري: (٦)

١٣٠٩ـ فَقُلْ للحوارِيَّاتِ يبكِينَ غيرَنا
ولا يَبْكِنا إلا الكلابُ النوابِحُ

انتهى. ومنه سُمِّيَت الحُور حُوراً لبياضِهِنَّ ونظافَتِهِنَّ. والاشتقاقُ من

---

(١) رواه في المسند ٤/٤ بلفظ قريب.

(٢) رواه البخاري (الفتح) الجهاد ٥٢/٦؛ المسند ٨٩/١.

(٣) مجاز القرآن ٩٥/١.

(٤) ديوانه ٥٢٤/١ اللسان: حور.

(٥) الكشاف ٤٣٢/١.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٤٢٣/١ وشواهد الكشاف ٣٥٨/٤. وأبو جلدة شاعر إسلامي انقلب على الحجّاج. انظر في أخباره: المؤتلف والمختلف ٧٩، والأغاني ٣١١/١١.

الحَوَر وهو تبييضُ الأثواب وغيرِها. وقال الضحاك: «هم الغَسَّالون، وهم بلغةِ النَّبَط: هَواري بالهاء مكان الحاء»، قال ابن الأنباري: «فمن قال بهذا القول قال: هذا حرفٌ اشتركت فيه لغة العرب ولغة النبط، وهو قول مقاتل بن سليمان: إن الحواريين هم القصارون». وقيل: هم المجاهدون كذا نقله ابن الأنباري[1] وأنشد:[2]

١٣١٠ـ ونحنُ أنـاسٌ تمـلأ البيضَ هـامُنَـا
ونـحن الـحـوارِيُّـونَ يـومَ نُـزاحِفُ
جمـاجِمُنَـا يـومَ اللقـاء تَـراسُنـا
إلى المـوت نَمْشي ليس فينا تَجـانُفُ

قال الواحدي: «والمختارُ من هذه الأقوالِ عند أهل اللغة أن هذا الاسمَ لَزِمهم للبياض»، ثم ذكر ما ذكرْتُه عن أبـي عبيد.

وقـال الراغب:[3] «حَـوَّرْتُ الشيءَ بَيَّضْتُـه ودَوَّرْتُـه، ومنـه: الخبـز الحُوَّاري، والحواريون: أنصار عيسى، وقيل: اشتقاقُهم من حار يَحُور أي: رَجَع، قال تعالى: «إنه ظَنَّ أنْ لَنْ يَحُـورَ»[4] أي: لن يرجِـعَ، فكأنهم الراجعون إلى الله تعالى، يقال: حار يَحُور حَوْراً أي: رَجَعَ، وحار يحور حَوْراً إذا تَرَدَّد في مكانٍ، ومنه: حارَ الماءُ في الغَدير، وحار في أمره وتحيَّر فيه وأصلُه: تَحَيْوَر، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً فوزنه تَفَيْعَل لا تَفَعَّل، إذ لو كان تَفَعَّل لقيل: تَحَوَّر نحو: تَجَوَّز، ومنه قيل للعُود الذي عليه البَكَرة: مِحْوَر لتردُّده، ومَحارة الأذنِ لظاهرِه المنقعر تشبيهاً بمَحَارة الماء لِتردُّد الهواء بالصوت فيه كتردد الماء

(١) الزاهر له ١/١٢١.
(٢) لم أهتد إلى قائلها، وهما في زاد المسير لابن الجوزي ١/٤١٠؛ والزاهر ١/١٢١. والتراس: ج ترس وهو ما يتوقى به، والتجانف: التمايل.
(٣) المفردات ١٣٤.
(٤) الآية ١٤ من الانشقاق.

في المَحارة، والقومُ في حَوْر أي: في تردد إلى نقصان، ومنه: « «نَعُوذُ باللّـهِ من الحَوْر بعد الكَوْر»[1] وفيه تفسيران، أحدُهما: نعوذ بالله من التردد في الأمر بعد المُضَيِّ فيه، والثاني: نعوذُ بالله من نقصانٍ وترددٍ في الحال بعد الزيادة فيها. ويقال: حارَ بعد ما كارَ، والمُحاورة: المُرادَّة في القول، وكذلك التحاورُ والحِوار، ومنه: «وهو يُحاوره»[2] «والله يسمع تَحاوُرَكما»[3] أي: ترادُّكما القـولَ، ومنـه أيضاً: كلَّمته فما رَجَع إلى حَوارٍ أو حَوِير أو مَحْوَرة وما يعيش بحَوْر أي: بعقل يرجِع إليه، و«الحَوَرُ»: ظهورُ قليلٍ بياضٍ في العينِ من السواد، وذلك نهايةُ الحسنِ في العَيْنِ يقال منه: أَحْوَرَتْ عينُه، والمذكرُ أحورُ، والمؤنثة حَوْراء، والجمعُ فيهما حُور، نحو: حُمْر في جمع أحمر وحمراء، وقيل: سُمِّيت الحُور حُوراً لذلك وقيل: اشتقاقهم من نقاء القلب وخُلوصه وصِدْقه، قاله أبو البقاء[4]، وهو راجع للمعنى الأول من خُلوصِ البيـاضِ، فهو مجازٌ عن التنظيفِ من الآثامِ وما يَشُوب الدين.

والياء في حَوارِيّ وحَواليّ ليست للنسب بل زائدةٌ كزيادتها في كرسيّ.

وقرأ العامة: «الحواريُّون» بتشديد الياء في جميع القرآن، وقرأ الثقفي[5] والنخعي بتخفيفِها في جميع القرآن، قالوا: لأن التشديدَ ثقيلٌ، وكان قياس هذه القراءةِ أَنْ يقالَ فيها: الحوارُون، وذلك أنه تستثقل الضمة على الياء المكسور ما قبلها فَتُنْقَل ضمة الياء إلى ما قبلها فتسكُنُ الياءُ، فيلتقي ساكنان

---

(١) رواه الترمذي (التحفة) الدعاء ٩/٣٩٩؛ المسند ٥/٨٢.

(٢) الآية ٣٤ من الكهف.

(٣) الآية ١ من المجادلة.

(٤) الإملاء ١/١٣٦.

(٥) شواذ القراءات ٢١، ونسبها إلى ابن عامر في رواية؛ البحر ٢/٤٧١. والثقفي: أبو بكر أحمد بن حماد البغدادي، حاذق في رواية قالون عن نافع، قرأ على البزاز، وأخذ عنه النقاش ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٥١.

فتحـذفُ الياء لالتقـاء الساكنين، وهـذا نحوُ: جـاء القاضُـون، الأصل: القاضِيُون، فَفُعِل به ما ذُكِرَ. قالوا: وإنما أُقِرَّتْ ضمةُ الياءِ عليها تنبيهاً على أن التشـديد مـرادٌ لأن التشـديـدَ يَحْتمـل الضمـة[1] كمـا ذهب الأخفش في «يستهزيون» إذ أَبْدَل الهمزةَ ياءً مضمومةً، وإنما بَقِيَتِ الضمةُ تنبيهاً على الهمزةِ.

آ. (٥٣) وقولُه تعالى: ﴿مع الشاهدين﴾: حالٌ من مفعولِ «اكتبنا» وفي الكلامِ حذفٌ أي: مع الشاهدين لك بالوحدانية.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿ومَكَروا ومَكَر اللّـهُ﴾: من بابِ المقابلةِ، أي: لا يجوزُ أَنْ يُوصفَ اللّـهُ بالمكر إلا لأجلِ ما ذُكر معه من لفظٍ آخرَ مسندٍ لِمَنْ يليقُ به، وهذا كما تقدَّم في الخِداع[2]، هكذا قيل، وقد جاء ذلك من غيرِ مقابلة في قولِهِ: «أفأَمِنُوا مكرَ الله، فلا يَأْمَنُ مَكْرَ الله»[3].

والمَكْرُ في اللغةِ أصلُه السَّتْرُ. يُقال: مَكَر اللَّيلُ: أي أَظْلَمَ وسَتَر بظلمته ما فيه، وقالوا: واشتقاقُه من المَكْر وهو شجر ملتفٌ، تخيَّلوا فيه أنَّ المكرَ يلتفُّ بالممكورِ به ويشتمل عليه، وامرأةٌ ممكورةُ الخَلْقِ أي: ملتفَّةُ الجسم، وكذا مَمْكُورة البطن، ثم أُطْلِقَ المَكْرُ على الخُبْث والخِداع، ولذلك عَبَّر عنه
[١٥١/أ] بعضُ أهلِ اللغةِ بأنه السعيُ بالفساد/. قال الزجاج: «هو مِنْ مَكر الليلُ وَأَمْكَرَ أي أظلم». وقد عَبَّر بعضُهم عنه فقال: هو صَرْفُ الغَيْرِ عَمَّا يَقْصِده بحيلةٍ، وذلك ضربان: محمودٌ وهو أَنْ يُتَحَرَّى به فِعْلٌ جميلَ، وعلى ذلك قولُه: «والله خيرُ الماكِرين»، ومذمومٌ وهو أَنْ يُتَحَرَّى به فعلٌ قبيحٌ نحو: «ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّـىءُ إلا بأهلِهِ»[4].

---

(١) أي: يستطيع أن يقرَّها عليه من دون ثقل في النطق.
(٢) انظر الآية ٩ من البقرة.
(٣) الآية ٩٩ من الأعراف.
(٤) الآية ٤٣ من فاطر.

آ. **(٥٥) قوله تعالى: ﴿إذ قال الله﴾**: في ناصبهِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: قوله: «وَمَكَرَ الله» أي وَمَكَر اللَّـهُ بهم في هذا الوَقتِ. الثاني: أنه «خير الماكرين». الثالث: اذكر مقدراً، فيكون مفعولاً به كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرةٍ.

قوله: «إنِّي مُتَوَفِّيك ورافِعُك» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّ الكلامَ على حالِه من غيرِ ادِّعاءِ تقديمٍ وتأخيرٍ فيه، بمعنى: إني مستوفي أجلِك ومؤخِّرُك وعاصِمُك مِنْ أَنْ يقتُلَكَ الكفار إلى أن تموتَ حَتْفَ أنفِكَ من غيرِ أَنْ تُقْتَلَ بأيدي الكفارِ ورافعُكَ إلى سمائي.

والثاني: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، والأصلُ: رافعُك إليّ ومتوفيك لأنه رُفِع إلى السماء ثم يُتَوَفَّى بعد ذلك، والواوُ للجمعِ فلا فَرْقَ بين التقديمِ والتأخيرِ، قاله أبو البقاء[١] وبدأ به، ولا حاجةَ إلى ذلك مع إمكانِ إقرارِ كلِّ واحدٍ في مكانِهِ بما تقدَّم من المعنى، إلَّا أنَّ أبا البقاءِ حَمَلَ التوفِّيَ على الموتِ، وذلك إنما هو بعدَ رَفْعِهِ ونزولِهِ إلى الأرض وحكمِه بشريعةِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم.

وفي قوله «واللَّـهُ خيرُ الماكرين»[٢] إيقاعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ، إذ الأصلُ: ومكرُوا ومكرَ اللَّـهُ وهو خير الماكرين.

قوله: «وجاعلُ الذين اتَّبعوك» فيه قولان، أظهرُهُما: أنه خطابٌ لعيسى عليه السلام، والثاني: أنه خطابٌ لنبينا صلى الله عليه وسلم، فيكونُ الوقفُ على قوله «مِنَ الذين كفروا» تاماً، والابتداءُ بما بعده، وجاز هذا لدلالةِ الحالِ عليه. و«فوق الذين كفروا» ثاني مفعولَيْ جاعل لأنه بمعنى مُصَيِّر فقط.

---

(١) الإملاء ١/١٣٧.

(٢) هذه الإشارة البلاغية تابعة للآية ٥٣، وهو الآن يتحدث عن الآية ٥٤.

و«إلى يوم» متعلِّقٌ بالجَعْل، يعني أنَّ هذا الجَعْلَ مستمرٌّ إلى ذلك اليوم، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالاستقرار المقدَّرِ في «فوق» أي: جاعِلُهُم قاهرين لهم إلى يوم القيامة، يعني أنهم ظاهرون على اليهودِ وغيرِهم من الكفارِ بالغَلَبَةِ في الدنيا، فأمَّا يوْمُ القيامةِ فيحكُمُ اللَّـهُ بينهم فيُدْخِل الطائعَ الجنةَ والعاصيَ النارَ، وليس المعنى على انقطاعِ ارتفاعِ المؤمنين على الكافرين بعد الدنيا وانقضائِها، لأنَّ لهم استعلاءً آخرَ غيرَ هذا الاستعلاء. وقال الشيخ:[1] «والظاهرُ أنَّ «إلى» تتعلقُ بمحذوفٍ، وهو العاملُ في «فوق»، وهو المفعولُ الثاني لجاعل، إذ «جاعل» هنا مُصَيِّر، فالمعنى كائنين فوقَهم إلى يوم القيامة، وهذا على أنَّ الفوقيةَ مجازٌ، وأمَّا إن كانت الفوقيةُ حقيقيةً وهي الفوقيةُ في الجنة فلا تتعلَّق «إلى» بذلك المحذوفِ بل بما تقدَّم من «متوفِّيك» أو من «رافعك» أو من «مُطَهِّرك» إذ يَصِحُّ تعلُّقه بكلٍّ واحدٍ منها، أمَّا تعلُّقُه برافِعُك، أو بمُطَهِّرُك فظاهرٌ،وأمَّا بمتوَفِّيْك فعلى بعضِ الأقوال» يعني ببعض الأقوال أنَّ التوفِّي يُراد به قابِضُكَ من الأرضِ من غيرِ موتٍ، وهو قولُ جماعةٍ كالحسن وابنِ زيد وابن جريج وغيرِهم، أو يرادُ به ما ذَكَرَهُ الزمخشري[2]، وهو مستوفي أجلك، ومعناه: إني عاصمُك من أن يقتلَك الكفارُ ومؤخِّرُك إلى أَجَلٍ كتبتُه لك، ومميتُك حَتْفَ أنفِكَ لا قتلاً بأيدي الكفار، وأمَّا على قولِ مَنْ يقول: إنه تُوُفِّي حقيقةً فلا يُتَصَوَّرُ تَعلُّقُه به لأن القائل بذلك لم يقل باستمرار الوفاة إلى يوم القيامة بل قائل يقول: إنه تُوُفِّي ثلاث ساعات، وآخرُ يقول: توفي سَبع ساعات بقدر ما رُفع إلى سمائه حتى لا يلحقَه خوفٌ ولا ذُعْر في اليقظة، وعلى هذا الذي ذكره الشيخ يجوز أن تكون المسألة من الإعمال،ويكون قد تنازع في هذا الجارِّ ثلاثةُ عوامل، وإذا ضَمَمْنا إليها كونَ الفوقية مجازاً تنازع

(١) البحر ٢/٤٧٤.

(٢) الكشاف ١/٤٣٢.

فيه أربعةُ عواملَ، والظاهرُ أنه متعلِّقٌ بجاعل. وقد تقدَّم أن أبا عمرو يُسَكِّنُ ميم «أَحْكُمُ» ونحوِه قبلَ الباء.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿فأمَّا الذين كَفَروا﴾**: في محلِّ هذا الموصولِ قولان، أظهرُهما: أنه مرفوعٌ على الابتداءِ، والخبرُ الفاءُ وما في حَيِّزها، والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، إذ الفعلُ بعدَه قد عَمِلَ في ضميره، وهذا وجهٌ ضعيف، لأنَّ «أمَّا» لا يليها إلا المبتدأُ، وإذا لم يَلِها إلا المبتدأُ امتنعَ حَمْلُ الاسم بعدها على إضمارِ فعلٍ. ومَنْ جَوَّزَ ذلك تَمَحَّل بأنه يُضْمِرُ الفعلَ متأخراً عن الاسم، ولا يُضْمِرُه قبلَه، قال: لئلا يَلِيَ «أمَّا» فعلٌ وهي لا يَليها الأفعالُ البتة فيقدَّرُ في قولك: «أمَّا زيداً فضَربتُه»: أمَّا زيداً ضربْتُ فضربْتُه، وكذا هنا يُقَدَّرُ: فأمَّا الذين كفروا أعذِّب فأعذِّبهم، فيقدِّرُ العاملَ بعد الصلة، ولا يقدِّرُه قبل الموصولِ لِما ذكرت، وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ لعدمِ الحاجةِ إليه مع ارتكاب وجهٍ ضعيفٍ جداً في أفصحِ كلام، وقد قرأ بعض قراء الشواذ: «وأمَّا ثمودَ فهديناهم»(١) بنصبِ «ثمود» واستضعفها الناس.

وفي قوله: «ثم إليَّ مَرْجِعُكم» إلى «كنتم فيه تختلفون» التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، وذلك أنه قدَّم تعالى ذِكْرَ مَنْ كَذَّب بعيسى وافترى عليه وهم اليهود ـ لُعنوا ـ، وقَدَّم أيضاً ذِكْرَ مَنْ آمَنَ به وهم/ الحواريون ـ رضي الله [١٥١/ب] عنهم ـ وقَضَى بعد ذلك بالإخبار بأنه يجعلُ مُتَّبعي عيسى فوق مخالِفيه، فلو جاءَ النظمُ على هذا السياقِ من غيرِ التفاتٍ لكانَ: ثم إليَّ مَرْجِعُهم فأَحْكُمُ بينهم فيما كانوا، ولكنه التفت إلى الخطاب لأنه أبلغُ في البِشارة وأَزْجَرُ في النِّذارة.

---

(١) الآية ١٧ من فصلت، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ١٥/٣٤٩؛ والشواذ ١٣٣.

وفي ترتيبِ هذه الأخبار الأربعة ـ أعني مُتَوَفِّيك ورافعُك ومُطَهِّـرك وجاعلُ ـ هذا الترتيبَ معنًى حسنٌ جداً، وذلك أنه تعالى بَشَّره أولاً بأنه متوفِّيه ومتولِّي أمره فليس للكفار المتوعِّدين له بالقتل عليه سلطانٌ ولا سبيلٌ، ثم بَشَّره ثانياً بأنه رافعُه إليه أي: سمائِه محلِّ أنبيائِه وملائكتِه ومحلِّ عبادتِه ليسكنَ فيها ويعبُدَ ربَّه مع عابِدِيه، ثم ثالثاً بتطهيرِه من أَوْضارِ الكفرةِ وأذاهم وما رَموه به، ثم رابعاً برفعةِ تابعيه على مَنْ خالفهم ليتِمَّ بذلك سرورُه، ويكملَ فرحُهُ، وقَدَّم البِشارَةَ بما يتعلَّقُ بنفسِهِ على البِشارة بما يتعلَّق بغيره؛ لأنَّ الإِنسانَ بنفسِهِ أَهَمُّ وبشأنها أَعْنى، «قُوا أَنفسَكم وأهليكم ناراً»[1] «ابدَأْ بِنَفْسِكَ ثم بِمَنْ تَعول»[2].

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين آمنوا﴾**: الكلامُ فيه كالكلامِ في الموصول قبلَه، وقرأ حفص[3] عن عاصم: «فيوفِّيهم» بياء الغَيْبة، والباقون بالنون، فقراءةُ حَفْص على الالتفاتِ من التَّكلمِ إلى الغيبة تفنُّناً في الفصاحة. وقراءةُ الباقين جاريةٌ على ما تقدَّم من اتِّساقِ النظم، ولكنْ جاءَ هناك بالمتكلِّم وحدَه وهنا بالمتكلِّم وحده المعظِّمِ نفسَه اعتناءً بالمؤمنين ورفعاً مِنْ شأنِهم لَمَّا كانوا معظَّمين عنده.

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿ذلك نَتْلُوه﴾**: يجوز أَنْ يـكـونَ «ذلـك» مبتدأً و«نتلوه» الخبرَ، و«من الآيات» حالٌ أو خبرٌ بعدَ خبرٍ، ويجوزُ أن يكونَ «ذلك» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يفسِّره ما بعدَه، فالمسألةُ من الاشتغال و«من الآيات» حالٌ أو خبرُ مبتدأ مضمر أي: هُو من الآيات، ولكنَّ الأحسنَ الرفعُ بالابتداءِ، لأنه لا يُحْوج إلى إضمارٍ، وعندَهم: «زيدٌ ضربتُه» أحسنُ مِنْ «زيداً ضربته»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلكَ» خبرَ مبتدأ مضمر، يعني: الأمر ذلك، و«نَتْلوه» على

---

(١) الآية ٦ من التحريم.

(٢) رواه ابن حنبل ٢/٩٤.

(٣) السبعة ٢٠٦، الكشف ١/٣٤٥.

هذا حالٌ من اسم الإشارة، و«من الآيات» حالٌ من مفعولِ «نَتْلوه» ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» موصولاً بمعنى الذي، و«نَتْلوه» صلةٌ وعائدٌ، وهو مبتدأٌ خبرُه الجارُّ بعده، أي: الذي نتلوه عليك كائنٌ من الآيات أي: المعجزاتُ الدالَّةُ على نُبُوَّتِك، جَوَّز ذلك الزجاج[1] وتَبِعه الزمخشري[2]، وهذا مذهبُ الكوفيين، وأمَّا البصريُّون فلا يُجيزون أن يكونَ اسمٌ من أسماء الإشارة موصولاً إلا «ذا» خاصةً بشروط تقدَّم ذكْرُها، ويجوز أن يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«من الآيات» خبره، و«نتلوه» جملةٌ في موضعِ نصبٍ على الحال، ويجوز أن يكونَ «ذلك» مبتدأً و«من الآيات» خبرَه، و«نتلوه» جملةٌ في موضع نصب على الحال، والعاملُ معنى اسمِ الإشارة. و«مِنْ» فيها وجهان، أظهرهما: أنها تبعيضية؛ لأن المتلوَّ عليه عليه السلام من قصة عيسى بعضُ معجزاتِه وبعضُ القرآن، وهذا وجهٌ واضح. والثاني: أنها لبيانِ الجنسِ، وإليه ذهب ابنُ عطية[3] وبه بَدَأ، قال الشيخ[4]: «ولا يتأتَّى ذلك هنا من جهةِ المعنى إلا بمجازٍ، لأنَّ تقديرَ «مِنْ» البيانية بالموصول ليس بظاهر، إذ لو قلت: «ذلك نتلوه عليك الذي هو الآيات والذكر الحكيم» لاحتجْتَ إلى تأويلٍ، وهو أَنْ يُجْعَلَ بعضُ الآيات والذكرِ آياتٍ وذكراً وهو مجازٌ.

والحكيمُ صيغةُ مبالَغةٍ مُحَوَّلٌ من فاعل كضريب من ضارب، ووُصِف الكتاب بذلك مجازاً، لأن هذه الصفة في الحقيقة لمُنْزِلِه والمتكلم به فَوُصِفَ بصفةِ مَنْ هو من سببِه وهو الباري تبارك تعالى، أو لأنه ناطقٌ بالحكمةِ أو لأنه أَحْكَمُ في نظمه، وجَوَّزوا أن يكونَ بمعنى مُفْعِل أي: مُحْكِم لقوله تعالى:

---

(١) معاني القرآن ١/٤٢٧.

(٢) الكشاف ١/٤٣٣.

(٣) المحرر ٣/١٠٧.

(٤) البحر ٢/٤٧٦.

«كتابٌ أُحكمت آياته» إلَّا أنَّ فَعِيلاً بمعنى مُفْعِل قليلٌ قد جاءَتْ منه أُلَيْفاظٌ قالوا: عَقَدْتُ العَسَلَ فهوعَقِيد ومُعْقَد، واحتبسْتُ الفرسَ في سبيـلِ الله فهو حَبِيس ومُحْبَس.

وفي قوله «نتلوه» التفاتٌ من غَيْبَة إلى تكلُّم، لأنه قد تقدَّمه اسمٌ ظاهرٌ، وهو قولُه: «والله لا يُحبُّ الظالمين» كذا قاله الشيخ[1]، وفيه نظرٌ، إذ يُحْتمل أن يكونَ «والله لا يحب الظالمين» جِيء بها اعتراضاً بين أبعاضِ هذه القصة.

وقوله: «نَتْلُوه» فيه وجهان، أحدُهما: أنه وإنْ كان مضارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنى أي: ذلكَ الذي قَدَّمْناه من قصةِ عيسى وما جَرَى له تَلَوْناه عليك كقوله: «واتَّبعوا ما تَتْلو الشياطين»[2]، والثاني: على بابِه لأنَّ الكلامَ بعدُ لم يَتِمَّ، ولم يفرغ من قصة عيسى عليه السلام إذ بقي منها بقية.

آ. **(٥٩) قوله تعالى: ﴿إنَّ مَثَل عيسى﴾**: جملةٌ مستأنفةٌ لا تعلُّقَ لها بما قبلها تعلُّقاً صناعياً بل معنوياً، وزعم بعضُهم أنَّها جوابٌ لقسم، وذلك القسمُ هو قولُه: «والذِّكرِ الحكيمِ» كأنه قيل: أُقْسم بالذكرِ الحكيم إنَّ مثلَ عيسى، فيكونُ الكلامُ قد تَمَّ عند قوله: «من الآيات» ثم استأنف قسماً، فالواوُ حرفُ جر لا حرفُ عطف، وهذا بعيدٌ أو ممتنعٌ، إذ فيه تفكيكٌ لنظمِ القرآن وإذهابٌ لرونقه وفصاحته.

قوله: «خَلَقَه من تراب» في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها مفسرةٌ لوجهِ التشبيه بين المَثَلين، فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من آدمَ عليه السلام و «قد» معه مقدرةٌ، والعاملُ فيها معنى التشبيه، والهاءُ في «خَلَقه» عائدةٌ على آدم، ولا تعودُ على عيسى لفسادِ

---

(١) البحر ٢/٤٧٦.
(٢) الآية ١٠٢ من البقرة.

المعنى، وقال ابن عطية[1]: «ولا يجوزُ أن يكون «خلقه» صلةً لآدم ولا حالاً منه، / قال الزجاج[2]: «إذ الماضي لا يكونُ حالاً أنت فيها، بل هو كلامٌ مقطوعٌ منه مُضَمَّنٌ تفسيرَ الشأن» قال الشيخ[3]: «وفيه نظرٌ»، ولم يُبَيِّنْ وجهَ النظرِ، والظاهرُ من هذا النظرِ أنَّ الاعتراضَ وهو قولُه: «لا يكون حالاً أنت فيها» غيرُ لازم، إذ تقديرُ «قد» معه يقرِّبُه من الحال، وقد يَظْهَرُ الجواب عَمَّا قاله الزجاج من قول الزمخشري[4]: «إنَّ المعنى: قَدَّره جسداً من طين ثم قال له: كن، أي أَنْشَأه بشراً». قال الشيخ[5]: «ولو كان الخَلْقُ بمعنى الإِنشاء لا بمعنى التقديرِ لم يأتِ بقولِه «كن» لأنَّ ما خُلِقَ لا يقال له: كُنْ، ولا يُنْشَأُ إلا إنْ كان معنى «ثم قال له كن» عبارةً عن نَفْخِ الروح فيه.«قلت: قد تعرَّض الواحدي لهذه المسألة فَأَتْقَنها فقال: «وهذا ـ يعني قوله خلقه من تراب ـ ليس بصلةٍ لآدم ولا صفةٍ، لأنَّ الصلة للمبهمات والصفةَ للنكرات ولكنه خبرٌ مستأنفٌ على جهةِ التفسير لحالِ آدمَ عليه السلام» قال: «قال الزجاج[6] «وهذا كما تقولُ في الكلام: «مَثَلُك كمثلِ زيد» تريد أنك تُشْبهه في فِعْلٍ ثم تخبرُ بقصة زيد، فتقول: فعل كذا وكذا». [١٥٢/أ]

وقوله: «كن فيكون» اختلفوا في المقولِ له: كن، فالأكثرون على أنه آدم عليه السلام، وعلى هذا يقعُ الإِشكال في لفظ الآية، لأنه إنما يقول له: «كن» قبل أن يخلقَه لابعـده، وههنا يقـولُ: «خَلَقه» ثم قـال له: كن،

---

(١) المحرر ٣/١٠٩.
(٢) معاني القرآن ١/٤٢٨.
(٣) البحر ٢/٤٧٨.
(٤) الكشاف ١/٤٣٣، والحديث الآن عن معنى «خلقه» وليس فيه إشارة لموضوع الصناعة النحوية في كلام الزجاج.
(٥) البحر ٢/٤٧٨.
(٦) معاني القرآن ١/٤٢٨.

والجوابُ: أنَّ الله تعالى أخبرَنا أولاً أنه خَلَقَ آدمَ مِنْ غيرِ ذَكَرٍ ولا أنثى، ثم ابتدأَ خبراً آخرَ، أرادَ أَنْ يُخْبِرَنا به فقال: إني مخبرُكم أيضاً بعد خبري الأول أني قلت له: «كن» فكان، فجاء بثم لمعنى الخبرِ الذي تقدَّم والخبرِ الذي تأخر في الذكر، لأنَّ الخَلْقَ تقدَّم على قوله «كن»، وهذا كما تقول: «أُخْبِرُكَ أني أُعطيك اليوم ألفاً، ثم أُخبرك أني أعطيتك أمسِ قبلَه ألفاً» فأمس متقدِّمَ على اليوم، وإنما جاء بثم لأنَّ خبرَ اليوم متقدِّمٌ خبرَ أمسٍ، وجاءَ خبرُ أمس بعد مُضِيِّ خبر اليوم، ومثله قوله: «خَلَقَكم من نفسٍ واحدةً ثم جَعَل منها زوجَها»[1] وقد خَلَقها بعد خَلْق زوجها، ولكن هذا على الخبر دون الخَلْق، لأنَّ التأويلَ: أخبركم أني قد خلقتكم من نفس واحدة؛ لأن حواء قد خُلقت من ضلعه، ثم أُخبركم أني خَلَقْت زوجها منها، ومثلُ هذا مِمَّا جاء في الشعر قوله[2]:

١٣١١ـ إنَّ مَـنْ سـاد ثـم سـاد أبـوه
ثـم قـد سـادَ قـبـل ذلـك جَـدُّهُ

ومعلومٌ أنَّ الأبَ متقدِّمٌ له والجَدَّ متقدمٌ للأب، فالترتيبُ يعودُ إلى الخبر لا إلى الوجودِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ أنه خلقه قالباً من ترابٍ ثم قال له: كُنْ بَشَراً فيصِحُّ النَّظْمُ. وقال بعضُهم: المقولُ له كن: عيسى، ولا إشكالَ على هذا.

وقوله: «فيكونُ» يجوز أَنْ يكونَ على بابِه مِنْ كونه مستقبلاً، والمعنى: فيكونُ كما يأمرُ الله فيكونُ حكايةً للحال التي يكونُ عليها آدم، ويجوز أن

---

(١) الآية ٦ من الزمر.

(٢) البيت لأبي نواس، وهو في ديوانه ٤٩٣؛ ورصف المباني ١٧٤؛ والهمع ٢/١٣١؛ والدرر ٢/١٧٣.

يكون «فيكونُ» بمعنى «فكان»، وعلى هذا أكثرُ المفسرين والنحويين، وبهذا فَسَّره ابنُ عباس رضي الله عنه.

والمَثَلُ هنا: منهم مَنْ فَسَّره بمعنى الحال والشأن، قال الزمخشري[1]: «أي: إنَّ شأنَ عيسى وحالَه الغريبة كشأنِ آدم»، وعلى هذا التفسير فالكافُ على بابها من كونها حرفَ تشبيه، وفَسَّر بعضُهم المَثَلَ بمعنى الصفة، قال ابن عطية[2]: «وهذا عندي خطأ وضعفٌ في فَهْمِ الكلام، وإنما المعنى: أن المثلَ الذي تتصوَّرُه النفوسُ والعقولُ مِنْ عيسى هو كـالمُتَصَوَّرِ من آدم، إذ الناسُ كلُّهم مُجْمِعُون[3] [على] أنَّ اللَّـهَ خَلَقَه مِنْ تراب من غيرِ فحلٍ، وكذلك قولُه: «مَثَلُ الجنة»[4] عبارةٌ عن المتصوَّر منها، والكافُ في «كمثل» اسمٌ على ما ذكرناه من المعنى». قال الشيخ[5]: «ولا يَظْهَرُ لي فَرْقٌ بين كلامِه هذا وبين مَنْ جَعَلَ المَثَلَ بمعنى الشأن والحال وبمعنى الصفة». قلت: قد تقدَّم في أولِ البقرة أنَّ المَثَل قد يُعَبَّر به عن الصفة وقد لا يُعَبَّر به عنها، فدلَّ ذلك على تغايُرِهما، وقد مَرَّ تفسيرُه وعبارةُ الناسِ فيه، ويَدُلُّ على ذلك ما قاله صاحب[6] «ريّ الظمآن» عن الفارسي قال: «قيل: المَثَلُ بمعنى الصفة، وقولك: صفةُ عيسى كصفةِ آدم كـلامٌ مُطَّرد، على هـذا جُلُّ اللغـويين والمفسرين، وخالف أبو علي الفارِسي الجميعَ، وقال: المَثَلُ بمعنى الصفة لا يُمْكِنُ تصحيحُه في اللغة، إنما المَثَلُ التشبيهُ، على هذا تدورُ تصاريفُ

(١) الكشاف ١/٤٣٣.

(٢) المحرر ٣/١٠٩.

(٣) الأصل: «مجموعون» وهو سهو.

(٤) الآية ٣٥ من الرعد.

(٥) البحر ٢/٤٧٧.

(٦) وهو شرف الدين محمد بن عبدالله المرسي الأندلسي المتوفَّى سنة ٦٥٥. انظر: إيضاح المكنون ٣/٦٠٤.

الكلمة، ولا معنى للوصفيةِ في التشابهِ، ومعنى المثل في كلامِهم أنها كلمةٌ يرسلُها قائلُها لحكمةٍ يُشَبِّه بها الأمورَ ويقابِلُ بها الأحوالَ» قلت: فقد فَرَّق بين لفظِ المثل في الاصطلاحِ وبين الصفة.

وقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائدةٌ، وبعضُهم قال: إنَّ «مَثَلاً» زائد. فقد تحصَّل في الكاف ثلاثة أقوال، أظهرها: أنها على بابها من الحرفية وعدمِ الزيادة، وقد تقدَّم تحقيقه. وقال الزمخشري[1]: «فإن قلت: كيف شُبِّه به وقد وُجِد هو بغير أب، ووُجِد آدمُ بغيرِ أب ولا أم؟ قلت: هو مثلُه في أحدِ الطرفين، فلا يَمْنَعُ اختصاصُه دونَه بالطرفِ الآخرِ مِنْ تشبيهِه به، لأنَّ المماثلَة مشاركةٌ في بعضِ الأوصافِ، ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِد وجوداً خارجاً عن العادةِ المستمرةِ وهما في ذلك نظيران، ولأنَّ الوجود من غير أب وأم أغربُ وأخرقُ للعادةِ من الوجود بغير أب، فَشَبَّه الغريبَ بالأغرب ليكون أقطعَ للخصمِ وأَحْسَمَ لمادة شُبْهته. وعن بعضِ العلماء أنه أُسِر بالروم فقال لهم: لِمَ تعبدون عيسى؟ قالوا: لأنه لا أب له، قال: فآدم أولى لأنه لا أبوين له، قالوا: فإنه كان يحيي الموتى، قال: فحزقيل أَوْلى لأن عيسى أحيا أربعة نفر، وحزقيل أحيا ثمانية آلاف. قالوا: فإنه كان يبرىء الأكمة والأبرص. قال: فجرجيس أولى لأنه طُبِخ وأُحْرِقَ ثم خَرَج سالماً».

قوله: «من تراب» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خلقه» أي: ابتداءُ خلقه من هذا الجنس، والثاني: أنه حالٌ من مفعول «خلقه» تقديره: خَلَقه كائناً مِنْ تراب، وهذا لا يساعِدُه المعنى.

آ. (٦٠) **قولُه تعالى: ﴿الحقُّ من ربك﴾**: يجوز أَنْ تكونَ هذه جملةً مستقلةً برأسِها، والمعنى: أنَّ الحقَّ الثابتَ الذي لا يضمحل هو من ربك، ومن جملةِ ما جاء مِنْ ربك قصةُ عيسى وأمِّه فهي حَقٌّ ثابتٌ، ويجوزُ أَنْ «الحق» خبرُ

(١) الكشاف ١/٤٣٣.

مبتدأ محذوف، أي: هو، أي: ما قَصَصْنَا عليك من خبر عيسى وأمه. و«من ربك» على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه حال فيتعلق بمحذوف. والثاني: أنه خبرٌ ثان عندَ مَنْ يُجَوِّزُ ذلك، وتقدَّم نظيرُ هذه الجملة في البقرة[1] والنهيُ له عليه السلام عن الامتراءِ، ولم يكن ممترياً، [وهذا] من الإلهاب والتهييج على الثبات على ماهو عليه من الحق، أو لأنَّ المرادَ به غيره.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حاجَّكَ﴾**: يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهر أي: إنْ حاجَّك أحدٌ فقلْ له: كيتَ وكيتَ، ويجوز أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لتضمُّنه معنى الشرط. والمُحاجَّة مُفاعلة وهي من اثنين، وكان الأمر كذلك.

قوله: «فيه» متعلق بحاجَّك أي: جادَلك في شأنه، والهاء فيها وجهان، أظهرهما: عَوْدُها على عيسى عليه السلام. والثاني عَوْدُها على الحق، وقد يتأيَّد هذا بأنه أقربُ مذكورٍ، إلاَّ أنَّ الأول أظهرُ لأن عيسى هو المُحَدَّث عنه وهو صاحب القصة.

قوله: «مِنْ بعدِ ما جاءك» متعلِّقٌ بحاجِّك أيضاً، و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسميةً، ففاعلُ «جاءك» ضميرٌ يعودُ عليها أي: من بعد الذي جاءك هو، و«من العلم» حالٌ / من فاعل «جاءك»، ويجوز أن تكونَ موصولةً حرفية، وحينئذٍ يقال: يلزم من ذلك خُلُوُّ الفعل من الفاعل، أو عَوْدُ الضمير على الحرف، لأن «جاءك» لا بُدَّ له من فاعل، وليس معنا شيءٌ يَصْلُحُ عَوْدُه عليه إلا «ما» وهي حرفيةٌ. والجوابُ: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ قولَه «من العلم» و«من» مزيدةٌ، أي بعد ما جاءك العلم أي: بعد مجيء العلم، وهذا إنما يتخرَّج على قول الأخفش[2] لأنه لا يَشْترط في زيادتها شيئاً. و«مِنْ» في [١٥٢/ب]

(١) الآية ١٤٧: «الحق من ربك فلا تكونن من الممترين».

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٩٨.

«من العلم» يُحْتمل أن تكونَ تبعيضيَّةً وهو الظاهرُ وأَنْ تكونَ لبيان الجنس.

قوله: «تعالوا» العامةُ على فتح اللام لأنه أمرٌ من: تعالَى يَتَعالى، كترامى يترامى، وأصلُ ألفِه ياءٌ، وأصلُ هذه الياء واو، وذلك أنه مشتقٌ من العلوِّ وهو الارتفاع كما سيأتي بيانُه في الاشتقاق، والواوُ متى وقَعَتْ رابعةً فصاعداً قُلِبَتْ ياءً فصار تعالَوَ: تعالَيَ، فتحرَّك حرفُ العلة وانفتح ما قبلَه فَقُلِب ألفاً فصار: تعالَى كترامى وتغازَى، فإذا أَمَرْتَ منه الواحدَ قلت: تعالَ يا زيدُ، بحَذْفِ الألف، وكذا إذا أَمَرْتَ الجمعَ المذكَّر قلت: تعالَوا؛ لأنك لمَّا حَذَفْتَ الألف لأجلِ الأمرِ أبقَيْتَ الفتحَة مُشْعرةً بهـا. وإن شئت قلت: الأصلُ: تعالَيُوا، وأصلُ هذه الياءِ واوٌ كما تقدَّم، ثم استُثْقِلت الضَّمةُ على الياءِ فَحُذِفَتْ ضمتُها فالتقى ساكنان، فحُذِف أولُهما وهو الياء لالتقاء الساكنين وتُـرِكت الفتحةُ على حالِها. وإنْ شئت قلت: لَمَّا كان الأصلُ: تعالَيُوا تحرَّك حرف العلة وانفتح ما قبله وهو الياء فَقُلِب ألفاً فالتقى ساكنان، فحُـذِف أولُهما وهو الألف وبقيت الفتحة دالة عليه.

والفرقُ بين هذا وبين الوجه الأول أن الألف في الوجه الأول حُذِفَت لأجل الأمر وإن لم تتصل به واو ضمير، وفي هذا حُذِفت لالتقائها مع واو الضمير. وكذلك إذا أَمَرْتَ الواحدة تقول لها «تعالَيْ»، فهذه الياء هي ياء الفاعلة من جملة الضمائر، والتصريفُ كما تقدم، إلا أنك تقول هنا: الكسرة على الياءَ بَدَلُ الضمة هناك، وأمَّا إذا أَمَرْتَ المثنى فإن الياء تثبت فتقول: يا زيدان تعالَيا، ويا هندان تعاليا أيضاً، يَسْتوي فيه المذكـران والمؤنثان، وكذلك أمرُ جماعة الإناث تَثْبُت فيه الياء تقول: يا نسوة تعالَيْن، قال تعالى: «فتعالَيْن أمتِّعْكن»(١) إذ لا مقتضى للحذف ولا للقلبِ، وهو ظاهرٌ بما تمهَّد من القواعد.

---

(١) الآية ٢٨ من الأحزاب.

وقرأ الحسن وأبو السمَّال وأبو واقد[1]: «تعالُوا» بضم اللام، ووجَّهوها على أن الأصل: تعالَيُوا كما تقدم، فاستثقلت الضمة على الياء فنُقِلت إلى اللام بعد سَلْب حركتِها فبقي: تعالُوا بضم اللام. قال الزمخشري في سورة النساء[2]: «وعلى هذه القراءة قال الحمداني[3]:

١٣١٢ـ ....

تعـالِي أقـاسِمْـك الهمـومَ تعـالِي

بكسرِ اللام»، وقد عابَ بعضُ الناسِ[4] عليه في استشهاده بشعر هذا المُولَّدِ المتأخر، وليس بعيبٍ فإنه ذَكَرَه استئناساً وهذا كما تقدَّم في أولِ البقرة عندما أَنْشَدَ لحبيب:[5]

١٣١٣ـ هـمـا أَظْلَمَـا حـالَـيَّ ثَمَّـتَ أَجْلَيـا

....

واعتذر هو عن ذلك بما قَدَّمْتُه عنه فكيف يُعابُ عليه شيءٌ عَرَفَه ونَبَّه عليه واعتَذَر عنه؟

والذي يَظْهَرُ في توجيهِ هذه القراءةُ أنهم تناسَوا الحرفَ المحذوف حتى كأنهم تَوَهَّمُوا أنَّ الكلمة بُنِيَتْ على ذلك، وأنَّ اللامَ هي الآخِرُ في الحقيقة فلذلكَ عُومِلَتْ معامَلَةَ الآخِرِ حقيقةً فَضُمَّت قبلَ واو الضميرِ وكُسِرَتْ قبل يائه كما ترى، ويَدُلُّ على ما قلتُه أنهم قالوا في «لَمْ أُبَلِهْ»: إنَّ الأصلَ: «أبالي» لأنه

---

(١) البحر ٢/٤٧٩؛ الشواذ ٢١.

(٢) الكشاف ١/٥٣٦ عند الآية ٦١ من النساء.

(٣) ديوانه ٣٢٥ وصدره:

أيـا جارتـا مـا أَنْصَفَ الـدهـرُ بيننـا

والحمداني هو أبو فراس ابن عم سيف الدولة.

(٤) لعله يعني به أبا حيان في البحر ٣/٢٨٠.

(٥) تقدم برقم ٢٤٩.

مضارع بالَى، فلمَّا دخل الجازمُ حَذَفوا له حرفَ العلةِ على القاعدة ثم تناسَوا ذلك الحرفَ فَسَكَّنُوا للجازمِ اللامَ لأنها كالأخيرِ حقيقةً، فلما سكنت اللام التقى ساكنان: هي والألف قبلَها فَحُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، وهذا التعليلُ أَوْلَى لأنه يَعُمُّ هذه القراءةَ والبيت المذكور، وعلى مقتضى تعليله هو[1] يقال: الأصل: تعالَيِي[2]، فاستُثْقِلَت الكسرةُ على الياء، فَنُقِلَت إلى اللام بعد سَلْبِهَا حركَتَها، ثم حُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنين.

وتعالَ: فعلٌ صريحٌ وليس باسمِ فعلٍ لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به. قيل: وأصلُهُ طَلَبُ الإقبال من مكانٍ مرتفع تفاؤلاً بذلك، وإدناءً للمدعوّ، لأنه من الغلو والرفعة، ثم تُوُسِّع فيه فاستُعْمِلَ في مجرد طلب المجيء، حتى يُقالُ ذلك لمن يريدُ إهانَته كقولك للعدوّ: تعالَ، ولمَنْ لا يَعْقِل كالبهائِمِ ونحوِها، وقيل: هو الدعاءُ لمكانٍ مرتفعٍ، ثم تُوُسِّع فيه حتى استُعْمِلَ في طَلَبِ الإقبالِ إلى كل مكانٍ حتى المنخفضِ.

و «نَدْعُ» جزمٌ على جوابِ الأمرِ إذ يَصِحُّ أَنْ يقالَ: إنْ تتعالَوا نَدْعُ.

قوله: «ثمَ نَبْتَهِلْ» أتى بثم هنا تنبيهاً لهم على خطابِهم في مباهلته، كأنه [١٥٣/أ] يقولُ لهم: لا تعجلوا وَتَأَنَّوا لعله أَنْ يظهر لكم الحق، فلذلك أتى بحرف/ التراخي.

والابتهال: افتعالٌ من البُهْلَة، والبهلة بفتح الباء وضمها، وهي اللعنة، قال الزمخشري:[3] «ثم نتباهل بأن نقول: لعنةُ الله على الكاذب منا ومنكم، والبهلة بالفتح والضم: اللعنة، وبَهَله الله: لعنه الله وأبعده من رحمته، من

(١) أي التعليل السابق الذي أورده، وكان قد نقله عن أبي حيان في البحر ١/ ٤٧٩ دون أن ينص.
(٢) الياء الأولى ياء الفعل كُسِرت لوجود الياء بعدها، والياء الثانية ياء المؤنثة المخاطبة.
(٣) الكشاف ١/ ٤٣٤.

قولك: أبهله إذا أهمله، وناقةٌ باهل: لا صِرار عليها، وأصل الابتهال هذا ثم استُعمل في كل دعاء يُجْتهد فيه وإن لم يكن التعاناً» قلت: ما أحسنَ ما جُعِلَ الافتعال هنا بمعنى التفاعل، لأن المعنى لا يَجيء إلا على ذلك، وتفاعَلَ وافْتَعَلَ أخَوان في مواضع نحو: اجتَوَروا وتجاوروا، واشْتَوروا وتشاوروا، ولذلك صَحَّت واو اجتَوَر واشْتَوَر، وقوله: «وإن لم يكن التعاناً» يعني أنه اشتهر في اللغة: فلان يَبْتَهِل إلى الله في قضاءِ حاجته، ويبتهل في كشف كربته.

وقال الراغب: [١] «أصل البَهْل: كونُ الشيءِ غيرَ مراعَى. والباهل: البعيرُ المُخَلَّى عن قَيْدِه أو عن سمةٍ، أو المُخَلَّى ضَرْعُها عن صِرار»، وأنشد لامرأة: [٢]

«أتيتُـكَ باهِـلاً غيـرَ ذاتِ صِـرار»

وأَبْهَلْتُ فلاناً: خَلَّيْتُه وإرادتَه، تشبيهاً بالبعير الباهل، والبَهْل والابتِهال في الدعاء: الاسترسالُ فيه والتضرع نحو: «ثم نبتهلْ فنجعلْ»[٣]، ومنْ فَسَّر الابتهالَ باللَّعْن فلأجلِ أنَّ الاسترسالَ في هذا المكانِ لأجل اللعنِ، قال الشاعر: [٤]

١٣١٤ـ ....
نَـظَرَ الـدهـرُ إلـيـهـم فـابْتَـهَـلْ

قلت: هذا الشطرُ للبيد، وأول البيت:

---

(١) المفردات ٦١.

(٢) ليس هذا بالإنشاد، وإنما هو قول ورد لأعرابية أمام زوجها في المفردات ٦١، وشرحه بقوله: أبَحْتُ له جميع ما كنت أملكه، لم أستأثر بشيء دونه. وانظر: الصحاح «بهل».

(٣) الآية ٦١ من آل عمران.

(٤) ديوان لبيد ١٩٧. والقروم: السادة.

١٣١٥ـ مِـنْ قُـرومٍ سـادةٍ فـي قـومِـهـم
نَـظَرَ الـدهـرُ إليـهـمْ فـابْتَـهَـلْ

وظاهِرُ هذا أنَّ الابتهالَ عامٌّ في كلِّ دعاءٍ لَعناً كانَ أو غيرَه، ثم خُصَّ في هذه الآيةِ بِاللَّعْنِ.

وظاهِرُ عبارةِ الزمخشري[1] أنَّ أصلَهُ خصوصيتُه باللَّعْنِ، ثم تُجُوِّزَ فيه فاستُعْمِلَ في اجتهادٍ في دعاءٍ لَعْناً كانَ أو غيرَه، والظاهِرُ من أقوالِ اللغويين ما ذكرَهُ الراغِبُ. وقال أبو بكر بن دريد في مقصورته:[2]

١٣١٦ـ لـم أَرَ كـالـمُـزْنِ سَـوامـاً بُـهَّـلا
تَـحْـسَـبُـهَـا مَـرْعِـيَّـةً وَهِـي سُـدى

بُهَّلاً: ج باهِلة أي: مهملة، وفاعِلة يُجْمع على فُعَّل نحو: ضُرَّب، والسُّدى: المهمل أيضاً.

وقوله: «فنجعلْ» هي المتعديةُ لاثنين بمعنى: نُصَيِّر، و«على الكاذبين» هو المفعول الثاني.

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا لهو القَصَصُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «هو» فصلاً، والقصصُ خبر «إنَّ»، و«الحقُّ» صفتُهُ، ويجوزُ أَنْ يكون «هو» مبتدأ و«القَصَصُ» خبرَه، والجملةُ خبرَ «إنَّ»، والإشارةُ بهذا إلى ما تقدَّم ذكرُه من أخبارِ عيسى عليه السلام، وقيل: بل هو إشارةٌ لِما بعدَه وهو قولُه: «وما مِنْ إله إلا اللَّـهُ». وضُعِّفَ هذا بوجهين، أحدُهما: أنَّ هذا ليس بقصص، والثاني:

---

(١) الكشاف ١/٤٣٤.

(٢) ديوانه ١٢٨. والسوام: الإبل الراعية. وأبو بكر محمد ابن الحسن روى عن الرياشي وأبي حاتم وروى عنه السيرافي له: الجمهرة والأمالي. مات ٣٢١. انظر: مراتب النحويين ٨٤؛ ومعجم الأدباء ١٨/١٣٠؛ والبغية ١/٧٦.

أنه مقترنٌ بحرفِ العطفِ، وقد اعتذر بعضهم عن الأول فقال: إنْ أراد بالقصص الخبرَ فَيَصِحُّ على هذا، ويكون التقدير: إنَّ الخبر الحق أنه ما من إله إلا الله، ولكن الاعتراض الثاني باقٍ لم يُجَبْ عنه.

والقَصَصُ: مصدرُ قولهم: قَصَّ فلان الحديثَ يَقُصُّه قَصّاً وقَصَصاً. وأصلُه: تتبُّعُ الأثرِ، يقال: «فلان خَرَجَ يَقُصُّ أثرَ فلان» أي: يَتْبعه ليعرفَ أين ذَهَبَ؟ ومنه قولُه تعالى: «وقالت لأختِهِ قُصِّيه»[1] أي: اتِّبعي أثره وكذلك القاصُّ في الكلام لأنه يتتَّبع خبراً بعد خبر. وقد تقدَّم التنبيه على قراءتَيْ: «لَهْو» بسكون الهاء وضمِّها، إجراءً له مُجْرَى عَضُد.

قال الزمخشري:[2] «فإنْ قلت لِمَ جاز دخول اللام على الفصل؟ قلت: إذا جاز دخولها على الخبر فدخولُها على الفصلِ أجوزُ، لأنها أقربُ إلى المبتدأ منه، وأصلُها أَنْ تدخُلَ على المبتدأ».

قوله: «وما من إله إلا اللَّـهُ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن «من إله» مبتدأ، و«مِنْ» مزيدةٌ فيه، و«إلا اللَّـهُ» خبره تقديره: ما إله إلا اللَّـهُ، وزيدت «مِنْ» للاستغراق والعموم. قال الزمخشري:[3] «ومِنْ في قوله «وما مِنْ إله إلا الله» بمنزلةِ البناءِ على الفتح في «لا إله إلا اللَّـهَ» في إفادةِ معنى الاستغراقِ» قـلت: الاستغراقُ في «لا إله إلا اللَّـهُ» لم نَسْتفِدْه من البناء على الفتحِ بل استفدناه من «مِنْ» المقدرة الدالة على الاستغراق، نصَّ النَّحْويون على ذلك، واستدلَّوا عليه بظهورها في قول الشاعر:[4]

---

(١) الآية ١١ من القصص.

(٢) الكشاف ١/٤٣٥.

(٣) الكشاف ١/٤٣٥.

(٤) تقدم برقم ٩٤.

١٣١٧ـ فقـام يـذودُ النـاسَ عنهـا بسيفِـه
فقـال ألا لا مِنْ سبيـلٍ إلى هنـدِ

والثاني: أن يكونَ الخبرُ مضمراً تقديرُه: وما من إلهٍ لنا إلا الله، و «إلا اللَّـهُ» بدلٌ من موضع «من إله» لأن موضعَه رفعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ في مثله الإبدالُ من اللفظِ، لئلا يَلْزَمَ زيادةُ مِنْ في الواجب، وذلك لا يجوز عند الجمهور، ويجوز في مثل هذا التركيب نصبُ ما بعد «إلا» على الاستثناء، ولكنه لم يُقرأْ به، إلا أنه جائز لغةً، تقول: «لا إله إلا اللَّـهُ» برفع الجلالة بدلاً من الموضع، ونصبِها على الاستثناء من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ المقدَّر، إذ التقديرُ: لا إله استقر لنا إلا الله.

وقوله: «وإنَّ اللَّـهَ لهو العزيز الحكيم» كقوله: «إنَّ هذا لهو القصص».

[١٥٣/ب] آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوا﴾**: / يجوزُ أَنْ يكونَ مضارعاً وحُذفت منه إحدى التاءين [تخفيفاً على حدّ] قراءة «تَنَزَّلُ الملائكةُ»[١] و «تَذَكَّرون»[٢] ويؤيِّد هذا نَسَقُ الكلامِ ونظمُه في خطاب مَنْ تقدم في قوله تعالى «تعالوا» ثم جرى معهم في الخطاب إلى أَنْ قال لهم: فإنْ تَوَلَّوا. وقال أبو البقاء:[٣] «ويجوز أن يكونَ مستقبلاً تقديرُه: فإنْ تتولَّوا، ذكره النحاس[٤] وهو ضعيف؛ لأنَّ حرفَ المضارعة لا يُحْذَفُ» قلت: وهذا ليس بشيء؛ لأن حرف المضارعة يُحْذَفُ في هذا النحو من غير خلاف، وسيأتي من ذلك طائفةٌ كثيرة، وقد أجمعوا على الحذف في قوله: «تَنَزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها»[٥]

---

(١) الآية ٤ من القدر، وهي قراءة العامة.
(٢) الآية ١٥٢ من الأنعام وهي قراءة حفص كما في السبعة ٢٧٢ «لعلكم تذكرون».
(٣) الإملاء ١/١٣٨.
(٤) إعراب القرآن ١/٣٣٩.
(٥) الآية ٤ من القدر.

ويجوز أن يكونَ ماضياً أي: فإن تَوَلّى وفدُ نجران المطلوبُ مباهلتُهم، ويكون على ذلك في الكلام التفاتٌ، إذ فيه انتقال من خطابٍ إلى غيبة.

وقوله: «بالمفسدين» مِنْ وقوعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ تنبيهاً على العلة المقتضيةِ للجزاءِ، وكانَ الأصل: فإنَّ الله عليمٌ بكم،على الأول، وبهم،على الثاني.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿إلى كلمة﴾**: متعلِّقٌ بتعالَوا فَذَكَرَ مفعول «تعالوا» بخلاف «تعالَوا» قبلَها فإنه لم يَذكُرْ مفعولَه، لأنَّ المقصودَ مجردُ الإقبال، ويجوز أن يكونَ حَذْفُه للدلالةِ عليه تقديرُه: تعالوا إلى المباهلة.

وقرأ العامة «كَلِمة» بفتح الكاف وكسر اللام، وهو الأصل. وأبو السَّمَّال[(١)] «كِلْمة» بزنة سِدْرة، وكَلْمة كضَرْبة، وتقدم هذا قريباً. و«كلمةٍ» مفسَّرةٌ بما بعدها من قوله: «ألَّا نعبدَ» فالمرادُ بها كلامٌ كثير، وهذا مِنْ بابِ إطلاق الجزء، والمرادُ به الكل، ومنه تسميتُهم القصيدةَ جمعاً: قافية، والقافية جزءٌ منها، قال:[(٢)]

١٣١٨ـ أُعَلِّمُه الرِّمايةَ كلَّ يومٍ ... فلمَّا اشْتَدَّ ساعِدُه رماني
وكم عَلَّمْتُه نظمَ القوافي ... فلمَّا قال قافيةً هجاني

ويقولون: «كلمةُ الشهادة» يَعْنُون: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:[(٣)] «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعر كلمةُلبيد»:[(٤)] يريد قوله:

---

(١) شواذ القراءات ٢١؛ البحر ٢/٤٨٢.
(٢) البيتان لمعن بن أوس أو مالك بن فهم أو عقيل بن علفة،وهما في اللسان: سدد، وشرح شواهد الألفية للعيني ١/٢٠.
(٣) البخاري: مناقب الأنصار (الفتح) ٧/١٤٩؛ ابن ماجه: الأدب ٢/١٢٣٦.
(٤) تقدم برقم ٣٨٤.

١٣١٩ـ ألا كـلُّ شيءٍ مـا خـلا اللَّـهَ بـاطـلُ
وكــلُّ نــعـيــمٍ لا مـحــالــةَ زائــلُ

وهذا كما يُسَمُّونَ الشيءَ بجزأيه في الأعيان لأنه المقصودُ منه، قالوا لربيبة القوم ـ وهو الذي ينظر لهم ما يحتاجون إليه ـ عَيْن، فأطلقوا عليه عيناً. وقال بعضهم: وُضِعَ المفرد موضعَ الجمع، كما قال:(١)

١٣٢٠ـ بهـا جِيَفُ الحَسْـرى فـأمَّـا عِـظامُهـا
فَـبِـيضٌ وأَمَّـا جِـلْدُهـا فَـصَـلِـيبُ

وقيل: أُطلقت الكلمة على الكلمات لارتباطِ بعضِها ببعضٍ، فصارت في قوة الكلمةِ الواحدةِ، إذا اختلَّ جزءٌ منها اختلَّت الكلمة، لأن كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، هي كلماتٌ لا تتِمُّ النسبةُ المقصودةُ فيها مِنْ حَصْرِ الإلهية في الله إلا بمجموعها.

وقرأ العامة: «سواءٍ» بالجر نعتاً لكلمة بمعنى عدل، ويَدُلُّ عليه قراءةُ عبدالله:(٢) «إلى كلمة عدل» وهذا تفسيرٌ لا قراءة. و«سواء» في الأصل مصدر، ففي الوصف التأويلاتُ الثلاثة المعروفة، ولذلك لم يُؤَنَّث كما لم يُؤَنَّث بـ«امرأة عدل».

وقرأ الحسن: «سواء» بالنصبِ وفيها وجهان، أحدهما: نصبُها على المصدر، قال الزمخشري:(٣) «بمعنى استوت استواءً»، وكذا الحوفي. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، وجاءت الحالُ من النكرة، وقد نَصَّ سيبويه عليه واقتاسه، كذا قال الشيخ(٤)، ولكنَّ المشهورَ غيرُه، والذي حَسَّن مجيئَها

(١) تقدم برقم ١٥٤.
(٢) البحر ٢/٤٨٣؛ الشواذ ٢١.
(٣) الكشاف ١/٤٣٥.
(٤) البحر ٢/٤٨٣؛ والكتاب ١/٢٧٢.

من النكرةِ هنا كونُ الوصفِ بالمصدر على خلاف الأصل، والصفة والحال متلاقيان من حيث المعنى، وكأن الشيخ غَضَّ من تخريج الزمخشري والحوفي فقال:[1] «والحالُ والصفة متلاقيان من حيث المعنى، والمصدرُ يحتاج إلى إضمار عامل وإلى تأويل «سواء» بمعنى استواء، والأشهرُ استعمال «سواء» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُسْتَوٍ» قلت: وبذلك فَسَّرها ابن عباس فقال: «إلى كلمةٍ مستويةٍ».

قوله: «أَنْ لا نعبدَ» فيه ستةُ أوجه، أحدُها: أنه بدلٌ من «كلمة» بدلُ كلٍ من كل، الثاني: أنه بدلٌ من «سواء»، جَـوَّزه أبو البقـاء[2]، وليس بواضح، لأنَّ المقصودَ إنما هـو الموصـوفُ لا صفتُه، فنسبـةُ البدليـة إلى الموصوف أولى. وعلى الوجهين فإنَّ وما في حيزها في محل جر. الثالث: أنه في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمر، والجملة استئنافُ جوابٍ لسؤال مقدر، لأنه لما قيل: تعالَوا إلى كلمة» قال قائل: ما هي؟ فقيل: هي أَنْ لا نعبد، وعلى هذه الأوجهِ الثلاثة فـ «بين» منصوبٌ بسواء ظرفٌ له أي: يقع الاستواء في هذه الجهةِ، وقد صرَّح بذلك زهير حيث قال:[3]

١٣٢١ـ أرُونـا خـطـةً لا عـيـبَ فـيـهـا
يُـسَـوِّي بـيـنـنـا فـيـهـا الـسَّـواءُ

والوقفُ التام حينئذٍ عند قوله «من دون الله» لارتباطِ الكلام معنى وإعراباً. الرابع: أن تكونَ «أن» وما في حَيِّزها في محل رفع بالابتداء، والخبرُ الظرفُ قبله.

الخامس: جَوَّز أبو البقاء[4] أن يكونَ فاعلاً بالظرفِ قبلَه، وهذا إنما

(١) البحر ٢/٤٨٣.
(٢) الإملاء ١/٢٣٨.
(٣) تقدم برقم ١٤٢.
(٤) الإملاء ١/١٣٨.

يتأتى على رأي الأخفش، إذ لم يعتمدِ الظرفُ، وحينئذٍ يكون الوقفُ على «سواء» ثم يُبتدأ بقوله: «بيننا وبينكم أن لا نعبد» وهذا فيه بُعْدٌ من حيث المعنى ثم إنهم جَعَلوا هذه الجملةَ صفةً لكلمة، وهذا غلطٌ لعدم رابطٍ بين الصفة والموصوفِ وتقديرُ العائد ليس بالسهل، وعلى هذا فقولُ أبـي البقاء: «وقيل: تَمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف فقال: «بيننا وبينكم أنْ لا نعبد» أي بيننا وبينكم التوحيدُ، فعلى هذا يكون «أن لا نعبد» مبتدأ، والظرف خبرَه، [١٥٤/أ] والجملةُ صفةً للكلمة»/ غيرُ واضح، لأنه من حيث جَعَلَها صفةً كيف يحسن أن يقولَ: تَمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف، بل كان الصواب على هذا الإعراب أن تكون الجملةُ استئنافيةً كما تقدم.

السادس: أن يكونَ «أن لا نعبد» مرفوعاً بالفاعلية بسواء، وإلى هذا ذهب الرماني فإنَّ التقدير عنده: إلى كلمةٌ مُسْتَوفيها بيننا وبينكم عدمُ عبادة غير الله تعالى، قال الشيخ:(١) «إلَّا أنَّ فيه إضمارَ الرابط وهو «فيها» وهوضعيف».

قوله: «فإنْ تَوَلَّوا فقولوا» قال أبو البقاء:(٢) «هو ماض ولا يجوز أن يكون التقدير: «فإن تتولوا» لفسادِ المعنى لأن قوله: «فقـولوا اشهـدوا» خطابٌ للمؤمنين وتتولَّوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جوابُ الشرط، والتقديرُ: فقولوا: لهم. وهذا الذي قاله ظاهرٌ جداً.

آ. (٦٥) **وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُحَاجُّون﴾**: هي «ما» الاستفهامية دخل عليها حرفُ الجر فَحُذِفَت ألفها، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرة، واللامُ متعلقةٌ بما بعدَه، وتقديمُها على عامِلِها واجبٌ لجَرِّها ما له صدرُ الكلام. وقوله: «في إبراهيم» لا بدَّ من مضافٍ محذوف أي: في دينِ إبـراهيم وشريعته، لأنَّ الذواتِ لا مجادَلَةَ فيها.

---

(١) البحر ٢/٤٨٣.

(٢) الإملاء ١/١٣٨.

وقوله: «وما أُنزلت التوراة» الظاهرُ أنَّ الواوَ للحالِ كهي في قوله: «لِمَ تكفرون بآياتِ الله وأنتم تشهدون»[1] أي: كيف تُحاجُّون في شريعته والحالُ أن التوراةَ والإنجيل متأخران عنه؟ وجَوَّزوا أن تكون عاطفةَ وليس بالبيِّن، وهذا الاستفهامُ للإنكارِ والتعجب. وقولُه: «إلا من بعده» متعلِّقٌ بأُنزلت، وهو استثناء مفرغ.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾**: الكلامُ على هذه الآيةِ فيه صعوبةٌ وإشكالٌ فيُحتاج من أجلِ ذلك إلى بَسْطٍ في العبارة، ولنبدأ أولاً بضبط قراءاتِها وتفسيرِ معناها، فإنَّ الإعراب متوقف على ذلك، فأقولُ: القُرَّاء في ذلك على أربع مراتب، المرتبة الأولى للكوفيين[2]، وابن عامر والبزي عن ابن كثير: «ها أنتم» بألف بعد الهاء وهمزةٍ مخففة بعدها. المرتبة الثانية لأبـي عمرو وقالون عن نافع: بألف بعد الهاء وهمزةٍ مسهلة بينَ بينَ بعدها. المرتبة الثالثة لورش وله وجهان، أحدهما: بهمزة مسهلة بينَ بينَ بعد الهاء دونَ ألفٍ بينهما، الثاني: بألف صريحة بعد الهاء من غير همز بالكلية. المرتبة الرابعة: لقنبل بهمزةٍ محققة بعد الهاء دون ألف.

وأمَّا المعنى: فقال قتادة والسدي والربيع وجماعة كثيرة: إن الذي لهم به علم هو دينُهم الذي وجدوه في كتبهم وثبَتَتْ صحتُه لديهم، والذي ليس لهم به علمٌ هو شريعةُ إبراهيم وما كان عليه مِمَّا ليس في كتبهم، ولا جاءَتْ به إليهم رسلُهم، ولا كانوا معاصِريه فَيَعْلَمُون دينه، فجدالُهم فيه مجردُ عنادٍ ومكابرة. وقيل: الذي لهم به علم أمر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه موجودٌ عندهم في كتبِهم بنَعْتِه، والذي ليس لهم به علم هو أمر إبراهيم عليه

(١) الآية ٧٠ من آل عمران.

(٢) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ١/٣٤٦؛ القرطبي ٤/١٠٨؛ البحر ٢/٤٨٥.

السلام. وقال الزمخشري:[1] «يعني ها أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتكم وقلةِ عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علمٌ مِمَّا نطق به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليس لكم به علمٌ ولا نَطَق به كتابكم مِنْ دينِ إبراهيم؟».

واختلف الناسُ في هذه الهاءِ فمنهم مَنْ قال: إنها ها التي للتنبيه الداخلةِ على أسماء الإشارة، وقد كَثُرَ الفصلُ بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعةِ المنفصلة نحو: ها أنت ذا قائماً، وها نحن وها هم هؤلاء قائمون، وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيداً كهذه الآية، ويَقِلُّ الفصلُ بغير ذلك كقوله:[2]

١٣٢٢ـ تَعَلَّمَنْ هالعمرُ اللَّه ذا قَسَماً
فاقدِرْ بذَرْعِك وانظرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وقال النابغة:[3]

١٣٢٣ـ ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إن لا تكن نَفَعَتْ
فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البلد

ومنهم مَنْ قال: إنها مبدلةٌ من همزةِ استفهام، والأصلُ: أأنتم، وهو استفهامُ إنكار، وقد كَثُر إبدال الهمزةِ هاءً وإن لم ينقس[4]، قالوا: هَرَقْت وهَرَحْت وهَبَرْت، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وجماعة، واستحسنه أبو جعفر[5]، وفيه نظرٌ من حيث إنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسْمع منهم: هَتَضْرِبُ زيداً بمعنى: أتضرب زيداً. وإذا

(١) الكشاف ١/٤٣٥.
(٢) تقدم برقم ٦٤٤.
(٣) ديوانه ٢٦؛ وابن يعيش ٨/١١٣. واللسان: تا،؛ والخزانة ٢/٤٧٨. عذرة: معذرة.
(٤) انظر: الممتع ٣٩٩.
(٥) يعني النحاس، انظر: إعراب القرآن ١/٣٤٠.

لم يثبت ذلك فكيف يُحمل هذا عليه؟ هذا معنى ما اعترض به الشيخ[1] على هؤلاء الأئمة، وإذا ثَبَتَ إبدال الهمزة هاءً هانَ الأمر، ولا نظرَ إلى كونِها همزةَ استفهام ولا غَيرها.

وهذا ــ أعني كونَها همزةَ استفهام أُبدلت هاءً ــ ظاهرٌ على قراءة قنبل وورش لأنهما لا يُدْخِلان ألفاً بين الهاء وهمزة «أنتم» لأنَّ إدخالَ الألف إنما كان لاستثقال توالي همزتين، فلمَّا أُبْدِلت الهمزةُ هاءً زال الثقل لفظاً، فلم يُحْتج إلى ألفٍ فاصلة، وقد جاءَ إبدالُ همزة الاستفهام هاءً قال[2]:

١٣٢٤ــ وأَتى صــواحِبُهـا يَقُلْنَ: هــذا الـذي
مَـنَـحَ الـمــودةَ غـيــرَنـا وجَـفـانـا

يريد: أذا الذي؟ ويَضْعُفُ جَعْلُها على قراءتهما ها التي للتنبيه لأنه لم يُحْفظ حَذْفُ ألفها، لا يقال: «هذا زيد» بحذفِ ألف «هـا» كذا قيل، قلت: وقد حَذَفَها ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: «يا أَيُّهُ الساحر»[3] و «أَيُّهُ المؤمنون»[4] في النور و «أيُّهُ الثَّقَلان»[5] في الرحمن، لكن إنما فَعَل ذلك إتباعاً للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة، وعلى الجملة فقد ثَبَت حَذْفُ ألف «ها» التي للتنبيه.

وأمَّا مَنْ أثبت الألف بين الهاء وبين همزة «أنتم» فالظاهر أن «ها» للتنبيه

(١) البحر ٢/٤٨٦.
(٢) نسب في اللسان «ذا» إلى جميل وليس في ديوانه، وهو في رصف المباني ٤٠٣؛ والبحر ٢/٤٨٦؛ والممتع ٤٠٠؛ ابن يعيش ١٠/٤٢؛ والمغني ٣٨٤.
(٣) الآية ٤٩ من الزخرف.
(٤) الآية ٣١ من النور.
(٥) الآية ٣١ من الرحمن، وانظر: السبعة ٤٥٥.

[١٥٤/ب] / ، ويَضْعُفُ أَنْ تكونَ بدلاً من همزةِ الاستفهامِ لِما تقدَّم من أَنَّ الألف إنما تدخلُ لأجلِ الثقلِ، والثقل قد زال بإبدالِ الهمزة هاء. وقال بعضُهم: «الذي يقتضيه النظرُ أَنْ تكونَ «ها» في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذكوان للتنبيه، لأنَّ الألفَ في قراءتِهم ثابتةٌ، وليس من مذهبهم أن يَفْصِلوا بين الهمزتين بألفٍ، وأن تكونَ في قراءة قنبل وورش مبدلةً من همزة، لأن قنبلاً يَقْرأ بهمزة بعد الهاء، ولو كانت «ها» للتنبيه لأتى بألف بعد الهاء، وإنما لم يُسَهِّل الهمزة كما سَهَّلها في «أأنذرتهم»[١] ونحوِه لأن إبدال الأولى هاء أغناه عن ذلك، ولأن ورشاً فَعَل فيه ما فعل في «أأنذرتهم» ونحوه من تسهيلِ الهمزة وتَرْكِ إدخال الألف، وكأن الوجهَ في قراءتِه بالألف الحَمْلُ على البدلِ كالوجهِ الثاني في «أأنذرتهم» ونحوه.

ومَنْ عدا هؤلاء المذكورين ـ وهم أبو عمرو وقالون وهشام ـ يُحْتمل أَنْ تكونَ «ها» للتنبيه، وأَنْ تكونَ بدلاً من همزةِ الاستفهام، أمَّا الوجهُ الأول فلأن «ها» التنبيه دَخَلَتْ على «أنتم»، فحقق هشام الهمزةَ كما حَقَّقها في «هؤلاء» ونحوه، وخفَّفها قالون وأبو عمرو لتوسُّطها بدخـول حرف التنبيـه عليها، وتخفيفُ الهمزة المتوسطة قوي. وأمّا الوجهُ الثاني فأَنْ تكونَ الهاءُ بدلاً من همزةِ الاستفهام لأنهم يَفْصِلون بين الهمزتين بألف، فيكونُ أبو عمرو وقالون على أصلهما في إدخال الألف والتسهيل، وهشام على أصله في إدخال الألف والتحقيق، ولم يُقرأْ بالوجه الثاني وهو التسهيل، لأن إبدالَ الهمزة الأولى هاء مُغْنٍ عن ذلك.

وقال آخرون: «إنه يجوز أن تكون «ها» في قراءة الجميع مبدلةً من همزة، وأن تكون التي للتنبيه دخلت على «أنتم»، ذَكَرَ ذلك أبو علي[٢] الفارسي

---

(١) الآية ٦ من البقرة.

(٢) الحجة (خ) ٢/٢١٨.

والمهدوي ومكي[1] في آخرين. فـأمَّا احتمـال هذين الـوجهين في قراءة أبـي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر فقد تقدَّم توجيهه وبيانه، وأمّا احتمالُهما في قراءة غيرهم فأقول: أمَّا الكوفيون والبزي وابن ذكوان فقد تقدَّم توجيهُ كونِ «ها» عندهم للتنبيه، وأمَّا توجيهُ كونها بدلاً من الهمزة عندهم فأَنْ يكون الأصل: أأنتم فَفَصلوا بالألف على لغة من قال[2]:

ـ١٣٢٥ ....

... أاأنـت أَمْ أُمُّ سـالـمِ

ولم يَعْبَـؤوا بإبدال الهمزة الأولى هاءً، لكون البدل فيها عارضاً، وهؤلاء وإنْ لم يكن من مذهبهم الفصلُ، ولكنهم جمعوا بين اللغتين. وأما توجيهُ كون «ها» بدلاً من الهمزة في قراءة قنبل وورش فقد تقدم. وأما توجيه كونِها للتنبيه في قراءتهما ـ وإنْ لم يكن فيها ألفٌ ـ فأن[3] تكون الألفُ حُذفت لكثرة الاستعمال. وعلى قولِ مَنْ أبْدل كورش حُـذِفَت إحدى الألفين لالتقـاء الساكنين.

وقال أبو شامة: «قلت: الأَوْلى في هذه الكلمة على جميع القراءات فيها أن تكونَ «ها» للتنبيه، لأنَّا إنْ جعلناها بدلاً من همزة كانت تلك الهمزةُ همـزةَ استفهام، و«هـا أنتم» أينما جـاءت في القرآن إنمـا جـاءت للخبـر لا للاستفهام، ولا مانع من ذلك[4] إلا تسهيلُ مَنْ سَهَّل وحَذْفُ من حذف، أمَّا التسهيل فقد سبق تشبيهه بقوله: «لأعنتكم»[5] وشبهِه، وأمَّا الحذفُ فيقول:

---

(١) الكشف ١/٣٤٧.

(٢) تقدم برقم ١٤٦.

(٣) سقطت الفاء سهواً من الأصل.

(٤) أي من جعلها للتنبيه.

(٥) الآية ٢٢٠ من البقرة: «ولو شاء الله لأعنتكم».

«ها» مثل: «أَما» كلاهما حرفُ تنبيه، وقد ثَبَتَ جوازُ حذفِ ألف «أما» فكذا حَذْفُ ألف «ها» وعلى ذلك قولُهم: «أمَ واللَّـهِ لأفعلن»، وقد حمل البصريون قولَهم: «هَلُمَّ» على أنَّ الأصلَ: «هالمَّ» ثم حُذِفت ألفُ «ها» فكذا: ها أنتم». قلـت: وهو كلامٌ حسن، إلا أنَّ قولَه: «إنَّ ها أنتم حيث جاءت كانت خبراً لا استفهاماً» ممنوعٌ، بل يجوزُ ذلك ويجوزُ الاستفهام. انتهى[١].

وذكر الفراء[٢] أيضاً هنا بحثاً بالنسبة إلى القصر والمد فقال[٣]: «مَنْ أثبتَ الألف في «ها» واعتقدها للتنبيه، وكانَ مِنْ مذهبه أن يَقْصُر في المنفصل فقياسُه هنا قَصْرُ الألف، حقق الهمزة أو سَهَّلها، وأمَّا مَنْ جعلها للتنبيه ومذهبُه المدُّ في المنفصل أو جَعَلَ الهاءَ مبدلةً من همزة استفهام فقياسه أن يَمُدَّ، سواءً حقق الهمزة أو سَهَّلها». وأمَّا ورش فقد تقدَّم عنه وجهان: إبدالُ الهمزةِ من «أنتم» ألفاً وتسهيلُها بينَ بينَ، فإذا أَبْدل مَدَّ، وإذا سَهَّل قَصَر. وهذا كافٍ فيما يتعلق بالقراءاتِ وتفريعاتِ مذاهب القرَّاء عليها، وقد تكلَّموا بأكثرَ من ذلك، ولكن ليس هذا موضعَه.

إذا عرفت جميع ما تقدم ففي إعراب هذه الآية أوجه، أحدها: أن «أنتم» مبتدأ و «هؤلاء» خبرُه، والجملةُ من قوله «حاججتم» جملةٌ مستأنفة مبينة للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتِكم وقلةِ عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم بما نَطَقَ به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجون فيما ليس لكم به علم؟ ذكر ذلك الزمخشري[٤].

الثاني: أن يكونَ «أنتم هؤلاء» مبتدأ وخبراً، والجملةُ من «حاجَجْتم»

---

(١) لعله يعني بقوله «انتهى» انتهى عرض كلام أبي شامة ومناقشته.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٣١.

(٣) الأصل: «فقالوا» وهو سهو.

(٤) الكشاف ١/ ٤٣٥.

في محلِّ نصبٍ على الحال. يَدُلُّ على ذلك تصريحُ العرب بإبقاء الحالِ موقعها في قولِهم: «ها أنا ذا قائماً»، ثم هذه الحالُ عندهم من الأحوالِ اللازمةِ التي لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عنها / . الثـالث: أَنْ يكونَ «أنتم هؤلاء على ما تقدم أيضاً، ولكن «هؤلاء» هنا موصولٌ لا يَتِمُّ إلا بصفةٍ وعائدٍ، وهما الجملةُ مِنْ قوله: «حاجَجْتُم» ذَكَره الزمخشري،[1] وهذا إنما يتجه عند الكـوفيين، تقديرُه: ها أنتم الذين حاجَجْتُم. الرابع: أن يكونَ «أنتم» مبتدأ، و «حاججتم» خبرَه، و «هؤلاء» منادى، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين أيضاً، لأنَّ حرف النداء لا يُحْذَفُ من أسماء الإشارة، وأجازه الكوفيون[2] وأنشدوا[3]: [١٥٥/أ]

١٣٢٦ـ إنَّ الأُولى وُصِفـوا قـومي لهم فبِهِمْ
هـذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخْـذولا

يريد: يا هذا اعتصم، وقول الآخر[4]:

١٣٢٧ـ لا يَـغُـرَّنْـكُـمُ أولاءِ مـن الـقـو
مِ جُـنـوحٌ لـلسِّـلْمِ فَهْـو خِـداعُ

يريد: يا أولاء. الخامس: أَنْ يكونَ «هؤلاء» منصوباً على الاختصاص بـإضمار فعـل، و «أنتم» مبتدأً و «حـاجَجْتم» خبرَه، وجملةُ الاختصـاصِ معترضةٌ. السادس: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: ها أنتم مثل هؤلاء، وتكونُ الجملةُ بعدَها مُبَيِّنَةً لوجهِ التشبيه أَوْ حالاً، السابع: أن يكون «أنتم» خبراً مقدماً، و «هؤلاء» مبتدأ مؤخراً. وهذه الأوجه السبعة قد تقدم ذِكرُها وذِكْرُ مَنْ نُسِبت إليه والردُّ على بعضِ القائلين ببعضِها بما يُغْني عن إعادتِه في سورة

---

(١) الكشاف ١/٤٣٦.
(٢) المقتضب ٤/٢٥٨؛ ابن يعيش ٢/١٥؛ ابن عقيل ٢/٢٠٢.
(٣) تقدم برقم ٥٨٤.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٤٨٦.

البقرة عند قوله تعالى: «ثم أنتم هؤلاء تقتلون»[1]، وإنما أعدْتُه تَذْكِرَةً به فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «فيما لكم به علمٌ»: «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدرية لعَوْدِ الضمير عليها، وهي حرفٌ عند الجمهور، و«لكم» يجوز أن يكونَ خبراً مقدماً، و«علم» مبتدأ مؤخر، والجملة صلة لـ«ما» أو صفة، ويجوز أن يكون «لكم» وحده صلةً أو صفة، و«علم» فاعلٌ به، لأنه قد اعتمد، و«به» متعلقٌ بمحذوف لأنه حال من «علم»، إذ لو تأخَّر عنه لصَحَّ جَعْلُه نعتاً له، ولا يجوز أَنْ يتعلق بعِلْم لأنه مصدر، والمصدر لا يتقدَّم معمولُه عليه، فإنْ جَعَلْته متعلِّقاً بمحذوفٍ يفسِّرُهُ المصدر جاز ذلك وسُمِّي بياناً.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً﴾**: بدأ باليهود لأن شريعتهم أقدمُ، وكَرَّر «لا» في قوله: «ولا نصرانياً» توكيداً وبياناً أنه كان مُنْتَفِياً عن كل واحد من الدينين على حدته.

وقوله: «ولكن» استدراك لِما كان عليه، ووقعت هنا أحسنَ موقع، إذ هي بين نقيضين بالنسبة إلى اعتقاد الحق والباطل، ولَمَّا كان الخطابُ مع اليهود والنصارى أتى بجملةٍ نفي أخرى ليدُلَّ على أنه لم يكن على دينِ أحدٍ من المشركين كالعربِ عبدةِ الأوثان والمجوس عبدة الأوثان، والصابئة عبدةِ الكواكب، وبهذا يُطْرَحُ سؤالُ مَنْ قال: أيُّ فائدة في قوله: «وما كان من المشركين» بعد قوله: «ما كان يهودياً ولا نصرانياً»؟ وأتى بخبر «كان» مجموعاً فقال: «وما كان من المشركين» لكونه فاصلة، ولولا مراعاةُ ذلك لكانت المطابقةُ مطلوبةً بينه وبين ما استدرك عنه في قوله: «يهودياً ولا نصرانياً» فيتناسبُ النفيان.

---

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿بإبراهيم﴾**: متعلِّقٌ بـ «أَوْلى»، وأولى: أفعلُ تفضيل من الوَلْي وهو القُرْب، والمعنى: أن أقربَ الناس به وأخصَّهم، فألفُه منقلبةٌ من ياء، لكونِ فائه واواً. قال أبو البقاء[1]: «إذ ليس في الكلامِ ما لامُه وفاؤه واوان، إلا «واو» يعني اسم حرف التهجي، كالوسط من «قـول»، أو اسم[2] حرف المعنى كواو النسـق، ولأهلِ التصريفِ خلافٌ في عينِه: هل هي واو أيضاً أو ياءٌ؟ وقد تَعَرَّضْتُ لها بدلائِلها في «شرح التسهيل».

و «لَلَّذين اتَّبعوه» خبرُ «إنَّ»، و «هذا النبـي» نَسَقٌ على الموصول، وكذلك والذين آمنوا»، والنبـي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون رضي الله عنهم وإنْ كانوا داخلين فيمَنْ اتَّبع إبراهيم، إلا أَنَّهم خُصُّوا بالذكر تشريفاً وتكريماً، فهو من باب «وملائكتِه ورسلِه وجبريل وميكال»[3].

وحكى الزمخشري[4] أنـه قرىء: «وهـذا النبـيَّ» بالنصب والجـر، فالنصبُ نسق على مفعول «اتبعوه» فيكون النبـي صلى الله عليه وسلم قد اتَّبعه غيـرُه كما اتبع إبراهيم، والتقدير: للذين اتبعوا إبراهيم وهذا النبـيَّ: ويكون قوله: «والذين آمنوا» نسقاً على قوله: «لَلَّذين اتبعوه». والجر نسقٌ على «إبراهيم»، أي: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبـي للذين اتبعوه، وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أَنْ يُثَنَّى الضمير في «اتبعوه» فيقال: اتبعوهما، اللهم إلا أن يقال: هو من باب «والله ورسوله أحقُّ أن يُرضوه»[5].

---

(١) الإملاء ١/١٣٩.

(٢) قوله: «اسم» معطوف على «اسم حرف التهجي».

(٣) الآية ٩٨ من البقرة.

(٤) الكشاف ١/٤٣٦؛ ونسب ابن خالويه قراءة النصب إلى أبـي السمَّال ولم ينسب الثانية: الشواذ ٢١.

(٥) الآية ٦٢ من التوبة.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طائفةٌ من أهلِ الكتاب﴾**: «من أهل الكتـاب» فيه وجهان، أحدهما: أنها تبعيضية وهو الظاهر. والثاني: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية[1]، ويعني أن المرادَ بطائفة جميعُ أهل الكتاب. قال الشيخ[2]: «وهو بعيدٌ من دلالة اللفظ». وهذا الجـارُّ على القول / بكونهـا [١٥٥/ب]
تبعيضيةً في محلِّ رفع صفةً لطائفة، وعلى القـول بكونهـا بيانيـة يتعلَّق بمحذوف، و «لو» تقدم أنه يجوز أن تكون مصـدريـة، وأن تكونَ على بابِها من كونها حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره.

وقال أبو مسلم الأصبهاني: «وَدَّ بمعنى تمنى، فيستعمل معها «لو» و «أنْ» وربما جُمِع بينهما، فيقال: وَدِدْت أن لو فعلت، ومصدره الوَدادة، والاسم منه وُدٌّ، وبمعنى أحَبَّ فيتعدى تعدِّيَ أَحَب، والمصدر: المَوَدَّة، والاسم منه وَدّ، وقد يتداخلان في المصدر والاسم». وقال الراغب[3]: «إذا كان بمعنى «أَحَبَّ» لا يجوزُ إدخال «لو» فيه أبداً». وقال الرماني: «إذا كان وَدَّ بمعنى تمنى صَلَح للحال والاستقبال، وتجوز «لو»، وإذا كان بمعنى الماضي لم تجز «أَنْ» لأن «أَنْ» للاستقبال» وفيه نظر، لأنَّ «أَنْ» توصل بالماضي.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿لِمَ تلبسون﴾**: قرأ العامة بكسر الباء من لَبَس عليه يَلْبِسُه أي خلطه. وقرأ يحيى[4] بن وثاب بفتحها جعله من لَبِسْت الثوب أَلْبَسُه على جهة المجاز، وقرأ أبو مجلز: «تُلَبِّسُون» بضم التـاءِ وكسر البـاء وتشديدهامن لَبَّس بالتشديد ومعناه التكثير. والباء في «بالباطل» للحال أي: ملتبساً بالباطل.

---

(١) المحرر ٣/١٢٠.
(٢) البحر ٢/٤٨٩.
(٣) ليس في مفرداته.
(٤) البحر ٢/٤٩١؛ الشواذ ٢١.

قوله: «وتكتمون الحق» جملةٌ مستأنفة، ولذلك لم يَنْتَصِبْ بإضمار أَنْ في جواب الاستفهام، وقد أجاز الزجاج[1] من البصريين، والفراء[2] من الكوفيين فيه النصبَ من حيث العربيةُ، فتسقطُ النون، فينتصِبُ على الصرف عند الكوفيين، وبإضمار أَنْ عند البصريين، وقد مَنَع ذلك أبو علي الفارسي وأَنْكره، وقال: «الاستفهامُ واقعٌ على اللَّبْسِ فَحَسْب، وأما «تكتُمون» فخبرٌ حتم لا يجوز فيه إلا الرفعُ»، يعني أنه ليس معطوفاً على «تَلْبِسـون» بل هو استئناف، خَبَّر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق. ونقـل أبو محمد بـن عطية[3] عن أبـي عليّ أنه قال أيضاً: «الصرف ههنا يَقْبُح، وكذلك إضمارُ «أَنْ»، لأن «يكتمون» معـطوف على موجب مقـدر وليس بمستفهم عنه، وإنما استَفْهم عن السبب في اللبس، واللَّبْس موجب، فليست الآيةُ بمنزلةِ قولهم: «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن» وبمنزلةِ قولك: «أتقومُ فأقومَ» والعطفُ على الموجب المقرَّر قبيح متى نُصِب، إلا في ضرورةِ شعر كما رُوِي[4]:

١٣٢٨ـ . . . .

وأَلْـحَقُ بـالـحجـازِ فـاسـتـريـحـا

وقد قال سيبـويه[5] في قـولك: «أَسِـرْتَ حتى تَدْخُلَهـا؟» لا يجوز إلا النصبُ في «تدخل» لأن السير مُسْتَفْهَمٌ عنه غيرُ موجَبٍ»، وإذا قلنا: «أيُّهم[6] سار حتى يدخُلها؟ رَفَعْتَ لأن السيرَ موجب والاستفهامُ إنما وقع عن غيره».

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٤٣٥.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٢١.
(٣) المحرر ٣/١٢٢.
(٤) تقدم برقم ٦٩٨.
(٥) الكتاب ١/٤١٦.
(٦) الأصل: «أنه» وهو سهو.

قال الشيخ[١]: وظاهرُ هذا النقلِ عنه معارضتُه لِما نُقل عنه قبله، لأنَّ ما قبلَه فيه أنَّ الاستفهامَ وَقَعَ عن اللَّبْسِ فحسب، وأمَّا «يكتُمون» فخبرٌ حتم لا يجوزُ فيه إلا الرفع، وفيما نقله ابن عطية أنَّ «يكتمون» معطوفٌ على موجبٍ مقدَّرٍ وليس بمستفهم عنه، فيدُلُّ العطف على اشتراكهما في الاستفهامِ عن سبب اللَّبْس وسبب الكتم الموجبين، وفَرْقٌ بين هذا المعنى وبين أن يكون «يكتمون» إخباراً مَحْضاً لم يشترك مع اللَّبْس في السؤال عن السبب، وهذا الذي ذهبَ إليه أبو عليّ من أنَّ الاستفهامَ إذا تَضَمَّن وقوعَ الفعلِ لا ينتصب الفعلُ بإضمار «أَنْ» في جوابه تبعه في ذلك جمال الدين بن مالك، فقال في «تسهيله»[٢]: «أو لاستفهامٍ لا يتضمَّنُ وقوعَ الفعل» فإنْ تضمَّن وقوعَ الفعل امتنع النصبُ عندَه نحو: «لِمَ ضربْتَ زيداً فيجاريك» لأنَّ الضربَ قد وقع. ولم يَشْترط غيرُهما من النحويين ذلك، بل إذا تعذَّر سَبْكُ المصدرِ مما قبله: إمَّا لعدم تقدُّمِ فعلٍ، وإمَّا لاستحالةِ سَبْكِ المصدرِ المرادِ به الاستقبالُ لأجلِ مُضِيِّ الفعل فإنما يُقَدَّر مصدرٌ مُقَدَّرٌ استقبالُه بما يَدُلُّ عليه المعنى، فإذا قلت: لِمَ ضربْتَ زيداً [فأضربك][٣] فالتقديرُ: ليكنْ منك إعلامٌ بضرب زيد فمجازاةٌ منا. وأمَّا ما رَدَّ به أبو علي الفارسي على الزجاج والفراء فليس[٤] بلازم، لأنه قد منع أن يُراد بالفعل المضيُّ، إذ ليس نصاً في ذلك، إذ قد يمكن[٥] الاستقبال لتحقُّقِ صدورِهِ لا سيَّما على الشخصِ الذي صَدَرَ منه أمثالُ ذلك، وعلى تقدير تحقُّق المُضِيّ فلا يَلْزَمُ الزجاجَ أيضاً، لأنه كما تقدَّم: إذا لم يمكن

---

(١) البحر ٢/٤٩٢.
(٢) التسهيل ٢٣١.
(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.
(٤) الأصل: «ليس» وهو سهو لأن الفاء واجبة بعد «أما». أو تكون العبارة: «وما ردَّ» كما في البحر.
(٥) البحر: ينكر.

سبك مصدرٌ مستقبـلٌ من الجملةِ الاستفهاميةِ سَبَكْناه مِنْ لازِمها، ويَدُلُّ على إلغاء هذا الشرطِ والتأويلِ بما ذكرناه ما حكاه ابن كيسان مِنْ نصب المضارع بعد فعلٍ ماض محققِ الوقوعِ مستفهَم عنه نحو: أين ذهب زيد فنتبعَه؟ ومن أبوك فنكرمَه؟ وكم مالُك فنعرفَه؟ كلُّ ذلك متأوَّلٌ بما ذكرت من انسباك المصدرِ المستقبلِ من لازمِ الجملِ المتقدمة فإنَّ التقدير: ليكنْ منك إعلامٌ بذهابِ زيد فاتِّباعٌ منا، ليكن منك إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ له منا، وليكن منك تعريفُ بقَدْرِ مالك فمعرفةٌ منا» وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيرِه إلا ثابت النون، ولكن للعلماء غرضٌ في تطويل البحث تنقيحاً للذهن.

ووراءَ هذا قراءةٌ مُشْكلةَ رَوَوها عن عبيد بن عمير[1] وهي: «لِمَ تَلْبِسوا وتكتُموا» بحذف النون من الفعلين، وهي قراءةٌ لا تبعد عن الغلط البَحْت، كأنه تَوَهَّمَ أنَّ «لِمَ» هي «لم» الجازمة فَجَزَمَ بها / وقد نقل المفسرون عن [١٥٦/أ]
بعض النحاة هنا أنهم يَجْزِمون بـ«لِمَ» حملاً على لَمْ، نقل ذلك السجاوندي وغيرُه عنهم، ولا أظنُّ نحوياً يقول ذلك البتة، كيف يقول في جارٍ ومجرورٍ إنه يجزم!! هذا ما لا يتفَوَّه به البتة ولا يَطيق سماعَه، فإن يَثْبُتْ هذا قراءةً ولا بد فليكُنْ مِمَّا حُذِفَ فيه نون الرفع تخفيفاً حيث لا مقتضى لحَذْفِها، ومن ذلك قراءةُ بعضهم: «قالوا ساحران تَظَّاهرا»[2] بتشديدِ الظاءِ، الأصلُ: تتظاهران، فَأَدْغَمَ التاءَ في الظاء وحَذَفَ النون تخفيفاً، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخُلوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تُـؤْمِنوا حتى تَحابُّوا»[3] يريد عليه السلام:

---

(١) البحر ٢/ ٤٢٩، وهو أبو عاصم الليثي وردت عنه الرواية في حروف القرآن وروى عن ثلة من الصحابة، وروى عنه مجاهد وعطاء، توفي سنة ٧٤. انظر: الطبقات لابن الجزري ١/ ٤٩٦.

(٢) الآية ٤٨ من القصص، وهي قراءة يحيى الذماري كما في الشواذ ١١٣.

(٣) رواه أبو داود إفشاء السلام ٥/ ٣٧٨؛ الترمذي: (التحفة) إفشاء السلام ٧/ ٤٦٠.

لا تدخلون ولا تؤمنون، لاستحالة النهي معنى، وقال الشاعر:(1)

١٣٢٩ـ أَبِيتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكِي
وجهَكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي

يريد: تبيتين وتدلكين، ومثلُه قولُ أبي طالب:(2)

١٣٣٠ـ فإن يَكُ قومٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُمُ
سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِلِ

يريد: فستحتلبونها، ولا يجوزُ أن يُتَوَهَّم في هذا البيت أن يكونَ حَذَفَ النونَ لأجلِ جواب الشرط، لأنَّ الفاءَ مرادةٌ وجوباً، لعدمِ صلاحية «ستحتلبوهَا» جواباً لاقترانِهِ بحرف التنفيس.

قوله: «وأنتم تعلمون» جملةٌ حالية، ومتعلَّقُ العلمِ محذوفٌ: إمَّا اقتصاراً وإما اختصاراً، أي: وأنتم تعلمونَ الحقَّ من الباطل أو نبوَّة محمدٍ ونحوُ ذلك.

آ. **(٧٢) قوله تعالى: ﴿وَجْهَ النهار﴾**: منصوبٌ على الظرفِ لأنه بمعنى أول النهار، قال الربيع بن زياد العبسي:(3)

١٣٣١ ـ مَنْ كان مسروراً بمقتلِ مالكٍ
فَلْيَأْتِ نسوتَنا بوجهِ نهارِ

أي بأوله. وفي ناصبِ هذا الظرفِ وجهان، أحدُهما: ــ وهو الظاهرُ ــ أنهُ فعلُ الأمرِ مِنْ قولِهِ: «آمِنوا» أي: أَوْقِعوا إيمانَكم في أول النهار، وأوقعوا

---

(1) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ١/٣٨٨؛ والمحتسب ٢/٢٢؛ واللسان: دلك؛ ورصف المباني ٣٦١؛ والهمع ١/٥١؛ والدرر ١/٢٧.

(2) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/٤٩٢. والباهل: المطلقة بلا راع.

(3) الحماسة ١/٤٩٤؛ واللسان: وجه؛ ومجالس العلماء ٣٠٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٠. وربيع شاعر مخضرم من قيس عيلان كان من ندماء النعمان بن المنذر، انظر: الأغاني ١٦/١٩.

كُفْرَكم في آخره. الثاني: أنه «أُنْزِل» أي: آمنوا بالمُنَزَّل في أول النهار، وليس ذلك بظاهرٍ بدليلِ المقابلةِ في قولِهِ: «واكفُرُوا آخرَه» فإنَّ الضميرَ يعودُ على النهارِ، ومَنْ جَوَّزَ الوجهَ الثاني جَعَلَ الضميرَ يعودُ على الذي أُنْزِلَ، أي: واكفروا آخر المُنَزَّل، وأسبابُ النزولِ تخالف هذا التأويل.

وفي هذا البيت الذي أنشدته فائدةٌ رأيت ذِكْرَها، وذلك أنه من قصيدةٍ يرثي بها مالك بن زهير بن حريمة العبسي وبعده:

يَجِـدِ النسـاءَ حـواسـراً يَنْـدُبْنَـهُ
يَـلْطِمْـنَ أوجُـهَـهُـنَّ بـالأسـحـارِ
قَـدْ كُنَّ يَخْبَـأْنَ الـوجـوهَ تَسَـتُّـراً
فـالـيـومَ حـيـن بَـدَوْنَ لـلنُّـظَّارِ

ومعنى الأبياتِ يَحْتَاجُ إلى معرفةِ اصطلاحِ العربِ في ذلك، وهو أَنَّهُمْ كانوا إذا قُتِلَ لهم قتيلٌ لا تقُوم عليه نائِحَةٌ ولا تَنْدُبُهُ نادبةٌ حتى يُـؤْخَذَ بثأره، فقال هذا: مَنْ سَرَّه قَتْلُ مالكٍ فَلْيَأْتِ في أول النهار يَجِدْنَا قد أَخَذْنَا بثأرِهِ، فَذَكَرَ اللازم للشيء، فهو من بابِ الكناية.

ويُحْكَى أنَّ الشيباني سأل الأصمعيَّ: كيف تُنْشِدُ قولَ الربيع: حـين بَدَأْنَ أو بَدَيْن؟ فردَّدَهُ بين الهمزة والياء. فقال الأصمعي: بَـدَأْنَ، فقال: أخطأت، فقال: بَـدَيْنَ، فقال: أخـطأت، فغضِبَ لها الأصمعي، وكـان الصوابُ أن يقولَ: بَدَوْنَ بالواو، لأنه من بـدا يبدو، أي: ظهـر. فأتى الأصمعي يوماً للشيباني فقال له: كيف تُصَغِّرُ مختاراً؟ فقال: أقول مُخَيْتير، فضحك منه وصَفَّق بيديه وشَنَّع عليه في حَلَقته، وكان الصوابُ أن يقول: مُخَيِّر بتشديد الياء، وذلك أنه اجتمع زائدان: الميم والتاء، والميمُ أَوْلى بالبقاء لعلة ذكرها التصريفيون(١)، فَأَبْقاها، وحَذَفَ التاءَ، وأتى بياءِ التصغير

(١) لأنها مُصَدَّرة ومجردة للدلالة على معنى الوصف، انظر: ابن عقيل ٢/٣٧٢.

فَقَلَبَ لأجلها الألفَ ياءً، وأَدْغَمها فيها، فصارَ «مُخَيِّراً» كما تَرَى، وهو يحتمل أن يكونَ اسمَ فاعل أو اسمَ مفعولٍ كما كان يحتملهما مُكَبَّرُه، وهذا أيضاً يُلْبَسُ باسمِ فاعلِ خَيَّر يُخَيِّر فهو مُخيِّر، والقرائِنُ تُبَيِّنُهُ.

ومفعول «يَرْجِعُونَ» محذوفٌ أيضاً اقتصاراً أي: لعلهم يكونون مِنْ أهلِ الرجوع، أو اختصاراً أي: يَرْجِعُونَ إلى دينكم وما أنتم عليه.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ﴾**: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ مؤكدةٌ، كهي في قوله تعالى: «رَدِفَ لكم»[(١)] أي: رَدِفَكم، وقولِ الآخر:[(٢)]

١٣٣٢ـ فَلَمَّا أَنْ تَواقَفْنَا قَلِيلاً
أَنَخْنَا لِلكَلاكِلِ فَارْتَمَيْنَا

وقول الآخر:[(٣)]

١٣٣٣ـ ما كنتُ أَخْدَعُ للخليلِ بِخُلَّةٍ
حتى يكونَ لِيَ الخليلُ خَدُوعا

أي: أَنَخْنَا الكلاكل، وأَخْدَعُ الخليلَ، ومثلُه:[(٤)]

١٣٣٤ـ يَذُمُّون للدنيا وهم يَرْضِعُونَها
أَفاويقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثُعْلُ

يريد: يَذُمُّون الدنيا، ويروي «بالدنيا» بالباء، وأظن البيت: «يَذُمُّون لي

---

(١) الآية ٧٢ من النمل.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في المقرب ١/١١٥؛ ورصف المباني ١١٦. والكلاكل: الصدور.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في زاد المسير ١/٤٠٧؛ والبحر ٢/٤٩٤.
(٤) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في إصلاح المنطق ٢١٣؛ واللسان: رضع، والثعل: خلف زائد صغير في أخلاف الناقة وضرع الشاة لا يدرُّ من اللبن شيئاً.

الدنيا» فاشتَبَه اللفظُ على السامعِ، وكذا رأيتُه في بعضِ التفاسيرِ، وهذا ليس بقويٍ.

والثاني: أنَّ «أَمِنَ» ضُمِّنَ معنى أَقَرَّ واعترَفَ، فَعُدِّي بـاللام أي: ولا تُقِرُّوا ولا تَعْتَرِفوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، ونحوُه: «فما آمَنَ لموسى»[1] «وما أنت بمؤمنٍ لنا»[2]. وقال أبو علي: «وقد تعدَّى «آمَن» باللام في قولِهِ: «فما آمَنَ لموسى» «آمنتم له»[3] «ويُؤْمِنُ باللَّـهِ ويؤمن للمؤمنين»[4] فَذَكَرَ أنه يتعدَّى بها من غيرِ تضمين./ والصوابُ ما قَدَّمْتُه من التضمينِ، وقد حَقَّقْتُ هذا [١٥٦/ب] أولَ البقرة[5].

وهذا استثناءٌ مفرغ، وقال أبو البقاء[6]: «إلَّا لِمَنْ تَبِع» فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ مِمَّا قبلَه، والتقديرُ: ولا تُقِرُّوا إلا لِمَنْ تَبِع» فعلى هذا اللامُ غيرُ زائدةٍ، ويجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً، ويكون محمولاً على المعنى أي: اجْحَدُوا كلَّ أحدٍ مَنْ تَبِعَ، والثاني: أنَّ النيةَ به التأخيرُ والتقديرُ: ولا تُصَدِّقوا أنْ يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم إلا مَنْ تَبِع دينَكم، فاللامُ على هذا زائدَةٌ، و«مَنْ» في موضِعِ نصبٍ على الاستثناء من «أحد».

وقال الفارسي:[7] «الإيمانُ لا يتعدَّى إلى مفعولين فلا يتعلَّقُ أيضاً بجارَّيْن، وقد تُعَلِّق بالجارِّ المحذوفِ مِنْ قولِهِ: «أَنْ يُؤْتَى» فلا يتعلَّقُ باللامِ في قوله: «لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» إلا أَنْ يُحمل الإيمانُ على معناه، فيتعدَّى إلى

(١) الآية ٨٣ من يونس.
(٢) الآية ١٧ من يوسف.
(٣) الآية ٧١ من طه.
(٤) الآية ٦١ من التوبة.
(٥) انظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.
(٦) الإملاء ١/١٣٩.
(٧) الحجة ٢/٢٢٢ (خ).

مفعولين، ويكونُ المعنى: «ولا تُقِرُّوا بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم كما تقولُ: أَقْرَرْتُ لزيدٍ بألف، فتكونُ اللامُ متعلقةً بالمعنى، ولا تكونُ زائدةً على حدِّ «رَدِفَ لكم»(١) «وإنْ كنتم للرؤيا تعبُرون»(٢). قلت: فهذا تصريحٌ من أبي علي بأنه ضُمِّنَ آمَنَ معنى أَقَرَّ.

قوله: «أَنْ يُؤْتَى أحدٌ» اعلم أنَّ في هذه الآية كلاماً كثيراً لا بد من إيرادِهِ عن قائليهِ ليتضحَ ذلك، فأقولُ وباللَّهِ العون: اختلفَ الناس في هذه الآيةِ على [وجوهٍ:] أحدُها: أنْ يكونَ «أَنْ يُؤْتَى أحد» متعلِّقاً بقوله: «ولا تُؤْمِنُوا» على حذف حرفِ الجر، والأصلُ: «ولا تؤمنوا بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجَرِّ جرى الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه(٣) في محل «أَنْ»، ويكونُ قولُهُ: «قل: إنَّ الهدى هُدَى الله» جملةً اعتراضيةً، قال الزمخشري(٤) في تقريرِ هذا الوجهِ وبه بدأ: «ولا تُؤْمِنُوا متعلِّقٌ بقولِهِ: «أَنْ يُؤْتَى أحد»، وما بينهما اعتراضٌ أي: «ولا تُظْهِرُوا إيمانكم بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دونَ غيرِهم، أرادوا: أسِرُّوا تصديقَكم بأنَّ المسلمين قد أُوتوا مثلَ ما أوتيتم ولا تُفْشُوه إلا لأشياعِكم وحدَهم دونَ المسلمين، لئلا يَزيدَهم ثباتاً، ودونَ المشركين لئلا يَدْعُوهم إلى الإسلام، أو يُحاجُّوكم عطفٌ على «أَنْ يُؤْتَى». والضميرُ في «يُحاجُّوكم» لأحد لأنه في معنى الجميع، بمعنى: ولا تؤمنوا لغير أتباعكم، فإن المسلمين يُحاجُّوكم عند ربكم بالحق، ويغالِبونَكم عند الله. فإنْ قلت: ما معنى الاعتراض؟ قلت: معناه أن الهدى هدى الله، مَنْ شاءَ أَنْ يلطف به حتى يُسْلِمَ أو يَزيدَ ثباتاً كان ذلك، ولم ينفع كَيْدُكم وحِيَلُكم

(١) الآية ٧٢ من النمل.
(٢) الآية ٤٣ من يوسف.
(٣) انظر: الكتاب ١/١٧.
(٤) الكشاف ١/٤٣٧.

وزيُّكُم[1] تصديقكم عن المسلمين والكافرين، وكذلك قوله: «قل إن الفضلَ بيد الله يؤتيه من يشاء» يريد الهدايةَ والتوفيق». قلت: هذا كلامٌ حسن لولا ما يريد بباطنه، وعلى هذا يكونُ قولُه «إلَّا لِمَنْ تبع» مستثنًى من شيءٍ محذوف، تقديره: ولا تُـؤْمِنُوا بأَنْ يُـؤْتَى أحد مثلَ ما أوتيتم لأحدٍ من الناسِ إلا لأشياعكم دونَ غيرهم، وتكونُ هذه الجملةُ ـ أعني قولَه: ولا تُـؤْمِنُوا إلى آخرها ـ من كلامِ الطائفةِ المتقدِّمة، أي: وقالَتْ طائفةٌ كذا، وقالَتْ أيضاً: ولا تُـؤْمِنُوا، وتكونُ الجملةُ من قولِهِ: «قُلْ إنَّ الهدى هدى الله» مِنْ كلام اللّـهِ لا غير.

الثاني: أنَّ اللامَ زائدةٌ في «لِمَنْ تَبِعَ» وهو مستثنى من أحد المتأخر، والتقديرُ: ولا تُصَدِّقوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا مَنْ تبع دينكم، فَمَنْ تَبِعَ منصوبٌ على الاستثناء من «أحد»، وعلى هذا الوجه جَوَّز أبو البقاء في محل «أن يؤتى» ثلاثة أوجهٍ: الأول والثاني مذهبُ الخليل وسيبويه وقد تقدَّما[2]. الثالث: النصبُ على المفعولِ مِنْ أجله تقديرُهُ: مخافَةَ أَنْ يُـؤْتَى.

وهذا الوجهُ الثاني لا يَصِحُّ من جهةِ المعنى ولا مِنْ جهةِ الصناعة: أمَّا المعنى فواضحٌ، وأمَّا الصناعةُ فلأن فيه تقديمَ المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله، وفيه أيضاً تقديمُ ما في صلةِ «أَنْ» عليها، وهو غيرُ جائز.

الثالث: أَنْ يكونَ «أَنْ يُؤْتَى» مجروراً بحرفِ العلة وهو اللام، والمُعَلَّلُ محذوفٌ تقديرُه: لأنْ يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرتموه، لا لشيء آخرَ، وعلى هذا يكونُ كلامُ الطائفةِ قد تَمَّ عند قوله «إلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم»، ولنوضِّحْ هذا الوجه بما قاله الزمخشري. قال[3] رحمه الله: «أو تمَّ الكلامُ عند قوله: «إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكُم، على معنى: ولا تُـؤْمِنُوا هذا الإِيمانَ الظاهرَ

---

(١) الزي: الهيئة.

(٢) قال الخليل: محلها الجر، وقال سيبويه: محلها النصب. انظر: الكتاب ١/١٧.

(٣) الكشاف ١/٤٣٧.

وهو إيمانهم وجهَ النهار إلا لِمَنْ تَبعَ دينكم، إلا لِمَنْ كانوا تابعين لدينِكم مِمَّنْ أسلموا منكم، لأنَّ رجوعَهم كانَ أَرْجَى عندهم مِنْ رُجُوعِ مَنْ سِواهم، ولأنَّ إسلامَهم كان أغيظَ لهم، وقوله: «أَنْ يؤتى أحدٌ» معناه: لأنْ يُـؤْتى أحدٌ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرْتموه لا لشيء آخر، يَعْني أن ما بكم من الحسد والبغي أَنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب دعاكم إلى أن قُلْتُم ما قلتم، والدليلُ عليه قراءة ابن كثير[1]: «أَأَنْ يُـؤْتَى أحـد» بزيـادةِ همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ بمعنى: أَ لِأَنْ يُـؤْتَى أحدٌ؟ فإن قلت: فما معنى قوله «أو يُحاجُّوكم» على هذا؟ قلت: معناه دَبَّرْتُم ما دَبَّرْتُم لِأَنْ يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم ولِمَا يتصلُ به عند كُفْرِكُم به مِنْ مُحَاجَّتِهم لكم عندربِّكم».

الرابع: أن ينتصِبَ «أَنْ يُـؤْتَى» بفعلٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه «ولا تُـؤْمِنُوا إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» كأنه قِيل: قل إنَّ الهدى هُدى الله فلا تُنْكروا أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم، فلا تُنْكِرُوا ناصبٌ لأنْ وما في حَيِّزها، لأنَّ قولَه «ولا تُـؤْمِنُوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» إنكار لأنْ يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتوا. قال الشيخ:[2] «وهذا بعيدٌ لأنَّ فيه حذفَ حرفِ النهي وحَذْفَ معمولِهِ، ولم يُحْفَظْ ذلك من لسانِهم» قلت: متى دَلَّ على العاملِ دليلٌ جاز حَذْفُه على أيِّ حالةٍ كان.

الخامس: أَنْ يكونَ «هدى الله» بدلاً من «الهدى» الذي هو اسمُ إنَّ، ويكون خبرُ إنَّ: «أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ»، والتقديرُ: قل إنَّ هدى الله أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ، أي: إنَّ هدَى اللَّـهِ إيتاءُ أحدٍ مثلَ ما أوتيتم، وتكونُ «أو» بمعنى «حتى»، والمعنى: حتى يُحاجُّوكم عند ربكم فيغلبوكم ويَدْحَضُوا حُجَّتكم عند الله، ولا يكون «أَوْ يُحاجُّوكم» معطوفاً على أَنْ يُؤتى وداخلاً في حَيِّزِ أَنْ.

السادس: أَنْ يكونَ «أَنْ يُـؤْتَى» بَدَلاً مِنْ هدى الله، ويكون المعنى: قل

(١) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ١/٣٤٧ وسيأتي الحديث عنها.

(٢) البحر ٢/٤٩٥.

إنَّ الهدى هدى الله وهو أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ كالذي جاءنا نحن، ويكونُ قولُه: «أو / يُحاجُّوكم» بمعنى أو فليحاجوكم فإنهم يَغْلبونكم، قاله ابن عطية[1]، [١٥٧/أ] وفيه نظرٌ، لأنه يُـؤَدِّي إلى حَذْفِ حرفِ النهيِ وإبقاءِ عملِهِ.

السابع: أَنْ تكونَ «لا» النافيةُ مقدرةً قبل «أَنْ يؤتى» فَحُذِفَتْ لدلالةِ الكلام عليها وتكونُ «أو» بمعنى إلَّا أَنْ، والتقديرُ: ولا تؤمنوا لأحدٍ بشيء إلَّا لِمَنْ تَبع دينكم بانتفاءِ أن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا مَنْ تبع دينكم، وجاء بمثله وعاضداً له، فإنَّ ذلك لا يُـؤْتاه غيرُكم إلَّا أنْ يُحاجُّوكم كقولك: لألْزَمنَّك أو تقضيَني حقي، وفيه ضعفٌ من حيث حَذْفُ «لا» النافية، وما ذكروه من دلالةِ الكلامِ عليها غيرُ ظاهرٍ.

الثامن: أَنْ يكونَ «أَنْ يُـؤْتى» مفعولاً من أجله، وتحريرُ هذا القولِ أَنْ تجعلَ قولَه: «أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجُّوكم» ليس داخلاً تحتَ قولِه «قل» بل هو من تمامِ قولِ الطائفةِ متصلٌ بقولِه: ولا تُـؤْمِنُوا إلا لِمَنْ جاءَ بمثلِ دينِكم مخافَةَ أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ من النبوةِ والكرامة مثلَ ما أوتيتم، ومخافَةَ أَنْ يُحاجُّوكُم بتصديقِكُم إياهم عند ربكم إذا لم تستمروا عليه. وهذا القولُ منهم ثمرة حسدهم وكفرهم مع معرفتهم بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ولَمَّا قَدَّر المبرد المفعولَ من أجله هنا قَدَّر المضاف: كراهةَ أن يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، أي: مِمَّنْ خالَفَ دينَ الإسلام، لأن الله لا يَهْدِي مَنْ هو كاذب وكَفَّار، فهُدى الله بعيدٌ مِنْ غيرِ المؤمنين، والخطابُ في «أوتيتم» و«يُحاجُّوكم» لأمةِ النبـي صلى الله عليه وسلم.

واستضعف بعضُهم هذا وقال: كونُه مفعولاً من أجله على تقدير: «كراهةَ» يَحْتاج إلى تقديرِ عاملٍ فيه ويَصْعُبُ تقديرُهُ، إذ قبلَه جملةٌ لا يظهرُ تعليلُ النسبةِ فيها بكراهةِ الإيتاء المذكور.

---

(١) المحرر ٣/١٢٩.

التاسع: أنَّ «أَنْ» المفتوحَةَ تأتي للنفي كما تأتي «لا» نَقَل ذلك بعضُهم نصاً عن الفراء[1]، وجَعَل «أو» بمعنى إلا، والتقدير: لا يُـؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلاَّ أَنْ يُحاجُّوكُم، فإنَّ إيتاءَه ما أوتيتم مقرون بمغالبتكم أو مُحاجَّتِكُم عند ربكم، لأنَّ مَنْ آتاه اللَّـهُ الوحيَ لا بد أن يُحاجَّهم عند ربهم في كونهم لا يتَّبعونه، فقوله: «أو يُحاجُّوكم» حالٌ لازمةٌ مِنْ جهةِ المعنى، إذ لا يُوحي الله لرسولٍ إلا وهو مُحاجٌّ مخالِفيه. وهذا قولٌ ساقط إذ لم يثبت ذلك من لسانِ العرب.

واختلفوا في الجملةِ مِنْ قولِهِ: «ولا تُـؤْمِنُوا» هل هي مِنْ مقولِ الطائفة أم من مقول الله تعالى، على معنى أن الله تعالى خاطب به المؤمنين تثبيتاً لقلوبِهم وتسكيناً لجَأْشهم؛ لئلا يَشُكُّوا عند تَلَبُّس اليهود عليهم وتزويرهم؟ وقد نَقَلَ ابنُ عطية[2] الإجماعَ من أهلِ التأويل على أنه من مقول الطائفة، وليس بسديدٍ لما نَقَلَهُ الناسُ من الخلاف.

و«أحد» يجوزُ أَنْ يكونَ في الآية الكريمة من الأسماء الملازمة للنفي وألَّا يكون، بل يكون بمعنى واحد. وقد تقدَّم الفرق بينهما بأن الملازم للنفي همزتُهُ أصلية، والذي لا يلازم النفي همزته بدل من واو، فعلى جَعْلِهِ ملازماً للنفي يظهر عَوْدُ الضمير عليه جمعاً اعتباراً بمعناه، لأنَّ المراد به العموم، وعليه قوله: «فما منكم مِنْ أحدٍ عنه حاجزين»[3] جَمَعَ الخَبَرَ لَمَّا كان «أحد» في معنى الجميع، وعلى جَعْلِهِ غيرَ الملازم للنفي يكونُ جَمْعُ الضمير في «يُحاجُّوكُم» باعتبارِ الرسول عليه السلام وأتباعِهِ. وبعضُ الأوجهِ المتقدمة يَصِحُّ أَنْ يُجعل فيها «أحد» المذكورُ الملازمُ للنفي، وذلك إذا كان الكلامُ

---

(١) معاني القرآن ١/٢٢٢.
(٢) المحرر ٣/١٢٤.
(٣) الآية ٤٧ من الحاقة.

على معنى الجَحْدِ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مَرَّ في بعض الوجوه فيمتنعُ جَعْلُه الملازمَ للنفي، والأمر واضحٌ مِمَّا تقدَّم.

وقرأ ابن كثير: «أأن يؤتى»[1] بهمزة استفهام وهو على قاعدتِهِ في كونه يُسَهِّل الثانية بينَ بينَ من غير مدٍّ بينهما. وخُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أوجه، أحدها: أن يكون «أنْ يُـؤتى» على حَذْفِ حرف الجر وهو لام العلة والمُعَلَّلُ محذوف، تقديره: أَلِأنْ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرتموه. وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذا فحينئذٍ يَسُوغُ في محلِّ «أنْ» الوجهان: أعني النصبَ مذهبَ سيبويه[2]، والجَرَّ مذهبَ الخليل.

الثاني: أَنَّ «أَنْ يُـؤْتَى» في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ والخبر محذوف تقديره: أأن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثلَ ما أوتيتم من الكتاب والعلم تُصَدِّقون به أو تعترفون به أو تَذْكُرونه لغيركم أو تُشيعونه في الناس ونحوُ ذلك مِمَّا يَحْسُن تقديرُه، وهذا على قولِ مَنْ يقول: «أزيد ضربته»[3] وهو وجه مرجوح، كذا قَدَّرَهُ الواحدي تَبَعاً للفارسي[4]، وأحسنُ من هذا التقدير لأنه الأصل[5]: إتيان أحدٍ مثلَ ما أُوتيتم ممكنٌ أو مُصَدَّقٌ به.

الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدر يفسِّره هذا الفعلُ المضمرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ والتقدير: أَتَذْكُرون أَنْ يُـؤْتَى أحد تذكـرونه، فتذكرونه مفسِّرٌ لتذكرون الأول على حَدِّ: «أزيداً ضربته» ثم حُذِفَ الفعلُ الأخير المفسِّر لدلالةِ الكلام عليه، وكأنه منطوقٌ به، ولكونِهِ في قوة المنطوق

(١) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ١/٣٤٧.
(٢) الكتاب ١/١٧.
(٣) أي يجيز وقوع الاسم بعد همزة الاستفهام وهو قليل.
(٤) الحجة (خ) ٢/٢٢٤.
(٥) وذلك لأن خبر المبتدأ هنا مفرد.

به صَحَّ له أن يفسِّر مضمراً، وهذه المسألةُ منصوص عليها. وهذا أرجحُ من الوجه قبله، لأنه مثلُ: أزيداً ضربته، وهو راجحٌ لأجلِ الطالب للفعل[1]، ومثلُ حَذْفِ هذا الفعلِ المقدَّرِ لدلالة ما قبلَ الاستفهامِ عليه حَذْفُ الفعل في قوله: «الآن وقد عَصَيْتَ»[2] قيل: تقديره: الآن آمنت ورَجَعْتَ وتُبْتَ ونحو ذلك.

قال الواحدي: «فإنْ قيل: كيف وُجِدَ دخولُ «أحد» في هذه القراءةِ وقد انقطَع من النفي والاستفهام[3]، وإذا انقطع الكلامُ إيجاباً وتقريراً فلا يجوز دُخولُ «أحد»؟ قيل: يجوزُ أَنْ يكونَ «أحد» في هذا الموضع «أحداً» الذي في نحو: أحد وعشرين وهذا يقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد. وقال أبو العباس: «إن أحداً ووحَدَاً وواحداً بمعنى».

وقوله: «أو يُحاجُّوكم» «أو» في هذه القراءةِ بمعنى حتى، ومعنى الكلام: أَأن يُؤتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يحاجُّوكم عند ربكم.

[١٥٧/ب] قال الفراء:[4] «ومثلُه في الكلام/: تَعَلَّقْ به أو يُعْطِيَكَ حقك، ومثلُه قولُ امرىء القيس:[5]

١٣٣٥ـ فَقُلْتُ لـه: لَا تَبْـكِ عَيْنُـكَ إنمـا
نحـاوِلُ مُلْكـاً أو نـمـوتَ فَنُعْـذَرَا

أي: حتى، ومِنْ هذا قولُه تعالى: «ليس لك من الأمر شيء أو يتوبَ

---

(١) أي الهمزة.
(٢) الآية ٩١ من يونس.
(٣) أي: لم يأت قبله نفي أو استفهام؛ لأن الاستفهام الداخل على «أن» في قراءة ابن كثير قطع الكلام.
(٤) معاني القرآن ١/٢٢٣.
(٥) ديوانه ٦٦؛ والخصائص ١/٦٣؛ واللامات ٥٦؛ وابن يعيش ٧/٢٢؛ ورصف المباني ١٣٣.

عليهم»[1] قال: «فهذا وجه، وأجودُ منه أن تجعلَه عطفاً على الاستفهام، والمعنى: أأن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجَّكم أحدٌ عند الله تُصَدِّقونه وهـذا كله معنى قول الفارسي[2]، ويجوز أن يكون «أن يؤتى أحد» منصوباً بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لمجرد الدلالة المعنوية تقـديرُه: أتذكرون أو أَتَشِيعون أَنْ يُـؤْتَى أحدٌ، ذكره الفارسي[3] أيضاً، وهذا هو الوجهُ الرابع.

الخامس: أَنْ يكونَ «أَنْ يؤتى» في قراءته مفعولاً من أجله على أن يكون داخلاً تحت القول لا من قولِ الطائفة. وهو أظهرُ مِنْ جَعْلِهِ من قول الطائفة.

وقد ضَعَّف الفارسي[4] قراءةَ ابن كثير فقال: «وهذا موضِعٌ ينبغي أن تُرَجَّح فيه قراءةُ غير ابن كثير على قراءة ابن كثير، لأنَّ الأسماءَ المفردةِ ليس بمستمرٍ فيها أن تَدُلَّ على الكثرة»[5]. وقرأ الأعمش[6] وشعيب بن أبـي حمزة: «إنْ يؤتى» بكسر الهمزة، وخَرَّجها الزمخشري[7] على أنها: «إنْ» النافية فقال: «على إن النافية، وهو متصل بكلام أهل الكتاب أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع

---

(١) الآية ١٢٨ من آل عمران.
(٢) الحجة (خ) ٢/٢٢٤.
(٣) الحجة (خ) ٢/٢٢٤.
(٤) الحجة (خ) ٢/٢٢٤.
(٥) وذلك لأن «أحد» عندما انقطع في قراءة ابن كثير عما قبله بسبب وجود الاستفهام أصبح بمعنى واحد، فالاستفهام القاطع منع من أن يشيع معنى أحد لامتناع دخوله في النفي الذي في أول الكلام.
(٦) البحر ٢/٤٩٧؛ القرطبـي ٤/١١٤ منسوبة إلى سعيد بن جبير، وشعيب بن أبـي حمزة. ثقة من أهل حمص، كان حافظاً للحديث ثبتاً فيه. وروى له الجماعة توفي سنة ١٦٢. انظر: تهذيب الكمال ٢/٥٨٥؛ الأعلام ٣/٢٤٤.
(٧) الكشاف ١/٤٣٧.

دينكم وقولوا لهم: ما يُـؤتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم، يعني لا يُـؤْتَوْن مثلَه فلا يُحاجُّونكم»[1].

وقال ابن عطية[2]: «وهذه القراءةُ تحتمل أن يكونَ الكلامُ خطاباً من الطائفةِ القائلة، ويكونُ قولُها «أو يحاجُّوكم» بمعنى: أو فليحاجُّوكم وهذا على التصميمِ على أنـه لا يؤتى أحدٌ مثـلَ مـا أوتي، أو تكـون بمعنى: إلاَّ أَنْ يُحاجُّوكم، وهذا على تجويز أَنْ يؤتى أحدٌ ذلك إذا قامت الحجة له» فقد ظَهَرَ على ما ذَكَرَ ابن عطية أنه يجوزُ في «أو» في هذه القراءةِ أن تكونَ على بابِها مِنْ كونِها للتخيير والتنويع، وأَنْ تكونَ بمعنى «إلاَّ»، إلاَّ أنَّ فيه حَذْفَ حرفِ الجزم وإبقاءَ عمله، وهو لا يجوز، وعلى قولِ غيره تكونُ بمعنى حتى.

وقرأ الحسن: «أَنْ يُـؤْتِي أحدٌ» على بناءِ الفعل للفاعل. ولَمَّا نقل هذه القراءةَ بعضُهم لم يتعرَّض لـ «ان» بفتحٍ ولا كسرٍ كأبـي البقاء[3]، وتعرَّض لها بعضُهم فقيَّدها بكسرِ «إنْ» وفسَّرها بـ «إنْ» النافية، والظاهر في معناها أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وهي خطابٌ من النبـي صلى الله عليه وسلم لأمته، والمفعولُ محذوف تقديره: إنْ يؤتي أحدٌ أحداً مثلَ ما أوتيتم، فحُذِفَ المفعولُ الأولُ وهو «أحداً» لدلالة المعنى عليه، وأُبْقِيَ الثاني. وهذا ما تلخَّص مِنْ كلام الناس في هذه الآية مع اختـلافه ولله الحمـد. قال الواحدي: «وهذه الآية من مشكلات القـرآن وأصعبِهِ تفسيراً، ولقد تدبَّرْتُ أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أَجِدْ قولاً يَطَّرِدُ في هذه الآية من أولِها إلى آخرِها مع بيان المعنى وصحة النظم».

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿مَنْ إنْ تَأْمَنْه﴾**: مَنْ مبتدأ، و «من أهل»

---

(١) الأصل: فلا يحاجوكم وهو سهو.

(٢) المحرر ٣/١٢٧.

(٣) الإملاء ١/١٣٩.

خبره، قُدِّمَ عليه، و «مَنْ»: إما موصولة وإما نكرة، و «إنْ تَأْمَنْهُ يُـؤدِّه» هذه الجملة الشرطية: إمَّا صلةٌ فلا محلَّ لها، وإمَّا صفةٌ فمحلُّها الرفع.

وقرأَ أُبَـيّ:[١] «تِئْمَنْهُ» في الحرفين، و «مالك لا تِئْمَنا»[٢] بكسر حرف المضارعة، وكذلك ابن مسعود والأشهب العقيلي، إلا أنهما أَبْدلا الهمزة ياء، وجَعَلَ ابن عطية[٣] ذلك لغةَ قريش، وغَلَّطه الشيخ[٤]. وقد تقدَّم لنا الكلامُ في كسرِ حرفِ المضارعة وشرطِ ذلك في سورة الفاتحة[٥] بكلامٍ مشبع فليُراجع ثمة.

والدينار أصله «دِنَّار» بنونين، فاسْتُثْقِلَ توالي مِثْلِين فأبدلوا أولهما حرفَ علة تخفيفاً لكثرة دَوْره في لسانهم، ويَدُلُّ على ذلك رَدُّه إلى النونين تكسيراً وتصغيراً في قولهم: دَنانير ودُنَيْنير، ومثله: قيراط: أصله قِرَّاط بدليل قراريط وقُرَيْرِيط كما قالوا: تَظَنَّيْت وقَصَّيْت أظفاري، يريدون تَظَنَّنْت وقَصَّصْت بثلاث نونات وثلاث صادات. والدينار مُعَرَّب[٦]، قالوا: ولم يختلف وزنه أصلاً وهو أربعة وعشرون قيراطاً، كل قيراط ثلاث شُعيرات معتدلة، فالمجموعُ اثنان وسبعون شُعَيْرة.[٧]

وقرأ[٧] أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «يُـؤدِّهْ» بسكون الهاء في الحرفين، وقرأ قالون: يُـؤدِّهِ بكسرالهاء من دون صلة، والباقون بكسرها موصولة بياء، وعن هشام وجهان، أحدهما: كقالون، والآخر كالجماعة.

---

(١) البحر ٢/٤٩٩؛ الشواذ ٢١.
(٢) الآية ١١ من يوسف.
(٣) المحرر ٣/١٣٠.
(٤) البحر ٢/٤٩٩.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٥ عند قوله «نستعين».
(٦) انظر: كتاب المعرَّب للجواليقي ١٨٧.
(٧) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ١/٣٤٩.

فأما قراءة أبـي عمرو ومن ذُكِر معه فقد خَرَّجوها على أوجه أحسنها أنه سُكِّنت هاءُ الضمير إجراءً للوصل مُجْرى الوقف، وهو باب واسع مضى لك منه شيء نحو: «يَتَسَنَّه وانظر»[1] «أنا أحيـي وأميت»[2] وسيمر بك منه أشياء إن شاء الله تعالى، وأنشد ابن مجاهد على ذلك قوله:[3]

١٣٣٦ـ وأشـربُ المـاءَ مـا بـي نحـوه عـطشٌ
إلا لأنَّ عـيـونَـهْ سـيـلُ وادِيـهـا

وأنشد الأخفش على ذلك أيضاً:[4]

١٣٣٧ـ فَـظَلْتُ لـدى البيتِ العتيقِ أُخيـلُه
ومِـطْواي مُـشْـتـاقـان لَـهْ أَرِقـانِ

إلَّا أنَّ هذا يَخُصُّه بعضُهم بضرورة الشعر، وليس كما قال لما سيأتي.

وقد طعن بعضهم على هذه القراءة فقال الزجاج:[5] «هذا الإسكان الذي رُوِي عن هؤلاء غلطٌ بَيِّنٌ، لأن الهاء لا ينبغي أن تُجْزم، وإذا لم تجزم فلا تسكن في الوصل، وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة فَغُلِط عليه كما غُلِطَ عليه في «بارِئْكم»[6]، وقد حَكَى عنه سيبويه[7] ـ وهـو ضابطٌ لمثل هذا ـ أنه كان يكسِر كسراً خفياً، يعني يكسر في «بارئكم» كسراً خفياً فظنَّه

(١) الآية ٢٥٩ من البقرة.
(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ١/٣٧١؛ والمحتسب ١/٢٤٤؛ ورصف المباني ١٦؛ واللسان: هاو؛ الهمع ١/٥٩؛ والدرر ٢/٣٤.
(٤) البيت لعمرو بن أبي عمارة أو جواس بن حيان أو أبـي مسلم ابن أبـي قيس، وهو في معاني القـرآن للأخفش ٢٧؛ والمقتضب ١/٣٩؛ والخصائص ١/١٢٨؛ والخزانة ٢/٤٠١؛ ورصف المباني ١٦.
(٥) معاني القرآن ١/٤٣٩.
(٦) الآية ٥٤ من البقرة.
(٧) الكتاب ٢/٢٩٧.

الراوي سكوناً». قلت: وهذا الردُّ من الزجاج ليس بشيء لوجوه منها: أنه فَرَّ من السكون إلى الاختلاس/، والذي نصَّ على أن السكون لا يجوز نَصَّ على أن [١٥٨/أ] الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جَعَلَ الإسكان في الضرورة أحسنَ منه في الاختلاس قال: «ليَجري الوصل مُجرى الوقف إجراءً كاملاً»، وَجَعَلَ قولَه «عيونَهْ سيلُ واديها» أحسنَ من قوله: (١)

١٣٣٨ـ . . . .

ما حَجَّ ربَّه في الدنيا ولا اعتمرا

حيث سَكَّن الأول واختلس الثاني.

ومنها: أنَّ هذه لغةٌ ثابتةٌ عن العرب حَفِظَها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء، وحكى الكسائي عن بني عُقيل وبني كلاب: «إنَّ الإنسانَ لربه لكنود»(٢) بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع، ويقولون: «لَهْ مال ولَهُ مال» بالإسكان والاختلاس. وقال الفراء:(٣) «مِن العرب مَنْ يجزم الهاءَ إذا تحرَّك ما قبلها فيقولون: ضربتهْ ضرباً شديداً، فيسكنون الهاء كما يُسكنون ميم «أنتم» و «فمنهم» وأصلُها الرفع، وأنشد:(٤)

١٣٣٩ـ لـمَّـا رأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَـعْ
مـالَ إلى أرطـاةِ حِقْفٍ فـالـطَجَـعْ

قلت: وهذا عجيبٌ من الفراء كيف يُنْشد هذا البيتَ في هذا المَعْرِض

---

(١) تقدم برقم ٣٨٦.
(٢) الآية ٦ من العاديات.
(٣) معاني القرآن ١/٢٢٣.
(٤) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في المحتسب ١/١٢٤؛ والخصائص ١/٦٣؛ والمخصص ٨/٢٤؛ وابن يعيش ٩/٨٢؛ واللسان: رطا؛ وأوضح المسالك ٣/٣١٣. والأرطاة: واحدة الأرطى وهو شجر ذو ثمر، والحقف: ما اعوجَّ من الرمل. والبيت في وصف ذئب.

لأن هذه الهاء مبدلةٌ من تاء التأنيث التي كانت ثابتةً في الوصل فقلبها هاءً ساكنة في الوصل إجراءً له مُجْرى الوقف، وكلامُنا إنما هو في هاء الضمير لافي هاء التأنيث، لأنَّ هاء التأنيث لا حظَّ لها في الحركة البتة، ولذلك امتنع رَوْمُها وإشمامها في الوقفِ، نصوا على ذلك، وكان الزجاج يَضْعُف في اللغة، ولذلك رَدَّ على ثعلب في «فصيحه» أشياءَ أنكرها عن العرب، فردَّ الناس عليه ردَّه، وقالوا: قالتها العرب، فحفِظها ثعلب ولم يحفظْها الزجاج فَلْيكن هذا منها.

وزعم بعضهم[1] أن الفعل لَمَّا كان مجزوماً وحَلَّتِ الهاءُ محلَّ لامه جرى عليها ما يجري على لام الفعل من السكون للجزم وهو غير سديد. وأما قراءة قالون فأنشدوا عليها:[2]

١٣٤٠ـ لَـهُ زَجَـلٌ كـأنـه صـوتُ حـادٍ

. . . .

وقول الآخر:[3]

١٣٤١ـ أنـا ابنُ كِلابٍ وابنُ أوسٍ فَمَنْ يَكُنْ

قنـاعـهُ مَغْـطِيًّـاً فـإنِّـي لَمُـجْتَـلِي

وقول الآخر[4]:

١٣٤٢ـ وأغبـرُ الـظَّهْـرِ يُنْبـي عن وَلِـيَّتِـه

مـا حَجَّ ربـه في الـدنيـا ولا اعتمـرا

وقد تقدَّم أنها لغةُ عقيل وكلاب أيضاً.

(١) أي في الآية التي يعربها: «يؤده».
(٢) تقدم برقم ٣٨٥.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن ١/٢٢٣؛ والإنصاف ٥١٨؛ واللسان: غطى. والمراد أنه نابهُ الذكر، والشاهد: «قناعه».
(٤) تقدم برقم ٣٨٦.

وأمَّا قراءةُ الباقين فواضحةٌ. وقرأ الزهري[1]: «يُـؤَدِّهـو» بضم الهاء بعدها واو، وقد تقدَّم أن هذا هو الأصل في هاء الكناية، وقرأ سلام[2] كذلك، إلا أنه ترك الواو فاختلس، وهما نظيرتا قراءَتَـيْ: «يؤد هي ويؤده» بالإشباع والاختلاس مع الكسر.

واعلم أن هذه الهاء متى جاءت بعد فعلٍ مجزوم أو أمر معتل الآخر جرى فيها هذه الأوجه الثلاثة ــ أعني السكونَ والاختلاس والإشباع ــ وذلك: «نُـؤْته منها»[3] «يَرْضه لكم»[4] «نُوَلِّه ما تولى»[5] «ونُصْله جهنم»[6] «فألقه إليهم»[7]، وقد جاء ذلك في قراءة السبعة أعني الأوجه الثلاثة في بعض هذه الكلمات، وبعضها لم يأتِ فيه إلا وجهان، وسيأتي ذلك مفصَّلاً في سوره إن شاء الله تعالى، والسر فيه أن الهاء التي للكناية متى سَبَقها متحركٌ فالفصيحُ فيها الاشباعُ نحو: إنه، وبه، وله، وإنْ سَبَقها ساكنٌ فالأشهرُ الاختلاسُ، وسواءً كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً نحو: فيه ومنه، وبعضُهم يُفَرِّق بين المعتل والصحيح، وقد أتقنت ذلك في أول الكتاب، إذا علم ذلك فنقول: هذه الكلماتُ المشارُ إليها إنْ نَظَرْنا إلى اللفـظ فقد وَقَعتْ بعد متحركٍ فحقُّها أَنْ تُشْبَعَ حركتُها موصولةً بالياء أو الواو، وإن سَكَنَتْ فلِما تقدَّم من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقف، وإنْ نظرنا إلى الأصلِ فقد سَبَقَها ساكنٌ وهو حرفُ

---

(١) البحر ٢/٥٠٠.

(٢) سلام بن سليمان، أخذ عن عاصم وأبـي عمرو وقرأ عليه يعقوب الحضرمي، توفي سنة ١٧١. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٩.

(٣) الآية ١٤٥ من آل عمران.

(٤) الآية ٧ من الزمر.

(٥) الآية ١١٥ من النساء.

(٦) الآية ١١٥ من النساء.

(٧) الآية ٢٨ من النمل.

العلة المحذوف للجزم، فلذلك جاز الاختلاسُ، وهذا أصلٌ نافعَ يَطَّرِدُ معك عند قربِك في هذا الكتاب من هذه الكلماتِ.

قوله: «بدينار» في هذه الباءِ أوجهٌ، أحدُها: أنها على أصلها من الإلصاق وفيه قلقٌ، والثاني: أنها بمعنى في، ولا بُدَّ من حذف مضاف أي: في حفظِ دينارٍ وفي حفظ قنطار. والثالث: إن الباء بمعنى على، وقد عُدِّي بها كثيراً: «لا تأمنَّا على يوسف»[1] «هل آمَنُكُم عليه إلا كما أَمِنْتُكم على أخيـه»[2] وكذلك هي في «بقنطار».

قوله: «إلاَّ ما دُمْـتَ عليه قائماً» استثناءٌ مفـرغ من الظرف العـام، إذ التقدير: لا يُؤدِّه إليك في جميع المدد والأزمنة إلا في مدة دوامك قائماً عليه متوكلاً به. ودُمْتَ هذه هي الناقصة / ترفع وتنصب، وشرطُ أعمالها أنْ يتقدمها [١٥٨/ب] «ما» الظرفيةُ كهذه الآية، إذ التقدير إلا مدةَ دوامك، ولا ينصرف، فأمَّا قولُهم، «يدومُ» فمضارع «دام» التامة بمعنى بقي، ولكونها صلةً لـ «ما» الظرفية لَزِم أن تكونَ محتاجةً إلى كلام آخر لتعمل في الظرف نحو: «لا أصحبُك ما دمت باكياً»، ولو قلت: «ما دام زيد قائماً» من غير شيء لم يكن كلاماً.

وجَوَّز أبو البقاء[3] في «ما» هذه أن تكونَ مصدرية فقط، وذلك المصدرُ المنسبك منها ومِنْ دام في محلِّ نصب على الحال، وهو استثناء مفرغٌ أيضاً من الأحوال المقدَّرة العامة، والتقدير: إلاَّ في حال ملازمتك له، وعلى هذا فتكون «دام» هنا تامةً لِما تقدم مِنْ أنَّ تقدُّم الظرفيةِ شرطٌ في إعمالها، وإذا كانت تامة انتصب «قائماً» على الحال.

ويقال: دامَ يدوم كقام يقوم، ودُمت قائماً بضم الفاء وهذه لغة الحجاز،

---

(١) الآية ١١ من يوسف.
(٢) الآية ٦٤ من يوسف.
(٣) الإملاء ١/ ١٤٠.

وتميم يقولون: دِمت بكسرها، وبها قرأ أبو عبدالرحمن وابن وثاب والأعمش وطلحة والفياض بـن غزوان[١]، قال الفراء: «وهذه لغة تميم ويجتمعون في المضارع، فيقولون: يدوم»، يعني أن الحجازيين والتميميين اتفقوا على أن المضارعَ مضموم العين، وكان قياس تميم أن تقول يَدام كخَاف يخَاف ومات يمات، فيكون وزنُها عند الحجاز: فَعَل بفتح العين، وعند التميميين: فَعِل بكسرها، هذا نقلُ الفراء، وأمَّا غيرُه فنقل عن تميم أنهم يقولون: دِمْت أدام كخِفْت أخاف، نقل ذلك أبو أسحق وغيره كالراغب الأصبهاني وأبـي القاسم الزمخشري[٢].

وأصلُ هذه المادة الدلالةُ على الثبوت والسكون، يقال: «دام الماء» أي سكن، وفي الحديث: «لا يبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ»[٣] وفي بعضه[٤] بزيادة: «الذي لا يجري» وهو تفسيرٌ له، وأَدَمْتُ القِدْرَ ودوَّمْتُها: سكَّـنت غليانها بالماء، ومنه دام الشيء: إذا امتد عليه زمان، ودَوَّمَتِ الشمس: إذا وقفت في كبد السماء، قال ذو الرمة[٥]:

---

(١) الفياض بن غزوان الكوفي، أخذ عن طلحة بن مصرف، وله اختيار في القراءة، روى عنه نعيم بن ميسرة، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/١٣؛ وانظر في هذه القراءة: البحر ٢/٥٠٠؛ الشواذ ٢١.

(٢) خَرَّج في الكشاف قراءة كسر الدال من دام يدام ولم يذكر أنها عن تميم. الكشاف ١/٤٣٨.

(٣) البخاري: الوضوء (الفتح ١/٣٤٦)؛ أبو داود: الطهارة ١/٥٦.

(٤) أي بعض طرق الحديث وهي في البخاري.

(٥) صدره:

مُعْـرَوْرِياً رَمَضَ الـرَّضْـراضِ يـركضُـه

وهو في ديوانه ٤١٨؛ واللسان: دوم. واعروروىٰ الرمض: ركبه، والرمض: حَرّ الشمس على الحجارة والرمل، والرضراض: الحصى الصغار، ويركضـه: يضربـه برجله، وحيرى: لا تمشي من بطئها.

١٣٤٣ـ .... والشمسُ حَيْـرَى لها في الجَـوِّ تَدْويمُ

هكذا أنشد الراغب[١] هذا الشطرَ على هذا المعنى، وغيرُه يُنْشِده على معنى أنَّ الدوام يُعَبَّر به عن الاستدارة حولَ الشيء، ومنه الدوامُ: وهو الدُّوار الذي يأخذ الإنسان في دماغه فيرى الأشياءَ دائرة، وأنشد معه أيضاً قولَ علقمة بن عبدة[٢]:

١٣٤٤ـ تَشْفي الصُّـداع ولا يُـؤْذِيـك صـالِبُهـا
ولا يُخـالِطُهـا في الـرأسِ تسدويم

ومنه: دَوَّم الطائرُ إذا حَلَّق ودار.

وقوله: «عليه» متعلِّقٌ بقائماً، والمعنى بالقيام: الملازمة لأن الأغلَب أنَّ المطالِب يقوم على رأس المطالَب، ثم جُعِل عبارة عن الملازمة وإن لم يكن ثمة قيام.

قوله: «ذلك بأنهم» مبتدأ وخبر، و«ذلك» إشـارة إلى الاستحلال وعدمِ المؤاخذة في زعمهم، أي: ذلك الاستحلالُ مستحق أو جائز بقولهم: «ليس علينا في الأميين سبيل».

قوله: «ليس علينا» يجوزُ أَنْ يكونَ في «ليس» ضميرُ الشأن وهو اسمها، وحينئذ يجوز أن يكون «سبيل» مبتدأ و«علينا» الخبرُ، والجملةُ خبرُ «ليس» ويجوز أن يكون «علينا» وحده هو الخبرَ، و«سبيل» مرتفعٌ به على الفاعلية، ويجوز أن يكونَ «سبيل» اسمَ ليس، والخبرُ أحد الجارَّيْن ـ أعني علينا أو في الأميين ـ ويجوزُ أن يتعلق «في الأميين» بالاستقرار الذي تعلق به «علينا»،

(١) المفردات ١٧٧.
(٢) تقدم برقم ١٠٩.

وجَوَّز بعضهم أن يتعلَّقَ بنفس «ليس» نقله أبو البقاء[1] وغيرُه، وفي هذا النقلِ نظرٌ، وذلك أنَّ هذه الأفعال النواقص في عملِها في الظروف خلافٌ، وبَنوا الخلافَ على الخلاف في دلالتها على الحدثِ فَمَنْ قال: تَدُلُّ على الحدَث جَوَّز إعمالَها في الظرف وشِبْهِه، ومن قال: لا تَدُلُّ على الحدَث مَنع إعمالَها، واتفقوا على أن «ليس» لا تدل على حدثٍ البتة فكيف تعمل؟ هذا ما لا يُعْقَلُ. ويجوز أنَّ يتعلَّقَ «في الأميين» بسبيل، لأنه استُعْمِل بمعنى الحرج والضمان ونحوهما، ويجوز أن يكون حالاً منه، فيتعلق بمحذوف.

وقوله: «على الله الكذب» يجوز أن يتعلق «علىٰ الله» بالكذب وإن كان مصدراً؛ لأنه يُتَّسع في الظرف وعديله ما لا يُتَّسع في غيرهما، ومن مَنَع[2] علَّقه بيقولون متضمناً معنى يفترون فَعُدِّي تعديتَه، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من «الكذب».

وقوله: «وهم يعلمون» جملةٌ حالية، ومفعولُ العلم محذوف اقتصاراً أي: وهم من ذوي العلم، أو اختصـاراً أي: يعلمون كـذبهم وافتراءهم وهو أقبحُ لهم.

آ. (٧٦) **وقوله تعالى: ﴿بلى﴾**: جوابٌ لقولهم «ليس» وإيجابٌ لِما نَفَوه، وقد تقدَّم القول في نظيره، ومَنْ شرطية أو موصولة، والرابطُ من الجملة الجزائية أو الخبرية هو العمومُ في المتعيِّن، وعند مَنْ يرى الربط بقيام الظاهرِ مقامَ المضمر يقولُ ذلك هنا، وقيل: الجزاء أو الخبر محذوف تقديره: يحبه الله، ودلَّ على هذا المحذوفِ قولُه: «فإن الله يحب المتقين» وفيه تكلفٌ لا حاجةَ إليه.

و «بعهده» يجوز أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعِله على أَنَّ الضمير يعودُ

---

(١) الإملاء ١/١٤٠.

(٢) حجة المانع أن المصدر لا يتقدم معموله عليه.

على مَنْ، أو إلى مفعوله على أنه يعود على «الله»، ويجوز أن يكون المصدرُ
[١٥٩/أ] مضافاً للفاعل وإن كان الضمير لله تعالى / ، وإلى المفعول وإنْ كان الضمير لِمَنْ، ومعناه واضح إذا تُؤُمِّل.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿يَلْوُون﴾**: «صفةٌ لـ «فريقاً» فهي في محل نصب،وجمع الضمير اعتباراً بالمعنى لأنه اسمُ جمع كالقَوْم والرهط، قال أبو البقاء[(١)]: «ولو أُفْرِد على اللفظ لجازَ» وفيه نظرٌ إذ لا يجوز: «القوم جاءني».

والعامة على «يَلْوون» بفتح الياء وسكون اللام وبعدها واوٌ مضمومة ثم أخرى ساكنةٌ، مضارع لَوَى أي: فَتَل. وقرأ أبو جعفر[(٢)] وشيبة بن نصاح وأبو حاتم عن نافع: يُلَوُّون بضمِّ الياء وفتح اللام وتشديد الواو الأولى من لَوَّى مضعفاً، والتضعيفُ فيه للتكثير والمبالغة لا للتعدية، إذ لو كان لها لتعدَّى لِآخَرَ لأنه متعدٍّ لواحد قبلَ ذلك، ونسبها الزمخشري[(٣)] لأهل المدينة وهو كما قال، فإنَّ هؤلاء روساء قراء المدينة.

وقرأ حميد: «يَلُون» بفتح الياء وضم اللام بعدها واو مفردة ساكنة، ونسبها الزمخشري[(٤)] لمجاهد وابن كثير، ووجَّهها هو بأن الأصلَ: «يَلْوُون» كقراءة العامة، ثم أُبْدِلَتِ الواوُ المضمومة همزةً، وهو بدلٌ قياسيّ كأجوه وأُقِّتت، ثم خُفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكنِ قبلها وهو اللامُ وحُذِفَت الهمزة فبقي وزنُ يَلُون: يَفُون بحذف اللام والعين، وذلك أن اللام وهي الياء حُذفت لالتقاء الساكنين لأن الأصل: «يَلْوِيُون» كيَضْربون فاستُثْقلت الضمة

---

(١) الإملاء ١/١٤٠.
(٢) البحر ٢/٥٠٣؛ القرطبي ٤/١٢١.
(٣) الكشاف ١/٤٣٩.
(٤) الكشاف ١/٤٣٩.

على الياء فَحُذفت فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير فَحُذفت الياء لالتقائهما، ثم حُذِفت الواو التي هي عينُ الكلمة بما قدمته لك.

وألسنتهم: جمعُ لِسان وهذا على لغةِ مَنْ ذكَّر، وأما على لغة من يؤنثه فيقول: هذه لسان فإنه يُجْمع على ألسن نحو: ذِراع وأَذْرُع وكِراع وأَكْرُع، وقال الفراء[1]: «لم نَسْمعه من العربِ إلا مذكراً» ويُعَبَّر باللسانِ عن الكلام لأنه يَنْشأ منه وفيه، والمرادُ به ذلك أيضاً التذكيرُ والتأنيث[2].

والَّليُّ: الفَتْلُ، يقال: لَوَيْتُ الثوبَ ولَوَيْتُ عنقه أي: فَتَلْتُه والمصدرُ الليُّ والليَّان، قال[3]:

١٣٤٥ـ قد كُنْت دايَنْتُ بها حَسَّانا
مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا

والأصل: لَوْي ولَوْيان، فأُعِلَّ وهو واضح بما تقدَّم في «ميِّت» وبابِه، ثم يُطْلَقُ الَّليُّ على الإراغةِ والمراوغة في الحجج والخصومةِ تشبيهاً للمعاني بالأجرام.

و «بالكتاب» متعلِّق بيَلْوُون وهو تعلُّقٌ واضح، وجَعَله أبو البقاء[4] حالاً من الألسنة قال: «تقديرُه ملتبسةً بالكتاب أو ناطقة بالكتاب»، والضمير في «لِتَحْسبوه» يجوزُ أَنْ يعودَ على ما دَلَّ عليه ما تقدم من ذِكْر الليِّ والتحريف أي: لتحسَبوا المحرَّف من التوراة، ويجوز أن يعودَ على مضافٍ محذوف دَلَّ

---

(١) المذكر والمؤنث ٧٤.

(٢) أي قد يكنى باللسان عن الكلمة والكلام فيجوز فيه التذكير والتأنيث وفي العبارة إغماض.

(٣) البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٨٧؛ أو لزياد العنبري، والكتاب ١/٩٨؛ وأمالي الشجري ١/٢٢٨؛ وابن عقيل ٢/٢٩٥؛ والدرر ٢/٢٠٣. وبها: أي الجارية ومعناها البدل.

(٤) الإملاء ١/١٤١.

عليه المعنى والأصل: يَلْوُون ألسنَتهم بشبه الكتاب لتحسَبوا شبه الكتاب الذي حرفوه من الكتاب، ويكون كقوله تعالى: «أو كظلمات في بحر»[١] ثم قال: «يَغْشاه» والأصل: أو كذي ظلمات، فالضميرُ في «يغشاه» يعود على ذي المحذوف. و «من الكتاب» هو المفعول الثاني للحسبان. وقُرِىء «ليحسبوه»[٢] بياء الغَيْبة والمراد بهم المسلمون أيضاً، كما أريد بالمخاطبين في قراءة العامة، والمعنى: ليحسَب المسلمون أنَّ المحرَّف من التوراة.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿ما كان لبشرٍ أن يؤتيَه﴾: «أَنْ يؤتيَه» اسمُ كان و «لبشر» خبرُها. وقوله: «ثم يقولَ للناس» عطفٌ على «يؤتيه»، وهذا العطفُ لازمٌ من حيث المعنى، إذ لو سكت عنه لم يَصِحَّ المعنى، لأنَّ الله تعالى قد أتى كثيرا من البشر الكتابَ والحكم والنبوة، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاعيل: إنها لازمة، فلا غرو أيضاً في لزوم المعطوف، وإنما بَيَّنْتُ لك هذا لأجل قراءةٍ سأذكرها. ومعنى مجيء هذا النفيِ في كلام العرب نحو: «ما كان لزيد أن يفعل» ونحوه نفيُ الكونِ والمرادُ نفيُ خبرِه، وهو على قسمين: قسم يكونُ النفي فيه من جهة العقل، ويُعَبَّر عنه بالنفي التام نحو هذه الآية، لأنَّ الله تعالى لا يُعْطي الكتابَ والحكم والنبوة لمَنْ يقولُ هذه المقالةَ الشنعاء، ونحوُه: «ما كان لكم أن تُنْبتوا شجرها»[٣] «وما كان لنفس أَنْ تموتَ إلا بإذن الله»[٤]، وقسمٌ يكونُ النفي فيه على سبيل الانتقاء كقول أبي بكر «ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدَّم فيصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم»، ويُعْرَفُ القسمانِ من السياق.

---

(١) الآية ٤٠ من النور.
(٢) البحر ٥٠٣/٢؛ الشواذ ٢١ من دون نسبة.
(٣) الآية ٦٠ من النمل.
(٤) الآية ١٤٥ من آل عمران.

وقرأ العامة: «يقول» بالنصب نسقاً على «يؤتيه»، وقرأ[١] ابن كثير في رواية شبل[٢] بن عباد، وأبوعمرو في رواية محبوب[٣]: «يقول» بالرفع، وخرَّجوها على القطع والاستئناف، وهو مشكلٌ لِما قَدَّمته من أن المعنى على لزومِ ذكر هذا المعطوف، إذ لا يستقِلّ ما قبله لفساد المعنى فكيف يقولون على القَطع والاستئناف؟ / [١٥٩/ب]

قوله: «عباداً» قال ابن عطية[٤]: «ومِنْ جموعه عبيد وعِبِدَّى. قال بعض اللغويين: هذه الجموعُ كلها بمعنى، وقال بعضُهم: العِباد لله، والعبيد والعِبِدّى للبشر، وقال بعضهم: العِبِدَّى إنما يقال في العبد من العبيد كأنه مبالغةٌ تقتضي الإغراق في العبودية، والذي استقريت في لفظ العباد أنه جمع «عبد» متى سيقت اللفظة في مضمار الترفُّع والدلالة على الطاعة دونَ أَنْ يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن، وانظر قوله: «والله رؤوف بالعباد»[٥] و «عبادٌ مكرمون»[٦] و «يا عباديَ الذين أَسْرَفوا على أنفسهم»[٧]، وقولَ عيسى في معنى الشفاعة والتعريض: «إنْ تُعَذِّبْهم فإنهم عبادك»[٨]، وأمَّا العبيد فيستعمل في تحقيره، ومنه قول امرىء القيس[٩]:

---

(١) البحر ٥٠٦/٢.

(٢) شبل بن عباد مقرىء مكة، عرض على ابن كثير وابن محيصن، وعنه إسماعيل القسط. توفي سنة ١٦٠. انظر: طبقات القراء ٣٢٣/١.

(٣) محمد بن الحسن القواريري روى عن إسماعيل بن مسلم وأبي عمرو، وهو من المقلين عنه، وروى عنه خلف بن هشام ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١١٥/٢.

(٤) المحرر ١٣٧/٣.

(٥) الآية ٢٠٧ من البقرة.

(٦) الآية ٢٦ من الأنبياء.

(٧) الآية ٥٣ من الزمر.

(٨) الآية ١١٨ من المائدة.

(٩) ديوانه ١١٩؛ أمالي الشجري ٢٦٤/١؛ البحر ٥٠٥/٢.

١٣٤٦ـ قـولا لـدودانَ عـبـيـدِ الـعَـصـا
مـا غَـرَّكـم بـالأسـدِ الـبـاسـلِ

وقال حمزة بن عبدالمطلب: «وهـل أنتم إلا عبيدٌ لأبـي»، ومنـه: «وما ربك بظلام للعبيد»[1] لأنه مكان تشفيقٍ وإعلامٍ بقلة انتصارهم ومَقْدِرتهم، وأنه تعالى ليس بظلامٍ لهم مع ذلك، ولما كانت لفظةُ العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا، ولذلك أَنِس بها في قوله تعالى: «قُلْ يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم»[2] فهذا النوعُ من النظر يَسْلُك بك سبيلَ العجائب في فصاحةالقرآن العزيز على الطريقةِ العربية» قال الشيخ:[3] «وفيه بعضُ مناقشة أمَّا قولُه: ومِنْ جموعِه عبيد وعِبدَّى» فأمَّا «عبيد» فالأصحُّ أنه جمع. وقيل: اسم جمع، وأما عِبدَّى فاسم جمع، وألفه للتأنيث» قلت: لا مناقشة، فإنه إنما يعني جمعاً معنوياً ولا شك أنَّ اسمَ الجمعِ جمعٌ معنوي. ثم قال: «وأمَّا ما استقراه من أنَّ «عباداً» يُساقُ في معنى الترفع والدلالة على الطاعة دونَ أن يقترِنَ بها معنى التحقير والتصغيرِ وإيرادُهُ ألفاظاً في القرآن بلفظ العباد، وأَمَّا قوله «وأمَّا العبيد فيُستعمل في تحقير وأنشد بيتَ امرىء القيس وقولَ حمزة «وهل أنتم إلا عبيدُ أبـي» وقوله تعالى: «وما ربُّك بظلَّام للعبيد» فاستقراءٌ ليس بصحيح، وإنما كَثُرَ استعمال «عباد» دون «عبيد» لأنَّ فِعالاً في جمع فَعْل غير اليائي العين قياسيٌّ مطرد، وجمع فَعْل على فَعيل لا يَطَّرد. قال سيبويه:[4] «وربما جاء فَعِيلاً وهو قليل نحو: الكليب والعبيد» فلما كان فِعال مقيساً في جمع «عبد» جاء «عباد» كثيراً. وأما «وما ربك بظلَّام للعبيد» فَحَسَّن مجيئه هنا ـ وإن لم يكن مقيساً ـ أنه جاء لتواخي الفواصل، ألا ترى أنَّ قبله «أولئك ينادَوْنَ من مكان

(١) الآية ٤٦ من فصلت.
(٢) الآية ٥٣ من الزمر.
(٣) البحر ٢/٥٠٥.
(٤) الكتاب ٢/١٧٦.

بعيد»[1] وبعده «قالوا آذنَّاك ما منَّا مِنْ شهيد» فَحَسَّن مجيئَه بلفظ العبيد مراعاةُ هاتين الفاصلتين، ونظير هذا في سورة ق:[2] «وما أنا بظلَّام للعبيد» لأنَّ قبلـه: «وقد قَدَّمْتُ إليكم بالوعيد» وبعده «وتقول: هـل من مزيد». وأمَّا مدلُوله فمدلولُ «عِباد» سواءٌ. وأمَّا بيتُ امرىء القيس فلم يُفْهَمْ التحقيرُ من لفظ «عبيد» إنما فُهِمَ من إضافتهم إلى العصا ومن مجموعِ البيت، وكذلك قولُ حمزة: «هل أنتم إلا عبيدُ أبـي» إنما فُهِمَ التحقير من قرينة الحال التي كان عليها، وأتى في البيت وفي قول حمزة على أحد الجائزين». قلت: رَدُّه عليه استقراءَه من غير إتيانِهِ بما يخْرِمُ الاستقراء مردودٌ. وأمَّا ادِّعاؤه أن التحقير مفهومٌ من السياق دون لـفظِ عبيد فممنوعٌ، ولأنه إذا دار إحالةُ الحكم بين اللفظِ وغيره فالإحالَةُ على اللفظ أَوْلَى.

وقوله: «لي» صفةٌ لعباد، و«مِنْ دون» متعلِّقٌ بلفظِ «عباد» لِما فيه من معنى الفعل، يجوزُ أَنْ يَكونَ صفةً ثانيةً وأَنْ يكونَ حالاً لتخصُّص النكرة بالوصف.

قوله: «ولكن كونوا» أي: ولكن يقول كونوا، فلا بُدَّ من إضمار القول هنا. والرَّبَّانِيُّون جمع ربَّانِيّ، وفيه قولان، أحدهما أنه منسوب إلى الرَّبِّ، والألف والنون فيه زائدتان في النسب دلالة على المبالغة كرقَباني وشَعْـراني ولِحْياني للغليظ الرقبة والكثير الشعر والطويل اللحية، ولا تُفْرد هذه الزيادة عن النسب، أَمَّا إذا نَسَبوا إلى الرقبة والشعر واللحية من غير مبالغة قالـوا: رَقَبـي وشَعْري ولَحَوي، هذا معنى قول سيبويه[3]. والثاني: أنه منسوب إلى

---

(١) ليست قبلها، إنما قبلها «لفي شكٍّ منه مُريب».

(٢) الآية ٢٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٨٩.

رَبّان والربَّان هو المُعَلِّمُ للخير ومَنْ يسوس الناس ويُعَرِّفهم أمرَ دينِهم، فالألفُ والنونُ دالَّتان على زيادةِ الوصفِ كهي في عَطْشان وريَّان وجَوْعَان ووَسْنان، وتكونُ النسبةُ على هذا في الوصف نحو أَحْمريّ، قال:[1]

١٣٤٧ــ أطَرباً وأنت قِنَّسْرِيُّ
والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ

وقال سيبويه:[2] «زادوا ألفاً ونوناً في الرَّباني أرادوا تخصيصاً بعلم الرب دونَ غيره من العلوم، وهذا كما قالوا: شَعْراني ولِحْياني ورَقَباني» وفي التفسير: «كونوا فقهاء علماء»، ولمَّا مات ابن عباس قال محمد بن[3] الحنفية: «مات اليوم رَبَّانيُّ هذه الأمة».

[١٦٠/أ] قوله: «بما كنتم» الباء سببية أي: كونوا / علماء بسبب كونكم. وفي متعلَّق هذه الباءِ حينئذٍ أقوال أحدها: أنه متعلقة بكونوا، كذا ذكره أبو البقاء[4] والخلاف مشهور. الثاني: أن تتعلق بربانيين، لأنَّ فيه معنى الفعل. الثالث: أن تتعلَّق بمحذوف على أنها صفة لربانيين ذكره أبو البقاء[5] وليس بواضح المعنى.

و «ما» مصدريةٌ، وظاهرُ كلام الشيخ[6] أنه يجوز أن تكون غير ذلك، فإنه قال: «وما الظاهر أنها مصدريةٌ» فهذا يجوِّزُ غير ذلك، وجوازه فيه بُعْدٌ،

---

(١) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١/٤٨٠؛ والكتاب ١/١٧٠؛ والمخصص ١/٤٥؛ وأمالي الشجري ١/١٦٢؛ والدرر ١/١٦٥. والقنسري: الشيخ.
(٢) لم أقف على هذا النص في كتاب سيبويه.
(٣) محمد بن علي بن أبي طالب، وردت عنه الرواية في حروف القرآن وروى عنه بنوه، وروى عن ثلة من الصحابة توفي سنة ٧٣. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠٤.
(٤) الإملاء ١/١٤١.
(٥) الإملاء ١/١٤١.
(٦) البحر ٢/٥٠٦.

وهو أن تكون موصولةً، وحينئذٍ تحتاجُ إلى عائد وهو مقدَّر، أي: بسبب الذي تُعَلِّمون به الكتاب، وقد نقَص شرطٌ وهو اتحاد المتعلَّق فلذلك لم يظهر جَعْلُها غيرَ مصدرية.

وقرأ نافع[١] وابن كثير وأبو عمرو: «تَعْلَمُون» مفتوحَ حرفُ المضارعة، ساكنُ العينِ مفتوحُ اللام من: عَلِمَ يَعْلَم، أي: تعرفون فيتعدى لواحد، وباقي السبعة بضم حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورةً، فيتعدى لاثنين أولهما محذوف، تقديره: تُعَلِّمون الناس والطالبين الكتابَ، ويجوز ألاَّ يُرادَ مفعول أي: كنتم من أهلِ تعليم الكتاب، وهو نظيرُ: «أطعم الخبز» المقصودُ الأهمُّ إطعامُ الخبزِ من غيرِ نظر إلى مَنْ يُطْعِمُه، فالتضعيف فيه للتعدية[٢].

وقد رَجَّح جماعة[٣] هذه القراءةَ على قراءة نافع بأنها أَبْلَغُ؛ وذلك أَنَّ كلَّ مُعَلِّمٍ عالمٌ، وليس كلُّ عالمٍ مُعَلماً[٤]، فالوصفُ بالتعليم أبلغُ، وبأن قبله ذِكْرَ الربانيين، والربَّانيُّ يقتضي أَنْ يَعْلَمَ ويُعَلِّمَ غيره، لا أن يَقْتَصِر بالعلم على نفسه.

ورجَّح بعضُهم الأولى بأنه لم يُذْكَر إلا مفعولٌ واحدٌ والأصل عدم الحذف، والتخفيف مُسَوِّغٌ لذلك بخلاف التشديد، فإنه لا بد من تقدير مفعول، وأيضاً فهو أوفقُ لتدرُسون. والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيحُ إحداهما على الأخرى، وقد قَدَّمت ذلك في أوائل هذا الموضوع[٥].

---

(١) السبعة ٢١٣؛ الكشف ١/٣٥١.

(٢) أي في القراءة الثانية.

(٣) لعله يعني مكياً في كتابه «الكشف» ١/٣٥١.

(٤) الأصل «معلم» وهو سهو.

(٥) انظر دراسته لقراءات «مالك يوم الدين» الآية ٣ من الفاتحة، الورقة ٦ ب.

وقرأ[١] الحسن ومجاهد: «تَعَلَّمون» بفتح التاء والعين واللام مشددة من «تعلَّم» والأصل: تتعلَّمون بتاءين فحُذِفَت إحداهما. و«بما كنتم تدرسون» كالذي قبله.

والعامة على «تَدْرُسون» بفتح التاء وضم الراء من الدَّرْس وهو مناسب لتَعْلَمون من علم ثلاثياً، قال بعضهم: «كان حقُّ مَنْ قرأ «تُعَلِّمون» بالتشديد أن يقرأ: «تُدَرِّسون» بالتشديد» وليس بلازم، إذ المعنى: كنتم تُعَلِّمون غيركم ثم صرتم تدرسُون، وبما كنتم تدرسونه عليهم أي: تتلونه عليهم كقوله تعالى: «لتقرأه على الناس»[٢].

وقرأ أبو حيوة[٣] في إحدى الروايتين عنه: «تَدْرِسُون» بكسر الراء وهي لغة ضعيفة، يقال: دَرَسَ العلم يَدْرِسه بكسرالعين في المضارع وهما لغتان في مضارع دَرَسَ، وقرأ هو أيضاً في رواية: «تُدَرِّسون» مِنْ دَرَّس بالتشديد،وفيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ التضعيف فيه للتكثير، فيكون موافقاً لقراءة تَعْلَمون بالتخفيف[٤]. والثاني: أن التضعيف للتعدية ويكون المفعولان محذوفين لفهم المعنى، والتقديرُ: تُدَرِّسون غيرَكم العلمَ أي: تَحْمِلُونهم[٥] على الدَّرْسِ. وقُرِىء «تُدْرِسون»[٦] من أَدْرَسَ، كتُكْرِمُون مِنْ أَكْرَمَ على أنَّ أفعل بمعنى فَعَّل بالتشديد، فَأَدْرَس ودَرَّس واحدٌ كأكرم وكرَّم وأَنْزَلَ ونَزَّل.

والدَّرْس: التَّكرارُ والإدمانُ على الشيء ومنه: دَرَسَ زيدٌ الكتاب والقرآن يَدْرُسه ويدرِسه أي كرَّر عليه، ويقال: دَرَسْتُ الكتاب أي: تناوَلْتُ أثَره بالحفظ.

---

(١) البحر ٢/٥٠٦؛ الشواذ ٢١ منسوبة إلى سعيد بن جبير.
(٢) الآية ١٠٦ من الإسراء.
(٣) البحر ٢/٥٠٦؛ الشواذ ٢١.
(٤) كذا في الأصل: لعلها: بالتشديد وذلك لحصول هذه الموافقة.
(٥) الأصل: «تحملوهم» وهو سهو.
(٦) وهي قراءة أبي حيوة كما في القرطبي ٤/١٢٣.

ولمَّا كانَ ذلك بمداومَةِ القرآن عَبَّر عن إدامةِ القرآن بالدَّرْسِ، ودَرَسَ المنزل: ذَهَبَ أثرُهُ وطللٌ عافٍ ودارسٌ بمعنًى.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿ولا يَأْمُرَكم﴾**: قرأ ابن عامر[١] وعاصم وحمزة بنصب «يأمركم» والباقون بالرفع، وأبوعمرو على أصلِهِ من جواز تسكين الراء والاختلاسِ، وهي قراءة واضحة سهلةالتخريج والمعنى، وذلك أنها على القطع والاستئناف، أخبر تعالى بأن ذلك الأمرَ لا يقع. والفاعل فيه احتمالان، أحدهما: هو ضميرُ الله تعالى، والثاني هو ضميرُ «بَشَر» الموصوف بما تقدَّم، والمعنى على عَوْدِهِ على «بَشَر» أنه لا يقع مِنْ بشر موصوفٍ بما وُصِف به أَنْ يَجْعَلَ نفسَه رباً فيُعْبَدَ، ولا يأمر أيضاً أن تُعْبَدَ الملائكة والأنبياءُ من دون الله، فانتفى أن يدعوَ الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره. والمعنى على عَوْده على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفىٰ أمر الله وأمر أنبيائه بعبادةِ غيره تعالى.

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها [أوجه،][٢] أحدُها: قول أبـي علي[٣] وغيره، وهو أن يكونَ المعنى: ولا له أن يأمرَكم، فقدَّروا «أَنْ» تُضْمر بعد «لا» وتكون «لا» مؤكِّدةً لمعنى النفي السابق كما تقول: «ما كان من زيد إتيانٌ ولا قيام» وأنت تريدُ انتفـاءَ كلٍّ واحـدٍ منهما عن زيـد، فلا للتـوكيد لمعنى النفي السابق /، وبقي معنى الكلام: ما كانَ من زيدٍ إتيانٌ ولا منه قيام. [١٦٠/ب]

الثاني: أن يكونَ نصبُه لنسقِهِ على «يُؤْتِيَه» قال سيبويه:[٤]«والمعنى: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة». قال الواحدي: «ويُقَوِّي هذا

---

(١) السبعة ٢١٣؛ الكشف ١/٣٥٠.
(٢) سقط من الأصل، وما أثبتناه من ب، وفي ي: أقوال.
(٣) الحجة (خ) ٢/٢٢٦.
(٤) الكتاب ١/٤٣٠.

الوجه ما ذكرنا أن اليهود قالت للنبـي صلى الله عليه وسلم: أتريد يا محمد أن نتَّخذك رباً فَنَزَلَت».

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «يقول» في قراءة العامة قاله الطبري[1]. قال ابن عطية[2]: «وهذا خطأٌ لا يلتئم به المعنى» ولم يبيِّنْ أبو محمد وجهَ الخطأ ولا عدمَ التئام المعنى. قال الشيخ:[3] «وجهة الخطأ أنه إذا كان معطوفاً على «يقول» وجَعَل «لا» للنفي على سبيل التأسيس لا على سبيل التأكيد فلا يمكن أن يقدِّر الناصبَ وهو «أنْ» إلا قبل «لا» النافية، وإذا قَدَّرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي بـ «لا» مصدر منفيٌّ، فيصير المعنى: ما كان لبشرٍ موصوفٍ بما وُصف به انتفاءُ أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، وإذا لم يكن له انتفاءُ الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأٌ بيِّن. أمَّا إذا جَعَل «لا» لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خطأ ولا عدم التئام المعنى، وذلك أنه يصير النفي منسحباً على المصدرين المُقَدَّرِ ثبوتُهما فينتفي قولُه «كونوا عباداً لي» وينتفي أيضاً أمرُه باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، ويوضِّح هذا المعنى وضعُ «غير» موضعَ «لا» فإذا قلت: «ما لزيد فقهٌ ولا نحوٌ» كانت «لا» لتأكيد النفي وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت «لا» لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوتَ النحو له، إذ لو قلت: «ما لزيد فقه وغيرُ نحو» كانَ في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غيرُ نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: «جئتُ بلا زادٍ» كان المعنى جئت بغير زادٍ، وإذا قلت: «ما جئت بغير زادٍ» معناه أنك جِئت بزاد، لأنَّ «لا» هنا لتأسيس النفي، فإطلاق ابن عطية الخطأَ وعدمَ التئام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين، وهو أن تكون «لا» لتأسيس النفي لا لتأكيده، وأن يكون من عطف المنفي

---

(1) التفسير ٦/٥٤٧.

(2) المحرر ٣/١٤٢.

(3) البحر ٢/٥٠٧.

بلا على المثبت الداخل عليه النفيُ نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد: ما أريدُ أَنْ لا تتعلم» انتهى.

وتابع الزمخشريُّ[1] الطبريَّ في عطف «يَأْمركم» على «يقول» وجَوَّز في «لا» الداخلةِ عليه وجهين، أحدُهما: أَنْ تكونَ لتأسيس النفي، والثاني: أنها مزيدةٌ لتأكيده، فقال: «وقُرِىء «ولا يأمركم» بالنصب عطفاً على «ثم يقول»، وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تَجْعَلَ «لا» مزيدةً لتأكيد معنى النفي في قوله: «ما كان لبشرٍ» والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبئه الله وينصِّبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وتركِ الأندادِ، ثم يأمرَ الناسَ بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كقولك: ما كان لزيدٍ أن أكرمه ثم يهينَني ولا يستَخِفَّ بـي. والثاني: أن تَجْعَلَ «لا» غيرَ مزيدة، والمعنى: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهىٰ قريشاً عن عبادةِ الملائكة، واليهودَ والنصارى عن عبادةِ عُزير والمسيح، فلمَّا قالوا له: أَنتخذك رَبّاً قيل لهم: ما كان لبشَر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء». قلت: وهذا الذي أورده الزمخشري كلامٌ صحيح ومعنى واضح على كلاتقديري كونِ «لا» لتأسيسِ النفي أو تأكيدِهِ، فكيف يجعل الشيخ كلام الطبري فاسداً على أحد التقديرين وهو كونُها لتأسيس النفي؟ فقد ظهروالحمد لله صحة كلام الطبري بكلام أبـي القاسم الزمخشري وظهر أن ردَّ ابن عطيةَ عليه مردود.

وقد رَجَّحَ الناسُ قراءةَ الرفع على النصب قال سيبويه:[2] «ولا يأمُركم منقطعة مما قبلهما؛ لأن المعنى ولا يأمركم الله»، قال الواحدي: «ومما يدلُّ على الانقطاع من الأول قراءةُ عبدالله:[3] «ولَنْ يأمركم». قال الفراء:[4] «فهذا

(١) الكشاف ١/٤٤٠.

(٢) الكتاب ١/٤٣٠.

(٣) البحر ٢/٥٠٧؛ الكشاف ١/٤٤٠.

(٤) معاني القرآن ١/٤٤٠.

دليلٌ على انقطاعِها من النسق وأنَّها مستأنفةٌ، فلمَّا وقعت [لا] موقعَ لن رَفَعَتْ كما قال تعالى: «إنَّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيرا ولا تُسْأل عن أصحاب الجحيم»[1] وفي قراءة عبدالله: «ولن تُسْأل» وقال الزمخشري: [2]«والقراءة بالرفع على ابتداءِ الكلام أظهرُ، ويَعْضِدُها قراءةُ عبدالله: «ولن يأمركم». انتهى.

وقد تقدَّم أنَّ الضميرَ في «يأمركم» يجوز أن يعود على «الله» وأن يعود على البشر الموصوف بما تقدم، والمرادُ به النبـي صلى الله عليه وسلم أو أعمُّ من ذلك، سواءً قُرِىءَ برفع «ولا يأمركم» أو بنصبه إذا جعلناه معطوفاً على «يؤتيه»، وأما إذا جعلناه معطوفاً على «يقول» فإنَّ الضمير يعود لبشر ليس إلا، ويؤيد ما قلته ما قال بعضُهم: «ووجهُ القراءةِ بالنصب أن يكونَ معطوفاً على الفعلِ المنصوب قبله، فيكونُ الضميرُ المرفوع لبشر لا غير» يعني بما قبله «ثم يقولَ». ولمَّا ذكر سيبويه[3] قراءة الرفع جعل الضميرَ عائداً على الله تعالى، ولم يذكر غيرَ ذلك، فيُحتمل أَنْ يكونَ هو الأظهرَ عنده، ويُحتمل أنه [١٦١/أ] / لا يجوز غيرُه، والأول أَوْلى.

قال بعضهم: «في الضمير المنصوب في «يأمركم» على كلتا القراءتين خروجٌ من الغيبة إلى الخطاب على طريق الالتفاتِ» قلت: كأنه تَوَهَّم أنه لمَّا [توهم][4] تقدَّم ذِكْرُ الناسِ في قوله: «ثم يقول للناس» كان ينبغي أن يكونَ النظم «ولا يأمرهم» جَرْياً على ما تقدم، وليس كذلك، بل هذا ابتداءُ خطابٍ لا التفاتَ فيه.

قوله: «بعد إذ أنتم مسلمون» «بعد» متعلِّقٌ بيأمركم، و«بعد» ظرفُ زمانٍ

---

(١) الآية ١١٩ من البقرة.
(٢) الكشاف ١/٤٤٠.
(٣) الكتاب ١/٤٣٠.
(٤) لعله مقحم.

مضافٌ لظرفِ زمانٍ ماضٍ، وقد تقدَّم أنه لا يُضاف إليه إلا الزمان نحو: حينئـذٍ ويومئذٍ، و «أنتم مسلمون» في محلِّ خفضٍ بالإضافة؛ لأنَّ «إذ» تُضاف إلى الجملة مطلقاً اسميةً كانت أو فعليةً.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿وإذ أخذ﴾**: في العامل في هذا الظرف أوجهٌ، أحدُها: «اذكر» إنْ كان الخطاب للنبـيّ صلى الله عليه وسلم. الثاني: «اذكروا» إن كان خطاباً لأهل الكتاب. الثالث: «اصطفى» فيكون معطوفاً على «إذ» المقدَّمةِ قبلها، وفيه بُعْدٌ، بل امتناعُ لبُعْدِه. الرابع: أنَّ العامل فيه «قال» من قوله: «قال أأقررتم» وهو واضح جداً.

و «ميثاق» يجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعله أو لمفعوله. وفي مصحف أُبـي وعبدالله[١] وقراءاتِهما: «ميثاقَ الذين أوتوا الكتاب» مثلَ ما في آخر السورة، وعن مجاهد بن جبر كذلك، وقال: «أخطأ الكاتب» وهذا خطأٌ من قائلـه كائناً مَنْ كان، ولا أظنُّه يصِحُّ عن مجاهد، فإنه قرأ عليه مثلُ ابنِ كثير وأبـي عمرو ابـن العلاء، ولم ينقلْ واحدٌ منهما عنه شيئاً من ذلك.

والمعنى على القراءةِ الشهيرة صحيحٌ، وقد ذَكَر الناسُ فيها أوجهاً، أحدُها: أنَّ الكلامَ على ظاهره وأن الله تعالى أخذ على الأنبياء مواثيق أنهم يُصَدِّقون بعضَهم بعضاً وينصرُ بعضُهم بعضاً، بمعنى أنه يوصي قومه أن ينصروا ذلك النبـيَّ الذي بعدَه ولا يَخْذُلوه، وهذا مَرْوِيٌّ عن جماعة. الثاني: أن الميثاق مضاف لفاعله والموثَقُ عليه غيرُ مذكورٍ لفَهْمِ المعنى، والتقدير: ميثاقَ النبيين على أممهم، ويؤيده قراءةُ أُبـيّ وعبدالله، ويؤيدُه أيضاً قولُه: «فَمَنْ تولَّى بعد ذلك». الثالث[٢]: أنه على حذف مضاف تقديرُه: ميثاقُ أمم الأنبياء أو أتباعِ، ويؤيده ما أيَّد ما قبله أيضاً وقوله: «ثم جاءكم رسول».

---

(١) البحر ٥٠٨/٢؛ والقرطبـي ١٢٤/٤.

(٢) الأصل: «الثاني» وهو سهو.

الرابع: قال الزمخشري[1]: «أَنْ يُراد أهلُ الكتاب، وأَنْ يَرُدَّ على زَعْمهم تهكماً بهم لأنهم كانوا يقولون: نحن أَوْلى بالنبوة من محمد صلى الله عليه وسلم، لأنَّا أهل كتاب ومنا كان النبيون» وهذا الذي قاله بعيد جداً، كيف يُسَمِّيهم أنبياءً تهكماً بهم، ولم يكن ثَم قرينةٌ تبيِّن ذلك؟

قوله: «لَما آتيتُكم» العامةُ: «لَما» بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزةُ وحده[2] على كسر اللام، وسعيد بن جبير والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد. فأمّا قراءة العامة ففيها خمسة أوجه، أحدُها: أن تكون «ما» موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولةٌ بفعلٍ محذوف، ذلك الفعلُ هو جوابُ القسم، والتقدير: والله لَتُبَلِّغُنَّ ما آتيناكم من كتابٍ، قال هذا القائل: لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دَلَّت هذه اللامُ على الفعل حُذِف، ثم قال تعالى: «ثم جاءكم رسول وهو محمد صلى الله عليه وسلم» قال: «وعلى هذا التقديرِ يستقيم النظم». قلت: «وهذا الوجه لا ينبغي أن يجوزَ البتة، إذ يمتنع أن تقولَ في نظيرِه من الكلام: «واللَّـهِ لزيداً» تريد: والله لتضرِبَنَّ زيداً.

الوجه الثاني: ـ وهو قول أبي عليّ[3] وغيره ـ أن تكونَ اللامُ في «لَما» جوابَ قوله: «ميثاق البنيين» لأنه جارٍ مَجْرَى القسم، فهي لامُ الابتداء المُتَلَقَّى بها القسمُ، و«ما» مبتدأةٌ موصولة و«آتيناكم» صلتُها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فَحُذِفَ لاستكمال شروطه، و«من كتاب» حال: إمَّا من الموصول وإمَّا من عائده، وقوله: «ثم جاءكم رسول» عطفٌ على الصلة، وحينئذ فلا بُدَّ من رابطٍ يربطُ هذه الجملةَ بما قبلَها فإنَّ المعطوفَ على الصلة صلةٌ، واختلفوا في ذلك: فذهب بعضهم إلى أنه محذوفٌ تقديره: «ثم

(١) الكشاف ١/٤٤١.
(٢) السبعة ٢١٣، الكشف ١/٣٥١؛ البحر ٢/٥٠٩.
(٣) الحجة (خ) ٢/٢٢٨.

جاءكم رسول به» فَحُذِف «به» لطول الكلام ولدلالة المعنى عليه، وهذا لا يجوزُ؛ لأنه متى جُرَّ العائدُ لم يُحْذَفْ إلا بشروطٍ تقدَّمت، هي مفقودةٌ هنا، وزعم هؤلاء أن هذا مذهب سيبويه، وفيه ما قد عرفته، ومنهم مَنْ قال: الربطُ حصل هنا بالظاهر، لأن هذا الظاهر وهو قوله: «لِما معكم» صادقٌ على قوله: «لِما آتيناكم» فهو نظير: «أبو سعيد الذي رَوَيْتُ عن الخِدْريّ، والحَجَّاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف»، وقال[1]:

١٣٤٨ـ فيـا رَبَّ ليلى أَنْتَ في كـلِّ مـوطن
وأنتَ الـذي في رحمـةِ اللّـهِ أَطْمَـعُ

يريدون: عنه ورأيته وفي رحمته، وقد وَقَع ذلك في المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنَّا لا نضيع أَجْرَ مَنْ أحسن عملاً»[2] وهذا رأي أبـي الحسن وتقدَّم فيه بحث. ومنهم مَنْ قال: إنَّ العائدَ يكون ضميرَ الاستقرارِ العامل في «مع»، و«لتؤمِنُنَّ به» جوابُ قسمٍ مقدرٍ، وهذا القسمُ المقدَّرُ وجوابُه خبرٌ للمبتدأ الذي هو «لَما آتيناكم»، والهاء في به تعود على المبتدأ ولا تعودُ على «رسول»، لئلا يلزَمَ خُلُوُّ الجملةِ / الواقعةِ [١٦١ب] خبراً من رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ.

الثالث: كما تقدم إلا أن الـلام في «لـما» لامُ التوطئة، لأنَّ أَخْذَ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي «لتؤمِنُنَّ به» لامُ جوابِ القسم، هذا كـلام الزمخشري[3] ثم قال: «وما» تحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و«لتؤمِنُنَّ» سادٌّ مسدَّ جوابِ القسم والشرط جميعاً، وأن تكون بمعنى «الذي». وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لام التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط،

---

(١) البيت لمجنون بني عامر وليس في ديوانه، وهو في المغنى ٢٣٠؛ والأشموني ١/١٤٦؛ والهمع ١/٨٧؛ والدرر ١/٦٤.
(٢) الآية ٣٠ من الكهف.
(٣) الكشاف ١/٤٤١.

وتأتي غالباً مع «إنْ»، أما مع الموصول فلا، فلو جَوَّز في اللام أن تكونَ موطئةً وأن تكونَ للابتداء، ثم ذكر في «ما» الوجهين لحَمَلْنَا كلَّ واحد على ما يليق به.

الرابع: أن اللامَ هي الموطئة و«ما» بعدَهاشرطيةٌ، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو«آتيناكم»، وهذا الفعلُ مستقبلٌ معنىً لكونِه في حَيِّز الشرط، ومَحلُّه الجزم والتقدير: والله لأَيَّ شيء آتيتُكم مِنْ كذا وكذا لتكونن كذا.

وقوله: «مِنْ كتابٍ» كقوله: «ما نَنْسَخْ من آية»[١] وقد تقدَّم تقريرُه. وقوله: «ثم جاءكم رسولٌ» عطفٌ على الفعلِ قبلَه فيلزَم أَنْ يكون فيه رابطٌ يربطُه بما عُطِف عليه. و«لتؤمِنُنَّ» جوابٌ لقوله: «أَخَذَ الله ميثاق النبيين»، وجوابُ الشرط محذوفٌ سَدَّ جوابُ القسمِ مَسَدَّه، والضميرُ في «به» عائدٌ على «رسول»، كذا قال الشيخ[٢]، وفيه نظر لأنه يمكن عَوْدُه على اسمِ الشرط، ويَسْتغني حينئذ عن تقديره رابطاً، وهذا كما تقدَّم في الوجهِ الثاني، ونظيرُ هذا من الكلام أن تقول: «أَحْلِفُ باللَّـهِ لأيَّهم رأيتُ ثم ذهب إليه رجلٌ قُرَشي لأُحْسِنَنَّ إليه» تريدُ إلى الرجل، وهذا الوجهُ هو مذهبُ الكسائي.

وقد سأل سيبويه[٣] الخليلَ عن هذه الآية فأجابَ بأنَّ «ما» بمنزلة الذي، ودَخَلَتِ اللامُ على «ما» كما دخلت على «إنْ» حين قلت: واللَّـهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأفعلنَّ، فاللامُ التي في «ما» كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا» هذا نصُّ الخليل. قال أبو علي[٤]: «لم يُرِد الخليل بقولـه

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٢) البحر ٢/٥٠٩.
(٣) الكتاب ١/٤٥٥.
(٤) الحجة (خ) ٢/٢٣٠.

«إنها بمنزلة الذي» كونَها موصولةً بل أنها اسمٌ كما أن الذي اسم، وقرر أن تكونَ حرفاً كما جاءت حرفاً في قوله: «وإنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهم»[1] «وإنْ كلُّ ذلك لَمَّا متاعُ الحياة»[2]. وقال سيبويه[3]: «ومثلُ ذلك: «لَمَنْ تَبِعك منهم لأمـلأن جهنَّم»[4] إنما دَخَلَتْ اللامُ على نِيَّة اليمين».

وإلى كونها شرطيةً ذهب جماعةٌ كالمازني والزجَّاج[5] والزمخشري[6] والفارسي، قال الشيخ[7]: «وفيه حَدْسٌ لطيف، وحاصلُ ما ذكر أنهم إن أرادوا تفسيرَ المعنى فيمكن أن يُقال، وإنْ أرادوا تفسير الإعراب فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ كلًّا منهما ـ أعني الشرط والقسم ـ يطلُب جواباً على حِدة، ولا يمكن أن يكونَ هذا محمولاً عليهما؛ لأنَّ الشرطَ يقتضيه على جهة العملِ فيكونُ في موضع جزم، والقسمُ يطلبُه من جهة التعلق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له[8] من الإعراب، ومُحالٌ أن يكونَ الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع له من الإعراب» قلت: وقـد تقدَّم هذا الإشكالُ والجوابُ عنه.

الخامس: أنَّ أصلَها «لَمَّا» بتشديـدِ الميم فخففت، وهذا قـول ابن أبـي إسحاق، وسيأتي توجيهُ قراءة التشديد فَتُعْرَفُ مِنْ ثَمَّة.

وقرأ حمزة: «لِما» بكسرِ اللامِ خفيفةَ الميم أيضاً، وفيها أربعةُ أوجه، أحدها: ـ وهو أغربُها ـ أن تكونَ اللام بمعنى «بعد» كقول النابغة[9]:

---

(١) الآية ١١١ من هود.
(٢) الآية ٣٥ من الزخرف.
(٣) الكتاب ١/٤٥٦.
(٤) الآية ١٨ من الأعراف.
(٥) معاني القرآن ١/٤٥٥.
(٦) الكشاف ١/٤٤١.
(٧) الحجة (خ) ٢/٢٣٠.
(٨) قوله: «فلا موضع له» وردت بالتكرار في الأصل.
(٩) تقدم برقم ٣٩٨.

١٣٤٩ـ تَـوَهَّـمْتُ آيـاتٍ لـهـا فَـعَـرَفْـتُـهـا
لِـستَـةِ أعـوامٍ وذا الـعـامُ سـابـعُ

يريد: فَعَرَفْتُها بعد ستة أعوام، وهذا منقولٌ عن صاحب النظم، ولا أدري ما حَمَلَه على ذلك؟ وكيف يَنْتظم هذا كلاماً، إذ يصير تقديرُه: وإذ أخذ اللَّـهُ ميثاقَ النبيين بعدَما آتيناكم، ومَنِ المخاطبُ بذلك؟

الثاني: أن اللامَ للتعليل، وهذا الذي ينبغي ألاَّ يُحادَ عنه وهي متعلقة بـ «لتؤمِنُنَّ»، و «ما» حينئذٍ مصدريةٌ، قال الزمخشري[1]: «ومعناه لأجلِ إيتائي إياكم بعضَ الكتابِ والحكمة، ثم لمجيء رسولٍ مصدِّقٍ لتؤمِنُنَّ به، على أنَّ «ما» مصدريةٌ، والفعلان معها أعني: «آتيناكم»[2] و «جاءكم» في معنى المصدرين، واللامُ داخلةٌ للتعليل، والمعنى: أخَذَ الله ميثاقَهم لتؤمِنُنَّ بالرسول ولتنصُرُنَّه لأجل أن آتيتكم الحكمة، وأنَّ الرسول الذي أمركم بالإيمان ونصرتِه موافقٌ لكم غيرُ مخالِفٍ. قال الشيخ[3]: «ظاهر هذا التعليل الذي ذكره والتقدير الذي قدره أنه تعليلٌ للفعلِ المُقْسَم عليه، فإنْ عَنَى هذا الظاهرَ فهو مُخالِفٌ لظاهر الآية، لأنَّ ظاهرَ الآيةِ يقتضي أن يكونَ تعليلاً لأخْذِ

[١٦٢/أ] / الميثاق لا لمتعلَّقه وهو الإيمان، فاللامُ متعلقةٌ بأخذ، وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقةً بقوله: لتؤمِنُنَّ به»، ويمتنع ذلك من حيث إنَّ اللام المتلقَّى بها القسمُ لا يعمل ما بعدَها فيما قبلها، تقول: والله لأضرِبَنَّ زيداً، ولا يجوزُ: والله زيداً لأضربنَّ، فعلى هذا لا يجوزُ أن تتعلق اللام في «لِما» بقوله: «لتؤمِنُنَّ». وقد أجاز بعضُ النحويين في معمول الجواب ــ إذا كان ظرفاً أو مجروراً ــ تقدُّمَه، وجَعَلَ من ذلك[4]:

(١) الكشاف ١/٤٤١.
(٢) كذا بالأصل على قراءة نافع بالضمير المعظم نفسه.
(٣) البحر ٢/٥١٢.
(٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٢٥ وتمامه:
رضيعَيْ لِبـانٍ ثَـدْيَ أمٍّ تحـالَفـا بأسْحَمَ داجٍ .... =

١٣٥٠ـ ....

... عَـوْضُ لا نَـتَـفَـرَّقُ

وقولَه تعالى: «عَمَّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمين»[(١)] فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله: «لَتُؤْمِنُنَّ» وفي هذه المسألةِ تفصيلٌ يُذْكَرُ في علم النحو، قلت: أمَّا تعلُّق اللامِ بلتؤمِنُنَّ من حيث المعنى فإنَّه أظهرُ مِنْ تعلُّقِها بأخذ، وهو واضحٌ فلم يَبْقَ إلَّا ما ذَكَر مِنْ مَنْع تقديمِ معمولِ الجواب المقترنِ باللام عليه وقد عُرِف، وقد يكون الزمخشري مِمَّن يرى جوازه.

والثالث: أن تتعلَّقَ اللام بأخذ أي: لأجل إيتائي إياكم كيتَ وكيتَ أخذْتُ عليكم الميثاق، وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرُه: لرعاية ما أتيتكم.

الرابع: أن تتعلَّقَ بالميثاق لأنه مصدر، أي توثَّقْنا عليهم لذلك. هذه الأوجهُ بالنسبة إلى اللام، وأمَّا [ما] ففيها ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أَنْ تكونَ مصدرية وقد تقدَّم تحريرُه عند الزمخشري. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي وعائدُها محذوفٌ و«ثم جاءكم» عطف على الصلة، والرابط لها بالموصول: إمَّا محذوفٌ تقديره: «به» وهو رأيُ سيبويه[(٢)]، وإمَّا لقيامِ الظاهر مقامَ المضمرِ وهو رأيُ الأخفش، وإمَّا ضميرُ الاستقرار الذي تضمَّنه «معكم» وقد تقدَّم تحقيق ذلك. والثالث: أنها نكرةٌ موصوفة، والجملةُ بعدها صفتُها وعائدُها محذوف، و«ثم جاءكم» عطفٌ على الصفة، والكلامُ في الرابطِ كما تقدَّم فيها وهي صلة، إلا أنَّ إقامة الظاهر مُقام الضمير في الصفة ممتنع، لو قلت: «مررت برجلٍ قام أبو عبدالله» على أن يكون «قام أبو عبدالله» صفة

= وهو في الخصائص ١/٢٦٥؛ والإنصاف ٤٠١؛ وابن يعيش ٤/١٠٧؛ والخزانة ٣/٢٠٩؛ والهمع ١/٢١٣؛ والدرر ١/١٨٣؛ والشاهد: تقدُّم الظرف «عوض» على جواب القسم «لا نتفرَّق».

(١) الآية ٤٠ من المؤمنون.

(٢) الكتاب ١/٤٥٥، ٤٥٦.

لرجل، والرابطُ أبوعبدالله، إذ هو الرجل في المعنى لم يَجُز ذلك، وإن جاز في الصلة والخبر عند مَنْ يرى ذلك، فيتعيَّن عَوْدُ ضمير محذوف.

وجوابُ قـوله: «وإذ أخـذ الله ميثاقَ» قوله: «لتؤمِنُنَّ به» كما تقدم، والضمير فيه «به» عائدٌ على «رسول»، ويجوز الفصلُ بين القسم والمقسم عليه بمثلِ هذا الجار والمجرور لو قلت: «أقسمتُ للخير الذي بلغني عن عمروٍ لأحْسِنَنَّ إليه» جاز.

وقوله: «مِنْ كتابٍ وحكمة»: إمَّـا حالٌ من المـوصول أو من عـائده، وإمَّا بيانٌ له فامتنع في قراءةِ حمزة أن تكونَ «ما» شرطيةً كما امتنع في قراءة الجمهورِ أن تكونَ مصدريةً.

وأمَّا قراءةُ سعيد والحسن[1] ففيها أوجه، أحدها: أَنَّ «لَمَّا» هنا ظرفيةٌ بمعنى حين فتكونُ ظرفية. ثم القائلُ بظرفيتها اختلف تقديرُه في جوابها، فذهب الزمخشري[2] إلى أن الجوابَ مقدرٌ من جنس جواب القسم فقال: «لَمَّا» بالتشديد بمعنى حين، أي: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدِّق وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونصرتُه». وقال ابن عطية[3]: «ويظهر أن «لمَّا» هذه الظرفيةُ أي: لَمَّا كنتم بهذه الحالِ رؤساءَ الناس وأماثِلَهم أخذ عليكم الميثاق، إذ على القادة يُؤْخَذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» فقدَّر ابن عطية جوابَها من جنس ما سبقها، وهذا الذي ذهبا إليه مذهب مرجوح قال به[4] الفارسي، والجمهور: سيبويه وأتباعُه على خلافه، وقـد تقدم تحقيق هـذا الخلاف فـلا حاجـة لذكـره. وقال

(١) قراءتها بتشديد «لما».
(٢) الكشاف ١/٤٤١.
(٣) المحرر ٣/١٤٦.
(٤) أي قال باسمية لَمَّا الظرفية، وسيبـويه عَـدَّها حـرفاً: الكتـاب ٢/٣١١؛ الإيضاح العضدي ٣١٩.

الزجاج[1]: «أي لَمّا آتاكم الكتاب والحكمة أخذ عليكم الميثاق، وتكون «لمَّا» تَـؤُول إلى الجزاء كما تقول: لَمّا جِئْتني أكرمتُك» وهذه العبارةُ لا يؤخذ منها كونُ «لَمّا» ظرفيةً ولا غير ذلك، إلا أن فيها عاضداً[2] لتقدير ابن عطية جوابَها من جنس ما تقدمها بخلاف تقدير الزمخشري.

الثاني: أن «لَمَّا» حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ، وقد تقدَّم دليله وأنه مذهب سيبويه، وجوابُها كما تقدَّم مِنْ تقديري ابن عطية والزمخشري. وفي قول ابن عطية: «فيجيء على المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» نظر؛ إذ قراءة حمزة فيها تعليل وهذه القراءةُ لا تعليل فيها، اللهم إلا أن يقال: لَمَّا كانت «لَمَّا» تحتاجُ إلى جوابٍ أشبه ذلك العلةَ ومعلولَها، لأنك إذا قلت: «لَمَّا جِئْتَني أكرمتُك» في قوةِ: أكرمتُك لأجلِ مجيئي إليك، فهي من هذه الجهةِ كقراءة حمزة.

والثالث: أنَّ الأصلَ: لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم لأنها تقاربُها، والإدغامُ هنا واجب، / ولما اجتمع ثلاثُ ميمات، ميمِ مِنْ، وميمِ «ما» [١٦٢/ب]
والميمِ التي انقلبت من نون «من» لأجل الإدغام فحصل ثقل في اللفظ. قال الزمخشري[3]: «فحذفوا إحداها». قال الشيخ[4]: «وفيه إبهامٌ»، وقد عَيَّنها ابن عطية[5] بأن المحذوفة هي الأولى، قلت: وفيه نظر، لأنَّ الثقلَ إنما حصل بما بعد الأولى، ولذلك كان الصحيح في نظائره إنما هو حَذْفُ الثواني نحو: «تَنَزَّل» و«تَذَكَّرون»، وقد ذكر أبو البقاء[6] أنّ المحذوفة هي الثانية، قال: «لضَعْفها بكونها بدلاً وحصولِ التكرير بها».

---

(١) معاني القرآن ١/٤٤٦.
(٢) الأصل: عاضد وهو سهو.
(٣) الكشاف ١/٤٤١.
(٤) البحر ٢/٥١٢.
(٥) المحرر ٣/١٤٦.
(٦) الإملاء ١/١٤٢.

و «مِنْ» هذه التي في «لَمِنْ ما» زائدة في الواجب على رأي أبـي الحسن الأخفش[1]. وهذا تخريج أبـي الفتح[2]، وفيه نظرٌ بالنسبة إلى ادعائه زيادة «مِنْ» فإن التركيب يقلق على ذلك، ويبقى المعنى غيرَ ظاهر.

الرابع: أنَّ الأصل أيضاً: لَمِنْ ما، فَفُعِل به ما تقدم من القلب والإدغام ثم الحذفِ، إلا أن «مِنْ» ليست زائدةً بل هي تعليليَّةٌ، قال الزمخشري[3]: «ومعناه لمِنْ أجل ما أتيتكم لتؤمنُنَّ به، وهذا نحو من قراءة حمزة في المعنى» قلت: وهذا الوجه أوجهُ ممَّا تقدَّمه لسلامته من ادِّعاء زيادة «مِنْ» ولوضوح معناه. قال الشيخ[4]: «وهذا التوجيهُ في غاية البُعْد ويُنَزَّه كلامُ العرب أن يَأْتِيَ فيه مثلُه فكيف في كتابِ اللّـهِ عز وجل! وكان ابن جني كثيرَ التمحُّلِ في كلام العرب،ويلزم في «لَمّا» هذه على ما قرره الزمخشري أن تكونَ اللامُ في «لِمِنْ ما آتيناكم» زائدةً، ولا تكونُ اللامَ الموطئة، لأنَّ الموطئةَ إنما تدخل على أدوات الشرط لا على حرف الجر، لو قلت: «أُقسم بالله لمِنْ أجلك لأضربن زيداً» لم يَجُزْ، وإنما سُمِّيت موطئةً لأنها تُوَطِّىء ما يَصْلُح أن يكونَ جواباً للشرط للقسم، فيصيرُ جوابُ الشرط إذ ذاك محذوفاً لدلالةِ جواب القسم عليه» قلت: قد تقدَّم له هو أنَّ «ما» في هذه القراءة يجوز أن تكونَ موصولة بمعنى الذي، وأن اللام معها موطئةٌ للقسمِ، وقد حصر هنا أنها لا تدخل إلا على أدوات الشرط فأحدُ الأمرين لازمٌ له، وقد قَدَّمْتُ أنَّ هذا هو الإِشكالُ على مَنْ جَعَلَ «ما» موصولةً وجَعَلَ اللامَ موطئةً.

وقرأ نافع[5]: «آتيناكم» بضميرِ المعظِّم نفسَه. والباقون: «آتيتكم»

---

(١) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ١/٩٨.

(٢) المحتسب ١/١٦٤.

(٣) الكشاف ١/٤٤١.

(٤) البحر ٢/٥١٢.

(٥) السبعة ٢١٤، والكشف ١/٣٥١.

بضميرِ المتكلم وحدَه، وهو موافقٌ لما قبله وما بعده من صيغة الإفراد في قوله: «وإذ أخذ الله»، وجاء بعده «إصري».

وفي قوله «آتيتكم» أو «آتيناكم» على كلا القراءتين التفاتان أحدُهما: الخروجُ من الغيبة إلى التكلم في قوله آتينا أو آتيتُ، لأنَّ قبله ذِكْرَ الجلالة المعظمة في قوله: «وإذ أخذ الله»، والثاني: الخروجُ من الغَيْبة إلى الخطاب في قوله «آتيناكم» لأنه قد تقدَّمه اسم ظاهر وهو «النبيين»، إذ لو جرى على مقتضى تقدُّم الجلالة والنبيين لكان التركيب: وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيين لما آتاهم من كتاب كذا، قال بعضهم: «وفيهِ نظرٌ لأنَّ مثلَ هذا لا يسمى التفاتاً في اصطلاحِهم، وإنما يسمى حكايةَ الحال، ونظيرُه قولُك: حلف زيد ليفعلنَّ ولأفعلن، فالغَيْبَةُ مراعاةً لتقدُّم الاسم الظاهر، والتكلُّم حكايةً لكلامِ الحالفِ، والآية الكريمة من هذا».

وأصل لتؤمِنُنَّ به ولتنصُرُنَّه: لتؤمنونَنّ ولتنصرونَنّ، فالنون الأولى علامة الرفع، والمشددة بعدها للتوكيد، فاستُثْقِلَ توالي ثلاثةِ أمثال فحذفوا نونَ الرفع لأنها ليست في القوة كالتي للتوكيد، فالتقى بحذفها ساكنان، فَحُذِفَت الواوُ لالتقاء الساكنين.

وقرأ عبدالله[1]: «مُصَدِّقاً» نصبٌ على الحال من النكرة، وقد قاسه سيبويه[2] وإنْ كان المشهورُ عنه خلافَهُ، وحَسَّن ذلك هنا كونُ النكرةِ في قوة المعرفة من حيث إنه أُريد بها شخصٌ معين وهو محمد صلى الله عليه وسلم. واللام في «لَما» زائدةٌ لأنَّ العاملَ فرع وهو مُصَدِّق والأصل: مُصَدِّقٌ ما معكم.

قوله: «قال أأقْرَرْتُم»: فاعلُ «قال» يجوز أن يكونَ ضميرَ الله تعالى وهو الظاهر، وأن يكون ضَميرَ النبـي الذي هو واحد النبيين، خاطب بذلك

(١) البحر ٥١٣/٢.
(٢) الكتاب ٢٧٢/١.

أمته، ومتعلَّقُ الإقرارِ محذوفٌ، أي: أأقررتم بذلك كله، والاستفهامُ على الأولِ مجازٌ، إذ المرادُ به التقريرُ والتوكيدُ عليهم لاستحالتِهِ في حق الباري تعالى، وعلى الثاني هو استفهامٌ حقيقةً، و«إصْري» على الأول الياء لله تعالى وعلى الثاني للنبي.

وقرأ العامة «إصري» بكسر الهمزة وهي الفصحى، وقرأ أبو بكر عن عاصم في رواية:[١] «أُصْري» بضمها، ثم المضمومُ يُحتمل أن يكون لغةً في المكسور وهو الظاهر، ويحتمل أن يكونَ جمع إصار، ومثله أُزُر[٢] في جمع إزار، وقد تَقَدَّم في أواخر البقرة[٣] الكلامُ عليه مشبعاً.

وقوله: «أَقْرَرْنَا» أي: بالإيمان به وتبصرتِه. وفي الكلام حذفُ جملةٍ أيضاً، حُذِفَتْ لدلالةِ ما تقدَّم عليها، إذ التقديرُ: قالوا أقررنا وأخذنا إصْرَكَ على ذلك كله.

وقوله: «فاشْهَدُوا» هذه الفاءُ عاطفة على جملة مقدرةٍ تقديره: قال: أأقررتم فاشهدوا، ونظيرُ ذلك: «أَلقِيتَ زيداً»؟ قال: «لَقِيتُه»، قال: «فَأَحسِنْ إليه»، التقدير: أَلَقِيتَ زيداً فأحسن إليه، فما فيه الفاءُ بعضُ المقول، ولا جائز أن يكونَ كلَّ المقولِ لأجل الفاء، ألا ترى قولَه: «قال: أأقررتم» وقوله: «قالوا: أقررنا» لَمَّا كان كلَّ المقول لم يُدْخِلِ الفاء، قاله الشيخ[٤]، والمعنى واضح بدونه.

[١٦٣/أ] قوله: «مِنَ الشاهدين» هذا هو / الخبرُ لأنَّه مَحَطُّ الفائدة، وأمَّا قوله «معكم» فيجوزُ أن يكون حالاً أي: وأنا من الشاهدين مصاحباً لكم، ويجوز

---

(١) السبعة ٢١٤؛ البحر ٢/٥١٣.
(٢) هذا بضم العين، وأصري في قراءة أبي بكر بتسكين الصاد.
(٣) الآية ٢٨٦ من البقرة.
(٤) البحر ٢/٥١٤.

أن يكونَ منصوباً بالشاهدين ظرفاً له عند مَنْ يرى تجويز ذلك[1]، ويمتنع أن يكونَ هو الخبرَ إذ الفائدةُ به غيرُ تامة في هذا المقام، والجملةُ من قوله: «وأنا معكم من الشاهدين» يجوز ألَّا يكونَ لها محلٌ لاستئنافِها، ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «فاشْهَدوا».

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تولَّى﴾**: يجوز أنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً فالفاء في «فأولئك» جوابُها، وأن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ لشبه المبتدأ باسم الشرط، فالفعل بعدها على الأول في محل جزم، وعلى الثاني لا محلَّ له لكونه صلةً، وأما «فأولئك» ففي محلِّ جزم أيضاً على الأول ورفعٍ على الثاني لوقوعِهِ خبراً، و«هم» يجوزُ أن يكونَ فصلاً وأن يكونَ مبتدأ، وهذه الأشياء واضحةٌ مِمَّا تقدَّم، فلذلك لم أُوغل في بيانها.

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دين الله يَبْغون﴾**: قد تقدم أن الجمهور يجعلون الهمزةَ مقدمةً على الفاء للزومِها الصدرَ، والزمخشري يُقِرُّها على حالِها ويقدِّرُ محذوفاً قبلها، وهنا جَوَّز[2] وجهين، أحدُهما: أن تكونَ الفاءُ عاطفةً جملةً على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغيرَ دين الله يبغون، ثم توسَّطت الهمزةُ بينهما. والثاني: أن يُعْطَف على محذوفٍ تقديرُه: أيتولَّون فغيرَ دين الله يبغون، وقَدَّم المفعولَ الذي هو «غير» على فِعْلِهِ لأنه أهمُّ من حيثُ إنَّ الإنكارَ الذي هو معنى الهمزة متوجهٌ إلى المعبودِ بالباطل، هذا كلامُ الزمخشري. قال الشيخ:[3] «ولا تحقيقَ فيه لأنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجَّه إلى الذوات، إنما يتوجَّه إلى الأفعال التي تتعلَّق بالذوات، فالذي أُنْكر إنما هو الابتغاء الذي متعلَّقُه غيرُ دين الله، وإنما جاء تقديمُ

---

(١) ويحتج المانع بأن «أل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) الكشاف ١/٤٤١.

(٣) البحر ٢/٥١٥.

المفعول من باب الاتساع، ولشبهِ يبغون بالفاصلة بآخر الفعل» قلت: وأين المعنى من المعنى؟

وقرأ أبو عمرو[1] وحفص عن عاصم: «يَبْغون» بالياءِ من تحت نَسَقاً على قوله: «هم الفاسقون» والباقون بياءِ الخطاب التفاتاً.

قوله: «وله أسلم مَنْ في السموات» جملةٌ حالية أي: كيف يَبْغُون غيرَ دينه والحالُ هذه؟

قوله: «طَوْعاً وكَرْهاً» فيهما وجهان أحدُهما: أنهما مصدران في موضع الحال والتقدير: طائعين وكارهين. والثاني: أنهما مصدران على غير الصدر، قال أبو البقاء:[2] «لأنَّ أسلم بمعنى انقاد وأطاع»، وتابع الشيخ[3] على هذا، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ هذا ماشٍ في «طوعاً» لموافقته لمعنى الفعل قبله، وأمّا «كَرْهاً» فكيف[4] يقال فيه ذلك، والقول بأنه يُغتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل غيرُ نافعٍ هنا. ويقال: طاع يَطُوع، وأطاع يُطيع بمعنى. وقيل: طاعه يَطُوعه انقادَ له، وأطاعه أي: رَضِي لأمره، وطاوَعَهُ أي: وافقه.

وقرأ الأعمش:[5] «كُرْهاً» بالضم، وسيأتي أنها قراءة للأخوين في سورة النساء[6]، وللكوفيين وابن ذكوان في الأحقاف[7]، وهناك تكلَّمْنا عليها، وتقدم لنا أيضاً ذِكْرُ هذه المادة في البقرة[8].

---

(١) الكشف ١/٢٥٣؛ السبعة ٢١٤.
(٢) الإملاء ١/١٤٢.
(٣) البحر ٢/٥١٦.
(٤) الأصل: «كيف» وهو سهو.
(٥) البحر ٢/٥١٦.
(٦) الآية ١٩ من النساء، وانظر في قراءات «كرهاً»: السبعة ٢٢٩.
(٧) الآية ١٥ من الأحقاف.
(٨) انظر إعرابه للآية ٢١٦ من البقرة.

قوله: «وإليه يُرْجَعُون» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً فلا محلَّ لها، وإنما سِيقت للإخبار بذلك لتضمُّنها معنى التهديدِ العظيم والـوعيدِ الشديد، ويجوزُ أن تكونَ معطوفةً على الجملةِ من قولِهِ: «وله أَسْلَمَ» فتكونُ حالاً أيضاً، ويكونُ المعنى أنه نَعَى عليهم ابتغاءَ غير دين مَنْ أسلم له جميعُ مَنْ في السموات والأرض طائِعين ومُكْرَهين ومَنْ مَرْجِعُهم إليه.

وقرأ حفص[1] عن عاصم: «يُرْجَعُون» بياء الغيبة ويَحْتَمِل ذلك وجوهاً. أحدها: أَنْ يعودَ الضميرُ على مَنْ أسلم وهو واضح. الثاني: أن يعود على مَنْ عاد عليه ضميرُ «يَبْغون» في قراءة مَنْ قرأه بالغيبة، وهـو أيضاً واضـحٌ، ولا التفاتَ في هذين الوجهين. والثالث: أن يعودَ على مَنْ عاد عليه الضمير في «تَبْغُون» في قراءة الخطاب فيكون التفاتاً حينئذٍ. وقرأ الباقون: «تَبْغُون» بالخطاب، فَمَنْ قرأ «تبغون» بالخطاب فهو واضح، ومَنْ قرأه بالغيبة فيكون هذا التفاتاً منه، ويجوز أن يكون التفـاتاً من قـوله: «مَنْ في السمـوات والأرض».

آ (٨٤) **قوله تعالى: ﴿قل آمنَّا بالله﴾**: في هذه الآية احتمالان أحدُهما: أن يكونَ المأمورُ بهذا المقولِ ـ وهو آمنَّا إلى آخره ـ محمداً صلى الله عليه وسلم، ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أن يكون هو وأمته مأمورين بذلك، وإنما حُذِف معطوفُه لفهم المعنى، والتقدير: قل يا محمـد أنت وأمتك: آمنَّا بالله، وهذا تقديرُ ابن عطية[2]. والثاني من المعنيين أنَّ المأمور هنا بذلك نبينا صلى الله عليه وسلم وحدَه، وإنما خُوطب بلفظِ الجمع تعظيماً له. قال الزمخشري:[3] «ويجوز أن يُـؤْمَرَ بأَنْ يتكلَّم عن نفسِه كما تتكلم

---

(١) السبعة ٢١٤؛ الكشف ١/٣٥٣.

(٢) المحرر ٣/١٥٠.

(٣) الكشاف ١/٤٤٢.

الملوكُ إجلالاً مِنَ الله لِقَدْرِ نبيه» قلت: وهو معنًى حسن. والاحتمال الثاني: أن يكونَ المأمور بهذا المقولِ مَنْ تَقَدَّم، والتقدير: قل لهم قولوا آمنَّا، فآمنَّا منصوبٌ بقُل على الاحتمالِ الأول، وبقولوا المقدرِ على الثاني، وذلك القولُ المضمر منصوبُ المحل.

وهذه الآية شبيهةٌ بالتي في البقرة[1]، إلاَّ أنَّ هنا تعديةَ أنزل بعلى، وهناك بإلى. فقال الزمخشري[2]: «لوجودِ المعنيين جميعاً لأنَّ الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل، فجاء تارةً بأحد المعنيين وأخرى بالآخر» وقال ابن عطية:[3] «الإنزالُ على نبـي الأمة إنزالٌ عليها»، وهذا لا طائل فيه بالنسبة إلى طلب الفرق. وقال الراغب: «إنَّما قال هنا «على» لأن ذلك لَمَّا كان خطاباً
[١٦٣/ب] / للنبـيّ صلى الله عليه وسلم وكان واصلاً إليه من الملأ الأعلى بلا واسطةٍ بشريةٍ كان لفظُ «على» المختصُّ بالعلو أَوْلى به، وهناك لَمَّا كان خطاباً للأمة، وقد وصل إليهم بواسطة النبـي صلى الله عليه وسلم كان لفظُ «إلى» المختصُّ بالإيصال أَوْلى، ويجوزُ أَنْ يقال: «أَنْزَلَ عليه» إنما يُحمل على ما أُمِرَ المُنَزَّلُ عليه أَنْ يُبَلِّغه غيرَه، و«أَنْزَل إليه» على ما خُصَّ يه في نفسِه وإليه نهايةُ الإنزال، وعلى ذلك قـال: «أو لم يَكْفِهم أنَّا أَنـزَلْنا عليـك الكتابَ يُتْلَى عليهم»[4] وقال: «وأنزلنا إليك الذِّكْرَ لتبيِّن للناسِ ما نُزِّل إليهم»[5] خُصَّ هنا بإلى لَمَّا كان مخصوصاً بالذكر [الذي] هو بيانُ المُنَزَّل، وهذا كلامٌ في الأَوْلى لا في الوجوب».

(١) الآية ١٣٦ من البقرة.
(٢) الكشاف ١/٤٤٢.
(٣) المحرر ٣/١٥٠.
(٤) الآية ٥١ من العنكبوت.
(٥) الآية ٤٤ من النحل.

وهذا الذي ذكره الراغب رَدَّهُ الزمخشري فقال:[1] «ومَنْ قال: إنما قيل «علينا» لقوله «قل»، و«إلينا» لقوله «قولوا» تفرقةً بين الرسول والمؤمنين، لأنَّ الرسولَ يأتيه الوحيُ على طريقِ الاستعلام ويأتيهم على وجه الانتهاء فقد تَعَسَّف، [ألا ترى][2] إلى قوله «بما أُنْزل إليك»[3] «وأنزلنا إليك الكتاب»[4] وإلى قوله: «آمِنوا بالذي أُنْزِل على الذين آمنوا»[5].

وفي البقرة: «وما أُوتي النبيون»[6] وهنا «والنبيون» لأنَّ التي في البقرةِ لفظُ الخطابِ فيها عامٌّ، ومِنْ حُكْمِ خطابِ العام البسطُ دونَ الإِيجاز بخلافِ الخطاب هنا فإنه خاصٌّ فلذلك اكتفى فيه بالإِيجازِ دون الإِطناب. وباقي كلماتِ جملِ الآية تقدَّم الكلام عليها في البقرة.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿يَبْتَغِ غيرَ﴾**: العامَّة على إظهار هذين المِثْلين؛ لأن بينهما فاصلاً فلم يلتقيا في الحقيقة، وذلك الفاصل هو الياء التي حذفت للجزم، ورُوي عن أبـي عمرو[7] فيها الوجهان: الإِظهارُ على الأصل ولمراعاةِ الفاصلِ الأصلي، والإِدغامُ مراعاةً للَّفظ، إذ يَصْدُق أنهما التقيا في الجملة، ولأنَّ ذلك الفاصل مستحقٌّ الحذفَ لعاملِ الجـزم، وليس هذا مخصوصاً بهذه الآيةِ بل كلما التقى فيه مِثْلان بسببِ حذف حرف، لعلَّةٍ اقتضت ذلك جرى فيها الوجهان نحو: «يَخْلُ لكم وجهُ أبيكم»[8] «وإنْ يَكُ

---

(١) الكشاف ١/٤٤٢.

(٢) من الكشاف، وسقطت سهواً من الأصل وثبتت في ب.

(٣) الآية ٤ من البقرة.

(٤) الآية ٤٨ من المائدة.

(٥) الآية ٧٢ من آل عمران.

(٦) الآية ١٣٦ من البقرة.

(٧) السبعة ١١٦؛ البحر ٢/٥١٧.

(٨) الآية ٩ من يوسف.

كاذباً»(1)، وقد استُشْكِلَ على هذا نحو: «يا قوم ما لي أدعوكم»(2) و«يا قومِ مَنْ يَنْصُرني»(3) فإنه لم يُرْوَ عن أبـي عمرو خلافٌ في إدغامهما، وكان القياس يقتضي جوازَ الوجهين لأنَّ ياءَ المتكلم فاصلةٌ تقديراً.

قوله: «دِينا» فيه ثلاثة أوجه، أحدُهما: أنه مفعـولُ يَبْتَغِ، و«غيـرَ الإسلام» حالٌ لأنها في الأصل صفةٌ له، فلمَّا قُدِّمت عليه نُصِبَت حالاً. الثاني: أن يكونَ تمييزاً لغير لإبهامها، فَمُيِّزَت كما مُيِّزَت «مثل» و«شبه» وأخواتهما، وسُمع من العرب: «إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاء». والثالث: أن يكونَ **بدلاً** مِنْ «غير»، وعلى هذين الوجهين فغيرَ الإسلامِ هو المفعولُ به ليبتغِ.

وقوله: «وهو في الآخرةِ من الخاسرين» كقولِهِ: «وإنه في الآخرة لمن الصالحين»(4) في الإعراب وسيأتي ما بينَهما في المعنى. وقيل: «أل» معرفةٌ لا موصولةٌ فلم يمنعْ من تعلُّق ما قبلها. بما بعدها، وهذه الجملة يجوزُ أَنْ لا يكونَ لها محلٌّ لاستئنافها، ويجوزُ أن تكونَ في محل جزم نسقاً على جواب الشرط وهو «فلن يُقْبل»، ويكون قد ترتَّب على ابتغاء غير الإسلام ديناً عدمُ القبول والخسران.

آ. (٨٦) **وقوله تعالى: ﴿كيف يهدي﴾**: كقولِهِ: «كيف تكفرون»(5) وقيل: الاستفهامُ هنا معناه النفي، وأنشد:(6)

---

(١) الآية ٢٨ من غافر.
(٢) الآية ٤١ من غافر.
(٣) الآية ٣٠ من هود.
(٤) الآية ١٣٠ من البقرة.
(٥) الآية ٢٨ من البقرة.
(٦) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٩٥؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٣؛ وابن يعيش ٩/٣٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٢٢.

١٣٥١ـ كيفَ نـومي على الفـراشِ ولَمَّـا
تَـشْمَـلِ الـشـامَ غـارةٌ شَـعْـواءُ

وقول الآخر:[١]

١٣٥٢ـ فهـذي سيوفٌ يـا صُـدَّيُّ بنُ مـالـكٍ
كثيـرٌ ولكن كيف بـالسيفِ ضـارِبُ

قوله: «وشَهِدوا» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها معطوفةٌ على «كفروا» و «كفروا» في محلِّ نصبٍ نعتاً لقوماً، أي: كيف يهدي مَنْ جَمَعَ بين هذين الأمرين، وإلى هذا ذهب ابنُ عطية[٢] والحوفي وأبو البقاء[٣]، إلا أنَّ مكيّاً[٤] قد رَدَّ هذا الوجهَ فقال: «لا يجوزُ عطفُ «شهدوا» على «كفروا» لفسادِ المعنى»، ولم يُبَيِّن جهةَ الفسادِ فكأنه فَهِمَ الترتيبَ بين الفكرة والشهادة، فلذلك فَسَدَ المعنى، وهذا غير لازمٍ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً، ولذلك قال ابن عطية:[٥] «المعنى مفهومٌ أنَّ الشهادةَ قبل الكفرِ والواوُ لا تُرَتِّب».

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من واو «كفروا»، والعاملُ فيها الرافعُ لصاحِبِها، و «قد» مضمرةٌ معها على رأي، أي: كفروا وقد شهدوا، وإليه ذهب جماعة كالزمخشري[٦] وأبـي البقاء[٧] وغيرهما، قال أبو البقاء: «ولا يجوز أن يكون العامل «يَهْدي» لأنه يهدي مَنْ شَهِدَ أن الرسول حق، يعني أنه لا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «قوماً»، والعاملُ في الحال «يَهْدِي» لِما ذَكَر من فساد المعنى/. [١٦٤/أ]

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٦٤؛ وأمالي الشجري ١/٢٦٧؛ والبحر ٢/٥١٨.
(٢) المحرر ٣/١٥٢.
(٣) الإملاء ١/١٤٣.
(٤) ليس في المشكل.
(٥) الكشاف ١/٤٤٢.
(٦) الإملاء ١/١٤٣.

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «إيمانهم» لما تضمَّنه من الانحلال لجملةٍ فعلية، إذ التقدير: بعد أن آمنوا وشهدوا، وإلى هذا ذهب جماعة، قال الزمخشري[1]: «أن يُعْطف على ما في «إيمانهم» من معنى الفعل، لأن معناه: بعد أن آمنوا، كقوله تعالَى: «فأَصَّدَّقَ وأكنْ»[2] وقوله[3]:

١٣٥٣ـ مشائيمُ ليسوا مُصْلِحين عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

انتهى. وجهُ تنظيره ذلك بالآية والبيت تَوَهُّمُ وجودِ ما يُسَوِّغُ العطفَ عليه في الجملة، كذا يقول النحاة: جُزِم على التوهم أي: لسقوط الفاء، إذ لو سقطت لانجزم في جوابِ التحضيض، وكذا يقولون: تَوَهَّم وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدب، ولكنهم لم يقصِدوا ذلك حاش لله، وكان تنظير الزمخشري بغير ذلك أَوْلى كقوله: «إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرضوا»[4]، إذ هو في قوة: إن الذين صدقوا وأقرضوا، وفي هذه الآيةِ بحثٌ سيمر بك إن شاء الله تعالى.

وقال الواحدي: «عُطِف الفعلُ على المصدر؛ لأنه أراد بالمصدر الفعلَ تقديرُه: كفروا بالله بعد أَنْ آمنوا، فهو عطفٌ على المعنى كما قال[5]:

١٣٥٤ـ لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني
أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشفوفِ

معناه: لِأَنْ ألبس وتقرَّ عيني» فظاهرُ عبارة الزمخشري والواحدي أن

---

(١) الكشاف ١/٤٤٢.

(٢) الآية ١٠ من المنافقون.

(٣) البيت للأخوص الرياحي، وهو في الكتاب ١/٨٣؛ والخصائص ٢/٣٥٤؛ وابن يعيش ٢/٥٢؛ وإملاء العكبري ١/٢١٠.

(٤) الآية ١٨ من الحديد.

(٥) تقدم برقم ٧٠١.

الأولَ يُـؤوَّل لأجل الثاني، وهذا ليس بظاهر، لأنّا إنما نحتاج إلى ذلك لكونِ الموضع يطلبُه فعلاً كقوله: «إنَّ المُصَّدِّقين» لأنَّ الموصول يَطْلُبُ جملةً فعلية فاحتجْنا أَنْ نتأوَّل اسمَ الفاعل بفعلٍ، وعَطَفْنا عليه «وأقرضوا»، وأما «بعد إيمانهم» وقوله «للبس عباءة» فليس مكانُ الاسمِ محتاجاً إلى فعل، فالذي ينبغي: أن نتأول الثاني باسمٍ ليصِحَّ عطفُه على الاسم الصريح قبله، وتأويلُه بأن نأتي معه بـ «أن» المصدرية مقدرةً، تقديرُه: بعد إيمانهم وأَنْ شَهِدوا، أي: وشهادتهم، ولهذا تأوَّل النحويون قولَها: «لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ»: وأَنْ تقرَّ، إذ التقدير: وقرةُ عيني، وإلى هذا الذي ذكرته ذهب أبو البقـاء[1] فقال: «التقدير: بعد أَنْ آمنوا وأن شهدوا، فيكونُ في موضعِ جَرٍّ». انتهى، يعني أنه على تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريح المجرور بالظرف، وكلام الجرجاني فيه ما يَشْهد لهذا ويَشْهَدُ لتقديـر الزمخشـري فإنـه قال: «قوله «وشَهِدوا» منسوقٌ على ما يمكنُ في التقدير، وذلك أنَّ قولَه «بعد إيمانهم» يمكن أن يكونَ بعد «أن آمنوا» وأَنْ الخفيفة مع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ كقولِهِ: «وأَنْ تصوموا خير لكم»[2] أي: والصوم، ومثلُه مِمَّا حُمِل فيه على المعنى قولُه تعالى: «وما كان لبشرٍ أن يُكَلِّمـه الله إلاَّ وحياً أو من وراءِ حجـابٍ أو يُرْسِلَ»[3] فهو عطفٌ على قوله: «إلا وحياً»، ويمكن فيه: إلا أن يُوحى إليه، فلما كان قوله «إلا وحياً» بمعنى: إلا أَنْ يُوحَى إليه حَمَله على ذلك، ومثله من الشعر قوله[4]:

١٣٥٥ـ فَـظَلَّ طُهـاةُ اللحم من بين مُنْضِـجٍ
صَفيـفَ شِـواءٍ أو قـديـرٍ مُعَـجَّـلِ

---

(١) الإملاء ١/١٤٣.

(٢) الآية ١٨٤ من البقرة.

(٣) الآية ٥١ من الشورى.

(٤) من معلقة امرىءالقيس، وهو في ديوانه ٢٢. والقدير: المطبوخ في القدر. وانظر بحثاً للنحاس حول هذا البيت في: شرح القصائد التسع ١/١٨٣.

خَفَضَ قولَه «قدير» لأنه عَطْفُ على ما يمكن في قوله «منضجٍ» لأنه أمكن أن يكون مضافاً إلى الصفيف فَحَمَله على ذلك»[1] قلت: فإتْيانُه بهذا البيتِ نظيرُ إتيان الزمخشري بالآية الكريمة والبيت المتقدمين، لأنه جَرَّ «قدير» هنا على التوهم، كأنه تَوَهَّم إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله تخفيفاً فَجَرَّ على التوهم، كما تَوَهَّم الآخرُ وجودَ الباءِ في قوله: «ليسوا مصلحين»، لأنها كثيراً ما تزاد في خبر ليس. وقوله: «أن الرسول» الجمهورُ على أنه وصف بمعنى المُرْسَل، وقيل: هو بمعنى الرسالة فيكون مصدراً وقد تقدَّم ذلك.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿جزاؤهم﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ مبتدأ ثانياً، و «أنَّ عليهم» إلى آخره في محلِّ رفعٍ خبراً لجزاؤهم، والجملةُ خبر لأولئك. والثاني: أن يكونَ «جزاؤهم» بدلاً من «أولئك» بدلَ اشتمال، و «أَنَّ عليهم» إلى آخره خبرُ أولئك. وقال هنا: «جزاؤُهم أنَّ عليهم لعنةَ الله» وهناك[2]: «أولئك عليهم» دون «جزاؤهم» قيل: لأنَّ هناك وَقَعَ الإخبارُ عَمَّن توفي على الكفر، فمن ثَم خَتَّم الله عليه اللعنةَ بخلافه هنا، فإنَّ سببَ النزولِ في قومٍ ارتدُّوا ثم رجَعوا للإسلام. ومعنى «جزاؤهم» أي: جزاءُ كفرِهم وارتدادهم. وتقدَّم قراءةُ الحسنِ «والنـاس أجمعون»[3] وتخريجُها.

آ. (٨٨) **وقوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: حالٌ من الضمير في «عليهم» والعاملُ فيها الاستقرارُ أو الجارُّ لقيامه مقامَ الفعل وتقدَّمَتْ نظائرُه. والضمير في «فيها» للعنة. و «لا يُخَفَّفُ» جملةٌ حالية أو مستأنفة.

آ. (٨٩) **وقوله تعالى: ﴿إلَّا الذين﴾**: استثناءٌ متصلٌ.

آ. (٩٠) **وقوله تعالى: ﴿كفراً﴾**: تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية،

---

(١) أي: إنه حمل «قدير» على صفيف لو كان مجروراً بالإضافة.

(٢) الآية ١٦١ من البقرة: «إنَّ الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله».

(٣) الآية ١٦١ من البقرة.

والأصلُ: ثم ازداد كفرهُم، والدالُ الأولى بدلٌ من تاءِ الافتعالِ لوقوعِها بعد الزاي، كذا أعربه الشيخ[1]، وفيه نظرٌ، إذ المعنى على أنه مفعول به، وذلك أنَّ الفعلَ المتعدِّيَ لاثنين إذا جُعِل مطاوعاً نَقَص مفعولاً، وهذا من ذاك، لأن الأصل: زِدْتُ زيداً خيراً فازداده، وكذلك أصلُ الآية الكريمة، زادهم الله كفراً فازدادوه.

ولم يُـؤْتَ هنا بالفاء داخلةً على «لن» وأتى بها في «لن» الثانيةِ. قيل: لأنَّ الفاءَ مُـؤْذِنَةٌ بالاستحقاق بالوصفِ السابق، لأنه قد صَرَّح بقيدِ موتهم على الكفر / بخلافِ «لن» الأولى فإنه لم يُصَرِّح معها به، فلذلك لم يُـؤْتَ بالفاء. [١٦٤/ب]

وقرأ عكرمة[3]: «لن نقبل» بنونِ العظمة، «توبتَهم» بالنصب، فلذلك قرأ: «فلن نقبل مِنْ أحدِهم مـلء» بـالنصب.

قوله: «وأولئك هم الضالون» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ في محلِّ رفعٍ عطفاً على خبر إنَّ، أي: إنَّ الذين كفروا لن تُقْبل توبتُهم وإنهم أولئك هم الضالون. الثاني: أن تُجْعَلَ معطوفة على الجملة المؤكدة بإن، وحينئذٍ فلا محلَّ لها من الإعرابِ لعطفِها على ما لا محلَّ له. الثالث: وهو أغربُها أن تكونَ الواو للحال، فـالجملة بعدهـا نصب على الحال، والمعنى: لن تُقْبَل توبتُهم من الذنوب والحالُ أنهم ضالون، فالتوبةُ والضلال متنافيان لا يَجْتمعان، قاله الراغب، وهو بعيد في التركيب، وإنْ كانَ قريبَ المعنى. قال الشيخ[4]: «ويَنْبـو عن هذا المعنى هذا التركيبُ، إذ لو أُريد هذا المعنى لم يُـؤْتَ باسم الإشـارة».

---

(١) البحر ٥١٩/٢.
(٢) وذلك في الآية ٩١.
(٣) البحر ٥٢٠/٢.
(٤) البحر ٥٢٠/٢.

وقوله: «فلن يُقْبل» قد تقدم أن عكرمة [قرأ] «نقبل» بالنون[١]، «ملءَ» بالنصب مفعولاً به، وقرأ بعضهم[٢]: فلن يَقبل بالياء من تحت على بنائه للفاعل وهو الله تعالى، و«ملءَ» بالنصب كما تقدم. وقرأ أبو جعفر وأبو السَّمال: «مِل الأرض» بطرح همزة «ملء»، نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وبعضُهم يُدْغم نحو هذا، أي: لام «ملء» في لام «الأرض» بعروضِ التقائِهما.

والملءُ مقدارُ ما يملأ الوعاءَ، والمَلْءُ بفتح الميم هو المصدر. يقال: «مَلأتُ القِرْبة أملؤها مَلْئاً»، والمُلاءة المِلْحَفة بضم الميم والمد.

و «ذَهَبا» العامة على نصبه تمييزاً، وقال الكسائي: «على إسقاط الخافض» وهذا كالأول، لأنَّ التمييزَ مقدَّرٌ بـ «مِنْ» واحتاجت «ملء» إلى تفسير لإبهامها، لأنها دالةٌ على مقدار. كالقَفِيز والصَّاع. وقرأ الأعمش «ذهبٌ» بالرفع، قال الزمخشري[٣]: «رَدّاً على «مِلْءُ» كما يقال: «عندي عشرون نفساً رجالٌ» يعني بالرد البدل، ويكون بدلَ نكرة من معرفة، قال الشيخ[٤]: «ولذلك ضَبَط الحُذَّاق قوله «لك الحمدُ ملءُ السموات» بالرفع، على أنه نعتٌ للحمد، واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة» قلت: ولا يتعيَّنُ نصبُه على الحال حتى يلزَم ما ذكره من الضعف، بل هو منصوبٌ على الظرف، أي: إنَّ الحمد يقع مِلئاً للسموات وللأرض.

قوله: «ولو افْتَدَى» الجمهورُ على ثبوتِ الواو وهي واو الحال، قال الزمخشري[٥]: «فإنْ قلت: كيف موقعُ قوله: «ولَو افتدى به»؟ قلت: هو كلامٌ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٢/٥٢٠؛ الشواذ ٢١؛ الكشاف ١/٤٤٣.
(٢) نسبها في الشواذ ٢١ إلى عيسى بن سليمان الحجازي.
(٣) الكشاف ١/٤٤٣.
(٤) البحر ٢/٥٢٠.
(٥) الكشاف ١/٤٤٣.

محمولٌ على المعنى كأنه قيل: فَلَنْ يُقبل من أحدِهم فديةٌ ولو افتدىٰ بملء الأرض». انتهى. والذي ينبغي أن يُحْمل عليه أن الله تعالى أخبر أَنَّ مَنْ ماتَ كافراً لا يُقْبل منه ما يَملأ الأرضَ من ذَهبٍ، على كل حال يَقْصِدُها ولو في حال افتدائه من العذاب، وذلك أنَّ حالة الافتداءِ حالةٌ لا يمتَنُّ فيها المفتدي على المفتدَى منه إذ هي حالةُ قهرٍ من المفتدَى منه للمفتدِي.

قال الشيخ(1): «وقد قَرَّرنا في نحوِ هذا التركيب أنَّ «لو» تأتي مَنْبَهَةً على أَنَّ ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء، وما بعدها جاء تنصيصاً على الحالة التي يُظَنُّ أنها لا تندَرِجُ فيما قبلها، كقوله عليه السلام: «أعطُوا السائل ولو جاء على فرس»(2) و«رُدُّوا السائل ولو بظِلْفٍ مُحْرَق»(3)، كأنَّ هذه الأشياء كان ممَّا ينبغي أن لا يُـؤْتى بها، لأنَّ كونَ السائلِ على فرسٍ يُشْعر بغناه فلا يناسبُ أَنْ يُعْطى، وكذلك الظِّلْفُ المُحْرَقُ لا غناءَ فيه، فكان يناسِبُ ألاَّ يُرَدَّ به السائل».

وقيل: الواو هنا زائدةٌ، وقد يتأيَّد هذا بقراءة ابن أبـي عبلة «لو افتدىٰ به» دون واوٍ، ومعناها أنه جُعِل الافتداءُ شرطاً في عدم القبول فلم يتعمَّمْ نَفْيُ وجود القبولِ. و«لو» قيل: هي هنا شرطية بمعنى إنْ، لا التي معناها لِما كان سيقع لوقوع غيره، لأنها مُعَلَّقة بمستقبل، وهو قوله: «فلن يُقْبل» وتلك مُعَلَّقَةٌ بالماضي.

وافتدى: افْتَعَلَ من لفظِ الفِدْيَة وهو متعدٍّ لواحدٍ لأنه بمعنى فَدَى، فيكونُ افْتَعَل فيه وفَعَل بمعنىً نحو: شَوَى واشتوى، ومفعولُه محذوف تقديره: افتدَىٰ نفسَه.

---

(1) البحر ٥٢١/٢.

(2) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢؛ ابن حنبل ٢٠١/١.

(3) رواه أحمد في المسند ٣٨١/٥. والظلف: الحافر.

والهاءُ في «به» فيها أقوال، أظهرُها: عودُها على «ملء» لأنه مقدارُ ما يملؤها، أي: ولو افتدى بملء الأرض. والثاني: أن يعودَ على «ذهبا» قاله أبو البقاء[1]، قال الشيخ[2]: «ويوجد في بعضِ التفاسير أنها تعود علىٰ المِلء أو على الذهب، فقوله «أو على الذهب» غلطٌ» قلت: كأن وجهَ الغلطِ فيه أنه ليس مُحَدَّثاً عنه /، إنما جيء به بياناً وتفسيراً لغيره فَضْلةً. الثالث: أن يعود [١٦٥/أ] على «مثل» محذوفٍ، قال الزمخشري[3]: «ويجوز أَنْ يُرادَ «ولو افتدى بمثله» كقوله: «لو أنَّ لهم ما في الأرض جميعاً ومثلَه معه»[4] والمِثْلُ يُحذف في كلامهم كثيراً، كقولك: «ضَرَبْتُ ضربَ زيدٍ» تريد مثلَ ضربه، أبو يوسف أبو حنيفة» أي مثلُه، و[5]:

١٣٥٦ـ لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ

و «قضية ولا أبا حسنٍ لها» تريد: لا مثلَ هيثم ولا مثل أبي حسن، كما أنه يزاد في قولهم: «مثلُك لا يفعل كذا» يريدون: أنت لا تفعل، وذلك أن المثلين يَسُدُّ أحدهما مَسَدَّ الآخر، فكانا في حكم شيء واحد». قال الشيخ[6]: «ولا حاجةَ إلى تقدير «مثل» في قوله «ولو افتدى به»، وكأن الزمخشري تَخَيَّل أنَّ ما نُفِي أَنْ يُقْبَلَ لا يمكن أن يُفْتَدَى به فاحتاج إلى إضمار «مثل» حتى يُغايِرَ بين ما نُفِيَ قَبُوله وبين ما يُفْتَدَى به، وليس كذلك؛ لأن ذلك كما ذكرناه على سبيل الفَرَض والتقدير، إذ لا يمكن عادةً أنَّ أحداً يملك مِلْءَ الأرض ذهباً، بحيث إنه لو بَذَله على أي جهة بَذَله لم يُقْبَلْ منه، بل لو كان ذلك مُمْكِناً لم يَحْتَجْ

(١) الإملاء ١/١٤٣.
(٢) البحر ٢/٥٢٢.
(٣) الكشاف ١/٤٤٤.
(٤) الآية ٣٦ من المائدة.
(٥) تقدم برقم ٩٨.
(٦) البحر ٢/٥٥٢.

إلى تقدير «مثل» لأنه نُفِي قبولُه حتى في حالة الافتداء، وليس ما قَدَّر في الآية نظيرَ ما مَثَّل به، لأنَّ هذا التقدير لا يُحتاج إليه ولا معنى له، ولا في اللفظ ولا في المعنى ما يدل عليه فلا يُقَدَّر، وأما ما مَثَّل به من نحو: «ضربت ضرب زيد، وأبو يوسف أبو حنيفة» فبضرورة العقل نعلم أنه لا بد من تقدير «مثل»، إذ ضربُك يستحيل أن يكون ضرب زيد، وذاتُ أبـي يوسف يستحيل أن تكونَ ذات أبـي حنيفة، وأما «لا هيثم الليلة للمطي» فَدَلَّ على حذف «مثل» ما تقرَّر في اللغة العربية أن «لا» التي لنفي الجنس لا تدخُل على الأعلام فتؤثِّر فيها فاحتيج إلى إضمار «مثل» لتبقى على ما تقرَّر فيها، إذ تقرَّر فيها أنها لا تعملُ إلا في الجنس، لأن العَلَمية تنافي عمومَ الجنس، وأما قوله: «كما يُزاد في نحو: «مثلُك لا يفعل» تريد أنت» فهذا قولٌ قد قِيل [به]، ولكن المختارَ عند حُذَّاق النحويين أنَّ الأسماء لا تزاد». قلت: وهذا الاعتراضُ على طولِه جوابُه ما قاله أبو القاسم في خطبة كشافه[1]: «فاللغوي وإن عَلَكَ اللغةَ بِلَحْيَيْه[2] والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه إلى آخره»[3].

قوله: «أولئك لهم عذابٌ أليم» يجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» خبراً لاسم الإشارة، و«عذابٌ» فاعلٌ به، وعَمِل لاعتمادِه على ذي خبر، أي: أولئك استقر لهم عذاب، وأن يكونَ «لهم» خبراً مقدماً، و«عذاب» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ خبر عن اسم الإشارة، والأولُ أحسنُ، لأنَّ الإخبار بالمفرد أقربُ من الإخبار بالجملة، والأول من قَبيلِ الإخبار بالمفرد.

قوله: «وما لهم من ناصرين» يجوزُ أَنْ يكونَ «من ناصرين» فاعلاً، وجاز

---

(١) الكشاف ١/١٦.

(٢) اللَّحْيُ: منبت اللحية.

(٣) ومقصود الزمخشري أن اللغويّ والنحويّ وإنْ برعا في علومهما فإنَّ حقائق القرآن وأسراره لا يدركها إلا مَنْ برع في علم المعاني والبيان.

عَمَل الجار لاعتماده على حرف النفي أي: وما استقر لهم من ناصرين. والثاني: أنه[1] خبر مقدم و«من ناصرين» مبتدأ مؤخر، و«مِنْ» مزيدةٌ على الإعرابين لوجود الشرطين في زيادتها. وأتى بناصرين جمعاً لتوافِقَ الفواصلَ.

آ. **(٩٢) قوله تعالى: ﴿لن تنالـوا﴾**: النَّيْل: إدراكُ الشيء ولُحوقُه[2]، وقيل: هو العطية، وقيل: هو تناوُلُ الشيء باليد، يقال: نِلْتُه أناله نَيْلاً. قال تعالى: «ولا ينالون مِن عدو نَيْلاً»[3]. وأمَّا النَّوْلُ بالواو فمعناه التناول، يقال: نِلته أنوله أي: تناولته، وأنلته زيداً أَنوله إياه أي: ناولته إياه، كقولك: عَطَوْتُه أعطوه بمعنى تناولته، وأعطيته إياه إذا ناولته إياه[4].

وقوله: «حتى تنفقوا» بمعنى إلى أن، و«مِنْ» في «مما تحبون» تبعيضيةٌ، يدلُّ عليه قراءةُ عبدالله[5]: «بعضَ ما تحبون»، وهذه عندي ليست قراءةً بل تفسيرُ معنى. و«ما» موصولةٌ وعائدها محذوف، والقولُ بكونها نكرةً موصوفة لا معنى له، وقد جَوَّز ذلك أبو البقاء[6] فقال: [«أو نكرةٌ موصوفة، ولا تكون مصدريةً لأنَّ المحبةَ لا تُنْفَقُ، فإنْ جُعِلَتِ المحبة بمعنى المفعول جاز على رأي أبي عليّ»][7] يعني يبقى التقدير: من الشيء المحبوب، وهذان الوجهان ضعيفان، والأول أضعف.

وقوله: «وما تُنْفقوا من شيء» تقدم نظيره في البقرة[8].

---

(١) أي «لهم» والوجه الأول ما ذكره قبله.
(٢) اللحوق: أحد مصادر لحق الفصيحة. انظر: اللسان: لحق.
(٣) الآية ١٢٠ من التوبة.
(٤) انظر: اللسان: عطا.
(٥) البحر ٢/٥٢٤.
(٦) الإملاء ١/١٤٣.
(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.
(٨) الآية ٢٧٢ من البقرة.

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿حِلًّا﴾**: الحِلُّ: بمعنى الحلال وهو في الأصل مصدر لحَلَّ يَحِلُّ كقولك: عَزَّ يَعِزُّ عِزّاً، ثم يُطلق على الأشخاص مبالغة، ولذلك يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقوله تعالى: «لا هُنَّ حِلٌّ لهم»[(١)]، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: «كنت أُطَيِّبُه صلى الله عليه وسلم لحِلِّه ولحَرَمِه»[(٢)] أي: لإحلاله ولإحرامه، وهو كالحِرْم واللِّبْس بمعنى الحَرام واللباس، قال تعالى: «وحِرْمٌ»[(٣)] وقرىء «وحرام». و«لبني» متعلق بحِلّ.

قوله: «إلا ما حَرَّم» مستثنى / من اسم كان. وجَوَّز أبو البقاء[(٤)] أن يكونَ [١٦٥/ب] مستثنىً من ضميرٍ مستتر في «حِلّاً» فقال: «لأنه استثناء من اسم كان، والعاملُ فيه «كان»، ويجوزُ أن يعملَ فيه «حِلّاً» ويكون فيه ضميرٌ يكون الاستثناء منه؛ لأن حِلّاً وحَلالاً في موضعِ اسم الفاعل بمعنى الجائز والمباح».

وفي هذا الاستثناءِ قولان، أحدُهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما حَرَّم إسرائيلُ على نفسه، فَحُرِّم عليهم في التوراة، فليس فيها ما زادوه من محرمات وادعوا صِحَّة ذلك. والثاني: أنه منقطع، والتقدير: لكنْ حَرَّم إسرائيلُ على نفسِه خاصةً ولم يُحَرِّمْه عليهم، والأول هو الصحيح.

قوله: «مِنْ قبلِ أَنْ تُنَزَّل» فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلقَ بحَرَّم أي: إلا ما حَرَّم مِنْ قبلِ، قاله أبو البقاء[(٥)]. قال الشيخ[(٦)]: «ويَبْعُد ذلك، إذ هو من

---

(١) الآية ١٠ من الممتحنة.

(٢) رواه البخاري (الفتح) الحج ٣٩٦/٣؛ أبو داود: الحج ٣٥٨/٢.

(٣) الآية ٩٥ من الأنبياء على قراءة حمزة والكسائي وأبو بكر، والباقون حرام: السبعة ٤٣١: «وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها».

(٤) الإملاء ١٤٣/١.

(٥) الإملاء ١٤٣/١.

(٦) البحر ٤/٣.

الإخبار بالواضح، لأنه معلومٌ أنَّ ما حَرَّم إسرائيل على نفسه هو مِنْ قبل إنزال التوراةِ ضرورةً لتباعدِ ما بين وجود إسرائيل وإنزالِ التوراة». والثاني: أنها تتعلَّقُ بقوله: كان حِلًّا» قال الشيخ[1]: «ويظهر أنه متعلّقٌ بقوله «كان حِلاًّ لبني إسرائيل» أي: مِنْ قبلَ أَنْ تُنَزَّل التوراة، وفَصَل بالاستثناء إذ هو فصلٌ جائز، وذلك على مذهبِ الكسائي وأبي الحسن في جواز أَنْ يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً نحو: «ما حُبِس إلا زيدٌ عندَك، وما أوَى إلا عمروٌ إليك، وما جاء إلا زيدٌ ضاحكاً» وأجازَ الكسائي ذلك في المنصوبِ مطلقاً نحو: ما ضَرَب إلا زيدٌ عمراً، وأجاز هو وابن الأنباري ذلك في المرفوع نحو: ما ضَرَب إلا زيداً عمرو، وأمَّا تخريجُه على غيرِ مذهبِ الكسائي وأبي الحسن فيُقَدَّرُ له عاملٌ مِنْ جنسِ ما قبله، تقديرُه هنا: حَلَّ من قبلِ أَنْ تُنَزَّل التوراة».

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿مِنْ بعد﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بافترى، وهذا هو الظاهرُ، والثاني: جَوَّزه أبو البقاء[2] وهو أَنْ يتعلَّقَ بالكذب، يعني الكذبَ الواقعَ مِنْ بعد ذلك. وفي المشار إليه بذلك ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: استقرارُ التحريم المذكور في التوراة، إذ المعنى: إلَّا ما حَرَّم إسرائيلُ على نفسِه ثم حَرَّمته التوراة عليهم عقوبةً لهم. الثاني: التلاوةُ، وجاز تذكيرُ اسمِ الإشارة لأنَّ المرادَ بها بيانُ مذهبهم. والثالث: الحالُ بعد تحريمِ إسرائيل على نفسه.

وهذه الجملةُ ـ أعني قولَه «فَمَن افترى» ـ يجوز أن تكون استئنافية فلا محلَّ لها من الإعراب، ويجوز أن تكونَ منصوبةَ المحلِّ نسقاً على قوله: «فَأْتوا بالتوراة» فتندرجَ في المقول. و «مَنْ» يجوز أن تكون شرطية أو موصولة،

---

(١) البحر ٣/٤.

(٢) الإملاء ١/١٤٣.

وحَمَل على لفظِها في قولِه: «افترى» فلذلك وَحَّد الضميرَ، وعلى معناها فَجُمِع في قولِه: «فأولئك» إلى آخره.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿قل صَدَق الله﴾**: أي: قل لهم. والعامةُ على إظهارِ لام «قُل» مع الصادِ، وقرأ أبان بن تغلب[١] بإدغامِها فيها، وكذلك أدغمَ اللامَ في السين في قوله: «قل سيروا»[٢]، وسيأتي أنَّ حمزة والكسائي وهشاماً أَدْغموا اللامَ في السينِ مِنْ قوله تعالى: «بل سَوَّلَتْ لكم»[٣].

قال أبو الفتح[٤]: «علةُ ذلك فُشُوُّ هذين الحرفين في الفَمِ وانتشارُ الصوتِ المنبَثِّ عنهما فقارَبَتا بذلك مَخْرَجَ اللامِ فجازَ إدغامُها فيهما[٥] وهو مأخوذٌ من كلامِ سيبويه، فإنَّ سيبويه قال[٦]: «والإِدغامُ ـ يعني إدغامَ اللام مع الطاء والصاد وأخواتِهما ـ جائزٌ وليس ككثرتِه مع الراء، لأنَّ هذه الحروفَ تراخَيْن عنها وهي من الثنايا» قال: «وجوازُ الإِدغام لأن آخرَ مخرجِ اللام قريبٌ من مَخْرجها. انتهى». وقال أبو البقاء[٧] عبارةً توضِّح ما تقدَّم وهي: «لأن الصاد فيها انبساطٌ وفي اللام[٨] انبساطٌ، بحيث يتلاقى طرفاهما فصارا متقاربين» وقد تقدَّم إعراب قوله: «مِلَّةَ إبراهيم حنيفاً»[٩] فأغنى عن إعادته.

---

(١) البحر ٣/٥؛ الشواذ ٢١.

(٢) الآية ١١ من الأنعام.

(٣) الآية ١٨ من يوسف.

(٤) المحتسب ١/١٦٥.

(٥) أي: إدغام اللام في السين أو الصاد.

(٦) الكتاب ٢/٤١٧.

(٧) الإملاء ١/١٤٣.

(٨) الأصل: «الصاد» وهو سهو، والتصويب من الإملاء.

(٩) الآية ١٣٥ من البقرة.

آ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿وُضِع للناس﴾: هذه الجملة في موضع خفض صفةً لبيت. وقرأ العامة: «وُضِع» مبنياً للمفعول، وعكرمة[١] وابن السَّمَيْفَع: «وَضَع» مبنياً للفاعل، وفي فاعله قولان، أظهرهما، أنه ضمير إبراهيم لتقدُّم ذكره، ولأنه مشهورٌ بعِمارته، والثاني: أنه ضميرُ الباري تعالى. و«للناس» متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ فيه للعلةِ، و«لَلَّذي بِبَكَّةَ» خبرُ إنَّ،
[١٦٦/أ] / وأَخْبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو «أولَ بيت» لتخصيص النكرة بشيئين: الإِضافةِ والوصفِ بالجملة بعده، وهو جائزٌ في باب إنَّ، ومن عبارةِ سيبويه[٢]: «إنَّ قريباً منك زيدٌ» لَمَّا تخصص «قريباً» بوصفه بالجار بعده ساغ ما ذكرته لك، وزاده حُسناً هنا كونُه اسماً لـ«إنَّ»، وقد جاءَتِ النكرةُ اسماً لإِنَّ وإنْ لم يكن تخصيصٌ. قال[٣]:

١٣٥٧ـ وإنَّ حَراماً أَنْ أَسُبَّ مجاشعاً
بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضَارِمِ

و«ببكة» صلةٌ، والباءُ فيه ظرفيةٌ أي: في مكة، وبَكَّةُ فيها أوجه، أحدُها أنها مرادفةٌ لمكة فأُبدلت ميمُها باءً، قالوا: والعربُ تُعاقِبُ بين الباء والميم في مواضع، قالوا: هذا عليَّ ضَرْبَةُ لازم ولازِب[٤]، وهذا أمرٌ راتِب وراتِم[٥]، والنَّمِيط والنَّبيط[٦]، وسَبَدَ رأسه وسَمَدَها[٧]، وأَغْبطت الحُمَّى وأَغْمَطت[٨]،

(١) البحر ٣/٦.
(٢) الكتاب ١/٢٨٤.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٤٤؛ والهمع ١/١١٩؛ والدرر ١/٨٨.
(٤) صار ضربة لازب: أي صار لازماً ثابتاً.
(٥) أمر راتب: مقيم.
(٦) النبيط: أول ما يظهر من ماء البئر.
(٧) سبد: حلق.
(٨) أعبطته: نالته.

وقيل: اسمٌ لبطن مكة، وقيل: لمكان البيت، وقيل: للمسجدِ نفسِه، وأيَّدوا هذا بأن التباكَّ وهو الازدحام إنما يحصُل عند الطواف، يقال: تَبَاكَّ الناسُ أي: ازدحموا. وهذا القولُ يُفْسِده أَنْ يكونَ الشيء ظرفاً لنفسه، كذا قال بعضُهم، وهو فاسدٌ لأنَّ البيتَ في المسجدِ حقيقةً، وسُمِّيت بَكَّة، لازدحام الناس، وقيل: لأنها تَبُكُّ أعناق الجبابرة، أي تَدُقُّها، وسُمِّيَتْ مكة من قولهم: «تَمَكَّكْتُ المُخَّ من العظم» إذا استقصيتَه ولم تترك منه شيئاً، ومنه «امْتَكَّ الفصيلُ ما في ضَرْع أمه» إذا لم يترك فيه لبناً، ورُوي أنه قال[1]: «لا تُمَكِّكُوا على غرمائِكم».

ثم في تسميتها بذلك أوجهٌ، فقال ابن الأنباري[2]: «سُمِّيَتْ بذلك لقلة مائها وزرعها وقلة خِصْبها، فهي مأخوذةٌ من «مَكَكْتُ العظمَ» إذا لم تترك فيه شيئاً. وقيل: لأنَّ مَنْ ظلم فيها مَكَّه الله أي استقصاه بالهلاك. وقيل: لأنها وسط الأرضِ كالمخ وسطَ العظم، وهذا قولُ الخليل بن أحمد، وهو حسن. والمَكُّوك كأس يُشْرب به ويُكال به كالصُّواع.

قوله: «مباركاً وهُدَىً» حالان: إمَّا من المضمرِ في «وُضِع» كذا أعربه أبو البقاء[3] وغيرُه، وفيه نظرٌ، مِنْ حيث إنه يَلْزَمُ الفصلُ بين الحال وبين العامل فيها بأجنبي، وهو خبر إنَّ، وذلك غير جائز لأنَّ الخبرَ معمولٌ لإنَّ، فإنْ أضْمَرْتَ عاملاً وهو «وُضِع» بعد «للذي ببكة» أي «وُضِع» جاز، والذي حَمل على ذلك ما يعطيه تفسير أمير المؤمنين من أنه وُضع بهذا القيد.

---

(١) وهو حديث شريف وجدته في النهاية ٤/٣٤٩، واللسان: مكك، ومعناه: لا تُلِحُّوا.
(٢) مذهبه في الزاهر ٢/١١٢ «لازدحام الناس فيها، أو لأنها تُذْهب الجبَّارين».
(٣) الإملاء ١/١٤٤.

والظاهرُ أنَّ «وهدى» نَسَقٌ على «مباركاً». وزعم بعضُهم أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديره: وهو هدىً، وهو ساقطُ الاعتبار به.

والبركة: الزيادةُ، يقال: بارَكَ الله لك أي: زادَك خيراً، وهو متعدٍّ، ويَدُلُّ عليه: «أَنْ بورِكَ مَنْ»[1] ويُضَمَّنُ معنى [ما يتعدى][2] بعلى كقوله: «وبارَكْنا عليه»[3]. و«تبارَكَ» لا يَتَصَرَّف ولا يُسْتعمل مسنداً إلا لله تعالى، ومعناه في حَقِّه تعالى: تزايَدَ خيرُه وإحسانه، وقيل: البَرَكَةُ ثبوتُ الخيرِ، مأخوذٌ من مَبْرَك البعير. وإمَّا[4] من الضميرِ المستكنِّ في الجار، وهو «ببكة» لوقوعِه صلةً، والعاملُ فيها الجارُّ بما تضمَّنه من الاستقرارِ أو العـاملُ في الجار[5]، ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على إضمارِ فعلِ المدح أو على الاختصاصِ، ولا يَضُرُّ كونُه نكرةً، وقد تقدَّم دلائل ذلك. و«للعالمين» كقوله: «للمتقين» أولَ البقرة[6].

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿فيه آياتٌ﴾**: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في محل نصبٍ على الحال: إمَّا من ضمير «وُضع»، وفيه ما تقدَّم من الإشكال، وإمَّا من الضميرِ في «ببكة» وهو واضحٌ، وهذا على رأي مَنْ يُجيز تعدُّد الحالِ لذي حالٍ واحدٍ، وإمّا مِنَ الضمير في «للعالمين»، وإمَّا من «هدى»، وجازَ ذلك لتخصُّصهِ بالوصفِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «مباركاً»، ويجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ في محل نصب نعتاً لهدى بعد نعتِه بالجار قبلَه،

---

(١) الآية ٨ من النمل «فلمَّا جاءها نُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ في النار».
(٢) سقط من مصورة الأصل.
(٣) الآية ١١٣ من الصافات.
(٤) معطوف على قوله، إمَّا» الوارد في أول إعراب مباركاً.
(٥) لأن الأصل: «للذي استقر هو ببكة مباركاً».
(٦) الآية ٢ من البقرة.

ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها بياناً وتفسيراً لبركتِه وهُداه، ويجوزُ أَنْ تكونَ الحالُ أو الوصفُ على ما مَرَّ تفصيله هو الجارُّ والمجرورُ فقط، و «آيَاتٌ» مرفوعٌ بها على سبيل الفاعلية، لأنَّ الجارَّ متى اعتمد على أشياءَ ذكرتها في أولِ هذا الموضوعِ رَفَع الفاعل، وهذا أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِها جملةً من مبتدأ وخبر، لأنَّ هذه الأشياءَ ــ أعني الحال والنعت والخبر ــ أصلُها أَنْ تكونَ مفردةً فما قَرُب منها كان أولى، والجارُّ قريبٌ من المفرد، ولذلك تقدَّم المفردُ ثم الظرف ثم الجملةُ فيما ذَكَرْتُ، وعليه الآيةُ الكريمة: «وقال رجلٌ مؤمن من آل فرعونَ يكتُم إيمانَه»(١) فقدَّم الوصف بالمفرد وهو «مؤمن»، وثَنّى بما قَرُب منه وهو «من آل فرعون»، وثَلَّث بالجملة وهي «يكتم إيمانه»، وقد جاءَ في الظاهر عكسُ هذا، وسأُوضِّح هذه المسألة إنْ شاء الله عند قوله: «يُحِبُّهم ويُحِبُّونه أَذِلَّةٍ»(٢).

قوله: «مقامُ إبراهيم ومَنْ دخله كان آمِناً» فيه أوجه، أحدها أنَّ «مقام» بدلٌ من «آيات»، وعلى هذا يُقال: إنَّ النحويين نَصُّوا على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبْدَلُ منه إلا ما يُوَفِّي بالجمع فتقول: «مررت / برجالٍ زيدٍ وعمروٍ وبكر» [١٦٦/ب] لأنَّ أقلَّ الجَمْعِ الصحيح ثلاثةٌ، فإن لم يُوفِّ قالوا: وَجَبَ القطعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمّا إلى الرفعِ على مبتدإٍ محذوفٍ الخبر، كما تقولُ في المثال المتقدم: «زيداً وعمراً» أي أعني زيداً وعمراً، أو «زيد وعمرو» أي: منهم زيد وعمرو، ولذلك أعربوا قولَ النابغة الذبياني(١):

١٣٥٨ــ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعَرَفْتُها
لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

---

(١) الآية ٢٨ من غافر.

(٢) الآية ٥٤ من المائدة.

(٣) تقدم الأول برقم ٣٩٨، وتقدم الثاني برقم ٤٣٠.

رَمـادٌ ككحـلِ الـعَيْـن لأيـاً أُبيـنـه
ونُـؤْيٌ كجِـذْم الحَوْضِ أَثْلَمُ خـاشِـعُ

على القطع المتقدم، أي: فمنها رمادٌ ونُـؤْيٌ، وكذا قَولُـه تعالى: «حديثُ الجنودِ فرعونَ وثمود»[1] أي: أعني أو أَذُمُّ فرعون وثمود، على أنه قد يقال: إنَّ المرادَ بفرعون وثمودَ هما ومَنْ تَبِعَهما مِنْ قومهما، فذكرُهما وافٍ بالجَمْعية، وفي الآيةِ الكريمةِ هنا لم يُذْكَر بعد الآيات إلا شيئان: المقَامُ وأَمْنُ داخلِه، فكيف يكون بدلاً؟ وهذا الإِشكالُ أيضاً واردٌ على قول مَنْ جَعَلَه خبرَ مبتدأ محذوف أي: هي مقامُ إبراهيم كيف يُخْبِر عن الجمع باثنين؟.

وفيه أجوبةٌ، أحدُها: أنَّ أقلَّ الجمع اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال الزمخشري[2]: «ويجوزُ أن يُراد: فيه آيات: مقامُ إبراهيم وأمنُ مَنْ دخله، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة». الثاني: أن «مقام إبراهيم» وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يَشْتمل على آياتٍ كثيرة، لأنَّ أثَرَ القدمين في الصخرةِ الصَمَّاءِ آيةٌ، وغَوْصُهُمَا فيها إلى الكعبين آية، وإلانَةُ بعضِ الصخرةِ دونَ بعض آية، وإبقاؤه على مَرّ الزمان، وحفظُه من الأعداء آية، واستمرارُه دون آيات سائر الأنبياء ـ خلا نبيِّنا صلى الله عليه وعلى سائرهم ـ آيةٌ، قال معناه الزمخشري[3]. الثالث: أن يكونَ هذا من باب الطَيِّ، وهو أن يُذْكَرَ جمعٌ ثم يُـؤْتَى ببعضِه ويُسْكَتَ عن ذِكْر باقيه لغرضٍ للمتكلم ويسمى طَيَّاً، وأنشد الزمخشري عليه قول جرير[4]:

---

(1) الآية ١٧ من البروج.
(2) الكشاف ١/٤٤٧.
(3) الكشاف ١/٤٤٧.
(4) ديوانه ٦٠٠ «صارت حنيفة»، والبحر ٣/٩.

١٣٥٩ـ كـانَـتْ حُنَيْـفَـةُ أثـلاثـاً فـثُـلْثُـهُـمُ
مِـنَ العـبيـدِ وثُـلْـثٌ مِـنْ مَـوالـيـهـا

وأوردَ منه قولَه عليه الصلاة والسلام: «حُبِّبَ إليَّ من دُنْياكم ثلاثٌ: الطِّيب والنساء، وقُرَّةُ عيني في الصلاة»[١] ذَكَر اثنين وهما الطِّيب والنساءُ، وطَوَى ذِكْرَ الثالثة، لا يقال: إن الثالثة قوله: «وقُرَّةُ عيني في الصلاة» لأنها ليست من دُنْياهم، إنما هي من الأمورِ الأُخْروية، وفائدةُ الطيّ عندهم تكبيرُ ذلك الشيء، كأنه تعالى لَمَّا ذكر من جملة الآيات هاتين الآيتين قال: وكثيرٌ سواهما. وقال ابن عطية[٢]: «والأرجح عندي أن المَقام وأمنَ الداخلِ جُعلا مثالاً مِمَّا في حَرَم الله تعالى من الآيات، وخُصَّا بالذكر لعِظَمِهما وأنهما تقومُ بهما الحجةُ على الكفار، إذ هم مُدْرِكون لهاتين الآيتين بحواسِّهم».

الوجه الثاني: أن يكونَ «مقامُ إبراهيم» عطفَ بيان، قاله الزمخشري[٣] وردَّ عليه الشيخ[٤] هذا مِنْ جهةِ تَخالُفِهما تَعْريفاً وتنكيراً فقال: «قوله مخالف لإِجماع البصريين والكوفيين فلا يُلتفت إليه، وحكمُ عطفِ البيان عند الكوفيين حكمُ النعتِ فَيُتْبِعون النكرةَ النكرةَ والمعرفةَ المعرفةَ، وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي، وأمّا البصريون فلا يجوز عندهم إلا أن يكونا[٥] معرفتين، ولا يجوزُ أن يكونا نكرتين، وكلُّ شيء أورده الكوفيون مِمَّا يُوهم جوازَ كونِه عطفاً جعلَه البصريونَ بدلاً، ولم يَقُمْ دليلٌ للكوفيين». قلت: وهذه المسألةُ ستأتي إنْ شاءَ

---

(١) النسائي: عشرة النساء ٥٨/٧؛ ابن حنبل ١٢٨/٣.
(٢) المحرر ١٦٥/٣.
(٣) الكشاف ٤٠٧/١.
(٤) البحر ٩/٣.
(٥) أي التابع والمتبوع.

اللّـهُ محررةً عند قوله تعالى: «مِنْ ماءٍ صديدٍ»[1] وعند قوله تعالى: مِنْ شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ»[2].

ولَمّا أعرب الزمخشري مقامَ إبراهيم وأَمْنَ داخِله بالتأويل المذكـور اعتَرَضَ على نفسِه بما ذكرْتُه مِنْ إبدال غيرِ الجمع من الجمعِ، وأجاب بما تقدَّم، واعترض أيضاً على نفسه، بأنه كيف تكون الجملةُ عطفَ بيان للأسماء المفردة؟ فقال: «فإنْ قلت: كيف أَجَزْتَ أن يكونَ مقامُ إبراهيم والأمنُ عطفَ بيان، وقولُه «ومَنْ دخله كان آمناً» جملةٌ مستأنفةٌ: إمَّا ابتدائيةٌ وإمَّا شرطيةٌ؟ قلت: أَجَزْتُ ذلك من حيث المعنى، لأن قوله: «ومَنْ دخله كان آمناً» دلَّ على أَمْنِ مَنْ دخله، فكأنه قيل: «فيه آياتٌ بينات: مقامُ إبراهيم وأَمْنُ مَنْ دخله» ألا ترى أنك لو قلت: «فيه آيةٌ بَيِّنَةٌ: مَنْ دَخَله كان آمناً» صَحَّ، لأن المعنى: فيه آيةٌ بينةٌ أَمْنُ مَنْ دَخَلَه». قال الشيخ[3]: «وليس بواضحٍ لأنَّ
[١٦٧/أ] تقديرَه وأَمْنُ الداخل هو مرفوعٌ عطفاً على / «مقام إبراهيم» وفَسَّر بهما الآياتِ، والجملةُ من قوله: «وَمَنْ دَخَله كان آمناً» لا موضعَ لها من الإعراب فتَدافَعا، إلَّا إن اعتقد أن ذلك معطوفٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه ما بعده، فيمكن التوجيهُ، فلا يُجْعَلُ قولُه «ومَنْ دخله كان آمناً» في معنى: «وأَمْنُ داخِلِه» إلا من حيثُ تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب» وهي مُشاحَّةٌ لا طائلَ تحتها، ولا تدافُعَ فيما ذَكَر، لأنَّ الجملة متى كانَتْ في تأويلِ المفردِ صَحَّ عطفُها عليه، ثم المختارُ أن يكونَ قولُه «مقام إبراهيم» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، لا كما قَدَّروه حتى يلزمَ الإشكالُ المتقدم، بل تقدِّرُه: أحدها[4] مقام إبراهيم، وهذا هو الوجه

(١) الآية ١٦ من إبراهيم.
(٢) الآية ٣٥ من النور.
(٣) البحر ٣/٩.
(٤) لعل الأنسب: إحداها.

الثالث. و «مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً وأن تكون موصولة، ولا يَخْفى الكلام عليهما ممَّا تقدم.

وقرأ أُبَـيٌّ وعمرُ وابن عباس وأبو جعفر ومجاهد: «آيةٌ بينة»[1] بالتوحيد، وتخريجُ «مقام» على الأوجه المتقدمة سهلٌ: مِنْ كونها بدلاً أو بياناً عند الزمخشري، أو خبرَ مبتدأ محذوف، وهذا البدل متفق عليه؛ لأن البصريين يُبْدِلون من النكرةِ مطلقاً، والكوفيون لا يُبْدِلون منها إلا بشرطِ وصفِها وقد وُصِفَتْ.

قوله: «مَنِ استطاع» فيه ستة أوجه، أحدها أنَّ «مَنْ» بدلٌ من «الناس» بدلُ بعضٍ من كل، وبدلُ البعضِ وبدلُ الاشتمالِ لا بد في كلٍّ منهما مِنْ ضميرٍ يعودُ على المُبْدَلِ منه نحو: أَكَلْتُ الرغيفَ ثلثَه، وسُلِب زيدٌ ثوبُه، وهنا ليس ضميرٌ، فقيل: هو محذوفٌ تقديره: مَنْ استطاع منهم. الثاني: أنه بدلُ كلٍ مِنْ كل، إذ المرادُ بالناس المذكورين خاصٌّ، والفرقُ بين هذا الوجهِ والذي قبله أنَّ الذي قبلَه يُقال فيه: عامٌّ مخصوصٌ، وهذا يُقالُ فيه: عامٌّ أُريد به الخاصُّ، وهو فرقٌ واضح، وهاتان العبارتان مأخوذتان مِنْ عبارة الإمام الشافعي[2] رضي الله عنه. الثالث: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هو مَنْ استطاع. الرابعُ: أنَّها مصدريةٌ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني مَن استطاع، وهذان الوجهان في الحقيقة مأخوذان من وجهِ البدل، فإنَّ كلَّ ما جاز إبدالُه ممَّا قبله جاز قَطْعُه إلى الرفع أو النصب المذكورين آنفاً. الخامس: أنَّ «مَنْ» فاعلٌ بالمصدرِ وهو «حَجُّ» والمصدرُ مضاف لمفعوله، والتقدير: ولله على الناس أن

---

(١) البحر ٣/٨؛ الكشاف ١/٤٤٧.

(٢) محمد بن إدريس، أخذ عن إسماعيل بن عبدالله، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، توفي سنة ٢٠٤؛ له كتاب الأم. انظر: طبقات القراء ٢/٩٦.

يَحُجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيتَ، وهذا الوجه قد رَدَّه جماعة[1] مِنْ حيثُ الصناعةُ ومن حيث المعنى: أمَّا من حيثُ الصناعةُ فلأنه إذا اجتمع فاعلٌ ومفعولٌ مع المصدرِ العامل فيهما فإنما يُضاف المصدرُ لمرفوعِه دونَ منصوبه فيقال: يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، ولو قلت: «ضربُ عمروٍ زيدٌ» لم يَجُزْ إلا في ضرورة كقوله[2]:

١٣٦٠ـ أَفْنَى تِـلادي ومـا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَـرْعُ الـقـواقيـزِ أفـواهُ الأباريـقِ

يروى بنصب «أفواه» على إضافةِ المصدر وهو «قَرْع» إلى فاعله، وبالرفعِ على إضافته إلى مفعولِه، وقد جَـوَّزه بعضُهم في الكلامِ على ضَعْفٍ، والقرآنُ لا يُحْمَلُ على ما في الضرورةِ ولا على ما فيه ضعف. وأما من حيث المعنى فلأنه يؤدِّي إلى تكليفِ الناس جميعِهم مستطيعهم وغيرِ مستطيعهم أن يَحُجَّ مستطيعُهم، فيلزمُ من ذلك تكليفُ غيرِ المستطيع بأن يَحُجَّ المستطيعُ وهو غيرُ جائزٍ، وقد التزم بعضُهم هذا، وقال: نعم نقول بموجبه، وأن الله تعالى كَلَّفَ الناسَ ذلك، حتى لو لم يَحُجَّ المستطيعون لَزِم غيرُ المستطيعين أن يأمروهم بالحج حَسْبَ الإمكان؛ لأن إحجاج الناسِ إلى الكعبة وعرفةَ فرضٌ واجبٌ. و«مَنْ» على الأوجهِ الخمسةموصولـةٌ بمعنى الذي. السادس: أنها شرطيةٌ والجزاءُ محذوفٌ يدل عليه ما تقدَّم أو هو نفسُ المتقدمِ على رَأْيٍ، ولا بُدَّ من ضميرٍ يعود مِنْ جملةِ الشرطِ على الناسِ

---

(١) يعني شيخه أبا حيان في البحر ٢/١١.
(٢) البيت للأقيشر الأسدي وهو في الإنصاف ٢٣٣؛ واللسان: قفز؛ والشذور ٣٨٣؛ والدرر ٢/١٢٥. والتلاد: المال القديم؛ النشب: ما لا يستطيع الإنسان حَمْله من أموال كالدور؛ القواقيز: أقداح الخمر.

تقديرُه: مَنِ استطاعَ منهم إليه سبيلاً فلله عليه أن يَحُجَّ، ويترجَّحُ هذا بمقابلتِه بالشرطِ بعدَه وهو قولُه: «ومَنْ كَفَر فإنَّ الله غني عن العالمين».

وقوله: «ولِلّـهِ على الناسِ حجُّ البيت» جملةٌ من مبتدأ وخبر وهو قوله «لله»، و«على الناس» متعلقٌ بما تَعَلَّق [به] الخبر / أو متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الجار، والعامل فيه أيضاً ذلك الاستقـرار المحذوف، ويجوز أن يكونَ «على الناس» هو الخبرَ، و«لله» متعلقٌ بما تعلَّق به الخبرُ، ويمتنع فيه أن يكونَ حالاً من الضمير في «علىٰ الناس» وإن كان العكسُ جائزاً كما تقدم، والفرقُ أنه يلزم هنا تقديمُ الحالِ على العاملِ المعنوي، والحالُ لا تتقدَّم على العامل المعنوي بخلافِ الظرف وحرفِ الجر فإنهما يتقدَّمان على عامِلهما المعنوي للاتساع فيهما، وقد تقدم أن الشيخ جمال الدين بن مالك يُجَوِّزُ تقديمها[1] على العامل المعنوي إذا كانت هي ظرفاً أو حرف جر والعاملُ كذلك، ومسألتنا في الآيةِ الكريمةِ من هذا القبيل[2]. [١٦٧/ب]

وقرأ[3] الأخوان وحفص عن عاصم: «حِج» بكسر الحاء، والباقون بفتحها، فقيل: لغتان بمعنى، الكسرُ لغة نجد والفتح لغة أهل العالية، وفَرَّق سيبويه[4] فَجَعَلَ المكسور مصدراً أو اسماً للعمل، وأما المفتوحُ فمصدرٌ فقط. وقد تقدَّم في البقرة أنه قرىء في الشاذ بكسر الحاء، وتكلَّمْتُ هناك[5] على هاتين اللفظتين وما ذَكَرَ الناسُ فيهما واشتقاقِ المادة فأغنى عن إعادتِهِ ولله الحمد والمِنَّةُ.

وقد جِيء في هذه الآية بمبالغاتٍ كثيرة منها قوله: «ولله على الناس

(١) أي الحال.

(٢) انظر المسألة في شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ١/٥٤٨.

(٣) السبعة ٢١٤؛ الكشف ١/٣٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

(٥) البقرة ١٨٩.

حج البيت» يعني أنه حَقٌّ واجبٌ عليهم لله في زمانهم لا ينفكُّون عن أدائِهِ والخروجِ عن عُهْدَتِهِ. ومنها أنه ذَكَرَ «الناس» ثم أَبْدل منهم «مَنِ استطاعَ إليه سبيلا» وفيه ضربان من التأكيدِ، أحدُهما: أنَّ الإبدالَ تثنيةُ المرادِ وتكريرٌ له، والثاني: أن التفصيلَ بعد الإجمال والإيضاحَ بعد الإبهام إيرادٌ له في صورتين مختلفتين، قاله الزمخشري[1] على عادةِ فصاحتِهِ وتلخيصِهِ المعنى بأقرب لفظ.

والألفُ واللام في «البيت» للعهدِ لتقدُّم ذِكْرِه، وهو عَلَمٌ بالغَلَبَة كالثريا[2] والصَّعِق[3]، فإذا قيل: «زار البيت» لم يتبادرِ الذهنُ إلا إلى الكعبة شَرَّفها الله تعالى، وقال الشاعر[4]:

١٣٦١ـ لَعَمْرِي لأنت البيتُ أُكْرِمُ أهلَه
وأَقْعُدُ في أَفْنائِهِ بالأصائلِ

أنشد الشيخُ[5] هذا البيتَ في هذا المَعْرِضِ وفيه نظرٌ، إذ ليس في الظاهرِ الكعبةُ. والضمير في «إليه» الظاهرُ عَوْدُهُ على الحج لأنه مُحَدَّثٌ عنه، والثاني: عَوْدُه على البيت و«إليه» متعلِّقٌ باستطاع، و«سبيلاً» مفعولٌ به لأنَّ «استطاع» متعدٍّ، قال: «لا يستطيعون نَصْرَكم»[6] إلى غيره من الآيات.

قوله: «وَمَنْ كَفَرَ» يجوزُ أَنْ تكونَ الشرطيةَ وهو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولةَ، ودَخَلَتِ الفاءُ شَبهاً للموصولِ باسمِ الشرطِ وقد تقدَّم تقريرهُ غيرَ مرةٍ، ولا يَخْفَى حالُ الجملتين بعدَها بالاعتبارين المذكورين. ولا بُدَّ من رابطٍ بين

---

(١) الكشاف ١/٤٤٩.
(٢) الثريا: نجم.
(٣) الصعق: كان في الأصل اسماً لكلِّ مَنْ رُمِي بصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل.
(٤) تقدم برقم ٩٤٦.
(٥) البحر ٣/١١.
(٦) الآية ١٩٧ من الأعراف.

الشرطِ وجزائِهِ أو المبتدأ وخبرِهِ، ومَنْ جَوَّز إقامةَ الظاهِرِ مُقامَ المُضْمَرِ اكتفى بذلك في قوله: «فإن الله غنيٌّ عن العالمين» كأنه قال: غني عنهم.

آ. (٩٩) **قوله تعالى: ﴿لِمَ تَصُدُّون﴾**: «لِمَ» متعلقٌ بالفعلِ بعده، و«مَنْ آمن» مفعولٌ، وقولُه «يَبْغُونها» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً أَخْبَرَ عنهم بذلك، وأَنْ تَكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال، وهو أظهرُ من الأول لأنَّ الجملةَ الاستفهاميةَ جِيء بعدها بجملةٍ حاليةٍ أيضاً وهي قولـه: «وأنتم تَشْهَدون» فتتفقُ الجملتان في انتصابِ الحال عن كل منهما، ثم إذا قلنا بأنها حالٌ ففي صاحبِها احتمالان، أحدُهما: أنه فاعل «تَصُدُّون»، والثاني: أنه «سبيل الله» وإنما جاز الوجهان لأن الجملةَ اشتملَتْ على ضميرِ كلٍّ منهما.

والعامة على «تَصُدُّون» بفتح التاء من صَدَّ يَصُدُّ ثلاثياً، ويستعمل لازماً ومتعدياً. وقرأ الحسن[1]: «تُصِدُّون» بضمِّ التاء من أَصَدَّ مثل أَعَدَّ، ووجهُه أَنْ يكونَ عَدَّى «صَدَّ» اللازم بالهمزة، قال ذو الرمة:[2]

١٣٦٢ـ أُنـاسٌ أَصَـدُّوا النـاسَ بـالسيفِ عنهمُ
....

و«عِوَجا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ به، وذلك أن يُراد تبغون: تَطْلُبون، قال الزجاج[3] والطبري[4]: «تطلبون لها اعوجاجاً، تقول العربُ:

---

(١) البحر ١٤/٣؛ الشواذ ١٢.

(٢) عجزه:

صدودَ السَّواقي عن رؤوس المَخارمِ

وهو في ديوانه ٧٧١، وروايته فيه:

أناسٌ أصَدُّوا الناس بالضرب عنهمُ ....

وهو في البحر ١٤/٣؛ وشواهد الزمخشري ٥٢٨/٤. والسوافي: الرياح، والمخارم: الجبال.

(٣) معاني القرآن ٤٥٧/١.

(٤) التفسير ٥٤/٧.

«ابغِني كذا» بوصل الألف أي: اطلبه لي و«أَبْغني كذا» بقطع الألف أي: أَعِنِّي على طلبه، قال ابن الأنباري: «البَغْيُ يُقْتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بَغَيْتُ المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبغون لها عوجاً، فلمَّا سَقَطَتِ اللامُ عَمِلَ الفعلُ فيما بعدَها كما قالوا: «وَهَبْتُك درهماً» يريدون: وَهَبْتُ لك، ومثلُه: «صُدْتُك ظَبْياً» أي: صُدْتُ لك، قال الشاعر:(١)

١٣٦٣ـ فَتَولَّى غلامُهمْ ثم نادَى
أَظَلِيماً أَصِيدُكم أَمْ حِمارا

يريد: أَصِيدُ لكم ظَلِيماً ومثلُه: «جَنَيْتُكَ كَمْأَةً وجَنَيْتُك رُطَباً» والأصلُ: جَنَيْتُ لك، فَحَذَفَ ونَصَبَ».

والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يَبْغُونَها» وذلك أَنْ يُرادَ بـ«تَبْغُون» معنى تتعَدَّوْن، والبَغْيُ التعدِّي، والمعنى: تَبْغُون عليها أو فيها. قال الزجاج:(٢) «كأنه قال: تَبْغُونها ضالِّين».

والعِوَج ـ بالكسر ـ والعَوَج ـ بالفتح ـ المَيْلُ، ولكنَّ العرب فرَّقوا بينهما، فَخَصُّوا المكسورَ بالمعاني والمفتوحَ بالأعيانِ، تقول: في دينه وكلامِه عِوَجٌ ـ بالكسر ـ، وفي الجِدارِ عِوَجٌ ـ بالفتح ـ. قال أبو عبيدة(٣): «العِوَج ـ بالكسر ـ المَيْلُ في الدين والكلام والعمل، وبالفتح في الحائط والجذع» وقال أبو إسحاق: «بالكسر فيما لا ترى له شخصاً، وبالفتح فيما له شخصٌ وقال صاحب «المجمل»(٤):

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في المغنى ٢٤٣، والظليم: ذَكَر النعام.
(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن».
(٣) مجاز القرآن ١/٩٨.
(٤) وهو ابن فارس وتقدمت ترجمته.

«بالفتح في كلِّ منتصبٍ كالحائط، والعِوج ـ يعني بالكسر ـ ما كان في بساطٍ أو دين أو أرض أو معاش» فقد جعل الفرقَ بينهما بغير ما تقدم. وقال الراغب[1]: «العِوَجُ: العَطْفُ عن حالِ الانتصاب، يقال: عُجْتُ البعيرَ بزِمامه، وفلان ما يَعُوجُ عن شيءٍ يَهُمُّ به أي يَرْجع، والعَوَج ـ يعني بالفتح ـ / يقال فيما يُدْرك بالبصر كالخشب المنتصِب ونحوه، والعِوَج يقال [١٦٨/أ] فيما يدرك بفكرٍ وبصيرة، كما يكون في أرض بسيطة عِوَج فيُعرف تفاوتُه بالبصيرة وكالدين والمعاش» قلت: وهذا قريبٌ من قول ابنِ فارس لأنه كثيراً ما يأخذ منه.

وقد سأل الزمخشري[2] في سورة طه عند قوله «لا ترى فيها عِوَجاً ولا أَمْتا»[3] حاصلُه يرجع إلى أنه كيف قيل: عِوَج ـ بالكسر ـ في الأعيان، وإنما يقال في المعاني؟ وأجاب هناك بجواب حسن سيأتي بيانه إن شاء الله، والسؤالُ إنما يجيء على قول أبي عبيدة والزجاج المتقدم، وأمَّا على قول ابن فارس والراغب فلا يَرِدُ.

ومِنْ مجيءِ العِوَج بمعنى الميل من حيث الجملةُ قولُه[4]:

١٣٦٤ـ تَمُرُّون الديارَ ولم تَعُوجوا
كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرامُ

وقولُ امرىء القيس:[5]

١٣٦٥ـ عُوجا على الطَّلَلِ المُحيل لأننا
نبكي الديارَ كما بكى ابنُ حِذَامِ

(١) المفردات ٣٥١.
(٢) الكشاف ٢/٣١.
(٣) الآية ١٠٧ من طه.
(٤) تقدم برقم ١٤٨.
(٥) ديوانه ١١٤؛ وابن يعيش ٨/٨٩؛ والهمع ١/١٣٤؛ والدرر ١/١١١؛ والخزانة ٢/٢٣٤.

أي: ولم تميلوا، ومِيلا. وأمَّا قولهم: «ما يَعيج زيدٌ بـالدواء» أي: ما ينتفعُ به فمِنْ مادةٍ أخرى ومعنى آخر. والعاجُ: هذا العظمُ ألفُه مجهولةٌ، لا نعلم: أمنقلبةٌ عن واو أو ياء، وفي الحديث: أنه قال لثوبانَ: «اشترِ لفاطمةَ سِواراً من عاج[1]» قال القتيبي[2]: «العاجُ: الذَّبْلُ»، وقال أبو خراش الهذلي في امرأة[3]:

١٣٦٦ـ فجاءَتْ كخاصِي العَيْر لم تَحْلَ جاجةً
ولا عـاجـةً منهـا تلوحُ على وَشْـمِ

قال الأصمعيّ: «العاجةُ: الذَّبْلَةُ، والجاجة: تخمينُ خرزةٍ ما يساوي فلساً، وقوله كخاصي العَيْر: هذا مَثَلٌ[4] تقوله العرب لِمَنْ جاء مُسْتَحْيِياً من أمرٍ فيقال: «جاء كخاصِي العَيْر» والعَيْر: الحِمار، يعنون جاء مستحيياً.

ويقال: عاجَ بالمكانِ وعَوَج به أي: أقام وقطن، وفي حديث اسماعيل عليه السلام: «ها أنتم عَائجون» أي مقيمون، وأنشدوا لجرير[5]:

١٣٦٧ـ هَـلَ أنْتُمْ عـائِجُـونَ بِنَـا لَـعَنَّـا
نَـرَى العَـرَصَـاتِ أو أثـرِ الخيـامِ

كذا أنشدَ هذا البيتَ الهرويُّ مستشهداً به على الإقامةِ، وليس بظاهر، بل المرادُ بعائجون في البيت مائِلُون وملتفتون، وفي الحديث: «ثم عاجَ رأسَه إليها[6]» أي التفت إليها.

---

(١) رواه أبو داود: باب الانتفاع بالعاج ٤/٤١٩؛ المسند ٥/٢٧٥.

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة، وكان رأساً في اللغة والأخبار واشتغل بالقضاء، له: إعراب القرآن؛ مشكل القرآن، توفي سنة ٢٦٧. انظر: البغية ٢/٦٣.

(٣) ديوان الهذليين ٢/١٢٩. وعلى وشم: أي ليست موشومة.

(٤) مجمع الأمثال ١/٢٢٨.

(٥) ديوانه ٥٦٥؛ وهو في ديوان الفرزدق أيضاً ٨٣٥؛ والإنصاف ٢٢٥؛ واللسان: لغن؛ والقرطبي ٤/١٥٤. والعرصات: ج عرصة: وسط الدار.

(٦) رواه ابن حنبل ٥/١٥٠.

و «ها» في «يَبْغُونها» عائدةٌ على سبيل، والسبيل يُذكَّر ويؤنَّث كما تقدَّم، ومن التأنيث هذه الآيةُ، وقوله تعالى: «هذه سبيلي»[1] وقول الآخر[2]:

١٣٦٨ـ فـلا تَبْعَـدْ فـكـلُّ فـتـى أُنـاسٍ
سيصبـحُ سـالكـاً تـلك السَّبيـلا

قوله: «وأنتم شهداءُ» حال: إمَّا من فاعل «تَصُدُّون» وإمَّا من فاعل «تَبْغُون»، وإمَّا مستأنفٌ، وليس بظاهرٍ، وتقدَّم أنَّ «شهداء» جمعُ شهيد أو شاهد.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿يَرُدُّوكم﴾: «رَدَّ» يجوزُ أَنْ يُضَمَّنَ معنى «صَيَّر» فينصِبَ مفعولين، ومنه قولُ الشاعر[3]:

١٣٦٩ـ رَمَى الحَـدْثـانُ نـسـوةَ آلِ حـرب
بـمِـقْـدَارٍ سَـمَـدْن لـه سُـمـودا
فَـرَدَّ شعـورَهُـنَّ الـسُّـودَ بِـيـضـاً
ورَدَّ وجـوهَـهـن الـبِـيضَ سُـودا

ويجوز ألَّا يتضمَّن، فيكونُ المنصوبُ الثاني حالاً. وقوله: «بعد إيمانكم» يجوز أنْ يكونَ منصوباً بيردُّوكم، وأَنْ يتعلَّق بكافرين، ويَصيرُ المعنى كالمعنى في قوله «كفروا بعد إيمانهم»[4]:

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿وأنتم تُتْلى عليكم آياتُ الله﴾: جملةٌ حالية من فاعل «تكفرون»، وكذلك «وفيكم رسولُه» أي: كيف يُوجَدُ منكم الكفرُ مع وجودِ هاتين الحالين؟

---

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٤/٣؛ والزاهر ٢٠٩/٢؛ ومجاز القرآن ٣١٩/١.
وتبعد: تهلك.
(٣) تقدم برقم ٦٧٦.
(٤) الآية ٩٠ من آل عمران.

والاعتصام: الامتناعُ، يُقال: اعتصم واستعصم بمعنى واحد، واعتصم زيدٌ عمراً أي: هَيَّأ له ما يَعْتَصِمُ به، وقيل: الاعتصام: الإمساك، واستعصم بكذا: أي استمسك به، والعِصَامُ: ما يُشَدُّ به القِرْبة، وبه يُسَمَّى الأشخاص، والعِصْمَةُ مستعملةٌ بالمعنيين لأنها مانعةٌ من الخطيئةِ وصاحبُها مستمسِك بالحقِّ، والعِصْمَةُ أيضاً: شِبْهُ السوار، والمِعْصَمُ: مَوْضِعُ العِصْمة، ويُسَمَّى البياضُ الذي في الرسغ «عُصْمة» تشبيهاً بها، وكأنهم جَعَلوا ضمةَ العينِ فارقةً، والأَعْصَمُ من الوُعولِ: ما في معاصِمِها بياضٌ وهي أشدُّها عَدْواً، قال(١):

١٣٧٠ـ لـو أَنَّ عُـصْمَ عَـمـايتـين ويَـذْبُـلٍ
سمعا حديثك ....

وفي الحديث في النساء(٢): «لا يَـدْخُلُ الجنـةَ منهن إلا كالغـراب الأَعْصَم» وهو الأبيضُ الرِّجْلين. وقيـل: الأبيضُ الجناحين، والمرادُ بذلـك التقليلُ.

وقوله: «فقد هَدَى» جوابُ الشرطِ، وجِيء في الجواب بـ «قد» دلالةً على التوقُّعِ لأنَّ المعتصِمَ متوقعُ الهداية.

[١٦٨/ب] آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾: فيه وجهان: / أَنَّ «تقاة» مصدرٌ، وهو من بابِ إضافة الصفةِ إلى موصوفها؛ إذ الأصلُ: اتقوا الله التقاةَ الحقَّ أي: الثابت كقولِك: «ضربْتُ زيداً أشدَّ الضَّـرْبِ تريـد: الضربَ الشديد، وقـد تقدَّم تحقيقُ كـون «تقاة» مصـدراً في أولِ السورة، وزادَ ابنُ عطية(٣) هنا أن «تُقاة» يجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً، وهو في ذلك كالمخالِفِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وتمامُه: سمعا حديثك أنزلا الأوعالا
وهو في شرح المفصل ١/٤٦.
(٢) أي المتبرجات، والحديث رواه ابن حنبل ٤/١٩٧.
(٣) المحرر ٣/١٨٠.

للإجماع فقال: «ويَصِحُّ أن يكونَ «التقاة» في هذه الآيةِ جمعَ فاعل، وإنْ كان لم يتصرَّفْ منه فيكونُ كرماة ورامٍ، أو يكونُ جمعَ تَقِيّ، إذ فَعِيل وفاعل بمنزلة، ويكونُ المعنى على هذا: اتقوا اللَّـهَ كما يَحِقُّ أن يكـونَ مُتَّقُوه المختصُّون به، ولذلك أُضيفوا إلى ضمير الله تعالى». قال الشيخ[1]: «وهذا المعنى يَنْبُو عنه هذا اللفظ، إذ الظاهرُ مِنْ قولِهِ: «حَقَّ تُقاتِهِ» من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، كما تقول: «ضربْتُ زيداً شديدَ الضرب» أي الضربَ الشديدَ، وكذلك هذا أي: اتقوا اللَّـهَ الاتقاءَ الحقَّ أي: الواجبَ الثابتَ، أمَّا إذا جَعَلْتَ التقاةَ جمعاً فإن المعنى يصيرُ مثل: اضرِبْ زيداً حقَّ ضِرابِهِ، فلا يَدُلُّ هذا التركيبُ على معنى: اضربْ زيداً كما يحِقُّ أن يكونَ ضِرابُه، بل لو صَرَّح بهذا التركيب لاحتيجَ في فهم معناه إلى تقديرِ أشياءَ يَصِحُّ بتقديرِها المعنى، والتقديرُ: اضرب زيداً ضرباً حقاً كما يَحِقُّ أن يكونَ ضربُ ضِرابِه، ولا حاجةَ تَدْعو إلى تحميلِ اللفظِ غيرَ ظاهرِهِ وتكلُّفِ تقاديرَ يَصِحُّ بها معنًى لا يَدُلُّ عليها اللفظُ».

قوله: «ولا تَموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون» هو نَهْيٌ في الصورة عن مَوْتهم إلَّا على هذه الحالة، والمرادُ دوامُهم على الإسلام، وذلك أن الموتَ لا بُدَّ منه، فكأنه قيل: دُوموا على الإسلام إلى الموت، وقريبٌ منه ما حكى سيبويه[2]: «لا أُرَيَنَّك ههنا» أي لا تكنْ بالحضرةِ فتقَعَ عليك رؤيتي. والجملةُ مِنْ قولِهِ: «وأنتم مسلمون» في محل نصب على الحال والاستثناءُ مفرغٌ من الأحوالِ العامة أي: لا تموتُنَّ على حالةٍ من سائر الأحوال إلا على هذه الحال الحسنة، وجاء بها جملةً اسميةً لأنها أبلغُ وآكد، إذ فيها ضميرٌ متكررٌ، ولو قيل: «إلَّا مسلمين» لم يُفِدْ هذا التأكيدَ، وتقدَّم إيضاحُ هذا التركيب في البقرة عند قوله

---

(١) البحر ٣/١٧.

(٢) الكتاب ١/٤٥٣.

تعالى: «إنَّ الله اصطفى لكم الدين فلا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون»[1].

أ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿بحبلٍ﴾**: الحَبْلُ في الأصل هو السبَبُ، وكلُّ ما وصلك إلى شيء فهو حَبْل، وأَصلُه في الأجرام واستعمالُه في المعاني من باب المجاز، ويجوزُ أن يكونَ حينئذٍ من باب الاستعارة، ويجوز أن يكونَ من بابِ التمثيل، ومن كلامِ الأنصار رضي الله عنهم: «يا رسول الله إنَّ بيننا وبين القوم حبالاً ونحن قاطعوها» ـ يَعْنُون العهود والحِلْف. قال الأعشى[2]:

١٣٧١ـ وإذا تُـجَـوِّزُهـا حـبـالُ قـبـيـلةً
أَخَـذَتْ من الأخـرىٰ إليـكَ حِبالَهـا

يعني العهودَ، قيل: والسببُ فيه أنَّ الرجلَ كان إذا سافرَ خافَ فيأخذُ من القبيلةِ عهداً إلى أخرى، ويُعْطَى سهماً أو حبلاً يكونُ معه كالعلامةِ، فَسُمِّي العهدُ حبلاً لذلك، وهذا معنىً غيرُ طائلٍ، بل سُمِّي العهدُ حبلاً للتوصُّلِ به إلى الغرض. وقال آخر[3]:

١٣٧٢ـ مـا زِلْتُ معـتـصِـمـاً بحـبـلٍ منـكُم
....

والمرادُ بالحبل هنا القرآنُ، وفي الحديثِ الطويل: «هـو حَبْلُ الله المتين»[4]:

---

(١) الآية ١٣٢ من البقرة.

(٢) ديوانه ٢٩؛ وشواهد الكشاف ٤ / ٤٨٩. أي لا أزال راكباً على الناقة وقد أخذت الأمان على مرورها.

(٣) لم أهتد إلى قائله وعجزه:
مَنْ حَلّ ساحتَكم بأسبابٍ نَجَا
وهو في اللسان: «حبل».

(٤) الضمير «هو» يعود على القرآن الكريم، والحديث رواه الترمذي في فضل القرآن ١٤؛ (التحفة) ٨/٢١٩؛ والدارمي في فضائل القرآن ٢/٤٣٥.

وقولُه: «جميعاً» حالٌ من فاعل «اعتصموا»، و «بحبل الله» متعلِّقٌ به.

قوله «ولا تَفَرَّقوا» قرأه البزي بتشديد التاء وصلاً، وقد تقدَّم توجيهُه في البقرة عند قوله: «ولا تَيَمَّموا»(١)، والباقُون بتخفيفها على الحَذْفِ.

وقوله: «نعمةَ الله» مصدرٌ مضاف لفاعله إذ هو المُنْعِم، و «عليكم» يجوز أَنْ يكونَ متعلقاً بنفس «نعمة» لأنَّ هذه المادةَ تتعدَّىٰ بـ «على» [نحو:] «للذي أَنْعم الله عليه»(٢) ويجوز أَن يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حال من «نعمة» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: مستقرة وكائنة عليكم.

قوله: «إذ كنتم» «إذ» منصوبةٌ بنعمة ظرفاً لها، ويجوزُ أَنْ يكون متعلقاً بالاستقرارِ الذي تضمَّنه «عليكم» إذا قلنا: إنَّ «عليكم» حالٌ من النعمة، وأمَّا إذا عَلَّقْنا «عليكم» بنعمة تَعَيَّن الوجهُ الأول. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ منصوباً باذكروا، يعني مفعولاً به لا أنه ظرفٌ له لفسادِ المعنى، إذ «اذكروا» مستقبلٌ، و «إذ» ماضٍ.

قوله: «فأصبَحْتُم» أصبحَ من أخواتِ «كان» فإذا كانَتْ ناقصة كانت مثلَ «كان» في رفعِ الاسمِ ونَصْبِ الخبر، وإذا كانَتْ تامةً رفَعَتْ فاعلاً واستغنَتْ به، فإن وجد منصوب بعدها فهي حال، وتكون تامة إذا كانت بمعنى دخل في الصباح تقول: «أصبحَ زيد» أي دخل في الصباح، ومثلُها في ذلك «أمسى»، قال تعالى: «فسبحان الله حين تُمْسون وحين تُصْبحون»(٣) وقوله: «وإنَّكم لتمُرُّون عليهم مُصْبحين»(٤) وفي أمثالهم(٥): «إذا سَمِعْتُ بسُرى القَيْن فاعلَمْ

---

(١) الآية ٢٦٧ من البقرة.
(٢) الآية ٣٧ من الأحزاب.
(٣) الآية ١٧ من الروم.
(٤) الآية ١٣٧ من الصافات.
(٥) مجمع الأمثال ٥٦/١.

أنَّه مُصْبح» لأنَّ القَيْنَ ــ وهو الحَدَّاد ــ ربما قَلَّت صناعته في أحياءِ العرب فيقول: أنا غداً مسافرٌ ليأتوه(١) الناس بحوائجهم فيقيمُ ويتركُ السفر، فأخرجُوه مَثَلا لمن يقول / قولاً ويخالفه، فالمعنى أنه مقيم في الصباح، وتكون بمعنى «صار» عملاً ومعنى كقوله(٢): [١٦٩/أ]

١٣٧٣ـ فَـأَصْبحـوا كـأنَّـهـم ورقٌ جَـفْ

فَ فَـأَلْـوَتْ بـه الصَّبـا والـدَّبُـورُ

أي: صاروا. و «إخواناً» خبرُها، وجَوَّزوا فيها هنا أن تكون على بابِها من دلالتِها على اتِّصاف الموصوفِ بالصفة في وقت الصباح، وأن تكون بمعنى صار، وأن تكون التامة، أي: دخلتم في الصباح، فإذا كانت ناقصةً على بابها فالأظهرُ أن يكونَ «إخواناً» خبرَها.

و «بنعمته» متعلِّقٌ بـ «إخْواناً»، لِما فيه مِنْ معنى الفعلِ أي: تآخيتم بنعمتِه، والباءُ للسببيةِ. وجَوَّز الشيخُ(٣) أَنْ يتعلَّق بأصبحتم، وقد عَرَفْتَ ما فيه من الخلاف، وجوَّز غيرُه أَنْ يَتعلَّق بمحذوف على أنـه حال من فـاعل «أصبحتم» أي: فأصبحتم إخواناً ملتبسين بنعمته، أو حال من «إخواناً» لأنه في الأصل صفةٌ له. وجَوَّزوا أَنْ يكونَ «بنعمته» هو الخبرَ، و «إخواناً» حالٌ، والباءُ بمعنى الظرفية، وإذا كانت بمعنى «صار» جَرَى فيها ما تقدَّم من جميع هذه الأوجه، وإذا كانت تامةً فإخواناً حالٌ، و «بنعمتِه» فيه ما تقدَّم من الأوجه خلا الخبريةِ.

---

(١) كذا على اللغة الضعيفة: أكلوني البراغيث.

(٢) البيت لعدي بن زيد، ورواية صدره المشهورة:

ثم أضْحَوا كأنهم ورقٌ جَفْ

والبيت برواية المؤلف أصاب تفعيلته الأولى شذوذ، وهو في ديوان عدي ٩٠؛ وابن يعيش ٧/١٠٤؛ والهمع ١/١١٤؛ والدرر ١/٨٤.

(٣) البحر ٣/١٩.

قال ابن عطية[1]: «فأصبحتم» عبارةٌ عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصةً بوقت، وإنما خُصَّتْ هذه اللفظةُ بهذا المعنى من حيث هي مبدأُ النهار، وفيها مبدأُ الأعمالِ، فالحالُ التي يُحِسُّها المرءُ مِنْ نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومُه في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع[2]:

١٣٧٤ـ أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا
أَمْلِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نفرا

قال الشيخ[3]: «وهذا الذي ذكره مِنْ أَنَّ «أصبح» للاستمرار، وَعلَّله بما ذكره لم أَرَ أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أنها تستعمل بالوجهين[4] اللذيْنِ ذكرناهما» قلت: وهذا الذي ذكره ابنُ عطية معنىً حسنٌ، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون لا يُدْفَعُ، لأنَّ النحاةَ غالِباً إنما يتحدثون بِما يتعلَّقُ بالألفاظ، وأمَّا المعاني المفهومةُ من فحوى الكلامِ فلا حاجةَ لهم بالكلامِ عليها غالباً.

والإِخْوان: جمع أَخٍ، وإخوة اسمُ جمعٍ عند سيبويه[5] وعند غيرِه هي جمع. وقال بعضُهم: «إنَّ الأخَ في النسَب يُجْمع على «إخوة»، وفي الدِّين على «إِخْوان»، هذا أَغلبُ استعمالِهم، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة»[6]، ونفسُ هذه الآية تؤيد ما قاله لأن المراد هنا ليس إخوةَ النسب إنما المرادُ إخوةُ الدين والصداقة، قال أبو حاتم: «ثم قال أهلُ البصرة: الإخوةُ في النسبِ والإِخْوان في الصداقة» قال: «وهذا غَلَط، يقال للأصدقاء والأنسباء

(١) المحرر ٣/١٨٤.
(٢) البيت في الكتاب ١/٤٦؛ والنوادر ١٥٩؛ واللسان: ضمن؛ وأمالي الشجري ٢/١١٨؛ وابن يعيش ٧/١٠٥.
(٣) البحر ٣/١٩.
(٤) كان الشيخ قد ذكر أنها تستعمل لاتِّصاف الموصوف بالصفة وقت الصباح، وقد تأتي بمعنى صار.
(٥) الكتاب ٢/٢٠٣
(٦) الآية ١٠ من الحجرات.

إخوة وإخوان، قال تعالى: «إنما المـؤمنون إخوةٌ» لم يَعْنِ النسبَ، وقال تعالى: «أو بيوت إخوانكم»[1] وهذا في النسبِ» قلتُ: رَدُّ أبـي حاتم يتَّجِهُ على هذا النقلِ المطلقِ، ولا يَرِدُ على النقلِ الأول لأنهم قَيَّدوه بالأغلبِ في الاستعمالِ.

قوله: «على شَفَا» شفا الشيء: طرفُه وحَرْفُه، وهومقصورٌ من ذواتِ الواو، يُثَنَّى بالواو نحو: شَفَوَيْن، ويُكتب بالألف، ويُجْمـع على أَشْفاء، ويُستعمل مضافاً إلى أعلى الشيء وإلى أسفله، فمِن الأول: «شفا جُرُفٍ»[2] ومن الثاني هذه الآية، وأشفى على كذا أي: قَارَبه، ومنه أَشْفى المريضُ على الموت، قال يعقوب[3]: «يُقال للرجلِ عند موتِه، وللقمر عند محاقِه، وللشمسِ عند غروبها: «ما بَقي منه ــ أو منها ــ إلا شفا» أي: إلا قليلٌ». وقال بعضهم: يُقال لِما بين الليلِ والنهارِ عند غروبِ الشمسِ إذا غاب بعضُها: شفا، وأنشد[4]:

١٣٧٥ـ أَدْرَكْتُـه بـلا شَـفـا أو بـشَـفـا

والشمسُ قـد كـادَتْ تـكـونُ دَنِفـا

وقال الراغب[5]: «والشفاءُ من المرضِ موافاةُ شَفا السلامة، وصار اسماً للبُرء، والشَّفا مذكَّرٌ».

وأمَّا عَوْدُ الضميرِ في «منها» ففيه أوجهٌ، أحدُها: أنه عائدٌ على «حفرة».

---

(١) الآية ٦١ من النور.

(٢) الآية ١٠٩ من التوبة.

(٣) وهو ابن السكيت وتقدمت ترجمته وانظر: إصلاح المنطق ٤٠٩.

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/٢٢٧؛ والخصائص ٢/١١٩؛ واللسان: دنف، ودنفا: أي اصفرَّتْ.

(٥) المفردات ٢٧١.

والثاني: أنه عائدٌ على «النار» قال الطبري[1]: «إنَّ بعضَ الناسِ يُعيده على الشَّفا، وأنَّثَ مِنْ حيثُ كان الشَّفا مضافاً إلى مـؤنث، كما قال جرير[2]:

١٣٧٦ـ أرى مَـرَّ الـسـنـيـن أَخَـذْنَ مـنـي
كـمـا أخَـذَ الـسِّـرارُ مِـن الـهـلال

قال ابن عطية[3]: «وليس الأمر كما ذكروا، لأنه لا يُحتاج في الآية إلى مثل هذه الصناعة، إلا لو[4] لم نجد للضمير معاداً إلا الشفا، أما ومَعَنا لفظٌ مـؤنثٌ يعودُ الضميرُ عليه / ويَعْضُده المعنى المُتَكَلَّمُ فيه فلا يُحتاج إلى تلك [١٦٩/ب] الصناعةِ» قال الشيخ[5]: «وأقول: لا يَحْسُنُ عَوْدُه إلَّا على الشَّفا؛ لأنَّ كينونتَهم على الشَّفا هو أحدُ جُزْأَي الإسناد، فالضميرُ لا يعودُ إلا عليه، وأمَّا ذِكْرُ الحفرةِ فإنما جاءَتْ على سبيل الإضافةِ إليها، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «كان زيدٌ غلامَ جعفر» لم يكن جعفر مُحَدَّثاً عنه، وليس أحدَ جُزْأَي الإسناد، وكذا لو قلت: «زيد ضربَ غلامَ هندٍ»لم تُحَدِّث عن هندٍ بشيءٍ، وإنَّما ذكرْتَ جعفراً وهنداً مخصصاً للمُحَدَّث عنه، وأمَّا ذِكْرُ النارِ فإنما ذُكِر لتخصيصِ الحفرة، وليست أيضاً أحدَ جُزْأَي الإسناد، وليست أيضاً مُحَدَّثاً عنها، فالإنقاذ من الشفا أبلغُ من الإنقاذِ من الحفرة ومِن النارِ، لأنَّ الإنقاذَ من الشفا [يستلزم الإنقاذَ من الحفرة ومن النار، والإنقاذَ منهما لا يستلزِمُ الإنقاذَ من الشفا][6] فعودُه على الشَّفا هو الظاهرُ من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى».

---

(١) التفسير ٨٦/٧.
(٢) ديوانه ٤٢٦؛ والهمع ٤٧/١؛ والدرر ٢٠/١.
(٣) المحرر ١٨٦/٣.
(٤) تعبير ضعيف وجدته بنصه أيضاً في البحر ١٩/٣.
(٥) البحر ١٩/٣.
(٦) سقط سهواً من الأصل، وهو ضروري للسياق، أثبتناه من البحر.

وقال الزجاج(١): «وقولُه: «منها» الكنايةُ راجعةٌ إلى النار لا إلى الشفا؛ لأنَّ القصدَ الإنجاءُ من النار لا مِنْ شَفا الحفرة». وقال غيرُه: «يعودُ على الحفرة، فإذا أنقذهم اللَّهُ من الحفرةِ فقد أَنْقذهم من شَفاها لأنَّ شَفاها منها». قال الواحدي: «على أنه يجوزُ أَنْ يَذْكُرَ المضافُ والمضافُ إليه ثم تعودَ الكنايةُ إلى المضافِ إليه دونَ المضاف، كقول جرير: «أرى مرَّ السنين أخَذْنَ» البيت. فَذَكر مَرَّ السنين، ثم أخبر عن السنين، وكذلك قول العَجَّاج(٢):

١٣٧٧ـ طـولُ الليـالي أَسْـرَعَتْ في نَقْضِي
طَـوَيْـنَ طـولي وَطَـوَيْـنَ عَـرْضـي

قال: «وهذا إذا كان المضافُ من جنسِ المضافِ إليه، فإنَّ مَرَّ السنين هو السنون، وكذلك شَفا الحفرة من الحُفْرَة، فَذَكَر الشَّفا وعادَتِ الكنايةُ إلى الحفرةِ» قلت: وهذان القولان نصٌّ في ردِّ ما قاله الشيخ، إلَّا أنَّ المعنى الذي ذَكَره أَوْلَى، لأنه إذا أنقذَهم من طَرَفِ الحفرة فهو أبلغُ مِنْ إنقاذِهم من الحفرةِ، وما ذكره من الصناعةِ أيضاً واضحٌ.

والإنقاذُ: التخليصُ والتنحية، قال الأزهري(٣): «يقال أَنْقَذْتُه ونَقَذْتُه واستنقَذْتُهُ وتَنَقَّذْتُه بمعنىً، ويقال: «فرسٌ نقيذٌ»(٤) إذا كان مأخوذاً من قومٍ آخرين لأنه استُنْقِذَ منهم، والحُفْرة: فُعْلَة بمعنى مَفْعُولة كغُرْفَة بمعنى مَغْروفة.

وقوله: «كذلك يُبَيِّن اللَّهُ» نعتٌ لمصدرٍ محذوف أو حالٌ من ضميره أي:

---

(١) معاني القرآن ١/٤٦١.
(٢) البيت في ملحق العجاج ٢/٣٠٠ ويُنسب إلى الأغلب أومعاوية. وهو في الكتاب ١/٢٦؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ والمقتضب ٤/١٩٩؛ والخزانة ٢/١٦٨.
(٣) تهذيب اللغة ٩/٧٣.
(٤) في مطبوعة التهذيب «نَقَذٌ».

يبيِّن لكم تبييناً مثلَ تبيينِه لكم الآياتِ الواضحةَ. وقوله: «مِن النار» صفةٌ لحفرة فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ منكم أمةٌ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ التامةَ أي: وَلْتوجد منكم أمةٌ، فتكون «أمة» فاعلاً، و«يَدْعُون» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لأمة، و«منكم» متعلِّقٌ بتكن على أنها تبعيضيةٌ، ويجوز أن يكونَ «منكم» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أمة» إذ كان يجوز جَعْلُه صفةً لها لو تأخَّر عنها، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان لأن المُبَيَّن وإنْ تأخَّر لفظاً فهو مُقَدَّمٌ رتبةً، ويجوزُ أَنْ تكونَ الناقصةَ فأمة اسمها و«يَدْعُون» خبرها، و«منكم» متعلِّقٌ: إمَّا بالكون، وإمَّا بمحذوف على الحال من «أمة». ويجـوزُ أن يكونَ «منكم» هو الخبرَ و«يَدْعُون» صفـةٌ لأمة، وفيـه بُعْدٌ. وقـرأ العامـة: «ولتكن». وقرأ الحسن[1] والزهري والسُّلمي بكسرها، وهو الأصل.

وقوله: «ويأمرون بالمعروفِ ويَنْهَوْن عن المنكر» من باب ذكر الخاص بعد العلم اعتناءً به كقوله: «وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ وميكال»[2] لأن اسم الخير يقعُ عليهما بل هما أعظمُ الخيور. وقوله: «جاءهم البيِّنات» لم يـؤنِّثِ الفعلَ للفصلِ ولكونِه غيرَ حقيقي بمعنى الدلائل.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى**: «يومَ تَبْيَضُّ» في العاملِ في هذا الظرفِ وجوهٌ، أحدها: أنه الاستقرار الذي تضمَّنه «لهم» والتقديرُ: وأولئك استقر لهم عذابٌ يومَ تبيضُّ. وقيل: العامل فيه مضمر يَدُلُّ عليه الجملة السابقة تقديرُه: يُعَذَّبون يومَ تبيضُّ وجوهٌ. وقيل: العاملُ فيه «عظيم» وضَعُف هذا بأنه يلزمُ تقييدُ عِظَمِه بهذا اليوم. وهذا التضعيفُ ضعيفٌ؛ لأنه إذا عَظُم في هذا اليومِ

---

(١) البحر ٣/٢٠.

(٢) الآية ٩٨ من البقرة.

ففي غيره أَوْلى، وأيضاً فإنه مسكوتٌ عنه فيما عدا هذا اليوم. وقيل: العاملُ «عذاب». وهذا ممتنعٌ؛ لأن المصدر الموصوفَ لا يَعْمَلُ [بعدَ] وَصْفِه.

وقرأ يحيى[1] بن وثاب وأبو نُهَيْك وأبو رزين العقيلي[2]: «تِبْيَضُّ وتِسْوَدُّ» بكسر التاءِ وهي لغةُ تميم، وقرأ الحسن والزهري وابن محيصنٍ وأبو الجوزاء: «تَبياضُّ وتَسوادُّ» بألف فيهما، وهي أبلغ فإنَّ «ابياضَّ» أدلُّ على [١٧٠/أ] اتصافِ الشيء بالبياضِ من ابيضَّ، ويجوز كسرُ حرفِ المضارعة أيضاً مع / الألفِ، إلا أنِّي لا أَنْقُلُه قراءةً لأحد.

قوله: «أكفرتم» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بقولٍ مضمر، وذلك القولُ المضمرُ مع فاءٍ مضمرةٍ أيضاً هو جوابُ أمّا، وحَذْفُ الفاءِ مع القول مُطَّرِدٌ، وذلك أنَّ القولَ يُضمر كثيراً كقوله تعالى: «والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»[3] «والذين اتخذوا من دونِه أولياءَ ما نعبُدهم إلا لِيُقَرِّبونا»[4] «وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربَّنا تقبَّلْ منا»[5] وأمَّا حذْفُها دونَ إضمارِ القول فلا يجوز إلا في ضرورةٍ كقوله[6]:

١٣٧٨ـ فأمَّا القتالُ لا قِتالَ لديكُمُ
ولكنَّ سيراً في عِراضِ المواكبِ

أي: فلا قتالَ.

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٣/٢٢؛ القرطبي ٤/١٦٧.
(٢) لقيط بن عمير، له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى له البخاري. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال ٣/١١٥٢.
(٣) الآية ٢٣ من الرعد.
(٤) الآية ٣ من الزمر.
(٥) الآية ١٢٧ من البقرة.
(٦) تقدم برقم ٣٠٨.

وقال صاحب «أسرار التنزيل»[1]: «بل قد اعتُرِض على النحاة في قولهم: «لَمَّا حُذِف «يُقال» حُذِفت الفاءُ» بقوله تعالى: «وأمَّا الذين كفروا أفلم تكن آياتي تُتْلى عليكم»[2] فَحَذَف «يُقال» ولم يَحْذِفِ الفاء، فلمَّا بَطَل هذا تعيَّن أن يكونَ الجوابُ في قوله: «فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون» فوقَع ذلك جواباً له، ولقولِه: «أَكَفَرْتُم»، ومِنْ نَظْمِ العربِ إذا ذَكَروا حرفاً يقتضي جواباً له أَنْ يَكْتَفُوا عن جوابِه حتى يَذْكُروا حرفاً آخَر يقتضي جَواباً، ثم يَجْعَلُون له جواباً واحداً كما في قوله تعالى: «فإمَّا يأتِيَنَّكم مني هُدى فَمَنْ تَبِعَ هُداي فلا خوفٌ عليهم ولا هم يَحْزنون»[3]، فقوله: «فلا خوفٌ عليهم» جوابٌ للشرطين معاً، وليس «أفلم» جوابَ «أمَّا» بل الفاءُ عاطفةٌ على مقدَّرٍ، والتقدير: أأهملتكم فلم أتلُ عليكم آياتي».

قال الشيخ[4]: «وهو كلامُ أديبٍ لا كلامُ نحوي، أمَّا قولُه: «قد اعتُرِض على النحاة» فيكفي في بُطْلان هذا الاعتراضِ أنه اعتراضٌ على جميع النحاة، لأنه ما من نحوي إلَّا ويُخَرِّج الآيةَ على إضمارِ فيقال لهم: أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب: وهو أن يكون في الكلام شيءٌ مقدرٌ لا يَسْتغني المعنى عنه، فالقولُ بخلافِه مُخالِفٌ للإِجماع فلا التفاتَ إليه. فأمَّا ما اعترض به من قوله: «وأمَّا الذين كفروا أفلم تَكُنْ آياتي» وأنه قَدَّروه: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي، فَحَذَف «فيقال» ولم يَحْذِف الفاءَ فَدَلَّ على بُطْلان هذا التقدير» فليس بصحيحٍ، بل هذه الفاءُ التي بعد الهمزة في «أفلم» ليست فاءَ «فيقال» التي هي جوابُ «أمَّا» حتى يُقَالَ حَذَف «يقال» وبقيت الفاءُ، بل الفاءُ التي هي

---

(١) وهو كمال الدين عبدالواحد بن عبدالله الأنصاري، واسم كتابه «نهاية التأميل في أسرار التنزيل». البحر ٣/٢٣.

(٢) الآية ٣١ من الجاثية.

(٣) الآية ٣٨ من البقرة.

(٤) البحر ٣/٢٤.

جواب «أمّا» و«يقال» بعدها محذوفٌ، وفاء «أفلم» تحتمل وجهين أحدهما: أن تكون زائدة، وقد أنشد النحويون على زيادةِ الفاء قولَ الشاعر[1]:

١٣٧٩ـ يمـوتُ أُنـاسٌ أو يَشِيـبُ فتـاهُـمُ
ويَحْـدُثُ نـاسٌ والصـغيـرُ فـيكـبُـرُ

أي: والصغيرُ يَكْبُرُ، وقولَ الآخر[2]:

١٣٨٠ـ لَمَّـا اتَّقى بيـدٍ عـظيـمٍ جِـرْمُهـا
فتـركْتُ ضـاحِـي كَفِّـه يَتَـذَبْـذَبُ

أي: تركت، وقال زهير[3]:

١٣٨١ـ أراني إذا مـا بِتُّ بِتُّ على هـوى
فَـثُمَّ إذا أَمْـسَيْـتُ أَمْـسَيْـتُ غـادِيـا

يريد: ثم إذا، وقال الأخفش[4]: «وزعموا أنهم يقولون: «أخوك فوجَد» يريدون: أخوك وجَدَ». والوجه الثاني: أن تكونَ الفاءُ تفسيريةً. والتقدير: «فيقالُ لهم ما يَسُوْءُهم فألم تكن آياتي» ثم اعتُنِي بحرف الاستفهام فقُدِّم على الفاءِ التفسيرية، فَقُدِّم كما تَقَدَّم على الفاء التي للتعقيب في نحو قوله: «أفلم يَسيروا في الأرض[5]» وهذا على رأي مَنْ يُثْبِتُ أنَّ الفاءَ تفسيرية نحو: «توضَّأ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ٢/١٣١؛ والدرر ٢/١٧٢.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في سر الصناعة ١/٢٧٠؛ والمغني ١٨٠؛ والجرم: الجسد، والضاحي: الظاهر.
(٣) ديوانه ٢٨٥؛ وسر الصناعة ١/٢٦٦؛ وابن يعيش ٨/٩٦؛ والمغني ١٢٥؛ ورصف المباني ٢٧٥؛ وشواهد المغني ١٢٥؛ والخزانة ٣/٥٨٨؛ وبتُّ على هوى: أي على أمرٍ أريده.
(٤) معاني القرآن ١/١٢٤.
(٥) الآية ١٠٩ من يوسف.

زيدٌ فَغَسَل وجهَه ويديه إلى آخر أفعالِ الوضوء» فالفاءُ هنا ليسَتْ مُرَتِّبَةً وإنَّما هي مفسِّرةٌ للوضوءِ، كذلك تكونُ في «أَفَلَمْ تكن آياتي تُتْلَى عليكم» مفسرةً للقولِ الذي يَسُوْءُهم.

وقولُ هذا الرجلِ: «فَلَمَّا بَطَلَ هذا تعيَّن أن يكون الجوابُ: فذوقوا» أي تعيَّن بطلانُ حَذْف ما قدَّره النحويون من قوله «فيقال لهم» لوجودِ هذه الفاء في «أفلم تكن» وقد بيَّنَّا أن ذلك التقدير لم يبطل وأنه سواء في الآيتين، وإذا كان كذلك فجواب «أمَّا» هو: «فيقال» في الموضعين ومعنى الكلام عليه. وأمَّا تقديره: «أأهملتكم فلم تكن آياتي تُتْلَى» فهذه بدعة زمخشرية، وذلك أن الزمخشري يُقَدِّر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلاً يَصِح عطفُ ما بعدها عليه، ولا يَعْتقد أنَّ الفاء والواو وثم إذا دَخَلَتْ عليها الهمزةُ أَصلُهُنَّ التقديمُ على الهمزة، لكن اعتُنِيَ بالاستفهامِ فَقُدِّم على حرف العطف، كما ذهب إليه سيبويه[1] وغيرُه من النحويين. وقد رجع الزمخشري إلى مذهب الجماعة / في ذلك، وبُطْلانُ قولِه الأول مذكورٌ في النحو، وقد تقدم في هذا الكتاب [١٧٠/ب] حكايةُ مذهبِ الجماعة في ذلك، وعلى تقدير قول هذا الرجل «أهملتكم» فلا بد من إضمارِ القولِ وتقديرِه: فيقال أأهملتكم، لأنَّ هذا المقدَّرَ هو خبر المبتدأ، والفاءُ جوابُ أمَّا، وهو الذي يدل عليه الكلامُ ويقتضيه ضرورةً، وقولُ هذا الرجل: «فوقع ذلك جواباً له ولقولِهِ: أكفرتم» يعني أنَّ «فذوقوا العذاب» جوابٌ لـ «أمَّا» ولقولِهِ: «أكفرتم» والاستفهامُ هنا لا جوابَ له إنما هو استفهام على طريق التوبيخ والإرذال بهم. وأمَّا قولُ هذا الرجل: «ومِنْ نظم العرب إلى آخره» فليس كلامُ العرب على ما زعم بل يُجْعل لكلٍّ جوابٌ، إن لا يكن ظاهراً فمقدرٌ، ولا يجعلون لهما جواباً واحداً. وأما دعواه ذلك في قوله تعالى: «فإمَّا يأتينَّكم مني هدى» الآية وزعمُه أنَّ قوله تعالى: «فلا خوفٌ عليهم»

---

(١) الكتاب ١/٤٩١.

جوابٌ للشرطين فقولٌ رُوِيَ عن الكسائي، وزعم بعضُ الناسِ أنَّ جوابَ الشرط الأول محذوفٌ تقديرُه: فاتبعوه، والصحيح أنَّ الشرط الثاني وجوابَه جوابُ الشرط الأول، وتقدَّمت هذه الأقوالُ الثلاثة عند قوله تعالى: «فإمَّا يأتينَّكم مني هُدًى انتهى».

وقوله: «أكفرتم» الهمزةُ فيه للإنكارِ عليهم والتوبيخِ لهم والتعجيب من حالهم، وفي قوله: «أكفرتم» نوعٌ من الالتفاتِ وهو المُسَمَّى عند علماء البيان بتلوينِ الخطاب، وذلك أنَّ قولَه: «فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم» في حكم الغيبة، وقولُه بعد ذلك: «أكفرتم» خطابُ مواجهة.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿ففي رحمةِ الله﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الجار متعلِّقٌ بخالِدون. و«فيها» تأكيدٌ لفظِي للحرفِ، والتقديرُ: فهم خالدون في رحمةِ الله فيها، وقد تقرَّر أنه لا يُـؤَكَّد الحرفُ تأكيداً لفظياً إلا بإعادةِ ما دَخَلَ عليه أو بإعادةِ ضميرِه كهذه الآيةِ، ولا يجوز أن يعودَ وحدَه إلا في ضرورةٍ كقوله[1]:

١٣٨٢ـ حَـتَّـى [تـراهـا] وكـأنَّ وكـأنْ
أعـنـاقَـهـا مُـشَـدَّدَاتٌ بِـقَـرَنْ

كذا ينشدون هذا البيتَ، وأصرحُ منه في البابِ[2]:

١٣٨٣ـ فـلا والـلَّـهِ لا يُـلْفَـى لِـمـا بي
ولا لَـلِـمـا بـهـمْ أبـداً دواءُ

---

(١) البيت للأغلب العجلي أو خطام المجاشعي، وهو في الهمع ٢/١٢٥؛ والعيني ٤/١٠٠؛ والدرر ٢/١٦٠. والقرن: الحبل.

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦٨؛ وسر الصناعة ١/٢٨٣؛ والمقرب ١/٢٣٨؛ والإنصاف ٥٧١؛ ورصف المباني ٢٠٢؛ وابن يعيش ١٧/٧٨؛ وشواهد المغنى ٥٠٥؛ والدرر ٢/١٥.

ويَحْسُن ذلك إذا اختلف لفظُهما كقوله[1]:

١٣٨٤ـ فـأَصْبَحْنَ لاَ يَسْـأَلْنَنِي عن بمـا بـه

. . . .

اللهم إلا أَنْ يكونَ ذلك الحرفُ قائماً مقامَ جملةٍ فيكرَّرُ وحدَه كحروف الجواب كنعم نعم وبلى بلى ولا لا.

والثاني: أنَّ قولَه: «ففي رحمة» خبرٌ لمبتدأٍ مضمرٍ، والجملة بأسرها جوابُ «أمَّا» والتقديرُ: فهم مستقرون في رحمةِ الله، وتكون الجملَةُ بعدَه مِنْ قوله: «هم فيها خالدون» جملةً مستقلةً من مبتدأ وخبرٍ دَلَّتْ على أنَّ الاستقرارَ في الرحمةِ على سبيلِ الخلود، فلا تَعَلُّقَ لها بالجملةِ قبلَها من حيثُ الإعرابُ.

قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: كيفَ موقعُ قولِهِ: «هم فيها خالدون» بعد قوله: «ففي رحمة الله»؟ قلت: موقعُ الاستئناف، كأنه قيل: كيف يكونون فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون لا يَظْعَنُون عنها ولا يموتون».

وقرأ أبو الجوزاء[3] وابن يعمر: «اسوادَّتْ وابياضَّتْ» بألف، وقد تقدَّم أن قراءتَهما: تَبياضُّ وتَسْوَادُّ وهذا قياسُها. وأصلُ افْعَلَّ هذا أن يكون دالاًّ على لون أو عيب حسي كاعْوَرَّ واسْوَدَّ واحْمَرَّ، وألاَّ يكون من مضعفٍ كأُجِمَّ[4]، ولا معتلِّ اللام كَأَلْهى، وألاَّ يكونَ للمطاوعة، ونَدَر «انهارَّ الليل» و«اشْعارَّ الرجل» أي تفرَّق شعره، إذ لا دلالة فيهما على عيب ولا لون، ونَدَرَ أيضاً «ارعَوَّى» فإنه معتلُّ اللام مطاوعٌ لـ«رَعَوْتُه» بمعنى كففته، وليس دالاًّ على عيبٍ

(١) تقدم برقم ٩١٦.
(٢) الكشاف ١/٤٥٤.
(٣) البحر ٢/٢٦.
(٤) أُجِـمَّ: قُذِّر.

ولا لونٍ، وأمَّا دخولُ الألفِ في افْعَلَّ[1] هذا فدالٌّ على عُروض ذلك المعنى، وعدمُها دالٌّ على ثبوتِهِ واستقرارِهِ، فإذا قلت: اسودَّ وجهه دلَّ على اتصافه بالسواد من غير عروضٍ فيه، وإذا قلت «اسوادَّ» دلَّ على حدوثِهِ، هذا هو الغالب وقد يُعْكَسُ قال تعالى: «مُدْهامَّتان»[2] والقصدُ به الدلالةُ على لزومِ الوصفِ بذلك للجنتين، وقولُه تعالى: «تَزْوَرُّ عن كهفهم»[3] القصدُ به العروضُ لازْوِرار الشمس لا الثبوتُ والاستقرار، كذا قيل، وفيه نظرٌ محتمل، لأنَّ المقصود وصفُ الشمس بهذه الصفة الثابتة بالنسبة إلى هؤلاء القوم خاصة.

وقوله: «فَذُوقوا» من بابِ الاستعارة، جَعَلَ العذابَ شيئاً يُدْرَكُ بحاسة الأكل والذوق تصويراً له بصورةِ ما يُذاق. وقوله: «بما كنتم» الباءُ سببيةٌ، و«ما» مصدريةٌ ولا تكونُ بمعنى الذي لاحتياجِها إلى العائد، / وتقديرُهُ غيرُ جائزٍ لعدمِ الشروطِ المجوِّزَةِ لحَذْفِهِ. [١٧١/أ]

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿تلك آياتُ الله﴾**: مبتدأ وخبر، و«نَتْلوها» جملة حالية، وقيل: «آياتُ الله» بدلٌ من «تلك» و«نتلوها» جملةٌ واقعةٌ خبراً للمبتدأ، و«بالحقِّ» حالٌ من فاعل «نَتْلوها» أو مفعولِه، وهي حالٌ مؤكدة؛ لأنه تعالى لا يُنَزِّلها إلا على هذه الصفةِ.

وقال الزجاج[4]: «في الكلام حذفُ تقديرُه: تلك آياتُ القرآنِ حُجَجُ اللّـهِ ودلائلُه». قال الشيخ[5]: «فعلى هذا الذي قَدَّره يكون خبرُ المبتدأ محذوفاً

---

(١) فتصبح مع دخول الألف اسْوادَّ، ومع عدمها: اسودَّ.
(٢) الآية ٦٤ من الرحمن.
(٣) الآية ١٧ من الكهف وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة ٣٨٨.
(٤) معاني القرآن ١/٤٦٦.
(٥) البحر ٣/٢٧.

لأنه عنده بهذا التقدير يَتِمُّ معنى الآية، وهذا التقديرُ لا حاجةَ إليه، إذ المعنى تامٌّ بدونِهِ». والإشارة بـ «تلك» إلى الآياتِ المتقدمةِ المتضمنةِ تعذيبَ الكفارِ وتنعيمَ الأبرار.

وقرأ العامة: «نَتْلوها» بنونِ العظمة وفيه التفاتٌ من الغَيْبة إلى التكلم. وقرأ أبو نُهَيك[1] «يتلوها» بالياءِ من تحتُ، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الباري تعالى لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه «آيات الله» ولا التفاتَ في هذا التقديرِ بخلافِ قراءةِ العامة. والثاني: أن يكونَ الفاعل ضميرَ جبريل.

قوله: «للعالمين» اللامُ زائدةٌ لا تعلُّق لها بشيءٍ، زِيدت في مفعولِ المصدرِ وهو ظلم. والفاعلُ محذوفٌ، وهو في التقدير ضميرُ الباري تعالى، والتقدير: وما اللَّـهُ يريد أن يَظْلِمَ العالمين، فزيدت اللامُ تقويةً للعامل لكونه فرعاً كقوله تعالى: «فَعَّالٌ لِما يريد»[2] وقيل: معنى الكلام: وما اللَّـهُ يريدُ ظلمَ العالمين بعضَهم لبعض. ورُدَّ هذا بأنه لو كان المرادُ هذا لكان التركيبُ بـ «مِنْ» أولى منه باللام، فكان يقال «ظُلماً من العالمين» فهذا معنى يَنْبُو عنه اللفظُ. ونَكَّرَ «ظلماً» لأنه في سياقِ النفي، فهو يَعُمُّ كلَّ نوعٍ من الظلمِ.

آ. (١١٠) **قوله تعالى: ﴿كنتم خيرَ أمةٍ﴾**: في «كان» هذه ستةُ أقوال، أحدها: أنها ناقصةٌ على بابها، وإذا كانت كذلك فلا دلالةَ على مُضِيٍّ وانقطاع، بل تصلح للانقطاع نحو: «كان زيد قائماً» وتصلح للدوام نحو: «وكان الله غفوراً رحيما[3]» «ولا تَقْربوا الزِّنىٰ إنه كان فاحشة»[4]، فهي هنا بمنزلَةِ «لم يَزَلْ» وهذا بحسَبِ القرائن.

---

(١) البحر ٣/٢٦.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) الآية ١٦ من النساء.

(٤) الآية ٣٢ من الإسراء.

وقال الزمخشري[1]: «كان» عبارةٌ عن وجود الشيء في زمنٍ ماض على سبيل الإِبهام، وليس فيه دليلٌ على عَدَمٍ سابق ولا على انقطاع طارىء، ومنه قولُه تعالى «وكان الله غفوراً رحيما» وقوله: «كنتم خيرَ أمة» كأنه قيل: وُجِدْتُم خيرَ أمة». قال الشيخ[2]: قوله «لم تَدُلَّ على عدمٍ سابقٍ» هذا إذا لم تكن بمعنى «صار» فإذا كانت بمعنى «صار» دلَّت على عدمٍ سابقٍ، فإذا قلت: «كان زيد عالماً» بمعنى «صار زيد عالماً» دَلَّتْ على أنه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم، وقولُه: «ولا على انقطاع طارىء» قد ذكرنا قبلُ أن الصحيح أنها كسائر الأفعال يَدُلُّ لفظ المُضِيِّ منها على الانقطاع، ثم قد تُسْتعمل حيث لا انقطاعَ، وفَرْقٌ بين الدلالة والاستعمال، ألا ترى أنك تقول: «هذا اللفظُ يَدُلُّ على العموم» ثم قد يستعمل حيث لا يُرادُ العمومُ بل يُراد الخصوصُ. وقوله «كأنه قيل وُجِدْتُم خيرَ أمة» هذا يعارِضُ قولَه «إنها مثلُ قوله: «وكان الله غفوراً رحيماً» لأن تقديرَه «وُجِدتم خير أمة» يَدُلُّ على أنها التامة وأن «خير أمة» حالٌ. وقوله «وكان الله غفوراً رحيما» لا شك أنها هنا الناقصةُ فتعارضا» قلت: لا تعارُضَ لأنَّ هذا تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعرابٍ.

الثاني: أنها بمعنى «صِرْتُم» و«كان» تأتي بمعنى «صار» كثيراً كقوله[3]:

١٣٨٥ـ بتيهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنها
قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخا بيوضُها

أي: صارَتْ فراخاً.

الثالث: أنها تامةٌ بمعنى وُجِدْتُم، و«خيرَأمة» على هذا منصوبٌ على الحال أي: وُجدتم في هذه الحال.

---

(١) الكشاف ١/٤٤.
(٢) البحر ٣/٢٨.
(٣) تقدم برقم ٣٦٤.

الرابع: أنها زائدةٌ، والتقديرُ: أنتم خيرُ أمةٍ، وهذا قولٌ مرجوحٌ أو غَلَطٌ لوجهين، أحدُهما: أنها لا تُزاد أولاً، وقد نَقَلَ ابن مالك[1] الاتفاقَ على ذلك. والثاني: أنها لا تعمل في «خير» مع زيادتِها، وفي الثاني نظرٌ، إذ الزيادةُ لا تنافي العملَ، وقد تقدَّم عليه دلائلُ في البقرة عند قوله: «أَنْ لا نقاتِلَ في سبيل الله»[2].

الخامس: أنها على بابِها، والمرادُ: كنتم في علمِ الله، أو في اللوح المحفوظ.

السادس: أن هذه الجملةَ متصلةٌ بقوله «ففي رحمة الله» أي: فيُقال لهم في القيامةِ «كنتم خير أمة»، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «أُخْرِجت» يجوزُ في هذه الجملة أن تكونَ في محلِّ جر نعتاً لـ «أمة» وهو الظاهرُ، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «خير»، وحينئذٍ يكونُ قد رُوعي لفظُ الاسمِ الظاهر بعد ورودِهِ بعد ضمير الخطاب، ولو رُوعي ضميرُ الخطاب لكان جائزاً أيضاً، وذلك أنه إذا تقدَّم ضميرُ حاضرٍ متكلماً كان أو غائباً، ثم جاء بعده خبرُه اسماً ظاهراً، ثم جاء بعد ذلك الاسمِ الظاهرِ ما يصلُح أن يكونَ وصفاً له كان للعرب فيه طريقان، إحداهما: مراعاةُ ذلك الضميرِ السابق فيطابقهُ بما في تلك الجملةِ الواقعةِ صفةً للاسم / الظاهر، [١٧١/ب] والثانية: مراعاةُ ذلك الاسمِ الظاهر فيعيدُ الضميرَ عليه منها غائباً، وذلك [نحو] قولك: «أنتَ رجلٌ تأمرُ بمعروفٍ» بالخطابِ مراعاةً لـ «أنت»، و «يأمر» بالغَيْبَةِ مراعاةً لـ «رجل»، «وأنا امرؤ أقولُ الحق» بالمتكلم مراعاةً لـ «أنا» و «يقولُ الحقَّ» مراعاةً لامرىء. ومن مراعاةِ الضمير قولُه تعالى: «بل أنتم قومٌ تَجْهلون»[3]، «بل أنتم قوم تُفْتَنُون»[4]، وقوله: «وإنك امرؤٌ فيك جاهلية»[5]

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٤١١. (٢) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من النمل.

(٤) الآية ٤٧ من النمل.

(٥) رواه البخاري: الإيمان (الفتح) ١/٨٤؛ المسند ٥/١٦١.

وقول الشاعر[1]:

١٣٨٦ـ وأنت امـرؤٌ قـد كَثَّـأَتْ لـك لِحْيَـةٌ
كـأنـك منهـا قـاعـدٌ في جُـوالِقِ

ولو قيل في الآية الكريمة «أُخْرِجْتُم» مراعاة لـ «كنتم» لكان جائزاً من حيث اللفظُ، ولكن لا يجوز أن يُقرأ به، لأن القراءةَ سنةٌ متبعة، فالْأَولى أن تُجْعـل الجملةُ صفةً لـ «أمـة» لا لـ «خير» ليتنـاسبَ الخطابُ في قـولـهِ: «تأمرون».

قوله: «للناس» فيه أوجه، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بـ «أُخْرجت»، والثاني: أن يتعلَّق بـ «خير» والفرقُ بينهما من حيث المعنى أنه لا يلزَمُ أن يكونوا أفضلَ الأمم في الوجهِ الثاني من هذا اللفظ، بل من موضعٍ آخر. والثالث: أنه متعلقٌ من حيثُ المعنى لا من حيث الإعراب بـ «تأمرون» على أنَّ مجرورَها مفعولٌ به، فلمَّا قُدِّمَ ضَعُفَ العاملُ فَقَوِيَ بزيادةِ اللام كقوله: «إنْ كنتم للرؤيا تَعْبُرون»[2] أي: تَعْبُرون الرؤيا.

قوله: «تأمرون» في هذه الجملةِ أوجهٌ أحدُها: أنها خبرٌ ثان لـ «كنتم»، ويكون قد راعى الضميرَ المتقدم في «كنتم»، ولو راعى الخبرَ لقال: «يأمرون» بالغيبةِ، وقد تقدَّم تحقيقُهُ. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، قاله الراغب وابن عطية[3]. الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ نعتاً لخير أمة، وأتى بالخطابِ لِما تقدَّم، قاله الحوفي. الرابع: أنها مستأنفةٌ بَيَّنَ بها كونَهم خيرَ أمة، كأنه قيل: السببُ في كونِكم خيرَ الأممِ هذه الخصالُ الحميدة، وهذا أغربُ الأوجه.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي القالي ٢/٧٩؛ والمنصف ١/١٦٥؛ والممتع ١/٢٧٠؛ واللسان والتاج: «كثأ»؛ والممتع ١/٢٧٠؛ والبحر ٣/٢٩. وكثأت: طالت.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) المحرر ٣/١٩٥.

قوله: «لكان خيرا» اسمُ «كان» ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المدلولِ عليه بفعلِهِ، والتقديرُ: لكان الإيمانُ خيراً كقولهم: «مَنْ كَذَبَ كان شراً له» أي: كان الكذبُ شَرَّاً له، ونحوُه: «اعدلوا هو أقربُ»(١)، [وقوله](٢):

١٣٨٧ـ إذا نُهِي السَّفيهُ جَرَى إليه
وخالَفَ والسَّفِيهُ إلى خلافِ

أي: جرى إليه السَّفَهُ.

والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ أي: خيراً لهم مِنْ كفرهم وبقائِهم على جهلهم. والمرادُ بالخيرية في زعمِهم: وقال ابن عطية(٣): «ولفظةُ «خير» صيغةُ تفضيل ولا مشاركة بين كفرهم وإيمانهم في الخيرِ، وإنما جاز ذلك لِما في لفظ «خير» من الشِّياع(٤) وتشعُّبِ الوجوهِ، وكذلك هي لفظة «أفضل» و«أحب» وما جرى مجراهما». قال الشيخ(٥): «وإبقاؤها على موضوعِها الأصلي أَوْلى إذا أَمْكَنَ ذلك، وقد أَمْكَنَ ذلك إذ الخيريةُ مطلقةٌ فتحصُلُ بأدنى مشاركة.

قوله: «منهم المؤمنون» إلى آخره: جمل مستأنفة سِيقت للإخبار بذلك.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿إلا أذى﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه متصلٌ، وهو استثناءٌ مفرغٌ من المصدر العام، كأنه قيل: لن يَضُرُّوكم ضرراً البتة

---

(١) الآية ٨ من المائدة.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ١/٦٠؛ والمحتسب ١/١٧٠؛ والخصائص ٣/٤٩؛ والإنصاف ١٤٠؛ والهمع ١/٦٥؛ والدرر ١/٤٤. وجرى: سارع، أي: من شأن السفيه أن يخالف ناصحه.
(٣) المحرر ٣/١٩٥.
(٤) الشِّياع: مصدر شاع إذا ظهر وتفرَّق.
(٥) البحر ٣/٣٠.

إلا ضَرَر أذى لا يُبالَى به من كلمةٍ سوءٍ ونحوِها. والثاني: أنه منقطع أي: لن يَضُرُّوكم بقتالٍ وغَلَبة، لكن بكلمةِ أذى ونحوِها.

قوله: «ثم لا يُنْصَرون» مستأنفٌ، ولم يُجْزَمْ عطفاً على جواب الشرط، لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدمِ نصرتهم مطلقاً، ولو عطفناه على جواب الشرط للزِم تقييدُه بمقاتلتِهم لنا، وهم غيرُ منصورين مطلقاً: قاتَلوا أَوْ لم يقاتلوا. وزعم بعضُ مَنْ لا تحصيلَ له أن المعطوف على جوابِ الشرط بـ «ثم» لا يجوزُ جَزْمُه البتةَ، قال: «لأنَّ المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ، وجوابُ الشرطِ يقع بعدَه وعقيبَه، و«ثم» تقتضي التراخيَ فكيف يُتَصَوَّرُ وقوعُه عقيبَ الشرط؟ فلذلك لم يُجْزَم مع «ثم». وهذا فاسدٌ جداً لقوله تعالى: «وإنْ تَتَولَّوا يستبدلْ قوماً غيرَكم ثم لا يكونوا أمثالَكم»(١) فـ «لا يكونوا» مجزومٌ نسقاً على «يستبدل» الواقعِ جواباً للشرط والعاطفُ «ثم». و«الأدبارَ» مفعولٌ ثان ليولُّوكم، لأنه تعدَّى بالتضعيف إلى مفعول آخرَ.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿أينما ثُقِفوا﴾**: أينما شرطٌ وهي ظرفُ مكان و«ما» مزيدةٌ فيها، فـ «ثُقفوا» في محلِّ جزمٍ بها، وجوابُ الشرط: إمَّا محذوفٌ أي: أينما ثُقِفوا غُلِبوا وذُلُّوا، دلَّ عليه قوله: «ضُرِبت عليهم الذِّلَّة»، وإمَّا نفسُ «ضُرِبَتْ» عند مَنْ يُجيز تقديمَ جواب الشرطِ عليه، فـ «ضُرِبت عليهم الذلَّةُ» لا محلَّ له على الأول ومحلُّه الجزمُ على الثاني.

قوله: «إلا بحبلٍ» هذا الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال، وهو استثناءٌ مفرغٌ من الأحوال العامة. قال الزمخشري(٢): «وهو استثناءٌ من عامٍّ أعمِّ(٣) الأحوال، والمعنى: «ضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّةُ في عامة الأحوال إلاَّ في حال

---

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٢) الكشاف ١/٤٥٥.
(٣) الكشاف: «من أعم عام».

اعتصامهم بحبلٍ من الله وحبلٍ من الناس»، وعلى هذا فهو استثناءٌ متصلٌ. وقال الزجاج[1] والفراء[2]: «هو استثناءٌ منقطعٌ». فقدَّره الفراء: «إلاَّ أَنْ يَعْتصموا بحبل من الله»، فَحَذَف ما يتعلَّق به الجارُّ، كما قال حميد بن ثور الهلالي[3]:

١٣٨٨ـ رَأَتْني بِحَبْلَيْها فَصَدَّتْ مخافةً
وفي الحبلِ رَوْعاءُ الفؤادِ فَروقُ

أراد: أقبلت بحبلَيْها، فَحَذَفَ الفعلَ للدلالة عليه. ونظَّره ابن عطية[4] بقوله تعالى: «وما كان لمؤمنٍ أن يقتلَ مؤمناً إلا خَطَأً»[5] قال: «لأن باديَ الرأي يُعْطي أنَّ له أن يَقْتُلَ خطأ، وأنَّ الحبل من الله ومن الناس يُزيل ضرب الذلة، وليس الأمر كذلك، وإنما في الكلام محذوف / يدركه فهمُ السامعِ الناظرِ في الأمر، وتقديرُه في آيتنا: «فلا نجاة من الموت إلا بحبلٍ» قال الشيخ[6]: «وعلى ما قَدَّره لا يكونُ استثناء منقطعاً لأنه مستثنىً من جملة مقدرة وهي قوله: «فلا نجاةَ من الموت» وهو متصل على هذا التقدير، فلا يكون استثناء منقطعاً من الأول ضرورةَ أنَّ الاستثناءَ الواحدَ لا يكونُ منقطعاً متصلاً، والاستثناءُ المنقطعُ كما تقرَّر في علمِ النحو على قسمين: منه ما يُمْكِنُ أَنْ يتسلَّطَ عليه العاملُ، ومنه ما لا يمكن في ذلك، ومنه هذه الآيةُ على تقديرِ الانقطاع، إذ التقديرُ: لكنَّ اعتصامَهم بحبلٍ من اللَّـهِ وحبلٍ من الناس يُنْجِيهم من القتلِ والأسْر وسَبْيِ الذَّراري واستئصالِ أموالِهم، ويَدُلُّ على أنه [١٧٢/أ]

(١) معاني القرآن له ٤٦٨/١.
(٢) معاني القرآن له ٢٣٠/١.
(٣) الديوان ٣٥؛ واللسان: «فرق»، والفروق: الفَزِعة، وهو يصف ناقته.
(٤) المحرر ١٩٧/٣.
(٥) الآية ٩٢ من النساء.
(٦) البحر ٣٢/٣.

منقطعٌ: الإخبارُ بذلك في قوله تعالى في سورة البقرة: «وضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّة والمَسْكَنَةُ وباؤوا بغضبٍ من الله»[1] فلم يَسْتَثْنِ هناك». وما بعدَ هذه الآيةِ قد تقدَّم إعرابه.

آ. (١١٣) **قوله تعالى: ﴿ليسوا سواءً﴾**: الظاهرُ في هذه الآية أن الوقف على «سواء» تامٌّ، فإنَّ الواوَ اسمُ «ليس»، و«سواءً» خبر، والواو تعودُ على أهل الكتاب المتقدِّم ذكرُهم، والمعنى: أنهم منقسمون إلى مؤمن وكافر لقولِه: «منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون[2] فانتفى استواؤُهم. و«سواء» في الأصلِ مصدرٌ فلذلك وُحِّد، وقد تقدَّم تحقيقُه أولَ البقرة[3].

وقال أبو عبيدة[4]: «الواو في «ليسوا» علامةُ جمعٍ وليست ضميراً، واسمُ «ليس» على هذا «أمةٌ» و«قائمةٌ» صفتها، وكذا «يَتْلُون»، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث» كقول الآخر[5]:

١٣٨٩ـ يَلُومونني في اشتراءِ النخيـ ـلِ أَهْلي فكلُّهمُ أَلْوَمُ

قالوا: «وهي لغةٌ ضعيفةٌ». ونازع السهيلي النحويين في كونها ضعيفةً، ونَسبَها بعضُهم لأزدِ شنوءة، وكثيراً ما جاء عليها الحديث، وفي القرآنِ مثلُها[6]، وسيأتي تحقيقُ هذا في المائدة بزيادةِ بيان.

---

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) الآية ١١٠ من آل عمران.

(٣) الآية ٦ من البقرة.

(٤) مجاز القرآن ١/١٠١.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه، وهو في أمالي الشجري ١/١٣٣؛ وأوضح المسالك ١/٣٤٧؛ والدرر ١/١٤٢.

(٦) لا يثبت الجمهور هذه اللغة في القرآن، ويؤولون ما جاء ظاهره منها على البدل أو التقديم والتأخير أو أن الواو علامة الجمع.

قال ابن عطية[1]: «وما قاله أبو عبيدةَ خطأٌ مردودٌ، ولم يُبَيِّن وجهَ الخطأ، وكأنه تَوَهَّم أنَّ اسم «ليس» هو «أمة قائمة» فقط، وأنه لا محذوف ثَمَّ، إذ ليس الغرضُ تفاوتَ الأمةِ القائمة التالية، فإذا قُدِّر ثَمَّ محذوفٌ لم يكن قول أبي عبيدة خطأً مردوداً، إلا أن بعضهم رَدَّ قوله بأنها لغة ضعيفة، وقد تقدم ما فيها والتقدير الذي يَصِحُّ به المعنى، أي: ليس سواءً من أهل الكتاب أمةٌ قائمةٌ موصوفةٌ بما ذُكِر وأمةٌ كافرة، فهذا تقديرٌ يَصِحُّ به المعنى الذي نحا إليه أبو عبيدة.

وقال الفراء[2]: «إنَّ الوقف لا يَتِمُّ على «سواء»، فجعل الواوَ اسمَ «ليس» و«سواءً» خبرها، كما قال الجمهور، و«أمة» مرتفعة بـ «سواء» ارتفاعَ الفاعل، أي: ليس أهلُ الكتاب مستوياً منهم أمةٌ قائمةٌ موصوفةٌ بما ذُكِر وأمةٌ كافرة، فَحُذِفَتِ الجملةُ المعادِلة لدلالةِ القسمِ الأولِ عليها كقولِ الشاعر[3]:

١٣٩٠ـ دعاني إليها القلبُ إني لأَمْرِها
سميعٌ فما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

أي: أم غَيٌّ، فَحُذِف «الغَيّ» لدلالةِ ضدِّه عليه، ومثلُه قولُ الآخر[4]:

١٣٩١ـ أراكَ فما أَدْرِي أَهَمٌّ هَمَمْتَه
وذو الهَمِّ قِدْماً خاشِعٌ مُتَضائِلُ

أي: أَهَمٌّ همته أم غيرُه، فَحُذِفَ للدلالة، وهو كثيرٌ، قال الفراء: «لأنَّ المساواة تقتضي شيئين كقوله: «سواء العاكفُ فيه والباد»[5]، وقولُه: «سواءً

---

(١) المحرر ٣/١٩٩.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٠.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في مشكل ابن قتيبة ٢١٥؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣١؛ والطبري ٧/١١٩.

(٥) الآية ٢٥ من الحج.

محياهم ومماتهم»[1]. وقد ضُعِّف قولُ الفراء من حيث الحذفُ ومن حيث وَضْعُ الظاهرِ موضِعَ المضمر، إذ الأصل: منهم أمة قائمة، فوُضِعَ «أهلِ الكتاب» موضعَ الضمير.

والوجه أن يكونَ «ليسوا سواءً» جملةً تامة، وقولُه: «من أهل الكتاب أمةٌ» جملةً برأسها، وقولُه: «يَتْلُون» جملةً أخرى مبيِّنَةً لعدم استوائِهم، كما جاءَتِ الجملةُ مِنْ قوله: «تَأْمُرون بالمعروف»[2] إلخ مبيِّنةً للخيرية. ويجوزُ أن يكونَ «يتلون» في محلِّ رفعٍ صفةً لأمة.

ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «أمة» لتخصُّصِها بالنعتِ، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ في «قائمة»، وعلى كونِها حالاً من «أمة» يكونُ العامل فيها الاستقرارَ الذي تَضَمَّنه الجارُّ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في هذا الجارِّ لوقوعِهِ خبراً لأمة.

قوله: «آناءَ الليل» ظرفٌ لـ «يتلون». والآناء: الساعات، واحدها: «أَنَى» بفتح الهمزة والنون بزنة «عَصَا» أو «إِنَى» بكسر الهمزة وفتح النون بزنة «مِعَى»، أو «أَنْيٌ» بالفتح والسكون بزنة «ظَبْـي» أو: إِنْيٌ» بالكسر والسكون بزنة «نِحْي»[3]، أو «إِنْوٌ» بالكسر والسكون مع الواو بزنة «جِرْو»، فالهمزة في «آناء» منقلبةٌ عن ياء على الأقوالِ الأربعةِ كرِداء، وعن واوٍ على القولِ الأخير، نحو: «كِساء» وستأتي بقيةُ هذه المادةِ في مواضع.

ولا يجوزُ أن يكونَ «آناء الليل» ظرفاً لـ «قائمة» قال أبو البقاء[4]: «لأنَّ «قائمة» قد وُصِفَتْ فلا تعملُ فيما بعد الصفة» وهذا على تقدير أن يكونَ

(١) الآية ٢١ من الجاثية.
(٢) الآية ١١٠ من آل عمران.
(٣) النحي: زقّ للسمن.
(٤) الإملاء ١/١٤٦.

«يَتْلُون» وصفاً لقائمة، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى ليس على جَعْلِ هذه الجملةِ صِفةً لما قبلها، بل على الاستئنافِ للبيان المتقدم، وعلى تقديرِ جَعْلِها صفةً لِما قبلها فهي صفةٌ لـ «أمة» لا لـ «قائمة» لأنَّ الصفةَ لا تُوصَفُ، إلا أَنْ يكونَ معنى الصفةِ الثانيةِ لائقاً بما قبلها نحو: «مَرَرْتُ برجلٍ ناطقٍ فصيحٍ» فـ «فصيح» صفة لناطق، لأن معناه لائق به. وبعضهم يجعله وصفاً لرجل، وإنما المانعُ من تعلُّقِ هذا الظرفِ بـ «قائمة» ما ذكرْتُه من استئناف جملته.

قوله: «وهم يَسْجُدون» يجوزُ أن تكونَ حالاً من فاعلِ «يَتْلُون» أي: يَتْلُون القرآن وهم ساجِدون، وهذا قد يكونُ في شريعتِهم مشروعيةُ التلاوة في السجودِ بخلافِ شريعتنا، وبهذا يُرَجَّح قولُ مَنْ يقول: إنهم غيرُ أمةِ محمد. ويجوز أن تكونَ / حالاً من الضمير في «قائمة» قاله أبو البقاء[1]. وفيه ضعفٌ [١٧٢/ب] للاستئناف المذكور، ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (١١٤) **وقوله تعالى: ﴿يؤمنون﴾** . إلى آخره: إمَّا استئنافٌ وإمَّا احوال، وجيء بالجملة الأولى اسميةً دلالةً على الاستقرار، وصُدِّرت بضمير، وبُنِي عليه جملةٌ فعليةٌ ليتكرَّرَ الضميرُ فيزدادَ الكلامُ بتكرارِه توكيداً، وجيء بالخبرِ مضارعاً دلالةً على تجدُّدِ السجود في كلِّ وقتٍ، وكذلك جيء بالجمل التي بعدها أفعالاً مضارعة، ويُحتمل أن يكون «تؤمنون» خبراً ثانياً لقوله: «هم»، ولذلك تُرِك العاطفُ ولو ذُكِر لكان جائزاً[2]. وقولُه: «مِن الصالحين» يجوزُ في «مِنْ» أن تكونَ للتبعيض وهو الظاهر. وَجَعَلها ابنُ عطية[3] لبيانِ الجنسِ، وفيه نظرٌ، إذ لم يتقدَّمْ مبهمٌ فتبيِّنْه هذه.

---

(١) الإملاء ١/١٤٦.

(٢) وذلك على تقدير أن المعطوف على الخبر خبر مثله.

(٣) المحرر ٣/٢٠٣.

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿وما يفعلوا﴾**: قرأ الأخوان[1] وحفص: «يفعلوا» و «يُكْفَروه» بالغيبة، والباقون بالخطاب، فالغيبةُ مراعاةً لقوله: «مِنْ أهلِ الكتابِ أمةٌ قائمةٌ» فَجَرَى على لفظِ الغَيْبة، أَخْبَرَنَا تعالى أنَّ«ما يفعلوا» مِنْ خيرٍ بَقِي لهم غيرَ مكفورٍ. والخطابُ على الرجوعِ إلى خطاب أمة محمد صلى الله عليه وسلم في قوله: «كنتم». ويجوزُ أَنْ يكون التفاتاً من الغَيْبة في قوله «أمةٌ قائمة» إلى آخره إلى خطابهم، وذلك أنه آنَسَهم بهذا الخطابِ، ويؤيِّد ذلك أنه اقتَصر على ذِكْـر الخير دونَ الشرِّ ليزيدَ في التأنيسِ، ويدلُّ على ذلك قراءةُ الأَخَـوين، فإنها كالنص في أنَّ المرادَ قولُه «أمة قائمة».

و «كَفَر» يتعدَّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لاثنين، أولُهما قام مقامَ الفاعل، والثاني: الهاءُ في «يُكْفَـروه»؟ فقيل: إنه ضُمِّنَ معنى فعلٍ يتعدَّى لاثنين وهو «حَرَم» فكأنه قِيل: فَلَنْ تُحْرَمُوه، و «حَرَم» يتعدَّى لاثنين.

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ما ينفقون﴾**: «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميـة، وعائدُها محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ أي: ينفقونه.

وقوله: «كَمَثَلِ ريحٍ» خبرُ المبتدأ، وعلى هذا الظاهرِ ـ أعني تشبيهَ الشيء المنفَق بالريحِ ـ استُشْكِل التشبيهُ لأنَّ المعنى على تشبيهه بالحَرْث ـ أي الزرعِ ـ لا بالريح. وقد أُجيب عن ذلك بأحد أوجه: الأول: أنه من باب التشبيه المركب، بمعنى أنه يقابِلُ الهيئة الاجتماعية بالهيئة الاجتماعية، ولا يقابِلُ الأفراد بالأفراد، وهذا قد مر تحقيقه أول البقرة عند قوله تعالى: «مَثَلُهم كَمَثَلِ»[2]، وهذا اختيار الزمخشري[3].

الثاني: أنه من باب التشبيه بين شيئين بشيئين، فذَكَر أحدَ المُشَبَّهين

---

(١) السبعة ٢١٥؛ الكشف ١/٣٥٤.

(٢) الآية ١٨ من البقرة.

(٣) الكشاف ١/٤٥٧.

وتَرَكَ ذِكْرَ الآخر، وذَكَر أحد المشبهين به وترك ذكر الآخر، فقد حَذَف مِنْ كلٍّ اثنين ما يَدُلُّ عليه نظيرُه، وقد مَرَّ نظيرُ هذا في البقرة عند قوله تعالى: «وَمَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الذي يَنْعِقُ»[1].

واختار هذا ابن عطية[2]، وقال: «هذه غايةُ البلاغةِ والإعجازِ». الثالث: أنه على حَذْف مضاف: إمَّا من الأول تقديرُه: «مَثَلُ مَهْلِكِ ما ينفقونه»، وإمَّا من الثاني تقديرُه: كمثل مَهْلِك ريح. وهذا الثاني أظهرُ؛ لأنه يؤدِّي في الأول إلى تشبيه الشيء المُنْفَقِ المُهْلَكِ بالريح، وليس المعنى عليه أيضاً، ففيه عَوْدٌ لِما فُرَّ منه.

وقد ذكر الشيخ[3] التقديرَ المشارَ إليه، ولم ينبِّه عليه، اللهم إلا أن يريد بـ «مَهْلِك» اسمَ مصدر أي: مثلَ إهلاك ما ينفقون، ولكن يُحتاج إلى تقديرِ مثل هذا المضاف أيضاً قبل «ريح» تقديره: مَثَلُ إهلاك ما ينفقون كمثلِ إهلاك ريح. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، وحينئذ يكونُ قد شَبَّه إنفاقَهم في عدمِ نفعِه بالريحِ الموصوفةِ بهذه الصفة، وهو من باب تشبيه المعقول بالمحسوس.

قوله: «فيها صِرٌّ» في محل جر نعتاً لـ «ريح»، ويجوز أن يكونَ «فيها صِرٌّ» جملةً من مبتدأ وخبر، ويجوز أن يكون «فيها» وحدَه هو الصفةَ، و «صِرٌّ» فاعلٌ به، وجاز ذلك لاعتماد الجار على الموصوف، وهذا أحسنُ؛ لأنَّ الأصلَ في الأوصافِ الإفرادُ، وهذا قريبٌ منه.

و «الصِرُّ» قيل: البردُ الشديد المحرق، قال[4]:

---

(١) الآية ١٧١ من البقرة.

(٢) المحرر ٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٣) البحر ٣/٣٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: «حلل». والأتاويون: الغرباء. والمُحِلاَّت: القدر والرحى والدلو والقربة، ومن كانت معه حَلَّ حيث شاء، وإلا فلا بد له من الاستعانة بالناس.

١٣٩٢ـ لا يَعْـدِلَنَّ أتـاوِيُّـونَ تـضـرِبُـهـم
نكبـاءُ صِـرٌّ بـأصحـابِ المُحِـلَّاتِ

وقيـل: «الصِرُّ» بمعنى الصَّـرْصَر، وهـو الشيء البارد، قـالت ليلى الأخيلية(١):

١٣٩٣ـ ولم يَغْلِبِ الخَصْمَ الألَـدَّ ويَمْلأَ الـ
ـجِفـانَ سَدِيفـاً يومَ نكبـاءَ صـرصـرِ

وأصلُهُ مأخوذٌ من الشَّدِّ والتعقيد، ومنه: الصُرَّة للعُقْدة، وأَصَرَّ على كذا: لَزِمه. وقال بعضُهم: «الصِرُّ» صوتُ لهيبِ النار، يكون في الريح مِنْ: صَرَّ الشيءُ يَصِرُّ صريراً أي: صَوَّت بهذا الحِسِّ المعروفِ، ومنه: صرير الباب. قال الزجاج(٢): «والصِرُّ: صوت النار التي في الريح» وإذا عُرِف هذا فإنْ قلنا: الصِرُّ: البردُ الشديد أو هو صوتُ النار أو صوتُ الريح، فظرفية الريح له واضحةٌ، وإنْ كان الصِرُّ صفةَ الريح كالصرصر فالمعنى: / فيها قِرَّةٌ(٣) [١٧٣/أ]
صِرٌّ، كما تقول: برد بارد، وحُذِف الموصوفُ وقامت الصفةُ مَقَامَه، أو تكونُ الظرفيةُ مجازاً جُعِل الموصوفُ ظرفاً للصفة كما قال(٤):

١٣٩٤ـ . . . .
وفـي الـرحمـنِ لـلضُّـعـفـاء كـافِـي

---

(١) الكشاف ١/٤٥٧ وشواهده ٤/٤٠٠؛ البحر ٣/٣٢. والجفنة: القصعة، والسديف: قطع السنام، والنكباء: الريح الشديدة.
(٢) معاني القرآن ١/٤٧٣.
(٣) القِرَّة: ما أصابك من القُرّ وهو البرد.
(٤) البيت لأبـي خالد القناني وصدره:
ولـولاهُنَّ قـد سَـوَّمْتُ مُهْـري
وهو في الكامل ٨٩٥؛ والكشاف ١/٤٥٧؛ وشواهده ٤/٤٥٦.

ومنه قولُهم: «إنْ ضَيَّعني فلانٌ ففي اللَّـهِ كافٍ» المعنى: الرحمن كافٍ، واللَّـهُ كافٍ. وهذا فيه بُعْدٌ.

قوله: «أصابَتْ» هذه الجملة في محل جر أيضاً صفةً لـ «ريـح»، ولا يجوز أن تكونَ صفةً لـ «صِرّ» لأنه مذكر. وبدأ أولاً بالوصف بالجار لأنه قريب من المفرد ثم بالجملة. هذا إنْ أعربنا «فيها» وحده صفةً، ورَفَعْنا به[1] «صِر»، أمَّا إذا أعربناه خبراً مقدماً و«صِرٌّ» مبتدأ فهما جملة أيضاً.

قوله: «ظلموا» صفة لـ «قوم»، والضمير في «ظلمهم» يعود على القوم ذوي الحرث، أي: ما ظلمهم الله بإهلاك حرثهم، ولكنهم ظلموا أنفسهم بارتكابهم المعاصيَ التي كانت سبباً في إهلاكه. وجَوَّز الزمخشري[2] وغيره أن يعودَ على المنفقين، وإليه نحا ابنُ عطية[3]، ورجَّحه بأنَّ أصحاب الحرث لم يُذْكَروا للردِّ عليهم ولا لتبيين ظلمِهم، بل لمجردِ التشبيه بهم.

قوله: «ولكنْ أنفسَهم يظلمون» العامةُ على تخفيف «لكن» وهي استدراكيةٌ، و«أنفسَهم» مفعولٌ مقدم، قُدِّم للاختصاص أي: لم يقع وبالُ ظلمهم إلا بأنفسهم خاصةً لا يتخطَّاهم، ولأجلِ الفواصل أيضاً. وقرأها بعضهم[4] مشددة، ووَجْهُها أن يكونَ «أنفسَهم» اسمها، و«يظلمون» الخبرُ، والعائدُ من الجملة الخبرية على الاسم محذوفٌ تقديرُه: ولكنَّ أنفسَهم يظلمونها، فحُذِف، وحَسَّن حذفَه كونُ الفعلِ فاصلة، فلو ذُكِرَ مفعولُه لفات هذا الغرضُ. وقد خَرَّجه بعضُهم على أن يكون اسمُها ضميرَ الأمر والقصة حُذِف للعلم به، و«أنفسَهم» مفعولٌ مقدَّمٌ ليظلمون كما تقدَّم، والجملةُ خبرٌ

---

(١) أي بقوله «فيها».
(٢) الكشاف ١/٤٥٧.
(٣) المحرر ٣/٢٠٦.
(٤) البحر ٣/٣٨.

لها، وقد رُدَّ هذا بأنَّ حَذْفَ اسمِ هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة كقوله[1]:

١٣٩٥ـ إنَّ مَنْ يـدخـلِ الكنيسـةَ يـومـاً
يَـلْقَ فـيـهـا جـآذراً وظـبـاءَ

على أن بعضَهم لا يَقْصُره على الضرورة، مستشهداً بقوله عليه السلام: «إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوِّرون»[2]، قال: «تقديره إنه»، ويُعْزى هذا للكسائي، وقد ردَّه بعضهم، وخَرَّج الحديث على زيادة «مِنْ» والتقدير: إنَّ أشدَّ الناس. والبصريون لا يُجيزون زيادة «من» في مثل هذا التركيبِ لِما عُرِفَ غيرَ مرة[3] إلا الأخفش.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ دونِكم﴾: يجوز أن يكون صفة لـ «بِطانة» فيتعلَّقَ بمحذوف، أي: كائنةً من غيركم. وقدَّره الزمخشري[4]: «من غيرِ أبناء جنسكم، وهم المسلمون» ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بفعل النهي. وجَوَّز بعضُهم أن تكون «مِنْ» زائدةً، والمعنى: دونَكم في العمل والإيمان.

وبِطانة الرجل: خاصَّتُه الذين يُباطِنُهم في الأمور، ولا يُظْهر غيرَهم عليها مشتقةً من البَطْن، والباطنُ: دون الظاهر، وهذا كما استعاروا الشِّعار والدِّثار في ذلك. قال عليه السلام: «الناسُ دِثار والأنصارُ شِعار»[5]. والشِّعار

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ـ بيروت ـ ٢٧٦؛ وأمالي الشجري ١/٢٩٥؛ والمقرب ١/١٠٩؛ وابن يعيش ٣/١١٥، ورصف المباني ١١٩. والجؤذر: ولد البقرة الوحشية، وقد منع وقوع «من» اسماً لهاكون الشرط لا يعمل ما قبله فيها بعده.
(٢) البخاري: اللباس (الفتح) ١٠/٣٨٢؛ وابن حنبل ١/٤٢٦.
(٣) أي أنهم يشترطون تنكير مجرورها وأن تسبق بغير موجب.
(٤) الكشاف ١/٤٥٨.
(٥) البخاري (الفتح): المغازي ٨/٤٧ المسند ٢/٤١٩.

ما يلي جسدك من الثياب. ويقال: «بَطَن فلانٌ بفلان بُطوناً وبِطانة»[1]. قال الشاعر[2]:

١٣٩٦ـ أولئـك خُـلْصـاني نَـعَمْ وبِـطانـتـي
وهـم عَيْبَتـي مِنْ دونِ كـلِّ قـريـب

قوله: «لا يَأْلونكم خَبالا» يقال: «أَلَا في الأمر يَأْلُو فيه» أي: قَصَّر نحو: غزا يغزو، فأصلُه أن يتعدَّى بحرف الجر كما ترى.

واختُلِف في نصب «خَبالا» على أوجهٍ. أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ. والضميرُ هو الأول، وإنما تَعَدَّى لاثنين للتضمين. قال الزمخشري[3]: «يقال: ألا في الأمر يَأْلُو فيه أي: قَصَّر، ثم استُعْمِل مُعَدَّىً إلى مفعولين في قولهم: «لا آلوك نُصْحاً ولا ألوك جُهْداً» على التضمين، والمعنى: لا أمنعُك نُصْحاً ولا أَنْقُصُكه».

الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاط حرفِ الجر، والأصل: لا يألونكم في خَبال أي: في تخبيلكم وهذا غيرُ منقاسٍ، بخلافِ التضمين فإنه منقاسٌ، وإنْ كان فيه خلافٌ واهٍ.

الثالث: أن ينتصبَ على التمييز، وهو حينئذٍ تمييز منقول من المفعولية، والأصلُ: لا يَأْلون خبالكم أي: في خبالكم: ثم جُعِل الضميرُ المضاف إليه مفعولاً بعد إسقاط الخافض، فنُصِب «الخبال» الذي كان مضافاً تمييزاً، ومثله قولُه تعالى: «وفَجَّرْنا الأرضَ عيونـاً»[4] أي: «عيون الأرضِ»، فَفُعِـلِ به

---

(١) بطن فلان: صار من خواصه.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٣/٣٣؛ والعيبة من الرجل: موضع سِرِّه.
(٣) الكشاف ١/٤٥٨.
(٤) الآية ١٢ من القمر.

ما تقدَّم، ومثلُه في الفـاعلية: «واشتعـل الرأس شيبـاً[1]» الأصل: «شيبُ الرأس»، وهذا عند مَنْ يُثْبت كونَ التمييز منقولاً من المفعوليةِ. وقد مَنَعَه بعضُهم، وتأوَّل قولَه تعالى: «وفَجَّرْنا الأرضَ عيوناً» على أنَّ «عيوناً» بدلُ بعضٍ من كل، وفيه حَذْفُ العائدِ أي: عيوناً منها. وعلى هذا التخريجِ يجوزُ أَنْ يكونَ «خبالاً» بدلَ اشتمال من «كم»، والضميرُ أيضاً محذوفٌ أي: «خبالاً منكم» وهذا وجه رابع.

[١٧٣/ب] الخامس: أنه / مصدرٌ في موضع الحال أي: مُتَخَبِّلين. السادس: قال ابن عطية[2]: معناه: لا يُقَصِّرون لكم فيما فيه من الفسادِ عليكم»، فعلى هذا الذي قَدَّره يكونُ المضمر و «خبالاً» منصوبين على إسقاطِ الخافض وهو اللام و «في».

وهذه الجملةُ فيها ثلاثةُ أوجه. أحدُها: أنها استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها وبالجملِ التي بعدَها لبيانِ حالِ الطائفةِ الكافرة حتى يَنْفِروا منها فلا يتخذوها بِطانةً، وهو وجه حسن. والثاني: أنها حالٌ من الضمير المستكنِّ في «مِنْ دونكم» على أنَّ الجارَّ صفةٌ لـ «بطانة». والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «بطانة» أيضاً.

والأَلْوُ بزنة «الغَزْو» التقصيرُ كما تقدَّم، قال زهير[3]:

١٣٩٧ـ سَعَى بعـدَهم قـومٌ لكي يُـدْرِكـوهمُ
فلم يَفْعَلوا ولـم يُلِيمـوا ولم يَـأْلُـوا

---

(١) الآية ٣ من مريم.
(٢) المحرر ٢٠٧/٣.
(٣) الديوان ١١٤؛ البحر ٣٣/٣.

وقال امرؤ القيس[1]:

١٣٩٨ـ وما المرءُ ما دَامَتْ حُشاشَةُ نفسِه
بمُــدْرِكِ أَطْـرافِ الخـطوبِ ولا آلِ

يقال: آلَى يُـؤْلِي بزنة «أَكْرم»، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ الثانية ألفاً، وأنشدوا[2]:

١٣٩٩ـ . . . .
فــمـا آلَـى بَـنِـيَّ ولا أسـاؤوا

ويقال: ائتلَى يَأْتَلي بزنة «اكتسب» يكتسب، قال امرؤ القيس[3]:

١٤٠٠ـ ألا رُبَّ خصمٍ فيـكِ أَلْـوى رَدَدْتُـه
نصيحٍ على تَعْـذالِـه غيـرُ مُـؤْتَـلِ

فيتحدُ لفظُ «آلى» بمعنىٰ قصَّر و«آلى» بمعنى حَلَف، وإنْ كان الفرقُ بينهما ثابتاً من حيث المادةُ؛ لأنَّ لامَه من معنى الحَلْف ياء، ومِنْ معنى التقصير واو.

وقال الراغب[4]: «وأَلَوْتُ فلاناً أي: أَوْلَيْتُه تقصيراً نحو: كسبته أي: أوليته كَسْباً وما أَلَوْتُه جُهْداً أي: ما أَوْلَيْتُه تقصيراً بحسَبِ الجُهْد، فقولُك: «جُهْداً» تمييز. وقوله: لا يَأْلونكم خَبالا» منه، أي: لا يُقَصِّرون في طلبِ الخَبَال. وقال تعالى: «ولا يَأْتَلِ أولو الفَضْل»[5] قيل: هو يفتعل من أَلَوْت، وقيل: هو من آليت أي: حَلَفْتُ.

---

(١) الديوان ٣٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «ألا» وصدره:
وإنَّ كنـائني لنسـاءُ صِـدْقٍ

(٣) ديوانه ١٨، وشرح القصائد للتبريزي ٩٩؛ والألوى: الشديد الخصومة، وغير مؤتل: أي: غير تارك نصحى بجهده.

(٤) المفردات ١٨.

(٥) الآية ٢٢ من النور.

والخَبالُ: الفسادُ، وأصلُه ما يلحَقُ الحيوانَ من مرضٍ وفتورٍ فيورِثُه فساداً واضطراباً، يقال منه: خَبَله وخَبَّله بالتخفيف والتشديدِ فهو خابِلٌ ومُخْبَلٌ ومَخْبول ومُخَبَّل. ويقال: خَبْل وخَبَل وخَبال. وفي الحديث: «مَنْ شرب الخمر ثلاثاً كان حقاً على اللّهِ أن يَسْقِيَه من طينة الخَبال»(١) وقال زهير ابن أبي سلمىٰ(٢):

١٤٠١ـ هنـالِكَ إنْ يُسْتَخْبَلوا المـالَ يُخْبِلوا
وإنْ يَسْـألـوا يُعْـطُوا وإنْ يَيْسِروا يُغْلُوا

والمعنى في هذا البيت: أنهم إذا طُلِب منهم إفسادُ شيء من إبلِهم أفسدوه، وهذا كنايةٌ عن كرمِهم.

قوله: «وَدُّوا ما عَنِتُّم» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أَوْجَهُها: أن تكونَ مستأنفةً كما هو الظاهرُ فيما قبلها. والثاني: أنها نعتٌ لـ«بِطانة» فمحَلُّها نصبٌ. والثالث: أنها حالٌ من الضمير في «يألونكم». و«ما» مصدريةٌ، و«عَنِتُّم» صِلَتُها، وهي وصلتُها مفعولُ الوَدادة أي: عَنَتُكم أي: مَقْتُكم. وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظةِ في البقرةِ عند [قوله] «لأَعْنَتَكم»(٣). وقال الراغب(٤) هنا: «المعانَدَةُ والمعانَتَةُ يتقاربان، لكنَّ المعاندة هي الممانعة، والمعانتةُ أَنْ يَتَحَرَّى مع الممانَعَةِ المَشَقَّةُ.

قوله: «قد بَدَتِ البغضاءُ» هذه الجملةُ كالتي قبلها، وقرأ عبدالله(٥): «بدا» من غير تاء، لأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ مجازي ولأنَّها في معنى البغض. والبغضاء

---

(١) رواه أبو داود: الأشربة ٨٦/٤؛ ابن حنبل ٣٥/٢.
(٢) تقدم برقم ١٢٥.
(٣) انظر الآية ٢٢٠ من البقرة.
(٤) المفردات ٣٦١.
(٥) البحر ٣٩/٣.

مصدرٌ كالسرَّاء والضَّرَّاء. يقال منه: بَغُض الرجلُ فهو بغيض كظَرُفَ فهو ظريف.

وقوله: «من أفواههم» متعلِّقٌ بـ«بَدَتْ» «ومِنْ» لابتداء الغاية. وجَوَّز أبو البقاء[1] أن تكونَ حالاً أي: خارجةً من أفواههم. والأَفْواه: جمعُ فم، وأصلُه: فوه، فلامُه هاء، يَدُلُّ على ذلك جَمْعُه على «أفواه»، وتصغيرُه على «فُوَيْه»، والنسبُ إليه على فَوْهِيّ، وهل وزنُه فَعْل بسكون العين أو فعَل بفتحِها؟ خلافٌ للنحويين، وإذا عَرَفْتَ ذلك فاعلَمْ أنهم حَذَفوا لامَه تخفيفاً فبقي آخرُه حرف علة فَأَبْدَلوها ميماً لقُربها منها لأنهما من الشَّفَة، وفي الميم هَوِيٌّ في الفم يضارع المدَّ الذي في الواو، هذا كلُّه إذا أفـردوه عن الإضافةِ، فإنْ أضافوه لم يُبْدِلوا حرفَ العلة كقوله[2]:

١٤٠٢ـ فُـوهُ كشَقِّ العَصا لأْيـاً تَبَيُّنُـهُ ....

وقد عُكِس الأمرُ في الطرفين، فَأَتى بالميم ِ في الإِضافةِ وبحرفِ العلةِ في القطعِ عنها، فمِنَ الأولِ قولُه[3]:

١٤٠٣ـ يُصْبحُ ظمآنَ وفي البحرِ فَمُهْ

وخَصَّه الفارسي وجماعةً بالضرورةِ، وغيرُهم جَوَّزه سَعَةً، وجَعَل منه

---

(١) الإملاء ١/١٤٧.

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة وعجزه:

أَسَكُّ ما يسمـع الأصـواتَ مصلـومُ

وهو في الديوان ٥٩؛ والمفضليات ٣٩٩. والبيت في وصف النعام؛ واللأي: الجهد؛ والسكك: ضيق الأذنين؛ والمصلوم: المقطوع الأذن.

(٣) البيت لـرؤبة، وهـو في ديوانـه ١٥٩؛ والمخصص ١/١٣٦؛ والخـزانـة ٢/٢٦٦؛ والدرر ١/١٤.

[١٧٤/أ] قـولَه عليه السلام /: «لَخُلوفُ فمِ الصـائمِ أطيبُ عنـد اللّـهِ مِنْ ريحِ المسك»(١)، ومِن الثاني قوله(٢):

١٤٠٤ـ خالَطَ مِنْ سَلْمى خياشيمَ وفَا

أي: «وفاها»، وإنما جاز ذلك لأنَّ الإِضافةَ كالمنطوق بها، وقالت العرب: «رجلٌ مُفَوَّه» إذا كان يجيد القول، وهو أَفْوَهُ منه أي: أوسع(٤) فماً، وقال لبيد(٣):

١٤٠٥ـ ....

ومـا فـاهـوا بـه أبـداً مُـقـيـمُ

وفي الفم تسع لغات(٥)، وله أربعُ مواد: ف وه، ف م و، ف م ي، ف م م، بدليل أفواه وفَمَوَيْن وفَمَيَيْن وأفمام.

قوله: «وما تُخْفِي» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: تُخْفيه، فَحُذِف، وأَنْ تكونَ المصدريةَ أي: وإخفاءُ صدورهم، وعلى كِلا التقديرين فـ «ما» مبتدأٌ، و«أكبرُ» خبرُه، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ أي: أكبرُ من الذي أَبْدَوه بأفواهِهم.

---

(١) البخاري (الفتح) الصوم ١٠٣/٤؛ مسلم: الصوم ٨٠٧/٢.
(٢) البيت للعجاج وقبله:

حتى تناهى في صهاريج الصفـا

وهو في الديوان ٢٢٥/٢؛ والمخصص ١٣٦/١؛ وابن يعيش ٨٩/٦؛ والهمع ٤٠/١؛ والدرر ١٤/١.
(٣) الأصل: «واسع» وهو سهو.
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت. وعجزه:

فـلا لغـوٌ ولا تـأثيمَ فيها

وهو في ديوانه ٥٤؛ وليس للبيد؛ واللسان: سهر، والدرر ١٩٩/٢.
(٥) انظر: اللسان: فوه.

قوله: «إنْ كنتم» شرطٌ حُذِفَ جوابُه لدلالةِ ما تقدَّم عليه، أو هو ما تقدَّم عند مَنْ يرى جوازَه[1].

آ. (١١٩) **وقوله تعالى: ﴿ها أنتم أُولاء تُحبُّونهم﴾**: قد تقدَّم نظيرُه وتحقيقُه مرتين[2]، ونزيد هنا أن يكونَ «أولاء» في موضعِ نصبٍ بفعل محذوف، فتكونُ المسألةُ من الاشتغال نحو: «أنا زيداً ضربته» وقوله: «ولا يُحِبُّونكم» يُحتمل أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ وأَنْ يكونَ جملةً حالية. و«الكتاب» يجوز أَنْ تكونَ الألفُ واللامُ للجنس، والمعنى بالكتبِ كلها، فاكتفى بالواحد، ويجوزُ أن تكونَ للعهدِ، والمرادُ به كتابٌ مخصوصٌ.

وقوله: «عليكم» متعلِّقٌ بـ«عَضُّوا»، وكذلك: «من الغيظِ». و«مِنْ» فيه لابتداءِ الغاية، ويجوز أَنْ تكونَ بمعنى اللام فتفيدَ العلة أي: من أجلِ الغَيْظِ. وجَوَّز أبو البقاء[3] في «عليكم» وفي «من الغيظ» أن يكونا حالَيْن، فقال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: حَنِقين عليكم، «من الغيظِ» متعلِّقٌ بـ عَضُّوا» أيضاً، و«مِنْ» لابتداء الغايةِ أي: من أجلِ الغيظِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: مغتاظين» انتهى. وقولُه: «ومِنْ لابتداء الغاية أي: من أجل الغيظ» كلامٌ متنافر، لأنَّ التي للابتداء لا تُفَسَّر بمعنى «من أجل» فإنه معنى العلة، والعلةُ والابتداء متغايران، وعلى الجملةِ فالحاليةُ فيها لا يَظْهَرُ معناها، وتقديرُه الحالَ ليس تقديراً صناعياً، لأنَّ التقديرُ الصناعِيَّ إنما يكون بالأكوان المطلقةِ.

والعَضُّ: الأَزْمُ بالأسنانِ وهو تحامُلُ الأسنانِ بعضِها على بعضٍ. يقال: عَضِضْتُ بكسر العين في الماضي ـ أَعَضُّ ـ بالفتحِ ـ عَضّاً وعَضيضاً. قال

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٣٦؛ المقتضب ٢/٦٩ ـ ٧٢.
(٢) انظر الآية: ٨٥ من البقرة، ٦٦ من آل عمران.
(٣) الإملاء ١/١٤٧.

امرؤ القيس[1]:

١٤٠٦ـ . . . .
كفَحْــلِ الهجــانِ يَنْتَحي لـلعضـيضِ

ويُعَبَّرُ به عن الندمِ المفرط، ومنه: «ويومَ يَعَضُّ الظالمُ على يديه»[2] وإنْ لم يكن ثَمَّ عضٌّ حقيقةً. قال أبو طالب[3]:

١٤٠٧ـ وقـد صـالَحُوا قـومـاً علينـا أَشِحَّــةً
يَعَضُّــون غيـظاً خَلْفَنــا بــالأنــامِــلِ

جَعَلَ الباءَ زائدةً في المفعول، إذ الأصلُ: يَعَضُّون خلفَنا الأنامل، وله نظائرُ مرت. وقال آخر[4]:

١٤٠٨ـ قــدَ آفــنــى أنــامِــلَه أَزْمُــهُ
فــأَمْـسَـى يَـعَضُّ عـليَّ الـوَظِـيـفـا

وقال الحارث بن ظالم المُرِّي[5]:

١٤٠٩ـ وأقــتــلُ أقــوامــاً لِئــامــاً أذِلَّــةً
يَعَضُّــون مِـنْ غيظٍ رؤوسَ الأبــاهِـمِ

وقال آخر[6]:

---

(١) ديوانه ٧٥، وصدره:

له قُصْرَ يا عَيْر وساق نعامةٍ

والقصرى: آخر الضلوع، ينتحي: يعترض.

(٢) الآية ٢٧ من الفرقان.

(٣) وهو أيضاً في ديوان الفرزدق ٨٥٥؛ والمقتضب ٤/٩٠؛ والبحر ٣/٤١.

(٤) البيت لصخر الغي الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٧٣؛ والوظيف: الذراع.

(٥) شواهد الكشاف ٤/٥١٩.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٤١.

١٤١٠ـ إذا رَأَوْنـي أطـالَ اللّـهُ غـيـظَهُـمُ
عَضُّـوا من الغيظِ أَطْـرَافَ الأبـاهيم

والعَضُّ كلُّه بالضادِ إلاَّ في قولِهم: «عَظَّ الزمانُ» أي اشتدَّ، وعَظَّتِ الحربُ، فإنهما بالظاءِ أختِ الطاء، وأنشد(١):

١٤١١ـ وعَظُّ زمـانٍ يـا بنَ مـروانَ لم يَدَعْ
من المـالِ إلاَّ مُسْحتـاً أو مُجَلَّفُ

وقد رأيته بخط جماعة من الفضلاء: «وعَضُّ زمان» بالضاد.

والعَضُّ: ـ بضمِّ الفاء ـ عَلَف من نوىً مرضوضٍ وغيرِه، ومنه: بعير عُضاضِيٌّ أي: سمينٌ كأنه منسوبٌ إليه، وأَعَضَّ القومُ: إذا أكلَتْ إبلُهم ذلك والعِضُّ ـ بكسر الفاء ـ الداهية من الرجال كأنهم تَصَوَّروا عَضَّه وشدته. وزمنٌ عضوضٌ أي: جَدْب، والتَّعْضُوضُ: نوعٌ من التمرِ سُمِّي بذلك لشدة مَضْغِه وصعوبتِه.

والأناملُ: جمع أَنْمُلة وهي رؤوس الأصابع، قال الرماني: «واشتقاقُها من النملِ هذا الحيوانُ المعروف، شُبِّهَتْ به لدِقَّتها وسرعـةِ تصرُّفها وحركتها ومنه قالوا للنمَّام: نَمِل ومُنْمِل لذلك قال(٢):

١٤١٢ـ ولـسـتُ بـذي نَـيْـرَبٍ فـيـهـمُ
ولا مُـنْـمِشٍ مـنـهـمُ مُـنْـمِـلُ

وفي ميمها الضم والفتح.

والغَيْظُ: مصدر غاظَه يَغِيظه أي: أغضبه، وفَسَّره الراغب(٣) بأنه أشدُّ

(١) تقدم برقم ١٠٢٥.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نمش. والنيرب: الشر والنميمة. والنمش: الفساد.
(٣) المفردات ٢٨٢.

الغضب قال: «وهو الحرارة التي يَجِدُها الإنسان من ثَوَران دم قلبه» قال: «وإذا وُصِف به اللـهُ تعالى فإنما يُراد به الانتقامُ. والتغيظ: إظهارُ الغيظ، وقد يكونُ مع ذلك صوتٌ. قال تعالى: «سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزَفيراً»(١).

والجملةُ من قوله: «وتؤمنون» معطوفةٌ على: «تُحِبُّونهم» ففيها ما فيها من
[١٧٤/ب] الأوجه المعروفة. / وقال الزمخشري(٢): «والواو في «وتؤمنون» للحالِ وانتصابُها من «لا يُحِبُّونكم» أي: لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابكم كله، وهم مع ذلك يبغضونكم فما بالُكم تُحِبُّونهم وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم» قال الشيخ(٣): «وهو حسنٌ، إلاَّ أنَّ فيه من الصناعة النحوية ما يَخْدِشُه، وهو أنه جعل الواوَ في «وتؤمنون» للحال وانتصابها من «لا يحبونكم»، والمضارعُ المثبتُ إذا وَقَع حالاً لا تدخُلُ عليه واو الحال تقول: «جاء زيدٌ يضحك» ولا يجوز: «ويضحك». فأمَّا قولُهم: «قمتُ وأَصُكُّ عينَه» ففي غاية الشذوذِ، وقد أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ أي: «وأنا أَصُكُّ عينه» فتصيرُ الجملةُ اسميةً، ويُحتمل هذا التأويلُ هنا أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتابِ كله، لكنَّ الأَوْلى ما ذكرناه من كونها للعطف» يعني فإنه لا يُحْوِج إلى حَذْفٍ بخلافِ تقدير مبتدأ فإنه على خلاف الأصل. وثَمَّ جملةٌ محذوفةٌ يَدُلُّ عليها السياقُ، والتقدير: وتُؤْمنون بالكتاب كله ولا يُؤمنون هم به كلِّه، بل يقولون: نؤمن ببعضٍ ونكفر ببعض.

قوله: «بغيظِكم» يجوز أَنْ تكونَ الباءُ للحالِ أي: موتوا ملتبسين بغيظِكم لا يُزايلكم، وهو كنايةٌ عن كثرةِ الإسلام وفُشُوِّه، لأنه كلما ازداد الإيمان زاد غيظُهم. ويجوز أن تكونَ للسببية أي: بسبب غيظكم.

---

(١) الآية ١٢ من الفرقان.
(٢) الكشاف ١/٤٥٩.
(٣) البحر ٣/٤٠.

وقوله: «موتوا» صورتُه أمر ومعناه الدعاء، وقيل: معناه الخبر أي: إن الأمر كذلك، وقد قال بعضهم: «إنه لا يجوز أن يكون بمعنى الدعاء لأنه لو أمره[1] بأن يدعو عليهم بذلك لماتوا جميعاً على هذه الصفة فإنَّ دعوته لا تُرَدُّ، وقد آمن منهم كثيرون بعد هذه الآية، ولا يجوز أن يكونَ بمعنى الخبرِ لأنه لو كان خبراً لوقع على حكم ما أَخْبَر ولم يـؤمِنْ أحدُ بعدُ، وإذا انتفى هذان المَعْنَيان فلم يَبْقَ إلا أن يكون معناه التوبيخ والتهديـد، ومثله: «اعمَلوا ما شئتم»[2] «إذا لم تَسْتَحِ فاصنع ماشئت»[3]. وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنَّ مَنْ آمن منهم لم يدخل تحت الدعاء إنْ قصد به الدعاء، ولا تحت الخبر إنْ قَصَدَ به الإِخبار.

آ. (١٢٠) وقرأ العامة: ﴿إنْ تَمْسسكم﴾ بالتأنيث، مراعاةً للفظ «حسنة»، وقرأ أبو عبدالرحمن بالياء من تحت[4]، لأن تأنيثها مجازي، وقياسُه أن يقرأ: «وإنْ يصبكم سيئة» بالتذكير أيضاً، ولا أحفظ عنه فيها شيئاً.

قوله: «إنَّ الله عليم بذات الصدور» يُحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يُخْفُون غيظَهم ما أمكنهم، فذكر ذلك لهم على سبيل الوعيد، ويحتمل أن تكون من جملة المقول أي: قل لهم كذا وكذا فتكون في محل نصب بالقول. ومعنى قوله «بذات» أي: بالمضمرات ذواتِ الصدور، فـ «ذات» هنا تأنيث «ذي» بمعنى صاحب، فَحُذِف الموصوف وأقيمت صفتُه مُقامه أي: عليم بالمضمراتِ صاحبةِ الصدور، وجُعِلَتْ صاحبةً للصدور لملازمتها لها وعدمِ انفكاكها عنها نحو: أصحاب الجنة، أصحاب النار.

---

(١) الأصل: «أمرهم» وهو سهو.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) رواه البخاري: الأنبياء (الفتح) ٥١٥/٦؛ أبو داود: الأدب ١٤٩/٥.

(٤) البحر ٤٣/٣.

واختلفوا على الوقف على هذه اللفظة: هل يُوقف عليها بالتاء أو بالهاء؟

فقال الأخفش والفراء وابن كيسان: «الوقفُ عليها بالتاء إتباعاً لرسم المصحف». وقال الكسائيّ والجرميّ: «يُوقَفُ عليها بالهاء لأنها تاء تأنيث، كهي في «صاحبه». وموافقةُ الرسم أَوْلى، فإنه قد ثَبَتَ لنا الوقفُ على تاء التأنيث الصريحة بالتاء، فإذا وقفنا هنا بالتاء وافقنا تلك اللغة والرسم، بخلاف عكسِه.

قوله: «لا يَضُرُّكم» قرأ نافع[1] وابن كثير وأبو عمرو: «يَضِرْكم» بكسر الضاد وجَزْم الراء على جواب الشرط من ضاره يَضيره، ويقال أيضاً: ضاره يَضوره، ففي العين لغتان. ويقال: ضاره يضيرُه ضَيْراً فهو ضائر وهو مَضِير، وضاره يَضُوره ضَوْراً فهو ضائرٌ وهو مَضُور، نحو: قلتُه أقوله فأنا قائل وهو مقول.

وقرأ الباقون: «يَضُرُّكم» بضم الضاد وتشديد الراء مرفوعة. وفي هذه القراءة أوجه، أحدها: أن الفعل مرتفع وليس بجواب للشرط، وإنما هو دالٌّ على جواب الشرط، وذلك أنه على نية التقديم، إذ التقدير: لا يَضُرُّكم أَنْ تصبروا وتتقوا فلا يَضُرُّكم»، فَحُذِف «فلا يضركم» الذي هو الجواب لدلالةِ ما تقدم عليه، ثم أُخِّر ما هو دليل على الجواب، وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه[2] وأتباعِه. وإنما احتاجوا إلى ارتكاب هذا الشطط لِما رأوا من عدم الجزم في فعل / مضارع لا مانعَ من إعمال الجازم فيه، ومثلُ هذا قولُ الآخر[3]: [١٧٥/أ]

١٤١٣ـ يـا أقـرعُ بـنَ حـابسٍ يـا أقـرعُ
إنّـك إنْ يُـصْـرَعْ أخـوك تُـصْـرَعُ

(١) السبعة ٢١٥؛ الكشف ١/٣٥٥.
(٢) الكتاب ١/٢٣٦.
(٣) تقدم برقم ١٢٣٩.

برفع «تُصْرع» الأخير، وكذلك قوله[1]:

١٤١٤ـ وإنْ أتـاهُ خـليـلٌ يـومَ مـسـألـةٍ
يقـولُ لا غـائبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

برفع «يقول» إلاَّ أنَّ هذا النوع[2] مُطَّرِدٌ بخلافِ ما قبله، أعني كون فعلَيْ الشرطِ والجزاءِ مضارعين فإنَّ المنقولَ عن سيبويه[3] وأتباعِه وجوبُ الجزم إلا في ضرورة كقوله: «إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرعُ»، وتخريجُه هذه الآيةَ على ما ذكرته عنه يدل على أن ذلك لا يُخَصُّ بالضرورة فاعلم ذلك:

الوجه الثاني: أنَّ الفعلَ ارتفعَ لوقوعه بعد فاء مقدرة هي وما بعدها الجواب في الحقيقة، والفعل متى وقع بعد الفاء رُفع ليس إلا، كقوله تعالى: «ومَنْ عاد فينتقُم الله منه»[4] والتقدير: فلا يَضُرُّكم، والفاء حُذِفت في غير محل النزاع كقوله[5]:

١٤١٥ـ مَنْ يفعـلِ الحسنـاتِ اللَّهُ يشكُـرهـا
والـشـرُّ بـالـشـر عـنـد الله سِيَّـانِ

أي: فالله يشكرها. وهذا الوجهُ رأيت بعضَهم ينقله عن المبرد، وفيه نظر[6]، من حيث إنهم لمَّا أنشدوا البيتَ المذكور نقلوا عن المبرد أنه لا يجيز حَذْفَ هذه الفاء البتة لا ضرورةً ولا غيرَها، وينقلون عنه أن كان يقول: «إنما الرواية في هذا البيت:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يَشْكُرُه

---

(١) تقدم برقم ١٢٣١.
(٢) أي إذا كان فعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً.
(٣) الكتاب ١/٤٣٦.
(٤) الآية ٩٥ من المائدة.
(٥) تقدم برقم ١٤٠.
(٦) مذهبه في المقتضب ٢/٦٩ ـ ٧٢ على تقدير الفاء.

وَردُّوا عليه بأنه إذا صَحَّت روايةٌ فلا يَقْدَح فيها غيرُها. ورأيت بعضَهم ينقله عن الفراء[1] والكسائي، وهذا أقرب.

الوجه الثالث: أن الحركَة حركةُ إتباع، وذلك أن الأصل: لا يَضْرِرْكم بالفك لسكونِ الثاني جزماً، وسيأتي أنه إذا التقى مِثْلان في آخرِ فعلٍ سَكَن ثانيهما جزماً أو وقفاً فللعرب فيه مذهبان: الإدغامُ ـ وهو لغة تميم ـ والفكُّ ـ وهو لغة الحجاز ـ، لكن لا سبيل إلى الإدغام إلا في متحرك، فاضطُررنا إلى تحريك المثلِ الثاني فَحَرَّكناه بأقرب الحركات إليه وهي الضمةُ التي على الحرفِ قبلَه، فحرَّكناه بها وأدغمنا ما قبله فيه فهو مجزوم تقديراً، وهذه الحركةُ في الحقيقة حركةُ إتباعٍ لا حركةُ إعراب بخلافها في الوجهين السابقين قبل هذا فإنها حركة إعراب.

واعلم أنه متى أُدْغِم هذا النوع: فإمَّا أن تكونَ فاؤه مضمومةً أو مفتوحة أو مكسورة، فإن كانت مضمومة كالآية الكرية وقولهم «مُدَّ» ففيه ثلاثة أوجه حالةَ الإدغام: الضمُّ للإتباع، والفتح للتخفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين فتقول: مُدُّ ومُدَّ ومُدِّ، ورُدُّ ورُدَّ ورُدِّ. ويُنْشِدون على ذلك قولَ جرير[2]:

١٤١٦ـ فَغُضِّ الطرفَ إنَّك من نُمَيْرٍ
فلا كعباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

بضم الضاد وفتحها وكسرها على ما ذكرته لك، وسيأتي أنَّ الآية قرىء فيها بالأوجه الثلاثة. وإن كانت مفتوحة نحو: عَضَّ، أو مكسورة نحو: فِرَّ، كان في اللامِ وجهان: الفتح والكسرُ، إذ لا وجهَ للضم، لكن لك في نحو: «فِرَّ»

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣٤.
(٢) ديوانه ٧٥؛ والكتاب ٢/١٦٠.

أن تقول: الكسرُ من وجهين: إمّا الإتباعِ وإمَّا التقاءِ الساكنين، وكذلك لك في الفتح نحو: «عَضَّ» وجهان أيضاً: إمَّا الإتباعُ وإمَّا التخفيفُ، هذا كلُّه إذا لم يتصلْ بالفعلِ ضميرُ غائبٍ، فأمَّا إذا اتصل به ضمير غائب نحو: «رُدَّه» ففيه تفصيلٌ ولغاتٌ يكثُر القولُ فيها ولا[1] يليقُ التعرُّضُ لذلك في هذا النوع.

وقرأ عاصم[2] فيما رواه عنه المفضَّل بضم الضاد وتشديد الراء مفتوحة على ما ذكرت لك من التخفيف /، وهي عندهم أَوْجَهُ من ضم الراء. وقرأ الضحاك بن مزاحم: «لا يَضُرِّكم» بضمِّ الضاد وتشديدِ الراء مكسورة على ما ذكرْتُه لك مِن التقاء الساكنين، وكأنَّ ابن عطية[3] لم يحفَظْها قراءةً فإنه قال: «وأمَّا الكسرُ فلا أعرفُها قراءةً». وعبارةُ الزجاجِ[4] في ذلك مُتَجَوَّزٌ فيها إذ يظهر من دَرْج كلامِه أنها قراءة. قلت: قد بَيَّنْتُ أنها قراءة كما قال الزجاج ولله الحمد. [١٧٥/ب]

والكَيْدُ: المَكْرُ والاحتيالُ. وقال الراغب[5]: «وهو نوع من الاحتيال، وقد يكونُ ممدوحاً، وقد يكون مذموماً، وإن كان يستعمل في المذموم أكثرَ». قال ابن قتيبة: «وأصلُه من المشقةِ مِنْ قَوْلِهِم: «فلان يكيدُ بنفسِه» أي يَجُوز[6] بها غمرات الموت ومشقاته». ويقال: كِدْتُ فلاناً أَكِيده كبِعْتُه أبيعهُ. قال[7]:

١٤١٧ـ مَنْ يَكِدْني بسيِّءٍ كنتُ منه
كالشَّجا بين حَلْقِه والوَرِيد

---

(١) الواو من «ولا» مطموسة في الأصل.
(٢) الشواذ ٢٢؛ البحر ٤٣/٣؛ القرطبي ١٨٤/٤.
(٣) المحرر ٢١٣/٣.
(٤) معاني القرآن ٤٧٦/١.
(٥) المفردات ٤٤٣.
(٦) يَجُوز: يسلك.
(٧) البيت لأبي زبيد الطائي وهو في نوادر أبي زيد ٦٨؛ والمقتضب ٥٩/٢؛ والمقرب ٢٧٥/١؛ ورصف المباني ١٠٥. والشجا: الشوك.

وقرأ أُبَـيٌّ: «لا يَضْرِرْكم» بالفكِّ وهي لغة الحجاز، وعليها قوله تعالى: «إنْ تَمْسَسْكم حسنةٌ».

وقوله: «شيئاً» منصوبٌ نصبَ المصادر أي: شيئاً من الضرر، وقد تقدم نظيره، وقرأ العامة: «بما يعملون محيطٌ» بالغَيْبة وهي واضحة. وقرأ الحسن[(١)] بالخطاب: إمَّا على الالتفاتِ وإمَّا على إضمارِ «قل لهم يا محمد».

آ. (١٢١) **قوله تعالى: ﴿وإذ غَدَوْتَ﴾** العامل في «إذ» مضمرٌ تقديرُه: واذكر إذ غدوت، فينتصِبُ انتصابَ المفعول به لا على الظرف. وجَوَّز بعضُهم أَن يكونَ معطوفاً على «فئتين» في قوله: «قد كان لكم آية في فئتين»[(٢)] أي: قد كان لكم آيةٌ في فئتين وفي إذ غَدَوْتَ، وهذا لا ينبغي أن يُعَرَّج عليه.

والغدوُّ: الخروجُ أولَ النهار يقال: غَـدا يَغْدُو أي: خَـرَجَ غُدْوَةً، ويُسْتعمل بمعنى صار عند بعضهم، فيكونُ ناقصاً يرفع الاسم وينصبُ الخبر، وعليه قولُه [عليه] السلام[(٣)]: «لو توكلتم على الله حَقَّ توكُّلِهِ لرزقكم كما يَرزق الطيرَ تَغْدُو خِماصاً وتَرُوح بِطاناً».

وقوله: «من أهلك» متعلق بـ«غَدَوْتَ» وفي «مِن» وجهان، أظهرهما: أنها لابتداء الغاية أي: من بين أهلك، قال أبو البقاء[(٤)]: «وموضعُه نصب تقديره: فارقْتَ أهلك» وهذا الذي قاله ليس تفسير إعراب ولا تفسير معنى، فإن المعنى على غير ما ذكر. والثاني: أنها بمعنى مع أي: مع أهلك، وهذا لا يساعده لا لفظٌ ولا معنى.

قوله: «تُبَوِّىءُ» الجملة يجوز أن تكون حالاً من فاعل «غدوت»، وهي

---

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٣/٤٣.

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) ابن ماجة: الزهد ٢/١٣٩٤؛ ابن حنبل ١/٣٠.

(٤) الإملاء ١/١٤٨.

حال مقدرة أي: قاصداً تَبْوِئَةَ المؤمنين، لأنَّ وقت الغدو ليس وقتاً للتَّبْوِئة. ويحتمل أن تكون مقارنةً؛ لأنَّ الزمان متسع.

وتُبَوِّىءُ أي: تُنَزِّلُ فهو يتعدى لمفعولين إلى أحدهما بنفسه وإلى آخر بحرف الجر، وقد يُحْذف كهذه الآية. ومِنْ عدم الحذف قولُه تعالى: «وإذ بَوَّأْنا لإبراهيمَ مكانَ البيت»[1] وأصله من المَبَاءة وهي المَرْجِعُ. قال[2]:

١٤١٨ـ وما بَوَّأ الرحمنُ بَيْتَك منزلاً
بشرقيِّ أجيادِ الصَّفا والمُحَرَّمِ

وقال آخر[3]:

١٤١٩ـ كم مِن أخٍ لي صَالحٍ
بَوَّأْتُه بيدَيَّ لَحْدا

وقد تقدَّم اشتقاق هذه اللفظة. وقيل: «اللام في قوله «لإبراهيم» مزيدةٌ، فعلى هذا يكون متعدياً للاثنين بنفسه».

ومقاعد جمع «مَقْعَد». والمراد به هنا مكانُ القُعودِ. وقعد قد يكون بمعنى صار في المَثَل خاصة. وقال الزمخشري[4]: «وقد اتُّسِع في قعد وقام حتى أُجْريا مُجرى صار». قال الشيخ[5]: «أمَّا إجراء «قَعَد» مُجْرى «صار»

---

(١) الآية ٢٦ من الحج.

(٢) البيت للأعشىٰ، وهو في ديوانه ١٢٣ وروايته فيه:
وما جَعَل الرحمنُ بيتك في العُلى بأجيادِ غربي الصَّفا والمُحَرَّمِ
وهذا في البحر ٣/٤٥.

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي. وهو في الحماسة ١/١٠٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٧٧. واللحد: القبر.

(٤) الكشاف ١/٤٦٠.

(٥) البحر ٣/٤٥.

فقال بعض أصحابنا إنما جاء ذلك في لفظة واحدة شاذة في المثل[1] في قولهم: «شَحَذَ شَفْرَته حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبة»، وكذلك نَقَد على الزمخشري تخريجَه قوله تعالى: «فتقعدَ مَذْموماً»[2] بمعنى: فتصيرَ، لأنه لا يَطَّرِدُ إجراء قَعَد مُجْرى صار» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشري صحيح من كون «قعد» يكون بمعنى صارَ في غير ما أشار إليه هذا القائل، حكى أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي أن العرب تقول: «قَعد فلان أميراً بعد أن كان مأموراً» أي صار. ثم قال الشيخ[3]: «وأمَّا إجراء «قام» مجرى «صار» فلا أعلم أحداً عَدَّها في أخوات «كان»، ولا جعلها بمعنى صار، إلا ابن هشام الخضراوي[4] فإنه ذَكَر في قول الشاعر[5]: / [١٧٦/أ]

١٤٢٠ـ علـى مـا قـام يَشْـتِمُـني لئـيمٌ
كـخِـنْـزيـرٍ تـمَـرَّغَ فـي رمـاد

قلت: وغيرُه من النحويين يجعلُها زائدةً، وهو شاذ أيضاً.

وقرأ العامة: «تُبَوِّىءُ» عَدَّوْه بالتضعيف. وعبدالله[6]: «تُبْوِىءُ» بسكون الباء عَدَّاه بالهمزة، فهو مضارع أَبْوأَ كأكرم، وقرأ يحيى بن وثاب «تُبْوي» كقراءة عبدالله، إلا أنه سَهَّل الهمزة بإبدالها ياء فصار لفظه كلفظ «تُحْيي» كقولهم: تُقْري في تُقْرىء. وقرأ عبدالله: «للمؤمنين» بلام الجر كقوله: «وإذ بَوَّأْنا

---

(١) المثل هنا: التشبيه بين شيئين.

(٢) الآية ٢٢ من الإسراء: «لا تجعلْ مع الله إلهاً آخر فتقعدَ مذموماً مخذولاً».

(٣) البحر ٤٥/٣.

(٤) أبو عبدالله محمد بن يحيى الأندلسي، أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوبين، وله: أبنية الأفعال والاقتراح. توفي ٦٤٦. انظر: البلغة ٢٥٠؛ والبغية ٢٦٧/١.

(٥) تقدم برقم ١١٦.

(٦) انظر في وجوه قراءاته: الشواذ ٢١؛ البحر ٤٦/٣.

لإبراهيم[١]». وتقدَّم أنَّ في هذه اللامِ قولين[٢]. والظاهرُ أنها مُعَدِّية؛ لأنه قبل التضعيفِ والهمزةِ غيرُ متعدٍّ بنفسه. ويحتمل أن يكونَ قد ضَمَّنه هنا معنى «تُهَيِّىء»، و «ترتِّب».

وقرأ[٣] الأشهب: «مقاعدَ القتالِ» بإضافتها للقتال. واللام في «للقتال» في قراءة الجمهور فيها وجهان، أظهرهما: أنها متعلقة بـ«تُبَوِّىء» على أنها لام العلة، والثاني: أنها متعلقة بمحذوف لأنها صفة لـ مقاعد أي: مقاعد كائنة ومهيئة للقتال، ولا يجوز تعلقها بـ«مقاعد» وإن كانت مشتقةً، لأنها مكانٌ والأمكنة لا تعمل.

آ. (١٢٢) **قوله تعالى**: «إذ هَمَّتْ» في هذا الظرف أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «إذ غَدَوْت» فالعامل فيه العامل في المبدل منه. الثاني: أنه ظرف لـ «غَدَوْتَ». الثالث: أنه ظرف لـ«تُبَوِّىءُ» وهذه الأوجه تحتاج إلى نَقْل تاريخي في اتحاد الزمانيين. الرابع: أن الناصب له «عليم» وحدَه، ذكره أبو البقاء[٤]. الخامس: أن العامل فيه: إمَّا «سميع» وإما «عليم» على سبيل التنازع، وتكون المسألة حينئذ من إعمال الثاني، إذ لو أَعمل الأول لأضمر في الثاني، ولم يَحْذف منه شيئاً كما قد عرفته غير مرة.

وقال الزمخشري[٥]: «أو عمل فيه معنى «سميع عليم». قال الشيخ[٦]: «وهذا غيرُ مُحَرَّرٍ؛ لأن العامل لا يكون مركباً من وصفين، فتحريره أن يقال: عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكونُ المسألة من التنازع». قلت: لم يُرِدِ

(١) الآية ٢٦ من الحج.
(٢) في الأصل: «قولان» وهو سهو.
(٣) البحر ٣/٤٦.
(٤) الإملاء ١/١٤٨.
(٥) الكشاف ١/٤٦٠.
(٦) البحر ٣/٤٦.

الزمخشري بذلك إلاَّ ما ذكرتُه من إرادة التنازع، ويَصْدُق أَنْ يقول: عمل فيه هذا وهذا بالمعنى المذكور لا أنهما عَمِلا فيه معاً، على أنه لو قيل به لم يكن مبتدِعاً قولاً، إذ الفراء يرى ذلك، ويقولُ في نحو: «ضربت وأكرمت زيداً» إنَّ «زيداً» منصوبٌ بهما وإنهما تسلَّطا عليه معاً، ولتنقيح هذه المسألةِ موضوعٌ غيرُ هذا حَرَّرتها فيه بحمد الله تعالى.

والهمُّ: العَزْم. وقيل: بل هو دونَه، وذلك أن أوَّل ما يمر بقلبِ الإنسان يسمى خاطراً، فإذا قَوِيَ سُمِّي حديثَ نفس، فإذا قوي سُمِّي هَمَّاً، فإذا قوي سُمِّي عزماً، ثم بعده إما قول أو فعل، وبعضهم يُعَبِّر عن الهَـمِّ بالإرادة، تقول العرب: هَمَمْت بكذا أهُمُّ به ـ بضم الهاء ـ، ويقال: «هَمْتُ» بميم واحدة، حذفوا إحدى الميمين تخفيفاً كما قالوا: مَسْتُ وظَلْت وحَسْت في مَسَسْتُ وظَلَلْتُ وحَسَسْت، وهو غير مقيس. والهمُّ أيضاً: الحُزْن الذي يذيب صاحبه وهو مأخوذٌ من قولهم: «هَمَمْتُ الشحم» أي: أذبته. والهمُّ الذي في النفس قريب منه؛ لأنه قد يـؤثر في نفس الإنسان كما يُـؤَثِّر الحزن، ولذلك قال الشاعر[1]:

١٤٢١ـ وهَمُّـك ما لم تُمْضِـه لـك مُنْصِبٌ

. . . .

أي: إنك إذا هممت بشيء ولم تفعله، وجال في نفسك فأنت في تعب منه حتى تقضيه.

قوله: «أَنْ تفشَلا» متعلق بـ«هَمَّتْ» لأنه يتعدَّى بالباء، والأصل: بأن تفشلا، فيجري في محـل «أَنْ» الوجهـان المشهوران. والفَشَـل: الجُبْن والخَوَر. وقال بعضهم: «الفشل في الرأي: العجز، وفي البدن: الإعياء وعدم

(١) لم أقف عليه.

النهوض، وفي الحرب الجُبْن والخَوَر» والفعل منه «فَشِل» بكسر العين، وتفاشَل الماء إذا سال.

وقوله: «على الله» متعلق بقوله: «فَلْيتوكل» قُدِّم للاختصاص ولتناسبِ رؤوس الآي. وقد تقدَّم القولُ في نحو هذه الفاء. وقـال أبو البقـاء[1]: «ودخلت الفاء لمعنى الشرط، والمعنى: إنْ فَشِلوا فتوكلوا أنتم، أو إن صَعُب الأمرُ فتوكلوا.

آ. (١٢٣) **قوله تعالى: ﴿ببدرٍ﴾**: متعلق بـ«نَصَرَكم» وفي الباء حينئذ قولان، أظهرهما: أنها ظرفية أي: في بدر كقولك: زيد بمكة أي: في مكة. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنها باءُ المصاحبة، فمحلُّها النصب على الحال أي: مصاحبين لبدْرٍ. وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة سُمِّي بذلك لصفائِه كالبَدْر، وقيل: لاستدارته. وقيل: باسم صاحبه وهو بدر بن كلدة. وقيل: هو اسم واد. وقيل: اسم بئر.

والتوكُّل: / تفعُّل: إمَّا من الوَكالة وهي تفويضُ الأمر إلى مَنْ تَثِق بحسن [١٧٦/ب] تدبيره ومعرفته في التصرف، وإمَّا مِنْ وَكَلَ أمره إلى فلان إذا عَجِز عنه. قال ابن فارس: «هو إظهارُ العَجْزِ والاعتمادُ على غيرك، يقال: فلانٌ وَكَلَةٌ تُكَلَةٌ أي: عاجز يَكِل أمره إلى غيره». والتاء في «تُكَلة» بدلٌ من الواو كتُخَمة وتُجاه.

قوله: «وأنتم أَذِلَّةٌ» في محلِّ نصب على الحال من مفعول «نصركم». و «أَذِلَّة» جمع ذليل، وجُمِع جَمْعَ قلة إشعاراً بقلتهم مع هذه الصفة، وفعيل الوصفُ قياسُ جمعِه على فُعَلاء كظريف وظرفاء وشريف وشرفاء، إلا أنه تُرِك في المضعف تخفيفاً، أَلا ترى إلى ما يُـؤدِّي إليه قولُك ذُلَلاء وخُلَلاء من الثقل من جمع ذليل وخليل.

---

(١) الإملاء ١/١٤٨.

آ. (١٢٤) **قوله تعالى: ﴿إذ تقول﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا الظرف بدلٌ من قوله: «إذ هَمَّتْ». الثاني: أنه منصوبٌ بـ «نصركم». الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكر»، وهل هذه الجملةُ من تمام قصة بدر ـ وهو قول الجمهور ـ فلا اعتراضَ في هذا الكلام، أومن تمام قصة أُحُد، فيكون قولُه «ولقد نصركم الله» مُعْترضاً بين الكلامين؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «أن يُمِدَّكم» فاعلُ «ألن يكفيَكم» أي: ألن يكفيَكم إمدادُ ربكم. والهمزةُ لَمَّا دَخَلَتْ على النفي قَرَّرَتْه على سبيل الإنكار، وجيء بـ «لن» دونَ «لا» لأنها أبلغُ في النفي. وفي مصحف أُبَيّ[١]: «ألا» بـ «لا» دون «لن» كأنه قَصَدَ تفسير المعنى.

و «بثلاثة» متعلق بـ «يُمِدَّكم». وقرأ الحسن[٢] البصري: «ثلاثَهْ آلاف» بهاء في الوصل ساكنة. وكذلك «بخمسهْ آلاف» كأنه أجرى الوصل مُجرى الوقف، وهي ضعيفةٌ لكونها في متضايفين يقتضيان الاتصال. قال ابن عطية[٣]: «ووجهُ هذه القراءة ضعيف، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد فيقتضيان الاتصالَ والثاني كمالُ الأول، والهاء إنما هي أَمارةُ وقفٍ فيقلقُ الوقفُ في موضع إنما هو للاتصال، لكن جاء نحو هذا في مواضعَ للعرب، فمن ذلك ما حكاه الفراء من قولهم: «أكلت لحما شاة» يريدون: «لحمَ شاة» فَمَطلوا الفتحةَ حتى نشأت عنها ألفٌ كما قالوا في الوقفِ: «قالا» يريدون «قالَ»، ثم يَمْطُلون الفتحة في القوافي ونحوِها من مواضعِ الرويَّة والتثبُّت، ومن ذلك في الشعر قوله[٤]:

---

(١) البحر ٣/٥٠.
(٢) البحر ٣/٥٠.
(٣) المحرر ٣/٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٤) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٠٤؛ وشرح القصائد للتبريزي ٣٣٢؛ والخصائص ٣/١٢١؛ واللسان: بوع، والإنصاف ٢٦؛ والخزانة ١/١٢٢. والذفرى: عظم خلف الأذن. والجسرة: الطويلة العظيمة الجسم، والزيافة: السريعة، والفنيق: الفحل.

١٤٢٢ـ يَنْبـاع من ذِفْـرى غضـوبٍ جَسْـرَةٍ
زَيَّـافَـةٍ مثـلِ الفنيـق المُكْـدَمِ

يريد: «يَنْبَع» فمطَلَ، ومثلُه قول الآخر(١):

١٤٢٣ـ أقـول إذ خَـرَّتْ عـلى الكَـلْكـال
يـا نـاقـتي مـا جُلْت مِنْ مَجـال

يريد «الكلكل» فمطَلَ، ومثلُه قول الآخر(٢):

١٤٢٤ـ فـأنتَ من الغـوائـلِ حيـن تُـرْمَى
ومـن ذمِّ الـرجـال بـمُـنْـتـزاحِ

يريد: بمنتزَح. قال أبو الفتح(٣): «فإذا جاز أن يَعْتَرِضَ هذا التمادي بين أثناءِ الكلمة الواحدة جاز التمادي بين المضاف والمضاف إليه إذ هما اثنان». قال الشيخ(٤) ـ بعد كلام ابن عطية ـ: «وهو تكثير وتنظير بغير ما يناسب، والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مُجرى الوقف، أَبْدلها [هاءً] في الوصل كما أَبْدلوها في الوقف، وموجودٌ في كلامهم إجراءُ الوصل مُجرى الوقف، وإجراءُ الوقفِ مُجْرى الوصل. وأما قوله(٥): «لكن قد جاء نحوُ هذا للعرب في مواضع» وجميعُ ما ذكر إنما هو من باب إشباع الحركة، وإشباعُ الحركةِ ليس نحوَ إبدالِ التاءِ هاءً في الوصل، وإنما نظيرُ هذا قولهم: «ثلثـهَ آربعة» أَبْدل التاء هاء، ونقل حـركة همزة «أربعة» إليها،

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في المحتسب ١/١٦٦؛ واللسان: كلل؛ والإنصاف ٢٠؛ ورصف المباني ١٢. والكلكل: الصدر.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة أو إبراهيم بن محمد، وهو في الخصائص ٢/٣١٦؛ والمحتسب ١/١٦٦؛ واللسان: نزح؛ وأمالي الشجري ١/١٢٢؛ والإنصاف ٢٥. والمنتزح: البعيد.

(٣) المحتسب ١/١٦٥ وأبو الفتح هو ابن جني.

(٤) البحر ٣/٥٠.

(٥) أي قول ابن عطية.

وحذفَ الهمزة، فأَجْرى الوصلَ مُجرى الوقف في الإبدال وأَجْرى الوصلَ مُجرى الوقف[1]، إذ النقلُ لا يكون إلا في الوصل».

وقُرِىء شاذاً أيضاً: «بثلاثةْ» بتاءٍ ساكنة وهي أيضاً من إجراء الوصل مُجرى الوقف من حيث السكونُ. واختُلف في هذه التاء الموقوف عليها الآن: أهي تاءُ التأنيث التي كانت فسكنت فقط، أو هي بدلٌ من هاء التأنيث المبدلة من التاء؟ وهو خلاف لا طائل تحته.

وقوله: «من الملائكة» يجوز أن تكون «مِنْ» للبيان، وأَنْ تكونَ «من» ومجرورُها في موضعِ الجر صفةً لـ «ثلاثة» أو لـ «آلاف».

قوله: «مُنْزلين» صفةٌ لثلاثة آلاف، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من «الملائكة» والأولُ أَظهرُ. وقرأ ابن عامر[2]: «مُنَزَّلين» بالتضعيف، وكذلك شَدَّد قوله في سورة العنكبوت: «إنا مُنَزِّلون على أهل هذه القرية»[3]، إلا أنه هنا اسم مفعول وهناك اسم فاعل. والباقون خففوهما. وقرأ ابن أبـي عبلة هنا: «مُنَزِّلين» بالتشديد مكسور الزاي مبنياً للفاعل. وبعضهم[4] قرأه كذلك إلا أنه خَفَّف الزاي، جَعَلَه من أنزل كأكرم، والتضعيف والهمزةُ كلاهما للتعدية، فَفَعَّل وأَفْعل بمعنى، وقد تقدَّم أن الزمخشري يجعل التشديد دالاً على التنجيم، وتقدَّم البحث معه في ذلـك. وفي القراءتين الأخيـرتين يكون المفعـول
[١٧٧/أ] / محذوفاً أي: مُنْزِلين النصرَ على المؤمنين والعذاب على الكافرين.

قوله: «بلى» حرفُ جواب وهو إيجاب للنفي في قوله تعالى: «ألن يكفيَكم» وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً[5]. وجواب الشرط قوله: «يُمْدِدْكُم».

---

(١) عبارة البحر: «ولأجل الوصل نقل».

(٢) انظر في قراءات «منزلين» السبعة ٢١٥؛ الكشف ١/٣٥٥؛ الشواذ ٢٢؛ البحر ٣/٥١.

(٣) العنكبوت ٣٤. وانظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) قراءة أبـي حيوة. الشواذ ٢٢.

(٥) انظر إعرابه للآية ٨١ من البقرة.

والفَوْر: العجَلةُ والسرعة ومنه: «فارَت القِدْر» اشتدَّ غَلَيانها وسارع ما فيها إلى الخروج، يقال: فارَ يفُور فَوْراً، ويُعَبَّر به عن الغضب والحِدَّة؛ لأنَّ الغَضْبانَ يسارع إلى البطش بمَنْ يغضب عليه، فالفور في الأصل مصدرٌ ثم يُعَبَّر به عن الحالة التي لا رَيْثَ فيها ولا تعريج عن شيء سواها.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿مُسَوِّمين﴾: كقوله: «مُنْزَلين». وقرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو على اسم الفاعل، والباقون بفتحها على اسم المفعول. فأما القراءة الأولى فتحتمل أن تكون من السَّوْم وهو تَرْكُ الماشية ترعى، والمعنى أنهم سَوَّموا خيلَهم أي: أعطَوها سَوْمَها من الجري والجوَلان وتركوها كذلك كما يَفْعل مَنْ يَسِيمُ ماشِيَتَه في المَرْعى، ويحتمل أن يكون من السُّوْمَة وهي العلامة، على معنى أنهم سَوَّموا أنفسهم أو خيلهم، ففي التفسير أنهم كانوا بعمائمَ بيضٍ إلا جبريلَ فبعمامةٍ صفراء، ورُوي أنهم كانوا على خيل بُلْق. ورجَّح ابن جرير[٣] هذه القراءة بما وَرَد في الحديث عنه عليه السلام يوم بدر «تَسوَّموا فإنَّ الملائكة قد سَوَّمَتْ».

وأما القراءة الثانية فواضحةٌ بالمعنيين المذكورين فمعنى السَّوْم فيها: أنَّ الله أرسلهم، إذ الملائكة كانوا مُرْسَلين مِنْ عندِ الله لنصرةِ نبيِّه والمؤمنين. حكى أبو زيد: سَوَّم الرجل خيلَه: أي أرسلها، وحكى بعضهم: «سَوَّمْتُ غُلامي» أي: أرسلْتُه، ولهذا قال أبو الحسن الأخفش[٤]: «معنى مُسَوَّمين: مُرْسَلين». ومعنى السُّوْمةِ فيها أنَّ الله تعالى سَوَّمَهم أي: جَعَل عليهم علامةً وهي العمائم، أو الملائكةُ جَعَلوا خيلَهم نوعاً خاصاً وهي البُلْق، فقد سَوَّموا خيلَهم.

---

(١) السبعة ٢١٦؛ الكشف ١/٣٥٥.

(٢) البلق: سواد وبياض.

(٣) تفسير الطبري ٧/١٨٥.

(٤) لم يقل بذلك في «معاني القرآن».

آ. (١٢٦) **قوله تعالى: ﴿إلا بُشْرى﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله وهو استثناء مفرغ، إذ التقدير: وما جعله لشيء من الأشياء إلا للبشرى، وشروطُ نصبِه موجودةٌ وهي اتحاد الفاعل والزمان وكونُه مصدراً سيق للعلة. والثاني: أنه مفعولٌ ثان لجَعَل على أنها تصييريةٌ. والثالث: أنها بدلٌ من الهاءِ في «جَعَله» قاله الحوفي، وجعل الهاءَ عائدةً على الوعدِ بالمَدَدِ. والبُشْرى مصدرٌ على فُعْلى كالرُّجْعَى.

قوله: «ولتطمئِنَّ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على «بشرى» هذا إذا جعلناها مفعولاً من أجله، وإنما جُرَّت باللام لاختلالِ شرطٍ من شروطِ النصب وهو عَدَمُ اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعلَ الجَعْل هو الله تعالى وفاعلَ الاطمئنان القلوبُ، فلذلك نُصِب المعطوفُ عليه لاستكمال الشروط، وجُرَّ المعطوفُ باللام لاختلالِ شرطه، وقد تقدَّم، والتقدير: وما جعله إلا للبشرى وللطمأنينة. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوف أي: ولتطمئن قلوبُكم فَعَلَ ذلك، أو كانَ كيتَ وكَيتَ.

وقال الشيخ(١): «وتطمئنَّ منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد لام «كي» فهو من عطفِ الاسم على تَوَهُّم موضعِ اسم آخر». ثم نَقَل عن ابن عطية(٢) أنه قال: «واللام في «ولتطمئن» متعلقةٌ بفعلٍ مضمر يَدُلُّ عليه «جعله»، ومعنى الآية: «وما كان هذا الإمداد إلا لتستبشروا به وتطمئنَّ به قلوبكم». قال الشيخ: «وكأنه رأى أنه لا يمكن عنده أَنْ يُعْطَف «ولتطمئن» على «بشرى» على الموضع؛ لأنَّ مِنْ شرطِ العطف على الموضع عند أصحابنا أن يكون ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضع، ولا مُحْرِزَ هنا، لأنَّ عاملَ الجر مفقود، ومَنْ لم يشترطِ المُحْرِز فيجوِّز ذلك، ويكونُ من باب العطف على التوهم». قلت: وقد جعل بعضُهم

---

(١) البحر ٣/٥١.
(٢) المحرر ٣/٢٢٤.

الواوَ في «ولتطمئن» زائدةً وهو لائقٌ بمذهب الأخفش[1]، وعلى هذا فتتعلَّق اللامُ بالبشرى، أي: إن البُشْرى علةٌ للجَعْل، والطمأنينة علةٌ للبُشْرى فهي علة العلة.

وقال الفخر الرازي[2]: «في ذِكْر الإمدادِ مطلوبان، أحدهما: إدخالُ السرور في قلوبِهم وهو المرادُ بقوله «إلَّا بشرى» والثاني: حصولُ الطمأنينة بالنصرِ فلا يَجْبُنوا، وهذا هو المقصود الأصلي ففرَّق بين هاتين العبارتين تنبيهاً على حصول التفاوت بين الأمرين، فعَطَفَ الفعلَ على الاسم، ولَمَّا كان الأقوى حصولَ الطمأنينة أَدْخَلَ حرفَ التعليل». قال الشيخ[3]: «ويناقَشُ في قوله «عَطْفُ الفعلِ على الاسم» إذ ليس من عطف الفعل / على الاسم[4]، [١٧٧/ب] وفي قوله: «أدخلَ حرفَ التعليل» وليس ذلك كما ذكر». انتهى. قلت: إنْ عنىٰ الشيخ أنه لم يُدْخِلْ حرفَ التعليل البتة فهو غيرُ مُسَلَّم ولا يمكنُ إنكارُه، وإنْ عَنَى أنه لم يُدْخِلْه بالمعنى الذي قصده الإمام فيسهُلُ.

وقال الجرجاني في «نَظْمه»: «هذا على تأويل: وما جعله الله إلا ليبشِّركم ولتطمئِنَّ، وَمَنْ أجازَ إقحامَ الواو وهو مذهب الكوفيين جعلها مقحمةً في «ولتطمئِنَّ» فيكونُ التقدير: وما جعله الله إلَّا بُشْرى لكم لتطمئن قلوبكم به.

والضميـران في قوله: «وما «جعله» و «به» يعودان على الإمداد المفهومِ من الفعل المتقدم وهو قوله: «يُمْدِدْكم» وقيل: يعودان على النصر، وقيل:

---

(١) لم يشر إليها الأخفش في هذا الموضع في معاني القرآن، ولكنه أثبت زيادة الواو في موضع آخر. انظر: ص ٤٥٧.

(٢) تفسير الفخر ٢١٦/٨، والفخر هو محمد بن عمر، له مفاتيح الغيب في التفسير. توفي سنة ٦٠٦. انظر: طبقات الشافعية ٣٣/٥؛الأعـلام ٣١٣/٦.

(٣) البحر ٥٢/٣.

(٤) لأنَّ «ولتطمئن» منصوبة بأَنْ مضمرةً التي ينسبك منها ومِمَّا بعدها مصدر.

على التسويم. وقيل: على التنزيل. وقيل: على العَدَد، وقيل: على الوعد.

وفي هذه الآية قال: «لكم» وتركها في سورة الأنفال[١] لأن تيك مختصرُ هذه، وكأنَّ الإطناب هنا أَوْلى، لأن القصة مُكَمِّلةٌ هنا فناسب إيناسُهم بالخطابِ المواجَهِ. وأَخَّر هنا «به» وقَدَّم في سورة الأنفال؛ لأنَّ الخطابَ هنا موجودٌ في «لكم» فَأَتْبَعَ الخطابَ الخطابَ. وهنا جاء بالصفتين تابعتين في قوله: «العزيز الحكيم» وجاء بهما في جملةٍ مستأنفةٍ في سورة الأنفال في قوله: «إنَّ الله عزيز حكيم» لأنه لمَّا خاطبهم هنا حَسُن تعجيلُ بِشارتهم بأنه عزيزٌ حكيم أي: لا يغالَبُ وأنَّ أفعالَه كلها متقنةٌ حكمةٌ وصوابٌ.

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿ليقطعَ﴾**: في متعلَّق هذه اللام سبعةُ أوجه، أحدها: أنها متعلِّقة بقوله: «ولقد نَصَركم» قاله الحوفي، وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصلِ. الثاني: أنها متعلقةٌ بالنصر في قوله: «وما النصرُ إلَّا مِنْ عند الله» وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فُصِل بين المصدر ومتعلَّقه بأجنبي وهو الخبر. الثالث: أنها متعلقة بما تعلق به الخبر وهو قوله: «من عند الله» والتقدير: وما النصر إلا كائن ـ أو إلا مستقر ـ من عند الله ليقطع. والرابع: أنها متعلقة بمحذوف تقديره: أمدَّكم ـ أو نصركم ـ ليقطع. الخامس: أنها معطوفةٌ على قوله: «ولتـطمئِنَّ»، حَذَفَ حرف العطف لفهم المعنى كقوله: «ثلاثةٌ رابعُهم كَلْبُهم»[٢]، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ من قوله: «وما النصرُ إلا مِنْ عندِ الله» اعتراضيةً بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهو ساقِطُ الاعتبارِ. السادس: أنها متعلقةٌ بالجَعْل قاله ابن عطية[٣]. السابع: أنها متعلقةٌ بقوله: «يُـمْدِدْكم»، وفيه بُعْدٌ للفواصلِ بينهما.

---

(١) الآية ١٠ من الأنفال: «وما جعله الله إلا بُشْرى ولتطمئنَّ به قلوبُكم. وما النصرُ إلا مِنْ عند إنَّ اللّـهَ عزيز حكيم».

(٢) الآية ٢٢ من الكهف.

(٣) المحرر ٣/٢٢٥.

والطَّرَفُ: المرادُ به جماعة وطائفة، و «من الذين» يجوز أن يكون متعلقاً بالقطع فتكونَ «مِنْ» لابتداء الغاية. ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها وصفٌ لـ «طرفاً» وتكون «مِنْ» للتبعيض.

قوله: «أَوَيَكْبِتَهُمْ» عطفٌ على «لِيقطعَ». و «أو» قيل: على بابها من التفصيلِ أي: ليقطعَ طرفاً من البعضِ ويكبِتَ بعضاً آخرين. وقيل: بل هي بمعنى الواو أي: يجمع عليهم الشيئين.

والكَبْتُ: الإصابة بمكروهٍ. وقيل: هو الصَّرْعُ للوجهِ واليدين، وعلى هذين فالتاءُ أصليةٌ، وليست بدلاً من شيء بل هي مادةٌ مستقلة. وقيل: أصلُه مِنْ كَبَده إذا أصابه بمكروهٍ، أثَّر في كَبِدِه وَجَعاً كقولك: رَأَسْتُه أي: أصبتُ رأسَه ويدل على ذلك قراءة لاحق بن حميد[1] «أو يكبِدَهم» بالدال، والعربُ تُبْدِلُ التاءَ من الدال قالوا: هَرَتَ[2] الثوبَ وهَرَده، وسَبَتَ رأسَه وسَبَدَه[3]. وقد قيل: «إنَّ قراءةَ لاحِق أصلُها التاء، وإنما أُبْدِلَتْ دالاً كقولِهم: سَبَدَ رأسه وهَرَدَ الثوب، والأصلُ فيهما: التاء».

وقوله: «فَيَنْقَلِبوا» مُرَتَّبٌ على ما تقدَّم. والخَيْبَةُ: عَدَمُ الظفر بالمطلوب، خاب يَخيب خَيْبَة. و «خائبين» نصب على الحال.

آ. (١٢٨) **قوله تعالى: ﴿أو يتوبَ﴾**: في نصبِه أوجهٌ، أحدها: أنه معطوفٌ على الأفعالِ المنصوبةِ قبلَه تقديرُه: ليقطعَ أو يكبِتَهم أو يتوبَ عليهم أو يعذِّبَهم، وعلى هذا فيكونُ قولُه «ليس لك من الأمرِ شيءٌ» جملةً اعتراضيةً بين المتعاطِفَيْنِ، والمعنى: أنَّ الله تعالى هو المالِكُ لأمرهم، فإنْ شاء

---

(١) وهو أبو مجلز وقد تقدَّمت ترجمته. وانظر في هذه القراءة: القرطبي ١٩٨/٤؛ والبحر ٥٢/٢.
(٢) هرد الثوب: مزقه.
(٣) سبد رأسه: حلقها.

قطع طرفاً منهم أو هزمهم،أو يتوبَ عليهم إن أسلموا ورَجعوا، أو يعذبهم إن تمادَوا على كفرهم، وإلى هذا التخريجِ ذهب جماعة من النحاة كالفراء[1] والزجاج[2].

والثاني: أن «أو» هنا بمعنى «إلَّا أَنْ» كقولهم: «لألزَمَنَّك أو تقضِيَني حقي» أي: إلَّا أَنْ تقضيني.

الثالث: [أنّ] «أو» بمعنى «حتى» أي: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوبَ. وعلى هذين القولين فالكلامُ متصلٌ بقوله: «ليس لك من الأمر شيء» والمعنى: / ليس لك من الأمر شيء إلَّا أَنْ يتوب عليهم بالإسلامِ فيحصُل [١٧٨/أ] لك سرورٌ بهدايتِهم إليه أو يعذبهم بقتلٍ أو نارٍ في الآخرةِ. فيَتَشَفَّى بهم. ومِمَّنْ ذهب إلى ذلك الفراء[3] وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «ومثلُ هذا الكـلامِ: «لأذُمَّنَّـك أو تعـطيَني» على معنى: إلا أَنْ تعـطيَني، وحتى تعطيني. وأنشد ابن الأنباري في ذلك قول امرىء القيس[4]:

١٤٢٥ـ فـقلتُ لـه لَا تـبْـكِ عينُـك إنَّمـا
تحـاولُ مُلْكـاً أو تـمـوتَ فَتُعْـذَرا

أراد: حتى تموتَ، أو: إلَّا أن تموتَ» قلت: وفي تقديره بيتَ امرىء القيس بـ «حتى» نظرٌ، إذ ليس المعنى عليه؛ لأنه لم يفعلْ ذلك لأجلِ هذه الغايةِ، والنحويون لم يقدِّروه إلا بمعنى «إلَّا».

(١) معاني القرآن له ١/٢٣٤.
(٢) معاني القرآن له ١/٤٨٠.
(٣) معاني القرآن له ١/٢٣٤.
(٤) تقدم برقم ١٣٣٥.

الثالث[1]: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» عطفاً على قوله: «الأمر» كأنه قيل: «ليس لك من الأمرِ أو من تَوْبته عليهم أو تعذيبِهم شيءٌ»، فلمَّا كان في تأويلِ الاسم عُطفِ على الاسمِ قبلَه فهو من باب قولِه[2]:

١٤٢٦ـ ولـولا رجـالٌ مـن رِزامٍ أعِـزَّةً
وآلُ سُـبَـيْـعٍ أو أَسُوْءَكَ عـلقـمـا

وقولها[3]:

١٤٢٧ـ لَـلُبْسُ عـبـاءةٍ وتـقـرَّ عـيـنـي
أَحَـبُّ إلـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّفـوف

الرابع: أنه معطوفٌ بالتأويلِ المذكور على «شيء» والتقدير: ليس لك من الأمرِ شيءٌ أو توبةُ اللَّهِ عليهم أو تعذيبُهم أي: ليس لك أيضاً توبتُهم ولا تعذيبُهم، إنما ذلك راجعٌ إلى الله تعالى.

وقرأ أُبَـيّ[4]: «أو يتوبُ،أو يعذِّبُهم» برفعهما على الاستئناف في جملةٍ اسميةٍ أضمر مبتدَؤُها أي: أو هو يتوبُ ويعذِّبُهم.

آ. (١٣٠) **قوله تعالى: ﴿أضعافاً﴾**: جمع ضِعْف، ولَمَّا كان جمعَ قلةٍ والمقصودُ الكثرةُ أتبعه بما يدلُّ على ذلك وهو الوصف بمضاعفة. وقال أبو البقاء[5]: «أضعافاً» مصدرٌ في موضع الحال من «الربا». وقد تقدَّم لنا

---

(١) عَدَّ المؤلف الوجهين السابقين على هذا الوجه تقديراً واحداً،وإلاَّ كان من حقه أن يقول هنا: الرابع.
(٢) تقدم برقم ١٠١٦.
(٣) تقدم برقم ٧٠١.
(٤) البحر ٥٣/٣.
(٥) الإملاء ١٤٩/١.

الكلامُ على «أضعاف» ومفردُه في البقرة[1]. وقرأ[2] ابن كثير وابن عامر: «مُضَعَّفَةً» مشدَّدَ العينِ دونَ ألف، والباقون بالتخفيف والألفِ. وقد تقدَّم الكلامُ أيضاً على التشديدِ والتخفيفِ في البقرة أيضاً.

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿وسارِعوا﴾**: قرأ[3] نافع وابن عامر: «سارعوا» دون واو. والباقون بواو العطف، فَمَنْ أَسْقطها استأنف الأخير[4] بذلك، أو أراد العطفَ ولكنه حَذَفَ العاطفَ للدلالة كقوله تعالى: «ثلاثةٌ رابعُهم كَلْبُهم»[5]. وقد تقدَّم ضعفُ هذا المذهب. ومَنْ أثبت الواو عطفَ جملةً أمريةً على مثلها. وبعد اتِّباعِ الأثرِ في التلاوة اتَّبع كلٌّ رسمَ مصحَفه فإنَّ الواو ساقطةٌ من مصاحف المدينة والشام ثابتةٌ فيما عداها.

قوله: «من ربكم» صفةٌ لـ «مغفرة» و«مِنْ» للابتداء مجازاً. وقوله: «عَرْضُها السموات» لا بد من حذف أي: مثلُ عرض السموات، يدل عليه قوله: «عَرْضُها كعَرْضِ» والجملةُ في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «جنة».

قوله: «أُعِدَّت» يجوزُ أَنْ يكونَ محلُّها الجرَّ صِفةً ثانية لـ «جنة»، ويجوز أن يكونَ محلُّها النَصبَ على الحال من «جنة»؛ لأنها لَمَّا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرُبت من المعارف. قال أبو البقاء[6]: «ويجوز أن تكون مستأنفة، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من المضاف إليه لثلاثة أشياء، أحدها: أنه لاعامل، وما جاء من ذلك متأولٌ على ضعفه. والثاني: العَرْضُ هنا لا يُراد به المصدرُ الحقيقي بل

---

(١) انظر الآية ٢٤٥.

(٢) السبعة ١٨٤.

(٣) السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٦.

(٤) أي لم يعطف الأمر الأخير على ما قبله.

(٥) الآية ٢٢ من الكهف.

(٦) الإملاء ١/١٤٩.

يُرادُ به المسافة[١]. والثالث: أنَّ ذلك يَلْزَمُ منه الفصلُ بين الحال وبين صاحبِ الحالِ بالخبر» معنى بالخبر قولَه «السموات» وهو ردٌّ صحيح.

آ. (١٣٤) **قوله تعالى: ﴿الذين ينفقون﴾**: يجوزُ في محلِّه الألقابُ الثلاثةُ، فالجَرُّ على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ، والنصبُ والرفعُ على القطعِ المُشْعِرِ بالمدح.

قوله: «والكاظمين» يجوزُ فيه الجَرُّ والنصبُ على ما تقدَّم فيما قبله. والكَظْمُ: الحَبْسُ. كَظَمَ غيظَه أي: حَبَسَه وكَظَم القِرْبة والسِّقاء: إذا شَدَّ فَمَوَيْهِما مانعاً من خروجِ ما فيهما، ومنه: الكِظامُ لِسَيْرٍ تُشَدُّ به القِرْبَةُ والسِّقاء كذلكَ. والكَظْمُ في الأصلِ: مَخْرَجُ النفس، يُقال: أَخَذَ بَكَظْمِه أي: مَخْرَج نَفَسه[٢]. والكُظُوم: احتباسُ النَّفَس، ويُعَبَّر به عن السكون كقولهم: «فلان لا يتنفَّس». والمَكْظُوم: الممتلِيءُ غيظاً وكأنه لغيظه لا يستطيع أن يتكلَّمَ ولا يُخْرِجَ نَفَسه، والكَظِيمُ: الممتلِيءُ أَسَفاً، قال أبو طالب[٣]:

١٤٢٨ـ فَحَضَضْتُ قـومي واحتَسَبْتُ قتـالَـهم
والقـومُ من خـوفِ المَنـايـا كُـظَّمُ

وكَظَم البعيرُ: إذا ترك الاجترارَ من ذلك، ومنه قولُ الراعي[٤]:

١٤٢٩ـ وأفَـضْـنَ بـعـدَ كُـظومِـهِـنَّ بِـجِـرَّةٍ
مِنْ ذي الأبـاطِـحِ إذ رَعَيْنَ حَقِيـلا

---

(١) لأنَّ مجيءَ الحالِ من المضاف إليه جائز إن كان المضاف مصدراً.

(٢) قوله: «مَخْرج نفسه» سقط من مصورة الأصل.

(٣) البحر ٣/٥٦.

(٤) ديوانه ١٣٢؛ ومجالس العلماء ٤٨؛ واللسان: فيض. والجرة: ما يردِّده البعير في جوفه عند الاجترار.

والحقيل: نبت، وقيل: موضع، فعلى الأول هو مفعولٌ به وعلى الثاني هو ظرف، ويكون قد شَذَّ عدمُ جرِّه بـ «في» لأنه ظرفُ مكانٍ مختصٌ، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: إذ رَعَيْنَ الكلأ في حَقيلٍ، ولا تَقْطَعُ الإبلُ جِرَّتَها إلا عند الفزعِ، ومنه قولُ أعشى باهلة يصفُ رجلاً يُكْثِر نَحْرَ الإبل(١):

١٤٣٠ـ قـد تَكْظِمُ البُزْلُ منه حين تُبْصِـرُه
حتى تَقَـطَّع في أَجْـوافِهـا الجِـرَرُ

والجِرَرُ جمعُ جِرَّة. والكِظامَةُ: حَلْقَةٌ من حديدٍ تكونُ في طرف الميزان تُجْمَعُ فيها خيوطه، وهي أيضاً السَّيْر الذي يُوصل بوتَرِ القوس، والكَظَائِمُ: خُروقٌ بين اليدين يَجْري منها الماءُ إلى الأخرى، كلُّ ذلك تشبيهاً بمَجْرى النفس /. [١٧٨/ب]

آ. (١٣٥) **قوله تعالى: ﴿والذين إذا فَعَلُوا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على الموصولِ قبلَه، ففيه ما فيه من الأوجه السابقة، وتكونُ الجملةُ من قوله: «واللَّهُ يحبُّ المحسنين» جملةَ اعتراضٍ بين المتعاطِفَيْن، ويجوزُ أَنْ يكونَ «والذين» مرفوعاً بالابتداء، و«أولئك» مبتدأٌ ثانٍ، و«جزاؤهم» مبتدأٌ ثالثٌ، و«مغفرةٌ» خبرُ الثالث، والثالثُ وخبرُه خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. وقوله: «إذا فَعَلوا» شرطٌ جوابُه «ذكروا» وقوله: «فاستغفروا» عطفٌ على الجواب، والجملةُ الشرطية وجوابُها صلةُ الموصولِ، والمفعولُ الأولُ لاستغفر محذوفٌ، أي: استغفروا اللَّهَ لذنوبِهم. وقد تقـدَّمَ الكلامُ على «استغفر»، وأنه يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجر، وليس هو هذه اللامَ بل «مِنْ»، وقد تُحْذَفُ، وقوله: «ومَنْ يَغْفِرُ» استفهامٌ معناه النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناءُ.

---

(١) القرطبي ٢٠٦/٤؛ والبزل: ج. بازل وهو البعير الذي كملت قوته.

وقوله: «إلا اللَّهُ» بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في «يغفرُ» التقديرُ: لا يغفرُ أحدٌ الذنوبَ إلا اللَّهُ، والمختارُ هنا الرفعُ على البدلِ لكونِ الكلامِ غيرَ إيجاب، وقد تقدَّم تحقيقُه عند قوله تعالى: «ومَنْ يرغبُ عن ملةِ إبراهيمَ إلاَّ مَنْ سَفِه نفسَه»(١). وقال أبو البقاء(٢): «ومَنْ» مبتدأ، و«يغفر» خبرُه، و«إلاَّ اللَّهُ» فاعلٌ أو بدلٌ من المضمر وهو الوجه، لأنك إذا جَعَلْتَ اللَّهَ تعالى فاعلاً احتجْتَ إلى تقدير ضمير أي: ومَنْ يغفر الذنوبَ له غيرُ الله» وهذا الذي قاله ـ أعني جَعْلَه الجلالَةَ فاعلاً ـ يَقْرُب من الغلط فإنَّ الاستفهامَ هنا لا يُراد به حقيقتُه، إنما يُرادُ النفيُ، والوجهُ ما تقدَّم من كونِ الجلالةِ بدلاً من ذلك الضميرِ المستترِ العائدِ على «مَنْ» الاستفهامية.

قوله: «ولم يُصِرُّوا» يجوز أن تكونَ جملةً حاليةً من فاعلِ «استغفروا» أي: استغفروا غيرَ مُصِرِّين، ويجوزُ أن تكـونَ هذه الجملةُ منسـوقَةً على «فاستغفروا» أي: ترتَّب على فِعْلهم الفاحشةَ ذِكْرُ اللَّهِ تعـالى والاستغفارُ لذنوبهم وعدمُ إصرارِهم عليها، وتكونُ الجملةُ مِنْ قوله: «ومَنْ يغفرُ الذنوبَ إلا اللَّهُ» على هذين الوجهين معترضةً بين المتعاطفين على الوجه الثانِي، وبين الحالِ وذي الحالِ على الأول.

قوله: «وهم يعلمون» يجوز أن تكونَ حالاً ثانيةً من فاعل «استغفروا» وأن تكونَ حالاً من فاعل «يُصِرُّوا»، ومفعولُ «يَعْلَمُون» محذوفٌ للعلمِ به، فقيل: تقديرُه: يعلمونَ أنَّ اللَّهَ يتوبُ على مَنْ تَابَ، قاله مجاهد. وقيل: يعلمون أنَّ تَرْكَه أَوْلى، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: يَعْلَمُون المـؤاخذةَ بها أو عَفْوَ اللَّهِ عنها. و«ما» في قوله: «على ما فَعَلُوا» يجوزُ أَنْ تكونَ اسميةً بمعنى الذي، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً.

---

(١) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٤٩.

والإصرارُ: المداوَمةُ على الشيء وتَرْكُ الإقلاعِ عنه وتأكيدُ العزمِ على ألاَّ يتركَه، مِنْ صَرَّ الدنانيرَ: إذا رَبَطَ عليها، ومنه «صُرَّةُ الدراهم» لما يُرْبَطُ بها. وقال الحطيئة يصف خيلاً[1]:

١٤٣١ـ عوابِسُ بالشُّعْثِ الكُماةِ إذا ابْتَغَوْا
عُلالَتَها بالمُحْصَداتِ أَصَرَّتِ

أي: ثَبَتَتْ وأقامَتْ مداومةً على ما حُمِلَتْ عليه. وقال الشاعر[2]:

١٤٣٢ـ يُصِرُّ بالليلِ ما تُخْفِي شواكِلُه
يا ويحَ كلِّ مُصِرٍّ القلبِ خَتَّارِ

آ. (١٣٦) **قوله تعالى: ﴿مِن ربهم﴾**: في محلِّ رفعٍ نعتاً لمغفرة، و«مِنْ» للتبعيض أي: مِنْ مغفرات ربهم. قوله: «خالدين» حال من الضمير في «جزاؤهم» لأنه مفعولٌ به في المعنى، لأنَّ المعنى: يَجْزيهم اللَّهُ جناتٍ في حالِ خلودِهم، وتكونُ حالاً مقدرةً. ولا يجوز أن تكون حالاً من «جنات» في اللفظِ وهي لأصحابِها في المعنى، إذ لو كان ذلك لبرز الضمير لجريانِ الصفةِ على غير مَنْ هي له. والجملةُ من قوله «تَجْري من تحتها الأنهار» في محلِّ رفعٍ نعتاً لـ«جنات». وتقدَّم إعرابُ نظيرِ هذه الجملةِ[3]، والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ في قولِه: «ونِعْمَ أَجْرُ العاملين» تقديرُه: ونِعْمَ أجرُ العامِلِين الجنةُ.

آ. (١٣٧) **قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلكم﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ«خَلَتْ»

---

(١) ديوانه ٣٤١، وابتغوا علالتها: طلبوا جريها بعد أن يذهب نشاطها الأول؛ والمحصدات: السياط.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٤/٢١١؛ الشواكل: الطرق المتشعبة عن الطريق؛ والختر: الغدر والخديعة.

(٣) انظر: الآية ٢٥ من البقرة.

ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «سنن»؛ لأنه في الأصلِ يجوز أَنْ يكونَ وصفاً فلمَّا قُدِّم نُصِبَ حالاً.

والسُّنَنُ: جمع «سُنَّة» وهي الطريقةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ ويلازِمُها، ومنه «سنة الأنبياء» عليهم السلام. قال خالد الهذلي لخاله أبي ذؤيب[1]:

١٤٣٣ـ فلا تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أنت سِرْتَها
فأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسيرُها

وقال آخر[2]:

١٤٣٤ـ وإنَّ الأُلَى بالطَّفِّ مِنْ آلِ هاشمٍ
تَأَسَّوا فَسَنُّوا للكرامِ التآسِيا

وقال لبيد[3]:

١٤٣٥ـ مِنْ أمةٍ سَنَّتْ لهم آباؤهم
ولكلِّ قومٍ سُنَّةٌ وإمامُها

وقال المفضل: «السُّنَّةُ الأُمَّة»، وأنشد[4]:

١٤٣٦ـ ما عايَنَ الناسُ مِنْ فضلٍ كفضلكُمُ
ولا رُئِيْ مثلُه في سائِرِ السُّنَنِ

ولا دليلَ فيه لاحتمالِه. وقال الخليل: «سَنَّ الشيءَ بمعنى صَوَّره».

(١) ديوان الهذليين ١/٥٧؛ القرطبي ٤/٢١٦؛ الخصائص ٢/٢١٢.
(٢) البيت لسليمان بن قتيبة وهو في الكامل ١٠؛ وأمالي الشجري ١/١٣١؛ واللسان: «أسا» والبحر ٣/٥٦؛ وتأسوا: آسى بعضهم بعضاً.
(٣) ديوانه ٣٢٠؛ والخصائص ١/٣٢؛ وأمالي الشجري ١/١١٠؛ والهمع ١/١١؛ والدرر ١/٥.
(٤) لم اهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣/٥٦.

ومنه: «مِنْ حمأٍ مسنونٍ»[1] أي: مُصَوَّر. وقيل: سَنَّ الماءَ والدرع إذا صَبَّهما، وقوله: «مِنْ حمأٍ مسنونٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ منه، ولكنَّ نسبةَ الصبِّ إلى الطين بعيدةٌ. وقيل «مَسْنون» أي متغير. قال بعض أهل اللغة: «هي فُعْلَة من سَنَّ الماءَ يَسُنُّه إذا والى صَبَّه. والسَّنُّ: صَبُّ الماءِ والعرق ونحوهما، وأنشدَ لزهيرٍ[2]:

١٤٣٧ـ نُـعَـوِّدهـا الـطِّرادَ فـكـلَّ يـومٍ
تُـسَـنُّ عـلى سـنـابِكـهـا الـقُـرونُ

أي: يُصَبُّ عليها العرقُ. وقيل: سُنَّة: فُعْلَة بمعنى مفعول كالغُرْفَة والأُكْلَة. وقيل: اشتقاقُها من سَنَنْتُ النَّصْلَ أَسُنُّه سَنَّاً إذا حَدَدْتَه، والمعنى أن الطريقة الحسنة معتنىً بها كما يُعْتنى بالنصل ونحوه. وقيل: مِنْ سَنَّ الإِبلَ: إذا أحسن رَعْيَها. والمعنى: أَنَّ صاحبَ السنة يقومُ على أصحابهِ كما يقومُ الراعي على إبلِه، وقد مَضَى مِنْ ذلك جملةٌ صالحةٌ في البقرة.

وقوله: «فَسِيروا» جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلَها. والتسبيبُ في هذه الألفاظِ ظاهرٌ أي: سَبَبُ الأمرِ بالسير لينظُروا نَظَرَ اعتبارٍ خُلُوُّ[3] مَنْ قبلكم من الأمم وطرائقهم. وقال أبو البقاء[4]: «ودَخَلَتِ الفاء في «فسيروا» / لأنَّ المعنى على الشرطِ أي: إن شَكَكْتُم فسيروا. [١٧٩/أ]

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبرٌ مقدم واجبُ التقديم؛لتضمُّنِه معنى الاستفهامِ وهو مُعَلِّقٌ لـ«انظروا» قبلَه، فالجملةُ في محل نصبٍ بعد إسقاطِ

(١) الآية ٢٦ من الحجر.
(٢) ديوانه ١٨٧. والطراد: مطاردة الصيد، والسنبك: مقدم الحافر، وعَرَق الفرس في كل شوط يسمى قرناً.
(٣) قوله «خلو» خبر قوله «سبب».
(٤) الإملاء ١/١٥.

الخافضِ إذ الأصل: انظروا في كذا.

آ. (١٣٨) **قوله تعالى: ﴿للناس﴾**؛ يجوز أن يتعلَّق بالمصدر قبلَه؛ ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه وصفٌ له. قوله: «للمتقين» يجوز أَنْ يكونَ وصفاً أيضاً ويجوزُ أن يتعلَّقَ بما قبله، وهو محتمِلٌ لأَنْ يكونَ من التنازع، وهو على إعمالِ الثاني للحذفِ مِن الأول.

آ. (١٣٩) **قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنُوا﴾**: الأصلُ: «تَوْهِنُوا» فَحُذِفَتِ الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في الأصلِ، ثم أُجْرِيَتْ حروفُ المضارعةِ مُجْراها في ذلك. ويقال: وَهَنَ ـ بالفتح في الماضي ـ يَهِن ـ بالكسر في المضارع. ونُقِل أنه يقال: وَهُن وَوهِن بضم الهاء وكسرِها في الماضي. وَوَهَن يُسْتعمل لازماً ومتعدياً تقول: وَهَن زيدٌ أي: ضَعُفَ، قال تعالى: «وَهَن العظمُ مني»(١) ووهَنْتُه أي: أَضْعَفْتُه. ومنه الحديثُ: «وهَنَتْهُم حُمَّى يثرب»(٢) والمصدرُ على الوَهَن والوَهْنِ، بفتح العين وبسكونها. وقال زهير(٣):

١٤٣٨ـ ....

فـأصبحَ الحبـلُ مِنْها واهِنـاً خَلَقَـا

أي: ضعيفاً.

قـوله: «وأنتم الأعلَوْن» جملةٌ حـاليةٌ من فـاعل «تَهِنـوا» أو«تحزنوا» والاستئنافُ فيها غيرُ ظاهرٍ. والأَعْلَوْن: جمعُ أَعْلى والأصل: أَعْلَيُون فتحرَّكت

---

(١) الآية ٤ من مريم.

(٢) البخاري: الحج (الفتح) ٤٦٩/٣؛ أبو داود: المناسك ٤٤٦/٢.

(٣) ديوانه ٣٤ وصدره:

وأَخْلَفَتْـكَ ابنـةُ البكـريِّ مـا وعـدَتْ

والخَلَق: البالي.

الفاءُ وانفتح ما قبلَها فَقُلِبت ألفاً فَحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين وبقيت الفتحة لتدلَّ عليها، وإنْ شئت قلت: استُثْقِلَتْ الضمةُ على الياء فَحُذِفت فالتقى ساكنان أيضاً الياء والواو، فَحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين، وإنما احتِجْنا إلى ذلك لأنَّ واوَ الجمعِ لا يكونُ ما قبلها إلَّا مضموماً لفظاً أو تقديراً، وهذا مثالُ التقديرِ. قولُه: «إنْ كنتم مـؤمنين» جوابُه محذوفٌ أي: فلا تَهِنُوا ولا تَحْزَنوا.

آ. (١٤٠) **قوله تعالى: ﴿قَرْحٌ﴾**: قرأ الأَخوان(١) وأبو بكر: «قُرْح» بضم القاف، وكذلك «القُرْح» معرَّفاً، والباقون بالفتح فيهما، فقيل: هما بمعنى واحد. ثم اختلف القائلون بهذا فقال بعضهم: «المرادُ بهما الجرحُ نفسه». وقال بعضُهم: ـ منهم الأخفش(٢) ـ المرادُ بهما المصدرُ. يُقال قَرِحَ الجرحُ يَقْرَحُ قَرحاً وقَرْحاً. قال امرؤ القيس(٣):

١٤٣٩ـ وبُـدِّلْتُ قَـرْحـاً دامياً بعـد صحـةٍ
لعـلَّ منـايـانـا تَـحَـوَّلْـنَ أَبْؤُسَـا

والفتحُ لغةُ الحجار، والضمُّ لغةُ غيرِهم فهما كالضَّعْف والضُّعْف والكَرْه والكُرْه. وقال بعضُهم: «المفتوح: الجُرحُ، والمضموم: ألمه».

وقرأ ابنُ السَّمَيْفَع(٤) بفتح القاف والراء وهي لغةٌ كالطَّرْد والطَّرَد. وقال أبو البقاء(٥): «هو مصدرُ قَرِحَ يَقْرَح إذا صار له قُرْحَة، وهو بمعنى دَمِي. وقرىء «قُرُح» بضمِّهما. قيل: وذلك على الإتباع كاليُسْر واليُسُر والطُّنْب والطُّنُب.

(١) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢١٦؛ الكشف ١/٣٥٦.
(٢) معاني القرآن ١/٢١٥.
(٣) ديوانه ١٠٧؛ الهمع ١/١١٢؛ والدرر ١/٨٣.
(٤) الشواذ ٢٢ منسوبة إلى أبي السَّمَّال والبحر ٣/٦٢.
(٥) الإملاء ١/١٥٠.

وقرأ الأعمش[1]: «إنْ تَمْسَسْكم» بالتاء من فوق، «قـروحٌ» بصيغة الجمع، والتأنيث[2] واضح. وأصلُ المادةِ الدلالةُ على الخُلوصِ ومنه: الماء القَراح أي: لا كُدورةَ فيه، قال[3]:

١٤٤٠ـ فسـاغَ لي الشـرابُ وكنـتُ قبـلاً
أكـادُ أَغَصُّ بـالـمـاءِ الـقَـراحِ

وأرضٌ قَرْحَة أي: خالصةُ الطين ومنه: قريحةُ الرجلِ لخالصِ طبعِهِ. وقال الراغب[4]: «القَرْحُ: الأثَرُ من الجراحةِ، من شيءٍ يصيبُه من خارجٍ، والقُرْحُ ـ يعني بالضم ـ أثرُها مِنْ داخلٍ كالبَثْرَةِ ونحوِها، يقال: قَرَحْتُه نحو: جَرَحْتُه. قال الشاعر[5]:

١٤٤١ـ لا يُسْلِمُـون قـريحـاً حَـلَّ وسـطُهُمُ
يـومَ اللِّقـاءِ ولا يُشْـوُون مَنْ قَـرَحُـوا

أي: جرحوا. وقَرِح: خرج به قَرْحٌ، وقَرَحَ الله قلبَه وأقرحه ـ يعني: فَفَعَل وأفْعَـل فيه بمعنى ـ وفَرَسٌ قارح: إذا أصابَه أثرٌ من ظهورِ نابِه، والأُنثى: قارحةٌ، وروضةٌ قَرْحاءُ إذا كان في وسطها نَوْرٌ، وذلك تشبيهٌ بالفرسِ القَرْحاءِ. والاقتراحُ: الابتداعُ والابتكارُ، ومنه قالوا: اقترح عليه فلانٌ كذا، واقترحْتُ بئراً: استخرجْتُ منها ماءً قَراحاً، والقريحَةُ في الأصل: المكانُ الذي يَجْتمع فيه الماءُ المُسْتَنْبَطُ، ومنه استُعِيرَتْ قريحةُ الإنسانِ».

---

(١) البحر ٣/٦٢.
(٢) قوله: «والتأنيث» مخروم في الأصل.
(٣) تقدَّم برقم ١٢٥.
(٤) المفردات ١١٥.
(٥) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٣٢؛ واللسان: قرح؛ ويشوون: يخطئون.

قوله: «فقد مَسَّ القومَ قرحٌ» للنحويين في مثل هذا تأويلٌ وهو أَنْ يُقَدِّروا شيئاً مستقبلاً، لأنه لا يكونُ التعليقُ إلا في المستقبلِ، وقوله «فقد مَسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُه» ماضٍ محقق، وذلك التأويلُ هو التبيين: فقد تبيَّن مسُّ القَرْحِ للقوم، وسيأتي له نظائر / نحو: «إنْ كان قيمصُه قُدَّ من قُبُلٍ فَصَدَقَتْ» «وإنْ كان قيمصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فكذَبَتْ»[1]. وقال بعضُهم «وجوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديرُه: «فتأسَّوا» ونحوُ ذلك. وقال الشيخ[2]: «مَنْ جَعَلَ جوابَ الشرط «فقد مَسَّ» فهوذاهِلٌ». قلت: غالبُ النحاةِ جَعَلُوه جواباً متأوِّلين له بما ذَكَرْتُ. [١٧٩/ب]

قوله: «وتلك الأيامُ نُداوِلُها» يجوزُ في «الأيام» أَنْ تكونَ خبراً لـ «تلك». و «نُداوِلُها» جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها معنى اسم الإشارة أي: أُشير إليها حالَ كونِها متداولةً. ويجوزُ أن تكونَ «الأيام» بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً لاسم الإشارة، والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «نُداوِلُها»، وقد مَرَّ نحوُه في قوله: «تلك آياتُ اللّـهِ نَتْلُوها»[3] إلا أَنَّ هناك لا يجيءُ القولُ بالنعتِ لِما عَرَفْتَ أنَّ اسمَ الإشارة لا يُنْعَتُ إلا بذي أل.

و «بين» متعلقٌ بـ «نُداوِلُها». وجَوَّز أبو البقاء[4] أن يكون حالاً من مفعولِ «نُداولها» وليس بشيءٍ. والمُداوَلَةُ: المناوَبَةُ على الشيء والمعاوَدَةُ وتَعَهُّدُه مرةً بعد أخرى. يقال: داوَلْتُ بينَهم الشيءَ فتداولوه، كأن «فاعَل» بمعنى «فَعَل»[5]. قال الشاعر[6]:

---

(١) الآية ٢٦ من يوسف.
(٢) البحر ٦٢/٣.
(٣) الآية ١٠٨ من آل عمران.
(٤) الإملاء ١٥٠/١.
(٥) لعلها تفاعل.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٣٩/٤.

١٤٤٢ـ يَـرِدُ الـمـيـاهَ فـلا يـزالُ مُـداوِلاً
في النـاسِ بـين تَـمَثُّـلٍ وسَـمَـاعِ

وأدالَ فلانٌ فلاناً جَعَلَ له دَوْلَة، ويقال: دُولة ودَولة بضمِّ الفاء وفتحها، وقد قُرىء بهما في سورة الحشر[١] كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

واختلف الناس: هل اللفظتان بمعنًى أم بينهما فرقٌ؟ فذهب بعضُهم كالراغب وغيرِه إلى أنهما سيَّان، فيكونُ في المصدر لغتان. وقال غيرُ هؤلاء: «بينهما فرقٌ» واختلفت أقوالُ هؤلاء فقال بعضُهم: «الدَّوْلة» بالفتح في الحربِ والجاهِ، وبالضمِّ في المالِ، وهذا تَرُدُّه القراءاتان في سورة الحشر. وقيل: بالضمِّ اسمُ الشيء المتداوَلِ، وبالفتح نفس المصدر وهذا قريب. وقيل: الـدُّولة بالضم هي المصدر، وبالفتح الفِعْلَةُ الواحدة فلذلك يُقال «في دَوْلة فلان» لأنها مرة في الدهر. والدَّوْرُ أعمُّ من الدَّوْل؛ لأن الدَّوْل باللام لا يكون إلا في الحظوظ الدنيوية. والدَّوَلْوَل: الداهيةُ، والجمعُ: دَآليل.

قوله: «ولِيَعلَم اللّـهُ» ذكر أبو بكر بن الأنباري في تعلُّق هـذه اللام وجهين، قال: «أحدُهما: أنَّ اللامَ صلةٌ لفعلٍ مضمرٍ يَدُلُّ عليه أولُ الكلامِ بتقدير: ولِيعـلمَ اللّـهُ الذين آمنوا نُداولها. والثاني: أنَّ العامل فيه «نُدَاولها» المذكورُ بتقديرِ: نُداوِلها بين الناسِ لنُظْهِرَ أمرَهم ولنبيِّن أعمالَهم، وليعلَم اللّـهُ الذين آمنوا، فلمَّا ظهرَ معنى اللام المضمرةِ في «ليُظْهِرَ» و«ليبيِّن» جَرَتْ مَجْرى الظاهرة فجاز العطفُ عليها.

وجَوَّز أبو البقاء[٢] وجهاً وهو أن تكونَ الواوُ زائدةً، وعلى هذا فاللامُ

---

(١) الآية ٧ من الحشر، وقـرأ العامة بالضم، والسلمي وأبو حيوة بفتح الدال؛ انظر: القرطبي ١٨/١٦.
(٢) الإملاء ١/١٥٠.

متعلقةٌ بـ «نُداوِلُها» مِنْ غيرِ تقديرِ شيءٍ. ولكنَّ هذا لا حاجةَ إليه، ولم يَحْتَجْ إلى زيادة الواو إلا الأخفشُ في مواضعَ ليس هذا منها[١]، وبعضُ الكوفيين يوافِقُه على ذلك. وقَدَّره الزمخشري[٢] بـ «فَعَلْنا ذلك ليكونَ كيتَ وكيتَ وليَعلَمَ»، فقدَّر عاملاً وعَلَّق به علةً محذوفة عَطَف عليها هذه العلةَ. قال الشيخ[٣]: «ولم يُعَيِّنْ فاعلَ العلةِ المحذوفةِ، إنما كَنَى عنه بكيت وكيت، ولا يُكْنى عن الشيء حتى يُعْرَف، ففي هذا الوجه حَذْفُ العلةِ وحَذْفُ عامِلِها وإبهـامُ فاعلِها، فالوجهُ الأولُ أظهرُ إذ ليس فيه غيرُ حَذْفِ العامل» يعني بالوجهِ الأول أنَّه قَدَّره: «وليَعْلَمَ اللّـهُ فَعَلْنا ذلك» وهو المداوَلَةُ أو نَيْلُ الكفار منكم.

والعلمُ هنا يجوزُ أن يتعدَّى لواحدٍ قالوا: لأنه بمعنى عرف، وهو مُشْكِلٌ لأنه لا يجوزُ وصفُ الله تعالى بذلك لِما تقدَّم من أن المعرفة تستدعي جهلاً بالشيء، أو أنها متعلقة بالذوات دون الأحوال، ويجوز أن يكونَ متعـدياً لاثنين، فالثاني محذوفٌ تقديرُه: وليعلم الذين آمنوا مميَّزين بالإِيمان مِنْ غيرهم.

وقُرِىء شاذاً[٤]: «يُداوِلُها» بياء الغَيْبة وهو موافِقٌ لِما قبله ولِما بعده. وقراءةُ العامةِ على الالتفاتِ المفيدِ للتعظيمِ. قوله: «منكم» الظاهرُ أنَّ «منكم» متعلقٌ بالاتخاذِ، وجَوَّزوا فيه أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهداء» لأنه في الأصلِ صفةٌ له.

آ. (١٤١) **وقوله تعالى: ﴿وليُمَحِّصَ﴾**: معطوفٌ على «لِيَعْلَمَ» وتكونُ الجملةُ من قولِه: «والله لا يحب الظالمين» جملةً معترضةً بين هذه

---

(١) معاني القرآن ١/١٢٥.

(٢) الكشاف ١/٤٦٦.

(٣) البحر ٣/٦٣.

(٤) البحر ٣/٦٣ من دون نسبة.

العللِ. والتمحيصُ: التخليص من الشيء، وقيـل: المَحْص كالفحص، ولكنّ الفحصَ يقال في إبراز شيء من أثناء ما يَخْتلط به وهو منفصل، والمَحْصُ يُقال في إبرازه عمَّا هو متصلٌ به، يقال: مَحَصْتُ الذهبَ ومَحَّصْتُه إذا أزلتُ عنه ما يَشُوبه من خَبَثٍ. ومَحَصَ الثوبَ: إذا أَزال عنه زِئْبَرَه[1]، ومحص الحَبْلُ أي أخلق[2] حتى ذهب عنه زِئْبَرُه، ومَحَص الظبـيُ: عدا، فَمَحَصَ بالتخفيفِ يكون قاصراً ومتعدِّياً، هكذا رَوَى الزجاج[3] هذه اللفظةَ: «الحَبْل»، ورواها النقـاش: «مَحَصَ الجملُ» إذا ذهبَ وَبَـرُه / وأَمْلَسَ، [١٨٠/أ] والمعنيان واضحان.

وقال الخليل: «التمحيص: التخليصُ من الشيء المَعِيب. وقيل: هو الابتلاءُ والاختبارُ» وأنشد[4]:

١٤٤٣ـ رأيْـتُ فُضَـيْـلاً كـان شيئـاً مُـلَفَّفـاً
فكشَّفَـه التـمحيـصُ حتـى بـداليـا

وروى الواحدي عن المبرد بسند متصلٍ: مَحَص الحبلُ يَمْحَصُ مَحْصاً إذا ذهب زِئْبَرُه حتى تَمَلَّص، وحَبْلٌ محيصٌ ومليص بمعنى واحد. قال: «يُسْتَحَبُّ في الفرس أن تَمْحَصَ قوائمُه أي: تَخْلُص، وأنشدَ ابن الأنباري على ذلك يصف فرساً[5]:

---

(١) الزئبر: ما يعلو الثوب.

(٢) أخلق: بَلِيَ.

(٣) معاني القرآن ١/٤٨٤.

(٤) البيت لعبدالله بن معاوية، وهو في الكامل ١/١٨٣؛ واللسان: محص، وزاد المسير ١/٤٦٧.

(٥) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ٢٨٥؛ والزاهر للأنباري ١/١٠٧؛ النسور: اللحم في باطن الحافر واحدها نسر؛ والمحصات: القوائم المتجردة ليس فيها إلا العظم والجلد والعصب.

١٤٤٤ـ صُمِّ النُّســورِ صِحاحٍ غيــرِ عـاثِـرَةٍ
رُكِّبْنَ في مَحِصــاتٍ مُلْتَقى الـعَصَـبِ

أي: في قوائمَ متجرداتٍ من اللحم ليس فيها إلا العَظْمُ والعَصَبُ والجِلْد. قال المبردُ: «ومعنى قولِ الناس: «مَحِّصْ عَنَّا ذنوبنا» أي أَذْهِبْ ما تعلَّق بنا من الذنوب». قال الواحدي: «وهذا الذي قاله المبرد تأويلُ المَحَص بفتح الحاء وهو واقعٌ، والمَحْص بسكونِ الحاء مصنـوعٌ، قال الخليل: «يقال مَحَصْتُ الشيءَ أَمْحَصُه مَحَصاً إذا أَخْلَصْتَه من كلِّ عيب» وفي جَعْلِه تسكينَ الحاءِ مصنوعاً نظرٌ، لأنَّ أهلَ اللغةِ نَقَلُوه ساكنها، وهو قياسُ مصدر الثلاثي. ومَحَصْتُ السيفَ والسِّنان: جَلَوْتُهما حتى ذهب صَدَؤُهما. قال أسامة الهذلي(١):

١٤٤٥ـ وشَقُّوا بمَمْحوص السِّنانِ فؤادَه . . . .

أي: بمَجْلُوٍّ، ومنه استعير ذلك في وَصْفِ الحبل بالملاسَةِ والبَريق. قال رؤبة(٢) يصف فرساً:

١٤٤٦ـ شديدُجَلْزِالصُّلْبِمَمْحُوصُالشَّوَى

والسَّواء: الظهر، قَصَره ضرورةً، سُمِع: «فَعَلْتُه حتى انقطع سَواي» أي ظهري. وقد تقدَّمت مادة «مَحَق» في البقرة(٣).

آ. (١٤٢) **قوله تعالى: ﴿أم حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلوا﴾**: في «أم» هذه

(١) ديوان الهذليين ٢/٢٠٦ وعجزه:

لهـم قِتَـراتٌ قد بُنِيـنَ مَحـاتِدُ

قترات: ج قِتْر نَصْل حديد الطرف.

(٢) لم أجده في ديوانه وهو في اللسان: محص؛ والجلز: شدة عصب العقب.

(٣) انظر الآية ٢٧٦ من البقرة.

أوجهٌ أظهرُها: أنها منقطعةٌ مقدَّرةٌ بـ«بل» وهمزةِ الاستفهام، ويكون معناه الإنكارَ. وقيل: «أم» بمعنى الهمزةِ وحدَها، ومعناه كما تقدَّم: التوبيخُ والإِنكارُ، وقيل: هذا استفهامٌ معناه النهيُ قاله أبو مسلم الأصفهاني. وقيل: هي متصلةٌ. قال ابن بحر[1]: «هي عديلةُ همزةٍ تتقدَّر مِنْ معنى ما تقدَّم، وذلك أنَّ قولَه: «إنْ يَمْسَسْكم قَرْحٌ» «وتلك الأيام نُداولِها» إلى آخر القصةِ يقتضي أن يُتْبَع ذلك: أتعلمون أنَّ التكليف يُوجِبُ ذلك أم حسبتم. و«حَسِبَ» هنا على بابها من ترجيحِ أحد الطرفين. و«أَنْ تَدْخُلوا» سادٌّ مسدَّ المفعولين على رأيِ سيبويه ومسدَّ الأولِ، والثاني محذوفٌ على رأيِ الأخفش[2].

قوله: «ولَمَّا يَعْلَمِ» جملةٌ حالية. وقال الزمخشري[3]: «ولَمَّا بمعنى «لم» إلَّا أنَّ فيه ضَرْباً من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما يُسْتقبل. وتقول: «وعدني أن يفعل كذا ولَمَّا» تريد: «ولَمْ يَفْعَلْ وأنا أتوقع فِعْلَه». قال الشيخ[4]: «وهذا الذي قاله في «لَمَّا»: أنها تَدُلُّ على توقُّع الفعلِ المنفيِّ بها فيما يُسْتقبل لا أَعْلَمُ أحداً من النحويين ذَكَره، بل ذكروا أنك إذا قلت: «لَمَّا يخرج زيد» دَلَّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نَفْيُه إلى وقت الإِخبار، أمَّا أنَّها تدلُّ على توقُّعِهِ في المستقبل فلا، لكنني وجدت في كلام الفراء شيئاً يقارب ما قاله الزمخشري، قال: «لَمَّا» لتعريضِ الوجودِ بخلافِ «لم». قلت: «والنَّحْويون إنما فَرَّقوا بينهما مِنْ جهة أنَّ المنفيَّ بـ«لَمْ» هو فعلٌ غيرُ مقرونٍ بـ«قد» و«لَمَّا» نفيٌ له مقروناً بها، وقد تَدُلُّ على التوقع، فيكونُ كلامُ الزمخشري صحيحاً من هذه الجهةِ، ويَدُلُّ على

---

(١) وهو أبو مسلم نفسه.
(٢) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.
(٣) الكشاف ١/٤٦٧.
(٤) البحر ٣/٦٦.

ما قلته من كونِ «لم» لنَفْيِ فَعَل، و «لَمَّا» لنفي قد فَعَـل نصُّ النحاة على ذلك: سيبويه[١] فَمَنْ دونَه. وقد تقدم نظير هذه الآية في البقرة[٢] وتحقيقُ القول فيها بما يُغْني عن إعادتِه فعليك بالالتفات إليه.

وقوله: «منكم» حالٌ من «الذين». «ولَمَّا يعلمِ اللّـهُ» بكسرِ الميمِ على أصلِ التقاء الساكنين. وقرأ[٣] النخعي وابن وثاب بفتحها. وفيها وجهان. أحدهما: أنَّ الفتحةَ فتحةُ إتباعٍ، أتبعَ الميمَ للام قبلها. والثاني: أنه على إرادةِ النونِ الخفيفةِ، والأصلُ: «ولَمَّا يَعْلَمَنْ» والمنفيُّ بـ لَمَّـا قد جاء مؤكداً بها كقوله[٤]:

١٤٤٧ـ يَحْسَبُـه الجـاهـلُ مـا لـم يَعْلمـا
شيخـاً عـلى كُـرْسِيِّـه مُعَـمَّـمـاً

فلمَّا حَذَفَ النونَ بقي آخرُ الفعل مفتوحاً كقوله[٥]:

١٤٤٨ـ لا تُهيـنَ الـفـقـيـرَ عَـلَّك أنْ تَـرْ
كَـعَ يـومـاً والـدهـرُ قـد رَفَـعَـهْ

[وعليه تُخَرَّج قِراءةُ: «ألم نـشـرحَ][٦] بفتح الحاء[٧]، وقولُ الآخر[٨]:

---

(١) الكتاب ١/٤٦٠.
(٢) الآية ٢١٤.
(٣) البحر ٣/٦٦.
(٤) البيت لأبي حيان الفقعسي، أو مساور العبسي، أو العجاج (ملحق ديوانه ٢/٣٣١)؛ وهو في النوادر ١٣؛ ومجالس ثعلب ٥٥٢؛ وأمالي الزجاجي ١٨٩؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٤؛ وابن يعيش ٩/٤٢؛ والإنصاف ٦٥٣؛ ورصف المباني ٣٣؛ والبيت في تأكيد الفعل بعد لم وليس لما، وأصل الفعل «يعلمَنْ» أبدلت النون ألفاً للوقف.
(٥) تقدم برقم ٤٢٢.
(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٧) الآية ١ من الانشراح، قراءة أبي جعفر المنصور كما في فتح القدير ٥/٤٦١.
(٨) البيت للحارث بن منذر أو علي بن أبي طالب وهو في النوادر ١٣؛ وحماسة البحتري ٤٥؛ وسر الصناعة ٨٥؛ والمغني ٣٠٧.

١٤٤٩ـ فـي أيِّ يَـومـيَّ مـن الـمـوتِ أفِـرّْ
أيـومَ لـم يُـقْـدَرَ أم يـومَ قُـدِرْ

قوله: «ويَعْلَم» العامةُ على فتحِ الميم وفيها تخريجان، أشهرهما: أنَّ الفعلَ منصوبٌ. ثم هل نصبُه بـ «أنْ» مقدرةً بعد الواوِ المقتضيةِ للجمع كهي في قولِك: «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن» أي: لا تجمع بينهما وهو مذهب البصريين، أو بواو الصرف، وهو مذهب الكوفيين، يَعْنُون أنه كان مِنْ حَقِّ هذا الفعل أن يُعْرَبَ بإعراب ما قبله، فلمَّا جاءت الواو صَرَفَتْه إلى وجهٍ آخرَ من الإعراب. وتقرير المذهبين(١) في غيرِ هذا الموضوع.

والثاني: أنَّ الفتحةَ فتحةُ التقاء ساكنين والفعلُ مجزومٌ، فلمَّا وقع بعده ساكنٌ آخرُ احتيج إلى تحريك آخره فكانت الفتحةُ أَوْلَى لأنها أخف وللإتباع لحركة اللام، كما قيل ذلك في أحدِ التخريجين لقراءةِ: «ولَمَّا يَعْلَمَ الله» بفتح الميم، والأولُ هو الوجه.

وقرأ(٢) الحسن وابن يعمر وأبو حيوة بكسرِ الميم عطفاً على «يَعْلَمِ» المجزوم بـ «لم».

وقرأ عبدالوارث(٣) عن أبي عمرو بن العلاء: «وَيَعْلَمُ» بالرفع، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه مستأنفٌ، أخبر تعالى / بذلك. وقال الزمخشري(٤): [١٨٠/ب] «على أن الواو للحال، كأنه [قال]: ولَمَّا يُجاهِدوا وأنتم صابرون. قال الشيخ(٥): «ولا يَصِحُّ ما قال، لأنَّ واوَ الحال لا تدخل على المضارعِ،

(١) انظر: الإنصاف ٥٥٥.
(٢) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٤/ ٢٢٠؛ البحر ٣/٦٦.
(٣) عبدالوارث بن سعيد البصري، عرض على أبو عمرو؛ وروى عنه ابنه عبدالصمد، توفي سنة ١٨٩. انظر: الطبقات ٤٧٨/١؛ وانظر في هذه القراءة: القرطبي ٤/٢٢٠؛ البحر ٦٦/٣؛ الشواذ ٢٢.
(٤) الكشاف ٤٦٧/١.
(٥) البحر ٦٦/٣.

لا يجوزُ: «جاء زَيدٌ ويضحك» وأنت تريد: جاء زيد يضحك، لأنَّ المضارع واقع موقع اسم الفاعل، فكما لا يجوز «جاء زيد وضاحكاً» كذلك لا يجوز: جاء زيد ويضحك، فإنْ أُوِّلَ على أنَّ المضارعَ خبرٌ مبتدأ محذوف أَمْكَنَ ذلك التقديرُ أي: وهو يعلمُ الصابرين كما أَوَّلُوا قولَ الشاعر[1]:

١٤٥٠ـ ....

نَـجَـوْتُ وَأَرْهُـنُـهـمْ مـالِـكـا

أي: وأنا أَرْهُنُهم» قلت: قولُه: «لا تَدْخُل على المضارع» هذا ليس على إطلاقِه، بل ينبغي أن يقولَ: على المضارعِ المثبت أو المنفي بـ«لا» لأنها تدخُل على المضارع المنفيِّ بـ لـم ولما، وقد عُرِف ذلك غير مرة.

آ. (١٤٣) **قوله تعالى: ﴿كنتم تَمَنَّوْنَ﴾**: قرأ البزي بخلاف عنه بتشديد تاء «تَّمَنَّوْنَ»، ولا يمكنُ ذلك إلا في الوصـلِ، وقاعدتُه أنه يَصِلُ ميم الجمعِ بواوٍ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قوله: «ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ»[2].

والضميرُ في «تَلْقَوه» فيـه وجهان، أظهـرُهما: عَـوْدُه على الموت، والثاني: عَوْدُه على العدوِّ، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ لدلالةِ الحالِ عليه.

والجمهور على كسر اللام من «قبل»؛ لأنها معربةٌ لإضافتِها إلى أَنْ وما في حَيِّزها أي: مِنْ قبل لقائِه. وقرأ[3] مجاهد بن جبر: «من قبلُ» بضم اللام وقطعها عن الإضافة كقوله: «لله الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ»[4]، وعلى هذا فـ «أَنْ» وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على أنها بدلُ اشتمال من الموت أي:

---

(١) تقدم برقم ٤١٩.

(٢) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٣) الشواذ ٢٢؛ البحر ٦٧/٤؛ القرطبي ٢٢٠/٤ منسوبةً إلى الأعمش.

(٤) الآية ٤ من الروم.

تَمَنَّوْن لقاء الموتِ كقولك: «رَهَبْتُ العدوَّ لقاءَه». وقرأ[١] الزهري والنخعي: «تُلاقُوه» ومعناه معنى «تَلْقَوه» لأن «لَقِي» يستدعي أن يكونَ بين اثنين عـادةً وإنْ لم يكن على المفاعلة.

قوله: «فقد رأيتموه» الظاهرُ أن الرؤيةَ بصريةٌ فتكتفي بمفعول واحد، وجَوَّزوا أن تكونَ عِلْمية فتحتاجَ إلى مفعول ثان هو محذوف أي: فقد علمتموه حاضراً أي: الموت، إلاَّ أنَّ حَذْفَ أحد المفعولين في باب «ظن» ليس بالسهل[٢]، حتى إنَّ بعضَهم يَخُصُّه بالضرورة كقول عنترة[٣]:

١٤٥١ـ وَلَقَـدْ نَـزَلْتِ فـلا تَـظُنِّي غيـرَه
مِنِّي بمنـزلـةِ الـمُحَـبِّ الـمُكْـرَمِ

أي: فلا تَظُنِّي غيرَه واقعاً مني.

قوله: «وأنتم تنظرون» يجوزُ أَنْ تكونَ حاليةً، وهي حالٌ مؤكدة رَفَعَتْ ما تحتملُه الرؤيةُ من المجازِ أو الاشتراك، أي: بينهما وبين رؤية القلب، ويجوزُ أن تكونَ مستأنفةً، بمعنى: وأنتم تنظرون في فِعْلِكم الآن بعد انقضاءِ الحرب هل وَفَّيْتُم أو خالَفتم؟ وقال ابن الأنباري: «رأيتموه» أي: قابَلْتُموه وأنتم تنظُرون بعيونكم، ولهذه العلةِ ذَكَرَ النظرَ بعد الرؤية حين اختلف معناهما، لأنَّ الأولَ بمعنى المقابلة والمواجهة، والثاني: بمعنى رؤيةِ العين» وهذا غيرُ معروفٍ عند أهل اللسان، أعني إطلاقَ الرؤيةِ على المقابلة والمواجهة، وعلى تقدير صحتِه فتكونُ الجملةُ من قوله: «وأنتم تنظرون» جملةً حاليةً مبيِّنة لا مؤكدةً؛ لأنها أفـادَتْ معنىً زائداً على معنى عـاملها، ويجـوز أن يُقَدَّر

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٦٧/٣.
(٢) لأن أصلهما مبتدأ وخبر فهما عمدة.
(٣) تقدم برقم ٧٩٩.

لـ «ينظرون» مفعولاً، ويجوز ألَّا يُقَدَّر، إذ المعنى: وأنتم من أهل النظر.
[١٨٢/أ] واللَّـهُ تعالى أعلمُ ولله الحمد والمِنَّة /[١].

آ. (١٤٤) قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلَّا رسولٌ﴾: «ما» نافيةٌ ولا عملَ لها هنا مطلقاً أعني على لغة الحجازيين والتميميين، لأنَّ التميميين لا يُعْملونها البتة، والحجازيون يُعْملونها بشروط منها: ألَّا ينتقضَ النفيُ بـ«إلا»، إذ يزول السببُ الذي عَمِلَتْ لأجله وهو شَبَهُها بـ«ليس» في نفي الحال[٢]، فيكونُ «محمد» مبتدأً، و«رسول» خبرَه، هذا هو مذهب الجمهور، أعني إهمالَها إذا نُقِضَ نفيُها، وقد أجاز إعمالَها منتقضةَ النفيِ بإلَّا يونس وأنشد[٣]:

١٤٥٢ــ وما الدهرُ إلَّا منجَنوناً بأهلِه
وما صاحبُ الحاجات إلا مُعَذَّبا

فَنَصَبَ «منجنوناً» و«مُعَذَّباً» على خبرِ «ما»، وهما بعدَ «إلَّا»، ومثلُه قول الآخر[٤]:

١٤٥٣ــ وما حَقُّ الذي يَعْتُو نهاراً
ويَسْرِقُ ليلَه إلَّا نَكالا

فـ«حق» اسمُ «ما» و«نَكالاً» خبرُها. وتأوَّلَ الجمهور هذه الشواهدَ على أنَّ الخبرَ محذوفٌ، وهذا المنصوبُ معمولٌ لذلك الخبر المحذوفِ

---

(١) يبدأ الآن الجزء الثاني وكتب في اللوحة ١٨١: «الجزء الثاني من الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين» واللوحة ١٨٢ ذات وجه واحد.
(٢) أي إنها تصبح دالة على إيجاب لدى دخول «إلا» عليها.
(٣) تقدم برقم ٥٩٧.
(٤) البيت لمغلس بن لقيط وهو في الهمع ١/١٢٣؛ والعيني ٢/١٤٨؛ والدرر ١/٩٤.

والتقـديرُ: ومـا الدهـرُ إلَّا يدورُ دورانَ منجنـون، فحُذِفَ الفعـلُ الناصبُ لـ «دوران»، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه في الإعراب، وكذا «إلا معذباً» تقديره: يُعَذَّب تعذيباً، فَحُذِفَ الفعل وأُقيم «مُعَذَّباً» مُقامَ «تَعْذيب» كقوله: «مَزَّقْناهم كلَّ ممزَّق»[1] أي: كلَّ تمزيق، وكذا «إلا نكالاً» وفيه من التكلُّفِ ما ترى.

قوله: «قد خَلَتْ» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رسول». والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستكنِّ في «رسول»، وفيه نظرٌ لجريانِ هذه الصفةِ مَجْرى الجوامد فلا تتحمَّل ضميراً.

و «من قبله» فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَتْ». والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حال من «الرسل» مُقَدَّماً عليها، وهي حينئذٍ حالٌ مؤكدة؛ لأنَّ ذِكْرَ الخلوِّ يُشْعِرُ بالقبلية. وقرأ ابن عباس[2]: «رسُل» بالتنكير. قال أبو الفتح[3]: «ووجهُها أنه موضعُ تبشيرٍ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الحياة ومكانُ تسوية بينه وبين البشر في ذلك، وهكذا يُفْعل في أماكن الاقتصاد نحو: «وقليلٌ من عِبادِيَ الشَّكُور»[4] «وما آمنَ معه إلا قليل»[5] وقال أبو البقاء[6]: «وهو قريب من معنى المعرفة» كأنه يُريدُ أنَّ المرادَ بالرسلِ الجنسُ، فالنكرةُ قريبةٌ منه بهذه الحيثيَّةِ، وقراءةُ الجمهور أَوْلى لأنَّها تَدُلُّ على تفخيمِ الرسل وتعظيمِهم.

---

(١) الآية ١٩ من سبأ.
(٢) البحر ٣/٦٨.
(٣) المحتسب ١/١٦٨.
(٤) الآية ١٣ من سبأ.
(٥) الآية ٤٠ من هود.
(٦) الإملاء ١/١٥١.

قوله: «أفإنْ ماتَ» الهمزةُ لاستفهام الإنكارِ، والفاءُ للعطف ورتبتُها التقديمُ لأنها حرفُ عطف، وإنما قُدِّمَتْ الهمزةُ لأنَّها لها صَدْرُ الكلام، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري يُقَدِّرُ بينهما فِعْلاً محذوفاً تَعْطِفُ الفاءُ عليه ما بعـدَها. وقال ابن خطيب زَمَلْكى[(١)]: «الأوْجَهُ أَنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ بعد الهمزة وقبل الفاء تكونُ الفاءُ عاطفةً عليه، ولو صرح به لقيل: أتؤمنون به مدةَ حياته فإنْ مات ارتدَدْتم فتخالِفوا سُنَنَ اتِّباع الأنبياءِ قبلَكم في ثباتِهم على مِلَلِ أنبيائِهم بعد مَوْتهم» وهذا هو مذهب الزمخشري، إلَّا أنَّ الزمخشري هنا عَبَّر بعبارةٍ لا تقتضي مذهبَه الذي هو حَذْفُ جملةٍ بعد الهمزةِ فإنه قال[(٢)]: «الفاءُ مُعَلِّقةٌ للجملةِ الشرطيةِ بالجملةِ قبلَها على معنى التسبيبِ، والهمزةُ لإنكار أَنْ يَجْعَلُوا خُلُوَّ الرسلِ قبلَه سبباً لانقلابِهم على أَعْقابِهم بعدَ هلاكِه بموتٍ أو قَتْلٍ، مع عِلْمِهِم أَنَّ خُلُوَّ الرسلِ قبله وبقاءَ دينِهم مُتَمَسَّكاً به يجبُ أَنْ يُجْعَلَ سبباً للتمسك بدين محمد صلى الله عليه وسلم لا للانقلابِ عنه» فظاهرُ هذا الكلام أنَّ الفاءَ عَطَفَتْ هذه الجملةَ المشتملة على الإنكارِ على ما قبلها من قوله «قد خَلَتْ» مِنْ غير تقديرِ جملةٍ أخرى.

وقال أبو البقاء[(٣)] قريباً من هذا فإنَّه قال: «الهمزةُ عند سيبويه[(٤)] في موضعِها، والفاء تدلُّ على تعلُّقِ الشرطِ بما قبله». انتهى. لا يقال: إنه جَعَلَ الهمزةَ في موضعِها فيُوهِمُ هذا أنَّ الفاءَ ليست مُقَدَّمَةً عليها لأنه جَعَلَ هذا مقابلاً لمذهبِ يونس، فإنَّ يونس يزعم أنَّ هذه الهمزةَ في مِثْلِ هذا التركيب داخلةٌ على جوابِ الشرط، فهي في مَذْهَبِه [في] غيرِ موضِعِها. وسيأتي تحريرُ هذا كلِّه.

---

(١) لعله كمال الدين بن الزملكاني من القرن السابع، ورد اسمه في طبقات القراء ٢/٥٧.
(٢) الكشاف ١/٤٦٨.
(٣) الإملاء ١/١٥١.
(٤) الكتاب ١/٤٩١.

و «إنْ» شرطيةٌ. و «ماتَ» و «انقلبتم» شرطٌ وجزاءٌ، ودخولُ الهمزةِ على أداةِ الشرطِ لا يغيِّر شيئاً مِنْ حكمِها، وزَعَم يونس أنَّ الفعلَ الثاني الذي هو جزاءُ الشرطِ ليس بجزاءٍ للشرطِ، إنما هو المُسْتَفْهَمُ عنه، وأنَّ الهمزةَ داخلةٌ عليه تقديراً فيُنْوى به التقديمُ وحينئذ فلا يكونُ جواباً، بل الجوابُ محذوفٌ، ولا بد إذ ذاك من أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً، إذ لا يُحْذَفُ الجوابُ إلا والشرطُ ماضٍ، ولا اعتبارَ بالشعرِ فإنه ضرورةٌ، فلا يجوزُ عندَه أَنْ تقولَ: «أإنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْك» [لا بجَزْمهما ولا بجزم الأول ورفع الثاني][1] لأنَّ الشرط مضارعٌ. ولا: «أإن أكرمتني أكرمْك» بجزم «أكرمْك» لأنه ليس الجوابَ بل دالّاً[2] عليه، والنيةُ به التقديمُ، فإنْ رَفَعْتَ «أكرمك» وقلت: «أإنْ أكرَمْتَني أكرمُك» صَحَّ عنده، فالتقديرُ عند يونس: آنقلبتم على أعقابِكم إنْ ماتَ محمدٌ؟ لأنَّ الغرضَ إنكارُ انقلابِهم على أعقابِهم بعد مَوْته.

وبقولِ يونس قال كثيرٌ من المفسرين، فإنَّهم يقولون: ألفُ الاستفهامِ دَخَلَتْ في غير موضعها، لأنَّ الغرضَ إنما هو: «أتنقلبون إنْ ماتَ محمد». وقال أبو البقاء[3]: «وقال يونُس: الهمزةُ في مثلِ هذا حَقُّها أَنْ تَدْخُل على جوابِ الشرطِ تقديرُه: «أتنقلبون إنْ مات»؛ لأنَّ الغرضَ التنبيهُ أو التوبيخُ على هذا الفعلِ المشروط. ومذهبُ سيبويه الحقُّ لوجهينِ، أحدهما: أنك لو قَدَّمْتَ الجوابَ لم يكن للفاءِ وجهٌ إذ لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: «أتزورُونِي فإنْ زُرْتُكِ»، ومنه قولُه تعالى: «أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون»[4]، والثاني: أنَّ الهمزةَ لها صدرُ الكلام، و «إنْ» لها صدرُ الكلامِ، فقد وقعا في موضِعِهما، والمعنى يَتِمُّ بدخولِ الهمزةِ على جملةِ الشرط والجواب، لأنهما كالشيءِ

(١) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.
(٢) لعل الأنسب: بل دالٌ.
(٣) الإملاء ١/١٥١.
(٤) الآية ٣٤ من الأنبياء.

الواحدِ» انتهى. وقـد رَدَّ النحويـون على يونس بقـوله: «أفـإنْ مِتَّ فهم الخالدون» فإنَّ الفاءَ في قوله: «فهم» تُعَيِّنُ أن يكون جواباً للشرط. ولهذه المسألةِ موضعٌ هو أليقُ بها من هذا الكتاب. وأتى هنا بـ «إنْ» التي تقتضي الشك، والموتُ أمرٌ محقق، إلا أنه أُورد مَوْرِدَ المشكوك فيه للتردُّدِ بين الموتِ والقتلِ.

قوله: «على أعقابِكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه متعلِّقٌ بـ «انقلبتم». والثاني: أنه حالٌ من فاعلِ «انقلبتم» كأنه قيل: انقلبتم راجعين. وقرأ(١) ابن أبـي إسحاق: «ومَنْ ينقلِبْ على عَقِبه» بالإِفراد. و «شيئاً» نُصِبَ على المصدرِ أي: شيئاً مِنَ الضررِ لا قليلاً ولا كثيراً. وقد تقدَّم نظيرُه.

آ. (١٤٥) **قوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أَنْ تموتَ﴾**: «أَنْ تموتَ» في محل رفع اسماً لـ «كان». و «لنفس» خبرٌ مقدم فيتعلَّقُ بمحذوف و «إلاَّ بإذنِ الله» حالٌ من الضمير في «تموت» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وهو استثناء مفرغ، والتقدير: وما كان لها أن تموت إلا مأذوناً لها، والباء للمصاحبة.

وقال أبو البقاء(٢): «وإلاَّ بإذنِ الله» الخبـر، واللامُ للتبيينِ متعلقـةٌ بـ «كان». وقيل: هي متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: الموتُ لنفس، و «أن تموت» تبيينٌ للمحذوفِ، ولا يجوز أَنْ تتعلَّقَ اللامُ بـ «تموت» لِما فيه من تقديمِ الصلةِ على الموصولِ». وقال بعضُهم: «إنَّ «كان» زائدةٌ فيكونُ «أَنْ تموتَ» مبتدأ، و «لنفسٍ» خبره». وقال الزجاج(٣): «تقديرُه: وما كانت نفسٌ لتموتَ، ثم قُدِّمَتِ اللامُ» فجُعِل ما كان اسماً لـ «كان» وهو «أن تموتَ» خبراً لها، وما كان خبراً وهو «لنفسٍ» اسماً لها. فهذه خمسةُ أقوالٍ، أظهرُها الأول.

---

(١) البحر ٣/٦٩. وقوله «ابن أبـي إسحاق» غير واضح في الأصل.
(٢) الإملاء ١/١٥١.
(٣) معاني القرآن ١/٤٨٨.

أمَّا قولُ أبـي البقاء «واللامُ للتبيين فتتعلَّقُ بمحذوفٍ» ففيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: أنَّ «كان» الناقصةَ لا تعمل في غيرِ اسمِها وخبرِها، ولئِنْ سُلِّم ذلك فاللامُ التي للتبيين إنما تتعلَّقُ بمحذوفٍ، وقد نَصُّوا على ذلك في نحوِ: «سُقياً لك».

وأمَّا مَنْ جَعَل «لنفسٍ» متعلقةً بمحذوفٍ تقديرُه: «الموتُ لنفسٍ» ففاسِدٌ لأنه ادَّعى حَذْفَ شيءٍ لا يجوزُ، لأنه إنْ جَعَل «كان» تامةً أو ناقصةً امتنع حَذْفُ مرفوعِها لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ، وأيضاً فإنَّ فيه حَذْفَ المصدر وإبقاءَ معموله وهو لا يجوزُ. وكذلك قولُ مَنْ جَعَلَ «كان» زائدةً. وأمَّا قولُ الزجاجِ فإنَّه تفسيرُ معنىً لا إعرابٍ فتعودُ الأقوالُ أربعةً / . [١٨٣/أ]

قوله: «كتاباً مُـؤَجَّلاً» في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مصدرٌ مؤكِّد لمضمونِ الجملة التي قبلَه، فعاملُه مضمرٌ تقديرُه: «كَتَب الله ذلك كتاباً»، نحو: «صُنْعَ الله»[١] «وَعْدَ الله»[٢]، وكتابَ الله عليكم»[٣]. والثاني: أنه منصوبٌ على التمييزِ. ذكره ابنُ عطية[٤]، وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ التمييزَ منقولٌ وغيرُ منقولٍ، وأقسامُه محصورةٌ وليس هذا شيئاً منها. وأيضاً فأين الذاتُ المبهمةُ التي تحتاج إلى تفسير. والثالثُ: أنه منصـوب على الإغراءِ، والتقديرُ: الزَموا كتاباً مؤجلاً وآمِنوا بالقدر، وليس المعنى على ذلك.

وقرأ ورش[٥]: «مُـوَجَّلاً» بالواوِ بدلَ الهمزةِ وهو قياسُ تخفيفِها.

قوله: «ومَنْ يُرِدْ ثوابَ» «مَنْ» مبتدأٌ وهي شرطيةٌ. وفي خبرِ هذا المبتدأِ

---

(١) الآية ٨٨ من النمل.
(٢) الآية ١٢٢ من النساء.
(٣) الآية ٢٤ من النساء.
(٤) المحرر ٣/٢٥٠.
(٥) انظر: الكشف ١/١٠٤.

الخـلافُ المشهورُ[1]. وأَدْغم[2] أبـو عمرو وحمـزة والكسائي وابن عـامر ـ بخلافٍ عنه ـ دالَ «يُرِدْ» في الثاء، والباقون بالإظهار.

وقرأ[3] أبو عمرو بالإسكانِ في هاء «نؤتيه» في الموضعين وَصْلاً ووقفاً، وقالون وهشام ـ بخلاف عنه ـ بالاختلاسِ وَصْلاً، والباقون بالإشباعِ وصلاً. فأمَّا السكونُ فقالوا: إنَّ الهاءَ لَمَّا حَلَّتْ مَحَلَّ ذلك المحذوفِ أُعْطيت ما كان يَسْتَحِقُّه من السكون. وأمَّا الاختلاسُ فلاستصحابِ ما كانَتْ عليه الهاءُ قبلَ حذفِ لامِ الكلمة، فإنَّ الأصل: نُـؤْتيه، فَحُذِفَتْ الياءُ للجزم، ولم يُعْتَدَّ بهذا العارِض فبقيتِ الهاءُ على ما كانت عليه. وأمَّا الإشباعُ فنظراً إلى اللفظِ لأنَّ الهاءَ بعد متحرِّكٍ في اللفظِ، وإنْ كانت في الأصلِ بعد ساكن وهو الياء التي حُذِفَتْ للجزم. والأَوْلى أَنْ يُقال: إن الاختلاسَ والإسكانَ بعد المتحرك لغةٌ ثابتةٌ عن بني عُقَيْل وبني كلاب، حكى الكسائي: «لَهْ مالٌ وبِهْ داءٌ» بسكونِ الهاء، واختلاسِ حركتها، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ قولَ مَنْ قال: «إسكانُ الهـاءِ واختلاسُها في هذا النحو لا يجوزُ إلا ضرورةً» ليس بشيءٍ، أمَّا غيرُ بني عُقَيْل وبني كلاب فنعم لا يوجد ذلك عندهم إلا في ضرورةٍ كقولِه[4]:

١٤٥٤ـ لَـهُ زَجَـلٌ كـأنَّـهُ صَـوْتُ حـادٍ
إذا طَـلَبَ الـوسـيـقَـةَ أو زمـيـرُ

باختلاسِ هاء «كأنه»[5]، وقول الآخر[6]:

١٤٥٥ـ وأشـربُ الماءَ مـا بـي نحـوه عَـطَشٌ
إلاَّ لأنَّ عـيـونَـهْ سَـيْـلُ وادِيـهـا

---

(١) انظر إعرابه للآية ٣٨ من البقرة.

(٢) السبعة ١١٣؛ البحر ٣/٧١.

(٣) السبعة ٢١١، في رواية عبدالوارث واليزيدي عنه. وانظر: البحر ٣/٧١.

(٤) تقدم برقم ٣٨٥.

(٥) في الأصل «له» وهو سهو.

(٦) تقدم برقم ١٣٣٦.

بسكونها. وجعل[1] ابنُ عصفور أنَّ الضرورةَ في البيت الثاني أحسنُ منها في الأولِ قال: «لأنه إذهابٌ للحركةِ وصلتِها فهي جَرْيٌ على الضرورةِ إجراءً كاملًا» وإنما ذَكَرْتُ هذه التعليلاتِ لكثرة ورودِ هذه المسألة نحو «يَرْضَهْ لكم»[2] و«فبهداهم اقتدِهْ»[3]. وقُرِىء: «يُـؤْتِه» بياء الغائب[4]، والضميرُ لله تعالى، وكذلك: «وسَيَجْزي الشاكرين» بالنونِ والياء.

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ من نبـيٍ﴾**: هذه اللفظةُ قيل: مركبةٌ من كافِ التشبيه ومن «أيٍّ»، وحَدَثَ فيها بعد التركيب معنى التكثيرِ المفهومُ من «كم» الخبرية، ومثلُها في التركيب وإفهامِ التكثير: «كذا» في قولِهم: «له عندي كذا كـذا درهماً» والأصلُ: كاف التشبيه و«ذا» الذي هو اسمُ إشارةٍ، فلمَّا رُكِّبا حَدَثَ فيهما معنى التكثير، وكم الخبريةُ و«كأيِّن» و«كذا» كلُّها بمعنى واحد، وقد عَهِدْنا في التركيب إحداثَ معنى آخرَ، ألا تَرَى أنَّ «لولا» حَدَثَ لها معنىً جديد. وكأيِّن مِنْ حقِّها[5] على هذا أَنْ يُوقَفَ عليها بغير نونٍ، لأنَّ التنوين يُحْذَفُ وقفاً، إلا أنَّ الصحابة كتبتها: «كأيِّن» بثبوتِ النونِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عليهـا جمهورُ القـراء بالنـون إتباعـاً لرسم المصحف. ووقف[6] أبو عمرو وسَوْرة بن مبارك[7] ـ عن الكسائي ـ عليها:

---

(١) كذا في الأصل، والأنسب: «وزعم» كما في نسخة ي.

(٢) الآية ٧ من الزمر.

(٣) الآية ٩٠ من الأنعام.

(٤) الشواذ ٢٢؛ والبحر ٣/٧٠، وهي قراءة الأعمش.

(٥) أي على كونها مركبة من الكاف وأيّ.

(٦) انظر فيها وفي لغاتها وقراءاتها: السبعة ٢١٦؛ الكشف ١/٣٥٧؛ النشر ٢/٢٣٤؛ الشواذ ٢٢؛ البحر ٣/٧٢.

(٧) سورة بن مبارك روى عن الكسائي، وروى عنه أحمد بن زكريا، ولم تذكر سنة وفاته. الطبقات ١/٣٢١.

«كأي» من غير نونٍ على القياس. واعتلَّ الفارسي[1] لوقفِ النونِ بأشياءَ طَوَّل بها، منها: أنَّ الكلمة لَمَّا رُكِّبت خَرَجَتْ عن نظائِرِها، فَجُعِل التنوينُ كأنه حرفٌ أصلي من بنية الكلمة. وفيها لغاتٌ خمس. أحدهـا: «كَأَيِّنْ» وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة إلاَّ ابنَ كثير. وقال الشاعر[2]:

١٤٥٦ـ كَـأَيِّنْ في المعـاشِـر مـن أنـاسٍ
أخـوهُـمْ فـوقَـهـم وهـمُ كِـرامُ

والثانية: «كائِنْ» بزنةِ «كاعِنْ» وبها قرأ ابن كثير وجماعةٌ، وهي أكثرُ استعمالاً من «كَأَيِّن» وإنْ كانت تلك الأصلَ. قال الشاعر[3]:

١٤٥٧ـ وكـائـن بـالأبـاطـح مِنْ صـديـقٍ
يَـراني لـو أُصِبْتُ هـو المُـصَـابـا

وقال:[4]

١٤٥٨ـ وكـائِنْ رَدَدْنـا عنكُمُ مِنْ مُـدَجَّـجٍ
. . . .

واختلفوا في توجيهِ هذه القراءة، فنُقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: كان يكون فهو كائن، واستبعده مكي[5] قال: «لاتيانِ «مِنْ» بعده ولبنائِه على

(١) الحجة (خ) ٢/ ٢٤٠.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٧٢.
(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ١/٢٤٤؛ والمقرب ١/١١٩؛ وابن يعيش ٣/١١٠؛ والمغني ٥٤٨؛ وشواهده ٨٧٥؛ والهمع ١/٦٨.
(٤) البيت لعمرو بن شأس وعجزه:

يجيءُ أمـام الـرَّكْبِ يَـرْدي مُقَنَّعـاً

وهو في الكتاب ١/٢٩٧؛ والقرطبي ٤/٢٢٨؛ والهمع ١/٢٥٦؛ والدرر ١/٢١٣. والمدجَّج: اللابس السلاح، يردي: يمشي متبختراً، والمقنع: الذي تقنع بالسلاح.
(٥) المشكل ١/١٦١.

السكون». وكذلك أبو البقاء[1] قال: «وهو بعيدُ الصحة، لأنه لو كان كذلك لكان مُعْرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير» لا يقال: هذا يُحْمَلُ على المبرد، فإنَّ هذا لازمٌ لهم أيضاً، فإنَّ البناءَ ومعنى التكثير عارضان أيضاً، لأنَّ التركيبَ عُهِد فيه مثلُ ذلك كما تقدم في «كذا» و«لولا» ونحوِهما، وأمَّا لفظٌ مفردٌ يُنقل إلى معنى ويُبْنى من غير سبب فلم يُوجَدْ له نظير. وقيل: هذه القراءةُ أصلُها «كأيِّنْ» كقراءة الجماعة إلا أنَّ الكلمةَ دخلها القلبُ فصارَتْ «كائِن» مثل «جاعِن».

واختلفوا في تصييرها بالقلبِ كذلك على أربعةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه قُدِّمت الياءُ المشددة على الهمزةِ فصار وزنُها كَعْلَف لأنك قَدَّمْتَ العينَ واللامَ وهما الياءُ المشددة[2]، ثم حُذِفَتِ الياءُ الثانية لِثِقَلِها بالحركة والتضعيف كما قالوا في «أيُّهما»: أيْهُما، ثم قُلِبت الياءُ الساكنة ألفاً كما قَلَبُوها في نحو: «آية» والأصل: أَيَّة، وكما قالوا: طائي، والأصل: طَيْئِي، فصارَ اللفظُ: كائِن كجاعِن كما ترى، ووزنُه «كَعْفٍ»؛ لأنَّ الفاءَ أُخِّرت إلى موضعِ اللامِ، واللامُ قد حُذِفَتْ.

الوجه الثاني: أنه حُذِفَتِ الياءُ الساكنةُ التي هي عينٌ وقُدِّمَتِ المتحركةُ التي هي لامٌ، فتأخَّرتِ الهمزةُ التي هي فاءٌ، وقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ «كائِن» ووزنُه: كَلْفٍ.

الوجه الثالث: ـ ويُعْزى للخليل ـ أنه قُدِّمَتْ إحدى الياءَين في موضع الهمزةِ فَحُرِّكت بحركة الهمزة وهي الفتحةُ، وصارَت الهمزةُ ساكنةً في موضعِ الياء، فتَحَرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلَها فَقُلِبَتْ ألفاً، فالتقى ساكنان: الألفُ المنقلبةُ

---

(١) الإملاء ١/١٥٢.

(٢) أصله أيّ، فالفاء الهمزة، والياء الأولى عين، والياء الثانية لام.

عن الياءِ والهمزةُ بعدها ساكنةٌ، فكُسِرت الهمزةُ على أصل التقاءِ الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفةً فأذهبها التنوينُ بعد سَلْبِ حركتِها كياءِ قاضٍ وغازٍ.

الوجه الرابع: أنه قُدِّمَتِ الياءُ المتحركةُ فانقلبت ألفاً، وبقيت الأخرى ساكنةً فحذفها التنوينُ مثل قاضٍ، ووزنُه على هذين الوجهين أيضاً كَلْفٍ لِما تقدَّم مِنْ حَذْفِ العينِ وتأخيرِ الفاء، وإنما الأعمالُ تختلف.

اللغة الثالثة: «كَأْين» بياء خفيفةٍ بعد الهمزة على مثالِ: كَعْين، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، ووجْهُها أنَّ الأصلَ: كَأَيِّن كقراءة الجماعة: فَحُذِفَتِ الياء الثانيةُ استثقالاً فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فكُسِرت الياءُ لالتقاءِ الساكنين ثم سَكَنَتِ الهمزةُ تخفيفاً لثقلِ الكلمةِ بالتركيبِ فصارَتْ كالكلمةِ الواحدةِ كما سَكَّنوا: «فهو» و«فهي».

اللغة الرابعة: «كَيْئِن» بياء ساكنةٍ بعدَها همزةٌ مكسورةٌ، وهذه مقلوبُ القراءةِ التي قبلَها، وقرأ بها بعضُهم.

واللغةُ الخامسةُ: «كَئِنْ» على مثال كَعٍ، ونَقَلها الداني قراءةً عن ابن محيصن أيضاً. وقال الشاعر(١):

١٤٥٩ـ كَئِنْ مِنْ صـديقٍ خِلْتُـه صـادقَ الإخـا
أبـانَ اختبـاري أنَّـه لـي مُـداهِـنُ

وفيها وجهان أحدُهما: أنه حَذَفَ الياءَيْن دفعةً واحدةً لامتزاجِ الكلمتين بالتركيبِ، والثاني: أنه حَذَفَ إحدى الياءَيْن على ما تقدَّم تقريرُه، ثم حَذَفَ الأخرى لالتقائِها ساكنةً مع التنوينِ، ووزنُه على هذا: «كَفٍ» لِحَذْفِ العينِ واللامِ منه. / [١٨٣/ب]

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٧٢.

واختلفوا في «أيٍّ»: هل هي مصدرٌ في الأصل أم لا؟ فذهب جماعةٌ إلى أنها ليسَتْ مصدراً وهو ظاهرُ قولِ أبـي البقاء[1] فإنه قال: «وكأيِّن الأصلُ فيه: «أي» التي هي بعض من كل، أُدْخِلَتْ عليها كافُ التشبيه» وفي عبارتِهِ عن «أي» بأنها بعض من كلٍّ نظرٌ، لأنها ليست بمعنى بعض من كل، نعم إذا أُضيفت إلى معرفةٍ فحكمُها حكمُ «بعض» في مطابقةِ الخبرِ وَعْودِ الضميرِ نحو: أيُّ الرجلين قام؟ ولا تقول: «قاما»، وليست هي التي «بعض» أصلاً.

وذهب ابن جني[2] أنها في الأصل مصدر «أَوَى يَأْوي» إذا انضمَّ واجتمع، والأصلُ: أَوْيٌ نحو: طَوَى يَطْوي طَيَّاً، الأصلُ: طَوْي، فاجتمعت الياءُ والواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ فَقُلِبَت الواوُ ياءً وأُدْغمت في الياء، وكأنَّ ابن جني ينظر إلى معنى المادة من الاجتماعِ الذي يدل عليه «أيّ» فإنها للعمـومِ، والعمـومُ يستلزمُ الاجتماع.

وهل هذه الكافُ الداخلةُ على «أي» تتعلَّق بشيء كغيرها من حروف الجرِّ أم لا؟ والصحيحُ أنها لا تتعلَّقُ بشيء أصلاً لأنَّها مع «أي» صارتا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ وهي «كم»، فلم تتعلَّقْ بشيءٍ؛ ولذلك هُجِر معناهـا الأصلي وهو التشبيه.

وزعم الحوفي أنها تتعلَّق بعاملٍ، ولا بُدَّ من إيراد نَصِّه لتقفَ عليه فإنه كلام غريب. قال: «أما العاملُ في الكاف فإن جَعَلْنَاها على حكمِ الأصل فمحمولٌ على المعنى، والمعنى: أصابَتْكم كإصابةِ مَنْ تقدَّم مِن الأنبياء وأصحـابِهم، وإنْ حَمَلْنا الحكمَ على الانتقالِ إلى معنى «كم» كان العاملُ بتقديرِ الابتداء وكانت في موضعِ رفع، و«قُتِل» الخبر، و«مِنْ» متعلقة بمعنى

---

(١) الإملاء ١/١٥١.

(٢) المحتسب ١/١٧١.

الاستقرار، والتقدير الأول أَوضحُ لحَمْلِ الكلام على اللفظ دون المعنى بما يجب من الخفض في «أي»، وإذا كانَتْ «أي» على بابها من معاملة اللفظِ فـ «مِنْ» متعلقةٌ بما تعلَّقت به الكافُ من المعنى المدلولِ عليـه». انتهى.

واختار الشيخ(١) أَنَّ «كأيِّنْ» كلمةٌ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ وأنَّ آخرَها نون هي من نفس الكلمة لا تنوينٌ، لأنَّ هذه الدَّعاوي المتقدمة لا يقومُ عليها دليل، والشيخُ سَلَكَ في ذلك الطريقَ الأسهلَ، والنحويون ذَكروا هذه الأشياءَ محافظةً على أصولهم، مع ما ينضَمُّ إلى ذلك مِنَ الفوائِدِ وتشحيذِ الذهن وتمرينِه. هذا ما يتعلَّق بـ «كأيِّن» من حيث الإِفرادُ.

أمَّا ما يتعلق بها من حيث التركيب فموضعُها رفعٌ بالابتداء وفي خبرِها أربعةُ أوجه، أحدُها: أنه «قُتِل» فإنَّ فيه ضميراً مرفوعاً به يعودَ على المبتدأ والتقدير: كثيرٌ من الأنبياء قتل. قال أبو البقاء(٢): «والجيدُ أَنْ يعودَ الضميرُ على لفظِ «كأيِّنْ» كما تقولُ: «مئة نبـي قُتِل» فالضميرُ للمئة، إذ هي المبتدأ. فإنْ قلت: لو كان كذلك لأنَّثْتَ فقلت: «قُتِـلَتْ». قيـل: هذا محمولٌ على المعنى، لأنَّ التقديرَ: كثير من الرجالِ قُتِل. انتهى» كأنه يعني بغير الجيد عَوْدَه على لفظ «نبـي»، فعلى هذا يكون «معه ربِّيُّون» جملةً في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «قُتِل» [وهو أَوْلَى لأنه من قبيلِ المفردات، وأصلُ الحالِ والخبرِ والصفة أن تكونَ مفردةً](٣). ويجوزُ أَنْ يكونَ «معه» وحده هو الحالَ و «رِبِّيُّون» فاعلٌ به، ولا يَحْتاج هنا إلى واوِ الحال لأنَّ الضمير هو الرابطُ، أعني الضمير في «معه»، ويجوز أن يكونَ حالاً من «نبـي» وإن كان نكرة لتخصيصه بالصفةِ حينئذ، ذكره مكي(٤)، وعَمِل الظرفُ هنا لاعتمادِه على ذي

---

(١) البحر ٣/٧٣.

(٢) الإملاء ١/١٥٢.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) المشكل ١/١٦٢.

الحال. قال الشيخ[1]: «وهي حكايةُ حالٍ ماضيةٍ فلذلك ارتفع «ربِّيُّون» بالظرف وإن كان العاملُ ماضياً لأنه حكى الحال الماضية كقوله تعالى[2]: «وكلبُهم باسطٌ ذراعيه» وهذا على رأي البصريين، وأما الكسائي فيُعْمِل اسمَ الفاعلِ العاري من أل مطلقاً». وفيه نظرٌ لأنَّا لا نسلِّم أنَّ الظرفَ يتعلق باسم فاعل حتى يَلزمَ عليه ما قال من تأويلِه اسمَ الفاعل بحال ماضية، بل نَدَّعي تعلقَه بفعل تقديره: استقر معه ربيون.

الوجه الثاني: أن يكون «قُتِل» جملةً في محل جر صفةً لـ «نبـي» و «معه ربيون» هو الخبر، ولك الوجهان المتقدمان في جعله حالاً، أعني إن شئت أن تجعل «معه» خبراً مقدماً و «ربيون» مبتدأً مؤخراً، والجملةُ خبر «كأين»، وإن شئت أن تجعلَ «معه» وحدَه هو الخبرَ، و «ربيون» فاعلٌ به، لاعتمادِ الظرف على ذي خبر.

الوجه الثالث: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً تقديره: «في الدنيا» أو «مضى» أو «صائر» ونحوه، وعلى هذا فقولُه: «قتل» في محلٍّ جر صفة لـ «نبـي»، و «معه ربيون» حال من الضمير في «قتل» على ما تقدم تقريره، ويجوز أن يكون «معه ربيون» صفةً ثانية لـ «نبـي» وُصِفَ بصفتين: بكونه «قتل» وبكونه «معه ربيون».

الوجه الرابع: أن يكون «قُتِل» فارغاً من الضمير مسنداً إلى «ربيون»، وفي هذه الجملة حينئذ احتمالان، أَحدُهما: أن تكونَ خبـراً لـ «كائن»، والثاني: أن تكونَ في محلٍّ جر صفة لـ «نبـي»، والخبر محـذوف على مـا تقدَّم، وادِّعـاءُ حذفِ الخبـرِ ضعيفٌ لاستقلال الكـلام بدونـه. وقـال

---

(١) البحر ٣/٧٢.

(٢) الآية ١٨ من الكهف.

أبو البقاء[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «قُتِل» صفة[2] لربيين، فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفة «نبـي» ويجوز أن تكون خبراً، فيصير في الخبر أربعةُ أوجه، ويجوزُ أن تكونَ صفة لـ «نبـي» والخبرُ محذوفٌ على ماذكرنا». أَمَّا قولُه «صفة لـ «ربيين» يعني أن القتل من صفتهم في المعنى. وقوله: «فيصير فيه أربعة أوجه» يعني مع ما تقدَّم له من أوجهٍ ذكرَها. وقولُه: «فلا ضميرَ فيه على هذا، والجملةُ صفةُ نبـي» غلطٌ لأنَّه يبقى المبتدأ بلا خبر. فإنْ قلت: إنَّما يزعم هذا لأنهُ يُقَدِّر خبراً محذوفاً. قلت: قد ذَكَر هذا وجهاً آخرَ حيث قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ «نبـي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا».

ورَجَّح كونَ «قُتِل» مسنداً إلى ضميرِ النبـي أنَّ القصةَ بسبب غزوة أحد وتجادل المؤمنين حين قيل: إنَّ محمداً قد مات مقتولاً، ويـؤيِّدهُ قولُه: «أفإنْ مَات أو قُتِل»[3] وإليه ذهب ابنِ عباسٍ والطبري[4] وجماعةٌ، وعن ابن عباس في قوله: «وما كان لنبـيٍّ أنْ يَغُلَّ»[5]: «النبـي يُقْتل فكيف لا يُخان؟ وذهب الحسن وابن جبير وجماعة إلى أنَّ القَتْلَ للربِّيين قالوا: لأنه لم يُقْتَلْ نبـيٌّ في حرب قط. ونَصَر الزمخشري[6] هذا بقراءة «قُتِّل» بالتشديد، يعني أن التكثير لا يتأتَّى في الواحد وهو النبـي. وهذا الذي ذَكَره الزمخشري سَبَقَهُ إليه ابن جني[7]، وسيأتي تأويل هذا.

وقرأ[8] ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «قُتِل» مبنياً للمفعول، وقتادة كذلك

---

(١) الإملاء ١/١٥٣.

(٢) عبارة المطبوعة: «قتل مسنداً لربيين» وهي أوضح.

(٣) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٤) تفسير الطبري ٧/٢٦٤.

(٥) الآية ١٦١ من آل عمران.

(٦) الكشاف ١/٤٦٩.

(٧) المحتسب ١/١٧٣.

(٨) السبعة ٢١٧؛ الكشف ١/٣٥٩؛ والشواذ ٢٢؛ والبحر ٣/٧٣.

إلا أنه شدَّد التاء، وباقي السبعة: «قاتَل»، وكلٌّ مِنْ هذه الأفعال يَصْلُح أَنْ يرفعَ ضمير «نبـي» وأن يرفعَ ربِّيِّين على ما تقدَّم تفصيلُه. وقال ابن جني[1]: «إنَّ قـراءة «قُتِّل» بالتشديد يتعيَّن أن يُسْنَدَ الفعل فيها إلى الظاهر، أعني ربيين. قال: «لأنَّ الواحدَ لا تكثيرَ فيه». قال أبو البقاء[2]: «ولا يمتنعُ أَنْ يكونَ فيه ضمير الأول[3] لأنه في معنى الجماعة» انتهى. يعني أنَّ «من نبـي» المرادُ به الجنسُ فالتكثيرُ بالنسبة لكثرةِ الأشخاصِ لا بالنسبةِ إلى كلِّ فردٍ فردٍ، إذ القتلُ لا يتكثَّر في كلِّ فرد. وهذا الجوابُ الذي أجابَ به أبو البقاء استشعر به أبو الفتح وأجابَ عنه. قال: «فإنْ قيل: يُسْنَدُ إلى «نبـي» مراعاةً لمعنى «كم» فالجوابُ: أنَّ اللفظَ قد فَشَا على جهةِ الإفرادِ في قوله: «من نبـي»، ودلَّ الضميرُ المفردُ في «معه» على أن المرادَ إنما هو التمثيلُ بواحدٍ، فخرج الكلامُ عن معنَى «كم». قال: «وهذه القراءةُ تُقَوِّي قولَ مَنْ قال: إنَّ «قُتِل» و«قاتَل» يُسْندان إلى الربِّيِّين.

قال الشيخ[4]: «وليس بظاهر لأنَّ «كأين» مثلُ «كم»، وأنت إذا قلت: «كم مِنْ عانٍ فككتُه» [فأفرَدْتَ][5] راعَيْت لفظَها، ومعناها جَـمْـعٌ، فإذا قلت: «فَكَكْتُهم» راعيتَ المعنى، فلا فرق بين «قُتل معه ربيون» و«قُتِل معهم رِبِّيُّون»، وإنما جاز مراعاةُ اللفظِ تارةً والمعنى أخرى في «كم» و«كأين» لأنَّ معناهما «جَمْعٌ»، و«جَمْعٌ» يجوزُ فيه ذلك، قال تعالى: «أم يقولون: نحن جميعٌ مُنْتَصِر، سيُهْزَمُ الجَمْعُ ويُوَلُّون الدُّبُر»[6] فراعى اللفظَ في قوله: «منتصِرٌ» والمعنى في قوله: «يُوَلُّون».

---

(١) المحتسب ١/١٧٣.
(٢) الإملاء ١/١٥٣.
(٣) أي: أن يعود على «نبـي».
(٤) البحر ٣/٧٣.
(٥) زيادة من البحر.
(٦) الآيتان ٤٤ ـ ٤٥ من القمر.

ورجَّح بعضُهم قراءةَ «قاتل» لقوله بعد ذلك: «فما وَهَنوا» قال: «وإذا قُتِلوا فكيف يُوصفون بذلك؟ إنما يُوصف بهذا الأحياءُ، والجوابُ: أنَّ معناه «قُتِل بعضُهم»، كما تقول: «قُتل بنو فلان في وقعة كذا ثم انتصروا». وقال ابن عطية[1]: «قراءةُ مَنْ قرأ «قاتل» أعمُّ في المدح، لأنه يدخُل فيها مَنْ قُتِل ومَنْ بقي، ويحسُنُ عندي على هذه القراءةِ إسنادُ الفعلِ إلى الربِّيين، وعلى
[١٨٤/أ] قراءة «قُتِل» إسنادُه إلى «نبي». قال الشيخ[2]: «بل «قُتِل» أمدحُ / وأبلغُ في مقصودِ الخطاب، فإنَّ «قُتِل» يستلزم المقاتلة من غير عكس».

وقوله: «من نبي» تمييز لـ «كأيِّن» لأنها مثل «كم» الخبرية. وزعم بعضُهم أنه يلزمُ جَرُّه بـ «مِنْ»، ولهذا لم يَجِيءْ في التنزيل إلا كذا، وهذا هو الأكثرُ الغالِبُ كما قال، وقد جاء تمييزها منصوباً. قال[3]:

١٤٦٠ـ اطْـرُدِ اليـأسَ بـالـرجـاء فكـائِنْ
آلِـمـاً حُـمَّ يُـسْـرُهُ بـعـدَ عُـسْـرِ

وقال آخر[4]:

١٤٦١ـ وكـائِنْ لنـا فَضْـلاً عليكم ورحمـةً
قـديمـاً ولا تَـدْرُون مـا مَنُّ مُنْعِمِ

وأمَّا جرُّه فممتنع لأنَّ آخرَها تنوينٌ وهو لا يَثْبُتُ مع الإِضافةِ.

والربيُّون: جمعُ «رِبِّي» وهو العالمُ منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وإنما كُسرت راؤه تغييراً في النسب نحو: «إمْسِيّ» بالكسرِ منسوبٌ إلى «أَمْس». وقيل: كُسِرَ للإِتباع، وقيل: لا تغييرَ فيه وهومنسوبٌ إلى الرِّبَّة وهي الجماعةُ. وهذه

---

(١) المحرر ٣/٢٥٤.
(٢) البحر ٣/٧٣.
(٣) تقدم برقم ١٠٢٧.
(٤) البيت للأعشى وهو ديوانه ١٢٧؛ والهمع ١/٢٥٥؛ والدرر ١/٢١٢.

القراءةُ بكسرِ الراء قراءة الجمهور، وقرأ[1] علي وابن مسعود وابن عباس والحسن: «رُبِّيُّون» بضمِّ الراء، وهو من تغييرِ النسب إنْ قلنا هو منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وقيل: لا تغييرَ وهو منسوب إلى الرُّبَّة وهي الجماعةُ، وفيها لغتانِ: الكسر والضم، وقرأ ابن عباس في رواية قتادة: «رَبِّيُّون» بفتحِها على الأصل، إنْ قلنا: منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وإلاَّ فَمِنْ تغييرِ النسب إنْ قلنا: إنَّه منسوبٌ إلى الرُّبَّة. قال ابن جني[2]: «والفتحُ لغة تميم». وقال النقاش: «هم المُكْثِرون العلمَ من قولهم: «رَبا يربُو» إذا كَثُر». وهذا سَهْوٌ منه لاختلافِ المادتين، لأنَّ تَيْكَ من راء وباء وواو، وهذه من راء وباء مكررةٍ. و«كثيرٌ» صفة لـ«ربِّيّون» وإنْ كان بلفظِ الإفراد لأنَّ معناه جمعٌ.

قوله: «فما وَهَنوا» الضميرُ في «وَهَنوا» يعودُ على الرِّبِّيين بجملتهم إنْ كان «قُتِل» مسنداً إلى ضمير النبـي، وكذا في قراءة «قاتل» سواء كان مسنداً إلى ضمير النبـي أو إلى الربِّيِّين، وإنْ كان مسنداً إلى الربيين فالضميرُ يعودُ على بعضِهم، وقد تقدَّم ذلك عند الكلام في ترجيح قراءة «قاتل».

والجمهورُ على «وَهَنوا» بفتح الهاء، والأعمش[3] وأبو السَّمَّال بكسرِها، وهما لغتان: وَهَن يَهِنُ، كوعَد يَعِدُ، ووَهِنَ يَوْهَن كوَجِل يَوْجَل، ورُوِي عن أبـي السَّمَّال أيضاً وعكرمة: «وَهْنوا» بسكونِ الهاء، وهو من تخفيفِ فَعِل لأنه حرفُ حلق نحو: نَعْم وشَهْد في: نَعِم وشَهِد.

و «لَمَّا» متعلِّقٌ بـ«وَهَنوا»، و«وما» يجوزُ أَنْ تَكونَ موصولةً اسميةً أو مصدريةً أو نكـرةً موصـوفةً. والجمهـورُ قرؤوا: «ضَعُفـوا» بضمِّ العَيْن،

---

(١) الشواد ٢٢؛ القرطبي ٤/٢٣٠؛ البحر ٣/٧٤.
(٢) المحتسب ١/١٧٣.
(٣) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٤/٢٣٠؛ والبحر ٣/٧٤.

وقُرِىء(1): «ضَعَفوا» بفتحها، وحكاها الكسائي لغةً.

قوله: «وما استَكانوا» فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه استَفعل من الكونِ، والكونُ: الذُّلُّ، وأصلُه: اسْتَكْوَن، فَنُقِلَتْ حركةُ الواو على الكاف، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفاً. وقال الأزهري(2) وأبو عليّ: «هو من قول العرب: «بات فلان بِكَيْنَةِ سوءٍ» على وزنِ «جَفْنة» أي: بحالةِ سوءٍ» فألفُه على هذا من ياءٍ، والأصلُ: اسْتَكْيَنَ، ففُعِل بالياء ما فُعِل بأختها.

الثالث: قال الفراء: «وزنُه افْتَعَل من السكون، وإنما أُشْبعت الفتحةُ فتولدُ منها ألفٌ كقوله(3):

١٤٦٢ـ أعـوذُ بـالـلَّهِ مـن الـعَـقْـرابِ
الـشَّـائِـلاتِ عُـقَـدَ الأَذْنَـابِ

يريد: العَقْرَب الشائلةَ». ورُدَّ على الفراء بأنَّ هذه الألفَ ثابتـةٌ في جميع تصاريفِ الكلمةِ نحو: استكانَ يَسْتكين فهو مُسْتَكِين ومُسْتَكان إليه استكانةً، وبأنَّ الإشباعَ لا يكونُ إلا في ضرورةٍ. وكلاهما لا يَلْزَمُـه: أمَّا الإشباعُ فواقعٌ في القراءاتِ السبعِ كما سيمرُّ بك، وأمَّا ثبوتُ الألفِ في تصاريف الكلمةِ فلا يَدُلُّ أيضاً؛ لأنَّ الزائد قد يلزَمُ ألا ترى أنَّ الميمَ في تَمَنْـدل(4) وتَمَدْرَعَ زائدةٌ، ومع ذلك هي ثابتةٌ في جميعِ تصاريفِ الكلمة قالوا: تَمَنْدَل يَتَمَنْدَلُ تَمَنْدُلاً فهو مُتَمَنْدِلٌ ومُتَمَنْدَلٌ به، وكذا تَمَدْرَع، وهما من النَّدْل والدِّرْع. وعبارةُ أبـي البقاء أحسنُ في الردِّ فإنه قال(5): «لأنَّ الكلمة في جميعِ تصاريفِها ثبَتَتْ عينُها والإشباعُ لا يكونُ على هذا الحدِّ».

(1) ذكرها في البحر ٣/٧٤ من دون نسبة.
(2) انظر: تهذيب اللغة ١٠/٣٧٤.
(3) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: سبسب؛ والمغني ٤١٢؛ ورصف المباني ١٢.
(4) تمندل: تمسح بالمنديل.
(5) الإملاء ١/١٥٣.

ولم يَذْكُر متعلَّقَ الاستكانة والضعف فلم يَقُل «فما ضَعُفُوا عن كذا، وما استكانوا لكذا» للعلم به أو للاقتصارِ على الفعلين نحو: «كُلوا واشربوا»[١] لِيَعُمَّ ما يَصْلُحُ لهما.

آ. (١٤٧) **قوله تعالى: ﴿وما كان قولَهم﴾**: الجمهورُ على نصبِ «قولَهم» خبراً مقدماً، والاسمُ هو «أَنْ» وما في حَيِّزها تقديرُه: وما كان قولَهم إلا قولُهم هذا الدعاءَ، أي: هو دَأْبُهم ودَيْدَنُهم. وقرأ[٢] ابن كثير وعاصم في روايةٍ عنهما برفع «قولُهم» على أنه اسم، والخبر «أَنْ» وما في حَيِّزها. وقراءةُ الجمهور أَوْلى؛ لأنه إذا اجتمعَ معرفتان فالأَوْلى أن يُجْعَل الأعرفُ اسماً، و «أن» وما في حَيِّزها أعرفُ، قالوا: لأنها تُشْبِهُ المُضْمَرَ مِنْ حيثُ إنها لا تُضْمَرُ ولا تُوصَفُ ولا يُوصف بها، و «قولهم» مضافٌ لمضمرٍ فهو في رتبة العَلَم فهو أقلُّ تعريفاً.

ورَجَّح أبو البقاء[٣] قراءة الجمهور بوجهين، أحدهما هذا، والآخر: أنَّ ما بعد «إلاَّ» مُثْبَتٌ، والمعنى: كان قولُهم: ربنا اغفر لنا دَأْبَهم في الدعاء وهو حسن، والمعنى: وما كان قولُهم شيئاً من الأقوال إلا هذا القولَ الخاص.

و «في أمرنا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالمصدر قبله يقال: أَسْرَفْت في كذا. والثاني: أنه يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حال منه أي: حالَ كونِه مستقراً في أمرنا، والأولُ أَوْجَهُ.

«إنْ». (١٤٨) وقرأ الجحدري[٤]: **﴿فأثابهم﴾**: من لفظِ الثواب.

---

(١) الآية ٦٠ من البقرة.

(٢) الشواذ ٢٣؛ والبحر ٧٥/٣، وهي رواية حماد عن ابن كثير وأبو بكر عن عاصم فيما ذكره المهدويّ، ولم يذكرها صاحب السبعة.

(٣) الإملاء ١٥٣/١.

(٤) البحر ٧٦/٣؛ القرطبي ٢٣١/٤.

آ. (١٤٩) **وقوله تعالى: ﴿يَرُدُّوكم﴾**: جوابُ «إنْ تطيعـوا». و «خاسرين» حال.

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿بل اللَّـهُ مَوْلاكم﴾**: مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن[١]: «اللَّـهَ» بنصب الجلالة على إضمار فعل يَدُلُّ عليه الشرط الأول، والتقدير: «لا تُطيعوا الذين كفروا بل أطيعوا الله». و «مولاكم» صفته. قال مكي[٢]: «وأجاز الفراء[٣]: بل اللَّـهَ بالنصب» كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة.

آ. (١٥١) **قوله تعالى: ﴿سَنُلْقي﴾**: الجمهورُ بنـون العظمـة وهو التفات من الغيبة في قوله: «وهو خير الناصرين»، وذلك للتنبيه على عِظَم ما يُلقيه تعالى. وقرأ[٤] أيوب السختياني: «سيُلقي» بالغيبة جَرْياً على الأصل. وقُدِّم المجرورُ على المفعول به اهتماماً بذكر المحلِّ قبل ذِكْرِ الحالِّ. والإِلقاء هنا مجاز لأن أصله في الأجرام، فاستعير هنا كقوله[٥]:

١٤٦٣ـ همـا نَفَثـا في فِيِّ مِنْ فَمَـوَيْهِـمـا
على النـابـحِ العـاوي أشـدُّ رِجـامِ

وقرأ[٦] ابن عامـر والكسائي: «الـرُّعُب» و «رُعُباً» بالضم، والباقـون بالإِسكان[٧]. فقيل: لغتان، وقيل: الأصلُ: الضمُّ وخُفِّف، وهذا قياسٌ

---

(١) القرطبي ٢٣٢/٤؛ البحر ٧٦/٣؛ الشواذ ٢٢.
(٢) المشكل ١٦٣/١.
(٣) معاني القرآن ٢٣٧/١.
(٤) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٢٣٢/٤؛ البحر ٧٧/٣.
(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٧١؛ والكتاب ٨٣/٢؛ والمحتسب ٢٣٨/٢؛ واللسان: فوه؛ والإِنصاف ٣٤٥؛ والدرر ٢٦/١. والرجام: مصدر رجمه بالحجارة، والبيت في ذكر إبليس وابنه.
(٦) السبعة: ٢١٧؛ الكشف ٣٦٠/١.
(٧) أي: إسكان العين.

مُطَّرد، وقيل: الأصلُ السكونُ، وضُمَّ إتباعاً كالصُّبْح والصُّبُح، وهذا عكسُ المعهودِ من لغةِ العرب.

[والرعبُ: الخَوْفُ. يقال: رَعَبْتُه فهومَرْعُوب، وأصلُه من الامتلاء، يقال: رَعَبْتُ الحوض أي: ملأتُه، وسيل راعِب، أي: ملأ الوادي. والسلطان: الحُجَّة والبرهان، واشتقاقُه: إمَّا مِنْ سَلِيط السِّراج الذي يُوقَدُ به[1] ......[2]، لإنارتِه ووضوحه، وإمَّا من السَّلاطة وهي الحِدَّةُ والقَهْر][3].

و «في قلوب» متعلِّقٌ بالإلقاءِ. وكذلك «بما أَشْركوا»، ولا يَضُرُّ تعلُّق الحرفين لاختلافِ معناهما، فإنَّ «في» للظرفية والباءَ للسببية. و«ما» مصدريةٌ. و«ما» الثانيةُ مفعولٌ به لـ«أَشْركوا»، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، أو نكرةٌ موصوفة. والراجعُ الهاءُ في «به»، ولا يجوز أن تكونَ مصدريةً عند الجمهور لعَوْد الضمير عليها. وتَسَلَّط النفيُ على الإنزال لفظاً والمقصودُ نفيُ السلطان، أي: الحُجَّة، كأنه قيل: لا سلطانَ على الإشراكِ فَيُنَزَّلَ كقوله[4]:

١٤٦٤ــ ....

ولا تَـرَى الـضَـبَّ بـهـا يَـنْـجَـحِـرْ

أي: لا ينجحر الضبُّ بها فيُرى، وقوله:[5]

١٤٦٥ــ عـلى لاحِـبٍ لا يُـهْـتَـدَى بـمَـنـارِهِ

....

أي: لا منارَ له فيُهْتدى به، فالمعنى على نفيِ السلطان والإنزالِ معاً. و «سلطاناً» مفعول لـ «يُنَزِّل».

---

(١) وهو ما يضاء به كالدهن والزيت.

(٢) كلمة لم أتبينها في النسخ كافة، رسمت «سننه». وانظر اللسان: سلط.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٤) تقدم برقم ١٠٨٩.

(٥) تقدم برقم ١٠٨٨.

وقوله: «وبئسَ مَثْوى الظالمين» المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: مثواهم، أو النار. والمَثْوى: مَفْعَل من ثَوَيْتُ أي: أَقَمْتُ، فلامه ياء، وقُدِّم المأوى ـ وهو المكان الذي يَأْوي إليه الإنسان ـ على المَثْوى ـ وهو مكانُ الإقامةِ، لأنه على الترتيبِ الوجودي يأوي ثم يَثْوي، ولا يلزم من المأوى الإقامةُ، بخلافِ عَكْسِه.

آ. (١٥٢) قوله تعالى: ﴿صَدَقَكم﴾: «صَدَقَ» يتعدَّى لاثنين، أحدهما بنفسِه والآخرُ بالحرفِ، وقد يُحْذَفُ كهذهِ الآيةِ، والتقدير: صَدَقَكم في وعدِه كقولهم: «صدقتُه الحديث»، و «في الحديث». و «إذ تَحُسُّونهم» معمولٌ لـ «صَدَقَكم» أي: صَدَقَكم في ذلك الوقت، وهو وقتُ حَسِّهم أي قَتْلِهم. وأجاز أبو البقاء(١) أن يكون معمولاً للوعد في قوله: «وعدَه»، وفيه نظرٌ لأنَّ الوعدَ متقدم على هذا الوقت. يقال: «حَسَسْتُه أَحُسُّه» أي: قتلتُه. وقرأ أبو عبيد(٢): «تُحِسُّونهم» رباعياً أي: أذهبتم حِسَّهم بالقتل. و «بإذنه» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل «تُحِسُّونهم» أي: تقتلونهم مأذوناً لكم في ذلك /. [١٨٤/ب]

قوله: «حتى إذا فَشِلْتم» في «حتى» هذه قولان، أحدهما: أنها حرف جر بمعنى «إلى» وفي متعلَّقها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «تَحُسُّونهم» أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «صدقكم»، وهو ظاهرُ قول الزمخشري(٣) قال: «ويجوز أن يكونَ المعنى: صَدَقَكم اللَّـهُ وعدَه إلى وقت فشلكم». والثالث: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه السياق، قال أبو البقاء(٤): «تقديره: دامَ لكم ذلك إلى وقتِ فشلكم».

---

(١) الإملاء ١/١٥٤.
(٢) نسبها في البحر ٣/٧٨ إلى عبيد بن عمير ولعله الصواب لأن أبا عبيد ليس بالقارىء.
(٣) الكشاف ١/٤٧١.
(٤) الإملاء ١/١٥٤.

القول الثاني: أنها حرفُ ابتداءٍ داخلةٌ على الجملة الشرطية، و «إذا» على بابِها من كونها شرطية، وفي جوابها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «وتنازعتم» قال الفراء[1]: «وتكونُ الواوُ زائدةً». والثاني: أنه «ثُمَّ صَرَفَكُم» و «ثُمَّ» زائدةٌ، وهذا القولان ضعيفان جداً. والثالث ـ وهو الصحيح ـ: أنه محذوفٌ، واختلفت عبارتهم في تقديره، فقدَّره ابن عطية[2]: «انهزمتم»، وقَدَّره الزمخشري[3]: «مَنَعَكم نَصْرَه»، وقَدَّره أبو البقاء[4]: «بان لكم أمرُكم»، ودل على ذلك قوله: «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة»، وقَدَّره غيره: «امتُحِنْتُم»، وقَدَّره الشيخ[5]: «انقسمتم إلى قسمين، ويَدُلُّ عليه ما بعده، وهو نظير: «فلمَّا نَجَّاهم إلى البرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ»[6]. قال الشيخ: «لا يُقال كيف يقال: انقسمتم إلى مريدِ الدنيا وإلى مريد الآخرة فيمَنْ فَشِل وتنازع وعصى؛ لأنَّ هذه: الأفعالَ لم تصدُرْ من كلِّهم بل من بعضِهم».

واختلفوا في «إذا» هذه، هل هي على بابها أم بمعنى «إذ»؟ والصحيح الأول سواءً قلنا إنها شرطيةٌ أم لا.

قوله: «ثم صَرَفكم» عطفٌ على ما قبله، والجملتان من قوله: «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة» اعتراضٌ بين المتعاطفين. وقال أبو البقاء[7]: «ثم صرفكم» معطوفٌ على الفعل المحذوف» يعني الذي قَدَّره جواباً للشرط، ولا حاجة إليه. «وليبتلِيَكم» متعلِّقٌ بـ «صرفكم» و «أَنْ» مضمرةٌ بعد اللام.

(١) معاني القرآن ١/٢٣٨.
(٢) المحرر ٣/٢٦٣.
(٣) الكشاف ١/٤٧١.
(٤) الإملاء ١/١٥٤.
(٥) البحر ٣/٧٩.
(٦) الآية ٣٢ من لقمان.
(٧) الإملاء ١/١٥٤.

آ. (١٥٣) **قوله تعالى: ﴿إذ تُصْعِدون﴾**: العاملُ في «إذ» قيل: مضمر أي: اذكروا. وقـال الزمخشـري[١]: «صَرَفَكم إذ ليبتلِيَكم». وقـال أبو البقاء[٢]: «ويجوز أن تكونَ ظرفاً لـ «عَصَيْتُم» أو «تنازَعْتم» أو «فَشِلتم». وقيل: «هو ظرفٌ لـ «عفَا عنكم». وكلُّ هذه الوجوهِ سـائغـةٌ، وكونُه ظرفاً لـ «صرفكم» جيدٌ من جهة المعنى، ولـ «عفا» جيدٌ من جهة القرب. وعلى بعض الأقوال تكونُ المسألة من باب التنازع، وتكون على إعمالِ الأخير منها لعدم الإضمار في الأول، ويكون التنازُع في أكثر من عاملين.

والجمهور على «تُصْعدون» بضم التاء وكسر العين من أصْعـد في الأرض إذا ذهب فيها، والهمزة فيه للدخول نحو: «أَصْبح زيدٌ» أي: دخل في الصبـاح، فـالمعنى: إذ تَـدْخُلون في الصُّعود، ويبيِّن ذلـك قراءةُ أُبـيّ[٣]: «تُصْعِدون في الوادي». والحسن والسلمي: «تَصْعَدون» من صَعِد في الجبل أي رَقِي، والجمع بين القراءتين: أنهم أولاً أَصْعَدوا في الـوادي، ثم لَمَّا حَزَبهم العدوُّ صَعِـدوا في الجبل، وهذا على رأي مَنْ يفرِّقُ بين: أَصْعَدَ وصَعِد. وأبو حيوة: «تَصَعَّدُون» بالتشـديد، وأصلهـا: تتَصَعَّدون، فحُـذفت إحدى التاءين: إمَّا تاءُ المضارعة أو تاء تَفَعَّل، والجمع بين قراءته وقراءة غيره كما تقدم. والجمهور «تُصْعِدون» بتاء الخطاب، وابن محيصن[٤] ـ ويروى عن ابن كثير ـ بياء الغَيْبة على الالتفات وهو حسن، ويجوز أن يعود الضمير على المؤمنين أي: والله ذو فضل على المؤمنين إذ يُصْعِدون، فالعامل في إذ: «فَضْل».

---

(١) الكشاف ١/٤٧١.
(٢) الإملاء ١/١٥٤.
(٣) القرطبي ٤/٢٣٩، والبحر ٣/٨٢؛ الشواذ ٢٣.
(٤) القرطبي ٤/٢٣٩؛ والبحر ٣/٨٢.

يقال: أصعد: أبعد في الذهاب، قال القتبي: «كأنه أبعد كإبعاد الارتفاع» قال الشاعر[1]:

١٤٦٦ـ ألا أيُّهـذا السـائلي أينَ أَصْعَـدَتْ
فـإنَّ لَها في أهـل يَثْربَ مَـوْعِـدا

وقال آخر[2]:

١٤٦٧ـ قـد كُنْتِ تبكيـن عـلى الإصعـادِ
فـاليـومَ سُـرِّحْتِ وصـاح الحـادي

وقال الفراء[3] وأبو حاتم: «الإصعادُ: ابتداء السفر والمخرج، والصعود مصدر صَعِد [إذا] رَقِي من سُفْل إلى علوّ» ففرَّقوا[4] هؤلاء بين صَعِد وأَصْعد. وقال المفضل: «صَعِد وصَعَّد وأَصْعد بمعنى واحد، والصعيدُ وجهُ الأرض».

«ولا تَلْوُون» الجمهورُ على «تَلْوون» بواوين. وقُرِىء بإبدال الأولى همزة[5] كراهيةَ اجتماعِ واوين، وليس بقياس لكونِ الضمَّةِ عارضةً، والواوُ المضمومةُ تُبْدَلُ همزةً[6] بشروط تقدَّم ذكرها في البقرة: ألَّا تكونَ الضمةُ عارضةً كهذه الكلمة، وألَّا تكونَ مزيدة نحو: «تَرَهْوَك»[7]، وألَّا يمكنَ تخفيفُها نحو: «سُوُر» و«نُوُر» جمعُ سِوار ونُوار لأنه يمكن تسكينهما فتقول: سُوْر ونُوْر

---

(١) البيت للأعشى وهو في الديوان ١٣٥؛ والهمع ١/١٧٥؛ والدرر ١/١٥٣.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ١/١٠٥؛ والبحر ٣/٨١.
(٣) معاني القرآن ١/٢٣٩.
(٤) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٥) البحر ٣/٨٢ من دون نسبة.
(٦) انظر: الممتع ٣٣٦.
(٧) ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

فيخِفُّ اللفظ بها، وألاَّ يُدْغَم فيها نحو: «تَعَوُّد» مصدر تعوَّدَ، فنحُو «فُوُوج»[1] يَطَّرد إبدالُه لاستكمال الشروط.

ومعنى لا تَلْوون: لا تَرْجعون، يقال: «لَوَى به» [أي]: ذهب به، ولَوَى عليه: عَطَف. قال[2]:

١٤٦٨ـ . . . .

أخو الجَهْد لا يَلْوي على مَنْ تَعَـذَّرا

وأصل تَلْوون: تَلْوِيُون فأُعِلَّ بحذفِ اللام، وقد تقدَّم في قوله: «يَلْوُون ألسنَتَهم»[3].

وقرأ الأعمش[4]: ـ ورُوِيَتْ عن عاصم ـ «تُلْوون» بضم التاء من أَلْوى وهي لغةٌ في «لَوَى» ففَعَل وأَفْعَلَ بمعنىً. وقرأ الحسن: «تَلُون» بواو واحدة، وخَرَّجوها على أنه أَبدلَ الواوَ همزةً، ثم نَقَل حركةَ الهمزة على اللام ثم حَذَف الهمـزةَ على القاعـدة، فلم يَبْقَ من الكلمة إلا الفـاءُ وهي الـلامُ. وقـال ابن عطية[5]: «وحُذِفَتْ إحدى الواوين للساكنين»، وكان قد قَدَّم أن هذه القراءةَ مركبةٌ على لغة مَنْ يهمزُ الواو وينقل الحركة، وهذا عجيبٌ بعد أَنْ يجعلَها من باب نَقْل حركة الهمزة كيف يعود يقول: حُذفت إحدى الـواوين؟

---

(١) فووج: جمع فوج.

(٢) البيت لامرىء القيس، وصدره:

بسَيْـرٍ يَضِجُّ العَـوْدُ منـه يَمُنُّـه

وهو في ديوانه ٦٢؛ واللسان: عذر؛ والبحر ٨٢/٣.

والعود: الجمل المسن: يمنه: يضعفه؛ وأخو الجهد: السائق الشديد.

(٣) الآية ٧٨ من آل عمران.

(٤) القرطبي ٢٣٩/٤؛ والبحر ٨٣/٣.

(٥) المحرر ٢٦٦/٣.

ويمكنُ تخريجُ قراءةِ الحسن على وجهين آخرين، أحدُها: أَنْ يُقالَ: استُثْقِلَتِ الضمةُ على الواوِ لأنها أختُهـا، فكأنه اجتمعَ ثلاثةُ واوات، فَنُقلت الضمة إلى اللام فالتقى ساكنان: الواو التي هي عين الكلمة والواو التي هي ضمير، فحُذفت الأولى لالتقاء الساكنين، ولو قال ابن عطية هكذا لكان أَوْلى. والثاني: أن يكونَ «تَلُون» مضارَع «وَلِيَ كذا» من الوِلاية، وإنما عُدِّي بـ«على» لأنه ضُمِّن معنىٰ العطف.

وقرأ حميد بن قيس: «على أُحُد»[1] بضمتين، يريد الجبل، والمعنى على مَنْ في جبلِ أحد، وهو النبـي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية[2]: «والقراءةُ الشهيرة أقوى لأنه لم يكن على الجبل إلا بعد ما فرَّ الناس عنه، وإصعادُهم إنما كان وهو يَدْعوهم».

قوله: «والرسولُ يَدْعوكم» مبتدأٌ وخبر في محلِّ نصب على الحال، العامل فيها: «تَلْوُون».

قوله: «فأثابكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على «تُصْعِدون» و«تَلْوون»، ولا يَضُرُّكـونُهما مضارعين، لأنهما ماضيان في المعنى، لأنَّ «إذ» المضافة إليهما صَيَّرتهما ماضيين، فكـأن المعنى: إذا صَعِـدتم وأَلْـويتم. والثاني: أنه معطوفٌ على «صَرَفكم». قال الزمخشري[3]: «فأثابكم» عطفٌ على «صَرَفَكم». وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصـلِ. وفي فاعِله قولان، أحدُهـما: أنه الباري تعالى، والثاني: أنه النبـيُّ صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري[4]: «ويجوز أَنْ يكونَ الضميرُ في «فأثابكم» للرسولِ، أي: فآساكم في الاغتمامِ، وكما غَمَّكم ما نَزَل به من كسرِ رباعيته غَمَّه ما نَزَل بكم من فَوْتِ الغنيمة.

---

(١) البحر ٣/٨٣.

(٢) المحرر ٣/٢٦٦.

(٣) الكشاف ١/٤٧١.

(٤) الكشاف ١/٤٧١.

و «غَمَّاً» مفعولٌ ثانٍ، و «بغمٍّ» يجوزُ في الباءِ أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ للسببية، على معنى أنَّ متعلَّق الغم الأول الصحابة، ومتعلَّق الغمِّ الثاني قَتْلُ المشركين يوم بدر، والمعنى: فأثابكم غَمَّاً بالغمِّ الذي أَوْقعه على أيديكم بالكفار يوم بدر. وقيل: «متعلَّقُ الغمِّ الرسولُ، والمعنى: أذاقكم الله غَمَّاً بسبب الغَمِّ الذي أدخلتموه على الرسول والمؤمنين بفشَلِكم، أو فأثابكم الرسولُ، أي: آساكم غَمَّاً بسببِ غمٍ اغتممتموه لأجله. والثاني: أن تكونَ الباءُ للمصاحبة أي: غَمَّاً مصاحباً لغَمٍّ، ويكون الغَمَّان للصحابة، فالغَمُّ الأول الهزيمة والقتل. والثاني: إشرافُ خالد بخيل الكفار، أو بإرجاف قتل الرسول عليه السلام، فعلى الأول تتعلَّق الباء بـ «أَثَابكم». قال أبو البقاء[1]: «وقيل: المعنى بسببِ غَمٍّ، فيكونُ مفعولاً به». وعلى الثاني تتعلَّقُ بمحذوفٍ، لأنه صفةٌ لغَمّ، أي: غَمَّاً مصاحِباً لغَمٍّ، أو مُلْتَبِساً بغَمٍّ. وأجازَ أبو البقاء[2] أن تكونَ الباءُ بمعنى «بعد» أو بمعنى «بَدَل»، وجَعَلَها في هذين الوجهين صفةً لـ غَمَّا»، وكونُها بمعنى «بعد» و «بدل» بعيدٌ، وكأنه يريد تفسيرَ المعنى، وكذا قال الزمخشري[3]: «غَمَّاً بعد غم».

وقوله: «فأثابكم» هل هو حقيقةٌ أو مجاز؟ فقيل: مجاز، كأنه جَعَلَ الغَمَّ قائماً مقام الثواب / الذي كان يحصُل لولا الفِرارُ، فهو كقوله[4]: [١٨٥/أ]

١٤٦٩ـ أخـافُ زيـاداً أَنْ يـكـونَ عَـطاؤه
أداهِـمَ سُـوداً أو مُحَـدْرَجَـةً سُـمْـرا

(١) الإملاء ١/١٥٤.
(٢) الإملاء ١/١٥٤.
(٣) الكشاف ١/٤٧١.
(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١/٢٢٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٤؛ والبحر ٣/٨٣؛ والأداهم: القيود؛ والمحدرجة: السياط المفتولة.

وقوله:[1]

١٤٧٠ـ ....

تـحـيــةُ بَـيْـنِـهـم ضَــرْبٌ وَجِـيــعُ

جعل القيودَ والسياطَ بمنزلة العطاء، والضربَ بمنزلـة التحية. وقـال الفراء[2]: «الإثابَةُ هنا بمعنى المعاقبة، وهو يَرْجِعُ إلى المجاز».

قوله: «لكيلا» هذه لامُ «كي»، وهي لام جر، والنصبُ هنا بـ «كي» لئلا يلزمَ دخولُ حرفِ جر على مثله. وفي متعلَّق هذه اللامِ قولان، أحدُهما: أنه «فأثابكم»، وفي «لا» على هذا وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ، لأنه لا يترتَّبُ على الاغتمام انتفاءُ الحزنِ، والمعنى: أنه غَمَّهم ليُحْزِنَهم عقوبةً لهم على تركِهم مواقعَهم، قاله أبو البقاء[3]. الوجه الثاني: أنها ليست زائدةً، فقال الزمخشري[4]: «معناه: لكي لا تحزنوا لتتمرَّنوا على تَجَرُّعِ الغُموم، وتَضْرَوا باحتمالِ الشدائدِ فلا تحزنوا فيما بعدُ على فائتٍ من المنافع، ولا على مصيبٍ من المضارِّ» وقال ابن عطية[5]: «المعنى: أنَّ ما وقع بكم إنما هو بجنايتكم، فأنتم وَرَّطْتُم أنفسَكم، وعادةُ البشرِ أن يصبرَ للعقوبة إذا جنى، وإنما يكثُرُ قَلَقُـه إذا ظَنَّ البراءةَ من نفسه.

والثاني: أنَّ اللامَ تتعلَّق بـ «عَفا» لأنَّ عَفْوَه أذْهَبَ كلَّ حزنٍ. وفيه بُعْدٌ من جهةِ طولِ الفصلِ.

آ. (١٥٤) **قوله تعالى: ﴿أَمَنَةً نُعاساً﴾**: في نَصْبِ كلِّ منهما أربعة

(١) تقدم برقم ٦٦٥.
(٢) معاني القرآن ١/٢٣٩.
(٣) الإملاء ١/١٥٤.
(٤) الكشاف ١/٤٧١.
(٥) المحرر ٣/٢٦٨.

أوجه، الأولُ من وجوه «أَمَنَـةً»: أنها مفعولُ «أَنْزَل». الثاني: أنها حال من «نُعاساً» لأنها في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّمتْ نُصِبَتْ حالاً. الثالث: أنها مفعولٌ من أجله، وهو فاسدٌ لاختلالِ شرطٍ وهو اتحادُ الفاعل، فإنَّ فاعل «أَنْزل» غيرُ فاعلِ الأمَنةِ. الرابع، أنه حالٌ من المخاطبين في «عليكم»، وفيه حينئذٍ تأويلان: إمَّا على حَذْفِ مُضافٍ أي: ذوي أمنةٍ، وإمَّا أن يكونَ «أَمَنَةً» جمعَ «آمِن» نحو: بار وبَرَرة، وكافِر وكَفَرة.

وأمَّا «نُعاساً» فإنْ أعْربنا «أمنةً» مفعولاً به كان بدلاً، وهو بدلُ اشتمال، لأنَّ كلاًّ مِن الأمنةِ والنعاس يشتمِل على الآخر، أوعطفَ بيانٍ عند غيرِ الجمهور، فإنهم لا يشترطون جريانَه في المعارف، أومفعولاً من أجلِه وهو فاسدٌ بما تقدَّم، وإنْ أَعْرَبْنا «أمنةً» حالاً كان مفعولاً بـ «أَنْزل» عطفٌ على قوله: «فأثابكم»، وفاعلُه ضميرُ اللّـهِ تعالى، وأل في «الغَمّ» للعهدِ، لتقدُّم ذِكْرِه.

ورَدَّ الشيخ[1] على الزمخشري كونَ «أمنةً» مفعولاً له بما تقدَّم، وفيه نظرٌ، فإنَّ الزمخشري[2] قال: «أومفعولاً له بمعنى: نَعِسْتُمْ أَمَنَةً» فقدَّر له عاملاً يتَّحِدُ فاعلُه مع فاعل «أمنـةً» فكأنـه استشعر السؤالَ، فلذلك قَدَّر عاملاً، على أنه قد يُقال: إنَّ الأمَنة من الله تعالى، بمعنى أنه أَوْقَعهـا بهم، كأنه قيـل: أنزل عليكم النُّعاس ليُـؤْمِنَكم به، و«أمنة» كما تكون مصدراً لِمنْ وَقَع به الأمن تكونُ مصدراً لِمَنْ أَوْقعه.

وقرأ [الجمهور: «أَمَنَةً» بفتح الميم: إمَّا مصدراً بمعنى الأمن، أوجمع «آمِن» على ما تقدَّم تفصيله. والنخعي[3] وابن محيصن][4] بسكون الميم، وهو مصدرٌ فقط، وكلاهما للمَرَّة.

---

(١) البحر ٣/٨٦.

(٢) الكشاف ١/٤٧٢.

(٣) الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/٨٥.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

قوله: «يَغْشَى» قرأ[1] حمزة والكسائي بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت، وخَرَّجوا قراءةَ حمزة والكسائي على أنها صفةٌ لـ «أَمَنَة» مراعاةً لها. ولا بُدَّ من تفصيلٍ وهو: إنْ أَعْرَبوا «نُعاساً» بدلاً أو عطفَ بيان أَشْكَلَ قولُهم مِنْ وجهين، أحدُهما: أنَّ النحاةَ نَصُّوا على أنه إذا اجتمع الصفةُ والبدلُ أو عطفُ البيان، قُدِّمتِ الصفةُ وأُخِّر غيرُها. وهنا قد قَدَّموا البدلَ أو عطفَ البيانِ عليها. والثاني: أن المعروفَ في لغة العرب أن تُحَدِّث عن البدل لا عن المبدل منه تقول: «هندٌ حسنُها فاتِنٌ» ولا يجوزُ: «فاتنةٌ» إلا قليلاً، فَجَعْلُهم «نُعاساً» بدلاً من «أمنة» يَضْعُفُ بهذا، فإنْ قيل: قد جاءَ مراعاةُ المبدلِ منه في قوله[2]:

١٤٧١ـ فكأنه لَهِقُ السَّراةِ كأنه
مـا حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ

فقال: «مُعَيَّن» مراعاةً للهاء في «كأنه»، ولم يراعِ البدلَ وهو «حاجَبيْه» ومثلُه قولُه[3]:

١٤٧٢ـ إنَّ السيوفَ غُدُوَّها ورَواحَها
تَرَكَتْ هوازنَ مثلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

فقال: «تَرَكَتْ» مراعاةً للسيوف، ولو راعَى البدلَ لقال: «تركا». فالجواب: أن هذا ـ وإنْ كان قد قال به بعض النحويين مستنداً إلى هذين البيتين ـ مؤولٌ بأنَّ «مُعَيَّن» خبرٌ عن «حاجبيه» لجريانهما مَجْرى الشيء الواحدِ في كلام العرب، وأنَّ نَصْبَ «غدوها ورواحها» على الظرفِ لا على البدل،

---

(١) السبعة ٢١٧؛ الكشف ١/٣٦٠.
(٢) تقدم برقم ٦٥٠.
(٣) تقدم برقم ٦٤٩.

وقد تقدَّم لنا شيء من هذا عند قوله: «على المَلَكَين ببابلَ هاروتَ وماروتَ»[(١)].

وإنْ أَعْربوا «نُعاساً» مفعولاً من أجلِه لَزِم الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بالمفعولِ له، وكذا إنْ أَعْربوا «نعاساً» مفعولاً به، و«أَمَنَةً» حالاً يلزم الفصلُ أيضاً، وفي جوازه نظرٌ. والأحسنُ حينئذٍ أن تكونَ هذه الجملةُ استئنافيةً جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما حكمُ هذه الأَمَنَة؟ فأخبرَ بقوله «تَغْشى»، ومَنْ قرأ بالياء أعاد الضمير على «نُعاساً» وتكون الجملةُ صفةً له. و«منكم» صفة لـ «طائفة» فيتعلق بمحذوف.

قوله: «وطائفةٌ قد أَهَمَّتْهُم» في هذه الواو ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها واوُ الحالِ، وما بعدها في محلِّ نصب على الحالِ، العاملُ فيها «يَغْشَىٰ». والثاني: أنها واوُ الاستئنافِ، وهي التي عَبَّر عنها مكي[(٢)] بواوِ الابتداءِ، والثالث: أنها بمعنى «إذ» ذكره مكي[(٣)] وأبو البقاء[(٤)] وهو ضعيفٌ. و«طائفةٌ» مبتدأ، والخبرُ «قد أَهَمَّتْهُمْ أنفسُهم»، وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأحد شيئين: إمَّا للاعتماد على واوِ الحال، وقد عَدَّه بعضُهم مُسَوِّغاً، وإنْ كان الأكثرُ لم يذكروه، وأنشد[(٥)]:

١٤٧٣ـ سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ فمذْ بدا
مُحيَّاكِ أَخْفَى ضَوْءُه كلَّ شارِقِ

وإمَّا لأنَّ الموضعَ موضعُ تفصيلٍ، فإنَّ المعنى: يَغْشى طائفةً، وطائفةٌ لم يَغْشَهم[(٦)]، فهو كقوله[(٧)]:

---

(١) الآية ١٠٢ من البقرة.
(٢) المشكل ١/١٦٤.
(٣) المشكل ١/١٦٤.
(٤) الإملاء ١/١٥٤، وقال عنه: «وليس بشيء».
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في المغني ٤٢٣؛ والدرر ١/٧٦.
(٦) الأصل: «يغشاهم» وهو سهو.
(٧) تقدم برقم ٢٢٢.

١٤٧٤ـ إذا مـا بكىٰ مِنْ خَلْفِها انصـرَفَتْ لـه
بشِـقٍّ وشِـقٌّ عنـدنـا لـم يُـحَـوَّلِ

ولو قُرِىء بنصب «طائفةً» على أن تكونَ المسألةُ من باب الاشتغال لم يكن ممتنعاً إلا من جهة النقل فإني لم أحفظه قراءة.

وفي خبر هذا المبتدأ أربعة أوجه، أحدها: أنه «قد أَهَمَّتْهُم» كما تقدم، الثاني: أنه «يظنون» والجملةُ قبلَه صفةٌ لـ «طائفة». الثالث: أنه محذوفٌ، أي: ومنكم طائفة، وهذا يُقَوِّي أنَّ معنـاه التفصيل، والجملتـان صفتان لـ «طائفة»، أو يكونُ «يظنون» حالاً من مفعـول «أهمَّتْهم» أو مِنْ «طائفـة» لتخصُّصه بالوصف، أو خبراً بعد خبر إنْ قلنا إنَّ «قد أهمتهم» خبرٌ أولُ، وفيه من الخلافِ ما مَضَى غيرَ مرة. الرابع: أنَّ الخبر «يقولون»، والجملتان قبلَه على ما تقدَّم من كونهما صفتين أو خبرين، أو إحداهما خبرٌ والأخرى حالٌ، ويجوزُ أَنْ يكون «يقولون» صفةً، أو حالاً أيضاً إنْ قلنا: إنَّ الخبرَ الجملة التي قبله، أو قلنا إنَّ الخبرَ مضمر.

وقوله: «يظنُّون» له مفعولان، فقال أبو البقاء[1]: «غيرَ الحق» مفعولٌ أولُ أي: أمراً غير الحق، و «بالله» هو المفعول الثاني». وقال الزمخشري:[2] «غير الحق» في حكم المصدر، ومعناه: يَظُنُّون باللَّـهِ غيرَ الحق الذي يجب أن يُظَنَّ به، و «ظنَّ الجاهلية» بدلٌ منه، ويجوز أن يكونَ المعنى: «يظنون باللَّـهِ ظَنَّ الجاهِلِية»، و «غيرَ الحق» تأكيدٌ لـ «يظنون» كقولك: «هذا القولُ غيرُ ما تقول»، فَعَلى ما قال لا يتعدَّى «ظنَّ» إلى مفعولين، بل تكونُ الباءُ ظرفيةً للظن، كقولك: «ظننت بزيد» أي: جعلْتُه مكانَ ظنِّي»، وعلى هذا المعنى حَمَل النحويون قوله[3]:

---

(١) الإملاء ١/١٥٤.
(٢) الكشاف ١/٤٧٢.
(٣) تقدم برقم ٤٣١.

١٤٧٥ـ فقلت لهم ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهمُ في الفارسِيِّ المُسَرَّدِ

أي: اجعلوا ظنكم في ألفي مُدَجَّج. وتحصَّل في نصب «غير الحق» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ أولُ لـ «يظنون». والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ للجملةِ التي قبلَه بالمعنيين اللذين ذكرهما الزمخشري.

وفي نصب «ظنَّ الجاهلية» وجهان أيضاً: البدلُ من «غيرَ الحق»، أو أنه مصدرٌ مؤكد لـ «يظنون»، و«بالله»: إمَّا متعلق بمحذوف على جَعْله / مفعولاً [١٨٥/ب] ثانياً، وإمَّا بفعل الظن على ما تقدم. وإضافةُ «الظن» إلى «الجاهلية» قال الزمخشري[١]: «كقولك: «حاتمُ الجودِ، ورجلُ صدقٍ» يريد الظنَّ المختصَّ بالملةِ الجاهلية، ويجوز أن يراد: ظنَّ أهلِ الجاهلية» وقال غيرُه: «المعنى: المدة الجاهلية أي: القديمة قبل الإسلام نحو: حَمِيَّة الجاهلية».

قوله: «هل لنا من الأمرِ مِنْ شيء»: «مِنْ» في «من شيء» زائدةٌ في المبتدأ، وفي الخبر وجهان، وأصحُّهما أنه «لنا»، فيكون «من الأمر» في محلِّ نصب على الحال من «شيء» لأنه نعت نكرةٍ قُدِّم عليها فينتصبُ حالاً، ويتعلق بمحذوف. والثاني: ـ أجازه أبو البقاء ـ[٢] أن يكون «من الأمر» هو الخبر، و«لنا» تبيين، وبه تتِمُّ الفائدةُ كقوله: «ولم يكن له كُفُواً أحد»[٣]، وهذا ليس بشيء، لأنه إذا جعله للتبيين فحينئذ يتعلَّق بمحذوف، وإذا كان كذلك فيصير «لنا» من جملةٍ أخرى، فتبقى الجملة من المبتدأ أو الخبر غيرَ مستقلة بالفائدة، وليس نظيراً لقوله: «ولم يكن له كُفُواً أحد» فإن «له» فيها متعلِّق بنفس «كفواً» لا بمحذوفٍ، وهو نظيرُ: «لم يكن أحد قائلاً لبكر» فـ «لبكر» متعلق بنفس الخبر.

---

(١) الكشاف ٤٧٢/١.
(٢) الإملاء ١٥٥/١.
(٣) الآية ٤ من الإخلاص.

وهل هذا الاستفهامُ على حقيقتِه؟ فيه وجهان أظهرهما: نعم، ويعنون بالأمر: النصرَ والغلبةَ. والثاني: أنه بمعنى النفي، كأنهم قالوا: ليس لنا من الأمر ـ أي النصر ـ شيءٌ، وإليه ذهب قتادة وابن جريج، ولكن يضعف هذا بقوله: «قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله» فإنَّ مَنْ نَفَى عن نفسِه شيئاً لا يُجاب بأَنْ يُثْبَتَ لغيرِه، لأنه مُقِرٌّ بذلك، اللهم إلا أَنْ يُقَدَّر جملةً أخرى ثبوتيةً مع هذه الجملةِ فكأنهم قالوا: ليس لنا من الأمر شيء، بل لِمَنْ أَكْرَهَنا على الخروج، وحَمَلَنا عليه، فحينئذ يَحْسُن الجواب بقوله: «قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله» لقولهم هذا.

وهذه الجملةُ الجوابيةُ اعتراضٌ بين الجمل التي جاءت بعد قوله: «وطائفةٌ» فإنَّ قولَه: «يُخْفون في أنفسهم» وكذا «يقولون» الثانية: إمَّا خبرٌ عن «طائفة» أو حال مِمَّا قبلها.

وقرأ الجماعة «كلَّه» بالنصب، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تأكيدٌ لاسم «إن». والثاني ـ حكاه مكي[1] عن الأخفش[2] ـ أنه بدلٌ منه، وليس بواضحٍ. و«لله» خبرُ «إنَّ». وقرأ أبو عمرو[3]: «كلُّه» رفعاً وفيه وجهان، أشهرُهما: أنه رفع بالابتداء، و«لله» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ» نحو: «إنَّ مالَ زيد كلُّه عنده». والثاني: أنه توكيدٌ على المحلِّ، فـ«إنَّ» اسمُها في الأصل مرفوعٌ بالابتداء، وهذا مذهبُ الزجاج والجرميّ، يُجْرون التوابع كلها مُجْرى عطفِ النسق، فيكونُ «لله» خبراً لـ«إنَّ» أيضاً. و«يُخْفون»: إمَّا خبرٌ لـ«طائفة» أو حالٌ مِمَّا قبله كما تقدم. وأما «يقولون» فيحتمل هذين الوجهين، ويحتمل أَنْ يكون تفسيراً لقوله «يُخْفون» فلا محلَّ له حينئذ.

وقوله: «ما قُتِلْنا» جوابُ «لو»، وجاء على الأفصحِ: فإنَّ جوابَها إذا كان

---

(١) المشكل ١/١٦٤.

(٢) معاني القرآن له ١/٢١٨.

(٣) السبعة ٢١٧؛ الكشف ١/٣٦١.

منفياً بـ «ما» فالأكثر عدمُ اللامِ، وفي الإيجاب بالعكس. وقوله: «لو كان لنا من الأمر شيء» كقوله: «هل لنا من الأمر من شيء» وقد عُرِف الصحيحُ من الوجهين.

وقد أَغْرَب الزمخشري هذه الجملَ الواقعة بعد قوله: «وطائفة» إعراباً أفضى إلى خروجِ المبتدأ بلا خبر، ولا بد من إيراد نَصِّه ليتبيَّنَ ذلك، قال رحمه الله[1]: «فإنْ قلت كيف مواقعُ هذه الجمل التي بعد قوله: «وطائفة»؟ قلت: «قد أَهَمَّتْهُمْ» صفةٌ لـ «طائفة» و «يظنون» صفةٌ أخرى أو حال، بمعنى: قد أهمَّتْهم أنفسهم ظانِّين، أو استئناف على وجه البيان للجملةِ قبلها، و «يقولون» بدلٌ من «يظنون». فإن قلت: كيف صَحَّ أن يقع ما هو مسألةٌ عن الأمر بدلاً من الإخبار بالظن؟ قلت: كانت مسألتُهم صادرةً عن الظن فلذلك جاز إبدالُه منه، و «يُخْفون» حال من «يقولون»، و «قل إنَّ الأمر كلَّه لله» اعتراضٌ بين الحال وذي الحال، و «يقولون» بدلٌ من «يُخْفون»، والأجودُ أَنْ يكون استئنافاً» انتهى كلامه. وهذا من أبي القاسم بناءً على أن الخبر محذوف كما قَدَّمْتُ لك تقريرَه [في]: «ومنكم طائفةٌ» لأنه موضعُ تفصيل.

قوله: «لبرزَ» جاء على الأفصح، وهو ثبوت اللام في جوابها مثبتاً، والجمهورُ «لبرز» مخففاً مبيناً للفاعل، وأبو حيوة[2]: «لَبُرِّز» مشدداً مبنياً للمفعول، عَدَّاه بالتضعيف. وقرىء[3] «كَتَب» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «القتلَ» مفعولاً به، والحسن[4]: «القتالُ» رفعاً.

قوله: «وليبتلي» فيه خمسةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلقٌ بفعلٍ قبله، تقديرُه: فَرَض اللَّهُ عليكم القتالَ ولم ينصُرْكم يومَ أُحد ليبتلي ما في

(١) الكشاف ١/٤٧٣.
(٢) الشواذ ٢٣؛ القرطبي ٣/٢٤٣؛ البحر ٣/٩٠.
(٣) قراءة ابن عباس؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/٩٠.
(٤) البحر ٣/٩٠.

صدوركم. وقيل: بفعلٍ بعده، أي: ليبتلي فَعَلَ هذه الأشياء. وقيل: الواوُ زائدةٌ واللام متعلقة بما قبلها، وقيل: «وليبتلي» عطفٌ على «ليبتلي» الأولى، وإنما كُرِّرت لطولِ الكلام، فعُطِف عليه «وليمحِّص» قاله ابن بحر. وقيل: هو عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ تقديرُه: ليقضي اللَّـهُ أمرَه وليبتلي، وجَعَلَ متعلَّقَ الابتلاءِ ما انطوى عليه الصدورُ، والذي انطوى عليه الصدر هو القلب، لقوله: «القلوبُ التي في الصدور»[1]، وجَعَل متعلَّقَ التمحيص ـ وهو التصفية ـ ما في القلب وهو النيَّاتُ والعقائد.

آ. **(١٥٥) وقوله تعالى: ﴿الجَمْعان﴾**: إنما ثُنِّي ـ وإن كان اسمَ جمع وقد نَصَّ النحاةُ على أنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا شذوذاً ـ لأنه أُريد به النوعُ، فإنَّ المعنى: جَمْعُ المؤمنين وجَمْـعُ المشركين، فلما أُريد بـه ذلك ثُنِّي كقوله[2]:

١٤٧٦ـ وكــلُّ رفيقَيْ كــلِّ رحــلٍ وإنْ همــا
تعــاطَى القَنــا قــومــاً همــا أخَــوان

والسين في «استَنْزَلَهم» للطلب، والظاهرُ أن استفعل هنا بمعنى أَفْعَل لأنَّ القصةَ تَدُلُّ عليه، فالمعنى حَمَلَهم على الزلة، ويكون كَاسْتَبَلَّ وأَبَلَّ.

آ. **(١٥٦) قولُه تعالى: ﴿إذا ضَربوا﴾**: «إذا» ظرفٌ مستقبل فلذلك اضطربت أقوالُ المُعْرِبين هنا من حيث إنَّ العاملَ فيها: «قالوا» وهو ماضٍ، فقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: كيف قيل «إذا ضَرَبوا» مع «قالوا»؟ قلت: هو حكايةُ حالٍ ماضيةٍ كقولك «حين يضربون في الأرض». وقال أبو البقاء[4]

---

(١) الآية ٤٦ من الحج: «ولكن تَعْمَى القلوبُ التي في الصدور».

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٧٠؛ والمغني ٢١٥؛ واللسان «يدي»؛ والدرر ٢/٩٠. وانظر الأوجه الأخرى في البيت في المغني ٢١٥.

(٣) الكشاف ١/٤٧٣.

(٤) الإملاء ١/١٥٥.

بعد قوله قريباً[1] من قول الزمخشري: «ويجوز أن يكونَ «كفروا» و«قالوا» ماضيين، ويرادُ بهما المستقبلُ المحكيُّ به الحالُ، فعلى هذا يكون التقديرُ: يكفرون ويقولون» انتهى. ففي كِلا الوجهين حكايةُ حالٍ، لكنْ في الأول حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، وفي الثاني مستقبلةٌ، وهو من هذه الحيثيَّةِ كقوله تعالى: «حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا»[2] وقد تقدَّم. ويجوزُ أَنْ يُراد بـ «قال» الاستقبالُ لا على سبيلِ الحكاية، بل لوقوعِه صلةً لموصولٍ، وقد نَصَّ بعضُهم على أنَّ الماضيَ إذا وقَع صلةً لموصولٍ صَلَح للاستقبال نحو: «إلا الذين تابوا من قبلِ أَنْ تَقْدِروا عليهم»[3]، وإلى هذا نحا ابن عطية[4]، قال: «ودخلت إذا ـ وهي حرف استقبال ـ من حيث «الذين» اسمٌ مُبْهَمٌ يَعُمُّ مَنْ قَال في الماضي ومَنْ يقول في الاستقبال، ومِنْ حيث هذه النازلةُ تُتَصَوَّرُ في مستقبلِ الزمان» يعني فتكون حكايةَ حالٍ مستقبلة.

وقيل: «إذا» بمعنى «إذْ» وليس بشيء. وقَدَّر الشيخ[5] مضافاً محذوفاً هو عاملٌ في «إذا» تقديرُه: «وقالوا لهلاكِ إخوانهم» أي مخافةَ أن يَهْلَكَ إخوانُهم إذا سافروا أو غزَوا، فقدَّر العاملَ مصدراً مُنْحَلاً لـ «أَنْ» والمضارع حتى يكونَ مستقبلاً قال: «ولكنْ يصيرُ الضميرُ في قوله: «لو كانوا عندنا» عائداً على «إخوانهم» في اللفظ وهو لغيرهم في المعنى أي: يعودُ على إخوانٍ آخرين وهم الذين تقدَّمَ موتُهم بسببِ سفرٍ أو غزو، وقَصْدُهم بذلك تثبيطُ الباقين، وهو نظيرُ: «درهمٌ ونصفه»، «وما يُعَمَّر مِنْ مُعَمَّرٍ ولا ينقُص من عُمُرِه»[6] وقول النابغة[7]:

---

(١) أي: كلاماً قريباً.
(٢) الآية ٢١٤ من البقرة.
(٣) الآية ٣٤ من المائدة.
(٤) المحرر ٣/٢٧٥.
(٥) البحر ٣/٩٢.
(٦) الآية ١١ من فاطر.
(٧) تقدم برقم ١٨٩.

١٤٧٧ـ قـالَتْ: ألا ليتمـا هـذا الحمـامُ لنــا
إلـى حمــامتِنــا ونـصـفُــه فَــقَــدِ

أي: نصفُ درهمٍ آخرَ، ومُعَمَّرٍ آخرَ، وحمامٍ آخرَ».

واللامُ في «لإخوانهم» للعلةِ، وليسَتْ هنا للتبليغ كالتي في قولك: «قلت لزيدٍ: افعل كذا».

والجمهورُ على «غُزًّى» بالتشديد جمع «غازٍ»، وقياسُه: غُزَاة كـرام ورُماة، ولكنهم حَمَلوا المعتلَّ على الصحيح في نحو: ضارِب وضُرَّب، وصائم وصُوَّم. والزهري[1] والحسن: «غُزَى» بتخفيفها، وفيه وجهان: أنه خَفَّف الزايَ كراهيةَ التثقيلِ في الجمعِ. والثاني: أنَّ أصلَه «غُزاة» كقُضاة ورُماة، ولكنه حَذَفَ تاءَ التأنيث، لأنَّ نفسَ الصيغةِ دالَّة على الجمعِ، فالتاءُ مستغنىً عنها. وقال ابن عطية[2]: «وهذا الحذف كثيرٌ في كلامهم، ومنه قول الشاعر يمدح الكسائي[3]:

١٤٧٨ـ أبـى الـذَّمُّ أخـلاقَ الكسـائي وانْتَحى
بــه المجـدُ أخــلاقَ الأُبُـوِّ السَّــوابقِ

يريد: «الأبوة» جمع أب، كما ان «العمومة» جمع عَمّ»، و«البُنُوَّة» جمعُ ابن، وقد قالوا: ابن وبُنُوّ. وقد رَدَّ عليه الشيخ[4] هذا: بأنَّ الحَذْفَ ليس بكثيرٍ،وأنَّ قوله: «حُذِفَت التاءُ من «عُمومة» ليس كذلك، بل الأصل «عُموم»

---

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/٩٣؛ القرطبي ٤/٢٤٦.
(٢) المحرر ٣/٢٧٦.
(٣) البيت للقناني، وهو في المحتسب ١/١٧٥؛ وابن يعيش ٥/٣٦؛ واللسان: أبي؛ والبحر ٣/٩٣.
(٤) البحر ٣/٩٣.

[١٨٦/أ] من غير تاء / ، ثم أَدخلوا عليها التاء لتأكيد الجمع، فما جاء على «فُعول» من غيرِ تـاءٍ فهو الأصلُ نحو: عُموم وفُحول، وما جاءَ فيه التاءُ فهو الذي يَحْتاج إلَى تأويلِه بالجمعِ، لم يُبْنَ على هذه التاءِ حتى يُدَّعى حَذْفُها، وهذا بخلاف «قُضاة» وبابِه بُني عليها فيمكنُ ادِّعاءُ الحَذْفِ فيه، وأما «أُبُوَّة» و«بُنُوَّة» فليسا جَمْعَيْن بل مصدَرَيْن[١] وأمَّا «أُبُوّ» في البيت فهو شاذ عند النحاةِ من جهةِ أنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يُعِلَّه فيقول: «أُبِـيّ» بقلبِ الواوين ياءين نحو: عُصِيّ.

ويُقال: غُزَّاء بالمدِّ أيضاً وهو شاذٌّ، وتَحصَّل في «غازٍ» ثلاثةُ جموعٍ في التكسيرِ: غُزَاة كقُضَاة، وغُزَّى كصُوَّم، وغُزَّاء كصُوّام، وجمعٌ رابع جمعُ سلامة، والجملةُ كلها في محل نصب بالقول.

قوله: «ليجعلَ الله» في هذه اللام قولان، أحدهما: أنها لام «كي» والثاني: أنها لام العاقبة والصيرورة، وعلى القول الأول فبِمَ تتعلَّق هذه اللام؟ وفيه وجهان، فقيل: التقدير: أَوْقَعَ ذلك أي القول ــ أو المُعْتَقَد ــ ليجعلَه حسرةً، أو نَدَمُهم، كذا قَدَّره أبو البقاء[٢]، وأجاز الزمخشري[٣]: أن تتعلَّقَ بجملة النهي، وذلك على معنيين باعتبارِ ما يُراد باسمِ الإشارة على ما سيأتي بيانُه في كلامِه: أمَّا الاعتبارُ الأول فإنه قال: «يعني: لا تكونوا مثلَهم في النطق بذلك القول واعتقادِه ليجعله اللَّـهُ حسرةً في قلوبِهم خاصة، ويصونَ منها قلوبَكم» فجعل «ذلك» إشارةً إلى القولِ والاعتقادِ. وأمَّا الاعتبارُ الثاني فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» إشارةً إلى ما دَلَّ عليه النهيُ أي: لا تكونوا مثلَهم ليجعلَ اللَّـهُ انتفاءَ كونكم مثلَهم حسرةً في قلوبهم، لأنَّ مخالَفَتهم فيما يقولون، ويعتقدون مِمَّا يَغُمُّهُمْ ويَغيظهم».

---

(١) لعل الأنسب: «بل مصدران» أي: هما.
(٢) الإملاء ١/١٥٥.
(٣) الكشاف ١/٤٧٤.

وقد رَدَّ عليه الشيخ[1] المعنى الأولَ بالمعنى الثاني الذي ذكرههو، ولا بد من إيراده ليتبيَّنَ لك. قال بعد ما حكى عنه ما نقلْتُه في المعنى الأول: «وهذا كلام مثبج[2] لا تحقيقَ [فيه] لأنَّ جَعْلَ الحسرة لا يكون سبباً للنهي كما قلنا. إنما يكونُ سبباً لحصولِ امتثالِ النهي، وهو انتفاء المماثلةِ، فحصولُ ذلك الانتفاء والمخالفةِ فيما يقولون ويعتقدون يَحْصُل عنه ما يَغيظهم ويَغُمُّهُمْ إذ لم يُوافِقُوهم فيما قالوه واعتَقَدُوه فلا تَضْرِبوا ولا تَغْزُوا، فالتبس على الزمخشري استدعاءُ انتفاءِ المماثلةِ بحصولِ الانتفاء، وفَهْمُ هذا فيه خَفاءٌ ودِقَّةٌ» انتهى. ولا أدري ما وجهُ تثبيجِ كلام أبي القاسم، وكيفَ ردَّ عليه على زعمه بكلامه؟

وقال الشيخ[3] أيضاً: «وقال ابنُ عيسى ـ يعني الرماني ـ وغيرُه اللامُ متعلقةٌ بالكون، أي لا تكونوا كهؤلاءِ ليجعلَ اللَّهُ ذلك حسرة في قلوبهم دونَكم، ومنه أخَذَ الزمخشري في قولِه، لكنَّ ابن عيسى نَصَّ على ما تتعلق به اللام، وذاك لم ينص، وقد بَيَّنَّا فسادَ هذا القول». انتهى. وقوله: «وذلك لم ينصَّ» بل قد نَصَّ، قال: «فإنْ قلت ما متعلَّقُ ليجعلَ؟ قلت: «قالوا» إلى آخره، أو بقوله: «لا تكونوا»، وأيُّ نصٍ أظهرُ من هذا؟ ولا يجوزُ تَعَلُّق هذه اللامِ ـ ومعناها التعليل ـ بـ «قالوا» لفساد المعنى، لأنهم لم يقولوه لذلك بل لتثبيطِ المؤمنينِ عن الجهاد.

وعلى القولِ الثاني ـ أعني كونَها للعاقبةِ ـ تتعلَّقُ بـ «قالوا» والمعنى: أنَّهم قالوا ذلك لغرضٍ من أغراضِهم، فكانَ عاقبةُ قولِهم ومصيرُه إلى الحسرةِ والنَّدامَةِ كقولِه: «فالتقطَه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عَدُوَّاً وحَزَناً»[4]، لم يلتقِطوه

---

(١) البحر ٣/٩٤.

(٢) كلام مثبج: أي مضطرب.

(٣) البحر ٣/٩٤.

(٤) الآية ٨ من القصص.

لذلك، لكنْ كان مآلُه لذلك، ولكنَّ كونَها للصيرورةِ لم يَعْرِفْه أكثرُ النحويين، وإنما هو شيء يَنْسِبونَه للأخفش، وما وَرَدَ من ذلك يـؤولونه عَلى العكس من الكلام نحو: «فَبَشِّرْهم [بعذاب][1]»، وهذا رأي الزمخشَري، فإنه[2] شَبَّه هذه اللام باللام في «ليكونَ لهم عَدُوًّا»، ومذهبُه في تَيْكَ أنها للعلة بالتأويل المذكور. والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير، و«حسرةً» مفعولٌ ثانٍ، و«في قلوبهم» يجوزُ أن يتعلَّق بالجَعْل ــ وهو أبلغُ ــ أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للنكرة قبله.

واختُلف في المُشار إليه بذلك: فعن الزجاج[3]: هو الظن، ظنوا أنهم لو لم يَحْضُروا لم يُقْتَلوا. وقال الزمخشري[4]: «هو النطق بالقول والاعتقاد». وقريبٌ منه قول ابن عطية[5]، وأجاز ابن عطية[6] أيضاً أن يكونَ للنهي والانتهاء معاً. وقيل هو مصدرُ «قال» المدلولِ عليه به.

«واللَّهُ بما تعملون بصير» قرأ[7] ابن كثير وحمزة والكسائي: «يَعْملون» بالغيبةَ ردًّا على الذين كفروا، والباقون بالخطابَ ردًّا على قوله: «لا تكونوا» فهو خطابٌ للمؤمنين. وجاء هنا بصفة البصر، قال الراغب: «عَلَّق ذلك بالبصر لا بالسمع، وإنْ كان الصادرُ منهم قولاً مسموعاً لا فعلاً مرئياً، لمَّا كان ذلك القولُ من الكافر قصداً منه إلى عمل يُحاوِلُه، فَخَصَّ البصرَ بذلك، كقولك لمَنْ يقولُ شيئاً وهو يَقْصِدُ فِعْلاً يُحاوله: «أنا أرى ما تفعله».

آ. (١٥٧) **قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ قُتِلْتُم﴾**: اللامُ هي الموطِّئةُ لقسمٍ

(١) الآية ٢١ من آل عمران.
(٢) الكشاف ١/٤٧٤.
(٣) معاني القرآن ١/٤٩٦.
(٤) الكشاف ١/٤٧٤.
(٥) المحرر ٣/٢٧٧.
(٦) المحرر ٣/٢٧٧.
(٧) السبعة ٢١٧؛ الكشف ١/٣٦١.

محذوف، وجوابُه قولُه: «لمغفرةٌ» وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لسدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّه لكونه دالًّا عليه، وهو الذي عَنَاه الزمخشري[1] بقوله: «وهو سادٌّ مسدَّ جوابِ الشرط» ولا يعني بذلك أنَّه من غيرِ حذفٍ. واللام لام الابتداء، وهي وما بعدها جواب القسم كما تقدم.

و«مغفرةٌ» فيها وجهان، أظهرهُما: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، والمسوِّغات هنا كثيرة: لام الابتداء والعطف عليها في قوله: «ورحمةٌ» ووصفُها، فإنَّ قوله: «من الله» صفةٌ لها، ويتعلق حينئذٍ بمحذوف، و«خيرٌ» خبرٌ عنها. والثاني: أن تكونَ مرفوعة على خبر ابتداء مضمر، إذا أُريد بالمغفرةِ والرحمةِ القتلُ أو الموتُ في سبيل الله، لأنهما مقترنان بالموتِ في سبيلِ الله، فيكونُ التقدير: فذلك ـ أي الموتُ أو القتلُ في سبيلِ الله ـ مغفرةٌ ورحمةٌ خير، ويكون «خير» صفةً لا خبراً، وإلى هذا نحا ابن عطية[2] فإنه قال: «وتحتمل الآية أن يكونَ قولُه: «لمغفرةٌ» إشارةً إلى الموت أو القتل في سبيل الله، فَسَمَّى ذلك مغفرةً ورحمة، إذ هما مقترنان به، ويجيء التقدير: فذلك مغفرةٌ ورحمة، وترتفعُ المغفرةُ على خبر الابتداء المقدر، وقوله: «خير» صفةٌ لا خبرُ ابتداء» انتهى. ولكنَّ الوجهَ الأولَ أظهرُ، و«خير» هنا على بابِها من كونها للتفضيلِ، وعن ابن عباس: «خيرٌ من طِلاع[3] الأرض ذهبةً حمراءَ».

وقوله: «ورحمةٌ» أي: ورحمةٌ من الله، فَحُذِفَتْ صفتُها لدلالة الأولى عليها، ولا بُدَّ من حَذْفٍ آخر مُصَحِّحٍ للمعنى، تقديرُه: لمغفرة من الله لكم ورحمةٌ منه لكم. وجاء بالمغفرةِ والرحمةِ نكرتين إيذاناً بأنَّ أَدنى خيرٍ وأقلَّ

---

(١) الكشاف ١/٤٧٤.

(٢) المحرر ٣/٢٧٩.

(٣) طلاع الشيء: ملؤه.

شيء خيرٌ من الدنيا وما فيها الذي يجمعونه، وهو نظير «ورضوانٌ من الله أكبرُ»[1]، والتنكيرُ قد يُشْعِرُ بالتقليل، و«ما» في قوله «مِمَّا يَجْمَعُون» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ أي: مِنْ جَمْعِكم المالَ ونحوه.

آ. (١٥٨) وقرأ[2] أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: ﴿مُتُّم﴾ و﴿مُتُّ﴾[3]: وبابه بضم الميم، ووافقهم حفص هنا خاصة في الموضعين، والباقون بالكسر. فأمّا الضم فلأنه فَعَل بفتح العين من ذوات الواو، وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأخواتها أن تضم فاؤه: إمَّا من أول وهلة، وإمَّا بأن نبدلَ الفتحةَ ضمةً ثم نَنْقُلَها إلى الفاء[4] على اختلاف بين التصريفيين، فيقال في «قام» وقال وطال: قُمت وقُمنا وقُمن وطُلت وطُلن وما أشبه، ولهذا جاء مضارعُه على يَفْعُل نحو: يَمُوت. وأما الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنه من لغة مَنْ يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصلُ: مَوِت بكسر العين كخَوِف فجاء مضارعه على يَفْعَل بفتح العين. قال الشاعر[5]:

١٤٧٩ـ بُـنَـيَّـتـي سـيـدةَ الـبـنـات
عِـيـشـي ولا يُـؤْمَـنُ أَنْ تَـمـاتـي

[١٨٦/ب] فجاء بمضارعه على يَفْعَل بالفتح، فعلى هذه / اللغة يَلْزَم أن يقال في الماضي المسند إلى التاءِ وإحدى أخواتها: «مِتُّ» بالكسرِ ليس إلا، وهو أنَّا

(١) الآية ٧٢ من التوبة.
(٢) السبعة ٢١٨؛ والكشف ١/٣٦١.
(٣) الآية ٢٣ من مريم.
(٤) العمل واحد لظاهرة واحدة، وإنما اختلفت طريقة التعبير لتفسيره.
(٥) تقدم برقم ٢٣٨.

نَقَلْنا حركةَ الواو إلى الفاء بعد سَلْبِ حركتِها دلالةً على بنيةِ الكلمة في الأصلِ. وهذا أَوْلى مِنْ قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ «مِتَّ» بالكسر مأخوذٌ من لغة من يقول: «يَمُوت» بالضم في المضارع، وجعلوا ذلك شاذاً في القياس كثيراً في الاستعمـال كالمـازني وأبـي علي الفارسي، ونقله بعضهم عن سيبـويه[١] صريحاً، وإذا ثَبَتَ ذلك لغةً فلا معنى إلى ادِّعاء الشذوذ فيه. وأمَّا حفص فجمع بين اللغتين.

وقرأ الجماعة: «تَجْمَعُون» بالخطاب جرياً على قوله: «ولئن قُتِلتم»، وحفص[٢] بالغيبة: إمَّا على الرجوع على الكفار المتقدمين،وإما على الالتفات من خطاب المـؤمنين.

وهذه ثلاثة مواضع: تقدَّم الموتُ على القتل في الأول منهـا وفي الأخير، والقتلُ على الموت في المتوسط، وذلك أنَّ الأول لمناسبةِ ما قبله من قوله: «إذا ضَرَبوا في الأرض أو كانوا غُزَّى» فرجعَ الموتُ لِمَنْ ضَرَب في الأرض، والقتلُ لِمَنْ غزا، وأما الثاني فلأنه مَحَلُّ تحريضٍ على الجهاد فَقَدَّم الأهمَّ الأعرفَ، وأمَّا الآخرُ فلأنَّ الموتَ أغلبُ.

وقوله: «لإلى الله» اللامُ جوابُ القسم فهي داخلةٌ على «تُحْشَرون»، و «إلى الله» متعلقٌ به، وإنما قُدِّم للاختصاصِ أي: إلى الله لا إلى غيره يكونُ حشرُكُم، أو للاهتمام، وحَسَّنَه كونُه فاصلةً، ولولا الفصلُ لوجب توكيدُ الفعل بنونٍ، لأنَّ المضارعَ المثبت إذا كانَ مستقبلاً وَجَبَ توكيدُه مع اللام خلافاً للكوفيين، حيثُ يجيزون التعاقبَ بينهما، كقوله[٣]:

---

(١) الكتاب ٢/٣٦١.

(٢) السبعة ٢١٨؛ الكشف ١/٣٦٢.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل، وعجزه:

فَـرْغٌ وإنَّ أخـاكمُ لـم يُقْصَـدِ

١٤٨٠ـ وقــتــيــلِ مُــرَّةَ أَثْــأَرَنَّ فــإنــه

. . . .

فجاءَ بالنونِ دونَ اللامِ ، وقوله[١]:

١٤٨١ـ لِئَنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكم
لَــيَــعْــلَمُ ربي أنَّ بــيــتــيَ واسِــعُ

فجاءَ باللامِ دون النون، والبصريون يجعلونه ضرورةً. فإنْ فُصِل بين اللام بالمعمول كهذه الآية أو بـ «قد» نحو: «والله قد أقوم» وقوله[٢]:

١٤٨٢ـ كَذَبْتِ لقد أُصْبي على المَرْء عِرْسَه

. . . .

أو بحرفِ تنفيس نحو: «ولسوف يُعطيك»[٣] فلا يجوزُ توكيده حينئذ بالنون. قال الفارسي: «دخلتِ النونُ فرقاً بين لام اليمين ولام الابتداء، ولامُ الابتداء لا تدخل على الفَضْلة، فبدخول لام اليمين على الفَضْلة حَصَلَ الفرقُ فلم يُحْتَجْ إلى النون، وبدخولِها على «سوف» حَصَل الفرقُ أيضاً فلا حاجةَ إلى النونِ، ولامُ الابتداء لا تَدْخُل على الفعلِ إلا إذا كان حالاً، أمَّا مستقبلاً فلا».

آ. **(١٥٩) قوله تعالى: ﴿فَبِما﴾**: في «ما» وجهان، أحدهُما: أنها

= وهو في ديوانه ١٤٥؛ والمفضليات ٣٦٤؛ والهمع ٢/٤٢؛ والدرر ٢/٤٧؛ وفرغ: هَدْر، ولم يقصد: لم يقتل.

(١) تقدم برقم ٦٦٣.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٨ وعجزه:
وأمنع عِرْسي أن يُزَنَّ بها الخالي
والبحر ٣/١٩٧.

(٣) الآية ٤ من الضحى.

زائدةٌ للتوكيدِ والدلالةِ على أن لِينَه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله، ونظيرُه: «فَبِما نَقْضِهم ميثاقَهم»[1]. والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ، بل هي نكرة وفيها وجهان، أحدهُما: أنها موصوفةٌ برحمة، أي: فبشيء رحمةٍ. والثاني: أنها غيرُ موصوفة، و«رحمةٍ» بدلٌ منها، نقله مكي[2] عن ابن كيسان. ونقل أبو البقاء[3] عن الأخفش[4] وغيرِه أنها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، و«رحمةٍ» بدلٌ منها، كأنه أَبْهم ثم بَيَّن بالإبدال. وجَوَّز بعضُ الناس ــ وعَزاه الشيخ[5] لابن خطيب[6] الريّ ــ أنَّ «ما» استفهاميةٌ للتعجب تقديرُه: فبأي رحمةٍ لِنْتَ لهم، وذلك فإنَّ جنايتَهم لَمَّا كانت عظيمة ــ ثم إنه ما أظهر تغليظاً في القول ولا خشونةً في الكلام ــ علموا أنَّ ذلك لا يتأتَّى إلا بتأييد ربَّاني قبلَ ذلك. وردَّ عليه الشيخ هذا بأنه لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ تُجْعَلَ «ما» مضافةً إلى «رحمة»، وهو ظاهرُ تقديرِه كما حكاه عنه، فيَلْزَمُ إضافةُ «ما» الاستفهاميةِ، وقد نَصُّوا على أنه لا يُضاف من أسماءِ الاستفهام إلا «أيّ» اتفاقاً، و«كم» عند الزجاج، وإمَّا أَنْ لا تجعلَها مضافةً، فتكونُ «رحمةٍ» بدلاً منها، وحينئذ يلزمُ إعادةُ حرف الاستفهام في البدل كما تقرَّر في علم النحو، وأنحى عليه في كلامه فقال: «وليته كان يُغْنيه عن هذا الارتباكِ والتسلُّقِ إلى ما لا يُحْسِنُه قولُ الزجاج[7] في «ما» هذه إنها صلةٌ فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين» انتهى.

وليس لقائلٍ أن يقولَ له: أَنْ يجعلَها غيرَ مضافةٍ ولا يجعلَ «رحمة» بدلاً

(١) الآية ١٥٥ من النساء.
(٢) المشكل ١/١٦٥.
(٣) الإملاء ١/١٥٥.
(٤) مذهبه في معاني القرآن ١/٢٢٠ أنها زائدة.
(٥) البحر ٣/٩٨.
(٦) تفسير الفخر الرازي ٩/٦٢، وهو ابن خطيب الريّ وتقدمت ترجمته.
(٧) معاني القرآن ١/٤٩٧.

حتى يلزمَ إعادةُ حرفِ الاستفهامِ بل يَجْعَلُها صفةً؛ لأنَّ «ما» الاستفهامية لا تُوصف، وكأنَّ مَنْ يَدَّعي فيها أنها غيرُ مزيدةً يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يُجَوِّزُ أن يقال في القرآن: «هذا زائدٌ» أصلاً. وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ القائلين بكون هذا زائداً لا يَعْنُون أنه يجوزُ سقوطُه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائدٌ للتوكيد، فله أُسْوَةٌ بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن، و«ما» كما تزاد بين الباءِ ومجرورِها تزاد أيضاً بين «عَنْ» و«مِنْ» والكاف ومجرورها كما سيأتي.

وقال مكي[1]: «ويجوز أن ترتفعَ «رحمةٍ» على أَنْ تَجْعَلَ «ما» بمعنى الذي، وتُضْمِرَ «هو» في الصلة وتَحْذِفَها كما قرىء: «تماماً على الذي أحسنُ»[2]. وقولُه: «ويجوزُ» يعني من حيث الصناعةُ، وأمَّا كونُها قراءةً فلا أحفظها.

والفَظَاظة: الجَفْوَةَ في المُعاشرة قولاً وفعلاً. قال[3]:

١٤٨٣ـ أَخْشَى فَظاظَةَ عَمٍّ أو جفاءَ أخٍ
وكنتُ أَخْشَى عليها مِنْ أَذَى الكَلِمِ

والغِلْظُ: تكثير الأجزاء، ثم تُجُوِّز به في عدمِ الشفقةِ وكثرةِ القسوة في القلب قال[4]:

---

(١) المشكل ١٦٥/١.

(٢) الآية ١٥٤ من الأنعام، قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ١٤٢/٧.

(٣) البيت لإسحاق بن خلف ـ شاعر إسلامي ـ وهو في الحماسة ١٦٥/١؛ والبحر ٨١/٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٤٨/٤.

١٤٨٤ـ يُبْكَى علينـا ولا نَبْكي عـلى أحـدٍ
لـنـحـنُ أغـلظُ أكـبـاداً مـن الإبـلِ

وقال الراغب[١]: الفظُّ كريه الخُلُق وذلك مستعارٌ من الفَظِّ وهو ماءُ الكَرِش، وذلك مكروه شربُه إلا في ضرورةٍ»، قال[٢]: «الغِلْظَةُ: ضدُّ الرِّقة، ويقال: غُلْظة وغِلْظة أي بالكسر والضم» وعن الغِلْظَة تنشأ الفظاظةُ فَلِمَ قُدِّمَتْ؟ فقيل: قُدِّم ما هو ظاهرٌ للحِسِّ على ما هو خافٍ في القلب، لأنه كما تقدَّم أنَّ الفَظاظةَ: الجَفْوَةُ في العِشْرَةِ قولاً وفِعْلاً، والغِلْظُ: قساوةُ القلب، وهذا أحسنُ مِنْ قولِ مَنْ جعلهما بمعنىً، وجُمِع بينهما تأكيداً.

والانفضاضُ: التفرُّق في الأجزاءِ وانتشارُها ومنه: «فُضَّ خَتْمُ الكتابِ» ثم استُعِير عنه «انفضاضُ الناسِ» ونحوِهم.

وقوله: «فاعفُ عنهم» إلى آخره جاء على أحسنِ النسق، وذلك أنه أَمَر أولاً بالعفوِ عنهم فيما يتعلَّقُ بخاصةِ نفسِه، فإذا انتهَوا إلى هذا المقام أُمِرَ أن يَسْتغفِرَ لهم ما بينهم وبين الله تعالى لتنزاحَ عنهم التَّبِعَتان، فلمَّا صاروا إلى هذا أُمِر بأنْ يُشاوِرَهم في الأمر إذا صاروا خالصين من التَّبِعَتَيْن مُصَفَّيْن منهما، والأمرُ هنا وإنْ كان عاماً فالمرادُ به الخصوص، قال أبو البقاء[٣]: «إذ لم يُـؤْمَرْ بمشاورتِهم في الفرائضِ، ولذلك قرأ ابن عباس: «في بعضِ الأمر». وهذا تفسيرٌ لا تلاوة.

وقوله: «فإذا عَزَمْتَ» الجمهورُ على فتح التاء خطاباً له عليه السلام. وقرأ عكرمة[٤] وجعفر الصادق بضمها، على أنها لله تعالى على معنى: فإذا

---

(١) المفردات ٣٩٦.

(٢) المفردات ٣٧٦.

(٣) الإملاء ١/١٥٥.

(٤) البحر ٣/٩٩؛ الشواذ ٢٣.

أرشَدْتُك إليه وجَعَلْتُكَ تَقْصِدُه، وجاء قوله: «على الله» من الالتفات، إذ لو جاء على نَسَقِ هذا الكلامِ لقيل: فتوكَّلْ عليَّ، وقد نُسِبَ العزمُ إليه تعالى في قول أم سلمة(١): «ثم عَزَمَ الله لي» وذلك على سبيل المجاز.

وقوله: «إنَّ الله يحب المتوكلين» جارٍ مَجْرى العلةِ الباعثةِ على التوكيلِ عند الأخْذِ في كلِّ الأمر /. [١٨٧/أ]

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿إنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّـهُ فلا غالِبَ﴾**: شرطٌ وجوابُه. وقوله: «وإنْ يَخْذُلْكم» مثلُه، وهذا التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب، كذا قاله الشيخ(٢)، يعني من الغَيْبة في قوله: «لِنْتَ لهم» و«لانْفَضُّوا» و«فاعفُ عنهم واستغفِرْ لهم وشاوِرْهم». وفيه نظرٌ. وجاء قولُه: «فلا غالبَ» جواباً للشرط وهو نفيٌ صريح، وقولُه «فَمَنْ ذا الذي» وهو متضمِّنٌ للنفي جواباً للشرط الثاني تلَطُّفاً بالمؤمنين حيث صَرَّح لهم بعدم الغَلَبةِ في الأولِ، ولم يُصَرِّحْ لهم بأنه لا ناصِرَ لهم في الثاني، بل أتى في صورةِ الاستفهامِ وإنْ كان معناه نفياً.

وقوله: «فَمَنْ ذا الذي» قد تقدَّم مثلُه في البقرة(٣) وأقوالُ الناس فيه. والهاءُ في «مِنْ بعدِه» فيها وجهان، أحدُهما ــ وهو الأظهر ــ أنها تعودُ على اللَّـهِ تعالى، وفيه احتمالان، أحدُهما: أَنْ يكونَ ذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ بعدِ خِذْلانِه. والثاني: أنه لا يُحتاج إلى ذلك، ويكون معنى الكلام: إنكم إذا جَوَّزْتموه إلى غيرِه وقد خَذَلكم فَمَنْ تجاوزون إليه وينصُركم؟ والوجه

(١) رواه مسلم في الجنائز ٢/٦٣٣.
(٢) البحر ٣/١٠٠.
(٣) الآية ٢٥٥ من البقرة: «مَنْ ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه».

الثاني: أن تعودَ على الخِذْلان المفهوم من الفعلِ وهو نظيرُ: «اعدِلُوا هو أقربُ»[1].

وقوله: «وعلى الله فَلْيتوكَّلِ المؤمنون» إنَّما قَدَّم الجارَّ ليؤذن بالاختصاص أي: ليخُصَّ المؤمنون ربَّهم بالتوكُّل عليه والتفويضِ لعلمهم أنه لا ناصرَ لهم سواه، وهو معنىً حسن ذكره الزمخشري[2]. وقرأ الجمهور: «يَخْذُلْكم» بفتح الياء مِنْ «خَذَله» ثلاثياً، وقرأ[3] عبيد بن عمير: «يُخْذِلْكم» بضمها مِنْ أخذل رباعياً، والهمزةُ فيه لجَعْل الشيءِ، أي: يَجْعَلْكم مخذولين.

آ. (١٦١) **قوله تعالى: ﴿وما كان لنبيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾**: [«أَنْ يَغُلَّ» في محلِّ رفعٍ اسمَ كان، و«لنبي» خبرُ مقدم][4] أي: ما كان له غُلول أو إغْلال على حَسَبِ القراءتين. وقرأ[5] ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضم الغين مِنْ «غَلَّ» مبنياً للفاعل، ومعناه: أنه لا يَصِحُّ أن يقع من النبي غُلول لتنافِيهما، فلا يجوزُ أن يُتَوَهَّمَ ذلك فيه البتة. وقرأ الباقون «يُغَلَّ» مبنِيّاً للمفعول. وهذه القراءةُ فيها احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ من «غَلَّ» ثلاثياً، والمعنى: ما صَحَّ لنبيٍّ أَنْ يَخُونَه غيرُه ويَغُلَّه، فهو نفيٌ في معنى النهي أي: لا يَغُلُّه أحدٌ. والاحتمال الثاني: أَنْ يكونَ مِنْ أغلَّ رباعياً، وفيها وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ من أَغَلَّه: أي نَسَبه إلى الغُلول كقولِهم: أَكْذَبْتُه أي: نَسَبْتُه إلى الكذب، وهذا في المعنى كالذي قبله أي: نفيٌ في معنى النهي أي: لا يَنْسِبه أحدٌ إلى الغُلول. والثاني: أن يكونَ مِنْ أَغَلَّه أي وجده غالاً كقولِهم:

(١) الآية ٨ من المائدة.
(٢) الكشاف ١/٤٧٥.
(٣) البحر ٣/١٠٠.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٥) السبعة ٢١٨؛ الكشف ١/٣٦٣.

أَحْمَدْتُ الرجلَ وأَبْخَلْتُه وأجبنْتُه أي: وجدته محموداً وبخيلاً وجباناً. والظاهر أن قراءة «يَغُلَّ» بالياء للفاعل لا يُقَدَّر فيها مفعولٌ محذوفٌ؛ لأنَّ الغَرَضَ نفيُ هذه الصفة عن النبي من غيرِ نظرٍ إلى تَعَلُّقٍ بمفعولٍ كقولك: «هو يعطي ويمنع» تريدُ إثباتَ هاتَين الصفتين. وقَدَّر له أبو البقاء[١] مفعولاً فقال: «تقديرُه: أَنْ يَغُلَّ المالَ أو الغنيمةَ».

واختار أبو عبيد والفارسي[٢] قراءةَ البناء للفاعل قالا: لأنَّ الفعلَ الواردَ بعدُ «ما كان لكذا أن يفعل» أكثرُ ما يَجِيءُ منسوباً إلى الفاعل نحو: «وما كان لنفسٍ أَنْ تموت»[٣] «ما كان الله لِيَذَر»[٤] وبابه. ورجَّحها[٥] بعضُهم بقوله: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بما غَلَّ» فهذا يُوافِقُ هذه القراءةَ، ولا حُجَّةَ في ذلك لأنها موافقةٌ للأخرى.

والخَذْلِ والخِذْلاَنِ ضد النصر، وهو تَرْكُ مَنْ تَظُنُّ به النُّصْرة. وأصلُه مِنْ «خَذَلَتِ الظَّبْيَةُ ولدَها» أي: تركَتْه منفرداً، ولهذا قيل لها: خاذِل. ويقال للولدِ المتروك أيضاً: خاذِل، وهذا على النسب، والمعنى أنها مخذولةٌ، قال بُجَيْر[٦]:

١٤٨٥ـ بجيدِ مُغْزِلَةٍ أَدْماءَ خاذِلَةٍ
من الظِّباءِ تُراعي منزلاً زِيَما

---

(١) الإملاء ١/١٥٦.

(٢) الحجة (خ) ٢/٢٤٦.

(٣) الآية ١٠٠ من يونس.

(٤) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٥) أي رجح قراءة البناء للفاعل.

(٦) البيت لزهير وليس لبجير، وهو في ديوانه ٣٥؛ والبحر ٣/٨١ والرواية فيهما: تراعى شادنا خرقاً. والمغزلة: الظبية ذات الغزال، والأدماء: البيضاء، والخرق: اللاصق بالأرض، والزيم: المتفرق.

ويُقال له أيضاً: خَـذول، فَعُول بمعنى مَفْعول. قال[1]:

١٤٨٦ـ خَـذُولٌ تُـراعِي رَبْـرَبـاً بِـخَـمِـيلَةٍ
تَنَـاولُ أطْـرافَ البَـريـرِ وتَـرْتَـدي

ومنه يُقال: «تَخاذَلَتْ رِجْلا فلانٍ» قال الأعشى[2]:

١٤٨٧ـ بـيـنَ مَـغْـلوبٍ تـلـيـلٍ خَـدُّهُ
وخَـذولِ الـرِّجْـلِ من غيرِ كَسَـحْ

ومعنى المادة: هذا الترك الخاص.

والغُلول[3] في الأصلِ: تَدَرُّع الخِيانَةِ وتوسُّطها، والغَلَلُ: تَدَرُّعُ الشيء وتوسُّطه، ومنه: «الغَلَلُ» للماءِ الجاري بين الشجر، والغِلُّ: الحِقْدُ لكُمونه في الصدر، وتَغَلْغَلَ في كذا: إذا دخَل فيه وتوسَّط، قال[4]:

١٤٨٨ـ تَـغَـلْـغَـلَ حيث لـم يَـبْـلُغْ شَـرابٌ
ولا حُـزْنٌ ولـم يَـبْـلُغْ سُـرورُ

فالغُلولُ الذي هو الأخْذُ في خُفْيَةٍ مأخوذٌ من هذا المعنى، ومنه: «أَغَلَّ الجازِرُ» إذا سرق أو ترك في الإهاب شيئاً من اللحم. وفَرَّقت العربُ بين الأفعالِ والمصادرِ فقالوا: غَلَّ يَغُلُّ غُلولاً بالضَّمِّ في المصدر والمضارع إذا خان، وغل يَغِلُّ غِلًّا بالكسر فيهما. قال تعالى: «ونَزَعْنَا ما في صدورِهم مِنْ غِلٍّ»[5] أي حِقد.

---

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٣٨. والربرب: القطيع من البقر، والبرير: ثمر الاراك.

(٢) ديوانه ٢٤٣؛ ومفردات الراغب ١٤٥.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٧٥.

(٤) تقدم برقم ٦١٩.

(٥) الآية ٤٣ من الأعراف.

قوله: «وَمَنْ يَغْلُلْ» الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشرطيةَ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جِيء بها للرَّدْعِ عن الإغلالِ. وزعم أبو البقاء[1] أنها يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، ويكونُ التقديرُ: في حال علم الغَـالِّ بعقوبةِ الغُلول، وهذا وإنْ كان محتَمَلاً ولكنه بعيدٌ. و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ أي: غِلُّه، ويَدُلُّ على ذلك الحديثُ: «إنَّ أحدَهم يأتي بالشيء الذي أخذَه على رقبتِه». ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً، وتكونُ على حَذْفِ مضاف أي: بإثمِ غلولِه.

وقولُه: «ثم تُوَفَّى» هذه الجملةُ معطوفةٌ على الجملة الشرطية، وفيها إعلامٌ أنَّ الغالَّ وغيرَه مِنْ جميعِ الكاسبين لا بُدَّ وأن[2] يُجازوا فيندرجَ الغالُّ تحت هذا العموم أيضاً فكأنه ذُكِر مرتين. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: هَلاَّ قيل: «ثم يُوَفَّى ما كسَب» ليتصلَ به. قلت: جِيء بعامٍّ دخَل تحتَه كلُّ كاسبٍ من الغالِّ وغيرِه فاتَّصلَ به من حيثُ المعنى، وهو أثبتُ وأبلغُ».

آ. (١٦٢) **قوله تعالى: ﴿أَفَمَنِ اتَّبع رِضوانَ اللَّـهِ﴾**: الكلامُ على مثلِه قد تقدَّم مِنْ أنَّ الفاءَ النيةُ بها التقديمُ على الهمزةِ، وأن مذهبَ الزمخشري تقديرُ فعلٍ بينهما. قال الشيخ[4]: «وتقديرُه في مثلِ هذا التركيبِ متكلَّفٌ جـداً». انتهى. والذي يَظْهَرُ من التقديرات: «أحَصَل لكم تمييزٌ بين الضالِّ والمُهْتدي، فَمَنِ اتَّبع رضوانَ اللَّـهِ واهتدى ليس كَمَنْ باءَ بسخطِه وغَـلَّ». لأنَّ الاستفهامَ هنا للنفي. و«مَنْ» هنا موصولةٌ بمعنى الذي في محلِّ رفع بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ الخبرُ. قال أبو البقاء[5]: «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ شرطاً، لأنَّ

---

(١) الإملاء ١/١٥٦.

(٢) الواو هنا مقحمة في الأصل.

(٣) الكشاف ١/٤٧٦.

(٤) البحر ٣/١٠٢.

(٥) الإملاء ١/١٥٦.

«كَمَنْ» لا يصلُح أن يكونَ جواباً» يعني لأنَّه كان يَجِبُ اقترانُه بالفاءِ، ولأنَّ المعنى يَأْباه.

و «بسَخَطٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ الفعلِ أي: رَجَع بسَخَطِه، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فيتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: رجَع مصاحباً لسَخَطه أو ملتبساً به. و «مِنَ الله» صفتُه. والسَّخط: الغضبُ الشديد، ويقال: «سَخَط» بفتحتين وهو مصدرٌ قياسي، ويقال: «سُخْط» بضمِّ السين وسكونِ الخاء، وهو غيرُ مقيسٍ، ويقال: «هو في سُخْطَةِ المَلِك» بالتاءِ أي: في كراهةٍ منه له.

قوله: «ومَأْواه جهنم» في هذه الجملةِ احتمالان: أن تكون مستأنفةً، أخبر أنَّ مَنْ باءَ بسَخَطِه أَوَى إلى جهنَّم. ويُفْهَمُ منه مقابله وهو: أنَّ مَنِ اتَّبع الرضوانَ كان مأواه الجنة، وإنما سَكَتَ عن هذا ونَصَّ على ذلك ليكونَ أبلغَ في الزجر، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفٍ في هذه الجمل تقديرُه: أَفَمَنْ اتبع ما يؤولُ به إلى رضا الله فباء برِضاه كَمَنِ اتَّبع ما يَـؤُول به إلى سَخَطه.

والثاني: أنها داخلةٌ في حَيِّز الموصولِ، فتكونُ معطوفةً على «باء بسخط»، فيكونُ قد وَصَل الموصولَ بجملتين اسميةٍ وفعليةٍ، وعلى كلا الاحتمالَيْن لا محلَّ لها من الإعراب. والمخصوصُ بالذمِّ محذوف أي: وبئس المصيرُ جهنمُ. واشتملت هذه الآياتُ على الطباق في قوله: «يَنْصُرْكم ويَخْذُلْكم»، وفي قولِه: «رضوان الله وسخطه»، والتجنيسُ المماثِلُ في قوله: «يَغْلُلْ» و «بما غلَّ».

آ. (١٦٣) **قوله تعالى: ﴿وهم درجاتٌ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ، ولا بُدَّ من تأويل في الإخبار بالدرجات عن «هم» لأنها ليست إياهم، فيجوزُ أَنْ يكونَ جُعِلوا نفسَ الدرجاتِ مبالغةً، والمعنى: أنَّهم متفاوتون في الجزاءِ على كَسْبهم، كما أنَّ الدرجاتِ متفاوتةٌ، والأصلُ على التشبيه أي: / هم مثلُ [١٨٧/ب]

الدرجات في التفاوت، ومنه قوله[1]:

١٤٨٩ـ أَنَـصْبٌ لـلمـنـيَّـةِ تَـعْـتَـرِيـهـمْ
رجـالـي أم هُـمُ دَرَجُ الـسُّـيـولِ

ويجوزُ أَنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ أي: ذوو درجات أي: أصحاب منازلَ ورتبٍ في الثوابِ والعقاب.

وأجاز ابن الخطيب[2] أن يكونَ الأصلُ: «لهم درجات» فحُذفت اللام، وعلى هذا يكونُ «درجاتٌ» مبتدأ وما قبلَها الخبرُ. وقد رَدَّ عليه بعضُ الناس، وجَعَل هذا مِنْ جَهْلِهِ وجهلِ متبوعيه من المُفَسِّرين بلسانِ العربِ وقال: «لا مساغَ لحذفِ اللامِ البتة، لأنها إنما تُحْذَفُ في مواضعَ يُضْطَرُّ إليها، وهنا المعنى واضحٌ مستقيمٌ مِنْ غيرِ تقديرِ حَذْفٍ»، ولعَمْري إنَّ ادِّعاء حذفِ اللامِ خطأٌ، والمخطىءُ معذورٌ، ولكن قد نُقِل عن المفسرين هذا، ونُقل عن ابن عباس والحسن: «لكلٍّ درجاتٌ من الجنةِ والنار»، فإنْ كان هذا القائلُ أَخَذَ من هذا الكلامِ أنَّ اللامَ محذوفةٌ فهو مخطىء، لأنَّ هؤلاء ـ رضي الله عنهم ـ يُفَسِّرون المعنى لا الإعرابَ اللفظي. وقرأ النخعي[3]: «درجةٌ» بالإفراد على الجنس.

و «عند الله» فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يتعلَّق بـ«درجات» على المعنى لِما تضمَّنت من معنى الفعل، كأنه قيل: هم متفاضلون عند الله، وأَنْ يتعلق بمحذوفٍ صفةً لدرجات، فيكونَ في محل رفع.

آ. (١٦٤) **قوله تعالى: ﴿لقد مَنَّ اللَّـهُ﴾**: جوابٌ لقسم محذوف.

---

(١) البيت لابن هرمة، وهو في الكتاب ٢٠٦/١، واللسان: درج؛ والكشاف ٤٧٩/٤؛ والخزانة ٢٠٣/١، والنصب: الغرض، والدرج: السبيل.
(٢) وهو الفخر الرازي في تفسيره ٧٥/٩.
(٣) البحر ١٠٢/٣.

وقرىء[1] «لِمنْ مَنِّ الله» بـ «مِنْ» الجارة، و «مَنِّ» بالتشديدِ مجرورٌ بها. وخَرَّجه الزمخشري[2] على وجهين، أحدُهما: أَنْ يكونَ هذا الجـارُّ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديرُه: «لِمنْ مَنِّ الله على المؤمنين مَنُّه أو بَعْثُه إذ بعث، فحُذِف لقيام الدلالة، والثاني: أنه جُعِل المبتدأُ نفسَ «إذ» بمعنى وقت، وخبرُها الجارُّ قبلَها تقديرُه: لِمنْ مَنِّ اللّـهِ على المؤمنين وقتُ بعثه، ونَظَّره بقولِهم: «أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً». وهذان الوجهانِ في هذه القراءةِ مِمَّا يَدُلَّان على رسوخِ قدمِه في هذا العلمِ.

إلَّا أَنَّ الشيخَ[3] قد رَدَّ عليه الوجهَ الثاني بأنَّ «إذ» غيرُ متصرفةٍ، لا تكونُ إلا ظرفاً، أو مضافاً إليها اسمُ زمان، أو مفعولةً باذكر على قولٍ. ونَقَل قـولَ أبـي علي فيها وفي «إذا» أنهمـا لا تكونـان[4] فـاعلين ولا مفعـولين ولا مبتدأين. قال: «ولا يُحْفَظُ مِنْ كلامِهم: «إذ قام زيدٌ طويلٌ» يريد: وقتُ قيامِه طويلٌ، وبأنَّ تنظيرَه القراءةَ بقولِهم: «أخطبُ» إلى آخره خطأ، من حيثُ إنَّ المشبه مبتدأٌ والمُشَبَّه [به] ظرفٌ في موضعِ الخبرِ عند مَنْ يُعْرِبُ هذا الإعرابَ، ومِنْ حيث إنَّ هذا الخبرَ الذي قد أبْرزه ظاهراً واجبُ الحذفِ لسدِّ الحالِ مسدَّه، نصَّ عليه النحويون الذين يُعْرِبونه هكذا فكيف يُبْـرِزُه في اللفظِ». وجوابُ هذا الردِّ واضحٌ، وليت أبا القاسم لم يَذْكُرْ تخريجَ هذه القراءةِ حتى كنا نسمع.

والجمهورُ على ضَمِّ السين من «أنفُسهم» أي: مِنْ جملتهم وجنسهم. وقرأت[5] عائشة وفاطمة والضحاك ـ ورواها أنس عنه صلى الله عليه وسلم ـ

---

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٠٣، ولم ينسبها أحد.

(٢) الكشاف ١/٤٧٧.

(٣) البحر ٣/١٠٤.

(٤) الأصل: «لا تكون» وهو سهو.

(٥) الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٠٤؛ القرطبي ٤/٢٦٣.

بفتح الفاء من النَّفـاسة، وهي الشـرف أي: من أشرفِهم نسباً وخَلْقاً وخُلُقاً. وعن علي عنه عليه السلام: «أنا أَنْفَسُكم نَسَباً وحَسَباً وصِهْراً».

وهذا الجارُّ يَحْتمل وجهين أحدُهما: أَنْ يتعلَّق بنفس «بعث». والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه وصفٌ لـ «رسولاً» فيكونُ منصوبَ المحلِّ، ويَقْوىٰ هذا الوجهُ على قراءةِ فتح الفاء. وقوله: «يَتْلُو عليهم» في محل حال أو مستأنف، وقد تقدَّم نظيرُها في البقرة[1].

وقوله: «وإنْ كانوا من قبلُ لَفِي» هي «إنْ» المخففةُ واللام فارقة، وقد تقدَّم الكلامُ على تحقيق هذا والخلافِ فيه. إلَّا أنَّ الزمخشري[2] ومكيّاً[3] هنا حين جعلاها مخففةً قدَّرا لها اسماً محذوفاً، فقال الزمخشري: «تقديرُه: وإنَّ الشأنَ والحديثَ كانوا من قبل». وقال مكي: «وأمَّا سيبويهِ[4] فإنه يقول إنَّها مخففةٌ واسمُها مضمرٌ، والتقديرُ على قولِه: «وإنهم كـانوا». وهذا ليس بجيد، لأنَّ «إنْ» المخففةَ إنما تعمل في الظاهرِ على غير الأفصحِ، ولا عمل لها في المضمر، ولا يُقَدَّرُ لها اسمٌ محذوفٌ البتَّةَ، بل تُهْمَلُ أو تعمل على ما تقدَّم، مع أنَّ الزمخشري لم يُصَرِّحْ بأنَّ اسمَها محذوفٌ، بل قال: «إنْ هي المخففةُ واللامُ فارقةٌ، وتقديرُه: وإنَّ الشأن والحديثَ كانوا» فقد يكونُ هذا تفسيرَ معنىً لا إعرابٍ.

وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنها استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ. والثاني: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المفعولِ في «يُعَلِّمُهم» وهو الأظهرُ.

---

(١) الآية ١٢٩ من البقرة.

(٢) الكشاف ١/٤٧٧.

(٣) لم أقف على هذا الرأي لمكيّ في مشكله.

(٤) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أصابَتْكم﴾: الهمزةُ للإنكار، وجَعَلَها ابن عطية(١) للتقرير، والواوُ عاطفةٌ، والنيةُ بها التقديمُ على الهمـزةَ على ما تقرر. وقال الزمخشري(٢): «و» لَمَّا» نصبٌ بقلتم، و«أصابَتْكم» في محل الجر بإضافة «لَمَّا» إليه، وتقديره، «قلتم حين أصـابتكم» و«أنَّى» هذا نُصِب لأنه مقولٌ والهمزةُ للتقريعِ والتقريرِ. فإنْ قلت: علامَ عَطَفَتِ الواوُ هذه الجملةَ؟ قلت: على ما مضى من قصةِ أُحُد من قوله: «ولقد صَدَقكم الله وَعْدَه»، ويجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على محذوفٍ تقديرُه: أفعلتم كذا وقلتم حينئذٍ كذا» انتهى.

أمَّا جَعْلُه «لَمَّا» بمعنى «حين» أي ظرفاً فهو مذهبُ الفارسي(٣)، وقد تقدَّم تقريرُ المذهبين، وأمَّا قولُه: «عَطْفٌ على قصةِ أُحُد»؛ فهذا غيرُ مذهبِه؛ لأنَّ الجاريَ من مذهبه إنما هو تقديرُ جملةٍ يُعْطَفُ ما بعد الواوِ عليها أو الفاءِ أو ثم كما قَرَّره هو في الوجه الثاني.

و«أنى هذا» أنَّى: بمعنى «مِنْ أين» كما تقـدَّم في قولـه «أَنَّى لكِ هـذا»(٤). ويَدُلُّ عليـه قولُـه: «من عندِ أَنْفُسِكم» و«مِنْ عنـدِ الله» قالـه الزمخشري(٥). وردَّ عليه الشيخ(٦) بأنَّ الظرفَ إذا وَقَع خبراً لا يُقَدَّر داخلاً عليه حرفُ جر غيرُ «في»، «أمَّا أَنْ يُقَدَّرَ دَاخلاً عليه «مِنْ» فلا، لأنه إنما انتصبَ على إسقاطِ «في» ولذلك إذا أُضْمِر الظرفُ تعدَّى إليه [الفعلُ] بـ«في» إلَّا أَنْ يُتَّسَعَ فيه. قال: «فتقديرُه غيرُ سائغٍ واستدلاله بقولِه: «مِنْ عندِ أنفسكم» «مِنْ

---

(١) المحرر ٣/٢٢٨.
(٢) الكشاف ١/٤٧٧.
(٣) الإيضاح ٣١٩.
(٤) الآية ٣٧ من آل عمران.
(٥) الكشاف ١/٤٧٧.
(٦) البحر ٣/١٠٧.

عندِ الله» وقوفٌ مع مطابقةِ السؤالِ للجواب في اللفظِ وذُهولٌ عن هذه القاعدةِ». واختار الشيخُ أنَّ «أنَّى» بمعنى «كيف» قال: «وأنَّى سؤالٌ عن الحالِ هنا، ولا تناسِبُ أنْ تكونَ بمعنى «أين» أو«متى»؛لأنَّ الاستفهامَ لم يَقَعْ عن مكانٍ ولا زمانٍ هنا، إنما وقع عن الحالِ التي اقتضَتْ لهم ذلك، سألوا عنها على سبيلِ التعجُّبِ، وجاءَ الجوابُ من حيثُ المعنى لا من حيث اللفظُ في قوله: «قل هو مِنْ عندِ أنفسكم». قال: «والسؤالُ» بـ «أنَّى» سؤالٌ عن تعيين كيفيةِ حصولِ هذا الأمرِ، والجوابُ بقوله: «مِنْ عندِ أنفسكم» يتضمَّنُ تعيين الكيفية، لأنه بتعيين السببِ تتعيَّن الكيفيةُ مِنْ حيث المعنى، لو قيل على سبيلِ التعجبِ: كيف لا يَحُجُّ زيدٌ الصالحُ!! فقيل في جوابه: «لعدم استطاعته» لحصل الجوابُ وانتظم من المعنى أنه لا يَحُجُّ وهو غيرُ مستطيع» انتهى. أمَّا قولُه: «لا يُقَدِّر الظرفُ بحرفِ جرٍ غيرِ «في» فالزمخشري لم يُقَدِّر «في» مع «أنَّى» حتى يلزَمَه ما قال، إنما جَعَل «أنَّى» بمنزلةِ «من أين» في المعنى. وأمَّا عدوله(١) عن الجوابِ المطابقِ لفظاً فالعكسُ أولى.

وقوله: «قد أَصَبْتُم» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «مصيبة». و«قلتم» على مذهبِ سيبويه(٢) جوابٌ لـ«لَمَّا»،وعلى مذهبِ الفارسي ناصبٌ لها،على حَسَبِ ما تقدَّم من مذهبيهما. والضميرُ في قوله «قل» هو راجع على المصيبة من حيث المعنى. ويجوز / أن يكون على حذف مضاف مُرَاعَىً أي: سببُها، [١٨٨/أ]
وكذلك الإِشارةُ بقوله: «أنّى هذا» لأنَّ المرادَ المصيبةُ.

آ. (١٦٦ **قوله تعالى: ﴿وما أصابكم﴾**: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي في محلِّ رفعٍ بالابتداء. و«فبإذن اللّـهِ» الخبر، وهو على إضمارٍ تقديرُه: فهو بإذنِ الله، ودَخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ لشبه المبتدأ بالشرط نحو: «الذي

---

(١) أي عدول الشيخ.

(٢) الكتاب ٢/٣١١، الإيضاح العضدي ٣١٩.

يـأتيني فله درهم» وهـذا على مـا قَـرَّره الجمهـورُ مُشْكِـلٌ، وذلـك أنهم قَرَّروا أنه لا يجوز دخولُ هذه الفاء زائدةً في الخبر إلا بشروط، منها أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى، وذلك لأنَّ الفاء إنما دخلت للشبهبالشرط، والشرط إنما يكونُ في الاستقبالِ لا في الماضي، لو قلت: «الذي أتاني أمس فله درهم» لم يَصِحَّ، و«أَصابَكم» هنا ماضٍ في المعنى لأنَّ القصةَ ماضيةٌ فكيف جاز دخولُ هذه الفاءِ؟

وأجابوا عنه بأنه يُحْمَلُ على التبيين أي: «وما تبيَّن إصابته إياكم» كما تأوَّلوا: «إنْ كان قيمصُه قُدَّ مِنْ دُبُر»[1] أي: إنْ تَبيَّن، وهذا شرطٌ صريح. قلت: وإذا صح هذا التأويل فَلْتُجْعل «ما» هنا شرطاً صريحاً، وتكونُ الفاء داخلةً وجوباً لكونها واقعة جواباً للشرط. وقال ابنُ عطية[2]: «يَحْسُن دخولُ الفاءِ إذا كان سببَ الإعطاء[3]، وكذلك ترتيبُ هذه، فالمعنى إنما هو: وما أَذِن اللّـهُ فيه فهو الذي أصابكم، لكنْ قَدَّم الأهَمَّ في نفوسِهم والأقربَ إلى حِسِّهم. والإِذْنُ: التمكين من الشيء مع العلم به» وهذا حسنٌ مِنْ حيث المعنى، فإنَّ الإصابةَ مترتبةٌ على الإذنْ من حيث المعنى. وأشارَ بقوله «الأهَمَّ والأقربَ» إلى ما أصابَهم يوم التقى الجَمْعان.

قوله: «وَلِيَعْلَمَ» في هذه اللامِ قَوْلان، أحدُهما: أنها معطوفةٌ على معنى قوله: «فبإذن الله» عطفَ سببٍ على سببٍ، فتتعلَّقُ بما تتعلَّق به البـاءُ. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: ولِيَعْلَمَ فَعَلَ ذلك، أي: أصابكم. والأول

---

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) المحرر ٣/٢٩٠.

(٣) هذا الكلام مرتبط بمثال أورده ابن عطية، ونصُّه:
«ودخلت الفاء رابطةً مسددة وذلك للإبهام الذي في «ما» فأشبه الكلامُ الشرطَ، وهذا كما قال سيبويه: «الذي قام فله درهمان»، فيحسن دخول الفاء إذا كـان القيام سبب الإعطاء»؛ انظر: المحرر ٣/٢٩٠.

أَوْلَى، وقد تقدَّم أنَّ معنى «ولِيَعْلَمَ اللّـهُ كذا» أي تمييزاً ويُظْهِرَ للناسِ ما كان في عِلْمِه. وزعم بعضُهم أن ثم مضافاً أي: ليعلم إيمانَ المؤمنين ونفاقَ الذين، ولا حاجة إليه.

آ. (١٦٧) **قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالوا قـاتِلوا﴾**: هذه الجملةُ تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ استئنافيةً، أخبر الله أنهم مأمورون: إمَّا بالقتالِ وإمَّا بالدَّفع أي: تكثيرِ سواد المسلمين. والثاني: أن تكـون معطوفة على «نافقوا»، فتكون داخلةً في حَيِّز الموصول أي: وليعلم الذين حصل منهم النفاقُ والقولُ بكذا، و «تعالوا» و «قاتِلوا» كلاهما قائمٌ مقام الفاعل لـ «قيل» لأنه هو المقولُ، وقد تقدَّم ما فيه. قال أبو البقاء[1]: «وإنما لم يَأْتِ بحرفِ العطفِ ـ يعني بين تعالوا وقاتِلوا ـ لأنه قَصَدَ أن تكونَ كلٌّ من الجملتين مقصودةً بنفسِها، ويجوز أَنْ يُقال إنَّ المقصودَ هو الأمرُ بالقتال، و«تعالَوا» ذَكَر ما لو سَكَتَ عنه لكان في الكلام ما يَدُلُّ عليه، وقيل: الأمر الثاني حال». يعني بقوله: «وتعالوا ذكرَ ما لو سَكَت» أي: المقصودُ إنما هو أمرُهم بالقتالِ لا مجيئُهم وحدَه، وجَعْلُه «قاتلوا» حالاً من «تعالوا» فاسدٌ؛ لأنَّ الجملة الحالية يُشْترط أن تكون خبريةً وهذه طلبيةٌ.

قوله: «أو ادْفَعُوا» «أو» هنا على بابِها من التخييرِ والإِباحة. وقيل: بمعنى الواو لأنه طَلَبَ منهم القتالَ والدفعَ، والأولُ هو الصحيح. وقوله: «قالوا: لو نعلمُ» إنما لم يأتِ في هذه الجملةِ بحرفِ عطفٍ لأنها جوابٌ لسؤالِ سائلٍ: كأنه قيل: فما قالوا لَمَّا قيل لهم ذلك؟ فأُجيب بأنهم قالوا ذلك. و «نعلمُ» وإنْ كان مضارعاً فمعناه المُضِيُّ لأن «لو» تُخَلِّص المضارع ـ إذا كانت لِما سيقع لوقوع غيره ـ [للمضيّ]. ونكَّر «قتالاً» أي: لو عَلِمْنا بعضَ قتالٍ ما.

---

(١) الإملاء ١/١٥٦.

قوله: «هم للكفرِ أقربُ» «هم» مبتدأٌ و«أقربُ» خبـرُه، وهو أفعـلُ تفضيلٍ، و«للكفر» متعلقٌ به، وكذلك «للإيمان». فإنْ قيل: لا يتعلَّقُ حرفا جر متحدان لفظاً ومعنًى بعامل واحدٍ، إلاَّ أن يكون أحدُهما معطوفاً على الآخر أو بدلاً منه، فكيف تعلَّقا بـ«أقرب»؟ فالجواب أنَّ هذا خاصٌّ بأفعلِ التفضيل قالوا: لأنه في قوة عاملين، فإنَّ قولَك: «زيدٌ أفضلُ من عمرو» معناه: يزيدُ فضلُه على فضل عمر. وقال أبو البقاء[1]: «وجاز أن يعملَ «أقربُ» فيهما لأنهما يُشْبِهان الظرف، وكما عمل «أطيبُ» في قولهم: «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً» في الظرفينِ المقدَّرين، لأنَّ «أفعلَ» يَدُلُّ على معنيين: على أصل الفعل وزيادتِه، فيعملُ في كلٍّ واحدٍ منهما بمعنى غيرِ الآخر، فتقديرُه: يَزيدُ قربُهم إلى الكفرِ على قُرْبِهم إلى الإيمان». ولا حاجة إلى تشبيه الجارَّيْنِ بالظرفين، لأن ظاهره أن المسوِّغَ لتعلُّقِهما بعاملٍ واحدٍ شِبْهُهُما بالظرفين، وليس كذلك، وقولُه: «الظرفين المقدَّرين» يعني أنَّ المعنى: هذا في أوانِ بُسْرِيَّتِه أطيبُ منه أوانَ رُطَبِيَّتِه.

و«أقربُ» هنا من القُرْب الذي هو ضد البُعْد، ويتعدَّى بثلاثةِ حروفٍ: اللام و«إلـى» و«مِنْ»، تقولُ: قَرُبْتُ لك وإليك ومنك، فإذا قلت: «زيدٌ أقربُ من العلمِ من عمروٍ «فـ» مِنْ» الأولى المُعَدِّيةُ لأصلِ معنى القرب، والثانيةُ هي الجارة للمفضولِ. وإذا تقرَّر هذا فلا حاجةَ إلى ادِّعاء أنَّ اللامَ بمعنى إلى.

و«يومئذ» متعلِّقٌ بـ«أقربُ»، وكذا «منهم»، و«مِنْ» هذه هي الجارَّةُ للمفضولِ بعد أَفْعل، وليسَتْ هي المُعَدِّيَةَ لأصلِ الفعل. ومعنى «هم للكفرِ أقربُ منهم يومئذٍ للإيمان» أنهم كانوا قبلَ هذا الوقتِ كاتمين للنفاق، فكانوا

(١) الإملاء ١/١٥٧.

في الظاهرِ أبعدَ مِنَ الكفر، فلمَّا ظَهَرَ منهم ما كانوا يكتُمُونه صاروا أقربَ للكفر.

و «إذ» مضافَةٌ لجملةٍ محذوفةٍ عُوِّضَ منها التنوينُ كما تَقَدَّم تقريرُه، وتقديرُ هذه الجملةِ، «هم للكفرِ يومَ إذ قـالوا: لو نعلمُ قتالاً لاتَّبعناكم» وقيل: المعنى على حَذْفِ مضافٍ أي: هم لأهلِ الكفر أقربُ لأهلِ الإيمان. وفُضِّلوا هنا على أنفسِهم باعتبارِ حالين ووقتين. ولولا ذلك لم يَجُز. تقولُ: «زيدٌ قاعداً أفضلُ منه قائماً» أو: «زيدٌ قاعداً اليومَ أفضلُ منه قاعداً غداً» ولو قلت: «زيدٌ اليومَ قاعداً أفضلُ منه اليومَ قاعداً» لم يجز.

وحكى النقاش عن بعض المفسرين أنَّ «أقرب» هنا ليست من معنى القرب الذي هو ضد البعد، وإنما هي من القَرَب بفتح القاف والراء، وهو طَلَب الماء، ومنه «قاربَ الماء»، وليلةُ القَرَب: ليلةُ الورود، فالمعنى: هم أطلبُ للكفر، وعلى هذا فتتعيَّن التعديةُ باللام، على حَدِّ قولك: «زيدٌ أضربُ لعمروٍ».

قوله: «يقولون بأفواهِهم» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنهـا مستأنفةٌ لا محلَّ لها. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «أقرب» أي: قَرُبوا للكفر قائلين هذه المقالة. وقوله: «بأفواهِهم» قيل: تأكيدٌ كقوله: «ولا طائرٌ يطير بجناحيه»(١). والظاهرُ أنَّ القولَ يُطلق على اللسانيّ والنفسانيّ فتقييدُه بأفواههم تقييدٌ لأحدِ محتملين، اللهم إلا أَنْ يُقال: إنَّ إطلاقَه على النفساني مجازٌ. قال الزمخشري(٢): «وذِكْرُ القلوبِ مع الأفواه تصويرٌ لنفاقِهم، وأنَّ إيمانهم موجود في أفواههم فقط» وبهذا الذي قاله الزمخشري ينتفي كونُه للتأكيد لتحصيله هذه الفائدة.

---

(١) الآية ٣٨ من الأنعام.

(٢) الكشاف ١/٤٧٨.

آ. (١٦٨) قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانِهم﴾: جَوَّزوا في موضع «الذين» الألقابَ الثلاثة: الرفعَ والنصبَ والجرَّ، فالرفعُ من ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يكونَ مرفوعاً على خبرِ مبتدأ محذوف تقديره: هم الذين. الثاني: أنه بدل من واو «يكتمون». الثالث: أنه مبتدأ، والخبرُ قولُه: «قل فادْرَؤُوا» ولا بد من حَذْفِ عائدٍ تقديرُه: قل لهم فادرؤوا. والنصبُ من ثلاثة أوجه أيضاً، أحدُها: النصبُ على الذم أي: أَذُمُّ الذين قالوا. الثاني: أنه بدل من «الذين نافقوا» الثالث: أنه صفةٌ لهم. والجَرُّ من وجهين: البدل من الضميرِ في «بأفواهِهم»، أو من الضمير في «قلوبِهم» كقولِ الفرزدق[1]:

١٤٩٠ـ على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً
على جودِه لضنَّ بالماءِ حاتمِ / [١٨٨/ب]

بجر «حاتم» على أنه بدلٌ من الهاءِ في «جوده»، وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المسألة.

وقال الشيخ[2]: وجَوَّزوا في إعرابِ «الذين» وجوهاً: الرفع على النعت لـ «الذين نافقوا»، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنه بدل من الواو في «يكتمون»، والنصبُ فذكره إلى آخره. وهذا عجيبٌ[3] منه لأنَّ «الذين نافقوا» منصوبٌ بقوله «وليعلَم»، وهم في الحقيقة عَطْفٌ على «المؤمنين»، وإنما كَرَّر العاملَ توكيداً، والشيخُ لا يَخْفَىٰ عليه ما هو أشكلُ من هذا، فيُحتمل أن يكونَ تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر في كلامه، ولم يَنْظُر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً، وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأَنْ يُعْتَقَدَ أنَّ «الذين» فاعلُ

---

(١) تقدم برقم ٥٩٦.
(٢) البحر ٣/١١١.
(٣) وجه الإشكال أن عبارة أبي حيان «الرفع» مع أنه منصوب.

بقوله: «وليعلمَ» أي: «فَعَلَ الله ذلك ليَعْلم هو المؤمنين وليَعْلم المنافقون» ولكنَّ مثل هذا لا ينبغي أن يجوزَ البتة.

قوله: «وقَعَدوا» يجوز في هذه الجملة وجهان أحدهما: أن تكون حالية من فاعل «قالوا» و«قد» مرادةٌ، أي: وقد قعدوا، ومجيء الماضي حالاً بالواو وقد، أو بأحدهما، أو بدونهما ثابتٌ من لسان العرب. والثاني: أنها معطوفةٌ على الصلةِ فتكونُ معترضةً بين «قالوا» ومعمولِها وهو «لو أطاعونا».

آ. (١٦٩) **قوله تعالى: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الذين﴾**: مفعول أول، و«أمواتاً» مفعولٌ ثان، والفاعلُ: إمَّا ضميرُ كل مخاطب، أو ضميرُ الرسول عليه السلام كما تقدَّم في نظائره.

وقرأ[1] حميد بن قيس وهشام ـ بخلاف عنه ـ «يَحْسَبَنَّ» بياء الغيبة. وفي الفاعلِ وجهان، أحدهما: أنه مضمرٌ: إمَّا ضميرُ الرسول، أو ضمير مَنْ يَصْلُح للحُسْبان أيِّ حاسبٍ. والثاني: ـ قاله الزمخشري[2] ـ وهو أن يكون «الذين قُتِلوا» قال: «ويجوزُ أَنْ يكون «الذين قُتِلوا» فاعلاً، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإنْ قلت: كيف جاز حَذْفُ المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ فَحُذِف كما حُذِف المبتدأ في قوله: «بل أحياءٌ» أي: هم أحياءٌ، لدلالةِ الكلام عليهما.

ورَدَّ عليه الشيخ[3] بأنَّ هذا التقديرَ يؤدي إلى تقديمِ الضميرِ على مفسِّره، وذلك لا يجوزُ إلا في أبوابٍ محصورةٍ، وعَدَّ باب: رُبَّه رجلاً، ونِعْم

(١) البحر ٣/١١٢.
(٢) الكشاف ١/٤٧٩.
(٣) البحر ٣/١١٢.

رجلاً زيدٌ، والتنازع[١] عند إعمال الثاني في رأي سيبويه، والبدل[٢] على خلاف فيه، وضمير الأمر[٣]. قال: «وزاد بعضُ أصحابنا أن يكون [الظاهر] المفسِّر[٤] خبراً، وبأنّ[٥] حَذْفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليلٌ جداً، نَصَّ عليه الفارسي، ومَنَعه ابن ملكون[٦] البتة».

وهذا من تَحَمُّلاته عليه. أمَّا قولُه «يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره» فالزمخشري لم يقدِّرْه صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لَمَّا أراد أن يُقَدِّرَ الصناعة النحويةَ قَدَّره بلفظ «أنفسهم» المنصوبةِ وهي المفعول الأول، وأظنُ أنَّ الشيخَ تَوَهَّم أنها مرفوعةٌ تأكيدٌ للضمير في «قُتلوا»، ولم ينتبه أنه إنما قَدَّرها مفعولاً أولَ منصوبةً. وأمَّا تمشيتُه قولَه على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابنِ مَلْكون؟ وستأتي مواضع يَضْطَرُّ هو وغيرُه إلى حَذْفِ أحد المفعولين كما ستقف عليه قريباً. وتقدَّم الكلام[٧] على مادة «حَسِب» ولغاتِها وقراءاتها.

وقرأ[٨] ابن عامر: «قُتِّلوا» بالتشديد، وهشام وحده في «لـو أطاعـونا ما قُتِّلوا»، والباقون بالتخفيف. فالتشديد للتكثير، والتخفيف صالح لذلك.

---

(١) نحو: ضرباني وضربت الزيدين، وانظر: الكتاب ١/٣٧.
(٢) نحو: مررت به زيدٍ.
(٣) نحو: هو زيد منطلق.
(٤) نحو: «وقالوا إنْ هي إلا حياتُنا الدنيا» والتقدير: وما الحياة إلا حياتنا الدنيا.
(٥) هذا كلام الشيخ يردّ فيه على تقدير الزمخشري. معطوف على «بأن هذا التقدير».
(٦) إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي، له: شرح الحماسة وشرح الجمل، روى عنه ابن خروف والشلوبين، توفي سنة ٥٨١؛ انظر: البلغة ١٠؛ والبغية ١/٤٣١؛ وإيضاح المكنون ١/١٥٨.
(٧) انظر: إعرابه للآية ٢١٤ من البقرة.
(٨) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٣؛ الشواذ ٢٣.

وقـرأ الجمهور «أحيـاءٌ» رفعاً على: «بـل هم أحيـاء» وقـرأ[1] ابن أبـي عبلة: «أحياءً». وخَرَّجها أبو البقاء[2] على وجهين، أحدهما: أن تكون عطفاً على «أمواتاً» قال: «كما تقول: «ظننت زيداً قائماً بل قاعداً». والثاني: ـ وإليه ذهب الزمخشري[3] أيضاً ـ أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره: بل أحسَبُهم أحياءً. وهذا الوجه سبق إليه أبو إسحاق[4] الزجاج، إلاَّ أنَّ الفارسي رَدَّه عليه في «الإغفال» قال: «لأنَّ الأمرَ تعيَّن فلا يجوزُ أن يُـؤمر فيه بمحسبة، ولا يَصِحُّ أن يُضْمَرَ له إلا فعلُ المحسبة، فوجهُ قراءة ابن أبـي عبلة أن تُضْمِر فعلاً غيرَ المحسبة: اعتقِدْهم أو اجْعَلْهم، وذلك ضعيفٌ إذ لا دلالة في الكلام على ما يُضْمَر» انتهى. وهذا تحاملٌ من أبـي عليّ. أمَّا قوله: «إنَّ الأمر تعيَّن» يعني أنَّ كونَهم أحياءً أمرٌ متيقن، فكيف يُقال فيه: «أَحْسَبُهم» بفعل يقتضي الشك؟ وهذا غيرُ لازم لأنَّ «حَسِبَ» قد تأتي لليقين. قال[5]:

١٤٩١ـ حَسِبْتُ التُّقَى والجـودَ خيـرَ تجـارةٍ
رَبـاحـاً إذا مـا المـرءُ أَصْبـح ثـاقِـلا

وقال آخر[6]:

١٤٩٢ـ شهــدْتِ وفـاتـوني وكنتُ حَسِبْتُني
فـقيـراً إلـى أَنْ يَشْـهـدوا وتَـغِـيـبـي

فـ «حَسِب» في هذين البيتين لليقين، لأنَّ المعنى على ذلك، وقوله: «وذلك ضعيف» يعني من حيث عدمُ الدلالةِ اللفظيةِ، وليس كذلك، بل إذا

---

(١) البحر ٣/١١٣.
(٢) الإملاء ١/١٥٧.
(٣) الكشاف ١/٤٧٩.
(٤) معاني القرآن ١/٥٠٤.
(٥) تقدَّم برقم ٩٢٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/١١٣.

أَرْشَد المعنى إلى شيء يُقَدَّر ذلك الشيءُ لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْف، وإنْ كان دلالةُ اللفظِ أحسنَ. وأمَّا تقديرُه هو «أو اجْعَلْهم» قال الشيخ[1]: «هذا لا يَصِحُّ البتة سواء جَعَلْتَ «اجْعَلْهم» بمعنى: اخْلُقْهم أو صَيِّرهم أو سَمِّهم أو الْقَهُمْ».

قوله: «عند ربهم» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُهما: أَنْ يكونَ خبراً ثانياً لـ «أحياءٌ» على قراءة الجمهور. الثاني: أن يكونَ ظرفاً لـ «أحياء» لأنَّ المعنى: يَحْيَوْن عند ربِّهم. الثالث: أن يكونَ ظرفاً لـ «يُرْزقون» أي: يقعُ رِزْقُهم في هذا المكانِ الشريف. الرابع: أن يكون صفةً لـ «أحياء»، فيكونَ في محلِّ رفعٍ على قراءةِ الجمهورِ ونصبٍ على قراءة ابن أبـي عبلة. الخامس: أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «أحياء» والمرادُ بالعندية المجازُ عن قربهم بالتكرمة. قال ابن عطية[2]: «هو على حَذْفِ مضاف أي: عند كرامةِ ربهم» ولا حاجةَ إليه، لأنَّ الأولَ أليق.

قوله: «يُرْزَقون» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ خبراً ثالثاً لأحياء، أو ثانياً إذا لم تَجْعَلِ الظرفَ خبراً. الثاني: أنه صفةٌ لـ «أحياء» بالاعتبارين المتقدمين، فإنْ أعربنا الظرفَ وصفاً أيضاً فيكونُ هذا جاءَ على الأحسنِ، وهو أنه إذا وُصِف بظرفٍ وجملةٍ فالأحسنُ تقديمُ الظرفِ وعديلِه لأنه أقربُ إلى المفرد. الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «أحياء» أي: يَحْيَون مرزوقين. والرابع: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الظرف، والعاملُ فيه في الحقيقة العاملُ في الظرف. قال أبو البقاء[3] في هذا الوجه: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الظرفِ إذا جَعَلْتَه صفةً» أي: إذا جَعَلْت الظرف، وليس ذلك مختصاً بجَعْلِه صفةً فقط، بل لو جَعَلْتَه حالاً جاز ذلك أيضاً، وهذه تُسَمَّى الحالَ

---

(١) البحر ٣/١١٣.

(٢) المحرر ٣/٢٩٣.

(٣) الإملاء ١/١٥٧.

المتداخلة، ولو جَعَلْتَه خبراً كان كذلك.

آ. (١٧٠) **قوله تعالى: ﴿فرِحين﴾**: فيه خمسةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ حالاً من الضمير في «أحياءٌ». الثاني: من الضمير في الظرف. الثالث: من الضمير في «يُرْزَقون»: الرابع أنه منصوب على المدح. الخامس أنه صفةٌ لـ«أحياء»، وهذا يختصُّ بقراءة ابن أبـي عبلة. و«بما» يتعلَّقُ بـ «فرحين».

قوله: «مِنْ فضله» في «مِنْ» وجهان(١)، أحدُهما: أنَّ معناها السببيّة أي: بسبب فضله أي: الذي آتاهم الله متسبِّبٌ عن فضله. الثاني: أنها لابتداءِ الغاية، وعلى هذين الوجهين تتعلق بآتاهم. الثالث: أنها للتبعيضِ أي: بعضَ فضله، وعلى هذا فتتعلق بمحذوف على أنها حال من الضمير العائد على الموصول، ولكنه حُذِف والتقدير: بما آتاهموه كائناً من فضله.

قوله: «ويستبشرون» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ من باب عطف الفعلِ على الاسم لكونِ الفعلِ في تأويلِه، فيكونُ عطفاً على «فرحين» كأنه قيل: فَرِحين ومستبشرين، ونَظَّروه بقوله تعالى: «فوقَهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ»(٢).

[١٨٩/أ] والثاني: أنه أيضاً / يكونُ من باب عطف الفعل على الاسم، لكنْ لأنَّ الاسم في تأويل الفعل. قال أبو البقاء(٣): «هو معطوفٌ على «فرحين»؛ لأنَّ اسم الفاعل هنا يُشْبه الفعل المضارع» يعني أنَّ «فرحين» بمنزلة «يفرحون»، وكأنه جعله من باب قوله: «إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأَقْرضوا»(٤)، والتقديرُ الأولُ أَوْلى، لأنَّ الاسمَ وهو «فرحين» لا ضرورةَ بنا إلى أَنْ نجعلَه في مَحلِّ فعلٍ مضارعٍ حتى نتأوَّل الاسمَ به، والفعلُ فرعٌ عليه، فينبغي أن يُرَدَّ إليه(٥)،

(١) وجهان من ناحية تعلقها، وليس من ناحية معناها.
(٢) الآية ١٩ من الملك.
(٣) الإملاء ١٥٧/١.
(٤) الآية ١٨ من الحديد.
(٥) يردُّ الفعل «يستبشرون» إلى الاسم «فرحين» بعد تأويله بمستبشرين.

وإنما فعلنا ذلك في الآيةِ لأنَّ أل الموصولةَ بمعنى الذي، و«الذي» لا تُوصَلُ إلا بجملة أو شبهِها، وذلك الشَّبَهُ في الحقيقةِ يِتأوَّل بجملة.

الثالث: أَنْ يكونَ مستأنفاً، والواو للعطف عَطَفْت فعليةً على اسمية.

الرابع: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف أي: وهم يستبشـرون، وحينئذ يجوز وجهان، أحدُهما: أن تكونَ الجملةُ حاليةً من الضمير المستكِنِّ في «فرحين» أو من العائد المحذوف من «آتاهم»، وإنما احتجنا إلى تقدير مبتدأ عند جَعْلِنا إياها حالاً لأنَّ المضارع المثبت لا يجوز اقترانُه بواو الحال لِما تقدَّم غيرَ مرة. والثاني من هذين الـوجهين: أن تكونَ استئنافية عَطَفَتْ جملةً اسميةً على مثلها.

واستفعـل هنا ليست للطلب، بل تكون بمعنى المجردِ نحو: «استغنى الله، واستمجد المَرْخ[1] والعَفار» بمعنى غَنِي ومَجُد. وقد سمع «بَشِر الرجل» بكسر العين فيكون استبشر بمعناه، قاله ابن عطية[2]. ويجوز أن يكونَ مطاوعَ أبشر نحو: «أكأنه فـاستكان، وأراحه فاستراح، وأشلاه[3] فاستشلى، وأَحْكمه فاستحكم» وهو كثير. وجَعَلَه الشيخُ[4] أظهرَ مِنْ حيث إنَّ المطاوعة تدلُّ على الانفعال عن الغير، فحصلت لهم البشرى بإبشار الله تعالى، وهذا لا يلزمُ إذا كان بمعنى المجرد.

قوله: «مِنْ خلفهم» في هذا الجارِّ وجهـان، أحدهـما: أنه متعلق

(١) قال في الصحاح: «مجد» «وفي المثل: في كل شجرٍ نار، استمجد المَرْخ والعَفار» أي: استكثرا منها، كأنهما أخذا من النار ما هو حسبُهما. ويقال: لأنهما يسرعان الوَرْيَ فشُبِّها بمن يُكثر من العطاء طلباً للمجد».

(٢) المحرر ٢٩٥/٣.

(٣) أشلى الناقة: دعاها للحَلْب. ولها معانٍ أخرُ انظرها في اللسان: شلي.

(٤) البحر ١١٥/٣.

بـ «يَلْحقوا» على معنى أنهم قد بَقُوا بعدهم، وهم قد تقدَّموهم. والثاني: أن يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حال من فاعل «يلحقوا» أي: لم يلحقوا بهم حالَ كونِهم مُتَخَلِّفين عنهم أي: في الحياة.

قوله: «ألاَّ خوفٌ» فيه وجهان أحدُهما: أنَّ «أَنْ» ومافي حَيِّزها في محل جر بدلاً من «بالذين» بدلَ اشتمال أي: يستبشرون بعدم خوفهم وحزنهم فهو المُسْتَبْشَرُ به في الحقيقة لأنَّ الذواتِ لا يُسْتَبْشَر بها. والثاني: أنها في محلِ نصب على أنها مفعولٌ من أجله أي: لأنهم لا خوف. و «أَنْ» هذه هي المخففةُ، واسمها ضمير الشأن، وجملةُ النفي بعدها في محلِّ الخبر، والذواتُ لا يُسْتبشر بها كما تقدَّم فلا بد من حذف مضاف مناسبٍ، والتقدير: ويستبشرون بسلامةِ الذين، أو لُحوقهم بهم في الدرجة.

وقال مكيّ[1] بعد أَنْ حَكَىٰ أنها بدلُ اشتمال: «ويجوز أن تكون «أَنْ» في موضع نصب على معنى «بأن لا». وهذا هو بعينِه هو وجه البدلِ المتقدم، غايةُ ما في الباب أنه أعاد مع البدلِ العاملَ في تقديره، اللهم أَنْ يعني أنها وإنْ كانت بدلاً من «الذين» فليست في محلِّ جر بل في محلِّ نصب، لأنها سقطت منها الباءُ فإنَّ الأصل «بأَنْ لا»، و «أَنْ» إذا حُذِف منها حرفُ الجر كانت في محلِّ نصب على رأي سيبويه[2] والفراء[3]. وهو بعيد.

آ. (١٧١) **قوله تعالى: ﴿وأَنَّ الله لا يُضيع﴾**: قرأ[4] الكسائي بكسر «إنَّ» على الاستئناف. وقال الزمخشري[5]: «إنَّ قراءةَ الكسرِ اعتـراضٌ»

---

(١) المشكل ١/١٦٦.
(٢) الكتاب ١/١٧.
(٣) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.
(٤) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٤.
(٥) الكشاف ١/٤٨٠.

واستشكل كونَها اعتراضاً، لأنَّها لم تقع بين شيئين متلازمين» ويمكن أن يُجاب عنه بأن «الذين استجابوا» يجوز أن يكون تابعاً لـ «الذين لم يلحقوا» نعتاً أو بدلاً على ما سيأتي، فعلى هذا يُتَصَوَّرُ الاعتراض. ويؤيِّد كونَها للاستئنافِ قراءةُ عبدالله[1] ومصحفه: «والله لا يُضيع». وقرأ باقي السبعة بالفتح عطفاً على قوله: «بنعمةٍ» لأنها بتأويل مصدر أي: يستبشرون بنعمة من الله وفضلٍ منه وعدمِ إضاعةِ اللَّـهِ أجرَ المؤمنين.

وقوله: «يستبشرون» من غيرِ حرف عطف فيه أوجه، أحدها: أنه استئنافٌ متعلِّق بهم أنفسِهم دونَ «الذين لم يلحقوا بهم» لاختلاف متعلَّق البشارتين. والثاني: أنه تأكيدٌ للأول لأنه قَصَد بالنعمة والفضل بيانَ متعلَّق الاستبشار الأول، وإليه ذهب الزمخشري[2]. الثالث: أنه بدل من الفعل الأول،ومعنى كونه بدلاً أنه لَمَّا كان متعلَّقُه بياناً لمتعلَّق الأول حَسُن أن يقال: بدلٌ منه، وإلاَّ فكيف يُبْدَلُ فِعْلٌ مِنْ فعلٍ موافقٍ له لفظاً ومعنى؟ وهذا في المعنى يَـؤُول إلى وجه التأكيد. والرابع: أنه حال من فاعل «يحزنون»، ويحزنون عامل فيه أي: ولاهم يحزنون حالَ كـونهم مستبشرين بنعمـة. وهو بعيدٌ لوجهين، أحدهما: أنَّ الظاهرَ اختلافُ مَنْ نَفَى عنه الحزن ومن استَبْشَر. والثاني: أنَّ نَفْيَ الحزن ليس مقيداً ليكون أبلغَ في البشارة، والحالُ قيدٌ فيه فيفوتُ هذا المعنى.

آ. (١٧٢) **قوله تعالى: ﴿الذين استجابوا﴾**: فيه ستة أوجه، أحـدها: أنه مبتدأ، وخبره قوله: «للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر». وقال مكيّ[3] هنا: «وخبرُه «مِنْ بعدما أصابهم القَرْح». وهذا غلطٌ لأنَّ هذا ليس

---

(١) البحر ٣/١٦؛ الكشاف ١/ ٤٨٠.
(٢) الكشاف ١/ ٤٨٠.
(٣) المشكل ١/ ١٦٦.

بمفيد البتة، بل «مِنْ بعد» متعلِّقٌ باستجابوا. والثاني: خبر مبتدأ مضمر أي: هم الذين. والثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «أعني». وهذان الوجهان يَشْمَلُهما قولُك «القطع». الرابع: أنه بدل من «المؤمنين». الخامس: أنه بدل من «الذين لم يلحقوا» قاله مكي[1]. السادس أنه بدلٌ من «المؤمنين». ويجوز فيه وجهٌ سابع: وهو أن يكون نعتاً لقوله: «الذين لم يلحقوا» قياساً على جَعْلِه بدلاً منهم عند مكي. و «ما» في «بعدما أصابَهم» مصدريةٌ، و «للذين أحسنوا» خبرٌ مقدم.

و «منهم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ من الضمير في «أحسنوا» وعلى هذا فـ«مِنْ» تكون تبعيضيةً. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري[2]: «مثلُها في قوله: «وَعَد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم»[3] لأنَّ الذين استجابوا قد أحسنوا كلُّهم واتقوا لا بعضُهم». و «أجرٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ وخبره: إمَّا مستأنفة أو حالٌ إن لم نُعْرِبْ الذين استجابوا مبتدأ، وإمَّا خبرٌ إنْ أعربناه مبتدأ كما تقدَّم تقريره.

آ. **(١٧٣) قوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس﴾**: فيه من الأوجه ما تقدم في «الذين» قبله، إلاَّ في رفعه بالابتداء.

قوله: «فزادَهم إيماناً» في فاعلِ «زاد» ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه ضمير يعود على المصدر المفهوم من «قال» أي: فزادهم القولُ بكيت وكيت إيماناً نحو: «اعدِلوا هو أقرب للتقوى»[4]. والثاني: أنه يعودُ على المقولِ الذي

---

(١) المشكل ١/١٦٦.
(٢) الكشاف ١/٤٨٠.
(٣) الآية ٢٩ من الفتح.
(٤) الآية ٨ من المائدة.

هو «إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لكم فاخشوهم» كأنه قيل: قالوا لهم هذا الكلامَ فزادهم إيماناً. الثالث: أنه يعود على الناس، إذا أريد واحدٌ فردٌ كما نقل في القصة، وسبب النزول وهو نُعَيْم بن مسعود الأشجعي[1]، نقل هذه الثلاثةَ الأوجهَ الزمخشري[2]. واستضعف الشيخ[3] الوجهين الأخيرين، قال: «مِنْ حيث إنَّ الأولَ لا يزيد إيماناً إلا النطقُ به لا هو في نفسه، ومن حيث إنَّ الثاني إذا أُطْلق على المفردِ لفظُ الجمع مجازاً فإنَّ الضمائرَ تَجْري على ذلك الجمعِ لا على المفرد. تقول: «مفارقهُ شابَتْ» باعتبارِ الجمع، ولا يجوز: «مفارِقُه شاب» باعتبار: مَفْرِقُه شاب».

وفيما قاله الشيخ نظرٌ، لأنَّ المقولَ هو الذي في الحقيقة حَصَل به زيادةُ الإيمان. وأمَّا قوله: «تَجْري على الجمع لا على المفرد» فغير[4] مُسَلَّم. ويَعْضُده أنهم نَصُّوا على أنه يجوزُ اعتبارُ لفظِ الجمعِ الواقعِ موقعَ المثنى تارةً ومعناه أخرى فأجازوا: «رؤوس الكبشين قطعتُهُنَّ وقَطعتهما» وإذا ثَبَتَ ذلك في الجمع الواقعِ موقعَ المثنى فليَجُزْ في الواقعِ موقع المفرد[5]. ولقائلٍ أَنْ يُفَرِّق بينهما وهو أنه إنما جازَ أَنْ يُراعَى معنى التثنيةِ المُعَبَّرِ عنها بلفظ الجمع لقَرْبها منه، من حيث إنَّ كلاًّ منهما فيه ضَمُّ شيء إلى مثلِه بخلافِ المفردِ فإنه بعيدٌ من الجمعِ لعدَمِ الضمِّ فلا يَلْزَمُ مِنْ مراعاة معنى التثنية في ذلك مراعاةُ معنى المفرد[6].

---

(١) كنيته أبو أسلمة، أسلم في وقعة الخندق وكان له فيها أثر مشهور. قتل في وقعة الجمل أو قبل ذلك. انظر: الإصابة ٨٧٨٠.

(٢) الكشاف ١/٤٨١.

(٣) البحر ٤/١١٨.

(٤) الأصل: «غير» وهو سهو لوجوب الفاء بعد «أما».

(٥) واضح أن الإشكال في الآية هو قوله: «فزادهم»، عند الزمخشري: أن أصلها فزادوهم ـ أي الناس ـ إيماناً. ورفض أبو حيان ذلك لإفراد الضمير وهو غير جائز عنده.

(٦) هذا تسليم من المؤلف بمذهب أبي حيان الذي هو المذهب الصحيح.

قوله: «وقالوا: حَسْبُنا اللَّـهُ» عَطَفَ «قالوا» على «فزادهم» والجملةُ بعد القولِ في محلِّ النصب به. وقد تقدَّم أنَّ «حَسْب» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُحْسِب» بمعنى الكافي، ولذلك كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ عند قوله في البقرة: «فَحَسْبُه جهنم»[1].

[١٨٩/ب] وقوله: «ونِعْمَ الوكيلُ» / المخصوصُ بالمَدْحِ محذوفٌ أي الله.

آ. (١٧٤) **قولُه تعالى: ﴿بنعمةٍ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنها متعلقةٌ بنفس الفعل على أنها باءُ التعدية. والثاني: أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضميرِ في «انقلبوا»، والباءُ على هذا للمصاحبةِ كأنه قيل: فانقلبوا ملتبسينَ بنعمةٍ ومصاحبينَ لها.

قوله: «لم يَمْسَسْهم سوءٌ» هذه الجملةُ في محل نصب على الحال أيضاً، وفي ذي الحال وجهان أحدهما: أنه فاعلُ «انقلبـوا» أي: انقلبوا سالمين من السوء. والثاني: أنه الضميرُ المستكنُّ في «بنعمة» إذا كانت حالاً، والتقديرُ: فانقلبوا مُنَعَّمين بريئين من السوء، والعامل فيها العاملُ في «بنعمة» فهما حالان متداخلتان، والحال إذا وقعت مضارعاً منفياً بـ «لم» وفيها ضميرُ ذي الحال جاز دخولُ الواو وعدمُه، فمِن الأول قولُه تعالى: «أو قال أُوحي إليَّ ولم يُوْحَ إليه شيء»[2] وقولُ كعب[3]:

١٤٩٣ـ لا تَـأْخُـذَنِّي بـأقـوالِ السوشـاةِ ولم
أُذْنِـبْ وإنْ كَـثُـرَتْ فِـيَّ الأقـاويـلُ

---

(١) الآية ٢٠٦.

(٢) الآية ٩٣ من الأنعام.

(٣) من قصيدته اللامية المشهورة. ديوانه ١٢.

ومن الثاني هذه الآيةُ وقولُه: «وَردَّ الله الذين كفروا بغيظِهم، لم يَنالوا خيراً»(١)، وقولُ قيس بن الأسلت(٢):

١٤٩٤ـ وأضـرِبُ الـقَـوْنَسَ يـوم الـوغـى
بـالـسيفِ لم يَـقْـصُـرْ بـه بـاعِـي

وبهذا يُعْرف غلط الأستاذ ابن خروف حيث زعم أن الواو لازمةٌ في مثل هذا، سواءً كان في الجملة ضميرٌ أم لم يكن.

قوله: «واتَّبعوا» يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها عطف على «انقلبوا». والثاني: أنها حال من فاعل «انقلبوا» أيضاً، ويكونُ على إضمار «قد» أي: وقد اتبعوا.

آ. **(١٧٥) قوله تعالى: ﴿إنما ذلكم الشيطان﴾**: «إنما» حرف مكفوف بـ «ما» عن العمل، وقد تقدَّم القول فيها أولَ هذا الكتاب. وفي إعراب هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أحدها: أن يكون «ذلكم» مبتدأ و «الشيطان» خبره، و «يُخَوِّفُ أولياءَه» حالٌ بدليل وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب نحو: «وهذا بَعْلي شيخاً»(٣) «فتلك بيوتُهم خاويةً»(٤).

الثاني: أن يكونَ «الشيطانُ» بدلاً أو عطف بيان، و «يُخَوِّفُ» الخبر ذكره أبو البقاء(٥). الثالث: أن كونَ «الشيطان» نعتاً لاسمِ الإشارة، و «يُخَوِّفُ» الخبر، على أن يُراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان. ذكره الزمخشري(٦). قال

---

(١) الآية ٢٥ من الأحزاب.
(٢) المفضليات ٢٨٦؛ والبحر ١١٩/٣؛ والقونس: أعلى بيضة الحديد.
(٣) الآية ٧٢ من هود.
(٤) الآية ٥٢ من النمل.
(٥) الإملاء ١٥٨/١.
(٦) الكشاف ٤٨١/١.

الشيخ[1]: «وإنما قال: «والمراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان» لأنه لا يكونُ نعتاً والمرادُ به إبليس لأنه إذ ذاك يكون علماً بالغلبة كالعَيُّوق[2]، إذ هو في الأصل صفةٌ ثم غَلب على إبليس» وفيه نظر. الرابع[3]: أن يكون «ذلكم» ابتداءً وخبراً، و«يُخَوِّف» جملةً مستأنفة بيانٌ لشيطنته، والمرادُ بالشيطان هو المُثَبِّط للمؤمنين. الخامس: أن يكون: «ذلكم» مبتدأ، و«الشيطانُ» مبتدأ ثانٍ، و«يُخوِّف» خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبر الأول قاله ابن عطية[4]. وقال: «وهذا الإعرابُ خيرٌ في تناسق المعنى من أن يكون «الشيطان» خبر «ذلكم» لأنه يَجِيء في المعنى استعارةً بعيدة.

وَردَّ عليه الشيخ[5] هذا الإعرابَ إنْ كان الضمير في «أولياءه» عائداً على الشيطان؛ لخلوِّ الجملة الواقعة خبراً مِنْ رابط يربطها بالمبتدأ وليست نفسَ المبتدأ في المعنى نحو: «هِجِّيرى[6] أبـي بكر: لا إله إلا الله»، وإن عاد على «ذلكم» ويُراد بذلكم غيرُ الشيطان جاز، ويصير نظيرَ: «إنما هند زيدٌ يضربُ عبدها» والمعنى: إنما ذلكم الركب أو أبو سفيان الشيطانُ يخوفكم أنتم أولياءَه أي: أولياءَ الركب أو أولياء أبـي سفيان.

والمشار إليه بـ «ذلكم» هل هو عينٌ أو معنى؟ فيه احتمالان، أحدهما: أنه إشارة إلى ناس مخصوصين كنعيم وأبـي سفيان وأشياعهما على ما تقدم. والثاني: أنه إشارة إلى جميع ما جرى من أخبار الركب وإرسالِ أبـي سفيان وجَزَعِ مَنْ جَزَعَ، وعلى هذا التقدير فلا بد من حذف مضاف أي: فِعْلَ

---

(١) البحر ٣/١٢١.
(٢) العيُّوق: نجم في السماء.
(٣) الأصل: «الثالث» وهو سهو.
(٤) المحرر ٣/٢٩٩.
(٥) البحر ٣/١٢١.
(٦) هِجِّيرى: أي شأنه ودَيْدنه.

الشيطان، وقَدَّره الزمخشري[1]: «قولَ الشيطان» أي: قولَه السابق وهو «إنَّ الناس قد جمعوا لكم فاخشَوْهم» وعلى كلا التقديرين ـ أعني كون الإشارة لأعيانٍ أو معان ـ فالإخبار بالشيطان عن «ذلكم» مجاز، لأنَّ الأعيان المذكورين والمعاني من الأقوال والأفعالِ الصادرة من الكفارِ ليست نفسَ الشيطان، وإنما لما كانت بسببه ووسوسته جاز ذلك.

قوله: «يُخَوِّف أولياءه» قد تقدَّم ما محلُّه من الإعراب، والتضعيفُ فيه للتعدية، فإنه قبل التضعيف متعدٍّ إلى واحدٍ وبالتضعيفِ يكتسب ثانياً، وهو من باب أعطى، فيجوزُ حَذْفُ مفعوليه أو أحدهما اقتصاراً واختصاراً، وهو في الآية الكريمة يَحْتمل أوجهاً، أحدها: أن يكون المفعولُ الأول محذوفاً تقديره: يُخَوِّفكم أولياءه، ويُقَوِّي هذا التقديرَ قراءةُ[2] ابن عباس وابن مسعود هذه الآيةَ كذلك، والمراد بأوليائه هنا الكفارُ، ولا بد من حذف مضاف أي: شَرَّ أوليائه، لأنَّ الذواتِ لا يُخاف منها. والثاني: أن يكونَ المفعول الثاني هو المحذوف، و«أولياءه» هو الأول، والتقدير: يُخَوِّف أولياءه شر الكفار، ويكون المرادَ بأوليائه على هذا الوجه المنافقون ومَنْ [في] قلبه مرض مِمَّن تخلَّف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج، والمعنى: أنَّ تخويفه بالكفار إنما يَحْصُل للمنافقين الذين هم أولياؤه، وأما أنتم فلا يَصِل إليكم تخويفُه. والثالث ـ ذكره بعضهم ـ أن المفعولين محذوفان، و«أولياءه» نصب على إسقاطِ حرف الجر، والتقدير: يُخَوِّفكم الشرَّ بأوليائه، والباء للسبب أي: بسبب أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف، وكأن هذا القائل رأى قراءة أُبـيّ[3] والنخعي: «يُخَوِّف بأوليائه» فظنَّ أن قراءة الجمهور مثلُها في الأصل، ثم

(١) الكشاف ١/٤٨١.
(٢) البحر ٣/١٢٠.
(٣) البحر ٣/١٢٠.

حُذِفت الباء، وليس كذلك، بـل تخريـجُ قراءة الجمهـور على ماتقدَّم، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له. وأمَّا قراءةُ أُبَـيّ فتحتمل الباءُ أن تكونَ زائدةً كقوله[1]:

١٤٩٥ـ . . . .

سُـودُ المَحـاجِـرِ لا يَقْـرَأْنَ بـالسُّـوَرِ

فتكـونُ كقراءةِ الجمهـورِ في المعنى، ويُحتمـل أن تكـونَ للسببِ والمفعولان محذوفان كما تقدَّم تقريرهُ.

قوله: «فلا تَخافُوهم» في الضميرِ المنصوبِ ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه يعودُ على أوليائِه أي: فلا تَخافوا أَولياءَ الشيطان، هذا إنْ أُريد بالأولياء كفارُ قريش. والثاني: أن يعودَ على «الناس» من قوله: «إنَّ الناسَ قد جَمَعَوا لكم» إنْ كان المرادَ بأوليائه المنافقون. والثالث: أن يعودَ على الشيطان على المعنى. قال أبو البقاء[2]: «إنما جُمِع الضميرُ لأنَّ الشيطانَ جنس». والياءُ في قوله: «وخافونِ» من الزوائد، فأثبتها أبو عمرو[3] وصلاً، وحذفَها وقفاً على قاعدتِه، والباقون يحذفونها مطلقاً[4].

وقوله: «إنْ كنتم مـؤمنين» جوابُه محذوفٌ أو متقدِّم عند مَنْ يرى ذلك، وهذا من بابِ الإلهاب والتهييج، وإلاَّ فهم متلبِّسون بالإيمان.

آ. (١٧٦) **قوله تعالى: ﴿ولا يَحْزُنْكَ الذين﴾**: قرأ نافع[5] «يُحْزِنْك» بضم حرف المضارعة من «أحزن» رباعياً في سائر القرآن إلا التي

---

(١) تقدم برقم ٧٤٧.
(٢) الإملاء ١/١٥٨.
(٣) البحر ٣/١٢١.
(٤) وهم بذلك يسيرون مع رسم المصحف.
(٥) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٥.

في قوله: «لا يَحْزُنُهم الفزعُ الأكبرُ»[1] فإنه كالجماعة. والباقون بفتح الياء من حَزَنه ثلاثياً، فقيل: هما من باب ما جاء فيه فَعَل وأَفْعَل بمعنىً، وقيل: باختلافِ معنى، فَحَزَنَه جعل فيه حُزْناً نحو: دَهَنه وكَحَله أي: جعل فيه دُهْناً وكُحْلاً، وأحزنْتُه إذا جَعَلْتُه حزيناً، ومثلُ حَزَنَه وأَحْزَنَه: فتنَه وأَفْتَنَه، قال سيبويه[2]: «وقال بعضُ الأعرابِ: أَحْزَنْتُ الرجل وأفْتَنْتُه أي: جَعَلْتُه حزيناً وفاتناً». وقيل: حَزَنْتُه أحدثْتُ له الحُزْنَ، وَأَحْزَنْتُه عَرَّضْتُه للحزن، قاله أبو البقاء[3]. وقد تقدَّم في البقرة[4] اشتقاقُ هذه اللفظة وما قيل فيها. وتقدَّم أيضاً أنه يُقال: حَزِن الرجلُ بالكسر، فإذا أرادوا تعديتَه عَدَّوْه بالفتحةِ فيقولون: «حَزَنْتُه». كـ «شَتِرَتْ[5] عينه وشَتَرها الله». والحقُّ أَنَّ حَزَنَه وأَحْزَنَه لغتان فاشيتان لثبوتهما متواترتين وإنْ كان أبو البقاء قال[6]: «إنَّ أحزن لغةٌ قليلةٌ».

ومِنْ عجيبِ ما اتفق أن نافعاً ــ رحمه الله ــ يقرأ هذه المادة من «أحزن» إلا التي في الأنبياء كما تقدم، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرؤها من «حَزَنه» ثلاثياً إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين، والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

ويُقْرأ: «يُسارعون» بالفتحِ والإمالةِ. وقرأ النحوي[7]: «يُسْرعون» من أَسْرع في جميع القرآن. قال ابن عطية[8]: «وقراءةُ الجماعةِ أبلغُ، لأنَّ الذي

---

(١) الآية ١٠٣ من الأنبياء.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٤.

(٣) الإملاء ١/١٥٨.

(٤) الآية ٣٨.

(٥) الشتر: انقلاب في جفن العين.

(٦) الإملاء ١/١٥٨.

(٧) وهو الكسائي كما في البحر ٣/١٢١.

(٨) المحرر ٣/٣٠١.

[١٩٠/أ] يُسارعُ غيرَه أشدُّ اجتهاداً / مِن الذي يُسْرِعُ وحده.

وقوله: «شيئاً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ أي: لا يَضُرُّونه شيئاً من الضرر. والثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض أي: لن يضروه بشيء، وهكذا كلُّ موضعٍ أشبهه ففيه الوجهان.

آ. (١٧٨) **قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنما نُمْلي﴾**؛ قرأ الجمهور «يَحْسَبَنَّ» بالغيبة، وحمزة[١] بالخطاب، وحكى الزجاج[٢] عن خلقٍ كثير كقراءةِ حمزة إلا أنَّهم كسروا[٣] «إنما» ونصبوا «خيراً» وأنكرها ابن مجاهد، وسيأتي إيضاح ذلك، ويحيى بن وثاب بالغيبة وكسر «إنما»، وحكى عنه الزمخشري[٤] أيضاً أنه قرأ بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغَيْبة. فهذه خمسُ قراءات.

فأمَّا قراءةُ الجمهور فتخريجُها واضحٌ، وهو أنه يجوز أَنْ يكونَ الفعلُ مسنداً إلى «الذين»، و«أنَّ» وما اتصل بها سادٌّ مسدَّ المفعولين عند سيبويه وَمَسَدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش حَسْبما تقدم[٥] غير مرة. ويجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير غائب يُراد به النبيُّ صلى الله عليه وسلم أي: ولا يحسبن النبيُّ عليه السلام، فعلى هذا يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه في قراءة حمزة، فتتَّحِدُ هذه القراءةُ على هذا الوجه مع قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ، وسيأتي تخريجها. و«ما» يجوز أَنْ

(١) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٥؛ البحر ٣/١٢٣؛ الشواذ ٢٣، وسوف نرسم «إنما» على الاتصال كما في المصحف.
(٢) معاني القرآن ١/٥٠٧ ـ ٥٠٨.
(٣) ليس ثمة تصريح من الزجاج بكسر «إنما» بل المفهوم من تخريجه لهذه القراءة حين تحدَّث عن نصب «خيراً» أن قارئها فتحَ «انما».
(٤) الكشاف ١/٤٨٣.
(٥) انظر المسألة في إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

تكونَ موصولة اسمية، فيكونُ العائد محذوفاً لاستكمال الشروط، أي: أنَّ الذي نُمْليه، وأن تكونَ مصدرية أي: إملاءنَا، وهي اسم «أنَّ» و«خير» خبرُها. قال أبو البقاء[1]: «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ كافةً ولا زائدةً، إذ لو كانت كذلك لا نتصَبَ «خيرٌ» بـ«نُمْلي»، واحتاجت «أنَّ» إلى خبرٍ إذ كانت «ما» زائدةً، أو قُدِّر الفعلُ يليها، وكلاهما ممتنعٌ». انتهى. وهو من الواضحات، وكتبوا «أنما» في الموضعين متصلةً، وكان من حقِّ الأولى الفصلُ لأنها موصولة.

وأمَّا قراءة حمزة فاضطربت فيها أقوالُ الناس وتخاريجُهم حتى إنه نُقِل عن أبي حاتم أنها لحن. قال النحاس[2]: «وتابعه على ذلك خلقٌ كثير» وهذا لا يُلْتفت إليه لتواتُرها. وفي تخريجها ستةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكون فاعلُ «تحسَبَنَّ» ضميرَ النبي صلى الله عليه وسلم، و«الذين كفروا» مفعولٌ أولُ، و«أنما نُملي لهم خيرٌ» مفعولٌ ثانٍ. ولا بد على هذا التخريجِ مِنْ حَذْفِ مضافٍ: إمَّا من الأولِ تقديرُه: «ولا تَحْسَبَنَّ شأنَ الذين كفروا، وإمَّا من الثاني تقديرُه: «أصحابَ أنَّ إملاءنا خيرٌ لهم»، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل؛ لأنَّ «أنما نُمْلي» بتأويلِ مصدرٍ، والمصدرُ معنىً من المعاني لا يَصْدُق على الذين كفروا، والمفعولُ الثاني في هذا البابِ هو الأولُ في المعنى.

الثاني: أن يكونُ «أنما نملي لهم» بدلٌ من «الذين كفروا» وإلى هذا ذهب الكسائي والفراء[3] وتَبِعهما جماعةٌ منهم الزمخشري[4] والزجاج[5] وابن الباذش. قال الكسائي والفراء: «وجهُ هذه القراءةِ التكريرُ والتأكيدُ، والتقدير: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا ولا تحْسَبَنَّ أنما نُمْلي». قال الفراء: «ومثلُه: «هل

(١) الإملاء ١/١٥٩.
(٢) إعراب القرآن ١/٣٧٩.
(٣) معاني القرآن ١/٢٤٨.
(٤) الكشاف ١/٤٨٢.
(٥) معاني القرآن له ١/٥٠٧.

يَنْظُرون إلا الساعة أن تأتِيَهم»[1] أي: ما ينظرون إلاَّ أَنْ تأتِيَهم» انتهى. وقد رَدَّ بعضُهم قولَ الكسائي والفراء بأَنَّ حَذْفَ المفعولِ الثاني في هذه الأفعالِ لا يجوزُ عند أحدٍ، وهذا الردُّ ليس بشيءٍ، لأنَّ الممنوعَ إنما هو حَـذْفُ الاقتصارِ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك. وقال ابن الباذش: «ويكونُ المفعولُ الثاني حُذِفَ لدلالةِ الكلام عليه، ويكونُ التقديرُ: «ولا تحسبن الذين كفروا خيريةَ إملائنا لهم ثابتةً أو واقعةً».

وقال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيف صَحَّ مجيءُ البدلِ ولم يُذْكَرْ إلا أحدُ المفعولين، ولا يجوزُ الاقتصارُ مِنْ فعلِ الحُسْبان على مفعولٍ واحدٍ؟ قلت: صَحَّ ذلك من حيث إنَّ التعويلَ على البدلِ، والمبدلُ منه في حُكمِ المُنَحَّى، ألا تراك تقول: «جعلت متاعك بعضه فوق بعضٍ» مع امتناعِ سكوتِك على «متاع».

وهل البدلُ بدلُ اشتمالٍ ـ وهو الظاهرُ ـ أو بدلُ كلٍ من كل فيكونُ على حذفٍ مضافٍ تقديرُه: «ولا تَحْسَبَنَّ إملاء الذين» فَحَذَفَ «إملاء» وأبدلَ منه «أنما نملي»؟ قولان مشهوران.

الثالث: ـ وهو أغربُها ـ أن يكونَ «الذين» فاعلاً بـ «تَحْسَبَنَّ» على تأويلِ أَنْ تكونَ التاءُ في الفعلِ للتأنيثِ كقولِه: «كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ»[2] أي: «ولا تَحْسَبَنَّ القومَ الذين كفروا» و«الذين» وصفُ «القوم» كقوله: «وأَوْرَثْنا القومَ الذين كانوا»[3] فعلى هذا تَتَّحد هذه القراءةُ مع قراءة الغَيْبة، وتخريجُها كتخريجِها، ذكـر ذلك أبـو القـاسم الكـرمـاني[4] في تفسيـرِه المسمى:

---

(١) الآية ٦٦ من الزخرف.

(٢) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف.

(٤) محمود بن حمزة، له: الإيجاز والإفادة، قرأ عليه نصر بن علي، توفي بعد الخمسمئة. انظر: معجم الأدباء ١٩/١٢٥؛ طبقات القراء ٢/٢٩١؛ البغية ٢/٢٧٧.

بـ «اللباب». وفيه نظرٌ من حيث إنَّ «الذين» جارٍ مَجْرى جمعِ المذكرِ السالمِ، والجمعُ المذكرُ السالمُ لا يجوز تأنيثُ فعلِه عند البصريين، لا يجوزُ: قامت الزيدون، ولا: تقوم الزيدون. وأمَّا اعتذارُه عن ذلك بأنَّ «الذين» صفةٌ للقوم الجائزِ تأنيثُ فعلِهم وإنما حُذِفَ فلا ينفعه، لأنَّ الاعتبارَ إنما هو بالملفوظ به لا بالمقدَّرِ، لا يُجيز أحدٌ من البصريين: «قامت المسلمون» على إرادة «القوم المسلمون» البتة. وقال أبو الحسن الحوفي: «أنَّ وما عَمِلَتْ فيه في موضعِ نصبٍ على البدلِ، و«الذين» المفعولُ الأولُ، والثاني محذوفٌ» وهو معنى قول الزمخشري المتقدم.

الرابع: أن يكونَ «أنما نُملي لهم» بدلاً من «الذين كفروا» بدلَ الاشتمالِ أي: إملاءَنا، و«خيرٌ» بالرفعِ خبرُ مبتدأ محذوف أي: هو خيرٌ لأنفسهم، والجملةُ هي المفعولُ الثاني. نقل ذلك الشيخ شهاب الدين أبو شامة عن بعضهم، قال: «قلت: ومثلُ هذه القراءة بيتُ الحماسة[1]:

١٤٩٦ـ مِنَّا الأَناةُ وبعضُ القومِ يَحْسَبُنا
أَنَّا بِطاءٌ وفي إبطائِنا سَرَعُ

كذا جاءت الرواية بفتح «أنَّا» بعد ذِكْر المفعولِ الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: «حَسِبْتُ زيداً أنه قائمٌ» أي: حَسِبْتُه ذا قيامٍ، فوجهُ الفتحِ أنها وقعت مفعولةً، وهي وما عَمِلَتْ فيه في موضعِ مفردٍ وهو المفعولُ الثاني لحسبت» انتهى. وفيما قاله نظر؛ لأن النحاة نصوا على وجوب كسر «إنَّ» إذا وقعت مفعولاً ثانياً والأولُ اسمُ عينٍ، وأنشدوا البيت المذكور على ذلك[2]، وعللوا وجوبَ الكسر بأنَّا لو فَتَحْنا لكانت في محل مصدر فيلزَمُ الإخبارُ بالمعنى عن العين.

---

(١) البيت لوضَّاح بن إسماعيل وهو في الحماسة ١/٣٢٤، والسرع: السرعة.

(٢) يبدو من هذا الكلام أن للبيت روايةً أخرى بكسر «إن».

الخامس: أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أولَ، و«أنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» في موضع المفعول الثاني، و«أنما نملي لهم خير» مبتدأ وخبر، اعترض به بين مفعولي «وَتَحْسَبَنَّ»، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، نُقِل ذلك عن الأخفش(١). قال أبو حاتم(٢): «سمعت الأخفش يذكر فتحَ «أَنَّ» يحتجُّ بها لأهل القَدَر لأنه كان منهم، ويجعله على التقديمِ والتأخيرِ، كأنه قال: «ولا تَحْسَبَنَّ الذين [كفروا] إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً، أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسِهم» انتهى. وإنما جاز أن تكون «أَنَّ» المفتوحةُ مبتدأً بها أولُ الكلامِ لأنَّ مذهب الأخفشِ ذلك، وغيرُه يمنع ذلك، فإنْ تَقَدَّم خبرُها عليها نحو: «في ظني أنك منطلقٌ» أو أمَّا التفصيلية نحو: «أما أنك منطلقٌ فعندي» جاز ذلك إجماعاً، وقولُ أبي حاتم: «يذكرُ فتحَ أنَّ» يعني بها التي في قوله: «أَنَّما نُمْلي لهم خيرٌ». ووجهُ تمسُّكِ القَدَرِيَّة به أنَّ الله تعالى لا يجوزُ أَنْ يُملي لهم إلا ما هو خيرٌ لأنفسِهم؛ لأنه يجبُ عندهم رعايةُ الأصلحِ.

[السادس: قال المهدوي: «وقال قوم](٣) قدَّم «الذين كفروا» توكيداً، ثم حالَهم مِنْ قوله: «أنما نملي لهم» رَدَّاً عليهم، والتقدير: ولا تحسبن أنَّ إملاءَنا للذين كفروا خيرٌ لأنفسهم» انتهى.

وأمَّا قراءةُ يحيى بكسر «إنما» مع الغيبة فلا يخلو: إمَّا أَنْ يُجْعَلَ الفعلُ مسنداً إلى «الذين» أو إلى ضمير غائب، فإن كان الأولُ كانت «إنما» وما في حيزها معلِّقَةً لـ «يحسبن» وإنْ لم تكن اللام في خبرها لفظاً فهي مقدرةٌ، فتكون «إنما» بالكسر في موضع نصب؛ لأنها معلقةٌ لفعلِ الحسبان مع نية اللام،

(١) لم يرد في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٠.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

ونظيرُ ذلك تعليقُ أفعالِ القلوب عن المفعولين الصريحين لتقديرِ لامِ الابتداء في قوله[1]:

١٤٩٧ـ كـذاك أُدِّبْتُ حتى صـار مِنْ خُـلُقي
إنـي رأيـتُ مِـلاكُ الـشـيـمـةِ الأدَبُ

فلولا تقديرُ اللامِ لوجَبَ نصبُ «مِلاك» و«الأدب»، وكذلك في الآية، لولا تقديرُ اللامِ لوجَبَ فتحُ «إنما»، ويجوزُ أَنْ يكون المفعولُ الأولُ قد حُذِف وهو ضميرُ الأمرِ والشأنِ، وقد قيل بذلك في البيت وهو الأحسن فيه، والأصلُ: ولا يحسَبَنَّه أي: الأمرَ، و«إنما نُمْلِي» في موضع المفعول الثاني وهي المفسِّرة للضمير.

وإن كان[2] الثاني كان «الذين» مفعولاً أول، و«إنما نملي» في موضع الثاني.

وأما قراءته[3] التي حكاها عنه الزمخشري فقد خَرَّجها[4] هو فقال: «على معنى: ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنَّ إملاءَنا لازدياد الإثم كما يفعلون، وإنما هو ليتوبوا ويَدْخلوا في الإيمان، وقوله «إنما نملي لهم خير لأنفسهم» اعتراضٌ بين الفعلِ ومعموله، معناه: أنَّ إملاءَنا خيرٌ لأنفسِهم إنْ عَمِلوا فيه وَعَرَفوا إنعام الله عليهم بتفسيح المُدَّة وتَرْكِ المعاجَلَة بالعقوبة» انتهى. فعلى هذا يكون «الذين» فاعلاً، و«أنما» المفتوحة سادةٌ مَسَدَّ المفعولين أو أحدِهما على الخلاف، واعتُرِض بهذه الجملة بين الفعل ومعموله. قال النحاس[5]: «وقراءةُ يحيى بن وثاب بكسر إنَّ» حسنةٌ، كما تقول: «حسبت عمراً أبوه خارجٌ».

---

(١) البيت لبعض الفزاريين، وهو في الحماسة ٢/٥٧٤، برواية «ملاكَ ـ الأدبا» الخزانة ٤/٥؛ والدرر ١/١٣٥.

(٢) معطوف على «فإن كان الأول».

(٣) أي: بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغيبة.

(٤) الكشاف ١/٤٨٣.

(٥) إعراب القرآن ١/٣٨٠.

وأمَّا ما حكاه الزجاج(١) قراءةً عن خلق كثير وهو نَصْبُ «خيراً» على الظاهر من كلامه فقد ذكر هو تخريجَها على أنَّ «أنما نملي لهم خيراًلأنفسهم» بدلٌ من «الذين» و«خيراً» مفعولٌ ثانٍ. ولا بُدَّ من إيرادِ نَصِّه ليظهرَ لك، قال رحمه الله: «مَنْ قَرَأَ «ولا تَحْسَبَنَّ» بالتاء لم يجز عند البصريين إلا كسرُ «إنَّ» والمعنىٰ: لا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إملاؤنا خيرٌ لهم، ودخلت «إنَّ» مؤكدةً، فإذا فَتَحْتَ صار المعنى: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إملاءنا خيراً لهم قال: «وهو عندي يجوزُ في هذا الموضعِ على البدلِ من «الذين» المعنى: [١٩٠/ب] / ولا تَحْسَبَنَّ إملاءَنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خَلْقٌ كثير، ومثلُ هذه القراءةِ من الشعر(٢):

١٤٩٨ـ فمـا كـانَ قَيْسٌ هُلْكُـه هلكَ واحـدٍ
ولـكـنـه بـنـيـانُ قـومٍ تَـنَـهَـدَّمـا

جَعَل «هُلْكُه» بدلاً من «قيس» المعنى: فما كان هُلْكُ قيسٍ هُلْكَ واحد يعني: «فهُلْك» الأول بدلٌ من المرفوع، فبقي «هُلْكَ واحدٍ» منصوباً خبراً لـ «كان»، كذلك «أنما نُملي لهم»: «أن» واسمُها ـ وهو «ما» الموصولةُ ـ وصلتُها والخبرُ ـ وهو«لهم»ـ في محل نصبٍ بدلاً من الذين كفروا، فبقي «خيراً» منصوباً على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «تحسبن».

إلَّا أنَّ الفارسي قد رَدَّ هذا على أبـي إسحاق بأنَّ هذه القراءةَ لم يَقْرأ بها أحدٌ ـ أعني نصبَ «خيراً» ـ قال أبو عليّ الفارسي(٣): «لا يَصِحُّ البـدلُ

(١) معاني القرآن ١/٥٠٧ ـ ٥٠٨؛ وما حكاه: تحسبن ـ أنما ـ خيراً، قال «وإذا فتحت أنَّ صار المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا إملاءنا، وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من «الذين» المعنى: «لا تحسبن إملاءنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خلق كثير» وكان قد حكى قبل ذلك: «وقرئت: ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيراً، وقد قرئت: ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم» والمفهوم من هذا أنها قرئت بالفتح والكسر، أما الفتح فهو الذي خَرَّجه كما أوردناه، وأما الكسر فقد يعني به قراءة ثانية.

(٢) تقدم برقم ٦٥١.　　(٣) الحجة (خ) ٢/٢٥٢.

إلا بنصب «خير» من حيث كان المفعول الثاني لـ«حسبت»، فكما انتصب «هلك واحدٍ» في البيت لَمَّا أبدلَ الأولَ من «قيس» بأنه خبرٌ لكان كذلك ينتصبُ «خيراً لهم» إذا أبدل الإملاءَ من «الذين كفروا» بأنه مفعولٌ ثانٍ لتحسَبَنَّ» قال: «وسألْتُ أحمدَ بن موسى عنها فزَعم أنَّ أحداً لم يَقْرأ بها» يعني بأحمد هذا أبا بكر بن مجاهد الإمامَ المشهور. وقال في «الحجة» له[1]: «الذين كفروا في موضعِ نصبٍ بأنَّها المفعول الأول، والمفعولُ الثاني هو الأولُ في هذا الباب في المعنى، فلا يجوزُ إذاً فَتْحُ «أنَّ» في قوله: «أنَّما نُمْلي لهم» لأنَّ إملاءَهم لا يكون إياهم» قال: «فإنْ قلت: لِمَ لا يجوزُ الفتحُ في «أنَّ» وتجعلُها بدلاً من «الذين كفروا» كقوله: «وما أنسانيهُ إلا الشيطانُ أن أذكرَه»[2] وكما كان «أنَّ» من قوله تعالى: «وإذْ يَعِدكُم اللّـهُ إحدى الطائفتين أنها لكم[3]؟ قيل: لا يجوزُ ذلك، وإلا لزمك أَنْ تَنْصِبَ «خيراً» على تقدير: لا تَحْسَبَنَّ إملاءَ الذين كفروا خيراً لأنفسهم، حيث كان المفعول الثاني لـ«تحسبنَّ»، وقيل: إنه لم يقرأ به أحد، فإذا لم يُنْصَبْ عُلِم أنَّ البدلَ فيه لا يَصِحُّ وإذا لم يَصِحَّ البدلُ لم يَجُزْ إلا كسرُ «إنَّ» على أن تكون «إنَّ» وخبرُها في موضع المفعول الثاني من «تحسبن» انتهى ما رد به عليه، فلم يبقَ إلا الترجيحُ بين نقل هذين الرجلين، أعني الزجاج وابن مجاهد، ولا شك أن ابن مجاهد أَعْنى بالقراءات، إلا أن الزجاج ثقةٌ، ويقول: «قرأ بها خلق كثير»، وهذا يُبْعِدُ غَلَطه فيه، والإثباتُ مقدَّمٌ على النفي. وما ذكره أبو علي من قوله: «وإذا لم يَجُزْ البدلُ لم يَجُزْ إلا كسرُ إنَّ» إلى آخره، هذا أيضاً مِمَّا لم يقرأ به أحدٌ. قال مكي[4]: «وجهُ القراءةِ لِمَنْ قَرَأ بالتاء ـ يعني بتاءِ الخطاب ـ أنْ يكسر «إنما» فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني ولم يَقْرأ به أحدٌ عَلِمْتُه».

---

(1) الحجة (خ) ٢/٢٥٢.

(2) الآية ٦٣ من الكهف.

(3) الآية ٧ من الأنفال.

(4) المشكل ١/١٦٨.

وقد نقل أبو البقاء[١] نصبَ «خيراً» قراءةً شاذة قال: «وقد قُرِيء شاذاً بالنصبِ على أَنْ يكونَ «لأنفسهم» خبرَ «أنَّ»، و«لهم» تبيينٌ أو حالٌ من «خيراً» يَعْني أنه لَمَّا جعل لأنفسهم الخيرَ جعل «لهم»: إمَّا تبييناً تقديرُه: أعني لهم، وإمَّا حالاً من النكرة المتأخرة، لأنه كان في الأصلِ صفةً لها. والظاهرُ على هذه القراءةِ ما قَدَّمْتُه مِنْ كونِ «لهم» هو الخبرَ، ويكونُ «لأنفسِهم» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «خيراً» كما كانَ صفةً له في قراءةِ الجمهور، ونَقَلَ أيضاً قراءةَ كسر «إنَّ» وهي قراءة يحيى، وخَرَّجها على أنها جوابُ قسمٍ محذوف، والقسمُ وجوابُه يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين ولا حاجة إلى ذلك، بل تخريجُها على ما تقدَّم أولى، لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذفِ.

والإملاء[٢]: الإمهالُ والمَدُّ في العمر، ومنه: «مَلاَوَةُ الدهر» للمدة الطويلة، والمَلَوان: الليل والنهار، وقولهم «مَلاَكَ اللهُ بنعمةٍ» أي: مَنَحَكها عمراً طويلاً. وقيل: المَلَوان: تكرُّر الليل والنهار وامتدادُهما، بدليلِ إضافتهما إليهما في قول الشاعر[٣]:

١٤٩٩ـ نـهـارٌ ولـيـلٌ دائـمٌ مَـلَواهُـمـا
على كـلِّ حـالِ المـرءِ يَخْتـلفـان

فلو كانا الليلَ والنهارَ لما أُضيفا إليهما، إذ الشيءُ لا يضاف إلى نفسِه. وقوله: «أنَّما نُمْلي لهم» أصلُ الياءِ واو، وإنما قُلِبَتْ ياءً لوقوعها رابعةً.

قوله: «أَنَّما نُمْلِي لهم ليزدادوا» قد تقدَّم أن يحيى بن وثاب قرأ بكسر الأولى وفتح هذه، فيما نقله عنه الزمخشري، وتقدَّم تخريجُها، إلا أنَّ الشيخَ[٤]

(١) الإملاء ١/١٥٩.
(٢) انظر: مفردات الراغب ٤٩٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في المفردات ٤٩٤.
(٤) البحر ٣/١٢٤.

قال: «إنه لم يَحْكِها عنه غيرُ الزمخشري، بل الذين نقلوا قراءةَ يحيـى إنما نقلوا كسره للأولى فقط» قال: «وإنما الزمخشري لِوَلُوعه بمذهبه يرومُ رَدَّ كلِّ شيء إليه». وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقة لا ينقل ما لم يُرْوَ.

وأمَّا على قراءة كسرها ففيها وجهان، أحدهما: أنها جملة مستأنفة تعليلٌ للجملةِ قبلَها كأنه قيل: ما بالُهم يَحْسَبون الإملاءَ خيراً؟ فقيل: إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً. و «إنَّ» هنا مكفوفةٌ بـ «ما»، ولذلك كُتِبَتْ متصلةً على الأصلِ، ولايجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً ولا حـرفيةً؛ لأنَّ لام كي لا يَصِحُّ وقوعُها خبراً للمبتدأ ولا لنواسِخِه.

والوجه الثاني: أنَّ هذه الجملةَ تكريرٌ للأولى. قال أبو البقاء[(١)]: «وقيـل «أنما» تكريـرٌ للأولِ ،و «ليزدادوا» هو المفعولُ الثاني لـ «تَحْسَبَنَّ» هذا على قراءةِ التاء، والتقديرُ: لا تَحْسَبَنَّ يا محمد إملاءَ الذين كفروا خيراً ليزدادوا إثماً[(٢)]، بل ليزدادوا إيماناً، ويُرْوى أنَّ بعض الصحابة قرأه كـذلـك» انتهى. قلت: وفي هذا نظرٌ من حيث إنه جَعَل «ليزدادوا» هو المفعولَ الثاني، وقد تقدَّم أنَّ لامَ «كي» لا تقعُ خبراً للمبتدأ ولا لنواسخه، ولأنَّ هذا إنما يَتِمُّ له على تقديرِ فتح الثانية، وقد تقدَّم أن أحـداً لم ينقُلْها إلا الـزمخشري عن يحيـى[(٣)]، والـذي يقرأ «تحسبن» بتاء الخطاب لا يفتحها البتة.

واللامُ في «ليزدادوا» فيها وجهان، أحدُهما: أنها لامُ كي، والثانيةُ أنها لامُ الصيرورة.

وقوله: «ولهم عذابٌ» في هذه الواوِ قولان، أحدُهما: أنها للعطف، والثاني: أنها للحالِ. وظاهرُ قولِ الزمخشري أنها للحال في قراءة يحيـى ابن

---

(١) الإملاء ١/١٥٩.

(٢) عبارة أبـي البقاء: «إيماناً بل ليزدادوا إثماً» وهي الصواب.

(٣) وما نقله الزمخشري عن يحيى ليس كذلك، وإنما هو بكسر الأولى وفتح الثانية مع الغيبة.

وثاب فقط، فإنه قال[1] «فإنْ قلت: ما معنى هذه القراءة؟ ـ يعني على قراءةِ يحيى التي نقلَها هو عنه ـ قلت: معناه «ولا يَحْسَبَنَّ أنَّ إملاءَنا لزيادةِ الإثمِ والتعذيبِ، والواوُ للحالِ، كأنه قيل: ليزدادوا إثماً مُعَدًّاً لهم عذابٌ مهين» قال الشيخ[2]: ـ بعد ما ذكر من إنكارِهِ عليه نقلَ فتحَ الثانية عن يحيى كما قدمته لك ـ «ولَمَّا قرَّر في هذه القراءة أنَّ المعنى على نهي الكافر أَنْ يَحْسَب أنما يُمْلي الله لزيادة الإثم، وأنه إنما يملي لزيادةِ الخير كان قولُه: «ولهم عذابٌ مهين» يَدْفَعُ هذا التفسيرَ، فَخَرَّج ذلك على أن الواوَ للحالِ ليزولَ هذا التدافُعُ الذي بين هذه القراءةِ وبين آخرِ الآية».

وأصل «ليزدادوا»: ليزتادوا بالتاء، لأنه افتعالٌ من الزيادة ولكنَّ تاء الافتعالِ تُقْلَبُ دالاً بعد ثلاثةِ أحرف: الزاي والذال والدال نحو: ادَّكر وادَّان. والفعلُ هنا متعدٍّ لواحدٍ وكانَ في الأصلِ متعدياً لاثنين نحو: «فزادَهم اللّـهُ مرضاً»[3]، ولكنه بالافتعالِ ينقُص أبداً مفعولاً، فإنْ كان الفعلُ قبل بنائِه على افتعل للمطاوعةِ متعدياً لواحدٍ صار قاصراً بعد المطاوعةِ نحو: «مدَدْتُ الحبل فامتدَّ»، وإنْ كان متعدياً لاثنين صار بعد الافتعالِ متعدياً لواحدٍ كهذه الآيةِ.

وخُتِمَتْ كلُّ واحدةٍ من هذه الآياتِ الثلاثِ بصفةٍ للعذاب غيرِ ما خُتمت به الأخرى لمعنى مناسب، وهو أنَّ الأولى تضمَّنَتْ الإخبارَ عنهم بالمسارعةِ في الكفر، والمسارعةُ في الشيء والمبادرةُ إلى تحصيلِه تقتضي جلالته وعظمته، فجُعِل جزاؤُهم «عذابٌ عظيمٌ» مقابلةً لهم، ويَدُلُّ ذلك على خساسةِ ما سارَعُوا فيه. وأمَّا الثانيةُ فتضمَّنَتْ اشتراءَهم الكفرَ بالإيمان، والعادةُ سرورُ المشتري واغتباطُه بما اشتراه، فإذا خَسِرَ تألم، فخُتِمت هذه الآيةُ بألمِ العذابِ

(١) الكشاف ١/٤٨٣.
(٢) البحر ٣/١٢٤.
(٣) الآية ١٠ من البقرة.

كما يجدُ المُشْتري المغبون ألم خسارته. وأمَّا الثالثةُ فتضمَّنَتْ الإملاء وهو الإمتاعُ بالمال وزينةُ الدنيا، وذلك يقتضي التعزُّزَ والتكبُّر والجبروتَ فخُتِمت هذه الآيةُ بما يقتضي إهانَتهم وذلتهم بعد عزهم وتكبُّرهم.

آ. (١٧٩) **وقله تعالى: ﴿وما كان اللّـهُ لِيَذَرَ﴾**: هذه تُسَمَّى لامَ الجحود،وينصبُ بعدَها المضارعُ بإضمار «أن» ولا يجوزُ إظهارها. والفرقُ بينها وبين لام كي أَنَّ هذه على المشهور شرطُها أن تكون بعد كونٍ منفي، ومنهم مَنْ يشترط مُضِيَّ الكونِ، ومنهم مَنْ لم يَشْترط الكون، ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو استغنيت عنها هنا بما ذكرْتُه في «شرح التسهيل».

وفي خبر «كان» في هذا الموضع وما أشبهه قولان، أحدهما: ـ وهو قول البصريين[١] ـ أنه محذوفٌ وأنَّ اللامَ مقويةٌ لتعديةِ ذلك الخبر المقدر لضعفِه، والتقدير: ما كان اللّـهُ مريداً لأنْ يَذَر، فـ«أن يذر» هو مفعـول «مُريداً»، والتقديرُ: مـا كانَ اللّـهُ مـريداً تَـرْكَ المؤمنين. والثاني ـ قـول الكوفيين ـ: أنَّ اللامَ زائدةٌ لتأكيدِ النفي وأنَّ الفعلَ بعدها هو خبر «كان»، واللامُ عندهم هي العاملةُ النصبَ في الفعلِ بنفسِها لا بإضمار «أَنْ»، والتقديرُ عندهم: ما كان الله يَذَرُ المؤمنين.

وضَعَّف أبو البقاء[٢] مذهبَ الكوفيين بأنَّ النصبَ قد وُجِد بعد هذه اللامِ، فإنْ كان النصبُ بها نفسِها فليست زائدةً، وإن كان النصب بإضمار «أَنْ» فَسَدَ من جهة المعنى لأنَّ «أَنْ» وما في حَيِّزها بتأويل مصدر، والخبرُ في باب «كان» هو الاسمُ في المعنى فيلزم أن يكونَ المصدرُ الذي هو معنىً من المعاني صادقاً على اسمِها وهو مُحال».

(١) انظر: الإنصاف ٥٩٣.
(٢) الإملاء ١/١٥٩.

أمَّا قولُه: «إنْ كان النصبُ بها فليست زائدةً» فممنوعٌ؛ لأنَّ العملَ لا يمنع
[١٩١/أ] الزيادةَ، ألا ترى أنَّ حروفَ الجر / تُزاد وهي عاملةٌ، وكذلك «أَنْ» عند الأخفش[١] و«كان» في قوله[٢]:

١٥٠٠ـ .... وجيـرانٍ لنـا كـانـوا كـرامِ

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في غيرِ موضع.

و«يَذَرُ» فعلٌ لا يَتصرَّف كـ«يَدَعُ» استغناءً عنه بتصرُّف مُرادِفِه وهو «ترك»، وحُذِفَتِ الواوُ من «يَذَرُ» من غيرِ موجبٍ تصريفي، وإنما حُمِلت على «يَدَعُ» لأنها بمعناها، و«يَدَعُ» حُذِفَتْ منه الواو لموجبٍ وهو وقوعُ الواوِ بين ياءٍ وكسـرةٍ مقدرة، وأمَّا الواوُ في «يَذَرُ» فوقعت بين ياءٍ وفتحة أصلية، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيه عند قوله تعالى: «وذَروا ما بقي من الربا»[٣].

قوله: «حتى يَميزَ» «حتى» هنا قيل: للغايـة المجردة بمعنى «إلى»، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار «أنْ»، وقد تقدَّم تحقيقه في البقرة. والغايةُ هنا مشكلةٌ على ظاهرِ اللفظِ؛ لأنه يصيرُ المعنى أنه تعالى لا يتركُ المؤمنين على ما أنتم عليه إلى هذه الغاية وهي التمييزُ بين الخبيث والطيب، ومفهومُه أنه إذا وُجِدت الغايةُ تَرَكَ المؤمنين على ما أنتم عليه. وهذا ظاهرُ ما قالوه من كونها للغاية، وليس المعنى على ذلك قطعاً، ويصيرُ هذا نظيرَ قولِك: «لا أُكَلِّم زيداً حتى يَقْدُمَ عمروٌ» فالكلامُ منتفٍ إلى قدومِ عمرو. والجوابُ عنه: أن «حتى» غايةٌ لما يُفْهَمُ من معنى هذا الكلامِ، ومعناه أنه تعالى يُخَلِّص ما بينكم بالابتلاء والامتحان إلى أَنْ يَميزَ الخبيثَ من الطيب.

---

(١) معاني القرآن له ١/١٨٠.
(٢) تقدم برقم ٧٥٦.
(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة.

وقرأ حمزة(١) والكسائي هنا وفي الأنفال(٢): «يُمَيِّز» بالتشديد، والباقون بالتخفيف. وعن ابن كثير أيضاً «يُميز» من أماز، فهذه ثلاث لغات، يقال: مازَه ومَيَّزه وأمازه. والتشديد والهمزة ليسا للنقل، لأنَّ الفعل قبلهما متعدٍ، وإنما فَعَّل بالتشديد وأَفْعَل بمعنى المجرد، وهل ماز ومَيّز بمعنى واحد أو بمعنيين مختلفين؟ قولان. ثم القائلون بالفرق اختلفوا، فقال بعضهم: لا يقال «ماز» إلا في كثير من كثير، فأما واحد من واحد فَمَيَّزت، ولذلك قال أبو معاذ(٣): يقال: «مَيَّزْتُ بين الشيئين ومِزْتُ بين الأشياء». وقال بعضُهم عكسَ هذا: مِزْتُ بين الشيئين ومَيَّزْتُ بين الأشياءِ، وهذا هو القياسُ، فإنَّ التضعيفَ يُـؤْذِنُ بالتكثير وهو لائقٌ بالمتعددات. ورجَّح بعضُهم «مَيَّز» بالتشديد بأنه أكثر استعمالاً، ولذلك لم يُسْتعمل المصدرُ إلا منـه فقالـوا: التمييز، ولم يقولوا: «المَيْز» يعني لم يقولوه سماعاً وإلا فهو جائز قياساً.

قوله: «ولكنَّ الله» هذا استدراك من معنى الكلام المتقدم، لأنه لَمَّا قال تعالى: «ما كان اللّـهُ لِيُطْلِعَكم» تُوُهِّم أنه لا يُطْلِعَ أحداً على غيبِه لعمومِ الخطابِ فاستدرك الرسلَ، والمعنى: ولكنَّ اللّـهَ يجتبـي ـ أي يصطفي ـ مِنْ رسلِه من يشاء فيُطْلِعُه على الغيب، فهو ضدٌّ لما قبلَه في المعنى، وقد تقدَّم أنها تقعُ بين ضِدَّيْنِ ونقيضين، وفي الخلافين خلافٌ.

و «يَجْتَبـي»: يَصْطَفي ويَخْتار، يَفْتَعل من جَبَوْتُ المالَ والماءَ وجَبَيْتُهُما لغتان، فالياءُ في «يَجْتَبـي» يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ عَلى أصلِها، وأَنْ تكونَ منقلبةً من واوٍ لانكسارِ ما قبلَها.

---

(١) السبعة ٢٢٠؛ القرطبـي ٤/١٨٩؛ الشواذ ٢٣.

(٢) الآية ٣٧.

(٣) الفضل بن خالد المروزي، روى عنه الأزهري وروى عن عبدالله بن المبارك، مات سنة ٢١١؛ انظر: معجم الأدباء ٦/١٤٠؛ البغية ٢/٢٤٥.

ومفعول «يشاءُ» محذوفٌ، وينبغي أَنْ يُقَدَّر ما يليقُ بالمعنى، والتقديرُ: مَنْ يشاءُ إطْلاعَه على الغيب.

آ. (١٨٠) **قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلون﴾**: قرأ حمزة[١] بالخطاب، والباقون بالغيبة. فأمَّا قراءةُ حمزة فـ «الذين» مفعولٌ أولُ، و «خيراً» هو الثاني، ولا بُدَّ من حذف مضاف لِيَصْدُقَ الخبرُ على المبتدأِ، تقديرُه: ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون. قال أبو البقاء[٢]: «وهو ضعيفٌ لأنَّ فيه إضمارَ البخلِ قبل ذِكْر ما يَدُلُّ عليه» وفيه نظرٌ، لأنَّ الدلالةَ على المحذوف قد تكونُ متقدمةً وقد تكون متأخرةً، وليس هذا من بابِ الإضمارِ في شيء حتى يُشْتَرَطَ فيه تقدُّمُ ما يَدُلُّ على ذلك الضميرِ.

و «هو» فيه وجهان، أحدُهما: أنه فَصْلٌ بين مفعولي «تحسبن». والثاني ـ قاله أبو البقاء[٣] ـ: أنه توكيدٌ، وهو خطأ، لأنَّ المضمر لا يُؤكِّد المُظْهَر، والمفعول الأول[٤] اسمٌ مظهر ولكنه حُذِف كما تقدم. وبعضُهم يُعَبِّر عنه فيقول: «أُضمر المفعولُ الأولُ» يعني حُذِفَ فلا يُغْتَرَّ بهذه العبارةِ، و «هو» في هذه المسألةِ يتعيَّن فَصْلِيَّتُه[٥] لأنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يكونَ مبتدأً أو بدلاً أو توكيداً، والأولُ منتفٍ لنصبِ ما بعده ـ وهو خيراً ـ وكذا الثاني لأنه كان يلزمُ أَنْ يوافِقَ ما قبلَه في الإعرابِ فكان ينبغي أَنْ يُقالَ إياه لا «هو»، وكذا الثالثُ لِما تقدَّم.

وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فيجوزُ فيها أَنْ يكونَ الفعلُ مسنداً إلى ضمير غائب:

---

(١) السبعة ٢٣٠؛ الكشف ١/٣٦٦.
(٢) الإملاء ١/١٦٠.
(٣) الإملاء ١/١٦٠.
(٤) وهو المضاف المحذوف «بخل».
(٥) أي إعرابه ضمير فصل.

إمَّا الرسولُ أو حاسِبٌ ما، ويجوزُ أَنْ يكونَ مسنداً إلى «الذين»، فإنْ كان مسنداً إلى ضميرِ غائبٍ فـ «الذين» مفعولٌ أولُ على حَذْفِ مضافٍ كما تقدَّم ذلك في قراءةِ حمزة أي: بخلَ الـذين، والتقديـر: ولا يَحْسَبَنَّ الرسـولُ ـ أو أحدٌ ـ بخلَ الذين يبخلون خيراً. و«هو» فصل كما تقدَّم، فتتحـدُ القراءتان معنىً وتخريجاً. وإنْ كان مسنداً لـ «الذين» ففي المفعولِ الأولِ وجهان، أحدُهما: أنه محذوفٌ لدلالةِ «يبخلون» عليه كأنه قيل: «ولا يَحْسَبَنَّ الباخِلون بخلَهم هو خيراً لهم» و«هو» فصلٌ. قال ابن عطية[1]: «ودَلَّ على هذا البخلِ «يبخلون» كما دَلَّ «السفيه» على «السَّفَه» في قوله[2]:

١٥٠١ـ إذا نُـهِـي الـسَّـفـيـهُ جـرى إلـيـه
وخـالَـفَ والـسـفـيـهُ إلـى خـلافِ

أي: جرى إلى السفه». قال الشيخ[3]: «وليست الدلالةُ فيها سواءً لوجهين، أحدُهما: أنَّ دلالةَ الفعلِ على المصدرِ أَقْوى مِنْ دلالةِ اسمِ الفاعلِ عليه وأكثرُ، ولا يوجَدُ ذلك إلا في هذا البيت أو غيرِه إن ورد. الثاني: أنَّ البيتَ فيه إضمارٌ لا حذفٌ، والآيةُ فيها حَذْفٌ.

الوجه الثاني: أنَّ المفعولَ نفس «هو»، وهو ضميرُ البخل الذي دَلَّ عليه «يبخلون» كقولِه: «اعدِلوا هو أقربُ للتقوى»[4]، قاله أبو البقاء[5]، وهو غلطٌ أيضاً؛ لأنه ينبغي أَنْ يأتِيَ به بصيغةِ المنصوب فيقول: «إياه» لكونه منصوباً بـ «يَحْسَبَنَّ»، ولا ضرورةَ بنا إلى أَنْ نَدَّعي أنه من بابِ استعارةِ ضميرِ الرفع

(١) المحرر ٣/٣٠٦.
(٢) تقدم برقم ١٣٨٧.
(٣) البحر ٣/١٢٨.
(٤) الآية ٨ من المائدة.
(٥) الإملاء ١/١٦٠.

مكانَ النصبِ كقولِهم «ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا» فاستعار ضميرَ الرفعِ مكانَ ضميرِ الجر.

وفي الآية وجهٌ آخرُ غريبٌ خَرَّجه الشيخ[1] قال: «وهو أَنْ تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمال إذا جَعَلْنا الفعلَ مسنداً لـ«الذين»، وذلك أَنَّ «يَحْسَبَنَّ» يطلب مفعولين و«يَبْخلون» يطلبُ مفعولاً بحرفِ جر، فقولُه: «ما آتاهم اللَّـهُ من فضلِه» يطلبه «يحسبن» مفعولاً أولَ ويكون «هو» فَصْلاً، و«خيراً» المفعولُ الثاني، ويطلبه «يبخلون» بتوسُّطِ حرفِ الجر، فأعملَ الثانيَ ـ على الأفصحِ وعلى ما جاء في القرآن ـ وهو «يبخلون» فَعُدِّي بحرف الجر، وأخذ معمولَه، وحَذَفَ معمول «يحسبن» الأولَ وبقي معمولُه الثاني، لأنه لم يُتنازع فيه، وإنما جاء التنازعُ في الأول، وساغ حذفُه وحدَه كما ساغ حَذْفُ المفعولين في مسألة سيبويه[2]: «متى رأيت أو قلت: زيد منطلق» فـ«رأيت» و«قلت» تنازعا في «زيدٌ منطلقٌ» وفي الآيةِ لم يتنازعا إلا في الأولِ، وتقديرُ المعنى: «ولا يَحْسَبَنَّ ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناسُ الذين يَبْخلون به» فعلى هذا التقديرِ يكـونُ «هو» فَصْـلاً لـ«ما آتـاهم» المحذوفِ لا لبخلِهم المقـدَّرِ في قول الجماعة[3]، ونظيرُ هذا التركيب: «ظَنَّ الذي مَرَّ بهِندٍ هي المنطلقةَ» المعنى: ظَنَّ هنداً الشخصُ الذي مَرَّ بها هي المنطلقةَ» فـالذي تنـازعه الفعـلانِ هو المفعول الأول، فأعمل الفعل الثاني فيه[4]، وبقي الأولُ يطلبُه محذوفاً ويطلبُ الثانيَ مثبتاً إذ لم يقع فيه التنازعُ. انتهى».

ومع غرابةِ هذا التخريجِ وتطويلِه بالنظيرِ والتقدير فيه نظرٌ، وذلك أَنَّ النحويينَ نَصُّوا على أنه إذا أعملنا الثانيَ، واحتاج الأولُ إلى ضمير المتنازع

---

(١) البحر ٣/١٢٨.

(٢) الكتاب ١/٤١.

(٣) وذلك كما مر في أول الإعراب والتقدير: «ولا يحسبن بخلَ الذين هو خيراً».

(٤) وهو قوله: «بهند».

فيه، فإنْ كان يطلبه مرفوعاً أُضْمِرَ فيه وإنْ كان يَطْلُبُه غيرَ مرفوع حُذِف، إلاَّ أَنْ يكون أحدَ مفعولي «ظَنَّ» فلا يُحْذَفُ، بل يُضْمَرُ ويُـؤَخَّر، وعَلَّلوا ذلك بأنه لو حُذِفَ لبقي خبرٌ دون مُخْبَرٍ عنه أو بالعكس، هذا مذهبُ البصريين، وفيه بحثٌ، فإنَّ لقائلٍ أن يقولَ: حُذِفَ اختصاراً لا اقتصاراً، وأنتم تجيزون حَذْفَ إحداهما اختصاراً في غيرِ التنازع فليَجُزْ في تنازعٍ إذ لا فارقَ، وحينئذ يَقْوى تخريجُ الشيخِ بهذا البحثِ أو يُلْتَزَمُ القولُ بمذهبِ الكوفيين فإنهم يُجيزون الحَذْفَ فيما نحن فيه.

وذكر مكي(١) ترجيحَ كلٍّ مِن القراءتين فقال(٢):

وميراث مصدرٌ كالمِيعاد، وياؤه من واوٍ، قُلِبَتْ لانكسارِ ما قبلها وهي ساكنةٌ لأنَّها من الوراثةِ كالميقاتِ والميزانِ من الوقتِ والوزن.

وقرأ أبو عمرو(٣) وابن كثير: «يَعْمَلُون» بالغَيْبة جرياً على قوله: «الذين يَبْخَلون»، والباقون بالخطاب، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه التفاتٌ، فالمرادُ الذين يبخلون. والثاني: رَدّاً على قوله: «وإن تؤمنوا وتتقوا».

آ. (١٨١) **قوله تعالى: ﴿قولَ الذين قالوا إنَّ﴾**: العامل في «إنَّ» هو «قالوا» فـ «إنَّ» وما في حَيِّزها / منصوب المحل بـ «قالوا» لا بالقول. وأجاز [١٩١/ب]
أبو البقاء(٤) أن تكونَ المسألة من باب التنازع ـ أعني بين المصدر وهو «قول» وبين الفعل وهو «قالوا» ـ تنازعا في «أَنْ» وما في حَيِّزها، قال: «ويجوز أن يكون معمولاً لـ «قول» المضافِ لأنه مصدرٌ، وهذا تخريجٌ على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو قولٌ ضعيف، ويزداد هنا ضعفاً بأن الثاني فعلٌ والأولُ

---

(١) المشكل ١٦٨/١؛ الكشف ٣٦٦/١.
(٢) كذا في الأصل وليس بعد ذلك كلام لمكي.
(٣) السبعة ٢٢٠؛ الكشف ٣٦٩/١؛ البحر ١٢٩/٣.
(٤) الإملاء ١٦٠/١.

مصدرٌ، وإعمالُ الفعلِ أقوى». وظاهرُ كلامه أنَّ المسألةَ من التنازع، وإنما الضعف عنده من جهة إعمال الأول فلو قدَّرْنا إعمالَ الثاني كان ينبغي أن يجوزَ عنده،لكنه يمنع من ذلك مانعٌ آخروهو: أنه إذا احتاج الثاني إلى ضمير المتنازع فيه أخذه ولا يجوزُ حذفُه، وهو هنا غير مذكور، فدل على [هذا] أنها عنده ليست من التنازع إلا على قول الكوفيين، وهو ضعيف كما ذكر. وانظر كيف أكَّدوا الجملةَ المشتملةَ على ما أسندوه إليه تعالى وإلى عدمِ ذلك فيما أسندوه لأنفسِهم كأنه عند الناس أمرٌ معروف.

قوله: «سنكتُب» قرأ حمزة[1] بالياء مبنياً لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، و«ما» وصلتُها قائمٌ مقامَ الفاعلِ. و«قَتْلُهم» بالرفعِ عطفاً على الموصولِ، و«يقول» بياء الغيبة. والباقون بالنون للمتكلم العظيم، فـ«ما» منصـوبةُ المحـلِّ، و«قتلَهم» بالنصبِ عطفاً عليها، و«نقـولُ» بالنـون أيضاً. وقـرأ طلحة ابـن مصرف: «سَتُكْتب» بتاءِ التأنيث على تأويلِ «ما قالوا» بمقالتهم. وقرأ ابن مسعود ـ وكذلك هي في مصحفه ـ: «سنكتب ما يقولون ويُقال». والحسن والأعرج: «سَيَكْتُب» بالغيبة مبنياً للفاعل أي: الله تعالى أو الملك، و«ما» في جميع ذلك يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً ـ وهو الظاهر ـ وحُذِفَ العائِدُ لاستكمالِ شروطِ الحذفِ تقديرُه: سنكتب الذي يقولونه. ويجوز أن تكونَ مصدريةً أي: قولَهم، ويُراد به إذ ذاك المفعولُ به أي: مقولَهم، كقولِهم: «ضَرْب الأمير».

آ. **(١٨٢) قوله تعالى: ﴿ذلك بما قَدَّمَتْ﴾**: مبتدأ وخبر تقديره: ذلك مستحق بماقَدَّمَتْ،كذا قدره أبو البقاء[2]، وفيه نظرٌ تقدَّم مثله[3]. و«ما»

---

(١) السبعة ٢٢٠؛ الكشف ١/٣٦٩؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٣١.

(٢) الإملاء ١/١٦٠.

(٣) لأنه قدَّر الخبر كوناً خاصاً، وتقديره هنا كون عام.

يجوز فيها أن تكونَ موصولة وموصوفةً. و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم من عقابِهم. وهذه الجملةُ تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكونَ في محل نصب بالقول عطفاً على «ذُوقوا» كأنه قيل: ونقول لهم أيضاً: ذلك بما قَدَّمَتْ أيديكم، وُبِّخوا بذلك، وذَكَر لهم السببَ الذي أوجب لهم العقابَ. والثاني: ألَّا تكونَ داخلةً في حكايةِ القول، بل تكون خطاباً لمعاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم يومَ نزولِ الآيةِ، وذُكِرت الأيدي لأن أكثرَ الأعمالِ تُزاوَلُ بها.

قوله: «وأنَّ اللَّـهَ» عطفٌ على «ما» المجرورةِ بالباءِ أي: ذلك العقابُ حاصلٌ بسببِ كَسْبكم وعدمِ ظلمهِ لكم. وهنا سؤال: وهو أن «ظَلَّاماً» صيغةُ مبالغةٍ تقتضي التكثيرَ، فهي أخصُّ من «ظالمٍ»، ولا يَلْزَمُ من نفي الأخصِّ نفيُ الأعَمِّ، فإذا قلت: «زيدٌ ليس بظلَّام» أي: ليس يُكْثِرُ الظلم، مع جوازِ أَنْ يكونَ ظالماً، وإذا قلت: «ليس بظالم» انتفى الظلمُ مِنْ أصلِه، فكيف قال تعالى: «ليس بظلَّامٍ للعبيد»[1]؟ وفي ذلك خمسَةُ أوجهٍ، ذكر أبو البقاء[2] منها أربعة.

الأول: أن «فَعَّالاً» قد لا يُراد به التكثيرُ كقول طرفة[3]:

١٥٠٢ــ ولَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ لبيتِه
ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

لا يُريد هنا أنه قد يَحُلُّ التلاعَ قليلاً؛ لأنَّ ذلك يَدْفَعُه آخرُ البيت الذي يَدُلُّ على نفي البخلِ على كلِّ حال، وأيضاً تمامُ المدحِ لا يَحْصُل بإرادة الكثرة. الثاني: أنه للكثرة، ولكنه لَمَّا كان مقابَلاً بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يُقابَلُ الكثيرُ بالكثير. والثالث: أنه إذا نفىٰ الظلم الكثير انتفى القليلُ

(١) يعني ولو قال «بظالم» لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره.
(٢) الإملاء ١/١٦٠.
(٣) تقدم برقم ١٩٠.

ضرورةً؛ لأن الذي يَظْلم إنما يَظْلِمُ لانتفاعِه بالظلم، فإذا تَرَكَ الظلمَ الكثيرَ مع زيادةِ نَفْعِه في حَقِّ مَنْ يجوزُ عليه النفعُ والضُّرُّ كان للظلمِ القليلِ المنفعةِ أتركَ. الرابع: أن يكونَ على النسبِ أي: لا يُنْسَبُ إليه ظلمٌ، فيكونُ من باب: بَزَّار وعَطَّار، كأنه قيل: ليس بذي ظلم البتة. الخامس: قال القاضي[1] أبو بكر: «العذاب الذي تَوَعَّد أَنْ يفعلَه بهم لو كان ظلماً لكان عظيماً فنفاه على حَدِّ عظمته لو كان ثابتاً».

وقال الراغب[2] ـ بعد تفرقَتِه بين جَمْعَي «عَبْد» على عبيد وعِباد ـ: فالعبيدُ إذا أُضيف إلى الله تعالى أَعَمُّ من العباد، ولهذا قال: «وما أنا بِظَلَّامٍ للعبيد» فنبَّه على أنه لا يَظْلِمُ مَنْ تخصَّص بعبادتِه ومَنِ انتسَبَ إلى غيرِه مِن الذين تَسَمَّوْا بعبدِالشمس وعبدِاللات»، وكان الراغبَ قد قَدَّم الفرقَ بين «عبيد» و«عِباد» فقال: «وجَمْعُ العبدِ الذي هو مسترقٌّ: «عبيد»، وقيل: «عِبِدَّى»، وجمعُ العبد الذي هو العابد «عِباد». وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظةِ وجموعُها وما قيل فيها.

آ. **(١٨٣) قوله تعالى: ﴿الذين قالوا﴾**: يجوزُ في مَحَلِّه الألقابُ الثلاثة: فالجَرُّ من ثلاثةِ أوجه، الأولُ: أنه صفةٌ لـ«الذين» المخفوضِ بإضافة «قول» إليه. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه صفةٌ لـ«العبيد» أي: ليس بظلَّام للعبيد الذين قالوا كيتَ وكيتَ، قاله الزجاج[3]. قال ابنُ عطية[4]: «وهذا مُفْسِدٌ للمعنى والرصفِ».

والرفعُ: على القطع بإضمار مبتدأ أي: هم الذين. وكذلك النصبُ على القطعِ أيضاً بإضمارِ فعلٍ لائقٍ أي «أَذُمُّ الذين».

---

(١) لعله يعني به أبا بكر الأنباري.
(٢) المفردات ٣٣١.
(٣) معاني القرآن ١/٥١٢.
(٤) المحرر ٣/٣٠٩.

قولُه: «ألَّا نؤمنَ» في «أَنْ» وجهان، أحدُهما: أنها على حذفِ حرفِ الجر، والأصلُ: في أن لا نؤمِنَ، وحينئذ يَجِيء فيها المذهبانِ المشهوران: أهي في محلِّ جر أو نصب. والثاني: أنها مفعولٌ بها على تضمينِ: «عهد» معنى أَلْزَمَ، تقول: «عَهِدْتُ إليه كذا» أي: أَلْزَمْته إياه، فهي على هذا في محلِّ نصب فقط.

و «أَنْ» تُكتب متصلةً ومنفصلةً اعتباراً بالأصلِ أو بالإدغام. ونَقَل أبو البقاء[١] أنَّ منهم مَنْ يَحْذِفُها في الخطِّ اكتفاءً بالتشديد. وحكى مكيّ[٢] عن المبرد أنها إنْ أُدْغِمَتْ بغنةٍ كُتِبت متصلةً وإلَّا فمنفصلةً، ونُقِل عن بعضِهم أنها إنْ كانت مخففةً كُتِبَتْ منفصلةً، وإنْ كانَتْ ناصبةً كُتِبَتْ متصلةً، والفرقُ أنَّ المخففةَ معها ضمير مقدرٌ، فكأنه فاصلٌ بينهما بخلافِ الناصبة، وقولُ أهلِ الخطِّ في مثل هذا: «تُكْتب متصلة» عبارةٌ عن حَذْفِها في الخطِّ بالكلية اعتباراً بلفظ الإدغام لا أنَّهم يكتبونها متصلةً، ويُثْبِتون لها بعضَ صورتِها فيكتبون: أَنْلا، والدليلُ على ذلك أنهم لَمَّا قالوا في «أم من» و «أم ما» ونحوِه بالاتصال إنما يعنون به كتابةَ حرفٍ واحد فيكتبون: أمّن وأمَّا. وفهم أبو البقاء أنَّ الاتصال في ذلك عبارةٌ عن كتابتهم لها بعضَ صورتها ملصقةً بـ «لا»، والدليلُ على أنه فَهِم ذلك أنه قال[٣]: «ومنهم مَنْ يَحْذِفُها في الخط اكتفاءً بالتشديد» فَجَعَلَ الحذف قسيماً للوصلِ والفصلِ، ولا يقولُ أحدٌ بهذا.

وتَعَدَّى «نُـؤْمِنُ» باللامِ لتضمُّنِه معنى الاعترافِ، وقد تقدَّم في أولِ البقرة[٤].

---

(١) الإملاء ١/١٦١.
(٢) المشكل ١/١٦٩.
(٣) الإملاء ١/١٦١، وقد يكون سبب هذا كونه ضريراً، فهو لا يعرف قواعدهم الكتابية.
(٤) الآية ٣.

وقرأ عيسى بن عمر[1]: «بقُرُبان» بضمتين. قال ابن عطية[2]: «إتباعاً لضمةِ القافِ، وليس بلغةٍ لأنه ليس في الكلام فُعُلان بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه: «السُّلُطان» بضم اللام، وقال: «إن ذلك على الإتباع». قال الشيخ[3]: ولم يَقُلْ سيبويه إنَّ ذلك على الإتباع بل قال[4]: «ولا نعلمُ في الكلام فِعِلان ولا فُعُلان ولكنه قد جاء فُعُلان وهو قليل، قالوا: «السُّلُطان» وهو اسمٌ» قال الشارحُ لكلام سيبويه «صاحبُ هذه اللغة لا يُسَكِّن ولا يُتْبِعُ» وكذا ذكر التصريفيون أنه بناءٌ مستقلٌ، قالوا ولم يجىء فُعُلان إلا اسماً وهو قليلٌ نحو: «سُلُطان». قلت: أمَّا ابنُ عطية فَمُسَلَّمٌ أنه وَهِمَ في النقل عن سيبويه في «سُلُطان» خاصةً، ولكنَّ قولَه في «قُـرُبان» صحيـحٌ لِأَنَّ أهلَ التصريفِ لم يَسْتَثْنُوا إلا السُّلُطان[5].

والقُرْبان في الأصل مصدرٌ ثم سُمِّي به المفعول كالرَّهْنِ فإنه في الأصلِ مصدرٌ ولا حاجةَ إلى حَذْفِ مضاف. وزعم أبو[6] البقاء أنه على حَذْفِ مضافٍ أي: بتقريبِ قُرْبانٍ، قال: «أي يُشَرِّع لنا ذلك». و «تأكلُه النارُ» صفةٌ لقُرْبان، وإسنادُ الأكلِ إليها مجازٌ عَبَّر عن إفنائها الأشياءَ بالأكل.

و «من قبلي» و «بالبينات» كلاهما متعلِّقٌ بـ «جاءكم»، والباء تحتمـلُ المعيةَ والتعديةَ أي: مصاحبين للآيات.

آ. (١٨٤) قوله تعالى: ﴿فقد كُذِّب رسلٌ﴾: ليس جواباً للشرط، بل الجوابُ محذوفٌ أي: «فَتَسَلَّ» ونحوُه، لأنَّ هذا قد مَضَى وتحقَّق، وفيه

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٣٢؛ القرطبي ٤/٢٩٦.
(٢) المحرر ٣/٣٠٩.
(٣) البحر ٣/١٣٢.
(٤) الكتاب ٢/٣٢٢.
(٥) عدَّها ابن خالويه في شواذه ٢٣ إلى جانب السُّلُطان ولم يعدَّها على الإتباع وقال: «إنها زيادة على سيبويه».
(٦) الإملاء ١/١٦١.

كلامٌ طويلٌ تقدَّم لك نظيرُه. والجملةُ من «جاؤوا» في محلِّ رفعِ صفة لـ «رُسُل» و«من قبلك» متعلقٌ بـ «كُذِّبَ». والباءُ في «بالبينـات» تحتملُ الوجهين[1] كنظيرتِها.

وقرأ جمهورُ الناس: «والزبرِ والكتابِ» مِنْ غيرِ ذكرِ باء الجر، وقرأ ابنُ عامر[2]: «وبالزبرِ» بإعادتها، وهشامٌ وحدَه عنه: «وبالكتاب» بإعادتها أيضاً، وهي في مصاحف الشاميين كقراءة ابن عامر ـ رحمه الله ـ. والخَطْبُ فيه سهلٌ، فَمَنْ لم يأتِ بها اكتفى بالعطف، ومَنْ أتى بها كان ذلك تأكيداً /. [١٩٢/أ]

والزُّبُر: جمع زَبُور بالفتح، ويقال: زُبور بالضم أيضاً، وهل هما بمعنىً واحد أو مختلفان؟ سيأتي الكلامُ عليهما في قوله: «وآتَيْنا داودَ زبوراً» في النساء[3].

واشتقاقُ اللفظةِ من «زَبَرْتُ» أي: كَتَبْتُ، وزَبَرْتُه قرأتُه، وزَبَرْتُه: حَسَّنْتُ كتابتَه، وزَبَرْتُه: زجرته، فَزَبور بالفتح فَعُول بمعنى مَفْعول كالرَّكوب بمعنى المركوبِ، والحَلوب بمعنى المَحْلوب، قال امرؤالقيس[4]:

١٥٠٣ـ لِـمَـنْ طَـلَلٌ أبـصـرْتُـه فـشَـجـانـي
كـخَطِّ زَبـورٍ في عَـسيـبِ يـمـانـي

وقيل: اشتقاقُ اللفظِ من الزُّبْرَة، وهي قطعة الحديد المتروكة بحالها. و«المنير» اسم فاعل من أنار أي: أضاء.

آ. (١٨٥) **قوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموت﴾**: مبتدأٌ وخبر، وسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرةِ العمومُ أو الإضافةُ. والجمهورُ على «ذائقة الموتِ».

---

(١) أي المعية والتعدية كما في «بالبينات» في الآية قبلها.
(٢) السبعة ٢٢١؛ الكشف ١/٣٧٠.
(٣) الآية ١٦٣.
(٤) ديوانه ٨٥؛ واللسان: صرع. وعروضه وضربه فعولن وهي نادرة في الطويل.

بخفض «الموت» بالإضافة، وهي إضافةٌ غيرُ محضةٍ لأنَّها في نيةِ الانفصالِ.
وقرأ اليزيدي[1]: «ذائقةٌ الموتَ» بالتنوين والنصبِ في «الموت» على الأصل.
وقرأ الأعمش بعدمِ التنوين ونصبِ «الموت»، وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين وإرادته، وهو كقول الآخر[2]:

١٥٠٤ـ فـألـفَيْـتُـه غيـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ
ولا ذاكـرٍ الـلَّـهَ إلا قـلـيـلا

بنصب الجلالة، وقراءة من قرأ: «قل هو الله أحدُ اللَّـهُ» بحذف التنوين من «أحد» لالتقاء الساكنين[3].

ونقل أبو البقاء[4] فيها قراءةً غريبةً وتخريجاً غريباً قال: «ويُقْرأ أيضاً شاذاً: «ذائِقُهُ الموتُ» على جعل الهاء ضمير «كل» على اللفظ، وهو مبتدأ أو خبر». انتهى. وإذا صَحَّتْ هذه قراءةً فيكونُ «كل» مبتدأً، و«ذائقُهُ» خبرٌ مقدمٌ، و«الموتُ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كل»، وأضيف «ذائق» إلى ضمير «كل» باعتبار لفظها، ويكون هذا من باب القلب في الكلام؛ لأنَّ النفسَ هي التي تذوقُ الموتَ وليس الموتُ يذوقُها، وهنا جَعَلَ الموتَ هو الذي يذوق النفس قلباً للكلام لفهم المعنى، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقة على الحوض»، ومنه: «ويومَ يُعْرَضُ الذين كفروا على النار»[5] و«أَدْخَلْت القَلَنسوة في رأسي». وقوله[6]:

---

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٣٣؛ القرطبي ٤/٢٩٧.
(٢) البيت لأبي الأسود، وهو في ديوانه ١٢٣؛ ومجالس ثعلب ١٢٣؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٣؛ والإنصاف ٦٥٩؛ وابن يعيش ٩/٢٣٤؛ ورصف المباني ٤٩؛ واللسان: عتب؛ وشواهد المغني ٩٣٣. والمستعتب: طالب العتبى وهو الرضا.
(٣) وهي قراءة نصر بن عاصم، ورواية عن أبي عمرو. الشواذ ١٨٢. والآية ١ـ٢ من الإخلاص.
(٤) الإملاء ١/١٦١.
(٥) الآية ٢٠ من الأحقاف.
(٦) تقدم برقم ١٢٦٤.

١٥٠٥ـ مثلُ القنافِذِ هَدَّاجونَ قد بلغَتْ
نجرانُ أو بُلِّغَتْ سوءاتِهِمْ هَجَرُ

الأصل: عَرَضْتُ الحوض على الناقة، ويَوْم تُعْرَضُ النارُ عليهم، وأدخلت رأسي في القَلَنْسوة، وبُلِّغَتْ سوءاتُهم هجراً، فَقَلب، وسيأتي خلاف الناس في القلب بأشبعَ من هذا عند موضعِه، وكان أبو البقاء قد قَدَّم قبل[١] هذا أنَّ التأنيثَ في «ذائقة» إنما هو باعتبار معنى «كل»، قال: «لأنَّ كلَّ نفسٍ نفوسٌ، ولو ذُكِّر على لفظِ «كل» جاز»، يعني أنه لو قيل: «كلُّ نفس ذائقٌ كذا» جاز، وقد تقدَّم لك أول البقرةِ أنه يَجِبُ اعتبارُ لفظِ ما تُضاف إليه «كل» إذا كان نكرةً، ولا يجوزُ أن تَعْتَبِر «كلَ»، وتحقيقُ هذه المسألةِ هناك.

قوله: «وإنما تُوَفَّوْنَ» «ما» كافةٌ لـ «إنَّ» عن العمل وقد تقدَّم مثلُها. وقال مكي[٢]: «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي لأنه يلزم رفعُ «أجوركم»، ولم يَقْرأ به أحدٌ؛ لأنَّه يصير التقديرُ: «وإنَّ الذي تُوَفَّوْنه أجورُكم، كقولك: «إنَّ الذي أكرمتموه عمروٌ» وأيضاً فإنك تفرِّق بين الصلةِ والموصولِ بخبر الابتداء» يعني لو كانت «ما» موصولةً لكانت اسمَ «إنَّ» فيلزمُ حينئذٍ رفعُ «أجوركم» على خبرها كقوله تعالى: «إنما صنعوا كيدُ ساحر»[٣]، فـ «ما» هنا يجوزُ أن تكونَ بمعنى الذي أو مصدريةً تقديرُه: إنَّ الذي صَنَعوه أو: إنَّ صُنْعَهم، ولذلك رُفِع «كيد» خبراً لها. وقولُه: «وأيضاً فإنَّك تفرِّقُ» يعني أن «يوم القيامة» متعلِّقٌ بـ «تُوَفَّوْن» فهو من تمامِ الصلة، فلو كانت «ما» موصولةً لفَصَلْتَ بالخبرِ الذي هو «أجوركم» بين أبعاضِ الصلةِ التي هي الفعلُ ومعموله، ولا يُخْبَر عن موصولٍ إلا بعد تمام صلتِه، وهذا وإنْ كانَ من الواضحاتِ إلا أنَّ فيه تنبيهاً على أصولِ العلمِ.

---

(١) وذلك في حديثه عن قراءة العامَّة. الإملاء ١/١٦١.
(٢) المشكل ١/١٧١.
(٣) الآية ٦٩ من طه.

وأدغم أبو عمرو[1] الحاءَ من «زُحْزِحَ» في العينِ هنا خاصة قالوا: لطولِ الكلمةِ وتكريرِ الحاء، دونَ قوله: «ذُبِحَ على النُّصُب»[2] و «المسيحُ عيسى[3]» ونُقِل عنه الإدغامُ مطلقاً وعدمُه مطلقاً، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يُجيزونه إلا بعد أنْ يَقْلبوا العينَ حاءً، ويُدْغِمون الحاءَ فيها قالوا: «لأنَّ الأقوىٰ لا يُدْغَمُ في الأضعفِ، وهذا عكسُ الإدغامِ، لأنَّ الإدغامَ أَنْ تَقْلِبَ فيه الأولَ للثاني، إلا في مسألتين إحداهما: هذه، والثانية الحاء في الهاء نحو: «امدحْ هذا» لا تُقْلَبُ الهاء حاء أيضاً»، ولذلك طَعَنَ بعضُهم على قراءةِ أبـي عمرو، ولا يُلْتفت إليه.

والغُرور: [يجوزُ أَنْ يكون مصدراً وأَنْ يكونَ][4] جمعاً. وقرأ عبدالله[5] بفتح الغين، وفُسِّر بالشيطان، ويجوزُ أَنْ يكونَ فَعولاً بمعنى مَفْعول أي: متاع المغرور، أي: المَخْدوع، وأصل الغَرَر: الخَدْع.

آ. (١٨٦) **قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾**: هذا جوابُ قسم محذوف تقديره: واللّهِ لَتُبْلَوُنَّ. وهذه الواو هي واو الضمير، والواو التي هي لام الكلمة حُذفت لأمر تصريفيّ، وذلك أن أصله: لَتُبْلَوُوْنَنَّ، فالنونِ الأولى للرفع حُذِفت لأجل نون التوكيد، وتَحَرَّكت الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها فَقُلبت ألفاً، فالتقىٰ ساكنان: الألف وواو الضمير، فَحُذفت الألف لئـلا يلتقيا، وضُمَّت الواو دلالةً على المحذوف، وإنْ شئت قلت: استُثْقِلَت الضمةُ على الواو الأولى فَحُذِفت فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى، وحُرِّكت الواوُ بحركة مجانسةٍ دلالةً على المحذوف. ولا يجوز قلبُ مثلِ هذه الواو همزةً

---

(١) انظر مذهب أبـي عمرو في الإدغام: السبعة ١١٦.

(٢) الآية ٣ من المائدة.

(٣) الآية ٤٥ من آل عمران.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٥) وهو عبدالله بن عمر كما في البحر ٣/١٣٤.

لأنها حركةٌ عارضةٌ ولذلك لم تُقْلَبْ ألفاً وإنْ تحركت وانفتح ما قبلها.

وأصلُ لَتَسْمَعُنَّ: تسمعونَنَّ، ففُعِل فيه ما تقدَّم، إلا أن[1] هنا حُذِفَتْ واوُ الضمير لأنَّ قبلَها حرفاً صحيحاً.

آ. (١٨٧) **قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ للناس﴾**: هذا جوابٌ لِما تضمَّنه الميثاق من القسم. وقرأ[2] أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر بالياءِ جرياً على الاسم الظاهر وهو كالغائبِ وحَسَّن ذلك قولُه بعدَه: «فنبذوه». والباقون بالتاء خطاباً على الحكاية تقديرُه: «وقلنا لهم»، وهذا كقوله: «وإذا أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تعبدون»[3] بالتاء والياء، وتقدَّم تحريره.

وقوله: «ولا تَكْتُمونه» يَحتمل وجهين، أحدهما: واو الحال، والجملةُ بعدَها نصبٌ على الحال أي: لَتُبَيِّنُنَّه غيرَ كاتمين. والثاني: أنها للعطف، وأنَّ الفعلَ بعدها مقسمٌ عليه أيضاً، وإنما لم يُـؤكَّد بالنون لأنه منفيٌّ، تقول: «واللَّهِ لا يقومُ زيد» من غيرِ نونٍ. وقال أبو البقاء[4]: «ولم يأتِ بها في «تكتمونه» اكتفاءً بالتوكيدِ في الأول لأنَّ «تكتمونَه» توكيدٌ»، وظاهرُ عبارتِه أنه لو لم يكن بعدَ مـؤكَّدٍ بالنونِ لزم توكيدُه، وليس كذلك لِما تقدَّم. وقوله: «لأنه توكيدٌ» يعنـي أنَّ نَفْيَ الكتمـان عنهم من قولـه: «لَتُبَيِّنُنَّه للناس»، فجاءَ قـولُـه: «ولا تكتمونه» توكيداً في المعنى.

واستحسن الشيخ[5] هذا الوجهَ ـ أعني جَعْلَ الواوِ عاطفةً لا حاليةً ـ قال: «لأن هذا الوجه الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ بعد الواو حتى تصيرَ

---

(١) على تقدير: أن الحال والشأن.

(٢) السبعة ٢٣١؛ والكشف ١/٣٧١.

(٣) الآية ٨٣ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/١٦١.

(٥) البحر ٣/١٣٦.

الجملةُ اسميةً، لأنَّ المضارع المنفيّ بـ «لا» لا يَصِحُّ دخولُ الواو عليه. وغيره يقول: إنها تمتنع إذا كان مضارعاً مثبتاً فيفهم من هذا أن المضارع المنفيَّ بكلِّ نافٍ لا يمتنع دخولُها عليه.

وقرأ[١] عبدالله: «لَتُبَيِّنُونه» من غير توكيد. قال ابن عطية[٢]: «وقد لا تلزم هذه النونُ لامَ التوكيد، قاله سيبويه» انتهى. والمعروف من مذهب البصريين لزومُهما معاً، والكوفيون يجيزون تعاقبهما في سَعة الكلام، وأنشدوا[٣]:

١٥٠٦ـ وعَيْشِكِ يا سلمى لَأُوقِنُ أنني
لِما شِئْتِ مُسْتَحْلٍ ولو أنَّه القتلُ

وقال آخر[٤]:

١٥٠٧ـ يميناً لأُبْغَضُ كلَّ امرىءٍ
يُزَخْرِفُ قولاً ولا يفعلُ

فأتى باللامِ وحدها، وقد تقدَّم هذا مرةً أخرى بأشبع من هذا الكلام.

وقرأ[٥] ابن عباس: «ميثاقَ النبيين». والضميرِ في قوله: «فنبذوه» يعود على الناس المبيَّن لهم، لاستحالةِ عوْدِه على النبيين، وكان قد تقدَّم لك في قوله تعالى: «وإذْ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتُكم»[٦] أنه في أحد الأوجه على

---

(١) البحر ٣/١٣٦.
(٢) المحرر ٣/٣١٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/١٣٦؛ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٦ و«مستحل» من الحلاوة وليس من الحلال، ولذلك فهو اسم منقوص.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣/١٣٦؛ والأشموني ٣/٢١٥؛ والتصريح ٢/٣٠٢؛ والعيني ٤/٣٣٨؛ وشواهد التوضيح ١٦٦.
(٥) القرطبي ٤/٣٠٥؛ البحر ٣/١٣٦.
(٦) الآية ٨١ من آل عمران.

حذف مضاف، أي: أولاد النبيين، فلا بُعْدَ في تقديرِه هنا، أعني قراءة ابن عباس.

آ. (١٨٨) **قوله تعالى: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الذين يَفْرحون﴾**: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو: «لا تَحْسَبنَّ ــ فلا يَحْسَبُنَّهم» بالياءِ فيهما ورفع باء «يَحْسَبُنَّهم». وقرأ الكوفيون بتاء الخطاب وفتحِ الباء فيهما معاً، ونافع وابن عامر بياءِ الغَيْبة في الأولِ، وبالخطاب في الثاني، وفتح الباءِ فيهما. وقرىء[٢] شاذاً بتاءِ الخطابِ وضَمِّ الباء فيهما معاً. [وقُرىء فيه أيضاً بياء الغيبة فيهما وفتح الباء فيهما أيضاً، فهذه خمس قراءات][٣].

فأمَّا قراءةُ ابن كثير وأبـي عمرو ففيها خمسة أوجه، وذلك أنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يُجْعَلَ الفعلُ الأولُ مسنداً إلى ضميرِ غائبٍ أو إلى الموصولِ، فإنْ جَعَلْناه مسنداً إلى ضميرِ غائب: إمَّا الرسولِ عليه السلام أو غيرِه ففي المسألة وجهان، أحدُهما: أنَّ / «الذين» مفعولٌ أولُ، والثاني محذوفٌ لدلالةِ المفعولِ [١٩٢/ب] الثاني للفعلِ الذي بعده عليه وهو «بمفازة»، والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الرسول أو حاسبٌ الذين يفرحون بمفازة، فلا يَحْسَبُنَّهم بمفـازة، فأسند الفعلَ الثاني لضميرِ «الذين»، ومفعولاه: الضميرُ المنصوبُ و «بمفازةٍ».

الوجه الثاني: أنَّ «الذين» مفعولٌ أولُ أيضاً، ومفعولهُ الثاني هو «بمفازة» الملفوظِ به بعد الفعل الثاني، ومفعول الفعل الثاني محذوفٌ لدلالةِ مفعولِ الأولِ عليه، والتقديرُ: لا يَحْسَبَنَّ الرسول الذين يفرحون بمفازةٍ فلا يَحْسَبُنَّهم كذلك، والعمل كما تقدم. وهذا بعيدٌ جداً للفصل بين المفعول الثاني للفعل

---

(١) الكشف ١/٣٧١؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٣٧؛ القرطبي ٤/٣٠٧.

(٢) نسبها القرطبي ٤/٣٠٧ إلى الضحاك وعيسى بن عمر.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

الأول بكلامٍ طويل من غير حاجةٍ. والفاءُ على هذين الوجهين عاطفةٌ، والسببية فيها ظاهرة.

وإن جعلناه[1] مسنداً إلى الموصولِ ففيه ثلاثة أوجه، أولها: أَنَّ الفعل الأول حُذِف مفعولاه اختصاراً لدلالة مفعولي الفعل الثاني عليهما تقديره: لا يَحْسَبَنَّ الفارحون أنفسَهم فائزين فلا يَحْسَبُنَّهم فائزين كقول الآخر[2]:

١٥٠٨ـ بـأيِّ كـتـابٍ أم بـأيـةِ سُـنَّـةٍ
تـرى حُبَّهـم عـاراً علي وتَـحْـسَـبُ

أي: وتحسَبُ حُبَّهم عاراً، فحَذَف مفعولي الفعل الثاني لدلالة مفعولي الأول عليهما، وهو عكسُ الآية الكريمة حيث حُذِف فيها من الفعل الأول.

الوجه الثاني: أنَّ الفعلَ الأول لم يَحْتَجْ إلى مفعولين هنا. قال أبو علي[3]: «يَحْسَبَنَّ» لم يقع على شيء، و«الذين» رفع به، وقد تجيء هذه الأفعالُ لغواً لا في حكم الجمل المفيدة كقوله[4]:

١٥٠٩ـ ومـا خِلْتُ أَبْقَى بيننـا مـن مـودةٍ
عِراضُ المَذَاكي المُسْنِفـاتِ القلائِصـا

وقال الخليل: «العربُ تقول: ما رأيتُه يقول ذلك إلا زيدٌ، وما ظننته يقول ذلك إلا عمرو» يعني أبو علي: أنها في هذه الأماكنِ ملغاة لا مفعولَ لها.

---

(١) أي جعلنا الفعل على قراءة ابن كثير وأبـي عمرو.
(٢) تقدم برقم ٧٢٤.
(٣) الحجة (خ) ٢ / ٢٥٠.
(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٥١؛ والبحر ٣/١٣٧؛ والمذاكي: التي قد بلغت أسنانها؛. والمسنفات: المتقدمات.

الثالث: أن يكونَ المفعولُ الأول محذوفاً. والثاني هو نفس «بمفازة» ويكون «فلا يَحْسَبُنَّهم» تأكيداً للفعل الأول. وهذا رأي الزمخشري[1]، فإنه قال بعد ما حكى هذه القراءة: «على أنَّ الفعلَ للذين يفرحون، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ على معنى: «لا يَحْسَبَنَّهم الذين يفرحون بمفازةٍ» بمعنى: لا يَحْسَبَنَّ أنفسَهم الذين يفرحون فائزين، و«فلا يَحْسَبُنَّهم» تأكيد انتهى.

قـال الشيخ[2]: «وتقـدَّم لنا الـردُّ على الـزمخشـري في تقـديـره: «لا يَحْسَبَنَّهم الذين» في قوله: «لا يحسبن الذين كفروا أنما نُمْلي»[3] وأن هذا التقدير لا يَصِحُّ». قلت: قد تقدم ذلك والجواب عنه بكلام طويل، لكن ليس هو في قوله: «لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي» بل في قوله: «ولا يَحْسَبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله»[4] في قراءةِ مَنْ قرأه بياء الغيبة، فهناك ردَّ عليه بما قال، وقد أَجَبْتُ عنه والحمد لله، وإنما نَبَّهْتُ على الموضع لئلا يُطْلَبَ هذا البحثُ من المكان الذي ذكره فلم يوجد.

ويجوز أن يقال في تقرير هذا الوجه الثالث: إنه حَذَف من أحد الفعلين ما أثبتَ نظيرَه في الآخر، وذلك أن «بمفازة» مفعولٌ ثان للفعل الأول حُذِفَتْ من الفعل الثاني، و«هم» في: «فلا يَحْسَبُنَّهم» مفعولٌ أول للفعل الثاني، وهو محذوفٌ من الأول. وإذا عَرَفْتَ ذلك فالفعل الثاني على هذه الأوجه الثلاثة تأكيدٌ للأول.

وقال مكي[5]: «إن الفعل الثاني بدلٌ من الأول»، وتسمية مثل هذا بدلاً

---

(١) الكشاف ١/٤٨٦.
(٢) البحر ٣/١٣٧.
(٣) الآية ١٧٨ من آل عمران.
(٤) الآية ١٦٩ من آل عمران.
(٥) المشكل ١/١٧١.

فيه نظر لا يخفى، وكأنه يريد أنَّه في حكم المكررِ، فهو يرجع إلى معنى التأكيد، ولذلك قال بعضُهم: «والثاني معادٌ على طريق البدل مشوباً بمعنى التأكيد» وعلى هذين القولينِ ـ أعني كونَه توكيداً أو بدلاً ـ فالفاءُ زائدةٌ ليسَتْ عاطفةً ولا جواباً.

وقوله: «فلا يَحْسَبُنَّهم» أصله: يَحْسَبُونَنَّهم بنونين، الأولى نون الرفع والثانية للتأكيد، وتصريفُه لا يَخْفى من القواعد المتقدمة. وتعدَّى هنا فعلُ المضمرِ المنفصلِ إلى ضميرِه المتصل، وهو خاصٌّ بباب الظن وبـ: عَدِمَ وفَقَد دونَ سائر الأفعالِ لو قلت: «أكرمتُني» أي: «أكرمت أنا نفسي» لم يَجُزْ، وموضعُ تقريرِه غير هذا.

وأما قراءة الكوفيين[1] فالفعلان فيها مسندان إلى ضمير المخاطب: إمَّا الرسولِ عليه السلام، أو كلِّ مَنْ يصلح للخطاب، والكلام في المفعولين للفعلين كالكلام فيهما في قراءة أبـي عمرو وابن كثير، على قولنا: إن الفعل الأول مسندٌ لضمير غائب. والفعل[2] الثاني تأكيدٌ للأول أو بدلٌ منه، والفاءُ زائدة كما تقدَّم في توجيه قراءة أبـي عمرو وابن كثير على قولنا إن الفعلين مسندان للموصول لأن الفاعل فيهما واحد. واستدلوا على أن الفاء زائدة بقوله[3]:

١٥١٠ـ لا تَـجْـزَعي إنْ مُـنْفِسـاً أهـلكتُـه
وإذا هَلَكْتُ فعنـد ذلـك فـاجْـزَعي

ويقول الآخر[4]:

---

(١) بتاء الخطاب وفتح الباء في الفعلين.
(٢) بدأ الآن يخرِّج قراءة الكوفيين فيما يتعلق بالفعل الثاني.
(٣) البيت للنمر بن تولب وهو في الكتاب ١/٦٧؛ وابن يعيش ١/٢٢؛ وأمالي الشجري ١/٣٣٢؛ والخزانة ١/١٥٢. والمنفس: المال.
(٤) تقدم برقم ١٣٨٠.

١٥١١ـ لَمَّـا اتَّقى بيـدٍ عـظيم جِـرْمُهـا
فتـركْتُ ضـاحي كَفِّـه يَتَـذَبْـذَبُ

أي: تركت. وقولِ الآخر[1]:

١٥١٢ـ حتى تَـرَكْـتُ العـائـداتِ يَـعُـدْنَـه
فيقلن: لا يَبْعَـدْ وقلت لـه: ابـعَـدِ

إلا أن زيادةَ الفاء ليس رأيَ الجمهور، إنما قال به الأخفش[2].

وأمَّا قراءةُ نافع وابن عامر بالغيبة في الأول والخطاب في الثاني فوجْهُها أنهما غايرا بين الفاعلين، والكلام فيها يُـؤْخَذُ مِمَّا تقدم، فيـؤخذ الكلامُ في الفعل الأول من الكلام على قراءةِ أبـي عمرو وابن كثير، وفي الثاني من الكلام على قراءة الكوفيين بما يَليق به، إلا أنه يَمْتنع هنا أن يكونَ الفعلُ الثاني تأكيداً للأول أو بدلاً منه لاختلافِ فاعليهما، فتكون الفاءُ هنا عاطفةً ليس إلا. وقال أبو علي[3] في «الحجة»: «إنَّ الفاء زائدةٌ والثاني بدل من الأول»، قال: «ليس هذا موضعَ العطفِ لأنَّ الكلامَ لم يتِمَّ، ألا ترى أنَّ المفعول الثاني لم يُذْكَر بعدُ». وفيه نظر لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

وأمَّا قراءةُ الخطاب فيهما مع ضَمِّ الباء فيهما فالفعلان مسندان لضميرِ المـؤمنين المخاطبين، والكلامُ في المفعـولين كالكـلامِ فيهما في قـراءة الكوفيين.

وأمَّا قراءةُ الغيبة وفتحِ الباء فيهما فالفعلان مسندان إلى ضمير غائب أي: لا يَحْسَبَنَّ الرسولُ أو حاسِبٌ، والكلامُ في المفعولين للفعلين كالكلامِ

---

(١) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ٧١؛ والأزهية ٢٥٦.
(٢) معاني القرآن ٣٤، ١٢٤.
(٣) الحجة (خ) ٢/٢٥٢.

في القراءة التي قبلها. والثاني من الفعلين تأكيدٌ أو بدلٌ، والفاءُ زائدةٌ على هاتين القراءتين لاتحادِ الفاعل.

وقرأ[1] النخعي ومروان بن الحكم[2]: «بما آتَوا» ممدوداً أي: أعطَوا. وقرأ أُبـيّ: «أُوتوا» مبنياً للمفعول.

قوله: «من العذاب» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «مفازة» أي: بمفازةٍ كائنةٍ من العذاب على جَعْلِنا «مفازة» مكاناً أي: بموضع فوز. قال أبو البقاء[3]: «لأنَّ المفازة مكانٌ، والمكانُ لا يعمل»، يعني فلا يكونُ متعلقاً بها، بل بمحذوف على أنه صفةٌ لها، إلَّا أنَّ جَعْلَه صفةً مشكلٌ، لأنَّ المفازة لا تتصف بكونها من العذاب، اللهم إلا أن يُقَدَّر ذلك المحذوفُ الذي يتعلق به الجار شيئاً خاصاً [حتى يصح][4] المعنى، تقديرُه: بمفازة منجيةٍ من العذاب، وفيه الإشكالُ المعروفُ وهو أنه لا يُقَدَّر المحذوفُ في مثلِه إلا كوناً مطلقاً.

[١٩٣/أ] الوجه الثاني: أنه يتعلَّق / بنفس «مفازة» على أنها مصدر بمعنى الفوز تقول: «فزت منه» أي: نَجَوْتُ، ولا يَضُرُّ كونُها مـؤنثةً بالتاء لأنها مبنيةٌ عليها، وليست الدالَّةَ على التوحيد فهو كقوله[5]:

١٥١٣ـ فلولا رجـاءُ النصـرِ منـك ورهبـةٌ
عقـابَـك قــد كـانــوا لنـا كالمَـوارِدِ

(١) الشواذ ٢٣، القرطبي ٣٠٨/٤.
(٢) مروان بن الحكم القرشي، أحد خلفاء بني أمية، توفي سنة ٦٥ انظر: البداية والنهاية ٢٥٧/٨.
(٣) الإملاء ١٦٢/١.
(٤) لم يظهر في مصورة الأصل وثبت في النسخ الأخرى.
(٥) تقدم برقم ٩٨٢.

فاعمل «رهبةً» في «عقابَك» وهو مفعول صريح فهذا أَوْلى. وقالَ أبو البقاء[1]: «ويكون التقدير: فلا تَحْسَبَنَّهم فائزين، فالمصدر في موضع اسم الفاعل» انتهى. فإنْ أراد تفسير المعنى فذاك، وإنْ أراد أنه بهذا التقديرِ يَصِحُّ التعلُّقُ فلا حاجةَ إليه، إذ المصدرُ مستقل بذلك لفظاً ومعنى.

آ. (١٩١) **قوله تعالى: ﴿الذين يَذْكرون﴾**: فيه خمسة أوجه، أولها: أنه نعت لـ «أُولِي»، فهو مجرورٌ. وثانِيها: أنه خبرُ مبتدأ محذوف أي: هم الذين. وثالثها: أنه منصوبٌ بإضمار «أعني»، وهذان الوجهان يُسَمَّيان بالقطع، وقد تقدم ذلك مراراً. الرابع: أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: يقولون: ربَّنا. قاله أبو البقاء[2]. وخامسها: أنه بدلٌ من «أُولي» ذكره مكي[3]. وأول الوجوه هو الأحسن.

و «قياماً وقعوداً» حالان من فاعل «يَذْكُرون». و «على جَنَوبِهم» حالٌ أيضاً فيتعلَّقُ بمحذوف، والمعنى: يذكرونه قياماً وقعوداً ومضطجعين، فَعَطَفَ الحالَ المؤولة على الصريحة، عكسَ الآية الأخرى وهي قوله: «دعانا لجَنْبه أو قاعداً أو قائماً»[4]، حيث عطف الصريحةَ على المؤولة. و «قياماً» و «قعوداً» جمعان لـ «قائم» و «قاعد». وأُجيز أن يكونا مصدرين، وحينئذ يتأوَّلان على معنى ذوي قيام وقعود، ولا حاجةَ إلى هذا.

قوله: «ويتفكرون» فيه وجهان، أظهرُها: أنها عطف على الصلةِ فلا محلَّ لها. والثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال عطفاً على «قياماً» أي: يذكرونه متفكرين. فإنْ قيل: هذا مضارعٌ مثبت فكيف دخلت عليه الواوُ؟ فالجوابُ أن هذه واوُ العطف، والممنوعُ إنما هو واو الحال.

---

(١) الإملاء ١/١٦٢.

(٢) الإملاء ١/١٦٢.

(٣) المشكل ١/١٧١.

(٤) الآية ١٢ من يونس.

و «خَلْق» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ على أصله أي: يتفكرون في صنعة هذه المخلوقات العجيبة، ويكون مصدراً مضافاً لمفعوله. والثاني: أنه بمعنى المفعول أي: في مخلوق السموات والأرض، وتكون إضافتُه في المعنى إلى الظرف أي: يتفكرون فيما أودع الله هذين الظرفين من الكواكب وغيرِها. وقال أبو البقاء[1]: «وأن يكون بمعنى المخلوق؛ ويكون من إضافةِ الشيءِ إلى ما هو في المعنى» وهذا كلامٌ متهافتٌ إذ لا يُضاف الشيءُ إلى نفسِه، وما أَوْهم ذلك يُـؤَوَّل.

قوله: «ربَّنا» هذه الجملة في محلِّ نصب بقول محذوف تقديـره: يقولون. والجملةُ القولية فيها وجهان، أظهرهما: أنها حال من فاعل «يتفكرون» أي: يتفكرون قائلين: ربنا، وإذا أعربنا «يتفكرون» حالاً كما تقدم فتكونُ الحالان متداخلتين. والوجه الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «الذين» على قولنا بأنه مبتدأ، كما تقدَّم نَقْلُه عن أبـي البقاء.

و «هذا» في قوله: «ما خَلَقْتَ هذا» إشارةٌ إلى الخَلْق إن أريـد به المخلوق. وأجاز أبو البقاء[2] حالَ الإشارة إليه بـ «هذا» أن يكون مصدراً على حالِه لا بمعنى المخلوق. وفيه نظرٌ، أو إلى السموات والأرض، وإنْ كانا شيئين كلٌّ منهما جَمْعٌ، لأنهما بتأويل: هذا المخلوق العجيب، أو لأنهما في معنى الجمع فأُشير إليهما كما يشار إلى لفظ الجمع.

قوله: «باطلاً» في نصبه خمسةُ أوجه، أحدها: نعت لمصدر محذوف أي: خلقاً باطلاً، وقد تقدم أن سيبويه[3] يجعل مثلَ هذا حالاً من ضميرِ ذلك المصدر. الثاني: أنه حالٌ من المفعول به وهو «هذا». الثالث: أنه على

(١) الإملاء ١/١٦٣.
(٢) الإملاء ١/١٦٣.
(٣) الكتاب ١/١١٦.

إسقاطِ حرفٍ خافضٍ وهو الباء، والمعنى: ما خلقتهما بباطلٍ بل بحقٍّ وقُدرةٍ. الرابع: أنه مفعول من أجله، و«فاعِل» قد يجيء مصدراً كالعاقبةِ والعافيةِ. الخامس: أنه مفعول ثان بـ«خَلَق» قالوا: و«خلق» إذا كانت بمعنى جعل التي تتعدى لاثنين تعدَّت لاثنين، وهذا غير معروف عند أهل العربية، بل المعروف أنَّ «جَعَلَ» إذا كانت بمعنى «خَلَقَ» تعدَّتْ لواحد فقط. وأحسنُ هذه الأعاريبِ أن يكون حالاً من «هذا»، وهي حالٌ لا يُسْتغنى عنها، لأنها لو حُذِفَتْ لاختلَّ الكلامُ، وهي كقوله: «وما خَلَقْنا السمواتِ والأرضِ وما بينهما لاعبين»[(١)].

و«سبحانَك» تقدم إعرابه[(٢)] وهو معترضٌ بين قوله: «ربنا» وبين قوله: «فَقِنا»، وقال أبو البقاء[(٣)]: «دخلت الفاء لمعنى الجزاء، والتقدير: إذا نَزَّهناك أو وحَّدْناك فَقِنا». وهذا لا حاجةَ إليه، بل التسبُّبُ فيها ظاهر، تسبَّب عن قولهم: «ربَّنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك» طَلَبُهُمْ وقايةَ النارِ. وقيل: هي لترتيبِ السؤال على ما تضمَّنه «سبحان» من معنى الفعل أي: سبحانك فقِنا، وأبعدَ مَنْ ذَهَب إلى أنها للترتيبِ على ما تضمَّنه النداء.

آ. (١٩٢) **قوله تعالى: ﴿مَنْ تُدْخِلِ﴾**: «مَنْ» شرطيةٌ مفعولٌ مقدَّم واجبُ التقديمِ لأنَّ له صدرَ الكلام، و«تُدْخِل» مجزوم بها. و«فقد أَخْزَيْتَه» جوابُها. وحكى أبو البقاء[(٤)] عن بعضهم قولين غريبين. أحدهما: أن تكونَ «مَنْ» منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره قوله: «فقد أَخْزَيْتَه، وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الاشتغالِ صحةَ تسلُّط ما يُفَسِّر على ما هو منصوب، والجواب لا يعمل فيما قبل فعل الشرط؛ لأنه لا يتقدَّم على الشرط. الثاني: أن «مَنْ» مبتدأ، والشرطُ

---

(١) الآية ١٦ من الأنبياء.

(٢) انظر الآية ٣٢ من البقرة.

(٣) الإملاء ١/١٦٣.

(٤) الإملاء ١/١٦٣.

وجوابُه خبر هذا المبتدأ[١]، وهذان الوجهان غَلَطٌ. والله أعلم. وعلى الأقوالِ كلِّها فهذه الجملةُ الشرطيةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ».

ويُقال: خَزَيْتُه وأَخْزَيْتُه ثلاثياً ورباعياً، والأكثرُ الرباعي، وخَزِيَ الرجلُ يَخْزَى خِزْياً إذا افتضح، وخَزاية إذا استحيا فالفعلُ واحد، وإنما يتميز بالمصدر كما تقدم.

قوله: «وما للظالمين مِنْ أنصارٍ» «مِنْ» زائدة لوجود الشرطين، وفي مجرورها وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبرُه في الجارِّ قبله، وتقديمُه هنا جائزٌ لا واجبٌ لأنَّ النَّفْيَ[٢] مُسَوِّغ، وحَسَّنَ تقديمَه كونُ مبتدئِه فاصلةً. والثاني: أنه فاعلٌ بالجارِّ قبله لاعتمادِه على النفي، وهذا جائزٌ عند الجميع.

آ. (١٩٣) **قوله تعالى: ﴿سَمِعْنا منادياً يُنادي﴾**: «سمع» إنْ دَخَلَتْ على ما يَصِحُّ أن يُسْمع نحو: «سمعت كلامك وقراءتك» تعدَّت لواحد، وإنْ دخلت على ما لا يَصِحُّ سماعُه بأنْ كان ذاتاً فلا يَصِحُّ الاقتصارُ عليه وحدَه، بل لا بد من الدلالةِ على شيء يُسْمع نحو: «سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيداً يتكلم».

وللنحويين في هذه المسألة قولان، أحدُهما: أنها تتعدى فيه أيضاً إلى مفعولٍ واحد، والجملة الواقعة بعد المنصوب صفةٌ إنْ كان قبلَها نكرةٌ، وحالاً إنْ كان معرفة. والثاني: ـ قول الفارسي وجماعة ـ تتعدَّى لاثنين الجملةُ في محلِّ الثاني منهما. فعلى قولِ الجمهور يكون «يُنادي» في محلِّ نصب لأنه صفةٌ لمنصوبٍ قبلَه، وعلى قول الفارسي يكونُ في محلٍّ نصبٍ على أنه مفعول ثان.

---

(١) يبدو أن وجه الغلط هنا أن الفعل بعده متعدٍ ولم يستوفِ مفعوله.
(٢) أي يُسَوِّغ الابتداء بالنكرة.

وقال الزمخشري[١]: «تقول: سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيداً يتكلم، فَتُوْقِعُ الفعلَ على الرجل، وتَحْذِف المسموع لأنك وَصَفْتَه بما يسمع أو جعلته حالاً منه فأغناك عن ذكره، ولولا الوصفُ أو الحالُ لم يكن منه بَدٌّ، وأن تقولَ: سَمِعْتُ كلامَ فلانٍ أو قولَه». وهذا هو قولُ الجمهور الذي قَدَّمْتُ لك ذكرَه. إلاَّ أنَّ الشيخ[٢] اعترض عليه فقال: «قوله: ولولا الوصفُ أو الحال إلى آخره ليس كذلك، بل لا يكونُ وصفٌ ولا حالٌ ومع ذلك تَدْخُل «سمع» على ذاتٍ لا على مسموعٍ كقوله تعالى: «هل يَسْمعونكم إذ تدعون»[٣] فأغنى ذكرُ ظرفِ الدعاءِ عن المسموعِ».

وأجاز أبو البقاء[٤] في «يُنادي» أن يكونَ في محلِّ نصب على الحالِ من الضميرِ المستكن في «مناديا».

فإن قيل: فما الفائدة في الجَمْع بين «منادٍ» و«ينادي»؟ فأجاب الزمخشري[٥] بأنه ذَكَر النداء مطلقاً ثم مقيداً بالإيمان تفخيماً لشأن المنادي لأنه لا مناديَ أعظمُ من منادٍ للإيمان، وذلك أنَّ المنادِيَ إذا أطلق ذَهَب الوهمُ إلى منادٍ للحرب أو لإطفاء الثائرة أو لإغاثة المكروب أو لكفاية بعضِ النوازِل أو لبعضِ المنافعِ، فإذا قلت: «ينادِي للإيمان» فقد رَفَعْتَ من شأن المنادي وفَخَّمته.

وأجاب أبو البقاء[٦] عنه بثلاثة أجوبة / أحدها: التوكيد نحو: قم قائماً. [١٩٣/ب] الثاني: أنه وُصِل به ما حَسَّن التكريرَ وهو «للإيمان». الثالث: أنه لو اقْتُصِر

(١) الكشاف ١/٤٨٩.
(٢) البحر ٣/١٤١.
(٣) الآية ٧٢ من الشعراء.
(٤) الإملاء ١/١٦٣.
(٥) الكشاف ١/٤٨٩.
(٦) الإملاء ١/١٦٣.

على الاسمِ لجاز أن نسمع معروفاً بالنداء يَذْكُر ما ليس بنداء فلمَّا قال «يُنادِي» ثبتَ أنهم سمعوا نداءَه في هذه الحال.

ومفعولُ «ينادي» محذوف أي: ينادي الناس. ويجوزُ ألاَّ يرادَ مفعول نحو: «أمات وأحيا»[1]. و «نادى» و «دعا» يتعدَّيان باللام تارة وبـ «إلى» أخرى، وكذلك «ندب». قال الزمخشري[2]: «وذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً» فاللامُ في موضِعها، ولا حاجةَ إلى أَنْ يقال: إنها بمعنى «إلى» ولا إنها بمعنى الباء، ولا إنها لام العلة أي: لأجل الإِيمان كما ذهب إلى ذلك بعضهم.

قوله: «أَنْ آمِنوا» في «أَنْ» قولان، أحدهما: أنها تفسيرية لأنها وَقَعتْ بعد فعلٍ بمعنى القول لا حروفِه، وعلى هذا فلا موضعَ لها من الإِعراب. والثاني: أنها المصدريةُ وُصِلَتْ بفعل الأمر، وفي وصلها به نظرٌ من حيث إنها إذا انسبك منها ومِمَّا بعدَها مصدرٌ تفوتُ الدلالة على الأمرية، واستدلُّوا على وَصْلِها بالأمر بقولهم: «كَتَبْتُ إليه بأنْ قم» فهي هنا مصدرية ليس إلا، وإلاَّ يلزمْ تعليقُ حرف الجر. ولهذا موضعٌ هو أليقُ به، وإذا قيل بأنها مصدرية فالأصل التعدِّي إليها بالباء أي: بأن آمنوا، فيكون فيها المذهبان المشهوران: الجر والنصب.

وقوله: «فآمَنَّا» عطف على «سمعنا»، والعطفُ بالفاءِ مؤذنٌ بتعجيل القبول وتسبُّبِ الإِيمان عن السماع من غير مُهْلة، والمعنى: فآمَنَّا بربنا.

قوله: «مع الأبرار» ظرفٌ متعلِّق بما قبله أي: تَوَفَّنا معدودين في صحبتهم. وقيل: تُجُوِّز به هنا عن الزمان. ويجوز أن يكون حالاً من المفعول

---

(١) الآية ٤٤ من النجم: «وأنه هو أمات وأحيا».
(٢) الكشاف ١/٤٨٩.

فيتعلَّق بمحذوف، وأجاز مكي[1] وأبو البقاء[2] أن تكونَ صفةً لمحذوف أي: أبراراً مع الأبرار كقوله[3]:

١٥١٤ـ كـأنَّـك مِـنْ جِـمـالِ بـنـي أُقَـيْشٍ
يُـقَـعْـقَـعُ خـلفَ رِجْـلَيْـه بـشَـنٍّ

أي: كأنك جَمَل من جمال. قال أبو البقاء: «ويكون» أبراراً» حالاً، ولا حاجة إلى دعوى ذلك. والأبرارُ يجوز أن يكون جمع «بارّ» كصاحِب وأَصْحاب، أو بَرّ بزنة «كَتِف» نحو: كَتِف وأكتاف.

آ. (١٩٤) **قوله تعالى: ﴿على رُسُلك﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «وَعَدْتَنا» قال الزمخشري[4]: «على» هذه صلةٌ للوعد في قولك: «وعد الله الجنة على الطاعة» والمعنى: ما وَعَدْتنا في تصديقِ رسلك. والثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوف على أنها حال من المفعول وقَدَّره الزمخشري[5] بقوله: «مُنَزَّلاً على رسلك، أو محمولاً على رسلك؛ لأنَّ الرسل مُحَمَّلون ذلك: «فإنما عليه ما حُمِّل»[6]. ورَدَّ الشيخ[7] عليه بأن الذي قَدَّره محذوفاً كون[8] مقيد، وقد عُلِم من القواعد أن الظرف والجار إذا وقعا حالين أو وصفين أو خبرين أو صلتين تعلَّقا بكون مطلق، والجارُّ هنا وقع حالاً فكيف يُقَدَّر متعلَّقُه كوناً مقيداً وهو «مُنَزَّل» أو «محمول»؟ الثالث: ذكره أبو البقاء[9]

---

(١) المشكل ١/١٧٣.
(٢) الإملاء ١/١٦٣.
(٣) تقدم برقم ١٠٧١.
(٤) الكشاف ١/٤٨٩.
(٥) الكشاف ١/٤٨٩.
(٦) الآية ٥٤ من النور: «فإنْ تَوَلَّوا فإنما عليه ما حُمِّل.
(٧) البحر ٣/١٤٢.
(٨) الأصل: «كونا» وهو سهو، لأنه خبر أن.
(٩) الإملاء ١/١٦٣.

أن تتعلق «على» بـ «آتِنا»، وقَدَّر مضافاً محذوفاً فقال: «على ألسنة رسلك» وهو حسن.

والميعاد: اسمُ مصدرٍ بمعنى الوعد. و«يوم القيامة» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بـ «لا تُخْزِنا»، والثاني: أجازه الشيخ(١) أن يكون من باب الإعمال؛ إذ يصلح أن يكون منصوباً بـ «لا تُخْزِنا» وبـ «آتِنا ما وعدتنا» إذا كان الموعودُ به الجنةَ. وقرأ الأعمش(٢): «رُسْلِك» بسكون السين.

آ. (١٩٥) **قوله تعالى: ﴿أني لا أُضيع﴾**: الجمهورُ على فتح «أَنَّ» والأصل: بأني، فيجيء فيها المذهبان. وقرأ(٣) أُبَيّ: «بأني» على هذا الأصل. وقرأ عيسى بن عمر بالكسرِ وفيه وجهان، أحدهما: أنه على إضمارِ القول أي: وقال إني. والثاني: أنه على الحكاية بـ «استجاب» لأن فيه معنى القول، وهو رأي الكوفيين.

و«استجاب» بمعنى أجاب، ويتعدَّى بنفسه وباللام، وتقدَّم تحقيق ذلك في قوله: «فَلْيَسْتَجيبوا لي»(٤). ونقل تاج القُرَّاء(٥) أن «أجاب» عام، و«استجاب» خاص في حصول المطلوب.

والجمهورُ: «أُضيع» من أضاع. وقرىء(٦) بالتشديد والتضعيف، والهمزةُ فيه للنقل كقوله(٧):

---

(١) البحر ١٤٣/٣.
(٢) البحر ١٤٣/٣؛ القرطبي ٣١٧/٤.
(٣) البحر ١٤٣/٣؛ الشواذ ١٤.
(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.
(٥) وهو الكرماني. وتقدمت ترجمته.
(٦) قراءة جناح بن حبيش؛ انظر: الشواذ ٢٤؛ البحر ١٤٣/٣
(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٤٣/٣.

١٥١٥ـ كـمُـرْضِعَـة أولادَ أُخـرى وضَيَّعَتْ
بني بَطْنِها، هذا الضلالُ عن القصدِ

قوله: «منكم» في موضعِ جر صفةً لـ «عامل» أي كائنٍ منكم.

وأمَّا «مِنْ ذَكَرٍ» ففيه خمسة أوجه، أحدُها: أنها لبيان الجنس، بَيَّنَ جنس العامل، والتقدير: الذي هو ذكر أو أنثى، وإن كان بعضُهم قد اشترط في البيانية أن تدخل على مُعَرَّف بلام الجنس، وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك. الثاني: أنها زائدة لتقدُّم النفي في الكلام، وعلى هذا فيكون «مِنْ ذَكَر» بدلاً من نفسِ «عامل» كأنه قيل: عاملٍ ذَكَرٍ أو أنثى، ولكنْ فيه نظرٌ من حيث إنَّ البدلَ لا يُزاد فيه «مِنْ». الثالث: أنها متعلقة بمحذوف؛ لأنها حالٌ من الضمير المستكنِّ في «منكم»، لأنه لَمَّا وقع صفة تَحَمَّلَ ضميراً، والعاملُ في الحالِ العاملُ في «منكم» أي: عاملٍ كائن منكم كائناً من ذكر. الرابع: أَنْ يكونَ «مِنْ ذكرٍ» بدلاً مِنْ «منكم»، قال أبو البقاء[1] «وهو بدلُ الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدةٍ» يعني فيكونُ بدلاً تفصيلياً بـإعادةِ العـاملِ كقـوله: «للذين استُضْعِفُوا لِمَنْ آمن»[2] «لَجَعَلْنا لِمَنْ يكفُر بالرحمن لبيوتهم»[3]. وفيه إشكالٌ من وجهين، أحدهما: أنه بدلُ ظاهرٍ من حاضر في بدلِ كلٍّ من كل وهو لا يجوزُ إلا عند الأخفش[4]. وقَيَّد بعضُهم جوازَه بأَنْ يفيدَ إحاطةً كقوله[5]:

١٥١٦ـ فمـا بَـرِحَتْ أقـدامُنـا في مَقـامِنـا
ثـلاثـتُنـا حتى أُزيـروا الـمنـائيـا

(١) الإملاء ١/١٦٣.
(٢) الآية ٧٥ من الأعراف.
(٣) الآية ٣٣ من الزخرف.
(٤) انظر المسألة في: الكتاب ١/٣٩٣؛ المقتضب ٤/٢٩٦؛ شرح الرضي على الكافية ١/٣١٥؛ ابن عقيل ٢/١٩٧.
(٥) البيت لعبيدة بن الحارث، وهو في السيرة ٢/٢٤؛ والعيني ٤/١٨٨؛ والتصريح ٢/٢٧٢؛ والأشموني ٣/١٢٩.

وقوله تعالى: «تكونُ لنا عيداً لأولنا وآخرنا»[1] فلمَّا أفادَ الإحاطةَ والتأكيدَ جاز. واستدلَّ الأخفشُ بقوله[2]:

١٥١٧ـ بكمْ قـريشٍ كُفِينـا كـلَّ مُعْضِلَةٍ
وأمَّ نهـجَ الهـدى مَنْ كـان ضِلِّيـلا

وقول الآخر:[3]

١٥١٨ـ وشَوْهاءَ تَعْدُو بـي إلى صارخِ الوغَى
بمُسْتَلْئِمٍ مثـلِ الفَنيق المُـدَجَّـلِ

فـ «قريش» بدلٌ من «كم»، و «بمُسْتلئم» بدل من «بـي» بإعادة حرفِ الجرِّ، وليس ثَمَّ لا إحاطةٌ ولا تأكيدٌ، فمذهبه يمشي على رأيِ الأخفشِ دونَ الجمهور.

الثاني[4]: أنَّ البدل التفصيلي لا يكون بـ «أو»، وإنما يكون بالواو لأنها للجمع كقوله[5]:

١٥١٩ـ وكنت كـذي رِجْلَيْن رِجْـلٍ صحيحـةٍ
ورِجْـلٍ رَمَىٰ منهـا الـزمـانُ فَشَلَّتِ

وقد يُمكن أن يجابَ عنه بأن «أو» قد تأتي بمعنى الواو كقوله[6]:

---

(١) الآية ١١٤ من المائدة.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/١٤٤؛ وشذور الذهب ٤٤٣؛ والتصريح ٢/١٦١. وأمَّ: قصد.

(٣) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٤٩٩؛ والبحر ٣/١٤٤؛ والشوهـاء: الطويلة أو حديدة الفؤاد، والمستلئم: عليه لأمة وهي الدرع؛ والمدجل: المطلي.

(٤) أي: الإشكال الثاني على إعراب أبـي البقاء السابق.

(٥) تقدم برقم ١١٩١.

(٦) تقدم برقم ٦٣٥.

١٥٢٠ـ قـومٌ إذا سمعـوا الصَّـريـخَ رأيتَهُمْ
مـا بينَ مُـلْجِمِ مُـهْـرِه أو سـافِـعِ

فـ «أو» بمعنى الواو، لأنَّ «بين» لا تَدْخُل إلا على متعدد، وكذلك هنا لَمَّا كان «عاملٍ» عاماًّ أُبدل منه على سبيل التوكيد، وعُطِف على أحد الجزأين ما لا بد منه، لأنه لا يؤكَّد العمومُ إلا بعمومٍ. الخامس: أن يكون «مِنْ ذَكرٍ» صفةً «ثانية» لـ «عامل» قَصَد بها التوضيحَ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ كالتي قبلها.

قوله: «بعضُكم من بعضٍ» مبتدأٌ وخبرٌ، وفيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنَّ هذه الجملةَ استئنافيةٌ جيء بها لتبيين شِرْكَةِ النساء مع الرجال في الثواب الذي وَعَد الله به عبادَه العاملين، لأنه يُروى في الأسباب أنَّ أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ سألَتْه عليه السلام عن ذلك فنزلت، والمعنى: كما أنكم من أصل واحد، وأنَّ بعضكم مأخوذٌ من بعض فكذلك أنتم في ثواب العملِ لا يُثاب رجلٌ عاملٌ دونَ امرأة عاملة.

وعَبَّر الزمخشري[١] عن هذا بأنها جملةٌ معترضةٌ. قال: «وهذه جملةٌ معترضةٌ بُيِّنَتْ بها شِرْكَةُ النساء مع الرجالِ فيما وعَدَ اللَّـهُ العاملين» ويعني بالاعتراضِ أنها جِيءَ بها بين قولِه «عَمَلَ عاملٍ» وبينَ ما فُصِّلَ به عملُ العاملِ مِنْ قولِه: «فالذين هاجروا»، ولذلك قال الزمخشري[٢]: «فالـذين هاجروا تفصيلٌ لعمل العامل منهم على سبيل التعظيم.

والثـاني: أن هـذه الجملة صفـة. الثـالث: أنهـا حالٌ، ذكـرهمـا أبو البقاء[٣]، ولم يعيِّن الموصوفَ ولا ذا الحال، وفيه نظر.

قوله: «فالذين هاجروا» مبتدأ، وقوله: «لأكَفِّرَنَّ» جوابُ قسمٍ محذوفٍ

---

(١) الكشاف ١/٤٨٩.
(٢) الكشاف ١/٤٩٠.
(٣) الإملاء ١/١٦٣.

تقديرُه: واللّـهِ لأكفِّرَنَّ، وهذا القسمُ وجوابُه خبرٌ لهذا المبتدأ، وفي هذه الآيةِ ونظائرِها من قوله: «والذين جاهدوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ»(1). وقول الشاعر(2):

١٥٢١ــ جَشَـأَتْ فقلتُ اللَّذْ خَشِيْـتِ ليـأتِيَنْ
وإذا أتـاكِ فـلاتَ حـيـن مَـنـاصِ

رَدٌّ(3) على ثعلب حيث زعم أن الجملة القسمية لا تقع خبراً. وله أن يقول: هذه معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ هو الخبرُ، وله نظائر.

والظاهرُ أنَّ هذه الجمل التي بعد الموصول كلُّها صلاتٌ له، فلا يكون الخبر إلا لِمَنْ جمع بين هذه الصفات: المهاجرة والقتل والقتال، ويجوز أن يكون ذلك على التنويع، ويكون قد حَذَف الموصولاتِ لفَهْم المعنى، وهو مذهب الكوفيين، وقد تقدَّم القول فيه، والتقدير: فالذين هاجروا، والذين أُخرجوا، والذين قاتلوا، فيكون الخبر بقوله: لأكفرنَّ عَمَّن اتصف بواحدة من هذه / . [١٩٤/أ]

وقرأ جمهور السبعة: «وقاتَلوا وقُتِلوا» ببناء الأول للفاعل من المفاعلة، والثاني للمفعول، وهي قراءةٌ واضحة. وابن(4) عامر وابن كثير كذلك، إلا أنهما شَدَّدا التاء من «قُتِّلوا» للتكثير، وحمزة والكسائي بعكس هذا، ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل. وتوجيهُ هذه القراءةِ بأحدِ معنيين: إما أنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيب فلذلك قُدِّم معها ما هو متأخرٌ في المعنى، هذا إن حملنا ذلك على اتِّحاد الأشخاص الذين صَدَر منهم هذان الفعلان. الثاني: أن

---

(1) الآية ٦٩ من العنكبوت.
(2) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٤٦/٣؛ والمغني ٤٥٤.
(3) قوله: «رد» مبتدأ، خبره «في هذه الآية» قبله.
(4) انظر في قراءاتها: السبعة ٢٢١؛ الكشف ٢٧٣/١؛ الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣١٩/٤؛ البحر ١٤٥/٣.

يُحْمل ذلك على التوزيع، أي: منهم مَنْ قُتِل ومنهم مَنْ قاتل. وهذه الآية في المعنى كقوله: «قُتِل معه ربِّيُّون كثير فما وَهَنوا»[1]، والخلافُ في هذه كالخلاف في قوله: «فيَقْتلون ويُقْتلون» في براءة[2]، والتوجيهُ هناك كالتوجيه هنا.

وقرأ عمر بن عبدالعزيز: «وقَتَلوا وقُتِلوا» ببناء الأول للفاعل من «فَعَل» ثلاثياً، والثاني للمفعول، وهي كقراءة الجماعة.

وقرأ محارب بن دثار: «قَتَلوا وقاتلوا» ببنائهما للفاعل. وقرأ طلحة[3] ابن مصرف: «وقُتِّلوا وقاتَلوا» كقراءةِ حمزة والكسائي، إلَّا أنَّه شدَّد التاءَ، والتخريجُ كتخريج قراءتهما. ونقل الشيخ[4] عن الحسن وأبـي رجاء: «قاتلوا وقُتِّلوا» بتشديد التاء من «قُتِّلوا»، وهذه هي قراءة ابن كثير وابن عامر كما تقدَّم، وكأنه لم يَعْرف أنها قراءتُهما.

قوله: «ثواباً» في نصبه ثمانيةُ أوجه، أحدها: أنه نصب على المصدرِ المؤكِّدِ، لأنَّ معنى الجملة قبله يقتضيه، والتقدير: لأُثيبَنَّهم إثابة أو تثويباً، فوضع «ثواباً» موضعَ أحدِ هذين المصدرين، لأنَّ الثواب في الأصل اسمُ لِما يُثاب به كالعَطاء: اسمٌ لما يُعْطى، ثم قد يقعان موقع المصدر، وهو نظيرُ قوله: «صُنْعَ الله»[5]، و«وَعْدَ الله»[6] في كونهما مؤكِّدين. الثاني: أن يكونَ حالاً من «جنات» أي: مُثاباً بها، وجاز ذلك وإنْ كانت نكرةً لتخصُّصها بالصفة.

---

(١) الآية ١٤٦ من آل عمران.

(٢) الآية ١١١ وهي التوبة أيضاً.

(٣) في الأصل «يحيى» وهو سهو، وليس ثمة قارىء بالاسم الذي أورده، والتصحيح من كتب القراءات السابق ذكرها.

(٤) البحر ١٤٥/٣.

(٥) الآية ٨٨ من النمل: «صُنعَ الله الذي أتقن كل شيء».

(٦) الآية ١٢٢ من النساء: «وعدَ الله حقاً».

والثالث: أنه حال من ضميرِ المفعول أي: مُثابِين. الرابع: أنه حالٌ من الضمير في «تجري» العائدِ على «جنات». وخَصَّص أبو البقاء[١] كونَه حالاً بجَعْلِه بمعنى الشيء المُثابِ به. قال: «وقد يقع بمعنى الشيء المثاب بِه كقولك: «هذا الدرهَمُ ثوابُك» فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من ضمير الجنات أي: مُثاباً بها، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير المفعول به في لَأُدْخِلنهم»[٢]. الخامس: نصبُه بفعلٍ محذوف أي: يُعطيهم ثواباً. السادس: أنه بدلٌ من «جنات»، وقالوا: على تضمين «لَأُدْخلنهم». لَأُعْطِيَنَّهم لَمَّا رأوا أن الثواب لا يَصِح أن يُنْسَبَ إليه الدخولُ فيه احتاجوا إلى ذلك. ولقائلٍ أن يقول: جَعَل الثوابَ ظرفاً لهم مبالغةً، كما قيل في قوله: «تَبَوَّءوا الدار والإيمان»[٣]. السابع: أنه نصب على التمييز وهو مذهب الفراء[٤]. الثامن: أنه منصوب على القطع، وهو مذهب الكسائي، إلَّا أنَّ مكيّاً[٥] لمَّا نقل هذا عن الكسائي فَسَّر القطع بكونه على الحال، وعلى الجملةِ فهذان وجهان غريبان يَبْعُد فهمهما.

و «مِنْ عند الله» صفةٌ له.

وقوله: «واللَّـهُ عنده حُسْنُ» الأحسنُ أن يرتفعَ «حسن الثواب» على الفاعلية بالظرفِ قبله، لاعتماده على المبتدأ قبله، والتقدير: والله استقر عنده حسنُ الثواب، ويجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ والظرفُ قبلَه خبرُه، والجملة خبرُ الأول، وإنما كان الوجهُ الأولُ أحسنَ لأنَّ فيه الإخبارَ بمفرد وهو الأصلُ، بخلافِ الثاني فإنَّ الإخبار فيه بجملة.

---

(١) الإملاء ١/١٦٣.
(٢) قدَّرها أبو البقاء بقوله: «أي مثابين».
(٣) الآية ٩ من الحشر.
(٤) معاني القرآن ١/٢٥١.
(٥) المشكل ١/١٧٤.

آ. (١٩٦) وقرأ[١] ابن أبـي إسحاق: ﴿لا يَغُـرَّنْك﴾: بتخفيف النون، وكذلك: «لا يَغُرَّنْكم»[٢] و «فلا يَصُدنْك»[٣] و «لا يَصُدنْكم»[٤].

آ. (١٩٧) قوله تعالى: ﴿متاعٌ﴾: خبرُ مبتدأ محذوف دَلَّ عليه الكلام تقديره: تَقَلُّبهم أو تَصَرُّفهم متاع قليل، والمخصـوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: ولبئسَ المهادُ جهنمُ.

آ. (١٩٨) قوله تعالى: ﴿لكنِ الذين﴾: قرأ الجمهورُ بتخفيفِها، وأبو جعفر[٥] بتشديدِها، فعلى القراءةِ الأولى: الموصولُ رفعٌ بالابتداء، وعند يونس يجوز إعمالُ المخففة، وعلى الثانية في محل نصب. ووقعت «لكن» هنا أحسنَ موقع، فإنَّها وقعت بين ضـدين: وذلك أن معنى الجملتين التي قبلها والتي بعدها آيلٌ إلى تعذيبِ الكفار وتنعيمِ المتقين، ووجهُ الاستدراك أنَّه لَمَّا وَصَفَ الكفارَ بقلةِ نفعِ تَقَلُّبهم في التجارة وتصرُّفهم في البلادِ لأجلها جازَ أن يَتَوَهَّمَ متوهِّمٌ أن التجارة من حيث هي متصفةٌ بذلك فاستدرك أن المتقين وإن أخذوا في التجارة لا يَضُرُّهـم ذلك وأنَّ لهم ما وعدهم به.

قوله: «تجري من تحتها الأنهـار» هذه الجملة أجـاز مكي[٦] فيها وجهين، أحدهما: الرفع على النعت لـ«جنـات». والثاني: النصب على الحالِ من الضمير المُسْتكنِّ في «لهم» قال: «وإنْ شِئْتَ في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع في «لهم»؛ إذ هو كالفعل المتأخر بعد الفاعل إنْ رَفَعْتَ «جنات» بالابتداء، فإنْ رَفَعْتَها بالاستقرار لم يكن في «لهم» ضميرٌ

(١) القرطبـي ٣١٩/٤ إلى يعقوب؛ والبحر ١٤٧/٣ إليهما.
(٢) الآية ٥ من فاطر.
(٣) الآية ١٦ من طه.
(٤) الآية ٦٢ من الزخرف.
(٥) القرطبـي ٣٢١/٤؛ البحر ١٤٧/٣.
(٦) المشكل ١٧٤/١.

مرفوع إذ هو كالفعل المتقدم». يعني أن «جنات» يجوز رفعُها من وجهين، أحدُهما: الابتداءِ والجارُّ قبلها خبرها ـ والجملةُ خبر «الذين اتقوا». والثاني: بالفاعليةِ لأنَّ الجارَّ قبلَها اعتمد بكونِه خبراً للذين اتقوا، وقد تقدَّم أنَّ هذا أَوْلى لقربِه من المفرد، فإنْ جَعَلْنا رفعَها بالابتداءِ جاز في «تَجْري من تحتِها الأنهار» وجهان: الرفعُ على النعت والنصبُ على الحالِ من الضمير المرفوعِ في «لهم» لِتحمُّلِه حينئذ ضميراً، وإنْ جَعَلْنا رفعَها بالفاعليةِ تعيَّن أن تكونَ الجملةُ بعدَها في موضعِ رفعٍ نعتاً لها، ولا يجوزُ النصبُ على الحال؛ لأنَّ «لهم» ليس فيه حينئذ ضميرٌ لرفعِه الظاهرَ. و«خالدين» نصبٌ على الحالِ من الضميرِ في «لهم»، والعاملُ فيه معنى الاستقرار.

قوله: «نُزُلاً» النُّزْلُ: ما يُهيَّأ للنزيل وهو الضيف. قال أبو الشعراء الضبي[1]:

١٥٢٢ـ وكنا إذا الجبارُ بالجيشِ ضافَنا
جَعَلْنا القَنا والمُرْهَفاتِ له نُزْلا

هذا أصلُه ثم اتُّسع فيه فأُطلق على الرزق والغذاء، وإنْ لم يكن لضيف، ومنه: «فنُزُلٌ من حميم»[2] وفيه قولان: هل هو مصدر أو جمع نازل، نحو قول الأعشى[3]:

---

(١) البحر ٣/١٤٧؛ شواهد الكشاف ٤/٤٧٩. والمرهفات: السيوف.
(٢) الآية ٩٣ من الواقعة. واللفظة فيها لغتان: نُزُل ـ ونُزْل كما في القاموس «نزل» وكما سيقوله المؤلف.
(٣) الديوان ٦٣ وصدره:

قالوا الركوبُ فقلنا تلك عادتُنا

ويُروى له صدر آخر:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيل عادتُنا

وهو في الكتاب ١/٤٢٩؛ والمحتسب ١/١٩٥؛ والهمع ٢/٦٠؛ والدرر ٢/٧٦.

 . . . .

أو تَـنْـزِلـون فـإنَّـا مَـعْـشَـرٌ نُـزُلُ

إذا عَرَفْتَ هذا ففي نصبه ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوب على المصدر المؤكِّد؛ لأنَّ معنى «لهم جنات» نُنْزِلُهم جناتٍ نُزُلاً. وقَدَّره الزمخشري[١] بقوله: «رزقاً وعطاءً من عند الله». الثاني: نصبُه بفعل مضمر أي: جَعَلها لهم نُزُلاً. الثالث: نصبُه على الحال من «جنات» لأنها تخصصت بالوصف. الرابع: أن يكون حالاً من الضمير في «فيها» أي: مُنَزَّلةً إذا قيل: بأن «نُزُلاً» مصدر بمعنى المفعول نقله أبو البقاء[٢]. الخامس: أنه حال من الضمير المستكنِّ في «خالدين» إذا قلنا إنه جمع نازل، قاله الفارسي في «التذكرة». السادس ـ وهو قول الفراء[٣] ـ: نصبه على التفسير أي: التمييز، كما تقول: «هو لك هبةً أو صدقة»، وهذا هو القول بكونه حالاً.

والجمهورُ على ضم الزاي. وقرأ الحسن[٤] والأعمش / والنخعي [١٩٤/ب] بسكونها وهي لغة، وعليها البيت المتقدم، وقد تقدم لك أن مثل هذا يكون فيه المسكَّنُ مخففاً من المثقل أو بالعكس، والحق: الأول.

قوله: «مِنْ عند الله» فيه ثلاثة أوجه، لأنك إنْ جَعَلْتَ «نُزُلاً» مصدراً كان الظرف صفةً له، فيتعلق بمحذوف أي: نزلاً كائناً من عند الله على سبيل التكريم، وإنْ جَعَلْتَه جمعاً كان في الظرفِ وجهان، أحدهما: جَعْلُه حالاً من الضمير المحذوف تقديره: نُزُلاً إياها[٥]. والثاني: أنه خبر محذوف أي: ذلك من عند الله، نقل ذلك أبو البقاء[٦].

---

(١) الكشاف ١/٤٩١.
(٢) الإملاء ١/١٦٤.
(٣) معاني القرآن ١/٢٥١.
(٤) الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٤/٣٢١؛ البحر ٣/١٤٧.
(٥) «إياها» هذه هي المفعول المحذوف، وتقدير الحال: نازلين الجنة كائنة من عند الله.
(٦) الإملاء ١/١٦٤.

قوله: «وما عندَ الله خيرٌ»: «ما» موصولةٌ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، والخبر: «خَيْر»، و«للأبرار» صفة لـ«خير»، فهو في محلِّ رفـع، ويتعلَّقُ بمحذوف. وظاهرُ عبارة الشيخ[1] أنه متعلق بنفس «خير» فإنه قال: «وللأبرار متعلق بـ«خير». وأجاز بعضهم أن يكون «للأبرار» هو الخبرَ، و«خيرٌ» خبر ثان. قال أبو البقاء[2]: «والثـاني ـ أي الوجـه الثاني ـ أن يكـون الخبر «للأبرار»، والنية به التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار، و«خير» على هذا خبرٌ ثان»،وفي ادِّعاء التقديم والتأخير نظرٌ؛ لأنَّ الأصل في الأخبار أن تكونَ بالاسمِ الصريح، فإذا اجتمع خبرٌ مفردٌ صريحٌ وخبرٌ مؤول به بُدِيء بالصريحِ من غيرِ عكسٍ، كالصفة، فإذا وقعا في الآيةِ على الترتيبِ المذكورِ فكيف يُدَّعى فيهما التقديمُ والتأخير؟.

ونقل أبو البقاء[3] عن بعضِهم أنه جَعَل «للأبرار» حالاً من الضمير في الظرف، و«خير» خبر المبتدأ، قال: «وهذا بعيدٌ، لأنَّ فيه الفصلَ بين المبتدأ وخبره بحالٍ هي لغيره، والفصلَ بين الحال وصاحبها بخبر المبتدأ، وذلك لا يَجُوز في الاختيار.

وقال الشيخ[4]: «وقيل: فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: الذي عند الله للأبرارِ خيرٌ، قال: «وهذا ذهولٌ عن قاعدةِ العربية: من أنَّ المجـرورَ إذ ذاك يتعلق بما تعلَّق به الظرفُ الواقعُ صلةً للموصول، فيكون المجرور داخلاً في حيز الصلة، ولا يُخْبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها»[5]. فإنْ عنى الشيخُ بالتقديمِ والتأخيرِ هذا الوجهَ ـ أعني جَعْلَ «للأبرار» حالاً من الضمير

---

(١) البحر ٣/١٤٨.
(٢) الإملاء ١/١٦٤.
(٣) الإملاء ١/١٦٤.
(٤) البحر ٣/١٤٨.
(٥) على حين أن اللفظ القرآني قد جاء بتقديم «خير» على «الأبرار».

في الظرف ـ فصحيحٌ، لأنَّ العاملَ في الحال حينئذ الاستقرارُ الذي هو عاملٌ في الظرفِ الواقعِ صلةً، فيلزَمُ ما قاله، وإنْ عنى به الوجهَ الأول ـ أعني جَعْلَ «للأبرار» خبراً، والنيةُ به التقديمُ، وبـ «خير» التأخيرُ كما ذُكر أبو البقاء ـ فلا يَلْزَم ما قال، لأنَّ «للأبرار» حينئذٍ يتعلَّقُ بمحذوفٍ آخر غيرِ الذي تعلَّق به الظرف.

و «خير» هنا يجوز أن تكون للتفضيل وأن لا تكون، فإنْ كانت للتفضيل كان المعنى: وما عند الله خيرٌ للأبرار مِمَّا لهم في الدنيا، ويحتمل: خير لهم مما يَتَقلَّب فيه الكفارُ من المتاعِ القليلِ الزائلِ.

آ. (١٩٩) **قوله تعالى: ﴿لَمَنْ يؤمن﴾**: اللام لام الابتداء دَخَلَتْ على اسم «إنَّ» لتأخُّره عنها. و «من أهلِ» خبرٌ مقدم، و «مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً، وهو الأظهرُ، وموصوفةً أي: لقوماً، و «يؤمِن» صلةٌ على الأول فلا محلَّ له، وصفةٌ على الثاني فمحلُّه النصب. وأَتى هنا بالصلةِ مستقبلةً وإن كان ذلك قد مضى، دلالةً على الاستمرارِ والديمومة.

قوله: «خاشعين» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الضمير في «يؤمنُ»، وجَمَعَه حَمْلاً على معنى «مَنْ» كما جَمَع في قوله: «إليهم»، وبدأ بالحمل على اللفظ ـ في «يُـؤمِنُ» ـ على الحمل على المعنى لأنه الأَوْلى. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «إليهم»، فالعامل فيه «أنزل». الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «يَشْترون»، وتقديمُ ما في حَيِّز «لا» عليها جائزٌ على الصحيحِ، وتقدَّم شيء من ذلك في الفاتحة. الرابع: أنه صفةٌ لـ «مَنْ» إذا قيل بأنها نكرةٌ موصوفةٌ، وأمَّا الأوجهُ فجائزةٌ سواءً كانت موصولةً أو نكرةً موصوفة.

قوله: «لله» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ «خاشعين» أي لأجلِ

الله. والثاني: أن يتعلَّقَ بـ «لا يَشْتَرُون» ذكره أبو البقاء[1]، قال: «وهو في نيةِ التأخير، أي: لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً لأجل الله».

قوله: «لا يَشْترون» كقوله: «خاشعين» إلا في الوجه الثالث لتعذُّرِه، ونزيد عليه وجهاً آخرَ: وهو أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في «خاشعين» أي: غيرَ مشترين. وتقدَّم معنى الخشوع والاشتراء وما قيل فيه وفي الباء في البقرة[2].

قوله: «أولئك لهم أجرُهم» «أولئك» مبتدأ. وأمَّا «لهم أجرهم» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «لهم» خبراً مقدماً، و «أجرهم» مبتدأ مؤخرٌ، والجملةُ خبر الأول، وعلى هذا فالظرف فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ «أجرهم»، والثاني: أنه حالٌ من الضمير في «لهم» وهو ضميرُ الأجرِ لأنه واقعٌ خبراً.

الوجه الثاني: أن يرتفعَ «أجرُهم» بالجارِّ قبله، وفي الظرف الوجهان، إلَّا أنَّ الحالَ من «أجرهم» الظاهرُ، لأنَّ «لهم» لا ضميرَ فيه حينئذٍ. الثالث: أنَّ الظرفَ هو خبرُ «أجرهم» و «لهم» متعلق بما تعلَّقَ به هذا الظرفُ من الثبوتِ والاستقرار. ومن هنا إلى آخر السورة تقدَّم إعراب نظائره.

* * *

(١) الإملاء ١/١٦٤.

(٢) الآية ١٦.

إعراب سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿من نفسٍ﴾**: متعلق بـ «خَلَقكم» فهو في محل نصب. و«مِنْ» لابتداء الغاية. وكذلك «منها زوجَها»، و«بَثَّ منهما». وابن أبي[١] عبلة: «واحدٍ» من غير تاء، وله وجهان، أحدهما: مراعاةُ المعنى، لأن المراد بالنفس آدم عليه السلام. والثاني: أن النفسَ تُذَكَّر وتؤنث، وعليه[٢]:

١٥٢٤ـ ثلاثـةُ أنـفُسٍ وثـلاثُ ذَوْدٍ

. . . .

قوله: «وخَلَقَ» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه عطفٌ على معنى «واحدة» لِما فيه من معنى الفعل كأنه قيل: «مِنْ نفسٍ وَحُدتْ» أي انفردت، يُقال: «وَحُد، يَحِد، وَحْداً وحِدَة»، بمعنى انفرد. الثاني: أنه عطفٌ على محذوف، قال الزمخشري[٣]: «كأنه قيل: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها ـ أو ابتدأها ـ وخلق منها، وإنما حُذِف لدلالة المعنى عليه، والمعنى: شَعَبَكم من نفس واحدة هذه صفتُها» بصفةٍ هي بيانٌ وتفصيلٌ لكيفيةِ خَلْقِهم منها. وإنما حَمَلَ الزمخشري والقائلَ الذي قبله على ذلك مراعاةُ الترتيبِ الوجودي؛ لأنَّ خَلْقَ

---

(١) البحر ٣/١٥٤.

(٢) تقدم برقم ٤٤١.

(٣) الكشاف ١/٤٩٢.

حواء ـ وهي المُعَبَّرُ عنها بالزوجِ ـ قبل خلقنا، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح.

الثالث: أنه عطفٌ على «خَلَقَكم» فهو داخلٌ في حَيِّز الصلةِ، والواوُ لا يُبالى بها، إذ لا تقتضي ترتيباً. إلا أن الزمخشري[1] خَصَّ هذا الوجهَ بكونِ الخطابِ في «يا أيها الناسُ» لمعاصري الرسول عليه السلام فإنه قال: «والثاني: أن يُعْطَفَ على «خلقكم» ويكون الخطابُ للذين بُعِث إليهم الرسول، والمعنى: خَلَقكم من نفس آدم، لأنَّهم مِنْ جملةِ الجنسِ المفرَّعِ منه، وخَلَقَ منها أُمَّكم حواء». فظاهرُ هذا خصوصيَّةُ الوجهِ الثاني بكون الخطابِ للمعاصرين، وفيه نَظَرٌ. وقَدَّر بعضُهم مضافاً في «منها» أي: «مِنْ جنسِها زوجَها»، وهذا عند مَنْ يرى أن حواء لم تُخْلق من آدم، وإنما خُلِقت من طينة فَضَلَتْ من طينة آدم، وهذا قولٌ مرغوب عنه.

وقرىء[2]: «وخالِقٌ وباثٌّ» بلفظِ اسمِ الفاعل. وخَرَّجه الزمخشري[3] على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: وهو خالِقٌ وباثٌّ. يقال: بَثَّ وأَبَثَّ بمعنى «فَرَّق» ثلاثياً ورباعياً.

وقوله: «كثيراً» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه نعتٌ لـ «رجالاً» قال أبو البقاء[4]: «ولم يؤنِّثْه حَمْلاً على المعنى، لأنَّ «رجالاً» عدد أو جنس أو جمع، كما ذكَّر الفعلَ المسندَ إلى جماعة المؤنث كقوله: «وقال نِسوةٌ»[5]».

والثاني: أنه نعت لمصدر تقديره: وبث منهما بَثّاً كثيراً. وقد تقدم أن

---

(١) الكشاف ١/٤٩٢.

(٢) نسبها في الشواذ ٢٤ إلى خالد الحذَّاء، وانظر: البحر ٣/١٥٥.

(٣) الكشاف ١/٤٩٣.

(٤) الإملاء ١/١٦٥.

(٥) الآية ٣٠ من يوسف.

مذهب سيبويه[1] في مثله النصبُ على الحال. فإن قيل: لِم خَصَّ الرجالَ بوصفِ الكثرة دون النساء؟ ففيه جوابان، أحدُهما: أنه حَذَفَ صفتَهنْ لدلالةِ ما قبلها عليها [أي]: ونساءً كثيرة. والثاني: أنَّ الرجال لشهرتِهم يناسِبُهم ذلك بخلافِ النساء فإنَّ الألْيَقَ بهنَّ الخمولُ والإخفاء.

قوله: «تَساءلون» قرأ الكوفيون[2]: «تَساءلون» بتخفيف السين على حذف إحدى التاءين تخفيفاً، والأصل: تَتَساءلون، وقد تقدَّم لنا الخلاف: هل المحذوفُ الأولى أو الثانية؟ وقرأ الباقون بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين لأنها مقارِبَتُها في الهمس، ولهذا تُبْدَلُ من السين قالوا: «ست»[3] والأصل: «سِدْسٌ».

وقرأ عبدالله: «تَسْأَلون» من سأل الثلاثي. وقرىء[4] «تَسَلون» بنقل حركة الهمزة على السين.

و «تَساءلون» على التفاعل فيه وجهان، أحدهما: المشاركة في السؤال. والثاني: أنه بمعنى فَعَل، ويَدُلُّ عليه قراءة عبدالله. قال أبو البقاء[5]: «ودخَل حرف الجر في المفعول لأن المعنى: تتحالفون» يعني: أن الأصل كان تعدية «تسألون» إلى الضمير بنفسِه، فلما ضُمِّن معنى «تتحالفون» عُدِّي تَعْدِيَته.

---

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) ويعني بهم: عاصماً وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٢٦؛ والكشف ١/٣٧٦؛ والشواذ ٢٤؛ والبحر ٣/١٥٧.

(٣) ست أصلها: سِدْس، فأبدلوا من السين تاء فقالوا: سِدْتٌ، فكرهوا أيضاً اجتماع الدال ساكنة مع التاء، فأدغموا الدال في التاء فقالوا: ست. انظر: الممتع في التصريف ٧١٥.

(٤) قراءة ابن عباس واليماني. الشواذ ٢٤.

(٥) الإملاء ١/١٦٥.

[١٩٥/أ] قوله: «والأرحامَ» الجمهور / على نصب ميم «والأرحام» وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة أي: واتقوا الأرحام أي: لا تقطعوها. وقَدَّر بعضهم مضافاً أي: قَطْعَ الأرحام، ويقال: «إنَّ هذا في الحقيقة من عطفِ الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفَتَه، وقطعُ الأرحام مندرجٌ فيها». والثاني: أنه معطوفٌ على محل المجرور في «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَم يَشْرَكْه في الإتباع على اللفظِ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبدالله[١]: «وبالأرحام». وقال أبو البقاء[٢]: «تُعَظِّمونه والأرحام، لأنَّ الحَلْفَ به تعظيمٌ له».

وقرأ حمزة[٣] «والأرحامِ» بالجر، وفيها قولان، أحدهما: أنه عطفٌ على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدَّم تحقيقُ القول في هذه المسألة، وأنَّ فيها ثلاثةَ مذاهب، واحتجاجُ كل فريق في قوله تعالى: «وكفرٌ به والمسجد»[٤].

وقد طَعَنَ جماعة على هذه القراءة كالزجاج[٥] وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذي مذهبه جوازُ ذلك أنه قال[٦]: «حَدَّثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحامِ» ـ بخفض الأرحام ـ هو كقولهم: «أسألك بالله والرحمِ» قال: «وهذا قبيحٌ»، لأنَّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه».

---

(١) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٥٧.
(٢) الإملاء ١/١٦٥.
(٣) السبعة ٢٦٦؛ الكشف ١/٣٧٥.
(٤) الآية ٢١٧ من البقرة.
(٥) معاني القرآن ٢/٢ قال: «خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟
(٦) انظر: معاني القرآن ١/٢٥٢؛ تفسير الطبري ٧/٥١٩؛ إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩١.

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضميرِ المجرورِ بل الواوُ للقسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُقْسَمٌ به، وجوابُ القسم: «إنَّ الله كان عليكم رقيباً». وضُعِّف هذا بوجهين، أحدهما: أن قراءتَيْ النصبِ وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك،والأصل توافقُ القراءات. والثاني: أنه نُهِيَ أن يُحْلَف بغير الله تعالى والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك.

وقدَّر بعضُهم مضافاً فراراً من ذلك فقال: «تقديره: وربِّ الأرحام» قال أبو البقاء[1]: وهذا قد أَغْنى عنه ما قبله» يعني الحلف بالله تعالى. ولقائل [أن يقول:] «إنَّ لله تعالى أن يُقْسِم بما شاء كما أقسم بمخلوقاتِه كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن مَنْهيين عن ذلك»، إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسمِ، فالأَوْلى حَمْلُ هذه القراءةِ على العطفِ على الضمير، ولا التفاتَ إلى طَعْنِ مَنْ طَعَن فيها، وحمزةُ بالرتبة السَّنِيَّة المانعةِ له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة.

وقرأ[2] عبدالله أيضاً: «والأرحامُ» رفعاً وهو على الابتداء،والخبر محذوفٌ فقدَّره ابن عطية[3]: «أهلٌ أَنْ توصل»، وقَدَّره الزمخشري[4]: و«الأرحامُ مِمَّا يتقى، أو: مما يُتَساءل به»، وهذا أحسنُ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقَدَّره أبو البقاء[5]: «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتُها.

---

(١) الإملاء ١/١٦٥.

(٢) وهو عبدالله بن يزيد وليس عبدالله بن مسعود كما في البحر ٣/١٥٧ والأول أبو عبدالرحمن القرشي روى عن نافع وله اختيار في القراءة، توفي سنة ٢١٣، أو هو البغدادي الثقة، الذي أخذ عن سليم عن حمزة وروى عنه البزاز وخلف. انظر: طبقات القراء ١/٤٦٣.

(٣) المحرر ٤/٨.

(٤) الكشاف ١/٤٩٣.

(٥) الإملاء ١/١٦٥.

وقوله: «إن الله كان عليكم رقيباً» جارٍ مجرى التعليل. والرقيب: فَعيل للمبالغة من رَقَبَ يَرْقُب رَقْباً ورُقوباً ورِقْباناً إذا أحَدَّ النظرَ لأمر يريد تحقيقَه، واستعمالُه في صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ، قال[1]:

١٥٢٥ـ كمقاعدِ الرُّقباءِ للضُّرَباءِ أيديهم نواهِدْ

والرقيب أيضاً: ضرب من الحَيَّات. والرقيب: السهم الثالث من سهام الميسر وقد تقدمت في البقرة[2]. والارتقاب: الانتظار.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بالطيِّب﴾: هو المفعول الثاني لـ «تتبدَّلوا»، وقد تقدم في البقرة في قوله تعالى: «فبدَّل الذين ظلموا»[3] أن المجرور بالباء هو المتروكُ والمنصوبَ هو الحاصل. وتفعَّل هنا بمعنى استفعل وهو كثير، نحو: تَعَجَّل وتأخر بمعنى استعجل واستأخر. ومن مجيء تبدّل بمعنى استبدل قول ذي الرمة[4]:

١٥٢٦ـ فياكرمَ السَّكْنِ الذين تَحَمَّلوا
عن الدارِ والمُسْتَخْلِفِ المُتَبَدِّلِ

أي: المستبدل.

قوله: «إلى أموالكم» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «إلى» بمعنى «مع»

---

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو في مجاز القرآن ١/١١٣، وتفسير الطبري ٧/٥٢٤، والبحر ٣/١٥٠، والرقباء: ج رقيب، وهو أمين أصحاب الميسر يحفظ ضربهم بالقداح ويرتبهم. الضرباء: ج ضريب وهو الضارب بالقداح. والبيت من مجزوء الكامل، والشطر الأول منه عند الضاد الأولى.

(٢) انظر: الآية ٢١٩.

(٣) انظر الآية ٥٩.

(٤) ديوانه ١٤٦٥؛ وغريب الحديث ٤/٣٤٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٠.

كقوله: «إلى المرافق»[1]، وهذا رأي الكوفيين. والثاني: أنها على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنها حال، أي: مضمومةً أو مضافةً إلى أموالكم. والثالث: أن يضمَّن «تأكلوا» معنى «تَضُمُّوا» كأنه قيل: ولا تضمُّوها إلى أموالكم آكلين. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: قد حَرَّم عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم، فلِمَ وَرَدَ النهيُ عن أكلها[3] معها؟ قلت: لأنهم إذا كانوا مستغنين عن أموال اليتامى بما رَزَقهم الله من الحلال، وهم مع ذلك يَطْمعون فيها كان القبحُ أبلغَ والذمُّ ألحقَ، ولأنهم كانوا يفعلون كذلك، فنعى عليهم فِعْلَهم، وشنَّع بهم ليكون أزجر لهم».

قوله: «إنه كان حُوباً» في الهاءِ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تعودُ على الأكلِ المفهوم من «لا تأكلوا». والثاني: على التبدُّل المفهومِ من «لا تَتَبدَّلوا». والثالث: عليهما، ذهاباً به مذهبَ اسمِ الإشارة نحو: «عَوانٌ بين ذلك»[4]، ومنه[5]:

١٥٢٧ـ كأنَّه في الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ

وقد تقدم ذلك في البقرة، والأولُ أَوْلى، لأنه أقربُ مذكور.

وقرأ الجمهور: «حُوباً» بضم الحاء. والحسن[6] بفتحها، وبعضهم: «حَاباً» بالألف، وهي لغات في المصدر، والفتح لغة تميم. ونظير الحَوْب

---

(١) الآية ٦ من المائدة: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق».
(٢) الكشاف ١/٤٩٥.
(٣) الكشاف: أكله.
(٤) الآية ٦٨ من البقرة: «قال: إنه يقول إنها بقرةٌ لا فارِضٌ ولا بِكْر، عوانٌ بين ذلك».
(٥) تقدم برقم ٥٣٩، وللبيت قصة، انظرها في هذا الرقم.
(٦) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٦١.

والحاب: القول والقال، والطُّرد والطَّرْد ـ وهو الإثم ـ وقيل: المضمومُ اسم مصدر. والمفتوحُ مصدر. وأصلُه مِنْ حَوْب الإبل وهو زَجْرها، فَسُمِّي به الإثم، لأنه يُزْجَر به، ويُطلق على الذنب أيضاً، لأنه يزجر عنه، ومنه قوله عليه السلام: «إن طلاقَ أمِّ أيوب لَحَوْب» أي: لذنب عظيم، يقال: «حابَ يَحُوب حَوْباً وحُوباً وحاباً وحَؤُوباً وحِيابة». قال المخبَّل السعدي[1]:

١٥٢٨ـ فلا يَدْخُلَنَّ الدهرَ قبرك حُوبٌ
فإنَّك تلقاهُ عليك حَسِيبُ

وقال الآخر[2]:

١٥٢٩ـ وإنَّ مهاجِرَيْنِ تَكَنَّفاه
غداتئذٍ لقد خَطِئا وحابا

والحَوْبة: الحاجة، ومنه في الدعاء: «إليك أرفع حَوْبتي»[3] وأوقع الله به الحَوْبة، وتحوَّب فلان: إذا خَرَج من الحَوْب، كتحرَّج وتأثَّم، فالتضعيف فيه للسَّلْب.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿وإنْ خِفْتم﴾**: شرطٌ، وفي جوابه وجهان، أحدهما: أنه قوله: «فانكِحوا»، وذلك أنهم كانوا يتزوجون الثمانَ والعشر ولا يقومون بحقوقهن، فلمَّا نزلت: «ولا تأكلوا أموالهم» أخذوا يتحرَّجون من

---

(١) اللسان: «حوب» برواية:
فلا يَدْخُلَنَّ الدهرَ قبرَك حَوْبَةٌ يقوم بها يوماً عليك حسيبُ
وهو في البحر ١٥٠/٣.

(٢) البيت لأمية بن الأسكر، وهو في أمالي القالي ١٠٩/٣ والطبري ٥٢٩/٧؛ والبحر ١٥٠/٣؛ والخزانة ٤٠٥/٢، ويروى البيت: «وخابا» بالمعجمة.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما ورد في المسند ٢٢٧/١: «ربِّ تقبَّل توبتي واغسل حوبتي».

ولاية اليتامى، فقيل لهم: إنْ خفتم من الجَوْر في حقوق اليتامى فخافوا أيضاً من الجَوْر في حقوق النساء فانكِحوا هذا العدد، لأنَّ الكثرة تُفْضي إلى الجور ولا تنفع التوبةُ من ذنبٍ مع ارتكاب مثله.

والثاني: أنَّ الجوابَ قولُه: «فواحدَةً» والمعنى: أن الرجل منهم كان يتزوج اليتيمة التي في ولايته، فلمَّا نزلت الآية المتضمنة للوعيد على أكل مال اليتيم تحرَّجوا من ذلك، فقيل لهم: إنْ خفتم من نكاح النساء اليتامى فانكحوا ما طابَ من الأجنبيات، أي: اللاتي لسن تحت ولايتكم، فعلى هذا يَحْتاج إلى تقدير / مضاف، أي: في نكاح يتامى النساء. فإن قيل: «فواحدةً» جواب [١٩٥/ب] لقوله: «فإنْ خفتم ألا تعدلوا» فكيف يكون جواباً للأول؟ أُجيب عن ذلك بأنه أعادَ الشرط الثاني، لأنه كالأول في المعنى، لمَّا طال الفصلُ بين الأولِ وجوابِه، وفيه نظرٌ لا يَخْفى على متأمله.

والخوف هنا على بابه، فالمراد به الحَذَر، وقال أبو عبيدة(١): إنه بمعنى اليقين، وأنشد:

١٥٣٠ـ فقلتُ لهم خافوا بألفَي مُدَجَّجٍ
سَراتُهمُ في الفارسي المُسَرَّدِ

أي: أيقِنوا، وقد تقدَّم تحقيق ذلك والردُّ عليه، وأنَّ في المسألة ثلاثة أقوالٍ عند قوله تعالى: «إلَّا أَنْ يخافا ألَّا يُقيما حدود الله»(٢).

قوله: «أَنْ لا تُقْسِطوا» إنْ قَدَّرْتَ أنها على حذفِ حرف جر أي: «مِنْ أن لا» ففيها الخلافُ المشهورُ: أهي في محل نصب أو جر، وإنْ لم تقدِّر ذلك بل

---

(١) مجاز القرآن ١/١١٤. وتقدم البيت برقم ٤٣١.
(٢) الآية ٢٢٩ من البقرة.

وَصَل الفعل إليها بنفسه، كأنك قلت: «فإن حذرتم» فهي في محلِّ نصب فقط، كما تقدَّم في البقرة.

وقرأ الجمهور: «تُقْسطوا» بضم التاء من «أقسط» إذا عدل، فـ «لا» على هذه القراءة نافيةٌ، والتقديرُ: وإنْ خِفْتم عدم الإقساط أي: العدل. وقرأ[1] إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب بفتحِها من «قسط»، وفيها تأويلان، أحدهما: أنَّ «قَسَط» بمعنى جار، وهذا هو المشهور في اللغة، أعني أنَّ الرباعي بمعنى عَدَل، والثلاثي بمعنى جار، وكأن الهمزةَ فيه للسَلْبِ، فمعنى «أقسط» أي: أزالَ القسط وهو الجور، و«لا» على هذا القول زائدةٌ ليس إلا، وإلَّا يفسدِ المعنى، كهي في قوله: «لئلا يعلم»[2]. والثاني: حكى الزجاج[3]: أن «قسط» الثلاثي يُستعمل استعمالَ «أقسط» الرباعي، فعلى هذا تكون «لا» غيرَ زائدة، كهي في القراءة الشهيرة، إلا أنَّ التفرقةَ هي المعروفة لغة.

قال الراغب[4]: «القِسْط»: أن يأخذ قِسْطَ غيره، وذلك جَوْرٌ، والإقساط: أن يُعْطِيَ قِسْطَ غيره، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: «قَسَط الرجل إذا جار، وأقسط: إذا عَدَل، قال تعالى: «وأمّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً»[5]، وقال تعالى: «وأقسِطوا، إن الله يحب المُقْسِطين»[6].

ومن غيربِ ما يحكى أن الحجَّاج لما أَحْضر الحَبْر الشهير سعيد ابن جبير، قال له: «ما تقول فِيَّ؟» قال: «قاسط عادل»، فأعجب الحاضرين،

---

(١) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٦٢.
(٢) الآية ٢٩ من الحديد: «لئلا يعلم أهل الكتاب ألَّا يَقْدِرون على شيء من فضل الله».
(٣) لم يرد هذا الرأي له في «معاني القرآن».
(٤) المفردات ٤١٨.
(٥) الآية ١٥ من الجن.
(٦) الآية ٤٢ من المائدة.

فقال لهم الحجاج: «ويلكم. لم تفهموا عنه، إنه جعلني جائراً كافراً، ألم تسمعوا قوله تعالى: «وأمّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً» وقوله تعالى: «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[1] وقد تقدم استيفاءُ الكلام في هذه المادة في قوله: «قائِماً بالقسط»[2].

قوله: «ما طابَ» في «ما» هذه أوجه أحدُها: أنها بمعنى الذي، وذلك عند مَنْ يرى أنَّ «ما» تكون للعاقل، وهي مسألةٌ مشهورة، قال بعضُهم: «وحَسَّن وقوعَها هنا أنها واقعة على النساء وهن ناقصاتُ العقول. وبعضهم يقول: هي لصفاتِ مَنْ يعقِل. وبعضُهم يقول: لنوعِ مَنْ يعقل، كأنه قيل: النوع الطيب من النساء، وهي عباراتٌ متقاربة، ولذلك لم نَعُدَّها أوجهاً.

الثاني: أنها نكرةٌ موصوفة أي: انكِحوا جنساً طيباً، أو عدداً طيباً.

الثالث: أنها مصدريةٌ، وذلك المصدرُ واقعٌ موقع اسم فاعل تقديره: فانكحوا الطيب. وقال الشيخ[3] هنا: «والمصدرُ مقدرٌ هنا باسم الفاعل، والمعنى: فانكحوا النكاح الذي طاب لكم»، والأول أظهر.

الرابع: أنها ظرفيةٌ، والظرفيةُ تستلزم المصدريةَ، والتقدير: فانكحوا مدةَ يطيب فيها النكاح لكم. إذا تقرر هذا فإن قلنا: إنها موصولةٌ اسمية أو نكرة موصوفة أو مصدرية والمصدرُ واقعٌ موقعَ اسم الفاعل كانت[4] «ما» مفعولاً بـ «انكحوا». ويكون «من النساء» فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيانِ الجنس المبهم في «ما» عند مَنْ يثبت لها ذلك. والثاني: أنها تبعيضية، أي: بعض النساء، وتتعلق بمحذوف على أنها حال من «ما طاب». وإن قلنا: إنها

---

(١) الآية ١ من الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من المائدة.

(٣) البحر ٣/١٦٢.

(٤) قوله «كانت» جواب الشرط.

مصدريةٌ ظرفية أو مصدرية محضة، ولم يُوقَعِ المصدرُ موقعَ اسم فاعل كما تقدمت حكايتُه عن الشيخ كان مفعول «فانكحوا» قوله «من النساء»، نحو قولك: «أكلت من الرغيف، وشربت من العسل» أي: شيئاً من الرغيف وشيئاً من العسل. فإنْ قيل: لِمَ لا تَجْعل على هذا «مَثْنى» وما بعدها هو مفعولَ «فانكحوا» أي: فانكحوا هذا العدد؟ فالجوابُ: أن هذه الألفاظ المعدولةَ لا تلي العوامل.

وقرأ ابن أبـي عبلة[1]: «مَنْ طاب» وهو مرجِّحُ كونَ «ما» بمعنى الذي للعاقل. وفي مصحف أبـي بن كعب: «طِيب» بالياء، وهـذا ليس بمبني للمفعول، لأنه قاصر، وإنما كتب كذلك دلالة على الإمالةِ وهي قراءة حمزة.

قوله: «مَثْنى» منصوب على الحال من «ما طاب». وجعله أبو البقاء[2] حالاً من «النساء». وأجاز هو وابن عطية[3] أن يكونَ بدلاً من «ما». وهذان الوجهان ضعيفان: أمَّا الأول فلأنَّ المُحَدَّث عنه إنما هو الموصول، وأتى بقوله: «من النساءِ» كالتبيين. وأما الثاني فلأنَّ البدلَ على نيةِ تكرار العامل، وقد تقدَّم أنَّ هذه الألفاظَ لا تباشر العواملَ.

واعلم أن هذه الألفاظ المعدولةَ فيها خلافٌ، وهل يجوز فيها القياسُ أم يُقتصر فيها على السماع؟ قولان: قول البصريين عدمُ القياس، وقول الكوفيين وأبـي إسحاق جوازُه، والمسموعُ من ذلك أحدَ عشر لفظاً: أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث وَمَثْلَث، ورُباع ومَرْبع، ومَخْمس، ولم يُسمع خُماس، وعُشار ومَعْشر. واختلفوا أيضاً في صرفها وعدمِه: فجمهورُ النحاةِ على منعه، وأجاز الفراء[4] صرفها، وإن كان المنعُ عنده أَوْلى.

---

(١) البحر ٣/١٦٢.

(٢) الإملاء ١/١٦٦.

(٣) المحرر ٤/١٥.

(٤) معاني القرآن ١/٢٥٤.

واختلفوا أيضاً في سببِ مَنْعِ الصرف فيها على أربعة مذاهب، أحدُها: مذهب سيبويه[1]، وهو أنها مُنِعَتِ الصرفَ للعدل والوصف: أمَّا الوصفُ فظاهر، وأمَّا العدلُ فلكونها معدولةً من صيغة إلى صيغة، وذلك أنها معدولةٌ عن عددٍ مكرر، فإذا قلت: جاء القوم أحادَ أو مَوْحَدَ، أو ثُلاثَ أو مَثْلَثَ كان بمنزلة قولك: «جاؤوا واحداً واحداً / وثلاثةً ثلاثة». ولا يُراد بالمعدول عنه [١٩٦/أ] التوكيدُ، إنما يراد به تكريرُ العدد كقولهم: «عَلَّمْتُه الحسابَ باباً باباً».

والثاني: مذهب[2] الفراء، وهو العدلُ والتعريف بِنِيَّةِ الألف واللام، ولذلك يَمْتنع إضافتُها عنده لتقديرِ الألف واللام، وامتنع ظهورُ الألف واللام عنده لأنها في نية الإضافة.

الثالث: مذهب أبي إسحاق[3]: وهو عَدْلُها عن عددٍ مكرر، وعَدْلُها عن التأنيث.

والرابع: نقله الأخفش[4] عن بعضهم أنه تكرارُ العدل، وذلك أنه عُدل عن لفظ اثنين اثنين، وعن معناه لأنه قد لا يستعمل في موضع تُستعمل فيه الأعدادُ غيرُ المعدولةِ تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا تقول: «جاءني مَثْنى وثلاث» حتى يتقدَّم قبله جمعٌ، لأن هذا الباب جُعِل بياناً لترتيبِ الفعلِ. فإذا قلت: «جاء القوم مَثْنَى» أفادَ أنَّ مجيئَهم وقع من اثنينِ اثنين، بخلافِ غيرِ المعدولة، فإنها تفيدُ الإخبار عن مقدارِ المعدودِ دونَ غيرِه، فقد بانَ بما ذكرنا اختلافُهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقومَ العلةُ مَقام علتين لإيجابها حكمين مختلفين. انتهى. ولهذه المذاهبِ أدلةٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضعَها.

---

(١) الكتاب ١٥/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٥٤/١.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٥/٢.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢٢٥/١ العدل عن اثنين وثلاث وأربع.

وقال الزمخشري(١): «إنما مُنِعت الصرفَ لما فيها من العدل: عدلِها عن صيغتِها، وعدلِها عن تكررها، وهن نكراتٌ يُعَرَّفْنَ بلام التعريف، يقال: «فلان ينكح المَثْنى والثُلاث». قال الشيخ(٢): «وما ذهب إليه من امتناعها لذلك لا أعلم أحداً قاله، بل المذاهب فيه أربعة»، وذكرها كما تقدم، وقد يقال: إن هذا هو المذهب الرابع، وعَبَّر عن العدل في المعنى بعدلِها عن تكررها. وناقشه الشيخ أيضاً في مثاله بقوله: «ينكح المثنى» من وجهين، أحدهما: دخول «أل» عليها، قال: «وهذا لم يَذْهب إليه أحد، بل لم تستعمل في لسان العرب إلا نكراتٍ». الثاني: أنه أولاها العوامل، ولا تلي العوامل، بل يتقدمهما شيء يلي العواملَ، ولا تقع إلا أخباراً كقوله عليه السلام: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مثنى»(٣)، أو أحوالاً كهذه الآية الكريمة، أو صفاتٍ نحو قوله تعالى: «أُولي أجنحةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُباع»(٤)، وقوله(٥):

١٥٣١ـ .... ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

وقد وقعت إضافتُها قليلاً كقوله(٦):

---

(١) الكشاف ١/٤٩٦.
(٢) البحر ٣/١٥١.
(٣) أبو داود الصلاة ٢/٨٠؛ ابن ماجة: الإقامة ١/٣٧١؛ المسند ١/٢١١.
(٤) الآية ١ من فاطر.
(٥) البيت لساعدة بن جؤية، وصدره:
ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُه
وهو في ديوان الهذليين ١/٢٣٧؛ والكتاب ٢/١٥؛ وابن يعيش ١/٦٢؛ والعيني ٤/٣٥٠. وتبغى: تطلب.
(٦) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١١٣ وصدره:
يفاكِهُنا سعدٌ ويغدو لجمعنا

١٥٣٢ـ . . . .
بمَثْنى الـزُّقـاقِ المُتْـرَعـات وبـالجُـزُرْ

وقد استدلَّ بعضُهم على إيلائها العواملَ على قلة بقوله(١):

١٥٣٣ـ ضـربْتُ خُمـاسَ ضـربـةَ عبشـمِيٍّ
أدارُ سـداسَ أن لا يـسـتـقـيـمـا

ويمكنُ تأويله على حذف المفعول لفهمِ المعنى تقديرُه: ضربتهم خماسَ.

ومن أحكام هذه الألفاظ ألَّا تـؤنَّث بالتاء، لا تقول: «مَثْناة» ولا «ثُلاثَة»، بل تَجْري على المذكر والمـؤنث جَرَياناً واحداً.

وقرأ(٢) النخعي وابن وثاب: «ورُبَعَ» من غير ألف. وزاد الزمخشري(٣) عن النخعي: «وثُلَثَ» أيضاً، وغيرُه عنه: «ثُنَى» مقصوراً من «ثُناء». حَذَفوا الألف من ذلك كله تخفيفاً، كما حذفها الآخر في قوله(٤):

١٥٣٤ـ وصِلِّيـانـا بَـرِدا

= وهو في البحر ١٥٢/٣؛ والهمع ٢٧/١؛ والدرر ٩/١. يفاكهنا: يمازحنا. أي يمازحنا بمثنى زقاق الخمر وذبح البعير.

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ٢٦/١؛ والدرر ٨/١، وعبشمي: نسبه إلى عبدشمس.

(٢) البحر ١٦٣/٣.

(٣) الكشاف ٤٩٧/١.

(٤) من كلام العرب، يضعونه على ألسنة البهائم، قالت السدكة للضب: ورداً، فقال:

أصـبـحَ قـلـبي صَـرِدا ... لا يَـشْـتـهـي أنْ يَـرِدا

إلا عَراراً عَرِداً.

وهو في الحيوان ١٢٥/٦؛ والمحتسب ٣٧٧/١؛ والمخصص ٢٥٨/١٣؛ وشـواهد الكشاف ٣٨٣/٤؛ وصَرِدا: بارداً، والعرار: ريـاحين البـر، والعارد من النبت: ما غلظ، والصليان: نوع من النبات.

يريد: بارداً.

قوله: «فإنْ خفتم» شرط، جوابه: «فواحدة»، وقد تقدم أن منهم مَنْ جعل «فواحدة» جواباً للأول، وكرر الثاني لما طال الفصل، وجعل قوله: «فانكحوا» جملةَ اعتراض، ويُعْزَى لأبي عليّ، ولعله لا يَصِحُّ عنه. قال الشيخ[1]: «لأنه إذا أُنتج من الآيتين: هذه وقوله: «ولن تستطيعوا»[2] ما أَنْتج من الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوج غير واحدة أو يتسرَّى بما ملَكَتْ يمينُه، ويبقى الفصلُ بجملةِ الاعتراض لا فائدةَ له، بل يكون لَغْواً على زعمِه».

والجمهور على نصبِ «فواحِدةً» بإضمار فعلٍ أي: فانكحوا واحدة وطَـؤُوا ما ملكت أيمانكم، وإنما قَدَّرْنا ناصباً آخر لمِلْكِ اليمين؛ لأن النكاح لا يقع في مِلْكِ اليمين إلا أن يريدَ به الوطْءَ في هذا والتزوج في الأول، فيلزم استعمالُ المشتركِ في معنييه أو الجمعُ بين الحقيقة والمجاز، وكلاهما مقولٌ به، وهذا قريبٌ من قوله[3]:

١٥٣٥ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً

. . . .

وبابِه.

وقرأ[4] الحسن وأبو جعفر: «فواحدةٌ» بالرفع، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: الرفعُ بالابتداء، وسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة اعتمادُها على فاء الجزاء، والخبرُ

---

(١) البحر ٣/١٦٤.
(٢) الآية ١٢٩ من النساء: «ولن تستطيعوا أن تَعْدِلوا بين النساء ولو حَرَصتم».
(٣) تقدم برقم ١٥٠.
(٤) البحر ٣/١٦٤؛ الكشاف ١/٤٩٧.

محذوف أي: فواحدةٌ كافية. الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فالمُقْنِعُ واحدة. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر أي: فيكفي واحدة.

و «أو» على بابها مِنْ كونِها للإباحةِ أو التخيير. و «ما» في «ما مَلَكَتْ» كهي في قوله: «ما طابَ». وأضافَ المِلْك لليمين لأنها محلُّ المحاسن، وبها تُتَلَقَّى راياتُ المجد. ورُوي عن أبي [عمرو]: «فما ملكت أيمانكم»[1]، والمعنى: إنْ لم يَعْدل في عُشْرةِ واحدةٍ فما ملكت يمينه. وقرأ[2] ابن أبي عبلة: «أو مَنْ ملكت أيمانكم».

قوله: «ذلك أَدْنى» مبتدأ وخبر، و «ذلك» إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسرِّي. و «أَدْنى» أفعلُ تفضيل من دنا يدنو أي: قَرُب أي: أقربُ إلى عدمِ العَوْل.

و «أَنْ لا تَعُولوا» في محلِّ نصب أو جَرٍّ على الخلافِ المشهور في «أن» بعد حذف حرف الجر، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: «إلى» أي: أدنى إلى ألاَّ تعولوا. والثاني: «اللام» والتقدير: أدنى لئلا تعولوا. والثالث: وقَدَّره الزمخشري[3]: مِنْ أن لا تميلوا، لأن أفعل التفضيل يَجْري مجرى فِعله، فما تعدَّى به فعلُه تعدَّى هو به، وأَدْنى من دنا، و «دنا» يتعدَّى بـ إلى واللام ومِنْ. تقول: دَنَوْت إليه وله ومنه.

وقرأ الجمهور: «تَعُولوا» مِنْ عالَ يَعُول إذا مال وجار، والمصدر: العَوْل

---

(1) البحر ٣/١٦٤.

(2) البحر ٣/١٦٤؛ الكشاف ١/٤٩٧.

(3) الكشاف ١/٤٩٧.

والعِيالة، وعالَ الحاكم أي: جار، قال أبو طالب في النبيّ صلى الله عليه وسلم[1]:

١٥٣٦ـ ....

له حاكمٌ من نفسِه غيرُ عائِل

وعالَ الرجل عيالَه يَعُولهم أي: مانَهم من المَؤُونة، ومنه: «ابدَأْ بنفسك ثم بمن تعول»[2]، وحكى ابن الأعرابي: عال الرجل يعول: كثر عياله، وعالَ يَعِيل افتقر وصار له عائلةٌ. والحاصل: أن «عال» يكونُ لازماً ومتعدياً، فاللازمُ يكون بمعنى مالَ وجارَ، ومنه: «عال الميزانُ»، وبمعنى كَثُر عيالُه، وبمعنى تفاقم الأمرُ، والمضارعُ من هذا كلِّه يعولُ، وعالَ الرجل: افتقر، وعالَ في الأرض ذهب فيها، والمضارع من هذين يَعِيل، والمتعدي يكون بمعنى أثقل وبمعنى مان من المؤونة وبمعنى غَلَب، ومنه «عيل صبري» /، ومضارع هذا كله: يَعُول، وبمعنى أعجز، تقول: أعالني الأمر أي: أعجزني، ومضارع هذا يَعيل، والمصدر عَيْل ومَعِيل. فقد تلخص من هذا أن «عال» اللازم يكون تارة من ذوات الواو وتارة من ذوات الياء باختلاف المعنى، وكذلك «عال» المتعدي أيضاً. [١٩٦/ب]

وفَسَّر الشافعي «تَعُولوا» بمعنى: يكثُرُ عيالُكم، وردَّ هذا القولَ جماعة كأبي بكر بن داود الرازي والزجاج[3] وصاحب «النظم». قال الرازي[4]:

---

(١) السيرة ١/٢٩٦ وصدره:

بميزان صدقٍ لا يُغِلُّ شَعِيرةً

وهو في الطبري ٧/٥٥٠؛ والقرطبي ٥/٢١.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٢/٣١٢؛ المسند ٢/٩٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٧.

(٤) الرازي هذا صاحب «أحكام القرآن»، وليس الفخر الرازي صاحب التفسير المشهور الذي انتصر للشافعي. انظر: ٩/١٧٧ من تفسيره.

«هذا غلطٌ من جهة المعنى واللفظ: أما الأول فلإباحة السراري مع أنه مَظَنَّة كثرة العيال كالتزوج، وأما اللفظ فلأن مادة «عال» بمعنى كَثُر عياله من ذوات الياء لأنه من العَيْلَة، وأما «عال» بمعنى جار فمِنْ ذواتِ الواو فاختلفت المادتان، وأيضاً فقد خالَفَ المفسرين». وقال صاحب النظم: «قال أولاً «ألاَّ تعدلوا» فوجَبَ أن يكونَ ضدُّه الجورَ».

وقد ردَّ الناسُ على هـؤلاء، أمَّا قولهم: «التسرِّي أيضاً يكثُر معه العيال مع أنه مباح» فممنوعٌ، وذلك لأنَّ الأمةَ ليست كالمنكوحةِ، ولهذا يَعْزِلُ عنها بغيرِ إذنها ويُـؤْجرُها ويأخذ أُجرتها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها. وقال الزمخشري[1]: «وجهُه أَنْ يُجعل من قولِك: «عالَ الرجل عِياله يعولهم» كقولك: مانَهم يَمُونهم أي: أنفق عليهم، لأنَّ مَنْ كثر عياله لزمه أن يَعُولهم، وفي ذلك ما يَصْعُب عليه المحافظة من كسبِ الحلال والأخذِ من طيب الرزق» ثم أثنى على الشافعي ثناءً جميلاً، وقال: «ولكنْ للعلماء طرقٌ وأساليبُ، فسلك في تفسير هذه الكلمة مَسْلَكَ الكنايات». انتهى.

وأمَّا قولُهم: «خالفَ المفسرين» فليس بصحيح، بل قاله زيد ابن أسلم وابن زيد. وأمَّا قولُهم «اختلفت المادتان» فليس بصحيح أيضاً؛ لأنه قد تقدَّم حكايةُ ابن الأعرابـي عن العرب: «عال الرجل يَعُول: كثر عياله»، وحكاها الكسائي أيضاً، قال: «يقال: عال الرجل يَعُول، وأعال يُعيل: كَثُر عياله» ونقلها أيضاً الدوري المقرىء لغةً عن حِمْير وأنشد[2]:

١٥٣٧ـ وإنَّ الـمـوتَ يـأخـذُ كـلَّ حَـيٍّ
بـلا شـك وإنْ أَمْـشـى وعَـالا

(١) الكشاف ٤٩٧/١.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٦٥/٣.

أمشى: كثرت ماشيته، وعال: كَثُر عياله، ولا حجةَ في هذا؛ لاحتمال أن يكونَ «عال» من ذوات الياء. وهم لا يُنْكرون أنَّ «عال» يكون بمعنى كَثُر عياله، ورُوي عنه أيضاً أنه فسَّر «تَعُولوا» بمعنى تفتقروا، ولا يُريد به أنَّ تعولوا وتَعيلوا بمعنى، بل قصدَ الكناية أيضاً، لأن كثرة العيال سببُ الفقر.

وقرأ طلحة[(١)]: «تَعيلوا» بفتح تاء المضارعة من عالَ يعيل: افتقر، قال[(٢)]:

١٥٣٨ـ وما يَدْري الفقيرُ متى غِناه
وما يَدْري الغنيُّ متى يَعِيل

وقرأ طاوس: «تُعيلوا» بضمها من أعال: كَثُر عياله، وهي تعضُد تفسيرَ الشافعي المتقدم من حيث المعنى. وقال الراغب[(٣)]: «عاله وغاله يتقاربان، لكن الغَوْل فيما يُهْلِك، والعَوْل فيما يُثْقِل، وعالت الفريضة: إذا زادت في القِسمة المسماة لأصحابها بالنصِّ».

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَة﴾**: مفعولٌ ثان، وهي جمع «صَدُقة» بفتح الصاد وضم الدال بزنة «سَمُرة»[(٤)]، والمرادُ بها المَهْر، وهذه هي القراءةُ المشهورة، وهي لغةُ الحجاز. وقرأ[(٥)] قتادة: «صُدْقاتهن» بضم الصاد وإسكان الدال، جمعُ صُدْقة بزنة غُرْفة. وقرأ مجاهد وابن أبي عبلة بضمِّهما، وهي جمعُ صُدُقة بضم الصاد والدال، وهي تثقيلُ الساكنة الدالِ للإتباع. وقرأ ابن وثاب والنخعي: «صُدُقَتَهُنَّ» بضمهما مع الإفراد. قال

---

(١) البحر ٣/١٦٥، ونسبها في الشواذ ٢٤ إلى طاوس.
(٢) البيت لأحيحة بن الجلاح، وهو في القرطبي ٥/٢١.
(٣) المفردات ٣٦٦.
(٤) السمرة: نوع من الشجر.
(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٦٦؛ القرطبي ٥/٢٤.

الزمخشري[1]: «وهي تثقيل «صُدْقة» كقولهم في «ظُلْمة»: «ظُلُمة». وقد تقدم لنا خلاف: هل يجوزُ تثقيل الساكنِ المضمومِ الفاءِ؟ وقرىء: «صَدْقاتِهن» بفتح الصاد وإسكان الدال، وهي تخفيف القراءة المشهورة كقولهم في عَضُد: عَضْد.

وفي نصب «نِحْلة» أربعة أوجه، أحدُها: أنها منصوبة على المصدر، والعامل فيها الفعل قبلها؛ لأن «آتوهُنَّ» بمعنى انحِلوهُنَّ، فهي مصدرٌ على غير الصدرِ نحو: «قَعَدْت جلوساً».

الثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، وفي صاحب الحال ثلاثةُ احتمالات، أحدها: أنه الفاعل في «فآتُوهُنَّ» أي: فآتوهن ناحِلين. الثاني: أنه المفعولُ الأولُ وهو «النساء». الثالث: أنه المفعولُ الثاني وهو «صدقاتهن» أي: منحولات.

الوجه الثالث: أنها مفعول من أجله؛ إذا فُسِّرت بمعنى «شِرْعة».

الوجه الرابع: انتصابُها بإضمارِ فعلٍ بمعنى شَرَع، أي: نحل الله ذلك نِحْلة أي: شَرَعه شِرْعة وديناً.

والنِّحْلة: العَطِيَّةُ عن طِيبِ نفس، والنِّحْلة: الشِّرْعة، ومنه «نِحْلة الإسلام خير النِحَل»، وفلان ينتحل بكذا أي: يَدِين به، والنِّحْلة: الفريضة.

قال الراغب[2]: «والنِّحْلة والنَّحْلة: العَطِيَّةُ على سبيلِ التبرع، وهي أخصُّ من الهِبة، إذ كل هبةٍ نِحْلة[3] من غيرِ عكس، واشتقاقُه فيما أرى من

---

(١) الكشاف ٤٩٨/١.
(٢) المفردات ٥٠٦.
(٣) الأصل: «إذ كل نحلة هبة من غير عكس» وهو سهو واضح والتصحيح من «المفردات»، وزاد الراغب: «وليس كل نحلة هبة».

النَّخْل نظراً إلى فِعله، فكأن «نَحَلْتُه» أعطيته عطيةَ النحل» ثم قال: «ويجوز أن تكونَ النِّحْلة أصلاً فسُمِّي النحلُ بذلك اعتباراً بفعله» وقال الزمخشري[1]: «مِنْ نَحَله كذا: أعطاه إياه، ووهبَه له عن طيبِ نفسِه، نِحْلة ونَحْلاً، ومنه حديثُ أبـي بكر رضي الله عنه: «إني كنت نَحَلْتُكِ جَداذَ عشرينَ وَسْقاً»[2].

قوله: «منه» في محل جر، لأنه صفة لـ«شيء» فيتعلق بمحذوف أي: عن شيء كائنٍ منه. و«مِنْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها للتبعيض، ولذلك لا يجوز لها أنْ تَهَبَهُ كلَّ الصَّداق. وإليه ذهب الليث. والثاني: أنها للبيان، ولذلك يجوزُ أن تَهَبَه كل الصَّـداق. قال ابن عطية[3]: «و«مِنْ» لبيان الجنس ههنا، ولذلك يجوز أن تَهَبَ المهر كله، ولو وقعت على التبعيض لما جاز ذلك». انتهى. وقد تقدَّم أن الليث يمنع ذلك فلا يُشْكِل كونها للتبعيض.

وفي هذا الضمير أقوال، أحدها: أنه يعود على الصَّداق المدلول عليه بـ«صَدُقاتِهِنَّ». الثاني: أنه يعود على «الصَّدُقات» لسدِّ الواحدِ مَسَـدَّها، لو قيل: «صَداقَهُنَّ» لم يختلَّ المعنى، وهو شبيهٌ بقولهم: «هو أحسنُ الفتيان وأجملُه» لأنه لو قيل: «هو أحسن فتىً» لصحَّ المعنى، ومثلُه[4]:

١٥٣٩ـ وطـابَ ألبـانُ اللِّقـاحِ وبَـرَدْ

في «برد» ضميرٌ يعود على «ألبان» لسدِّ «لَبَن» مسدَّها. الثالث: أنه يعودُ على «الصَّدُقات» أيضاً، لكن ذهاباً / بالضمير مذهبَ الإشارة، فإن اسم [١٩٧/أ]
الإشارة قد يُشار به مفرداً مذكراً إلى أشياء تقدَّمته كقوله: «قل أؤنبئـكم بخيرٍ

(١) الكشاف ١/٤٩٨.

(٢) رواه مالك في الموطأ: الأقضية ٢/٧٥٢، ولكنه برواية «جادّ» والجداد: قطع ثمر النخل. وانظر: اللسان: جدد، والوسق: كيل معروف.

(٣) المحرر ٤/١٩.

(٤) رجز لم أقف عليه، واللقاح: صفة للناقة.

من ذلكم»[1] بعد ذِكْرِه أشياءَ قبله، وقد تقدَّم لك في البقرة ما حُكِي عن رؤبة لَمَّا قيل له في قوله[2]:

١٥٤٠ـ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ
كأنَّه في الجلدِ تَوْليعُ البَهَقْ

«أردْتُ ذلك»، فَأَجْرى الضميرُ مجرى اسم الإشارة. الرابع: أنه يعودُ على المال، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الصَّدُقات تَدُلُّ عليه. الخامس: أنه يعودُ على الإيتاء المدلول عليه بـ «آتُوا» قاله الراغب وابن عطية[3]. السادس: قال الزمخشري[4]: «ويجوزُ أن يُذَكَّر الضمير لينصرف إلى الصَّداق الواحد، فيكون متناولاً بعضَه، ولو أُنِّث لتناول ظاهرُه هبةَ الصَّداق كلِّه، لأنَّ بعض الصَّدُقات واحد منها فصاعداً. وقال الشيخ[5]: «وأقولُ حَسَّن تذكيرَ الضميرِ أنَّ معنى «فإنْ طِبْنَ»: فإنْ طابَتْ كلُّ واحدةٍ، فلذلك قال «منه» أي: مِنْ صَداقِها، وهو نظير: «وأَعْتَدَتْ لهنَّ مُتَّكأ»[6] أي: لكلِّ واحدةٍ، ولذلك أفردَ «مُتَّكأً».

قوله: «نَفْساً» منصوب على التمييز، وهو هنا منقولٌ من الفاعل، إذ الأصل: فإنْ طابَتْ أنفسُهُنَّ، ومثله: «واشتعل الرأس شيباً»[7]، وهذا منصوب عن تمام الكلام. وجِيء بالتمييز هنا مفرداً، وإن كان قبلَه جمعٌ لعدمِ اللَّبْسِ، إذ من المعلوم أنَّ الكلَّ لَسْنَ مشتركاتٍ في نفس واحدة، ومثله: «قَرَّ

(١) الآية ١٥ من آل عمران، وقد ذكر قبله الشهوات.
(٢) تقدم برقم ٥٣٨.
(٣) المحرر ٤/ ١٩.
(٤) الكشاف ١/ ٤٩٩.
(٥) البحر ٣/ ١٦٦.
(٦) الآية ٣١ من يوسف.
(٧) الآية ٤ من مريم.

الزيدون عيناً» ويجوز «أنفساً» و«أعيناً». ولا بد من التعرُّضِ لقاعدةٍ يَعُمُّ النفعُ بها: وهي أنه إذا وقع تمييز بعد جمع منتصبٍ عن تمامِ الكلام فلا يخلو: إمَّا أَنْ يكونَ موافقاً لِما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأولَ وَجَبَتْ مطابقةُ التمييزِ لِما قبله نحو: «كَرُمَ الزيدون رجالاً» كما يطابقُه خبراً وصفةً وحالاً.

وإن كان الثانيَ: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفَه، فإن كان مفردَ المدلول وَجَبَ إفرادُ التمييز كقولك في أبناء رجل واحد: «كَرُم بنو زيد أباً أو أصلاً»، أي: إنَّ لهم جميعاً أباً واحداً متصفاً بالكرم، ومثله: «كَرُم الأتقياءُ سَعْياً» إذا لم تقصدِ بالمصدرِ اختلافَ الأنواع لاختلاف مَحالِّه. وإنْ كان مختلفَ المدلول: فإما أَنْ يُلْبِسَ إفرادُ التمييز لو أُفرد أو لا، فإن أَلْبَسَ وَجَبَت المطابقة نحو: كَرُم الزيدون آباء، أي: أن لكل واحدٍ أباً غيرَ أب الآخر يتصفُ بالكرم، ولو أُفردت هنا لتُوُهِّم أنهم كلَّهم بنو أب واحدٍ، والغرضُ خلافه. وإنْ لم يُلْبِس جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأَوْلى، ولذلك جاءت عليه الآيةُ الكريمةُ، وحكمُ التثنية في ذلك كالجمعِ.

وحَسَّن الإفرادَ أيضاً هنا ما تقدَّم مِنْ مُحَسِّنِ تذكيرِ الضمير وإفرادِه في «منه» وهو أن المعنى: فإنْ طابت كلُّ واحدة نفساً. وقال بعض البصريين: «إنما أفردَ لأن المراد بالنفس هنا الهوى، والهوى مصدرٌ، والمصادرُ لا تُثَنَّى ولا تُجْمع» وقال الزمخشري(١): «ونفساً تمييزٌ، وتوحيدُها لأنَّ الغرضَ بيانُ الجنسِ، والواحدُ يدل عليه». ونحا أبو البقاء(٢) نحوه، وشَبَّهه بـ«درهماً» في قولك: «عشرون درهماً».

---

(١) الكشاف ١/٤٩٨.

(٢) الإملاء ١/١٦٦.

واختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديمِ التمييزِ على عاملِه إذا كان متصرفاً، فمنعَه سيبويه[1]، وأجازه المبرد[2] وجماعةٌ مستدلين بقولهم[3]:

١٥٤١ـ أَتَهْجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبها
وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيب

وقوله[4]:

١٥٤٢ـ . . . .
. . . إذا عِطْفاه ماءً تَحَلَّبا

الأصل: تطيبُ نفساً، وتحلَّبا ماء. وفي البيتين كلامٌ طويل ليس هذا محلَّه. وحجةُ سيبويه في منع ذلك أنَّ التمييزَ فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم فكذلك ما في قوته. واعتُرِض على هذا بنحو: «زيداً» من قولك: «أخرجْتُ زيداً» فإنَّ «زيداً» في الأصل فاعل قبل النقل، إذ الأصل: «خرج زيد». والفرق لائح. وللتمييز أقسام كثيرة مذكورة في كتب القوم.

والجارَّان في قوله: «فإنْ طِبْنَ لكم عن شيءٍ متعلِّقان بالفعلِ قبلَهما مضمناً معنى الإعراض، ولذلك عُدِّي بـ «عَنْ» كأنه قيل: فإنْ أَعْرَضْنَ لكم عن شيءٍ طيباتِ النفوس. والفاء في «فَكُلوه» جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ، والهاءُ في «فَكُلوه» عائدةُ على «شيء».

---

(١) الكتاب ١٠٥/١.
(٢) المقتضب ٣٦/٣ ـ ٣٧.
(٣) البيت للمخبل السعدي، وهو في الكتاب ١٠٨/١؛ واللسان: حبب؛ والهمع ٢٥٢/١؛ والدرر ٢٠٨/١.
(٤) البيت لربيعة بن مقروم وتمامه:
رَدَدْتُ بمثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّص كميشٍ . . . .
وهو في المغني ٥١٥؛ والأشموني ٢٠٢/٢. والسيد: الذئب. والنهد: العالي، ويعني به الفرس. والمقلص: طويل القوائم. والكميش: السريع. وعطفاه: جانباه.

قوله: «هنيئاً مريئاً» في نصبِ «هنيئاً» أربعةُ أقوال: أحدُها: أنه منصوبٌ على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، تقديره: أكلاً هنيئاً. الثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في «فكلوه» أي: مُهَنَّأً أي: سهلاً. الثالث: أنه منصوب على الحال بفعل لا يجوز إظهارُه البتة، لأنه قَصَدَ بهذه الحال النيابةَ عن فعلها نحو: «أقائماً وقد قعد الناس»، كما ينوب المصدرُ عن فعلِه نحو: «سُقْياً له ورَعْياً». الرابع: أنهما صفتان قامتا مقامَ المصدرِ المقصودِ به الدعاءُ النائبِ عن فعله. قال الزمخشري(١): «وقد يُوقف على «فكلوه» ويُبْتدأ «هنيئاً مريئاً» على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين كأنه قيل: هَنْئاً مَرْءاً». قال الشيخ(٢): «وهذا تحريفٌ لكلام النحاة، وتحريفُه هو جَعْلُهما أُقيما مُقام المصدر، فانتصابُهما انتصابَ المصدر، ولذلك قال: «كأنه قيل: هَنْئاًمَرْءاً، فصار كقولك «سُقْياً لك» و «رَعْياً لك»، ويَدُلُّ على تحريفِه وصحةِ قولِ النحاة أنَّ المصادر المقصودَ بها الدعاء لا ترفع الظاهر، لا تقول: «سقياً الله لك» ولا: «رعياً الله لك» وإن كان ذلك جائزاً في أفعالها، و «هنيئاً مرئياً» يرفعان الظاهرَ بدليل قوله(٣):

١٥٤٣ـ هنيئاً مريئاً غيرَ داءٍ مُخامِرٍ
لعَزَّةَ مِنْ أَعْراضِنا ما استحَلَّتِ

فـ «ما» مرفوعٌ بـ «هنيئاً» أو بـ «مريئاً» على الإعمال، وجاز ذلك وإنْ لم يكن بين العاملين ربطٌ بعطفٍ ولا غيرِه، لأنَّ «مريئاً» لا يُسْتعمل إلا تابعاً لـ «هنيئاً» فكأنهما عاملٌ واحد، ولو قلت: «قام قعد زيد» لم يكن من الإعمال إلا على نِيَّة حرف العطف». انتهى.

---

(١) الكشاف ١/٤٩٩.
(٢) البحر ٣/١٦٨.
(٣) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ١/٤٩؛ وأمالي الشجري ١/١٦٥.

إلَّا أن في عبارة سيبويه ما يُرْشِدُ لِما قاله الزمخشري، فإنه قال[1]: «هنيئاً مريئاً: صفتان نصبُهما نصبُ المصادرِ المدعُوِّ بها بالفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُه المختزَلِ لدلالةِ الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثَبَت ذلك هنيئاً مريئاً»، فأولُ العبارةِ يساعدُ الزمخشري، وآخرُها ـ وهو تقديرُه بقوله: «كأنهم قالوا: ثَبَتَ ذلك هنيئاً» يُعَكِّر عليه. فعلى القولين الأوَّلَيْن يكونُ «هنيئاً مريئاً» متعلقَيْنِ بالجملةِ قبلَهما لفظاً ومعنى، وعلى الآخِرَيْن مقتطعين لفظاً، لأنَّ عاملَهما مقدرٌ من جملةٍ أخرى كما تقدَّم تقريره.

واختلف النحويون في قولك لِمَنْ قال: «أصاب فلان خيراً هنيئاً له ذلك» هل «ذلك» مرفوعٌ بالفعلِ / المقدَّرِ تقديرُه: ثبت له ذلك هنيئاً، فحَذف [١٩٧/ب]
«ثبت» وقام «هنيئاً» الذي هو حالٌ مَقامه، أو مرفوعٌ بـ«هنيئاً» نفسِه، لأنه لمَّا قام مقامَ الفعلِ رَفَع ما كان الفعلُ يرفعه، كما أنَّ قولَك: «زيدٌ في الدار» «في الدار» ضميرٌ كان مستتراً في الاستقرار، فلمَّا حُذِف الاستقرار وقامَ الجار مَقامَه رفعَ الضمير الذي كان فيه. ذهب إلى الأول السيرافي، وجعل في «هنيئاً» ضميراً عائداً على «ذلك»، وذهب إلى الثاني أبو علي، وجعل «هنيئاً» فارغاً من الضمير لرفعه الاسمَ الظاهرَ. وإذا قلت: «هنيئاً» ولم تقل «ذلك»، فعلى مذهب السيرافي يكون في «هنيئاً» ضميرٌ عائد على ذي الحال، وهو ضميرُ الفاعلِ الذي استتر في «ثَبَتَ» المحذوفِ، وعلى مذهب الفارسي يكون في «هنيئاً» ضميرٌ فاعل بها، وهو الضميرُ الذي كان فاعلاً لـ«ثَبَتَ»، ويكونُ «هنيئاً» قد قام مقام الفعلِ المحذوفِ فارغاً من الضمير.

وأمَّا نصبُ «مريئاً» ففيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنه صفة لـ«هنيئاً»، وإليه ذهب الحوفي. والثاني: أنه انتصاب انتصاب «هنيئاً»، وقد تقدَّم ما فيه من

---

(١) عدَّها في ١/١٣٧ بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل ولم يقدّر ثبت. وأجاز في ١/١٥٩ ـ ١٦٠ تقدير ثبت وهَنَأَه ذلك هنيئاً.

الوجوه(١). ومنع الفارسي كونَه صفةً لـ «هنيئاً» قال: «لأنَّ هنيئاً قام مقام الفعل والفعلُ لا يوصف، فكذا ما قامَ مقامَه»، ويؤيِّد ما قاله الفارسي أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلةَ المبالغة والمصادر إذا وُصِفت لم تَعْمَلْ عملَ الفعلِ(٢).

ولم يُستعمل «مريئاً» إلا تابعاً لـ «هنيئاً». ونَقَلَ بعضُهم أنه قد يَجيء غيرَ تـابع، وهو مردودٌ، لأنَّ العرب لم تستعمِلْه إلا تابعاً. وهل «هنيئاً مريئاً» في الأصلِ اسما فاعلٍ على زنةِ المبالغةِ أم هما مصدران جاءا على وزنِ فعيل كالصهيل والهدير؟ خلاف. نقل الشيخ(٣) القول الثاني عن أبـي البقاء قال: «وأجاز أبو البقاء أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فَعيل كالصهيل والهدير، وليسا من باب ما يَطَّرد فيه فعيل في المصدر». انتهى. وأبو البقاء في عبارته إشكالٌ فلا بد من التعرض إليها ليُعرف ما فيها، قال(٤): «هنيئاً جاء على وزن فَعِيل، وهو نعت لمصدرٍ محذوفٍ أي: أَكْلاً هنيئاً، وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقديرُ: مُهَنَّأً و «مريئاً» مثلُه، والمَرِيء فَعيل بمعنى مُفْعِل، لأنك تقول: «أمرأني الشيء». ووجهُ الإشكال: أنه بعد الحكم عليهما بالمصدرية كيف يجعلهما وصفين لمصدر محذوف، وكيف يفسِّر «مريئاً» المصدر بمعنى اسم الفاعل؟

وذهب الزمخشري(٥) إلى أنهما وصفان، قال: «الهَنِيءُ والمَرِيءُ صفتان من هَنُـؤ الطعامُ ومَرُؤ إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه». انتهى.

---

(١) تقدم فيه أربعة أوجه، وذكر الآن وجهاً، فتصير الأوجه المحتملة في «مريئاً» خمسة كما قال.

(٢) على حين أنه قد عمل في قول الشاعر: «هنيئاً مريئاً ما استحلت» كما مر في الشاهد السابق فلو كان «مريئاً» صفة لـ «هنيئاً» ما جاز له أن يعمل.

(٣) البحر ٣/١٦٨.

(٤) الإملاء ١/١٦٧.

(٥) الكشاف ١/٤٩٩.

وهَنا يَهْنَا ـ بغير همز ـ لغة ثانيةٌ أيضاً. ويقال: هَنَاني[1] الطعامُ ومَرَأني، فإن أفردت «مَرَأني» لم يُسْتعمل إلا رباعياً فتقول: «أَمْرَأني» وإنما استُعمل ثلاثياً للتشاكلِ مع «هَنأَني»، وهذا كما قالوا: «أَخَذَه ما قَدُم وما حَدُث» بضم دال «حدث» مشاكلة لـ «قَدُم»، ولو أُفرد لم يستعمل إلا مفتوح الدال، وله[2] نظائر أخر. ويقال: هَنَأْتُ الرجل أَهْنِئُه بكسرِ العين في المضارع أي: أعطيته. واشتقاقُ الهنِيْء من الهِناءِ وهو ما يُطلىٰ به البعيرِ من الجرب، قال[3]:

١٥٤٤ـ مُتَبَذِّلاً تَبْدُو محاسِنُه

يَضَعِ الهِناءَ مواضِعَ النُّقْبِ

والمَرِيءُ: ما ساغ وسَهُل في الحلق، ومنه قِيل لمجرى الطعام من الحُلْقوم إلى فم المعدة: مَرِيء[4].

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿ولا تُؤْتوا السفهاءَ أموالَكم﴾**: أصل تُؤْتوا: تُؤْتِيُوا مثل: تُكْرِموا، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ، فَحُذِفت الضمة فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فَحُذِفت الياءُ لئلا يلتقيَ ساكنان.

والسُّفهاء جمعُ سفيه، وعن مجاهد: «المراد بالسفهاء النساء»، وضَعَّفه بعضُهم بأن فَعِيلة إنما تجمع على فَعائل أو فَعِيلات، قاله ابن عطية[5]. وقد نَقل بعضُهم أنَّ سفيهة تُجْمع على سُفَهاء كالمذكر، وعلى هذا لا يَضْعُف قول مجاهد، وجمعُ فَعِيلة الصفةِ على فُعَلاء وإن كان نادراً إلا أنه قد نُقِل في هذا

---

(١) وثمة لغة ثانية «هَنَأَ لِي» كما في القاموس «هنأ».

(٢) انظر: المغني ٧٦٣.

(٣) البيت لدريد بن الصمة، وهو في الأغاني ٢٢/١٠؛ والطبري ٥٥٩/٧؛ واللسان: نقب. والنقب: أول الجرب.

(٤) بوزن أمير كما في القاموس: مرأ.

(٥) المحرر ٢١/٤.

اللفظِ خصوصاً، وتخصيصُ ابن عطية جمعَ فَعِيلة بفعائل أو فَعِيلات ليس بظاهرٍ، لأنها يَطَّرد فيها أيضاً «فِعال» نحو: كَرِيمة وكِرام وظَرِيفة وظِراف، وكذلك إطلاقُه فَعِيلة وكان من حقه أَنْ يقيِّدها بألَّا تكون بمعنى مَفْعولة تَحَرُّزاً من قتيلة فإنها لا تُجمع على فَعائِل.

والجمهورُ على «التي جعل الله لكم» بلفظِ الإِفراد صفةً للأموال، وإنْ كانت جمعاً؛ لأنَّه تقدَّم غيرَ مرة أنَّ جمع ما لا يعقل في الكثرة، أو لم يكن له إلا جمعٌ واحدٌ: الأحسنُ فيه أن يُعامَل معاملةَ الواحدة المؤنثة، والأموال من هذا القبيل لأنها جمعُ ما لا يعقلِ، ولم تُجْمع إلا على أَفْعال، وإن كانت بلفظِ القلة لأنَّ المرادَ بها الكثرة.

وقرأ الحسن[1] والنخعي: «اللاتي» مطابقةً للفظِ الجمع، وكان القياسُ ألَّا يوصفَ بـ«اللاتي» إلا ما يُوصَفُ مفرده بـ«التي»، والأموال لا يُوصفُ مفردُها وهو «مال» بـ«التي». وقال الفراء[2]: «العرب تقولُ في النساء: «اللاتي» أكثرَ مِمَّا تقول «التي»، وفي الأموال: «التي» أكثر مما تقول: «اللاتي». وكلاهما في كليهما جائز. وقرىء: «اللواتي» وهي جمعُ اللاتي، فهي جمعُ الجمع، أو جمع «التي» نفسِها.

قوله: «قياماً» إنْ قلنا إنَّ «جَعَلَ» بمعنى صَيَّر فـ«قياماً» مفعول ثانٍ، والأولُ محذوفٌ وهو عائد الموصول، والتقدير: «التي جعلها» أي: صَيَّرها لكم قياماً. وإنْ قلنا إنَّها بمعنى «خَلَق» فـ«قِياماً» حال من ذلك العائدِ المحذوفِ، التقديرُ: جَعَلَها أي: خلقها وأوجدها في حالِ كونها قياماً.

---

(١) البحر ١٦٩/٣.
(٢) معاني القرآن ٢٥٧/١.

وقرأ[1] نافع وابن عامر: «قِيَماً» وباقي السبعة: «قِياماً» وابن عمر: «قِواماً» بكسر القاف، والحسن وعيسى بن عمر: «قَواماً» بفتحها، ويروى عن أبي عمرو. وقرىء «قِوَماً» بزنة عِنَب.

فأما قراءة نافع وابنِ عامر ففيها ثلاثة أوجه، أحدهما: أنَّ «قِيَماً» مصدرٌ كالقيام وليس مقصوراً منه، قاله الكسائي والأخفش والفراء[2]، فهو مصدر بمعنى القيام الذي يُراد به الثباتُ والدوامُ. وقد رُدَّ هذا القول بأنه كان ينبغي أن تَصِحَّ الواو لتحصُّنِها بتوسُّطِها، كما صَحَّت واو «عِوَض» و«حِوَل»[3]. وأُجيب عنه بأنه تبع فعلَه في الإعلال، فكما أُعِلَّ فعلُه أُعِلَّ هو، ولأنه بمعنى القِيام فَحُمِل عليه في الإعلال. وحَكَى الأخفَشُ: قِيَماً وقِوَماً قال: «والقياسُ تصحيحُ الواو، وإنما اعتلَّت على وجهِ الشذوذِ كقولهم: «ثِيَرة»[4]، وقولِ بني ضبة: «طِيال» في جمع طويل، وقولِ الجميع «جِياد» جمع جَواد، وإذا أعلُّوا «دِيَماً» لاعتلالِ «دِيْمة» فاعتلالُ المصدر لاعتلال فعلِه أَوْلى، ألا ترى إلى صحة الجمع مع اعتلالِ مفردِه في معيشة ومعايش، ومقامة ومقاوِم، ولم يصححوا مصدراً أعلُّوا فِعْلَه[5].

الثاني: أنه مقصورٌ من «قيام»، فحذفوا الألف تخفيفاً كما قالوا: خيَم في «خِيام» و«مِخْيَط» و«مِقْول» في: «مِخْياط» و«مِقْوال».

والثالث: أنه جمع «قِيمة» كـ«دِيَم» في جمع دِيْمَة، والمعنى: أنَّ الأموالَ كالقيم للنفوس لأنَّ بقاءها بها. وقد رَدَّ الفارسي[6] هذا الوجهَ، وإنْ كان

---

(١) السبعة ٢٦٦؛ الكشف ١/٣٧٦؛ البحر ٣/١٧٠؛ الشواذ ٢٤.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٦.

(٣) الحول: التحول والتحذق.

(٤) ثيرة: جمع ثور.

(٥) انظر المسألة في: الممتع في التصريف ٤٧١.

(٦) الحجة (خ) ٢/٢٤٦.

هو قولَ البصريين غيرَ الأخفش[1] بأنه قد قُرِيء قوله تعالى: «دِيناً قِيَماً مِلَّة إبراهيم»[2] وقوله: «البيتَ الحرامَ قِيَماً للناس»[3] ولا يَصِحُّ معنى القِيَمة فيهما. وقد ردَّ عليه الناس بأنه لا يلزَمُ من عدم صحةِ معناه في الآيتين المذكورتين ألَّا يصِحَّ هنا، إذ معناه هنا لائقٌ، وهناك معنىً آخرُ يليق بالآيتين المذكورتين كما سيأتي.

وأمَّا قراءةُ باقي السبعة فهو مصدرُ «قام» والأصلُ قِوام، فَأُبْدلت الواوُ ياءً للقاعدةِ المعروفة، والمعنى: التي جَعَلَها الله سبب قيامِ أبدانكم أي: بقائِها. وقال الزمخشري[4]: «أي تقومون بها وتنتعشون».

وأما قراءة عبدالله بن عمر[5] ففيها وجهان، أحدهما: أنه مصدر قاوَمَ
[١٩٨/أ] كـ لاوَذَ لِواذاً، صَحَّت الواو في المصدر / كما صحت في الفعل. والثاني: أنه اسم لما يقوم به الشيء، وليس بمصدرٍ كقولهم: «هـذا مِلاك الأمر» أي ما يُمْلك به.

وأما قراءة الحسن[6] ففيها وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر كالكَلام والدوام والسلام. والثاني: أنه لغة في القِوام المراد به القامة، والمعنى: التي جعلها الله سببَ بقاءِ قاماتكم، يقال: جارية حسنةُ القِوام والقَوام والقَامة، كلُّه بمعنىً واحد. وقال أبو حاتم: «قَوام بالفتح خطأٌ» قال: «لأنَّ القوام امتداد القامة»، وقد تقدَّم تأويل ذلك على أن الكسائي قال: «هو بمعنى القِوام» أي بالكسر، يعني أنه مصدر.

---

(١) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.
(٢) الآية ١٦١ من الأنعام وهي قراءة الكوفيين وابن عامر. السبعة ٢٧٤.
(٣) الآية ٩٧ من المائدة وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٢٤٨.
(٤) الكشاف ١/ ٥٠٠.
(٥) قِواماً بكسر القاف.
(٦) قَواماً بفتح القاف.

وأمَّا «قِوَماً» فهو مصدرٌ جاء على الأصلِ، أعني تصحيحَ العين كالحِوَل والعِوَض.

قوله: «فيها» فيه وجهان، أحدُهما أنَّ «في» على بابها مِن الظرفية أي: اجْعَلوا رزقَهم فيها. والثاني: أنه بمعنى «مِنْ» أي: بعضها، والمراد: من أرباحِها بالتجارة.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغوا﴾: في «حتى» هذه وما أشبهها ـ أعني الداخلةَ على «إذا» ـ قولان، أشهرُهما: أنها حرف غاية دَخَلَتْ على الجملةِ الشرطية وجوابِها، والمعنى: وابْتَلوا اليتامى إلى وقت بلوغِهم واستحقاقِهم دَفْعَ أموالِهم بشرطِ إيناس الرُّشْد، فهي حرف ابتِداء كالداخلة على سائر الجمل كقوله[1]:

١٥٤٥ـ وما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دماءَها
بِدَجْلَةَ حتى ماءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ

وقول امرىء القيس[2]:

١٥٤٦ـ سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهم
وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ

والثاني: ـ وهو قول جماعة منهم الزجاج وابن دُرُسْتويه ـ أنَّها حرف جرٍ، وما بعدَها مجرور بها، وعلى هذا فـ «إذا» تتمحَّض للظرفيةِ، ولا يكون فيها معنى الشرط، وعلى القولِ الأولِ يكونُ العاملُ في «إذا» ما تخلَّص من معنى جوابِها تقديرُه: إذا بلغوا النكاح راشِدين فادْفَعوا.

---

(١) تقدم برقم ٦٥٦.

(٢) ديوانه ٩٣؛ ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٣؛ واللسان: مطا؛ وابن يعيش ٥/٧٩؛ ورصف المباني ٥٠؛ والمغني ١٣٦؛ وشواهد المغني ٣٧٤.

وظاهرُ عبارةِ بعضهم أنَّ «إذا» ليست بشرطية، قال: «وإذا ليست بشرطيةٍ لحصول ما بعدَها، وأجاز سيبويه[1] أن يُجازَى بها في الشعرِ، وقال: «فَعلوا ذلك مضطرين»، وإنما جُوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، وبأنه يَلِيها الفعلُ ظاهراً أو مضمراً، واحتجَّ الخليل على عدمِ شرطيَّتِها بحصولِ مابعدها، ألا ترى أنك تقول: «أجيئك إذا احمرَّ البُسْر»، ولا تقولُ: «إنْ احمرَّ». قال الشيخ[2]: «وكلامُه يدل على أنها تكونُ ظرفاً مجرداً ليس فيها معنى الشرط، وهو مخالفٌ للنحويين، فإنهم كالمجمِعين على أنها ظرفٌ فيها معنى الشرط غالباً، وإن وجد في عبارةِ بعضِهم ما يَنْفي كونَها أداةَ شرطٍ فإنما يعني أنها لا يُجْزم بها لا أنها لا تكون شرطاً». وقَدَّر بعضُهم مضافاً قال: «تقديره: بلغوا حَدَّ النكاح أو وقتَه، والظاهرُ أنه لا يُحتاج إليه، إذ المعنى: صَلَحوا للنكاح. والفاءُ في قوله: «فإنْ آنستم» جوابُ «إذا»، وفي قوله «فادْفَعُوا» جوابُ «إنْ».

وقرأ ابن[3] مسعود: «فإن أَحَسْتُم» والأصل: أَحْسَسْتُم فَحَذَفَ إحدى السينين، ويُحتمل أن تكونَ العينَ أو اللامِ، ومثلُه قول أبي زبيد[4]:

١٥٤٧ـ سِوى أنَّ العِتاقَ من المَطايا
حَسِيْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ

وهذا حذفٌ لا ينقاس، ونَقَلَ بعضُهم أنها لغة سُلَيْم، وأنها مُطَّردة في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاءُ الضمير أو نونُه.

ونكَّر «رُشْداً» دلالةً على التنويعِ، والمعنى: أيُّ نوعٍ حَصَل من الرشدِ

(١) الكتاب ١/٤٣٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩٧.
(٢) البحر ٣/١٧٢.
(٣) البحر ٣/١٧٢.
(٤) تقدم برقم ١٣٠٧.

كان كافياً. وقرأ الجمهور: «رُشْداً» بضمة وسكون، وابن[١] مسعود والسلمي بفتحتين، وبعضُهم[٢] بضمتين. وسيأتي الكلامُ على ذلك في الأعراف مشبعاً إن شاء الله تعالى.

وآنَسَ كذا: أحسَّ به وشَعَر، قال[٣]:

١٥٤٨ـ آنَسَتْ نَبْأَةً وأفزعها القُنـ
ـناصُ عَصْراً وقد دَنا الإمساءُ

وقيل: «وجد» عن الفراء[٤]، وقيل: «أبصر».

قوله: «وإسرافاً وبِداراً» فيه وجهان، أحدُهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي: لأجلِ الإسرافِ والبِدار. ونقل عن ابن عباس أنه قال: «كان الأولياء يستغنمون أكل مالِ اليتيمِ، لئلا يكبرَ، فينتزعَ المالَ منهم». والثاني: أنَّهما مصدران في موضعِ الحال أي: مسرفين ومُبادرين. و«بِداراً» مصدرُ بادرَ، والمفاعَلة هنا يجوز أن تكون من اثنين على بابِها، بمعنى أنَّ الوليَّ يبادر اليتيم إلى أخذِ مالِه، واليتيم يبادِرُ إلى الكبر، ويجوزُ أن يكونَ من واحد بمعنى: أن فاعَلَ بمعنى فعل نحو: سافر وطارَقَ[٥].

قوله: «أَنْ يَكْبَروا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول بالمصدر أي: وبِداراً كِبَرُهم، كقولِه: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغبةٍ يتيماً»[٦]، وفي إعمال

---

(١) الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣٧/٥؛ البحر ١٧٢/٣.

(٢) وهو الحسن. الشواذ ٢٤.

(٣) البيت من معلقة الحارث بن حلزة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٣٥؛ والبحر ١٥٢/٣؛ والنبأة: الصوت الخفي.

(٤) معاني القرآن ٢٥٧/١.

(٥) طارقت النعل: صيَّرتها طاقاً فوق طاق.

(٦) الآية ١٤ من البلد.

المصدرِ المنونِ خلافٌ مشهور. والثاني: أنه مفعول من أجله على حَذْفٍ، أي: مخافةَ أن يَكْبَروا، وعلى هذا فمفعولُ «بِداراً» محذوفٌ. وهذه الجملةُ النَّهْيِيَّة فيها وجهان، أصحُّهما: أنها استئنافية، وليستْ معطوفةً على ما قبلها. والثاني: أنها عطفٌ على ما قبلها وهو جوابُ الشرط بـ «إنْ» أي: فادْفَعوا ولا تأكلوها، وهذا فاسِدٌ، لأنَّ الشرطَ وجوابَه مترتِّبان على بلوغِ النكاح، وهو معارضٌ لقوله «وبِداراً أَنْ يَكْبَروا» فيلزَمُ منه سَبْقُه على ما ترتَّبَ عليه[1] وذلك ممتنع.

قوله: «وكفى بالله حسيباً» في «كفى» قولان، أحدهما: أنها اسم فعل. والثاني: ـ وهو الصحيح ـ أنها فِعْلٌ، وفي فاعِلها قولان: أحدُهما ـ وهو الصحيح ـ أنه المجرورُ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ فيه وفي فاعلِ مضارعه نحو: «أولم يَكْفِ بربك»[2] باطِّراد. قال أبو البقاء[3]: «زيدت لتدلَّ على معنى الأمرِ إذ التقدير: اكتفِ بالله». والثاني: أنه مضمر، والتقدير: كَفَى الاكتفاءُ، و «بالله» على هذا في موضعِ نصب لأنه مفعول به في المعنى، وهذا رأيُ ابنِ السراج. ورُدَّ هذا بأنَّ إعمال المصدر المحذوف[4] لا يجوزُ عند البصريين إلا ضرورةً كقوله[5]:

١٥٤٩ـ هل تَذْكُرون إلى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكم
ومَسْحَكم صُلْبَكُمْ رُحْمانَ قُرْبانا

أي: قولَكم يا رُحمان. وقال الشيخ[6]: «وقيل: الفاعل مضمر،

(١) قوله «على ما ترتب» مكرر في الأصل.
(٢) الآية ٥٣ من فصلت.
(٣) الإملاء ١/١٦٨.
(٤) المصدر هو «الاكتفاء» وعمله في الجار والمجرور «بالله».
(٥) تقدم برقم ٣٣.
(٦) البحر ٣/١٧٤.

وهو ضمير الاكتفاء، أي: كفى هو، أي: الاكتفاء، والباءُ ليست زائدةً، فيكون في موضع نصب، ويتعلَّق إذ ذاك بالفاعل، وهذا الوجه لا يَسُوغ على مذهب البصريين؛ لأنه لا يجوزُ عندهم إعمالُ المصدرِ مضمراً، وإنْ عَنَى بالإضمارِ الحذفَ امتنع عندهم أيضاً لوجهين: حَذْفِ الفاعل، وإعمالِ المصدر محذوفاً وإبقاءِ معمولِه». وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: إذا قلنا بأن فاعل «كفى» مضمرٌ لا نعلق «بالله» بالفاعلِ حتى يَلْزم ما ذَكَر، بل نعلِّقُه بنفس الفعل كما تقدَّم، وهذا القول سبقه إليه مكي[1] والزجاج[2] فإنه قال: «دَخَلَتِ الباءُ في الفاعل، لأنَّ معنى الكلام الأمرُ، أي: اكتفوا بالله»، وهذا الكلامُ يُشْعِرُ أنَّ الباءَ ليست بزائدة، وهو كلامٌ غيرُ صحيح، لأنه من حيث المعنى الذي قَدَّره يكون الفاعل هم المخاطبين، و«بالله» متعلقٌ به، ومِنْ حيث كونُ الباءِ دخلت في الفاعلِ يكونُ الفاعلُ هو اللَّهَ تعالى فتناقض.

وفي كلامِ ابنِ عطية[3] نحوٌ من قوله أيضاً، فإنه قال: «بالله» في موضعِ رفعٍ بتقديرِ زيادةِ الخافض، وفائدةُ زيادتِه تبيينُ معنى الأمر في صورةِ الخبر أي: اكتفوا بالله، فالباءُ تَدُلُّ على المرادِ من ذلك»، وفي هذا ما رُدَّ به على الزجاج وزيادَةُ جعلِ الحرفِ زائداً وغيرَ زائدٍ. وقال ابن عيسى: «إنما دخلَتِ الباءُ في «كفى بالله» لأنه كان يتصل اتصالَ الفاعل، وبدخولِ الباءِ اتصل اتصالَ المضافِ واتصالَ الفاعل؛ لأن الكفايةَ منه تعالى ليست كالكفايةِ من غيرِه، فضوعف لفظُها لمضاعفةِ معناها» ويَحْتاج إلى فكر.

قوله: «حسيباً» فيه وجهان، أصحُّهما: أنه تمييزٌ يَدُلُّ على ذلك صلاحيةُ دخولِ «مِنْ» عليه، وهي علامةُ التمييز. والثاني: أنه حال.

---

(١) لم يرد هذا في المشكل.

(٢) لم يرد هذا في «معاني القرآن».

(٣) المحرر ٤/١٣٧، وقد جاء قوله لدى تفسيره الآية ٤٥ من النساء.

و «كفى» هنا متعديةٌ لواحدٍ، وهو محذوفٌ تقديرُه: وكفاكم اللَّهُ. وقال أبو البقاء[1]: «وكفى» تتعدَّى إلى مفعولين حُذِفا هنا تقديرُه: كفاك اللَّهُ شرَّهم بدليل قوله: «فسيكفيكَهم الله»[2]. والظاهر أنَّ معناها غيرُ معنى هذه. قال الشيخ[3] بعد أَنْ ذكر أنها متعدية لواحدٍ: «وتأتي بغيرِ هذا المعنى متعدية إلى اثنين كقوله: «فسيكفيكهم الله». وهو محلُّ نظر.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿مِّمَّا تَرَكَ الوالدان﴾**: هذا الجارُّ في محل رفع لأنه صفةٌ للمرفوعِ قبلَه أي: نصيبٌ كائن أو مستقر، ويجوز أن يكون في محل نصبٍ متعلقاً بلفظ «نصيب» لأنَّه من تمامه.

وقوله: «مِمَّا قَلَّ» في هذا الجارِّ أيضاً وجهان أحدُهما: أنه بدلٌ من «ما» الأخيرةِ في «مِمَّا ترك» بإعادةِ حرفِ الجر في البدل، والضميرُ في «منه» عائدٌ على «ما» الأخيرةِ، وهذا البدلُ مرادٌ أيضاً في الجملةِ الأولى حُذِفَ للدلالةِ عليه، ولأنَّ المقصودَ به التأكيدُ لأنه تفصيلٌ / للعمومِ المفهومِ من قولِه: [١٩٨/ب]
«مِمَّا تَرَكَ» فجاءَ هذا البدلُ مفصِّلاً لحالتَيْه من الكثرةِ والقلة. والثاني: أنه حالٌ من الضمير المحذوف من «ترك» أي: مِمَّا تركه قليلاً أو كثيراً أو مستقراً مِمَّا قل.

و «نصيباً» فيه أوجهُ أحدها: أن ينتصِبَ على أنه واقعُ موقعَ المصدر، والعاملُ فيه معنى ما تقدَّم، إذ التقديرُ: عطاءً أو استحقاقاً، وهذا معنى قولِ مَنْ يقولُ: منصوبٌ على المصدرِ المؤكد. قال الزمخشري[4]: «كقوله: «فريضةً من الله»[5] كأنه قيل: قسمةً مفروضةً». وقد سَبَقه الفراء[6] إلى هذا

---

(١) الإملاء ١/١٦٨.
(٢) الآية ١٣٧ من البقرة.
(٣) البحر ٣/١٧٤.
(٤) الكشاف ١/٥٠٣.
(٥) الآية ١١ من النساء.
(٦) معاني القرآن ١/٢٥٧.

قال: «نُصِبَ لأنه أُخْرِج مُخْرَج المصدرِ، ولذلكَ وَحَّده كقولك: «له عليَّ كذا حقاً لازماً» ونحوه: «فريضةً من الله» ولو كان اسماً صحيحاً لم يُنْصَبْ، لا تقول: «لك عليَّ حق درهماً».

الثاني: أنه منصوبٌ على الحال، ويُحتمل أن يكونَ صاحبُ الحال الفاعلَ في «قَلَّ أو كَثُر»، ويُحتمل أن يكونَ «نصيب» وإن كان نكرة لتخصُّصِه: إمَّا بالوصفِ وإمَّا بالعمل، والعاملُ في الحال الاستقرارُ الذي في قوله: «للرجالِ». وإلى نصبِه حالاً ذهب الزجاج[1] ومكي[2]، قالا: «المعنى لهـؤلاءِ أَنْصِباء على ما ذكرناها في حالِ الفرض».

الثالث: أنه منصوبٌ على الاختصاص، بمعنى: أعني نصيباً، قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «إنْ عنى الاختصاصَ المصطلحَ عليه فهو مردودٌ بكونِه نكرةً، وقد نَصُّوا على اشتراطِ تعريفِه».

الرابع: النصبُ بإضمار فعلٍ أي: أُوجبت ـ أو جُعِلت ـ لهم نصيباً. الخامس: أنه مصدرٌ صريحٌ أي: نَصَبْتُه نصيباً.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿فارْزُقُوهم منه﴾**: في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: [أن] يعودَ على المالِ لأنَّ القسمةَ تدل عليه بطريقِ الالتزامِ. الثاني: أنْ يعودَ على «ما» في قوله: «مِمَّا تَرَك». الثالث: أَنْ يَعودَ على نفسِ القسمةِ وإن كان مذكراً مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بالقسمةِ الشيءُ المقسوم، وهذا على رأي مَنْ يرى ذلك، وأمَّا مَنْ يقولُ: القسمةُ من الاقتسام كالخِبْرة من الاختبار، أو بمعنى القَسَم فلا يتأتَّى ذلك.

---

(١) معاني القرآن له ١٢/٢، والقول الذي سيورده له وليس لمكي.
(٢) المشكل ١٨١/١.
(٣) الكشاف ٥٠٣/١.
(٤) البحر ١٧٥/٣.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الذين﴾: قرأ الجمهورُ بسكون اللام في الأفعالِ الثلاثةِ. وهي لامُ الأمر، والفعلُ بعدها مجزومٌ بها. وقرأ الحسن[١] وعيسى بن عمر بكسرِ اللامِ في الأفعالِ الثلاثةِ، وهو الأصلُ، والإسكانُ تخفيفٌ إجراءً للمنفصل مُجْرى المتصل، فإنهم شَبَّهوا «وَلْيخش» بـ «كَتِف»[٢] وهذا كما تقدَّم الكلامُ في نحو: «وهي» و «لَهْي» في أول البقرة.

و «لو» هذه فيها احتمالان، أحدُهما: أنَّها على بابِها مِنْ كونِها حرفاً لِما كان سيقع لوقوعِ غيرِه، أو حرفَ امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين. والثاني: أنها بمعنى «إنْ» الشرطية. وإلى الاحتمال الأولِ ذهب ابن عطية[٣] والزمخشري[٤]. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: ما معنى وقوعِ «لو تركوا» وجوابِه صلةً لـ «الذين»؟ قلت: معناه: وَلْيخش الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارَفوا أَنْ يَتْرُكُوا خلفَهم ذريةً ضِعافاً، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياعَ بعدهم لذهابِ كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل[٥]:

١٥٥٠ـ لقد زادَ الحياةَ إليَّ حُبّاً
بناتِي أَنَّهن من الضِعافِ
أُحاذِرُ أن يَرَيْنَ البؤس بعدي
وأن يَشْرَبْنَ رنْقاً بعد صافي

---

(١) البحر ٣/١٧٧.

(٢) المنفصل: «وليخش»، لأنَّ الواو منفصلة عن اللام، والمتصل: «كتف»، وقد أجازوا التسكين في الأول حَمْلاً على ظاهرة التسكين في الثاني الذي يجوز فيه ذلك لتتابع الحركات فيه.

(٣) المحرر ٤/٢٩.

(٤) الكشاف ١/٥٠٤.

(٥) البيتان لأبي خالد القناني سعيد بن مسجوح، وهو في الكامل ٨٩٥؛ وإصلاح المنطق ٥٩؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٥٦.

وقال ابن عطية[1]: «تقديرُه: لو تَرَكُوا لخافُوا، ويجوزُ حذفُ اللامِ من جواب لو»،ووجهُ التمسُّكِ بهذه العبارةِ أنه جَعَلَ اللامَ مقدرةً في جوابِها، ولو كانت «لو» بمعنى «إنْ» الشرطية لَما جاز ذلك، وقد صَرَّح غَيرُهما بذلك، فقال: «لو تركوا» «لو» يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و«خافوا» جوابُ «لو».

وإلى الاحتمال الثاني[2] ذهب أبو البقاء[3] وابن مالك، قال ابن مالك: «لو» هنا شرطيةٌ بمعنى «إنْ»، فتقلِبُ الماضي إلى معنى الاستقبال، والتقدير: وَلْيخش الذين إنْ تركوا، ولو وقع بعد «لو» هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكونُ بعد «إنْ» وأنشد[4]:

١٥٥١ــ لا يُلْفِكَ السرَّاجوك إلا مُظْهِراً
خُلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عَدِيما

أي: وإنْ تكن عديماً. ومثلُ هذا البيتِ الذي أنشده قولُ الآخر[5]:

١٥٥٢ــ قومٌ إذا حارَبُوا شدُّوا مآزِرَهُمْ
دونَ النساءِ ولو باتَتْ بأَطْهارِ

والذي ينبغي: أن تكونَ على بابِها من كونِها تعليقاً في الماضي.

وإنما حَمَل ابنَ مالك وأبا البقاء على جَعْلِها بمعنى «إنْ» توهُّمُ أنه لَمَّا أمر بالخشية ــ والأمرُ مستقبل ومتعلَّقُ الأمر موصولُ ــ لم يَصِحَّ أن تكون الصلةُ ماضيةً على تقدير دلالتِه على العَدَمِ الذي يُنافي امتثالَ الأمر، وحَسَّنَ مكانَ

---

(١) المحرر ٤/٢٩.
(٢) أي: كونها بمعنى «إنْ».
(٣) الإملاء ١/١٦٨.
(٤) تقدم برقم ٢٥٥.
(٥) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١/١٧٢؛ ونوادر أبي زيد ١٥٠؛ والحماسة الشجرية ١/٣٨١؛ والمقرب ١/٩٠؛ والمغني ٢٩٢؛ وشواهد المغني ٦٤٦.

«لو» لفظُ «إنْ»، ولأجلِ هذا التوَهُّمِ لم يُدْخِل الزمخشري «لو» على فعل مستقبل، بل أتى بفعلٍ ماضٍ مسندٍ للموصولِ حالةَ الأمر فقال: «وَلْيخشَ الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارَفُوا أن يتركوا». قال الشيخ[1]: «وهذا الذي توهَّموه لا يلزم، إلا إنْ كانت الصلةُ ماضيةً في المعنى واقعةً بالفعل، إذ معنى «لو تركوا من خلفهم» أي: ماتوا فتركوا مِنْ خلفهم، فلو كان كذلك لَلَزِم التأويلُ في «لو» أَنْ تكونَ بمعنى «إنْ» إذ لا يجامِعُ الأمرُ بإيقاعِ فعلٍ مَنْ[2] مات بالفعل، أمَّا إذا كان ماضياً على تقديرٍ فيصِحُّ أن يقع صلةً، وأن يكونَ العاملُ في الموصولِ الفعلَ المستقبل، نحو قولِك: «ليزُرْنا الذي لو مات أمسِ لبكيناه» انتهى.

وأمَّا البيتان المتقدِّمان فلا يلزمُ مِنْ صحةِ جَعْلِها فيهما بمعنى «إنْ» أن تكونَ في الآيةِ كذلك، لأنَّا في البيتين نضطرُ إلى ذلك: أمَّا البيتُ الأولُ فلأنَّ جوابَ «لو» محذوفٌ مدلولٌ عليه بقولِه: «لا يُلْفِك» وهو نَهْيٌ، والنهيُ مستقبلٌ فلذلك كانت «لو» تعليقاً في المستقبل. وأما البيتُ الثاني فلدخولِ ما بعدَها في حَيِّزِ «إذا»، و«إذا» للمستقبل.

ومفعول «وَلْيَخْشَ» محذوفٌ أي: وَلْيخش الله. ويجوزُ أَنْ تكون المسألةُ من بابِ التنازع، فإنَّ «وَلْيخش» يطلبُ الجلالةَ، وكذلك «فليتقوا»، ويكونُ من إعمالِ الثاني للحذفِ من الأولِ.

قوله: «مِنْ خَلْفِهم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «تركوا» ظرفاً له. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «ذرية»، لأنَّه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها فَجُعِلَتْ حالاً.

---

(١) البحر ٣/١٧٨.

(٢) قوله «من» مفعول «يجامع».

وأمال[1] حمزةُ ألفَ «ضِعافاً» ولم يُبالِ بحرفِ الاستعلاءِ لانكسارِه، ففيه انحدارٌ فلم ينافِرِ الإمالةَ.

وقرأ[2] ابن محيصن: «ضُعُفاً» بضمِّ الضاد والعين، وتنوين الفاء. والسلمي وعائشة: «ضعفاء» بضمِّ الضاد وفتح العين والمد، وهو جمع مقيس في فعيل صفةً نحو: ظَريف وظُرَفاء وكريم وكُرَماء. وقرىء «ضَعافَى» بالفتحِ والإمالة نحو: سَكارى. وظاهر عبارةِ الزمخشري[4] أنه قُرِىءَ: «ضُعافى» بضم الضاد مثل سُكارى، فإنه قال: «وقُرِىء ضُعَفَاء وضَعافى وضُعافى نحو سَكارى وسُكارى» فيُحتملِ أَنْ يريد أنه قُرِىء بضم الضاد وفتحِها، ويُحتمل أن يريدَ أنه قُرىء: «ضَعافى» بفتح الضاد دونَ إمالة، و«ضَعافَى» بفتحِها مع الإمالة كسَكارى بفتحِ السين دونَ إمالة، وسَكارى بفتحها مع الإمالة، والظاهرُ الأولُ، والغالبُ على الظن أنها لم تُنْقل قراءة[5].

وأمال حمزة[6] ألفَ «خاف» للكسرةِ المقدرةِ في الألفِ، إذ الأصل «خَوِف» بكسر العين بدليلِ فتحِها في المضارع نحو: «يخاف»، وعَلَّل أبو البقاء[7] ذلك بأنَّ الكسر قد يَعْرِض في حال من الأحوال، وذلك إذا أُسْنِدَ الفعل إلى ضمير المتكلم / أو إحدى أخواته نحو: خِفْت وخِفْنا، والجملةُ من «لو» وجوابِها صلةُ «الذين». [١٩٩/أ]

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿ظُلْماً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ

---

(١) الكشف ١/٣٧٧؛ البحر ٣/١٧٨.
(٢) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٧٨.
(٣) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٤.
(٤) الكشاف ١/٥٠٤.
(٥) بل نقلها صاحب الشواذ ٢٤ ونسبها إلى عيسى أيضاً ومَثَّل بالمثال نفسه.
(٦) البحر ٣/١٧٨.
(٧) الإملاء ١/١٦٨.

من أجله، وشروطُ النصبِ موجودةٌ. والثاني: أنه مصدرٌ في محل نصب على الحال أي: يأكلونه ظالِمين، والجملةُ مِنْ قوله: «إنما يأكلون» في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ»، وفي ذلك دلالةٌ على وقوعِ خبرِ «إنَّ» جملةً مصدرةً بـ «إنَّ» وفي ذلك خلافٌ. قال الشيخ[1]: «وحَسَّنه هنا وقوعُ اسمِ «إنَّ» موصولاً فطال الكلامُ بصلةِ الموصولِ، فلمَّا تباعَدَ لم يُبالَ بذلك، وهذا أحسنُ مِنْ قولك: «إنَّ زيداً إنَّ أباه منطلقٌ». ولقائلٍ أن يقول: «ليس فيها دلالةٌ على ذلك؛ لأنَّها مكفوفةٌ بـ «ما»، ومعناها الحصرُ فصارت مثلَ قولك في المعنى: «إنَّ زيداً ما انطلق إلا أبوه» وهو مَحَلُّ نظر.

قوله: «في بطونهم» فيه وجهان أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «يأكلون» أي: بطونُهم أوعيةٌ للنار: إمَّا حقيقةً بأن يَخلق اللَّـهُ لهم ناراً يأكلونها في بطونهم، أو مجازاً بأَنْ أطلق المُسَبَّبَ وأراد السببَ. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ مِنْ «ناراً»، وكان في الأصلِ صفةً للنكرة فلمَّا قُدِّمَتْ انتصبَتْ حالاً.

وذَكَر أبو البقاء[2] هذا الوجهَ عن أبي علي في «تذكرته»، وحَكَى عنه أنه منع أن يكونَ ظرفاً لـ «يأكلون»، فإنَّه قال: «في بطونهم ناراً» قد تقدَّم في البقرة[3] منه شيءٌ، ويخصُّ هذا الموضع أن «في بطونهم» حالٌ من «ناراً» أي: ناراً كائنةً في بطونهم، وليس بظرفٍ لـ «يأكلون»، ذكره في «التذكرة». وفي قوله: «والذي يَخُصُّ هذا الموضع» فيه نظر، فإنه كما يجوز أن يكونَ «في بطونهم» حالاً من «نار» هنا يجوز أن يكونَ حالاً من «النار» في البقرة، وفي إبداء الفرقِ عُسْرٌ، ولم يظهر في منعِ أبي علي كونَ «في بطونهم» ظرفاً للأكل وجهٌ ظاهر.

---

(١) البحر ٣/١٧٨.

(٢) الإملاء ١/١٦٨.

(٣) الآية ١٧٤: «أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار».

قوله: «وسَيَصْلَون» قرأ الجمهور بفتحِ الياءِ واللام، وابن عامر[1] وأبو بكر بضمِّ الياء مبنياً للمفعول من الثلاثي. ويَحْتمل أن يكونَ من أَصْلىٰ، فلمَّا بُني للمفعولِ قام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وابن أبي عبلة بضمِّهما مبنياً للفاعلِ من الرباعي، والأصلُ على هذه القراءة: سيُصْلِيُون من أصْلىٰ مثل يُكْرِمون من أكرم، فاستثقِلَت الضمةُ على الياءِ فَحُذِفت فالتقى ساكنان، فحُذِفَ أولُهما وهو الياءُ، وضُمَّ ما قبل الواو لتصِحَّ[2].

و «أَصْلَى»: يُحتمل أَنْ تكونَ الهمزةُ فيه للدخول في الشيء، فيتعدَّى لواحد وهو «سعيراً» وأن تكونَ للتعديةِ، فالمفعولُ محذوفٌ، أي: يُصْلُون أنفسَهم سعيراً.

وأبو حيوة بضمِّ الياءِ وفتحِ الصاد، واللام مشددة، مبنياً للمفعول من «صَلَّى» مضعفاً. قال أبو البقاء[3]: «والتضعيفُ للتكثيرِ».

والصَّلْيُ: الإيقادُ بالنارِ، يقال: صَلِي بكذا ـ بكسر العين ـ، وقوله: «لا يَصْلاها»[4] أي يَصْلَىٰ بها. وقال الخليل: «صَلِي الكافرُ النارَ» قاسَى حَرَّها. وصلاه النارَ وأَصْلاه غيرُه، هكذا قال الراغب[5]، وظاهرُ هذه العبارةِ أنَّ فَعِل وأَفْعَل بمعنىً، يتعدَّيان إلى اثنين ثانيهما بحرفِ الجر، وقد يُحْذَف. وقال غيرُه: «صَلِيَ بالنارِ أي: تَسَخَّن بقربها»، فـ «سعيراً» على هذا منصوبٌ على إسقاط الخافض. ويَدُلُّ على أنَّ أصلَ «يَصْلاها» يَصْلَى بها قولُ الشاعر[6]:

---

(١) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ١/٣٧٨؛ البحر ٣/١٧٩؛ الشواذ ٢٤.

(٢) أي إنها تصبح بعد الحذف: سيُصْلِوْن فكان من حق الواو أن تقلب ياء لسكونها وقبلها كسر.

(٣) الإملاء ١/١٦٩.

(٤) الآية ١٥ من الليل.

(٥) المفردات ٢٩٣.

(٦) تقدم برقم ٩٣٥.

١٥٥٣ـ إذا أَوْقَدُوا ناراً لحربِ عَدُوِّهم
فقد خابَ مَنْ يَصْلَى بها وسعيرِها

وقيل: يُقال صَلَيْتُه النارَ: أَدْنَيْتُه منها، فيجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً مِنْ غيرِ إسقاطِ خافضٍ. والسعيرُ في الأصلِ: الجَمْرُ المشتعل، سَعَرْتُ النارَ: أَوْقَدْتُها، ومنه: «مُسْعِرُ حربٍ» على التشبيهِ. والمِسْعَرُ: الآلة التي تُحَرَّك بها النار.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿للذَّكَر مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْن﴾**: هذه جملةٌ من مبتدأ وخبر، يُحْتمل أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ بـ «يُوصي» لأَنَّ المعنى: يَفْرض لكم، أو يُشَرِّع في أولادِكم، كذا قاله أبو البقاء[١]، وهذا يَقْرُبُ من مذهبِ الفراء فإنه يُجْري ما كان بمعنى القولِ مُجْراه في حكايةِ الجملِ بعده. قال الفراء[٢]: «ولم يَعْمل «يُوصيكم» في «مِثْل»[٣]، إجراءً له مُجْرى القول في حكايةِ الجمل، فالجملةُ في موضعِ نصبٍ بـ «يُوصيكم». وقال مكي[٤]: «للذَّكَرِ مثلُ حظ» ابتداءٌ وخبر في موضع نصب، تبيينٌ للوصية وتفسيرٌ لها. وقال الكسائي: «ارتفع «مثل» على حَذْفِ «أَنَّ» تقديره: «أَنَّ للذكرِ مثلَ حظ»، وبه قرأ ابن أبي عبلة[٥].

ويُحْتمل ألاَّ يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، بل جِيءَ بها للبيانِ والتفسيرِ، فهي جملةٌ مفسِّرة للوصية، وهذا أحسنُ وجارٍ على مذهب البصريين، وهو ظاهرُ عبارةِ الزمخشري[٦] فإنَّه قال: «وهذا إجمالٌ تفصيلُه «للذَّكر مثلُ

(١) الإملاء ١/١٦٩.
(٢) لم يرد هذا الرأي كتابه «معاني القرآن».
(٣) أي: لم ينصبه مفعولاً.
(٤) المشكل ١/١٨١.
(٥) البحر ٣/١٨١.
(٦) الكشاف ١/٥٠٥.

حَظِّ الأنثيين». وقوله: «للذَّكر» لا بدَّ من ضمير [فيه] يعود على «أولادكم» من هذه الجملة، فيُحتمل أن يكون محذوفاً، أي: للذكر منهم نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» قاله الزمخشري(١). ويُحْتمل أن يكونَ قامَ مقامَه الألفُ واللامُ عند مَنْ يَرَى ذلك، والأصلُ: لِذَكَرِهم.

و «مثلُ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: للذَّكرِ منهم حَظٌّ مثلُ حَظِّ الأنثيين. و «في أولادِكم» قيل: ثَمَّ مضافٌ محذوف أي: في أولادِ موتاكم. قالوا: لأنه لا يَجُوزُ أَنْ يُخاطَبَ الحيُّ بقسمةِ الميراثِ في أولادِه ويُفْرَضَ عليه ذلك. وقال بعضُهم: «إنْ قلنا: إنَّ معنى «يُوصيكم» «يبيِّن لكم» لم يحتج إلى هذا التقدير». وقَدَّر بعضُهم قبل «أولادكم» مضافاً أي: في شأنِ أولادِكم، أو في أمرِ أولادكم.

وقرأ(٢) الحسن وابن أبي عبلة: «يُوَصِّيكم» بالتشديد، وقد تقدَّم أنَّ أوصى ووصَّى لغتان.

قوله: «فإنْ كُنَّ نساءً» الضميرُ في «كُنَّ» يعودُ على الإناث اللاتي شَمَلَهُنَّ قولُه «في أولادكم». فإنَّ التقدير: في أولادكم الذكورِ والإناثِ، فعادَ الضميرُ على أحدِ قِسْمَي الأولادِ، وإذا عاد الضمير على جمعِ التكسيرِ العاقلِ المرادِ به مَحْضُ الذكور في قوله عليه السلام: «وربَّ الشياطين ومَنْ أَضْلَلْن»(٣) كعَوْدِه على جماعةِ الإناث، فَلأَنْ يعودَ كذلك على جمع التكسيرِ الشاملِ للإناثِ بطريقِ الأَوْلَىٰ والأحرى، هذا معنى قولِ الشيخ(٤). وفيه نظرٌ لأنَّ عودَه هناك كضميرِ الإناث إنما كان لمعنىً مفقودٍ هنا، وهو طلبُ المشاكلة

---

(١) الكشاف ١/٥٠٦.

(٢) البحر ٣/١٨١.

(٣) رواه الترمذي في الدعوات (التحفة) ٩/٥٠٦.

(٤) البحر ٣/١٨١.

لأنَّ قبلَه: «اللهم ربَّ السموات ومَنْ أَظْلَلْنَ، وربَّ الأرضين وما أَقْلَلْنَ» ذَكَر ذلك النحويون. وقيل: الضمير يَعُود على المتروكات أي: فإنْ كانت المتروكات، ودَلَّ ذِكْرُ الأولاد عليه، قاله أبو البقاء[1] ومكي[2]. وقَدَّرَه الزمخشري[3]: «فإنْ كان البنات أو المولودات».

فإذا تقرَّر هذا فـ«كُنَّ» كان واسمُها، و«نساءً» خبرُها، و«فوق اثنتين» ظرف في محل نصب صفةً لـ«نساء» وبهذه الصفةِ تحصُل فائدةُ الخبرِ، ولو اقتُصِر عليه لم تَحْصُلْ فائدةٌ، ألا ترى أنه لو قيل: «إن كان الزيدون رجالاً كان كذا» لم يَكُنْ فيه فائدةٌ.

وأجاز الزمخشري[4] في هذه الآية وَجْهين غريبين، أحدهما: أن يكونَ الضميرُ في «كنَّ» ضميراً مبهماً، و«نساءً» منصوبٌ على أنه تفسيرٌ له يعني تمييزاً، وكذلك قال في الضمير الذي في «كانت» من قوله «وإنْ كانت واحدةً» على أنَّ «كان» تامة. والوجهُ الآخر: أن يكونَ «فوق اثنتين» خبراً ثانياً لـ«كُنَّ»، ورَدَّهما عليه الشيخ[5]: أمَّا الأولُ فلأنَّ «كان» ليسَتْ من الأفعالِ التي يكونُ فاعلُها مضمراً يُفَسِّره ما بعدَه، بل هذا مختصٌّ من الأفعالِ بـ«نعم» و«بئس» وما جَرى مَجْراهما، وبابِ التنازع عند إعمالِ الثاني. وأما الثاني فلِما تقدَّم من الاحتياجِ إلى هذه الصفةِ؛ لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أَنْ تستقلَّ به
[١٩٩/ب] / فائدةُ الإسنادِ، وقد تقدَّم أنه لو اقتَصَر على قوله: «فإنْ كُنَّ نساءً» لم يُفِدْ شيئاً، لأنه معلوم.

---

(١) الإملاء ١/١٦٩.
(٢) المشكل ١/١٨١.
(٣) الكشاف ١/٥٠٦.
(٤) الكشاف ١/٥٠٦.
(٥) البحر ٣/١٨٢.

وقرأ[1] الحسن ونعيم بن ميسرة[2]: «ثُلْثا» و«الثلْث» و«النصْف» و«الرُّبْع» و«الثُّمْن» كلُّ ذلك بإسكان الوسط. والجمهور بالضم، وهي لغةُ الحجاز وبني أسد. قال النحاس[3]: «من الثلث إلى العشر». وقال الزجاج[4]: «هي لغةٌ واحدة، والسكونُ تخفيف».

قوله: «وإنْ كانت واحدة» قرأ نافع[5]: «واحدةٌ» رفعاً على أنَّ «كان» تامة أي: وإنْ وُجِدَتْ واحدةٌ، والباقون «واحدة» نصباً على أنَّ «كانت» ناقصةً، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ على الوارثة أو المتروكة، و«واحدةً» نصبٌ على خبرِ «كان»، وقد تقدَّم أن الزمخشريِ أجاز أن يكونَ في «كان» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّر بالمنصوب بعدُ.

وقرأ السلمي: «النُّصف» بضم النون، وهي قراءةُ علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقد تقدَّم شيء من ذلك في البقرة في قوله: «فنصفُ ما فرضتم»[6].

قوله: «ولأبويه لكلِّ واحدٍ منهما السدسُ» «السدس» مبتدأ و«لأبويه» خبر مقدم، و«لكلِّ واحدٍ» بدلٌ من «لأبويه» وهذا ما نَصَّ عليه الزمخشري فإنه قال[7]: «لكلِّ واحد منهما» بدل من «لأبويه» بتكريرِ العاملِ، وفائدةُ هذا البدلِ أنه لو قيل: «ولأبويه السدسُ» لكان ظاهرُه اشتراكهما فيه، ولو قيل:

(١) الشواذ ٢٥؛ الكشاف ١/٥٠٧.
(٢) أبو عمرو نعيم بن ميسرة الكوفي، روى عن عبدالله بن عيسى وأبوعمرو بن العلاء، وروى عنه الكسائي، توفي سنة ١٧٤. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٢.
(٣) إعراب القرآن ١/٣٩٩.
(٤) معاني القرآن ٢/١٧.
(٥) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ١/٣٧٨.
(٦) الآية ٢٣٧.
(٧) الكشاف ١/٥٠٧.

«لأبويه السدسان» لَأَوْهَمَ قسمةَ السدسين عليهما بالتسويةِ وعلى خلافِهما[1].
فإنْ قلت: فهلا قيل: «ولكلِّ واحدٍ من أبويه السدس» وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ الأبوين أولاً ثم في الإبدالِ منهما؟ قلت: لأنَّ في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتشديداً كالذي تراه في الجمعِ بين المفسَّر والتفسيرِ. و «السدس» مبتدأ، وخبره «لأبويه»، والبدلُ متوسط بينهما للبيانِ». انتهى.

وناقَشَه الشيخ[2] في جَعْلِه «لأبويه» الخبرَ دونَ قوله «بكلٍّ واحد» قال: «لأنه ينبغي أن يكونَ البدلُ هو الخبرَ دونَ المبدلِ منه» يعني أنَّ البدلَ هو المعتمدُ عليه، والمبدلُ منه صارَ في حكمِ المُطَّرح، ونَظَّره بقولك: «إنَّ زيداً عينُه حسنة» فكما أنَّ «حسنة» خبر عن «عينه» دون «زيد» لأنّه في حكم المُطَّرح فكذلك هذا، ونَظَّره أيضاً بقولك: «أبواك كلُّ واحد منهما يَصنع كذا» فـ «يَصنع» خبرٌ عن «كل واحد» منهما، ولو قلت: «أبواك كلُّ واحدٍ منهما يَصْنعان كذا» لم يَجُزْ».

وفي هذه المناقشةِ نظرٌ، لأنه إذا قِيل لك: ما مَحَلُّ «لأبويه» من الإعرابِ؟ نضطر إلى أَنْ نقولَ: في محلِّ رفعٍ خبراً مقدماً، ولكنه نَقَل نسبةَ الخبرية إلى «لكلِّ واحدٍ منهما» دونَ «لأبويه». قال[3]: «وقال بعضُهم»[4]: «السدسُ» رفعٌ بالابتداء، و «لكلِّ واحدٍ» الخبرُ، و «لكلِّ» بدلٌ من الأبوين، و «منهما» نعتٌ لواحد، وهذا البدلُ هو بعضٌ من كل، ولذلك أَتى معه بالضمير، ولا يُتَوَهَّمُ أنه بدلُ شيء من شيء وهما لعينٍ واحدة لجوازِ «أبواك

---

(١) أي: كأن يأخذ الوالد أكثر من الوالدة من هذين السدسين.
(٢) البحر ١٨٣/٣.
(٣) أي: صاحب البحر.
(٤) نسب أبو حيان هذا القول لأبي البقاء وليس في «الإملاء»، ويبدو أن السمين أدرك هذا، ولذلك نسبه إلى بعضهم.

يَصْنعان كذا» وامتناع «أبواكَ كلُّ واحدٍ منهما يصنعان كذا» بل تقول: «يَصْنع». انتهى.

والضميرُ في «لأبويه» عائدٌ على ما عادَ عليه الضمير في «ترك»، وهو الميتُ المدلولُ عليه بقوةِ الكلام. والتثنية في «أبويه» من التغليب، والأصلُ: لأبيه وأمه، وإنما غَلَّب المذكرَ على المؤنث كقولهم: القَمَران[1] والعُمَران وهي تثنيةٌ لا تنقاس.

قوله: «فلأمه» قرأ[2] الجمهور «فلِأمه» وقولُه: «في أمّ الكتاب» في سورةِ الزخرف[3]، وقولُه: «حتى نبعثَ في أمِّها» في القصص[4]، وقوله: «في بطونِ أمَّهاتكم» في النحل[5] والزمر[6]، وقوله: «أو بيوتِ أمهاتكم» في النور[7]، و«في بطون أمهاتكم» في النجم[8]، بضم الهمزة من «أُمّ» وهو الأصلُ. وقرأ حمزة والكسائي جميعَ ذلك بكسر الهمزة، وانفرد حمزة بزيادةِ كسرِ الميم من «أمَّهات» في الأماكنِ المذكورةِ، هذا كله في الدَّرْج. أمَّا في الابتداءِ بهمزةِ «الأم» و«الأمهات» فإنه لا خِلافَ في ضَمِّها.

وأمَّا وجهُ قراءةِ الجمهور فظاهرٌ لأنه الأصلُ كما تقدَّم. وأمَّا قراءةُ حمزة والكسائي بكسر الهمزة فقالوا: لمناسبةِ الكسرةِ أو الياء التي قبل الهمزة، فكُسِرت الهمزةُ إتباعاً لِما قبلَها، ولاستثقالهم الخروجَ من كَسْرٍ أو شبهه إلى

---

(١) القمران: الشمس والقمر، والعمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.
(٢) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ١/٣٧٩.
(٣) الآية ٤.
(٤) الآية ٥٩.
(٥) الآية ٧٨.
(٦) الآية ٦.
(٧) الآية ٦١.
(٨) الآية ٣٢.

ضم، ولذلك إذا ابتدأ بالهمزةِ ضمَّاها لزوالِ الكسر أو الياء. وأمَّا كسرُ حمزةَ الميمَ من «أمهات» في المواضع المذكورة فللإتباعِ، أتبعَ حركةَ الميمِ لحركةِ الهمزةِ، فكسرةُ الميمِ تَبَع التبعِ، ولذلك إذا ابتدأ بها ضم الهمزة وفتح الميمَ لما تقدم من زوالِ موجب ذلك. وكسرُ همزة «أم» بعد الكسرة أو الياء حكاه سيبويه[1] لغةً عن العرب، ونَسَبها الكسائي والفراء إلى هوازن وهذيل.

قوله: «فإنْ كان له إخوةٌ» «إخوة» أعَمُّ من أن يكونوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم ذكوراً وبعضهم إناثاً، ويكون هذا من باب التغليب. وزعم قوم أنَّ الإخوةَ خاص بالذكور، وأن الأخوات لا يَحْجُبْنَ الأم من الثلث إلى السدس، قالوا: لأن إخوة جمع أخ، والجمهورُ على أنَّ الإخوة وإنْ كانوا بلفظِ الجمع يَقَعُون على الاثنين، فيَحْجَبُ الأخوان أيضاً الأمَّ من الثلث إلى السدس، خلافاً لابن عباس فإنه لا يَحْجُب بهما والظاهر معه[2].

قوله: «من بعدِ وصيةٍ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنه متعلق بما تقدَّمه من قسمةِ المواريث كلِّها لا بما يليه وحدَه، كأنه قيل: قسمةُ هذه الأنْصباء من بعد وصيةٍ، قاله الزمخشري[3]، يعني أنه متعلِّقٌ بقوله: «يُوصِيكم اللَّـهُ» وما بعدَه. والثاني: ذكره الشيخ[4] أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي: يَسْتَحِقُّون ذلك كما فُصِّل
[٢٠٠/أ] من بعد وصية. والثالث: أنه حال من السدس تقديره / مستحِقاً من بعد وصية، والعاملُ الظرفُ، قاله أبو البقاء[5]. وجَوَّزَ فيه وجهاً آخر قال: [«ويجوز أن يكون ظرفاً][6] أي: يستقرلهم ذلك بعد إخراجِ الوصيةِ، ولا بد من

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٢.
(٢) لأن ظاهر لفظ «إخوة» الجمع.
(٣) الكشاف ١/٥٠٨.
(٤) البحر ٣/١٨٦.
(٥) الإملاء ١/١٦٩.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

تقديرِ حذف المضاف؛ لأنَّ الوصيةَ هنا المالُ الموصَى به، وقد تكونُ الوصيةُ مصدراً مثلَ الفريضة». وهذان الوجهان لا يَظْهَرُ لهما وجهٌ. وقوله: «والعامل الظرف يعني بالظرف الجارَّ والمجرور في قوله «فلأمه السدس» فإنه شبيه بالظرفيةِ، وعَمِل في الحال لِما تضمَّنه من الفعلِ لوقوعِه خبراً. و«يوصي» فعل مضارع المرادُ به المضمر[1] أي: وصيةٍ أوصَى بها. و«بها» متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ جرٍ صفةً لـ «وصية».

وقرأ[2] ابن كثير وابن عامر وأبـو بكر «يُـوصَى» مبنياً للمفعـول في الموضعين، وافقهم حفص في الأخير[3]، والباقون مبنياً للفاعل، وقُرِىء[4] شاذاً: «يُوَصَّىٰ» بالتشديد مبنياً للمفعول، فـ «بها» في قراءةِ البناءِ للفاعل في محلِّ نصب، وفي قراءة البناء للمفعول في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعل.

قوله: «أو دَيْنٍ» «أو» هنا لأحدِ الشيئين. قال أبو البقاء[5] «ولا تَدُلُّ على ترتيبٍ، إذ لا فرقَ بين قولك: «جاءني زيد أو عمرو» وبين قولك: «جاءني عمرو أو زيد» لأن «أو» لأحد الشيئين، والواحدُ لا ترتيب فيه، وبهذا يفسد قول من قال: «من بعد دَيْن أو وصية»، وإنما يقع الترتيبُ فيما إذا اجتمعا فَيُقَدَّم الدينُ على الوصية».

وقال الزمخشري[6]: «فإنْ قلت: فما معنى «أو»؟ قلت: معناها الإباحةُ، وأنه إنْ كان أحدُهما أو كلاهما قُدِّم على قِسمة الميراثِ كقولك: «جالسِ [الحسنَ] أو ابنَ سيرين»، فإنْ قلت: لِمَ قُدِّمَتِ الوصية على الدَّيْن، والدَّيْن

---

(١) أي الضمير الذي صاحبه وهو قوله «بها».

(٢) السبعة ٢٢٨؛ الكشف ١/٣٨٠.

(٣) وذلك في آخر الآية ١٢ من السورة.

(٤) قراءة أبـي الدرداء وأبـي رجاء. الشواذ ٢٥.

(٥) الإملاء ١/١٦٩.

(٦) الكشاف ١/٥٠٨.

مُقَدَّم عليها في الشريعة؟ قلت: لَمَّا كانت الوصيةُ مُشْبِهةً للميراث في كونِها مأخوذةً من غيرِ عوض كان إخراجُها مِمَّا يَشُقُّ على الورثةِ بخلافِ الدَّيْن فإنَّ نفوسَهم مطمئنةٌ إلى أدائه، فلذلك قُدِّمت على الدَّيْن بعثاً على وجوبِها والمسارعةِ إلى إخراجها مع الدَّيْن؛ ولذلك جِيء بكلمةِ «أو» للتسويةِ بينهما في الوجوب».

قوله: «آباؤكم وأبناؤكم» مبتدأ، و«لا تَدْرُون» وما في حيِّزه في محلِّ الرفع خبراً له، و«أيُّهم» فيه وجهان، أشهرُهما عند المُعْرِبين أن يكونَ «أيُّهم» مبتدأً وهو اسمُ استفهامٍ، و«أقربُ» خبرُه، والجملة من هذا المبتدأ وخبرِه في محلِّ نصب بـ«تَدْرون» لأنها من أفعالِ القلوبِ، فعلَّقها اسمُ الاستفهامِ عن أَنْ تعملَ في لفظِه؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَعْمل فيه ما قبلَه في غيرِ الاستثبات.

والثاني: أنه يجوزُ أن تكونَ «أيُّهم» موصولةً بمعنى الذي، و«أقربُ» خبرُ مبتدأٍ مضمر هو عائدُ الموصولِ، وجازَ حذفُه لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً أي: أطالت الصلةُ أم لم تَطُلْ، والتقديرُ: أيُّهم هو أقربُ، وهذا الموصولُ وصلتُه في محلِّ نصب على أنه مفعول به، نصبَه «تَدْرون»، وإنما بُني لوجودِ شرطَي البناءِ: وهما أَنْ تُضاف «أي» لفظاً وأَنْ يُحْذَفَ صدرُ صلتِها، وصارت هذه الآيةُ نظيرَ الآيةِ الأخرى وهي: «ثم لننزِعَنَّ من كل شيعةٍ أيُّهم أشدُّ»(١) فصارَ التقديرُ: لا تدرون الذي هو أقربُ. قال الشيخ(٢): «ولم أرَهم ذكروه» يعني هذا الوجه. قلت: ولا مانعَ منه لا من جهةِ المعنى ولا من جهةِ الصناعةِ. فعلى القولِ الأولِ تكونُ الجملةُ سادَّةً مسدَّ المفعولين، ولا حاجةَ إلى تقدير حذف، وعلى الثاني يكونُ الموصولُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً أولَ،

(١) الآية ٦٩ من مريم.
(٢) البحر ١٨٧/٣.

ويكون الثاني محذوفاً، وبعدمِ الاحتياجِ إلى حَذْفِ المفعول الثاني يترجَّح الوجهُ الأول.

ثم هذه الجملةُ أعني قولَه: «آباؤكم وأبناؤكم لا تَدْرُون» لا محلَّ لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية. قال الزمخشري[1]: ـ بعد أن حكى في معانيها أقوالاً اختار منها الأولَ ـ «لأنَّ هذه الجملةَ اعتراضية، ومن حقِّ الاعتراضِ أَنْ يـؤكِّد ما اعتَرَض بينه وبين ما يناسِبُه» يعني بالاعتراض أنها واقعةٌ بين قصة المواريث، إلا أنَّ هذا الاعتـراضَ غيرُ مـرادِ النحويين، لأنهم لا يَعْنُـون بالاعتراضِ في اصطلاحهم إلَّا ما كان بين شيئين متلازمين كالاعتراضِ بين المبتدأ وخبره، والشرطِ وجزائه، والقسمِ وجوابه، والصلةِ وموصولها. ثم ذكر في معانيها أقوالاً أحدها: ـ وهو الذي اختاره ـ أَنْ جَعَلَها متعلقةً بالوصية فقال: «ثم أكَّد ذلك ـ يعني الاهتمام بالوصية ـ ورَغَّب فيه بقوله «آباؤكم وأبناؤكم» أي: لا تَدْرُون مَنْ أنفعُ لكم من آبائكم وأبنائِكم الذين يَمُوتون، أَمَنْ أَوصى منهم أم من لم يوصِ، يعني أنَّ مَنْ أوصى ببعضِ مالِه فعرَّضكم لثوابِ الآخرةِ بإمضاء وصيته فهو أقربُ لكم نفعاً وأحضَرُ جدوى ممَّن ترك الوصيَّة فوفَّر عليكم عَرَض الدنيا، وجعل ثواب الآخرة أقربَ وأَحْضَرَ مِنْ عرض الدنيا، ذهاباً إلى حقيقة الأمر، لأن عَرَضَ الدنيا وإنْ كان قريباً عاجلاً في الصورة إلا أنه فانٍ، فهو في الحقيقةِ الأبعدُ الأقصى، وثوابُ الآخرة وإن كان آجلاً إلا أنه باق، فهو في الحقيقةِ الأقربُ الأدنى».

وانتصبَ «نفعاً» على التمييز من «أقرب»، وهو منقول من الفاعلية، واجبُ النصب، لأنه متى وقع تمييزٌ بعد أَفْعلِ التفضيل: فإنْ صَحَّ أَنْ يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجب النصب كهذه الآية، إذ يصح أن يقال: أيُّهم قَرُبَ لكم نَفْعُه، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه نحو: «زيد أحسنُ

(١) الكشاف ١/٥٠٩.

فقيه» بخلاف «زيد أحسنُ فقهاً» وهذه قاعدةٌ مفيدة[1]. و«لكم» متعلق بـ «أقرب».

قوله: «فريضةً» فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأنَّ معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصيةَ فرض» فهو مصدر على غير الصدر. والثاني: [٢٠٠/ب] أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء[2]: و«فريضةً» / مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة». والثالث: ـ قاله مكي[3] وغيره ـ أنها حالٌ لأنها ليست مصدراً، وكلامُ الزمخشري[4] محتمل للوجهين الأوَّلَيْن فإنه قال: «فريضة» نُصِبت نَصْبِ المصدر المؤكد، أي: فرض ذلك فرضاً».

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿وإنْ كان رجلٌ يُورَثُ كَلالةً﴾**: هذه الآية مما ينبغي أن يُطَوَّل فيها القول لإشكالها واضطراب أقوال الناس فيها. ولا بد قبل التعرض للإعراب من ذكر معنى الكَلالة واشتقاقِها واختلاف الناس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها، لأنه متوقفٌ على ما ذكرنا فنقول ـ وبالله العون ـ: اختُلِفَ في معنى الكَلالة فقال جمهور اللغويين وغيرهم: إنه الميت الذي لا وَلَدَ له ولا والد، وقيل: الذي لا والدَ له فقط. وقيل: الذي لا ولد له فقط، وقيل: هو مَنْ لا يَرِثُه أبٌ ولا أم، وعلى هذه الأقوالِ كلِّها فالكَلالةُ واقعةٌ على الميت. وقيل: الكلالة: الوَرَثَةُ ما عدا الأبوين والولد، قاله قطرب، وسُمُّوا بذلك لأنَّ الميت بذهاب طَرَفَيْه تُكَلله الورثة أي: أحاطوا به من جميع نواحيه،

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٤٤، ٣/٣٣؛ ابن عقيل ١/٦٥.
(٢) الإملاء ١/١٦٩.
(٣) لم يزد في كتابه «المشكل» على قوله «مصدر».
(٤) الكشاف ١/٥٠٩.

ويؤيد هذا القولَ بأنّ الآيةَ نزلت في جابر، ولم يكن له يومَ أُنْزِلَتْ أبٌ ولا ابن. وقيل: الكلالة: المال الموروث. وقيل: الكلالة: القرابة، وقيل: هي الوراثة. فقد تلخص مِمَّا تقدم أنها: إمَّا الميتُ الموروثُ أو الوارثُ أو المال الموروث أو الإرث أو القرابة.

وأمَّا اشتقاقُها فقيل: هي مشتقة مِنْ تَكَلَّله الشيء أي: أحاط به، وذلك أنَّه إذا لم يَتْرك ولداً ولا والداً فقد انقطع طرفاه وهما عمودا نسبه وبقي مالُه الموروثُ لِمَنْ يتكلَّله نسبه أي: يحيط به كالإكليل، ومنه «الروضة المُكَلَّلة» أي: بالزهر، وعليه قول الفرزدق[1]:

١٥٥٤ـ وَرِثْتُمْ قنـاةَ المجـدِ لا عن كَـلالـةٍ
عن ابنَيْ منـافٍ عبـدِشمس وهـاشمِ

وقيل: اشتقاقها من الكَلال وهوالإعياءُ،فكأنه يصير الميراث للوارث من بعد إعياء. وقال الزمخشري[2]: «والكلالة في الأصل: مصدرٌ بمعنى الكَلال وهو ذهابُ القوة من الإعياء. قال الأعشى[3]:

١٥٥٥ـ فـآليْتُ لا أَرْثـي لهـا مِـنْ كَـلالـةٍ
ولا مِنْ وَحَىً حتى تُـلاقِي مُحَـمَّـدا

فاستُعير للقرابة من غير جهة الولد والوالد، لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كأنها كالَّةٌ ضعيفة». وأجاز فيها أيضاً أن تكونَ صفةً على وزن فَعالة قال: «كالهَجاجَة والفَقاقَة للأحمق».

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٥/٧٦.

(٢) الكشاف ١/٥١٠.

(٣) ديوانه ١٣٥؛ وابن يعيش ١٠/١٠٠؛ وأمالي الشجري ١/١١٢؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٨. والوحي: العجلة.

إذا تقرر هذا فَلْنَعُدْ إلى الإعراب فنقول والعون بالله: يجوز في «كان» وجهان أحدهما: أن تكون ناقصة، و«رجلٌ» اسمها، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أنه «كلالة» إن قيل: إنها الميت، وإن قيل: إنها الوارث أو غيرُ ذلك فتُقَدَّر حذفَ مضاف أي: ذا كلالة، و«يُورثُ» حينئذٍ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رجل» وهو فعلٌ مبني للمفعول، ويتعدَّى في الأصل لاثنين أُقيم الأول مقامَ الفاعل وهو ضمير الرجل، والثاني محذوف تقديره: يُورَثُ هو مالَه.

وهل هذا الفعلُ من وَرِث الثلاثي أو أورث الرباعي؟ فيه خلافٌ، إلا أنَّ الزمخشري[1] لَمَّا جعله من الثلاثي جعَله يتعدَّى إلى الأول من المفعولين بـ «مِنْ» فإنه قال: «ويُوْرَثُ مِنْ ورث، أي: يورث منه» يعني أنه في الأصل يتعدَّى بـ «مِنْ»، وقد تُحْذَفُ، تقول: «وَرِثْتُ زيداً مالَه» أي: مِنْ زيد، ولَمَّا جَعَلَه مَنْ «أورث» جَعَل الرجل وارثاً لا موروثاً فإنه قال: «فإنْ قلت: فإنْ جَعَلْت «يورَث» على البناء للمفعول من «أورث» فما وجهُه؟ قلت: الرجلُ حينئذٍ الوارثُ لا الموروثُ» وقال الشيخ[2]: «إنه من «أورث» الرباعي المبني للمفعول» ولم يقيِّدْه بالمعنى الذي قيَّده الزمخشري.

الاحتمال الثاني: أن يكونَ الخبرُ الجملةَ من «يُورَث»، وفي نصب «كلالة» حينئذ أربعةُ أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «يُورَث» إنْ أريد بها الميتُ أو الوارثُ، إلا أنه يَحْتاج في جَعْلها بمعنى الوارث إلى تقدير مضاف أي: يُورَث ذا كلالة؛ لأن الكلالة حينئذ ليست نفسَ الضمير المستكنِّ في «يُورث». قال أبو البقاء[3] على جَعْلِها بمعنى الميت: «ولو قُرِىء «كلالةٌ» بالرفع على أنها صفة أو بدل من الضمير في «يُورث» لجاز، غير أني لم أعرف

---

(١) الكشاف ١/٥٠٩.
(٢) البحر ٣/١٨٩.
(٣) الإملاء ١/١٦٩.

أحداً قرأ به فلا يُقْرَأْنَ إلا بما نُقل» يعني بكونِها صفة أنها صفةٌ لـ «رجل».

الثاني: أنها مفعولٌ من أجله إنْ قيل: إنها بمعنى القرابة أي: يورَثُ لأجل الكلالة. الثالث: أنه مفعول ثان لـ «يورث» إنْ قيل إنها بمعنى المال الموروث. الرابعُ: أنها نعتٌ لمصدر محذوف إن قيل: إنها بمعنى الوراثة أي يورث وراثةَ كلالة، وقدَّر مكي[1] في هذا الوجهِ حَذْفَ مضافٍ قال: «تقديرُه ذات[2] كلالة». وأجازَ بعضُهم على كونها بمعنى الوراثة أن تكونَ حالاً.

والوجه الثاني من وجهي كان: أن تكونَ تامةً فيُكْتَفَىٰ بالمرفوع أي: وإنْ وجد رجل، و «يُورَثُ» في محلِّ رفع صفةً لـ «رجل» و «كلالة» منصوبةٌ على ما تقدَّم من الحال أو المفعولِ من أجله أو المفعول به أو النعت لمصدرٍ محذوفٍ على حَسَب ما قُرِّر من معانيها. وَيَخُصُّ هذا وجهٌ آخرُ ذكره مكي: وهو أن تكون «كلالة» منصوبة على التفسير، قال مكي[3]: «كان أي: وقع، و «يورث» نعتٌ للرجل، و «رجل» رفع بـ «كان»، و «كلالة» نَصْبٌ على التفسير، وقيل: هو نصبٌ على الحال، على أن الكلالة هو الميت على هذين الوجهين» وفي جَعْلِها تفسيراً ـ أي تمييزاً ـ نظرٌ لا يَخْفى.

وقرأ[4] الجمهور: «يُورَثُ» مبنياً للمفعول وقد تقدَّم توجيهُه. وقرأ الحسن: «يُورِثُ» مبنياً للفاعل، ونُقِل عنه أيضاً وعن أبي رجاء كذلك، إلَّا أنَّهما شَدَّدا الراء، وتوجيهُ القراءتين واضحٌ مِمَّا تقدَّم: وذلك أنه إنْ أُريد بالكلالةِ الميتُ فيكون المفعولان محذوفين، و «كلالةً» نصب على الحال أي: وإنْ كان رجلٌ يورِث وارثَه ـ أو أهلَه ـ مالَه في حال كونه كلالةً، وإنْ أريد بها

(١) المشكل ١/١٨٣.
(٢) المشكل: ذا.
(٣) المشكل ١/١٨٣.
(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ٢٥؛ البحر ٣/١٨٩؛ القرطبي ٥/٧٧.

القرابة فتكونُ منصوبة على المفعول من أجله، والمفعولان أيضاً محذوفان على ما تقدَّم تقريره، وإنْ أريدَ بها المالُ كانت مفعولاً ثانياً. والأول محذوف أي: يورِث أهله ماله، وأنْ أريد بها الوارثُ فبالعكس أي يورِث مالَه أهلَه.

وقوله: «أو امـرأةٌ»عطفٌ على «رجلٌ»، وحُذف منها ما أُثبت في المعطوف عليه للدلالة على ذلك، التقديرُ: أو[1] امرأةٌ تورَثُ كلالةً، وإنْ كان لا يلزمُ من تقييدِ المعطوفِ عليه تقييدُ المعطوفِ ولا العكس، إلا أنه هو الظاهر.

وقوله: «وله أخٌ» جملةٌ من مبتدأٍ وخبر في محلِّ نصب على الحال، والواوُ الداخلةُ عليها واوُ الحال، وصاحبُ الحالِ: إمَّا «رجل» إنْ كان «يورَثُ» صفةً له، وإمَّا الضميرُ المستتر في «يورَث». ووحَّدَ الضمير في قوله:«ولـه»؛ لأنَّ العطفَ بـ «أو» وما وَرَدَ على خلاف ذلك أُوِّلَ عند الجمهور، كقوله: «إنْ يكنْ غنياً أو فقيراً فاللَّهُ أَوْلى بهما»[2] وإنما أَتَى به مذكراً لأنه يجوزُ إذا تقدَّم متعاطفان بـ «أو» مذكرٌ ومـؤنثٌ كنت بالخيار: بين أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ فتقول: «زيدٌ أو هند قام»، وإن شئت: «قامت» /، وأجاب أبو البقاء[3] عن تذكيره بثلاثة أوجه، أحدها: أنه يعودُ على الرجل وهو مذكر مبدوءٌ به. الثاني: أنه يعود على أحدهما، ولفظ «أحد» مفرد مذكر. والثالث[4]: أنه يعود على الميت أو الموروثِ لتقدُّم ما يدل عليه». [٢٠١/أ]

والضميرُ في قوله: «فلكلِّ واحدٍ منهما» فيه وجهان، أحدهما: أنه يعودُ على الأخِ والأخت. والثاني: أنه يعودُ على الرجل وعلى أخيه أو أختِه، إذا أريد بالرجل في قوله «وإن كان رجلٌ يُورَث» أنه وارثٌ لاموروث، كما تقدَّمت

---

(١) قوله «أو» تكرر في الأصل.
(٢) الآية ١٣٥ من النساء.
(٣) الإملاء ١/١٧٠.
(٤) الأصل: «والثاني» وهو سهو.

حكايتُه عن الزمخشري. قال الزمخشري[1] ـ بعد ما حكيناه عنه ـ: فإنْ قلت: فالضميرُ في قوله «فلكلٍّ واحدٍ منهما» إلى مَنْ يرجِعُ حينئذ؟ قلت: على الرجل وعلى أخيه أو أخته، وعلى الأول: إليهما، فإنْ قلت: إذا رجع الضمير إليهما أفاد استواءهما في حيازة السدس من غير مفاضلة الذكر للأنثى، فهل تبقى هذه الفائدة قائمةً في هذا الوجه؟ قلت: نعم لأنَّك إذا قلت: السدس له، أو لواحدٍ من الأخ أو الأخت على التخييرِ فقد سَوَّيْتَ بين الذكر والأنثى» انتهى.

وقرأ أُبي[2]: «أخ أو أخت من الأم». وقرأ سعد بن أبي وقاص: «من أم» بغيرِ أداة تعريف. وأجمع الناس على أن المراد بالأخ والأخت من الأم كقراءتهما، ولأنَّ ما في آخر السورة يدل على ذلك وهو كون: للأختِ النصفُ، وللأختين الثلثان، وللأخوة الذكور والإناث للذَّكَر مثلُ حظ الانثيين.

قوله: «فإنْ كانوا» الواوُ ضميرُ الإخوة من الأمِّ المدلول عليهم بقوله: «أخ أو أخت»، والمرادُ الذكورُ والإناث، وأتى بضمير الذكور في قوله «كانوا» وقوله «فهم» تغليباً للمذكر على المؤنث، و«ذلك» إشارةٌ إلى الواحد، أي: أكثر من الواحد، يعني: فإن كان مَنْ يرث زائداً على الواحد؛ لأنه لا يَصِحُّ أن يقال: «هذا أكثرُ من واحد»[3] إلا بهذا المعنى لتنافي معنى كثير وواحد، وإلاَّ فالواحدُ لا كثرة فيه.

وقوله: «مِنْ بعد وصيةٍ يُوصى» قد تقدم[4] إعراب ذلك وهذا مثلُه.

قوله: «غيرَ مُضارٍّ» «غيرَ» نصبٌ على الحال من الفاعل في «يوصَى»

---

(١) الكشاف ١/٥١٠.

(٢) البحر ٣/١٩٠؛ الكشاف ١/٥١٠.

(٣) لأن «أكثر» دالة على التفضيل.

(٤) انظر: الآية ١١ من النساء.

وهو ضمير يعود على الرجل في قوله: «وإن كان رجل»، هذا إنْ أُريد بالرجلِ الموروثُ، وإن أريد به الوارث كما تقدم فيعود على الميت الموروث المدلولِ عليه بالوارثِ مِنْ طريقِ الالتزام كما دل عليه في قوله: «فلهنَّ ثُلُثا ما تركَ» أي: تَرَكَه الموروث، فصار التقدير: يوصَى بها الموروث، هكذا أعربه الناس فجعلوه حالاً: الزمخشري(١) وغيره.

إلا أن الشيخ(٢) رَدَّ ذلك بأنه يؤدِّي إلى الفصل بين هذه الحال وعامِلِها بأجنبي منهما، وذلك أنَّ العاملَ فيها «يوصَى» كما تقرر، وقوله: «أو دَيْنٍ» أجنبي لأنه معطوف على «وصية» الموصوفة بالعامل في الحال، قال: «ولو كان على ما قالوه مِن الإعراب لكانَ التركيب: «مِنْ بعد وصيةٍ يُوصَى بها غيرَ مُضارٍّ أو دينٍ». وهذا الوجه مانع في كلتا القراءتين: أعني بناءَ الفعلِ للفاعل أو المفعول، وتزيد عليه قراءةُ البناء للمفعول وجهاً آخرَ، وهو أَن صاحب الحال غيرُ مذكور، لأنه فاعلٌ في الأصل حُذِفَ وأقيم المفعول مُقامَه، ألا ترى أنك لو قلت: «تُرْسَلُ الرياح مبشِّراً بها» بكسر الشين، يعني: «يرسلُ اللَّهُ الرياحَ مبشِّراً بها» فحذفت الفاعل وأقمت المفعول مُقامَه، وجئت بالحال من الفاعلِ لم يَجُزْ فكذلك هذا». ثم خَرَّجه على أحد وجهين: إمَّا بفعل(٣) يدل عليه ما قبله من المعنى؛ ويكون عامَّاً لمعنى ما يتسلَّط على المال بالوصية أو الدين وتقديره: يلزم ذلك مالَه، أو يُوجبه فيه غيرَ مُضارٍّ بورثته بذلك الإلزامِ أو الإيجاب. وإمَّا بفعلٍ مبني للفاعل لدلالةِ المبني للمفعولِ عليه أي: يوصي غير مُضارٍّ، فيصير نظير قوله: «يُسبِّح له فيها بالغدوِّ والاصال رجالٌ»(٤) على قراءةِ منْ فتح الباء.

---

(١) الكشاف ١/٥١٠.

(٢) البحر ٣/١٩١.

(٣) أي: منصوب بفعل.

(٤) الآية ٣٦ من النور، وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. السبعة ٤٥٦.

قوله: «وصيةً» في نصبها أربعة أوجه؛ أحدُها: أنها مصدر مؤكِّد، أي: يوصيكم الله بذلك وصيةً. الثاني: أنها مصدر في موضع الحالِ، والعامل فيها يُوصيكم. قاله ابن عطية[1]، والثالث: أنها منصوبةٌ على الخروج: إمَّا من قولِه: «فلكل واحد منهما السدس» أو من قوله: «فهم شركاء في الثلث» وهذه عبارةٌ تشبه عبارة الكوفيين. والرابع: أنها منصوبةٌ باسمِ الفاعل وهو «مُضارّ»، والمُضارَّةُ لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لمَّا وصَّى الله تعالى بالوَرَثة جَعَل المُضارَّة الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغةً في ذلك، ويؤيد هذا التخريج قراءةُ الحسن[2]: «غيرَ مُضارِّ وصيةٍ» بإضافة اسم الفاعل إليها على ما ذكرناه من المجاز، وصارَ نظيرَ قولهم: «يا سارقَ الليلةِ» التقدير: يا سارقاً في الليلة، ولكنه أضافَ اسم الفاعل إلى ظرفه مجازاً واتِّساعاً[3]، فكذلك هذا، أصله: غيرَ مضارٍّ في وصيةٍ من الله، فاتُّسع في هذا إلى أن عُدِّي بنفسه من غيرِ واسطةٍ، لِما ذكرت لك من قصد المبالغة.

وهذا أحسنُ تخريجاً من تخريج أبي البقاء فإنه ذكر[4] في تخريج قراءة الحسن وجهين، أحدُهما: أنه على حذف «أهل» أو ذي أي: غيرَ مضارٍّ أهلِ وصيةٍ أو ذي وصية. والثاني: على حذف وقت أي: وقتَ وصية قال: «وهو من إضافة الصفة إلى الزمان، ويقرب من ذلك قولُهم: «هو فارسُ حربٍ» أي: فارس في الحرب، وتقول: «هو فارسُ زمانه» أي: في زمانه، كذلك تقديرُ القراءة: غيرَ مضار في وقت الوصية.

ومفعول «مُضارّ» محذوفٌ إذا لم تُجْعَلْ «وصيةً» مفعولةً أي: غيرَ مضارٍّ ورثتِه بوصية.

---

(١) المحرر ٤/٤٤.

(٢) الشواذ ٢٥؛ البحر ٣/١٩١.

(٣) أي: إنه اتسع في الفعل فعداه إلى الظرف تعديته للمفعول به.

(٤) الإملاء ١/١٧٠.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْه﴾: حَمَلَ على لفظ «مَنْ» فَأَفْرَدَ الضميرَ في قوله: «يُطِعْ» و«يُدْخِلْه»، وعلى معناها فجمع في قوله «خالدين». وهذا أحسنُ الحَمْلين، أعني الحملَ على اللفظ ثم المعنى، ويجوزُ العكس وإن كان ابن عطية[١] قد منعه، وليس بشيء لثبوته عن العرب، وقد تقدَّم ذلك غيرَ مرةٍ وفيه تفصيلٌ، وله شروط مذكورةٌ في كتب النحو.

وفي نصبِ «خالدين» وجهان، أظهرهما: أنه حال من الضمير المنصوبِ في «يُدْخِلْه»، ولا يَضُرُّ تغايُرُ الحالِ وصاحبِها من حيث كانت جمعاً وصاحبُها مفرداً لِما تقدَّم من اعتبار اللفظِ والمعنى، وهي مُقَدَّرة[٢] لأنَّ الخلود بعد الدخولِ.

والثاني: أن يكونَ نعتاً لـ«جنات» من باب ما جَرَى على موصوفِه لفظاً وهو لغيرِه معنىً نحو: مررت برجلٍ قائمةٍ أمه، وبامرأة حسنٍ غلامُها، فـ«قائمةٍ» و«حسنٍ» وإن كانا جارِيَيْنِ على ما قبلهما لفظاً فهما لِما بعدَهما معنىً، أجاز ذلك في الآية الكريمة الزجاج[٣] وتبعه التبريزي، إلَّا أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وجب / إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب [٢٠١/ب]
البصريين[٤]: أَلْبس أو لم يُلْبِس. وأما الكوفيون فيفصِّلون فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له: فإن أَلْبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: «زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو» إذا كان الضرب واقعاً من زيد على

(١) المحرر ٤/٤٥.

(٢) وهذا نحو قولهم: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» فهي عكس الحال المقترنة في قولنا: مررت بسعيد جالساً.

(٢) لم يذكر ذلك في كتابه «معاني القرآن» في إعرابه لـ«خالدين»، وإنما في إعرابه لـ«خالداً» ٢/٢٦.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٧.

عمرو، وإن لم يُلْبِس لم يَجِبِ الإبرازُ نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربُها»، إذا تقرَّر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنما يتمشَّى على رأي الكوفيين، وهو مذهب حسن.

واستدلَّ مَنْ نَصَر مذهبَ الكوفيين بالسماع، فمنه قراءةُ مَنْ قرأ: «إلى طعامٍ غيرِ ناظرين إناه»[1] بجر «غير» مع عدمِ بروزِ الضمير، ولو أَبْرزه لقال: «غيرِ ناظرين إناه أنتم» ومنه قولُ الآخَر[2]:

١٥٥٦ـ قَوْمي ذُرا المجدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذلكِ عدنانٌ وقَحْطانُ

ولم يقل: بانُوها هم، وقد خَرَّج بعضُهم البيت على حذف مبتدأ تقديره: هم بانوها، فـ «قومي» مبتدأ أول» و «ذرا» مبتدأ ثان، و «هم» مبتدأ ثالث، و «بانوها» خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

وقد منع الزمخشري كونَ «خالدين» و «خالداً» صفةً لـ «جنات» و «ناراً» بعدم بروز الضمير فقال[3]: «فإنْ قلت: هل يجوز أن يكونا صفتين لـ «جنات» و «ناراً»؟ قلت: لا، لأنهما جريا على غير مَنْ هما له، فلا بد من الضمير في قولك: «خالدين هم فيها، وخالداً هو فيها».

ومَنَع أبو البقاء[4] ذلك أيضاً بعدم إبراز الضمير لكن مع «خالداً»،

---

(١) الآية ٥٣ من الأحزاب وهي قراءة ابن أبي عبلة. فتح القدير ٢٩٧/٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في التصريح ١٦٢/١؛ والعيني ١٥٧/١؛ والهمع ٩٦/١؛ والدرر ٧٢/١.

(٣) الكشاف ٥١١/١.

(٤) عبارة المطبوعة «ويجوز» بسقوط «لا» وهي محرفة كما يبدو من التعليل. انظر: الإملاء ١٧٠/١.

ولم يتعرض لذلك مع «خالدين»، ولا فرق بينهما، ثم حكى جواز ذلك عن الكوفيين، وهذا المنعُ على مذهبِ البصريين كما تقدم.

وقرأ[1] نافع وابن عامر هنا «نُدْخِلْه» في الموضعين، وفي سورة التغابن[2] والطلاق[3] والفتح[4] بنونِ العظمة، والباقون بالياء، والضمير لله تعالى، وإنما جمع «خالدين» في الطائعين، وأَفْرَد «خالداً» في العاصين، قالوا: لأنّ أهلَ الطاعة أهلُ الشفاعة، فلمَّا كانوا يَدْخُلون هم والمشفُوعُ لهم ناسَبَ ذلك الجمعَ، والعاصي لا يَدْخُلُ به غيرُه النارَ فناسَبَ ذلك الإِفرادُ.

والجملةُ من قولِه «تجري من تحتِها الأنهار» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات»، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ المنصوبَ بعد «دخل» من الظروف هل نصبُه نصبُ الظروف أو نصبُ المفعولِ به؟ الأول قول الجمهور، والثاني قول الأخفش، فكذلك «جنات» و «ناراً».

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿واللاتي﴾**: اللاتي: جمع «التي» في المعنى لا في اللفظ؛ لأنَّ هذه صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع، وليست بتثنية ولا جمع حقيقةً. وقال أبو البقاء[5]: «اللاتي جمع «التي» على غير قياس، وقيل: هي صيغة موضوعة للجمع» ومثل هذا لا ينبغي أَنْ يَعُدَّه خلافاً. ولها جموعٌ كثيرة: ثلاثَ عشرةَ لفظة، وهي: اللاتي واللواتي واللائي، وبلا ياءات فهذه ست، واللاي بالياء من غيرِ همزٍ، واللا من غير ياءٍ ولا همزٍ، واللَّواء بالمد، واللَّوا بالقصر، و «الألى» كقوله[6]:

(١) السبعة ٢٢٨؛ الكشف ١/ ٣٨٠.
(٢) الآية ٩.
(٣) الآية ١١.
(٤) الآية ١٧.
(٥) الإملاء ١/ ١٧٠.
(٦) البيت لعمارة بن راشد، وهو في اللسان: فصم، والعيني ١/ ٤٥٣. والحجل: الخلخال.

١٥٥٧ـ فـأمَّـا الأُلى يَسْكُنَّ غَـوْرَ تـهـامـةٍ
فكــلُّ فتـاةٍ تتـرُكُ الحِجْـلَ أَفْصَمـا

إلا أنَّ الكثيرَ أن تكونَ جمْعَ «الذي». و«اللاءاتِ» مكسوراً مطلقاً أو معرباً إعرابَ جمع المؤنث السالم كقوله[١]:

١٥٥٨ـ أولئـك إخـواني الـذين عَـرَفْتُهُـمْ
وأَخْـدانُـك الـلاءاتُ زُيِّنَّ بـالكَـتَمْ

برفعِ «اللاءات»[٢].

وفي محلِّ «اللاتي» قولان، أحدُهما: أنه رفعٌ بالابتداء، وفي الخبرِ حينئذٍ وجهان، أحدُها: الجملةُ مِنْ قوله: «فاسْتَشْهدوا»، وجازَ دخولُ الفاءِ زائدةً في الخبرِ وإن لم يَجُزْ زيادتُها في نحو: «زيدٌ فاضرِبْ» على رأي الجمهور، لأنَّ المبتدأ أَشْبَهَ الشرطَ في كونِه موصولاً عاماً صلتُه فعلٌ مستقبل، والخبرُ مستحقٌ بالصلةِ.

الوجه الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، والتقدير: «فيما يُتْلَىٰ عليكم حكمُ اللاتي»، فحُذفَ الخبرُ والمضافُ إلى المبتدأ للدلالة عليهما، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، وهذا نظيرُ ما فَعَله سيبويه[٣] في نحو: «الزانيةُ والزاني فاجْلِدوا»[٤] و«السارقُ والسارقةُ فاقطعوا»[٥] أي: فيما يُتْلىٰ عليكم حكمُ الزانية، ويكونُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: لنا، والهمع ١/٨٣؛ والدرر ١/٥٨. والكتم: نبت يصبغ به الشعر.

(٢) لم يشر إلى لغة أخرى وهي: اللوائي.

(٣) الكتاب ١/٧١ ـ ٧٢.

(٤) الآية ٢ من النور.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

قولُه «فاستشهِدوا» و«فاجْلِدوا» دالاً على ذلك الحكم[1] المحذوفِ لأنه بيانٌ له.

والقول الثاني[2]: أنَّ محلَّه نصبٌ، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ لدلالةِ السياقِ عليه لا على جهةِ الاشتغالِ لِما سنذكره، والتقدير: اقصِدوا اللاتي يأتين، أو تعمَّدوا. ولا يجوز أن ينتصبَ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره قولُه «فاستشهدوا» فتكونُ المسألة من باب الاشتغال، لأنَّ هذا الموصولَ أشبهَ اسمَ الشرطِ كما تقدَّم تقريره، واسمُ الشرطِ لا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ على الاشتغالِ لأنه لا يعمل فيه ما قبله[3]، فلو نصبناه بفعلٍ مقدرٍ لزم أن يعملَ فيه ما قبلَه. هذا ما قاله بعضهم، ويَقْرُبُ منه ما قاله أبو البقاء فإنه قال[4]: «وإذا كان كذلك ـ أي كونَه في حكم الشرط ـ لم يَحْسُنِ النصبُ؛ لأنَّ تقديرَ الفعل قبل أداةِ الشرط لا يجوز، وتقديرُه بعد الصلةِ يحتاج إلى إضمارِ فعلٍ غيرِ قوله «فاستشهدوا» لأنَّ «استشهدوا» لا يَصِحُّ أن يعمل النصب في «اللاتي» وفي عبارتِه مناقشةٌ يطول بذكرها الكتاب.

والثاني[5]: أنه منصوبٌ على الاشتغال /، ومَنْعُهم ذلك بأنه يلزُم أَنْ يعملَ فيه ما قبلَه جوابُه أنَّا نقدِّرُ الفعلَ بعده لا قبله، وهذا خلافٌ مشهورٌ في أسماءِ الشرط والاستفهام: هل يَجْري فيها الاشتغال أم لا؟ فمنعَه قومٌ لِما تقدَّم، وأجازه آخرون مقدِّرين الفعل بعد الشرطِ والاستفهام، وكونُه منصوباً على الاشتغال هو ظاهر كلام مكي[6] فإنه ذكر ذلك في قوله: «واللذانِ يأتيانِها

---

(١) قوله «الحكم» يعني به الخبر.

(٢) أي في محل «اللاتي».

(٣) بَيْدَ أن هذا يُفْضي إلى أن يعمل فيما يشبه الشرط ما قبله، فنكون قد وقعنا في المحذور السابق.

(٤) الإملاء ١/١٧١.

(٥) أي: من وجوه نصب «اللاتي».

(٦) المشكل ١/١٨٤.

منكم فآذُوهما»[1] والآيتان من وادٍ واحد، ولا بدَّ من إيراد نصِّه ليتَّضحَ لك قولُه، قال ــ رحمه الله: «واللذانِ يأتيانِها» الاختيارُ عند سيبويه[2] في «اللذان» الرفع، وإنْ كان معنى الكلامِ الأمرَ، لأنه لمَّا وَصَلَ بالفعلِ تمكَّن معنى الشرط فيه إذ لا يقع على شيءٍ بعينه، فلمَّا تمكَّن معنى الشرط والإبهام جرى مَجْرى الشرطِ في كونه لم يَعْمل فيه ما قبله كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمرٍ أو مظهر». ثم قال: «والنصبُ جائزٌ على إضمارِ فعل لأنه إنما أشبه الشرطَ، وليس الشبيهُ بالشيء كالشيءِ في حكمه». انتهى. وليس لقائل أن يقولَ: مرادُه النصبُ بإضمار فعل النصب لا على الاشتغال، بل بفعلٍ مدلولٍ عليه، كما تقدم نَقْلُه عن بعضِهم؛ لأنه لم يكن لتعليله بقوله: «لأنه إنما أشبه الشرط إلى آخره» فائدةٌ إذ النصبُ كذلك لا يَحْتاج إلى هذا الاعتذار.

وقوله: «مِنْ نسائِكم» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل من «يَأْتِين»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: يأتين كائناتٍ من نسائكم. وأما قوله «منكم» ففيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلقَ بقوله: «فاستشهدوا». والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه صفة لـ«أربعة»، فيكون في محل نصبٍ تقديرُه: فاستشهدوا عليهنَّ أربعةً كائنة منكم.

قوله «حتى»، «حتىٰ» بمعنى إلى، فالفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهي متعلقة بقوله: «فأمسكوهن» غاية له. وقوله: «أو يجعلَ» فيه وجهان، أحدهما: أن تكون «أو» عاطفة فيكون الجَعْلُ غاية لإمساكهن أيضاً، فينتصبُ «يجعلَ» بالعطف على «يتوفَّاهن». والثاني: أن تكون «أو» بمعنى «إلا» كالتي في قولهم «لألزَمَنَّك أو تقضِيَني حقي» على أحدِ المعنيين، والفعلُ بعدها

---

(١) الآية ١٦ من النساء.

(٢) الكتاب ٧٢/١.

منصوبٌ أيضاً بإضمار «أن» كقوله[1]:

١٥٥٩ـ فَسِـرْ في بـلادِ اللّـهِ والتمس الغِنَى
تَعِشْ ذا يَسـارٍ أو تـمـوتَ فَتُعْـذَرا

أي: إلا أَنْ تموتَ. والفرقُ بين هذا الوجهِ والذي قبله أنَّ الجَعْلَ ليس غايةً لإمساكِهِنَّ في البيوت.

قوله: «لهن» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلقٌ بـ«يَجْعَلَ». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه حال من «سبيل»، إذ هو في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها فَنُصِب حالاً، هذا إنْ جُعِل الجَعْلُ بمعنى الشرع أو الخلق، وإنْ جُعِل بمعنى التصيير فيكون «لَهُنَّ» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأول وهو «سبيل»، وتقديمُه هنا واجبٌ لأنهما لو انْحَلاَّ لمبتدأ وخبرٍ وَجَبَ تقديمُ هذا الخبرِ لكونِه جاراً، والمبتدأُ نكرةٌ لا مسوِّغَ لها غيرُ ذلك.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿واللذانِ﴾**: الكلامُ عليه كالكلامِ على «اللاتي»[2] إلا أنَّ في كلامِ أبي البقاء ما يُوهِمُ جوازَ الاشتغالِ فيه، فإنه قال[3]: «الكلام في «اللذان» كالكلام في «اللاتي»، إلا أنَّ مَنْ أجاز النصبَ يَصِحُّ أن يقدِّرَ فعلاً من جنس المذكور تقديرُه: آذُوا اللذين، ولا يجوز أن يعملَ ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ولو عَرِيَ من الضمير؛ لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها»[4]

---

(١) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٨٩؛ والمقرب ١/٢٦٣؛ ورصف المباني ١٣٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٦.

(٢) أي في الآية قبلها.

(٣) الإملاء ١/١٧١.

(٤) هذا الكلام ينفي نفياً قاطعاً أن أبا البقاء يجيز الاشتغال هنا، وذلك لأن ما بعد الفاء سيكون مفسراً لما قبل الموصول، فيكون بذلك قد عمل ما بعد الموصول فيما قبله وهذا ممنوع.

فقولُه: «مَنْ أجازَ النصبَ» يَحْتمل مَنْ أجاز النصب المتقدمَ في «اللاتي» بإضمارِ فعلٍ لا على سبيل الاشتغال كما قدَّره هو بنحو «اقصِدوا»، ويَحْتمل مَنْ أجازَ النصبَ على الاشتغال من حيث الجملةُ، إلا أنَّ هذا بعيدٌ لأنَّ الآيتين من وادٍ واحدٍ فلا يُظَنُّ به أنه يمنع في إحداهما ويجيز في الأخرى، ولا ينفع كونُ الآيةِ الأولى فيها الفعلُ الذي يفسِّر متعدٍ بحرفِ جر، والفعلُ الذي في هذه الآية مُتَعَدٍّ بنفسه فيكون أقوى، إذ لا أثرَ لذلك في باب الاشتغال. والضميرُ المنصوب في «يأتِيانها» للفاحشة.

وقرأ[1] عبدالله: «يأتينَ بالفاحشةِ» أي يَجِئْنَ بها، ومعنى قراءةِ الجمهور «يَغْشَيْنَها ويخالطنها».

وقرأ الجمهور: «واللذانِ» بتخفيف النون، وقرأ[2] ابن كثير: «واللذانّ» هنا، و «اللذينّ» في حم السجدة[3] بتشديد النون. ووجهُها جَعَلَ إحدى النونين عوضاً من الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أن «الذي» مثل «القاضي»، و «القاضي» تثبت ياؤه في التثنية، فكان حقُّ ياء الذي والتي أن تثبت في التثنية ولكنهم حَذَفُوها: إمَّا لأنَّ هذه تثنيةٌ على غيرِ القياسِ، لأنَّ المبهماتِ لا تُثَنَّى حقيقةً، إذ لا يثنى إلا ما يُنَكَّر، والمبهمات لا تنكر، فجعلوا الحذفَ مَنْبَهَةً على هذا، وإمَّا لطولِ الكلامِ بالصلة. وزعم ابن عصفور أنَّ تشديدَ النونِ لا يجوزُ إلا مع الألفِ كهذه الآية، ولا يجوز مع الياء في الجر والنصب، وقراءةُ ابن كثير في حم السجدة[4]: «أرنا اللذيْنِّ أضلَّانا» حجةٌ عليه.

---

(١) البحر ٣/١٩٥.

(٢) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ١/٣٨١؛ الشواذ ٢٥.

(٣) الآية ٢٩، وتسمى فصّلت أيضاً.

(٤) الآية ٢٩.

وقُرىء: «اللّذَأنِّ» بهمزةٍ وتشديدِ النون، ووجهُها أنه لَمَّا شَدَّد النونَ التقى ساكنان فَفَرَّ من ذلك بإبدالِ الألفِ همزةً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في الفاتحة[1].

وقرأ عبدالله: «والذين يَفْعَلُونه منكم»، وهذه قراءةٌ مشكلةٌ لأنها بصيغة
[٢٠٢/ب] الجمع، / وبعدَها ضميرُ تثنية[2]، وقد يُتَكَلَّفُ لهاتخريجٌ: وهو أنَّ «الذين» لمَّا كان شاملاً لصنفي الذكورِ والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته، وهذا كما عاد ضمير الجمع على المثنى الشامل لأفرادٍ كثيرة مندرجةٍ تحتَه كقوله تعالى: «وإنْ طائفتان من المؤمنين اقْتَتَلوا»[3]، «هذان خَصْمانِ اختصموا»[4]، كذا قال الشيخ[5] وفيه نظر، فإنَّ الفرقَ ثـابتٌ؛ وذلك لأنَّ «الطائفة» اسمٌ لجماعة وكذلك «خصم»؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ فأُطْلِقَ على الجمعِ.

وأصلُ فآذُوهما: فآذِيُوهما، فاستثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذِفَت الياء التي هي لام، وضُمَّ ما قبل الواوِ لتصِحَّ.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿إنما التوبةُ على الله﴾**: قد تقدَّم الكلام على «إنما» في أول البقرة[6] وما قيل فيها. و«التوبة» مبتدأ، وفي خبرها وجهان، أظهرهما: أنه «على الله» أي: إنما التوبة مستقرة على فضل الله، ويكون «للذين» متعلقاً[7] بما تعلَّق به الخبر. وأجاز أبو البقاء[8] عند ذِكْرِه هذا الوجهَ

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٧ من الفاتحة.

(٢) وهو الضمير في «فآذوهما».

(٣) الآية ٩ من الحجرات.

(٤) الآية ١٩ من الحج.

(٥) البحر ١٩٧/٣.

(٦) انظر: الآية ١١.

(٧) الأصل: «متعلق» وهو سهو.

(٨) الإملاء ١٧١/١.

أن يكونَ «للذين» متعلقاً بمحذوف على أنه حال قال: «فعلى هذا يكون «للذين يعملون السوء» حالاً من الضمير في الظرف وهو «على الله»، والعاملُ فيها الظرفُ أو الاستقرار أي: كائنةً للذين، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في الحالِ التوبة لأنه قد فُصِل بينهما بالخبر»[١]، وهذا الذي قاله فيه تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه.

الثاني: أن يكونَ الخبرُ «للذين» و«على الله» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من شيء محذوف، والتقدير: «إنما التوبةُ إذا كانت ــ أو إذ كانت ــ على الله للذين يعملون»، فـ «إذا» و«إذ» معمولان لـ«الذين»؛ لأنَّ الظرفَ يتقدم على عامله المعنوي. و«كان» هذه هي التامَّةُ وفاعلُها هو صاحب الحال. ولا يجوز أن تكون «على الله» حالاً من الضمير المستتر في «للذين»، والعامل فيها «للذين» لأنه عامل معنوي، والحال لا تتقدم على عاملِها المعنوي. هذا ما قاله أبو البقاء[٢]، ونَظَّر هذه المسألةَ بقولِهم: «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً» يعني أنَّ التقديرَ هنا: إذ كان بُسْراً أطيبُ منه إذْ كان رُطَباً، ففي هذه المسألة أقوال[٣] كثيرة مضطربة لا يحتملها هذا الكتاب. وقدَّر الشيخ[٤] مضافين حُذِفا من المبتدأ والخبر فقال: «التقديرُ: إنما قبولُ التوبةِ مترتبٌ على فضلِ الله، فـ«على» باقيةٌ على بابها» يعني من الاستعلاء.

قوله «بجَهالةٍ» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من فاعل «يعملون»، ومعناها المصاحبة أي: يعملون السوءَ ملتبسين بجهالةٍ أي: مصاحبين لها، ويجوز أن يكون حالاً من المفعولِ أي: ملتبساً بجهالة، وفيه بُعْدٌ وتَجَوُّزٌ.

---

(١) أبو البقاء: «بالجار» والمعنى واحد.

(٢) الإملاء ١/١٧١.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٢٥١، ٤/٢٠٧؛ ابن عقيل ١/٥٤٨.

(٤) البحر ٣/١٩٧.

والثاني: أن يتعلق بـ «يعملون» على أنها باء السببية. قال الشيخ[1]: «أي: الحاملُ لهم على عملِ السوءِ هو الجهالة، إذ لو كانوا عالمين بما يترتَّب على المعصية متذكرين له حالَ عملها لم يَقْدُموا عليها كقوله: «لا يَزْني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[2] لأن العقل حينئذ يكون مغلوباً أو مسلوباً.

قوله: «من قريب» فيه وجهان، أحدهما: أن تكون «من» لابتداءِ الغاية أي: تبتدىء التوبة من زمانٍ قريب من زمان المعصية لئلا يقعَ في الإِصرار، وهذا إنما يتأتَّى على قول الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية في الزمان، ويتأوَّلون ما جاء منه، ويكون مفهومُ الآية أنه لو تاب من زمانٍ بعيد لم يدخُلْ في مَنْ خُصَّ بكرامةِ قَبولِ التوبة على الله المذكورةِ في هذه الآية، بل يكون داخلاً فيمن قال فيهم «فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم»[3].

والثاني: أنها للتبعيض أي: بعضَ زمانٍ قريب، يعني: أي جزء من أجزاء هذا الزمان أتى بالتوبة فيه فهو تائب من قريب. وعلى الوجهين فـ «مِنْ» متعلقة بـ «يتوبون»، و «قريب» صفة لزمان محذوف كما تقدَّم تقريره، إلا أنَّ حَذْفَ هذا الموصوف وإقامةَ هذه الصفةِ مُقامه ليس بقياسٍ، إذ لا ينقاس الحَذْفُ إلا في صور[4]، منها أن تكونَ الصفةُ جَرَتْ مَجْرى الأسماء الجوامد كالأبطح[5] والأبرق، أو كانت خاصةً بجنس الموصوف نحو مررت بكاتبٍ،

---

(١) البحر ١٩٨/٣.
(٢) رواه ابن ماجه في الفتن باب ٣ (١٢٩٩/٢).
(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ فآية النساء ٩٩: «فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم»، وآية التوبة ١٠٢: «خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم».
(٤) انظر: الكتاب ١١٦/١.
(٥) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. والأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة.

أو تقدَّم ذِكْرُ موصوفها نحو: «اسقِني ماءً ولو بارداً، وما نحن فيه ليس شيئاً من ذلك.

وفي قوله: «ثم يتوبون» إعلامٌ بسَعَةِ عفوه، حيث أتى بحرف التراخي. والفاء في قوله «فأولئك» مؤذنةٌ بتسبُّبِ قَبول الله توبتَهم إذا تابوا من قريب. وضَمَّن «يتوب» معنى يَعْطِفُ فلذلك عَدَّى بـ «على»[1]. وأمَّا قولُه: «إنما التوبة على الله» فراعَى المضافَ المحذوف إذ التقدير: إنما قبولُ التوبةِ على الله، كذا قال الشيخ[2] وفيه نظر.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿حتى إذا﴾**: حتى حرفُ ابتداء، والجملةُ الشرطية بعدها غايةٌ لِما قبلها أي: ليست التوبةُ لقومٍ يعملون السيئات، وغاية عَمِلهم إذا حضرهم الموتُ قالوا: كيت وكيت، وهذا وجه حسن، ولا يجوز في «حتى» أن تكونَ جارةً لـ «إذا» أي: يعملون السيئات إلى وقت حضورِ الموت من حيث إنها شرطيةٌ، والشرطُ لا يعمل فيه ما قبله، وإذا جعلنا «حتى» جارةً تعلَّقت بـ «يعملون»، وأدواتُ الشرط لا يعمل فيها ما قبلها[3]، ألا ترى أنه يجوزُ: «بمَنْ تمرر أمرر»، ولا يجوز: مَرَرْتُ بمن يَقُمْ أكرمْه، لأنَّ له صدرَ الكلام، ولأن «إذا» لا تتصرف على المشهور كما تقدم تقريره في أول البقرة. واستدلَّ ابن مالك[4] على تصرُّفها بوجوه، منها: جَرُّها بـ «حتى» نحو: «حتى

---

(١) وتاب تتعدى بـ «على» أيضاً من غير تضمين.

(٢) قاله الشيخ ضمن سياقه، وذلك في حديثه عن اختلاف متعلقي التوبة فالأول: «على الله» والثاني «عليهم»، فقد راعى المضاف المحذوف في الأول، والتقدير: قبول التوبة على الله، وكأنه قال في الثاني: هو يعطف عليهم. انظر: البحر ١٩٩/١.

(٣) أي: إن «حتى» جَرَّت على هذا الإعراب الظرف الشرطي «إذا» فتعلق الجار والمجرور بـ «يعملون» الذي هو سابق للمجرور، وبذلك عمل الشرط فيما قبله بالتعلُّق وهذا ممنوع.

(٤) مذهبه في شرح الكافية الشافية ٦٨٠/٢ عدم تصرف إذا، وأضاف «بأن الخروج عن الظرفية إن لم يكن إلا بدخول حرف الجر فإنه لا يعتد به».

إذا جاؤوها»[1] «حتى إذا كنتم»[2]، وفيه من الإشكال ما ذكرته لك، وقد تقدم تقرير ذلك عند قوله: «حتى إذا بلغوا»[3].

قوله: «ولا الذين يموتون» «الذين» مجرورُ المحل عطفاً على قوله «للذين يعملون» أي: ليست التوبةُ لهـؤلاء ولا لهـؤلاء، فَسَوَّى بين مَنْ مات كافراً وبين مَنْ لم يتب إلا عند معاينةِ الموتِ في عدم قبول توبتِه، والمرادُ بالعاملين السيئاتِ المنافقون.

وأجاز أبو البقاء[4] في «الذين» أن يكونَ مرفوعَ المحل على الابتداء، وخبرُه «أولئك» وما بعدَه، معتقداً أن اللام لام الابتداء، وليست بـ «لا» النافية. وهذا الذي قاله من كونِ اللامِ لامَ الابتداء لا يَصِحُّ إلا أن يكون قد رُسِمَتْ في المصحف لامٌ داخلة على «الذين» فيصير «وللذين»، وليس المرسوم كذلك، إنما هو لام وألف، وألف لام التعريف الداخلة على الموصول، وصورته: ولا الذين.

قوله: «أولئك» مبتدأ، و «أَعْتَدْنا» خبرُه، و «أولئك» يجوز أن يكونَ إشارةً
[٢٠٣/أ] إلى «الذين يموتون وهم كفار/، لأنَّ اسم الإشارة يَجْري مَجْرى الضميرِ فيعودُ لأقربِ مذكور، ويجوزُ أَنْ يُشارَ به إلى الصِّفتين: الذين يعملون السيئات والذين يَمُوتون وهم كفار. وأعتدنا أي: أَحْضَرْنا.

آ. **(١٩) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾**: في محلِّ رفعٍ على الفاعلية بـ «يَحِلُّ» أي: لا يَحِلُّ لكم إرثُ النساءِ. وقرىء[5] «لا تَحِلُّ» بالتاء من فوق

---

(١) الآية ٧١ من الزمر.
(٢) الآية ٢٢ من يونس.
(٣) الآية ٦ من النساء.
(٤) الإملاء ١/١٧٢.
(٥) نسبها في الشواذ ٢٥ إلى نعيم بن ميسرة؛ والبحر ٣/٢٠٢.

على تأويل أن ترثوا: بالوراثة، وهي مؤنثةٌ، وهذا كقراءة: «ثم لم تكن فتنَتهم إلا أن قالوا»[1] بتأنيث «تكن» ونصبِ «فتنتهم» بتأويل «ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتُهم»، إلا أن في آية الأنعامِ مسوغاً وهو الإخبار عنه بمؤنث كما سيأتي.

و «النساءَ» مفعول به: إمَّا على حَذْف مضاف أي: أن ترثوا أموال النساء إنْ كان الخطاب للأزواج؛ لأنه رُوي أن الرجل منهم إذا لم يكن له غرض في المرأة أمسكها حتى تموتَ فيرثَها، أو تَفْتَدِيَ منه بمالِها إنْ لم تمت. وإما[2] من غير حذفٍ، على معنى أن يَكُنَّ بمعنى الشيء الموروث إنْ كان الخطابُ للأولياء أو لأقرباء الميت، فقد نُقل أنه إذا مات أحدُهم وتَرَكَ امرأة وابناً من غيرها كان أحقَّ بها مِنْ نفسها[3]. وقيل: كان الوليُّ إنْ سبق وأَلْقى عليها ثوبَه كان أحق بها، وإنْ سَبَقَتْ إلى أهلها كانت أحقَّ بنفسِها، فنُهوا أن يجعلوهُنَّ كالأشياء المواريث، وعلى ما ذكرْتُ فلا يُحتاج إلى حَذْفِ أحدِ المفعولين: إمَّا الأول أو الثاني على جَعْلِ «أن ترثوا» متعدياً لاثنين كما فعل أبو البقاء[4] قال: «والنساءَ فيه وجهان، أحدُهما: هُنَّ المفعول الأول، والنساء على هذا هن الموروثاتُ، وكانت الجاهليةُ تَرِثُ نساء آبائهم وتقول: نحن أحقُّ بنكاحِهِنَّ. والثاني: أنه المفعول الثاني والتقدير: أن ترثوا من النساء المالَ» انتهى. قوله: «هُنَّ المفعول الأول» يعني والثاني محذوف تقديرُه: أَنْ تَرِثوا من آبائكم النساء.

و «كُرْهاً» مصدر في موضع نصب على الحال من النساء أي: أن ترثوهن كارهات أو مكرهات. وقرأ[5] الأخوان «كرهاً» هنا وفي براءة[6]

---

(١) الآية ٢٣ من الأنعام، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعة ٢٥٥.

(٢) قوله «وإما» معطوف على «إما» قبله بسطور.

(٣) أي بأن يتزوجها هذا الابن، فقد كان أولياء الميت يَعُدون أنفسهم أنهم أحق بالمرأة المتوفى زوجها من أهلها. وانظر: البحر ٢٠٢/٣.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

(٥) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨٢/١؛ والأخوان حمزة والكسائي.

(٦) الآية ٥٣.

والأحقاف[1] بضم الكاف، وافقهما عاصم وابن عامر من رواية ابن ذكوان عنه على ما في الأحقاف، والباقون بالفتح. وقد تقدَّم الكلام في الكُره والكَره: هل هما بمعنى واحد أم لا؟ في البقرة[2] فأغنى عن إعادته. ولا مفهومَ لقوله «كرهاً» يعني فيجوز أن يرثوهن إذا لم يَكْرَهْن ذلك لخروجه مَخْرج الغالبِ[3].

قوله: «ولا تَعْضُلوهُنَّ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مجزوم بـ«لا» الناهية، عَطَفَ جملةَ نهي على جملةٍ خبرية، فإنْ لم تُشْترط المناسبةُ بين الجمل ــ كما هو مذهبُ سيبويه ــ فواضحٌ، وإنْ اشترطنا ذلك ــ كما هو رأيُ بعضِهم ــ فلأنَّ الجملةَ قبلَها في معنى النهي، إذ التقديرُ: لا ترِثوا النساءَ كرهاً فإنه غيرُ حلالٍ لكم. وجعله أبو البقاء[4] على هذا الوجهِ مستأنفاً، يعني أنه ليس بمعطوفٍ على الفعل قبله.

والثاني: ــ أجازَه ابن عطية[5] وأبو البقاء[6] ــ أن يكون منصوباً عطفاً على الفعل قبله. قال ابن عطية: «ويُحتمل أن يكونَ «تَعْضُلوهن» نصباً عطفاً على «تَرِثوا»، فتكون الواوُ مُشَرِّكةً عاطفة فِعْلاً على فعل».

وقرأ ابن[7] مسعود: «ولا أَنْ تَعْضُلوهن» فهذه القراءة تُقَوِّي احتمال النصب[8] وأنَّ العَضْل مِمَّا لا يَحِلُّ بالنص. ورَدَّ الشيخ[9] هذا الوجه بأنك إذا

(١) الآية ١٥.

(٢) الآية ٢١٦.

(٣) أي إن المراد نفي الوراثة في حال الطوع والكراهة، لا جوازها في حالة الطوع استدلالاً بالآية، فخرج هذا الكره مخرج الغالب؛ لأن غالب أحوالهن أن يكنَّ مجبورات على ذلك. انظر: البحر ٣/٢٠٢.

(٤) الإملاء ١/١٧٢.

(٥) المحرر ٤/٦١.

(٦) الإملاء ١/١٧٢.

(٧) البحر ٣/٢٠٤؛ القرطبي ٣/٢٠٤.

(٨) أي: على العطف على ما قبله وليس على النهي.

(٩) البحر ٣/٢٠٤.

عطفت فعلاً منفياً بـ «لا» على مثبت وكانا منصوبين فإنَّ الناصب لا يُقَدَّر إلا بعد حرف العطف لا بعد «لا»، فإذا قلت: «أريدُ أن أتوبَ ولا أدخلَ النار» فإنَّ التقدير: أريد أن أتوبَ وأَنْ لا أدخلَ النار، لأنَّ الفعلَ يطلبُ الأولَ على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي، فالمعنى: أُريد التوبةَ وانتفاء دخولي النارَ، فلو كان الفعلُ المتسلطُ على المتعاطِفَيْنِ منفياً فكذلك، ولو قَدَّرْتَ هذا التقديرَ في الآية لم يَصِحَّ لو قلت: «لا يَحِلُّ أن لا تَعْضُلوهُنَّ» لم يَصِحَّ إلا أن تجعل «لا» زائدة لا نافيةً، وهو خلاف الظاهر، وأما أَنْ تقدِّر «أَنْ» بعد «لا» النافية فلا يَصِحُّ، وإذا قَدَّرْتَ «أن» بعد «لا» كان من عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر، لا من باب عطف الفعل على الفعل، فالتبس على ابن[1] عطية العطفان، وَظَنَّ أنه بصلاحية تقدير «أَنْ» بعد «لا» يكونُ من عطفِ الفعل على الفعلِ، وفَرْقٌ بين قولِك: «[لا] أريد[2] أن تقومَ وأن لا تخرجَ» وقولك: «لا أريدُ أن تقومَ ولا أن تخرجَ» ففي الأول نَفَىٰ إرادةَ وجودِ قيامِه، وأراد انتفاءَ خروجِه فقد أرادَ خروجَه، وفي الثانية نَفَى إرادةَ وجودِ قيامِه ووجودِ خروجِه، فلا يريدُ لا القيامَ ولا الخروجَ. وهذا في فهمه بعضُ غموضٍ على مَنْ لم يتمرَّنْ في علم العربية» انتهى ما رَدَّ به.

وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المثال الذي ذكره في قوله: «أريد أن أتوب ولا أدخل النار» فإنَّ تقديرَ الناصب فيه قبل «لا» واجب من حيث إنه لو قُدِّر بعدها لفسد التركيب، وأمَّا في الآية فتقدير «أن» بعد «لا» صحيحٌ، فإنَّ التقدير يصير: لا يَحِلُّ لكم إرث النساء كَرْهاً ولا عَضْلُهن. [ويؤيد ما قلته وما ذهب إليه ابن عطية قولُ الزمخشري[3] فإنه قال: فإن قلت:][4] تعضُلوهن ما وجهُ

---

(١) المحرر ٤/٦١.

(٢) سقطت «لا» سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر.

(٣) الكشاف ١/٥١٥.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

إعرابه؟ قلت: النصبُ عطفاً على «أن ترثوا» و «لا» لتأكيدِ النفي أي: لا يَحِلُّ لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضُلوهن»، فقد صَرَّح الزمخشري بهذا المعنى وصَرَّح بزيادة «لا» التي جَعَلَها الشيخ خلاف الظاهر.

وفي الكلام حذفُ تقديرُه: «ولا تَعْضُلوهن من النكاح» إنْ كان الخطابُ للأولياء، أو: «ولا تعضُلوهن من الطلاق» إنْ كان الخطاب للأزواجِ. وتقدَّم معنى العَضْل في البقرة[1].

قوله: «لِتَذْهَبوا» اللام متعلقةٌ بـ«تَعْضُلوهن»، والباء في «ببعض» فيها وجهان، أحدُها: أنها باءُ التعديةِ المرادفةُ لهمزتها أي: لِتَذْهَبُوا [بعضَ] ما آتيتموهن[2]. والثاني: أنها للمصاحبةِ، فيكون الجارُّ في محلّ نصبٍ على الحال، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: لتذهبوا مصحوبين ببعض، و «ما» موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وعلى التقديرين فالعائدُ محذوفٌ، وفي تقديره إشكالٌ تقدَّمَ الكلامُ عليه في البقرة عند قوله: «ومِمَّا رزقناهم ينفقون»[3] فليلتفت إليه.

قوله: «إلا أَنْ يَأْتِين» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطعٌ، فيكونُ «أن يأتينَ» في محلّ نصب. والثاني: أنه متصلٌ، وفيه حينئذ ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه مستثنى من ظرف زمان عام تقديره: «ولا تعضُلوهنَّ في وقتٍ من الأوقات إلا وقتَ إتيانهنَّ بفاحشة. الثاني: أنه مستثنى من الأحوال العامة تقديره: لا تَعْضُلوهن في حال من الأحوال إلا في حالِ إتيانهن بفاحشة. الثالث: أنه مستثنى من العلة العامة تقديره: لا تعضُلوهن لعلةٍ من [٢٠٣/ب] العلل إلا لإتيانهن بفاحشة. / وقال أبو البقاء[4] بعد أن حكى فيه وجهَ

---

(١) الآية ٣.

(٢) أي إن الفعل لا يتعدى أصلاً. وحين دخلت «صار» يتعدى ومعناها معنى همزة التعدية.

(٣) الآية ٣.

(٤) الإملاء ١/١٧٢.

الانقطاع: «والثاني: هو في موضع الحال تقديرُه: إلاَّ في حالِ إتيانِهِنَّ بفاحشةٍ، وقيل: هو استثناء متصل، تقديرُه: ولا تَعْضُلوهن في حال إلا في حالِ إتيان الفاحشة» انتهى. وهذا الوجهان هما في الحقيقة وجهٌ واحد، لأنَّ القائلَ بكونِه منصوباً على الحال لا بُدَّ أن يقدِّر شيئاً عاماً يجعلُ هذه الحالَ مستثناةً منه.

وقرأ[1] ابنُ كثير وأبو بكر عن عاصم: «مُبَيَّنة» بفتح الياء اسمَ مفعول في جميع القرآن، أي: بَيَّنَها مَنْ يَدَّعيها وأوضحها. والباقون بكسرها اسمَ فاعل وفيه وجهان، أحدهما: أنه من «بيَّن» المتعدي، فعلى هذا يكون المفعول محذوفاً تقديره مبيِّنةً حالَ مرتكبها. والثاني: أنه من بَيَّن اللازم، فإنَّ «بَيَّن» يكون متعدياً ولازماً يقال: بانَ الشيء وأبان واستبان وبَيَّن وتبيَّن بمعنى واحد أي: ظَهَر. وقرأ بعضهم[2]: مُبِيَنة بكسرِ الباءِ وسكونِ الياء اسم فاعل من «أبان»، وفيها الوجهان المتقدمان في المشددة المكسورة، لأنَّ «أبان» أيضاً يكون متعدياً ولازماً، وأمَّا «مُبَيِّنات»[3] فقرأهن الأخَوان وابن عامر وحفص عن عاصم بكسر الياء اسمَ فاعل، والباقون بفتحها اسمَ مفعول، وقد تقدَّم وجهُ ذلك.

قوله: «بالمعروف» في الباء وجهان، أظهرُهما: أنها باءُ الحالِ: إمَّا من الفاعل أي: مصاحبين لهنَّ بالمعروف، أو من المفعول أي: مصحوباتٍ بالمعروف. والثاني: أنها باءُ التعدية. قال أبو البقاء[4]: «بالمعروفِ» مفعول أو حال».

قوله: «فعسى» الفاء جواب الشرط، وإنما اقترنت بها «عَسَىٰ» لكونها

---

(١) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ١/٣٨٣.
(٢) وهي قراءة ابن عباس كما في القرطبي ٥/٩٦.
(٣) الآية ٣٤ من النور. وانظر: السبعة ٢٢٩.
(٤) الإملاء ١/١٧٢.

جامدةً. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: مِنْ أيِّ وجهٍ صَحَّ أن يكون «فعسى» جزاءً للشرط؟ قلت: من حيث إنَّ المعنى: فإنْ كرهتموهن فاصبروا عليهن مع الكراهة، فلعل لكم فيما تكرهون خيراً كثيراً ليس فيما تحبونه».

وقرىء[2] «ويَجْعَلُ» برفع اللام. قال الزمخشري[3]: «على أنه حال»، يعني ويكونُ خبراً لمبتدأ محذوف؛لئلا يلزمَ دخول الواو على مضارع مثبت. و«عسى» هنا تامةٌ لأنها رَفَعَتْ «أنْ» وما بعدها، والتقدير: فقد قَرُبَتْ كراهتكم، فاستغنت عن تقدير خبر، والضمير في «فيه» يعود على «شيء» أي: في ذلك الشيء المكروهِ.وقيل: يعودُ على الكره المدلول عليه بالفعل. وقيل: يعود على الصبر وإن لم يَجْرِ له ذكر.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿مكانَ زوجٍ﴾**: ظرفٌ منصوبٌ بالاستبدال، والمرادُ بالزوج هنا الجمعُ أي: وإنْ أردتم استبدالَ أزواجٍ مكانَ أزواج، وجاز ذلك لدلالةِ جمعِ المستبدِلين، إذ لا يُتَوَهَّم اشتراك المخاطبين في زوجٍ واحد مكانَ زوجٍ واحد، ولإرادة معنى الجمع عادَ الضميرُ من قوله: «إحداهُنَّ» على «زوج» جمعاً. والتي نَهَى عن الأخذ منها هي المستبدلُ مكانَها، لأنها آخذةٌ منه بدليل قوله: «وكيف تأخذونه وقد أَفْضى بعضكم إلى بعض» وهذا إنما هو في القديمةِ لا المُسْتحدثةِ.

وقال: «إحداهُنَّ» ليدلَّ على أن قوله: «وآتيتم» المراد منه: وآتى كلُّ واحد منكم إحداهن، أي: إحدى الأزواج، ولم يقل: «آتيتموهن قنطاراً» لئلا يُتَوَهَّم أن الجميع المخاطبين آتَوا الأزواج قنطاراً، والمراد: آتى كلُّ واحد زوجَه قنطاراً، فدل لفظ «إحداهن» على أن الضمير في «آتيتم» المرادُ منه كلُّ

---

(١) الكشاف ١/٥١٥.

(٢) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٥.

(٣) الكشاف ١/٥١٥.

واحدٍ واحدٍ، كما دَلَّ لفظ «وإنْ أردتم استبدالَ زوجٍ مكان زوجٍ» على أنَّ المرادَ استبدالُ أزواجٍ مكانَ أزواجٍ، فأُريد بالمفرد هنا الجمعُ لدلالةِ «وإنْ أردتم».

وأُريد بقوله «وآتيتم» كلُّ واحدٍ واحدٍ، لدلالة «إحداهن» وهي مفردة على ذلك. ولا يُدَلُّ على هذا المعنى البليغ بأوجزَ ولا أفصحَ من هذا التركيب. وتقدَّم معنى القنطار واشتقاقه في آل عمران[1]. والضمير في «منه» عائد على «قنطاراً».

وقرأ[2] ابن محيصن: «وآتيتم احداهن» بوصل ألف «إحدى» كما قرئ: «إنها لاحْدى الكُبر»[3] حَذَفَ الهمزة تخفيفاً كقوله[4]:

١٥٦٠ـ إنْ لم أقاتِلْ فألبسوني بُـرْقُعاً ....

وبهذا الذي ذكرته يتضح معنى الآية.

وقد طَوَّل أبو البقاء[5] فيها ولم يأت بطائل، ولا بد من التعرُّض لما قاله والتنبيه عليه. قال: «وفي قوله «وآتيتم إحداهن قنطاراً» إشكالان، أحدهما: أنه جَمَع الضميرَ والمتقدمُ زوجان. والثاني: أن التي يريد أن يُسْتبدل بها هي التي تكون قد أعطاها مالاً فينهاه عن أخذِه، فأما التي يريد أن يستحدِثها فلم يكن أعطاها شيئاً حتى ينهى عن أَخْذِه، ويتأيَّد ذلك بقوله: «وكيف تأخذونه وقد أَفْضى بعضكم إلى بعض». والجوابُ عن الأول: أنَّ المرادَ بالزوجِ الجمعُ، لأنَّ الخطاب لجماعة الرجال، وكلٌ منهم قد يريد

(١) الآية ٧٥ من آل عمران.
(٢) القرطبي ١٠١/٥؛ والبحر ٢٠٦/٣.
(٣) الآية ٣٥ من المدثر، وهي رواية عن ابن كثير كما في الشواذ ص ١٦٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ١٢٠/١؛ والخصائص ١٥١/٣؛ والقرطبي ١٠١/٥؛ والبحر ٢٠٦/٣.
(٥) الإملاء ١٧٢/١.

الاستبدالَ، ويجوز أن يكونَ جُمِع لأن التي يريد أن يستحدِثَها يُفْضِي حالُها إلى أن تكون زوجاً، وأن يريد أن يستبدلَ بها كما استبدل بالأولى فجُمِع على هذا المعنى. وأمَّا الإشكال الثاني ففيه جوابان أحدهما: أنه وَضَعَ الظاهر مَوْضِعَ المضمر، والأصل: وآتيتموهن. والثاني: أنَّ المستبدلَ بها مبهمةٌ فقال «إحداهن» إذ لم تتعيَّن حتى يَرْجِع الضمير إليها، وقد ذكرنا نحواً مِنْ هذا في قوله: «فتذكِّرَ إحداهما الأخرى»[1] انتهى.

وفي قوله: «وَضَع الظاهرَ موضعَ المضمر» نظرٌ، لأنَّه لو كانَ الأصل كذلك لأوهم أنَّ الجميعَ آتوا الأزواج قنطاراً كما تقدَّم، وليس كذلك.

قوله: «أتأخذونه بُهْتانا» الاستفهام للإنكار أي: أتفعلونه مع قُبْحِه. وفي نصب «بهتاناً وإثماً» وجهان، أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجلِه أي: لِبهتانكم وإثْمِكم. قال الزمخشري[2]: «وإنْ لم يكن غَرَضاً كقولك: قعدَ عن القتالِ جُبْناً». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال، وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الفاعل في «أتأخذونه» [أي] باهتين وآثمين. والثاني: أنه المفعول أي: أتأخذونه مُبْهِتاً مُحَيِّراً لشَنْعَتِه وقُبح الأُحدوثة عنه.

وبُهْتان: فُعْلان من البَهْت، وقد تقدَّم معناه في البقرة[3]، وتقدم أيضاً الكلام في «كيف» ومحلِّها من الإعراب في البقرة أيضاً في قوله: «كيف تكفرون»[4].

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿وقد أَفْضى﴾**: الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب، وأتى بـ«قد» لِيَقْرُبَ الماضي من الحال، وكذلك «أَخَذْنَ»

(١) الآية ٢٨٢ من البقرة.
(٢) الكشاف ٥١٤.
(٣) انظر الآية ٢٥٨.
(٤) الآية ٢٨.

و «قد» مقدرةٌ معه لتقدُّمِ ذِكْرِها. و «منكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلقٌ بـ «أَخَذْنَ». وأجاز فيه أبو البقاء[1] أن يكونَ حالاً من «ميثاقاً» قُدِّم عليه، كأنه لَمَّا رأى أنه يجوز أن يكونَ صفةً لو تأخَّر لجاز ذلك وهو ضعيف. و «أفضى» معناه ذهب إلى فضائِه أي: ناحيةِ سَعَتِه، يقال: فَضَا يفضو، فألف «أَفْضى» عن ياءٍ أصلُها واو.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿ما نَكَح آباؤكم﴾**: في «ما» هذه قولان أحدهما: أنها موصولة اسمية واقعة على أنواعِ مَنْ يَعْقِل، كما تقدم ذلك في قوله «ما طاب لكم»[2]، وهذا عند مَنْ لا يجيز وقوعَها على آحاد العقلاء. فأمَّا مَنْ يُجيز ذلك فيقول: إنها واقعة موقعَ «مَنْ»، فـ «ما» مفعول به بقوله «ولا تَنْكحوا»، والتقدير: ولا تتزوجوا مَنْ تزوج آباؤكم. والثاني: أنها مصدرية أي: ولا تَنْكحوا مثلَ نكاح آبائكم الذي كان في الجاهلية وهو النكاح الفاسد كنكاح الشِّغار[3] وغيرِه، واختار هذا القولَ جماعة منهم ابن جرير الطبري[4] قال: «ولو كان معناه: ولا تنكحوا النساء التي نكح آباؤكم لوجب أن يكون موضعُ «ما» «من». انتهى. وتبيَّن كونُه حراماً أو فاسداً [من] قوله: «إنه كان فاحشة ومَقْتاً». قوله «من النساء»: تقدَّم نظيرُه أولَ السورة[5].

قوله: «إلاَّ ما قَدْ سَلَفَ» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطعٌ، إذ الماضي لا يُجامع الاستقبال، / والمعنى: أنه لَمَّا حَرَّم عليهم نكاحَ ما نكح [٢٠٤/أ]
آباؤهم تطرَّق الوهمُ إلى ما مضى في الجاهلية ما حكمُه؟ فقيل: إلا ما قد سَلَفَ أي: لكن ما سلف فلا إثمَ فيه. وقال ابن زيد في معنى ذلك أيضاً: «إن

---

(١) الإملاء ١/١٧٣.
(٢) الآية ٣ من النساء.
(٣) الشغار: أن تزوِّجَ الرجلَ امرأةً على أن يزوجك أخرى بغير مهر.
(٤) تفسير الطبري ٨/١٣٨.
(٥) الآية ٣.

المرادَ بالنكاح العقدُ الصحيح» وحَمَل «إلا ما قد سلف» على ما كان يتعاطاه بعضُهم من الزنا فقال: «إلا ما قد سلف من الآباء في الجاهلية من الزنا بالنساء فذلك جائزٌ لكم زواجُهم في الإسلام، وكأنه قيل: ولا تَعْقِدوا على مَنْ عَقَد عليه آباؤكم إلا ما قد سلف مِنْ زِناهم، فإنه يجوزُ لكم أن تتزوَّجُوهم فهو استثناءٌ منقطع أيضاً.

والثاني: أنه استثناءٌ متصل وفيه معنيان، أحدهما: أن يُحْمل النِّكاحُ على الوطء، والمعنى: أنه نهى أن يَطَأَ الرجلُ امرأةً وَطِئها أبوه إلا ما قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بالمرأة فإنه يجوز للابن تزويجها. نُقِل هذا المعنى عن ابن زيد أيضاً، إلا أنه لا بد من التخصيص في شيئين: أحدُهما قولُه: «ولا تَنْكحوا» أي ولا تَطَؤوا وَطْئاً مباحاً بالتزويج. والثاني: التخصيص في قوله: «إلا ما قد سلف» بوطء الزنا، وإلا فالوطء فيما قد سلف قد يكون وَطْئاً غيرَ زنا، وقد يكون زنا. فيصير التقدير: ولا تَطَؤوا ما وطِيء آباؤكم وطئاً مباحاً بالتزويج إلا مَنْ كان وَطْؤُها فيما مضى وطءَ زنا. ويجوز على هذا المعنى الذي ذهب إليه ابن زيد أن يُراد بالنكاحِ الأولِ العقدُ، وبالثاني الوطءُ، أي: ولا تتزوجوا مَنْ وَطِئها آباؤكم إلا من كان وطؤها وطءَ زنا.

والمعنى الثاني: «ولا تَنْكِحوا مثلَ نكاحِ آبائكم في الجاهلية إلا ما تقدَّم منكم مِنْ تلك العقودِ الفاسدةِ فمباحٌ لكم الإقامةُ عليها في الإسلام إذا كان مما يقرِّرُ الإسلامُ عليه» وهذا على رأي مَنْ يَجْعَلُ «ما» مصدريةً وقد تقدَّم.

وقال الزمخشري(١): «فإنْ قلت: كيف استثنى «ما قد سلف» من «ما نكح آباؤكم»؟ قلت: كما استثنى «غيرَ أنَّ سيوفهم» من قوله: «ولا عيبَ فيهم» يعني: إنْ أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يَحِلُّ لكم غيرُه،

---

(١) الكشاف ١/٥١٥.

وذلك غير ممكن، والغَرضُ المبالغةُ في تحريمه وسَدُّ الطريق إلى إباحته، كما تعلق بالمُحالِ في التأبيد في نحو قولهم: «حتى يَبْيَضَّ القارُّ» و«حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياط». انتهى. أشار ـ رحمه الله ـ إلى بيت النابغة في قوله[1]:

١٥٦١ـ ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم
بِهِنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

يعني إنْ وُجِد فيهم عَيْبٌ فهو هذا، وهذا لا يَعُدُّه أحدٌ عيباً فانتفى العيب عنهم بدليله. ولكن هل الاستثناءُ على هذا المعنى الذي أبداه الزمخشري من قبيلِ المنقطعِ أو المتصل؟ والحقُّ أنه متصلٌ لأنَّ المعنى: ولا تَنْكِحوا ما نكح آباؤكم إلا اللائي مَضَيْنَ وفَنِين، وهذا مُحالٌ، وكونُه مُحالاً لا يُخْرِجُه عن الاتصال. وأمَّا البيتُ ففيه نظرٌ، والظاهر أن الاستثناءَ فيه متصلٌ أيضاً، لأنه جَعَلَ العيبَ شامِلاً لقولِه «غيرَ أنَّ سيوفَهم» بالمعنى الذي أراده. وللبحثِ فيه مجالٌ.

وتَلَخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ المرادَ بالنكاحِ في هذه الآية العقدُ الصحيحُ أو الفاسدُ أو الوطء، أو: يُرادُ بالأول العقدُ وبالثاني الوَطْءُ، وقد تقدَّم القولُ في البقرةِ: هل هو حقيقةٌ فيهما أو في أحدِهما؟ واختلافُ الناسِ في ذلك.

وزعم بعضُهم أنَّ في الآيةِ تقديماً وتأخيراً والأصلُ: ولا تَنْكِحوا ما نكح آباؤكم من النساء، إنه كان فاحشة ومَقْتاً وساء سبيلاً إلا ما قد سلف. وهذا فاسدٌ من حيث الإعراب ومن حيث المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ ما في حَيِّز «إنَّ» لا يتقدَّم عليها، وأيضاً فالمستثنى لا يتقدَّمُ على الجملة التي هو من متعلَّقاتها سواءٌ كان متصلاً أم منقطعاً، وإنْ كان في هذا خلافٌ ضعيفٌ. وأما الثاني فلأنه

---

(١) ديوانه ٦٠؛ والهمع ٢٣٢/١؛ والخزانة ٩/٢؛ والدرر ١٩٥/١. القراع: المقارعة والمجالدة.

أَخْبر أنه فاحشةٌ ومَقْت في الزمان الماضي بقوله «كان» فلا يَصِحُّ أن يُسْتثنى منه الماضي، إذ يصير المعنى: هو فاحشةٌ في الزمانِ الماضي إلا ما وقع منه في الزمانِ الماضي فليس بفاحشة.

والمَقْتُ: بُغْضٌ مقرونٌ باستحقارٍ فهو أخصُّ منه. والضمير في قوله «إنه» عائدٌ على النكاح المفهوم من قولِه: «ولا تَنْكِحوا»، ويجوز أن يعودَ على الزنى إذا أريد بقوله «إلا ما قد سَلَفَ» الزنى. و «كان» هنا لا تدل على الماضي فقط لأن معناها هنا معنى لم يَزَلْ[1]، وهذا المعنى هو الذي حَمَل المبرِّدَ على قوله «إنها زائدة»[2]. ورُدَّ عليه بوجودِ الخبر والزائدةُ لا خبرَ لها، وكأنه يعني بزيادتها ما ذكرته من كونِها لا تَدُلُّ على الماضي فقط، فَعَبَّر عن ذلك بالزيادة.

قوله: «وساءَ سبيلاً» في «ساء» قولان، أحدهما: أنها جارية مَجْرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضميرٌ مبهمٌ يُفَسِّره ما بعده وهو «سبيلاً» والمخصوصُ بالذم محذوف تقديره: «وساء سبيلاً سبيلُ هذا النكاحِ» كقوله: «بِئْسَ الشراب» أي: ذلك الماء. والثاني: أنها لا تَجْري مَجْرى «بِئْس» في العمل بل هي كسائر الأفعالِ، فيكونُ فيها ضميرٌ يَعُود على ما عاد عليه الضميرُ في «إنه»، و «سبيلاً» على كلا التقديرين تمييزٌ.

وفي هذه الجملة وجهان أحدهما: أنه لا محل لها بل هي مستأنفة، ويكون الوقفُ على قوله: «ومقتاً» ثم يستأنف «وساء سبيلاً» أي: وساءَ هذا

---

(١) قوله: «لم يزل» غير واضح في الأصل.

(٢) نسبة القول بزيادتها إلى المبرد قال به الزجاج في «معاني القرآن» ٢/٣٢، ونقل قول الزجاج هذا صاحب الخزانة ٤/٣٨. والحقيقة أن هذا النقل فيه نظر لأنه يرفض في «المقتضب» ٤/١١٧ زيادة «كان» في بيت اشتهرت فيه الزيادة وهو قوله:

وجيرانٍ لنا كانوا كرام

ومضى يؤوله مع أنه يقول: عدَّ النحاة جميعاً أن «كان» في البيت ساقطة.

السبيل مِنْ نكاح مَنْ نكحهن من الآباء. والثاني: أن يكونَ معطوفاً على خبر «كان»، على أَنْ يُجْعَلَ محكيّاً بقول مضمر، ذلك القولُ هو المعطوفُ على الخبر، والتقدير: ومَقُولاً فيه: ساء سبيلاً، هكذا قَدَّره أبو البقاء(١). ولقائلٍ أن يقولَ: يجوز أَنْ يكونَ عطفاً على خبر «كان» مِنْ غيرِ إضمارِ قول، لأنَّ هذه الجملةَ في قوة المفرد، ألا ترى أنه يقعُ خبراً بنفسه تقول: «زيدٌ ساءَ رجلاً» و«كان زيد ساء رجلاً»، فغاية ما في الباب أنك أتيت بأخبار «كان» أحدُها مفردَ والآخرُ جملة، اللهم إلا أَنْ يُقالَ: إن هذه جملةٌ إنشائيةٌ، والإنشائية لا تقع خبراً لـ«كان»، فاحتاج إلى إضمار القول وفيه بحث.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿حُرِّمت عليكم أمهاتُكم﴾**: «أمهات» جمع «أم» فالهاءُ زائدةٌ في الجمع، فرقاً بين العقلاء وغيرهم. يقال في العقلاء: «أمهات» وفي غيرهم: «أُمَّات» كقوله(٢):

١٥٦٢ـ وأُمَّـاتِ أَطْـلاءٍ صِـغَـارِ . . . .

هذا هو المشهور، وقد يقال: «أُمَّات» في العقلاء، و«أمهات» في غيرهم وقد جَمَع الشاعر بين الاستعمالين في العقلاء فقال(٣):

١٥٦٣ـ إذا الأمَّـهـاتُ قَـبُـحْـنَ الـوجـوهَ
فَـرَجْـتَ الـظلامَ بـأُمَّـاتِـكـا

وقد سُمع «أُمَّهة» في «أُم» بزيادةِ هاء، بعدَها تاءُ تأنيث قال(٤):

١٥٦٤ـ أُمَّهتي خِنْـدِفُ واليـاسُ أبـي

---

(١) الإملاء ١/١٧٣.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) البيت لمروان بن الحكم وهو في المقتضب ٣/١٦٩؛ وابن يعيش ١٠/٣؛ واللسان: أمم؛ وشواهد الشافية ٣٠٨؛ والهمع ١/٢٣؛ والدرر ١/٦.
(٤) البيت لقصي بن كلاب، وبعده:
عنـدَ تنـادِيهِمْ بهـالٍ وهبِ =

فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «أمهات» جمعَ «أُمَّهة» المزيدِ فيها الهاء،
[٢٠٤/ب] والهاءُ قد أتت زائدةً في مواضع / قالوا: هِبْلَع وهِجْرَع من البَلْعِ والجَرْع.

قوله: «وبناتكم» عطفٌ على «أُمَّهاتكم». وبنات جمع بنت، وبنت تأنيث ابن، وتقدَّم الكلامُ عليه وعلى اشتقاقِه ووزنِه في البقرة في قوله: «يا بني إسرائيل»[1]، إلا أن أبا البقاء[2] حَكَى عن الفراء أنَّ «بنات» ليس جمعاً لـ «بنت» يعني بكسرِ الباء بل جمع «بَنة» يعني بفتحِها، قال: وكُسِرت الباء تنبيهاً على المحذوف». قلت: هذا إنما يجيء على اعتقادِ أنَّ لامها ياء، وقد تقدم لنا خلافٌ في ذلك وأن الصحيحَ أنها واو، وحَكَى عن غيره أن أصلها: بَنَوَة، وعلى ذلك جاء جمعُها ومذكرها وهو بنون، قال: «وهو مذهبُ البصريين» قلت: لا خلاف بين القولينِ في التحقيق، لأنَّ مَنْ قال: بنات جمعُ «بَنة» بفتح الباء لا بد وأَنْ يعتقد أنَّ أصلها «بَنوة» حُذِفَت لامُها وعُوِّض منها تاءُ التأنيث، والذي قال: بنات جمع «بَنَوة» لَفَظَ بالأصل فلا خلاف.

واعلم أنَّ تاء «بنت» و«أخت» تاءُ تعويضٍ عن اللام المحذوفة كما تقدَّم تقريره، وليست للتأنيثِ، ويَدُلُّ على ذلك وجهان، أحدهما: أنَّ تاء التأنيث يلزَمُ فتحُ ما قبلها لفظاً أو تقديراً نحو: ثمرة وفتاة، وهـذه ساكنٌ ما قبلَها. والثاني: أنَّ تاءَ التأنيث تُبْدَلُ في الوقفِ هاء، وهذه لا تُبْدَلُ بل تُقَرُّ على حالِها. قال أبو البقاء[3]: «فإنْ قيل: لِمَ رُدَّ المحذوف في «أخوات» ولم يُرَدَّ في «بنات»؟ قيل: حُمِل كل واحد من الجمعين على مذكَّرِه، فمذكر

= وهو في المحتسب ٢/٢٢٤؛ وأمالي القالي ٢/٣٠١؛ واللسان: سلل؛ وابن يعيش ١٠/٣؛ والخزانة ٣/٣٠٦؛ والهمع ١/٢٣؛ والدرر ١/٥.

(١) الآية ٤٠.

(٢) الإملاء ١/١٧٤.

(٣) الإملاء ١/١٧٤.

«بنات» لم يُرَدَّ إليه المحذوف بل قالوا فيه «بنون»، ومذكر «أخوات» رُدَّ فيه محذوفه قالوا في جمع أخ: إخْوة وإخْوان».

وهذا الذي قاله ليس بشيء لأنه أَخَذَ جمع التكسير وهو إخوة وإخوان مقابلاً لـ «أَخَوات» جمعَ التصحيح، فقال: رُدَّ في أخوات كما رُدَّ في إخوة، وهذا أيضاً موجود في «بنات»؛ لأنَّ مذكره في التكسير رُدَّ إليه المحذوف. قالوا: ابن وأبناء، ولَمَّا جمعوا أخاً جمع السلامة قالوا فيه «أَخُون» بالحذف، فردُّوا في تكسير ابن وأخ محذوفَهما، ولم يَرُدُّوا في تصحيحهما، فبان فساد ما قال.

قوله: «وخالاتُكم» ألف «خالة» و«خال» منقلبة عن واو، بدليل جمعه على «أخوال»، قال تعالى: «أو بيوتِ أخوالِكم»[(١)].

قوله: «من الرَّضاعة»: في موضعِ نصب على الحال فيتعلق بمحذوف تقديره: وأخواتُكم كائناتٍ من الرضاعة. وقرأ أبو حيوة[(٢)]: «من الرِّضاعة» بكسر الراء. «مِنْ نسائكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من «ربائبكم» تقديره: «وربائبكم كائناتٍ من نسائكم». والثاني: أنه حالٌ من الضمير المستكنِّ في قوله: «في حُجُوركم» لأنه لَمَّا وقع صلةً تَحَمَّل ضميراً، أي: اللاتي استَقْرَرْنَ في حُجُوركم.

والربائب: جمع «ربيبة» وهي بنت الزوج أو الزوجة، والمذكر: ربيب، سُمِّيا بذلك؛ لأن أحد الزوجين يَرُبُّه[(٣)] كما يَرُبُّ ابنه. وقوله: «اللاتي في حُجُوركم» لا مفهومَ له لخروجه مخرج الغالب[(٤)]. والحُجُور: جمع «حِجْر»

---

(١) الآية ٦١ من النور.

(٢) البحر ٣/٢١١؛ الشواذ ٢٥.

(٣) يربه: يعاهده.

(٤) أي: إن إضافتهنّ إلى الحجور حملاً على أغلب ما يكون الربائب عليه، وهي محرمة وإن =

بفتح الحاءِ وكسرها، وهو مقدَّمُ ثوبِ الإنسان ثم استعملت اللفظةُ في الحِفْظ والستر.

قوله: «اللاتي دَخَلْتُم بهنَّ» صفةٌ لـ«نسائكم» المجرورِ بـ«مِنْ»، اشترط في تحريم الربيبة أن يُدْخَلَ بأمها.

ولا جائزٌ أن تكونَ صفة لـ«نسائكم» الأولى والثانية[1] لوجهين، أحدهما: من جهة الصناعة، وهو أن «نسائكم» الأولى مجرورةٌ بالإضافة والثانية مجرورة بـ«من» فقد اختلف العاملان، وإذا اختلفا امتنع النعت، لا تقول: «رأيت زيداً ومررت بعمروٍ العاقلين» على أن يكون «العاقلين» نعتاً لهما. والثاني من جهة المعنى: وهو أن أم المرأة تَحْرُم بمجردِ العَقْدِ على البنت دَخَلَ بها أو لم يَدْخُل بها عند الجمهور، والربيبةُ لا تَحْرُم إلا بالدخولِ على أمها.

وفي كلام الزمخشري[2] ما يلزم منه أنه يَجُوز أَنْ يكونَ هذا الوصفُ راجعاً إلى الأولى في المعنى فإنه قال: «مِنْ نسائكم» متعلق بـ«ربائبكم» ومعناه: أن الربيبة من المرأةِ المدخولِ بها مُحَرَّمةٌ على الرجل حلالٌ له إذا لم يدخل بها. فإن قلت: هل يَصِحُّ أن يتعلق بقوله: «وأمهاتُ نسائكم»؟ قلت: لا يخلو: إمَّا أَنْ يتعلَّقَ بهن وبالربائب فتكون حرمتُهن وحرمةُ الربائب غيرَ مبهمتين جميعاً، وإمَّا أَنْ يتعلَّقَ بهن دونَ الربائبِ، فتكونُ حرمتُهن غيرَ مبهمة وحرمةُ الربائب مبهمةً، ولا يجوز الأول لأن معنى «من» مع أحد المتعلقين خلافُ معناها مع الآخر، ألا تراك إذا قلت: «وأمهاتُ نسائكم من

= لم تكن في الحجر، ولكن بعض أهل الظاهر اشترطوا في تحريمها أن تكون في حجره. انظر: البحر ٢/٢١١.

(١) أي صفة لهما معاً.

(٢) الكشاف ١/٥١٦.

نسائكم اللاتي دخلتم بهن» فقد جَعَلْتَ «مِنْ» لبيان النساء وتمييزاً للمدخولِ بهنَّ مِنْ غيرِ المدخول بهنَّ، وإذا قلت: «وربائبكم من نسائِكم اللاتي دَخَلْتُم بهن» فإنك جاعلٌ «مِنْ» لابتداءِ الغاية كما تقولُ: «بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم من خديجة»، وليس بصحيحٍ أَنْ يَعْني بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفين، ولا يجوز الثاني لأن الذي يليه هو الذي يستوجبُ التعليقُ به ما لم يَعْرِضْ أمرٌ لا يُرَدُّ، إلا أَنْ تَقول: أُعَلِّقُه بالنساء والربائب، وأجعل «من» للاتصال كقوله تعالى: «المنافقون والمنافقات بعضهم مِنْ بعض»(١)، [وقال](٢):

١٥٦٥ـ . . . .
فــإنـي لســتُ مِـنْــكَ ولَـسْـتَ مِـنِّـي

[وقوله](٣):

١٥٦٦ـ ما أنا من دَدٍ ولا دَدٌ مِني

وأمهاتُ النساء متصلات بالنساء لأنهن أمهاتُهن، كما أن الربائب متصلاتٌ بأمهاتهن لأنهن بناتُهن، هذا وقد اتفقوا على أن التحريم لأمهاتِ النساء مبهمٌ». انتهى. ثم قال: «إلا ما رُوي عن علي وابن عباس وزيد وابن عمر وابن الزبير أنهم قرؤوا «وأمهاتُ نسائكم اللاتي دَخَلْتُم بهن» فكان ابن عباس يقول: «واللهِ ما أُنزل إلا هكذا» فقوله: «أعلقه بالنساء والربائب» إلى

---

(١) الآية ٦٧ من التوبة. والأصل: «والمؤمنون والمؤمنات» والتصحيح من الزمخشري وليس ثمة آية بهذا النص.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٣.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف ٥١٦/١، والبيت على هذه الرواية من الرجز، وثمة بيت من الرمل شبيه به وهو:

أيهــا الســائــلُ عنهــم وعــني ... لــستَ مـن هنــدٍ ولا هـنــدُ مِـني

وهو في ابن يعيش ١٢٥/٣.

آخره يقتضي أن القيد الذي في الربائب ـ وهو الدخول ـ في أمهات[1] نسائكم، كما تقدم حكايته عن علي وابن عباس. قال الشيخ[2]: «ولا نعلم أحداً أثبتَ لـ «مِنْ» معنى الاتصال، وأما الآية والبيت والحديث فمؤولة.

قوله: «وحلائلُ» جمع «حليلة» وهي الزوجة، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَحُلُّ مع زوجها حيث كان، فهي فَعِيلة بمعنى فاعلة، والزوج حليل كـذلك، قال[3]:

١٥٦٧ـ أغشى فتـاةَ الحَيِّ عنـد حـليلِهـا
وإذا غَـزَا في الجيشِ لا أَغْشَـاهـا

وقيل: اشتقاقها من لفظ الحلال؛ إذ كلٌّ منهما حلال لصاحبه، وهو قول الزجاج[4] وجماعة، فـ «فَعِيل» بمعنى مفعول أي: مُحَلَّلة له وهو محللٌ لها، إلا أنَّ هذا يُضْعفُه دخولُ التأنيث، اللهم إلا أن يقال إنه جـرى مَجْرى الجوامد / كالنطيحة والذبيحة. وقيل: هما من لفظ «الحَلّ» ضد العَقْد؛ لأنَّ كلًّا منهما يَحُلُّ إزارَ صاحبِه. [٢٠٥/أ]

«والذين من أصلابكم» صفةٌ مبينة؛ لأنَّ الابن قد يُطْلق على المُتَبَنَّى به وليست امرأتُه حراماً على مَنْ تَبَنَّاه، وأمَّا الابن من الرضاع فإنه وإنْ كان حكمُه حكمَ ابن الصُّلْب في ذلك فمبيَّنٌ بالسنة فلا يَرِد على الآية الكريمة.

وأَصْلاب: جمع «صُلْب» وهو الظهرُ، سُمِّي بذلك لقوته اشتقاقاً من الصَّلابة، وأفصحُ لغتَيْه: صُلْب بضمِ الفاء وسكون العين وهي لغة الحجاز،

---

(١) أي ينطبق أيضاً على فئة أمهات النساء.
(٢) البحر ٢/٢١٢.
(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٣٠٨؛ والبحر ٣/١٩٣.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٤.

وبنو تميم وأسد يقولون «صَلَباً» بفتحهما، حكى ذلك الفراء عنهم في كتاب «لغات القرآن» له، وأنشد عن بعضهم[1]:

١٥٦٨ـ في صَلَبٍ مثلِ العِنانِ المُؤْدَمِ

وحكى عنهم: «إذا أَقُوم اشتكى صَلَبي».

قوله: «وأَنْ تَجْمعوا» في محلِّ رفع عطفاً على مرفوع «حُرِّمت» أي: وحُرِّم عليكم الجمعُ بين الأختين، والمرادُ الجمعُ بينهما في النكاح، أمَّا في المِلْك فجائزٌ اتفاقاً، وأمَّا الوطءُ بمِلْك اليمين ففيه خلافٌ ليس هذا موضعَه.

قولُه: «إلَّا ما قد سَلَفَ» استثناءٌ منقطع، فهو منصوبُ المحل كما تقدَّم في نظيره أي: لكن ما مضى في الجاهلية فإن الله يَغْفِره. وقيل: المعنى إلا ما عَقَد عليه قبل الإسلام، فإنه بعد الإسلام يبقى النكاح على صحته، ولكن يَخْتار واحدةً منهما ويفارق الأخرى، وكان قد تقدَّمَ قريبٌ من هذا المعنى في «ما قد سَلَف» الأولِ، ويكون الاستثناء عليه متصلاً، وهنا لا يتأتَّى الاتصال البتة لفساد المعنى.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿والمُحْصَناتُ﴾**: قرأ الجمهور هذه اللفظة سواء كانت معرفة بـ «أل» أم نكرة بفتح الصاد، والكسائي[2] بكسرها في الجمع إلا قوله «والمحصَنات من النساء» في رأس الجزء[3] فإنه وافق الجمهور. فأمَّا الفتحُ ففيه وجهان، أشهرهما: أنه أَسْند الإحصان إلى غيرهن، وهو إمَّا

---

(١) البيتِ للعجاج وقبله:

رَيَّا العظـام فَعْمَـةُ المُخَـدَّم

وهو في ديوانه ١/٤٠٥؛ ومفردات الراغب ٢٩٢؛ وإصلاح المنطق ٢٩، وشواهد الزمخشري ٤/٥٤٤، والمـؤدم: لينّ الأدمة، والمخدم: موضع الخلخال من الساق.

(٢) السبعة ٢٣؛ والكشف ١/٣٨٤.

(٣) وهو الجزء الخامس ويقع عند هذه الآية التي يعربها الآن.

الأزواج أو الأولياء، فإن الزوج يُحْصِنُ امرأته أي: يُعِفُّها، والوليَّ يُحصِنُها بالتزويج أيضاً والله يُحْصِنُها بذلك. والثاني: أن هذا المفتوحَ الصادِ بمنزلة المكسور، يعني أنه اسمُ فاعل، وإنما شَذَّ فتحُ عين اسم الفاعل في ثلاثة ألفاظَ: أَحْصَنَ فهو مُحْصَن وأَلْقح فهو مُلْقَح، وأَسْهَب فهو مُسْهَب.

وأمَّا الكسر فإنه أسند الإحصان إليهن؛ لأنهن يُحْصِنَّ أنفسهن بعفافهن، أو يُحْصِنَّ فروجهن بالحفظ، أو يُحْصِنَّ أزواجهن. وأما استثناء الكسائي التي في رأس الجزء قال: «لأن المراد بهن المُزَوَّجات فالمعنى: أن أزواجَهُنَّ أحصنوهن، فهن مفعولاتٌ»، وهذا على أحدِ الأقوال في المحصنات هنا مَنْ هن؟ على أنه قد قرئ ـ شاذاً ـ التي في رأس الجزء بالكسر أيضاً، وإنْ أُريد بهن المزوَّجات؛ لأنَّ المراد أحصنَّ أزواجهنّ أو فروجهنّ، وهو ظاهر. وقرأ يزيد بن[1] قطيب: «والمُحْصُنات» بضم الصاد، كأنه لم يَعْتَدَّ بالساكن فأتبعَ الصاد للميم كقولهم: «مُنْتُن».

وأصلُ هذه المادة الدلالةُ على المَنْعِ ومنه «الحِصْن» لأنه يُمْنع به، و«حِصان» للفرس من ذلك. ويقال: أَحْصَنَتِ المرأةُ وحَصُنَتْ، ومصدرُ حَصُنَت: «حُصْن» عن سيبويه[2] و«حَصانة» عن الكسائي وأبي عبيدة، واسمُ الفاعلِ من أَحْصَنَتْ مُحْصَنة، ومن حَصُنت حاصِن، قال[3]:

١٥٦٩ــ وحاصِنٍ من حاصناتٍ مُلْسِ
مِنَ الأذى ومِنْ قِرافِ الوَقْسِ

(١) البحر ٣/٢١٤. ويزيد بن قطيب الشامي ثقة، له اختيار ينسب إليه، روى عن عبدالله بن قيس، وروى عنه عمران الحمصي، ولم تُذكر وفاته. انظر: الطبقات لابن الجزري ٢/٣٨٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٦، وأجاز فيها الكسر والضم.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/٢٠٩؛ والطبري ٨/١٦٥؛ والبحر ٣/١٩٣. والملس: البراءة من كل عيب يذم. والقراف: المخالطة. والوقس: الجرب ويعني به هنا العيب.

ويقال لها: «حَصان» أيضاً بفتح الحاء، قال حسان يصف عائشة رضي الله عنها[1]:

١٥٧٠ـ حَصانٌ رزانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ
وتصبحُ غَرْثَى مِنْ لُحومِ الغَوافِلِ

والإحصانُ في القرآن وَرَد، ويُراد به أحدُ أربعة معان: التزوج والعفة والحرية والإسلام، وهذا تنفعك معرفته في الاستثناء الواقع بعده: فإن أُريد به هنا التزوُّجُ كان المعنى: وحُرِّمت عليكم المحصنات أي: المزوجات إلا النوعَ الذي ملكته أيمانكم: إما بالسَّبْي أو بمِلْكٍ مِنْ شَرْي وهبة وإرثٍ، وهو قولُ بعضِ أهل العلم، ويدلُ على الأول قولُ الفرزدق[2]:

١٥٧١ـ وذاتِ حَليلٍ أَنْكَحَتْها رماحُنا
حَلالٌ لِمَنْ يَبْني بها لم تُطَلَّقِ

يعني: أنَّ مجردَ سبائِها أحلَّها بعد الاستبراءِ. وإنْ أُريد[3] به الإسلام أو العفةُ فالمعنى: أنَّ المسلماتِ أو العفيفاتِ حرامٌ كلهن، يعني فلا يُزْنى بهن إلا ما مُلِك منهن بتزويجٍ أو مِلْك يمين، فيكون المرادُ بـ «ما ملكت أيمانُكم» التسلُّطَ عليهن وهو قَدْرٌ مشترك، وعلى هذه الأوجه الثلاثة[4] يكونُ الاستثناء متصلاً. وإنْ أريد به الحرائرُ فالمرادُ إلا ما مُلِكت بمِلْكِ اليمينِ، وعلى هذا فالاستثناءُ منقطع.

وقوله: «مِن النساء» في محلِّ نصبٍ على الحالِ كنظيرِه المتقدم. وقال

---

(١) ديوانه ٣٨٠؛ والانصاف ٧٥٩؛ وشواهد الكشاف ٥٥٤: وما تزن: ما تتهم، ويعني بالشطر الثاني أنها لا تغتاب، وغرثى: جائعة.

(٢) تقدم برقم ٩٦١.

(٣) معطوف على قوله: وإن أريد به هنا التزوج.

(٤) أي: التزوج والإسلام والعفة.

مكي(٢): «فائدةُ قولِه «من النساء» أنَّ المُحْصَناتِ تقع على الأنفسِ، فقولُه «من النساء» يرفعُ ذلك الاحتمال، والدليلُ على أنه يُراد بالمحصناتِ الأنفسُ قولُه: «والذينَ يَرْمُون المحصنات»(٢) فلو أريد به النساءُ خاصة لَما حُدَّ مَنْ قذف رجلاً بنص القرآن، وقد أجمعوا على أنّ حَدَّه بهذا النصِّ». انتهى. وهذا كلامٌ عجيب لأنه بعد تسليم ما قاله في آية النور كيف يَتوهَّم ذلك هنا أحدٌ من الناس(٣)؟

قوله: «كتابَ الله» في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوبٌ على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: «حُرِّمت»، ونصبُه بفعل مقدر أي: كَتَبَ الله ذلك عليكم كتاباً. وأبعد عبيدة(٤) السلماني في جَعْلِه هذا المصدَر مؤكداً لمضمون الجملة من قوله تعالى: «فانكِحوا ما طاب لكم»(٥).

الثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء بـ «عليكم» والتقدير: عليكم كتابَ الله أي: الزموه كقوله: «عليكم أنفسَكم»(٦)، وهذا رأي الكسائي ومَنْ تابعه، أجازوا تقديمَ المنصوب في باب الإغراء مستدِلِّين بهذه الآيةِ، وبقولِ الآخر(٧):

١٥٧٢ـ يا أيُّها المائحُ دَلْوي دونَكا
إني رأيْتُ الناسَ يَحْمَدونَكا

(١) لم أجده في المشكل.
(٢) الآية ٤ من النور.
(٣) أي: لأن المقام هنا تعداد الصور المحرمة للزواج فهل يتصور الزواج من الأنفس؟
(٤) عبيدة بن عمرو الكوفي التابعي، أخذ عن عبدالله بن مسعود، وأخذ عنه النخعي. توفي سنة ٧٢. طبقات القراء ١/٤٩٨.
(٥) الآية ٣ من النساء.
(٦) الآية ١٠٥ من المائدة.
(٧) البيت لجارية من مازن أو لراجز من بني أسيد بن عمرو، وهو في الإنصاف ٢٢٨؛ وابن يعيش ١/١١٧؛ والشذور ٤٠٧؛ وأوضح المسالك ٣/١٢١؛ والدرر ٢/١٣٨. والمائح: النازل في البئر ليملأ منه، ودونك: خذ.

فـ «دلوي» منصوبٌ بـ «دونَك» وقد تقدَّم. والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأنَّ العاملَ ضعيف، وتأوَّلوا الآيةَ على ما تقدم، والبيتَ على أن «دلوي» منصوبٌ بـ «المائح» أي: الذي ماح دَلْوي.

والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريبٌ من الإغراء. وقال أبو البقاء[1] في هذا الوجه: «تقديره: الزموا كتاب الله» و «عليكم» إغراء، يعني أن مفعوله قد حُذف للدلالة بـ «كتابَ الله» عليه، أي: عليكم ذلك، فيكون أكثر تأكيداً. وأمَّا «عليكم» فقال أبو البقاء[2]: إنها على القول بأن «كتاب» مصدرٌ يتعلق بذلك الفعل المقدر الناصبِ لـ «كتاب» ولا يتعلَّق بالمصدر» قال: «لأنه هنا فَضْلة». قال: «وقيل: يتعلَّق بنفسِ المصدر / لأنه ناب عن الفعل، حيث لم يُذْكر معه فهو كقولك: مروراً بزيد [٢٠٥/ب]
قلت: وأمَّا على القول بأنه إغراء فلا محلَّ له لأنه واقعٌ موقعَ فعلِ الأمر، وأمَّا على القولِ بأنه منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ أي: الزموا فـ «عليكم» متعلِّقٌ بنفس «كتاب» أو بمحذوف على أنه حال منه.

وقرأ[3] أبو حيوة «كَتَبَ اللَّهُ» على أن «كتب» فعل ماض، و «الله» فاعل به، وهي تؤيد كونَه منصوباً على المصدر المؤكد. وقرأ ابن السَّمَيْفَع اليماني: «كُتُبُ الله» جعله جمعاً مرفوعاً مضافاً لله تعالى على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: هذه كتبُ الله عليكم.

قوله: «وأُحِلَّ» قرأ الأخوان[4] وحفص عن عاصم: «أَحَلَّ» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل، وكلتا القراءتين الفعلُ فيهما معطوفٌ على

---

(١) الإملاء ١/١٧٥.
(٢) الإملاء ١/١٧٥.
(٣) البحر ٣/٢١٤؛ الشواذ ٢٥.
(٤) السبعة ٢٣١؛ الكشف ١/٣٨٥.

الجملةِ الفعليةِ من قوله: «حُرِّمَتْ»، والمُحَرِّمُ والمُحَلِّلُ هو الله تعالى في الموضعين، سواءً صَرَّحَ بإسناد الفعلِ إلى ضميره أو حَذَف الفاعل للعلم به.

وادَّعى الزمخشري[1] أن قراءة «أُحِلَّ» مبنياً للمفعول عطفٌ على «حُرِّمت» ليُعْطَفَ فعلٌ مبني للمفعول على مثله، وأما على قراءة بنائه للفاعل فجعله معطوفاً على الفعل المُقَدَّر الناصب لـ «كتاب» كأنه قيل: كَتَب الله عليكم تحريمَ ذلك وأَحَلَّ لكم ما وراء ذلكم. قال الشيخ[2]: «وما اختاره ـ يعني من التفرقة بين القراءتين ـ غيرُ مختار؛ لأنَّ الناصبَ لـ «كتابَ الله» جملةٌ مؤكدة لمضمون الجملة من قوله «حُرِّمت» إلى آخره، وقوله «وأَحَلَّ لكم» جملةٌ تأسيسية فلا يناسِبُ أن تُعْطَفَ إلا على تأسيسية مثلِها لا على جملةٍ مؤكدة، والجملتان هنا متقابلتان، إذ إحداهما للتحريم والأخرى للتحليل، فالمناسب أن تُعطف إحداهما على الأخرى لا على جملة أخرى غيرِ الأولى، وقد فَعَلَ هو مثل ذلك في قراءة البناء للمفعول فليكن هذا مثلَه» وفي هذا الردِّ نظر[3].

و «ما وراءَ ذلكم» مفعولٌ به: إمَّا منصوبُ المحل أو مرفوعُه على حَسَبِ القراءتين في «أحلَّ».

قوله: «أَنْ تبتغوا» في محلِّه ثلاثةُ أوجه: الرفع والنصب والجر، فالرفعُ على أنه بدل من «ما وراء ذلكم» على قراءة «أُحِلَّ» مبنياً للمفعول؛ لأن «ما» حينئذ قائمةٌ مقامَ الفاعلِ، وهذا بدلٌ منها بدلُ اشتمال. وأمَّا النصبُ فالأجودُ أن يكون على أنه بدل من «ما» المتقدمة على قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للفاعل، كأنه

---

(١) الكشاف ٥١٨/١.

(٢) البحر ٢١٦/٣.

(٣) كان أولى بالمؤلف أن يبين وجهة النظر هذه، لأن كلام أبي حيان ظاهره منطقي سليم، وقد يكون هذا النظر موضوع الجملة التأسيسية وجواز عطف الجملة المؤكدة عليها.

قال: وأَحَلَّ الله لكم الابتغاء بأموالكم من تزويج أو مِلْك يمين. وأجاز الزمخشري[1] أن يكونَ نصبُه على المفعول من أجله، قال: «بمعنى: بَيَّن لكم ما يَحِلُّ مِمَّا يَحْرُم إرادةَ أن يكون ابتغاؤكم بأموالِكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين».

وأنحى عليه الشيخ[2]، وجَعَلَه إنما قصد بذلك دسيسةَ الاعتزال ثم قال: «وظاهرُ الآية غيرُ ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أَحَلَّ لنا ابتغاء ما سوى المحرماتِ السابقِ ذكرُها بأموالنا حالةَ الإحصان لا حالةَ السِّفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يُعْرَبَ «أن تبتغوا» مفعولاً له، لأنه فات شرطٌ من شروطِ المفعولِ له وهو اتحادُ الفاعلِ في العامل والمفعولِ له، لأنَّ الفاعلَ بـ «أحلَّ» هو الله تعالى والفاعلَ في «تبتغوا» ضميرُ المخاطبين فقد اختلفا، ولَمَّا أحسَّ الزمخشري ــ إن كان أحسَّ ــ جعل «أن تبتغوا» على حذفِ «إرادة» حتى يتحدَ الفاعلِ في قوله «وأحلَّ» وفي المفعولِ له، ولم يجعل «أن تبتغوا» مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامتِه مقامَه، وهذا كلُّه خروج عن الظاهر». انتهى.

ولا أدري ما هذا التَحمُّلُ، ولا كيف يَخْفى على أبي القاسم شرطُ اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول: «إن كان أحسَّ»!!!

وأجاز أبو البقاء فيه النصبَ على حذف حرف الجر، قال أبو البقاء[3]: «وفي «ما» ــ يعني من قوله «وأحلَّ لكم ما وراء ذلكم» ــ وجهان، أحدُهما: هي بمعنى «مَنْ»، فعلى هذا يكون قوله «أن تبتغوا» في موضع جر أو نصب على تقدير: بأن تبتغوا أو لأنْ تبتغوا، أي: أُبيح لكم غيرُ مَنْ ذكرنا من النساء

(1) الكشاف ١/٥١٨.
(2) البحر ٣/٢١٧.
(3) الإملاء ١/١٧٥.

بالمهور، والثاني: أن «ما» بمعنى الذي، والذي كنايةٌ عن الفعل أي: وأَحَلَّ لكم تحصيلَ ما وراء ذلك الفعلِ المحرَّمِ، و«أن تبتغوا» بدلٌ منه، ويجوز أن يكونَ أصلُه بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا. وفي ما قاله نظر لا يخفى[1].

وأمَّا الجرُّ فعلى ما ذكره أبو البقاء. وقد تقدَّم ما فيه.

و«مُحْصِنين» حال من فاعل «تَبْتغوا»، و«غيرَ مسافحين» حالٌ ثانية، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «مُحْصِنين»، ومفعول محصنين ومسافحين محذوف أي: مُحْصِنين فروجَكم غير مسافحين الزواني، وكأنها في الحقيقة حال مؤكدة لأن المُحْصِن غيرُ مسافحٍ. ولم يقرأ أحد بفتح الصاد من «محصنين» فيما علمت.

قوله: «فما استمتعتم به» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكون موصولةً. وعلى كلا التقديرين فيجوز أن يكونَ المرادُ بها النساءَ المستمتَع بهن أي: النوعَ المُسْتمتع به، وأن يراد بها الاستمتاعُ الذي هو الحدثُ. وعلى جميع الأوجه المتقدمة فهي في محل رفع بالابتداء، فإنْ كانت شرطيةً ففي خبرها الخلاف المشهور: هل هو فعلُ الشرط أو جوابُه أو كلاهما؟ وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة[2]. وإن كانت موصولةً فالخبرُ قولُه: «فآتوهُنَّ»، ودخلت الفاءُ لشبهِ الموصولِ باسمِ الشرط، وقد تقدَّم أيضاً تحقيقه. ثم إنْ أُريد بها النوعُ المستمتعُ به فالعائدُ على المبتدأ ــ سواءً كانت «ما» شرطاً أو موصولةً ــ الضميرُ المنصوب في «فآتوهن»، ويكون قد راعَى لفظَ «ما» تارة فأَفْرد في قوله «بـه» ومعناها أخرى، فَجَمع في قوله «منهن»

---

(١) يبدو أن هذا النظر في عبارة أبـي البقاء «في موضع جر أو نصب على تقدير بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا» حيث إن التقديرين في محل جر، ولكن الحرف قد اختلف، فكيف يقول في موضع نصب؟

(٢) انظر: الآية ٣٨.

و «فآتوهن»، فيصيرُ المعنى: أيَّ نوع من النساء استمتعتم به فآتوهُنَّ، أو النوعَ الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن، وإنْ أريد بها الاستمتاع فالعائدُ حينئذ محذوفٌ تقديره: فأيَّ نوع من الاستمتاع استمتعتم به من النساء فآتوهُنَّ أجورهن لأجلِه، أو: أيَّ نوع من الاستمتاع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن أجورهُنَّ لأجله.

و «مِنْ» في «منهن» تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون للبيان. والثاني: أن تكون للتبعيض، ومحلُّها النصب على الحال من الهاء في «به» ولا يجوز في «ما» أن تكون مصدرية لفسادِ المعنى، ولعَوْدِ الضميرِ في «به» عليها[1]. / [٢٠٦/أ]

والسِّفاح: الزنا، وأصله الصَّبُّ، لأن الزاني يَصُبُّ فيه، وكانوا يقولون: سافحيني وماذيني. والمسافِحُ: مَنْ تظاهر بالزنا، ومتخذ الأخدان مَنْ تَسَتَّر فاتخذ واحدة خفية.

قوله: «فريضةً» حالٌ من «أجورهن» أو مصدرٌ مؤكِّد أي: فرض الله ذلك فريضة، أو مصدرٌ على غير الصدر؛ لأن الإيتاء مفروض فكأنه قيل: فآتوهُنَّ أجورَهنَّ إيتاءً مفروضاً.

آ. **(٢٥) قوله تعالى: ﴿ومَنْ لم﴾**: «مَنْ» شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولةً. وقوله: «فممَّا ملكت»: إمَّا جوابُ الشرط وإما خبر الموصول، وشروطُ دخولِ الفاء في الخبر موجودةٌ. و «منكم» في محل نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «يستطِعْ».

وفي نَصْب «طَوْلاً» ثلاثة أوجه أظهرها: أنه مفعول بـ«يستطع»، وفي

---

(١) تقدَّم أكثر من مرة أن الجمهور لا يجيزون أن يعود الضمير على «ما» المصدرية، وابن السراج يجيز ذلك.

قوله: «أن ينكحَ» على هذا ثلاثة أقوال، القولُ الأول: أنه في محلِّ نصب بـ «طَوْلاً» على أنه مفعولٌ بالمصدر المنون؛ لأنه مصدر «طُلْت الشيء» أي: نِلْتُه، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات. ومثلُه قول الفرزدق[1]:

١٥٧٣ـ إن الفرزدق صخرةٌ ملمومَةٌ
طالَتْ فليسَ ينالها الأوعالا

أي: طالت الأوعال فلم تَنَلْها، وإعمالُ المصدر المنون كثير، قال[2]:

١٥٧٤ـ بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ
أَزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقيل

وقولُ الله تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا»[3]، وهذا الوجه ذهب [إليه] الفارسيّ.

القول الثاني: أنَّ «أَنْ ينكحَ» بدلٌ من «طَوْلاً» بدلُ الشيء من الشيء؛ لأنَّ الطَّوْل هو القدرةُ أو الفَضْلُ، والنكاحُ قدرةٌ وفَضْلٌ.

القول الثالث: أنَّه على حذفِ حرفِ الجر، ثم اختلف هؤلاء: فمنهم مَنْ قَدَّره بـ «إلى» أي: طَوْلاً إلى أن ينكحَ، ومنهم مَنْ قَدَّره باللام، أي: لأَنْ ينكِحَ، وعلى هذين التقديرين فالجارُّ في محل الصفة لـ «طَوْلاً» فيتعلق بمحذوفٍ، ثم لَمَّا حُذِفَ حرفُ الجر جاء الخلاف المشهور في محل «أَنْ» أنصبٌ هو أم جر؟ وقيل: اللامُ المقدرة مع «أنْ» هي لامُ المفعول من أجله أي: طَوْلاً لأجل نكاحِهِنَّ.

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في الإملاء ١/١٧٦؛ والبحر ٣/٢٢٠ والشاهد لغوي في «طالت».

(٢) البيت للمرار بن منقذ، وهو في الكتاب ١/٦٠؛ وابن يعيش ٦/٦١؛ والأشموني ٢/٢٨٤ والهام: الرؤوس. والمقيل: العنق.

(٣) الآية ١٤ من البلد.

الوجه الثاني مِنْ نصب «طولاً» أن يكونَ مفعولاً له على حذف مضافٍ أي: ومَنْ لم يستطعْ منكم لعدمِ طَوْل نكاح المحصنات، وعلى هذا فـ «أن ينكح» مفعولُ «يستطع» أي: ومَنْ لم يستطِعْ نِكاح المحصناتِ لعدمِ الطَّوْل.

الوجه الثالث: أن يكونَ منصوباً على المصدر، قال ابن عطية[1]: «ويَصِحُّ أن يكونَ «طَوْلاً» نصباً على المصدر، والعامل فيه الاستطاعة لأنهما بمعنى، و«أن ينكح» على هذا مفعولٌ بالاستطاعة أو بالمصدر» يعني أن الطَّوْل هو استطاعةٌ في المعنى فكأنه قيل: ومَنْ لم يستطع منكم استطاعةً.

قوله: «فممَّا» الفاء قد تقدم أنها: إمَّا جوابُ الشرط، وإما زائدةٌ في الخبر على حَسَب القولين في «مَنْ». وفي هذه الآية سبعة أوجه، أحدها: أنها متعلقة بفعل مقدر بعد الفاء تقديره: فلينكحْ مِمَّا مَلَكَتْه أيمانكم، و«ما» على هذا موصولةٌ بمعنى الذي، أي: النوعَ الذي ملكته، ومفعولُ ذلك الفعل المقدر محذوف تقديره: فلينكح امرأة أو أَمَةً مِمَّا ملكته أيمانكم، فـ «مما» في الحقيقة متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لذلك المفعولِ المحذوفِ، و«مِنْ» للتبعيض نحو: أكلت من الرغيف، و«من فتياتكم» في محل نصب على الحال من الضمير المقدر في «مَلَكَتْ» العائدِ على «ما» الموصولة، و«المؤمناتِ» صفةٌ لـ «فتياتِكم».

الثاني: أن تكونَ «مِنْ» زائدةً و«ما» هي المفعولةُ بذلك الفعل المقدر أي: فلينكح ما ملكَتْه أَيْمانكم. الثالث: أن «مِنْ» في «من فتياتكم» زائدة، و«فتياتِكم» هو مفعولُ ذلك الفعل المقدر أي: فلينكح فتياتِكم، و«مِمَّا ملكت» متعلقٌ بنفسِ الفعل، و«من» لابتداء الغاية، أو بمحذوفٍ على أنه حال من «فتياتكم» قُدِّمَ عليها، و«مِنْ» للتبعيض. الرابع: أن مفعول «فلينكح»

(١) المحرر ٤/٨٣.

هو المؤمنات أي: فلينكح الفتياتِ المؤمنات، و «مِمَّا ملكت» على ما تقدم في الوجه قبله، و «من فتياتكم» حالٌ من ذلك العائد المحذوف. الخامس: أنَّ «مما» في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالمنكوحة مما ملكت. السادس: أن «ما» في «ممَّا» مصدريةٌ أي: فلينكح مِنْ مِلْك أيمانكم، ولا بد أن يكونَ هذا المصدرُ واقعاً موقع المفعول نحو: «هذا خَلْقُ الله»(١) لِيَصِحَّ وقوع النكاح عليه. السابع ـ وهو أغربُها ونُقِل عن جماعة منهم ابن جرير(٢) ـ: أن في الآية تقديماً وتأخيراً وأن التقدير: ومَنْ لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بعضُكم من بعض الفتيات، فـ «بعضُكم» فاعل ذلك الفعل المقدر، فعلى هذا يكون قوله: «والله أعلمُ بـإيمـانكم» معترضاً بين ذلك الفعل المقدر وفاعلِه. ومثلُ هذا لا ينبغي أن يقال.

قوله: «والله أعلمُ بإيمانكم» جملةٌ من مبتدأ وخبر، وجيء بها بعد قوله «من فتياتكم المؤمنات» ليفيدَ أنَّ الإيمان الظاهر كافٍ في نكاحِ الأَمَةِ المؤمنةِ ظاهراً، ولا يشترط في ذلك أَنْ يَعْلَمَ إيمانَها علماً يقيناً، فإنَّ ذلك لا يطَّلِعُ عليه إلا اللّـهُ تعالى، وفيه تأنيس أيضاً بنكاحِ الإماء فإنهم كانوا يَنْفِرون من ذلك.

قوله: «بعضُكم من بعض» مبتدأٌ وخبر أيضاً، جيء بهذه الجملة أيضاً تأنيساً بنكاح الإماء كما تقدم، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفَّع الحُرُّ عن نكاح الأمةِ عند الحاجة إليه. وما أحسنَ قولَ أمير المؤمنين علي: «الناسُ من جهة التمثيل أَكْفاء، أبوهم آدم والأم حواء».

قوله: «بإذْن أهلهن» متعلق بـ «انكحوهن»، وقَدَّر بعضهم مضافاً محذوفاً أي بإذنِ أهل ولايتهن، وأهلُ ولايةِ نكاحهنَّ هم المُلاَّك. و «بالمعروف» فيه

(١) الآية ١١ من لقمان.
(٢) وهو الطبري. انظر تفسيره ٨/١٩١.

ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه متعلق بـ «آتوهُنَّ» أي: آتوهن مهورَهنَّ بالمعروف. / الثاني: أنه حال من «أجورهن» أي: ملتبساتٍ بالمعروف يعني غيرَ ممطولةٍ. [٢٠٦/ب] والثالث: أنه متعلق بقوله: «فانكِحوهن» أي: فانكِحوهن بالمعروف بإذن أهلهن ومَهْرِ مثلهن والإشهاد عليه، وهذا هو المعروف. وقيل: في الكلام حذف تقديره: وآتوهُنَّ أجورهن بإذن أهلهن، فحذف من الثاني لدلالة الأولِ عليه نحوُ: «والذاكرين اللَّـهَ كثيراً والذاكرات»(١) أي: الذاكرات اللَّـهَ. وقيل: ثَمَّ مضافٌ مقدر أي: وآتوا مواليَهن أجورَهُنَّ، لأنَّ الأَمَة لا يُسَلَّمُ لها شيءٌ من المهر.

قوله «مُحْصَناتٍ غيرَ مسافحاتٍ» حالان من مفعول «فآتوهن» ومحصنات على هذا بمعنى مُزَوَّجات. وقيل: محصنات حالٌ من مفعول «فانكحوهن»، ومحصنات على هذا بمعنى عفائفَ أو مسلمات، والمعنى: فانكحوهن حالَ كونِهن محصناتٍ لا حـالَ سِفاحِهن واتخـاذِهِنَّ للأَخْـدان. وقد تقـدَّم أن «محصنات» بكسرِ الصادِ وفتحِها، ومامعناها، وأنَّ «غيرَ مسافحين» حالٌ مؤكدة.

«ولا متخذاتِ» عطفٌ على الحال قبله. والأَخْدان مفعول بـ «متخذات» لأنه اسمُ فاعل، وأخدان جمـع «خِدْن»، كـ: عِـدل وأَعْدال، والخِـدْن: الصاحب، وقد تقـدَّم أن المسافـح هو المجـاهر بالزنىٰ، ومتخذَ الأخـدانِ هو المستترُ به، وكذلكَ هو في النساء، وكان الزنىٰ في الجاهلية منقسماً إلى هذين القسمين.

قوله: «فإذا أُحْصِنَّ» قرأ(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: «أُحْصِنَّ» بضم الهمزة وكسر الصاد على البناء للمفعول، والباقون

---

(١) الآية ٣٥ من الأحزاب.
(٢) السبعة ٢٣٠؛ الكشف ١/٣٨٥.

بفتحهما على البناء للفاعل، فمعنى الأولى: «فإذا أُحْصِنَّ بالتزوج» فالمُحْصِنُ لهنّ هو الزوج، ومعنى الثانية: «فإذا أَحْصَنَّ فروجَهن أو أزواجَهن» وهو واضح مما تقدم.

والفاء في «فإنْ» جواب «إذا» وفي «فعليهن» جواب «إنْ»، فالشرطُ الثاني وجوابه مترتِّبٌ على وجود الأول، ونظيره: «إن أكلت فإنْ ضربت عمراً فأنت حر» لا يُعْتق حتى يأكلَ أولاً ثم يضربَ عمراً ثانياً، ولو أسقطت الفاء الداخلة على «إن»[1] في مثل هذا التركيب انعكس الحكمُ، ولزم أن يَضْرب أولاً ثم يأكل ثانياً. وهذا يُعْرف من قواعد النحو، وهو أن الشرط الثاني يُجعل حالاً فيجب التلبُّسُ به أولاً.

قوله: «من العذاب» متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ من الضمير المستكنِّ في صلةِ «ما» وهو «على»، فالعاملُ فيها معنوي، وهو في الحقيقةِ ما تعلَّق به هذا الجار[2]، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً من «ما» المجرورةِ بإضافة «نصف» إليها؛ لأنَّ الحالَ لا بد أن يعمل فيها ما يعمل في صاحبها، و «نصفُ» هو العامل في صاحبِها الخفضَ بالإضافة، ولكنه لا يعمل في الحال لأنه ليس من الأسماء العاملة، إلَّا أن بعضهم يَرى أنه[3] إذا كان جزءاً من المضافِ جازَ ذلك فيه، والنصفُ جزءٌ فيجوز ذلك.

قوله: «ذلك لِمَنْ خَشِي» «ذلك» مبتدأ، و «لِمَنْ خشي» جارٌّ ومجرور خبرُه، والمشار إليه بـ «ذلك» إلى نكاح الأمة المؤمنة لِمَنْ عَدِم الطَّوْلَ. والعَنَتُ في الأصل انكسارُ العظم بعد الجبر، فاستعير لكل مشقة، وأُريد به هنا ما يَجُرُّ إليه الزنىٰ من العقاب الدنيوي والأخروي، و «منكم» حالٌ من الضمير

---

(١) أي من الشرط الثاني.
(٢) التقدير: نصف الذي استقر هو على المحصنات كائناً من العذاب كائنٌ عليهن.
(٣) أي المضاف إليه.

في «خَشِي» أي: في حالِ كونه منكم. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» للبيان.

قوله: «وأَنْ تصبروا خيرٌ لكم» مبتدأ وخبر لتأوُّله بالمصدر وهو كقوله: «وأنْ تَعْفُوا أقربُ للتقوى»[(١)].

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿يريدُ الله ليبيِّنَ﴾: في مثلِ هذا التركيبِ للناسِ مذاهبُ: مذهب البصريين أن مفعول «يريد» محذوف تقديره: يريد الله تحريمَ ما حَرَّمَ وتحليلَ ما حَلَّل وتشريعَ ما تقدَّم لأجلِ التبيين لكم، ونَسَبه بعضُهم لسيبويه، فمتعلَّقُ الإرادة غيرُ التبيين وما عُطِف عليه، وإنما تأولوه بذلك لئلا يلزَم تعدِّيَ الفعلِ إلى مفعولِه المتأخر عنه باللام وهو ممتنعٌ، وإلى إضمارِ «أنْ» بعد اللام الزائدة.

والمذهب الثاني: ـ ويُعْزَى أيضاً لبعض البصريين ـ أَنْ يُقَدَّر الفعلُ الذي قبل اللام بمصدرٍ في محل رفع بالابتداء، والجار بعده خبره، فيقدر «يريد الله ليبين»: إرادةُ الله للتبيين، وقوله[(٢)]:

١٥٧٥ـ أريدُ لأنْسَى ذِكْرَها.....

أي: إرادتي، وقوله تعالى: «وأُمرنا لنُسْلِم»[(٣)] أي: أُمِرْنا بما أُمِرْنا [به] لنسلمَ، وفي هذا القولِ تأويلُ الفعل بمصدر من غير حرف مصدر، وهو ضعيف نحو[(٤)]: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدَيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تراه» قالوا: تقديره: «أَنْ تسمعَ» فلمَّا حَذَفَ «أن» رَفَع الفعل، وهو في تأويل المصدر لأجل الحرف

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة.
(٢) تقدم برقم ٨٥٠.
(٣) الآية ٧١ من الأنعام.
(٤) مثل عربي يُضرب للرجل تكون سمعته أحسن من لقائه. انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٣.

المقدر فكذلك هذا، فلامُ الجر على الأول في محل نصب لتعلُّقها بـ «يريد» وعلى هذا الثاني في محلٍ رفع لوقوعها خبراً.

الثالث: ـ وهو مذهب الكوفيين[1] ـ أن اللامَ هي الناصبة بنفسها من غيرِ إضمار «أَنْ»، وهي وما بعدها مفعول الإرادة، ومنع البصريون ذلك؛ لأن اللامَ ثَبَت لها الجر في الأسماء، فلا يجوز أن يُنْصَبَ بها، فالنصب عندهم بإضمار «أن» كما تقدم.

الرابع: وإليه ذهب الزمخشري[2] وأبو البقاء[3] أن اللامَ زائدة، و «أَنْ» مضمرة بعدها، والتبيينُ مفعولُ الإرادة. قال الزمخشري: «يريد الله ليبين» يريد اللّـهُ أن يبيِّن، فزيدت اللامُ مؤكدةً لإرادة التبيين، كما زيدت في «لا أبا لك» لتأكيد إضافة الأب». وهذا ـ كما رأيت ـ خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أنَّ «أَنْ» تضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضْمر ـ فيما نص النحويون ـ بعد لامٍ إلا وتلك اللامُ للتعليل أو للجحود.

وقال بعضهم: اللامُ هنا لام العاقبة كهي في قوله: «ليكون لهم عَدُوّاً وحَزَناً»[4]، ولم يَذْكُر مفعولَ التبيين، بل حَذَفه للعلم به، فقدَّره بعضهم: «ليبين لكم ما يقرِّبكم»، وبعضُهم: «أن الصبر عن نكاح الأماء خيرٌ»، وبعضُهم: «ما فَصَّل من الشرائع»، وبعضهم: «أمرَ دينكم» وهي متقاربة.

ويجوز في الآية وجهٌ آخرُ حسنٌ: وهو أَنْ تكونَ المسألةُ من باب الإعمال: تنازع «يبيِّن» و «يَهْدي» في «سنن الذين من قبلكم»؛ لأنَّ كلاً منهما يَطْلبه من جهة المعنى، وتكونُ المسألة من إعمال الثاني، وحَذَفَ الضميرَ من

---

(١) انظر: الإنصاف ٥٧٥.
(٢) الكشاف ١/٥٢١.
(٣) الإملاء ١/١٧٦.
(٤) الآية ٨ من القصص.

الأول تقديرُه: ليبيِّنَهَا لكم ويهديَكم سنن الذين من قبلكم، والسُّنَّة: الطريقة، ويؤيد هذا أن المفسرين نقلوا أنَّ كل ما بَيَّن لنا تحريمَه وتحليلَه من النساء في الآيات المتقدمة فقد كان الحكمُ كذلك أيضاً في الأمم السالفة، أو أنه بَيَّن لكم المصالحَ؛ لأنَّ الشرائعَ وإنْ كانت مختلفةً في نفسِها إلا أنها متفقةٌ في المصلحة.

آ. (٢٧) وزَعـم بعضُهـم أنَّ في قوله تعالى: **﴿واللَّـهُ يريدُ أنْ يتوبَ عليكم﴾**: تكريراً لقوله: «ويتوبَ عليكم» المعطوفَ على «ليبين». قال ابن[١] عطية: «وتكرارُ إرادة الله للتوبة على عباده تقويةٌ للإخبار الأول، وليس القصدُ في الآيةِ إلا الإخبارَ عن إرادة الذين يتَّبعون الشهوات، فَقُدِّمت إرادةُ اللَّـهِ توطئةً مُظْهِرَةً لفسادِ إرادةِ مُتَّبعي الشهوات». وهذا الذي قاله إنما يتمشَّى على أنَّ المجرور باللام في قوله «ليبين» مفعول به للإرادة لا على كونِه علةٍ، وقد تقدَّم أن ذلك قولُ الكوفيين وهو ضعيف، وقد ضَعَّفه هو أيضاً. وإذا تقرَّر هذا فنقولُ: لا تكرار في الآية؛ لأنَّ تعلُّقَ الإرادة بالتوبة في الأولِ على جهة العِلِّيَّة، وفي الثاني على جهةِ المفعولية، فقد اختلف المتعلَّقان.

قوله: «ويريد الذين» بالرفعِ عطفاً على «والله يريد» عَطَفَ جملةً فعلية على جملة اسمية، ولا يجوز أن ينتصِبَ لفساد المعنى، إذ يصير التقدير: «والله يريدُ أن يتوبَ ويريدُ أن يريدَ الذين». واختار الراغب أن الواوَ للحال تنبيهاً على أنه يريد التوبةَ عليكم في حال ما يريدون أن تَميلوا، فخالف بين الإخبارين[٢] في تقديمِ المُخْبَرِ عنه في الجملة الأولى وتأخيره في الثانية،

---

(١) المحرر ٤/ ٨٩.

(٢) الإخباران هما: والله يريد، ويريد الذين، والمخالفة بأنَّ الأولى اسمية والثانية فعلية، وتقديم المخبر عنه يعني بـ «والله» وتأخيره، يعني أنه أتى به بعد الفعل فقال: ويريد الذين.

ليبين أنَّ الثاني ليس على العَطفِ». وقد رُدَّ عليه بأن إرادةَ اللّـهِ التوبةَ ليست مقيدةً بإرادةِ غيرِه الميلَ، وبأن الواوَ باشَرَتِ المضـارعَ المثبت(١). وأتى بالجملةِ الأولى اسميةً دلالةً على الثبوتِ، وبالثانيةِ فعليةً دلالةِ على الحُدوث.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿يريدُ الله أن يُخَفِّف﴾: في هذه الجملة** احتمالان أحدهما: ـ وهو الأصحُّ ـ أنها مستأنفة لا محل لهامن الإعـراب. والثاني: أنها حالٌ من قوله: «والله يريدُ أن يتوبَ» العامل فيها «يريد» أي: واللّـهُ يريدُ أن يتوبَ عليكم يريد أن يخفف عنكم. وفي هذا الإعرابِ نظرٌ من وجهين، أحدُهما: أنه يؤدِّي إلى الفصل بين الحال وبين عاملها بجملةٍ معطوفة على جملةِ العامل في الحال ضِمْنَ تلك الجملة المعطوف عليها، والجملةُ المعطوفة وهي «ويـريد الـذين يتبعون» جملةٌ أجنبيـة من الحال وعامِلها. والثاني: أن الفعل الذي وقع حالاً رفع الاسم الظاهرَ فوقعَ الربطُ
[٢٠٧/أ] بالظاهر، لأنَّ «يريد» رفَعَ اسم الله / وكان من حقه أن يرفع ضميرَه، والربطُ بالظاهر إنما وقع في الجملة الواقعة خبراً أو صلة، أما الواقعةُ حالاً وصفةً فلا، إلا أَنْ يَرِدَ به سماع، ويصير هذا الإعراب نظيرَ: «بكر يخرج يضربُ بكر خالداً». ولم يذكر مفعولَ التخفيف فهو محذوفٌ فقيل: تقديرُه: يخفف عنكم تكليفَ النظرِ وإزالةَ الحيرة. وقيل: إثمَ ما ترتكبون.

قوله «ضعيفاً» في نصبه أربعة أوجه، الأظهر: أنه حال من «الإنسان» وهي حال مؤكدة. الثاني: أنه تمييز قالوا: لأنه يَصْلُح لدخول «مِنْ» وهذا غلط. الثالث: أنه على حذف حرف الجر، والأصل: خُلِق من شيء ضعيف أي: من ماء مهين أو من نطفة، فلما حُذف الموصوف وحرف الجر وَصَل الفعل إليه بنفسه فنصبه. والرابع: ـ وإليه أشار ابن عطية(٢) ـ أنه منصوبٌ على

---

(١) وهذا ممنوع عند الجمهور، وإذا جاء أُوِّل على إضمار مبتدأ.
(٢) المحرر ٤/٩٠.

أنه مفعول ثان بـ «خلق»، قالوا: ويَصِحُّ أن يكون «خُلِق» بمعنى «جُعِل» فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى مفعولين، فيكون قوله «ضعيفاً» مفعولاً ثانياً، وهذا الذي ذكره غريبٌ لم نرهم نصُّوا على أن «خلق» يكون كـ «جعل» فيتعدى لاثنين مع حَصْرهم للأفعال المتعدية لاثنين، بل رأيناهم يقولون: إن «جعل» إذا كانت بمعنى «خلق» تَعَدَّتْ لواحد.

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿إلا أَنْ تكون﴾**: في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: ـ وهو الأصح ـ أنه استثناء منقطع لوجهين، أحدهما: أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل حتى يستثنى عنها، سواء فَسَّرت الباطل بغير عوض أو بغير طريق شرعي. والثاني: أن المستثنى كون، والكونُ ليس مالاً من الأموالِ. والثاني: أنه متصلٌ، واعتلَّ صاحب هذا القول بأن المعنى: لا تأكلوها بسببٍ إلَّا أَنْ تكونَ تجارةً. قال أبو البقاء[١]: «وهو ضعيف، لأنه قال: «بالباطل»، والتجارةُ ليست من جنس الباطل، وفي الكلام حذفُ مضاف تقديره: إلا في حال كونها تجارةً أو في وقت كونها تجارةً». انتهى. فـ «أن تكون» في محلِّ نصبٍ على الاستثناء وقد تقدَّم لك تحقيقُ ذلك.

وقرأ الكوفيون[٢]: «تجارةً» نصباً على أنَّ «كان» ناقصة، واسمُها مستتر فيها يعود على الأموالِ، ولا بد من حذف مضاف من «تجارة» تقديره: إلا أن تكونَ الأموال أموالَ تجارة، ويجوز أن يُفَسَّر الضمير بالتجارة بعدها[٣] أيَ: أن تكون التجارةُ تجارةً كقوله[٤]:

١٥٧٦ـ ....

إذا كـان يـومـاً ذا كـواكبَ أَشْنعـا

---

(١) الإملاء ١٧٧/١.
(٢) السبعة ٢٣١؛ والكشف ٣٨٦/١، والكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي.
(٣) أي: بعد كان.
(٤) تقدم برقم ١١٣٤.

أي: إذا كان اليومُ يوماً، واختار أبو عبيد قراءة الكوفيين. وقرأ الباقون «تجارةٌ» رفعاً على أنها «كان» التامة. قال مكي[1]: «الأكثرُ في كلام العرب أنَّ قولهم: «إلا أن تكون» في الاستثناء بغيرِ ضمير فيها، على معنى يَحْدُث ويَقَعُ». وقد تقدم القول في ذلك في البقرة.

و«عن تراضٍ» متعلق بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ«تجارة»، فموضعه رفع أو نصب على حَسَبِ القراءتين. وأصل «تراض» «تراضِوٌ» بالواو، لأنه مصدر تراضى تفاعَل من رَضِي، ورَضِي من ذوات الواو بدليل الرُّضوان، وإنما تطرَّفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء فقلت: تراضياً. و«منكم» صفة لـ«تراضٍ» فهو في محل جر، و«من» لابتداء الغاية. وقرأ علي[2] رضي الله عنه: «تُقَتِّلوا» بالتشديد على التكثير، والمعنى: لا يقتلْ بعضكم بعضاً.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿ومَنْ يفعلْ﴾**: «مَنْ» شرطية مبتدأ، والخبر: «فسوف»، والفاء هنا واجبة لعدم صلاحية الجواب للشرط، و«ذلك» إشارةٌ إلى قَتْل الأنفس. و«عدواناً وظلماً» حالان أي: معتدياً ظالماً أو مفعولٌ من أجلِها، وشروطُ النصب متوفرة. وقرئ[3]: «عِدواناً» بكسر العين.

وقرأ الجمهور «نُصْليه» من أصلى والنون للتعظيم. وقرأ[4] الأعمش: «نُصَلِّيه» مشدداً، وقرئ[5] «نَصليه» بفتح النون، من صَلَيْتُه النار. ومنه: «شاة مَصْلِيَّة». و«يَصْليه» بياء الغيبة. وفي الفاعلِ احتمالان، أحدُهما: أنه ضمير الباري تعالى. والثاني: أنه ضمير عائد على ما أشير بـ«ذلك» إليه من القتل، لأنه سببٌ في ذلك. ونَكَّر «ناراً» تعظيماً.

---

(١) لم أجد هذا القول في المشكل والكشف.
(٢) البحر ٢/٢٣٣؛ الشواذ ٢٥.
(٣) البحر ٣/٢٣٣؛ الكشاف ١/٥٢٢.
(٤) الشواذ ٢٥؛ البحر ٣/٢٣٣.
(٥) نسبها في الشواذ ٢٥ إلى الأعمش وحميد.

آ. (٣١) وقرأ[١] ابن جبير وابن مسعود ﴿كبير﴾: بالإفراد، والمراد به الكفر. وقرأ المفضل[٢] «يُكَفِّرْ» و«يُدْخِلْكم» بياء الغيبة لله تعالى. وابن عباس[٣] «مِنْ سيئاتكم» بزيادة «من».

وقرأ[٤] نافع وحده هنا وفي الحج[٥]: «مَدْخَلاً» بفتح الميم، والباقون بضمها، ولم يختلفوا في ضم التي في الإسراء[٦]. فأما المضمومُ الميمِ فإنه يحتمل وجهين، أحدهما: أنه مصدر، وقد تقرَّر أن اسم المصدر من الرباعي فما فوقَه كاسمِ المفعول، والمَدْخول فيه على هذا محذوفٌ أي: ويُدْخِلْكم الجنة إدخالاً. والثاني: أنه اسم مكان الدخول، وفي نصبِه حينئذ احتمالان، أحدُهما: أنه منصوبٌ على الظرف، وهو مذهبُ سيبويه[٧]. والثاني: أنه مفعولٌ به وهو مذهب الأخفش[٨]. وهكذا كلُّ مكان مختص بعد «دخل» فإن فيه هذين المذهبين. وهذه القراءةُ واضحةٌ؛ لأنَّ اسم المصدر والمكان جاريان على فعليهما.

وأمَّا قراءة نافع فتحتاج إلى تأويل، وذلك لأن المفتوح الميم إنما هو من الثلاثي، والفعلُ السابق لهذا ـ كما رأيت ـ رباعي، فقيل: إنه منصوب بفعلٍ مقدر مطاوع لهذا الفعل، والتقدير: يُدْخلكم فتدخلون مَدْخلاً، و«مَدْخلاً» منصوب على ما تقدم: إمَّا المصدريةِ وإمَّا المكانيةِ بوجهيها.

---

(١) البحر ٣/٢٣٤؛ القرطبي ٥/١٥٩؛ الشواذ ٢٥.
(٢) البحر ٣/٢٣٥؛ الكشاف ١/٥٢٢.
(٣) البحر ٣/٢٣٥.
(٤) السبعة ٢٣٢؛ الكشف ١/٣٨٦.
(٥) الآية ٥٩.
(٦) الآية ٨٠.
(٧) الكتاب ١/١٥ ـ ١٦.
(٨) لم يشر إلى إعرابها هنا في «معاني القرآن» واكتفى بالحديث عن حركة الميم.

وقيل: هو مصدر على حذف الزوائد نحو: «أَنْبتكم من الأرض نَبَاتاً»[1] على أحد القولين.

آ. (٣٢) و ﴿ما﴾ في قوله تعالى: ﴿وما فَضَّل الله﴾: موصولةٌ أو نكرة موصوفة، والعائدُ الهاءُ في «به». و «بعضَكم» مفعول بـ «فَضَّل» و «على بعض» متعلق به.

قوله: «واسألوا» الجمهورُ على إثباتِ الهمزة في الأمر من السؤال الموجَّه نحو المخاطب إذا تقدَّمه واو أو فاء نحو: «فاسألِ الذين»[2] «واسألوا الله من فضله»[3]. وابن كثير[4] والكسائي بنَقْل حركةِ الهمزة إلى السين تخفيفاً لكثرةِ استعماله. فإنْ لم تتقدَّمْه واو ولا فاء فالكل على النقل نحو: «سَلْ بني إسرائيل»[5]، وإن كان لغائب فالكل على الهمز نحو: «وليَسْألوا ما أنفقوا»[6]. ووهم ابن عطية[7] فنقل اتفاقَ القراء على الهمز في نحو: «واسألوا ما أنفقتم»[8] وليس اتفاقهم في هذا بل في «وليسألوا ما أنفقوا» كما تقدم. وتخفيفُ الهمز لغة الحجاز، ويحتمل أن يكون ذلك من لغةِ مَنْ يقول: «سال يسال» بألفٍ محضة، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة عند «سَلْ بني إسرائيل» فعليك بالالتفات إليه، وهذا إنما يتأتَّى في «سل» و «فسل» وأما «وسَلوا» فلا يتأتَّى فيه ذلك؛ لأنه كان ينبغي أن يُقال: سالوا كخَافوا، وقد يقال: إنه التزَم الحذفَ لكثرةِ الدَّوْر.

---

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) الآية ٩٤ من يونس.
(٣) الآية ٣٢ من النساء وهي الآية التي يعربها.
(٤) السبعة ١٣٢؛ الكشف ١/٣٨٧.
(٥) الآية ٢١١ من البقرة.
(٦) الآية ١٠ من الممتحنة.
(٧) المحرر ٤/١٠٠.
(٨) الآية ١٠ من الممتحنة.

وهو يتعدَّىٰ لاثنين، والجلالةَ مفعول أول، وفي الثاني قولان، أحدهما: أنه محذوف فقدَّره ابن عطية[1]: «أمانيَّكم»، وقدره غيره: شيئاً من فضله، فحذف الموصوف وأبقى صفته نحو: «أطعمته من اللحم» أي: شيئاً منه، و«مِنْ» تبعيضية. والثاني: أن «مِنْ» زائدة، والتقدير: «واسألوا الله فضلَه»، وهذا إنما يتمشَّىٰ على رأي الأخفش لفقدانِ الشرطين، وهما تنكيرُ المجرور وكونُ الكلام غيرَ موجَبٍ.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿ولكلٍّ جعلنا﴾**: فيه ستة أوجه، وذلك يستدعي مقدمة قبله، وهو أن «كل» لا بُدَّ لها من شيءٍ تُضاف إليه. واختلفوا في تقديرِه: قيل: تقديرُه: ولكلِّ إنسانٍ، وقيل: لكل مال، وقيل: لكل قوم، فإنْ كان التقدير: «لكلِّ إنسان» ففيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: «ولكلِّ إنسانٍ موروثٍ جعلنا مواليَ» أي: وُرَّاثاً مِمَّا ترك، ففي «ترك» ضمير عائد على «كل» وهنا تم الكلام، ويتعلق «مِمَّا ترك» بـ«مواليَ» لِما فيه من معنى الوراثة، أو بفعلٍ مقدَّرٍ أي: يَرِثون مما. و«مواليَ» مفعول أول لـ«جعل» بمعنى صَيَّر، و«لكل» جارٌ ومجرور هو المفعول الثاني قُدِّم على عامِلِه، ويرتفع «الوالدان» على خبر مبتدأ محذوف، أو بفعل مقدر أي: يَرِثون مما، كأنه قيل: ومَنْ الوارث؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون، والأصل: «وجعلنا لكلِّ ميتٍ وُرَّاثاً يَرِثون ممَّا تركه هم الوالدان والأقربون.

والثاني: أنَّ التقديرَ: «ولكلِّ إنسانٍ موروثٍ جَعَلنا وُرَّاثاً مما ترك ذلك الإنسان»، ثم بَيَّن الإنسانَ المضافَ إليه «كل» بقوله: الوالدان، كأنه قيل: ومَنْ هو هذا الإنسانُ الموروث؟ فقيل: الوالدان والأقربون. والإعرابُ كما تقدَّم في الوجهِ قبله. وإنما الفرق بينهما أن الوالدين في الأول وارثون، وفي الثاني [٢٠٧/ب]

(١) المحرر ٤/١٠٠.

مَوْروثون، وعلى هذين الوجهين فالكلام جملتان، ولا ضمير محذوف في «جعلنا»، و«موالي» مفعول أول، و«لكل» مفعول ثان.

الثالث: أن يكون التقدير: ولكل إنسان وارثٍ مِمَّنْ تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي أي: موروثين، فيُراد بالمَوْلى الموروثُ، ويرتفع «الوالدان» بـ«ترك»، وتكون «ما» بمعنى «مَن»، والجار والمجرور صفةٌ للمضافِ إليه «كل»، والكلامُ على هذا جملةٌ واحدة، وفي هذا بُعْدٌ كبير.

الرابع: وإنْ كان التقدير: «ولكل قوم» فالمعنى: ولكل قوم جعلناهم مواليَ نصيبٌ مِمَّا تركه والدُهم وأقربوهم، فـ«لكل» خبر مقدم، و«نصيب» مبتدأٌ مؤخر، و«جَعَلْناهم» صفةٌ لقوم، والضمير العائد عليهم مفعولُ «جَعَل» و«مواليَ»: إمَّا ثانٍ وإمَّا حالٌ، على أنها بمعنى «خلقنا»، و«مِمَّا ترك» صفة للمبتدأ، ثم حُذِف المبتدأ وبقيت صفتُه، وحُذِف المضاف إليه «كل» وبقيت صفتُه أيضاً، وحُذِف العائد على الموصوفِ. ونظيرُه: «لكلٍّ خلقه الله إنساناً مِنْ رزق الله» أي: لكل أحد خلقه الله إنساناً نصيبٌ من رزق الله.

الخامس: وإنْ كان التقدير: «ولكلِّ مال» فقالوا: يكون المعنى: ولكلِّ مال مِمَّا تركه الوالدان والأقربون جعلنا مواليَ أي: وُرَّاثاً يَلُونه ويَحُوزونه، وجعلوا «لكل» متعلقةً بـ«جعل»، و«مما ترك» صفة لـ«كل»، والوالدان فاعلٌ بـ«ترك» فيكون الكلام على هذا وعلى الوجهين قبله كلاماً واحداً، وهذا وإن كان حسناً إلا أن فيه الفصلَ بين الصفة والموصوف بجملةٍ عاملةٍ في الموصوف. قال الشيخ[1]: «وهو نظير قولك: «بكلٍّ رجلٍ مررت تميميٍ» وفي جواز ذلك نظر». قلت: ولا يحتاج إلى نظر؛ لأنه قد وُجد الفصلُ بين الموصوف وصفته بالجملة العاملة في المضاف إلى الموصوف، كقوله تعالى:

(١) البحر ٢/٢٣٧.

«قل أغيرَ الله أتَّخِذُ ولياً فاطر السموات[1]» فـ «فاطر» صفةٌ لـ«الله»، وقد فُصِل بينهما بـ «أتَّخِذُ» العامل في «غير» فهذا أولى.

السادس: أَنْ يكونَ «لكلٍّ مال» مفعـولاً ثانيـاً لـ «جعل» على أنهـا تصييرية، و«مواليَ» مفعول أول، والإعراب على ما تقدم. وهذا نهايةُ ما قيل في هذه الآية فلله الحمد.

قوله: «والذين عاقدت»[2] في مَحَلِّه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه مبتدأ والخبر قوله: «فآتوهم». الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بإضمار فعل، وهذا أرجحُ من حيث إنَّ بعده طَلَباً. والثالث: أنه مرفوعٌ عطفاً على «الوالدان والأقربون» فإنْ أريد بالوالدين أنهم موروثون عادَ الضميرُ مِنْ «فآتوهم» على «موالي»، وإنْ أُريد أنهم وارثون جازَ عَوْدُه على «مواليَ» وعلى الـوالدين وما عُطف عليهم. الرابع: أنه منصوبٌ عطفاً على «مواليَ»، قال أبو البقاء[3]: «أي وَجَعَلْنا الذين عاقَدَتْ وُرَّاثاً، وكان ذلك ونُسِخ»، ورَدَّ عليه الشيخ[4] بفساد العطفِ، قال: «إذ يصير التقدير: ولكلٍّ إنسان، أو لكل شيءٍ من المال جَعَلْنا وُرَّاثاً والذين عاقَدَتْ أَيْمانكم» ثم قال: «فإنْ جُعِل من عطفِ الجمل وحُذِفَ المفعولُ الثاني لدلالة المعنى عليه أمكن ذلك أي: جَعَلْنا وُرَّاثاً لكلٍّ شيء من المالِ، أو لكلٍّ إنسانٍ، وجَعَلْنا الذين عاقَدَتْ أيمانكم وراثاً، وفيه بعد ذلك تكلفٌ». انتهى.

وقرأ[5] الكوفيون: «عَقَدَتْ» والباقون: «عاقَدَتْ» بألف، ورُوِيَ عن

---

(١) الآية ١٤ من الأنعام.

(٢) كتبها المؤلف على قراءة غير الكوفيين كما سيأتي.

(٣) الإملاء ١٧٨/١.

(٤) البحر ٢٣٨/٣.

(٥) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٨/١. والكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي.

حمزة التشديد في «عَقَّدت». والمفاعلة هنا ظاهرة لأن المراد المحالفةُ. والمفعولُ محذوفٌ على كلٍّ من القراءات، أي: عاقَدْتَهم أو عَقَدْتَ حِلْفهم ونسبةُ المعاقدةِ أو العقدِ إلى الأيمان مجازٌ، سواءً أُريد بالأيمان الجارحةُ أم القَسَم. وقيل: ثَمَّ مضاف محذوف أي: عقدت ذوو أيمانكم.

آ. (٣٤) **وقوله تعالى: ﴿على النساء﴾**: متعلِّقٌ بـ «قَوَّامون» وكذا «بما»، والباء سببية، ويجوز أن تكونَ للحال، فتتعلَّق بمحذوف ؛ لأنها حال من الضمير في «قوَّامون» تقديرُه: مستحقين بتفضيل الله إياهم. و «ما» مصدريةٌ وقيل: بمعنى الذي. وهو ضعيفٌ لحَذْفِ العائد من غير مُسَوِّغ. والبعضُ الأولُ المرادُ به الرجال والبعضُ الثاني النساء، وعَدل عن الضميرين فلم يَقُلْ: بما فَضَّلهم الله عليهنَّ للإِبهام الذي في «بعض». و «بما أنفقوا» متعلقٌ بما تعلَّق به الأولُ. و «ما» يجوز هنا أن تكونَ بمعنى الذي من غيرِ ضَعْفٍ ؛ لأنَّ للحذف مسوغاً أي: وبما أنفقوه مِنْ أموالِهم.

و «مِنْ أموالهم» متعلقٌ بـ «أَنْفَقوا» ؛ أو بمحذوف على أنه حال من الضمير المحذوف. قوله: «فالصالحات قانِتاتٌ حافظات» «الصالحات»: مبتدأ وما بعده خبران له. و «للغيب» متعلق بـ «حافظات». وأل في «الغيب» عوضٌ من الضمير عند الكوفيين كقوله: «واشتعلَ الرأس شيباً»[1] أي: رأسي. وقوله[2]:

١٥٧٧ـ لَمْياءُ في شَفَتيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ
وفي اللِّثاتِ وفي أَنْيابِها شَنَبُ

أي: لِثاتِها.

والجمهورُ على رفع الجلالة من «حَفِظ اللَّهُ». وفي «ما» على هذه

(١) الآية ٤ من مريم.
(٢) تقدم برقم ٧٢.

القراءةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها مصدريةٌ والمعنى: بحِفْظِ الله إياهن أي: بتوفيقِهِ لهن أو بالوصية منه تعالى عليهن. والثاني: أن تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف أي: بالذي حفظه الله لهنَّ مِنْ مهورِ أزواجِهِنَّ والنفقة عليهن قاله الزجاج[1]. والثالثُ: أن تكونَ «ما» نكرة موصوفةً، والعائد محذوف أيضاً كما تقرر في الموصولة بمعنى الذي.

وقرأ أبو جعفر[2] بنصبِ الجلالة، وفي «ما» ثلاثةُ أوجهً أيضاً، أحدُها: أنها بمعنى الذي، والثاني: نكرة موصوفة، وفي «حَفِظ» ضميرٌ يعود على «ما» أي: بما حَفِظ من البر والطاعة. ولا بد من حذف مضافٍ تقديرُه: بما حفظ دينَ الله أو أَمْرَ الله، لأنَّ الذاتَ المقدسةَ لا يحفظها أحد. والثالث: أن تكونَ «ما» مصدريةً، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وساغَ عودُ الضميرِ مفرداً على جمعِ الإناثِ لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل: مِمَّنْ صَلَحَ، فعادَ الضميرُ مفرداً بهذا الاعتبار، ورد الناسُ هذا الوجهَ بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه وهذا جوابه. وجعله ابن جني[3] مثلَ قول الشاعر[4]:

١٥٧٨ـ . . . . فـإنَّ الحـوادِثَ أودى بهـا

أي: أَوْدَيْـنَ، وينبغي أن يقال: الأصلُ بما حَفِظَتِ اللَّهَ، والحوادث أَوْدَت؛ لأنها يجوز أن يعود الضمير على جمع الإناث كعوده على الواحدة منهن، تقول: «النساءُ قامت»، إلا أنَّه شَذَّ حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المـؤنث.

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٨.

(٢) القرطبي ٥/١٧٠؛ البحر ٣/٢٤٠.

(٣) المحتسب ١/١٨٨ قال: «على حذف المضاف أي: بما حفظ دين الله»، ولم يستشهد بالبيت المذكور هنا.

(٤) تقدم برقم ٣٩٠.

وقرأ عبدالله[١] ـ وهي في مصحفه كذلك ـ «فالصوالحُ قوانتٌ حوافظٌ» بالتكسير. قال ابن جني[٢]: «وهي أشبهُ بـالمعنى لإعطائهـا الكثرة، وهي المقصودةُ هنا»، يعني أنَّ فواعل من جموع الكثرة، وجمعُ التصحيحِ جمعُ قلة ما لم يَقْتَرِنْ بالألفِ واللام. وظاهرُ عبارة أبـي البقاء[٣] أنه للقلة وإن اقترن بـ «أل» فإنه قال: «وجَمْعُ التصحيح لا يَدُلُّ على الكثرة بوضعه، وقد استُعْمل فيها كقوله تعالى: «وهم في الغُرُفات آمِنون»[٤]. وفيما قاله أبو الفتح وأبو البقاء نظرٌ، فإنَّ «الصالحات» في القراءة المشهورة معرفةٌ بأل، وقد تقدَّم أنه تكونُ للعموم، إلا أنَّ العمومَ المفيدَ للكثرةِ ليس مِنْ صيغةِ الجمع، بل من«أل»، وإذا ثبت أن الصالحات جمعُ كثرة لزم أن يكون «قانتات» «حافظات» للكثرة لأنه خبرٌ عن الجميع، فيفيدُ الكثرة، ألا ترى أنك إذا قلت: «الرجال قائمون» لَزِم أن يكونَ كلُّ واحدٍ من الرجال قائماً[٥]، ولا يجوز أن يكون بعضهم قاعداً، فإذاً القراءةُ الشهيرة وافية بالمعنى المقصود.

قوله «في المضاجِعِ» فيه وجهان، أحدهما: أن «في» على بابها من الظرفية متعلقة بـ «اهجروهن» أي: اتركوا مضاجعتهن أي: النومَ معهن دونَ كلامِهن ومـؤاكلتهن. والثاني: أنها للسبب قال أبو البقاء[٦]: «واهجروهُنَّ بسبب المضاجع كما تقول: «في هذه الجنايةِ عقوبةٌ» وجَعَل مكي[٧] هذا الوجه متعيناً، ومنع الأول، قال: «ليس «في المضاجع» ظرفاً للهجران، وإنما

---

(١) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٤٠؛ القرطبـي ٥/١٧٠.
(٢) المحتسب ١/١٨٧.
(٣) الإملاء ١/١٧٨.
(٤) الآية ٣٧ من سبأ.
(٥) في الأصل «قائم» وهو سهو.
(٦) الإملاء ١/١٧٩.
(٧) المشكل ١/١٨٩.

هو سبب لهجران التخلف، ومعناه: فاهجروهن من أجلِ تخلُّفِهِنَّ عن المضاجعة معكم». وفيه نظرٌ لا يَخْفى. وكلامُ الواحدي يُفْهِم أَنه يجوز تعلقُه بـ «نشوزهن» فإنه قال ــ بعدما حكى عن ابن عباس كلاماً ــ: «والمعنى على هذا: واللاتي تخافون نشوزهن في المضاجع»، والكلامُ الذي حكاه عن ابن عباس هو قوله «هذا كلُّه في المضجع إذا هي عَصَتْ أن تضطجع معه» ولكن لا يجوزُ ذلك؛ لئلا يلزَم الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبـي. وقَدَّر بعضُهم معطوفاً بعد قوله: «واللاتي تخافون» أي: واللاتي تخافون نشوزهن ونَشَزْنَ، كأنه يريد أنه لا يجوز الإِقدامُ على الوعظ وما بعده بمجردِ الخوفِ. وقيل: لا حاجةَ إلى ذلك؛ لأن الخوفَ بمعنى اليقين، وقيل: غلبةُ الظنِّ في ذلك كافية /. [٢٠٨/أ]

قوله: «فلا تَبْغُوا عليهنَّ سبيلاً» في نصب «سبيلاً» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، والثاني: أنه على إسقاط الخافض، وهذان الوجهان مبنيان على تفسير البغي هنا ما هو؟ فقيل: هو الظلم من قوله: «فَبَغى عليهم»(١)، فعلى هذا يكون لازماً، و«سبيلاً» منصوبٌ بإسقاط الخافض أي: بسبيل. وقيل: هو الطلب من قولهم: بَغَيْتُه أي طلبته(٢). وفي «عليهن» وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تبغوا». والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «سبيلاً» لأنه في الأصل صفةُ النكرة قُدِّم(٣) عليها.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿شِقاقَ بَيْنِهِما﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أن الشقاق مضاف إلى «بين» ومعناها الظرفية، والأصل: «شقاقاً بينهما» ولكنه

---

(١) الآية ٧٦ من القصص: «إنَّ قارون كان من قوم موسى فبَغَى عليهم».
(٢) فعلى هذا يكون الفعل متعدياً، و«سبيلًا» مفعوله.
(٣) الأصل «قدمت» وهو سهو لأنه عبر عن «عليهن» بالمذكر، فلا مساغ للتعبير عنه هنا بالمؤنث.

اتُّسِعَ فيه فَأُضيف الحدث إلى ظرفه، وظرفيتُه باقيةٌ نحو: سَرَّني مسير الليلة، ومنه «مَكْرُ الليل»[1]. والثاني: أنه خرج عن الظرفية، وبقي كسائر الأسماء كأنه أريد به المعاشرةُ والمصاحبة بين الزوجين، وإلى هذا مَيْلُ أبـي البقاء[2] قال: «والبَيْنُ هنا الوصلُ الكائنُ بين الزوجين».

و «مِنْ أهله» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «ابعثوا» فهي لابتداءِ الغاية. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ للنكرةِ أي: كائناً من أهلِه فهي للتبعيض.

قوله: «إنْ يريدا» الضميران في «يُريدا» و «بينهما» يجوز أن يعودا على الزوجين أي: إنْ يُرِدِ الزوجان إصلاحاً يُوَفِّق الله بين الزوجين، وأَنْ يعودا على الحكمين، وأَنْ يعودَ الأول على الحكمين، والثاني على الزوجين، وأن يكونَ بالعكس، وأُضْمِر الزوجان وإن لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ لدلالة ذِكْرِ الرجال والنساء عليهما. وجَعَل أبو البقاء[3] الضمير في «بينهما» عائداً على الزوجين فقط، سواءً قيل بأن ضمير «يريدا» عائد على الحكمين أو الزوجين.

آ. **(٣٦) قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾**: تقدَّم نظيرتها في البقرة[4]، إلا أنَّ هنا قال «وبذي القربـى» بإعادة الباء، وذلك لأنها في حَقِّ هذه الأمةِ فالاعتناءُ بها أكثرُ، وإعادةُ الباءِ يَدُلُّ على زيادة تأكيد فناسب ذلك هنا بخلافِ آية البقرة فإنها في حق بني إسرائيل. وقرأ ابن أبـي[5] عبلة «إحسانٌ» بالرفع، على أنه مبتدأٌ وخبرُه الجار قبله، والمرادُ بهذه الجملةِ الأمرُ بالإحسان وإن كانت خبريةً كقوله: «فصبرٌ جميل»[6].

---

(١) الآية ٣٣ من سبأ «بل مكر الليل والنهار».
(٢) الإملاء ١/١٧٩.
(٣) الإملاء ١/١٧٩.
(٤) انظر: الآية ٨٣ من البقرة.
(٥) البحر ٣/٢٤٤.
(٦) الآية ٨٣ من يوسف.

قوله: «والجارِ ذي القربى» الجمهورُ على خفضِ «الجار» والمراد به القريبُ النسب، وبالجارِ الجُنْبِ البعيدُ النسب. وعن ميمون[1] بن مهران: «والجارِ ذي القربىٰ أريد به جار القريب» قال ابن عطية[2]: «وهذا خطأٌ لأنه على تأويله جمع بين «أل»[3] والإضافة، إذ كان وجه الكلام «وجارِ ذي القربى». ويمكنُ تصحيحُ كلام ابن مهران على أن «ذي القربى» بدلٌ من «الجار» على حذف مضاف أي: والجار جارِ ذي القربى كقوله[4]:

١٥٧٩ـ نَضَر اللَّهُ أعظماً دفنوها
بسجستانَ طلحةِ الطَّلَحاتِ

أي: أعظمَ طلحة، ومِنْ كلامهم: «لو يعلمون: العلمُ الكبيرةِ سنةٌ» أي: علم الكبيرة سنة، فحَذَف البدلَ لدلالةِ الكلام عليه.

وقرأ بعضُهم[5]: «والجارَ ذا القربى» نصباً. وخَرَّجه الزمخشري[6] على الاختصاص كقوله: «حافظوا على الصلواتِ والصلاة الوسطى»[7].

والجُنُب صفةٌ على فُعُل نحو: ناقة سُرُح، ويستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً نحو: رجال جُنُب، قال تعالى: وإن كنتم جنباً»[8]،

---

(١) ميمون بن مهران الرقيّ، عالم الجزيرة، غزا مع معاوية إلى قبرص، وكان ثقة في الحديث. توفي سنة ١١٧. انظر: تذكرة الحفاظ ١/٩٣؛ الأعلام ٨/٣٠١.
(٢) المحرر ٤/١١١.
(٣) أل في كلمة «الجار» والإضافة إلى كلمة «القريب» التي وضعها.
(٤) تقدم برقم ٧٣.
(٥) قراءة أبي حيوة. انظر: الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٤٥.
(٦) الكشاف ١/٥٢٦.
(٧) الآية ٢٣٨ من البقرة والشاهد في قوله «والصلاة الوسطى» حيث إنه خَصَّ بالأهمية هذه الصلاة المعينة، وقد يكون الشاهد في نصب «الصلاة» على قراءة محمد بن أبي سارة كما في الشواذ ٥، ويكون نصبها على الاختصاص.
(٨) الآية ٦ من المائدة.

وبعضُهم يُثَنِّيه ويجمعه، ومثله: شُلُل. وعن عاصم[1]: «والجار الجَنْب» بفتح الجيم وسكون النون، وهو وصفٌ أيضاً بمعنى المجانب كقولهم: رجلٌ عَدْل. وألفُ الجار عن واو لقولهم: تجاوروا وجاوَرْتُه، ويُجمع على جِيرة وجيران. والجَنابة: البُعْد. قال[2]:

١٥٨٠ـ فلا تَحْرِمَنِّي نائلاً عن جَنابةٍ
فإني امرؤٌ وَسْطَ القِبابِ غريبُ

لأنَّ الإنسان يُتْرَكُ جانباً، ومنه: «واجْنُبْني وبَنِيَّ»[3].

قوله: «بالجَنْب» يجوز في الباء وجهان أحدهما: أن تكون بمعنى «في». والثاني: أن تكونَ على بابها وهو الأولى، وعلى كلا التقديرين تتعلَّق بمحذوف لأنها حال من الصاحب. «وما ملكت» يجوز أن يريد غيرَ العبيد والإماء بـ «ما»، حَمْلاً على الأنواع كقوله: «ما طاب لكم»[4] وأن يكونَ أُريدَ جميعُ ما ملكه الإنسان من الحيوانات فاختلط العاقل بغيره فأتى بـ «ما».

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿الذين يَبْخَلون﴾: فيه سبعةُ أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بدلاً من «مَنْ» وجُمع حَمْلاً على المعنى. الثاني: أنه نصب على البدل من «مختالاً» وجُمع أيضاً لما تقدم. الثالث: أنه نصب على الذم. الرابع: أنه مبتدأ وفي خبره قولان، أحدهما: أنه محذوف، فقدَّره بعضهم: «مُبْغَضُون لدلالة «إن الله لا يحب»، وبعضهم: «معذبون» لقوله: «وأَعْتدنا للكافرين عذاباً»، وقَدَّره الزمخشري[5]: «أَحِقَّاء بكل مَلامة»، وقَدَّره

(١) وهي رواية المفضل عنه. انظر: البحر ٢٤٥/٣؛ القرطبي ١٨٣/٥.
(٢) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٤٨؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والبحر ٢٣٠/٣. والنائل: العطاء.
(٣) الآية ٣٥ من إبراهيم.
(٤) الآية ٣ من النساء.
(٥) الكشاف ٥٢٦/١.

أبو البقاء[1]: «أولئك قرناؤهم الشيطان». والثاني: أنه قوله: «إن الله لا يَظْلِمُ مثقالَ» ويكون قوله: «والذين ينفقون» عطفاً على المبتدأ والعائد محذوف، والتقدير: الذين يبخلون، والذين يُنْفقون أموالَهم رئاءَ الناس، إن الله لا يظلمهم مثقال ذرة، أو مثقال ذرة لهم، وإليه ذهب الزجاج[2]، وهذا متكلفٌ جداً لكثرةِ الفواصل، ولقلق المعنى أيضاً. الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هم الذين. السادس: أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في «فخوراً»، ذكره أبو البقاء[3]، وهو قلقٌ. السابع: أنه صفةٌ لـ«مَنْ»، كأنه قيل: لا يُحِبُّ المختال الفخورَ البخيلَ.

و «بالبخل» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلق بـ «يأمرون» فالباءُ للتعدية على حَدِّ: أمرتك بكذا. والثاني: أنها باء الحالية، والمأمور محذوف، والتقدير: ويأمرون الناس بشكرهم مع التباسهم بالبخل، فيكون في المعنى كقول الشاعر[4]:

١٥٨١ـ أَجْمَعْتَ أَمْرَيْنِ ضاعَ الحَزْمُ بينهما
تِيْهَ الملوكِ وأفعالَ المماليكِ

والمُخْتال: التَّياه الجَهُول، والمُخْتال اسمُ فاعل من اختال يختال أي: تكبَّر وأُعْجب بنفسه، وألفه عن ياءٍ لقولِهم: الخُيَلاءوالمَخْيِلة، وسُمِع أيضاً: خَالَ الرجلُ يَخال خَوْلاً بالمعنى الأول، فيكون لهذا المعنى مادتان: خَيَل وخَوَل. والفخر: عَدُّ مناقبِ الإنسان ومحاسنِه، وفخور صيغة مبالغة.

وفي البخل أربع لغات: فتح الخاء والباء وبها قرأ حمزة[5] والكسائي،

---

(١) ليس في «الإملاء» شيء من هذا وإنما قدره: مبغضون ١/١٧٩.

(٢) معاني القرآن ٢/٥٣.

(٣) الإملاء ١/١٧٩.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٢٤٦.

(٥) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ١/٣٨٩؛ الشواذ ٢٦.

ويضمهما، وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر، وبفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قتادة وابن الزبير، وبضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ جمهور الناس. والبُخْل والبَخَل كالحُزْن والحَزَن والعُرْب والعَرَب. و «مِنْ فضله» يجوز أن يتعلَّق بـ «آتاهم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «ما» أو مِنَ العائدِ عليها.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿والذين ينفقون﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على «الذين يبخلون» والخبر «إن الله لا يظلم»، وقد تقدم ذلك وضَعْفُه. الثاني: أنه مجرور عطفاً على «الكافرين» أي: أعتدنا للكافرين وللذين ينفقون أموالهم رئاءَ الناس، قاله ابن جرير(١). الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوف أي: مُعَذَّبون، أو: قرينهم الشيطان، فعلى الأوَّلين يكونُ من عطفِ المفردات، وعلى الثالث مِنْ عطفِ الجمل.

قوله: «رئاءَ الناس» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، وشروطُ النصب متوفرة. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون» يعني مصدراً واقعاً موقعَ الحال أي: مُرائين. والثالث: أنه حالٌ من نفسِ الموصولِ ذكره المهدوي. و «رئاءَ» مصدرٌ مضاف إلى المفعول.

قوله: «ولا يُـؤْمنون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف. والثاني: أنه عطف على الصلة، وعلى هذين الوجهين فلا محلَّ له من الإعراب. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون». إلا أن هذين الوجهين الأخيرين ـ أعني العطفَ على الصلة والحالية ـ يمتنعان على الوجه المحكي عن المهدوي، وهو كونُ «رئاءَ» حالاً من نفس الموصول؛ لئلا يلزَم الفصلُ بين أبعاضِ الصلة أو بين الصلةِ ومعمولِها بأجنبي وهو «رئاءَ»؛ لأنه حالٌ من الموصولِ لا تعلُّقَ له بالصلة، بخلاف ما إذا جَعَلْناه مفعولاً له أو حالاً من فاعل «ينفقون» فإنه على الوجهين معمولٌ لـ «ينفقون» فليس أجنبياً، فلم يُبالَ بالفصل به.

---

(١) تفسير الطبري ٨/٣٥٦.

وفي جَعْلِ «ولا يؤمنون» حالاً نظرٌ من حيث / إنَّ بعضَهم نصَّ على أن [٢٠٨/ب] المضارع المنفيَّ بـ «لا» كالمثبت في أنه لا تدخل عليه واو الحال، وهو محلُّ تَوَقُّف. وكررت «لا» في قوله: «ولا باليوم» وكذا الباء إشعاراً بأن الإيمان منتفٍ عن كلٍّ على حِدَتِه لو قلت: «لا أضرب زيداً وعمراً» احتمل نفيَ الضرب عن المجموع، ولا يلزم منه نفيُ الضربِ عن كلٍّ واحدٍ على انفراده، واحتمل نفيَه عن كل واحد بانفرادِه، فإذا قلت: «ولا عمراً» تعيَّن هذا الثاني.

قوله: «فساءَ قريناً» في «ساء» هذه احتمالان أحدهما: أنها نُقِلَتْ إلى الذمِّ فجرت مَجْرىٰ «بئس»، ففيها ضميرٌ فاعل لها مفسَّرٌ بالنكرة بعده، وهي «قريناً»، والمخصوصُ بالذم محذوف أي: فساء قريناً هو، وهو عائدٌ: إما على الشيطان وهو الظاهر، وإما على «من» وقد تقدَّم حكمُ نعم وبئس. والثاني: أنها على بابها فهيَ متعدية ومفعولُها محذوفٌ، و«قريناً» على هذا منصوبٌ على الحال أو على القطع، والتقديرُ: فساءَه أي: فساءَ الشيطانُ مُصَاحِبَه. واحتجوا للوجه الأول، بأنه كان ينبغي أن يَحْذِف الفاءَ من «فساء» أو تقترن به «قد» لأنه حينئذ فعل متصرفٌ ماض، وما كان كذلك ووقع جواباً للشرط تجرَّدَ من الفاءِ أو اقترن بـ «قد»، هذا معنى كلام الشيخ[(١)]. وفيه نظرٌ لقولِه تعالى: «ومَنْ جاء بالسيئة فَكُبَّت»[(٢)] «وإنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ دُبُر فكَذَبت»[(٣)] فما يُؤَوَّلُ به هذا ونحوُه يتأوَّل به هذا. ومِمَّنْ ذهب إلى أنَّ «قريناً» منصوبٌ على الحالِ ابنُ عطية[(٤)]، ولكن يحتمل أن يكونَ قائلاً بأنَّ «ساء» متعديةٌ، وأن يكونَ قائلاً برأي الكوفيين، فإنهم ينصبون ما بعد نعم وبئس على الحال.

---

(١) البحر ٢٤٨/٣.
(٢) الآية ٩٠ من النمل.
(٣) الآية ٢٧ من يوسف.
(٤) المحرر ١١٦/٢ ولكن الذي في المطبوعة نصبه على التمييز وليس الحال.

والقرينُ: المصاحِبُ الملازمُ، وهو فَعِيل بمعنى مُفاعِل كالخليط والجليس. والقَرْنُ: الحبل، لأنه يُقْرن به بين البعيرين قال[1]:

١٥٨٢ـ وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ

. . . .

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿وماذا عليهم﴾: قد تقدَّم الكلامُ على نظيرتها، وهذا يَحْتَمِل أن يكونَ الكلامُ قد تَمَّ هنا أي: وأيُّ شيء عليهم في الإيمان بالله، أو: وماذا عليهم من الوبالِ والعذابِ يومَ القيامة، ثم استأنَفَ بقولِه «لو آمنوا» ويكونُ جوابُها محذوفاً أي: لحصلت لهم السعادةُ. ويُحْتمل أن يكونَ تمامُ الكلام بـ «لو» وما بعدها، وذلك على جَعْلِ «لو» مصدريةً عند مَنْ يُثْبِتُ لها ذلك أي: وماذا عليهم في الإيمان، ولا جوابَ لها حينئذٍ. وأجازَ ابنُ عطية[2] أن يكون «ماذا عليهم» جواباً لـ «لو» فإنْ أرادَ مِنْ جهةِ المعنى فَمُسَلَّم، وإن أراد من جهةِ الصناعةِ ففاسدٌ؛ لأنَّ الجوابَ الصناعيَّ لا يتقدم عند البصريين، وأيضاً فالاستفهامُ لا يُجابُ به «لو». وأجاز أبو البقاء[3] في «لو» أن تكونَ بمعنى «إنْ» الشرطية كما جاء في قوله: «ولو أعجبتكم»[4] أي: وأيُّ شيءٍ عليهم إنْ آمنوا، ولا حاجةَ إلى ذلك.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿مثقالَ ذرةٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على أنه نعتٌ لمصدر محذوف أي: لا يَظْلم أحداً ظلماً وزنَ ذرة، فحذف المفعول والمصدر وأقام نعتَه مُقامه. ولما ذكر أبو البقاء[5] هذا الوجهَ

---

(١) تقدم برقم ٤٧٦.
(٢) المحرر ٤/١١٧.
(٣) الإملاء ١/١٨٠.
(٤) الآية ٢٢١ من البقرة: «ولأمَةٌ مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم».
(٥) الإملاء ١/١٨٠.

قَدَّر قبله مضافاً محذوفاً قال: «تقديرُه: ظلماً قَدْرَ مثقالِ ذرة، فَحَذَفَ المصدرَ وصفته، وأقام المضافَ إليه مُقامهما». ولا حاجة إلى ذلك لأنَّ المثقالَ نفسَه هو قَدْر من الأقدار، جُعِل معياراً لهذا القَدْر المخصوص. والثاني: أنه منصوب على أنه مفعول ثان لـ «يَظْلم» والأول محذوف، كأنهم ضَمَّنوا «بظلم» معنى «بغضب» و «بنقص» فعَدَّوه لاثنين، والأصل: إنَّ الله لا يظلم أحداً مثقال ذرة.

قوله: «وإنْ تَكُ حسنةٌ» حُذِفت النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهذه قاعدة كلية، وهو أنه يجوز حذفُ نون «يكون» مجزومةً، بشرطِ ألَّا يليَها ضميرٌ متصل نحو: «لَم يَكُنْه» وألَّا تُحَرَّكَ النون لالتقاء الساكنين نحو: «لم يكنِ الذين كفروا»(١) خلافاً ليونس، فإنه أجاز ذلك مستدلاً بقوله(٢):

١٥٨٣ـ فإنْ لم تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسامةً
فقد أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وهذا عند سيبويه(٣) ضرورةٌ، وإنما حُذفت النون لغُنَّتِها وسكونها فأشبهت الواو(٤)، وهذا بخلاف سائر الأفعال نحو: «لم يَضِنَّ» و «لم يَهُنْ» لكثرة استعمال «كان»، وكان ينبغي أن تعود الواو عند حَذْفِ هذه النون؛ لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين وقد زال ثانيهما وهو النونُ إلا أنها كالملفوظ بها.

وقرأ الجمهور «حسنةً» نصباً على خبر «كان» الناقصة، واسمها مستتر فيها

---

(١) الآية ١ من البينة.

(٢) البيت لخنجر بن صخر الأسدي، وهو في الإنصاف ٤٢٢؛ والأشموني ١/١٤٥؛ والعيني ٢/٦٣؛ والهمع ١/١٢٢؛ والدرر ١/٩٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٩.

(٤) أي: الواو التي قبلها التي حذفت لالتقاء الساكنين، والشبه في ظاهرة الحذف، وليس في سببه، لأنَّ سبب حذف النون هو التخفيف وليس التقاء الساكنين.

يعود على «مثقال» وإنما أَنَّث ضميرَه حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإنْ تكن زنةَ ذرة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنث فاكتسب منه التأنيث. وقرأ[1] ابن كثير ونافع «حسنة» رفعاً على أنها التامة أي: وإنْ تقع أو توجد حسنة.

وقرأ[2] ابن كثير وابن عامر: «يُضَعِّفْها» بالتضعيف، والباقون «يضاعفها». قال أبو عبيدة[3]: «ضاعفه» يقتضي مراراً كثيرة، و«ضَعَّفَ» يقتضي مرتين، وهذا عكسُ كلام العرب؛ لأن المضاعفة تقتضي زيادة المثل، فإذا شدَّدْتَ دَلَّت البُنْية على التكثير، فيقتضي ذلك تكرير المضاعفة بحسَبِ ما يكون من العدد. وقال الفارسي[4]: «هما لغتان بمعنًى، يدل عليه قولُه «نُضَعِّفْ لها العذابَ ضِعْفين»[5] «فَيُضَعِّفُه له أضعافاً كثيرة[6]» وقد تقدم لنا الكلام على هذا بأبسطَ منه هنا. وقرأ ابن هرمز: «نضاعِفْها» بالنون، وقرىء[7] «يُضْعِفْها» بالتخفيف مِنْ أضعفه مثل أكرم.

قوله: «مِنْ لَدُنْهُ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«يُؤْتِ» و«من» للابتداء مجازاً. والثاني: يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من «أجراً» فإنه صفةُ نكرةٍ في الأصلِ قُدِّم عليها فانتصب حالاً.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿فكيف﴾**: فيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها في

---

(١) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ١/٣٨٩.
(٢) السبعة ١٨٤؛ البحر ٣/٢٥١؛ الشواذ ٢٦.
(٣) المجاز ١/١٢٧.
(٤) الحجة (خ) ٢/٢٨٦.
(٥) الآية ٣٠ من الأحزاب قراءة ابن كثير وابن عامر، وأبو عمرو «يُضَعَّفْ»، والباقون «يُضاعَفْ». السبعة ٥٢١.
(٦) الآية ٢٤٥ من البقرة قراءة ابن كثير، وابن عامر كذلك ونصب الفاء، وقرأ نافع وحمزة والكسائي بالألف ورفع الفاء. السبعة ١٨٥.
(٧) قراءة الحسن كما في الشواذ ٢٦.

محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف أي: فكيف حالُهم أو صنعُهم؟ والعامل في «إذا» هو هذا المقدر. والثاني: أنها في محلِّ نصب بفعل محذوف أي: فكيف تكونون أو تَصْنَعون؟ ويَجْري فيها الوجهان: النصب على التشبيه بالحالِ كما هو مذهبُ سيبويه، أو على التشبيه بالظرفية كما هو مذهب الأخفش، وهو العاملُ في «إذا» أيضاً. والثالث: ـ حكاه ابن عطية[1] عن مكي[2] ـ أنها معمولةٌ لـ«جئنا»، وهذا غلط فاحش.

قوله: «من كل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«جئنا». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهيد»، وذلك على رأي مَنْ يجوِّزُ تقديمَ حالِ المجرور بالحرف عليه[3]، وقد تقدم تحريره. والمشهودُ عليه محذوفٌ أي: بشهيد على أمته /. [٢٠٩/أ]

والمِثْقال[4]: مِفْعَال من الثِّقَل وهو زِنَةُ كل شيء، والذَّرَّة: النملة الصغيرة، وقيل: رأسُها، وقيل: الخَرْدَلة، وقيل: جزء الهَباءَةِ، عن ابن عباس: أنه أَدْخَلَ يده في التراب ثم نَفَخَها وقال: «كلُّ واحدةٍ منه ذرةٌ» والأولُ هو المشهور؛ لأن النملة يُضْرَبُ بها المثل في القلة، وأصغرُ ما تكون إذا مَرَّ عليها حَوْلٌ، قالوا لأنها حينئذ تَصْغُر جداً، قال حسان[5]:

١٥٨٤ـ لو يَدِبُّ الحَوْلِيُّ مِنْ وَلَدِ الذَّرْ
رِ عليها لأَنْدَبَتْها الكُلُومُ

---

(١) المحرر ١٢١/٤.
(٢) ليس في المشكل.
(٣) انظر: المقتضب ١٧١/٤ ـ ٣٠٣؛ ابن عقيل ٥٤١/١.
(٤) وهي اللفظة الواردة في آية ٤٠.
(٥) الديوان ٤٠؛ البحر ٢٥٠/٣. والكلوم: الجراح.

وقال امرؤالقيس[1]:

١٥٨٥ـ مِن القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
من الذَرِّ فوق الإِتْبِ منها لأَثَّرا

قوله تعالى: «وجِئْنا بك» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أظهرها: أنها في محل جر عطفاً على «جئنا» الأولى أي: فكيف تصنعون في وقت المجيئين؟. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، و «قد» مرادةٌ معها، والعامل فيها «جئنا» الأولى أي: جئنا من كل أمة بشهيد وقد جئنا، وفيه نظر. والثالث: أنها مستأنفة فلا محل لها. قال أبو البقاء[2]: «ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، ويكون الماضي بمعنى المستقبل». انتهى. وإنما احتاج إلى ذلك لأنَّ المجيءَ بعدُ لم يقع، فادَّعى ذلك، والله أعلم. و «على هؤلاء» متعلق بـ «شهيداً» و «على» على بابها وقيل: هي بمعنى اللام وفيه بُعْدٌ، وأجيز أن تكون «على» متعلقةً بمحذوف على أنها حالٌ من «شهيداً»، وفيه بُعْدٌ، و «شهيداً» حالٌ من الكاف في «بك».

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿يومئذ﴾**: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه معمول لـ «يود» أي: يَوَدُّ الذين كفروا يوم إذ جئنا. والثاني: أنه معمولٌ لـ «شهيداً» قاله أبو البقاء[3]، قال: «وعلى هذا يكون «يود» صفةً لـ «يوم»، والعائد محذوف تقديره: فيه، وقد ذكر ذلك في قوله «واتقوا يوماً لا تجزي»[4] وفيما قاله نظرٌ لا يَخْفى.

والثالث: أن «يوم» مبني لإضافته إلى «إذ» قاله الحوفي، قال: «لأنَّ الظرف إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه معه، و «إذ» هنا اسمٌ؛ لأنَّ الظروفَ

(١) الديوان ٦٨؛ والبحر ٢٠٦/٢. والإتب: القميص من نوع معين.

(٢) الإملاء ١٨١/١.

(٣) الإملاء ١٨١/١.

(٤) الآية ٤٨ من البقرة.

إذا أُضيف إليها خَرَجَتْ إلى معنى الاسمية من أجل تخصيصِ المضاف إليها، كما تُخَصَّصُ الأسماءُ، مع استحقاقِها[1] الجر، والجرُّ ليس من علامات الظروف».

والتنوينُ في «إذ» تنوينُ عوضٍ على الصحيح، فقيل: عوض من الجملة الأولى في قوله «جِئْنا من كل» أي: يومَ إذْ جِئْنا من كل أمة بشهيد، وجِئْنا بك على هـؤلاء شهيداً، والرسولُ على هذا اسم جنس. وقيل: عوضٌ من الجملةِ الأخيرة، وهي «وجِئْنا بك»، ويكون المراد بالرسول محمداً صلى الله عليه وسلم. وكان النظم «وعَصَوْك» ولكنْ أُبْرِزَ ظاهراً بصفةِ الرسالةِ تنويهاً بقَدْرِهِ وشَرَفِه.

وفي قوله: «وعَصَوْا» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها جملة معطوفة على «كفروا» فتكونُ صلةً، فيكونون جامعين بين كفرٍ ومعصية. وقيل: بل هي صلةٌ لموصول آخر فيكونون طائفتين. وقيل: هي في محل نصب على الحال من «كفروا» و«قد» مرادةٌ أي: وقد عصوا. وقرأ يحيى[2] وأبو السمَّال: «وعَصَوا الرسول» بكسر الواو على الأصل.

قوله: «لو تُسَوَّى» إنْ قيل: إنَّ «لو» على بابها كما هو قول الجمهور فمفعول «يود» محذوف أي: يود الذين كفروا تسويةَ الأرض [بهم]، ويدلُّ عليه: «لو تُسَوَّى بهم الأرض» وجوابها حينئذ محذوف أي: لَسُرُّوا بذلك. وإنْ قيل: إنها مصدرية كانت هي وما بعدها في محل مفعول «يود» ولا جوابَ لها حينئذٍ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في «يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ»[3]. قال أبو البقاء[4]:

---

(١) أي استحقاق «إذ».

(٢) البحر ٣/٢٥٣.

(٣) الآية ٩٦ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/١٨١.

«وعَصَوا الرسول» في موضع الحال، و«قد» مرادةٌ، وهي معترضةٌ بين «يود» وبين مفعولِها وهو «لو تُسَوَّى»، و«لو» بمعنى «أنْ» المصدرية». انتهى. وفي جَعْلِه الجملةَ الحاليةَ معترضةً بين المفعولِ وعاملِه نَظَرٌ لا يَخْفَى، لأنها مِنْ جملةِ متعلقات العامل الذي هو صلةٌ للموصول، وهذا نظير ما لو قلت: «ضَرَبَ الذين جاؤوا مُسْرِعين زيداً» فكما لا يقال إنَّ «مسرعين» معترض به فكذلك هذه الجملة.

وقرأ[1] أبو عمرو وابن كثير وعاصم «تُسَوَّى» بضم التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول. وقرأ حمزة والكسائي: تَسَوَّى بفتحِها والتخفيفِ، ونافع وابن عامر بالتثقيل. فأما القراءة الأولى فمعناها: أنهم يَوَدُّون أن الله تعالى يُسَوِّي بهم الأرض: إمَّا على أن الأرض تنشق وتبتلعهم، وتكون الباء بمعنى «على»، وإمَّا على أنهم يَوَدُّون أن لو صاروا تراباً كالبهائم، والأصل: يَوَدُّون أن الله يُسَوِّيهم بالأرض، فَقُلِب إلى هذا كقولهم: «أدخلت القَلَنْسوة في رأسي»، وإمَّا على أنهم يودُّون لو يُدْفَنون فيها، وهو كمعنى القولِ الأول، وقيل: لو تُعْدَلُ بهم الأرض أي: يُـؤْخَذُ ما عليها منهم فديةً.

وأمَّا القراءة الثانية فأصلُها «تَتَسَوَّى» بتاءين، فحذفت إحداهما. وفي الثالثة حُذِفت إحداهما. ومعنى القراءتين ظاهر مِمَّا تقدَّم، فإن الأقوال الجارية في القراءةِ الأولى جاريةٌ في القراءتين الأُخْرَيَيْن، غايةُ ما في الباب أنه نَسَبَ الفعلَ إلى الأرض ظاهراً.

قوله: «ولا يكتمون» فيه ستةُ أوجهٍ، وذلك أنَّ هذه الواوَ تحتمل أن تكونَ للعطفِ وأن تكونَ للحالِ: فإنْ كانت للعطفِ احتمل أن يكون من عطف المفردات، وأن يكونَ من عطف الجمل، إذا تقرر هذا فيجوز أن [يكون] «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يود» أي: يَوَدُّون تسويةَ الأرض بهم وانتفاءَ

---

(١) السبعة ٢٣٤؛ الكشف ١/ ٣٩٠.

كتمان الحديث، و «لو» على هذا مصدريةٌ، ويَبْعُدُ جَعْلُها حرفاً لِما كان سيقع لوقوعِ غيرِه، ويكونُ «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يَوَدُّ» المحذوفِ. فهذان وجهان على تقدير كونه من عطفِ المفردات.

ويجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على جملة «يَوَدُّ»، أَخْبَرَ تعالى عنهم بخبرين أحدُهما: الوَدادة لكذا، والثاني: أنهم لا يَقْدِرُون على الكتم في مواطنَ دونَ مواطنَ، و «لو» على هذا مصدريةٌ، ويجوزُ أن تكونَ «لو» حرفاً لِما كان سيقع لوقوعِ غيره، وجوابُها محذوفٌ، ومفعولُ «يود» أيضاً محذوفٌ، ويكون «ولا يكتمون» عطفاً على «لو» وما في حَيِّزها، ويكونُ تعالى قد أَخْبَرَ عنهم بثلاثِ جمل: الوَدادةِ وجملةِ الشرط بـ «لو» وانتفاءِ الكتمان، فهذان أيضاً وجهان على تقديرِ كونه من عطف الجمل.

وإنْ كانَتْ للحالِ جاز أن تكون حالاً من الضمير في «بهم»، والعامل فيها «تُسَوَّى»، ويجوزُ في «لو» حينئذٍ أَنْ تكونَ مصدريةً وأن تكون امتناعيةً، والتقديرُ: يَوَدُّون تسويةَ الأرضِ بهم غيرَ كاتمين، أو: لو تُسَوَّى بهم غيرَ كاتمين لكان بغيتَهم، ويجوز أن تكون حالاً من «الذين كفروا»، والعاملُ فيها «يود»، ويكونُ الحال قيداً في الوَدادةِ، و «لو» على هذا مصدريةٌ في محلِّ مفعولِ الودادة، والمعنى: يومئذ يود الذين كفروا تسوية الأرض بهم غير كاتمين الله حديثاً، ويبعد أن تكون «لو» على هذا الوجه امتناعيةً للزوم الفصل بين الحال وعاملها بالجملة. و «يكتمون» يتعدى لاثنين، والظاهر أنه يصل إلى أحدهما بالحرف، والأصل: ولا يكتمون من الله حديثاً.

آ. **(٤٣) قوله تعالى: ﴿لا تَقْرَبوا الصلاة﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أن في الكلامِ حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: مواضعَ الصلاة، والمراد بمواضعها المساجدُ، ويـؤيدُ هذا قولُه بعد ذلك: «إلا عابري سبيلٍ» في أحد التأويلين. والثاني: أنه لا حذفَ، والنهي عن قربان نفسِ الصلاة في هذه الحالة.

قوله: «وأنتم سُكارى» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تقربوا». وقرأ الجمهورُ: «سُكارى» بضم السين وألف بعد الكاف، وفيه قولان، أحدهما: ــ وهو الصحيح ــ أنه جمع تكسير، نص عليه سيبويه[1]، قال: «وقد يُكَسِّرون بعضَ هذا على فُعالى، وذلك كقولِ بعضِهم «سُكارى» «وعُجالى». والثاني: أنه اسمُ جمع، وزعم ابنُ الباذش أنه مذهب سيبويه، قال: «وهو القياسُ لأنه لم يأت من أبنيةِ الجمع شيءٌ على هذا الوزن». وذكر السيرافي الخلافَ، ورجَّح كونه تكسيراً.

[٢٠٩/ب] وقرأ الأعمش: «سُكْرى» بضم السين وسكون الكاف /، وتوجيهُها أنها صفةٌ على فُعْلى كحُبْلى، وقعت صفةً لجماعةٍ أي: وأنتم جماعةٌ سُكْرى. وحَكى جناح[3] بن حبيش: «كُسْلى وكَسْلى» بضم الكاف وفتحها. قاله الزمخشري[4]. وقرأ النخعي: «سَكْرى» بفتح السين وسكون الكاف، وهذه تحتمل وجهين، أحدُهما: ما تقدَّم في القراءة قبلها وهو أنها صفةٌ مفردةٌ على فَعْلى كامرأةٍ سَكْرى وُصِفَ بها الجماعة. والثاني: أنها جمعُ تكسيرٍ كجَرْحى ومَوْتى وهَلْكى، وإنما جَمْعُ سَكْران على «فَعْلى» حملاً على هذه؛ لِما فيه من الآفةِ اللاحقةِ للفعلِ، وقد تقدَّم لك شيء من هذا في قولِه في البقرة عند قولِه: «وإنْ يأتُوكم أسارى»[5]، وقُرِىء[6] «سَكارى» بفتحِ السينِ، والألفِ، وهذا جمعُ تكسيرٍ نحو: نَدْمان ونَدامى وعَطْشان وعَطاشَى.

والسُكْر لغةً: السَّدُّ، ومنه قيل لِما يَعْرِضُ للمرءِ مِنْ شرب المُسْكِر؛ لأنه

(١) الكتاب ٢/ ٢١٢.
(٢) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/ ٢٥٥؛ القرطبي ٥/ ٢٠٢.
(٣) لم أقف على ترجمة له.
(٤) الكشاف ١/ ٥٢٨، وذكره ابن خالويه في شواذه: ٢٦.
(٥) الآية ٨٥ من البقرة.
(٦) رواها ابن خالويه في شواذه ٢٦٩ عن عيسى بن عمر.

يَسُدُّ ما بين المرء وعقله، وأكثرُ ما يقال السُّكْرُ لإزالة العقلِ بالمُسْكِرِ، وقد يُقالُ ذلك لإزالتِه بغضبٍ ونحوِه من عشقٍ وغيرِه قال[1]:

١٥٨٦ـ سُكْرانِ سُكْرُ هوىً وسُكْرُ مُدامَةٍ
أنَّى يُفيقُ فتىً به سُكْرانِ

والسَّكْرُ ـ بالفتح وسكون الكاف ـ حَبْسُ الماءِ، وبكسرِ السينِ نفسُ الموضعِ المسدودِ، وأمَّا «السَّكَر» بفتحهما فما يُسْكَرُ به من المشروبِ، ومنه «سَكَراً ورزقاً حسناً»[2]، وقيل: السُّكْر ـ بضمِّ السين وسكون الكاف ـ السَّدُّ أي: الحاجزُ بين الشيئين قال[3]:

١٥٨٧ـ فما زِلْنَا على السُّكْرِ نُداوي السُّكْرِ بالسُّكْرِ

والحاصلُ: أنَّ أصلَ المادة الدلالةُ على الانسدادِ، ومنه «سَكِرَتْ عينُ البازي» إذا خالَطَها نومٌ، و«سَكِر النهرُ» إذا لم يَجْرِ، وسَكَرْتُه أنا.

قوله: «حتى تَعْلَموا» «حتى» جارةٌ بمعنى «إلى»، فهي متعلقة بفعلِ النهي، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنْ»، وتقدَّم تحقيقُه. و«ما» يجوزُ فيها ثلاثة أوجه: أن تكونَ بمعنى الذي، أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على هذين القولين محذوفٌ أي: يقولونه، أو مصدريةً فلا حَذْفَ إلا على رأيِ ابنِ السراجِ ومَنْ تَبِعه.

قوله «ولا جُنُباً» نصبٌ على أنه معطوفٌ على الحال قبله، وهو قوله «وأنتم سُكارى»، عَطَفَ المفردَ على الجملةِ لَمَّا كانَتْ في تأويلِه، وأعادَ معها

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المفردات للراغب ٢٤٢.
(٢) الآية ٦٧ من النحل.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٢٥٠.

«لا» تنبيهاً على أنَّ النهيَ عن قربانِ الصلاةِ مع كل واحدة من هذين الحالين على انفرادِهما، فالنهيُ عنها مع اجتماعِ الحالين آكدُ وأَوْلى.

والجُنُبُ: مشتقٌ من الجَنابة وهي البُعْد قال(١):

١٥٨٨ــ فــلا تَحْـرِمَنِّي نـائـلاً عن جَنـابَـةٍ
فــإني امــرُؤٌ وَسْطَ القِبــابِ غــريبُ

وسُمِّي الرجلُ جُنُباً لبُعْده عن الطهارة، أو لأنه ضاجَعَ بجَنْبه ومَسَّ به، والمشهـورُ أنه يُستعمـل بلفظٍ واحد للمفـرد والمثنى والمجموع والمـذكر والمؤنث، ومنه الآيةُ الكريمة. قال الزمخشري(٢): «لجَرَيانه مَجْرى المصدر الذي هو الإجْناب» ومن العرب مَنْ يُثَنِّيه فيقول: «جُنُبان» ويجمعه سَلامَةً فيقول: «جُنُبون» وتكسيراً فيقول: «أَجْناب»، ومثله في ذلك: «شُلُل» وتقدَّم تحقيق ذلك.

قوله: «إلا عابري» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على الحال، فهو استثناءٌ مفرغ، والعامل فيها فعل النهي، والتقدير: لا تقربوا الصلاةَ في حال الجنابة، إلا في حال السفر أو عبور المسجد، على حَسَب القـولين. وقال الزمخشري(٣): «إلا عابري سبيل» استثناءٌ من عامة أحـوالِ المخاطبين، وانتصابُه على الحالِ. فإنْ قلت: كيف جَمَع بين هذه الحالِ والحالِ التي قبلها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ في حالِ الجنابة إلا ومعكم حالٌ أخرى تُعْذَرُون فيها وهي حال السفر، وعُبُور السبيلِ عبارةً عنه». والثاني: أنه منصوب على أنه صفةٌ لقوله: «جُنُباً» وصفَه بـ«إلا» بمعنى «غير» فـظهر الإعرابُ فيما بعدها، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ عند قوله تعالى: «لو كان فيهما

(١) تقدم برقم ١٥٨٠.
(٢) الكشاف ٥٢٨/١.
(٣) الكشاف ٥٢٨/١.

آلهةٌ إلا اللَّهُ لفَسَدَتا»[1] كأنه قيل: لا تَقْرَبوها جُنُباً غيرَ عابري سبيل أي: جُنُباً مُقِيمين غيرَ مَعْذُورين، وهذا معنى واضح على تفسيرِ العبورِ بالسفر. وأمَّا مَنْ قَدَّر مواضع الصلاة فالمعنى عنده: لا تَقْرَبوا المساجدَ جُنُباً إلا مجتازين لكونه لا ممرَّ سواه، أو غيرِ ذلك بحَسَبِ الخلاف.

والعُبور: الجوازُ، ومنه: «ناقةٌ عُبْرُ الهَواجِر» قال[2]:

١٥٨٩ـ عَيْـرانَـةٌ سُـبُـحُ الـيـدينِ شِـمِـلَّةٌ
عُبْـرُ الهـواجـرِ كـالهِـزَفِّ الخـاضِبِ

وقوله: «حتى تَغْتَسِلوا» كقوله: «حتى تَعْملوا» فهي متعلقةٌ بفعلِ النهي. قوله: «أو على سَفَرٍ» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبر «كان» وهو «مَرْضَى» وكذلك قوله: «أو جاء أحدٌ» «أو لامستم» وفيه دليلٌ على مجيء خبرِ «كان» فعلاً ماضياً من غيرِ «قد»، وادِّعاء حذفِها تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، كذا استدلَّ به الشيخ[3]، ولا دليلَ فيه لاحتمال أن يكونَ «أو جاء» عطفاً على «كنتم» تقديرُه: «وإنْ جاء أحد»، وإليه ذهب أبو البقاء[4] وهو أظهرُ من الأول، والله أعلم.

و «منكم» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ«أحد»، فيتعلق بمحذوف و «من الغائط» متعلِّقٌ بـ«جاء»، فهو مفعولُه. وقرأ الجمهور: «الغائط» بزنة فاعِل، وهو المكانُ المطمئِنُّ من الأرض، ثم عَبَّر بـه عن نفسِ الحدثِ كنـايةً للاستحياء مِنْ ذكره، وفَرَّقت العرب بين الفعلين منه، فقالت: «غاطَ في

---

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير القرطبي ٥/٢٠٦. والعَيْرانة من الإبل: الناجية في نشاط، والسرح: السريعة، والشملة: الخفيفة السريعة، والهزف: الطويل الريش، والخاضب: الظليم إذا أكل الربيع فاحمرَّت ساقاه وقوادمه.

(٣) البحر ٣/٢٥٨.

(٤) الإملاء ١/١٨٢.

الأرض» أي: ذهب وأبعد إلى مكانٍ لا يراه فيه إلا مَنْ وَقَف عليه، وتغوَّط: إذا أَحْدَثَ. وقرأ[1] ابن مسعود: «من الغَيْطِ»، وفيه قولان، أحدُهما: ـ وإليه ذهب ابن جني[2] ـ أنه مخفف من فَيْعِل كهَيْن ومَيْت في: هيِّن وميِّت. والثاني: أنه مصدرٌ على وزن فَعْلَ قالوا: غاط يغيط غَيْطاً، وغاط يَغُوط غَوْطاً. وقال أبو البقاء[3]: «هو مصدرُ «يَغُوط» فكان القياس «غَوْطاً» فَقَلَبَ الواوَ ياءً وإنْ سَكَنَتْ وانفتَحَ ما قبلَها لِخفَّتها» كأنه لم يَطَّلع على أنَّ فيه لغةً أخرى من ذواتِ الياء حتى ادَّعى ذلك. وقرأ الأخوان[4] هنا وفي المائدة[5]: «لَمَسْتم» والباقون: «لامستم» فقيل: «فاعِل» بمعنى فَعَل، وقيل: لمَس: جامَع، ولامسَ لما دون الجماع.

قوله: «فلم تَجِدوا» الفاءُ عَطَفَتْ ما بعدهَا على الشرط. وقال أبو البقاء[6]: «على جاء»، لأنه جَعَل «جاء» عطفاً على «كنتم» فهو شرط عنده». والفاءُ في قوله «فتيمَّموا» هي جوابُ الشرط، والضمير في «تَيمَّموا» لكلِّ مَنْ تقدَّم من مريضٍ ومسافرٍ ومتغوِّط وملامس أو لامس، وفيه تغليبُ للخطابِ على الغَيْبَةِ، وذلك أنه تقدَّم غيبة في قوله: «أو جاء أحد» وخطابٌ في «كنتم» و «لمستم» فَغَلَّب الخطابَ في قوله «كنتم» وما بعده عليه. وما أحسنَ ما أتى هنا بالغيبة لأنه كنايةٌ عما يُسْتحيا منه فلم يخاطِبْهم به، وهذا من محاسِنِ الكلام، ونحوُه: «وإذا مَرِضْتُ فهو يشفين»[7]. و «وَجَد» هنا بمعنى «لَقِي» فتعدَّت لوَاحد.

---

(١) الشواذ ٢٦؛ والبحر ٣/٢٥٨؛ والقرطبي ٥/٢٢٠.
(٢) المحتسب ١/١٩٠.
(٣) الإملاء ١/١٨١.
(٤) السبعة ٢٣٤؛ الكشف ١/٣٩١.
(٥) الآية ٦.
(٦) الإملاء ١/١٨٢.
(٧) الآية ٨٠ من الشعراء.

و «صعيداً» مفعولٌ به لقوله: «تَيمَّموا» أي: اقصِدوا، وقيل: هو على إسقاطِ حرف أي: بصعيدٍ، وليس بشيء لعدمِ اقتياسِه. و «بوجوهكم» متعلِّقٌ بـ «امْسَحوا» وهذه الباءُ تحتمل أَن تكون زائدة، وبه قال أبو البقاء[(١)]، ويحتمل أن تكون متعدية، لأن سيبويه حكى: «مَسَحْتُ رأسَه وبرأسِه» فيكون من باب: نصحته ونصحت له. وحُذِفَ الممسوحُ به، وقد ظهَر في آية المائدة[(٢)] في قوله «منه» فَحُمِلَ عليه هذا.

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿من الكتابِ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلق بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ «نصيباً» فهو في محل نصب، والثاني: أنه متعلق بـ «أوتوا» أي: أوتوا من الكتابِ نصيباً. و «يَشْتَرُون» حالٌ وفي صاحبِها وجهان، أحدُهما: أنه واو «أوتوا»، والثاني: أنه الموصولُ، وهي على هذا حالٌ مقدرة، والمُشْتَرَىٰ به محذوف أي: بالهُدى، كما صَرَّح به في مواضعَ. و «يريدون» عطفٌ على «يشترون». وقرأ النخعي[(٣)]: «ويُريدون أَنْ تَضُلُّوا» بتاءِ الخطاب، والمعنى: وتريدون أيها المؤمنون أن تَدَّعوا الصوابَ /. وقرأ [٢١٠/أ] الحسن: «أن تُضِلُّوا» من «أضلَّ». وقرىء[(٤)]: «أَنْ تُضَلُّوا السبيل» بضم التاء وفتح الضاد على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. و«السبيل» مفعول به كقولك: «أخطأ الطريق»، وليس بظرفٍ، وقيل: يتعدَّى بـ «عَنْ» تقول: «ضَلَلْتُ السبيل، وعن السبيل».

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿وكَفَى باللَّهِ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على هذا التركيبِ أولَ السورةِ[(٥)] فَأَغْنى عن إعادتِه، وكذلك تقدَّم الكلامُ في المنصوبِ بعده.

---

(١) الإملاء ١٨٢/١ وانظر: الكتاب ٣٧/١.
(٢) الآية ٦، «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه».
(٣) البحر ٢٦١/٣؛ الشواذ ٢٦.
(٤) قراءة الحسن كما في القرطبي ٢٤٢/٥.
(٥) الآية ٦.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿مِن الذِين هادُوا يُحَرِّفُون﴾: فيه سبعةُ أوجهٍ أحدها: أَنْ يكونَ «مِن الذين» خبراً[١] مقدماً، و«يُحَرِّفون» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً لموصوف محذوف هو مبتدأ، تقديره: «من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفون» وحَذْفُ الموصوفِ بعد «مِنْ» التبعيضية جائزٌ، وإنْ كانت الصفةُ فعلاً كقولهم: «منا ظَعَن ومنا أَقام» أي: فريق ظعن، وهذا هو مذهبُ سيبويه[٢] والفارسي، ومثلُه[٣]:

١٥٩٠ـ وما الدهرُ إلا تارتانِ فمِنْهما
أموتُ وأُخْرى أبتغي العيشَ أكدَحُ

أي: فمنهما تارةً أموت فيها.

الثاني: ـ قول الفراء[٤] ـ وهو أنَّ الجارَّ والمجرور خبرٌ مقدم أيضاً، ولكنَّ المبتدأَ المحذوفَ يقدِّرُه موصولاً تقديره: «من الذين هادوا مَنْ يحرفون»، ويكون قد حَمَل على المعنى في «يُحَرِّفون»[٥]، قال الفراء: «ومثله[٦]:

١٥٩١ـ فَظَلُّوا ومنهم دَمْعُه سابقٌ له
وآخرُ يَثْني دمعةَ العينِ باليدِ

قال: «تقديرُه: «ومنهم مَنْ دمعُه سابقٌ له». والبصريون لا يجيزون

(١) الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.
(٢) الكتاب ١/٣٧٥.
(٣) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٤؛ والكتاب ١/٣٧٦؛ والكامل ٥٣٨؛ والمحتسب ١/١١٢؛ وحماسة الشجري ١٨٣؛ والهمع ٢/١٢٠؛ والدرر ٢/١٥١.
(٤) معاني القرآن ١/٢٧١.
(٥) أي: إنه جمع على معنى «من» وليس على لفظها.
(٦) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١/١٤١؛ البحر ٣/٢٦٢.

حَذْفَ الموصولِ لأنه جزءُ كلمة، وهذا عندهم مـؤولٌ على حذف موصوف كما تقدم، وتأويلُهم أَوْلَى لعطفِ النكرة عليه وهو «آخر»، و «أخرى» في البيتِ قبلَه، فيكونُ في ذلك دلالةٌ على المحذوفِ، والتقديرُ: فمنهم عاشقٌ سابقٌ دمعُه له وآخرُ.

الثالث: أنَّ «مِن الذين» خبرُ مبتدأ محذوف أي: هم الذين هادوا، و «يُحَرِّفون» على هذا حالٌ من ضمير «هادوا». وعلى هذه الأوجهِ الثلاثةِ يكونُ الكلامُ قد تَمَّ عند قوله «نصيراً».

الـرابع: أن يكـونَ «من الذين» حـالاً من فاعـل «يريـدون» قـالـه أبو البقاء[١]، ومَنَع أن يكونَ حالاً من الضمير في «أوتوا» ومن «الذين» أعني في قوله: «ألم تَرَ إلى الذين أوتوا» قال: «لأنَّ الحال[٢] لا تكونُ لشيءٍ واحد إلا بعطفِ بعضِها على بعض». قلت: وهذه مسألةُ خلافٍ، من النحويين مَنْ مَنَع، ومنهم مَنْ جَوَّز وهو الصحيح.

الخامس: أنَّ «مِن الذين» بيانٌ للموصولِ في قوله: «ألم تَرَ إلى الذين أُوْتوا» لأنهم يهودٌ ونصارى فبيَّنهم باليهودِ، قاله الزمخشري[٣]، وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فُصِل بينهما بثلاثِ جمل وهي: «والله أعلم» إلى آخره، وإذا كان الفارسي قد مَنَعَ الاعتراضَ بجملتين فما بالُك بثلاث!! قاله الشيخ[٤]، وفيه نظرٌ فإنَّ الجمَلَ هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّر الشيئين شيئاً واحداً.

---

(١) الإملاء ١/١٨٢.

(٢) كذا في الأصل، عبارة أبي البقاء: «لأنَّ شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة» ويعني أن «يشترون» كانت حالاً من «الذين أوتوا» فلا يكون لها أكثر من حال واحدة إلا بالعطف، وهذا معدوم.

(٣) الكشاف ١/٥٣٠.

(٤) البحر ٣/٢٦٢.

السادس: أنه بيانٌ لأعدائِكم، وما بينهما اعتراض أيضاً وقد عُرِف ما فيه.

السابع: أنه متعلِّقٌ بـ «نصيراً»، وهذه المادةُ تتعدَّى بـ «من». قال تعالى: «ونَصَرْناه من القوم»[1] «فَمَنْ ينصُرنا من بأس الله»[2] على أحدِ تأويلين: إمَّا على تضمينِ النصرِ معنى المنع أي: منعناه من القوم، وكذلك: وكفى بالله مانعاً بنصرِه من الذين هادوا، وإمَّا على جَعْلِ «مِنْ» بِمعنى «على» والأولُ مذهبُ البصريين. فإذا جعلنا «من الذين» بياناً لِما قبله فبِمَ يتعلَّق؟؟ والظاهرُ أنه يتعلق بمحذوف، ويَدُلُّ على ذلك أنهم قالوا في «سُقْياً لك»: إنَّ «لك» متعلق بمحذوف لأنه بيانٌ.

وقال أبو البقاء[3]: «وقيل: هو حالٌ من «أعدائكم» أي: واللَّـهُ أعلمُ بأعدائِكم كائنين من الذين هادوا، والفصلُ بينهما مُسَدِّد فلم يمنعْ من الحال»: فقوله هذا يُعْطي أنه بيانٌ لأعدائكم مع إعرابِه له حالاً فيتعلَّق بمحذوف، لكن لا على ذلك الحذفِ المقصودِ في البيان.

وقد ظهر مِمَّا تقدَّم أنَّ «يُحَرِّفون»: إمَّا لا محلَّ له، أو له محلُّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسْبِ ما تقدم. وقرأ أبو رجاء[4] والنخعي: «الكلام» وقرىء «الكِلْم» بكسر الكاف وسكون اللام جمع «كِلْمة» مخففة من كَلِمة، ومعانيهما متقاربةٌ.

و« عن مواضِعِه» متعلِّقٌ بـ «يُحَرِّفون»، وذكَّر الضمير في «مواضعه» حَمْلاً على «الكَلِم» لأنها جنسٌ.

---

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(٢) الآية ٢٩ من غافر.
(٣) الإملاء ١/١٨٢.
(٤) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٦٣؛ القرطبي ٥/٢٤٣.

وجاء هنا: «عن مواضِعه»، وفي المائدة: «من بعد مواضعه»[١] قال الزمخشري[٢]: «أمَّا «عن مواضِعه» فَعَلى ما فَسَّرناه من إزالته عن مواضعِه التي أَوْجَبَتْ حكمةُ اللَّـهِ وَضْعَه فيها بما اقتضَتْ شهواتُهم من إبدالِ غيره مكانَه، وأما «من بعدِ مواضعه» فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قَمِنٌ[٣] بأن يكونَ فيها، فحين حَرَّفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارِّه، والمعنيان متقاربان». قال الشيخ[٤]: «وقد يقال إنهما سِيَّان، لكنه حُذِف هنا وفي أول المائدة[٥] «من بعد مواضعه»؛ لأنَّ قولَه «عن مواضِعِه» يدلُّ على استقرارِ مواضعَ له، وحُذِف في ثاني المائدة «عن مواضِعِه» لأنَّ التحريفَ من بعد مواضعه يدل على أنه تحريفٌ عن مواضعِه، فالأصلُ: يُحَرِّفون الكلمَ من بعد مواضِعِه عنها، فَحَذَف هنا البعدية وهناك «عنها» توسُّعاً في العبارةِ، وكانت البداءةُ هنا بقوله «عن مواضِعِه» لأنه أخصرُ، وفيه تنصيصٌ باللفظِ على «عن» وعلى المواضعِ وإشارةٌ إلى البعديَّة».

وقال[٦] أيضاً: «والظاهرُ أنهم حيث وُصِفوا بشدةِ التمرُّدِ والطغيـانِ وإظهارِ العداوةِ واشتراءِ الضلالةِ ونَقْضِ الميثاق جاء «يحرِّفون الكلم عن مواضِعِه» كأنهم حَرَّفوها من أولِ وهلةٍ قبل استقرارها في مواضعها وبادَرُوا إلى ذلك، ولذلك جاء أَوَّلُ المائدة كهذهِ الآيةِ حيث وصفهم بنقضِ الميثاق وقسوةِ القلوب، وحيث وُصِفوا باللين وترديدِ الحكم إلى الرسول جاء «من بعد مواضعه» كأنهم لم يبادِروا إلى التحريفِ، بل عرض لهم بعد استقرارِ الكلمِ في مواضعِها فهما سياقان مختلفان».

(١) الآية ٤١.
(٢) الكشاف ١/٥٣٠.
(٣) قمن: جدير.
(٤) البحر ٣/٢٦٣.
(٥) الآية ١٣.
(٦) البحر ٣/٢٦٣.

وقوله «ويقولون» عطفٌ على «يُحَرِّفون»، وقد تقدَّم، وما بعده في محلِّ نصبٍ به. قوله: «غيرَ مُسْمَع» في نصبه وجهان أحدهما: أنه حالٌ، والثاني: أنه مفعولٌ به، والمعنى: اسْمَعْ غيرَ مُسْمَع كلاماً ترضاه، فسمعُك عنه نابٍ. قال الزمخشري[1] ــ بعد حكايتِه نصبَه على الحالِ وذكرِه المعنىٰ المتقدم ــ: «ويجوز على هذا أن يكون «غيرَ مُسْمَع» مفعول «اسمَعْ» أي: اسْمَعْ كلاماً غيرَ مسمعٍ إياك لأنَّ أذنك لا تَعِيه نُبُوّاً عنه». وهذا الكلامُ ذو وجهين: يعني أنَّه يحتمل المدح والذم فبإرادة المدحِ تقدِّرُ: «غيرَ مُسْمِعٍ مكروهاً»، فيكونُ قد حذف المفعولَ الثاني، لأنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، وبإرادة الذمِّ تقدِّر: «غير مُسْمع خيراً»، وحُذِفَ المفعولُ الثاني أيضاً.

وقال أبو البقاء[2]: «وقيل: أرادوا غيرَ مسموعٍ منك»، وهذا القولُ نَقَله ابن عطية[3] عن الطبري[4]، وقال: «إنه حكايةٌ عن الحسن ومجاهد». قال ابن عطية[5]: «ولا يساعِدُه التصريف» يعني أن العرب لا تقول: «أَسْمَعْتُك» بمعنى قَبِلْتُ منك، وإنما تقول: «أَسْمَعْتُه» بمعنى سَبَبْتُه، و«سمعت منه» بمعنى: قَبِلْتُ منه، يُعَبِّرون بالسماع لا بالإِسماع عن القَبولِ مجازاً، وتقدَّم القولُ في «راعِنا» في البقرة[6].

قوله: «لَيَّاً بألسنتهم وطَعْناً» فيهما وجهان أحدهما: أنهما مفعولٌ من أجلِه ناصبُهما: «ويقولون». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي: لاوينَ وطاعِنين. وأصل لَيّاً: «لَوْيٌ» من لوى يَلْوي، فأُدْغِمَتِ الواوُ في الياء

---

(١) الكشاف ١/٥٣٠.
(٢) الإملاء ١/١٨٣.
(٣) المحرر ٤/١٣٦.
(٤) تفسير الطبري ٨/٤٣٤.
(٥) المحرر ٤/١٣٦.
(٦) الآية ١٠٤.

بعد قَلْبِها ياءً فهو مثل «طَيّ» مصدر طَوَى يَطْوي. و«بألسنتِهم» و«في الدين» متعلقان بالمصدرين قبلهما. و«لو أنَّهم قالوا» تقدَّم الكلامُ على ذلك في البقرة[1] بأشبعِ قول.

قوله «لكان خيراً» فيه قولان، أظهرُهما: أنه بمعنى أفعل، ويكونُ المفضَّلُ عيه محذوفاً، أي: لو قالوا هذا الكلامَ لكان خيراً من ذلك الكلامِ. والثاني: أنه لا تفضيلَ فيه، بل يكون بمعنى جيد وفاضل، فلا حَذْفَ حينئذ، والباءُ في «بكفرِهم» للسببية.

قوله: «إلاَّ قليلاً» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنَّه منصوبٌ على الاستثناءِ من «لَعَنَهم» أي: لَعَنَهم الله إلا قليلاً منهم، فإنهم آمنوا فلم يَلْعَنْهم. والثاني: أنه مستثنى من الضميرِ في «فلا يؤمنون» والمرادُ بالقليلِ عبدالله بن سلام وأضرابه. ولم يستحسن مكي[2] هذين الوجهين: أمَّا الأول قال: «لأنَّ مَنْ كَفَر ملعون لا يُسْتثنىٰ منهم أحدٌ. وأمَّا الثاني: فلأنَّ الوجهَ الرفعُ على البدلِ؛ لأنَّ الكلامَ غير موجبٍ». والثالث: أنه صفةٌ / لمصدرٍ محذوفٍ أي: إلا إيماناً [٢١٠/ب] قليلاً، وتعليلُه هو أنهم آمنوا بالتوحيدِ وكفروا بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم وشريعته.

وعَبَّر الزمخشري[3] وابن عطية[4] عن هذا التقليل بالعدمِ، يعني أنهم لا يُـؤْمنون البتة، كقوله[5]:

(١) لا يقصد اللفظ نفسه لأن مثل هذه الآية لم ترد في البقرة، وإنما يعني أن ثمة مذهبين في مجيء «أنّ» بعد «لو»: إما أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أو يكون فاعلاً بثبت محذوفةً.

(٢) المشكل ١/١٩٣.

(٣) الكشاف ١/٥٣١.

(٤) المحرر ٤/١٤٠.

(٥) البيت لتأبط شراً، وعجزه:

كثيرُ الهوىٰ شتى النَّوى والمسالكِ

وهو في الحماسة ١/٧٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧١. شتى النوى: كثير الهمم.

١٥٩٢ـ قليلُ التشكّي للمُهِمِّ يُصيبه

. . . .

قال الشيخ(١): «وما ذكراه من أن التقليلَ يُراد به العَدَمُ صحيح، غير أنَّ هذا التركيبَ الاستثنائي يأباه، فإذا قلت: «لم أقم إلا قليلاً» فالمعنى: انتفاء القيام إلا القليلَ فيوجد منك، لا أنه دال على انتفاء القيامِ البتةَ بخلافَ «قَلَّما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زيدٌ» و«قَلَّ رجلٌ يفعل ذلك» فإنه يَحْتمل القليل المقابل للتكثير، ويحتمل النفيَ المحض، أمَّا أنك تنفي ثم توجب، ثم تريد بالإيجاب بعد النفي نفياً فلا، لأنه يلزم أَنْ تجيءَ «إلَّا» وما بعدها لغواً من غيرِ فائدة، لأنَّ انتفاءَ القيام قد فُهِم من قولك: «لم أقم» فأيُّ فائدةٍ في استثناء مثبت يراد به انتفاءٌ مفهومٌ من الجملة السابقة؟ وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون ما بعدَ «إلا» موافقاً لِما قبلها في المعنى، والاستثناءُ يلزم أن يكون ما بعد «إلَّا» مخالفاً لِما قبلها فيه».

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿من قبلِ أَنْ نَطْمِسَ﴾**: متعلقٌ بالأمر في قوله: «آمنوا»، و«نَطْمِس» يكونُ متعدياً، ومنه هذه الآية، ومثلُها: «وإذا النجومُ طُمِسَتْ»(٢) لبنائِه للمفعولِ من غيرِ حرفِ جرٍّ، ويكون لازماً يقال: «طَمَس المطرُ الأعلامَ» و«طَمَست الأعلامُ»، قال كعب(٣):

١٥٩٣ـ من كلِّ نَضَّاخةِ الذِّفْرى إذا عَرِقَتْ
عُرْضَتُها طامِسُ الأعلامِ مجهولُ

وقرأ الجمهور: «نَطْمِس» بكسر الميم، وأبو رجاء(٤) بضمها، وهما لغتان

---

(١) البحر ٣/٢٦٥.
(٢) الآية ٨ من المرسلات.
(٣) تقدم برقم ٩٥٥.
(٤) البحر ٢/٢٦٦.

في المضارع. وقَدَّر بعضُهم مضافاً أي: عيونَ وجوهٍ، ويُقَوِّيه أنَّ الطمسَ للأعينِ، قال تعالى: «لَطَمَسْنا على أعينِهم»[1].

وقوله: «على أدبارِها» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلق بـ «نَرُدَّها». والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف؛ لأنه حال من المفعول في «نردَّها» قاله أبو البقاء[2]، وليس بواضح.

قوله: أو نلعنَهم» عطفٌ على «نَطْمِسَ»، والضميرُ في «نلعنهم» يعودُ على الوجوه، على حَذْفِ مضافٍ إليه»، أي: وجوه قوم، أو على أن يُرادَ بهم الوُجَهاءُ والرؤساءُ، أو يعودُ على الذين أوتوا الكتاب، ويكون ذلك التفاتاً من خطابٍ إلى غيبة، وفيه استدعاؤُهم للإيمان، حيث لم يواجِهْهم باللعنةِ بعد أَنْ شَرَّفهم بكونهم من أهل الكتاب. وقوله: «وكان أمرُ الله»: أمرٌ واحدٌ أُريد به الأمورُ. وقيل: هو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به أي: مأمورُه أي: ما أَوْجَدَه كائنٌ لا محالةَ.

آ. (٤٨) **وقوله تعالى: ﴿ويَغْفِرُ ما دونَ ذلك﴾**: مستأنفٌ، وليس عطفاً على «يَغْفر» الأولِ لفسادِ المعنى. والفاعل في «يشاء» ضميرٌ عائد على الله تعالى، ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ الزمخشري[3] أنه ضميرٌ عائدٌ على «مَنْ» في «لِمَنْ»؛ لأنَّ المعنى عنده: إنَّ اللَّـهَ لا يَغْفِرُ الشرك لمن لا يشاء أن يغفرله، بكونِه ماتَ على الشركِ غيرَ تائبٍ منه، ويغفرُ ما دونَ ذلك لمَنْ يشاءُ أَنْ يغفرَ له بكونِه مات تائباً من الشرك»، و «لِمَنْ يشاء» متعلقٌ بـ «يغفر».

آ. (٤٩) **وقوله تعالى: ﴿ألم تَرَ﴾**: تقدَّم مثلُه، و «بل» إضرابٌ عن

---

(١) الآية ٦٦ من يس.

(٢) الإملاء ١/١٨٣، وعبارته: «حال من ضمير الوجوه».

(٣) الكشاف ١/٣٢.

تزكيتهم أنفسَهم. وقَدَّر أبو البقاء[1] قبل هذا الإضرابِ جملةً قال: «تقديره: أخطؤوا بل الله يزكي من يشاء.

وقوله: «ولا يُظْلَمُون» يجوز أن يكونَ حالاً مِمَّا تقدَّم، وأَنْ يكونَ مستأنفاً، والضميرُ في «يُظْلمون» يجوز أن يعودَ على مَنْ يشاء» أي: لا يُنْقِصُ من تزكيتهم شيئاً، وإنما جَمَع الضميرَ حَمْلاً على معنى «مَنْ»، وأن يعودَ على الذين يُزَكُّون، وأن يعود على القبيلين: مَنْ زكَّى نفسَه ومَنْ زكَّاه الله، فذاك لا يُنْقِصُ من عقابِه شيئاً، وهذا لا يُنْقِصُ من ثوابِه شيئاً. والأولُ أظهرُ؛ لأن «مَنْ» أقربُ مذكورٍ، ولأنَّ «بل» إضرابٌ منقطعٌ ما بعدها عَمَّا قبلها. وقال أبو البقاء[2]: «ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً أي: مَنْ زَكَّى نفسَه، ومَنْ زَكَّاه الله». انتهى، فَجَعَلَ عودَ الضميرِ على الفريقين بناءً على وجهِ الاستئنافِ، وهذا غيرُ لازمٍ، بل يجوزُ عَوْدُه[3] عليهما والجملةُ حاليةٌ.

و «فتيلاً» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، ويجوز أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، كما تقدَّم تقريرُه في «مثقال ذرة»[4]. والفتيل: خيط رقيق في شِقِّ النَّواة، يُضْرب به المَثَلُ في القلة، وقيل: هو ما خرج من بين إصبعيك أو كفَّيْك من الوسخ حين تفتلهما، فهو فعيل بمعنى مفعول، وقد ضَرَبَتِ العربُ المثلَ في القلة التافهة بأربعة أشياء اجتمعن في النواة، وهي: الفتيل والنقير ـ وهو النُّقْرة التي في ظَهر النَّواة ـ والقِطْمير ـ وهو القشر الرقيق فوقها ـ وهذه الثلاثةُ واردةٌ في الكتابِ العزيز، والثُّفْروق ـ وهو ما بين النواة والقِمْع الذي يكون في رأس التمرة كالعِلاقة بينهما ـ.

---

(١) الإملاء ١/١٨٣.

(٢) الإملاء ١/١٨٣.

(٣) سقطت هاء «عوده» من الأصل.

(٤) الآية ٤٠ من النساء.

فهـــرس

انتهى الجزء الثالث من كتاب

الدر المصون

ويليه إن شاء الله الجزء الرابع

مبتدئاً بالآية ٥٠ من سورة النساء

الدُّرُّ المَصُون

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُون

تأليف

أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الرابع

دار القلم

دمشق

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿انظر كيف يفترون﴾**: كيف منصوبٌ بـ «يَفْتَرون» وتقدَّم الخلافُ فيه، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بعد إسقاط الخافضِ، لأنها معلقةٌ لـ «انظر» و «انظر» يتعدَّى بـ «في» لأنَّها هنا ليست بصريةً. و «على الله» متعلقٌ بـ «يفترون». وأجاز أبو البقاء[١] أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الكذب» قُدِّم عليه قال: «ولا يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالكذبِ؛ لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّم عليه، فإنْ جُعِل على التبيين جاز» وجَوَّز ابنُ عطية[٢] أن تكونَ «كيف» مبتدأً، والجملةُ من قوله «يفترون» الخبرُ، وهذا فاسدٌ لأنَّ «كيف» لا تُرْفَعُ بالابتداء، وعلى تقديرِ ذلك فأين الرابطُ بينها وبين الجملةِ الواقعة خبراً عنها؟ ولم تكن نفسَ المبتدأ حتى تَسْتغني عن رابط. و «إثْماً» تمييزٌ، والضميرُ في «به» عائدٌ على الكذب، وقيل: على الافتراءِ، وجَعَله الزمخشري[٣] عائداً على زعمِهم، يعني مِنْ حيث التقديرُ.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿يُؤمنون﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ: إمَّا من «الذين»، وإمَّا من واو «أُوتوا». و «بالجِبْتِ» متعلق به، و «يقولون» عطفٌ عليه، و «للذين» متعلِّقٌ بـ «يقولون» واللام: إمَّا للتبليغ وإمَّا للعلةِ كنظائرِها. و «هؤلاء أَهْدَىٰ» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول. و «سبيلاً» تمييزٌ. والثاني: أنَّ «يؤمنون» مستأنف، وكأنه تعجُّبَ مِنْ حالِهم، إذ كان ينبغي لِمَنْ أُوتي نصيباً من الكتاب ألَّا يفعلَ شيئاً مِمَّا ذُكِر فيكونُ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ألا تعجَبُ من حالِ الذين أوتوا نصيباً من الكتاب؟ فقيل: وما حالُهم؟ فقال: يؤمنون ويقولون، وهذان منافيان لحالِهم.

والجِبْتُ: هو الجِبْسُ بالسينِ المهملةِ، أُبْدِلَتْ تاءً، كالنات والأكيات وست

---

(١) الإملاء ١/١٨٣.

(٢) المحرر ٤/١٤٨.

(٣) الكشاف ١/٥٣٣.

في: الناس والأكياس وسِدْس، قال[١]:

١٥٩٤ـ ....

شرارُ النات ليسوا بأجوادٍ ولا أَكْياتِ

والجِبْس: هو الذي لا خيرَ عنده، يُقال: رجلٌ جِبْسٌ وجِبْتٌ أي: رَذْل، قيل: وإنَّما ادَّعَى قلبَ السينِ تاءً لأنَّ مادة جَ بَ تَ مهملةٌ، وهذا قولُ قطرب، وغيره يجعلُها مادةً مستقلة، وقيل: الجِبْت: الساحر بلغةِ الحبشة، ويُطلق الجبتُ على كل ما عُبِد مِنْ دونِ الله، ولذلك سَمَّوا به صنماً بعينِه. والطاغوتُ تقدَّم تفسيرُه وتصريفُه[٢].

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿أم لهم نصيبٌ﴾**: «أم» هذه منقطعةٌ لفواتِ شرطِ الاتصال، وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة، فتتقدَّر بـ «بل» والهمزةِ التي يُراد بها الإِنكارُ، وكذلك هي في قولِه «أم يَحْسُدون الناسَ»[٣] وقوله: «فإذَنْ» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونونُها أصليةٌ، قال مكي[٤]: «وحُذَّاق النحويين على كَتْب نونِها نوناً، وأجاز الفراء أن تُكْتَبَ ألفاً»، وما قاله الفراء هو قياسُ الخطِ؛ لأنه مبني على الوقف، والوقفُ على نونِها بالألف، وهي حرفٌ ينصِبُ المضارعَ بشروطٍ تقدَّمت، ولكن إذا وَقَعَتْ بعد عاطف فالأحسنُ الإِهمال[٥]، وقد قرأ ابن[٦] مسعود وابن عباس رضي الله عنهما هنا بإعمالها فحذفا النون من قوله «لا يؤتون». وقال أبو البقاء[٧]: «ولم يَعْمل هنا من أجل حرف العطف وهو الفاء، ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاءِ وليس المبطلُ «لا» لأنَّ

---

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.

(٢) الآية ٢٥٦.

(٣) في الآية التالية ٥٤.

(٤) المشكل ١/١٩٤.

(٥) تحتمل في الأصل: «الإعمال» والنحويون يجيزون الوجهين.

(٦) البحر ٣/٢٧٣؛ الكشاف ١/٥٣٤.

(٧) الإملاء ١/١٨٣.

«لا» يتخطَّاها العامل، فظاهرُ هذه العبارةِ أولاً أن المانعَ حرفُ العطف، وليس كذلك بل المانعُ التلاوةُ، ولذلك قال أخيراً «ويجوز في غيرِ القرآن»، وقد تقدَّم قراءةُ عبدالله وعبدالله[1].

آ. **(٥٥) والضمير في قولِه: ﴿فمِنْهم مَنْ آمَن به﴾**: عائدٌ على إبراهيم أو على القرآنِ أو على الرسول محمدٍ صلى الله عليه وسلم، أو على ما أوتيه إبراهيم عليه السلام. وقرأ الجمهور: «صَدَّ» بفتح الصاد، وقرأ[2] ابن مسعود وابن عباس وعكرمة «صُدَّ» بضمها. وقرأ أبو رجاء وأبو الجوزاء بكسرها، وكلتا القراءتين على البناء / للمفعول، إلَّا أَنَّ المضاعف الثلاثي [٢١١/أ] كالمعتلِّ العينِ منه، فيجوزُ في أولِه ثلاثُ لغات: إخلاصُ الضم، وإخلاصُ الكسر، والإِشمامُ. و «سعيراً» تمييز، فإنْ كان بمعنى التهاب واحتراق فلا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: كفى بسعيرِ جهنم سعيراً، إلَّا أَنَّ توقُّدَها والتهابَها ليس إياها، وإنْ كان بمعنى «مُسْعِر» فلا يَحْتاج إلى حذف.

آ. **(٥٦) وقرأ الجمهور: ﴿نُصْلِيهم﴾**: بضم النون من أصلَىٰ، وحميد بفتحها من صَلَيْتُ ثلاثياً، وسلام ويعقوب: نُصْلِيهُم» بضم الهاء وهي لغة الحجاز وتقدم تقرير ذلك. قوله: «كلما نَضِجَتْ» قد تقدم الكلامُ على «كلما» وأنها ظرفُ زمانٍ، والعاملُ فيها «بَدَّلْناهم»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضميرِ المنصوبِ في «نُصْليهم»، ويجوز أن يكونَ صفة لـ «ناراً» والعائدُ محذوف وليس بالقوي، و «ليذوقوا» متعلق بـ «بَدَّلناهم».

آ. **(٥٧) قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره «سَنُدْخِلُهم». والثاني: أنه في محل نصب عطفاً على اسم «إن» وهو «الذين كفروا»، والخبر أيضاً «سندخلهم جناتٍ»، ويصيرُ هذا نظيرَ

(١) الأول ابن مسعود، والثاني ابن عباس.

(٢) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٧٤.

قولك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً قاعـدٌ» فعطفت المنصـوب على المنصوب والمرفوع على المرفوع. والثالث: أن يكون في محلّ رفعٍ عطفاً على موضع اسم «إنَّ» لأنَّ محلَّه الرفع، ذكر ذلك أبو البقاء[1] وفيه نظرٌ من حيث الشناعةُ اللفظية حيث يقال: «والذين آمنوا» في موضع نصب عطفاً على «الذين كفروا»، وأتى بجملة الوعيد مـؤكدةً بـ «إنَّ» تنبيهاً على شدة ذلك، وبجملةِ الوعدِ خاليةً منه لتحقُّقها وأنه لا إنكار لذلك، وأَتَى فيها بحرفِ التنفيس القريبِ المدةِ تنبيهاً على قرب الوعد.

و «تَجْرِي من تحتها الأنهار» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات»، وقرأ النخعي «سَيُدْخِلُهم» وكذلك «ويُدْخِلُهم ظِلًّا» بياء الغَيْبة، رَدًّاً على قوله: «إنَّ الله كان عزيزاً». والجمهورُ بالنون رَدًّاً على قوله «سوف نُصْليهم». و «خالدين» يجـوزُ فيه ثـلاثة أوجـه، أحدهـا: أنه حـالٌ من الضميرِ المنصـوبِ في «سَنُدْخِلُهم»، والثاني: أجازه أبو البقاء[2] أن يكونَ حالاً من «جنات» قال: «لأنَّ فيها ضميراً لكل واحدٍ منهما، يعني أنه يجوزُ أن يكونَ حالاً من مفعول «سندخلهم»، كما تقدم، أو من «جنات» لأن في الحال ضميرين[3] أحدُهما: المستتر في «خالدين» العائدُ على الذين آمنوا، والآخر: المجرور بـ «في» العائد على «جنات» فصحَّ أن يُجعل حالاً من كل واحد لوجود الـرابط وهو الضمير. وهذا الذي قالَه فيه نظرٌ لا يَخْفى من وجهين، أحدهما: أنه يصيرُ المعنى: أنَّ الجناتِ خالداتٌ في أنفسِها، لأنَّ الضميرَ في «فيها» عائدٌ عليها، فكأنه قيل: جناتٌ خالداتٌ في الجناتِ أنفسِهـا. والثاني: أن هذا الجمعَ شرطُه العقلُ، ولو أُريد ذلك لقيل: خالدات. والثالث: أن يكون صفةً

(١) الشواذ ٢٦ ونسبها إلى ابن وثاب؛ والبحر ٣/٢٧٥.
(٢) الإملاء ١/١٨٤.
(٣) الأصل: «ضميران» وهو سهو.

لـ «جنات» أيضاً. قال أبو البقاء[1]: «على رأي الكوفيين»، يعني أنه جَرَتِ الصفةُ على غير مَنْ هي له في المعنى، ولم يَبْرُز الضمير، وهذا مذهبُ الكوفيين[2]، وهو أنه إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وأُمِنَ اللَّبْسُ لم يَجِبْ بروزُ الضميرِ كهذه الآية. ومذهبُ البصريين وجوبُ بروزِه مطلقاً، فكان ينبغي أَنْ يُقالَ على مذهبهم «خالدين هم فيها»، ولَمَّا لم يَقُلْ كذلك دَلَّ على فسادِ هذا القولِ، وقد تقدَّم لك تحقيقُ ذلك. فإنْ قلت: فلْتكُنْ المسألةُ الأولى كذلك، أعني أنك إذا جعلت «خالدين» حالاً من «جنات» فيكونُ حالاً منها لفظاً وهي لغيرِها معنى، ولم يَبْرُز الضميرُ على رأي الكوفيين، ويَصِحُّ قولُ أبـي البقاء فالجواب أن هذا لو قيل به لكان جيداً، ولكن لا يَدْفَعُ الردَّ عن أبـي البقاء، فإنه خصص مذهبَ الكوفيين بوجه الصفة دون الحال. وقوله «لهم فيها أزواج» مبتدأ وخبر، ومحلُّ هذه الجملة: إمَّا النصبُ أو الرفع، فالنصبُ: إمَّا على الحال من «جنات» أو من الضمير في «سندخلهم»، وإمَّا على كونها صفةً لـ «جنات» بعد صفة. والرفعُ على أنه خبر بعد خبر.

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تُـؤَدُّوا﴾**: منصوبُ المحلِّ: إمَّا على إسقاط حرف الجر؛ لأنَّ حَذْفَه يَطَّرِدُ مع «أنْ»، إذا أُمِنَ اللَّبْسُ لطولِهما بالصلة، وإمَّا لأن «أَمَر» يتعدَّى إلى الثاني بنفسِه نحو: «أمرتك الخير». فعلى الأول يجري الخلافُ في محلِّها: أهي في محلِّ نصبٍ أم جر، وعلى الثاني: هي في محلِّ نصبٍ فقط. وقُرِيء[3] «الأمانةَ».

والظاهرُ أنَّ قولَه: «أَنْ تَحْكُموا» معطوفٌ على «أَنْ تُـؤَدُّوا» أي: يأمركم بتأديةِ الأماناتِ وبالحكمِ بالعدلِ، فيكونُ قد فصل بين حرف العطف

---

(١) الإملاء ١/١٨٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.

(٣) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٦؛ البحر ٢/٢٧٧.

والمعطوف بالظرف، وهي مسألة خلاف: ذهب الفارسي إلى مَنْعِها إلا في الشعر، وذهب غيره إلى جوازها مطلقاً. ولننقِّحْ محلَّ الخلاف أولاً فأقول: إنَّ حرف العطف إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء: هل يجوزُ أن يُفْصَلَ بينه وبين ما عَطَفه بالظرفِ وشِبْهِهِ أم لا؟ ذهب الفارسي إلى مَنْعِه مستدلاً بأنه إذا كان على حرف واحد فقد ضَعُف، فلا يتوسَّط بينه وبين ما عطفه شيءٌ إلا في ضرورة كقوله[1]:

١٥٩٥ـ يوماً تَراها كشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ
عَصْبِ ويوماً أَدِيمَها نَغِلا

تقديره: «وترى أديمها نَغِلاً يوماً» فَفَصَل بـ«يوماً». وذهب غيرُه إلى جوازِه مُسْتَدِلاً بقوله: «ربَّنا آتِنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة»[2]، «فبشرناها بإسحاقَ ومِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوب»[3]، «وجَعَلْنا من بين أيديهم سَدَّاً ومِنْ خلفهم سداً»[4] «اللَّهُ الذي خلق سبعَ سموات، ومن الأرضِ مثلَهن»[5] «أن تـؤدُّوا الأمانات...» الآية.

وقال صاحب هذا القول: إن المعطوف عليه إذا كان مجروراً بحرف أُعيد ذلك الحرفُ مع المعطوفِ نحو: «امرُرْ بزيدٍ وغداً بعمروٍ»، وهذه الشواهدُ لا دليلَ فيها. أمَّا «في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً» وقوله: «وجَعَلْنا من بينِ أيديهم» فلأنَّه عَطَفَ شيئين على شيئين: عَطَفَ «الآخرة» على «الدنيا» بإعادة الخافضِ، وعَطَفَ «حسنةً» الثانيةَ على «حسنةً» الأولى،

---

(١) تقدم برقم ٧٢٢.
(٢) الآية ٢٠١ من البقرة.
(٣) الآية ٧١ من هود.
(٤) الآية ٩ من يس.
(٥) الآية ١٢ من الطلاق.

وكذلك عطف «مِنْ خلفهم» على «من بين»، و«سداً» على «سداً»، وكذلك البيت عطف فيه «أَدِيمَها» على المفعولِ الأولِ لـ «تَراها» و«نَغِلا» على الثاني وهو «كشِبْه» و«يوماً» الثاني على «يوماً» الأول، فلا فصلَ فيه حينئذ، وحينئذ يقال: ينبغي لأبي عليّ أن يمنعَ مطلقاً، ولا يَسْتثني الضرورة، فإن ما استشهد به مؤولٌ على ما ذَكَرْتُ. فإنْ قيل: إنَّما لم يجعلْه أبو علي من ذلك لأنه يؤدِّي إلى تخصيصِ الظرفِ الثاني بما وَقَعَ في الأولِ، وهو أنه تراها كشِبْه أردية العَصْب في اليوم الأول والثاني؛ لأنَّ حكمَ المعطوف حكمُ المعطوفِ عليه فهو نظيرُ قولك: «ضربت زيداً يوم الجمعة ويوم السبت، فـ «يومَ السبت» مقيَّدٌ بضربِ زيد كما يُقيَّد به يوم الجمعة، لكن الغرض أن اليوم الثاني في البيت مُقَيَّدٌ بقيد آخر وهو رؤيةُ أديمِها نَغِلا. فالجواب: أنه لو تُرِكنا والظاهرَ من غيرِ تقييد الظرف الثاني بمعنى آخر كان الحكمُ كماذكرت؛ لأنه الظاهرُ كما ذكرت في مثالك: «ضربت زيداً يوم الجمعة ويوم السبت»، أمَّا إذا قَيَّدْته بشيء آخر فقد تُرِكَ ذلك الظاهرُ لهذا النصِّ، ألا تراكَ تقول: «ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً يوم السبت» فكذلك هذا، وهو موضعٌ يحتاج لتأمل.

وأمَّا «فبشَّرناها بإسحاق» فـ «يعقوب» ليس مجروراً عطفاً على «إسحاق» بل منصوباً[1] بإضمار فعل أي: ووهبنا لها يعقوب، ويدل عليه قراءة الرفع[2] فإنها مؤذنةٌ بانقطاعِه من البشارة به، كيف وقد تقدَّم أنَّ هذا القائلَ يقول: إنه متى كان المعطوفُ عليه مجروراً أُعيد مع المعطوفِ الجارُّ. وأمَّا «أَنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ» فلا دلالةَ فيها أيضاً لأنَّ «إذا» ظرفٌ لا بد له من عامل، وعاملُه: إمَّا «أَنْ تَحْكُموا» وهو الظاهرُ / من حيث المعنى، وإمَّا «يأمُركم»، فالأولُ ممتنعٌ [٢١١/ب] وإنْ كان المعنى عليه؛ لأنَّ ما في حَيِّزِ الموصول[3] لا يتقدَّمُ عليه عند

(١) لعل الأنسب: «منصوب».

(٢) قراءة غير حمزة وابن عامر. انظر: السبعة ٣٣٨.

(٣) ما في حيز الموصول هنا هو «وإذا حكمتم بين الناس» والموصول هو «أن».

البصريين، وأما الكوفيون فيُجيزون ذلك، ومنه الآيةُ عندهم، واستدلُّوا بقوله[1]:

١٥٩٦ــ كان جَزائي بالعَصا أَنْ أُجْلَدا

وقد جاء ذلك في المفعول الصريح في قوله[2]:

١٥٩٧ــ . . . . وشفاءُ غَيِّك خابراً أَنْ تَسْألي

فكيف بالظرفِ وشبهِه؟ والثاني[3] ممتنعٌ أيضاً لأنَّ الأمرَ ليس واقعاً وقت الحكم، كذا قاله الشيخ[4]، وفيه نظرٌ، وإذا بَطَل هذان فالعامل فيه مقدرٌ يفسِّره ما بعدَه تقديرُه: وأَنْ تحكموا إذا حكمتم، و«أن» تحكموا» الأخيرةُ دالةٌ على الأولى.

قوله: «بالعدل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ «تحكموا» فتكونَ الباءُ للتعدية. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من فاعل «تَحْكُموا»، فتكونَ الباءُ للمصاحبَة أي: ملتبسين بالعدل مصاحبين له، والمعنيان متلازمان.

قوله: «إنَّ الله نِعِمَّا يَعِظُكم به» قد تقدَّم الكلامُ على «ما» المتصلة بـ «نعم» و«بئس» وما ذكر الناسُ فيها فعليك بمراجعته[5]. إلا أن ابن عطية

---

(١) تقدم برقم ٧٢٩.
(٢) البيت لربيعة بن مقروم وهو في الخزانة ٣/٥٦٤، وصدره:
هلّا سألتِ وخيرُ قومٍ عندهم
(٣) أي أن عامل الظرف «إذا» هو «يأمركم».
(٤) البحر ٣/٢٧٧.
(٥) انظر إعرابه للآيتين: ٢٧١ من البقرة، ١٣٦ من آل عمران.

نقل هنا نَقْلاً لا يَبْعُد مِنْ وَهْمٍ، فلا بُدَّ من ذكره قال[1]: و«ما» المردفةُ على «نِعْم» إنما هي المهيئةُ لاتصالِ الفعل بها، كما هي في «ربما» و«مِمَّا» في قولِه: «وكان رسولُ الله عليه السلام مِمَّا يحرِّك شفتيه»[2] وكقوله[3]:

١٥٩٨ـ وإنَّــا لَمِمَّــا نضــربُ الكبشَ ضـربـةً
على رأسِــه تُلْقــي اللســانَ مـن الفـم

وفي هذا هي بمنزلة «ربما»، وهي لها مخالفةٌ في المعنى، لأن «ربما» للتقليل و«مِمَّا» للتكثير، ومع أن «ما» موطئة فهي بمعنى الذي، وما وَطَّأتْ إلا وهي اسم، ولكنَّ القصدَ إنما هولِما يليها من المعنى الذي في الفعل» قال الشيخ[4]: «وهذا متهافتٌ؛ لأنه من حيث جَعَلَها موطئةً مهيئةً لا تكون اسماً، ومِنْ حيثُ جَعَلَها بمعنى «الذي» يلزم أن تكونَ اسماً فتدافعا».

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿منكم﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال من «أُولي الأمر» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: وأولي الأمرِ كائنين منكم، و«مِنْ» تبعيضية. قوله: «إنْ كنتم» شرطٌ جوابُه محذوفٌ عند جمهور البصريين أي: فَرُدُّوه إلى الله. وهو متقدمٌ عند غيرِهم. و«تأويلاً» نصبٌ على التمييز.

آ. (٦٠) **﴿ويزعمون﴾**: مثلُ ظنَّ وأخواتها بشرطِ ألَّا تكونَ بمعنى كَفِل ولا كذب ولا سَمِن ولا هَزَل[5]، و«أنَّ» سادَّةٌ مسدَّ مفعوليها. وقرأ الجمهور: «أُنْزِل إليك وما أُنْزِل من قبلك» مبنياً للمفعول، وقرئا[6] مبنيين

---

(١) المحرر ٤/١٥٧.
(٢) رواه البخاري (الفتح) بدء الوحي ١/٢٩.
(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الكتاب ١/٤٧٧؛ وأمالي الشجري ٢/٢٤٤؛ والخزانة ٤/٢٨٢؛ والدرر ٢/٣٥؛ والكبش: رئيس القوم.
(٤) البحر ٣/٢٧٨.
(٥) انظر: اللسان «زعم».
(٦) قراءة أبي نهيك. الشواذ ٢٦.

للفاعل وهو الله تعالى. والزعم ـ بفتح الزاي وضمها وكسرها ـ مصدرُ زَعَم، وهو قولٌ يقترن به اعتقاد ظني قال[1]:

١٥٩٩ـ فإنْ تَزْعُميني كنتُ أجهلُ فيكُمُ
فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدَك بالجَهْلِ

قال ابنُ دريد[2]: «أكثرُ ما يقع على الباطل». وقال عليه السلام: «بئس مطيةُ الرجلِ زعموا»[3] وقال الأعشى[4]:

١٦٠٠ـ ونُبِّئْتُ قيساً ولم أَبْلُه
كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ

فقال الممدوح: «وما هو إلا الزعم» وحرمه ولم يُعْطِه شيئاً. [وذكر صاحبُ «العين» أنها تقع غالباً على «أنَّ» قال: «وقد تقع في الشعر على الاسم»، وأنشد بيت أبي ذؤيب[5]، وقول الآخر][6]:

١٦٠١ـ زَعَمَتْني شيخاً ولستُ بشيخٍ
إنما الشيخُ مَنْ يَدِبُّ دبيباً

وتكون «زعم» بمعنى «ظَنَّ» فتتعدَّى لاثنين، وبمعنى «كفِل» فتتعدَّى لواحد، ومنه «وأنا به زعيم»[7] وبمعنى «رَأَس» وبمعنى «سَمِن» و«هَزَل» فلا تتعدى.

---

(١) تقدم برقم ٤١٠.
(٢) الجمهرة ٣/٧.
(٣) رواه أبو داود في «الأدب» ٨٠ (٥/٢٥٤).
(٤) البيت في ديوانه ٢٥؛ والعيني ٢/٤٤٠؛ والهمع ١/١٥٩؛ والدرر ١/١٤٠.
(٥) وهو قوله: «فإنْ تزعميني» السابق.
(٦) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل لأنه كُتب على جانب الورقة. والبيت لأبي أمية أوس الحنفي، وهو في المغني ٦٥٨؛ وأوضح المسالك ١/٣٠١؛ والشذور ٣٥٨.
(٧) الآية ٧٢ من يوسف.

قوله: «يريدون» حالٌ من فاعل «يَزْعُمون» أو من «الذين يزعمون». وقوله: «وقد أمروا» حال من فاعل «يريدون» فهما حالان متداخلان، و«أن يكفروا» في محلٍّ نصب فقط إنْ قَدَّرْتَ تعدية «أمر» إلى الثاني بنفسِه، وإلا ففيها الخلافُ المشهور، والضمير في «به» عائد على الطاغوت، وقد تقدَّم أنه يُذَكَّر ويـؤنث، وما قال الناس فيه في البقرة[1]. وقرأ[2] عباس بن الفضل: «أن يكفُروا بهنَّ» بضمير جمع التأنيث.

قوله: «أن يُضِلَّهم ضلالاً» في «ضلالاً» ثلاثة أقوال، أحدها: أنه مصدر على غير الصدر نحـو: «أَنْبتكم من الأرض نباتـاً»[3] والأصل «إضـلال» و«إنبات» فهو اسمُ مصدر لا مصدر. والثاني: أنه مصدرٌ لمطاوع «أَضلَّ» أي: أضَلَّهم فضلُّوا ضلالاً. والثالث: أن يكون من وَضْعِ أحد المصدرين موضعَ الآخر. وقد تقدم الكلامُ على «تعالوا» في آل عمران[4] وما قال الناس فيها، وقراءةِ الحسن[5] وتوجيهها فعليك بالالتفات إليه.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿رأيت﴾**: فيها وجهان، أحدُهما: أنها من رؤية البصر أي: مجاهرة وتصريحاً. والثاني: أنها من رؤية القلب أي: «علمت»، فـ«يصدُّون» في محل نصب على الحال على القول الأول، وفي محلِّ المفعول الثاني على الثاني. و«صدوداً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر، والمصدر إنما هو الصدُّ، وهذا اختيار ابن عطية[6]، وعزاه مكي[7]

---

(١) الآية ٢٥٦.
(٢) البحر ٣/٢٨٠.
(٣) الآية ١٧ من نوح.
(٤) الآية ٦١.
(٥) قراءته بضم اللام. انظر: البحر ٣/٢٨٠.
(٦) المحرر ٤/١٦٣.
(٧) المشكل ١/١٩٥.

للخليل بن أحمد. والثاني: أنه مصدر بنفسه يقال: صد صَدَّاً وصُدوداً، وقال بعضُهم: «الصُّدود: مصدر «صَدَّ» اللازم، والصَّدُّ مصدر «صد» المتعدي، نحو: «فَصَدَّهم عن السبيل»[1]، والفعل هنا متعدٍّ بالحرف لا بنفسِه، فلذلك جاءَ مصدرُه على «فُعُول» لأنَّ فُعولاً غالباً للازم». وهذا فيه نظرٌ، إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: هو هنا متعد، غايةُ ما فيه أنه حَذَف المفعول أي: يَصُدُّون غيرهم ـ أو المتحاكمين عندك ـ صدوداً، وأمَّا فُعول فجاء في المتعدي نحو: لزمه لُزوماً وفتنة فُتوناً.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿فكيف﴾: يجوز في «كيف» وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب، وهو قول الزجاج[2] قال: «تقديره: فكيف تراهم»، والثاني: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي: فكيف صنيعُهم في وقت إصابة المصيبة إياهم؟ و«إذا معمولةٌ لذلك المقدر بعد «كيف»، والباء في «بما» للسببية، و«ما» يجوز أن تكونَ مصدريةً أو اسمية، فالعائدُ محذوف. قوله: «يَحْلفون» حال من فاعل «جاؤوك» و«إنْ» نافية أي: ما أردنا و«إحساناً» مفعول به، أو استثناء على حسب القولين في المسألة.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿في أنفسهم﴾: فيه أوجه، أَوْجَهُها: أن يتعلق بـ «قل» وفيه معنيان، الأولُ: قل لهم خالياً لا يكون معهم أحد، لأنَّ ذلك أَدْعى إلى قَبول النصيحة. الثاني: قل لهم في معنى أنفسهم المنطوية على النفاق قولاً يَبْلُغ بهم ما يَزْجُرهم عن العَوْدِ إلى النفاق. الثاني من الأوجهِ أَنْ يتعلَّق بـ «بليغاً» أي: قولاً مؤثِّراً في قلوبِهم يغتمُّون به اغتماماً، ويستشعرون به استشعاراً، قال معناه الزمخشري[3]، وردَّ عليه الشيخ[4] بأنَّ هذا مذهبُ

---

(١) الآية ٢٤ من النمل.

(٢) معاني القرآن ٢/٧٣ وعبارته: «أي: فكيف تكون حالهم».

(٣) الكشاف ١/٥٣٧.

(٤) البحر ٣/٢٨١.

الكوفيين، إذ فيه تقديمُ معمولِ الصفة على الموصوف، لو قلت: «جاء زيداً رجلٌ يضربُ» لم يجز عند البصريين؛ لأنه لا يتقدم المعمولُ إلا حيث يجوز تقديم العامل، والعامل هنا لا يجوزُ تقديمه؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والكوفيون يجيزون تقديم معمولَ الصفة على الموصوف، وأمَّا قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث، وذلك أنَّا وجدنا هذه القاعدة منخرمةً في قوله: «فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ، وأمَّا السائلَ فلا تَنْهَرْ»[1] فـ «اليتيم» معمول لـ «تقهر»، و «السائل» معمول لـ «تنهر» وقد تقدَّما على «لا» الناهية، والعاملُ فيهما لا يجوز تقديمُه عليها، إذ المجزوم لا يتقدَّم على جازمه، فقد تقدَّم المعمول حيث لا يتقدم العامل، وكذلك قالوا في قوله[2]:

١٦٠٢ـ قنـافِـذُ هَـدَّاجـون حـولَ بيـوتهم
بمـا كـان إيَّـاهـم عـطيَّـةُ عَـوَّدا

خَرَّجوا هذا البيتَ على أنَّ في «كان» ضميرَ الشان، و «عَطِيَّةُ» مبتدأ و «عَوَّدَ» خبرُه، حتى لا يَلِيَ «كان» معمولُ خبرها، وهو غيرُ ظرفٍ ولا شِبْهِه، فلزمهم من ذلك تقديمُ المعمول وهو «إياهم» حيث لا يتقدمَ العاملُ؛ لأن الخبرَ متى كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر امتنع تقديمه على المبتدأ / لئلا يلتبسَ [٢١٢/أ] بالفاعل نحو: «زيد ضرب عمراً». وأصلُ منشأ هذا البحث تقديمُ خبرِ «ليس» عليها، أجازه الجمهور[3] لقوله تعالى: «ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم» ووجه الدليلِ أنَّ «يوم» معمولُ لـ «مصروفاً»، وقد تقدَّم على «ليس»، وتقديمُ

(١) الآية ٨ ـ ٩ من الضحى.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٤؛ والأشموني ١/٢٣٧؛ والخزانة ٤/٥٧؛ والهمع ١/١١٨؛ والدرر ١/٨٧. والقنافذ: ج قنفذ، والهدّاج: مَنْ يمشي مشية معينة.
(٣) انظر: المقتضب ٤/١٩٤ ـ ٤٠٦؛ ابن عقيل ١/٢٣٦؛ والآية ٨ من هود.

المعمولِ يُـؤْذِنُ بتقديم العامل، فَعُورضوا بما ذَكَرْتُ لك، وللنظر في هذا البحثِ مجالٌ ليس هذا محلَّه، وقد أتقنت ذلك في كتابي «الشرحُ الكبير: شرح تسهيل الفوائد» فعليك به. الثالث: ونُقِل عن مجاهد ولا أظنُّه يَصِحُّ عنه ــ أنه متعلق بـ «مصيبة» فهو على التقديم والتأخير، والقرآن يُنَزَّهُ عن ذلك، وإنما ذَكَرْتُه تنبيهاً على ضَعْفه.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿لِيُطاعَ﴾**: هذه لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهذا استثناءٌ مفرغ من المفعول له، والتقدير: وما أرسلنا من رسولٍ لشيءٍ من الأشياء إلا للطاعة. و «بإذن الله» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: [أنه] متعلقٌ بـ «يُطاع»، والباء للسببية، وإليه ذهب أبو البقاء(١)، قال: «وقيل: هو مفعولٌ به أي: بسبب أمر الله». الثاني: أن يتعلق بـ «أرسلنا» أي: وما أَرْسلنا بأمر الله أي: بشريعته. الثالث: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من الضمير في «يطاعَ»، وبه بدأ أبو البقاء(٢). وقال ابن عطية(٣): «وعلى التعليقين: أي: تعليقِه بـ «يُطاعَ» أو بـ «أَرْسلنا» فالكلامُ عامُّ اللفظِ خاصُّ المعنى؛ لأنَّا نقطعُ أن الله تعالى قد أراد من بعضِهم ألاَّ يُطيعوه، ولذلك تَأَوَّل بعضُهم الإذنَ بالعلم وبعضُهم بالإرشاد». قال الشيخ(٤): «ولا يُحتاج لذلك لأن قوله «عامُّ اللفظ» ممنوعٌ، وذلك أنَّ «يُطاع» مبني للمفعول، فيقدَّر ذلك الفاعلُ المحذوفَ خاصاً، وتقديره: «إلا ليطيعَه مَنْ أراد اللّـهُ طاعتَه».

قوله: «ولو أنَّهم» قد تقدَّم الكلامُ على «أنَّ» الواقعةِ بعد «لو»، و «إذ» ظرفٌ معمولٌ لخبر «أنَّ» وهو «جاؤوك». وقال: «واستغفرَ لهم الرسولُ» ولم يَقُلْ «واستغفرت» خروجاً من الخطاب إلى الغَيْبة؛ لِما في هذا

(١) الإملاء ١/١٨٥.
(٢) الإملاء ١/١٨٥.
(٣) المحرر ٤/١٦٥.
(٤) البحر ٣/٢٨٣.

الاسم الظاهر من التشريفِ والتنويه بوصف الرسالة. و «وجَد» هنا يُحْتَملُ أن تكونَ العِلْمية فتتعدى لاثنين، والثاني «تـواباً»، وأن تكون غيرَ العِلْمية فتتعدى لواحد، ويكون «تواباً» حالاً. وأمَّا «رحيماً» فيحتمل أن يكون حالاً من ضمير «تَـوَّاباً»، وأن يكون بدلاً من «تـوابـاً»، ويُحتمل أن يكونَ خبراً ثانياً في الأصل بناء على تعدُّد الخبر وهو الصحيح، فلمَّا دخل الناسخُ نُصِبَ الخبرُ المتعدد تقول: «زيدٌ فاضلٌ شاعرٌ فقيه عالم» ثم تقول: «علمتُ زيداً فاضلاً شاعراً فقيهاً عالماً» إلا أنه لا يَحْسُن أن يقال هنا: «وشاعراً: مفعول ثالث، وفقيهاً: رابع، وعالماً: خامس».

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿فلا وربِّك لا يؤمنون﴾**: في هذه المسألةِ أربعة أقوال، أحدها: ـ وهو قول ابن جرير[1] ـ أنَّ «لا» الأولى رَدٌّ لكلام تقدَّمها، تقديرُه: «فلا تعقِلون، أو: ليس الأمرُ كما يزعمون من أنهم آمنوا بما أنزل إليك، ثم استأنف قسماً بعد ذلك، فعلى هذا يكون الوقف على «لا» تاماً. الثاني: أن «لا» الأولى قُدِّمَتْ على القسم اهتماماً بالنفي، ثم كُرِّرت توكيداً، وكان يَصِحُّ إسقاطُ الأولى ويبقى [معنى] النفي ولكن تفوتُ الدلالةُ على الاهتمامِ المذكورِ، وكان يَصِحُّ إسقاطُ الثانيةِ ويبقى معنى الاهتمامِ، ولكن تفوتُ الدلالةُ على النفي، فجُمع بينهما لذلك. الثالث: أن الثانيةَ زائدةٌ، والقَسَمُ معترِضٌ بين حرفِ النفي والمنفي، وكأنَّ التقديرَ: فلا يؤمنون وربِّك. الرابع: أن الأولى زائدة، والثانيةَ غيرُ زائدةٍ، وهو اختيارُ الزمخشري فإنه قال[2]: «لا» مزيدةٌ لتأكيد معنى القسم كما زيدت في «لئلا يعلَم»[3] لتأكيدِ وجوبِ العلمِ، و «لا يؤمنون» جوابُ القسم، فإنْ قلت: هَلَّا زعمت أنها زِيدت لتظاهر «لا» في «لا يؤمنون». قلت: يأبى ذلك استواءُ النفيِ والإثبات فيه، وذلك قوله: «فلا أُقْسِمُ بما تُبْصِرون

---

(١) تفسير الطبري ٥١٨/٨. (٢) الكشاف ٥٣٨/١.

(٣) الآية ٢٩ من الحديد: «لئلا يعلَم أهلُ الكتاب ألَّا يَقْدِرون على شيء من فضل الله».

وما لا تبصرون: إنه لقولُ رسولٍ كريم»[1] يعني أنه قد جاءت «لا» قبل القسم حيث لم تكن «لا» موجودةً في الجواب، فالزمخشري يرى أن «لا» في قوله تعالى: «فلا أُقْسِمُ بما تُبْصرون» أنها زائدةٌ أيضاً لتأكيدِ معنى القسم، وهو أحدُ القولين، والقولُ الآخر كقول الطبري المتقدم، ومثلُ الآية في التخاريج المذكورة قولُ الآخر[2]:

١٦٠٣ــ فــلا والــلَّـهِ لا يُــلْفَــى لِــمــا بـي
ولا لَــلِـمــا بــهــم أبــداً دواءُ

قوله «حتى يُحَكِّموك»: «حتى» غايةٌ متعلقة بقوله «لا يؤمنون» أي: ينتفي عنهم الإِيمانُ إلى هذه الغاية وهي تحكيمك وعدمُ وجدانِهم الحرجَ وتسليمُهم لأمرك. والتفت في قوله «ربِّك» من الغَيْبة في قوله «واستغفر لهم الرسول» رجوعاً إلى قوله «ثم جاؤوك». وقرأ[3] أبو السَّمَّال: «شَجْر» بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات وهي ضعيفةٌ، لأنَّ الفتحَ أخو السكون. و «بينهم» ظرف منصوب بـ «شجر» هذا هو الصحيح، وأجاز أبو البقاء[4] فيه أن يكون حالاً، وجعل في صاحب هذه الحال احتمالين، أحدُهما: أن يكونَ حالاً من «ما» الموصولة، والثاني: أنه حال من فاعل «شجر» وهو نفس الموصول أيضاً في المعنى، فعلى هذا يتعلق بمحذوف، و «ثم لا يجدوا» عطفٌ على ما بعد «حتى»، و «يَجِدُوا» يَحْتمل أن تكون المتعديةَ لاثنين، فيكونُ الأول «حرجاً» والثاني الجارُّ قبلَه فيتعلَّقُ بمحذوف، وأن تكونَ المتعدية لواحد فيجوز في «في أنفسهم» وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يجدوا» تعلُّقَ الفَضَلات.

---

(١) الآية ٣٨ من الحاقة.
(٢) تقدم برقم ١٣٧٨.
(٣) البحر ٣/٢٨٤.
(٤) الإملاء ١/١٨٥.

والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «حَرَجاً» لأنَّ صفةَ النكرةِ لَمَّا قُدِّمَتْ عليها انتصبَتْ حالاً.

و «مِمَّا قَضَيْتَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بنفس «حرجاً»؛ لأنك تقول: «خَرَجْتُ من كذا». والثاني: أنه متعلق بمحذوف، فهو في محلِّ نصبٍ لأنه صفة لـ «حرجاً» و «ما» يجوز أن تكونَ مصدريةً، وأن تكون بمعنى الذي، أي: حرجاً من قضائك، أو من الذي قضيته، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، فالعائدُ على هذين القولين محذوف.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿أَنِ اقتلوا﴾**: «أن» فيها وجهان، أحدُهما: أنها المفسرةُ؛ لأنها أتت بعدما هو بمعنى القولِ لا حروفِه، وهذا أَظْهَـرُ. والثاني: أنها مصدريةٌ، وما بعدها من فعل الأمر صلتُها. وفيه إشكال من حيث إنه إذا سُبِكَ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ فاتت الدلالة على الأمر، ألا ترى أنك إذا قلت: «كتبت إليه أَنْ قم» فيه من الدلالة على طلبِ القيامِ بطريقِ الأمر ما لا في قولِك: «كتبت إليه القيامَ»، ولكنهم جَوَّزوا ذلك، واستدلُّوا بقولهم «كتبت إليه بأَنْ قم»، ووجهُ الدلالةِ أنَّ حرفَ الجَرِّ لا يُعَلَّق، وتحريرُ المبحثِ في ذلك في «الشرح الكبير للتسهيل».

وقرأ أبو عمرو بكسرِ نون «أَنْ»[(١)]، وضم واو «أو»[(٢)]، وكسرهما حمزة وعاصم، وضَمَّهما باقي السبعة، فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والضمُّ للإتباع للثالث، إذ هو مضمومٌ ضمةً لازمة، وإنما فَرَّق أبو عمرو لأن الواوَ أختُ الضمةِ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرة عند قوله: «فَمَنِ اضْطُرَّ»[(٣)].

---

(١) من قوله تعالى: «أن اقتلوا».
(٢) من قوله تعالى: «أو اخرجوا»، وانظر: السبعة ٢٣٤.
(٣) الآية ١٧٣.

قوله: «ما فَعَلُوه» الهاء يُحْتمل أن تكون ضمير مصدر «اقتلوا» أو «اخرجوا» أي: ما فعلوا القتل أو ما فعلوا الخروج. وقد أبعد فخرالدين الرازي[١] حيث زعم أنها تعودُ إليهما معاً، لنُبُوِّ الصناعة عنه. [وأجاز أبو البقاء[٢] وجهاً رابعاً][٣]: وهو أن يعودَ على المكتوبِ ودَلَّ عليه «كتبنا».

قوله: «إلا قليلٌ» رفعُهُ من وجهين، أحدهما: أنه بدلٌ من فاعل «فَعَلوه» وهو المختارُ على النصب؛ لأن الكلامَ غيرُ موجبٍ. الثاني: أنه معطوفٌ على ذلك الضمير المرفوع، و«إلَّا» حرفُ عطف، وهذا رأي الكوفيين، ولهذه المسألةِ موضوعٌ غير هذا. وقرأ[٤] ابن عامر وجماعة: «إلا قليلاً» نصباً وفيه وجهان، أشهرُهما: أنه نصب على الاستثناء وإن كان الاختيارُ الرفعَ؛ لأنَّ المعنى موجودٌ معه كما هو موجود مع النصب، ويَزيدُ عليه بموافقة اللفظ.
/ والثاني: أنه صفة لمصدر محذوف تقديرُه: «إلا فعلاً قليلاً» قاله [٢١٢/ب]
الزمخشري[٥]، وفيه نظرٌ، إذ الظاهرُ أنَّ «منهم» صفةٌ لـ «قليلاً» ومتى حُمِل القليلُ على غير الأشخاص يَقْلَق هذا التركيب، إذ لا فائدةَ حينئذ في ذِكْرِ «منهم».

قوله: «ولو أنهم فعلوا» قد تقدَّم الكلام على نظير هذه المسألة في مواضع، و«ما» في «ما يوعظون» موصولةٌ اسمية. والباءُ في «به» تحتمل أن تكونَ المعدِّيةَ دخلت على الموعوظ به، والموعوظُ به على هذا هو التكاليف من الأوامر والنواهي، وتُسَمَّى أوامرُ اللَّـهِ تعالى ونواهيه مواعظَ لأنها مقترنةٌ

(١) تفسير الفخر ١٠/١٦٧.
(٢) الإملاء ١/١٨٦.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٤) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٢.
(٥) الكشاف ١/٥٣٩.

بالوعد والوعيد، وأَنْ تكونَ للسببية، والتقدير: ما يوعظون بسببه أي: بسبب تَرْكِه، ودلَّ على التَرْكِ المحذوفِ قولُه: «ولو أنهم فعلوا»، واسمُ كان ضميرٌ عائدٌ على الفعلِ المفهومِ من قوله «ولو أنَّهم فعلوا» أي: لكان فعلُ ما يُوعظون به، و «خيراً» خبرها، و «تثبيتاً» تمييز لـ «أشد».

آ. (٦٧) و ﴿إذن﴾: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ. وهل هذان المعنيان لازِمان لها، أو تكونُ جواباً فقط؟ قولان، الأول قول الشلوبين تَبَعاً لظاهر قول سيبويه[١]. والثاني: قول الفارسي، فإذا قال القائل: «أزورُك غداً» فقلت: «إذن أكرمَك» فهي عنده جواب وجزاء، وإذا قلت «إذاً أظنُّك صادقاً» كانت حرفَ جوابٍ فقط، وكأنه أخذ هذا من قرينة الحال، وقد تقدَّم أنها من النواصبِ للمضارع بشروطٍ ذُكِرت. وقال أبو البقاء: «وإذَنْ جوابٌ ملغاةٌ». فظاهرُ هذه العبارةِ موافقٌ لقول الفارسي، وفيه نظرٌ، لأن الفارسيَّ لا يقول في مثلِ هذه الآية إنها جواب فقط، وكونُها جواباً يحتاجُ إلى شيءٍ مقدَّرٍ. قال الزمخشري[٣]: وإذن جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قيل: وماذا يكون لهم بعد التثبيتِ أيضاً فقيل: لو تثبتوا لآتيناهم لأنَّ «إذَنْ» جوابٌ وجزاء. و «مِنْ لَدُنّا» فيه وجهان أظهرُهما: أنه متعلقٌ بـ «آتيناهم». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه حالٌ من «أجراً»؛ لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها، و «أجراً» مفعولٌ ثانٍ لـ «آتيناهم».

آ. (٦٨) و ﴿صراطاً﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «هَدَيْناهم».

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿من النبيين﴾: فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه بيانٌ للذين أَنْعَم الله عليهم. والثاني: أنه حالٌ من الضميرِ المجرور في

---

(١) الكتاب ٢/٣١١.

(٢) الإملاء ١/١٨٦.

(٣) الكشاف ١/٥٣٩.

«عليهم»، والثالث: أنه حالٌ من الموصولِ وهو في المعنى كالأول، وعلى هذين الوجهين فيتعلَّق بمحذوفٍ أي: كائنين من النبيين. والرابع: أن يتعلَّق بـ «يُطِعِ». قال الراغب: «أي: ومَنْ يُطِع الله والرسول من النبيين ومن بعدهم، ويكونُ قوله: «فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم» إشارةً إلى الملأ الأعلى، ثم قال: «وحَسُنَ أولئك رفيقاً» ويُبَيِّن ذلك قولُه عليه السلام عند الموت: «اللهم أَلْحِقْني بالرفيق الأعلى»[1] وهذا ظاهرٌ» انتهى. وقد أفسده الشيخ[2] من جهة المعنى ومن جهة الصناعة. أمَّا مِنْ جهةِ المعنى فلأنَّ الرسولَ هنا هو محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وقد أَخْبَرَ تعالى أنه مَنْ يُطِعِ الله ورسوله فهو مع من ذُكر، ولو جُعل «مِن النبيين» متعلِّقاً بـ «يُطِع» لكان «من النبيين» تفسيراً لـ «مَنْ» الشرطية» فيلزم أن يكونَ في زمانه عليه السلام أو بعده أنبياءُ يطيعونه، وهذا غيرُ ممكنٍ لقوله تعالى: «وخاتَمَ النبيين»[3] وقوله عليه السلام: «لا نبيَّ بعدي». وأمَّا مِنْ جهةِ الصناعةِ فلأنَّ ما قبل الفاء الواقعةِ جواباً للشرط لا يعمل فيما بعدها، لو قلت: «إنْ تضرب يقم عمروٌ زيداً[4] لم يَجُزْ». وهل هذه الأوصافُ الأربعةُ لصنفٍ واحدٍ من الناس أو لأصنافٍ مختلفة؟ قولان.

قوله: «وحَسُنَ أولئك رفيقاً» في نصبِ «رفيقاً» قولان، أحدهما: أنه تمييزٌ، والثاني: أنه حالٌ، وعلى تقديرِ كونِه تمييزاً فيه احتمالان، أحدُهما: أن

---

(١) رواه الترمذي (التحفة) الدعوات ٩/٤٦٨.
(٢) البحر ٣/٢٨٧.
(٣) الآية ٣٠ من الأحزاب.
(٤) مثال مطبوعة البحر: «إنْ تقم هند فعمرو ذاهب ضاحكة» وامتنع لأن «ضاحكة» صفة لما قبل الفاء، وهو لا يجوز لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها. وأما مثال المؤلف فيبدو أنه من نسخة ثانية للبحر أو أنه تصرف فيه، وينقصه تغيير الفعل «يقم» إلى «فقد يقوم» وعلى هذا فيمتنع لأن «زيداً» مفعول به لـ «تضرب» وهو ممنوع؛ لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها.

يكونَ منقولاً من الفاعلية وتقديرُه: «وحَسُنَ رفيقُ أولئك»، فالرفيقُ على هذا غيرُ المميِّز، ولا يجوزُ دخولُ «مِنْ» عليه[1].

والثاني: ألاَّ يكونَ منقولاً، فيكونُ نفسَ المميِّز، وتدخل عليه «مِنْ»، وإنمـا أتى به هنا مفرداً لأحدِ معنيين: إمَّا لأنَّ الرفيقَ كالخليطِ والصديق في وقوعِها على المفردِ والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ، وإمَّا اكتفاءً بالواحد عن الجمعِ لفَهْمِ المعنى، وحَسَّن ذلك كونُه فاصلةً. ويجوز في «أولئك» أن يكونَ إشارةً إلى النبيين ومَنْ بعدهم، وأَنْ يكونَ إشارةً إلى مَنْ يُطِع اللَّـهَ ورسولَه، وإنَّما جَمَع على معناها[2]، وعلى هذا فيُحتمل أَنْ يقال: إنه راعى لفظ «مَنْ» فأفردَ في قوله «رفيقاً»، ومعناها فجمع في قوله «أولئك»، إلا أن البَداءَةَ في ذلك بالحَمْل على اللفظ أحسنُ، وعلى هذا فيكونُ قد جَمَعَ فيها بين الحملِ على اللفظ في «يُطِعْ»[3]، ثم على المعنى في «أولئك» ثم على اللفظ في «رفيقاً».

والجمهورُ على فتح الحاء وضم السين من «حَسُن» وقرأ[4] أبو السمَّال بفتحِها وسكونِ السينِ تخفيفاً نحو «عَضْد» في «عَضُد» وهي لغة تميم، ويجوز: «وحُسْن» بضم الحاء وسكون السين، كأنهم نقلوا حركة العينِ إلى الفاء بعد سَلْبِها حركتَها وهذه لغةُ بعض قيس.

وجَعَل الزمخشري[5] هذا من بابِ التعجب فإنه قال: «فيـه معنى

---

(١) لأن التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى لا يجوز دخول «من» عليه فلا تقول: «طاب زيد من نفس» في قولنا «طاب زيد نفساً» والأصل: طابت نفس زيد. ابن عقيل ١/٥٦٥.

(٢) أي: جمع حملاً على معنى «من».

(٣) قوله «يطع» غير واضح في الأصل.

(٤) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٢٨٩.

(٥) الكشاف ١/٥٤٠.

التعجب كأنه قيل: وما أَحْسَنَ أولئك رفيقاً، ولاستقلالِه بمعنى التعجب قُرِىء «وحَسْنَ» بسكون السين، يقول المتعجب: «حَسُنَ الوجهُ وجهُك»، و«حَسْن الوجهُ وجهك» بالفتح والضم مع التسكين». قال الشيخ[1]: «وهو تخليطٌ وتركيب مذهبٍ على مذهبٍ، فنقول: اختلفوا في «فَعُل» المرادِ به المدحُ: فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقـهِ بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعلُه إلا ما يكونُ فاعلاً لهما. وذهب الأخفش والمبرد[2] إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فيُجْعَلُ فاعلُه كفاعلِهما، وذلك إذا لم يَدْخُلْه معنى التعجب، وإلى جوازِ إلحاقه بفعلِ التعجبِ فلا يَجْري مَجْرىٰ نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما[3]، فتقول: «لَضَرُبَتْ يَدُك» و«لَضَرُبَتِ اليدُ»، فأخذ التعجب من مذهب الأخفش، والتمثيل[4] من مذهب الفارسي، فلم يَتَّبع مذهباً من المذهبين. وأمَّا جَعْلُه التسكينَ والنقلَ دليلاً على كونه مستقلاً بالتعجبِ فغيرُ مُسَلَّمٍ، لأنَّ الفراء حكىٰ ذلك لغةً في غيرِ ما يُراد به التعجب».

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿ذلك الفضلُ من الله﴾**: «ذلك» مبتدأ، وفي الخبر وجهان، أحدُهما: أنه «الفضلُ»، والجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال، والعاملُ فيها معنى الإشارة. والثاني: أنه الجارُّ، و«الفضلُ» صفةٌ لاسم الإشارة، ويجوز أن يكون الفضلُ والجارُّ بعدَه خبرين لـ «ذلك» على رأي مَنْ يُجيزه[5]. قوله: «وكفى بالله عليماً». قال ابن عطية[6] «ولذلك دخلت الباءُ

---

(١) البحر ٣/٢٨٩.
(٢) المقتضب ٢/١٤١، ١٤٩.
(٣) تمام عبارة البحر: «بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب».
(٤) أي حين قال: حسن الوجه وجهك...
(٥) أي: من يجيز تعدُّد الخبر.
(٦) المحرر ٤/١٧١.

على اسمِ الله لتدلَّ على الأمر»[1] /، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المسألة [٢١٣/أ] مستوفى.

آ. (٧١) ﴿والحَذَر والحِذْر﴾: لغتان بمعنىً. قيل: ولم يُسْمَعْ في هذا التركيبِ إلا: «خُذْ حِذْرك» بالكسر لا «حَذَرك». قوله: «ثُباتٍ» نصب على الحال، وكذا [«جميعاً»، والمعنى: انفروا[2] جماعاتٍ في تفرقةٍ سَرِيَّةً بعد سرية أو مجتمعين كوكبةً واحدة][3]. قال الشيخ[4]: ولم يُقْرأ فيما عَلِمْتُ إلا بكسر التاء». انتهى. وهذه هي اللغة الفصيحة. وبعضُ العرب ينصِبُ جمعَ المؤنثِ السالم، إذا كان معتلَّ اللام معوَّضاً منها تاءُ التأنيثِ بالفتحة، وأنشد الفراء[5]:

١٦٠٤ـ فلمَّا جَلاها بالأُيام تَحيَّزَتْ
ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتئابُها

وقرىء شاذاً: «ويَجْعلون لله البناتَ[6]» بالفتحةِ. وحُكِي: «سمعتُ لغاتَهم». وزعم الفارسي أنَّ الوارد من ذلك مفردٌ رُدَّتْ لامُه؛ لأنَّ الأصلَ: «لُغَوَة» فلمَّا رُدَّتِ اللامُ قُلِبَتْ ألفاً، وقد رُدَّ على الفارسي بأنه يلزمه الجمعُ بين العوض والمعوض منه، ويَرُدُّ عليه أيضاً القراءةُ المتقدمةُ في «البناتَ»، لأنَّ

---

(١) أي: أن الأصل: اكتف بالله.
(٢) ب: انفردوا.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٤) البحر ٣/٢٩٠.
(٥) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/٧٩؛ والخصائص ٣/٣٠٤؛ وابن يعيش ٥/٤؛ ورصف المباني ١٦٥. والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها. وجلاها: طردها، والأيام: الدخان، وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض، وثبات: ج ثبة وهي الجماعة.
(٦) الآية ٥٧ من النحل ولم أجد نسبة القراءة.

المفردَ منه مكسورُ الفاء، وهذه المسألةُ قد أَوْضَحْتُها في كتابي «شرح التسهيل» غايةَ الإيضاح.

و«ثباتٍ» جمعُ ثُبَة ووزنُها في الأصل: فُعَلة كحُطَمة، وإنما حُذِفت لامُها وعُوِّض منها تاءُ التأنيث، وهل لامُها واو أو ياء؟ قولان، حجة القول الأول أنها مشتقة من ثَبا يَثْبو كخلا يَخْلو أي: اجتمع، وحجةُ الثاني أنها مشتقةٌ من ثَبَيْتُ على الرجل إذا أثنيتُ عليه كأنك جمعت محاسنَه، وتُجمع بالألف والتاء وبالواو والنون، ويجوز في فائِها حين تُجمع على «ثُبين» الضمُّ والكسرُ، وكذا كل ما أشبهَها نحو: «قُلة»[1] و«بُرة»[2] ما لم تُجْمَعْ جمع تكسير. والثُّبَةُ: الجماعةُ من الرجال تكون فوق العشرة. وقيل: الاثنان والثلاثة، وتُصَغَّرُ على «ثُبَيَّة» بردِّ المحذوفِ، وأمَّا «ثُبَةُ الحوضِ» وهي وسَطُه فالمحذوفُ عينُها لأنها من باب يَثُوب الماءُ أي يَرْجِعُ، تُصَغَّر على «ثُوَيْبة» كقولك في تصغير سَنَة: «سُنَيْهة».

والنَّفَر: الفَزَعُ، يقال: نَفَر إليه أي: فَزِع إليه، وفي مضارعه لغتان: ضمُّ العينِ وكسرُها، وقيل: يُقال: نَفَر الرجل يَنْفِر بالكسر، ونَفَرت الدابةُ تنفُر بالضم، فَفَرَّقوا بينهما في المضارع، وهذا الفرق يَرُدُّه قراءة الأعمش[3] «فانفُروا» «أو انفُروا» بالضم فيهما. والمصدرُ: النَّفير والنُّفور والنَّفْر، والنَّفَر: الجماعةُ كالقوم والرهط.

قوله: «وإنَّ منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنْ» «منكم» خبر مقدم لـ«إنَّ»، واسمُها «لَمَنْ» دخلت اللام على الاسم تأكيداً لَمَّا فُصِل بينه وبينها بالخبر، و«مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، واللامُ في «لَيُبَطِّئَنْ» فيها قولان، أصحُّهما: أنها

(١) القلة: عودان يلعب بهما الصبيان.

(٢) البرة: حلقة في أنف البعير.

(٣) البحر ٣/٢٩٠؛ الشواذ ٢٧ ونسبها إلى مجاهد.

جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: أقسم بالله ليبطِّئَن، والجملتان ـ أعني القسمَ وجوابه ـ صلةٌ لـ «مَنْ» أو صفةٌ لها على حَسَبِ القولين المتقدمين، والعائدُ على كلا التقديرين هو الضمير المرفوعُ بـ «ليبطِّئَنْ» والتقديرُ: وإنَّ منكم للذي ـ أو لفريقاً ـ واللَّهِ ليبطِّئن. واستدلَّ بعضُ النحاةِ بهذه الآيةِ على أنه يجوز وصلُ الموصولِ بجملةِ القسمِ وجوابِه إذا عَرِيَتْ جملةُ القسمِ من ضميرٍ عائد على الموصول نحو: «جاء الذي أحلفُ باللَّهِ لقد قام أبوه» وجَعَلَه ردَّاً على قدماء النحاةِ حيث زعموا منعَ ذلك، ولا دَلالةَ في ذلك، إذ لقائلٍ أن يقول: ذلك القسمُ المحذوفُ لا أقدِّرُه إلا مشتملاً على ضميرٍ عائدٍ الموصول.

والقول الثاني ـ نقله ابن عطية[1] عن بعضِهم ـ أنها لام التأكيد بعد تأكيد، وهذا خطأٌ من قائله. والجمهورُ على «لَيُبَطِّئَنْ» بتشديد الطاء، ومجاهد[2] بالتخفيف، وعلى كلتا القراءتين يحتمل أن يكون الفعل لازماً ومتعدياً، يقال: أَبْطَأَ وبَطَّأَ بمعنى بَطُؤَ أي: تكاسل وتثبَّط، فهذان لازمان، وإنْ قَدَّر أنهما متعدِّيان فمفعولُهما محذوفٌ أي: ليبطِّئَنْ غيرَه أي: يُثَبِّطه ويُجْبِنُه عن القتال. و «إذ لم أكن» ظرفٌ ناصبُه «أنعم الله».

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿ليقولَنَّ﴾: الجمهورُ على فتحِ لام «ليقولَنَّ»[3] لأنه فعل مسند إلى ضميرِ «مَنْ» مبنيٌّ على الفتح لأجل نون التوكيد. وقرأ[4] الحسن بضمها، فأسند الفعل إلى ضمير «مَنْ» أيضاً لكنْ حملاً له على معناها، والأصلُ: ليقولونَنَّ، وقد تقدَّم تصريفه.

قوله: «كَأَنْ لم تكن» هذه «كَأَنْ» المخففةُ من الثقيلة، وعملُها باقٍ عند

---

(١) المحرر ٤/١٧٣.
(٢) البحر ٣/٢٩١؛ الشواذ ٢٧.
(٣) أي: اللام الثانية، لام الفعل.
(٤) القرطبي ٥/٢٧٦؛ البحر ٣/٢٩١.

البصريين، وزعم الكوفيون أنَّها حين تخفيفِها لا تعمل كما لا تعمل «لكن» مخففةً عند الجمهور، وإعمالُها عند البصريين غالباً في ضمير الأمرِ والشأنِ وهو واجبُ الحذفِ، ولا تعملُ عندَهم في ضميرٍ غيرِه ولا في اسمٍ ظاهرٍ إلا ضرورةً كقوله[1]:

١٦٠٥ـ وصدرٍ مشرقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وقول الآخر[2]:

١٦٠٦ـ ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ ... كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

في إحدى الروايات[3]، وظاهرُ كلام سيبويه[4] أنها تعمل في غير ضمير الشأن في غير الضرورة، ونَصُّه يُطالَعُ في كتابه. والجملة المنفية بعدها في محلِّ رفع خبر لها، والجملةُ بعدها إن كانت فعلية فَتُتَلَقَّى بـ «قد» كقوله[5]:

١٦٠٧ـ لا يَهُولَنْكَ اصطلاؤُكَ للحَرْ ... بِ فمحذوُرها كَأَنْ قد أَلَمَّا

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٢٨١؛ والمحتسب ١/٩؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٧؛ والدرر ١/١٢٠؛ والعرب تشبه الثديين بحُقّ العاج.

(٢) البيت لعلباء بن أرقم اليشكري، أو لشعراء آخرين كنيتهم ابن أرقم، وهو في الكتاب ١/٢٨١؛ وأمالي الشجري ٢/٣؛ وابن يعيش ٨/٧٢؛ والإنصاف ٢٠٢؛ والشذور ٢٨٤؛ واللسان: «قسم»؛ والعيني ٢/٣٠١. وتوافينا: تجيئنا، والمقسم: الجميل، وتعطو: تتناول، وارق السلم: شجر السلم المورق.

(٣) لأن البيت يروى بتحريك «ظبية» بالحركات الثلاث.

(٤) الكتاب ١/٢٨٣.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣/٢٩٢؛ والشذور ٢٨٦؛ والعيني ٢/٣٠٦؛ والأشموني ١/٢٩٤؛ والتصريح ١/٢٣٥.

أو بـ «لم» كهذه الآيةِ، وقولُه: «كأَنْ لم تَغْنَ بالأمسِ»[1]، وقد تُلُقِّيَتْ بـ «لَمَّا» في قولِ عَمَّارِ الكلبي[2]:

١٦٠٨ـ بُـدِّدَتْ منهـا الليـالِي شَمْلَهـمْ
فكـأَنْ لَمَّـا يكـونـوا قبـلُ ثَـمّْ

قال الشيخ[3]: «ويَحْتاج مثلُ هذا إلى سماعٍ من العَرَبِ». وقال ابن عطية[4]: «و«كَأَنْ» مضمنةٌ معنى التشبيهِ، ولكنها ليست كالثقيلة في الاحتياجِ إلى الاسمِ والخبرِ، وإنما تَجِيءُ بعدَها الجملُ». وظاهرُ هذه العبارة أنها لا تعمل حين تخفيفِها، وقد تقدَّم أنَّ ذلك قولُ الكوفيين لا البصريين، ويُحْتمل أنه أراد بذلك أنَّ الجملةَ بعدها لا تتأثرُ بها لفظاً لأنَّ اسمَها محذوفٌ، والجملةُ خبرٌ لها.

وقرأ ابن كثير[5] وحفص «يَكُنْ» بالياءِ، لأن المودة في معنى الودِّ، ولأنه قد فُصِل بينها وبين فِعْلِها، والباقون بالتاء اعتباراً بلفظِها. و«يكون» تحتمل أنْ تكونَ تامةً، فيتعلق الظرفُ بها أو بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «مودة» إذ هو في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم[6] عليها، وأَنْ تكونَ ناقصةً فيتعلَّقُ الظرفُ بمحذوفٍ على أنه خبرها.

واختلف الناسُ في هذه الجملةِ ـ على ثلاثةِ أقوال: الأول: أنها

---

(١) الآية ٢٤ من يونس.
(٢) البحر ٣/٢٩٢.
(٣) البحر ٣/٢٩٢.
(٤) المحرر ٤/١٧٤.
(٥) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٢ وما سيقوله وَهْمٌ، والصواب كما في كتب القراءات: ابن كثير وحفص بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت.
(٦) الأصل: «قدمت» وهو سهو؛لأن الضمير راجع إلى الظرف «بينكم» أي: قدم «بينكم» على النكرة «مودة».

لا محلَّ لها من الإعراب اعتراضيةٌ، وعلى هذا فما المُعْتَرَضُ بينهما؟ وجهان الأول منهما: أنها معترضةٌ بين جملةِ الشرطِ التي هي «فإنْ أصابَتْكم» وبين جملةِ القسم التي هي «ولَئِنْ أصابَتْكم» والتقديرُ: «فإنْ أصابَتْكم مصيبةٌ قال: قد أَنْعَمَ اللَّهُ عليَّ إذ لم أَكُنْ معهم شهيداً، كأَنْ لم تكن بينكم وبينه مودةٌ، ولَئِنْ أصابكم فضلٌ، فأُخِّرت الجملةُ المعتَرضُ بها ــ أعني قولَه: «كأنْ لم تكن بينكم» ــ والنيةُ بها التوسطُ، وهذا قول الزجاج[1] وتبعه الماتريدي[2]. وردَّ الراغب الأصبهاني هذا القول بأنه مستقبح / لأنه لا يُفْصَلُ بين بعضِ الجملة [٢١٣/ب] وبعضِ ما يتعلَّق بجملةٍ أخرى. قلت: هذا من الزجاج كأنه تفسير معنى لا إعراب، يدل على ذلك ما أذكرُه عنه من تفسيرِ الإعراب. الثاني من الوجهين: أن تكونَ معترضةً بين القولِ ومفعولِه، والأصل: «ليقولَنَّ يا ليتني كنتُ معهم كأن لم تَكُنْ» وعلى هذا أكثر الناس، ولكن اختلفَتْ عباراتُهم في ذلك، ولا يظهر المعنى إلا بنقل نصوصِهم فَلْنَنْقلها. فقال الزمخشري[3]: «اعتراضٌ بين الفعل الذي هو «ليقولَنَّ» وبين مفعولِه وهو «ياليتني»، والمعنى: كأن لم يتقدم له معكم مودةٌ؛ لأن المنافقين كانوا يُوادُّون المـؤمنين في الظاهر، وإن كانوا يبغون لهم الغوائلَ في الباطن، والظاهر أنه تهكمٌ لأنهم كانوا أَعْدَى عدوٍّ للمـؤمنين وأشدَّهم حسداً لهم، فكيف يُوصَفُون بالمودةِ إلا على وجه العكس والتهكم؟». وقال الزجاج[4]: «هذه الجملةُ اعتراضٌ أخبرَ تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يُوادُّون المـؤمنينَ» وقال ابن عطية[5]: «المنافِقُ يعاطِي

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٨٠.

(٢) محمد بن محمد من علماء الكلام، له «تأويلات القرآن» توفي سنة ٣٣٣. انظر: مفتاح السعادة ٢/ ٢١؛ الأعلام ٧/ ٢٤٢.

(٣) الكشاف ١/ ٥٤١.

(٤) لم أجد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».

(٥) المحرر ٤/ ١٧٤.

المؤمنين المودةَ ويعاهِدُ على التزامِ كلفِ الإسلام، ثم يتخلَّفُ نِفاقاً وشكاً وكفراً بالله ورسولِه، ثم يتمنَّى عندما ينكشِفُ الغَيْبُ الظفرَ للمؤمنين، فعلى هذا يجيء قولُه تعالى: «كأَنْ لم تَكُنْ» التفاتةً بليغةً واعتراضاً بين القول والمقول بلفظٍ يُظْهِرُ زيادةً في قُبْحِ فِعْلِهم». وقال الرازي[1]: «هو اعتراض في غاية الحسنِ لأنَّ مَنْ أحبَّ إنساناً فَرِحَ لفرحِه وحزن لحزنه، فإذا قلب القضية فذلك إظهارٌ للعداوةِ، فحكى تعالى سرورَ المنافقِ عند نكبة المسلمين، ثم أراد أن يَحْكِي حُزْنَه عند دَوْلةِ المسلمين بسببِ فواتِه الغنيمَةَ، فَقَبْلَ أن يَذْكُرَ الكلامَ بتمامِه ألقى قوله: «كأن لم تكن» والمراد التعجب، كأنه يقول: انظروا إلى ما يقوله هذا المنافق كَأَنْ لم تَكُنْ بينكم وبينه مودةٌ ولا مخالطةٌ أصلاً، والذي حَسَّن الاعتراضَ بهذه الجملة ـ وإنْ كان محلُّها التأخيرَ ـ كونُ ما بعدها فاصلةً وهي ليست بفاصلة». وقال الفارسي: «هذه الجملةُ من قولِ المنافقين للذين أَقْعدوهم عن الجهادِ وخَرَجوا هم كأن لم تكن بينكم وبينه ـ أي وبين الرسول عليه السلام ـ [مودةٌ] فيُخْرِجَكم معه لتأخذوا من الغنيمة، لِيُبْغِضُوا بذلك الرسولَ إليهم» فأعاد الضميرَ في «بينه» على النبيّ عليه السلام.

وتبع الفارسي في ذلك مقاتلاً، قال مقاتل: «معناه: كأنه ليس من أهل مِلَّتكم ولا مودةَ بينكم» يريد أن المبطىءَ قال لِمَنْ تخلَّف عن الغزو من المنافقين وضَعَفَةِ المؤمنين ومَنْ تخلَّف بإذْن: كَأَنْ لم تكن بينكم وبين محمدٍ مودةٌ فَيُخْرِجْكم إلى الجهادِ فتفوزوا بما فاز.

الثاني من الأقوال: أنها في محل نصب بالقول، فيكون تعالى قد حكى بالقول جملتين: جملةَ التشبيه وجملة التمني، وهذا ظاهرٌ على قول مقاتل والفارسي حيث زعما أنَّ الضمير في «بينه» للرسول عليه السلام.

---

(١) تفسير الفخر الرازي ١٠/١٧٩.

الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستتر في «ليقولَنَّ» كما تقول: «مررت بزيدٍ وكأَنْ لم يكنْ بينك وبينه معرفةٌ فضلاً عن مودةٍ» ونُقل هذا عن الزجاج(١)، وتبعه أبو البقاء(٢) في ذلك. وإنما أطلْتُ النفَسَ في هذه الآيةِ لأني رأيتُ أقوالَ الناسِ فيها منتشرةً فضَمَمْتُها.

و «يا» فيها قولان أحدُهما: ـ وهو قولُ الفارسيّ ـ أنها لمجردِ التنبيه فلا يُقَدَّر منادى محذوفٌ، ولذلك باشَرَتِ الحرفَ. والثاني: أن المنادى محذوفٌ تقديرُه: يا هـؤلاء ليتني، وهذا الخلاف جارٍ فيها إذا باشرت حرفاً أو فعلاً، كقراءة الكسائي: «ألا يا اسْجُدوا»(٣)، وقوله(٤):

١٦٠٩ـ ألا يـا اسقيـاني قبـل غـارةِ سنجـالِ

. . . .

وقوله(٥):

١٦١٠ـ يـا حبَّـذا جَبَـلُ الـريَّـانِ من جبـلٍ

. . . .

على القول بفعليةِ «حَبَّذا»، ولا يُفعل ذلك إلا بـ «يا» خاصةً دونَ سائر حروفِ النداء لأنها أُمُّ البابِ، وقد كَثُرَتْ مباشرتُها لـ «ليت» دونَ سائـرِ الحروف.

---

(١) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

(٢) الإملاء ١/١٨٦.

(٣) الآية ٢٥ من النمل. وانظر: السبعة ٤٨٠، وغيره شدد اللام في «ألَّا».

(٤) تقدم برقم ٢٥٦.

(٥) البيت لجرير وعجزه:

وحبـذا ساكـنُ الـريَّانِ مَـنْ كـانا

وهو في ديوانه ٥٩٦؛ وابن يعيش ٧/١٤٠؛ والهمع ٢/٨٨؛ والدرر ٢/١١٥.

قوله: «فأفوزَ» الجمهور على نصبه في جواب التمني، والكوفيون[١] يزعمون نصبَه بالخلاف، والجَرْميُّ يزعم نصبَه بنفسِ الفاء، والصحيح الأول، لأن الفاء تَعْطِفُ هذا المصدر المؤول مِنْ «أن» والفعلِ على مصدر متوهم، لأن التقدير: يا ليت لي كوناً معهم ـ أو مصاحبتَهم ـ ففوزاً[٢]، ولهذه المذاهبِ ـ تصحيحاً وإبطالاً ـ موضوعٌ غيرُ هذا قد نَبَّهْتُ عليه غيرَ مرةٍ. وقرأ[٣] الحسن «فأفوزُ» رفعاً على أحد وجهين: إمَّا الاستئنافِ أي: فأنا أفوزُ، أو عطفاً على «كنت» فيكون داخلاً في حيِّز التمني أيضاً، فيكون الكون معهم والفوزُ العظيم مُتَمَنَّيْن جميعاً.

آ. **(٧٤) قوله تعالى: ﴿الذين يَشْرون الحياة﴾**: فاعل بقوله: «فليقاتل»، و«يَشْرون» يحتمل وجهين، أحدُهما: أن يكون بمعنى يشترون. فإنْ قيل: قد قررت أن الباء إنما تدخُل على المتروك، والظاهرُ هنا أنها دَخَلَتْ على المأخوذِ. فالجوابُ: أنَّ المرادَ بالذين يشترون المنافقون المبطِّئُون عن الجهاد أمَروا بأَنْ يُغَيِّروا ما بهم من النفاق، ويُخْلِصوا الإيمانَ باللَّهِ ورسولِه، ويجاهدوا في سبيلِ الله، فلم تَدْخُلْ إلا على المتروك؛ لأنَّ المنافقين تاركون للآخرة آخذون للدنيا. والثاني: أنَّ «يشرون» بمعنى يَبيعون، ويكون المرادَ بالذين يَشْرُون: المؤمنون المتخلفون عن الجهاد المُؤْثِرون الآجلةَ على العاجلة، ونظيرُ هذه الآية في كون «شرى» تحتمل الاشتراء والبيع باعتبارين قوله تعالى: «وشَرَوْه بثمنٍ بَخْس»[٤]، وسيأتي. وقد تقدَّم لك شيءٌ من هذا في أول البقرة[٥].

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ١/٥٥٧.

(٢) الأصل: «كون، ففوز» وهما سهو.

(٣) الشواذ ٢٧؛ والبحر ٣/٢٩٢؛ والقرطبي ٥/٢٧٧.

(٤) الآية ٢٠ من يوسف.

(٥) انظر: الآية ١٦.

والجمهورُ على سكون لام «فَلْيقاتل» لأنها وقعت بعد الفاء فأشبهت اللفظة كتفاً[1]. وقُرِىء[2] بكسرها وهو الأصل. والجمهور على بناء «فيُقْتَل» للمفعول، ومحارب[3] بن دثار ببنائه للفاعل، والأول أظهرُ، لقوله: «أو يَغْلِب». و «يُقْتَلْ» و «يَغْلِب» عطفٌ على الشرط، والفاء في «فسوف» جوابه، لا يجوز حذفها. والمشهورُ إظهار هذه الباء عند الفاء، وأدغمها أبو عمرو والكسائي وهشام وخَلَّاد بخلاف عنه. والجمهور على «نُـؤْتيه» بنون العظمة، وطلحة[4] بن مصرف والأعمش بياء الغيبة، وهما ظاهرتان.

وقدَّم قولَه: «فيُقْتل» لأنها درجةُ شهادة وهي أعظمُ من غيرها، وثَنَّى بالغَلَبة وهي تشمل نوعين: قتلَ أعداءِ الله والظفرَ بالغنيمة، والأولى أعظمُ من الثانية.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿وما لكم لا تقاتلون﴾**: هذا استفهامٌ يُراد به التحريضُ والأمرُ بالجهاد. و «ما» مبتدأٌ، و «لكم» خبرُه، أي: أيُّ شيء استقرَّ لكم. وجملةُ قوله «لا تقاتلون» فيها وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال أي: ما لكم غيرَ مقاتلين، أَنْكَرَ عليهم أن يكونوا على غير هذه الحالة، وقد صَرَّح بالحال بعد هذا التركيب في قوله: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[5]، وقالوا في مثل هذه الحال: إنها لازمةٌ / لأنَّ الكلامَ لا يتم [٢١٤/أ]
دونها، وفيه نظر. والعاملُ في هذه الحال الاستقرارُ المقدَّر كقولكِ: ما لك

(١) وجه الشبه أن «كتف» أصلها تحريك حروفها الثلاثة، وقد يؤثر التخفيف بإسكان الوسط فيقال: كَتْف، وكذا «فليقاتل»، وإن كانت اللام منفصلة عن الفعل وأصلها الكسر، ويعبرون عنه بإجراء القطع مجرى الوصل.

(٢) البحر ٢٩٥/٣؛ والقرطبي ٢٧٧/٥.

(٣) البحر ٢٩٥/٣.

(٤) البحر ٢٩٥/٣.

(٥) الآية ٤٩ من المدثر.

ضاحكاً؟ والوجه الثاني: أن الأصل: «وما لكم في ألا تقاتلوا» فَحُذِفَتْ «في» فبقي «أَنْ لا تقاتلوا» فجرى فيها الخلافُ المشهور، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» الناصبة فارتفع الفعل بعدها كقولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه» وقوله[1]:

١٦١١ــ ألا أَيُّهذا الزاجري أحضُرُ الوغى

. . . .

في إحدى الروايتين، وهذا يؤيد كونَ الحالِ ليست بلازمةٍ.

قوله: «والمستضعفين» فيه ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه مجرورٌ عطفاً على اسم الله تعالى أي: وفي سبيل المستضعفين. والثاني: ــ وإليه ذهبَ الزجاج[2] والمبرد ــ أن يكونَ مجروراً عطفاً على نفس «سبيل». قال أبو البقاء[3] ــ بعد أَنْ حكاه عن المبرد وحده ــ: «وليس بشيء»، كأنه لم يظهر لأبي البقاء وجهُ ذلك، ووجهُه أنَّ تقديرَه: «وفي خلاص المستضعفين». والثالث ــ وإليه ذهب الزمخشري[4] ــ: أن يكونَ منصوباً على الاختصاص تقديره: وأَخُصُّ من سبيلِ الله خلاصَ المستضعفين، لأنَّ سبيلَ اللَّهِ عامٌّ في كلِّ خير، وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخيور. والجمهورُ على «والمستضعفين» بواو العطف، وقرأ ابن شهاب[5]: «في سبيل الله المستضعفين» وفيها تخريجان، أحدُهما: أن يكونَ حرفُ العطف مقدراً كقولهم: «أكلت لحماً تمراً سمكاً». والثاني: أن يكونَ بدلاً من «سبيل الله» أي: في سبيلِ الله سبيلِ المستضعفين، لأنَّ سبيلَهم سبيلُ الله تعالى.

قوله: «من الرجالِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من المستضعفين.

---

(١) تقدم برقم ٥٢١.

(٢) معاني القرآن ٢/٨١.

(٣) الإملاء ١/١٨٧.

(٤) الكشاف ١/٥٤٢.

(٥) وهو الزهري، وتقدمت ترجمته، وانظر في هذه القراءة: البحر ٣/٢٩٥.

والثاني: أنَّ «مِنْ» لبيان الجنس، والوِلْدان قيل: جمع «وليد» وقيل: جمع وَلَد، كوَرَل[1] ووِرْلان. والمراد بهم: الصبيان وقيل: العبيد والإماء، يقال للعبد «وليد» وللأمة «وليدة»، فغلَّب المذكر على المؤنث لاندراجِهِ فيه. و «الذين يقولون» فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ مجروراً على أنه صفةٌ: إمَّا للمستضعفين وإمَّا للرجال ومَنْ بعدَهم، وغَلَّب المذكرَ على المؤنث. وقال أبو البقاء[2] «الذين يقولون» في موضع جر صفةٌ لِمَنْ عقل من المذكورين» كأنه تَوَهَّم أن الوِلْدان [هم] الصبيانُ، والصبيانُ لا يَعْقِلون، فَجَعَله نعتاً لِمَنْ عقل من المذكورين وهم الرجال والنساء دونَ الوِلْدان، لأنَّ جَمْعَ السلامة في المذكَّر يُشْترط فيه العقلُ، و«الذين» جارٍ مجراه، وهذه غَفْلَةٌ؛ لأنَّ مرادَ النَّحْويين بالعاقلِ ما كان من جنس العقلاء وإنْ كان مسلوبَ العقلِ، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: «أو الطفلِ الذين لم يَظْهروا»[3] فالمرادُ هنا بالطفل الصبيانُ الصغار، ومع ذلك وَصَفهم بالذين. والثاني: أن يكونَ منصوباً على الاختصاص.

قوله: «الظالمِ أهلُها» «الظالم» صفةٌ للقرية، و«أهلُها» مرفوعٌ به على الفاعلية. و «أل» في «الظالم» موصولةٌ بمعنى التي، أي: التي ظَلَم أهلها. فالظلمُ جارٍ على القرية لفظاً وهولِما بعدها معنىً، ومثلُه: «مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه» قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلت: لِمَ ذكَّر «الظالم» وموصوفُه مؤنثٌ؟ قلت: هو وصفٌ للقرية إلا أنه مستندٌ إلى أهلها فأُعْطِي إعرابَ «القرية» لأنه صفتها وذُكِّر لإسنادِه إلى الأهل، كما تقول: مِنْ هذه القريةِ التي ظَلَم أهلُها، ولو أُنِّث فقيل: «الظالمةُ أهلُها» لجازَ، لا لتأنيثِ الموصوفِ، بل لأن

(١) الورل: دابة كالضب.
(٢) الإملاء ١/١٨٧.
(٣) الآية ٣١ من النور.
(٤) الكشاف ١/٥٤٣.

الأهلَ يُذَكَّرُ ويؤنَّث. فإن قلت: هل يجوزُ: مِنْ هذه القريةِ الظالمين أهلُها؟ قلت: نَعَمْ كما [تقول](١): «التي ظَلَموا أهلها» على لغة «أكلوني البراغيث» ومنه: «وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا»(٢). انتهى. وهذه قاعدةٌ كلية: أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له سواءٌ كانت خبراً أم نعتاً أم حالاً يُنْعَتُ ما قبلَها في اثنين من خمسة: واحدٍ من ألقاب الإعراب، وواحد من التنكيرِ والتعريفِ، وأمَّا بالنسبةِ إلى التذكير والتأنيث والإفراد وضدِّيه فيُحْسَبُ المرفوعُ بها كالفعل، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك غيرَ مرة. ويجبُ أيضاً إبرازُ الضميرِ منها مطلقاً ـ أعني سواءً أَلْبس أم لم يُلْبِس ـ وأمَّا إذا كان المرفوعُ بها اسماً ظاهراً فلا حاجةَ إلى رَفْعِها الضميرَ، إلا أنه لا بد من راجعٍ يرجع إلى الاسمِ الموصوف بها لفظاً كهذه الآية(٣). وقد أوضحتُ ذلك وبَيَّنْتُه في هذا الكتاب وفي شرحي للتسهيل، وهذا بخلافِ الفعلِ إذا وُصِف به أو أُخْبر به أو وقع حالاً لشيء لفظاً وهو لغيره معنى، فإن الضميرَ لا يُبْرَزُ منه بل يَسْتَتِرُ نحو: «زيدٌ هندٌ يضرُبها» و«هند زيدٌ تضربه» من غيرِ ضميرٍ بارز لقوة الفعل وضَعْفِ الاسم في العمل، وسواءٌ لم يُلْبِس ـ كما تقدَّم تمثيله ـ أو أَلْبس نحو: «زيدٌ عمروٌ يضربه» إذا قَصَدْتَ أن زيداً هو الضاربُ لعمرو، هذا مقتضى مذهبِ البصريينَ، نصَّ عليه مكي(٤) وغيره، إلا أنَّه قال قبل ذلك: «إلا أنَّ اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يَسْتَتِرْ فيه ضميرٌ ولا بد من إظهاره، وكذلك إنْ عُطِف على غير مَنْ هو له». قلت: هذه الزيادةُ لم يذكرها النحويون وتمثيلُها عَسِرٌ. وأمَّا ابنُ مالك فإنه سَوَّى بين الفعل والوصف، يعني

---

(١) من الكشاف.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء وإثبات هذه اللغة في القرآن أمر اختلف فيه النحاة، جمهورهم على التأويل وعدم إثباتها في الفصيح.

(٣) الراجع يعني به الضمير العائد، وهو هنا «ها» العائد على القرية.

(٤) المشكل ١/١٩٧.

إنْ أَلْبس وجب الإبرازُ حتى في الفعل نحو: «زيدٌ عَمْروٌ يضربه هو» وإن لم يُلْبِس جاز نحو: «زيد هند يضربها» وهذا مقتضى مذهبِ الكوفيين فإنهم عَلَّلوا باللبس، وفي الجملة ففي المسألة خلافٌ.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿إذا فريقٌ﴾**: «إذا» هنا فجائية، وقد تقدم أن فيها ثلاثةَ مذاهب، أحدها ــ وهو الأصح[١]: أنها ظرف مكان، والثاني: أنها زمان، والثالث: أنها حرفٌ، ولهذه المذاهبِ موضوعٌ غير هذا، وقد قيل في «إذا» هذه إنها فجائية مكانية، وأنها جواب لـ «لَمَّا» في قوله «فلمَّا كُتِب عليهم»، وعلى هذا ففيها وجهان، أحدهما: أنها خبر مقدم، و«فريق» مبتدأ، و«منهم» صفةٌ لـ «فريق»، وكذلك «يَخْشَون»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يخشون» حالاً من «فريق» لاختصاصِه بالوصفِ، والتقديرُ: «فبالحضرةِ فريقٌ كائنٌ منهم خاشون أو خاشين». والثاني: أن يكونَ «فريقٌ» مبتدأً، و«منهم» صفتَه، وهو المسوِّغُ للابتداءِ به، و«يَخْشَوْن» جملةٌ خبريةٌ وهو العاملُ في «إذا»، وعلى القولِ الأول العاملُ فيها محذوفٌ على قاعدةِ الظروف الواقعةِ خبراً. وقيل: إنها هنا ظرفُ زمانٍ، وهذا فاسدٌ؛ لأنها إذ ذاك لا بد لها مِنْ عاملٍ، وعاملُها إمَّا ما قبلها وإمَّا ما بعدها، لا جائز أن يكون ماقبلها، لأن ما قبلها وهو «كُتب» ماض لفظاً ومعنى وهي للاستقبال، فاستحال ذلك. فإن قيل: تُجْعَلُ هنا للمُضِيِّ بمعنى «إذ». قيل: لا يجوز ذلك لأنه يَصيرُ التقدير: فلمَّا كُتِب عليهم القتال في وقتِ خشيةِ فريقٍ منهم، وهذا يفتقرُ إلى جواب «لَمَّا» ولا جوابَ لها، ولا جائزٌ أن يكونَ مابعدها؛ لأنَّ العاملَ فيها إذا كان بعدها كان جواباً لها، ولا جوابَ لها هنا، وكان قد تقدَّم أولَ البقرة[٢] أنَّ في «لَمَّا» قولين / قولَ سيبويه[٣]: إنها [٢١٤/ب]

---

(١) وهو مذهب المبرد في المقتضب ٢/٥٧ ــ ٥٨.

(٢) انظر: الآية ١٧.

(٣) الكتاب ٢/٣١٢.

حرف وجوب لوجوب، وقولَ الفارسي[1]: إنها ظرفُ زمانٍ بمعنى «حين» وتقدَّم الردُّ عليه هناك بأنها أُجيبت بـ «ما» النافيةِ وإذا الفجائيةِ، وأنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فَأَغْنى عن إعادتِه، ولا يجوزُ أن يَعمل ما يليها فيها؛ لأنه في محلِّ خفض بالإضافة على زَعْمِه والمضافُ إليه لا يعمل في المضاف. وقد أجابَ بعضُهم بأنَّ العاملَ فيها هنا معنى «يَخْشَوْن» كأنه قيل: جَزِعوا، قال: «وجَزعوا هو العاملُ في «إذا»، وهذه الآيةُ مشكلةٌ؛ لأنَّ فيها ظرفين أحدُهما لِما مضى والآخرُ لِما يُسْتقبل». انتهى.

قوله: «كخشيةِ اللَّـهِ» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها ــ وهو المشهور عند المُعْرِبين: أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: خشيةً كخشية الله. والثاني ــ وهو المقرر من مذهب سيبويه[2] غيرَ مرة ــ: أنها في محل نصب على الحال من ضمير الخشية المحذوف أي: يخشونها الناسَ، أي: يخشون الخشيةَ الناسَ مشبهةً خشيةَ الله. والثالث: أنها في محلِ نصبٍ على الحال من الضمير في «يَخْشَوْن» أي: يَخْشون الناسَ مثلَ أهل خشية الله أي: مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ خشية أي: أشدَّ خشيةً من أهل خشية الله. و«أشدَّ» معطوف على الحال، قاله الزمخشري[3]. ثم قال: «فإنْ قلت: لِمَ عَدَلْتَ عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدِّرْه: يَخْشَوْن خشيةً [مثل خشية][4] الله بمعنى: مثلَ ما يخشى الله. قلت: أَبَىٰ ذلك قولُه «أو أشدَّ خشية»؛ لأنه وما عُطِفَ عليه في حكمٍ واحدٍ، ولو قلت: «يخشون الناسَ أشدَّ خشيةً» لم يكن إلا حالاً من ضميرِ الفريقِ، ولم ينتصِبْ انتصابَ المصدر لأنك لا تقول: «خَشِي فلانٌ أشدَّ

(١) الإيضاح العضدي ٣١٩/١.
(٢) الكتاب ١١٦/١.
(٣) الكشاف ٥٤٣/١.
(٤) زيادة من الكشاف.

خشيةً» فتنصِبُ «خشية» وأنت تريد المصدر، إنما تقول «أشدُّ خشيةٍ» فتجرُّها، وإذا نَصَبْتَها لم يكن «أشدَّ خشيةً» إلا عبارةً عن الفاعلِ حالاً منه، اللهم إلا أن تَجْعَلَ الخشية خاشيةً على حدِّ قولِهم: «جَدَّ جَدُّه» فتزعم أنَّ معناه: يخشون الناسَ خشيةً مثل[1] خشيةٍ أشدَّ خشيةً من خشية الله، ويجوز على هذا أن يكونَ محلُّ «أشدَّ» مجروراً عطفاً على «خشية الله» تريد كخشية الله أو كخشيةٍ أشدَّ منها». انتهى.

ويجوز نصبُ «خشيةً» على وجه آخر وهو العطف على محل الكاف، وينتصب «أشدَّ» حينئذ على الحال من «خشية» لأنه في الأصلِ نعتُ نكرةٍ قُدِّم عليها، والأصل: يخشون الناسَ مثلَ خشيةِ الله أوخشيةً أشدَّ منها. فلا ينتصب «خشية» تمييزاً حتى يلزم منه ما ذكره الزمخشري ويُعْتذر عنه، وقد تقدَّم نحوٌ من هذا عند قوله «أو أشدَّ ذكراً»[2]. والمصدرُ مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف أي: كخشيتهم اللَّهَ. و«أو» تحتمل الأوجه المذكورة في قوله: «أو أشدَّ قسوةً»[3]، ويجوز أن تكونَ للتنويع: يعني أن منهم مَنْ يخشاهم كخشية الله، ومنهم مَنْ يخشاهم أشدَّ خشية من خشية الله. و«لولا أخَّرْتَنا» «لولا» تحضيضيةٌ. وقرأ[4] ابن كثير والأخوان: «لا يُظْلَمون» بالغيبة جرياً على الغائبين قبله، والباقون بالخطاب التفاتاً. و«فَتيلًا» قد تقدَّم إعرابُه[5].

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا﴾: «أين» اسم شرط يجزم فعلين و«ما» زائدة على سبيل الجواز مؤكدةٌ لها، و«أين» ظرف مكان و«تكونوا»

---

(١) في مطبوعة الكشاف: «مثل خشية الله أو خشية أشد...

(٢) الآية ٢٠٠ من البقرة.

(٣) الآية ٧٤ من البقرة.

(٤) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٣.

(٥) الآية ٤٩ من النساء.

مجزومٌ بها، و«يُدْرِكْكم» جوابُه. والجمهورُ على جزمه؛ لأنه جواب الشرط، وطلحة بن سليمان[1]: «يدرِكُكم» برفعه، فخرَّجه المبرد على حَذْفِ الفاء أي: فيدرككم الموت. ومثلُه قولُ الآخر[2]:

١٦١٢ـ يــا أقــرعُ بــنَ حــابسٍ يــا أقــرعُ
إنــك إنْ يُــصْــرَعْ أخــوكَ تُــصْــرَعُ

وهذا تخريج المبرد. وسيبويه[3] يزعم أنه ليس بجواب، إنما هو دالٌّ على الجواب والنيةُ به التقديمُ. وفي البيت تخريجٌ آخر وهو أن يكون «يصرعُ» المرفوعُ خبراً لـ «إنك» والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه ما دَلَّ عليه قوله «إنك تُصْرَعُ» كقوله: «وإنَّا إنْ شاءَ اللَّـهُ لمهتدون»[4] وخَرَّجه الزمخشري[5] على التوهُّم فإنه قال: «ويجوز أن يقال: حُمِل على ما يقع موقعَ «أينما تكونوا» وهو «أينما كنتم» كما حُمِل «ولا ناعبٍ»[6] على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين» وهو «ليسوا بمصلحين» فرَفَع[7] كما رفع زهير[8]:

١٦١٣ـ . . . .
يقــول لا غــائبٌ مــالي ولا حَــرِمُ

---

(١) طلحة بن سليمان، أخذ عن الفياض بن غزوان، وله شواذ يروى عنه، وروى عنه إسحاق بن سليمان ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ١/٣٤١. وانظر في هذه القراءة: الشواذ ٢٧؛ والبحر ٣/٢٩٩؛ والقرطبي ٥/٢٨٢.

(٢) تقدم برقم ١٢٣٩، وانظر: المقتضب ٢/٧٢.

(٣) الكتاب ١/٤٣٦.

(٤) الآية ٧٠ من البقرة.

(٥) الكشاف ١/٥٤٤.

(٦) الشاهد بتمامه:

مشــائيمُ ليســوا مصلحــينَ عشيــرةً ... ولا نــاعــبٍ إلا بِبَــيْنٍ غــرابُهــا

وقد تقدم برقم ١٣٥٣.

(٧) الضمير في «فرفع» لا يعود على الشاهد وإنما يعود على الآية.

(٨) تقدم برقم ١٢٣١.

وهو قولُ نحويّ سِيبيّ، يعني منسوب لسيبويه، فكأنه قال: «أينما كنتمُ»،وفعلُ الشرط إذا كان ماضياً لفظاً جازَ في جوابه المضارعِ الرفعُ والجزمُ كقول زهير:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقولُ . . . .

وفي رفعه الوجهان المذكوران عن سيبويه والمبرد. ورَدَّ عليه الشيخ[1] بأن العطفَ على التوهم لاينقاس،ولأنَّ قوله يؤدِّي إلى حذف جواب الشرط، ولا يُحْذَفُ إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً، لوقلت: «أنت ظالمٌ إنْ تفعل» لم يجز. وهذا ـ كما رأيتَ ـ مضارعٌ. وفي هذا الردِّ نظرٌ لا يَخْفَى.

«ولو كنتم» قالوا: هي بمعنى «إنْ» وجوابُها محذوف أي: لأدرككم. وذكر الزمخشري[2] فيه قولاً غريباً من عند نفسِه فقال: «ويجوزُ أن يتصل بقوله «ولا تُظْلمون فتيلاً» أي: لا تُنْقَصون شيئاً مِمَّا كُتِب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحمِ حروب أوغيرها، ثم ابتدأ بقوله: «يدركُكم الموت ولوكنتم في بروج مشيدة»،والوقف على هذا الوجه [على] «أينما تكونوا». انتهى. وردَّ عليه الشيخ[3] فقال: «هذا تخريجٌ ليس بمستقيمٍ لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية: أمَّا من حيث المعنى فإنه لا يناسِبُ أن يكون متصلاً بقوله: «ولا تظلمون فتيلاً» لأنَّ انتفاءَ الظلم ظاهراً إنما هو في الآخرة لقوله: «قُلْ متاعُ الدنيا قليلٌ والآخرة خيرٌ لِمَنِ اتَّقى». وأما من حيث الصناعةُ النحوية فإنَّ ظاهرَ كلامِه يَدُلُّ على أن «أينما تكونوا» متعلقٌ بقوله: «ولا تُظْلمون» بمعنى ما فَسَّره[4]، وهذا لا يجوز لأن أسماءَ الشرط لها صدرُ الكلام،فلا يتقدَّم عامُلها

(١) البحر ٣/٢٩٩.
(٢) الكشاف ١/٥٤٥.
(٣) البحر ٣/٣٠٠.
(٤) وذلك من قول الزمخشري: «أي لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم» إلى آخره.

عليها، فإنْ وَرَدَ مثلُ: «اضربْ زيداً متى جاء» قُدِّر له عاملٌ يدلُّ عليه «اضرب» لا نفسُ «اضرب» المتقدم. فإن قيل: فكذلك يُقَدِّر الزمخشري عاملاً يدلُّ عليه «ولا تُظْلمون» تقديره: «أينما تكونوا فلا تظلمون» فحذف «فلا تظلمون» لدلالةِ ما قبله عليه، فيخلُصُ من الإشكال المذكور. قيل: لا يمكن ذلك لأنه حينئذ يُحذف جواب الشرط وفعلُ الشرط مضارع، وقد تقدم أنه لا يكون إلا ماضياً» وفي هذا الردِّ نظرٌ، لأنه أراد تفسير المعنى. قوله: «ولا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: «ولا تظلمون» ممنوعٌ، بل هو مناسب، وقد أوضحه الزمخشري بما تقدَّم أحسنَ إيضاح.

والجملة الامتناعية في محلِّ نصب على الحال أي: أينما تكونوا من الأمكنة يدركْكم الموت، ولو كانت حالُكم أنكم في هذه البروج فيُفْهَمُ أن إدراكَه لهم في غيرها بطريق الأَوْلى والأَحْرى، وقريبٌ منه: «أعطُوا السائل ولو على فرسٍ». والجملةُ الشرطية تحتمل وجهين، أحدهما: أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافُ إخبارٍ، أخبر تعالى أنه لا يفوتُ الموتَ أحدٌ ومنه قولُ زهير[1]:

١٦١٤ــ ومَنْ هابَ أسبابَ المنايا يَنَلْنَه
ولو رامَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ

والثاني: أنها في محل نصب بالقول قبلها / أي: قُلْ متاعُ الدنيا قليل، [٢١٥/أ] وقل أيضاً: أينما تكونوا.

والجمهور على «مُشَيَّدة» بفتح الياء اسم مفعول. ونعيم[2] بن ميسرة بكسرها، نسَبَ الفعلَ إليها مجازاً كقولهم: «قصيدةٌ شاعرة»، والموصوفُ بذلك أهلُها، وإنما عَدَلَ إلى ذلك مبالغةً في الوصف.

---

(١) ديوانه ٣٠.

(٢) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣٠٠.

والبُروج: الحصونُ مأخوذةٌ من «التبرُّج» وهو الإظهارُ، ومنه: «غيرَ متبرِّجات بزينة»(١)، والبَرَجُ في العين سَعَتُها، ومنه قولُ ذي الرمة(٢):

١٦١٥ـ بيضاءُ في بَرَجٍ صفراءُ في غَنَجٍ
كأنَّها فِضةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ

وقولهم: «ثوبٌ مُبَرَّجٌ» أي: عليه صورُ البروج كقولهم: «مِرْطٌ مُرَجَّل» أي: عليه صورُ الرجال، يروى بالجيم والحاء. والمشيَّدة: المصنوعة بالشِّيد وهو الجِصُّ، ويقال: «شاد البناء وشَيَّده» كَرَّر العين للتكثير. ومن مجيء «شاد» قولُ الأسود(٣):

١٦١٦ـ شادَه مرمراً وجَلَّله كِلْـ
ـساً فللطيرِ في ذُراه وكُورُ

ويقال: «أشاد» أيضاً فيكون فَعَل وأَفْعل بمعنى.

ووقف(٤) أبو عمرو والكسائي ـ بخلاف عنه ـ على «ما» في قوله «فما لهؤلاء» وفي قوله: «ما لهذا الرسول»(٥) وفي قوله: «ما لهذا الكتابِ»(٦)، وفي قوله: «فما للذين كفروا»(٧). والباقون على اللام التي للجرِّ دون مجرورها إتباعاً للرسم، وهذا ينبغي أن لا يجوز ـ أعني الوقفين ـ لأنَّ الأول

(١) الآية ٦٠ من النور.
(٢) ديوانه ٣٣؛ والخصائص ١/٣٢٥.
(٣) البيت لعدي بن زيد وليس كما قال، وهو في ديوانه ٨٨؛ والكامل ١/٩٠؛ واللسان: شيد.
(٤) البحر ٣/٣٠١.
(٥) الآية ٧ من الفرقان.
(٦) الآية ٤٩ من الكهف.
(٧) الآية ٣٦ من المعارج.

يُوقف فيه على المبتدأ دونَ خبرِه، والثاني يُوقف فيه على حرفِ الجَرِّ دونَ مجرورِه، وإنما يجوزُ ذلك لضرورةِ قطعِ النفَس أو ابتلاءٍ[1].

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿ما أصابَك﴾**: في «ما» هذه قولان، أحدهما: أنها شرطيةٌ وهو قول أبـي البقاء[2]، وضَعَّف أن تكونَ موصولةً قال: «ولا يَحْسُن أن تكونَ بمعنى الذي؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون المصيبُ لهم ماضياً مخصَّصاً، والمعنى على العمومِ والشرطيةُ أشبهُ، والمرادُ بالآيةِ الخِصْب والجَدْب ولذلك لم يَقُلْ: ما أصبت»، انتهى. يعني أنَّ بعضَهم يقول: إنَّ المرادَ بالحسنة الطاعةُ وبالسيئةِ المعصيةُ، ولو كان هذا مراداً لقال: «ما أَصَبْتَ» لأنه الفاعلُ للحسنةِ والسيئة جميعاً، فلا تضاف إليه إلا بفعلِه لهما. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي وإليه ذهب مكي[3]، ومَنَع أن تكونَ شرطية قال: «وليسَتْ للشرطِ لأنها نزلت في شيءٍ بعينه وهو الجَدْب والخِصْب والشرطُ لا يكون إلا مبهماً، يجوزُ أَنْ يقع وألاَّ يقعَ، وإنما دخلت الفاءُ للإبهام الذي في «الذي» مع أن صلتَه فعلٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الآيةَ ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهلُ الزَّيْغ، وأيضاً فإنَّ اللفظَ «ما أصابَك» ولم يقل «ما أَصَبْتَ»، انتهى. والأولُ أظهرُ؛ لأنَّ الشرطيةَ أصلٌ في الإبهام ـ كما ذكر أبو البقاء ـ والموصولةُ فبالحمل عليها. وقولُ مكيّ: «لأنها نَزَلَتْ في شيء بعينه» هذا يقتضي ألاَّ يُشَبَّه الموصولُ بالشرطِ؛ لأنه لا يُشَبَّه به حتى يرادَ به الإبهامُ لا شيءَ بعينه، وإلاَّ فمتى أُريد به شيءٌ بعينه لم يُشَبَّه بالشرط فلم تَدْخُلِ الفاءُ في خبره، نَصَّ النحويون على ذلك، وفي المسألةِ خلافٌ منتشر، ليس هذا موضعَه. فعلى الأول «أصابَك» في محلِّ جزم بالشرط، وعلى الثاني لا مَحَلَّ له لأنه صلة.

---

(١) لعله يعني عند الامتحان مثلاً، أو لتقرير القاعدة وتثبيتها.

(٢) الإملاء ١/١٨٨.

(٣) المشكل ١/١٩٩.

و «من حسنةٍ» الكلامُ فيه كالكلامِ في قوله: «ما نَنْسَخْ من آية»[1] وقد تقدَّم، والفاءُ في «فَمِنَ الله» جوابُ الشرط على الأولِ وزائدةٌ على الثاني، والجارُّ بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه: فهو من الله، والجملةُ: إمَّا في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ على حَسَبِ القولين. واخُتلِفَ في كافِ الخطاب: فقيل: المرادُ كلُّ أحدٍ، وقيل: الرسول والمرادُ أمتُه. وقيل: الفريقُ في قوله «إذا فريقٌ»، وذلك لأن «فريقاً» اسمُ جمعٍ فله لفظٌ ومعنىً، فراعَى لفظَه فَأَفْرَدَ، كقوله[2]:

١٦١٧ـ تفـرَّق أهـلانـا بِبَيْنٍ فـمنـهـمُ
فـريـقٌ أقـامَ واسـتـقـلَّ فـريـقُ

وقيل في قوله «فَمِنْ نفسِك»: إنَّ همزةَ الاستفهام محذوفةٌ تقديرُه: أفمِنْ نفسِك، وهو كثير كقوله تعالى: «وتلك نعمةٌ تَمُنُّها»[3] وقوله تعالى: «بازغاً قال: هذا ربي»[4] ومنه[5]:

١٦١٨ـ رَفَوْني وقـالـوا: يـا خُـوَيْلِدُ لا تُـرَعْ
فـقلتُ وأنـكـرْتُ الـوجـوهَ هُمُ هُمُ

وقوله[6]:

---

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣٠١.
(٣) الآية ٢٢ من الشعراء.
(٤) الآية ٧٧ من الأنعام: «فلمَّا رأى القمر...».
(٥) البيت لأبي خراش الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٢/١٤٤؛ وإصلاح المنطق ١٥٣؛ وأدب الكاتب ٥٤١؛ والخصائص ١/٢٤٧؛ واللسان: رفا؛ والخزانة ١/٢١١. ورفوني: من رفوت أي سَكَّنْتُ.
(٦) تقدم برقم ٣٤٠.

١٦١٩ـ أفرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأنْ
أُورَثَ ذَوْداً شَصائِصاً نَبْلاً

تقديره: وأتلك، وأهذا ربي، وأهمُ هُم، وأأفرحُ» وهذا لم يُجِزْه من النحاة إلا الأخفشُ[١]، وأمَّا غيره فلم يُجِزْه إلا قبل «أم» كقوله[٢]:

١٦٢٠ـ لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارِياً
بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ

وقيل: ثَمَّ قولٌ مقدر أي: لا يكادونَ يَفْقهون حديثاً يقولون: ما أصابك.

وقرأت[٣] عائشة: «فَمَنْ نفسُك» بفتح ميم «من» ورفع السين، على الابتداء والخبر، أي: أيُّ شيءٍ نفسُك حتى يُنْسَبُ إليها فِعْلٌ؟. قوله: «رسولاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال مؤكدة، والثاني: أنه مصدر مؤكِّدٌ بمعنى إرسال، ومن مجيء «رسول» مصدراً قوله[٤]:

١٦٢١ـ لقد كَذَبَ الواشون ما بُحْتُ عندهم
بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهم برسولِ

أي بإرسال، بمعنى رسالة. و«للناس» يتعلق بـ«أرسلناك»، واللام للعلة. وأجاز أبو البقاء[٥] أن يكونَ حالاً من «رسولاً» كأنه جَعَله في الأصل صفةً للنكرةَ فَقُدِّم عليها،وفيه نظر.

---

(١) معاني القرآن ٤٢٦.
(٢) تقدم برقم ٣٤١.
(٣) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣٠٢/٣.
(٤) تقدم برقم ٦٠٥.
(٥) الإملاء ١٨٨/١.

آ. (٨٠) و ﴿حفيظاً﴾: حال من كاف «أرسلناك» و«عليهم» متعلق بـ «حفيظاً»، وأجاز فيه أبو البقاء[١] ما تقدم في «للناس».

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿طاعةٌ﴾: في رفعِه وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: «أمرٌ طاعةٌ»، ولا يجوز إظهارُ هذا المبتدأ لأن الخبر مصدر بدلٌ من اللفظ بفعلِه. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: مِنَّا طاعة، أو: عندنا طاعةٌ. قال مكي[٢]: «ويجوز في الكلامِ النصبُ على المصدر». وأدغم أبو عمرو وحمزة تاء «بَيَّت» في طاء «طائفة» لتقارُبِهما، ولم يَلْحَقِ الفعلَ علامةُ تأنيث لكونه مجازياً. و«منهم» صفةٌ لـ «طائفة»، والضمير في «تقول» يحتمل أن يكون ضمير خطاب للرسول عليه السلام أي: غيرَ الذي تقول وترسم به يا محمد. ويؤيِّده قراءة عبدالله[٣]: «بَيَّتَ مُبَيِّتٌ منهم»[٤]، وأن يكونَ ضميرَ غَيْبة للطائفة أي: تقول هي. وقرأ يحيى ابن يعمر[٥]: «يقول» بياء الغيبة، فيحتمل أن يعود الضميرُ على الرسول بالمعنى المتقدم، وأن يعود على الطائفة. ولم يؤنث الضميرَ لأن الطائفة في معنى الفريق والقوم. و«ما» في «ما يبيِّتون» يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفة أو مصدرية.

آ. (٨٢) وقرأ[٦] ابن محيصن: ﴿يَدَّبَّرون﴾: بإدغام التاء في الدال، والأصل: يَتَدبرون [وهي مخالفةٌ للسواد][٧]. والضميرُ من «فيه»

(١) الإملاء ١/١٨٨.
(٢) المشكل ١/١٩٩.
(٣) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٣.
(٤) البحر ٣/٣٠٤.
(٥) البحر ٣/٣٠٤.
(٦) البحر ٣/٣٠٥.
(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

يُحتمل أن يعودَ على القرآن وهو الظاهر،وأن يعود على ما يخبره الله تعالى به ممَّا يُبَيِّتون ويُسِرُّون، يعني أنه يخبرهم به على حَدِّ ما يقع.

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿أذاعوا به﴾**: جـواب إذا، وعَـيْـنُ أذاع ياء لقولهم: ذاع الشيءَ يذِيع، ويُقال: أذاع الشيء أيضاً بمعنى المجرد، ويكونُ متعدياً بنفسه وبالباء، وعليه الآيةُ الكريمة، وقيل: ضَمَّن «أذاع» معنى «تَحَدَّثَ» فَعـدَّاه تعديتَـه أي: تحدَّثـوا به مـذيعين له. والإذاعـة: الإشاعـةُ، قـال أبو الأسود[1]:

١٦٢٢ـ أذاعُـوا بـه في النـاسِ حتى كـأنـه
بِـعَـلْيـاءِ نـار أُوقِـدَتْ بـثَـقُـوب

والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على الأمر، وأن يعودَ على الأمن أو الخوفِ؛لأنَّ العطفَ بـ «أو»، والضميرُ في «رَدُّوه» للأمر فقط. والاستنباط: الاستخراج، وكذا الإنباط قال[2]:

١٦٢٣ـ نَعَمْ صـادقاً والفـاعـلُ القـائـلُ الـذي
إذا قـال قَـوْلاً أنبطَ المـاءَ في الثَّـرى

/ ويقال: نَبَطَ الماءُ يَنْبطُ بفتحِ الباءِ وضَمِّها، والنَّبَط: الماءُ الذي [٢١٥/ب] يَخْرج من البئرِ أولَ حَفْرِها. والنَّبط أيضاً: جيلٌ من الناس سُمُّوا بذلك لأنهم يستخرجون المياه والنبات. ويقال في الرجل الذي يكون بعيد العِزِّ والمنعة: «ما يَجِدُ عدوُّه له نَبطاً». قال كعب[3]:

---

(١) ديوانه ٩٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٣١.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣٠٣.
(٣) كعب بن سعد الغنوي، والبيت في الأصمعيات ١٠٣؛ والطبري ٨/٥٧١؛ والبحر ٣/٣٠٣؛ وقريب الثرى: الكريم.

١٦٢٤ـ قــريــبٌ ثَــراه مــا يــنــال عــدوُّه
لــه نَــبَــطاً، آبيْ الــهــوانِ قَــطُوبُ

و «منهم» حال: إمَّا من الذين، أو من الضمير في «يستنبطونه» فيتعلق بمحذوف. وقرأ أبو السمَّال[1]: «لَعَلْمه» بسكون اللام، قال ابن[2] عطية: «هو كتسكين «فيما شَجْر بينهم»[3]. وليس مثله؛ لأن تسكين فَعِل بكسر العين مقيسٌ، وتسكينَ مفتوحِها شاذٌّ، ومثلُ تسكين «لَعَلْمه» قوله[4]:

١٦٢٥ـ فـإنْ تَبْلُه يَضْجَـرْ كمـا ضَجْـرَ بــازِلٌ
من الأُدْمِ دَبْــرَتْ صَفْحَتــاه وغــارِبُـه

أي: دَبِرت، فسكَّن.

قوله: «إلا قليلاً» فيه عشرةُ أوجه، أحدها: أنه مستثنى من فاعل «اتَّبعتم» أي: لاتَّبعتم الشيطانَ إلا قليلاً منكم، فإنه لم يَتَّبع الشيطان، على تقديرِ كونِ فَضْل الله لم يأتِه، ويكونُ أراد بالفضل إرسالَ محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك القليلُ كقِسِّ بن ساعدة الأيادي وزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل، مِمَّن كان على دين المسيح قبل بعثة الرسول. وقيل: المرادُ مَنْ لم يبلغ التكليفَ، وعلى هذا التأويل قيل: فالاستثناء منقطع؛ لأن المستثنى لم يدخل تحت الخطاب، وفيه نظر يظهر في الوجه العاشر. الثاني: أنه مستثنى

---

(١) البحر ٣/٣٠٧.
(٢) المحرر ٤/١٩٠.
(٣) الآية ٦٥ من النساء وه قراءة أبي السَّمال. البحر ٣/٢٨٤.
(٤) البيت لأبي الغمر الكلابي أو عبدالرحمن بن حسان أو أبي الجراح أو الأخطل وهو في ابن يعيش ٧/١٢٩؛ والإنصاف ١٢٣؛ واللسان: ضجر؛ والأشموني ٢/٢٤٣؛ والخزانة ٢/٢٧٧. والبازل: الفتيّ من الإبل، والأدم: ج آدم وهو الأسمر اللون، ودبرت: جربت، وصفحتاه: جانباه، وغاربه: أعلاه.

من فاعل «أذاعوا» أي: أظهروا أمرَ الأمن أو الخوف إلا قليلاً. الثالث: أنه مستثنى من فاعل «عَلِمه» أي: لعلمه المستنبطون منهم إلا قليلاً. الرابع: أنه مستثنى من فاعل «لوجدوا» أي: لوجدوا فيما هو من عند غير الله التناقضَ إلا قليلاً منهم، وهو مَنْ لم يُمْعِنِ النظرَ، فيظنُّ الباطلَ حقاً والمتناقضَ موافقاً. الخامس: أنه مستثنى من الضمير المجرور في «عليكم»، وتأويلُه كتأويل الوجه الأول. السادس: أنه مستثنى من فاعل «يستنبطونه» وتأويله كتأويل الوجه الثالث. السابع: أنه مستثنى من المصدر الدالِّ عليه الفعلُ، والتقدير: لاتَّبَعْتُمْ الشيطانَ إلا اتباعاً قليلاً، ذكر ذلك الزمخشري[1]. الثامن: أنه مستثنى من المتَّبع فيه، والتقدير: لاتبعتم الشيطان كلُّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعون الشيطان فيها، فالمعنى: لاتبعتم الشيطان في كل شيء إلا في قليلٍ من الأمور، فإنكم كنتم لاتتبعونه فيها، وعلى هذا فهو استثناء مفرغ، ذكر ذلك ابن عطية[2]، إلا أنَّ في كلامِه مناقشةً وهو أنه قال «أي: لاتبعتم الشيطان كلُّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها» فجعله هنا مستثنى من المتَّبعِ فيه المحذوف على ما تقدم تقريره، وكان قد تقدَّم أنه مستثنى من الاتِّباع، فتقديرُه يؤدِّي إلى استثنائِه من المتَّبع فيه، وادعاؤه أنه استثناء من الاتباع، وهما غَيْران[3]. التاسع: أن المراد بالقلة العدمُ، يريد: لاتبعتم الشيطان كلكم وعدمَ تخلُّفِ أحدٍ منكم، نقله ابن عطية عن جماعة وعن الطبري[4]، ورَدَّه بأن اقتران القلة بالاستثناء يقتضي دخولَها، قال: «وهذا كلامٌ قلق ولا يشبه ما حكى سيبويه من قولهم: «هذه أرضٌ قَلَّ ما تنبت كذا» أي لا تنبت شيئاً.

---

(١) الكشاف ١/٥٤٨.

(٢) المحرر ٤/١٩٢.

(٣) الفرق بينهما من حيث التعبير فقوله مرة «إلا اتباعاً قليلاً» لا يرادف «إلا قليلاً من الأمور كنتم لاتتبعونه فيها».

(٤) التفسير ٨/٥٧٦.

وهذا الذي قاله صحيح، إلا أنه كان تقدم له في البقرة في قوله تعالى «ولكنْ لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً»[1] أن التقليل هنا بمعنى العدم، وتقدَّم الردُّ عليه هناك فَتَنَبَّهَ لهذا المعنى هنا ولم يتنبهْ له هناك. العاشر: أن المخاطبَ بقوله «لاتبعتم» جميعُ الناس على العموم، والمرادُ بالقليلِ أمةُ محمد صلى الله عليه وسلم خاصة، وأيَّد صاحبُ هذا القولِ قولَه بقولِه عليه السلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالرَّقْمة البيضاء في الثور الأسود»[2].

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿فقاتِلْ﴾**: في هذه الفاءِ خمسةُ أوجه، أحدها: أنها عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملةِ قوله «فَلْيقاتل في سبيل الله»[3]. الثاني: أنها عاطفتها على جملةِ قوله «فقاتِلوا أولياءَ الشيطان»[4]. الثالث: أنها عاطفتها على جملة قوله: «وما لكم لا تقاتلون»[5]. الرابع: أنها عاطفتها على جملة قوله «فسوف نؤتيه أجراً عظيماً»[6]. الخامس: أنها جوابُ شرط مقدر أي: إنْ أردت فقاتِل، وأولُ هذه الأقوال هو الأظهر.

قوله: «لا تُكَلَّفُ إلا نفسَك» في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «فقاتِلْ» أي: فقاتِلْ غيرَ مُكَلَّفٍ إلا نفسَك وحدَها. والثاني: أنها مستأنفة أخبره تعالى أنه لا يكلِّف غيرَ نفسه. والجمهور على «تُكَلَّفُ» بتاء الخطاب ورفع الفعل مبنياً للمفعول، و«نفسَك» هو المفعول الثاني. وقرأ[7] عبدالله بن عمر: «لا تُكَلِّفْ» كالجماعة إلا أنه

(١) هذه من سورة النساء ٤٦، وأما آية البقرة ٨٨: «بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون».
(٢) رواه البخاري (الفتح) الأنبياء ٣٨٢/٦؛ ابن ماجة: الزهد ١٤٣٢/٢.
(٣) الآية ٧٤ من النساء.
(٤) الآية ٧٦ من النساء.
(٥) الآية ٧٥ من النساء.
(٦) الآية ٧٤ من النساء وكتبت سهواً: فسيؤتيه.
(٧) البحر ٣٠٩/١؛ الشواذ ٢٧.

جزمه، فقيل: على جواب الأمر، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يكون نهياً. وهي جملة مستأنفة، ولا يجوز أن تكون حالاً في قراءة عبدالله؛ لأنَّ الطلب لا يكون حالاً. وقرىء «لا نُكَلِّفُ» بنون العظمة ورفعِ الفعل[1] وهو يحتمل الحال والاستئناف المتقدمين.

والتحريض: الحَثُّ على الشيء، قال الراغب[2]: «كأنه في الأصل إزالةُ الحَرَضْ نحو: «قَذَيْتُه» أي: أزلت قذاه، وأَحْرضته: أَفْسَدْتُه كأقذيته أي: جَعَلْتُ فيه القذى، والحَرَضُ في الأصل ما لا يُعْتَدُّ به ولا خير فيه، ولذلك يقال للمشرف على الهلاك: «حَرَض» قال تعالى: حتى تكون حَرَضاً»[3] وأَحْرَضَه كذا، قال[4]:

١٦٢٦ـ إنـي امـرؤٌ رابني هَمٌّ فَـأَحْـرضـني
حتى بُـلِيتُ وحـتى شَـفَّني الـسَّـقَـمُ

و «بأساً وتنكيلاً» تمييزٌ، والتنكيل: تفعيلٌ من النِّكْل وهو القيد، ثم استعمل في كل عذاب.

آ. (٨٥): ﴿والكِفْلُ﴾: النصيب، إلَّا أنَّ استعمالَه في الشر أكثر، عكسَ النصيب، وإنْ كان قد استُعْمِل الكِفْلُ في الخير، قال تعالى: «يُـؤْتِكم كِفْلين من رحمته» وأصلُه قالوا: مستعارٌ مِنْ كِفْلِ البعير وهو كساء يدار حول سَنامِه ليُرْكَبَ، سُمِّي بذلك لأنه لم يَعُمَّ ظهرَه كله بل نصيباً منه، ولغلبةِ استعمالِه في الشر واستعمالِ النصيب في الخير غاير بينهما في هذه الآية الكريمة، إذ أتى بالكِفْل مع السيئة، والنصيبِ مع الحسنة. و «منها» الظاهر أن

---

(١) وكسر اللام كما في البحر.
(٢) المفردات ١١٢.
(٣) الآية ٨٥ من يوسف.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ١/٣٦٩؛ ومفردات الراغب ١١٢.

«مِنْ» هنا سببية أي: كِفْلٌ بسببها ونصيب بسببها، ويجوز أن تكونَ ابتدائيةً.
والمُقِيت: المقتدر قال(1):

١٦٢٧ـ وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الودَّ عنه
وكنتُ على إساءته مُقِيتا

أي: مقتدراً، ومنه(2):

١٦٢٨ـ ليت شِعْري وأَشْعُرَنَّ إذا ما
قَرَّبوها منشورةً ودُعِيتُ
أَلِيَ الفضلُ أم عليَّ إذا حو
سِبْتُ؟ إني على الحسابُ مُقيتُ

[٢١٦/أ] / قال النحاس(3): «هو مشتقٌّ من القُوت، وهو مقدارُ ما يُحْفَظ به بدنُ الإنسانِ من الهلاك» فأصل مُقيت: مُقْوِت كمقيم.

آ. (٨٦) والتحية في الأصل: المُلْك. قال(4):

١٦٢٩ـ أَؤُمُّ بها أبا قابوسَ حتى
أُنيخَ على تَحِيَّته بجُندي

وقال آخر(5):

(1) البيت للزبير بن عبدالمطلب، وهو في شواهد الكشاف ٣٥١/٤؛ والبحر ٣٠٣/٣.
(2) البيتان للسموءل، وهما في ديوانه ١٣؛ ومجاز القرآن ١٣٥/١؛ والأصمعيات ٨٦؛ والبحر ٣٠٣/٣؛ وشواهد الكشاف ٣٥١/٤. وقربوها: أي الصحف.
(3) إعراب القرآن ٤٤٠/١.
(4) البيت لعمرو بن معديكرب، وهو في غريب الحديث ١١١/١؛ وإصلاح المنطق ٣١٦؛ والقرطبي ٢٩٧/٥؛ والبحر ٣٠٤/٣.
(5) البيت لزهير بن جناب الكلبي، وهو في غريب الحديث ١١٢/١؛ واللسان: «حيا»؛ والقرطبي ٢٩٧/٥؛ والتصريح ٣٢٦/١.

١٦٣٠ـ ولكل ما نال الفتى
قد نلته إلا التحيَّهْ

ويقال: التحية: البقاء والمُلْك، ومنه: «التحيات لله»(١)، ثم استُعملت في السلام مجازاً، ووزنها تَفْعِلة، والأصل: تَحْيِيَة فأدغمت، وهذا الإدغامُ واجبٌ خلافاً للمازني، وأصل الأصل تَحْيِيٌ، لأنه مصدر حَيَّا، وحَيّا: فَعَّل، وفَعَّل مصدرُه على التفعيل، إلا أن يكون معتلَ اللام نحو: زكّى وغَطّى [فإنه تحذف إحدى الياءين](٢) ويعوض منها تاء التأنيث فيقال: تزكيةوتغطية، إلا ما شَذَّ من قوله(٣):

١٦٣١ـ باتَتْ تُنَزِّي دلوَها تَنْزِيَّاً
كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صبيَّاً

إلا أن هذا الشذوذَ(٤) لا يجوزُ مثلُه في نحو «حَيّا» لاعتلالِ عينه ولامه بالياء، وألحق بعضُهم ما لامُه همزةٌ بالمعتلِّها نحو: «نَبّأ تنبئة» و«خَبّأ تخبئة». ومثلُها(٥): أَعْيِيَة وأَعِيَّة، جمع عَيِيٌّ. وقال الراغب(٦): «وأصلُ التحيَّة من الحَياة، ثم جُعِل كلُّ دعاءٍ تحيةً لكون جميعِه غيرَ خارجٍ عن حصولِ الحياة أو سببِ الحياة. وأصل التحية أن تقول: «حَيَّاكَ الله» ثم استُعْمِل في عُرْفِ الشرعِ في دعاء مخصوصٍ.

وقولُه تعالى: «أو رُدُّوها» أي: رُدُّوامثلَها؛ لأنَّ ردَّ عينها مُحالٌ، فحُذِفَ

(١) صدر دعاء يقرأ به في قعود الصلاة.
(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٠٢/٢؛ والمنصف ١٩٥/٢؛ والمقرب ١٣٤/٢؛ وشواهد الشافية ١٦٥/١؛ والمخصص ١٠٤/٣. وتنزي: تحرك.
(٤) سقطت الواو من قوله «الشذوذ» سهواً.
(٥) أي: مثل تحية.
(٦) المفردات ١٤٠.

المضافُ نحو: «واسألِ القريةَ»[1] وأصلُ «حَيُّوا» حَيِّيُوا، فاستُثْقِلت الضمةُ على الياءِ، فَحُذِفت الضمةُ فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ فحُذِفت الياءُ وضُمَّ ما قبلَ الواو. وقوله «بأحسنَ» أي: بتحيةٍ أحسنَ من تلك التحيةِ الأولى.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكم﴾**: جوابُ قسمٍ محذوف، وفي جملةِ هذا القسم مع جوابِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لقوله «اللَّـهُ»، و «لا إلهَ إلا هو» جملةُ خبر أول. والثاني: أنها خبر لقوله: «الله» أيضاً، و «لا إله إلا هو» جملة اعتراضٍ بين المبتدأ وخبره. والثالث: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. وقد تقدم إعراب «الله لا إله إلا هو»[2] و «لا ريب فيه»[3] في البقرة.

قوله: «إلى يومِ القيامةِ» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها على بابِها من انتهاءِ الغايةِ، قال الشيخ[4]: «ويكونُ الجمعُ في القبور، أو تُضَمَّن «ليجمعنَّكم» معنى «ليحشرنَّكم» فيُعَدَّى بـ «إلى». يعني أنه إذا ضُمِّن الجمعُ معنى الحَشْر لم يَحْتج إلى تقدير مجموع فيه. وقال أبو البقاء[5] ـ بعد أَنْ جَوَّز فيها أن تكونَ بمعنى «في» ـ «وقيل: هي على بابها أي: ليجمعنَّكم في القبور، فعلى هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، ويجوز أن يكونَ حالاً أي: ليجمعنَّكم مُفْضِين إلى حساب يوم القيامة» يريد بقوله «مفعولاً به» أنه فَضْلَةٌ كسائرِ الفَضَلات نحو: «سرت إلى الكوفة» ولكن لا يَصِحُّ ذلك إلا بأَنْ يُضَمَّنَ الجمعُ معنى الحشر كما تقدم، وأمَّا تقديرُه الحالَ بـ «مُفْضِين» فغيرُ جائزٍ لأنه

---

(١) الآية ٨٢ من يوسف.
(٢) الآية ٢٥٥ من البقرة.
(٣) الآية ٢ من البقرة.
(٤) البحر ٣/٣١٢.
(٥) الإملاء ١/١٨٩.

كونٌ مقيَّدٌ. والثاني: أنها بمعنى «في» أي: في يوم القيامة، ونظيرُه قولُ النابغة[1]:

١٦٣٢ـ فلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ كأنني
إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القارُ أَجْرَبُ

أي: في الناس. والثالث: أنها بمعنى «مع»، وهذا غيرُ واضح المعنى. والقيامة بمعنى القِيام كالطُّلابة والطُّلاب، قالوا: ودَخَلَتْ التاءُ فيه للمبالغة كعَلَّامة ونَسَّابة لشدةِ ما يقع فيه من الهَوْل، وسُمِّي بذلك لقيامِ الناس فيه للحسابِ، قال تعالى: «يومَ يقومُ الناس لربِّ العالمين»[2]. والجملةُ من قوله: «لا ريبَ فيه» فيها وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ نصب على الحال من «يوم»، فالضمير في «فيه» يعودُ عليه، والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوف دَلَّ عليه «ليجمعنَّكم» أي: جمعاً لا ريبَ فيه، والضميرُ يعود عليه والأولُ أظهرُ. «ومَنْ أصدقُ» تقدَّم نظيرُ هذه الجملة. و«حديثاً» نصبٌ على التمييز. وقرأ الجمهور «أَصْدَقُ» بصاد خالصة، وحمزة[3] والكسائي بإشمامها زاياً، وهكذا كلُّ صادٍ ساكنةٍ بعدها دالٌ، نحو: «تَصْدُقون» و«تَصْدِيَةً»، وهذا كما فعل حمزة في «الصراط»[4] و«مصيطر»[5] للمجانسةِ قَصْدَ الخِفَّةِ.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿فما لكم﴾**: مبتدأ وخبر. و«في المنافقين» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بما تعلَّق به الخبرُ وهو «لكم» أي: أيُّ شيءٍ كائنٌ لكم ــ أو مستقر لكم ــ في أمر المنافقين. والثاني: أنه متعلق

---

(١) تقدم برقم ١٢٣.

(٢) الآية ٦ من المطففين.

(٣) الكشف ١/٣٩٣؛ البحر ٣/٣١٢.

(٤) من الآية ٥ من سورة الفاتحة. وانظر: السبعة ١٠٦.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة الغاشية.

بمعنى فئتين، فإنه في قوة «ما لكم تفترقون في أمور المنافقين» فحُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه. والثالث: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «فئتين» لأنه في الأصل صفةٌ لها، تقديرُه: فئتين مفترقتين في المنافقين، وصفةُ النكرة إذا قُدِّمت عليها انتصبَتْ حالاً.

وفي «فئتين» وجهان، أحدُهما: أنها حالٌ من الكاف والميم في «لكم»، والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به «لكم»، ومثلُه: «فما لَهم عن التذكرة مُعْرِضين»[1]، وقد تقدَّم أنَّ هذه الحالَ لازمةٌ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ دونَها، وهذا مذهبُ البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب. والثاني ــ وهو مذهب الكوفيين ــ: أنه نصبٌ على خبر «كان» مضمرةً، والتقدير: ما لكم في المنافقين كنتم فئتين، وأجازوا: «ما لك الشاتمَ» أي: ما لك كنت الشاتمَ، والبصريون لا يجيزون ذلك لأنه حالٌ والحالُ لا تتعرَّف، ويدلُّ على كونه حالاً التزامُ مجيئه في هذا التركيب نكرةً، وهذا كما قالوا في «ضربي زيداً قائماً» إن «قائماً» لا يجوز نصبُه على خبر «كان» المقدرةِ، بل على الحال لالتزام تنكيره. وقد تقدَّم اشتقاقُ «الفئة» في البقرة[2].

قوله: «واللَّـهُ أَرْكسهم» مبتدأ وخبر، وفيها وجهان أظهرهما: أنها حالٌ: إمَّا من المنافقين ــ وهو الظاهرُ ــ وإمَّا من المخاطبين، والرابطُ الواوُ، كأنه أنكرَ عليهم اختلافَهم في هؤلاء، والحال أن الله قد ردَّهم إلى الكفر. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى عنهم بذلك. و«بما كَسَبوا» متعلقٌ بـ «أَرْكَسهم» والباء سببية أي: بسبب كَسْبهم، و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ على الثاني لا [على] الأولِ على الصحيح[3].

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الآية ٢٤٩.

(٣) لأن المصدرية لا عائد عليها عند الجمهور بخلاف ابن السراج.

والإركاس: الردُّ والرَّجْعُ، ومنه الرِّكْس للرجيع، قال عليه السلام في الرَّوْثة لمَّا أُتِيَ بها: «إنها رِكْس»[1]. وقال أمية بن أبي الصلت[2]:

١٦٣٣ـ فَأُرْكِسوا في جحيم النار إنَّهمُ
كانوا عصاةً وقالوا الإفْكَ والزورا

أي: رُدُّوا، وقال الراغب[3]: «الرِّكْس والنِّكْس: الرَّذْل، إلا أنَّ الرِّكْس أبلغُ، لأن النِّكْسَ ما جُعِل أعلاه أسفله، والرِّكْسَ ما صار رجيعاً بعد أن كان طعاماً. وقيل: أَرْكسه أَوْبقَه، قال[4]:

١٦٣٤ـ بشُؤْمِك أَرْكَسْتَني في الخَنا
وأَرْمَيْتَني بضروبِ العَنا

وقيل: الإركاس: الإضلال، ومنه[5]:

١٦٣٥ـ وأَرْكَسْتَنِي عن طريق الهدى
وصَيَّرْتَنِي مَثَلاً للعِدى

وقيل: هو التنكيسُ، ومنه[6]:

١٦٣٦ـ رُكِّسوا في فتنةٍ مظلمةٍ
كسوادِ الليلِ يَتْلُوها فِتَنْ

ويقال: أَرْكس وَرَكَّس بالتشديد ورَكَس بالتخفيف: ثلاث لغات بمعنى واحد، وارتكس هو أي: رجَع. وقرأ[7] عبدالله: «ركَسَهم» ثلاثياً، وقرىء

(١) رواه البخاري الوضوء (الفتح) ١/٢٥٦؛ الترمذي (التحفة ١/٨٢)؛ المسند ١/٣٨٨.
(٢) ديوانه ٣٦؛ الطبري ٩/٧؛ البحر ٣/٣١١.
(٣) ليس في مفرداته.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣١١.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣١١.
(٦) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في القرطبي ٥/٣٠٧؛ والبحر ٣/٣١١.
(٧) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣١٣؛ القرطبي ٥/٣٠٧.

«رَكَّسهم ـ رُكِّسوا»(١) بالتشديد فيهما. وقال أبو البقاء(٢): «وفيه لغةٌ أخرى «رَكَسه الله» من غير همز ولا تشديد، ولا أعلم أحداً قرأ به» قلت: قد تقدَّم أن عبدالله قرأ «والله ركسهم» من غير همز ولا تشديد، وكلام أبـي البقاء مُخلِّصٌ فإنه إنما ادَّعى عدمَ العلمِ بأنها قراءةٌ لا عدمَ القراءة بها. قال الراغب(٣): «إلا أن «أركسه» أبلغُ من «رَكَسه» كما أنَّ أَسْفَله أبلغُ من سُفْلَه» وفيه نظر.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿لو تكفرون﴾**: «لو» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدرية. والثاني: أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فعلى الأول تتقدَّر مع ما بعدَها بمصدر، وذلك المصدرُ في محل المفعول لـ «وَدُّوا»، وحينئذ فلا جوابَ لها، والتقدير: وَدُّوا كفركم، وعلى الثاني يكون مفعولُ «وَدَّ» محذوفاً، وجوابُ «لو» أيضاً محذوف، لدلالةِ المعنى عليهما، والتقدير: وَدُّوا كفركم لو تكفرون كما كفروا لسُرُّوا بذلك.

و «كما كفروا» نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: كفراً مثلَ كفرهم، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدر كما هو مذهب سيبويه(٤)، / و «فتكونوا» عطف على «تكفرون» والتقدير: وَدُّوا كفركم فكونَكم مستوين معهم في شَرْعهم. قال الزمخشري(٥): «ولو نُصِب على جواب التمني لجاز» وجعل الشيخ(٦) فيه نظراً من حيث إن النصبَ في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يَحْتاج إلى سماع من العرب، بل لو جاء لم تتحقَّقَ فيه الجوابيةُ، لأنَّ «ودَّ» التي بمعنى التمني متعلقها المصادر لا الذوات، فإذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعيَّنْ أن [٢١٦/ب]

(١) وذلك في الآية ٩١ من السورة.
(٢) الإملاء ١/١٩٠.
(٣) لم يرد هذا القول في مفرداته.
(٤) الكتاب ١/١١٦.
(٥) الكشاف ١/٥٥١.
(٦) البحر ٣/٣١٤.

تكون فاءَ جواب، لاحتمال أن يكونَ من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به فيكون من باب[1]:

١٦٣٧ـ لَلُبْس عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ....

يعني كأنَّ المصدر المفعولَ بـ «يود» ملفوظٌ به، والمصدرُ المقدَّرُ بـ «أن» والفعلِ عطفٌ عليه، فَجَعَلَ المصدرَ المحذوفَ ملفوظاً به في مقابلةِ المقدَّرِ بـ «أَنْ» والفعلِ، وإلاَّ فالمصدرُ المحذوفُ ليس ملفوظاً به إلا بهذا التأويلِ المذكورِ، بل المنقولُ أنَّ الفعلَ ينتصبُ على جوابِ التمني إذا كان بالحرفِ نحو «ليت»، و «لو» و «ألا» إذا أُشْرِبتا معنى التمني. وفيما قاله الشيخ نظر؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهومَ من فعل الوَدادةِ، بل المفهومَ من لفظ «لو» المشعرةِ بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها كقوله: «فلو أنَّ لنا كرة فنكونَ»[2]، وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذه المسألةِ، فقد ظَهَر ما قاله الزمخشري من غير توقُّفٍ. و «سواءً» خبر «تكونون» وهو في الأصل مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ بمعنى مُسْتوين؛ ولذلك وُحِّد نحو: «رجال عَدْلٌ».

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿إلا الذين يَصِلُون﴾: فيه قولان، أظهرُهما: أنه استثناءٌ متصلٌ، والمستثنى منه قولُه «فَخُذوهم واقتُلوهم» والمُسْتَثْنَوْن على هذا قومٌ كفارٌ، ومعنى الوَصْلةِ هنا الوَصْلَةُ بالمعاهَدَةِ والمهادَنَةِ. وقال أبو عبيد: «هو اتصالُ النسب». وغَلَّطه النحاس[3] بأن النسبَ كان ثابتاً بين النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم والصحابة وبين المشركين، ومع ذلك لم يَمْنَعْهم ذلك من قتالهم. والثاني: أنه منقطعٌ ـ وهو قول أبي مسلم الأصفهاني، واختيار

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) الآية ١٠٢ من الشعراء.

(٣) ليس في كتابه «إعراب القرآن».

الراغب ـ قال أبو مسلم: «لَمَّا أوجبَ اللّـهُ الهجرةَ على كلِّ مَنْ أسلمَ استثنى مَنْ له عذرٌ فقال: «إلا الذين يَصِلون» وهم قوم قصدوا الهجرة إلى الرسول ونصرتَه، وكان بينهم وبين المسلمين عَهْدٌ فأقاموا عندهم إلى أن يمكِّنهم الخلاصُ،واستثنى بعد ذلك مَنْ صار إلى الرسول وإلى أصحابِه لأنه يَخافُ اللّـهَ فيه، ولا يقاتِلُ الكفارَ أيضاً لأنهم أقاربُه، أو لأنه يخاف على أولاده الذين هم في أيديهم»، فعلى هذا القولِ يكون استثناءً منقطعاً، لأن هؤلاء المستثنين لم يدخُلوا تحت قولِه: «فما لكم في المنافقين فئتين» والمستثنَوْن على هذا مؤمنون.

و «بينكم وبينهم ميثاقٌ» يجوز أن يكونَ جملةً من مبتدأ وخبر في محل جرٍّ صفةً لـ «قوم»، ويجوز أن يكونَ «بينكم» وحده صفةً لـ«قوم»، فيكونَ في محلِّ جر ويتعلَّقُ بمحذوفٍ، و «ميثاق» على هذا رفعٌ بالفاعليـة؛ لأنَّ الظرفَ اعتمد على موصوفٍ، وهذا الوجهُ أقربُ؛ لأنَّ الوصفَ بالمفردِ أصلٌ للوصفِ بالجملة.

قوله: «أو جاؤوكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على الصلة، كأنه قيل: أو إلا الذين جاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم، فيكون المستثنى صنفين من الناس، أحدهما واصلٌ إلى قومٍ معاهِدين، والآخر مَنْ جاء غيرَ مقاتِلٍ للمسلمين ولا لقومِه. والثاني: أنه عطفٌ على صفةِ «قوم» وهي قولُه «بينكم وبينهم ميثاق»،فيكون المستثنى صنفاً واحداً يختلف باختلافِ مَنْ يصل إليه من معاهِدٍ وكافرٍ. واختار الأولَ الزمخشري وابن عطية[1]، قال الزمخشري[2]: «الوجهُ العطفُ على الصلةِ لقوله: «فإنْ اعتزلوكم فلم يقاتلوكم» بعد قوله: «فَخُذُوهم واقتُلوهم» فقرَّر أنَّ كفَّهم عن القتال أحدُ سببـي استحقاقِهم لنفي

(١) المحرر ٢٠٣/٤.
(٢) الكشاف ٥٥١/١.

التعرُّض لهم، وتَرْكِ الإيقاع بهم. فإن قلت: كلُّ واحد من الاتصالين له تأثيرٌ في صحة الاستثناء واستحقاقِ تَرْكِ التعرضِ للاتصال بالمعاهِدين والاتصالِ بالكافِّين، فهلا جَوَّزْتَ أن يكونَ العطفُ على صفةِ «قوم»، ويكون قولُه: «فإن اعتزلوكم» تقريراً لحكمِ اتِّصالهم بالكافِّين واختلاطِهم بهم وجَرْيِهم على سُنَنِهم؟ قلت: هو جائز، ولكنّ الأولَ أظهرُ وأجرى على أسلوب الكلام». انتهى.

وإنما كان أظهرَ لوجهين، أحدهما من جهة الصناعة، والثاني من جهة المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ عطفَه على الصلة لكون النسبة فيه إسناديةً، وذلك أن المستثنى مُحَدَّثٌ عنه محكومٌ له بخلاف حكم المستثنى منه، فإذا قَدَّرْتَ العطفَ على الصلة كان مُحَدَّثاً عنه بما عَطَفْتَه بخلاف ما إذا عَطَفْتَه على الصفة، فإنه يكونُ تقييداً في «قوم» الذين هم قيدٌ في الصلةِ المُحَدَّثِ عن صاحبها، ومتى دار الأمر بين أن تكون النسبة إسناديةً وبين أن تكون تقييدية كان جعلُها إسناديةً أَوْلى لاستقلالها. والثاني من جهة المعنى: وذلك أنَّ العطفَ على الصلة يؤدي إلى أنَّ سببَ تَرْكِ التعرُّض لهم تركُهم القتالَ وكَفُّهم عنه، وهذا سببٌ قريب، والعطفُ على الصفة يؤدي إلى أنَّ سببَ تركِ التعرضِ لهم وصولُهم إلى قوم كافِّين عن القتال وهذا سببٌ بعيدٌ، وإذا دار الأمرُ بين سببٍ قريبٍ وآخرَ بعيدٍ فاعتبارُ القريبِ أَوْلَى.

والجمهورُ على إثبات «أو»، وفي مصحف أُبَيّ[1]: «جاؤوكم» من غير «أو»، وخَرَّجها الزمخشري[2] على أحد أربعة أوجه: إمَّا البيانِ لـ «يَصِلون»، أو البدلِ منه، أو الصفةِ لقومٍ بعد صفة، أو الاستئنافِ.

---

(١) القرطبي ٥/٣٠٩؛ البحر ٣/٣١٦.

(٢) الكشاف ١/٥٥٢.

قال الشيخ[1]: «وهي وجوهٌ محتملةٌ وفي بعضِها ضعفٌ وهو البيانُ والبدلُ، لأنَّ البيانَ لا يكون في الأفعال، ولأن البدل لا يتأتَّى لكونِه ليس إياه ولا بعضَه ولا مشتملاً عليه». انتهى. ويحتاج الجوابُ عنه إلى تأمُّلٍ ونظر.

قوله «حَصِرَتْ صدورهم» فيه سبعة أوجه، أحدها: أنه لا محلَّ لهذه الجملة، بل جيء بها للدعاء عليهم بضيقِ صدورهم عن القتال، وهذا منقولٌ عن المبرد[2]، إلاَّ أنَّ الفارسيَّ رَدَّ عليه بأنَّا مأمورُون بأَنْ ندعوَ على الكفارِ بإلقاءِ العداوة بينَهم فنقولُ: «اللهم أَوْقِعِ العداوةَ بين الكفار» لكن يكونُ قولُه: «أو يقاتِلوا قومَهم» نَفْيَ ما اقتضاه دعاءُ المسلمين عليهم. وقد أجابَ عن هذا الردِّ بعضُ الناس، فقال ابن عطية[3]: «يُخَرَّجُ قولُ المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزٌ لهم، والدعاءُ عليهم بأن لا يقاتِلوا قومَهم تحقيرٌ لهم أي: هم أقلُّ وأحقرُ ومستغنىً عنهم، كما تقول إذا أردت هذا المعنى: «لا جعل الله فلاناً عليَّ ولا معي» بمعنى أَسْتغنِي عنه وأستقلُّ دونَه». وأجابَ غيرُه بأنه يجوزُ أن يكونَ سؤالاً لموتهم على أنَّ قولَه «قومهم» قد يُحْتمل أن يُعَبَّر به عَمَّنْ ليسوا منهم، بل عن مُعادِيهم».

الثاني: أنَّ «حَصِرت» حالٌ من فاعل «جاؤوكم»، وإذا وقعت الحال فعلاً ماضياً ففيها خلافٌ: هل يَحْتاج إلى اقترانِه بـ «قد» أم لا؟ والراجحُ عدمُ الاحتياجِ لكثرة ما جاء منه، فعلى هذا لا تُضْمَرُ «قد» قبل «حَصِرَتْ»، ومَنِ اشترط ذلك قَدَّرها هنا. والثالث: أَنَّ «حَصِرَتْ» صفةٌ لحالٍ محذوفةٍ تقديرُه: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدورُهم. وسَمَّاها أبو البقاء[4] حالاً مُوَطِّئَة، وهذا

---

(1) البحر ٣/٣١٧.
(2) المقتضب ٤/١٢٤.
(3) المحرر ٤/٢٠٣.
(4) الإملاء ١/١٩٠.

الوجهُ يُعْزَى للمبرد أيضاً /. الرابع: أن يكون في محل جَرٍّ صفةً لقوم بعد [٢١٧/أ] صفة، و«أوجاؤوكم» معترضٌ. قال أبو البقاء: «يَدُلُّ عليه قراءةُ مَنْ أسقط «أو» وهو أُبَـيٌّ، كذا نقله عنه الشيخ[١]، والذي رأيتُه في إعرابه إسقـاطُ «أوجاؤوكم» جميعه وهذا نَصُّه[٢] قال: «أحدهما: هو جَرٌّ صفةً لقوم وما بينهما صفة أيضاً، و«جاؤوكم» معترضٌ، وقد قرأ بعضُ الصحابة بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم، بحذف «أوجاؤوكم» هذا نَصُّه، وهو أوفق لهذا الوجهِ.

الخامس: أن يكونَ بدلاً من «جاؤوكم» بدلَ اشتمال لأن المجيء مشتملٌ على الحَصْر وغيرِه، نقله الشيخ[٣] عن أبـي البقاء[٤] أيضاً. السادس: أنه خبرٌ بعد خبر، وهذه عبارة الزجاج[٥]، يعني أنها جملة مستأنفة، أَخْبر بها عن ضيقِ صدور هـؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدَّم. قال ابن عطية[٦] بعد حكايةِ قولِ الزجاج: «يُفَرَّق بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك: «جاء زيد ركب الفرسَ» أنك إذا أردت الحال بقولك «رَكَب الفرس» قَدَّرْتَ «قد»، وإن أردت خبراً بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها». السابع: أنه جواب شرط مقدر تقديره: إن جاؤوكم حصرت، وهو رأي الجرجاني، وفيه ضَعْفٌ لعدم الدلالة على ذلك.

وقرأ الجمهور: «حَصِرَتْ» فعلاً ماضياً، والحسن[٧] وقتادة ويعقوب:

---

(١) البحر ٣١٧/٣.
(٢) الإملاء ١٨٩/١.
(٣) البحر ٣١٧/٣.
(٤) ليس في الإملاء.
(٥) معاني القرآن ٩٦/٢.
(٦) المحرر ٢٠٣/٤.
(٧) الشواذ ٢٧ ـ ٢٨؛ البحر ٣١٧/٣؛ القرطبي ٣٠٩/٥، وتجرأ المبرد (المقتضب ١٢٥/٤) وقال: إنها القراءة الصحيحة.

«حَصِرةً» نصباً على الحال بوزن «نَبِقَة» وهي تؤيد كونَ «حَصِرت» حالاً، ونقلها المهدوي عن عاصم في رواية حفص، ورُوي عن الحسن أيضاً: «حَصِراتٍ» و«حاصراتٍ».

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكونَ «حَصِراتٍ» و«حاصراتٍ» نصباً على الحال، أو جراً على الصفة لـ «قوم»، لأنَّ جمع المؤنث السالم يستوي جَرُّه ونصبه، إلا أنَّ فيهما ضعفاً من حيث إنَّ الوصف الرافعَ لظاهرٍ الفصيحُ فيه أن يُوَحَّد كالفعلِ أو يُجْمَعَ جَمْعَ تكسير ويَقِلُّ جمعُه تصحيحاً، تقول: مررت بقومٍ ذاهب جواريهم، أو قيام جواريهم، ويَقِلُّ: «قائماتٍ جواريهم». وقرئ «حَصِرةٌ» بالرفع على أنه خبر مقدم، و«صدوُرهم» مبتدأ، والجملة حال أيضاً. وقال أبو البقاء[1]: «وإن كان قد قرئ «حصرةٌ» بالرفع، فعلى أنه خبر، و«صدورهم» مبتدأ، والجملةُ حال».

قوله: «أن يقاتلوكم» أصلُه: عن أَنْ، فلمَّا حُذِف حرف الجر جرى الخلاف المشهور: أهي في محل جر أو نصب؟ والحَصْرُ: الضيق، وأصلُه في المكان ثم تُوُسِّع فيه، قال[2]:

١٦٣٨ـ ولقد تَسَقَّطَني الوشاةُ فصادَفُوا
حَصِراً بسِرِّكِ يا أُميمُ ضَنِيناً

وقوله: «فَلَقَاتلوكم» اللام جواب «لو» لعطفِه على الجواب، وقال ابن عطية[3]: «هي لامُ المحاذاة والازدواج بمثابةِ الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول «لقاتلوكم». وهي تسميةٌ غريبة، وقد سبقه إليها مكي[4]. والجمهور على

(١) الإملاء ١/١٩٠.
(٢) تقدم برقم ١٢٦٢.
(٣) المحرر ٤/٢٠٣.
(٤) ليس في «المشكل»، وقد يكون في كتاب آخر أو في موضع آخر.

«فَلَقاتلوكم» من المُفاعلة. ومجاهد[1] وجماعة: «فلقتلوكم ثلاثياً»، والحسن والجحدري: «فلقتّلوكم» بالتشديد وقرأ[2] الجحدري: «السَّلْم» بفتحِ السين وسكونِ اللام، والحسنُ بكسرها وسكون اللام. قوله: «لكم عليهم سبيلاً» «لكم» متعلق بـ«جَعَل»، و«سبيلاً» مفعولُ «جَعَل»، و«عليهم» حالٌ من «سبيلاً» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها، ويجوز أن تكونَ «جعل» بمعنى «صَيَّر»، فيكونُ «سبيلاً» مفعولاً أولَ، و«عليهم» مفعولٌ ثان قُدِّم.

آ. **(٩١): والسين في ﴿ستجدون﴾**: للاستقبال على أصلها. قالوا: وليست هنا للاستقبال بل للدلالةِ على الاستمرار، وليس بظاهر. وقرأ عبدالله[3]: «رُكِسوا» فيها ثلاثياً مخففاً، ونقل ابن جني[4] عنه «رُكِّسوا» بالتشديد.

آ. **(٩٢) قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمنٍ أن﴾**: قد تقدَّم نظيرُ هذا التركيب: «ما كان لهم أن يَدْخُلوها إلا خائفين»[5]. و«إلا خَطَأً» فيه أربعة أوجه، أحدُها: أنه استثناء منقطع ـ وهو قولُ الجمهور ـ إنْ أُريد بالنفي معناه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً إذ يصير المعنى: إلا خطأً فله قتلُه. والثاني: أنه متصلٌ إنْ أريد بالنفي التحريمُ، ويصير المعنى: إلا خطأً بأن عَرَفَه كافراً فقتله ثم كَشَف الغيبُ أنه كان مؤمناً. الثالث: أنه استثناء مفرغ، ثم في نصبهِ ثلاثة احتمالات، الأول: أنه مفعولٌ له أي: ما ينبغي له أن يقتلَه لعلة من العلل إلا للخطأِ وحدَه. الثاني: أنه حال أي: ما ينبغي له أن يقتلَه في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ. الثالث: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي: إلا قَتْلاً خطأً، ذكر

(١) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٨.
(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٨.
(٣) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣١٩.
(٤) المحتسب ١/١٩٤.
(٥) الآية ١١٤ من البقرة.

هذه الاحتمالاتِ الزمخشري[1]. الرابع من الأوجه: أن تكونَ «إلا» بمعنى «ولا» والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، ذَكَره بعضُ أهل العلم، حكى أبو عبيدة عن يونس قال: «سألتُ رؤبة بن العجاج عن هذه الآيةِ فقال: «ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ»، فأقام «إلا» مقامَ الواوِ، وهو كقول الشاعر[2]:

١٦٣٩ـ وكلُّ أخٍ مفارِقُه أخوه
لَعَمْرُ أبيك إلا الفرقدانِ

إلا أن الفراء ردَّ هذا القولَ بأن مثل ذلك لا يجوزُ، إلا إذا تقدَّمه استثناء آخر فيكونُ الثاني عطفاً عليه كقوله[3]:

١٦٤٠ـ ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ
دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا

وهذا رأي الفراء[4]، وأمَّا غيرُه فيزعم أن «إلا» تكون عاطفة بمعنى الواو من غير شرط، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله: «لئلا يكونَ للناس عليكم حجةٌ إلا الذين»[5].

والجمهور قرأ «خَطَأً» مهموزاً بوزن «نبأ»، والزهري[6]: «خَطًا» بوزن عصا، وفيها تخريجان، أحدهما: أنه حذف لام الكلمة تخفيفاً، كما حذفوا لام دم ويد وأخ وبابِها. والثاني: أنه خَفَّف الهمزة بإبدالها ألفاً، فالتقت مع

---

(١) الكشاف ١/٥٥٢.
(٢) تقدم برقم ٥٧٩.
(٣) تقدم برقم ٧٧٥.
(٤) انظر: معاني القرآن ١/٩٠؛ والإنصاف ٢٦٦.
(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.
(٦) انظر في قراءاتها الشاذة: الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٢١.

التنوينِ فَحُذِفت لالتقاء الساكنين، كما يُفْعَل ذلك بسائر المقصور، والحسن قرأ: «خَطاءً» بوزن «سَماء».

قوله: «فتحريرُ» الفاء جواب الشرط، أو زائدةٌ في الخبر إنْ كانت «مَنْ» بمعنى الذي، وارتفاعُ «تحريرُ»: إمَّا على الفاعلية، أي: فيجبُ عليه تحريرُ وإما على الابتدائية والخبر محذوف أي: فعليه تحريرُ، أو بالعكس أي: فالواجبُ تحريرُ. والدِّيَةُ في الأصل مصدر، ثم أُطْلِقَ على المال المأخوذ في القتل، ولذلك قال: «مُسَلَّمَةٌ إلى أهله»، والفعلُ لا يُسَلَّمُ بل الاعيان، تقول: وَدَى يَدِي دِيةً ووَدْياً كوشَى يشي شِيَةً، فحذفت فاء الكلمة، ونظيره في الصحيح اللام «زِنة» و«عِدة». و«إلى أهله» متعلق بـ«مُسَلَّمة» تقول: سَلَّمت إليه كذا، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«مُسَلَّمة» وفيه ضعفٌ. و«خطأ» في قوله: «ومن قتل مـؤمناً خطأً» منصوبٌ: إمَّا على المصدر أي: قتلاً خطأً، وإمَّا على أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: ذا خطأ أو خاطئاً.

قوله: «إلاَّ أن يَصَّدَّقُوا» فيه قولان، أحدهما: أنه استثناء منقـطع. والثاني: أنه متصلٌ، قال الزمخشري[(١)]: «فإنْ قلت: بمَ تَعَلَّق «أَنْ يصَّدَّقوا» وما محلُّه؟ قلت: تَعَلَّق بـ«عليه» أو بـ«مُسَلَّمَةٌ» كأنه قيل: وتَجِبُ عليه الدِّية أو يسلِّمها إلا حين يتصدقون عليه، ومحلُّها النصب على الظرف بتقديرِ حذف الزمان، كقولهم: «اجلِسْ ما دام زيد جالساً»، ويجوز أن يكون حالاً من «أهله» بمعنى إلا متصدقين». وخَطَّأه الشيخ[(٢)] في هذين التخريجين /، أما الأول [٢١٧/ب] فلأنَّ النحويين نَصُّوا على منع قيام «أَنْ» وما بعدَها مقامَ الظرف، وأنَّ ذلك ما تختص به «ما» المصدريةُ لو قلت: «آتيك أن يصيحَ الديك» أي: وقت صياحِه لم يجز. وأما الثاني فنصَّ سيبويه على منعه أيضاً، قال[(٣)] في قول

---

(١) الكشاف ١/٥٥٣.

(٢) البحر ٣/٣٢٣.

(٣) الكتاب ١/١٩٥.

العرب: «أنت الرجل أن تنازلَ، أو أن تخاصمَ» أي: أنت الرجل نزالاً ومخاصمة: «إنَّ انتصابَ هذا انتصابُ المفعول من أجله، لأنَّ المستقبل لا يكون حالاً»، فكونُه منقطعاً هو الصوابُ. وقال أبو البقاء[1]: «وقيل: هو متصلٌ، والمعنى: فعليه دِيَةٌ في كل حال إلا في حال التصدُّق عليه بها».

والجمهور على «يَصَّدَّقوا» بتشديد الصاد، والأصل يتصدَّقوا، فأدغمت التاء في الصاد. ونقل[2] عن أُبيّ هذا الأصلُ قراءةً، وقرأ أبو عمرو في روايةِ عبدالوارث ــ وتُعْزى للحسن وأبي عبدالرحمن ــ: «تَصَدَّقوا» بتاء الخطاب والأصل: تَتصدقوا بتاءين، فَأُدغمت الثانية. وقُرِىء: «تَصْدُقوا» بتاء الخطاب وتخفيف الصاد، وهي كالتي قبلها، إلا أنَّ تخفيفَ هذه بحذفِ إحدى التاءين: الأولى أو الثانيةِ على خلاف في ذلك، وتخفيفَ الأولى بالإدغام.

قوله: «فَمنْ لَمْ يَجِدْ» مفعولُه محذوفٌ أي: فَمَنْ لم يجِدْ رقبة، وهي بمعنى وجدان الضالّ، فلذلك تَعَدَّتْ لواحدٍ. وقوله: «فصيامُ شهرين» ارتفاعُه على أحدِ الأوجه المذكورة في قوله: «فتحريرُ رقبة» وقد مَرَّ. أي: فعليه صيامُ أو: فيجبُ عليه صيام أو فواجبُه صيام. قال أبو البقاء[3]: «ويجوزُ في غير القرآنِ النصبُ على «فليصم صومَ شهرين». وفيه نظرٌ لأنَّ الاستعمالَ المعروفَ في ذلك أَنْ يُقالَ: «صمتُ شهرين ويومين»، ولا يقولون: صمتُ صومَ ــ ولا صيامَ ــ شهرين.

قوله: «توبةً» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله تقديره: شَرَعَ ذلك توبةً منه. قال أبو البقاء[4]: «ولا يجوز أن يكون العامل

---

(١) الإملاء ١/١٩٠.
(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٢٤.
(٣) الإملاء ١/١٩٠.
(٤) الإملاء ١/١٩٠.

«صوم» إلا على حذف مضاف، أي: لوقوعِ توبة أو لحصول توبة» يعني أنه إنما احتاج إلى تقدير ذلك المضاف ولم يقل إن العامل هو الصيام؛ لأنه اختلَّ شرطٌ من شروطِ نصبه؛ لأنَّ فاعلَ الصيام غيرُ فاعل التوبة. الثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل حيث نَقَلكم من الأثقلِ إلى الأخفِّ، أو توبة منه أي: قَبُولاً منه، مِنْ تاب عليه إذا قَبِل توبته، فالتقدير: تابَ عليكم توبةً. الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال ولكن على حذف مضافٍ تقديرُه: فعليه كذا حالَ كونِه صاحبَ توبةٍ، ولا يجوز ذلك من غيرِ تقدير هذا المضافِ لأنك لو قلتَ: «فعليه صيامُ شهرينِ تائباً من الله» لم يَجُزْ. و «مِن الله» في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لـ «توبة» فيتعلَّقُ بمحذوف.

آ. (٩٣) و ﴿متعمِّداً﴾: حالٌ من فاعل «يَقتلْ»، وروي عن الكسائي سكون التاء[١] كأنه فَرَّ من توالي الحركات. و «خالداً» نصب على الحال من محذوف، وفيه تقديران، أحدهما: «يُجْزاها خالداً فيها»، فإنْ شِئْتَ جَعَلْته حالاً من الضميرِ المنصوب أو المرفوع، والثاني: «جازاه» بدليل «وغضب الله عليه ولعنَه» فعطفَ الماضي عليه، فعلى هذا هي حالٌ من الضمير المنصوب لا غيرُ، ولا يجوز أن تكون حالاً من الهاء في «جزاؤه» لوجهين، أحدهما: أنه مضاف إليه، ومجيء الحال من المضاف إليه ضعيفٌ أو ممتنع. والثاني: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو خبرُ المبتدأ الذي هو «جهنم».

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنوا﴾: قرأ الأخوان[٢] من التثبُّت، والباقون من البيان، قيل: هما متقاربان لأن مَنْ تثَبَّت في الشيء تبينه، قاله

---

(١) أي: تاء «متعمداً»، قال في البحر ٣/٣٢٧: إنها رواية عبدان عنه، وانظر: الشواذ ٢٨.
(٢) السبعة ٢٣٦؛ الكشف ١/٣٩٤.

أبو عبيد، وصَحَّحه ابن عطية(1). وقال الفارسي(2): «التثبُّت هو خلاف الإقدام والمراد التَّأَنِّي، والتثبت أشد اختصاصاً بهذا الموضع، يدل عليه قوله: «وأشدَّ تثبيتاً»(3) أي: أشدُّ وقعاً لهم عَمَّا وُعِظوا به بأَنْ لا يقدُموا عليه» فاختارَ قراءة الأخوين. وعكس قومٌ فرجَّحوا قراءة الجماعة قالوا: لأن المتثبِّت قد لا يتبيَّن، وقال الراغب: «لأنه قلَّ ما يكون إلا بعد تثبُّت، وقد يكون التثبت ولا تبيُّنَ، وقد قوبل بالعجلة في قوله عليه السلام: «التبيُّن من الله والعجلةُ من الشيطان»(4). قلت: فهذا يقوي قراءة الأخوين أيضاً. وتَفَعَّل في كلتا القراءتين بمعنى استفعل الدال على الطلب أي: اطلبوا التثبت أو البيان.

وقوله: «لِمَنْ ألقى» اللام للتبليغ هنا، و«مَنْ» موصولة. أو موصوفةٌ، و«ألقى» هنا ماضي اللفظِ، إلا أنه بمعنى المستقبل أي: لمن يُلْقي، لأنَّ النهيَ لا يكونُ عَمَّا وقع وانقضى، والماضي إذا وقع صلة صَلَح للمضيِّ والاستقبال. وقرأ(5) نافع وابن عامر وحمزة: «السَّلَم» بفتح السين واللام من غير ألف، وباقي السبعة: «السلام» بألف، ورُوي عن عاصم(6): «السِّلْم» بكسر السين وسكون اللام. فأما «السلام» فالظاهر أنه التحية. وقيل: الاستسلام والانقياد، والسَّلَم ـ بفتحهما ـ الانقياد فقط، وكذا «السِّلْم» بالكسر والسكون. والجحدري بفتحها وسكون اللام، وقد تَقَدَّم القول فيها في البقرة(7) فعليك بالالتفات إليه. والجملة من قوله «لست مؤمناً» في محل

---

(1) المحرر ٤/٢١٧.
(2) الحجة (خ) ٢/٢٩٤.
(3) من الآية ٦٦ من النساء.
(4) رواه الترمذي: البر والصلة (التحفة) ٦/١٥٣ وفيه «الأناة» وليس فيه «فتبينوا»، وانظر: النهاية في غريب الحديث ١٧٥.
(5) السبعة ٢٣٦؛ الكشف ١/٣٩٥؛ البحر ٣/٣٢٨؛ الشواذ ٢٨.
(6) رواية أبان بن زيد عنه كما في البحر ٣/٣٢٨.
(7) الآية ٢٠٨.

نصب بالقول. والجمهور على كسر الميم الثانية من «مؤمناً» اسم فاعل، وأبو جعفر[1] بفتحها اسمَ مفعول أي: لا نُـؤَمِّنك في نفسك، وتُروى هذه القراءة عن علي وابن عباس ويحيى بن يعمر.

قوله «تَبْتَغون» في محل نصب على الحال من فاعل «يقولوا» أي: لا تقولوا ذلك مبتغين. قوله: «كذلك» هذا خبر لـ «كان» قُدِّم عليها وعلى اسمها أي: كنتم من قبل الإسلام مثلَ مَنْ أقدم ولم يَتَثَبَّتْ. وقوله «فَمَنَّ الله» الظاهر أن هذه الجملة من تتمة قوله «كذلك كنتم من قبل» فهي معطوفة على الجملة قبلها. وقيل: بل هي من تتمة قوله «تبتغون» والأولُ أظهر. وقوله: «فتبيَّنوا» قرئت كالتي قبلها فقيل: هي تأكيد لفظي للأولى، وقيل: ليست للتأكيد لاختلاف متعلقهما، فإنَّ تقدير الأول: «فتبيَّنوا في أمر مَنْ تقتلونه»، وتقدير الثاني: فتبينوا نعمةَ الله، أو تثبَّتوا فيها، والسياقُ يدل على ذلك، ولأنَّ الأصل عدم التأكيد. والجمهورُ على كسر همزة «إنَّ الله»، وقرىء[2] بفتحها على أنها معمولة لـ «تبيَّنوا» أو على حذف لام العلةِ، وإن كان قد قرىء بالفتح مع التثبت فيكونُ على لام العلة لا غير. والمغانم: جمع «مَغْنَم»، وهو يصلح للمصدر والزمان والمكان، ثم يُطلق على [كل] ما يـؤخذ من مال العدو في الغزو، إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول نحو: «ضَرْب الأمير».

آ. **(٩٥) قوله تعالى: ﴿من المـؤمنين﴾**: متعلق بمحذوف لأنه حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه القاعدون، فالعامل في الحال في الحقيقة يستوي، والثاني: أنه الضمير المستكنُّ في «القاعدون» لأن «أل» بمعنى الذي، أي: الذين قعدوا في هذه الحال، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان.

---

(١) الشواذ ٢٨؛ القرطبي ٥/٣٣٨؛ البحر ٣/٣٢٨.

(٢) البحر ٣/٣٣٠ من دون نسبة.

قوله «غيرُ أولي الضَّرر» قرأ[1] ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم «غير» بالرفع، والباقون بالنصب، والأعمش بالجر. والرفع من وجهين، أظهرهما: أنه على البدل من «القاعدون» وإنما كان هذا أظهرَ لأن الكلام نفي، والبدلُ معه أرجحُ لِما قُرِّر في علم النحو. والثاني: أنه رفع على الصفة لـ «القاعدون»، ولا بد من تأويل ذلك لأن «غير» لا تتعَرَّفُ بالإضافة، ولا يجوز اختلافُ النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إمَّا بأن القاعدين لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم بل أُريد بهم الجنسُ أَشْبَهوا النكرة فَوُصِفوا كما توصف، وإمَّا بأن «غير» قد تتعرَّف إذا وقعت بين ضدَّين، وهذا كما تقدم في إعراب «غيرِ المغضوب عليهم»[2] في أحد الأوجه، وهذا كلُّه خروج عن الأصول المقررة فلذلك اخترت الأول، ومثله[3]:

١٦٤١ـ وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فاجْزِهِ
إنما يَجْزي الفتى غيرُ الجَمَلْ

برفع «غير» كذا ذكره أبو علي، والرواية «ليس الجمل» عند غيره.

[٢١٨/أ] / والنصبُ على أحد ثلاثة أوجه، الأول: النصبُ على الاستثناء من «القاعدون» وهو الأظهرُ لأنه المحدَّثُ عنه. والثاني: من «المؤمنين» وليس بواضحٍ، والثالث: على الحال من «القاعدون». والجرُّ على الصفة للمؤمنين، وتأويلُه كما تقدم في وجه الرفع على الصفة.

وقوله «في سبيل الله بأموالِهم» كِلا الجارَّيْن متعلقٌ بـ «المجاهدون» و «المجاهدون» عطف على «القاعدون». قوله: «درجةً» فيها أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على المصدر لوقوع «درجة» موقعَ المَرَّة من التفضيل كأنه

---

(١) السبعة ٣٣٧؛ الكشف ١/٣٩٦؛ البحر ٣/٣٣٠.

(٢) الآية ٦ من الفاتحة.

(٣) تقدم برقم ١١١٥.

قيل: فَضَّلهم تفضيلةً نحو: «ضربته سوطاً» الثاني: أنها حال من «المجاهدين» أي: ذوي درجة. الثالث: أنها منصوبة انتصابَ الظرف أي: في درجة ومنزلة. الرابع: انتصابها على إسقاط الخافض أي: بدرجة.

قوله: «وكُلّاً وَعَدَ اللَّـهُ الحسنى» «كلاً» مفعول أول لـ «وعد» مقدماً عليه، و«الحسنى» مفعول ثان. وقرىء[1]: و«كلٌّ» على الرفع بالابتداء، والجملة بعده خبره، والعائد محذوف أي: وعده، وهذه كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: «وكلٌّ وعد الله الحسنى»[2]. قوله «أجراً» في نصبه أربعة أوجه، أحدها: النصب على المصدر من معنى الفعل الذي قبله لا من لفظه؛ لأن معنى «فَضَّل الله» آجَرَ. الثاني: النصب على إسقاطِ الخافض أي: فضَّلهم بأجر. الثالث: النصب على أنه مفعولٌ ثانٍ؛ لأنه ضَمَّن «فضَّل» أعطى، أي: أعطاهم أجراً تَفَضُّلاً منه. الرابع: أنه حال من «درجات». قال الزمخشري[3]: «وانتصب «أجراً» على الحال من النكرة التي هي «درجات» مقدَّمةً عليها» وهو غير ظاهر؛ لأنه لو تَأَخَّر عن «درجات» لم يجز أن يكون نعتاً لـ «درجات» لعدم المطابقة، لأنَّ «درجات» جمع، و«أجر» مفرد. كذا ردَّه بعضهم[4]، وهي غفلة، فإنَّ «أجراً» مصدرٌ، والأفصحُ فيه أن يُوَحَّدَ ويُذَكَّر مطلقاً.

آ. (٩٦) **قوله تعالى: ﴿درجاتٍ﴾**: فيه ستة أوجه: الأربعة المذكورة في «درجة»، والخامس: أنه بدلٌ من «أجراً». السادس: ـ ذكره ابن عطية[5] ـ أنه منصوبٌ بإضمار فعل على أن يكون تأكيداً للأجر كما تقول: «لك عليَّ

(١) البحر ٣/٣٣٣ من دون نسبة.
(٢) الآية ١٠، وانظر: السبعة ٦٢٥.
(٣) الكشاف ١/٥٥٦.
(٤) وهو صاحب البحر ٣/٣٣٣.
(٥) المحرر ٤/٢٢٢.

ألفُ درهمٍ عُرْفاً» كأنك قلت: أعرفها عُرْفاً، وفيه نظر. و «مغفرة ورحمة» عطف على درجات، ويجوز فيهما النصب بفعلهما أي: وغفر لهم مغفرةً ورحمهم رحمةً.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين توفَّاهم﴾**: «توفَّاهم» يجوز أن يكون ماضياً، وإنما لم تلحق علامة التأنيث للفعل لأن[1] التأنيث مجازي، ويدل على كونه فعلاً ماضياً قراءةُ «توفَّتْهم»[2] بتاء التأنيث، ويجوز أن يكون مضارعاً حُذِفت إحدى التاءين منه، والأصلُ: تتوفاهم.

و «ظالمي» حالٌ من ضمير «توفَّاهم» والإِضافةُ غير محضة، إذ الأصل: ظالمين أنفسَهم. وفي خبر «إنَّ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ تقديرُه: إنَّ الذين توفَّاهم الملائكةُ هَلَكوا، ويكون قوله: «قالوا: فيم كنتم» مبيِّناً لتلك الجملةِ المحذوفةِ. الثاني: أنه «فأولئك مأواهم جهنم» ودخلت الفاءُ زائدةً في الخبر تشبيهاً للموصول باسمِ الشرط، ولم تمنع «إنَّ»[3] من ذلك، والأخفش يمنعه، وعلى هذا فيكون قولُه: «قالوا: فيم كنتم» إمَّا صفةً لـ «ظالمي» أو حالاً للملائكة، و «قد» معه مقدرةٌ عند مَنْ يشترط ذلك، وعلى القول بالصفة فالعائد محذوف أي: ظالمين أنفسَهم قائلاً لهم الملائكة. والثالث: أنه «قالوا فيم كنتم»، ولا بد من تقدير العائد أيضاً أي: قالوا لهم كذا، و «فيم» خبر «كنتم»، وهي «ما» الاستفهامية حُذِفت ألفها حين جُرَّتْ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك عند قوله: «فلِمَ تقتلون أنبياء الله»[4] والجملة من قوله: «فيمَ كنتم» في محل نصب بالقول. و «في الأرض» متعلقٌ بـ «مستضعفين»،

---

(١) الأصل: «ولأن» بإقحام الواو.

(٢) البحر ٣/٣٣٤، الكشاف ١/٥٥٦.

(٣) في قوله «إن الذين».

(٤) الآية ٩١ من البقرة.

ولا يجوز أن يكون «في الأرض» هو الخبرَ، و«مستضعفين» حالاً، كما يجوز ذلك في نحو: «كان زيدٌ قائماً في الدار» لعدمِ الفائدةِ في هذا الخبر.

قوله: «فتُهاجِرُوا» منصوبٌ في جوابِ الاستفهام، وقد تقدَّم تحقيق ذلك. وقال أبو البقاء[1]: «ألم تكن» استفهام بمعنى التوبيخ، «فتهاجروا» منصوبٌ على جواب الاستفهام، لأنَّ النفيَ صار إثباتاً بالاستفهام». انتهى. قولُه: «لأنَّ النفي» إلى آخره لا يَظْهر تعليلاً لقوله «منصوبٌ على جواب الاستفهام» لأن ذلك لا يَصِحُّ، وكذا لا يَصِحُّ جَعْلُه علةً لقوله «بمعنى التوبيخ». و«ساءت»: قد تقدم القول في «ساء»[2]، وأنها تجري مَجْرى «بِئْس» فيُشْترط في فاعلها ما يُشترط في فاعل تيك. و«مصيراً» تمييز.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿إلا المستضعفين﴾**: في هذا الاستثناءِ قولان، أحدهما: أنه متصلٌ، والمستثنى منه قولُه: «فأولئك مَأْواهم جهنم». والضمير يعودُ على المتوفَّيْن ظالمي أنفسِهم، قال هذا القائل: كأنه قيل: فأولئك في جهنم إلا المستضعفين، فعلى هذا يكون استثناء متصلاً. والثاني ـ وهو الصحيح ـ أنه منقطعٌ؛ لأن الضمير في «مَأواهم» عائد على قوله: «إنَّ الذين توفَّاهم»، وهؤلاء المتوفَّوْن: إمَّا كفارٌ أو عصاة بالتخلف، على ما قال المفسرون، وهم قادرون على الهجرة فلم يندرجْ فيهم المستضعفون فكان منقطعاً. و«من الرجال» حالٌ من المستضعفين، أو من الضمير المستتر فيهم، فيتعلَّقُ بمحذوف.

قوله: «لا يستطيعون حِيلة» في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما وجهُ استضعافِهم؟ فقيل: كذا.

---

(١) الإملاء ١/١١٢.

(٢) انظر: الآية ٢٢ من النساء.

والثاني: أنها حالٌ. قال أبو البقاء[1]: «حالٌ مبيِّنة عن معنى الاستضعاف» قلت: كأنه يشير إلى المعنى الذي قَدَّمْتُهُ في كونها جواباً لسؤال مقدر. والثالث: أنها مفسرةٌ لنفسِ المستضعفين؛ لأنَّ وجوه الاستضعاف كثيرة فبيَّن بأحد محتملاتِه كأنه قيل: إلا الذين استُضْعِفوا بسبب عجزهم عن كذا وكذا. والرابع: أنها صفة للمستضعفين أو للرجال ومَنْ بعدَهم، ذكره الزمخشري[2]، واعتذر عن وَصْف ما عُرِّف بالألف واللام بالجمل التي في حكم النكرات بأن المُعَرَّف بهما لما لم يكن مُعَيَّناً جاز ذلك فيه كقوله[3]:

١٦٤٢ـ ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني
. . . .

وقد قَدَّمْتُ تقرير المسألة مراراً.

آ. (١٠٠) و ﴿مهاجراً﴾: نصبٌ على الحال من فاعل «يَخْرج»[4].

قوله: «ثم يُدْرِكْه» الجمهورُ على جزم «يدركْه» عطفاً على الشرط قبله، وجوابه «فقد وقع»، وقرأ[5] الحسن البصري بالنصب. قال ابن جني[6]: «وهذا ليس بالسهل وإنما بابُه الشعر لا القرآنُ،وأنشد[7]:

١٦٤٣ـ وسأترُكُ منزلي لبني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

---

(١) الإملاء ١/١٩٢.

(٢) الكشاف ١/٥٥٧.

(٣) تقدم برقم ٦٩٧.

(٤) بعده كلام مخروم بقدر سطر،كتب على جانب الصفحة،وأغفلته جميع النسخ، ويبدو أنه يشرح فيه قوله تعالى: «مراغماً» شرحاً لغوياً،آخره قول الجَعْدي:
كطودٍ يُلاذُ بأركانِه عزيزِ المراغمِ والمذهبِ

(٥) البحر ٣/٣٣٧؛ الكشاف ١/٥٥٨.

(٦) المحتسب ١/١٩٧.

(٧) تقدم برقم ٦٩٨.

والآيةُ أقوى من هذا لتقدُّم الشرط قبل المعطوف»، يعني أن النصب بإضمار «أن» إنما يقع بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية أو عاطفٍ، على تفصيلٍ موضوعه كتب النحو[1]، والنصبُ بإضمار «أن» في غير تلك المواضع ضرورةٌ كالبيتِ المتقدم، وكقول الآخر[2]:

١٦٤٤ـ . . . .
ويَـأْوي إليهـا المستجيـرُ فيُعْصَـمـا

وتبع الزمخشري[3] أبا الفتح في ذلك، وأنشد البيت الأول. وهذه المسألة جَوَّزها الكوفيون لمدركٍ آخرَ وهو أن الفعلَ الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء، واستدلُّوا بقول الشاعر[4]:

١٦٤٥ـ ومَـنْ لا يُـقَـدِّمْ رِجْـلَه مـطمئـنـةً
فيُثْبِتَهـا في مستـوى الـقـاعِ يَـزْلَقِ

وقول الآخر[5]:

١٦٤٦ـ ومَنْ يَقْتَـرِبْ منـا ويـخضـعَ نُـؤْوِه
ولا يَخْشَ ظلماً ما أقامَ ولا هَضْما / [٢١٨/ب]

وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليَجُزْ في «ثم» لأنها حرف عطف. وقرأ

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٤؛ ابن عقيل ٢/٢٧٤.
(٢) تقدم برقم ٦٩٩.
(٣) الكشاف ١/٥٥٨.
(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٥٠، كما يُنْسب لكعب وليس في ديوانه، والكتاب ١/٤٤٧؛ والمقتضب ٢/٢٣؛ والبحر ٣/٣٣٧.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في المغني ٦٢٥؛ والشذور ٣٥١؛ والأشموني ٤/٢٥١؛ والتصريح ٢/٢٥١.

النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف، وخَرَّجها ابن جني[1] على إضمار مبتدأ أي: «ثم هو يدركُه الموت»، فعطفَ جملةً اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط: الفعلُ المجزومُ وفاعلُه، وعلى ذلك حَمَل يونس قولَ الأعشى[2]:

١٦٤٧ـ إنْ تركَبوا فركوبُ الخيل عادتُنا
أو تَنْزِلون فإنَّا معشرٌ نُزُلُ

أي: وأنتم تنزلون، ومثله[3]:

١٦٤٨ـ إنْ تُذْنِبوا ثم تأتيني بَقِيَّتُكُمْ
فما عليَّ بذنبٍ عندكم حُوبُ

أي: ثم أنتم تأتيني. قلتُ: يريدُ أنه لا يُحْملُ على إهمالِ الجازمِ فيُرْفَعُ الفعلُ بعدَه، كما رُفِعَ في «ألم يأتِيك» فلم يَحْذِفِ الياء، وهذا البيت[4] أنشده النحويون على أنَّ علامَةَ الجزمِ حَذْفُ الحركةِ المقدرة في حرفِ العلة، وضَمُّوا إليه أبياتاً أُخَرَ، أمَّا أنهم يزعمون أنَّ حرف الجزم يُهْمل ويَسْتدلون بهذا البيت فلا. ومنهم مَنْ خَرَّجها[5] على وجه آخر، وهو أنه أراد الوقفَ على الكلمة فنقلَ حركةَ هاءِ الضمير إلى الكافِ الساكنةِ للجزم، كقولِ الآخر[6]:

١٦٤٩ـ عَجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

---

(١) المحتسب ١/١٩٥.

(٢) تقدم برقم ١٥٢٣.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: بقي. والحوب: الهلاك أو الإثم.

(٤) وهو قولُه:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمي ... بما لاقَتْ لَبونُ بني زياد

وهو في الكتاب ١/١٥.

(٥) أي قراءة رفع «يدركه».

(٦) تقدم برقم ٨٩٣.

يريد «لم أَضْرِبْه» بسكون الباء للجازم، ثم نَقَلَ إليها حركة الهاء فصار اللفظُ «ثم يُدْرِكُهْ» ثم أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ فالتقى ساكنان[1]، فاحتاج إلى تحريكِ الأولِ وهو الهاءُ، فَحَرَّكها بالضمِّ؛ لأنه الأصلُ وللإتباعِ أيضاً، وهذه الأوجهُ تَشْحَذُ الذِّهنَ وتنقِّحُه.

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُروا﴾: هذا على حذفِ الخافض أي: في أَنْ تَقْصُروا، فيكونُ في محلِّ «أَنْ» الوجهان المشهوران، وهذا الجارُّ يتعلقُ بلفظِ «جُناح» أي: فليس عليكم جُناحٌ في قَصْرِ الصلاة. والجمهور على «تَقْصُروا» من «قَصَر» ثلاثياً. وقرأ ابن عباس[2]: «تُقْصِروا» من «أَقْصر» وهما لغتان: قَصَر وأقصر، حكاهما الأزهري[3]، وقرأ الضبي عن رجاله بقراءة ابن عباس. وقرأ الزهري: «تُقَصِّروا» مشدداً على التكثير. قوله: «مِنَ الصلاةِ» في «مِنْ» وجهان، أظهرُهما: أنها تبعيضيةٌ، وهذا معنى قول أبي البقاء[4] وزعم أنه مذهبُ سيبويه وأنها صفةٌ لمحذوفٍ، تقديرُه: شيئاً من الصلاة. والثاني: أنها زائدةٌ وهذا رأيُ الأخفش[5] فإنه لا يشترط في زيادتِها شيئاً. و«أن يَفْتِنَكم» مفعول «خِفْتم». وقرأ عبدالله[6] بن مسعود وأبي: «من الصلاة أن يَفْتنكم» بإسقاط الجملة الشرطية، و«أَنْ يفْتنكم» على هذه القراءة مفعولٌ من أجله، ولغةُ الحجاز «فَتَن» ثلاثياً، وتميم وقيس: «أفتن» رباعياً.

و «لكم» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «عَدُوّاً»، فإنه في الأصل صفةٌ

---

(١) هاء يدركه ولام الموت.

(٢) البحر ٣/٣٣٩؛ الشواذ ٢٨.

(٣) انظر: تهذيب اللغة: ٣٦١/٨.

(٤) الإملاء ١٩٢/١.

(٥) لم يشر إلى إعرابها هنا في معاني القرآن. وانظر مذهبه في زيادة من: ٩٨/١.

(٦) القرطبي ٣/٣٣٩؛ القرطبي ٣٦١/٥.

نكرةٍ ثم قُدِّم عليها، وأجاز أبو البقاء[1] أن يتعلَّق بـ «كان»، وفي المسألةِ خلافٌ مرَّ تفصيلُه. وأفرد «عَدُوّاً» وإن كان المرادُ به الجمعَ لِما تقدَّم تحقيقُه في البقرة[2]، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدل عليه ما قبله. وقيل: الكلامُ تَمَّ عند قوله «من الصلاة»، والجملةُ الشرطيةُ مستأنفةٌ، حتى قيل: إنها نزلت بعد سنةٍ من نزول ما قبلها، وحينئذ فجوابُه أيضاً محذوفٌ، لكن يُقَدَّرُ مِنْ جنس ما بعده، وهذا قولٌ ضعيفٌ، وتأخيرُ نزولها لا يقتضي استئنافاً.

آ. (١٠٢) والضمير في «فيهم» يعودُ على الضاربين في الأرض، وقيل: على الخائفين، وهما محتملان، والضميرُ في «وليأخذوا» الظاهر عَوْدُه على «طائفة» لقُربه منها، ولأنَّ الضمير في قوله «سجدوا» لها. وقيل: يعود على طائفة أخرى وهي التي تحرس المُصَلِّية. واختار الزجاج[3] عَوْدَه على الجميع قال: «لأنه أَهْيَبُ للعدو». والسلاح: ما يُقاتَل به وجمعُه أَسْلِحَة وهو مذكر، وقد يُؤَنَّث باعتبار الشوكة، قال الطرماح[4]:

١٦٥٠ــ يَهُــزُّ سِـلاحـاً لم يَـرِثْهـا كَـلالـةً
يشــكُّ بهـا منهــا غمـوضَ المَغَـابِنِ

فأعاد الضميرَ عليه كضمير المؤنثة، ويقال: سِلاح كحِمار، وسِلْح كضِلْع، وسُلَح كصُرَد[5]، وسُلْحان كسُلْطان نقله أبو بكر بن دريد[6]. والسَّلِيح نبت إذا رَعَتْه الإبل سَمِنَتْ وغَزُرَ لبنُها، وما يُلْقيه البعير من جوفه يقال له

(١) الإملاء ١/١٩٣.
(٢) انظر: الآية ٣٦.
(٣) معاني القرآن ٢/١٠٥.
(٤) اللسان: سلح؛ والبحر ٣/٣٣٨، يذكر ثوراً يهزُّ قرنَه للكلاب ليطعنها به.
(٥) صرد: اسم طائر.
(٦) انظر: الجمهرة ٢/١٥٥.

«سُلَاح» بزنة غُلام، ثم عُبِّر به عن كل عَذِرة حتى قيل في الحُبارى: «سِلاحُه سُلاحه».

قوله: «لم يُصَلُّوا» الجملة في محل رفع لأنها صفة لـ «طائفة» بعد صفةٍ، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال؛ لأنَّ النكرة قبلها تخصَّصت بالوصف بأخرىٰ. وقرأ الحسن[1]: «فَلِتَقُمْ» بكسر لام الأمر، وهو الأصل. وقرأ أبو حيوة[2] «وليأت» بناء على تذكير الطائفة. ورُوي عن أبـي عمرو[3] الإظهـار والإدغامُ في «ولتأت طائفة»، ووجـوهُ هذه واضحـة. وفي قولـه «وليأخذوا حِذْرَهم وأسلحتَهم» مجازٌ حيث جعل الحِذْر ـ وهـو معنى من المعاني ـ مأخوذاً مع الأسلحة فجَعَلَه كالآلة، وهو كقوله تعالى: «تَبَوَّءوا الدارَ والإيمان»[4] في أحدِ الأوجه. وقد تقدَّم الكلامُ في «لو» الواقعةِ بعد «وَدَّ» هنا وفي البقرة[5]. وقرىء[6] «أَمْتِعاتِكم»، وهو في الشذوذِ من حيث إنه جمع الجمعِ كقولهم: أَسْقِيات وأَعْطِيـات. وقولـه: «أَنْ تَضَعُوا» كقـولِه: «أن تَقْصُروا» وقد تقدم.

آ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿قِياماً وقُعوداً﴾**: حالان من فاعـل «اذكـروا»، وكذلـك «وعلى جُنوبكم» فـإنه في قـوة مُضـطجعين، فيتعلق بمحذوف. وقوله: «فإذا اطْمَأْنَنْتُم» قد تقدَّم الكلامُ على هـذه المادة في البقرة[7] واختلافُ الناس فيها، وهل هي مقلوبةٌ أم لا؟ وصَرَّح أبو البقاء[8] هنا

(١) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤٠.
(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤٠.
(٣) البحر ٣/٣٤٠.
(٤) الآية ٩ من الحشر.
(٥) الآية ١٠٩ من البقرة.
(٦) قراءة سعيد بن حميد. الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤١.
(٧) الآية ٢٦٠.
(٨) الإملاء ١/١٩٣.

بأنَّ الهمزة أصلٌ وأن وزن الطُّمَأْنينة: فُعَلِّلَة، وأن «طأمن» أصل آخر برأسه، وهذا مذهبُ الجرميّ. و«موقوتاً» صفةٌ لـ«كتاباً» بمعنى محدوداً بأوقات، فهو من وَقَت مخففاً كمضروب من ضرب، ولم يقل «مَوْقوتة» بالتاء مراعاة لـ«كتاب» فإنه في الأصل مصدر.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنُوا﴾**: الجمهورُ على كسر الهاء، والحسن[1] فتحها من «وَهِن» بالكسر في الماضي، أو من وَهَن بالفتح، وإنما فُتِحت العين لكونها حلقيةً فهو نحو: يَدَع. وقرأ عبيد بن عمير: «تُهانوا» من الإهانة مبنياً للمفعول، ومعناه: لا تَتَعاطَوا من الجبنِ والخَوَر ما يكون سبباً في إهانتِكم كقولهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا»،[2] والأعرج[3]: «أن تكونوا» بالفتح على العلة. وقرأ يحيى[4] بن وثاب ومنصور[5] بن المعتمر: «تِئْلمون فإنهم يِئْلمون كما تِئْلمون» بكسر حرف المضارعة، وابن السَّمَيْفَع بكسر تاء الخطاب فقط وهذه لغة ثابتة، وكنت قد قَدَّمْتُ في الفاتحة[6] أنَّ مَنْ يكسِرُ حرفَ المضارعة / يستثني التاء، وذكرت شذوذ «تِيجل» ووجهَه، فعليك بالالتفات إليه، وزاد [٢١٩/أ] أبو البقاء[7] في قراءةِ كسر حرف المضارعة قَلْبَ الهمزةِ ياء، وغيرُه أطلق ذلك.

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿بالحق﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال

---

(١) البحر ٣/٣٤٢.
(٢) الكتاب ١/٤٥٣.
(٣) القرطبي ٥/٣٧٥؛ البحر ٣/٣٤٣؛ الشواذ ٢٨.
(٤) القرطبي ٥/٣٧٥؛ البحر ٣/٣٤٣.
(٥) منصور بن المعتمر السلمي الكوفي، عرض على الأعمش، وعرض عليه حمزة، توفي سنة ١٧٣. انظر: الطبقات ٢/٣١٤.
(٦) انظر: الآية ٥ من الفاتحة.
(٧) الإملاء ١/١٩٣.

المؤكّدة فيتعلَّق بمحذوفٍ، وصاحبُ الحالِ هو الكتابُ أي: أنزلناه ملتبساً بالحق. و«لتحكمْ» متعلق بـ«أَنْزلنا»، و«أراك» متعدٍّ لاثنين أحدهما العائدُ المحذوفُ، والثاني كافُ الخطابِ أي: بما أراكه الله. والإراءَةُ هنا يجوزُ أن تكون من الرأيِ كقولك: «رأيتُ رَأْيَ الشافعي» أو من المعرفة، وعلى كلا التقديرين فالفعلُ قبلَ النقل بالهمزة متعدٍّ لواحد وبعدَه متعـدٍّ لاثنين كما عَرَفْتَ. و«للخائنين» متعلِّق بـ«خصيماً» واللامُ للتعليلِ على بابها، وقيل: هي بمعنى «عن»، وليس بشيء لصحة المعنى بدون ذلك. ومفعولُ «خصيماً» محذوفٌ تقديرُه: «خصيماً البرآء»[1]، وخصيم يجوز أن يكون مِثالَ مبالغةٍ كضريب، وأن يكون بمعنى مُفاعِل نحو: خَلِيط وجَلِيس بمعنى مُخاصِم ومُخالِط ومُجالِس.

آ. (١٠٨) و ﴿يَسْتخفون﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفة لمجرد الإخبار بأنهم يطلبون التستُّر من الله تعالى بجهلهم. والثاني: أنها في محلِّ نصب صفةً لـ«مَنْ» في قوله: «لا يحبُّ مَنْ كان خَوَّاناً» وجُمع الضمير اعتباراً بمعناها إنْ جَعَلْتَ «مَنْ» نكرةً موصوفة، أو في محل نصب على الحال مِنْ «مَنْ» إنْ جَعَلْتَها موصـولةً، وجُمِـعَ الضميرُ بـاعتبار معنـاها أيضـاً. «وهو معهم» جملة حاليـة: إمّا من الله تعـالى أو من المُسْتَخْفِين، و«إذ» منصوبٌ بالعاملِ في الظرف الواقع خبراً وهو «معهم».

آ. (١٠٩) وتقدَّم الكلامُ في نحو ﴿ها أنتم هـؤلاء﴾: وقولُه: «فَمَنْ يُجادِلُ» مَنْ» استفهامية في محل رفع بالابتداء، و«يجادل» خبره، و«أم» منقطعة وليست بعاطفة. وظاهرُ عبارة مكي[1] أنها عاطفة فإنه قال: «وأم من يكونُ مثلُها عطف عليها» أي: مثلُ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ يجادلُ» وهو في محلِّ نظرٍ، لأنَّ في المنقطعة خلافاً: هل تُسَمَّى عاطفة أم لا؟.

---

(١) فيكون التقدير: ولا تكن لأجل الخائنين خصيماً للبرآء.

(٢) المشكل ٢٠٥/١.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿ثم يَرْمِ به﴾: في هذه الهاءِ أقوالٌ، أحدها: أنها تعود على «إثماً»، والمتعاطفان بـ«أو»: يجوز أن يعودَ الضمير على المعطوف كهذه الآية، وعلى المعطوف عليه كقوله: «وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفَضُّوا إليها»[(١)]. والثاني: أنها تعودُ على الكَسْب المدلول عليه بالفعلِ نحو: «اعدِلوا هو أقربُ للتقوى»[(٢)]. الثالث: أنها تعود على أحد المذكورين الدالُّ عليه العطفُ بـ«أو» فإنه في قوة «ثم يَرْمِ بأحد المذكورين». الرابع: أنَّ في الكلام حذفاً، والأصل: «ومَنْ يكسِبْ خطيئة ثم يرم بها، وهذا كما قيل في قوله: «والذين يَكْنِزُون الذهبَ والفضةَ ولا يُنْفِقونها» أي: يكنزون الذهبَ ولا ينفقونه. و«أو» هنا لتفصيلِ المُبْهَمِ، وتقدَّم له نظائرُ. وقرأ[(٤)] معاذ بن جبل: «يَكِسِّبْ» بكسر الكاف وتشديد السين، وأصلها: يَكْتَسِبْ فأدغمت تاءُ الافتعال في السينِ وكُسِرت الكافُ إتباعاً، وهذا شبيه بـ«يَخِطِّف»[(٥)]، وقد تقدَّم توجيهُه في البقرةِ. والزهري[(٦)]: «خَطِيَّة» بالتشديدِ وهو قياسُ تخفيفِها.

قوله: «ولولا فَضْلُ اللَّهِ» في جواب «لولا» وجهان، أظهرهما: أنه مذكورٌ وهو قولُه: «لَهَمَّتْ» والثاني: أنه محذوفٌ أي: لأضلُّوك، ثم استأنف جملةً فقال: «لَهَمَّتْ» أي: لقد هَمَّتْ. قال أبو البقاء[(٧)] في هذا الوجه: «ومثلُ حذفِ الجوابِ هنا حَذْفُه في قوله: «ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمتُه وأنَّ اللَّهَ

---

(١) الآية ١١ من الجمعة.
(٢) الآية ٨ من المائدة.
(٣) الآية ٣٤ من التوبة.
(٤) البحر ٣/٣٤٦.
(٥) الآية ٢٠ من البقرة.
(٦) البحر ٣/٣٤٦.
(٧) الإملاء ١/١٩٤.

توابٌ حكيم»(١) وكأنَّ الذي قَدَّر الجوابَ محذوفاً استشكل كونَ قوله «لهمَّتْ» جواباً لأنَّ اللفظَ يقتضي انتفاءَ هَمِّهم بذلك، والغرضُ أنَّ الواقع كونُهم هَمُّوا على ما يُروى في القصة فلذلك قَدَّره محذوفاً، والذي جعله مثبتاً أجابَ عن ذلك بأحدِ وجهين: إمَّا بتخصيص الهَمِّ أي: لَهَمَّتْ هَمَّاً يـؤثِّر عندك، وإمَّا بتخصيص الإِضلال أي: يضلونك عن دينِك وشريعتِك، وكلا هذين الهمَّيْنِ لم يقع. و«أَنْ يُضِلُّوك» على حذف الباء أي: بأن يُضِلُّوك، ففي محلِّها الخلافُ المشهور، و«مِنْ» في «من شيء» زائدةٌ، و«شيء» يراد به المصدرُ أي: وما يَضُرُّونك ضرراً قليلاً ولا كثيراً.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ أَمَر﴾: في هذا الاستثناءِ قولان، أحدهما: أنه متصلٌ، والثاني: أنه منقطعٌ، وهما مبنيان على أن النجوى يجوز أن يُرادَ بها المصدرُ كالدَّعْوى فتكون بمعنى التناجي، وأَنْ يُرادَ بها القومُ المتناجُون إطلاقاً للمصدرِ على الواقع منه مجازاً نحو: «رجلٌ عَدْل وصَوْم» فعلى الأول يكون منقطعاً لأنَّ مَنْ أَمَر ليس تناجياً، فكأنه قيل: لكنْ مَنْ أَمَر بصدقةٍ ففي نجواه الخيرُ، والكوفيون يقدِّرون المنقطع بـ «بل»، وجَعَلَ بعضُهم الاستثناءَ متصلاً وإنْ أُريد بالنجوى المصدرُ، وذلك على حَذْفِ مضافٍ كأنه قيل: إلا نجوى مَنْ أَمَر، وإنْ جعلنا النجوى بمعنى المتناجين كان متصلاً. وقد عَرَفْتَ مِمَّا تقدَّم أن المنقطع منصوبٌ أبداً في لغة الحجاز، وأنَّ بني تميم يُجْرونه مُجْرى المتصل بشرط توجُّهِ العاملِ عليه، وأنَّ الكلامَ إذا كان نفياً أو شبهَه جاز في المستثنى الإِتباعُ بدلاً وهو المختار، والنصبُ على أصل الاستثناء، فقوله «إلا مَنْ أَمَر»: إما منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطع إنْ جَعَلْتَه منقطعاً في لغة الحجاز، أو على أصلِ الاستثناءِ إنْ جَعَلْتَه متصلاً، وإمَّا مجرورٌ على البدلِ من «كثير» أو مِنْ «نجواهم» أو صفةٌ لأحدهما، كما تقول: «لا تَمُرَّ

---

(١) الآية ١٠ من النور.

بجماعة من القوم إلا زيد» إنْ شئتَ جَعَلْتَ زيداً تابعاً للجماعةِ أو للقوم. ولم يَجْعلْه الزمخشري تابعاً إلا «لكثير» قال[1]: «إلا نَجْوَى مَنْ أَمر على أنه مجرورٌ بدلٌ من «كثير» كما تقولُ: «لا خيرَ في قيامِهم إلا قيامِ زيدٍ» وفي التنظيرِ بالمثال نظرٌ لا تَخْفَى مباينتُه للآية، هذا كله إنْ جَعَلْنَا الاستثناءَ متصلاً بالتأويلين المذكورين أو منقطعاً على لغة تميم. وتلخَّص فيه ستة أوجه: النصب على الانقطاع في لغةِ الحجاز أو على أصل الاستثناءِ، والجرُّ على البدل من «كثير» أو مِنْ «نجواهم» أو على الصفةِ لأحدهما.

و «مِنْ نجواهُمْ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «كثير» فهو في محلِّ جر، والنجوى في الأصلِ مصدرٌ كما تقدم، وقد يُطْلَقُ على الأشخاص مجازاً [قال تعالى: وإذْهم نَجْوى][2]، ومعناها المُسَارَّة، ولا تكون إلا من اثنين فأكثرَ، وقال الزجاج[3]: «النجوى ما تَفَرَّد به الاثنانُ فأكثرُ سراً كان أو ظاهراً. وقيل: النجوى جمع نَجِيّ نقله الكرماني. قوله: «بين» يجوز أن يكون منصوباً بنفس «إصلاح» تقول: «أصحلت بين القوم» قال تعالى: «فَأَصْلِحُوا بين أخويكم»[4] [٢١٩/ب] وأَنْ يتعلق / بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «إصلاح». و «ابتغاءَ» مفعولٌ من أجله. وألف «مرضاة» عن واوٍ، وقد تقدَّم تحقيقُه. وقرأ أبو عمرو[5] وحمزة: «فسوف يُـؤتيه» بالياءِ نظراً إلى الاسم الظاهر في قوله «مرضات الله»، والباقون بالنون نظراً لقوله بعدُ: «نُولِّه ونُصْلِه» وهو أوقعُ للتعظيمِ.

آ. (١١٥): ﴿ومَنْ يُشاقِقِ﴾: تقدَّم أنّ المضارعَ المجزوم والأمرَ من

---

(١) الكشاف ١/٥٦٣.

(٢) الآية ٤٧ من الإسراء، وما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٣) معاني القرآن ٢/١١٤.

(٤) الآية ١٠ من الحجرات.

(٥) السبعة ٢٣٧؛ الكشف ١/٣٩٧.

نحو «لم يَرْدُدْ» و«رَدَّ» يجوزُ فيه الإدغامُ وتركُه على تفصيلٍ في ذلك وما فيه من اللغات في آل عمران[1]، وكذلك حكمُ الهاء في قوله: «نُؤْته» و«نُصْلِه»، وتقدَّم قوله: «إن الله لا يَغْفِرُ أن يُشرك به»[2]. وخُتمت تيك بقوله «فقد افترى» وهذه بقوله: «فقد ضَلَّ» لأنَّ ذلك في غاية المناسبة، فإن الأولى في شأن أهل الكتاب من أنهم عندهم علمٌ بصحة ثبوته، وأن شريعتَه ناسخةٌ لجميع الشرائعِ، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك فافتروا على الله تعالى، وهذه في شأنِ قومٍ مشركين غير أهلِ كتابٍ ولا علمٍ فناسَب وصفُهم بالضلال، وأيضاً فقد تقدَّم ذكر الهدى[3] وهو ضدُّ الضلال.

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿إلا إناثاً﴾**: في هذه اللفظة تسعُ قراءات[4]: المشهورةُ وهي جمع أُنْثى نحو رِباب جمعُ رُبّى[5]. والثانية: وبها قرأ الحسن «أنثى» بالإفراد والمرادُ به الجمع. والثالثة: ــ وبها قرأ ابن عباس وأبو حيوة وعطاء والحسن أيضاً ومعاذ[6] القارىء وأبو العالية وأبو نهيك ــ: «إلا أُنُثا» كرُسُل، وفيها ثلاثةُ أوجه، أحدها: ــ وبه قال ابن جرير[7] ــ أنه جمعُ «إناث» كثِمار وثُمُر، وإناث جمع أنثى فهو جمع الجمع، وهو شاذ عند النحويين. والثاني: أنه جمع «أنيث» كقليب وقُلُب وغدير وغُدُر، والأنيث من الرجال المُخَنَّثُ الضعيفُ، ومنه «سيف أنيث وميناث وميناثة» أي: غير قاطع

---

(١) انظر: الآية ١٠٠ من آل عمران.

(٢) الآية ٤٨ من النساء.

(٣) الآية ٢ من البقرة.

(٤) الشواذ ٢٨؛ القرطبي ٥/٣٨٧؛ البحر ٣/٣٥٢.

(٥) الربّى: الشاة إذا ولدت.

(٦) معاذ بن الحارث المدني، روى عنه نافع وابن سيرين، توفي سنة ٦٣. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠١.

(٧) تفسير الطبري ٩/٢٠١.

قال صخر[1]:

١٦٥١ـ فتخْبِرَه بأنَّ العقلَ عندي
جُرازٌ لا أَفَلُّ ولا أَنيثُ

والثالث: أنه مفردٌ أي: يكون من الصفات التي جاءت على فُعُل نحو: امرأة حُنُثٌ. والرابعة: ـ وبها قرأ سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو الجوزاء ـ «وثَنا» بفتح الواو والثاء على أنه مفرد يراد به الجمع. والخامسة ـ وبها قرأ سعيد بن المسيب ومسلم[2] بن جندب وابن عباس أيضاً ـ «أُثُنا» بضم الهمزة والثاء، وفيها وجهان، أظهرهما: أنه جمع وثَن نحو: «أَسَد وأُسُد» ثم قَلَبَ الواوَ همزةً لضمِّها ضماً لازِماً، والأصلُ: «وثُنُ» ثم أُثُن. والثاني: أن «وَثَناً» المفردَ جُمِع على «وِثان» نحو: جَمَل وجِمال، وجَبَل وجِبال، ثم جُمِع «وِثان» على «وُثُن» نحو: حِمار وحُمُر، ثم قُلبت الواوُ همزةً لِما تقدَّم فهو جمعُ الجَمْعِ. وقد رَدَّ ابن عطية[3] هذا الوجه بأنَّ فِعالاً جمعُ كثرة، وجموعُ الكثرة لا تُجْمع ثانياً، إنما يجمعُ من الجموع ما كان من جموعِ القلة. وفيه مناقشة من حيث إن الجمع لا يُجمع إلا شاذاً سواءً كان من جموعِ القلة أم من غيرها. والسادسة ـ وبها قرأ أيوب السختياني ـ: وُثُنا وهي أصل القراءة التي قبلها. والسابعة والثامنة[4]: «أُثْنا ووُثْنا» بسكونِ الثاء مع الهمزة والواو، وهي تخفيف فُعُل كسُقُف. والتاسعة ـ وبها قرأ أبو السوار[5]،

(١) وهو صخر الغي، والبيت في المفردات ٢٣؛ واللسان: أنث؛ والبحر ٣٥٢/٣. والجراز من السيوف: النافذ الماضي.

(٢) مسلم بن جندب الهذلي المدني، تابعي، عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٢٩٧/٢.

(٣) المحرر ٢٥٧/٤.

(٤) وهي قراءة عطاء كما في الشواذ ٢٨.

(٥) أبو السوار الغنوي، رجل فصيح، أخذ عنه أبو عبيدة وكان على عهد ابن الأعرابي، يروي عن العرب. انظر: بغية الوعاة ٦٠٧/١.

وكذا وُجِدَتْ في مصحف عائشة: «إلا أَوْثاناً» جمع «وَثَن» نحو: جَمَل وأَجْمال وجَبَل وأَجْبال. وسُمِّيَتْ أصنامهم إناثاً لأنهم كانوا يُلْبِسونها أنواعَ الحُلِيّ ويسمونها بأسماءِ المؤنثات نحو: اللات والعزى ومَناةَ. وقد رُدَّ هذا بأنهم كانوا يُسَمُّون بأسماء الذكور نحو: هُبَل وذي الخَلَصة، وفيه نظر، لأن الغالب تسميتهم بأسماء الاناث. و«مريداً» فعيل من «مَرَدَ» أي تَجرَّد للشرِّ، ومنه «شجرة مَرْداء» أي: تناثر ورقُها، ومنه: الأمْرَدُ لتجرُّدِ وجهِه من الشعر، والصَّرْحُ الممرَّد الذي لا يعلوه غبار من ذلك. وقرأ[1] أبو رجاء ـ ويُرْوى عن عاصم ـ «تدْعُون» بالخطاب.

قوله: «لعنه الله» فيه وجهان. أظهرُهما: أنَّ الجملة صفة لـ «شيطاناً» فهي في محلِّ نصب، والثاني: أنها مستأنفةٌ: إمَّا إخبار بذلك، وإمَّا دعاء عليه. وقوله: «وقال» فيه ثلاثة أوجه: الصفةُ أيضاً، أو الحالُ على إضمار «قد» أي: وقد قال، أو على الاستئناف. و«لأتَّخِذَنَّ» جوابُ قسم محذوف. و«من عبادك» يجوزُ أَنْ يتعلَّق بالفعل قبله أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نصيباً» لأنه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها.

آ. (١١٩): ومفعولاتُ الأفعال الثلاثة محذوفةٌ للدلالةِ عليها أي: وَلأُضِلَّنَّهم عن الهدىٰ ولأُمَنِّيَنَّهم بالباطل[2] ولآمُرَنَّهم بالضلال، كذا قدَّره أبو البقاء[3]، والأحسنُ أن يُقَدَّر المحذوفُ من جنسِ الملفوظِ به أي: ولآمُرَنَّهم بالبَتك، ولآمُرَنَّهم بالتغيير. وقرأ[4] أبو عمرو فيما نَقَل عنه ابن عطية[5]: «ولأمُرَنَّهم» بغيرِ ألفٍ وهو قصرٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، ويجوز ألاَّ يُقَدَّر

(١) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٥٢.
(٢) الإملاء: الباطل.
(٣) الإملاء ١/١٩٥.
(٤) البحر ٣/٣٥٤.
(٥) المحرر ٤/٢٥٩.

شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ بوقوعِ هذه الأفعال من غيرِ نظرٍ إلى متعلَّقاتها نحو: «كُلوا واشربوا»[1]. والبَتْكُ: القَطْعُ والشقُّ، والبِتْكَةُ: القطعة من الشيء جَمْعُها بِتَك[2]:

١٦٥٢ـ حتى إذا ما هَوَتْ كَفُّ الغلام لها
طارَتْ وفي كفِّه مِنْ ريشها بِتَكُ

ومعنى ذلك: أنَّ الجاهلية كانوا يَشُقُّون أذن الناقة إذا ولدت خمسة أبطن آخرُها ذَكَر.

آ. (١٢٠) وقُرِىء[3]: ﴿يَعِدْهم﴾: بسكونِ الدال تخفيفاً لتوالي الحركات، ومفعولُ الوعدِ محذوفٌ أي: يعِدهُم الباطل أو السلامة والعافية. «إلا غروراً» يُحْتمل أن يكونَ مفعولاً ثانياً،وأن يكونَ مفعولاً من أجله،وأن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: وعداً ذا غُرور، وأَنْ يكونَ مصدراً على غير الصدرِ لأنَّ «يَعِدُهم» في قوةِ يَغُرُّهم بوعدِه.

آ. (١٢١) و ﴿عنها﴾: يجوز أن يتعلَّق بمحذوف: إمَّا على الحال من «مَحِيصاً» لأنه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها، وإمَّا على التبيين أي: أعني عنها، ولا يجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ؛ لأنه لا يتعدَّى بـ «عن» ولا بـ «محيصاً»، وإنْ كان المعنى عليه لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ معمولُه عليه، ومَنْ يُجَوِّزُ ذلك يُجَوِّزُ تَعَلُّق «عن» به. والمحيصُ: اسمُ مصدر من حاصَ يَحِيص إذا خَلَص ونَجا، وقيل: هو الزَّوَغَان بنُفُور، ومنه قولُه[4]:

---

(١) الآية ١٩ من الطور.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٧٥؛ واللسان: «بتك».

(٣) قراءة الأعمش كما في البحر ٣/٣٥٤؛ والشواذ ٢٩.

(٤) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو في الحماسة ١/٦٤؛ والبحر ٣/٣٤٨.

١٦٥٣ـ ولم نَدْرِ إنْ حِصْناً من الموتِ حَيْصَةً
كم العمــرُ بـاقٍ والمَــدَىٰ مُتَـطاوِلُ / [٢٢٠/أ]

ويروي: «جِضْنا» بالجيم والضاد المعجمة، ومنه: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ»، وحاصَ باصَ، أي: وقعوا في أمرٍ يَعْسَرُ التخلُّص منه، ويقال: مَحِيص ومَحاص، قال(١):

١٦٥٤ـ أتَحِيصُ من حُكْمِ المَنِيَّــةِ جـاهــداً
مــا للرجــالِ عن المَنــونِ مَحــاصُ

ويقال: حاصَ يَحُوص حَوْصاً وحِياصاً أي: زَايَل المكانَ الذي كان فيه، والحَوْصُ: ضيق مـؤخر العين ومنه الأحْوَصُ.

آ. (١٢٢) وقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا﴾: يجوزُ فيه وجهان: الرفع على الابتداءِ، والخبر «سَنُدْخِلُهم»، والنصبُ على الاشتغال أي: سَنُدْخِل الذين آمنوا سندخلهم، وقرىء(٢): «سيُدْخِلُهم» بياء الغيْبة. وانتصب «وعد الله» على المصدرِ المـؤكِّد لنفسِه و«حقاً» على المصدرِ المـؤكِّد لغيرِه، فـ«وعدَ» مـؤكدٌ لقولِه «سندخلهم»، وهو مفهومٌ مما قبله، و«حقاً» مـؤكِّدٌ لقوله: «وعدَ الله». و«قيلا» نصبٌ على التمييز. والقيل والقول والقال مصادرُ بمعنى واحدٍ، ومنه قولُه تعالى: «وقيلِه يا ربِّ»(٣).

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿ليس بأمانِيِّكم﴾: في «ليس» ضميرٌ هو اسمُها، وفيه خلافٌ: فقيل: يعودُ على ملفوظٍ به، وقيل: يعودُ على ما دَلَّ عليه اللفظُ من الفعلِ، وقيل: يَدُلُّ عليه سببُ الآية. فأمَّا عَوْدُه على ملفوظٍ به

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٤٨/٣.
(٢) البحر ٣٥٥/٣ من دون نسبة.
(٣) الآية ٨٨ من الزخرف.

فقيل: هو الوعدُ المتقدِّم في قوله «وعدَ الله» وهذا ما اختاره الزمخشري قال[1]: «في ليس ضميرُ وعدَ الله أي: ليس يُنالُ ما وعد الله من الثواب بأمانيكم ولا بأماني أهلِ الكتاب. والخطابُ للمسلمين لأنه لا يُؤمن[2] بوعِد الله إلا مَنْ آمَن به» وهذا وجهٌ حسنٌ. وأمَّا عودُه على ما يَدُلُّ عليه اللفظ فقيل: هو الإيمان المفهومُ من قوله: «والذين آمنوا» وهو قولُ الحسنِ وعنه: «ليس الإيمانُ بالتمني». وأمَّا عودُه على ما يَدُلُّ عليه السببُ فقيل: يعودُ على مجاورةِ المسلمين مع أهلِ الكتاب، وذلك أنَّ بعضَهم قال: «دينُنا قبلَ دينكم، ونبينا قبلَ نبيكم، فنحن أفضلُ»، وقال المسلمون: «كتابُنا يقضي على كتابكم، ونبينا خاتمُ الأنبياء» فنزلت. وقيل: يعودُ على الثواب والعقاب أي: ليس الثوابُ على الحسنات، ولا العقابُ على السيئات بأمانيكم. وقيل: قالت اليهودُ نحن أنبياء الله وأحبَّاؤه، ونحن أصحاب الجنة، وكذلك النصارى. وقالت كفار قريش: لا نُبْعَثُ، فنزلت أي: ليس ما ادعيتموه يا كفارَ قريش بأمانيِّكم.

وقرأ[3] الحسن وأبو جعفر وشيبةُ بن نصاح والحكم[4] والأعرج: «أمانِيكم»، «ولا أمانِي» بالتخفيف كأنَّهم جَمَعُوه على فعالِل دون فعاليل كما قالوا: قَرْقور وقراقير وقراقِر، والعرب تُنْقص من فعاليل الياء، كما تَزيدُها في فعالِل نحو قوله[5]:

١٦٥٥ــ .... تَنْقادَالصياريفِ

(١) الكشاف ١/٥٦٥.

(٢) الكشاف: «لا يتمنى».

(٣) البحر ٣/٣٥٥.

(٤) الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي، روى عن عاصم، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٧.

(٥) تقدم برقم ٦٨٧.

وقوله: «مَنْ يعمل» جملة مستأنفة مؤكدةٌ لحكم الجملة قبلها. وقرأ الجمهور «ولا يَجِدْ» جزماً، على عطفه على جواب الشرط، وروي عن ابن عامر[1] رفعُه، وهو على القطعُ عن النسق. ثم يُحْتمل أن يكون مستأنفاً وأن يكونَ حالاً، كذا قيل، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ المضارع المنفي بـ «لا» لا يقترن بالواوِ إذا وقع حالاً.

قوله: «مِن الصالحات مِنْ ذَكَرٍ» «من» الأولى للتبعيض لأنَّ المكلَّف لا يطيق عمل كل الصالحات. وقال الطبري[2]: «هي زائدةٌ عند قوم». وفيه ضعفٌ لعدمِ الشرطين. و «مِنْ» الثانية للتبيين. وأجاز أبو البقاء[3] أن تكونَ حالاً، وفي صاحبِها وجهان أحدُهما: أنه الضميرُ المرفوع بـ «يعمل»، والثاني: أنه الصالحات أي: الصالحات كائنةً من ذكر أو أنثى، وقد تقدَّم إيضاح هذا في قوله: «لا أُضِيعُ عَمَل عاملٍ منكم مِنْ ذَكَر أو أنثى»[4] والكلامُ على «أو» أيضاً. وقوله: «وهو مؤمن» جملة حالية من فاعل «يعمل». وقرأ[5] أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «يُدْخَلون» هنا وفي مريم[6] وأول غافر[7] بضم حرف المضارعة وفتح الخاء مبنياً للمفعول، وانفردَ ابنُ كثير وأبو بكر بثانية غافر[8]، وأبو عمرو بالتي في فاطر[9]، والباقون بفتحِ حرفِ

(١) رواية ابن بكار عنه كما في القرطبي ٥/٣٩٩.

(٢) تفسير الطبري ٩/٢٤٩.

(٣) الإملاء ١/١٩٥.

(٤) الآية ١٩٥ من آل عمران.

(٥) السبعة ٢٣٧؛ الكشف ١/٣٩٧.

(٦) الآية ٦٠.

(٧) الآية ٤٠.

(٨) الآية ٦٠.

(٩) الآية ٣٣.

المضارعةِ وضَمِّ الخاء مبنياً للفاعل، وذلك للتفنُّنِ في البلاغَةِ، وقد يظهرُ فروقٌ لا يَسَعُها هذا الكتابُ.

آ. (١٢٥) **قوله تعالى: ﴿مِّمَّنْ أَسْلَمَ﴾**: متعلِّقٌ بـ «أَحْسَنُ» فهي «مِنْ» الجارة للمفضول، و «لله» متعلقٌ بـ «أَسْلَم»، وأجاز أبو البقاء[1] أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حالٌ من «وجهه» وفيه نظرٌ لا يخفى. «وهو مُحْسِنٌ» حالٌ من فاعل «أَسْلم»، و «اتَّبع» يجوز أن يكون عطفاً على «أسلم» وهو الظاهر، وأن يكونَ حالاً ثانية من فاعل «أسلم» بإضمار «قد» عند مَنْ يشترط ذلك، وقد تقدَّم الكلام على «حنيفاً» في البقرة[2]، إلا أنه يجوزُ هنا أن يكونَ حالاً من فاعلِ «اتّبع».

قوله: «واتخذ اللَّهُ إبراهيمَ خليلاً» فيه وجهان، وذلك أن «اتَّخذ» إنْ عَدَّيْناها لاثنين كان مفعولاً ثانياً وإلا كانَ حالاً، وهذه الجملة عطف على الجملةِ الاستفهاميةِ التي معناها الخبرُ نَبَّهَتْ على شرف المتبوع وأنه جديرٌ بأن يُتَّبع لاصطفاءِ الله له بالخُلّة، ولا يجوز عطفها على ما قبلها لعدم صلاحيتِها صلةً للموصول. وجعلها الزمخشري[3] جملةً معترضة قال: «فإنْ قلت ما محلُّ هذه الجملةِ؟ قلت: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مِنْ جمل الاعتراضاتِ نحو ما يجيء في الشعر من قولهم «والحوادثُ جَمَّةٌ» فائدتُها تأكيدُ وجوبِ اتِّباع مِلَّته، لأنَّ مَنْ بَلَغ من الزُّلفى عند الله أن اتَّخذه خليلاً كان جديراً بأن يُتَّبع» فإنْ عنى بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس ثَمَّ اعتراضٌ، إذ الاعتراضُ بين متلازمين كفعلٍ وفاعل ومبتدأ وخبر

---

(١) الإملاء ١/١٩٥.
(٢) الآية ١٣٥.
(٣) الكشاف ١/٥٦٦.

وشرط وجزاء وقسم وجواب، وإن عَنَى غيرَ ذلك احتُمِل، إلا أنَّ تنظيرَه بقولِهم: «والحوادثُ جَمَّةٌ» يُشْعِر بالاعتراض المصطلح عليه؛ فإن قولهم «والحوادث جمة» وَرَدَ في بيتين، أحدُهما بين / فعل وفاعل كقوله(١): [٢٢٠/ب]

١٦٥٦ـ وقد أَدْرَكَتْني والحوادثُ جَمَّةٌ
أَسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلِ

والآخرُ يحتمل ذلك، على أن تكونَ الباءُ زائدةً في الفاعل كقوله(٢):

١٦٥٧ـ ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ
بأنَّ امرأ القيس بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا

ويحتمل أن يكونَ الفاعلُ ضميراً دلَّ عليه السياق أي: هل أتاها الخبر بأن امرأ القيس، فيكون اعتراضاً بين الفعل ومعموله.

والخليلُ: مشتق من الخَلَّة بالفتح وهي الحاجة، أو من الخُلَّة بالضم، وهي المودة الخالصة، أو من الخَلَل. قال ثعلب: «سُمِّي خليلاً لأن مودته تَتَخَلَّلُ القلبَ» وأنشد(٣):

١٦٥٨ـ قد تَخَلَّلْتَ مسلكَ الروحِ مني
وبه سُمِّي الخليلُ خليلا

وقال الراغب(٤): «الخَلَّة ـ أي بالفتح ـ الاختلالُ العارضُ للنفس: إمَّا لشَهْوَتِها لشيء أو لحاجتِها إليه، ولهذا فَسَّر الخَلّة بالحاجة، والخُلّة ـ أي

---

(١) تقدم برقم ٧٤١.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٦٦؛ والخصائص ١/٣٣٥؛ ومفردات الراغب ٥٤؛ وابن يعيش ٨/٢٣؛ واللسان: بقر؛ والإنصاف ١٧١. وبيقر: هاجر.

(٣) البيت لبشار، وهو في مفردات الراغب ١٥٤؛ والقرطبي ٥/٤٠٠.

(٤) المفردات ١٥٤.

بالضم ـ المودة: إما لأنها تتخلل النفس أي تتوسطها، وإما لأنها تُخِلُّ النفسَ فتؤثِّر فيها تأثيرَ السهم في الرميَّة، وإمَّا لفَرْطِ الحاجة إليها».

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿وما يُتْلى﴾**: فيه سبعة أوجه، وذلك أن موضع «ما» يحتمل أن يكون رفعاً أو نصباً أو جراً. فالرفعُ من ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكنِّ في «يُفتيكم» العائدِ على الله تعالى، وجاز ذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور مع أن الفصلَ بأحدِهما كافٍ. والثاني: أنه معطوفٌ على لفظ الجلالة فقط، كذا ذكره أبو البقاء[١] وغيرُه، وفيه نظر، لأنه: إمَّا أَنْ يُجعلَ من عطف مفردٍ على مفرد فكان يجب أن يُثَنَّى الخبرُ وإنْ توسط بين المتعاطفين فيقال: «يُفْتِيانكم»، إلاَّ أنَّ ذلك لا يجوز، ومَنِ ادَّعى جوازَه يَحْتاج إلى سماع من العرب فيقال: «زيد قائمان وعمرو»، ومثلُ هذا لا يجوز، وإمَّا أَنْ يُجْعَلَ من عطف الجمل بمعنى أنَّ خبرَ الثاني محذوفٌ أي: وما يتلى عليكم يُفْتيكم، فيكون هذا هو الوجهَ الثالث ـ وقد ذكروه ـ فيلزم التكرار. والثالث من أوجه الرفع: أنه رفع بالابتداء، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أنه الجار بعده وهو «في الكتاب» والمرادُ بما يتلى القرآنُ، وبالكتابِ اللوحُ المحفوظ، وتكون هذه الجملةُ معترضةً بين البدل والمبدل منه على ما سيأتي بيانُه. وفائدةُ الاخبارِ بذلك تعظيمُ المتلوِّ ورفعُ شأنِه، ونحوه: «وإنَّه في أُمِّ الكتابِ لدينا لَعَلِيٌّ حكيم»[٢]. والاحتمال الثاني: أن الخبر محذوف أي: والمتلوُّ عليكم في الكتاب يُفْتيكم أو يبيِّن لكم أحكامَهن، فهذه أربعة أوجه. وكلام الزمخشري[٣] يحتمل جميع الأوجه، فإنه قال: «ما يُتْلى» في محل الرفع أي: اللّهُ يُفْتيكم والمتلوُّ في الكتاب في معنى اليتامى، يعني قولَه: «وإنْ خِفْتُم ألاَّ تُقْسِطوا في اليتامى»[٤]

(١) الاملاء ١/١٩٦.
(٢) الآية ٤ من الزخرف.
(٣) الكشاف ١/٥٦٧.
(٤) الآية ٣ من النساء.

وهو من قولك: «أعجبني زيدٌ وكرمه» انتهى. يعني أنه من بابِ التجريد، إذ المقصودُ الإخبارُ بإعجاب كرمِ زيدٍ، وإنما ذُكِر زيدٌ ليُفيدَ هذا المعنى الخاصِ لذلك المقصود أنّ الذي يُفْتيهم هو المتلو في الكتاب، وذُكِرت الجلالةُ للمعنى المشار [إليه]، وقد تقدَّم تحقيق التجريد في أول البقرة عند قوله «يخادعون الله»[١].

والجر من وجهين، أحدهما: أن تكون الواو للقسم، وأقسمَ اللّـهُ بالمتلوِّ في شأن النساء تعظيماً له كأنه قيل: وأُقْسم بما يُتْلى عليكم في الكتاب، ذكره الزمخشري[٢]. والثاني: أنه عطفٌ على الضمير المجرور بـ «في» أي: يُفْتيكم فيهنَّ وفيما يتلى، وهذا منقولٌ عن محمد[٣] بن أبي موسى قال: «أفتاهم الله فيما سألوا عنه وفيما لم يَسْألوا»، إلا أنَّ هذا ضعيف[٤] من حيث الصناعةُ، لأنه عطفٌ على الضميرِ المجرورِ من غير إعادة الجار وهو رأي الكوفيين، وقد قَدَّمْتُ ما في ذلك من مذاهب الناس ودلائلهم مستوفى عند قوله: «وكفرٌ به والمسجدِ الحرام»[٥] فعليك بالالتفات إليه. قال الزمخشري[٦]: «ليس بسديدٍ أن يُعْطَفَ على المجرور في «فيهنَّ» لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى» وهذا سبَقَه إليه أبو إسحاق[٧] قال: «وهذا بعيدٌ بالنسبةِ إلى اللفظِ وإلى المعنى: أمَّا اللفظُ فإنه يقتضي عطفَ المُظْهَر على المضمرِ، وأما المعنى فلأنه ليس المرادُ أنَّ اللّـهَ يفتيكم في شأنِ ما يُتْلى

---

(١) الآية ٩.

(٢) الكشاف ١/٥٦٧.

(٣) لم أهتد إلى ترجمته.

(٤) أي ضعيف عند البصريين وليس على اختياره؛ لأنه اختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة. انظر إعرابه للآية ٢١٧ من البقرة.

(٥) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٦) الكشاف ١/٥٦٧.

(٧) معاني القرآن ٢/١٢٤.

عليكم في الكتاب، وذلك غيرُ جائزٍ كما لم يَجُزْ في قوله «تساءلون به والأرحامِ»(١) يعني من غيرِ إعادةِ الجار. وقد أجاب الشيخ(٢) عما ردَّ به الزمخشري والزجاج بأن التقديرَ: يُفْتيكم في متلوِّهنَّ وفيما يُتْلى عليكم في الكتابِ في يتامىٰ النساء، وحُذِف لدلالة قوله «وما يتلى عليكم»، وإضافةُ «متلوّ» إلى ضمير «هُنَّ» سائغةٌ، إذ الإضافةُ تكون بأدنى ملابسةٍ لمَّا كان متلواً فيهن صَحَّتِ الإضافةُ إليهن، كقوله: «مكرُ الليل والنهار»(٣) لمَّا كان المكرُ يقع فيهما صَحَّتْ إضافتُه إليهما، ومثله قول الآخر(٤):

١٦٥٩ـ إذا كوكبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ
سهيلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في الغرائبِ

وفي هذا الجوابِ نظرٌ.

والنصبُ بإضمار فعل أي: ويبيِّن لكم ما يُتْلى، لأنَّ «يُفْتيكم» بمعنى يبيِّن لكم. واختار الشيخ(٥) وجهَ الجرِّ على العطفِ على الضمير، مختاراً لمذهب الكوفيين وبأنَّ الأوجه كلَّها تؤدي إلى التأكيد، وأمَّا وجهُ العطف على الضمير فيجعلُه تأسيساً قال: «وإذا دار الأمرُ بينهما فالتأسيسُ أَوْلى»، وفي جَعْلِه هذا الوجهَ منفرداً بالتأسيس دونَ بقية الأوجه نظرٌ لا يَخْفى.

قوله: «في الكتاب» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلق بـ«يُتْلى»، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «يتلى». والثالث: أنه خبر «ما يتلى» على الوجه الصائر إلى أنَّ «ما يتلى»

(١) الآية ١ من النساء.
(٢) البحر ٣/٣٦١.
(٣) الآية ٣٣ من سبأ.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ٢/٢٢٨ابن يعيش ٣/٨؛ والمقرب ١/٢١٣؛ واللسان: غرب؛ والخزانة ١/٤٨٧. وأذاعت: فرقت. والشاهد في قوله «كوكب الخرقاء» حيث أضافه إليها لجدِّها في عملها عند طلوعه.
(٥) البحر ٣/٣٦٠.

مبتدأ، فيتعلق بمحذوف أيضاً، إلاَّ أنَّ محلَّه على هذا الوجهِرفعٌ ،وعلى ما قبله نصبٌ.

قوله: «في يتامى» فيه خمسة أوجه، أحدُها: أنه بدل من «الكتاب» وهو بدلُ اشتمالٍ، ولا بد مِنْ حذفِ مضافٍ أي في حُكْم يتامى، ولا شك أن الكتابَ مشتملٌ على ذكرِ أحكامهن. والثاني: أن يتعلق بـ«يتلى». فإن قيل: كيف يجوزُ تعلُّقُ حَرْفَيْ جر بلفظ واحد ومعنى واحد؟ فالجوابُ أنَّ معناهما مختلف، لأنَّ الأولى للظرفيةِ على بابها، والثانية بمعنى الباء للسببية مجازاً أو حقيقةً عند مَنْ يقولُ بالاشتراك. وقال أبو البقاء[1]: كما تقولُ «جئتُك في يوم الجمعة في أَمْرِ زيد». والثالث: أنه بدل من «فيهن» بإعادة العامل، ويكون هذا بدل بعض من كل. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: بِمَ تعلَّق قوله «في يتامى النساء؟» قلت: في الوجه الأول هو صلةُ «يُتْلى» أي: يُتْلى عليكم في معناهن، ويجوز أن يكونَ «في يتامى» بدلاً من «فيهنَّ»، وأمّا في الوجهين الأخيرين فبدلٌ لا غير» انتهى. يعني بالوجه الأول أن يكونَ «ما يتلى» مرفوعَ المحل. قال الشيخ[3]: «أمَّا ما أجازه في وجْهْ الرفع من كونه صلة «يتلى» فلا يجوزُ إلاَّ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «في الكتاب» أو تكون «في» للسببية، لئلا يتعلق حرفا جر بلفظ واحد ومعنى واحد بعاملٍ واحد، وهو ممتنعٌ إلا في البدل والعطف، وأمَّا تجويزُه أن يكونَ بدلاً من «فيهن» فالظاهرُ أنه لا يجوز للفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بالمعطوفِ، ويصير هذا نظيرَ قولك: «زيدٌ يقيمُ في الدار وعمروٌ في كِسْرٍ منها»[4] فَفَصَلْتَ بين «في الدار» وبين «في كِسْر» بـ «عمرو»، والمعهودُ في مثل هذا / التركيب: «زيدٌ يقيمُ في الدار في [٢٢١/أ]

(١) الاملاء ١٩٦/١.
(٢) الكشاف ٥٦٧/١.
(٣) البحر ٣٦١/٣.
(٤) كسر الدار: جانبها.

كِسْرٍ منها وعمروٌ». الرابعُ: أَنْ يتعلَّق بنفس الكتاب أي: فيما كَتَب في حكم اليتامى. الخامس: أنه حال فيتعلَّق بمحذوفٍ، وصاحبُ الحالِ هو المرفوعُ بـ «يُتْلى» أي: كائناً في حكم يتامى النساء، وإضافةُ «يتامى» إلى النساء من بابِ إضافةِ الخاص إلى العام لأنهن ينقسمن إلى يتامى وغيرهن. وقال الكوفيون: هو من إضافةِ الصفة إلى الموصوف، إذا الأصلُ: في النساء اليتامى، وهذا عند البصريين لا يجوز، ويؤولون ما وَرَدَ من ذلك. وقال الزمخشري[١]: «فإنْ قلت: إضافة اليتامى إلى النساء ما هي؟ قلت: هي إضافةٌ بمعنى «مِنْ» نحو: سُحْقِ عمامةٍ. قال الشيخ[٢]: «والذي ذكره النحويون من ذلك إضافة الشيء إلى جنسه نحو: «خاتمُ حديدٍ» ويجوزُ الفصل[٣] إمَّا بإتباع نحو: «خاتمٌ حديدٌ» أو تنصبَه تمييزاً نحو: «خاتمٌ حديداً» أو تجرُّه بـ «مِنْ» نحو: خاتم من حديد». قال: «والظاهر أن إضافة «سُحْق عمامةٍ» و «يتامى النساء» بمعنى اللامِ، ومعنى اللام الاختصاص». وهذا الردُّ ليس بشيء فإنهم ذكروا ضابط الإضافة التي بمعنى «مِنْ» أن تكونَ إضافةَ جزءٍ إلى كل بشرطِ صدقِ اسمِ الكل على البعض، ولا شك أن «يتامى» بعض من النساء، والنساء يَصْدُق عليهنَّ، وتحرَّزْنا بقولنا «بشرطِ صدقِ الكل على البعض» من نحو «يد زيد» فإنَّ زيداً لا يَصْدُقُ على اليد وحدَها. وقال أبو البقاء[٤]: «في يتامى النساء» أي: في اليتامى منهن» وهذا تفسيرُ معنى لا إعرابٍ.

والجمهور على «يتامى» جمع يتيمة. وقرأ أبو عبدالله المدني[٥]:

---

(١) الكشاف ١/٥٦٧.

(٢) البحر ٣/٣٦٢.

(٣) أي الفصل عن الإضافة.

(٤) الإملاء ١/١٩٦.

(٥) البحر ٣/٣٦٢؛ الشواذ ٢٩؛ وأبو عبدالله المدني لعله أبان بن عثمان روى عنه ابنه عبدالرحمن والزهري، توفي سنة ١٠٥. انظر: البلغة ٢، البغية ١/٤٠٥.

«ييامى» بياءين مِنْ تحتُ، وخَرَّجه ابن جني[1] على أن الأصل «أيامى» فأَبْدَلَ من الهمزة ياءً، كما قالوا: «فلانٌ ابنُ أعصر ويَعْصر»، والهمزةُ أصلٌ، سُمِّي بذلك لقوله[2]:

١٦٦٠ـ أبُنَيَّ إنَّ أباكَ غَيَّر لونَه
كَرُّ الليالي واختلافُ الأعْصُرِ

وهم يُبْدلون الهمزةَ من الياء كقولهم: «قطع الله أَدَهُ» يريدون: يَده، فلذلك يُبْدِلون منها الياءَ، و«أيامى» جمع «أَيِّم» بوزن فَيْعِل، ثم كُسِّر على أيايم كسيِّد وسايد، ثم قُلِبَتِ اللامِ إلى موضعِ العين، والعين إلى موضع اللام فصار اللفظ «أَيامي» ثم قُلِبت الكسرةُ فتحةً لخفتِها، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار: «أيامىٰ» فوزنه فيالع. وقال أبو الفتح[3] أيضاً: «ولو قيل إنه كُسِّر أيِّم على فَعْلى كسَكْرى ثم كُسِّر ثانياً على «أيامى» لكان وجهاً حسناً. وسيأتي تحقيق هذه اللفظة عند قوله: «وأنْكِحوا الأيامى منكم»[4] إنْ شاء الله تعالى. وقرىء[5]: «ما كَتَبَ اللَّـهُ لهنَّ» بتسمية الفاعل.

قوله: «وتَرْغبون» فيه أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنه معطوفٌ على الصلةِ عطفَ جملةٍ مثبتةٍ على جملةٍ منفية أي: اللاتي لا تؤتونهن واللاتي ترغبون أن تنكحوهُن، كقولك: «جاء الذي لا يَبْخَلُ ويكرم الضيفان». والثاني: أنه معطوفٌ على الفعلِ المنفيِّ بـ «لا» أي: لا تؤتونهن ولا ترغبون. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «تؤتونهن» أي: لا تؤتونهن وأنتم راغبون في

(١) المحتسب ١/٢٠٠.
(٢) البيت لأعصر بن سعد وهو في الخصائص ٢/٨٦؛ والمحتسب ١/٢٠٠؛ واللسان: «عصر».
(٣) المحتسب ١/٢٠٠.
(٤) الآية ٣٢ من النور.
(٥) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٦٢ من دون نسبة.

نكاحهن. ذكر هذين الوجهين أبو البقاء[1]، وفيهما نظر: أمّا الأولُ فلخلافِ الظاهر، وأما الثاني فلأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا بتأويلٍ لا حاجة لنا به ههنا.

و «أن تَنْكحوهن» على حَذْفِ حرفِ الجر ففيه الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أم جر؟ واختُلِفَ في تقدير حرف الجر فقيل: هو «في» أي: ترغبون في نكاحهن لجمالِهنَّ ومالِهنَّ، وقيل: هو «عن» أي: ترغبون عن نكاحهن لقُبْحِهن وفقرهنَّ، وكان الأولياء كذلك: إن رَأَوها جميلة موسِرَةً تزوجها وليُّها، وإلاَّ رغِبَ عنها. والقول الأول مرويٌّ عن عائشة وطائفة كبيرة. وهنا سؤال: وهو أنَّ أهلَ العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفُه باطراد مع «أَنْ» و «أنَّ» بشرط أَمْنِ اللبس، يعني أن يكون الحرفُ متعيناً نحو: «عجبت أن تقوم» أي: من أن تقوم، بخلاف «مِلْتُ إلى أن تقوم» أو «عن أن تقوم» والآيـةُ من هذا القبيل. والجواب: أن المعنيين صالحان يدل عليه ما ذكرت لك من سببِ النزولِ فصار كلٌّ من الحرفين مراداً على سبيلِ البدل.

قوله: «والمستضعفين» فيه ثلاثة أوجه الأول ــ وهو الظاهر ــ أنه معطوفٌ على «يتامى النساء» أي: ما يتلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين، والذي تُلي عليهم فيهم قوله: «يُوصيكم الله في أولادكم»[2]، وذلك أنهم كانوا يقولون: لا نُوَرِّثُ إلا مَنْ يحمي الحَوْزة ويَذُبُّ عن الحرَم فيَحرمون المرأةَ والصغيرَ فنزلت. والثاني: أنَّه في محلِّ جر عطفاً على الضمير في «فيهن»، وهذا رأيٌ كوفي. والثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على موضع «فيهن» أي: ويبيِّن حالَ المستضعفين. قال أبو البقاء[3]: «وهذا التقديرُ يَدْخُلُ في

(١) الإملاء ١/١٩٦.
(٢) الآية ١١ من النساء.
(٣) الإملاء ١/١٩٦.

مذهبِ البصريين مِنْ غيرِ كَلَفَةٍ» يعني أنه خير من مذهب الكوفيين، حيث يُعْطَفُ على الضمير المجرور مِنْ غيرِ إعادَةِ الجار.

قوله: «وأَنْ تقوموا» فيه خمسةُ أوجه: الثلاثة المذكورة فيما قبله فيكون هو كذلك لعطفِه على ما قبلَه، والمتلوُّ عليهم في هذا المعنى قولُه: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»[1] ونحوه. والرابع: النصبُ بإضمار فعل. قال الزمخشري[2]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار «يأمركم»، بمعنى: ويأمركم أن تقوموا، وهو خطابٌ للأئمة بأَنْ ينظروا إليهم ويستوفوا لهم حقوقهم ولا يَدَعوا أحداً يهتضم جانبهم»، فهذا الوجه من النصبِ غيرُ الوجهِ الذي ذكرته فيما قبلُ. والخامس: أنه مبتدأ وخبره محذوفٌ أي: وقيامُكم لليتامى بالقسطِ خيرٌ لكم. وأولُ الأوجُهِ أوجَهُ.

آ. (١٢٨) **قوله تعالى: ﴿وإن امرأةٌ﴾**: «امرأةٌ» فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ واجبِ الإضمار، وهذه من باب الاشتغال، ولا يجوز رفعُها بالابتداء لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يليها إلا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش[3] والكوفيين، والتقديرُ: «وإنْ خافت امرأة خافت»، ونحوهُ: «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك»[4]. واستدلَّ البصريون على مذهبهم بأن الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط في قول عدي[5]:

١٦٦١ـ ومتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي

(١) الآية ٢ من النساء.

(٢) الكشاف ١/٥٦٧.

(٣) معاني القرآن ٢٤٦، ٣٢٧.

(٤) الآية ٦ من التوبة.

(٥) ملحق ديوانه ١٥٦؛ والكتاب ١/٤٥٨؛ والمقتضب ٢/٧٦؛ وأمالي الشجري ٢/٣٣٢؛ والإنصاف ٦١٧؛ وابن يعيش ٩/١٠؛ والخزانة ١/٤٥٦؛ والهمع ٢/٥٩؛ والدرر ٢/٧٥. والواغل: الداخل على الشَّرْب من غير أن يدعوه، وينبهم: ينزل بهم.

و «مِنْ بعلها» يجوزُ أن يتعلَّق بـ «خافت» وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من «نُشوزاً» إذ هو في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّم عليها تعذَّر جَعْلُه صفةً فنُصِب حالاً. و «فلا» جوابُ الشرط.

[٢٢١/ب] قوله «أَنْ يُصْلِحا» قرأ[١] الكوفيون: / «يُصْلِحا» من أصلح، وباقي السبعة «يَصَّالحا» بتشديد الصاد بعدها ألف، وقرأ عثمان[٢] البَتي والجحدري: «يَصَّلِحا» بتشديد الصاد من غير ألف، وعبيدة السلماني: «يُصالِحا» بضمِّ الياءِ وتخفيفِ الصادِ وبعدَها ألفٌ من المفاعلة، وابن مسعود والأعمش: «أن اصَّالحا». فأمّا قراءةُ الكوفيين فواضحةٌ، وقراءةُ باقي السبعة أصلُها «يتصالحا»، فأُريد الإدغام تخفيفاً فَأُبْدِلت التاءُ صاداً وأُدْغِمت، وأمَّا قراءةُ عثمان فأصلُها: «يَصْطَلِحا» فَخُفِّفَ بإبدالِ الطاء المبدلةِ من تاءِ الافتعال صاداً وإدغامها فيما بعدها. وقال أبو البقاء[٣]: «وأصلُه: «يَصْتَلِحا»[٤] فأُبْدِلت التاء صاداً وأُدْغِمت فيها الأولى» وهذا ليس بجيدٍ، لأنَّ تاءَ الافتعال يجبُ قَلْبُها طاءً بعد الأحرف الأربعة كما تقدَّم تحقيقُه في البقرة، فلا حاجة إلى تقديرِها تاءً، لأنه لو لُفِظ بالفعلِ مظهراً لم يُلْفظ فيه بالتاء إلا بياناً لأصلِهِ. وأمَّا قراءةُ عبيدة فواضحةٌ لأنها من المصالحة. وأما قراءة «يصطلحا»[٥] فأوضحُ. ولم يُخْتلف في «صُلْحاً» مع اختلافِهم في فعلِه.

وفي نصبِه أوجهٌ: فإنه على قراءةِ الكوفيين يَحْتمل أن يكونَ مصدراً،

---

(١) السبعة ٢٣٨؛ والكشف ١/٣٩٨؛ الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٦٣؛ القرطبي ٥/٤٠٥.
(٢) عثمان بن مسلم البصري، روى عن أنس والشعبي، وعنه حماد والثوري، ثقة. توفي سنة ١٤٣. انظر: تهذيب التهذيب ٧/١٥٤.
(٣) الإملاء ١/١٩٧.
(٤) في المطبوعة: «يصطلحا» وهو سهو.
(٥) لم يسبق له أن أشار إليها، وذكرها في الإملاء ١/١٩٧.

وناصبُه: إمَّا الفعلُ المتقدمُ وهو مصدرٌ على حذف الزوائد، وبعضُهم يعبِّر عنه بأنه اسمُ مصدرٍ كالعطاءِ والنبات، وإمَّا فعلٌ مقدرٌ أي: فيُصْلِحُ حالهما صلحاً. وفي المفعولِ على هذين التقديرين وجهان، أحدُهما: أنه «بينهما» اتُّسِع في الظرف فجُعِل مفعولاً به. والثاني: أنه محذوف و«بينهما» ظرفٌ أو حالٌ مِنْ «صلحا» فإنه صفةٌ له في الأصل. ويُحْتمل أن يكونَ نصبُ «صلحاً» على المفعول به إن جعلته اسماً للشيء المصطلح عليه كالعَطاء بمعنى المُعْطى، والنبات بمعنى المُنْبَت. وأمَّا على بقيةِ القراءاتِ فيجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً على أحدِ التقديرين المتقدمين: أعني كونَه اسمَ المصدرِ، أو كونَـه على حَذْفِ الزوائد، فيكون واقعاً موقعَ «تصالحا أو اصطلاحاً أو مصالحةً» حَسْبَ القراءات المتقدمة، ويجوزُ أَنْ يكون منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِ أي: بصلح أي بشيء يقعُ بسببِ المصالحة، إذا جَعَلْناه اسماً للشيء المصطلح عليـه. والحاصلُ أنه في بقية القراءات ينتفي عنه وجهُ المفعولِ به المذكورِ في قراءة الكوفيين، وتبقى الأوجهُ الباقيةُ جائزةً في سائر القراءات.

قوله: «والصلحُ خيرٌ» مبتدأ وخبر، وهذه الجملة قال الزمخشري(١) فيها وفي التي بعدها: «إنهما اعتراضٌ» ولم يبيِّنْ ذلك، وكأنه يريد أن قولَه: «وإنْ يَتفَرَّقا» معطوفٌ على قوله: «فلا جناح» فجاءت الجملتان بينهما اعتراضاً، هكذا قال الشيخ(٢) وفيه نظر، فإن بعدهما جملاً أُخَرَ فكان ينبغي أن يقول الـزمخشـري في الجميـع: إنهـا اعتـراض، ولا يخص: «والصلح خيـر» «وأُحْضِرَت الأنفسُ» بذلك، وإنما يريد الزمخشري بذلك الاعتراضَ بين قوله: «وإن امرأة» وقوله: «وإنْ تحسنوا» فإنهما شرطان متعاطفان، ويَدُلُّ عليه تفسيرُه

(١) الكشاف ١/٥٦٨.

(٢) البحر ٣/٣٦٤.

له بما يفيد هذا المعنى فإنه قال: «وإن تحسنوا بالإقامة على نسائكم وإن كرهتموهن وأحببتم غيرهن وتتقوا النشوزَ والإعراضَ» انتهى. والألفُ واللام في «الصلح» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكونَ للعهد لتقدُّمِ ذكره نحو: «فعصى فرعونُ الرسولَ»[1]. و«خير» يُحْتمل أن تكون للتفضيل على بابها والمفضَّلُ عليه محذوفٌ فقيل: تقديرُه: من النشوز والإعراض، وقيل: خيرٌ من الفرقة، والتقدير الأولُ أَوْلى للدلالة اللفظية، ويُحْتمل أن تكون صفةً مجردةً أي: والصلحُ خيرٌ من الخيور، كما أنَّ الخصومةَ شرٌّ من الشرور.

قوله: «وأُحْضِرَتِ الأنفسُ الشحَّ» «حَضَر» يتعدى إلى مفعول، واكتسب بالهمزة مفعولاً ثانياً، فلمَّا بُني للمفعول قامَ أحدُهما مقامَ الفاعل فانتصبَ الآخرُ. والقائمُ مقامَ الفاعلِ هنا يَحْتمل وجهين أظهرهما ـ وهو المشهورُ مِنْ مذاهب النحاة ـ: أنه الأول وهو «الأنفس» فإنه الفاعل في الأصل، إذ الأصل: «حضرت الأنفسُ الشحَّ». والثاني: أنه المفعول الثاني، والأصل: وحضر الشحُّ الأنفسَ، ثم أحضر اللَّهُ الشحَّ الأنفسَ، فلما بُني الفعل للمفعول أُقيم الثاني ـ وهو الأنفسُ ـ مقامَ الفاعل، فأُخِّر الأول وبقي منصوباً، وعلى هذا يجوز أن يقال: «أُعْطِي درهمٌ زيداً» و«كُسِي جبةٌ عمراً»، والعكس هو المشهورُ كما تقدَّم، وكلامُ الزمخشري[2] يَحْتمل كونَ الثاني هو القائمَ مقامَ الفاعلِ فإنه قال: «ومعنى إحضارِ الأنفسِ الشحَّ أنَّ الشحَّ جُعِل حاضراً لها لا يَغِيب عنها أبداً ولا ينفك» يعني أنها مطبوعةٌ عليه، فأُسْنِدَ الحضورُ إلى الشح كما ترى، ويحتمل أنه جَعَله من باب القلب فنَسَب الحضورَ إلى الشحِّ وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس. وقرأ العدوي[3]:

---

(١) الآية ١٦ من المزمل «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى...».
(٢) الكشاف ١/٥٦٨.
(٣) وهو أبو السمَّال وتقدمت ترجمته، وانظر: البحر ٣/٣٦٤.

«الشِحَّ» بكسر الشين وهي لغة. والشُّحُّ: البخل مع حرص فهو أخص من البخل.

آ. (١٢٩) **قوله تعالى: ﴿كلَّ الميلِ﴾**: نصبٌ على المصدرية، وقد تقرر أن «كل» بحسَبِ ما تُضاف إليه، إنْ أضيفت إلى مصدر كانت [مصدراً]، أو ظرفٍ أو غيره فكذلك. قوله: «فَتَذَروها» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب بإضمارِ «أَنْ» في جواب النهي، والثاني: أنه مجزوم عطفاً على الفعل قبله أي: فلا تذروها، ففي الأول نَهْيٌ عن الجمع بينهما، وفي الثاني نهيٌ عن كلٍّ على حِدَتِه وهو أبلغُ، والضميرُ في «تَذروها» يعود على المميلِ عنها لدلالة السياق عليها. قوله: «كالمعلَّقة» حال من «ها» في «تَذَروها» فيتعلق بمحذوف أي: فتذروها مشبهةً المعلقة، ويجوز عندي أن يكون مفعولاً ثانياً لأن قولك: / «تذر» بمعنى «تترك» و «تَرَك» يتعدَّى لاثنين إذا كان بمعنى صيَّر. [٢٢٢/أ]

آ. (١٣١) **قوله تعالى: ﴿وإياكم﴾**: عطف على «الذين أُوتوا» وهو واجبُ الفصلِ هنا لتعذُّرِ الاتصال. واستدلَّ بعضُهم على أنه إذا قُدِر على الضمير المتصل يجوز أن يُعْدَلَ إلى المنفصل بهذه الآية، لأنه كان يمكن أن يقال: «ولقد وَصَّيْناكم والذين أوتوا»، وكذلك استُدِلَّ بقوله تعالى: «يُخْرِجُون الرسولَ وإياكم»(١)، إذ يمكن أن يقالَ: يخرجونكم والرسولَ. وهذا ليس يَدُلّ له، أمَّا الآيةُ الأولى فلأنَّ الكلامَ فيها جاء على الترتيب الوجودي، فإنَّ وصية مَنْ قبلَنا قبلَ وصيتِنا، فلمَّا قَصَدَ هذا المعنى استحال ــ والحالةُ هذه ــ أَنْ يُقْدَر عليه متصلاً. وأما الآية الثانية فلأنه قصد فيها تقدُّمَ ذِكْرِ الرسول تشريفاً له وتشنيعاً على مَنْ تجاسر على مثلِ ذلك الفعل الفظيع، فاستحال ــ والحالة هذه ــ أن يُجاء به متصلاً. و «مِنْ قبلكم» يجوزُ أَنْ يتعلق بـ«أوتوا»، ويجوز أَنْ يتعلَّق بـ «وَصَّيْنا» والأولُ أظهرُ.

---

(١) الآية ١ من الممتحنة.

قوله: «أَنِ اتَّقوا» يجوزُ في «أن» وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدريةً على حَذْفِ حرفِ الخفض تقديرُه: بأن اتَّقوا، فلما حُذِف الحرفُ جَرَىٰ فيها الخلافُ المشهور. والثاني: أن تكون المفسرةَ لأنها بعد ما هو بمعنى القول لا حروفِه وهو الوصية. والظاهر أن قوله: «وإنْ تكفروا» جملة مستأنفة للإخبار بهذه الحال ليست داخلة في معمول الوصية. وقال الزمخشري(1): «وإنْ تكفروا فإن لله» عطفٌ على «اتقوا» لأنَّ المعنى: أمرناهم وأمرناكم بالتقوى، وقُلْنا لهم ولكم إنْ تكفروا» وفي كلامِه نظرٌ، لأنَّ تقديرَه القولَ ينفي كونَ الجملةِ الشرطيةِ مندرجةً في حَيِّزِ الوصيةِ بالنسبة إلى الصناعة النحوية، وهو لم يقصد تفسيرَ المعنى فقط، بل قَصَدَه هو وتفسيرَ الإعرابِ بدليل قوله: «عطف على «اتقوا»، و «اتقوا» داخلٌ في حَيِّز الوصيةِ، سواءً أَجَعَلْتَ «أنْ» مصدريةً أم مفسرة.

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿بآخرين﴾**: آخرين صفةٌ لموصوفٍ محذوف مِنْ جنسٍ ما تقدَّمه تقديرُه: بناسٍ آخرين يعبدون الله، ويجوز أن يكونَ المحذوفُ من غير جنس ما تقدَّمه. قال ابن عطية(2): «يحتمل أن يكون وعيداً لجميع بني آدم، ويكونُ الآخَرون من غير نوعهم، كما رُوي أنه كان ملائكةٌ في الأرض يعبدون الله. وقال الزمخشري(1): «أو خلقاً آخرين غيرَ الإنس» وكذلك قال غيرهما. وقد رَدَّ الشيخ(3) هذا الوجه بأنَّ مدلولَ آخر وأخرى وتثنيتَهما وجمعَهما نحو مدلول «غير» إلا أنه خاصٌّ بجنسٍ ما تقدَّمه، فإذا قلت: «اشتريت فرساً وآخرَ، أو: ثوباً وآخر، أو: جارية وأخرى، أو: جاريتين وأُخْريين، أو جواري وأُخَرَ» لم يكن ذلك كلُّه إلا من جنس

(1) الكشاف ١/٥٦٩.
(2) المحرر ٤/٢٧٧.
(3) البحر ٣/٣٦٧.

ما تقدم، حتى لو عنيت «وحماراً آخر» في الأمثلة السابقةِ لم يَجُزْ، وهذا بخلافِ «غير» فإنَّها تكون من جنسِ ما تقدَّم ومِنْ غيرِه، تقول «اشتريت ثوباً وغيره» لو عنيت: «وفرساً غيره» جاز. قال: «وقَلَّ مَنْ يعرِف هذا الفرق». وهذا الفرقُ الذي ذكره وَرِدٌّ به على هـؤلاء الأكابرِ غيرُ موافِقٍ عليه، لم يستند فيه إلى نَقْل، ولكن قد يُرَدُّ عليهم ذلك من طريق أخرى، وهو أن «آخرين» صفةٌ لموصوف محذوف، والصفةُ لا تقوم مقامَ موصوفِها إلا إذا كانت خـاصةً بالموصوف نحو: «مررت بكاتبٍ» أو يدل عليه دليل، وهنا ليست بخاصةٍ، فلا بد وأن[1] تكونَ من جنسِ الأولِ لتحصُلَ بذلك الدلالةُ على الموصوفِ المحذوفِ.

آ. (١٣٤) **قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يريد﴾**: «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها شرطية، وجوابُها قولُه: «فعندَ الله»، ولا بد من ضمير مقدر في هذا الجواب يعودُ على اسم الشرط لِـما تقرر قبل ذلك، والتقدير: فعند الله ثوابُ الدنيا والآخرةِ له إنْ أراده، وهذا تقدير الزمخشري[2]. قال: «حتى يتعلَّق الجزاءُ بالشرط». وجَوَّز الشيخ[3] ـ وجعله الظاهرَ ـ أنَّ الجواب محذوف تقديره: من كان يريد ثواب الدنيا فلا يَقْتصر عليه، وليطلبِ الثوابين، فعند الله ثوابُ الدارين. والثاني: أنها موصولةٌ ودخلت الفاءُ في الخبر تشبيهاً له باسم الشرط، ويُبْعِده مُضِيُّ الفعلِ بعدَه [والعائدُ محذوفٌ كما تقرَّر تمثيلُه][4].

آ. (١٣٥) **قوله تعالى: ﴿شهداءَ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبر ثان لـ «كان» وهذا فيه خلافٌ قد مَرَّ ذكره. والثاني: أنه حال من الضمير

---

(١) الواو هنا مقحمة.

(٢) الكشاف ١/ ٥٧٠.

(٣) البحر ٣/٣٦٨.

(٤) لم يظهر في مصورة الأصل، وقوله «كما تقرر تمثيله» سقط من: ي.

المستكن في «قَوَّامين» فالعاملُ فيها «قَوَّامين». وقد رَدَّ الشيخ[1] هذا الوجهَ بأنه يلزمُ منه تقييدُ كونِهم قوامين بحال الشهادة، وهم مأمورون بذلك مطلقاً، وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال ـ رضي الله عنه ـ: «كونوا قَوَّامين بالعدلِ في الشهادةِ على مَنْ كانَتْ»، وهذا هو معنى الوجهِ الصائرِ إلى جَعْلِ «شهداء» حالاً.

قوله: «ولَوْ على أنفسكم» «لو» هذه تحتمل أَنْ تكونَ على بابها من كونِها حرفاً لما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه وجوابُها محذوفٌ أي: ولو كنتم شهداءَ على أنفسكم لوجب عليكم أن تَشْهدوا عليها. وأجاز الشيخ[2] أن تكونَ بمعنى «إن» الشرطية، ويتعلَّقُ قولُه «على أنفسكم» بمحذوفٍ تقديرُه: وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله، هذا تقديرُ الكلام، وحَذْفُ «كان» بعد «لو» كثير، تقول: ائتِني بتمر ولو حَشَفاً»[3] أي: وإن كان التمر حشفاً فأتني به». انتهى. وهذا لا ضرورةَ تدعو إليه، ومجيءُ «لو» بمعنى «إنْ» شيء أثبته بعضُهم على قلة فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ القرآنُ عليه. وقال ابن عطية[4]: «على أنفسكم» متعلِّقٌ بـ «شهداء». قال الشيخ[5] «فإنْ عنى بـ «شهداء» الملفوظَ به فلا يَصِحُّ، وإنْ عَنَى به ما قَدَّرْناه نحن فيصِحُّ» يعني تقديرَه «لو» بمعنى «إنْ» وحَذْفَ «كان» واسمِها وخبرِها بعد «لو»، وقد تقدَّم أن ذلك قليلٌ، فلم يبق إلا أن ابن عطيةَ يريد «شهداء» محذوفةً كما قَدَّرْتُه لك أولاً نحو: «ولو كنتم شهداء» على أنفسكم لوجَبَ عليكم أن تشهدوا.

---

(١) البحر ٣/١٦٩.
(٢) البحر ٣/٣٦٩.
(٣) الحشف: أردأ التمر.
(٤) المحرر ٤/٢٧٩.
(٥) البحر ٣/٣٦٩.

وقال الزمخشري[1]: «ولو كانَتِ الشهادةُ على أنفسكم» فَجَعَل «كان» مقدرةً، وهي تحتملُ في تقديرِه التمام والنقصان: فإنْ قَدَّرْتَها تامةً كان قولُه «على أنفسكم» / متعلقاً بنفسِ الشهادة، ويكـون المعنى: «ولو وُجِـدَتِ [٢٢٢/ب] الشهادةُ على أنفسكم، وإنْ قَدَّرْتَها ناقصةً فيجوزُ أَنْ يكونَ «على أنفسكم» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه خبرها، ويجوز أن يكونَ متعلقاً بنفس الشهادة، وحينئذ يكون الخبر مقدراً، والمعنى: «ولو كانَتِ الشهـادةُ على أنفسِكم موجودةً، إلا أنه يلزمُ مِنْ جَعْلِنا «على أنفسكم» متعلقاً بالشهادة حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معمولِه وهو قليلٌ أو ممتنع. وقال أيضاً: «ويجوز أن يكون المعنى: «وإن كانت الشهادة وبالاً على أنفسكم». ورَدَّ عليه الشيخ[2] هذين الوجهين فقال: «وتقديرُه: ولو كانت الشهادة على أنفسكم ليس بجيد؛ لأن المحذوف إنما يكون مِنْ جنسِ الملفوظِ به ليدلَّ عليه، فإذا قلت: «كن محسناً ولو لـمَنْ أساء إليك» فالتقدير: ولو كنت محسناً لـمَنْ أساء، ولو قَدَّرْتـه «ولو كـان إحسانك» لم يكن جيداً لأنك تحذف ما لا دلالةَ عليه بلفظٍ مطابقٍ»[3]. وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن الدلالة اللفظية موجودةٌ لاشتراكِ المحذوفِ والملفوظِ به في المادة، ولا يَضُرُّ اختلافُهما في النوع. وقال في الوجه الثاني: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كونٌ مقيدٌ، والكونُ المقيد لا يجوز حَذْفُه بل المطلقُ، لو قلت: «[كان] زيدٌ فيك» تعني: محباً فيك لم يجز». وهذا الرد أيضاً ليس بشيء لأنه قَصَد تفسير المعنى، ومبادىءُ النحو لا تَخْفَىٰ على آحاد الطلبة فكيف بشيخِ الصناعة؟.

قوله: «فاللَّـهُ أَوْلى بهما» إذا عُطف بـ «أو» كان الحكمُ في عَوْدِ الضمير والإخبارِ وغيرِهما لأحدِ الشيئين أو الأشياء، ولا يجوز المطابقةُ تقول: «زيد

(١) الكشاف ١/٥٧١.

(٢) البحر ٢/٣٧٠.

(٣) هذا من شدة تعلق أبـي حيَّان بظاهر الصناعة.

أو عمرو أكرمته» ولو قلت: أكرمتهما لم يَجُزْ، وعلى هذا يقال: كيف ثَنَّى الضميرَ في الآية الكريمة والعطفُ بـ أو؟ لا جرم أن النحويين اختلفوا في الجوابِ عن ذلك على خمسةِ أوجه. أحدها: أنَّ الضميرَ في «بهما» ليس عائداً على الغني والفقير المذكورين أولاً، بل على جنسَيْ الغني والفقير المدلولِ عليهما بالمذكورَيْن، تقديرُه: وإنْ يكنِ المشهودُ عليه غنياً أو فقيراً فليشهد عليه، فاللَّـهُ أَوْلى بجنسَي الغني والفقير، ويَدُلُّ على هذا قراءة أُبَـيّ[1]: «فالله أَوْلَى بهم» أي بالأغنياء والفقراءِ مراعاةً للجنس على ما قَرَّرته لك، ويكون قوله: «فالله أولى بهما» ليس جواباً للشرط، بل جوابُه محذوفٌ كما قدعرفته، وهذا دالٌّ عليه. الثاني: أنَّ «أو» بمعنى الواو، ويُعْزى هذا للأخفش[2]، وكنت قدَّمْتُ أولَ البقرة أنه قولُ الكوفيين وأنه ضعيـفٌ. الثالث: أن «أو» للتفصيل أي: لتفصيلِ ماأُبْهم. وقد أوضح ذلك أبو البقاء[3] فقال: «وذلك أنَّ كلَّ واحد من المشهود عليه والمشهود له قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً، وقد يكونان غنيين وقد يكونان فقيرين، وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً. فلما كانتِ الأقسام عند التفصيل على ذلك أُتِي بـ «أو» لتدل على التفصيل، فعلى هذا يكون الضمير في «بهما» عائداً على المشهود له والمشهودِ عليه على أيِّ وصفٍ كانا عليه» انتهى. إلَّا أنَّ قولَه: «وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً» مكررٌ لأنه يُغْني عنه قولُه «وذلك أنَّ كلَّ واحد» إلى آخره. الرابع: أنَّ الضمير يعود على الخصمين تقديره: إن يكنِ الخصمان غنياً أو فقيراً فالله أَوْلى بذينك الخصمين. الخامس: أنَّ الضميرَ يعودُ على الغِنى والفقرِ المدلول عليهما بلفظِ الغني والفقير، والتقديرُ: فاللَّـهُ أولى بغِنى الغَني وفَقْر الفقير. وقد أساء ابنُ عصفور العبارةَ هنا بما يُوقَفُ عليه في كلامه. وعلى أربعةِ الأوجهِ الأخيرة

(١) البحر ٣/٣٧٠.
(٢) معاني القرآن ٢٤٧/١.
(٣) الإملاء ١٩٧/١.

يكونُ جوابُ الشرطِ ملفوظاً به وهو قولُه: «فالله أَوْلى بهما» بخلافِ الأول فإنه محذوفٌ. وقرأ عبدالله: «إن يكنْ غنيٌ أو فقيرٌ» برفعِهما، والظاهرُ أنَّ «كان» في قراءته تامةٌ، أي: وإنْ وُجِد غني أو فقير، نحو: «وإنْ كان ذو عسرةٍ»(١).

قوله: «أَنْ تَعْدِلُوا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: فلا تَتَّبِعوا الهوى محبةَ أَنْ تَعْدِلوا، أو إرادةَ أَنْ تَعْدِلوا أي: تَعْدِلوا عن الحق وتَجُوروا. وقال أبو البقاء(٢) في المضافِ المحذوف: «تقديرُه: مخافةَ أَنْ تَعْدِلوا عن الحق». وقال ابن عطية(٣): «يُحْتمل أن يكونَ معناه: مخافةَ أن تَعْدِلوا، ويكون العدلُ هنا بمعنى(٤) / العُدول عن الحق، [٢٢٣/أ] ويُحْتمل أن يكونَ معناه: محبةَ أَنْ تَعْدِلوا، ويكونُ العدلُ بمعنى القسط، كأنه يقول: انتهوا خوفَ أَنْ تجوروا، أو محبةَ أَنْ تُقسِطوا، فإنْ جَعَلْتَ العامل «تتبعوا» فيحتمل أَنْ يكونَ المعنى محبةَ أَنْ تَجُورا» انتهى. فتحصَّل لنا في العاملِ وجهان: الظاهرُ منهما أنه نفسُ «تتبَّعوا». والثاني: أنه مضمر وهو فعلٌ مِنْ معنى النهي كما قَدَّره ابنُ عطية، كأنه يزعم أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قولِه: «فلا تَتَّبعوا الهوى» ثم أضْمَرَ عاملاً، وهذا ما لا حاجةَ إليه.

الثاني: أنه على إسقاطِ حرفِ الجر وحَذْفِ «لا» النافية، والأصل: فلا تَتَّبعوا الهوى في ألَّا تَعْدِلوا أي: في تَرْكِ العدل، فَحَذف «لا» لدلالة المعنى عليها، ولَـمَّا حَذَفَ حرفَ الجر من «أن» جرى القولان الشهيران(٥). الثالث: أنه على

---

(١) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٩٨.

(٣) المحرر ٤/٢٨٠.

(٤) الورقة التالية لا تضم سوى صفحة واحدة لأن المؤلف كرَّر كتابة الإعراب من قوله: «فالله أولى بهما» ربما كان ينوي أن يبدأ بمجلد جديد، لذلك بدأ هذه الورقة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن».

(٥) أي: هل هو في محل نصب وهو قول سيبويه، أو في محل جر وهو قول الخليل؟ انظر الكتاب ١/١٧.

حَذْفِ لام العلة تقديرُه: فلا تتبعوا الهوى لأنْ تَعْدِلوا. قال صاحب هذا القول: «والمعنى: لا تتبعوا الهوى لتكونوا في اتِّباعكموه عدولاً تنبيهاً [على] أن اتباعَ الهوى وتَحَرِّي العدالةِ متنافيان لا يجتمعان، وهو ضعيفٌ في المعنى.

قوله: «وإنْ تَلْوُوا» قرأ ابن عامر[1] وحمزة: «تَلُوا» بلامٍ مضمومةٍ وواوٍ ساكنة، والباقون بلامٍ ساكنةٍ وواوين بعدها، أولاهما مضمومة.

فأمَّا قراءةُ الواوين فظاهرةٌ لأنه من لَوَى يَلْوي، والمعنى: وإنْ تَلْووا ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل، والأصل: تَلْوِيُون كتَضْرِبون، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فَحُذفت، فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير فحُذِف أولُهما ــ وهو الياء ــ وضُمَّت الواوُ المكسورةُ التي هي عين لأجل واوِ الضمير فصار تَلْوُون، وتصريفُه كتصريف «تَرْمُون».

وأما قراءة حمزة وابن عامر ففيها ثلاثة أقوال، أحدها: ــ وهو قول الزجاج[2] والفراء[3] والفارسي[4] في إحدى الروايتين عنه ــ أنه من لَوَى يَلْوي كقراءة الجماعة، إلاَّ أنَّ الواوَ المضمومةَ قُلِبَتْ همزةً كقلبها في «أُجوه» و«أُقِّتَتْ»، ثم نُقِلت حركةُ هذه الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها وحذفت فصار «تَلُون» كما ترى. الثاني: أنه من لَوَى يَلْوي أيضاً، إلا أن الضمةَ استُثْقِلَتْ على الواو الأولى فنُقِلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما

[٢٢٤/أ] الواوان / فحُذِف الأول منهما، ويُعْزى هذا للنحاس[5]. وفي هذين التخريجين نظرٌ، وهو أنَّ لامَ الكلمة قد حُذِفَت أولاً كما قررته فصار وَزْنُه: تَفْعُوا، بحذف اللام، ثم حُذِفت العينُ ثانياً فصار وزنُه: تَفُوا، وذلك إجْحاف

(١) السبعة ٢٣٨؛ الكشف ١/٣٩٩.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٢٩.
(٣) معاني القرآن ١/٢٩١.
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٨٢.
(٥) ليس في كتابه إعراب القرآن.

بالكلمة. الثالث ـ ويُعْزى لجماعة منهم الفارسي ـ أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى: وإنْ وُلِّيتم إقامةَ الشهادة أو وُلِّيْتُم الأمرَ فتعدلوا عنه، والأصل: «تَوْلِيُوا» فحذفت الواوُ الأولى لوقوعِها بين حرفِ المضارعةِ وكسرةٍ، فصار «تَلِيُوا» كتَعِدُوا وبابه، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ ففُعِل بها ما تقـدَّم في «تَلْوُوا». وقد طَعَنَ قومٌ على قراءة حمزة وابن عامر ـ منهم أبو عبيد ـ قالوا: لأنَّ معنى الولاية غيرُ لائق بهذا الموضع. قال أبو عبيد: «القراءةُ عندنا بواوين مأخوذةً من «لَوَيْتُ» وتحقيقه في تفسيرِ ابن عباس: هو القاضي يكونُ لَيُّه وإعراضُه عن أحد الخصمين للآخر. وهذا الطعنُ ليس بشيء لأنها قراءةٌ متواترةٌ ومعناها صحيح، لأنه إنْ أَخَذْناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللّيِّ فالأصلُ «تَلْوُوا» كالقراءة الأخرى، وإنما فُعِل بها ما تقدم من قَلْبِ الواوِ همزةً ونَقْلِ حركتها، أو من نَقْلِ حركتِها من غير قَلْبٍ فتتفق القراءتان في المعنى.

آ. (١٣٦) **وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا﴾**: أي: داوامُوا على الإيمان، أو يُراد بالذين آمنوا جميعُ الناس، وذلك يوم أخذ عليهم الميثاقَ. وقرأ[١] نافع والكوفيون: «والكتابِ الذي نَزَّل على رسوله والكتاب الذي أَنْزل من قبل» على بناء الفعلين للفاعل، وهو الله تعالى، والباقون على بنائهما للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل ضمير الكتاب. وقال الزمخشري[٢]: «فإن قلت: لِمَ قال: «نَزَّل على رسوله، وأَنْزل من قبل؟» قلت: لأنَّ القرآنَ نَزَلَ منجَّماً مفرَّقاً في عشرين سنة بخلاف الكتب قبله». وقد تقدَّم [البحثُ][٣] معه في ذلك، وأن التضعيف في «نَزَّل» للتعدية مرادفٌ للهمزة لا للتكثير.

---

(١) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ١/٤٠٠؛ والكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي.
(٢) الكشاف ١/٥٧١.
(٣) سقط سهواً من الأصل، وثبت في: ب.

وقوله: «فقد ضَلَّ ضلالًا» ليس جواباً للأشياء الثلاثة، بل المعنى: ومَنْ يكفرْ بواحدٍ منها.

آ. **(١٣٧) وقوله تعالى: ﴿لم يَكُنِ اللّـهُ ليغفرَ﴾**: كقوله: «ما كانَ اللّـهُ ليذَرَ المؤمنين»[١]، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيه ومذاهبُ الناس وأن لام الجحود تفيدُ التوكيدَ، والفرقُ بين قولِك: «ما كانَ زيدٌ يقوم»، و«ما كـان ليقومَ».

آ. **(١٣٩) والفاءُ في قوله تعالى: ﴿فإنَّ العِزةَ﴾**: لِما في الكلام من معنى الشرط، إذ المعنى: إن تبتغوا من هؤلاء عزةً. و«جميعاً» حال من الضمير المستكنِّ في قوله «لله» لوقوعه خبراً. قوله: «الذين يتَّخذون» يجوز فيه النصبُ والرفعُ، فالنصب من وجهين، أحدهما: كونُه نعتاً للمنافقين. والثاني: أنه نصب بفعل مضمر أي: أذمُّ الذين، والرفع على خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين.

آ. **(١٤٠) قوله تعالى: ﴿وقدنُزِّل﴾** قرأ الجماعة[٢]: «نُزِّل» مبنياً
[٢٢٤/ب] للمفعول، وعاصم / قرأه مبنياً للفاعل، وأبو حيوة وحميد «نَزَل» مخففاً مبنياً للفاعل، والنخعي «أُنْزِل» بالهمزة مبنياً للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ في قراءةِ الجماعة والنخعي هو «أَنْ» وما في حَيِّزها أي: وقد نَزَّل عليكم المنعَ من مجالستهم عند سماعِكم الكفرَ بالآيات والاستهزاءَ بها. وأمّا في قراءةِ عاصم فـ «أَنْ» مع ما بعدها في محل نصب مفعولاً به بـ«نزَّل»، والفاعل ضميرُ الله تعالى كما تقدم. وأما في قراءة أبـي حيوة وحميد فمحلُّها رفـع بالفـاعلية لـ «نزل» مخففاً، فمحلها: إمّا نصب على قراءة عاصم أو رفع على قراءة غيره، ولكن الرفع مختلف. و«أن» هذه هي المخففةُ من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر

---

(١) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٢) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ١/٤٠٠؛ الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٤.

والشأن، أي: أنَّ الأمر والشأن إذا سمعتم الكفر والاستهزاء فلا تقعدوا. قال الشيخ[1]: «وما قَدَّره أبو البقاء[2] من قوله: «أنكم إذا سمعتم» ليس بجيد، لأن «أن» المخففة لا تعمل إلاَّ في ضمير الشأن، إلا في ضرورة كقوله[3]:

١٦٦٢ـ فلو أَنْكِ في يومِ الرخاءِ سَأَلْتِني
طلاقَك لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ

هكذا قال، ولم أَرَه أنا في إعراب أبي البقاء إلا أنه بالهاء دون الكاف والميم. والجملةُ الشرطية المنعقدةُ من «إذا» وجوابها في محل رفع خبراً لـ «أَنْ»، ومن مجيء الجملة الشرطية خبراً لـ «أنْ» المخففة قوله[4]:

١٦٦٣ـ فعلمْتُ أَنْ ما تَتَّقُوه فإنه
جَزْرٌ لِخامعةٍ وفَرْخِ عقابِ

فـ «ما» شرطيةٌ و «فإنه» جوابُها، والجملةُ خبرٌ لـ «أن» المخففةِ.

قوله: «يُكْفَر بها» في محلِّ نصبٍ على الحال من الآيات، و «بها» في محلِّ رفعٍ لقيامِه مقامَ الفاعلِ، وكذلك في قولِه «ويُسْتهزأ بها» والأصل: يَكفر بها أحدٌ، فلمَّا حُذِف الفاعلُ قام الجارُّ والجرورُ مقامه، ولذلك رُوعي هذا الفاعلُ المحذوف، فعاد عليه الضميرُ من قوله «معهم» «حتى يخوضوا» كأنه قيل: إذا سمعتم آياتِ الله يَكْفُر بها المشركون ويستهزىء بها المنافقون فلا تَقْعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيرِه أي: غيرِ حديث الكفر والاستهزاء، فعاد الضمير في «غيره» على ما دلَ عليه المعنى. وقيل: الضمير

---

(١) البحر ٣/٣٧٤.
(٢) الإملاء ١/١٩٨، بالهاء كما سيورده السمين.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ٢٠٥؛ وابن يعيش ٨/٧١؛ والخزانة ٢/٤٦٥؛ والعيني ٢/٣١١؛ والهمع ١/١٤٣؛ والدرر ١/١٢٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله؛ وهو في البحر ٣/٣٧٤؛ والخامعة: الضبع.

في «غيره» يجوزُ أَنْ يعودَ على الكفر والاستهزاء المفهومَيْن من قوله «يكفر بها» و«يستهزأ بها»، وإنما أفرد الضمير وإن كان المراد به شيئين لأحد أمرين: إمَّا لأنَّ الكفرَ والاستهزاء شيءٌ واحدٌ في المعنى، وإمَّا لإجراءِ الضميرِ مُجْرى اسمِ الإشارةِ نحو: «عَوَانٌ بين ذلك»[١] و[قوله:][٢]

١٦٦٤ـ كأنَّه في الجِلْدِ تـوليعُ البَهَقْ

وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة. و«حتى» غايةٌ للنهي، والمعنى: أنه يجوز مجالستهم عند خوضِهم في غيرِ الكفر والاستهزاء.

وقوله: «إنكم إذاً مثلُهم» «إذنْ» هنا مُلْغَاةٌ لوقوعها بين مبتدأ وخبر. والجمهور على رفعِ اللام في «مثلُهم» على خبرِ الابتداء. وقرىء[٣] شاذاً بفتحها، وفيها تخريجان، أحدهما: ــ وهو قولُ البصريين ــ أنه خبر أيضاً، وإنما فُتِح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: «إنه لحقٌ مثلَ ما أنكم تنطقون»[٤] بفتح اللام، وقول الفرزدق[٥]:

١٦٦٥ـ . . . . وإذمامثلَهم بشرُ

في أحدِ الأوجه. والثاني: ــ وهو قولُ الكوفيين ــ أن «مثل» يجوز

---

(١) الآية ٦٨ من البقرة، والمسألة هي عَوْدُ اسم الإشارة إلى المفرد على أكثر من شيء واحد.
(٢) تقدم برقم ٥٣٩.
(٣) البحر ٣/٣٧٥ من دون نسبة.
(٤) الآية ٢٣ من الذاريات.
(٥) تمامه:
فـأصبحـوا قـد أعـادَ الله نـعمتهـم   إذ هم قريشٌ . . . .
وهو في ديوانه ٢٢٣؛ والكتاب ١/٢٩؛ ومجالس العلماء ١١٣؛ والمقرب ١/١٠٢؛ ورصف المباني ٣١٢؛ والمغنى ٨٧. وقد اضطررنا إلى ذلك لأن الشاعر نصب الخبر مع أن «ما» الحجازية ملغاة لتقدم الخبر.

نصبُها على المحل أي الظرف، ويجيزون: «زيد مثلك» بالنصب على المحل أي: زيدٌ في مثلِ حالك. وأفرد «مثل» هنا وإن أخبر به عن جمع ولم يُطابق به كما طابق ما قبله في قوله: «ثم لا يكونوا أمثالكم»(١)، وقوله «وحورٌ عين كأمثال»(٢): قال أبو البقاء(٣) وغيرُه: «لأنه قَصَدَ به هنا المصدرَ فوحَّد كما وحَّد في قوله: «أنؤمن لبشرَيْن مثلِنا»(٤). وتحرير المعنى: أن التقدير: إن عصيانكم مثلُ عصيانهم، إلا أنَّ تقدير المصدرية في قوله «لبشرين مثلنا» قلق.

آ. (١٤١) **قولُه تعالى: ﴿الذين يتربَّصون﴾**: فيه ستة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «الذين يتخذون»، فيجيء فيه الأوجه المذكورة هناك. الثاني: أنه نعتٌ للمنافقين على اللفظ فيكون مجرورَ المحل. الثالث: أنه تابعٌ لهم على الموضعِ فيكونُ منصوبَ المحلِّ، وقد تقرر أنَّ اسمَ الفاعلِ العاملَ إذا أُضيفَ إلى معمولِه جاز أن يُتْبَعَ معمولُه لفظاً وموضعاً، تقول: «هذا ضاربُ هندٍ العاقلةِ والعاقلةَ» بجرِّ العاقلة ونصبِها. الرابع: أنه منصوبٌ على الشتم. الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمر أي: هم الذين. السادس: ــ وذكره أبو البقاء ــ(٥) أنه مبتدأ، والخبرُ قولُه: «فإنْ كان لكم فتحٌ»، وهذا ضعيفٌ لنبوِّ المعنى عنه ولزيادةِ الفاءِ في غيرِ محلِّها، لأنَّ هذا الموصولَ غيرُ ظاهرِ الشبهِ باسم الشرط.

قوله: «ونمنعْكم» الجمهورُ على جزمه عطفاً على ما قبله. وقرأ(٦) ابن

---

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٢) الآية ٢٢ من سورة الواقعة.
(٣) الإملاء ١/١٩٨.
(٤) الآية ٤٧ من المؤمنون.
(٥) الإملاء ١/١٩٩.
(٦) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٥.

أبـي عبلة بنصب العين وهي ظاهرةٌ، فإنه على إضمار «أن» بعد الواو المقتضية للجمع في جوابِ الاستفهامِ كقول الحطيئة(١):

١٦٦٦ـ ألـم أكُ جـارَكـمْ ويـكـونَ بـيـنـي
وبـيـنـكـمُ الـمـودةُ والإخـاءُ

وعَبَّر ابنُ عطية بعبارة الكوفيين فقال(٢): «بفتحِ العين على الصرف» ويعنون بالصرف عدمَ تشريكِ الفعلِ مع ما قبلَه في الإعراب. وقرأ أُبَـي: «ومنعناكم» فعلاً ماضياً وهي ظاهرةٌ أيضاً لأنه حُمِلَ على المعنى، فإن معنى «ألم نستحوذ»: إنَّا قد استحوذنا، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على نفي قَرَّره، ومثلُه: «ألم نشرَحْ لكَ صدرَك ووضعنا»(٣) لَمَّا كان «ألم نشرح» في معنى «قد شرحنا» عُطِفَ عليـه «ووضَعْنا».

[٢٢٥/أ] ونستحوذ واستحوذ مِمَّا شَذَّ قياساً وفَصُحَ استعمالاً / لأنَّه مِنْ حقه نَقْلُ حركةِ حرفِ علتِه إلى الساكن قبلها، وقَلْبُها ألفاً كاستقام واستبان وبابه، وقد قدمت تحقيق هذا في قوله: «نستعين»(٤) في الفاتحة، وقد شَذَّت معه ألفاظٌ أُخَرُ نحو: «أَغْيَمتْ وأَغْيلت(٥) المرأة وأَخْيلت(٦) السماء» قصرها النحويون على السمـاع، وقـاسَهـا أبـو زيـد(٧). والاستحـواذ: التغلُّب على الشيء والاستيلاءُ عليه. ومنه: «استحوذ عليهم الشيطان»(٨). ويقال: «حاذَ وأحاذَ» بمعنى، والمصدرُ الحَوْذ.

---

(١) ديوانه ٩٨؛ والكتاب ٤٢٥/١؛ والعيني ٤١٧/٤؛ والهمع ١٣/٢؛ والدرر ١٠/٢.
(٢) المحرر ٢٨٧/٤.
(٣) الآية ١ من الانشراح.
(٤) الآية ٤.
(٥) أغيلت ولدها: سقته اللبن.
(٦) أخيلت السماء: تهيأت للمطر.
(٧) انظر: الممتع في التصريف ٤٨٢/٢.
(٨) الآية ١٩ من المجادلة.

وقوله: «يحكم بينكم» قيل: هنا معطوفٌ محذوف أي: وبينهم كقوله[1]:

١٦٦٧ـ فما كانَ بين الخيرِ لو جاء سالماً
أبو حُجُرٍ إلا ليالٍ قلائِلُ

أي: وبيني، والظاهرُ أنه لا يَحْتاج لذلك، لأن الخطاب في «بينكم» شاملٌ للجميع، والمرادُ المخاطبون والغائبون، وإنما غَلَّبَ الخطاب لِما عَرَفْتَ من لغة العرب. قوله: «على المؤمنين» يجوز أن يتعلقَ بالجَعْلِ، ويجوز أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ «سبيلا» فلمَّا قُدِّم عليه انتصبَ حالاً عنه.

آ. **(١٤٢) وقوله تعالى: ﴿يُخادِعون﴾**: قد تقدَّم اشتقاقُه ومعنى المفاعلة فيه أول البقرة[2]. قوله: «وهو خادِعُهم» فيها ثلاثةُ أوجه أحدها: ـ ذكره أبو البقاء[3] ـ وهو أنَّها نصبٌ على الحال. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على خبر «إنَّ». والثالث: أنها استئناف إخبار بذلك. قال الزمخشري[4]: «وخادِع» اسمُ فاعل من خادَعْتُه فَخَدَعْتُه إذا غلبتَه وكنتَ أخدعَ منه. قوله: «وإذا قاموا» عطفٌ على خبرِ «إنَّ» أخبر عنهم بهذه الصفاتِ الذَّميمة. و «كُسالى» نصبٌ على الحال من ضمير «قاموا» الواقع جواباً. والجمهورُ على ضم الكاف، وهي لغة أهل الحجاز. وقرأ[5] الأعرج بفتحها، وهي لغةُ تميم وأسدٍ، وقرأ ابن السَّمَيْفَع: «كَسْلى» وَصَفَهم بما تُوصف به

(١) تقدم برقم ٧٤٦.
(٢) الآية ٩.
(٣) الإملاء ١/١٩٩.
(٤) الكشاف ١/٥٧٣.
(٥) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٧.

المؤنثة المفردةُ اعتباراً بمعنى الجماعة كقوله: «وتَرَى الناسَ سَكْرى»[١].
والكسلُ: الفتورُ والتواني، وأَكْسَل: إذا جامَعَ وفَتَر ولم يُنْزِل.

قوله: «يُراؤُوْن» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها حالٌ من الضمير المستتر في «كُسالى». الثاني: أنها بدلٌ من «كُسالى» ذكره أبو البقاء[٢]، فيكونُ حالاً من فاعل «قاموا» وفيه نظرٌ، لأنَّ الثاني ليس الأولَ ولا بعضه ولا مشتملاً عليه. الثالث: أنها مستأنفةٌ أَخْبر عنهم بذلك. وأصلُ يُراؤُون: يُرائِيُون فأُعِلَّ كنظائره. والجمهور على «يُراؤُون» من المفاعلةِ قال الزمخشري[٣]: «فإنْ قلت: ما معنى المراءاة وهي مُفَاعَلَة من الرؤية؟ قلت: لها وجهان أحدهما: أنَّ المرائِيَ يُريهم عمله وهم يُرُوْنه الاستحسانَ. والثاني: أنْ تكونَ من المفاعلة بمعنى التفعيل[٤]، يقال: نعَّمه وناعمه، وفَنَّقه[٥] وفانَقَه، وعيش مُفَانِق، وروى أبو زيد: «رأَّت المَرْأةُ المِرْآة»[٦] إذا أَمْسَكَتْها له ليرى وجهه، ويدل عليه قراءةُ ابن أبي اسحاق[٧]: «يُرَؤُّونهم» بهمزةٍ مشددةٍ مثلَ: يُدَعُّونهم، أي: يُبَصِّرونهم ويُراؤُوْنهم كذلك، يعني أنّ قراءةَ «يُرَؤُّونَهم» مِنْ غير ألفٍ بل بهمزةٍ مضمومةٍ مشددةٍ توضِّح أنَّ المُفَاعلةَ هنا بمعنى التفعيل. قال ابن عطية[٨]: «وهي ــ يعني هذه القراءة ــ أقوى من «يراؤون» في المعنى؛ لأنَّ معناها يَحْمِلُون الناسَ على أَنْ يَرَوْهم، ويتظاهرون لهم بالصلاة ويُبْطِنُون النفاقَ» وهذا منه ليس بجيد؛ لأنَّ المفاعلة إنْ كانت على

(١) على قراءة حمزة والكسائي للآية ٢ من الحج؛ انظر: السبعة ٤٣٤.
(٢) الإملاء ١/١٩٩.
(٣) الكشاف ١/٥٧٤.
(٤) قال: «فيقال راءى الناس يعني رآهم».
(٥) أفنق: تنعَّم، وعيش مفانق: ناعم.
(٦) قوله «المرآة» كذا في الأصل لعله مقحم. انظر: الصحاح «رأي».
(٧) البحر ٣/٣٧٧؛ الشواذ ٢٩.
(٨) المحرر ٤/٢٨٩.

بابها فهي أبلغُ لِما عُرِفَ غيرَ مرة، وإنْ كانت بمعنى التفعيل فهي وافيةٌ بالمعنى الذي أراده، وكأنه لم يعرف أنَّ المفاعلة قد تجيء بمعنى التفعيل. ومتعلَّقُ المراءاةِ محذوفٌ لِيَعُمَّ كلَّ مايُراءَى به. والأحسن أن تُقَدِّر يُراؤون الناسَ بأعمالهم.

وقوله: «قليلًا» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو لزمان محذوف أي: ذكراً قليلاً أو زمناً قليلًا، والقلةُ هنا على بابِها، وجَوَّز الزمخشري[1] وابن عطية[2] أن تكون بمعنى العَدَم، ويأباه كونُه مستثنى، وقد تقدَّم الردُّ عليهما في ذلك. وقوله: «ولا يذكرون» يجوز أن يكونَ عطفاً على «يُراؤُون» وأن يكون حالاً من فاعل «يُراؤون» وهو ضعيفٌ لأنَّ المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت، والمُثْبَتُ إذا وَقَع حالاً لا يَقْتَرِنُ بالواوِ، فإنْ جَعَلَها عاطفةً جاز.

آ. (١٤٣) **قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِين﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنه حال مِنْ فاعل «يُراؤون». الثاني: أنه حالٌ من فاعل «ولا يَذْكَرُون». الثالث: أنه منصوبٌ على الذمّ والجمهور على «مذبذَبين» بميمٍ مضمومة وذالين معجمتين ثانيتهما مفتوحةٌ على أنه اسم مفعول، من ذبذبته فهو مُذَبْذَب أي: متحيِّر. وقرأ[3] ابن عباس وعمرو بن فائد بكسر الذال الثانيةِ اسمَ فاعل، وفيه احتمالان، أحدهما: أنه من «ذَبْذَبَ» متعدِّياً فيكونُ مفعولُه محذوفاً أي: مُذَبْذِبين أنفسهم أو دينَهم أو نحوَ ذلك. والثاني: أنه بمعنى تَفَعْلَل نحو: «صَلْصَلَ» فيكون قاصراً، ويَدُلُّ على هذا الثاني قراءةُ أُبَيّ وما في مصحف عبدالله: «مُتَذَبْذِبين» فلذلك يُحْتَمَلُ أن تكونَ قراءةُ ابنِ عباس بمعنى متذبذبين. وقرأ الحسن البصري «مَذَبْذَبِين» بفتح الميم. قال ابن عطية[4]:

---

(١) الكشاف ١/٥٧٤.

(٢) المحرر ٤/٢٨٩ وعبارته: «قال الحسن: قلَّ لأنه كان لغير الله».

(٣) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٨؛ القرطبي ٥/٤٢٤.

(٤) المحرر ٤/٢٩٠.

«وهي مردودة» ولَعَمْري لقد صدق، ولا ينبغي أن تَصِحَّ عنه. واعتذر الشيخ[1] عنها لأجل فصاحة الحسن واحتجاج الناس بكلامه بأنَّ فتح الميم لأجل إتباعها بحركة الذال قال: «وإذا كانوا قد أتبعوا في «مِنْتِن» حركة الميم بحركة التاء مع الحاجز بينهما، وفي نحو «منحدُر» أتبعوا حركة الدال بحركة الراء حالة الرفع مع أنَّ حركةَ الإعرابِ غيرُ لازمة فَلأَنْ يُتبعوا في نحو «مَذَبذبين» أولى. وهذا [٢٢٥/ب] فاسدٌ لأن / الإتباع في الأمثلة التي أوردها ونظائرِها إنما هو إذا كانت الحركةُ قويةً وهي الضمةُ والكسرةُ، وأمَّا الفتحةُ فخفيفةٌ فلم يُتْبِعُوا لأجلها. وقرأ ابن القعقاع بدالين مهملين من الدُّبَّة وهي الطريقة، يقال: «خَلِّني ودُبَّتي» أي: طريقتي. قال[2]:

١٦٦٨ـ طَها هُذْرُبانٌ قَلَّ تغميضُ عينِه
على دُبَّةٍ مثلِ الخَنيفِ المُرَعْبَلِ

وفي حديث ابن عباس: «اتَّبِعوا دُبَّة قريش» أي: طريقها، فالمعنى على هذه القراءة: أنْ يأخذَ بهم تارةً دُبَّةً وتارة دُبَّةً أخرى، فَيَتْبَعُون متحيِّرين غيرَ ماضين على طريق واحد.

ومُذَبْذَب وشبهُه نحو: مُكَبْكَب ومُكَفْكَف مِمَّا ضُعِّف أولُه وثانيه وصَحَّ المعنى بإسقاط ثالثِه فيه مذاهبُ، أحدُها: ــ وهو قولُ جمهورِ البصريين ــ أنَّ الكلَّ أصولٌ، لأنَّ أقلَّ البنية ثلاثةُ أصولٍ وليس أحدُ المكررين أَوْلى بالزيادةِ من الآخر. الثاني ــ ويُعْزَى للزجاج ــ أنَّ ما صَحَّ إسقاطُه زائدٌ. الثالث: ــ وهو قول الكوفيين ــ أن الثالث بدل من تضعيف الثاني، ويزعمون أن أصل كفكف: كَفَّفَ بثلاث فاءات، وذبذب: ذَبَّب بثلاث باءات فاستُثْقِل توالي

---

(١) البحر ٣/٣٧٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: رعبل؛ والبحر ٣/٣٧٩. والخنيف: الرديء؛ ورعبل: قطع.

ثلاثةِ أمثالٍ فَأَبْدَلوا الثالثَ من جنس الأول، ولهذه المذاهب موضوعٌ غيرُ هذا حَرَّرْتُ مباحثَهم فيه، أمَّا إذا لم يَصِحَّ المعنى بحذفِ الثالث نحو: سِمْسم ويُؤْيؤ[1] ووَعْوَع[2] فإنَّ الكلَّ يزعمون أصالةَ الجميعِ. والذبذبة في الأصل: الاضطرابُ والتردُّد بين حالتين. قال النابغة[3]:

١٦٦٩ـ ألم تَرَ أنَّ اللّهَ أعْطاك سُورةً
تَرَىٰ كُلَّ مَلْكٍ دونَها يَتَذَبْذَبُ

وقال آخر[4]:

١٦٧٠ـ خيالٌ لأمِّ السَّلْسبيل ودونَها
مسيرةُ شهرٍ للبعيرِ المُذَبْذِبِ

بكسر الذال الثانية. قال ابن جني[5]: «أي القَلِق الذي لا يستقر». قال الزمخشري[6]: «وحقيقةُ المذبذب الذي يُذَبُّ عن كلا الجانبين أي يُزاد ويُدْفع فلا يقرُّ في جانبٍ واحد، كما يقال: «فلان يُرْمَى به الرَّحَوان»، إلا أنَّ الذبذبة فيها تكريرٌ ليس في الذَّبِّ، كأنَّ المعنى: كلما مالَ إلى جانبٍ ذَبَّ عنه».

و«بين» معمولٌ لقوله: «مُذَبْذَبين» و«ذلك» إشارةٌ إلى الكفر والإيمانِ المدلولِ عليهما بذكر الكافرين والمؤمنين ونحو[7]:

---

(١) يؤيؤ: طائر ذو مخلب.
(٢) وعوع: مصدر وعوع: إذا صَوَّت.
(٣) تقدم برقم ٢٧٣.
(٤) البيت للبعيث بن حريث؛ وهو في المحتسب ٢٠٣/١؛ والحماسة ٢١٨/١؛ وشواهد الكشاف ٣٢٣/٤؛ والبحر ٣٧٧/٣.
(٥) المحتسب ٢٠٣/١.
(٦) الكشاف ٥٧٤/١.
(٧) تقدم برقم ١٣٨٧.

١٦٧١ـ إذا نُهِي السفيهُ جَرَى إليه . . . .

أي: إلى السَّفَهِ لدلالةِ لفظ السفيه عليه. وقال ابن عطية[١]: «أشير إليه وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ لتضمن الكلام له، نحو: «حتى توارَتْ بالحجاب»[٢] «كلُّ مَنْ عَليها فَانٍ»[٣] يعني توارَت الشمسُ وكلُّ مَنْ على الأرض. قال الشيخ[٤]: «وليس كذلك، بل تقدَّم ما يَدُلُّ عليه» وذكر ما قَدَّمْتُه. وأشير بـ «ذلك» وهو مفردٌ لاثنين لِما تقدَّم في قوله «عَوانٌ بين ذلك»[٥]. قوله: «لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء» «إلى» في الموضعين متعلقةٌ بمحذوف، وذلك المحذوفُ هو حالٌ حُذِفَ لدلالةِ المعنى عليه، والتقدير: مُذَبْذَبين لا منسوبين إلى هؤلاء ولا منسوبين إلى هؤلاء، فالعاملُ في الحال نفسُ «مُذَبْذَبين». قال أبو البقاء[٦]: «وموضعُ «لا إلى هؤلاء» نصبٌ على الحالِ من الضمير في مذبذبين أي: يتذبذبون متلوِّنين» وهذا تفسير معنى لا إعراب.

آ. (١٤٤) **قوله تعالى: ﴿سلطاناً﴾**: السلطان يُذَكَّرُ ويؤنث، فتذكيرُه باعتبار البرهان، وتأنيثُه باعتبار الحجة، إلا أن التأنيث أكثرُ عند الفصحاء، كذا قاله الفراء[٧]، وحكى: «قَضَتْ عليك السلطان» و«أَخَذَتْ فلاناً السلطانُ» وعلى هذا فكيف ذُكِّرت صفته فقيل: مبيناً دون: مبينة؟ والجواب أن الصفة هنا رأسُ فاصلة فلذلك عَدَلَ إلى التذكير دون التأنيث. وقال ابن عطية[٨] ما يخالف ما حكاه الفراء فإنه قال: «والتذكيرُ أشهرُ، وهي لغة القرآن حيث

---

(١) المحرر ٤/٢٩٠.
(٢) الآية ٣٢ من ص.
(٣) الآية ٢٦ من الرحمن.
(٤) البحر ٣/٣٧٨.
(٥) الآية ٦٨ من البقرة.
(٦) الاملاء ١/١٩٩.
(٧) المذكر والمؤنث ٨٣.
(٨) المحرر ٤/٢٩١.

وقع». و«عليكم» يجوزُ تعلُّقه بالجَعْل، أو بمحذوف على أنه حال من «سلطانا»؛ لأنه صفة له في الأصل وقد تقدَّم نظيره.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿فِي الدَّرْكِ﴾: قرأ الكوفيون[١] ـ بخلاف عن عاصم ـ بسكونِ الراء، والباقون بفتحِها، وفي ذلك قولان، أحدُهما: أنَّ الدَّرْك والدَّرَكِ لغتان بمعنى واحدٍ كالشَّمْع والشَّمَع، والقَدْر والقَدَر. والثاني: أنَّ الدَّرَك بالفتح جمعُ «دَرَكة» على حدِّ بَقَر وبَقَرة، واختار أبو عبيد الفتحَ قال: «لأنه لم يَجِئ في الآثار ذِكْرُ «الدَّرْك» إلا بالفتح، وهذا غيرُ لازمٍ لمجيء الأحاديثِ بإحدى اللغتين. واختار بعضُهم الفتحَ لجَمْعِه على أَفْعال، قال الزمخشري[٢]: «والوجهُ التحريكُ لقولهم «أدراك جهنم»، يعني أنَّ أفعالاً منقاسٌ في فَعَل بالفتحِ دونَ فَعْل بالسكون، على أنه قد جاء أَفْعال في فَعْل بالسكون نحو: فَرْخ وأَفْراخ، وزَنْد وأَزْناد، وفَرْد وأَفْراد. وقال أبو عبدالله الفاسي في شرحِ القصيد: «وقال غيرُه ـ يعني غيرَ عاصم ـ محتجَّاً لقراءة الفتحِ قولُهم في جَمْعِه: «أَدْراك» يَدُلُّ على أنه «دَرَك» بالفتح، ولا يَلْزم ما قال أيضاً، لأنَّ فَعَلاً بالتحريك قد جُمِع على أَفْعال كقَلَم وأَقْلام، وجَبَل وأَجْبال» انتهى، وهذه غفلةٌ منه لأن المتنازعَ فيه إنما هو فَعْل بالتسكين: هل يُجْمَعُ على أَفْعال أم لا؟ وأما فَعَلَ بالتحريك فأَفْعال قياسُه، وكأنه قَصَدَ الردَّ على الزمخشري فوقَع في الغلطِ، وكان ينبغي له أن يقول: وقد جُمِع فَعْل بالسكون على أَفْعال نحو: فَرْخ وأَفْراخ كما ذكرته لك. وحُكِي عن عاصم / أنه قال: [٢٢٠/أ]
«لو كان «الدرَك» بالفتح لكان ينبغي أن يقال السُّفْلى لا الأسفل» قال بعض النحويين: «يعني أن الدرَك بالفتح جمع «دَرَكة» كبَقَر جمع بقَرة، والجمعُ يُعامل معاملةَ المؤنثة. وهذا غيرُ لازمٍ لأنَّ اسمَ الجنسِ الفارقُ بين واحدِه

---

(١) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ١/٤٠١.

(٢) الكشاف ١/٥٧٥.

وجمعِه تاءُ التأنيث يجوز تذكيرُه وتأنيثُه إلا ما استُثْنِيَ وجوبُ تذكيرِه أو تأنيثه، والدرَك ليس منه، فيجوز فيه الوجهان، هذا بعد تسليم كون «الدرك» جمع «دَرَكة» بالسكون كما تقدم. والدَّرَكُ مأخوذٌ من المُداركة وهي المتـابعةُ، وسُمِّيت طبقاتُ النار «دَرَكات» لأنَّ بعضَها مـدارك لبعض أي: متتابعـة. قوله: «من النار» في محلِّ نصب على الحـال، وفي صاحبِهـا وجهان، أحدُهما: أنه «الدرك» والعامل فيها الاستقرار، والثاني: أنه الضميرُ المستتر في «الأسفل» لأنه صفةٌ فيتحمل ضميراً.

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه منصوبٌ على الاستثناء مِنْ قوله: «إنَّ المنافقين». الثاني: أنه مستثنى من الضميرِ المجرورِ في «لهم». الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبرُه الجملةُ من قوله: «**فأولئك** مع المؤمنين». قيل: «ودَخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ لشبهِ المبتدأ باسم الشرط قال أبو البقاء[1] ومكي[2] وغيرُهما: «مع المؤمنين» خبرُ «أولئك»، والجملةُ خبر «إلا الذين» والتقدير: فأولئك مؤمنون مع المؤمنين، وهذا التقديرُ لا تقتضيه الصناعة، بل الذي تقتضيه الصناعة أن يُقَدَّر الخبرُ الذي يتعلق به هذا الظرف شيئاً يليق به، وهو «فأولئك مصاحبون أو كائنون أو مستقرون» ونحوه، فتقدِّرُه كوناً مطلقاً أو ما يقاربه.

قوله: «وسوف يؤت الله» رُسِمت «يؤت» دون «ياء» وهو مضارعٌ مرفوع فحقُّ يائه أن تثبت لفظاً وخطاً، إلا أنها حذفت لفظاً في الوصـل لالتقاء الساكنين فجاءُ الرسم تابعاً للفظ، وله نظائر تقدم بعضها. والقراءُ يقفون عليه دون ياء اتِّباعاً للخط الكريم، إلا يعقوبَ فإنه يقف بالياء نظراً إلى الأصل، ورُوي ذلك أيضاً عن الكسائي وحمزة. وقال أبو عمرو: «ينبغي أن لا يُوقَفَ

---

(١) الإملاء ١/١٩٩.
(٢) المشكل ١/٢١٠.

عليها، لأنه إنْ وُقف عليها كما في الرسم دون ياء خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف رسم المصحف» ولا بأسَ بما قال، لأن الوقف ليس ضرورياً، فإن اضْطُرَّ إليه واقفٌ لقَطْعِ نَفَس ونحوه فينبغي أن يُتابَع الرسمُ، لأنَّ الأطرافَ قد كَثُر حَذْفُها، ومِمَّا يشبه هذا الموضعَ قولُه: «ومَنْ تَقِ السيئاتِ يومئذ»(1) فإنه رسم «تَقِ» بقافٍ دون هاءِ سكت، وعند النحويين أنه إذا حُذِف من الفعل شيءٌ حتى لم يبق منه إلا حرفٌ واحد ووُقِف عليه وَجَبَ الإتيانُ بهاء السكت في آخره جبراً له نحو: «قِهْ» و«لم يقه» و«عِه» و«لم يَعِه»، ولا يُعْتَدُّ بحرف المضارعة لزيادتِه على بنية الكلمة فإذا تقرر هذا فنقول: ينبغي ألَّا يوقف عليه؛ لأنه إنْ وُقِف بغير هاءِ سكت خالف الصناعة النحوية، وإنْ وُقِفَ بهاء خالف رسمَ المصحفَ.

آ (١٤٧) **قوله تعالى: ﴿ما يفعلُ الله بعذابكم﴾**: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها استفهامية فتكون في محل نصب بـ«يفعل» وإنما قُدِّم لكونه له صدر الكلام. والباءُ على هذا سببيةٌ متعلقةٌ بـ«يفعل»، والاستفهام هنا معناه النفي، والمعنى: أنَّ الله لا يفعل بعذابكم شيئاً؛ لأنه لا يجلب لنفسِه بعذابِكم نفعاً ولا يدفع عنها به ضراً، فأيُّ حاجة له في عذابكم؟ والثاني: أن «ما» نافية كأنه قيل: لا يعذبكم الله، وعلى هذا فالباء زائدة ولا تتعلق بشيء. وعندي أن هذين الوجهين في المعنى شيءٌ واحدٌ، فينبغي أن تكون سببية في الموضعين أو زائدة فيهما، لأن الاستفهام بمعنى النفي فلا فرق، والمصدر هنا مضاف لمفعوله. وقوله: «إنْ شكرتم» جوابه محذوف لدلالةِ ما قبله عليه أي: إنْ شكرتم وآمنتم فما يفعلُ بعذابكم؟

آ. (١٤٨) **قوله تعالى: ﴿لا يحبُّ الله الجهرَ بالسوء﴾**: «بالسوء» متعلق بالجهر، وهو مصدر معرف بـ«أل» استدل به الفارسي على جوازِ

(1) الآية ٩ من غافر.

إعمالِ المصدر المعرف بأل. قيل: ولا دليلَ فيه لأنَّ الظرف والجار يعمل فيهما روائح الأفعال. وفاعلُ هذا المصدرِ محذوفٌ أي: الجهر أحد، وقد تقدم أن الفاعل يَطَّرد حَذْفُه في صورٍ منها المصدر، ويجوز أن يكون الجهرُ مأخوذاً من فِعْل مبني للمفعول على خلاف في ذلك، فيكون الجار بعده في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، لأنك لو قلت: لا يحب الله أن يُجهر بالسوء، كان «بالسوء» قائماً مقامَ الفاعل ولا تعلُّقَ له حينئذٍ به. و «مِن القول» حال من «السوء».

قوله: «إلا مَنْ ظُلِم» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل والثاني: أنه منقطع، وإذا قيل بأنه متصل فقيل: هو مستثنى من «أحد» المقدرِ الذي هو فاعلٌ للمصدر، فيجوز أن تكون «مَن» في محلِّ نصبٍ على أصل الاستثناء أو رفعٍ على البدل من «أحد» وهو المختار، ولو صُرِّح به لقيل: لا يحبُّ الله أن يَجْهَر أحدٌ بالسوء إلا المظلومُ، أو المظلومَ رفعاً ونصباً، ذكر ذلك مكي[1] وأبو البقاء[2] وغيرُهما. قال الشيخ[3]: «وهذا مذهب الفراء[4]، أجاز في «ما قام إلا زيدٌ» أن يكون «زيد» بدلاً من «أحد»، وأمَّا على مذهب الجمهور فإنه يكون من المستثنى الذي فُرِّغ له العامل فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر، وحَسَّنَ ذلك كونُ الجهر في حَيِّز النفي، كأنه قيل: لا يَجْهَرُ بالسوء من القول إلا المظلومُ» انتهى. والفرقُ ظاهر بين مذهب الفراء وبين هذه الآية، فإن النحويين إنما لم يَرَوا بمذهب الفراء قالوا: لأن المحذوف صار نَسْياً منسياً، وأما فاعل المصدر هنا فإنه كالمنطوقِ به ليس منسياً، فلا يلزمُ من تجويزهم الاستثناء من هذا الفاعلِ المقدر أن يكونوا تابعين لمذهب الفراء لِما ظهر من الفرق. وقيل: هو مستثنى مفرغ، فتكون

(١) المشكل ١/٢١٠.
(٢) الإملاء ١/٢٠٠.
(٣) البحر ٣/٣٨٢.
(٤) الذي في معاني القرآن ١/١٦٧ وجه واحد وهو إعمال ما قبل «إلا» فيما بعدها.

«مَنْ» في محل رفع بالفاعلية كما تقدَّم تقريرُه في كلام الشيخ، والتفريغُ لا يكون إلا في / نفي أو شبهه، ولكنْ لَـمَّا وقع الجهر متعلقاً للحبِّ الواقعِ [٢٢٦/ب] في حَيِّز النفي ساغ ذلك. وقيل: هو مستثنى من الجَهْر على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: إلا جَهْرَ مَنْ ظُلِم، فهذه ثلاثة أوجه على تقديرِ كونه متصلاً، تحصَّل منها في محل «مَنْ» أربعةُ أوجه: الرفع من وجهين وهما البدل من «أحد» المقدر، أو الفاعلية على كونه مفرغاً، والنصبُ على أصلِ الاستثناء من «أحد» المقـدَّر أو من الجهر على حَذْفِ مضاف.

والثاني: أنه استثناءٌ منقطعٌ، تقديرُه: لكنْ مَنْ ظُلِم له أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامتَه فتكون «مَنْ» في محل نصب فقط على الاستثناء المنقطع.

والجمهورُ على «إلاَّ مَنْ ظُلِمَ» مبنياً للمفعول، وقرأ[١] جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن عمر وابن جبير والحسن: «ظَلَم» مبنياً للفاعل، وهو استثناء منقطع، فهو في محل نصب على أصل الاستثناء المنقطع، واختلفت عبارات العلماء في تقدير هذا الاستثناء، وحاصل ذلك يرجع إلى أحد تقديرات ثلاثة: إمَّا أن يكون راجعاً إلى الجملـة الأولى كأنه قيـل: لا يحب اللَّـهُ الجهرَ بالسوء، لكنَّ الظالمَ يحبه فهو يفعله، وإما أَنْ يكونَ راجعاً إلى فاعلِ الجهر أي: لا يحبُّ اللَّـهُ أن يَجْهَر أحدٌ بالسوء، لكن الظالم يَجْهر به، وإمَّا أن يكون راجعاً إلى متعلَق الجهر وهو «مَنْ يُجاهَرُ ويُواجَه بالسوء» أي: لا يحب الله أن يُجْهَر بالسوء لأحد لكن الظالم يُجْهَرُ له به، أي: يُذكر ما فيه من المساوىء في وجهه، لعله أن يَرْتدع. وكونُ هذا المستثنى في هذه القراءة منصوبَ المحل على الانقطاع هو الصحيح، وأجاز ابن عطية[٢] والزمخشري[٣] أن

(١) الشواذ ٣٠؛ والبحر ٣/٣٨٢؛ والقرطبي ٦/٣.
(٢) المحرر ٤/٢٩٥.
(٣) الكشاف ١/٥٧٦.

يكونَ في محلٍّ رفع على البدلية، ولكن اختلف مدركُهما فقال ابن عطية: «وإعراب «مَنْ» يحتمل في بعض هذه التأويلات النصبَ، ويحتمل الرفع على البدل من «أحد» المقدر» يعني أحداً المقدرَ في المصدر كما تقدَّم تحقيقُه. وقال الزمخشري: «ويجوز أن يكون «مَنْ» مرفوعاً كأنه قيل: لا يحبُّ اللَّهُ الجهرَ بالسوء إلا الظالمُ، على لغةِ مَنْ يقول: «ما جاءني زيدٌ إلا عمروٌ» بمعنى: ما جاءني إلا عمرو، ومنه «لا يَعْلَم مَنْ في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللَّهُ»[1]. ورد الشيخ[2] عليهما فقال: «وما ذكره ـ يعني ابن عطيةَ ـ من جواز الرفع على البدل لا يَصِحُّ، وذلك أن المنقطع قسمان: قسمٌ يتوجه إليه العامل نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حمار» فهذا فيه لغتان: لغة الحجاز وجوب النصب، ولغةُ تميم جوازُ البدل، وإن لم يتوجه عليه العامل وجب نصبُه عند الجميع نحو: «المالُ ما زاد إلا النقصَ» أي: لكن حصل له النقص، ولا يجوز فيه البدل، لأنك لو وجهت إليه العامل لم يصح» قال: «والآية من هذا القسم، لأنك لو قلت: «لا يحبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بالسوءِ إلا الظالمُ» ـ فتسلِّطُ «يجهر» على «الظالم». وقال: «وهذا الذي جَوَّزه ـ يعني الزمخشري ـ لا يجوز لأنه لا يمكن أن يكون الفاعلُ لغواً ولا يمكنُ أن يكونَ الظالمُ بدلاً من «الله» ولا «عمرو» بدلاً من «زيد»[3] لأنَّ البدلَ في هذا البابِ يَرْجِع إلى بدل بعض من كل حقيقة نحو: «ما قام القومُ إلا زيدٌ» أو مجازاً نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ»، والآيةُ لا يجوز فيها البدلُ حقيقةً ولا مجازاً، وكذا المثالُ المذكور، لأن الله تعالى عَلَمٌ وكذا زيدٌ فلا عمومَ فيهما ليُتَوَهَّمَ دخولُ شيءٍ فيهما فيُسْتثنى، وأمَّا ما يجوزُ فيه البدلُ من الاستثناء المنقطع فلأنَّ ما قبله عامٌّ يُتَوَهَّم دخولُه فيه فيُبْدل ما قبله مجازاً، وأمَّا قولُه على

(١) الآية ٦٥ من النمل.

(٢) البحر ٣/٣٨٣.

(٣) وذلك في مثال الزمخشري: «ما جاءني زيدٌ إلا عمروٌ».

لغةِ مَنْ يقول: «ما جاءني زيد إلا عمروٌ» فلا نعلمُ هذه لغةً إلا في كتاب سيبويه[1] بعد أَنْ أنشد أبياتاً في الاستثناء المنقطع آخرُها[2]:

١٦٧٢ـ عَشِيَّــةَ مـا تُغْني الـرمـاحُ مكـانَهـا ... ولا النبـلُ إلا المشـرفيُّ المُـصَمَّـمُ

ما نصُّه: «وهذا يقوِّي: «ما أتاني زيدٌ إلاَّ عمروٌ، وما أعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه» لأنها معارفُ ليست الأسماء الآخرة بها ولا بعضَها» ولم يصرِّح ولا لَوَّح أن «ما أتاني زيدٌ إلا عمروٌ» من كلام العرب، قال مَنْ شَرَح كلام سيبويه: «فهذا يُقَوِّي «ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» أي: ينبغي أن يَثْبُتَ هذا من كلام العرب لأن النبلَ معرفةٌ ليس بالمشرفي، كما أن زيداً ليس بعمرو، كما ان إخوة زيد ليسوا إخوتك. قال الشيخ: «وليس ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» نظيرَ البيت؛ لأنّـه قد يُتَخَيَّـل عمـومٌ في البيت إذ المعنى: لا يُغْني السـلاح، وأمَّا «زيد» فلا يُتَوهم فيه عموم على أنه لو ورد من كلامهم: «ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» لأمكن أن يَصِح على[3] «ما أتاني زيد ولا غيره إلا عمروٌ» فحُذِفَ المعطوفُ لدلالة الاستثناء عليه، أمَّا أن يكونَ على إلغاء الفاعل أو على كون «عمرو» بدلاً من «زيد» فإنه لا يجوز، وأمَّا الآية فليست مِمَّا ذُكَر، لأنه يحتمل أن تكونَ «مَنْ» مفعولاً بها، و«الغيبَ» بدلٌ منها بدلُ اشتمال، والتقديرُ: لا يعلم غيبَ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلا اللَّـهُ أي: سِرَّهم وعلانيتهم لاَ يَعْلَمهما إلا الله، ولو سُلِّم أنَّ «مَنْ» مرفوعةُ المحل فيتخيل فيها عمومٌ فيُبدل منها «الله» مجازاً كأنه قيل: لا يَعْلَمُ الموجودون الغيبَ إلا اللَّـهُ، أو يكونُ على سبيلِ المجازِ في الظرفية بالنسبة إلى الله تعالى، إذ جاء ذلك عنه في القرآنِ والسنة

(١) الكتاب ١/٣٦٦.
(٢) البيت للحصين بن الحُمام، وهو في الكتاب ١/٣٦٦؛ والمفضليات ٦٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٣٦. والمشرفي المصمم: السيف القاطع المحدد.
(٣) أي: على تأويله بهذا التقدير.

نحو: «وهو اللَّـهُ في السمواتِ وفي الأرض»[1] «وهو الذي في السماء إلهٌ وفي الأرض إله»[2]، قال: «أين الله» قالت: «في السماء»[3]، ومِنْ كلامِ العرب: «لاوذو في السماءِ بيتُه» يعنون اللَّـهَ، وإذا احتملت الآيةُ هذه الوجوه لم يتعيَّنْ حملُها على ما ذكره» انتهى ما رَدَّ به عليهما.

[٢٢٧/أ] أمَّا ردُّه على ابن عطية فواضحٌ، وأمَّا ردُّه على الزمخشري / ففي بعضه نظر، أما قوله «لا نعلمها لغةً إلا في كتاب سيبويه» فكفى به دليلاً على صحة استعمالِ مثله، ولذلك شرح الشراح لكتاب سيبويه هذا الكلامَ بأنه قياسُ كلام العرب لِما أَنْشد من الأبيات. وأمَّا تأويلُه «ما أتاني زيدٌ إلا عمروٌ» بـ «ما أتاني زيد ولا غيرُه» فلا يتعيَّن ما قاله، وتصحيحُ الاستثناء فيه أنَّ قولَ القائل «ما أتاني زيد» قد يُوهم أن عمـراً أيضاً لم يَجِئه فنفى هذا التوهمَ، وهذا القَدْر كافٍ في الاستثناء المنقطع، ولو كان تأويل «ما أتاني زيد إلا عمروٌ» على ما قال لم يكن استثناءً منقطعاً بل متصلاً[4]، وقد اتفق النحويون على أن ذلك من المنقطع، وأمّا تأويلُ الآية بما ذكره فالتجوُّزُ في ذلك أمرٌ خطرٌ، فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على مِثْله.

آ. (١٤٩) **قوله تعالى: ﴿أو تُخْفوه﴾**: الظاهرُ أنَّ الضميرَ المنصوبَ في «تُخْفوه» عائدٌ على «خيراً» والمرادُ به أعمالُ البر كلها. وأجاز بعضُهم أن يعودَ على «السوء» أي: أو تُخْفوا السوء، وهو بعيدٌ.

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿بين ذلك﴾**: أُشير بـ «ذلك» وهو للمفرد، والمراد به البينية أي: بين الكفر والإيمان، وقد تقدَّم نظيرُه في البقرة[5] و «بين» يجوز أن

---

(١) الآية ٣ من الأنعام.
(٢) الآية ٨٤ من الزخرف.
(٣) حديث شريف رواه مسلم: المساجد ١/٣٨٢. الموطأ: العتق ٢/٧٧٦؛ المسند ٥/٤٤٧.
(٤) لعل الأنسب: متصلٌ.
(٥) انظر: الآية ٦٨.

يكونَ منصوباً بـ «يتخذ» وأن يكونَ منصوباً بمحذوف إذ هو حال من «سبيلًا».

آ. (١٥١) **قوله تعالى: ﴿حقاً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ مؤكدٌ لمضمون الجملة قبله فيجب إضمارُ عاملِه وتأخيرُه عن الجملة المؤكِّد لها، والتقدير: أَحُقُّ ذلك حقاً، وهكذا كلُّ مصدر مؤكد لغيره أو لنفسه[1]. والثاني: أنه حالٌ من قوله: «هم الكافرون» قال أبو البقاء[2]: أي: «كافرون غير شك» وهذا يشبه أن يكونَ تفسيراً للمصدر المؤكد. وقد طَعَن الواحدي على هذا التوجيه فقال: «الكفرُ لا يكون حقاً بوجه من الوجوه». والجوابُ: أنَّ الحق هنا ليس يُراد به ما يقابل الباطل، بل المرادُ به أنه ثابتٌ لا محالةَ وأنَّ كفرهم مقطوع به. الثالث: أنه نعت لمصدر محذوف أي: الكافرون كفراً حقاً، وهو أيضاً مصدر مؤكد، ولكن الفرق بينه وبين الوجه الأول أنَّ هذا عاملُه مذكورٌ، وهو اسمُ الفاعل وذاك عاملُه محذوفٌ كما تقدم.

آ. (١٥٢) **قوله تعالى: ﴿بين أحد﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على دخول «بين» على «أحد» في البقرة[3] فأَغنى عن إعادته. وقرأ الجمهور: «سوف نُـؤْتيهم» بنونِ العظمة على الالتفات ولموافقةِ قوله: «وأَعْتدنا». وقرأ[4] حفص عن عاصم بالياء، أعاد الضمير على اسم الله تعالى في قوله: «والذين آمنوا بالله». وقولُ بعضهم: قراءة النون أولَى لأنها أفخم، ولمقابلة «وأعتدنا» ليس بجيد لتواتر القراءتين.

---

(١) المؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملةٍ لا تحتمل غيره نحو: «له علي ألف اعترافاً» لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر لا تحتمل سواه. والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصاً فيه، نحو: «أنت ابني حقاً» فالجملة قبله تصلح للحقيقة والمجاز، فلما قال «حقاً» صارت الجملة نصاً في البنوَّة حقيقة. ابن عقيل ٤٨٣/١.

(٢) الإملاء ٢٠٠/١.

(٣) الآية ١٣٦.

(٤) السبعة ٢٤٠؛ الكشف ٤٠١/١.

آ. (١٥٣) **قوله تعالى: ﴿فقد سَأَلوا﴾**: في هذه الفاءِ قولان، أحدهما: أنها عاطفةٌ على جملة محذوفة، قال ابن عطية[١]: «تقديره: فلا تبال يا محمد بسؤالِهم وتشطيطِهم فإنها عادتُهم، فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك.

والثاني: أنها جوابُ شرطٍ مقدر، قاله الزمخشري[٢] أي: إنْ استكبرت ما سألوه منك فقد سألوا». و«أكبَرَ» صفةٌ لمحذوف أي: سؤالاً أكبر من ذلك. والجمهور: «أكبرَ» بالباء الموحدة، وقراءة الحسن[٣] «أكثر» بالثاء المثلثة. وقوله: «فقالوا أَرِنا» هذه الجملةُ مفسرةٌ لكبر السؤال وعظمته. و«جهرة» تقدَّم الكلام عليها[٤]، إلا أنه هنا يجوز أن تكون «جهرةً» من صفةِ القول أو السؤالِ أو مِنْ صفة السائلين أي: فقالوا مجاهرين أو: سألوا مجاهرين، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على الحال أو على المصدر. وقرأ الجمهور «الصاعقةُ». وقرأ النخعي: «الصَّعْقةُ» وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة[٥]. و«بظلمِهم» الباءُ فيه سببيةٌ، وتتعلق بالأخذ.

آ. (١٥٤) **قوله تعالى: ﴿فوقَهم﴾**: فيه وجهان، الظاهرُ منهما أنه متعلق بـ«رَفَعْنا»، وأجاز أبو البقاء[٦] وجهاً ثانياً وهو أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الطور. و«بميثاقهم» متعلقٌ أيضاً بالرفع، والباءُ للسببية، قالوا: وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرُه: بنقض ميثاقهم. وقال الزمخشري[٧]: «بميثاقِهم» بسبب ميثاقهم ليخافوا فلاينقضوه»، وظاهر هذه العبارة أنه لا يُحتاج

---

(١) المحرر ٤/٢٩٧.
(٢) الكشاف ١/٥٧٧.
(٣) البحر ٣/٣٨٦.
(٤) انظر: الآية ٥٥ من البقرة.
(٥) الآية ٥٥ من البقرة، وانظر: الشواذ ٥؛ البحر ١/٣٨٧.
(٦) الإملاء ١/٢٠٠.
(٧) الكشاف ١/٥٧٧.

إلى حذف مضاف، بل أقول: لا يجوز تقدير هذا المضاف لأنه يقتضي أنهم نقضوا الميثاق فرفَع اللَّـهُ الطورَ عليهم عقوبةً على فِعْلهم النقضَ، والقصةُ تقتضي أنَّهم هَمُّوا بنقضِ الميثاق، فرفعَ اللَّـهُ عليهم الطور، فخَافوا فلم يَنْقُضوه، وإن كانوا قد نَقَضوه بعد ذلك. وقد صَرَّح أبو البقاء[1] بأنهم نقضوا الميثاق، وأنه تعالى رفع الطور عقوبةً لهم فقال: «تقديرُه: بنقض ميثاقهم، والمعنى: ورَفَعْنا فوقَهم الطور تخويفاً، لهم بسببِ نقضهم الميثاقَ». وفيه ذلك النظرُ المتقدم، ولقائل أن يقول: لَـمَّا هَمُّوا بنقضه وقاربوه صح أن يقال: رَفَعْنا الطور فوقهم لنقضهم الميثاق أي: لمقاربتهم نقضَه، لأنَّ ما قارب الشيء أُعْطِي حكمَه، فتصِحُّ عبارةُ مَنْ قدَّر مضافاً كأبـي البقاء وغيره. والميثاق مصدر مضاف لمفعوله. و «سُجَّداً» حالٌ من فاعل «ادخلوا».

قوله: «لا تَعْدُوا» قرأ الجمهور: «تَعْدُوا» بسكون العين وتخفيفِ الدال مِنْ عَدا يعدو، كغزا يغزو، والأصل: «تَعْدُوُوا» بواوين: الأولى لام الكلمة والثانية ضمير الفاعلين، فاستثقلت الضمة على لام الكلمة فَحُذِفَتْ، فالتقى بِحَذْفِها ساكنان، فحُذِفَ الأول وهو الواو الأولى، وبقيت واو الفاعلين، فوزنه: تَفْعُوا. وقرأ نافع[2] بفتح العين وتشديد الدال، إلا أن الرواة اختلفوا عن قالون عن نافع: فرووا عنه تارة بسكون العين سكوناً محضاً، وتارة إخفاء فتحة العين. فأما قراءة نافع فأصلها: تَعْتَدوا، ويدل على ذلك إجماعُهم / على: [٢٢٧/ب] «اعتدَوا منكم في السبت»[3] كونه من الاعتداء وهو افتعالٌ من العدوان، فأُريد إدغامُ تاء الافتعال في الدال فنُقِلَتْ حركتُها إلى العين وقُلبت دالاً وأدغمت. وهذه قراءةٌ واضحة. وأما ما يُروى عن قالون من السكون المحض فشيءٌ لا يراه النحويون لأنه جَمْعٌ بين ساكنين على غيرِ حَدِّهما. وأمَّا الاختلاسُ

(١) الإملاء ١/٢٠٠.
(٢) السبعة ٢٤٠؛ والكشف ١/٤٠١؛ الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٨٨.
(٣) الآية ٦٥ من البقرة.

فهو قريب للإتيان بحركة ما، وإن كانت خفيَّةً، إلا أنَّ الفتحةَ ضعيفةٌ في نفسِها فلا ينبغي أن تُخْفى لِتُزادَ ضعفاً، ولذلك لم يُجزِ القراء رَوْمَها وقفاً لضعفِها. وقرأ الأعمش: «تَعْتَدُوا» بالأصل الذي أدغَمُه نافع.

آ. (١٥٥) **قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم﴾**: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ بين الجار ومجروره تأكيداً، والثاني: أنها نكرة تامة، و«نقضِهم» بدلٌ منه، وهذا كما تقدَّم في «فبما رحمةٍ من الله»(١). و«نقض» مصدرٌ مضاف لفاعله، و«ميثاقهم» مفعوله، وفي متعلَّق الباءِ الجارةِ لـ «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنه «حَرَّمنا» المتأخر في قوله: «فبظلم من الذين هادوا حَرَّمنا»(٢) وعلى هذا فيقال: «فبظلم» متعلق بـ «حَرَّمْنا» أيضاً فيلزم أن يتعلق حرفا جر متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد، وذلك لا يجوز إلا مع العطف أو البدل. وأجابوا عنه بأن قولَه «فبظلمٍ» بدل من قوله «فبما» بإعادة العامل. فيقال: لو كان بدلاً لما دخلت عليه فاء العطف؛ لأن البدل تابع بنفسِه من غير توسُّط حرف عطف. وأُجيب عنه بأنه لَمَّا طال الكلام بين البدل والمبدل منه أعادَ الفاء للطول، ذكر ذلك أبو البقاء(٣) والزجاج(٤) والزمخشري(٥) وأبو بكر(٦) وغيرهم.

وقد رَدَّه الشيخ(٧) بما معناه أن ذلك لا يجوز لطول الفصل بين المبدل والبدل، وبأنَّ المعطوفَ على السبب سببٌ فيلزمُ تأخُّرُ بعضِ أجزاء السبب الذي

---

(١) الآية ١٥٩ من آل عمران.
(٢) في الآية ١٦٠.
(٣) الإملاء ١/٢٠٠.
(٤) معاني القرآن ٢/١٣٩.
(٥) الكشاف ١/٥٧٨.
(٦) لعله يعني به أبا بكر بن الانباري.
(٧) البحر ٣/٣٨٨.

للتحريم في الوقت عن وقت التحـريم، فلا يمكن أن يكون سبباً أو جزءَ سببٍ إلا بتأويلٍ بعيد، [وذلك أن قولهم: «إنَّا قتلنا المسيحَ» وقولهم على مريم][(١)] البهتانَ إنما كان بعد تحريم الطيبات. قال: «فالأَوْلى أن يكونَ التقدير: لعنَّاهم. وقد جاء مصرَّحاً به في قولِه: «فبما نقضهِم ميثاقَهم لعنَّاهم».

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف، فقدَّره ابنُ عطية[(٢)]: لعنَّاهم وأَذْلَلْناهم وختمنا على قلوبهم. قال: «وحَذْفُ جوابِ مثلِ هذا الكلام بليغٌ» وتسميةُ مثل هذا «جواب» غيرُ معروف لغةً وصناعة. وقَدَّره أبو البقاء[(٣)]: «فبما نقضهم ميثاقهم طُبِع على قلوبهم، أو لُعِنوا. وقيل: تقديرُه: فبما نقضِهم لا يـؤمنون، والفاء زائدةٌ». انتهى. [وهذا الذي أجازه أبو البقاء تعرَّضَ له الزمخشري[(٤)] وردَّه فقال: «فإنْ قلت: فهلاَّ زَعَمْتَ أنَّ المحذوف الذي تعلَّقَتْ به الباء][(٥)] ما دل عليه قولُه «بل طَبَع اللَّـهُ، فيكون التقديرُ: فبما نقضِهم طَبَع اللَّـهُ على قلوبهم، بل طَبَع الله عليها بكفرهم ردٌّ وإنكارٌ لقولهم: «قلوبُنا غُلْفٌ» فكانَ متعلقاً به». قال الشيخ[(٦)]: «وهو جوابٌ حسنٌ، ويمتنع من وجهٍ آخرَ وهو أنَّ العطفَ بـ «بل» للإضرابِ، والإضرابُ إبطالٌ أو انتقالٌ، وفي كتابِ الله في الإخبار لا يكون إلا للانتقال، ويُسْتفاد من الجملةِ الثانية ما لا يُسْتفاد من الأولى، والذي قَدَّره الزمخشري[(٧)] لا يَسُوغ فيه الذي قررناه، لأنَّ قولَه: «فبما نقضِهم ميثاقَهم وكُفْرِهم بآيات الله وقولِهم قلُوبنا غلفٌ طَبَع الله» هو مدلولُ الجملة

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٢) المحرر ٤/٣٠١.
(٣) الإملاء ١/٢٠٠.
(٤) الكشاف ١/٥٧٨.
(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٦) البحر ٣/٣٨٩.
(٧) أي: وهو يرفض كلام أبـي البقاء المتقدم.

التي صَحِبَتها «بل»، فأفادَتِ الثانية ما أفادت الأولى، ولو قلت: «مَرَّ زيد بعمرو، بل مَرَّ زيد بعمرو» لم يَجُزْ. وقَدَّره الزمخشري «فَعَلْنا بهم ما فعلنا».

قوله: «بل طَبَع» هذا إضرابٌ عن الكلام المتقدم أي: ليس الأمرُ كما قالوا مِنْ قولهم: «قلوبُنا غلف». وأظهرَ القرَّاءُ لامَ بل في «طبع» إلا الكسائي[1] فأدغم من غيرِ خلاف، وعن حمزة خلاف. والباء في «بكفرهم» يُحتمل أن تكون للسببية، وأن تكون للآلة كالباء في «طبعت بالطين على الكيس» يعني أنه جعل الكفر كالشيء المطبوع به أي مُغَطِّياً عليها، فيكونُ كالطابع. وقوله: «إلا قليلاً» يحتمل النصبَ على نعت مصدر محذوف أي: إلا إيماناً قليلاً، ويحتمل كونَه نعتاً لزمان محذوف أي: زماناً قليلاً، ولا يجوزُ أن يكونَ منصوباً على الاستثناءِ من فاعل «يؤمنون» أي: إلا قليلاً منهم فإنهم يؤمنون، لأنَّ الضمير في «لا يؤمنون» عائدٌ على المطبوع على قلوبهم، ومن طَبَع على قلبه بالكفر فلا يقع منه الإيمان.

آ (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿وبكفرِهم﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوف على «ما» في قوله: «فبما نقضِهم» فيكونُ متعلقاً بما تعلق به الأول. الثاني: أنه عطفٌ على «بكفرهم» الذي بعد «طبع». وقد أوضح الزمخشري[2] ذلك غايةَ الإيضاح، واعترض وأجابَ بأحسنِ جواب، فقال: «فإنْ قلت: علامَ عَطَفَ قولَه «وبكفرهم»؟ قلت: الوجهُ أن يُعْطَفَ على «فبما نقضِهم» ويُجْعَلَ قولُه: «بل طَبَع الله عليها بكفرهم» كلاماً يَتْبع قوله: «وقولهم قلوبُنا غلف» على وجهِ الاستطراد، ويجوزُ عطفُه على ما يليه من قوله «بكفرِهم». فإنْ قلت: فما معنى المجيءِ بالكفر معطوفاً على ما فيه ذِكْرُه؟ سواءً عطف على ما قبل الإضراب، أو على ما بعده، وهو قوله: «وكفرهم بآيات

(١) انظر: السبعة ١٢٣.
(٢) الكشاف ١/٥٧٨.

الله» وقوله «بكفرهم». قلت: قد تكرر منهم الكفر؛ لأنهم كفروا بموسى ثم بعيسىٰ ثم بمحمدٍ، فعطف بعضَ كفرِهم على بعض، أو عَطَف مجموعَ المعطوفِ على مجموعِ المعطوف عليه، كأنه قيل: فبجمعهم بين نقضِ الميثاقِ، والكفر بآيات الله، وقتلِ الأنبياء، وقولِهم: قلوبنا غلف، وجمعِهم بين كفرهم وبُهْتِهِم مريمَ وافتخارِهم بقتلِ عيسى عاقبناهم، أو بل طبع الله عليها بكفرِهم وجمعِهم بين كفرهم كذا وكذا».

قوله: «بُهْتاناً» في نصبهِ خمسةُ أوجه، أظهرُها: أنه مفعول به، فإنه مُضَمَّنٌ معنى «كلام» نحو: قلت خطبة وشعراً. الثاني: أنه منصوبٌ على نوع المصدر كقولهم: «قَعَد القرفصاء» يعني أن القول يكون بُهتاناً وغيرَ بهتان. الثالث: أن ينتصبَ نعتاً لمصدر محذوف أي: قولاً بُهتاناً، وهو قريبٌ من معنى الأول. الرابع: أنه منصوبٌ بفعل مقدرٍ من لفظه أي: بَهَتوا بُهْتاناً. الخامس: أنه حال من الضمير المجرور في قولهم أي: مباهتين، وجازَ مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنه فاعل معنىً، والتقدير: وبأن قالوا ذلك مباهتين.

آ. (١٥٧) **وقوله تعالى: ﴿وقولِهم﴾**: عطفٌ على «وكفرهم» و«عيسى» بدلٌ من «المسيح» أو عطفُ بيان، وكذلك «ابن مريم»، ويجوز أن يكونَ صفةً أيضاً، وأجاز أبو البقاء[١] في «رسول الله» هذه الأوجهَ الثلاثةَ، إلا أنَّ البدل بالمشتقات قليل. وقد يُقال: إنَّ «رسول الله» جرى مَجْرى الجوامد / [٢٢٠/أ]
وأجاز فيه أن يَنْتصب بإضمارِ «أعني»، ولا حاجةَ إليه. قوله «شُبِّه لهم»: «شُبِّه» مبني للمفعول وفيه وجهان، أحدهما: أنه مسند للجار بعده كقولك: «حِيل إليه، ولُبس عليه». والثاني: أنه مسندٌ لضمير المقتول الذي دَلَّ عليه قولهم: «إنَّا قتلْنا» أي: ولكن شُبِّه لهم مَنْ قتلوه. فإن قيل: لِـمَ لا يجوز أن يعودَ على المسيح؟ فالجواب أن المسيح مشبه به لا مشبه.

---

(١) الإملاء ١/٢٠١.

[قوله]: «لفي شك منه»: «منه» في محلِّ جرٍ صفة لـ «شك» يتعلَّقُ بمحذوف، ولا يجوز أن تتعلَّق فَضْلة بنفس «شك»؛ لأن الشك إنما يتعدَّى بـ «في» لا بـ «من»، ولا يقال: إنَّ «مِنْ» بمعنى «في» فإن ذلك قولٌ مرجوح، ولا ضرورةَ لنا به هنا.

وقوله: «ما لَهم به من علم» يجوز في «من علم» وجهان، أحدهما: أنه مرفوع بالفاعلية والعاملُ أحد الجارَّيْن: إمّا «لهم» وإما «به»، وإذا جُعِل أحدُهما رافعاً له تعلَّق الآخر بما تعلَّق به الرافع من الاستقرارِ المقدر. و«مِنْ» زائدةٌ لوجودِ شرطَي الزيادةِ. والوجه الثاني: أن يكونَ «من علم» مبتدأً زِيدت فيه «من» أيضاً، وفي الخبر احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ «لهم» فيكون «به»: إمَّا حالاً من الضمير المستكنّ في الخبر، والعاملُ فيها الاستقرارُ المقدر، وإمَّا حالاً من «عِلْم» وإنْ كان نكرةً لتقدُّمها عليه ولاعتمادِه على نفي. فإن قيل: يلزمُ تقدُّمُ حالِ المجرور بالحرف عليه وهو ضرورةٌ لا يجوزُ في سَعة الكلام[(١)]. فالجوابُ أنَّا لا نُسَلِّم ذلك، بل نقل أبو البقاء[(٢)] وغيره أنَّ مذهب أكثر البصريين جوازُ ذلك، ولئِنْ سلَّمنا أنه لا يجوز إلا ضرورة لكن المجرور هنا مجرورٌ بحرف جر زائد، والزائد في حكم المُطَّرَح، وأمَّا أن يتعلَّق بمحذوفٍ على سبيل البيان أي: أعني به، ذكره أبو البقاء[(٣)]، ولا حاجةَ إليه، ولا يجوزُ أن يتعلقَ بنفس «علم» لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه. والاحتمال الثاني: أن يكون «به» هو الخبر، و«لهم» متعلق بالاستقرار كما تقدم، ويجوز أن تكون اللام مبيِّنةً مخصصة كالتي في قوله: «ولم يكن له كفواً أحد»[(٤)]. وهذه الجملةُ المنفية تحتمل ثلاثة أوجه: الجر على أنها صفةٌ ثانية لـ «شك» أي:

(١) انظر المسألة في: الكتاب ١/٢٧٧؛ المقتضب ٤/٣٠٢؛ وأمالي الشجري ٢/٢٨٠.
(٢) الإملاء ١/٢٠١.
(٣) الإملاء ١/٢٠١. والأفصح «فذكره».
(٤) الآية ٤ من الإخلاص.

غيرِ معلوم. الثاني: النصب على الحالِ من «شك»، وجازَ ذلك وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِه بالوصف بقوله «منه». الثالث: الاستئناف، ذكره أبو البقاء[1]، وهو بعيد.

قوله: «إلا اتباعَ الظن» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: وهو الصحيح الذي لم يذكر الجمهورُ غيرَه أنه منقطع؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، ولم يُقْرأ فيما علمت إلا بنصبِ «اتِّباع» على أصل الاستثناء المنقطع، وهي لغةُ الحجاز، ويجوزُ في تميم الإبدالُ من «علم» لفظاً فيجرُّ، أو على الموضع فيُرفَعُ لأنه مرفوعُ المحل كما قَدَّمته لك، و«من» زائدة فيه. والثاني ـ قاله ابن عطية[1] ـ: أنه متصل قال: «إذ العلم والظن يضمهما جنسُ أنهما من معتقدات اليقين، يقول الظانُّ على طريق التجوُّز: «علمي في هذا الأمر كذا» إنما يريد ظني» انتهى. وهذا غيرُ موافَقٍ عليه لأن الظنَّ ما ترجَّح فيه أحد الطرفين، واليقين ما جُزِم فيه بأحدهما، وعلى تقدير التسليم فاتباعُ الظن ليس من جنس العلم، بل هو غيره، فهو منقطع أيضاً أي: ولكنَّ اتباعَ الظن حاصلٌ لهم.

قوله: «وما قتلوه يقيناً» الضمير في «قتلوه» فيه أقوال أظهرها أنه لعيسى، وعليه جمهور المفسرين. والثاني: ـ وبه قال ابن قتيبة[2] والفراء ـ[3] أنه يعودُ على العلم أي: ما قتلوا العلم يقيناً، على حد قولهم: «قتلت العلم والرأي يقيناً» و«قتلته علماً»، ووجه المجاز فيه أن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء، فكأنه قيل: وما كان علمهم علماً أُحيط به، إنما كان عن ظن وتخمين. الثالث: ـ وبه قال ابن عباس والسدي وطائفة كبيرة ـ أنه يعود

(١) المحرر ٤/٣٠٤.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٥٢.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٤.

للظن تقول: «قتلت هذا الأمر علماً ويقيناً» أي: تحققت، فكأنه قيل: وما صَحَّ ظنهم عندهم وما تحققوه يقيناً ولا قطعوا الظن باليقين.

قوله: «يقيناً» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي: قتلاً يقيناً. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه، لأنه في معناه أي: وما تيقنوه يقيناً. الثالث: أنه حال من فاعل «قتلوه» أي: وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حُذِف للدلالة عليه. أي: ما تيقَّنوه يقينا، ويكون مؤكداً لمضمون الجملة المنفية قبله. وقدّر أبو البقاء(١) العامل على هذا الوجه مثبتاً فقال: «تقديره: تيقنوا ذلك يقيناً» وفيه نظر. الخامس ـ ويُنْقَل عن أبي بكر بن الأنباري ـ أنه منصوبٌ بما بعد «بل» من قوله: «رفعه الله» وأن في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: بل رفعه الله إليه يقيناً، وهذا قد نَصَّ الخليل فَمَنْ دونه على منعِه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي ألا يَصِحَّ عنه، وقوله: «بل رفعه الله إليه» ردٌّ لما ادَّعَوْه مِنْ قتله وصلبه. والضمير في «إليه» عائد على «الله» على حَذْفِ مضاف أي: إلى سمائِه ومحلِّ أمره ونهيه.

آ. (١٥٩) قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهل الكتاب﴾: «إنْ» هنا نافيةٌ بمعنى «ما» و«من أهل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبرُ الجملةُ القسمية المحذوفة وجوابها، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا واللّهِ ليؤمِنَنَّ به، فهو كقوله: «وما مِنَّا إلا له مقامٌ [معلوم](٢)»، أي: ما أحدٌ منا، وكقوله: «وإنْ منكم إلا واردُها»(٣) أي: ما أحد منكم إلا واردُها، هذا هو الظاهر. والثاني: ـ وبه قال الزمخشري(٤) وأبو البقاء(٥) ـ أنه في

(١) الإملاء ١/٢٠١.
(٢) الآية ١٦٤ من الصافات.
(٣) الآية ٧١ من مريم.
(٤) الكشاف ١/٥٨٠.
(٥) الإملاء ١/٢٠١.

محلِّ الخبر، قال الزمخشري: «وجملة «ليؤمِنَنَّ به» جملةٌ قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإنْ من أهل / الكتابِ أحدٌ إلا ليؤمنن به، ونحوه: «وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم» «وإنْ منكم إلا واردُها» والمعنى: وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمن». قال الشيخ[1]: «وهو غلطٌ فاحش، إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعةٌ صفةً لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة «أحد» المحذوف إنما [هو] الجار والمجرور كما قَدَّرناه، وأمّا قوله: «ليؤمنن به» فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسمُ وجوابُه خبر للمبتدأ، إذ لا ينتظم من «أحد» والمجرور إسناد لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذلك هو محطُّ الفائدة، وكذلك أيضاً الخبرُ هو «إلاَّ له مقام»، وكذلك «إلا واردها» إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي». وهذا ــ كما ترى ــ قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من «أحد» الموصوفِ بالجملة التي بعده ومن الجارِّ قبله؟ ونظيرُه أن تقول: «ما في الدار رجلٌ إلا صالحٌ» فكما أن «في الدار» خبر مقدم، و «رجل» مبتدأ مؤخر، و «إلا صالحٌ» صفته، وهو كلامٌ مفيد مستقيم، فكذلك هذا، غايةُ ما في الباب أنَّ «إلا» دَخَلَتْ على الصفة لتفيدَ الحصر. وأما ردُّه عليه حيث قال: جملةٌ قسمية، وإنما هي جوابُ القسم فلا يَحْتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثلُ هذه الاعتراضات. [٢٢٨/ب]

واللام في «ليؤمِنَنَّ» جوابُ قسمٍ محذوف كما تقدَّم. وقال أبو البقاء[2]: «ليؤمِنَنَّ جواب قسم محذوف، وقيل: أكَّد بها في غير القسم كما جاء في النفي والاستفهام» فقوله: «وقيل إلى آخره» إنما يستقيم ذلك إذا أعَدْنا

---

(١) البحر ٣/٢٩٢.

(٢) الإملاء ١/٢٠٢.

الخلاف إلى نونِ التوكيد؛ لأنَّ نون التوكيد قد عُهِد التأكيدُ بها في الاستفهام باطِّراد، وفي النفي على خلاف فيه، وأما التأكيدُ بلام الابتداء في النفي والاستفهام فلم يُعْهَد البتة. وقال[1] أيضاً قبل ذلك: «وما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ، وقيل: المحذوف «مَنْ» وقد مرَّ نظيره، إلا أنَّ تقديرَ «مَنْ» هنا بعيدٌ، لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، و«مَنْ» الموصولة والموصوفة غيرُ تامة» يعني أنَّ بعضهم جعل ذلك المحذوفَ لفظَ «مَنْ» فيقدِّر: وإنْ مِنْ أهل مَنْ إلا ليؤمِنَنَّ، فجعلَ موضع «أحد» لفظَ «مَنْ»، وقوله: «وقد مر نظيره» يعني قوله تعالى: «وإنَّ من أهل الكتاب لَمَنْ يؤمِنُ بالله»[2] ومعنى التنظير فيه أنه قد صَرَّح بلفظ «مَنْ» المقدَّرة ههنا.

وقرأ أُبَـيّ[3]: «ليؤمِنُنَّ به قبل موتهم» بضم النون الأولى مراعاة لمعنى «أحد» المحذوف، وهو وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمع. والضمير في «به» لعيسى. وقيل: لله تعالى، وقيل: لمحمد عليه السلام. وفي «موته» لعيسى. ويُروى في التفسير أنه حين ينزل إلى الأرض يؤمن به كلُّ أحد حتى تصيرَ الملةُ كلها إسلاميةً. وقيل: يعود على «أحد» المقدر، أي: لا يموتُ كتابـي حتى يؤمن بعيسى، ونقل عن ابن عباس ذلك، فقال له عكرمة: «أفرأيت إنْ خَرَّ من بيت أو احترق أو أكله سَبُعٌ» قال: لا يموتُ حتى يُحَرِّكَ بها شفتيه أي: بالإيمان بعيسى. وقرأ[4] الفياض بن غزوان: «وإنَّ من أهل الكتاب» بتشديد «إنَّ» وهي قراءةٌ مردودةٌ لإشكالها. قوله: «ويومَ القيامةَ» العامل فيه «شهيداً» وفيه دليلٌ على جوازِ تقدُّم خبرِ «كان» عليها، لأنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِن

---

(١) الإملاء ٢٠١/١.
(٢) الآية ١٩٩ من آل عمران.
(٣) البحر ٣٩٣/٣.
(٤) البحر ٣٩٣/٣.

بتقديمِ العامل. وأجاز أبو البقاء[1] أن يكون منصوباً بـ «يكون» وهذا على رَأْيِ مَنْ يجيز لـ «كان» أن تعمل في الظرفِ وشبهِه. والضميرُ في «يكون» لعيسى، وقيل: لمحمد عليه السلام.

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿فبظلمٍ﴾**: هذا الجارُّ متعلق بـ «حَرَّمْنا» والباء سببية، وإنما قُدِّم على عامِلِه تنبيهاً على قبح سبب التحريم، وقد تقدَّم أنَّ قولَه: «فبظلمٍ» بدلٌ من قوله: «فبما نقضهم ميثاقهم»، وتقدَّم الردُّ على قائله أيضاً فأغنى عن إعادته. و«من الذين» صفة لـ «ظلم» أي: ظلمٍ صادرٍ من الذين هادُوا. وقيل: ثَمَّ صفةٌ للظلم محذوفةٌ للعلم بها أي: فبظلمٍ أيِّ ظلم، أو فبظلمٍ عظيمٍ كقوله[2]:

١٦٧٣ـ فلا وأبي الطيرِ المُرِبَّةِ بالضحى
على خالدٍ لقد وقَعْتِ على لَحْمِ

أي: لحم عظيم.

قوله: «أُحِلَّتْ لهم» هذه الجملةُ صفةٌ لـ «طيبات» فمحلُّها نصبٌ، ومعنى وصفِها بذلك أي: بما كانت عليه مِنَ الحِلِّ، ويوضِّحه قراءة ابن عباس[3]: «كانت أُحِلَّتْ لهم». قوله: «كثيراً» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول به أي: بصدِّهم ناساً أو فريقاً أو جمعاً كثيراً. وقيل: نصبُه على المصدرية أي: صَدًّاً كثيراً. وقيل: على ظرفية الزمان أي: زماناً كثيراً، والأول أولى، لأنَّ المصادرَ بعدها ناصبةٌ لمفاعيلها، فيجري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ، وإنما أعيدت الباءُ في قوله: «وبصدِّهم» ولم تُعَدْ في قوله: «وأَخْذِهم» وما بعده لأنه قد فُصِل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمولاً

(١) الإملاء ١/٢٠٢.
(٢) تقدم برقم ١٢٩.
(٣) البحر ٣/٣٩٤.

للمعطوفِ عليه، بل بالعامل فيه وهو «حَرَّمْنا» وما تعلق به، فلمَّا بَعُد المعطوف من المعطوف عليه بالفصلِ بما ليس معمولاً للمعطوف عليه أُعيدت الباءُ لذلك، وأمَّا ما بعده فلم يُفْصَل فيه إلا بما هو معمولٌ للمعطوفِ عليه وهو «الربا».

آ. (١٦١) **والجملةُ من قوله تعالى: ﴿وقد نُهُوا عنه﴾**: في محلِّ نصب لأنها حاليةٌ، ونظيرُ ذلك في إعادة الحرفِ وعدمِ إعادتِه ما تقدَّم في قوله: «فبما نقضِهم ميثاقَهم»[1] الآية. و«بالباطل» يجوز أن يتعلق بـ«أَكْلِهم» على أنها سببيةٌ أو بمحذوفٍ على أنها حال من «هم» في «أكلهم» أي: ملتبسين بالباطل.

آ. (١٦٢) **قوله تعالى: ﴿لكنِ الراسخون﴾**: جيء هنا بـ«لكن» لأنها بين نقيضين، وهما الكفارُ والمؤمنون. و«الراسخون» مبتدأ، وفي خبره احتمالان، أظهرُهما: أنه «يؤمنون»، والثاني: أنه الجملة من قوله: «أولئك سنؤتيهم». و«في العلم» متعلقٌ بـ«الراسخون». و«منهم» متعلق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «الراسخون». قوله: «والمؤمنون» عطفٌ على «الراسخون»، وفي خبره الوجهان المذكوران في خبر «الراسخون»، [٢٢٩/أ] ولكن إذا جَعَلْنا الخبرَ «أولئك سنُؤْتيهم» فيكون / يؤمنون ما محلُّه؟ والذي يَظْهر أنه جملة اعتراض لأنَّ فيه تأكيداً وتسديداً للكلام، ويكون الضمير في «يؤمنون» يعود على «الراسخون» و«المؤمنون» جميعاً، ويجوز أن تكون حالاً منهما، وحينئذ لا يُقال: إنها حال مؤكدة لتقدُّم عاملٍ مشاركٍ لها لفظاً؛ لأنَّ الإيمانَ فيها مقيدٌ، والإيمانُ الأولُ مطلقٌ، فصار فيها فائدةٌ لم تكن في عاملها، وقد يُقال: إنها مؤكدة بالنسبةِ لقوله: «يؤمنون»، وغيرُ مؤكدة بالنسبةِ لقوله: «الراسخون».

---

(١) الآية ١٥٥، وانظر أيضاً السبب الذي ذكره في الآية ١٦٠.

قوله: «والمقيمين» قراءةُ الجمهورِ بالياء، وقرأ جماعة كثيرة[1]: «والمقيمون» بالواو منهم ابن جبير وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه، ومالك بن دينار وعصمة[2] عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجحدري وعيسى بن عمر وخلائق. فأما قراءة الياء فقد اضطربت فيها أقوال النحاة، وفيها ستةُ أقوال، أظهرها: ـ وعزاه مكي[3] لسيبويه[4]، وأبو البقاء[5] للبصريين ـ أنه منصوبٌ على القطع، يعني المفيدَ للمدح كما في قطع النعوت، وهذا القطعُ مفيدٌ لبيان فضل الصلاة فَكَثُر الكلامُ في الوصفِ بأن جُعِل في جملة أخرى، وكذلك القطعُ في قوله «والمؤتون الزكاة» على ما سيأتي هو لبيانِ فَضْلِها أيضاً، لكن على هذا الوجه يجب أن يكونَ الخبرُ قولَه: «يؤمنون»، ولا يجوز أن يكون قوله «أولئك سنؤتيهم» لأن القطع إنما يكونَ بعد تمامِ الكلام. قال مكي[6]: «ومَنْ جَعَلَ نَصْبَ «المقيمين» على المدحِ جَعَلَ خبرَ «الراسخين»: «يؤمنون»، فإنْ جَعَل الخبر «أولئك سنؤتيهم» لم يجز نصب «المقيمين» على المدح، لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام». وقال الشيخ[7]: «ومَنْ جعل الخبرَ: أولئك سنؤتيهم فقوله ضعيفٌ» قلت: هذا غيرُ لازمٍ، لأن هذا القائلَ لا يَجْعَلُ نصبَ «المقيمين» حينئذٍ منصوباً على القطع، لكنه ضعيفٌ بالنسبةِ إلى أنه ارتكبَ وجهاً ضعيفاً في تخريجِ «المقيمين» كما

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣٩٥/٠.

(٢) عصمة بن عروة البصري، روى عن أبي عمرو والأعمش، وعنه يعقوب بن إسحاق، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات لابن الجزري ٥١٢/١.

(٣) المشكل ٢١٢/١.

(٤) الكتاب ٢٤٨/١ ـ ٢٤٩.

(٥) الإملاء ٢٠٢/١.

(٦) المشكل ٢١٢/١.

(٧) البحر ٣٩٥/٣.

سيأتي. وحكى ابنُ عطية[1] عن قومٍ مَنْعَ نصبه على القطع من أجلِ حرف العطف، والقطعُ لا يكونُ في العطف، إنما ذلك في النعوت، ولما استدلَّ الناسُ بقول الخرنق[2]:

١٦٧٤ـ لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ
سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلين بكلِّ معتَركٍ
والطيبون معاقدَ الأُزْرِ

على جواز القطع فَرَّق هذا القائلُ بأن البيت لا عطفَ فيه؛ لأنها قطعت «النازلين» فنصبته، و«الطيبون» فرفعَتْه عن قولها «قومي»، وهذا الفرقُ لا أثَرَ له؛ لأنه في غيرِ هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف، أنشد سيبويه[3]:

١٦٧٥ـ ويَأْوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ
وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالِي

فنصب «شعثاً» وهو معطوف.

الثاني: أن يكونَ معطوفاً على الضمير في «منهم» أي: لكن الراسخون في العلمِ منهم ومن المقيمين الصلاة. الثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في «إليك» أي: يؤمنون بما أُنْزل إليك وإلى المقيمين الصلاةَ وهم الأنبياء. الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «ما» في «بما أُنْزِل» أي: يؤمنون بما أنزل إلى محمد صلى الله عليه وسلم وبالمقيمين، ويُعْزَى هذا للكسائي. واختلفت

---

(١) المحرر ٤/٣٠٨.

(٢) ديوان الخِرْنِق بنت هفان ٢٩؛ الكتاب ١/١٠٤؛ المحتسب ٢/١٩٨؛ أمالي الشجري ١/٢٤٤؛ الانصاف ٤٦٨؛ رصف المباني ٤١٦؛ والمزهر ١/١٤٥؛ والهمع ٢/١١٩؛ والدرر ٢/١٥٠؛ وطيب المعاقد: كناية عن العفة.

(٣) تقدم برقم ١٢٠٣.

عبارة هؤلاء في «المقيمين» فقيل: هم الملائكة. قال مكي[1]: «ويؤمنون بالملائكة الذين صفتُهم إقامةُ الصلاةِ كقوله: «يُسَبِّحون الليلَ والنهارَ لا يَفْتُرون»[2]. وقيل: هم الأنبياء، وقيل: هم المسلمون، ويكون على حَذْفِ مضافٍ أي: وبدين المقيمين. الخامس: أن يكونَ معطوفاً على الكاف في «قبلك» أي: ومِنْ قبلِ المقيمين، ويعني بهم الأنبياءَ أيضاً. السادس: أن يكونَ معطوفاً على نفسِ الظرف، ويكونَ على حَذْفِ مضاف أي: ومن قبل المقيمين، فحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. فهذا نهايةُ القولِ في تخريجِ هذه القراءةِ.

وقد زعم قومٌ لا اعتبارَ بهم أنها لحنٌ، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنها خطأ من جهةِ غلط كاتبِ المصحفِ، قالوا: وأيضاً فهي في مصحفِ ابن مسعود بالواو فقط نقله الفراء، وفي مصحف أُبيّ كذلك، وهذا لا يَصحُّ عن عائشة ولا أبان، وما أحسن قولَ الزمخشري[3] رحمه الله: «ولا يُلتفت إلى ما زعموا مِنْ وقوعِه لَحْناً في خط المصحف، وربما التفت إليه مَنْ لم ينظر في الكتاب ومَنْ لم يعرف مذاهبَ العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنَّ السابقين الأولين الذين مَثَلُهم في التوراة ومثلُهم في الانجيل كانوا أبعدَ همةً في الغَيْرة عن الاسلام وذَبِّ المطاعنِ عنه من أن يقولوا ثُلْمَةً في كتاب الله ليسُدَّها مَنْ بعدهم، وخَرْقاً يَرْفوه مَنْ يلحق بهم». وأمَّا قراءةُ الرفعِ فواضحةٌ.

قوله: «والمؤتُون» فيه سبعةُ أوجهٍ أيضاً، أظهرها: أنه على إضمارِ مبتدأ، ويكون من باب المدحِ المذكورِ في النصب. الثاني: أنه معطوفٌ على «الراسخون»،

---

(١) المشكل ٢١٢/١.

(٢) الآية ٢٠ من الأنبياء.

(٣) الكشاف ٥٨٢/١.

وفي هذا ضَعْفٌ؛ لأنه إذا قُطِع التابعُ عن متبوعِه لم يَجُزْ أن يعودَ ما بعده إلى إعراب المتبوع فلا يُقال: «مررت بزيدٍ العاقلَ الفاضلِ» بنصب «العاقل» وجر «الفاضل»، فكذلك هذا. الثالث: أنه عطفٌ على الضمير المستكنِّ في «الراسخون»، وجاز ذلك للفصل. الرابع: أنه معطوفٌ على الضمير في «المؤمنون». الخامس: أنه معطوفٌ على الضمير في «يؤمنون». السادس: أنه معطوفٌ على «المؤمنون»، السابع: أنه مبتدأ وخبره «أولئك سنؤتيهم»، فيكون «أولئك» مبتدأ، و «سنؤتيهم» خبره، والجملةُ خبرُ الأول، ويجوزُ في «أولئك» أن ينتصِبَ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه ما بعده فيكونَ من باب الاشتغال، إلا أنَّ هذا الوجهَ مرجوحٌ من جهةِ أنَّ «زيدٌ ضربته» بالرفع أجودُ مِنْ نصبه، لأنه لا يحوج إلى إضمار، ولأنَّ لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو «سأضربُ زيداً» مَنَعَ بعضهم «زيداً سأضرب»، وشرطُ الاشتغالِ جوازُ تسلُّط العامل على ما قبله، فالأَوْلى أَنْ نَحْمِلَه على ما لا خلاف فيه. وقرأ حمزة[1]: «سيؤتيهم» بالياء مراعاةً للظاهر في قوله: «والمؤمنون بالله»، والباقون بالنون على الالتفات تعظيماً، ولمناسبةِ قوله: «وأعتَدْنا» وهما واضحتان.

آ. (١٦٣) **قوله تعالى: ﴿كما أَوْحينا﴾**: / الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: إيحاءً مثلَ إيحائنا، أو على أنه حالٌ من ذلك المصدر المحذوف المقدَّرِ معرفاً أي: أوحيناه أي: الإيحاءَ حالَ كونِه مشبهاً لإيحائنا إلى مَنْ ذكر. وهذا مذهبُ سيبويه[2] وقد تقدَّم تحقيقه. و «ما» تحتمل وجهين: أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائدٍ على الصحيح، وأن تكونَ بمعنى الذي، فيكونُ العائدُ محذوفاً أي: كالذي أوحيناه إلى نوح. و «من بعده» [٢٢٩/ب]

(١) السبعة ٢٤٠؛ البحر ٣/٣٩٧.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

متعلقٌ بـ «أوْحينا»، ولا يجوز أن تكونَ «من» للتبيين، لأنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى، ولا يُخبر بظرف الزمان عن الجثة إلا بتأويل ليس هذا محلَّه. وأجاز أبو البقاء[1] أن يتعلق بنفس «النبيين»، يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: «والذين تنبَّؤوا مِنْ بعدِه» وهو معنى حسن.

وفي «يونس» ستُ لغاتٍ[2] أفصحُها: واو خالصةٌ ونون مضمومة، وهي لغةُ الحجاز، وحُكِي كسرُ النونِ بعد الواو، وبها قرأ نافع في رواية حبان[3]، وحُكِي أيضاً فتحها مع الواو، وبها قرأ النخعي وهي لغة لبعض عقيل، وهاتان القراءتان جَعَلَهما بعضهم[4] منقولتين من الفعلِ المبني للفاعل أو للمفعول، جَعَل هذا الاسمَ مشتقاً من الأنس، وإنما أُبدلت الهمزةُ واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها، ويدلُّ على ذلك مجيئُه بالهمزةِ على الأصل في بعض اللغات كما سيأتي، وفيه نظرٌ،لأنَّ هذا الاسمَ أعجمي، وحُكِي تثليث النون مع همز الواو، كأنهم قلبوا الواوَ همزةً لانضمامِ ما قبلها نحو[5]:

١٦٧٦ــ أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ موسى ....

وقد تقدَّم تقريرُه، وحُكي أنَّ ضمَّ النونِ مع الهمز لغةٌ بعض بني أسد، إلا أني لا أعلم أنه قُرِىء بشيء من لغات الهمز[6]. هذا إذا قلنا: إن هذا الاسمَ ليس منقولاً من فِعْلٍ مبني للفاعل أو للمفعول حالةَ كسر النون

---

(١) الإملاء ١/٢٠٣.

(٢) انظر في قراءات «يونس»: الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٧.

(٣) كذا في الأصل، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم عن نافع، لعله ـ كما في البحر ـ جماز، وهو سليمان بن مسلم، عرض على نافع توفي بعد سنة ١٧٠؛ انظر: البحر ٣/٣٩٧؛ الطبقات ١/٣١٥.

(٤) حكاه القرطبي ٦/١٧ عن المهدوي.

(٥) تقدم برقم ١٢٨.

(٦) أثبت ابن خالويه في الشواذ ٣٠ قراءة «يؤنس» عن طلحة بن مصرف.

أو فتحِها، أمَّا إذا قلنا بذلك فالهمزةُ أصليةٌ غيرُ منقلبةٍ من واو لأنه مشتق من الأنس، وأمَّا مع ضمِّ النونِ فينبغي أن يُقال بأن الهمزة بدلٌ من الواو لانتفاء الفعلية مع ضم النون.

قوله: «زَبورا» قراءةُ الجمهور بفتح الزاي، وحمزة[1] بضمها، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جمعُ «زَبْر» قال الزمخشري[2]: «جمعَ «زَبْر»، وهو الكتاب، ولم يَذْكر غيرَه، يعني أنه في الأصل مصدر على فَعْل، ثم جُمع على فُعول نحو: فَلْس وفُلوس، وقَلْس[3] وقُلُوس، وهذا القول سبقه إليه أبو علي الفارسي في أحد التخريجين عنه. قال أبو علي[4]: «ويحتمل أن يكونَ جمْعَ زَبْرٍ وقع على المزبور، كما قالوا: ضَرْب الأمير ونَسْج اليمن، كما سُمِّي المكتوب كتاباً» يعني أبو علي أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به كما مثَّله. والثاني: أنه جمع «زَبُور» في قراءة العامة، ولكنه على حَذْفِ الزوائد، يعني حُذِفت الواوُ منه فصار اللفظ: زَبُر، وهذا التخريجُ الثاني لأبي عليّ، قال أبو علي[5]: «كما قالوا: ظريف وظُروف، وكَرَوان وكَرْوان، ووَرَشان[6] ووِرْشان على تقدير حذف الياء والألف»[7]، وهذا لا بأس به، فإنَّ التكسير والتصغير يَجْريان غالباً مجرىً واحداً، وقد رأيناهم يُصَغِّرون بحذفِ الزوائد نحو: «زُهَيْر وحُمَيْد» في أزهر ومحمود، ويسميه النحويون «تصغير الترخيم»، فكذلك التكسيرُ. الثالث: أنه اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ جاءَ على فُعول كالدُّخول

(١) السبعة ٢٤٠، الكشف ١/٤٠٢.
(٢) الكشاف ١/٥٨٢.
(٣) القلس: ما خرج من الحَلْق وليس بقيء.
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٨٤.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٨٤.
(٦) الورشان: طائر شبه الحمام.
(٧) أي: فيكون زَبور جمع زُبور على تقدير حذف الزائد وهو الواو. وانظر: الكشف لمكي ١/٤٠٢؛ والصحاح: ظرف.

والقُعود والجُلوس، قاله أبو البقاء[1] وغيره. وفيه نظر من حيث إن الفُعول يكون مصدراً للازم، ولا يكون للمتعدي إلا في ألفاظ محفوظةٍ نحو: اللُّزوم والنُّهوك، وزَبَر ـ كما ترى ـ متعدٍ، فيضعفُ جَعْلُ الفُعُول مصدراً له، وقد تقدم معنى هذه المادة.

آ. (١٦٤) **قوله تعالى: ﴿ورُسُلاً قد قَصَصْناهم﴾**: الجمهور على نصب «رسلاً» وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الاشتغال لوجود شروطه، أي: وقصصنا رسلاً، والمعنى على حَذْف مضاف أي: قصصنا أخبارهم، فيكون «قد قصصناهم» لا محلَّ له لأنه مفسرٌ لـذلك العـاملِ المضمر، ويُقَوِّي هذا الوجهَ قراءةُ أُبي: «ورسل» بالرفعِ في الموضعينِ، والنصبُ هنا أرجحُ من الرفع؛ لأن العطف على جملةٍ فعلية وهي: «وآتينا داودَ زبوراً». الثاني: أنه منصوب عطفاً على معنى «أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح». أي: أَرْسَلْنا وَنبَّأْنا نوحاً ورسلاً، وعلى هذا فيكون «قد قَصَصْناهم» في محل نصب لأنه صفةٌ لـ«رسلاً». الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعل أي: وأرسلنا رسلاً، وذلك أنَّ الآيةَ نزلت رادَّة على اليهود في إنكارهم إرسالَ الرسل وإنزال الوحي، كما حكى اللَّـهُ عنهم في قوله: «ما أنزل الله على بشر من شيء»[2] والجملةُ أيضاً في محل الصفة.

وقرأ أُبـي[3]: «ورسلٌ» بـالرفـع في الموضعين، وفيـه تخريجـان، أظهرُهما: أنه مبتدأ وما بعده خبرُه، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ لأحدِ شيئين: إمَّا العطفِ كقولِه[4]:

---

(١) الإملاء ١/٢٠٣.
(٢) الآية ٩١ من الأنعام.
(٣) القرطبي ٦/١٨؛ البحر ٣/٣٩٨.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ٥٢١.

١٦٧٧ـ عنـدي اصطبـارٌ وشكوى عنـد قاتلتي
فهـل بأعجبَ مِنْ هـذا امـرُؤ سَمِعـا

وإما التفصيلِ كقوله(١):

١٦٧٨ـ فـأقبلتُ زحـفـاً عـلى الـركـبـتيـنِ
فـثـوبٌ لَـبِـسْـتُ وثـوبٌ أَجُـرّْ

وكقوله(٢):

١٦٧٩ـ إذا مـا بكى مِنْ خلفِها انصـرفَتْ لـه
بـشـقٍ وشِـقٌّ عـنـدنـا لـم يُحَـوَّلِ

والثاني: ـ وإليه ذهب ابن عطية(٣) ـ أنه ارتفعَ على خبر ابتداء مضمر أي: وهم رسلٌ، وهذا غير واضح. والجملة بعد «رسل» على هذا الوجه تكون في محلٍّ رفع لوقوعها صفةً للنكرة قبلها.

قوله: «ورسلاً لم نَقْصُصْهم» / كالأول. وقوله: «وكَلَّم اللَّـهُ موسى» الجمهور على رفع الجلالة، وهي واضحة. و«تكليماً» مصدر مؤكد رافعٌ للمجاز، وهي مسألةٌ يبحث فيها الأصوليون، تحتمل كلاماً كثيراً ليس هذا موضعَه، على أنه قد جاء التأكيد بالمصدر في ترشيح المجاز كقول هند بنت النعمان بن بشير في زوجِها روحِ بن زنباع وزيرِ عبدالملك بن مروان(٤): [٢٣٠/أ]

١٦٨٠ـ بكى الخَـزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنـكـرَ جِلْدَه
وعَجَّتْ عجيجـاً مِنْ جُـذامَ المـطارِفُ

تقول: إنَّ زوجها رَوْحاً قد بكى ثيابُ الخَزِّ من لُبْسه، لأنه ليس من أهل

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٩٦ برواية فثوباً؛ والكتاب ١/٤٤؛ والمحتسب ٢/١٤٢؛ والمغني ٥٢٤.
(٢) تقدم برقم ٢٢٢.
(٣) المحرر ٤/٣١١.
(٤) تقدم برقم ٢٠٣.

الخز، وكذلك صرخت صراخاً من جُذام ـ وهي قبيلة رَوْح ـ ثيابُ المطارف، تعني أنهم ليسوا من أهل تلك الثياب، فقولها: «عَجَّت المطارف» مجازٌ لأن الثياب لا تعجُّ، ثم رَشَّحَتْه بقولها عجيجاً. وقال ثعلب: «لولا التأكيدُ بالمصدر لجاز أن يكونَ كما تقول: «كَلَّمْتُ لك فلاناً» أي: أرسلت إليه، أو كتبت له رُقْعةً. وقرأ[1] يحيى بن وثاب والنخعي: «وكَلَّم اللَّهَ موسى» بنصب الجلالة، وهي واضحةٌ أيضاً.

آ. (١٦٥) **قوله تعالى: ﴿رسلاً مبشِّرين﴾**: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه بدل من «رسلًا» الأول في قراءة الجمهور، وعَبَّر الزمخشري[2] عن هذا بنصبه على التكرير، كذا فهم عنه الشيخ[3]. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال الموطئة، كقولك: «مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً»، ومعنى الموطئة أي: إنَّها ليست مقصودةً، إنما المقصودُ صفتُها، ألا ترى أن الرجولية مفهومة من قولك «بزيد» وإنما المقصودُ وصفُه بالصلاحية. الثالث: أنه نُصب بإضمار فعل أي: أَرْسَلْنا رسلاً. الرابع: أنه منصوبٌ على المدح، قَدَّره أبو البقاء[4] بـ«أعني»، وكان ينبغي أن يقدِّره فعلاً دالاً على المدح نحو: «أمدح»، وقد رجَّح الزمخشري هذا الأخير فقال[5]: «والأوجَهُ أن ينتصِبَ «رسلاً» على المدح».

قوله: «لئلا» هذه لام كي، وتتعلَّقُ بـ«منذرين» على المختار عند البصريين، وبـ«مبشِّرين» على المختار عند الكوفيين، فإن المسألةَ من التنازع، ولو كان من إعمالِ الأول لأضمرَ في الثاني من غير حذفٍ فكان

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٨.
(٢) الكشاف ١/٥٨٢.
(٣) البحر ٣/٣٩٩.
(٤) الإملاء ١/٢٠٣.
(٥) الكشاف ١/٥٨٢.

يُقال: مبشِّرين ومنذرين له لئلا، ولم يَقُلْ كذلك فدلَّ على مذهب البصريين، وله في القرآن نظائرُ تقدَّم منها جملة صالحة. وقيل: اللام تتعلقُ بمحذوف أي: أرسلناهم لذلك. و«حُجَّةٌ» اسمُ «كان»، وفي الخبر وجهان، أحدُهما: هو «على الله» و«للناس» حال، والثاني: أن الخَبر «للناس» و«على الله» حال، ويجوز أن يتعلق كلٌّ من الجارِّ والمجرور بما تعلَّقَ به الآخرُ إذا جَعَلْناه خبراً، ولا يجوزُ أن يتعلقَ على الله بـ«حجة»، وإنْ كان المعنى عليه؛ لأنَّ معمولَ المصدر لا يتقدَّم عليه. و«بعد الرسل» متعلقٌ بـ«حجة»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه صفةٌ لـ«حُجَّة» لأنَّ ظروف [الزمان] تُوصَفُ بها الأحداثُ كما يُخْبر بها عنها نحو: «القتالُ يوم الجمعة».

آ. (١٦٦) **قوله تعالى: ﴿لكنِ اللَّـهُ يشهد﴾**: هـذه الجملة الاستدراكية لا يبتدأ بها، فلا بد من جملة محذوفة، وتكـون هذه الجملةُ مستـدركة عنهـا، والجملة المحذوفـة هي ما رُوي في سبب النـزول أنه لَمَّا نَزَلَتْ: «إنا أَوْحَينا إليك»[١] قالوا: ما نشهد لك بهذا أبداً، فنزلت: «لكن اللَّـهُ يَشْهد». وقد أحسن الزمخشري[٢] هنا في تقديرِ جملةٍ غيرِ ما ذكرتُ، وهو: «فإنْ قلت: الاستدراكُ لا بُدَّ له من مستدرَك، فأين هو في قوله: «لكن الله يشهد»؟ قلت: لَمَّا سأل أهلُ الكتاب إنزالَ الكتابِ من السماء وتعنَّتوا بذلك، واحتجَّ عليهم بقولِه: إنَّا أوحينا إليك» قال: «لكن اللَّـهُ يشهد» بمعنى أنهم لا يشهدون لكن اللَّـهُ يَشْهد» ثم ذكر الوجهَ الأول.

وقرأ الجمهور بتخفيفِ «لكن» ورفعِ الجلالة. والسُّلمي[٣] والجراح الحكمي بتشديدها ونصبِ الجلالة، وهما كالقـراءتين في «ولكن الشياطين»[٤]

---

(١) الآية ١٦٣ من النساء.
(٢) الكشاف ١/٥٨٣.
(٣) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٩.
(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

وقد تقدَّم حكمه. والجمهور على «أَنْزله» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، والحسن[1] قرأه «أُنزل» مبنياً للمفعول، وقرأ السلمي «نَزَّله بعلمه» مشدداً. والباء في «بعلمه» للمصاحبة أي: ملتبساً بعلمه، فالجار والمجرور في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الهاءُ في «أنزله». والثاني: الفاعل في «أنزله» أي: أنزله عالماً به. و «الملائكةُ يشهدون» مبتدأ وخبر، يجوز أن تكونَ حالاً أيضاً من المفعول في «أنزله» أي: والملائكةُ يشهدون بصدقه، ويجوز ألاَّ يكونَ لها محل، وحكمه[2] حينئذٍ كحكم الجملةِ الاستدراكية قبله. وقد تقدَّم الكلامُ على مثلِ قوله: «وكفى بالله»[3]، وعلى قوله: «ليغفر لهم» [آ. (١٦٨)] وأن الفعلَ مع هذه اللامِ أبلغُ منه دونَها. والجمهور على «وصَدُّوا» مبنياً للفاعل، وقرأ[4] عكرمة وابن هرمز: «وصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وهما واضحتان، وقد قرىء بهما في المتواتر في قوله: «وصَدُّوا»[5] في الرعد، و «صَدَّ عن السبيل»[6] في غافر.

آ. (١٦٩) **وقوله تعالى: ﴿إلا طريقَ جهنم﴾**: فيه قولان، أحدهما: أنه استثناءٌ متصل لأنَّ المرادَ بالطريقِ الأولِ العمومُ فالثاني من جنسه، والثاني: أنه منقطعٌ إنْ أُريد بالطريقِ شيءٌ مخصوصٌ[7] وهو العمل الصالح الذي يتوصَّلون به إلى الجنة. و «خالدين» حالٌ مقدَّرة.

آ. (١٧٠) **وقوله تعالى: ﴿بالحقِّ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه

---

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٩.

(٢) على تقدير: وحكم الإعراب، والأنسب: وحكمها.

(٣) انظر: الآية ٦ من النساء.

(٤) الشواذ ٣٠؛ والبحر ٣/٤٠٠.

(٥) الآية ٣٣، قرأ الكوفيون بالضم فيها وفي غافر، والباقون بالفتح. انظر: السبعة ٣٥٩.

(٦) الآية ٣٧.

(٧) الأصل «شيئاً مخصوصاً» وهو سهو.

متعلق بمحذوفٍ، والباء للحال أي: جاءكم الرسولُ ملتبساً بالحق أو متكلماً به. والثاني: أنه متعلقٌ بنفس «جاءكم» أي: جاءكم بسببِ إقامةِ الحق. و«من ربكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حال أيضاً من «الحق». والثاني: أنه متعلقٌ بـ«جاء» أي: جاء من عند الله أي: أنه مبعوثٌ لا متقوِّل.

قوله: «خيراً لكم» في نصبه أربعة أوجه، أحدها ـ وهو مذهب الخليل وسيبويه ـ[1] أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجبِ الإضمار تقديره: وأتوا خيراً لكم، لأنه لَمَّا أمرهم بالإيمان / فهو يريدُ إخراجَهم من أمر وإدخالَهم [٢٣٠/ب] فيما هو خيرٌ منه، ولم يذكر الزمخشري[2] غيره قال: «وذلك أنه لمَّا بعثَهم على الإيمان وعلى الانتهاءِ عن التثليث علم أنه يَحْمِلُهم على أمر فقال: خيراً لكم، أي: اقصِدوا وأتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث». الثاني: ـ وهو مذهب الفراء ـ[3] أنه نعت لمصدر محذوف أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. وفيه نظر، من حيث أنه يُفْهِم أنَّ الإيمان منقسم إلى خير وغيره، وإلاَّ لم يكنْ لتقييده بالصفةِ فائدةٌ، وقد يُقال: إنه قد يكون لا يقول بمفهوم الصفة، وأيضاً فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغير ذلك. الثالث: ـ وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد[4] ـ أنه منصوبٌ على خبرِ «كان» المضمرةِ تقديرُه: يكنِ الإيمانُ خيراً. وقد ردَّ بعضُهم هذا المذهب بأن «كان» لا تُحْذَف مع اسمها دونَ خبرها إلا فيما لا بد له منه، ويزيد ذلك ضعفاً أنَّ «يكن» المقدرةَ جوابُ شرط محذوف فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابُه، يعني أنَّ التقديرَ: إنْ تؤمنوا يكنِ

---

(١) الكتاب ١/١٤٣.

(٢) الكشاف ١/٥٨٤.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٥.

(٤) وجائز أن تكون التاء سقطت من المؤلف سهواً؛ لأن هذا مذهب أبي عبيدة أيضاً في مجاز القرآن ١/١٤٣.

الإيمانُ خيراً، فَحَذفْتَ الشرطَ وهو «إنْ تؤمنوا» وجوابَه، وهو «يكن الإيمان»، وأبقيتَ معمولَ الجواب وهو «خيراً»، وقد يقال: إنه لا يُحتاج إلى إضمار شرطٍ صناعي وإن كان المعنى عليه، لأنَّا نَدَّعي أن الجزم الذي في «يكن» المقدرةِ إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله: «فآمِنُوا» من غير تقديرِ حرفِ شرط ولا فعلٍ له، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة، تقول: «قم أكرمْك» فـ«أكرمك» جواب مجزوم بنفس «قم» لتضمُّن هذا الطلبِ معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي. الرابع: ـ والظاهرُ فساده ـ أنه منصوبٌ على الحال، نقله مكي[1] عن بعض الكوفيين، قال: «وهو بعيد» ونقله أبو البقاء[2] أيضاً ولم يَعْزُه.

آ. (١٧١) **قوله تعالى:** والغُلُوُّ: تجاوزُ الحدِّ، ومنه: «غَلْوة السهم» و«غَلاء السعر». قوله: «إلا الحقَّ» هذا استثناء مفرغ، وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به لأنه تضمَّن معنى القول نحو: «قلت خطبةً». والثاني: أنه نعتُ مصدر محذوف أي: إلا القولَ الحق، وهو قريب في المعنى من الأول. وقرأ[3] جعفر بن محمد: «المِسِّيح» بوزن «السِّكِّيت» كأنه جَعَله مثالَ مبالغة نحو: «شِرِّيبُ العسلَ»، و«المسيح» مبتدأ بعد «إنَّ» المكفوفة، و«عيسى» بدل منه أو عطف بيان، و«ابن مريم» صفته و«رسول الله» خبر المبتدأ، و«كلمتُه» عطف عليه.

و«ألقاها» جملةٌ ماضية في موضع الحال، و«قد» معهامقدرةٌ. وفي عاملِ الحال ثلاثةُ أوجه نَقَلها أبو البقاء[4]. أحدها: أنه معنى «كلمة» لأنَّ معنى

---

(١) المشكل ١/٢١٤.
(٢) الإملاء ١/٢٠٤.
(٣) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٤٠٠.
(٤) الإملاء ١/٢٠٤.

وصف عيسى بالكلمة: المكونُ بالكلمة من غير أب، فكأنه قال: ومنشؤه ومبتدعُه. والثاني: أن يكون التقدير: إذ كان ألقاها، فـ «إذ»[1] ظرفُ زمانٍ مستقبل[2]، و «كان» تامة، وفاعلها ضمير الله تعالى. و «ألقاها» حالٌ من ذلك الفاعل، وهو كقولهم: «ضربي زيداً قائماً». والثالث: أن يكونَ حالاً من الهاء المجرورة، والعاملُ فيها معنى الإضافة تقديره: وكلمةُ اللَّهِ مُلْقِياً إياها» انتهى. أمّا جعله العاملَ معنى «كلمة» فصحيح، لكنه لم يبين في هذا الوجه من هو صاحبُ الحال؟ وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في «كَلِمتُه» العائدُ على عيسى لما تضمَّنَتْه من معنى المشتق نحو: «مُنشَأ ومُبتدَع»، وأمّا جَعْلُه العاملَ معنى الإضافة فشيء ضعيف، ذهب إليه بعض النحويين. وأمَّا تقديرُه الآيةَ بمثل «ضربي زيداً قائماً» ففاسد من حيث المعنى. والله أعلم.

و «روحٌ» عطفٌ على «كلمة»، و «منه» صفة لـ «روح»، و «من» لابتداء الغاية مجازاً، وليست تبعيضيةً. ومن غريب ما يحكى أن بعض النصارى ناظَرَ علي بن الحسين بن واقد المروزي[3] وقال: «في كتاب الله ما يَشْهد أنَّ عيسى جزءٌ من الله» وتلا: «وروح منه»، فعارضه ابن واقد بقوله تعالى: «وسَخَّر لكم ما في السموات ومما في الأرض جميعاً منه»[4]، وقال: «يلزم أن تكون تلك الأشياء جزءاً من الله تعالى وهو مُحالٌ بالاتفاق» فانقطع النصراني وأسلم.

و «ثلاثةٌ» خبر مبتدأ مضمر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بالقول أي: ولا تقولوا: «آلهتنا ثلاثةٌ» يدلُّ عليه قوله بعد ذلك: «إنما اللَّهُ إلهٌ واحد» وقيل: تقديره: الأقانيمُ ثلاثة أو المعبود ثلاثة. وقال

---

(١) الأصل «فإذا» وتقدير أبي البقاء حيث ينقل عنه المؤلف: «إذ».
(٢) لعل الأنسب: ماض.
(٣) علي بن الحسين محدّث مرو، روى عن أبيه، توفي سنة ٢١١. انظر: العبر للذهبي ١ / ٣٦٠.
(٤) الآية ١٣ من الجاثية.

الفارسي: «تقديره: الله ثالث ثلاثة، ثم حُذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مُقامه، يريد بذلك موافقةَ قوله: «لقد كفر الذين قالوا: إنَ الله ثالثُ ثلاثةٍ»[1].

وقوله: «انتهُوا خيراً لكم» نصب «خيراً» هنا كنصبه فيما تقدم[2] في جميع وجوهِه ونسبته إلى قائليه. و«أن يكون له ولد» تقديره: من أن يكون، أو: عن أن يكون، لأنَّ معنى «سبحان» التنزيهُ، فكأنه قيل: نَزِّهوه عن أن يكون، أو من أن يكون له ولد، فيجيء في محل «أنْ» الوجهان المشهوران. و«واحد» نعت على سبيل التوكيد، وظاهر كلام مكي[3] أنه نعتٌ لا على سبيل التوكيد، فإنه قال: «والله» مبتدأ، و«إله» خبره، و«واحد» نعت تقديره: إنما الله منفرد في إلَهيَّته». وقيل: «واحدٌ» تأكيد بمنزلة «لا تتخذوا إلهين اثنين»[4]، ويجوز أن يكونَ «إله» بدلاً من «الله»، و«واحد» خبره، تقديره: إنّما المعبودُ واحدٌ. وقوله: «أن يكونَ له ولد» تقدم نظيره[5]. وقرأ الحسن[6]: «إنْ يكونُ» بكسرِ الهمزة ورفع «يكون» على أن «إنْ» نافية أي: ما يكون له ولد، فعلى قراءته يكون هذا الكلامُ جملتين، وعلى قراءةِ العامة يكون جملة واحدة.

آ. (١٧٢) **قوله تعالى: ﴿لن يَسْتَنْكِفَ المسيح أن يكون عبداً﴾**: قرأ عليٌّ[7]: «عُبَيْداً» على التصغير وهو مناسبٌ للمقام. وقوله: «ولا الملائكة»

---

(١) الآية ٧٣ من المائدة.
(٢) وذلك في الآية ١٧٠.
(٣) المشكل ١/٢١٤.
(٤) الآية ٥١ من النحل.
(٥) الآية ٤٧ من آل عمران.
(٦) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٤٠٢؛ القرطبي ٦/٢٦.
(٧) البحر ٣/٤٠٢؛ الكشاف ١/٥٨٧.

عطف على «المسيح» أي: ولن يستنكف الملائكة أن يكونوا عبيداً لله. وقال الشيخ[1]: ما نصُّه: «وفي الكلام حذف، التقدير: ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله، فإنْ ضُمِّن «عبداً» معنى «مِلْكاً لله» لم يَحتجْ إلى هذا التقديرِ، ويكونُ إذ ذاك «ولا الملائكة» من باب عطف المفردات، بخلاف ما إذا لُحِظَ في «عبد» معنى الوِحْدة، فإن قوله: «ولا الملائكة» يكون من عطف الجمل لاختلاف الخبر، وإنْ لُحِظ في قوله: «ولا الملائكة» معنى: «ولا كل واحد من الملائكة» كان من باب عطف المفردات». وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: علام عُطِفَ و «الملائكة»؟ قلت: إمَّا أن يُعْطَفَ على «المسيح» أو اسمِ «يكون» أو على المستتر في «عبداً» لِما فيه من معنى الوصف لدلالته على العبادة، وقولك: «مررت برجلٍ عبدٍ أبوه» فالعطفُ على المسيح هو الظاهرُ لأداء غيره إلى ما فيه بعضُ انحرافٍ عن الغرض، وهو أن المسيح لا يأنفُ أن يكونَ هو ولا مَنْ فوقه موصوفين بالعبودية أو أن يَعْبد الله هو ومن فوقه». قال الشيخ[3]: «والانحرافُ عن الغرض الذي أشار إليه كونُ الاستنكافِ يكون مختصاً بالمسيح والمعنى التام إشراك الملائكة مع المسيح في انتفاءِ الاستنكافِ عن العبودية، ويظهرُ أيضاً مرجوحيةُ الوجهين مِنْ جهةِ دخولِ «لا» إذ لو أُريد العطفُ على الضمير في «يكون» أو في «عبدا» لم تَدْخُل «لا»، بل كان يكون التركيب بدونها، تقول: «ما يريد زيدٌ أن يكونَ هو وأبوه قائمين» و «ما يريد زيد أن يصطلح هو وعمرو» فهذان التركيبان ليسا من مَظَنَّةِ دخولِ [لا][4] وإنْ وُجد منه شيءٌ أُوِّلَ». انتهى. فتحصَّل في رفع «الملائكة» ثلاثة [٢٣١/أ] أوجه، أوجَهُها الأول / .

---

(١) البحر ٣/٤٠٢.
(٢) الكشاف ١/٥٨٨.
(٣) البحر ٣/٤٠٤.
(٤) سقط من الأصل سهواً وثبت في: ب.

والاستنكافُ: استفعال من النَّكْف، والنَّكْفُ: أن يُقال له سوء، ومنه: «ما عليه في هذا الأمر نَكْفٌ ولا وَكْف». قال أبو العباس: «واستفعل هنا بمعنى دَفع النَّكْفَ عنه»، وقال غيره: «هو الأَنَفَةُ والترفع» ومنه: «نَكَفْتُ الدَّمعَ بإصبعي» إذا منعتُه من الجري على خَدِّك، قال[1]:

١٦٨١ـ فبانوا فلولا ما تَذَكَّرُ منهمُ
من الحِلْفِ لم يُنْكَفْ لعَيْنَيْك مَدْمَعُ

قوله «فسيحشرهم» الفاءُ يجوز أن تكونَ جواباً للشرط في قوله: «ومَنْ يستنكِفْ». فإنْ قيل: جواب «إنْ» الشرطية وأخواتِها غيرَ «إذا» لا بد أن يكونَ محتملًا للوقوع وعدمه، وحشرُهم إليه جميعاً لا بد منه، فكيف وقع جواباً لها؟ فقيل في جوابه وجهان، أحدهما: ـ وهو الأصح ـ أن هذا كلامٌ تضمَّن الوعدَ والوعيد، لأنَّ حَشْرَهم يقتضي جزاءَهم بالثوابِ أو العقاب، ويَدُلُّ عليه التفصيلُ الذي بعده في قوله: «فأمَّا الذين» إلى آخره، فيكونُ التقدير: ومَنْ يستنكِفْ عن عبادته ويستكبرْ فيعذبُه عند حَشْرِه إليه، ومَنْ لم يستنكف ولم يستكبر فيثيبه. والثاني: أنَّ الجوابَ محذوف أي: فيجازيه، ثم أخبر بقوله: «فسيحشرهم إليه جميعاً»، وليس بالبيِّن. وهذا الموضوع محتمل أن يكون مِمَّا حُمِل على لفظةِ «مَنْ» تارة في قوله: «يستنكف» و«يستكبر» فلذلك أفرد الضمير، وعلى معناها أخرىٰ في قوله: «فسيحشرهم» ولذلك جَمَعه، ويَحْتمل أنه أعاد الضمير في «فسيحشرهم» على «مَنْ» وغيرِها، فيندرجُ المستنكفُ في ذلك، ويكون الرابطُ لهذه الجملةِ باسم الشرط العموم المشار إليه. وقيل: بل حَذَفَ معطوفاً لفهم المعنى، والتقدير: فسيحشرهم أي: المستنكفين وغيرَهم، كقوله: «سرابيلَ تَقيكم الحَرَّ»[2] أي: والبرد.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في زاد المسير ٢/٢٦٣؛ واللسان: «نكف»؛ والبحر ٣/٣٩٤.
(٢) الآية ٨١ من النحل.

و «جميعاً» حالٌ أو تأكيدٌ عند مَنْ جَعَلها كـ «كل» وهو الصحيح. وقرأ الحسن[1]: «فسنحشرهم» بنونِ العظمة، وتخفيفِ باء «فيعذبهم». وقرىء[2]: «فسيحشِرهم» بكسرِ الشين وهي لغةٌ في مضارع «حَشَر».

آ. (١٧٣) **وقوله تعالى: ﴿فأمَّا الذين﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على نظيرتها. ولكن هنا سؤالٌ حسن قاله الزمخشري[3] وهو: «فإن قلت: التفصيل غيرُ مطابق للمفصَّل، لأنه اشتمل على الفريقين، والمفصَّل على فريق واحد. قلت: هو مثلُ قولك: «جَمَعَ الإمام الخوارج: فمن لم يخرج عليه كساه حُلَّةً ومَنْ خرج عليه نَكَّل به» وصحةُ ذلك لوجهين، أحدُهما: أن يُحذف ذِكْرُ أحدِ الفريقين لدلالةِ التفصيل عليه، ولأنَّ ذِكْرَ أحدهما يدل على ذكرِ الثاني كما حذف أحدَهما في التفصيل في قوله عقيب هذا: «فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به». والثاني: وهو أن الإحسان إلى غيرهم مما يَغُمُّهم فكان داخلاً في جملة التنكيل بهم، فكأنه قيل: ومن يستنكفْ عن عبادتِه ويستكبرْ فسيعذِّبهم بالحسرة إذا رأوا أجور العاملين وبما يصيبهم من عذاب الله» انتهى. يعني بالتفصيل قولَه: «فأما» و«أما»، وقد اشتمل على فريقين أي: المثابين والمعاقبين، وبالمفصَّل قولَه قبل ذلك: «ومَنْ يستنكف»، ولم يشتمِلْ إلا على فريق واحد هم المعاقبون.

آ. (١٧٤) **قوله تعالى: ﴿مِنْ ربكم﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «برهان» أي: برهانٌ كائن من ربكم. و«مِنْ» يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية مجازاً، أو تبعيضية أي: من براهين ربكم. والثاني: أنه متعلقٌ بنفسِ «جاء» و«مِنْ» لابتداء الغاية كما تقدم.

---

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٤٠٥/٣، ويبدو أن تخفيف الباء بسكونها.
(٢) قراءة الأعرج. انظر: الشواذ ٣؛ البحر ٢٠٥/٣.
(٣) الكشاف ٥٨٨/١.

آ. (١٧٥) **قوله تعالى: ﴿صراطاً﴾**: مفعول ثان لـ «يهدي» لأنه يتعدى لاثنين كما تقدم تحريره. وقال جماعة منهم مكي[١]: إنه مفعول بفعلٍ محذوف دَلَّ عليه «يهديهم»، والتقدير: «يُعَرِّفهم». وقال أبو البقاء[٢] قريباً من هذا إلا أنه لم يُضْمِرْ فعلاً، بل جَعَلَه منصوباً بـ«يهدي» على المعنى، لأنَّ المعنى يُعَرِّفهُم. قال مكي[٣] في الوجه الثاني: «ويجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً لـ «يَهْدي» أي: يهديهم صراطاً مستقيماً إلى ثوابه وجزائه» ولم أَدْرِ لِـمَ خَصَّصوا هذا الموضع دونَ الذي في الفاتحة[٤]، واحتاجوا إلى تقدير فعل أو تضمينه معنى «يُعَرِّفهم»؟ وأجاز أبو عليّ أن يكون منصوباً على الحال من محذوف فإنه قال: «الهاءُ في «إليه» راجعةٌ إلى ما تقدم من اسم الله، والمعنى: ويهديهم إلى صراطه، فإذا جعلنا «صراطاً مستقيماً» نصباً على الحال كانت الحالُ من هذا المحذوفِ» انتهى. فتحصَّل في نصبه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه مفعول بـ «يهدي» من غير تضمين معنى فعل آخرَ. الثاني: أنه على تضمين معنى «يُعَرفهم». الثالث: أنه منصوبٌ بمحذوفٍ. الرابع: أنه نصبٌ على الحال، وعلى هذا التقديرِ الذي قَدَّره الفارسي تقْرُب من الحالِ المـؤكدة، وليس كقولك: «تبسَّم ضاحكاً» لمخالفتِها لصاحبِها بزيادةِ الصفةِ وإن وافقته لفظاً. والهاءُ في «إليه»: إمَّا عائدةٌ على «الله» بتقدير حذف مضاف كما تقدم من نحو: «ثوابه» أو «صراطه»، وإمَّا على الفضلِ والرحمة لأنهما في معنى شيءٍ واحد، وإما عائدةٌ على الفضلِ لأنه يُراد به طريق الجنان.

آ. (١٧٦) **قوله تعالى: ﴿في الكلالة﴾**: متعلق بـ «يُفْتيكم» على إعمال الثاني، وهو اختيار البصريين، ولو أَعْمل الأولَ لأضمرَ في الثاني، وله

(١) المشكل ١/٢١٥.
(٢) الإملاء ١/٢٠٥.
(٣) المشكل ١/٢١٥.
(٤) الآية ٣.

نظائرُ في القرآن: «هاؤم اقرؤُوا كتابِيَه»[1]. «آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً»[2] «وإذا قيل لهم / تعالوا يستغفرْ لكم رسولُ الله»[3] «والذين كفروا وكَذَّبوا بآياتنا»[4]. [٢٣١/ب]
وقد تقدَّم الكلام فيه بأشبع من هذا في سورة البقرة فليراجَعْ. وتقدَّم أيضاً اشتقاقُ الكلالة أول هذه السورة[5]. وقوله: «إنِ امرؤٌ» كقوله: «وإنِ امرأة»[6]. و«هلك» جملةٌ فعليةٌ في محلّ رفع صفة لـ«امرؤ».

و«ليس له ولدٌ» جملةٌ في محلّ رفعٍ أيضاً صفةً ثانية، وأجاز أبو البقاء[7] أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير في «هلك»، ولم يذكر غيره. ومنع الزمخشري[8] أن تكونَ حالاً، ولم يبيِّنْ العلةَ في ذلك، ولا بيَّن صاحبَ الحال أيضاً: هل هو «امرؤ» أو الضمير في «هلك»؟ قال الشيخ[9]: «وَمَنَع الزمخشري أن يكونَ قولُه: «ليس له ولد» جملةً حالية من الضمير في «هلك» فقال: «ومحلُّ ليس له ولد الرفعُ على الصفةِ لا النصبُ على الحال» انتهى. والزمخشري لم يَقُلْ كذلك أي: لم يمنع كونَها حالاً من الضمير في «هلك»، بل منع حاليَّتَها على العموم كما هو ظاهرُ قوله، ويحتمل أنه أراد مَنْعَ حاليتها من «امرؤ» لأنه نكرةٌ، لكنَّ النكرة هنا قد تخصَّصت بالوصف، وبالجملةِ فالحالُ من النكرة أقلُّ منه من المعرفة[10]. والذي ينبغي امتناعُ

(١) الآية ١٩ من الحاقة.
(٢) الآية ٩٦ من الكهف.
(٣) الآية ٥ من المنافقون.
(٤) الآية ٣٩ من البقرة.
(٥) انظر: الآية ١٢ من النساء.
(٦) الآية ١٣٨ من النساء.
(٧) الإملاء ١/٢٠٥.
(٨) الكشاف ١/٥٨٩.
(٩) البحر ٣/٤٠٧.
(١٠) الأصل: «النكرة» وهو سهو.

حاليتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارته، وذلك أنَّ هذه الجملةَ المفسِّرةَ للفعل المحذوف لا موضِعَ لها من الإعراب فأشبهت الجملَ المؤكدة، وأنت إذا أتبعت أو أخبرتَ فإنما تريدُ ذلك الاسمَ المتقدِّمَ في الجملةِ المؤكدة السابقة لا ذلك الاسمَ المكرَر في الجملة الثانية التي جاءت تأكيداً، لأنَّ الجملةَ الأولى هي المقصودةُ بالحديثِ، فإذا قلت: «ضربتُ زيداً ضربت زيداً الفاضلَ» فـ «الفاضل» صفةُ «زيداً» الأول لأنه في الجملة المؤكَّدَة المقصودُ بالإخبار، ولا يَضُرُّ الفصلُ بين النعتِ والمنعوت بجملة التأكيد، فهذا المعنى يَنْفي كونَها حالاً من الضمير في «هلك» وأما ما ينفي كونَها حالاً من «امرؤ» فلِما ذكرته لك من قلةِ مجيء الحال من النكرةِ في الجملة. وفي هذه الآيةِ على ما اختاروه من كونِ «ليس له ولد» صفةً دليلٌ على الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة للمحذوف في باب الاشتغال، ونظيرُه: «إنْ رجلٌ قام عاقلٌ فأكرمْه» فـ «عاقل» صفةٌ لـ «رجل» فُصِل بينهما بـ «قام» المفسِّرِ لـ «قام» المفسَّر.

وقوله: «وله أختٌ» كقوله: «ليس له ولد»، والفاء في «فلها» جوابُ «إنْ». وقوله: «وهو يَرِثُها» لا محلَّ لهذه الجملة من الإعراب لاستئنافِها، وهي دالةٌ على جوابِ الشرط، وليست جواباً خلافاً للكوفيين وأبي زيد. وقال أبو البقاء[1]: «وقد سَدَّتْ هذه الجملة مسدَّ جوابِ الشرط»، يريد أنها دالةٌ كما تقدَّم، وهذا كما يقول النحاة: إذا اجتمع شرط وقسم أُجيب سابقُهما، وجعل ذلك الجواب ساداً مسدَّ جواب الآخر. والضميران من قوله: «وهو يرثها» عائدان على لفظ امرىء وأخت دونَ معناهما، فهو من باب قوله[2]:

١٦٨٢ـ وكُـلُّ أنـاسٍ قـاربـوا قيـدَ فَحْلِهِمْ
ونحن خَـلَعْنـا قيـدَه فَهْـوَ سـارِبُ

(١) الإملاء ١/٢٠٥.

(٢) تقدم برقم ١٦٣.

وقولهم: «عندي درهمٌ ونصفه» وقوله تعالى: «وما يُعَمَّر مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقُصُ من عمره»(١) وإنما احتيج إلى ذلك لأنَّ الحيةَ لا تُورَثُ والهالكَ لا يرثُ فالمعنى: وامرأً آخرَ غيرَ الهالك يرثُ أختاً له أخرىٰ.

قوله: «فإن كانتا اثنتين» الألفُ في «كانتا» فيها أقوال أحدُها: أنها تعودُ على الأختين يدلُّ على ذلك قولُه: «وله أخت» أي: فإن كانتِ الأختان اثنتين. وقد جَرَتْ عادةُ النحويين أن يسألوا هنا سؤالاً وهو أنَّ الخبر لا بد أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ، وإلاَّ لم يكن كلاماً، ولذلك مَنَعوا: «سيدُ الجارية مالكُها» لأن الخبر لم يَزِدْ على ما أفاده المبتدأ، والخبرُ هنا دَلَّ على عدد ذلك العدد مستفادٌ من الألف في «كانتا». وقد أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها: ما ذكره أبو الحسن الأخفش(٢) وهو أنَّ قولَه «اثنتين» يدلُّ على مجرد الاثنية من غير تقييدٍ بصغير أو كبير أو غيرِ ذلك من الأوصاف، يعني أن الثلثين يُستَحقان بمجرد هذا العدد من غير اعتبار قيدٍ آخر، فصار الكلام بذلك مفيداً». وهذا غيرُ واضحٍ لأنَّ الألفَ في «كانتا» تدل أيضاً على مجرد الاثنية من غير قيد بصغير أو كبير أو غيرهما من الأوصاف، فقد رجعَ الأمرُ إلى أنَّ الخبر لم يُفِدْ غيرَ ما أفاده المبتدأ. ومنها: ما ذكره مكي(٣) عن الأخفش أيضاً، وتبعه الزمخشري(٤) وغيره وهو الحَمْلُ على معنى «مَنْ»، وتقريره ما ذكره الزمخشري، قال رحمه الله: «فإن قلت: إلى مَنْ يرجع ضميرُ التثنية والجمع في قوله: «فإنْ كانتا اثنتين، وإن كانوا أخوة»؟ قلت: أصلُه: فإن كان مَنْ يرث بالأخوَّة اثنتين، وإن كان [من](٥) يرث بالأخوَّة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: «فإنْ

---

(١) الآية ١١ من فاطر.
(٢) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».
(٣) المشكل ٢١٦/١.
(٤) الكشاف ٥٨٩/١.
(٥) من الكشاف.

كانتا، وإن كانوا» كما قيل: «مَنْ كانت أمَّك» فكما أَنَّث ضميرَ «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك ثَنَّى وجمع ضميرَ مَنْ يرث في «كانتا» و «كانوا» لمكانِ تثنية الخبر وجمعِه» / وهو جوابٌ حسن. [٢٣٢/أ]

إلا أن الشيخَ(١) اعترضه فقال: «هذا تخريجٌ لا يَصِحُّ، وليس نظيرَ «مَنْ كانت أمَّك» لأنه قد صَرَّح بـ «مَنْ» ولها لفظ ومعنى، فمن أنَّث راعى المعنى، لأن التقدير: أيةُ أُمٍّ كانت أمكَ» ومدلولُ الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسم، بخلافِ الآية فإن المدلولين واحد، ولم يـؤنث في «مَنْ كانت أمك» لتأنيثِ الخبر، إنما أنث لمعنى «من» إذ أراد بها مـؤنثاً ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قامت» فتـؤنث مراعاة للمعنى إذ أردْتَ السـؤال عن مـؤنث، ولا خبر هنا فيـؤنَّثَ «قامت» لأجلِه». انتهى وهو تحاملٌ منه على عادته، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يُصَرِّح في الآية بلفظِ «مَنْ» حتى يُفَرِّقَ لهم بهذا الفرقِ الغامض، وهذا التخريجُ المذكورُ هو القولُ الثاني في الألف.

والظاهرُ أنَّ الضميرَ في «كانتا» عائدٌ على الوارثتين. و «اثنتين» خبرُه، و «له» صفةٌ محذوفة بها حَصَلت المغايرة بين الاسم والخبر، والتقدير: فإنْ كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات، وهذا جوابٌ حسن، وحَذْفُ الصفةِ لفهمِ المعنى غيرُ منكـرٍ، وإن كان أقلَّ من عكسه، ويجوز أن يكونَ خبرُ «كان» محذوفاً، والألفُ تعودُ على الاختين المدلولِ عليهما بقوله: «وله أخت» كما تقدَّم ذكرُه عن الأخفش وغيرِه، وحينئذ يكونُ قولُه: «اثنتين» حالاً مـؤكدة، والتقديرُ: وإنْ كانت الأختان له، فَحَذَفَ «له» لدلالةِ قولِه: «وله أخت» عليه. فهذه أربعةُ أقوال.

و «إنْ كانوا» في هذا الضمير ثلاثة أوجه أحدها: أنه عائد على معنى «مَنْ» المقدرة تقديرُه: «فإن كان مَنْ يرث إخوة» كما تقـدَّم تقريـره عن

---

(١) البحر ٤٠٨/٣.

الزمخشري وغيره. الثاني: أنه يعود على الإخوة، ويكون قد أفاد الخبر بالتفصيل، فإنَّ الإخوة يشمل الذكورَ والإناث، وإن كان ظاهراً في الذكور خاصة فقد أفاد الخبر ما لم يُفِدْه الاسم، وإن عاد على الوارث فقد أفاد ما لم يُفِدْه الاسم إفادة واضحة، وهذا هو الوجهُ الثالث. وقوله: «فللذكرِ» أي: منهم فحُذِفَ لدلالة المعنى عليه.

قوله: «أن تَضِلُّوا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرها: أن مفعول البيان محذوفٌ، و«أن تَضِلُّوا» مفعولٌ من أجله على حَذْفِ مضاف تقديره: يبيِّن اللَّهُ أمرَ الكلالة كراهةَ أن تَضِلوا فيها، أي: في حكمها، وهذا تقديرُ المبرد. والثاني: ـ قول الكسائي والفراء[1] وغيرهما من الكوفيين ـ أنَّ «لا» محذوفةٌ بعد «أن» والتقدير: لئلا تضلوا. قالوا: «وحَذْفُ «لا» شائع ذائعٌ كقوله[2]:

١٦٨٣ــ رأينا ما رأى البُصَراءُ فيها
فآلينا عليها أَنْ تُباعَا

أي: أن لا تُباع. وقال أبو إسحاق الزجاج[3]: «هو مثلُ قوله تعالى: «إنَّ الله يُمْسِك السمواتِ والأرضَ أَنْ تزولا»[4] أي: لئلا تزولا. وقال أبو عبيد: «رَوَيْتُ للكسائي حديثَ ابن عمر وهو: «لا يَدْعُوَنَّ أحدُكم على ولدِه أن وافقَ من الله إجابةَ»[5] فاستحسنه أي: لئلا يوافق. ورجَّح الفارسي قولَ المبرد بأنَّ حَذْفَ المضاف أشيعُ من حذف «لا» النافية. الثالث: أنه مفعول «يبين» والمعنى: يبيِّن الله لكم الضلالة فتجتنبونَها، لأنه إذا بَيَّن الشر اجتُنِبَ، وإذا بَيَّن الخيرَ ارتُكِب.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٩٧.
(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٣؛ والطبري ٩/٤٤٦.
(٣) تحدث عن هذه الآية في كتابه «معاني القرآن» ٢/١٤٩، ولكنه لم يذكر شبهها بهذه الآية التي أوردها المؤلف.
(٤) الآية ٤١ من فاطر.
(٥) رواه مسلم: الزهد ٤/٢٣٠٤ بلفظ قريب.

سورة المائدة

هذه السورة مدنية. بسم الله الرحمن الرحيم. قد تقدَّم نظيرُ قوله تعالى: [آية ١] «يا أيها الذين آمنوا أَوْفوا». والبهيمة: كلُّ ذات أربع في البر أو البحر. وقيل: ما أَبْهم من جهة نقص النطق والفهم. وكل ما كان على وزن فعيل أو فعيلة حلقيِّ العين جاز في فائه الكسر إتباعاً لعينه نحو: «بهيمة وشعيرة وصغيرة وبحيرة»[١]. والأنعام تقدَّم بيانها في آل عمران[٢].

قوله: «إلا ما يُتْلى» هذا مستثنى من بهيمة الأنعام، والمعنى: ما يتلى عليكم تحريمه، وذلك قوله: «حُرِّمت عليكم الميتة» إلى قوله: «وما ذُبِحَ على النُّصُب»[٣]. [وفيه قولان، أحدهما: أنه مستثنى متصل، والثاني:][٤] أنه منقطعٌ حَسْبَ ما فُسِّر به المتلوُّ عليهم كما سيأتي بيانه، وعلى تقديرِ كونه استثناء متصلاً يجوز في محله وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ لأنه استثناء متصل من موجب، ويجوز أن يُرْفَع على أنه نعتٌ لـ«بهيمة» على ما قُرِّر في علم النحو. ونَقَل ابن عطية[٥] عن الكوفيين وجهين آخرين، أحدهما: أنه

(١) وكسر باء «بهيمة» هنا أبو السَمال. انظر: الشواذ ٣١.

(٢) الآية ١٤.

(٣) وذلك في الآية ٣ من السورة.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه والنسخ الأخرى.

(٥) المحرر ٥/٩.

يجوزُ رفعه على البدل من «بهيمة». والثاني: أنَّ «إلا» حرف عطف وما بعدها عطف على ما قبلها، ثم قال: «وذلك لا يجوز عند البصريين إلا من نكرة أو ما قاربها من أسماء الأجناس نحو: «جاء الرجالُ إلا زيدٌ» كأنك قلت: «غيرُ زيد»، وقوله: «وذلك» ظاهرُه أنه مشارٌ به إلى وجهي الرفع: البدلِ والعطف. وقوله: «إلا من نكرة» غيرُ ظاهر، لأن البدل لا يجوز البتة من موجب عند أحد من الكوفيين والبصريين. ولا يُشترط في البدل التوافقُ تعريفاً وتنكيراً. وأمَّا العطفُ فذكره بعض الكوفيين، وأما الذي اشترط فيه البصريون التنكيرَ أو ما قاربه فإنما اشترطوه في النعت بـ«إلا» فيُحتمل أنه اختلط على أبي محمد شرطُ النعت فجعله شرطاً في البدل، هذا كله إذا أريد بالمتلوِّ عليهم تحريمُه قولُه تعالى: «حُرِّمت عليكم الميتةُ» إلى آخره، وإنْ أريد به الأنعامُ والظباء وبقرُ الوحش وحُمُرُه فيكون منقطعاً بمعنى «لكن» عند البصريين وبمعنى «بل» عند الكوفيين، وسيأتي بيانُ هذا المنقطع بأكثرَ من هذا عند التعرُّض لنصب «غير» عن قرب.

قوله تعالى: «غيرَ» في نصبه خمسة أوجه / ، أحدها: أنه حال من الضمير المجرور في «لكم» وهذا قول الجمهور، وإليه ذهب الزمخشري[1] وابن عطية[2] وغيرهما، وقد ضُعِّف هذا الوجهُ بأنه يلزم منه تقييد إحلال بهيمة الأنعام لهم بحالِ كونهم غيرَ مُحِلِّي الصيد وهم حرم، إذ يصير معناه: «أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام في حال كون انتفاء كونكم تُحِلّون الصيدَ وأنتم حرم»، والغرض أنهم قد أُحِلَّتْ لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها، هذا إذا أريد ببهيمة الأنعامِ الأنعامُ نفسها، وأما إذا عُنِي بها الظباءُ وحمر الوحش وبَقَره على ما فَسَّره بعضهم فيظهر للتقييدِ بهذه الحال فائدةٌ، إذ يصير المعنى: أُحِلت [٢٣٢/ب]

(١) الكشاف ١/٥٩١.
(٢) المحرر ٥/٩.

لكم هذه الأشياء حالَ انتفاء كونكم تُحِلُّون الصيد وأنتم حرم فهذا معنى صحيح، ولكن التركيب الذي قَدَّرته لك فيه قلقٌ. ولو أُريد هذا المعنى من الآية الكريمة لجاءت به على أحسن تركيب وأفصحه.

الوجه الثاني: ـ وهو قولُ الأخفشِ[1] وجماعةٍ ـ أنه حالٌ من فاعل «أوْفوا»، والتقدير: أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم مُحِلِّين الصيد وأنتم حرم. وقد ضَعَّفوا هذا المذهبَ من وجهين، الأول: أنه يلزم منه الفصلُ بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية، ولا يجوز الفصل إلا بجمل الاعتراض، وهذه الجملةُ وهي قوله: «أُحِلَّت لكم بهيمة الأنعام» ليست اعتراضيةً، بل هي منشئةٌ أحكاماً ومُبَيِّنَةٌ لها، وجملةُ الاعتراض إنما تفيد تأكيداً وتسديداً. والثاني: أنه يلزمُ منه تقييد الأمر بإيفاء العقود بهذه الحالة فيصيرُ التقدير كما تقدَّم، وإذا اعتبرنا مفهومَه يصير المعنى: فإذا انتفت هذه الحالُ فلا تُوفوا بالعقود، والأمرُ ليس كذلك، فإنهم مأمورون بالإيفاءِ بالعقودِ على كلِّ حالٍ من إحرامٍ وغيرِه.

الوجه الثالث: أنه منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المجرور في «عليكم» أي: إلاَّ ما يُتْلى عليكم حالَ انتفاءِ كونكم مُحِلِّين الصيد. وهو ضعيفٌ أيضاً بما تقدَّم من أنَّ المتلوَّ عليهم لا يُقَيَّد بهذه الحالِ دون غيرها بل هو متلو عليهم في هذه الحال وفي غيرها.

الوجه الرابع: أنه حالٌ من الفاعل المقدَّر، يعني الذي حُذف وأقيم المفعولُ مُقامه في قوله تعالى: «أُحِلَّت لكم بهيمة»، فإن التقدير عنده: أَحَلَّ الله لكم بهيمة الأنعام غيرَ محلٍ لكم الصيد وأنتم حرم. فحذف الفاعلَ وأقامَ المفعولَ مقامه، وترك الحال من الفعل باقية. وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ من وجوه. الأول: أن الفاعلَ المنوبَ عنه صار نسياً منسيَّاً غيرَ ملتفَتٍ إليه، نصُّوا

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٠.

على ذلك، لو قلت: «أُنْزِل الغيث مجيباً لدعائهم» وتجعل «مجيباً» حالاً من الفاعل المنوبِ عنه، فإنَّ التقدير: «أَنْزل اللّـهُ الغيثَ حالَ إجابته لدعائهم» لم يَجُزْ فكذلك هذا، ولا سيما إذا قيل: بأن بنْية الفعلِ المبني للمفعولِ بنيةٌ مستقلة غيرُ محلولةٍ من بنية مبنية للفاعل كما هو قول الكوفيين وجماعة من البصريين. الثاني: أنه يلزم منه التقييدُ بهذه الحالِ إذا عَنَى بالأنعام الثمانية[1] الأزواج، وتقييدُ إحلاله تعالى لهم هذه الثمانية الأزواج بحال انتفاء إحلالِه الصيدَ وهم حرمٌ، واللّـهُ تعالى قد أَحَلَّ لهم هذه مطلقاً. والثالث: أنه كُتب «مُحِلِّي» بصيغة الجمع فكيف يكون حالاً من الله؟ وكأن هذا القائل زعم أن اللفظَ «مُحِلّ» من غير ياء، وسيأتي ما يشبه هذا القول.

الوجه الخامس: أنه منصوبٌ على الاستثناء المكرر، يعني أنه هووقولَه «إلا ما يتلى» مستثنيان من شيء واحد، وهو «بهيمة الأنعام»، نَقَل ذلك بعضُهم عن البصريين قال: «والتقديرُ: إلا ما يتلى عليكم إلا الصيدَ وأنتم محرمون، بخلاف قوله تعالى: «إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين»[2] على ما يأتي بيانُه، قال هذا القائل: «ولو كان كذلك[3] لوَجَبَ إباحةُ الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة. وهذا وجه ساقط، فإذن معناه: أُحِلَّتْ لكم بهيمةُ الأنعام غيرَ محلِّي الصيد وأنتم حُرُمٌ إلا ما يُتلى عليكم سوى الصيدِ» انتهى.

وقال الشيخ[4]: «إنما عَرْضُ الإشكالِ مِنْ جَعْلهم «غيرَ محلِّي الصيد» حالاً من المأمورين بإيفاء العقود، أو مِن المحلِّل لهم وهو الله تعالى، أو من

---

(١) الأفصح: ثمانية الأزواج.

(٢) الآية ٥٨ من الحجر: «قالوا إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنَّا لمنجُّوهم أجمعين، إلا امرأته».

(٣) أي من باب الاستثناء مما يلي الاستثناء، فقد أرسلوا إلى قوم مجرمين ولكن آل لوط ليسوا مجرمين، لكن امرأة من آل لوط تسلك مع المجرمين هي امرأة لوط.

(٤) البحر ٤١٦/٣.

المتلوُّ عليهم، وغَرَّهم في ذلك كونُه كتب «محلِّي» بالياء، وقدَّروه هم أنه اسم فاعل من «أحلَّ» وأنه مضاف إلى الصيد إضافةَ اسم الفاعلِ المتعدِّي إلى المفعول، وأنه جَمْعٌ حُذِف منه النونُ للإضافة، وأصلُه: «غيرَ محلين الصيد» إلا في قولِ مَنْ جعله حالاً من الفعل المحذوف فإنه لا يُقَدِّر حذفَ نون، بل حذفَ تنوين(١). وإنما يزول الإشكال ويتضح المعنى بأن يكون قوله «مُحِلِّي الصيد» من باب قولهم «حسان النساء»، والمعنى: النساء الحسان فكذلك هذا، أصلُه: غيرَ الصيدِ المُحِلّ، والمُحِلُّ صفة للصيد لا للناس ولا للفاعل المحذوف.

ووصفُ الصيد بأنه مُحِلٌّ على وجهين، أحدهما: أن يكون معناه دَخَل في الحل، كما تقول: «أَحَلَّ الرجلُ» إذا دخل في الحِلِّ، وأَحْرم إذا دخل في الحرم. والوجه الثاني: أن يكون معناه صار ذا حِلّ، أي: حَلالاً بتحليلِ الله، وذلك أنَّ الصيدَ على قسمين: حلالٌ وحرام، ولا يختصُّ الصيدُ في لغةِ العرب / بالحلال لكنه يختصُّ به شرعاً، وقد تَجَوَّزت العربُ فأطلقت الصيد [٢٣٣/أ] على ما لا يوصف بحِلٍّ ولا حُرْمة كقوله(٢):

١٦٨٤ـ لَيْثٌ بعَثَّرَ يصطادُ الرجالَ إذا
ما الليثُ كَذَّب عن أقرانِه صَدَقَا

وقولِ الآخر(٣):

١٦٨٥ـ وقد ذَهَبَتْ سَلْمَى بعقلِك كلِّه
فهل غيرُ صيدٍ أَحْرَزَتْهُ حبائِلُهْ

---

(١) لأن النون تدلُّ على الجمع والفاعل مفرد وهو «الله».

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٥٤؛ والمنصف ١٢١/٣؛ وابن يعيش ٦١/١؛ وشواهد الكشاف ٤٦٩/٤. وعثَّر: مكان.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤١٧/٣.

وقولِ امرىء القيس[1]:

١٦٨٦ـ وهِـرٌّ تـصـيـدُ قـلوبَ الـرجـالِ
وأَفْـلَتَ منهـا ابنُ عـمـروٍ حُـجُـرْ

ومجيءُ «أَفْعَل» على الوجهين المذكورين كثيرٌ في لسان العرب، فمِنْ مجيء أفعل لبلوغِ المكان ودخوله قولُهم: أحرمَ الرجلُ وأَعْرق وأَشْأَم وأَيْمن وأَتْهم وأَنْجد، إذا بلغ هذه الأماكن وحَلَّ بها، ومن مجيء أفعل بمعنى صار ذا كذا قولهم: «أعشبت الأرض، وأبقلت، وأَغَدَّ[2] البعير، وأَلْبنت الشاة وغيرها، وأَجْرت الكلبة[3]، وأَصْرم النخل[4]، وأَتْلَت الناقة[5]، وأَحْصَدَ الزرع، وأَجْرب الرجل، وأنجبت المرأة». وإذا تقرر أن الصيد يوصف بكونه مُحِلاًّ باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه بَلَغ أو صار ذا حِلّ اتضح كونُه استثناء ثانياً ولا يكون استثناء من استثناء. إذ لا يمكن ذلك لتناقض الحكمِ، لأنَّ المستثنى من المُحَلَّل مُحَرَّم، والمستثنى من المحرم مُحَلَّل، بل إنْ كان المعنيُّ بقوله «بهيمة الأنعام» الأنعامَ أنفسها فيكونُ استثناء منقطعاً، وإن كان المرادُ الظباءَ وبقرَ الوحش وحمره، فيكون استثناء متصلاً على أحد تفسيري المُحِلّ، استثنى الصيد الذي بلغ الحِلَّ في حال كونهم مُحْرمين. فإن قلت: ما فائدةُ هذا الاستثناءِ بقيدِ بلوغِ الحِلِّ، والصيد الذي في الحرم لا يَحِلُّ أيضاً؟ قلت: الصيدُ الذي في الحَرَم لا يَحِلُّ للمحرم ولا لغير المحرم، وإنما يَحِلُّ لغير المحرم الصيدُ الذي في الحِلّ، فنبَّه بأنه إذا كان الصيد الذي في الحِلِّ يَحْرُم على المُحْرِم ــ وإن كان حلالاً لغيره ــ فأحرى أن يَحْرُم عليه

(١) ديوانه ١٥٥؛ والبحر ٤١٧/٣.
(٢) أَغَدَّ: صار ذا غدة.
(٣) أجرت: صار ذات جَرْوٍ.
(٤) أصرم النخل: حان له أن يقطع.
(٥) أتلت: صار لها ولدٌ يتلوها.

الصيدُ الذي هو بالحَرَم، وعلى هذا التفسير يكون قوله: «إلا ما يُتلى عليكم» إنْ كان المراد به ما جاء بعده من قوله: «حُرِّمت عليكم» الآية استثناءً منقطعاً، إذ لا تختص الميتة وما ذُكِر معها بالظباء وبقرِ الوحش وحمره فيصير: «لكن ما يتلى عليكم ـ أي: تحريمُه ـ فهو مُحَرَّم»، وإن كان المرادُ ببهيمة الأنعامِ الأنعامَ والوحوشَ فيكون الاستثناءان راجِعَيْن إلى المجموع على التفصيل فيرجع «ما يتلى عليكم» إلى ثمانية الأزواج، ويرجع «غيرَ مُحِلِّي الصيد» إلى الوحوش، إذ لا يمكن أن يكون الثاني استثناء من الاستثناء الأول، وإذا لم يمكن ذلك وأمكن رجوعه إلى الأول بوجهٍ ما رجع إلى الأول، وقد نص النحويون أنه إذا لم يمكن استثناءُ بعضِ المستثنيات من بعض جُعِل الكلُّ مستثنًى من الأول نحو: «قام القومُ إلا زيداً إلا عمرواً إلا بكراً». فإن قلت: ما ذكرته من هذا التخريج وهو كونُ المُحِلِّ من صفة الصيد لا من صفة الناس ولا من صفة الفاعل المحذوف يأباه رسمه في المصحف «مُحِلّي» بالياء، ولو كان من صفة الصيد دون الناس لكتب «مُحِلّ» من غير ياء، وكونُ القراء وقفوا عليه بالياء أيضاً يأبى ذلك. قلت: لا يعكر ذلك على التخريج، لأنهم قد رسموا في المصحف الكريم أشياءَ تخالف النطق بها ككتابتهم «لا أَذْبَحَنَّه»(١)، و«لا أَوضَعوا»(٢) ألفاً بعد لام الألف، وكتابتهم «بأَيْيد»(٣) بياءين بعد الهمزة، وكتابتهم «أولئك» بزيادة واو، ونقصِ ألفٍ بعد اللام، وكتابتهم «الصالحات» ونحوه بسقوط الألفين إلى غير ذلك. وأمَّا وقفُهم عليه بالياء فلا يجوزُ، إذ لا يوقف على المضافِ دون المضاف إليه، وإنْ وقف واقف فإنَّما يكون لِقَطْع نَفَسٍ أو اختبار، وعلى أنه يمكن توجيهُ كتابته بالياء

---

(١) الآية ٢١ من النمل.

(٢) الآية ٤٧ من التوبة: «ولأَوْضَعُوا خلالكم يَبْغُونَكم الفتنةَ» غير أني لم أجد ذلك في المصحف، ورسمت بدن ألف.

(٣) الآية ٤٧ من الذاريات «بَنَيْناها بأَيْدٍ».

والوقف عليه بها وهو أنَّ لغةَ الأزد يقفون فيها على «بزيدٍ» : بزيدي، بإبدال التنوين ياءً فكتب «مُحِلِّي» على الوقف على هذه اللغة بالياء، وهذا توجيهُ شذوذٍ رَسْمي، ورسمُ المصحف مما لا يقاس عليه» انتهى.

وهذا الذي ذكره واختاره وغَلَّط الناس فيه ليس بشيء، وما ذكره من توجيه ثبوت الياء خطاً ووقفاً فخطأ محض؛ لأنه على تقدير تسليم ذلك في تلك اللغة فأين التنوينُ الذي في «مُحِل»؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول: إنه قد يُوَجَّه بلغة الأزد، وما ذكره من كونه يحتمل مما يكونون قد كتبوه كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعَوَّل عليه، لأنَّ خط المصحف سُنَّةٌ متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول: يحتمل أن يقاس هذا على تلك الأشياء؟ وأيضاً فإنهم لم يُعْربوا «غير» إلا حالاً، حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وإنما اختلفوا في صاحب الحال، فقوله: إنه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرقٌ للإجماع، إلا ما تقدم نَقْلُه عن بعضهم من أنه استثناء ثان، وعزاه للبصريين، لكن لا على هذا المَدْرَك الذي ذكره الشيخ. وقديماً وحديثاً استشكل الناسُ هذه الآيةَ. قال ابن عطية(١): «وقد خَلَط الناس في هذا الموضع في نصب «غير» وقدَّروا تقديمات وتأخيرات، وذلك كله غير مُرْضٍ، لأنَّ الكلام على اطراده فيمكن استثناء بعد استثناء». وهذه الآية مما اتضح للفصحاء البلغاء فصاحتُها وبلاغتها، حتى يُحْكَى أنه قيل للكندي(١): «أيها الحكيم اعمل لنا مثل هذا القرآن» فقال: «نعم أعملُ لكم مثلَ بعضِه»، فاحتجب أياماً كثيرة، ثم خَرَجَ فقال: «واللّـهِ لا يَقْدِرُ أحد على ذلك، إنني
[٢٣٣/ب] فتحت المصحفَ فخرجت سورةُ المائدة / فإذا هو قد نَطَقَ بالوفاء ونهى عن

---

(١) المحرر ٥/١٠.
(٢) يعقوب بن إسحاق، فيلسوف نشأ في البصرة، له كتب في شتى العلوم. توفي سنة ٢٦٠؛ انظر: الأعلام ٩/٢٥٥.

النكث وحَلَّل تحليلاً عاماً ثم استثنى استثناءً بعد استثناء، ثم أَخْبَرَ عن قُدْرَتِه وحكمته في سطرين».

والجمهور على نصب «غير»، وقرأ[1] ابن أبي عبلة برفعه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه نعت لـ «بهيمة الأنعام» والموصوف بـ «غير» لا يلزم فيه أن يكونَ مماثلاً لما بعدها في جنسه، تقول: مررت برجلٍ غيرِ حمار» هكذا قالوه، وفيه نظر، ولكن ظاهر هذه القراءة يدلُّ لهم. والثاني: أنه نعتٌ للضمير في «يُتْلى» قال ابن عطية[2]: «لأنَّ «غير محلي الصيد» في المعنى بمنزلة «غير مُسْتَحَلٍّ إذا كان صيداً» وفيه تكلُّفٌ.

والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد ويُصاد، ويُطْلق على المصيد كـ «درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ»، وهو في الآية الكريمة يحتمل الأمرين: أعني مِنْ كونه باقياً على مصدريته، كأنه قيل: أَحَلَّ لكم بهيمةَ الأنعام غيرَ محلِّين الاصطيادَ وأنتم مُحْرِمون، ومن كونه واقعاً موقع المفعول أي: غيرَ محلِّين الشيء المصيدَ وأنتم مُحْرمون.

وقوله: «وأنتمْ حُرُمٌ» مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، وما هو صاحبُ هذه الحال؟ فقال الزمخشري[3]: «هي حال عن «مُحِلّي الصيد» كأنه قيل: أَحْلَلْنا لكم بعضَ الأنعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم مُحْرِمون لئلا نتحرَّج عليكم». قال الشيخ[4]: «وقد بَيَّنَّا فساد هذا القول بأنَّ الأنعامَ مباحةٌ مطلقاً لا بالتقييد بهذه الحال». وهذا الردُّ ليس بشيء لأنه إذا أَحَلَّ لهم بعضَ الأنعام في حالِ امتناعِهم من الصيد فأنْ يُحِلَّها لهم وهم غيرُ

---

(١) البحر ٤١٨/٣.
(٢) المحرر ٩/٥.
(٣) الكشاف ٥٩١/١.
(٤) البحر ٤١٨/٣.

مُحْرِمين بطريقِ الأولى. و«حُرُم» جمعَ حرام بمعنى مُحْرِم قال[1]:

١٦٨٧ـ فقلْتُ لها فيئي إليك فإنني
حَرَامٌ وإني بعد ذاك لبيبُ

أي: مُلَبٍّ، وأَحْرَمَ: إذا دَخَل في الحَرَم أوفي الإحرام. وقال مكي[2] بن أبي طالب: «هوفي موضع نصب على الحال من المضمر في «محلي»، وهذا هو الصحيح، وأما ما ذكره أبو القاسم فلا يَظْهَرُ[3]، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

وقرأ[4] يحيى بن وثاب وإبراهيم والحسن: «حُرْم» بسكون الراء، قال أبو الحسن: «هي لغة تميم» يعني يسكِّنون ضم «فُعُل» جمعاً نحو: «رُسْل».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿ولا القلائدَ﴾: ولا ذوات القلائد، ويجوز أن يكونَ المرادُ القلائدَ حقيقة، ويكون فيه مبالغةٌ في النهي عن التعرض للهَدْي المقلَّد، فإنه إذا نَهَى عن قِلادته أن يُتَعَرَّض لها فبطريق الأَوْلى أن يَنْهى عن التعرض للهَدْي المُقَلَّد بها، وهذا كما قال تعالى: «ولا يُبْدِين زينتهن»[5] لأنه إذا نَهَى عن إظهار الزينة فما بالك بمواضعها من الأعضاء. وقوله: ولا آمِّينَ» أي: ولا تُحِلُّوا قوماً آمِّين، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي: لا تُحِلُّوا قتالَ قوم أو أذى قوم آمِّين. وقرأ عبدالله[6] ومَنْ تبعه: «ولا آمِّي البيتِ» بحذف

---

(١) البيت للمخبل السعدي أو المضرب بن كعب، وهو في أمالي القالي ٢/١٧١؛ وأمالي الشجري ١/١٧٤؛ والقرطبي ٦/٣٦؛ واللسان: «لبب» والخزانة ١/٢٧٠.
(٢) المشكل ١/٢١٧.
(٣) أبو القاسم هو الزمخشري، وكان قد قَبِل كلامه من جهة المعنى، ويرفض الآن التوجيه الصناعي.
(٤) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٦/٣٦.
(٥) الآية ٣١ من النور.
(٦) الشواذ ٣٠؛ القرطبي ٦/٤٢؛ البحر ٣/٤٢٠.

النون وإضافةِ اسم الفاعل إلى معموله. و«البيت» نصبٌ على المفعول به بـ «آمّين» أي قاصدين البيتَ، وليس ظرفاً.

وقوله: «يبتغون» حالٌ من الضمير في «آمِّين» أي: حالَ كون الآمِّين مبتغين فَضْلًا، ولا يجوزُ أن تكونَ هذه الجملة صفة لـ «آمّين» لأن اسم الفاعل متى وُصف بَطَل عمله على الصحيح[1]، وخالف الكوفيون في ذلك، وأعرب مكي[2] هذه الجملةَ صفةً لـ «آمِّين» وليس بجيد لِما تقدم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين. وهنا سـؤال: وهو أنه لِم لا قيل[3] بجوازِ إعماله قبل وصفِه كما في هذه الآية قياساً على المصدر فإنه يَعْمل قبلَ أن يُوصف نحو: يعجبني ضربٌ زيداً شديدٌ؟ والجمهور على «يبتغـون» بتاء الخـطاب، على أنه خـطاب للمـؤمنين وهي قَلِقة لقوله: «من ربهم»، ولو أريد خطاب المـؤمنين لكان تمامُ المناسبة: «تبتغون فضلاً من ربكم». و«من ربهم» يجوز أن يتعلق بنفس الفعل، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «فضلًا» أي: فضلاً كائناً من ربهم. وقد تقدم[5] الخلاف في ضم راء «رضوان» في آل عمران. وإذا عَلَّقنا «من ربهم» بمحذوفٍ على أنه صفة لـ «فضلًا» فيكـون قد حَـذَفَ صفة «رضوان» لدلالةِ ما قبله عليه أي: ورضواناً من ربهم، وإذا عَلَّقناه بنفس الفعل لم يَحْتَجْ إلى ذلك.

قوله: «وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا» قُرِىء[6]: «أَحْللتم» وهي لغة في «حَلَّ»،

---

(١) لأن اسم الفاعل إذا وُصِف خرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا يوصف، وإذا خرج الوصف عن شبه الفعل ينبغي ألاّ يعمل. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٢٨٣.

(٢) المشكل ١/٢١٧.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لا يقال.

(٤) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٢٠.

(٥) انظر: الآية ١٥.

(٦) البحر ٣/٤٢١.

ويقال: «أَحَلَّ من إحْرامِه» كما يقال: حَلَّ. وقرأ[1] الحسن بن عمران[2] وأبو واقد[3] ونبيح[4] والجراح بكسر الفاء العاطفة، وهي قراءةٌ ضعيفة مشكلة، وخَرَّجها الزمخشري[5] على أن الكسر في الفاء بدلٌ من كسر الهمزة في الابتداء. وقال ابن عطية[6]: «هي قراءةٌ مشكلة، ومن توجيهها أن يكونَ راعى كسر ألف الوصل إذا ابتدأ، فكسرَ الفاءَ مراعاةً وتذكُّراً لكسر ألف الوصل». وقال الشيخ[7]: «وليس عندي هو كسراً محضاً بل هو إمالة محضةٌ لتوهُّم وجود كسرة همزة الوصل، كما أمالوا فاء «فإذا» لوجود كسر الهمزة».

قوله: «ولا يَجْرِمَنَّكم» قرأ الجمهور: «يَجْرِمَنَّكم» بفتح الياء من «جرم» ثلاثياً، ومعنى «جَرَمَ» عند الكسائي وثعلب: حمل، يقال: «جَرَمه على كذا» أي: حمله عليه، فعلى هذا التفسير يتعدَّىٰ «جرم» لواحد، وهو الكاف والميم، ويكون قوله: «أَنْ تَعْتدوا» على إسقاطِ حرف الخفض وهو «على» أي: ولا يَحْملنكم بُغْضكم لقوم على اعتدائكم عليهم، فيجيء في محلِّ «أَنْ» الخلافُ المشهور، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عباس وقتادة. ومعناه عند أبـي عبيد والفراء[8] كسب، ومنه «فلان جريمةُ أهله» أي: كاسبهُم، وعن

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٤٢١/٣.

(٢) الحسن بن عمران ثقة، روى عن سعيد بن عبدالرحمن ومكحول، ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٣١٢/٢.

(٣) أبو واقد الليثي، الحارث بن مالك، روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبـي بكر وعمر، توفي سنة ٦٨. انظر: تهذيب الكمال ١٦٥٧/٣.

(٤) نبيح بن عبدالله العنزي الكوفي، روى عن ثلـة من الصحابة، وروى عنه الأسود بن قيس، ثقة، لم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٤١٧/١٠.

(٥) الكشاف ٥٩٢/١.

(٦) المحرر ١٦/٥.

(٧) البحر ٤٢١/٣.

(٨) معاني القرآن ٢٩٩/١.

الكسائي أيضاً: أنَّ جرم وأجرم بمعنى كَسَب غيره، وعلى هذا فيحتمل وجهين، أحدهما: أنه متعد لواحد. والثاني: أنه متعـد لاثنين، كما أن «كَسَب» كذلك، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولُهما ضميرُ الخطاب. الثاني: «أن تعتدوا» أي: لا يَكْسِبَنَّكم بغضُكم لقومٍ الاعتداءَ عليهم.

وقرأ عبدالله[1]: «يُجْـرِمَنَّكم» بضم الياء من أجـرم رباعيـاً، وقيل: هو بمعنى جَرَم كما تقدم نَقْلُه عن الكسائي، وقيل: «أجرم» منقول من «جرم» بهمزة التعدية. قال الزمخشري[2]: «جَرَمَ يجري مجرى كسب في تعديتِه إلى مفعول واحد وإلى اثنين، تقول: «جَرَم ذنباً» نحو: كَسَبه، وجرمته ذنباً أي: كَسَبته إياه، ويقال: أجرمته ذنباً على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين كقولك: «أكسبته ذنباً»، وعليه قراءةُ عبدالله: «ولا يُجْرِمنكم»، وأولُ المفعولين على القراءتين / ضميرُ المخاطَبين، والثاني: «أَنْ تعتدوا». انتهى. [٢٣٤/أ] وأصلُ هذه المادةِ ـ كما قال ابن عيسى الرماني ـ القطعُ، فجرم «حَمَل على الشيء» لقطعِه عن غيره، وجَرَم «كَسَب» لانقطاعه إلى الكسب، وجَرَم بمعنى «حَقّ» لأن الحق يُقطع عليـه. قال الخليل: «لا جَرَم أن لهم النار»[3] أي: لقد حـق، هكذا قاله الرماني، فجَعَل بين هذه الألفاظ قَدْراً مشتركاً، وليس عنده من باب الاشتراك اللفظي.

و «شَنَآنُ: معناه بُغْض، وهو مصدر شَنِيء أي: أبغض. وقرأ[4] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم: «شَنْآن» بسكونِ النون، والباقون بفتحها، وجَوَّزوا في كل

---

(١) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٦/٤٥.

(٢) الكشاف ١/٥٩٢.

(٣) الآية ٦٢ من النحل.

(٤) السبعة ٢٤٢؛ الكشف ١/٤٠٤.

منهما أن يكونَ مصدراً وأن يكون وصفاً، حتى يُحْكى عن أبـي عليّ أنه قال[1]: «مَنْ زَعَم أن «فَعَلان» إذا سَكَنت عينه لم يكن مصدراً فقد أخطأ إلا أن فَعْلان بسكون العين قليلٌ في المصادر نحو: «لَوَيْتُه دَيْنَه لَيَّاناً» بل هو كثير في الصفات نحو سَكْران وبابِه، وفَعَلان بالفتح قليلٌ في الصفات قالوا: حمارٌ قَطَوان أي عَسِر السير، وتيس عَدَوان[2]، قال[3]:

١٦٨٨ـ . . . . كَتَيْسِ ظِباء الحُلَّبِ العَدَوانِ

ومثله قولُ الآخر[4]: ـ أنشده أبو زيد ـ

١٦٨٩ـ وقبلَك ما هابَ الرجالُ ظُلامتي
وفَقَّأْتُ عينَ الأَشْوَسِ الأَبَيَانِ

بفتح الباء والياء، بل الكثيرُ أن يكونَ مصدراً نحو: «الغَلَيَان والنزوان»[5]، فإنْ أُريد بالشنآن الساكنِ العين الوصفُ فالمعنى: ولا يَجْرمنكم بغيضُ قوم، وبغيض بمعنى مُبْغِض اسم فاعل من أبغض وهو متعدّ، ففعيل بمعنى الفاعل كقدير ونصير، وإضافته لقوم على هذا إضافةُ بيان أي: إنَّ البغيض من بينهم، وليس مضافاً لفاعل ولا مفعول، بخلاف ما إذا قَدَّرْته مصدراً فإنه يكون مضافاً إلى مفعوله أو فاعله كما سيأتي. وقال صاحبُ هذا القول: «يقال: رجلٌ شَنْآن وامرأة شنْآنة كَنْدمان وندمانة، وقياسُ هذا أن

---

(١) الحجة ٢/٣٨٥.

(٢) يقال: عَدَوان وغَدَوان وكلاهما بمعنى المسرع. انظر: اللسان: «غدا».

(٣) البيت لامرىء القيس وصدره:

مِكَرّ مِفَرّ مقبلٍ مدبرٍ معاً

وهو في ديوانه ٨٧؛ واللسان: غذا. والحلَّب: نبات.

(٤) البيت لأبـي المجشر، وهو في اللسان: «أبـي». والأشوس: المتكبِّر.

(٥) النزوان: الوثوب.

يكون من فِعْلٍ متعدّ» وحكى: رجل شنآن وامرأة شَنْأىٰ كَسكْران وسكرى، وقياسُ هذا أن يكون من فِعْلٍ لازم، ولا بُعْدَ في ذلك، فإنهم قد يشتقون من مادة واحدة القاصر والمتعدي، قالوا: «فَغَرْتُ فاه وفَغَر فُـوه» أي: فتحه فانفتح، وإنْ أُريد به المصدرُ فواضحٌ، ويكون مضافاً إلى مفعوله أي: بغضُكم لقومٍ، فحُذِف الفاعل، ويجوز أن يكون مضافاً إلى فاعله أي: بغضُ قوم إياكم فحذف مفعوله، والأول أظهر في المعنى، وحكم «شنآن» بفتح النون مصدراً وصفةً حكمُ الساكِنها، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك، ومن مجيءِ «شَنآن» الساكنِ العينِ مصدراً قول الأحوص[1]:

١٦٩٠ـ ومـا الـحبُّ إلا مَـا تَـلذُّ وتَـشْـتَـهـي
وإنْ لامَ فـيـه ذو الـشَّـنَـانِ وفَـنَّـدا

أرادَ الشنْآن بسكونِ النونِ فنقلَ حركةَ الهمزة إلى النون الساكنة، وحذف الهمزة، ولولا سكونُ النونِ لما جاز النقل، ولو قال قائل: إن الأصل «الشنآن» بفتح النون، وخفف الهمزة بحذفها رأساً، كما قرىء «إنها لأَحْدى الكُبَر»[2] بحذفِ همزة «إحدى» لكان قولاً يسقط به الدليل لاحتماله. والشنآن بالفتح مِمَّا شَذَّ عن القاعدة الكلية، قال سيبويه[3]: «كلُّ بناء من المصادر على وزن فَعَلان بفتح العين لم يتعدَّ فعلُه إلا أن يَشِذَّ شيءٌ كالشَّنَآن» يعني أنه مصدرٌ على فَعَلان بالفتح ومع ذلك فعلُه متعدٍّ، وفعلُه أكثر الأفعال مصادِرَ، سُمِع له ستةَ عشرَ مصدراً قالوا: شَنِىءَ يَشْنَأُ شَنْئَاً[4] وشَنَآناً مثلثي الشين فهذه ست

(١) ديوانه ٩٩؛ ومجاز القرآن ١/١٤٧؛ والبحر ٣/٤٢٢.
(٢) الآية ٣٥ من المدثر، وهي رواية عن ابن كثير. انظر: الشواذ ١٦٥.
(٣) الكتاب ٢/٢١٦.
(٤) الأصل: «شناناً» وليس هذا مثلث الشين.

لغات[١]. وقرأ[٢] ابن وثاب والحسن والوليد[٣] عن يعقوب: «يَجْرِمَنْكم» بسكون النون، جَعَلوها نونَ التوكيد الخفيفةَ، والنهي في اللفظ للشنآن وهو في المعنى للمخاطَبين نحو: «لا أُرينَّك ههنا»[٤] و «لاتموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون»[٥] قاله مكي [٦].

قوله تعالى: «أَنْ صَدُّوكم» قرأ[٧] أبوعمرو وابن كثير بكسر «إنْ» والباقون بفتحها، فمَنْ كسر فعلى أنها شرطية، والفتح على أنها علة للشنآن أي: لا يكسبنَّكم ـ أو لا يَحْمِلَنَّكم ـ بغضُكم لقومٍ لأجل صَدِّهم إياكم عن المسجد الحرام، وهي قراءةٌ واضحة. وقد استشكل الناسُ قراءة الأبوين[٨] من حيث إنَّ الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان وقد وقع، ونزولُ هذه الآية متأخرٌ عنه بمدة، فإنَّ الصدَّ وقع عامَ الحديبية وهي سنة ست، والآية نزلت سنة ثمان، وأيضاً فإنَّ مكةَ كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يُصَدون عنها؟ قال ابن جريج والنحاس[٩] وغيرهما: «هذه القراءة منكرةٌ»، واحتجوا بما تقدم من الإشكال، ولا إشكالَ في ذلك. فالجواب عما قالوه من وجهين، أحدهما: أنَّا لا نُسَلِّم أن الصدَّ كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجْمعاً عليه. وذكر اليزيدي أنها نزلت قبل

---

(١) باقي المصادر: مَشْنِئَة، وشَنْأَة، وشَناءة، ومَشْنَأً، ومَشْنَأَة، ومَشْنُؤَة، وشَناء، وشَنَآناً، وشِناناً بفتح الشين وكسرها. انظر: اللسان والقاموس: شنأ.

(٢) البحر ٣/٤٢٢.

(٣) الوليد بن حسان البصري، روى عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه عرضاً محمد بن الجهم ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢/٣٥٩.

(٤) انظر الكتاب ١/٤٥٣.

(٥) الآية ١٣٢ من البقرة.

(٦) المشكل ١/٢١٩.

(٧) السبعة ٢٤٢؛ الكشف ١/٤٠٥.

(٨) لعل هذا من باب التغليب، حيث إنه يعني أبا عمرو وابن كثير.

(٩) إعراب القرآن ١/٤٨٠.

الصدِّ فصار الصدُّ أمراً منتظراً، والثاني: أنه وإنْ سَلَّمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إنْ وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية ـ أو يستديموا ذلك الصدَّ الذي وقع منهم ـ فلا يجرمنكم، قال مكي[1]: «ومثلُه عند سيبويه قول الشاعر ـ وهو الفرزدق ـ[2]:

١٦٩١ـ أتغضَبُ إنْ أُذْنـا قتيبةَ حُـزَّتا ....

وذلك شيءٌ قد كان ووقع، وإنما معناه: إنْ وقع مثلُ ذلك الغضب، وجواب الشرطِ ما قبله» يعني: وجوابُ الشرط دلَّ عليه ما قبلَه، لأن البصريين يمنعون تقديمَ الجوابِ إلا أبا زيد. وقال مكي أيضاً: «ونظيرُ ذلك أنَّ يقول رجل لامرأته[3]: «أنت طالق إنْ دخلت الدار» بكسر «إن» لم تَـطْلُق عليه بدخولها الأول لأنه أمر يُنْتَظَر، ولو فتح لَطَلَقَتْ عليه، لأنه أمرٌ كان ووقع، ففتحُ «أن» لما هو علة لما كان ووقع، وكَسْرُها إنما هو لأمرٍ يُنْتظر، والوجهان حَسَنان على معنييهما» وهذا الذي قاله مكي فَصَّل فيه الفقهاء بين مَنْ يعرف النحو وبين مَنْ لا يعرفه. ويـؤيد قراءَة الأبوين قراءة[4] عبدالله بن مسعود: «إنْ يَصُدُّوكم» قال أبو عبيد: «حَدَّثنا حجاج عن هرون قال: قرأ ابن مسعود فذكرها، قال: وهـذا لا يكـونُ إلا على استئنافِ الصدِّ، يعني إنْ وقع صَدٌّ آخرُ مثلُ ما تقدم عام الحديبية.

ونَظْمُ هذه الآيات على ما هي عليه مِنْ أبلغ ما يكون وأفصحِه، وليس فيها تقديمٌ ولا تأخير كما زعم بعضهم فقال: / أصلُ تركيب الآية الأولى: [٢٣٤/ب]

---

(١) المشكل ٢١٨/١.

(٢) ديوانه ٨٥٥ وعجزه:

جِهـاراً ولم تَغْضَبْ لقتـلِ ابن خـازم

وهو في الكتاب ٤٧٩/١؛ والمغني ٢٢؛ والخزانة ٦٥٥/٣؛ والدرر ١٣/٢.

(٣) بعده في مكي: «وقد دخلت داره».

(٤) القرطبي ٤٦/٦؛ البحر ٤٢٢/٣.

«غيرَ محلي الصيد وأنتم حرم، فإذا حَلَلْتم فاصطادوا»، وأصل تركيب الثانية: «ولا آمِّين البيتَ الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً ولا يَجْرمنكم» ونَظَّره بآيةِ البقرة يعني: «إنَّ الله يأمركم»[1]، وهذا لا حاجةَ إليه مع أنَّ التقديم والتأخير عند الجمهور من ضرائر الشعر فيجبُ تنزيه القرآن عنه، وليست الجملةُ أيضاً من قوله: «وإذا حللتم فاصطادوا» معترضةً بين قوله: «ولا آمِّين البيتَ الحرام» وبين قوله: «ولا يَجْرمنكم»، بل هي مؤسسةٌ ومنشئةٌ حكماً، وهو حِلُّ الاصطياد عند التحلُّل من الإحرام، والجملةُ المعترضةُ إنما تفيد توكيداً وتسديداً، وهذه مفيدةٌ حكماً جديداً كما تقدم.

وقوله: «أَنْ تَعْتدوا» قد تقدَّم أنه من متعلقات «لا يجرمنكم» على أنه مفعولٌ ثانٍ أو على حذف حرف الجر، فَمَنْ كسر «إن صدوكم» يكونُ الشرطُ وجوابُه المقدر في محلِّ جر صفةً لـ «قوم» أي شنآن قوم هذه صفتُهم، ومَنْ فتحها فمحلُّها الجرُّ أو النصب، لأنها على حَذْفِ لام العلة كما تقدم. قال الزمخشري[2]: «والمعنى: ولا يكسبنكم بغضُ قوم لأنْ صَدُّوكم الاعتداءَ ولا يَحْملنكم عليه». قال الشيخ[3]: وهذا تفسيرُ معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكونَ مدلولُ «جرم» حمل وكَسَب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما، فيمتنعُ أن يكونَ «[أن] تعتدوا» في محلِّ مفعول به ومحلِّ مفعولٍ على إسقاط حرف الجر». وهذا الذي قاله لا يُتَصَوَّر أن يتوهَّمه مَنْ له أدنى بصر بالصناعة حتى يُنَبَّه عليه.

وقد تقدَّم قراءة البزي في نحو: «ولا تَّعاوَنُوا» وأنَّ الأصل: «تتعاونوا»

---

(١) الآية ٦٧.
(٢) الكشاف ١/٥٩٢.
(٣) البحر ٣/٤٢٢.

فـأدغم، وحَذف البـاقون إحـدى التاءين عنـد قولـه تعالى: «ولا تَيَمَّمـوا الخبيث»[1].

آ. **(٣) وتقدَّم أيضاً إعرابُ ﴿حُرِّمت عليكم الميتةُ﴾**[2]: وأصلُها.

وقدم هنا لفظَ الجلالة في قوله: «وما أُهِلَّ لغيرِ الله به» وأُخِّرت هناك، لأنها في البقرة[3] فاصلةٌ أو تشبه الفاصلة بخلافِها هنـا، فإنهـا بعدَهـا معطوفـاتٌ. والموقوذة: هي التي وُقِذَت أي: ضُربت بعصا ونحوها حتى ماتت، مِنْ: وَقَذه أي: ضَرَبه حتى استرخى، ومنه: «وقَذَه النعاس» أي: غَلَبه، ووقَذه الحُلُم أي: سكنه، وكأن المادة دالة على سكون واسترخاء. والمُتَرَدِّيَةُ: مِنْ تَرَدَّى أي: سقط من عُلُوٍّ فهلك، ويقال: «ما يَدْري أين رَدَى» أي: ذهب، وَرَدَى وَتَردَّى بمعنى هَلك. والنَّطيحة: فعيلة بمعنى مفعولة، وكان مِنْ حقها ألاَّ تدخلها تاءُ التأنيث كقتيل وجريح، إلا أنها جَرَتْ مَجْرى الأسماء أو لأنها لم يُذْكَر موصوفها، كذا قاله أبو البقاء[4]، وفيه نظرٌ، لأنهم إنما يُلحقون التاء إذا لم يُذْكر الموصوف لأجلِ اللَّبس نحو: «مَرَرْتُ بقتيلة بني فلان» لئلا يُلْبِس المذكرُ بالمـؤنث، وهنا اللبسُ منتفٍ، وأيضاً فحكمُ الذكر والأنثى في هذا سواءٌ. و«ما أكل السَّبُعُ»: «مـا» بمعنـى الذي وعائده محذوف أي: وما أكلَه السبع، ومحلُّ هذا الموصولِ الرفعُ عطفاً على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا غيرُ ماشٍ على ظاهره لأنَّ ما أكله السبع وفرغ منه لا يُذَكَّى، ولذلك قال أبو القاسم الزمخشري[5]: «وما أكل بعضَه السبُع». وقرأ[6] الحسن والفياض وأبو حيوة:

---

(١) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٢) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٣) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/٢٠٦.

(٥) الكشاف ١/٥٩٢.

(٦) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٢٣؛ القرطبي ٦/٥٠.

«السَّبْع» بسكون الباء وهو تسكين للمضموم. ونُقل فتح السين والباء معاً، والسَّبُع: كل ذي ناب ومِخْلب كالأسد والنمر، ويُطْلَقُ على ذي المخلب من الطيور أيضاً، قال[1]:

١٦٩٢ـ وسِباعُ الطيرِ تَغْدُو بِطاناً
تتخطَّاهُمُ فما تَسْتَقِلُّ

قوله: «إلا ما ذَكَّيتمْ» فيه قولان، أحدهما: أنه مستثنى متصل، والقائلون بأنه استثناء متصل اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هو مستثنى من قوله: «والمنخنقة» إلى قوله: «وما أكل السَّبُعُ». وقال أبو البقاء[2]: «والاستثناءُ راجعٌ إلى المتردية والنطيحة وأكيلة السَّبع» وليس إخراجُه المنخنقة منه بجيدٍ. ومنهم مَنْ قال: «هو مستثنى مِنْ «ما أكل السَّبُع» خاصة. والقول الثاني: أنه منقطعٌ أي: ولكن ما ذَكَّيْتم من غيرها فحلال، أو فكلوه، وكأنَّ هذا القائلَ رأى أنها وَصَلَتْ بهذه الأسباب إلى الموت أو إلى حالةٍ قريبة منه فلم تُفِدْ تَذْكِيتُها عندَه شيئاً. والتذكية: الذَّبْحُ، وذَكَت النارُ: ارتفعَتْ، وذَكَى الرجلُ: أَسَنَّ، قال[3]:

١٦٩٣ـ على أعراقِهِ تَجْري المَذاكي
وليس على تَقَلُّبِه وجُهْدِهْ

قوله: «وماذُبِحَ على النُّصُب» رُفِع أيضاً عطفاً على «الميتة». واختلفوا في النصبِ فقيل: هي حجارةٌ كانوا يَذْبحون عليها فـ «على» هنا واضحةٌ، وقيل: هي للأصنام لأنها تُنصَب لتُعْبَدَ، فعلى هذا في «على» وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى اللام أي: وما ذُبِحَ لأجل الأصنام. والثاني: هي على

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٤١٠.
(٢) الإملاء ١/٢٠٦.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٤١٠. والمَذاكي من الخيل: هي التي تمَّت قوتها وشبابها.

بابها، ولكنها في محلٍّ نصب على الحال أي: وما ذبح مُسَمًّى على الأصنام، كذا ذكره أبو البقاء[1]، وفيه النظر المعروف وهو كونه قدَّر المتعلق شيئاً خاصاً. والجمهور على «النُّصُب» بضمتين فقيل: هو جمع «نِصاب». وقيل: هو مفرد، ويدل له قول الأعشى[2]:

١٦٩٤ـ وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تَقْرَبَنَّه
ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللَّهَ فاعبُدا

وفيه احتمالٌ. وقرأ[3] طلحة بن مصرف بضمِّ النون وإسكان الصاد وهي تخفيف القراءة الأولى. وقرأ عيسى بن عمر: «النَصَب» بفتحتين، قال أبو البقاء[4]: «وهو اسمٌ بمعنى المنصوب كالقَبَض والنَقَص بمعنى المقبوض والمنقوص، والحسنُ: «النَّصْب» بفتح النون وسكون الصاد، وهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، ولا يجوز أن تكون تخفيفاً لقراءة عيسى بن عمر لأنَّ الفتحة لا تُخَفَّفُ.

/ قوله: «وأَنْ تَسْتَقْسِموا بالأزلام» «أن» وما في حيزها في محلِّ رفع [٢٣٥/أ] عطفاً على «الميتة». والأزلام: القِداح، واحدُها «زَلَم» و «زُلْم» بفتح الزاي وضمها. والقِداح: سهام كانت العرب تطلب بها معرفة ما قُسم لها من خير وشر، مكتوبٌ على أحدها: «أمرني ربي» وعلى الآخر: «نهاني ربي»، والآخر غُفْل. وقيل: هي سهام الميسر أي: القِمار، ووجهُ ذكرها مع هذه المطاعم أنها كانت تُرفع عند البيت معها.

---

(١) الإملاء ٢٠٧/١.
(٢) الديوان ١٣٧؛ وابن يعيش ٣٩/٩؛ وأمالي الشجري ٣٨٤/١؛ والإنصاف ٦٥٧؛ واللسان: نصب؛ والممتع ٤٠٨؛ والدرر ٩٥/٢.
(٣) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٥٧/٦؛ والبحر ٣٢٤/٣.
(٤) الإملاء ٢٠٧/١.

قوله: «ذلكم فسقٌ» مبتدأٌ وخبر، واسمُ الإشارةِ راجع إلى الاستقسام بالأزلام خاصة، وهو مرويٌ عن ابن عباس. وقيل: إلى جميع ما تقدَّم، لأنَّ معناه: حَرَّم عليكم تناولَ الميتة وكذا، فرجعَ اسمُ الإشارة إلى هذا المقدَّر.

قوله: «اليوم يئس الذين كفروا» «اليوم» ظرفٌ منصوبٌ بـ «يئس»، والألفُ واللام فيه للعهدِ، قيل: أرادَ به يوم عرفة، وهو يوم الجمعة عامَ حجة الوداع، نزلَتْ هذه الآيةُ فيه بعد العصر. وقيل: هو يومَ دخولِه عليه السلام مكة سنة تسع، وقيل: ثمان. وقال الزجاج[1] ـ وتبعه الزمخشري ـ[2]: إنها ليست للعَهد، ولم يُرد باليوم معيناً، وإنما أراد به الزمانَ الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية كقولك: «كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب» لا تريد بالأمس الذي قبل يومك، ولا باليوم الزمنَ الحاضر فقط، ونحوه: «الآن» في قول الشاعر[3]:

١٦٩٥ـ الآن لَمَّا ابيضَّ مَسْربتي
وعَضَضْتُ مِنْ نابي على جِذْمِ

ومثلُه أيضاً قول زهير[4]:

١٦٩٦ـ وأَعلم ما في اليومِ والأمسِ قبلَه
ولكنني عن علمِ ما في غَدٍ عَمِ

لم يُرِد بهذه حقائقَها. والجمهورُ على «يَئِس» بالهمز، وقرأ[5] يزيد ابن

---

(١) معاني القرآن ٢/١٦١.

(٢) الكشاف ١/٥٩٣.

(٣) البيت للحارث بن وعلة الذهلي، وهو في اللسان سرب، وغريب الحديث ٣/٢٨. والمسربة: الشعر المستدق ما بين اللبة إلى السُّرة. والجذم: أصل الشيء.

(٤) ديوانه ٢٩.

(٥) البحر ٣/٤٢٦.

القعقاع: «يَيِس» بياءين من غير همزة، ورُويت أيضاً عن أبي عمرو، يقال: يَئِس يَيْئَس ويَيْئِسُ بفتح عين المضارع وكسرِها وهوشاذ، ويقال: «أَيِس» أيضاًمقلوب من يئس فوزنه عَفِل، ويدل على القلب كونُه لم يُعَل، إذ لو لم يقدر ذلك للزم إلغاء المقتضي وهو تحرُّكُ حرف العلة وانفتاحِ ما قبله، لكنه لما كان في معنى ما لم يُعَلَّ صح. واليأس: انقطاع الرجاء،وهو ضد الطمع. و «من دينكم» متعلق بـ «يئس» ومعناها ابتداءُ الغاية، وهو على حَذْف مضاف أي: من إبطال أمر دينكم. والكلامُ في قوله: «اليومَ أَكْملت» كـالكلامِ على «اليـوم» قبله. و «عليكم» متعلقٌ بـ «أَتْممت»، ولا يجوزُ تعلُّقه بـ «نعمتي» وإن كان فعلُها يتعدَّى بـ «على» نحو: «أَنْعَمَ الله عليه وأنعمت عليه»[١] لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّم عليه معمولُه، إلا أَنْ ينوبَ منابَه. قال أبو البقاء[٢]: «فإنْ جَعَلْتَه على التبيين، أي: أتممت أعني عليكم جازَ»، ولا حاجةَ إلى ما ادَّعاه.

قوله: «ورَضِيْتُ لكم الإسلامَ ديناً» في «رَضي» وجهان، أحدهما: أنه متعدٌّ لواحدٍ وهو الإسلام. و «ديناً» على هذا حالٌ. وقيل: هو مُضَمَّن معنى صَيَّر وجَعَل، فيتعدَّى لاثنين أولهما «الإسلام»، والثاني: «ديناً». و «لكم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «رضي»، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من الإسلام، ولكنه قُدِّم عليه. قوله: «فمن اضطر» قد تقدَّم الكلامُ على هذه الآيةِ وما قرىء فيها في البقرة[٣] فأغنى عن إعادته.

و «في مَخْمَصَةٍ» متعلقٌ بـ «اضْطُرَّ»، والمَخْمَصَةُ: المجاعة لأنها تَخْمُصُ لها البطونُ أي: تَضْمُرُ، وهي صفةٌ محمودةٌ في النساء، يقال: رجلٌ خُمْصان

---

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الإملاء ٢٠٧/١.

(٣) الآية ١٧٣.

وامرأةٌ خُمْصانة، ومنه: أَخْمَصُ القدمِ لدقتها، ويُستعمل في الجوع والغَرْث قال[1]:

١٦٩٧ـ تَبيتــون في المَشْتى مِـلاءً بـطونُكم
وجــاراتُكم غَــرْثَى يَبِتْنَ خـمــائصــا

وقال آخر[2]:

١٦٩٨ـ كُلوا في بعضِ بطنِكُمُ تَعِفُّوا
فــإنَّ زمــانَكــم زمــنٌ خَمــيصُ

وُصِف الزمانُ بذلك مبالغةً كقولهم: «نهارهُ صائم وليله قائم». و «غيرَ» نصب على الحال. والجمهور على «متجانِفٍ» بألف وتخفيفِ النون من تَجانَفَ. وقرأ[3] أبو عبدالرحمن والنخعي «مُتَجَنِّف» بتشديد النون دون ألف. قال أبو محمد بن عطية[4]: «وهي أبلغُ مِنْ «متجانف» في المعنى لأنَّ شدَّة العين تدلُّ على مبالغةٍ وتوغلٍ في المعنى». و «لإثم» متعلق بـ «متجانف» واللامُ على بابها، وقيل: هي بمعنى «إلى» أي: غيرُ مائل إلى إثم، ولا حاجةَ إليه، وقد تقدَّم معنى هذه اللفظة واشتقاقُها عند قوله: «فَمَنْ خاف من مُوصٍ جَنَفا»[5] وقوله: «فإن الله غفور» جملةٌ: إمَّا في محلِّ جزم أو رفع على حسب ما قيل في «من»، وكذلك القولُ في الفاء: إما واجبةٌ أو جائزةٌ، والعائد على كلا التقديرين محذوف أي: فإن الله غفور له.

آ. (٤) وقوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم﴾: قد تقدَّم الكلام

---

(١) البيت للأعشى، وهو في الديوان ١٤٩؛ والقرطبي ٦/٦٤.
(٢) تقدم برقم ١٥٣.
(٣) الشواذ ٣١؛ القرطبي ٦/٦٤؛ البحر ٣/٤٢٧.
(٤) المحرر ٥/٣٢.
(٥) الآية ١٨٢ من البقرة.

على «ماذا» وما قيل فيها فَلْيلتفت إليه[1]. وقوله: «لهم» بلفظ الغيبة لتقدُّم ضمير الغَيْبة في قوله تعالى: «يسألونك»، ولو قيل في الكلام: «ماذا أُحِلَّ لنا» لكانَ جائزاً على حكاية الجملة كقولك: «أقسم زيدٌ ليضربن ولأضربن» بلفظِ الغَيْبة والتكلمِ، إلاَّ أنَّ ضميرَ المتكلم يقتضي حكايةَ ما قالوا، كما أنَّ «لأضربنَّ» يقتضي حكايةَ الجملةِ المُقْسَمِ عليها، و«ماذا أُحِلَّ» هذا الاستفهامُ مُعلِّقٌ للسؤال وإن لم يكن السؤال من أفعال القلوب، إلا أنَّه كان سبب العلمِ، والعلمُ يُعَلَّق، فكذلك سببُه، وقد تقدَّم تحريرُ القول فيه في البقرة. وقال الزمخشري[2] هنا: «في السؤالِ معنى القولِ، فلذلك وقعَ بعدَه «ماذا أُحِلَّ لهم»، كأنه قيل: يقولون ماذا أحل لهم؟ ولا حاجةَ إلى تضمين السؤال معنى القول لما تقدَّم من أنَّ السؤالَ يُعَلَّق بالاستفهام كمسببه. وقال ابن الخطيب[3]: «لو كان حكاية لكلامِهم لكانوا قد قالوا: ماذا أحل لهم، ومعلومٌ أنَّ ذلك باطل لا يقولونه، وإنما يقولون: ماذا أُحِلَّ لنا، بل الصحيح أنه ليس حكايةً لكلامهم بعبارتهم، بل هو بيانُ كيفية الواقعة».

قوله: «وما عَلَّمتم» في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوف أي: ما عَلَّمْتموه، ومحلها الرفع عطفاً على مرفوعِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أي وأُحِلَّ لكم صيدُ أو أخذُ ما عَلَّمتم، فلا بد من حذف هذا المضاف. والثاني: أنها شرطية فمحلُّها رفع بالابتداء، والجوابُ قولُه: «فكُلوا» قال الشيخ[4]: «وهذا أظهرُ لأنه لا إضمار فيه». والثالث: أنها موصولة أيضاً ومحلُّها الرفعُ بالابتداء، والخبر قوله: «فكُلوا، وإنما دَخَلَتِ الفاء تشبيهاً للموصول باسم الشرط.

---

(١) الآية ٢١٥ من البقرة.

(٢) الكشاف ١/٥٩٤.

(٣) وهو الفخر الرازي في تفسيره ١١/١٤١.

(٤) البحر ٣/٤٢٩.

[٢٣٥/ب] وقوله: «من الجوارح» في محلِّ نصبٍ على الحال / وفي صاحبها وجهان، أحدُهما: أنه الموصول وهو «ما». والثاني: أنه الهاء العائدةُ على الموصول، وهو في المعنى كالأول. والجوارح: جمع «جارحة»، والهاءُ للمبالغة سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْرَحُ الصيدَ غالباً أو لأنها تَكْسَبُ، والجَرْحُ: الكَسْبُ ومنه: «ويَعْلَمُ ما جَرَحتم بالنهار»(١). والجارحَةُ: صفةٌ جارية مجرى الأسماء لأنها لم يذكر موصوفها غالباً. وقرأ عبدالله بن عباس وابن الحنفية(٢): «عُلِّمتم» مبنياً للمفعول، وتخريجها أن يكون ثَمَّ مضافٌ محذوف أي: وما عَلَّمكم الله من أمر الجوارح.

«مكلِّبين» حالٌ من فاعل «عَلَّمتم»، ومعنى «مكلِّبين» مؤدبين ومُضْرِين(٣) ومُعَوِّدين. قال الشيخ(٤): «وفائدةُ هذه الحالِ ـ وإنْ كانت مؤكدةً لقوله: «عَلَّمتم»، فكان يَسْتغنى عنها ـ أن يكون المعلمُ ماهراً بالتعليم حاذقاً فيه موصوفاً به». انتهى، وفي جَعْلِه هذه الحالِ مؤكدةً نظرٌ، بل هي مؤسسةٌ. واشتُقَّت هذه الحالُ من لفظ «الكَلْب» هذا الحيوانِ المعروفِ وإن كانت الجوارحُ يندرج فيها غيرُه حتى سباعُ الطيور تغليباً له، لأنَّ الصيدَ أكثرُ ما يكون به عند العرب. أو اشتقت من «الكَلَب» وهو الضراوة، يقال: هو كَلِبٌ بكذا أي: حريص، وبه كَلَبٌ أي: حرص، وكأنه أيضاً مشتق من الكَلْبِ هذا الحيوانِ لحرصه، أو اشتقت من الكَلْب، والكَلْبُ يُطْلق على السَّبُع أيضاً، ومنه الحديثُ: «اللهم سَلِّط عبه كَلْباً من كلابك» فأكَله الأسد. قال الشيخ(٥): وهذا الاشتقاقُ لا يَصحُّ لأنَّ كونَ الأسدِ كلباً هو وصف فيه، والتكليبُ من

---

(١) الآية ٦٠ من الأنعام.
(٢) القرطبي ٦/٦٨؛ البحر ٣/٤٢٩.
(٣) مُضْرين: أي مُعَوِّديها على الضراوة.
(٤) البحر ٣/٤٢٩.
(٥) البحر ٣/٤٢٩.

صفة المعلِّم، والجوارحُ هي سباعٌ بنفسها وكلاب بنفسِها لا بجَعْلِ المُعَلِّمِ» ولا طائلَ تحت هذا الرد. وقرىء[1]: «مُكْلِبين» بتخفيفِ اللام، وفَعَّل وأَفْعل قد يشتركان في معنى واحد، إلا أن «كَلَّب» بالتشديد معناه عَلَّمها وضَرّاها، و «أَكْلب» معناه صار ذا كِلاب، على أن الزَّجاج قال[2]: رجلٌ مُكَلِّب ــ يعني بالتشديد ــ ومُكْلِب يعني من أكلب، وكَلَّاب يعني بتضعيف اللام أي: صاحب كلاب». وجاءَتْ جملةُ الجوابِ هنا فعليةً وجملةُ السؤال اسميةً وهي: ماذا أُحِل؟ فهي جوابٌ لها من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ؛ إذ لم يتطابقا في الجنس.

قوله: «تُعَلِّمونهن» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها جملة مستأنفة. الثاني: أنها جملة في محلِّ نصب على أنها حال ثانية من فاعل «عَلَّمتم». ومَنَع أبو البقاء[3] ذلك لأنه لا يُجيز للعامل أن يَعْمل في حالين، وتقدَّم الكلامُ في ذلك. الثالث: أنها حال من الضمير المستتر في «مُكَلِّبين» فتكون حالاً من حال وتسمى المتداخلة، وعلى كلا التقديرين المتقدمين فهي حال مؤكدة، لأن معناها مفهوم من «عَلَّمْـتُمْ» ومن «مُكَلِّبين». والرابع: أن تكون جملة اعتراضية، وهذا على جَعْل «ما» شرطية، أو موصولة خبرها «فكلوا»، فيكون قد اعترض بين الشرط وجوابه، أو بين المبتدأ وخبره. فإن قيل: هل يجوز وجهٌ خامس، وهو أن تكون هذه الجملةُ حالاً من الجوارح أي: من الجوارحِ حالَ كونِها تُعَلِّمونهن، لأنَّ في الجملةِ ضميرَ ذي الحال؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوز، لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى الفصل بين هذه الحال وبين صاحِبها بأجنبي وهو «مكلِّبين» الذي هو حالٌ من فاعل «عَلَّمتم».

---

(١) قراءة ابن مسعود والحسن؛ انظر: الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٢٩.

(٢) ليس في معاني القرآن.

(٣) الإملاء ١/٢٠٧.

قوله: «مِمَّا أَمْسَكْنَ» في «مِنْ» وجهان، أظهرُهما: أنها تبعيضيةٌ، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، هو مفعولُ الأكل، أي: فكلوا شيئاً مما أمسكنه عليكم. والثاني: أنها زائدةٌ وهو قياسُ قولِ الأخفش(١)، فعلى الأولِ تتعلَّق «مِنْ» بمحذوفٍ، وعلى الثاني لا تَعَلُّقَ لها، و«ما» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة، والعائدُ محذوفٌ، وعلى كلا التقديرين أي: أَمْسَكْنَه كما تقدم. والنونُ في «أمسكن» للجوارح. و«عليكم» متعلق بـ«أمسكن»، والاستعلاءُ هنا مجازٌ.

قوله: «عليه» في هذه الهاء ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها تعود على المصدرِ المفهومِ من الفعل وهو الأكلُ كأنه قيل: واذكروا اسم الله على الأكلِ، ويؤيده ما في الحديث: «سَمِّ الله، وكُلْ مِمَّا يَليك»(٢). والثاني: أنه يعود على «ما عَلَّمْتم» أي: اذكروا اسمَ الله على الجوارح عند إرسالِها على الصيد، وفي الحديث: «إذا أَرْسَلْتَ كلبك وذكرت اسمَ الله»(٣). والثالثُ: أنَّها تعودُ على «ما أَمْسَكْن» أي: اذكروا اسمَ الله على ما أَدْركتم ذكاته مما أَمْسَكْنَه عليكم الجوارح.

آ. (٥) وقوله تعالى: ﴿اليوم أُحِلَّ لكم﴾: الكلامُ فيه كالكلامِ فيما قبله. وزعمَ قومٌ أنَّ المرادَ بثلاثةِ الأيام المذكورةِ هنا وقتٌ واحدٌ، وإنما كرره توكيداً، ولاختلافِ الأحداثِ الواقعةِ فيه حَسُنَ تكريره، وليس بشيء. وادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، وأن الأصل: «فاذكروا اسمَ اللّـهِ عليه وكلُوا مِمَّا أَمْسَكْن عليكم» وهذا يُشْبه قولَ مَنْ يعيدُ الضميرَ على الجوارحِ المرسلة.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٤.

(٢) رواه البخاري: (الفتح) الأطعمة ٩/٥٢١؛ مسلم: الأشربة ٣/١٥٩٩؛ أبو داود: الأطعمة ٤/١٤٥.

(٣) رواه البخاري: (الفتح) الوضوء ١/٢٧٩؛ مسلم: كتاب الصيد ٣/٥٣٠؛ أبو داود: الصيد ٣/٢٦٩.

قوله: «وطعامُ الذين» فيه وجهان، الصحيحُ منهما أنه مبتدأ، وخبرُه «حِلٌّ لكم» أبرز الإخبارَ بذلك في جملةٍ اسميةٍ اعتناءً بالسؤال عنه. وأجاز أبو البقاء(١) أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعلُه وهو «الطيبات»، وجَعَل قولَه «حِلٌّ لكم» خبرَ مبتدأ محذوف، وهذا يَنْبغي ألاَّ يجوزَ البتة لتقدير ما لا يُحْتاج إليه مع ذهابِ بلاغةِ الكلام. وقوله: «وطعامُكم حِلٌّ لهم» مبتدأ وخبر، وقياسُ قولِ أبي البقاء أن يكونَ «طعام» عطفاً على ما قبله، و«حِلٌّ» خبر مبتدأ محذوف، ولم يَذْكره كأنه استشعر الصواب.

قوله: «والمُحْصَنات» في رفعه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ أي: المُحْصَنات حِلٌّ لكم أيضاً، وهذا هو الظاهر. واختار أبو البقاء(٢) أن يكونَ معطوفاً على «الطيبات» فإنه قال: «مِن المؤمنات» حالٌ من الضمير في «المُحْصَنات» أو من نفس «المحصنات» إذا عَطَفْتَها على «الطيبات»، و«حِلٌّ»: مصدر بمعنى الحلال فلذلك لم يُؤَنَّث ولم يُثَنَّ ولم يُجْمَع، لأنه أحسن الاستعمالين في المصادر الواقعة صفةً للأعيان، ويُقال في الإتباع: «حِلٌّ بِلٌّ» وهو كقولهم: «حَسَن بَسَن»، و«عَطْشان نَطْشان». و«من المؤمنات» حالٌ كما تقدم: إمَّا من الضمير في «المحصنات» أو من «المحصنات» /. وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاق هذه اللفظة واختلافِ القُرَّاء فيها في سورة النساء(٣). [٢٣٦/أ]

قوله: «إذا آتيتموهُنَّ» ظرفُ العاملُ فيه أحدُ شيئين: إمَّا «أُحِلَّ» وإمَّا «حِلٌّ» المحذوفُ على حَسَب ما قُرِّرَ. والجملة بعده في محلِّ خفضٍ

(١) الإملاء ١/٢٠٨.
(٢) الإملاء ١/٢٠٨.
(٣) الآية ٢٤ من النساء.

بإضافته إليها، وهي هنا لمجرد الظرفية. ويجوز أن تكونَ شرطيةً وجوابُها محـذوف، أي: إذا آتيتمـوهن أجـورَهن حَلَلْنَ لكم، والأولُ أظهـر. و «مُحْصِنين» حال، وعاملُها أحد ثلاثة أشياء: إمَّا «آتيتمـوهُنَّ»، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المرفوعُ، وإمَّا «أُحِلَّ» المبني للمفعول، وإمَّا «حِلٌّ» المحذوفُ كما تقدم. و «غيرَ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصب على أنه نعت لـ «محصنين». والثاني: أنه يجوزُ نصبُه على الحال، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر في «مُحْصِنين». والثالث: أنه حالٌ من فاعل «آتيتموهن» على أنها حالٌ ثانيةٌ منه، وذلك عند مَنْ يُجَوِّز ذلك. وقوله: «ولا مُتَّخذي» يجوزُ فيه الجر على أنه عطفٌ على «مسافحين»، وزيدت «لا» تأكيداً للنفي المفهوم من «غير»، والنصبُ على أنه عطفٌ على «غير» باعتبارِ أَوْجهها الثلاثة، ولا يجوز عطفُهُ على «مُحْصِنين» لأنه مقترنٌ بـ «لا» المؤكدةِ للنفي المتقدمِ ولا نفيَ مع «محصنين». وتقدَّم معاني هذه الألفاظ.

وقوله: «ومَنْ يكفرْ بالإِيمان» تقدَّم له نظائر. وقيل: المراد بالإِيمان المؤمَنُ به، فهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول كـ «درهم ضَرْبُ الأمير» وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوف أي: بموجِبِ الإِيمان وهو الباري تبارك وتعالى.

قوله: «وهو في الآخرة من الخاسرين» الظاهرُ أنَّ الخبرَ قولُه: «من الخاسرين» فيتعلَّقُ قولُه «في الآخرة» بما تعلَّق به هذا الخبر. وقال مكي[1]: «العاملُ في الظرفِ محذوفٌ تقديرُه: «وهو خاسر في الآخرةِ» ودَلَّ على المحذوفِ قولُه: «من الخاسرين». فإن جعلت الألف واللام في «الخاسرين» ليستا بمعنى الذين جاز أن يكونَ العامل في الظرف «من الخاسرين». يعني أنه لو كانَتْ موصولةً لامتنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنَّ الموصولَ لا يتقدم

---

(١) المشكل ١/٢٢٠.

عليه ما في حَيِّزه، وهذا كما قالوا في قوله: «إني لِعملكم من القالين»[1] «وكانوا فيه من الزاهدين»[2]، وتقديرُ مكي متعلَّق هذا الظرف وهو «خاسر» إنما هو بناء على كون «أل» موصولةً بدليل قوله: «فإنْ جعلت الألف واللام ليستا بمعنى «الذين»، وبالجملة فلا حاجة إلى هذا التقدير، بل العاملُ فيه كما تقدم العاملُ في الظرفِ الواقعِ خبراً وهو الكون المطلق، ولا يجوز أن يكونَ «في الآخرة» هو الخبـر، و«من الخاسرين» متعلِّقٌ بما تعلَّق به لأنه لا فائدة في ذلك، فإنْ جُعِل «من الخاسرين» حالاً من ضميرِ الخبر وتكونُ حالاً لازمةً جاز، وهو ضعيفٌ في الإعرابِ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية في البقرة عند قوله: «وإنه في الآخرة لمن الصالحين»[3].

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿إذا قُمْتُم إلى الصلاة﴾**: قالوا تقديرُه: إذا أردتم القيامَ كقولِه: «فإذا قَرَأْتَ القرآن فاستعِذْ»[4]، وهذا من إقامة المسبَّب مقام السبب، وذلك أنَّ القيامَ متسبِّبٌ عن الإرادة والإرادة سببه.

قال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: لِمَ جـازَ أن يُعَبِّر عن إرادة الفعـل بالفعل؟ قلت: لأن الفعل يوجَدُ بقدرة الفاعل عليه وإرادته له وهي قصدُه إليه وميلُه وخلوصُ داعيتِهِ، فكما عَبَّر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم: «الإنسانُ لا يطير، والأعمى لا يبصر» أي: لا يَقْدران على الطير والابصار، ومنه قولُه تعالى: «نُعيدُه، وعداً علينا إنَّا كنا فاعلين»[6] أي: قادرين على الإعادة، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل؛ وذلك لأن الفعل مُسَبَّب عن

---

(١) الآية ١٦٨ من الشعراء.
(٢) الآية ٢٠ من يوسف.
(٣) الآية ١٣٠ من البقرة.
(٤) الآية ٩٨ من النحل.
(٥) الكشاف ١/٥٩٦.
(٦) الآية ١٠٤ من الأنبياء: «كما بَدَأْنا أولَ خَلْقٍ نعيدُه».

القدرة، فأقيم المُسَبَّب مُقام السببِ للملابسةِ بينهما ولإيجاز الكلام». وقيل: تقديره: إذا قَصَدْتُم الصلاةَ؛ لأنَّ مَنْ توجَّه إلى شيءٍ وقام إليه كان قاصداً له فعبَّر بالقيام عن القصدِ. والجمهورُ قَدَّروا حالاً محذوفة من فاعل «قمتم»، أي: إذا قمتم إلى الصلاةِ مُحْدِثين، إذ لا وضوءَ على غير المحدِث، وإن كان قال به جماعة، قالوا: ويدُلُّ على هذه الحالِ المحذوفة مقابلتُها بقوله: «وإن كنتم جُنُباً فاطَّهَّروا» فكأنه قيل: إنْ كنتم مُحْدِثين الحدثَ الأصغر فاغسِلوا كذا وامسَحوا كذا، وإنْ كنتم مُحْدِثين الحدثَ الأكبر فاغسلوا الجسدَ كله، وهو مَحَلُّ نظر.

قوله: «إلى المرافق» في «إلى» هذه وجهان، أحدهما: أنها على بابها من انتهاء الغاية، وفيها حينئذ خلاف، فقائلٌ: إنَّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائلٌ بعكس ذلك، وقائل: لا تَعَرُّضَ لها في دخولٍ ولا عَدَمِه، وإنما يدور الدخولُ والخروج مع الدليل وعدمه. وقائل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل في الحكم وإلا فلا، ويُعْزى لأبـي العباس. وقائل: إنْ كان ما بعدَها من غيرِ جنس ما قبلها لم يَدْخُل، وإن كان من جنسِه فيحتمل الدخولَ وعَدَمَه. وأول هذه الأقوالِ هو الأصحُّ عند النحاة[1]. قال بعضُهم: وذلك أنَّا حيث وَجَدْنا قرينةً مع «إلى» فإنَّ تلك القرينةَ تقتضي الإخراجَ مما قبلها، فإذا وَرَدَ كلامٌ مجردٌ عن القرائن فينبغي أن يُحْمَلَ على الأمر الفاشي الكثير وهو الإخراج، وفَرَّق هذا القائل بين «إلى» و«حتى» فجعل «حتى» تقتضي الإدخالَ، و«إلى» تقتضي الإخراج بما تقدم من الدليل، وهذه الأقوالُ دلائلها في غيرِ هذا الكتاب، وقد أوضَحْتُها في كتابـي «شرح التسهيل». والقول الثاني: أنها بمعنى «مع» أي: مع المرافق، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك عند قوله: «إلى أموالكم»[2]. والمرافقُ: جمع «مَرْفِق» بفتح الميم وكسر الفاء

---

(١) انظر في هذه المسألة: رصف المباني: ٨٠.

(٢) الآية ٢ من النساء.

على الفصيح من اللغة، وهومِفْصَلٌ ما بين العَضُد والمِعْصَم.

قوله: «برؤوسكم» في هذه الباءِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها للإِلصاق أي: أَلْصِقوا المسحَ برؤوسكم. قال الزمخشري[1]: «المراد إلصاقُ المسحِ بالرأسِ، وماسحُ بعضِه ومستوعبُه بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ المسحَ برأسه». قال الشيخ[2]: «وليس كما ذكر» يعني أنه لا يُطلق على الماسح بعضَ رأسِه أنه ملصقٌ المسحَ برأسِه /. وهذه مُشاحَّةٌ لا طائل تحتها. والثاني: أنها زائدةٌ، [٢٣٦/ب] كقوله: «ولا تُلْقوا بأيديكم»[3]، وقوله[4]:

١٦٩٩ـ .... لايَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وهو ظاهرُ كلام سيبويه[5]، فإنه حكى: «خَشَّنْتُ صدرَه وبصدره» و«مَسَحْتُ رأسَه وبرأسِه» بمعنىً واحد، وقال الفراء[6]: «تقول العرب: «خُذِ الخِطامَ وبالخِطام» و«هَزَّه وهَزَّ به»، و«خُذْ برأسِه ورأسَه». والثالث: أنها للتبعيضِ كقوله[7]:

١٧٠٠ـ شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعَتْ ....

وهذا قولٌ ضعيف، وقد تقدَّم القولُ في ذلك أولَ البسملة.

قوله: «وأرجلكم» قرأ[8] نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم:

---

(١) الكشاف ١/٥٩٧.
(٢) البحر ٣/٤٣٦.
(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٤) تقدم برقم ٧٤٧.
(٥) الكتاب ١/٣٧. وخشَّنت: أوغرت.
(٦) معاني القرآن ٢/١٦٥.
(٧) تقدم برقم ٩.
(٨) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ١/٤٠٦؛ الشواذ ٣١؛ القرطبي ٦/٩١؛ البحر ٣/٤٣٨.

«أرجلكم» نصباً، وباقي السبعة: وأرجلكم» جراً، والحسن بن أبي الحسن: «وأرجلُكم» رفعاً، فأمّا قراءةُ النصب ففيها تخريجان، أحدُهما: أنها معطوفةٌ على «أيديكم» فإنَّ حكمَها الغُسْلُ كالأوجه والأيدي، كأنه قيل: «واغسلوا أرجلكم». إلا أنَّ هذا التخريجَ أفسده بعضُهم بأنه يلزم منه الفصلُ بين المتعاطِفَيْنِ بجملةٍ غيرِ اعتراضية لأنها مُنْشِئَةٌ حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول. وقال ابن عصفور ـ وقد ذكر الفصلَ بين المتعاطِفَيْن ـ: «وأقبحُ ما يكونُ ذلك بالجمل» فدلَّ قولُه على أنه لا يجوزُ تخريجُ الآية على ذلك. وقال أبو البقاء[1] عكسَ هذا فقال: «هو معطوفٌ على الوجوه»، ثم قال: «وذلك جائزٌ في العربية بلا خلاف»، وجَعَلَ السنَّةَ الواردة بغسل الرجلين مقويةً لهذا التخريج، وليس بشيء، فإنَّ لقائل أن يقول: يجوز أن يكون النصب على محلِّ المجرور[2] وكان حكمُها المسحَ ولكنه نُسِخ ذلك بالسنَّة، وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء. والثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على محل المجرور قبله، كما تقدَّم تقريرُه قبل ذلك.

وأمّا قراءةُ الجر ففيها أربعةُ تخاريجَ، أحدها: أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإنما خُفض على الجوار، كقولهم: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» بجر «خرب»، وكان مِنْ حَقِّه الرفعُ لأنه صفةٌ في المعنى للجحر لصحة اتصافه به، والضَّبُّ لا يوصف به، وإنما جَرُّه على الجوار، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يُؤْمَنَ اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: «قام غلام زيد العاقل» إذا جعلت «العاقل» نعتاً للغلام امتنع جَرُّه على الجوار لأجل اللَّبْس، وأنشدوا أيضاً قول الشاعر[3]:

(١) الإملاء ١/٢٠٨.
(٢) أي قوله: «برؤوسكم».
(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٩٩٥؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/٧٤؛ والإنصاف ٦٠٥؛ والمستحصد: الذي أحكم فَتْلُه؛ والمحلوج: المندوف.

١٧٠١ـ كأنما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعينِها
قُطْناً بمستحصِدِ الأوتارِ مَحْلوجِ

وقول الآخر(١):

١٧٠٢ـ فإياكم وَحيَّةَ بَطْنِ وادٍ
هموزِ الناب ليس لكم بِسِيِّ

وقول الآخر(٢):

١٧٠٣ـ كأن ثَبيراً في عرانينِ وَبْلِه
كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

وقول الآخر(٣):

١٧٠٤ـ كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

بجر «محلوج» وهو صفةٌ لـ «قطنا» المنصوبِ، وبجر «هموز» وهو صفة لـ «حية» المنصوبِ، وبجر «المزمل» وهو صفة «كبير» لأنه بمعنى الملتف، وبجرِّ «المُرْمل» وهو صفة «نَسْج»، وإنما جُرَّت هذه لأجلِ المجاورةِ، وقرأ الأعمش: «إنَّ الله هو الرزاقُ ذو القوةِ المتينِ»(٤) بجر المتين مجاورَةً لـ «القوة» وهو صفةٌ لـ «الرزاق»، وهذا وإن كان وارداً، إلا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ لضَعْفِ الجوارِ من حيث الجملةُ، وأيضاً فإنَّ الخفضَ على الجوارِ إنما وَرَدَ في

(١) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٦٩؛ والخصائص ٣/٢٢٠؛ وابن يعيش ٢/٨٥؛ والانصاف ٦٠٦؛ والخزانة ٢/٣٢١. والسيّ: المثل والعدل.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٢٥ وشرح المعلقات للتبريزي ١٢٧؛ والخصائص ١/١٩٢؛ والمحتسب ٢/١٣٥؛ وثبير: جبل، والعرانين: الأوائل، والوبل: المطر العظيم، البجاد: الكساء المخطط، والمزمل: الملتف.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١/١٣؛ والكتاب ١/٢١٧؛ والخصائص ٣/٢٢١؛ والانصاف ٦٠٥؛ والخزانة ٢/٣٢١. والمرمل: المنسوج.

(٤) الآية ٥٨ من الذاريات، ونسبها في الشواذ ١٤٥ إلى يحيى بن وثاب.

النعتِ لا في العطف، وقد وَرَدَ في التوكيدِ قليلاً في ضرورة الشعر، قال[1]:

١٧٠٥ـ يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمِ
أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

بجر «كلهم» وهو توكيدٌ لـ «ذوي» المنصوب، وإذا لم يَرِد إلا في النعت أو ما شَذَّ من غيره فلا ينبغي أن يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى، وهذه المسألةُ قد أوضَحْتُها وذكرت شواهدها في «شرح التسهيل». وممن نَصَّ على ضعفِ تخريجِ الآية على الجوارمكي بن أبـي طالب وغيرُه، قال مكي[2]: «وقال الأخفش[3] وأبـو عبيدة[4]: «الخفضُ فيـه على الجوار، والمعنى للغسل» وهو بعيد لا يُحْمل القرآن عليه». وقال أبو البقاء[5] «وهو الإعرابُ الذي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر، فَمِنَ القرآن قولُه تعـالى: «وحورٍ عينٍ»[6] على قـراءة مَنْ جَرَّ، وهو معطوفٌ على قوله: «بأكواب وأباريق» وهو مختلفُ المعنى، إذ ليس المعنى: يَطُوف عليهم وِلْدان مخلَّدون بحورٍ عين. وقال النابغة[7]:

١٧٠٦ـ لم يَبْقَ إلَّا أسيـرٌ غيـرُ مُنْفَلِتٍ
أو مُـوْثَقٍ في حبـال القـومِ مَجْنُـوبِ

والقوافي مجرورةٌ، والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإعراب» ثم ذكر أشياء

---

(١) البيت لأبـي الغريب، وهو في الشذور ٣٣١؛ والهمع ٢/٥٥؛ والدرر ٢/٧٠.
(٢) المشكل ١/٢٢١.
(٣) معاني القرآن ١/٢٥٥.
(٤) مجاز القرآن ١/١٥٥.
(٥) الإملاء ١/٢٠٩.
(٦) الآية ٢٢ من الواقعة، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٦٢٢.
(٧) ديوانه ٩٢ برواية: «موثق مجنوب»، والعكبري ١/٢٠٩. والمجنوب: الذي يجنب إلى فرس أو جمل.

كثيرةً زعم أنها مقويةٌ لمُدَّعاه، منها: قَلْبُ الإعراب في الصفات كقوله تعالى: «عذابُ يوم محيطٍ»[1] واليومُ ليس بمحيطٍ، وإنما المحيط [هو] العذابُ، ومثلُه قولُه تعالى: «في يوم عاصفٍ»[2] و «عاصف» ليس من صفة اليوم بل من صفة الريح. ومنها: قَلْبُ بعض الحروف إلى بعض كقوله عليه السلام: «ارجِعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجورات»[3]، والأصل: «مَوْزورات»، ولكنْ أُريد التواخي، وكذلك قولُهم: «إنه ليأتينا بالغدايا والعَشايا» ويعني أنَّ الأصلَ: «بالغَدَاوىٰ» لأنها من الغُدْوة، ولكن لأجل «ياء» «العشايا» جاءت بالياء دون الواو. ومنها: تأنيثُ المذكر كقوله تعالى: «فله عَشْرُ أمثالها»[4] فحذف / التاءَ [٢٣٧/أ]
منْ «عشر» وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرةٌ، ولكنْ لَـمَّا جاورت الأمثالُ ضميرَ المؤنث أَجْرى عليها حكمَه، وكذلك قوله[5]:

١٧٠٧ـ لَـمَّـا أتى خبـرُ الـزبيـرِ تـواضَعتْ
سـورُ المـدينـةِ والجبـالُ الـخُشَّـعُ

وقولهم: «ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه»، يعني أنَّ «سور» مذكرةٌ، و «بعض» أيضاً كـذلك، ولكنْ لَـمَّـا جاورا المؤنثَ أُعْـطيا حكَمـه. ومنها: «قـامت هند» لَـمَّـا لم يَفْصِلوا أتوا بالتاء، ولـمَّا فَصَلوا لم يأتوا بها، ولا فرق إلا المجاورةُ وعدمُها. ومنها: استحسانُهم النصبَ في الاشتغال بعد جملةٍ فعلية في قولهم: «قام زيدٌ وعمراً كلمته» لمجاورةِ الفعل. ومنها: قَلْبُهم الواوَ المجاورةَ للطرفِ همزةً نحو: «أوائل» بخلاف «طواويس» لبُعْدِها من مجاورةِ الطرف. قال:

---
(١) الآية ٨٤ من هود.
(٢) الآية ١٨ من إبراهيم.
(٣) رواه ابن ماجه: الجنائز ٥٠ (١/٥٠٣).
(٤) الآية ١٦٠ من الأنعام.
(٥) تقدم برقم ٥٥٢.

«وهذا موضعٌ يَحْتمل أن يكتب فيه أوراقٌ من الشواهدِ، قد بَوَّب النحويون له باباً ورتَّبوا عليه مسائلَ وأصَّلوه بقولهم: «هذا جُحْرِ ضبٍ خربٍ»، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الاتباعَ فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجهَ له بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط، ويتأيد ما ذكرناه أنَّ الجرَّ في الآية قد أجيز غيره ــ وهو الرفع والنصب ــ والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أنَّ حكمَ الرِجْلين المسحُ، فكذلك الجرُّ يجب أن يكونَ كالنصب والـرفعِ في الحكم دون الإعراب» انتهى.

أمَّا قوله: «إنَّ «وحورٍ عينٍ» من هذا الباب فليس بشيء، لأنه: إمَّا [أن] يقدَّر عطفهُما على ما تقدم بتأويلٍ ذكره الناس كما سيأتي أو بغير تأويل، وإما أن لا يعطفَهما، فإنْ عَطَفَهما على ما تقدم وجب الجر، وإن لم يعطفهما لم يَجُز الجر، وأمَّا جَرُّهما على ما ذكره الناس فقيل: لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على تضمينِ الفعلِ المتقدم «يتلذذون ويَنْعَمون بأكواب وكذا وكذا»، أو لا يُضَمَّن الفعلُ شيئاً ويكون لطواف الولدانِ بالحورِ العين على أهل الجنة لذاذةٌ لهم بذلك، والجوار إنما يكونُ حيث يستحقُ الاسمُ غيرَ الجر فيُجَرُّ لمجاورةِ ما قبله، وهذا ــ كما ترى ــ قد صَرَّح هو به أنه معطوفٌ على «بأكواب» غايةُ ما في الباب أنه جَعَلَه مختلفَ المعنى، يعني أنه عنده لا يجوزُ عطفهُما على «بأكواب» إلا بمعنى آخرَ وهو تضمينُ الفعل، وهذا لا يَقْدَحُ في العطفية. وأما البيتُ فجرُّ «موثقٍ» ليس لجواره لـ «منفلتٍ» وإنما هو مراعاة للمجرور بـ «غير»، لأنهم نَصُّوا على أنك إذا جئت بعد «غير» ومخفوضها بتابعٍ جاز أن يَتْبع لفظَ «غير» وأن يَتبع المضاف إليه، وأنشدوا البيت، ويروى: «لم يبق فيها طريدٌ غيرُ منـفلتٍ»، وأما باقي الأمثلة التي أوردهـا فليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب، وقد تقدَّم أن النحويين خَصَّصوا ذلك بالنعت وأنه قد جاء في التوكيد ضرورةً.

التخريج الثاني[1]: أنه معطوفٌ على «برؤوسكم» لفظاً ومعنى، ثم نُسِخ ذلك بوجوبِ الغسل، أو هو حكمٌ باقٍ، وبه قال جماعة، أو يُحمل مسحُ الأرجلِ على بعضِ الأحوال وهو لُبْسُ الخفّ، ويُعزى للشافعي. التخريج الثالث: انها جُرَّتْ مَنْبَهَةً على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مَظَنَّةٌ لصبِّ الماءِ كثيراً، فَعَطَفَتْ على الممسوح، والمرادُ غَسْلُها لِما تقدم، وإليه ذَهَب الزمخشري[2]. قال: «وقيل: «إلى الكعبين» فجيء بالغاية إماطة لظنِّ ظانٍّ يَحْسَبُها ممسوحة، لأنَّ المسح لم تُضْرب له غَايةٌ في الشريعة» وكأنه لم يرتضِ هذا القولَ الدافعَ لهذا الوهمِ وهو كما قال. التخريج الرابع: أنها مجرورةٌ بحرفِ جرٍ مقدرٍ دَلَّ عليه المعنى، ويتعلَّق هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً يليق بالمحل، فيُدَّعى حذفُ جملةٍ فعلية وحَذْفُ حرفِ جر، قالوا: وتقديرُه: «وافعَلُوا بأرجلِكم غسلاً».

قال أبو البقاء[3]: «وحَذْفُ حرفِ الجر وإبقاءُ الجرِ جائزٌ كقوله[4]:

١٧٠٨ـ مشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

وقال الآخر[5]:

١٧٠٩ـ بدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

---

(١) أي لقراءة «وأرجلكم» بالجر.
(٢) الكشاف ١/٥٩٧.
(٣) الإملاء ١/٢١٠.
(٤) تقدم برقم ١٣٥٣.
(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٨٧؛ والكتاب ١/٨٣؛ وابن يعيش ٢/٥٢؛ والدرر ٢/١٠٥.

فجُرَّ بتقديرِ الباء، وليس بموضعِ ضرورةٍ، وقد أَفْرَدْتُ لهذه المسألةِ كتاباً»

قوله: «وإبقاء الجر» ليس على إطلاقِهِ، وإنما يَطَّرد منه مواضعُ نصَّ عليها أهلُ اللسانِ ليس هذا منها، وأمَّا البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى «العطف على التوهُّم»، يعني كأنه توهَّم وجودَ الباء زائدةً في خبر «ليس» لأنها يَكثُر زيادتُها، ونَظَّروا ذلك بقوله تعالى: «فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين»[1] بجزم «أكُنْ» عطفاً على «فأصَّدَّق» على توهُّم سقوط الفاء من «فأصَّدَّق» نَصَّ عليه سيبويه[2] وغيرُه، فظهرَ فسادُ هذا التخريج.

وأمَّا قراءةُ الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي: وأرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها. والكلام في قوله: «إلى الكعبين» كالكلام في «إلى المرفقين». والكعبان فيهما قولان مشهوران، أشهرهما: أنهما العَظْمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم، في كل رِجْلٍ كعبان. والثاني: أنه العظم الناتىء في وجه القدم حيث يجتمع شِراك النعل[3]، ومرادُ الآية هو الأول. والكعبة: كلُّ بيتٍ مربع، وسيأتي بيانُه في موضعِه.

قـولـه: «منـه» في محـلِّ نصبٍ متعلِّقـاً بـ «امسـحـوا» و«مِنْ» فيهـا وجهان أظهـرهما: أنهـا للتبعيض. والثاني: أنهـا لابتداء الغـايـةِ، ولهـذا لا يُشْترط عنـد هؤلاء أن يتعلق باليـد غبـارٌ. وقـولـه: «ليجعـلَ» الكلامُ في هذه اللامِ كالكلامِ عليها في قوله: «يريدُ اللَّـهُ ليبيِّن لكم»[4]، إلا أنَّ مَنْ جَعَلَ مفعولَ الإرادة محذوفاً وعَلَّقَ به اللامَ مِنْ «ليجعلَ» زاد «مِنْ» في الإيجاب في قولـه «من حرج»، وساغَ ذلك لأنه في حَيِّز النفي وإن لم يكن النفيُ واقعاً على فعل الحرج. و«من حرج» مفعول «ليجعل»، والجعـلُ

---

(١) الآية ١٠ من المنافقون.

(٢) الكتاب ١/١٥٤، ١/٤٥٢، والعبارة بالنسبة إلى القرآن فيها نظر.

(٣) شراك النعل: سيره.

(٤) الآية ٢٦ من النساء.

يحتمل أنه بمعنى الإيجاد والخَلْق فيتعدى لواحد وهو «من حرج» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، كما تقدم، ويتعلق عليكم حينئذ بالجعل / ويجوز أن يتعلق [٢٣٧/ب] بـ «حرج». فإن قيل: هو مصدرٌ، والمصدرُ لا يتقدَّم معمولُه عليه. قيل: ذلك في المصدر المؤول بحرفٍ مصدري وفعل لأنه بمعنى الموصول، وهذا ليس مؤولاً بحرف مصدري، ويجوز أن يكونَ الجَعْـلُ بمعنى التصيير فيكـون «عليكم» هو المفعولَ الثاني.

قوله: «عليكم»(١) فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهـرُها: أنـه متعلق بـ «يتم». والثاني: «أنه متعلقٌ بـ «نعمته». والثالث: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نعمته»، ذكر هذين الوجهين الأخيرين أبو البقاء(٢). وهذه الآيةُ بخلاف التي قبلَها في قوله «وأَتْمَمْتُ عليكم نعمتي»(٣) حيث امتنع تعلُّقُ الجارِّ بالنعمةِ لتقدُّم معمول المصدر عليه كما تقدَّم بيانه. قال الزمخشري(٤): «وقرىء فَأَطْهِروا أي: أَطْهـروا أبدانَكم، وكـذلك: «ليُطْهِركم». يعني أنـه قُرِىء: «أَطْهِروا» أمراً من أَطْهَر رباعياً كَأَكْـرم، ونسب الناسُ القراءة الثانية ـ أعني قوله «لِيُطْهِرَكم» ـ لسعيد بن المسيب.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿إذ قلتم سمعنا﴾**: «إذ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أظهرُها: أنه منصوبٌ بـ«واثقكم». الثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في «به». الثالثُ: أنه حالٌ مِنْ «ميثاقه»، وعلى هذين الوجهين الأخيرين يتعلق بمحذوفٍ على القاعدةِ المقررةِ، و «قلتم» في محلِّ خفضٍ بالظرف، و «سَمِعْنا» في محل نصب بالقول.

---

(١) يعني في قوله تعالى: «وليتمَّ نعمته عليكم».
(٢) الإملاء ١/٢١٠.
(٣) الآية ٣ من المائدة.
(٤) الكشاف ١/٥٩٨، وانظر: الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٣٩.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿كونوا قَوَّامين﴾**: تقدَّم نظيرُها في النساء[١]، إلا أنه هناك قَدَّم لفظة «القسط» وهنا أُخِّرت، وكأن الغرضَ في ذلك ــ والله أعلمُ ــ أنَّ آية النساء جيء بها في معرض الإقرار على نفسِه ووالديه وأقاربه فبُدِئ فيها بالقسط الذي هو العدل من غير محاباةِ نَفْس ولا والدٍ ولا قرابة، والتي هنا: جِيء بها في معرض ترك العداوة فبُدِئ فيها بالأمر بالقيامِ لله؛ لأنه أردعُ للمؤمنين، ثم ثَنَّى بالشهادة بالعدل، فجيء في كل مَعْرِضٍ بما يناسِبُه. وقوله: «ولا يَجْـرِمَنَّكم» تقدَّم مثله[٢]، وظهورُ حرفِ الجر هنا يرجِّح تقديرَه قبلُ. «هو أقرب»: «هو» ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: العدل، وقد تقدَّم له نظائرُ كثيرة.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿وعَدَ اللَّـهُ﴾**: «وعد» يتعدَّى لاثنين أولهما الموصول، والثاني محذوفٌ أي: الجنةَ، وقد صَرَّح بهذا المفعولِ في غير هذا الموضع[٣]، وعلى هذا فالجملةُ من قولِه: «لهم مغفرة» لا محل لها لأنها مفسرةٌ لذلك المحذوفِ تفسيرَ السبب للمسبب، فإن الجنةَ مسببةٌ عن المغفرةِ وحصولِ الأجر العظيم، والكلامُ قبلها تام بنفسه. وذكر الزمخشري[٤] في الآية احتمالاتٍ أُخَرَ، أحدها: أنَّ الجملةَ من قولـه: «لهم مغفرةٌ» بيـانٌ للوعد[٥]، كأنه قال: قَدَّم لهم وعداً، فقيل: أيَّ شيء وعده؟ فقال: لهم مغفرة وأجر عظيم، وعلى هذا فلا محلَّ لها أيضاً، وهذا أَوْلى من الأول لأن تفسيرَ الملفوظِ به أَوْلى من ادِّعاء تفسير شيء محذوف. الثاني: أنَّ الجملةَ منصوبةٌ بقـولٍ محذوفٍ كأنه قيل: وَعَدهم وقال لهم مغفرة. الثالث: إجراءُ

---

(١) الآية ١٣٥: «كونوا قَوَّامين بالقسط شهداءَ لله».

(٢) الآية ٢ من المائدة.

(٣) انظر مثلاً: الآية ٧٢ من التوبة.

(٤) الكشاف ١/٥٩٨.

(٥) قوله «للوعد» مخروم في الأصل، وأثبتناه من الكشاف، واضطربت النسخ في رسمها.

الوعد مُجرى القول لأنه ضَرْبٌ منه، ويجعل «وعد» واقعاً على الجملةِ التي هي قوله: «لهم مغفرة» كما وقع «ترَكْنا» على قوله: «سلامٌ على نوح»[1]، كأنه قيل: وعدهم هذا القول، وإذا وعدهم مَنْ لا يُخْلِفُ الميعادَ فقد وعدهم مضمونَه من المغفرة والأجر العظيم، وإجراءُ الوعدِ مُجْرى القولِ مذهبٌ كوفي.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿والذين كفروا﴾**: مبتدأ، و «أولئك» مبتدأ ثان، و «أصحاب» خبره، والجملة خبر الأول، وهذه الجملة مستأنفة أُتي بها اسميةً دلالة على الثبوت والاستقرار، ولم يُؤْتَ بها في سياق الوعيد كما أتى بالجملة قبلها في سياق الوعد حسماً لرجائهم، وأجاز بعضُهم أن تكونَ هذه الجملةُ داخلةً في حَيِّز الوعد، على ما تقدَّم تقريرُه في الجملةِ قبلَها، قال: «لأنَّ الوعيد اللاحقَ بأعدائهم مِمَّا يَشْفي صدورَهم، ويُذْهب ما كانوا يَجِدونه من أذاهم، ولا شك أن الأذى اللاحقَ للعدوِّ مِمَّا يَسُرُّ، ويُفْرِحُ ما عند عدوه» وفيه نظرٌ، فإنَّ الاستئناف وافٍ بهذا المعنى؛ فإنَّ الإنسانَ إذا سمع خبراً يسوءُ عدوَّه سُرَّ بذلك، وإن لم يُوعَدْ به، وقد يَتَقَوَّى صاحبُ هذا القول المتقدم بأن الزمخشري قد نَحا إلى هذا المعنى في سورة سبحان[2]، قال: «فإن قلت: علامَ عطف «وأن الذين لا يؤمنون»؟ قلت: على «أن لهم أجراً كبيراً»، على أنه بَشَّر المؤمنين ببشارتين اثنتين: بثوابِهم وبعقابِ أعدائهم، فجعل عقابَ أعدائِهم داخلاً في حَيِّز البِشارة، فالبشارةُ هناك كالوعدِ هنا.

آ. (١١) **وقوله تعالى: ﴿عليكم﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ «نعمة» وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها. و «إذ هم» ظرفٌ، ناصبُه النعمة أيضاً أي: اذكروا نعمتَه عليكم في وقتِ هَمِّهم، ويجوز أن يتعلقَ هذا الظرفُ

---

(١) الآية ٧٩ من الصافات: «وترَكْنا عليه في الآخرين، سلامٌ على نوحٍ في العالمين».

(٢) وهي سورة الإسراء: ٩ ــ ١٠ «ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً، وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدنا لهم عذاباً أليماً». وانظر: الكشاف ٢/ ٤٤٠.

بما تعلّق به «عليكم» إذا جعلتَه حالاً من «نعمة»، ولا يجوزُ أَنْ يكون منصوباً بـ «اذكروا» لتنافي زمنيهما، فإنَّ «إذ» للمضي، و «اذكروا» مستقبل. و «أن يَبْسُطوا» على إسقاط الباء أي: هَمُّوا بأن يبسطوا، ففي موضع «أَنْ» الخلافُ المشهور[1].

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿منهم اثني عَشَر نقيباً﴾**: «منهم» يجوز أن يتعلق بـ«بَعَثْنا»، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حال مِنْ «اثني عشر» لأنه في الأصلِ صفةٌ له، فلما قُدِّم نُصِب حالاً. وقد تقدَّم الكلامُ في تركيب «اثني عشر» وبنائه وحَذْفِ نونِه في البقرة[2] فأَغْنى عن إعادته. و «ميثاق» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى المفعول ـ وهو الظاهر ـ أي: إن الله تعالى واثَقَهم، وأَنْ يكونَ مضافاً لفاعله أي: إنهم واثقوه تعالى. والمفاعلة يجوز نسبةُ الفعلِ فيها إلى كلٍّ من المذكورَيْنِ. والنقيب: فعيل، قيل: بمعنى فاعِل مشتقاً من النَّقْب وهو التفتيش، ومنه: «فَنَقَّبوا في البلاد»[3] وسُمِّي بذلك لأنه يفتشُ عن أحوالِ القوم وأسرارهم. وقيل: هو بمعنى مفعول، كأن القوم اختاروه على علمٍ منهم وتفتيشٍ على أحواله. وقيل: هو للمبالغةِ كعليم وخبير.

قوله: «لَئِنْ أقمتم» هذه اللامُ هي الموطئة للقسم، والقسمُ معها محذوفٌ، وقد تقدَّم أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقهما، إلا أن يتقدَّم ذو خبرٍ فيُجاب الشرطُ مطلقاً. وقوله: «لأكفرنَّ» هذه اللام هي جوابُ القسم لسبقه، وجوابُ الشرط محذوفٌ / لدلالة جواب القسم عليه، وهذا معنى قول [٢٣٨/أ]
الزمخشري[4] أنَّ قوله «لأكفرنَّ» سادٌّ مسد جوابـي القسم والشرط، لا كما فهمه بعضُهم[5]، وردَّ عليه ذلك. ويجوز أن يكون «لأكفرن» جواباً لقوله تعالى قبل

(١) سيبويه يرى أنها في محل نصب، والخليل يرى أنها في محل جر. انظر: الكتاب ١/١٧.
(٢) الآية ٦٠.
(٣) الآية ٣٦ من سورة ق.
(٤) الكشاف ١/٦٠٠.
(٥) لعله يعني به صاحب البحر ٣/٤٤٤.

ذلك: «ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل»لِما تَضَمَّنه الميثاقُ من معنى القسم، وعلى هذا فتكون الجملتان ـ أعني قوله: «وبعثنا» «وقال الله» ـ فيهما وجهان، أحدهما: أنهما في محلٍّ نصبٍ على الحال، والثاني: أن تكونا جملتي اعتراض، والظاهرُ أنَّ قولَه: «لَئِنْ أقمتم» جوابُه: «لأكفرنَّ» كماتقدم، وجملةُ هذا القسمِ المشروطِ وجوابُه مفسرةٌ لذلك الميثاق المتقدم.

والتعزير: التعظيم، قال[1]:

١٧١٠ـ وكـم مـن مـاجـدٍ لـهُـمُ كـريـمٍ
ومِـنْ لَـيْـثٍ يُـعَـزَّرُ فـي الـنَّـدِيِّ

وقيل: هو الثناء بخير، قاله يونس، وهو قريب من الأول. وقيل: هو الردُّ عن الظلم قاله الفراء. وقال الزجاج[2]: «هو الردع والمنع» فعلى القولين الأولين يكون المعنى: «وعَظَّمْتُموهم وأثنيتم عليهم خيراً»، وعلى الثالث والرابع يكون المعنى: «ورَدَدْتم وردَعْتم سفهاءَهم عنهم. قال الزجاج[3]: «عَزَّرْتُ فلاناً»: فَعَلْتُ به ما يردعه عن القبيح، مثل نَكَّلْت، فعلى هذا يكون «عَزَّرْتُموهم» رَدَدْتم عنهم أعداءهم». وقرأ[4] الحسن البصري: «برسْلي» بسكون العين حيث وقع. وقرأ[5] الجحدري: «وعَزَرْتموهم» خفيفةَ الزاي وهي لغة. وقرأ في الفتح[6]: «وتَعْزُروه» بفتح حرف المضارعة وسكون العين وضم الزاي، وهي موافقة لقراءته هنا.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الأضداد لابن الأنباري ١٤٧؛ والبحر ٤٤٣/٣. والنديّ: المجلس.

(٢) معاني القرآن ١٧٣/٢؛ وفي المطبوعة: «الرد».

(٣) معاني القرآن ١٧٤/٢.

(٤) البحر ٤٤٤/٣.

(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٤/٣.

(٦) الآية ٩.

وقوله: «وأَقْرضتم الله قرضاً» تقدَّم الكلام في «قَرْضا» وفي نصبه في البقرة[1].

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم﴾**: تقدم الكلام على نظيره[2]، وكذلك «سواء السبيل»[3]. وقرأ الجمهور: «قاسيةً» اسم فاعل من قسا يقسو، وقرأ[4] الأخَوان: ــ وهي قراءة عبدالله ــ «قَسِيَّةً» بفتح القاف وكسر السينِ وتشديدِ الياء. واختلفَ الناسُ في هذه القراءةِ: فقال الفارسي[5]: «ليست من ألفاظِ العربِ في الأصل، وإنما هي كلمةٌ أعجمية معرَّبة»، يعني أنها مأخوذةٌ من قولهم: «دِرْهم قِسِيّ» أي: مَغْشُوش[6]، شَبَّه قلوبَهم في كونها غيرَ صافيةٍ من الكَدَر بالدراهم المغشوشةِ غيرِ الخالصةِ، وأنشدوا قولَ أبي زبيد[7]:

١٧١١ـ لها صَواهِلُ في صُمِّ السِّلام كما
صاحَ القَسِيَّات في أَيْدي الصياريفِ

وقول الآخر[8]:

١٧١٢ـ وما زَوَّدوني غيرَ سَحْقِ عِمامةٍ
وخمسَ مِئٍ منها قَسِيٌّ وزائفُ

وقال صاحب الكشاف[9]: «وقرأ عبدالله: «قَسِيَّة» أي: رديئة مغشوشة

(١) الآية ٢٤٥.
(٢) الآية ١٥٥ من النساء.
(٣) الآية ١٠٨ من البقرة.
(٤) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ١/٤٠٧؛ الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٤٥.
(٥) الحجة ٢/٣٩١ (خ).
(٦) انظر: المعرَّب للجواليقي ٣٠٥.
(٧) البيت في المعرَّب ٣٠٦؛ وأمالي القالي ١/٢٨؛ والسمط ١٢٨؛ واللسان: أمر. والبيت في وصف وقع المجرفة من الحديد في الحجارة. والصواهل: ج الصاهلة وهو الصوت؛ والسلام: الصخور، والصياريف: ج صيرف، وهو العالم بالنقد.
(٨) البيت لمزرد وهو في اللسان: سحق، والسحق: البالي.
(٩) الكشاف ١/٦٠٠.

مِنْ قولِهم: «درهم قَسِيّ» وهو من القسوة؛ لأنَّ الذهبَ والفضة الخالصين فيهما لينٌ، والمغشوشُ فيه صلابةٌ ويُبْس، والقاسي والقاسح ـ بالحاءِ المهملة ـ أخَوانِ في الدلالة على اليُبْس». وهذا القول سبقه إليه المبردُ فإنه قال: «يُسَمَّى الدرهمُ المغشوشُ قَسِيّاً لصلابتِه وشدتِه للغشِّ الذي فيه»، وهو يَرْجِعُ للمعنى الأول، والقاسي والقاسح، بمعنى واحد، وعلى هذين القولين تكون اللفظةُ عربية، وقيل: بل هذه القراءةُ توافِقُ قراءةَ الجماعة في المعنى والاشتقاق، لأنه فعيل للمبالغة كشاهد وشهيد فكذلك قاسٍ وقسِيّ، وإنما أُنِّث على معنى الجماعةِ. وقرأ الهَيْصم[1] بن شداخ: «قُسِيَّة» بضم القاف وتشديدِ الياء. وقرىء «قِسِيَّة» بكسر القاف إتباعاً، وأصل القراءتين: قاسِوَة وقَسِيوة[2] لأنَّ الاشتقاق من القسوة.

قوله: «يُحَرِّفون» في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة بيانٌ لقسوة قلوبهم، لأنه لا قسوةَ أعظمُ من الافتراء على الله تعالى. والثاني: أنها حال من مفعول «لعنَّاهم» أي: لعنَّاهم حالَ اتصافهم بالتحريف. والثالث: ـ قاله أبو البقاء ـ[3] أنه حال من الضمير المستتر في «قاسية»، وقال: «ولا يجوزُ أن يكون[4] حالاً من القلوب، لأن الضمير في «يُحَرِّفون» لا يرجع إلى القلوب» وهذا الذي قاله فيه نظر، لأنه من حيث جَوَّز أن يكونَ حالاً من الضمير في «قاسية» يلزَمُه أن يُجَوِّز أن يكون حالاً من «القلوب» لأنَّ الضميرَ المستتر في «قاسية» يعودُ على القلوب، فكما يمتنع أن يكونَ حالاً مِنْ ظاهره،

---

(١) الهيصم بن الشداخ البصري الوراق، روى عن الجحدري والأعمش وروى عنه عقبة بن مكرم، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٣٥٧/٢.

(٢) اجتمعت الياء والواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٣) الإملاء ٢١١/١.

(٤) أي: «يحرفون» والضمير سيعود عليه في كلام أبي البقاء والرد عليه سيكون مذكراً، وبدأ به مؤنثاً على تقدير أنه جملة.

يمتنع أن يكونَ حالاً من ضميرِه، وكأن المانع الذي توهَّمه كونُ الضمير ـ وهو الواو في «يُحَرِّفون ـ إنما يعود على اليهود بجملتِهم لا على قلوبهم خاصةً، فإنَّ القلوبَ لا تُحَرِّف، إنما يحرِّف أصحاب القلوب، وهذا لازمٌ له في تجويزه الحاليةَ من الضمير في «قاسية». ولقائل أن يقولَ: المرادُ بالقلوبِ نفسُ الأشخاص، وإنما عَبَّر عنهم بالقلوب لأن هذه الأعضاءَ هي محلُّ التحريف أي: إنه صادرٌ عنها بتفكُّرها فيه، فيجوزُ على هذا أن يكونَ حالاً من القلوب. والرابع: أن تكون حالاً من «هم» قال أبو البقاء[1]: «وهو ضعيفٌ» يعني لأنَّ الحالَ من المضاف إليه لا تجوزُ، وغيرُه يجوِّزُ ذلك في مثلِ هذا الموضعِ ؛لأنَّ المضافَ بعضُ المضاف إليه./ وقرأ الجمهورُ بفتح الكافِ وكسرِ اللامِ وهو جمعُ «كلمة»، وقرأ[2] أبو رجاء: «الكِلْمِ» بكسر الكافِ وسكونِ اللامِ، وهو تخفيفُ قراءة الجماعة، وأصلُها أنه كَسَرَ الكافَ إتباعاً ثم سكَّن العينَ تخفيفاً، وقرأ السُلمي والنخعي: «الكلام» بالألف. و «عن مواضِعه» قد ذُكِر مثلُه في النساء[3]. [٢٣٨/ب]

قوله: «على خائنةٍ» في «خائنة» ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها اسمُ فاعل والهاء للمبالغة كراوية ونسَّابة أي: على شخص خائن، قال الشاعر[4]:

١٧١٣ـ حَـدَّثْتَ نفسَـك بـالـوفـاءِ ولم تَكُنْ
لـلغـدرِ خـائـنـةً مُـغِـلَّ الإصبَـعِ

الثاني: أن التاء للتأنيث، وأُنِّث على معنى طائفـة أو نفس أو فَعْلَة خائنة. الثالث: أنها مصدرٌ كالعافية والعاقبة، ويـؤيِّد هذا الـوجه قـراءةُ

(١) الإملاء ١/٢١١.
(٢) البحر ٣/٤٤٦.
(٣) الآية ٤٦.
(٤) نسبه في اللسان «صبع» إلى الكلابي؛ وهو في الطبري ١٠/١٣٢؛ وإصلاح المنطق ٢٩٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٤٠. يقال: «فلان مغل الاصبع»: إذا كان خائناً.

الأعمش: «على خيانة»[1]. وأصل خائِنة: خاونة، وخيانة: خِوانة، لقولهم: تَخَوَّن وخَوَّان وهو أَخْوَن، وإنما أُعِلَّ إعلالَ «قائمة وقيام». و«منهم» صفة لـ«خائنة» إن أريد بها الصفة، وإن أريد بها المصدرُ قُدِّر مضافٌ أي: من بعض خياناتهم.

قوله: «إلا قليلاً» منصوبٌ على الاستثناء، وفي المستثنى منه أربعةُ أقوالٍ، أظهرُهـا: أنه لفظ خائنة، وهمُ الأشخاصُ المذكورون في الجملة قبله أي: لا تزالُ تَطَّلع على مَنْ يَخُون منهم إلا القليلَ،فإنه لا يخون فلا تَطَّلِعُ عليه، وهؤلاء هم عبدالله بن سلام وأصحابه. قال أبو البقاء[2]: «ولو قرىء بالجر على البدل لكان مستقيماً»، يعني على البدل من «خائنة» فإنه في حَيِّز كلام غير موجب. والثاني: ـ ذكره ابن عطية ـ[3] أنه الفعل أي: لا تزال تطَّلع على فِعْل الخيانة إلا فعلاً قليلاً، وهذا واضح إنْ أُريد بالخيانة أنها صفة للفعلة المقدرة كما تقدَّم، ولكن يُبْعِدُ ما قاله ابنُ عطية قولُه بعدَه «منهم»، وقد تقدَّم لنا نـظيرُ ذلـك في قولـه «ما فعلوه إلا قليـلاً منهم»[4]، حيث جَوَّز الزمخشري فيه أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ. الثالث: أنه «قلوبهم» في قوله: «وجعلنا قلوبهم قاسيـةً»، قال صـاحبُ هذا القـول: «والمرادُ بهم المؤمنون لأن القسوة زالَتْ عن قلوبهم»، وهذا فيه بُعْدٌ كبير، لقوله «لعنَّاهم». الرابع: أنه الضمير في «منهم» مِنْ قوله تعالى: «على خائنةٍ منهم» قاله مكيّ[5].

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿ومِن الذين قالوا﴾**: فيه خمسةُ أوجه،

(١) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٤٦.
(٢) الإملاء ١/٢١١.
(٣) المحرر ٥/٦١.
(٤) الآية ٦٦ من النساء؛ وقراءة ابن عامر بالنصب، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٣٥.
(٥) المشكل ١/٢٢٣.

أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنَّ «مِنْ» متعلقة بقوله «أخذنا» والتقدير الصحيح فيه أن يقال: تقديرُه: «وأَخَذْنا من الذين قالوا: إنَّا نصارَىٰ ميثاقهم» فتوقع «الذين» بعد «أَخَذْنا»، وتؤخِّر عنه «ميثاقهم»، ولا يجوز أن تقدِّر «وأَخَذْنا ميثاقَهم من الذين» فتقدم «ميثاقَهم» على «الذين قالوا»، وإنْ كان ذلك جائزاً من حيثُ كونُهما مفعولين، كلٌّ منهما جائزُ التقديم والتأخيرِ، لأنه يلزم عودُ الضميرِ على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز إلا في مواضعَ محصورةٍ، نصَّ على ذلك جماعةٌ منهم مكي[1] وأبو البقاء[2]. الثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوفٍ قامَتْ صفتُه مَقامه، والتقدير: «ومن الذين قالوا إنَّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم»، فالضمير في «ميثاقهم» يعود على ذلك المحذوف. والثالث: أنه خبر مقدم أيضاً، ولكن قَدَّروا المبتدأ موصولاً حُـذِف وبقيت صلتُه، والتقدير: «ومن الذين قالوا: إنَّا نصارى مَنْ أخذنا ميثاقهم»، فالضمير في «ميثاقهم» عائد على «مَنْ»، والكوفيون يجيزون حَذْفَ الموصول، وقد تقدم لنا معهم البحث في ذلك. ونقل مكي[3] مذهب الكوفيين هذا، وقَدَّره عندهم: «ومن الذين قالوا: إنَّا نصارى مَنْ أخذنا»، وهذا التقدير لا يؤخذ منه أن المحذوف موصول فقط، بل يجوز أن تكونَ «مَنْ» المقدرةُ نكرةً موصوفةً حُذِفت وبقيت صفتُها، فيكون كالمذهب الأول. الرابع: أن تتعلَّق «مِنْ» بـ «أخذنا» كالوجه الأول، إلا أنه لا يلزَمُ فيه ذلك التقديرُ، وهو أن توقع «من الذين» بعد «أخذنا»، وقبل «ميثاقهم»، بل يجوز أن يكون التقديـر على العكسِ، بمعنى أنَّ الضميرَ في «ميثاقهم» يعودُ على بني إسرائيل، ويكون المصدرُ من قولِه «ميثاقَهم» مصدراً تشبيهياً، والتقدير: وأخذنا من النصارى ميثاقاً مثلَ ميثاق بني إسرائيل، كقولك: «أَخَذْتُ من زيد ميثاق عمرو» أي: ميثاقاً

---

(١) المشكل ١/٢٢٣.
(٢) الإملاء ١/٢١١.
(٣) المشكل ١/٢٢٣.

مثل ميثاق عمرو، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري[1] فإنه قال: «أَخَذْنا من النصارى ميثاقَ مَنْ ذُكِر قبلَهم من قوم موسى أي: مثل ميثاقِهم بالإيمان بالله والرسل. الخامس: أنَّ «من الذين» معطوف على «منهم» من قوله تعالى: «ولا تزال تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم أي: من اليهود، والمعنى: ولا تزال تَطَّلع على خائنةٍ من اليهود ومن الذين قالوا إنَّا نصارى، ويكون قوله: «أخذنا ميثاقهم» على هذا مستأنفاً. وهذا ينبغي ألاَّ يجوز لوجهين، أحدهما: الفصلُ غيرُ المغتفر. والثاني: أنه تهيئةٌ للعامل في شيء وقطعه عنه، وهو لا يجوز.

قوله: «بينهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه ظرفٌ لـ «أغرينا». والثاني: أنه حالٌ من «العداوة» فيتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للعداوة، لأنَّ المصدر لا يتقدم معموله عليه. و «إلى يوم القيامة» أجاز فيه أبو البقاء[2] أن يتعلَّق بأغرينا. أو بالعداوة، أو بالبغضاء، أي: أغرينا إلى يوم القيامة بينهم العداوة والبغضاء، أو أنهم يتعادَون إلى يوم القيامة، أو يتباغضون إلى يوم القيامة. وعلى ما أجازه أبو البقاء تكونُ المسألةُ من باب الإعمال، ويكون قد وُجد التنازع بين ثلاثة عوامل، ويكون من إعمال الثالث للحذف من الأول والثاني، وتقدم تحرير ذلك. و «أغرينا» مِنْ أغراه بكذا أي: ألزمه إياه، وأصلُه من الغِراء الذي يُلْصَقُ به ولامه واو، فالأصل: أَغْرَوْنا، وإنما قُلِبت الواو ياء لوقوعها رابعة كأغوينا، ومنه قولُهم: «سَهْمٌ مَغْرُوٌّ» أي معمول بالغِراء، يقال: «غَرِيَ بكذا يَغْرى غَـرَا وغِراء[3]، فإذا أريد / تعديتُه عُدِّي بالهمزة، فقيل: [٢٣١/أ]
«أغريته بكذا». والضميرُ في «بينهم» يحتمل أن يعود على «الذين قالوا إنَّا نصارى» وأن يعودَ على اليهود المتقدمين الذكر، وبكلٍ قال جماعةٌ، وهذا الكلامُ معطوف على الكلام قبله من قوله: «ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل»

---

(١) الكشاف ١/٦٠٠.

(٢) الإملاء ١/٢١١.

(٣) غرى بكذا: أولع به.

أي: ولقد أخذ اللّـهُ ميثاقَ بني إسرائيل، وأخذنا مِنَ الذين قالوا.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال من «رسولنا» أي: جاءكم رسولنا في هذه الحالة. و«ممَّا» يتعلق بمحذوف لأنه صفة لـ«كثيراً» و«ما» موصولةٌ اسميةٌ، و«تُخْفون» صلتُها والعائد محذوف أي: من الذين كنتم تخفونه. و«من الكتاب» متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من العائد المحذوف. وقوله: «قد جاءكم من الله نور» لا محلَّ له لاستئنافِه، والضميرُ في «يبيِّن» و«يَعْفُو» يعود على الرسول، وقد جَوَّز قوم أن يعودَ على الله تعالى، وعلى هذا فلا محلَّ لقوله: «يبيِّن» من الإعراب. ويمتنع أن يكونَ حالاً من «رسولنا» لعدمِ الرابط، وصفة «كثير» محذوفةٌ للعلم بها تقديرُه: عن كثير من ذنوبكم، وحَذْفُ الصفة قليل. وقوله: «قد جاءكم من الله» لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافها، و«من الله» يجوز أَنْ يتعلَّق بـ«جاء»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حال من «نور» قُدِّمَتْ صفةُ النكرة عليها فنُصِبَتْ حالا.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿يَهْدي﴾**: فيه خمسة أوجه، أظهرها: انه في محل رفع لأنه صفة ثانية لـ«كتاب»،وَصَفه بالمفرد ثم بالجملة وهو الأصل. الثاني: أن يكون صفة أيضاً لكن لـ«نور»، ذَكَره أبو البقاء[1]، وفيه نظر، إذ القاعدة انه إذا اجتمعت التوابعُ قُدِّم النعتُ على عطف النسق تقول: «جاء زيدٌ العاقلُ وعمرو» ولا تقول: «جاء زيدٌ وعمرو العاقل» ولأن فيه إلباساً أيضاً. الثالث: أن يكونَ حالاً من «كتاب» لأنَّ النكرة لَـمَّا تخصصت بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة، وقياسُ قول أبي البقاء أنه يجوز أن يكونَ حالاً من «نور» كما جاز أن يكون صفة له. الرابع: أنه حال من «رسولنا» بدلاً من الجملة الواقعة حالاً له وهي قوله «يبين». الخامس: أنه حالٌ من الضمير في «يبيِّن» ذكرهما

(١) الإملاء ٢١٢/١.

أبو البقاء[١]، ولا يَخْفى ما فيهما من الفصل، ولأنَّ فيه ما يُشْبه تهيئة العامل للعمل وقطعَه عنه.

والضميرُ في «به» يعودُ على مَنْ جَعَلَ «يَهْدي» حالاً منه أو صفة له، قال أبو البقاء[٢]: «فلذلك أُفْرِد، أي: إنَّ الضمير في «به» أتى به مفرداً، وقد تقدَّمه شيئان، وهما نورٌ وكتابٌ، ولكنْ لَـمَّا قَصَد بالجملة من قوله «يهدي» الحالَ أو الوصفَ من أحدهما أفردَ الضمير، وقيل: الضمير في «به» يعودُ على الرسول. وقيل: يعودُ على السلام، وعلى هذين القولين لا تكونُ الجملة من قوله «يهدي» حالاً ولا صفةً لعدم الرابط. و«مَنْ» موصولةٌ أو نكرة موصوفة، وراعى لفظَها في قوله «اتَّبع» فلذلك أفرد الضمير،ومعناها، فلذلك جَمَعَه في قوله: «ويخرجهم».

وقرأ[٣] عبيد بن عمير ومسلم بن جندب والزهري: «بهُ» بضمٍّ[٤] الهاء حيث وقع، وقد تقدم أنه الأصل. وقرأ[٥] الحسن: «سُبْل» بسكون الباء، وهو تخفيف قياسي به كقولهم في «عُنُق»: «عُنْق»، وهذا أولى لكونه جمعاً، وهو مفعول ثان لـ«يهدي» على إسقاط حرف الجر أي: إلى سبل، وتقدم تحقيق نظيره، ويجوز أن ينتصب على أنه بدلٌ من «رضوانه»: إمَّا بدلُ كل مِنْ كل؛ لأن «سبل السلام» هي رضوان الباري تعالى، وإمَّا بدل اشتمال لأن الرضوان مشتمل على سبل السلام، أو لأنها مشتملة على رضوان الله تعالى، وإما بدل بعض من كل، لأنَّ سبل السلام بعض الرضوان. و«بإذنه» متعلق

(١) الإملاء ١/٢١٢.
(٢) الإملاء ١/٢١٢.
(٣) البحر ٣/٤٤٨.
(٤) أي الهاء من «به الله».
(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٤٨.

بـ «يخرجهم» أي بتيسيره أو بأمره، والباء للحال أي: مصاحبين لتيسيره، أو للسببية، أي: بسببِ أمرِه المنزل على رسوله.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يملكُ﴾**: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملة مقدرة قبلها، والتقديرُ: قل كذبوا ـ أوليس الأمر كذلك ـ فمن يملك؟ وقوله: «من الله» فيه احتمالان، أظهرهما: أنه متعلق بالفعل قبله. والثـانـي: ذَكَره أبو البقاء[١] أنه حال من «شيئاً» يعني من حيث إنه كان صفةً في الأصل للنكرة فقُدِّم عليها فانتصب حالاً، وفيه بُعْدٌ أو منعٌ. وقوله: «فَمَنْ» استفهامُ توبيخ وتقرير، وهو دالٌّ على جواب الشرط بعده عند الجمهورِ. وقوله: «ومَنْ في الأرض» من باب عطف العام على الخاص حتى يبالِغَ في نفي الإلَهية عنهما، فكأنه نصَّ عليهما مرتين مرة بذكرهما مفردين[٢]، ومرةً باندراجِهما في العموم[٣]. و «جميعاً» حالٌ من المسيح وأمه ومَنْ في الأرض، أو من «مَنْ» وحدها لعمومها، ويجوز أن تكونَ منصوبةً على التوكيد مثل «كل»، وذكرها بعض النحويين من ألفاظ التـوكيدِ. وقـوله: «يَخْلُق» جملةٌ لا محـلَّ لها لاستئنافها.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿فَلِـمَ﴾**: هذه الفاءُ جوابُ شرط مقدر وهو ظاهرُ كلام الزمخشري[٤] فإنه قال: «فإنْ صَحَّ أنكم أبناء الله وأحباؤه فلِـمَ تُذْنبون وتُعَذَّبون؟» ويجوز أن تكون كالفاء قبلها في كونها عاطفة على جملة مقدرة أي: كَذَبْتُمْ فلِـمَ يعذبكم؟ والباء في «بذنوبكم» سببية. و «مِـمَّن خلق» صفةٌ لـ «بشر» فهو في محل رفع متعلق بمحذوف.

---

(١) الإملاء ١/٢١٢.
(٢) وهو قوله: «المسيح ابن مريم وأمه».
(٣) وهو قوله: «مَنْ في الأرض جميعاً».
(٤) الكشاف ١/٦٠٢.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ لكم﴾**: تقدَّم نظيره[1]. وقوله: «على فترة» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلقٌ بـ«جاءكم» أي: جاءكم / على [٢٣٩/ب] حين فتور من إرسال الرسل وانقطاع من الوحي، ذكره الزمخشري[2]. والثاني: أنه حال من فاعل «يبين» أي: يبين في حال كونه على فترة. والثالث: أنه حال من الضمير المجرور في «لكم»، فيتعلَّق على هذين الوجهين بمحذوفٍ. و«من الرسل» صفةً لـ«فترة» على أن معنى «من» ابتداءُ الغاية أي: فترةٍ صادرة من إرسال الرسل. قوله: «أن تقولوا» مفعول من أجله، فقدَّره الزمخشري[3]: «كراهة أن تقولوا». وأبو البقاء[4]: مخافةَ أن تقولوا، والأول أَوْلى. وقوله: «يبيِّن» يجوز ألَّا يُرادَ له مفعول البتة، والمعنى: يبذل لكم البيانَ، ويجوز أن يكون محذوفاً: إمَّا لدلالة اللفظ عليه وهو ما تقدَّم من قوله: «يبين لكم كثيراً»[5] وإمَّا لدلالة الحال أي: يبيِّن لكم ما كنتم تختلفون فيه. و«من بشير» فاعل، زِيْدَتْ فيه «مِنْ» لوجود الشرطين و«لا نذير» عطف على لفظه، ولو قرىء برفعه مراعاةً لموضعه جاز. وقوله: «فقد جاءكم» عطف على جملة مقدرة أي: لا تعتذروا فقد جاءكم. وما بعد هذا من الجمل واضحُ الإعراب لِما تقدم من نظائره.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿على أدباركم﴾**: حالٌ من فاعل «ترتدُّوا» أي: لا ترتدُّوا منقلبين، ويجوز أن يتعلَّق بنفس الفعل قبله، وقوله: «فتنقلبوا» فيه وجهان أظهرهما: أنه مجزومٌ عطفاً على فعل النهي. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أنْ» بعد الفاء في جواب النهي، و«خاسرين» حال. وقرأ[6] ابن

---

(١) انظر: الآية ١٥ من المائدة.
(٢) الكشاف ٦٠٢/١.
(٣) الكشاف ٦٠٢/١.
(٤) الإملاء ٢١٢/١.
(٥) من الآية ١٥ من المائدة.
(٦) البحر ٤٥٣/٣.

محيصن هنا وفي جميع القرآن: «يا قومُ» مضمومَ الميم، ويُروى قراءةً عن ابن كثير، ووجهُها أنها لغةٌ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كقراءة: «قل ربُّ احكمْ بالحق»(١)، وقد بَيَّنْتُ هذه المسألة قبل ذلك. وقرأ ابن السَّمَيْفَع: «يا قوميَ ادخلوا» بفتح الياء.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿فإنَّا داخِلُون﴾: أي: فإنَّا داخلون الأرضَ حَذَفَ المفعولَ للدلالة عليه.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿من الذينَ يخافون﴾: هذا الجارُّ والمجرور في محل رفعٍ صفةً لـ«رجلان»، ومفعولُ «يخافون» محذوفٌ، تقـديرُه: يخافون اللَّـهَ أو يخافون العدوَّ، ولكن ثَبَّتهما الله تعالى بالإيمان والثقة به حتى قالوا هذه المقالةَ، ويـؤيِّـد التقديرَ الأول التصريحُ بالمفعول في قراءة ابن مسعود: «يخافون الله»، وهذان التأويلانِ بنـاءً على ما هـو المشهور عنـد الجمهور مِنْ كَوْنِ الرجلين القائلَيْن ذلك مِنْ قومَ موسى وهما يُوشع وكالب، وقيل: الرجلان من الجبارين، ولكن أنعم الله عليهما بالإيمان حتى قالا هذه المقالة يُحَرِّضونهم عـلى قومهم لمعـاداتهم لهم في الدين، وعـلى هذا القـول فيحتمل أن يكونَ مفعولُ «يخافون» كما تقدَّم، أي: يخافون الله أو العدو، والمعنى كما تقدَّم، ويحتمل أن يكون المفعول ضميراً عـائداً عـلى الموصـول ويكونُ الضميرُ المرفوع في «يخافون» ضميرَ بني اسرائيل، والتقدير: من الذين يخافهم بنو اسرائيل، وأيَّد الزمخشري(٢) هذا التأويل بقراءة(٣) مَنْ قرأ «يُخافون» مبنياً للمفعول، وبقوله أيضاً: «أنعم الله عليهما» فإنه قال: «وقراءةُ

---

(١) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة ابن محيصن أيضاً كما في القرطبـي ٣٥١/١١. وقرأ ابن اليتيم هنا عن أبـي حفص عن حفص عن عاصم «قال» والباقون بغير ألف. السبعة ٤٣٢.

(٢) الكشاف ٦٠٤/١.

(٣) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٥٥/٣.

مَنْ قرأ «يُخافون» بالضم شاهدة له، ولذلك أنعم الله عليهما، كأنه قيل: مِنْ المُخَوَّفين» انتهى. والقراءة المذكورة مرويةٌ عن ابن عباس وابن جبير ومجاهد، وأبدى الزمخشري أيضاً في هذه القراءةِ احتمالاً آخرَ وهو أن تكون من الإخافة، ومعناه: من الذين يُخَوَّفُون من الله بالتذكرة والموعظةِ أو يُخَوِّفهم وعيدُ الله بالعقاب. وتحتملُ القراءةُ أيضاً وجهاً آخر: وهو أن يكونَ المعنى: «يُخافون» أي: يُهابون ويُوَقَّرون، ويُرْجَعُ إليهم لفضلِهم وخيرِهم، ومع هذين الاحتمالين الأخيرين فلا ترجيحَ في هذه القراءة لكونِ الرجلين من الجبارين. وأما قوله[1]: وكذلك «أنعم الله عليهما» أي: في كونه مرجَّحاً أيضاً لكونهما من الجبارين فغيرُ ظاهرٍ، لكون هذه الصفةِ مشتركةً بين يوشع وكالب وبين غيرِهما مِمَّن أنعمَ الله عليه.

قوله: «أنعم الله عليهما» في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أظهرها: أنها صفةٌ ثانيةٌ فمحلُّها الرفعُ، وجِيء هنا بأفصحِ الاستعمالين من كونه قَدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالجملةِ لقُرْبه من المفرد. والثاني: أنها معترضةٌ، وهو أيضاً ظاهرٌ. الثالث: أنها حالٌ من الضمير في «يَخافون» قاله مكي[2]. الرابع: أنها حالٌ من «رجلان»، وجاءت الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالوصفِ. الخامس: أنها حالٌ من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرورِ، وهو «مِنَ الذين» لوقوعِه صفةً لموصوف، وإذا جَعَلْتَها حالاً فلا بُدَّ من إضمارِ «قد» مع الماضي على خلافٍ سَلَف في المسألة[3].

آ. **(٢٤) قوله تعالى: ﴿ما داموا فيها﴾**: «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ، و«داموا» صلتُها، وهي «دام» الناقصةُ، وخبرُها الجارُّ بعدَه، وهذا الظرفُ بدل من «أبداً» وهو بدلُ بعضٍ من كل؛ لأنَّ الأبَدَ يَعُمُّ الزمنَ المستقبل كلَّه، ودوامُ

---

(١) أي قول الزمخشري السابق.

(٢) المشكل ١/٢٢٤.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ١٦٠؛ والمقتضب ٤/١٢٤؛ والبحر ٣/٣١٧.

الجبارين فيها بعضُه، وظاهرُ عبارة الزمخشري يحتمل أن يكون بدلَ كل من كل أو عطفَ بيان، والعطفُ قد يقع بين النكرتين على كلامٍ فيه تقدَّم، قال الزمخشري(١): «وأبداً» تعليقٌ للنفي المؤكد بالدهر المتطاول، و «ما داموا فيها» بيانُ الأمر»، فهذه العبارة تحتمل أنه بدلُ بعضٍ من كل، لأنَّ بدلَ البعض من الكل مبيِّنٌ للمراد نحو: «أكلت الرغيف ثلثه»، ويَحْتمل أن يكونَ بدلَ كل من كل فإنه بيانٌ أيضاً للأولِ وإيضاحٌ له، نحو: «رأيت زيداً أخاك»، ويحتمل أن يكونَ عطفَ بيان.

قوله: «وربُّك» فيه أربعة أوجه، أحدهما: أنه مرفوع عطفاً على الفاعل المستتر في «اذهب»، وجازَ ذلك للتأكيد بالضمير. الثاني: أنه مرفوعٌ بفعل [٢٤٠/أ] محذوف أي: وليذهب ربك، ويكون من عطف الجمل، وقد تقدم لي نقلُ هذا القول والردُّ عليه ومخالفتُه لنصِّ سيبويه عند قوله تعالى: «اسكُنْ أنت وزوجُك الجنة»(٢). الثالث: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ والواوُ للحالِ. الرابع: أن الواوَ للعطفِ وما بعدها مبتدأ محذوفُ الخبرِ أيضاً، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لكونها دعاءً، والتقدير: وربُّك يعينُك. قوله: «ههنا قاعدون» «هنا» وحدَه هو الظرف المكاني الذي لا يتصرَّفُ إلا بجرِّه بـ «مِنْ» و «إلى»، و «ها» قبله للتنبيه كسائر أسماءِ الإشارةِ، وعاملُه «قاعدون»، وقد أُجيز أن يكونَ خبرَ «إنَّ»، و «قاعدون» خبرٌ ثان وهو بعيدٌ، وفي غير القرآن إذا اجتمع ظرف يصلح الإخبار به مع وصفٍ آخرَ يجوزُ أن يُجْعَلَ الظرفُ خبراً والوصفُ حالاً، وأن يكونَ الخبرُ الوصفَ والظرفُ منصوبٌ به كهذه الآية.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿وأخي﴾**: فيه ستة أوجه أظهرها: أنه منصوب عطفاً على «نفسي» والمعنى: ولا أملك إلا أخي مع مِلْكي لنفسي دون غيرنـا.

(١) الكشاف ١/٦٠٤.
(٢) الآية ٣٥ من البقرة.

الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على اسم «إنَّ»، وخبرُه محذوفٌ للدلالة اللفظية عليه أي: وإنَّ أخي لا يملك إلا نفسَه. الثالث: أنه مرفوعٌ عطفاً على محل اسم «إنَّ» لأنه بعد استكمالِ الخبر، على خلافٍ في ذلك، وإن كان بعضُهم قد ادَّعى الإجماعَ على جوازِه. الرابع: أنه مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ للدلالة المتقدمة، ويكون قد عَطَف جملةً غيرَ مؤكدة على جملة مؤكَّدة بـ «إنَّ». الخامس: أنه مرفوع عطفاً على الضمير المستكنِّ في «أملك»، والتقدير: ولاَ يَمْلِكُ أخي إلا نفسَه، وجاز ذلك للفصلِ بقوله: «إلا نفسي» وقال بهذا الزمخشري[1] ومكي[2] وابن عطية[3] وأبو البقاء[4]. وردَّ الشيخ[5] هذا الوجهَ بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط، وليس المعنى على ذلك». وهذا الردُّ ليس بشيءٍ، لأن القائلَ بهذا الوجهِ صرَّح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللَّبْسُ مأمونٌ، فإنَّ كلَّ أحدٍ يتبادر إلى ذهنه[6] أنه يملك أمرَ نفسِه. السادس: أنه مجرورٌ عطفاً على الياء في «نفسي» أي: إلا نفسي ونفسَ أخي، وهو ضعيفٌ على قواعد البصريين للعطف على الضمير المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارّ[7]، وقد تقدَّم ما فيه[8].

والحسن[9] البصري يَقْرأ بفتحِ ياء «نفسي» و «أخي». وقرأ[10] يوسف ابن

(١) الكشاف ١/٦٠٥.
(٢) المشكل ١/٢٢٥.
(٣) المحرر ٥/٧٣.
(٤) الإملاء ١/٢١٣.
(٥) البحر ٣/٤٥٧.
(٦) سقطت الذال من «ذهنه» سهواً في الأصل.
(٧) الجار هنا المضاف.
(٨) انظر إعرابه للآية ١ من النساء.
(٩) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٥٧.
(١٠) الشواذ ٣١ ـ ٣٢؛ البحر ٣/٤٥٧، ولم أهتد إلى ترجمة يوسف بن داود.

داود وعبيد بن عمير: «فافرِقْ» بكسرِ الراء وهي لغة: فَرَق يفرِق كيضرِب. قال الراجز[1]:

١٧١٤ـ يـا ربِّ فـافـرُقْ بـيـنـه وبـيـنـي
أشـدَّ مَـا فـرَّقْـتَ بـيـن اثـنَـيْـنِ

وقرأ ابن السَّمَيْفَع: «فَفرِّقْ» مضعفاً وهي مخالفةٌ للرسم. و«بين» معمولةً لـ«افْرُق»، وكان مِنْ حَقِّها ألَّا تُكَرَّر في العطف، تقول: «المال بين زيد وعمرو» وإنما كُرِّرت للاحتياج إلى تكرُّرِ الجار[2] في العطف على الضمير المجرور، وهو يؤيِّدُ مذهبَ البصريين.

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿أربعينَ سنةً﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ بـ«مُحَرَّمة»، فإنه رُوي في القصة أنهم بعد الأربعين دَخلوها فيكون قد قَيَّد تحريمَها عليهم بهذه المدةِ، وأخبر أنهم يتيهون، ولم يبيِّن كمية التيه، وعلى هذا ففي «يتيهون» احتمالان، أحدهما: أنه مستأنـفٌ، والثاني: أنه حالٌ من الضمير في «عليهم». الوجه الثاني: أنَّ «أربعين» منصوبٌ بـ«يتيهون» فيكونُ قد قَيَّد التيه بالأربعين، وأمَّا التحريمُ فمطلقٌ، فيحتمل أن يكونَ مستمراً وأن يكونَ منقطعاً، وأنها أُجِّلَتْ لهم، وقد قيل بكلٍّ من الاحتمالين، رُوي أنه لم يَدْخُلْها أحد مِـمَّن كان في التيه ولم يَدْخُلْها إلا أبناؤُهم، وأما الآباءُ فماتوا. وما أدري ما الذي حَمَل أبا محمد ابن عطية[3] على تجويزه أن يكونَ العاملُ في «أربعين» مضمراً يفسِّره «يتيهون» المتأخر، ولا ما اضطره إلى ذلك من مانعٍ صناعي أو معنوي؟ وجوازُ الوقف والابتداء بقوله: «عليهم» و«يتيهون» مفهومان ممَّا تقدَّم من الإعراب.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ١/١٦٠؛ والطبري ١٠/١٨٨؛ والبحر ٣/٤٥٧.
(٢) الجار «بين» والضمير المجرور «نا».
(٣) المحرر ٥/٧٤ ـ ٧٥.

والتِّيه: الحَيْرةُ، ومنه: «أرضٌ تَيْهاء» لحَيْرة سالكها، قال(1):

١٧١٥ـ بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنها
قَطا الحَزْن قد كانَتْ فراخاً بيوضُها

ويقال: «تاه يتيه» و«هو أَتْيَهُ منه» و«تاه يَتُوه» و«هو أَتْوَهُ منه» فقولُ مَنْ قال: «يتيه» و«تَوَّهْتُه» من التداخل(2)، ومثله: «طاح» في كونه سُمع في عينِه الوجهان، وأنَّ فيه التداخلَ أيضاً، فإنَّ مَنْ قال «يطيح» قال «طَوَّحته» و«هو أَطْوَحُ منه».

والأسى: الحُزْن، يقال: أَسِي ـ بكسر العين ـ يَأْسَى، بفتحها. ولامُ الكلمة تحتمل أن تكونَ من واوٍ، وهو الظاهرُ لقولهم: «رجل أَسْوان» بزنة سَكْران، أي: كثير الحزنِ، وقالوا في تثنية الأسى: أَسَوان، وإنما قُلبت الواوُ في «أَسِيَ» ياءً لانكسارِ ما قبلَها، ويُحْتمل أن تكون ياءً فقد حُكى «رجل أَسْيان» أي كثيرُ الحزن، فتثنيتُه على هذا «أَسَيان».

وعادةُ الناسِ يَسْأَلُون هنا سؤالاً: وهو ـ كما قال الزمخشري ـ(3) «كيف نُوَفِّقُ بين قوله تعالى: «فإنها مُحَرَّمةٌ عليهم» وبين قوله: «التي كَتَبَ اللَّهُ لكم»؟ وأجابَ بوجهين، أحدُهما: أن يكونَ كَتَبها لهم بشرط أن يجاهدوا فلم [يجاهدوا]، والثاني: أنَّ التحريم كان مؤقتاً بمدة الأربعين، فلما انتهت دَخَلُوها / . [٢٤٠/ب]

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿بالحقِّ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه حال من فاعل «اتلُ» أي: اتلُ ذلك حالَ كونك ملتبساً بالحق أي: بالصدق.

---

(1) تقدم برقم ٣٦٤.
(2) أي: هاتان اللغتان من التداخل.
(3) الكشاف ١/٦٠٥.

الثاني: أنه حالٌ من مفعولِهِ وهو «نبأ» أَي: اتلُ نبأَهما ملتبساً بالصدق موافقاً لِما في كتب الأولين لتثبتَ عليهم الحجةُ برسالتك. الثالث: انه صفةٌ لمصدرِ «اتلُ» أي: اتل ذلك تلاوةً ملتبسةً بالحقِّ والصدق، وكأنه اختيار الزمخشري[1]، إذ به بدأ، وعلى الأوجهِ الثلاثةِ فالباء للمصاحبة، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ. وقرأ[2] أبو عمرو بسكون الميم من «آدم» قبل باءِ «بالحق»، وكذا كلُّ ميمٍ قبلها متحركٌ وبعدها باءٌ.

قوله: «إذ قرَّبا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ـ وبه بدأ الزمخشري[3] وأبو البقاء ـ[4] أن يكونَ متعلقاً بنفسِ النبأ، أي: قصتُهما وحديثهما في ذلك الوقتِ، وهذا واضحٌ. الثاني: أنه بدلٌ من «نبأ» على حذف مضافٍ تقديرُه: واتلُ عليهم النبأَ نبأَ ذلك الوقتِ، كذا قَدَّره الزمخشري[5]. قال الشيخ[6]: «ولا يجوزُ ما ذَكَر لأنَّ «إذ» لا يُضافُ إليهما إلا الزمانُ، و«نبأ» ليس بزمان. الثالث: ـ ذكَره أبو البقاء ـ[7] أنه حالٌ من «نبأ» وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، لكن هذا الوجهَ غيرُ واضحٍ، قال أبو البقاء: «ولا يكونُ ظرفاً لـ«اتلُ». قلت: لأنَّ الفعلَ مستقبل و«إذ» وقتٌ ماضٍ فكيف يتلاقيان؟

والقُرْبان: فيه احتمالان، أحدُهما: ـ وبه قال الزمخشري ـ[8] انه اسمٌ لِما يُتَقَرَّب به، قال: «كما أنَّ الحُلْوان اسم ما يُحَلِّي أو يُعْطي يقال: «قَرَّبَ

(١) الكشاف ١/٦٠٦.
(٢) انظر: السبعة ١١٧.
(٣) الكشاف ١/٦٠٦.
(٤) الإملاء ١/٢١٣.
(٥) الكشاف ١/٦٠٦.
(٦) البحر ٣/٤٦١.
(٧) الإملاء ١/٢١٣.
(٨) الكشاف ١/٦٠٦.

صدقةً وتقرَّب بها»، لأن «تقرَّب» مطاوعُ «قَرَّب». قال الأصمعي: «تَقَرَّبوا قِرْفَ القِمَع»[1] فيُعَدَّى بالباء حتى يكون بمعنى قَرَّب» أي: فيكونُ قوله: «إذ قَرَّبا قُرْبانا» يَطْلُبُ مطاوعاً له، فالتقدير: إذ قَرَّباه فتقرَّبا بـه، وفيه بُعْـدٌ. قال الشيخ[2]: «وليس «تقرَّب بصدقة» مطاوع «قَرَّب صـدقة» لاتحـاد فاعـلِ الفعلين، والمطاوعةُ يختلف فيها الفاعل يكونُ من أحدِهما فعلٌ ومن الآخر انفِعال نحو: كَسَرْتُه فانكسر، وفَلَقْتُه فانفلق، فليس قَرَّب صدقته وتقرَّب بها من هذا الباب، فهو غلط فاحش». وفيما قاله الشيخ نظرٌ، لأنَّا لا نُسَلِّم هذه القاعدة. والاحتمال الثاني: أن يكونَ في الأصلِ مصدراً ثم أُطلق على الشيء المتقرَّب به كقولهم: «نَسْج اليمن» و«ضَرْب الأمير» ويؤيِّد ذلك أنه لم يُثَنَّ والموضعُ موضعُ تثنية؛ لأنَّ كلاًّ من قابيل وهابيل له قُرْبان يَخُصُّه، فالأصلُ: إذ قَرَّبا قربانين وإنما لم يُثَنَّ لأنه مصدرٌ في الأصل. وللقائل بانه اسمُ ما يُتَقَرَّب [به] لا مصدرٌ أن يقولَ: إنما لم يُثَنَّ. لأنَّ المعنى ـ كما قالـه أبو علي الفارسي ـ إذ قَرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قرباناً كقوله تعالى: «فاجلِدوهم ثمانين جَلْدة»[3] أي: كلَّ واحدٍ منهم.

وقوله: «قال لأقتلنَّك» أي: قال الذي لم يُتَقَبَّلْ منه للمقبول منه. وقرأ الجمهور: «لأقتلنَّك» بالنون الشديدة. وهذا جوابُ قسم محذوف، وقرأه[4] زيد بالخفيفة. قال: إنما يتقبَّل الله» مفعولُه محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه أي: قرابينَهم وأعمالَهم، ويجوز ألاَّ يُراد له مفعول كقـوله: «فـأمَّا مَنْ أَعْـطى

---

(١) قال في اللسان: «قرف»: «يعني بالقمع قمع الوطْب ـ سقاء اللبن ـ الذي يصبُّ فيه اللبن، وقِرْفُه ما يُلْزَقُ به من وسخِ اللبن، فأراد أن هؤلاء المخاطبين أوساخ، ونصبُه على النداء».

(٢) البحر ٤٦١/٣.

(٣) الآية ٤ من النور.

(٤) البحر ٤٦١/٣ وهو زيد بن علي وتقدمت ترجمته.

واتقى»[1] هذه الجملةُ قال أبو محمد بن عطية[2]: «قبلها كلامٌ محذوف، تقديره: لِـمَ تَقْتُلني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّل الله قرباني دونَ قربانِك؟» وذكَر كلاماً كثيراً. وقال غيرُه: «فيه حذْفٌ يَطُول» وذكـرَ نحوه، ولا حاجة إلى تقديرِ ذلك كلِه، إذ المعاني المفهومةُ من فَحْوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرةً كان أحسنَ، والمعنى هنا: قال لأقتلنك حسداً على تقبُّل قربانك فعرّض له بأنَّ سببَ التقبُّل التقوى. وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: كيف كان قولُه: «إنما يتقبَّلُ الله من المتقين» جواباً لقولـه: «لأقتلنَّك»؟ قلت: لَـمَّا كان الحَسَدُ لأخيه على تقبُّل قربانه هو الذي حَمَله على توعُّدِه بالقتل، قال: إنما أُتيت مِنْ قِبل نفسك لانسلاخِها من لباس التقوى» انتهى. وهذا ونحوه من تفسير المعنى لا الإعراب. وقيل: إن هذه الجملةَ اعتراضٌ بين كلام القاتل وبين كلام المقتول. والضمير في «قال» إنما يعود على الله تعالى، أي: قال الله ذلك لرسولِه فيكونُ قد اعترضَ بقوله: «إنما يتقبَّل الله» بين كلامِ قابيل وهو: «قال لأقتلنَّك» وبين كلامِ هابيل، وهو «لئن بَسَطْتَ» إلى آخره، وهو في غايةِ البُعْد لتنافرِ النظم.

آ. (٢٨) **والـلامُ في قوله: ﴿لَئِنْ﴾**: هي الموطئةُ. وقوله: «ما أنا بباسط» جوابُ القسم المحذوف، وهذا على القاعدة المقرَّرة من أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقُهما إلا في صورة تقدَّم التنبيه عليها[4].

وقال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: لِـمَ جاء الشرطُ بلفظِ الفعلِ، والجزاء بلفظِ اسمِ الفاعلِ وهو قولُه: «لَئِنْ بَسَطْتَ، ما أنا بباسطٍ»؟ قلت: ليفيدَ أنه

(١) الآية ٥ من الليل.
(٢) المحرر ٥/٧٨.
(٣) الكشاف ١/٦٠٦.
(٤) وهي أن يتقدم ذو خبر، فإنْ تقدم رَجَح الشرط.
(٥) الكشاف ١/٦٠٧.

لا يفعلُ هذا الوصفَ الشنيعَ، ولذلك أكَّده بالباء المفيدة لتأكيد النفي» وناقشه الشيخ[1] في قوله: «إنَّ ما أنا بباسطٍ «جزاءٌ للشرط» قال: «لأنَّ هذا جوابُ للقسمِ لا للشرطِ»، قال: «لأنه لو كان جواباً للشرطِ لَزِمَتْه الفاءُ لكونه منفياً بـ «ما» والأداةُ جازمةٌ، ولَلَزِم أيضاً خَرْمُ تلك القاعدة، وهو كونُه لم / يُجَبِ [٢٤١/أ] الأسبقُ منهما». وهذا ليس بشيء لأن أبا القاسم سَمَّاه جزاء للشرط لَـمَّا كان دالًا على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك، ولكنه مُغْرَى بأَنْ يُقال: قد اعترض على الزمخشري[2]. وقال أيضاً: «وقد خالفَ الزمخشري كلامَه هنا بما ذكَره في البقرة في قوله تعالى: «ولَئِنْ أَتَيْتَ»[3] من كونِه جَعَله جواباً للقسم ساداً مسدَّ جوابِ الشرط، وله معه هناك كلامٌ قد قَدَّمْته عنه في موضعِه فَلْيُراجَعْ.

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿إني أُريد أَنْ تبوْءَ﴾**: فيه ثلاثةُ تأويلات، أحدها: أنه على حَذْفِ همزةِ الاستفهام، وتقديرُه: أإني أريد، وهو استفهام إنكارٍ لأنَّ إرادة المعصيةِ قبيحةٌ، ومن الأنبياء أقبحُ؛ فهم معصومون عن ذلك، ويؤيِّد هذا التأويلَ قراءةُ[4] مَنْ قرأ: «أَنَّى أريد» بفتح النون وهي أَنَّى التي بمعنى «كيف» أي: كيف أريد ذلك. والثاني: أنَّ «لا» محذوفة تقديره: إني أريدُ أن لا تبوء كقوله تعالى: «يبيِّن الله لكم أَنْ تَضِلُّوا»[5] «رَواسيَ أن تميدَ بكم»[6] أي: أن لا تضلوا، وأَنْ لا تميد، وهو مستفيضٌ، وهذا أيضاً فرارٌ من إثبات الإرادة له. وضَعَّفَ بعضُهم هذا التأويلَ بقوله عليه السلام: «لا تُقْتَلُ

---

(١) البحر ٤٦٢/٣.

(٢) هذه قسوة على أبي حيان، والمسألة تتعلق بالتشدد في القضايا الصناعية والاهتمام بالظاهر. راجع مناقشتنا للموضوع في دراستنا للكتاب.

(٣) الآية ١٤٥.

(٤) البحر ٤٦٣/٣ من دون نسبة.

(٥) الآية ١٧٦ من النساء.

(٦) الآية ١٥ من النحل.

نفسٌ ظلماً إلا كان على ابنِ آدم الأولِ كِفْلٌ من دمِهـا؛ لأنه أولُ مَنْ سَنَّ القتلَ»(١)، فثبت بهذا أنَّ الإثم حاصلٌ، وهذا الذي ضَعَّفَه به غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ قائل هذه المقالة يقول: لا يلزم من عدمِ إرادته الإثـمَ لأخيه عدمُ الإثم، بل قد يريدعدَمَـه ويقع. والثالث: أن الإرادة على حالِها، وهي: إمَّا إرادةٌ مجازية أو حقيقيةٌ على حَسَبِ اختلاف أهلِ التفسير في ذلك، وجاءت إرادةُ ذلك به لمعانٍ ذكروها، مِنْ جملتها أنه ظَهَرَتْ له قرائنُ تَدُلُّ على قرب أجلِه وأنَّ أخاه كافر وإرادةُ العقوبةِ بالكافرِ حسنةٌ. وقولُه: «بإثمي» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تَبُوء» أي: ترجعُ حاملاً له وملتبساً به، وتقدَّم نظيرُه في قوله «فبـاؤوا بغضبٍ»(٢). وقالوا: لا بُدَّ من مضافٍ، فقدَّره الزمخشري(٣): «بمثلِ إثْمي» قال: «على الاتساعِ في الكلامِ كما تقول: قرأتُ قراءة فلانٍ، وكتبت كتابتَه» وقَدَّره بعضُهم: بإثم قتلي. وقوله: «وذلك جزاء» يَحْتَمل أَنْ يكونَ من كلامِه وأن يكونَ مِنْ كلامِ اللَّـهِ تعالى.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ﴾**: الجمهورُ على «طَوَّعت» مشددَ الواو من غير ألفٍ بمعنى «سَهَّلَتْ وبعثت» قال الزمخشري(٤): «وسَّعَتْه وَيسَّرَتْه من «طاعَ له المرتعُ» إذا اتسع». انتهى. والتضعيفُ فيه للتعدية لأنَّ الأصلَ: طاعَ له قتلُ أخيه، أي: انقادَ، من الطواعية فَعُدِّي بالتضعيف، فصار الفاعلُ مفعولاً كحالِه مع الهمزة. وقرأ(٥) الحسن وزيد بن علي وجماعـةٌ كثيرة: «فطاوعت»، وأبدَى الـزمخشري(٦) فيهـا احتمالين، أحـدُهما: أن يكـونَ

---

(١) رواه البخاري (الفتح) الأنبياء ٣٦٤/٦؛ ابن ماجة: الديات ١ (٨٧٣/١).
(٢) الآية ٩٠ من البقرة.
(٣) الكشاف ٦٠٧/١.
(٤) الكشاف ٦٠٨/١.
(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٦٤/٣.
(٦) الكشاف ٦٠٨/١.

مِـمَّا جاء فيه فاعَلَ لغير مشاركة بين شيئين، بل بمعنى فَعَّل نحو: ضاعفتُه وضَعَّفْته وناعمته ونَعَّمْتُه، وهذان المثالان من أمثلةِ سيبويه[1]، قال: «فجاؤوا به على مثال عاقَبْتُه»، قال: «وقد تجيء فاعَلْتُ لا تريدُ بها عملَ اثنين، ولكنهم بَنَوا عليه الفعلَ كما بَنَوه على أَفْعَلْتُ» وذكر أمثلةً منها «عافاه الله» وقَلَّ مَنْ ذَكَر أنَّ فاعَلَ يَجيءُ بمعنى فَعَّلْتُ. والاحتمال الثاني: أن تكون على بابها من المشاركة وهو أنَّ قَتْلَ أخيه كأنه دعا نفسَه إلى الإقدامِ عليه فطاوَعَتْه» انتهى. وإيضاحُ العبارةِ في ذلك أَنْ يُقال: جَعَل القتلَ يدعو إلى نفسِه لأجل الحَسَدِ الذي لحق قابيل، وجَعَلَتِ النفسُ تَأْبـى ذلك وتشمئز منه، فكلٌّ منهما ـ أعني القتلَ والنفسَ ـ كأنه يريد من صاحبِه أن يطيعَه إلى أن غَلَب القتلُ النفسَ فطاوعته.

و «له» متعلقٌ بـ «طَوَّعت» على القراءتين. قال الزمخشري[2]: و «له» لزيادةِ الربط، كقولك: حَفِظْتُ لزيدٍ مالَه» يعني أن الكلام تام بنفسه لو قيل: فَطَوَّعَتْ نفسُه قتلَ أخيه، كما كانَ كذلك في قولك «حَفِظْتُ مالَ زيد» فأتى بهذه اللامِ لقوةِ ربطِ الكلام. وقال أبو البقاء[3]: «وقال قوم: طاوَعَتْ تتعدَّى بغير لام، وهذا خطأ، لأنَّ التي تتعدى بغير اللام تتعدَّى لمفعولٍ واحد، وقد عَدَّاه هنا إلى قَتْل أخيه، وقيل: التقدير: طاوَعَتْه نفسُه على قَتْلِ أخيه، فزادَ اللامَ وحَذَفَ «على» أي: زاد اللام في المفعولِ به وهو الهاء، وحَذَفَ «على» الجارَّة لـ «قتل أخيه».

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿ليريَه كيف يُوارِي﴾**: هذه اللامُ يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بـ «يبحث» أي: يَنْبُشُ ويُثير الترابَ للإراءة،

(١) الكتاب ٢/٢٣٩.
(٢) الكشاف ١/٦٠٨.
(٣) الإملاء ١/٢١٤.

الثـاني: أنها متعلقـةٌ بـ «بَعَثَ»، و «كيف» معمـولـةٌ لـ «يُـوارِي»، وجملةُ الاستفهامِ معلقةٌ للرؤيةِ البصريةِ، فهي في محلِّ المفعولِ الثاني سادةً مسدَّه، لأن «رأى» البصرية قبل تعدِّيها بالهمزةِ متعديةٌ لواحد فاكتسبت بالهمزةِ آخرَ، وتقدَّم نظيرُها في قوله: «أَرِني كيفَ تحيي الموتى»[1] والسَّوْءَةُ هنا المرادُ بها ما لا يَجُوز أن ينكشِفَ مِنْ جسدِه، وهي الفضيحة أيضاً. قال[2]:

١٧١٦ـ .... يـالقَـومي لِلسَّـوْءَة السَّـوْآءِ

ويجوزُ تخفيفُها بإلقاءِ حركةِ الهمزة على الواوِ وهي قراءةُ[3] الزهري، وحينئذ فلا يجوزُ قَلْبُ هذه الواوِ ألفاً وإنْ صَدَقَ علَيها أنها حرفُ علةٍ متحركٌ منفتحٌ ما قبلَه، لأنَّ حركتَها عارضةٌ، ومثلُها: «جَيَلَ»[4] و «تَوَم» مخفَّفَيْ جَيْئَل وتَـوْءَم، ويجوزُ أيضاً قلْبُ هذه الهمزةِ واواً، وإدغام ما قبلها فيها تشبيهاً للأصلي بالزائد وهي لغةٌ، يَقُولون في «شيء» و «ضوء»: شيّ، وضـوّ، قال[5]:

١٧١٧ـ وإنْ يَـرَوْاسَيَّةً طـاروا بهـا فَـرحـاً
مني ومـا سَمِعُـوا من صـالحٍ دفَنُـوا

---

(١) الآية ٢٦٠ من البقرة.

(٢) البيت لأبـي زبيد وصدره:

لم يَهَـبْ حُـرْمَـة النـديـمِ وحُـقَّـتْ

وهو في شواهد الكشاف ٦٠٨/١؛ واللسان: سوأ. والبحر ٤٦٦/٣. وحقت: أي وجب قطع يده.

(٣) البحر ٤٦٧/٣.

(٤) الجيئل: الضبع، أو هو الضخم من كل شيء. وانظر: الممتع ٦٣٧.

(٥) البيت لقعنب بن أم صاحب، وهو في المحتسب ٢٠٦/١؛ والسمط ٣٦٢؛ والمغني ٧٧٢؛ وشواهد المغني ٣٢٦؛ والشاهد في قوله: «سَيَّة» أصلها: سَيْئَة، حيث إنه قلب الهمزة ياء وأدغم الياء في الياء، ولم أقف على هذه الرواية، والمشهورة: سُبَّة وهَيْعَة.

وبهذا الوجهِ قرأ أبو جعفر[١].

قوله: «يا ويلَتا» قلب ياءَ المتكلم ألفاً وهي لغةٌ فاشية في المنادى المضافِ إليها، وهي إحدى اللغاتِ الست، وقد تقدَّم ذكرها، وقُرِىء[٢] كذلك على الأصل، وهي قراءةُ الحسن البصري. والنداء وإن كان أصلُه لِـمَنْ يتأتَّى منه الإقبالُ وهم العقلاءُ، إلا أن العرب تتجوَّز فتنادي ما لا يعقل، والمعنى: يـا ويلتي احْضُري فهـذا أوانُ حضورك، ومثله: «يـا حسرةً على العباد»[٣] / ، و «يا حَسْرَتا على ما فرَّطْت»[٤]. وأمـال[٥] حمزة والكسـائي [٢٤١/ب] وأبو عمرو في رواية الدوري ألف «حسرتا». والجمهورُ قرأ: «أعَجَزْتَ» بفتح الجيم وهي اللغة الفصيحة يقال: «عَجَزت» ـ بالفتح في الماضي ـ «أعجِزُ» بكسرِها في المضارع. وقرأ الحسن[٦] والفياض وابن مسعود وطلحة بكسرها وهي لُغَيَّةٌ شاذة، وإنما المشهور أن يقال: «عَجِزت المرأة» بالكسر، أي كَبُرت عجيزتُها. و «أن أكون» على اسقاطِ الخافضِ أي: عَنْ أَنْ أكونَ، فلـمَّا حُذِف جَرَى فيه الخلافُ المشهور.

قوله: «فَأُوارِيَ» قرأ الجمهورُ بنصب الياء، وفيها تخريجان أصحُّها: أنه عطفٌ على «أكونَ» المنصوبةِ بـ «أَنْ» منتظماً في سلكه أي: أعجَزْت عن كوني مشبهاً للغراب فموارياً. والثاني: ـ ولم يذكر الزمخشري[٧] غيره ـ أنه منصوبٌ على جواب الاستفهام في قوله: «أعجَزْتُ» يعني فيكونُ من باب

(١) البحر ٣/٤٦٧.
(٢) الشواذ ٣٢؛ والبحر ٣/٤٦٦.
(٣) الآية ٣٠ من يس.
(٤) الآية ٥٦ من الزمر.
(٥) انظر: السبعة ١٤٣؛ البحر ٣/٤٦٦.
(٦) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/١٤٥؛ البحر ٣/٤٦٧.
(٧) الكشاف ١/٦٠٨.

قوله: «فهلْ لنا مِنْ شفعاءَ فَيَشْفعوا لنا»[1] وهذا الذي ذكره أبو القاسم رَدَّه أبو البقاء[2] بعد أن حكاه عن قوم، قال: «وذَكَر بعضُهم أنه يجوزُ أن ينتصِبَ على جواب الاستفهام وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكـونُ مني عجزٌ فمواراةٌ، ألا ترى أنَّ قولَك: «أين بيتُك فأزورَك» معناه: لو عَرَفْتُ لزرتُ، وليس المعنى هنا لو عَجَزت لَـوارَيْتَ» قلت: وهذا الردُّ على ظاهرِه صحيحٌ، وبَسْطُ عبارةِ أبـي البقاء أنَّ النحاةَ يشترطون في جوازِ نَصْبِ الفعلِ بإضمار «أنْ» بعد الأشياء الثمانية ـ غير النفي ـ أن ينحلَّ الكلامُ إلى شرطٍ وجزاء، فإنْ انعقدَ منه شرطٌ وجزاءٌ صَحَّ النصبُ، وإلاَّ امتنعَ، ومنه: «أين بيتـك فأزورَك» [أي:] إن عَرَّفْتَني بيتك أزرْك، وفي هذا المقام لو حَلَّ منه شرط وجزاء لفسدَ المعنى، إذ يصير التقديـرُ: إنْ عَجَزْت وارَيْتَ، وهـذا ليس بصحيح، لأنه إذا عَجَز كيف يواري. وردَّ الشيخ[3] على أبـي القاسم بما تقدَّم، وجعله غلطاً فاحِشاً، وهو مسبوقٌ إليه كما رأيت، فأساءَ عليه الأدبَ بشيءٍ نقله عن غيرِه، اللَّـهُ أعلمُ بصحتِه.

وقرأ[4] الفياض بن غزوان وطلحة بن مصرف بسكون الياء، وخَرَّجَها الزمخشري[5] على أحدِ وجهين: إمَّا القطعِ، أي: فأنا أواري، وإمَّا على التسكين في موضعِ النصب تخفيفاً. وقال ابن عطية[6]: «هي لُغَيَّةٌ لتوالي الحركاتِ». قال الشيخ[7]: «ولا يَصِحُّ أَنْ تعلل القراءة بهـذا ما وُجِـد عنه

(١) الآية ٥٣ من الأعراف.
(٢) الإملاء ١/٢١٤.
(٣) البحر ٣/٤٦٧.
(٤) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٦٧.
(٥) الكشاف ١/٦٠٨.
(٦) المحرر ٥/٨٢ وعبارة المطبوعة «لغة».
(٧) البحر ٣/٤٦٧.

منـدوحةٌ، إذ التسكينُ في الفتحـة لا يجوزُ إلا ضـرورةً، وأيضاً فلم تتـوالَ حركاتٌ».

وقوله: «فَأَصْبح» بمعنى صار، قال ابنُ عطية[1]: «قوله: «فأصبح» عبارةٌ عن جميعِ أوقاته أُقيم بعضُ الزمانِ مُقامَ كله، وخُصَّ الصباحُ بذلك لأنه بَدْءُ النهارِ والانبعاثِ إلى الأمور ومَظَنَّةُ النشاط، ومنه قولُ الربيع[2]:

١٧١٨ـ أصبحتُ لا أحملُ السلاح ولا ....

وقـولُ سعد بن أبـي وقـاص: «ثم أَصْبحت بنو أسـد تعـذرني على الإسلام» إلى غير ذلك». قال الشيخ[3]: «وهذا التعليلُ الذي ذكره لكونِ «أصبح» عبارةً عن جميعِ أوقاته وإنما خُصَّ الصباحُ لكونه بدءَ النهار ليس بجيدٍ، لأنَّ العربَ استعملت أضحى وبات وأَمْسى بمعنى صار، وليس شيءٌ منها بدءَ النهار» وكيف يَحْسُنُ أَنْ يَرُدَّ على أبـي محمد بمثل هذا؟ وهو لم يَقُلْ إنها لَمَّا أُقيمت مُقامَ أوقاتِه للعلةِ التي[4] ذَكَرها تكونُ بمعنى صار حتى يلزمَ بأخواتِها مـا نقضه عليه.

آ. (٣٢) **قوله تعالى: ﴿مِنْ أجلِ ذلك﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنـه متعلق بـ«كتبنا»، و«ذلـك إشـارةٌ إلى القتـل، والأَجْـلُ في الأصـل هو الجناية، يقال: أَجَلَ الأمر إجْلاً وأَجْلاً بفتح الهمزة وكسرها إذا جَناه وحدَه، ومنه قولُ زهير[5]:

---

(١) المحرر ٥/٨١.

(٢) تقدم برقم ١٣٧٤.

(٣) يبدو أن هذه المناقشة وردت في البحر في تفسير أبـي حيان لغير هذه الآية، لأنها لم تَرِد هنا.

(٤) في الأصل: الذي ولعله سهو.

(٥) ديوانه من رواية الأعلم ١٤٥؛ وإصلاح المنطق ٩؛ والقرطبـي ٦/١٤٥؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٨١؛ وينسب أيضاً إلى الخنوت وخوات بن جبير.

١٧١٩ـ وأهــلِ خبــاءٍ صــالــحٍ ذاتُ بينِهم
قــد احتــربـوا في عــاجــلٍ أنـا آجِلُهْ

أي: جانيه، ومعنى قول الناس: «فَعَلْتُه من أجْلِك ولأجلك» أي: بسببك، يعني مِنْ أَنْ جَنَيْتَ فِعْلَه وأوجبته، وكذلك قولهم: «فَعَلْتُه من جَرَّائك» أصله مِنْ أَنْ جَرَرْتَه، ثم صار يستعمل بمعنى السبب، ومنه الحديث: «مِنْ جَرَّاي»(١) أي من أجلي. و«من» لابتداء الغاية أي: نشأ الكَتْبُ وابتدأ من جناية القتل، ويجوزُ حَذْفُ «مِنْ» واللام وانتصابُ «أَجْل» على المفعول له إذا استكمل الشروط، قال(٢):

١٧٢٠ـ أَجْلَ أنَّ اللّهَ قد فَضَّلكمْ ....

والثاني ـ أجازَه بعضُ الناس ـ أن يكونَ متعلقاً بقوله: «مِن النادمين» أي: ندم من أجل ذلك أي: قَتْلِه أخاه، قال أبو البقاء(٣): «ولا تتعلق بـ «النادمين» لأنه لا يحسن الابتداء بـ «كتبنا» هنا، وهذا الرد غير واضح، وأين عدمُ الحسنِ بالابتداء بذلك؟ ابتدأ الله إخباراً بأنه كَتَب ذلك، والإخبارُ متعلق بقصة ابنَيْ آدم، إلا أنَّ الظاهرَ خلافُه كما تقدم.

والجمهورُ على فتح همزة «أجل»، وقرأ أبو جعفر(٤) بكسرها، وهي لغة كما تقدم، ورُوي عنه حذفُ الهمزة وإلقاءُ حركتها وهي الكسرة على نون «من»، كما ينقل ورش فتحتها إليها. والهاء في «أنه» ضمير الأمر والشأن،

(١) رواه مسلم في: الإيمان ٢٠٥؛ وابن حنبل ٢/٣١٧.
(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في مجالس ثعلب ١/١٩٩؛ وتأويل المشكل لابن قتيبة ١٤٣؛ واللسان: «أجل» وعجزه:
فــوق مَـنْ أَحْــكَـى بـصُـلـبٍ وإزارِ
والصلب: القوة، والإزار: العفة، وأحكى: عَقد.
(٣) الإملاء ١/٢١٤.
(٤) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/١٤٥؛ البحر ٣/٤٦٨.

و «مَنْ» شرطيةٌ مبتدأة، وهي وخبرُها في محل رفع خبراً لـ «أن». قوله: «بغير نفسٍ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلق بالقتل قبلها. والثاني: أنه في محلِّ حالٍ من ضمير الفاعل في «قَتَل» أي: قتلها ظالماً، ذكره أبو البقاء(١).

قوله: «أو فسادٍ» الجمهور على جره، عطفاً على «نفس» المجرور بإضافةِ «غير» إليها. وقرأ(٢) الحسن بنصبه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ به بعاملٍ مضمرٍ يَليقُ بالمحلِّ أي: أو أتى ـ أو عمل ـ فساداً. والثاني: أنه مصدرٌ، والتقدير: أو أَفْسَدَ فساداً بمعنى إفساداً، فهو اسمُ مصدرٍ كقوله(٣):

١٧٢١ـ . . . . وبعد عطائِكَ المئةَ الرِّتاعا

ذكره أبو البقاء(٤). و «في الأرض» متعلقٌ بنفس «فساد» لأنك تقول: «أفسدَ في الأرض»، إلا في قراءةِ الحسن بنصبه، وخَرَّجناه على النصب على المصدريةِ ـ كما ذكره أبو البقاء ـ فإنه لا يتعلَّقُ به، لأنه مصدر مؤكد فقد نَصُّوا على أن المؤكِّد لا يعمل، فيكون «في الأرض» متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «فساداً». والفاء في: «فكأنما» في الموضعين جواب الشرط واجبةُ الدخولِ، و «ما» كافةٌ لحرفِ التشبيه، والأحسن / أَنْ تُسَمَّى هنا مهيئةً لوقوعِ [٢٤٢/أ]
الفعلِ بعدها. و «جميعاً»: إمَّا حال أو توكيد.

قوله: «بعد ذلك في الأرضِ» هذا الظرفُ والجارُّ بعده يتعلقان بقوله: «لمُسْرِفون» الذي هو خبر «إنَّ»، ولا تَمْنَعُ من ذلك لامُ الابتداء فاصلةً بين

(١) الإملاء ١/٢١٤.
(٢) الشواذ ٣٢.
(٣) تقدم برقم ٣١٧.
(٤) الإملاء ١/٢١٤.

العاملِ ومعمولِه المتقدِّم عليه، لأنَّ دخولها على الخبر على خلافِ الأصل، إذ الأصلُ دخولُها على المبتدأ، وإنما مَنَع منه دخولُ «إنَّ». و «ذلك» إشارةٌ إلى مجيء الرسل بالبينات.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿إنما جزاءُ الذين﴾**: مبتدأٌ، وخبرُه: «أن يُقَتَّلوا» وما عُطف عليه، أي: إنما جزاؤهم التقتيل أو التصليب أو النفي. وقوله: «يحاربون الله» أي: يحاربون أولياءَه، كذا قَدَّره الجمهور. وقال الزمخشري[1]: «يحاربون رسولَ الله، ومحاربةُ المسلمين في حكم محاربته» يعني أنَّ المقصودَ أنْ يخبرَ بأنهم يحاربون رسولَ الله، وإنما ذَكَر اسمَ الله تبارك وتعالى تعظيماً وتفخيماً لِمَنْ يُحارَبُ، كقوله: «إنَّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»[2]، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك وتقديرُه عند قوله: «يخادِعُون الله والذين آمنوا»[3]. وقيل: معنى المحاربةِ المخالفةُ لأحكامهما، وعلى هذه الأوجهِ لا يلزَمُ في قوله تعالى: «يحاربون الله ورسوله» الجمعُ بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، ومَنْ يُجِزْ ذلك لم يحتجْ إلى تأويلٍ من هذه التأويلات، بل يقول: تُحْمَلُ محاربتُهم لله تعالى على معنى يليق بها وهي المخالفة مجازاً، ومحاربتُهم لرسوله على المقاتلة حقيقة.

قوله: «فساداً» في نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه مفعول من أجلِه أي: يحاربُون ويَسْعون لأجل الفساد، وشروطُ النصبِ موجودة. الثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، أي: ويسعون في الأرض مفسدين، أو ذوي فساد، أو جُعِلوا نفسَ الفساد مبالغة، ثلاثةُ مذاهبَ مشهورةٌ تقدَّم تحريرها. الثالث: أنه منصوبٌ على المصدر أي: إنه نوع من العامل قبله، فإن معنى «يَسْعَون» هنا

---

(١) الكشاف ١/٦٠٩.
(٢) الآية ١٠ من الفتح.
(٣) الآية ٩ من البقرة.

يفسدون، وفي الحقيقة ففساد اسمُ مصدر قائمٌ مقامَ الإفساد، والتقدير: ويُفْسِدون في الأرض بسعيهم إفساداً. و«في الأرض» الظاهرُ أنه متعلق بالفعل قبله، كقوله: «سَعَى في الأرض ليفسد»[1]، وقد أُجيز أن يكونَ في محل نصب على الحال؛ لأنه يجوزُ أَنْ لو تأخَّر عنه أن يكونَ صفةً له، وأُجيز أيضاً أن يتعلق بنفس «فساداً» وهذا إنما يتمشَّى إذا جَعَلْنا «فساداً» حالاً، أما إذا جَعَلْناه مصدراً امتنع ذلك لتقدُّمه عليه، ولأنَّ المؤكِّد لا يعمل. وقرأ الجمهور: «أَنْ يُقَتَّلوا» وما بعده من الفعلين بالتثقيل، ومعناه التكثير بالنسبة إلى مَنْ تقعُ به هذه الأفعالُ. وقرأ الحسن وابن محيصن بتخفيفِها[2].

قوله: «من خِلافٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال من «أيديهم» و«أرجلُهم» أي بقَطْعٍ مختلِف، بمعنى أن تُقْطَعَ يَدُه اليمنى ورجلُه اليسرى. والنفي: الطرد، والأرض: المراد بها هنا ما يريدون الإقامة بها، أو يُرادُ مِنْ أرضهم، وأل عوضٌ من المضاف إليه عند مَنْ يراه. قوله: «ذلك لهم خِزْيٌ في الدنيا»: «ذلك» [إشارةٌ إلى الخبر المتقدم أيضاً][3]، وهو مبتدأٌ. وقوله: «لهم خِزْيٌ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ «لهم» خبراً[4] مقدماً، و«خِزْيٌ» مبتدأ مؤخراً و«في الدنيا» صفةٌ له، فيتعلَّق بمحذوف، أو يتعلق بنفس «خزي» على أنه ظرفُه، والجملةُ في محل رفع خبراً لـ«ذلك». الثاني: أن يكون «خزي» خبراً لـ«ذلك»، و«لهم» متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من «خِزْي»؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ له، فلمَّا قُدِّم انتصب حالاً. وأما «في الدنيا» فيجوزُ فيه الوجهان المتقدمان مِنْ كونه صفةً لـ«خزي» أو متعلقاً به، ويجوز فيه أن يكونَ متعلقاً بالاستقرار الذي تعلَّق به «لهم». الثالث: أن يكونَ «لهم»

---

(١) الآية ٢٠٥ من البقرة.

(٢) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٧١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) في الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.

خبراً لـ «ذلك»، و«خزي» فاعل، ورَفَع الجارُّ هنا الفاعلَ لَمَّا اعتمد على المبتدأ، و«في الدنيا» على هذا فيه الأوجهُ الثلاثة.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الاستثناء من المحاربين، وللعلماءِ خلافٌ في التائبِ من قطاع الطريق: هل تسقط عنه العقوبات كلها أوعقوبةُ قطعِ الطريق فقط، وأما ما يتعلق بالأموال وقَتْلِ الأنفس فلا تَسْقُطُ، بل حكمُه إلى صاحب المال وولي الدم؟ والظاهر الأول. الثاني: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر قوله: «فإن الله غفور رحيم»، والعائدُ محذوف أي غفور لهم، ذكر هذا الثاني أبو البقاء[١]، وحينئذ يكون استثناء منقطعاً بمعنى: لكن التائب يُغفر له.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿وابتغُوا إليه الوسيلةَ﴾**: في «إليه» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بالفعل قبله. الثاني: أنه متعلقٌ بنفس الوسيلة. قال أبو البقاء[٢]: «لأنها بمعنى المتوسَّل به، فلذلك عِمَلَتْ فيما قبلها» يعني أنها ليسَتْ بمصدرٍ حتى يمتنعَ أَنْ يتقدَّم معمولُها عليها. الثالث: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الوسيلة»، وليسَ بذاك.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿لو أنَّ لهم﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على «أَنَّ» الواقعة بعد «لو»، وأنَّ فيها مذهبين[٣]، و«لهم» خبر لـ «أَنَّ» و«ما في الأرض» اسمُها، و«جميعاً» توكيد له أو حالٌ منه. و«مثلَه» في نصبِه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على اسم «أنَّ» وهو«ما» الموصولة. والثاني: أنه منصوبٌ على المعية وهو رَأْيُ الزمخشري[٤]، وسيأتي ما يَرِدُ على ذلك والجوابُ عنه.

---

(١) الإملاء ١/٢١٤.

(٢) الإملاء ١/٢١٥.

(٣) مذهب سيبويه أن المصدر مبتدأ، ومذهب المبرد أنه فاعل بـ «ثبت» وانظر إعرابه للآية ١٠٣ من البقرة.

(٤) الكشاف ١/٦١٠.

و«معه» ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحال، واللام في «ليفتدوا» متعلقة بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو «لهم». و«به» و«مِنْ عذاب» متعلِّقان بالافتداءِ، والضميرُ في «به» عائدٌ على «ما» الموصولة، وجيء بالضميرِ مفرداً وإنْ تقدَّمه شيئان وهما: «ما في الأرض» و«مثلَه» إمَّا لتلازُمِهما، فهما في حكمٍ شيء واحد، وإمَّا لأنه حذف من الثاني لدلالةِ ما في الأول عليه كقولِه(١):

١٧٢٢ـ .... فـإني وقَيَّـارٌ بهـا لَغَـريبُ

أي: لو أنَّ لهم ما في الأرض ليفتـدوا به ومثله معـه ليفتدوا بـه، وإمَّا لإجراء الضمير مُجْرى اسم الإشارة كقوله(٢):

١٧٢٣ـ كأنَّه في الجِلْدِ ....

وقد تقدَّم في البقرة. و«عذاب» بمعنى تعذيب، وبإضافته إلى «يوم» خَرج «يوم» عن الظرفية. و«ما» نافيةٌ، وهي جوابُ «لو» /، وجاء على الأكثر من [٢٤٢/ب] كونِ الجوابِ المنفيِّ بغير لام، والجملةُ الامتناعية في محل رفـعٍ خبراً لـ «إنَّ».

وجَعَل الزمخشري(٣) توحيدَ الضميرِ في «به» لمَدْركٍ آخرَ، وهو أن الواوَ في «ومثلَه» واوُ «مع»، قال بعد أن ذكر الوجهين المتقدمين: «ويجوز أن تكونَ الواوُ في «ومثلَه» بمعنى «مع» فيتوحَّد المرجوع إليه. فإن قلت: فبِمَ يُنْصَبُ المفعول معه؟ قلت: بما تستدعيه «لو» من الفعل، لأن التقدير: «لو ثبت أن لهم ما في الأرض» يعني أن حكمَ ما قبل المفعول معه في الخبر(٤) والحالِ

---

(١) تقدم برقم ٦٢٥.
(٢) تقدم برقم ٥٣٩. ويجدر العودة إلى الشاهد لأنه مرتبط بحوار يتعلق بمسألة إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة.
(٣) الكشاف ١/٦١٠.
(٤) قوله «الخبر» غير واضح في الأصل.

وعودِ الضمير حكمٌ لو لم يكن بعده مفعولٌ معه، تقول: «كنتُ وزيداً كالأخ» قال[1]:

١٧٢٤ـ وكـان وإيَّـاهـا كـحَـرَّانَ لـم يُـفِـقْ
عـن المـاءِ إذ لاقَـاه حـتى تَـقَـدَّدا

فقال: «كحَرَّان» بالإفراد، ولم يَقُلْ «كحرَّانَيْنِ»، وتقول: «جاء زيد وهنداً ضاحكاً في داره» وقد أجاز الأخفش أن يُعْطَى حكمَ المتعاطفين، يعني فيطابقُ الخبرَ، والحالُ والضميرُ له ولما بعده، فتقول: «كنتُ وزيداً كالأخوين». قال بعضُهم: «والصحيحُ جوازُه على قلة».

وقد رَدَّ الشيخ[2] على أبـي القاسم وطَوَّل معه، فلا بُدَّ من نَقْل نَصِّه قال: «وقولُ الزمخشري: «ويجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ بمعنى «مع» لأنه يصيرُ التقدير: مع مثلِه معه أي: مع مثلِ ما في الأرض مع ما في الأرض، إنْ جَعَلْتَ الضميرَ في «معه» عائداً على «ما» يكون «معه» حالاً من «مثلَه»، وإذا كان ما في الأرض مع مثله كان مثلُه معه ضرورةً، فلا فائدة في ذِكْر «معه» لملازمةِ معيَّة كلٍّ منهما للآخر، وإنْ جَعَلْتَ الضميرَ عائداً على «مثله» أي: مع مثلِه مع ذلك المثلِ، فيكونُ المعنى مع مثلين، فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عِيٌّ، إذ الكلامُ المنتظمُ أَنْ يكونَ التركيب إذا أُريد ذلك المعنى مع مِثْلَيْه، وقول الزمخشري: «فإنْ قلت» إلى آخرِ الجواب هذا السؤالُ لا يَرِدُ، لأنَّا قد بَيَّنَّا فسادَ أن تكونَ الواو واوَ مع، وعلى تقديرِ ورودِه فهذا بناءٌ منه على أن «أنَّ» إذا جاءت بعد «لو» كانت في محل رفع بالفاعلية، فيكون التقدير على

---

(١) البيت لكعب بن جعيل، وهو في الكتاب ١٥٠/١. والحران: شديد العطش، تقدد: انشق بطنه.

(٢) البحر ٤٧٤/٣، وقد حدث سقط في مطبوعة البحر، وتمت المقارنة بين النصين من كتاب «الدر اللقيط من البحر المحيط» لابن مكتوم، وهو على هامش البحر في صفحة البحر نفسها.

هذا: لو ثبت كينونةُ ما في الأرض مع مثلِه لهم ليفتدوا به، فيكونُ الضمير عائداً على «ما» فقط. وهذا الذي ذكره هو تفريعٌ منه على مذهب المبرد[1] في أنَّ «أنَّ» بعد «لو» في محلّ رفع على الفاعلية، وهو مذهب مرجوح، ومذهبُ سيبويه[2] أنَّ «أنَّ» بعد «لو» في محل مبتدأ، والذي يظهرُ من كلام الزمخشري هنا وفي تصانيفه أنه ما وقف على مذهب سيبويه في هذه المسألةِ، وعلى المفرع على مذهبِ المبرد لا يجوز أن تكون الواوُ بمعنى مع، والعاملُ فيها «ثَبَتَ» المقدَّر لِما تقدَّم مِنْ وجودِ لفظةِ معه، وعلى تقديرِ سقوطِها لا يَصِحُّ، لأن «ثبت» ليس رافعاً لـ «ما» العائدِ عليها الضميرُ، وإنما هو رافعٌ مصدراً منسبكاً من أنَّ وما بعدها وهو كونٌ، إذ التقدير: لو ثبت كونُ ما في الأرض جميعاً لهم ومثلِه معه ليفتدوا به، والضميرُ عائدٌ على ما دونَ الكون، فالرافع للفاعل غيرُ الناصب للمفعول معه، إذ لو كان إياه لَلَزِمَ من ذلك وجود الثبوت مصاحباً للمثل، والمعنى على كينونة ما في الأرض مصاحباً للمثل لا على ثبوت ذلك مصاحباً للمِثْل، وهذا فيه غموضٌ، وبيانه: إذا قلت: «يعجبني قيامُ زيدٍ وعمراً» جعلت «عمراً» مفعولاً معه، والعامل فيه «يعجبني» لَزِم من ذلك أنَّ عمراً لم يَقُمْ، وأعجبك القيامُ وعمروٌ، وإنْ جعلت العاملَ فيه القيامَ كان عمروٌ قائماً، وكان الإعجابُ قد تعلَّق بالقيام مصاحباً لقيامِ عمرو، فإن قلت: هل كان «ومثلَه معه» مفعولاً معه، والعامل فيه هو العامل في «لهم» إذ المعنى عليه؟ قلت: لا يصح ذلك لما ذكرناه من وجودِ «معه» في الجملة، وعلى تقديرِ سقوطها لا يَصِحُّ، لأنهم نَصُّوا على أنَّ قولك: «هذا لك وأباك» ممنوعٌ في الاختيار، قال سيبويه[3]: «وأما هذا لك وأباك» فقبيحٌ لأنه لم يَذْكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل، حتى يصيرَ كأنه قد تكلم بالفعل» فأفصح سيبويه

(١) المقتضب ٣/٧٧.
(٢) الكتاب ١/٤١٠.
(٣) الكتاب ١/١٢٨.

بأن اسمَ الإشارة وحرفَ الجر المتضمِّن لمعنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه، وقد أجاز بعضُ النحويين في حرفِ الجر والظرف أن يعملا في المفعول معه نحو: «هذا لك وأباك» فقولُه: «وأباك» يكون مفعولاً معه والعامل الاستقرار في «لك» انتهى.

ومع هذا الاعتراضِ الذي ذكره فقد يظهرُ عنه جواب وهو أنَّا نقول: نختار أن يكونَ الضميرُ في قوله: «معه» عائداً على «مثلَه»، ويصيرُ المعنى: مع مِثْلين، وهو أبلغُ من أَنْ يكونَ مع مثل واحد، وقوله: «تركيبٌ عِيٌّ» فَهْمٌ قاصر. ولا بد من جملة محذوفة قبل قوله: «ما تُقُبِّل منهم» تقديره: «وبذلوه أو وافتدوا به» ليصِحَّ الترتيب المذكور، إذ لا يترتب على استقرار ما في الأرض جميعاً ومثلِه معه لهم عدمُ التقبل، إنما يترتب عدمُ التقبل على البذل والافتداء. والعامةُ على «تُقُبِّل» مبنياً للمفعول حُذِف فاعله لعظمته وللعلم به. وقرأ[1] يزيد بن قطيب: «ما تَقَبَّل» مبنياً للفاعل، وهو ضميرُ الباري تبارك وتعالى.

قوله: «ولهم عذابٌ» مبتدأٌ وخبرُه مقدَّم عليه. و«أليم» صفتُه بمعنى مُـؤْلم. وهذه الجملةُ أجازُوا فيها ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ حالاً، وفيه ضَعْفٌ مِنْ حيثُ المعنى. الثاني: أَنْ تكونَ في محل رفع عطفاً على خبر «أنَّ»، أخبر عن الذين كفروا بخبرين: لو استقر لهم جميع ما في الأرض مع مثله فبذلوه لم يُتَقَبَّلْ منهم، وأن لهم عذاباً أليماً. الثالث: أن تكون معطوفةً على الجملة من قوله: «إنَّ الذين كفروا»، وعلى هذا فلا محلَّ لهـا لعطفها على ما لا محلَّ له.

آ. (٣٧) **وقوله تعالى: ﴿يريدون أَنْ يخرُجوا﴾**: كقوله: «يريد الله

---

(١) البحر ٣/٤٧٤.

أن يُخَفِّفَ عنكم»[1]، وقد تقدَّم. والجمهورُ على «أن يخرجوا» مبنياً للفاعل، وقرأ[2] يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي: «يُخْرَجوا» مبنياً للمفعول، وهما واضحتا التخريج /. [٢٤٣/أ]

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿والسارقُ والسارقةُ﴾**: قراءةُ الجمهورِ بالرفعِ، وعيسى[3] بن عمر وابن أبي عبلة بالنصبِ، ونُقِل عن أُبَي: «والسُّرَّقُ والسُّرَّقةُ» بضم السين وفتح الراء مشددتين. قال الخفاف[4]: «وَجَدْتُه في مُصحف أُبي كذلك» ومِمَّنْ ضبطَهما بما ذكرت أبو عمرو، إلا أن ابن عطية[5] جَعَلَ هذه القراءةَ تصحيفاً فإنه قال: «ويشبه أن يكون هذا تصحيفاً من الضابط، لأنَّ قراءة الجماعة إذا كُتِبت: «والسارق» بغير ألف وافقت في الخط هذه» قلت: ويظهر توجيهُ هذه القراءة بوجه ظاهر وهو أن السُّرَّق جمع سارق، فإنَّ فُعَّلاً يطَّرد جمعاً لفاعل صفةً نحو: ضارب وضُرَّب، والدليل على أن المرادَ الجمعُ قراءةُ عبدالله: «والسارقون والسارقات» بصيغتي جمع السلامة، فدلَّ على أن المرادَ الجمع، إلا أنه يُشْكل علينا في هذا شيءُ وهو أن فُعَّلاً يكون جمعَ فاعِل وفاعِلة أيضاً، تقول: «نساء ضُرَّب» كما تقول: «رجالٌ ضُرَّب» ولا يدخلون عليه تاء التأنيث حين يراد به الإناث، والسُّرَّقة هنا ــ كما رأيت ــ في هذه القراءة بتاء التأنيث حين أريد بـ فُعَّل جمع فاعلة، فهو مُشْكل من هذه الجهة، لا يقال: إن هذه التاء يجوز أن تكونَ لتأكيدِ الجمع، لأنَّ ذلك محفوظٌ لا يقاس عليه نحو: «حِجارة».

---

(١) الآية ٢٨ من النساء.

(٢) الشواذ ٣٢؛ البحر ٤٧٥/٣.

(٣) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ١٦٦/٦؛ البحر ٤٧٦/٣.

(٤) إبراهيم بن محمد المكي قرأ على البزي، وقرأ عليه الجصاص. انظر: طبقات القراء ٢٦/١.

(٥) المحرر ٩٦/٥.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ ففيها وجهان، أحدُهما ـ وهو مذهبُ سيبويه[١] والمشهورُ من أقوالِ البصريين ـ أنَّ «السارقُ» مبتدأً محذوفُ الخبر، تقديره: «فيما يتلى عليكم ـ أو فيما فُرِضَ ـ «السارقُ» والسارقة، أي حكمُ السارق، ويكون قولُه: «فاقْطَعُوا» بياناً لذلك الحكمِ المقدَّر، فما بعد الفاءِ مرتبطٌ بما قبلها، ولذلك أُتِي بها فيه لأنه هو المقصودُ، ولو لم يأتِ بالفاء لتُوُهِّم أنه أجنبي، والكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية، والثانية أمريةٌ. والثاني ـ وهو مذهبُ الأخفش[٢]، ونُقِل عن المبرد وجماعة كثيرة ـ أنه مبتدأٌ أيضاً، والخبر الجملة الأمرية من قوله: «فاقطعوا»، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لأنه يُشْبه الشرطَ، إذ الألفُ واللامْ فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصفـةُ صلتُها، فهي في قوة قولك: «والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا». وأجاز الزمخشري[٣] الوجهين، ونسب الأول لسيبويه، ولم يَنْسُبِ الثاني، بل قال: «ووجهٌ آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر «فاقطعوا».

وإنما اختار سيبويه أنَّ خبرَه محذوف كما تقدَّم تقديرُه دون الجملة الطلبية بعده لوجهين، أحدُهما: أنَّ النصبَ في مثله هو الوجه في كلام العرب نحو: «زيداً فاضربه» لأجلِ الأمر بعده، قال سيبويه[٤] في هذه الآية: «الوجهُ في كلامِ العربِ النصبُ، كما تقول: «زيداً فاضربه» ولكن أَبَت العامةُ إلا الرفعَ». والثاني: دخولُ الفاءِ في خبره، وعنده أن الفاءَ لا تدخلُ إلا في خبر الموصول الصريح كالذي و«مَنْ» بشروط أُخَرَ ذكرْتُها في كتبـي النحوية؛ وذلك لأنَّ الفاءَ إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، واشتَرطوا في صلتِه أَنْ تصلح لأداة الشرط من كونها جملةً فعلية مستقبلةَ المعنى، أو ما يقوم مقامَها من ظرفٍ

(١) الكتاب ١/٧١ ـ ٧٢.
(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى هذا الإعراب.
(٣) الكشاف ١/٦١١.
(٤) الكتاب ١/٧١ ـ ٧٢.

وشبهه، ولذلك إنها إذا لم تصلح لأداةِ الشرط لم يَجُزْ دخولُ الفاء في الخبر، وصلةُ «أل» لا تصلح لمباشرةِ أداةِ الشرط فلذلك لا تـدخُلَ الفاءُ في خبرها، وأيضاً فـ «أل» وصلتُها في حكمِ اسمٍ واحدٍ ولذلك تَخَطَّاها الإعرابُ.

وأمَّا قراءةُ عيسى بن عمر وإبراهيم فالنصبُ بفعلٍ مضمر يفسِّره العامل في سببيِّهما نحو: «زيداً فأكرم أخاه» والتقدير: فعاقبوا السارق والسارقة، تقدِّره فعلاً من معناه نحو: «زيداً ضربْتُ غلامه» أي: أهنتُ زيداً، ويجوز أن يقدَّرَ العاملُ موافقاً لفظاً لأنه يُساغ أَنْ يقال: «قطعت السارق» وهذه قراءةٌ واضحةٌ لمكانِ الأمر بعد الاسم المشتغل عنه.

قال الزمخشري[1]: «وفَضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر؛ لأنَّ «زيداً فاضربه». أحسنُ مِنْ «زيدٌ فاضربه» وفي نقله تفضيلَ النصب على قراءة العامة نظر، ويظهر ذلك بنصِّ سيبويه، قال سيبويه: «الوجه في كلام العرب النصبُ كما تقول: «زيداً اضربه» ولكن أَبت العامة إلا الرفعَ»، وليس في هذا ما يقتضي تفضيلَ النصب، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء، إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النصبَ، ولكن لم يَقْرأها الجمهورُ إلا بالرفع، فدلَّ على أن الآية محمولةٌ على كلامَيْنِ كما تقدَّم، لا على كلامٍ واحدٍ، وهذا ظاهرٌ.

وقد ردَّ الفخر الرازي[2] على سيبويه بخمسة أوجه، وذلك أنه فَهم كما فهم صاحب «الكشاف» من تفضيل النصب، قال الفخر الرازي: «الذي ذهبَ إليه سيبويه ليس بشيء، ويدلُّ على فساده وجوهٌ، الأول: أنه طعن في القراءة المتواترة المنقولةِ عن الرسول وعن أعلام الأمة، وذلك باطلٌ قطعاً، فإن قال

(١) الكشاف ١/٦١٢.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١١/٢٢٣.

سيبويه: لا أقول إن القراءة بالرفع غير جـائزة، ولكني أقول: القراءةُ بالنصب أوْلى، فنقول: رديء أيضاً لأنَّ ترجيحَ قراءةٍ لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر / على قراءةِ الرسول وجميعِ الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكرٌ وكلامٌ [٢٤٣/ب] مردودٌ. الثاني: لو كانت القراءةُ بالنصبِ أَوْلى لوجَبَ أن يكونَ في القراء مَنْ يقرأ: «واللذان يأتيانِها منكم فآذوهما»(١) بالنصب، ولمَّا لم يوجد في القُرَّاء مَنْ يقرأ كذلك عَلِمْنا سقوطَ هذا القول. الثالث: أنَّا إذا جعلنا «السارق والسارقة» مبتدأً وخبرُه مضمرٌ وهو الذي يقدِّره: «فيما يتلى عليكم» بقي شيء آخر تتعلَّقُ به الفاء في قوله: «فاقطعوا». فإنْ قال: الفاء تتعلق بالفعل الذي دلَّ عليه قولُه: «والسارق والسارقة» يعني أنه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يده، فنقول: إذا احتجت في آخر الأمر [أن تقول]: السارق والسارقة [تقديرُه]: مَنْ سرق، فاذكر هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته. الرابع: أنَّا إذا اختَرْنا القراءةَ بالنصب لم تـدلَّ على أنَّ السرقةَ علةٌ لوجوب القـطع، وإذا اخترنا القراءةَ بالرفع أفادت الآيةُ هذا المعنى، ثم إنَّ هذا المعنى متأكدٌ بقوله: «جزاءً بما كسبا» فثبت أنَّ القراءةَ بالرفعِ أَوْلى. الخامس: أن سيبويه قال(٢): «وهم يقدِّمون الأهمَّ والذي هم ببيانِه أَعْنى» فالقراءةُ بالرفعِ تقتضي تقديمَ ذِكْرِ كونِه سارقاً على ذِكْرِ وجوبِ القطع، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكونَ العنايةُ ببيان القطع أتمَّ من العناية بكونه سارقاً، ومعلوم أنه ليس كذلك فإن المقصود في هذه الآية تقبيحُ السرقة والمبالغةُ في الزجر عنها، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة». انتهى ما زعم أنه ردٌّ على إمام الصناعة.

والجوابُ عن الوجه الأول ما تقدَّم جواباً عما قاله الزمخشري، وقد تقدم، ويؤيده نص سيبويه فإنه قال: «وقد يَحْسُن ويستقيم: «عبدُالله فاضربه»

---

(١) الآية ١٦ من النساء.
(٢) الكتاب ١/١٥

إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مضمر، فأمَّا في المُظْهَرِ فقولُه: «هذا زيدٌ فاضرِبْه» وإن شئت لم يظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهراً، وذلك قولك: «الهلالُ واللّـهِ فانظرْ إليه» فكأنك قلت: «هذا الهلال» ثم جئت بالأمر، ومن ذلك قولُ الشاعر(١):

١٧٢٥ـ وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ
وأُكْرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

هكذا سُمع من العربِ تُنْشِدُه» يعني برفع «خولان» فمع قوله: «يحسن ويستقيم» كيف [يكونُ] طاعناً في الرفع؟ وقولُه: «فإنْ قال سيبويه إلى آخره» فسيبويه لا يقول ذلك، وكيف يقوله وقد رجَّح الرفعَ بما أوضحته، وقوله: «لم يقرأ بها إلا عيسى» ليس كما زعم، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم ابن أبي عبلة، وأيضاً فهؤلاء لم يَقْرَؤُوها من تِلْقاء أنفسِهم، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم، غايةُ ما في الباب أنها ليست في شهرة الأولى. وعن الثاني: أن سيبويه لم يَدَّعِ ترجيحَ النصبِ حتى يُلْزَمَ بما قاله، بل خَرَّج قراءة العامة على جملتين، لِما ذكرت لك فيما تقدم من دخول الفاء، ولذلك لمَّا مَثَّل سيبويه جملةَ الأمرِ والنهي بعد الاسمِ مثَّلهما عاريتين من الفاء، قال: «وذلك قولك: «زيداً اضربْه» و«عمراً امرُرْ به». وعن الثالث: ما تقدم من الحكمةِ المقتضية للمجيء بالفاء وكونها رابطة للحكم بما قبله، وعن الرابع: بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فَرْقٌ بأنَّ الرفعَ يقتضي العلةَ، والنصبَ لا يقتضيه، وذلك أن الآية من باب التعليل بالوصفِ المُرَتَّبِ عليه الحكمُ، ألا ترى أن قولك: «اقطع السارق» يفيد العلةَ، أي: إنه جَعَلَ علة

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٧٠؛ وابن يعيش ١/١٠٠؛ والمغني ١٧٩؛ والأزهية ٢٥٢؛ والعيني ٢/٥٢٩؛ والدرر ١/٧٩. الأكرومة: الكريمة، والحيَّان: حيّ أبيها وأمها. وخلو: خالية من الزوج.

القطعِ اتصافَه بالسرقةِ، فهذا يشعر بالعلةِ مع التصريحِ بـالنصبِ. وعن الخامس: أنهم يُقَدِّمون الأهمَّ حيث اختلفت النسبَةُ الإسنادية كالفاعِلِ مع المفعولِ، وَلْنَسْرُدْ نصَّ سيبويه ليتبيَّن ما ذكرناه، قال سيبويه[1]: «فإنْ قَدَّمْتَ [المفعول] وأخَّرت الفاعلَ جرىٰ اللفظُ كما جرى في الأول» يعني في: «ضرب عبدُالله زيداً» قال: «وذلك: ضرب زيداً عبدُالله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرِدْ أن يشتغل الفعلُ بأولَ منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمِن ثَمَّ كان حَدُّ اللفظِ أن يكونَ فيه مقدماً وهو عربي جيدٌ كثير، كأنهم يُقَدِّمون الذي بيانُـه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم» والآية الكريمة ليست من ذلك.

قوله: «أيديَهما» جمعٌ واقعٌ موقعَ التثنيةِ لِأَمْنِ اللَّبْس، لأنه معلومٌ أنه يُقْطَعُ مِنْ كلِّ سارقٍ يمينه، فهو من باب «صَغَتْ قلوبكما»[2]، ويدل على ذلك قراءةُ عبدالله[3]: «فاقطعوا أيمانَهما». واشترط النحويون في وقوعِ الجمعِ موقعَ التثنية شروطاً، من جملتها: أن يكون ذلك الجزءُ المضافُ مفرداً من صاحبِه نحو: «قلوبكما» و«رؤوس الكبشين» لأمن الإلباس بخلافِ العينين واليدين والرجلين، لو قلت: «فَقَـأْتُ أعينَهمـا» / وأنت تعني عينيهمـا، و«كَتَّفْتُ أيديَهما» وأنت تعني «يديهما» لم يَجُزْ لِلَّبْسِ، فلولا أنَّ الدليل دَلَّ على أن المراد اليدان اليمنيان لَما ساغَ ذلك، وهذا مستفيضٌ في لسانِهم ــ أعني وقوعَ الجمعِ موقعَ التثنيةِ بشروطِه ــ قال تعالى: «فقد صَغَتْ قلوبُكما». [٢٤٤/أ]

وَلْنذكر المسألةَ فنقول: كلُّ جزأين أضيفا إلى كُلَّيْهما لفظاً أو تقديراً وكانا[4] مفردَيْنِ من صاحبيهما جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ: الأحسنُ الجمعُ، ويليه

(١) الكتاب ١/١٤ ــ ١٥.
(٢) الآية ٤ من التحريم: ﴿إنْ تَتُوبا إلى اللَّـهِ فقد صَغَتْ قلوبُكما﴾.
(٣) البحر ٣/٤٨٣.
(٤) الأصل: «وكان» وهو سهو.

الإفرادُ عند بعضِهم، ويليه التثنيةُ، وقال بعضُهم: الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفرادُ نحو: «قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين ورأسَ الكبشين ورأسَيْ الكبشين»، قال[1]:

١٧٢٦ـ ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ
ظهراهُما مثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ

فقولي: «جزآن» تَحَرُّزٌ من الشيئين المنفصلين، لو قلت: قبضت دراهمكما» تعني: دِرْهميكما لم يَجُزْ لِلَّبْس، فلو أُمِنَ جاز كقوله: اضرباه بأسيافِكما» «إلى مضاجعكما». وقولنا «أُضيفا» تحرُّزٌ من تفرُّقهما كقوله: «على لسانِ داود وعيسى بن مريم»[2]، وقولنا «لفظاً» تقدَّم مثالُه، فإنَّ الإضافةَ فيه لفظيةٌ. وقولُنا «أو تقديراً» نحو قوله[3]:

١٧٢٧ـ رأيت بني البكري في حومة الوغىٰ
كفاغِرَي الأفواهِ عند عَرِين

فإنَّ تقديره: كفاغري أفواههما. وقولنا «مفردين» تحرزٌ من العينين ونحوهما، وإنما اختير الجمع على التثنية وإن كانت الأصل لاستثقال توالي تثنيتين، وكان الجمعُ أولى من المفرد لمشاركةِ التثنيةِ في الضم، وبعده المفردُ لعدم الثقل، هذا عند بعضِهم قال: «لأنَّ التثنيةَ لم تَرِدْ إلا ضرورةً كقوله[4]:

١٧٢٨ـ هما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما
على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، وهو في اللسان: «سمت»، وأمالي الشجري ١/١٢؛ وابن يعيش ٤/١٥٥؛ والأشموني ٣/٧٤؛ والدرر ١/٥١٥.
المهمه: المفازة، القَذَف: البعيد، والمَرْت: الأرض الجرداء.
(٢) الآية ٧٨ من المائدة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ١/٥٠؛ والدرر ١/٢٥. والعرين: بيت الأسد.
(٤) البيت تقدم برقم ١٤٦٣.

بخلافِ الإفراد فإنه وَرَدَ في فصيحِ الكلامِ، ومنـه: «مَسَح أذنيـه ظاهرَهما وباطنَهما». وقال بعضُهم: «الأَحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفراد كقوله[1]:

١٧٢٩ـ حمامـةَ بـطنِ الـواديَيْـن تَـرَنَّمي
سَقـاكِ من الغُـرِّ الغـوادِي مـطيـرُهـا

وقال الزمخشري[2]: «أيديهما: يديهما، ونحوه: «فقد صَغَتْ قلوبكما» اكتفى بتثنيةِ المضافِ إليه عن تثنيةِ المضاف، وأريد باليدين اليُمْنَيان بدليلِ قراءة عبدالله: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أَيْمانهم». وردَّ عليه الشيخ[3] بأنهما ليسا بشيئين، فإنَّ النوعَ الأول[4] مطردٌ فيه وضعُ الجمعِ موضعَ التثنيةِ، بخلافِ الثاني[5] فإنه لا ينقاس، لأن المتبادَرَ إلى الذهن من قولك: «قَطَعْتُ آذانَ الزيدين: أربعة الآذان» وهذا الردُّ ليس بشيءٍ لأنَّ الدليلَ دَلَّ على أن المراد اليمنيان.

قوله: «جزاءً» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعلٍ مقدر أي: جازوهما جزاءً. الثاني: أنه مصدر أيضاً لكنه منصوب على معنى نوع المصدر، لأن قوله: «فاقطعوا» في قوة: جازُوهما بقطع الأيدي جزاء». الثالث: أنه منصوب على الحال، وهذه الحالُ يُحْتمل أن تكونَ من الفاعل أي: مُجازِين لهما بالقطع بسببِ كسبِهما، وأن تكونَ من المضافِ إليه في «أيديهما» أي: في حالِ كونهما مجازَيْن، وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف

---

(١) البيت للشماخ ـ وليس في ديوانه ـ أو لتوبة بن الحمير، وهو في أمالي القالي ١/٨٨؛ والعيني ٤/٨٦؛ والهمع ١/٥١؛ والدرر ١/٢٦.
(٢) الكشاف ١/٦١٢.
(٣) البحر ٣/٤٨٣.
(٤) وهو ما كان اثنين من شيئين كالقلب والأنف.
(٥) وهو ما كان في كل شيء منها اثنان كاليدين والرجلين.

إليه لأن المضاف جزؤه كقوله: «ونَزَعْنا ما في صدورِهم من غِلّ إخواناً»[1]. الرابع: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجلِ الجزاءِ، وشروطُ النصبِ موجودةٌ. و«نَكالاً» منصوبٌ كما نُصِب «جزاء»، ولم يذكر الزمخشري[2] فيهما غيرَ المفعولِ من أجله. قال الشيخ[3]: «تَبِع في ذلك الزجاج»[4]، ثم قال: «وليس بجيدٍ، إلاَّ إذا كان الجزاءُ هو النَّكالَ فيكون ذلك على طريقِ البدلِ، وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز ذلك إلا بوساطة حرف العطف». قلت: النكالُ نوعٌ من الجزاء فهو بدل منه، [على أن الذي ينبغي أن يُقال هنا إن «جزاء» مفعول من أجله، العاملُ فيه][5] «فاقطعوا» فالجزاءُ علةٌ للأمر بالقطع، و«نَكالاً» مفعول من أجله أيضاً، العاملُ فيه «جزاء» والنكال علة للجزاء، فتكون العلة معللةً بشيء آخرَ فتكونُ كالحال المتداخلة، كما تقول: «ضربته تأديباً له إحساناً إليه» فالتأديبُ علةٌ للضرب والإحسان علة للتأديب، وكلامُ الزمخشري والزجاج قبله لا يُنافي ما ذكرته، فإنه لا منافاة بين هذا وبين قولِهما «جزاء» مفعولٌ من أجله، وكذلك «نكالاً» فتأمَّلْه، فإنه وجه حسن، فطاحَ الاعتراضُ على الزمخشري والزجاج، والتفصيلُ المذكورُ في قوله[6]: «إلا إذا كان الجزاءُ هو النكال». ثم ظَفِرت بعد ذلك بأنه يجوز في المفعول له أن يَنْصِبَ مفعولاً له آخرَ [يكون علة][7] فيه، وذلك أنَّ المُعْرِبين أجازوا في قوله تعالى: «أَنْ يكفُروا بما أَنْزَلَ الله بغياً»[8] أن يكون «بغياً» مفعولاً له، ثم ذكروا في

---

(١) الآية ٤٧ من الحجر.

(٢) الكشاف ٦١٢/١.

(٣) البحر ٤٨٤/٣.

(٤) معاني القرآن ١٩٠/٢.

(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٦) أي في قول الشيخ أبي حيان.

(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٨) الآية ٩٠ من البقرة: ﴿بئسما اشْتَرَوا به أنفسَهم أَنْ يكفروا بما أنزل الله بغياً أن يُنَزِّل الله من فضله﴾.

قوله: «أَنْ يُنَزِّل الله» أنه مفعول له ناصبه «بغياً» فهو علةٌ له، صَرَّحوا بذلك فظهر ما قلت. و «بما» متعلق بـ «جزاء»، و «ما» يجوز أن تكون مصدرية أي: بكسبِهما، وأن تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمال الشروطِ أي: بالذي كَسَباه، والباء سببية.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ بعد ظُلْمه﴾: متعلق بـ «تاب» و «ظلم» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله أي: من بعد أَنْ ظَلَم غيرَه بأخذِ مالِه، وهذا واضحٌ، وأجاز بعضُهم أن يكونَ مضافاً للمفعول أي: من بعد أن ظلم نفسَه، وفي جوازِ هذا نظرٌ، إذ يصير التقديرُ: مِنْ بعد أن ظلمه، ولو صَرَّح بهذا الأصلِ لم يجز لأنه يؤدي إلى تعدِّي فعلِ المضمر إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلا في باب ظن وفَقَدَ وعَدِم، كذلك قاله الشيخ[١]، وفي نظره نظر، لأنَّا إذا حَلَلْنا المصدرَ لحرف مصدري وفعل فإنما يَأْتي بعد الفعل بما يَصِحُّ تقديرُه، وهو لفظُ النفسِ، أي من بعدِ أن ظلَم نفسَه.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿لا يَحْزُنْك الذينَ﴾: قد تقدَّم[٢] أنَّ «يحزن» يُقرأ بفتحِ الياءِ وضَمِّها وأنهما لغتان، وهل هما بمعنىً أو بينهما فرقٌ؟ والنهيُ للذين في الظاهر وهو من بابِ قوله: «لا أُرَيَنَّكَ ههنا»[٣] أي: لا تتعاطَ أسباباً يحصُل لك بها حزنٌ من جهتهم، وتقدم لك تحقيق ذلك مراراً، وقول أبـي البقاء[٤] في «يحزنك»: «والجيد فتح الياء وضم الزاي، ويُقرأ بضم الياء وكسر الزاي من أحزنني وهي لغة» ليس بجيد، لأنها قراءةٌ متواترةٌ، وقد تقدَّم

---

(١) البحر ٣/٤٨٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من آل عمران.

(٣) الكتاب ١/٤٥٣، ويعني بهذا الباب أن ظاهر اللفظ للمتكلم وحقيقته للمخاطب أو العكس.

(٤) الإملاء ١/٢١٥.

دليلها في آل عمران[1]. و«يُسارعون» من المسارعة، و«في الكفر» متعلق بالفعل قبله، وقد تقدَّم نظيرُها في آل عمران. قوله: «من الذين قالوا» يجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل في «يُسارعون» أي: يُسارعون حالَ كونِهم / بعضَ [٢٤٤/ب] الذين قالوا، ويجوز أن يكونَ حالاً من نفس الموصول وهو قريبٌ من معنى الأول، ويجوز أن تكونَ «مِنْ» بياناً لجنس الموصول الأول وكذلك «مِنْ» الثانية، فتكون تبييناً وتقسيماً للذين يُسارعون في الكفر، ويكون «سَمَّاعون» على هذا خبرَ مبتدأ محذوف. و«آمنَّا» منصوبٌ بـ«قالوا»، وبـ«أفواههم» متعلق بـ«قالوا» لا بـ«آمنَّا» بمعنى أنه لم يُجاوِزْ قولُهم أفواهَهم، إنما نطقوا به غيرَ معتقدين له بقلوبِهم وقوله: «ولم تؤمن قلوبهم» جملةٌ حالية.

قوله: «ومن الذين هادوا» فيه وجهان، أحدُهما: ما تقدم، وهو أن يكونَ معطوفاً على «من الذين قالوا» بياناً وتقسيماً. والثاني: أن يكونَ خبراً مقدماً، و«سَمَّاعون» مبتدأ، والتقدير: «ومن الذين هادوا قومٌ سَمَّاعون» فتكونُ جملةً مستأنفة، إلا أنَّ الوجه الأول مُرَجَّح بقراءة[2] الضحاك: «سَمَّاعين» على الذم بفعل محذوف، فهذا يدل على أن الكلامَ ليس جملةً مستقلة، بل قوله: «ومن الذين هادوا» عطفٌ على «من الذين قالوا». وقوله «سَمَّاعون» مثال مبالغة، و«للكذب» فيه وجهان، أحدُهما أن اللامَ زائدةٌ، و«الكذب» هو المفعول، أي: سَمَّاعون الكذب، وزيادةُ اللامِ هنا مطردةٌ لكونِ العاملِ فَرْعاً فقوِي باللام، ومثلُه: «فَعَّالٌ لما يريد»[3]. والثاني: أنها على بابها من التعليل، ويكون مفعول «سَمَّاعون» محذوفاً، أي: سَمَّاعون أخباركم وأحاديثكم ليكذبوا فيها بالزيادةِ والنقصِ والتبديلِ بأَنْ يُرْجِفوا[4] بقتل المؤمنين في السرايا كما

---

(١) الآية ١٧٦ وهي قراءة نافع.
(٢) البحر ٤٨٧/٣.
(٣) الآية ١٠٧ من هود.
(٤) أرجف القوم: خاضوا في أخبار الفتن.

نُقِل من مخازيهم. وقوله: «سَمَّاعون لقوم» يجوز أن تكون هذه تكريراً للأولى، فعلى هذا يجوز أَنْ يتعلَّقَ قولُه «لقوم» بنفس الكذب أي: يَسْمعون ليكذبوا لأجل قوم، ويجوزُ أن تتعلق اللام بنفس «سَمَّاعون» أي: سَمَّاعون لأجلِ قومٍ لم يأتوك لأنهم لبغضِهم لا يقربون مجلسَك وهم اليهودُ، و «لم يأتوك» في محلِّ جرٍّ لأنه صفة لـ «قوم».

قوله: «يُحَرِّفون» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «سَمَّاعون» أي: سَمَّاعون مُحَرِّفون، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «سَمَّاعون»، ويجوز أن يكون مستأنفاً لا محل له، ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أي: هم مُحَرِّفون، ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ جر صفة لـ «قوم» أي: لقوم محرفين. و «من بعد مواضعِه» قد أتقنته في النساء[1]. و «يقولون» كـ «يحرفون» ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «يحرفون». والجملة الشرطية من قوله: «إنْ أوتيتم» مفعولةٌ بالقول، و «هذا» مفعولٌ ثان لأوتيتم، والأول قائمٌ مقامَ الفاعل، والفاءُ جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ لعدم صلاحيةِ الجزاء لأن يكونَ شرطاً، وكذلك الجملةُ من قوله: «وإن لم تُؤْتَوْه». وقوله: «ومَنْ يُرِد» «مَنْ» مفعول مقدم[2] وهي شرطية. وقوله: «فلن تملكَ» جوابه، والفاء أيضاً واجبةٌ لما تقدم، و «شيئاً» مفعولٌ به أو مصدر. و «من الله» متعلقٌ بـ «تملكَ»، وقيل: هو حالٌ من «شيئاً» لأنه صفتُه في الأصل. قوله: «أولئك» مبتدأ، و «لم يُرِد الله» جملة فعلية خبره.

آ. (٤٢) **وقوله تعالى: ﴿سَمَّاعون للكذبِ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ مكرراً للتوكيد إن كان من وصفِ المنافقين، وغيرَ مكرر إنْ كانَ مِنْ وصفِ بني إسرائيل، وإعرابُ مفرداته تقدَّم، ورفعُه على خبر ابتداء مضمر، أي: هم سَمَّاعون وكذلك أكَّالون. و «للسحتِ» في اللام الوجهان المذكوران في قوله: «للكذب» و «السُّحْتُ» الحرامُ، سُمِّي بذلك لأنه يُذْهِبُ البركة ويَمْحَقُها،

---

(١) الآية ٤٦.

(٢) إعرابها مبتدأً أوضح.

يقال: سَحَته الله وأسحته، أي: أهلكه وأذهبه، وقد قرىء قوله تعالى: «فيسحتكم»[1] بالوجهين من سحته وأَسْحته. وقال الفرزدق[2]:

١٧٣٠ــ وعضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ
من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

وعن الفراء: «السُّحْتُ: كلبُ الجوع» وهو راجعٌ للهلكة. وقرأ[3] نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: «السُّحْت» بضم السين وسكون الحاء، والباقون بضمهما، وزيد بن علي وخارجة بن مصعب عن نافع بالفتح وسكون الحاء، وعبيد بن عمير[4] بالكسر والسكون، وقُرىء بفتحتين، فالضمتان اسم للشيء المسحوت، والضمة والسكون تخفيفُ هذا الأصل، والفتحتان والكسر والسكونُ اسمٌ له أيضاً، وأمَّا المفتوحُ السين الساكنُ الحاءِ فمصدرٌ أريد به اسمُ المفعول كالصيد بمعنى المصيد، ويجوز أن يكون تخفيفاً من المفتوح وهو ضعيف.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿وكيف يُحَكِّمونك﴾**: كقوله: «كيف تُحْيي الموتى»[5] وقد تقدَّم. قولُه: «وعندهم التوراة» الواوُ للحالِ، و«التوراة» يجوز أن يكونَ مبتدأً والظرفُ خبرُه، ويجوز أَنْ يكونَ الظرفُ حالاً و«التوراة» فاعلٌ به لاعتمادِه على ذي الحال، والجملةُ الاسميةُ أو الفعلية في محل نصب على الحال. وقوله: «فيها حكمُ الله» «فيها» خبرٌ مقدم و«حكم» مبتدأٌ أو فاعلٌ كما تقدَّم في «التوراة»، والجملةُ حال من «التوراة» أو الجار وحده، و«حكم»

(١) الآية ٦٢ من طه: «لا تَفْتَرُوا على اللّهِ كذباً فيُسْحِتَكم بعذاب» قرأ حفص والأخوان بضم الياء وكسر الحاء، والباقون بفتح الياء. انظر: السبعة ٤١٩.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٥.

(٣) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ١/٤٠٨؛ الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٨٩.

(٤) الأصل: «كبير» وهو سهو.

(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وأجاز الزمخشري[1] ألَّا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، بل هي مبيِّنة[2] لأنَّ عندهم ما يُغْنيهم عن التحكيمِ، كما تقولُ: «عندكَ زيدٌ ينصحك ويُشير عليك بالصواب فما تصنعُ بغيرِه؟» وقوله: «ثم يتولَّون» معطوفٌ على «يحكِّمونك» فهو في سياقِ التعجبِ المفهومِ من «كيف».

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿فيها هُدَى﴾**: يحتملُ الوَجْهين المذكورين في قوله: «وعندهم التوراةُ»، فـ«هُدَى» مبتدأٌ أو فاعلٌ، والجملةُ حالٌ من التوراة، وقوله: «يَحْكُم بها» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفة، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ على الحال: إمَّا من الضميرِ في «فيها» وإمَّا من التوراة. وقوله: «الذين أَسْلموا» صفةٌ لـ«النبيون» وصفهم بذلك على سبيل المدحِ والثناء لا على سبيلِ التفصيلِ فإنَّ الأنبياءَ كلَّهم مسلمون، وإنما أثنى عليهم بذلك كما تَجْري الأوصافُ على أسماءِ اللّهِ تعالى. قال الزمخشري[3]: «أُجْرِيَتْ على النبيين على سبيلِ المدحِ كالصفات الجاريةِ على القديم سبحانه لا للتفصلة والتوضيح، وأُريد بإجرائِها التعريضُ باليهود وأنهم بُعَداءُ من ملةِ الإسلام الذي هو دينُ الأنبياء كلِّهم في القديم والحديث، فإنَّ [٢٤٥/أ] اليهودَ / بمعزل عنها، وقوله: «الذين أسلموا للذين هادوا» منادٍ على ذلك» أي دليلٌ على ما ادَّعاه.

قوله: «لِلَّذين هادُوا» في هذه اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ، أظهرُها: أنها متعلقةٌ بـ«يحكم»، فعلى هذا معناها الاختصاصُ، وتشمل مَنْ يحكم له ومَنْ يحكم عليه، ولهذا ادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام حَذْفاً تقديره: «يحكم بها النبيون

---

(١) الكشاف ١/٦١٥.
(٢) أي مفسرة.
(٣) الكشاف ١/٦١٥.

للذين هادوا وعليهم» ذكره ابن عطية[1] وغيره. والثاني: أنها متعلقةٌ بأنزلنا، أي: أنزلنا التوراةَ للذين هادُوا يحكمُ بها النبيون. والثالث: أنها متعلقةٌ بنفسِ «هُدى» أي: هدى ونور للذين هادوا، وهذا فيه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه، وعلى هذا الوجهِ يجوز أن يكون «للذين هادوا» صفةً لـ«هدى ونور» أي: هدى ونور كائن للذين هادوا، وأولُ هذه الأقوالِ هو المقصودُ.

قوله: «والربَّانيُّون» عطفٌ على «النبيون» أي: إنَّ الربانيين ـ وقد تقدَّم تفسيرُهم في آل عمران[2] ـ يَحْكُمون أيضاً بمقتضى ما في التوراةِ. والأحبارُ: جمع «حَبْر» بفتح الحاء وكسرها وهو العالم، وأنكر أبو الهيثم الكسر، والفراء الفتح،وأجاز أبو عبيد الوجهين، واختار الفتحَ، فأمَّا «الحِبْر» الذي يُكْتَبُ به فبالكسر فقط، وأصلُ المادةِ الدلالةُ على التحسين والمسرَّة، وسُمِّي ما يكتب به حِبراً لتحسينِ الخط، وقيل: لتأثيرِه، ويدلُّ للأول قولُه تعالى: «أنتم وأزواجكم تُحْبَرون»[3] أي: تفرحون وتُزَيَّنون. وقال أبو البقاء[4]: «وقيل: الربانيون [مرفوع] بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأحبار بما استُحْفِظوا» انتهى. يعني أنه لَـمَّا اختلف متعلَّقُ الحكم غاير بين الفعلين أيضاً فإنَّ النبيين يحكمُون بالتوراة، والأحبارُ والربانيون يحكمون بما استحفظهم اللّـهُ، وهذا بعيدٌ عن الصواب؛ لأنَّ الذي استحفظهم الله هو مقتضى ما في التوراة، فالنبيون والربانيون حاكمون بشيء واحد، على أنه سيأتي أنَّ الضميرَ في «استُحْفِظوا» عائدٌ على النبيين فَمَنْ بعدهم.

قوله: «بما استُحْفِظُوا» أجاز أبو البقاء[5] فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنَّ

---

(١) المحرر ٥/١١٠.
(٢) انظر: الآية ٧٩.
(٣) الآية ٧٠ من الزخرف.
(٤) الإملاء ١/٢١٦.
(٥) الإملاء ١/٣١٢.

«بما» بدلٌ من قوله «بها» بإعادةِ العامل لطول الفصل، قال: «وهو جائزٌ وإنْ لم يَطُلْ» أي: يجوزُ إعادةُ العامل في البدل وإن لم يَطُلْ، قلت: وإنْ لم يُفْصَلْ أيضاً. الثاني: أن يكون متعلقاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: ويحكم الربَّانيون بما استُحْفِظُوا، كما قدمته عنه. والثالث: أنه مفعولٌ به أي: يَحْكُمون بالتوراةِ بسبب استحفاظهم ذلك، وهذا الوجهُ الأخير هو الذي نَحَا إليه الزمخشري[1] فإنه قال: «بما استُحْفِظوا بما سألهم أنبياؤهم حِفْظَه من التوراة، أي: بسبب سؤالِ أنبيائِهم إياهم أَنْ يحفَظُوه من التبديلِ والتغيير»، وهذا على أن الضميرَ يعودُ على الربانيين والأحبار دون النبيين، فإنه قَدَّر الفاعلَ المحذوف «النبيين»، وأجازَ أن يعودَ الضميرُ في «استُحْفِظوا» على النبيين والربانيين والأحبار، وقَدَّر الفاعلَ المنوبَ عنه الباري تعالى أي: بما استحفظهم الله، يعني بما كلَّفهم حِفْظَه.

وقوله: «مِنْ كتابِ الله» قال الزمخشري[2]: «و«مِنْ» في «مِنْ كتاب الله» للتبيين» يعني أنها لبيانِ الجنسِ المبهمِ في «بما»، فإن «ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسمية بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: بما استحفظوه، وأن تكونَ مصدريةً أي: باستحفاظهم. وجَوَّز أبو البقـاء[3] أن تكونَ حـالاً من أحدِ شيئين: إمَّا من «ما» الموصولةِ أو مِنْ عائدها المحذوفِ، وفيه نظرٌ من حيث المعنى. وقوله: «وكانوا» داخل في حَيِّز الصلة أي: وبكونهم شهداءَ عليه أي: رُقَبَاء لئلا يُبَدَّل، فـ «عليه» متعلقٌ بـ «شهداء» والضميرُ في «عليه» يعودُ على «كتاب الله»، وقيل: على الرسولِ، أي: شهداءَ على نبوتِه ورسالتِه، وقيل: على الحُكْم، والأولُ هو الظاهرُ.

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿أَنَّ النفسَ بالنفسِ﴾**: الآية. «عليهم»

---

(١) الكشاف ١/٦١٥.

(٢) الكشاف ١/٦١٥.

(٣) الإملاء ١/٢١٦.

الضمير للذين هادُوا، و «فيها» للتوراةِ و «أن النفس بالنفس»: «أن» واسمُها وخبرُها في محلِّ نصبٍ على المفعولية بـ «كتبنا»، والتقدير: وكتبنا عليهم أَخْذَ النفسِ بالنفس. وقرأ[1] الكسائي «والعينُ» وما عطف عليها بالرفع، وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب الجميع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا «الجروح» فإنهم يرفعونها. فأما قراءة الكسائي فوجَّهَها أبو علي الفارسي[2] بثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسمية على جملةٍ فعليةٍ فَتَعْطِفُ الجملَ كما تعطِفُ المفردات، يعني أنَّ قولَه: «والعين» مبتدأ، و «بالعين» خبره، وكذا ما بعدهاوالجملةُ الاسميةُ عطفٌ على الفعليةِ من قوله: «وكتبنا» وعلى هذا فيكون ذلك ابتداءَ تشريع، وبيانَ حكمٍ جديد غيرِ مندرجٍ فيما كتب في التوراة، قالوا: وليست مشركة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى. وعَبَّر الزمخشري[3] عن هذا الوجهِ بالاستئناف، قال: «أو للاستئنافِ، والمعنى: فَرَضْنا عليهم أنَّ النفسَ مأخوذةٌ بالنفسِ مقتولةٌ بها إذا قَتَلَتْها بغيرِ حقٍّ، وكذلك العينُ مفقوءةٌ بالعينِ، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ أو مقطوعة بالأذن، والسنُّ مقلوعةٌ بالسن، والجروحُ قصاصٌ وهو المُقاصَّة»، وتقديرُه: أنَّ النفسَ مأخوذةٌبالنفس، سبقه إليه الفارسي، إلا أنه قَدَّر ذلك في جميعِ المجروراتِ، أي: والعينُ مأخوذةٌ بالعين إلى آخره، والذي قَدَّره الزمخشري مناسبٌ جداً، فإنه قَدَّر متعلَّق كلِّ مجرور بما يناسِبُه: فالفَقْءُ للعينِ، والقلعُ للسنِّ، والصَّلْمُ للأذن، والجَدْعُ للأنف. إلا أنَّ الشيخ[4] كأنه غَضَّ منه حيث قَدَّر الخبرَ الذي تعلَّق به المجرورُ كوناً مقيداً. والقاعدةُ في ذلك إنما يقدَّر كوناً مطلقاً، قال: «وقال الحوفي: «بالنفس» يتعلَّقُ بفعلٍ

(١) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ١/٤٠٩.

(٢) الحجة (خ) ٢/٣٩٣.

(٣) الكشاف ١/٦١٦.

(٤) البحر ٣/٤٩٤.

محذوفٍ تقديرُه يجب أو يستقر، وكذا العينُ بالعينِ وما بعدها، فقدَّر الكونَ المطلقَ، والمعنى: يستقر قَتْلُها بقتل النفس» إلا أنه قال قبلَ ذلك: «وينبغي أَنْ يُحمل قولُ الزمخشري على تفسيرِ المعنى لا تفسيرِ الاعراب» ثم قال: «فقدَّر ـ يعني الزمخشرِي ـ ما يقرب من الكونِ المطلق وهو: «مأخوذٌ»، فإذا قلت: «بعت الشياه شاةً بدرهمفالمعنى :مأخوذة بدرهم، وكذلك الحر بالحر أي: مأخوذ».

الوجه الثاني من توجيه الفارسي: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسمية على الجملة من قوله: «أنَّ النفسَ بالنفس»، لكنْ من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ، فإنَّ معنى «كَتَبْنا عليهم أنَّ النفس بالنفس» قلنا لهم النفس بالنفس، فالجملُ مندرجةٌ تحت الكَتْبِ من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ. وقال ابنُ عطية[1]: «ويُحْتمل أن تكونَ الواوُ عاطفةً على المعنى، وذكر ما تقدم، ثم قال: «ومثلُه لَمَّا كان المعنى في قوله: «يُطاف عليهم بكأسٍ من مَعِين»[2] يُمْنحون عَطَفَ «وحوراً عينا» عليه، فنظَّر هذه الآية بتلك لاشتراكِهما في النظرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ وهو حسنٌ. قال الشيخ[3]: «وهذا من العطفِ على
[٢٤٥/ب] التوهُّم، إذ توهَّم في قوله «أنَّ النفسَ بالنفس»: النفسُ بالنفسِ / وضعَّفه بأن العطفَ على التوهُّمِ لا ينقاس. والزمخشري نحا إلى هذا المعنى، ولكنه عَبَّر بعبارةٍ أخرى فقال[4]: «الرفع [للعطف] على محلِّ «أنَّ النفسَ» لأن المعنى: «وكتبنا عليهم النفسُ بالنفس: إمَّا لإجراء «كتبنا» «مُجْرى» «قُلْنا»، وإمَّا أن معنى الجملة التي هي «النفس بالنفس» مِـمَّا يقع عليه الكَتْب كما تقع عليه القراءة

---

(١) المحرر ١١٣/٥.

(٢) نص الآية: «يطوف عليهم وِلْدانٌ مُخَلَّدون بأكوابٍ وأباريق وكأسٍ من مَعِين. . . وحوراً عيناً» وذلك على قراءة أبـي كما في الشواذ ١٥١؛ وهي الآيات ١٧ ــ ٢٢ من الواقعة.

(٣) البحر ٤٩٤/٣.

(٤) الكشاف ٦١٦/١.

تقول: كَتَبْتُ: الحمدُ لله، وقرأت: سورةٌ أَنْزلناها، ولذلك قال الزجاج[1]: «لو قُرىء إنَّ النفسَ بالنفسِ بالكسرِ لكانَ صحيحاً». قال الشيخ[2]: «هذا هو[الوجهُ] الثاني من توجيه أبـي عليّ، إلا أنه خَرَج عن المصطلح حيث جَعَلَه من العطفِ على المحلِّ وليس منه، لأنَّ العطفَ على المحل هو العطفُ على الموضعِ، وهو محصورٌ ليس هذا منه، ألا ترى أنَّا لا نقول: «أنَّ النفسَ بالنفس» في محلِّ رفعٍ لأنَّ طالبَه مفقودٌ، بل «أن» وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ لفظُه وموضعُه نصبٌ، إذ التقديرُ: كَتَبْنا عليهم أَخْذَ النفسِ». قلت: والزمخشري لم يَعْنِ أنَّ «أنَّ» وما في حَيِّزها في محل رفع فعطف عليها المرفوعَ حتى يُلْزِمَه الشيخُ بأنَّ لفظها ومحلَّها نصبٌ، إنما عَنَى أنَّ اسمَها محلُّه الرفعُ قبلَ دخولِها، فراعى العطفَ عليه كما راعاه في اسم «إنَّ» المكسورة. وهذا الردُّ ليس للشيخِ، بل سَبَقَه إليه أبو البقاء فأخذه منه. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز أن يكونَ معطوفاً على «أَنَّ» وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب» انتهى. وليس بشيءٍ لما تقدم.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «فمعنى الحديثِ: قُلْنا لهم: النفسُ بالنفسُ، فَحَمَل «العين بالعين» على هذا، لأنَّ «أنَّ» لو حُذِفت لاستقام المعنى بحذفِها كما استقام بثبوتها، وتكون «النفس» مرفوعةً فصارت «أنَّ» هنا كـ «إنَّ» المكسورة في أنَّ حَذْفَها لا يُخِلُّ بالجملةِ، فجاز العطفُ على محل اسمِها كما يجوزُ على محلِّ اسم المكسورة، وقد حُمِل على ذلك: «أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه»[4] قال الشيخ أبو عمرو ـ يعني ابن الحاجب ـ ورسولُه بالرفع معطوف على اسم «أنَّ» وإنْ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة،

---

(١) معاني القرآن ٢/١٩٦.

(٢) البحر ٣/٤٩٥.

(٣) الإملاء ١/٢١٦.

(٤) الآية ٣ من التوبة.

وهذا موضعٌ لم يُنَبِّه عليه النحويون». قلت: بلى قد نَبَّه النحويون على ذلك واختلفوا فيه، فجوَّزه بعضهم وهو الصحيحُ، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد «علم» أو ما في معناه كقوله[1]:

١٧٣١ـ وإلا فاعلموا أنَّا وأنتمْ
بُغاةٌ ما بَقِينا في شقاق

وقوله: «وأذانٌ من الله»[2] الآية؛ لأنَّ الأذانَ بمعنى الإعلام.

الوجه الثالث: أنَّ «العين» عطفٌ على الضمير المرفوع المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً، إذ التقديرُ: أنَّ النفسَ بالنفس هي والعينُ، وكذا ما بعدها، والجارُّ والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبينةً للمعنى، إذ المرفوعُ هنا مرفوعٌ بالفاعلية لعطفِه على الفاعل المستتر، وضُعِّفَ هذا بأنّ هذه أحوالٌ لازمةٌ، والأصلُ أن تكون منتقلةً، وبأنه يلزَمُ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ من غير فصلٍ بين المتعاطفينِ ولا تأكيدٍ ولا فصلٍ بـ«لا» بعد حرف العطف كقوله: «ما أَشْرَكْنا ولا آباؤنا»[3] وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا ضرورةً، قال أبو البقاء[4]: «وجاز العطفُ من غيرِ توكيدٍ كقوله: «ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا» قلت: قام الفصلُ بـ«لا» بين حرف العطف والمعطوف مقامَ التوكيدِ فليس نظيرَه. وللفارسي [بحثٌ في قوله: «ما أشركنا ولا آباؤنا» مع سيبويه، فإنَّ سيبويه[5] يجعلُ طولَ الكلامِ بـ«لا» عوضاً عن التوكيد بالمنفصل،

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ١٦٥؛ والكتاب ١/٢٩٠؛ وابن يعيش ٨/٦٩؛ والانصاف ١٩٠؛ والقرطبي ٢/١٤٣.
(٢) الآية ٣ من التوبة وهي الآية السابقة التي أعربها ابن الحاجب.
(٣) الآية ١٤٨ من الأنعام.
(٤) الإملاء ١/٢١٦.
(٥) الكتاب ١/٣٩٠.

كما طال][1] الكلامُ في قولهم: «حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ» قال الفارسي[2]: «هذا يستقيمُ إذا كان قبل حرف العطف، أما إذا وقع بعده فلا يَسُدُّ مسدَّ الضمير، ألا ترى أنك لو قلت: «حضر امرأة القاضي اليوم» لم يُغْنِ طولُ الكلامِ في غير الموضعِ الذي ينبغي أن يقع فيه». قال ابنُ عطية[3]: «وكلامُ سيبويهِ متجهٌ على النظرِ النحوي وإن كان الطول قبل حرفِ العطف أَتَمَّ، فإنه بعد حرفِ العطفِ مؤثِّرٌ لا سيما في هذه الآيةِ لأن «لا» رَبَطتِ المعنى، إذ قد تَقدَّمها نفيٌ ونَفَتْ هي أيضاً عن الآباءِ فيمكن العطفُ».

واختار أبو عبيد قراءةَ رفعِ الجميع، وهي روايةُ الكسائي، لأن أَنَساً رواها قراءةً للنبي صلى الله عليه وسلم. ورَوَى أنس عنه عليه السلام أيضاً «أَنْ النفسُ بالنفس» بتخفيف «أَنْ» ورفعِ النفس وفيها تأويلان، أحدهما: أَنْ تكونَ «أَنْ» مخففةً من الثقيلة واسمُها ضميرُ الأمر والشأن محذوفٌ، و«النفسُ بالنفس» مبتدأ وخبر، في محلِّ رفع خبراً الـ «أَنْ» المخففة، كقوله: «أَنِ الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين»[4]، فيكون المعنى كمعنى المشددة. والثاني: أنها «أَنْ» المفسرةُ لأنها بعدما هو بمعنى القولِ لا حروفِه وهو «كَتَبْنا»، والتقديرُ: أي النفسُ بالنفس، ورُجِّح هذا على الأول بأنه يلزَمُ من الأولِ وقوعُ المخففةِ بعد غيرِ العلمِ وهو قليل أو ممنوعٌ، وقد يُقال: إن «كتبنا» لَمَّا كان بمعنى «قضينا» قَرُبَ من أفعال اليقين.

وأمَّا قراءةُ نافع ومَنْ معه فالنصبُ على اسم «أنَّ» لفظاً وهي النفس والجارُّ بعدَه خبرُه، و«قصاصٌ» خبر «الجروح» أي: وأنَّ الجروحَ قصاص، وهذا من عطفِ الجملِ، عَطَفْنا الاسمَ على الاسم والخبرَ على الخبر،

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.
(٢) الحجة (خ) ٢/٣٩٤.
(٣) المحرر ٥/١١٤.
(٤) الآية ١٠ من يونس: «وآخر دعواهم...».

كقولك «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً منطلق» عطفْتَ «عمراً» على «زيداً»، و«منطلق» على «قائم»، ويكونُ الكَتْبُ شاملاً للجميع، إلَّا أنَّ في كلام ابن عطية[1] ما يقتضي أن يكونَ «قصاص» خبراً على المنصوباتِ أجمعَ فإنه قال: «وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصبِ ذلك كلِّه، و«قصاص» خبرُ أنَّ»، وهذا وإنْ كان يَصْدُقُ أنَّ أَخْذَ النفسِ بالنفسِ والعينَ بالعينِ قصاص، إلا أنه صار هنا بقرينة المقابلة مختصاً بالجروح، وهو محلُّ نظر.

وأمَّا قراءة[2] أبي عمرو ومَنْ معه فالمنصوبُ كما تقدَّم في قراءة نافع، لكنهم لم يَنْصِبُوا «الجروح» قطعاً له عَمَّا قبله، وفيه أربعة أوجه: الثلاثة المذكورة في توجيهِ قراءة الكسائي، وقد تقدَّم إيضاحُه. والرابع: أنه مبتدأ وخبره «قصاص» يعني أنه ابتداءُ تشريعٍ، وتعريفُ حكمٍ جديد. قال أبو عليّ[3]: «فأمَّا والجروحُ قصاص: فمن رفعه يَقْطَعْه عما قبله، فإنه يحتمل هذه الأوجهَ الثلاثةَ التي ذكرناها في قراءة مَنْ رفع «والعينُ بالعين»، ويجوز أن يُستأنف: «والجروحُ قصاص» ليس على أنه مما كُتِب عليهم في التوراة، ولكنه على الاستئناف وابتداءِ تشريع» انتهى. إلا أنَّ أبا شامة قال: ـ قبل أن يَحْكي عن الفارسي هذا الكلامَ ـ «ولا يستقيم في رفع الجروح الوجهُ الثالث وهو أنه عطفٌ على الضمير الذي في خبر «النفس»[4] وإنْ جاز فيما قبلها، وسببُه استقامةُ المعنى في قولك: مأخوذةٌ هي بالنفس، والعينُ هي مأخوذة بالعين، ولا يَسْتقيم: والجروحُ مأخوذةٌ قصاص، وهذا معنى قولي «لَـمَّا خلا قولُـه «الجروح قصاص» عن الباءِ في الخبر خالَف الأسماءَ التي قبلها فخولِفَ

(١) المحرر ٥/١١٣.
(٢) بالنصب فيما عدا الجروح فانهم يرفعونها.
(٣) الحجة (خ) ٢/٣٩٤.
(٤) أي: أن النفس بالنفس هي والعين...

بينهما في الاعراب». قلت: وهذا الذي قاله واضح، ولم يتنبَّه له كثيرٌ من المُعْرِبين.

وقال بعضُهم: «إنما رُفِع «الجروح» ولم يُنْصَبْ تَبَعاً لِما قبله فرقاً بين المجملِ والمفسرِ» يعني أنَّ قولَه «النفسَ بالنفسِ والعينَ بالعينِ» مفسَّرٌ غيرُ مجملٍ، بخلاف «الجروح» فإنها مجملةٌ؛ إذ ليس كلُّ جرح يَجْرَي فيه قصاصٌ: بل ما كان يُعْرَفُ فيه المساواةُ وأمكن ذلك فيه، على تفصيل معروف في كتب الفقه. وقال بعضُهم: خُولِف في الإعراب لاختلافِ الجراحات وتفاوتِها، فإذن الاختلافُ في ذلك كالخلاف المشارِ إليه، وهذان الوجهان لا معنى لهما، ولا ملازمةَ بين مخالفة الإعراب ومخالفةِ الأحكامِ المشار إليها بوجهٍ من الوجوهِ، وإنما ذَكَرْتُها تنبيهاً على ضَعْفِها.

وقرأ نافع[(١)]: «والأذْن بالأذْن» سواء كان مفرداً أم مثنى كقوله: «كأنَّ في أذْنيه وقراً»[(٢)] بسكون الذال وهو تخفيفٌ للمضموم كعُنْق في «عُنُق»، والباقون بضمِّها، وهو الأصل. ولا بد من حذف مضاف في قوله: «والجروحُ قصاص»: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني، وسواءٌ قُرِىء برفعه أو بنصبِه تقديرُه: وحكمُ الجروحِ قصاصٌ، أو: والجروحُ ذاتُ قصاص.

والقِصاص: المُقاصَّةُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[(٣)]. وقرأ[(٤)] أُبي بنصب «النفس» والأربعة بعدها و «أنِ الجروحُ» بزيادة «أن» الخفيفة، ورفع «الجروحُ»، وعلى هذه القراءة يتعيَّن أَنْ تكونَ المخففةَ، ولا يجوز أن تكونَ المفسرةَ، بخلافِ ما تقدَّم من قراءةِ أنس عنه عليه السلام بتخفيف «أن» ورفعِ

(١) الكشف ١/٤٠٩؛ الإقناع لابن الباذش ٦٢٤.
(٢) الآية ٧ من لقمان.
(٣) انظر الآية ١٧٨ من البقرة.
(٤) البحر ٣/٤٩٥.

[٢٤٦/أ] «النفس» حيث جَوَّزْنا فيها الوجهين، وذلك / لأنه لو قَدَّرْتها التفسيريةَ وجَعَلْتَها معطوفةً على ما قبلَها فَسَدَ من حيث إنَّ «كتبنا» يقتضي أَنْ يكونَ عاملاً لأجل «أنَّ» المشددة غيرُ عاملٍ لأجل «أَنْ» التفسيرية، فإذا انتفى تسلُّطه عليها انتفى تشريكُها مع ماقبلها، لأنه إذا لم يكن عملٌ فلا تشريكَ، فإذا جعلتها المخففةَ تسلَّط عملُه عليها فاقتضى العملُ التشريكَ في انصبابِ معنى الكَتْب عليهما.

وقرأ[١] أبـيّ: «فهو كفارتُه لـه» أي: التصدُّق كفـارةٌ، يعني الكفارة التي يستحقها له لا ينقصُ منهـا، وهو تعظيمٌ لِما فَعَلَ كقوله: «فأجرُه على الله»[٢].

قوله: «فَمَنْ تصدَّق به» أي: بالقصاصِ المتعلِّق بالنفس أو بالعين أو بما بعدَها، فهو أي: فذلك التصدقُ، عاد الضمير على المصدر لدلالة فعلِه عليه، وهو كقوله تعالى: «اعدِلوا هوأقربُ»[٣]. والضميرُ في «له» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ــ وهـو الظاهـرــ: أنه يعود على المتصدِّق، والمرادُ به مَنْ يستحِقُّ القِصاصَ مِنْ مصابٍ أو وليّ، أي: فالتصدقُ كفارةٌ لذلك المتصدِّق بحقه، وإلى هذا ذهب جماعة كثيرة من الصحابة فَمَنْ بعدَهم. والثاني: أنَّ الضميرَ يُراد بهالجـاني، والمراد بالمتصدِّق كما تقدم مستحقُ القصاص، والمعنى: أنه إذا تصدَّق المستحِقُّ على الجاني كان ذلك التصدُّقُ كفارةً للجاني حيث لم يُـؤَاخَذْ به. قال الزمخشري[٤]: «وقيل: فهو كفارةٌ له أي: للجاني إذا تجاوز عنه صاحبُ الحق سَقَط عنه مالَزِمه»، وإلى هذا ذهب ابن عباس في آخرين. والثالث: أن الضميرَ يعودُ على المتصدِّق أيضاً، لكن المرادَ به الجاني نفسه، ومعنى كونِه متصدِّقاً أنه إذا جنى جنايةً ولم يَعْرِفْ به أحدٌ فَعَرَّف هو بنفسه كان ذلك الاعترافُ بمنزلةِ التصدُّق الماحي لذنبِه وجنايتِه، قالـه

(١) البحر ٤٩٨/٣.
(٢) الآية ٤٠ من الشورى: ﴿فَمَنْ عفا وأصلحَ فأجرُه على الله﴾.
(٣) الآية ٨ من المائدة.
(٤) الكشاف ٦١٧/١.

مجاهد، ويُحْكى عن عروة[1] بن الزبير أنه أصاب إنساناً في طوافه فلم يَعْرف الرجلُ مَنْ أصابه، فقال له عروة: «أنا أصبتك وأنا عروة بن الزبير، فإنْ كان يعنيك شيءٌ فها أنا ذا»، وعلى هذا التأويل يحتمل أن يكون «تصدَّق» من الصدَقة وأن يكون من الصِدْق. قلت: الأول واضح، والثاني معناه أنه يَتَكَلَّفُ الصدق، لأن ذلك مما يَشُقُّ. وقوله: «ومَنْ لم يحكم» يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكون موصولـةً، والفاءُ في الخبـر زائدةً لشبهِـه بالشرط. و«هم» في قوله: «هم الكافرون» ونظائرُه فصلٌ أو مبتدأٌ، وكلُّه ظاهرٌ مِمَّا تقدَّم في نظائره.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿وقَفَّيْنا على آثارِهم بعيسى﴾**: قد تقدَّم معنى «قَفَّينا» وأنه من قفا يقفو أي: تبع قفاه في البقرة[2]. وقوله: «على آثارهم بعيسى» كِلا الجـارَّيْن متعلقٌ به على تضمينِه معنى «جِئْنا به على آثارهم قافياً لهم» وتقدَّم أيضاً أن التضعيفَ فيه ليس للتعديةِ لعلة ذُكِرت هنـاك. وإيضاحُها أنَّ «قَفا» متعدٍ لواحدٍ قبلَ التضعيف، قال تعالى: «ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم»[3] فـ«ما» موصولةٌ بمعنى الذي هي مفعول، وتقول العربُ: «قَفا فلانٌ أثرَ فلانٍ» أي: تَبِعه، فلو كان التضعيف للتعدِّي لتَعَدَّى إلى اثنين، فكان التركيبُ يكون: «ثم قَفَّيْنا هم عيسى بن مريم» فـ«هم» مفعول ثان و«عيسى» أول، ولكنه ضُمِّن كما تقدم، فلذلك تعدَّى بالباء و«على». قال الزمخشري[4]: «قَفَّيْتُه» مثل: عَقَّبْتُه إذا أتبعته، ثم يقال: «قَفَّيْتُه بفلان» مثل: عَقَّبْتُه به، فتعدِّيه إلى الثاني بزيادةِ الباء. فإنْ قلت: أين المفعولُ الأول؟ قلت: هو محذوفٌ،

---

(١) عروة بن الزبير القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وهو أخو عبدالله بن الزبير. توفي سنة ٩٣. انظر: وفيات الأعيان ١/٣١٦؛ الأعلام ٥/١٧.

(٢) انظر: الآية ٨٧ من البقرة.

(٣) الآية ٣٦ من الإسراء.

(٤) الكشاف ١/٦١٧.

والظرفُ الذي هو «على آثارهم» كالسادِّ مسدَّه، لأنه إذا قَفَّى به على أثرِه فقد قَفَّى به إياه» فكلامُه هنا ينحو إلى أنَّ «قَفَّيته» مضعفاً كقفوتُه ثلاثياً ثم عَدَّاه بالباء، وهذا وإنْ كان صحيحاً من حيث إنَّ فَعَّل قد جاء بمعنى فَعَل المجرد كقَدَّر وقَدَر، إلا أنّ بعضهم زعم أن تعديةَ المتعدي لواحد لا يتعدَّى إلى ثان بالباء، لا تقول في «طعم زيد اللحمَ»: «أطعمتُ زيداً باللحم»[1] ولكنَّ الصوابَ أنه قليل غيرُ ممتنعٍ، جاءت منه ألفاظٌ قالوا: «صَكَّ الحجرُ الحجرَ» ثم يقولون: صككتُ الحجرَ بالحجرِ، و«دفع زيدٌ عمراً» ثم: دَفَعْتُ زيداً بعمرو، أي: جعلتُه دافعاً له، فكلامُه: إما ممتنع أو محمولٌ على القليل، وقد أَشَرْتُ إلى منعِ ادِّعاء حذفِ المفعول من نحو: «قَفَّيْنا» في البقرة[2] فليُطلب ثَمَّة. وناقشه الشيخ[3] في قوله: «فقد قَفَّى به إياه» من حيث إنه أتى بالضمير المنفصل مع قدرته على المتصل، فيقول: «قَفَّيْتُه به»[4] قال: «ولو قلت: زيدٌ ضربْتُ بسوط إياه» لم يجز إلا في ضرورة شعر، بل ضربتُه بسوط»، وهذا ليس بشيء، لأن ذلك من باب قوله: «يُخْرجون الرسول وإياكم»[5] «ولقد وَصَّيْنا الذين أوتوا الكتابَ من قبلكم وإياكم»[6] وقد تقدَّم تحقيقه.

والضمير في «آثارهم»: إمَّا للنبيين لقوله: «يَحْكُم بها النبيون»، وإمَّا لِمَنْ كُتبت عليهم تلك الأحكام، والأول أظهر لقوله في موضع آخر: «برسلِنا وقَفَّينا بعيسى بن مريم»[7]. و «مصدقاً» حال من «عيسى»، قال ابن

(١) ينبغي المحافظة على ثلاثية الفعل ليكون المثال دقيقاً.
(٢) الآية ٨٧.
(٣) البحر ٣/٤٩٨.
(٤) لعل الصواب: «قفَّاه به».
(٥) الآية ١ من الممتحنة.
(٦) الآية ١٣١ من النساء، وهذا الباب أراد به النحاة أنه قد فُصِل الضمير من أجل إرادة الترتيب، ولا مجال لموضوع الترتيب في عبارة الزمخشري فالصواب مع أبي حيان.
(٧) الآية ٢٧ من الحديد.

عطية(٤): «وهي حالٌ مؤكدة» وكذلك قال في «مصدقاً» الثانية، وهو ظاهرٌ فإنَّ مِنْ لازم الرَّسول والإنجيل الذي هو كتاب إلهي أن يكونا مصدِّقَيْن. و «لِما» متعلق به، وقوله: «من التوراة» حال: إمَّا من الموصول وهو «ما» المجرورةُ باللام، وإمَّا من الضمير المستكنِّ في الظرف لوقوعِه صلةً، ويجوز أن تكونَ لبيانِ جنس الموصول.

قوله: «وآتيناه» يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ عطفاً على قوله: «وقَفَّيْنا» فلا يكونُ لها محلٌّ، كما أن المعطوف عليه لا محلَّ له، ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ عطفاً على «مصدقاً» الأول إذا جُعل «مصدقاً» الثاني حالاً مِنْ «عيسى» أيضاً كما سيأتي، ويجوز أن تكون الجملةُ حالاً وإنْ لم يكن «مصدقاً» الثاني حالاً من «عيسى». وقوله: «فيه هدى» يجوزُ أَنْ يكونَ «فيه» وحدَه حالاً من «الإنجيل»، و «هُدى» فاعل به، لأنه لَمَّا اعتمد على ذي الحال رَفَع الفاعل، ويجوز أن يكون «فيه» خبراً مقدماً، و «هدى» مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ حال، و «مصدقاً» حالٌ عطفاً على محل «فيه هدى» بالاعتبارين: أعني اعتبار أن يكون «فيه» وحدَه هو الحالَ فعطفْتَ هذه الحال عليه، وأن يكون «فيه هدى» جملة اسمية محلُّها النصب، و «مصدقاً» عَطْفٌ على محلها، وإلى هذا ذهب ابن عطية(٢)، إلا أنَّ هذا مرجوحٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ أصلَ الحال أن تكونَ مفردةً والجارُّ أقربُ إلى المفرد من الجمل. الثاني: أنَّ الجملةَ الاسمية الواقعةَ حالاً الأكثرُ أَنْ تأتِيَ فيها بالواوِ وإنْ كان فيها ضميرٌ، حتى زعم / الفراء ــ وتَبِعه الزمخشري ــ أنَّ ذلك لا يجوز [٢٤٦/ب] إلا شاذاً(٣)، وكونُ «مصدقاً» هذا حالاً مِنَ «الإنجيل» هو الظاهرُ، وأجاز

---

(١) المحرر ١١٧/٥.

(٢) المحرر ١١٧/٥.

(٣) الزمخشري في الكشاف ٦١٧/١ أعرب «ومصدقاً» عطفاً على محل «فيه هدى»، ومحله النصب على الحال.

مكي[1] بن أبـي طالب ـ وتبعه أبو البقاء[2] ـ أن يكون «مصدقاً»، الثاني حالاً أيضاً من «عيسى» كُرِّر توكيداً. قال ابن عطية[3]: «وهذا فيه قلقٌ من جهة اتِّساق المعاني» قلت: إذا جعلنا «وآتيناه» حالاً منه، وعَطَفْنا عليها هذه الحالَ الأخرى فلا أدري وجهَ القلق من الحيثية المذكورة؟

وقوله: «وهدىً» الجمهورُ على النصب وهـو على الحال: إمَّـا من الإنجيل، عطفْتَ هذه الحال على ما قبلها، وإمَّا من «عيسى» أي: ذا هدى وموعظة أو هادياً، أو جُعِل نفسُ الهدى مبالغة. وأجـاز الزمخشري[4] أن ينتصبا على المفعول من أجله، وجعل العاملَ فيه قولَه تعالى: «آتيناه» قال: «وأَنْ ينتصِبا مفعولاً لهما لقوله: «وليحكمَ»[5]، كأنه قيل: وللهدى وللموعظةِ آتيناه الإنجيلَ وللحكم. وجَوَّز أبو البقاء[6] وغيرُه أن يكونَ العاملُ فيه: «قَفَّينا» أي: قفينا للهدى والموعظة، وينبغي إذا جُعِلا مفعولاً من أجله أَنْ يُقَدَّر إسنادهما إلى الله تعالى لا إلى الإنجيل ليصِحَّ النصبُ، فإنَّ شرطَه اتحادُ المفعول له مع عاملِه فاعلاً وزماناً، ولذلك لَمَّا اختلف الفاعلُ في قوله: «وليحكم أهل الإنجيل» عُدِّي إليه باللام، ولأنه خالفَه أيضاً في الزمان، فإنَّ زمنَ الحكم مستقبلٌ وزمنَ الأنبياءِ ماضٍ، بخلاف الهداية والموعظة فإنهما مقارنان في الزمان للإيتاء. و«للمتقين» يجوز أن يكونَ صفة لـ«موعظة»، ويجوز أن تكونَ اللامُ زائدةً مقويةً، و«المتقين» مفعول بـ «موعظة»، ولم تمنـع تاءُ التأنيث من عمله لأنه مبنيٌّ عليها كقوله[7]:

---

(١) المشكل ١/٢٣١.
(٢) الإملاء ١/٢١٧.
(٣) المحرر ٥/١١٨.
(٤) الكشاف ١/٦١٧.
(٥) أي: الوارد بعده.
(٦) الإملاء ١/٢١٧.
(٧) تقدم برقم ٩٨٢.

١٧٣٢ـ .... ورهبةً
عقابَك....................

وقد تقدَّم الكلام على «الإنجيل»[١] واشتقاقُه وقراءةُ الحسن فيه بما أغنى عن إعادته. وقرأ[٢] الضحاك بن مزاحم: «وهدى وموعظة» بالرفع، ووجهُها أنها خبرُ ابتداء مضمر أي: وهو هدى وموعظة.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿وليحكم﴾**: قرأ الجمهورُ بسكونِ اللامِ وجزمِ الفعل بعدها على أنها لامُ الأمر سُكِّنَتْ تشبيهاً بـ «كَتْف» وإن كان أصلها الكسرَ، وقد قرأ بعضُهم[٣] بهذا الأصلِ. وقرأ[٤] حمزة ـ رحمه الله ـ بكسرِها ونصبِ الفعل بعدها، جعلها لامَ كي، فنصبَ الفعلَ بعدها بإضمار «أن» على ما تقرر غيرَ مرة، فعلى قراءة الجمهور والشاذ تكونُ جملةً مستأنفة، وعلى قراءة حمزة يجوز أن تتعلق اللام بـ «آتينا» أو بـ «قَفَّيْنا» إن جعلنا «هدى وموعظة» مفعولاً لهما أي: قَفَّيْنا للهدى والموعظة وللحكم، أو آتيناه الهدى والموعظةَ والحكم، وإنْ جعلناهما حالين معطوفين على «مصدقاً» تعلَّق «وليحكم» في قراءته بمحذوف دلَّ عليه اللفظ كأنه قيل: وللحكمِ آتيناه ذلك. قال الزمخشري[٥]: «فإن قلت: فإنْ نَظَّمْتَ «هدى وموعظة» في سِلْك «مصدقاً» فما تصنعُ بقوله: «وليحكم»؟ قلت: أصنعُ به ما صنعت بـ «هدى وموعظة» حيث جعلتُهما مفعولاً لهما فأقدِّر: «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه». وقال ابن عطية[٦] قريباً من الوجه الأول ـ أعني كون «وليحكم»

---

(١) انظر الآية ٣ من آل عمران.
(٢) البحر ٣/٤٩٩.
(٣) البحر ٣/٥٠٠.
(٤) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ١/٤١٠.
(٥) الكشاف ١/٦١٧.
(٦) المحرر ٥/١١٨.

مفعولاً له عطفاً على «هدى» والعاملُ «آتيناه» الملفوظُ به ـ فإنه قال: وآتيناه الإنجيل ليتضمَّن الهدى والنورَ والتصديق وليحكم أهل الإنجيل». قال الشيخ[1]: «فعطفَ «وليحكم» على توهُّم علةٍ، ولذلك قال: «ليتضمن»، وذكر الشيخُ قولَ الزمخشري السابقَ، وجعله أقربَ إلى الصواب من قول ابن عطية، قال: «لأنَّ الهدى الأول والنور والتصديق لم يؤتَ بها على أنها علةٌ، إنما جيء بقوله «فيه هدى ونور» على معنى كائناً فيه ذلك ومصدقاً، وهذا معنى الحال، والحالُ لا تكونُ علةً، فقوله: «ليتضمَّن كيتَ وكيت وليحكم» بعيدٌ.

وقد خُتِمت الآيةُ[2] الأولى بـ «الكافرون»، والثانية بـ«الظالمون»، والثالثة بـ «الفاسقون» لمناسباتٍ ذكرَها الناس، وأحسنُ ما قيل فيها ما ذكره الشعبي من أن الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، وذلك أنَّ قبل الأولى «فإنْ جاؤوك فاحكُمْ» و «كيف يُحَكِّمونك» و «يَحْكُم بها النبيون» وقبل الثانية: «وكَتَبْنا عليهم» وهم اليهود، وقبل الثالثة: «وليحكم أهل الإنجيل» وهم النصارى، فكأنه خصَّ كلَّ واحدة بما يليه. وقرأ أُبيّ[3]: «وأن ليحكم» بزيادة «أن»، وليس موضعَ زيادتِها.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿بالحق﴾**: الباء يجوزُ أن تكونَ للحال من «الكتاب» أي: ملتبساً بالحق والصدق، وهي حالٌ مؤكدة، ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل أي: مصاحِبين للحق، أو حالاً من الكاف في «إليك» أي: وأنت ملتبسٌ بالحق. و «من الكتاب» تقدَّم نظيرُه. و «أل» في الكتاب الأول للعهدِ وهو القرآنُ بلا خلافٍ، وفي الثاني: يُحْتمل أن تكونَ للجنس، إذ المرادُ الكتبُ السماوية. وجَوَّزَ الشيخ[4] أن تكونَ للعهد؛ إذ المراد نوعٌ

(١) البحر ٣/٥٠٠.
(٢) الأولى وهي الآية ٤٤، والثانية هي الآية ٤٥ والثالثة هي الآية ٤٧.
(٣) البحر ٣/٥٠٠.
(٤) البحر ٣/٥٠١.

معلومٌ من الكتاب، لا كلُّ ما يقع عليه هذا الاسمُ، والفرق بين الوجهين أنَّ الأولَ يحتاج إلى حذف صفة أي: من الكتاب الإلهي، وفي الثاني لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنَّ العهدَ في الاسم يتضمَّنه بجميعِ صفاته.

قوله: «ومُهَيْمِناً» الجمهورُ على كسر الميم الثانية، اسمَ فاعل وهو حال من «الكتاب» الأول لعطفِه على الحال منه وهي «مصدقاً»، ويجوز في «مصدقاً» و«مهيمناً» أن يكونا حالين من كافِ «إليك»، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند ذِكْرِ قراءةِ مجاهد رحمه الله. و«عليه» متعلق «بمهيمِن». والمهيمِن: الرقيب، قال[1]:

١٧٣٣ـ إنَّ الكتابَ مهيمِنٌ لنبيِّنا
والحقُّ يعرِفُه ذَوُو الألْبابِ

والحافظ أيضاً، قال[2]:

١٧٣٤ـ مليكٌ على عرشِ السماء مهيمِنٌ
لعزته تَعْنُو الوجوهُ وتَسْجُدُ

وهو الشاهد أيضاً. واختلفوا فيه: هل هو أصلٌ بنفسه أي: إنه ليس مبدلاً من شيء، يقال: هَيْمَن يُهَيْمن فهو مُهَيْمِن، كبَيْطَر[3] يُبَيْطِر فهو مُبَيْطر، قال أبو عبيدة[4]: «لم يَجِيءْ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعةُ ألفاظ: «مبيطِر ومُسَيْطِر ومُهَيْمِن ومُحَيْمِر»، وزاد أبو القاسم الزجاجي[5] في شَرْحه

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٢١٠؛ والبحر ٣/٥٠١.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٥٠١.
(٣) بيطر: عالج الدواب.
(٤) ليس في كتابه «مجاز القرآن».
(٥) عبدالرحمن بن إسحاق، منسوب إلى شيخه الزجاج، له «الجُمَل، اللامات، الإيضاح» توفي سنة ٣٣٩. انظر: البغية ١/٧٧.

لخطبة «أدب الكاتب» لفظاً خامساً وهو: مُبَيْقِر، اسمَ فاعل مِنْ بَيْقَر يُبَيْقِرُ أي خَرَج من أفق إلى أفق، أو لعب البُقَّيْرى وهي لعبةٌ معروفة للصبيان، وقيل: إنَّ هاءه مبدلة من همزة وأنه اسمُ فاعل من آمنَ غيرَه من الخوفِ، والأصلُ:
[٢٤٧/أ] «مُأَأْمِن» بهمزتين / أُبْدِلت الثانيةُ ياءً كراهيةَ اجتماعِ همزتين[١]، ثم أُبْدلت الأولى هاءً كـ هراق وهَراح وهَبَرْتُ الثوب في: أراق وأراح وأَبَرْت الثوب، وهذا ضعيفٌ أو فيه تكلفٌ لا حاجةَ إليه، مع أنَّ له أبنيةً يمكنُ إلحاقه بها كمُبَيْطِر وإخوانِه، وأيضاً فإن همزة «مُأَأْمِن» اسمَ فاعل من «آمن» قاعدتُها الحذفُ فلا يُدَّعى فيها أُثْبِتَتْ ثم أُبْدِلَت هاءً، هذا ما لا نظير له. وقد سقطَ ابنُ قتيبة سقطةً فاحشةً حيث زعم أن «مُهَيْمِناً» مصغرٌ، وأن أصله «مُـؤَيْمِن» تصغيرُ «مُـؤْمن» اسمَ فاعل، ثم قُلبت همزتُه هاء كهَراق، ويُعْزى ذلـك لأبـي العباس المبرد أيضاً. إلَّا أنَّ الزجاج[٢] قال: «وهذا حسنٌ على طريقِ العربية، وهو موافقٌ لِما جاء في التفسير من أنَّ معنى مُهَيْمن: مُـؤْمن» وهذا الذي قاله الزجاج [واستحسنه أنكره الناسُ عليه وعلى المبردِ ومَنْ تَبِعَهما][٣]، ولما بلغ أبا العباس ثعلباً هذا القولُ أنكره أشدَّ إنكار وأنحى على ابن قتيبة وكتب إليه: أنِ اتقِ الله فإن هذا كفرٌ أو ما أشبهه، لأن أسماء الله تعالى لا تُصَغَّر وكذلك كل اسمٍ معظَّم شرعاً. وقال ابن عطية[٤]: «إن النقاش حَكَى أنَّ ذلك لَمَّا بلغ ثعلباً فقال: إنَّ ما قال ابنُ قتيبة رديءٌ باطل، والوثوبُ على القرآن شديد، وهو ما سمع الحديث من قوي ولا ضعيف، وإنما جمع الكتب من هَوَسٍ غلبه». [وقال أبو البقاء[٥]: «وأصلُ مُهَيْمن: مُـؤَيْمِن لأنه مشتق من

(١) فصار مُـؤَيْمن.
(٢) معاني القرآن ٢/١٩٧.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٤) المحرر ٥/١٢٠.
(٥) الإملاء ١/٢١٧.

الأمانة لأن المهيمنَ الشاهدُ، وليس في الكلام «هَيْمن» حتى تكون الهاء أصلاً»، وهذا الذي قاله ليس بشيء لِما تقدم من حكايةِ أهل اللغة هَيْمَن][1] وغايةُ ما في الباب أنهم لم يَسْتعملوه إلا مزيداً فيه الياءُ كبَيْطر وبابِه.

وقرأ[2] ابن محيصن ومجاهد: «ومُهَيْمَنا» بفتح الميم الثانية على أنه اسمُ مفعولٍ بمعنى أنه حوفظ عليه من التبديل والتغيير، والفاعل هو الله تعالى: «إنَّا نحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا له لحافظون»[3] أو الحافظ له في كل بلد، حتى إنه إذا غُيِّرت منه الحركةُ تنبَّه لها الناسُ ورَدُّوا على قارئِها بالصواب، والضمير في «عليه» على هذه القراءة عائد على الكتاب الأول، وعلى القراءةِ المشهورة عائد على الكتاب الثاني. وروى ابن[4] أبي نجيح عن مجاهد قراءته بالفتح وقال: «معناه: محمد مُـؤْتَمَنٌ على القرآن». قال الطبري[5]: «فعلى هذا يكون «مهيمناً» حالاً من الكاف في «إليك»، وطَعَن على هذا القول لوجود الواو في «ومهيمنا» لأنها عطف على «مصدقاً» و«مصدقاً» حال من الكتاب لا حال من الكاف؛ إذ لو كان حالاً منها لكان التركيب: «لما بين يديك» بالكاف.

قال الشيخ[6]: «وتأويلُه على أنه من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بعيدٌ عن نظم القرآن، وتقدير: «وجعلناك يا محمد مهيمناً» أبعدُ» يعني أن هذين التأويلين يصلحان أن يكونا جوابين عن قول مجاهد، لكن الأول بعيدٌ والثاني

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٢) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/٢١٠؛ البحر ٣/٥٠٢.
(٣) الآية ٩ من الحجر.
(٤) عبدالله بن يسار الأعرج المكي، روى عن سالم بن عبدالله وعنه يزيد بن إبراهيم، ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٦/٨٥.
(٥) تفسير الطبري ١٠/٣٨١.
(٦) البحر ٣/٥٠٢.

أبعدُ منه. وقال ابن عطية[1] هنا بعد أن حكى قراءةَ مجاهد وتفسيرَه محمداً عليه السلام أنه أمين على القرآن: «قال الطبري: وقولُه ومهيمناً على هذا حالٌ من الكاف في قوله «إليك» قال: «وهذا تأويلٌ بعيدٌ من المفهوم» قال: «وغَلِط الطبري في هذه اللفظةِ على مجاهد، فإنه فَسَّر تأويلَه على قراءة الناس: «مهيمناً» بكسر الميم الثانية فَبَعُدَ التأويل، ومجاهد ـ رحمه الله ـ إنما يقرأ هو وابن محيصن: «ومهيمَنا» بفتح الميم الثانية فهو بناء اسم المفعول، وهو حالٌ من الكتاب معطوف على قوله: «مصدقاً»، وعلى هذا يتجه أنَّ المؤتَمَنَ عليه هو محمد عليه السلام. قال: «وكذلك مشى مكي رحمه الله» قلت: وما قاله أبو محمد ليس فيه ما يَرُدُّ على الطبري، فإنَّ الطبري استشكل كونَ «مهيمنا» حالاً من الكاف على قراءة مجاهد، وأيضاً فقد قال ابن عطية[2] بعد ذلك: «ويحتمل أن يكون «مصدقاً ومهيمناً» حالَيْن من الكاف في «إليك»، ولا يَخُصُّ ذلك قراءةَ مجاهد وحده كما زعم مكي[3]، فالناس إنما استشكلوا كونَهما حالين من كاف «إليك» لقلق التركيب، وقد تقدَّم ما فيه وما نقله الشيخُ من التأويلين، وقوله: «ولا يخص ذلك» كلامٌ صحيح، وإنْ كان مكي التزمه وهو الظاهر.

و «عليه» في موضع رفع على قراءة ابن محيصن ومجاهد لقيامِه مقامَ الفاعل، كذا قاله ابن عَطية[4]، قلت: هذا إذا جعلنا «مهيمناً» حالاً من الكتاب، أمَّا إذا جعلناه حالاً من كاف «إليك» فيكونُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميراً مستتراً يعودُ على النبي عليه السلام، فيكون «عليه» أيضاً في محلِّ نصبٍ كما لو قُرِىء به اسمَ فاعل. قوله: «عَمَّا جاءك» فيه وجهان، أحدهما:

(١) المحرر ٥/١١٩.
(٢) المحرر ٥/١٢٠.
(٣) ليس في «المشكل» أي تعليق لمكي علي «مهيمن».
(٤) المحرر ٥/١١٩.

ـ وبه قال أبو البقاء ـ[1] أنه حال أي: عادلاً عما جاءك، وهذا فيه نظرٌ من حيث إنَّ «عن» حرفُ جر ناقص لا يقع خبراً عن الجثة، فكذا لا يقع حالاً عنها، وحرفُ الجر الناقص إنما يتعلق بكون مطلق لا بكونٍ مقيدٍ، لكنَّ المقيدَ لا يجوز حَذْفُه. والثاني: أنَّ «عَنْ» على بابها من المجاوزة، لكن بتضمين «تَتَّبِعْ» معنى «تتزَحْزَحْ وتنحرف» أي: لا تنحرف متبعاً.

قوله: «من الحق» فيه أيضاً وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «جاءك»، والثاني: أنه حالٌ من نفس «ما» الموصولة، فيتعلق بمحذوفٍ، ويجوز أَنْ تكونَ للبيانِ. قوله: «لكل» «كل» مضافة لشيء محذوف، وذلك المحذوفُ يُحتمل أن يكونَ لفظةَ «أمة» أي: لكل أمة، ويراد بهم جميعُ الناس من المسلمين واليهود والنصارى، ويحتمل أن يكونَ ذلك المحذوفُ «الأنبياء» أي: لكل الأنبياء المقدَّمِ ذكـرُهم. و«جَعَلْنا» يُحتمل أن تكونَ متعديةً لاثنين بمعنى صَيَّرْنا، فيكون «لكل» مفعولاً مقدماً، و«شِرْعة» مفعولٌ ثان. وقوله: «منكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: أعني منكم، ولا يجوزُ أَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «كل» لوجهين، أحدُهما: أنه يلزمُ منه الفصلُ بين الصفـة والموصـوف بقولـه «جَعَلْنا»، وهي جملةٌ أجنبيـة ليس فيها تـأكيـدٌ ولا تسديدٌ، وما شأنُه كذلك لا يجوز الفصلُ به. والثاني: أنه يلزم منه الفصلُ بين «جَعَلْنا» وبين معمولِها وهو «شِرْعةً»، قاله أبو البقاء[2]، وفيه نظر، فإن العامل في «لكل» غيرُ أجنبي، ويدل على ذلك قوله: «أغيرَ الله أتَّخِذُ ولياً فاطِرِ»[3] ففصل بين الجلالة وصفتِها بالعامل في المفعول الأول، وهذا نظيره. وقرأ[4] إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب: «شَرْعة» بفتح الشين، كأن المكسور

---

(١) الإملاء ٢١٧/١.

(٢) الإملاء ٢١٧/١.

(٣) الآية ١٤ من الأنعام.

(٤) الشواذ ٣٢؛ البحر ٥٠٣/٣.

للهيئة والمفتوح مصدر.

والشِرْعة في الأصل: السُّنَّةُ، ومنه: «شَرَعَ لكم من الدينِ»(١) أي: سَنَّ والشارع: الطريق، وهو من الشريعةِ التي هي في الأصل الطريقُ المُوصِلُ إلى الماء، ومنه قوله(٢):

١٧٣٥ـ وفي الشرائعِ مِنْ جِلَّانَ مُقْتَنِصٌ
بالي الثيابِ خَفيُّ الصوتِ مُنْزَرِبُ

والمِنْهاج: مشتق من الطريق النَّهْج وهو الواضح، ومنه قولُه(٣):

١٧٣٦ـ مَنْ يَكُ ذا شَكٌّ فهذا فَلْجُ
ماءٌ رُواءٌ وطريقٌ نَهْجُ

أي: واضحٌ، يُقال: طريق مَنْهَجٌ ونَهْجٌ. وقال ابن عطية(٤): «مِنْهاج مثالُ مبالغةٍ من نَهَج» يعني نحوَ قولهم: «إنه لمِنْحار بوائكَها»(٥) / وهو حسن، [٢٤٧/ب]
وهل الشرعةُ والمنهاجُ بمعنى، كقوله(٦):

١٧٣٧ـ . . . . وهند أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

(١) الآية ١٣ من الشورى.
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٤؛ اللسان زرب؛ ابن عطية ٥/١٢١. المقتنص: الصائد، جلان: قبيلة. المنزرب: الداخل في بيته. وقد أصاب الشطر الأول خرم في الأصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ١/١٦٨؛ والمقتضب ٣/٢٥٩؛ واللسان: روى والرواء: العذب.
(٤) المحرر ٥/١٢٢.
(٥) البوائك: السمان من الإبل.
(٦) تقدم برقم ٤٦٦.

[وكقوله:](1)

١٧٣٨ـ . . . . وألْفَى قولَها كَذِباً ومَيْنا

أو مختلفان؟ فالشِّرْعة ابتداءُ الطريق، والمِنْهاج الطريق المستمر، قاله المبرد، أو الشِرْعَةُ الطريقُ واضحاً كان أو غيرَ واضح، والمنهاج الطريق الواضح فقط، فالأول أعمُّ، قاله ابن الأنباري، أو الدين والدليل؟ خلاف مشهور.

قوله: «ولكن لِيَبْلُوَكُمْ» «ليبلوكم» متعلقٌ بمحذوف فقدَّره أبو البقاء(2): «ولكنْ فَرَّقكم ليبلوكَم» وقدَّره غيرُه: «ولكن لم يَشَأْ جَعْلَكم أمةً واحدة» وهذا أحسنُ لدلالة اللفظ والمعنى عليه. و«جميعاً» حال من «كم» في «مرجعكم»، والعاملُ في هذه الحال: إمَّا المصدرُ المضافُ إلى«كم»، فإنَّ «كم» يحتمل أَنْ يكونَ فاعلاً، والمصدرُ يَنْحَلُّ لحرف مصدري وفعل مبنيٍ للفاعل، والأصلُ: «تَرْجعون جميعاً»، ويحتمل أن يكونَ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله على أن المصدر ينحلُّ لفعل مبني للمفعول أي: يُرْجِعُكم الله، وقد صُرِّح بالمعنيين في مواضع، وإمَّا(3) أن يعملَ فيها الاستقرارُ المقدر في الجار وهو «إليه»، و «إليه مَرْجِعُكم» يُحتمل أن يكونَ من بابِ الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية، وهذا واضحٌ بما تقدَّم في نظائره، و«فَيُنَبِّئُكم» هنا من «نَبَّأ» غيرَ متضمنةٍ معنى «أعلم» فلذلك تَعَدَّت لواحدٍ بنفسها وللآخر بحرف الجر.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿وأنِ احْكُمْ﴾**: فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنَّ محلَّها النصبُ عطفاً على الكتاب، أي: وأَنْزلنا إليكم الحكمَ. والثاني: أنها في محلِّ جرٍ عطفاً على «بالحق» أي: أَنْزلناه بالحقِّ وبالحكم». وعلى هذا

---

(١) تقدم برقم ٤٦٥.

(٢) الإملاء ١/٢١٧.

(٣) قوله: «وإما» معطوف على قوله «إمَّا المصدر».

الوجهِ فيجوزُ في محلِّ «أَنْ» النصبُ والجرُّ على الخلافِ المشهـور[1]. والثالث: أنَّها في محلِّ رفعٍ على الابتداء[2] وفي تقدير خبره احتمالان أحدُهما: أنْ تقدِّره متأخراً أي: حكمُك بما أنزلَ اللّـهُ أمرُنا أو قولنا، والآخر: أن تقدِّره متقدماً أي: ومن الواجبِ أن احكم أي: حكمُك. والرابع: أنها تفسيريةٌ، قال أبو البقاء[3]: «وهو بعيدٌ لأن الواو تمنـع من ذلك، والمعنى يُفْسِدُ ذلك، لأنَّ «أَنْ» التفسيريةَ ينبغي أن يَسْبِقَها قولٌ يُفَسَّر بها» أمَّا ما ذكره مِنْ مَنْعِ الواو أَنْ تكونَ «أَنْ» تفسيريةً فواضح، وأمَّا قولُه: «يسبِقُها قولٌ» إصلاحُه أن يقولَ: «ما هو بمعنى القول لا حروفه» ثم قال: «ويمكنُ تصحيحُ هذا القولِ بأن يكون التقدير: وأمرناك، ثم فَسَّر هذا الأمرَ بـ«احكم». ومنع الشيخُ[4] من تصحيحِ هذا القول بما ذكره أبو البقاء، قال: «لأنه لم يُحْفَظْ من لسانِهم حذفُ الجملةِ المفسَّـرة بـ «أَنْ» وما بعدها» وهو كما قال. وقراءتا ضمٌّ نونِ «أن» وكسرِها[5] واضحتان مِمَّا تقدَّم في البقرة: الضمة للإتباع والكسر على أصل التقـاء الساكنين. والضميـرُ في «بينهم»: إمَّا لليهـود خاصـةً وإمَّـا لجميـع المتحاكمين.

قوله: «أَنْ يَفْتِنُوك» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: احْذَرْهم مخافةَ أَنْ يَفْتِنوك. والثاني: أنها بدلٌ من المفعول على جهةِ الاشتمال كأنه [قال]: «واحْذَرْهُمْ فتنتهم» كقولك: «أعجبني زيد علمُه». وقوله: «فإنْ

---

(١) يرى الخليل أنها في محل جر ويرى سيبويه أنها في محل نصب. انظر: الكتاب ١/١٧.

(٢) يلاحظ أن الأوجه الثلاثة على تقدير أن «أن» مصدرية والأمر بعدها صلتها، وذلك على خلاف الوجه الرابع.

(٣) الإملاء ١/٢١٨.

(٤) البحر ٣/٥٠٤.

(٥) ذكر أبو حيان القراءتين من دون نسبة. البحر ٣/٥٠٤.

تَوَلَّوا» قال ابن عطية[1]: «قبلَه محذوفٌ يدل عليه الظاهرُ تقديرُه: لا تتبعْ واحذَرْ، فإنْ حَكَّموك مع ذلك واستقاموا لك فنعِمَّا ذلك، وإنْ تَوَلَّوا فاعَلْم»، ويَحْسُن أن يُقَدَّر هذا المحذوفُ المعادلُ بعد قوله: «لفاسقون». والذي ينبغي ألَّا يقال في هذا النوع ثَمَّ حذفٌ؛ لأن ذلك من بابِ فحوى الخطاب، والأمرُ فيه واضح.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿أفحُكْمَ﴾**: الجمهورُ على ضم الحاء وسكون الكاف ونصب الميم، وهي قراءةٌ واضحة، «حكمَ» مفعول مقدم، و«يبغون» فعل وفاعل، وهو المستفهم عنه في المعنى، والفاءُ فيها القولان المشهوران: هل هي مؤخرة عن الهمزة وأصلُها التقديمُ، أو قبلَها جملةٌ عَطَفَتْ ما بعدها عليها تقديره: أَيَعْدِلون عن حكمِك فيبغون حكمَ الجاهلية؟ وقرأ[2] ابن وثاب والأعرج وأبو رجاء وأبو عبدالرحمن برفع الميم، وفيها وجهان، أظهرُهما: ــ وهو المشهورُ عند المُعْرِبين ــ أنه مبتدأ، و«يبغون» خبره، وعائد المبتدأ محذوفٌ تقديرُه: «يَبْغُونه» حملاً للخبرِ على الصلة. إلا أن بعضهم جعلَ هذه القراءة خطأً، حتى قال أبو بكر بن مجاهد: «هذه القراءةُ خطأ»، وغيرُه يجعلُها ضعيفةً، ولا تبلغُ درجة الخطأ، قال ابن جني[3] في قول ابن مجاهد: «ليس كذلك، ولكنه وَجْهُ غيرِه أقوى منه، وقد جاء في الشعر، قال أبو النجم[4]:

١٧٣٩ــ قد أصبحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي
عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ

(١) المحرر ١٢٤/٥.
(٢) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٢١٥/٦؛ البحر ٥٠٥/٣.
(٣) المحتسب ٢١١/١.
(٤) البيت في الكتاب ٤٤/١؛ والمحتسب ٢١١/١؛ والهمع ٩٧/١؛ والدرر ٧٣/١.

أي: لم أصنعه». قال ابن عطية[1]: «هكذا الروايةُ[2] وبها يتم المعنى الصحيح، لأنه أرادَ التبـرُّؤ من جميع الذنوب، ولو نَصَب «كل» لكان ظاهرُ قوله أنه صنع بعضَه» قلت: هذا الذي ذكره أبو محمد معنى صحيح نصَّ عليه أهل علم المعاني والبيان، واستشهدوا على ذلك بقوله عليه السلام حين سأله ذو اليدين فقال: «أَقَصَرْتَ الصلاة أم نسيت؟ فقال «كلُّ ذلك لم يكن»[3] أرادَ عليه السلام انتفاءَ كلِّ فردٍ فردٍ، وأفاد هذا المعنى تقديمُ «كل»، قالوا: ولو قال: «لم يكن كلُ ذلك» لاحتمل الكلام أن البعض غيرُ منفيّ. وهذه المسألة تُسَمَّى عمومَ السلب، وعكسُها نحو: «لم أصنعْ كلَّ ذلك» يُسَمَّى سلبَ العموم، وهذه مسألةٌ مفيدة فأتقنتُها، وإن كان بعضُ الناسِ قد فهم عن سيبويه غيرَ ما ذكرت لك.

ثم قال ابن عطية[4]: «وهو قبيحٌ ـ يعني حَذْفَ العائد من الخبر ـ وإنما يُحْذَفُ الضمير كثيراً من الصلة، ويُحْذَفُ أقلَّ من ذلك من الصفة، وحَذْفُه من الخبرِ قبيحٌ» ولكنه رجَّح البيتَ على هذه القراءةِ بوجهَين، أحدُهما: أنه ليس في صدرِ قوله ألفُ استفهام تطلب الفعل كما هي في «أفحكم»، والثاني: أن [٢٤٨/أ] في البيت عوضاً من الهاء المحذوفة / وهو حرفُ الاطلاق، أعني الياء في «اصنعي»، فتضعفُ قراءة مَنْ قرأ «أفحكمُ الجاهلية يبغون». وهذا الذي ذكره ابن عطية في الوجه الثاني كلامٌ لا يعبأ به، وأمَّا الأول فهو قريبٌ من الصواب، لكنه لم ينهضْ في المنعِ ولا في التقبيح، وإنما ينهضُ دليلاً على الأحسنيَّة أو على أن غيرَه أَوْلى منه، وهذه المسألةُ ذكر بعضُهم الخلافَ فيها بالنسبة إلى

---

(١) المحرر ١٢٤/٥.

(٢) أي: برفع كل.

(٣) رواه البخاري (الفتح): الصلاة ٥٦٦/١؛ مسلم: المساجد ٤٠٣/١؛ أبو داود: الصلاة ٦١٧/١.

(٤) المحرر ١٢٥/٥.

نوعٍ، ونَفَى الخلافَ فيها ـ بل حكى الإجماع على الجواز ـ بالنسبة إلى نوعٍ آخر، فحكى الإجماعَ فيما إذا كان المبتدأُ لفظَ «كل» أو ما أشبهها في العمومِ والافتقار، فأمَّا «كل» فنحو[1]: «كلُّ رجلٍ ضربت» ويقويه قراءةُ ابن عامر: «وكلٌّ وعد الله الحسنى»[2]، ويريد بما أشبه «كلا» نحو: «رجلٌ يقولُ الحقَّ انصرْ» أي: انصُرْه، فإنه عامٌّ ويفتقر إلى صفة، كما أن «كلاًّ» عامةٌ وتفتقر إلى مضاف إليه، قال: «وإذا لم يكن المبتدأُ كذلك فالكوفيون يَمْنعون حذفَ العائد، بل ينصبون المتقدم مفعولاً به، والبصريون يُجيزون: «زيدٌ ضربتُ» أي ضربته، وذكر القراءةَ. وتعالى بعضُهم فقال: «لا يجوزُ ذلك» وأطلق، إلا في ضرورة شعر كقوله[3]:

١٧٤٠ـ وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا
بالحقِّ، لا يُحْمَدُ بالباطلِ

قال: «لأنه يؤدي إلى تهيئةِ العامل للعمل وقطعه عنه»، وقد أَتْقَنْتُ هذه المسألةَ وما نُقل فيها في كتابي «شرح التسهيل» فعليك بالالتفات إليه.

والوجه الثاني من التوجيهين المتقدمين أن يكونَ «يبغون» ليس خبراً للمبتدأ، بل هو صفةٌ لموصوفٍ محذوف وذلك المحذوفُ هو الخبر، والتقدير: «أفحكمُ الجاهليةِ حكمٌ يَبْغون»، وحَذْفُ العائدِ هنا أكثرُ لأنه كما تقدَّم يكثُر حَذْفُه من الصلةِ، ودونَه من الصفةِ، ودونَه من الخبر، وهذا ما اختاره ابنُ عطية[4] وهو تخريجٌ ممكنٌ، ونَظَّره بقوله تعالى: «من الذين

(١) سقطت الفاء من الأصل وهي واجبة بعد «أما».
(٢) الآية ١٠ من الحديد. وانظر: السبعة ٦٢٥.
(٣) تقدم برقم ٦٨٤.
(٤) المحرر ٥/١٢٥.

هادُوا يُحَرِّفون»[1] أي: قومٌ يُحَرِّفون» يعني في حذف موصوفٍ وإقامةِ صفتِه مُقامه، وإلا فالمحذوفُ في الآيةِ المنظَّرِ بها مبتدأٌ، ونظَّرها أيضاً بقوله[2]:

١٧٤١ـ وما الدهرُ إلا تارتانِ: فمنهما
أموتُ وأُخْرى أبتغي العيشَ أكدحُ

أي: تارةً أموتُ فيها. وقال الزمخشري[3]: «وإسقاطُ الراجع عنه كإسقاطِه في الصلة، كقوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللّهُ رسولاً[4] وعن الصفةِ: «في الناس رجُلان: [رجلٌ] أهنْتُ، ورجلٌ أكرمت» أي: رجلٌ أهنته[5] ورجلٌ أكرمته، وعن الحالِ في نحو: «مررت بهند يضرب زيد»[6]. قال الشيخ[7]: «إنْ عَنَى التشبيه في الحذف والحسن فليس كذلك لِما تقدَّم ذكرُه، وإن عنى في مطلق الحذفِ فمَسَلَّم».

وقرأ الأعمش وقتادة: «أَفَحَكَمَ» بفتح الحاء والكاف ونصب الميم، وهو مفردٌ يراد به الجنس لأن المعنى: أحُكَّامَ الجاهلية، ولا بد من حذف مضاف في هذه القراءة هو المُصَرَّحُ به في المتواترة تقديره: أَفَحُكْمَ حُكَّام الجاهليةِ.

والقُرَّاء[8] غيرَ ابنِ عامر على «يَبْغُون» بياء الغيبة نسقاً على ما تقدَّم من الأسماء الغائبة. وقرأ هو بتاء الخطاب على الالتفاتِ ليكون أبلغَ في زَجْرهم

---

(١) الآية ٤٦ من النساء.
(٢) البيت تقدم برقم ١٥٩٠.
(٣) الكشاف ١/٦١٩.
(٤) الآية ٤١ من الفرقان.
(٥) الأصل: «أهنت» «أكرمت» وهو سهو لأنه الشاهد.
(٦) أي: يضربها.
(٧) البحر ٣/٥٠٥.
(٨) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ١/٤١١.

وَرَدْعِهِم ومباكتته لهم، حيث واجهَهم بهذا الاستفهامِ الذي يَأْنَفُ منه ذَوُوالبصائِر. و «حُكْماً» نصباً على التمييز. وقوله: «لقوم» في هذه [اللام] ثلاثةُ أوجهٍ أحدها: أن يتعلَّقَ بنفسِ «حكماً» إذ المعنى أنَّ حكمَ اللَّـهِ للمؤمن على الكافر، والثاني: أنها للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوف كهي في «سُقْياً لك» و «هَيْتَ لك»[1]، وهو رأي الزمخشري[2]، وابن عطية[3] قال شيئاً قريباً منه، وهو أن المعنى: «يُبَيِّن ذلك ويُظْهِرُه لقوم». الثالث: أنها بمعنى «عند» أي: عند [قوم] وهذا ليس بشيء. ومتعلَّقُ «يوقنون» يجوز أن يُراد، وتقديرُه: يوقنون بالله وبحكمه، أو بالقرآن، ويجوز ألَّا يُرادَ على معنى وقوع الإيقان، وإليه ميلُ الزجاج[4]، فإنه قال: «يوقنون: يتبيَّنون عَدْلَ اللَّـهِ في حكمه».

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿**بعضُهم أولياءُ بعض**﴾: مبتدأ وخبر، وهذه الجملة لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ، سيقت تعليلاً للنهي المتقدم، وزعم الحوفي أنَّها في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «أولياء»، والأولُ هو الظاهر، والضمير في «بعضهم» يعودُ على اليهود والنصارى على سبيل الإجمال، والقرينة تبيِّن أنَّ بعضَ اليهودِ أولياءُ بعض، وأنَّ بعضَ النصارى أولياء بعضٍ، وبهذا التقريرِ لا يُحتاج كما زعم بعضُهم إلى تقدير محذوف يَصِحُّ به المعنى وهو: بعض اليهود أولياء بعض، وبعض النصارى أولياء بعض، قال: لأنَّ اليهود لا يتولَّوْن النصارى، والنصارى لا يتوَلَّوْن اليهود، وقد تقدَّم جوابه.

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿**فترى الذين**﴾: الجمهورُ على «تَرى» بتاء الخطاب، و «الذين» مفعول، فإن كانت الرؤيةُ بصريةً أو عُرْفانية ـ فيما نقله

---

(١) الآية ٢٣ من يوسف.
(٢) الكشاف ١/٦١٩.
(٣) المحرر ٥/١٢٦.
(٤) معاني القرآن ٢/١٩٨.

أبو البقاء[1] وفيه نظرٌ ـ فتكونُ الجملةُ من «يُسارعون» في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، وإنْ كانت قلبية فيكون «يسارعون» مفعولاً ثانياً. وقرأ[2] النخعي وابن وثاب: «فيَرى» بالياء وفيها تأويلان، أظهرُهما: أنَّ الفاعل ضميرٌ يعودُ على الله تعالى، وقيل: على الرأي من حيثُ هو، و«يُسارعون» بحالتِها، والثاني: أن الفاعل نفسُ الموصول والمفعول هو الجملةُ من قوله: «يسارعون» وذلك على تأويل حَذْفِ «أَنْ» المصدرية، والتقدير: ويرى القومُ الذين في قلوبهم مرض أَنْ يُسارعوا، فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» رُفِع الفعل كقوله[3]:

١٧٤٢ـ ألا أيُّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوَغى

. . . .

أجازَ ذلك ابن عطية[4]، إلا أنَّ هذا غيرُ مقيس، إذ لا تُحْذَف «أن» عند البصريين إلا في مواضعَ محفوظة. وقرأ[5] قتادة والأعمش: «يُسْرِعون» من أسرع. و«يقولون» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «يسارعون»، و«نخشى» في محلِّ نصب بالقول، و«أن تصيبَنا» في محل نصب بالمفعول أي: نخشى إصابتَنا. والدائرة صفة غالبة لا يُذْكر موصوفُها، والأصل: داوِرَة، لأنها من دار يدور. قوله: «أن يأتي» في محلِّ نصب: إمَّا على الخبر لـ«عسى» [٢٤٨/ب] وهو رأي الأخفش، / وإمَّا على أنها مفعولٌ به وهو رأيُ سيبويه[6] لئلا يلزمَ الإخبارُ عن الجثة بالحَدَث في قولك: «عسى زيدٌ أَنْ يقومَ»، وأجاز أبو البقاء[7] أن يكونَ «أن يأتي» في محلِّ رفعٍ على البدل من اسم «عسى» وفيه نظر.

---

(١) الإملاء ١/٢١٨.
(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥٠٨.
(٣) تقدم برقم ٥٢١.
(٤) المحرر ٥/١٢٨.
(٥) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥٠٨.
(٦) الكتاب ١/٤٧٧.
(٧) الإملاء ١/٢١٩.

قوله: «فيُصْبِحوا» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوب عطفاً على «يأتِيَ» المنصوب بـ«أَنْ»، والذي سَوَّغ ذلك وجودُ الفاءِ السببية، ولولاها لم يجز ذلك، لأن المعطوف على الخبر خبر، و«أن يأتي» خبرعسى، وفيه راجعٌ عائدٌ على اسمها، وقوله: «فيُصْبحوا» ليس فيه ضميرٌ يعود على اسمها فكان من حقِّ المسألةِ الامتناعُ لكنَّ الفاءَ للسببية، فَجَعَلَتْ الجملتين كالجملة الواحدة وذلك جارٍ في الصلة نحو: «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ»، والصفةِ نحو: «مررت برجل يبكي فيضحكُ عمرو»، والخبرِ نحو: «زيد يبكي فيضحك خالد»، ولو كانَ العاطفُ غيرَ الفاء لم يَجُز ذلك. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد الفاء في جواب التمني قالوا: «لأنَّ عسى تمنٍّ وترجٍّ في حق البشر». و«على ما أَسَرُّوا» متعلق بـ«نادمين»، و«نادمين» خبرُ «أصبح».

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿ويقولُ﴾**: قرأ[١] أبو عمرو والكوفيون بالواو قبل «يقول»، والباقون بإسقاطها، إلا أنَّ أبا عمرو نصب الفعل بعد الواو، وروى عنه علي بن نصر[٢] الرفع كالكوفيين، فتحصَّل فيه ثلاثُ قراءات: «يقول» من غير واو «ويقول» بالواو والنصب، «ويقول» بالواو والرفع. فأمَّا قراءةُ مَنْ قرأ «يقول» من غير واو فهي جملةٌ مستأنفة سِيقَتْ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه لمَّا تقدَّم قولُه تعالى: «فعسى الله أن يأتي بالفتح» إلى قوله: «نادمين»، سأل سائل فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيبَ بقوله تعالى: «يقولُ الذين آمنوا» إلى آخره، وهو واضح، والواو ساقطةٌ في مصاحف مكة والمدينة والشام، والقارىء بذلك هو صاحبُ هذه المصاحف، فإن القارئين بذلك ابنُ كثير المكي وابن عامر الشامي ونافع المدني، فقراءتهُم موافقةٌ لمصاحفهم، وليس في هذا

(١) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١١/١، والكوفيون عاصم وحمزة والكسائي.
(٢) علي بن نصر البصري روى عن أبي عمرو وهارون، وروى عنه ابنه نصر، توفي سنة ١٨٩. انظر: طبقات القراء ٥٨٢/١.

أنهم إنما قرؤوا كذلك لأجلِ المصحفِ فقط، بل وافَقَتْ روايتُهم مصاحفَهم على ما بيَّنْتُهُ غيرَ مرة.

وأمَّا قراءة الواو والرفع فواضحة أيضاً لأنها جملة ابتُدِىء بالإخبار بها، فالواوُ استئنافيةٌ لمجرد عطف جملة على جملة، فالواو ثابتة في مصاحف الكوفة والمشرق، والقارىءُ بذلك هو صاحبُ هذا المصحف، والكلام كما تقدَّم أيضاً. وأمَّا قراءةُ أبـي عمرو فهي التي تحتاج إلى فَضْلِ نظر، واختلف الناسُ في ذلك على ثلاثةِ أوجه، أحدُها: أنه منصوب عطفاً على «فيصبحوا» على أحد الوجهين المذكورين في نصبِ «فيُصْبحوا» وهو الوجه الثـاني، أعني كونَه منصوباً بإضمار «أَنْ» في جوابِ الترجِّي بعد الفاء إجراءً للترجِّي مُجْرىٰ التمني، وفيه خلافٌ مشهور بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يمنعونَه والكوفيون يُجيزونه مستدلِّين على ذلك بقراءةِ نافع: «لعله يزَّكَّى أو يَذَّكَّرُ فتنفعَه»[1] بنصب «تنفعه»، وبقراءة عاصم في روايـة حفص: «لعلي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطَّلِعَ»[2] بنصب «فأطَّلِعَ»، وسيأتي الجوابُ عن الآيتين الكريمتين في موضعِه. وهذا الوجهُ ـ أعني عطفَ «ويقول» على «فيصبحوا» ـ قاله الفارسي[3] وتبعه جماعةٌ، ونقله عنه أبو محمد بن عطية[4]، وذكرَه أبو عمرو بن الحاجب أيضاً، قال الشيخ شهابُ الدين أبو شامة بعد ذكره الوجهَ المتقدِّم: «وهذا وجهٌ جيد أفادنيه الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ولم أَرَه لغيرِه، وذكروا وجوهاً كلُّها بعيدةٌ متعسِّفة» انتهى. قلت: وهذا ـ كما رأيتَ ـ

---

(١) الآية ٤ من عبس، والنصب قراءة عاصم وليس كما ذكر. وانظر: السبعة ٦٧٢؛ معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٥.

(٢) الآية ٣٦ ـ ٣٧ من غافر. انظر: السبعة ٥٧٠؛ معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٥.

(٣) لم يذكر في الحجة ـ عند ذكره هذه القراءة ـ ما نُقِل عنه هنا، وإنما ذكر وجوهاً أخرىٰ انظرها في الحجة (خ) ٢/٣٩٥.

(٤) المحرر ٥/١٣٣ أشار إلى هذا التخريج ولم يعزه إلى أبـي علي.

منقولٌ مشهور عن أبـي علي الفارسي، وأمَّا استجادتُه هذا الوجهَ فإنما يتمشى على قول الكوفيين، وهو مرجوحٌ كما تقرر في علم النحو.

الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على المصدر قبلَه وهو الفتحُ كأنه قيل: فعسى اللَّـهُ أن يأتِيَ بالفتحِ وبأَنْ يقولَ، أي: وبقولِ الذين آمنوا، وهذا الوجهُ ذكره أبو جعفر النحاس[1]، / ونظَّروه بقول الشاعر[2]: [٢٤٩/أ]

١٧٤٣ـ لَـلُبْسُ عـبـاءةٍ وتَـقَـرَّ عـيـنـي
أحـبُّ إلـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّـفـوفِ

وقول الآخر[3]:

١٧٤٤ـ لقـد كـانَ في حَـوْلٍ ثَـواءٍ ثـويتُـه
تَـقَـضِّـي لُـبـانـاتٍ ويَـسْـأَمَ سـائِـمُ

وهذا مردودٌ من ثلاثةِ أوجه، أحدُها: أنه يؤدِّي ذلك إلى الفصل بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبـي، وذلك أنَّ الفتحَ على قولِه مؤولٌ بـ «أَنْ» والفعلِ تقديرُه: أَنْ يأتِيَ بأن يفتحَ وبأَنْ يقولَ، فيقعُ الفصلُ بقولـه: «فيُصبحوا» وهـو أجنبـي لأنـه معـطوفٌ على «يـأتي». الثـاني: أن هـذا المصـدرَ ـ وهو الفتح ـ ليس يُراد به انحلالُه لحرفٍ مصدري وفعلٍ، بل المرادُ به مصدرٌ غيرُ مرادٍ به ذلك نحو: يعجبني ذكاؤك وعلمك. الثالث: أنه وإنْ سُلِّم انحلالُه لحرف مصدري وفعل فلا يكون المعنى على: «فعسى الله أن يأتيَ بأَنْ يقولَ الذين آمنوا» فإنه نابٍ عنه نُبُوّاً ظاهراً.

الثالث ـ من أوجه نصبِ «ويقول» ـ: أنه منصوبٌ عطفاً على قوله:

---

(١) إعراب القرآن له ٥٠٣/١.
(٢) تقدم برقم ٧٠١.
(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

«يأتي» أي: فعسى اللَّـهُ أَنْ يأتيَ ويقولَ، وإلى ذلك ذهب الزمخشري(١) ولم يَعْتَرض عليه بشيء. وقد رُدَّ ذلك بأنه يلزمُ عطفُ ما لا يجوز أن يكون خبراً على ما هو خبر، وذلك أنَّ قولَه: «أن يأتيَ» خبرُ عسى وهو صحيحٌ، لأنَّ فيه رابطاً عائداً على اسم «عسى» وهو ضميرُ الباري تعالى، وقولُه: «ويقول» ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم «عسى» فكيف يَصِحُّ جَعْلُه خبراً؟ وقد اعتذر مَنْ أجازَ ذلك عنه بثلاثة أوجه، أَحدُها: أنه من باب العطفِ على المعنى، والمعنى: فَعَسى أَنْ يأتي الله بالفتح وبقولِ الذين آمنوا، فتكون «عسى» تامةً لإسنادها إلى «أَنْ» وما في حَيِّزها، فلا تحتاجُ حينئذ إلى رابط، وهذا قريبٌ من قولهم «العطف على التوهم» نحو: «فأَصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين»(٢). الثاني: أنّ «أَنْ يأتي» بدلٌ من اسمِ الله لا خبرٌ، وتكونُ «عسى» حينئذ تامةً، كأنه قيل: فعسى أن يقولَ الذين آمنوا، وهذان الوجهانِ منقولان عن أبـي عليّ الفارسيّ(٣)؟ إلا أنَّ الثاني لا يَصِحُّ لأنهم نَصُّوا على أنَّ عسى واخلولق وأوشك من بين سائر أخواتها يجوز أن تكونَ تامةً بشرطِ أن يكونَ مرفوعُها: «أن [٢٤٩/ب] يفعل»، قالوا: ليوجَدَ في الصورةِ مسندٌ ومسندٌ إليه، كما قالوا / ذلك في «ظن» وأخواتِها: إنَّ «أَنْ» و«أَنَّ» تسدُّ مسدَّ مفعوليها. والثالث: أن ثم ضميراً محذوفاً هو مصحِّحٌ لوقوعِ «ويقول» خبراً عن عسى، والتقدير: ويقولُ الذين آمنوا به أي: بالله، ثم حُذِفَ للعلم به، ذكر ذلك أبو البقاء(٤)، وقال ابن عطية(٥) بعد حكايتِه نصبَ «ويقولَ» عطفاً على «يأتي»: «وعندي في منع «عسى الله أن يقول المؤمنون» نظرٌ، إذ الله تعالى يُصَيِّـرهم يقولون ذلك بنصرهِ وإظهارِ دينه»

(١) الكشاف ١/٦٢٠.
(٢) الآية ١٠ من المنافقون، ويسمِّي بعض النحاة هذا بعطف التوهم، وذلك لأن جزم «وأكن» على تقدير سقوط الفاء من «أصدق».
(٣) الحجة (خ) ٢/٣٩٥.
(٤) الإملاء ١/٢١٩.
(٥) المحرر ٥/١٣٣.

قلت: قولُ ابن عطية في ذلك يشبه قولَ أبي البقاء في كونه قَدَّره ضميراً عائداً على اسم «عسى» يَصِحُّ به الربط. وبعضُ الناسِ يُكْثِرُ هذه الأوجه ويوصلُها إلى سبعة وأكثر، وذلك باعتبار تصحيحِ كلِّ وجهٍ من الأوجه الثلاثة التي ذكرتها لك، ولكن لا يخرج حاصلُها عن ثلاثة، وهو النصبُ: إمَّا عطفاً على «أن يأتي»، وإما على «فيصبحوا»، وإمَّا على «بالفتح»، وقد تقدَّم لك تحقيقها.

قوله: «جَهْدَ أيمانهم» في انتصابِه وَجْهان، أظهرُهما: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ ناصبُه «أَقْسموا» فهو من معناه، والمعنى: أَقْسَموا إقسامَ اجتهادٍ في اليمين. والثاني ـ أجازَه أبو البقاء[1] وغيره ـ أنه منصوبٌ على الحالِ كقولهم: «افعَلْ ذلك جَهْدَكَ» أي: مجتهداً، ولا يُبالَىٰ بتعريفه لفظاً فإنه مؤولٌ بنكرة على ما ذكرته لك، وللنحْويين في هذه المسألة أبحاث، والمعنى هنا: أقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم.

قوله: «إنهم لمعكم» هذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب فإنها تفسيرٌ وحكاية لمعنى القسم لا لألفاظِهم، إذ لو كانَتْ حكايةً لألفاظهم لقيل: إنَّا معكم، وفيه نظرٌ، إذ يجوزُ لك أن تقول: «حَلَفَ زيدٌ لأفعَلَنَّ» أو «ليفعلن»، فكما جاز أن تقولَ: «لَيَفْعَلنَّ» جاز أن يقال: «إنهم لمعكم» على الحكايةِ.

قوله: «حَبِطَتْ أعمالُهم» فيها أوجهٌ، أحدُها: أنها جملةٌ مستأنفة والمقصودُ بها الإخبارُ من الباري تعالى بذلك. الثاني: أنها دعاءٌ عليهم بذلك وهو قولُ الله تعالى نحو: «قُتِلَ الإنسانُ ما أكفرَه»[2]. الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ لأنها من جملة قول المؤمنين، ويَحْتمل معنيين كالمعنيين في الاستئناف، أعني كونَه إخباراً أو دعاءً. الرابع: أنها في محل رفعٍ على أنَّها خبرُ المبتدأ وهو «هؤلاء»، وعلى هذا فيحتمل قوله «الذين أقسموا» وجهين،

---

(١) الإملاء ١/٢١٩.

(٢) الآية ١٧ من عبس.

أحدُهما: أنه صفةٌ لاسمِ الإشارة، والخبر: «حَبِطَتْ أعمالُهم». والثاني: أنَّ «الذين» خبرٌ أولُ، / و«حَبِطت» خبرٌ ثانٍ عند مَنْ يُجيز ذلك. وجَعَلَ [٢٥٠/أ] الزمخشري[١] «حَبِطَتْ أعمالُهم» مُفْهِمَةً للتعجب. قال: «وفيه معنى التعجب كأنه قيل: ما أحبط أعمالَهم ما أخسرَهم»، وأجاز مع كونه تعجباً أن يكونَ من قولِ المؤمنين، فيكونَ في محل نصب، وأن يكونَ من قولِ الباري تعالى، لكنه أَوَّلَ التعجبَ في حق الله تعالى بأنه تعجيب، قال: «أو مِنْ قول الله عز وجل شهادةً لهم بحبوط الأعمال وتعجيباً من سوء حالهم». وقرأ[٢] أبو واقد والجراح: «حَبَطت» بفتح الباء، وهما لغتان، وقد تقدم ذلك[٣]. وقوله تعالى: «فأصبحوا» وجهُ التسبُّبِ في هذه الفاءِ ظاهرٌ.

آ. **(٥٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾**: «مَنْ» شرطيةٌ فقط لظهورِ أثرها[٤]، وقوله تعالى: «فسوف» جوابُها، وهي مبتدأة، وفي خبرها الخلاف المشهور، وبظاهره يتمسَّك مَنْ لا يشترط عودَ ضميرٍ على اسم الشرط من جملة الجواب، ومَنْ التزم ذلك قَدَّر ضميراً محذوفاً تقديره: «فسوف يأتي الله بقوم غيرهم»، فـ«هم» في «غيرهم» يعودُ على «مَنْ» على معناها. وقرأ[٥] ابن عامر ونافع: «يَرْتَدِدْ» بدالين. قال الزمخشري[٦]: «وهي في الإمام ـ يعني رسمَ المصحف ـ كذلك» ولم يبيِّنْ ذلك، ونَقَل غيرُه أنَّ كلَّ قارىء وافقَ مصحفَه، فإنها في مصاحف الشام والمدينة، «يرتدد» بدالين، وفي الباقية: «يرتدَّ»، وقد تقدَّم أنَّ الإدغام لغة تميم، والإظهارَ لغةُ الحجاز، وأنَّ

---

(١) الكشاف ١/٦٢٠.

(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥١٠.

(٣) انظر: الآية ٢١٧ من البقرة.

(٤) وهو جزم الفعل بالسكون وحُرِّك بالفتح لالتقاء الساكنين.

(٥) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ١/٤١٢.

(٦) ليس في الكشاف.

وجهَ الإظهارِ سكونُ الثاني جزماً أو وقفاً، ولا يُدْغَمُ إلا في متحرك، وأنَّ وجهَ الإدغام تحريكُ هذا الساكن في بعضِ الأحوال نحو: رُدَّا، رُدُّوا، رُدِّي، ولم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا، واردُدِ القوم، ثم حُمِل «لم يردَّ» و«رُدَّ» على ذلك، فكأن التميميين اعتبروا هذه الحركة العارضة، والحجازيين لم يَعْتبروها، و«منكم» في محل نصبٍ على الحال من فاعل «يرتد»، و«عن دينه» متعلِّقٌ بـ«يرتدَّ».

قوله تعالى: «يُحِبُّهم» في محلِّ جر لأنها صفة لـ«قوم»، و«يُحِبُّونه» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه معطوفٌ على ما قبلَه، فيكون في محلِّ جرٍّ أيضاً فوصفَهم بصفتين: وصفَهم بكونِه تعالى يحبُّهم وبكونهم يحبونه. والثاني أجازه أبو البقاء(١): أن يكون في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في «يحبهم» قال: «تقديره: وهم يحبونه». قلت: وإنما قَدَّر أبو البقاء لفظة «هم» ليخرجَ بذلك من إشكال: وهو أن المضارعَ المثبتَ متى وقع حالاً وجب تَجَرُّدُه من الواو نحو: «قمت أضحك» ولا يجوز: «وأضحك»، وإنْ وَرَدَ شيء أُوِّل بما ذكره أبو البقاء كقولهم: «قمت وأصك عينه» وقوله(٢):

١٧٤٥ـ .... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا

أي: وأنا أصك، وأنا أَرْهَنُهم، فَتُؤَوَّلُ الجملةُ إلى جملة اسمية فيصِحُّ اقترانها بالواو، ولكن لا ضرورةَ في الآية الكريمة تَدْعُو إلى ذلك حتى يُرْتَكَب، فهو / قولٌ مرجوح. وقُدِّمَتْ محبةُ الله تعالى على محبتهم لشرفها وسَبْقِها، [٢٥٠/ب] إذ محبتُه تعالى لهم عبارةٌ عن إلهامِهم فعلَ الطاعةِ وإثابتِه إياهم عليها.

قوله: «أذلَّةٍ على المؤمنين أعزَّةٍ على الكافرين» هاتان صفتان أيضاً لقوم، واستدلَّ بعضُهم على جوازِ تقديمِ الصفة غير الصريحة على الصفة

---

(١) الإملاء ١/٢١٩.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

الصريحة بهذه الآيةِ، فإنَّ قوله: «يُحِبُّهم» صفةٌ وهي غير صريحة، لأنها جملة مؤولة بمفرد، وقوله «أذلة ــ أعزة» صفتان صريحتان لأنهما مفردتان، وأمَّا غيره من النحويين فيقول: متى اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤولة وجبَ تقديمُ الصريحةِ إلا في ضرورة شعر كقولِ امرىءِالقيس(١):

١٧٤٦ـ وفَـرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسـودَ فـاحِـمٍ
أثـيثٍ كـقِنْـوِ الـنَّخْلة المُـتَـعَـثْكِـلِ

فقدَّم قوله «يُغَشِّي» ــ وهو جملة ــ على «أسود» وما بعده وهن مفردات، وعند هذا القائل أنه يُبدأ بالمفرد ثم بالظرف أو عديلِه ثم بالجملة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: «وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانَه»(٢)، وهذه الآية حجةٌ عليه، وكذا قوله تعالى: «وهذا كتابٌ أَنْزلناه مبارك»(٣). قال الشيخ(٤): «وفيها دليلٌ على بطلان مَنْ يعتقد وجوبَ تقديم الوصفِ بالاسم على الوصف بالفعل إلا في ضرورة» ثم ذَكَر الآيةَ الأخرى. قلت: وليس في هاتين الآيتين الكريمتين ما يَرُدُّ قولَ هذا القائل. أما هذه الآية فيحتمل أن يكون قولُه تعالى: «يحبهم ويحبونه» جملةَ اعتراض لأنَّ فيها تأكيداً وتسديداً للكلام، وجملةُ الاعتراض تقعُ بين الصفةِ وموصوفِها كقوله تعالى: «وإنَّه لَقَسَمٌ ــ لو تعلون ــ عظيم»(٥) فـ «عظيم» صفةٌ لـ «قَسَم»، وقد فَصَل بينهما بقولُه: «لو تعلمون» فكذلك فَصَلَ هنا بين قوله «بقوم» وبين صفتهم وهي «أذلة ــ أعزة» بقولِه «يُحِبُّهم ويحبونه»، فعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب. وأمَّا «وهذا كتابٌ

(١) من معلقته، وهو في شرح القصائد العشر للتبريزي ١٠٦. والفرع: الشعر التام، والأثيث: المتراكب، والمتعثكل: المتدلّي.
(٢) الآية ٢٨ من غافر.
(٣) الآية ٩٢ من الأنعام.
(٤) البحر ٥١٢/٣.
(٥) الآية ٧٦ من الواقعة.

أَنْزلناه مبارك» فلا نسلِّم أن «مبارك» صفةٌ، بل يجوزُ أن يكونَ خبراً بعد خبر، ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هو مبارك، ولو استدل على ذلك بآيتين غير هاتين لكان أقوى، وهما قوله تعالى: «ما يَأْتيهم من ذِكْرٍ من ربهم مُحْدَثٍ»(١) «ما يأتيهم من ذِكْرٍ من الرحمن مُحْدَثٍ»(٢)، فقدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالصريح، ويحتمل أَنْ يُقال: لا نُسَلِّم أن «مِنْ ربهم» و«مِنَ الرحمن» صفتان لجواز أَنْ يكونا حالين مُقَدَّمَيْن من الضميرِ المستترِ في «مُحْدَثٍ» أي: مُحْدَثٍ إنزالُه حالَ كونِه من ربهم.

وأَذِلَّة جمعُ ذليل بمعنى متعطف، ولا يراد به الذليل الذي هو ضعيف خاضع مُهان، ولا يجوز أن يكون جمع «ذَلُول» لأنَّ / ذلولاً يجمع على «ذُلُل» [٢٥١/أ] لا على «أَذِلة»، وإن كان كلام بعضهم يوهم ذلك. قال الزمخشري(٣): «وَمْن زعم أنه من الذُّل الذي هو نقيض الصعوبة فقد غَبِـي(٤) عنه أن ذَلُولا لا يُجمع على أَذِلة». وأَذِلّة وأَعِزة جمعان لذليل وعزيز وهما مثالا مبالغة، وعَدَّى «أذلة» بـ«على» وإن كان أصلُه أن يتعدى باللام لِما ضُمِّن من معنى الحُنُوِّ والعطف، والمعنى: عاطفين على المؤمنين على وجهِ التذلُّلِ لهم والتواضعِ، ويجوزُ أَنْ يكون المعنى: أنهم مع شرفهم وعلوِّ طبقتهم وفَضْلِهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم، ونحوه قولُه تعالى: «أَشِدَّاءُ على الكفار رُحَماءُ بينهم»(٥) ذكر هذين الوجهين أبو القاسم الزمخشري(٦). قال الشيخ(٧): «قيل: أو لأنه على حَذْفِ مضاف، التقدير: على فَضْلِهم على المؤمنين،

---

(١) الآية ٢ من الأنبياء.
(٢) الآية ٥ من الشعراء.
(٣) الكشاف ١/٦٢٣.
(٤) غبـي: خفي.
(٥) الآية ٢٩ من الفتح.
(٦) الكشاف ١/٦٢٣.
(٧) البحر ٣/٥١٢.

والمعنى: أنهم يَذِلُّون ويَخْضَعُون لِمَنْ فُضِلوا عليه مع شَرَفِهم وعلوِّ مكانتِهم» وذَكَر آيةَ الفتح. قلت: وهذا هو قولُ الزمخشري بعينِه، إلا أنَّ قولَه «على حَذْفِ مضاف» يُوهم حذفَه وإقامةَ المضافِ إليه مُقامه، وهنا حَذَف «على» الأولى وحَذَفَ المضافَ والمضافَ إليه معاً، ولا أدري ما حَمَله على ذلك؟

ووقع الوصفُ في جانبِ المحبة بالجملةِ الفعلية لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، وهو مناسبٌ فإنَّ محبَّتهم للّهِ تعالىٰ تُجَدِّدُ طاعاتِه وعبادتَه كلَّ وقتٍ، ومحبةُ اللّهِ إياهم تُجَدِّدُ ثوابَه وإنعامَه عليهم كل وقت. ووقع الوصفُ في جانبِ التواضعِ للمؤمنين والغِلْظةِ على الكافرين بالاسم الدالِّ على المبالغةِ دلالةً على ثبوتِ ذلك واستقرارِه وأنه عزيزٌ فيهم، والاسمُ يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ، وقَدَّم الوصفَ بالمحبة منهم ولهم على وصفِهم بأذلَّة وأَعِزَّة لأنهما ناشِئتان عن المحبتين، وقَدَّم وصفَهم المتعلِّق بالمؤمنين على وصْفِهم المتعلق بالكافرين لأنه آكدُ وألزمُ منه، ولشرفِ المؤمنِ أيضاً.

والجمهورُ على جَرِّ «أذِلَّـة ـ أَعِزَّة» على الـوصفِ كما تقـدم، قال الزمخشري[١]: «وقُرِىء «أَذِلَّةً وأَعِزَّةً» بالنصبِ على الحال» قلت: الذي قرأ «أَذِلَّة» هو عبدالله بن مسعود، إلا أنه قرأ بدل «أعزة»: «غُلَظاءَ على الكافرين» وهو تفسيرٌ، وهي حالٌ من «قوم»، وجاز ذلك وإن كان «قوم» نكرةً لقُرْبِه من المعرفة إذ قد تخصَّص بالوصف.

قوله تعالى: «يُجاهِدُون» يحتمل ثلاثة أَوجه، أحدها: أن يكونَ صفةً أخرى لـ «قوم» ولذلك جاء بغيرِ واو، كما جاءَتِ الصفتان قبلَه بغيرها. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المستكن في «أعزة» أي: يَعُزُّون مجاهدين، قالَه أبو البقاء[٢]، وعلى هذا فيجوزُ أن تكونَ حالاً من الضميرِ في

---

(١) الكشاف ١/٦٢٣ وهي قراءة ابن ميسرة كما في الشواذ ٣٣.

(٢) الإملاء ١/٢١٩.

«أَذِلَّة» أي: يتواضعون للمؤمنين حالَ كونِهم مجاهـدين، أي: لا يَمْنَعَهُم الجهادُ في سبيل الله من التواضع للمؤمنين، وحاليَّتُها من ضمير «أعزة» أظهر من حاليَّتِها مِمَّا ذكرت، ولذلك لم يَسُغْ أن تُجْعَلَ المسألةُ من التنازع. الثالث: أن يكونَ مستأنفاً سِيق للإخبارِ بأنهم يجاهِدون في نصرة دين الله تعالى.

قوله تعالى: «ولا يَخافُون» فيه أوجه، أحدها: أن يكون / معطوفاً على «يُجاهِدُون» فتجري فيه الأوجهُ السابقة فيما قبله. الثاني: أن تكونَ الواوُ للحال، وصاحبُ الحالِ فاعلُ «يجاهدون»، قال الزمخشري[1]: «أي: يجاهِدُون وحالُهم في المجاهدةِ غيرُ حالِ المنافقين»، وتَبِعه الشيخ[2] ولم يُنْكِرْ عليه، وفيه نظرٌ، لأنَّهم نصُّوا على أن المضارع المنفي بـ «لا» أو «ما» كالمثبت في أنه لا يجوز أن تباشِرَه واوُ الحال، وهذا كما ترى مضارعُ منفي بـ «لا» إلا أَنْ يُقال: إن ذلك الشرطَ غير مُجْمَعٍ عليه، لكنَّ العلةَ التي مَنَعوا لها مباشرةَ الواوِ للمضارع المثبتِ موجودةٌ في المضارعِ المنفيِّ بـ «لا» و «ما» وهي: أنَّ المضارعَ المثبتَ بمنزلةِ الاسمِ الصريح، فإنك إذا قلت: «جاء زيدٌ يضحكُ» [كان] في قوةِ «ضاحكاً»، و «ضاحكاً» لا يجوز دخولُ الواوِ عليه فكذلك ما أشبهه وهو في قوته، وهذه موجودةٌ في المنفي، فإنَّ قولك «جاء زيدٌ لا يضحكُ» في قوةِ «غيرَ ضاحك» و «غيرَ ضاحك» لا تدخلُ عليه الواوُ، إلَّا أن هذا يُشْكِلُ بأنهم نَصُّوا على أن المنفي بـ «لم» و «لما» يجوزُ فيه دخولُ الواو مع أنه في قولِك: «قام زيد لم يضحكْ» بمنزلةِ «غيرَ ضاحك»، ومِنْ دخول الواو قولُه تعالى: «أم حَسِبْتُم أَنْ تدخُلوا الجنةَ ولَـمَّا يأتِكم»[3] ونحوُه. الثالث: أن تكون الواوُ للاستئناف، فيكونَ ما بعدها جملةً مستأنفة مستقلة بالإخبار، [٢٥١/ب]

(١) الكشاف ٦٢٣/١.
(٢) البحر ٥١٣/٣.
(٣) الآية ٢١٤ من البقرة.

وبهذا يحصُل الفرقُ بين هذا الوجهِ وبين الوجهِ الذي جَوَّزْتُ فيه أن تكون الواو عاطفةً مع اعتقادِنا أنَّ «يجاهدون» مستأنفٌ وهو واضح.

واللَّوْمَةُ: المَرَّةُ من اللَّوْم، قال الزمخشري[1]: «وفيها وفي التنكير مبالغتان كأنه قيل: لا يَخافون شيئاً قَطُّ من لوم أحدٍ من اللُّوَّام»، و«لومة» مصدرٌ مضافٌ لفاعله في المعنى، فإن قيل: هل يجوزُ أن يكونَ مفعولُه محذوفاً، أي: لا يخافون لومةَ لائمٍ إياهم؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز عند الجمهور، لأنَّ المصدرَ المحدودَ بتاء التأنيث لا يعملُ، فلو كان مبنياً على التاء عَمِلَ كقوله[2]:

١٧٤٧ــ فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ
عقابَك قد كانوا لنا بالموارِدِ

فأعمل «رهبةٌ» لأنه مبنيٌّ على التاء، ولا يجوز أن يعملَ المحدودُ بالتاء إلا في قليلٍ من كلامِهم كقوله[3]:

١٧٤٨ــ يُحايي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ
بضربةِ كَفَّيهِ المَلا وَهْو راكِبُ

يصفُ رجلاً سقى رجلاً ماءً فأحياه به وتيمَّم بالتراب، والمَلا: التراب، فنصب «الملا» بـ«ضربة» وهو مصدرٌ محدودٌ بالتاء. وأصل لائم: لاوِم، لأنه من اللَّوْم فأُعِلَّ كقائم. /. [٢٥٢/أ]

و«ذلك» في المشار إليه به ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنه جميع ما تقدَّم من الأوصافِ التي وُصِف بها القومُ من المحبةِ والذلةِ والعزةِ والمجاهدة في سبيلِ

(١) الكشاف ١/٦٢٣.
(٢) تقدم برقم ٩٨٢.
(٣) تقدم برقم ٩٨٣.

الله وانتفاءِ خوفِ اللائمةِ من كلِّ أحدٍ، واسمُ الإشارة يَسُوغ فيه ذلك، أعني أنه يقعُ بلفظِ الإفراد مشاراً به لأكثر مِنْ واحدٍ، وقد تقدَّم تحقيقُه في قوله تعالى: «عوانٌ بين ذلك»[1]. والثاني: أنه مشارٌ به إلى حُبِّ الله لهم وحُبِّهم له. والثالث: أنه مشارٌ به إلى قوله: «أَذِلَّة» أي: لِين الجانب وتَرْكُ الترفُّع، وفي هذين تخصيصٌ غيرُ واضحٍ، وكأنَّ الحاملَ على ذلك مجيءُ اسمِ الإشارة مفرداً. و«ذلك» مبتدأٌ، و«فَضْلُ الله» خبرُه، و«يؤتيه» يحتملُ ثلاثةَ أوجه، أظهرُها: أنه خبرٌ ثان، والثاني: أنه مستأنفٌ. والثالث: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال كقوله: «وهذا بَعْلي شيخاً»[2].

آ. (٥٥) **قوله تعالى: ﴿إنَّما وَلِيُّكم اللّـهُ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ، و«رسولُه» و«الذين» عطفٌ على الخبر. قال الزمخشري[3]: «قد ذُكِرَتْ جماعةٌ فهلَّا قيل: إنما أولياؤكم. وأجابَ بأنَ الوِلايةَ بطريقِ الأصالةِ لله تعالى، ثم نَظَّم في سلكِ إثباتها لرسوله وللمؤمنين، ولو جيء به جمعاً فقيل: «إنما أولياؤكم» لم يكنْ في الكلامِ أصلٌ وتَبَعٌ». قلت: ويَحْتمل وجهاً آخرَ وهو أنَّ «وَلِيّ» بزنة فَعِيل، وفعيل قد نصَّ عليه أهلُ اللسان أنه يقعُ للواحدِ والاثنين والجماعة تذكيراً وتأنيثاً بلفظ واحد، يقال: «الزيدون صديقٌ، وهند صديقٌ»، وهذا مثلُه، غايةُ ما فيه أنه مقدَّمٌ في التركيب، وقد أجابَ الزمخشري وغيرُه بذلك في قوله تعالى «وما قومُ لوطٍ منكم ببعيد»[4]، وذكر وجهَ ذلك وهو شِبْهُه بالمصادر وسيأتي تحقيقُه. وقرأ ابن مسعود[5]: «إنما مَوْلاكم» وهي تفسير لا قراءة.

قوله تعالى: «الذين يُقيمون الصلاة» فيه خمسةُ أوجه، أحدها: أنه

---

(١) الآية ٦٨ من البقرة.
(٢) الآية ٧٢ من هود.
(٣) الكشاف ١/٦٢٣.
(٤) الآية ٨٩ من هود.
(٥) البحر ٣/٥١٣.

مرفوعٌ على الوصفِ لقولِه «الذين آمنوا»، وَصَفَ المؤمنين بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وذكر هاتين العبادتين دونَ سائرِ فروعِ الإيمان لأنهما أفضلُها. الثاني: أنه مرفوعٌ على البدلِ من «الذين آمنوا». الثالث: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الذين. الرابع: أنه عطفُ بيانٍ لما قبله؛ فإنَّ كلَّ ما جاز أن يكونَ بدلاً جاز أن يكون بياناً إلا فيما استُثْني[1] وقد ذكرْتُه فيما تقدم. الخامس: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، وهذا الوجهُ والذي قبلَه من باب القطع عن التبعية. قال الشيخ[2]: ـ بعد أن نقلَ عن الزمخشري وَجْهَيْ البدلِ وإضمارِ المبتدأ فقط ـ «ولا أَدْري ما الذي مَنَعه من الصفةِ، إذ هو المتبادَرُ إلى الذهن، ولأنَّ المُبْدَلَ منه على نية الطرحِ، وهو لا يَصِحُّ هنا / لأنه هو الوصفُ المترتِّب عليه [صحةُ] ما بعده من الأوصاف». قلت: لا نسلِّمُ أنَّ المتبادَرَ إلى الذهن الوصفُ بل البدلُ هو المتبادرُ، وأيضاً فإنَّ الوصفَ بالموصولِ على خلافِ الأصل؛ لأنه مؤولٌ بالمشتقِّ وليس بمشتقٍ، ولا نُسَلِّم أنَّ المبدلَ منه على نيةِ الطَرْحِ، وهو المنقولُ عن سيبويه[3]. [٢٥٢/ب]

قوله: «وهم راكعون» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرُهما: أنها معطوفةٌ على ما قبلَها من الجملِ فتكونُ صلةً للموصولِ، وجاء بهذه الجملةِ اسميةً دونَ ما قبلَها، فلم يَقُلْ «ويركعون» اهتماماً بهذا الوصفِ؛ لأنه أظهرُ أركانِ الصلاة. والثاني: أنها واوُ الحال وصاحبُها هو واو «يُـؤْتون» والمرادُ بالركوعِ الخضوعُ أي: يؤتون الصدقة وهم متواضِعُون للفقراءِ الذين يتصدَّقون عليهم، ويجوز أَنْ يُرادَ به الركوع حقيقةً؛ كما رُوي عن علي أميرِ المؤمنين أنه تصدَّقَ بخاتَمِه وهو راكعٌ.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٧٥.

(٢) البحر ٣/٥١٤.

(٣) الكتاب ١/٣٧٢؛ وانظر: المقتضب ٤/٣٩٩.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَتولَّ﴾**: «مَنْ» شرطٌ في محل رفع بالابتداءِ، وقولُه: «فإنَّ حزبَ الله» يحتمل أن يكونَ جواباً للشرط، وبه يحتجُّ مَنْ لا يشترطُ عَوْدَ ضميرٍ على اسم الشرط إذا كان مبتدأ، ولقائل أن يقولَ: إنما جازَ ذلك لأنَّ المرادَ بحزب الله هو نفس المبتدأ، فيكون من بابِ تكرارِ المبتدأ بمعناه، وفيه خلافٌ: الأخفشُ يُجيزه فإنَّ التقدير: ومَنْ يتولَّ اللّهَ ورسولَه والذين آمنوا فإنه غالبٌ، فوضَع الظاهرَ موضعَ المضمرِ لفائدةٍ وهي التشريفُ بإضافةِ الحزبِ إلى الله تعالى، ويحتمل أن يكونَ الجوابُ محذوفاً لدلالةِ الكلام عليه أي: ومَنْ يتولَّ اللّهَ ورسولَه والذين آمنوا يَكُنْ من حزبِ الله الغالبِ أو يُنْصَرْ ونحوه. ويكون قوله: «فإنَّ حزب الله» دالاً عليه، وعلى هذين الاحتمالين فلا دلالة في الآية على عدمِ اشتراط عَوْدِ ضميرٍ على اسم الشرط. وقوله: «فإن حزب الله هم الغالبون» في محلِّ جزم إنْ جعلناه جواباً للشرط، ولا محلَّ له إن جعلناه دالاً على الجواب. وقوله: «هم» يحتمل أن يكون فصلاً وأن يكونَ مبتدأ و«الغالبون» خبرُه، والجملة خبر «إنَّ»، وقد تقدَّم الكلام على ضمير الفصل وفائدته[١]. والحِزْبُ: الجماعة فيها غلظةٌ وشدةٌ، فهو جماعةٌ خاصة.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿لا تتخِذُوا الذين اتخذوا دينَكم﴾**: الآية، فالذين وصلته هو المفعولُ الأول لقولِه: «لا تتَّخِذوا»، والمفعول الثاني هو قوله: «أولياء»، و«دينَكم» مفعولٌ أولُ لـ «اتخذوا»، و«هُزُوا» مفعول ثان، وتقدَّم ما في «هُزْءاً» من القراءات والاشتقاق[٢]. وقوله: «مِن الذين أوتوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محل نصب على الحال، وصاحبها فيه وجهان أحدُهما: أنه الموصولُ / الأول. والثاني: أنه فاعل «اتَّخذوا». الثاني من [٢٥٣/أ]

---

(١) انظر: إعراب الآية ١٢ من البقرة.

(٢) انظر الآية ٦٧ من البقرة.

الوجهين الأولين[١] أنه بيان للموصول الأول، فتكونُ «مِنْ» لبيانِ الجنس، وقوله: «مِنْ قبلكم» متعلق» بـ أوتوا »؛ لأنهم أُوتوا الكتابَ قبل المؤمنين، والمرادُ بالكتابِ الجنسُ.

قوله: «والكفار» قرأ[٢] أبو عمرو والكسائي: «والكفارِ» بالخفض، والباقون بالنصب، وهما واضحتان، فقراءةُ الخفض عَطْفٌ على الموصول المجرور بـ«من»، ومعناها أنه نهاهم أن يتخذوا المستهزئين أولياءَ، وبيَّن أن المستهزئين صنفان: أهلُ كتاب متقدم وهم اليهود والنصارى، وكفارٌ عبدةُ أوثان، وإن كانَ اسمُ الكفر ينطلق على الفريقين، إلا أنه غَلَب على عبدة الأوثان: الكفار، وعلى اليهود والنصارى: أهل الكتاب. قال الواحدي: «وحجةُ هذه القراءةِ من التنزيلِ قولُه تعالى: «ما يودُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين»[٣] اتفقوا على جَرِّ«المشركين» عطفاً على أهل الكتاب، ولم يُعْطَفْ على العامل الرافعِ»، يعني بذلك أنه قد أَطْلَق الكفار على أهل الكتاب وعلى عبدة الأوثان: المشركين، ويدل على أنَّ المرادَ بالكفار في آية المائدة المشركون قراءةُ[٤] عبدالله: «ومن الذين أشركوا»، ورُجِّحت قراءةُ أبي عمرو أيضاً بالقرب، فإن المعطوفَ عليه قريبٌ، ورُجِّحت أيضاً بقراءة أُبَيّ: «ومن الكفار» بالإتيان بـ«من». وأمَّا قراءةُ الباقين فوجهُها أنه عطفٌ على الموصول الأول أي: لا تتخذوا المستهزئين ولا الكفار أولياء، فهو كقوله تعالى: «لا يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياءَ من دونِ المؤمنين»[٥]، إلا أنه ليس في هذه القراءة تعرُّضٌ للإخبار باستهزاءِ المشركين»، وهم مستهزئون أيضاً،

---

(١) أي في إعراب «من الذين أوتوا».
(٢) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١٣/١.
(٣) الآية ١٠٥ من البقرة.
(٤) البحر ٥١٥/٣؛ القرطبي ٢٢٣/٦.
(٥) الآية ٢٨ من آل عمران.

قال تعالى: «إنَّا كفَيْناك المستهزئين»[1]، والمراد بهم مشركو العربِ، ولوضوحِ قراءةِ الجرِّ قال مكي بن أبي طالب[2]: «ولولا اتفاقُ الجماعة على النصب لاخترت الخفضَ لقوته في المعنى، ولقربِ المعطوف من المعطوف عليه».

آ. (٥٨) والضمير في: ﴿اتَّخذوها﴾: يجوز أن يعودَ على الصلاة ـ وهو الظاهر ـ ويجوز أن يعودَ على المصدرِ المفهومِ من الفعل أي: اتخذوا المناداةَ، ذكره الزمخشري[3]، وفيه بُعْدٌ، إذ لا حاجةَ تدعو إليه مع التصريحِ بما يَصْلُح أن يعودَ عليه الضميرُ بخلاف قوله تعالى: «اعدِلوا هو أقرب»[4] /. [٢٥٣/ب]
وقوله: «ذلك بأنهم» مبتدأٌ وخبر أي: ذلك الاستهزاءُ مستقر بسبب عدم عَقْلِهم.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿تَنْقِمُون﴾**: قراءة الجمهور بكسر القاف، وقراءة[5] النخعي وابن أبي عبلة وأبي حيوة بفتحها، وهاتان القراءتان مُفَرَّعتان على الماضي وفيه لغتان: الفصحى ـ وهي التي حكاها ثعلب في فصيحه ـ نَقَم بفتح القاف يَنْقِم بكسرها، والأخرى: نَقِم بكسر القاف ينقَم بفتحها، وحكاها الكسائي، ولم يُقْرأ في قوله تعالى: «وما نَقَموا منهم»[6] إلا بالفتح.
وقوله: «إلا أَنْ آمنَّا» مفعولٌ لـ «تنقمون» بمعنى: تكرهون وتَعيبون وهو استثناء مفرغ. و «منا» متعلقٌ به، أي: ما تكرهون من جهتِنا إلا الإيمانَ، وأصلُ «نَقَم» أن يتعدَّى بـ «على» تقول: «نَقَمْتُ عليه كذا» وإنما عُدِّي هنا بـ «مِنْ»

---

(١) الآية ٩٥ من الحجر.
(٢) الكشف لمكي ٤١٤/١.
(٣) الكشاف ٦٢٤/١.
(٤) الآية ٨ من المائدة.
(٥) الشواذ ٣٣؛ البحر ٥١٦/٣.
(٦) الآية ٨ من البروج.

لمعنى سأذكره. وقال أبو البقاء[1]: «ومِنَّا مفعولُ تَنْقِمون الثاني، وما بعد «إلا» هو المفعولُ الأول، ولا يجوزُ أن يكونَ «منَّا» حالاً مِنْ «أَنْ» والفعل لأمرين، أحدُهما: تقدُّم الحالِ على «إلاَّ»، والثاني: تقدُّم الصلة على الموصول، والتقدير: هل تكرهون منا إلا إيمانَنا» انتهى. وفي قوله مفعولُ أولُ وثانٍ نظرٌ، لأنَّ الأفعالَ التي تتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسها وإلى الآخر بحرف الجر محصورةٌ كأمر، واختار، واستغفر، وصَدَّق، وسَمَّى، ودعا بمعناه، وزَوَّج، ونبَّأ، وأنبأ، وخَبَّر، وأَخْبر، وحَدَّث غيرَ مضمَّنةٍ معنى أعلم، وكلُّها يجوز فيها إسقاطُ الخافضِ والنصبُ، وليس هذا منها. وقوله: «ولا يجوز أن يكونَ حالاً» يعني أنه لو تأخَّر بعد «أن آمنَّا» لفظةُ «منا» لجازَ أن تكونَ حالاً من المصدر المؤولِ من «أَنْ» وصلتِها، ويصير التقديرُ: هل تَكْرهون إلا الإيمان في حال كونه منا، لكنه امتنع مع تقدُّمِهِ على «أن آمنَّا» للوجهين المذكورين، أحدُهما: تقدُّمه على «إلاَّ»، ويعني بذلك أن الحال لا تتقدم على «إلاَّ»، ولا أدري ما يمنع ذلك؟ لأنه إذا جَعَل «منَّا» حالاً من «أَنْ» وما في حَيِّزها كان عاملُ الحال مقدراً، ويكونُ صاحبُ الحال محصوراً، وإذا كان صاحبُ الحال محصوراً وجبَ تقديمُ الحالِ عليه، فيقال: «ما جاء راكباً إلا زيد» و «ما ضَرَبْتُ مكتوفاً إلا عمراً»، فـ «راكباً» و «مكتوفاً» حالان مقدمان وجوباً لحصرِ صاحبَيْهما فهذا مثلُه. وقوله: «والثاني: تقدُّم الصلة على الموصول» لم تتقدَّمْ صلةٌ على موصول، بيانه: أن الموصول هو «أن» والصلة «آمنا» و «منَّا» ليس متعلقاً بالصلة بل هو معمول لمقدر، ذلك المقدَّرُ في الحقيقة منصوبٌ بـ «تَنْقِمون» فما أدري ما توهَّمه حتى قال ما قال؟ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ حالاً لكن
[٢٥٤/أ] لا لِما ذَكر بل لأنه / يؤدِّي إلى أنه يصير التقديرُ: هل تَنْقِمون إلا إيمانَنا منا، فَمِنْ نفسِ قوله «إيماننا» فُهِم أنه منَّا، فلا فائدةَ فيه حينئذ. فإن قيل: تكون حالاً

(١) الإملاء ١/ ٢٢٠.

مؤكدة. قيل: خلافُ الأصل، وليس هذا من مظانِّها، وأيضاً فإنَّ هذا شبيهٌ بتهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه، فإنَّ «تَنْقِمون» يطلب هذا الجار طلباً ظاهراً.

وقرأ الجمهور «وما أُنْزِل إلينا وما أُنْـزِل» بالبناء للمفعول فيهما، وقرأ[1] أبو نهيك: «أَنْزل، وأَنْزل» بالبناء للفاعل، وكلتاهما واضحة.

قوله تعالى: «وأَنَّ أكثَركم فاسقون» قرأ الجمهورُ: «أَنَّ» مفتوحةَ الهمزة، وقرأ[2] نعيم بن ميسرة بكسرها. فأمَّا قراءةُ الجمهور فتحتمل «أنَّ» فيها أنْ تكونَ في محل رفع أو نصب أو جر، فالرفعُ من وجه واحد وهو أن تكونَ مبتدأً والخبر محذوف. قال الزمخشري[3]: «والخبر محذوف أي: فسقُكم ثابت معلومٌ عنـدكم، لأنكم علمتم أنَّا على الحق وأنتم على الباطل، إلا أنَّ حبَّ الرئاسة وجمع الأموال لا يَدَعُكم فتنصفوا» فقدَّر الخبر متأخراً. قال الشيخ[4]: «ولا ينبغي أن يُقَدَّر الخبرُ إلا مقدماً لأنه لا يُبْتَـدَأُ بـ «أنَّ» على الأصحِّ إلا بعد «أمَا» انتهى. ويمكن أن يقال: يُغْتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغْتفـر في اللفظية، لا سيما أن هذا جارٍ مَجْرى تفسير المعنى، والمرادُ إظهار ذلك الخبر كيف يُنْطَق به، إذ يقال إنه يرى جواز الابتداء بـ «أنَّ» مطلقاً، فحصل في تقدير الخبر وجهان بالنسبة إلى التقديم والتأخير.

وأمَّا النصبُ فمِنْ ستة أوجه، أحدها: أن يُعْطَفَ على «أن آمَنَّا»، واستُشْكل هذا التخريج من حيث إنه يصير التقديرُ: هل تكرهون إلا إيمـاننـا وفسقَ أكثـركم، وهم لا يَعْترفون بأن أكثرَهم فاسقون حتى يكرهونه[5]. وأجيب عن ذلك، فأجاب الزمخشري[6] وغيرُه بأنَّ المعنى: وما تنقمون منا إلا الجمعَ بين

---

(١) البحر ٣/٥١٦.
(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥١٦.
(٣) الكشاف ١/٦٢٥.
(٤) البحر ٣/٥١٧.
(٥) لعل الأنسب: يكرهوه.
(٦) الكشاف ١/٦٢٤.

أيماننا وبين تَمَرُّدكم وخروجكم عن الإيمان، كأنه قيل: وما تنكرون منا إلا مخالفَتكم حيث دَخَلْنا في دين الإسلام وأنتم خارجون منه».

ونقل الواحدي عن بعضهم أنَّ ذلك من باب المقابلة والازدواج، يعني أنه لَمَّا نقم اليهود عليهم الإيمانَ بجميع الرسل وهو مما لا يُنْقَم ذكَرَ في مقابلته فِسْقَهم، وهو مِمَّا يُنْقَم، ومثلُ ذلك حسنٌ في الازدواج، يقول القائل: «هل تنقم مني إلا أني عَفَوْتُ عنك وأنك فاجر» فَيَحْسُن ذلك لإتمام المعنى بالمقابلة. وقال أبو البقاء[1]: «والمعنى على هذا: إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم، أي: كرهتم مخالفتَنا إياكم، وهذا كقولك للرجل: ما كرهتَ مني إلا أني مُحَبَّبٌ للناس وأنك مُبْغَضٌ» وإن كان لا يعترف بأنه مُبْغَض. وقال ابن عطية[2]: «وأنَّ [٢٥٤/ب] أكثركم فاسقون / هو عند أكثر المتأوِّلين معطوفٌ على قوله: «أن آمنَّا» فيدخُل كونُهم فاسقين فيما نَقَموه، وهذا لا يتَّجِهُ معناه» ثم قال بعد كلام: «وإنما يتجه على أن يكون معنى المحاورة: هل تَنْقِمون منا إلا مجموعَ هذه الحال من أنَّا مؤمنون وأنتم فاسقون، ويكون «وأنَّ أكثركم فاسقون» مِمَّا قَرَّره المخاطب لهم، وهذا كما تقولُ لِمَنْ يخاصِمُ: «هل تَنْقِم عليَّ إلا أن صدقتُ أنا وكَذَبْتَ أنت» وهو لا يُقِرُّ بأنه كاذب ولا يَنْقِم ذلك، لكن معنى كلامك: هل تَنْقِم إلا مجموعَ هذه الحال» وهذا هو مجموعُ ما أجاب به الزمخشري والواحدي.

الوجه الثاني من أوجه النصب: أن يكونَ معطوفاً على «أن آمنَّا» أيضاً، ولكنْ في الكلامِ مضافٌ محذوفٌ لصحةِ المعنى، تقديرُه: «واعتقادَ أن أكثركم فاسقون» وهو معنى واضح، فإنَّ الكفار ينقِمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون، الثالث: أنه منصوبٌ بفعل مقدَّر تقديرُه: هل تنقمون منا إلا إيماننا، ولا تنقمون

---

(١) الإملاء ١/ ٢٢٠.
(٢) المحرر ٥/ ١٣٩.

فِسْقَ أكثركم. الرابع: أنه منصوبٌ على المعية، وتكونُ الواوُ بمعنى «مع» تقديرُه: وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ مع أن أكثَركم فاسقون. ذَكَر جميعَ هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري[1]. الخامس: أنه منصوبٌ عطفاً على «أنْ آمنَّا» و «أن آمنَّا» مفعولٌ من أجله فهومنصوب، فعَطَفَ هذا عليه، والأصلُ: «هل تَنْقِمون إلا لأجْلِ إيمانِنا، ولأجلِ أنَّ أكثَركم فاسقون»، فلمَّا حُذِف حرفُ الجر من «أن آمنَّا» بقِي منصوباً على أحدِ الوجهين المشهورين، إلا أنه يقال هنا: النصبُ ممتنعٌ من حيث إنه فُقِد شرطٌ من المفعول له، وهو اتحاد الفاعلِ، والفاعلُ هنا مختلفٌ، فإنّ فاعل الانتقام غير فاعل الإيمان، فينبغي أن يُقَدَّر هنا محلُّ «أن آمنَّا» جراً ليس إلا، بعد حذفِ حرفِ الجر، ولا يَجْري فيه الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه في محلِّ «أنْ»[2] إذا حُذِف منها حرفُ الجر، لعدمِ اتحاد الفاعل. وأُجيب عن ذلك بأنَّا وإن اشترطنا اتحادَ الفاعلِ فإنَّا نجوِّزُ اعتقادَ النصبِ في «أَنْ» و «أَنَّ» إذا وقعا مفعولاً من أجله بعد حَذْفِ حرفِ الجر لا لكونِهما مفعولاً من أجله، بل من حيث اختصاصُهما من حيث هما بجواز حذف حرف الجر لطولِهما بالصلةِ، وفي هذه المسألةِ بخصوصِها خلافٌ مذكور في بابِه، ويدلُّ على ذلك ما نقلَه الواحدي عن صاحبِ «النظم»، فإن صاحب «النظم» ذَكَر عن الزجاج[3] معنىً، وهو: هل تكرهون إلا إيمانَنا وفسقَكم، أي: إنما كرهتم إيمانَنا وأنتم تعلمون أنَّا على حقٍّ لأنكم فسقتم بأنْ أقمتم على دينِكم، وهذا معنى قولِ الحسن، فعلى هذا يجب أن يكونَ موضعُ «أَنَّ» في قوله: «وأنَّ أكثَركم» نصباً بإضمار اللام على تأويل «ولأنَّ أكثَركم» والواوُ زائدةٌ، فقد صَرَّح صاحبُ «النظم» بما ذكرته. الوجه السادس: أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعول من أجله لتنقِمون، والواوُ زائدةٌ كما تقدَّم

---

(١) الكشاف ١/٦٢٤.

(٢) يرى الخليل أن محلها الجر، ويرى سيبويه أن محلها النصب، انظر: الكتاب ١/١٧.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٠٥.

تقريرُه. وهذا الوجه الخامس[1] يحتاج إلى تقرير ليُفْهَم معناه، قال الشيخ[2] بعد ذِكْرِ ما نَقَلْتُه من الأوجه المتقدمةِ عن الزمخشري: «ويظهرُ وجهٌ ثامن [٢٥٥/أ] / ولعله يكون الأرجحَ، وذلك أن «نَقَم» أصلُه أن يتعدَّى بـ«على» تقول: «نَقَمت عليه»، ثم تبني منه افْتَعَل إذ ذاك بـ«من»، ويُضَمَّن معنى الإصابة بالمكروه، قال تعالى: «ومَنْ عادَ فينتقمُ الله منه»[3]، ومناسَبَةُ التضمين فيها أنَّ مَنْ عاب على شخصٍ فِعْلَه فهو كارهٌ له، ومصيبُه عليه بالمكروه، فجاءت هنا فَعَل بمعنى افْتَعَل كقَدَرَ واقتدر، ولذلك عُدِّيت بـ«مِنْ» دون «على» التي أصلُها أن تتعدَّى بها، فصار المعنى: وما تنالون منا وما تصيبوننا بما نَكْرَهُ إلا أن آمنا، أي: إلَّا لِأنْ آمنَّا، فيكون «أن آمنَّا» مفعولاً من أجله، ويكون «وأنَّ أكثركم فاسقون» معطوفاً على هذه العلة، وهذا ــ والله أعلم ــ سببُ تعديتِه بـ«مِنْ» دون «على». انتهى ما قاله، ولم يُصَرِّحْ بكونِه حينئذ في محلِّ نصبٍ أو جر، إلَّا أنَّ ظاهرَ حالِه أن يُعْتَقَد كونُه في محلِّ جرٍّ، فإنه إنما ذُكِر في أوجه الجر.

وأمَّا الجرُّ فمن ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه عطفٌ على المؤمَنِ به، قال الزمخشري[4]: «أي: وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ بالله وبما أُنْزِل، وبأن أكثركم فاسقون» وهذا معنى واضح، قال ابن عطية[5]: «وهذا مستقيمُ المعنى، لأنَّ إيمانَ المؤمنين بأنَّ أهلَ الكتابِ المستمرين على الكفر بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم فَسَقة هو مما ينقمونه». الثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على علةٍ محذوفةٍ

---

(١) عاد إلى مناقشة الوجه الخامس لأنه ذكر الوجه السادس على هامش المخطوطة، أي إنه استدركه بعد فراغه من ذكر الأوجه.
(٢) البحر ٣/٥١٧.
(٣) الآية ٩٥ من المائدة.
(٤) الكشاف ١/٦٢٤.
(٥) المحرر ٥/١٤٠.

تقـديرهـا: ما تَنْقِمـون منا إلا الإيمـان لقلة إنصافِكم وفسقِكم وإتبـاعِكم شهواتِكم، ويدلُّ عليه تفسيرُ الحسن البصري «بفسقِكم نَقَمتم علينا»، ويُروى «لفسقهم نَقَموا علينا الإيمان». الثالث: أنه في محلِّ جرٍّ عطفاً على محل «أَنْ آمنَّا» إذا جعلناه مفعولاً من أجله، واعتقَدْنا أنَّ «أنَّ» في محل جر بعد حذف الحرف، وقد تقدَّم ما في ذلك في الوجه الخامس، فقد تحصَّل في قوله تعالى: «وأن أكثركم فاسقون» أحدَ عشرَ وجهاً، وجهان في حالة الرفع بالنسبة إلى تقدير الخبر: هل يُقَدَّرُ مُقدَّماً وجوباً أو جوازاً، وقد تقدَّم ما فيه، وستةُ أوجه في النصب، وثلاثةٌ في الجر. وأمَّا قراءةُ ابن ميسرة فوجهها أنها على الاستئنافِ، أخبر أنَّ أكثرَهم فاسقون، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ لعطفِها على معمول القول، أمرَ نبيَّه صلى الله عليه وسلم أن يقولَ لهم: هل تنقِمون إلى آخره، وأن يقول لهم: إنَّ أكثركم فاسقون، وهي قراءة جَلِيَّةٌ واضحة.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿قل هل أنبِّئكم﴾**: المخاطب في «أنبِّئكم» فيه قولان، أحدهما ــ وهو الذي لا يَعْرِف أكثرُ / أهلِ التفسير غيرَه: أنه يُراد [٢٥٥/ب] به أهلُ الكتاب الذين تقدَّم ذكرُهم. والثاني: أنه للمؤمنين، قال ابن عطية[(١)]: «ومَشَى المفسرون في هذه الآية على أن الذين أُمَر أَنْ يقول لهم: «هل أنبِّئكم» هم اليهودُ والكفار المتَّخذون دينَنا هزواً ولعباً، قال ذلك الطبري[(٢)]، ولم يُسْنِـد في ذلك إلى متقـدِّمٍ شيئاً، والآيـة تحتمل أن يكـونَ القـولُ للمؤمنين». انتهى، فعلى كونه ضميرَ المؤمنين واضحٌ، وتكونُ أَفْعَلُ التفضـيل ــ أعني «بشرّ» ــ على بابِها، إذ يصير التقدير: قل هل أنبِّئكم يا مؤمنون بشرٍّ من حال هؤلاء الفاسقين؟ أولئك أسلافُهم الـذين لعنهم الله، وتكون الإشـارةُ بـ «ذلك» إلى حالِهم، كذا قَدَّره ابنُ عطية[(٣)]، وإنما قَدَّر مضافاً، وهو حال

(١) المحرر ٥/١٤٠.
(٢) تفسير الطبري ١٠/٤٣٥.
(٣) المحرر ٥/١٤٠.

ليصِحَّ المعنى، فإن «ذلك» إشارةٌ للواحدِ، ولو جاءَ مِنْ غيرِ حَذْفِ مضافٍ لقيل: بشرٍّ من أولئكم بالجمع. وقال الزمخشري[1]: «ذلك» إشارةٌ إلى المنقومِ، ولا بد من حذفِ مضافٍ قبلَه أو قبل «من» تقديرُه: بشرٍّ من أهل ذلك، أو دينِ مَنْ لَعَنَه [الله] » انتهى. ويجوزُ ألَّا يقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ لا قبلُ ولا بعدُ، وذلك على لغةِ مَنْ يُشير للمفردِ وللمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً بإشارةِ الواحدِ المذكر، ويكون «ذلك» إشارةً إلى الأشخاصِ المتقدِّمين الذين هم أهلُ الكتابِ، كأنه قيل: بشرٍّ من أولئك، يعني أن السلف الذي لهم شَرٌّ من الخَلَفِ، وعلى هذا يجيء قولُه «مَنْ لَعَنَه» مفسِّراً لنفس«ذلك»، وإنْ كان ضميرَ أهلِ الكتاب وهو قولُ عامةِ المفسرين فيُشْكِل ويحتاج إلى جواب.

ووجهُ الإشكالِ أنه يصيرُ التقديرُ: «هل أنبِّئكم يا أهلَ الكتاب بشرٍّ من ذلك، و «ذلك» يُراد به المنقومُ وهو الإيمان، وقد عُلِم أنه لا شرَّ في دينِ الإسلامِ البتةَ، وقد أجابَ الناسُ عنه، فقال الزمخشري[2] عبارةً قَرَّر بها الإشكالَ المتقدمَ، وأجابَ عنه بعد أَنْ قال: «فإنْ قلت: المثوبةُ مختصةٌ بالإحسانِ فكيف وَقَعَتْ في الإساءةِ؟ قلت: وُضِعَتْ موضعَ عقوبةٍ فهو كقوله[3]:

١٧٤٩ــ . . . . تحيةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ

ومنه «فبشِّرهم بعذاب أليم»[4]، وتلك العبارةُ التي ذكرتُها لك هي أن قال: «فإنْ قلت: المعاقَبُ من الفريقين هم اليهودُ، فلِمَ شُورك بينهم في العقوبة؟ قلت: كان اليهودُ ــ لُعِنوا ــ يزعمون أن المسلمين ضالُّون مستوجبون

---

(١) الكشاف ١/٦٢٥.
(٢) الكشاف ١/٦٢٥.
(٣) تقدم برقم ٦٦٥.
(٤) الآية ٢١ من آل عمران.

للعقوبة، فقيل لهم: مَنْ لعنه الله شرٌّ عقوبةً في الحقيقة واليقينِ من أهل الإسلام في زعمكم ودعواكم» وفي عبارته بعضُ علاقة وهي قوله: «فلِمَ شُورك بينهم» أي: بين اليهود وبين المؤمنين، وقوله: «من الفريقين» يعني بهما أهلَ الكتاب المخاطبين بـ«أنبِّئكم»، ومَنْ لعنه الله وغَضِب عليه، وقوله «في العقوبة» أي: التي وَقَعَت المثوبةُ /موقعَها، ففسَّرها بالأصل، وفَسَّر [٢٥٦/أ] غيرُه المثوبةَ هنا بالرجوعِ إلى الله تعالى يومَ القيامة، ويترتَّب على التفسيرين فائدةٌ ستظهرُ لك قريباً.

و «مثوبةً» نصبٌ على التمييز، ومميِّزُها «شَرٌّ»، وقد تقدم في البقرة(١) الكلامُ على اشتقاقِها ووزنِها فَلْيلتفت إليه. وقوله: «عند الله» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بنفسِ «مَثُوبة» إنْ قُلْنا إنها بمعنى الرجوع، لأنك تقول: «رَجَعْتُ عنده»، والعندية هنا مجازية. والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لـ«مثوبة»، وهو في محلِّ نصبٍ إنْ قلنا: إنها اسمٌ محض، وليست بمعنى الرجوع بل بمعنى عقوبة.

وقرأ الجمهور: «أُنَبِّئكم» بتشديد الباء من «نَبَّأ». وقرأ(٢) إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب: «أُنْبِئُكم» بتخفيفها من «أنبأ»، وهما لغتان فصيحتان. والجمهور أيضاً على «مَثُوبة» بضم الثاء وسكون الواو، وقرأ(٣) الأعرج وابن بريدة(٤) ونبيح وابن عمران(٥): «مَثْوَبة» بسكون الثاء وفتح الواو،

---

(١) الآية ١٠٣.

(٢) القرطبي ٦/٢٣٥؛ البحر ٣/٥١٨.

(٣) الشواذ ٣٣؛ المحتسب ١/٢١٣؛ البحر ٣/٥١٨.

(٤) عبدالله بن بريدة الأسلمي، تابعي ثقة، توفي سنة ١١٥. انظر: تهذيب التهذيب ٥/١٥٧.

(٥) في الأصل: «ونبيح بن عمران» بسقوط الواو وهو سهو، وابن عمران هو الحسن بن عمران وتقدَّمت ترجمته.

وجعلها ابن جني[1] في الشذوذ كقولهم «فاكهة مَقْوَدَةٌ للأذى». بسكون القاف وفتح الواو، يعني أنه كان من حقها أن تُنْقَلَ حركةُ الواو إلى الساكن قبلها، وتُقْلَبَ الواوُ ألفاً، فيقال: مثابة ومَقادة كما يقال: «مَقام» والأصل: «مَقْوَم».

قوله تعالى: «مَنْ لعنه» في محل [«مَنْ»] أربعة أوجه، أحدها: أنه في محل رفع على خبر مبتدأ مضمر تقديره: هو مَنْ لعنه الله، وقَدَّر مكي[2] قبله مضافاً محذوفاً، قال: «تقديرُه: لَعْنُ مَنْ لعنَه الله» ثم قال: وقيل: «مَنْ» في موضعِ خفضٍ على البدلِ مِنْ «بشرٍّ» بدلِ الشيءِ من الشيء وهو هو، وكان ينبغي له أن يقدِّرَ في هذا الوجه مضافاً محذوفاً كما قَدَّره في حالة الرفع، لأنه إنْ جَعل «شراً» مراداً به معنىً لزمه التقدير في الموضعين، وإن جعله مراداً به الأشخاصُ لَزِمه ألاّ يُقَدِّر في الموضعين. الثاني: أنه في محل جر كما تقدَّم بيانُه عن مكي. الثالث: أنه في محلِّ نصبٍ على البدل من محل «بشر». الرابع: أنه في محلِّ نصبٍ على أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر يدل عليه «أُنَبِّئكم» تقديره: أُعَرِّفكم مَنْ لعنه الله، ذكره أبو البقاء[3]. و «مَنْ» يُحْتَمل أن تكونَ موصولة وهو الظاهرُ، ونكرةً موصوفة. فعلى الأول لا محلَّ للجملة التي بعدها، وعلى الثاني لها محلٌّ بحسب ما يُحْكَمُ على «مَنْ» بأحد الأوجه السابقة، وقد حَمَل على لفظِها أولاً في قوله «لعنه» و «عليه» ثم على معناها في قوله: «منهم القردة»، ثم على لفظها في قوله: «وعَبدَ الطاغوت» [٢٥٦/ب]
/ ثم على لفظِها في قوله: «أولئك»، فجَمَع في الحمل عليها أربع مرات.

و «جَعَل» هنا بمعنى «صَيَّر» فيكون «منهم» في محل نصب مفعولاً ثانياً، قُدِّم على الأول فيتعلق بمحذوف أي: صَيَّر القردة والخنازير كائنين منهم،

---

(١) المحتسب ١/٢١٣.
(٢) المشكل ١/٢٣٦.
(٣) الإملاء ١/٢٢٠.

وجعلَها الفارسي[١] في كتاب «الحجة» له بمعنى خلق. قال ابن عطية[٢]: «وهذه منه ـ رحمه الله ـ نزعةٌ اعتزالية لأن قوله: «وعبد الطاغوت» تقديره: ومَنْ عبد الطاغوت»، والمعتزلة لا ترى أن الله تعالى يصيِّر أحداً عابدَ طاغوت». انتهى. والذي يُفَرُّ منه في التصيير هو بعينِه موجودٌ في الخلق، وللبحث فيه موضع غير هذا تعرضت له في التفسير الكبير. وجَعَلَ الشيخ[٣] قولَه تعالى «مَنْ لعنَه الله» إلى آخره مِنْ وَضْعِ الظاهر موضعَ المضمرِ تنبيهاً على الوصف الذي به حصل كونهم شراً مثوبةً، كأنه قيل: قل هل أنبِّئكم بشرٍّ من ذلك عند الله مثوبةً؟ أنتم، أي: هم أنتم، ويَدُلُّ على هذا المعنى قوله بعد: «وإذا جاؤوكم قالوا آمنَّا»، فيكون الضميرُ واحداً، وجَعَلَ هذا هو الذي تقتضيه فصاحةُ الكلام. وقرأ[٤] أُبَـيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود: «مَنْ غَضِبَ الله عليهم وجعلَهم قردةً» وهي واضحةٌ.

قوله: «وعَبَدَ الطاغوت» في هذه الآية أربعٌ وعشرون قراءةً[٥]، اثنتان في السبع، وهما «وعَبَد الطاغوتَ» على أن «عَبَد» فعلٌ ماضٍ مبني للفاعل، وفيه ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» كما تقدم، وهي قراءة جمهور السبعة غيرَ حمزة. والثانية: «وعَبُدَ الطاغوتِ» بضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت، وهي قراءةُ حمزة ـ رحمه الله ـ والأعمش ويحيى بن وثاب. وتوجيهُها كما قال الفارسي[٦] وهو أن «عَبُداً» واحدٌ يُراد به الكثرةُ مثلَ قوله تعالى: «وإنْ تَعُدُّوا

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٩٧.
(٢) المحرر ٥/١٤١.
(٣) البحر ٣/٥١٨.
(٤) البحر ٣/٥١٨.
(٥) انظر: السبعة ٢٤٦؛ الكشف ١/٤١٤؛ الشواذ ٣٣؛ القرطبي ٦/٢٣٥؛ البحر ٣/٥١٩.
(٦) الحجة (خ) ٢/٣٩٧.

نعمةَ الله لا تُحْصُوها»[1] وليس بجمع «عبد» لأنه ليس في أبنيةِ الجمعِ مثلُه. قال: «وقد جاء على فَعُل لأنه بناء يُراد به الكثرةُ والمبالغةُ في نحو يَقُظ ونَدُس[2]، كأنه قد ذهب في عبادة الطاغوت كلَّ مذهب، وبهذا المعنى أجاب الزمخشري[3] أيضاً، قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «معناه الغلُوُّ في العبودية كقولهم: «رجل حَذُر وفَطُن» للبليغ في الحذر والفطنة، وأنشدَ لطَرَفة[4]:

١٧٥٠ـ أبني لُبَيْنَى إنَّ أمَّكُمُ
أَمَةٌ، وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ

وقد سَبَقهما إلى هذا التوجيهِ أبو إسحاق، وأبو بكر بن الأنباري، قال أبو بكر: «وضُمَّتِ الباءُ للمبالغةِ كقولهم للفَطِن: «فَطُن» وللحَذِر: «حَذُر»، يَضُمُّون العين للمبالغة، قال أوس بن حجر:

ـ أبني لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ
أَمَةٌ، وإنَّ أباكُمُ عَبُدُ

فضمَّ الباء، قلت: كذا نَسَب البيتَ لابن حجر، وقد قَدَّمْتُ أنه لطرفة، ومِمَّنْ نَسَبه لطرفةَ الشيخُ شهاب الدين أبو شامة. وقال أبو إسحاق[5]: «ووجْهُ قراءةِ حمزةَ أنَّ الاسمَ بُنِي على فَعُل كما تقول: «رجلٌ حَذُر» وتأويلُه أنه مبالغٌ في الحذر / فتأويلُ «عَبُد» أنَّه بَلَغ الغايةَ في طاعة الشيطانِ، وكأنَّ هذا اللفظَ [٢٥٧/أ]
لفظٌ واحدٌ يَدُلُّ على الجمعِ كما تقول للقوم «عَبُد العَصا» تريدُ عبيد العصا،

---

(١) الآية ٣٤ من إبراهيم.
(٢) الندس: الفَهِم الكيِّس.
(٣) الكشاف ٦٢٥/١.
(٤) البيت لأوس بن حجر وليس لطرفة، وهو في ديوانه ٢١؛ واللسان: «عبد» منسوباً لأوس أيضاً.
(٥) معاني القرآن ٢٠٦/٢؛ وأبو إسحق هو الزجاج.

فأخذ أبو عليّ هذا وبَسَطه بما ذَكَرْتُه عنه، ثم قال[1] «وجاز هذا البناءُ في عَبْد لأنه في الأصلِ صفةٌ، وإن كان قد استُعْمِل استعمالَ الأسماءِ، لا يُزيل ذلك عنه حكمَ الوصفِ كالأبطح[2] والأبرق استُعْمِلا استعمالَ الأسماءِ حتى جُمِعا جَمْعَها في قولهم: أبارق وأباطح كأجادِل جمع الأَجْدَل[3]، ثم لم يُزِلْ ذلك عنهما حكمَ الصفة، يَدُلُّك على ذلك مَنْعُهم له الصرفَ كأحمر، وإذا لم يَخْرج العبدُ عن الصفةِ لم يمتنعْ أَنْ يُبنى بناءَ الصفات على فَعُل نحو: «يَقُظ»، وإنما أَشْبَعْتُ العبارةَ هنا لأن بعض الناس طَعَن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء[4] والزجاج[5] وأبي عبيد ونصير الرازي[6] النحوي صاحب الكسائي. قال الفراء: «إنما يجوز ذلك في ضرورةِ الشعر ـ يعني ضمَّ باء «عَبُد» ـ فأمَّا في القراءة فلا» وقال أيضاً: «إنْ تكن لغةً مثلَ حَذُر وعَجُل جاز ذلك، وهو وجهٌ، وإلاَّ فلا تجوزُ في القراءة». وقال الزجاج: «هذه القراءةُ ليست بالوجهِ لأنَّ عَبُداً على فَعُل، وهذا ليس من أمثلةِ الجمعِ». وقال أبو عبيد: «إنما معنى العَبُد عندهم الأعبُد، يريدون خدَمَ الطاغوتِ، ولم نجد هذا يَصِحُّ عن أحد من فصحاء العرب أن العَبْد يقال فيه عَبُد وإنما هو عَبْد وأَعْبُد». وقال نصير الرازي[6]: «هذا وَهْمٌ مِمَّن قرأ به فليتقِ الله مَنْ قرأ به، وليسألْ عنه العلماء حتى يوقفَ على أنه غير جائز». قلت: قد سألوا عن ذلك العلماءَ ووجدوه صحيحاً في المعنى بحمد الله تعالى، وإذا تواتر الشيء قرآناً فلا التفاتَ إلى مُنْكِره لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَح لغيره.

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٩٨.

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى.

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) معاني القرآن له ١/٣١٥.

(٥) معاني القرآن له ٢/٢٠٦.

(٦) نصير بن يوسف الرازي، أخذ عن الكسائي وروى عنه داود بن سليمان. توفي سنة ٢٤٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٠.

وأمَّا القراءاتُ الشاذةُ فقرأ أُبَـيّ: «وعَبَدُوا» بواوِ الجمع مراعاةً لمعنى «مَنْ» وهي واضحةٌ. وقرأ الحسن البصري في رواية عَبَّاد[1]: «وعَبْدَ الطاغوتَ» بفتح العين والدال وسكون الباء ونصب التـاء من «الطاغـوت» وخَرَّجهـا ابن عطية[2] على وجهين أحدهما: أنه أراد: «وعَبْداً الطاغوت» فحـذف التنوينَ من «عبداً» لالتقاء الساكنين كقوله[3]:

١٧٥١ـ . . . . ولا ذاكـرَ اللّـهَ إلا قـليـلا

والثاني: أنه أراد «وعبَد» بفتح الباء على أنه فعلٌ ماضٍ كقراءة الجماعة إلا أنه سَكَّن العينَ على نحوِ ما سَكَّنها في قول الآخر[4]:

[٢٥٧/ب] ١٧٥٢ـ وما كلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ . . . .

بسكون اللام، ومثله قراءةُ أبـي السمال: «ولُعْنوا بما قالوا»[5] بسكون العين، قلت: ليس ذلك مثلَ «لُعْنوا» لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح، ومثلُ «سَلْفَ» قولُ الآخر[6]:

١٧٥٣ـ إنـمـا شِـعْـرِيَ مِـلْـحٌ قـد خُـلْطَ بـجُـلْجُـلانْ

---

(١) عباد بن ميسرة البصري، روى عن الحسن وابن المنكدر وعنه الغساني. انظر: تهذيب التهذيب ١٠٧/٥.

(٢) المحرر ١٤٣/٥.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) البيت للأخطل، وهـو في ديوانـه ١٨؛ والمحرر ١٤٣/٥؛ وأدب الكـاتب ٤٣٢؛ واللسان: سلف، وعجزه:

بـراجـعِ مـا قـد فـاتَـه بـرِدادِ

وسلف: تقدم، وصفقه: مصدر صفق البائع إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند كمال البيع، ورداد: ردُّ البيع.

(٥) الآية ٦٤ من المائدة؛ وانظر: الشواذ ٣٤.

(٦) تقدم برقم ١٢٧.

من حيث إنه خَفَّف الفتحة. وقال الشيخ[1] ـ بعد أن حكى التخريج الأول عن ابن عطية ـ: «وهذا التخريجُ لا يَصِحُّ لأنَّ عَبْداً لا يمكن أن ينصبَ الطاغوت، إذ ليس بمصدرٍ ولا اسمِ فاعل، فالتخريجُ الصحيح أن يكونَ تخفيفاً من «عَبَدَ» كـ«سَلْف» في «سَلَف». قلت: لو ذكر التخـريجين عن ابنِ عطية، ثم استشكلَ الأولَ لكان إنصافاً لئلا يُتَوَهَّم أن التخريجَ الثاني له[2]. ويمكن أن يقال: إنَّ «عَبْداً» لِـما في لفظه من معنى التذلل والخضوعِ دَلَّ على ناصبٍ للطاغوت حُذِفَ، فكأنه قيل: مَنْ يعبُد هذا العبدَ؟ فقيل: يعبُد الطاغوتَ، وإذا تقرَّر أنَّ «عَبْدَ» حُذِفَ تنوينُه فهو منصوبٌ عطفاً على القردة، أي: وجعلَ منهم عَبْداً للطاغوت.

وقرأ الحسن أيضاً في روايةٍ أخرى كهذه القراءة، إلا أنه جَرَّ «الطاغوت» وهي واضحةٌ فإنه مفرد يُراد به الجنسُ أُضيف إلى ما بعده. وقرأ الأعمش والنخعي وأبو جعفر: «وعُبِد» مبنياً للمفعول، «الطاغوتُ» رفعاً. وقرأ عبدالله كذلك إلا أنَّه زادَ في الفعلَ تاءَ التأنيث، وقرأ: «وعُبِدَتِ الطاغوتُ» والطاغوت يذكر ويؤنث، قال تعالى: «والذين اجتنبوا الطاغوتَ أن يعبُدوها»[3]، وقد تقدَّم في البقرة[4]. قال ابن عطية[5]: «وضَعَّفَ الطبري[6] هذه القراءةَ، وهي متجهةٌ»، يعني قراءةَ البناءِ للمفعول، ولم يبيِّنْ وجهَ الضعفِ ولا توجيهَ القراءة، ووجهُ الضعفِ أنه تخلو الجملة المعطوفة على الصلةِ من رابطٍ يـربطُهـا

---

(١) البحر ٣/٥١٩.

(٢) ولو أنصف المؤلف أيضاً لأقرَّ أن تخريج معظم القراءات التي خرَّجها في كتابه مقتبس من أبـي حيان ولم يفعل ذلك غالباً.

(٣) الآية ١٧ من الزمر.

(٤) الآية ٢٥٦.

(٥) المحرر ٥/١٤٥.

(٦) تفسير الطبري ١٠/٤٤٠.

بالموصول، إذ ليس في «عُبِد الطاغوتُ» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ لعنه الله»، لو قلت: «أكرمت الذين أهنتُهم وضُرِب زيدٌ» على أن يكون «وضُرِب» عطفاً على «أكرمت» لم يَجُزْ، فكذلك هذا. وأمَّا توجيهُها فهو كما قال أبو القاسم الزمخشري[1]: «إنَّ العائدَ محذوفٌ تقديرُه: «وعُبِد الطاغوتُ فيهم أوبينهم».

وقرأ ابن مسعود في روايةِ عبدالغفار[2] عن علقمة عنه: «وعَبُدَ الطاغوتُ» بفتح العين وضمِّ الباء وفتحِ الدالِ ورفعِ الطاغوت، وفيها تخريجان، أحدُهما: ـ ما ذكرَه ابن عطية[3] ـ وهو أن يصيرَ له أَنْ عُبِد كالخُلُقِ والأمرِ المعتاد المعروف، فهو في معنى فَقُه وشَرُف وظَرُف، قلت: يريد بكونِه في معناه أي: صار له الفقهُ والظرفُ خُلُقاً معتاداً معروفاً، وإلَّا فمعناه مغايرٌ لمعاني هذه الأفعالِ. والثاني: ـ ما ذكرَه الزمخشري[4] ـ وهو أَنْ صارَ معبوداً من دونِ الله كـ «أمُر» أي: صار أميراً، وهو قريبٌ من الأولِ وإنْ كان بينهما فرقٌ لطيفٌ.

[٢٥٨/أ] وقرأ ابن عباس في رواية عكرمة عنه ومجاهد / ويحيى بن وثاب: «وعُبُدَ الطاغوتِ» بضم العين والباء وفتح الدال وجر «الطاغوت» وفيها أقوال، أحدها: ـ وهو قول الأخفش ـ أنَّ عُبُداً جمع عبيد، وعبيد جمعُ عَبْد فهو جمعُ الجمعِ، وأنشد[5]:

١٧٥٤ ـ انسُبِ العبدَ إلى آبائِه
أسودَ الجِلْدَةِ من قومٍ عُبُدْ

---

(١) الكشاف ١/٦٢٦.
(٢) عبدالغفار بن عبدالله، روى عن عباس بن الفضل، وعنه إبراهيم بن علي، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ١/٣٩٧.
(٣) المحرر ٥/١٤٥.
(٤) الكشاف ١/٦٢٦.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «عبد» وشواهد الكشاف ٤/٣٧١؛ والمحرر ٥/١٤٥ وليس في «معاني القرآن» للأخفش إشارة إلى ما ينقل عنه.

وتابعه الزمخشري[1] على ذلك، يعني أنَّ عبيداً جمعاً بمنزلة رغيف مفرداً فيُجْمع جمعَه كما يُقال: رغيف ورُغُف. الثاني ـ وهو قولُ ثعلب ـ أنه جمعُ عابد كشارف وشُرُف، وأنشد[2]:

١٧٥٥ـ ألا يــا حَــمْــزُ لــلشُّــرُفِ الــنَّــواءِ
فــهــنَّ مُــعَــقَّــلاتٌ بــالــفِــنــاءِ

والثالث: أنه جَمْعُ عَبْد كسَقْف وسُقُف ورَهْن ورُهُن. والرابع: أنه جمع عِباد، وعِباد جمعُ «عَبْد»، فيكونُ أيضاً جمعَ الجمعِ مثل «ثِمار» هو جمع «ثَمَرة» ثم يُجْمع على «ثُمُر»، وهذا لأنَّ عِباداً وثِماراً جمعين بمنزلة كتاب مفرداً، وكتاب يجمع على كُتُب فكذلك ما وازَنَه.

وقرأ الأعمش: «وعُبَّدَ» بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ مفتوحةً وفتحِ الدال، «الطاغوت» بالجرِّ، وهي جمع عابِد كضُرَّب في جمع ضارِب وخُلَّص في جمع خالِص. وقرأ ابنُ مسعود أيضاً في رواية علقمة: «وعُبَدَ الطاغوت» بضمِّ العين وفتحِ الباء والدالِ، و«الطاغوتِ» جَرًّا، وتوجيهُها أنه بناءُ مبالغةٍ كحُطَم ولُبَد[3]، وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ يُراد به الجمعُ، والقولُ فيه كالقول في قراءةِ حمزة وقد تقدَّمَتْ.

وقرأ ابن مسعود في رواية علقمةَ أيضاً: «وعُبَّدَ الطاغوتَ» بضمِّ العين وبشد الباء مفتوحة وفتح الدال ونصب«الطاغوت»، وخَرَّجها ابن عطية[4] على

---

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في التاج «شرف» والمحرر ١٤٥/٥. والشرف: جمع شارف وهي الناقة المسنَّة.

(٣) لبد: كثير.

(٤) المحرر ١٤٥/٥.

أنها جمعُ عابد كضُرَّب في جمع ضارب، وحَذَف التنوين من «عبدا» لالتقاء الساكنين كقوله[1]:

١٧٥٦ـ .... ولا ذاكـرَ اللّـهَ إلا قـليـلا

قال: «وقد تقدَّم نظيرُه»، يعني قراءةَ: «وعَبْدَ الطاغوتَ» بفتح العين والدال وسكونِ الباءِ ونصبِ التاء، وكان ذَكَر لها تخريجين، أحدُهما هذا، والآخرُ لا يمكنُ وهو تسكينُ عينِ الماضي. وقرأ[2] بريدة الأسلمي فيما نقلَه عنه ابنُ جرير[3]: «وعابِد الشيطانِ» بنصبِ «عابد» وجَـرِّ «الشيطان» بـدلَ الطاغوت وهو تفسيرٌ لا قراءةٌ. وقرأ أبو واقد الأعرابـي: «وعُبَّاد» بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ بعدها ألف ونصبِ الدال، والطاغوتِ بالجر، وهي جمعُ عابد كضُرَّاب في ضارب.

وقرأ بعضُ البصريين: «وعِبادَ الطاغوتِ» بكسرِ العين، وبعد الباء المخففة ألف، ونصب الدال وجَرِّ«الطاغوت»، وفيها قولان: أحدهما: أنه جمع عابِد كقائِم وقِيام، وصائِم وصِيام. والثاني: أنها جمعُ عَبْد، وأنشد سيبويه[4]:

١٧٥٧ـ أتـوعِـدُني بقـومِـك يـابنَ حَجْـلٍ
أُشـابـاتٍ يُـخـالُـون الـعِـبـادَا

قال ابن عطية[5]: «وقد يجـوزُ أن يكونَ جمـعَ «عَبْد»، وقلمـا يأتي

---

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) قد يكون ابن بريدة وقد تقدمت ترجمته، أو يكون بريدة بن الحصيب الصحابـي، مات بالبصرة ٦٣، روى عنه عبدالله بن أوس. انظر: تهذيب التهذيب ١/٤٣٢.

(٣) تفسير الطبري ١٠/٤٤١.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/١٥٣؛ والمحتسب ١/٢١٥؛ وأمالي الشجري ١/٦٦. والأشابات: الاخلاط.

(٥) المحرر ٥/١٤٤.

«عِباد» / مضافاً إلى غيرِ الله تعالى، وأَنْشَد سيبويه: «أتُوْعِدُني» البيت قـال [٢٥٨/ب] أبو الفتح[١]: يريد عبادَ آدم عليه السلام، ولو أراد عباد الله فليس ذلك بشيء يُسَبُّ به أحدٌ، فالخَلْقُ كلُّهم عبادُ الله» قال ابن عطية[٢]: «وهذا التعليقُ بآدم شاذٌّ بعيدٌ والاعتراضُ باقٍ، وليس هذا مِـمَّا تخيَّل الشاعرُ قصدَه، وإنما أرادَ العبيد فساقَتْه القافيةُ إلى العباد، إذ قد يُقال لِـمَنْ يملكه مِلْكاً ما، وقد ذكر أن عربَ الحيرة سُمُّوا عِباداً لدخولهم في طاعةِ كِسْرى فدانَتْهم مملكتُه» قلت: قد اشْتَهَرَ في ألسنةِ الناس أن «عَبْدا» المضافَ إلى الله تعالى يُجْمَعُ على «عِباد» وإلى غيره على «عبيد»، وهذا هو الغالبُ، وعليه بنى أبو محمد[٣].

وقـرأ عون العقيلي[٤] في روايـةِ العَبَّاس بن الفضـل عنه: «وعـابِدُ الطاغوتِ» بضمِّ الدالِ وجَرِّ الطاغوت كضاربِ زيدٍ. قال أبو عمرو: تقديرُه: «وهم عابدُ الطاغوت». قال ابن عطية[٥]: «فهو اسمُ جنسٍ» قلت: يعني أنه أرادَ بـ«عابِد» جماعةً، قلت: وهذه القراءةُ يجوز أن يكونَ أصلُها: «وعابدو الطاغوت» جَمْعَ عابد جمعَ سلامةٍ، فلمَّا لَقِيت الواوُ لامَ التعريف حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، فصار اللفظُ بدالٍ مضمومةٍ، ويؤيِّد فَهْمَ هذا أنَّ أبا عمرو قَدَّر المبتدأَ جَمْعاً فقال: «تقديرُه: هم عـابـدو»، اللهم إلا أَنْ ينقلُوا عن العقيلي أنه نَصَّ على قراءتِه أنها بالإفراد، أو سمعوه يقف على «عابد»، أورَأَوْا مصحفَه بدالٍ دونَ واوٍ، وحينئذ تكونُ قراءتُه كقراءةِ ابن عباس: «وعابدو»

(١) المحتسب ٢١٦/١.
(٢) المحرر ١٤٤/٥.
(٣) أي ابن عطية.
(٤) عون العقيلي أخذ عن نصر بن عاصم وروى عنه المعلى بن عيسى وله اختيار في القرآن، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن الجزري ٦٠٦/١.
(٥) المحرر ١٤٣/٥.

بالواوِ، وعلى الجملة فقراءتُهما متحدةٌ لفظاً، وإنَّما يَظْهَرُ الفرقُ بينهما على ما قالُوه في الوقفِ أو الخطِّ.

وقرأ ابنُ عباس في روايةٍ أخرى لعكرمة: «وعابِدُو» بالجمع، وقد تقدَّم ذلك. وقرأ ابن بُرَيْدة: «وعابد» بنصبِ الدالِ كضاربِ زيدٍ، وهو أيضاً مفردٌ يُراد به الجنسُ. وقرأ ابن عباس وابن أبـي عبلة: «وعَبَد الطاغوتِ» بفتحِ العينِ والباءِ والدال وجَرِّ الطاغوت، وتخريجُها أنَّ الأصلَ: «وعبدةَ الطاغوت» وفاعِل يُجْمَعُ على فَعَلَة كفاجِر وفَجَرة، وكافِر وكَفَرة، فحُذِفَتْ تاءُ التأنيثِ للإضافة كقوله[1]:

١٧٥٨ـ قـام وُلاهـا فسقَـوْه صَـرْخَـدا

أي: ولاتُها، وكقوله[2]:

١٧٥٩ـ . . . . وأَخْلَفُوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

أي: عدةَ الأمرِ، ومنه: «وإقامِ الصلاة»[3] أي: إقامةِ الصلاة، ويجوزُ

[٢٥٩/أ] أَنْ يكونَ «عَبَدَ» اسمَ جنسٍ لعابد كخادِم وخَدَم / وحينئذ فلا حَذْفَ تاءِ تأنيثٍ لإضافة. وقُرِيء: «وعَبَدَة الطاغوت» بثبوتِ التاء وهي دالَّةٌ على حَذْفِ التاء للإضافة في القراءةِ قبلَها، وقد تقدَّم توجيهُها أنَّ فاعِلاً يُجْمَعُ على «فَعَلَة» كبارّ وبَرَرة وفاجِر وفَجَرة.

وقرأ عبيد بن عمير: «وأعْبُد الطاغوت» جمع عبد كفَلْس وأَفْلُس وكَلْب وأَكْلُب. وقرأ ابن عباس: «وعبيد الطاغوت» جمعَ عبدٍ أيضاً وهو نحو: كلب وكليب» قال[4]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣١٤/١؛ والطبري ٤٤١/١٠. وصرخد: بلد بالشام تنسب له الخمرة الجيدة.

(٢) تقدم برقم ١١٢٠.

(٣) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٤) تقدم برقم ١٠٥٦.

١٧٦٠ـ تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَها وأرادَها
رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

وقُرِىء أيضاً: «وعابدي الطاغوت». وقرأ عبدالله بن مسعود: «ومَنْ عَبَدوا». فهذه أربعٌ وعشرون قراءةً، وكان ينبغي ألَّا يُعَدَّ فيها: «وعابد الشيطان» لأنها تفسيرٌ لا قراءة. وقال ابن عطية(١): «وقد قال بعضُ الرواة في هذه الآية: إنها تجويزٌ لا قراءةٌ» يعني لَـمَّا كَثُرت الرواياتُ في هذه الآيةِ ظنَّ بعضُهم أنه قيل على سبيلِ الجواز لا أنها منقولةٌ عن أحدٍ، وهذا لا ينبغي أَنْ يُقال ولا يُعْتقدَ فإنَّ أهلَها إنما رَوَوْها قراءةً تَلَوها على مَنْ أخذوا عنه، وهذا بخلاف و«عابد الشيطان» فإنَّه مخالفٌ للسواد الكريم.

وطريقُ ضبطِ القراءةِ في هذا الحرفِ بعدَما عُرِفَ القراء أن يقال: سبع قراءات مع كونِ «عَبَد» فعلاً ماضياً وهي: وعَبَد وعَبَدُوا ومَنْ عَبَدوا وعُبِد وعُبِدَت وعَبُدَ وعَبْدَ في قولِنا: إنَّ الباء سَكَنَتْ تخفيفاً كسَلْفَ في سَلَف، وتسعُ قراءاتٍ مع كونه جمعَ تكسيرٍ وهي: وعُبُدَ وعُبَّد مع جَرِّ الطاغوت وعُبَّد مع نصبه وعُبَّاد وعِباد وعَبَدَ على حَذْفِ التاءِ للإِضافةِ وعَبَدَة وأَعْبُد وعبيد، وست مع المفرد: وعَبُـدَ وعُبَدَ وعابدَ الطاغوت وعابدُ الطاغوت بضم الدال وعابد الشيطان وعَبْدَ الطاغوت، وثِنتان مع كونه جمعَ سلامة: وعابِدو بالواو وعابدي بالياء. فعلى قراءةِ الفعلِ يجوز في الجملةِ وجهان، أحدهما: أن تكونَ معطوفةً على الصلة قبلها والتقدير: مَنْ لعنَه الله وعَبَد الطاغوت. والثاني: أنه ليس داخلاً في حَيِّزِ الصلةِ، وإنما هو على تقديرِ مَنْ أي: ومَنْ عَبَد، ويدلُّ له قراءة عبدالله بإظهارِ «مَنْ»، إلَّا أنَّ هذا ـ كما قال الواحدي ـ يؤدِّي إلى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِه، وهو ممنوعٌ عند البصريين، جائزٌ عند

(١) المحرر ٥/١٤٤.

الكوفيين، وسيأتي جميعُ ذلك في قولِه تعالى: «وقولوا آمنَّا بالذي أُنْزِل إلينا وأُنْزِل إليكم»(١) أي: وبالذي أُنْزل. وعلى قراءةِ جمع التكسير فيكون منصوباً عطفاً على القردة والخنازير أي: جَعَلَ منهم القردةَ وعِباد وعُبَّاد وعبيد، وعلى قراءةِ الإِفراد كذلك أيضاً، ويجوز النصبُ فيها أيضاً من وجهٍ آخرَ وهو العطفُ على «مَنْ» في «مَنْ لَعَنه الله» إذا قلنا بأنه منصوبٌ على ما تقدَّم تحريرُه قبلُ، وهو مرادٌ به الجنس، وفي بعضِها قُرِىء برفعه نحو: «وعابدُ الطاغوت، وتقدَّم أن أباعمرو يُقَدِّر له مبتدأ أي: هم عابد، وتقدَّم ما في ذلك، وعنـدي
[٢٥٩/ب] أنه / يجوزُ أن يرتفعَ على أنه معطوفٌ على «مَنْ» في قولِه تعالى «مَنْ لَعَنَه الله» ويَدُلُّ لذلك أنهم أجازوا في قراءةِ عبدِالله: «وعابدُو» بالواوِ هذين الوجهين فهذا مثله. وأما قراءة جمع السلامة فَمَنْ قرأ بالياء فهو منصوبٌ عطفاً على القردةِ، ويجوزُ فيه وجهان آخران، أحدُهما: أنه منصوبٌ عطفاً على «مَنْ» في «مَنْ لعنه الله» إذا قلنا إنَّ محلَّها نصبٌ كما مَرَّ. والثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على «مَنْ لَعَنه الله» أيضاً إذا قُلْنا بأنَّها في محلِّ جر بدلاً من «بشرٍّ» كما تقدَّم إيضاحُه. وهذه أوجهٌ واضحةٌ عَسِرة الاستنباطِ واللهُ أعلمُ. ومَنْ قَرَأ بالواو فرفعُه: إمَّا على إضمارِ مبتدأ أي: هم عابدُو الطاغوت، وإمَّا نسقٌ على «مَنْ» في قولِه تعالى: «مَنْ لَعَنه الله» كما تقدَّم.

قوله تعالى: «أولئك شَرٌّ» مبتدأ وخبر، و«مكاناً» نصب على التمييز، نَسَب الشَّر للمكان وهو لأهلِه، كنايةً عن نهايتِهم في ذلك، و«شرّ» هنا على بابه من التفضيل، والمفضَّل عليه فيه احتمالان، أحدهما: أنهم المؤمنون، فيقال: كيف يُقال ذلك والمؤمنون لا شَرَّ عندهم البتة؟ فأُجيب بجوابين، أحدُهما: ـ ما ذكره النحاس ـ(٢) وهو أنَّ مكانَهم في الآخرة شَرٌّ مِنْ مكانِ

(١) الآية ٤٦ من العنكبوت.
(٢) إعراب القرآن ١/٥٠٧.

المؤمنين في الدنيا لِما يلحقُهم فيه من الشر» يعني من الهمومِ الدنيويةِ والحاجةِ والإعسارِ وسماعِ الأذى والهَضْم من جانبهم، قال: «وهذا أحسنُ ما قيل فيه» لعَمْري لقد صدق فطالما يَلْقَى المؤمن من الأذى ويذوقُ من الحاجة كلَّ صابٍ وعَلْقم. والثاني من الجوابين: أنه على سبيل التنازل والتسليم للخصم على زعمه إلزاماً له بالحجة، كأنه قيل: شَرٌّ من مكانهم في زعمكم، فهو قريب من المقابلة في المعنى. والثاني من الاحتمالين أنَّ المفضَّل عليه هم طائفة من الكفارِ، أي: أولئك الملعونون المغضوبُ عليهم المجعولُ منهم القردةُ والخنازيرُ العابدون الطاغوتَ شرٌّ مكاناً من غيرهم مِنَ الكفرة الذين لم يَجْمعوا بين هذه الخصالِ الذميمةِ.

آ. (٦١) وقوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوكم﴾: الضميرُ المرفوعُ لليهودِ المعاصرين، فحينئذ لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي: وإذا جاءكم ذريتُهم أو نَسْلُهم؛ لأنَّ أولئك المجعولَ منهم القردة والخنازير لم يَجيئوا، ويجوزُ ألَّا يقدَّر مضافٌ محذوفٌ، وذلك على أن يكونَ قولُه «مَنْ لَعَنه الله» إلى آخره عبارةً عن المخاطبين في قوله: «يا أهلَ الكتاب»، وأنه مِمَّا وُضِع فيه الظاهرُ موضعَ المضمر، وكأنه قيل: أنتم، كذا قاله الشيخ(١)، وفيه نظرٌ فإنه لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ في قولِه تعالى: «وجَعَلَ منهم القردةَ» تقديرُه: وجَعَلَ من آبائِكم أو أسلافِكم أو من جنسكم، لأن المعاصرين ليسوا مجعولاً منهم بأعيانِهم، فسواءً جَعَله مِمَّا ذَكَر أم لا، لابد من حذف مضاف.

قوله تعالى: «وقد دَخَلوا بالكفرِ» هذه جملةٌ حاليةٌ / وفي العامل فيها [٢٦٠/أ] وجهان أحدُهما: ـ وبه بدأ أبو البقاء ـ(٢) أنه «قالوا» أي: قالوا كذا في حالِ دخولِهم كفرةً وخروجِهم كفرةً وفيه نظرٌ، إذ المعنى يَأْباه. والثاني: أنه «آمنَّا»،

---

(١) البحر ٣/٥٢٠.

(٢) الإملاء ١/٢٢١.

وهذا واضحٌ أي: قالوا آمنَّا في هذه الحال. و «قد» في «وقد دَخَلُوا» «وقد خَرَجُوا» لتقريب الماضي من الحال. وقال الزمخشري[1]: «ولمعنىً آخرَ وهو أنَّ أماراتِ النفاقِ كانت لائحةً عليهم فكان الرسولُ عليه السلام متوقعاً لإِظهار الله تعالى ما كتموه، فدخَلَ حرفُ التوقعِ، وهو متعلِّقٌ بقولِه «قالوا آمنا» أي: قالوا ذلك وهذه حالُهم» يعني بقوله: «وهو متعلِّقٌ» أي: والحال، وقوةُ كلامِه تُعْطي أنَّ صاحبَ الحالِ وعاملَها الجملةُ الـمَحْكِيَّة بالقول. و «بالكفر» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعلِ «دَخَلوا» فهي حالٌ من حالٍ أي: دَخلوا ملتبسين بالكفرِ أي: ومعَهم الكفرُ كقولِهم: «خرج زيدٌ بثيابه» وقراءةِ مَنْ قرأ: «تَنْبُتُ بالدُّهْنِ»[2] أي: وفيها الدهن، ومنه ما أنشدَ الأصمعي[3]:

١٧٦١ــ ومُــسْـتَـنَّـةٍ كـاسْـتـنـانِ الـخَـرُو
فِ قـد قَـطَعَ الـحَبْـلَ بـالـمِـرْوَدِ

أي: ومرودُه فيه، وكذلك «به» أيضاً حالٌ من فاعلِ «خرجوا».

وقوله: «وهم» مبتدأٌ، و «قد خَرَجُوا» خبرُه، والجملةُ حالٌ أيضاً عطفُ على الحالِ قبلَها، وإنما جاءتِ الأولى فعليةً والثانيةُ اسميةً تنبيهاً على فرطِ تهالكِهم في الكفر، وذلك أنهم كان ينبغي لهم إذا دخلوا على الرسولِ عليه السلام أَنْ يُـؤمنوا، لِـما يَرَوْن[4] من حسنِ سَمْتِه وهَيْبَته وما يظهرُ على يديهِ

---

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم التاء وكسر الباء، والباقون بفتح التاء وضم الباء انظر: السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لرجل من بني الحرث، وهو في الكامل ٤٧٩؛ وسر الصناعة ١/١٥١؛ وابن يعيش ٨/٢٣؛ واللسان: خرف، ورصف المباني ١٤٥. والمستنة: الطعنة فاردَمُها، واستنان الخروف: أي: إنَّ دمها مر على وجه ولد الفرس، والمرود: حديدة في الأرض يشد فيها الحبل.

(٤) الأصل: «يروا» ولا وجه لحذف النون.

الشريفة من الخوارقِ والمعجزات، ولذلك قال بعض الكفرة: «رأيت وجهَ مَنْ ليس بكذَّاب»، فلـمَّا [لم] ينجَعْ فيهم ذلك أكَّد كفرهَم الثاني بأَنْ أَبْرَز الجملةَ اسميةً صدرُها اسمٌ وخبرها فعلٌ، ليكونَ الإسنادُ فيها مرتين. وقـال ابن عطية[1]: «وقولُه: «وهم» تخليص من احتمالِ العبارةِ أن يدخُلَ قومٌ بالكفرِ ثم يؤمنوا ويخرجَ قومٌ وهم كفرة، فكان ينطبِقُ على الجميع وهم قد دَخَلوا[2] بالكفر وقد خَرَجوا به، فأزال اللَّـهُ الاحتمالَ بقوله: «وهم قد خَرَجوا به» أي: هم بأعيانِهم». وهذا المعنى سَبَقه إليه الواحدي فبسَطَه ابنُ عطية، قال الواحدي: «وهم قد خَرَجوا به» أكَّد الكلامَ بالضميرِ تعييناً إياهم بالكفرِ وتمييزاً لهم عن غيرِهم». وقال بعضُهم: «معنى «هم» التأكيدُ في إضافة الكفر إليهم، ونفى أن يكونَ من الرسولِ ما يوجِبُ كفرَهم مِنْ سوءِ معاملتِه لهم، بل كان يلطفُ بهم ويعاملُهم أحسنَ معاملةٍ، فالمعنى: أنهم هم الذين خَرَجوا بالكفر بـاختيارِ أنفسهم، لا أنـك أنت الـذي تسبَّبْتَ لبقـائِهم في الكفـر». وقـال أبو البقاء[3]: «ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وقد كانوا خَرَجُوا به» ولا معنى لهذا التأويلِ. والواوُ في قوله تعالى: «وهم قد خَرَجوا» تحتمل وجهين أحدهما: أن تكونَ عاطفةً لجملةِ حالٍ على مثلِها، والثاني: أن تكونَ هي نفسُها واوَ الحال، وعلى هذا يكونُ في الآية الكريمة حجةٌ لمن يُجيز تعدُّدَ الحالِ لذي حالٍ مفردٍ من غير عطف ولا بدل إلا في أفعلِ التفضيل، نحو: «جاء زيدٌ ضاحكاً كاتباً»، وعلى الأول لا يجوزُ ذلك إلا بالعطفِ أو البدلِ، وهذا شبيهٌ بالخلاف في تعدُّد الخبر.

آ. (٦٢) **وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى﴾**: يجوز أن تكونَ بصريةً فيكونَ «يُسارعون» حالاً، وأن تكونَ العِلْمية أو الظنيَّة فينتصب «يسارعون» مفعولاً ثانياً.

(١) المحرر ٥/١٤٧.
(٢) سقط دال «دخلوا» من الأصل سهواً.
(٣) الإملاء ١/٢٢١.

[٢٦٠/ب] / و «منهم» في محلِّ نصب على أنه صفةٌ لـ «كثيراً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائناً منهم أو استقرَّ منهم. وقرأ(١) أبو حيوة: «العِدوان» بالكسر. و «أَكْلِهم» هذا مصدرٌ مضافٌ لفاعله. والسحتَ مفعولُه، وقد تقدَّم ما فيه قبلَ ذلك(٢) وقوله: «لبئسما» قد تَقَدَّم أيضاً حكمُ «ما» مع بئس ونِعْم أولَ هذا الكتاب(٣) فأَغْنى عن إعادته.

آ. (٦٣) **وقوله تعالى: ﴿لولا﴾**: حرفُ تحضيضٍ ومعناه التوبيخ. وقرأ(٤) الجراح وأبو واقد: «الرِّبِّيُّون» مكان الربانيين. وقرأ(٥) ابن عباس «بئسما» بغير لام قسم. و «قولِهم» مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه، و «الإثْمَ» مفعولُه.

آ. (٦٤) **وقرأ(٦) أبو السَّمَّال: «ولُعْنوا»** بسكون العين، وحَسَّن تخفيفَها هنا كونُها كسرةً بين ضمتين، ومثلُه قولُ الآخر(٧):

١٧٦٢ـ لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انعصَرْ

والظاهر أن الضميرَ في «كانوا» عائدٌ على الأحبار والرهبان، ويجوز أن يعودَ على المتقدمين.

وقوله تعالى حكايةً عن اليهود: «يدُ اللَّـهِ مغلولةٌ» فيه قولان، أحدُهما:

---

(١) البحر ٣/٥٢٢.
(٢) انظر: الآية ٤٢ من المائدة.
(٣) انظر: الآية ٩٠ من البقرة.
(٤) الشواذ ٣٤؛ البحر ٣/٥٢٢.
(٥) البحر ٣/٥٢٢.
(٦) الشواذ ٣٤؛ البحر ٣/٥٢٣.
(٧) البيت لأبي النجم العجلي وقبله:

وهَـزَّت الـريـح الـندى حـين قَـطَرْ

وهو في المخصص ١٢/٢٢٠؛ والإنصاف ١٢٤؛ واللسان: «عصر». والبان: شجر طيب الرائحة.

أنه خبرٌ مَحْضٌ. وزعم بعضُهم أنه على تقديرِ همزةِ استفهام تقديره: «أيدُ اللَّـهِ مغلولةٌ»؟ قالوا ذلك لَـمَّا قَتَّر عليهم معيشتَهم، ولا يحتاجـون إلى هذا التقديـر. و «بما قالوا» الباء للسببية أي: لُعنوا بسببِ قولِهم، و «ما» مصدريةٌ، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً اسمية والعائدُ محذوف. وغَلُّ اليدِ وبسطُها هنا استعارةٌ للبخلِ والجود، وإن كان ليس ثَـمَّ يدٌ ولا جارحة، وكلامُ العرب ملآنُ من ذلك. قالت العرب: «فلانٌ ينفق بكلتا يديه» قال[1]:

١٧٦٣ـ يـداك يـدا مجـدٍ، فكـفٌّ مفـيدةٌ،
وكفٌّ إذا ما ضُنَّ بـالـمـالِ تُنْفِقُ

وقال آخر هو أبو تمام[2]:

١٧٦٤ـ تعـوَّد بَسْطَ الكفِّ حتى لَـوَ انَّـه
دعـاهـا لقَبْضٍ لم تُـطِعْـه أنـامِلُهْ

وقد استعارت العربُ ذلك حيث لا يدَ البتة، ومنه قولُ لبيد[3]:

١٧٦٥ـ .... إذْ أصبحَتْ بيدِ الشَمالِ زِمامُها

وقال آخر[4]:

١٧٦٦ـ جـادَ الحِمَىٰ بَسْطُ اليـدين بـوابـلٍ
شَـكَـرتْ نـداه تِـلاعُـه ووِهـادُهْ

وقالوا: «بَسَطَ اليأسُ كفَّيه في صدري»، واليأسُ معنًى لا عينٌ، وقد

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٢٥؛ والطبري: ٤٥١/١٠؛ والبحر ٥٢٤/٣.
(٢) ديوانه ٢٩/٣؛ البحر ٢٤٨/٢.
(٣) ديوانه ٣١٥ وصدره:
وغـداةِ ريـحٍ قـد وَزَعْـتُ وقِـرَّةٍ
وَزَعْتُ: كففت بردها، والقِرة: البرد، وريح الشَمال: الباردة منها.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥٢٤/٥.

جعلوا له كَفَّين مجازاً. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: لِـمَ ثُنِّيت اليد في «بل يداه مبسوطتان» وهي في «يَدُ اللَّـهِ مغلولةٌ» مفردةٌ؟ قلت: ليكونَ ردُّ قولهم وإنكارُه أبلغَ وأدلَّ على إثباتِ غايةِ السخاء له ونَفْيِ البخل عنه، وذلك أنَّ غايةَ ما يبذله السخيُّ من ماله بنفسِه أن يعطيَه بيديه جميعاً فبنى المجازَ على ذلك». وقوله: «غُلَّتْ أيديهم ولُعِنوا» يحتمل الخبرَ المحضَ، ويحتمل أن يُرادَ به الدعاءُ عليهم. وفي مصحف عبدالله[2]: «بُسُطان» يقال: «يدٌ بُسُط» على زنة «ناقة سُرُح»[3] و «أُحُد»[4] و «مِشْية سُجُح»[5]، أي: مبسوطة بالمعروف، وقرأ عبدالله: «بسيطتان»، يقال: يد بسيطة أي: مُطْلَقَةٌ بالمعروف.

قوله: «يُنفق كيف يشاء» في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنْ لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مستأنفة. والثاني: أنها في محلِّ رفع لأنها خبر ثانٍ لـ «يداه». والثالث: أنها في محل نصبٍ على الحال من الضميرِ المستكنِّ في «مبسوطتان»، وعلى هذين الوجهين فلا بُدَّ من ضمير [٢٦١/أ] مقدَّرٍ عائدٍ على / المبتدأ، أو على ذي الحال أي: ينفق بهما، وحَذْفُ مثلِ ذلك قليلٌ. وقال أبو البقاء[6]: «ينفق كيف يشاء» مستأنفٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً من الهاء ـ يعني في «يداه» ـ لشيئين، أحدهُما: أنَّ الهاءَ مضاف إليها. والثاني: أنَّ الخبرَ يَفْصِل بينهما، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من اليدين، إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما». قلت: قوله: «أحدُهما: أنَّ الهاء مضاف إليها» ليس ذلك بمانع؛ لأن الممنوع إنما هو مجيءُ الحال من المضافِ إليه إذا لم يكن

(١) الكشاف ٦٢٨/١.
(٢) الشواذ ٣٤ وفيه «بسطتان»؛ والبحر ٥٢٤/٣؛ والقرطبي ٢٤٠/٦، وضبطها: «بُسْطان».
(٣) السرح: السريعة.
(٤) أحد: جبل المدينة.
(٥) السجح: اللينة السهلة.
(٦) الإملاء ٢٢١/١.

المضاف جزءاً من المضافِ إليه[1] أو كجزئه[2] أو عاملاً[3] فيه، وهذا من النوع الأول فلا مانع فيه. وقوله: «والثاني: أن الخبرَ يَفْصِل بينهما» هذا أيضاً ليس بمانع، ومنه: «وهذا بَعْلِي شيخاً»[4] إذا قلنا إن «شيخاً» حالٌ من اسم الإشارة، والعاملُ فيه التنبيه. وقوله: «إذ ليس فيها ضمير» قد تقدَّم أن العائِدَ يُقَدَّر، أي: ينفق بهما.

الرابع: أنها حالٌ من «يداه» وفيه خلافٌ ـ أعني مجيءَ الحال من المبتدأ ـ ووجهُ المنعِ أنَّ العامل في الحالِ هو العاملُ في صاحبها، والعاملُ في صاحبها أمرٌ معنوي لا لفظيٌّ وهو الابتداء، وهذا على أحدِ الأقوال في العاملِ في الابتداء[5]. الخامس: أنها حال من الهاء في «يداه» ولا اعتبارَ بما منعه أبو البقاء لِـمَا تقدَّم من تصحيحِ ذلك.

و «كيف» في مثلِ هذا التركيبِ شرطيةٌ نحو: «كيف تكون أكون» ومفعولُ المشبه محذوفٌ، وكذلك جوابُ هذا الشرط أيضاً محذوفٌ مدلولٌ عليه بالفعلِ السابق لـ «كيف»، والمعنى: ينفق كما يشاء أن ينفق ينفق، ويبسطُ في السماء كيف يشاء أن يبسطَه يبسطه، فحذف مفعول «يشاء» وهو «أنْ» وما بعدها، وقد تقدم أن مفعول «يشاء» و «يريد» لا يُذْكران إلا لغرابتِهما، وحَذَفَ أيضاً جوابَ «كيف» وهو «ينفق» المتأخرُ و «يبسط» المتأخرُ لدلالة «ينفق ويبسط» الأولين، وهو نظيرُ قولك: «أقوم إنْ يقم زيد»، ولا جائزٌ أن يكونَ «ينفق» المتقدمُ عاملاً في «كيف»، لأنَّ لها صدرَ الكلامِ،

(١) كقوله تعالى: «ونزعنا ما في صدورهم مِنْ غِلّ إخواناً».
(٢) كقوله تعالى: «أن اتَّبع ملةَ إبراهيم حنيفاً» والملة كالجزء من المضاف إليه إذ يَصِحُّ الاستغناء بالمضاف إليه عنها.
(٣) نحو: «هَذا ضاربُ هندٍ مسرعةً».
(٤) الآية ٧٢ من هود.
(٥) انظر المسألة في: الإنصاف، والمقتضب ٢/٤٩، ٤/١٢٦.

ومالَه صدرُ الكلام لا يعمل فيه إلا حرفُ الجر أو المضاف. وقال الحوفي: «كيف» سؤالٌ عن حال، وهي نصبٌ بـ«يشاء». قال الشيخ[1]: «ولا يُعْقَلُ هنا كونُها سؤالاً عن حال». قلت: وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً عند قوله: «يُصَوِّرُكم في الأرحامِ كيف يشاء»[2]، وذكرنا عبارةَ الناس فيها.

قوله: «ما أُنْزِل» «ما» هنا موصولةٌ اسمية في محل رفع، لأنها فاعل بقوله: «ليزيدَنَّ»، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» مصدريةً، و«إليك» قائمٌ مقام الفاعل لـ«أُنْزل»، ويكون التقديرُ: «وليزيدَنَّ كثيراً الإنزالُ إليك» لأنه لم / يُعْلَمْ نفسُ المُنَزَّل، والذي يزيدهم إنما هو المُنَزَّل لا نفسُ الإنزال. [٢٦١/ب]
وقوله: «منهم» صفةٌ لـ«كثيراً» فيتعلَّقُ بمحذوف و«طغياناً» مفعولٌ ثان لـ«يَزيد». وقوله: «إلى يوم القيامة» متعلقٌ بـ«أَلْقينا»، ويجوز أن يتعلَّق بقوله: «والبغضاء» أي: إنَّ التباغضَ بينهم إلى يوم القيامة، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بالعداوةِ لئلا يَلْزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه بالأجنبي وهو المعطوفُ، وعلى هذا فلا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازع، لأن شرطَه تسلُّطُ كلٍ من العاملين، والعاملُ الأولُ هنا لو سُلِّط على المتنازع فيه لم يَجُزْ للمحذورِ المذكور. وقد نَقَل بعضُهم أنه يجوز[3] التنازع في فِعْلَي التعجب مع التزامِ إعمالِ الثاني؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين فعل التعجب ومعموله، وهذا مثلُه، أي: يُلْتَزَمُ إعمالُ العامل الثاني، وهو خارج عن قياسِ التنازع، وتقدَّم لك نظيره. والفرقُ بين العداوة والبغضاء أن العداوة كل شيء مشتهر يكون عنه عملٌ وحرب، والبغضاء لا تتجاوزُ النفوس، قاله ابن عطية[4] وقال الشيخ[5]: «العداوةُ أخَصُّ من البغضاء لأنَّ كل عدو مُبْغَضٌ، وقد يُبْغَضُ مَنْ ليس بعدو».

---

(١) البحر ٣/٥٢٤.
(٢) الآية ٦ من آل عمران.
(٣) لعلها: لا يجوز.
(٤) المحرر ٥/١٥١. (٥) البحر ٣/٥٢٥.

قوله: «للحرب» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«أوقدوا» أي: أوقدوها لأجل الحرب. والثاني: أنه صفة لـ «نارا» فيتعلق بمحذوف، وهل الإيقادُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ قولان. و«أطفأها الله» جواب«كلما»، وهو أيضاً حقيقة أو مجاز على حَسَب ما تقدم. وقوله: «فساداً» قد تقدم نظيره[1]، وأنه يجوز أن يكونَ مصدراً من المعنى، وحينئذ لك اعتباران، أحدهما: ردُّ الفعل لمعنى المصدر. والثاني: ردُّ المصدر لمعنى الفعل، وأن يكون حالاً أي: يَسْعَوْن سَعْيَ فساد، أو: يفسدون بسعيهم فساداً، أو: يَسْعَوْن مفسدين، وأن يكونَ مفعولاً من أجله أي: يَسْعَوْن لأجل الفساد. والضميرُ في «بينهم» يجوز أن يعود على اليهودِ وحدَهم لأنهم فِرَقٌ مختلفةٌ وطوائفُ متشعبةٌ، وأَنْ يعودَ على اليهود والنصارى لتقدُّم ذكرهم في قوله تعالى: «لا تتخذوا اليهود والنصارى»[2]، ولا ندراجِ الصنفين في قوله: «يا أهلَ الكتاب»[3]، والألفُ واللام في «الأرض» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكون للعهد.

آ. (٦٥) وقوله تعالى: ﴿ولو أنَّ﴾: تقدَّم الكلامُ على نظيرِ هذا التركيب[4].

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿لأَكَلوا مِنْ فوقهم﴾: مفعولُ الأكلِ هنا محذوفٌ اقتصاراً، أي لوُجِد منهم هذا الفعلُ. و«من فوقهم» متعلقٌ به أي: لأكلوا من الجهتين. وقال أبو البقاء[5]: «إنَّ «من فوقهم» صفةٌ لمفعول محذوف أي: لأكلُوا رِزْقاً كائناً مِنْ فوقِهم». وقوله «منهم» خبر مقدم، و«أمةٌ» مبتدأ، و«مقتصدةٌ» صفتُها، وعلى رأي الأخفش يجوز أن تكون «أمة» فاعلاً

---

(١) الآية ٣٣ من المائدة.

(٢) في الآية ٥١.

(٣) في الآية ٥٩.

(٤) انظر: الآية ١٠٣ من البقرة.

(٥) الإملاء ١/٢٢١.

بالجار. وقوله: «منهم أمة مقتصدة وكثير منهم» تنويعٌ في التفصيل، فأَخْبر في الجملة الأولى بالجار والمجرور، ووصفَ المبتدأ بالاقتصاد، ووصفَ المبتدأ في الجملة الثانية بـ«منهم»، وأخبر عنه بجملة قوله: «ساءَ ما يعملون»، وذلك لأنَّ الطائفةَ الأولى ممدوحةٌ فوُصفوا بالاقتصاد، وأخبر عنهم بأنهم من جملة أهل الكتاب فإنَّ الوصفَ ألزمُ من الخبر، فإنهم إذا أسلموا زال عنهم هذا الاسم، وأما الطائفة الثانية فإنهم وصفوا بكونهم من أهل الكتاب فإنَّ الوصفَ ألزمُ وهم كفار فهم منهم، وأخبر عنهم بالجملة الذَّمِّيَّة / فإن الخبرَ ليس بلازم، وقد يُسْلِـم منهم ناس فيزول عنهم الإخبار بذلك. [٢٦٢/أ]

و«ساءَ» هذه يجوزُ فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تعجباً كأنه قيل: ما أسوأ عملَهم، ولم يذكر الزمخشري[١] غيرَ هذا الـوجه، ولكن النحـاة لَـمَّا ذكروا صيغَ التعجب لم يَعُدُّوا فيها «ساء»، فإن أراد من جهةِ المعنى لا من [جهة] التعجب المبوبِ له في النحو فقريب. الثاني: أنها بمعنى «بِئْس» فتدلُّ على الذَّمِّ كقوله تعالى: «ساء مثلاً القوم»، وعلى هذين القولين فـ«ساءَ» غيرُ متصرفة، لأن التعجب والمدح والذم لا تتصرَّفُ أفعالُهمـا. الثـالث: أن تكون «سـاء» المتصرفـةَ نحو: سـاء يسـوء، ومنـه «ليسوْءُوا وجوهكم»[٢] «سِيئت وجوهُ الذين كفروا»[٣]، والمتصرفةُ متعديةٌ، قال تعالى: «ليسوْءُوا وجوهَكم» فأين مفعولُ هذه؟ قيل: هو محذوفٌ تقديرُه: ساء عملُهم المؤمنين، والتي بمعنى «بئس» لا بد لها من مميِّز، وهو هنا محذوفٌ تقديره: ساء عملاً الذي كانوا يعملونه. والحرب[٤] مؤنثةٌ، وهي في الأصل مصدر، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة[٥].

(١) الكشاف ١/٦٣٠.
(٢) الآية ٧ من الإسراء.
(٣) الآية ٢٧ من الملك.
(٤) وهي لفظة واردة في الآية ٦٤.
(٥) الآية ٢٧٩.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسولُ﴾**: ناداه بأشرفِ الصفات البشرية. وقوله: «بَلِّغْ ما أُنْزِل إليك» وهو قد بَلَّغ!! فأجاب الزمخشري[١] بأن المعنى: جميعَ ما أُنْزل إليك، أي: أيَّ شيء أُنْزل غيرَ مراقِبٍ في تبليغه أحداً ولا خائفٍ أن ينالكَ مكروهٌ». وأجاب ابن عطية[٢] بقريبٍ منه، قال: «أَمَر رسولَه بالتبليغِ على الاستيفاء والكمال، لأنه كان قد بلَّغ»، وأجابَ غيرُهما بأنَّ المعنى على الديمومة كقوله: «يا أيها النبـيُّ اتقِ الله»[٣] يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا»[٤]، وإنما ذكرْتُ هذا لأنه ينفعُ في سؤالٍ سيأتي.

وقوله: «ما» يحتملُ أن تكونَ اسميةً بمعنى الذي، ولا يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً لأنه مأمورٌ بتبليغِ الجميع كما مَرَّ، والنكرةُ لا تَفِي بذلك فإن تقديرها: «بَلِّغْ شيئاً أُنزل إليك»، وفي «أُنزل» ضمير مرفوعٌ يعودُ على ما قام مقامَ الفاعل، وتحتمل على بُعْدٍ أن تكون «ما» مصدريةً، وعلى هذا فلا ضميرَ في «أُنْزل» لأنَّ «ما» المصدريةَ حرفٌ على الصحيح فلا بُدَّ من شيءٍ يقومُ مقامَ الفاعلِ وهو الجارُّ بعده، وعلى هذا فيكونُ التقديرُ: بَلِّغِ الإنزالَ، ولكنَّ الإنزالَ لا يُبَلَّغُ فإنه معنى، إلا أن يُراد بالمصدر أنه واقعٌ موقعَ المفعول به، ويجوز أن يكونَ المعنى: «اعلَمْ بتبليغِ الإنزالِ» فيكونُ مصدراً على بابه.

قوله تعالى: «وإنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَته» أي: وإنْ لم تفعل التبليغَ، فحذَف المفعولَ به ولم يقل: «وإن لم تبلِّغْ فما بَلَّغت» لِـما تقدم في قوله تعالى: «فإنْ لم تفعلوا» في البقرة[٥]، والجوابُ لا بد أن يكون مغايراً للشرط لتحصُل الفائدةُ، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام، لو قلت: «إن أتى زيد فقد

---

(١) الكشاف ١/٦٣٠.
(٢) المحرر ٥/١٥٤.
(٣) الآية ١ من الأحزاب.
(٤) الآية ١٣٦ من النساء.
(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

جاء» لم يَجُزْ، وظاهرُ قوله تعالى: «وإن لم تفعل فما بلَّغتَ» اتحادُ الشرطِ والجزاء، فإن المعنى يَـؤُول ظاهراً إلى: وإن لم تفعل لم تفعلْ. وأجابَ
[٢٦٢/ب] الناس عن ذلك بأجوبةٍ أَسَدُّها ما قاله الأستاذ أبو القاسم الزمخشري[١] /، وقد أجابَ بجوابين، أحدُهما: أنه إذا لم يمتثل أمرَ اللّـهِ في تبليغِ الرسالاتِ وكَتْمِها كلِّها كأنه لم يُبْعَثْ رسولاً كان أمراً شنيعاً لاخفاءَ بشناعته، فقيل: إنْ لم تبلغ أدنى شيء وإن كلمةً واحدةً فكنت كمن ركب الأمرَ الشنيع الذي هو كتمانُ كلِّهـا، كما عَظَّم قَتْلَ النفسِ في قـوله: «فكـأنما قَتَـلَ الناسَ جميعاً»[٢]. والثاني: أَنْ يُراد: وإنْ لم تفعلْ ذلك فلك ما يُوجِبُ كتمانَ الوحي كلِّه من العقاب فوضَع السببَ موضعَ المُسَبَّب، ويؤيده: «فأوحى الله إليَّ إنْ لم تبلِّغْ رسالاتي عَذَّبْتُك».

وأجاب ابن عطية[٣] فقال: «أي: وإن تركت شيئاً فقد تركت الكل وصار ما بَلَّغْت غيرَ معتدٍّ به، فمعنى «وإن لم تفعل»: «وإن لم تستوفِ»، ونحوُ هذا قولُ الشاعر[٤]:

١٧٦٧ـ سُئِلْتَ فلم تبخَـلْ، ولم تُعْطِ نـائـلاً،
فـسِـيَّـان لا حـمـدٌ عـليـك ولا ذَمُّ

أي: فلم تعطِ ما يُعَدُّ نائلاً، وإلا يتكاذَبِ البيتُ، يعني بالتكاذب أنه قد قال: «فلم تبخل» فيتضمن أنه أعطى شيئاً، فقوله بعد ذلك: «ولم تُعْطِ نـائلاً» لو لم يقدِّر نائلاً يُعْتَدُّ به تكاذَبَ. وفيه نظر فإن قوله «لم تبخل ولم تُعْطِ» لم يتواردا على محلٍّ واحد حتى يتكاذَبا، فلا يلزمُ من عدمِ التقدير الذي قَدَّره ابن عطية كَذِبُ البيت، وبهذا الذي ذكرتُه يتبيَّنُ فسادُ قولِ مَنْ زعم أنَّ هذا

(١) الكشاف ١/٦٣٠.
(٢) الآية ٣٢ من المائدة.
(٣) المحرر ٥/١٥٤.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٥٢٩.

البيتَ مِـمَّا تنازَعَ فيه ثلاثةُ عواملَ: سُئِلت وتَبْخَلْ وتُعْطِ، وذلك لأن قوله: «ولم تَبْخَلْ» على قولِ هذا القائلِ متسلطٌ على «طائل» فكأنه قيل: فلم تبخل بطائل، وإذا لم يبخل به فقد بذله وأعطاه فينـاقضـه قوله بعد ذلك. «ولم تُعْطِ نائـلاً».

وقد أفسد ابن الخطيب الرازي(١) الجوابَ المتقدم واختار جواباً مِنْ عنده فقال: «أجاب الجمهور بـ«إنْ لم تبلِّغ واحداً منها كنت كمن لم يبلِّغْ شيئـاً». وهذا ضعيفٌ، لأنَّ مَنْ ترك البعضَ وأتى بالبعض فإن قيل: إنه تَرَكَ الكلَّ كان كذباً، ولو قيل: إن مقدارَ الجُرْم في ترك البعض مثلُ الجرم في ترك الكل فهذا هو المُحالُ الممتنع، فسقط هذا الجوابُ، والأصحُّ عندي أن يقالَ: خَرَجَ هذا الجوابُ على قانون قوله(٢):

١٧٦٨ـ أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

ومعناه: أنَّ شعري قد بَلَغَ في الكمال والفصاحة والمتانة إلى حيث متى قيل إنه شعري فقد انتهى مدحُه إلى الغاية التي لا يزاد عليها، وهذا الكلامُ يفيد المبالغةَ التامةَ من هذا الوجه، فكذا هنا كأنه قال: فإن لم تبلِّغْ رسالاتِه فما بلَّغْتَ رسالاتِه، يعني أنه لا يمكن أن يوصفَ تَرْكُ التبليغ بتهديدٍ أعظمَ من أنه تَرَكَ التبليغَ، فكان ذلك تنبيهاً على غايةِ التهديد والوعيد.

قال الشيخ(٣): «وما ضَعَّفَ به جوابَ الجمهور لا يضعف به لأنه قال: «فإنْ قيل إنه تركَ الكل كان كذباً» ولم يقولوا ذلك، إنما قالوا إنَّ بعضها ليس أَوْلى بالأداء من بعضٍ، فإن لم تؤدِّ بعضَها فكأنك أَغْفَلْتَ أداءَها جميعَها، كما

---

(١) تفسير الفخر الرازي ١٢/٤٨.
(٢) البيت لأبي النجم وهو في الخصائص ٣/٣٣٧؛ وأمالي الشجري ١/٢٤٤؛ وابن يعيش ١/٩٨؛ والهمع ١/٦٠؛ والدرر ١/٣٥.
(٣) البحر ٣/٥٢٩.

أن مَنْ لم يـؤمِنْ ببعضِها كانَ كمن لم يؤمنْ بكلِّها لإدلاء كل منها بما يُدْلي به غيرُها، وكونُها كذلك في حكم شيءٍ واحدٍ، والشيءُ الواحد لا يكون مبلَّغاً غير مبلَّغ مؤمَناً به غيرَ مؤمَن به، فصار ذلك التبليغُ للبعضِ غيرَ معتدٍّ به». قلت:
[٢٦٣/أ] هذا الكلام / الأنيق أعني ما وقع به الجواب عن اعتراض الرازي كـلامُ الزمخشري أَخَذَه ونقله إلى هنا. وتمامُ كلام الزمخشري أن قال بعـد قوله: «غير مؤمَنٍ» وعن ابن عباس رضي الله عنه: «إنْ كتمت آيةً لم تبلِّغْ رسالاتي» وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «بَعَثَني الله برسالاته فضِقْتُ بها ذَرْعاً، فأوحى الله إليّ إنْ لم تبلِّغْ رسالاتي عَذَّبْتُك وضَمِن لي العِصمةَ فقـويتُ». قال الشيخ(١): «وأما ما ذكر من أن مقدار الجُرم في تَرْكِ البعض مثلُ الجرم في ترك الكل مُحال ممتنع فلا استحالةَ فيـه؛ لأن الله تعالى أن يرتِّب على الذنب اليسير العقابَ العظيم وبالعكس، ثم مَثَّل بالسارق الآخذِ خفيةً يُقْطع ويُرَدُّ ما أخذ، وبالغاصبِ يؤخذ منه ما أخذ دونَ قطعٍ.

وقال الواحدي: «أي: إنْ يتركْ إبلاغَ البعضِ كان كَمَنْ لم يبلِّغْ، لأنَّ تَـرْكـه البعضَ محبطٌ لإبلاغِ ما بلَّغ، وجرمَه في كتمان البعض كجرمه في كتمان الكل في أنه يستحقُّ العقوبة مِنْ ربِّـه، وحاشا لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتُمَ شيئاً مِمَّا أَوْحى الله إليه، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «مَنْ زَعَم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كَتَم شيئاً من الوحي فقد أَعْظَمَ على الله الفِرْيَةَ، والله تعالى يقول: «يا أيها الرسول بلِّغْ» ولو كَتَم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من الوحي لكتم قوله تعالى: «وتُخْفِي في نفسِك ما اللّـهُ مُبْدِيه»(٢) الآية. وهذا قريب من الأجوبة المتقدمة. هذا ما وقفتُ عليه في الجواب في هذه الآية الكريمةِ. ونظيرُ هذه الآيةِ في السؤالِ المتقدمِ الحديثُ

(١) البحر ٥٢٩/٣، ويناقش الآن الرازي.
(٢) الآية ٣٧ من الأحزاب. والحديث رواه مسلم: الإيمان ١/٦٠؛ والمسند ٢٤١/٦.

الصحيح عن عمر بن الخطاب: «فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله»[1]: فإنَّ نفس الجواب هو نفسُ الشرط، وأجابوا عنه بأنه لا بد من تقديرٍ تحصُل به المغايرةُ فقالوا: «تقديره: فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله نيةً وقصداً فهجرتُه إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً، ويمكن أن يأتي فيه جوابُ الرازي الذي اختاره.

وقرأ[2] نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبـي بكر: «رسالاتِه» جمعاً، والباقون: «رسالَته» بالتوحيد. ووجهُ الجمع أنه عليه السلام بُعِث بأنواع شتى من الرسالة كأصول التوحيد والأحكام على اختلاف أنواعها، والإفرادُ واضحٌ لأنَّ اسمَ الجنسِ المضافَ يَعُمُّ جميعَ ذلك، وقد قال بعض الرسل: «أبلِّغكم رسالاتِ ربـي»[3]، وبعضُهم قال: «رسالةَ ربـي»[4] اعتباراً للمعنيين.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿والصَّابِئون﴾**: الجمهور على قراءته بالواو وكذلك هو في مصاحف الأمصار. وفي رفعِهِ تسعة أوجه، أحدها: ـ وهو قول جمهورِ أهلِ البصرة: الخليل وسيبويه[5] وأتباعِهما ـ أنه مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا مَنْ آمنَ بهم إلى آخره والصابئون كذلك، ونحوه: «إن زيداً وعمروٌ قائمٌ» أي: إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم، فإذا فَعَلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأول / أي: يكونُ خبرُ الثاني مثبتاً، والتقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائم، [٢٦٣/ب]
فحذف «قائم» الأول أو بالعكس؟ قولان مشهوران وقد وَرَد كلٌّ منهما: قال[6]:

---

(١) رواه البخاري: «الفتح) الإيمان ١/١٣٥؛ مسلم: الإمارة ٣/١٥١٥.
(٢) السبعة ٢٤٦؛ الكشف ١/٤١٥.
(٣) الآية ٦٢ من الأعراف.
(٤) الآية ٧٩ من الأعراف.
(٥) الكتاب ١/٢٩٠.
(٦) تقدم برقم ١٠٧٨.

١٧٦٩ـ نحنُ بما عِنْدنا وأنت بما
عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

أي: نحن راضون، وعكسه قوله[١]:

١٧٧٠ـ .... فإني وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

التقدير: وقيارٌ بها كذلك، فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ الحذفُ من الأول أيضاً؟ فالجوابُ أنه يلزم من ذلك دخولُ اللام في خبر المبتدأ غيرِ المنسوخِ بـ «إنَّ» وهو قليلٌ لا يقع إلا في ضرورة شعر، فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التخريج. قال الزمخشري[٢]: «والصابئون: رفعٌ على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والنيةُ به التأخيرعمَّا في حَيِّز «إنَّ» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمُهم كذلك والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك[٣]:

١٧٧١ـ وإلاَّ فاعلَمُوا أنَّا وأنتمْ
بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

أي: فاعلموا أنَّا بُغاةٌ وأنتم كذلك» ثم قال[٤] بعد كلام: «فإنْ قلت: فقوله «والصابئون» معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفة على جملة قوله: «إنَّ الذين آمنوا» إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عَطَفَتْ عليها. فإن قلت: فالتقديمُ والتأخير لا يكون إلا لفائدةٍ فما هي؟ قلت: فائدتُه التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إنْ صَحَّ منهم الإيمان والعملُ الصالحُ فما الظنُّ بغيرهم؟ وذلك أنَّ الصابئين

(١) تقدم برقم ٦٢٥.
(٢) الكشاف ١/٦٣١.
(٣) تقدم برقم ١٧٣١.
(٤) الكشاف ١/٦٣٢.

أبينُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم عتياً، وما سُمُّوا صابئين إلا أنهم صَبَؤوا عن الأديان كلها أي: خَرَجوا، كما أن الشاعر قدَّم قولَه: «وأنتـم» تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغي من قومِه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو «بُغاةٌ»؛ لئلا يدخُلَ قومُه في البغي قبلهم مع كونهم أوغَل فيه منهم وأثبتَ قدماً. فإن قلت: فلو قيل: «والصابئين وإياكم» لكانَ التقديمُ حاصلاً. قلت: لو قيل هكذا لم يَكُنْ من التقديم في شيء لأنه لا إزالةَ فيه عن موضعه، وإنما يُقال مقدمٌ ومؤخرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه، وتجري هذه الجملة مَجْرى الاعتراض».

الوجه الثاني: أن «إنَّ» بمعنى نعم فهي حرفُ جوابٍ، ولا محلَّ لها حينئذ، وعلى هذا فما بعدها مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفع، وخبرُ الجميع قوله: «مَنْ آمن» إلى آخره، وكونُها بمعنى «نعم» قولٌ مرجوح، قال به بعضُ النحويين، وجَعَل من ذلك قوله تعالى: «إنَّ هذان لساحران»[1] في قراءةِ مَنْ قرأه بالألف، وفي الآية كلامٌ طويل يأتي إنْ شاء الله تعالى في موضعِه، وجعل منه أيضاً قولَ عبدالله بن الزبير: «إنَّ وصاحبُها» جواباً لمن قال له: «لَعَنَ الله ناقة حملتني إليك» أي: نعم وصاحبُها، وجَعَلَ منه قولَ الآخر[2]:

١٧٧٢ـ بَـرَزَ الـغـوانـي فـي الـشـبـا ... بِ يَـلُمْـنَـنـي وألـومُـهُـنَّـهْ
ويَـقُـلْنَ شَـيْـبٌ قـد عَـلا ... كَ وقـد كَـبِـرْتَ فـقـلتُ إنَّـهْ

---

(١) الآية ٦٣ من طه، وهي قراءة نافع وابن عامر والأخوين. انظر: السبعة ٤١٩.

(٢) البيتان لابن قيس الرقيات، وهما في ديوانه ٦٦؛ والكتاب ١/٤٧٥؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٢؛ وابن يعيش ٣/١٣٠؛ واللسان: أنن، ورصف المباني ١١٩؛ والمغنى ٣٧؛ وشواهد المغني ١٢٦.

أي: نعم والهاءُ للسكت، وأُجيب بأنَّ الاسمَ والخبرَ محذوفان في قولِ ابن الزبير، وبقي المعطوفُ على الاسمِ دليلاً عليه، والتقدير: إنها وصاحبها ملعونان، وتقدير البيت: إنه كذلك، وعلى تقديرِ أن تكونَ بمعنى «نعم» فلا يَصِحُّ هنا(١) جَعْلُها بمعناها؛ لأنها لم يتقدَّمْها شيء تكون جواباً له، و «نعم» لا تقع ابتداءَ كلام، إنما تقع جواباً لسؤال فتكونُ تصديقاً له. ولقائل أن يقولَ: «يجوزُ أن يكونَ ثَمَّ سؤالٌ مقدر، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرةٍ منها قولُه تعالى: «لا أُقْسم»(٢) «لا جَرَمَ»(٣)، قالوا: يُحتمل أن يكونَ رَدَّاً لقائلٍ كيتَ وكيتَ.

[٢٦٤/أ] الوجه الثالث: / أن يكون معطوفاً على الضميرِ المستكنِّ في «هادوا» أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي، ورَدَّه تلميذه الفراء(٤) والزجاج(٥). قال الزجاج: «هو خطأ من جهتين»، إحداهما: أن الصابىء في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصابىء هو غيرُ اليهودي، وإن جُعِل «هادوا» بمعنى تابوا من قوله تعالى: «إنَّا هُدْنا إليك»(٦) لا من اليهودية، ويكون المعنى: تابوا هم والصابئون، فالتفسيرُ قد جاء بغير ذلك؛ لأنَّ معنى «الذين آمنوا» في هذه الآية إنما هو إيمانٌ بأفواههم لأنه يريد به المنافقين، لأنه وصفُ الذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، ثم ذَكَر اليهود والنصارى فقال: مَنْ آمنَ منهم بالله فله كذا، فجعَلَهم يهوداً ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يحتجْ أَنْ يقال: «مَنْ آمنَ فلهم أجرهم». قلت: هذا على

---

(١) أي في آية المائدة.
(٢) الآية ١ من القيامة. «لا أُقْسم بيوم القيامة».
(٣) الآية ٢٢ من هود: «لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون».
(٤) معاني القرآن له ١/٣١٢.
(٥) معاني القرآن له ٢/٢١٣.
(٦) الآية ١٥٦ من الأعراف.

أحدِ القولين أعني أن «الذين آمنوا» مؤمنون نفاقاً. وردَّه أبو البقاء[1] ومكي[2] ابن أبي طالب بوجهٍ آخرَ وهو عدمُ تأكيدِ الضمير المعطوفِ عليه. قلت: هذا لا يلزمُ الكسائي، لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك، وإنْ كان الصحيحُ الاشتراطَ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائلُ الصحيحة، والله أعلم. وهذا القولُ قد نقله مكي عن الفراء، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي، وردَّ عليه بما تقدَّم، فيحتمل أن يكونَ الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجَع، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه، وعلى الجملةِ فيجوز أن يكونَ له في المسألة قولان.

الوجه الرابع: أنه مرفوعٌ نسقاً على محلِّ اسم «إنَّ» لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، فلمَّا دخلَتْ عليه لم تغيِّر معناه بل أكَّدته، غايةُ ما في الباب أنها عَمِلَتْ فيه لفظاً، ولذلك اختصَّتْ هي و«أن» بالفتح، ولكن على رأي بذلك دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها، بخلافِ ليت ولعل وكأن، فإنه خَرَج إلى التمني والتَّرَجِّي والتشبيه[3]، وأجرى الفراء[4] البابَ مُجرى واحداً، فأجاز ذلك في ليت ولعل، وأنشد[5]:

١٧٧٣ـ يـا لـيـتـنـي وأنـتِ يـا لـمـيسُ
فـي بـلـدٍ لـيـس بـهـا أنـيـسُ

فأتى بـ«أنت»، وهو ضميرُ رفعٍ نسقاً على الياء في «ليتني»، وهل يَجْري غيرُ العطف من التوابع مَجْراه في ذلك؟ فذهَبَ الفراء ويونس إلى جوازِ

---

(١) الإملاء ١/٢٢٢.
(٢) المشكل ١/٢٣٧.
(٣) انظر المسألة في: المقتضب ٤/١١٤؛ وابن عقيل ١/٣٢٠.
(٤) معاني القرآن ١/٣١١، ٢/٣٦٤.
(٥) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٢؛ والعيني ٢/٣٢١؛ والهمع ٢/١٤٤؛ والدرر ٢/٢٠٢.

ذلك وجَعَلا منه قولَه تعالى: « قل إنَّ ربـي يَقْذِفُ بالحق عَلَّامُ الغيوب»[1] فرفعُ «عَلَّام» عندهما على النعت لـ«ربـي» على المحلِّ، وحكوا «إنهم أجمعون ذاهبون»، وغَلَّط سيبويه[2] مَنْ قال مِن العرب: «إنهم أجمعون ذاهبون» فقال: «واعلم أنَّ قوماً من العرب يَغْلَطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»،وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غَلَّط أهل اللسان، وهم الواضعون أو المتلقُّون من الواضع، وأُجيب بأنهم بالنسبةِ إلى عامة العرب غالطون. وفي الجملة فالناسُ قد رَدُّوا هذا المذهبَ، أعني جوازَ الرفعِ عطفاً على محلِّ اسم «إنَّ» مطلقاً، أعني قبلَ الخبرِ وبعده، خَفِي إعرابُ الاسمِ أو ظهر. ونقل بعضُهم الإجماع على جوازِ الرفعِ على المحلِّ بعد الخبر، وليس بشيء، وفي الجملةِ ففي المسألةِ أربعةُ مذاهبَ: مذهبُ المحققين: المنعُ مطلقاً، ومذهبُ بعضهم: التفصيل قبل الخبر فيمتنع، وبعده فيجوز، ومذهب الفراء[3]: إنْ خَفِي إعرابُ الاسم جاز ذلك لزوال الكراهية اللفظية، وحُكِي من كلامهم: «إنك وزيد ذاهبان». الرابع: مذهب الكسائي: وهو الجوازُ مطلقاً ويَسْتدل بظواهرِ قوله تعالى: «إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا» الآية، وبقوله[4]: ـ هو ضابىء البرجمي ـ

١٧٧٤ــ فَمَنْ يَـكُ أمسىٰ بـالمـدينـةِ رحلُه
فـإنسي وقَـيَّـارٌ بـهـا لـغـريـبُ

وبقوله[5]:

١٧٧٥ــ يـا ليتنـا وهمـا نَـخْلُو بـمـنـزلـةٍ
حتى يَـرَى بعضُنـا بعضـاً ونـأْتَلِفُ

---

(١) الآية ٤٨ من سبأ. وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢.
(٢) الكتاب ٢٩٠/١.
(٣) معاني القرآن له ٣١١/١.
(٤) تقدم برقم ٦٢٥.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

وبقولـه(١):

١٧٧٦ـ وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتمْ ....

البيت، / وبقوله(٢): [٢٦٤/ب]

١٧٧٧ـ يا ليتني وأنتِ يا لميسُ

وبقولهم: «إنك وزيدٌ ذاهبان»، وكلُّ هذه تَصْلُح أن تكونَ دليلاً للكسائي والفراء معاً، وينبغي أن يوردَ الكسائي دليلاً على جوازِ ذلك مع ظهور إعرابِ الاسم نحو: «إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان». وردَّ الزمخشري(٣) الرفع على المحل فقال: «فإنْ قلت: هَلَّا زَعَمْتَ أن ارتفاعه للعطف على محل «إنَّ» واسمها. قلت: لا يَصِحُّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: «إنَّ زيداً وعمرو منطلقان»، فإنْ قلت: لِـمَ لا يَصِحُّ والنيةُ به التأخيرُ، وكأنك قلت: إنَّ زيداً منطلق وعمرو؟ قلت: لأني إذا رفعته رفعتُه على محل «إنَّ» واسمِها، والعاملُ في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العاملَ في الخبر؛ لأنَّ الابتداءَ ينتظم الجزأين في عمله، كما تنتظِمُها «إنَّ» في عملِها، فلو رَفَعْتَ «الصابئون» المنويَّ به التأخيرُ بالابتداء وقد رفَعْتَ الخبرَ بـ«إنَّ» لأعْمَلْتَ فيهما رافعين مختلفين» وهو واضحٌ فيما رَدَّ به، إلا أنه يُفْهِمُ كلامُه أنه يُجيز ذلك بعد استكمال الخبر، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم نَقَل الإجماعَ على جوازِه.

الخامس: قال الواحدي: «وفي الآيةِ قولٌ رابعٌ لهشام بن معاوية: وهو أَنْ تُضْمِرَ خبرَ «إنَّ»، وتبتدىء «الصابئون»، والتقدير: «إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرْحَمُون» على قولِ مَنْ يقولُ إنَّهم مسلمون، و«يُعَذَّبون» على قولِ مَنْ يقول إنهم كفار، فيُحْذَفُ الخبرُ إذ عُرِف موضِعُه، كما حُذِف مِنْ قولِه: «إنَّ الذين كفروا

---

(١) تقدم برقم ١٧٣١.

(٢) تقدم برقم ١٧٧٣.

(٣) الكشاف ١/٦٣٢.

بالذكر»[١] أي: «يُعاقَبون» ثم قال الواحدي: «وهذا القولُ قريبٌ من قولِ البصريين، غيرَ أنَّهم يُضْمِرون خبرَ الابتداءِ، ويَجْعلون «مَنْ آمن» خبرَ «إن»، وهذا على العكس من ذلك لأنه جَعَل «مَنْ آمَن» خبرَ الابتداء[٢]، وحَذَفَ خبرَ «إنَّ». قلت: هو كما قال، وقد نَبَّهْتُ على ذلك في قولي أولاً: إنَّ منهم مَنْ يُقَدِّر الحذفَ مِن الأول، ومنهم مَنْ يعكس.

السادس: أنَّ «الصابئون» مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ كمذهب سيبويه والخليل، إلا أنه لا يُنْوى بهذا المبتدأِ التأخيرُ، فالفرقُ بينه وبين مذهبِ سيبويه نيةُ التأخيرِ وعدمُها. قال أبو البقاء[٣] «وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لِما فيه من لزومِ الحذفِ والفصلِ» أي: لِما يلزمُ من الجمع بين الحذفِ[٤] والفصلِ، ولا يَعْني بذلك أنَّ المكانَ من مواضع الحذف اللازمِ، لأنَّ القرآنَ يلزمُ أَنْ يُتْلَىٰ على ماأُنْزِل، وإنْ كان ذلك المكان في غيرِه يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ.

السابع: أنَّ «الصابئون» منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرِهم الذين يَجْعَلون المثَّنى بالألفِ في كل حال نحو: «رأيت الزيدان ومررت بالزيدان» نقلَ ذلك مكي[٥] بن أبي طالب وأبوالبقاء[٦]، وكأنَّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً[٧] رفعاً ونصباً وجراً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقِيت الألف، وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ.

---

(١) الآية ٤١ من فصلت: ﴿إنَّ الذين كفروا بالذكر لَمَّا جاءهم وإنه لكتاب عزيز﴾.
(٢) أي «الصابئون».
(٣) الإملاء ١/٢٢٢.
(٤) أي حذف خبر المبتدأ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.
(٥) المشكل ١/٢٣٨.
(٦) الإملاء ١/٢٢٢.
(٧) أي نائبة عن الفتحة والضمة والكسرة، لأن المثنى هو مما ينوب فيه الحرف عن الحركة.

الثامن: أنَّ علامةَ النصبِ في «الصابئون» فتحةُ النون، والنونُ حرفُ الإعرابِ كهي في «الزيتون» و«عربون». قال أبو البقاء(١): «فإنْ قيل: إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياءِ لا مع الواوِ. قيل: قد أجازه غيرُه، والقياسُ لا يَدْفَعُه» قلت: يشير إلى مسألة وهو: أن الفارسي أجازَ / في بعضِ جموعِ السلامة [٢٦٥/أ] وهي ما جَرَتْ مَجْرى المكسَّر كبنين وسنين أن يَحُلَّ الإعرابُ نونَها، بشرطِ أن يكونَ ذلك مع الياءِ خاصةً دونَ الواوِ فيقال: «جاء البنينُ» قال(٢):

١٧٧٨ـ وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ
أباً بَرّاً ونحنُ له بنينُ

وفي الحديث: «اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف»(٣)، وقال(٤):

١٧٧٩ـ دعانيَ مِنْ نجدٍ فإنَّ سنينَه
لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

فَأَثْبَتَ النونَ في الإضافةِ، فلمَّا جاءت هذه القراءةُ ووجُهت بأن علامة النصبِ فتحةُ النونِ، وكان المشهورُ بهذا القولِ إنما هو الفارسي، سأل أبو البقاء(٥) هذه المسألةَ. وأجاب بأنَّ غيرَه يُجيزه حتى مع الواو، وجعل أنَّ القياسَ لا يأباه. قلت: القياسُ يأباه، والفرقُ بينه حالَ كونه بالياء وبين كونه بالواوِ ظاهرٌ قد حَقَّقْته في «شرحِ التسهيل»، نعم إذا سُمِّي بجمعِ المذكرِ السالمِ جاز فيه خمسةُ أوجه، أحدُها: أَنْ يُعْرَبَ بالحركاتِ مع الواوِ، ويصيرَ

(١) الإملاء ١/٢٢٢.
(٢) تقدم برقم ٤٠١.
(٣) رواه مسلم: المساجد ١/٤٦٧؛ والمسند ١/٣٨١.
(٤) البيت للصمَّة القشيريّ، وهو في أمالي الشجريّ ٢/٥٣، واللسان: سنه؛ وأوضح المسالك ١/٤١.
(٥) الإملاء ١/٢٢٢.

نظيرَ «الَّذُوْن» فيقال: «جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون» كـ «جاء الذون ورأيت الذون ومررت بالذون»، هذا إذا سُمِّي به، أمَّا ما دام جمعاً فلا أحفظُ فيه ما ذكره أبو البقاء، ومن أَثْبَتَ حجةٌ على مَنْ نفى لا سيما مع تقدُّمِه في العلم والزمان.

التاسع: قال مكي[١]: «وإنما رفع «الصابئون» لأن «إنَّ» لم يظهر لها عملٌ في «الذين» فبقي المعطوفُ على رفعه الأصلي قبل دخول «إنَّ» على الجملة». قلت: هذا هو بعينه مذهب الفراء[٢]، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم «إنَّ» إذا لم يظهر فيه إعراب، إلا أن عبارة مكي لا توافق هذا ظاهراً.

وقرأ أُبـي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وجماعة: «والصابئين» بالياء، ونقلها صاحب «الكشاف»[٣] عن ابن كثير، وهذا غير مشهور عنه، وهذه القراءة واضحةُ التخريجِ عطفاً على لفظِ اسم «إنَّ»، وإن كان فيها مخالفةٌ لسوادِ المصحفِ فهي مخالفةٌ يسيرة، ولها نظائرُ كقراءة قنبل عن ابن كثير: «سراط»[٤] وبابِه بالسين، وكقراءة حمزة إياه في روايةٍ بالزاي، وهو مرسومٌ بالصاد في سائر المصاحف، ونحـو قراءةِ الجميـع: «إيلافهم»[٥] بالياء، والرسم بـدونها في الجميـع. وقرأ الحسن البصـري والزهري: «والصابِيُون» بكسر الباء بعدها ياء خالصة، وهو تخفيف للهمزة كقراءة من قرأ: «يَسْتهزِيُون»[٦] بخلوص الياء، وقد تقدم قراءة نافع في

(١) المشكل ١/٢٣٨.
(٢) معاني القرآن ١/٣١١.
(٣) الكشاف ١/٦٣٣.
(٤) الآية ٥ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون الورقة ٨/أ.
(٥) الآية ١ من قريش.
(٦) الآية ٥ من الأنعام. وانظر: البحر ٣/٥٣١، والمحتسب ١/٢١٦.

البقرة(١). وأما «النصارى» فهو منصوب عطفاً على لفظ اسمِ «إنَّ» ولا حاجةَ إلى ادِّعاء كونِه مرفوعاً على ما رفع به «الصابئون» لكلفةِ ذلك.

قوله تعالى: «مَنْ آمن» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها شرطيةٌ، وقوله: «فلا خوفٌ» إلى آخره جواب الشرط، وعلى هذا فـ«آمن» في محل جزم بالشرط، و«فلا خوف» في محل جزم بكونه جوابَه، والفاءُ لازمةٌ. والثاني: أن تكونَ موصولةً والخبر «فلا خوف»، ودخلت الفاءُ لشبهِ المبتدأ بالشرطِ، فـ«آمَنَ» على هذا لا محلَّ له لوقوعه صلةً، و«فلا خوفٌ» محلُّه الرفعُ لوقوعِه خبراً، والفاءُ جائزةُ الدخولِ لو كان في غير القرآن، وعلى هذين الوجهين فمحلُّ «مَنْ» رفعٌ بالابتداء، ويجوز على كونها موصولةً(٢) / أن تكونَ [٢٦٥/ب] في محل نصب بدلاً من اسم «إنَّ» وما عُطِف عليه، أو تكون بـدلاً من المعطوف فقط، وهذا على الخلافِ في «الذين آمنوا»: هل المرادُ بهم المؤمنون حقيقةً، أو المؤمنون نفاقاً؟ وعلى كلِّ تقدير من التقادير المتقدمة فالعائدُ من هذه الجملة على «مَنْ» محذوفٌ تقديرُه: مَنْ آمنَ منهم» كما صَرَّح به في موضعٍ آخرَ(٣)، وتقدَّم إعرابُ باقي الجملة فيما مضى.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿كلَّما جاءهم رسولٌ﴾**: قد تقدَّم الكلام(٤) على «كلما» مشبعاً فَأَغْنى عن إعادتِه. وقال الزمخشري(٥): «كلما جاءهم رسول» جملةٌ شرطيةٌ وقعت صفةً لـ«رسلاً»، والراجعُ محذوفٌ أي: رسول منهم»، ثم قال: «فإنْ قلت: أين جوابُ الشرط، فإنَّ قولَه: «فريقاً كذبوا وفريقاً تقتلون» ناب عن الجواب، لأنَّ الرسولَ الواحدَ لا يكون فريقين، ولأنه

---

(١) الآية ٦٢ من البقرة، وقد قرأ الصابئين في كل القرآن بغير همز. انظر: السبعة ١٥٧.

(٢) ولم يجز على كونها شرطية، لأن الشرط له الصدارة فكيف يكون بدلاً مما قبله؟

(٣) كما في آية البقرة ١٢٦: ﴿وارزق أهله من الثمرات مَنْ آمن منهم﴾.

(٤) انظر: إعراب الآية ٢٠ من البقرة.

(٥) الكشاف ١/٦٣٣.

لا يحسُن أن تقولَ: «إن أكرمت أخي أخاك أكرمت»؟ قلت: هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه قوله: «فريقاً كَذَّبوا وفريقاً يقتلون»، كأنه قيل: كلما جاءَهم رسولٌ ناصَبُوه، وقوله: «فريقاً كذبوا» جواب مستأنف لقائلٍ يقول: كيف فَعَلُوا برسلهم؟» قال الشيخ[1]: «وليس «كلما» شرطاً، بل «كلًّ» منصوبٌ على الظرف و«ما» مصدرية ظرفية، ولم يجزم العرب بـ «كلما» أصلاً، ومع تسليم أن «كلما» شرط فلا يمتنع لِما ذكر، أما الأول فلأنَّ المرادَ بـ «رسول» الجنسُ لا واحدٌ بعينه، فيصح انقسامُه إلى فريقين نحو: «لا أصحبك ما طَلَعَ نجمٌ» أي: جنس النجوم، وأما الثاني فيعني أنه لا يجوزُ تقديمُ معمولِ جوابِ الشرط عليه، وهذا الذي منعه إنما منعه الفراءُ وحدَه، وأما غيرُه فأجاز ذلك، وهذا مع تسليم أنَّ «كلما» شرط، وأمَّا إذا مشينا على أنَّها ظرفيةٌ فلا حاجة إلى الاعتذارِ عن ذلك، ولا يمتنعُ تقديمُ معمولِ الفعلِ العاملِ في «كلما» تقول: «كلما جئتني أخاك أكرمتُ». قلت: هذا واضحٌ من أنها ليست شرطاً، وهذه العبارةُ تكثُر في عبارة الفقهاء دونَ النحاة. وفي عبارة أبي البقاء[2] ما يُشْعر بما قاله الزمخشري فإنه قال: «وكَذَّبوا» جواب «كلما» و«فريقاً» مفعول بـ «كَذَّبوا»، و«فريقاً» منصوب بـ «يقتلون»، وإنما قدَّمَ مفعولَ «يقتلون» لتواخي رؤوسِ الآي، وقَدَّم مفعولَ «كَذَّبوا» مناسبةً لما بعده.

قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: لِـمَ جيء بأحد الفعلين ماضياً وبالآخر مضارعاً؟ قلت: جِيء بـ «يقتلون» على حكايةِ الحالِ الماضية استفظاعاً للقتلِ، واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجبِ منها» انتهى. وقد يقال: فلِـمَ لا حُكِيت حالُ التكذيب أيضاً فيُجاء بالفعل مضارعاً لذلك؟ ويُجاب بأنَّ

(١) البحر ٣/٥٣٣.
(٢) الإملاء ١/٢٢٢.
(٣) الكشاف ١/٦٣٣.

الاستفظاعَ في القتلِ وشناعتِه أكثرُ / من فظاعةِ التكذيب، وأيضاً فإنه لمَّا [٢٦٦/أ]
جِيء به مضارعاً ناسَبَ رؤوس الآي.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿أن لا تكون﴾: قرأ[١] البصري والأَخَوان برفع النون، والباقون بنصبها. فَمَنْ رفع فـ«أَنْ» عنده مخففةٌ من الثقيلة، واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ تقديرُه: أنه، و«لا» نافية، و«تكون» تامة، و«فتنةٌ» فاعلها، والجملةُ خبر «أن»، وهي مفسِّرةٌ لضميرِ الأمرِ والشأن، وعلى هذا فـ«حَسِب» هنا لليقين لا للشكِّ، ومن مجيئِها لليقين قولُ الشاعر[٢]:

١٧٨٠ـ حَسِبْتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ
رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلاً

أي: تيقَّنْتُ لأنه لا يَلِيقُ الشكُّ بذلك، وإنما اضطرِرْنا إلى جَعْلِها في الآية الكريمة بمعنى اليقين لأنَّ «أَنْ» المخففةَ لا تقع إلا بعد يقين، فأمَّا قوله[٣]:

١٧٨١ـ أرجو وآمُلُ أَنْ تدنُو مودتُها
وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

فظاهرُه أنها مخففةٌ لعدم إعمالها[٤] وقد وقعت بعد «أرجو» و«آمل» وليسا بيقينٍ. والجوابُ من وجهين، أحدُهما: أنَّ «أَنْ» ناصبة، وإنما أُهْمِلَتْ

(١) السبعة ٢٤٧؛ والكشف ١/٤١٦، والبصري أبو عمرو. والأخوان حمزة والكسائي.
(٢) تقدم برقم ٩٢٣.
(٣) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٥٩؛ والتصريح ١/٢٥٨؛ والأشموني ٢/٢٩؛ والخزانة ٤/٧؛ والدرر ١/٣١.
(٤) بدليل تسكين واو «تدنو».

حملاً على «ما» المصدرية، ويَدُلُّ على ذلك أنها لو كانَتْ مخففةً لفُصِل بينها وبين الجملةِ الفعليةِ بما سنذكره، ويكون هذا[1] مثلَ قولِ الله تعالى: «لِمَنْ أراد أن يُتِمُّ الرضاعة»[2]، وكقوله[3]:

١٧٨٢ـ يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكما
وحيثما كنتما لُقِّيتُما رَشَدا
أَنْ تَحْمِلا حاجةً لي خَفَّ مَحْمَلُها
تستوجبا نعمةً عندي بها ويَدا
أَنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما
مني السلامَ وألاَّ تُشْعِرا أحدا

فقوله: «أَنْ تقرآن» بدلٌ من «حاجة» وقد أَهْمل «أن»، ومثلُه قوله[4]:

١٧٨٣ـ إني زعيمٌ يا نُوَيْـ ـقَةُ إن نجوْتِ من الرَّزاحِ
ونجوتِ من وَصَبِ العدو و [من الغدو] إلى الرَّواحِ
أَنْ تهبطين بلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

وكيفما قُدِّر فيما ذكرته من الأبيات يلزم أحد شذوذين قد قيل باحتمال كل منهما: إمَّا إهمالُ «أَنْ»، وإمَّا وقوع المخففة بعد غير علم، وعدمُ الفصل بينها وبين الجملة الفعلية.

والثاني من وجهي الجواب: أنَّ رجاءه وأملَه قَوِيا حتى قربا من اليقين فأجراهما مُجْراه في ذلك. وأما قول الشاعر[5]:

---

(١) أي مثل هذا الحمل على «ما» المصدرية.
(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة. وانظر تخريج هذه القراءة وآراء النحاة في حديث المؤلف عنها في موضعها. وهي قراءة مجاهد. البحر ٢/٢١٣.
(٣) تقدمت الأبيات برقم ٩٩٠ ما عدا الثاني منها وانظر فيه مكان تاليه.
(٤) تقدمت برقم ٩٨٩.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ١/٢٦٧؛ والعيني ٢/٢٩٤؛ والأشموني ١/٢٩٢؛ والهمع ١/١٤٣؛ والدرر ١/١٢٠.

١٧٨٤ـ عَـلِمـوا أَنْ يُـؤَمَّـلون فـجـادُوا
قبـلَ أَنْ يُسْـأَلـوا بـأعـظمِ سُـؤْلِ

فالظاهرُ أنها المخففة، وشَذَّ عدمُ الفصلِ، ويُحتمل أن تكونَ الناصبةَ شَذَّ وقوعُها بعد العلمِ وشَذَّ إهمالُها، ففي الأولِ شذوذٌ واحدٌ وهو عدم الفصلِ، وفي الثاني شذوذان: وقوعُ الناصبةِ بعد العلمِ، وإهمالُها حملاً على «ما» أختِها.

وجاء هنا[١] على الواجبِ ـ عند بعضِهم ـ أو الأحسنِ ـ عند آخرين ـ وهو الفصلُ بين «أَنْ» الخفيفةِ وبين خبرِها إذا كان جملةً فعلية متصرفة غيرَ دعاءٍ، والفاصلُ: إمَّا نفيٌ كهذه الآية، / وإمَّا حرفُ تنفيس كقوله تعالى: [٢٦٦/ب] «عَلِم أَنْ سيكونُ منكم مرضى»[٢]، ومثلُه: «عَلِمْت أن سوف تقومُ»، وإمَّا «قد» كقوله تعالى: «ونعلَمَ أَنْ قد صدقتنا»[٣] وإمَّا «لو» ـ وهي غريبة ـ كقوله: «وأَنْ لو استقاموا»[٤] «أَنْ لو كانوا يعلمون الغيب»[٥]. وتَحرَّزْتُ بالفعلية من الاسمية فإنها لا تحتاج إلى فاصل، كقوله تعالى: «وآخرُ دعواهم أَنِ الحمدُ لله رب العالمين»[٦] وكقوله[٧]:

١٧٨٥ـ في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِموا
أَنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

(١) أي في آية الإعراب.
(٢) الآية ٢٠ من المزمل.
(٣) الآية ١١٦ من المائدة.
(٤) الآية ١٦ من الجن.
(٥) الآية ١٤ من سبأ.
(٦) الآية ١٠ من يونس.
(٧) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٩ وعجزه فيه: أنْ ليس يدفع عن ذي الحِيلة الحِيَلُ؛ وشرح القصائد للتبريزي ٤٩٤؛ والمحتسب ٣٠٨/١؛ والهمع ١٤٢/١؛ والدرر ١١٩/١.

وبالمتصرفةِ من غيرِ المتصرفة فإنه لا تَحْتاج إلى فاصلٍ، كقوله تعالى: «وأَنْ ليس للإنسانِ إلا ما سَعَى»[1] «وأَنْ عَسَى أَنْ يكونَ»[2]، وبغيرِ دعاءٍ من الواقعةِ دعاءً كقوله تعالى: «أَنْ غَضِبَ اللَّـهُ»[3] في قراءة نافع.

ومَنْ نصب «تكونَ» فـ «أَنْ» عنده هي الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفي بـ «لا»، و «لا» لا يمنعُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها من ناصبٍ ولا جازم ولا جارّ، فالناصبُ كهذه الآية، والجازم كقوله تعالى: «إنْ لا تفعلوه تكنْ فتنةٌ»[4] «إنْ لا تنصروه فقد نصره الله»[5]، والجارُّ نحو: «جئت بلا زادٍ».

و «حَسِب» هنا على بابها من الظن، فالناصبة لا تقع بعد علم، كما أنَّ المخففة لا تقع بعد غيرِه، وقد شَذَّ وقوعُ الناصبة بعد يقين وهو نصٌّ فيه كقوله[6]:

١٧٨٦ـ نَرْضَى عن الناسِ إنَّ الناسَ قد عَلِموا
أَنْ لا يـدانِيَنـا مـن خَـلْقِـه بشـرُ

وليس لقائلٍ أن يقول: العلمُ هنا بمعنى الظن، إذ لا ضرورةَ تدعو إليه، والأكثرُ بعد أفعالِ الشكِّ النصبُ بـ «أَنْ»، ولذلك أُجْمِع على النصب في قوله تعالى: «أَحَسِبَ الناسُ أن يُتْركوا»[7]، وأمَّا قولُـه تعالى: «أفـلا يَرَوْن أَنْ لا يرجِعُ إليهم»[8] فالجمهورُ على الرفع، لأن الرؤية تقـعُ على العلم.

(١) الآية ٣٩ من النجم.
(٢) الآية ١٨٥ من الأعراف.
(٣) الآية ٩ من النور، وانظر: السبعة ٤٥٣.
(٤) الآية ٧٣ من الأنفال.
(٥) الآية ٤٠ من التوبة.
(٦) تقدم برقم ٩٨٠.
(٧) الآية ٢ من العنكبوت.
(٨) الآية ٨٩ من طه.

والحاصلُ أنه متى وَقَعَتْ بعد علمٍ وَجَبَ أن تكونَ المخففةَ، وإذا وقعت بعد ما ليس بعلمٍ ولا شك وَجَبَ أَنْ تكونَ الناصبةَ، وإن وقعت بعد فعلٍ يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين: إنْ جعلناه يقيناً جعلناها المخففةَ ورفعنا ما بعدها، وإنْ جعلناه شكّاً جعلناها الناصبةَ ونصبنا ما بعدها، والآيةُ الكريمةُ من هذا الباب، وكذلك قوله تعالى: «أفلا يرون أَنْ لا يرجعُ» وقوله: «أَحَسِبَ الناس أن يتركوا»، لكن لم يُقرأ في الأولى إلا بالرفع، ولا في الثانية إلا بالنصب، لأن القراءةَ سنةٌ متبعة. وهذا تحريرُ العبارة فيها، وإنما قلت ذلك لأن بعضَهم يقول: يجوزُ فيها بعد أفعال الشك وجهان فيوهمُ هذا أنه يجوزُ فيها أن تكونَ المخففةَ والفعلُ قبلها باقٍ على معناه من الشك، لكن يريد ما ذكرتُه لك من الصلاحيةِ اللفظيةِ بالاعتبارين المتقدمين، ولهذا قال الأستاذ الزمخشري(١): «فإنْ قلت: كيف دخل فعلُ الحسبان على «أَنْ» التي هي للتحقيق؟ قلت: نَزَّل حسبانَهم لقوته في صدورهم منزلةَ العلم» والسببُ المقتضي لوقوعِ المخففةِ بعد اليقين، والناصبةِ بعد غيره، وجوازِ الوجهين فيما تردَّد: ما ذكروه وهو «أَنْ» المخففة تَدُلُّ على ثباتِ الأمرِ واستقرارِه لأنها للتوكيدِ كالمشددة، والعلمُ وبابُه كذلك فناسَبَ أَنْ تُوقِعَها بعد اليقين للملاءمةِ بينهما، ويدلُّ على ذلك وقوعُها مشددةً بعد اليقين كقوله تعالى: «ويعلمون أَنَّ الله هو الحق المبين»(٢) «ألم تعلم أنَّ اللَّـهَ على كل شيء قدير»(٣) «ألم تعلمْ أنَّ الله له ملكُ السموات والأرض»(٤) إلى غير ذلك، والنوعُ الذي لا يدلُّ على ثبات واستقرارٍ / تقع بعده الناصبة(٥) كقوله تعالى: «والذي أطمع أن يغفرَ [٢٦٧/أ]

---

(١) الكشاف ١/٦٣٣.
(٢) الآية ٢٥ من النور.
(٣) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٤) الآية ١٠٧ من البقرة.
(٥) الأصل: «المخففة» وهو سهو واضح.

لي»[1] «نخشى أن تصيبَنا دائرة»[2] «فَخَشِينا أن يُرْهِقَهما»[3] «أأشفقتم أن تُقَدِّموا»[4] إلى غير ذلك، والنوعُ المحتمل للأمرين تقع بعده تارة المخففةُ وتارةً الناصبةُ كما تقدم من الاعتبارين، وعلى كلا التقديرين أعني كونَها المخففةَ أو الناصبةَ فهي سادَّةٌ مسدَّ المفعولين عند جمهورِ البصريين، ومسدَّ الأولِ والثاني محذوفٌ عند أبـي الحسن، أي: حَسِبوا عدمَ الفتنةِ كـائناً أو حاصلاً. وحكى بعض النحويين أنه ينبغي لِمَنْ رفع أن يَفْصِل «أن» من «لا» في الكتابة؛ لأن الهاء المضمرةَ حائلةٌ في المعنى، ومَنْ نَصَبَ لم يَفْصِل لعدمِ الحائل بينهما. قال أبو عبدالله[5]: «هذا ربما ساغ في غيرِ المصحفِ، أمَّا المصحفُ فلم يُرْسَمْ إلا على الاتصال» انتهى. قلت: «وفي هذه العبارة تجوُّز إذ لفظُ الاتصالِ يُشْعر بأَنْ تُكْتب «أنلا» فتوصلَ «أن» بـ «لا» في الخط، فينبغي أن يقال: لا تُثْبَتُ لها صورةٌ، أو تُثْبَتُ لها صورةٌ منفصلة.

قوله تعالى: «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم» في هذا التركيب خمسة أوجه، أحدها: أنَّ الواوَ علامةُ جمع الفاعل، كما يَلْحق الفعلَ تاءُ التأنيث ليدلَّ على تأنيثِ الفاعل، كـ «قامت هند»،وهذه اللغة جاريةٌ في المثنى وجمعِ الإناث أيضاً فيقال: «قاما أخواك، وقمن أخواتك» كقوله[6]:

١٧٨٧ـ . . . . وقـد أَسْلَمـاه مُبْعَـدٌ وحَميمُ

---

(١) الآية ٨٢ من الشعراء.

(٢) الآية ٥٢ من المائدة.

(٣) الآية ٨٠ من الكهف.

(٤) الآية ١٣ من المجادلة.

(٥) وهو أبو عبدالله الفاسي وتقدمت ترجمته.

(٦) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وصدره:

تولَّى قتالَ المارقين بنفسِه

وهو في ديوانه ١٩٦؛ وأمالي الشجري ١/١٣٢؛ والشذور ١٧٧؛ وأوضح المسالك ١/٣٥٢؛ والهمع ١/١٦٠؛ والدرر ١/١٤١. وأسلماه: خذلاه، والحميم: الصديق.

وقوله[1]:

١٨٧٨ـ ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأمُّه
بِحَوْرانَ يَعْصِرنَ السَّليطَ أقاربُهْ

واستدلَّ بعضُهم بقولِه عليه السلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة»[2]، ويعبِّر النحاة عن هذه اللغةِ بلغةِ «أكلوني البراغيث»، ولكنَّ الأفصحَ ألَّا تلحقَ الفعلَ علامةٌ، وفَرَّق النحويون بين لَحاقةِ علامةَ التأنيث وعلامةَ التثنية والجمع بأنَّ علامةَ التأنيث ألزمُ؛ لأن التأنيث في ذاتِ الفاعل بخلاف التثنيةِ والجمعِ فإنه غيرُ لازمٍ.

الوجه الثاني: أنَّ الواوَ ضميرٌ عائدٌ على المذكورين العائدِ عليهم واو «حسبوا»، و«كثير» بدلٌ من هذا الضمير، كقولك: «إخوتك قاموا كبيرُهم وصغيرُهم» ونحوه. الوجه الثالث: أن الواو ضمير أيضاً، و«كثيرٌ» بدلٌ منه، والفرقُ بين هذا الوجه والذي قبله أن الضمير في الوجهِ الأولِ مفسَّر بما قبلَه وهم بنو إسرائيل، وأمَّا في هذا الوجه فهو مفسَّر بما بعده، وهذا أحدُ المواضع التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعده، وهو أن يُبْدَلَ منه ما يفسِّرهُ، وهي مسألةُ خلاف وقد تقدم تحريرها. الوجه الرابع: أن الضميرَ عائدٌ على مَنْ تقدَّم، و«كثير» خبر مبتدأ محذوف، وقَدَّره مكي[3] تقديرين، أحدهما: قال: «تقديرُه العُمْيُ والصُّمُّ كثير منهم». والثاني: العَمَى والصَّمَمُ كثيرٌ منهم، ودلَّ على ذلك قوله: «ثم عَمُوا وصَمُّوا» فعلى تقديره الأول: يكون «كثير» صادقاً عليهم و«منهم» صفة لـ «كثير»، وعلى التقدير الثاني يكون «كثير» صادقاً على العَمَى

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٠؛ والخصائص ٢/١٩٤؛ وأمالي الشجري ١/١٣٣؛ واللسان: «خطا» وابن يعيش ٧/٧؛ والهمع ١/١٦٠؛ والدرر ١/١٤٢. والديافي: منسوب إلى دياف قرية بالشام يسكنها النبط، والسليط: الزيت.
(٢) رواه البخاري (الفتح) ٢/٣٣؛ مسلم: المساجد ١/٤٣٩؛ ابن حنبل ٢/٢٥٧.
(٣) المشكل ١/٢٤١.

والصَّمَمِ لا عليهم، و«منهم» صفةٌ له بمعنى أنه صادر منهم، وهذا الثاني غيرُ ظاهرٍ. وقدَّره الزمخشري[1] فقال: «أولئك كثير منهم». الوجه الخامس: أنَّ «كثير» مبتدأٌ والجملةُ الفعلية قبله خبرٌ، ولا يُقال: إنَّ الفعلَ متى وقع خبراً وَجَبَ تأخيرُه لأنَّ ذلك مشروطٌ بكونِ الفاعل مستتراً نحو: «زيدٌ قام» لأنه لو قُدِّم فقيل: قام زيدٌ لألبس بالفاعل، فإنْ قيل: وهذا أيضاً يُلْبِس بالفاعل في لغة «أكلوني البراغيث» فالجواب أنها لغةٌ ضعيفـةٌ لا نبالي بهـا. وضَعَّفَ أبو البقاء[2] هذا الوجه بمعنى آخرَ فقال: «لأنَّ الفعلَ قد وَقَع في موضِعِه فلا يُنْوَى به غيرُه» وفيه نظرٌ لأنَّا لا نُسَلِّم أنه وَقَع موقعَه، وإنما كان واقعاً موقعَه لو كان مجرداً من علامةٍ. ومثلُ هذه الآيةِ أيضاً قولُه تعالى: «وأَسَرُّوا النجوى الذين ظَلَموا»[3].

والجمهورُ على «عَمُوا وَصمُّوا» بفتح العين والصاد، والأصل: عَمِيُوا وصَمِمُوا كشَرِبُوا، فأُعِلَّ الأولُ بالحذفِ، والثاني بالإدغام. وقرأ يحيى[4] بن وثاب وإبراهم النخعي بضم العين والصاد وتخفيف الميم من «عَمُوا». قال [٢٦٧/ب] الزمخشري[5]: «على تقدير / عماهم الله وصَمَّهم أي: رماهم وضربهم بالعَمَى والصَّمم، كما يقال: نَزَكْتُه إذا ضربته بالنَّيْزَك[6]، وَركَبْتُه إذا ضربتَه بركبتِك»، ولم يَعْترض عليه الشيخ، وكان قد قال[7] قبل ذلك بعد أَنْ حكى القراءة: «جَرَتْ مَجْرى زُكِم الرجلُ وأَزْكَمَه الله، وحُمَّ وأَحَمَّه الله، ولا يقال: زَكَمه الله ولا حَمَّه، كما لا يقال: عَمَيْتُه ولا صَمَمْته، وهي أفعالٌ جاءت مبنيةً

(١) الكشاف ١/٦٣٤.
(٢) الإملاء ١/٣٢٣.
(٣) الآية ٣ من الأنبياء.
(٤) الشواذ ٣٤؛ البحر ٥٣٤.
(٥) الكشاف ١/٦٣٤.
(٦) النيزك: الرمح القصير.
(٧) البحر ٣/٥٣٤.

للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وهي[1] متعدِّيةٌ ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعلِ صارَتْ قاصرة[2]، فإذا أَرَدْتَ بناءَها للفاعلِ متعديةً أَدْخَلْتَ همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال». انتهى. فقوله: «كما لا يُقال عَمَيْتُه ولا صَمَمْتُه» يقتضي أن الثلاثي منها لا يتعدَّى، والزمخشري قد قال على تقدير: «عَماهُم الله وصَمَّهم» فاستعمل ثلاثِيَّهُ متعدياً، فإن كان ما قاله الشيخ صحيحاً فينبغي أن يكونَ كلام أبـي القاسم فاسداً أو بالعكس.

وقرأ ابن[3] أبـي عبلة «كثيراً» نصباً على أنه نعت لمصدر محذوف، وتقدم غيرَ مرة أنه عند سيبويه حالٌ. وقال مكي[4]: «ولو نَصَبْتَ «كثيراً» في الكلام لجازَ أن تجعلَه نعتاً لمصدر محذوف، أي: عمىً وصمماً كثيراً» قلت: كأنه لم يطَّلِعْ عليها قراءةً، أو لم تَصِحَّ عنده لشذوذها.

وقوله: «فَعَمُوا» عطفَه بالفاء وقوله: «ثم عَمُوا وصمُّوا» عطفه بـ «ثم»، وهو معنى حسن، وذلك أنهم عَقِيبَ الحسبانِ حَصَل لهم العَمَىٰ والصَّمَمُ مِنْ غيرِ تراخٍ، وأسند الفعلين إليهم، بخلافِ قولِه: «فأصمَّهم وأَعْمى أبصارَهم»[5] لأنَّ هذا فيمن لم يَسْبِقْ له هدايةٌ، وأسند الفعل الحسنَ لنفسِه في قوله: «ثم تابَ الله عليهم»، وعطف قوله: «ثم عَمُوا» بحرفِ التراخي دلالةً على أنهم تمادَوا في الضلالِ إلى وقت التوبة.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿ثالثُ ثلاثةٍ﴾**: معناه أحدُ الثلاثة، ولذلك منع الجمهورُ أن يُنْصَبَ ما بعده، لا تقول: ثالثُ ثلاثةً ولا رابعُ أربعةً، قالوا: لأنه اسمُ فاعلٍ ويعملُ عملَ فعله، وهنا لا يقع موقعَه فعلٌ إذ لا يقال: ربَّعْتُ

---

(١) الواو في «وهي» للحال.

(٢) أثبت صاحب القاموس: «زكمه» في مادة «زكم».

(٣) البحر ٣/٥٣٤.

(٤) المشكل ١/٢٤١.

(٥) الآية ٢٣ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

الأربعة ولا ثلَّثْتُ الثلاثة، وأيضاً فإنه أحدُ الثلاثة فيلزم أن يعمل في نفسِه، وأجاز النصبَ بمثل هذا ثعلب، وردَّه عليه الجمهور بما ذكرته لك، أمَّا إذا كان من غيرِ لفظِ ما بعده فإنه يجوزُ فيه الوجهان[1]: النصب والإضافة نحو: رابعٌ ثلاثةً، وإن شئت: ثلاثةٍ. واعلم[2] أنه يجوز أن يُشتقَّ من واحد إلى عشرة صيغةُ اسمِ فاعل نحو: «واحد»، ويجوز قلبه[3] فيقال: حادي وثاني وثالث إلى عاشر، وحينئذ يجوز أن يستعمل مفرداً فيقال: ثالث ورابع، كما يقال: ثلاثة وأربعة من غير ذكرِ مفسرٍ، وأن يستعملَ استعمالَ أسماءِ الفاعلين إنْ وقع بعده مغايرُه لفظاً، ولا يكونُ إلا ما دونَه برتبةٍ واحدةٍ نحو عاشرُ تسعةٍ، وتاسعُ ثمانيةٍ، فلا يجامعُ ما دونَـه برتبتين نحـو: عاشـرُ ثمانيـةٍ ولا ثامنُ أربعـةٍ، ولا يُجامِعُ ما فوقه مطلقاً فلا يقال: تاسعُ عشرةٍ ولا رابعُ ستةٍ، إذا تقرر ذلك فيعطى حكمَ اسمَ الفاعلِ فلا يعملُ إلا بشروطه، وأمَّا إذا جامع موافقاً له لفظاً وجبت إضافتُه نحو: ثالثُ ثلاثةٍ وثاني اثنين، وتقدَّم خلاف ثعلب، ويجوز أن يُبْنى أيضاً من أحد عشر إلى تسعة عشر فيقال: حادي عشر وثالث عشر، ويجوز أَنْ يُستعمل مفرداً كما ذكَرْتُه لك، ويجوز أن يُسْتَعْمل مجامعاً لغيره ولا يكونُ إلا موافقاً، فيقال: حادي عشر أحد عشرَ، وثالثَ عشرَ ثلاثَة عشرَ، ولا يقال: ثالثَ عشرَ اثني عشرَ، وإن كان بعضهم خالف، وحكمُ المؤنثِ كحكمِه في الصفاتِ الصريحةِ فيقال: ثالثة ورابعة، وحاديةَ عشرةَ[4]، وثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ، وله أحكامٌ كثيرة استوفيتُها في «شرح التسهيل».

[٢٦٨/أ] قوله: «وما مِنْ إلهٍ» / «مِنْ» زائدة في المبتدأ لوجود الشرطين، وهما كونُ الكلامِ غيرَ إيجابٍ، وتنكيرُ ما جَرَّتْهُ، و«إلّه» بدل من محل «إلهٍ» المجرورِ

(١) لأنك تقول: «ربَّعْتُ الثلاثة» أي صيرتهم بك أربعة.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٨١.

(٣) أي قلباً مكانياً بتأخير الفاء بعد قلبها ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

(٤) الأصل: «عشر» والتاء واجبة.

بـ «مِنْ» الاستغراقية، لأن محلَّه رفعٌ كما تقدم، والتقدير: وما إلهٌ في الوجودِ إلا إلهٌ متصفٌ بالوحدانية. قال الزمخشري[1]: «من» في قوله: «مِنْ إله» للاستغراقِ، وهي المقدرةُ مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك: «لا إلهَ إلا اللَّـهُ» والمعنى: وما من إله قط في الوجود إلا إلهٌ متصفٌ بالوحدانية وهو الله تعالى». فقد تحصَّل مِنْ هذا أن «مِنْ إله» مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، و «إلا إلهٌ» بدلٌ على المحل. قال مكي[2]: «ويجوزُ في الكلام النصبُ: «إلا إلهاً» على الاستثناء». قال أبو البقاء[3]: «ولو قُرِىء بالجرِّ بدلاً من لفظ «إله» لكان جائزاً في العربية» قلت: ليس كما قال، لأنه يلزمُ زيادةُ «مِنْ» في الواجب، لأن النفيَ انتقضَ بـ«إلاَّ»، لو قلت: «ما قامَ إلا من رجلٍ» لم يَجُزْ فكذا هذا، وإنما يجوزُ ذلك على رأي الكوفيين والأخفشِ، فإنَّ الكوفيين يشترطون تنكيرَ مجرورها فقط، والأخفشُ لا يشترط شيئاً[4]. قال مكي[5]: «واختار الكسائي الخفضَ على البدل من لفظ «إله» وهو بعيدٌ لأنَّ «مِنْ» لا تُزَاد في الواجب». قلت: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ قوله «إلا إلهٌ» خبر المبتدأ، وتكونُ المسألةُ من الاستثناءِ المفرغِ، كأنه قيل: ما إلهٌ إلا إلهٌ متصفٌ بـالواحـدِ لَـمَا ظهر له منعٌ، لكني لم أرَهم قالوه، وفيه مجالٌ للنظر.

قوله: «ليمسَّنَّ» جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ هذا عليه، والتقديرُ: واللَّـهِ إنْ لم ينتهوا ليمسَّنَّ، وجاء هذا على القاعدةِ التي قَرَّرْتُها: وهو أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقُهما ما لم يسبقْهما ذو خبر، وقد يجابُ الشرطُ مطلقاً، وقد تقدَّم أيضاً أن فعلَ الشرطِ حينئذ لا يكون

---

(١) الكشاف ١/٦٣٤.

(٢) المشكل ١/٢٥١.

(٣) الإملاء ١/٢٢٣.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

(٥) المشكل ١/٢٤١.

إلا ماضياً لفظاً، أو معنىً لا لفظاً كهذه الآية، فإنْ قيل: السابقُ هنا الشرطُ، إذ القسمُ مقدرٌ فيكون تقديرُه متأخراً فالجوابُ أنه لو قُصِد تأخُّرُ القسمِ في التقدير لأُجيبَ الشرط، فلـمَّا أُجيب القسمُ عُلِـم أنه مقدَّرُ التقديمِ، وعَبَّر بعضُهم عن هذا فقال: «لام التوطئةِ للقسمِ قد تُحْذَفُ ويُراعى حكمُها كهذه الآيةِ، إذ التقدير: «ولئن لم» كما صَرَّح بهذا في غير موضع كقوله: «لَئِنْ لم ينتهِ المنافقون»[1]، ونظيرُ هذه الآية قوله: «وإنْ لم تَغْفِرْ لنا وترحمْنا لنكونَنَّ»[2] «وإن أطعتموهم إنكم لمشركون»[3]، وتقدَّم أنَّ هذا النوع من جواب القسم يَجِبُ أن يُتَلَقَّى باللامِ وإحدى النونين عند البصريين، إلَّا ما قَدَّمْت لك استثناءَه». قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلت: فهلَّا قيل: لَيَمسُّهُم عذاب. قلت في إقامة الظاهرُ مقامَ المضمرِ فائدةٌ، وهي تكريرُ الشهادة عليهم بالكفر».

وقوله: «منهم» في محلِّ نصبٍ على الحال. قال أبو البقاء[5]: «إمَّا من الذين، وإمَّا من ضميرِ الفاعل في «كفروا». قلت: لم يتغير الحكمُ في المعنى، لأنَّ الضميرَ الفاعل هو نفسُ الموصول، وإنما الخلاف لفظي. وقال الزمخشري[6]: «مِنْ» في قوله: «ليمسَّنَّ الذين كفروا منهم» للبيانِ كالتي في قوله: «فاجتنِبوا الرجسَ من الأوثان»[7] قلت: فعلى هذا يتعلقُ «منهم» بمحذوفٍ، فإنْ قلت: هو على جَعْلِه حالاً متعلقٌ أيضاً بمحذوف. قلت: الفرقُ بينهما أنَّ جَعْلَه حالاً يتعلَّقُ بمحذوفٍ، ذلك المحذوفُ هو الحالُ في

---

(١) الآية ٦٠ من الأحزاب.

(٢) الآية ٢٣ من الأعراف.

(٣) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٤) الكشاف ١/٦٣٤.

(٥) الإملاء ١/٢٢٣.

(٦) الكشاف ١/٦٣٤.

(٧) الآية ٣٠ من الحج.

الحقيقة، وعلى هذا الوجهِ يتعلَّقُ بفعلٍ مفسِّرٍ للموصولِ الأولِ، كأنه قيل: أعني منهم، ولا محلَّ لـ «أعني» لأنها جملةٌ تفسيرية. وقال الشيخ[1]: «ومِنْ» في «منهم» للتبعيض أي: كائناً منهم، والربطُ حاصلٌ بالضمير، فكأنه قيل: كافرُهم، وليسوا كلُّهم بَقُوا على الكفر» انتهى. يعني: هذا تقديرٌ لكونِها تبعيضيةً وهو معنى كونِها في محلِّ نصبٍ على الحال.

آ. (٧٤) **وقوله تعالى: ﴿أفلا يتوبون﴾**: تقدَّم نظيره مراراً وأنَّ فيه رأيين: رأيُ الجمهورِ تقديمُ حرفِ العطف على الهمزة تقديراً، ورأيُ أبي القاسم بقاؤه على حالِه وحَذْفُ جملةٍ معطوفٍ هذا عليها، والتقديرُ: أيثبتون على كفرِهم فلا يَتُوبون، والاستفهامُ فيه قولان / أظهرُهما: أنه [٢٦٨/ب] للتعجيب من حالهم: كيف لا يتوبون ويستغفرون من هذه المقالةِ الشنعاء؟ والثاني: أنه بمعنى الأمر وهو رأي ابن زياد الفراء، كأنه قال: تُوبوا واستغفروا من هاتين المقالتين، كقوله: «فهل أنتم منتهون»[2]. وكلامُ ابنِ عطية[3] يُفْهِم أنه للتحضيضِ، قال: «رَفَقَ جلَّ وعلا بهم بتحضيضِه إياهم على التوبة وطلبِ المغفرة» يعني بذلك من حيث المعنى، وإلاَّ فَفَهْمُ التحضيضِ من هذا اللفظ غيرُ مُسَلَّمٍ، وكيف يُعْقَلُ أنَّ حرف العطف فَصَل بين الهمزة ولا المفهمةِ للتحضيضِ؟ فإنْ قلت: هذا إنما يُشْكِلُ على قولنا: إنَّ «ألا» التحضيضيةَ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ، فلا يُدَّعى فيها الفصلُ بحرفِ العطف، أما إذا قلنا إنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «لا» النافيةِ وصارَ معناهما التحضيضَ فلا يَضُرُّ الفصلُ بحرف العطف، لأنه عُهِد في «لا» النافيةِ الداخلِ عليها همزةُ الاستفهام. فالجواب: أنه لا يجوزُ مطلقاً؛ لأنَّ ذلك المعنى قد انسلخَ وحَدَثَ

(١) البحر ٣/٥٣٦.
(٢) الآية ٩١ من المائدة.
(٣) المحرر ٥/١٦٢.

معنىً آخرُ وهو التحضيضُ، فلا يلزُم من الجوازِ في الأصلِ الجوازُ بعد حدوثِ معنًى جديدٍ.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿ما المسيحُ ابنُ مريم إلا رسولٌ﴾**: كقوله: «وما محمد إلا رسول»[١]. و«قد خَلَتْ» صفةٌ له كما في الآيةِ الأخرى. وتقدَّم معنى الحصرِ. وقوله: «وأمُّهُ صِدِّيقَةٌ» ابتداءٌ وخبرٌ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب. و«صِدِّيقَةُ» تأنيثُ «صِدِّيق» وهو بناء مبالغة كـ«فَعّال» و«فَعُول» إلا أنه لا يعمل عملَ أمثلةِ المبالغة، فلا يقال: «زيدٌ شِرِّيبُ العسلَ» كما يقال: «شَرَّابُ العسلَ» وإن كان القياس إعمالَه، وهل هو مِنْ «صَدَق» الثلاثي أو من «صَدَّق» مضعفاً؟ القياسُ يقتضي الأولَ، لأنَّ أمثلةَ المبالغةِ تَطَّرِدُ من الثلاثي دونَ الرباعي، فإنه لم يَجيء منه إلا القليلُ. وقال الزمخشري[٢]: «انه من التصديق» وكذا ابنُ عطية[٣]، إلا أنَّه جَعَله محتملاً، وهذا واضحٌ لقوله: «وصَدَّقَتْ بكلماتِ ربها» فقد صَرَّح بالفعلِ المسند إليها مضعفاً.

وقوله: «كانا يأكلانِ الطَّعامَ» لا محلَّ له لأنه استئنافٌ وبيان لكونهما كسائرِ البشرِ في احتياجِهما إلى ما يَحْتاج إليه كلُّ جسمٍ مُولَدٍ، والإلهُ الحقُّ منزَّهٌ عن ذلك. وقال بعضهم: «هو كناية عن احتياجهما إلى التغوُّطِ» ولا حاجة إليه. قوله: «كيف» منصوب بقوله: «نُبَيِّن» بعده، وتقدم ما فيه في قوله: «كيف تكفرون»[٤] وغيرِه، ولا يجوز أن يكونَ معمولاً لِما قبله لأن له صدرَ الكلام، وهذه الجملة الاستفهامية في محلِّ نصب لأنها معلقةٌ للفعل قبلها. وقوله: «ثم انظر أنَّى يُؤْفَكون» كالجملةِ قبلَها، و«أنَّى» بمعنى كيف، و«يُؤْفكون» ناصبٌ لـ«أنَّى» ويُؤْفكون: بمعنى يُصْرَفُون.

---

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.
(٢) الكشاف ١/٦٣٥.
(٣) المحرر ٥/١٦٢.
(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿ما لا يَمْلِكُ﴾**: يجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ، وفي وقوعِ «ما» على العاقلِ هنا لأنه أُريد به عيسى وأُمُّه وجوهٌ، أحدها: أنه أُتِي بـ «ما» مراداً بها العاقلُ لأنها مبهمةٌ تقعُ على كل شيء، كذا قالَه سيبويه[1]، أو أُريد به النوعُ كقولِه: «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[2] أي: النوعَ الطيب، أو أُريد به العاقلُ مع غيره لأنَّ أكثرَ ما عُبِد مِنْ دونَ [اللَّـهِ] غيرُ عاقلٍ كالأصنامِ والأوثانِ والكواكبِ والشجرِ، أو شبهُهُ على أولِ أحوالِه، لأنه في أولِ حالِه لا يُوصَفُ بعقلٍ فكيف يُتَّخذ إلهاً معبوداً؟ وفي تكريرِ الأمرِ بقوله: «انظُرْ» «ثم انظر» دلالةٌ على الاهتمام بالنظر، وأيضاً [٢٦٩/أ]
فقد اختَلف متعلَّقُ النظرين، فإنَّ الأولَ أمرٌ بالنظر في كيفية إيضاح الله تعالى لهم الآياتِ وبيانِها بحيث إنه لا شكَّ فيها ولا ريبَ، والأمرُ الثاني بالنظر في كونهم صُرِفوا عن تدبُّرها والإيمان بها، أو بكونِهم قُلِبوا عـمَّا أُريد بهم. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: ما معنى التراخي في قوله: «ثم انظرْ»؟ قلت: معناه ما بينَ التعجبين، يعني أنه بَيَّن لهم الآياتِ بياناً عجباً، وأنَّ إعراضَهم عنها أعجبُ منه» انتهى. يعني أنه من بابِ التراخي في الرُّتَبِ لا في الأزمنةِ، ونحوُه: «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[4] وسيأتي.

قوله: «واللَّـهُ هو السميعُ العليم» «هو»: يجوزُ أن يكونَ مبتدأ ثانياً، و «السميعُ» خبرُه، و «العليمُ» خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ، والجملة خبرُ الأول، ويجوزُ أَنْ يكونَ فصلاً، وقد عُرِف ما فيه، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً. وهذه الجملةُ الظاهرُ فيها أنها لا محلَّ لها من الإعراب، ويحتمل أن تكونَ في محلِّ نصبٍ

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٩.
(٢) الآية ٣ من النساء.
(٣) الكشاف ١/٦٣٥.
(٤) الآية ١ من الأنعام.

على الحالِ من فاعلِ «تَعْبُدون» أي: أتعبدون غيرَ الله والحالُ أن الله هو المستحقُّ للعبادة لأنه يَسْمع كل شيء ويعلمه، وإليه ينحو كلامُ الزمخشري[1] فإنه قال: «والله هو السميع العليم» متعلق بـ «أتعبدون» أي: أتشركون بالله ولا تَخْشَوْنه، وهو الذي يسمع ما تقولون ويعلم ما تعتقدون؟ أتعبدون العاجزَ واللَّهُ هو السميع العليم؟» انتهى. والرابطُ بين الحالِ وصاحبِها الواوُ، ومجيءُ هاتين الصفتين بعد هذا الكلام في غاية المناسبة، فإنَّ السميع يسمع ما يُشْكَى إليه من الضُّرِّ وطلب النفع ويعلم مواقعَهما كيف يكونان؟

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿غيرَ الحق﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت لمصدر محذوف أي: لا تَغْلُوا في دينكم غُلُوّاً غيرَ الحق أي: غلوّاً باطلاً، ولم يذكر الزمخشري[2] غيره. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال من ضمير الفاعل في «تَغْلُوا» أي: لا تَغْلوا مجاوزينَ الحق، ذكره أبو البقاء[3]. الثالث: أنه حالٌ من «دينكم» أي: لا تغلوا فيه وهو باطل، بل اغلُوا فيه وهو حَقٌّ، ويؤيد هذا ما قاله الزمخشري[4] فإنه قال: «لأنَّ الغلوَّ في الدين غُلُوَّان: حقٌّ وهو أَنْ يُفْحص عن حقائِقه ويفتِّشَ عن أباعدِ معانيه ويُجْتَهَدَ في تحصيله حُجَجَه، وغلوٌّ باطل: وهو أن يَتَجاوز الحقَّ ويتخطاه بالإعراض عن الأدلة». الرابع: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل. الخامس: على الاستثناءِ المنقطع. ذكرَ هذين الوجهين الشيخُ[5] عن غيره، واستبعدهما فإنه قال: «وأبعدَ مَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ متصل، ومَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ

---

(١) الكشاف ١/٦٣٥.

(٢) الكشاف ١/٦٣٥.

(٣) الإملاء ١/٢٢٣.

(٤) الكشاف ١/٦٣٥.

(٥) البحر ٣/٥٣٩.

منقطع ويقدِّره بـ «لكن الحقَّ فـاتبعوه». قلت: والمستثنى منه يَعْسُر تعيينُـه، والذي يظهر فيه أنه قوله: «في دينكم» كأنه قيل: لا تَغْلُوا في دينكم إلا الدين الحق فإنه يجوز لكم الغلوُّ فيه، ومعنى الغلو فيه ما تقدم من تقرير الزمخشري له.

وذكر الواحدي فيه الحالَ والاستثناء فقال: «وانتصابُ «غيرَ الحق» من وجهين، أحدُهما: الحالُ والقطعُ من الدين كأنه قيل: لا تَغْلُوا في دينكم مخالفين للحقِّ، لأنهم خالفوا الحقَّ في دينهم ثم غَلَوا فيه بالإصرارِ عليه. والثاني: أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، فيكون «الحق» مستثنًى من المَنْهِيِّ عن الغلوِّ فيه بأَنْ يجوزَ الغلوُّ فيما هو حق على معنى اتباعِه والثباتِ عليه. وهذا نصٌّ فيما ذكرْتُ لك من أنَّ المستثنى هو «دينُكم».

وتقدَّم معنى الغلوِّ في سورة النساء(١)، وظاهرُ هذه الأعاريب المتقدمةِ أنَّ «تَغْلُوا» فعلٌ لازم، وكذا نصَّ عليه أبو البقاء(٢)، إلا أن أهلَ اللغةِ يفسِّرونه بمعنى متعدٍّ، فإنهم قالوا: معناه لا تتجاوزوا الحد. قال الراغب(٣): «الغلوُّ تجاوزُ الحَدِّ، يقال ذلك إذا كان في السعر «غلاءً»، وإذا كان في القَدْر والمنزلة «غُلُوًّا»، وفي السهم «غَلْوا»، وأفعالها جميعاً غلا يغلو، فعلى هذا يجوز أن ينتصب «غير الحق» مفعولاً به أي: لا تتجاوزوا في دينِكم غير الحق، فإنْ فَسَّرنا «تغلوا» بمعنى تتباعدوا من قولهم: «غلا السهمُ» أي: تباعدَ كانَ قاصراً، فيحتمل أن يكونَ مَنْ قال بأنه لازم أخذه من هذا لا من الأول.

قوله: «كثيراً» في نصبِه وجهان، أحدُهما: أنه / مفعولٌ به، وعلى هذا [٢٦٩/ب] أكثرُ المتأوِّلين، فإنهم يفسِّرونه بمعنى: وأَضَلُّوا كثيراً منهم أو من المنافقين.

---

(١) الآية ١٧١.

(٢) الإملاء ١/٢٢٣.

(٣) المفردات ٣٧٧.

والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية أي: نعت لمصدر محذوف أي: إضلالاً كثيراً، وعلى هذا فالمفعولُ محذوف أي: أضَلُّوا غيرهم إضلالاً كثيراً.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿مِنْ بني إسرائيل﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها: إمَّا «الذين» وإمَّا» واو «كفروا» وهما بمعنىً واحدٍ. وقوله: «على لسان داود وعيسى» المرادُ باللسانِ الجارحةُ لا اللغةُ، كذا قال الشيخ[١]، يعني أنَّ الناطقَ بِلَعْنِ هؤلاء لسانُ هذين النبيين، وجاء قولُه «على لسان» بالإفرادِ دون التثنيةِ والجمعِ فلم يَقُلْ: «على لسانَيْ» ولا «على ألسنةِ» لقاعدةٍ كليةٍ، وهي: أن كلَّ جزأين مفردين من صاحبيهما إذا أُضيفا إلى كليهما من غيرِ تفريقٍ جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ، لفظُ الجمعِ ـ وهو المختارُ ـ ويليه التثنيةُ عند بعضِهم، وعند بعضِهم الإفرادُ مقدمٌ على التثنيةِ، فيقال: «قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين»، وإنْ شئت: رأسَي الكبشين، وإن شئت: رأسَ الكبشين، ومنه: «فقد صَغَتْ قلوبُكما»[٢]، فقولي «جزأين» تحرُّزٌ من شيئين ليسا بجزأين نحو: «درهميكما» وقد جاء: «من بيوتِكما وعمائمكما وأسيافكما» لأَمْنِ اللَّبْسِ، وبقولي: «مفردين» من نحو: «العينين واليدين» فأمَّا قولُه تعالى: «فاقطعوا أيديهما»[٣] ففُهِم بالإجماع[٤]، وبقولي: «من غيرِ تفريق» تحرُّزٌ من نحو: قَطَعْتُ رأس الكبشين: السمينِ والكبشِ الهزيل»، ومنه هذه الآية فلا يجوزُ إلا الإفرادُ. وقال بعضهم: «هو مختارٌ» أي: فيجوز غيرُه. وقد مضى تحقيقُ هذه القاعدةِ في سورة المائدة[٥] بكلامٍ طويلٍ فعليك بالالتفاتِ إليه.

وفي النفسِ من كونِ المرادِ باللسان الجارحةَ شيءُ، ويؤيد ذلك ما قاله

---

(١) البحر ٣/٥٤٠.
(٢) الآية ٤ من التحريم.
(٣) الآية ٣٨ من المائدة.
(٤) أي فهم اليد اليمنى.
(٥) الآية ٣٨.

الزمخشري[١] فإنه قال: «نَزَّل اللّـهُ لَعْنَهم في الزبور على لسانِ داود، وفي الإنجيل على لسانِ عيسى» وقوةُ هذا تَأْبى كونَه الجارحةَ، ثم إني رأيتُ الواحدي ذكرَ عن المفسرين قولين، ورجَّح ما قلته قال ـ رحمه الله ـ: «وقال ابن عباس: يريد في الزبور وفي الإنجيلِ، ومعنى هذا أنَّ اللّـهَ تعالى لَعَنَ في الزبور مَنْ يكفر من بني إسرائيل وكذلك في الإنجيل، وقيل: على لسان داود وعيسى؛ لأنَّ الزبورَ لسانُ داود والإنجيلَ لسانُ عيسى» فهذا نصٌّ في أن المراد باللسانِ غيرُ الجارحة، ثم قال: «وقال الزجاج[٢]: «وجائزٌ أن يكون داود وعيسى عَلِما أنَّ محمداً نبيٌّ مبعوثٌ، وأنهما لَعَنا مَنْ يكفر به» والقول هو الأول، فتجويزُ الزجاجِ لذلك ظاهرٌ أنه يُراد باللسانِ الجارحةُ ولكن ليس قولاً للمفسرين. و«على لسانِ» متعلِّقٌ بـ«لعن» قال أبو البقاء[٣]: «كما يُقال: جاء زيدٌ على فرس». وفيه نظرٌ إذ الظاهر أنه حالٌ. وقولُه: «ذلك بما عَصَوْا» قد تقدَّم نظيره[٤]. قوله: «وكانوا يَعْتَدُون» في هذه الجملةِ الناقصةِ وجهان، أظهرهما: أن تكونَ عطفاً على صلةِ «ما» وهو «عَصَوْا» أي: ذلك بسبب عصيانِهم وكونهم معتدين. والثاني: أنها استئنافيةٌ أي: أخبر الله تعالى عنهم بذلك. قال الشيخ[٥]: «ويُقَوِّي هذا ما جاءَ بعده كالشرحِ له، وهو قولُه: «كانوا لا يتناهَوْن».

آ. (٧٩) **وقوله تعالى: ﴿عن منكرٍ فَعَلُوه﴾**: متعلِّقٌ بـ«يَتَناهَوْن» و«فعلوه» صفةٌ لـ«منكر». قال الزمخشري[٦]: «ما معنى وصفِ المنكرِ

---

(١) الكشاف ١/٦٣٦.
(٢) معاني القرآن ٢/٢١٨.
(٣) الإملاء ١/٢٢٣.
(٤) الآية ٦١ من البقرة.
(٥) البحر ٣/٥٤٠.
(٦) الكشاف ١/٣٦٧.

بفعلوه، ولا يكونُ النهيُ بعد الفعلِ؟ قلت: معناه لا يتناهَوْن عن معاودةِ منكرٍ فَعَلُوه، أو عن مِثْلِ منكرٍ فَعَلوه، أو عن منكرٍ أرادُوا فِعْلَه، كما ترى أماراتِ الخوضِ في الفسقِ وآلاتِه تُسَوَّى وتُهَيَّأُ، ويجوز أن يُرادَ: لا ينتهون ولا يمتنعون عن منكرٍ فعلوه، بل يُصِرُّون عليه ويُداومون، يقال: تناهى عن الأمر وانتهى عنه إذا امتنع منه».

آ. (٨٠) **وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَما﴾**: و «بئسما قَدَّمَتْ» قد تقدَّم إعرابُ نظيرِ ذلك[١] فلا حاجةَ إلى إعادته، وهنا زيادةٌ أخرى لخصوصِ التركيب وستعرِفُها. قوله: «أَنْ سَخِطَ اللّهُ عليهم» في محلِّه أوجهٌ، أحدها: أنه مرفوعٌ على البدلِ من المخصوصِ بالذم، والمخصوصُ قد حُذِفَ وأُقيمت صفتُه مُقامه فإنك تُعْرِبُ «ما» اسماً تاماً معرفةً في محلِّ رفعٍ بالفاعلية بفعلِ الذمِّ والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، و «قَدَّمَتْ لهم أنفُسُهم» جملة في محلِّ رفعٍ صفةً له، والتقديرُ: لبئس الشيءُ شيءٌ قَدَّمَتْهُ لهم أنفُسُهم، فـ «أَنْ سَخِط اللّهُ عليهم» بدلٌ من «شيء» المحذوفِ، وهذا هو مذهبُ سيبويه[٢] كما تقدَّم تقريرُه. الثاني: أنه هو المخصوصُ بالذمِّ فيكونُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ المشهورةِ، أحدُها: أنه مبتدأٌ والجملةُ قبلَه خبرُه، والرابطُ على هذا العمومُ عند مَنْ يَجْعَلُ ذلك، أو لا يَحْتاج إلى رابط لأن الجملةَ عينُ المبتدأ. الثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ لأنك لَـمَّا قلت: «بِئْسَ الرجل» قيل لك: مَنْ هو؟ فقلت: فلان، أي: هو فلان. الثالث: أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، وقد تقدَّم تحريرُ ذلك، وإلى كونه مخصوصاً بالذمِّ ذهب جماعةٌ كالزمخشري[٣]، ولم يذكر غيرَه، قال: «أَنْ سَخِطَ اللّهُ عليهم» هو المخصوص بالذمِّ كأنه قيل: لَبِئْس زادُهم إلى الآخرة سُخْطُ اللّهِ عليهم، والمعنى: موجِبُ سُخْطِ الله». قلت: وفي تقديرِ هذا

---

(١) الآية ٩٠ من البقرة.

(٢) الكتاب ١/٤٧٦.

(٣) الكشاف ١/٦٣٧.

المضاف من المحاسنِ ما لا يَخْفى على متأمِّله، فإنَّ نفسَ السخطِ المضافَ إلى الباري تعالى لا يُقال هو المخصوص بالذم، إنما المخصوصُ بالذم أسبابُه، وذهبَ إليه أيضاً الواحدي ومكي[1] وأبو البقاء[2]، إلَّا أنَّ الشيخ[3] بعد أَنْ حكى هذا الوجهَ عن أبي القاسم الزمخشري قال: «ولم يَصِحَّ هذا الإعرابُ إلا على مذهبِ الفراء والفارسي / في جَعْلِ «ما» موصولةً، أو على [٢٧٠/أ] مذهبِ مَنْ يجعلُ «ما» تمييزاً، و«قَدَّمَتْ لهم» صفتها، وأمَّا على مذهبِ سيبويه فلا يتأتَّى ذلك ثم ذَكَر مذهبَ سيبويه.

والوجه الثالث من أوجهِ «أَنْ سَخِطَ»: أنه في محل رفع على البدلِ من «ما»، وإلى ذلك ذهب مكي[4] وابنُ عطية[5]، إلا أن مكِّيّاً حكاه عن غيره، قال: «وقيل: في موضعِ رفعٍ على البدلِ من «ما» في «لبئس» على أنها معرفةٌ». قال الشيخ[6] ــ بعد ما حكى هذا الوجهَ عن ابن عطية ــ: «ولا يَصِحُّ هذا سواءٌ كانت «ما» تامةً أو موصولةً لأنَّ البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدلِ منه، و«أَنْ سَخِطَ» لا يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلًا لـ «بِئْسَ» لأنَّ فاعل «بِئْس» لا يكونُ أَنْ والفعل» وهو إيرادٌ واضِحٌ كما قاله.

الوجه الرابع: أنه في محلِّ نصبٍ على البدلِ من «ما» إذا قيل بأنها تمييزٌ، ذَكَر ذلك مكي[7] وأبو البقاء[8]، وهذا لا يجوزُ البتة؛ وذلك لأنَّ شرطَ

---

(١) المشكل ١/٢٤٢.
(٢) الإملاء ١/٢٢٣.
(٣) البحر ٣/٥٤١.
(٤) المشكل ١/٢٤٢.
(٥) المحرر ٥/١٦٧.
(٦) البحر ٣/٥٤١.
(٧) المشكل ١/٢٤٢.
(٨) الإملاء ١/٢٢٣.

التمييز عند البصريين أن يكونَ نكرةً، و «أَنْ» وما في حَيِّزها عندهم من قبيلِ أعرفِ المعارفِ لأنَّها تُشْبِهُ المُضْمَرَ، وقد تقدم تقريرُ ذلك فكيف يَقعُ تمييزاً لأنَّ البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدل منه؟ وعند الكوفيين أيضاً لا يجوزُ ذلك لأنَّهم لا يُجيزون التمييزَ بكلِّ معرفةٍ خصوصاً أَنْ والفعل. الخامسُ: أنه في محلِّ نصبٍ على البدلِ من الضميرِ المنصوبِ بـ «قَدَّمَتْ» العائدِ على «ما» الموصولةِ أو الموصوفة على حَسَبِ ما تقدَّم، والتقديرُ: قَدَّمَتْه سُخْطَ الله، كقولك: «الذي رأيت زيداً أخوك» وفي هذا بحثٌ في موضعِه. السادس: أنه في موضع نصب على إسقاطِ الخافضِ، إذ التقديرُ: لِأَنْ سَخِط، وهذا جارٍ على مذهب سيبويه[1] والفراء[2] لأنهما يَزْعُمان أنَّ محلَّ «أَنْ» بعد حَذْفِ الخافض في محلِّ نصب. السابع: أنه في محلِّ جرٍ بذلك الخافضِ المقدَّرِ، وهذا جارٍ على مذهبِ الخليلِ والكسائي لأنهما يَزْعُمان أنَّها في محل جر، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك غيرَ مرةٍ، وعلى هذا فالمخصوصُ بالذم محذوفٌ أي: لَبِئْسما قَدَّمَتْ لهم أنفسُهم عملُهم أو صُنْعُهم، ولامُ العلةِ المقدرةُ معلَّقَةٌ إمَّا بجملةِ الذمِّ أي: سببُ ذَمِّهم سخطُ اللّهِ عليهم أو بمحذوفٍ بعده، أي: لِأَنْ سَخِطَ اللّهُ عليهم كان كيتَ وكيتَ.

آ. (٨١) **وقوله تعالى: ﴿ولو كانوا﴾**: الظاهرُ أنَّ اسم «كان» وفاعل «اتخذوهم» عائدٌ على «كثيراً» من قوله: «تَرَى كثيراً منهم»، والضميرُ المنصوب في «اتَّخذوهم» يعودُ على «الذين كفروا» في قوله: «يَتَوَلَّوْن الذين كفروا»، وأجاز القفال أن يكونَ اسمُ «كان» يعودُ على «الذين كفروا» وكذلك الضميرُ المنصوبُ في «اتَّخذوهم»، والضميرُ المرفوعُ في «اتخذوهم» يعودُ على اليهودِ، والمرادُ بالنبي محمدٌ صلى الله عليه وسلم، والتقدير: ولو كان

(١) الكتاب ١٧/١.
(٢) معاني القرآن ١٤٨/١، ٢٣٨/٢.

الكافرون المُتَوَلُّون مؤمنين بمحمد والقرآن ما اتخذهم هؤلاء اليهود أولياءَ، والأولُ أَوْلى لأن الحديثَ عن كثيرٍ لا عن المتولِّيْن، وجاء جواب «لو» هنا على الأفصح وهو عدمُ دخولِ اللام عليه لكونه منفياً، ومثله قول الآخر(١):

١٧٨٩ـ لو أنَّ بالعلمِ تُعْطَى ما تعيشُ به
لَمَا ظَفِرْتَ من الدنيا بثُفْرُوْقِ

و «ترى» يجوز أَنْ تكونَ مِنْ رؤية البصر، ويكونُ الكثيرُ المعاصرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن تكونَ العِلْمية، والكثيرُ على هذا أَسْلافُهم، فمعنى «تَرى» تَعْلَمُ أخبارَهم وقصصهم بإخبارِنا إياك، فعلى الأول يكون قولُه «يَتَوَلَّون» في محلٍّ نصب على الحال، وعلى الثاني يكون في محلِّ نصبٍ على المفعول الثاني. وقولُه: «ولكنَّ كثيراً منهم» هذا الاستدراكُ واضحٌ بما تقدَّم. وقولُه: «كثيراً» هو من إقامةِ الظاهر مُقامَ المضمرِ لأنه عبارةٌ عن «كثيراً منهم» المتقدِّمِ، فكأنه قيل: ترى كثيراً منهم ولكنَّ ذلك الكثيرَ، ولا يريدُ: ولكنَّ كثيراً من ذلك الكثيرِ فاسقون.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أشدَّ الناسِ﴾**: قد تقدَّم إعرابُ هذا في نحو قوله تعالى: «ولتجِدَنَّهم أحرصَ الناسِ على حياةٍ»(٢)، فَأَغْنَى عن إعادته / وقال ابنُ عطية(٣): «اللامُ للابتداءِ»، وليس بشيء، بل هي لامٌ يُتَلَقَّى بها القسمُ. و «أشدَّ الناس» مفعول أول، و «عداوةً» نصب على التمييز. و «للذين» متعلقٌ بها، قَوِيَتْ باللامِ لَـمَّا كانت فرعاً في العمل على الفعل، ولا يَضُرُّ كونُها مؤنثةً بالتاء لأنها مبنيةٌ عليها، فهي كقوله(٤): [٢٧٠/ب]

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥٤٢/٣. والثُّفْرُوق: يضرب به المثل في القلة، وهو ما بين النواة والقِمَع في رأس التمرة. والبيت ليس مثل الآية.
(٢) الآية ٩٦ من البقرة.
(٣) المحرر ١٦٧/٥.
(٤) تقدم برقم ٩٨٢.

١٧٩٠ـ .... ورهبةً عقابَك..............

ويجوزَ أن يكونَ «للذين» صفةً لـ «عداوة» فيتعلَّقَ بمحذوف، و «اليهودَ» مفعولٌ ثانٍ. وقال أبو البقاء(١): «ويجوزُ أن يكونَ اليهود هو الأولَ، و «أشدَّ» هو الثاني، وهذا هو الظاهرُ، إذ المقصودُ أَنْ يخبرَ الله تعالى عن اليهودِ والمشركين بأنَّهم أشدُّ الناسِ عداوة للمؤمنين، وعن النصارى بأنهم أقربُ الناسِ مودةً لهم، وليس المرادُ أَنْ يخبرَ عن أشدِّ الناس وأقربهم بكونهم من اليهودِ والنصارى. فإنْ قيل: متى استويا تعريفاً وتنكيراً وَجَب تقديمُ المفعولِ الأولِ وتأخيرُ الثاني كما يجب في المبتدأ والخبرِ وهذا من ذاك. فالجوابُ: أنه إنما يجب ذلك حيث أَلْبس، أما إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك جاز التقديمُ والتأخيرُ، ومنه قوله(٢):

١٧٩١ـ بَنُونا بنو أبنائِنا، وبناتُنا
بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

فـ «بنو أبناء» هو المبتدأ، و «بَنُونا» خبره، لأنَّ المعنى على تشبيهِ أولادِ الأبناء بالأبناء، ومثلُه قول الآخر(٣):

١٧٩٢ـ قبيلةٌ ألأمُ الأحياءِ أكرمُها
وأَغْدُر الناسِ بالجيرانِ وافِيها

«أكرمُها» هو المبتدأُ، و «ألأمُ الأحياءِ» خبرُه، وكذا «وافيها» مبتدأ و «أغدرُ الناس» خبره، والمعنى على هذا، والآيةُ من هذا القبيلِ فيما ذَكَرْتُ لك.

(١) لم يذكر ذلك في «الإملاء»، وإنما ذكر أن «اليهود» هو الثاني. الإملاء ١/٢٢٣.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٧؛ والإنصاف ٦٦؛ وابن يعيش ١/٩٩؛ والخزانة ١/٢١٣؛ والدرر ١/٧٦.
(٣) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢١٦؛ والهمع ١/١٠٢؛ والدرر ١/٧٦.

وقوله: «والذين أَشْركوا» عطفٌ على اليهود، والكلامُ على الجملة الثانيةِ كالكلام على ما قبلها. و «ذلك بأنَّ» مبتدأٌ وخبرُ، وتقدم تقريره، و «منهم» خبر «أنَّ»، و «قسيسين» اسمها، وأن واسمُها وخبرها في محل جَرٍّ بالباء، والباءُ ومجرورُها ههنا خبر «ذلك». والقسيسين جمع «قِسِّيس» على فِعِّيل، وهو مثالُ مبالَغَة كـ «صِدِّيق»[1] وقد تقدَّم، وهو هنا رئيسُ النصارى وعابدُهم، وأصلُه من تَقَسَّسَ الشيءَ إذا تَتَبَّعَه وطَلَبه بالليل، يقال: «تقسَّسْتُ أصواتَهم» أي: تَتَبَّعْتُها بالليلِ، ويُقال لرئيس النصارى: قِسّ وقِسّيس، وللدليلِ بالليل: قَسْقَاس وقَسْقَس، قاله الراغب[2]، وقال غيرُه: القَسُّ بفتح القاف تَتَبُّعُ الشيءِ، ومنه سُمِّي عالُم النصارى لتتبُّعِه العلمَ. قال رؤبة[3] بن العجاج:

١٧٩٣ـ أَصْبَحْنَ عن قَسِّ الأذى غَوافِلا
يَمْشِينَ هَوْناً خُرُداً بَهالِلا

ويقال: قَسَّ الأثرَ وقَصَّه بالصاد أيضاً، ويقال: قَسّ وقِسّ بفتح القاف وكسرها، وقِسِّيس. وزعم ابن عطية[4] أنه أعجمي مُعَرَّب. وقال الواحدي: «وقد تكلمت العرب بالقَسّ والقِسّيس» وأنشد المازني[5]:

١٧٩٤ـ لو عَرَضَتْ لأَيْبُلِيٍّ قَسِّ
أشعثَ في هيكلِه مُنْدَسِّ
حَنَّ إليها كحنينِ الطَّسِّ

---

(١) انظر: الآية ٧٥ من المائدة: «وأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ».

(٢) المفردات ٤١٨.

(٣) ديوانه ٢/١٢١. والخُرُود: السُّكوت.

(٤) المحرر ٥/١٦٩.

(٥) الأبيات للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٩٥؛ واللسان: قسس؛ والبحر ٣/١٥٦. والطس: الطست.

وأنشد لأمية بن أبي الصلت(١):

١٧٩٥ـ لو كان مُنْفَلَتٌ كانت قساوسةٌ
يُحْيِيهم اللَّهُ في أَيْديهم الزُّبُرُ

هذا كلامُ أهل اللغة في القِسّيس، ثم قال: «وقال عروة بن الزبير: «ضَيَّعَتِ النصارى الإنجيل وما فيه، وبقي منهم رجلٌ يُقال له قسيساً» يعني بقي على دينِه لم يُبَدِّلْه، فَمَنْ بقي على هديِه ودينِه قيل له «قِسِّيس»، وقال قطرب: «القَسّ والقِسِّيس: العالم بلغة الروم، قال ورقة(٢):

١٧٩٦ـ بما خَبَّرْتَنا مِنْ قولِ قَسٍّ
من الرهبانِ أكرهُ أَنْ يَبُوحا

فعلى هذا القَسُّ والقِسّيس مما اتفق فيه اللغتان. قلت: وهذا يُقَوِّي قولَ ابن عطية، ولم ينقلْ أهلُ اللغة في هذا اللفظ «القُس» بضم القاف لا مصدراً ولا وصفاً، فأما قُسّ بن ساعدة الإيادي فهو عَلَمَ فيجوز أن يكون مِمَّا غُيِّر بطريق العلَمية، ويكون أصلُه قَسّ أو قِسّ بالفتح أو الكسر كما نَقَله ابن عطية(٣)، وقُسُّ بن ساعدة كان أعلمَ أهلِ زمانه، وهو الذي قال فيه عليه السلام: «يُبْعَثُ أمةً وحدَه»(٤) وأمَّا جمعُ قِسّيس فجمعُ تصحيحٍ كما في الآية الكريمة. قال الفراء: «ولو جُمِع «قَسُوساً» كان صواباً لأنهما في معنى واحد» يعني: «قِسّاً» و«قسيساً». قال: «ويُجْمَعُ القِسّيس على «قساوِسَة» جمعوه على
[٢٧١/أ] مثال المَهالِبَة، والأصلُ: قساسِسَة، فكثُرت السينات / فأُبْدِلت إحداهُنَّ واواً، وأنشدوا لأمية: «لو كان مُنْفَلَتٌ كانت قساوسةٌ» البيت. قال الواحدي:

(١) ديوانه ٣٣؛ واللسان: قسس؛ والبحر ٣/٤.
(٢) البيت في السيرة ١٩٢/١، وبرواية «يعوجا» بدلاً من «يبوحا».
(٣) المحرر ١٦٩/٥.
(٤) لم أقف عليه.

«والقُسوسة مصدرُ القِسّ والقِسِّيس». قلت: كأنه جَعَل هذا المصدرَ مشتقاً من هذا الاسم كالأبوّة والأخوّة والفتوّة من لفظ أب وأخ وفتى، وكنتُ قد قَدَّمْتُ أن القَسّ بالفتحِ في الأصل هو المصدرُ، وأنَّ العالِمَ سُمِّي به مبالغةً، ولا أدري ما حملَ مَنْ قال: إنه معرَّب مع وجودِ معناه في لغة العربِ كما عَرَفْتَه مِمَّا تقدم؟

والرُّهْبان: جمعُ راهبٍ كراكب ورُكْبان، وفارِس وفُرْسان. وقال أبو الهيثم: «إنَّ رهباناً يكون واحداً ويكون جمعاً» وأنشد على كونِه مفرداً قولَ الشاعر(١):

١٧٩٧ـ لو عايَنَتْ رهبانَ دَيْرٍ في القُلَلْ
لأَقْبَلَ الرُّهبانُ يَعْدُو ونَزَلْ

ولو كان جمعاً لقال: «يَعْدُون» و«نَزَلُوا» بضمير الجمع. وهذا لا حُجَّة فيه؛ لأنه قد عادَ ضميرُ المفرد على الجمعِ الصريحِ لتأوُّلِه بواحدٍ كقوله تعالى: «وإنَّ لكم في الأنعام لعِبرةً نُسْقيكم مِمَّا في بُطونِه»(٢) فالهاء في «بطونه» تعود على الأنعام، وقال(٣):

١٧٩٨ـ وطابَ ألبانُ اللِّقاحِ وبَرَدْ

في «برد» ضميرٌ يعودُ على «ألْبان»، وقالوا: «هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه». وقال الآخر(٤):

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ١٠/٥٠٣؛ والقرطبي ٦/٢٥٨. والقلل: ج قلة وهي رأس الجبل.
(٢) الآية ٦٦ من النحل.
(٣) لم أقف عليه. واللقاح: النوق.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح المفصل ٩/٨٠، وشرح الملوكي ٣٨٧.

١٧٩٩ـ لـو أنَّ قـوميَ حين أَدْعُـوهمْ حَمَلْ
على الجبـالِ الشُّمِّ لانهـدَّ الـجَبَـلْ

إلى غير ذلك مِمَّا يطولُ ذِكْرُه، ومن مجيئِه جمعاً الآيةُ، ولم يَرِدْ في القرآن الكريم إلا جَمْعاً، وقال كثيِّر[1]:

١٨٠٠ـ رُهْبـانُ مَـدْيَنَ والـذيـن عَهِـدْتُـهُمْ
يبكـون من حَـذَرِ العـقـابِ قُعـودا
لـو يَسْمعـون كمـا سَمِعْتُ كـلامَهـا
خَـرُّوا لِـعَـزَّةَ رُكَّـعـاً وسُـجـودا

قيل: ولا حُجَّة فيه لأنه قال: «والذين» فيُحتمل أنَّ الضمير إنما جُمِع لأجلِ هذا الجمعِ لا لكونِ «رُهبان» جمعاً، وأصرحُ مِنْ هذا قولُ جرير[2]:

١٨٠١ـ رُهبـانُ مَـدْيَنَ لـو رَأَوْكِ تَـنَـزَّلُـوا
والعُصْمُ مِنْ شَعَفِ العَقُـولِ الـفَـادِرِ

قال أبو الهيثم: «وإنْ جُمِع الرهبان الواحدُ «رَهابين ورهابِنة» جاز، وإنْ قلت: رهبانيون كان صواباً كأنك تَنْسُبُه إلى الرهبانية، والرهبانية من الرَّهْبَة وهي المخافَةُ. وقال الراغب[3]: «والرُهبانُ يكون واحداً وجمعاً، فَمَنْ جَعَلَه واحداً جَمَعَه على رَهابين، ورهابِنَةُ بالجمع أليَقُ» يعني أن هذه الصيغةَ غَلَبَتْ

---

(١) ديوانه ١/٦٥؛ والخصائص ١/٢٧.
(٢) ديوانه ٣٠٥، وهو في ديوان كثير أيضاً ١/٢٤٠؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٠٤؛ والأضداد ٢٠٤؛ والطبري ١٠/٥٠٣؛ والقرطبي ٦/٢٥٨؛ ومعجم البلدان: «مدين». والعصم: ج الأعصم وهو الوَعِل، والشعفة: أعلى الجبل، والعَقول: الوَعِل الجبلي، والفادر: المسنّ أو العظيم.
(٣) ليس في مفرداته.

في الجمع كالفرازِنَة[1] والموازِجَة[2] والكيالِجة[3]. وقال الليث: «الرهبانِيَّةُ مصدرُ الراهبِ والترهُّبِ: التعبُّد في صومعة»، وهذا يُشْبِهُ الكلامَ المتقدم في أن القَسْوَسة مصدرٌ من القَسّ والقِسّيس، ولا حاجةَ إلى هذا بل الرهبانيةُ مصدرٌ بنفسِها من الترهُّب وهو التعبد أو من الرَّهَب وهو الخوفُ، ولذلك قال الراغب: «والرهبانيةُ غلوُّ مَنْ تحمَّل التعبُّدَ مِنْ فرطِ الرَّهْبَة» وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة في قوله: «وإياي فارهَبون»[4].

قوله تعالى: «وأنَّهم لا يَسْتكبرون» نسقٌ على «أنَّ» المجرورةِ بالباء أي: ذلك بما تقدَّم وبأنَّهم لا يستكبرون.

آ. **(٨٣) وقوله تعالى: ﴿وإذا سَمِعُوا﴾** «إذا» شرطيةٌ جوابُها «تَرى» وهو العاملُ فيها، وهذه الجملةُ الشرطيةُ فيها وجهان، أظهرُهما: أنَّ محلَّها الرفعُ نسقاً على خبر «أنَّهم» الثانيةِ، وهو «لا يستكبرون» أي: ذلك بأنَّ منهم كذا وأنهم غيرُ مستكبرين وأنهم إذا سمعوا، فالواو عَطَفَتْ مفرداً على مثله. والثاني: أنَّ الجملةَ استئنافية أي: أنه تعالى أَخْبر عنهم بذلك. والضميرُ في «سمعوا» ظاهرُه أَنْ يعودَ على النصارى المتقدِّمين لعمومِهم، وقيل: إنما يعودُ لبعضِهم وهم مَنْ جاء مِن الحبشة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية[5]: «لأنَّ كلَّ النصارى ليسوا كذلك».

و «ما» في «ما أُنْزل» تحتمل الموصولةَ والنكرةَ الموصوفةَ، و «ترى» بصَريةٌ، فيكون قولُه «تَفيض من الدمع» جملةً في محلِّ نصب على الحال.

---

(١) الفرازنة: ج فرزان وهي الملكة في اصطلاح الشطرنج.
(٢) الموازجة: ج الموزج وهو الخف. وانظر: المعرَّب ١/٣٥٩.
(٣) الكيالجة: ج كيلجة ويبدو أنه ضرب من الطعام. انظر: المعرَّب ٣٤٠.
(٤) الآية ٤٠ من البقرة.
(٥) المحرر ٥/١٧١.

[٢٧١/ب] وقُرِىء[1] شاذاً: «تُرى» بالبناء للمفعول، «أعينُهم» / رفعاً، وأسند الفيضَ إلى الأعينِ مبالغةً، وإن كان الفائضُ إنما هو دمعُها لا هي، كقول امرىءالقيس[2]:

١٨٠٢ـ ففاضَتْ دموعُ العينِ مني صَبابةً
على النَّحْرِ حتى بَلَّ دَمْعِيَ مَحْمِلي

والمرادُ المبالغةُ في وصفِهم بالبكاءِ، أو يكونُ المعنى أنَّ أعينَهم تمتلىء حتى تفيضَ، لأنَّ الفيضَ ناشِىءٌ عن الامتلاءِ كقولِه[3]:

١٨٠٣ـ قـوارِضُ تـأتـيـني وتَحْتَقِرُونـهـا
وقـد يَمْـلأُ المـاءُ الإنـاءَ فَيَفْعُمُ

وإلى هذين المعنيين نحا أبو القاسم، فإنه قال[4]: «فإنْ قلت: ما معنى «تَفيض من الدمع»؟ قلت: معناه تَمْتَلِىء من الدمع حتى تفيض، لأنَّ الفيضَ أَنْ يمتلىءَ الإناءُ حتى يَطْلُعَ ما فيه من جوانبه، فوضع الفيضَ الذي هو من الامتلاءِ موضعَ الامتلاء، وهو من إقامةِ المسبب مُقام السببِ، أو قَصَدْتَ المبالغةَ في وصفِهم بالبكاء، فجَعَلْتَ أعينهم كأنها تفيض بأنفسها، أي: تسيل من الدمع من أجلِ البكاء من قولك: «دَمَعَتْ عينُه دمعاً».

و «من الدمع» فيه أربعةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلِّقٌ بـ«تَفيض»، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءَ الغاية، والمعنى: تَفِيضُ من كثرة الدمع. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعلِ في «تفيضُ» قالهما أبو البقاء[5]،

(١) البحر ٤/٦ من دون نسبة.
(٢) ديوانه ٩؛ وشرح القصائد للتبريزي ٨٥. والمحمل: أي مَحمِل السيف.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٦٥٧؛ والكامل ١٨؛ وابن يعيش ٢١/١؛ واللسان: قرص؛ والبحر ٥/٤.
(٤) الكشاف ٦٣٨/١.
(٥) الإملاء ٢٢٤/١.

وقَدَّر الحالَ بقولك: «مملوءةً من الدمع» وفيه نظر، لأنه كونٌ مقيدٌ، ولا يجوزُ ذلك، فبقي أن يُقَدَّرَ كوناً مطلقاً أي: تفيض كائنةً من الدمع، وليس المعنى على ذلك، فالقولُ بالحاليةِ لا ينبغي. فإن قيل: هل يجوزُ عند الكوفيين أن يكونَ «من الدمع» تمييزاً، لأنهم لا يَشْترطون تنكيرَ التمييز، والأصل: تفيض دمعاً، كقولك: «تَفَقَّأ زيدٌ شحماً»، فهو من المنتصبِ عن تمام الكلام؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوزُ، لأنَّ التمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخولُ «مِنْ» عليه، وإن كانت مقدرةً معه، فلا يجوز: «تَفَقَّأ زيدٌ من شحم»، وهذا ـ كما رأيتَ ـ مجرورٌ بـ «من»، فامتنع أن يكونَ تمييزاً، إلا أن أبا القاسم في سورة براءة[1] جعله تمييزاً في قوله تعالى: «تولَّوا وأعينُهم تفيضُ من الدمع»، ولا بد من نقلِ نصه لتعرفه، قال رحمه الله تعالى: «تفيضُ من الدمعِ كقولك: «تفيضُ دمعاً» وهو أبلغ من قولك: يفيضُ دمعُها، لأنَّ العينَ جُعِلَتْ كأنها دمعٌ فائض، و «من» للبيان، كقولك: «أَفْديك من رجلٍ». ومحلُّ الجارِّ والمجرور النصبُ على التمييز» وفيه ما قد عَرَفْتَه من المانِعَيْنِ، وهو كونُه معرفةً، وكونُه جُرَّ بـ «مِنْ» وهو فاعلٌ في الأصل، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ، فعلى هذا تكونُ هذه الآيةُ كتلك عنده، وهو الوجهُ الثالث. الرابع: أنَّ «مِنْ» بمعنى الباء، أي: تفيضُ بالدمع، وكونُها بمعنى الباءِ رأيٌ ضعيف، وجعلوا منه أيضاً قولَه تعالى: «يَنْظُرون مِنْ طَرْفٍ خَفِيّ[2]» أي: بطرف، كما أنَّ الباءَ تأتي بمعنى مِنْ، كقوله[3]:

١٨٠٤ـ شَـرِبْنَ بمـاءِ البحـرِ ثـم تـرفَّعَتْ
متى لُـجَـجٍ خُـضْـرٍ لـهـنَّ نَئِـيـجُ

---

(١) الآية ٩٢ وهي سورة التوبة، انظر: الكشاف ٣٣١/١.
(٢) الآية ٤٥ من الشورى.
(٣) تقدم برقم ٩.

أي: من ماءِ البحر.

قوله: «مِمَّا عَرَفُوا من الحقِّ» «مِنْ» الأولى لابتداءِ الغاية وهي متعلقةٌ بـ«تَفِيضُ»، والثانيةُ يُحْتمل أن تكونَ لبيانِ الجنس، أي: بَيَّنت جنسَ الموصولِ قبلَها، ويُحتمل أن تكونَ للتبعيض، وقد أوضح أبو القاسم هذا غايةَ الإيضاح، قال[(١)] رحمه الله: «فإنْ قلت: أيُّ فرقٍ بين «مِنْ» و«مِنَ» في قوله: «مِمَّا عرفوا مِنَ الحق»؟ قلت: الأولى لابتداء الغاية، على أنَّ الدمع ابتدأ ونَشَأ من معرفة الحق، وكان من أجلِه وبسببه، والثانيةُ لبيان الموصول الذي هو «ما عرفوا»، وتحتمل معنى التبعيض، على أنهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فأبكاهم وبَلَغَ منهم، فكيف إذا عَرَفوه كلَّه وقرؤوا القرآن وأحاطُوا بالسنة» انتهى. ولم يتعرض لما يتعلَّق به الجارَّان، وهو يمكن أَنْ يُؤْخَذَ من قوةِ كلامه، وَلْنزد ذلك إيضاحاً، و«مِنْ» الأولى متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حال من «الدمع» أي: في حالِ كونِه ناشئاً ومبتدئاً من معرفةِ الحق، وهو معنى قول الزمخشري، على أنَّ الدمعَ ابتدأ ونَشَأَ من معرفة الحق، ولا يجوزُ أَنْ يتعلق بـ«تفيض» لئلا يلزَم تعلُّقُ حرفين مُتَّحِدَيْن لفظاً ومعنىً بعامل واحد، فإنَّ «مِنْ» في «من الدمع» لابتداءِ الغاية كما تقدَّم، اللهم إلا أن يُعتقد كونُ «مِنْ» في «من الدمع» للبيانِ، أو بمعنى الباء فقد يجوز ذلك، وليس معناه في الوضوحِ كالأول. وأمَّا «من الحق» فعلى جَعْلِه أنها للبيان تتعلَّقُ بمحذوف أي: أعني من كذا، وعلى جَعْلِه أنها للتبعيض تتعلق بـ«عَرَفوا»، وهو معنى قوله: «عَرَفوا بعضَ الحق».

وقال أبو البقاء[(٢)] في «مِن الحق» إنه حالٌ من العائد المحذوف» على الموصول، أي: مِمَّا عرفوه كائناً من الحق، ويجوزُ أن تكون «من» في قوله

(١) الكشاف ٦٣٨/١.
(٢) الإملاء ٢٢٤/١.

تعالى: / «مِمَّا عَرَفوا» تعليليةً، أي: إنَّ فَيْضَ دمعهم بسبب عرفانهم الحقَّ، [٢٧٢/أ]
ويـؤيِّدُه قول الزمخشري(١): «وكان مِنْ أجلِه وبسببِه». فقد تحصل في «مِنْ» الأولى أربعةُ أوجه، وفي الثالثةِ ضَعْفُ أو منعُ كما تقدم، وفي «مِنْ» الثانية أربعةٌ أيضاً: وجهان بالنسبة إلى معناها: هل «من» ابتدائية أو تعليليةٌ؟ ووجهان بالنسبة إلى ما تتعلق به: هل هو «تفيض» أو محذوفٌ على أنها حالٌ من الدمع، وفي الثالثة خمسة، اثنان بـالنسبة إلى معنـاها: هـل هي بيانيـةٌ أو تبعيضيةٌ؟ وثلاثةٌ بالنسبة إلى متعلَّقها: هل هو محذوفٌ وهو «أعني» أو نفسُ «عَرَفوا» أو هو حالٌ، فتتعلق بمحذوفٍ أيضاً كما ذكره أبو البقاء.

قوله: «يقولون» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مستأنف فلا محل له، أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالةِ الحسنةِ. الثاني: أنها حال من الضمير المجرور في «أعينهم»، وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنَّ المضافَ جزؤهُ فهو كقوله تعالى: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»(٢). الثالث: أنه حالٌ من فاعل «عَرَفوا»، والعاملُ فيها «عرفوا». قال الشيخ(٣) لَمَّا حكى كونَه حالاً: «كذا قاله ابن عطية(٤) وأبو البقاء، ولم يُبَيِّنا ذا الحال ولا العاملَ فيهـا». قلت: أمَّا أبو البقاء فقد بَيَّنَ ذا الحال فقال(٥): «يقولون» حالٌ من ضميرِ الفاعل في «عَرَفوا» فقد صَرَّح به، ومتى عُرِف ذو الحال عُرِف العاملُ فيها، لأنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبها، فالظاهر أنه اطَّلع على نسخةٍ مغلوطةٍ من إعراب أبـي البقاء سقط منها ما ذكرته لك، ثم إنَّ الشيخَ رَدَّ كونَها حالاً من الضمير في «أعينهم» بما معناه أن الحالَ لا تَجيءُ من المضافِ إليه وإن كان

(١) الكشاف ٦٣٨/١.
(٢) الآية ٤٧ من الحجر.
(٣) البحر ٦/٤.
(٤) المحرر ١٧٢/٥.
(٥) الإملاء ٢٢٤/١.

المضافُ جُزْأَه، وجعله خطأً، وأحالَ بيانَه على بعضِ مصنفاتِه، ورَدَّ كونَها حالاً أيضاً من فاعل «عرفوا» بأنه يلزمُ تقييدُ معرفتِهم الحقَّ بهذه الحال، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحالِ وفي غيرِها، قال: «فالأَوْلى أن يكون مستأنفاً» أمَّا ما جعله خطأً فالكلامُ معه في هذه المسألة في موضوعٍ غير هذا، وأمَّا قوله «يلزم التقييدُ» فالجوابُ أنه إنما ذُكِرت هذه الحالُ لأنها أشرفُ أحوالهم فَخَرَجَتْ مخرجَ المدحِ لهم. وقوله: «ربَّنا آمنَّا» في محل نصب بالقول، وكذلك: «فاكتُبْنا» إلى قوله: «الصالحين».

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نُـؤْمِنُ﴾**: «ما» استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء، و«لنا» جارٌّ ومجرورٌ خبرهُ، تقديرُه: أيُّ شيء استقر لنا، و«لا نؤمن» جملة حالية. وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية والكـلامُ عليها، وأنَّ بعضَهم قال: إنها حال لازمة لا يتمُّ المعنى إلا بها نحو: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[١]، وتقدَّم ما قلتُه فيه فأغنى ذلك عن إعادتِه. وقال الشيخ[٢] هنا: «وهي المقصودُ وفي ذكرِها فائدةُ الكلام، وذلك كما تقول: «جاء زيدٌ راكباً» لِـمَنْ قال: هل جاء زيدٌ ماشياً أو راكباً؟.

قوله: «وما جاءَنا» في محلِّ «ما» وجهان، أحدهما: أنه مجرور نسقاً على الجلالة أي: بالله وبما جاءَنا، وعلى هـذا فقولـه: «من الحق» فيه احتمالان، أحدُهما: أنه حالٌ من فاعل «جاءنا» أي: جاء في حال كونِه من جنسِ الحقِّ. والاحتمال الآخر: أن تكونَ «مِنْ» لابتداء الغاية، والمرادُ بالحقِّ الباري تعالى، وتتعلَّقُ «مِنْ» حينئذ بـ«جاءنا» كقولك: «جاءَنا فلانٌ من عند زيد»، والثاني: أنَّ محلَّه رفعٌ بالابتداء، والخبر قوله: «من الحق»، والجملةُ في موضع الحال، كذا قاله أبو البقاء[٣]، ويصيرُ التقدير: وما لنا لا نؤمِنُ بالله

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.
(٢) البحر ٤/٧.
(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

والحالُ أنَّ الذي جاءنا كائنٌ من الحق، و«الحقُّ» يجوز أن يُراد به القرآنُ فإنه حقٌّ في نفسه، ويجوزُ أن يُراد به الباري تعالى ـ كما تقدَّم ـ والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تضمَّنه قولُه «لنا».

قوله: «ونطمعُ» في هذه الجملة ستة أوجه، أحدها: أنها منصوبة المحلِّ نسقاً على المحكيِّ بالقول قبلَها أي: يقولون كذا ويقولون نطمع وهو معنىً حسن. / الثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال من الضمير [٢٧٢/ب] المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً وهو «لنا» لأنه تضمَّنَ الاستقرارَ، فرفع الضمير وعَمِلَ في الحال، وإلى هذا ذهبَ أبو القاسم(١) فإنه قال: «والواو في «ونطمعُ» واو الحال، فإنْ قلت: ما العاملُ في الحال الأولى والثانية؟ قلت: العاملُ في الأولى ما في اللام من معنى الفعلِ كأنه قيل: أيُّ شيء حَصَل لنا غيرَ مؤمنين، وفي الثانية معنى هذا الفعل ولكن مقيداً بالحال الأولى لأنك لو أَزَلْتَها وقلت: «ما لنا ونطمعُ» لم يكنْ كلاماً». وفي هذا الكلامِ نظرٌ وهو قولُه: «لأنَّك لو أَزَلْتَها إلى آخره» لأنَّا إذا أَزَلْناها وأتينا بـ«نطمع» لم نأتِ بها مقترنةً بحرفِ العطف، بل مجردةً منه لنحُلَّها محلَّ الأولى، الا ترى أنَّ النحويين إذا وضعوا المعطوفَ موضعَ المعطوف عليه وضعوه مجرداً من حرفِ العطف، ورأيتُ في بعض نسخ الكشاف: «ما لنا نطمعُ» من غيرِ واوٍ مقترنةٍ بـ«نطمعُ» ولكن أيضاً لا يَصِحُّ لأنك لو قلت: «ما لنا نطمعُ» كان كلاماً كقوله تعالى: «فما لهم عن التذكرة مُعْرضين»(٢)، فـ«نطمع» واقعٌ موقعَ مفردٍ هو حال، كما لو قلت: ما لك طامعاً، وما لنا طامعين. وردَّ الشيخ(٣) عليه هذا الوجه بشيئين، أحدهما: أن العامل لا يقتضي أكثرَ من حالٍ واحدة إذا كان صاحبُه مفرداً دونَ بدل أو عطف إلا أفعلَ التفضيل على الصحيح.

(١) الكشاف ١/٦٣٩.
(٢) الآية ٤٩ من المدثر.
(٣) البحر ٤/٧.

والثاني: أنه يلزم دخولُ الواو على مضارع مثبت. وذلك لا يجوزُ إلا بتأويل تقدير مبتدأ أي: ونحن نطمع.

الثالث: أنها في محل نصبٍ على الحال من فاعل «نؤمن» فتكون الحالان[1] متداخلتين. قال الزمخشري[2]: «ويجوز أن يكون «ونطمع» حالاً من «لا نؤمن» على معنى: أنهم أَنْكروا على أنفسهم أنهم لا يوحِّدون الله ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين» وهذا فيه ما تقدم من دخول واو الحال على المضارع المثبت، وأبو البقاء[3] لَـمَّا أجاز هذا الوجهَ قَدَّر مبتدأ قبل «نطمع»، وجعل الجملةَ حالاً من فاعل «نؤمن» ليخلصَ من هذا الإشكال فقال: «ويجوز أن يكون التقديرُ: «ونحن نطمع»،فتكون الجملةُ حالاً من فاعل لا نؤمن». الرابع: أنها معطوفةٌ على «لا نؤمن» فتكون في محلِّ نصب على الحال من ذلك الضميرِ المستترِ في «لنا»، والعاملُ فيها هو العاملُ في الحال قبلها. فإنْ قلت: هذا هو الوجه الثاني المتقدم، وذكرتَ عن الشيخِ هناك أنه منع مجيء الحالين لذي حال واحدة، وبأنه يلزمُ دخولُ الواو على المضارع فما الفرق بين هذا وذاك؟ فالجواب أنَّ الممنوعَ تعدُّدُ الحال دون عاطف، وهذه الواوُ عاطفةٌ، وأن المضارعَ إنما يمتنع دُخولُ واوِ الحال عليه وهذه عاطفةٌ لا واوُ حالٍ فحصل الفرقُ بينهما من جهةِ الواو، حيث كانت في الوجه الثاني واوَ الحال وفي هذا الوجه واوُ عطف، وهذا وإن كان واضحاً فقد يَخْفى على كثير من المتدربين في الإعراب، ولَمَّا حكى أبو القاسم هذا الوجهَ أبدى له معنيين حسنين فقال[4] ـ رحمه الله ـ: «وأن يكونَ معطوفاً على «لا نؤمن» على معنى: وما لنا نجمعُ بين التثليث وبين الطمعِ في صحبةِ الصالحين، أو على معنى: وما لنا لا نجمعُ بينهما بالدخولِ في الإسلام، لأنَّ الكافرَ

(١) الأصل «حالان» ولا مسوغ للتنكير.

(٢) الكشاف ١/ ٦٣٩.

(٣) الإملاء ١/ ٢٢٤.

(٤) الكشاف ١/ ٦٣٩.

ما ينبغي له أن يطمعَ في صحبة الصالحين».

الخامس: أنها جملة استئنافية. قال الشيخ[1]: «الأحسنُ والأسهلُ أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ منهم بأنهم طامعون في إنعامِ الله عليهم بإدخالهم مع الصالحين، فالواوُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملة «وما لنا لا نؤمن». قلت: وهذا المعنى هو ومعنى كونِها معطوفةً على المَحْكِيِّ بالقول قبلها شيءٌ واحدٌ، فإن فيه الإخبارَ عنهم بقولهم كيتَ وكيتَ. السادس: أن يكون «ونطمعُ» معطوفاً على «نؤمن» أي: وما لنا لا نطمع. قال الشيخ[2] هنا: «ويظهرُ لي وجهٌ غيرُ ما ذكروه وهو أن يكونَ معطوفاً على «نؤمن»، التقدير: وما لنا لا نؤمنُ ولا نطمعُ، فيكونُ في ذلك إنكارٌ لانتفاء إيمانهم وانتفاءِ طمعهم مع قدرتِهم على تحصيلِ الشيئين: الإيمانِ والطمعِ في الدخول مع الصالحين». قلت: قوله: «غيرُ ما ذكروه» ليس كما ذكره، بل ذكر أبو البقاء[3] فقال: «ونطمعُ يجوز أن يكونَ معطوفاً على «نؤمن» أي: وما لنا لا نطمع»، فقد صَرَّح بعطفه على الفعل المنفي بـ «لا»، غايةُ ما في الباب أن الشيخَ زاده بسطاً.

والطمع قال الراغب[4]: «هو نزوعُ النفسِ إلى الشيء شهوة له» ثم قال: «ولَـمَّا كان أكثرُ الطمعِ من جهة الهوى قيل: الطَمَعُ طَبَعٌ والطَمَعُ يدنِّس الإهابَ». وقال الشيخ[5]: «الطمعُ قريبٌ من الرجاء / يقال منه: طَمِع يطمَعُ طَمَعاً، قال تعالى: «خَوْفاً وطَمَعاً»[6] وطَماعَة وطماعِيَة كالكراهية، قال[7]: [٢٧٣/أ]

(١) البحر ٧/٤.

(٢) البحر ٧/٤.

(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

(٤) المفردات ٣١٦.

(٥) البحر ٣/٤.

(٦) الآية ١٦ من السجدة.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان وبل، وصدره:

أمَـا والـذي مَسَّحْتُ أركـانَ بيتِـه

١٨٠٥ـ . . . . طَماعيةً أَنْ يغفرَ الذنبَ غافرُهْ

فالتشديدُ فيها خطأ، واسمُ الفاعـل منه طَمِـع كـ «فَرِح» و «أَشِـر»، ولم يَحْكِ الشيخُ غيرَه، وحكى الراغب[١]: طَمِعٌ وطامعٌ، وينبغي أن يكون ذلك باعتبارين كقولِهم «فَرِح» لمن شأنه ذلك، و «فارح» لمن تجدَّد له فرحٌ.

قوله: «أن يُدْخِلَنا» أي: في أن، فمحلُّها نصب أو جر على ما تقدَّم غيرَ مرة. و «مع» على بابِها من المصاحبة، وقيل: هي بمعنى «في» ولا حاجةَ إليه لاستقلالِ المعنى مع بقاءِ الكلمةِ على موضوعها.

آ. (٨٥) **وقرأ الحسن**[٢]: ﴿**فآتاهم**﴾: مِنْ آتاه كذا أي: أعطاه، والقراءةُ الشهيرةُ أَوْلى؛ لأنَّ الإثابةَ فيها مَنْبَهَةٌ على أنَّ ذلك لأجلِ عملٍ، بخلاف الإيتاء، فإنه يكونُ على عملٍ وعلى غيره. وقوله: «جنـاتٍ» مفعول ثـان لـ «أثابَهم»، أو لـ «آتاهم» على حَسَبِ القراءتين. و «تجري من تحتها الأنهار» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات». و «خالدين» حالٌ مقدرةٌ، وقوله: «وذلك جزاءُ» مبتدأٌ وخبرٌ، وأُشير بـ «ذلك» إلى الثوابِ أو الإيتاء. و «المحسنين» يُحتمل أن يكونَ من بابِ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمر، والأصل: «وذلك جزاؤهم»، وإنما ذُكِر وصفُهم الشريف مَنْبَهَةً على أن هذه الخَصْلَة محصِّلة جزائهم بالخير، ويُحتمل أن يرادَ كلُّ محسنٍ، فيندرجون اندراجاً أولياً.

آ. (٨٨) **قوله تعالى**: ﴿**حلالا**﴾: فيه ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه مفعولٌ به أي: كُلوا شيئاً حلالاً، وعلى هذا الوجهِ ففي الجارِّ وهو قوله: «مِـمَّا رزقكم» وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ من «حلالا» لأنه في الأصل صفةٌ لنكرةٍ، فلـمَّا قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. والثاني: أنَّ «مِنْ» لابتداء الغاية في الأكل أي: ابتدئوا أكلكم الحلالَ من الذي رزقه الله لكم. الوجه الثاني من

---

(١) المفردات ٣٠٧.

(٢) الشواذ ٣٤؛ والبحر ٤/٨.

الأوجه المتقدمة أنه حالٌ من الموصول أو من عائده المحذوف أي: «رَزَقكموه» فالعاملُ فيه «رزقكم». الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي: أَكْلاً حلالاً وفيه تجوُّزٌ.

آ. (٨٩) **وقوله تعالى: ﴿لا يؤاخذُكم﴾**: إلى آخره، تقدم إعرابُ ذلك في سورة البقرة[١] واشتقاقُ المفردات. وقرأ[٢] حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: «عَقَدْتُمْ» بتخفيف القاف دون ألف بعد العين، وابن ذكوان عن ابن عامر: «عاقدتم» بزنة فاعلتم، والباقون: «عَقَّدتم» بتشديد القاف. فأمَّا التخفيفُ فهو الأصل، وأمَّا التشديدُ فيحتمل أوجهاً، أحدها: أنه للتكثيرِ لأنَّ المخاطبَ به جماعةٌ. والثاني: أنه بمعنى المجردِ فيوافِقُ القراءةَ الأولى، ونحوه: قَدَّر وقَدَر. والثالث: أنه يَدُلُّ على توكيد اليمين نحو: «واللّهِ الذي لا إله إلا هو». والرابع: أنه يدل على تأكيد العزم بالالتزام. الخامس: أنه عوضٌ من الألف في القراءة الأخرى، ولا أدري ما معناه، ولا يجوز أن يكونَ لتكرير اليمين فإنَّ الكفارةَ تَجِبُ ولو بمرةٍ واحدةٍ.

وقد تَجَرَّأ أبو عبيد على هذه القراءةِ وزيَّفَها فقال: «التشديد للتكرير [مرةً] من بعد مرة، ولست آمنُ أن توجِبَ هذه القراءةُ سقوطَ الكفارةِ في اليمين الواحدة لأنها لم تكرَّرْ». وقد وَهَّموه[٣] الناسُ في ذلك، وذكروا تلك المعاني المتقدمة، فَسَلِمَتِ القراءةُ تلاوةً ومعنى ولله الحمدُ.

وأمَّا «عاقدت» فيُحتملُ أن تكونَ بمعنى المجردِ نحو: «جاوزت الشيء وجُزْتُه». وقال الفارسي[٤]: «عاقَدْتم» يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى

---

(١) الآية ٢٢٥.

(٢) السبعة ٢٤٧؛ الكشف ١/٤١٧.

(٣) كذا على لغة «أكلوني البراغيث».

(٤) الحجة (خ) ٢/٣٤٢.

فَعَل، كطارقت[1] النَّعْل وعاقبتُ اللص، والآخر: أن يُراد به فاعَلْتُ التي تقتضي فاعلين، كأن المعنى: بما عاقدتم عليه الأيمـانَ، عَدَّاه بـ «على» لَـمَّا كان بمعنى عاهد، قال: «بما عاهد عليه الله»[2] كما عَدَّى: «ناديتم إلى الصلاة»[3] بـ «إلى»، وبابُها أن تقول: ناديت زيداً [نحو:] «ونادَيْناه من جانب الطور»[4] لَـمَّا كانت بمعنى دَعَوْتُ إلى كذا، قال: «مِمَّنْ دعا إلى الله»[5] ثم اتُّسِع فحُذِف الجارُّ ونُقِل الفعل إلى المفعول، ثم حُذِف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذ صار: «بما عاقدتموه الأيمان» كما حُذِف من قوله: «فاصدَعْ بما تُؤْمَر»[6]. قلت: يريد ــ رحمه الله ــ أن يبيِّن معنى المفاعلة فأتى بهذه النظائر للتضمين ولحذفِ العائدِ على التدريج، والمعنى: بما عاقَدْتُم عليه الأيمان وعاقَدَتْكُم الأيمان عليه، فَنَسَب المعاقدةَ إلى الأيمان مجازاً. ولقائل أن يقول: قد لا نحتاجُ إلى عائد حتى نحتاج إلى هذا التكلُّفِ الكثير، وذلك بأن نجعلَ «ما» مصدريةً والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: بما عاقدتم غيرَكم الأيمانَ، أي: بمعاقدتكم غيرَكم الأيمانَ، ونخلص من مجازٍ آخر وهو نسبةُ المعاقدةِ إلى الأيمان، فإنَّ في هذا الوجه نسبةَ المعاقدة للغير وهي نسبةٌ حقيقية، وقد نَصَّ على ذلك ــ أعني هذا الوجه ــ جماعةٌ.

[٢٧٣/ب] وقد تعقَّب الشيخُ على أبي علي كلامَه / فقال[7]: «قوله: إنه مثل «طارَقْتُ النعل» و«عـاقبت اللص» ليس مثلَه، لأنـك لا تقـول: طَـرَقْتُ

---

(١) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق.
(٢) الآية ١٠ من الفتح.
(٣) الآية ٥٨ من المائدة.
(٤) الآية ٥٢ من مريم.
(٥) الآية ٣٣ من فصلت.
(٦) الآية ٩٤ من الحجر.
(٧) البحر ٤/٩.

ولا عَقَبْتُ، وتقول: عاقَدْت اليمين وعَقَدْتُها». وهذا غيرُ لازم لأبـي علي لأنَّ مرادَه أنه مثلُه من حيث إنَّ المفاعلةَ بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفيةٌ عنه كانتفائها من عاقَبْتُ وطارَقْتُ، أمَّا كونُه يقال فيه أيضاً كذا فلا يَضُرُّه ذلك في التشبيه. وقال أيضاً: «تقديرُه حَذْفَ حرفِ الجر ثم الضميرِ على التدرج بعيدٌ، وليس بنظير: «فاصدَعْ بما تؤمر» لأن «أمر» يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرف الجر أخرى، وإن كان الأصلُ الحرفَ، وأيضاً فـ «ما» في «فاصدَعْ بما» لا يتعيَّن أن تكونَ بمعنى الذي، بل الظاهر أنها مصدريةٌ، وكذلك ههنا الأحسنُ أن تكونَ مصدريةً لمقابلتِها بالمصدرِ وهو اللَّغْوُ».

وقد تقدَّم في سورة النساء قولُه تعالى: «والذين عَقَدَتْ أَيْمانكم»[1] و «عَاقَدْت»، وذكرت لك ما فيهما فصارَ في هذه ثلاثُ قراءاتٍ في المشهور، وفي تِيْكَ قراءاتان، وكنت قد ذَكَرْتُ أنه رُوي عن حمزة في سورة النساء: «عَقَّدت» بالتشديد، فيكون فيها أيضاً ثلاث قراءات، إلا أنه اتفاقٌ غريبٌ فإنَّ حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة، وقد رُوي عنه التثقيلُ في النساء.

قوله تعالى: «فكفَّارتُه إطعامُ» مبتدأ وخبر، والضميرُ في «فكفارته» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه يعودُ على الحِنْثِ الدالِّ عليه سياقُ الكلام، وإنْ لم يَجْرِ له ذكرٌ، أي: فكفَّارةُ الحِنْثِ. الثاني: أنه يعود على «ما» إنْ جَعَلْناها موصولةً اسميةً، وهو على حذفِ مضافٍ أي: فكفارة نُكْثه، كذا قدَّره الزمخشري[2]. والثالث: أنه يعودُ على العَقْدِ لتقدُّمِ الفعلِ الدالِّ عليه. الرابع: أن يعودَ على اليمين، وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنىٰ الحَلْف، قالهما أبو البقاء[3]، وليسا بظاهرين. و «إطعامُ» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله وهو مقدَّرٌ

---

(١) الآية ٣٣.

(٢) الكشاف ١/ ٦٤٠.

(٣) الإملاء ١/ ٢٢٥.

بحرفٍ وفعل مبني للفاعل أي: فكفارته أن يُطْعِمَ الحانثُ عشرةً، وفاعلُ المصدر يُحذف كثيراً، ولا ضرورة تَدْعو إلى تقديرِه بفعلٍ مبني للمفعولِ أي: أَنْ يُطْعَمَ عشرةٌ، لأنَّ في ذلك خلافاً تقدَّم التنبيه عليه، فعلى الأول يكونُ محلُّ «عشرة» نصباً، وعلى الثاني يكون محلُّها رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله، ولذلك فائدةٌ تَظْهر في التابع، فإذا قلت: «يعجبني أكلُ الخبزِ» فإن قدرته مبنياً للفاعل فتتبع «الخبز» بالجرِّ على اللفظِ والنصبِ على المحلِّ، وإنْ قَدَّرْتَه مبنياً للمفعول أَتْبعته جراً ورفعاً، فتقول: يعجبني أكلُ الخبزِ والسمنِ والسمنَ والسمنُ، وفي الحديث: «نَهَى عن قتلِ الأبتر وذو الطُّفْيَتَيْنِ»[1] برفع «ذو» على معنى: أن يُقْتَل الأبتر. قال أبو البقاء[2]: «والجيد أن يُقَدَّر ـ أي المصدر ـ بفعلٍ قد سُمِّي فاعلُه، لأنَّ ما قبله وما بعده خطابٌ». قلت: فهذه قرينةٌ تُقَوِّي ذلك، لأنَّ المعنى: فكفَّارته أَنْ تُطْعِموا أنتم أيها الحالفون، وقد قَدَّمْتُ لك أَنَّ تقديرَه بالمبني للفاعل هو الراجحُ، ولو لم تُوجَدْ قرينةٌ لأنه الأصلُ.

قوله: «من أوسطِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ يبيِّنه ما قبلَه تقديرُه: طعامُهم من أوسطِ، ويكون الكلامُ قد تَمَّ عند قوله: «مساكين»، وسيأتي إيضاحُ هذا بزيادةٍ قريباً إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه في موضعِ نصبٍ لأنه صفةٌ للمفعول الثاني، والتقديرُ: قوتاً أو طعاماً كائناً من أوسط، وأما المفعول الأول فهو «عشرة» المضافُ إليه المصدرُ، و «ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائد محذوفٌ أي: من أوسطِ الذي تطعمونه، وقَدَّره

---

(١) وجدت الحديث برواية «اقتلوا ذا الطُّفْيَتَيْنْ والأبتر» وهما نوعان من الحيَّات. ورواه البخاري: بدء الخلق (الفتح) ٣٤٧/٦؛ مسلم: السلام ١٧٥٢/٤؛ وابن ماجة: الطب ٤٢ (١١٦٩/٢).

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

أبو البقاء[١] مجروراً بـ «مِنْ» فقال: «الذي تطعمون منه». وفيه نظرٌ لأنَّ من شرط العائد المجرور في الحذف أَنْ يتَّحِدَ الحرفان والمتعلَّقان، والحرفان هنا وإن اتفقا وهما «مِنْ» و «مِنْ» إلا أنَّ العاملَ اختلف، فإنَّ «مِنْ» الثانية متعلقةٌ بـ «تُطْعِمُون»، والأولى متعلقةٌ بمحذوفٍ وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف، وقد يُقال: إنَّ الفعل لَـمَّا كان مُنْصَبَّاً على قوله: «من أوسط» فكأنه عاملٌ فيه، وإنما قدَّرْنا مفعولاً لضرورة الصناعة، فإن قلت: الموصولُ لم ينجرَّ بـ «مِنْ» إنما انجرَّ بالإِضافةِ. فالجواب أنَّ المضافَ إلى الموصول كالموصولِ في ذلك نحو: «مُرَّ بغلام الذي مررت».

و «أهليكم» مفعولٌ أول لـ «تُطْعِمُون»، والثاني محذوف كما تقدم أي: تُطْعمونـه أهليكم. و «أهليكم» جمعُ سلامةٍ، ونقصه من الشروط كونُه ليس علماً ولا صفةً، والذي حَسَّن ذلك أنه كثيراً ما يُستعمل استعمال «مستحق لكذا» في قولهم: «هو أهلٌ لكذا» أي: مستحق له فأشبه الصفاتِ فجُمع جمعَها. وقال تعالى: «شَغَلَتْنا أموالُنا وأهلونـا»[٢] «قُوا أنفسَكم وأهليكم نـارا»[٣]، وفي الحديث[٤]: «إنَّ لله أهلين» قيل: يا رسولَ الله: مَنْ هم؟ قال: قُرَّاء القرآن هم أهلو الله وخاصَّتُه» فقوله: «أهلُو الله» جمعُ حُذِفَتْ نونُه للإِضافة، ويُحتمل أن يكونَ مفرداً فيكتب: «أهلُ الله» فهو في اللفظِ واحدٌ.

وقـرأ[٥] جعفـر الصـادق: «أهـالِيكم» بسكـونِ اليـاءِ، وفيـه تخريجان / أحدُهما: أنَّ «أهالي» جمعُ تكسيرٍ لـ «أَهْلَة» فهو شاذٌّ في القياس [٢٧٤/أ]

(١) الإملاء ١/٢٢٥.
(٢) الآية ١١ من الفتح.
(٣) الآية ٦ من التحريم.
(٤) رواه ابن ماجة: المقدمة ١٦ (١/٧٨)؛ ابن حنبل ٣/١٢٨.
(٥) البحر ٤/١٠.

كـ «لَيْلة ولَيال». قال ابن جني[1]: «أَهال» بمنزلةِ «لَيال» واحدها أَهْلاة ولَيْلاة، والعربُ تقول: أهلٌ وأَهْلَة، قال الشاعر[2]:

١٨٠٦ــ وأَهْلَةُ وُدٌّ قد سُرِرْتُ بـوُدِّهم ....

وقياسُ قولِ أبـي زيد أن تجعلَه جمعاً لواحدٍ مقدرٍ نحو: أحاديث[3] وأعاريض وإليه يشير قولُ ابن جني: «أهال بمنزلة ليال» واحدُها أَهْلاة ولَيْلاة، فهذا يحتمل أن يكونَ بطريقِ السماع، ويحتملُ أن يكونَ بطريقِ القياس كما يقول أبو زيد. والثاني: أنَّ هذا اسمُ جمعٍ لأَهْل. قال الزمخشري[4]: «كالليالي في جمع ليلة والأراضي في جمع أرض». قوله «في جمع ليلة وجمع أرض» أرادَ بالجمعِ اللغويَّ لأنَّ اسمَ الجمع جمعٌ في المعنى، ولا يريد أنه جمعُ «ليلة» و «أرض» صناعةً؛ لأنه قد فَرَضَه أنه اسمُ جمعٍ فكيف يجعلُه جمعاً اصطلاحاً؟.

وكان قياسُ قراءةِ جعفر تحريكَ الياءِ بالفتحة لخفتها، ولكنه شَبَّه الياء بالألف، فقدَّر فيها الحركةَ، وهو كثيرٌ في النظم كقول النابغة[5]:

١٨٠٧ــ رَدَّتْ عـليـه أقـاصِـيـه ولَـبَّـده
ضَـرْبُ الـولـيـدةِ بـالمِسْحـاةِ في الثَّأَدِ

---

(١) المحتسب ١/٢١٨.

(٢) البيت لأبـي الطمحان، وهو في اللسان «أهل» وعجزه:
وأَبْلَيْتُهم في الحَمْد جُهْدي ونـائـلي

(٣) الحديث يجمع على أحاديث على غير قياس. قال الفراء: واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه جمعاً للحديث. والعروض: ميزان الشعر ولا تجمع لأنها اسم جنس، والعروض أيضاً: اسم الجزء الذي فيه آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريض على غير قياس كأنهم جمعوا إعريضاً. انظر: الصحاح «حدث ـ عرض».

(٤) الكشاف ١/٦٤٠.

(٥) ديوانه ٣؛ وشرح القصائد للنحاس ٧٣٨؛ وأقاصيه: ما شذَّ منه. ولبّده: سكّنه. والثأد: الثرى.

وقول الآخر(١):

١٨٠٨ـ كـأنَّ أيـدِيهـنَّ بـالـقـاعِ الـقَـرِقْ
أيـدي جـوارٍ يـتـعـاطَـيْـنَ الـوَرِقْ

وقد مضى ذلك بأشبعَ من هذا.

قوله تعالى: «أو كِسْوَتُهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه نسقٌ على «إطعام» أي: فكفارتُه إطعامُ عشرةٍ أو كسوة تلك العشرة. والثاني: أنه عطفٌ على محل «من أوسط» كذا قاله الزمخشري(٢)، وهذا الذي قاله إنما يتمشَّى على وجهٍ سَبَقَ لك في قوله «من أوسط» وهو أن يكونَ «من أوسط» خبراً لمبتدأ محذوفٍ يَدُلُّ عليه ما قبلَه، تقديرُه: طعامُهم من أوسط، فالكلامُ عنده تامٌّ على قولِه «عشرة مساكين»، ثم ابتدأ إخباراً آخرَ بأن الطعامَ يكونُ من أوسطِ كذا، وأمَّا إذا قلنا: إنَّ «مِنْ أوسط» هو المفعولُ الثاني فيستحيل عطف «كسوتهم» عليه لتخالفهما إعراباً.

وقرأ الجمهور: «كِسوتهم» بكسر الكاف. وقرأ(٣) إبراهيم النخعي وأبو عبدالرحمن السلمي وسعيد بن المسيب بضمها، وقد تقدم في البقرة(٤) أنهما لغتان في المصدر وفي الشيء المكسوِّ، قال الزمخشري(٥): «كالقِدوة في القُدوة، والإسوة في الأُسوة، إلا أن الذي قرأ في البقرة بضمِّها هو طلحة فلم يذكروه هنا، ولا ذكروا هؤلاء هناك.

---

(١) البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٧٩؛ والخصائص ١/٣٠٦؛ والمحتسب ١/١٢٦؛ وأمالي الشجري ١/١٠٥؛ والدرر ١/٢٩؛ والقرق: الأملس من الحصى. والورق: الدراهم. والشاهد في «أيديهن» حيث إنه سكن ما هو واجب التحريك لخفته.

(٢) الكشاف ١/٦٤٠.

(٣) الشواذ ٣٤؛ البحر ٤/١١.

(٤) الآية ٢٣٣.

(٥) الكشاف ١/٦٤١.

وقرأ سعيد بن جبير وابن السَّمَيْفَع: «أو كأُسْوَتِهم» بكاف الجر الداخلة على «أُسْوة» قال الزمخشري: «بمعنى: أو مثلُ ما تطعمون أهليكم إسرافاً كان أو تقتيراً، لا تُنْقصونهم عن مقدارِ نفقتِهم، ولكن تواسُون بينهم. فإنْ قلت: ما محلُّ الكاف؟ قلت: الرفعُ، تقديرُه: أو طعامُهم كأسوتِهم، بمعنى: كمثل طعامِهم إن لم يُطْعموهم الأوسطَ» انتهى. وكان قد تقدم أنه يَجْعل «من أوسط» مرفوعَ المحلِّ خبراً لمبتدأ محذوف، فتكونُ الكاف عنده مرفوعةً عطفاً على «مِنْ أوسطِ». وقال أبو البقاء[1] قريباً من هذا فإنه قال: «فالكافُ في موضعِ رفع أي: أو مثلُ أسوةِ أهليكم». وقال الشيخ[2]: «إنه في موضعِ نصبٍ عطفاً على محلِّ «مِنْ أوسط»، لأنه عنده مفعولٌ ثان. إلَّا أنَّ هذه القراءةَ تنفي الكسوةَ من الكفَّارة، وقد أجمع الناس على أنها إحدىٰ الخصالِ الثلاث، لكن لصاحبِ هذه القراءةِ أن يقولَ: «استُفيدت الكسوةُ من السنَّـة» أمَّا لو قام الإجماع على أن مستندَ الكسوة في الكفارة من الآية فإنه يَصِحُّ الردُّ على هذا القارىء.

قوله: «أو تحريرُ رقبة» عطف على «إطعامُ» وهو مصدر مضاف لمفعوله، والكلامُ عليه كالكلامِ على «إطعامُ عشرة» من جوازِ تقديره بفعلٍ مبني للفاعل أو للمفعول وما قيل في ذلك. وقوله: «فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ» كقوله في النساء: «فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ شهرين»[3] وقد تقدَّم ذلك مُحَرَّراً.

قوله: «إذا حَلَفْتُم» قال أبو البقاء[4]: «منصوبٌ على الظرف وناصبُه «كفارة» أي: ذلك الإطعامُ، / أو ما عُطِف عليه يُكَفِّر عنكم حِنْثَ اليمينِ وقتَ [٢٧٤/ب]

(١) الإملاء ١/٢٢٥.
(٢) البحر ٤/١١.
(٣) الآية ٩٢.
(٤) الإملاء ١/٢٢٥.

حَلْفِكم». وقال الزمخشري[1]: «ذلك المذكورُ كفارة، ولو قيل: «تلك كفارةٌ» لكان صحيحاً بمعنى تلك الأشياء، أو التأنيث للكفارة، والمعنى: «إذا حلفتم حَنِثْتُم فترك ذِكْرَ الحِنْثِ لوقوع العلم بأن الكفارة إنما تَجِبُ بالحِنْثِ بالحَلِف لا بنفس الحَلِف». ولا بد من هذا الذي ذكره الزمخشري وهو تقديرُ الحِنْث، ولذلك عيب على أبـي البقاء قوله: «العامل في «إذا» كفارةُ أَيْمانكم، لأن المعنى: ذلك يُكَفِّر أَيْمانكم وقتَ حَلْفكم» فقيل له: الكفارةُ ليست واقعةً في وقت الحَلْف فكيف يَعْمل في الظرف ما لا يقع فيه؟ وظاهرُ الآية أنَّ «إذا» متمحِّضَةُ الظرفية، وليس فيها معنى الشرط، وهو غيرُ الغالبِ فيها، وقد يجوزُ أن تكونَ شرطاً، ويكونُ جوابُها محذوفاً على قاعدةِ البصريين يَدُلُّ عليه ما تقدَّم، أو هو نفسُ المتقدم عند أبـي زيد والكوفيين، والتقدير: إذا حَلَفْتُم وحَنِثْتُم فذلك كفارةُ إثمِ أيْمانكم، كقولهم: «أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ». والكافُ في قوله: «كذلك يبيِّن» نعت لمصدر محذوفٍ عند جماهيرِ المُعْربين، أي: يبيِّن الله آياتِه تبييناً مثلَ ذلك التبيين، وعند سيبويه[2] أنه حالٌ من ضميرِ ذلك المصدرِ على ما عُرِفَ غيرَ مرةٍ.

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿رِجْسٌ﴾**: خبرٌ عن هذه الأشياء المتقدمة فيقال: «كيف أخبر عن جمع بمفرد؟ فأجاب الزمخشري[3] بأنه على حَذْف مضاف أي: إنما شأنُ الخمرِ. وكذا وكذا، ذكر ذلك عند تعرُّضِه للضميرِ في «فاجتنبوه» كما سيأتي، وكذا قَدَّره أبو البقاء فقال[4]: «لأنَّ التقديرَ: إنما عَمَلُ هذه الأشياءِ». قال الشيخ[5] بعد حكايته كلامَ الزمخشري: «ولا حاجة إلى

(١) الكشاف ١/٦٤١.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

(٣) الكشاف ١/٦٤٢.

(٤) الإملاء ١/٢٢٥.

(٥) البحر ٤/١٤.

هذا، بل الحكمُ على هذه الأربعةِ أنفسِها أنَّها رِجْسٌ أبلغُ من تقدير هذا المضاف كقوله: «إنما المشركون نَجَسٌ»[1]. وهو كلامٌ حسن، وأجاب أبو البقاء[2] أيضاً بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ «رجس» خبراً عن «الخمر»، وحُذِفَ خبرُ المعطوفاتِ لدلالةِ خبرِ الأولِ عليها». قلت: وعلى هذا فيجوزُ أن يكونَ خبراً عن الآخِرِ وحُذِفَ خبرُ ما قبلَه لدلالةِ خبرِ ما بعده عليه؛ لأنَّ لنا في نحو قوله تعالى: «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه»[3] هذين التقديرين، وقد تقدَّم تحقيقُهما غيرَ مرةٍ.

والأنصابُ جمع «نَصَب»، وقد تقدم ذلك أول السورة[4]. والأزلام تقدمت أيضاً، والرِّجْسُ قال الراغب[5]: «هو الشيء القَذِرُ، رجل رِجْس، ورجالٌ أَرْجاس» ثم قال: «وقيل: رِجْس ورِجْز للصوت الشديد، يقال: بعير رَجَّاس: شديد الهدير، وغمام راجِس ورجَّاس: شديد الرعد». وقال الزجاج[6]: «هو اسمٌ لكل ما استُقْذر من عمل قبيح، يقال: رَجِس ورَجَس بكسر الجيم وفتحها يَرْجُسُ رِجْساً إذا عمل عملاً قبيحاً، وأصله من الرَّجْس بفتح الراء وهو شدة صوت الرعد، قال[7]:

١٨٠٩ـ وكلُّ رَجَّاسٍ يسوقُ الرَّجْسا

---

(١) الآية ٢٨ من التوبة.
(٢) الإملاء ١/٢٢٥.
(٣) الآية ٦٢ من التوبة.
(٤) الآية ٣.
(٥) المفردات ١٩٣.
(٦) معاني القرآن ٢/٢٢٤.
(٧) البيت للعجاج، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٤ واللسان «رجس»، وضَبَطها «يسوق الرُّجَّسا» ولكننا التزمنا ضبط المؤلف لها، وكتب اللغة تجيز الوجهين. انظر: اللسان «رجس».

وفَرَّق ابن دريد[1] بين الرِّجْس والرِّجْز والرِّكْس، فجعل الرِّجْسَ: الشر، والـرِّجْز: العـذاب، والرِّكْس: العَـذِرة والنَّتن، ثم قال: «والـرِّجْسُ يقال للاثنين»، فتحصَّل من هذا أنه اسمٌ للشيءِ القَذِرِ المنتن أو أنه في الأصل مصدرٌ.

وقوله: «مِنْ عملِ الشيطانِ» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ«رجس». والهاء في «فاجتَنِبُوه» تعودُ على الرجس أي: فاجتنبوا الرجسَ الذي أخبر به عَمَّا تقدَّم من الخمر وما بعدها. وقال أبو البقاء[2]: «إنها تعود على الفعل» يعني الذي قَدَّره مضافاً إلى الخمر وما بعدها، وإلى ذلك نحا الزمخشري أيضاً، قال[3]: «فإنْ قلت: إلامَ يَرْجِعُ الضمير في قوله: «فاجتنبوه؟ قلت: إلى المضافِ المحذوف[4]، أو تعاطِيهما أو ما أشبه ذلك، ولذلك قال: «رِجْسٌ من عمل الشيطان»، وقد تقدَّم أن الأحسن أن هذه الأشياء جُعِلَتْ نفسَ الرجس مبالغة.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿في الخمر﴾**: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ«يوقع» أي: يُوقع بينكم هـذين الشيئين في الخَمْر أي: بسبب شربها، و«في» تفيد السببية كقوله عليه السلام: «إنَّ امرأةً دخلت النار في هِرَّةٍ»[5]. الثاني: أنها متعلقة بالبغضاء لأنه مصدر معرف بأل /. الثالث: أنه [٢٧٥/أ]
متعلقٌ بـ«العَداوة». وقال أبو البقاء[6]: «ويجوز أن تتعلَّق «في» بالعـداوة

---

(١) انظر: الجمهرة ٢/٧٤.

(٢) الإملاء ١/٢٢٥.

(٣) الكشاف ١/٦٤٢.

(٤) لأن الأصل: إنما شأن الخمر.

(٥) رواه البخاري: (الفتح) بدء الخلق ٦/٣٥٦؛ مسلم التوبة ٤/٢١١٠؛ ابن ماجة: الزهد ٣٠ (٢/١٤٢١)؛ المسند ٢/٢٦١.

(٦) الإملاء ١/٢٢٥.

أو بـ «البغضاء» أي: أَنْ تتعادَوْا وأَنْ تتباغضوا بسبب شربِ الخمرِ»، وعلى هذا الذي ذكره تكونُ المسألةُ من باب التنازع وهو الوجهُ الرابع، إلَّا أنَّ في ذلك إشكالاً وهو أَنَّ من حق المتنازعين أن يصلُحَ كلٌّ منهما للعمل، وهذا العاملُ الأولُ وهو العداوة لو سُلِّط على المتنازع فيه لزم الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو المعطوف، وقد يقال: إنه في بعضِ صورِ التنازع يُلْتَزَمُ إعمالُ الثاني، وذلك في فِعْلَي التعجب إذا تنازعا معمولاً فيه، وقد تقدَّم هذا مشبعاً في البقرة.

قوله: «فهل أنتم مُنْتَهُون» هذا الاستفهامُ فيه معنى الأمر أي: انتهوا، ولذلك لَمَّا فهم عمر بن الخطاب الأمرية، قال: «انتهَيْنا يا رب انتهينا يا رب» ويدلُّ على ذلك أيضاً عطفُ الأمرِ الصريح عليه في قوله «وأطيعوا»، كأنه قيل: انتهوا عن شرب الخمر وعن كذا وأطيعوا، فمجيءُ هذه الجملةِ الاستفهاميةِ المصدَّرةِ باسمٍ مُخْبَرٍ عنه باسمِ فاعل دالٍّ على ثبوتِ النهي واستقرارِه أبلغُ من صريحِ الأمر. قال الزمخشري(١): «فإن قلت: لِـمَ جُمع الخمرُ والميسرُ مع الأنصابِ والأزلام أولاً ثم أفـردهما آخـراً؟ قلت: لأنَّ الخطابَ مـع المؤمنين، وإنما نهاهم عَمَّا كانوا يتعاطَوْنه من شرب الخمرِ واللعبِ بالميسرِ وذِكْرِ الأنصابِ والأزلام لتأكيدِ تحريمِ الخمر والميسر وإظهارِ أنَّ ذلك جميعاً من أعمال أهل الجاهلية وأهل الشرك» انتهى. ويظهرُ شيءٌ آخرُ وهو أنه لم يُفْرِدِ الخمرَ والميسرَ بالذكر آخراً، بل ذَكَر معهما شيئاً يلزُم منه عدمُ الأنصاب والأزلام فكأنه ذكر الجميع آخراً، بيانه أنه قال: «في الخمر والميسر ويَصُدُّكم عن ذكر الله» بعبادة الأنصاب أو بالذبح عليها للأصنام على حَسَبِ ما تقدم تفسيره أول السورة، و«عن الصلاة» باشتغالِكم بالأزلام، وقد تقدَّم تفسيرها أيضاً، فَذِكْرُ الله والصلاة مُنَبِّهان على الأنصاب والأزلام، وهذا وجه حسن.

---

(١) الكشاف ٦٤٢/١.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿إذا ما اتَّقَوا﴾: ظرفٌ منصوبٌ بما يُفْهَم من الجملة السابقة وهي: «ليس» وما في حَيِّزها، والتقدير: لا يَأْثمون ولا يُؤاخَذُون وقت اتِّقائهم، ويجوزُ أن يكونَ ظرفاً محضاً، وأن يكونَ فيه معنى الشرط، وجوابه محذوف أو متقدِّمٌ على ما مَرَّ.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿ليبلونَّكم﴾: جوابُ قسم محذوف أي: واللَّهِ ليبلونكم، وقد تقدَّم أنه تَجِبُ اللامُ وإحدى النونين في مثل هذا الجواب. قوله: «بشيءٍ» متعلِّقٌ بـ«ليبلونَّكم» أي: ليختبرنَّكم بشيءٍ. وقوله: «من الصيدِ»: في محلِّ جرٍّ صفةً لـ«شيء» فيتعلَّقُ بمحذوف، و«مِن» الظاهرُ أنها تبعيضيةٌ لأنه لم يُحَرِّم صيدَ الحلال ولا صيد الحِلِّ ولا صيد البحر. وقيل: إنها لبيان الجنس. وقال مكي[1]: «وقيل «من» لبيان الجنس، فلما قال «بشيء» لم يُعْلَم من أيِّ جنسٍ هو فبيَّن فقال: «من الصيدِ» كما تقولُ: «لأعطينَّك شيئاً من الذهبِ»، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء ثم قال[2]: «وقيل: إنها للتبعيض». وكونُها للبيان فيه نظرٌ، لأنَّ الصحيحَ أنها لا تكونُ للبيان، والقائلُ بأنها للبيانِ يُشْترط أن يكونَ المُبَيَّنُ بها معرفاً بأل الجنسية كقولِه: «فاجتنِبُوا الرجسَ من الأَوْثان»[3]، وبه قال ابنُ عطية[4] أيضاً، والزجاج هو الأصل في ذلك فإنه قال[5]: «وهذا كما تقولُ: «لامتحِنَنَّك بشيءٍ من الرِّزْقِ»، وكما قال تعالى: «فاجتنِبوا الرجسَ من الأوثان».

قوله: «تنالُه» في محلِّ جر لأنه صفةٌ ثانيةٌ لـ«شيء»، وأجاز أبو البقاء[6]

(١) المشكل ١/٢٤٣.
(٢) الإملاء ١/٢٢٥.
(٣) الآية ٣٠ من الحج.
(٤) المحرر ٥/١٨٨.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٧.
(٦) الإملاء ١/٢٢٦.

أن يكونَ حالاً: إمَّا من الصيد، وإمَّا من «شيء» وإن كان نكرة لأنه قد وُصِفَ فتخصَّص، واستبعدَ الشيخُ[1] جَعْلَه حالاً من الصيد، ووجهُ الاستبعادِ أنه ليس المقصودَ بالحديث عنه. وقرأ الجمهور: «تناله» بـالمنقوطـةِ فوقُ لتـأنيثِ الجمعِ، وابن وثاب[2] والنخعي / بالمنقوطةِ من تحتُ لأنَّ تأنيثَه غيرُ حقيقي. [٢٧٥/ب]

وقوله[3]: «ثم اتَّقَوا وآمنوا ثم اتَّقوا» للناس فيه قولان، أحدُهما: أنَّ هذا من بابِ التوكيد، ولا يَضُرُّ حرفُ العطف في ذلك، وهذا كقوله تعالى: «كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون»[4]، حتى إنَّ الشيخَ جمالَ الدين بن مالك[5] يَجْعَلُ هذا من التوكيدِ اللفظي المبوبِ له في النحو. والثاني: أنه ليس للتأكيد بل للتأسيس، إلا أنَّه جَعَل التغايرَ حاصلاً بتقديرِ المتعلقـاتِ، فمنها أنَّ التقدير: اتَّقَوا الشرك وآمَنوا إيماناً كاملاً ثم اتقوا وآمَنوا أي: ثم ثَبَتُوا على التقوى والإيمان المتقدمين، واستمروا على هذه الحالة ثم اتقوا ثم تناهَوْا في التقوى وتوغلوا فيها، وأحسنوا للنـاسِ وواسَوْهم[6] بـأموالِهم، وإليـه نحا أبو القاسم الزمخشري[7] بعبارةٍ قريبةٍ من هذا المعنى.

قوله تعالى: «ليعلـمَ اللّـهُ» اللامُ متعلقةٌ بـ«لَيبلونَّكم»، والمعنى: ليتميَّزَ أو ليظهرَ لكم، وقد مضى تحقيقُه في البقرة، وأنَّ هذه تسمَّى لام كي. وقرأ بعضُهم: «لِيُعْلِـم» بضم الياء وكسر اللام من أعلم، والمفعول الأول على هذه القراءة محذوفٌ أي: لِيُعْلِـم اللّـهُ عبادَه، والمفعول الثاني هو قوله: «مَنْ يخافُه» فـ«أَعْلَـمَ» منقولةٌ بهمزة التعدية من «علم» المتعدية لواحد بمعنى

(١) البحر ٤/١٧.
(٢) البحر ٤/١٧.
(٣) عاد إلى الآية ٣٣.
(٤) الآية ٣ ـ ٤ من التكاثر.
(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ له ٥٧٢.
(٦) سقطت إحدى الواوين سهواً من الأصل.
(٧) الكشاف ١/٦٤٣.

«عَرَف». قوله: «بالغيب» في محل نصب على الحال من فاعلِ «يَخافُه» أي: يخافُه ملتبساً بالغيبِ، وقد تقدم معناه في البقرة[1]. وجَوَّز أبو البقاء[2] فيه ثلاثة أوجه، أحدها: ما ذكرته، والثاني: أنه حالٌ من «مَنْ» في «من يخافه»، والثالث: أنَّ الباءَ بمعنى «في»، والغيب مصدرٌ واقعٌ موقعَ غائبٍ أي: يخافه في المكانِ الغائبِ عن الخَلْقِ، فعلى هذا يكونُ متعلقاً بنفس الفعل قبله، وعلى الأوَّلَيْن يكونُ متعلقاً بمحذوفٍ على ما عُرِف.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿وأنتم حُرُمٌ﴾**: في محل نصب على الحال من فاعل «تقتلوا»، و«حُرُمٌ» جمع حَرام، وحَرام يكون للمُحْرِم وإنْ كان في الحِلِّ ولِمَنْ في الحَرَم وإنْ كان حلالاً، وهما سِيَّان في النهي عن قتل الصيد، وقد تقدم الكلامُ[3] على هذه اللفظة. قوله: «منكم» في محلِّ نصب على الحال من فاعل «قَتَله» أي: كائناً منكم. وقيل: «مِنْ» للبيان وليس بشيء، لأنَّ كلَّ مَنْ قَتَلَ صيداً حكمُه كذلك. فإنْ قلت: هذا واردٌ أيضاً على جَعْلِه حالاً. قلتُ: لم يُقْصَدْ لذلك مفهومٌ حتى إنه لو قتَله غيرُكم لم يكن عليه جزاءٌ، لأنه قصد بالخطابِ معنىً آخرَ وهو المبالغةُ في النهي عن قَتْلِ الصيد.

قوله: «متعمِّداً» حالٌ أيضاً من فاعل «قَتَلَه» فعلى رَأْيِ مَنْ يجوِّزُ تعدُّدَ الحال يُجيز ذلك هنا، ومَنْ مَنَعَ يقول: إنَّ «منكم» للبيانِ حتى لا تتعدَّد الحالُ، و«مَنْ» يُجَوِّزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، وموصولةً، والفاءُ لشبهِها بالشرطيةِ، ولا حاجةَ إليه وإنْ كانوا فعلوه في مواضع. قوله: «فجزاء» الفاءُ جوابُ الشرطِ أو زائدةٌ لشبه المبتدأ بالشرط، فعلى الأول الجملةُ بعدها في محلِّ جزمٍ، وعلى الثاني في محلِّ رفعٍ، وما بعد «مَنْ» على الأولِ في محلٍّ

---

(١) الآية ٣.

(٢) الإملاء ١/٢٢٦.

(٣) انظر: الآية ١ من المائدة.

جزمٍ لكونه شرطاً، وعلى الثاني لا محلَّ له لكونه صلةً. وقرأ[1] أهلُ الكوفة: «فجزاءٌ مثلُ» بتنوين جزاء ورفعه ورفع «مثل»، وباقي السبعة برفعه مضافاً إلى «مثل»، ومحمد بن مقاتل[2] بتنوين «جزاءً» ونصبِه ونصب «مثلَ»، والسُلمي برفع «جزاء» منوناً ونصبِ «مثل»، وقرأ عبدالله: «فجزاؤُه» برفع «جزاء» مضافاً لضمير «مثل» رفعاً.

فأمَّا قراءةُ الكوفيين فلأنَّ «مثل» صفةٌ لـ«جزاء» أي: فعليه جزاءٌ موصوفٌ بكونه «مثلَ ما قتله» أي مماثِلَه. وجَوَّز مكي[3] وأبو البقاء[4] وغيرُهما أَنْ يرتفعَ «مثل» على البدلِ، وذكر الزجاج[5] وجهاً غريباً وهو أن يرتفعَ «مثل» على أنه خبرٌ لـ«جزاء»، ويكونُ «جزاء» مبتدأ قال: «والتقديرُ: فجزاءُ ذلك الفعلِ مثلُ ما قتل». قلت: ويؤيد هذا الوجهَ / قراءةُ عبدالله: «فجزاؤُه مثلُ»، [٢٧٦/أ] إلا أن الأحسنَ أن يقدَّر ذلك المحذوفُ ضميراً يعودُ على المقتول لا أَنْ يُقَدِّره: «فجزاءُ ذلك الفعل» و«مثل» بمعنى مماثل قاله جماعةٌ: الزمخشري[6] وغيره، وهو معنى اللفظِ، فإنَّها في قوةِ اسمِ فاعل، إلاَّ أنَّ مكّيًا[7] تَوَهَّم أنَّ «مِثْلاً» قد يكون بمعنى غير مماثل فإنه قال: «ومثل» في هذه القراءة ـ يعني قراءة الكوفيين ـ بمعنى مُماثِل، والتقديرُ: فجزاءٌ مماثلٌ لِما قَتَل يعني في القيمةِ أو في الخِلْقة على اختلافِ العلماء، ولو قَدَّرْتَ مِثْلاً على لفظه لصار

(١) السبعة ٢٤٧؛ الكشف ١/٤١٨؛ والشواذ ٣٤؛ البحر ٤/١٩، وأهل الكوفة: عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) محمد بن مقاتل العكي، رضيع هارون الرشيد، وُلِّي افريقية، وتوفي بعد سنة ١٨٤. انظر: الأعلام ٧/٣٢٨.

(٣) المشكل ١/٢٤٤.

(٤) الإملاء ١/٢٢٦.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٨.

(٦) الكشاف ١/٦٤٤.

(٧) المشكل ١/٢٤٤.

المعنى: فعليه جزاءٌ مثلُ المقتولِ من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينِه لا جزاءٌ مثلُه، لأنه إذا وَدَى جزاءً مثلَ المقتول صار إنما وَدَى جزاءَ ما لم يُقْتَل؛ لأنَّ مثلَ المقتول لم يَقْتُلْه، فصَحَّ أن المعنى: فعليه جزاءٌ مماثِلٌ للمقتول، ولذلك بَعُدَتِ القراءةُ بالإِضافة عند جماعة. قلت: «مثل» بمعنى مُماثِل أبداً فكيف يقول «ولو قَدَّرْتَ مِثْلاً على لفظه»؟ وأيضاً فقوله: «لصار المعنى إلى آخره» هذا الإِشكالُ الذي ذكره لا يُتَصَوَّرُ مجيئُه في هذه القراءةِ أصلاً، وإنما ذَكَره الناسُ في قراءةِ الإِضافة كما سيأتي، وكأنه نَقَل هذا الإِشكالَ من قراءةِ الإِضافةِ إلى قراءةِ التنوين.

وأمَّا قراءةُ باقي السبعة فاستبعَدها جماعةٌ، قال الواحدي: «ولا ينبغي إضافةُ الجزاءِ إلى المِثْلِ لأنَّ عليه جزاءَ المقتولِ لا جزاءَ مثلِه فإنه لا جزاءَ عليه لَمَّا لم يقتلْه» وقال مكي[1] بعد ما قَدَّمْتُه عنه: «ولذلك بَعُدَت القراءةُ بالإِضافةِ عند جماعةٍ لأنها تُوجِبُ جزاءً مثلَ الصيدِ المقتول». قلت: ولا التفاتَ إلى هذا الاستبعادِ فإنَّ أكثرَ القراء عليها. وقد أجاب الناسُ عن ذلك بأجوبةٍ سديدةٍ، لَمَّا خفيت على أولئك طَعَنوا في المتواتر، منها: أنَّ «جزاء» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل، أي: أن يَجزي مثلَ ما قتل، ثم أُضيف، كما تقول: «عجبت من ضربٍ زيداً» ثم «من ضربِ زيدٍ» ذَكَر ذلك الزمخشري[2] وغيره، وبَسْطُ ذلك أنَّ الجزاءَ هنا بمعنى القضاء والأصل: فعليه أن يُجْزَى المقتولُ من الصيد مثلَه من النعم، ثم حُذِف المفعولُ الأول لدلالة الكلامِ عليه وأُضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: «زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ» أي: إعطاؤك إياه. ومنها: أنَّ «مثل» مقحمةٌ كقولهم: «مِثْلُك لا يفعل ذلك» أي: أنت لا تفعل ذلك، ونحو

---

(١) المشكل ١/٢٤٤.

(٢) الكشاف ١/٦٤٤.

قولِه تعالى: فإن آمَنوا بمثلِ ما آمنتم به»[1] أي: بما آمنتم [به] وكقوله: «ليس كمثلِه شيءٌ»[2] فـ«مثل» زائدةٌ، وهذا خلاف الأصلِ، فالجوابُ ما قَدَّمْتُه. و«ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسمية أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ محذوفٌ على كِلا التقديرين أي: مثلُ ما قتله من النعم.

فَمَنْ رفع «جزاء» ففيه أربعة أوجه، أحدُها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: فعليه جزاء. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه: فالواجبُ جزاءُ. والثالث: أنه فاعلٌ بفعل محذوف أي: فيلزَمُه أو يَجِبُ عليه جزاءٌ. الرابع: أنه مبتدأ وخبره «مثل»، وقد تقدَّم أن ذلك مذهبُ أبـي إسحاق الزجاج، وتقدم أيضاً رفع «مثل» في قراءة الكوفيين على أحدِ ثلاثةِ أوجه: النعتِ والبدلِ والخبرِ حيث قلنا: «جزاء» مبتدأٌ عند الزجاج.

وأمَّا قراءةُ «فجزاؤه مثلُ» فظاهرةٌ أيضاً. وأمَّا قراءة «فجزاءٌ مثلَ» برفع «جزاء» وتنوينه ونصب «مثل» فعلى إعمال المصدر المنونِ في مفعولِه، وقد تقدَّم أنَّ قراءةَ الإِضافةِ منه، وهو نظيرُ قوله [٢٧٦/ب] تعالى: «أو إطعامٌ في يوم / ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً»[3] وفاعلُه محذوف أي: فجزاءُ أحدِكم أو القاتلِ، أي: أن يُجْزى القاتلُ للصيدِ. وأما قراءة: «فجزاءً مثلَ» بنصبهما فجزاءً منصوب على المصدر أو على المفعول به، و«مثلَ» صفتُه بالاعتبارين، والتقدير: فليَجْزِ جزاءً مثلَ، أو: فليُخْرِجْ جزاءً، أو فليُغَرَّم جزاءً مثلَ.

قوله: «مِن النَّعَم» فيه ثلاثةُ وجه، أحدُها: أنه صفةٌ لـ«جزاء» مطلقاً، أي: سواءً رُفِـع أم نُصِبَ، نُوِّن أم لم يُنَوَّنْ، أي: إنَّ ذلك الجزاء يكونُ من

---

(١) الآية ١٣٧ من البقرة.
(٢) الآية ١١ من الشورى.
(٣) الآية ١٤ من البلد.

جنسِ النَّعم، فهذا الوجهُ لا يمتنع بحالٍ. الثاني: أنه متعلق بنفسِ «جزاء» لأنه مصدرٌ، إلا أنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في قراءة مَنْ أضاف «جزاء» إلى «مثل» فإنه لا يلزَمُ منه محذورٌ، بخلافِ ما إذا نَوَّنْتَه وجعلتَ «مثلَ» صفتَه أو بدلاً منه أوخبراً له فإنَّ ذلك يمتنع حينئذ، لأنَّك إنْ جَعَلْتَه موصوفاً بـ «مثل» كان ذلك ممنوعاً من وجهين، أحدُهما: أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ وهـذا قد وُصِفَ. والثاني: أنه مصدر فهو بمنزلةِ الموصولِ والمعمولُ من تمامِ صلتِه، وقد تقرَّر أنه لا يُتْبَعُ الموصولُ[1] إلا بعد تمام صلته لئلا يلزمَ الفصلُ بأجنبي. وإنْ جَعَلْتَه بدلاً لَزِم أن يُتْبَعَ الموصولُ قبل تمام صلته، وإنْ جَعَلْتَه خبراً لزم الإخبار عن الموصولِ قبلَ تمامِ صلتِه، وذلك كلُّه لا يجوزُ. الثالث[2]: ذكره أبو البقاء[3] وهو أَنْ يكونَ حالاً من عائدِ الموصولِ المحذوفِ فإنَّ التقدير: فجزاءٌ مثلَ الذي قتله حالَ كونِه من النَّعم، وهذا وهمٌ لأن الموصوف بكونه من النَّعم إنما هوجزاءُ الصيد المقتولِ، وأمَّا الصيدُ نفسُه فلا يكونُ من النعم. والجمهـورُ على فتـحِ عين «النَّعَم»، وقـرأ[4] الحسن بسكـونهـا، فقـال ابنُ عطية[5]: «هي لغة» وقال الزمخشري[6]: «استثقلَ الحركةَ على حرفِ الحلق كما قالوا: «الشَّعْر» في «الشَّعَر».

قوله: «يَحْكُمُ به ذَوا» في موضعِ رفعٍ صفةً لـ «جزاء» أو في موضع نصبٍ على الحـال منه أو على النعتِ لـ «جـزاء» فيمَنْ نَصَبـه، وخَصَّصَ أبو البقاء[7] كونَه صفةً بقراءةِ تنوين «جزاء»، والحالَ بقراءةِ إضافته، ولا فرقَ،

---

(١) الموصول مجازاً هنا «جزاء» و«من النعم» من تمام صلته، والأجنبي «مثل».
(٢) أي من إعراب «من النعم».
(٣) الإملاء ١/٢٢٦.
(٤) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/١٩.
(٥) المحرر ٥/١٩٣.
(٦) الكشاف ١/٦٤٥.
(٧) الإملاء ١/٢٢٦.

بل يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ نعتاً أو حالاً بالاعتبارين؛ لأنه إذا أُضيف إلى «مثل» فهو باقٍ على تنكيرِه لأنَّ «مِثْلاً» لا يتعرَّفُ بالإِضافة، وكذا خصَّص مكي[1] الوصفَ بقراءةِ إضافةِ الجزاء إلى «مِثْل» فإنه قال: «ومِن النَّعم في قراءةِ مَنْ أضاف الجزاء إلى «مِثْل» صفةً لجزاء، ويَحْسُنُ أَنْ تتعلَّق [من] بالمصدرِ فلا تكونُ صفةً، وإنما المصدرُ مُعَدًّى إلى «من النعم»، وإذا جَعَلْتَه صفةً فـ«مِنْ» متعلقةٌ بالخبرِ المحذوف وهو «فعليه». وفي هذا الكلامِ نظرٌ مِنْ وجهين، أحدُهما: قد تقدَّم وهو التخصيصُ بقراءةِ الإِضافة. والثاني: أنه حين جَعَلَ «من النَّعم» صفةً عَلَّقها بالخبرِ المحذوفِ لِـما تضمَّنه مِن الاستقرار، وليس كذلك؛ لأنَّ الجـارَّ إذا وَقَع صفـةً تعلَّق بمحذوفٍ، ذلـك المحذوفُ هو الوصفُ في الحقيقةِ، وهذا الذي جَعَلَه متعلِّقاً لهذه الصفةِ ليس صفةً للموصوف في الحقيقةِ بل هو خبرٌ عنه، أَلا ترى أنك لو قلت: «عندي رجلٌ من بني تميم» أنَّ «مِنْ بني» متعلِّقٌ بوصفٍ محذوفٍ في الحقيقة لا بقولِك «عندي»، ويمكن أَنْ يُقال: ـ وهو بعيدٌ جداً ـ إنه أراد التعلُّقَ المعنوي، وذلك أنَّ العاملَ في الموصوفِ عاملٌ في صفتِه، و«عليه» عاملٌ في «جزاء» فهو عاملٌ في صفتِه، فالتعلقُ من هذه الحيثيةِ، ولكن إنما يتأتَّى ذلك حيث جَعَلْنا الخبرَ عاملاً في المبتدأ، أو قلنا: إنَّ الجارَّ يرفع الفاعلَ ولو لم يعتمدْ، وإنما أذكرُ هذه التوجيهاتِ لأنَّ القائلين بذلك مِـمَّنْ لا يُلْغَى قولُهم بالكلية.

والألفُ في «ذوا» علامةُ الرفعِ لأنه مثنًّى، وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاقِ هذه اللفظةِ وتصاريفِها[2] وقرأ الجمهورُ: «ذَوا» بالألف، وقرأ[3] محمد بن جعفرٍ الصادقِ / : «ذو» بلفظِ الإِفراد قالوا: «ولا يريدُ بذلك الوحدةَ بل يريدُ: [٢٧٧/أ]

(١) المشكل ١/٢٤٥.

(٢) انظر: الآية ١٧٧ من البقرة.

(٣) البحر ٤/٢٠، وهو أبو جعفر وإقامته بمكة، توفي سنة ٢٠٣ وصَلَّى عليه المأمون وهو من نسل عليّ. انظر: الكامل لابن الأثير ٦/١٢١، والأعلام ٦/٦٩.

يحكم به مَنْ هومِنْ أهلِ العدل. وقال الزمخشري[(١)]: «وقيل: أرادَ الإمام» فعلى هذا تكونُ الوِحْدَةُ مقصودةً. و «منكم» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «ذوا» أي: إنهما يكونان من جنسكم في الدين، ولا يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ «عَدْل» لأنه مصدرٌ قاله أبو البقاء[(٢)]، يعني أن المصدرَ ليس مِنْ جنسِهم فكيف يُوصف بكونه منهم؟

قوله: «هَدْياً» فيه ستةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه حالٌ من الضمير في «به» قال الزجاج[(٣)]: «هو منصوبٌ على الحالِ، المعنى: يحكم به مقدراً أن يُهْدَىٰ» يعني أنه حال مقدرةٌ لا مقارنةٌ، وكذا قال الفارسي كقولك: «معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مُقَدَّراً الصيدَ. الثاني: أنه حالٌ من «جزاء» سواءً قُرِىء مرفوعاً أم منصوباً، منوناً أم مضافاً. وقال الزمخشري[(٤)]: «هَدْياً» حالٌ من «جزاء» فيمَنْ وصَفَه بمثل، لأنَّ الصفةَ خَصَّصَتْه فَقَرُبَ من المعرفة، وكذا خَصَّصه الشيخ[(٥)]، وهذا غير واضح، بل الحاليةُ جائزةٌ مطلقاً كما تقدَّم. الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ أي: يُهديه هَدْياً، ذكره مكي[(٦)] وأبو البقاء[(٧)]. الرابع: أنه منصوبٌ على التمييزِ، قاله أبو البقاء[(٨)] ومكي[(٩)]، إلا أنَّ مكياً قال: «على البيان»، وهو التمييز في المعنى، وكأنهما ظَنَّا أنه تمييزٌ لِما أُبْهِم في المِثْلية، إذ ليس هنا شيءٌ يَصْلُحُ للتمييزِ غيرَها. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ التمييزَ إنما يرفع

(١) الكشاف ١/٦٤٥.
(٢) الإملاء ١/٢٢٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٢٩.
(٤) الكشاف ١/٦٤٥.
(٥) البحر ٤/٢٠.
(٦) المشكل ١/٢٤٥.
(٧) الإملاء ١/٢٢٧.
(٨) الإملاء ١/٢٢٧.
(٩) المشكل ١/٢٤٥.

الإبهامَ عن الذواتِ لا عن الصفاتِ، وهذا كما رأيتَ إنما رفع إبهاماً عن صفة، لأن الهدى صفةٌ في المعنى إذ المرادُ به مُهْدَى. الخامس: أنه منصوبٌ على محلِّ «مثل» فيمَنْ خَفَضَه، لأنَّ محلَّه النصبُ بعملِ المصدرِ فيه تقديراً كما تقدَّم تحريرُه. السادس: أنه بدلٌ من «جزاء» فيمَنْ نصبَه. و «بالغ الكعبة» صفةٌ لـ«هَدْيا»، ولم يتعرَّفْ بالإضافة لأنه عاملٌ في الكعبة النصبَ تقديراً، ومثلُه: «هذا عارضٌ مُمْطِرُنا»(١) وقولُ الآخرِ(٢):

١٨١٠ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ
لاقَى مباعَدةً منكم وحِرْمانا

في أنَّ الإضافةَ فيها غيرُ مَحْضَةٍ. وقرأ(٣) الأعرج: «هَدِيًّا» بكسر الدال وتشديد الياء.

قوله: «أو كفارةٌ» عطفٌ على قوله: «فجزاءٌ»، و «أو» هنا للتخييرِ، ونُقِل عن ابن عباس أنها ليسَتْ للتخيير، بل للترتيب، وهذا على قراءةِ مَنْ رفع «فجزاءٌ»، وأمَّا مَنْ نَصَبَه فقال الزمخشري(٤) «جَعَلَها خبرَ مبتدأ محذوفٍ كأنه قيل: أو الواجبُ عليه كفارةٌ، ويجوزُ أَنْ تُقَدِّر: فعليه أن يَجْزِي جزاءً أو كفارةً، فتَعْطِفَ «كفارة» على «أَنْ يَجْزي»، يعني أنَّ «عليه» يكونُ خبراً مقدماً، و «أَنْ يَجْزي» مبتدأً مؤخراً، فَعَطَفْتَ «الكفارة» على هذا المبتدأ. وقرأ(٥) نافع وابن عامر بإضافة «كفارة» لِما بعدها، والباقون بتنوينِها ورفعِ ما بعدها.

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٥؛ والكتاب ٢١٢/١؛ وابن يعيش ٥١/٣؛ والتصريح ٢٨/٢؛ والدرر ٥٦/٢. والشاهد في قوله «غابطنا» حيث إنَّ دخول رُبَّ عليها أكَّد تنكيرها لأن «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرات.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٠/٤.

(٤) الكشاف ٦٤٥/١.

(٥) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٨/١.

فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ، ورفعُ «طعام» على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من «كفارة» إذ هي من جنسِه. الثاني: أنه بيانٌ لها كما تقدَّم، قاله الفارسي[1]. وردَّه الشيخ[2] بأنَّ مذهبَ البصريين اختصاصُ عطفِ البيان بالمعارفِ دونَ النكراتِ. قلت: أبو علي يُخالِفُ في ذلك ويستدل بأدلة، منها: «شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ»[3]، فـ«زيتونةٍ» عنده عطف بيان لـ«شجرة»، وكذا قولُه تعالى: «من ماءٍ صديدٍ»[4]، فـ«صديد» عنده بدلٌ[5] من «ماء» والبدلُ فيهما محتملٌ فلا حُجَّةَ له، والبدلُ قد يجيء للبيان[6]. الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هي طعام أي: تلك الكفارة. وأمَّا قراءة نافع وابن عامر فوجهُها أنّ الكفارة لَـمَّا تنوَّعت إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل وتكفير بالصيام حَسُن إضافتها لأحدِ أنواعها تبييناً لذلك، والإضافةُ تكون بأدنى ملابسة كقوله[7]:

١٨١١ـ إذا كوكبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ
سهيلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في القَرائبِ

/ أضاف الكوكبَ إليها لقيامِها عند طلوعِه فهذا أَوْلَى. ووجَّهَها [٢٧٧/ب] الزمخشري[8] فقال: «وهذه الإضافةُ مبيِّنة، كأنه قيل: أو كفارةٌ مِنْ طعام مساكين، كقولك: «خاتمُ فضةٍ» بمعنى مِنْ فضة». قال الشيخ[9]:

(١) الحجة (خ) ٢/٣٤٨.
(٢) البحر ٤/٢٠.
(٣) الآية ٣٥ من النور.
(٤) الآية ١٦ من إبراهيم.
(٥) كذا في الأصل، لعله «بيان» لأن موضع المناقشة.
(٦) يعني أن حجة أبي علي ضعيفة؛ لأن الشواهد التي يسوقها تحتمل البدلية وليس ثم شيء يحتم البيان فسقط استدلاله.
(٧) تقدم برقم ١٦٥٩.
(٨) الكشاف ١/٦٤٥.
(٩) البحر ٤/٢١.

«أمَّا ما زعمه فليس من هذا البابِ لأنَّ «خاتم فضة» من بابِ إضافةِ الشيء إلى جنسه والطعامُ ليس جنساً للكفارةِ إلا بتجوُّزٍ بعيدٍ جداً» انتهى. قلت: كان مِنْ حَقِّه أَنْ يقولَ: والكفارةُ ليست جنساً للطعام لأنَّ الكفارةَ في التركيب نظيرُ «خاتم» في أنَّ كلاًّ منهما هو المضافُ إلى ما بعده، فكما أن «خاتماً» هو المضافُ إلى جنسه ينبغي أَنْ يُقال: الكفارةُ ليست جنساً للطعام لأجل المقابلةِ، لكن لا يمكنُ أَنْ يُقال ذلك فإنَّ الكفارةَ كما تقدَّم جنسٌ للطعامِ والجزاءِ والصومِ، فالطريقُ في الردِّ على أبـي القاسم أن يُقال: شرطُ الإضافة بمعنى «مِنْ» أن يُضاف جزءٌ إلى كل بشرطِ صِدْقِ اسمِ الكلِ على الجزءِ نحو: «خاتمُ فضةٍ»، و«كفارةُ طعامٍ» ليس كذلك، بل هي إضافة «كل» إلى جزء. وقد استشكل جماعةٌ هذه القراءةَ من حيث إنَّ الكفارةَ ليست للطعام إنما هي لقتلِ الصيدِ، كذا قاله أبو علي الفارسي[1] وغيره، وجوابُه ما تقدَّم. ولم يختلفِ السبعةُ في جمع «مساكين» هنا وإن اختلفوا في البقرة، قالوا: والفرقُ بينهما أنَّ قَتْل الصيد لا يُجْزِىء فيه إطعامُ مسكينٍ واحد. على أنه قد قرأ[2] عيسى بن عمر والأعرج بتنوين «كفارة» ورفع «طعام مسكين» بالتوحيد، قالوا: ومرادُهما بيانُ الجنسِ لا التوحيدُ.

قوله: «أو عدل» نسقٌ على «فجزاء»، والجمهورُ على فتحِ العين، وقرأ[3] ابن عباس وطلحة بن مصرف والجحدري بكسرها، وقد بَيَّنْتُ معناهما في أولَ هذا التصنيف عند قوله تعالى: «ولا يُـؤْخَذُ منها عَدْلٌ»[4]. و«ذلك» إشارةٌ إلى الطعام، وكيفيتُه مذكورةٌ في «التفسيرِ الكبيرِ». و«صياماً» نصبٌ على التمييزِ لأنَّ المعنى: أو قَدْرُ ذلك صِياماً فهو كقولك: «لي مِلْـؤُه عسلاً». وأصلُ «صِياماً»: «صِواماً» فَأُعِلَّ لِـما عُرِف غيرَ مرة.

---

(١) الحجة ٢/٣٤٨ (خ).

(٢) البحر ٤/٢١.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٢١. (٤) الآية ٤٨ من البقرة.

قوله: «ليذوقَ» فيه ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنـه متعلقٌ بـ«جزاء» قـاله الزمخشري[1]، قال الشيخ[2]: «إنما يتأتَّى ذلك حيث يضاف إلى «مثل» أو يُنَوَّن «جزاء» ويُنْصَبُ «مثل»، وعَلَّل ذلك بأنه إذا رفع مثلاً كان صفةً للمصدر، وإذا وُصِف المصدرُ لم يعمل إلا أن يتقدم المعمول على وصفِه نحو: «يعجبني الضربُ زيداً الشديدُ» فيجوز. قلت: وكذا لو جَعَلَه بدلاً أيضاً أو خبراً لِـما تقدم من أنه يلزمُ أن يُتبعَ الموصول أو يخبرَ عنه قبل تمامِ صلتِه وهو ممنوعٌ، وقد أَفْهَمَ كلامُ الشيخ بصريحه أنه على قراءةِ إضافة الجزاءِ إلى «مثل» يجوزُ ما قاله أبو القاسم، وأنا أقول: لا يجوزُ ذلك أيضاً لأنَّ «ليذوقَ» مِنْ تمامِ صلةِ المصدرِ، وقد عُطِف عليه قولُه «أو كفارةٌ أو عَدْلٌ» فيلزمُ أَنْ يُعْطَفَ على الموصولِ قبل تمام صلتِه، وذلك لا يجوزُ لو قلت: «جاء الذي ضَرَبَ وعمروٌ زيداً» لم يَجُزْ للفصل بين الصلة ـ أو أبعاضِها ـ والموصولِ بأجنبي، فتأمَّلْه فإنه موضعٌ حسن.

الثاني: أنه متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ كأنه قيل: جُوزي بذلك ليذوقَ. الثالث: أنه متعلقٌ بالاستقرارِ المقدَّرِ قبل قولِه: «فجزاء» إذ التقديرُ: فعليه جزاءٌ ليذوقَ. الرابع: أنه متعلق بـ«صيـام» أي: صومُـه ليذوقَ. الخامس: أنه متعلِّقٌ بـ«طعام» أي: طعام ليذوقَ، ذكر هذه الأوجهَ الثلاثةَ أبو البقاء[3] وهي ضعيفةٌ جداً، وأجودُها الأولُ. السادسُ: أنها تتعلَّقُ بـ«عَدْل ذلك»، نَقَله الشيخ[4] عن بعضِ المُعْرِبين، قال: ـ وهو كما قال ـ «غلطٌ».

(١) الكشاف ١/٦٤٥.
(٢) البحر ٤/٢٢.
(٣) الإملاء ١/٢٢٧.
(٤) البحر ٤/٢٢.

والوَبالُ: سوءُ العاقبةِ وما يُخاف ضررُه، قال الراغب[1]: «والوابل: المطرُ الثقيلُ القطرِ، ولمراعاة الثِّقَلِ قيل للأمر الذي يُخاف ضررُه: وبال، قال تعالى: «فذاقوا وبالَ أمرهم»[2]، ويقال: «طعامٌ وَبيلٌ»، و «كلأٌ وبيل» يُخاف وبالُه، قال تعالى: «فأَخَذْناه أخذاً وبيلاً»[3]. وقال غيره: «والوبالُ في اللغةِ ثِقَلُ الشيءِ في المكروهِ، يقال: «مرعىً وبيل» إذا كان / يُسْتَوْخَمُ، [٢٧٨/أ] و «ماء وبيلٌ» إذا كان لا يُسْتَمْرأ، واستوَبَلْتُ الأرضَ: كرهتُها خوفاً من وبالِها، والذوقُ هنا استعارةٌ بليغة.

قوله: «ومَنْ عاد فينتقمُ» «مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً، فالفاءُ جوابُها، و «ينتقمُ» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو ينتقمُ، ولا يجوز الجزمُ مع الفاءِ البتة، ويجوز أن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في خبر المبتدأ لَـمَّا أشبه الشرطَ، فالفاءُ زائدةٌ، والجملةُ بعدها خبرٌ، ولا حاجة إلى إضمارِ مبتدأ بعد الفاءِ بخلافِ ما تقدَّم. قال أبو البقاء[4]: «حَسَّن دخولَ الفاءِ كونُ فعلِ الشرطِ ماضياً لفظاً».

آ. (٩٦) **قوله تعالى: ﴿وطعامُه﴾**: نسقٌ على «صيد» أي: أُحِلَّ لكم الصيدُ وطعامُه، فالصيدُ الاصطيادُ، والطعامُ بمعنى الإطعام أي: إنه اسم مصدر، ويُقَدَّرُ المفعولُ حينئذٍ محذوفاً أي: إطعامُكم إياه أنفسَكم، ويجوز أن يكون الصيدُ بمعنى المَصِيد. والهاءُ في «طعامُه» تعودُ على البحر على هذا أي: أُحِلَّ لكم مصيدُ البحرِ وطعامُ البحر، فالطعام على هذا غير الصيد، وفيه خلافٌ بين أهل التفسير ذكرْتُه في موضعه، ويجوز أن تعود الهاء على هذا الوجهِ أيضاً على الصيد بمعنى المصيد، ويجوز أن يكونَ «طعام» بمعنى

(١) المفردات ٥٤٧.
(٢) الآية ١٥ من الحشر.
(٣) الآية ١٦ من المزمل.
(٤) الإملاء ١/٢٢٧.

مَطْعوم، ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ[1] ابن عباس وعبدالله بن الحرث[2]: «وطَعْمُه» بضم الميم وسكون العين.

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ على المصدر وإليه ذهب مكي[3] وابن عطية[4] وأبو البقاء[5] وغيرهم، والتقدير: مَتَّعكم به متاعاً تنتفعون وتَأْتَدِمون به، وقال مكي: «لأنَّ قولَه» «أُحِلَّ لكم» بمعنى أَمْتَعْتُكم به إمتاعاً، كقوله: «كتابَ الله عليكم»[6]. والثاني: أنه مفعول من أجله، قال الزمخشري[7]: «أي: أحلَّ لكم تمتيعاً لكم، وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى: «ووهَبْنا له إسحاقَ ويعقوبَ نافلةً»[8] في باب الحال، لأنَّ قولَه «متاعاً لكم» مفعولٌ له مختصٌّ بالطعام كما أنَّ «نافلةً» حالٌ مختص بيعقوب، يعني أُحِلَّ لكم طعامُه تمتيعاً لتنائكم[9] تأكلونَه طريًّا ولسيَّارتكم يتزودونه قَديداً» انتهى. فقد خصَّص الزمخشري كونه مفعولاً له بكون الفعلِ وهو «أُحِلَّ» مسنداً لقوله: «طعامُه» وليس علة لحِلِّ الصيد، وإنما هو علةٌ لحِلِّ الطعام فقط، وإنما حَمَلَه على ذلك مذهبُه ـ وهو مذهبُ أبي حنيفة ـ من أنَّ صيدَ البحرِ منقسمٌ إلى ما يُـؤْكل وإلى ما لا يؤكل، وأنَّ طعامَه هو المأكولُ منه، وأنه لا يقع التمثيلُ إلا بالمأكول منه طريّاً وقديداً، وقوله «نافلةً» يعني أنَّ هذه الحالَ

---

(١) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٢٣.
(٢) ثمة ثلاثة من الصحابة بهذه التسمية وهم: السهمي والهاشمي والزبيدي، لعل المقصود الهاشمي منهم المتوفى سنة ٨٤. انظر: الأعلام ٤/٢٠٥.
(٣) المشكل ١/٢٤٦.
(٤) المحرر ٥/١٩٩.
(٥) الإملاء ١/٢٢٧.
(٦) الآية ٢٤ من النساء.
(٧) الكشاف ١/٦٤٦.
(٨) الآية ٧٢ من الأنبياء.
(٩) التناء: المقيمون.

مختصةٌ بيعقوب لأنه وَلَدُ وَلَدٍ بخلاف إسحاق فإنه ولدُه لصلبه، والنافلةُ إنما تُطْلَقُ على ولد الولد دونَ الولد، فكذا «متاعاً»، إلاَّ أنَّ هذا يؤدِّي إلى أنَّ الفعلَ الواحدَ يُسْنَدُ لفاعلين متعاطفين يكونُ في إسناده إلى أحدهما معللاً وإلى الآخر ليس كذلك، فإذا قلت: «قام زيد وعمرو إجلالاً لك» فيجوز أن يكونَ «قيام زيد» هو المختصَّ بالإجلال أو بـالعكس، وهذا فيـه إلباسٌ، وأمَّا ما أورده من الحالِ في الآية الكريمة فثَمَّ قرينةٌ أَوْجَبَتْ صَرْفَ الحالِ إلى أحدِهما بخلافِ ما نحن فيه من الآية الكريمة، وأمَّا غيرُ مذهبِه فإنه يكونُ مفعولاً له غيرَ مختصٍّ بأحدِ المتعاطفين وهو ظاهرٌ جَلِيٌّ. و«لكم» إنْ قلنا «متاعاً» مصدرٌ فيجوز أن يكونَ صفةً له، ويكونُ مصدراً مبيناً لكونه وُصِف، وإن قلنا إنه مفعولٌ له فيتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ، أي: أعني لكم نحو: «قمتُ إجلالاً لك»، ويجوز أن تكونَ اللامُ مقويةً لتعدية المصدر، إذ التقديرُ: لأنْ أمتِّعَكم، ولأنْ أُجِلَّك، وهكذا ما جاء من نظائره.

قوله: «ما دُمتم» «ما» مصدريةٌ، و«دمتم» صلتُها وهي مصدريةٌ ظرفيةٌ أي: حُرِّم عليكم صيدُ البر مدةَ دوامِكم مُحْرمين. والجمهور على ضمِّ دال «دمتم» من لغة من قال: دام يدوم. وقرأ[1] يحيى: «دِمتم» بكسرها من لغة مَنْ يقول: / دام يدام كخاف يخاف، وهما كاللغتين في مات يموتُ ويَمات، [٢٧٨/ب]
وقد تقدَّم[2]. والجمهورُ على «وحُرِّم» مبنياً للمفعول، «صيدُ» رفعاً على قيامه مَقامَ الفاعل، وقرىء[3]: «وحَرَّم» مبنياً للفاعل، «صيدَ» نصباً على المفعول به. والجمهورُ أيضاً على «حُرُماً» بضم الحاء والراء جمعُ «حَرام» بمعنى مُحْرِم كـ «قَذال» و «قُذُل». وقرأ[4] ابن عباس «حَرَماً» بفتحهما، أي: ذوي حَرَم أي

(١) الشواذ ٣٥.
(٢) انظر: الآية ١٥٧ من آل عمران.
(٣) قراءة ابن عباس كما في الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/ ٢٤.
(٤) البحر ٤/ ٢٤.

إحرام، وقيل: جَعَلَهم بمنزلة المكان الممنوع منه، والأحسنُ أن يكون من باب «رجل عدل» جعلهم نفسَ المصدرِ فإنَّ «حَرَما» بمعنى إحرام، وتقدم أن المصدر يقع للواحدِ فما فوقُ بلفظٍ واحد. والبَـرُّ معروفٌ، قـال الليث: «ويستعمل نكرة. يقال: جلست بَرًّا وخرجْتُ برًّا». قال الأزهري[1]: «وهو من كلام المولَّدين» وفيه نظر لقول سلمان الفارسي: «إنَّ لكلِّ امرىء جَوَّانِيًّا وبَرَّانياً» أي باطنٌ وظاهرٌ، وهو من تغييرِ النسب، وقد تقدم استيفاء هذه المادةِ في البقرة[2]. وقَدَّم «إليه» على «تُحْشرون» للاختصاص أي: تُحشرون إليه لا إلى غيره، أو لتناسُبِ رؤوس الآي.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿جعل اللّـهُ﴾**: فيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى صَيَّر فتتعدَّى لاثنين، أولهما «الكعبة» والثاني «قياماً»، والثاني: أن تكون بمعنى خلق فتتعدى لواحد، وهـو «الكعبة»، و«قيـاماً» نصبٌ على الحال. وقال بعضهم: إنَّ «جعل» هنا بمعنى «بَيَّن» و«حَكَم»، وهذا ينبغي أن يُحْمل على تفسير المعنى لا تفسير اللغة؛ إذ لم ينقل أهلُ العربية أنها تكونُ بمعنى بَيَّن ولا حَكَم، ولكن يلزم من الجَعْلِ البيانُ، وأمَّا «البيتَ» فانتصابُه على أحد وجهين: إما البدلِ وإما عطفِ البيان، وفـائدةُ ذلـك أن بعض الجاهلية ــ وهم خثعم ــ سَمَّوْا بيتاً الكعبةَ اليمانية فجيء بهذا البدلِ أو البيانِ تبييناً له من غيره. وقال الزمخشري[3]: «البيتَ الحرامَ» عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفةُ كـذلك». واعتـرض عليه الشيخ[4] بأن شرطَ البيانِ الجمودُ، والجمودُ لا يُشْعر بمدح، وإنما يُشْعر به

---

(١) تهذيب اللغة: ١٥/١٨٤.
(٢) الآية ٤٤.
(٣) الكشاف ١/٦٤٦.
(٤) البحر ٤/٢٥.

المشتقُّ، ثم قال: «إلا أَنْ يريدَ أنه لَـمَّا وُصِف البيت بالحرام اقتضى المجموعُ ذلك فيمكنُ».

والكعبة لغةً: كلُّ بيت مربع، وسُمِّيَتْ الكعبةُ كعبةً لذلك، وأصل اشتقاق ذلك من الكَعْب الذي هو أحد أعضاء الآدمي. قال الراغب[1]: «كَعْبُ الرجل» [العظم] الذي عند مُلْتقى الساق والقدم، والكعبة كلُّ بيتٍ على هيئتِها في التربيع، وبها سُمِّيَتِ الكعبة، وذُو الكَعَبات: بيتٌ كان في الجاهلية لبني ربيعة، وامرأة كاعِب: تكعَّب ثدياها» وقد تقدَّم القولُ في هذه المادةِ أولَ السورة[2].

والجمهور قرؤوا هنا: «قياماً» بألفٍ بعد الياء، وابن عامر[3]: «قِيَماً» دون ألف بزنة «عِنَب»، والقيام هنا يحتمل أن يكون مصدراً لـ «قام ـ يقوم» والمعنى: أنَّ اللَّـهَ جعل الكعبةَ سبباً لقيامِ الناس إليها، أي لزيارتِها والحجِّ إليها، أو لأنَّها يَصْلُح عندها أمرُ دينهم ودنياهم، فيها يَقُومون، ويجوزُ أَنْ يكونَ القيامُ بمعنى القِوام فَقُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها، كذا قالَ الواحدي، وفيه نظرٌ إذ لا موجبَ لإعلاله إذ هو كـ «السِّواك»[4] فينبغي أن يقال: إن القِيام والقِوام بمعنى واحد، قال[5]:

١٨١٢ـ قِـوامُ دنـيـا وقِـوامُ ديـنِ

فأمَّا إذا دخَلَها تاءُ التأنيث لَزِمَتِ الياءُ نحو: «القيامة». وأمَّـا قراءةُ

---

(١) المفردات ٤٥٠.
(٢) الآية ٦ من المائدة.
(٣) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٩/١؛ الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٦/٤.
(٤) أي هو اسم وليس مصدراً، وشرط الإعلال المصدرية.
(٥) البيت لحميد الأرقط، وهو في مجاز القرآن ١٧٧/١؛ والطبري ٩٠/١١؛ والبحر ٢٥/٤؛ والمحرر ٢٠٣/٥.

ابنِ عامر فاستشكلها بعضُهم بأنه لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يكونَ مصدراً على فِعَل، وإما أن يكون على فِعال، فإنْ كان الأول فينبغي أن تصِحَّ الواو كـ «حِوَل» و «عِوَر»، وإن كان الثاني فالقصر لا يأتي إلا في شعر. وقرأ الجحدري: «قَيِّماً» بتشديد الياء وهو اسمٌ دالٌّ على ثبوت الصفة، وقد تقدَّم تحقيقُه أول النساء[1].

قوله: «والشهرَ الحرامَ والهَدْيَ والقلائدَ» عطف على «الكعبة»، والمفعول الثاني أو الحال محذوفٌ لفهم المعنى أي: جَعَلَ الله أيضاً الشهرَ والهَدْيَ والقلائدَ قياماً. و «ذلك» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: الحُكْمُ الذي حَكَمْناه ذلك لا غيرُه. والثاني: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي: ذلك الحكمُ هو الحقُّ لا غيره. الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه السِّياقُ أي: شَرَعَ اللَّـهُ ذلك، وهذا أقواها لتعلُّقِ لام العلة به. و «تعلموا» منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد لام كي، لا بها. و «أنَّ الله» وما في حَيِّزها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو أحدِهما على حَسَبِ الخلاف المتقدم. و «أن الله بكل شيء عليم» نسقٌ على «أنَّ» قبلها /. [٢٧٩/أ]

آ. (٩٩) وقوله تعالى: ﴿إلا البلاغُ﴾: في رفعه وجهان، أحدهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، أي: ما استقرَّ على الرسول إلا البلاغ. والثاني: أنه مبتدأٌ، وخبرُه الجارُّ قبله، وعلى التقديرين فالاستثناء مفرَّغٌ.

آ. (١٠٠) وقوله تعالى: ﴿ولو أَعْجَبَك كثرةُ﴾: جوابُها محذوف أي: ولو أعجَبك كثرةُ الخبيثِ لَما استوى مع الطيب، أو: لَما أجدى شيئاً في المساواة. والبلاغُ يُحتمل أن يكون مصدراً لـ «بَلَّغ» مشدداً أي: ما عليه إلا التبليغُ، فجاء على حذف الزوائد، كـ «نبات» بعد «أنبت»، ويحتمل أن يكونَ

(١) الآية ٥.

مصدراً لـ «بَلَغ» مخففاً بمعنى البلوغ، ويكون المعنى: ما عليه إلا البلوغُ بتبليغه، فالبلوغُ مستلزِمٌ للتبليغ، فعبَّر باللازم عن الملزوم.

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿عن أشياءَ﴾**: متعلق بـ «تَسْألوا». واختلف(١) النحويون في «أشياء» على خمسة مذاهب، أحدها ـ وهو رَأْي الخليل وسيبويه(٢) والمازني وجمهور البصريين ـ: أنها اسمُ جمعٍ من لفظ «شيء» فهي مفردةٌ لفظاً جمعٌ معنى، كطَرْفاء(٣) وقَصْباء(٤) وأصلُها: شَيْئاء بهمزتين بينهما ألف ووزنها فَعْلاء كـ «طَرْفاء» فاستثقلوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، لا سيما وقد سَبَقها حرفُ علة وهي الياءُ، وكَثُر دَوْر هذه اللفظةِ في لسانهم فَقَلبوا الكلمةَ بأَنْ قَدَّموا لامَها، وهي الهمزةُ الأولى على فائها وهي الشين فقالوا أَشْياء فصارَ وزنُها لَفْعاء، ومُنِعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة. ورُجِّح هذا المذهبُ بأنه لم يلزمْ منه شيءٌ غيرُ القلب، والقلبُ في لسانِهم كثيرٌ كالجاه والحادي والقِسِيّ وناءَ وآدُرٌ(٥) وآرام وضِئاء(٦) في قراءة قنبل وأَيِس. والأصل: وجه وواحد وقُووس ونَأَى وأَدْوُرٌ وأَرْآم وضياء ويَئِس. واعترضَ بعضُهم على هذا بأن القلب على خلافِ الأصل، وأنه لم يَرِدْ إلا

---

(١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف ٨١٢؛ المنصف ٢/٩٤ ـ ١٠٢؛ الممتع ٥١٣؛ شرح الشافية ١/٢٨، اللسان: «شيأ».

(٢) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٣) الطرفاء: شجر بعينه.

(٤) القصباء: القصب.

(٥) أصلها أَدْوُر نقلت ضمة الواو إلى الدال الساكنة فصارت أدُور، تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها فأصبحت «أدار» ثم حَدَث فيها قلب مكاني بين الألف والدال فصارت: آدُر.

(٦) السبعة ٣٢٣؛ الكشف ١/٥١٢، قال مكي: «قلبت عين الفعل وهو الياء المنقلبة عن واو إلى موضع لام الفعل وهو الهمزة، ورُدَّتْ الهمزة في موضع الياء، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة؛ والآية ٥ من يونس.

ضرورةً أو في قليلٍ من الكلام، وهذا مردودٌ بما قَدَّمْتُه من الأمثلةِ، ونحن لا نُنْكِرُ أنَّ القلبَ غير مطَّرد، وأما الشاذُّ القليل فنحو قولهم: «رَعَمْلي» في «لَعَمْري»، و«شَواعي» في «شوايع» قال[1]:

١٨١٣ـ وكـان أَوْلاهـا كِـعـابُ مُـقـامِـرٍ
ضُـرِبَتْ على شَـزَنٍ فهنَّ شَـواعِـي

يريد شوائع.

وأمَّا المذاهبُ الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالاتٌ، هذا المذهبُ سالمٌ منها فلذلك اعتبره الجمهورُ دونَ غيره.

المذهب الثاني ـ وبه قال الفراء[2] ـ: أن أشياء جمع لـ «شيء» والأصل في شيء: شَيِّىء على فَيْعِل كـ «لَيِّن»، ثم خُفِّف إلى «شيء» كما خففوا لَيِّناً وهَيِّناً ومَيِّتاً إلى لَيْن وهَيْن ومَيْت، ثم جَمَعَه بعد تخفيفِه، وأصله أَشْيِئاء بهمزتين بينهما ألفٌ بعد ياءٍ بزنة أَفْعِلاء فاجتمع همزتان: لام الكلمة والتي للتأنيث، والألف تشبه الهمزة والجمع ثقيل، فَخَفَّفُوا الكلمة بأن قلبوا الهمزة الأولى ياءً لانكسار ما قبلها، فيجتمع ياءان أولاهما مكسورة، فحذفوا الياء التي هي عينُ الكلمة تخفيفاً فصارت أَشْياء، ووزنها الآن بعد الحذف أَفْلاء، فمَنْعُ الصرفِ لأجل ألف التأنيث، وهذه طريقة بعضِهم في تصريف هذا المذهب كمكي[3] بن أبـي طالب. وقال بعضهم كأبـي البقاء[4]: لَمَّا صارت إلى أَشْيِئاء حُذِفت الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة لأنَّها بها حَصَلَ الثِّقَلُ،

---

(١) البيت للأجدع بن مالك، وهو في المقتضب ١/١٤٠؛ والمنصف ٢/٥٧؛ والممتع ٦١٥؛ واللسان والتاج: «شزن». والشزن: الكعب أو الناحية. شواعي: متفرقات، والبيت في وصف خيل مغيرة.

(٢) معاني القرآن ١/٣٢١.

(٣) المشكل ١/٢٤٧.

(٤) الإملاء ١/٢٢٧.

وفُتِحَتِ الياءُ المكسورةُ لتسلمَ ألف الجمعِ فصار وزنُها: أَفْعاء.

المذهب الثالث ـ وبه قال الأخفش[1] ـ: أنَّ أَشْياء جمعُ «شَيْء» بزنة فَلْس، أي: ليس مخففاً من شَيِّـىء كما يقوله الفراء، بل جمع شيء وقال: «إن فَعْلاً يجمع على أَفْعِلاء فصار أَشْيِئاء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء، ثم عُمِل فيه ما عُمِل في مذهب الفراء، والطريقان المذكوران عن مكي وأبـي البقاء في تصريف / هذا المذهب جاريان هنا، وأكثر المصنفين يذكرون [٢٧٩/ب] مذهب الفراء عنه وعن الأخفش. قال مكي[2]: «وقال الفراء والأخفش والزيادي[3]: أَشْياء وزنها أَفْعِلاء، وأصلها أَشْيِئاء، كهيِّن وأَهْوِناء، لكنه خُفِّف» ثم ذَكر تصريفَ الكلمةِ إلى آخره. وقال أبو البقاء[4]: «وقال الأخفشُ والفراء: أصلُ الكلمةِ شَيِّـىء مثل هَيِّن، ثم خُفِّف بالحذف»، وذكر التصريف إلى آخره فهؤلاء نقلوا مذهبهما شيئاً واحداً، والحق ما ذكرته عنهما، ويدل على ما قلته ما قاله الواحدي فإنه قال: «وذهب الفراء في هذا الحرف مذهب الأخفش» غير أنه خَلَط حين ادَّعى أنها كهيْن ولَيْن حين جمعا على أَهْوناء وأَلْيناء، وهَيْن تخفيف «هيِّن» فلذلك جاز جمعُه على أَفْعِلاء، وشَيء ليس مخففاً من «شَيِّـىء» حتى يُجْمع على أَفْعِلاء، وهذان المذهبان ـ أعني مذهب الفراء والأخفش ـ وإن سَلِما من منع الصرف بغيرِ علة فقد رَدَّهما الناس، قال الزجاج[5]: «وهذا القولُ غلطٌ لأنَّ «شَيْئاً» فَعْل، وفَعْل لا يجمع على أَفْعِلاء،

(١) ليس في «معانيه» إشارة إلى هذه المسألة.
(٢) المشكل ٢٤٧/١.
(٣) إبراهيم بن سفيان راوية نحوي قرأ على سيبويه وروى عن أبـي عبيدة والأصمعي. له: الشكل والأمثال وأسماء السحاب، توفي سنة ٢٤٩. انظر: معجم الأدباء ١٥٨/١؛ البغية ٤١٤/١.
(٤) الإملاء ٢٢٧/١.
(٥) معاني القرآن ٢٣٣/٣.

فأما هَيِّن ولَيِّن فأصلُه: هَيِين[1] ولَيِين، فجُمع [على] أَفْعِلاء، كما يُجمع فعيل على أَفْعلاء مثل: نصيب وأَنْصباء» قلت: وهذا غريبٌ جداً، أعني كونَه جَعَل أنَّ أصلَ هيِّن هَيِين بزنة فَعِيل، وكذا لَيِّن ولَيِين، ولذلك صرح بتشبيههما بنصيب، والناس يقولون: إن هَيِّناً أصله هَيْوِن، كميِّت أصلُه مَيْوِت ثم أُعِل الإعلالَ المعروف، وأصلُ لَيِّن: لَيْيِن بياءين، الأولى ساكنة والثانية مكسورة، فأُدْغمت الأولى، والاشتقاقُ يساعدهم، فإن الهيِّن من هانَ يهون، ولأنهم حين جمعوه على أَفْعلاء أظهروا الواوَ فقالوا: أَهْوِناء. وقال الزجاج[2]: «إن المازني ناظر الأخفش في هذه المسألة فقال له: كيف تُصَغِّر أشياء؟ قال: أقول فيها أُشَيَّاء. فقال المازني: لو كانت أَفْعالاً لرُدَّت في التصغير إلى واحدها وقيل: شُيَيْئات مثل شُعَيْعات، وإجماعُ البصريين أن تصغير أصدقاء إن كان لمؤنث «صُدَيِّقات»، وإن كان لمذكر: «صُدَيِّقون» فانقطع الأخفش». قلت: وبَسْطُ هذا أنَّ الجمعَ المكسَّرَ إذا صُغِّر: فإمَّا أن يكون من جموعِ القلة وهي أربعٌ على الصحيح: أَفْعِلة وأَفْعُل وأفْعال وفِعْلة، فيُصَغَّرُ على لفظه، وإن كان من جموع الكثرة فلا يُصغَّر على لفظِه على الصحيح، وإنْ وَرَدَ منه شيءٌ عُدَّ شاذاً كـ «أُصَيْلان» تصغير «أُصْلان» جمع «أَصيل»، بل يُرَدُّ إلى واحدِه. فإنْ كان من غيرِ العقلاء صُغِّر وجُمِع بالألفِ والتاءِ فتقول في تصغير حُمُر جمع حمار: «حُمَيْرات»، وإن كان من العقلاء صُغِّر وجُمع بالواو والنون، فتقول في تصغير «رجال»: «رُجَيْلون، وإن كان اسم جمع كـ «قوم» و «رهط» اسم جنس كـ «قمر» و «شجر» صُغِّر على لفظه كسائر المفردات. رجَعْنا إلى أشياء فتصغيرُهم لها على لفظِها يَدُلُّ على أنها اسم جمع، لأن اسم الجمع يُصَغَّر على لفظه نحو: «رُهَيْط» و «قُوَيْم» وليست بجمع تكسير إذ هي من جموعِ الكثرة ولم تُرَدَّ إلى واحدها، وهذا لازمٌ للأخفش لأنه بصري، والبصري لا بدَّ

---

(١) في المطبوعة: «أهين» ولم يذكر لين.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٤.

وأن(١) يفعل ذلك، وأُصَيْلان عنده شاذ فلا يقاس عليه، وفي عبارة مكي قال(٢): «وأيضاً فإنه يَلْزمهم أن يصغِّروا أشياء على شُوَيَّات أو على شُيَيْئات وذلك لم يَقُلْه أحد». قلت: قوله «شُوَيَّات» ليس بجيد، فإن هذا ليس موضعَ
[٢٨٠/أ] قلبِ الياء واواً / ، ألا ترى أنك إذا صَغَّـرت بيتاً قلت: بُيَيْتاً لا بُوَيْتاً، إلا أن الكوفيين يُجيزون ذلك فيمكن أن يرىٰ رأيهم. وقد ردَّ مكي(٣) أيضاً مذهبَ الفراء والأخفش بشيئين، أحدهما: أنه يلزم منه عدمُ النظير إذ لم يقع أَفْعِلاء جمعاً لـ فَيْعِل فيكون هذا نظيرَه، وهَيِّن وأَهْوناء شاذٌ لا يقاس عليه. والثاني: أن حذفَه واعتلالَه مُجْرى على غير قياس، فهذا القولُ خارجٌ في جمعه واعتلالِه عن القياس والسماع».

المذهب الرابع ـ وهو قول الكسائي وأبـي حاتم ـ أنها جمع شيء على أَفْعال كـ «بَيْت» و «أبيات» و «ضيف» و «أضياف». واعترض الناس هذا القول بأنه يَلْزَم منه منعُ الصرف بغير علته إذ لو كان على «أَفْعال» لانصرفَ كأبيات. قال الزجاج(٤): «أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قولَ الكسائي خطأ، وألزموه ألَّا يَصْرفَ أنباء وأسماء». قلت: والكسائي قد استشعر بهذا الردِّ فاعتذر عنه ولكن بما لا يُقبل، قال الكسائي ـ رحمه الله ـ: «هي ـ أي أَشْياء ـ على وزن أَفْعال ولكنها كَثُرت في الكلام فَأَشْبهت فَعْلاء فلم تُصْرَفْ كما لم يُصْرَفْ حَمْراء»، قال: «وجَمَعوها أشاوَى كما جمعوا عَذْراء وعـذارى، وصَحْراء وصحارى، وأَشْياوات كما قيل حَمْراوات»، يعني أنهم عامَلوا «أَشْياء» وإن كانت على أفعال معاملةَ حَمْراء وعَذْراء في جمعي التكسير والتصحيح. إلا أن

(١) لعل الصواب: ولا بد أن.
(٢) المشكل ١/٢٤٧.
(٣) المشكل ١/٢٤٧.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٣٣.

الفراء والزجاج اعترضا على هذا الاعتذار، فقال الفراء[1]: «لو كان كما قال لكان أملكَ الوجهين أَنْ تُجْرَى، لأن الحرف إذا كَثُر في الكلام خَفَّ وجاز أن يُجْرَى كما كَثُرت التسمية بـ«يزيد»، وأَجْروه في النكرة وفيه ياءٌ زائدة تَمْنَعُ من الإجراء». قلت: يعني بالإجراء الصرف. وقال الزجاج: «أجمع البصريون وأكثر الكوفيين» وقد تقدم آنفاً. وقال مكي[2]: «وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تَنْصَرف ـ أي أشياء ـ لأنها أشبهت «حمراء» لأن العرب تقول: أَشْياوات» كما تقول: حَمْراوات، قال: «ويلزمهما ألَّا يَصْرِفا في الجمع أسماء وأبناء، لقول العرب فيهما: أسماوات وأبناوات». قلت: قد تقدم شرح هذا، ثم إنَّ مكّيّاً بعد أن ذكر عن الكسائي ما قَدَّمْتُه ونقل مذهب الأخفش والفراء قال: «قال أبو حاتم: أَشْياء أَفْعال جمع شيء كأبيات» فهذا يُوهم أن مذهب الكسائي المتقدمَ غيرُ هذا المذهب، وليس كذلك بل هو هو. قلت: وقد أجاب بعضهم عن الكسائي بأن النحويين قد اعتبروا في بابِ ما لا ينصرف الشبهَ اللفظيَّ دون المعنوي، يَدُلُّ على ذلك مسألةُ سراويل في لغةِ مَنْ يمنعُه فإنَّ فيه تأويلين، أحدهما: أنه مفردٌ أعجمي حُمِل على مُوازِنه في العربية، أي صيغة مصابيح مثلاً، ويَدُلُّ له أيضاً أنهم أَجْروا ألفَ الإلحاق المقصورة مُجرى ألف التأنيث المقصورة، ولكن مع العلمية، فاعتبروا مجردَ الصورة، ولولا خوفُ الإطالة لذكرت له نظائر كثيرة.

المذهب الخامس: أنَّ وزنها أَفْعِلاء أيضاً جمعاً لـ «شَيِّءٌ» بزنة ظريف، وفَعيل يجمع على أَفْعلاء كـ نَصيب وأَنْصِباء، وصَدِيق وأَصْدقاء، ثم حُذِفت الهمزة الأولى التي هي لامُ الكلمة، وفُتحت الياءُ لتسلمَ ألفُ الجمع فصارت أَشْياء، ووزنُها بعد الحذف أَفْعاء، وجعله مكياً[3] في التصريف

---

(١) معاني القرآن له ١/٣٢١.

(٢) المشكل ١/٢٤٦.

(٣) المشكل ١/٢٤٨.

كتصريف مذهب الأخفش من حيث إنه تُبدل الهمزة ياءً ثم تُحْذف إحدى الياءين. قال ـ رحمه الله ـ: «وحَسَّن الحذفَ في الجمع حَذْفُها في الواحد، وإنما حُذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال إذ «شيء» يقع على كل مسمًّى من عَرَضٍ أو جوهرٍ أو جسمٍ فلم ينصرف لهمزةِ التأنيث في الجمع. قال: «وهذا قولٌ حسنٌ جارٍ في الجمع وتُرِكَ الصرفُ على القياس، لولا أنَّ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش». قلت: قوله «هذا قول حسن» فيه نظر لكثرة ما يَرِد عليه وهو ظاهر ممَّا تقدم، ولمَّا ذكر الشيخ هذا المذهب قال(1) في تصريفه: «ثم حذفت الهمزة الأولى / وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً» قال: «وزنُها في هذا القول إلى أفياء، وفي القول قبله إلى أَفْلاء» كذا رأيته «أفياء» بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أَفْعاء بالعين فصحَّفها الكاتب إلى أَفْياء. وقد ردَّ الناس هذا القول: بأنَّ أصل شيء: شَيِـيْء بزنة صديق دعوى من غير دليل، وبأنه كان ينبغي ألاَّ يُصَغَّر على لفظه، بل يُرَدُّ إلى مفرده كما تقدم تحريره. [٢٨٠/ب]

وقد تلخص القول في أشياء: أنها هل هي اسم جمع وأصلها شَيْئاء كطَرْفاء، ثم قُلِبت لامُها قبل فائِها فصارَ وزنُها لَفْعاء أو جمعٌ صريح؟ وإذا قيل بأنها جمع صريح فهل أصلها أَفْعِلاء ثم تحذف، فتصير إلى أَفْعاء أو أَفْلاء، أو أنَّ وزنَها أفعال كأبيات. ولولا خوف الخروج عن المقصود لذكرت المسألة بأطرافِها مستوفاةً، ولكنَّ في هذا كفايةً لائقةً بهذا الموضوع.

قوله تعالى: «إن تُبْدَ» شرط، وجوابه «تَسُؤكم»، وهذه الجملة الشرطية في محل جر صفة لـ«أشياء»، وكذا الشرطية المعطوفة أيضاً. وقرأ(2) ابن عباس: «إن تَبْدُ لكم تَسُؤكم» ببناء الفعلين للفاعل مع كون حرف

(1) البحر ٤/٢٨.

(2) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٣٠.

المضارعة تاءً مثناة من فوق، والفاعل ضمير «أشياء». وقرأ الشعبي ـ فيما نقله عنه أبو محمد ابن عطية[1]: «إنْ يَبْدُ» بفتح الياء من تحت وضم الدال، «يَسُؤْكم» بفتح الياء من تحت، والفاعل ضمير عائد على ما يليق تقديره بالمعنى، أي: إن يَبْدُ لكم جواب سؤالكم أو سؤلكم يسؤكم، ولا جائز أن تعود على «أشياء» لأنه جارٍ مجرى المؤنث المجازي، ومتى أسند فعلٌ إلى ضمير مؤنث مطلقاً وَجَبَ لَحاقُ العلامة على الصحيح، ولا يُلتفت لضرورة الشعر، ونقل غيره عن الشعبي أنه قرأ: «يُبْدَ لكم يَسُؤْكم» بالياء من تحت فيهما إلا أنه ضمَّ الياء الأولى وفتح الثانية، والمعنى إنْ يُبْدَ ـ أي يُظْهَر ـ السؤال عنها يَسُؤْكم ذلك السؤالُ أي جوابه، أو هو، لأنه سببٌ في ذلك والمُبْدِيه هو اللَّـهُ تعالى. والضميرُ في «عنها» يحتمل أن يعودَ على نوعِ الأشياءِ المَنْهِيِّ عنها لا عليها أنفسِها، قاله ابن عطية[2]، ونقله الواحدي عن صاحبِ «النظم»، ونظَّره بقوله تعالى: «ولقد خَلَقْنا الإنسانَ من سلالةٍ من طينٍ»[3] يعني آدم، «ثم جَعَلْناه» قال «يعني ابن آدم» فعاد الضميرُ على ما دل عليه الأول، ويحتمل أن يعود عليها أنفسها، قاله الزمخشري[4] بمعناه.

قوله: «حين يُنَزَّلُ القرآن» في هذا الظرفِ احتمالان، أحدهما ـ وهو الذي يَظْهَرُ، ولم يَقُل الزمخشري[5] غيرَه ـ: أنه منصوبٌ بـ «تسألوا»، قال الزمخشري: «وإنْ تَسْألوا عنها: عن هذه التكاليفِ الصعبةِ، حين يُنَزَّلُ القرآن: في زمانِ الوَحْي، وهو ما دام الرسولُ بين أَظْهُرِكم يُوحَىٰ إليه تَبْدُ لكم تلك التكاليفُ التي تَسُؤْكم وتُـؤْمروا بتحمُّلها، فَتُعَرِّضوا أنفسَكم لغضبِ اللَّـهِ

(١) المحرر ٥/٢٠٨.
(٢) المحرر ٥/٢٠٩.
(٣) الآية ١٢ من المؤمنون.
(٤) الكشاف ١/٦٤٨.
(٥) الكشاف ١/٦٤٨.

لتفريطِكم فيها» ومن هنا قلت لك: إنَّ الضمير في «عنها» عائدٌ على الأشياءِ الأُوَلِ لا على نوعِها. والثاني: أنَّ الظرفَ منصوبٌ بـ«تُبْدَ لكم» أي: تَظْهَرْ لكم تلك الأشياءُ حين نزولِ القرآن. قال بعضهم: «في الكـلام تقديمٌ وتأخيرٌ، لأنَّ التقديرَ: عن أشياءَ إنْ تُسْأَلوا عنها تُبْدَ لكم حين نزولِ القرآن، وإن تُبْدَ لكم تَسُـؤْكم» ولا شك أن المعنى على هذا الترتيب، إلا أنه لا يُقال في ذلك تقديمٌ وتأخيرٌ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً فلا فرقَ، ولكن إنما قُدِّم هذا أولاً على قوله: «وإنْ تَسْألوا» لفائدةٍ وهي الزجرُ عن السؤالِ فإنه قدَّم لهم أنَّ سؤالَهم عن أشياءَ متى ظهرت أساءَتْهم قبل أن يُخْبِرَهم بأنهم إنْ سألوا عنها بَدَتْ لهم لينزجروا، وهو معنىً لائقٌ.

قوله: «عفا الله عنها» فيه وجهان، أحدُهما: أنه في محلِّ جر لأنه صفةٌ أخرى لـ«أشياء»، والضميرُ على هذا في «عنها» يعود على «أشياء»، ولا حاجةَ إلى ادِّعاء التقديمِ والتأخيرِ في هذا كما قاله بعضهم، قال: «تقديرُه: لا تَسْأَلوا [٢٨١/أ] عن أشياءَ عفا الله عنها إنْ تُبْدَ لكم إلى آخر الآية / ، لأنَّ كلاً من الجملتين الشرطيتين وهذه الجملةَ صفةٌ لـ«أشياء»، فمن أين أنَّ هذه الجملةَ مستحقةٌ للتقديمِ على ما قبلَها؟ وكأنَّ هذا القائلَ إنَّما قَدَّرها متقدمةً ليتضحَ أنها صفةٌ لا مستأنفةٌ. والثاني: أنها لا محل لها لاستئنافِها، والضميرُ في «عنها» على هذا يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بـ«لا تَسْألوا»، ويجوزُ أَنْ تعودَ على «أشياء»، وإنْ كان في الوجه الأولِ يتعيَّن هذا لضرورةِ الربطِ بين الصفةِ والموصوفِ.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿قد سَأَلَها﴾**: الضميرُ في «سألها» ظاهرُه يعود على «أشياء»، لكن قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلت: كيف قال: لا تَسْأَلوا عن أشياءَ، ثم قال: «قد سَأَلها» ولم يقل سَأَل عنها؟ قلت: [الضميرُ في

---

(١) الكشاف ٦٤٨/١.

سألها][1] ليس يعودُ على أشياءَ حتى يَتعدَّى إليها بـ«عن»، وإنما يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بقوله: «لا تَسْألوا» أي: قد سأل المسألةَ قومٌ، ثم أصبحوا بها ـ أي بمرجوعِها ـ كافرين». ونحا ابن[2] عطية مَنْحاه. قال الشيخ[3]: «ولا يتجه قولُهما إلا على حذف مضاف، وقد صَرَّح به بعضُ المفسرين، أي: قد سأل أمثالَها أي: أمثالَ هذه المسألة أو أمثالَ هذه السؤالات». وقال الحوفي في «سألها»: «الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ على «أشياء» ولا يتجه حَمْلُه على ظاهرِه لا مِنْ جهة اللفظ العربي ولا من جهةِ المعنى، أمَّا من جهة اللفظ فلأنه كان ينبغي أن يُعَدَّى بـ «عن» كما عُدِّي في الأول، وأمَّا من جهةِ المعنى فلأنَّ المسؤولَ عنه مختلِفٌ قطعاً، فإنَّ سؤالهم غيرُ سؤالِ مَنْ قبلهم، فإنَّ سؤالَ هؤلاء[4] مثلُ مَنْ سأل: أين ناقتي وما في بطن ناقتي، وأين أبي وأين مَدْخَلي؟ وسؤالُ أولئك غيرُ هذا نحو: «أَنْزِل علينا مائدة»[5] «أَرِنا الله جهرة»[6] «اجعَلْ لنا إلهاً»[7] ونحوه. وقال الواحدي: ـ ناقلاً عن الجرجاني ـ «وهذا السؤالُ في هذه الآيات يخالِفُ معنى السؤال في قوله: «لا تَسْأَلوا عن أشياء» «وإن تَسْأَلوا عنها» ألا ترى أنَّ السؤال في الآية الأولى قد عُدِّي بالجار، وها هنا لم يُعَدَّ بالجار، لأن السؤالَ ها هنا طَلَبٌ لعينِ الشيء نحو: «سَأَلْتُك درهماً» أي طلبته منك، والسؤالُ في الآية الأولى سؤالٌ عن حالِ الشيء وكيفيتِه، وإنما عَطَفَ بقوله «قد سَأَلها قوم» على ما قبلَها وليست بمثلِها في التأويل، لأنه إنما نَهاهم عن تكليفِ ما لم يُكَلَّفوا، وهو مرفوعٌ

---

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من الكشاف.

(٢) المحرر ٥/٢٠٩.

(٣) البحر ٤/٣٢.

(٤) أي اهتماماتهم وتفكيرهم.

(٥) الآية ١١٤ من المائدة.

(٦) الآية ١٥٣ من النساء.

(٧) الآية ١٣٨ من الأعراف.

عنهم» قلت: ويجوز أن يعودَ على «أشياء» لفظاً لا معنًى كما قال النحويون في مسألة: «عندي درهمٌ ونصفُه» أي: ونصفُ درهمٍ آخرَ، ومنه[1]:

١٨١٤ــ وكــلُّ أُنــاسٍ قــاربــوا قَيْــدَ فَحْلِهِمْ
ونحنُ خَـلَعْنــا قـيــدَه فَهْــوَ ســارِبُ

قوله: «من قبلكم» متعلق بقوله: «سَأَلَها». فإنْ قيل: هل يجوزُ أن يكونَ صفةً لقوم؟ قلت: منعَ من ذلك جماعةٌ معتلِّين بأنَّ ظرف الزمان لا يقعُ خبراً ولا صفةً ولا حالاً عن الجثة، وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أولِ البقرة عند قوله: «والذين مِنْ قبلكم»، فإنَّ الصلةَ كالصفة، و«بها» متعلق بـ «كافرين»، وإنما قُدِّم لأجلِ الفواصلِ. والنخعي[3] قرأ: «سالها» بالامالة من غير همزٍ وهما لغتان، ومنه يَتَساولان[4] فإمالتُه لـ «سأل» كإمالة حمزة «خاف» وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرةِ عند «فإنَّ لكم ما سألتم»[5] و«سَلْ بني إسرائيل»[6].

آ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿من بَحِيرة﴾**: «مِنْ» زائدةٌ لوجودِ الشرطين المعروفين[7] و«جَعَل» يجوز أن يكونَ بمعنى «سَمَّى» ويتعدى لمفعولين، أحدهما محذوف، والتقدير: ما جعَلَ ــ أي ما سَمَّى ــ اللّـهُ حيواناً بَحِيرةً.

---

(١) تقدم برقم ١٦٣، وهذا الباب يعني به عـود الضمير على المعنى لا على اللفظ أي: ونصف درهم آخر غير الدرهم المشار إليه، وكذا في البيت أي: قيد فحل لنا، ولا يقصد قيد فحل العدو، لأنه ليس له، والمقصود أنه لا يخاف الإغارة على فحله حيث إنه يتركه حيث يشاء.

(٢) الآية ٢٢.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٢/٤.

(٤) تقول العرب: «هما يتساولان» انظر: البحر ٣٢/٤.

(٥) الآية ٦١.

(٦) الآية ٢١١.

(٧) وهما تنكير مجرورها وأن تسبق بكلام غير موجب.

قاله أبو البقاء[1]. وقال ابن عطية[2] والزمخشري[3] وأبو البقاء[4]: «إنها تكونُ بمعنى شَرَع ووضع. أي: ما شَرَع اللّـهُ ولا أمر». وقال الواحدي ـ بعد كلامٍ طويل ـ «فمعنى ما جعل اللّـهُ مِنْ بَحيرةٍ: ما أوجبَها ولا أمر بها» وقال ابن عطية[5]: «وجَعَلَ في هذه الآيةِ لا تكون بمعنى «خلق» لأنَّ الله خَلَق هذه الأشياءَ كلها، ولا بمعنى «صَيَّر»، لأن التصيير لا بد له من مفعول ثان، فمعناه: ما سَنَّ الله ولا شَرَع. ومنع الشيخ[6] هذه النقولاتِ كلَّها بأنَّ «جَعَل» لم يَعُدَّ اللغويون من معانيها شرع، وخَرَّج الآية على التصيير، ويكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً أي: ما صَيَّر الله بحيرةً مشروعةً.

والبَحيرة: فَعِيلة بمعنى مَفْعولة، فدخولُ تاءِ التأنيث عليها / لا ينقاس، [٢٨١/ب] ولكن لَمَّا جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ الجوامدِ أُنِّثت، وهذا قد أوضَحْتُه في قوله «النطيحة»[7]. واشتقاقُها من البَحْر، والبَحْر: السَّعَةُ، ومنه «بَحْرُ الماءِ» لسَعَتِه. واختلف أهلُ اللغة في البَحِيرة عند العرب ماهي؟ اختلافاً كثيراً، فقال أبو عبيد: «هي الناقةُ التي تُنْتِج خمسةَ أبطنٍ في آخرها ذَكَرٌ فتُشَقُّ أذنُها وتُتْرَكُ فلا تُرْكَبُ ولا تُحْلَبُ ولا تُطْرَدُ عن مَرْعَى ولا ماءٍ، وإذا لَقِيها المُعْيِي[8] لم يركبها. وروي ذلك عن ابن عباس، إلا أنه لم يذكر في آخرها ذكَرا. وقال بعضهم: «إذا أنتجت الناقة خمسة أبطن نُظر في الخامس: فإن كان ذكرا ذبحوه وأكلوه، وإن كان أنثى شَقُّوا أذنها وتركوها تَرْعى وتَرِدُ ولا تُرْكَبُ

(١) الإملاء ١/٢٢٨.
(٢) المحرر ٥/٢١١.
(٣) الكشاف ١/٦٤٩.
(٤) الإملاء ١/٢٢٨.
(٥) المحرر ٥/٢١١.
(٦) البحر ٤/٣٣.
(٧) الآية ٣ من المائدة.
(٨) المعيي: المتعب العاجز.

ولا تُحلب فهذه هي البحيرة»، ورُوِي هذا عن قتادة. وقال بعضهم: «البحيرة: الأنثى التي تكون خامسَ بطنٍ كما تقدَّم بيانُه، إلا أنها لا يَحِلُّ للنساء لحمها ولا لبنها، فإنْ ماتت حَلَّت لهن». وقال بعضهم: «البحيرة: بنت السائبة» وسيأتي تفسير السائبة، فإذا وَلدت السائبة أنثى شقوا أذنها وتركوها مع أمها ترعى وتَرِدُ ولا تركب حتى للمُعْيِيّ، وهذا قولُ مجاهد بن جبر. وقال بعضُهم: «هي التي مُنِع دَرُّها ـ أي لَبَنُها ـ لأجل الطواغيت، فلا يَحْلِبُها أحدٌ. وقال بهذا سعيد بن المسيب. وقيل: هي التي تُتْرَكُ في المَرْعى بلا راعٍ، قاله ابنُ سيده[1]. وقيل: إذا وَلَدَتْ خمسَ إناث شَقُّوا أذنَها وتركوها. وقال بعضُهم ـ ويُعْزَى لمسروق[2] ـ: «إنها إذا وُلِدت خمساً أو سبعاً شَقُّوا أذنَها». وقيل: هي الناقةُ تَلِدُ عشرةَ أبطن فَتُشَقُّ أذنُها طولاً بنصفين، وتُتْرَكُ فلا تُركَبُ ولا تُحْلَبُ ولا تُطْرَدُ عن مرعى ولا ماء، وإذا ماتَتْ حَلَّ لحمُها للرجال دون النساء»، نقله ابن عطية[3]، وكذا قاله أبو القاسم الراغب[4]. وقيل: البحيرة السَّقْبُ[5] إذا وُلِد نحروا أذنه، وقالوا: اللهم إن عاش فَقَنِيّ[6] وإن مات فَذَكيّ[7]، فإذا مات أكلوه. ووجه الجمع بين هذه الأقوالِ الكثيرة أنَّ العربَ كانت تختلف أفعالُها في البحيرة.

والسائبة قيل: كان الرجلُ إذا قَدِم من سفر أو شكر نعمة سَيَّبَ بعيراً فلم يُرْكَبْ ويفعل به ما تقدم في البحيرة، وهذا قول أبي عبيد. وقيل: هي

---

(١) المحكم له ٣/٢٤١.

(٢) مسروق بن الأجدع، أخذ عن عبدالله بن مسعود وثلة من الصحابة، وروى عنه يحيى بن وثاب توفي سنة ٦٣. انظر: طبقات القراء ٢/٢٩٤.

(٣) المحرر ٥/٢١١.

(٤) المفردات ٣٤.

(٥) السقب: ولد الناقة.

(٦) القَنِيّ: هي التي تقتنى للدَّرِّ والولد.

(٧) الذكي: المذبوح.

الناقة تُنْتِجُ عشر إناث فلا تُرْكب ولا يَشْرب لبنها إلا ضيفٌ أو ولدٌ، قاله الفراء[1]. وقيل: ما تُرِكَ لآلهتهم، فكان الرجل يجيء بماشيته إلى السدنة فيتركه عندهم ويسيل لبنه. وقيل: هي الناقة تُتْرك لِيُحَجَّ عليها حَجَّة، ونُقِل ذلك عن الشافعي. وقيل: هو العبدُ يُعْتَقُ على ألاَّ يكونَ عليه ولاءٌ ولا عقلٌ[2] ولا ميراثٌ.

والسائِبَةُ هنا: فيها قولان، أحدُهما: أنها اسم فاعل على بابه من ساب يَسِيب أي يَسْرَح، كسَيَّب الماء، وهو مطاوعُ سِبْتُه، يقال: سَيَّبْتُه فساب وانساب. والثاني: أنه بمعنى مَفْعول نحو: «عيشةٌ راضية» ومجيءُ فاعِل بمعنى مَفْعول قليلٌ جداً نحو: «ماء دافق»، والذي ينبغي أَنْ يُقال: إنه فاعل بمعنى ذي كذا أي: بمعنى النسب، نحو قولهم: لابن أي: صاحبُ لبن، ومنه في أحدِ القولين: «عيشةٌ راضية وماء دافق» أي: ذات رضى وذا دفق، وكذا هذا، أي: ذات سَيْبٍ.

والوصيلةُ هنا فَعِيلة بمعنى فاعِلة على ما سيأتي تفسيره، فدخول التاءِ قياسٌ. واختلف أهلُ اللغةِ فيها هل هي من جنسِ الغنم أو من جنس الإبل؟ ثم اختلفوا بعد ذلك أيضاً، فقال الفراء[3]: «هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعةَ أبطن عَناقَيْن عَناقَيْن، فإذا وَلَدَت في آخرها عَناقاً وجَدْياً قيل: وصلت أخاها فَجَرَتْ مَجْرى السائبة». وقال الزجاج[4]: «هي الشاة إذا وَلَدَتْ ذكراً كان لآلهتهم، وإذا ولدت أنثى كانت لهم». وقال ابن عباس: ـ رضي الله عنه ـ هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعة أبطن، فإذا كان السابع أنثى لم تنتفع النساءُ منها بشيء، إلا أَنْ تموتَ فيأكلَها الرجال والنساء، وإنْ كانت ذكراً ذبحوه وأكلوه جميعاً، وإنْ كان

---

(١) معاني القرآن ١/٣٢٢.

(٢) العقل: تأدية جناية الدم.

(٣) معاني القرآن له ١/٣٢٢.

(٤) معاني القرآن له ٢/٢٣٥.

[٢٨٢/أ] ذكراً وأنثى قالوا: / وَصَلْت أخاها فيتركونها معه لا تُذْبَحُ ولا ينتفع بها إلا الرجالُ دونَ النساء، فإنْ ماتَتْ اشتركنْ مع الرجال فيها». وقال ابن قتيبة: «إن كان السابع ذكراً ذُبح وأكله الرجال دونَ النساء، وقالوا: «خالصةٌ لذكورِنا ومُحَرَّمٌ على أزواجِنا» وإنْ كان أنثى تُرِكَتْ في الغنم، وإن كان ذكراً وأنثى فكقول ابن عباس. وقيل: «هي الشاة تنتج عشر إناثٍ متوالياتٍ في خمسة أبطن ثم ما وَلَدت بعد ذلك فللذكور دون الإناث، وبهذا قال أبو إسحاق[١] وأبو عبيدة[٢]، إلا أن أبا عبيدة قال: «وإذا ولدت ذكراً وأنثى معاً قالوا: وَصَلت أخاها فلم يذبحوه لمكانها». وقيل: هي الشاة تنتج خمسةَ أبطن أو ثلاثةً، فإن كان جَدْياً ذبحوه، وإن كان أنثى أَبْقَوْها، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها، هذا كلُّه عند مَنْ يَخُصُّها بجنس الغنم. وأما من قال إنها من الإبل فقال: «هي الناقة تبتكر فتلد أنثى ثم تُثَنِّي بولادة أنثى أخرى ليس بينهما ذكر فيتركونها لآلهتهم، ويقولون: قد وَصَلَت أنثى بأنثى ليس بينهما ذكر».

والحامي: اسمُ فاعل من حَمَى يَحْمي أي: منع، واختلف فيه تفسير أهل اللغة، فعن الفراء[٣]: «هو الفحل يُولد لولدِ ولدِه»[٤] فيقولون: قد حَمَى ظهرَه، فلا يُرْكب ولا يُستعمل ولا يُطْرَدُ عن ماء ولا شجر». وقال بعضهم: «هو الفحل يُنْتِجُ من بين أولاده ذكورها وإناثها عشرَ إناث» روى ذلك ابن عطية[٥]. وقال بعضُهم: «هو الفحل يولَدُ من صلبِه عشرةُ أبطن، فيقولون قد حمى ظهره، فيتركونه كالسائبة فيما تقدم، وهذا قول ابن عباس وابن مسعود

---

(١) ليس في إعرابه.

(٢) مجاز القرآن ١/١٧٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٢.

(٤) أي فكان بمنزلة الحفيد لهذا الفحل.

(٥) المحرر ٥/٢١٢.

وإليه مال أبو عبيدة[1] والزجاج[2]. ورُوِي عن الشافعي أنه الفحل يَضْرِب في مال صاحبه عشرَ سنين. وقال ابن زيد: «هو الفحل يُنتج له سبع إناث متواليات فيحمي ظهرَه فيُفْعل به ما تقدم. وقد عرفت منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء أنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها. وقد أنشدوا في البَحِيرة قوله[3]:

١٨١٥ـ مُحَرَّمَةٌ لا يَطْعَمُ الناسُ لحمَها
ولا نحن في شيءٍ كذاك البحائِرُ

وأنشدوا في السائبة قوله[4]:

١٨١٦ـ وسائبةٍ لله مالي تشكُّرا
إنِ اللّهُ عافَى عامراً أو مجاشعا

وأنشدوا في الوصيلة لتأبط شراً[5]:

١٨١٧ـ أجِدَّك أمَّا كنت في الناسِ ناعقاً
تراعي بأَعْلى ذي المجازِ الوَصايلا

وأنشدوا في الحامي قوله[6]:

١٨١٨ـ حَماها أبو قابوسَ في عِزِّ ملكِه
كما قد حَمَى أولادَ أولادِه الفحلُ

---

(١) مجاز القرآن ١/١٧٨.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٥.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٦.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٦.
(٥) لم أقف عليه.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٧.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿حَسْبُنا ما وَجَدْنا عليه آباءنا﴾**: «حسبنا» مبتدأ وقد تقدم أنه في الأصل مصدرٌ والمرادُ به اسم الفاعل أي: كافينا، وتفسيرُ ابنِ عطية[١] له بـ«كفانا» تفسيرُ معنىً لا إعراب. و«ما وَجَدْنا» هو الخبر، و«ما» ظاهرُها أنها موصولة اسمية، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة أي: كافينا الذي وجدنا، و«وجد» يجوز أن يكون بمعنى المصادفة، فـ«عليه» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«وجدنا» وأنه متعدٍ لواحد. والثاني: أنه حال من «آباءنا» أي وجدناهم مستقرين عليه، ويجوز أن يكونَ بمعنى العلم فيتعدى لاثنين ثانيهما «عليه».

وقوله: «أَوَ لَوْ كان» قد تقدم إعراب هذا في البقرة[٢] وما قالوا فيه، وأنَّ «لو» هنا معناها الشرط وأنَّ الواوَ للحال، وتقدم تفسيرُ ذلك كله فأغنى عن إعادته، إلا أنَّ ابنَ عطية قال هنا[٣]: «ألف التوقيف دخلت على واو العطف» قلت: تسميةُ هذه الهمزةِ للتوقيف فيه غرابةٌ في الاصطلاح. وجَعَل الزمخشري[٤] هذه الواوَ للحال، وابنُ عطية جعلها عاطفةً، وتقدَّم [٢٨٢/ب] الجمعُ / بين كلامهما في البقرة فعليك بالالتفات إليه. واختلاف الألفاظ في هاتين الآيتين ــ أعني آية البقرة وآية المائدة ــ من نحو قوله هناك: «اتبعوا» وهنا «تعالَوْا» وهناك «أَلْفَيْنا» وهنا «وجدنا» من باب التفنُّن في البلاغة، فلا تُطْلَبُ له مناسبةٌ، وإن كنتُ قد تكلَّفْتُ ذلك ونقلته عن الناس في كتاب «التفسير الكبير».

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسَكم﴾**: الجمهورُ على نصب «أنفسكم» وهو منصوب على الإغراء بـ«عليكم»؛ لأنَّ «عليكم» هنا اسمُ فعل

---

(١) المحرر ٥/٢١٤.
(٢) الآية ١٧٠.
(٣) المحرر ٥/٢١٤.
(٤) الكشاف ١/٦٤٩.

إذ التقدير: الزموا أنفسَكم أي: هدايتَها وحِفْظَها مِـمَّا يؤذيها، فـ «عليكم» هنا يرفع فاعلاً تقديره: عليكم أنتم، ولذلك يجوز أن يُعْطَفَ عليه مرفوع نحو: «عليكم أنتم وزيدٌ الخيرَ»، كأنك قلت: الزموا أنتم وزيدٌ الخيرَ. واختلف النحاة في الضميرِ المتصلِ بها وبأخواتِها نحو: إليك ولديك ومكانـك، فالصحيح أنه في موضعِ جر كما كان قبلَ أن تُنْقَلَ الكلمة إلى الإغراء، وهذا مذهب سيبويه[1] واستدل له الأخفش بما حكى عن العرب «على عبدِالله» بجرِّ «عبدالله» وهو نص في المسألة. وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل وفيه بُعْدٌ لنصب ما بعدهما، أعني «على» وما بعدها كهذه الآية. وذهب الفراء إلى أنه مرفوعُه، وقد حَقَّقْتُ هذه المذاهبَ بدلائلها مبسوطة في «شرح التسهيل». وقال أبو البقاء[2]: ــ بعد أن جعل «كم» في موضع جر بـ «على» بخـلافِ رُوَيدَكم فإن الكاف هناك للخطاب ولا موضعَ لها، فإن «رويد» قد استُعْمِلَتْ للأمر المواجَهِ من غير كاف الخطاب، وكذا قولُه تعالى: «مكانَكم»[3] «كم» في محل جر». قلت: في هذه المسألة كلامٌ طويل، صحيحُه أنَّ «رويد» تارةً يكون ما بعدها مجرورَ المحلِّ وتارةً منصوبَه، وليس هذا موضعه، وقد قَدَّمْتُ في سورةِ النساءِ الخلافَ في جواز تقديم معمول هذا الباب عليه.

وقرأ نافـع بن أبـي نعيم: «أنفسُكم» رفعاً فيمـا حكاه عنـه صاحب «الكشاف»[4]، وهي مُشْكَلِةٌ وتخـريجُهـا على أحـد وجهين: إمـا الابتداء، و «عليكم» خبره مقدم عليه، والمعنى على الإغراء أيضاً، فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية، ومنه قراءةُ بعضِهم «ناقةُ الله وسُقْياها»[5]، وهذا تحذيرٌ

---

(١) الكتاب ١/١٢٧.

(٢) الإملاء ١/٢٢٨.

(٣) الآية ٢٨ من يونس: «مكانَكم أنتم وشركاؤهم».

(٤) الكشاف ١/٦٥٠.

(٥) الآية ١٣ من الشمس، ولم أجد من نسب القراءة.

وهو نظيرُ الإغراء. والثاني من الوجهين: أن تكون توكيداً للضميرِ المستترِ في «عليكم» لأنه كما تقدم تقديره قائمٌ مقامَ الفعل، إلا أنه شَذَّ توكيدُه بالنفس من غير تأكيد بضمير منفصل، والمفعول على هذا محذوفٌ، تقديرُه: عليكم أنتم أنفسُكم صلاح حالكم وهدايتكم.

قوله: «لا يَضُرُّكم» قرأ الجمهور بضم الراء مشددة. وقرأ[1] الحسن البصري: «لا يَضُرْكم» بضم الضاد وسكون الراء، وقرأ إبراهيم النخعي: «لا يَضِرْكم» بكسر الضاد وسكون الراء، وقرأ أبو حيوة: «لا يَضْرُرُكم» بسكون الضاد وضم الراء الأولى والثانية. فأمَّا قراءة الجمهور فتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ الفعلُ فيها مجزوماً على جواب الأمر في «عليكم»، وإنما ضُمَّت الراءُ إتباعاً لضمةِ الضاد، وضمةُ الضادِ هي حركةُ الراء الأولى نُقِلَتْ للضادِ لأجلِ إدغامها في الراء بعدها، والأصل: «لا يَضْرُرْكم»، ويجوز أن يكونَ الجزمُ لا على وجه الجواب للأمرِ، بل على وجهِ أنه نهيٌ مستأنف، والعملُ فيه ما تقدَّم، وينصُر جوازَ الجزمِ هنا على المعنيين المذكورَيْن من الجواب والنهي قراءةُ الحسن والنخعي فإنهما نَصٌّ في الجزمِ ولكنهما محتملتان للجزمِ على الجوابِ أو النهي. والوجه الثاني: أن يكونَ الفعلُ مرفوعاً وليس جواباً ولا نهياً، بل هو مستأنفٌ سِيقَ للإخبار بذلك، وينصرُه قراءةُ
[٢٨٣/أ] أبي حيوة / المتقدمة.

وأمَّا قراءةُ الحسنِ فَمِنْ «ضارَه يَضُوره» كصانَه يصونه. وأما قراءة النخعي فمِنْ «ضاره يضيره» كباعه يَبيعه، والجزم فيهما على ما تقدم في قراءة العامة من الوجهين. وحَكَى أبو البقاء[2]: «لا يَضُرَّكم» بفتح الراء، ووجهها على الجزم، وأن الفتح للتخفيف وهو واضح، والجزم على ما تقدم أيضاً من

(١) انظر: الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٣٧.
(٢) الإملاء ١/٢٢٨.

الوجهين. وهذه كلُّها لغاتٌ قد تقدَّم التنبيهُ عليها في آل عمران[1].

و «مَنْ ضَلَّ» فاعل، و «إذا» ظرفٌ محضٌ ناصبُه «يَضُرُّكم» أي: لا يَضُرُّكم الذي ضلَّ وقتَ اهتدائِكم، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ الكلام عليه. وقال أبو البقاء[2]: «ويبعد أن تكون ظرفاً لـ «ضَلَّ» لأنَّ المعنى لا يَصِحُّ معه». قلت: لأنه يصير المعنى على نفي الضرر الحاصل مِمَّن يضل وقت اهتدائهم، فقد يُتَوَهَّم أنه لا ينتفي عنهم ضرر مَنْ ضَلَّ في غيرِ وقتِ اهتدائهم، ولكنَّ هذا لا ينفي صِحَّة المعنى بالكليةِ كما ذَكَره.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿شهادةُ بينكم﴾**: هذه الآية وما بعدها من أشكلِ القرآنِ حُكْماً وإعراباً وتفسيراً، ولم يَزَلِ العلماء يستشكلونها ويَكِعُّون[3] عنها حتى قال مكي بن أبي طالب[4] ـ رحمه الله ـ في كتابه المسمى بالكشف: «هذه الآيةُ في قراءاتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامِها من أصعب آيٍ في القرآن وأشكلِها، قال: «ويحتمل أن يُبْسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر» قال: وقد ذكرناها مشروحة في كتاب مفرد». وقال ابن عطية[5]: «وهذا كلام من لم يقع له الثلج في تفسيرها، وذلك بَيِّنٌ من كتابه» وقال السخاوي[6]: «لم أر أحداً من العلماء تَخَلَّص كلامُه فيها من أولها إلى آخرها». وقال الواحدي: «وهذه الآية وما بعدها من أغوص

---

(١) الآية ١٤٤.
(٢) الإملاء ١/٢٢٩.
(٣) كَعَّ: جَبُن.
(٤) الكشف ١/٤٢٠.
(٥) المحرر ٥/٢١٧.
(٦) علي بن محمد النحوي المقرىء الأديب، أخذ عن الشاطبي، وله: شرحان على «المفصل»، توفي سنة ٦٤٣. انظر: البغية ٢/١٩٢.

ما في القرآن معنى وإعراباً» قلت: وأنا أستعين الله تعالى في توجيه إعرابها واشتقاق مفرداتها وتصريف كلماتها وقراءاتها ومعرفة تأليفها مِمَّا يختصُّ بهذا الموضوع، وأمَّا بقية علومها فنسأل الله العون في تهذيبه في كتابي «تفسير القرآن العزيز» إنْ شاء الله، وبه الحول والقوة.

قرأ الجمهور «شهادةُ بينكم» برفع «شهادة» مضافة لـ «بينكم». وقرأ[1] الحسن والأعرج والشعبي برفعها منونة، «بينَكم» نصباً. والسلمي والحسن والأعرج ـ في رواية عنهما ـ: «شهادةً» منونةً منصوبة، «بينَكم» نصباً. فأمَّا قراءة الجمهور ففي تخريجها خمسة أوجه، أحدها: أنها مرفوعةٌ بالابتداءِ، وخبرُها «اثنان»، ولا بد على هذا الوجهِ من حذفِ مضافٍ: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني، فتقديرُه من الأول: ذوا شهادةِ بينكم اثنان، أي صاحبا شهادةِ بينكم اثنان، وتقديرُه من الثاني: شهادةُ بينِكم شهادةُ اثنين، وإنما اضطررنا إلى حذفٍ من الأول أو الثاني ليتصادقَ المبتدأ والخبر على شيء واحد، لأنَّ الشهادةَ معنىً والاثنان جثتان، ولا يجيء التقديران المذكوران في نحو: «زيدٌ عدلٌ» وهما جعله نفسَ المصدر مبالغةً أو وقوعُه موقع اسم الفاعل، لأنَّ المعنى يأباهما هنا، إلا أنَّ الواحدي نقل عن صاحب «النظم» أنه قال: «شهادة» مصدرٌ وُضِع مَوْضِعَ الأسماء» يريد بالشهادة الشهود، كما يقال: رجلٌ عَدْلٌ ورِضا، ورجالٌ عدلٌ ورِضا وزَوْر، وإذا قَدَّرْتها بمعنى الشهود كان على حذف المضاف، ويكون المعنى: عدةُ شهودِ بينكم اثنان، واستشهد بقوله: «الحجُّ أشهرٌ»[2] أي: وقت الحج، ولولا ذلك لنصب أشهراً على تأويل: الحج في أشهر». قلت: فعلى ظاهر هذا أنه جَعَلَ المصدر نفسَ الشهود مبالغةً، ولذلك مَثَّله بـ «رجال عدل» وفيه نظر. الثاني: أن ترتفع على أنها مبتدأ أيضاً، وخبرها

---

(١) الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٨/٤.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

محذوف يَدُلُّ عليه سياق الكلام، و «اثنان» على هذا مرتفعان بالمصدر الذي هو «شهادة»، والتقدير: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان، كذا قَدَّره الزمخشري[1] وهو أحد قولي الزجاج[2]، وهو ظاهرٌ جداً، و «إذا» على هذين الوجهين ظرف لـ «شهادة» أي لِيُشْهَد وقت حضور الموت ـ أي أسبابه ـ و «حين الوصية» على هذه الأوجه فيه ثلاثة أوجه، أوجهها: أنه بدلٌ من «إذا»، ولم يذكر الزمخشري غيره، قال: «وفي إبدالِه منه دليلٌ على وجوبِ الوصية». الثاني: أنه منصوبٌ بنفسِ الموت أي: يقع الموت وقت الوصية، ولا بُدَّ من تأويله بأسبابِ الموت؛ لأنَّ وقتَ الموت الحقيقي لا وصيةَ فيه. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «حَضَر» أي: حَضَر أسبابَ الموت حين الوصية.

الثالث[3]: أنَّ «شهادةُ» مبتدأ وخبره: «إذا حضر»، أي وقوعُ الشهادة في وقتِ حضور الموت /، و «حين» على ما تقدم فيه من الأوجه الثلاثة آنفاً، [٢٨٣/ب]
ولا يجوزُ فيه والحالةُ هذه أن يكونَ ظرفاً للشهادة لئلا يلزَم الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صلتِه وهو لا يجوز، وقد عرفت شرح ذلك مِمَّا مَرَّ. ولَمَّا ذكر الشيخ[4] هذا الوجهَ لم يستدرك هذا، وهو عجيب منه. الرابع: أنَّ «شهادة» مبتدأ، وخبرُها «حين الوصية»، و «إذا» على هذا منصوبٌ بالشهادة، ولا يجوز أن ينتصِبَ بالوصية وإن كان المعنى عليه؛ لأنَّ المصدرَ المؤولَ لا يَسْبقه معمولُه عند البصريين ولو كان ظرفاً، وأيضاً فإنه يلزمُ منه تقديمُ المضافِ إليه على المضافِ؛ لأنَّ تقديم المعمول يُـؤْذِنُ بتقديمِ العامل والعاملُ لا يتقدَّم[5] فكذا معمولُه، ولم يجوِّزوا تقديمَ معمولِ المضاف إليه على

(١) الكشاف ١/ ٦٥٠.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٣٧.
(٣) أي في إعراب «شهادة بينكم».
(٤) البحر ٤/ ٣٩.
(٥) العامل هو «الوصية» وهو المضاف إليه، والمضاف «حين» والمعمول «إذا» وعلى هذا فقد تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وهذا بمنزلة تقديم المضاف إليه على المضاف.

المضاف إلا في مسألة واحدة وهي: إذا كان المضافُ لفظة «غير»، وأنشدوا[1]:

١٨١٩ـ إنَّ امرأً خَصَّني عمداً مودَّتَه
على التنائي لَعندي غيرُ مكفورِ

فـ «عندي» منصوبٌ بـ «مكفور»، قالوا: لأنَّ «غير» بمنزلة «لا»، و «لا» يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها. وقد ذكر الزمخشري[2] ذلك آخرَ الفاتحة، وذكر أنه يجوزُ «أنا زيداً غيرُ ضارب» دون «أنا زيداً مثلُ ضارب». و «اثنان» على هذين الوجهين الأخيرين يرتفعان على أحدِ وجهين: إمَّا الفاعليةِ أي: «يشهد اثنان» يدل عليه لفظ «شهادة»، وإمَّا على خبر مبتدأ محذوف مدلولٍ عليه بـ «شهادة» أيضاً أي: الشاهدان اثنان.

الخامس: أنَّ «شهادةُ» مبتدأ، و «اثنان» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، ذكره أبو البقاء[3] وغيره وهو مذهبُ الفراء[4]، إلا أنَّ الفراء قَدَّر الشهادةَ واقعةً موقعَ فعلِ الأمر كأنه قال: «ليشهد اثنان» فجعله من باب نيابةِ المصدرِ عن فعل الطلب، وهو مثل «الحمدُ لله» و «قال سلام»[5] من حيث المعنى، وهذا مذهبُ لبعضهم في نحو: «ضَرْبي زيداً قائماً» يَدَّعي أن الياء فاعل سَدَّتْ مسد الخبر، وهذا مذهب ضعيفٌ ردَّه النحويون، ويخصون ذلك بالوصفِ المعتمدِ على نفي أو استفهام نحو: «أقام أبواك» وعلى هذا المذهب فـ «إذا» و «حين» ظرفان منصوبان على ما تقرَّر فيهما في غير هذا الوجه. وقد تحصَّلْنا

---

(١) تقدم برقم ٨١.
(٢) الكشاف ١/٧٢ ـ ٧٣.
(٣) الإملاء ١/٢٢٩.
(٤) معاني القرآن ١/٣٢٣.
(٥) الآية ٦٩ من هود.

فيما تقدَّم أن رفع «شهادة» من وجه واحد وهو الابتداء، وفي خبرها خمسة أوجه تقدَّم ذكرُهامفصلةً، وأنَّ رفع «اثنان» من خمسة أوجه، الأول: كونه خبراً لشهادة بالتأويل المذكور، الثاني: أنه فاعل بـ «شهادة»، الثالث: أنه فاعل بـ «يشهد» مقدراً، الرابع: أنه خبر مبتدأ أي: الشاهدان اثنان. الخامس: أنه فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر. وأنَّ في «إذا» وجهين: إمَّا النصبَ على الظرفية، وإمَّا الرفعَ على الخبرية لـ «شهادة»، وكل هذا بَيِّنٌ مما لَخَّصْتُه قبل. وقراءةُ الحسن برفعها منونةً تتوجه بما تقدم في قراءة الجمهور من غير فرق.

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها ـ وإليه ذهب ابن جني ـ[1]: أنها منصوبةٌ بفعل مضمر، و «اثنان» مرفوع بذلك الفعل، والتقدير: لِيُقِمْ شهادةَ بينكم اثنان، وتبعه الزمخشري[2] على هذا فذكره. وقد ردَّ الشيخ[3] هذا بأن حَذْفَ الفعل وإبقاء فاعله لم يُجزْه النحويون إلا أن يُشْعِرَ به ما قبله كقوله تعالى: «يُسَبَّح له فيها بالغدوِّ والآصالِ رجالٌ»[4] في قراءة ابن عامر وأبي بكر، أي: يسبحه رجال، ومثله[5]:

١٨٢٠ ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ
ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيح الطَّوائِحُ

وفيه خلافٌ: هل يَنْقاسُ أو لا؟ أو يُجاب به نفي كقوله[6]:

١٨٢١ ـ تَجَلَّدْتُ حتى قيل: لم يَعْرُ قلبَه
من الوجدِ شيءٌ قلتُ: بل أعظمُ الوَجْدِ

---

(١) المحتسب ١/ ٢٢٠.

(٢) الكشاف ١/ ٦٥٠.

(٣) البحر ٤/ ٣٩.

(٤) الآية ٣٦ من النور، وقرأ الباقون بكسر الباء، والآية ٣٦ من النور.

(٥) تقدم برقم ١٢٠١.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في أوضح المسالك ١/ ٣٤١؛ والعيني ٢/ ٤٥٣.

أي: بل عراه أعظمُ الوجد، أو يُجاب به استفهامٌ كقوله[1]:

١٨٢٢ـ ألا هَلْ أتى أمَّ الحويرثِ مُرْسِلي
نعم خالدٌ إنْ لم تُعِقْه العوائِقُ

أي: بل أتاها أو يَأْتيها، وما نحن فيه ليس من الأشياء الثلاثة. الثاني: أن «شهادةً» بدل من اللفظ بفعل أي: إنها مصدر ناب مناب الفعل فيعملُ عملَه، والتقدير: لِيَشْهد اثنان، فـ «اثنان» فاعل بالمصدر لنيابته منابَ الفعل، أو بذلك الفعلِ المحذوفِ على حَسَبِ الخلاف في أصل المسألة، وإنما قَدَّرْتُه «ليشهد اثنان» فأتيتُ به فعلاً مضارعاً مقروناً بلام الأمر، ولم أقدِّرْه فعلَ أمر بصيغة «افعل» كما يُقَدِّرُه النحويون في نحو: «ضرباً زيداً» أي: اضرِبْ، لأنَّ هذا قد رَفَع ظاهراً وهو «اثنان»، وصيغةُ «افعل» لا ترفع إلا ضميراً مستتراً إن كان المأمور واحداً، ومثلُه قوله[2]:

١٨٢٣ـ ....
فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

فـ «زريق» يجوز أن يكون منادى أي: يا زريق، والثاني: أنه مرفوع بـ «ندلاً» على أنه واقعُ موقع «ليندلْ»، وإنما حُذِف تنوينه / لالتقاء الساكنين على حَدِّ قوله[3]: [٢٨٤/أ]

١٨٢٤ـ .... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا

الثالث: أنَّ «شهادةً» بدل من اللفظ بفعل أيضاً، إلا أنَّ هذا الفعل خبري وإن كان أقلَّ من الطلبي نحو: «حمداً وشكراً لا كفراً»، و «اثنان» أيضاً فاعلٌ به تقديرُه: يشهد شهادةً

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٣٨.
(٢) تقدم برقم ٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

اثنان، وهذا أحسن التخاريج المذكورة في قول امرىءالقيس[1]:

١٨٢٥ـ وقــوفــاً بهــا صَحْبي عليَّ مَــطِيَّهم

. . . .

«وقوفاً» مصدرٌ بدلٌ من فعل خبري رفع «صحبي» ونصب «مطيهم» تقديره: وقف صحبي، وقد تقدَّم أنَّ الفراء في قراءة الرفع قَدَّر أن «شهادة» واقعةٌ موقعَ فعل، وارتفع «اثنان» بها، وتقدم أنَّ ذلك يجوز أن يكونَ مِمَّا سَدَّ فيه الفاعل مسدَّ الخبر. و«بينكم» في قراءةِ مَنْ نوَّن «شهادة» نصبٌ على الظرف وهي واضحةٌ.

وأمَّا قراءةُ الجر فيها فَمِنْ باب الاتساع في الظروف أي بجعل الظرفِ كأنه مفعولٌ لذلك الفعلِ، ومثلُه: «هذا فراقُ بيني وبينك»[2] وكقوله تعالى: «لقد تقطَّع بينُكم» فيمن رفع[3]. قال الشيخ[4]: «وقال الماتريدي ـ وتبعه الرازي[5] ـ إنَّ الأصلَ «ما بينكم» فحذف «ما». قال الرازي: و«بينكم» كنايةٌ عن التنازع، لأنه إنما يُحتاج إلى الشهود عند التنازع، وحَذْفُ «ما» جائزٌ عند ظهورِه، ونظيرُه كقوله تعالى: «لقد تقطَّع بينَكم» في قراءة من نصب». قال الشيخ: «وحَذْفُ «ما» الموصولة غيرُ جائز عند البصريين، ومع الإضافة لا يَصِحُّ تقدير «ما» البتة، وليس قولُه «هذا فراقُ بيني» نظيرَ «لقد تقطَّع بينكم» لأن هذا مضافٌ، وذلك باقٍ على ظرفيته فيُتَخَيَّلُ فيه حَذْفُ «ما» بخلاف «هذا

---

(١) من معلقته، وهو في ديوانه ٦ وعجزه:
يقولون لا تهلِكْ أسىً وتجمَّل

(٢) الآية ٧٨ من الكهف.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وابن عامر وحمزة بالرفع، وقرأ نافع والكسائي وحفص بالنصب. انظر: السبعة ٢٦٣.

(٤) البحر ٤/٣٩.

(٥) تفسير الرازي ١٢/١١٤.

فراقُ بيني» و «شهادةُ بينكم» فإنه لا يُتَخَيَّل فيه تقديرُ «ما» لأنَّ الإضافة أَخْرَجَتْه عن الظرفية وصَيَّرَته مفعولاً به على السعة». قلت: هذا الذي نقله الشيخ عنهما قاله أبو علي الجرجاني بعينه، قال ـ رحمه الله ـ: «قولُه شهادةُ بينكم» أي: ما بينكم، و «ما بينكم» كناية عن التنازع والتشاجر، ثم أضاف الشهادة إلى التنازع لأن الشهود إنما يُحتاج إليهم في التنازع الواقعِ فيما بين القوم، والعربُ تضيف الشيء إلى الشيء إذا كان منه بسبب كقوله تعالى: «ولِمَنْ خاف مقام ربه»[1] أي: مقامه بين يدي ربه، والعربُ تَحْذِفُ كثيراً ذِكْرَ «ما» و «مَنْ» في الموضع الذي يُحتاج إليهما فيه كقوله: «وإذا رأيتَ ثَمَّ»[2] أي: ما ثَمَّ، وكقوله: «هذا فراقُ بيني وبينك» و «لقد تقطَّع بينكم» أي ما بيني، وما بينكم»، وقول الشيخ «لا يُتَخَيَّل فيه تقدير «ما» إلى آخره» ممنوعٌ لأنَّ حالة الإضافة لا تَجْعَلُها صلةً للموصول المحذوف، ولا يَلْزم من ذلك أَنْ تُقَدِّرَها من حيث المعنى لا من حيث الإعرابُ نظراً إلى الأصلِ، وأمَّا حَذْفُ الموصولِ فقد تقدَّم تحقيقُه.

وقوله: «ذوا» صفةٌ لاثنين أي: صاحبا عدل، وكذلك قولُه «منكم» صفة أيضاً لاثنين، وقوله: «أو آخران» نسقٌ على اثنين، و «من غيركم» صفةٌ لآخَرين، والمراد بـ «منكم» من قرابتِكم وعِتْرَتِكم، ومن غيركم من المسلمينَ الأجانبِ. وقيل: «منكم» من أهل دينكم، و «من غيركم» من أهل الذمة. ورجَّح النحاسُ[3] الأولَ، فقال: «هذا يَنْبني على معنىً غامضٍ في العربية، وذلك أنَّ معنى «آخر» في العربية من جنس الأولِ تقولُ: «مررت بكريمٍ وكريم آخر» ولا يجوز «وخسيس آخَر» ولا: «مررت بحمارٍ ورجلٍ آخَرَ»، فكذا هنا يجب أن يكون «أو آخَران»: أو عَدْلان آخران، والكفارُ لا يكونون عُدولاً.

---

(١) الآية ٤٦ من الرحمن.
(٢) الآية ٢٠ من الإنسان.
(٣) إعراب القرآن ١/٥٢٥ بلفظ قريب.

وردَّ الشيخ[1] ذلك فقال: «أمَّا ما ذكره من المُثُل / فصحيح لأنه مَثَّل بتأخير [٢٨٤/ب] «آخَر» وجَعَلَه صفة لغير جنس الأول، وأمَّا الآية فمن قبيل ما يُقَدَّم فيه «آخر» على الوصف واندرج «آخر» في الجنس الذي قبلَه، ولا يُعْتَبَرُ وصفُ جنس الأول، تقول: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وآخرَ كافرٍ، واشتريت فرساً سابقاً وآخرَ بطيئاً» ولو أخَّرْتَ «آخر» في هذين المثالين فقلت: «مررتُ برجل مسلم وكافر آخر» لم يَجُزْ، وليس الآية من هذا لأن تركيبَها «اثنان ذوا عَدْل منكم أو آخران من غيركم» فـ «آخران» من جنسِ قولِه «اثنان» ولا سيما إذا قَدَّرْته: «رجلان اثنان» فـ «آخران» هما من جنس «رجلان اثنان»، ولا يُعْتبر وصفُ قولِه: «ذوا عدل منكم» وإن كان مغايراً لقوله «من غيركم»، كما لا يُعتبر وصفُ الجنس في قولك: «عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافران»، إذ ليس من شرطِ «آخر» إذا تقدم أن يكون من جنس الأول بقيدِ وصفِه، وعلى ما ذكرته جاء لسان العرب، قال الشاعر[2]:

١٨٢٦ـ كانوا فريقين يُصْفون الزُّجاجَ على
قُعْسِ الكواهلِ في أَشْداقِها ضَخَمُ
وآخَرين تَرَى الماذِيَّ فوقَهُمُ
مِنْ نَسْجِ داودَ أو ما أَوْرَثَتْ إرَمُ

التقدير: كانوا فريقين: فريقاً ـ أو ناساً ـ يُصْفون الزجاج، ثم قال: وآخرين ترى الماذِيَّ، فـ «آخرين» من جنس قولك «فريقاً» ولم يعتبره بوصفه بقوله «يصفون الزجاج» لأنه قَسَّم مَنْ ذكر إلى قسمين متباينين بالوصف متحدين بالجنس. قال: «وهذا الفرقُ قَلَّ مَنْ يفهمه فضلاً عَمَّنْ يعرفه».

---

(١) البحر ٤/٤١.
(٢) البيتان لزهير، وهما في ديوانه ١٥٨؛ والبحر ٤/٤٢، ويُصْفون: يُميلون للطعن، والزجاج: الأسِنَّة، وقعس الكواهل: حدب الأكتاف، والماذي: الدروع اللينة الضافية.

وقوله: «أو» الظاهرُ أنها للتخيير، وهو واضحٌ على القول بأن معنى «من غيركم»: من غير أقاربكم من المسلمين، يعني الموصي مخيَّرٌ بين أَنْ يُشْهِد اثنين من أقاربه أو من الأجانبِ المسلمين، وقيل: «أو» للترتيب أي: لا يُعْدَلُ عن شاهدَيْن منكم إلا عند فَقْدِهما، وهذا لا يجيء إلا إذا قلنا «من غيركم»: من غير أهل مِلَّتكم.

قوله: «إنْ أنتم» «أنتم» مرفوعٌ بمحذوفٍ يفسِّره ما بعده وهي مسألة الاشتغال[1]، والتقديرُ: إنْ ضَرَبْتُم، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ، وهذا مذهبُ جمهور البصريين، وذهب الأخفشُ[2] منهم والكوفيون إلى جواز وقوعِ المبتدأ بعد «إنْ» الشرطية كما أجازوه بعد «إذا» أيضاً، فـ «ضربتم» لا محلَّ له عند الجمهور لكونه مفسِّراً، ومحلُّه الرفعُ عند الكوفيين والأخفش لكونه خبراً، ونحوُه: «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك»[3]، «إذا الشمسُ كُوِّرَتْ»[4]. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدل عليه قوله تعالى: «اثنانِ ذوا عدلٍ منكم أو آخران»، ولكنَّ تقديرَ هذا الجوابِ يتوقف على خلافٍ في هذا الشرط: هل هو قيدٌ في أصلِ الشهادة أو قيدٌ في «آخران مِنْ غيركم» فقط؟ بمعنى أنه لا يجوزُ العدولُ في الشهادة على الوصية إلى أهلِ الذمةِ إلا بشرطِ الضربِ في الأرض وهو السفر. فإن قيل: هو شرطٌ في أصلِ الشهادةِ فتقديرُ الجوابِ: إنْ ضَرَبْتُم في الأرضِ فليشهد اثنانِ منكم أو مِنْ غيركم، وإنْ كان شَرَطاً في العدول إلى آخَرَيْن من غير الملَّة فالتقدير: فأشْهِدُوا آخَرَيْن من غيركم، أو فالشاهد آخران من غيركم، فقد ظهر أنَّ الدالَّ على جواب الشرط:

(١) أي تشبه كون المتقدم قد عمل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، ولا يعني أنها مسألة الاشتغال نفسها.
(٢) معاني القرآن ١/٢٤٦.
(٣) الآية ٦ من التوبة.
(٤) الآية ١ من التكوير.

إمَّا مجموعُ قوله: «اثنان ذوا عدل إلى آخـره» على القولِ الأول، وإمَّـا «أو آخران من غيركم» فقط على القولِ الثاني.

والفاء في «فأصابتكم» عاطفةٌ هذه الجملةَ على نفس الشرط، وقوله تعالى: «تَحْبِسونهما» فيه وجهـان: أحدُهمـا: أنها في محـلِّ رفع صفـة لـ «آخران» وعلى هذا فالجملةُ الشرطيةُ وما عُطِفَ عليها معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفِهـا، فإنَّ قوله «تَحْبسونهما» صفةٌ لقوله «آخران» وإلى هذا ذهب الفارسي[1] ومكي[2] بن أبـي طالب والحوفي وأبو البقاء[3] وابن عطية[4]. وقد أوضح / الفارسي[5] ذلك بعبارةٍ خاصةٍ فقال: «تحبسونهما صفةٌ لـ «آخران» [٢٨٥/أ] واعترض بقوله: «إنْ أنتم ضربتم في الأرض»، وأفاد الاعتراضُ أنَّ العُدولَ إلى آخرين من غير المِلَّة أو القرابة حَسَبَ اختلاف العلماء فيه إنما يكون مع ضرورة السفر وحلول الموت فيه، واستغنى عن جواب «إنْ» لِـما تقدَّم في قولِه «آخران من غيركم». قلت: فقد ظهر من كلامه أنه يجعلُ الشرطَ قيداً في «آخران من غيركم» فقط لا قيداً في أصل الشهادة، فتقديرُ الجوابِ على رأيه كما تقدم: «فاستشهدوا آخَرَين من غيركم» أو «فالشاهدان آخران من غيركم».

والثاني: أنه لا محلَّ له لاستئنافِه، وإليه ذهب الزمخشري[6] قال: «فإنْ قلت: ما موقعُ قوله: «تَحْبِسونهما»؟ قلت: هو استئناف كلام، كأنه قيل بعد اشتراطِ العدالة فيهما: فكيف نعمل إنْ ارتَبْنا فيهما؟ فقيل: تَحْبِسونهما». وهذا الذي ذكرَه أبو القاسم أوفقُ للصناعة؛ لأنه يلزمُ في الأولِ الفصلُ بكلام

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.
(٢) المشكل ١/٢٥٠.
(٣) الإملاء ١/٢٢٩.
(٤) المحرر ٥/٢٢١.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.
(٦) الكشاف ١/٦٥١.

طويل بين الصفةِ وموصوفِها، وقال: «بعد اشتراطِ العدالة» بناءً على مختاره في قوله: «أو آخران من غيركم» أي: أو عَدْلان آخران من الأجانب.

قال الشيخ[1]: «في قوله: «إن أنتم ضربتم» إلى آخره التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، إذ لو جَرَى على لفظ «إذا حضر أحدَكم الموتُ» لكان التركيب: إن هو ضرب في الأرض فأصابته، وإنما جاء الالتفات جمعاً لأنَّ «أحدكم» معناه: إذا حضر كلَّ واحد منكم الموتُ». وفيه نظرٌ لأن الخطاب جارٍ على أسلوب الخطاب الأول من قوله: «يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بينكم» إلى آخره. وقال ابن عباس: «في الكلامِ حذفٌ تقديرُه: فأصابتكم مصيبةُ الموت وقد أشهدتموهما على الإِيصاءِ». وعن سعيد بن جبير: تقديره «وقد أوصيتم». قال بعضُهم: «هذا أَوْلى لأنَّ الوصِيَّ يحلف والشاهدَ لا يَحْلِفُ». والخطابُ في «تحبسونهما» لولاةِ الأمور لا لِمَنْ خوطب بإصابتِه الموتَ لأنه يتعذَّر ذلك فيه. و «من بعد» متعلق بـ «تحبسونهما» ومعنى الحَبْسِ: المنعُ، يقال: حَبَسْتُ وأَحْبَسْتُ فرسي في سبيل الله فهو مُحْبَسٌ وحبيس. ويقال لمصنعِ الماءِ: «حَبْس» لأنه يمنعه، ويقال: «حَبَّست» بالتشديد أيضاً بمعنى وَقَفْتُ وسَبَلْتُ؛ وقد يكون التشديدُ للتكثير في الفعل نحو: «حَبَّسْتُ الرجال». والألف واللام في «الصلاة» فيها قولان، أحدهما: أنها للجنس أي: بعد أيِّ صلاة كانت. والثاني ـ وهو الظاهر ـ أنها للعهد، فقيل: العصر، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «فيُقْسِمان» في هذه الفاء وجهان، أظهرهما: أنها عاطفة هذه الجملةَ على جملةِ قوله: «تَحْبِسونهما» فتكون في محل رفع، أو لا محلَّ لها حَسْبما تقدَّم من الخلاف. والثاني: أنها فاءُ الجزاءِ أي: جوابُ شرطٍ مقدرٍ.

---

(١) البحر ٤/٤٢.

قال الفارسي[1]: «وإنْ شئتَ لم تَجْعَلِ الفاءَ لعطفِ جملة، بل تجعلُه جزاءً كقول ذي الرمة[2]:

١٨٢٧ـ وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً
فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ

تقديرُه عندهم: إذا حَسَر بدا، وكذا في الآية: إذا حَبَسْتموهما أقسما. وقال مكي[3] نحوه، فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ تكونَ الفاءُ جوابَ جزاءٍ لأن «تحسبونهما» معناه الأمر بذلك، وهو جواب الأمر الذي دلَّ عليه الكلامُ كأنه قيل: إذا حبستموهما أَقْسَما» قلت: ولا حاجةَ داعية إلى شيء من تقديرِ شرطٍ محذوفٍ، وأيضاً فإنه يحوج إلى حذفِ مبتدأ قبل قولِه «فَيُقْسِمان» أي: فهما يُقْسمان، وأيضاً فـ«إنْ تحبسوهما» تقدَّم أنها صفةٌ فكيف يَجْعَلُها بمعنى الأمر، والطلب لا يقع وصفاً؟ وأمَّا البيتُ الذي أنشده أبو عليّ فَخَرَّجَه النحويون على أن «يَحْسِر الماءُ تارة» جملةٌ خبرية، وهي وإن لم يكن فيها رابط فقد عُطِف عليها جملةٌ فيها رابط بالفاء السببية، وفاءُ السببية جَعَلَتِ الجملتين شيئاً واحداً.

و«بالله» متعلِّقٌ بفعلِ القسم، وقد تقدَّم أنه لا يجوز إظهار فعلِ القسمِ إلا معها لأنها أمُّ الباب. وقوله: «لا نَشْتري به» جواب القسمِ المضمرِ في «يُقْسِمان» فتُلُقِّي بما يُتَلَقَّى به. وقوله: «إن ارتبتم» شرطٌ / وجوابُه محذوفٌ [٢٨٥/ب] تقديرُه: إن ارتبتم فيهما فحلِّفوهما، وهذا الشرط وجوابُه المقدَّرُ معترضٌ بين القسمِ وجوابِه. وليس هذه الآيةُ مِمَّا اجتمع فيه شرطٌ وقسمٌ فأُجيب سابقُهما،

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.
(٢) ديوانه ٤٦٠؛ والمحتسب ١/١٥٠؛ وأوضح المسالك ٣/٤٢؛ والهمع ١/٨٩؛ والدرر ١/٧٤. ويحسر: يكشف، ويجم: يكثر.
(٣) المشكل ١/٢٥١.

وحُذِفَ جوابُ الآخرِ لدلالةِ جوابه عليه؛ لأنَّ تلكَ المسألةَ شرطُها أن يكونَ جوابُ القسمِ صالحاً لأن يكون جوابَ الشرط حتى يَسُدَّ مسدَّ جوابه نحو: «واللّـهِ إن تقم لأكرمنَّك» لأنك لو قَدَّرْتَ «إن تقم أكرمتك» صَحَّ، وهنا لا يُقَدَّر جوابُ الشرط ما هو جوابٌ للقسم، بل يُقَدَّر جوابُه قِسْماً برأسِه، ألا ترى أنَّ تقديره هنا: «إن ارتبتم حَلِّفوهما» ولو قَدَّرْته: إن ارتبتم فلا نشتري لم يَصِحَّ، فقد اتفق هنا أنه اجتمع شرطٌ وقسمٌ وقد أُجيب سابقهما، وحُذِفَ جواب الآخر وليس من تيك القاعدةِ. وقال الجرجاني: «إنَّ ثم قولاً محذوفاً تقديرُه يُقْسِمان بالله ويقولان هذا القولَ في أيمانِهما، والعرب تُضْمِرُ القولَ كثيراً، كقولِه تعالى: «والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»[1] أي: يقولون سلام عليكم». ولا أدري ما حمله على إضمارِ هذا القولِ؟.

قوله: «به» في هذه الهاءِ ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها تعودُ على الله تعالى. الثاني: أنها تعودُ على القسمِ. الثالث: ـ وهو قول أبي علي[2] ـ أنها تعودُ على تحريفِ الشهادةِ، وهذا قَويٌّ من حيث المعنى. وقال أبو البقاء[3]: «تعودُ على اللّـهِ أو القسمِ أو الحَلْفِ أو اليمينِ أو تحريفِ الشهادةِ أو على الشهادةِ لأنها قولٌ». قلت: قوله «أو الحَلْف أو اليمين» لا فائدةَ فيه إذ هما شيءٌ واحدٌ، وكذلك قولُ مَنْ قال: إنها تعودُ على الله تعالى، لا بد أن يقدِّر مضافاً محذوفاً أي: لا نشتري بيمينِ الله أو قسمِه ونحوِه، لأنَّ الذاتَ المقدسة لا يُقال فيها ذلك. وقال مكي[4]: «وقيل: الهاءُ تعودُ على الشهادة لكن ذُكِّرَتْ لأنها قولٌ كما قال: «فارزقُوهم منه»[5] فردَّ الهاءَ على المقسومِ لدلالة القسمة على

(١) الآية ٢٣ من الرعد.
(٢) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٣) الإملاء ١/٢٢٩.
(٤) المشكل ١/٢٥١.
(٥) الآية ٨ من النساء.

ذلك». والاشتراءُ هنا هل هو باقٍ على حقيقتِه أو يُراد به البيع؟ قولان، أظهرُهما الأولُ، وبيانُ ذلك مبنيٌّ على نصبِ «ثمناً» وهو منصوبٌ على المفعولية، قال الفارسيّ[1]: «وتقديره: لا نشتري به ذا ثمن، ألا ترى أنَّ الثمن لا يُشْترى، وإنما يُشْترى ذو الثمن قال: «وليس الاشتراءُ هنا بمعنى البيع وإنْ جاء لغةً، لأنَّ البيعَ إبعادٌ عن البائعِ، وليس المعنى عليه، إنما معناه التمسُّكُ به والإيثارُ له على الحقِّ». وقد نَقَل الشيخُ[2] هذا الكلامَ بعينِه ولم يَعْزُه لأبـي علي.

وقال مكي[3]: «معناه ذا ثمن، لأنَّ الثمن لا يُشْترىٰ، إنما يُشْتَرى ذو الثمن، وهو كقوله: «اشْتَرَوا بآياتِ الله ثمناً»[4] أي ذا ثمن». وقال غيرُه: «إنه لا يَحْتاج إلى حذف مضاف». قال أبو البقاء[5]: «ولا حَذْفَ فيه لأنَّ الثمنَ يُشْترى كما يُشْتَرَى به، وقيل: التقدير: ذا ثمن»، وقال بعضُهم: «لا نَشْتري: لا نبيعُ بعهدِ الله بغرضٍ نأخذُه، كقولِه تعالى: «إنَّ الذين يَشْتَرُون بعهدِ الله وأَيْمانهم ثمناً قليلاً»[6]، فمعنى «لا نَشْتَري به» لا نأخذُ ولا نستبدِلُ، ومَنْ باع شيئاً فقد اشترى، ومعنى الآية: لا نأخذُ بعهدِ الله ثمناً بأن نبيعَه بعَرَضٍ من الدنيا. قال الواحدي: «ويُسْتغنى بهذا عن كثيرٍ من تكلُّفِ أبـي علي، وهذا معنى قولِ القتيبـي[7] والجرجاني».

قوله: «ولو كان ذا قُربـى» الواوُ هنا كالتي سَبَقَتْ في قوله: «أولو كانَ

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٢) البحر ٤/٤٤.
(٣) المشكل ١/٢٥١.
(٤) الآية ٩ من التوبة.
(٥) الإملاء ١/٢٢٩.
(٦) الآية ٧٧ من آل عمران.
(٧) تأويل مشكل القرآن ٣٧٨.

آباؤهم لا يَعْقِلون» في البقرة[1] من أنها يحتمل أن يقال عاطفةٌ أو حاليةٌ، وأنَّ جملةَ الامتناعِ حالٌ معطوفةٌ على حالٍ مقدرةٍ كقوله: «أعطُوا السائلَ ولو على فَرَسٍ» فكذا هنا تقديرُه: لا نَشْتري به ثمناً في كل حال ولو كانَ الحالُ كذا، واسمُ «كان» مضمرٌ فيها يعودُ على المشهودِ له أي: ولو كانَ المشهودُ له ذا قرابةٍ.

قوله: «ولا نكتُم» الجمهورُ على رفعِ ميم «نكتُم» على أنَّ «لا» نافية، والجملةُ تحتمل وجهين، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ ـ كونُها نسقاً على جواب القسمِ فتكونُ أيضاً مقسماً عليها. والثاني: أنه إخبارٌ من أنفسهم بأنهم لا يكتمُون الشهادة، ويتأيَّدُ بقراءة[2] الحسن والشعبي: «ولا نَكْتُمْ» على النهي، وهذه القراءةُ جاءت على القليل من حيث إنَّ دخولَ «لا» الناهية على فعلِ المتكلم قليلٌ، ومنه[3].

١٨٢٨ـ إذا ما خَرَجْنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ
بها أبداً ما دامَ فيها الجَراضِمُ

والجمهورُ على «شهادةَ الله» بالإضافة، وهي مفعولٌ بها، وأُضيفت إليه تعالى لأنه هو الآمرُ بها وبحفظِها وأَنْ لا تُكْتَمَ ولا تُضَيَّعَ. وقرأ عليٌّ[4] أميرُ المؤمنين / ونعيم بن ميسرة والشعبي في رواية: «شهادة الله» بتنوينِ شهادة ونصبِها ونصبِ الجلالة، وهي واضحةٌ، فـ«شهادة» مفعول ثان، والجلالةُ نصبٌ على التعظيمِ وهي الأول. والأصلُ: ولا نكتمُ اللّـهَ شهادةً، وهو كقوله: [٢٨٦/أ]

(١) الآية ١٧٠.
(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.
(٣) البيت للفرزدق ـ وليس في ديوانه ـ أو الوليدين عقبة، وهو في أمالي الشجري ٢/٢٢٦؛ والعيني ٤/٤٢٠؛ والتصريح ٢/٢٤٦. والجَراضم: الواسع البطن.
(٤) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

«ولا يكتمُون اللّـهَ حديثاً»(١) وإنما قُدِّمَتْ هنا للاهتمامِ بها، فإنها المحدَّثُ عنها. وفيها وجهٌ ثانٍ ـ نقله الزهراوي ـ وهو أن تكون الجلالةُ نصباً على إسقاطِ حرفِ القسم، والتقديرُ: ولا نكتمُ شهادةً واللّـهِ، فلمَّا حُذِف حرفُ الجر نُصِب المقسمُ به، ولا حاجةَ إليه، لأنه يَسْتدعي حذفَ المفعولِ الأولِ للكتمان أي: ولا نكتمُ أحداً شهادةً والله، وفيه تكلفٌ، وإليه ذهبَ أبو البقاء(٢) أيضاً قال: «على أنه منصوبٌ بفعلِ القسم محذوفاً».

وقرأ عليٌّ أمير المؤمنين والسلمي والحسن البصري: «شهادةً» بالتنوين والنصب، «آلله» بمدِّ الألفِ التي للاستفهام دَخَلَتْ للتقرير وتوقيف نفوسِ الحالفين، وهي عوضٌ من حرفِ القسمِ المقدَّرِ، وهل الجرُّ بها أم بالحرف المحذوف خلافٌ؟ وقرأ الشعبي في رواية وغيره: «شهاده» بالهاء ويقف عليها، ثم يَبْتدىء «آللّـهِ» بقطع همزة الوصل وبمدِّ الهمزة على أنها للاستفهام بالمعنى المتقدم، وجَرِّ الجلالة، وهمزةُ القطعِ تكون عوضاً من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة، تقول: «يا زيدُ آللّـهِ لأفعلن»، والذي يُعَوِّض من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة ثلاثةٌ: ألفُ الاستفهامِ وقطعُ همزةِ الوصلِ وها التي للتنبيه، نحو: «ها اللّهِ»، ويجوزُ مع «ها» قطعُ همزةِ الجلالة ووصلُها. وهل الجرُّ بالحرف المقدر أو بالعوض؟ تقدَّم أنَّ فيه خلافاً، ولو قال قائل: إن قولَهم «أللّـهِ لأفعلنَّ» بالجر وقطع الهمزة بأنها همزة استفهام لم يُرَدَّ قولُه. فإن قيل: همزةُ الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل التي مع لام التعريف أو ايمن في القسم وجب ثبوت همزة الوصل، وحينئذ إمَّا: أَنْ تُسَهَّلَ وإمَّا أَنْ تُبْدَلَ ألفاً، وهذه لم تَثْبُتْ بعدَها همزةُ وصل فتعيَّن أن تكونَ همزةَ وصلٍ قُطِعَتْ عوضاً عن حرف القسم. فالجواب: أنهم إنما أَبْدلوا ألفَ

---

(١) الآية ٤٢ من النساء.

(٢) الإملاء ١/٢٣٠.

الوصلِ أو سَهَّلوها بعد همزةِ الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر، وهنا اللَّبْسُ مأمونٌ فإنَّ الجر في الجلالة يؤذن بذلك فلا حاجةَ إلى بقاءِ همزةِ الوصلِ مُبْدَلَةً أو مُسَهَّلَةً، فعلى هذا قراءة: الله وآلله بالقصر والمد تحتمل الاستفهامَ، وهو تخريجٌ حسن. قال ابن جني[1] في هذه القراءة: «الوقفُ على «شهـادة» بسكون الهاء واستئنافُ القسم حسن، لأنَّ استئنافَه في أولِ الكلام أَوْجَهُ له وأشدُّ هيبةً مِنْ أَنْ يدخُلَ في عَرَضِ القول» ورُوِيَتْ هذه القراءةُ ـ أعني ألله بقطع الألفِ من غير مَدٍّ وجرِ الجلالة ـ عن أبـي بكر عن عاصم. وقرىء: شهادةً اللّـهِ» بنصب الشهادة منونة وجر الجلالة موصولة الهمزةِ، على أن الجر بحرفِ القسمِ المقدَّرِ من غير عوضٍ منه بقطعٍ ولا همزةِ استفهام، وهو مختصٌ بذلك.

وقوله تعالى: «إنَّا إذاً لَمِن الآثمين» هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها استئنافيةٌ، أخبروا عن أنفسِهم بأنهم من الآثمين إنْ كتموا الشهادة، ولذلك أتوا بـ «إذَنْ» المؤذنةِ بالجزاء والجواب. وقرأ الجمهور: «لمن الآثمين» من غير نقل ولا إدغام. وقرأ[2] ابن محيصن والأعمش: «لَمِلاَّثِمين» بإدغام نون «من» في لام التعريف بعد أن نقل إليها حركة الهمزة في «آثمين» فاعتدَّ بحركة النقل فأدغم، وهي نظيرُ قراءةِ مَنْ قرأ: «عاداًلُّولَىٰ»[3] بالإدغام، وهناك إن شاء الله يأتي تحقيق ذلك وبه القوة.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿فإنْ عُثِرَ﴾**: مبني للمفعول، والقائمُ مقامَ فاعِله الجارُّ بعدَه، أي: فإنِ اطُّلِعَ على استحقاقِهما الإثمَ / يقال: [عَثَر الرجلُ [٢٨٦/ب]

---

(١) المحتسب ١/٢٢٠.

(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

(٣) الآية ٥٠ من النجم وقراءة الجمهور: «عاداً الأولى» وما ذكره قراءة نافع وأبـي عمرو كما في السبعة ٦١٥.

يعثُر](١) عُثوراً: إذا هَجَم على شيء لم يَطَّلِعْ عليه غيرُه، وأعثرتُه على كذا: أطلعتُه عليه، ومنه قولُه تعالى: «أَعْثَرْنا عليهم»(٢). قال أهلُ اللغة: «وأصلُه من «عَثْرة الرجل» وهي الوقوع، وذلك أن العاثِرَ إنما يَعْثُر بشيء كان لا يَراه، فإن عَثَر به اطَّلع عليه ونَظَر ما هو، فقيل لكل أمـر كان خَفِيّاً ثم اطُّلِع عليه: «عُثِر عليه». وقال الليث: «عَثَر يَعْثُر عُثوراً هجم على أمرٍ لم يهجم عليه غيرُه، وعَثَر يَعْثُر عَثْرَةً وقع على شيء، ففرَّق بين الفعلين بمصدريهما. وفرَّق أبو البقاء(٣) بينهما بغير ذلك فقال: «عَثَر مصدرُه العُثـور، ومعناه اطَّلع، فأمَّا «عَثَر» في مَشْيِه ومنطقه ورأيه فالعِثارُ». والراغب(٤) جَعَلَ المصدرين على حَدٍّ سواء فإنه قال: «عَثَر الرجلُ بالشيء يَعْثُر عُثوراً وعِثاراً: إذا سَقَط عليه، ويُتَجَوَّزُ به فيمن يَطَّلِعُ على أمرٍ من غيرِ طلبه، يقال: «عَثَرْتُ على كذا» وقوله: «وكذلك أَعْثَرْنا عليهم»(٥) أي: وَقَّفْناهم عليهم من غير أَنْ طَلَبوا».

قوله تعالى: «فآخَرانِ» فيه أربعةُ أوجه، [الأول]: أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمر تقديره: فالشاهدان آخران، والفاء جواب الشرط، دَخَلَتْ على الجملة الاسمية، والجملةُ من قوله: «يقومان» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ آخران. الثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: فليشهـد آخران، ذكـره مكي(٦) وأبو البقاء(٧)، وقد تَقَدَّم أن الفعلَ لا يُحْذَفُ وحدَه إلا في مواضعَ ذكرتُها عند قوله: «حين الوصيةِ اثنان»(٨). الثالث: أنه خبرٌ مقدم، و«الأَوْلَيان» مبتدأٌ

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.
(٢) الآية ٢١ من الكهف.
(٣) الإملاء ١/٢٣٠.
(٤) المفردات ٣٣٣.
(٥) الآية ٢١ من الكهف.
(٦) المشكل ١/٢٥٢.
(٧) الإملاء ١/٢٣٠.
(٨) الآية ١٠٦ من المائدة.

مؤخرٌ، والتقدير: فالأَوْلَيان بأمر الميت آخران يَقُومان مقامَهما، ذكر ذلك أبو عليّ[١]. قال: «ويكونُ كقولك: «تميمي أنا». الرابع: أنه مبتدأٌ، وفي الخبرِ حينئذٍ احتمالات، أحدُها: قولُه: «من الذين اسْتَحَقَّ»، وجاز الابتداءُ به لتخصُّصِه بالوصف وهو الجملة من «يَقُومان»، والثاني: أنَّ الخبرَ «يَقُومان» و«من الذين استحَقَّ» صفةُ المبتدأ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر بين الصفة وموصوفها، والمسوِّغُ أيضاً للابتداء به اعتمادُه على فاءِ الجزاء. وقال أبو البقاء[٢] لَـمَّا حَكَى رفعَه بالابتداء: «وجازَ الابتداءُ هنا بالنكرةِ لحصولِ الفائدةِ» فإنْ عَنَى أنَّ المسوِّغَ مجردُ الفائدةِ من غيرِ اعتبارِ مسوِّغٍ من المُسَوِّغات التي ذكرتُها فغيرُ مُسَلَّم. الثالث: أنَّ الخبرَ قولُه: «الأَوْلَيان» نقله أبو البقاء[٣]، وقوله «يَقُومان» و«مِن الذين استَحَقَّ» كلاهما في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «آخَران»، ويجوزُ أن يكونَ أحدُهما صفةً والآخرُ حالاً، وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالوصفِ. وفي هذا الوجهِ ضعفٌ من حيث إنه إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلْتَ المعرفةَ محدَّثاً عنها والنكرةَ حديثاً، وعكسُ ذلك قليلٌ جداً أو ضرورةٌ كقوله[٤]:

١٨٢٩ـ . . . . يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

[وكقوله][٥]:

١٨٣٠ـ وإنَّ حراماً أَنْ أَسُبَّ مجاشِعاً
بآبائي الشمِّ الكرامِ الخَضارمِ

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) الإملاء ١/٢٣٠.
(٤) البيت لحسان وصدره: كأنَّ سُلافةً من بيت رأسٍ. وهو في ديوانه ٥٩؛ والكتاب ١/٢٣؛ والمغني ٥٠٥؛ والهمع ١/١١٩؛ والدرر ١/٨٨. والسلافة: الخمرة.
(٥) تقدم برقم ١٣٥٧.

وقد فَهِمْتَ مِمَّا تقدَّم أنَّ الجملةَ من قوله «يقومان» والجارَّ من قوله: «من الذين»: إمَّا مرفوعُ المحلِّ صفةً لـ «آخَران» أو خبرٌ عنه، وإمَّا منصوبه على الحالِ: إمَّا من نفسِ «آخَران»، أو مِنَ الضميرِ المستكنِّ في «آخَران»، ويجوزُ في قوله «مِنَ الذين» أَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ «يَقُومان».

قوله: «استَحَقَّ» قرأ الجمهورُ: «استُحِقَّ» مبنياً للمفعول، «الأَوْلَيان» رفعاً، وحفص[1] عن عاصم: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للفاعل، «الأوليان» كالجماعة، وهي قراءة عبدالله بن عباس وأمير المؤمنين علي رضي الله عنهم، ورُوِيَتْ عن ابن كثير أيضاً، وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «استُحِقَّ» مبنياً للمفعول كالجماعة، «الأَوَّلِينَ» جمعَ «أَوَّل» جمعَ المذكرِ السالم، والحسن البصري: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للفاعل، «الأَوَّلان» مرفوعاً تثنية «أَوَّل»، وابن سيرين كالجماعة، إلا أنه نصب الأَوْلَيَيْن تثنيةَ «أَوْلى». وقرىء: «الأَوْلَيْنَ» بسكون الواو وفتح اللام وهو جمع «أَوْلى» كالأعلَيْنَ في جمعِ «أَعْلى». ولما وصل أبو إسحاق الزجاج[2] إلى هذا الموضوع قال: «هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعراباً». قلت: ولَعَمْري إنَّ القول ما قالت حَذامِ، فإن الناس قد دارَتْ رؤوسُهم في فَكِّ هذا التركيب، وقد اجتهدْتُ ـ بحمد الله تعالى ـ فلخَّصْتُ الكلام فيها أحسنَ تلخيصٍ، ولا بد من ذِكْرِ شيءٍ من معاني الآية لنستضيء به على الإعراب فإنه خادِمٌ لها.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فرفعُ «الأَوْلَيان» فيها من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره «آخَران»، تقديره: فالأَوْلَيان بأمر الميت آخران، وقد تقدَّم شرحُ هذا. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هما الأَوْلَيان، كأنَّ سائلاً سأل فقال: «مَنِ الآخَران»؟ / فقيل: هما الأَوْلَيان. الثالث: أنه بدلٌ من «آخَران»، وهو بدلٌ في [٢٨٧/أ]

---

(١) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ١/٤١٩؛ الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٩.

معنى البيان للمبدل منه، نحو: «جاء زيدٌ أخوك» وهذا عندهمْ ضعيفٌ لأنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ. الرابع: أنه عطفُ بيان لـ «آخَران» بَيَّن الآخَرَيْن بالأَوْلَيَيْنِ. فإن قلت: شرطُ عطفِ البيان أن يكونَ التابعُ والمتبوعُ متفقين في التعريفِ والتنكيرِ، على أنَّ الجمهورَ على عدمِ جريانِه في النكرةِ خلافاً لأبي علي، و «آخَران» نكرةٌ، و «الأَوْلَيَان» معرفةٌ. قلت: هذا سؤال صحيح، ولكنْ يَلْزَمُ الأخفشَ ويلزم الزمخشريَّ جوازُه: أمَّا الأخفش[1] فإنه يُجيز أَنْ يكونَ «الأَوْلَيان» صفةً لـ «آخَران» بما سأقرره عنه عند تعرُّضي لهذا الوجهِ، والنعت والمنعوت يُشترط فيهما التوافقُ، فإذا جاز في النعت فَلْيَجُزْ فيما هو شبيه به، إذ لا فرق بينهما إلا اشتراطُ الاشتقاقِ في النعت. وأمَّا الزمخشري فإنه لا يشترط ذلك ــ أعني التوافق ــ وقد نَصَّ هو في سورة آل عمران[2] على أن قوله تعالى: «مقامُ إبراهيم»[3] عطفُ بيان لقوله «فيه آياتٌ بَيِّناتٌ» و «آياتٌ بَيِّنات» نكرةٌ لكنها لَمَّا تخصَّصَتْ بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة، كما قَدَّمْتُه عنه في موضعِه، وكذا «آخَران» قد وُصِف بصفتين فَقَرُب من المعرفة أشدَّ من «آياتٌ بيناتٌ»، من حيث وُصِفَتْ بصفةٍ واحدة. الخامس: أنه بدلٌ من فاعلِ «يَقُومان».

السادس: أنه صفةٌ لـ «آخران»، أجازَ ذلك الأخفشُ[4]. قال أبو عليّ[5]: «وأجازَ أبو الحسن فيها شيئاً آخرَ، وهو أن يكونَ «الأَوْلَيان» صفةً لـ «آخَران» لأنه لَمَّا وُصِفَ تخصَّص، فَمِنْ أجلِ وصفِه وتخصيصِه وُصِفَ بوصف المعارف». قال الشيخ[6]: «وهذا ضعيفٌ لاستلزامِه هَــدْمَ ما كادوا أن

(١) معاني القرآن ١/٢٦٦.
(٢) الكشاف ١/٤٤٧.
(٣) الآية ٩٧.
(٤) معاني القرآن ١/٢٦٦.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٦.
(٦) البحر ٤/٤٥.

يُجْمِعوا عليه من أَنَّ النكرةَ لا تُوصف بالمعرفةِ، ولا العكسِ». قلت: لا شكَّ أنَّ تخالفَهما في التعريفِ والتنكيرِ ضعيفٌ، وقد ارتكبوا ذلك في مواضعَ، فمنها ما حكاه الخليل: «مَرَرْتُ بالرجلِ خيرٍ منك» في أحدِ الأوجه في هذه المسألةِ. ومنها «غيرِ المغضوب عليهم»[1] على القولِ بأنَّ «غير» صفةُ «الذين أنعمت عليهم»، وقولُه[2]:

١٨٣١ـ ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني

وقولُه تعالى: «وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ»[3]، على أنَّ «يَسُبُّني» و«نَسْلَخُ» صفتان لِما قبلَهما فإنَّ الجملَ نكراتٌ، وهذه المُثُلُ التي أوردتها عكسُ ما نحن فيه، فإنها تُؤَوَّلُ فيها المعرفةُ بالنكرة، وما نحن فيه جعلنا النكرةَ فيه كالمعرفةِ، إلَّا أنَّ الجامعَ بينهما التخالفُ، ويجوز أن يكون ما نحن فيه من هذه المُثُلِ باعتبار أنَّ «الأَوْلَيَيْنِ» لَمَّا لم يُقْصَدْ بهما شخصان معينان قَرُبا من النكرةِ فوقعا صفةً لها مع تخصُّصِها هي، فصار في ذلك مسوِّغان: قربُ النكرةِ من المعرفة بالتخصيصِ، وقربُ المعرفةِ من النكرة بالإبهام، ويدلُّ لِما قلتُه ما قال أبو البقاء[4]: «والخامسُ أن يكون صفة لـ«آخران» لأنه وإنْ كان نكرةً فقد وُصِفَ، والأَوْلَيان لم يَقْصِدْ بهما قصدَ اثنين بأعيانِهما».

السابع: أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ«استُحِقَّ»، إلَّا أنَّ كلَّ مَنْ أعربه كذا قَدَّر قبلَه مضافاً محذوفاً. واختلفت تقديراتُ المُعْرِبين، فقال

(١) الآية ٧ من الفاتحة.
(٢) تقدم برقم ٦٩٧، والشاهد في قوله «يسبني» على تقدير أنها صفة بتقدير: «سابٌّ» وما قبلها معرف بأل فانعدم التوافق.
(٣) الآية ٣٧ من يس.
(٤) الإملاء ١/ ٢٣٠.

مكي[١]: «تقديرُه: استُحِقَّ عليهم إثمُ الأَوْلَيَيْن» وكذا أبو البقاء[٢] وقد سبَقَهما إلى هذا التقديرِ ابنُ جرير الطبري[٣]، وقَدَّره الزمخشري[٤] فقال: «مِن الذين استُحِقَّ عليهم انتـداب الأَوْلَيَيْنِ منهم للشهادةِ لاطِّلاعِهم على حقيقةِ الحال»، ومِمَّن ذهبَ إلى ارتفاع «الأَوْلَيان» بـ «استُحِقَّ» أبو علي الفارسي[٥]، ثم منَعه، قال: «لأنَّ المُسْتَحَقَّ إنما يكون الوصيةَ أو شيئاً منها، وأمَّا الأَوْلَيان بالميتِ فلا يجوزُ أَنْ يُسْتَحَقَّا فيُسْنَدَ استُحِقَّ إليهما» قلت: إنما منع أبو عليّ ذلك على ظاهرِ اللفظِ فإنَّ الأَوْلَيَيْنِ لم يستحقَّهما أحدٌ كما ذكر، ولكنْ يجوزُ أَنْ يُسْنَدَ «استُحِقَّ» إليهما بتأويلِ حذفِ المضافِ المتقدم. وهذا الذي منعه الفارسي ظاهراً هو الذي حَمَل الناسَ على إضمار ذلك المضافِ، وتقديرُ الزمخشري بـ «انتداب الأوليين» أحسنُ من تقدير غيرِه، فإنَّ المعنى يُساعِدُه، وأمَّا إضمارُ «الإثم» فلا يَظْهر أصلاً إلا بتأويل بعيدٍ.

وأجازَ ابن عطية[٦] أن يرتفعَ «الأَوْلَيان» بـ «استُحِقَّ» أيضاً، ولكنْ ظاهرُ عبارتِه أنه لم يُقَدِّر مضافاً فإنه استشعر باستشكالِ الفارسي المتقدم فاحتالَ في الجوابِ عنه وهذا نَصُّه، قال ما ملخصُه: إنه «حُمِل «استُحِقَّ» هنا على الاستعارة فإنه ليس استحقاقاً حقيقةً لقولِه: «استحقَّا إثْماً»، وإنما معناه أنَّهم غَلَبوا على المالِ بحكمِ انفرادِ هذا الميت / وعدمِه لقرابته أو أهلِ دينِه [٢٨٧/ب]
فجَعَل تسوُّرَهم عليه استحقاقاً مجازاً، والمعنى: من الجماعة التي غابت وكان مِنْ حَقِّها أَنْ تُحْضِرَ وليَّها، فلمَّا غابَتْ وانفرد هذا الموصي استحقَّت هذه

(١) المشكل ١/٢٥٢.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) تفسير الطبري ١١/١٩٧.
(٤) الكشاف ١/٦٥١.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.
(٦) المحرر ٥/٢٢٤ ـ ٢٢٥.

الحال، وهذان الشاهدان من غيرِ أهل الدين والولاية وأَمْرِ الْأَوْلَيَيْنِ على هذه الجماعة، فبُنِي الفعلُ للمفعولِ على هذا المعنى إيجازاً، ويُقَوِّي هذا الفرضَ تعدِّي الفعلِ بـ «على» لَمَّا كان باقتدارٍ وحَمْلٍ هَيَّأَتْه الحالُ، ولا يُقال: استحَقَّ منه أو فيه إلا في الاستحقاقِ الحقيقي على وجهِهِ، وأمَّا «استحَقَّ عليه» فبالحملِ والغلَبةِ والاستحقاقِ المستعارِ» انتهى، فقد أسند «استحق» إلى «الأَوْليان» من غيرِ تقديرِ مضافٍ متأوِّلاً له بما ذَكَر، واحتملتُ طولَ عبارتِه لتتَّضحَ.

واعلم أنَّ مرفوعَ «استُحِقَّ» في الأوجهِ المتقدِّمة ـ أعني غيرَ هذا الوجهِ وهو إسنادُه إلى «الأَوْلَيان» ـ ضميرٌ يعودُ على ما تقدَّم لفظاً أو سياقاً، واختلفت عباراتُهم فيه، فقال الفارسي[(١)] والحوفي وأبو البقاء[(٢)] والزمخشري[(٣)]: إنه ضميرُ الإثم، والإثمُ قد تقدَّم في قولِه: «استحقا إثماً». وقال الفارسي[(٤)] والحوفي أيضاً: «استحق هو الإيصاءُ أو الوصيةُ» قلت: إضمارُ الوصية مُشْكِلٌ؛ لأنه إذا أُسْنِد الفعلُ إلى ضميرِ المؤنثِ مطلقاً وَجَبَتِ التاءُ إلا في ضرورة، ويونس لا يَخُصُّه بها، ولا جائز أَنْ يقال أَضْمرا لفظَ الوصية لأنَّ ذلك حُذِفَ، والفاعلُ عندهما لا يُحْذَفُ. وقال النحاس[(٥)] مستحسناً لإضمارِ الإيصاء: «وهذا أحسنُ ما قيل فيه؛ لأنه لم يُجْعل حرفٌ بدلاً من حرفٍ» يعني أنه لا يقولُ إنَّ «على» بمعنى «في»، ولا بمعنى «مِنْ» كما قيل بهما، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد جَمَع الزمخشري[(٦)] غالبَ ما قُلْتُه وحَكَيْتُه من الإعرابِ والمعنى بأوجزِ عبارةٍ فقال: «فـ «آخَران» أي: فشاهدان آخَران يَقُومان مقامَهما من الذين

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) الكشاف ١/٦٥١.
(٤) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.
(٥) ليس في إعرابه.
(٦) الكشاف ١/٦٥١.

استُحِقَّ عليهم أي: [مِن الذين] استُحِقَّ عليهم الإثمُ، ومعناه: من الذين جُنِي عليهم وهم أهلُ الميتِ وعشيرتُه والأَوْلَيان الأحقَّان بالشهادة لقرابتِهما ومعرفتِهما، وارتفاعُهما على: «هما الأَوْلَيان» كأنه قيل: ومَنْ هما؟ فقيل: الأَوْلَيان، وقيل: هما بدلٌ من الضميرِ في «يَقُومان» أو من «آخَران»، ويجوزُ أَنْ يرتفِعَا بـ«استُحِقَّ» أي: من الذين استُحِقَّ عليهم انتدابُ الأَوْلَيَيْنِ منهم للشهادة لاطِّلاعهم على حقيقة الحال».

وقولُه «عليهم»(١): في «على» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها على بابِها، قال أبو البقاء(٢): «كقولك: «وَجَبَ عليه الاثمُ». وقد تقدَّم عن النحاس أنه لَمَّا أَضْمر الإِيصاءَ بَقَّاها على بابها، واستحسن ذلك. والثاني: أنها بمعنى «في» أي استُحِقَّ فيهم الإِثمُ فوقَعَتْ «على» موقعَ «في» كما تقعُ «في» موقعَها كقوله تعالى: «ولأُصَلِّبَنَّكم في جُذوعِ النخل»(٣) أي: على جذوعٍ، وكقوله(٤):

١٨٣٢ـ بَطَلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ
يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوءمِ

أي: على سَرْحةٍ. وقَدَّره أبو البقاء فقال(٥): «أي استُحِقَّ فيهم الوصية» والثالث: أنها بمعنى «مِن» أي: استُحِقَّ منهم الإثمُ، ومثلُه قولُه تعالى: «إذا

(١) الأصل: «عليهما» وهو سهو.
(٢) الإملاء ١/ ٢٣٠.
(٣) الآية ٧١ من طه.
(٤) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢١٢؛ والتنبيه على التصحيف ١٨٧؛ وأدب الكاتب ٣٩٤؛ والأزهية ٢٧٧؛ ورصف المباني ٣٨٩؛ والمغني ١٨٣؛ واللسان سبت؛ وشواهد المغني ٤٧٩. والسرحة: نوع من الشجر، ونعال السبت: هي المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك، وليس بتوءم: أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضعفه.
(٥) الإملاء ١/ ٢٣٠.

اكتالوا على الناسِ»[1] أي: من الناسِ. وقَدَّره أبو البقاء[2] فقال: «أي استُحِقَّ منهم الأَوْلَيان، فحين جَعَلَها بمعنى «في» قَدَّر «استُحِقَّ» مسنداً للوصية، وحين جعلها بمعنى «من» قَدَّره مُسْنداً لـ «الأَوْلَيان». وكان لَمَّا ذَكَر القائمَ مقامَ الفاعلِ لم يذكر إلا ضميرَ الإثم والأوليان. وأجاز بعضُهم أَنْ يُسْنَدَ «استُحِقَّ» إلى ضمير المال أي: استُحِقَّ عليهم المالُ الموروث، وهو قريبٌ.

فقد تقرَّر أنَّ في مرفوع «استُحِقَّ» خمسةَ أوجه، أحدُها: «الأَوْلَيان»، الثاني: ضميرُ الإيصاء، الثالث: ضميرُ الوصية، وهو في المعنى كالذي قبلَه وتقدَّم إشكالُه، الرابع: أنه ضميرُ الإثمِ، الخامس: أنـه ضميرُ المـال، ولم أَرَهم أجازوا أن يكونَ «عليهم» هو القائمَ مقامَ الفاعـلِ نحو: «غيـرِ المغضوبِ عليهم»[3] كأنهم لم يَرَوْا فيه فائدةً.

وأمَّا قراءةُ حفص[4] فـ «الأَوْلَيان» مرفوعٌ بـ «استَحَقَّ» ومفعولُه محذوفٌ، قَدَّره بعضهم «وصيتَهما»، وقَدَّره[5] الزمخشري[6] بـ «أن يجرِّدوهما للقيام بالشهادة» فإنه قال: «معناه من الورثة الذين استَحَقَّ عليهم الأَوْلَيان من بينهم بالشهادة أن يُجَرِّدوهما للقيام بالشهادة، ويُظْهِروا بها كذبَ الكاذبين» / وقال [٢٨٨/أ] ابنُ عطية[7]: «الأَوْلَيان» رفعٌ بـ «استَحَقَّ» وذلك أن يكون المعنى: من الذين استَحَقَّ عليهم مالَهم وتَرِكَتهم شاهدا الزور فسُمِّيا[8] أَوْلَيَيْنِ أي: صَيَّرهما عدمُ الناس أَوْلَيَيْنِ بالميت وتَرِكَتِه فخانا وجارا فيها، أو يكونُ المعنى: مِن الذين حَقَّ

(١) الآية ٢ من المطففين.
(٢) الإملاء ١/٢٣٠.
(٣) الآية ٧ من الفاتحة.
(٤) ببناء «استحق» للفاعل.
(٥) الأصل: «وقدرها» ولا مسوغ لتأنيث الضمير.
(٦) الكشاف ١/٦٥١.
(٧) المحرر ٥/٢٢٦.
(٨) ابن عطية: «فسمَّى شاهدَي الزور أَوْلَيَيْنْ».

عليهم أَنْ يكونَ الأَوْلَيانِ منهم، فاستَحَقَّ بمعنى حَقَّ كاستعجب وعجب، أو يكون استحقَّ بمعنى سعى واستوجب فالمعنى: من القوم الذين حَضَر أَوْلَيان منهم فاستَحَقَّا عليهم أي: استحقا لهم وسَعَيا فيه واستوجباه بأيمانهما وقُرْبانهما» قال الشيخ[1] ـ بعد أَنْ حكى عن الزمخشري وأبي محمد ما قَدَّمْتُه عنهما ـ: «وقال بعضُهم: المفعولُ محذوفٌ تقديرُه: الذين استَحَقَّ عليهم الأَوْلَيان وصيتَهما» قلت: وكذا هو محذوفٌ أيضاً في قولَي أبي القاسم وأبي محمد وقد بَيَّنْتُهما ما هما فهو عند الزمخشري قولُه: «أَنْ يُجَرِّدُوهما للقيامِ بالشهادة»، وعند ابن عطية[2] هو قولُه: «ما لَهم وتَرِكَتَهم»، فقولُه: «وقال بعضهم: المفعولُ محذوفٌ» يُوهِمُ أنه لم يَدْرِ أنَّه محذوفٌ فيما تقدَّم أيضاً. وممن ذهبَ إلى أن «استَحَقَّ» بمعنى «حَقَّ» المجردِ الواحدي فإنه قال: «واستحقَّ هنا بمعنى حَقَّ، أي وَجَبَ، والمعنى: فآخران من الذين وَجَبَ عليهم الإيصاءُ بتوصيته بينهم وهم وَرَثَتُه» وهذا التفسير الذي ذكره الواحدي أوضحُ من المعنى الذي ذكره أبو محمد على هذا الوجهِ وهو ظاهرٌ.

وأمَّا قراءةُ حمزة وأبي بكر[3] فمرفوعُ «استُحِقَّ» ضميرُ الإيصاء أو الوصية أو المال أو الإثم حَسْبما تقدَّم، وأمَّا «الأَوَّلين» فجمعُ «أوّل» المقابِل لـ «آخِر»، وفيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مجرورٌ صفةً لـ «الذين». الثاني: أنه بدلٌ منه وهو قليلٌ لكونِه مشتقاً. الثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ في «عليهم»، وحَسَّنَه هنا وإنْ كان مشتقاً عدمُ صلاحية ما قبلَه للوصف، نَقَل هذين الوجهين الأخيرين مكي[4]. الرابع: أنه منصوبٌ على المدح، ذكره الزمخشري[5]، قال: «ومعنى الأَوَّلِيَّة التقدُّمُ على الأجانب في الشهادة لكونِهم أحقَّ بها»، وإنما

---

(١) المحرر ٥/٢٢٦.

(٢) المحرر ٥/٢٢٦.

(٣) ببناء استحق للمجهول، والأوّلين جمع أوَّل.

(٤) المشكل ١/٢٥٢.

(٥) الكشاف ١/٦٥١.

فَسَّر الأَوَّلِيَّة بالتقدُّمِ على الأجانبِ جَرْياً على ما مَرَّ في تفسيرِه: أو آخَران مِنْ غيرِكم أنَّهما من الأجانبِ لا من الكفارِ. وقال الواحدي: «وتقديرُه مِنَ الْأَوَّلِين الذين استُحِقَّ عليهم الإِيصاءُ أو الإِثم، وإنما قيل لهم «الْأَوَّلين» من حيث كانوا أَوَّلِين في الذِّكْرِ، أَلا ترى أنه قد تقدَّم: «يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بَيْنِكم» وكذلك «اثنان ذوا عدلٍ منكم» ذُكِرا في اللفظ قبل قوله: «أو آخَران من غيرِكم»، وكان ابنُ عباس يختارُ هذه القراءةَ ويقول: «أرأيتَ إن كان الْأَوْلَيان صغيرين كيف يَقُومان مقامَهما»؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما في اليمين مقامَ الحانثين. ونحا ابن عطية[1] هذا المنحى قال: «معناه من القوم الذين استُحِقَّ عليهم أمرُهم أي: غُلِبوا عليه، ثم وصفَهم بأنهم أَوَّلون أي: في الذكر في هذه الآية».

وأمَّا قراءة الحسن[2] فالأولان مرفوعان بـ «استَحَقَّ» فإنه يقرؤه مبنياً للفاعل. قال الزمخشري[3]: «ويَحْتَجُّ به مَنْ يرى ردَّ اليمين على المُدَّعي»، ولم يبيِّن مَنْ هما الأَوَّلان، والمرادُ بهما الاثنان المتقدِّمان في الذكر. وهذه القراءةُ كقراءةِ حفص، فيُقَدَّر فيها ما ذُكِر، ثم مما يليقُ من تقديرِ المفعولِ.

وأما قراءة ابن سيرين[4] فانتصابُها على المَدْحِ ولا يجوزُ فيها الجر، لأنه: إمَّا على البدل وإمَّا على الوصف بجمع، والْأَوْلَيين في قراءته مثنى فتعذر فيها ذلك. وأمَّا قراءة «الْأَوْلَيْن» كالأعلَيْن فحكاها أبو البقاء قراءةً شاذة لم يَعْزُها، قال[5]: «ويُقْرأ «الْأَوْلَين» جمعَ الْأَوْلَى، وإعرابه كإعراب الْأَوَّلين» يعني في قراءة حمزة، وقد تقدَّم أنّ فيها أربعةَ أوجه وهي جارية هنا.

---

(١) المحرر ٥/٢٢٦.

(٢) استَحَقَّ الأوَّلان.

(٣) الكشاف ١/٦٥١.

(٤) استُحِقَّ الْأَوْلَيَيْن.

(٥) الإملاء ١/٢٣٠. ورسمها في المطبوعة «الأوّلين».

قوله: «فيُقْسِمانِ» نسقٌ على «يَقُومان» والسببيَّةُ فيها ظاهرةٌ. و«لَشهادتُنا أحقُّ»: هذه الجملة جوابُ القسمِ في قوله: «فيُقْسِمـان»، و«ذلك أَدْنَى» لا محلَّ لهذه الجملةِ لاستئنافِها، والمشارُ إليه الحكمُ السابقُ بتفصيلِه، أي: ما تقدَّم ذكرُه من الأحكام أقربُ إلى حصول إقامة الشهادة على ما ينبغي. وقيل: المشارُ إليه الحَبْس بعد الصلاة، وقيل: تحليفُ الشاهدين. و«أَنْ يأتوا /» أصلُه إلى أن يأتوا. وقَدَّره أبو البقاء[1] بـ«من» أيضاً، أي: أَدْنَى مِنْ أَنْ يأتُوا. وقَدَّره مكي[2] بالباء أي: بأَنْ يأتُوا، وليسا بواضحين، ثم حَذَفَ حرفَ الجر فَنَشَأَ الخلافُ المشهور[3]. و«على وجهها» متعلقٌ بـ«يأتُوا». وقيل: في محلِّ نصبٍ على الحال منها، وقَـدَّره أبو البقـاء[4] بـ«محقَّقة وصحيحة» وهو تفسيرُ معنى؛ لِما عرفت غير مرة من أنَّ الأكوانَ المقيدة لا تُقَدَّر في مثله. [٢٨٨/ب]

قوله: «أو يَخافوا» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب عطفاً على «يَأْتوا»، وفي «أو» على هذا تأويلان، أحدُهما: أنها على بابِها من كونها لأحدِ الشيئين، والمعنى: ذلك الحكمُ أقربُ إلى حصول الشهادة على ما ينبغي أو خوفِ رَدِّ الأيمان إلى غيرِهم فتسقطُ أَيْمانهم. والتأويلُ الآخَر: أن تكونَ بمعنى الواو، أي: ذلك الحكم كله أقربُ إلى أَنْ يأتُوا، وأقربُ إلى أن يَخافوا، وهذا مفهومٌ من قول ابن عباس. الثاني من وجهي النصب: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد «أو» ومعناها هنا «إلا» كقولهم: «لألزمنَّك أو تقضِيَني حَقِّي» تقديره: إلَّا أَنْ تقضِيَني، فـ«أو» حرفُ عطفٍ على بابها، والفعلُ بعدَها

---

(١) الإملاء ١/٢٣١.
(٢) المشكل ١/٢٥٣.
(٣) أي أن سيبويه يرى أن محلها نصب، ويرى الخليل أن محلها جر. انظر: الكتاب ١/١٧.
(٤) الإملاء ١/٢٣١.

منصوبٌ بإضمار «أَنْ» وجوباً، و«أَنْ» وما في حَيِّزها مؤولةٌ بمصدرٍ، ذلك المصدرُ معطوفٌ على مصدر متوهَّم من الفعل قبله، فمعنى: لألزمنَّك أو تقضيَني حقي: ليكوننَّ مني لزومٌ لك أو قضاؤك لحقي، وكذا المعنى هنا أي: ذلك أدنى بأن يأتوا بالشهادة على وجهها؛ وإلَّا خافوا ردَّ الأَيْمان، كذا قَدَّره ابن عطية[1] بواوٍ قبل «إلا» وهو خلافُ تقدير النحاة، فإنهم لا يقدِّرون «أو»[2] إلا بلفظ «إلا» وحدها دون واو. وكأن «إلا» في عبارته على ما فهمه الشيخ ليسَتْ «إلا» الاستثنائية، بل أصلُها «إنْ» شرطيةً دَخَلَتْ على «لا» النافيةِ فأُدْغمت فيها، فإنه قال[3]: «أو تكون «أو» بمعنى «إلَّا إنْ»، وهي التي عَبَّر عنها ابن عطية بتلك العبارةِ من تقديرِها بشرطٍ ـ محذوفٍ فعلُه ـ وجزاء» انتهى. وفيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: أنه لم يَقُلْ بذلك أحدٌ، أعني كونَ «أو» بمعنى الشرط. والثاني: أنه بعد أَنْ حَكَم عليها بأنها بمعنى «إلَّا إنْ» جَعَلَها بمعنى شرطٍ حُذِفَ فعلُه.

و «أَنْ تُرَدَّ» في محلِّ نصبٍ على المفعولِ به أي: أو يَخافُوا رَدَّ أَيْمانهم. و «بعدأَيْمانهم»: إمَّا ظرفٌ لـ «تُرَدَّ» أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «أَيْمان». وجُمِع الضميرُ في قوله «يَأْتُوا» وما بعده وإنْ كان عائداً في المعنى على مثنًّى وهو الشاهدان، فقيل: هو عائدٌ على صنفي الشاهدين. وقيل: بل عائدٌ على الشهودِ من الناسِ كلِّهم، معناه: ذلك أَوْلى وأجدرُ أَنْ يحذرَ الناسُ الخيانةَ فيَتَحَرَّوا في شهادتِهم خوفَ الشناعةِ عليهم والفضيحةِ في رَدِّ اليمين على المُدَّعي. وقوله: «واتقوا الله» لم يذكرْ متعلَّق التقوى: إمَّا للعلمِ به أي: واتقوا اللَّـهَ في شهادتِكم وفي الموصِين عليهم بأن لا تَخْتَلِسوا لهم شيئاً؛ لأن القصةَ كانت بهذا السببِ، وإمَّا قصداً لإيقاعِ التقوى، فيتناولُ كلَّ ما يُتَّقى

---

(١) المحرر ٥/٢٢٨.

(٢) كما في الآية.

(٣) البحر ٤/٤٧.

منه. وكذا مفعولُ «اسمعوا» إنْ شئتَ حذفتَه اقتصاراً أو اختصاراً أي: اسمعوا أوامرَه ونواهيَه من الأحكام المتقدمة، وما أفصحَ ما جيء بهاتين الجملتين الأمريتين، فتبارَكَ اللّـهُ أصدقُ القائلين.

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿يومَ يَجْمَعُ﴾**: في نصبِه أحدَ عشرَ وجهاً، أحدها: أنه منصوبٌ بـ«اتقوا» أي: اتقوا اللّـهَ في يومِ جَمْعِه الرسلَ قاله الحوفي، وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ، لأنَّ أمرَهم بالتقوى في يوم القيامة لا يكون، إذ ليس بيومِ تكليفٍ وابتلاء، ولذلك قال الواحدي: «ولم يُنْصَب اليوم على الظرفِ للاتقاء، لأنهم لم يُـؤْمَروا بالتقوى في ذلك اليوم، ولكن على المفعول به كقوله: «واتَّقُوا يوماً»[(١)]. الثاني: أنه منصوب بـ«اتقوا» مضمراً يدل عليه «واتقوا الله». قال الزجاج[(٢)]: «هو محمول على قوله: «واتقوا الله» ثم قال: «يوم يجمع» أي: واتقوا ذلك اليوم»، فدلَّ ذِكْرُ الاتقاء في الأول على الاتقاء في هذه الآية، ولا يكون منصوباً على الظرف للاتقاء لأنهم لم يُـؤْمروا بالاتقاء في ذلك اليوم، ولكن على المفعول به كقوله تعالى: «واتقوا يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفس شيئاً». الثالث: أنه منصوب بإضمار «اذكروا». الرابع: بإضمار «احذروا». الخامس: أنه بدل اشتمال من الجلالة. قال الزمخشري[(٣)]: «يوم [٢٨٩/أ] يجمع» بدلٌ من المنصوب / في «واتقوا الله» وهو من بدلِ الاشتمال كأنه قيل: واتقوا الله يوم جَمْعِه» انتهى، ولا بد من حذفِ مضافٍ على هذا الوجهِ حتى تَصِحَّ له هذه العبارةُ التي ظاهرها ليس بجيدٍ، لأنَّ الاشتمالَ لا يُوصَفُ به الباري تَعالى على أيِّ مذهبٍ فَسَّرناه من مذاهبِ النحويين في الاشتمالِ، والتقديرُ: واتقوا عقابَ الله يومَ يجمعُ رسلَه، فإنَّ العقابَ مشتملٌ على زمانِه، أو زمانُه مشتملٌ عليه، أو عاملُهما مشتملٌ عليهما على حَسَبِ الخلافِ في

(١) الآية ٤٨ من البقرة.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٤٠.
(٣) الكشاف ١/٦٥٢.

تفسيرِ البدلِ الاشتمالي، فقد تبيَّن لك امتناعُ هذه العباراتِ بالنسبةِ إلى الجلالةِ الشريفة. واستبعد الشيخ[1] هذا الوجهَ بطولِ الفصلِ بجملتين، ولا بُعْدَ فإنَّ هاتين الجملتين من تمامِ معنى الجملةِ الأولى. السادسُ: أنَّه منصوبٌ بـ «لا يَهْدي» قاله الزمخشري[2] وأبو البقاء[3]. قال الزمخشـري: «أي: لا يهديهم طريقَ الجنة يومئذ كما يُفْعَلُ بغيرهم». وقال أبو البقاء: «أي: لا يهديهم في ذلك اليومِ إلى حُجَّة أو إلى طريق الجنة».

السابع: أنه مفعولٌ به وناصبُه «اسمعوا» ولا بد من حذف مضاف حينئذ لأنَّ الزمان لا يسمع، فقدَّره أبو البقاء[4]: «واسمعوا خبر يوم يجمع»، ولم يذكر أبو البقاء غيرَ هذين الوجهين وبدأ بأولهما. وفي نصبِه بـ «لا يَهْدي» نظر من حيث إنه لا يهديهم مطلقاً لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا، أعني المحكومَ عليهم بالفسق، وفي تقدير الزمخشري «لا يهديهم إلى طريق الجنة» نُحُوٌّ إلى مذهبه من أنّ نَفْي الهداية المطلقة لا يجوز على الله تعالى، ولذلك خَصَّص المُهْدَى إليه ولم يذكر غيره، والذي سَهَّل ذلك عنده أيضاً كونُه في يومٍ لا تكليفَ فيه، وأما في دار التكليف فلا يُجيز المعتزلي أن يُنْسَبَ إلى الله تعالى نَفْيُ الهدايةِ مطلقاً البتة. الثامن: أنه منصوبٌ بـ «اسمعوا» قاله الحوفي، وفيه نظرٌ لأنهم ليسوا مكلَّفين بالسماعِ في ذلك اليومِ، إذ المرادُ بالسماع السماعُ التكليفي. التاسع: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ متأخرٍ أي: يوم يَجْمَعُ اللَّـهُ الرسلَ كان كيتَ وكاتَ، قاله الزمخشري[5]. العاشر: قلت: يجوز أن تكونَ المسألة من باب الإعمال، فإنَّ كُلًّا من هذه العوامل الثلاثة المتقدمة

---

(١) البحر ٤/٤٨.

(٢) الكشاف ١/٦٥٢.

(٣) الإملاء ١/٢٣١.

(٤) الإملاء ١/٢٣١.

(٥) الكشاف ١/٦٥٢.

يَصِحُّ تسلُّطُه عليه بدليل أنَّ العلماء جَوَّزوا فيه ذلك، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازع فيها ثلاثةُ عواملَ وهي «اتقوا» و«اسمعوا» و«لا يَهْدي»، ويكون من إعمال الأخير لأنه قد حُذِفَ من الأوَّلين ولا مانع يمنع من الصناعة، وأمَّا المعنى فقد قَدَّمْتُ أنه لا يظهر نصب «يوم» بشيء من الثلاثة لأنَّ المعنى يأباه، وإنما أجَزْتُ ذلك جرياً على ما قالوه وجَوَّزوه، لا سيما أبو البقاء فإنه لم يذكر غيرَ كونِه منصوباً بـ«اسمعوا» أو بـ«لا يهدي»، وكذا الحوفي جَوَّز أن ينتصب بـ«اتقوا» وبـ«اسمعوا». الحادي عشر: أنه منصوب بـ«قالوا: لا علمَ لنا» أي: قال الرسل يوم جمعهم وقول الله لهم ماذا أُجبتم. واختاره الشيخ[1] على جميع ما تقدم، قال: «وهو نظيرُ ما قلناه في قوله تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، قالوا: أَتَجْعَلُ»[2] وهو وجه حسن.

قوله: «ماذا أُجِبْتُم» فيه أربعةُ أقوال، أحدُها: أنَّ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فَغَلَب فيه جانبُ الاستفهام ومحلُّه النصبُ على المصدرِ بما بعده، والتقديرُ: أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُم. قال الزمخشري[3]: «ماذا أُجِبْتُم» منتصِبٌ انتصابَ مصدرِهِ على معنى: أيَّ إجابة أُجِبْتُم، ولو أُريد الجوابُ لقيل: بماذا أجبتم» أي: لو أُريد الكلامُ المجابُ لقيل: بماذا. ومِنْ مجيء «ماذا» كلِّه مصدراً قوله[4]:

١٨٣٣ـ ماذا يَغِيرُ ابنَتَيْ ربعٍ عويلُهما
لا تَرْقُدانِ ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا

[٢٨٩/ب] الثاني: أن «ما» استفهاميةٌ / في محل رفع بالابتداء و«ذا» خبره، وهي

---

(١) البحر ٤/٤٨.
(٢) الآية ٣٠ من البقرة.
(٣) الكشاف ١/٦٥٢.
(٤) البيت لعبدمناف بن ربع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٣٨؛ واللسان «العج».
يغير: ينفع.

موصولةٌ بمعنى الذي لاستكمال الشرطين المذكورين، و«أُجِبْتُم» صلتُها، والعائدُ محذوفٌ أي: ما الذي أُجِبْتم به، فَحَذَفَ العائدَ، قاله الحوفي. وهذا لا يجوزُ، لأنه لا يجوزُ حَذْفُ العائدِ المجرورِ إلا إذا جُرَّ الموصولُ بحرف مثلِ ذلك الحرفِ الجارِّ للعائدِ، وأَنْ يَتَّحِدَ متعلَّقاهما نحو: «مررتُ بالذي مررتَ» أي به، وهذا الموصولُ غير مجرورٍ، لو قلت: «رأيت الذي مررتَ» أي: مررتَ به لم يجز، اللهم إلا أَنْ يُدَّعى حَذْفُه على التدريج بأن يُحْذَفَ حرفُ الجر فيصلَ الفعل إلى الضمير فيحذفَ كقوله: «وخُضْتم كالذي خاضوا»[1] أي في أحد أوجهه، وقوله: «فاصْدَعْ بما تُؤْمَرْ»[2] في أحد وجهيه، وعلى الجملةِ فهو ضعيف. الثالث: أنَّ «ما» مجرورةٌ بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ، لَمَّا حُذِف بقيت في محل نصب، ذكره أبو البقاء[3] وضَعَّف الوجه الذي قبله ــ أي كونَ ذا موصولةً ــ فإنه قال: «ماذا» في موضعِ نصب بـ«أُجِبْتُم» وحرفُ الجرِّ محذوفٌ، و«ما» و«ذا» هنا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ويَضْعُفُ أَنْ تُجْعَلَ «ما» بمعنى الذي لأنه لا عائدَ هنا، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجَرِّ ضعيفٌ». قلت: أمَّا جَعْلُه حذفَ العائدِ المجرورِ ضعيفاً فصحيحٌ تقدَّم شرحُه والتنبيهُ عليه، وأمَّا حذفُ حرفِ الجر وانتصابُ مجرورِه فهو ضعيفٌ أيضاً، لا يجوزُ إلا في ضرورة كقوله[4]:

١٨٣٤ــ فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنَني

. . . .

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) الآية ٩٤ من الحجر.

(٣) الإملاء ١/٢٣١.

(٤) البيت للنابغة، وعجزه:

هَراساً به يُعْلَى فراشي ويُقْشَبُ

وهو في ديوانه ٧٤. والهراس: الشوك. وصدر البيت في الأصل «فلو أن العائدات» وهو مضطرب عروضياً.

وقـولـه[1]:

١٨٣٥ـ . . . .

وأُخْفي الـذي لـولا الأَسَى لقَضـاني

وقـولـه[2]:

١٨٣٦ـ تَـمُـرُّون الـديـارَ ولـم تَـعُـوجُـوا

. . . .

وقد تقدَّم تحقيق ذلك واستثناءُ المطَّرِدِ منه، فقد فَرَّ من ضعيفٍ ووقع في أضعفَ منه. الرابع: قال ابن عطية[3]: «معناه: ماذا أجابت به الأمم» فَجَعَلَ «ماذا» كنايةً عن المجابِ به لا المصدرِ، وبعد ذلك، فهذا الكلامُ منه محتملٌ أَنْ يكونَ مثلَ ما تقدَّم حكايتُه عن الحوفي في جَعْلِه «مـا» مبتدأً استفهاميةً، و«ذا» خبره على أنها موصولةٌ، وقد تقدَّم التنبيه على ضعفه، ويُحْتمل أن يكون «ماذا» كلُّه بمنزلةِ اسمِ استفهام في محلِّ رفع بالابتداء، و«أُجِبْتُم» خبرُه، والعائدُ محذوفٌ كما قَدَّره هـو، وهو أيضـاً ضعيفٌ؛ لأنه لا يُحْذَفُ عائدُ المبتدأِ وهو مجـرورٌ إلا في مواضعَ ليس هذا منها، لو قلت: «زيدٌ مررتُ» لم يجز، وإذا تبيَّن ضعفُ هذه الأوجهِ رُجِّح الأول.

والجمهـور على «أُجِبْتم» مبنياً للمفعـول، وفي حذف الفـاعل هنـا ما لا يُبْلَغُ كُنهُه من الفصاحة والبلاغة حيث اقتصر على خطاب رسله غيرَ مذكورٍ معهم غيرُهم، رفعاً من شأنهم وتشريفاً واختصاصاً. وقرأ[4] ابن عباس

(١) البيت لعروة بن حزام وليس في ديوانه، وصدره:

تَحِنُّ فتُبْدي ما بها من صَبابةٍ

وهـو في اللسـان «غـرض»؛ والمغني ١٥٢؛ والعيني ٢/٥٥٢؛ والهمـع ٢/٢٩؛ والدرر ٢/٢٢.

(٢) تقدم برقم ١٤٨.

(٣) المحرر ٥/٢٢٨.

(٤) البحر ٤/٤٩.

وأبو حيوة «أَجَبْتم» مبنياً للفاعل والمفعول محذوف أي: ماذا أَجَبْتم أممكم حين كَذَّبوكم وآذَوْكم، وفيه توبيخٌ للأمم، وليست في البلاغةِ كالأولى.

وقوله: «إنك أنتَ عَلاَّمُ الغُيوبِ» كقوله: «إنك أنت العليم الحكيم» في البقرة[1]. والجمهورُ على رفع «عَلاَّمُ الغيوب»، وقرىء[2] بنصبِه وفيه أوجهٌ ذَكَرها أبو القاسم[3] وهي: الاختصاصُ والنداءُ وصفـةٌ لاسم «إنَّ» قال: «وقُرِىء بالنصب على أنّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله «إنك أنت» أي: إنك الموصوف بأوصافِك المعروفة من العلم وغيرِه، ثم انتصَبَ «عَلاَّم الغيوب» على الاختصاصِ أوعلى النداء أو هـو صفةٌ لاسم «إنَّ». قـال الشيخ[4]: «وهو على حَذْفِ الخبر لفهم المعنى، فَتَمَّ الكلامُ بالمقدَّرِ في قوله «إنَّك أنتَ» أي: إنَّك الموصوفُ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره» ثم قال: «قال الزمخشري: ثم انتصب فذكره إلى آخره» فزعم أنَّ الزمخشري قَدَّر لـ «إنك» خبراً محذوفاً، والزمخشري لا يريد ذلك البتةَ ولا يَرْتضيه، وإنما يريد أنَّ هذا الضمير بكونِه لله تعالى هو الدالُّ على تلك الصفات المذكورة / لا انفكاكَ لها [٢٩٠/أ] عنه، وهذا المعنى هو الذي تقتضيه البلاغةُ والذي غاص [عليه أبو القاسم، لا ما قدَّره][5] الشيخُ مُوهِماً أنه أتى به من عنده. ويعني بالاختصاص النصبَ على المدح لا الاختصاصَ الذي هو شبيه بالنداء، فإنَّ شرطه أن يكون حشواً، ولكنَّ الشيخَ قد رَدَّ على أبـي القاسم قولَه «إنه يجوز أن يكون صفةً لاسم «إنَّ» بأنَّ اسمها هنا ضمير مخاطب، والضمير لا يوصف مطلقاً عند البصريين، ولا يوصَف منه عند الكسائي إلا ضميرُ الغائبِ لإبهامه في قولهم «مررت به

---

(١) الآية ٣٢.

(٢) قراءة يعقوب كما في الشواذ ٣٦؛ البحر ٤/٤٩.

(٣) الكشاف ١/٦٥٢.

(٤) البحر ٤/٤٩.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

المسكينِ» مع إمكان تأويله بالبدل وهو ردٌّ واضح، على أنه يمكن أن يقال أرادَ بالصفةِ البدلَ وهي عبارة سيبويه، يُطْلِقُ الصفةَ ويريد البدل[1] فله أُسْوَةٌ بإمامه واللازم مشترك، فما كان جواباً عن سيبويه كان جواباً له، ولكن يَبْقَى فيه البدلُ بالمشتق وهو أسهلُ من الأول. ولم أَرَهُم خرَّجُوها على لغة مَنْ ينصِبُ الجزأين بـ «إنَّ» وأخواتِها كقوله[2]:

١٨٣٧ـ إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزاً

[وقوله][3]:

١٨٣٨ـ . . . . إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

[وقوله][4]:

١٨٣٩ـ ليتَ الشبابَ هو الرَّجِيعُ على الفتى . . . .

[وقوله][5]:

١٨٤٠ـ كأنَّ أُذْنيه إذا تَشَوَّفا قادِمةً أو قَلَماً مُحَرَّفا

---

(١) الكتاب ١/٣٩٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وبعده:

تأكلُ في مقعدها قفيزاً

وهو في النوادر ١٧٢؛ والهمع ١/١٣٤؛ والدرر ١/١١٢. والخبّة: الخدَّاعة، والجروز: كثيرة الأكل، والقفيز: مكيال معروف.

(٣) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وتمامه:

إذا التفَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكن خُطاك خِفافاً . . . .

وهو في الأشموني ١/٢٦٩؛ والهمع ١/١٣٤؛ والخزانة ٢/١٤٤؛ والدرر ١/١١١.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

والشيب كان هو البَدِيءُ الأولُ

وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٢؛ والزاهر ٢/٢٢٤.

(٥) البيت لأبي نخيلة أو محمد بن ذؤيب العماني، وهو في الكامل ٥١٣؛ والخصائص ٢/٤٣٠؛ والسمط ٨٧٦؛ والدرر ١/١١٢. وتشوَّفَ: نصب أذنيه للاستماع، والقادمة: إحدى قوادم الطير، والمحرف هنا: هو الذي كان شقه أعلى من الشق الآخر.

ولو قيل به لكان صواباً.

و «عَلَّامُ» مثالُ مبالغة فهو ناصب لما بعده تقديراً، وبهذا أيضاً يُرَدُّ على الزمخشري على تقديرِ تسليم صحة وصف الضمير من حيث إنه نكرة؛ لأن إضافَته غيرُ محضة وموصوفَه معرفةٌ. والجمهور على ضمِّ العين من «الغيوب» وهو الأصل، وقرأ[1] حمزة وأبو بكر بكسرها، والخلافُ جارٍ في ألفاظٍ أُخَرَ نحو: «البيوت والجيوب والعيون والشيوخ» وقد تقدَّم تحرير هذا كله في البقرة عند ذكر «البيوت»[2]، وستأتي كلُّ لفظةٍ من هذه الألفاظِ مَعْزُوَّةً لقارئِها في سورها إن شاء الله تعالى. وجُمِع الغيبُ هنا وإنْ كان مصدراً لاختلافِ أنواعِه، وإن أريد به الشيء الغائب، أو قلنا إنه مخففٌ من فَيْعِل كما تقدم تحقيقه في البقرة[3] فواضح.

آ. (١١٠) **قوله تعالى: ﴿إذ قال الله﴾**: فيها أوجه، أحدها: أنه بدل من «يوم يجمع» قال الزمخشري[4]: «والمعنى: أنه يوبخ الكافرين بسؤال الرسل عن إجابتهم، وبتعديد ما أَظْهر على أيديهم من الآيات العِظام فكذَّبهم بعضُهم وسَمَّوهم سحرةً، وتجاوزَ بعضُهم الحَدَّ فجعله وأمه إلهين». ولـمَّا ذَكَر أبو البقاء[5] هذا الوجهَ تأوَّلَ فيه «قال» بـ «يقول»، وأنَّ «إذ» وإنْ كانت للماضي فإنما وَقَعَتْ هنا على حكاية الحالِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «اذكر» مقدراً، قال أبو البقاء[6]: «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: اذكر إذ يقول»، يعني أنه لا بد من تأويل الماضي بالمستقبلِ، وهذا كما تقدَّم له في الوجهِ قبله، وكذا

(١) القرطبي ٦/٣٦١؛ وزاد أنها للكسائي؛ والبحر ٤/٤٩.
(٢) الآية ١٨٩.
(٣) الآية ٣.
(٤) الكشاف ١/٦٥٣.
(٥) الإملاء ١/٢٣١.
(٦) الإملاء ١/٢٣١.

ابن عطية[١] تأوَّله بـ «يقول» فإنه قال: «تقديرُه: اذكر يا محمد إذ». و «قال» هنا بمعنى «يقول» لأنَّ ظاهرَ هذا القولِ إنما هو في يوم القيامة تقدمة لقوله: «أأنت قلت للناس». الثالث: أنه في محل رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمر، أي: ذلك إذ قال، ذكره الواحدي وهذا ضعيفٌ، لأن «إذ» لا يُتَصَرَّف فيها، وكذلك القولُ بأنها مفعول بها بإضمار «اذكر»، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، اللهم إلا أَنْ يريدَ الواحدي بكونِه خبراً أنه ظرفٌ قائمٌ مقامَ خبرٍ نحو: «زيدٌ عندك» فيجوز.

قوله: «يا عيسى بنَ مريمَ» تقدَّم الكلام في اشتقاق هذه المفـردات ومعانيها[٢]. و «ابن» صفة لـ «عيسى» نُصِب لأنه مضاف، وهذه قاعدةٌ كلية مفيدة، وذلك أنَّ المنادى المفردَ المعرفةَ الظاهرَ الضمةِ إذا وُصف بـ «ابن» أو ابنة ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متفقين في اللفظ ولم يُفْصَل بين الابن وبين موصوفه بشيء تثبت له أحكامٌ منها: أنه يجوزُ إتباعُ المنادى المضمومِ لحركةِ نون «ابن» فيُفتح نحو: «يا زيدَ بن عمرو، ويا هندَ ابنة بكر» بفتح الدال من «زيد» و «هند» وضمِّها، فلو كانت الضمةُ مقدرةً نحو ما نحن فيه، فإنَّ الضمة مقدرة على ألف «عيسى» فهل يُقَدَّر بناؤه على الفتح إتباعاً كما في الضمة الظاهرة؟ خلاف: الجمهورُ على عَدَمِ جوازِه، إذ لا فائدة في
[٢٩٠/ب] ذلك، فإنه إنما كان للإتباع / وهذا المعنى مفقود في الضمة المقدرة. وأجاز الفراء[٣] ذلك إجراءً للمقدر مُجْرى الظاهر، وتبعه أبو البقاء[٤] فإنه قال: «يجوز أن يكونَ على الألف من «عيسى» فتحةٌ، لأنه قد وُصِف بـ «ابن» وهو بين عَلَمين، وأن يكونَ عليها ضمةٌ، وهو مثلُ قولِك: «يا زيد بن عمرو» بفتح الدال وضمها». وهذا الذي قالاه غيرُ بعيدٍ، ويَشْهَدُ له مسألة عند الجميعِ:

(١) المحرر ٥/ ٢٣٠.
(٢) انظر: الآية ٨٧ من البقرة.
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٢٦.
(٤) الإملاء ١/ ٢٣١.

وهو ما إذا كان المنادى مبنياً على الكسرِ مثلاً نحو: «يا هؤلاء» فإنهم أجازوا في صفتِه الوجهين: الرفعَ والنصبَ فيقولون: «يا هؤلاء العقلاءِ والعقلاءُ» بنصب العقلاء ورفعها، قالوا: والرفعُ مراعاةً لتلك الضمة المقدرة على «هؤلاء» فإنه مفرد معرفة، والنصب على محله، فقد اعتبروا الضمةَ المقدرةَ في الإتباع، وإنْ كان ذلك فائتاً في اللفظ. وقد يُفَرَّقُ بأنَّ «هؤلاء» نحن مضطرون فيه إلى تقديرِ تلك الحركةِ لأنه مفرد معرفةٌ، فكأنها ملفوظٌ بها بخلافِ تقديرِ الفتحة هنا.

وقال الواحدي في «يا عيسى»: ويجوزُ أن يكونَ في محل النصب [لأنه في نية الإضافة، ثم جَعَل الابنَ توكيداً له، وكل ما كان][1] مثلَ هذا جاز فيه الوجهان نحو: «يا زيد بن عمرو» وأنشد[2]:

١٨٤١ـ يـا حَكَمُ بنُ المنـذرِ بن الـجـارودُ

أنتَ الجـوادُ بنُ الجوادِ بنُ الجـودْ

سُـرادِقُ المجدِ عليـك ممـدودْ

بنصب الأول ورفعه على ما بَيَّنَّا. وقال التبريزي: «الأظهر عندي أنَّ موضع «عيسى» نصب؛ لأنك [تجعلُ الاسم مع نعتِه إذا أضفته إلى العلم][3] كالشيء الواحد المضافِ، وهذا الذي قالاه لا يُشْبِهُ كلامَ النحاةِ أصلاً، بل يقولون: الفتحةُ للإتباع ولم يُعْتَدَّ بالساكن[4] لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ، كذا قال الشيخ[5]. قلت: قد قال الزمخشري[6] ـ وكونه ليس من النحاة مكابرةٌ في

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من باقي النسخ.
(٢) تقدم برقم ١٢١٧.
(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من باقي النسخ.
(٤) أي سكون الباء من «ابن».
(٥) البحر ٤/٥٠.
(٦) الكشاف ١/٦٥٣ والنص المقتبس الآن يريد أن يدعم به المؤلف كلام الشيخ، والجملة الاعتراضية التي ساقها توهم مخالفة الزمخشري لقاعدة أبي حيان وليس كذلك.

الضروريات ـ عند قوله: «إذ قال الحواريون يا عيسى بنَ مريم»[1]: «عيسى في محل النصب على إتباع حركته حركةَ الابن كقولك: «يا زيدَ بنَ عمرو» وهي اللغة الفاشية، ويجوزُ أن يكونَ مضموماً كقولك «يا زيدُ بنَ عمرو» والدليل عليه قوله[2]:

١٨٤٢ـ أحارِ بن عمروٍ كأني خَمِرْ ....

لأنَّ الترخيم لا يكونُ إلا في المضمومِ» انتهى. فاحتاج إلى الاعتذار عن تقديرِ الضمة، واستشهد لها بالبيتِ لمخالفتِها اللغةَ الشهيرة.

وقولي[3]: «المفرد» تحرُّزٌ من المُطَوَّل. وقولي «المعرفة» تحرز من النكرة نحو: «يا رجلاً ابن رجل» إذا لم تَقْصِدْ به واحداً بعينه. وقولي: «الظاهرَ الضمةِ» تحرُّزٌ من نحو: «يا موسى بن فلان» وكالآية الكريمة. وقولي بـ «ابن» تحرُّزٌ من الوصف بغيرِه نحو: «يا زيدُ صاحِبَنا» وقولي: «بين علمين أو متفقين لفظاً» تحرُّزٌ من نحو: «يا زيد بن أخينا». وقولي: «غيرَ مفصولٍ» تحرُّزٌ من نحو: «يا زيدُ العاقلُ ابنَ عمرو» فإنه لا يجوز في جميع ذلك إلا الضم. وقولي: «أحكام» قد تقدَّمَتْ منها ما ذكرتُه من جوازِ فتحِه إتباعاً، ومنها: حَذْفُ ألفِه خطاً، ومنها: حَذْفُ تنوينِه في غيرِالنداء؛ لأنَّ المنادَى لا تنوينَ فيه. وقولي: «وصفٌ» تحرُّزٌ من أن يكون الابن خبراً لا صفة نحو: «زيدٌ ابنُ عمرو». وهل يجوزُ إتباعُ «ابن» له فيُضمَّ نحو: «يا زيد بنُ عمرو» بضم «ابن»؟ فيه خلافٌ.

---

(١) الآية ١١٢ من المائدة.

(٢) البيت لامرىء القيس وبعده:

وَيَعْدُو على المرء ما يأتَمِرْ

وهو في ديوانه ١٥٤؛ والأشموني ١/٣٢؛ والدرر ٢/١٠٤. و «حار» ترخيم حارث، وخمر: مخمور؛ ويعدو: يسطو.

(٣) يشرح ضابط القاعدة التي قررها في صدر إعرابه للآية.

وفي قوله: «ابنَ مريم» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنـه صفةٌ كمـا تقدم، والثاني: أنه بدلٌ، والثالث: أنه بيانٌ، وعلى الوجهين الأخيرين لا يجوزُ تقديرُ الفتحةِ إتباعاً إجماعاً، لأنَّ الابنَ لم يَقَعْ صفةً، وقد تقدم أنَّ ذلك شرطٌ.

قوله: «إذ أَيَّدْتُكَ» في «إذ» أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ«نعمتي» كأنه قيل: اذكُر إذ أنعمتُ عليك وعلى أمِّك في وقت تأييدي لك. والثاني: أنه بدلٌ من «نعمتي» بدلُ اشتمال، وكأنه في المعنى تفسيرٌ للنعمة. والثالث: أنه حالٌ من «نعمتي» قاله أبو البقاء[1]. والرابع: أن يكون مفعولاً به على السَّعَة قاله أبو البقاء[2] أيضاً. قلت: هذا هو الوجهُ الثاني ـ أعني البدليةَ ـ. وقرأ الجمهور «أيَّدتك» بتشديد الياء، وغيرهم «آيَدْتُك» وقد تقدَّم الكلام على ذلك وعلى مَنْ قرأ بها وما قاله الزمخشري وابن عطية والشيخ في سورة البقرة[3] فلْيُنْظر ثَمَّ.

قـولـه: «تُكَلِّم النـاس في المهـد» إلى آخـرهـا: تقـدَّم أيضـاً في آل عمران[4]، وما فائدةُ قوله: «في المهد وكَهْلًا»، إلا أنَّ هنا بعضَ زياداتٍ لا بدَّ من التعرض لها. قرأ[5] ابن عباس: «فتنفخُها» بحذف حرف الجر اتساعاً. والجمهور: «فتكونُ» بالتاء منقوطةً فوق، وأبو جعفـر[6] منقوطـةً تحتُ، أي: فيكونُ المنفوخ فيه. والضمير في «فيها» قال ابن عـطية[7]:

(١) الإملاء ١/٢٣١.
(٢) الإملاء ١/٢٣١.
(٣) الآية ٨٧؛ والآية ٢٥٣.
(٤) الآية ٤٦.
(٥) البحر ٤/٥١.
(٦) البحر ٤/٥١ ونسبها إلى عيسى بن عمر.
(٧) المحرر ٥/٢٣١.

«اضطربت فيه أقوال المفسرين» قال مكي[١]: «هو في آل عمران[٢] عائدٌ على الطائر، وفي المائدة عائدٌ على الهيئة». قال: «ويَصِحُّ عكس هذا». وقال غير مكي: «الضمير المذكور عائد على الطين». قال ابن عطية[٣]: «ولا يَصِحُّ عودُ هذا الضمير على الطير ولا على الطين ولا على الهيئة، لأنَّ الطير أو الطائر الذي يَجِيء الطين على هيئته لا يُنْفَخُ فيه البتةَ، وكذلك لا نفخَ في هيئته الخاصة به، وكذلك الطينُ إنما هو الطينُ العام ولا نفخَ في ذلك». وقال الزمخشري[٤]: «ولا يَرْجِعُ الضميرُ إلى الهيئةِ المضافِ إليها لأنها ليست مِنْ خَلْقِه ولا مِنْ نفخِه في شيء، وكذلك الضميرُ في «فتكون». ثم قال ابن عطية[٥]: «والوجهُ عودُ ضميرِ المؤنث على ما تقتضيه الآيةُ ضرورةً أي: صوراً أو أشكالاً أو أجساماً، وعودُ الضميرِ المذكَّر على المخلوقِ المدلولِ عليه بـ«تخلقُ». ثم قال: «ولك أن تعيدَه على ما تَدُلُّ عليه الكاف من معنى المثل لأنَّ المعنى: وإذ تَخْلُق من الطينِ مثلَ هيئتِه، ولك أن تعيدَه على الكاف نفسِها فتكونَ اسماً في غيرِ الشعر» انتهى. وهذا القولُ هو عينُ ما قبله، فإنَّ الكافَ أيضاً بمعنى مِثْل، وكونُها اسماً في غير الشعرِ لم يَقُلْ به غيرُ الأخفش[٦].

[٢٩١/أ] واستشكل الناسُ / قولَ مكي المتقدم كما قَدَّمْتُ حكايتَه عن ابن عطية، ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنه بأنَّ قولَه «عائدٌ على الطائر» لا يريدُ به الطائر الذي أُضيفت إليه الهيئةُ بل الطائرُ المُصَوَّرُ، والتقدير: وإذ تخلق من الطين طائراً

(١) عبارة مكي في «المشكل» في إعرابه لآيتي آل عمران والمائدة ليس فيها هذا التحديد، وإنما أجاز عودها على الهيئة أو الطير. المشكل ١/٢٥٣؛ ١/١٤٢.
(٢) الآية ٤٩.
(٣) المحرر ٥/٢٣١.
(٤) الكشاف ١/٦٥٣.
(٥) المحرر ٥/٢٣٢.
(٦) انظر المسألة في: المغني ٢٣٩.

صورةَ الطائرِ الحقيقي فتنفخُ فيه فيكونُ طائراً حقيقياً، وأنَّ قولَه «عائدٌ على الهيئة» لا يريدُ الهيئةَ المجرورةَ بالكاف، بل الموصوفةَ بالكاف، والتقدير: وإذ تخلُق من الطينِ هيئةً مثلَ هيئة الطائر فتنفخُ فيها أي: في الموصوفة بالكافِ التي نُسِب خَلْقُها إلى عيسى. وأمَّا كونُه كيف يعودُ ضميرٌ مذكر على هيئةٍ وضميرٌ مؤنثٌ على الطائرِ لأنَّ قولَه: «ويجوز عكسُ هذا» يؤدي إلى ذلك؟ فجوابُه أنه جازَ بالتأويل، لأنه تُـؤَوَّلُ الهيئةُ بالشكل ويُـؤَوَّل الطائرُ بالهيئةِ فاستقام، وهو موضعُ تأولٍ وتأنٍّ. وقال هنا «بإذني» أربعَ مراتٍ عَقِيب أربع جمل، وفي آل عمران «بإذن الله» مرتين؛ لأنَّ هنالك موضعَ إخبارٍ فناسَبَ الإيجازَ، وهنا مقامُ تذكيرٍ بالنعمةِ والامتنانِ فناسبَ الإسهابَ؛ وقوله «بإذني» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول.

قوله: «إلا سحر» قرأ[(١)] الأخَـوان هنا وفي هـود[(٢)] وفي الصف[(٣)] «إلا ساحر» اسم فاعل، والباقون: «إلا سحرٌ» مصدراً في الجميع، والرسمُ يحتمل القراءتين، فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فتحتمل أن تكون الإشارةُ إلى ما جاءَ به من البينات أي: ما هذا الذي جاء به من الآيات الخوارقِ إلا سحرٌ، ويُحْتمل أن تكونَ الإشارةُ إلى عيسى، جَعَلُوه نفسَ السحر مبالغةً نحو: «رجلٌ عدلٌ»، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: إلا ذو سحر. وخَصَّ مكي[(٤)] هذا الوجهَ بكون المرادِ بالمشارِ إليه محمداً صلى الله عليه وسلم فقال: «ويجوزُ أن تكونَ إشارةً إلى النبـي محمد صلى الله عليه وسلم على تقديرِ حَذْفِ مضافٍ أي: إنْ هذا إلا ذو سحر». قلت: وهذا جائزٌ، والمرادُ بالمشار إليه عيسى عليه السلام، وكيف يكونُ المرادُ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم وهو لم يكن في زمنِ عيسى

(١) السبعة ٢٤٩؛ الكشف ١/٤٢١.
(٢) الآية ٧.
(٣) الآية ٦.
(٤) المشكل ١/٢٥٣.

والحواريين حتى يشيروا إليه إلا بتأويلٍ بعيد؟. وأمَّا قراءةُ الأخوين فتحتمل أن يكون «ساحر» اسم فاعل والمشارُ إليه «عيسى»، ويُحتمل أن يكونَ المرادُ به المصدرَ كقولهم: عائذاً بك وعائذاً بالله مِنْ شَرِّها، والمشارُ إليه ما جاء به عيسى من البيِّنات والإنجيل، ذَكَر ذلك مكي[1]، وتَبِعه أبو البقاء[2]، إلا أنَّ الواحدي مَنَع مِنْ ذلك فقال ـ بعد أَنْ حَكَى القراءتين ـ «وكلاهما حَسَنٌ لاستواءِ كلِّ واحدٍ منهما في أنَّ ذِكْرَه قد تقدَّم، غير أَنَّ الاختيار «سحر» لجوازِ وقوعِه على الحَدَثِ والشخص، أمَّا وقُوعه على الحدث فسهلٌ كثير، ووقُوعه على الشخصِ يريدُ ذو سحر كقوله: «ولكنَّ البِرَّ مَنْ آمن»[3] وقالوا: «إنما أنت سيرٌ» و «ما أنت إلا سيرٌ» و[4]:

١٨٤٣ـ . . . . فـإنمـا هـي إقبــالٌ وإدبـارُ

قلت: وهذا يرجِّحُ ما قَدَّمْتُه من أنه أَطْلق المصدر على الشخص مبالغةً نحو: «رجل عدل» ثم قال: «ولا يجوزُ أَنْ يُراد بساحر السحر، وقد جـاء فاعِل يراد به المصدرُ في حروفٍ ليست بالكثير نحو: «عائذاً بالله من شره» أي: عياذاً، ونحو «العافِية» ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها».

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿أن آمِنوا﴾**: في «أَنْ» وجهان، أظهرهما: أنها تفسيرية لأنها وردت بعدما هو بمعنى القول لا حروفِه. والثاني: أنها

---

(١) المشكل ١/٢٥٣.
(٢) الإملاء ١/٢٣٢.
(٣) الآية ١٧٧ من البقرة.
(٤) البيت للخنساء وهو في ديوانها ٤٨ وصدره:
تَـرْتَـعُ مـا رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَـرَتْ
والمقتضب ٣/٢٣٠؛ والخصائص ٢/٢٠٣؛ والمحتسب ٢/٤٣؛ وأمالي الشجري ١/٧١؛ وابن يعيش ١/١٤٤؛ والخزانة ١/٢٠٧.

مصدرية بتأويلٍ متكلف أي: أَوْجَبْتُ إليهم الأمر بالإيمان، وهنا قالوا «آمنَّا» ولم يُذْكر المُـؤْمَنْ به، وهناك «آمنَّا بالله»[1] فذكره، والفرق أنَّ هناك تقدَّم ذِكْرُ الله تعالى فقط فأُعيدَ المؤمَنُ به فقيل: «بالله» وهنا ذُكِر شيئان قبل ذلك وهما: «أَنْ آمِنوا بي وبرسولي» فلم يُذْكَر ليشمل المذكورين، وفيه نظرٌ. وهنا «بأنَّنا» وهناك «بأنَّا» بالحذف، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ هذا هو الأصل، وإنما جِيء هنا بالأصل لأنَّ المُـؤْمَنَ به متعدِّدٌ فناسَبَه التأكيد.

قوله: «هل يستطيع» قرأ الجمهورُ «يَسْتَطِيع» بياء الغيبة «ربك» مرفوعاً بالفاعلية، والكسائي[2]: «تَسْتطيع» بتاء الخطاب لعيسى، و«ربَّك» بالنصب على التعظيم، وقاعدتُه أنه يُدْغِم لام «هل» في أحرف منها هذا المكان، وبقراءة الكسائي قرأت عائشة، وكانت تقول: «الحواريُّونَ أعرفُ بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربك» كأنها ـ رضي الله عنها ـ نَزَّهَتْهم عن هذه المقالةِ الشنيعة أَنْ تُنْسَبَ إليهم، وبها قرأ معاذ أيضاً وعلي وابن عباس وسعيد بن جبير في آخرين، وحينئذ فقد اختلفوا في هذه القراءة: هل تحتاجُ إلى حَذْفِ مضاف أم لا؟ فجمهور المُعْربين / يقدِّرون: هل تستطيعُ سؤالَ ربك، وقال [٢٩١/ب] الفارسي[3]: «وقد يمكن أَنْ يُسْتغنى عن تقـدير «سؤالَ» على أن يكـون المعنى: هل تستطيع أن يُنَزِّل ربُّك بدعائك، فيُرَدُّ المعنى ـ ولا بد ـ إلى مقدَّر يدل عليه ما ذُكِر من اللفظ». قال الشيخ[4]: «وما قاله غيرُ ظاهرٍ لأنَّ فعلَه تعالى وإنْ كان مسبباً عن الدعاءِ فهو غيرُ مقدورٍ لعيسى». واختار أبو عبيد هذه القراءةَ قال: «لأنَّ القراءةَ الأخرى تُشْبه أن يكونَ الحواريُّون شاكِّين، وهذه لا تُوهِمُ ذلك». قلت: وهذا بناء من الناسِ على أنهم كانوا مؤمنين، وهذا هو الحقُّ.

(١) آل عمران ٥٢: «قال الحواريون نحن أنصارُ اللّـهِ آمنَّا بالله».

(٢) السبعة ٢٤٩؛ الكشف ١/٤٢٢؛ البحر ٤/٥٤.

(٣) لم أجد هذا القول للفارسي في مخطوطة «الحجة» التي عدت إليها.

(٤) البحر ٤/٥٤.

قال ابن الأنباري: «لا يجوزُ لأحد أن يَتَوَهَّم على الحواريين أنهم شَكُّوا في قدرة الله تعالى» وبهذا يَظْهَرُ أنَّ قول الزمخشري[1] أنهم ليسوا مؤمنين ليس بجيدٍ وكأنه خارقٌ للإجماع. قال ابن عطية[2]: «ولا خلاف أحفظُه أنهم كانوا مؤمنين». وأمَّا القراءةُ الأولى فلا تَدُلُّ له لأن الناس أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها: أنَّ معناه: هل يَسْهُل عليك أن تسأل ربَّك، كقولك لآخر: هل تستطيع أن تقومَ؟ وأنت تعلم استطاعته لذلك. ومنها: أنهم سألوه سؤالَ مستخبرٍ: هل يُنَزِّل أم لا، فإن كان يُنَزِّلُ فاسأله لنا. ومنها: أنَّ المعنى هل يفعلُ ذلك وهل يقع منه إجابةٌ لذلك؟ ومنه ما قيل لعبدالله بن زيد: هل تستطيعُ أن تُرِيَنِي كيف كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ أي: هل تُحِبُّ ذلك؟ وقيل: المعنى: هل يطلب ربُّك الطاعةَ من نزول المائدة؟ قال أبو شامة: «مثلُ ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم ــ وإن كان ضعيفاً ــ عن ثابت عن أنس أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عادَ أبا طالب في مرض فقال: يابنَ أخي ادعُ ربَّك الذي تعبده فيعافيَني. فقال: اللهم اشفِ عمي، فقام أبو طالب كأنما نَشِط من عِقال[3]. فقال: يابنَ أخي إنّ ربك الذي تعبدُ لَيطيعُك. قال: وأنت يا عَمَّاه لو أَطَعْتَه، أو: لئن أطعتَ اللّهَ ليطيعَنَّك أي: لَيجيبَنَّك إلى مقصودك. قلت: والذي حَسَّن ذلك المقابلةُ منه صلى الله عليه وسلم للفظِ عَمِّه كقوله: «ومَكَروا ومكرَ اللّهُ»[4] وقيل: التقدير: هل يُطيع؟ فالسينُ زائدة كقولهم: استجاب وأجاب، قال[5]:

١٨٤٤ــ وداعٍ دعا يا مَنْ يُجيب إلى النَّدى
فلم يَسْتَجِبْه عند ذاك مُجيبُ

---

(١) الكشاف ١/٦٥٤.

(٢) المحرر ٥/٢٣٥.

(٣) العقال في الأصل: هو الحبل الذي يشد به البعير.

(٤) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

وبهذه الأجوبةِ يُستغنى عن قولِ مَنْ قال: «إنَّ يستطيع زائدةٌ» والمعنى: هل يُنَزِّل ربُّك، لأنه لا يُزاد من الأفعال إلا «كان» بشرطين[1]، وشَذَّ زيادةُ غيرِها في مواضعَ عَدَدْتُها في غيرِ هذا الكتاب، على أنَّ الكوفيين يُجيزون زيادةَ بعضِ الأفعال مطلقاً، حَكَوْا: «قَعَد فلانٌ يتهكّم بي»، وأنشدوا[2]:

١٨٤٥ـ على ما قام يَشْتِمُني لئيمٌ
كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وحكى البصريون على وجه الشذوذ: «ما أصبحَ أبردَها وما أمسى أدفأَها» يعنون الدنيا.

قولُه «أَنْ يُنَزِّل» في قراءةِ الجماعة في محل نصب مفعولاً به أي: الإنزالَ. وقال أبو البقاء[3]: «والتقدير: على أن ينزِّل، أو في أن ينزِّل، ويجوزُ ألَّا يُحتاجَ إلى حرف جر على أن يكون «يَسْتطيع» بمعنى «يُطِيق». قلت: إنما احتاج إلى تقديرِ حَرْفي الجرِّ في الأول لأنه حَمَل الاستطاعةَ على الإجابة، وأمَّا قولُه أخيراً «إنَّ يستطيع بمعنى يُطِيق» فإنما يَظْهَرُ كلَّ الظهورِ على رأي الزمخشري من كونهم ليسوا بمؤمنين. وأمَّا على قراءةِ الكسائي فقالوا: هي في محلِّ نصبٍ على المفعولية بالسؤالِ المقدَّر أي: هل تستطيع أنت أن تسألَ ربَّك الإنزالَ، فيكون المصدرُ المقدرُ مضافاً لمفعوله الأول وهو «ربّك» فلمَّا حُذِفَ المصدرُ انتصب. وفيه نظرٌ من أنهم أعملوا المصدرَ مضمراً، وهو لا يجوزُ عند البصريين، يُؤَوِّلون ما ورد ظاهرُه ذلك. ويجوز أن يكونَ «أن

---

(١) كونها بلفظ الماضي وأن تقع بين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً. انظر: أوضح المسالك ١٣٠.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) الإملاء ١/٢٣٢.

ينزِّل» بدلاً من «ربكَ» بدلَ اشتمالٍ، والتقدير: هل تستطيع أي: هل تُطيق إنزالَ الله تعالى مائدةً بسبب دعائك؟ وهو وجهٌ حسن.

و «مائدةً» مفعول «يُنَزِّلُ»، والمائدة: الخِوانُ عليه طعامٌ، فإن لم يكن عليه طعامٌ فليست بمائدةٍ، هذا هو المشهور، إلا أن الراغب[1] قال: «والمائدةُ: الطبقُ الذي عليه طعام، ويقال لكل واحدٍ منها مائدةٌ» وهو مخالِفٌ لما عليه المُعْظَمُ، وهذه المسألة لها نظائرُ في اللغة، لا يقال للخِوان مائدةٌ إلا وعليه طعامٌ وإلا فهو خِوان، ولا يِقال كأسٌ إلا وفيها خَمْرٌ وإلا فهي قَدَحٌ، ولا يقال ذَنوب[2] وسَجْل إلا وفيه ماء، وإلا فهو دَلْو، ولا يقال جِراب إلا وهو مدبوغٌ وإلا فهو إهاب، ولا قَلَمٌ إلا وهو مَبْرِيٌّ وإلا فهو أنبوب. واختلف [٢٩٢/أ] اللغويون / في اشتقاقها فقال الزجاج[3]: «هي من مادَ يَميدُ إذا تحرك، ومنه قوله: «رواسِيَ أَنْ تَميدَ بهم»[4] ومنه: مَيْدُ البحر» وهو ما يُصيب راكبَه، فكأنها تَميد بما عليها من الطعام، قال: «وهي فاعِلة على الأصل». وقال أبو عبيد[5]: «هي فاعلة بمعنى مَفْعولة مشتقةٌ من مادَهُ بمعنى أعطاه، وامتادَهُ بمعنى استعطاهُ فهي بمعنى مَفْعولة» قال: «كعِيشة راضِية» وأصلُها أنها مِيدَ بها صاحبُها أي: أُعْطِيها، والعربُ تقول: ما دَني فلان يَميدني إذا أحسنَ إليَّ وأعطاني» وقال أبو بكر بن الأنباري[6]: «سُمِّيت مائدةً لأنها غياثٌ وعطاءٌ، من قولِ العرب: مادَ فلانٌ فلاناً إذا أَحْسَنَ إليه، وأنشدَ[7]:

(١) المفردات ٤٩٨.
(٢) الذنوب: الدلو، وكذا السجل.
(٣) معاني القرآن ٢٤٣/٢.
(٤) الآية ٣١ من الأنبياء.
(٥) نسبة هذا النص لأبي عبيد فيها نظر، وأرجح أن تكون لأبي عبيدة لأنه ورد في كتابه مجاز القرآن ١٨٢/١ وكذا في اللسان ميد والزاهر ٤٧٧/١ منسوباً لأبي عبيدة.
(٦) الزاهر ٤٧٧/١.
(٧) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ٤٠ وقبله:
تُهدي رؤوس المترفين الأنداذْ

١٨٤٦ـ إلى أميـرِ المؤمنينَ المُمْتـادْ

أي: المُحْسِنُ لرعيَّته، وهي فاعِلَة من المَيْد بمعنى مُعْطِية فهو قريب من قولِ أبـي عبيد في الاشتقـاق، إلا أنَّها عنـده بمعنى فاعِلة على بـابها. وابنُ قتيبة وافق أبا عبيد في كونها بمعنى مفعولة، قال: «لأنها يُمادُ بها الآكلون أي يُعْطَوْنها». وقيل: هي من المَيْد وهو الميل، وهذا هو معنى قول الزجاج. قوله: «من السماء» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، وأَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «مائدة» أي: مائدةً كائنةً من السماء أي: نازلةً منها.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿تكونُ لنا عِيداً﴾**: في «تكون» ضمير يعود على «مائدة» هو اسمُها، وفي الخبرِ احتمالان، أظهرُهما: أنه عيد، و «لنا» فيه وجهان أحدهما: أنه حال من «عيدا» لأنها صفة له في الأصل، والثاني: أنها حال من ضمير «تكون» عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالَها في الحال. والوجه الثاني: أنَّ «لنا» هو الخبر، و «عيداً» حال: إمَّا من ضمير «تكونُ» عند مَنْ يرى ذلك، وإمَّا من الضمير في «لنا» لأنه وقعَ خبراً فتحمَّل ضميراً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لمائدة.

وقرأ عبدالله: تَكُنْ»[1] بالجزم على جواب الأمر في قوله: «أَنْزل». قال الزمخشري[2]: «وهما نظير «يَرِثُني ويرث»[3] يريد قوله تعالى: «فهب لي من لدنك ولياً يرثني» بالرفع صفةً، وبالجزم جـواباً، ولكنْ القـراءتان هنـاك متواترتان، والجزمُ هنا في الشاذ.

= وهو في مجاز القرآن ١/١٨٣؛ الطبري ١١/٢٢٣؛ والقرطبي ٦/٣٦٧؛ والمحرر ٥/٢٣٥ واللسان: «ميد»؛ والزاهر ١/٤٧٧.

(١) كتبها في الشواذ ٣٦ بالتاء، وكتبها في البحر ٤/٥٦ بالياء أي: يكن يوم نزولها عيداً.

(٢) الكشاف ١/٦٥٥.

(٣) الآية ٦ من مريم، وقرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم في الفعلين، وقرأ الباقون برفعهما. انظر: السبعة ٤٠٧.

والعِيد مشتق من العَوْد لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعرابي. وقال ابن الأنباري[١]: «النحويون يقولون: يوم العيد، لأنه يعود بالفرح والسرور، وعند العرب لأنه يعود بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليك في وقت فهو عِيد، حتى قالوا للطَّيْفِ عِيد» قال الأعشى[٢]:

١٨٤٧ـ فواكبدي من لاعجِ الحُبِّ والهَوَىٰ
إذا اعتاد قَلْبي من أُمَيْمَةَ عيدُها

أي: طيفُها، وقال تأبَّط شراً[٣]:

١٨٤٨ـ يا عيدُ ما لكَ مِنْ شوقٍ وإيراقِ

وقال[٤]:

١٨٤٩ـ عادَ قلبي من الطويلةِ عِيدُ

وقال الراغب[٥]: «والعيدُ حالةٌ تعاودُ الإنسانَ، والعائدة: كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء، ومنه «العَوْدُ» للبعيرِ المسنِّ: إمَّا لمعاودته السيرَ والعملَ فهو بمعنى فاعِل، وإمَّا لمعاودةِ السنين إياه ومَرِّها عليه فهو بمعنى مفعول، قال امرؤالقيس[٦]:

---

(١) الزاهر له ١/٣٩٤.
(٢) لم أقف عليه ولم أجده في ديوانه.
(٣) عجزه:
ومَرِّ طَيْفٍ على الأهوال طَرَّاقِ
وهو في المفضليات ٢٧؛ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٧٣؛ والزاهر ١/٣٩٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وعجزه: واعتراني من حُبِّها تسهيدُ. وهو في الزاهر ١/٣٩٤ واللسان «عود».
(٥) المفردات ٣٦٤.
(٦) تقدم برقم ١٠٨٨.

١٨٥٠ـ عـلى لاحِـبٍ لا يُـهْـتَـدى بـمـنـارِه
إذا سـافَـه العَـوْدُ النبـاطِيُّ جَـرْجَـرا

وصَغَّروه على «عُيَيْد» وكَسَّروه على «أعياد»، وكانَ القياسُ عُوَيْد وأَعْواد، لزوالِ موجبِ قَلْبِ الواوِ ياءً، لأنها إنماقُلِبت لسكونِها بعد كسرةٍ كـ«ميزان»، وإنما فَعَلوا ذلك قالوا: فرقاً بينَه وبين عودِ الخشب.

قوله: «لأوَّلِنا وآخِرِنا» فيه وجهان أحدُهما: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه وقعَ صفةً لـ«عيداً». الثاني: أنه بدلٌ من «نا» في «لنا»، قال الزمخشري[1]: «لأولنا وآخرنا» بدلٌ من «لنا» بتكريرِ العاملِ» ثم قال: «وقرأ زيد بن ثابت والجحدري: لِأُولانا وأُخْرانا[2]، والتأنيثُ على معنى الأمة». وخَصَّص أبو البقاء[3] كلَّ وجه بشيء وذلك أنه قال: «فأمَّا «لأولنا وآخرنا» فإذا جعلت «لنا» خبراً أو حالاً من فاعل «تكون» فهو صفةٌ لـ«عيداً»، وإن جعلت «لنا» صفة لـ «عيد» كان «لأولنا» بدلاً من الضمير المجرور بإعادة الجارِّ». قلت: إنما فعل ذلك لأنه إذا جعل «لنا» خبراً كان «عيداً» حالاً، وإن جعله حالاً كان «عيداً» / خبراً، فعلى التقديرين لا يمكنُه جَعْلُ «لأولنا» بدلاً من «لنا» لئلا يلزَم [٢٩٢/ب] الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه: إمَّا بالحال وإما بالخبر وهو«عيد»، بخلافِ ما إذا جُعِل «لنا» صفةً لـ«عيد»، هذا الذي يظهر في تخصيصِه ذلك بذلك، ولكن يُقال: قولُه «فإنْ جعلت لنا صفة لعيداً كان لأولنا بدلاً» مُشْكل أيضاً، لأنَّ الفصلَ فيه موجود، لا سيما أنَّ قولَه لا يُحْمل على ظاهره لأنَّ «لنا» ليس صفةً بل هو حالٌ مقدمة، ولكنه نظر إلى الأصل، وأنَّ التقدير: عيداً لنا لأوَّلنا،

---

(١) الكشاف ١/٦٥٥.

(٢) الشواذ ٣٦؛ البحر ٣/٥٦.

(٣) الإملاء ١/٢٣٢.

فكأنه لا فصلَ، والظاهرُ جوازُ البدل، والفصلُ بالخبر أو الحال لا يَضُرُّ لأنه من تمامِه فليس بأجنبي.

واعلم[1] أن البدلَ من ضميرِ الحاضر سواءً كان متكلماً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهورِ البصريين في بدلِ الكل من الكلّ لو قلت: «قمتُ زيدٌ» يعني نفسَك، و«ضربتُك عَمْراً» لم يَجُزْ، قالوا: لأنَّ البدلَ إنما يؤتى به للبيانِ غالباً، والحاضرُ متميِّزٌ بنفسِه فلا فائدةَ في البدلِ منه، وهذا يَقْرُبُ من تعليلِهم في منعِ وصفِه. وأجازَ الأخفشُ ذلك مطلقاً مستدِلاً بظاهر هذه الآية وبقوله[2]:

١٨٥١ـ أنـا سـيفُ العشيـرةِ فـاعـرِفـوني
حُـمَـيْـداً قـد تَـذَرَّيْـتُ الـسِّـنـامـا

فـ «حُمَيْداً» بدل من ياء اعرفوني، وقولِ الآخر[3]:

١٨٥٢ـ وشوهاءَ تَغْدو بـي إلى صارخ الـوغىٰ
بمُسْتَلْئِمٍ مثـلِ الـفنيق المُـدَجَّـلِ

وقـولـه[4]:

١٨٥٣ـ بـكم قـريشٍ كُـفينـا كُـلَّ مُعْضِلَةٍ
وأَمَّ نهـجَ الهُـدىٰ مَنْ كـان ضِلِّيـلا

وفي الحديث: «أتينا النبـيَّ صلى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعريين»[5]

---

(١) انظر المسألة في: المقتضب ٢٩٦/٤؛ الكافية ٣٤١/١ وكان المؤلف قد بحث هذه المسألة في إعرابه للآية ١٩٥ من آل عمران.
(٢) تقدم برقم ١٠٤٢.
(٣) تقدم برقم ١٥١٨، والشاهد إبدالُ الظاهر «بمستلئم» من ضمير الحاضر «بي».
(٤) تقدم برقم ١٥١٧.
(٥) رواه البخاري في: الذبائح (الفتح) ٦٤٥/٩ برواية: «إني أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفرٍ من الأشعريين».

والبصريون يُـؤَوِّلون جميع ذلك، أمَّا الآية الكريمة فعلى ما تقدم في الوجه الأول، وأما «حُمَيْداً» فمنصوب على الاختصاص، وأمَّا «بمُسْتلئم» فمن باب التجريد وهو شيءٌ يعرفه أهلُ البيان، يعني أنه جَرَّد من نفسه ذاتاً متصفةً بكذا، وأمَّا «قريش» فالروايةُ بالرفعِ على أنه منادى نُوِّن ضرورةً كقوله[1]:

١٨٥٤ـ سلامُ اللَّهِ يا مطرٌ عليها
وليسَ عليك يا مطرُ السَّلامُ

وأمَّا «نفرٌ» فخبر مبتدأ مضمر أي: نحن، ومنع ذلك بعضُهم إلا أَنْ يُفيدَ البدلُ توكيداً وإحاطةَ شمولٍ فيجوزُ، واستدلَّ بهذه الآيةِ وبقول الآخر[2]:

١٨٥٥ـ فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مقامِنا
ثلاثتِنا حتى أُزيروا المَنائِيَا

بجر «ثلاثتنا» بدلاً من «نا»، ولا حُجَّة فيه لأنَّ «ثلاثتنا» توكيدٌ جارٍ مَجْرى «كل».

آ. (١١٣) وقرأ الجمهور: ﴿ونَعْلَمَ﴾: و «نكون» بنون المتكلم مبنياً للفاعل، وقرأ[3] ابن جبير ـ فيما نقله عنه ابن عطية[4] ـ «وتُعْلَم» بضم التاء على أنه مبني للمفعول، والضميرُ عائدٌ على القلوب أي: وتُعْلَمَ قلوبُنا، ونُقل عنه «ونُعْلَم» بالنون مبنياً للمفعول، وقرىء: «ويُعْلم»[5] بالياء مبنياً

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٩؛ ومجالس ثعلب ٧٤/١؛ والأزهية ١٧٣؛ وأمالي الشجري ٤٣١/١؛ وأمالي الزجاجي ٨١؛ والإنصاف ٣١١؛ والخزانة ٢٩٤/١.
(٢) تقدم برقم ١٥١٦.
(٣) الشواذ ٣٦؛ البحر ٥٥/٤.
(٤) المحرر ٢٣٦/٥ وفي مطبوعته أن القراءة بالياء.
(٥) وهي قراءة سعيد بن المسيب كما في الشواذ ٣٦.

للمفعول، والقائمُ مقام الفاعل[1]: «أَنْ قد صدقتنا» أي: ويُعْلَمَ صِدْقُك لنا، ولا يجوز أن يكونَ الفعلُ في هذه القراءةِ مسنداً لضميرِ القلوب لأنه جارٍ مَجْرى المؤنثِ المجازي، ولا يجوزُ تذكيرُ فعلِ ضميره. وقرأ الأعمش: «وتَعْلَمَ» بتاء والفعل مبني للفاعل، وهو ضمير القلوب، ولا يجوزُ أن تكونَ التاءُ للخطاب لفسادِ المعنى، ورُوي: «وتِعْلَمَ»[2] بكسر حرف المضارعة، والمعنى على ما تقدَّم. وقُرِىء: «وتَكون» بالتاء والضمير للقلوب.

و «أَنْ» في «أَنْ قد صَدَقْتَنا» مخففةٌ واسمُها محذوفٌ، و «قد» فاصلةٌ لأنَّ الجملة الواقعةَ خبراً لها فعليةٌ متصرفةٌ غيرُ دعاءٍ، وقد عَرَفْتَ ذلك مما تقدم في قوله: «أَنْ لا تكونُ فتنةٌ»[3]، و «أن» وما بعدها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو مسدَّ الأول فقط والثاني محذوف. و «عليها» متعلقٌ بمحذوف يَدُلُّ عليه «الشاهدين»، ولا يتعلَّقُ بما بعده لأن «أل» لا يَعْمل ما بعدَها فيما قبلَها عند الجمهورِ، ومَنْ يُجيز ذلك يقول: «هو متعلقٌ بالشاهدين، قُدِّم للفواصل». وأجاز الزمخشري[4] أن تكونَ «عليها» حالاً فإنه قال: «أو نكونُ من الشاهدين لله بالوحدانية ولك بالنبوةِ عاكفين عليها، على أن «عليها» في موضع الحال» قلت: قوله «عاكفين» تفسيرُ معنىً؛ لأنه لا يُضْمر في هذه الأماكن إلا الأكوانُ المطلقة، وبهذا الذي قلته لا يَرِد عليه ما قاله الشيخ[5] فإنه غاب عليه ذلك، وجعله متناقضاً من حيث إنه لَمَّا علَّقه بـ «عاكفين» كان غير حال؛ لأنه إذا كان حالاً تعلَّق بكون مطلق، ولا أدري ما معنى التناقض وكيف يَتَحَمَّلُ عليه إلى هذا الحَدِّ؟.

---

(١) الأصل: «المفعول» وهو سهو.
(٢) وهي رواية عن الأعمش كما في الشواذ ٣٦.
(٣) الآية ٧١ من المائدة.
(٤) الكشاف ١/٦٥٤.
(٥) البحر ٤/٥٦.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿وآيةً﴾**: عطف على «عيداً»، و«منك» صفتها. وقرأ اليماني[١]: «وإنَّه» بـ«إنَّ» المشددة، والضمير: إما للعيد وإما للإنزال.

آ. (١١٥) وقرأ نافع وابن عامر وعاصم[٢]: ﴿مُنَزِّلُها﴾: بالتشديد، فقيل: إنَّ أَنْزَل ونَزَّل بمعنى، وقد تقدم تحقيق ذلك /. وقيل: [٢٩٣/أ] التشديد للتكثير، ففي التفسير أنها نَزَلت مراتٍ متعددة، وأما نُنَزِّلُ فقُدِّم تحقيق الخلاف فيه.

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿بعدُ﴾**: متعلق بـ«يكفر»، وبُني لقَطْعِه عن الإضافة، إذ الأصل: بعد الإنزالِ. و«منكم» متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حال من فاعل «يَكْفُرْ». وقوله: «عذاباً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه اسمُ مصدرٍ بمعنى التعذيب، أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد نحو: «عطاء ونبات» لـ«أعطى» و«أنبت»، وانتصابُه على المصدرية بالتقديرين المذكورين. والثاني ـ أجازه أبو البقاء[٣] ـ: أن يكون مفعولاً به على السَّعَة، يعني جَعَلَ الحَدَثَ مفعولاً به مبالغةً، وحينئذ يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به، والمنصوبُ على التشبيه بالمفعولِ به عند النحاة ثلاثةُ أنواع: معمولُ الصفةِ المشبهة، والمصدرُ، والظرفُ المتسع فيهما، أمَّا المصدرُ فكما تقدَّم، وأمَّا الظرفُ فنحو: «يوم الجمعة صُمتُه»، ومنه قوله[٤]:

١٨٥٦ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامراً
قليلٌ سوى الطعنِ النِّهالِ نوافِلُهْ

---

(١) الشواذ ٣٦.
(٢) السبعة ٢٥٠؛ الكشاف ١/٤٢٣.
(٣) الإملاء ١/٢٣٣.
(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

قال الزمخشري[1]: «ولو أُريد بالعذاب ما يُعَذَّب به لكان لا بد من الباء» قلت: إنما قال ذلك لأنَّ إطلاقَ العذاب على ما يُعَذَّب به كثير، فخاف أن يُتوهَّم ذلك، وليس لقائلٍ أن يقولَ: كان الأصلُ: بعذاب، ثم حَذَفَ الحرف فانتصب المجرورُ به، لأنَّ ذلكَ لم يَطَّرِدْ إلاَّ مع «أَنْ» و«أَنَّ» بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ.

قوله: «لا أعذِّبُه» الهاءُ فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها عائدة على «عذاب» الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب، التقدير: فإني أعذِّبه تعذيباً لا أعذِّبُ مثلَ ذلك التعذيب أحداً، والجملة في محلِّ نصب صفة لـ«عذاباً» وهذا وجه سالم من تَكَلُّفٍ ستراه في غيره. ولَمَّا ذكر أبو البقاء[2] هذا الوجه ـ أعني عودَها على «عذاباً» المتقدم ـ قال: «وفيه على هذا وجهان، أحدُهما: على حَذْفِ حرف الجر، أي: لا أعذب به أحداً، والثاني: أنه مفعولٌ به على السَّعة. قلت: أمَّا قوله «حُذِف الحرف» فقد عرفت أنه لا يجوز إلا فيما استثني. الثاني من أوجه الهاء: أنها تعود على «مَن» المتقدمة في قوله: «فَمَنْ يكفرْ» والمعنى: لا أعذِّبُ مثلَ عذاب الكافر أحداً، ولا بد من تقدير هذين المضافين ليصِحَّ المعنى. قال أبو البقاء[3] في هذا الوجه: «وفي الكلام حذفٌ أي: لا أعذب الكافر أي: مثل الكافر، أي: مثل عذاب الكافر». الثالث: أنها ضمير المصدر المؤكد نحو: «ظَنَنْتُهُ زيداً قائماً» ولَمَّا ذكر أبو البقاء[4] هذا الوجهَ اعترض على نفسِه فقال: «فإنْ قلت: «لا أعذِّبه» صفةٌ لـ«عذاب»، وعلى هذا التقدير لا يعودُ من الصفة على الموصوف شيءٌ. قيل: إنَّ الثاني لما كان واقعاً موقعَ المصدرِ والمصدرُ جنس و«عذاباً» نكرةٌ كان الأول داخلاً في

(١) الكشاف ١/٦٥٥.
(٢) الإملاء ١/٢٣٣.
(٣) الإملاء ١/٢٣٣.
(٤) الإملاء ١/٢٣٣.

الثاني، والثاني مشتملٌ على الأول وهو مثل: «زيد نعم الرجل» انتهى، فجعل الرابطَ العمومَ، وهذا الذي ذكره من أنَّ الربط بالعموم إنما ذكره النحويون في الجملةِ الواقعةِ خبراً لمبتدأ، ولذلك نَظَّره أبو البقاء بـ «زيد نِعْم الرجل» وهذا لا ينبغي أن يُقاسَ عليه، لأن الربطَ يحصُل في الخبر بأشياءَ لا تجوز في الجملة الواقعةِ صفةً، وهذا منها، ثم هذا الاعتراضُ الذي ذَكَره واردٌ عليه في الوجه الثاني؛ فإنَّ الجملة صفة لـ «عذاباً» وليس فيها ضميرٌ، فإنْ قيل: ليست هناك بصفةٍ، قيل: يفسد المعنى بتقدير الاستئناف، وعلى تقديرِ صحته فلتكنْ هنا أيضاً مستأنفةً. و«أحداً» منصوبٌ على المفعول الصريحِ. و«من العالمين» صفةٌ لـ «أحداً» فيتعلَّق بمحذوف.

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿وإذ قال الله﴾**: هل هذا القولُ وقعَ وانقضَى أو سيقع يومَ القيامة؟ قولان للناس، فقال بعضُهم: لَمَّا رفعه إليه قال له ذلك، وعلى هذا فـ «إذ» و«قال» على موضوعهما من المُضِيِّ وهو الظاهر. وقال بعضُهم: سيقولُه له يوم القيامة، وعلى هذا فـ «إذ» بمعنى «إذا»، و«قال» بمعنى «يقول»، وكونُها بمعنى «إذا» أهونُ من قول أبي عُبيد[1] إنها زائدة؛ لأنَّ زيادةَ الأسماء ليست بالسهلة.

قوله: «أأنت قُلْتَ» دَخَلَتِ الهمزةُ على المبتدأ لفائدةٍ ذكرها أهل البيان وهو: أن الفعلَ إذا عُلِم وجودُه وشُكَّ / في نسبته إلى شخص أُولِي الاسمُ [٢٩٣/ب]
المشكوكُ في نسبة الفعل إليه للهمزة فيقال: «أأنت ضرب زيداً» فَضَرْبُ زيدٍ قد صدر في الوجود وإنما شُكَّ في نسبته إلى المخاطب، وإنْ شُكَّ في أصل وقوع الفعل أُولِي الفعلُ للهمزة فيقال: «أضربْتَ زيداً» لم تَقْطَعْ بوقوعِ الضرب بل شَكَكْتَ فيه، والحاصل: أنَّ الهمزةَ يليها المشكوك فيه، جئنا إلى الآية الكريمة فالاستفهامُ فيها يُراد به التقريعُ والتوبيخُ بغيرِ عيسى عليه السلام

(١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/١٨٣، وقد يكون أبو عبيد قد ذهب هذا المذهب.

وهم المتَّخذون له ولأمه الهين، دَخَل على المبتدأ لهذا المعنى الذي قد ذكرته، لأن الاتخاذَ قد وقع ولا بد. واللام في «للناس» للتبليغ فقط، و «واتخذوني» يجوز أن تكون بمعنى «صَيَّر» فتتعدَّىٰ لاثنين ثانيهما «إلهين»، وأن تكونَ المتعدية لواحد فـ «إلهين» حالٌ. و «من دون الله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالاتخاذ. وأجاز أبو البقاء[1] ـ وبه بدأ ـ أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «إلَهين».

قوله: «سبحانَك» أي: تنزيهاً، وتقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[2] مشبعاً، ومتعلَّقُه هنا محذوفٌ فقدَّره الزمخشري[3]: «سبحانك من أن يكونَ لك شريكٌ» وقَدَّره ابن عطية[4]: «عن أَنْ يُقال هذا وينطق به» ورجَّحه الشيخ[5] لقوله بعد: «ما يكونُ لي أَنْ أقولَ». قوله: «أن أقولَ» في محلٍّ رفع لأنه اسمُ «يكون»، والخبرُ في الجار قبله، أي: ما ينبغي لي قولُ كذا. و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفة، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ، فإنّ «ما» منصوبةٌ بـ «أقول» نصبَ المفعول به لأنها متضمنةٌ لجملة فهو نظيرُ «قلت كلاماً»، وعلى هذا فلا يُحتاج أن يُؤَوَّل «أقول» بمعنى أَدَّعِي أو أذكر، كما فعله أبو البقاء[6]. وفي «ليس» ضميرٌ يعودُ على ما هو اسمُها، وفي خبرِها وجهان، أحدهما: أنه «لي» أي: ما ليس مستقراً لي وثابتاً. وأمَّا «بحق» على هذا ففيه ثلاثةُ أوجه، ذكر أبو البقاء[7] منها وجهين، أحدُهما: أنه حالٌ من الضمير في «لي» قال: «والثاني: أن يكونَ مفعولاً به

(١) الإملاء ١/٢٣٣.
(٢) الآية ٣٢.
(٣) الكشاف ١/٦٥٥.
(٤) لم أجد في «المحرر» هذا القول في هذا الموضع.
(٥) البحر ٤/٥٨.
(٦) الإملاء ١/٢٣٣.
(٧) الإملاء ١/٢٣٣.

تقديره: ما ليسَ يَثْبُتُ لي بسببِ حق، فالباءُ متعلقةٌ بـالفعلِ المحـذوف لا بنفسِ الجارِّ، لأنَّ المعاني لا تعمل في المفعول به». قلت: وهذا ليس بجيدٍ لأنه قَدَّر متعلَّق الخبرِ كوناً مقيداً ثم حَذَفه وأبقى معموله. الوجه الثالث: أنَّ قوله «بحق» متعلقٌ بقوله: «عَلِمْتَه» ويكون الوقف على هذا على قوله «لي» والمعنى: فقد عَلِمْتَه بحق. وقد رُدَّ هذا بأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وهذا لا ينبغي أن يُكتفى به في ردِّ هذا، بل الذي منع من ذلك أنَّ معمولَ الشرطِ أو جوابِه لا يتقدَّم على أداة الشرط لا سيما والمرويُّ عن الأئمة القُرَّاء الوقفُ على «بحق»، ويَبْتدئون بـ «إنْ كنت قلتُه» وهذا مَرْوِيٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [فوجَبَ اتِّباعه](١). والوجهُ الثاني في خبرِ «ليس» أنه «بحق»، وعلى هذا ففي «لي» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه «يتبين» كما في قولهم: «سُقْياً له» أي: فيتعلَّقُ بمحذوف، والثاني: أنه حال من «بحق»، لأنه لو تأخَّر لكانَ صفةً له، قال أبو البقاء(٢): «وهذا يُخَرَّج على قولِ مَنْ يجوِّزُ تقديمَ حالِ المجرور عليه» قلت: قد تقدم لك خلافُ الناسِ فيه وما أوردوه من الشواهدِ، وفيـه أيضاً تقـديمُ الحال على عـامِلها المعنـوي، فإنَّ «بحق» هو العاملُ إذ «ليس» لا يجوز أن تعملَ في شيء، وإنْ قلنا: إنَّ «كان» أختها قد تعمل لأن «ليس» لا حدَثَ لها بالإجماع. والثالث: أنه متعلِّقٌ بنفسِ «حق» لأنَّ الباءَ زائدةٌ، وحَقّ بمعنى مُسْتحق أي: ما ليس مستحِقّاً لي.

قوله: «إنْ كنتُ»: «كنت» وإن كانت ماضية اللفظ فهي مستقبلة في المعنى، والتقدير: إن تَصِحَّ دعواي لِـما ذُكر، وقَدَّره الفارسي بقوله: «إن أكن الآن قلتُه فيما مضى» لأنَّ الشرطَ والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل». وقولُه: «فقـد عَلِمْتَه» أي: فقـد تبيَّن وظهرَ عِلمُـك بـه كقـولـه: «فصـدَقَتْ»(٣)

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الإملاء ١/٢٣٣.

(٣) الآية ٢٦ من يوسف: «إنْ كان قميصه قُدَّ من قُبُل فصدقَتْ».

و «فَكَذَبَتْ»[1] و «فَكُبَّت وجوهُهم في النار»[2].

قوله: «تعلمُ ما في نفسي» هذه لا يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، لأنَّ العرفان كما قَدَّمْتُه يستدعي سَبْقَ جهل، أو يُقْتَصَرُ به على معرفةِ الذات دونَ أحوالها حَسْبَ ما قاله الناس، فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، أي: تعلمُ ما في نفسي كائناً وموجَداً على حقيقتِه لا يَخْفَى عليك منه شيءٌ، وأمَّا: «ولا أعلم» فهي وإنْ كان يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، إلا أنها لَـمَّا صارَتْ مقابلةً لما قبلها ينبغي أن [٢٩٤/أ] يكونَ مثلَها، والمرادُ بالنفسِ هنا على ما قاله الزجاج[3] / أنها تُطْلَقُ ويُراد بها حقيقةُ الشيء، والمعنى في قوله «تعلم ما في نفسي» إلى آخره واضحٌ. وقال: «المعنى: تعلمُ ما أُخْفيه من سِرِّي وغيبي، أي: ما غابَ ولم أُظْهِرْه، ولا أعلمُ ما تُخْفِيه أنت ولا تُطْلِعُنا عليه، فذكر النفس مقابلةً وازدواجاً، وهذا منتزع من قول ابن عباس، وعليه حام الزمخشري[4] فإنه قال: «تعلمُ معلومي ولا أعلمُ معلومَك»، وأتى بقوله: «ما في نفسك» على جهةِ المقابلةِ والتشاكلِ لقوله: «ما في نفسي» فهو كقوله: «ومَكَروا ومكر الله»[5]، وكقوله: «إنما نحن مستهزئون، الله يَسْتهزِىء بهم»[6].

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿إلا ما أَمَرْتَني﴾**: هذا استثناءٌ مفرغ فإنَّ «ما» منصوبةٌ بالقول؛ لأنها وما في حَيِّزها في تأويلِ مقول. وقَدَّر أبو البقاء[7] القولَ بمعنى الذكرِ والتأديةِ. و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً.

---

(١) الآية ٢٧ من يوسف: «وإنْ كان قميصه قُدَّ من دُبُر فكذبَتْ».
(٢) الآية ٩٠ من النمل: «ومَنْ جاء بالسيئة فكُبّت. . .».
(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٥.
(٤) الكشاف ١/٦٥٥.
(٥) الآية ٥٤ من آل عمران.
(٦) الآية ١٤ ـ ١٥ من البقرة.
(٧) الإملاء ١/٢٣٣.

قوله: «أَنِ اعبُدوا» في «أَنْ» سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها مصدرية في محلٍّ جر على البدل من الهاء في «به» والتقديرُ: ما قلتُ إلا ما أمرتَني بأن اعبدوا، وهذا الوجهُ سيأتي عليه اعتراض. والثاني: أنها في محلٍّ نصبٍ بإضمار «أعني»، أي: إنه فَسَّر ذلك المأمورَ به. والثالث: أنه في محلٍّ نصب على البدل من محلٍّ «به» في «ما أمرتني به» لأن محلَّ المجرور نصب. والرابع: أن موضعَها رفعٌ على إضمار مبتدأ وهو قريبٌ في المعنى من النصب على البدلِ. الخامس: أنها في محل جر لأنها عطف بيان على الهاء في به، السادس: أنها بدلٌ من «ما» نفسِها أي: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا. السابع: أنَّ «أَنْ» تفسيرية، أجازه ابن عطية[1] والحوفي ومكي[2]. وممن ذهب إلى جواز أَنَّ «أَنْ» بدلٌ مِنْ «ما» فتكونُ منصوبةَ المحلِّ أو مِن الهاء فتكونُ مجرورتَه أبو إسحق[3] الزجاج، وأجاز أيضاً أن تكونَ تفسيريةً لا محلَّ لها. وهذه الأوجهُ قد منع بعضَها الزمخشري[4]، وأبو البقاء[5] منع منها وجهاً واحداً وهو أن تكون تفسيرية، أما الزمخشري فإنه منع أن تكون تفسيرية إلا بتأويل ذكره وسيأتي، وبدلاً من «ما» أو من الهاء في «به». قال ـ رحمه الله ـ: «أنْ» في قوله: «أَن اعبدوا الله» إنْ جَعَلْتَها مفسرةً لم يكن لها بُدٌّ من مفسِّر، والمفسَّر: إما أن يكون فعل القول أو فعل الأمر، وكلاهما لا وجهَ له: أما فعل القول فلأنه يُحْكى بعده الجمل ولا يَتوسَّط بينه وبين محكيِّه حرفُ تفسير، وأما فعل الأمر فمستنِدٌ إلى ضمير الله عز وجل، فلو فَسَّرْتَه بـ «اعبدوا الله ربـي وربكم» لم يستقم لأن الله لا يقول: اعبدوا الله ربـي وربكم، وإنْ جَعَلْتَها بدلاً لم يخلُ

---

(١) المحرر ٥/٢٤٠.

(٢) المشكل ١/٢٥٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٦.

(٤) الكشاف ١/٦٥٦.

(٥) الإملاء ١/٢٣٣.

مِنْ أَنْ تجعلَها بدلاً من «ما» في «ما أمرتني به» أو من الهاء في «به»، وكلاهُما غيرُ مستقيم؛ لأنَّ البدلَ هو الذي يقوم مقامَ المبدلِ منه، ولا يُقال: ما قلتُ لهم إلا أَنِ اعبدوا الله، أي: ما قلتُ لهم إلا عبادتَه لأنَّ العبادةَ لا تقال، وكذلك لو جَعَلْتَها بدلاً من الهاء، لأنك لو أَقَمْتَ «أن اعبـدوا» مُقامَ الهاء فقلت: إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله لبقي الموصولُ بغير راجعٍ إليه من صلتِه، فإن قلت: كيف تصنع؟ قلت: يُحْمل فعلُ القول على معناه، لأنَّ معنى «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به»: ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به، حتى يستقيمَ تفسيره بـ «أن اعبدوا الله ربـي وربكم»، ويجوزُ أن تكونَ «أَنْ» موصولةً عطفاً على بيانِ الهاء[1] لا بدلاً.

وتعقَّب عليه الشيخ[2] كلامَه فقال: «أمَّا قولَه «وأمَّا فعلُ الأمر إلى آخر المنع وقوله: «لأنَّ الله لا يقول اعبدوا الله ربـي وربكم» فإنما لم يستقمْ لأنه جَعَلَ الجملةَ وما بعدها مضمومةً إلى فعلِ الأمر، ويستقيم أن يكونَ فعلُ الأمر مفسَّراً بقوله: «اعبدوا الله» ويكون «ربـي وربكم» من كلام عيسى على إضمار «أعني» أي: «أعني ربـي وربكم»، لا على الصفة التي فَهِمها الزمخشري فلم يستقم ذلك عندَه، وأمَّا قولُه: «لأنّ العبادة لا تُقال» فصحيحٌ، لكن يَصِحُّ ذلك على حَذْفِ مضاف أي: ما قلت لهم إلا القولَ الذي أمرتني به قولَ عبادة الله أي: القولَ المتضمن عبادة الله، وأمَّا قولُه «لبقي الموصول بغير راجع إليه من صلته» فلا يلزمُ في كل بدل أن يَحُلَّ محلَّ المبدل منه، / ألا ترى إلى [٢٩٤/ب]
تجويز النحـويين: «زيد مـررت به أبـي عبـدِالله» ولو قلت: «زيـدٌ مررت بأبـي عبدالله» لم يجز[3] إلا على رأي الأخفش. وأما قولُه «عطفاً على بيان

---

(١) عبارة الكشاف: «عطف بيان للهاء» وكلاهما واحد.

(٢) البحر ٤/٦١.

(٣) لأن جملة الخبر ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ.

الهاء» ففيه بُعْد، لأن عطفَ البيانِ أكثرُه بالجوامدِ الأعلام . وما اختاره الزمخشري[١] وجَوَّزه غيرُه لا يَصِحُّ، لأنها جاءت بعد «إلا»، وكلُّ ما كان بعد «إلا» المستثنى بها فلا بُدَّ أن يكونَ له موضعٌ من الإعراب، و «أن» التفسيرية لا موضعَ لها من الإعراب». انتهى.

قلت: أمَّا قوله: «إنَّ ربي وربكم من كلام عيسى» ففي غايةِ ما يكون من البُعْد عن الأفهام، وكيف يَفْهم ذلك الزمخشري والسياق والمعنى يقودان إلى أنَّ «ربي» تابعٌ للجلالة؟، لا يتبادر للذهن ـ بل لا يُقْبل ـ إلا ذلك، وهذا أشدُّ من قولهم «يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه» فآل قولُ الشيخ إلى أنَّ «اعبدوا الله» من كلام الله تعالى و «ربي وربكم» من كلام عيسى، وكلاهما مفسِّرٌ لـ «أمرتَ» المسند للباري تعالى. وأمَّا قولُه «يَصِحُّ ذلك على حَذْف مضاف» ففيه بعض جودة، وأما قولُه: «إنَّ حلولَ البدل محلَّ المبدل منه غيرُ لازم» واستشهاده بما ذكر فغيرُ مُسَلَّم، لأنَّ هذا معارَضٌ بنصِّهم، على أنه لا يجوز «جاء الذي مررت به أبي عبدالله» بجرِّ «عبدالله» بدلاً من الهاء، وعَلَّلوه بأنه يلزمُ بقاءُ الموصول بلا عائدٍ، مع أنَّ لنا أيضاً في الربط بالظاهر في الصلة خلافاً قَدَّمْتُ التنبيه عليه، ويكفينا كثرةُ قولهم في مسائل: «لا يجوزُ هذا لأنَّ البدل يَحُلُّ محل المبدل منه» فيجعلون ذلك علةً مانعةً، يَعْرف ذلك مَنْ عانى كلامَهم، ولولا خوفُ الإطالة لأوردْتُ منه مسائل شتى. وأمَّا قوله: «وكلُّ ما كان بعد «إلا» المستثنى به إلى آخره» فكلامٌ صحيح لأنها إيجابٌ بعد نفي فيستدعي تسلُّط ما قبلها على ما بعدها.

ويجوز في «أَنْ»[٢] الكسرُ على أصل التقاء الساكنين والضمُّ على الإتباع، وقد تقدَّم تحقيقُه ونسبتُه إلى مَنْ قرأ به في قوله: «فَمَنِ اضْطُرَّ» في

(١) أي من كون «أن» مفسرة.

(٢) يعني في قوله تعالى: «أن اعبدوا الله».

البقرة[1]. و «ربي» نعت أو بدل أو بيان مقطوعٌ عن الإتباع رفعاً أو نصباً، فهذه خمسةُ أوجهٍ تقدَّم إيضاحُها.

قوله: «شهيداً» خبر «كان»، و «عليهم» متعلق به، و «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ أي: تتقدَّر بمصدر مضاف إليه زمان، و «دام» صلتها، ويجوز فيها التمامُ والنقصان، فإنْ كانت تامةً كان معناها الإقامةَ، ويكون «فيهم» متعلقاً بها، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال، والمعنى: وكنتُ عليهم شهيداً مدة إقامتي فيهم، فلم يُحْتج هنا إلى منصوب، وتكون حينئذٍ متصرفةً، وإنْ كانت الناقصةَ لزمت لفظ المضيِّ ولم تكتفِ بمرفوع، فيكون «فيهم» في محلِّ نصب خبراً لها، والتقديرُ: مدةَ دوامي مستقراً فيهم، وقد تقدم أنه يقال: «دِمْتَ تَدام» كخِفْتَ تَخاف. قوله: «كنت أنت الرقيب» يجوز في «أنت» أن تكون فصلاً وأن تكونَ تأكيداً. وقرىء[2] «الرقيب» بالرفع على أنه خبر لـ «أنت» والجملةُ خبرٌ «لـ كان»، كقوله[3]:

١٨٥٧ــ . . . . وكنتَ عليها بالمَلا أنْتَ أَقْدَرُ

وقد تقدَّم اشتقاقُ «الرقيب»[4]. و «عليهم» متعلِّقٌ به. و «على كلِّ شيء» متعلِّقٌ بـ «شهيد» قُدِّم للفاصلة.

---

(١) الآية ١٧٣.

(٢) قال في الشواذ ٣٦: «حكاه أبو معاذ».

(٣) البيت لقيس بن ذريح وصدره:

أُبكِّي على لُبْنىٰ وأنت تركتَها

وهو في الكتاب ١/٣٩٥؛ والمقتضب ٤/١٠٥؛ وابن يعيش ٣/١١٢؛ واللسان: «ملا». والملا: ما اتسع من الأرض.

(٤) انظر: الآية ١ من النساء.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿فإنك أنتَ العزيزُ الحكيم﴾: تقدَّم نظيره[١]، وهي في قراءةِ الناس ومصاحفِهم «العزيزُ الحكيم»، وفي مصحف ابن مسعود[٢] ـ وقرأ بها جماعة ـ: «الغفورُ الرحيم»، وقد عبِث بعض مَنْ لا يفهم كلامَ العرب بهذه الآيةِ، وقال: «إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود» وخَفِي عليه أنَّ المعنى متعلق بالشرطين جميعاً، ويوضِّح هذا ما قاله أبو بكر بن الأنباري، فإنه نَقَلَ هذه القراءة عن بعض الطاعنين ثم قال: «ومتى نُقِل إلى ما قاله هذا الطاعن ضَعُفَ معناه، فإنه ينفرد «الغفور الرحيم» بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلُّقٌ، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون / معروف بالشرطين كليهما: أولهما وآخرهما، [٢٩٥/أ] إذ تلخيصه: إنْ تعذبهم فأنت العزيز الحكيم، وإن تغفرْ لهم فأنتَ العزيزُ الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران، فكأنَّ «العزيز الحكيم» أليقُ بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين، ولم يصلُحْ «الغفور الرحيم» أَنْ يحتمل من العموم ما احتمله «العزيز الحكيم». قلت: وكلامُه فيه دقةٌ، وذلك أنه لا يريد بقوله «إنه معروف بالشرطين إلى آخره» أنه جوابٌ لهما صناعةً، لأنَّ ذلك فاسدٌ من حيث الصناعةُ العربية؛ فإنَّ الأول قد أخذ جوابَه وهو «فإنهم عبادُك» وهو جوابٌ مطابِقٌ فإنَّ العبدَ قابل ليصرِّفه سيدُه كيف شاء، وإنما يريد بذلك أنه متعلق بهما من جهة المعنى. وقد أكثر الناسُ في الكلامِ على هذه الآية بما لا يحتمله هذا الموضوع، وإنما تعرَّضْتُ لبعضِها لتعلُّقِه بالقراءة الشاذة والرسم الشاذ.

---

(١) انظر: الآية ٣٢ من البقرة.

(٢) البحر ٦٢/٢.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿يومُ ينفع﴾**: الجمهور على رفعه من غير تنوين، ونافع[١] على نصبه من غير تنوين، ونقل الزمخشري[٢] عن الأعمش «يوماً» بنصبه منوناً، وابن عطية[٣] عن الحسن بن عياش الشامي: «يوم» برفعه منوناً، فهذه أربع قراءات. فأما قراءة الجمهور فواضحةٌ على المبتدأ والخبر، والجملةُ في محل نصب بالقول. وأمَّا قراءة نافع ففيها أوجه، أحدها: أنَّ «هذا» مبتدأ، و«يوم» خبره كالقراءة الأولى، وإنما بُنِي الظرفُ لإضافتِه إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربةً، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلُّوا عليه بهذه القراءةِ، وأمَّا البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها بفعلٍ ماض، وعليه قولُ النابغة[٤]:

١٨٥٨ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا
فقلتُ: أَلَـمَّـا أَصْـحُ والشيـبُ وازِعُ

وخَرَّجوا هذه القراءةَ على أن «يوم» منصوبٌ على الظرف، وهو متعلق في الحقيقةِ بخبر المبتدأ أي: هذا واقعٌ أو يقع في يوم ينفع، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية أيضاً في المعنى. ومنهم مَنْ خَرَّجه على أنَّ «هذا» منصوبٌ بـ «قال»، وأُشير به إلى المصدرِ فنصبُه على المصدر، وقيل: بل أُشير به إلى الخبر والقِصَص المتقدمةِ فيجري في نصبه خلافٌ:

---

(١) السبعة ٢٥٠؛ الكشف ١/٤٢٣؛ البحر ٤/٦٣.

(٢) الكشاف ١/٦٥٨.

(٣) المحرر ٥/٢٤٢ وفيه وفي الأصل «الحسن بن العباس» وهو تصحيف وقد صوَّبناه من البحر ٤/٦٣ وتصحيفات المحدِّثين للعسكري ٢/٨٦٥ حيث أثبت روايته عن الأعمش وهو الحسن بن عياش بن سالم مولى بني أسد أخو أبي بكر بن عياش، ويكنى أبا محمد. انظر: تهذيب التهذيب ٢/٣١٣.

(٤) تقدم برقم ١١٧٢.

هل هو منصوبٌ نصبَ المفعول به أو نصبَ المصادر؟ لأنه متى وقع بعد القول ما يُفْهم كلاماً نحو: «قلت شعراً وخطبة» جَرَى فيه هذا الخلاف، وعلى كلٍّ تقدير فـ «يوم» منصوبٌ على الظرف بـ «قال» أي: قال الله هذا القولَ أو هذه الأخبارَ في وقتِ نفعِ الصادقين، و «ينفع» في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وقد تقدَّم ما يجوزُ إضافتُه إلى الجمل وأنه أحد ثلاثةِ أشياء. وأمَّا قراءةُ التنوين فرفعُه على الخبريةِ كقراءة الجماعة، ونصبُه على الظرفِ كقراءة نافع، إلا أنَّ الجملةَ بعده في القراءتين في محل الوصفِ لِـما قبلها، والعائدُ محذوفٌ، وهي نظيرَةُ قولِه تعالى: «يوماً لا تَجْزي نفس عن نفس شيئا»[1]، فيكونُ محلُّ هذه الجملة إما رفعاً أو نصباً.

قوله: «صِدْقُهم» مرفوع بالفاعلية، وهذه قراءة العامة، وقُرِىء[2] شاذاً بنصبه وفيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المفعول من أجله أي: ينفعهم لأجلِ صِدْقِهم، ذكر ذلك أبو البقاء[3]، وتبعه الشيخ[4] وهذا لا يجوزُ لأنه فاتَ شرطٌ من شروط النصب، وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعلَ النفعِ غيرُ فاعلِ الصدقِ، وليس لقائلٍ أن يقولَ: «يُنْصب بالصادقين فكأنه قيل: الذين يَصْدُقون لأجل صدقهم فيلزمُ اتحادُ الفاعل» لأنه يؤدي إلى أنَّ الشيء علة لنفسِه، وللقولِ فيه مجال. الثاني: على إسقاطِ حرف الجر أي: بصدقِهم، وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه أيضاً من أنَّ حَذْف الحرفَ لا يطَّرد. الثالث: أنه منصوب على المفعول به، والناصب له اسم الفاعل في «الصادقين» أي: الذين صَدَقوا صدقهم، مبالغةً نحو: «صَدَقْت القتال» كأنك وَعَدْتَ القتالَ

---

(١) الآية ٤٨ من البقرة.

(٢) البحر ٤/٦٣.

(٣) الإملاء ١/٢٣٤.

(٤) البحر ٤/٦٣.

فلم تَكْذِبْه، وقد يُقَوِّي هذا نصبُه على المفعول له، والعامل فيه اسم الفاعل قبله. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكد كأنه قيل: الذين / يَصْدُقون الصدقَ كما تقول: [٢٩٥/ب] «صَدَق الصدقَ»، وعلى هذه الأوجه كلِّها ففاعلُ «ينفع» ضميرٌ يعود على الله تعالى. وقولُه تعالى: «رَضِي اللّـهُ عنهم» معناه الدعاءُ. وباقي السورة ظاهرُ الإعراب مِمَّا تقدَّم مِنْ نظائرِه ولله الحمدُ.

* * *

سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظلماتِ﴾**: «جعل» هنا تتعدى لمفعول واحد لأنها بمعنى خلق، هكذا عبارة النحويين، ظاهرها أنهما مترادفان. إلا أن الزمخشري[١] فرَّق بينهما فقال: «والفرق بين الخَلْق والجَعْل أنَّ الخَلْق فيه معنى التقدير و[في][٢] الجعل معنى التصيير[٣] كإنشاء شيء من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نقلِه من مكان إلى مكان، ومن ذلك: «وَجَعَلَ منها زَوْجَها»[٤] «وجَعَل الظلماتِ والنور»[٥]؛ لأنَّ الظلمات من الأجرام المتكاثفة والنور من النار». انتهى. وقال الطبري[٦]: «جَعَلَ» هنا هي التي تتصرف في طَرَف الكلام كما تقول: جعلت أفعل كذا، فكأنه: «وجعل إظلامَها وإنارتَها». وهذا لا يشبه كلام أهل اللسان[٧]. ولكونها عند

(١) الكشاف ٢/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) الكشاف: التضمين.

(٤) الآية ١٨٩ من الأعراف.

(٥) الآية ١ من الأنعام.

(٦) تفسير الطبري ١١/٢٥٠.

(٧) مثّل الطبري لجعل التي هي من أفعال الشروع، وأما التي في الآية فهي التي تتعدى إلى مفعول واحد.

أبـي القاسم[1] ليست بمعنى «خلق» فسَّرها هنا بمعنى أحدث وأنشأ. وكذا الراغب[2] جعلها بمعنى أوجد.

ثم إن الشيخ اعترض عليه[3] هنا لمَّا استطرد، وذكر أنها تكون بمعنى صَيَّر، ومثَّل بقوله: «وجعلوا الملائكة الـذين هم عبادُ الـرحمن إناثـاً»[4] فقال[5]: «وما ذَكَره من أنَّ «جَعَل» بمعنى صَيَّر في قوله: «وجعلوا الملائكة» لا يَصِحُّ لأنهم لم يُصَيِّروهم إناثاً، وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى سمَّى».قلت: ليس المرادُ بالتصيير التصييرَ بالفعل، بل المراد التصيير بالقول، وقد نصَّ الزمخشري على ذلك، وسيأتي لهذا ـ إن شاء الله ـ مزيدُ بيان في موضعه. وقد ظهر الفرق بين تخصيص السموات والأرض بالخَلْق والظلمات والنور بالجَعْل بما ذكره الزمخشري. وإنما وَحَّد النور وجَمَع الظلمات لأن النورَ مِنْ جنس واحد وهو النار، والظلمات كثيرة، فإنَّ ما من جِرْمٍ إلا وله ظلٌّ، وظلُّه هو الظلمة، وحَسَّن هذا أيضاً أن الصلةَ التي قبلها تقدَّم فيها جَمْعٌ ثم مفردٌ فعطفْتَ هذه عليها كذلك؟[6]. وقد تقدَّم في البقرة الحكمة في جمع السموات وإفراد الأرض[7]. وقُدِّمت «الظلمات» في الذِّكْر لأنه مُوافِقٌ في الوجود؛ إذ الظلمة قبل النور عند الجمهور.

قوله: «ثم الذين كفروا» «ثم» هذه ليست للترتيب الزماني، وإنما هي للتراخي بين الرتبتين، والمراد استبعادُ أن يَعْدِلوا به غيرَه مع ما أوضح من

(١) أي الزمخشري في الكشاف ٢/٣.
(٢) المفردات ٩٤.
(٣) أي: اعترض الشيخ أبو حيان على الزمخشري.
(٤) الآية ١٩ من الزخرف.
(٥) البحر المحيط ٦٨/٤.
(٦) أي حسَّن توحيد النور وجمع الظلمات أن الصلة التي قبلها وهي «خلق» تقدم فيها جمعٌ (السموات) ثم مفرد (الأرض) فعطفت هذه (الظلمات والنور) كذلك.
(٧) لم أجدها فيما تقدم.

الدلالات. وهذه عطفٌ: إمَّا على قوله «الحمد لله» وإما على قوله «خلق السموات». قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: فما معنى «ثم»؟ قلت: استبعاد أن يَمْتَرُوا فيه بعد ما ثبت أنه محييهم ومميتهم وباعثهم». وقال ابن عطية[2]: «ثم» دالة على قُبْح فِعْل الذين كفروا؛ فإنَّ خَلْقه للسموات والأرض وغيرهما قد تَقَرَّر، وآياتِه قد سَطَعَتْ، وإنعامه بذلك قد تبيَّن، ثم مع هذا كله يَعْدِلون به غيره».

قال الشيخ[3]: «ما قالاه من أنها للتوبيخ والاستبعاد ليس بصحيح، لأنها لم تُوضَعْ لـذلك، والاستبعـادُ والتوبيـخُ مستفادٌ من السيـاق لا من «ثم»، ولم أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل «ثم» هنا للمُهْلة في الزمان، وهي عاطفةٌ جملةً اسمية على جملة اسمية». يعني على[4] «الحمـد لله». ثم اعترض على الزمخشري في تجويزه أن تكون معطوفةً على «خَلَق» بأنَّ «خَلَق» صلة، فالمعطوفُ عليها يُعطى حكمَها، ولكن ليس ثَمَّ رابطٌ يعود منها على الموصول. ثم قال: «إلا أن يكون على رأيِ / مَنْ يَرَىٰ الرَّبْطَ بالظاهـر [٢٩٦/أ] كقولهم: «أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخدري» وهو قليلٌ جداً لا ينبغي أن يُحملَ عليه كتابُ الله». قلت: الزمخشري إنما يريد العطف بـ«ثم» لتراخي ما بين الرتبتين، ولا يريد التراخي في الزمان كما قد صرَّح به هو فكيف يَلْزَمُه ما ذَكَر مِنَ الخلوِّ عن الرابط، وكيف يَتَخيَّل كونَها للمهلة في الزمان كما ذكر الشيخ؟

قوله: «بربِّهم» يجوز أن يتعلَّق بـ«كفروا» فيكون «يَعْـدِلون» بمعنىٰ يَميلون عنه، من العُدول، ولا مفعولَ له حينئذ، ويجوز أن يتعلَّق بـ«يعدِلون»

(١) الكشاف ٢/٤.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٦.

(٣) البحر ٤/٦٩.

(٤) قوله «على» تكرر في الأصل.

وقُدِّم للفواصل، وفي الباء حينئذ احتمالان، أحدهما: أن تكون بمعنى عن، و «يَعْدِلون» من العُدول أيضاً، أي يعدِلون عن ربهم إلى غيره. والثاني: أنها للتعدية، ويَعْدِلون من العَدْل وهو التسوية بين الشيئين، أي: ثم الذين كفروا يُسَوُّوْن بربهم غيرَه من المخلوقين، فيكون المفعول محذوفاً.

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿من طينٍ﴾**؛ فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَقَكم» و «مِنْ» لابتـداء الغاية. والثاني: أنه متعلِّق بمحذوف على أنه حال، وهل يُحتاج في هذا الكلام إلى حَذْفِ مضاف أم لا؟ خلاف: ذهب جماعة كالمهدويِّ ومكي(١) وجماعة إلى أنه لا حَذْفَ، وأن الإِنسان مخلوقٌ من الطين، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مولودٍ يولد إلا ويُذَرُّ على النطفة من تراب حفرته»(٢). وقيل: إن النطفة أصلها الطين. وقال غالب المفسرين: ثَمَّ محذوفٌ أي: خَلَقَ أَصْلَكم أو أباكم من طينٍ، يعنون آدم وقصته مشهورة. وقال امرؤ القيس(٣):

١٨٥٩ــ إلى عِرْقِ الثَّرىٰ رَسَخَتْ عُروقي وهذا الموتُ يَسْلُبُني شبـابـي

قالوا: أراد بعِرْق الثرى آدمَ عليه السلام لأنه أصلُه.

قوله: «ثم قَضَىٰ» إن كان «قضى» بمعنىٰ أظهر فـ «ثُمَّ» للترتيب الزماني على أصلها؛ لأنَّ ذلك متأخرٌ عن خَلْقِنا وهي صفة فعل، وإن كان بمعنى كَتَب وقَدَّر فهي للترتيب في الذِّكْر؛ لأنها صفة ذات، وذلك مُقَدَّم على خَلْقِنا.

قوله: «وأجلٌ مُسَمًّى عنده» مبتدأ وخبر، وسوَّغ الابتداء هنا شيئان، أحدهما: وَصْفُه، والثاني: عَطْفُه، ومجرَّدُ العطف من المسوغات، قال(٤):

---

(١) لم يَرِدْ هذا القول لمكيِّ في «مشكل إعراب القرآن».
(٢) لم أجده بهذه الرواية.
(٣) ديوانه ٩٨؛ والبحر ٤/٧٠، ورواية «رسخت» في الديوان «وَشَجَتْ» أي اتصلت.
(٤) تقدم برقم ١٦٧٧.

١٨٦٠ـ عندي اصْطِبارٌ وشَكْوىٰ عندقاتلتي فهل بأعجبَ مِنْ هذا امرؤٌ سَمِعا

والتنكير في الأجلين للإبهام. وهنا مُسَوِّغٌ آخر وهو التفصيل كقوله[1]:

١٨٦١ـ إذا ما بكى مِنْ خلفِها انصرفَتْ له بشِقٍ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ

ولم يَجِبْ هنا تقديمُ الخبر وإن كان المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً؛ قال الزمخشري[2]: «لأنه تخصَّص بالصفةِ فقارَبَ المعرفةَ». قال الشيخ[3]: «وهذا الذي ذكره من كَوْنه مُسَوِّغاً للابتداء بالنكرة لكونها وُصِفَتْ لا يتعيَّن، لجواز أن يكون المسوِّغُ التفصيلَ، ثم أنشد البيت: إذا ما بكىٰ». قلت: الزمخشري لم يقلْ إنه تعيَّن ذلك حتى يُلْزِمَه به، وإنما ذكر أشهرَ المسوِّغات فإنَّ العطفَ والتفصيل قَلَّ مَنْ يذكرُهما في المسوِّغات.

قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: الكلامُ السائرُ أن يُقال: «عندي ثوب جيِّدٌ،ولي عبدٌ كيِّس» فما أوجب التقديم؟ قلت: أوجبه أن المعنىٰ: وأيُّ أجل مسمًّى عنده، تعظيماً لشأن الساعة، فلمَّا جرىٰ فيه هذا المعنىٰ أوجب التقديم». قال الشيخ[5]: «وهذا لا يجوز؛ لأنه إذا كان التقدير: وأيُّ أجل مسمى عنده كانت «أيّ» صفةً لموصوف محذوف تقديره: وأجلٌ أيُّ أجلٍ مسمًّى عنده، ولا يجوز حَذْفُ الصفةِ إذا كانت «أيّاً»، ولا حَذْفُ موصوفِها وإبقاؤها. لو قلت: مررت بأيِّ رجل، تريد برجلٍ أيِّ رجل لم يَجُزْ». قلت: ولم أَدْرِ كيف يُؤاخَذُ مَنْ فسَّر معنى / بلفظٍ لم يَدَّعِ أن ذلك اللفظَ هو أصل الكلام المفسَّر، بل قال: معناه كيت وكيت، فكيف يَلزمه أن يكون ذلك [٢٩٦/ب]

(١) تقدم برقم ٢٢٢.
(٢) الكشاف ٢/٤.
(٣) البحر ٤/٧١.
(٤) الكشاف ٢/٥.
(٥) البحر ٤/٧١.

الكلام الذي فسَّر به هو أصل ذلك المفسَّر؟ على أنه قد وَرَدَ حذفُ موصوفِ «أيّ» وإبقاؤها كقوله[1]:

١٨٦٢ـ إذا حارب الحَجَّاجُ أيَّ منافقٍ عَـلاه بسيفٍ كلما هَـزَّ يقطعُ

قوله: «ثم أنتم تَمْتَرُون». قد تقدَّم الكلامُ على «ثم» هذه. وتمترون تَفْتَعُوْن[2] من المِرْيَـة، وتقـدَّم معنـاهـا في البقـرة عنـد قـولـه «من الممترين»[3]. وجَعَلَ الشيخ[4] هذا من باب الالتفات، أعنى قوله: «خَلَقَكم ثم أنتم تَمْتَرون»، يعني أن قوله «ثم الذين كفروا» غائبٌ، فالتفت عنه إلى قوله: «خلقكم ثم أنتم». ثم كأنه اعترض على نفسه بأنَّ خَلْقَكم وقضاءَ الأجلِ لا يختصُّ به الكفار، بل المؤمنون مثلُهم في ذلك. وأجاب بأنه إنما قصد الكفار تنبيهاً لهم على خَلْقِه لهم وقدرته وقضائه لآجالهم. قال: «وإنما جَعَلْتُه من الالتفات؛ لأن هذا الخطابَ وهو «ثم أنتم تمترون» لا يمكن أن يندرجَ فيه مَنْ اصطفاه الله بالنبوَّة والإيمان».

وأصل مُسَمَّى: مُسَمَّوٌ لأنه من مادة الاسم، وقد تقدَّم ذلك[5]، فقلبت الواو ياءً، ثم الياء ألفاً. وتمترون أصله تَمْتَرِيُون فأُعِلَّ كنظائر له تقدَّمَتْ.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات﴾**: في هذه الآية أقوالٌ كثيرة لخَّصْتُ جميعها في اثني عشر وجهاً؛ وذلك أن «هو» فيه قولان، أحدهما: هو ضمير اسم الله تعالىٰ يعود على ما عادت عليه الضمائر قبله والثاني: أنه ضمير القصة، قاله أبو عليّ. قال الشيخ[6]: «وإنما فَرَّ إلى هذا

---

(١) تقدم برقم ١٠٧٦.

(٢) الأصل: «تفتعلون» وهو سهو.

(٣) الآية ١٤٧.

(٤) البحر ٤/٧١.

(٥) انظر إعرابه للتسمية في الورقة ٣ أ.

(٦) البحر ٤/٧٢.

لأنه لو أعاده على الله لصار التقدير: الله الله، فتركَّب الكلام من اسمين متَّحِدَيْن لفظاً ومعنًى لا نسبةَ بينهما إسنادية» قلت: الضمير إنما هو عائد على ما تقدَّم من الموصوف بتلك الصفاتِ الجليلة وهي خَلْقُ السموات والأرض، وجَعْلُ الظلمات والنور، وخَلْق الناس من طين إلى آخرها، فصار في الإخبار بذلك، فائدةٌ من غير شك، فعلى قول الجمهور يكون «هو» مبتدأً و«الله» خبره، و«في السموات» متعلق بنفس الجلالة لما تَضَمَّنَتْه من معنىٰ العبادة كأنه قيل: وهو المعبود في السموات، وهذا قول الزجاج[1] وابن عطية[2] والزمخشري.

قال الزمخشري: «في السموات» متعلق بمعنى اسم الله كأنه قيل: وهو المعبود فيها ــ ومنه: «وهو الذي في السماء إله»[4] ــ أو هو المعروف بالإلهيَّة والمتوحِّد بالإلهيَّة فيها، أو هو الذي يقال له «الله» لا يَشْرَكُه في هذا الاسمِ غيره». قلت: إنما قال: «أو هو المعروف أو هو الذي يقال له الله» لأن هذا الاسم الشريف تقدَّم لك فيه خلاف[5]: هل هو مشتق أو لا؟ فإن كان مشتقاً ظهر تعلُّق الجار به، وإن كان ليس بمشتق: فإمَّا أن يكون منقولاً أو مرتجلاً،وعلى كلا التقديرين فلا يعمل؛ لأن الأعلام لا تعمل فاحتاج أنْ يَتَأَوَّل ذلك على كل قول من هذه الأقوال الثلاثة، فقوله «المعبود» راجع للاشتقاق، وقوله «المعروف» راجع لكونه عَلَماً منقولاً، وقوله «الذي يقال له اللَّـهُ» راجع إلى كونه مرتجلاً، وكأنه ــ رَحِمه الله ــ استشعر بالاعتراض المذكور. والاعتراضُ منقولٌ عن الفارسي، قال[6]: «وإذا جَعَلْتَ الظرف

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٥٠.
(٢) المحرر ٦/٦.
(٣) الكشاف ٢/٥.
(٤) الآية ٨٤ من الزخرف.
(٥) انظر إعرابه للبسملة في الورقة ٤ أ.
(٦) أي الفارسي.

متعلقاً باسم الله جاز عندي على قياس مَنْ يقول إن الله أصله الإله، ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأعلام وجب أن لا يتعلق به عنده إلا أن تُقَدِّر فيه ضرباً من معنى الفعل» فكأن الزمخشري ـ والله أعلم ـ أخذ هذا من قول الفارسيِّ وبَسَطه. إلا أن أبا البقاء[١] نقل عن أبي علي أنه لا يتعلَّق «في» باسم الله لأنه صار بدخول الألف واللام، والتغييرِ الذي دخله، كالعلَمَ، ولهذا قال تعالى: «هل تعلم له سَمِيَّاً»[٢]. فظاهرُ هذا النقلِ أنه يمنع التعلُّق به وإن كان في الأصل مشتقاً.

وقال الزجاجُ[٣]: «هو متعلِّقٌ بما تضمَّنه اسم الله من المعاني كقولك: «أميرُ المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب». قال ابن عطية[٤]: «هذا عندي [٢٩٧/أ] أفضل / الأقوال وأكثرُها إحرازاً لفصاحة اللفظ، وجزالة المعنى. وإيضاحُه أنه أراد أن يَدَلَّ على خَلْقه وآثارِ قدرته[٥] وإحاطته واستيلائه ونحوِ هذه الصفات، فَجَمع هذه كلَّها في قوله: «وهو الله»؛ أي الذي له هذه كلُّها في السموات وفي الأرض، كأنه قال: وهو الخالق والرازق والمُحْيي والمحيط في السموات وفي الأرض، كما تقول: «زيد السلطان في الشام والعراق»، فلو قصدت ذات زيد لكان محالاً، فإذا كان مقصدُ قولك: [زيد][٦] الآمرُ الناهي الذي يولِّي ويَعْزِل كان فصيحاً صحيحاً، فأقمت السلطنة مُقامَ هذه الصفات، كذلك في الآيةالكريمة أقمت «الله» مقام تلك الصفات».

قال الشيخ[٧]: «ما ذكره الزجاج، وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث

(١) الإملاء ١/٢٣٥.
(٢) الآية ٦٥ من مريم.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٠.
(٤) المحرر ٦/٦.
(٥) قوله: «قدرته» غير واضح في الأصل.
(٦) زيادة من ابن عطية.
(٧) البحر ٤/٧٢.

المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنهما زعما أن «في السموات» متعلق باسم الله لِما تَضَمَّنه من تلك المعـاني، ولو صرح بتلك المعاني لم تعمل فيه جميعها، بل العمل من حيث اللفظُ لواحدٍ منها، وإن كان «في السموات» متعلقاً بجميعها من حيث المعنىٰ، بل الأَوْلى أن يتعلَّق بلفظ «الله» لِما تضمَّنه من معنى الألوهية، وإن كان عَلَماً لأن العلمَ يَعْمَلُ في الظرف لِما يتضمنه من المعنىٰ كقوله[1]:

١٨٦٣ـ أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحيانْ

فـ «بعضَ» نصب بالعلمَ لأنه في معنىٰ أنا المشهور». قلت: قوله «لو صُرِّح بها لم تعمل» ممنوعٌ، بل تعمل ويكون عملُها على سبيل التنازع، مع أنه لو سكت عن الجواب لكان واضحاً. ولما ذكر الشيخ ما قاله الزمخشري قال[2]: «فانظر كيف قَدَّر العاملَ فيها واحداً لا جميعَها» يعني أنه استنصر به فيما رَدَّ به على الزجاج وابن عطية.

الوجه الثاني: أن «في السموات» متعلِّقٌ بمحذوف هو صفة لله تعالى حُذِفَتْ لفَهْمِ المعنىٰ، فقدَّرها بعضهم: وهو الله المعبود، وبعضهم: وهو الله المدبِّر، وحَذْفُ الصفة قليلٌ جداً لم يَرِدْ منه إلا مواضعُ يسيرةٌ على نَظَرٍ فيها، فمنها «وكَذَّب به قومُك»[3] أي المعانِدون، «إنه ليس من أهلك»[4] أي: الناجين فلا ينبغي أن يُحْمَلَ هذا عليه.

الوجه الثالث: قال النحاس[5]: «ـ وهو أحسنُ ما قيل فيه ـ إن الكلام

---

(١) البيت لسالم بن مسافع وبعده:

لـيس عــليّ حَـسْـبي بِـضُـؤْلانْ

وهو في المغني ٥٦٨، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥.

(٢) البحر ٤/٧٢ ـ ٧٣.

(٣) الآية ٦٦ من الأنعام.

(٤) الآية ٤٦ من هود.

(٥) إعراب القرآن ١/٥٣٦.

تمَّ عند قولـه: «وهو الله»، والمجـرور متعلِّقٌ بمفعول «يَعْلَم» وهـو «سِرَّكم وجَهْرَكم» [أي:] يَعْلَم سِرَّكم وجَهْرَكم فيهما». وهذا ضعيفٌ جداً لِما فيه من تقديم معمول المصدر عليه وقد عرف ما فيـه.

الوجه الرابع: أن الكلام تمَّ أيضاً عند الجلالة، ويتعلق الظرف بنفس «يعلم» وهذا ظاهر، و«يعلم» على هذين الوجهين مستأنف.

الوجه الخامس: أن الكلام تمَّ عند قوله «في السموات» فيتعلق «في السموات» باسم الله، على ما تقـدَّم، ويتعلَّق «في الأرض» بـ«يعلم». وهو قول الطبري[1]. قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيفٌ؛ لأن الله تعالىٰ معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما في السموات وما في الأرض، فلا تتخصَّص إحدىٰ الصفتين بأحد الظرفين» وهو رَدٌّ جميل.

الوجه السادس: أنَّ «في السموات» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من «سرَّكم»، ثم قُدِّمَت الحالُ على صاحبها وعلى عاملها[3].

السابع: أنه متعلق بـ«يَكْسِبون». وهذا فاسد من جهة أنه يلزم منه تقديمُ معمولِ الصلةِ على الموصول؛ لأن «ما» موصولة اسمية أو حرفية، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسِبون في السموات؟ ولو ذهب هذا القائل إلى أن الكلام تمَّ عند قوله «في السموات» وعلَّق «في الأرض» بـ«يَكْسِبون» لسَهُلَ الأمرُ من حيث المعنىٰ لا من حيث الصناعةُ.

الثامن: أن «الله» خبر أول، و«في السموات» خبر ثان. قال الزمخشري[4]: «على معنى: أنَّه الله وأنه في السموات وفي الأرض، وعلى

---

(١) تفسير الطبري ١١/٢٦١.
(٢) الإملاء ١/٢٣٥.
(٣) الأصل: «على صاحبه وعلى عامله» وهو سهو حيث إنه أنَّث «قدمت».
(٤) الكشاف ٢/٥.

معنى: أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما» / قال [٢٩٧/ب] الشيخ(١): «وهذا ضعيفٌ لأن المجرور(٢) بـ «في» لا يدل على كون مقيد، إنما يدل على كونٍ مُطْلَق» وهذا سهلُ الجواب لتقدُّمِه مراراً.

التاسع: أن يكون «هو» مبتدأ و «الله» بدل منه، و «يَعْلَمُ» خبره، و «في السموات» على ماتقدَّم.

العاشر: أن يكون «الله» بدلاً أيضاً، و «في السموات» الخبرُ بالمعنى الذي قاله الزمخشري.

الحادي عشر: أن «هو» ضمير الشأن في محل رفع بالابتداء، والجلالة مبتدأ ثان، وخبرها «في السموات» بالمعنى المتقدِّم أو «يَعْلَمُ»، والجملة خبر الأول ــ وهو الثاني عشر ــ مفسرةً له.

وأمَّا «يَعْلَمُ» فقد عَرَفْتَ من تفاصيل ما تقدَّم أنه يجوز أن يكون مستأنفاً، فلا محلَّ [له]، أو في محل رفع خبراً، أو في محل نصب على الحال، و «سِرَّكم وجهرَكم»: يجوز أن يكونا على بابهما من المصدرية ويكونان مضافين للفاعل. وأجاز أبو البقاء(٣) أن يكونا واقعين موقع المفعول به أي مُسَرَّكم ومَجْهوركم، واستدل بقوله تعالى: «يعلم ما يُسِرُّون وما يُعْلِنون»(٤) ولا دليلَ [فيه] لأنه يجوز أن تكون «ما» مصدرية. و «ما» في «ما تكسبون» يحتمل أن تكون مصدريةً ــ وهو الأليق لمناسبة المصدَرَيْن قبلها ــ وأن تكون بمعنى الذي.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿وما تأتيهم مِنْ آيةٍ﴾**: «مِنْ آية» فاعل زيدت

---

(١) البحر ٤/٧٣.
(٢) قوله: «المجرور» غير واضح في الأصل.
(٣) الإملاء ١/٢٣٥.
(٤) الآية ٧٧ من البقرة.

فيه «مِنْ» لوجود الشرطين[1] فلا تَعَلُّق لها. و «من آيات» صفة لـ «آية» فهي في محل جرٍّ على اللفظ أو رفعٍ على الموضع. ومعنى «مِنْ» التبعيض.

قوله: «إلا كانوا» هذه الجملةُ الكونيَّةُ في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في «تأتيهم» والثاني: أنه «من آية» وذلك لتخصُّصِها بالوصف. و «تأتيهم» يحتمل أن يكون ماضيَ المعنى لقوله «كانوا»، ويحتمل أن يكون «كانوا» مستقبلَ المعنى لقوله «تأتيهمْ». واعلمْ أن الفعل الماضي لا يقع بعد «إلا» إلا بأحد شرطين: إمَّا وقوعِه بعد فعلٍ كهذه الآية الكريمة، أو يقترن بـ «قد» نحو: ما زيدٌ إلا قد قام». وهنا التفات من خطابه بقوله[2] «خلقكم» إلى آخره إلى الغَيْبة بقوله: «وما تأتيهم».

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿فقد كَذَّبوا﴾**: الفاء هنا للتعقيب، يعني أن الإعراض عن الآيات أعقبه التكذيب. وقال الزمخشري[3]: «فقد كذَّبوا» مردودٌ على كلامٍ محذوف، كأنه قيل: إن كانوا مُعْرِضين عن الآيات فقد كذبوا بما هو أعظمُ آيةٍ وأكبرها». قال الشيخ[4]: «ولا ضرورةَ تدعو إلى هذا مع انتظام الكلام»، وقوله «بالحق» من إقامة الظاهر مُقام المضمر، إذ الأصل: فقد كذَّبوا بها، أي بالآية. والأنباء جمع نبأ، وهو ما يَعْظُم وَقْعُه من الأخبار. وفي الكلام حذف، أي يأتيهم مضمون الأنباء. و «به» متعلق بخبر «كانوا». و «لمَّا» حرفُ وجوب أو ظرف زمان[5]، والعامل فيه «كَذَّبوا».

و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، والضمير في «به» عائدٌ عليها،

---

(١) وهما: تنكير مجرورها وسبقها بنفي أو نهي أو استفهام.
(٢) الأصل: «بقولهم» وهو سهو.
(٣) الكشاف ٢/٥.
(٤) البحر ٤/٧٤.
(٥) كونها حرفاً هو مذهب الجمهور، وكونها ظرفاً مذهب الفارسي. انظر: رصف المباني ٢٨٤.

ويجوز أن تكونَ مصدرية، قاله ابن عطية[١]، أي أنباء كونهم مستهزئين، وعلى هذا فالضمير لا يعود عليها لأنها حرفية، بل يعود على الحق، وعند الأخفش[٢] يعود عليها لأنها اسم عنده.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا﴾**: يجوز في «كم» أن تكون استفهامية وخبرية، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلِّقةٌ للرؤية عن العمل، لأن الخبرية تجري مجرىٰ الاستفهامية في ذلك، ولذلك أُعْطِيت أحكامَها من وجوب التصدير وغيره. والرؤيةُ هنا عِلْميَّة، ويَضْعُفُ كونها بصريةً، وعلى كلا التقديرين فهي معلَّقة عن العمل، لأنَّ البَصَرية تجري مجراها، فإن كانت عِلْميَّةً فـ «كم» وما في حيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولين، وإن كانت بصرية فمسدَّ واحد.

و «كم» يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص فتكونَ مفعولاً بها ناصبها «أَهْلَكْنا»، و «مِنْ قَرْنٍ» على هذا تمييز لها، وأن تكون عبارةً عن المصدر فتنتصبَ انتصابَه بأَهْلَكْنا، أي إهلاكاً، و «مِنْ قـرن» على هذا صفةٌ لمفعول «أَهْلَكْنا»، أي أهلكنا قوماً أو فوجاً من القرون؛ لأنَّ قرناً يراد به الجمع، و «مِنْ» تبعيضية، والأولى لابتداء الغاية. وقال الحوفي: «من» الثانية بدل[٣] من «مِنْ» الأولى»[٤] وهذا لا يُعْقل فهو وَهْمٌ بَيِّنٌ، ويجوز أن تكون «كم» عبارة عن الزمان فتنتصب على الظرف. قال أبو البقاء[٥]: «تقديره: كم أزمنةٍ / أهلكنا فيها» وجعل أبو البقاء على هذا الوجه «من قرن» هو المفعول به و «مِنْ» مزيدة [٢٩٨/أ]

---

(١) المحرر ٦/٧.

(٢) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في كتابه «المعاني»، وإنما هو مذهب ابن السراج في «الأصول» ١/١٦١.

(٣) قوله «بدل» غير واضح في الأصل.

(٤) أي مِنْ في قوله «من قرن» بدل من مِنْ في قوله «من قبلهم».

(٥) الإملاء ١/٢٣٥.

فيه، وجاز ذلك لأن الكلام غير موجب والمجرور نكرة. إلا أن الشيخ[1] منع ذلك بأنه لا يقع إذ ذاك المفردُ موقعَ الجمع[2]، لو قلت: [«كم أزماناً ضربتُ رجلًا، أو كم مرةً ضربتُ رجلًا» لم يكن مدلولُ رجل رجالًا][3]، لأن السؤال إنما يقع عن عدد الأزمنة أو المرات التي ضربت فيها، وبأن[4] هذا ليس [موضعَ زيادة «مِنْ» لأنها لا تُزاد في الاستفهام][5]، إلا وهو استفهام مَحْضٌ أو يكونُ بمعنى النفي، والاستفهام هنا ليس مَحْضَاً ولا مُـراداً به النفيُ. [انتهى. والجواب عمَّا قاله: لا نُسَلِّم ذلك][6].

قوله: «مَكَّنَّاهُمْ في الأرض» في موضع جر صفةً لـ«قَرْن»،وعاد الضميرُ عليه جمعاً باعتبار معناه، قاله أبو البقاء[7] والحوفي، وضَعَّفه الشيخ[8] بأنَّ «مِنْ قرن» تمييز لـ «كم» فـ «كم» هي المحدَّث عنها بالإهلاك، فهي المُحَدَّثُ عنها بالتمكين لا ما بعدها، إذ «من قرن» يجري مجرى التبيين، ولم يُحَدَّثْ عنه. وجَوَّز الشيخ[9] أن تكون هذه الجملة استئنافاً جواباً لسؤالٍ مقدَّر، قال: كأنه قيل: ما كان من حالهم؟ فقيل: مكَّنَّاهم، وجعله هو الظاهر. وفيه نظر، فإن النكرة مفتقرةٌ للصفة فَجَعْلُها صفةً أَلْيَق.

والفرق بين قوله «مكَّنَّاهم في الأرض» [وقوله]: «ما لم نمكِّن لكم» أنَّ

---

(١) البحر ٤/ ٧٦.

(٢) قوله: «المفرد موقع الجمع» غير واضح في الأصل.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(٤) معطوف على قوله «بأنه لا يقع».

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي، إلا أن قوله «لا نسلم» ورد في ي: «فلا»، وأثبتناه بحذف الفاء من ص.

(٧) الإملاء ١/ ٢٣٥.

(٨) البحر ٤/ ٧٦.

(٩) البحر ٤/ ٧٦.

«مَكَّنه في كذا»: أَثْبته فيها، ومنه: «ولقد مكَّنَّاهم فيما إن مكَّنّاكم فيه»[1] وأمَّا مكَّن له فمعناه جعل له مكاناً ومنه: «إنَّا مكَّنَّا له في الأرض»[2] «أولم نمكِّنْ لهم»[3]، ومثله: «أَرَضَ له»[4] أي جعل له أرضاً، هذا قول الزمخشري[5]. وأمَّا الشيخ فإنه يظهر من كلامه التسوية بينهما فإنه قال[6]: «وتَعَدِّي مَكَّن هنا للذوات بنفسه وبحرف الجر، والأكثرُ تعديتهُ باللام: «مَكَّنَّا ليوسف»[7] «إنَّا مكَّنَّا له»[8] «أولم نُمَكِّنْ لهم»[9]. وقال أبو عبيدة[10]: «مكَّنَّاهم ومكَّنَّا لهم: لغتان فصيحتان نحو: نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له». [قلت: وبهذا قال][11] أبو علي والجرجاني.

قوله: «ما لم نُمَكِّنْ لكم» في «ما» هذه خمسة أوجه، أحدها: أن تكون موصولةً بمعنى الذي، وهي حينئذ صفة لموصوف محذوف، والتقدير: التمكين الذي لم نمكِّن لكم، والعائد محذوف أي: الذي لم نمكِّنه لكم. الثاني: أنها نكرةٌ صفةٌ لمصدر محذوف تقديره: تمكيناً ما لم نمكِّنه لكم، ذكرهما الحوفي. وردَّ الشيخ[12] الأول بأن «ما» بمعنى الذي لا تكون صفةً لمعرفة وإن

---

(١) الآية ٢٦ من الأحقاف.

(٢) الآية ٨٤ من الكهف.

(٣) الآية ٥٧ من القصص، والأصل: «لكم» وهو سهو.

(٤) قال في اللسان «أرض»: أرض الرجلُ: أقام على الإراض، والإراض: البساط لأنه يلي الأرض.

(٥) الكشاف ٢/٥ ـ ٦.

(٦) البحر ٤/٧٦.

(٧) الآية ٢١ من يوسف.

(٨) الآية ٨٤ من الكهف.

(٩) الآية ٥٧ من القصص.

(١٠) مجاز القرآن ١/١٨٦.

(١١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(١٢) البحر ٤/٧٦.

كان «الذي» يقع صفة لها، لو قلت: «ضربت الضرب ما ضَرَبَ زيدٌ» تريد الضربَ الذي ضربه زيد، لم يجز، فإن قلت: «الضرب الذي ضربه زيد» جاز. ورَدَّ الثاني بأن «ما» النكرة[1] التي تقع صفةً لا يجوز حَذْفُ موصوفِها، لو قلت: «قمت ما وضربت ما» وأنت تعني: قمت قياماً ما، وضرباً ما، لم يجز».

الثالث: أن تكون مفعولاً بها لـ «مَكَّن» على المعنى، لأن معنى مكَّنَّاهم: أعطيناهم ما لم نُعْطِكُمْ، ذكره أبو البقاء[2] قال الشيخ[3]: «هذا تضمينٌ، والتضمين لا ينقاس». الرابع: أن تكون «ما» مصدريةً، والزمان محذوف، أي: مدةَ ما لم نمكِّن لكم، والمعنى: مدة انتفاء التمكين لكم. الخامس: أن تكون نكرةً موصوفة بالجملة المنفيَّة بعدها والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكِّنْه لكم، ذكرهما أيضاً أبو البقاء[4]. قال الشيخ[5] في الأخير: «وهذا أقرب إلى الصواب». قلت: ولو قدَّره أبو البقاء بخاص لكان أحسن من تقديره بلفظ شيء فكان يقول: مكَّناهم تمكيناً لم نمكنه لكم.

والضمير في «يروا» قيل: عائد على المستهزئين، والخطاب في «لكم» راجع إليهم أيضاً فيكون على هذا التفاتاً فائدتُه التعريض بقلَّة تمكُّن هؤلاء ونَقْصِ أحوالهم عن حال أولئك، ومع تمكينهم وكثرتهم فقد حَلَّ بهم الهلاك فكيف وأنتم أقلُّ منهم تمكيناً وعَدَداً؟ وقال ابن عطية[6]: «والمخاطبة في «لكم» هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم ولسائر الناس كافة، كأنه قيل:

---

(١) قوله «النكرة» غير واضح في الأصل.
(٢) الإملاء ١/٢٣٥، وقوله «ذكره أبو البقاء» مخروم في الأصل.
(٣) البحر ٤/٧٦.
(٤) الإملاء ١/٢٣٥.
(٥) البحر ٤/٧٦.
(٦) المحرر ٦/٨.

ما لم نمكِّن يا أهل هذا العصر لكم، ويحتمل أن يُقَدَّر معنى القول لهؤلاء الكفرة، كأنه قال: يا محمد قل لهم: ألم يروا كم أهلكنا الآية، فإذا أخبرت أنك قُلْتَ ـ أو أَمَرْتَ أن يقال ـ فَلَكَ في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها فتجيءَ بلفظ المخاطبة، ولك أن تجيء بالمعنىٰ في الألفاظ بالغيبة دون الخطاب». انتهىٰ ومثاله: «قلت لـزيد: مـا أكرمـك، أو ما أكرمه».

والقَرْن(١): لفظ يقع على معانٍ كثيرة، فالقرن: الأمَّة من الناس، سُمُّوا بذلك لاقترانهم في مدة من الزمان، ومنه قوله عليه السلام(٢): «خيرُ القرون قرني». وقال الشاعر(٣):

١٨٦٤ـ أُخَبِّرُ أخبارَ القُرونِ التي مَضَتْ أَدِبُّ كأني كلما قُمْتُ راكِـعُ

وقال قس بن ساعدة(٤):

١٨٦٥ـ فـي الـذاهـبـيـن الأوَّلـيـ ـنَ من القـرون لنا بـصـائِـرْ

وقيل: أصله الارتفاع، ومنه قَرْنُ الثور وغيره، فَسُمُّوا بذلك لارتفاع السنِّ، وقيل: لأن بعضهم يُقْرَن ببعض ويُجعل مجتمعاً معه، ومنه القَرَن للحَبْلِ يُجمع به بين البعيرين، ويُطلق على المدة من الزمان أيضاً.

وهل إطلاقه على الناس والزمان بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز؟ / الراجح الثاني؛ لأن المجازَ خيرٌ من الاشتراك. وإذا قلنا بالراجح فإنها [٢٩٨/ب]
الحقيقة، الظاهر أنه القوم لأنَّ غالبَ ما يُطلق عليهم(٥)، والغَلَبة مؤذنةٌ بالأصالة

(١) انظر: المفردات ٤٠١.
(٢) البخاري: (الفتح) الشهادات ٢٥٨/٥؛ الترمذي (التحفة)؛ الفتن ٤٦٩/٦.
(٣) تقدم برقم ٤٢١.
(٤) البيت في البحر ٦٦/٤. (٥) قوله «عليهم» خبر «لأنَّ».

غالباً. وقال ابن عطية[1]: «القرن أن يكون وفاة الأشياخ وولادة[2] الأطفال، ويَظْهر ذلك من قوله تعالى: «وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين»[3]، فجعله معنى، وليس بواضح. وقيـل: القرن: النـاس المجتمعون، قلَّت السنـون أو كَثُرت، واستدلوا بقوله عليه السلام[4]: «خيرُ القرونِ قَرْني» وبقوله[5]:

١٨٦٦ـ فـي الـذاهـبـيـن الأوَّلـيـ ـنَ من القـرون لنا بصـائـرْ

وبقولـه[6]:

١٨٦٧ـ إذا ذَهَب القومُ الذي كنتَ فيهمُ وخُلِّفْتَ في قَرْن فأنت غريبُ

فأطلقوه على الناس بقيد الاجتماع. ثم اختلف الناس في كمية القرن حالة إطلاقه على الزمان فالجمهور أنه مئة سنة، واستدلوا له بقوله عليه السلام: «يعيش قرناً» فعاش مائة سنة[7]. وقيل: مئـة وعشرون قاله إياس بن معاوية[8] وزارة بن[9] أبـي أوفى. وقيل: ثمانـون نقله صالـح[10] عن ابن

---

(١) المحرر ٦/٨.
(٢) المحرر: ثم ولادة.
(٣) الآية ٦ من الأنعام.
(٤) ذكرنا تخريجه قبل قليل.
(٥) تقدم برقم ١٨٦٥.
(٦) البيت لأبـي محمد التميمي (عباسي) وهو في البيان والتبيين ٣/١٩٥؛ والبحر ٤/٦٦؛ والقرطبـي ٦/٣٩١.
(٧) قالها لعبدالله بن بُسْر. انظر: القرطبـي ٦/٣٩١.
(٨) إياس بن معاوية المزني قاضي البصرة، معروف بذكائه وفراسته توفي سنة ١٢٢. انظر: الوفيات ١/٨١؛ الأعلام ٢/٣٣.
(٩) كذا في الأصل: بن أبـي أوفى، لعله بن أوفى كما في البحر ٤/٦٦، وزرارة بن أوفى العامري قاضي البصرة مات في أول قدوم الحجاج للعراق. انظر: مشاهير علماء الأمصار ٩٥.
(١٠) في البحر ٤/٦٥: أبو صالح، ويبقى تحديده صعباً.

عباس. وقيل: سبعون قاله الفراء[1]. وقيل: ستون لقوله عليه السلام: «معترك المنايا ما بين الستين إلى السبعين»[2] وقيل: أربعون، حكاه محمد بن سيرين، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك الزهراوي أيضاً يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: ثلاثون حكان النقاش عن أبي عبيدة[3]، كانوا يرون أن ما بين القرنين ثلاثون سنة. وقيل: عشرون، وهو رأي الحسن البصري. وقيل: ثمانية عشر عاماً. وقيل: هو المقدار الوسط من أعمار أهل ذلك الزمان، واستحسن هذا بأنَّ أهل الزمن القديم كانوا يعيشون أربعمئة سنة وثلثمئة وألفاً وأكثر وأقل.

وقدَّر بعض الناس في قوله تعالىٰ: «كم أهلكنا مِنْ قبلِهم من قَرْن» أهلاً، أي: أهل قرن؛ لأنَّ القرنَ الزمانُ، ولا حاجة إلى ذلك إلا على اعتقاد أنه حقيقةٌ فيه، مجاز في الناس، وقد قدَّمْتُ أن الراجحَ خلافُه.

قوله: «مِدْراراً» حال من «السماء» إن أريد بها السحابُ، فإنَّ السحابَ يوصفُ بكثرة التتابع أيضاً، وإن أريد به الماء فكذلك. ويدلُّ على أنه يراد به الماءُ قولُه في الحديث «في أثر سماء كانت من الليل»[4] ويقولون: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم، ومنه[5]:

١٨٦٨ـ إذا نَزَل السماءُ بأرضِ قومٍ رَعَيْناه وإن كانوا غضابا

أي: رَعَيْنا ما ينشأ عنه. وإن أريد بها هذه المِظَلَّةُ فلا بد من حذف مضافٍ حينئذ أي: مطر السماء، ويكون «مدراراً» حالاً منه. ومدرار مِفْعال

(١) معاني القرآن ١/٣٢٨.
(٢) رواه ابن ماجه بلفظ قريب في الزهد ٢/١٤١٥.
(٣) مجاز القرآن ١/١٨٥.
(٤) أبو داود: الطب ٤/٢٢٧؛ الموطأ: الاستسقاء ١/١٩٢.
(٥) البيت لمُعَوِّد الحكماء معاوية بن مالك، وهو في اللسان: سمو؛ والقرطبي ٦/٣٩٢.

وهو للمبالغة كامرأة مِذْكار ومِئْناث. قالوا: وأصله مِن «دَرِّ اللبن» وهو كثرةُ ورودِه على الحالِب ومنه: «لا درَّ درُّه» في الدعاء عليه بقلة الخير. وفي المثل: «سبقَتْ دِرَّتُه غِرارَه»[١] وهي مثلُ قولهم: «سبَقَ سيلُه مَطَـرَه»[٢]. واستدَّرت المِعْزَىٰ كناية عن طلبها الفحل، قالوا: لأنَّها إذا طَلَبَتْه حَمَلَتْ فَوَلَدَتْ فَدَرَّت.

قوله: «تجري» إنْ جعلنا «جَعَلَ» تصييرية كان «تجري» مفعولاً ثانياً، وإن جعلناها إيجادية كان حالاً. و«من تحتهم» يجوز فيه أوجه: أن يكون متعلقاً بـ«تجري»، وهذا هو الذي ينبغي أن لا يُعْدَلَ عنه، وأن يكون حالاً: إمَّا من فاعل «تجري» أو من «الأنهار»، وأن يكون[٣] مفعولاً ثانياً لـ«جعلنا»، و«تجري» على هذا حال من الضمير في الجار، وفيه ضعف لتقدُّمها على العامل المعنوي، ويجوز أن يكون «من تحتهم» حالاً من «الأنهار» كما تقدَّم، و«تجري» حال من الضمير المستكنِّ فيه، وفيه الضعف المتقدم.

قوله: «من بعدهم» متعلق بـ«أنشأنا» قال أبو البقاء[٤]: «ولا يجوز أن [٢٩٩/أ] يكون حالاً من «قرن»؛ لأنه ظرف زمان»، يعني أنه لو تأخر عن قرن / لكان يُتَوَهَّم جوازُ كونه صفةً له، فلما قُدِّم عليه قد[٥] يوهم أن يكون حالاً منه، لكنه منع ذلك كونُه ظرفَ زمان، والزمان لا يُخبر به عن الجثث ولا يوصف به. وقد تقدم لك أنه يصِحُّ ذلك بتأويلٍ ذكرته في البقرة عند قوله «والذين من قبلكم»[٦]. و«آخرين» صفة لـ«قَرْن» لأنه اسم جمعٍ كقوم ورهط، فلذلك

---

(١) كذا أورده المؤلف، والذي في مجمع الأمثال ١/٣٣٦: «سبقَ درَّتَه غِرارُه». والغرار: قلة اللبن، والدرة: كثرته، أي: سبقَ شرُّه خيرَه.
(٢) مجمع الأمثال ١/٣٣٦ يُضْرَبُ لمن يسبق تهديدُه فعلَه.
(٣) أي: «من تحتهم».
(٤) الإملاء ١/٢٣٦.
(٥) لعل الأفصح: فقد. أو: «أَوْهَمَ».
(٦) الآية ٢١، الورقة ٢٣ أ.

اعتُبر معناه، ومن قال: إنه الزمان قَدَّر مضافاً أي: أهل قرن آخرين، وقد قَدَّمْتُ أنَّه مرجوح.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿في قِرْطاس﴾**: يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لكتاب، سواء أريد بكتاب المصدرُ أم الشيء المكتوب. ويجوز أن يتعلَّق بنفس «كتاباً» سواء أريد به المصدر أم الشيء المكتوب. ومن مجيء الكتاب بمعنى مكتوب قوله[1]:

١٨٦٩ـ .... صحيفةً أَتَتْكَ من الحَجَّاج يُتْلى كتابُها

وفي النفس مِنْ جَعْلِ «كتاباً» في الآية الكريمة مصدراً شيء؛ لأن نفس الكتب لا تُوصف بالإنزال إلا بتجوُّز بعيد، ولكنهم قد قالوه هنا، ويجوز أن يتعلَّق «في قرطاس» بـ «نَزَّلْنا».

والقِرْطاس: الصحيفة يُكتب فيها تكون من رَقٍّ وكاغد، بكسر القاف وضمها، والفصيح الكسر، وقرىء بالضم شاذاً نقله أبو البقاء[2]. والقِرْطاس: اسم أعجمي معرَّب، ولا يقال قرطاس إلا إذا كان مكتوباً وإلا فهو طِرْس وكاغَد، وقال زهير[3]:

١٨٧٠ـ لها أخاديدُ مِنْ آثارِ ساكنها كما تردَّدَ في قِرْطاسِه القلمُ

قوله: «فلمسوه» الضمير المنصوب يجوز أن يعود على القِرْطاس، وأن يعود على «كتاب» بمعنى مكتوب. و«بأيديهم» متعلق بـ «لَمَسَ». والباء للاستعانة كعملت بالقَدُوم. و«لقال» جواب لو، جاء على الأفصح من اقتران جوابها المثبت باللام.

قوله: «إنْ هذا» «إنْ» نافية، و«هذا» مبتدأ، و«إلا سحرٌ» خبره

---

(١) تقدم برقم ١٠٠.

(٢) الإملاء ١/٢٣٦.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٤/٦٦.

فهو استثناء مفرغ، والجملةُ المنفيَّةُ في محل نصب بالقول، وأوقع الظاهرَ موقع المضمر في قوله «لقال الذين كفروا» شهادةً عليهم بالكفر. والجملة الامتناعية لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافها.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿وقالوا: لولا﴾**: الظاهر أن هذه الجملة مستأنفة سِيْقَتْ للإخبار عنهم بفرط تعنُّتِهم وتصلُّبهم في كفرهم. قيل: ويجوز أن تكون معطوفةً على جواب «لو» أي: لو نَزَّلْنا عليك كتاباً لقالوا كذا، ولقالوا: لولا أُنْزِل عليه مَلَك. وجيء بالجواب على أحد الجائزين، أعني حذف اللام من المثبت. وفيه بُعْدٌ؛ لأن قولهم «لولا أُنْزل» ليس مترتباً على قوله: «ولو نَزَّلْنا». و«لولا» هنا تحضيضية. والضمير في «عليه» الظاهر عودُه على النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: يجوز أن يعود على الكتاب أو القرطاس، والمعنى: لولا أُنْزل على الكتاب مَلَك لشهد بصحته، كما يُرْوى في القصة أنه قيل له: لن نؤمن حتى تعرجَ فتأتي بكتاب، ومعه أربعة ملائكة يشهدون، وهذا يَظْهر على رأي مَنْ يقول: إن الجملة من قوله: «وقالوا: لولا أُنْزل» معطوفةٌ على جواب لو، فإنه يتعلق به من حيث المعنى حينئذ.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿ما يَلْبِسُون﴾**: في «ما» قولان، أحدهما: أنها موصولة بمعنى الذي أي: ولَخَلَطْنَا عليهم ما يخلطون على أنفسهم أو على غيرهم، قاله أبو البقاء(١)، وتكون «ما» حينئذ مفعولاً بها. الثاني: أنها مصدرية أي: ولَلَبَسْنا عليهم مثل ما يلبسون على غيرهم ويسلكونهم. وقرأ ابن محيصن(٢): «وَلَبَسْنا» بلام واحدة هي فاء الفعل، ولم يأت بلام في الجواب اكتفاءً بها في المعطوف عليه. وقرأ الزُّهري «ولَلَبَّسْنا» بلامين وتشديد الفعل على التكثير.

---

(١) الإملاء ١/٢٣٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الكشاف ٢/٧؛ البحر ٤/٧٩؛ الشواذ ٣٦.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿ولقد اسْتُهْزِئَ﴾**: قرأ[١] حمزة وعاصم وأبو عمرو بكسر الذال على أصل التقاء الساكنين، والباقون بالضم على الإتباع[٢]، ولم يبالَ بالساكن لأنه حاجزٌ غيرُ حصين، وقد قُرِّرَتْ هذه القاعدة بدلائلها في البقرة / عند قوله: «فمن اضْطُرَّ»[٣]. و«برسلٍ» متعلق [٢٩٩/ب] بـ «استهزئ». و«مِنْ قبلك» صفة لرسل، وتأويلُه ما تقدَّم في وقوع «من قبل» صلة[٤].

قوله: «فحاقَ بالذين سَخِروا» فاعل حاق: «ما كانوا»، و«ما» يجوز أن تكون موصولةً اسمية، والعائد الهاء في «به»، و«به» يتعلق بـ «يستهزئون»، و«يستهزئون» خبر لـ «كان»، و«منهم» متعلق بسخروا، على أنَّ الضمير يعود على الرسل، قال تعالى: «إنْ تَسْخَروا منا فإنَّا نَسْخر منكم»[٥]،ويجوز أن يتعدَّى بالباء نحو: سَخِرْت به، ويجوز أن يتعلَّق «منهم» بمحذوف على أنَّه حال من فاعل «سَخِروا»، والضمير في «منهم» يعود على الساخرين. وقال أبو البقاء[٦]: «على المستهزئين». وقال الحوفي: «على أُمَمِ الرسلِ».

وقد رَدَّ الشيخ[٧] على الحوفي بأنه يلزم إعادته على غير مذكور. وجوابُه أنه في قوة المذكور، وردَّ على أبي البقاء بأنه يصير المعنى: فحاق بالذين سخروا كائنين من المستهزئين، فلا حاجةَ إلى هذه الحال لأنها مفهومةٌ من

---

(١) السبعة ١٧٤؛ الكشف لمكي ١/٢٧٤؛ النشر ٢/٢٤٧. وانظر: الدر المصون الورقة ٦٥ أ.
(٢) أي ضم دال «قد» إتباعاً لضمة التاء في «استهزئ» ولم يبال بسكون السين.
(٣) الآية ١٧٣.
(٤) انظر: الورقة ٢٣ أ في إعرابه للآية ٢١ من البقرة.
(٥) الآية ٣٨ من هود.
(٦) الإملاء ١/٢٣٦.
(٧) البحر ٤/٨٠.

قوله «سخروا». وجوَّزوا أن تكون «ما» مصدرية، ذكره الشيخ[١]، ولم يتعرَّض للضمير في «به» والذي يظهر أنه يعود على الرسول الذي يتضمَّنه الجمع، فكأنه قيل: فحاق بهم عاقبةُ استهزائهم بالرسول المندرج في جملة الرسل، وأمَّا على رأي الأخفش وابن السراج[٢] فتعود على «ما» المصدرية لأنها اسم عندهما.

وحاق ألفه منقلبة عن ياء بدليل يَحِيق، كباع يبيع، والمصدر حَيْق وحُيُوق وحَيَقان كالغَلَيان والنَّزَوان. وزعم بعضهم أنه من الحَوْق، وهو المستدير بالشيء، وبعضهم أنه من الحقّ، فأُبْدِلت إحدىٰ القافين ياءً كتظنَّنْتُ، وهذان ليسا بشيء، أمَّا الأول فلاختلاف المادة إلا أن يريدوا الاشتقاق الأكبر، وأما الثاني فلأنها دعوىٰ مجردة من غير دليل. ومعنىٰ حاق أحاط، وقيل: عاد عليه وبالُ مَكْرِه، قاله الفراء. وقيل: دار، والمعنى يدور على الإحاطة والشمول، ولا تستعمل إلا في الشر. قال الشاعر[٣]:

١٨٧١ـ فأوطأَ جُرْدُ الخيلِ عُقْرَ ديارهمْ وحاقَ بهم من بأسِ ضَبَّةَ حائقُ

وقال الراغب[٤]: «قيل وأصله حَقَّ، فقلب نحو: زلَّ وزال، وقد قرئ[٥]: «فأزلَّهما وأزالَهما» وعلى هذا ذمَّه وذامه» وقال الأزهري[٦]: «جعل أبو إسحاق «حاق» بمعنىٰ أحاط، وكأنَّ مأخذه من الحَوْق وهو ما استدار بالكَمَرَة»[٧] قال: «وجائز أن يكون الحَوْق فعلاً من حاق يحيق، كأنه في

---

(١) البحر ٤/ ٨٠.
(٢) الأصول ١/ ١٦١.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/ ٦٦.
(٤) المفردات ١٣٧.
(٥) قرأ حمزة «فأزالهما» والباقون: «فأزلَّهما». انظر: السبعة ١٥٣.
(٦) تهذيب اللغة ٥/ ١٢٦.
(٧) الكمرة: رأس الذكر.

الأصل: حُيْق، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها». وهل يحتاج إلى تقدير مضاف قبل «ما كانوا»؟ نقل الواحدي عن أكثر المفسرين ذلك أي: عقوبة ما كانوا، أو جزاء ما كانوا، ثم قال: «وهذا إذا جعلت «ما» عبارة عن القرآن والشريعة وما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وإن جعلْتَ «ما» عبارةً عن العذاب الذي كان صلى الله عليه وسلم يُوعدهم به إن لم يؤمنوا استَغْنَيْتَ عن تقدير المضاف، والمعنىٰ: فحاق بهم العذابُ الذي يستهزئون به وينكرونه.

والسُّخْرِيَّة: الاستهزاء والتهكم، يقال: سَخِر منه وبه، ولا يقال إلا استهزاءً به فلا يتعدَّىٰ بـ «مِنْ»، وقال الراغب[1]: «سَخَرْتُهُ إذا سَخَّرْتَه للهُزْء منه[2]، يقال: رجل سُخَرَة بفتح الخاء إذا كان يَسْخَر من غيره، وسُخْرة بسكونها إذا كان يُسْخر منه، ومثله: ضُحَكة وضُحْكة، ولا ينقاس. وقوله: «فاتَّخَذْتُموهم سخريّاً»[3] يحتمل أن يكون من التسخير، وأن يكون من السُّخْرية». وقد قرىء[4] سُخرياً وسِخرياً بضمِّ السين وكسرها. وسيأتي له مزيد بيان في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿ثم انظروا﴾**: عطف على «سيروا» ولم يجىء في القرآن العطفُ في مثل هذا الموضع إلا بالفاء، وهنا جاء بـ «ثم» فيحتاج إلى فرق، فذكر الزمخشري[5] الفرق وهو: أَنْ جَعَل النظر مسبَّباً عن السير في قوله: «فانظروا» كأنه قيل: «سيروا لأجل النظر، ولا تسيروا سيرَ الغافلين» وهنا معناه إباحةُ السَّيْر في الأرض / للتجارة وغيرها من المنافع [٣٠٠/أ]
وإيجاب النظر في آثار الهالكين، ونبَّه على ذلك بـ «ثم» لتباعد ما بين الواجب والمباح».

---

(١) المفردات ٢٢٧.
(٢) في مطبوعة الراغب: «سخرت منه واستسخرتُه للهزء منه».
(٣) الآية ١١٠ من المؤمنون.
(٤) قرأ بالضم نافع وحمزة والكسائي، والباقون بالكسر. انظر: القرطبي ١٥٤/١٢.
(٥) الكشاف ٧/٢.

قال الشيخ(١): «وما ذكره أولاً متناقض لأنه جعل النظر مُتَسَبِّباً عن السير، فكان السير سبباً للنظر، ثم قال: فكأنه قيل: سيروا لأجلِ النظر، فجعل السيرَ معلولاً بالنظر، والنظرُ سببٌ له فتناقضا، ودعوىٰ أن الفاء سببية دعوى لا دليلَ عليها، وإنما معناها التعقيب فقط، وأمَّا: «زنَىٰ ماعِزٌ فَرُجِم» فَفَهْمُ السببية من قرينةٍ غيرِها» قال: «وعلى تقدير تسليم إفادتها السببَ فلِـمَ كان السيرُ هنا سيرَ إباحة وفي غيره سيرَ إيجاب»؟ قلت: هذا اعتراضٌ صحيح إلا قولَه: «إن الفاء لا تفيد السببية» فإنه غير مُرْضٍ، ودليلُه في غير هذا الموضوع. ومثل هذا المكان في كون الزمخشري جعل شيئاً علة ثم جعله معلولاً ما سيأتي إن شاء الله في أول الفتح ويأتي هناك جوابه.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبر مقدَّم و «عاقبة» اسمها، ولم يُـؤَنَّثْ فعلُها لأن تأنيثها غير حقيقي، ولأنها بتأويل المآل والمنتهىٰ، فإنَّ العاقبة مصدرٌ على وزن فاعِلة، وهو محفوظ في ألفاظ تقدَّم ذِكْـرُها وهي منتهى الشيء وما يصير إليه. والعاقبة إذا أُطْلِقَتْ اختصت بالثواب. قال تعالىٰ: «والعاقبةُ للمتقين»(٢)، وبالإضافة قد تستعمل في العقوبة كقوله تعالىٰ: ثم كان عاقبةَ الذين أساؤوا السوْءَىٰ»(٣)، «فكان عاقبتَهما أنهما في النار»(٤) فصَحَّ أن تكون استعارة مِنْ ضدِّه كقوله تعالىٰ: «فبشِّرْهم بعذاب أليم»(٥). و «كيف» معلِّقة للنظر فهي في محل نصب على إسقاط الخافض؛ لأنَّ معناه هنا التفكُّر والتدبُّر.

---

(١) البحر ٤/٨١.
(٢) الآية ١٢٨ من الأعراف.
(٣) الآية ١٠ من الروم.
(٤) الآية ١٧ من الحشر.
(٥) الآية ٢١ من آل عمران.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿لمن ما في السموات﴾**: «لمَنْ» خبرٌ مقدَّمٌ واجبُ التقديم؛ لاشتماله على ما له صدرُ الكلام فإنَّ «مَنْ» استفهامية والمبتدأ «ما» وهي بمعنىٰ الذي، والمعنىٰ: لمن استقر الذي في السموات. وقوله: «قل لله» قيل: إنما أمَرَه أن يجيب وإن كان المقصود أن يُجيب غيرُه؛ ليكون أولَ مَنْ بادر إلى الاعتراف بذلك، وقيل: لمَّا سألهم كأنهم قالوا: لمن هو؟ فقال الله: قل لله، ذكره الجرجاني. فعلى هذا قوله: «قل لله» جواب للسؤال المضمر الصادر من جهة الكفار، وهذا بعيدٌ، لأنهم لم يكونوا يشكُّون في أنه لله، وإنما هذا سؤال تبكيت[١] وتوبيخ، ولو أجابوا لم يَسَعْهم أن يُجيبوا إلا بذلك. وقوله «لله» خبر مبتدأ محذوف، أي هو أو ذلك لله.

قوله: «كَتَبَ على نفسه» أي: قضى وأوجب إيجابَ تَفَضُّلٍ لا أنه مستحق عليه تعالى. وقيل: معناه القسم، وعلى هذا فقوله: «ليجمعنَّكم» جوابُه؛ لِما تضمن من معنى القسم، وعلى هذا فلا توقُّفَ على قوله: «الرحمة». وقال الزجاج[٢]: «إن الجملة من قوله: «ليجمعنَّكم» في محل النصب على أنها بدل من «الرحمة»، لأنه فَسَّر قوله «ليجمعنَّكم» بأنه أمهلكم وأمدَّ لكم في العمر والرزق مع كفركم، فهو تفسير للرحمة. وقد ذكر الفراء[٣] هذين الوجهين: أعني أن الجملة تَمَّتْ عند قوله «الرحمة»، أو أن «ليجمعنكم» بدلٌ منها فقال: «إن شئت جعلت الرحمة غايةَ الكلام ثم استأنفت بعدها «ليجمعنكم»، وإن شِئْتَ جَعَلْتَها في موضع نصب كما قال: «كتب ربكم على نفسه الرحمةَ أنه مَنْ عمل منكم»[٤]. قلت: واستشهاده بهذه الآيةِ حسن جداً.

---

(١) سؤال التبكيت هو سؤال التقريع والغلبة بالحجة.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٥.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٨.

(٤) الآية ٥٤ من الأنعام.

ورَدَّ ابن عطية[1] هذا بأنه يلزم دخولُ نونِ التوكيد في الإيجاب قال: «وإنما تدخـل على الأمر والنهي وجـواب القسم». ورَدَّ الشيخ[2] حصـر ابن عطية ورودَ نون التوكيد فيماذكر، وهو صحيح، وردَّ كونَ «ليجمعنَّكم» بدلاً من الرحمة بوجه آخر، وهو أنَّ «ليجمعنَّكم» جوابُ قسمٍ، وجملة الجواب وحدها لا موضع لها من الإعراب، إنما يُحْكَمُ على موضع جملتي القسم والجواب بمحلِّ الإعراب». قلت: وقد خلط مكي المذهبين وجعلهما مذهباً واحداً فقال[3]: «ليجمعنَّكم» في موضع نصبٍ على البدل من «الرحمة» واللام لام القسم. فهي جواب «كتب» لأنه بمعنى: أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم، وقد يظهر جوابٌ عما أورده الشيخ على غير مكي، وذلك أنهم جعلوا «ليجمعنَّكم» بدلاً من «الرحمة»، يعني هي وقسيمها المحـذوف، واستغنوا عن ذكر القسم بها؛ لأنها مذكورةٌ في اللفظ، فكأنهم قالوا: وجملة القسم في محل نصب بدلاً من الرحمة، وكما يقولون جملة القسم ويستغنون به عن ذِكْرِهم جملةَ الجواب كذلك يستغنون بالجواب عن ذكر القسم لا سيما [٣٠٠/ب] وهو غير مذكور. وأمَّا مكي فلا يظهر هذا جواباً له؛لأنه نصَّ / على أنه جوابٌ لـ «كَتَبَ» فَمِنْ حيث جعله جواباً لكَتَبَ لا محلَّ له، ومن حيث جَعَلَه بدلاً كان مَحَلُّه النصب فتنافيا. والذي ينبغي في هذه الآية أن يكون الوقفُ عند قوله «الرحمة»،وقوله «ليجمعنَّكم» جواب قسم محذوف، أي: والله ليجمعنكم، والجملة القسمية لا تعلُّق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن تعلَّقَتْ به من حيث المعنى.

و «إلى» على بابها أي: ليجمعنَّكم منتهين إلى يوم القيامة. وقيل: هي

---

(١) المحرر ١٣/٦.
(٢) البحر ٨٢/٤.
(٣) المشكل ٢٥٨/١. وانظر: المغني ٤٠٧/٢.

بمعنى اللام كقوله: «إنك جامعُ الناس ليوم»[1] وقيل: بمعنىٰ «في» أي: ليجمعنَّكم في يوم القيامة. وقيل: هيَ زائدة أي:ليجمعنكم يوم القيامة، وقد يشهد له قراءة من قرأ «تهوىٰ إليهم»[2] بفتح الواو إلا أنه لا ضرورةَ هنا إلى ذلك.

قوله: «لا ريب فيه» تقدم نظيره أول البقرة[3]. والجملة حال من «يوم»، والضمير في «فيه» يعود على اليوم، وقيل: يعود على الجمع المدلول عليه بالفعل لأنه رَدٌّ على منكري الحشر.

قوله: «الذين خسروا» فيه ستة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمار «أذمُّ»، وقدَّره الزمخشري[4] بـ أريد، وليس بظاهر. الثاني: أنه مبتدأ أخبر عنه بقوله «فهم لا يؤمنون» وزيدت الفاءُ في خبره لِما تضمَّن من معنى الشرط، قاله الزجاج[5] كأنه قيل: مَنْ يخسرْ نفسه فهو لا يؤمن. الثالث: أنه مجرور على أنه نعت للمكذبين. الرابع: أنه بدل منهم، وهذان الوجهان بعيدان. الخامس: أنه منصوبٌ على البدل من ضمير المخاطب، وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه غيرَ مرَّةٍ، وهو أنه هل يُبْدَل من ضمير الحاضر بدلُ كل من كل في غير إحاطة ولا شمول أم لا؟ ومذهب الأخفش جوازه، وقد ذكرْنا دليل الجمهور ودلائله وما أُجيب عنها فأغنىٰ عن إعادتها. وردَّ المبرد عليه مذهبه بأن البدل من ضمير الخطاب لا يجوز، كما لا يجوز: «مررت بك زيدٍ». وهذا عجيب؛ لأنه استشهد بمحل النزاع وهو: مررت بك زيدٍ. ورَدَّ ابنُ عطية[6] ردَّه فقال:

---

(١) الآية ٩ من آل عمران.
(٢) الآية ٣٧ من آل إبراهيم وهي قراءة مجاهد، انظر: القرطبي ٢٧٣/٩.
(٣) الآية ٢ من البقرة.
(٤) الكشاف ٨/٢.
(٥) معاني القرآن ٢٥٥/٢.
(٦) المحرر ١٤/٦.

«ما في الآية مخالفٌ للمثال؛ لأن الفائدة في البدل مترتبة[1] من الثاني، فإذا قلت: «مررت بك زيدٍ» فلا فائدة في الثاني، وقوله «ليجمعنَّكم» يصلح لمخاطبة الناس كافةً فيفيدنا إبدال «الذين» من الضمير أنهم هم المختصُّون بالخطاب، وخُصُّوا على جهة الوعيد، ويجيء هذا إبدالَ البعض من الكل».

قال الشيخ[2]: «هذا الردُّ ليس بجيد لأنه إذا جَعَلْنا «ليجمعنَّكم» صالحاً لخطاب جميع الناس كان «الذين» بدل بعض، ويحتاج إذ ذاك إلى ضميرٍ، تقديره: خسروا أنفسهم منهم. وقوله «فيفيدنا إبدال الذين من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب وخُصُّوا على جهة الوعيد» وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل، فتناقض أول كلامه مع آخره؛ لأنه من حيث الصلاحيةُ بدل بعض، ومن حيث اختصاص الخطاب بهم يكون بدلَ كل فتناقضا». قلت: ما أبعدَه عن التناقض، لأن بدل البعض من الكل من جملة المخصِّصات كالتخصُّص بالصفة والغاية والشرط، نصَّ أهل العلم على ذلك، فإذا تقرر هذا فالمبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عام، وفي المعنى ليس المراد به إلا ما أراده المتكلم فإذا ورد: «اقتلوا المشركين بني فلان» مثلاً فالمشركون صالح لكل مشرك من حيث اللفظ، ولكنَّ المراد به بنو فلان، فالعموم في اللفظ والخصوص في المعنى، فكذا قول أبي محمد[3] يَصْلُح لمخاطبة الناس، معناه أنه يَعُمُّهم لفظاً. وقوله «فيفيدنا إبدال الضمير إلى آخره» هذا هو المخصِّص فلا يجيء تناقضٌ البتةَ، وهذا مقرر في علم أصول الفقه.

السادس: أنه مرفوع على الذمِّ، قاله الزمخشري[4]، وعبارته فيه وفي الوجه الأول: «نصبٌ على الذمِّ أو رفعٌ، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم،

---

(١) المحرر: مترقبة.
(٢) البحر ٤/٨٣.
(٣) أي ابن عطية.
(٤) الكشاف ٢/٨.

أو أنتم الذين خسروا أنفسهم» انتهى. قلت: إنما قَدَّر المبتدأ «أنتم» ليرتبط مع قوله «ليجمعنَّكم». وقوله «خسروا أنفسهم» من مراعاة الموصول، ولو قال: «أنتم الذين خسروا أنفسكم» مراعاةً للخطاب لجاز، تقول: أنت الذي قعد، وإن شئت: قَعَدْت.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿وله ما سكن﴾**: جملة من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أظهرهما: أنها استئناف إخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب نسقاً على قوله «لله» أي على الجملة المحكية بـ قل أي: قل: هو لله وقل: له ما سكن. و «ما» موصولة بمعنى الذي، ولا يجوز غيرُ / ذلك. [٣٠١/أ]
و «سَكَن» قيل: معناه ثبت واستقر، ولم يذكر الزمخشري[١] غيره. وقيل: هو مِنْ سَكَن مقابل تَحَرَّك، فعلى الأول لا حَذْفَ في الآية الكريمة، قال الزمخشري[٢]: «وتَعَدِّيه بـ في كما في قوله: «وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم»[٣]. ورجَّح هذا التفسيرَ ابن عطية[٤]. وعلى الثاني اختلفوا، فمنهم مَنْ قال: لا بد من محذوفٍ لفهم المعنى، وقدَّر ذلك المحذوفَ معطوفاً فقال: تقديره: وله ما سكن وما تحرك، كقوله في موضع آخر: «تقيكم الحرَّ»[٥] أي: والبرد، وحَذْفُ المعطوف فاشٍ في كلامهم، وأنشد[٦]:

١٨٧٢ـ كأنَّ الحصى مِنْ خلفِها وأمامِها ... إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرا

١٨٧٣ـ فما كان بين الخيرِ لو جاء سالماً ... أبو حُجُرٍ إلا ليالٍ قلائـلُ[٧]

---

(١) لم يذكر الزمخشري في «كشافه» غير قوله: «له ما سكن من السكنى» ٢/٨.
(٢) الكشاف ٢/٨.
(٣) الآية ٤٥ من إبراهيم.
(٤) المحرر ٦/١٤.
(٥) الآية ٨١ من النحل.
(٦) تقدم برقم ٦٨٨.
(٧) تقدم برقم ٧٤٦.

يريد: رجلها ويدها، وبين الخير وبيني. ومنهم مَنْ قال: لا حَذْفَ؛ لأنَّ كل متحرك قد يُسَكَّن. وقيل: لأن المتحرك أقلُّ والساكن أكثر، فلذلك أوثر بالذكر.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿أغيرَ الله﴾**: مفعول أول لـ «أتَّخِذُ» و «وليًّا» مفعولٌ ثان، وإنما قَدَّم المفعول الأول على فعله لمعنى: وهو إنكار أن يُتَّخَذَ غيرُ اللَّـهِ ولياً لا اتخاذ الوليّ، ونحوُه قولك لمن يهين زيداً وهو مستحقٌّ للإكرام: «أزيداً أهنت»، أنْكَرْتَ أن يكون مثله مُهاناً. وقد تقدَّم هذا موضحاً في قوله: «أأنت قلت للناس»[١] ومثله: «أغيرَ الله أبغي رباً»[٢] «أفغيرَ الله تأمرونِّي أعبد»[٣] «آلله أَذِن لكم»[٤] «آلذَّكَرَيْنِ حرَّم»[٥] وهو كثير. ويجوز أن يكون «أتخذ» متعدياً لواحد فيكون «غيرَ» منصوباً على الحال من «وليًّا» لأنه في الأصل صفة له، ولا يجوز أن يكون استثناءً البتة، كذا منعه أبو البقاء[٦]، ولم يُبَيِّنْ وجهَه. والذي يظهر أنَّ المانع تقدُّمه على المستثنىٰ منه في المعنى وهو «وليًّا»، وأما المعنى فلا يأبـى الاستثناء، لأن الاستفهام لا يُراد به حقيقته، بل يُراد به الإنكار، فكأنه قيل: لا أتَّخذ ولياً غير الله، ولو قيل كذا لكان صحيحاً، فظهر أن المانع عنده إنما هو التقديم على المستثنىٰ منه، لكن ذلك جائز، وإن كان قليلاً ومنه[٧]:

١٨٧٤ـ وما ليَ إلاَّ آل أحمدَ شيعـةٌ ... وما لي إلا مَشْعبَ الحقِّ مَشْعَبُ

(١) الآية ١١٦ من المائدة.
(٢) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٣) الآية ٦٤ من الزمر.
(٤) الآية ٥٩ من يونس.
(٥) الآية ١٤٣ من الأنعام.
(٦) الإملاء ١/٢٣٦.
(٧) البيت للكميت بن زيد وهو في المقتضب ٤/٣٩٨؛ وابن يعيش ٢/٧٩؛ والخـزانة ٢/٢٠٧.

وقرأ الجمهور «فاطرِ» بـالجر، وفيهـا تخريجـان، أحدهمـا ـ وبه قـال الزمخشري[1] والحوفي وابن عطيـة ـ[2] صفة للجـلالة المجـرورة بـ «غير»، ولا يَضُرُّ الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية، إذ هي عـاملة في عامـل الموصـوف. والثاني ـ وإليـه نحا أبو البقاء ـ[3] أنه بدلٌ من اسمِ الله، وكأنه فـرَّ من الفصل بـين الصفة وموصوفها، فإن قيل: هذا لازمٌ له في البدل، فإنه فَصَل بين التابع ومتبوعِه أيضاً. فيقال: إن الفصل بين البدلِ والمبدلِ أسهلُ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فهو أقرب إلى الفصل، وقد ترجَّح تخريجُه بوجهٍ آخرَ: وهو أنَّ «فاطر» اسم فاعل، والمعنى ليس على المضيِّ حتى تكون إضافتُه غيرَ محضة فيلزم وَصْفُ المعرفة بالنكرة لأنه في نية الانفصال من الإضافة، ولا يقال: الله فاطر السموات والأرض فيما مضى، فلا يُراد حال ولا استقبال؛ لأن كلام الله تعالى قديم متقدِّمٌ على خلق السموات، فيكون المراد به الاستقبال قطعاً، ويدلُّ على جواز كونه في نية التنوين ما سأذكره عن أبـي البقاء قريباً.

وقرأ ابن أبـي عبلة[4] برفعه، وتخريجه سهل، وهو أنه خبر مبتدأ محذوف. وخَرَّجه ابن عطية[5] على أنه مبتدأ فيحتاج إلى تقدير خبر، الدلالةُ عليه خفيةٌ بخلاف تقدير المبتدأ فإنه ضمير الأول أي: هو فاطر: وقرىء شاذاً بنصبه، وخرَّجه أبو البقاء[6] على وجهين، أحـدهما: أنه بدل من «وليًّا» قال: «والمعنى على هذا أجعلُ فاطر السموات والأرض غيرَ الله» كذا قدَّر وفيه نظر؛ فإنه جعل المفعول الأول وهو «غير الله» مفعولاً ثانياً، وجعل البدل من المفعول الثاني مفعولاً أول، فالتقدير عكسُ التركيب الأصلي. والثاني: أنه صفةٌ لـ «وليًّا» قال:

---

(١) الكشاف ٢/٨.

(٢) المحرر ٦/١٥.

(٣) الإملاء ١/٢٣٦.

(٤) انظر في قراءات فاطر: الكشاف ٢/٨؛ الشواذ ٣٦.

(٥) المحرر ٦/٦٥.

(٦) الإملاء ١/٢٣٦.

«ويجوز أن يكون صفة لـ «وليّاً» والتنوينُ مرادٌ». قلت: يعني بقوله: «التنوين مراد» أن اسم الفاعل عامل تقديراً / فهو في نية الانفصال، ولذلك وقع وصفاً للنكرة كقوله: «هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا»(1). [301/ب]

وهذا الوجه لا يكاد يَصِحُّ إذ يصير المعنىٰ: أأتخذ غيرَ الله وليّاً فاطر السموات إلى آخره، فيصفُ ذلك الولي بأنه فاطر السموات. وقرأ الزهري: «فَطَر» على أنه فعل ماضٍ وهي جملة في محل نصب على الحال من الجلالة كما كان «فاطر» صفتها في قراءة الجمهور. ويجوز على رأي أبي البقاء أن تكون صفة لـ ولياً. ولا يجوز أن تكون صفةً للجلالة، لأن الجملة نكرة.

والفَطْر: الشَّقُّ مطلقاً، وقيَّده الراغب(2) بالشق طولاً، وقيَّده الواحدي بشَقِّ الشيء عند ابتدائه. والفَطْر: الإبداع والاتخاذ على غير مثال، ومنه «فاطر السموات» أي أوجدها على غير مثالٍ يُحتذى. وعن ابن عباس(3): «ما كنت أدري ما معنى فَطَر وفاطِر، حتى اختصم إليَّ أعرابيان في بئر فقال أحدهما: «أنا فَطَرْتُها» أي: أنشأتها وابتدأتها. ويقال(4): فَطَرْتُ كذا فَطْراً وفَطَر هو فُطوراً، وانفطر انفطاراً وفَطَرْتُ الشاة: حَلَبْتُها بأصبعين، وفَطَرْت العجين: خبزته مِنْ وقته، وقوله تعالى: «فطرةَ الله التي فَطَر الناس عليها»(5) إشارةً منه إلى ما فَطَر أي أبدع وركَّز في الناس من معرفته، ففطرةُ الله ما رُكِّز من القوة المُدْرِكة لمعرفته، وهو المشار إليه بقوله تعالى: «ولئن سَأَلْتَهم مَنْ خلقهم ليقولُنَّ الله»(6)، وعليه: «كلُّ مولودٍ يُوْلَدُ على الفطرة...»(7) الحديث، وهذا أحسنُ ما سمعت في تفسير «فطرة الله» في الكتاب والسنة.

---

(1) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(2) المفردات ٣٨٢.
(3) انظر في هذا الأثر: الكشاف ٢/٨.
(4) انظر: مفردات الراغب ٣٨٢.
(5) الآية ٣٠ من الروم.
(6) الآية ٨٧ من الزخرف.
(7) رواه البخاري (الفتح) في الجنائز ٣/٢٤٦؛ الموطأ: الجنائز ١/٢٤١؛ ابن حنبل ٢/٢٣٣.

قوله: «وهو يُطْعِمُ ولا يُطْعَم» القراءة المشهورة[1] ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول، والضمير لله تعالى، والمعنى: وهو يَرْزق ولا يُرْزَق، وهو موافقٌ لقوله تعالىٰ: «ما أُريد منهم من رزقٍ وما أريد أن يُطْعِمُون»[2]. وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر والأعمش وأبو حيوة وعمرو بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء في رواية عنه: «ولا يَطْعَمُ» بفتح الياء والعين بمعنى ولا يأكل، والضمير لله تعالى.

وقرأ ابن أبـي عبلة ويمان العماني[3]: ولا يُطْعِم، بضم الياء وكسر العين كالأول، فالضميران ـ أعني هو والمستكنُّ في «يطعم» ـ عائدان على الله تعالى، والضمير في ولا يُطْعِم للوليّ. وقرأ يعقوب في رواية ابن المأمون: «وهو يُطْعَمُ ولا يُطْعِم» ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل، على عكس القراءة المشهورة، والضمائر الثلاثة أعني هو والمستتَرَيْنِ في الفعلين للولي فقط أي: وذلك الوليُّ يُطْعمه غيره ولا يُطْعِمُ هو أحداً لعَجْزه.

وقـرأ الأشهب: «وهو يُـطْعِمُ ولا يُـطْعِم» ببنـائهمـا للفـاعـل. وذكـر الزمخشري[4] فيها تخريجين ثانيهما لنفسـه، فإنـه قال ـ بعـد أن حكى القراءة ـ: «وفُسِّر بأن معناه وهو يُطْعِم ولا يَسْتَـطْعِم». وحكى الأزهري[5]: أطعمت بمعنى استطعمت، ونحوه: أَفَـدْت، ويجوز أن يكـون المعنىٰ: وهو يُطْعِمُ تارة ولا يُطْعم أخرىٰ على حسب المصالح كقولك: هو يعطي ويمنع ويَقْدِر ويبسط ويغني ويفقر». قلت: [هكذا ذكر الشيخ هذه القراءة، وقراءةُ الأشهب هي][6] كقراءة ابن أبـي عبلة والعماني سواء، لا تخالُفَ بينهما،

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨٥/٤؛ الكشاف ٨/٢؛ الشواذ ٣٦.

(٢) الآية ٥٧ من الذاريات.

(٣) لم أعثر على ترجمة له.

(٤) الكشاف ٨/٢.

(٥) لم يورد الأزهري في «تهـذيب اللغـة» مادة «طعم» هذا المعنى.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ص ولم تثبته ي.

فكان ينبغي أن يذكر هذه القراءة لهؤلاء كلِّهم، وإلاَّ يوهمْ هذا أنهما قراءتان متغايرتان وليس كذلك.

وقرىء شاذاً: «يَطْعَم» بفتح الياء والعين، ولا يُطْعِم بضم الياء وكسر العين أي: وهو يأكل ولا يُطْعِم غيره، ذكر هذه القراءةَ أبو البقاء[1] وقال: «والضمير راجع على الولي الذي هو غير الله». فهذه ست قراءات وفي بعضها ـ وهي تَخالُفُ الفعلين ـ من صناعة البديع تجنيس التشكيل: وهو أن يكون الشكل فارقاً بين الكلمتين، وسمَّاه أسامة[2] بن منقذ تجنيس التحريف، وهو تسمية فظيعة، فتسميتُه بتجنيس التشكيل أَوْلىٰ.

قوله: «مَنْ أَسْلَمَ» «مَنْ» يجوز أن تكون نكرةً موصوفة واقعةً موقعَ اسمِ جمع، أي: أول فريق أسلم، وأن تكون موصولة أي: أول الفريق الذي أسلم. وأفرد الضمير في «أسلم»: إمَّا باعتبار لفظ «فريق» المقدَّر، وإمَّا باعتبار لفظ «مَنْ». وقد تقدَّم الكلام على «أول» وكيف يُضاف إلى مفرد بالتأويل المذكور في البقرة[3].

قوله: «ولا تكونَنَّ» فيه تأويلان، أحدهما على إضمار القول أي: وقيل لي: لا تكونَنَّ، قال أبو البقاء[4]: «ولو كان معطوفاً على ما قبله لفظاً لقال: «وأنْ لا أكون» وإليه نحا أبو / القاسم الزمخشري[5] فإنه قال: «ولا تكونَنَّ: [٣٠٢/أ]
وقيل لي لا تكونَنَّ، ومعناه: وأُمرت بالإسلام ونُهيت عن الشرك». والثاني: أنه معطوف على معمول «قل» حملاً على المعنى، والمعنى: قل إني قيل لي:

---

(١) الإملاء ١/٢٣٧.

(٢) أسامة بن مرشد من العلماء الذين تميزوا بالأدب والشجاعة له: «لباب الآداب، البديع» توفي سنة ٥٨٤، قاد حملات ضد الصليبيين. الأعلام ١/٢٨٢.

(٣) الآية ٤١ من البقرة.

(٤) الآية ١/٢٣٧.

(٥) الكشاف ٢/٨.

كن أولَ مَنْ أسلم ولا تكونن من المشركين، [فهما](1) جميعاً محمولان على القول، لكن أتى الأول بغير لفظ القول وفيه معناه، فحمل الثاني على المعنىٰ. وقيل: هو عطف على «قل» أُمِرَ بأن يقول كذا ونهيَ عن كذا.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿إن عَصَيْتُ﴾**: شرط حُذِفَ جوابه لدلالة ما قبله عليه، ولذلك جيء بفعل الشرط ماضياً، وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أحدهما: أنه معترضٌ بين الفعل وهو «أخاف» وبين مفعوله وهو «عذاب». والثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال. قال الشيخ(2): «كأنه قيل: إني أخاف عاصياً ربِّي» وفيه نظرٌ، إذ المعنىٰ يأباه. و «أخاف» وما في حَيِّزه خبر لـ «إنَّ»، وإنَّ وما في حيزها في محل نصب بـ «قل».

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرَف﴾**: «مَنْ» شرطية، ومحلُّها يحتمل الرفع والنصب كما سيأتي بيانه بعد ذِكْر القراءتين فنقول: قرأ الأخوان(3) وأبو بكر عن عاصم: «يَصْرِف» بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل. والباقون بضمِّ الياء وفتح الراء على ما لم يُسَمَّ فاعله.

فأمَّا في القراءة الأولىٰ فـ «مَنْ» فيها تحتمل الرفع والنصب: فالرفع من وجه واحد وهو الابتداء، وخبرها فعل الشرط أو الجواب أو هما، على حسب الخلاف، وفي مفعول «يَصْرِف» حينئذ احتمالان، أحدهما: أنه مذكور وهو «يومئذ»، ولا بد من حذف مضاف أي: من يَصْرِفِ الله عنه هَوْل يومئذ ــ أو عذاب يومئذ ــ فقد رحمه، فالضمير في «يَصْرِف» يعود على الله تعالىٰ، ويدلُّ عليه قراءة أُبَيّ بن كعب «مَنْ يَصْرِف اللَّهُ» بالتصريح به. والضميران في «عنه» و «رَحِمَه» لـ «مَنْ». والثاني: أنه محذوف لدلالة ما ذكر

(١) قوله «فهما» مخروم في الأصل.

(٢) البحر ٤/٨٦.

(٣) الأخوان: حمزة والكسائي. وانظر في قراءات يصرف: حجة القراءات ٢٤٣؛ السبعة ٢٥٤؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الكشف ١/٤٢٥؛ البحر ٤/٨٦.

عليه قبل ذلك أي: مَنْ يَصْرف اللَّـهُ عنه العذابَ. و «يومئذ» منصوبٌ على الظرف. وقال مكي[١]: «ولا يَحْسُن أن تقدِّرَ هاءً؛ لأن الهاء إنما تُحْذف من الصلات». قلت: يعني أنه لا يُقَدِّرُ المفعولُ ضميراً عائداً على عذاب يوم؛ لأن الجملة الشرطية عنده صفةٌ لـ «عذاب» والعائد منها محذوف، لكنَّ الحذف إنما يكون من الصلة لا من الصفة، وهذا معنى قول الواحدي أيضاً، إلا أنَّ قولَ مكيّ «إنما يُحْذف من الصلات» يريد في الأحسن، وإلَّا فيحذف من الصفات والأخبار والأحوال، ولكنه دون الصلة.

والنصب من وجهين[٢] أحدهما: أنه مفعول مقدَّمٌ لـ «يَصْرِف» والضمير في «عنه» على هذا يتعيَّن عَوْدُه على العذاب المتقدم، والتقدير: أيَّ شخص يَصْرِفِ اللَّـهُ عن العذاب. والثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعلٍ مضمر لا يبرز، يفسره هذا الظاهر من معناه لا من لفظه، والتقدير: مَنْ نُكْرِمْ أو مَنْ نُنَجِّ يَصْرِفِ الله. والضمير في «عنه» للشرطية. وأمَّا مفعول «يَصْرِفْ» على هذا فيحتمل الوجهين المتقدمين، أعني كونه مذكوراً وهو «يومئذ» على حذفِ مضاف، أو محذوفاً اختصاراً.

وأمَّا القراءة الثانية[٣] فـ «مَنْ» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها في محل رفعٍ بالابتداء، وخبره ما بعده على ما تقدَّم، والفاعل المحذوف هو الله تعالىٰ، يدلُّ عليه قراءة أبـيّ المتقدمة، وفي القائمِ مَقامَه أربعةُ أوجـه، أحدهما: أنه ضمير العذاب، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» فقط، والظرف فيه حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب بـ «يُصْرَف». الثاني: أنه منصوب بالعذاب أي: الذي قام ضميره مقام الفاعل، قاله أبو البقاء[٤]، ويلزم

(١) لم يرد هذا القول في مشكل مكي.
(٢) أي تقدير «مَنْ» منصوبة.
(٣) أي يُصْرف بالبناء للمجهول.
(٤) الإملاء ١/٢٣٧.

منه إعمال المصدر مضمراً، وقد يقال: يُغْتفر ذلك في الظروف. الثالث: قال أبو البقاء[1]: «إنه حال من الضمير». قلت: يعني الضمير الذي قام مقام الفاعل، وجاز وقوعُ الحال ظرف زمان لأنها عن معنىً لا عن جثة.

الثاني من الأوجه الأربعة[2]: أن القائم مقام الفاعل ضمير «مَنْ»، والضمير في «عنه» يعود على العذاب، والظرف منصوب: إمَّا بـ «يُصْرف»، وإمَّا على الحال من هاء «عنه». والثالث من أوجه العامل في «يومئذ» متعذِّر هنا وهو واضح، والتقدير: أي شخصٍ يُصْرف هو عن العذاب. الثالث: أن القائم مقام الفاعل «يومئذ»: إمَّا على حذف مضاف أي: من يُصرف عنه فَزَعُ يومئذ أو هول يومئذ، وإمَّا على قيام الظرف دون مضاف كقولك: «سير يوم الجمعة»، وإنما بُني «يومئذ» على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، ولو قرىء بالرفع لكان جائزاً في الكلام، وقد قرىء: «ومِنْ خزي يومئذ»[3] فتحاً وجراً بالاعتبارين، وهما اعتباران متغايران، فإن قيل: يلزمُ على عدم تقدير حذف المضاف إقامةُ الظرف غير التام مقامَ الفاعل، وقد نصُّوا على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يُخبر به ولا يقوم مقام فاعل، لو قلت: «ضُرب قبلُ» لم يجز، والظرف هنا في حكم المقطوع عن الإضافة فلا يجوز قيامه مقام / الفاعل إلا على حذف مضاف، فالجواب أن هذا في قوة الظرف المضاف، [٣٠٢/ب]
إذ التنوين عوضٌ عنه، وهذا ينتهض على رأي الجمهور، أما الأخفش فلا، لأن التنوين عنده تنوين صَرْفٍ والكسر كسر إعراب، وقد أوضحت ذلك إيضاحاً شافياً في غير هذا الموضوع[4].

---

(١) الإملاء ١/٢٣٧.

(٢) أي في القائم مقام فاعل يُصْرَف.

(٣) الآية ٦٦ من هود، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة بكسر الميم، وقرأ الكسائي بالفتح واختلف عن نافع. السبعة ٣٣٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٦٧ من آل عمران.

الرابع: أن القائم مَقامَه «عنه»، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» و«يومئذ» منصوب على الظرف، والعامل فيه «يُصْرَفْ». ولا يجوز الوجهان الأخيران، أعني نصبَه على الحال؛ لأنَّ الضميرَ للجُثَّة، والزمانُ لا يقع حالاً عنهما كما لا يقع خبراً، وأعني كونَه معمولاً للعذاب، إذ ليس هو قائماً مقام الفاعل.

والثاني من وجهي «مَنْ»: أنها في محل نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، وهذا إذا جعلنا «عنه» في محل نصب بأَنْ يُجْعَلَ القائم مقام الفاعل: إمَّا ضميرَ العذاب وإمَّا «يومئذ»، والتقدير: مَنْ يكرم اللَّهُ أو من يُنَجِّ يُصْرف عنه العذابُ أو هولُ يومئذ، ونظيره: «زيدٌ مُرَّ به مرورٌ حسن»، أقمت المصدر فبقي «عنه» منصوب المحل، والتقدير: جاوزت زيداً مُرَّ به مرورٌ حسن. وأمَّا إذا جُعل «عنه» قائماً مقام الفاعل تعيَّن رَفْعُه بالابتداء.

واعلم أنه متى قلت: منصوب على الاشتغال فإنما يُقَدَّر الفعل بعد «مَنْ» لأنَّ لها صدر الكلام، ولذلك لم أُظْهِره إلا مؤخراً، ولهذه العلَّةِ منع بعضهم الاشتغالَ فيما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط. والتنوين في «يومئذ» عوض عن جملة محذوفة تضمَّنها الكلام السابق، التقدير: يوم إذ يكون الجزاء، وإنما قلت كذلك لأنه لم يتقدَّم في الكلام جملةٌ مُصَرَّحٌ بها يكون التنوين عوضاً منها، وقد تقدَّم خلاف الأخفش.

وهـذه الجملة الشرطية يجوز فيهاوجهان: الاستئناف والوصف لـ «عذاب يوم»، فحيث جعلنا فيها ضميراً يعود على عذاب يوم إمَّا مِنْ «يُصْرف» وإمَّا مِنْ «عنه» جاز أن تكونَ صفةً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً، وحيث لم نجعلْ فيها ضميراً يعود عليه ــ وقد عرفت كيفية ذلك ــ تَعَيَّن أن تكون مستأنفة، ولا يجوز أن تكون صفةً لخلوِّها من الضمير.

وقد تكلَّم الناس في ترجيح إحدىٰ هاتين القراءتين على الأخرىٰ، وذلك

على عادتهم، فقال أبو علي الفارسي[1]: «قراءة «يَصْرِفْ» يعني المبنيَّ للفاعل أحسن لمناسبة قوله «رحمه». يعني أن كلاً منهما مبني للفاعل ولم يقل «فقد رُحِمَ». واختارها أبو حاتم وأبو عبيد، ورجَّح بعضهم قراءة المبني للمفعول بإجماعهم على قراءة قوله: «ليس مصروفاً عنهم»[2] يعني في كونه أتىٰ بصيغة اسم المفعول المسند إلى ضمير العذاب المذكور أولاً. ورجَّحها محمد بن جرير بأنها أقلُّ إضماراً[3]. ومكي ـ رحمه الله ـ تلعثم في كلامه في ترجيحه لقراءة الأخوين وأتى بأمثلةٍ فاسدةٍ في كتاب «الهداية» له، قاله ابن عطية[4]. وقد قدَّمْتُ أول الكتاب عن العلماء[5] ثعلب وغيره أن ذلك ـ أعني ترجيحَ إحدى القراءات المتواترة على الأخرى بحيث تُضَعَّفُ الأخرىٰ ـ لا يجوز. والجملة من قوله: «فقد رحمه» في محل جزم على جواب الشرط، والفاء واجبة.

قوله: «وذلك الفوزُ» مبتدأ وخبر جيء بهذه الجملة مقرِّرة لما تقدَّم من مضمون الجملةِ قبلها، والإشارة بـ «ذلك» إلى المصدر المفهوم من قوله «يُصْرف» أي ذلك الصرف. و «المبين» يحتمل أن يكون متعدِّياً فيكون المفعول محذوفاً أي: المبين غيرَه، وأن يكون قاصراً بمعنىٰ يَبين، وقد تقدَّم أن «أبان» يكون قاصراً بمعنى ظهر، ومتعدياً بمعنىٰ أظهر.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿بضُر﴾**: الباء هنا للتعدية وكذا في «بخير» والمعنىٰ: وإن يمسسك الله الضرَّ أي: يجعلك ماسَّاً له، وإذا مسست الضر

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٧٠.

(٢) الآية ٨ من هود.

(٣) رجَّح في تفسيره ١١/٢٨٦ قراءة المبني للفاعل لدلالة «فقد رحمه»، وقد يكون ترجيحه الذي ذكره المؤلف له في غير تفسيره.

(٤) المحرر ٦/١٧.

(٥) انظر إعرابه لقوله تعالى في الفاتحة «مالك يوم الدين».

فقد مَسَّك، إلا أنَّ التعدية بالباء في الفعل المتعدي قليلة جداً، ومنه قولهم: صَكَكْتُ أحد الحجرين بالآخر. وقال الشيخ[1]: «ومنها قوله: «ولولا دَفْعُ اللَّهِ الناسَ بعضَهم ببعض»[2]. وقال الواحدي: «إن قيل: إنَّ المسَّ من صفة الأجسام فكيف قال: وإن يمسَسْك الله؟ فالجواب أن الباء للتعدية والباء والألف يتعاقبان في التعدية، والمعنى: إن أَمَسَّك الله ضراً أي: جعله ماسَّك فالفعل للضرّ وإن كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالىٰ كقولك: «ذهب زيد بعمرو» وكان الذهاب فعلاً لعمرو، غير أنَّ زيداً هو المسبب له والحامل عليه، كذلك ههنا المسُّ للضرِّ والله تعالى جعله ماسَّاً.

قوله: «فلا كاشِفَ له» «له»: خبر لا، وثَمَّ محذوف تقديره: فلا كاشفَ له عنك، وهـذا المحذوفُ ليس متعلقـاً بـ«كاشف» إذ كـان يلزم تنوينـه وإعرابه[3]، بل يتعلق بمحذوف أي: أعني عنه[4].

و «إلا هو» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدل من محل «لا كاشف»، فإن محله الرفع على الابتداء، والثاني: أنه بدل من الضمير المستكنِّ في الخبر، ولا يجوز أن / يرتفع باسم الفاعل وهو «كاشف» لأنه يصير مطولاً[5] ومتى كان مطوَّلاً أُعْرب نصباً، وكذلك لا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من الضمير المستكنِّ في «كاشف» للعلة المتقدمة، إذ البدل يحلُّ محل المبدل منه. [٣٠٣/أ]

فإن قيل: المقابل للخير هو الشر فكيف عَدَلَ عن لفظ الشر؟ والجواب أنه أراد تغليب الرحمة على ضدها فأتى في جانب الشر بأخص منه وهو الضرُّ، وفي جانب الرحمة بالعام الذي هو الخير تغليباً لهذا الجانب. قال

---

(١) البحر ٤/٨٧.
(٢) الآية ٢٥١ من البقرة.
(٣) لأنه يصير شبيهاً بالمضاف.
(٤) لعل الأنسب: «عنك» كما قدَّره.
(٥) أي شبيهاً بالمضاف.

ابن عطية(١): «ناب الضرُّ هنا مناب الشرُّ وإن كان الشر أعمَّ منه فقابل الخير، وهذا من الفصاحة عدول عن [قانون التكليف والصيغة، فإن باب التكليف وصيغ الكلام](٢) أن يكون الشيء مقترناً بالذي يختص به بنوع من أنواع الاختصاص موافقةً أو مضاهاة، فمن ذلك: «أن لا تجوعَ فيها ولا تَعْرىٰ وأنك لا تَظْمَأُ فيها ولا تَضْحىٰ»(٣) فجاء بالجوع مع العري وبابه أن يكون مع الظمأ ومنه قول امرىء القيس(٤):

١٨٧٥ــ كـأنّيَ لم أركبْ جـواداً لِلَّذةٍ ... ولم أَتَبَطَّنْ كاعِباً ذاتَ خَلْخالِ
ولم أَسْبَأِ الزِّقَّ الرَّويَّ ولم أَقُلْ ... لخيلي كُرِّي كَرَّةً بعد إجْفـالِ

ولم يوضح ابن عطية ذلك. وإيضاحه في آية طه اشتراك الجوع والعري في شيء خاص وهو الخلوُّ، فالجوع خلوٌّ وفراغ في الباطن، والعريُّ خلوٌّ وفراغ في الظاهر، واشتراك الظمأ والضحىٰ في الاحتراق، فالظمأ احتراق في الباطن ولذلك تقول: «بَرَّد الماء حرارة كبدي وأُوام(٥) عطشي»، والضحىٰ: احتراق الظاهر. وأمَّا البيتان فالجامع بين الركوب للَّذة وهو الصيد وتبطُّن الكاعب اشتراكهما في لذة الاستعلاء والقهر والاقتناص والظفر بمثل هذا المركوب، ألا ترىٰ إلى تسميتهم هَنَ المرأة «رَكَباً» بفتح الراء والكاف وهو فَعَل بمعنى مَفْعول كقوله(٦):

١٨٧٦ــ إنَّ لـهـا لَـرَكَـبـاً إرْزَبَّـا ... كـأنـه جـبـهـةُ ذَرَّىٰ حَـبَّـا

(١) المحرر ١٨/٦.
(٢) المحرر: «قانون التكلف والصنعة، فإن باب التكلف وترصيع الكلام» وهي أنسب.
(٣) الآية ١١٩ من طه.
(٤) ديوانه ٣٥؛ البحر ٨٨/٤. سبأ الخمر: اشتراها.
(٥) الأوام: حرّ العطش.
(٦) البيت لرجل من طهية وهو في الكتاب ٦٤/٢؛ والمقتضب ٩/٤؛ وابن يعيش ٢٨/١؛ واللسان: رزب ــ حبب. والإرزب: الضخم، وذرَّى حبا: اسم رجل.

وأما البيت الثاني فالجامعُ بين سبأ الخمر والرجوع بعد الهزيمة اشتراكهما في البذل، فشراء الخمر بَذْل المال، والرجوع بعد الانهزام بذل الروح. وقدَّم تبارك وتعالىٰ مَسَّ الضرِّ على مسِّ الخير لمناسبة اتصال مسِّ الضر بما قبله من الترهيب المدلول عليه بقوله: إني أخاف. وجاء جواب الشرط الأول بالحصر إشارةً إلى استقلاله بكشف الضر دون غيره، وجاء الثاني بقوله «فهو على كل شيء قدير» إشارةً إلى قدرته الباهرة فيندرجُ فيها المَسُّ بخير وغيره، على أنه لو قيل: إن جواب الثاني محذوف لكان وجهاً أي: وإنْ يَمْسَسْكَ فلا رادَّ لفضله للتصريح بمثله في موضع آخرَ(١).

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿فوق﴾**: فيه أوجه أظهرها: أنه منصوب باسم الفاعل قبله. والفوقيَّةُ هنا عبارة عن الاستعلاء والغلبة. والثاني: أنه مرفوع على أنه خبر ثان، أخبر عنه بشيئين أحدهما: أنه قاهرٌ، والثاني: أنه فوق عباده بالغلبة والقهر. الثالث: أنه بدلٌ من الخبر. الرابع: أنه منصوبٌ على الحالِ من الضمير في «القاهر» كأنه قيل: وهو القاهرُ مُسْتعلياً أو غالباً، ذكره المهدوي وأبو البقاء(٢). الخامس: أنها زائدةٌ، والتقدير: وهو القاهر عباده، ومثلُه: «فاضربُوا فوق الأعناق»(٣) وهذا مردودٌ، لأن الأسماء لا تُزاد.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿أيُّ شيء أكبر﴾**: مبتدأ وخبر، وقد عَرَفْتَ مما مرَّ أن «أيّاً» بعضُ ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهاميةً اقتضىٰ الظاهرُ أن تكون مسمَّى باسم ما أضيفت إليه. قال أبو البقاء(٤): «وهذا يوجب أن يُسَمَّى الله تعالىٰ «شيئاً»، فعلىٰ هذا تكون الجلالةُ خبرَ مبتدأ محذوف أي: ذلك الشيء

---

(١) بعد قوله: «في موضع آخر»: لكان جيداً، ولكن عليها شطباً خفيفاً ولا مكان لها هنا لذلك لم نثبتها وكذلك صنعت النسخ الأخرى.

(٢) الإملاء ١/٢٣٧.

(٣) الآية ١٢ من الأنفال.

(٤) الإملاء ١/٢٣٧.

/ هو الله تعالىٰ. ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: الله [٣٠٣/ب]
أكبر شهادة. و «شهيد» على هذين القولين خبرُ مبتدأ محذوف أي: هو شهيد بيني وبينكم. والجملة من قوله: «قل الله» على الوجهين المتقدمين جواب لـ «أيّ» من حيث اللفظ والمعنى. ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ، و «شهيد» خبرها، والجملة على هذا جوابٌ لـ «أيّ» من حيث المعنىٰ أي: إنها دالة على الجواب وليست به.

قوله: «شهادةً» نصبٌ علىٰ التمييز، وهذا هو الذي لا يَعْرِفُ النحاةُ غيرَه. وقال ابن عطية[1]: «ويَصِحُّ على المفعول بأن يُحْمَلَ «أكثر» على التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل». وهذا ساقطٌ جداً، إذ نصَّ النحويون على أن معنى شبهها باسم الفاعل في كونها تؤنث وتثنَّىٰ وتجمع، وأفعلُ مِنْ لا يؤنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمع فلم يُشْبِه اسم الفاعل، حتى إن الشيخ[2] نسب هذا الخِباط إلى الناسخ دون أبـي محمد.

قوله: «بيني وبينكم» متعلِّقٌ بـ «شهيد» وكان الأصل: قل الله شهيد بيننا فكُرِّرَتْ «بين» توكيداً، وهو نظير قوله[3]:

١٨٧٧ـ فـأيِّـي مـا وأيُّـك كـان شـراً ... فَسِيقَ إلى المَقـامةِ لا يـراها

وقولـه[4]:

١٨٧٨ـ يا ربَّ موسَىٰ أظلمـي وأَظْلَمُهْ ... فاصْبُبْ عليه مِلِكاً لا يَرْحَمُهْ

وقولـه[5]:

---

(١) المحرر ٦/٢٠.
(٢) البحر ٤/٩١.
(٣) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الكتاب ١/٣٩٩؛ وشرح المفصل ٢/١٣١؛ واللسان: أيا؛ والخزانة ٢/٢٣٠.
(٤) تقدم برقم ٦٢٠.
(٥) تقدم برقم ١٢٧٥.

١٨٧٩ـ فلئِنْ لَقِيْتُك خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزابِ

والجامع بينها أنه لَمَّا أضاف إلى الياء وحدها احتاج إلى تكرير ذلك المضاف. وجَوَّز أبو البقاء(١) أن يكون «بيني» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفة لشهيد فيكون في محل رفع، والظاهر خلافه.

قوله: «وأُوْحِيَ» الجمهور على بنائه للمفعول وحُذِف الفاعلُ للعِلْمِ به وهو الله تعالى. و «القرآن» رفع به. وقرأ(٢) أبو نهيك والجحدري وعكرمة وابن السَّمَيْفَع: «وأَوْحَىٰ» ببنائه للفاعل، «القرآن» نصباً على المفعول به. و «لأنذركم» متعلِّقٌ بـ «أُوحِي» قيل: وثَمَّ معطوف حُذف لدلالة الكلام عليه أي: لأنذركم به وأبَشِّركم به، كقوله: «تقيكم الحَرَّ»(٣) وتقدَّم منه جملةٌ صالحة. وقيل: لا حاجة إليه لأن المَقام مَقامُ تخويف.

قوله: «ومَنْ بَلَغ» فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه في محل نصب عطفاً على المنصوب في «لأُنْذِرَكم»، وتكون «مَنْ» موصولة والعائدُ عليها مِنْ صلتها محذوف أي: ولأنذرَ الذي بلغه القرآن. والثاني: أنَّ في «بَلَغ» ضميراً مرفوعاً يعود على «مَنْ» ويكون المفعولُ محذوفاً، وهو منصوب المحل أيضاً نسقاً على مفعول «لأنذركم»، والتقدير: ولأنذر الذي بَلَغ الحُلُمَ، فالعائد هنا مستتر في الفعل. والثالث: أن «مَنْ» مرفوعةُ المحلِّ نَسَقاً على الضمير المرفوع في «لأنذرَكم»، وجاز ذلك لأنَّ الفصلَ بالمفعول والجارِّ والمجرور أغنىٰ عن تأكيده، والتقدير: لأنذركم به ولينذركم الذي بلغه القرآن.

قوله: «أ إنكم» الجمهور على القراءة بهمزتين أولاهما للاستفهام، وهو استفهامُ تقريعٍ وتوبيخ، وقد تقدَّم الكلام في قراءاتٍ مثلِ هذا. قال

---

(١) الإملاء ١/٢٣٨.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤/٩١؛ الشواذ ٣٦.
(٣) الآية ٨١ من النحل.

الشيخ[1]: «وبتسهيل الثانية وبإدخال ألفٍ بين الهمزة الأولى والهمزةِ المُسَهَّلَة، روى هذا الأخيرةَ الأصمعيُّ عن أبي عمرو ونافع» انتهى. وهذا الكلام يُؤذن بأنها قراءة مستغربة وليس كذلك، بل المرويُّ عن أبي عمرو المدُّ بين الهمزتين، ولم يُخْتَلَفْ عن قالون في ذلك. وقرىء بهمزة واحدة وهي محتملة للاستفهام وإنما حُذفت لفهم المعنىٰ، ودلالة القراءة الشهيرة عليها، وتحتمل الخبر المحض.

ثم هذه الجملة الاستفهامية يحتمل أن تكون منصوبةَ المحلِّ لكونها في حيز القول وهو الظاهر، كأنه أُمِرَ أن يقول: أيُّ شيء أكبرُ شهادةً، وأن يقول: أإنكم لتشهدون. ويحتمل أن لا تكونَ داخلةً في حيِّزه فلا محلَّ لها حينئذ. و «أخرىٰ» صفةٌ لـ «آلهة» لأنَّ ما لا يَعْقِل يُعامَل جمعُه معاملةَ الواحدةِ المؤنثة كقوله: «مآرب أخرىٰ»[2] و «الأسماء الحسنى»[3].

قوله: «إنما هو إله واحد» يجوز في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها كافة لـ «إنَّ» عن عملها، و «هو» مبتدأ، و «إله» خبر و «واحد» صفته. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي و «هو» مبتدأ و «إله» خبره، وهذه الجملةُ صلةٌ وعائد، والموصول في محل نصب اسماً لـ «إن»، و «واحد» خبرها. والتقدير: إن الذي هو إله واحد، ذكره أبو البقاء[4]، وهو ضعيفٌ، ويدلُّ على صحة الوجه الأولِ تعيُّنُه في قوله تعالىٰ: «إنَّما الله إله واحد»[5]، إذ لا يجوز فيه أن تكون موصولة لخلوِّ الجملة من ضمير الموصول. وقال أبو البقاء[6]: ـ في هذا الوجه ـ «وهو أليقُ مما قبله» ولا أدري ما وجه ذلك؟.

---

(١) البحر ٩٢/٤.
(٢) الآية ١٨ من طه.
(٣) الآية ١٨٠ من الأعراف.
(٤) الإملاء ٢٣٨/١.
(٥) الآية ١٧١ من النساء.
(٦) الإملاء ٢٣٨/١.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿الذين آتيناهم الكتابَ﴾**: الموصول مبتدأ، و «يَعْرِفونه» خبره، والضميرُ المنصوبُ يجوز عَوْدُه على / الرسول أوعلى [٣٠٤/أ]
القرآن لتقدُّمه في قوله: «وأُوحِي إليَّ هذا القرآن» أوعلى التوحيد لدلالة قوله: «إنما هو إله واحد» أوعلى كتابهم أوعلى جميع ذلك. وأَفْرد الضمير باعتبار المعنى كأنه قيل: يعرفون ما ذَكَرْنا وقصصنا. وقد تقدَّم إعراب هذه الجملة في البقرة[(١)].

قوله: «الذين خَسِروا» في محله أربعة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره الجملة من قوله: «فهم لا يؤمنون» ودخلت الفاء لما عَرَفْتَ من شبه الموصول بالشرط. الثاني: أنه نعت للذين آتيناهم الكتاب. قاله الزجاج[(٢)]. الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين خسروا. الرابع: أنه منصوبٌ على الذم، وهذان الوجهان فرعان على النعت لأنهما مقطوعان عنه، وعلى الأقوال الثلاثة الأخيرة يكون «فهم لا يؤمنون» من بابِ عَطْفِ جملة اسمية على مثلها، ويجوز أن يكونَ عطفاً على «خسروا»، وفيه نظرٌ من حيث إنَّه يؤدِّي إلى ترتُّب عدم الإيمان على خسرانهم. والظاهر أن الخُسْران هو المترتِّبُ على عدم الإيمان، وعلى الوجه الأول يكون الذين خسروا أعمَّ من أهل الجاحدين من المشركين، وعلى غيره يكون خاصاً بأهل الكتاب، والتقدير: الذين خسروا أنفسهم منهم أي: من أهل الكتاب.

واسْتُشْكِل على كونه نعتاً الاستشهادُ بهم على كفار قريش وغيرهم من العرب، يعني كيف يُسْتشهد بهم ويُذَمُّون في آية واحدة؟ فقيل: إن هذا سِيق للذمِّ لا للاستشهاد. وقيل: بل سيق للاستشهاد وإن كان في بعض الكلام ذمٌّ

---

(١) انظر إعرابه ١٢١ من البقرة.

(٢) ذكر الزجاج في معاني القرآن ٢/٢٥٥ الابتداء ولم يذكر النعت.

لهم، لأن ذلك بوجيهن واعتبارين. قال ابن عطية[1]: «فصَحَّ ذلك لاختلاف ما استشهد بهم فيه وما ذُمُّوا فيه، وأنَّ الذمَّ والاستشهاد ليسا من جهة واحدة».

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿ويومَ نحشُرهم﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ بعده، وهو على ظرفيَّته، أي: ويوم نحشرهم كان كيت وكيت، وحُذِفَ ليكونَ أبلغَ في التخويف. والثاني: أنه معطوف على ظرفٍ محذوف، ذلك الظرف معمول لقوله: «لا يُفْلح الظالمون» والتقدير: إنه لا يفلح الظالمون اليوم في الدنيا ويوم نحشرهم، قاله محمد بن جرير[2]. الثالث: أنه منصوب بقوله: «انظر كيف كَذَبوا» وفيه بُعْدٌ لبعده من عامله بكثرة الفواصل. الرابع: أنه مفعول به باذكر مقدراً. الخامس: أنه مفعول به أيضاً، وناصبه احذروا أو اتقوا يوم نحشرهم، كقوله: «واخشوا يوماً»[3] وهو كالذي قبله فلا يُعَدُّ خامساً.

وقرأ الجمهور «نَحْشرهم» بنون العظمة وكذا «ثم نقول»، وقرأ[4] حميد ويعقوب بياء الغيبة فيهما وهو الله تعالىٰ. والجمهور على ضم الشين من «نَحْشُرهم»، وأبو هريرة بكسرها، وهما لغتان في المضارع. والضمير المنصوب في «نحشرهم» يعود على المفترين الكذب، وقيل: على الناس كلهم فيندرج هؤلاء فيهم، والتوبيخ مختص بهم. وقيل: يعود على المشركين وأصنامهم، ويدل عليه قوله: «احشرُوا الذين ظلموا وأزواجَهم وما كانوا يعبدون»[5]. و «جميعاً» حال من مفعول «نحشُرهم». ويجوز أن يكونَ توكيداً عند مَنْ أثبته من النحويين كأجمعين. وعطف هنا بـ «ثُمَّ» للتراخي الحاصل

(١) المحرر ٦/٢٢.
(٢) تفسير الطبري ١١/٢٩٦.
(٣) الآية ٣٣ من لقمان.
(٤) انظر: البحر ٤/٩٤؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الشواذ ٣٨.
(٥) الآية ٢٢ من الصافات.

بين الحشر والقول. ومفعولا «تَزْعُمون» محذوفان للعِلْمِ بهما أي: تزعمونهم شركاء أو تزعمون أنهما شفعاؤكم.

وقوله: «ثم نقول للذين» إن جَعَلْنا الضمير في «نحشرهم» عائداً على المفترين الكذبَ كان ذلك من باب إقامة الظاهرِ مُقام المضمر، إذ الأصل: ثم نقول لهم وإنما أُظْهِرَ تنبيهاً على قبح الشرك.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿ثم لم تكنْ فِتْنتهم﴾**: قرأ حمزة والكسائي(١): «يكن» بالياء من تحت، «فتنتهم» نصباً. وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم: «تكن» بالتاء من فوق، «فتنتُهم» رفعاً. والباقون بالتاء من فوق أيضاً، «فتنتهم» نصباً. فأمَّا قراءة الأخوين(٢) فهي أفصحُ هذه القراءات لإجرائها على القواعد من غير تأويل، وستعرفه في القراءتين الأُخْرَيَيْن، وإعرابها ظاهر. وذلك أن «فتنتهم» خبر مقدم، و «أَنْ قالوا» بتأويل اسم مؤخر، والتقدير: ثم لم تكن فتنَتَهم إلا قولُهم، وإنما كانت أفصحَ لأنه إذا اجتمع اسمان، أحدهما أعرفُ، فالأحسنُ جَعْلُه اسماً مُحَدَّثاً عنه والآخر خبراً حديثاً عنه، و «أَنْ قالوا» يشبه المضمر، والمضمر أعرف المعارف، وهذه القراءة
[٣٠٤/ب] جُعِل الأعرفُ / فيها اسماً لـ «كان» وغيرُ الأعرف خبرَها، ولم يؤنَّث الفعل لإسناده إلى مذكر. وأما قراءة ابن كثير ومَنْ تبعه فـ «فتنتُهم» اسمها، ولذلك أُنِّثَ الفعلُ لإسناده إلى مؤنث، و «إلا أَنْ قالوا» خبرها، وفيه أنك جعلت غير الأعرف اسماً والأعرفَ خبراً، فليست في قوة الأولى.

وأمَّا قراءةُ الباقين فـ «فتنتَهم» خبر مقدم، و «إلا أن قالوا» اسمٌ مؤخَّرٌ، وهذه القراءةُ ــ وإن كان فيها جَعْلُ الأعرفِ اسماً ــ كالقراءة الأولى، إلا أن

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٢٥٤؛ الكشف ١/٤٢٦؛ وحجة القراءات ٢٤٣؛ والنشر ٢/٢٤٨؛ والبحر ٤/٩٥؛ الشواذ ٣٦.

(٢) وهما حمزة والكسائي.

فيها لَحاقَ علامة تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل ولكنه بتأويل. فقيل: لأن قوله: «إلا أَنْ قالوا» في قوة مقالتهم. وقيل: لأنه هو الفتنة في المعنى، وإذا أخبر عن الشيء بمؤنَّثٍ اكتسب تأنيثاً فعومل معاملته، وجعل أبو علي منه «فَلَهُ عَشْرُ أمثالها»[1] لما كانت الأمثال هي الحسنات في المعنىٰ عومل معاملة المؤنث فسقطت التاء من عدده. ومثلُ الآيةِ قولُه[2]:

١٨٨٠ـ ألم يكُ غَدْراً ما فَعَلْتُم بسَمْعَلٍ وقد خاب مَنْ كانَتْ سريرتَه الغَدْرُ

فـ «كانت» مسند إلى الغدر وهومذكَّر، لكن لما أخبر عنه بمؤنث أنَّث فِعْلَه، ومثله قول لبيد[3]:

١٨٨١ـ فـمـضىٰ وقـدَّمَـهـا وكـانـت عـادةً
إذا هـي عَـرَّدَتْ إقـدامُـهـا

قال أبو علي: «فأنَّث الإقدام لما كان العادة في المعنىٰ» قال: «وقد جاء في الكلام: «ما جاءت حاجتَك» فأنَّث ضمير «ما» حيث كانت الحاجة في المعنى، ولذلك نصب «حاجتك». وقال الزمخشري[4]: «وإنما أنَّث «أن قالوا» لوقوع الخبر مؤنثاً كقولهم: من كانت أمَّك».

وقال الشيخ[5]: «وكلام الزمخشري مُلَفَّقٌ من كلام أبي علي، وأمَّا «من كانت أمَّك» فإنه حَمَلَ اسمَ «كان» على معنىٰ «مَنْ» فإن لها لفظاً مفرداً مذكراً، ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وليس الحَمْلُ

---

(١) الآية ١٦٠ من الأنعام.
(٢) البيت لأعشى تغلب، وهو في أمالي الشجري ١٢٩/١؛ ومعجم الشواهد ١٤٩.
(٣) ديوانه ٣٠٦؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٢٢٣. وعردت: تركت الطريق، والضمير في «مضى» للحمار، وفي «قدمها» للأتان.
(٤) الكشاف ١١/٢.
(٥) البحر ٩٥/٤.

على المعنىٰ لمراعاة الخبر، ألا ترىٰ أنه يجيء حيث لا خبر، كقوله: «ومنهم مَنْ يَسْتَمعون إليك»[1] [وقوله][2]:

١٨٨٢ـ . . . . نكن مثلَ مَنْ يا ذئب يَصْطحبانِ

قلت: ليت شعري ولأي معنى خصَّ الزمخشريَّ بهذا الاعتراض فإنه وارد على أبـي علي أيضاً؟ إذ لقائلٍ أن يقول: التأنيث في «جاءت» للحمل على معنىٰ «ما» فإن لها هي أيضاً لفظاً ومعنىٰ مثل «مَنْ». على أنه يقال: للتأنيث علَّتان، فذكرا[3] إحداهما.

ورجَّح أبو عبيد قراءَة الأخوين بقراءة أُبَـيّ وابن مسعود: «وما كان فتنتُهم إلا أن قالوا» فلم يُلْحِقْ الفعلَ علامةَ تأنيث. ورجَّحها غيره بإجماعهم على نصب «حُجَّتَهم» من قوله تعالىٰ: «ما كان حُجَّتَهم إلا أن قالوا»[4]. وقرىء شاذاً: «ثم لم يكنْ فتنتُهم إلا أن قالوا» بتذكير «يكنْ» ورفع «فتنتهم». ووجهُ شذوذِها سقوطُ علامةِ التأنيثِ والفاعلُ مؤنثٌ لفظاً وإن كان غيرَ حقيقي[5]، وجَعْلُ غيرِ الأعرف اسماً والأعرفِ خبراً، فهي عكس القراءة الأولى من الطرفين، و«أن قالوا» ممَّا يجب تأخيرُه لحَصْره سواء أُجْعِلَ اسماً أم خبراً.

قوله: «ربِّنا» قرأ الأخَوان[6]: «ربَّنا» نصباً والباقون جراً. ونصبه: إمَّا على النداء وإمَّا على المدح، قاله ابن عطية[7]، وإمَّا على إضمار «أعني» قاله

---

(١) الآية ٤٢ من يونس.
(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.
(٣) أي أبو علي والزمخشري.
(٤) الآية ٢٥ من الجاثية.
(٥) مثل هذا لا يُعَدُّ شذوذاً؛ لأن تذكير الفعل المسند إلى فاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً وارد كثيراً.
(٦) انظر: السبعة ٢٥٥؛ الكشف ١/٤٢٧؛ النشر ٢/٢٤٨؛ حجة القراءات ٢٤٤؛ البحر ٤/٩٥.
(٧) المحرر ٦/٢٦.

أبو البقاء[1]، والتقدير: يا ربنا. وعلى كلٍّ تقديرٍ فالجملة معترضةٌ بين القسم وجوابه وهو قوله «ما كنا مشركين». وخفضُه في ثلاثةِ أوجهٍ: النعتِ والبدلِ وعطفِ البيان. وقرأ عكرمة وسلام بن مسكين[2]: «واللَّـهُ ربُّنا» برفعهما على المبتدأ والخبر. قال ابن عطية[3]: «وهذا على تقديمٍ وتأخير، كأنهم قالوا: واللَّـهِ ما كنَّا مشركين واللَّـهُ ربُّنا». قلت: يعني أن ثَمَّ قَسَماً مضمراً.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿كيف كَذَبوا﴾**: «كيف» منصوب على حدِّ نَصْبها في قوله: «كيف تكفرون بالله»[4] وقد تقدَّم بيانه. و«كيف» وما بعدها في محل نصب بـ«انظر» لأنها معلِّقة لها عن العمل. و«كَذَبوا» وإن كان معناه مستقبلاً لأنه في يوم القيامة، فهو لتحقُّقِه أبرزه في صورة الماضي. وقوله: «وضَلَّ» يجوز أن يكونَ نَسَقاً على «كَذَبوا» فيكون داخلاً في حَيِّز النظر، ويجوز أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ فلا يندرجُ في حَيِّزِ المنظور إليه. وقوله: «ما كانوا» يجوز في «ما» أن تكون مصدرية أي: وضلَّ عنهم افتراؤهم، وهو قولُ ابن عطية[5]. ويجوز أن تكونَ موصولةً اسمية، أي: وضَلَّ عنهم الذي كانوا يفترونه، فعلى الأول لا يُحْتاج إلى ضمير عائد على «ما» عند الجمهور، وعلى الثاني لا بد من ضمير عند الجميع.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُ﴾**: راعىٰ لفظَ «مَنْ» فأفردَ، ولو راعى المعنى لَجَمَع كقوله في موضع آخر: / «ومنهم مَنْ [٣٠٥/أ]

---

(١) الإملاء ١/٢٣٨؛ الشواذ ٣٦.

(٢) سلام بن مسكين النمري الأزدي، أبو روح، من المتقنين، وأهل الفضل في الدين، مات سنة ١٦٤. انظر: مشاهير علماء الأمصار ١٥٧.

(٣) المحرر ٦/٢٦.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

(٥) المحرر ٦/٢٦.

يستمعون»[1] وقوله: «على قلوبهم أكنَّةً أن يفقهوه» إلى آخره، حُمِل على معناها.

قوله: «وجَعَلْنا» «جَعَلَ» هنا يحتمل أن يكونَ للتصيير فيتعدى لاثنين، أَوَّلُهما «أكنَّةً»، والثاني الجار قبله، فيتعلَّق بمحذوف، أي: صَيَّرنا الأكِنَّةَ مستقرَّةً على قلوبهم. ويحتمل أن يكون بمعنى خلق فيتعدَّى لواحد، ويكون الجارُّ قبله حالاً فيتعلَّق بمحذوف، لأنه لو تأخر لوقع صفةً لـ «أَكِنَّة». ويُحتمل أن يكونَ بمعنىٰ «ألقىٰ» فتتعلق «على» بها كقولك: «ألقيت على زيدٍ كذا» وقوله: «وألقيتُ عليكَ مَحَبَّةً مني»[2].

وهذه الجملةُ تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها مستأنفة سيقت للإخبار بما تضمَّنَتْه من الخَتْم على قلوبهم وسمعهم. ويُحْتمل أن تكون في محلِّ نصب على الحال، والتقدير: ومنهم مَنْ يستمع في حال كونه مجعولاً على قلبه كِنانٌ وفي أذنه وَقْرٌ، فعلى الأول يكون قد عطف جملةً فعلية على اسمية، وعلى الثاني تكون الواو للحال، و«قد» مضمرة بعدها عند مَنْ يقدِّرها قبل الماضي الواقع حالاً.

والأَكِنَّة: جمع كِنان وهو الوعاء الجامع. قال[3]:

١٨٨٣ـ إذا ما انْتَضَوْها في الوغَىٰ مِنْ أكنَّةٍ حَسِبْتَ بروقَ الغيث تأتي غيومُها

وقال بعضهم: «الكِنُّ ـ بالكسر ـ ما يُحْفَظُ فيه الشيء، وبالفتح المصدر. يقال: كَنَنْتُه كَنّاً أي: جعلتُه في كِنّ، وجُمِعَ على أَكْنان. قال تعالى: «من الجبال أَكْناناً»[4]. والكِنانُ: الغِطاء الساتر، والفعل من هذه المادة

---

(١) الآية ٤٢ من يونس.
(٢) الآية ٣٩ من طه.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٩٧؛ والمحرر ٦/٢٧.
(٤) الآية ٨١ من النحل.

يُستعمل ثلاثياً ورباعياً، يقال: كَنَنْتُ الشيء وأكننته كِنّاً وأكناناً، إلا أنَّ الراغبَ فرَّقَ بين فَعَل وأَفْعل فقال[1]: «وخُصَّ كَنَنْتُ بما يَسْتُرُ من بيتٍ أو ثوب أو غير ذلك من الأجسام، قال تعالىٰ: «كأنهنَّ بَيْضٌ مَكْنون»[2] وأكنَنْتُ بما يُسْتَرُ في النفس، قال تعالى: «أو أَكْنَنْتُم في أنفسكم»[3]. قلت: ويَشْهد لما قال قوله أيضاً: «إنه لقرآنٌ كريمٌ في كتاب مكنون»[4] وقوله تعالىٰ: «ما تُكِنُّ صدورهم»[5]. وكِنان يُجْمع على أكِنَّة في القلة والكثرة لتضعيفه، وذلك أن فَعالاً وفِعالاً بفتح الفاء وكسرها يُجْمع في القلة على أَفْعِلة كأَحْمِرَة واقْذِلة[6]، وفي الكثرة على فُعُل كحُمُر وقُذُل، إلا أن يكونَ مضاعفاً كـ«بَتَات»[7] و«كِنان»، أو معتلَّ اللام كخِباء وقَباء[8] فيُلْتَزَمَ جَمْعُه على أَفْعِلة، ولا يجوز على فُعُل إلا في قليلٍ من الكلام كقولهم عُنُن[9] وحُجُج[10] في جمع عِنان وحِجاج[11].

قوله: «أَنْ يَفْقَهوه» في محلِّ نصب على المفعول من أجله،وفيه تأويلان سَبَقا، أحدهما: كراهةَ أن يفقهوه، وهو رأيُ البصريين، والثاني: حَذْفُ «لا» أي: أن لا يفقهوه، وهو رأيُ الكوفيين.

---

(١) المفردات ٤٤٢.
(٢) الآية ٤٩ من الصافات.
(٣) الآية ٢٣٥ من البقرة.
(٤) الآية ٧٨ من الواقعة.
(٥) الآية ٦٩ من القصص.
(٦) القذال: جماع مؤخر الرأس.
(٧) البتات: الزاد ومتاع البيت.
(٨) القباء: نوع من الثياب.
(٩) العنان: سير اللجام الذي تمسك به الدابة.
(١٠) الحجاج: الطريق المحفّرة.
(١١) انظر: أوضح المسالك ٦٤٧/٢.

قوله: «وَقْراً» عطفٌ على «أَكِنَّة» فينتصبُ انتصابَه، أي: وجَعَلْنا في آذانهم وقراً. و«في آذانهم» كقوله «على قلوبهم». وقد تقدَّم أنَّ «جَعَل» يَحْتمل معانيَ ثلاثةً فيكونُ هذا الجار مبنيًّا عليها مِنْ كونه مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، أو متعلقاً بها نفسِها أو حالاً.

والجمهور على فتح الواو من «وَقْراً»، وقرأ(١) طلحة بن مصرف بكسرها والفرق بين الوَقْر والوِقْر أنَّ المفتوح هو الثِّقَل في الأذن، يُقال منه: وَقِرَتْ أذنه بفتح القاف وكَسْرِها، والمضارع تَقِر وتَوْقَر بحسب الفعلين كـ تَعِد وتَوْجَل. وحكى أبو زيد: أذنٌ مَوْقورة، وهو جارٍ على القياس، ويكون فيه دليلٌ على أن وَقَر الثلاثي يكون متعدِّياً، وسُمِع «أذن مُوْقَرَة» والفعل على هذا أَوْقَرْتُ رباعياً كأكرم. والوِقْر ــ بالكسر ــ الحِمْل للحمار والبغل ونحوهما، كالوَسَق للبعير، قال تعالى: «فـالحامِـلاتِ وِقْراً»(٢) فعلى هذا قراءةُ الجمهور واضحة أي: وجَعَلْنا في آذانهم ثِقَلاً أي: صَمَماً. وأمَّا قراءةُ طلحة فكأنه جَعَلَ آذانهم [٣٠٥/ب] وَقِرت من / الصَّمَم كما تُوْقَرُ الدابة بالحِمْل، والحاصل أن المادَّةَ تدلُّ على الثِّقَل والرَّزانة، ومنـه الوَقار للتُّـؤَدة والسَّكينة، وقولُه تعالى: «وفي آذانهم وَقْراً» فيه الفصلُ بين حَرْفِ العطفِ وما عَطَفه بالجار مع كونِ العاطف على حرفٍ واحد وهي مسألةُ خلافٍ تقدَّم تحقيقُها في قوله: «أن تُـؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلها»(٣)، والظاهر أن هذه الآيةَ ونظائرَها مثلُ قوله: «آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنة»(٤) ليس مما فُصِل فيه بين العاطفِ ومعطوفِه. وقـد حـقَّقْتُ جميع ذلك في الموضعِ المُشارِ إليه.

قوله: «حتى إذا جاؤوك» قد تقدَّم الكلام في «حتى» الداخلة على «إذا»

---

(١) انظر: البحر ٤/٩٧؛ الشواذ ٣٦.

(٢) الآية ٢ من الذاريات.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٠١ من البقرة.

في أول النساء[1]. وقال أبو البقاء[2] هنا: «إذا» في موضع نصب بجوابها وهو «يقول»، وليس لـ «حتى» هنا عملٌ وإنما أفادَتْ معنىٰ الغاية كما لا تعمل في الجمل». وقال الحوفي: «حتى» غاية، و «يُجادلونك» حال، و «تقولُ» جوابُ «إذا»، وهو العامل في «إذا». وقال الزمخشري[3]: «هي «حتى» التي تقع بعدها الجمل، والجملةُ قولُه: «إذا جاؤوك يجادلونك يقول»، و «يجادلونك» في موضع الحال، ويجوزُ أن تكونَ الجارَّةَ، ويكون «إذا جاؤوك» في محل الجَرِّ بمعنىٰ: حتى وقت مجيئهم، ويجادلونك حال، وقوله: «يقول الذين كفروا» تفسير له، والمعنى: أنه بلغ تكذيبُهم الآياتِ إلى أنهم يجادلونك ويناكرونك، وفسَّر مجادلتهم بأنهم يقولون: إنْ هذا إلا أساطير الأولين.

قال الشيخ[4]: «وقد وُفِّق الحوفي وأبو البقاء وغيرُهما للصواب في ذلك، ثم ذكر عبارة أبي البقاء والحوفي. وقال أيضاً: «و «حتى» إذا وقع بعدها «إذا» يُحْتمل أن تكونَ بمعنى الفاء، ويُحتمل أن تكون بمعنى إلى أن، فيكون التقدير: فإذا جاؤوك يجادلونك يقول، أو يكون التقدير: وجَعَلْنا على قلوبهم أَكِنَّة، وكذا إلى أَنْ قالوا: إنْ هذا إلا أساطير الأولين، وقد تقدَّم أن «يُجادِلونك» حالٌ من فاعل «جاؤوك»، و «يقول»: إمَّا جواب «إذا» وإمَّا مفسِّرةٌ للمجيء كما تقدَّم تقريره.

و «أساطير» فيه أقوال، أحدها: أنه جمع لواحد مقدر، واختُلِفَ في ذلك المقدَّر فقيل: أُسْطورة، وقيل: أَسْطارة، وقيل: أُسْطور، وقيل: أَسْطار،

---

(١) انظر إعرابه للآية ٦ من النساء.
(٢) الإملاء ١/٢٣٨.
(٣) الكشاف ٢/١٢.
(٤) البحر ٤/٩٩.

وقيل: إسْطير. وقال بعضهم: بل لُفِظَ بهذه المفردات. والثاني: أنه جمعُ جمعٍ، فأساطير جمع أَسْطار، وأَسْطار جمع سطَر بفتح الطاء، وأما سَطْر بسكونها فجمعُه في القلة على أَسْطُر، وفي الكثرة على سُطور كفَلْس وأَفْلُس وفُلوس. والثالث: أنه جَمْعُ جَمْعِ الجمع، فأساطير جمع أَسْطار، وأَسْطار جمع أَسْطُر، وأَسْطُر جمع سَطْر. وهذا مرويٌّ عن الزجاج[1]. وهذا ليس بشيء، فإنَّ «أَسْطار» ليس جمعَ أَسْطُر، بل هما مثالا جمع قلة. الرابع: أنه اسم جمع، قال ابن عطية[2]: «وقيل: هو اسم جمعٍ لا واحد له من لفظه» وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ النحويين قد نصُّوا على أنه إذا كان على صيغة تَخُصُّ الجموعَ لم يُسمُّوه اسم جمع بل يقولون هو جمعٌ كعباديد[3] وشماطيط[4]. وظاهر كلام الراغب[5] أن أساطير جمع سَطَر بفتح الطاءِ فإنه قال: «وجمعُ سَطَر ـ يعني بالفتح ـ أسطار وأساطير» ووقال المبرد: «هي جمع أُسْطورة نحو أُرْجوحة وأراجيح وأُحْدُوثة وأحاديث». ومعنى الأساطير الأحـاديث الباطلة والتُّرَّهات ممَّا لا حقيقةَ له.

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿وهم يَنْهَوْن عنه﴾**: في الضميرين ـ أعني هم وهاء «عنه» ـ أوجه، أحدها: أن المرفوع يعود على الكفار، والمجرور يعود على القرآن، وهو أيضاً الذي عاد عليه الضميرُ المنصوب من «يَفْقهوه»، والمشارُ إليه بقولهم: «إنْ هذا». والثاني: أنَّ «هم» يعود على مَنْ تقدَّم ذِكْرُهم مِن الكفار، وفي «عنه» يعود على الرسول، وعلى هذا ففيه التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبة، فإن قوله: «جاؤوك يجادلونك» خطاب للرسول، فخرج

(١) لم يرد هذا في كتابه «معاني القرآن».
(٢) المحرر ٦/٢٨.
(٣) العباديد: الفِرق من الناس.
(٤) قوم شماطيط: متفرقون.
(٥) المفردات ٢٣٣.

من هذا الخطاب إلى الغَيْبة. وقيل: يعود المرفوع على أبـي طالب وأتباعه.

وفي قوله «يَنْهَوْن» و«يَنْأون» تجنيس التصريف، وهو عبارة عن انفراد كل كلمة عن الأخرى بحرف فينهَوْن انفردت بالهاء، ويَنْأَوْن بالهمزة، ومثله قـوله تعـالى: «وهـم يَحْسبون أنهـم يُحْسنـون»[١] «بما كنتم تَفْـرحون... وبما كنتم تَمْرحون»[٢] وقولـه عليه السـلام: «الخيلُ معقـودٌ في نواصيهـا الخيـرُ»[٣]، وبعضهم يسمِّيه «تجنيس التحـريف» وهو الفـرق بين كلمتين بحرف، وأنشدوا[٤]:

١٨٨٤ـ إنْ لم أشُنَّ على ابن حرب غارةً لم تَخْلُ يوماً من نِهاب نفوسِ

/ وذكر غيره أن تجنيسَ التحريف هو أن يكـون الشكل فـرقاً بين [٣٠٦/أ] كلمتين، وجعل منه «اللُّهى تفتح اللَّهى»[٥] وقد تقدم تحقيق ذلك. وقرأ[٦] الحسن البصري «ويَنَوْن» بإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها، وهو تخفيف قياسي. والنَّأْيُ: البُعْد، قال[٧]:

١٨٨٥ـ إذا غيَّر النأيُ المُحِبِّين لم يَزَلْ رَسِيسُ الهوىٰ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

وقال آخر[٨]:

١٨٨٦ـ ألا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهنـدٌ أتىٰ مِنْ دونها النأيُ والبعدُ

---

(١) الآية ١٠٤ من الكهف.
(٢) الآية ٧٥ من غافر.
(٣) رواه البخاري (الفتح): الجهاد ٦/٥٤؛ الموطأ: الجهاد ٢/٤٦٧؛ ابن حنبل ٢/٤٩.
(٤) تقدم برقم ٨٠٣.
(٥) اللُّهاة: لحمة في الحلق، وبالضم العطية. انظر: أساس البلاغة ٥٧٨.
(٦) البحر ٤/١٠٠.
(٧) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٢/١١٩٢؛ والتاج: رسس؛ والخزانة ٤/٧٥.
(٨) تقدم برقم ٤٦٦.

عطف الشيء على نفسه للمغايرة اللفظية، يقال: نأى زيد يَنْأى نأياً، ويتعدَّى بالهمزة فيقال: أَنْأَيْتُه، ولا يُعَدَّى بالتضعيف، وكذا كلُّ ما كان عينه همزة. ونقل الواحدي أنه يقال: نَأَيْتُه بمعنى نَأَيْتُ عنه، أنشد المبردِ[1]:

١٨٨٧ـ أعاذِلُ إن يُصْبِحْ صَداي بقَفْرَةٍ بعيداً نَآني صاحبي وقريبي

أي: نأى عني. وحكى اللَّيْث: «نَأَيْت الشيء» أي: أبعدته، وأنشد[2]:

١٨٨٨ـ إذا ما التَقَيْنَا سالَ من عَبَراتنا شآبيبُ يُنْأَى سَيْلُها بالأصابع

فبناه للمفعول أي: يُنَحَّى ويُبْعَد. والحاصلُ أن هذه المادةَ تدلُّ على البُعْد، ومنه: أَتَنَأَّى أي: أفتعلُ النَّأْيَ. والمَنْأى: الموضع البعيد، قال النابغة[3]:

١٨٨٩ـ فإنَّك كالموتِ الذي هو مُدْرِكي وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتأى عنك واسعُ

وتناءَى: تباعَدَ، ومنه النُّؤْيُ للحُفَيْرة التي حول الخِباء لتُبْعِدَ عنه الماء. وقُرِىء: «وناءَ بجانبه»[4] وهو مقلوبٌ مِنْ نأى، ويدل على ذلك أن الأصلَ هو المصدرُ وهو النَّأْيُ بتقديم الهمزة على حرف العلة.

قوله: «وإن يُهْلِكون» «إنْ» نافيةٌ كالتي في قوله: «إنْ هذا»[5]، و «أنفسَهم» مفعولٌ، وهو استثناء مفرغ، ومفعول «يَشْعرون» محذوف: إمَّا اقتصاراً وإمَّا اختصاراً، أي: وما يشعرون أنهم يُهْلكون أنفسَهم.

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿ولو ترى﴾**: جوابها محذوف لفَهْمِ

(١) البيت للنمر بن تولب وهو في الكامل ١/٣٧٣.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نأي.
(٣) ديوانه ١١١.
(٤) قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان. السبعة ٥٧٧. وهي الآية ٥١ من فصلت.
(٥) من الآية ٢٥ من الأنعام.

المعنى، التقدير: لرأيت شيئاً عظيماً وهَوْلاً مُفْظِعاً. وحَذْفُ الجواب كثيرٌ في التنزيل وفي النظم، كقوله تعالى: «ولو أن قرآناً»(١) وقول الآخر(٢):

١٨٩٠ـ وجَدِّكَ لو شيءٌ أتـانا رسـولُه   سِواكَ ولكن لم نَجِدْ لكَ مَدْفَعا

وقوله(٣):

١٨٩١ـ فلو أنها نفسٌ تموتُ جميعـةً   ولكنهـا نفسٌ تسـاقَطُ أنفُسَـا

وقوله(٤):

١٨٩٢ـ كَذَبَ العواذِلُ لو رَأَيْنَ مُنَاخَنَا   بحَزيزِ رامـةَ والمَطِيُّ سَـوَامي

وحَذْفُ الجواب أبلغُ. قالوا: لأنَّ السَّامع تَذْهَبُ نفسُه كلَّ مذهب، فلو صُرِّح له بالجواب وَطَّن نفسَه عليه فلم يَخْشَ منه [كثيراً، ولذلك قال كثير(٥):

١٨٩٣ـ فقلتُ لها يا عَزُّ كلُّ مصيبـةٍ   إذا وُطِّنَتْ لهـا النفسُ ذَلَّتِ]

و «ترىٰ» يجوز أن تكونَ بَصَريةً ومفعولُها محذوف، أي: ولو ترى حالَهم، ويجوز أن تكونَ القلبيةَ، والمعنى: ولو صَرَفْتَ فكرَكَ الصحيح لأن تَتَدَبَّر حالَهم لازْدَدْتَ يقيناً.

وفي «لو» هذه وجهان، أظهرهما: أنها الامتناعية فينصرف المضارع بعدها للمضيِّ، فـ «إذ» باقية على أصلها من دلالتها على الزمن الماضي،

---

(١) الآية ٣١ من الرعد.

(٢) تقدم برقم ٨٠١.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٧؛ وابن يعيش ٨/٩.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٥٢؛ وابن يعيش ٨/٩. والسوامي: الرافعة لأبصارها وأعناقها.

(٥) ديوانه ٩٧، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ي.

وهذا وإن كان لم يقعْ بعدُ لأنه سيأتي يوم القيامة إلا أنه أُبْرِزَ في صورة الماضي لتحَقُّقِ الوعد. والثاني: أنها بمعنى «إنْ» الشرطية». و«إنْ» هنا تكون بمعنى «إذا»، والذي حَمَلَ هذا القائلَ على ذلك كونُه لم يقعْ بعدُ، وقد تقدَّم تأويله.

وقرأ الجمهور: «وُقِفُوا» مبنياً للمفعول من وقف ثلاثياً. و«على» يُحْتمل أن تكونَ على بابها وهو الظاهر أي: حُبِسوا عليها، وقيل: يجوز أن تكون بمعنىٰ في، وليس بذاك. وقرأ(١) ابن السَّمَيْفَع وزيد بن علي: «وَقَفوا» مبنياً للفاعل. و«وقف» يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ، وفرَّقَتِ العرب بينهما بالمصدر، فمصدرُ اللازم على فُعول، ومصدرُ المتعدِّي على فَعْل، ولا يقال: أَوْقَفْتُ. قال أبوعمرو بن العلاء: «لم أسمعْ شيئاً في كلام العرب: أوقفت فلاناً، إلا أنِّي لو رأيت رجلاً واقفاً فقلت له: «ما أوقفك ههنا» لكان عندي حسناً» وإنما قال كذلك لأنَّ تعدِّيَ الفعل بالهمزة مقيس نحو: ضحك زيد وأضحكته أنا، ولكن سَمِعَ غيره في «وقف» المتعدي أوقفته. قال الراغب(٢): «ومنه ــ يعني من لفظِ وَقَفْتُ القومَ ــ استُعير وَقَفْتُ الدابة إذا سَبَلْتُها» فَجَعَل الوقفَ حقيقةً في مَنْع المشي وفي التسبيل مجازاً على سبيل الاستعارة، وذلك أن الشيء المُسْبَل كأنه ممنوع من الحركة، والوَقْفُ لفظٌ مشترك بين ما تقدَّم وبين سِوار من عاج(٣)، ومنه: «حمار مُوَقَّفٌ بأرساغه مِثْلُ الوَقْف من البياض».

قوله: «يا لَيْتنا» قد تقدَّم الكلام في «يا» المباشِرة للحرف والفعل. وقرأ(٤): «ولا نُكَذِّبُ» و«نكونُ» برفعهما نافع وأبوعمرو وابن كثير والكسائي،

---

(١) انظر: البحر ١٠١/٤.

(٢) المفردات ٥٣٠.

(٣) انظر: اللسان «وقف».

(٤) انظر: السبعة ٢٥٥؛ الحجة ٢٤٥؛ الكشف ٤٢٧/١؛ النشر ٢٤٨/٢؛ البحر ١٠١/٤.

وبنصبهما حمزةُ وحفصٌ عن عاصم، وبرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر وأبو بكر. ونقل الشيخ[١] عن ابن عامر أنه نصبَ الفعلين، ثم قال بعد كلام طويل «قال ابن عطية[٢]: وقرأ ابن عامر / في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: «ولا نكذِّبُ» بالرفع، و«نكون» بالنصب»[٣]. فأما قراءة الرفع فيهما ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما وهو «نُرَدُّ»، ويكونون قد تمنَّوا ثلاثة أشياء: الردَّ إلى دار الدنيا، وعدمَ تكذيبهم بآيات ربهم، وكونَهم من المؤمنين. والثاني: أن الواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمر، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع «نُرَدُّ»، والتقدير: يا ليتنا نُـرَدُّ غيرَ مكـذِّبين وكائنين من المؤمنين، فيكونُ تمنِّي الرد مقيَّداً بهاتين الحالَيْن، فيكونُ الفعلان أيضاً داخلَيْن في التمني. [٣٠٦/ب]

وقد استشكل النـاسُ هذين الـوجهين: بأن التمني إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب، وإنما يدخلان في الإخبار، وهذا قد دخله الكذبُ لقوله تعالىٰ: «وإنهم لكاذبون»[٤]. وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدها ــ ذكره الزمخشري[٥] ــ قال: «هذا تمنٍّ تضمَّنَ معنى العِدَة فجاز أن يدخلَه التكذيبُ كما يقول الرجل: «ليت اللَّـهَ يرزقني مالاً فأُحْسِنَ إليك، وأكافئَك على صنيعك» فهذا مُتَمَنٍّ في معنى الواعد، فلو رُزِق مالاً ولم يُحْسِنْ إلى صاحبه ولم يكافئه كذَّبَ، وصَحَّ أن يقال له كاذب، كأنه قال: إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك.

---

(١) البحر ٤/١٠١.
(٢) المحرر ٦/٣١.
(٣) انتهى كلام ابن عطية.
(٤) وذلك في الآية التالية.
(٥) الكشاف ٢/١٣.

والثاني: أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس متعلِّقاً بالمتمنَّىٰ، بل هو مَحْضُ إخبار من الله تعالىٰ بأنهم دَيْـدَنهم الكذب وهِجِّيـراهم ذلك، فلم يدخل الكذب في التمني. وهذان الجوابان واضحان، وثانيهما أوضح.

والثالث: أنَّا لا نُسَلِّم أن التمنِّي لا يَدْخُله الصدق ولا الكـذب، بل يدخلانه، وعُزِي ذلك إلى عيسىٰ بن عمر. واحتجَّ على ذلك بقول الشاعر(١):

١٨٩٤ــ مُنَىً إن تكن حقاً يكنْ أحسنَ المنىٰ   وإلَّا فقد عِشنا بها زمناً رغْدا

قال: «وإذا جاز أن توصف المنى بكونها حقاً جاز أن توصف بكونها باطلاً وكذباً». وهذا الجواب ساقط جداً، فإن الذي وُصِفَ بـالحق إنما هو المنى، والمُنى جمع مُنْيَة والمُنْيَةُ توصف بالصدق والكذب مجازاً؛ لأنها كأنها تَعِد النفس بوقوعها فيُقال لِما وقع منها صادق ولِما لم يقع منها كاذب، فالصدق والكذب إنما دخلا في المُنْيَةِ لا في التمني.

والثالث من الأوجه المتقدمة أن قوله «ولا نكذِّبُ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية لا تعلُّقَ لها بما قبلهـا، وإنما عُـطِفَتْ هاتـان الجملتان الفعليَّتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حَيِّزها فليسَتْ داخلةً في التمني أصلاً، وإنما أخبر الله تعالىٰ عنهم أنهم أَخْبروا عن أنفسهم بأنهم لا يُكَذِّبون بآيات ربهم، وأنَّهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عُطِف عليها في محل نصبٍ بالقول، كأنَّ التقديرَ: فقالوا: يا ليتنا نُرَدُّ وقالوا: نحن لا نُكَذِّبُ ونكونُ من المؤمنين. واختار سيبويه(٢) هذا الوجه، وشبَّهه بقولهم: «دعني ولا أعودُ»، أي وأنا لا أعود تركتني أو لم تتركني، أي: لا أعود على كل حال، كذلك معنى الآية أَخْبروا أنهم لا يُكَذِّبون بآيات ربهـم وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال، رُدُّوا أو لم يُرَدوا.

(١) لم أقف عليه.
(٢) الكتاب ١/٤٩٨.

وهذا الوجه وإن كان الناسُ قد ذكروه ورجَّحوه واختاره سيبويه ـ كما مرَّ ـ فإن بعضهم استشكل عليه إشكالاً وهو: أنَّ الكذبَ لا يقع في الآخرة فكيف وُصِفوا بأنهم كاذبون في الآخرة في قولهم «ولا نكذِّب ونكون»؟ وقد أُجيب عنه بوجهين، أحدهما: أن قوله «وإنهم لكاذبون» استيئناف لذَمِّهم بالكذب، وأن ذلك شأنهم كما تقدَّم ذلك آنفاً. والثاني: أنهم صَمَّموا في تلك الحال على أنهم لو رُدُّوا لَمَا عادوا إلى الكفرلِما شاهدوا من الأهوال والعقوبات، فأخبر الله تعالىٰ أنَّ قولَهم في تلك الحال: «ولا نكذِّبُ» وإن كان عن اعتقاد وتصميم يتغيَّر على تقدير الرد ووقوع العَوْد، فيصير قـولهم: «ولا نكذب» كذباً، كما يقول اللص عند ألم العقوبة: «لا أعود»، ويعتقد ذلك ويصمم عليه، فإذا خُلِّص وعادَ كان كاذباً.

[وقد أجاب مكي[1] أيضاً بجوابين، أحدهما][2] قريبٌ مما تقدَّم، والثاني لغيره، فقال: «أي: لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعثَ للحال التي كانوا عليها[3]. وقد أجاز أبو عمرو وغيره وقوعَ التكذيب في الآخرة لأنهم ادَّعَوا أنهم لو رُدُّوا لم يكذِّبوا بآيات الله، فعلمَ اللَّهُ ما لا يكون لو كان كيف يكون، وأنهم لو رُدُّوا لم يؤمنوا ولكذَّبوا بآيات الله، فأكذبهم الله في دعواهم».

وأمَّا نَصْبُهما فبإضمار «أَنْ» بعد الواو التي بمعنىٰ مع، كقولك: «ليت [٣٠٧/أ]
لي مالاً وأنفقَ منه» فالفعل منصوب بإضمار «أن» و «أنْ» مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدرٌ، والواوُ حرف عطف فيستدعي معطوفاً عليه، وليس قبلها في الآية إلا فعلٌ فكيف يُعْطَفُ اسمٌ على فعل؟ فلا جَرَمَ أنَّا نقدِّر مصدراً

---

(١) المشكل لمكي ١/٢٦٢.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.
(٣) عبارة المشكل: «فيكون ذلك حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا».

متوهماً يُعْطَفُ هذا المصدر المنسبك من «أَنْ» وما بعدها عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رَدٌّ وانتفاءُ تكذيب بآيات ربنا وكون من المؤمنين، أي: ليتنا لنا ردٌّ مع هذين الشيئين، فيكون عدمُ التكذيب والكونُ من المؤمنين مُتَمَنَّيْنِ أيضاً، فهذه الثلاثةُ الأشياءِ: أعني الردَّ وعدمَ التكذيب والكونَ من المؤمنين متمنَّاةٌ بقيد الاجتماع، لا أنَّ كلَّ واحدٍ متمنَّى وحدَه؛ لأنه كما قَدَّمْتُ لك: هذه الواوُ شرطُ إضمار «أَنْ» بعدها: أن تصلح «مع» في مكانها، فالنصبُ يُعَيِّنُ أحدَ محتملاتِها في قولك «لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن» وشبهه، والإشكالُ المتقدم وهو إدخال التكذيب على التمني واردٌ هنا، وقد تقدم جواب ذلك، إلا أن بعضَه يتعذَّر ههنا: وهو كون «لا نكذِّبُ، ونكونُ» مستأنَفَيْن سِيقا لمجرد الإخبار، فبقي: إمَّا لكون التمني دخله معنى الوعد، وإمَّا أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس راجعاً إلى تمنِّيهم، وإمَّا لأنَّ التمنِّي يدخله التكذيب، وقد تقدَّم فساده.

وقال ابن الأنباري: «أَكْذَبَهم في معنى التمني؛ لأن تمنِّيَهم راجعٌ إلى معنى: «نحن لا نكذِّب إذا رُدِدْنا» فغلَّب عزَّ وجل تأويلَ الكلام فأكذبهم، ولم يُسْتعمل لفظ التمني». وهذا الذي قاله ابن الأنباري تقدَّم معناه بأوضح من هذا. قال الشيخ(١): «وكثيراً ما يوجد في كتب النحو أنَّ هذه الواوَ المنصوبُ بعدها هو على جواب التمني، كما قال الزمخشري(٢): «وقرىء: ولا نكذِّبَ ونكونَ بالنصب بإضمار أَنْ على جواب التمني، ومعناه: إنْ رُدِدْنا لم نكذِّبْ ونكنْ من المؤمنين». قال(٣): «وليس كما ذكر، فإنَّ نَصْبَ الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأنَّ الواوَ لا تقع [في](٤) جواب الشرط فلا ينعقد

(١) البحر ٤/١٠١.
(٢) الكشاف ٢/١٣.
(٣) أي الشيخ أبو حيان.
(٤) زيادة من البحر.

ممَّا قبلها ولا ممَّا بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو «مع» يُعْطَفُ ما بعدها على المصدر المتوهَّم قبلها، وهي واو العطف يتعيَّنُ مع النصب أحدُ محامِلها الثلاثة: وهي المعيَّةُ ويُمَيِّزها من الفاء تقديرُ «مع» موضعها، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعلٌ منصوب ميَّزها تقدير شرطٍ قبلها أو حال مكانها. وشُبْهَةُ مَنْ قال إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهَّم أنها جواب. وقال سيبويه[1]: «والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترىٰ[2]:

١٨٩٥ـ لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله ....

لو دخلت الفاءُ هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا تجمع النهيَ والإتيان وتقول: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن» لو أَدْخَلْتَ الفاء فَسَدَ المعنىٰ». قال الشيخ[3]: «ويوضِّح لك أنها ليست بجوابٍ انفرادُ الفاءِ دونها بأنها إذا حُذِفت انجزم الفعلُ بعدها بما قبلها لِما تضمَّنه من معنى الشرط إلا في النفي[4]، فإن ذلك لا يجوز». قلت: قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخُ الجماعة. قال أبو إسحاق[5]: «نصبٌ على الجواب بالواو في التمني كما تقول: «ليتك تصير إلينا ونكرمَك» المعنى: ليت مصيرَك يقع وإكرامَنا، ويكون المعنىٰ: ليت ردَّنا وقع وأن لا نكذِّب».

وأمَّا كونُ الواو ليست بمعنى الفاء فصحيحٌ، على ذلك جمهورُ النحاة. إلا أني رأيت أبا بكر ابن الأنباري خرَّج النصب على وجهين، أحدهما: أن

---

(١) الكتاب ١/٤٢٤.
(٢) تقدم برقم ٤١١.
(٣) البحر ٤/١٠٢.
(٤) عبارة البحر: «إلا إذا نصبت بعد النفي وسقطت الفاء فلا ينجزم».
(٥) معاني القرآن ٢/٢٦٣.

الواو بمعنى الفاء. قال أبو بكر: «في نصب «نكذِّبَ» وجهان، أحدهما: أن الواو مُبْدَلَةٌ من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ فلا نكذِّبَ ونكونَ، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله: «لو أنَّ لي كرة فأكون من المحسنين»[1] يؤكد هذا قراءةُ ابنِ مسعود وابن أبـي إسحاق: «يا ليتنا نردُّ فلا نكذبَ» بالفاء منصوباً. والوجه الآخر: النصب على الصرف ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين / . [٣٠٧/ب]

وأمَّا قراءة ابن عامر ـ برفع الأول ونصب الثاني ـ فظاهرةٌ بما تقدَّم؛ لأنَّ الأولَ يرتفع على حدِّ ما تقدَّم من التأويلات، وكذلك نصبُ الثاني يتخرَّج على ما تقدَّم، ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أنَّ المنصوبَ يحتمل أن يكون من تمام قوله «نُرَدُّ» أي: تَمَنَّوا الردَّ مع كونهم من المؤمنين، وهذا ظاهر إذا جَعَلْنا «ولا نكذِّب» معطوفاً على «نردُّ» أو حالاً منه. وأما إذا جَعَلْنا «ولا نكذِّبُ» مستأنفاً فيجوز ذلك أيضاً ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكونَ من تمام «ولا نكذِّب» أي: لا يكونُ منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين، ويكون قوله «ولا نكذب» حينئذ على حاله، أعني مِنْ احتماله العطفَ على «نُرَدُّ» أو الحالية أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذٍ دخولُ كونهم مع المؤمنين في التمني وخروجُه منه بما قَرَّرْتُه لك.

وقُرِىء شاذاً عكسَ قراءة ابن عامر، أي: بنصب «نكذبَ» ورفع «نكون». وتخريجها على ما تقدم، إلا أنها يضعف فيها جَعْلُ «ونكونُ من المؤمنين» حالاً لكونه مضارعاً مُثْبَتاً إلا بتأويل بعيد كقوله[2]:

١٨٩٦ـ . . . . نَجَوْتُ وأَرْهَنُهم مالكاً

أي: وأنا أَرْهَنُهم، وقولهم: «قمتُ وأصكُّ عينه»، ويدل على حذف هذا المبتدأ قراءةُ أُبـيٍّ: «ونحن نكونُ من المؤمنين».

---

(١) الآية ٥٨ من الزمر.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿بل بدا﴾**: «بل» هنا لانتقالٍ من قصة إلى أخرىٰ وليست للإبطالِ، وعبارةُ بعضهم توهم أن فيها إبطالاً لكلام الكفرة فإنه قال: «بل» رَدٌّ لِما تمنّوه، أي: ليس الأمر على ما قالوه لأنهم لم يقولوا ذلك رغبةً في الإيمان، بل قالوه إشفاقاً من العذاب وطمعاً في الرحمة. قال الشيخ[(١)]: «ولا أدري ما هذا الكلام؟». قلت: ولا أدري ما وَجْهُ عدمِ الدراية منه؟ وهو كلام صحيح في نفسه، فإنهم لمَّا قالوا: يا ليتنا كأنهم قالوا تمنَّيْنا، ولكن هذا التمنِّيَ ليس بصحيح، لأنهم إنما قالوه تقيَّةً، فقد يتمنى الإنسان شيئاً بلسانه وقلبه فارغ منه. وقال الزجَّاج[(٢)] «بل» هنا استدراكٌ وإيجابُ نفي كقولهم: ما قام زيد بل قام عمرو». قال الشيخ[(٣)]: «ولا أدري ما النفيُ الذي سَبَق حتى توجبَه «بل»؟ قلت: الظاهرُ أنَّ النفي الذي أراده الزجاج هو الذي في قوله: «ولا نكذِّبُ بآيات ربنا» إذا جعلناه مستأنفاً على تقدير: ونحن لا نكذِّبُ، والمعنىٰ: بل إنهم مُكَذِّبون.

وفاعلُ «بدا» قوله: «ما كانوا»، و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً وهو الظاهر، أي: ظهر لهم الذي كانوا يُخْفونه. والعائد محذوف. ويجوز أن تكونَ مصدريةً، أي ظهر لهم إخفاؤهم، أي: عاقبته، أو أُطْلِق المصدرُ على اسم المفعول، وهو بعيد، والظاهر أن الضميرين: أعني المجرورَ والمرفوعَ في قوله «بدا لهم ما كانوا يخفون» عائدان على شيء واحد، وهم الكفار أو اليهود والنصارىٰ خاصة. وقيل: المجرورُ للأتباع والمرفوعُ للرؤساء، أي: بل بدا للأتباع ما كان الوجهاء المتبوعون يُخْفُونه.

قوله: «ولو رُدُّوا» قرأ الجمهور بضم الراء خالصاً. وقرأ[(٤)] الأعمش

---

(١) البحر ٤/١٠٣.
(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».
(٣) المحرر ٤/١٠٣.
(٤) البحر ٤/١٠٤.

ويحيى بن وثاب وإبراهيم: «رِدُّوا» بكسرها خالصاً. وقد عَرَفْتَ أن الفعلَ الثلاثي المضاعف العين واللام يجوز في فائه إذا بُني للمفعول ثلاثة الأوجه المذكورة في فاء الثلاثي المعتل العين إذا بُني للمفعول نحو: قيل وبيع، وقد تقدَّم ذلك. وقال الشاعر(١):

١٨٩٧ــ وما حِلَّ مِنْ جهلٍ حُبا حُلمائِنا ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ

بكسر الحاء.

قوله: «وإنهم لكاذبون» تقدَّم الكلام على هذه الجملة: هل هي مستأنفة أو راجعة إلى قوله «يا ليتنا»؟

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿وقالوا﴾**: هل هذه الجملة معطوفة على جواب «لو»، والتقدير: ولو رُدُّوا لعادوا ولقالوا، أو هي مستأنفة ليست داخلةً في حَيِّز «لو»، / أو هي معطوفةٌ على قوله: «وإنهم لكاذِبون»؟ ثلاثةُ أوجه، ذكر [٣٠٨/أ]
الزمخشري(٢) الوجهين الأول والآخِر فإنه قال: «وقالوا عطف على «لعادوا» أي: لو رُدُّوا لكفروا ولقالوا: إنْ هي إلا حياتنا الدنيا، كما كانوا يقولون قبل معاينة القيامة، ويجوز أن يُعْطف على قوله: «وإنهم لكاذبون» على معنى: وإنهم لقوم كاذبون في كل شيء». والوجهُ الأولُ منقول عن ابن زيد، إلا أن ابن عطية ردَّه فقال(٣): «وتوقيفُ اللَّـهِ لهم في الآية بعدها على البعث والإشارة إليه في قوله «أليس هذا بالحق» يردُّ على هذا التأويل». وقد يُجاب عن هذا باختلاف حالين: فإنَّ إقرارَهم بالبعث حقيقةً إنما هو في الآخرة، وإنكارَهم ذلك إنما هو في الدنيا بتقدير عَوْدِهم إلى الدنيا، فاعترافهم به في الدار الآخرة غيرُ منافٍ لإنكارهم إياه في الدنيا.

---

(١) تقدم برقم ١٨٨.
(٢) الكشاف ١٣/٢.
(٣) المحرر ٣٤/٦.

قوله: «إنْ هي إلا حياتُنا» «إنْ» نافية و«هي» مبتدأ، و«حياتُنا» خبرها، ولم يكتفُوا بمجرَّد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورةً في نفيٍ وإثبات، و«هي» ضمير مُبْهَم يفسِّره خبره، أي: ولا نعلم ما يُراد به إلا بذكر خبره، وهو من الضمائر التي يفسِّرها ما بعدها لفظاً ورتبة، وقد قَدَّمْتُ ذلك عند قوله: «فسَوَّاهن سبعَ سموات»(١)، وكونُ هذا ممَّا يفسِّره ما بعده لفظاً ورتبةً فيه نظرٌ، إذ لقائل أن يقول «هي» تعود على شيء دلَّ عليه سياقُ الكلام، كأنهم قالوا: إنَّ العادةَ المستمرة أو إن حالتنا وما عَهِدْنا إلا حياتنا الدنيا، واستند هذا القائل إلى قولِ الزمخشري(٢): «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُراد به إلا بِذِكْر ما بعده» ومثَّل الزمخشري بقول العرب: «هي النفس تتحمَّل ما حَمَلَتْ» و«هي العرب تقول ما شاءت».

وليس فيما قاله الزمخشري دليل له؛ لأنه يعني أنه لا يُعلم ما يعود عليه الضمير إلا بذكر ما بعده، وليس في هذا ما يدلُّ على أن الخبر مفسِّرٌ للضمير، ويجوز أن يكون المعنى: إنِ الحياة إلا حياتنا الدنيا، فقوله «إلا حياتنا الدنيا» دالٌّ على ما يفسِّر الضمير وهو الحياة مطلقاً، فَصَدَقَ عليه أنه لا يعلم ما يُراد به إلا بذكر ما بعده من هذه الحيثية لا من حيثيَّة التفسيرِ، ويدلُّ على ما قلتُه قولُ أبي البقاء(٣): «هي كنايةٌ عن الحياة، ويجوز أن يكون ضميرَ القصة».

قلت: أمَّا أولُ كلامِه فصحيحٌ، وأمَّا آخرُه وهو قوله: «إن هي ضمير القصة» فليس بشيء؛ لأن ضمير القصة لا يفسَّر إلا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزْأَيْها. فإن قلت: الكوفي يجوِّزُ تفسيره بالمفرد فيكون نحا نحوَهم. فالجوابُ أن الكوفيَّ إنما يُجَوِّزه بمفرد عامل عملَ الفعل نحو: «إنه قائم زيد» «وظننتُه قائماً زيدٌ» لأنه في صورة الجملة، إذ في الكلام مسندٌ ومسندٌ إليه. أما نحو

(١) الآية ٢٩ من البقرة.
(٢) لم يرد في «الكشاف» في هذا الموضع.
(٣) الإملاء ١/٢٣٩.

«هو زيد» فلا يُجيزه أحدٌ، على أن يكونَ «هو» ضميرَ شأنٍ ولا قصة، والدنيا صفة الحياة، وليست صفةً مزيلةً اشتراكاً عارضاً، يعني أن ثَمَّ حياةً غيرَ دنيا يُقِرُّون بها، لأنهم لا يَعْرفون إلا هذه، فهي صفةٌ لمجرد التوكيد، كذا قيل، ويَعْنون بذلك أنها لا مفهومَ لها، وإلَّا فحقيقةُ التوكيد غير ظاهرةٍ بخلاف «نفخة واحدة»[1]. والباء في قوله «بمبعوثين» زائدةٌ لتأكيد الخبر المنفي، ويحتمل مجرورها أن يكونَ منصوبَ المحلِّ على أنَّ «ما» حجازيةٌ، أو مرفوعةً على أنها تميمية.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿على ربهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب الحذف، تقديره: على سؤال ربهم أو ملك ربهم أو جزاء ربهم. والثاني: أنه من باب المجاز؛ لأنه كنايةٌ عن الحَبْسِ للتوبيخ، كما يوقَفُ العبدُ بين يدي سيِّده ليعاتبَه، ذكر ذلك الزمخشري[2]، ورجَّح المجاز على الحذف لأنه بدأ بالمجاز، ثم قال: «وقيل [وُقفوا][3] علىٰ جزاء ربهم». وللناس خلافٌ / في ترجيح أحدهما على الآخر. وجملةالقول فيه أن فيه ثلاثةَ مذاهب، [٣٠٨/ب] أشهرُها: ترجيحُ المجاز على الإضمار، والثاني عكسُه، والثالث: هما سواء.

قوله: «قال أليسَ» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استفهاميةٌ أي: جواب سؤال مقدر، قال الزمخشري[4]: «قال» مردودٌ على قولِ قائلٍ قال: ماذا قال لهم ربُّهم إذا وُقِفوا عليه؟ فقيل: قال لهم: أليس هذا بالحق». والثاني: أن تكون الجملة حالية، وصاحبُ الحال «ربُّهم» كأنه قيل: وُقِفوا عليه قائلًا: أليس هذا بالحق. والمشارُ إليه قيل: هو ما كانوا يكذِّبون به من البعث. وقيل: هو العذاب يدلُّ عليه «فذوقوا العذابَ».

---

(١) من الآية ١٣ من الحاقة.
(٢) الكشاف ٢/١٣.
(٣) زيادة من الكشاف.
(٤) الكشاف ٢/١٣.

وقوله: «بما كنتم» يجوز أن تكونَ «ما» موصولةً اسميةً والتقدير: تكفرونه، والأصل: تكفرون به، فاتصل الضمير بالفعل بعد حذف الواسطةِ، ولا جائزٌ أن يُحْذَف[1] وهو مجرور بحاله، وإن كان مجروراً بحرفٍ جُرَّ بمثله الموصولُ لاختلاف المتعلَّق، وقد تقدَّم إيضاحُه غيرَ مرة. والأَوْلَىٰ أن تُجْعَلَ «ما» مصدرية ويكون متعلَّق الكفر محذوفاً، والتقدير: بما كنتم تكفرون بالبعث أو بالعذاب أي بملاقاته أي بكفركم بذلك.

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿بَغْتَةً﴾**: في نصبها أربعة أوجه، أحدها: أنها مصدرٌ في موضع الحال من فاعل «جاءَتْهم» أي: مباغتةً، وإمَّا من مفعوله أي: مَبْغوتين. الثاني: أنها مصدرٌ على غير الصدر؛ لأنَّ معنى «جاءتهم» بَغَتَتْهُمْ بغتة، فهو كقولهم: «أتيته رَكْضاً». الثالث: أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ محذوف من لفظها، أي: تَبْغَتُهم بَغْتة. الرابع: بفعلٍ من غير لفظها، أي: أتتهم بغتة.

والبَغْتُ والبَغْتَةُ مفاجأة الشيء بسرعة من غير اعتدادٍ به ولا جَعْلِ بالٍ منه حتى لو استشعر الإنسانُ به ثم جاءه بسرعةٍ لا يُقال فيه بَغْتَة، ولذلك قال الشاعر[2]:

١٨٩٨ـ إذا بَغَتَتْ أشياءُ قد كان قبلها قديماً فلا تَعْتَدَّها بَغَتَاتِ

والألف واللام في «الساعة» للغلبة كالنجم والثريا، لأنها غلبت على يوم القيامة، وسمِّيَتِ القيامةُ ساعةً لسرعة الحساب فيها على الباري تعالى. وقوله «قالوا» هو جواب «إذا».

قوله: «يا حَسْرَتنا» هذا مجازٌ؛ لأنَّ الحسرةَ لا يتأتَّى منها الإقبال، وإنَّما

---

(١) أي بحذف الضمير العائد.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في مفردات الراغب ٥٥.

المعنى على المبالغة في شدة التحرُّ، وكأنهم نادوا التحسُّر، وقالوا: إن كان لكِ وقتٌ فهذا أوان حضورك. ومثله: «يا ويلتا»، والمقصودُ التنبيهُ على خطأ المنادي حيث ترك ما أحوجه تركه إلى نداء هذه الأشياء.

قوله: «على ما فرَّطْنا» متعلقٌ بالحَسْرة، و«ما» مصدريةٌ، أي: على تفريطنا. والضمير في «فيها» يجوز أن يعود على الساعة، ولا بد من مضاف أي: في شأنها والإيمان بها، وأن يعود على الصفقة المتضمِّنة في قوله: «قد خسر الذين» قاله الحسن، أو يعود على الحياة الدنيا وإن لم [يَجْرِ] لها ذِكْرٌ لكونها مَعْلومةً، قاله الزمخشري[1]. وقيل: يعود على منازلهم في الجنة إذا رأَوْها. وهو بعيدٌ.

والتفريطُ: التقصيرُ في الشيء مع القدرة على فعله. وقال أبو عبيد[2]: «هو التضييع». وقال ابن بحر: «هو السَّبْق، ومنه الفارط أي السابق للقوم، فمعنى فرَّط بالتشديد خلَّى السبق لغيره، فالتضعيف فيه للسَّلْب كجلَّدْتُ البعير[3]،ومنه «فتهجَّد به نافلة»[4].

قوله: «وهم يَحْمِلون» الواو للحال، وصاحب الحال الواو في «قالوا» أي: قالوا: يا حَسْرَتَنا في حالةِ حَمْلِهم أوزارَهم. وصُدِّرت هذهالجملة بضمير مبتدأ ليكون ذِكْرُه مرتين فهو أبلغُ، والحَمْلُ هنا قيل: مجازٌ عن مقاساتهم العذابَ الذي سببُه الأوزارُ، وقيل: هو حقيقةٌ. وفي الحديث: «إنه يُمَثَّل له عملُه بصورةٍ قبيحةٍ مُنْتِنَةِ الريح فيحملها»[5] وخُصَّ الظهرُ لأنه يُطِيق من الحمل ما لا يُطِيقه غيره من الأعضاء كالرأس والكاهل، وهذا كما تقدَّم في

(١) الكشاف ٢/١٣.

(٢) هذه عبارة أبـي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٩٠، وأثبتنا ما هو في الأصل.

(٣) جلَّدت البعير: مثل سلخ الشاة.

(٤) الآية ٧٩ من الإسراء.

(٥) لم أقف عليه.

«فلمسوه بأيديهم»[1]؛ لأن اليدَ أقوى في الإدراك اللمسي من غيرها.

الأوزار[2]: جمع وِزْر كحِمْل وأَحْمال وعِدْل وأعدال. والوِزْر في الأصل الثقل، ومنه: وَزِرْتُهُ أي: حَمَّلْته شيئاً ثقيلاً، ووزير المَلِك من هذا لأنه يتحمَّل أعباءَ ما قلَّده الملك من مؤونة رعيَّته وحَشَمَتِه، ومنه أوزار الحرب / لسلاحها وآلاتها، قال[3]: [٣٠٩/أ]

١٨٩٩ـ وأعــدَدْتُ للحــرب أوزارَهــا رمـاحاً طِـوالاً وخيـلاً ذُكـورا

وقيل: الأصل في ذلك الوَزَر بفتح الواو والزاي، وهو الملجأ الذي يُلْتجأ إليه من الجبل، قال تعالىٰ: «كلا لا وَزَر»[4] ثم قيل للثقل وِزْرٌ تشبيهاً بالجبل، ثم استُعير الوِزْرُ للذَّنْبِ تشبيهاً به في ملاقاة المشقة منه، والحاصل أنَّ هذه المادةَ تَدُلُّ على الرَّزانةِ والعِصْمة.

قوله: «ألا ساءَ ما يَزِرون» «ساء» هنا تحتمل أوجهاً ثلاثة، أحدُها: أنها «ساء» المتصرفةُ المتعدِّية، ووزنها حينئذ فَعَل بفتح العين، ومفعولُها حينئذ محذوف، وفاعلها «ما»، و «ما» تحتمل ثلاثة أوجه: أن تكونَ موصولةً اسمية أو حرفية أو نكرة موصوفة وهو بعيدٌ، وعلى جَعْلِها اسميةً أو نكرة موصوفة تُقَدَّر لها عائداً، والحرفية غير محتاجة إليه عند الجمهور. والتقدير: ألا ساءَهم الذي يَزِرُونه أو شيء يزرونه أو وِزْرُهم. وبدأ ابن عطية بهذا الوجه قال[5]: «كما تقول: ساءني هذا الأمر، والكلام خبر مجرد كقوله[6]:

١٩٠٠ـ رَضِيْتِ خِطَّةَ خَسْفٍ غيرَ طائلةٍ فساءَ هذا رِضَىً يا قيسَ عيلانا

(١) الآية ٧ من الأنعام.
(٢) انظر: مفردات الراغب ٥٢١.
(٣) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٣٥؛ واللسان: وزر.
(٤) الآية ١١ من القيامة.
(٥) المحرر ٣٧/٦.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٠٨/٤.

قال الشيخ[1]: «ولا يتعيَّن أن تكون «ما» في البيت خبراً مجرداً بل تحتمل الأوجهَ الثلاثة» انتهى وهو ظاهر.

الثاني: أن تكون للتعجُّبِ فتنتقل من فَعَل بفتح العين إلى فَعُل بضمها، فتُعْطى حكمَ فعل التعجب: من عدم التصرُّفِ والخروج من الخبر المحض إلى الإنشاء، إن قلنا: إن التعجب إنشاءٌ وهو الصحيح، والمعنىٰ: ما أسوأ ـ أي أقبح ـ الذي يَزِرُونه أو شيئاً يَزِرُونه أو وِزْرُهم. الثالث: أنها بمعنى بئس فتكون للمبالغةِ في الذم فتُعْطى أحكامَها أيضاً، ويجري الخلاف في «ما» الواقعةِ بعدها حَسْبما ذكر في «بئسما اشتروا»[2]. وقد ظهر الفرقُ بين هذه الأوجه الثلاثة فإنها في الأول متعدية متصرفة والكلام معها خبرٌ محض، وفي الأخيرين قاصرة جامدة إنشائية. والفرق بين الوجهين الأخيرين أنَّ التعجبيَّةَ لا يُشْترط في فاعلها ما يشترط في فاعل بئس. وقال الشيخ[3]: «والفرقُ بين هذا الوجهِ ـ يعني كونها بمعنى بئس ـ والوجه الذي قبله ـ يعني كونَها تعجبيَّةً ـ أنه لا يُشترط فيه ما يُشترط في فاعل «بئس» من الأحكام، ولا هو جملةٌ منعقدةٌ من مبتدأ وخبر، إنما هو منعقدٌ من فعل وفاعل». انتهى.

وظاهره لا يَظْهر إلا بتأويل وهو أن الذمَّ لا بد فيه من مخصوصٍ بالذم وهو مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره فانعقدَ من هذه الجملةِ مبتدأٌ وخبر، إلا أنَّ لقائلٍ أن يقول: إنما يتأتَّىٰ هذا على أحد الأعاريب في المخصوص، وعلى تقدير التسليم فلا مَدْخَل للمخصوص بالذم في جملة الذم بالنسبة إلى كونها فعليةً فحينئذ لا يظهر فرقٌ بينها وبين التعجبية في أنَّ كلاًّ منها منعقدة من فعلٍ وفاعل.

---

(1) البحر ٤/١٠٨.
(2) الآية ٩٠ من البقرة.
(3) البحر ٤/١٠٨.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿وما الحياةُ الدنيا إلا لَعِبٌ﴾: يجوز أن يَكون من المبالغة جَعْلُ الحياة نفس اللعب واللهو كقولها[١]:

١٩٠١ـ . . . . فـإنمـا هي إقبـالٌ وإدبـار

وهذا أحسن، ويجوز أن يكون في الكلام حذف أي: وما أعمال الحياة، وقال الحسن البصري: «وما أهل الحياة الدنيا إلا أهل لعب»، فقدَّر شيئين محذوفين.

واللَّهْو: صَرْفُ النفس عن الجدِّ إلى الهزل[٢]. ومنه لها يلهو. وأمَّا لَهِي عن كذا فمعناه صَرَفَ نفسَه، والمادةُ واحدةٌ انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها نحو: شَقِي ورضي. وقال المهدوي: «الذي معناه الصرفُ لامُه ياء بدليل قولهم لَهْيان، ولام الأول واو». قال الشيخ[٣]: «وليس بشيء؛ لأن الواو في التثنية انقلبت ياءً فليس أصلها الياء، ألا ترىٰ إلى تثنية شَجٍ: شَجِيان وهو مِن الشَّجْوِ» انتهى. يعني أنهم يقولون في اسم فاعله: لَهٍ كشجٍ، والتثنيةُ مبنيَّةٌ على المفرد، وقد انقلبت في المفرد فَلْتنقلب في المثنى [ولنا فيه بحثٌ أَوْدَعْناه في «التفسير الكبير» ولله الحمد][٤] وبهذا يَظْهَرُ فسادُ رَدِّ المهدوي على الرماني، فإنَّ الرماني قال: «اللعب عَمَلٌ يُشْغِلُ النفسَ عما تنتفعُ به، واللَّهْوُ صَرْفُ النفسِ من الجدِّ إلى الهزل، يقال: لَهَيْتُ عنه أي صرفْتُ نفسي عنه» قال المهدوي: «وفيه ضعفٌ وبُعْدٌ؛ لأنَّ الذي فيه معنى الصرف لامه ياء، بدليل قولهم في التثنية لهيان» انتهى. وقد تقـدَّم فسادُ هـذا الردِّ وقـال / الراغب[٥]: «اللَّهْوُ ما يَشْغَلُ الإنسانَ عما يَعْنيه ويَهُمُّه، يقال: لَهَوْتُ بكذا [٣٠٩/ب]

(١) تقدم برقم ١٨٤٣.
(٢) قوله: «الهزل» غير واضح في الأصل.
(٣) البحر ٤/١٠٨.
(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل أثبتناه من ص.
(٥) المفردات ٤٥٥.

أو لهيت عن كذا اشتغلْتُ عنه بلَهْوٍ» وهذا الذي ذكره الراغب هو الذي حَمَلَ المهدوي على التفرقة بين المادتين.

قوله: «وللدارُ الآخرةِ» قرأ الجمهور بلامَيْن، الأُوْلى لام الابتـداء، والثانية للتعريفِ، وقرؤوا «الآخرةُ» رفعاً على أنها صفةٌ للدار، و«خيـرٌ» خبرُها. وقرأ[١] ابن عامر: «ولَدارُ» بلامٍ واحدة هي لامُ الابتداء، و«الآخرةِ» جرٌّ بالإضافة. وفي هذه القراءة تأويلان، أحدُهما قولُ البصريين وهو أنه من باب حَذْف الموصوف وإقامةِ الصفةِ مُقامه، والتقدير: ولَدارُ الساعةِ الآخرة، أو لَدار الحياة الآخرة، يدلُّ عليه «وما الحياة الدنيا» ومثله قولهم: «حبة الحمقاء ومسجد الجامع وصلاة الأولى ومكان الغربـي» التقدير: حبة البقلة الحمقاء، ومسجد المكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى، ومكان الجانب الغربـي. وحَسَّن ذلك أيضاً في الآية كونُ هذه الصفةِ جَرَتْ مَجْرىٰ الجوامد في إيلائِها العواملَ كثيراً، وكذلك كلُّ ما جاء مما تُوُهِّم فيه إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، وإنما احتاجوا إلى ذلك لِئلاَّ يَلْزَمَ إضافةُ الشيء إلى نفسه وهو ممتنع؛ لأن الإضافة: إمَّا للتعريف أو للتخصيص، والشيء لا يُعَرِّف نفسه ولا يخصِّصُها.

والثاني:ـ وهو قول الكوفيين ـ[٢] أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها، وأوردوا ما قدَّمْتُه من الأمثلة. قال الفراء[٣]: «هي إضافةُ الشيء إلى نفسِه كقولك: بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين». وقراءةُ ابنِ عامر موافقةٌ لمصحفه؛ فإنها رُسِمَتْ في مصاحف الشاميين بلامٍ واحدة، واختارها بعضُهم لموافقتها لما أُجْمِع عليه

(١) انظر: السبعة ٢٥٦؛ الكشف ١/٤٢٩؛ الحجة ٢٤٦؛ النشر ٢/٢٤٨؛ البحر ١٠٩/٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٦.

(٣) معاني القرآن ١/٣٣٠.

في يوسف: «ولَدارُ الآخرةِ خير»[1]، وفي مصاحف الناس بلامَيْن.

و «خيرٌ» يجوز أن يكون للتفضيل، وحُذِف المفضَّلُ عليه للعلم به أي: خيرٌ من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكونَ لمجرَّدِ الوَصْف بالخَيْرية كقوله تعالىٰ: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً»[2]. و «للذين يتَّقُون» متعلِّقٌ بمحذوف؛ لأنه صفةٌ لـ «خير». والذي ينبغي ـ أو يتعيَّن ـ أن تكونَ اللامُ للبيان، أي: أعني للذين، وكذا كلُّ ما جاء مِنْ نحوه، نحو: «خيرٌ لك من الأولى»[3].

قوله: «أفلا تَعْقِلون» قد تقدَّم الكلامُ في مثل هذه الهمزةِ الداخلةِ على الفاء وأختِها الواوِ وثم. وقرأ[4] ابن عامر ونافع وحفص عن عاصم: «تَعْقِلُون» خطاباً لمن كان بحضرته عليه السلام وفي زمانه. والباقون بياء الغيبة رَدَّاً على ما تقدَّم من الأسماء الغائبة، وحُذِفَ مفعول «تَعْقِلون» للعلمِ به، أي: أفلا تَعْقلون أنَّ الأمرَ كما ذكر فتزهَّدوا في الدنيا، أو أنها خير من الدنيا.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿قد نَعْلَمُ﴾: «قد» هنا حرف تحقيق. وقال الزمخشري[5] والتبريزي: «قد نعلم: بمعنى ربما التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته نحو قوله[6]:

١٩٠٢ـ .... قديُهْلِكُ المالَ نائِلُهْ

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.
(٢) الآية ٢٤ من الفرقان.
(٣) الآية ٤ من الضحى.
(٤) انظر: السبعة ٢٥٦؛ الكشف ١/٤٢٩؛ الحجة ٢٤٦؛ النشر ٢/٢٤٨، البحر ٤/١١٠.
(٥) الكشاف ٢/١٤.
(٦) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٤١، وأخي ثقة أي: يثق بما عنده من الخير، وسيرد تاماً بعد قليل.

قال الشيخ(١): «وهذا القول غير مشهور للنحاة، وإن قال به بعضهم مستدلاً بقوله(٢):

١٩٠٣ـ قد أَتْرُكُ القِرْن مُصْفرّاً أناملُه   كـأنَّ أثـوابـه مُجَّتْ بِفِرصـادِ

وقول الآخر(٣):

أخي ثقةٍ لا تُتْلِفُ الخمرُ مالَه   ولكنـه قد يُهْلك المـالَ نائلُه

والذي يَظْهر أن التكثيرَ لا يُفْهَمُ من «قد» إنما فُهم من سياق الكلام؛ إذ التمدُّحُ بقتل قِرْن واحد غيرُ طائل، وعلى تقدير ذلك فهو متعذِّر في الآية؛ لأنَّ علمه تعالىٰ لا يقبل التكثير». قلت: قد يُجاب عنه بأنَّ التكثير في متعلَّقات العلم لا في العلم، ثم قال: «وقولُه بمعنى «ربما» التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته المشهورُ أنَّ «رُبَّ» للتقليل لا للتكثير، وزيادةُ «مـا» عليها لا يُخْرجها عن ذلك بل هي مهيِّئة لدخولها على الفعل، و«ما» المهيِّئة لا تزيلُ الكلمة عن معناها الأصلي، كما لا تزيـل «لعلَّ» عن التـرجِّي ولا «كأنَّ» عن التشبيـه ولا «ليت» عن التمني. وقال ابن مالك: «قد» كـ «ربما» في التقليل والصَّرف إلى معنى المضيّ، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد نحو: «قد نعلم إنـه لَيَحْزُنُكَ»(٤) «وقد تعلمون أني رسولُ الله»(٥) وقوله(٦):

١٩٠٤ـ وقد تُدْرِكُ الإنسانَ رحمةُ ربِّه   ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

[٣١٠/أ] / وقد تخلُو من التقليل وهي صارفةٌ لمعنى المضيِّ نحو قوله: «قد نرىٰ

(١) البحر ٤/١١٠.
(٢) تقدم برقم ٥٢٥.
(٣) تقدم برقم ١٩٠٢.
(٤) الآية ٣٣ من الأنعام.
(٥) الآية ٥ من الصف.
(٦) لم أهتد إلى قـائله، وهو في البحر ٤/١١١.

تقلُّبَ وجهك»[١].

وقال مكي[٢]: «قد» هنا وشبهه تأتي لتأكيد الشيء وإيجابه وتصديقه. و«نعلم» بمعنى عَلِمْنا، وقد تقدَّم الكلام في هذا الحرف وأنها متردِّدةٌ بين الحرفيةِ والاسميةِ. وقال الشيخ[٣] هنا: «قد حرف توقع، إذا دخلت على مستقبلِ الزمان كان التوقُّعُ من المتكلم كقولك: «قد ينزل المطرُ شهرَ كذا»، وإذا كان ماضياً أو فعل حال بمعنى المضيِّ كان التوقُّع عند السامع، وأمَّا المتكلمُ فهو موجِبُ ما أخبر به، وعَبَّر هنا بالمضارع إذ المرادُ الاتِّصافُ بالعلم واستمراره، ولم يَلْحَظْ فيه الزمانَ كقولهم: «هو يعطي ويمنع».

و«إنه لَيَحْزُنُكَ» سادٌّ مَسَدَّ المفعولين فإنها معلَّقة عن العمل، وكُسِرت لدخول اللام في خبرها. وتقدَّم الكلامُ في «لَيَحْزُنك»، وأنه قرىء بفتح الياء وضمِّها من حَزَنه وأَحْزنه في آل عمران[٤]. و«الذي يقولون» فاعلٌ وعائده محذوف، أي: الذي يقولونه مِنْ نسبتهم إلى ما لا يليق به، والضمير في «إنه» ضمير الشأن والحديث، والجملة بعده خبر مفسِّرةً له، ولا يجوزُ في هذا المضارعِ أن يُقَدَّر باسم فاعلٍ رافعٍ لفاعلٍ كما يُقَدَّرُ في قولك: «إنَّ زيداً يقوم أبوه» لئلا يلزمَ تفسير ضمير الشأن بمفرد، وقد تقدَّم أنَّه ممنوعٌ عند البصريين.

قوله: «لا يكذبونَكَ» قرأ[٥] نافع والكسائي: «لا يَكْذِبُونك» مخففاً من أَكْذَبَ، والباقون مثقَّلاً مِنْ كذَّب، وهي قراءة علي وابن عباس. واختلف الناس في ذلك، فقيل: هما بمعنى واحد مثل: أَكْثَر وكثَّر، ونَزَّل وأنزل،

(١) الآية ١٤٤ من البقرة.
(٢) لم يَرِدْ هذا النص في المشكل.
(٣) البحر ٤/١١٠.
(٤) الآية ١٧٦.
(٥) السبعة ٢٥٧؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الحجة ٢٤٦؛ البحر ٤/١١٠؛ الكشف ١/٤٣٠.

وقيل: بينهما فرق، قال الكسائي: «العرب تقول «كذَّبْتُ الرجلَ» بالتشديد، إذا نَسَبْتَ الكذبَ إليه، و«أَكْذَبْتُه» إذا نسبْتَ الكذبَ إلى ما جاء به دون أن تنسبه إليه، ويقولون أيضاً: أَكْذَبْتُ الرجل إذا وجدْتُه كاذباً كأَحْمَدْتُه إذا وجدته محموداً، فمعنى «لا يُكْذِبونك» مخفَّفاً: لا يَنْسِبون الكذبَ إليك ولا يجدونك كاذباً، وهو واضحٌ.

وأمَّا التشديدُ فيكونُ[1] خبراً محضاً عن عدم تكذيبهم إياه. فإن قيل: هذا مُحالٌ؛ لأنَّ بعضهم قد وُجِد منه تكذيبٌ ضرورةً. فالجواب أن هذا وإن كان منسوباً إلى جميعهم، أعني عدمَ التكذيب فهو إنما يراد به بعضُهم مجازاً كقوله: «كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ»[2] «كَذَّبَتْ قومُ لوط»[3] وإن كان فيهم مَنْ لم يُكَذِّبْه فهو عامٌّ يُرادُ به الخاص. والثاني[4]: أنه نفى التكذيب لانتفاء ما يترتَّب عليه من المَضَارِّ، فكأنه قيل: فإنهم لا يُكَذِّبونك تكذيباً يُبالَى به ويَضُرُّكَ لأنك لست بكاذب، فتكذيبُهم كلا تكذيب، فهو مِنْ نفي السبب لانتفاءِ مُسَبِّبه. وقال الزمخشري[5]: «والمعنى: أنَّ تَكْذيبَك أمرٌ راجع إلى الله لأنك رسولُه المصدَّق، فهم لا يكذِّبونك في الحقيقة، إنما يكذبون الله بجحود آياته فانْتَهِ عن حزنك كقول السيدِ لغلامه: ـ وقد أهانه بعض الناس ـ لن يُهِينُوك وإنما أهانوني، وعلى هذه الطريقة: «إن الذين يُبايعونك إنما يبايِعون الله»[6].

قوله: «بآيات الله» يجوز في هذا الجارِّ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ«يَجْحَدون»، وهو الظاهرُ الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه. وجَوَّز أبو البقاء[7] أن

---

(١) هذا هو الوجه الأول لتخريجه قراءة التشديد.
(٢) الآية ١٠٥ من الشعراء.
(٣) الآية ١٦ من الشعراء.
(٤) هذا هو الوجه الثاني للتشديد.
(٥) الكشاف ٢/١٤.
(٦) الآية ١٠ من الفتح.
(٧) الإملاء ١/٢٤٠.

يتعلَّق بالظالمين، قال: «كقوله تعالىٰ: «وآتينا ثمودَ الناقةَ مُبْصِرَةً فظلموا بها»[1] وهذا الذي قاله ليس بجيد، لأن الباءَ هناك سببيةٌ، أي: ظلموا بسببها، والباء هنا معناها التعدية، وهنا شيءٌ يتعلق بـه تعلُّقاً واضحـاً، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه. وفي هذه الآية إقامةُ الظاهرِ مُقامَ المضمر، إذ الأصل: ولكنهم يَجْحدون بآيات الله، ولكنه نَبَّه على أن الظُلمَ هو الحاملُ لهم على الجُحود.

والجُحود والجَحْد[2] نَفْيُ ما في القلب ثباتُه أو إثباتُ ما في القلب نفيُه. وقيل: الجَحْد: إنكار المعرفة فليس مرادفاً[3] للنفي من كل وجه.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلك﴾**: متعلِّقٌ بـ «كَذَّبَتْ». ومنع أبو البقاء[4] أن يكون صفةً لرسل لأنه زمانٌ، والزمان لا يُوصف به الجثث، وقد تقدَّم البحث في ذلك غيرَ مرةٍ وأَتْقَنْتُه في البقرة، وذكرته قريباً هنا في قوله: «وأنشأنا مِنْ بعدِهم قرناً»[5].

قوله: «وأُوْذُوا» يجوز / فيه أربعة أوجه أظهرها: أنه عطفٌ على قوله [٣١٠/ب] «كُذِّبَتْ» أي: كُذِّبَت الرسلُ وأُوْذُوا فصبروا على كل ذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على «صَبَروا» أي: فصبروا وأُوْذُوا. والثالث: ـ وهو بعيدٌ ـ أن يكونَ معطوفاً على «كُذِّبوا» فيكون داخلاً في صلة الحرف المصدري والتقدير: فصَبروا على تكذيبهم وإيذائهم. والرابع: أن يكون مستأنفاً. قال أبو البقاء[6]: «ويجوز أن يكون الوقف تَمَّ على قوله «كُذِّبوا» ثم استأنف فقال: «وأُوْذوا».

(١) الآية ٥٩ من الإسراء.
(٢) انظر: المفردات ٨٨.
(٣) الأصل: مراداداً وهو سهو.
(٤) الإملاء ١/٢٤٠.
(٥) الآية ٦ من الأنعام.
(٦) الإملاء ١/٢٤٠.

وقرأ الجمهور: «وأُوْذُوا» بواو بعدَ الهمزةِ من آذىٰ يؤذي رباعياً. وقرأ[1] ابن عامر في روايةٍ شاذةٍ: «وأُذوا» من غير واو بعد الهمزة، وهو من أَذَيْتُ الرجل ثلاثياً لا من «آذيت» رباعياً.

قوله: «حتى أتاهم نَصْرُنا» الظاهر أن هذه الغايةَ متعلقةٌ بقوله: «فصبروا» أي: كان غايةُ صبرهم نَصْرَ الله إياهم، وإن جَعَلْنا «وأوذوا» عطفاً عليه كانت غايةً لهما، وهو واضح جداً. وإن جعلناه مستأنفاً كانت غايةً له فقط، وإن جَعَلْناه معطوفاً على «كُذِّبَتْ» فتكون الغاية للثلاثة. والنصر مضافٌ لفاعله ومفعوله محذوف، أي: نَصْرُنا إياهم. وفيه التفاتٌ من ضمير الغيبة إلى التكلُّم، إذ قبله «بآيات الله» فلو جاء على ذلك لقيل: نَصْرُه. وفائدةُ الالتفات إسناد النصر إلى ضمير المتكلم المُشْعر بالعظمة.

قوله: «ولقد جاءَك مِنْ نبأ المرسلين» في فاعل «جاء» وجهان، أحدهما: هو مضمر، واختلفوا فيما يعود عليه هذا الضمير، فقال ابن عطية[2]: «الصواب عندي أن يقدر: «جَلاء، أو بيان». وقال الرماني: «تقديره: ولقد جاءك نبأ»[3]. وقال الشيخ[4]: «الذي يظهر لي أنه يعود على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: ولقد جاءك هذا الخبرُ من تكذيبِ أَتْباع الرسل للرسل والصبر والإيذاء إلى أن نُصِروا». وعلى هذه الأقوال يكون «من نبأ المرسلين» في محل نصب على الحال من ذلك الضمير، وعاملها هو «جاء» لأنه عاملٌ في صاحبها. والثاني: أنَّ «من نبأ» هو الفاعل، ذكره الفارسي، وهذا إنما يتمشَّى له على رأي الأخفش[5]؛ لأنه

(١) البحر ٤/١١٢؛ الشواذ ٣٧.

(٢) المحرر ٦/٤٢.

(٣) أي فتكون «مِنْ» زائدة عنده.

(٤) البحر ٤/١١٣.

(٥) معاني القرآن ٢٧٤.

لا يَشْترط في زيادتها شيئاً، وهذا ـ كما رأيت ـ كلامٌ موجَب، والمجرور بـ «مِنْ» معرفة. وضُعِّفَ أيضاً من جهة المعنىٰ بأنه لم يَجِئْه كلُّ نبأ للمرسلين لقوله: «منهم مَنْ قَصَصْنا عليك، ومنهم مَنْ لم نقصص عليك»[1]، وزيادة «مِنْ» تؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنباء؛ لأنه اسم جنس مضاف، والأمر بخلافِه.

ولم يتعرَّض الزمخشري للفاعل إلا أنه قال[2]: «ولقد جاءك من نبأ المرسلين بعضُ أنبائهم وقصصهم» وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ «مِنْ» لا تكون فاعلة، ولا يجوز أن يكون «من نبأ» صفةً لمحذوف هو الفاعل، أي: ولقد جاءك نبأٌ من نبأ المرسلين، لأن الفاعلَ لا يُحْذَفُ بحالٍ إلا في مواضع ذُكِرت، كذا قالوا. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز عند الجميع أن تكون «مِنْ» صفةً لمحذوف، لأن الفاعلَ لا يُحْذف، وحرف الجر إذا لم يكن زائداً لم يصحَّ أن يكون فاعلاً لأنَّ حرف الجر يُعَدِّي، وكل فعل يعمل في الفاعل من غير تعدٍّ» يعني بقولِهِ «لم يصحَّ أن يكونَ فاعلاً» لم يَصِحَّ أن يكون المجرور بذلك الحرف، وإلاَّ فالحرفُ لا يكونُ فاعلاً البتة.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿وإنْ كان كَبُر﴾**: هذا شرطٌ، جوابه الفاء الداخلة على الشرط الثاني، وجواب الثاني محذوف تقديره: فإن استطعت أن تبتغي فافعلْ، ثم جُعِل الشرطُ الثاني وجوابُه جواباً للشرط الأول، وقد تقدَّم مِثْلُ ذلك في قوله: «فإمَّا يَأْتِيَنَّكم... فَمَنْ تَبِعَ هُداي فلا خوف»[4]. وتقدَّم تحرير القول فيه، إلا أن جواب الثاني هناك مُظْهَرٌ. و«كان» في اسمها وجهان، أحدهما: أنه «إعراضهم»، و«كَبُرَ» جملة فعلية في محل نصب خبراً

(١) الآية ٧٨ من غافر.
(٢) الكشاف ٢/١٥.
(٣) الإملاء ١/٢٤٠.
(٤) الآية ٣٨ من البقرة.

مقدماً على الاسم، وهي مسألة خلاف: هل يجوزُ تقديمُ خبرِ كان على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أم لا؟ وأمَّا إذا كان خبراً للمبتدأ فلا يجوزُ البتةَ، لئلا يلتبسَ بباب الفاعل واللَّبْسُ هنا مَأْمون. وَوَجْهُ المَنْع استصحابُ الأصل. و «كَبُر» إذا قيل إنه خبر «كان» فهل يُحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ والظاهر أنه لا يحتاج، لأنه كثر وقوع الماضي خبراً لها من غير «قد» نظماً ونثراً. وبعضهم يَخُصُّ ذلك بـ «كان» ويمنعه في غيرها من أخـواتها إلا بـ «قد» ظاهرةً أو مضمرةً / ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قولُ النابغة[١]: [٣١١/أ]

١٩٠٥ـ أمسَتْ خَلاءً وأمسىٰ أهلُها احتَمَلُوا ... أَخْنىٰ عليها الذي أخنىٰ على لُبَدِ

والثاني: أن يكونَ اسمُها ضميرَ الأمر والشأن، والجملة الفعلية مفسِّرةٌ له في محل نصب على الخبر، فإعراضُهم مرفوعٌ بـ «كَبُر». وفي الوجه الأول بـ «كان»، ولا ضمير في «كَبُر» على الثاني، وفيه ضمير على الأول. ومثلُ ذلك في جواز هذين الوجهين قولُه تعالىٰ: «ودَمَّرْنا ما كان يصنعُ فرعون»[٢] «وأنه كان يقول سَفِيْهُنا»[٣]، ففرعون يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فاعلاً، وكذلك «سفيهُنا»، ومثلُه أيضاً قولُ امرىء القيس[٤]:

١٩٠٦ـ وإنْ تَكُ قد ساءَتْكِ مني خَليقةٌ ... فَسُلِّي ثيابـي مِنْ ثيابك تَنْسُلِ

فخليقة يحتمل الأمرين. وإظهار «قد» هنا يرجِّح قولَ مَنْ يشترطها، وهل يجوز في مثل هذا التركيب التنازعُ؟ وذلك أن كلاً من «كان» وما بعدها من الأفعال المذكورة في هذه الأمثلةِ يطلب المرفوع من جهة المعنىٰ، وشروط الإعمال موجودة. وكنت قديماً سألت الشيخ عن ذلك فأجابَ بالمنع، محتَّجاً

(١) ديوانه ٣١، أخنىٰ عليها: أفسدها وغيَّرها. لبد: اسم نسر يزعمون أنه عمَّر طويلاً.
(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف.
(٣) الآية ٤ من الجن.
(٤) تقدم برقم ٩٠٠.

بأنَّ شرط الإعمال أن لا يكونَ أحدُ المتنازعين مفتقراً إلى الآخر، وأن لا يكونَ من تمام معناه، و«كان» مفتقرةٌ إلى خبرها وهو من تمام معناها. وهذا الذي ذكره مِن المنع وترجيحِه ظاهرٌ، إلا أن النَّحْـويين لم يذكـروه في شروط الإعمال.

وقوله: «وإن كان كَبُر» مؤولٌ بالاستقبال وهو التبيُّن والظهور فهو كقوله: «إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ»[١] أي: إنْ تبيَّن وظَهَر، وإلاَّ فهذه الأفعالُ قد وقعتْ وانقضتْ فكيف تقع شرطاً؟ وقد تقدَّم أنَّ المبردَ يُبْقي «كان» خاصةً على مضيِّها في المعنىٰ مع أدوات الشرط، وليس بشيء. وأمَّا: «فإن استطعتَ» فهو مستقبلٌ معنى لأنه لم يقعْ، بخلافِ كونه كَبُر عليه إعراضُهم وقَدِّ القميص و«أن تبتغي» مفعولُ الاستطاعة. و«نَفَقاً» مفعول الابتغاء.

والنَّفَقُ: السَّرَب النافذ في الأرض وأصله في جُحْرة اليربوع ومنه النافقاء والقاصِعاء، وذلك أن اليربوعَ يَحْفِر [في] الأرض سَرَباً ويجعل له بابين، وقيل: ثلاثة؛ النَّافِقاء والقاصعاء والدَّابِقاء، ثم يَرِقُّ بالحفر ما تقارب وجه الأرض، فإذا نابه أمرٌ دفع تلك القشرةَ الرقيقةَ وخرجَ. وقد تقدَّم لك استيفاء هذه المادة عند ذكر «يُنْفِقُون»[٢] و«المنافقين»[٣].

وقوله «في الأرض» ظاهرُه أنه متعلقٌ بالفعل قبله، ويجوز أن يكون صفةً لـ«نَفَقاً» فيتعلَّقَ بمحذوف، وهي صفة لمجرد التوكيد، إذ النفق لا يكون إلا في الأرض. وجوَّز أبوالبقاء[٤] مع هذين الوجهين أن يكونَ حالاً من فاعل «تَبْتغي» أي: وأنت في الأرض، قال: «وكذلك في السماء» يعني مِنْ جوازِ الأوجه الثلاثة، وهذا الوجهُ الثالث ينبغي أن لا يجوز لخُلُوِّه عن الفائدة.

---

(١) الآية ٢٦ من يوسف.
(٢) من الآية ٣ من البقرة.
(٣) من الآية ٦١ من النساء.
(٤) الإملاء ١/٢٤٠.

والسُّلَّم: قيل: المِصْعَد، وقيل: الدَّرَج، وقيل: السبب، تقول العرب: اتَّخِذْني سُلَّماً لحاجتك أي: سبباً، قال كعب بن زهير(١):

١٩٠٧ـ ولا لكما مَنْجَىً من الأرض فابغِيا بها نَفَقاً أو في السموات سُلَّماً

وهو مشتقٌّ من السَّلامة، قالوا: لأنه يُسْلَمُ به إلى المصعد. والسُّلَّم مذكر، وحكى الفراء(٢) تأنيثه، قال بعضهم: ليس ذلك بالوضع، بل لأنه بمعنى المِرْقاة كما أنَّث بعضهم الصوت في قوله(٣):

١٩٠٨ـ . . . . سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

لمَّا كان في معنى الصرخة.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿والموتَى يَبْعثهم الله﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أظهرها: أنها جملة من مبتدأ وخبر سِيْقَتْ للإخبار بقدرته، وأنَّ مَنْ قَدَرَ على بعث الموتى يَقْدِرُ على إحياء قلوب الكفرة بالإيمان فلا تتأسَّفْ على / مَنْ [٣١١/ب] كفر. والثاني: أن «الموتى» منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، ورُجِّح هذا الوجهُ على الرفع بالابتداء لعطف جملة الاشتغال على جملةٍ فعلية قبلها فهو نظير: «والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً»(٤) بعد قوله: «يُدْخِل». والثالث: أنه مرفوع نسقاً على الموصول قبله، والمراد بالموتى الكفار أي: إنما يَسْتجيب المؤمنون السامعون من أول وهلة، والكافرون الذين يُجيبهم الله تعالى بالإيمان ويوفقهم له، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: «يَبْعَثُهم الله» في محل نصب على الحال، إلا أن هذا القولَ يُبْعده قوله تعالى: «ثم إليه يُرْجَعون»، إلا أن يكون من ترشيح المجاز. وتقدَّمت له نظائر.

---

(١) ليس في ديوانه وهو في البحر ١/١١٤.
(٢) المذكر والمؤنث ٩٧.
(٣) تقدم برقم ٩١٧.
(٤) الآية ٣١ من الإنسان وتمامها: يُدْخِلُ مَنْ يشاء في رحمته والظالمين أعدَّ لهم».

وقرىء[1] «يَرْجِعون» مِنْ رَجَع اللازم.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿مِنْ ربه﴾**: فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ «نُزِّل». والثاني: أنها متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لـ «آية» أي: آية كائنة من ربه. وتقدَّم الكلام على «لولا» وأنها تحضيضية.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿وما مِنْ دابة﴾**: «مِنْ» زائدة لوجود الشرطين وهي مبتدأ، و«إلا أممٌ» خَبرُها مع ماعُطِفَ عليها. وقوله «في الأرض» صفةٌ لدابَّة، فيجوز لـك أن تجعلَها في محلِّ جر باعتبار اللفظ، وأن تجعلها في محل رفع باعتبار الموضع.

قوله: «ولا طائرٍ» الجمهور على جرِّه نسقاً على لفظ «دابة»، وقرأ ابن أبـي عبلة[2] برفعه نسقاً على موضعها. وقرأ ابن عباس: «ولا طيرٍ» من غير ألف. وقد تقدَّم الكلامُ فيه: هل هو جمع أو اسم جمع[3]؟ وقوله: «يطير» في قراءة الجمهور يحتمل أن يكون في محلِّ جر باعتبار لفظه، ويحتمل أن يكون في محل رفع باعتبار موضعه. وأمَّا على قراءة ابن أبـي عبلة ففي محل رفع ليس إلا. وفي قوله «ولا طائرٍ» ذكرُ خاصٍ بعد عام، لأنَّ الدابَّةَ تَشْمل كلَّ ما دَبَّ من طائرٍ وغيره فهو كقوله: «وملائِكتـه... وجبريـل»[4] وفيه نـظر إذ المقابلة هنا تنفي أن تكون الدابة تشمل الطائر.

قوله: «بجناحَيْه» فيه قولان، أحدهما: أن الباء متعلقة بـ «يطير» وتكونُ الباءُ للاستعانة. والثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوف على أنها حال وهي حال مؤكدة، وفيها رفعُ مَجازٍ يُتَوَهَّم؛ لأنَّ الطيران يُستعار في السرعة قال[5]:

---

(١) انظر: البحر ٤/١١٨.

(٢) البحر ٤/١١٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٦٠ من البقرة.

(٤) الآية ٩٨ من البقرة «وملائكته ورسله وجبريل».

(٥) البيت لقريط بن أنيف وهو في الحماسة ٥٨.

١٩٠٩ـ قومٌ إذا الشرُّ أبدَىٰ ناجِذَيْه لهم　　طاروا إليه زَرافـاتٍ ووِحْدانـا

ويُطلق الطيرُ على العمل، قال تعالىٰ: «وكلَّ إنسان أَلْزَمْناه طائرَه في عُنُقه»(١)

وقوله: «إلا أممٌ» خبر المبتدأ، وجُمع وإن لم يتقدَّمْهُ إلا شيئان، لأن المراد بهما الجنس. و«أمثالكم» صفة لأمَم، يعني أمثـالهم في الأرزاق والآجال والموت والحياة والحشر والاقتصاص لمظلومها من ظالمها. وقيل: في معرفة الله وعبادته.

قوله: «مِنْ شيء» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «مِنْ» زائدة في المفعول به والتقدير: ما فرَّطْنا شيئاً، وتضمَّن «فرَّطْنا» معنى تركنا وأغفلنا، والمعنىٰ: ما أَغْفَلْنا ولا تَرَكْنا شيئاً. ثم اختلفوا في الكتاب: ما المراد به؟ فقيل: اللوح المحفوظ، وعلى هذا فالعموم ظاهر لأن الله تعالىٰ أثبت ما كان وما يكون فيه. وقيل: القرآن، وعلى هذا فهل العمومُ باقٍ؟ منهم من قال: نعم، وأن جميع الأشياء مثبتة في القرآن. إمَّا بالصريح وإمَّا بالإيماء، ومنهم من قال: إنه يُراد به الخصوص، والمعنىٰ: من شيءٍ يحتاج إليه المُكَلَّفون. والثاني: أن «مِنْ» تبعيضيةٌ أي: ما تركْنا ولا أَغْفَلْنا في الكتاب بعضَ شيء يَحْتاج إليه المكلَّف. الثالث: أنَّ «من شيء» في محل نصب على المصدر و«من» زائدة فيه أيضاً. ولم يُجِزْ أبو البقاء غيره، فإنه قال(٢): «مِنْ» زائدة، و«شيء» هنا واقع موقع المصدر أي تفريطاً. وعلى هذا التأويل لا يَبْقى في الآية حجةٌ لمن ظنَّ أن الكتابَ يَحْتوي على ذِكْر كل شيء صريحاً. ونظير ذلك: «لا يَضُرُّكم كيدُهم شيئاً»(٣)، ولا يجوز أن يكون(٤) مفعولاً به لأنَّ «فرَّطْنا» لا يتعدىٰ بنفسه بل

(١) الآية ١٣ من الإسراء.
(٢) الإملاء ١/٢٤١.
(٣) الآية ١٢٠ من آل عمران.
(٤) أي: شيئاً.

بحرف الجر، وقد عُدِّيَتْ إلى الكتاب بـ «في» فلا يتعـدَّىٰ بحرف آخـر، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء، لأن المعنى على خلافه فبان التأويل بما ذكرنا» انتهى. قوله: «يحتوي على ذِكْرِ كل شيء صريحاً» لم يَقُلْ به أحدٌ لأنَّه مكابرة في الضروريات. وقرأ[(١)] الأعرج وعلقمة: «فرَطْنا» مخفَّفاً، فقيل: هما بمعنى. وعن النقاش: فَرَطْنا: أخَّرْنا كما قالوا: «فَرَطَ الله عنك المرض» أي: أزاله /. [٣١٢/أ]

آ. (٣٩) **قوله تعالى: ﴿والذين كَذَّبوا﴾**: مبتدأٌ وما بعده الخبرُ. ويجوز أن يكون «صمٌّ» خبرَ مبتدأ محذوف، والجملة خبر الأول، والتقدير: والذين كذَّبوا بعضُهم صمٌّ وبعضُهم بُكْمٌ، وقال أبو البقاء[(٢)]: «صمٌّ وبُكْمٌ الخبرُ، مثل حلو حامض، والواو لا تمنع من ذلك». قلت: هذا الذي قاله لا يجوزُ مِنْ وجهين، أحدهما: أنَّ ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد لأنهما في معنى مُزّ، وهو أَعْسَرُ يَسَرٌ بمعنى أضبط، وأمَّا هذان[(٣)] الخبران فكلٌّ منهما مستقلٌّ بالفائدة. والثاني: أن الواو لا تجوز في مثل هذا إلا عند أبي علي الفارسي وهو وجه ضعيف.

قوله: «في الظلمات» فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكون خبراً ثانياً لقوله: «والذينَ كَذَّبوا» ويكون ذلك عبارةً عن العَمَىٰ، ويصير نظيرَ الآيةِ الأخرىٰ: «صمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ»[(٤)] فَعَبَّر عن العمىٰ بلازمه، والمراد بذلك عَمَىٰ البصيرة. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكنِّ في الخبر تقديرُه: ضالُّون حال كونهم مستقرين في الظلمات. الثالث: أنه صفةٌ لـ «بُكْم» فيتعلَّقُ أيضاً بمحذوف أي بُكم كائنون في الظلمات. الرابع: أن يكون ظرفاً

---

(١) المحتسب ١/٢٢٣؛ البحر ٤/١٢١.

(٢) الإملاء ١/٢٤١.

(٣) الأصل «هذا» وسقطت النون سهواً.

(٤) الآية ١٨ من البقرة.

على حقيقته وهو ظرف لـ «صُمٌّ» أو لـ «بُكْم». قال أبو البقاء[1]: «أو لِما ينوبُ عنهما من الفعل» أي: لأن الصفتين في قوة التصريح بالفعل.

قوله: «مَنْ يَشَأِ اللـهُ يُضْلِلْه» في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها مبتدأ وخبرها ما بعدها، وقد عُرِف غير مرة. ومفعول «يشأ» محذوف أي: مَنْ يشأ الله إضلاله. والثاني: أنه منصوب بفعل مضمر يفسِّره ما بعده من حيث المعنىٰ، ويقدَّر ذلك الفعل متأخراً عن اسم الشرط لئلا يلزمَ خروجه عن الصدر، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك وأن فيه خلافاً، والتقدير: مَنْ يُشْقِ اللـهُ يَشَأْ إضلاله ومن يُسْعِدْ يَشَأْ هدايته. فإن قلت: هل يجوز أن تكون «مَنْ» مفعولاً مقدَّماً لـ «يشأ»؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز لفساد المعنىٰ. فإن قلت: أُقَدِّرُ مضافاً هو المفعول حُذِفَ وأقيمت «مَنْ» مُقامه تقديره: إضلال مَنْ يشاء وهداية من يشاء، ودلَّ على هذا المضاف جوابُ الشرط. فالجـوابُ أنَّ الأخفشَ حكى عن العرب أنَّ اسم الشرط غير الظرف والمضاف إلى اسم الشرط لا بد أن يكون في الجزاء ضمير يعود عليه أو على ما أُضيف إليه، فالضمير في «يُضْلِلْه» و «يَجْعَلْه»: إمَّا أن يعود على المضاف المحذوف ويكونَ كقوله: «أو كظُلُمات في بحر لجيّ يغشاه»[2] فالهاء في «يغشاه» تعود على المضاف أي: كذي ظلمات يَغْشاه، وإمَّا أن يعود على اسم الشرط، والأول ممتنع، إذ يصير التقدير: إضلال مَنْ يشأ الله يُضْلِلْه أي: يُضِلُّ الإضلال، وهو فاسدٌ. والثاني أيضاً ممتنعٌ لخلوِّ الجوابِ من ضميرٍ يعود على المضاف إلى اسم الشرط. فإن قيل: يجوز أن يكون المعنى: مَنْ يشأ الله بالإضلال وتكون «مَنْ» مفعولاً مقدماً؛ لأنَّ «شاء» بمعنى أراد، و «أراد» يتعدىٰ بالباء قال[3]:

(١) الإملاء ١/٢٤١.
(٢) الآية ٤٠ من النور.
(٣) تقدم برقم ٨٤٩.

١٩١٠ـ أرادَتْ عَراراً بالهَوانِ ومَنْ يُرِدْ   عَراراً لعَمْري بالهَوان فقد ظَلَمْ

قيل: لا يلزم من كون «شاء» بمعنى «أراد» أن يتعدَّى تعديته، ولذلك نجد اللفظ الواحد تختلف تعديتُه باختلافِ متعلَّقِه تقول: دخلت الدار ودخلت في الأمر، ولا تقول: دخلتُ الأمرَ، فإذا كان ذلك في اللفظ الواحد فما بالك بلفظين؟ ولم يُحفظ عن العرب تعديةُ «شاء» بالباء وإن كانت في معنى أراد.

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم﴾**: يجوز نَقْلُ حركة همزة الاستفهام إلى لام «قُلْ» وتحذف الهمزة تخفيفاً وهي قراءة ورش(١)، وهو تسهيل مطرِّد، وأرأيتكم هذه بمعنىٰ أَخْبِرْني، ولها أحكام تختص بها، اضطربت أقوال الناس فيها، وانتشر خلافهم فلا بد من التعرُّض لذلك فأقول:

«أرأيْتَ» إن كانت البصَرِيَة أو العِلْمِيَة الباقيَةَ على معناها أو التي لإصابة الرئة كقولهم: «رَأَيْتُ الطائر» أي: أصبت رِئَته، لم يَجُزْ فيها تخفيفُ الهمزةِ التي هي عينُها، بل تُحَقَّق ليس إلا، أو تُسَهَّل بينَ بينَ من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن تَلْحَقَها كافٌ على أنها حرف خطاب، بل إن لحقها كاف كانت / ضميراً مفعولاً أولَ، ويكون مطابقاً لما يُراد به من تذكير وتأنيثٍ [٣١٢/ب]
وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتَّصلَتْ بها تاءُ خطاب لَزِم مطابقتُها لما يُراد بها ممَّا ذُكِر، ويكون ضميراً فاعلاً نحو: أرأيتم، أرأيتما أرأيتنَّ، ويدخلها التعليق والإلغاء.

وإن كانت العِلْميَّةَ التي ضُمِّنَتْ معنىٰ «أخبرني» اختصَّتْ بأحكامٍ أُخَرَ منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً، وهي مَرْوِيَّةٌ عن نافع(٢) من طريق ورش، والنحاةُ يَسْتَضْعِفُون إبدالَ هذه الهمزةِ ألفاً، بل المشهورُ عندهم تسهيلُها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نَقَل الإبدالَ

(١) انظر: السبعة ٢٥٧؛ الكشف ٤٣١/١؛ الحجة ٢٥٠؛ البحر ١٢٥/٤.
(٢) انظر: الحجة للفارسي ٣٨٤/٢.

المحض قطربٌ وغيرُه من اللغويين. قال بعضهم: «هذا غَلَطٌ غُلِطَ عليه» أي على نافع. وسببُ ذلك أنه يؤدِّي إلى الجمع بين ساكنين فإن الياء بعدها ساكنة. ونقل أبو عبيدالقاسم بن سلام عن أبـي جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يُسْقطون الهمزة، ويَدَّعون أن الألف خَلَفٌ منها. قلت: وهذه العبارة تُشْعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة.

وقال مكي[1] بن أبـي طالب: «وقد رُوي عن ورش إبدالُ الهمزة ألفاً، لأن الرواية عنه أنه يَمُدُّ الثانية، والمدُّ لا يتمكَّن، إلا مع البدل، وحسَّن جوازَ البدلِ في الهمزة وبعدها ساكنٌ أنَّ الأولَ حرفُ مَدٍّولين، ، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقومُ مقامَ حركةٍ يُتَوَصَّلُ بها إلىٰ النطق بالساكن». وقد تقدَّم لك شيءٌ من هذا عند قوله «أأنذرتهم». ومنها: أن تُحْذَفَ الهمزة التي هي عين الكلمة، وبها قرأ الكسائي، وهي فاشيةٌ نظماً ونثراً، فَمِنَ النظم قوله[3]:

١٩١١ـ أرَيْتَ ما جاءت به أُمْلُودا   مُرَجَّلاً ويلبسُ البُرودا
أقائِلُنَّ أحضِروا الشهودا

وقال آخر[4]:

١٩١٢ـ أَرَيْتُكَ إذ هُنَّا عليك ألم تَخَفْ   رقيباً وحولي مِنْ عَدُوِّك حُضَّرُ

---

(١) الكشف ١/٤٣١.
(٢) الآية ٦ من البقرة.
(٣) البيت لرؤبة أولرجل من هذيل، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣؛ والمحتسب ١/١٩٣؛ والخصائص ١/١٣٦؛ والمغني ٤٤٣؛ والعيني ١/١١٨؛ والخزانة ٤/٥٧٤. والأملود: الناعم اللين.
(٤) البيت لعمر بن أبـي ربيعة وهو في ديوانه ٩٦.

وأنشد الكسائي لأبـي الأسود[1]:

١٩١٣ـ أَرَيْتَ امـــرَأً كنـت لم أَبْـلُهُ   أتـاني فقـال اتَّخِـذْني خليـلا

وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال[2]: «في أَرَأَيْتَ لغتان ومعنيان، أحدهما: أن يسأل الرجل: أرأيت زيداً، أي: أعلمت، فهذه مهموزة، وثانيهما: أن تقول: أرأيت بمعنى أَخْبِرْني، فههنا تُتْرك الهمزة إن شِئْتَ وهو أكثرُ كلامِ العرب، تُوْمِيء إلى تَرْكِ الهمزِ للفرق بين المعنيين» انتهى.

وفي كيفيَّةِ حَذْفِ هذه الهمزة ثلاثةُ أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنه اسْتُثْقِلَ الجمعُ بين همزتين في فِعْلٍ اتصل به ضمير، فَخَفَّفَه بإسقاط إحدىٰ الهمزتين، وكانت الثانيةُ أَوْلىٰ لأنها حَصَل بها الثقلُ، ولأنَّ حَذْفَها ثابتٌ في مضارع هذا الفعل نحو أرى، ويرىٰ، ونرىٰ، وترىٰ، ولأنَّ حذف الأولى يُخِلُّ بالتفاهم إذ هي للاستفهام. والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً كما فَعَل نافعٌ في رواية ورش فالتقىٰ ساكنان فحذف أولهما وهو الألف، والثالث: أنه أبدلها ياءً ثم سكَّنها ثم حَذَفَها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء[3]، وفيه بُعْدٌ، ثم قال: «وقَرَّب ذلك فيها حَذْفُها في مستقبل هذا الفعل» يعني في يرى وبابه. ورجَّح بعضُهم مذهبَ الكسائيّ بأن الهمزة قد اجترِيء عليها بالحذف، وأنشد[4]:

١٩١٤ـ إنْ لم أُقاتِلْ فألبِسَوني بُـرْقُعا

وأنشد لأبـي الأسود[5]:

١٩١٥ـ يابا المُغِيرةِ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ   فـرَّجْتُه بـالمَكْرِ مني والـدَّهـا

وقولهم: «وَيْلُمِّه»، وقوله[6]:

(١) ديوانه ٢٠٢؛ والأغاني ١١/١٠٧؛ وشرح شواهد الشافية ٣١٤. لم أبله: لم أختبره.

(٢) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٣) الإملاء ١/٢٤١.

(٤) تقدم برقم ١٥٦٠.

(٥) ديوانه ١٣٤؛ وأمالي الشجري ٢/١٦؛ ورصف المباني ٤٤؛ والممتع ٦٢٠.

(٦) تقدم برقم ٣٨.

١٩١٦ــ وَيْلُمِّها خُلَّةً قد سِيْطَ مِنْ دَمِها   فَجْعٌ وَوَلْعٌ وإخلافٌ وتَبْديلُ

وأنشد أيضاً(١):

١٩١٧ــ ومَنْ رَاْ مثلَ مَعْدانَ بنِ سعدٍ   إذا ما النِّسْعُ طال على المَطِيَّةْ

أي: ومن رأى.

ومنها: أنه لا يدخلها تعليقٌ ولا إلغاء لأنها بمعنى أخبرني، و«أخبرني» لا يُعَلَّقُ عند الجمهور. قال سيبويه(٢): «وتقول: أَرَأَيْتَك زيداً أبو مَنْ هو؟ لا يَحْسُنُ فيه إلا النصبُ في «زيد»، ألا ترى أنك لو قلت: «أرأيت أبو مَنْ أنت؟» لم يحسن، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد، وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني» وقد خالف سيبويه غيرَه من النحويين وقالوا: كثيراً ما تُعَلَّق «أرأيت» وفي القرآن من ذلك كثيرٌ، واستدلُّوا بهذه الآيةِ التي نحن فيها، وبقوله: «أَرَأَيْتَ إن كذَّب وتَوَلَّىٰ ألم يَعْلَم»(٣)، وبقوله(٤):

١٩١٨ــ أَرَيْتَ ما جاءَتْ به أملودا

وهذا لا يَرِد على سيبويه، وسيأتي تأويل ذلك قريباً.

[٣١٣/أ] ومنها: أنها تَلْحَقُها التاءُ فَيُلْتَزَمُ إفرادها / وتذكيرها ويستغنىٰ عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف بخلاف التي لم تُضَمَّن معنى «أخبرني» فإنها تطابق فيها ــ كما تقدَّم ــ ما يُراد بها.

ومنها: أنه يَلْحَقُها كافٌ هي حرفُ خطاب تطابق ما يُراد بها من إفراد وتذكير وضدَّيهما. وهل هذه التاء فاعل والكاف حرف خطاب تُبَيِّن أحوالَ

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في الحجة للفارسي (خ) ٢/٣٨٤. والنسع: سَيْرٌ تشد به الرحال.
(٢) الكتاب ١/١٢٢.
(٣) الآية ١٣ من العلق.
(٤) تقدم برقم ١٩١١.

التاء، كما تُبَيِّنه إذا كانت ضميراً، أو التاء حرف خطاب والكاف هي الفاعل، واستعير ضميرُ النصبِ في مكان ضمير الرفع، أو التاءُ فاعلٌ أيضاً، والكاف ضمير في موضـع المفعول الأول؟ ثـلاثة مـذاهبَ مشهورة، الأولُ قـولُ البصريِّين، والثاني قول الفراء[1]، والثالثُ قولُ الكسـائي. ولنقتصر على بعضِ أدلةِ كلِّ فريق.

قال أبو علي[2]: «قولهم»: «أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فعل» بفتح التاء في جميع الأحوال، فالكافُ لا يَخْلو أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسميةِ مخلوعٌ منه، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالته على الخطاب، ولو كان اسماً لوجبَ أن يكونَ الاسمُ الذي بعده هو هو، لأن هذه الأفعالَ مفعولُها الثاني هو الأول في المعنى، لكنه ليس به، فتعيَّنَ أن يكون مخلوعاً منه الاسميةُ، وإذا ثبت أنه للخطاب مُعَرًّى من الاسمية ثبت أن التاء لا تكون لمجرَّد الخطاب. ألا ترى أنه لا ينبغي أن يَلْحق الكلمةَ علامتا خطاب، كما لا يلحقها علامتا تأنيث ولا عـلامتا استفهام، فلمَّا لم يَجُز ذلك أُفْـرِدَت التاء في جميـع الأحوال لَمَّا كان الفعل لا بد له من فاعل، وجُعِل في جميع الأحوال على لفظ واحد استغناءً بما يلحق الكاف، ولو لحق التاءَ علامةُ الفروع لاجتمـع علامتـان للخطاب مما كان يلحق التاء، وممَّا كان يلحق الكاف، فلما كان ذلك يؤدِّي إلى ما لا نظيرَ له رُفِضَ وأُجْرِي على ما عليه سائر كلامهم».

وقال الزجاج[3] بعد حكايته مـذهبَ الفراء: «وهـذا القول لم يَقْبله النحويون القدماء وهو خطأٌ؛ لأنَّ قولَك: «أرأيتك زيداً ما شأنه» لو تَعَدَّت الرؤية إلى الكاف وإلى زيد لصار المعنى: أَرَأَتْ[4] نَفْسُـك زيداً ما شأنُه،

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣.
(٢) الحجة (خ) ٢/٣٨٤ بعبارة قريبة.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٧٠.
(٤) مطبوعة المعاني: أرأيت.

وهذا مُحالٌ» ثم ذكر مذهبَ البصريين. وقال مكي[1] بن أبي طالب بعد حكايته مذهبَ الفراء: «وهذا مُحالٌ؛ لأنَّ التاءَ هي الكاف في أرأيتكم، فكان يجب أن تَظْهر علامةُ جمع التاء[2]، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعلٍ واحد وهما لشيء واحد، ويجب أن يكون معنى قولك أرأيتَك زيداً ما صنع: أرأيْتَ نفسَك زيداً ما صنع، لأن الكاف هو المخاطب، وهذا مُحَالٌ في المعنى ومتناقض في الإعراب والمعنى، لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم تَرُدُّ السؤالَ إلى غيره في آخره وتخاطبه أولاً، ثم تأتي بغائب آخر، أو لأنه يصير ثلاثة مفعولين لرأيت، وهذا كلُّه لا يجوزُ، ولو قلت: «أرأيتك عالماً بزيد» لكان كلاماً صحيحاً[3] وقد تعدَّى «رأى» إلى مفعولين».

وقال أبو البقاء[4] بعدما حكىٰ مذهب البصريين: «والدليل على ذلك أنها ــ أي الكاف ــ لو كانت اسماً لكانت: إمَّا مجرورةً ــ وهو باطل، إذ لا جارَّ هنا ــ وإمَّا مرفوعةً، وهو باطلٌ أيضاً لأمرين، أحدهما: أن الكافَ ليسَتْ من ضمائرِ الرفع، والثاني: أنها لا رافعَ لها، إذ ليست فاعلاً لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعلٍ واحد فاعلان، وإمَّا أن تكون منصوبةً وذلك باطلٌ لثلاثة أوجه، أحدُها: أن هذا الفعلَ يتعدَّىٰ إلى مفعولين كقولك: «أرأيت زيداً ما فعلَ» فلو جُعِلَت الكافُ مفعولاً لكان ثالثاً. والثاني: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرضُ أرأيت نفسك، بل أرأيت غيرك. ولذلك قلت: أرأيتك زيداً، وزيداً غير المخاطب ولا هو بدل منه. والثالث: أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظهرَتْ علامةُ التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ في التاء فكنت تقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم،

(١) المشكل ١/٢٦٦.
(٢) مطبوعة المشكل: في التاء.
(٣) قبله في المشكل: تقديره: أرأيت نفسك عالماً بزيد.
(٤) الإملاء ١/١٤٢.

أرأيتكنَّ». ثم ذكر مذهبَ الفراء ثم قال: «وفيما ذَكَرْنا إبطالٌ لمذهبه».

وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء بأن قال: «لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلمَّا فُتِحت التاءُ في خطاب الجمع ووقع مِيْسَم الجمع لغيرها كان ذلك دليلاً على أن الكافَ غيرُ توكيد. ألا ترىٰ أن الكاف لو سَقَطَت لم يَصْلُحْ أن يُقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصرافُ الفعلِ إلى الكاف وأنها واجبةٌ لازمةٌ مفتقر إليها». وهذا الذي قاله أبو بكر باطل بالكاف اللاحقةِ لاسمِ الإشارة، فإنها يقع عليها / مِيْسَمُ الجمعِ، ومع ذلك هي حرف. [٣١٣/ب]

وقال الفراء[1]: «موضعُ الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهي بمنزلة الكاف في «دونك» إذا أغري بها، كما تقول: «دونكَ زيداً» فتجد الكاف في اللفظ خَفْضاً وفي المعنى رفعاً، لأنها مأمورةٌ، فكذلك هذه الكافُ موضعُها نصبٌ وتأويلها رفع». قلت: وهذه الشبهةُ باطلةٌ مما تقدم، والخلاف في «دونك» و «إليك» وبابِهما مشهورٌ تقدَّم التنبيهُ عليه غيرَ مرة.

وقال الفراء أيضاً كلاماً حسناً رأيت أن أذكره فإنه مُبين نافع، قال[2]: «للعرب في «أرأيْتَ» لغتان ومعنيان، أحدُهما رؤيةُ العين، فإذا أردت هذا عَدَّيْتَ الرؤية بالضمير إلى المخاطب ويتصرَّف تصرُّفَ سائرِ الأفعال، تقول للرجل: «أرأيتك على غير هذه الحال» تريد: هل رأيتَ نفسَك، ثم تثنِّي وتجمع فتقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم، أرأيتكنَّ، والمعنى الآخر: أن تقول: «أرأيتك» وأنت تريد معنى أخبرني، كقولك: أرأيتك إنْ فَعَلْتَ كذا ماذا تفعل أي: أخبرني، وتترك التاء ـ إذا أردت هذا المعنى ـ موحدةً على كل حال تقول:

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٢) معاني القرآن ١/٣٣٣.

أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكنَّ، وإنما تركَتِ العربُ التاءَ واحدةً؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من المخاطب على نفسه فاكتفوا من علامة المخاطب بذكره في المكان، وتركوا التاء على التذكير والتوحيد إذا لم يكن الفعل واقعاً».

قال: «والرؤيةُ من الأفعال الناقصة التي يُعَدِّيها المخاطبُ إلى نفسه بالمكنى مثل: ظننتُني ورأيتُني، ولا يقولون ذلك في الأفعالِ التامة، لا يقولون للرجل: قتلتَك بمعنىٰ: قتلتَ نفسَك، ولا أحسنتَ إليك، كما يقولون: متى تظنُّك خارجاً؟ وذلك أنَّهم أرادوا الفصلَ بين الفعل الذي قد يُلغىٰ وبين الفعلِ الذي لا يجوزُ إلغاؤه، ألا ترىٰ أنك تقول: «أنا أظنُّ خارجٌ» فتلغي«أظن»، وقال الله تعالىٰ: «أَنْ رَآهَ اسْتَغْنىٰ»[1] ولم يَقُلْ: رأىٰ نفسه. وقد جاء في ضرورة الشعر إجراءُ الأفعال التامة مُجْرى النواقص:

قال جران العود[2]:

١٩١٩ ــ لقد كان لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وعَمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزِحُ

والعرب تقول: عَدِمْتني ووَجَدْتُني وفَقَدْتُني وليس بوجه الكلام» انتهىٰ.

واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بأرأيتك نحو: أرأيتك زيداً ما صنع؟ فالجمهور على أن «زيداً» مفعول أول، والجملة بعده في محل نصب سادَّةً مَسَدَّ المفعول الثاني. وقد تقدم أنه لا يجوز التعليق في هذه وإن جاز في غيرها من أخواتها نحو: علمت زيداً أبو مَنْ هو؟، وقال ابن كَيْسان: «إن الجملة الاستفهامية في أرأيتك زيداً ما صنع بدل من أرأيتك». وقال الأخفش: «إنه لا بد بعد «أرأيت» التي بمعنى أخبرني من الاسم المستَخْبَرِ عنه، ويلزمُ الجملةَ التي بعده الاستفهامُ لأن

(١) الآية ٧ من العلق.

(٢) ديوانه ٤٠؛ وأمالي الشجري ١/٣٩؛ وابن يعيش ٧/٨٨.

«أخبرني» موافق لمعنى الاستفهام» وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى «أما» أو «تنبَّه»، وحينئذ لا يكون لها مفعولان ولا مفعول واحد، وجعل من ذلك: «أرأيت إذ أَوَيْنا إلى الصخرة فإنِّي نسيت الحوت»(١)، وهذا ينبغي أن لا يجوز لأنه إخراج للَّفْظَة عن موضوعها من غير داعٍ إلى ذلك.

إذا تقرَّر هذا فليُرْجع إلى الآية الكريمة فنقول وبالله التوفيق: اختلف الناس في هذه الآية على ثلاثة أقوال، أحدُها: أن المفعولَ الأولَ والجملةَ الاستفهامية التي سَدَّت مَسَدَّ الثاني محذوفان لفهم المعنى، والتقدير: أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعُكم؟ أو اتِّخاذَكم غيرَ الله إلهاً هل يَكْشِفُ ضُرَّكم؟ ونحو ذلك، فعبادَتَكُمْ أو اتِّخاذَكم مفعول أول، والجملة الاستفهامية سادَّةٌ مَسَدَّ الثاني، والتاء هي الفاعل، والكاف حرف خطاب.

الثاني: أن الشرط وجوابه ـ وسيأتي بيانه ـ قد سَدَّا مَسَدَّ المفعولين لأنهما قد حَصَّلا المعنىٰ المقصود، فلم يَحْتج هذا الفعل إلى مفعولٍ، وليس بشيء؛ لأن الشرط وجوابه لم يُعْهد فيهما أن يَسُدَّا مَسَدَّ مفعولي ظن، وكونُ الفعلِ غيرَ محتاجٍ لمفعول إخراجٌ له عن وضعه، فإنْ عَنَى بقوله: «سَدَّا مَسَدَّه» أنَّهما دالَّان عليه فهو المدَّعى.

والثالث: أن المفعول الأول محذوفٌ، والمسألةُ من باب التنازع بين أرأيتكم وأتاكم، والمتنازَعُ فيه هو لفظُ «العذاب». وهذا اختيار الشيخ(٢)، ولنوردْ كلامه ليظهرَ فإنَّه كلامٌ حسن قال: «فنقول: الذي نختاره: / أنها باقية [٣١٤/أ] على حكمها في التعدِّي إلى اثنين، فالأول منصوب والثاني لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية. فإذا تقرَّر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف، والمسألة من باب التنازع، تنازع «أرأيتكم» والشرط

---

(١) الآية ٦٣ من الكهف.

(٢) البحر ٤/١٢٧.

على «عذاب الله»، فأعمل الثاني وهو «أتاكم» فارتفع «عذاب» به، ولو أعمل الأول لكان التركيب: «عذابَ» بالنصب، ونظير ذلك: «اضرب إنْ جاءك زيد» على إعمال «جاءك»، ولو نصب لجاز، وكان من إعمال الأول. وأمَّا المفعول الثاني فهو الجملة من الاستفهام: «أغيرَ الله تَدْعُون»، والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف محذوف تقديره: أغيرَ الله تَدْعُون لكَشْفِه، والمعنى: قل أرأيتكم عذابَ الله إنْ أتاكم ـ أو الساعة إن أتتكم ـ أغيرَ الله تَدْعُون لكشفه أو لكشف نوازلها» انتهى. والتقدير الإعرابيُّ الذي ذكره يحتاج إلى بعض إيضاح، وتقديره: قل أرأيتَكموه أو أرأيتَكم إياه إن أتاكم عذاب الله، فذلك الضمير هو ضمير العذاب لمَّا عمل الثاني في ظاهره أُعطي المُلْغَى ضميرَه، وإذا أُضْمِرَ في الأول حُذِف ما لم يكن مرفوعاً أو خبراً في الأصل، وهذا الضمير ليس مرفوعاً ولا خبراً في الأصل، فلأجل ذلك حُذِف ولا يَثْبُتُ إلا ضرورةً.

وأمَّا جوابُ الشرط ففيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه محذوفٌ، فقدَّره الزمخشري[1]: «إن أتاكم عذابُ الله مَنْ تدعون». قال الشيخ[2]: «وإصلاحُه أن يقول: «فَمَنْ تدعون» بالفاء، لأن جوابَ الشرطِ إذا وقع جملةً استفهاميةً فلا بد فيه من الفاء. الثاني: أنه «أرأيتكم»، قاله الحوفي، وهو فاسِدٌ لوجهين، أحدهما: أن جوابَ الشرط لا يتقدَّمُ عند جمهور البصريين، إنما جوَّزَه الكوفيون وأبو زيدٍ والمبردُ[3]. والثاني: أن الجملةَ المصدَّرَةَ بالهمزة لا تقع جواباً للشرط البتة، إنما يقع من الاستفهام ما كان بـ «هل» أو اسمٍ من أسماء الاستفهام، وإنما لم تقع الجملة المصدرة بالهمزة جواباً لأنه لا يخلو: أن تأتي معها بالفاء أو لا تأتي بها، لا جائز أن لا تأتي بها؛ لأنَّ كلَّ ما لا يَصْلح شرطاً

(١) الكشاف ٢/١٨.
(٢) البحر ٤/١٢٧.
(٣) المقتضب ٢/٦٨.

يجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً، ولا جائز أن تأتي بها لأنك: إمَّا أن تأتي بها قبل الهمزة نحو: «إن قمت فأزيد منطلق»، أو بعدها نحو: «أفزيد منطلق»، وكلاهما ممتنعٌ، أمَّا الأول فلتصدُّر الفاء على الهمزة، وأما الثاني فلأنه يؤدي إلى عدم الجواب بالفاء في موضع كان يجب فيه الإتيانُ بها، وهذا بخلاف «هل» فإنك تأتي بالفاء قبلها فتقول: إن قمت فهل زيد قائم، لأنه ليس لها تمامُ التصدير الذي تستحقُّه الهمزةُ، ولذلك تَصَدَّرَتْ على بعضِ حروف العطف وقد تقدَّم مشروحاً غير مرة.

الثالث[1]: أنه «أغير الله» وهو ظاهر عبارة الزمخشري فإنه قال[2]: «ويجوز أن يتعلَّق الشرطُ بقوله: «أغيرَ الله تَدْعُون»، كأنه قيل: أغير الله تَدْعُون إن أتاكم عذاب الله». قال الشيخ[3]: «ولا يجوز أن يتعلَّق الشرط بقوله: «أغير الله»؛ لأنه لو تعلَّق به لكان جواباً له، لكنه لا يقع جواباً؛ لأنَّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بـ «هل»، وذَكَر ما قدَّمْتُه إلى آخره، وعزاه الأخفش[4] عن العرب ثم قال: «ولا يجوز أيضاً من وجه آخر، لأنَّا قد قَرَّرْنا أنَّ «أرأيتك» متعدِّية إلى اثنين، أحدهما في هذه الآية محذوفٌ، وأنه من باب التنازع، والآخر وقعت الجملة الاستفهامية موقعَه، فلو جَعَلْتها جواب الشرط لبقِيَتْ «أرأيتَكم» متعدية إلى واحد وذلك لا يجوز». قلت: وهذا لا يلزم الزمخشري فإنه لا يرتضي ما قاله / من الإعراب المشار إليه. قوله «يلزم تعدِّيها لواحد» قلنا: لا نسلِّم بل يتعدَّىٰ لاثنين محذوفين ثانيهما جملة استفهام، كما قدَّره غيرُه: بأرأيتكم عبادتَكم هل تنفعكم، ثم قال: «وأيضاً التزامُ العرب في الشرط الجائي بعد «أرأيت» مُضِيَّ الفعل دليلٌ على أن [٣١٤/ب]

---

(١) من أوجه جواب الشرط.

(٢) الكشاف ٢/١٨.

(٣) البحر ٤/١٢٧.

(٤) كذا، على تضمين «عزا» معنى نقل.

جواب الشرط محذوف، لأنه لا يُحْذَفُ جوابُ الشرط إلا عند مُضِيِّ فِعْلِه، قال تعالىٰ: «قل أرأيتَكم إنْ أتاكم عذاب الله»(١) «قل أرأيتم إن أخذ الله»(٢) «قل: أرأيتم إنْ جَعَلَ الله»(٣) «قل أرأيتُمْ إنْ جَعَلَ الله»(٤) «قل أرأيتُمْ إنْ أتاكم عذابُه»(٥) «أفرأيت إن متَّعْناهم سنين»(٦) «أرأيْتَ إنْ كذَّبَ وتولَّىٰ»(٧) إلى غير ذلك من الآيات. وقال الشاعر(٨).

١٩٢٠ـ أَرَيْتَ إنْ جـاءت بـه أُمْلودا

وأيضاً مجيءُ الجملة الاستفهامية مُصَدَّرةً بهمزة الاستفهام دليل على أنها ليست جوابَ الشرط، إذ لا يَصِحُّ وقوعُها جواباً للشرط» انتهىٰ.

ولما جَوَّزَ الزمخشري أن الشرطَ متعلِّقٌ بقوله: «أغيرَ الله» سأل سؤالاً وأجابَ عنه، قال(٩): «فإنْ قلت: إنْ عَلَّقْتَ الشرطَ بِه فما تصنعُ بقوله: «فيكشِفُ ما تَدْعُون إليه» مع قوله: «أو أتتكم الساعة» وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين؟ قلت: قد اشترط في الكشفِ المشيئةَ وهو قوله «إنْ شاء» إيذاناً بأنه إنْ فَعَلَ كان له وجهٌ من الحكمة، إلا أنه لا يَفْعلُ لوجهٍ آخرَ من الحكمةِ أرجحَ منه» قال الشيخ(١٠): «وهذا مبنيٌّ على أن الشرط متعلقٌ بـ «أغير الله». وقد استَدْلَلْنا على أنه لا يجوز». قلت: تَرَكَ الشيخُ التنبيهَ على ما هو أهمُّ من

---

(١) الآية ٤٧ من الأنعام.
(٢) الآية ٤٦ من الأنعام.
(٣) الآية ٧١ من القصص.
(٤) الآية ٧٢ من القصص.
(٥) الآية ٥٠ من يونس.
(٦) الآية ٢٠٥ من الشعراء.
(٧) الآية ١٣ من العلق.
(٨) تقدم برقم ١٩١١.
(٩) الكشاف ١٨/٢.
(١٠) البحر ١٢٨/٤.

ذلك وهو قوله: «إلا أنه لا يفعل لوجهٍ آخر من الحكمة أرجحَ منه» وهذا أصل فاسد من أصول المعتزلة يزعمون أن أفعاله تعالىٰ تابعةٌ لمصالحَ وحِكمٍ يترجَّح مع بعضها الفعلُ ومع بعضها التركُ، ومع بعضها يجب الفعل أو الترك، تعالى الله عن ذلك بل أفعاله لا تُعَلَّلُ بغرضٍ من الأغراض، لا يُسأل عما يَفعل، وموضوع هذه المسألةِ غيرُ هذا الموضوع، ولكني نبَّهْتُك عليها إجمالاً.

الرابع: أنَّ جواب الشرط محذوف تقديره: إن أتاكم عذابُ الله أو أَتَتْكم الساعةُ دَعَوْتم، ودَلَّ عليه قوله: «أغير الله تدعون». الخامس: أنه محذوف أيضاً، ولكنه مقدَّرٌ من جنس ما تقدَّم في المعنى، تقديرُه: إنْ أتاكم عذاب الله أو أَتَتْكم الساعة فأخبروني عنه أَتَدْعُون غيرَ الله لكشفِه كما تقول: «أخبرني عن زيدٍ إن جاءك ما تصنعُ به» أي: إن جاءَك فأخبرني عنه، فحُذِفَ الجوابُ لدلالة «أخبرني» عليه، ونظيرُه: أنت ظالمٌ إن فعلت، أي: فأنت ظالم، فحذف «فأنت ظالمٌ» لدلالةِ ما تقدَّم عليه. وهذا ما اختاره الشيخ. قال[1]: «وهو جارٍ على قواعد العربية» وادَّعىٰ أنه لم يَرَه لغيره.

قوله: «أغيرَ الله تَدْعُون» «غيرَ» مفعول مقدم لـ «تَدْعون» وتقديمُه: إمَّا للاختصاص كما قال الزمخشري[2]: «بكَّتهم بقوله: أغير الله تَدْعُون، بمعنىٰ: أَتَخُصُّون آلهتَكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضرٌّ أم تدعون اللَّهَ دونها، وإمَّا للإنكارِ عليهم في دعائهم للأصنام؛ لأن المُنْكَرَ إنما هو دعاءُ الأصنامِ لا نفسُ الدعاء، ألا ترىٰ أنك إذا قلت «أزيداً تضربُ» إنما تُنْكِرُ كونَ «زيد» مَحَلاًّ للضرب ولا تُنْكر نفسَ الضرب، وهذا من قاعدةٍ بيانية قَدَّمْتُ التنبيهَ عليها عند قوله تعالىٰ: «أأنت قلت للناسِ اتَّخِذوني»[3].

(١) البحر ١٢٨/٤.
(٢) الكشاف ١٨/٢.
(٣) الآية ١١٦ من المائدة.

قوله: «إنْ كنتمْ صادقين» جوابُه محذوف لدلالة الكلام عليه وكذلك معمولُ «صادقين» والتقدير: إن كنتم صادقين في دعواكم أنَّ غيرَ الله إلهٌ فهل تَدْعُونه لكشْفِ ما يَحُلُّ بكم من العذاب؟

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿بل إيَّاه تَدْعُون﴾**: «بل» حرفُ إضرابٍ وانتقال لا إبطالٍ، لِما عَرَفْتَ غيرَ مرة من أنها في كلام الله كذلك. و«إياه» مفعول مقدَّم للاختصاص عند الزمخشري، ولذلك قال[١]: «بل تَخُصُّونه بالدعاء، وعند غيره للاعتناء، وإن كان ثَمَّ حَصْرٌ واختصاص فَمِنْ قرينة أخرى. و«إياه» ضمير منصوب منفصل تقدَّم الكلامُ عليه مشبعاً في الفاتحة[٢]

وقال ابن عطية[٣]: «هنا «إيَّا» اسم مضمر أُجري / مُجرى المظهرات في أنه مضاف أبداً». قال الشيخ[٤]: «وهذا خلافُ مذهبِ سيبويه، فإنَّ مذهب سيبويه[٥] أن ما بعد «إيَّا» حرفٌ يُبَيِّن أحوال الضمير، وليس مضافاً لما بعده، لئلَّا يلزمَ تعريفُ الإضافةِ، وذلك يستدعي تنكيره، والضمائر لا تَقْبَلُ التنكير فلا تقبل الإضافة. [٣١٥/أ]

قوله: «ما تَدْعُون» يجوز في «ما» أربعةُ أوجه، أظهرها: أنها موصولة بمعنى الذي أي: فتكشف الذي تَدْعون، والعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: تَدْعونه. الثاني: أنها ظرفية، قاله ابن عطية[٦]. وعلى هذا فيكون مفعول «يكشفُ» محذوفاً تقديره: فيكشف العذاب مدةَ دعائكم أي: ما دُمْتُمْ داعِيه.

---

(١) الكشاف ٢/١٨.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥ من الفاتحة.
(٣) المحرر ٦/٥٠.
(٤) البحر ٤/١٢٨.
(٥) الكتاب ١/٣٨٠.
(٦) المحرر ٦/٥٠.

قال الشيخ(١): «وهذا ما لا حاجةَ إليه مع أنَّ فيه وَصْلَها بمضارعٍ ، وهو قليلٌ جداً تقولُ: «لا أُكَلِّمك ما طلَعت الشمس»، ويضعف: ما تطلع الشمس». قلت: قوله «بمضارع» كان ينبغي أن يقول مثبت؛ لأنه متى كان منفياً بـ «لم» كَثُر وَصْلُها به نحو قوله(٢):

١٩٢١ـ ولَنْ يَلْبَثَ الجُهَّالُ أن يَتَهَضَّموا   أخا الحلم ما لم يَسْتَعِنْ بجَهول

ومِنْ وَصْلها بمضارعٍ مثبت قولُه(٣):

١٩٢٢ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي   إلى أمَّا ويَرْوِيني النقيعُ

وقول الآخر(٤):

١٩٢٣ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي   إلى بيتٍ قعيدَتُهُ لَكاعِ

فـ «أُطَوِّفُ» صلةٌ لـ «ما» الظرفية.

الثالث: أنها نكرة موصوفة ذكره أبو البقاء(٥)، والعائد أيضاً محذوف أي: فيكشفُ شيئاً تَدْعونه أي: تَدْعون كَشْفَه، والحذفُ من الصفةِ أقلُّ منه من الصلة. الرابع: أنها مصدرية، قال ابن عطية(٦): «ويَصِحُّ أن تكون مصدرية على حذف في الكلام». قال الزجاج(٧): «وهو مثل: واسأل

---

(١) البحر ٤/١٢٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في الدرر ١/٥٥؛ والهمع ١/٨٢؛ ومعجم شواهد العربية ٣١٢.

(٣) البيت لنقيع بن جرموز، وهو في النوادر ١٩؛ واللسان «نقع» برواية «أمي»؛ والعيني ٤/٢٤٧؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٩.

(٤) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٢٠؛ والمقتضب ٤/٢٣٨؛ وابن يعيش ٤/٥٧؛ والهمع ١/٨٢؛ والدرر ١/٥٥.

(٥) الإملاء ١/٢٤٢.

(٦) المحرر ٦/٥٠.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٧١.

القرية»[1]. قلت: والتقدير: فيكشف سبب دعائكم وموجبه. قال الشيخ[2]: «وهذه دعوى محذوف غيرِ معين وهو خلاف الظاهر». وقال أبو البقاء[3]: «وليست مصدرية إلا أَنْ تجعلَها مصدراً بمعنى المفعول» يعني يصير تقديره: فيكشف مَدْعُوَّكم أي: الذي تَدْعُون لأجله، وهو الضُّرُّ ونحوه.

قوله: «إليه» فيما يتعلق به وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ «تَدْعون»، والضمير حينئذ يعود على «ما» الموصولة أي: الذي تدعون إلى كَشْفِه، و «دعا» بالنسبة إلى متعلَّق الدعاء يتعدىٰ بـ «إلى» أو اللام. قال تعالىٰ: «ومَنْ أحسنُ قولاً مِمَّن دَعا إلى الله»[4] «وإذا دُعُوا إلى الله»[5] وقال[6]:

١٩٢٤ـ وإن أُدْعَ للجُلَّىٰ أكنْ مِنْ حُماتها ....

وقـال[7]:

١٩٢٥ـ وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ يوماً سَراةَ كرامِ الناس فادْعِينا

وقـال[8]:

١٩٢٦ـ دعـوتُ لِمـا نـابني مِسْـوَراً فَـلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

والثـاني: أن يتعلَّق بـ «يَكْشِفُ» قال أبـو البقـاء[9]: «أي: يـرفعـه

(١) الآية ٨٢ من يوسف.
(٢) البحر ٤/١٢٩.
(٣) الإملاء ١/٢٤٢.
(٤) الآية ٣٣ من فصلت.
(٥) الآية ٤٨ من النور.
(٦) لم أهتد إلى قائله وتمامه وهو في البحر ٤/١٢٩.
(٧) تقدم برقم ٥٧٦.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/١٧٦؛ والمحتسب ١/٧٨؛ وابن يعيش ١/١١٩؛ واللسان: لبب؛ والعيني ٣/٣٨١؛ والهمع ١/١٩٠؛ والدرر ١/١٦٥.
(٩) الإملاء ١/٢٤٢.

إليه» انتهىٰ. والضميرُ على هذا عائد على الله تعالىٰ، وذكر أبو البقاء وجهَي التعلق ولم يَتعرَّضْ للضمير وقد عَرَفْتَه. وقال ابن عطية[1]: «والضمير في «إليه» يُحتمل أن يعودَ إلى الله بتقدير: فيكشف ما تدعون فيه إليه». قال الشيخ[2]: «وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ «دعا» يتعدى لمفعول به دون حرف جر: «ادعُوني أستجبْ لكم»[3] «إذا دَعانِ»[4] ومن كلام العرب: «دعوتُ الله سميعاً». قلت: ومثلُه: «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا»[5] «ادعُوا ربَّكم تَضَرُّعاً»[6] قال: «ولا تقول بهذا المعنى: «دعوت إلى الله» بمعنى: دعوت الله، إلا أنه يمكن أن يُصَحِّح كلامُه بمعنىٰ التضمين، ضمَّن «تدعون» معنى «تلجَـؤون فيه إلى الله»، إلا أنَّ التضمين ليس بقياس، لا يُصارُ إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورةَ تدعو إليه هنا».

قلت: ليس التضمين مقصوراً على الضرورة، وهو في القرآن أكثر من أن يُحْصَر، تقدَّم لك منه جملةٌ صالحة، وسيأتي لك إن شاء الله مثلُها، على أنه قد يقال تجويزُ أبـي محمد عَوْدَ الضمير إلى الله تعالىٰ محمولٌ على أن «إليه» متعلق بيكشف، كما تقدَّم نَقْلُه عن أبـي البقاء / وأن معناه «يرفعه»[7] فلا يلزم [٣١٥/ب] المحذورُ المذكور، لولا أنه يُعَكِّر عليه تقديرُه بقوله «تدعون فيه إليه» فتقديره «فيه» ظاهره أنه يزعمُ تعلُّقَه بـ «تَدْعُون».

قوله: «إنْ شاء» جوابه محذوف لفهم المعنى، ودلالة ما قبله عليه، أي: إنْ شاء أن يكشِفَ كشف، وادِّعاءُ تقديمِ جواب الشرط هنا واضحٌ

---

(١) المحرر ٦/٥٠.

(٢) البحر ٤/١٢٩.

(٣) الآية ٦٠ من غافر.

(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.

(٥) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٦) الآية ٥٥ من الأعراف.

(٧) قوله «يرفعه» غير واضح في الأصل.

لاقترانه بالفاء، فهو أحسنُ مِنْ قوله: «أنت ظالم إن فعلت» لكن يمنع مِنْ كونها جواباً هنا أنها سببيَّةٌ مرتبة أي: أنها أفادَتْ ترتُّبَ الكشفِ على الدعاء، وأن الدعاءَ سببٌ فيه، على أن لنا خلافاً في فاء الجزاء: هل تفيد السببيَّة أو لا؟

قوله: «وتنسَوْن ما تُشْركون» الظاهر في «ما» أن تكون موصولةً اسمية، والمرادُ بها ما عُبِد مِنْ دون الله مطلقاً: العقلاءُ وغيرُهم، إلا أنه غَلَّب غيرَ العقلاء عليهم كقوله: «ولِلَّه يَسْجُد ما في السموات»(١) والعائدُ محذوفٌ أي ما تُشْركونه مع الله في العبادة. وقال الفارسي: «الأصلُ: وتَنْسَون دعاءَ ما تشركون، فحذف المضاف». ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وحينئذ لا تحتاج إلى عائد عند الجمهور. ثم هل هذا المصدر باق على حقيقته؟ أي: تَنْسَون الإشراكَ نفسَه لِما يلحقُكم من الدَّهْشَة والحَيْرة، أو هو واقعٌ موقعَ المفعول به، أي: وتنسَوْن المُشْرَكَ به وهي الأصنام وغيرها، وعلى هذا فمعناه كالأول وحينئذٍ يحتمل السياقُ أن يكون على بابه من الغفلة، وأن يكون بمعنى الترك، وإن كانوا ذاكرين لها أي للأصنام وغيرها.

آ. (٤٢) **وقوله تعالى: ﴿ولقد أَرْسلنا إلى أممٍ مِنْ قبلك فأخذناهم﴾**: في الكلام حَذْفٌ تقديره: أَرْسَلْنا رسلاً إلى أمم فكذَّبوا فأخذناهم، وهذا الحذفُ ظاهرٌ جداً، و «مِنْ قبلك» متعلِّق بأَرْسلنا، وفي جعله صفةً لأمم كلامٌ تقدَّم غيرَ مرة، وتقدَّم تفسيرُ البأساء والضرَّاء(٢)، ولم يُلْفَظْ لهما بمذكَّر على أَفْعَل.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿فلولا إذ جاءهم بأسُنا تضَرَّعوا﴾**: «إذ» منصوب بـ «تضرَّعوا» فَصَلَ به بين حرف التحضيض وما دخل عليه، وهو جائز

(١) الآية ٤٩ من النحل.

(٢) في الآية ١٧٧ من البقرة.

حتى في المفعول به، تقول: «لولا زيداً ضَرَبْتَ»، وتقدَّم أن حرف التحضيض مع الماضي يكون معناه التوبيخ.

والتضرُّع: تفعُّل من الضَّراعة، وهي الذِّلَّة والهيئة المسبِّبة عن الانقياد إلى الطاعة يقال: ضَرَع يَضْرَعُ ضَراعة فهو ضارعٌ وضَرِع قال[1]:

١٩٢٧ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومَةٍ ومختبطٌ ممَّا تُطيح الطوائِحُ

وللسهولة والتذلُّل المفهومة من هذه المادة اشتقُّوا منها للثدي اسماً فقالوا له «ضَرْعاً».

قوله: «ولكنْ قَسَتْ قلوبُهم» «لكنْ» هنا واقعة بين ضدين، وهما اللين والقسوة؛ وذلك أن قولَه «تَضَرَّعوا» مُشْعِرٌ باللين والسهولة، وكذلك إذا جَعَلْتَ الضراعةَ عبارة عن الإيمان، والقسوة عبارة عن الكفر، وعَبَّرت عن السبب بالمسبَّب وعن المسبَّب بالسبب، ألا ترىٰ أنك تقول: «آمَنَ قلبُه فتضرَّع، وقسا قلبه فكفر» وهذا أحسن من قول أبي البقاء[2]: «ولكن» استدراك على المعنىٰ، أي ما تضرَّعوا ولكن» يعني أن التحضيض في معنىٰ النفي، وقد يترجَّح هذا بما قاله الزمخشري فإنه قال[3]: «معناه نَفْيُ التضرُّع كأنه قيل: لم يتضرعوا إذ جاءهم بأْسُنا، ولكنه جاء بـ «لولا» ليفيد أنه لم يكنْ لهم عذرٌ في تَرْك التضرُّع إلا قسوةُ قلوبِهم وإعجابُهم بأعمالهم[4] التي زيَّنها الشيطان لهم».

قوله: «وزَيَّن لهم» هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون استئنافيةً، أخبر تعالىٰ عنهم بذلك. والثاني ـ وهو الظاهر ـ: أنها داخلةٌ في حَيِّز

---

(١) تقدم برقم ١٢٠١.
(٢) الإملاء ١/٢٤٢.
(٣) الكشاف ٢/١٩.
(٤) قوله: «بأعمالهم» غير واضح في الأصل.

الاستدراك فهي نسقٌ على قوله: «قَسَتْ قلوبهم» وهذا رأيُ الزمخشري فإنه قال[1]: «لم يكن لهم عُذْرٌ في ترك التضرع إلا قسوةُ قلوبهم وإعجابُهم بأعمالهم» وقد تقدَّم ذلك. و«ما» في قوله: «ما كانوا» يحتمل أن تكـونَ موصولةً اسمية أي: الذي كانوا يعملونه وأن تكونَ مصدرية، أي: زَيَّن لهم عملَهم، كقوله: «زيَّنَّا لهم أعمالهم»[2] ويَبْعُد جَعْلُها نكرةً موصوفة.

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿فَتَحْنا﴾**: قرأ الجمهور «فَتَحْنا» مخفَّفاً، وابن عامر[3] «فتَّحنا» مثقلاً، والتثقيلُ مُـؤْذِنٌ بالتكثير؛ لأنَّ بعده «أبـواب» فناسب التكثير، والتخفيف هو الأصل. وقرأ ابنُ عامر أيضاً في الأعراف: «لفتَّحنا»[4]، وفي القمر: «ففتَّحْنا أبواب»[5] بالتشديد أيضاً، وشدَّد أيضاً «فُتِحَتْ يـأجوج»[6] والخـلاف أيضاً في «فُتِحَتْ أبـوابها» في الـزمـر في الموضعين[7]، «وفُتِحَتْ السماء» في النبأ[8]، فإن الجماعة وافقوا ابن عامر على تشديدها، ولم يَقْرَأْها بالتخفيف إلا الكوفيون[9]، فقد جرى ابن عامر على نمطٍ واحد في هذا الفعل، والباقون شدَّدوا في المواضع الثلاثة المشارِ إليها، وخفَّفوا في الباقي جَمْعاً بين اللغتين.

[٣١٦/أ] قوله: «فإذا هم مُبْلسون» / «إذا» هي الفجائية وفيها ثلاثة مذاهب،

---

(١) الكشاف ٢/١٩.
(٢) الآية ٤ من النمل.
(٣) انظر: السبعة ٢٥٧؛ الكشف ١/٤٣٢؛ والحجة ٢٥٠؛ والنشر ٢/٢٤٩.
(٤) الآية ٩٦. وانظر: السبعة ٢٨٦.
(٥) الآية ١١. وانظر السبعة ٦١٨.
(٦) الآية ٩٦ من الأنبياء. وانظر: السبعة ٤٣١.
(٧) الآية ٧١، والآية ٧٣ من الزمر. وانظر: السبعة ٥٦٤.
(٨) الآية ١٩ من النبأ.
(٩) الكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي. وانظر: السبعة ٦٦٨.

مذهب سيبويه[1] أنها ظرف مكان، ومذهب جماعة منهم والرياشي أنها ظرفُ زمانٍ، ومذهب الكوفيين أنها حرف. فعلى تقدير كونها ظرفاً مكاناً أو زماناً الناصبُ لها خبر المبتدأ، أي أُبْلِسوا في مكان إقامتهم أو في زمانها.

والإبلاسُ: الإطراق، وقيل: هو الحُزْن المعترض من شدة البأس، ومنه اشْتُقَّ «إبليس» وقد تقدَّم في موضعه[2] وأنه هل هو أعجمي أم لا؟.

قوله: «فقُطِع دابرُ» الجمهور على «فَقُطِع» مبنيّاً للمفعول. «دابر» مرفوع به. وقرأ عكرمة[3]: «قطع» مبنياً للفاعل وهو الله تعالىٰ، «دابر» مفعول به، وفيه التفاتٌ، إذ هو خروج من تكلم في قوله: «أخذناهم» إلى غيبة. والدابِرُ: التابع من خلف، يقال: دَبَر الولدُ والدَه، ودَبَر فلان القوم يَدْبُرُهم دُبوراً ودَبْراً. وقيل: الدابِر: الأصل، يقال: قطع الله دابِرَه أي: أصله، قاله الأصمعي. وقال أبو عبيد: «دابرُ القوم آخرُهم»، وأنشدوا لأميَّة بن أبـي الصلت[4]:

١٩٢٨ــ فاستُؤْصِلوا بعذابٍ حَصَّ دابِرَهُمْ فما استطاعوا له صَرْفاً ولا انتصروا

ومنه: دَبَر السهمُ الهدفَ أي: سقَط خلفَه.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿أرأيْتُمْ إن أخذ الله﴾**: المفعول الأول محذوف تقديره: أرأيتم سَمْعَكم وأبصاركم إن أخذها الله، والجملة الاستفهامية في موضع الثاني، وقد تقدم أنَّ الشيخ يجعلُه من التنازع، وجواب الشرط محذوف على نحو ما مرَّ. وقال الحوفي: «وحرفُ الشرط وما اتصل به في موضع نصبٍ على الحال، والعاملُ في الحال «أرأيتم» كقولك: «اضربه إن خرج» أي خارجاً، وجواب الشرط ما تقدَّم مِمَّا دخلَتْ عليه همزة

(١) الكتاب ٢/٣١١.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣٤ من البقرة.
(٣) انظر: البحر ٤/١٣١.
(٤) ديوانه ٣٨٩. حصّ: لم يُبْق شيئاً.

الاستفهام» وهذا إعرابٌ لا يَظْهر. ولم يُـؤْتَ هنا بكاف الخطاب وأُتي به هناك؛ لأنَّ التهديدَ هناك أعظم فناسب التأكيد بالإتيان بكاف الخطاب، ولمَّا لم يُـؤْتَ بالكافِ وجب بروزُ علامةِ الجمع في التاء لئلا يلتبسَ، ولو جيء معها بالكاف لاستُغْنِي بها كما تقدَّم، وتوحيد السمـع وجَمْعُ الأبصارِ مفهومٌ ممَّا تقدَّم في البقرة[1].

قوله: «مَنْ إلهٌ» مبتدأ وخبر، و«مَنْ» استفهامية، و«غيرُ الله» صفـةٌ لـ «إلهٌ» و«يأتيكم» صفةٌ ثانية، والهاء في «به» تعود على سمعكم. وقيل: تعود على الجميع. وَوُحِّد ذهاباً به مذهب اسم الإشارة. وقيل: تعود على الهَدْي المدلول عليه بالمعنى. وقيل: يَعودُ على المأخوذ والمختوم المدلول عليهما بالأَخْذ والخَتْم. والاستفهام هنا للإنكار.

قوله: «انظر كيف نُصَرِّفُ» «كيف» معمولةٌ لنصرِّف، ونصبُها: إمَّا على التشبيه بالحال أو التشبيه بالظرف، وهي مُعَلِّقةٌ لـ «انظر» فهي في محل نصب بإسقاط حرف الجر، وهذا كله ظاهر مِمَّا تقدم. و«يَصْدِفون» معناه يُعْرِضُون، يقال: صَدَف عن الشيء صَدْفاً وصُدُوفاً وصدافِيَةً. قال عدي بن الرقاع[2]:

١٩٢٩ـ إذا ذكرْنَ حديثاً قُلْنَ أحسنَه ... وهُنَّ عن كل سوءٍ يُتَّقى صُدُفُ

«صُدُف» جمع صَدُوف كـ صُبُر في جمع صبور، وقيل: معنى صدف: مالَ، مأخوذ من الصَّدَف في البعير وهو أن يَميل خِفُّه من اليد إلى الرِّجْل من الجانب الوحشي. والصَّدَف جمع صَدَفة وهي المَحارة التي تكون فيها الدُّرَّة قال[3]:

(١) انظر: الورقة ١٣ أ، الآية ٧.

(٢) البيت في تفسير الطبري ١١/٣٦٦؛ والقرطبي ٦/٤٢٨؛ والبحر ١/١١٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/١١٧. وقوله «سبل» ورد في البحر «سمك»، وقوله «دوران» وردت في الأصل بسقوط الواو. وقوله «درت» كذا في الأصل.

١٩٣٠ـ وزادَها عَجَباً أَنْ رُحْتُ في سُبُلٍ   وما دَرَتْ دَوَرَان الدُّرِّ في الصَّدَفِ

والصَّدَف والصُّدُف بفتح الصاد والدال وضمهما، وضم الصاد وسكون الدال ناحية الجبل المرتفع، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان.

والجمهور: «بِهِ انظر» بكسر الهاءِ على الأصل، وروى المُسَيَّبِي[1] عن نافع: «بهُ انظر» بضمها نظراً إلى الأصل[2]. وقرأ الجمهور أيضاً: «نُصَرِّف» مضعَّفاً، وقُرِىء شاذاً: «نَصْرِف» بكسر الراء من صرف ثلاثياً[3].

قوله: «هل يُهْلَكُ» هذا استفهامٌ بمعنى النفي؛ ولذلك دخلت «إلاَّ»، وهو استثناءٌ مفرَّغٌ، والتقدير: ما يُهْلك إلا القوم الظالمون. وهذه الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتكم» والأولُ محذوفٌ، وهذا من التنازع على رأي الشيخ كما تقدَّم تقريره. وقال أبو البقاء[4]: «الاستفهامُ ههنا بمعنى التقرير، فلذلك ناب عن جواب الشرط أي: إن أتاكمْ هَلَكْتم، والظاهرُ ما قَدَّمْتُه، ويجيء هنا قول الحوفي المتقدم في الآية قبلها من كون الشرط حالاً. وقرأ ابن محيصن[5]: «هل يَهْلَكُ» مبنياً للفاعل. وتَقَدَّم الكلام أيضاً على «بَغْتة» اشتقاقاً وإعراباً»[6].

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿إلا مُبَشِّرين ومُنْذِرين﴾**: حال من «المرسلين»، وفي هذه الحال معنىٰ الغَلَبة أي: لم نُرْسِلْهم لأن تُقْتَرَحَ عليهم

---

(١) إسحاق بن محمد المسيبي المدني ضابط لقراءة نافع، توفي سنة ٢٠٦. انظر: طبقات القراء ١/١٥٧.
(٢) انظر: البحر ٤/١٣٢، وهي قراءة الأعرج أيضاً وانظر: السبعة ١٢٨.
(٣) انظر: البحر ٤/١٣٢ ـ ونسبها إلى بعض القراء ـ والمحرر ٦/٥٣.
(٤) الإملاء ١/٢٤٣.
(٥) البحر ٤/١٣٢.
(٦) انظر إعرابه للآية ٣١ من الأنعام.

الآيات، بل لأن يُبَشِّروا ويُنْذِرُوا. وقرأ[1] إبراهيم ويحيىٰ: «مُبْشِرين» بالتخفيف وقد تقدَّم أن «أبْشَر» لغةٌ في «بَشَّر»[2].

قوله: «فَمَنْ آمَنَ» يجوز في «مَنْ» أن تكون شرطية، وأن تكونَ موصولةً، وعلى كلا التقديرين فمحلُّها رفعٌ بالابتداء والخبر: «فلا خوف»: فإن كانت شرطية فالفاء جواب الشرط، وإن كانت موصولة فالفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط، وعلى الأول يكون محلُّ الجملتين الجزمَ، وعلى الثاني لا محلَّ للأولى، ومحلُّ الثانية / الرفع، وحُمِل على اللفظ فأفردَ في «آمن» و«أصلَح»، [٣١٦/ب] وعلى المعنىٰ فجمع في «فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»، ويُقَوِّي كونَها موصولةً مقابلتُها بالموصول بعدها في قوله: «والذين كَذَّبوا».

آ. (٤٩) **وقرأ علقمة: «نُمِسُّهم»**[3]: بنونٍ مضمومة من «أَمَسَّه كذا» «العذابَ» نصباً، و الأعمش ويحيى بن وثاب[4]: «يَفْسِقون» بكسر السين، وقد تقدَّم أنها لغة[5]. و«ما» مصدريةٌ على الأظهر، أي: بفِسْقِهم.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿ولا أعلمُ الغيبَ﴾**: في محلِّ هذه الجملة وجهان، أحدهما: النصب عطفاً على قوله «عندي خزائنُ الله» لأنه من جملة المقول، كأنه قال: لا أقول لكم هذا القولَ ولا هذا القولَ، قاله الزمخشري[6]، وفيه نظرٌ من حيث إنه يؤدي إلى أنه يصير التقدير: ولا أقول لكم لا أَعْلَمُ الغيب، وليس بصحيحٍ. والثاني: أنه معطوف على «لا أقول» لا معمولٌ له، فهو أمَرَ أن يُخْبِرَ عن نفسه بهذه الجمل الثلاث فهي معمولة

---

(١) الشواذ ٣٧.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.
(٣) انظر: البحر ٤/١٣٣.
(٤) انظر: البحر ٤/١٣٣.
(٥) انظر إعرابه للآية ٥٩ من البقرة.
(٦) الكشاف ٢/٢١.

للأمر الذي هو «قل»، وهذا تخريجُ الشيـخ[1]، قال بعـد أن حكى قول الزمخشري: «ولا يتعيَّنُ ما قاله، بل الظاهرُ أنه معطوفُ على «ألَّا أقول» إلى آخره».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿بالغداة﴾**: قرأ الجمهور: «بالغداة» هنا وفي الكهف[2]، وابن عامر[3]: «بالغُدْوة» بضم الغين وسكون الدال وفتح الواو في الموضعين، وهي قراءة أبـي عبدالرحمن السلمي والحسن البصري ومالك بن دينار وأبو رجاء العطاردي ونصر بن عاصم الليثي[4]. والأشهر في «الغُدْوة» أنها معرفة بالعلمية، وهي علميَّة الجنس كأسامة في الأشخاص ولذلك مُنِعت من الصرف[5]. قال الفراء[6]: «سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يريد: غداة يومه» قال: «ألا ترىٰ أن العرب لا تضيفها، فكذا لا يدخلها الألف واللام، إنما يقولون: جئتك غداة الخميس». وقال الفراء[7] في كتاب «المعـاني» في سورة الكهف: «قـرأ أبو عبـدالرحمن السلمي: «بـالغُـدْوَة والعَشِيّ»[8] ولا أعلم أحداً قرأ بها غيره، والعرب لا تُدْخل الألف واللام في «الغدوة» لأنها معرفة بغير ألف ولام» فذكره إلى آخره.

---

(١) البحر ٤/١٣٤.

(٢) الآية ٢٨ من الكهف.

(٣) السبعة ٢٥٨، ٣٩٠؛ النشر ٢/٢٤٩؛ الكشف ١/٤٣٢؛ الحجة ٢٥١؛ البحر ٤/١٣٦.

(٤) نصر بن عاصم الليثي، تابعي، يقال إنه أول من نقط المصاحف وخمَّسها وعشَّرها. مات سنة ٩٠. طبقات القراء ٢/٣٣٦.

(٥) يُقال «أتيته غُدْوَةَ» غير مصروفة لأنها معرفة مثل سحر، إلا أنها من الظروف المتمكنة. تقول: سِير على فرسك غُدْوَةَ وغُدْوَةٌ، وغُدوةُ وغدوةٌ فما نُوِّن من هذا فهـو نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة. انظر: اللسان «غدو».

(٦) لم يرد هذا النص في كتابه «معاني القرآن» في هذا الموضع.

(٧) معاني القرآن ٢/١٣٩.

(٨) من الآية ٢٨ من الكهف.

وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة فقال: «إنما نرىٰ ابن عامر والسلمي قرآ تلك القراءة إتباعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظُهما على تَرْكها، وكذلك الغداة، على هذا وجدنا العرب». وقال الفارسيُّ[1]: «الوجه قراءة العامة بالغداة، لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام، فأمَّا «غُدْوَة» فمعرفة وهو عَلَمٌ وُضِع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف، كما لا تَدْخُل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كُتِبَتْ بالواو لأنها لا تدلُّ على ذلك، ألا ترىٰ الصلاة والزكاة بالواو ولا تُقرآن بها، فكذلك الغداة. قال سيبويه[2]: «غُدْوة وبُكْرة جُعِل كلُّ واحد منهما اسماً للحين، كما جعلوا «أم حُبَيْن» اسماً لدابَّةٍ معروفة». إلا أنَّ هذا الطعنَ لا يُلتفت إليه، وكيف يُظَنُّ بمَنْ تَقَدَّم أنهم يَلْحنون، والحسن البصري ممن يُسْتَشْهد بكلامِه فضلاً عن قراءته، ونصر بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العلمَ عن أبي الأسود ينبوعِ الصناعة، وابن عامر لا يَعْرف اللحن لأنه عربي، وقرأ على عثمان بن عفان وغيره من الصحابة، ولكن أبا عبيد ــ رحمه الله ــ لم يعرف أن تنكير «غدوة» لغةٌ ثانية عن العرب حكاها سيبويه والخليل.

قال سيبويه[3]: «زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: «أتيتُكَ اليوم غُدْوةً وبُكْرة» فجعلهما مثل ضَحْوة، قال المهدوي: «حكى سيبويه والخليل أنَّ بعضَهم يُنَكِّر فيقول «غُدْوةً» بالتنوين، وبذلك قرأه ابن عامر، كأنه جعله نكرة، فأدخل عليها الألف واللام» / وقال أبو علي الفارسي[4]: «وجه دخول الألف [٣١٧/أ]
واللام عليها أنه يجوز وإن كانت معرفةً أن تُنَكَّر، كما حكى أبو زيد «لقيته فَيْنَةَ»

(١) الحجة (خ) ٣/٣٨٦.
(٢) الكتاب ٢/٤٨.
(٣) الكتاب ٢/٤٨.
(٤) الحجة ٣/٣٨٦ (خ).

غير مصروفة «والفَيْنَةَ بعد الفينة» أي: الحين بعد الحين، فألحق لام التعريف ما استعمل معرفة، ووجه ذلك أنه يُقَدَّر فيه التنكير والشيوع كما يُقَدَّر فيه ذلك إذا بني».

وقال أبو جعفر النحاس[1]: «قرأ أبو عبدالرحمن ومالك بن دينار وابن عامر: «بالغُدْوة» قال: «وباب غُدْوة أن يكون معرفة إلا أنه يجوز تنكيرها كما تُنَكَّر الأسماءُ الأعلام، فإذا نُكِّرَتْ دَخَلَتْها الألف واللام للتعريف». وقال مكي بن أبي طالب[2]: «إنما دَخَلَت الألف واللام على «غداة» لأنها نكرة، وأكثر العرب يَجْعل «غُدوة» معرفةً فلا ينوِّنها، وكلهم يجعل «غداة» نكرةً فينوِّنها، ومنهم مَنْ يجعل «غُدْوة» نكرة وهم الأقل» فثبت بهذه النقولِ التي ذكرْتُها عن هؤلاء الأئمةِ أن قراءة ابن عامر سالمةٌ من طعن أبي عبيد، وكأنه ـ رحمه الله ـ لم يحفظها لغةً.

وأما «العَشِيُّ» فنكرةٌ وكذلك «عَشِيَّة». وهل العَشِيُّ مرادِفٌ لعَشِيَّة؟ أي: إن هذا اللفظَ فيه لغتان: التذكير والتأنيث أو أن عَشِيّاً جمعُ عَشِيَّة في المعنى على حدِّ قمح وقمحة وشعيروشعيرة، فيكون اسم جنس، خلاف مشهور، والظاهر الأول لقوله تعالىٰ: «إذ عُرِض عليه بالعَشِيّ الصافِناتُ»[3]، إذ المرادُ هنا عشيَّة واحدة، واتفقت مصاحف الأمصار على رسم هذه اللفظة «الغدوة» بالواو وقد تقدَّم لك أن قراءة ابن عامر ليست مستندة إلى مجرد الرسم بل إلى النقل، وثَمَّ ألفاظ اتُّفِقَ أيضاً على رسمها بالواو، واتُّفق على قراءتها بالألف وهي: الصلاة والزكاة ومَنَاة ومِشْكاة والربا والنجاة والحياة، وحرفُ اتُّفِق على رسمه بالواو واختلف في قراءته بالألف والواو وهو «الغداة». وأصل غداة: غَدَوَة، تحرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفاً. وقرأ ابن أبي عبلة

---

(١) إعراب القرآن ١/٥٤٨.

(٢) المشكل ١/٢٦٧.

(٣) الآية ٣١ من ص.

«بالغَدَوات والعَشِيَّات»، جمع غداة وعشية. ورُوي عن أبي عبدالرحمن أيضاً «بالغدوِّ» بتشديد الواو من غير هاء.

قوله: «يريدون» هذه الجملةُ في محلِّ نصب على الحال من فاعل «يَدْعون» أو مِنْ مفعوله، والأول هو الصحيح، وفي الكلام حَذْفٌ أي: يريدون بدعائهم في هذين الوقتين وجهَه.

قوله: «ما عليكَ مِنْ حسابهم مِنْ شيء» «ما» هذه يجوز أن تكونَ الحجازيةَ الناصبة للخبر فيكون «عليك» في محل النصب على أنه خبرها، عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالَها في الخبر المقدَّم إذا كان ظرفاً أو حرف جر، وأمَّا إذا كانت تميميةً أو متعيَّناً إهمالُها في الخبر المقدم مطلقاً كان «عليك» في محل رفع خبراً مقدماً، والمبتدأ هو «مِنْ شيء» زِيْدت فيه «مِنْ».

وقوله «مِنْ حسابهم» قالوا: «مِنْ» تبعيضية وهي في محلِّ نصب على الحال، وصاحبُ الحال هو «مِنْ شيء» لأنها لو تأخرت عنه لكانت صفةً له، وصفةُ النكرة متى قُدِّمَتْ انتصبت على الحال، فعلى هذا تتعلَّق بمحذوفٍ، والعامل في الحال الاستقرار في «عليك»، ويجوز أن يكون «من شيء» في محلِّ رفعٍ بالفاعلية ورافعُه «عليك» لاعتماده على النفي، و «مِنْ حسابهم» حالٌ أيضاً من «شيء» العامل فيها الاستقرار، والتقدير: ما استقرَّ عليك شيء من حسابهم. وأُجيز أن يكون «من حسابهم» هو الخبر: إمَّا لـ «ما»، وإمَّا للمبتدأ، و «عليك» حال من «شيء»، والعامل فيها الاستقرار، وعلى هذا فيجوز أن يكون «من حسابهم» هو الرافع للفاعل على ذاك الوجه، و «عليك» حال أيضاً كما تقدم تقريره، وكونُ «من حسابهم» هو الخبر، و «عليك» هو الحال غيرُ واضح لأنَّ مَحَطَّ الفائدة إنما هو «عليك».

وقوله: «وما مِنْ حسابك عليهم مِنْ شيء» كالذي قبله، إلا أنَّ(١) هنا

---

(١) كذا على تقدير الحال والشأن اسماً للحرف الناسخ.

يمتنع بعض ما كان جائزاً هناك، وذلك أن قوله «من حسابك» / [٣١٧/ب] لا يجوز أن يُنْصَبَ على الحال لأنه يلزمُ تقدُّمه على عامله المعنوي، وهو ضعيفٌ أو ممتنع، لا سيما وقد تقدَّمَتْ هنا على العامل فيها وعلى صاحبها، وقد تقدَّم لك أن الحال إذا كانت ظرفاً أو حرفَ جر كان تقديمُها على العامل المعنويِّ أحسنَ منه إذا لم يكن كذلك، فحينئذ لك أن تجعل قوله «مِنْ حسابك» بياناً لا حالاً ولا خبراً حتى تخرجَ من هذا المحذورِ، وكَوْنُ «مِنْ» هذه تبعيضيةً غيرُ ظاهر، وقدَّم خطابَه عليه السلام في الجملتين تشريفاً له، ولو جاءت الجملة الثانية على نَمَط الأولى لكان التركيب: «وما عليهم مِنْ حسابك من شيء» فتقدَّم المجرور بـ «على» كما قَدَّمه في الأولى، لكنه عَدَل عن ذلك لما تقدم.

وفي هاتين الجملتين مايُسَمِّيه أهل البديع: ردَّ الأعجاز على الصدور، كقولهم: «عادات السادات سادات العادات»، ومثله في المعنى قول الشاعر(١):

١٩٣١ـ وليس الذي حَلَّلْتَه بمُحَلَّلٍ ... وليس الذي حَرَّمْتَه بمُحَرَّم

وقال الزمخشري(٢): ـ بعد كلامٍ قَدَّمَه في معنى التفسير ـ «فإن قلت أما كفى قولُه: «ما عليك مِنْ حِسابهم من شيء» حتى ضَمَّ إليه «وما مِنْ حسابك عليهم من شيء» قلت: قد جُعِلَتِ الجملتان بمنزلة جملة واحدة وقُصِد بهما مُؤَدَّىً واحدٌ وهو المَعْنِيُّ بقوله: «ولا تِزَرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرىٰ»(٣)، ولا يَسْتَقِلُّ بهذا المعنى إلا الجملتان جميعاً كأنه قيل: لا تُؤاخَذُ أنت ولا هم بحسابِ صاحبه». قال الشيخ(٤): «قوله: لا تُؤاخَذُ أنت إلى آخره» تركيبٌ غير عربي،

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٣٨/٤.
(٢) الكشاف ٢٢/٢.
(٣) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٤) البحر ١٣٧/٤.

لا يجوزُ عَوْدُ الضمير هنا غائباً ولا مخاطباً، لأنه إنْ عاد غائباً فلم يتقدَّمْ له اسمٌ مفرد غائب يعود عليه، إنما تقدَّم قولُه «هم» ولا يمكن العَوْدُ عليه على اعتقادِ الاستغناء بالمفرد عن الجمع، لأنه يصير التركيب بحساب صاحبهم، وإنْ أُعيد مخاطباً فلم يتقدم مخاطب يعودعليه، إنما تقدَّم قولُه «لا تُـؤاخذ أنت»، ولا يمكن العَوْدُ إليه، فإنه ضميرٌ مخاطب فلا يعودُ عليه غائباً، ولو أَبْرَزْته مخاطباً لم يَصِحَّ التركيب أيضاً، فإصلاحُ التركيبِ أن يقال: «لا يُـؤاخَذُ كلُّ واحدٍ منك ولا منهم بحسابِ صاحبه، أو لا تؤاخذ أنت بحسابهم ولا هم بحسابك، أو لا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم»، فتُغَلِّب الخطابَ على الغيبة كما تقول: أنت وزيد تضربان». والذي يظهر أن كلامَ الزمخشري صحيحٌ، ولكنْ فيه حذفٌ، وتقديره: لا يؤاخذ كل واحد: أنت ولا هم بحساب صاحبه، وتكون «أنت ولا هم» بدلاً من كل واحد، والضمير في «صاحبه» عائد على قوله «كل واحد»، ثم إنه وقع في محذور آخر مما أَصْلَحَ به كلام أبي القاسم، وذلك أنه قال: «أولا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم»وهذا التركيبُ يُحتمل أن يكونَ المرادُ ـ بل هو الظاهر ـ نفيَ المؤاخذة بحساب كل واحد بالنسبة إلى نفسه هو، لا أن كلَّ واحد غير مؤاخذ بحساب غيره، والمعنى الثاني هو المقصود.

والضمائر الثلاثة، أعني التي في قوله: «من حسابهم» و«عليهم» و«فتطردهم» الظاهر عَوْدُها على نوعٍ واحد وهم الذين يَدْعُون ربهم، وبه قال الطبري[1]، إلا أنه فسَّر الحساب بالرزقِ الدنيويِّ. وقال الزمخشريّ[2] وابن عطية[3]: «إن الضميرَيْن الأوَّلَيْن يعودان على المشركين، والثالث يعود

(١) تفسير الطبري ١١/٣٨٧.
(٢) الكشاف ٢/٢٢.
(٣) المحرر ٦/٥٧.

على الـداعين». قال الشيخ[1]: «وقيل: الضميرُ في «حسابهم» و«عليهم» عائد على المشركين وتكون الجملتان اعتراضاً بين النهي وجوابه»، وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اعتراضاً إلا على اعتقاد كون الضميرين «في حسابهم» و«عليهم» عائدَيْن على المشركين، وليس الأمرُ كذلك، بل هما اعتراضٌ بين النهي وهو «ولا تَطْرُدِ» وبين جوابِه وهو «فتكونَ»، وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين، ويدل على ذلك أنه قال بعد ذلك في «فتكون»: «وجوَّزوا أن يكون جواباً للنهي في قوله «ولا تَـطْرُدِ»، وتكون الجملتان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه» فجعلهما اعتراضاً مطلقاً من غير نظر إلى الضميرين[2]. ويعني بالجملتين «ما عليك من حسابهم مِنْ شيء» و«ما من حسابك عليهم من شيء»، وبجواب الأول قوله «فتطرُدَهم».

قولُه تعالىٰ: «فَتَطْرُدَهم» فيه وجهان، أحدهما: منصوب على جواب النهي بأحد معنيين فقط، وهو انتفاءُ الطَّرْدِ لانتفاء كون حسابهم عليه وحسابه عليهم، لأنـه ينتفي المُسَبَّب بانتفـاء سببـه، ويتوضَّح ذلـك في مثـال وهو «ما تأتينا فتحدِّثنا»، بنصب «فتحدِّثَنا» وهو يحتمل معنيين، أحدُهما: انتفاءُ الإتيان وانتفاء الحديث، كأنه قيل: ما يكون منك إتيانٌ فكيف يقع منك حديث؟ وهذا المعنى هو مقصود الآية الكريمة أي: ما يكون مؤاخذةُ كلِ واحدٍ بحساب صاحبه فكيف يقع طرد؟ والمعنى الثاني: انتفاء الحديث وثبوت الإتيان كأنه قيل: ما تأتينا مُحَدِّثاً بل تأتينا غيرَ محدِّث. وهذا المعنى لا يليق بـالآية الكريمة، والعلماء ـ رحمهم الله ـ وإن أطلقوا قولهم إنه منصـوبٌ على / جواب النفي[3]، فإنما يريدون المعنى الأول دون الثـاني. والثاني: أن [٣١٨/أ] يكون منصوباً على جواب النهي.

(١) البحر ٤/١٣٧.

(٢) قوله: «الضميرين» غير واضح في الأصل.

(٣) في ص: «النهي» وفي الأصل محتملة للكلمتين: النهي والنفي.

وأما قوله «فتكونَ» ففي نصبه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب عطفاً على «فتطرِدَهم» والمعنى: الإِخبار بانتفاء حسابهم، والطرد والظلم المسبب عن الطرد. قال الزمخشري[1]: «ويجوز أن تكون عطفاً على «فتطرِدَهم» على وجه السبب، لأنَّ كونَه ظالماً مُسَبَّبٌ عن طردهم».

والثاني من وجهي النصب: أنه منصوب على جواب النهي في قوله: «ولا تَطْرد»، ولم يذكر مكي[2] ولا الواحدي ولا أبو البقاء[3] غيره. قال الشيخ[4]: «وجوَّزوا أن يكون «فتكونَ» جواباً للنهي في قوله «ولا تَطْرِدِ» كقوله: «لا تَفْتروا على الله كذباً فَيُسْحِتَكم بعذاب»[5]، وتكون الجملتان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه». قلت: قد تقدَّم أن كونَهما اعتراضاً لا يتوقف على عَوْد الضميرين في قوله «مِنْ حسابهم» و«عليهم» على المشركين كما هو المفهوم من قوله ههنا، وإن كان كلامه قبل ذلك كما حَكَيْتُه عنه يُشْعر بذلك.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿وكذلك فَتَنَّا﴾**: الكاف في محل نصب على أنها نعت لمصدر محذوف والتقدير: ومثل ذلك الفُتُون المتقدِّم الذي فُهم من سِياق أخبار الأمم الماضية فَتَنَّا بعضَ هذه الأمةِ ببعض، فالإِشارةُ بذلك إلى الفتون المدلول عليه بقوله: «فتنَّا»، ولذلك قال الزمخشري[6]: «ومِثْل ذلك الفَتْن العظيم فُتِن[7] بعض الناس ببعض» فجعلَ الإِشارة لمصدر «فتنَّا»،

---

(١) الكشاف ٢/٢٢.
(٢) المشكل ١/٢٦٧.
(٣) الإملاء ١/٢٤٣.
(٤) البحر ٤/١٣٨.
(٥) الآية ٦١ من طه.
(٦) الكشاف ٢/٢٢.
(٧) الكشاف: فتنّا.

وانظر كيف لم يتلفظ هو بإسناد الفتنة إلى الله تعالى في كلامه، وإن كان الباري تعالىٰ قد أَسْندها، بل قال: «فُتِن بعضُ الناس» فبناه للمفعول على قاعدة المعتزلة.

وجعل ابنُ عطية(1) الإشارةَ إلى طلب الطرد فإنه قال بعد كلام يتعلق بالتفسير: «والإشارة بذلك إلى ما ذُكِرَ مِنْ طلبهم أنْ يطرد الضعفة». قال الشيخ(2): «ولا ينتظم هذا التشبيه، إذ يصير التقدير: مثل طلب الطرد فتنًا بعضهم [ببعض](3)، والمتبادر إلى الذهن من قولك: «ضربْتُ مثل ذلك» المماثلةُ(4) في الضرب، أي: مثل ذلك الضرب لا أن تقع المماثلة في غير الضرب، وقد تقدم غير مرة أن سيبويه(5) يجعل مثل ذلك حالاً من ضمير المصدر المقدر.

قوله: «لِيَقولوا» في هذه اللام وجهان، أظهرهما: ـ وعليه أكثر المعربين والمفسِّرين ـ أنها لام كي، والتقدير: ومثل ذلك الفُتُون فَتَنَّا ليقولوا هذه المقالة ابتلاءً منا وامتحانا. والثاني: أنها لام الصيرورة أي العاقبة كقوله(6):

١٩٣٢ـ لِـدُوا للموتِ وابنُـوا للخراب ....

«فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عَدُوًّا»(7) ويكونُ قولهم «أهؤلاء» إلى آخره صادراً على سبيل الاستخفاف.

---

(1) المحرر ٦/٥٨.
(2) البحر ٤/١٣٩.
(3) من البحر.
(4) قوله «المماثلة» خبر قوله «والمتبادر».
(5) الكتاب ١/١١٦.
(6) البيت لعليّ بن أبي طالب ـ رض ـ، وعجزه:
فـكـلـكـمُ يـصـير إلى ذهـاب
وهو في الهمع ٢/٣٢؛ والدرر ٢/٣١؛ والتصريح ٢/١٢.
(7) الآية ٨ من القصص.

قوله: «أهؤلاء» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب المحل على الاشتغال بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره الفعل الظاهر، العامل في ضميره بوساطة «على»، ويكون المفسِّر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أفَضَّلَ الله هؤلاء منَّ عليهم، أو اختار هؤلاء مَنَّ عليهم، ولا محلَّ لقوله: «مَنَّ الله عليهم» لكونها مفسرة، وإنما رجَّح هنا إضمار الفعل لأنه وقع بعد أداةٍ يغلب إيلاءُ الفعلِ لها. والثاني: أنَّه مرفوع المحل على أنه مبتدأ، والخبر: مَنَّ الله عليهم، وهذا وإن كان سالماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله، إلا أنه مرجوحٌ لما تقدم، و«عليهم» متعلِّقٌ بـ «مَنَّ».

و «مِنْ بَيْنِنا» يجوز أن يتعلَّق به أيضاً، قال أبو البقاء[1]: «أي: ميَّزهم علينا، ويجوز أن يكون حالاً» قال أبو البقـاء[2] أيضاً: «أي: مَنَّ عليهم منفردين، وهذان التفسيران تفسيرا معنى لا تفسيرا إعراب، إلا أنه لم يَسُقْهما إلا تفسيرَيْ إعراب. والجملة من قوله: «أهؤلاء مَنَّ الله» في محلِّ نصب بالقول.

وقوله: «بأعلمَ بالشاكرين» الفرق بين التاءين أن الأولى لا تعلُّق لها لكونها زائدةً في خبر ليس، والثانية متعلقة بأعلم، وتَعدِّي العِلْم بها / لِما ضُمِّن من معنى الإحاطة، وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء فيقولون: عَلِم بكذا، والعِلْم بكذا، لما تقدم. [٣١٨/ب]

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوك﴾**: «إذا» منصوب بجوابه أي: فقلْ: سَلامٌ عليكم وقتَ مجيئهم أي: أوقع هذا القول كلَّه في وقت مجيئهم إليك، وهذا معنى واضح. وقال أبو البقاء[3]: «العامل في «إذا» معنى الجواب

---

(١) الإملاء ١/٢٤٤.

(٢) الإملاء ١/٢٤٤.

(٣) الإملاء ١/٢٤٤.

أي: إذا جاؤوك سلِّمْ عليهم». ولا حاجةَ تدعو إلى ذلك مع فوات قـوة المعنى، لأن كونه يبلِّغهم السلام والإخبارَ بأنه كتب على نفسه الرحمة، وأنه من عَمِلَ سوءاً بجهالة غفر له، لا يقوم مقامَه السَّلامُ فقط، وتقديره يُفْضي إلى ذلك.

وقوله: «سَلامٌ» مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كان نكرةً لأنه دعاءٌ، والدعاء من المسوِّغات. وقال أبو البقاء[1]: «لما فيه من معنىٰ الفعل» وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين إنما هو شيء نُقل عن الأخفش: أنه إذا كانت النكرة في معنى الفعل جاز الابتداء بها ورَفْعُها الفاعل وذلك نحو: قائمٌ أبواك، ونَقَل ابن مالك أن سيبويه أومأ إلى جوازه[2]، واستدل الأخفش بقوله[3]:

١٩٣٣ـ خبيـرٌ بنـو لِهْـبٍ فـلاتـك مُلْغِيـاً
مـقـالـةَ لِهْـبِيٍّ إذا الـطيـرُ مَـرَّتِ

ولا دليلَ فيه؛ لأنَّ فَعيلاً يقع بلفظ واحد للمفرد وغيره، فـ «خبير» خبرٌ مقدَّمٌ، واستدلَّ له أيضاً بقول الآخر[4]:

١٩٣٤ـ فخيـرٌ نـحنُ عـنـد النـاسِ مـنكـمْ
إذا الـداعـي الـمثـوِّبُ قـال يـالا

فخير مبتدأ، و«نحن» فاعل سدَّ مَسَدَّ الخبر.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «خير» خبراً مقدماً، و«نحن» مبتدأ

---

(١) الإملاء ١/٢٤٤.

(٢) الكتاب ١/١٦٦، ٢٧٨؛ الكافية الشافية ١/٣٣٢.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الأشموني ١/١٩٢؛ والهمع ١/٩٤؛ والعيني ١/٥١٨؛ والدرر ١/٧٢.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي وهو في النوادر ٢١؛ والخصائص ١/٢٧٦؛ والمغني ٢٤١؛ وشواهد المغني ٥٩٥؛ والرصف ٢٩؛ والهمع ١/١٨١؛ والخزانة ٢/٦. المثوب: الذي يكرر النداء.

مؤخر؟ قيل: لئلا يلزم الفصلُ بين أفعل و «مِنْ» بأجنبي بخلاف جَعْلِه فاعلاً، فإن الفاعلَ كالخبر بخلاف المبتدأ، وهذا القدرُ في هذا الموضع كافٍ والمسألةُ قد قرَّرتُها في غير هذا الموضوع، و «عليكم» خبرُه، و «سلام عليكم» أبلغُ من «سلاماً عليكم» بالنصب، وقد تقرَّر هذا في أول الفاتحة عند قراءة «الحمدُ» و «الحمدَ».

وقوله: «كَتَب ربكم» في محل نصب بالقول لأنه كالتفسير لقوله «سلام عليكم».

قوله «أنَّه، فأنَّه» قرأ[1] ابن عامر وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى وكسر الثانية، وهذه القراءاتُ الثلاثُ في المتواتر، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكسَ قراءة نافع، هذه رواية الزهراوي عنه وكذا الداني. وأمَّا سيبويه[2] فروى قراءته كقراءة نافع، فيحتمل أن يكون عنه روايتان. فأمَّا القراءة الأولى فَفَتْحُ الأولى فيها مِنْ أربعة أوجه، أحدها: أنها بدل من الرحمة بدل شيء من شيء والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل إلى آخره، فإنَّ نفس هذه الجملِ المتضمنةِ للإخبار بذلك رحمة. والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: عليه أنه من عمل إلى آخره. والثالث: أنها فتحت على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير: لأنه مَنْ عمل، فلما حُذِفت اللامُ جرى في محلها الخلاف المشهور. الرابع: أنها مفعول بـ «كتب» و «الرحمة» مفعول من أجله، أي: كتب[3] أنه مَنْ عَمِل لأجل رحمته إياكم. قال الشيخ[4]:

(١) انظر: السبعة ٢٥٨؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والحجة ٢٥٢؛ والبحر ٤/١٤١.
(٢) الكتاب ١/٤٦٧ ــ ٤٦٨.
(٣) قوله: «كتب» غير واضح في الأصل.
(٤) البحر ٤/١٤١، وليس في البحر هذا المنقول عن الشيخ، وإنما فيه تعليق على هذا الوجه بما يشعر بقبوله، فإنه قال: «لم يبعد».

«وينبغي أن لا يجوز لأن فيه تهيئة العامل للعمل وقَطْعَه[1] منه».

وأمَّا فَتْحُ الثانية فمن خمسة أوجه، أحدها: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ والخبر محذوف أي: فغفرانُه ورحمتُه حاصلان أو كائنان، أو فعليه غفرانه ورحمته. وقد أجمع القرَّاء على فتح ما بعد فاء الجزاء في قوله: «ألم تَعْلموا أنَّه مَنْ يُحادِدِ الله ورسولَه فإن له نار جهنم»[2] كُتِبَ عليه أنه مَنْ تولَّاه فأنه يُضِله»[3] كما أجمعوا على كسرها في قوله: «ومَنْ يَعْصِ الله ورسولِه فإنَّ له نار جهنم»[4].الثاني: أنها في محل رفعٍ على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: فأمرُه أو شأنه أنه غفور رحيم. الثالث: أنها تكريرٌ للأولى كُرِّرت لمَّا طال الكلام وعُطِفت عليها بالفاء، وهذا منقولٌ عن أبي جعفر النحاس[5].وهذا وهمٌ فاحش لأنه يلزم منه أحد محذورين: إمَّا بقاءُ مبتدأ بلا خبر أو شرط بلا جواب، وبيان ذلك أن «مَنْ» في قوله: «أنه مَنْ عمل» لا تخلو: إمَّا أن تكون موصولةً أو شرطية، وعلى كلا التقديرين فهي في محل رفع بالابتداء، فلو جعلنا «أن» الثانية، معطوفة على الأولى لزم عدم خبر المبتدأ وجواب الشرط، وهو لا يجوز.

قد ذكر هذا الاعتراضَ وأجاب عنه الشيخ شهاب الدين أبو شامة فقال: «ومنهم مَنْ جعل الثانيةَ تكريراً للأولى لأجل طول الكلام على حد قوله: «أيَعِدُكم أنكم إذا متُّم وكنتمْ تراباً وعظاماً أنكم مُخْرَجون»[6] ودخلت الفاء في

---

(١) قوله: «وقطعه» غير واضح في الأصل.
(٢) الآية ٦٣ من التوبة.
(٣) الآية ٤ من الحج.
(٤) الآية ٢٣ من الجن.
(٥) هذا المنقول غير وارد في كتابه «إعراب القرآن».
(٦) الآية ٣٥ من المؤمنون.

«فأنه غفورٌ» على حَدِّ دخولها في «فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازة»[1] على قول مَنْ جعله تكريراً لقولِه: «لا تَحسَبَنَّ الذين يفرحون» إلا أن هذا ليس مثلَ «أيَعِدُكم أنَّكم»؛ لأنَّ هذه لا شرطَ فيها وهذه فيها شرط، فيبقىٰ بغير جواب. فقيل: الجوابُ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: غفر لهم» انتهىٰ. وفيه بُعْدٌ، وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أبـي البقاء، وكان ينبغي أن يجيب به هنا لكنه لم يفعلْ، ولم يظهرْ فرقٌ في ذلك.

الرابع: أنها بدل من «أنَّ» الأولىٰ، وهو قول الفراء[2] والزجاج[3]. وهذا مردودٌ بشيئين، أحدهما: أنَّ البدلَ لا يَدْخُل فيه حرفُ عطف، وهذا مقترنٌ بحرفِ العطف، فامتنع أن يكون بدلاً. فإن قيل: نجعل الفاء / زائدةً. [٣١٩/أ] فالجواب أن زيادتها غيرُ جائزة، وهو شيء قال به الأخفش[4]، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجهٍ آخر: وهو خلوُّ المبتدأ أو الشرط عن خبر أو جواب. والثاني من الشيئين: خلوُّ المبتدأ أو الشرط عن الخبر أو الجواب، كما تقدَّم تقريره، فإن قيل: نجعل الجوابَ محذوفاً ـ كما تقدَّم نَقْلُه عن أبـي شامة ـ قيل: هذا بعيدٌ عن الفَهْم.

الخامس: أنها مرفوعةٌ بالفاعلية، تقديره: فاستقرَّ له أنه غفورٌ أي: استقرَّ له وثَبَتَ غُفرانه، ويجوز أن نُقَدِّر في هذا الوجه جاراً رافعاً لهذا الفاعلِ عند الأخفش، تقديره: فعليه أنه غفور، لأنه يُرْفَعُ به وإن لم يَعْتمد، وقد تقدَّم تحقيقُه غيرَ مرَّة.

---

(١) الآية ١٨٨ من آل عمران وتمامها: «لا تحسَبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوْا ويحبُّون أن يُحْمدوا بما لم يَفْعلوا فلا تَحسبَنَّهم بمفازة من العذاب».

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٣٦/١.

(٣) معاني القرآن للزجاج ليس فيه قول بالبدلية وإنما فيه «وقعت الثانية مؤكدة للأولى». انظر: ٢٧٨/٢.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتابه معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

وأما القراءة الثانية[١]: فكسْرُ الأولى من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة، وأن الكلام تام قبلها، وجيء بها وبما بعدها كالتفسير لقوله: «كَتَبَ ربُّكم على نفسه الرحمة». والثاني: أنها كُسِرَتْ بعد قولٍ مقدَّر أي: قال الله ذلك، وهذا في المعنىٰ كالذي قبله. والثالث: أنه أجرىٰ «كتب» مُجْرىٰ «قال»، فكُسِرَتْ بعده كما تُكْسَرُ بعد القول الصريح، وهذا لا يتمشَّىٰ على أصول البصريين. وأمَّا كَسْرُ الثانية فمن وجهين، أحدهما: أنها على الاستئناف، بمعنىٰ أنها في صدر جملة وقعت خبراً لـ «مَنْ» الموصولة، أوجواباً لها إن كانت شرطاً. والثاني: أنها عطفٌ على الأولى وتكرير لها، ويُعْترض على هذا بأنه يلزم بقاءُ المبتدأ بلا خبر أو الشرط بلا جزاء، كما تقدَّم ذلك في المفتوحتين.

وأجاب أبو البقاء[٢] هنا عن ذلك بأن خبر «مَنْ» محذوفٌ دلَّ عليه الكلام، وقد قدَّمْتُ لك أنه كان ينبغي أن يُجيب بهذا الجواب في المفتوحتين عند مَنْ جعل الثانية تكريراً للأولى أو بدلاً منها، ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ العائدُ محذوفاً أي: فإنه غفورٌ له». قلت: قوله «ويجوز» ليس بجيدٍ، بل كان ينبغي أن يقول ويجب، لأنه لا بد من ضمير عائد على المبتدأ من الجملة الخبرية، أو ما يقوم مقامه إن لم يكنْ نفسَ المبتدأ.

وأمَّا القراءةُ الثالثة: فيؤخذُ فتحُ الأولى وكَسْرُ الثانية مما تقدَّم مِنْ كسرِها وفتحها بما يليق من ذلك، وهو ظاهر.

وأمَّا القراءة الرابعة[٣] فكذلك. وقال أبو شامة: «وأجاز الزجاجُ[٤] كَسْرَ

---

(١) أي بكسرها في الموضعين.
(٢) الإملاء ١/٢٤٤.
(٣) بكسر الأولى وفتح الثانية.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٧٨.

الأولى وفَتْحَ الثانية وإن لم يُقرأْ به». قلت: قد قدَّمْتُ أن هذه قراءةُ الأعرج وأن الزهراوي وأبا عمرو الداني نقلاها عنه، فكأن الشيخ[1] لم يَطَّلِعْ عليها وقَدَّمْتُ لك أيضاً أنَّ سيبويه لم يَرْوِ عن الأعرج إلا كقراءة نافع، فهذا ممَّا يصلح أن يكون عذراً للزجاج، وأما أبو شامة فإنه متأخر، فعدمُ اطِّلاعِه عجيب.

والهاء في «أنَّه» ضمير الأمر والقصة. و«مَنْ» يجوز أن تكون شرطيةً وأن تكون موصولة، وعلى كل تقدير فهي مبتدأةٌ، والفاءُ وما بعدها في محل جزم جواباً إن كانت شرطاً، وإلاَّ ففي محلِّ رفعٍ خبراً إن كانت موصولة، والعائد محذوف أي: غفور له. والهاء في «بعده» يجوز أن تعود على «السوء»، وأن تعود على العمل المفهوم من الفعل كقوله: «اعدلوا هو أقرب»[2]، والأول أولىٰ لأنه أصرح، و«منكم» متعلِّقٌ بمحذوف إذ هو حالٌ من فاعل «عمل»، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان فيعمل فيها «أعني» مقدراً.

وقوله «بجَهالة» فيه وجهان، أحدهما: أنه يتعلَّقُ بـ«عمل» على أن الباءَ للسببيةِ أي: عملُه بسبب الجهل. وعَبَّر أبو البقاء[3] في هذا الوجه عن ذلك بالمفعول به وليس بواضح. والثاني ـ وهو الظاهر ـ أنها للحال أي: عملُه مصاحباً للجهالة. و«مِنْ» في «مِنْ بعده» لابتداء الغاية.

آ. (٥٥) **قوله تعالى: ﴿وكذلك نُفَصِّل﴾**: الكاف أمرُها واضحٌ من كونها نعتاً لمصدر محذوف أو حالاً من ضمير ذلك المصدر كما هو رأي سيبويه[4]، والإشارة / بـ«ذلك» إلى التفصيل السابق، تقديره: مثل ذلك [٣١٩/ب]

---

(١) أي الشيخ أبو شامة.
(٢) الآية ٨ من المائدة.
(٣) الإملاء ١/٢٤٤.
(٤) الكتاب ١/١١٦.

التفصيل البيِّنِ، وهو ما سَبَقَ من أحوال الأمم نفصِّل آيات القرآن. وقال ابن عطية[1]: «والإشارة بقوله «وكذلك» إلى ما تقدَّم، من النَّهْي عن طَرْد المؤمنين وبيانِ فساد منزع المعارضين لذلك، وتفصيل الآيات تبيينُها وشَرْحُها». وهذا شبيهٌ بما تقدم له في قوله: «وكذلك فَتَنَّا»[2] وتقدَّم أنه غير ظاهر.

قوله: «ولتستبينَ سبيلُ» قرأ الأخوان[3] وأبو بكر: «وليستبين» بالياء من تحت، و«سبيلُ» بالرفع. ونافع: «ولتستبين» بالتاء من فوق، «سبيلَ» بالنصب. والباقون: بالتاء من فوق، «سبيل» بالرفع. وهذه القراءات دائرة على تذكير «السبيل» وتأنيثه وتَعَدِّي «استبان» ولُزومِه. وإيضاح هذا أن لغة نجد وتميم تذكير «السبيل»، وعليه قوله تعالى: «وإن يَرَوا سبيل الرُّشْد لا يتخذوه سبيلا، وإن يَرَوا سبيلَ الغيِّ يَتَّخذوه سبيلا»[4]، ولغةُ الحجاز التأنيث، وعليه: «قل هذه سبيلي»[5] وقوله[6]:

١٩٣٥ــ خَلِّ السبيل لِمَنْ يبني المنار بها ....

وأمَّا «استبانَ» فيكونُ متعدِّياً نحو: استَبَنْتُ الشيءَ»، ويكون لازماً نحو: «استبان الصبح» بمعنىً بان، فَمَنْ قرأ بالياء من تحت ورَفَع فإنه أسند الفعل إلى «السبيل» فرفْعُه على أنه مذكَّرٌ وعلى أن الفعل لازم، ومن قرأ بالتاء من فوق فكذلك ولكن على لغة التأنيث. ومن قرأ بالتاء من فوق ونصب «السبيلَ» فإنه أسند الفعلَ إلى المخاطب ونصب «السبيل» على المفعولية وذلك على

(١) المحرر ٦/٦١.
(٢) من الآية ٥٣ من الأنعام.
(٣) انظر: السبعة ٢٥٨؛ الكشف ١/٤٣٣؛ والحجة ٢٥٣؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والبحر ٤/١٤١.
(٤) الآية ١٤٦ من الأعراف.
(٥) الآية ١٠٨ من يوسف.
(٦) البيت لجرير، وعجزه:

وابْرُزْ ببَرْزَةَ حيث اضطرَّك القَدَرُ

وهو في ديوانه ٢١١؛ والكتاب ١/١٢٨؛ واللسان برز.

تعدية الفعل أي: ولتستبين أنت سبيل المجرمين، فالتاء في «لتستبينَ» مختلفةُ المعنىٰ، فإنها في إحدىٰ القراءتين للخطاب وفي الأخرىٰ للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة، و«تستبين» منصوب بإضمار «أن» بعد لام كي، وفيما تتعلَّق به هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على علة محذوفة، وتلك العلة معمولةٌ لقوله: «نفصِّل» والمعنىٰ: وكذلك نفصل الآيات لتستبين لكم ولتستبين.

والثاني: أنها متعلقة بمحذوف مقدر بعدها أي: ولتستبين سبيل المجرمين فصَّلناها ذلك التفصيل. وفي الكلام حذفُ معطوف على رأيٍ، أي: وسبيل المؤمنين، كقوله تعالى: «سرابيلَ تَقيكم الحر»[1]. وقيل: لا يُحتاج إلى ذلك، لأن المقام إنما يقتضي ذِكْرَ المجرمين فقط، إذ هم الذين أثاروا ما تقدَّم ذِكْره.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿أن أَعْبُدَ﴾**: في محل «أَنْ» الخلاف المشهور، إذ هي على حَذْفِ حرف تقديره: نُهِيْتُ عن أن أعبدَ. وقوله: «قد ضَلَلْت إذن» «إذن» حرف جواب وجزاء لا عمل لها هنا لعدم فعلٍ تعمل فيه، والمعنىٰ: «إن اتَّبَعْتُ أهواءَكم ضَلَلْت وما اهتدَيْت» فهي في قوة شرط وجزاء.

والجمهور: «ضَلَلْتَ» بفتح اللام الأولى. وقرأ[2] أبو عبدالرحمن ويحيىٰ وطلحة بكسرها، وقد تقدَّم أنها لغة. ونقل صاحب التحرير[3] [عن يحيىٰ وابن أبي ليلى أنهما قرآ][4] هنا وفي ألم السجدة: «أ إذا صللنا»[5] بصاد غير

(١) الآية ٨١ من النحل.
(٢) انظر: البحر ٤/١٤٢؛ الشواذ ٣٧.
(٣) لعله التحرير والتحبير للشيخ محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.
(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.
(٥) الآية ١٠ من السجدة ونسبها في الشواذ ٣٧ إلى الحسن.

معجمة. يقال: صَلَّ اللحمُ أي: أنتن، وهذا لـه بعض مناسبـة في آية السجدة، وأما هنا فمعناه بعيدٌ أو ممتنعٌ. وروىٰ العباس عن ابن مجاهد في «الشواذ» له[1]: «صُلِلْنا في الأرض» أي دُفِنَّا في الصَّلَّة وهي الأرضُ الصُلْبة. وقوله: «وما أنا من المهتدين» تأكيد لقوله: «قد ضَلَلْت». وأتىٰ بالأولى جملةً فعلية ليدلَّ على تجدد الفعل وحُدوثِهِ، وبالثانية اسميةً ليدلَّ على الثبوت.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وكذَّبْتُم به﴾: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سيقت للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، وحينئذ هل يُحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ والهاء في «به» يجوز أن تعود على «ربـي» وهو الظاهر. وقيل: على القرآن لأنه كالمذكور. وقيل على «بَيِّنَة» لأنها في معنىٰ البيان. وقيل: لأن التاء فيها للمبالغة، والمعنىٰ: على أمرٍ بَيِّنٍ من ربـي، و«من ربـي» في محل جر صفة لـ «بينة».

قوله: «يَقُصُّ الحق» قرأ[2] نافع وابن كثير وعاصم: «يقص» بصاد مهملة مشددة مرفوعة، وهي قراءة ابن عباس، والباقون بضاد معجمة مخففة مكسورة، وهاتان في المتواتر. وقرأ عبدالله وأُبَـيّ ويحيـى بن وثاب والنخعي والأعمش وطلحـة: «يقضي بالحق» من القضـاء. وقرأ سعيـد بن جبير [٣٢٠/أ] ومجاهد: «يقضي بالحق وهو خيـر القاضين». فـأمَّا قـراءة «يقضي» فمِن القضاء. ويؤيده قوله: «وهو خير الفاصلين» فإنَّ الفصل يناسب القضـاء، ولم يُرْسَم إلا بضاد، كأن الباء حُذِفَتْ خَطَّاً كما حذفت لفظاً لالتقاء الساكنين، كما حذفت من نحو: «فما تُغْنِ النذر»[3]، وكما حُذِفَتْ الواو في «سنـدعُ

---

(١) عبارة البحر ١٤٢/٤: «رواه أبو العباس عن مجاهد بن الفرات في كتاب الشواذ له».

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ حجة القراءات ٢٥٤؛ الكشف ٤٣٢/١؛ والنشر ٢٤٩/٢؛ والبحر ١٤٣/٤.

(٣) الآية ٥ من القمر.

الزَّبانية»[١] «ويمحُ الله الباطل»[٢] لما تقدم.

وأمَّا نصب «الحق» بعده ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف أي: يقضي القضاء الحق. والثاني: أنه ضمَّن «يقضي» معنى يُنْفِذ، فلذلك عدَّاه إلى المفعول به. الثالث: أن «قضى» بمعنى صنع فيتعدَّىٰ بنفسه من غير تضمين، ويدل على ذلك قولُه[٣]:

١٩٣٦ـ وعليهما مَسْرُودتان قضاهُما داودُ . . . .

أي: صَنَعَهما. الرابع: أنه على إسقاط حرف الجر أي: يقضي بالحق، فلما حذف انتصب مجروره على حَدِّ قوله[٤]:

١٩٣٧ـ تمرُّون الدِّيار فلم تَعُوجوا . . . .

ويؤيد ذلك: القراءةُ بهذا الأصل.

وأما قراءة «يَقُصُّ» فمِنْ «قَصَّ الحديث» أو مِنْ «قصَّ الأثر» أي: تَتَبَّعه. وقال تعالىٰ: «نحن نقصُّ عليك أحسنَ القصص»[٥]. ورجحَّ أبو عمرو بن العلاء القراءة الأولى[٦] بقوله: «الفاصلين»، وحُكي عنه أنَّه قال: «أهو يَقُصُّ الحقَّ أو يقضي الحق» فقالوا: «يقصُّ» فقال: «لو كان «يقص» لقال: «وهو خير القاصِّين» اقرأ أحدٌ بهذا؟ وحيث قال: «وهو خير الفاصلين» فالفصل إنما يكون في القضاء» وكأن أبا عمرو لم يَبْلُغْه «وهو خير القاصِّين»

(١) الآية ١٨ من العلق.
(٢) الآية ٢٤ من الشورى.
(٣) تقدم برقم ٦٩٣.
(٤) تقدم برقم ١٤٨.
(٥) الآية ٣ من يوسف.
(٦) يعني قراءة «يقضي».

قراءةً. وقد أجاب أبو علي الفارسي[1] عما ذكره ابن العلاء فقال: «القصصُ هنا بمعنى القول، وقد جاء الفصل في القول أيضاً قال تعالىٰ: «إنه لقول فصل»[2] وقال تعالىٰ: «كتاب أُحْكِمَتْ آياته ثم فُصِّلَتْ»[3]. وقال تعالىٰ: «ونفصِّل الآيات»[4] فقد حمل الفَصْل على القول، واستُعْمل معه كما جاء مع القضاء فلا يلزم «من الفاصلين» أن يكون مُعَيِّناً ليقضي.

آ. (٥٨) **وقوله تعالى: ﴿والله أعلمُ بالظالمين﴾**: من باب إقامة الظاهر مقام المضمر تنبيهاً على استحقاقهم ذلك بصفةِ الظلم، إذ لو جاء على الأصل لقال: «والله أعلمُ بكم».

آ. (٥٩) **وقوله تعالى: ﴿مفاتح﴾**: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه جمعُ مِفْتح بكسر الميم والقصر، وهو الآلة التي يُفتح بها نحو: مُنْخُل ومَناخل. والثاني: أنه جمع مَفْتَح بفتح الميم، وهو المكان، ويؤيده تفسير ابن عباس هي خزائن المطر. والثالث: أنه جمع مِفتاح بكسر الميم والألف، وهو الآلة أيضاً، إلا أنَّ هذا فيه ضعفٌ من حيث إنه كان ينبغي أن تُقْلب ألف المفرد ياء فيقال: مفاتيح كدنانير، ولكنه قد نُقِل في جمع مصباح مصابح، وفي جمع مِحْراب مَحارِب، وفي جمع قُرْقُور[5] قراقِر، وهذا كما أتوا بالياء في جمع ما لا مَدَّةَ في مفرده كقولهم: دراهيم وصياريف في جمع دِرْهَم وصَيْرَف، قال[6]:

١٩٣٨ـ تَنْفي يداها الحصىٰ في كل هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصَّياريفِ

(١) الحجة (خ) ٢/٣٩٢.
(٢) الآية ١٣ من الطارق.
(٣) الآية ١ من هود.
(٤) الآية ١١ من التوبة.
(٥) القرقور: السفينة أو الطويلة.
(٦) تقدم برقم ٦٨٧.

وقالوا: عيِّل وعَيابيل. قال(1):

١٩٣٩ـ فيها عيابيـلُ أُسودٌ ونُمُـرْ

الأصل: عيايل ونمور، فزاد في ذلك ونَقَّصَ مِنْ هذا.

وقد قُرِىء «مفاتيح» بالياء(2) وهي تؤيد أنَّ مفاتح جمع مفتاح، وإنما حُذِفَتْ مدَّتُه. وجَوَّز الواحدي أن يكون مفاتح جمع مَفْتَح بفتح الميم على أنه مصدر، قال بعد كلام حكاه عن أبي إسحاق: «فعلى هذا مفاتح جمع المَفْتَح بمعنى الفتح»، كأن المعنى: «وعنده فتوح الغيب» أي: هو يفتح الغيب على مَنْ يشاء من عباده. وقال أبو البقاء(3): «مفاتح جمع مَفْتَح، والمَفْتَحُ الخزانة، فأمَّا ما يُفتح به فهو المفتاحُ، وجمعه مفاتيح وقد قيل مَفْتَح أيضاً» انتهى. يريد جمع مَفتح أي بفتح الميم. وقوله: «وقد قيل: مَفْتَح يعني أنها لغة قليلة في الآلة والكثير فيها المدُّ(4)، وكان ينبغي أن يوضِّح عبارته فإنها موهمة ولذلك شرحتها.

قوله: «لا يَعْلَمُها إلا هو» في محل نصب على الحال من «مفاتح»، والعامل فيها الاستقرار الذي تضمَّنه / حرف الجر(5) لوقوعه خبراً. وقال [٣٢٠/ب] أبو البقاء(6): «نفسُ الظرف إنْ رَفَعْتَ به مفاتح» أي: إنْ رفعته به فاعلاً، وذلك على رأي الأخفش، وتضمُّنه للاستقرار لا بد منه على كل قول، فلا فرق بين أن ترفعَ به الفاعل أو تجعله خبراً.

(1) البيت لحكيم بن معية الربعي، وهو في الكتاب ٢/١٧٩؛ والمقتضب ٢/٢٠٣؛ وابن يعيش ٥/١٨؛ والعيني ٤/٥٨٦؛ واللسان: عيل.
(2) وهي قراءة ابن السميفع كما في البحر ٤/١٤٤.
(3) الإملاء ١/٢٤٥.
(4) أي: مفتاح.
(5) يعني بحرف الجر الظرف «عنده».
(6) الإملاء ١/٢٤٥.

قوله: «مِنْ ورقةٍ» فاعل «تَسْقُط» و «مِنْ» زائدة لاستغـراق الجنس، وقوله: «إلَّا يعلمُها» حالٌ من «ورقة»، وجاءت الحال من النكرة لاعتمادِها على النفي، والتقدير: وما تسقط من ورقة إلا عالماً هو بها كقولك: «ما أكرمْتُ أحداً إلا صالحاً» ويجوز عندي أن تكونَ الجملة نعتاً لـ «ورقة» وإذا كانوا أجازوا في قوله «إلا ولها كتابٌ معلوم»[1] أن تكون نعتاً لقرية في قوله: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم» مع كونها بالواو ويعتذرون عن زيادة الواو، فأَنْ يجيزوا ذلك هنا أولىٰ، وحينئذ فيجوز أن تكون في موضع جر على اللفظ أو رفع على المَحَلِّ.

قوله: «ولا حبَّةٍ» عطفٌ على لفظ «ورقةٍ»، ولو قُرِىء بالرفع لكان على الموضع. و «في ظلمات» صفة لحبة. وقوله: «ولا رطبٍ ولا يابسٍ» معطوفان أيضاً على لفظ «ورقة». وقرأهما[2] ابن السميفع والحسن وابن أبـي إسحاق بالرفع على المحل، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن يكونا مبتدأين، والخبر قوله «إلا في كتاب مبين». ونقل الزمخشري[3] أن[4] الرفع في الثلاثة أعني قوله: «ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يابسٍ» وذكر وجهي الرفع المتقدِّمين، ونظَّر الوجه الثاني بقولك: «لا رجلٌ منهم ولا امرأة إلا في الدار».

قله: «إلا في كتـابٍ مبين» في هـذا الاستثنـاء غمـوض، فقـال الزمخشري[5]: «وقوله: «إلا في كتاب مبين» كالتكرير لقوله: «إلا يعلمها» لأن معنىٰ «إلَّا يعلمها» ومعنىٰ «إلا في كتاب مبين» واحد، والكتاب علم الله

(١) الآية ٤ من الحجر.
(٢) انظر: البحر ١٤٦/٤.
(٣) الكشاف ٢/٢٤ ــ ٢٥.
(٤) «أن» هنا مقحمة.
(٥) الكشاف ٢٥/٢.

أو اللوح» وأبرزه الشيخ[1] في عبارة قريبة من هذه فقال: «وهذا الاستثناء جارٍ مجرىٰ التوكيد لأن قوله: «ولا حبةٍ ولا رطب ولا يابس» معطوف على «مِنْ ورقة» والاستثناءُ الأولُ منسحبٌ عليها كما تقول: «ما جاءني من رجلٍ إلا أكرمته ولا امرأةٍ» فالمعنى: إلا أكرمتها، ولكنه لَمَّا طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد، وحَسَّنه كونُه فاصلة» انتهىٰ. وجعل صاحب «النظم»[2] الكلامَ تاماً عند قوله: «ولا يابس» ثم استأنف خبراً آخر بقوله «إلا في كتاب مبين» بمعنى: وهو في كتاب مبين أيضاً. قال: «لأنك لو جَعَلْتَ قوله «إلا في كتاب» متصلاً بالكلام الأول لفَسَدَ المعنىٰ، وبيان فساده في فصل طويل ذكرناه في سورة يونس في قوله: «ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلا في كتاب مبين»[3] انتهىٰ. قلت: إنما كان فاسدَ المعنىٰ من حيث اعتقد أنه استثناءٌ آخرُ مستقلٌّ، وسيأتي كيف فسادُه، أمَّا لو جعله استثناء مؤكداً للأول كما قاله أبو القاسم[4] لم يفسد المعنىٰ، وكيف يُتَصَوَّرُ تمام الكلام على قوله تعالىٰ: «ولا يابسٍ» ويُبْتَدَأ بـ «إلا» وكيف تقع «إلا» هكذا؟

وقد نحا أبو البقاء[5] لشيءٍ مِمَّا قاله الجرجاني فقال: «إلا في كتاب مبين» أي: إلا هو في كتاب مبين، ولا يجوز أن يكون استثناء يعمل فيه «يَعْلَمها»؛ لأنَّ المعنى يصير: وما تسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب، فينقلب معناه إلى الإثبات أي: لا يعلمها في كتاب، وإذا لم يكن إلا في كتاب وجب أن يعلمها في الكتاب، فإذن يكون الاستثناءُ الثاني بدلاً من الأول أي: وما تسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يَعْلَمُها» انتهىٰ. وجوابه ما تقدم من

(١) البحر ٤/١٤٦.
(٢) وهو الجرجاني.
(٣) الآية ٦١.
(٤) أي الزمخشري في الكشاف ٢/٢٤.
(٥) الإملاء ١/٢٤٥.

جَعْلِ الاستثناء تأكيداً، وسيأتي هذا مقرَّراً إن شاء الله في سورة يونس لأنَّ له بحثاً يخصُّه.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿بالليل﴾**: متعلق بما قبله على أنه ظرف له، والباء تأتي بمعنى «في»، وقد قدَّمْتُ منه جملةً صالحة. وقال أبو البقاء[١] هنا: «وجاز ذلك لأنَّ الباء للإِلصاق، والملاصِقُ للزمان والمكان حاصل فيهما» يعني فهذه العلاقَةُ المجوِّزةُ للتجوُّز، وعلى هذا فلا حاجة إلى أن ينوبَ حرفٌ مكان آخر، بل نقول: هي هنا للإِلصاق مجازاً نحو ما قالوه في«مررت بزيد». وأسند التوفِّيَ هنا إلى ذاته المقدسة لأنه لا يُنْفَرُ منه هنا، إذ المرادُ به الدَّعة والراحة، وأسنده إلى غيره في قوله تعالى: «توفَّتْهُ رسلُنا»[٢] «يتوفَّاكم مَلَكُ الموت»[٣] لأنه يُنْفَرُ منه، إذ المرادُ به الموت.

وقوله: «ما جَرَحْتُم» الظاهر أنها مصدريةٌ، وإن كان كونُها موصولةً اسميةً أكثرَ، ويجوز أن تكونَ نكرةً موصوفةً بما بعدها، والعائد على كلا التقديرين الآخرين محذوف، وكذا عند الأخفش وابن السراج[٤] على القول الأول. و «بالنهار» كقوله: «بالليل»، والضمير في «فيه» عائد على النهار. هذا هو الظاهر. قال الشيخ[٥]: «عاد عليه لفظاً، والمعنىٰ: في يوم آخر، كما تقول: عندي درهم ونصفه». قلت: ولا حاجةَ في الظاهر إلى عوده على نظير المذكور، إذ عَوْدُه على المذكور لا محذورَ فيه، وأمَّا ما ذكر من نحو: «درهم ونصفه» فلضرورة انتفاء العيِّ من الكلام، قالوا: لأنك إذا قلت: «عندي درهم» عُلِمَ أن عندك نصفَه ضرورةً، فقولك بعد ذلك: «ونصفه» تضطر إلى

---

(١) الإملاء ١/٢٤٥.
(٢) الآية ٦١ من الأنعام.
(٣) الآية ١١ من السجدة.
(٤) الأصول ١/١٦١.
(٥) البحر ٤/١٤٧.

[٣٢١/أ] عَوْدِه / إلى نظير ما عندك بخلاف ما نحن فيه. وقيل: يعود على الليل. وقيل: يعود على التوفِّي وهو النوم أي: يُوقظكم في خلال النـوم. وقال الزمخشري(١): «ثم يَبْعثكم مِن القبور في شأن الذي قطعتم به أعماركم من النوم بالليل وكَسْبِ الآثام بالنهار» انتهى. وهو حسن.

وخصَّ الليل بالتوفي والنهار بالكسب وإن كان قد يُنام في هـذا، ويُكسَبُ في الآخر اعتباراً بالحال الأغلب. وقَدَّم التوفِّيَ بالليل لأنه أبلغ في المِنَّة عليهم، ولا سيما عند مَنْ يَخُصُّ الجَرْحَ بكَسْب الشر دون الخير.

قوله: «لِيُقْضَىٰ أجلٌ» الجمهور على «لِيُقْضَىٰ» مبنياً للمفعول و«أجلٌ» رفع به، وفي الفاعل المحذوف احتمالان، أحدهما: أنه ضمير الباري تعالى. والثاني: أنه ضمير المخاطبين، أي: لتقضوا أي: لتستوفوا آجالكم. وقرأ أبو رجاء(٢) وطلحة: «ليقضي» مبنياً للفاعل وهو الله تعالىٰ، «أجلاً» مفعول به، و«مُسَمَّى» صفة، فهو مرفوع على الأول ومنصوب على الثاني، ويترتب على ذلك خلافٌ للقراء في إمالة ألِفه قد أوضحته في «شرح القصيد». واللام في «لِيُقْضَىٰ» متعلقةٌ بما قبلها من مجموعِ الفعلين أي: يتوفَّاكم ثم يبعثكم لأجل ذلك.

آ. (٦١) **قولُه تعالى: ﴿ويُرْسِلُ﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه عطفٌ على اسمِ الفاعل الواقع صلة لأل، لأنه في معنى يفعل، والتقدير: وهو الذي يقهر عباده ويرسل، فعطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله، ومثلُه عندبعضهم: «إن المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقرضوا»(٣) قالوا: فأقرضوا عطف على «مصدقين» الواقعِ صلةً لأل، لأنه في معنى: إنَّ الذين صدَّقوا وأقرضوا،

---

(١) الكشاف ٢/٢٥.
(٢) انظر: البحر ٤/١٤٧.
(٣) الآية ١٨ من الحديد.

وهذا ليس بشيء، لأنه يلزم من ذلك الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبيّ وذلك أن «وأقرضوا» من تمام صلة أل في «المصَّدِّقين»، وقد عطف على الموصول قوله «المصدقات» وهو أجنبي، وقد تقرر غيرَ مرة أنه لا يُتْبَعُ الموصول إلا بعد تمام صلته. وأمَّا قوله تعالىٰ: «فوقهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ»[١] فيقبضن في تأويل اسم أي: وقابضات. ومن عطف الاسم على الفعل لكونه في تأويل الاسم قولُه تعالىٰ: «يُخْرِج الحيَّ من الميت ومُخْرِجُ الميِّتِ»[٢] وقوله[٣]:

١٩٤٠ـ فأَلْفَيْتُه يوماً يُبيرُ عدوَّهُ ومُجْرٍ عطاءً يستخفُّ المعابِرا

والثاني: أنها جملة فعلية عُطِفَتْ على جملة اسمية وهي قوله: «وهو القاهر»، والثالث: أنها معطوفة على الصلة وما عُطِف عليها وهو قوله: يتوفَّاكم ويعلم، وما بعده، أي: وهو الذي يتوفَّاكم ويرسل. الرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الضميرُ المستكنُّ في «القاهر»، والثاني: أنها حال من الضمير المستكنِّ في الظرف، كذا قال أبو البقاء[٤]، ونقله عنه الشيخ[٥] وقال: «وهذا الوجهُ أضعفُ الأعاريب» وقولهما «الضمير الذي في الظرف» ليس هنا ظرفٌ يُتَوهَّم كونُ هذه الحالِ من ضميرٍ فيه إلا قولَه «فوق عباده»، ولكن بأي طريق يَتَحَمَّل هذا الظرفُ ضميراً؟

والجواب أنه قد تقدم في الآية المشبهة لهذه[٦] أن «فوق عباده» فيه خمسة أوجه، ثلاثة منها تَتَحَمَّلُ فيها ضميراً وهي: كونه خبراً ثانياً أو بدلاً من

---

(١) الآية ١٩ من الملك.
(٢) الآية ٩٥ من الأنعام.
(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.
(٤) الإملاء ١/٢٤٥.
(٥) البحر ٤/١٤٧.
(٦) الآية ١٨ من الأنعام.

الخبر أو حالاً، وإنما اضطررنا إلى تقدير مبتدأ قبل «يُرْسِلُ» لأن المضارعَ المثبتَ إذا وقع حالاً لم يقترنْ بالواو، وقد تقدَّم إيضاحُ هذا غيرَ مـرة. والخامس: أنها مستأنفةٌ سِيقت للإخبار بذلك، وهذا الوجهُ هو في المعنى كالثاني.

وقوله: «عليكم» يحتمل ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلق بيرسل، ومنه: «يُرْسَلُ عليكما»[1] «فأَرْسَلْنا عليهم»[2] «وأرسل عليهم طيراً»[3] إلى غير ذلك. والثاني: أنه متعلق بـ «حَفَظَة». يقال: حَفِظْتُ عليه عمله، فالتقدير: ويُرْسل حَفَظَة عليكم. قال الشيخ[4]: «أي يحفظون عليكم أعمالهم كما قال: «وإنَّ عليكم لحافظين»[5] كما تقول: حَفِظْتُ عليك ما تعمل». فقوله «كما قال: وإن عليكم لحافظين» تشبيه من حيث المعنىٰ لا أن «عليكم» تعلق بحافظين؛ لأن «عليكم» هـو الخبر لـ «إن» فيتعلق بمحـذوف. والثالث: أنـه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من «حفظة» / إذ لو تأخَّر لجاز أن يكون صفةً لها. [٣٢١/ب]

قال أبو البقاء[6]: «عليكم» فيه وجهان أحدهما: هو متعلِّق بيرسل، والثاني: أن يكون في نية التأخير وفيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بنفس «حَفَظة» والمفعول محذوف أي: يرسل عليكم مَنْ يحفظ أعمالكم. والثاني: أن يكون صفةً لـ «حَفَظة» قُدِّمَتْ فصارت حالاً» انتهىٰ. قوله: «والمفعول محذوف» يعني مفعول «حفظة» إلا أنه يُوهم أنَّ تقديرَ المفعول خاصٌّ بالوجه الذي ذكره، وليس كذلك بل لا بد من تقديره على كل وجه، و «حَفَظَة» إنما

---

(١) الآية ٣٥ من الرحمن.
(٢) الآية ١٣٣ من الأعراف.
(٣) الآية ٣ من الفيل.
(٤) البحر ٤/١٤٧.
(٥) الآية ١٠ من الانفطار.
(٦) الإملاء ١/٢٤٥.

عمل في ذلك المقدَّر لكونه صفةً لمحذوف، تقديره: ويرسل عليكم ملائكة حفظة، لأنه لا يعمل إلا بشروطٍ هذا منها، أعني كونه معتمداً على موصوف.

و «حَفَظَة» جمع حافظ، وهو منقاسٌ في كل وصف على فاعِل صحيح اللام، لعاقل مذكر كـ «بارّ» و «بَرَرة» و «فاجِر» و «فَجَرة» و «كامل» و «كَمَلة»، ويَقِلُّ في غير العاقل كقولهم: غراب ناعق وغربان نَعَقَة. وتقدَّم مثل قوله: «حتى إذا جاء»[1].

قوله: «توفّتْه» قرأ الجمهور: «توفَّتْه» ماضياً بتاء التأنيث لتأنيث الجمع. وقرأ حمزة[2]: «توفَّاه» من غير تاء تأنيث، وهي تحتمل وجهين أظهرهما: أنه ماضٍ وإنما حَذَفَ تاء التأنيث لوجهين، أحدهما: كونه تأنيثاً مجازياً، والثاني: الفصلُ بين الفعل وفاعله بالمفعول. والثاني: أنه مضارع، وأصله: تتوفاه بتاءين، فحذفت إحداهما على خلاف في أيتهما كـ «تَنَزَّلُ» وبابه. وحمزةُ على بابه في إمالة مثل هذه الألف. وقرأ الأعمش: «يتوفَّاه» مضارعاً بياء الغَيْبة، اعتباراً بكونه مؤنثاً مجازياً أو للفصل، فهي كقراءة حمزة في الوجه الأول من حيث تذكيرُ الفعل، وكقراءته في الوجه الثاني من حيث إنه أتى به مضارعاً. وقال أبو البقاء[3]: «وقرىء شاذاً: «تتوفَّاه» على الاستقبال ولم يذكر بياء ولا تاء.

قوله: «وهم لا يُفَرِّطون» هذه الجملة تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها حال من «رسلنا». والثاني: أنها استئنافية سيقت للإِخبار عنهم بهذه الصفة، والجمهور على التشديد في «يُفَرِّطون» ومعناه لا يُقَصِّرون. وقرأ[4] عمرو بن

---

(١) في الآية ٣٢ من المائدة.

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ والحجة ٢٥٤؛ والكشف ١/٤٣٥؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والبحر ٤/١٢٨.

(٣) الإملاء ١/٢٤٥.

(٤) انظر: المحتسب ١/٢٢٣؛ البحر ٤/١٤٨.

عبيد والأعرج: «يُفْرِطون» مخففاً من أفرط، وفيها تأويلان أحدهما: أنها بمعنىٰ لا يجاوزون الحدَّ فيما أُمِروا به. قال الزمخشري[1]: «فالتفريط: التواني والتأخير عن الحدِّ، والإفراط: مجاوزة الحدِّ أي: لا يُنْقصون ممَّا أمروا به ولا يَزيدون». والثاني: أن معناه لا يتقدمون على أمر الله، وهذا يحتاج إلى نَقْلِ أنَّ أفرط بمعنىٰ فَرَّط أي تَقَدَّم. وقال الجاحظ قريباً من هذا فإنه قال: «معنى لا يُفْرِطون: لا يَدَعون أحداً يفرُط عنهم أي: يَسْبقهم ويفوتهم». وقال أبو البقاء[2]: «ويُقرأ بالتخفيف أي: لا يزيدون على ما أُمِروا به»، وهو قريب مِمَّا تقدم.

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿مولاهم الحقُّ﴾**: صفتان لله. وقرأ[3] الحسن والأعمش: «الحقَّ» نصباً، وفيه تأويلان، أظهرهما: أنه نعت مقطوع. والثاني: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي: رَدُّوا الردَّ الحقَّ لا الباطل. وقرىء: «رِدُّوا» بكسر الراء، وتقدَّم تخريجها مستوفى[4]. والضمير في «مولاهم» فيه ثلاثة أوجه، أظهرهما: أنه للعباد في قوله «فوق عباده» فقوله: «ويرسل عليكم» التفاتٌ، إذ الأصل: ويرسل عليهم. وفائدة هذا الالتفات التنبيهُ والإيقاظ. والثاني: أنه يعود على الملائكة المعنيِّين بقوله: «رسلنا»، يعني أنهم يموتون كما يموت بنو آدم ويُـرَدُّون إلى ربهم. والثالث: أنه يعود على «أحد» في قوله: «جاء أحدَكم الموتُ» إذ المراد به الجمع لا الإفراد.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿قل مَنْ يُنَجِّيكم﴾**: قرأ السبعة هذه مشددة، «قل الله ينجيكم»[5]: قرأها الكوفيون وهشام بن عمار عن ابن عامر مشددة

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٥.

(٢) الإملاء ١/ ٢٤٥.

(٣) البحر ٤/ ١٤٩؛ الشواذ ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٩١ من النساء.

(٥) الآية ٦٤ من الأنعام.

كالأولى، وقرأ الثِّنتين بالتخفيف من «أنجىٰ» حميدُ بن قيس ويعقوب وعلي بن نصر عن أبـي عمرو، وتحصَّل من ذلك أن الكوفيين وهشاماً يثقِّلون في الموضعين وأن حميداً ومَنْ معه يُخَففون فيهما، وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وابن ذكوان عن ابن عامر يُثَقِّلون الأولىٰ ويُخَفِّفون الثانية، والقراءاتُ واضحة فإنها من نجَّىٰ وأَنْجىٰ، فالتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية، فالكوفيون وهشام التزموا التعدية بالتضعيف، وحميد وجماعته التزموها بالهمزة، والباقون جمعوا بين التعديتين جمعاً بين اللغتين كقوله تعالىٰ: «فَمَهِّلِ الكـافرين أَمْهِلْهُمْ رويداً»[١]. والاستفهام للتقرير والتوبيخ، وفي الكلام حذف مضاف أي: مِنْ مَهالِك ظلمات أو من مخاوفها، والظلمات كناية عن الشدائد / . [٣٢٢/أ]

قوله: «تَدْعُونه» في محل نصب على الحال: إمَّا من مفعول «ينجيكم» وهو الظاهر، أي: يُنَجيكم داعين إياه، وإمَّـا من فاعله أي: مَـدْعُوَّاً مِنْ جهتكم.

قوله: «تَضَرُّعاً وخُفْيَة» يجوز فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال أي: تَدْعُونه متضرِّعين ومُخْفِين. والثاني: أنهما مصدران من معنىٰ العامل لا من لفظه كقوله: قَعَدْتُ جلوساً. وقرأ الجمهور[٢]: «خُفْية» بضم الخاء. وقرأ أبو بكر بكسرها وهما لغتان كالعُدوة والعِدوة[٣]، والأُسوة والإِسوة. وقرأ الأعمش: «وخيفة» كالتي في الأعراف[٤] وهي من الخوف، قُلِبَتْ الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا ما يأباه «تضرُّعاً» من المعنىٰ.

---

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ النشر ٢/٢٥٠؛ الكشف ١/٤٣٥؛ والحجة ٢٥٥؛ والبحر ٤/١٥٠.

(٣) العدوة: المكان المرتفع.

(٤) الآية ٢٠٥: «واذكر ربك في نفسك تَضَرُّعاً وخيفة».

قوله: «لَئِنْ أَنْجَيْتنا» الظاهر أن هذه الجملةَ القسمية تفسير للدعاء قبلها، ويجوز أن تكون منصوبةَ المحلِّ على إضمار القول، ويكون ذلك القول في محل نصب على الحال من فاعل «تَدْعُونه» أي: تدعونه قائلين ذلك، وقد عرفت ممَّا تقدَّم غيرَ مرة كيفيةَ اجتماع الشرط والقسم. وقرأ الكوفيون[1]: «أَنْجانا» بلفظ الغيبة مراعاةً لقوله: «تَدْعونه»، والباقون: «أَنْجَيْتنا» بالخطاب حكايةً لخطابهم في حالة الدعاء، وقد قرأ كلٌّ بما رُسِم في مصحفه، فإنَّ في مصاحف الكوفة: «أنجانا»، وفي غيرِها: «أَنْجَيْتنا».

قوله: «مِنْ هذه» متعلِّقٌ بالفعل قبله، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«هذه» إشارةٌ إلى الظلمات؛ لأنها تجري مَجْرىٰ المؤنثة الواحدة، وكذلك في «منها» تعود على الظلمات لِما تقدم.

آ. **(٦٤) وقوله: ﴿ومن كل كَرْب﴾**: عطف على الضمير المجرور بإعادة حرف الجر وهو واجبٌ عند البصريين وقد تقدم.

آ. **(٦٥) قوله: «عذاباً مِنْ فوقكم»**: يجوز أن يكون الظرف متعلقاً بـ«نبعث»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لـ«عذاباً» أي: عذاباً كائناً من هاتين الجهتين.

قوله: «أويَلْبِسَكم» عطف على «يَبْعَث». والجمهور على فتح الياء من «يَلْبسكم» وفيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى يخلطكم فِرَقاً مختلفين على أهواء شتى، كل فرقةمشايعة لإمام، ومعنى خَلْطِهم إنشابُ القتال بينهم فيختلطوا[2] في ملاحم القتال، كقول الحماسي[3]:

---

(١) انظر: السبعة ٢٥٩؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ البحر ٤/١٥٠؛ والكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) كذا بتقدير أَنْ مضمرة، فيعطف على «إنشاب» لأنه خالص من تأويل الفعل.

(٣) تقدم الأول برقم ٤١٦.

١٩٤١ـ وكتيبـةٍ لَبَّسْتُهـا بكـتيبـةٍ حتى إذا التبسَتْ نَفَضْتُ لها يدي
فَتَرَكْتُهمْ تَقِصُ الرماحُ ظهورَهم مـا بين مُنْعَفِـرٍ وآخـرَ مُسْنَـدِ

وهذه عبارة الزمخشري[١]، فجعله من اللَّبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدِّي «يلبس» إلى المفعول. و«شيعاً» نصب على الحال. وهي جمع شِيْعة كسِدْرة[٢] وسِدَر. وقيل: «شيعاً» منصوب على المصدر مـن معنى الفعل الأول أي: إنه مصدر على غير الصدر كقعدت جلوساً. قال الشيخ[٣]: «ويحتاج في جعله مصدراً إلى نَقْلٍ من اللغة»، ويجوز على هذا أيضاً أن يكونَ حالاً كأتيته ركضاً أي: راكضاً أو ذا ركض. وقال أبو البقاء[٤]: «والجمهور على فتح الياء أي: يلبس عليكم أموركم، فحذف حرف الجر والمفعول، والأجودُ أن يكون التقدير: أو يلبس أموركم، فحُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه»، وهذا كلُّه لا حاجةَ إليه لِما عَرَفْتَ من كلام الزمخشري.

وقرأ[٥] أبو عبدالله المدني: «يُلبسكم» بضم الياء من «ألبس» رباعياً، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: أويلبسكم الفتنة. و«شيعاً» على هـذا حال أي: يُلْبِسكم الفتنـة في حال تفـرُّقكم وشتاتكم. والثاني: أن يكون «شِيَعاً» هو المفعولُ الثاني كأنه جعل الناسَ يلبسون بعضَهم مجازاً كقوله[٦]:

١٩٤٢ـ لَبِسْـتُ أنـاسـاً فـأَفْنَيْتُـهمْ وأَفْنَيْتُ بعـد أُنـاسٍ أُنـاسـا

---

(١) الكشاف ٢/٢٦.
(٢) السدرة: ضرب من الشجر.
(٣) البحر ٤/١٥١.
(٤) الإملاء ١/٢٤٦.
(٥) انظر: البحر ٤/١٥١ وهو أبان بن عثمان، وتقدمت ترجمته.
(٦) تقدم برقم ٨٦١.

والشيعة: مَنْ يتقوَّى بهم الإنسان، والجمع: «شِيَع» كما تقدم، وأشياع كذا قاله الراغب[1]، والظاهر أن أشياعاً جمع شِيَع كعِنَب وأعناب وضِلَع وأضلاع، وشِيَع جمع شِيْعة، فهو جمع الجمع.

قــوله: «ويُذِيْقَ» نسق على «يَبْعَث» والإذاقة: استعارة، وهي فاشية: «ذوقوا مَسَّ سقر»[2] «ذق إنك»[3] «فذوقوا العذاب»[4]، وقال[5]:

١٩٤٣ـ أَذَقْناهُمْ كؤوسَ الموت صِرْفاً   وذاقــوا من أَسِنَّتنــا كؤوســا

وقرأ الأعمش: «ونذيق» بنون العظمة، وهو التفاتٌ فائدتُه تعظيم الأمر والتحذير من سطوته.

آ. (٦٦) قوله: ﴿وكذَّب به﴾: الهاء في «به» تعود على العذاب المتقدم في قوله «عذاباً مِنْ فوقكم» قاله الزمخشري[6]، وقيل: تعود على القرآن، وقيل: تعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة. وقيل: على النبـي صلى الله عليه وسلم، وهذا بعيدٌ / لأنه خوطب بالكاف عَقِيبَه، [٣٢٢/ب]
فلو كان كذلك لقال: وكذَّب به قومك، وادِّعاء الالتفات فيه أبعدُ. وقيل: لا بد من حذف صفة هنا أي: وكذَّب به قومك المعاندون، أو الكافرون، لأن قومه كلهم لم يكذِّبوه كقوله: «إنه ليس مِنْ أهلك»[7]، أي: الناجين. وحَذْفُ الصفة وبقاءُ الموصوف قليل جداً بخلاف العكس. وقرأ ابن أبـي عبلة[8]:

---

(١) المفردات ٢٧١.
(٢) الآية ٤٨ من الذاريات.
(٣) الآية ٤٩ من الدخان.
(٤) الآية ٣٠ من الأنعام.
(٥) لم أهتد إلى قــائله، وهو في البحر ٤/١٥١.
(٦) الكشاف ٢/٢٦.
(٧) الآية ٤٦ من هود.
(٨) انظر: البحر ٤/١٥٢.

«وكذَّبَتْ» بتاء التأنيث، كقوله تعالىٰ: «كذبَتْ قومُ نـوح»[1] «كذَّبَتْ قـوم لوط»[2] باعتبار الجماعة.

قوله: «وهـو الحقُّ» في هذه الجملةِ وجهـان، الظاهـر منهما: أنهـا استئناف، والثاني: أنها حال من الهاء في «به» أي: كذَّبوا به في حال كونه حقاً،وهو أعظم في القبح.

قوله: «عليكم» متعلق بما بعده وهو توكيد، وقدَّم لأجل الفواصـل، ويجوز أن يكون حالاً من قوله «بوكيل»؛ لأنه لو تأخر لجاز أن يكون صفةًله، وهذا عند مَنْ يُجيز تقديمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو اختيار جماعة، وأنشدوا عليه[3]:

١٩٤٤ـ غـافـلاً تُعْـرَضُ المَنِيَّـةُ للمَـرْ ءِ فيُـدْعَى ولات حين إبـاءُ

فقدَّم «غافلاً» على صاحبها وهو «المرء» وعلى عاملهاوهو«تُعرض»فهذا أَوْلى .ومنه[4]:

١٩٤٥ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً إليَّ حبيبـاً إنهـا لحبيبُ

أي: إليَّ هيمان صادِياً،، ومثله[5]:

١٩٤٦ـ فـإن يـك أذوادٌ أُصِـبْـنَ ونـسـوةٌ
فَلَنْ يـذهبـوا فَـرْغـاً بقتـل حبـالِ

---

(١) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٢) الآية ٣٣ من القمر.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني ١٦١/٣؛ والأشموني ١٧٧/٢.

(٤) البيت لعروة بن حزام وهو في ديوانه ٥؛ والعيني ١٥٦/٣؛ والخزانة ٥٣٣/١؛ ونسبه العيني إلى كثير عزة.

(٥) تقدم برقم ٤٠٦.

«فرغاً» حال من «بقتل» و«حبال» بالمهملة اسم رجل، مع أن حرف الجر هنا زائد فجوازه أولى من ما ذكرنا.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿لكلِّ نبأ مستقرٌّ﴾**: يجوز رفع «نبأ» بالابتدائية وخبرُه الجارُّ قبله، وبالفاعلية عند الأخفش بالجار قبله، ويجوز أن يكونَ «مستقر» اسمَ مصدرٍ أي استقرار، أو مكان أو زمان.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿وإذا رأيْتَ﴾**: «إذا» منصوب بجوابها وهو «فأعرضْ» أي: أعرضْ عنهم في هذا الوقت، و«رأيت» هنا تحتمل أن تكون البصَرية وهو الظاهر ولذلك تعدَّت لواحد. قال الشيخ[1]: «ولا بد من تقدير حالٍ محذوفة أي: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا وهم خائضون فيها، أي: وإذا رأيتهم ملتبسين بالخوض فيها» انتهى. قلت: ولا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ قوله «يخوضون» مضارع والراجح حـاليَّتُه، وأيضـاً فإن «الـذين يخوضون» في قوة الخائضين، واسم الفاعل حقيقةٌ في الحال بلا خلاف، فيُحمل هذا على حقيقته، فيُستغنى عن حذف هذه الحال التي قَدَّرها وهي حال مؤكدة. ويحتمل أن تكون عِلْميَّة، وضعَّفه الشيخ[2] بأنه يلزم منه حَذْفُ المفعول الثاني، وحذفه: إمَّا اقتصارٌ وإمَّا اختصار، فإن كان الأول فممنوعٌ اتفاقاً، وإن كان الثاني فالصحيح المنع حتى منع ذلك بعض النحويين.

قوله: «غيره» الهاء فيها وجهان، أحدهما: أنه تعود على الآيات، وعاد مفرداً مذكراً؛ لأن الآيات في معنى الحديث والقرآن. وقيل: إنها تعود على الخوض أي: المدلول عليه بالفعل كقوله[3]:

١٩٤٧ـ إذا نُهِي السَّفيـهُ جـرىٰ إليـه ... وخـالف والسفيهُ إلى خـلافِ

أي: جرى إلى السَّفه، دل عليه الصفة كما دل الفعل على مصدره أي:

---

(١) البحر ٤/١٥٢.

(٢) البحر ٤/١٥٢. (٣) تقدم برقم ١٣٨٧.

حتى يخوضوا في حديث غيرِ الخوض.

قوله: «يُنْسِيَنَّكَ» قراءة العامة: «يُنْسِيَنَّك» بتخفيف السين من «أنساه» كقوله: «وما أنسانيه إلا الشيطان»[1] «فأنساه الشيطان»[2]. وقرأ ابن عامر[3] بتشديدها مِنْ «نَسَّاه» والتعدّي جاء في هذا الفعلِ بالهمزة مرةً وبالتضعيف أخرىٰ كما تقدم في أنجى ونجّى، وأمهل ومهَّل. والمفعول الثاني محذوف في القراءتين، تقديره: وإمَّا يُنْسِيَنَّك الشيطان الذكرَ أو الحق. والأحسنُ أن تقدِّر ما يليق بالمعنى أي: وإمَّا يُنْسِيَنَّك الشيطان ما أُمِرْت به من تَرْك مجالسة الخائضين بعد تذكيرك فلا تقعد بعد ذلك معهم، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم، وجاء الشرط الأول بـ«إذا»؛ لأنَّ خوضهم في الآيات محقق، وفي الشرط الثاني بـ«إنْ»؛ لأنَّ إنساءَ الشيطان له ليس أمراً محققاً بل قد يقع وقد لا يقع وهو معصومٌ منه.

ولم يَجِىءْ مصدرٌ على فِعْلى غيرُ «ذكرىٰ». وقال ابن عطية[4]: «وإمَّا» شرط، ويلزمُها في الأغلب النون الثقيلة، وقد لا تلزم، كقوله[5]:

١٩٤٨ـ إمَّا يُصِبْكَ عدوٌّ في مُنَاوَأَةٍ ....

وهذا الذي ذكره مِنْ لزوم التوكيد هومذهب الزجاج، والناس على خلافه وأنشدوا ما أنشده ابن عطية وأبياتاً أُخَرَ ذكرتها في «شرح التسهيل» كقوله[6]:

---

(١) الآية ٦٣ من الكهف.

(٢) الآية ٤٢ من يوسف.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٠؛ الكشف ١/٤٣٦؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والبحر ٤/١٥٣.

(٤) المحرر ٦/٧٣.

(٥) لم أهتد إلى قائله وعجزه: يوماً فقد كنت تستعلي وتنتصر

وهو في القرطبي ٧/١٣؛ والبحر ٤/١٥٣.

(٦) تقدم برقم ٣٩٢.

١٩٤٩ـ إمَّـا تَـرَيْني اليـومَ أمَّ حَمْـزِ

[٣٢٣/أ] / على أني قد ضممت كثيراً من أطراف هذه المسألة في أوائل البقرة، إلا أن أحداً لم يقل يلزم توكيده بالثقيلة دون الخفيفة، وإن كان ظاهر عبارة أبي محمد ذلك.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿وما على الذين﴾**: يجوز أن تقدِّر «ما» حجازية فيكون «من شيء» اسمَها، و«من» مزيدة فيه لتأكيد الاستغراق، و«على الذين يتقون» خبرها عند مَنْ يُجيز إعمالَها مقدَّمَةَ الخبر مطلقاً أو يرى ذلك في الظرف وعديله. و«مِنْ حسابهم» حال من «شيء»؛ لأنه لو تأخر لكان صفة له، ويجوز أن تكون مهملةً: إمَّا على لغة تميم وإمَّا على لغة الحجاز لفواتِ شرطٍ وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً، وتحقيق ذلك ممَّا تقدم في قوله: «ما عليك من حسابهم من شيء»(١).

قوله: «ولكنْ ذكرىٰ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر بفعلٍ مضمر، فقدَّره بعضهم أمراً أي: ولكن ذكِّروهم ذكرىٰ، وبعضهم قدَّره خبراً أي: ولكن يذكرونهم ذكرىٰ. الثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف أي: ولكن عليهم ذكرىٰ، أو عليكم ذكرىٰ أي: تذكيرهم. الثالث: أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو ذكرىٰ أي: النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرىٰ. الرابع: أنه عطف على موضع «شيء» المجرور بـ«مِنْ» أي: ما على المتَّقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرىٰ، فيكون من عطف المفردات، وأما على الأوجه السابقة فمن عطف الجمل، وقد رَدَّ الزمخشري هذا الوجهَ الرابعَ، وردَّه عليه الشيخ، فلا بد من إيراد قولهما. قال أبو القاسم(٢): «ولا يجوز أن

---

(١) الآية ٥٢ من الأنعام.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٧.

يكون عطفاً على محل «من شيء» كقولك: «ما في الدار من أحد ولكن زيد» لأن قوله «من حسابهم» يأبـىٰ ذلك.

قال الشيخ(١): «كأنه تخيَّـل أن في العطف يلزم القيـد الذي في المعطوف عليه وهو «من حسابهم» فهو قيد في «شيء»، فلا يجوز عنده أن يكون من عطف المفردات عطفاً على «من شيء» على الموضع؛ لأنه يصير التقديـر عنده: ولكن ذكرى من حسابهم، وليس المعنىٰ على هذا، وهذا الذي تخيَّله ليس بشيء، لا يلزم في العطف بـ «ولكن» ما ذكر، تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجلُ صدق، وما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش، وما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل، فعلى هذا الذي قَرَّرناه يجوز أن يكون من عطف الجمل كما تقدَّم، وأن يكون من عطف المفردات، والعطف بالواو، و «لكن» جيء بها للاستدراك».

قلت: قوله «تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق» إلى آخر الأمثلة التي ذكرَها لا يَرُدُّ على الزمخشري؛ لأنَّ الزمخشري وغيرَه من أهل اللسان والأصوليين يقولون: إن العطف ظاهر في التشريك، فإن كان في المعطوف عليه قيدٌ فالظاهر تقيُّد المعطوف بذلك القيد، إلا أن تجيء قرينةٌ صارفة فيُحال الأمر عليها. فإذا قلت: ضربت زيداً يوم الجمعة وعمـراً، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة فإن قلت: «وعمرا يوم السبت» لم يشاركه في قيده، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول أي: لم يؤت مع المعطوف بقرينةٍ تُخْرِجه؛ فالظاهر مشاركته للأول في قيده، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري. وأمَّـا الأمثلةُ التي أوردها فالمعطوف مقيد بغير القيد الذي قُيِّد به الأول، وإنما كان ينبغي أن يأتي بأمثلةٍ هكذا فيقول: ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة، وما عندنا رجل من تميم ولكن

---

(١) البحر ١٥٤/٤.

صبيٌّ، فالظاهر من هذا أن المعنى: ولكنْ امرأة سوء، ولكن صبي من قريش، وقول الزمخشري «عطفاً على محل «من شيء»»، ولم يقل عطفاً على لفظه لفائدة حسنة يَعْسُر معرفتها: وهو أن «لكن» حرف إيجاب، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ «مِنْ» لفظاً لزم زيادة «من» في الواجب، وجمهورُ البصريين على عدم زيادتها فيه، ويدلُّ على اعتبار الإيجاب في «لكن» أنهم إذا عطفوا بعد خبر ما الحجازية، أبطلوا النصب؛ لأنها لا تعمل في المنتقض النفي، و «بل» كـ «لكن» فيما ذكرت لك.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا دينهم لعباً ولهواً﴾**: «اتخذوا» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها متعدية لواحد على أنها بمعنى اكتسبوا وعملوا، و «لهواً ولعباً» على هذا مفعول من أجله أي: اكتسبوه لأجل اللهو واللعب. والثاني: أنها المتعدية إلى اثنين أوَّلُهما «دينهم» وثانيهما «لعباً ولهواً». قال الشيخ(١): «ويظهر من بعض كلام الزمخشري وكلام ابن عطية(٢) أن «لعباً ولهواً» هو المفعول الأول، و «دينهم» هو المفعول الثاني. قال الزمخشري(٣): [٣٢٣/ب] «أي: دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لعباً / ولهواً، وذلك أن عبادتهم وما كانوا عليه من تبحير البحائر وتسويب السوائب من باب اللهو واللعب واتِّباع هوى النفس وما هو من جنس الهَزْل لا الجد، أو اتخذوا ما هو لعبٌ ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم، أو اتخذوا دينهم الذي كُلِّفوه وهو دين الإسلام لَعِباً ولهواً حيث سخروا به قال: «فظاهرُ تقديرِه الثاني يدلُّ على ما ذكرنا».

وقال ابن عطية(٤): «وأضاف الدين إليهم على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً، ويحتمل أن يكون المعنى: اتخذوا دينهم الذي كان ينبغي لهم لعباً

(١) البحر ٤/١٥٤ ـ ١٥٥.
(٢) المحرر ٦/٧٥.
(٣) الكشاف ٢/٢٧.
(٤) المحرر ٦/٧٥.

ولهواً، فتفسيره الأول هو ما ذكرناه عنه» انتهى. قلت: وهذا الذي ذكراه إنما ذكراه تفسيرَ معنى لا إعراب، وكيف يَجْعلان النكرةَ مفعولاً أولَ والمعرفةَ مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك، مع أنهما من أكابر أهل هـذا الشأن، وانظر كيف أبرزا ما جعلاه مفعولاً أولَ معرفةً وما جعلاه ثانياً نكرة في تركيب كلامهما ليَخِدوا(١) على كلام العرب فكيف يُظَنُّ بهما أن يجعلا النكرة محدَّثاً عنها والمعرفة حديثاً في كلام الله تعالى؟

وقوله: «وذَكِّرْ به» أي بالقرآن، يدلُّ له قوله: فذكِّر بالقرآن مَنْ يخاف وعيد»(٢) وقيل: يعود على حسابهم. وقيل: على الذين. وقيل: هذا ضميرٌ يُفَسِّره ما بعده وسيأتي إيضاحُه.

وقوله: «وغرَّتهم الحياة» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها مستأنفةٌ. والثاني: أنها عطفٌ على صلةِ الذين أي: الذين اتخذوا وغَرَّتْهُم. وقد تقدم معنى الغرور في آخر آل عمران(٣). وقيل هنا: غَرَّتهم من «الغَرّ» بفتح العين أي: ملأت أفواههم وأشبعتهم، وعليه قول الشاعر(٤):

١٩٥٠ـ ولمَّا التَقَيْنا بالحُلَيْبَةِ غَرَّني   بمعروفِهِ حتى خرجْتُ أفوقُ

قوله: «أن تُبْسَلَ» في هذا وجهان، المشهور ـ بل الإجماع ـ على أنه مفعول من أجله وتقديره: مخافة أن تُبْسَل، أوكراهة أن تُبْسَلَ، أو أن لا تبسل. والثاني: قال الشيخ(٥): ـ بعد أن نقل الاتفاق على المفعول من أجله ـ «ويجوز عندي أن يكون في موضع جرٍّ على البدل من الضمير،

---

(١) الوخد: ضرب من المشي يتصف بسعة الخطو.
(٢) الآية ٤٥ من سورة ق.
(٣) الآية ١٨٥ من آل عمران.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/١٥٥؛ والمحرر ٦/٧٥.
(٥) البحر ٤/١٥٥.

والضميرُ مفسَّرٌ بالبدل، ويُضْمر الإبسالُ لما في الإضمار من التفخيم، كما أضمروا ضمير الأمر والشأن، والتقدير: وذكِّرْ بارتهان النفوس وحبسها بما كسبت كما قالوا: «اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، وقد أجاز ذلك سيبويه[1] قال: «فإن قلت: «ضربت وضربوني قومك» نصبت، إلا في قول مَنْ قال: أكلوني البراغيث، أو تحملُه على البدل من المضمر. وقال أيضاً: «فإن قلتَ: «ضربني وضربتُهم قومُك» رَفَعْتَ على التقديم والتأخير، إلا أن تَجْعَلَ ههنا البدل كما جعلته في الرفع» انتهى. وقد روي قوله[2]:

١٩٥١ـ .... فاستاكَتْ به عُودِ إسْحِلِ

بجر «عُود» على البدل من الضمير. قلت: أمَّا تفسيرُ الضميرِ غيرِ المرفوع بالبدل فهو قول الأخفش وأنشد عليه هذا العجز وأوله:

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ
تُنُخِّلَ فاستاكَتْ به عودِ إسحلِ

والبيت لطُفَيل الغَنَويّ، يُروىٰ برَفْع «عود»، وهذا هو المشهور عند النحاة، ورفعُهُ على إعمالِ الأولِ وهو «تُنُخِّل» وإهمال الثاني وهو «فاستاكَتْ» فأعطاه ضميرَه، ولو أَعْمَلَه لقال: «فاستاكَتْ بعود إسحل»، ولا يمكن لانكسار البيت، والروايةُ الأخرىٰ التي استشهد بها ضعيفةٌ جداً لا يعرفها أكثر المُعْربين، ولو استشهد بما لا خلاف فيه كقوله[3]:

١٩٥٢ـ على حالةٍ لو أن في القوم حاتِماً
على جوده لضَنَّ بالماء حاتمِ

(١) الكتاب ١/٣٩.
(٢) هو لطفيل الغنوي، ديوانه ٣٧، وينسب أيضاً لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٤٩٠؛ والكتاب ١/٤٠؛ وابن يعيش ١/٧٨؛ والعيني ٣/٢٢؛ والهمع ١/٦٦؛ والدرر ١/٤٦.
(٣) تقدم برقم ٥٩٦.

بجرِّ «حاتم» بدلاً من الهاء في «بجوده» والقوافي مجرورة لكان أَوْلَى.

والإبسال: الارتهان، ويقال: أَبْسَلْتُ ولدي وأهلي أي ارْتَهَنْتُهُمْ قال[1]:

١٩٥٣ـ وإبسالي بَنِيَّ بغير جُرْمٍ بَعَوْناه ولا بدمٍ مُراق

بَعَوْنا: جَنَيْنا، والبَعْوُ: الجناية. وقيل: الإبسال: أن يُسْلِمَ الرجل نفسه للهلكة.

وقال الراغب[2]: «البَسْلُ: ضَمُّ الشيء ومَنْعُه، ولتضمُّنِه معنىٰ الضمِّ استُعير لتقطُّب الوجه فقيل: هو باسل ومُبْتَسِلُ الوجه، ولتضمينه معنىٰ المنع قيل للمُحَرَّم والمرتَهَن: بَسْلٌ». ثم قال: «والفرقُ بين الحرام والبَسْل أنَّ الحرامَ عامٌّ فيما كان ممنوعاً منه بالقهر والحكم، والبَسْلُ هو الممنوع بالقهر، وقيل للشجاعة بسالة: إمَّا لِما يُوْصَفُ به الشجاع من عُبوسٍ وجهه أو لكونه / مُحَرَّماً على أقرانه أو لأنه يمنع ما في حوزته وما تحت يده من أعدائه، [٣٢٤/أ] والبُسْلَةُ أجرة الراقي، مأخوذة من قول الراقي: أَبْسَلْتُ زيداً أي: جَعَلْتُه محرَّماً على الشيطان أو جَعَلْتُه شجاعاً قوياً على مدافعته[3]، وبَسَل في معنى أَجَلْ وبَسْ» أي: فيكون حرفَ جواب كأجل، واسمَ فعل بمعنى اكتف كـ «بس».

وقوله: «بما» متعلِّقٌ بـ «تُبْسَل» أي بسبب، و «ما» مصدرية أو بمعنى الذي، أو نكرة، وأمرها واضح.

قوله: «ليس لها» هذه الجملة فيها ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنها مستأنفةٌ سِيقَتْ للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل رفع صفة لـ «نفس» والثالث: أنها في محل نصب حالاً من الضمير في «كسبت».

---

(١) البيت لعوف بن الأحوص وهو في معاني القرآن للزجاج ٢٨٧/٢؛ واللسان: بعا؛ والبحر ١٤٤/٤؛ والكشاف ٢٧/٢؛ والقرطبي ١٦/٧.

(٢) المفردات ٤٦.

(٣) أي: مدافعة الشيطان.

قوله: «مِنْ دون» في «مِنْ» وجهان، أظهرهما: أنها لابتداء الغاية، والثاني: أنها زائدةٌ، نقله ابن عطية[1]، وليس بشيء؛ وإذا كانت لابتداء الغاية ففي ما يتعلَّق به وجهان، أحدهما: أنها حال مِنْ «وليّ» لأنها لو تأخَّرَتْ لكانَتْ صفةً له، فتتعلَّقُ بمحذوف هو حال. والثاني: أنها خبر «ليس» فتتعلق بمحذوف أيضاً هو خبر لـ «ليس»، وعلى هذا فيكون «لها» متعلقاً بمحذوف على البيان. وقد مرَّ نظائره، و«مِنْ دون الله» فيه حذفُ مضافٍ أي: من دون عذابِهِ وجزائه.

قوله: «كلَّ عَدْل» منصوبٌ على المصدرية لأنَّ «كل» بحسب ما تُضاف إليه، هذا هو المشهور، ويجوز نصبُه على المفعول به أي: وإن تَفْدِ يداها كلَّ ما تَفْدِي به لا يُّؤخَذُ، فالضميرُ في «لا يُّؤخَذُ» على الأول: قال الشيخ[2]: «عائد على المعدول به المفهوم من سياق الكلام، ولا يعود إلى المصدر، لأنه لا يُسْنَدُ إليه الأخذ، وأمَّا في «ولا يُّؤخَذُ منها عَدْلٌ»[3] فمعنىٰ المَفْدِيِّ به فيصح» انتهى. أي: إنه إنما أَسْنَدَ الأخْذَ إلى العدل صريحاً في البقرة، لأنه ليس المرادُ المصدرَ بل الشيءُ المَفْدِيُّ به، وعلى الثاني يعود على «كل عدل» لأنه ليس مصدراً فهو كآية البقرة.

قوله: «أولئك الذين أُبْسِلوا» يجوز أن يكون «الـذين» خبراً و«لهم شراب» خبراً ثانياً، وأن يكون «لهم شراب» حالاً: إمَّا من الضمير في «أُبْسلوا»، وإمَّا من الموصول نفسه، و«شرابٌ» فاعل لاعتماد الجارِّ قبله على ذي الحال، ويجوز أن يكون «لهم شراب» مستأنفاً فهذه ثلاثة أوجه في «لهم شراب». ويجوز أن يكون «الذين» بدلاً من «أولئك» أو نعتاً لهم فيتعيَّنُ أن تكون الجملة من «لهم شرابٌ» خبراً للمبتدأ، فتحصَّل في الموصول أيضاً ثلاثة

(١) المحرر ٦/٧٦.
(٢) البحر ٤/١٥٦.
(٣) الآية ٤٨ من البقرة.

أوجه: كونه خبراً أو بدلاً أو نعتاً، فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه في هذه الآية.

و «شراب» يجوز رفعُه مِنْ وجهين: الابتدائية والفاعلية عند الأخفش، وعند سيبويه[1] أيضاً على أن يكون «لهم» هو خبر المبتدأ أو حالاً حيث جعلناه حالاً، و «شراب» مرتفعٌ به لاعتماده على ما تقدَّم، و «من حميمٍ» صفةٌ لـ «شراب» فهو في محلّ رفع ويتعلق بمحذوف.

و «شراب» فَعَال بمعنى مَفْعول، وفَعال بمعنى مفعول كطعام بمعنى مطعوم وشراب بمعنى مشروب لا ينقاس لا يقال: أَكال بمعنى مأكول، ولا ضَراب بمعنى مضروب. والإشارة بـ «ذلك» في قول الزمخشري[2] والحوفي إلى الذين اتخذوا، فلذلك أتى بصيغة الجمع، وفي قول ابن عطية[3] وأبي البقاء[4] إلى الحبس المفهوم من قوله «أن تُبْسَلَ نَفْسٌ» إذ المرادُ به عمومُ الأنفسِ فلذلك أُشير إليه بالجمع.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿أندعو﴾**: استفهام توبيخ وإنكار، والجملة في محل نصب بالقول، و «ما» مفعولةٌ بـ «ندعو» وهي موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة، و «مِنْ دونِ الله» متعلِّقٌ بـ «ندعو» قال أبو البقاء[5]: «ولا يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «يَنْفَعنا» ولا معمولاً لـ «ينفعنا» لتقدُّمِه على «ما» والصلةُ والصفةُ لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف». قوله «من الضمير في يَنْفعنا» يعني به المرفوعَ العائدَ على «ما» وقوله: «لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف» يعني أن «ما» لا تخرج عن هذين القسمين، ولكن يجوز أن يكون «من دون» حالاً من «ما» نفسها على قوله، إذ لم يجعل المانعَ

(١) لم أجد في الكتاب نصاً يفيد ذلك.
(٢) الكشاف ٢/٢٨.
(٣) المحرر ٦/٧٧.
(٤) الإملاء ١/٢٤٧.
(٥) الإملاء ١/٢٤٧.

من جَعْلِه حالاً من ضميره الذي في «ينفعنا» إلا صناعياً لا معنوياً، ولا فرق بين
[٣٢٤/ب] الظاهر / وضميره بمعنى أنه إذا جاز أن يكون حالاً من ظاهر جاز أن يكون حالاً من ضميره، إلا أن يمنع مانع.

قوله: «ونُرَدُّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه نسقٌ على «ندعو» فهو داخلٌ في حيِّز الاستفهام المتسلط عليه القول. والثاني: أنه حال على إضمار مبتدأ أي: ونحن نُرَدُّ. قال الشيخ[١] بعد نقله عن أبي البقاء: «وهو ضعيفٌ لإضمار المبتدأ، ولأنها تكون حالاً مؤكدة» وفي كونها مؤكِّدةً نظـر، لأنَّ المؤكِّدةَ، ما فُهِم معناها من الأول وكأنه يقول مِنْ لازم الدعاء «من دون الله» الارتداد على العَقِب.

قوله: «علىٰ أعقابنا» فيـه وجهان، أحـدهما: أنـه متعلقٌ بـ«نُرَدُّ». والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من مرفوع «نُرَدُّ» أي: نُرَدُّ راجعين علىٰ أَعْقابنا أو منقلبين أو متأخرين، كذا قدَّروه، وهو تفسيرُ معنىٰ، إذ المقـدَّر في مثله كون مطلق، وهذا يحتمل أن يُقال فيه إنه حال مؤكدة، و«بـعـد إذ» متعلق بـ«نُرَدُّ».

قوله: «كالذي اسْتَهْوَتْه» في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه نعت مصدر محذوف أي: نُرَدُّ رَدّاً مثل ردِّ الذين. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من مرفوع «نرد» أي: نُرَدُّ مشبهين الذي استهوته الشياطين، فَمَنْ جوَّز تعدُّدَ الحال جَعَلَها حالاً ثانية إن جعل «على أعقابنا» حالاً، ومَنْ لم يُجَوِّزْ ذلك جَعَلَ هذه الحالَ بدلاً من الحالِ الأولى، أولم يجعل «على أعقابنا» حالاً بل متعلقاً بـ«نُرَدُّ».

والجمهورُ على «اسْتَهْوَتْهُ» بتاء التأنيث. وحمزة[٢] «استهواه» وهو على

(١) البحر ٤/١٥٦؛ والإملاء ١/٢٤٧.
(٢) السبعة ٢٦٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والبحر ٤/١٥٨.

قاعدتِه من الإمالة، والوجهان معروفان ممَّا تقدَّم في: «توفَّتْه رسلنا»[1]. وقرأ أبو عبدالرحمن والأعمش: «استهوَتْه الشيطان» بتأنيث الفعل والشيطان مفردٌ. قال الكسائي: «وهي كذلك في مصحف ابن مسعود». وتوجيهُ هذه القراءة أنها نُؤوِّل المذكر بمؤنث كقولهم: «أتته كتابي فاحتقرها» أي: صحيفتي، وتقدم له نظائر. وقرأ الحسن البصري[2]: «الشياطون» وجعلوها لحناً ولا تصل إلى اللحن، إلا أنهـا لُغَيَّةٌ رديئةٌ، سُمِع: حول بستان فلانٍ بساتون، وله سَلاطون، ويحكى أنه لمَّا حُكِيَتْ قراءة الحسن لحَّنه بعضهم، فقال الفراء: «أَيْ والله يُلحِّنون الشيخ، ويستشهدون بقول رؤبة»، ولعمري لقد صدق الفراء في إنكار ذلـك. والمراد بالذي الجنس، ويحتمل أن يُراد به الواحدُ الفذُّ.

قوله: «في الأرض» فيه أربعةُ أوجـه، أحدهـا: أنه متعلقٌ بقـوله: «استهوته». الثاني: أنه حال من مفعول «استهوته». الثالث: أنه حال من «حَيْران» الرابع: أنه حال من الضمير المستكنّ في «حيران»، و «حَيْران» حال: إمَّا من هاء «اسْتَهْوَتْه» على أنها بدل من الأولى أو عند مَنْ يُجيز تَعَدُّدها، وإمَّا من «الذي»، وإمَّا من الضمير المستكنِّ في الظرف، وحيران مؤنَّثه حَيْرى، ولذلك لم ينصرف. والفعل حار يحار حَيْرةً وحَيَراناً وحَيْرورة[3].

قوله: «له أصحاب» جملة في محل نصب صفة لحيران، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في حيران وأن تكون مستأنفةً. و «إلى الهدى» متعلِّقٌ بـ «يَدْعُونه». وفي مصحف ابن مسعود وقراءته[4]: «أتينا» بصيغة الماضي، و «إلى الهدى» على هذه القراءة متعلِّقٌ به، وعلى قراءة الجمهورِ: الجملة

---

(١) الآية ٦١ من الأنعام.

(٢) البحر ١٥٨/٤.

(٣) زاد في القاموس: «حَيَراً».

(٤) البحر ١٥٨/٤.

الأمريَّة في محل نصب بقول مضمر أي: يقولون ائتنا، والقول المضمر في محلِّ صفةٍ لأصحاب وكذلك «يدعونه».

قوله: «لِنُسْلِمَ» في هذه اللام أقوال، أحدها: ـ وهو مذهب سيبويه[١] ـ أن هذه اللامَ بعد الإرادة والأمر وشبهِهِما متعلقة بمحذوف على أنه خبر للمبتدأ وذلك المبتدأ هو مصدر من ذلك الفعل المتقدم، فإذا قلت: أردْتَ لتقوم، وأمرت زيداً ليذهب كان التقدير: الإرادة للقيام والأمر للذهاب، كذا نقل الشيخ[٢] ذلك عن سيبويه وأصحابه، وفيه ضعفٌ قد قَدَّمْتُه في سورة النساء عند قوله: «يريـد الله ليبيِّن لكم»[٣]. الثاني: أن مفعـول الأمر والإرادة محذوف، وتقديره: وأُمِرْنا بالإخلاص لنُسْلِمَ.

الثالث: قال الزمخشري[٤]: «هي تعليل للأمر بمعنى: أُمِرْنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نُسْلم». الرابع: أن اللام زائدة أي: أُمِـرْنا أن نُسْلِمَ. الخامس: أنها بمعنى الباء أي: بأَنْ نُسْلِمَ. السادس: أن اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع «أن» أي أنهما يتعاقبان فتقول: أمرتُك لتقومَ وأن تقوم، وهذا مذهب الكوفيين. وقال ابن عطيـة[٥]: «ومذهبُ سيبـويه أَنَّ «لِنُسْلِمَ» في موضع المفعول وأنَّ قولك: «أُمِرْت لأقومَ وأَنْ أقومَ» يجريان سواء وقال الشاعر[٦]:

١٩٥٤ـ أُريـد لِأَنْسى حبَّهـا فكـأنَّمـا ... تَمثَّلُ لي ليلى بكـل طـريقِ

---

(١) الكتاب ١/٤٧٩. وانظر: دراسات لأسلوب القرآن ٤/٤٨٤.
(٢) البحر ٤/١٥٨.
(٣) الآية ٢٦.
(٤) الكشاف ٢/٢٩.
(٥) المحرر ٦/٨١.
(٦) البيت تقدم برقم ٨٥٠.

/ وهذا ليس مَذْهَبَ سيبويه إنما مذهبُه ما تقدَّم، وقد تقدَّم تحقيق هذه [٣٢٥/أ] المسألة في السورةِ المشارِ إليها قبلُ.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿وأَنْ أقيموا﴾**: فيه أقوال أحدها: أنها في محل نصب بالقول نسقاً على قوله: إنَّ هُدَى الله هو الهدىٰ أي: قل هذين الشيئين. والثاني: أنه نسقٌ على «لِنُسْلَم» والتقدير: وأمرنا بكذا للإسلام ولنقيم الصلاة، و«أن» توصل بالأمر كقولهم: «كتبت إليه بأن قم» حكاه سيبويه[١]، وهذا رأي الزجاج[٢]. والثالث: أنه نسق على «ائتنا» قال مكي[٣]: «لأن معناه أن ائتنا» وهو غير ظاهر. والرابع: أنه معطوف على مفعول الأمر المقدَّر، والتقدير: وأُمِرْنا بالإيمان وبإقامة الصلاة، قاله ابن عطية[٤].

قال الشيخ[٥]: «وهذا لا بأسَ به إذ لا بد من تقدير المفعول الثاني لـ «أُمِرْنا»، ويجوز حَذْفُ المعطوف عليه لفهم المعنىٰ، تقول: أضربت زيداً؟ فيجيب: نعم وعمراً، التقدير: ضربته وعمراً. وقد أجاز الفراء: «جاءني الذي وزيد قائمان» التقدير: الذي هو وزيدٌ قائمان، فحذف «هو» لدلالة المعنى عليه».وهذا الذي قال إنه لا بأس به ليس من أصول البصريين. وأمَّا «نَعَمْ وعَمْراً» فلا دلالة فيه لأنَّ «نَعَمْ» قامَتْ مقامَ الجملة المحذوفة. وقال مكي قريباً من هذا القول إلا أنه لم يُصَرِّحْ بحذف المعطوف عليه فإنه قال[٦]: «وأن في موضع نصب بحذفِ الجارِّ تقديرُه: وبأَنْ أَقيموا» فقوله: وبأن أقيموا هو معنى قول ابنِ عطية، إلا أن ذاك أوضحه بحذف المعطوف عليه.

---

(١) الكتاب ١/٤٧٩.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٨.
(٣) المشكل ١/٢٧١.
(٤) المحرر ٦/٨١.
(٥) البحر ٤/١٦٠.
(٦) المشكل ١/٢٧١.

وقال الزمخشري[1]: «فإن قلت علام عطف قوله «وأن أقيموا»؟ قلت: على موضع «لِنُسْلِمَ»، كأنه قيل: وأُمِرْنا أن نسلم وأن أقيموا». قال الشيخ[2]: «وظاهر هذا التقدير أنَّ «لنسلم» في موضع المفعول الثاني لـ«أُمِرْنا» وعُطِفَ عليه «وأَنْ أقيموا»، فتكون اللام على هذا زائدة، وكان قد قدَّم قبل هذا أن اللام تعليل للأمر فتناقض كلامه، لأن ما يكون علةً يستحيل أن يكون مفعولاً ويدل على أنه أراد بقوله: «أن نسلَم في موضع المفعول الثاني» قوله بعد ذلك: «ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وأُمِرْنا لأن نسلم ولأن أقيموا أي للإسلام ولإقامة الصلاة، وهذا قول الزجاج، فلو لم يكن هذا القول مغايراً لقوله الأول لاتَّحد قولاه وذلك خُلْف».

وقال الزجاج[3]: «أن أقيموا عطف على قوله «لِنُسْلِمَ» تقديره: وأُمِرْنا لأن نُسْلِمَ وأن أقيموا». قال ابن عطية[4]: «واللفظ يمانعه لأنَّ «نُسْلِمَ» مُعْربٌ و «أقيموا» مبني وعطفُ المبنيِّ على المعرب لا يجوز؛ لأنَّ العطفَ يقتضي التشريك في العامل».

قال الشيخ[5] «وما ذُكِرَ من أنه لا يُعْطف المبني على المعرب ليس كما ذكر، بل يجوز ذلك نحو: «قام زيد وهذا» وقال تعالىٰ: «يَقْدُم قومه يوم القيامة فأوردهم النار»[6]، غاية ما في الباب أنَّ العامل يؤثر في المعرب ولا يؤثر في المبني، وتقول: «إنْ قام زيد ويقصدْني أُكرمه» فـ«إن» لم تؤثر في «قام» لأنه مبنيٌّ وأثَّرت في «يقصِدْني» لأنه معرب». ثم قال ابن عطية: «اللَّهم إلا أن

(١) الكشاف ٢/٢٩.
(٢) البحر ٤/١٦٠.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٨.
(٤) المحرر ٦/٨١.
(٥) البحر ٤/١٥٩.
(٦) الآية ٩٨ من هود.

تجعل العطف في «إنْ» وحدها، وذلك قلق، وإنما يتخرَّج على أن يقدَّر قوله «وأن أقيموا» بمعنى «ولنقم» ثم خرجَتْ بلفظ الأمرِ لما في ذلك من جزالةِ اللفظ، فجاز العطف على أن يُلغىٰ حكم اللفظ ويُعَوَّلَ على المعنىٰ، ويُشْبه هذا من جهةِ ماحكاه يونس عن العرب: «ادخلوا الأول فالأول» وإلاَّ فلا يجوز إلا: الأولَ فالأولَ بالنصب».

قال الشيخ[1]: «وهذا الذي استدركه بقوله «اللهم إلا» إلى آخره هو الذي أراده الزجَاج بعينه، وهو أنَّ «أَنْ أقيموا» معطوفٌ على «أن نُسْلِمَ» وأنَّ كليهما علة للمأمور به المحذوف؛ وإنما قلق عند ابن عطية لأنه أراد بقاء «أن أقيموا» على معناها من موضوع الأمر وليس كذلك، لأنَّ «أَنْ» إذا دخلت على فعل الأمر وكانت المصدرية انسبك منها ومن الأمر مصدر، وإذا انسبك منهما مصدر زال معنى الأمر، وقد أجاز النحويون سيبويه وغيره أن تُوْصَلَ أَنْ المصدرية الناصبةُ للمضارع بالماضي والأمر. قال سيبويه[2]: «وتقول: كتبت إليه بأَنْ قم، أي بالقيام» فإذا كان الحكم كذا كان قوله «لنُسْلِمَ» و«أَنْ أقيموا» في تقدير: للإسلام ولإقامة الصلاة، وأمَّا تشبيه ابن عطية له بقوله: «ادخلوا الأولُ فالأولُ» بالرفع فليس بتشبيهٍ لأن «ادخلوا» لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلط على ما بعده بخلاف «أَنْ» فإنها توصلُ بالأمر فإذن لا شبه بينهما» انتهى[3].

أمَّا قولُ الشيخ «وإنما قَلِقَ عند ابن عطية لأنه أراد بقاء «أَنْ أقيموا» على معناها من موضوع الأمر» فليس القلقُ عنده لذلك فقط كما حصره الشيخ، بل لأمرٍ آخر من جهة اللفظ وهو أنَّ السِّياقَ التركيبي يقتضي على ما قاله الزجاج

(١) البحر ١٥٩/٤.

(٢) الكتاب ٤٧٩/١.

(٣) انتهى هذا الاقتباس الطويل من الشيخ أبي حيان.

أن يكون «لنسلم» وأن نقيم، فتأتي في الفعل الثاني بضمير المتكلم فلما لم يقل ذلك قلق عنده، ويدلُّ على ما ذكرته قول ابن عطية «بمعنى ولنقم، ثم خرجت بلفظ الأمر» إلى آخره.

[٣٢٥/ب] والخامس: أنه محمول / على المعنى، إذ المعنىٰ: قيل لنا: أَسْلِموا وأن أقيموا.

آ. **(٧٣) قوله تعالى: ﴿ويوم يقول كن﴾: في «يوم» ثمانية أوجه** أحدها ــ وهو قول الزجاج ــ[1] أنه مفعول به لا ظرف وهو معطوف على الهاء في «اتقـوه» أي: واتقوا يومَ أي عقابَ يومِ يقول أو هَوْلَه أو فَزَعَه، فهو كقوله تعالىٰ في موضع آخر: «واتَّقوا يوماً لا تجزي»[2] على المشهور في إعرابه. الثاني: أنه مفعول به أيضاً ولكنه نسق على «السمـوات والأرض» أي: وهو الذي خلق يوم يقول. الثالث: أنه مفعولٌ لا ذكْرُ مقـدراً. الرابع: أنه منصوبٌ بعامل مقدَّرٍ، وذلك العامل المقدر مفعول فعل مقدر أيضاً، والتقدير: واذكروا الإعادة يوم يقول: كن أي: يوم يقول الله للأجساد كوني معادةً. الخامس: أنه عطف على موضع قوله «بالحق» فإنَّ موضعه نصب ويكون «يقول» بمعنى «قال» ماضياً كأنه قيل: وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق ويوم قال لها: كن.

السادس: أن يكون «يوم يقول» خبراً مقدماً، والمبتدأ «قوله»، و «الحق» صفته أي: قوله الحق في يوم يقول كن فيكون، وإليه نحا الزمخشري فإنه قال[3]: «قوله الحق مبتدأ، ويوم يقول خبره مقدماً عليه، وانتصابه بمعنى الاستقرار كقولك «يوم الجمعة القتال» واليوم بمعنى الحين، والمعنى: أنه خلق

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٨٨.
(٢) الآية ٤٨ من البقرة.
(٣) الكشاف ٢/٢٩.

السموات والأرض قائماً بالحكم وحين يقول لشيء من الأشياء كن، فيكون ذلك الشيء قوله الحق والحكمة. السابع: أنه منصوب على الظرف، والناصب له معنى الجملة التي هي «قوله الحق» أي: حق قوله في يوم يقول كن. الثامن: أنه منصوب بمحذوف دلَّ عليه «بالحق».

قال الزمخشري[1]: «وانتصابُ اليوم بمحذوف دلَّ عليه قوله «بالحق» كأنه قيل: وحين يكوّن ويقدّر يقوم بالحق». قال الشيخ[2]: «وهذا إعـراب متكلف».

قوله: «فيكون» هي هنا تامة، وكذلك قوله: «كن» فتكتفي بمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب، وفي فاعلها أربعة أوجه، أحدها: أنه ضمير جميع ما يخلقه الله تعالى يوم القيامة، كذا قَيَّده أبو البقاء[3] بيوم القيامة. وقال مكي[4]: «وقيل: تقدير المضمر في «فيكون» جميع ما أراد» فأطلق ولم يقيِّدْه، وهذا أولىٰ وكأن أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال. الثاني: أنه ضمير الصور المنفوخ فيها، ودلَّ عليه قوله: «يومَ يُنفخُ في الصور». الثالث: هو ضمير اليوم أي: فيكون ذلك اليوم العظيم. الرابع: أن الفاعل هو «قولُه» و «الحق» صفته أي: فيوجَدُ قوله الحق، ويكون الكلام على هذا تاماً على «الحق».

قوله: «قولُه الحقُّ» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه مبتدأ و «الحق» نعته، وخبره قوله «يوم يقول». والثاني: أنه فاعل لقوله «فيكون» و «الحق» نعته أيضاً، وقد تقدَّم هذان الوجهان. الثالث: أنَّ «قولُه» مبتدأ، و «الحقُّ» خبره، أَخْبَرَ عن قوله بأنه لا يكون إلا حقاً. الرابع: أنه مبتدأ أيضاً و «الحق» نعته، و «يوم يُنْفخ» خبره، وعلى هذا ففي قوله «وله الملك» ثلاثة أوجه أحدها: أن

---

(١) الكشاف ٢/٢٩.

(٢) البحر ٤/١٦١.

(٣) الإملاء ١/٢٤٨.

(٤) المشكل ١/٢٧٢.

تكونَ جملةً من مبتدأ وخبر معترضة بين المبتدأ وخبره فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب. والثاني: أن يكون «الملك» عطفاً على «قوله»، وأل فيه عوضٌ عن الضمير، و«له» في محل نصب على الحال من «الملك» العامل فيه الاستقرار والتقدير: قولُه الحقُّ وملكه كائناً له يوم يُنفخ، فأخبرت عن القول الحق والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصور. الثالث: أنَّ الجملة من «وله الملك» في محل نصب على الحال، وهذا الوجه ضعيف لشيئين، أحدهما: أنها تكون حالاً مؤكدة، والأصل: أن تكون مؤسسةً. الثاني: أن العاملَ فيها معنويٌّ؛ لأنه الاستقرار المقدَّر في الظرف الواقع خبراً، ولا يجيزه إلا الأخفشُ ومَنْ تابعه. وقد تقرَّر مذهبُه غيرَ مرة بدلائله.

قوله: «يوم يُنْفخ» فيه ثمانية أوجه، أحدها: أنه خبر لقوله «قوله الحق» وقد تقدَّم هذا بتحقيقه. الثاني: أنه بدل من «يوم يقول» فيكون حكمه حكمَ ذاك. الثالث: أنه ظرف لـ «تُحْشَرون» أي: وهو الذي إليه تُحشرون في يوم ينفخ في الصور. الرابع: أنه منصوب بنفس الملك أي: وله الملك في ذلك اليوم. فإن قلت: يلزم من ذلك تقيُّد الملك بيوم النفخ والملك له كل وقت. فالجواب ما أُجيب به في قوله «لمن الملك اليوم؟ لِلَّـه»[1] وقوله: «والأمر
[٣٢٦/أ] يومئذ لله»[2] وهو أن فائدةَ الإخبار بذلك أنه أَثْبَتَ المُلْك والأمر / في يوم لا يمكن أحد أن يدَّعي فيه شيئاً من ذلك فكذلك هذا. الخامس: أنه حال من الملك، والعامل فيه «له» لما تضمَّنه من معنى الفعل. السادس: أنه منصوبٌ بقوله «يقول». السابع: أنه منصوب بعالم الغيب بعده. الثامن: أنه منصوب بقوله «قوله الحق» فقد تحصَّل في كل من اليومين ثمـانيةُ أوجه، ولله الحمد.

والجمهور على «يُنْفَخُ» مبنيَّاً للمفعول بياء الغيبة، والقائم مقام الفاعل

(١) الآية ١٦ من غافر.
(٢) الآية ١٩ من الانفطار.

الجارُّ بعده. وقرأ[1] أبو عمرو في رواية عبدالوارث: «ننفخ» بنون العظمة مبنياً للفاعل. والصُّور: الجمهورُ على قراءته ساكنَ [العين]، وقرأه[2] الحسن البصري بفتحها، فأمَّا قراءة الجمهور فاختلفوا في معنى الصُّور فيها، فقال جماعة: الصُّور جمع صُورة كالصُّوف جمع صُوفة، والثُّوم جمع ثومة، وهذا ليس جمعاً صناعياً وإنما هو اسم جنس، إذ يُفَرَّق بينه وبين واحده بتاء التأنيث، وأيَّدوا هذا القولَ بقراءة الحسنِ المتقدمة. وقال جماعةٌ: إن الصُّور هو القَرْن، قال بعضهم: هي لغة اليمنِ وأنشد[3]:

١٩٥٥ـ نحن نَطَحْناهُمْ غداةَ الجَمْعَيْنْ بالشامخات في غبار النَّقْعَيْنْ

نَطْحاً شديداً لا كنطح الصُّوْرَيْن

وأيَّدوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة، قال عليه السلام[4]: «كيف أَنْعَمُ وصاحبُ القَرْن قد التقمه»[4] وقيل في صفته: إنه قَرْنٌ مستطيل فيه أبخاش، وأن أرواحَ الناس كلهم فيه، فإذا نفخ فيه إسرافيل خرجَتْ روحُ كلِّ جسدٍ من بخش من تلك الأبخاش. وأنحى أبو الهيثم على مَن ادَّعى أن الصُّور جمع صُورة فقال: «وقد اعترض قومٌ فأنكروا أن يكون الصُّور قرناً كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادَّعَوا أن الصور جمع الصورة كالصوف جمع الصوفة، ورَوَوْا ذلك عن أبي عبيدة[5]، وهذا خطأٌ فاحشٌ وتحريفٌ لكلام الله عز وجل عن مواضعه لأن الله قال: «وصَوَّركم فأحسن صُوَركم»[6] «ونُفِخَ

---

(١) البحر ٤/١٦١، ورسمها في الشواذ ٣٨ بالياء.
(٢) البحر ٤/١٦١.
(٣) لم أهتد إلى قائلها، وهي في القرطبي ٧/٢٠؛ والبحر ٤/١٤٤.
(٤) رواه الترمذي. (التحفة) القيامة (٨) ٧/١١٧؛ وأحمد في المسند ٣/٧.
(٥) مجاز القرآن ١/١٩٦.
(٦) الآية ٦٤ من غافر.

في الصُّور»[1] فَمَنْ قرأها: «ونُفِخ في الصُّوَرِ» أي بالفتح، وقرأ «فَأَحْسَنَ صُوْرَكم» أي بالسكون فقد افترى الكذبَ على الله، وكان أبو عبيدة صاحبَ أخبارٍ وغريب ولم يكن له معرفة بالنحو. قال الأزهري[2]: «قد احتجَّ أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، ولا يجوز عندي غيرُ ما ذهب إليه وهو قول أهل السنة والجماعة» انتهى، ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم. وقال الفراء[3]: «يُقال: نَفَخ في الصور ونَفَخَ الصورَ» وأنشد[4]:

١٩٥٦ـ لولا ابنُ جَعْدَةَ لم يُفْتَح قُهَنْدُزُكُمْ
ولا خراسانُ حتى يُنْفَخَ الصُّورُ

وفي المسألة كلامٌ أكثرُ من هذا تركتُه إيثاراً للاختصار.

قوله: «عالمُ الغيبِ» في رفعه أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكون صفةً للذي في قوله: «وهو الذي خلق» وفيه بُعْدٌ لطول الفصل بأجنبيٍّ. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هو عالم. الثالث: أنه فاعلٌ لقوله: «يقول» أي: يوم يقول عالم الغيب. الرابع: أنه فاعل بفعلٍ محذوف يدل عليه الفعلُ المبنيُّ للمفعول؛ لأنه لمَّا قال «يُنفخ في الصور» سأل سائِلٌ فقال: من الذي يَنْفُخ؟ فقيل: «عالم الغيب» أي: يَنْفخ فيه عالمُ الغيب أي: يأمر بالنفخ فيه، كقوله: «يُسَبَّح له فيها بالغدوِّ والآصال رجال»[5] أي يُسَبِّحُه، ومثله أيضاً قول الآخر[6]:

(١) الآية ٩٩ من الكهف.
(٢) تهذيب اللغة ١٢/٢٢٩.
(٣) معاني القرآن ١/٣٤٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٤٠. والقهندز: أعجمية ومعناها الحصن.
(٥) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر. انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٠١.
(٦) تقدم برقم ١٢٠١.

١٩٥٧ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ ممَّا تُطيح الطوائح

أي: مَنْ يَبْكيه؟ فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع ومثله: «وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادِهم شركاؤُهم»(١) في قراءة مَنْ بنى «زُيِّن» للمفعول ورفع «قَتْلُ» و«شركاؤهم» كأنه قيل مَنْ زيَّنه لهم؟ فقيل: زيَّنه شركاؤهم. والرفع(٢) على ما تقدَّم قراءة الجمهور، وقرأ(٣) الحسن البصري والأعمش: «عالمِ» بالجر وفيها ثلاثة أوجه، أحسنها: أنه بدل من الهاء في «له». الثاني: أنه بدل من «رب العالمين» وفيه بُعْدٌ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه. الثالث: أنه نعت للهاء في «له»، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الكسائيّ حيث يجيز نعت المضمر بالغائب وهو / ضعيفٌ عند البصريين [٣٢٦/ب] والكوفيين غيرَ الكسائي.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿وإذ قال﴾: «إذ» منصوبٌ بفعل محذوف أي: اذكر، وهو معطوفٌ على «أقيموا» قاله أبو البقاء(٤). و«قال» في محل خفض بالظرف».

قوله: «آزَرَ» الجمهور: آزرَ بزنة آدم، مفتوح الزاي والراء، وإعرابه حينئذ على أوجه، أحدها: أنه بدل من «أبيه» أو عطف بيان له إن كان آزر لقباً له، وإن كان صفةً بمعنى المخطىء كما قاله الزجاج(٥)، أو المعوجّ كما قاله الفراء(٦)، أو الشيخ الهرم كما قاله الضحاك، فيكون نعتاً لـ «أبيه» أو حالاً منه بمعنى: وهو في حالة اعوجاج أو خطأ، ويُنْسَبُ للزجاج. وإن قيل: إن آزر

(١) الآية ١٣٧ من الأنعام وهي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٢٧٠.
(٢) أي: رفع «عالم».
(٣) البحر ٤/١٦١.
(٤) الإملاء ١/٢٤٨.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٩٠.
(٦) معاني القرآن ١/٣٤٠.

اسم صنم كان يعبده أبوه، فيكون إذ ذاك عطفَ بيان لأبيه أو بدلاً منه، ووجهُ ذلك أنه لما لازم عبادته نُبِزَ به وصار لَقَباً له كما قال بعض المُحْدَثين[1]:

١٩٥٨ـ أُدْعىٰ بـأسمـاءَ نَبْـزاً في قبـائِلها
كـأنَّ أسماءَ أَضْحَتْ بعضَ أسمـائي

كذا نسبه الزمخشري[2] إلى بعض المُحْدَثين، ونسبه الشيخ[3] لبعض النحويين، قال الزمخشري: «كما نُبِزَ ابن قيس بالرُّقَيَّات اللاتي كان يشبِّبُ بهنَّ فقيل: ابن قيس الرُّقَيَّات» أو يكون على حذف مضاف أي: لأبيه عابد آزر، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، وعلى هذا فيكون عابد صفة لأبيه أُعْرِبَ هذا[4] بإعرابه، أو يكون منصوباً على الذمّ.

وآزر ممنوع الصرف واختلف في علةِ مَنْعِه فقال الزمخشري[5]: «والأقربُ أن يكون وزن آزر فاعَل كعابَر وشالَخ وفالَغ، فعلى هذا هو ممنوع للعلمية والعجمة. وقال أبو البقاء[6]: «ووزنه أفعل ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقَّه من الأزر أو الوزر، ومَن اشتقَّه من واحدٍ منهما قال: هو عربيٌّ ولم يَصْرِفْه للتعريف ووزن الفعل» وهذا الخلاف يشبه الخلاف في آدم، وقد تقدم ذلك وأن اختيار الزمخشري فيه أنه فاعَل كعابَر، وما جرىٰ على ذاك، وإذا قلنا بكونِه صفةً على ما قاله الزجاج بمعنىٰ المخطىء أو بمعنى المعوجّ أو بمعنى الهَرِم، كما قاله الفراء والضحاك، فَيُشْكل مَنْعُ صرفِه، ويُشْكل أيضاً وقوعُه صفة للمعرفة.

(١) البيت لأبي محمد عبدالله الخازن، وهو في شرح شواهد الشافية ٢٩٨؛ والكشاف ٢/٣٠. ونبزاً: لقباً.
(٢) الكشاف ٢/٣٠.
(٣) البحر ٤/١٦٣، وعبارة مطبوعة البحر «لبعض المحدثين».
(٤) أي آزر.
(٥) الكشاف ٢/٢٩.
(٦) الإملاء ١/٢٤٨.

وقد يُجاب عن الأول بأن الإشكال يندفع بادِّعاء وزنه على أَفْعَل فيمتنع حينئذ للوزن والصفة كأحمر وبابه، وأمَّا على قول الزمخشري فلا يتمشَّى ذلك، وعن الثاني بأنه لا نُسَلِّم أنه نعت لـ «أبيه» حتى يلزم وصفُ المعارف بالنكرات بل هومنصوبٌ على الذم أوأنه على نية الألف واللام، قالهما الزجاج[1]، والثاني ضعيف، لأنَّ حذف أل وإرادة معناها إمَّا أن يؤثر مَنْعَ صرف [كما] في «سحر» ليوم بعينه ويسمَّى عَدْلاً، وإمَّا أن يؤثر بناءً ويسمى تضمُّناً كأمس، وفي سحر وأمس كلامٌ طويلٌ ليس هذا مقامه، ولا يمكن أن يقال إن «آزَر» امتنع من الصرف كما امتنع «سحر» أي للعدل عن أل، لأن العدلَ يُمْنع فيه مع التعريف، فإنه لوقتٍ بعينه، بخلاف هذا فإنه وصفٌ كما فرضتم.

وقرأ[2] أُبَـيُّ بنُ كعب وعبدالله بن عباس والحسن ومجاهد في آخرين بضمِّ الراء على أنه منادىً حُذِفَ حرفُ ندائِه كقوله تعالى: «يوسُفُ أعرضْ»[3] وكقوله[4]:

١٩٥٩ـ لِيُبْك يزيـدُ ضارعٌ لخصـومةٍ ....

في أحد الوجهين أي: يا يزيد، ويؤيِّده ما في مصحف أُبَـيّ: يا آزر بإثبات حرفه، وهذا إنما يَتَمشَّىٰ على دعوىٰ أنه عَلَم، وأمَّا على دعوىٰ وصفيَّته فيضعف؛ لأنَّ حَذْفَ حرفِ النداء يَقِلُّ فيها كقولهم: «افتدِ مخنوقُ» و«صاحِ شَمِّرْ».

وقرأ ابن عباس في روايةٍ: «أَأَزْراً تتخذ» بهمزتين مفتوحتين وزاي ساكنة

(١) معاني القرآن ٢/٢٩١.
(٢) البحر ٤/١٦٤؛ والمحتسب ١/٢٢٣.
(٣) الآية ٢٩ من يوسف.
(٤) تقدم برقم ١٢٠١.

وراء منونة منصوبة، «تتخذ» بدون همزة استفهام، ولمَّا حكى الزمخشري[1] هذه القراءة لم يُسْقط همزة الاستفهام من «أتتخذ». فأمَّا على القراءة الأولى فقال ابن عطية[2] مفسراً لمعناها: «أعضداً وقوة ومظاهرةً على الله تتخذ، وهو من قوله «اشدُدْ به أَزْري»[3] انتهى. وعلى هذا فيحتمل «أزراً» أن ينتصب من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، و«أصناماً آلهة» منصوب بتتخذ على ما سيأتي بيانه، والمعنىٰ: أتتخذ أصناماً آلهةً لأجل القوة والمظاهرة. والثاني: أن ينتصبَ على الحال لأنها في الأصل صفةٌ لأصناماً، [٣٢٧/أ] فلما قُدِّمَتْ عليها وعلى عاملها انتصَبْت على الحال. / والثالث: أنْ ينتصب على أنه مفعول ثان قُدِّم على عامله، والأصل: أتتخذ أصناماً آلهة أزْراً أي قوة ومظاهرة.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فقال الزمخشري[4]: «هو اسم صنم ومعناه: أتعبد أزْراً، على الإنكار، ثم قال: تتخذ أصناماً آلهة تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حكم الإنكارِ لأنه كالبيان له» فعلى هذا «أزْراً» منصوب بفعل محذوف يدل عليه المعنى، ولكن قوله «وهو داخلٌ في حكم الإنكار» يقوِّي أنه لم يُقرأ: «أَتَتَّخِذُ» بهمزة الاستفهام لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار، ولم يحتج أن يقول: هو داخلٌ في حكمِ الإنكارِ لأنه كالبيان له.

وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو إسماعيل الشامي[5]: «أإزراً» بهمزة استفهام بعدها همزةٌ مكسورة ونصب الراء منونةً، فجعلها ابن عطية[6] بدلاً من واو

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٠.
(٢) المحرر ٦/ ٨٦.
(٣) الآية ٣١ من طه.
(٤) الكشاف ٢/ ٣٠.
(٥) ثمة أكثر من علَم بهذه الكنية ولم أر من بينهم الشامي. انظر: تهذيب الكمال ٣/ ١٥٧٦.
(٦) المحرر ٦/ ٨٦.

اشتقاقاً من الوزر كإسادة وإشاح في: وسادة ووشاح. وقال أبو البقاء[1]: «وفيه وجهان، أحدهما: أن الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلاً من شيء ومعناه الثقل» وجعله الزمخشري[2] اسمَ صنم، والكلامُ فيه كالكلام في «أزراً» المفتوح الهمزة وقد تقدم.

وقرأ الأعمش: «إزْراً تتَّخِذُ» بدون همزةِ استفهام، ولكن بكسر الهمزة وسكونِ الزاي ونصب الراء منونة، ونصبُه واضح مما تقدم، و«تتخذ» يُحتمل أن تكونَ المتعدية لاثنين بمعنىٰ التصييرية، وأن تكون المتعديةَ لواحدٍ لأنَّها بمعنى عمل، ويحكى في التفسير أن أباه كان ينحتها ويصنعها، والجملة الاستفهامية في محل نصب بالقول، وكذلك قوله «إني أراك» و«أراك» يحتمل أن تكون العِلْميَّة وهو الظاهر فتتعدَّىٰ لاثنين وأن تكون بصرية وليس بذاك، فـ«في ضلال» حالٌ، وعلى كلا التقديرين يتعلَّق بمحذوف إلا أنه في الأول أحدُ جُزْأَي الكلام، وفي الثاني فَضْلة.

و«مبين» اسم فاعل من «أبان» لازماً بمعنى ظهر، ويجوز أن يكون من المتعدِّي والمفعول محذوف، أي: مبين كفـرُكم بخالقكم، وعلى هذا فقولُ ابن عطية[3] «ليس بالفعلِ المتعدِّي المنقول من بان يبين» غيرُ مُسَلَّم، وجعلَ الضلالَ ظرفاً محيطاً بهم مبالغةً في اتِّصافهم به فهو أبلغُ مِنْ قوله «أراكم ضالين».

* * *

(١) الإملاء ١/٢٤٨.
(٢) الكشاف ٢/٣٠.
(٣) المحرر ٦/٨٧.

فهرس

انتهى الجزء الرابع من كتاب

الدر المصون

ويليه إن شاء الله الجزء الخامس

مبتدئاً بالآية ٧٥ من سورة الأنعام

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في (المجلد الأول)

الخطأ	الصواب	ص	س
«أنْ»	«إنّ»	٧٣	١٢
وأصبحتم	فأصبحتم	٧٨	٤
القصص(٢)	القصص(١)	٤	١٠
—	وتعديل الأرقام التالية		
وشبهِه	وشبهُه	٤٢	٢ تحت*
للمَجد	للمجِد	٧٥	٢
غَضَبة	غُضُبَّة	٧٦	٨
آمين	أمين	٧٧	٢ تحت
تَرَونني	تُرُونني	٨٢	٥ تحت
فعَّل	فَعَل	٩٢	٢
يوماً	نوماً	٩٤	٧
يُروى	يَرْوى	٩٩	١
خُلْطَ	خُلِطْ	١٠٠	٧
حَلَّ	حُلَّ	١٠٤	٥ تحت
شُجينا	شَجِينا	١١٥	٢
محسنون	محسنين	١٢٢	١٠
الحاشية ٦	إلغاؤها	١٢٢	—
فعاليل	فياعيل	١٤٦	٢
تنقفناه	تنفَّقْناه	١٥٣	٢ تحت
أهْدَموا	أهَدَموا	١٦٠	١ح٦
مضاف	ولا مضاف	١٧٣	٤ تحت
تفعلوا	لم تفعلوا	٢٠٣	٣
قيسٍ	قيسَ	٢١٢	٣ من ح٨
ميثاقَه	ميثاقِه	٢٣٥	٥
زيدِ	زيدُ	٢٤٧	٣ تحت
هيَ	هيْ	٢٥٦	٣
لكم	لك	٢٥٧	١٠
المَقْدِس	المقدَّس	٢٥٩	٤ تحت
أعطيت	آعطيت	٢٦٤	٦
هَوْلا	هَوْلاءِ	٢٦٤	٨
هَوْلا	هَوْلاءِ	٢٦٤	٩
التكرار	حذفه	٢٧٧	٩ ـ ١٢
والجنة	والحيَّة	٢٩٠	١
وللجنة	وللحية	٢٩٠	٢
والشعْر	والشعَر	٣٣١	٤
عَذْل	عِذْل	٣٣٨	١ تحت
حَلاَلَكْ	حِلاَلَكْ	٣٤٣	٢
يضاعفُ	يُضاعَفُ	٣٤٦	٢
خير	خير وشر	٣٤٨	٨
نافرة	نافرة عليهم	٣٤٩	٤ تحت
خُلْطَ	خُلِطْ	٣٦٣	٧
الشاكرين	بالشاكرين	٣٦٤	٤ تحت
الترَّنجبين	الترَنجبين	٣٦٩	٤ تحت
الطرَّنجبين	الطرَنجبين	٣٦٩	٤ تحت
تفعُون	تفعَوْن	٣٨٨	٤ تحت
التاء	الثاء	٣٩٣	٣ تحت
حسنُ	حسنَ	٤٤٦	٦
والويل	والويح	٤٥٠	٩
يد	يدا	٤٥٢	٦
موصوفة	موصولة	٤٥٧	١
برزت	برزت لنا	٤٧٧	١
الرأس	الرأس منها	٤٨٣	٣

* كلمة تحت تعني عد السطور من أسفل.

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في (المجلد الثاني)

الخطأ	الصواب	ص	س
لا يُزَخْزَح	لا يُزَحْزِح	١٦	٨
احتضَرَت	احتُضِرَت	١٦	٣
جملةٍ لا	جملةٍ لمَّا	٢٨	٤
بيعلمون	بيتعلَّمون	٤٠	٤
قَطْر	قِطْر	٤٦	١ تحت*
مساواتِهم	مساواتَهم	٥١	٩
هُنا	هِنَّا	٨٢	٦
ولكنها مؤذنة	ولكونها مؤذنةً	٩٤	٢
والظالمون	الظالمون	١٠٣	١ تحت
الظهرِ	الظهرَ	١٢١	٢ تحت
بمحذوف	بمحذوف تقديره أعني في الآخـرة نحو: لـك بعـدُ سَقْياً. الثالث: أن يتعلق	١٢٢	١٠
حَمَذْت	حمِدت	١٣٨	١
، ونظيرُه	ونظيره،	١٤٠	٢
الكلمتين	الكاتمين	١٤٩	٦ تحت
رسولَنا	رسولُنا	١٥٤	٢ تحت
لنبلونك	لنبلونكم	١٨٥	١٠
جمع العقلاءَ	جمعوا جمع العقلاء	٢٠٩	٥ تحت

* كلمة تحت تعني عد السطور من أسفل.

الخطأ	الصواب	ص	س
وحَرَم	وحِرْم	٢٢٣	٥ تحت
تناسب	لا تناسب	٢٢٨	٩
فانعَق	فانعِق	٢٣٣	٧ تحت
حَرَّم	حُرُّم	٢٣٥	٢ تحت
وما صَحَّ	وما صِيح	٢٣٧	٤ تحت
المعتمرُ	المعتمرْ	٢٣٧	١ تحت
يَهل	يُهِل	٢٣٨	٢
أتيت	آتيت	٢٤٩	٤
تعملون	تعلمون	٢٧٨	١٠
يَرْمَضُ	يُرْمِضُ	٢٧٩	٢ تحت
ضحُّوا	ضحَّوا	٢٨٠	٦ تحت
ما تعلمون	ما تعملون	٢٨٦	٢ تحت
احتُجنا	احتِجنا	٢٨٩	٥ تحت
فحذفت	فحذفت فالتقى	٣٠٨	٣ تحت
ولا تَقْبضوا	ولا تُقْبضوا	٣١١	٢
طريداً	طريداً والهمزة	٣١٢	٦ تحت
فليَهْد	فليُهد	٣١٣	٤
معه	منعه	٣١٤	١
كمطية ومطايا	كمطية ومَطِيّ(٣)	٣١٥	٦
إضافة الحاشية (٣)	الأصل: ومطايا، وركايا	٣١٥	٣ح تحت
لا رجلَ	لا رجلٌ	٣٢٦	٤ تحت
موصولة لا	حذف لا	٣٤٤	٧ تحت
يشتري	يشري	٣٥٧	٣
البُهم	البَهْم	٣٦٠	١ تحت
فُلْ	فَلْ	٣٦٦	٧ تحت
قَدَحاً	قِدْحاً	٤٠٦	٩ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
الشيخ(٣)	الشيخ(٧) (البحر ٢/١٦٠)	٤١٠	١ تحت
لكم	لهم	٤١٢	٢
فإنهما	فأيهما	٤١٥	٣
فبالكسر، وتثقب	حذف وتثقب	٤٣٢	٥ تحت
متطرفة	متطرفة مفتوح	٤٩٥	٥
الياء فيه	الباقية	٤٩٦	٤
الفصل	الفعل	٤٩٦	٧
«فَبُهِتَ»	فَبَهِتَ	٥٥٥	٩
التوكيد	التوكيد(٢)	٥٧٤	٥
إضافة الحاشية ٢	هذا سهو منه	٥٧٤	—
يُقَعْقِع	يُقَعْقَع	٥٩٦	٩
تعلمون	تعملون	٥٩٥	٣
فأصابه	أصابها	٥٩٨	٥ تحت
تغمِّضوا	تغمَّضوا	٦٠٣	١ تحت
خُلِطَ	خُلِطْ	٦٣٧	٣ تحت
الديَّان	الديان(١)	٦٥٤	٢
إضافة الحاشية: كذا لعل الصواب المدين	—	٦٥٤	—
ناصبة	ناصبة للفعل	٦٥٩	٣ تحت
أثِم	أثَّم	٦٨٦	٧ تحت
بـيَ	بـيْ	٧٠٢	٥

الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحمد بن يُوسُف المعروفِ بالسَّمينِ الحلبيّ
المتوفى سنة ٧٥٦هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة
المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الخامس

دار القلم
دمشق

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: في هذه الكاف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها للتشبيه، وهي في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، فقَدَّره الزمخشري[١]: «ومثل ذلك التعريف والتبصير نعرِّفُ إبراهيم ونبصره ملكوت» وقدَّره المهدوي: «وكما هديناك يا محمد أرينا إبراهيم». قال الشيخ[٢]: «وهذا بعيد من دلالة اللفظ» قلت: إنما كان بعيداً لأن المحذوف من غير الملفوظ به ولو قدَّره بقوله: «وكما أَرَيْناك يا محمد الهداية» لكان قريباً لدلالـة اللفظ والمعنى معاً عليه. وقدَّره أبو البقاء[٣] بوجهين، أحدهما: قال «هو نصب على إضمار أريناه، تقديرُه: وكما رأىٰ أباه وقومه في ضلال مبينٍ أريناه ذلك، أي: ما رآه صواباً[٤] بإطلاعنا إياه عليه. والثاني قال: «ويجوز أن يكون منصوباً بـ «نُري» التي بعده على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف تقديره: نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرؤية ضلال أبيه» انتهى. قلت: فقوله «على إضمار أريناه» لا حاجةَ إليه البتة ولأنَّه يقتضي عدمَ ارتباط قوله «نُري إبراهيم ملكوت» بما قبله.

الثاني: أنها للتعليل بمعنى اللام أي: ولذلك الإنكارِ الصادرِ منـه عليهـم، والدعاءِ إلى الله في زمن كان يُدْعَىٰ فيه غير الله آلهة نريه ملكوت. الثالث: أن الكاف في محل رفع على خبر ابتداء مضمر أي: والأمر كذلك أي: كما رآه من ضلالتهم، نقل الوجهين الأخيرين أبو البقاء[٥] وغيره.

«ونُري» هذا مضارعٌ، والمراد به حكاية حال ماضية، ونري يحتمل أن تكون المتعدِّية لاثنين، لأنها في الأصل بَصَريَّة، فأكسَبَتْها همزةُ النقل مفعولاً ثـانياً، وجعلهـا ابن[٦] عطيـة منقـولـة مِنْ رأىٰ بمعنى عـرف، وكـذلـك

---

(١) الكشاف ٢/٣٠.
(٢) البحر ٤/١٦٥.
(٣) الإملاء ١/٢٤٨.
(٤) الأصل: صواب وهو سهو.
(٥) الإملاء ١/٢٤٩.
(٦) المحرر ٦/٨٧.

[٣٢٧/ب] الزمخشري[1] فإنه قال فيما قدَّمت حكايته عنه «ومثلِ ذلك التعريف نعرِّف».
قال الشيخ[2] بعد حكايته كلام ابن عطية: «ويَحْتاج كونُ «رأىٰ» بمعنى عرف ثم يتعدىٰ بالهمزة إلى مفعولين إلى نَقْلٍ ذلك عن العرب، والذي نقل النحويون أن «رأىٰ» إذا كانت بصَرية تعدَّتْ لمفعول، وإذا كانت بمعنى «علم» الناصبة لمفعولين تَعَدَّتْ إلى مفعولين» قلت: العجبُ كيف خَصَّ بالاعتراضِ ابنَ عطية دون أبي القاسم. وهذه الجملةُ المشتملةُ على التشبيه أو التعليل معترضة بين قوله «وإذ قال إبراهيم» مُنْكِراً على أبيه وقومه عبادة الأصنام وبين الاستدلال عليهم بوحدانية الله تعالىٰ، ويجوز أن لا تكون معترضة إن قلنا إنَّ قولَه «فلمَّا» عطف على ما قبله وسيأتي.

والمَلَكوت مصدر على فَعَلوت بمعنى الملك، وبُني على هذه الزنة، والزيادة للمبالغة وقد تقدَّم ذلك عند ذكر الطاغوت[3]. والجمهور على مَلَكوت بفتح اللام، وقرأ[4] أبو السَّمَّال بسكونها وهي لغةٌ. والجمهور أيضاً على «مَلَكوت» بتاء مثناة، وعكرمة قرأها مثلَّثة وقال: «أصلها ملكوثا باليونانية أو بالنبطيَّة» وعن النخعي هي ملكوثا بالعبرانية، قلت: وعلى هذا قراءة الجمهور يحتمل أن تكون من هذا، وإنما عُرِّبَتِ الكلمة فتلاعبوا بها، وهذا كما قالوا في اليهود: إنهم سُمُّوا بذلك لأجل يهوذا بن يعقوب بذال معجمة، ولكن لمَّا عَرَّبَتْه العرب أتوا بالدال المهملة، إلا أنَّ الأحسنَ أن يكون مشتقاً من المِلْك، لأنَّ هذه الزِّنَةَ وَرَدَت في المصادر كالرَغَبوت والرهبوت والجبروت والطاغوت. وهل يختصُّ ذلك بمِلْك الله تعالى أم يُقال له ولغيره؟ فقال الراغب[5]: «والملكوت مختص بملك الله تعالىٰ، وهذا الذي ينبغي». وقال

(١) الكشاف ٢/٣٠.
(٢) البحر ٤/١٦٥.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢٥٦ من البقرة.
(٤) البحر ٤/١٦٥.
(٥) المفردات ٤٧٣.

الشيخ[1]: «ومن كلامهم: له ملكوت اليمن وملكوت العراق» فعلى هذا لا يختصُّ».

والجمهور أيضاً على «نُرِي» بنون العظمة، وقرىء[2]: «تُري» بتاء من فوق، «إبراهيم» نصباً، «ملكوت» رفعاً أي: تريه دلائل الربوبية فأسند الفعلَ إلى المَلَكوت مُؤولاً بمؤنث فلذلك أَنَّث فعله.

قوله: «وليكونَ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن الواو زائدة أي: نُريه ليكون من الموقنين بالله، فاللامُ متعلقةٌ بالفعل قبلها، إلا أن زيادةَ الواو ضعيفةٌ، ولم يَقُلْ بها إلا الأخفش[3] وفرقةٌ تبعته. الثاني: أنها علةٌ لمحذوف أي: وليكون أَرَيْناه ذلك. الثالث: أنها عطف على علة محذوفة أي: لِيَسْتَدِلَّ وليكون أو ليقيم الحجة على قومه.

والصنم لغةً: كل جثة صُوِّرَتْ من نحاس أو فضة وعُبِدَتْ متقرَّباً بها إلى الله. وقيل: ما اتخذ من صُفْرٍ[4] ورِمْثٍ[5] وحَجَر ونحوها فصنمٌ، وما اتخذ من خشب فوثن، وقيل: بل هما بمعنى واحد. وقيل: الصنم معرَّب من شَمَن. والصنم أيضاً العبد الغويُّ، وهو أيضاً خُبْثُ الرائحة. ويقال: صَنَمَ أي: صَوَّر ويُضْرَبُ به المثل في الحسن قال[6]:

١٩٦٠ـ ما دميةٌ من مرمرٍ صُوِّرَتْ ... أو ظَبْيَةٌ في خَمَرٍ عاطفُ
أحسنَ منها يومَ قالَتْ لنا ... والدمعُ من مُقْلتها واكفُ

---

(١) البحر ٤/١٦٥. (٢) البحر ٤/١٦٥.

(٣) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ١٢٥.

(٤) الصفر: النحاس.

(٥) الرمث: شجر يشبه الغضى.

(٦) لم أقف عليه، وظبية عاطف: إذا كانت تعطف جيدها فتربض. والخمر: ما واراك من شجر وغيره.

لأنتَ أَحْلَى من لذيذ الكرىٰ ومن أمانٍ نالـه خائفُ

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿فلمَّا جَنَّ﴾**: يجوز أن تكون هذه الجملة نسقاً على قوله «وإذ قال إبراهيم» عطفاً للتدليل على مدلوله، فيكون «وكذلك نُري إبراهيم» معترضاً كما تقدم، ويجوز أن تكونَ معطوفةً على الجملة من قوله «وكذلك نري إبراهيم» قال ابن عطية[١]: «الفاءُ في قوله: «فلمَّا» رابطةٌ جملةَ ما بعدها بما قبلها، وهي ترجِّحُ أن المرادَ بالملكوت التفصيل المذكور في هذه الآية» والأولُ أحسنُ وإليه نحا الزمخشري[٢].

وجَنَّ: سَتَر، وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ عند ذِكْر «الجنة»[٣]. وهنا خصوصيةٌ لذِكْر الفعلِ المسند إلى الليل يقال: جَنَّ عليه الليل وأجنّ عليه، بمعنى أظلم، فيُستعمل قاصراً، وجنَّه وأجنّه فيُستعمل متعدياً فهذا مما اتَّفق فيه فَعَل وأَفْعَل لزوماً وتعدِّياً، إلا أن الأجود في الاستعمال: جنَّ عليه الليل وأجنَّه الليل فيكون الثلاثي لازماً، وأفعل متعدياً، ومن مجيء الثلاثي متعدياً قوله[٤]:

١٩٦١ـ وماءٍ وَرَدْتُ قُبَيْلَ الكَرَى وقد جَنَّه السَّدَفُ الأدهَمُ

ومصدره جَنٌّ وجَنان وجُنون، وفرَّق الراغب[٥] بين جَنَّه وأَجَنَّه، فقال: «جنَّه إذا ستره، وأجنَّه جعل له ما يَجُنُّه كقولك: قَبَرْتُه وأقبرته وسَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه» وقد تقدَّم لك شيء من هذا عند ذِكْرِ حزن وأحزن[٦]. ويُحتمل أن يكون «جنَّ»

---

(١) المحرر ٦/٨٩.
(٢) الكشاف ٢/٣٠.
(٣) من الآية ٢٥ من البقرة.
(٤) البيت لعامر بن سدوس أو للبريق الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٥٦؛ واللسان: سدف؛ والطبري ١١/٤٧٩؛ والبحر ٤/١٦٢. والسدف: الظلمة، والأدهم: الضارب إلى السواد.
(٥) المفردات ٩٨.
(٦) انظر إعرابه للآية ٣٨ من البقرة.

في الآية الكريمة متعدياً حذف المفعول منـه تقديره: جنَّ عليه الأشياءَ والمبصرات.

قوله: «رأىٰ كوكباً» هذا جواب «لمَّا»، وللقراء فيه وفيما بعده من الفعلين خلاف كبير بالنسبة إلى الإمالة وعدمها فلأذكرْ ذلك ملخِّصاً له وذاكراً لعلله فأقول: أمَّا «رأىٰ» الثابت الألف فأمال[1] راءه وهمزته إمالةً محضة الأخوان وأبو بكر عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر، وأمال الهمزةَ منه فقط دون الراءِ أبو عمرو بكماله، وأمال السُّوسي ـ بخلاف عنه ـ عن أبـي عمرو الـراء أيضاً، فالسوسي في أحد وجهيه يوافق الجماعة المتقدمين، وأمال ورش الراء والهمزة بين بين من هذا الحرفِ حيث وقع هذا كلُّه ما لم يتصل به ضمير نحو ما تقدم، فأمَّا إذا / اتصل به ضمير نحو «فرآه في سواء»[2] «فلمَّا رآها»[3] «وإذا رآك الذين»[4] فابن ذكوان عنه وجهان، والباقون على أصولهم المتقدمة. [٣٢٨/أ]

وأما «رأى» إذا حذفت ألفه فهو على قسمين: قسمٍ لا تعود فيه البتةَ لا وَصْلاً ولا وقفاً نحو: «رَأَتْهم من مكان»[5] «رَأَوا العذاب»[6] فلا إمالة في شيء منه، وكذا ما انقلبت ألفه ياءً نحو: «رأيت ثَمَّ رأيت»[7]، وقسمٍ حُذِفَتْ ألفُـه لالتقاء السَّـاكنين وَصْلاً، وتعـود وقفاً نحـو: «رأىٰ القمـر»[8] «رأى الشمس»[9] «ورأىٰ المجرمون النار»[10] «وإذا رأىٰ الذين ظلموا»[11] فهذا فيه

(١) انظر: السبعة ٢٦٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والنشر ٢/٤٤.
(٢) الآية ٥٥ من الصافات.
(٣) الآية ١٠ من النمل.
(٤) الآية ٣٦ من الأنبياء.
(٥) الآية ١٢ من الفرقان.
(٦) الآية ٥٤ من يونس.
(٧) الآية ٢٠ من الإنسان.
(٨) الآية ٧٧ من الأنعام.
(٩) الآية ٧٨ من الأنعام.
(١٠) الآية ٥٣ من الكهف.
(١١) الآية ٨٥ من النحل.

خلافُ أيضاً بين أهل الإمالة اعتباراً باللفظ تارةً وبالأصل أخرىٰ، فأمال الراء وحدها من غير خلاف حمزة وأبو بكر عن عاصم والسوسي بخلافٍ عنه وحده. وأمَّا الهمزة فأمالها مع الراء أبو بكر والسوسي بخلافٍ عنهما. هذا كله إذا وصلْتَ، أمَّا إذا وَقَفْتَ فإنَّ الألفَ ترجع لعدم المقتضي لحَذْفِها، وحكمُ هذا الفعلِ حينئذٍ حكمُ ما لم يتصل به ساكن فيعود فيه التفصيل المتقدم، كما إذا وقفت على رأىٰ مِنْ نحو: «رأى القمر»[١]. فأمَّا إمالة الراء من «رأىٰ» فلإتباعها لإمالةِ الهمزة، هكذا عبارتهم، وفي الحقيقة الإمالة إنما هي للألف لانقلابها عن الياء، والإمالة كما عَرَفْتَ أن تنحى[٢] بالألف نحو الياء، وبالفتحة قبلها نحو الكسرة، فمن ثَمَّ صَحَّ أن يقال: أُميلَتْ الراءُ لإمالة الهمزة.

وأمَّا تفصيل ابنِ ذكوان بالنسبة إلى اتصاله بالضمير وعدمه فوجهُه أنَّ الفعلَ لمَّا اتصل بالضمير بَعُدَتْ ألفُه مِنَ الطرف فلم تُمَلْ، ووجهُ مَنْ أمال الهمزةَ في «رأىٰ القمرَ» مراعاةُ الألف وإن كانت محذوفةً إذ حَذْفُها عارضٌ، ثم منهم مَنْ اقتصر على إمالة الهمزة لأنَّ اعتبارَ وجودِها ضعيف، ومنهم مَنْ لم يَقْتصر إعطاءً لها حكمَ الموجودةِ حقيقةً فأتبع الراء للهمزة في ذلك.

والكَوْكَبُ: النجم، ويقال فيه كَوْكبة، وقال الراغب[٣]: «لا يقال فيه ـ أي في النجم ـ كوكب إلا عند ظهوره». وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه من مادة «وكب» فتكون الكافُ زائدة، وهذا القول قاله الشيخ رضي الدين الصَّغاني[٤]، قال رحمه الله: «حَقُّ كوكب أن يُذكر في مادة «وَكب» عند حُذَّاق

---

(١) الآية ٧٧ من الأنعام.

(٢) كذا في الأصل. والصحيح تَنْحُوَ.

(٣) المفردات ٤٢٠.

(٤) التكملة والذيل ١/٢٦١. والصغاني ـ ويقال له أيضاً الصاغاني ـ الحسن بن محمد له «التكملة» و«العباب»، توفي سنة ٦٥٠هـ. انظر: البغية ١/٥١٩؛ الأعلام ٢/٢١٤.

النحويين فإنها وَرَدَتْ بكافٍ زائدة عندهم، إلا أنَّ الجوهريَّ[1] أوردها في تركيب ك و ك ب، ولعله تبع في ذلك الليثَ فإنه ذكره في الرباعي، ذاهباً إلى أن الواو أصلية، فهذا تصريحٌ من الصَّغاني بزيادة الكاف، وزيادةُ الكاف عند النحويين لا تجوز، وحروفُ الزيادة محصورةٌ في تلك العشرة. فأمَّا قولُهم «هِنْدِيٌّ وهِنْدِكِيّ» بمعنى واحد وهو المنسوبُ إلى الهند، وقول الشاعر[2]:

١٩٦٢ـ ومُقْـرَبةٍ دُهْمٍ وكُمْتٍ كـأنَّهـا طَماطِمُ من فوق الوفازِ هَنادِكُ

فظاهـره زيادة الكاف، ولكن خَرَّجها النحويون على أنه من باب سَبْط[3] وسِبَطْر أي مما جاء فيه لفظان أحدهما أطول من الآخر وليس بأصلٍ له، فكما لا يقال الراء زائدة باتفاق، كذلك هذه الكاف، ولذلك قال الشيخ[4]، «وليت شعري: مِنْ حُذَّاق النحويين الذين يرون زيادتهـا لا سيما أول الكلمـة» والثاني: أن الكلمة كلها أصول رباعية، مما كُرِّرَتْ فيها الفاء فوزنها فَعْفَل كـ «فَوْفَل»[5] وهو بناءٌ قليل. والثالث: ساق الراغب[6] أنه من مادة: كبَّ وكَبْكب فإنه قال: «والكَبْكَبَةُ تدهور الشيء في هُوَّة يقال: كَبَّ وكَبْكَبَ نحو: كفَّ وكَفْكَفَ، وصَرَّ الريحُ وصرصر[7]، والكواكب النجوم البادية» فظاهر هذا السياق أن الواو زائدة والكاف بدل من إحدى الياءين وهذا غريبٌ جداً.

قوله: «قال هذا ربِّـي» في «قال» ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنه استئنافٌ

---

(١) الصحاح ٢١٣/١.

(٢) البيت لكثير وهو في البحر ١٦٢/٤؛ واللسان (هند) منسوباً إلى كثير، والمقـربة: الفرس التي تقرب وتكرم، والدهمة: السواد، والكمت: شدة الاحرار، الطماطم: الأعجم الذي لا يفصح، والوفز: المكان المرتفع.

(٣) السبط والسبطر: الطويل.

(٤) البحر ١٦٢/٤.

(٥) الفوفل: نوع من النخل.

(٦) المفردات ٤٢٠.

(٧) ريح صر، وصرصر: شديدة الصوت، ولا مسوغ لترك تأنيث الفعل الثاني.

أخبر بذلك القولِ أو استفهم عنه على حسب الخلاف. والثاني: أنه نعت لـ «كوكباً» فيكون في محل نصب، وكيف يكون نعتاً لـ «كوكباً» ولا يساعد من حيث الصناعةُ ولا من حيث المعنى؟ أمَّا الصناعةُ فلعدمِ الضميرِ العائد من الجملة الواقعة صفةً إلى موصوفها، ولا يقال: إن الرابطَ حصل باسم الإشارة لأنَّ ذلك خاص بباب المبتدأ والخبر، ولذلك يكثر حذف العائد من الصفة ويقلُّ من الخبر، فلا يلزمُ مِنْ جواز شيء في هذا جوازُه في ذلك، وادِّعاء حذفِ ضميرٍ بعيدٌ، أي: قال فيه: هذا ربي. وأمَّا المعنى فلا يؤدي إلى أن التقدير: رأى كوكباً متصفاً بهذا القول، وذلك غير مراد قطعاً. والثالث: أنه جواب «فلما جَنَّ»، وعلى هذا فيكون قوله «رأى كوكباً» في محلِّ نصب على الحال أي: فلمَّا جَنَّ عليه الليل رائياً كوكباً.

و «هذا ربي» محكيٌّ بالقول، فقيل: هو خبرٌ مَحْضٌ بتأويلٍ ذكره / أهل التفسير، وقيل: بل هو على حذف همزة الاستفهام أي: أهذا ربي، [٣٢٨/ب]
وأنشدوا[(١)]:

١٩٦٣ـ لعَمْـرك مـا أدري وإن كنتُ داريـا
بسبعٍ رَمَيْنَ الجمـرَ أم بثمـان

وقولـه[(٢)]:

١٩٦٤ـ أفـرحُ أن أُرْزَأ الكـرامَ وأنْ
أُوْرَثَ ذَوْداً شصـائصـاً نَبْـلا

وقولـه[(٣)]:

١٩٦٥ـ طَرِبْتُ وما شـوقاً إلى البيض أطربُ
ولا لَعِبـاً مني وذو الشيب يلعبُ

(١) تقدم برقم ٣٤١.
(٢) تقدم برقم ٣٤٠.
(٣) تقدم برقم ٣٣٩.

وقوله تعالىٰ: «وتلك نِعْمةٌ تَمُنُّها عليَّ»[1] قالـوا: تقديـره: أبسبع، وأأفرح، وأذو، وأتلك. قال ابن الأنباري: «وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثَمَّ فاصلٌ بين الخبر والاستفهام، يعني إنْ دلَّ دليل لفظي كوجود «أم» في البيت الأول بخلاف ما بعده. والأُفول: الغَيْبَةُ والذهاب، يقال: أَفَلَ يأفُل أُفولاً، قال ذو الرمَّة[2]:

١٩٦٦ــ مصابيحُ ليسَتْ باللواتي تقودُها نجومٌ ولا بالآفلاتِ شُموسُها

والإِفَالُ: صغارُ الغنم، والأَفيل: الفصيل الضئيل.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿بازغاً﴾**: حال من القمر. والبزوغ: الطلوع، يقال: بَزَغَ بفتح الزاي يبزُغ بضمِّها بُزوغاً، ويستعمـل قاصـراً ومتعديـاً، يقال: بَزَغ البَيْطار الدابَّـة أي: أسال دَمَهَـا فَبَزَغ هـو أي: سال، هـذا هو الأصل، ثم قيل لكل طُلوع: بُزوغ، ومنه: بَزَغَ ناب الصبي والبعير تشبيهاً بذلك، والقمرُ معروفٌ، سُمِّي بذلك[3] لبياضه وانتشار ضوئـه، والأقمر: الحمار الذي على لون الليلة القمراء، والقَمْراء ضوء القمر، وقيل: سُمِّي قمراً لأنه يَقْمُر ضوء الكواكب ويفوز به، والليالي القُمْر: ليالي تَدَوُّرِ القمر وهي الليالي البيض، لأن ضوء القمر يستمرُّ فيها إلى الصباح، قيل: ولا يُقال له قمر إلا بعد امتلائه في ثالث ليلة وقبلها هلال، على خلاف بين أهل اللغة قَدَّمْتُه في البقرة عند قوله «عن الأَهِلَّة»[4]، فإذا بلغ بعد العشر ثالثَ ليلةٍ قيل له «بدر» إلى خامسَ عشر، ويقال: قَمِرْتُ فلاناً كذا أي خَدَعته عنه، وكأنه مأخوذ من قَمِرَتْ القِرْبَةُ فَسَدَت بالقَمْراء.

---

(١) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٢) ديوانه ١٧٣٤/٣، وهو برواية «بالآفلات الدوالك»؛ واللسان والتاج: دلك؛ والبحر ١٦٣/٤.

(٣) انظر: المفردات ٤١٢.

(٤) الآية ١٨٩ من البقرة.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿هذا ربي﴾**: إنما ذكَّر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه: إمَّا ذهاباً بها مذهب الكوكب، وإمَّا ذهابها مذهب الضوء والنور، وإمَّا بتأويل الطالع أو الشخص أو الشيء، أو لأنه لمَّا أخبر عنها بمذكر أُعْطِيَتْ حكمه، تقول: هند ذاك الإنسان وتِيْكَ الإنسان، قال(١):

١٩٦٧ـ تبيت نُعْمَىٰ على الهِجْران غائبةً
سُقْياً ورُعْياً لذاك الغائبِ الزاري

فأشار إلى «نُعمى» وهي مؤنث إشارةَ المذكر لوَصْفِها بوَصْف الذكور أو لأن فيها(٢) لغتين التذكير والتأنيث، وإنْ كان الأكثرُ التأنيثَ فقد جمع بينهما في الآية الكريمة فأنَّثَ في قوله «بازغة» وذكَّر في قوله «هذا». وقال الزمخشري(٣): «جَعَل المبتدأ مثلَ الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومَنْ كانت أمك، و«لم تكن فتنتُهم إلا أنْ قالوا»(٤) وكان اختيارُ هذه الطريقة واجباً لصيانة الربِّ عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: عَلاَّم، ولم يقولوا عَلاَّمة، وإن كان أبلغَ، احترازاً من علامة التأنيث». قلت: هذا قريبٌ مما تقدَّم في قولي: إن المؤنث إذا أُخبر عنه بمذكر عومل معاملة المذكر نحو: «هند ذاك الإنسان». وقيل: لأنها بمعنى هذا النيِّر أو المرئيُّ.

قال الشيخ(٥): «ويمكن أن يُقال: إن أكثر لغةِ الأعاجم لا يُفَرِّقون في

---

(١) لم أقف عليه، وزرىٰ: عاتَبَ.
(٢) أي في الشمس.
(٣) الكشاف ٢/٣٢.
(٤) الآية ٢٣ من الأنعام.
(٥) البحر ٤/١٦٧.

الضمائر ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المذكر والمؤنث سواء، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلامَ إبراهيم بما يُشار به إلى المذكر، بل لو كان المؤنث بفَرْجٍ لم يكن له عَلامَةٌ تَدُلُّ عليه في كلامهم، وحين أخبر تعالىٰ عنهم بقوله «بازغة» و «أَفلَتْ» أَتَتْ على مقتضىٰ العربية إذ ليس ذلك بحكاية» انتهىٰ. وهذا إنما يظهر أن[1] لو حكى كلامهم بعينه في لغتهم، أمَّا شيءٌ يُعَبَّر عنه بلغة العرب ويُعطَى حكمَه في لغة العجم فهو محلُّ نظر[2].

قوله: «مِمَّا يُشْرِكون» «ما» مصدرية أي: بريء من إشراككم أو موصولةٌ أي: من الذين يشركونه مع الله في عبادته، فحذف العائد، ويجوز أن تكونَ الموصوفة، والعائدُ أيضاً محذوف، إلا أنَّ حذف عائد الصفة أقلُّ من حذف عائد الصلة، فالجملةُ بعدها لا محلَّ لها على القولين الأوَّلَيْن، ومحلُّها الجر على الثالث.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿للذي فَطَرَ﴾**: قدَّروا قبله مضافاً أي: وجَّهْتُ وجهي لعبادته ولرضاه، كأنهم نَفَوْا بذلك وَهْمَ مَنْ يَتَوهَّم الجهة. و «حنيفاً» حال من فاعل «وَجَّهْتُ»، وقد تقدَّم تفسيرُ هذه الألفاظِ، و «ما» يُحتمل أن تكون الحجازيةَ، وأن تكون التميمية.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿أتُحَاجُّونِّي﴾**: قرأ[3] نافع وابن ذكوان وهشام بخلافٍ عنه بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة، والتثقيلُ هو الأصل؛ لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة، والثانية نون الوقاية، فاسْتُثْقِل اجتماعهما،

---

(١) «أن» هنا مقحمة.

(٢) لا يكفي مثل هذا الرد على الشيخ، ويبقى الإنسان إنساناً ولو كان أبا حيان زمانه.

(٣) انظر: السبعة ٢٦١؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ والحجة ٢١٥٧؛ والكشف ١/٤٣٦؛ والبحر ٤/١٦٩.

وفيها لغات ثلاث: الفكُّ وتركهما على حالهما، والإدغام، والحذف، وقد قرىء بهذه اللغات كلها في قوله تعالىٰ: «أفغيرَ الله تأمرونِّي أعبدُ»[1]، وهنا لم تقرأ إلا بالحـذف أو الإدغام، وفي سـورة الحجر: «فَبِمَ تُبَشِّـرون»[2]، كذلك، فقراءة ابن كثير بالإدغام ونافع بالحذف، والباقون يفتحون النون لأنها عندهم نون رفع، وفي سورة النحل: «تشاقُّون فيهم»[3]، يُقرأ بفتح النون عند الجمهور لأنها نونُ رفع، ويقرؤه نافع بنونٍ خفيفة مكسورةٍ على الحذف، فنافعٌ
[٣٢٩/أ] حَذَفَ إحدىٰ النونين في جميع هذه المواضع التي ذكرتها لك، فإنه / يقرأ في الزمر أيضاً بحذف إحداهما، وقوله تعالىٰ: «أتَعِدانني» في الأحقاف[4]، قرأه هشام بالإدغام، والباقون بالإظهار دون الحذف.

واختلف النحاةُ في أيَّتهما المحذوفة: فمذهب سيبويه[5] ومَنْ تبعه أن المحذوفةَ هي الأُولىٰ، ومذهب الأخفش ومَنْ تبعه أن المحذوفة هي الثانية، استدلَّ سيبويه على ذلك بأنَّ نونَ الرفع قد عُهِد حَذْفُها دون ملاقاة مِثْلٍ رفعاً، وأُنْشِد[6]:

١٩٦٨ـ فإنْ يكُ قومٌ سَرَّهمْ ما صنعتُمُ   سَتَحْتَلبوها لاقِحاً غير باهِلِ

أي: فستحتلبونها، لا يقال إن النون حُذِفَتْ جزماً في جواب الشرط؛ لأنَّ الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً، وإذا تقرَّر وجوبُ الفاء، وإنما حُذِفت ضرورةً ثبت أن نون الرفع كان مِنْ حقها الثبوت

(١) الآية ٦٤ من الزمر، قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون، «تأمروني»، وابن عامر بنونين، والباقون مشددة النون. السبعة ٥٦٣؛ معجم القراءات ٢٧.
(٢) الآية ٥٤ من الحجر.
(٣) الآية ٧٧ من النحل.
(٤) الآية ١٧ من الأحقاف.
(٥) الكتاب ٢/١٥٤.
(٦) تقدم برقم ١٣٣٠.

إلا أنها حُذِفَتْ ضرورة، وأنشدوا أيضاً قوله(١):

١٩٦٩ـ أبيتُ أَسْـرِي وتَبِيتي تَـدْلُكي وجهكِ بالعنبرِ والمِسْك الذكي

أي: تبيتين وتَدْلُكين، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتىٰ تحابُّوا»(٢) فـ «لا» الداخلة على «تدخلوا» و «تؤمنوا» نافية لا ناهية، لفساد المعنىٰ عليه، وإذا ثَبَتَ حَذْفُها دون ملاقاةِ «مثل» رَفْعاً فلأنْ تُحْذَفَ مع ملاقاة «مثل» استثقالاً بطريق الأَوْلى والأحرىٰ، وأيضاً فإن النون نائبة عن الضمة، والضمةُ قد عُهِد حَذْفُها في فصيح الكلام كقراءةِ أبـي عمرو: «يَنْصُرْكم»(٣) و «يُشْعِرْكم»(٤) و «يأمرْكم»(٥) وبابِه بسكون آخر الفعل، وقوله(٦):

١٩٧٠ـ فاليومَ أشـربْ غيرَ مُسْتَحقِبٍ إثمـاً من الـلّـهِ ولا واغِـلِ

وإذا ثبت حَذْفُ الأصلِ فَلْيَثْبُتْ حَذْفُ الفرع لئلا يلزمَ تفضيل فرع على أصله، وأيضاً فإنَّ ادِّعاء حذف نون الرفع لا يُحْوِج إلى حذف آخر، وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك، وبيانه أنه إذا دخل جازم أو ناصب على أحد هذه الأمثلة فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحْذَفَ هذه النونُ لأنها نون رفع وهي تسقط للناصب والجازم، بخلاف ادِّعاءِ حَذْفِ نون الرفع، فإنه لا يحوج إلى ذلك لأنه لا عملَ له في التي للوقاية.

ولقائلٍ أن يقول: لا يلزم من جواز حَذْفَ الأصل حَذْفُ الفرع، لأنَّ في

(١) تقدم برقم ١٣٢٩.
(٢) رواه أبو داود: الأدب ٥/٣٧٨؛ وابن ماجه: المقدمة ١/٢٦؛ وابن حنبل ١/١٦٥.
(٣) الآية ١٦٠ من آل عمران «فمن ذا الذي ينصركم من بعده».
(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون».
(٥) الآية ٦٧ من البقرة «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة».
(٦) تقدم برقم ٤٧٠.

الأصل قوةً تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع، وعلى الآخر له أن يقول: هذا مُعارَضٌ بإلغاء العامل: وذلك أنه لو كان المحذوفُ نونَ الرفع لأجل نون الوقاية ودخل الجازم والناصب لم يجد له شيئاً يحذفه؛ لأن النون حُذِفت لعارض آخر. واستدلوا لسيبويه أيضاً بأن نون الوقاية مكسورة، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغييرٌ بخلاف ما لو ادَّعَيْنا حَذْفها فإنَّا يلزمنا تغييرُ نون الرفع من فتح إلى كسر، وتقليلُ العمل أولىٰ، واستدلوا أيضاً بأنها قد حذفت مع مثلها وإن لم يكن نون وقاية كقوله[1]:

١٩٧١ـ كل له نِيَّةٌ في بُغْضِ صاحبِهِ بنعمةِ الله نَقْلِيْكُمْ وتَقْلُونا

أي: وتَقْلُوننا، فالمحذوفُ نونُ الرفع لا نونُ «نا» لأنها بعض ضمير، وعُورض هذا بأن نون الرفع أيضاً لها قوةٌ لدلالتها على الإعراب، فَحَذْفُها أيضاً لا يجوز، وجعل سيبويه المحذوفةَ من قول الشاعر[2]:

١٩٧٢ـ تراه كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْني

نونَ الفاعل لا نونَ الوقاية، واستدلَّ الأخفش بأنَّ الثقل إنما حصل بالثانية، ولأنه قد اسْتُغْنِي عنها، فإنه إنما أُتِيَ بها لتقِيَ الفعلَ من الكسر، وهو مأمونٌ لوقوع الكسر على نون الرفع، ولأنها لا تدلُّ على معنى بخلاف نون الرفع، وأيضاً فإنها تُحْذَفُ في نحو: ليتني فيقال: ليتي، كقوله[3]:

١٩٧٣ـ كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال ليتي أُصادِفُه وأُتْلِفُ بعضَ مالي

واعلم أن حذف النونِ في هذا النحو جائز فصيح، ولا يُلتفت إلى قول

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإملاء ١/٢٤٩.

(٢) تقدم برقم ٧٥٠. وانظر: الكتاب ٢/١٥٤.

(٣) البيت لزيد الخير، وهو في الكتاب ١/٣٨٦؛ ونوادر أبي زيد ٦٨؛ والمقتضب ١/٢٥٠؛ وابن يعيش ٣/٩٠؛ ورصف المباني ٣٠٠؛ والمقرب ١/١٠٨؛ واللسان: ليت؛ والهمع ١/٦٤؛ والدرر ١/٤١.

مَنْ مَنَع ذلك إلا في ضرورةٍ أو قليلٍ من الكلام، ولهذا عِيْبَ على مكي ابن أبـي طالب حيث قال[1]: «الحَذْفُ بعيدٌ في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يُحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو إليه». وتجاسر بعضهم فقال: «هذه القراءة ــ أعني تخفيـف النون ـ لحنٌ» وهذان القولان مردودان عليهما لتواتر ذلك، وقد قَدَّمْتُ الدليل على صحته لغةً، وأيضاً فإن الثقاتِ نقلوا أنها لغةٌ ثابتةٌ للعرب وهم غطفان فلا معنى لإنكارها.

و«في الله» متعلِّقٌ بـ«أتحاجُّوني» لا بـ«حاجَّه»، والمسـألةُ من بـاب التنازع، وأعمل الثاني لأنه لما أضمر في الأول حذف، ولو أَعْمل الأول لأَضْمر في الثاني من غير حذفٍ، ومثله: «يَسْتَفْتونك قل الله يُفْتيكم في الكلالةِ»[2]، كذا قال الشيخ[3]، وفيه نظر، من حيث / إن المعنىٰ ليس على [٣٢٩/ب] تَسَلُّط «وحَاجَّه» على قوله «في الله»؛ إذ الظاهر انقطاعُ الجملة القولية ممَّا قبلها. وقوله «في الله» أي في شأنه ووحدانيته.

قوله: «وقد هَداني» في محلِّ نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان أظهرهما: أنه التاء في «أتحاجونني» أي: أتجادلونني فيه حال كوني مَهْدِيَّاً مِنْ عنده. والثاني: أنه حال من «الله» أي: أتخاصمونني فيه حال كونه هادياً لي، فحجَّتكم لا تُجْدي شيئاً لأنها داحضة.

قوله: «ولا أَخَافُ ما تُشْركون به» هذه الجملة يجوز أن تكونَ مستأنفة، أخبر عليه السلام بأنه لا يخاف ما تشركون به ربَّه ثقةً به، وكانوا قد خوَّفوه مِنْ ضررٍ يحصُل له بسبب سَبِّ آلهتهم، ويحتمل أن تكون في مَحَلِّ نصبٍ على الحال باعتبارين أحدهما: أن تكونَ ثانيةً عطفاً علـى الأولىٰ، فتكون الحالان

---

(١) المشكل ١/٢٧٤؛ وعبارة مكي الواردة قريبة مما ذكر السمين وليست نصاً.
(٢) الآية ١٧٦ من النساء.
(٣) البحر ٤/١٦٩.

من الياء في «أتحاجونِّي». والثاني: أنها حال من الياء في «هداني» فتكون جملةً حالية من بعض جملة حالية فهي قريبة من الحال المتداخلة، إلا أنه لا بد من إضمار مبتدأ على هذا الوجه قبل الفعل المضارع، لما تقدَّم من أن الفعل المضارع بـ «لا» حكمُه حكمُ المثبت من حيث إنه لا تباشره الواو.

و «ما» يجوز فيها الأوجه الثلاثة: أن تكونَ مصدريةً، وعلى هذا فالهاء في «به» لا تعود على «ما» عند الجمهور، بل تعود على الله تعالىٰ، والتقدير: ولا أخاف إشراكَكم بالله، والمفعول محذوف أي: ما تشركون غير الله به، وأن تكون بمعنى الذي، وأن تكون نكرةً موصوفة، والهاء في «بـه» على هذين الوجهين تعود على «ما»، والمعنىٰ: ولا أخاف الذي تشركون الله به، فحذف المفعول أيضاً كما حذفه في الوجه الأول، وقدَّر أبو البقاء[1] قبل الضمير مضافاً فقال: «ويجوز أن تكون الهاءُ عائدة على «ما» أي: ولا أخاف الذي تشركون بسببه»، ولا حاجةَ إلى ذلك.

قوله: «إلا أَنْ يشاء» في هذا الاستثناء قَوْلان، أظهرهما: أنه متصل، والثاني: أنه منقطع، والقائلون بالاتصال: اختلفوا في المستثنى منه، فجعله الزمخشري[2] زماناً فقال: «إلا وقت مشيئة ربـي شيئاً يخاف، فحذف الوقت، يعني: لا أخاف معبوداتِكم في وقتٍ قط؛ لأنها لا تقدر على منفعةٍ ولا مَضَرَّة إلا إذا شاء ربـي». وجَعَلَه أبو البقاء[3] حالاً فقال: تقديره إلا في حال مشيئة ربـي أي: لا أخافها في كل حال إلا في هذه الحال. وممَّن ذهب إلى انقطاعه ابن عطية[4] والحوفي وأبو البقاء في أحد الوجهين، فقال الحوفي: «تقديره: لكن مشيئة الله إياي بضرٍّ أخاف»، وقال ابن عطيـة: «استثناء ليس من الأول

---

(١) الإملاء ١/٢٥٠.
(٢) الكشاف ٢/٣٢.
(٣) الإملاء ١/٢٥٠، وعبارته: «استثناء من غير الأول».
(٤) المحرر ٦/٩٤.

ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف ضراً استثنى مشيئة ربه في أن يريده بضر.

قوله: «شيئاً» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على المصدر تقديره: إلا أن يشاء ربي شيئاً من المشيئة، والثاني: أنه مفعول به ليشاء، وإنما كان الأولُ أظهرَ لوجهين، أحدهما: أن الكلام المؤكد أقوىٰ وأثبتُ في النفس من غير المؤكد. والثاني: أنه قد تقدم أن مفعول المشيئة والإرادة لا يُذْكران إلا إذا كان فيهما غرابة كقوله[1]:

١٩٧٤ـ ولو شِئْتُ أَنْ أبكي دماً لبَكَيْتُه ....

قوله: «عِلْماً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن الفاعل تقديره: وَسِع علمُ ربي كلَّ شيء، كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»[2]. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول المطلق؛ لأن معنىٰ وَسِعَ عَلِم. قال أبو البقاء[3]: «لأنَّ ما يَسَعُ الشيء فقد أحاط به، والعالم بالشيء محيطٌ بعلمه» وهذا الذي ادَّعاه من المجاز بعيد. و«كل شيء» مفعول لوسع على كلا التقديرين. و«أفلا تتذكرون» جملة تقرير وتوبيخ، ولا محلَّ لها لاستئنافها.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿كيف أخاف ما أَشْرَكْتم﴾**: قد تقدَّم الكلام على «كيف» في أول البقرة[4]، وهذه نظيرتها. و«ما» يجوز فيها ثلاثة الأوجه، أعني كونها موصولةً اسميةً أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على الأوَّلين محذوف أي: ما أشركتموه بالله أو إشراككم بالله غيره.

وقوله: «ولا تخافون» يجوز في هذه الجملة أن تكون نسقاً على

---

(١) تقدم برقم ٢٥٤.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الإملاء ١/٢٥٠.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٢٨ من البقرة.

«أخاف» فتكون داخلةً في حَيِّز التعجب والإنكار، وأن تكون حالية أي: وكيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم، / ولا بد من إضمارِ مبتدأ قبل المضارع المنفيِّ بـ لا، لِما تقدم غيرَ مرة أي: كيف أخاف الذي تُشْركون أو يُخاف إشراككم حال كونكم آمنين مِنْ مَكْرِ الله الذي أَشْركتم به غيره. وهذه الجملةُ وإن لم يكن فيها رابطٌ يعود على ذي الحال لا يضرُّ ذلك لأن الواو بنفسها رابطةٌ، وانظر إلى حسن هذا النظم السويّ حيث جعل متعلق الخوف الواقع منه بالأصنام، ومُتَعَلَّق الخوف الواقع منهم إشراكهم بالله غيرَه تَرْكاً لأن يعادَلَ الباري تعالىٰ بأصنامهم، لو أبرز التركيب على هذا فقال: «ولا تخافون الله» مقابلةً لقوله «وكيف أخاف معبودتكم». وأتـىٰ بـ «ما» في قوله «ما أشركتم» وفي قوله «ما لم ينزِّل به سلطاناً» لأنهم غير عقلاء، إذ هي جمادٌ أحجارٌ، وحيث كانوا ينحتونها ويعبدونها. [٣٣٠/أ]

قوله: «ما لم يُنَزِّلْ» مفعول لـ «أَشْرَكْتُم» وهي موصولة اسمية أو نكرة، ولا تكون مصدرية لفساد المعنىٰ، و «به» و «عليكم» متعلقان بـ«يُنَزِّل»، ويجوز في «عليكم» وجهٌ آخر: وهو أن يكون حالاً من «سلطاناً» لأنه لو تأخَّر عنه لجاز أن يكونَ صفةً. وقرأ الجمهور «سُلْطاناً» ساكنَ اللام حيث وقع. وقرىء[١] بضمها، وقيل: هي لغة مستقلة فيثبت بها بناء «فُعُل»[٢] بضم الفاء والعين، أو هي إتباع حركةٍ لأخرى.

وقوله: «فأيُّ الفريقين أحقُّ» لم يقل: أيُّنا أحقُّ نحن أم أنتم إلزاماً لخصمه بما يدَّعيه عليه، ولأنه لا يزكِّي القائلُ نفسه، وهـذا بخلاف قـول الآخر[٣]:

---

(١) ذكرها في البحر ٤/ ١٧٠ من دون نسبة.
(٢) أي: بالألف والنون: فُعُلان.
(٣) تقدم برقم ١٢٧٥.

١٩٧٥ــ فلئِنْ لقيتُـكَ خـالِيَيْنِ لتعلمَنْ أيِّـي وأيُّـك فارسُ الأحـزابِ

فللَّـهِ فصاحـةُ القرآن وآدابه. وقوله: «إن كنتم» جوابه محذوف، أي: فأخبروني، ومُتَعَلَّقُ العلم محذوف، ويجوز أَنْ لا يُرادَ له مفعولٌ أي: إن كنتم من ذوي العلم.

آ ٨٢ **قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا﴾**: هل هو من كلام إبراهيم أو من كلام قومه أو من كلام الله تعالى؟ ثلاثة أقوال للعلماء وعليها يترتب الإعراب، فإن قلنا: إنها من كلام إبراهيم جواباً عن السؤال في قوله: «فأيُّ الفريقين» وكذا إن قلنا: إنها من كلام قومه، وأنهم أجابوا بما هو حجةٌ عليهم، كأن الموصولَ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هم الذين آمنوا، وإن جَعَلْنَاهُ من كلام الله تعالىٰ وأنه أَمَرَ نبيه بأن يجيب به السؤال المتقدم فكذلك أيضاً، وإنْ جَعَلْنَاهُ لمجرد الإخبار من الباري تعالىٰ كان الموصول مبتدأ، وفي خبره أوجه أحدها: أنه الجملة بعده فإن «أولئك» مبتدأ ثان، و«الأمن» مبتدأ ثالث، و«لهم» خبره، والجملة خبر «أولئك» و«أولئك» وخبره خبر الأول.

الثاني: أن يكون «أولئك» بدلاً أو عطف بيان، و«لهم» خبر الموصول، و«الأمنُ» فاعلٌ به لاعتماده. الثالث: كذلك، إلا أنَّ «لهم» خبرٌ مقـدم، و«الأمن» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الموصول. الرابع: أن يكون «أولئك» مبتدأ ثانياً، و«لهم» خبره و«الأمن» فاعل به، والجملة خبر الموصول. الخامس: ـ وإليه ذهب أبو جعفر النحاس[١] والحوفي ـ أن «لهم الأمن» خبر الموصول، وأن «أولئك» فاصلة وهو غريب، لأن الفصل من شأن الضمائر لا من شأن أسماء الإشارة، وأمَّا على قولنا بأن «الذين» خبر مبتدأ محذوف فيكون «أولئك» مبتدأً فقط، وخبره الجملة بعده أو الجارُّ وحده، و«الأمنُ» فاعلٌ به، والجملة الأولىٰ على هذا منصوبة بقول مضمر أي: قل هم الذين آمنوا إن كانت من كلام

---

(١) ليس في كتابه «إعراب القرآن» ما يشير إلى هذا الرأي.

الخليل، أو قالوا هم الذين إن كانت من كلام قومه. وقوله «ولم يَلْبسوا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على الصلة فلا محلَّ لها حينئذٍ، والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب على الحال أي: آمنوا [٣٣٠/ب] غير مُلْبِسين إيمانهم / بظلم وهوكقوله تعالىٰ: «أنَّى يكون لي غلام ولم يَمْسَسْني بشر»[١] ولا يُلتفت إلى قول ابن عصفور حيث جعل وقوع الجملة المنفيَّة حالاً قليلاً، ولا إلى قول ابن خروف حيث جعل الواو واجبة الدخول على هذه الجملة وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال.

والجمهور على «يَلْبِسُوا» بفتح الياء بمعنىٰ يَخْلطونه، وقرأ عكرمة بضمها[٢] من الإلباس. «وهم مهتدون» يجوز استئنافها وحاليتها.

آ. ٨٣ **قوله تعالى: ﴿وتلك حُجَّتُنا آتيناها﴾**: «تلك» إشارة إلى الدلائل المتقدمة في قوله: «وكذلك نُرِي إبراهيم»[٣] إلى قوله: «وما أنا من المشركين»[٤]. ويجوز في «حُجَّتنا» وجهان، أحدهما: أن يكون خبر المبتدأ وفي «آتيناها» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال والعامل فيها معنى الإشارة، ويدل على ذلك التصريحُ بوقوع الحال في نظيرتها كقوله تعالى: «فتلك بيوتُهم خاويةً»[٥]. والثاني: أنه في محل رفع على أنه خبرٌ ثانٍ أخبر عنها بخبرين، أحدهما مفرد والآخر جملة. والثاني من الوجهين الأولين: أن تكون «حُجَّتنا» بدلاً أو بياناً لتلك، والخبر الجملة الفعلية.

وقال الحوفي: «إن الجملة مِنْ «آتَيْناها» في موضع النعت لـ «حُجَّتنا» على نية الانفصال، إذ التقدير: حجة لنا»، يعني الانفصال من الإضافة

---

(١) الآية ٢٠ من مريم.
(٢) البحر ١٧١/٤.
(٣) الآية ٧٥ من الأنعام.
(٤) الآية ٧٩ من الأنعام.
(٥) الآية ٥٢ من النمل.

ليحصُلَ التنكيرُ المسوِّغُ لوقوعِ الجملة صفةً لحُجَّتنا، وهذا لا ينبغي أن يقال، وقال أيضاً: «إن «إبراهيم» مفعول ثان لآتيناها، والمفعول الأول هو «ها»، وقد قدَّمْتُ لك في أوائل البقرة أن هذا مذهب السهيلي عند قوله «آتَيْنا موسىٰ الكتاب»[1]، وأنَّ مذهبَ الجمهورِ أن تَجْعل الأولَ ما كان عاقلاً والثاني غيرَه، ولا تبالي بتقديمٍ ولا تأخير.

قوله: «علىٰ قومه» فيه وجهان أحدهما: أنـه متعلقٌ بـ«آتينا» قـاله ابن عطية[2] والحوفي أي: أظهرناها لإبراهيم على قومه. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال أي: آتيناها إبراهيم حجةً على قومه أو دليلاً على قومه، كذا قدَّره أبو البقاء[3]، ويلزم من هذا التقدير أن تكون حالاً مؤكدة، إذ التقدير: وتلك حُجَّتنا آتيناها له حجةً.

وقدَّرها الشيخ[4] على حذف مضاف فقال: «أي آتيناها إبراهيم مستعليةً على حجج قومه قاهرة لها» وهذا حسن. ومنع أبو البقاء[5] أن تكون متعلِّقةً بحجتنا قال: «لأنها مصدر، وآتيناها خبر أو حال، وكلاهما لا يُفْصل به بين الموصول وصلته». ومنع الشيخ[6] ذلك أيضاً، ولكن لكون الحجَّة ليست مصدراً قال: «إنما هو الكلام المُؤَلَّفُ للاستدلال على الشيء» ثم قال: «ولو جعلناها مصدراً[7] لم يجز ذلك أيضاً، لأنه لا يفصل بالخبر ولا بمثل هذه الحال بين المصدر ومطلوبه. وفي مَنْعِهِ ومَنْع أبـي البقاء ذلك نظرٌ، لأنَّ الحال

---

(١) الآية ٥٣ من البقرة.
(٢) المحرر ٦/٩٦.
(٣) الإملاء ١/٢٥٠.
(٤) البحر ٤/١٧٢.
(٥) الإملاء ١/٢٥٠.
(٦) البحر ٤/١٧٢.
(٧) أي مجازاً كما في البحر.

وإن كانَتْ جملةً ليسَتْ أجنبيةً حتى يُمْنَعَ الفصل بها لأنها من جملة مطلوبات المصدر، وقد تقدَّم لي نظيرُ ذلك بأشبع من هذا.

قوله: «نرفع» فيه وجهان الظاهر منهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. الثاني: ـ جوَّزه أبو البقاء[1] وبدأ به ـ أنها في موضع الحال من «آتيناها» يعني من فاعل «آتيناها»، أي: في حال كوننا رافعين، ولا تكون حالاً من المفعول إذ لا ضمير فيها يعود إليه. ويُقْرأ «نرفع» بنون العظمة وبياء الغيبة[2]، وكذلك «يشاء». وقرأ[3] أهل الكوفة «درجات» بالتنوين وكذا التي في يوسف[4]، والباقون بالإضافة فيهما، فقراءة الكوفيين يحتمل نَصْبُ «درجات» فيها من خمسة أوجه أحدها: أنها منصوبةٌ على الظرف و «مَنْ» مفعول «نرفع» أي: نرفع مَنْ نشاء مراتب ومنازل. والثاني: أن ينتصبَ على أنه مفعول ثان قُدِّم على الأول، وذلك يحتاج إلى تضمين «نرفع» معنى فعلٍ يتعدَّى لاثنين وهو «يُعْطي» مثلاً، أي: نعطي بالرفع مَنْ نشاء درجات أي: رُتَباً، والدرجات هي المرفوعة كقوله: «رفيع الدرجات»[5]، وفي الحديث: «اللهم ارفع درجته في عليين»[6] فإذا رُفعت الدرجةُ فقد رُفِعَ صاحبها. والثالث: أن ينتصب على حذف حرف الجر أي: إلى منازل وإلى درجات. الرابع: أن ينتصبَ على التمييز، ويكون منقولاً من المفعولية، فيؤول إلى قراءة الجماعة إذ الأصل: «نرفع

---

(١) الإملاء ١/٢٥٠.

(٢) لم أجد من نسب هذه القراءة.

(٣) انظر: السبعة ٢٦١؛ والكشف ١/٤٣٧؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والحجة ٢٥٨، ويعني بالكوفيين عاصم وحمزة والكسائي.

(٤) الآية ٧٦.

(٥) الآية ١٥ من غافر.

(٦) رواه مسلم في الجنائز باب ٤ (٢/٦٣٤)؛ وأحمد ٦/٢٩٧، وكلا الروايتين: في المهديين.

درجاتِ من نشاء» بالإضافة ثم حُوِّل كقوله: «وفَجَّرْنا الأرض عُيونا»[1] أي: عيون الأرض. الخامس: أنها منتصبةٌ على الحال وذلك على حذف مضاف أي: ذوي درجات. ويشهد لهذه القراءةِ قولُه تعالىٰ: «وَرَفَعَ بعضكم فوق بعض درجات»[2] «وَرَفَعْنَا بعضهم فـوق بعض درجات لِيَتَّخِـذَ»[3] «ورفع بعضَهم درجات وآتينا عيسىٰ»[4].

وأمَّا قراءة الجماعة: فدرجات مفعول «نرفع»، والخطاب في «إنَّ ربك» للرسول محمد عليه السلام، وقيل: لإبراهيم الخليل، فعلى هذا يكون فيه التفات من الغَيْبة إلى الخطاب مُنَبِّهاً بذلك على تشريفه له.

آ. ٨٤ **قوله تعالى: ﴿ووَهَبْنا﴾**: فيها وجهان، الصحيح منهما: أنها معطوفة على الجملة الاسمية من قوله / «وتلك حُجَّتنا» وعَطْفُ الاسمية على [٣٣١/أ]
الفعلية وعكسه جائز. والثاني: ـ أجازه ابن عطية[5] ـ وهو أن يكون نسقاً على «آتيناها»، ورَدَّهُ الشيخ[6] بأنَّ «آتيناها» لها محل من الإعراب: إما الخبر، وإمَّا الحال، وهذه لا محل لها لأنها لو كانَتْ معطوفةً على الخبر أو الحال لاشترط فيها رابط. و«كلاًّ» منصوب بـ«هَدَيْنا» بعده، والتقدير: وكل واحد من هؤلاء المذكورين. قوله: «ومن ذريَّته» الهاء في «ذريته» فيها وجهان، أحدهما: أنها تعود على نوح لأنه أقرب مذكور، ولأن إبراهيم ومَنْ بعده من الأنبياء كلِّهم منسوبون إليه. والثاني أنه يعود على إبراهيم لأنه المحدَّث عنه والقصة مسوقة لذكره وخبره، ولكن رُدَّ هذا القول بكون لوطٍ ليس من ذريته

---

(١) الآية ١٢ من القمر.
(٢) الآية ١٦٥ من الأنعام.
(٣) الآية ٣٢ من الزخرف.
(٤) الآية ٢٥٣ من البقرة.
(٥) المحرر ٩٧/٦.
(٦) البحر ١٧٢/٤.

إنما هو ابن أخيه أو أخته، ذكر ذلك مكي[١] وغيره.

وقد أجيب عن ذلك فقال ابن عباس: «هؤلاء الأنبياء كلهم مضافون إلى ذرية إبراهيم وإن كان فيهم مَنْ لم يلحقه بولادةٍ من قبل أمٍّ ولا أبٍ لأن لوطاً ابن أخي إبراهيم، والعرب تجعل العم أباً». وقال أبو سليمان الدمشقي[٢]: «ووهبنا له لوطاً»[٣] في المعاضدة والمناصرة» فعلى هذا يكون «لوطاً» منصوباً بـ «وهبنا» من غير قيد بكونه مِنْ ذريته، وقوله «داود» وما عُطِفَ عليه منصوب: إمَّا بفعل الهبة وإمَّا بفعل الهداية. و«مِنْ ذريته» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بذلك الفعل المحذوف، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أنها حال أي: حال كونِ هؤلاء الأنبياء منسوبين إليه. «وكذلك نجزي» [الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف أي: نجزيهم جزاء مثل ذلك الجزاء، ويجوز أن يكون في محل رفع أي: الأمر كذلك][٤]،وقد تقدَّم ذلك في قوله «وكذلك نُري إبراهيم»[٥].

قوله: «واليَسَع» قرأ الجمهور: «الْيَسَعَ» بلام واحدة وفتح الياء بعدها، وقرأ[٦] الأخوان: اللَّيْسَع، بلامٍ مشدَّدة وياء ساكنة بعدها، فقراءةُ الجمهور فيها تأويلان، أحدهما: أنه منقولٌ من فعل مضارع، والأصل: يَوْسَع كيَوْعِد، فوقعت الواو بين ياء وكسرة تقديرية، لأن الفتحة إنما جيء بها لأجل حرف الحلق فحُذِفَتْ لحَذْفها في يَضَع ويَدَع ويَهَب وبابه، ثم سُمِّي به مجرداً عن

---

(١) المشكل ٢٧٥/١.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) في الآية ٨٦.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.

(٥) الآية ٧٥ من الأنعام.

(٦) انظر: السبعة ٢٦٢؛ الكشف ٤٣٨/١؛ والحجة ٢٥٩؛ والنشر ٢٥١/٢؛ البحر ١٧٤/٤؛ والأخوان حمزة والكسائي.

ضمير، وزيدت فيه الألف واللام على حَدِّ زيادتها في قوله[1]:

١٩٧٦ـ رأيت الـوليـدَ بنَ اليـزيـد مبـارَكـاً
شـديـداً بـأعبـاءِ الخـلافـةِ كـاهِلُهْ

وكقوله[2]:

١٩٧٧ـ باعَدَ أمَّ العمـروِ من أسيرِهـا حُرَّاسُ أبوابٍ على قصـورِها

وقيل: الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدِّر تنكيره. والثاني: أنه اسمٌ أعجمي لا اشتقاق له، لأن اليسع يقال له يوشع بن نون فتى موسىٰ، فالألفُ واللام فيه زائدتان أو مُعَرِّفتان كما تقدَّم قبل ذلك، وهل «أل» لازمةٌ له على تقدير زيادتها؟ فقال الفارسي: إنها لازمة شذوذاً كلزومها في «الآن» وقال ابن مالك[3]: «ما قارنت الأداة نَقْلَه كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسموءل فإنَّ الأغلب ثبوتُ أل فيه، وقد تُحْذف».

وأمَّـا قراءةُ الأخـوين فأصله لَيْسَـع كـ ضَيْغَم وَصَيْـرَف[4] وهـو اسم أعجمي، ودخولُ الألفِ واللام فيه على الوجهين المتقدمين. واختار أبو عبيد قراءة التخفيف فقال: «سمعنا اسم هذا النبيّ في جميع الأحاديث: اليسع، ولم يُسَمِّه أحدٌ منهم اللَّيْسع» وهذا لا حجةَ فيه لأنه روي اللفظ بأحد لغتيه، وإنما آثروا[5] الرواة هذه اللفظة لخفتها لا لعدم صحة الأخرىٰ. وقال الفراء[6]

---

(١) البيت لابن ميادة وهو في الإنصاف ٣١٧/١؛ وابن يعيش ٤٤/١؛ والخزانة ٣٢٧/٣؛ والعيني ٢١٨/١.
(٢) البيت لأبي النجم وهو في المقتضب ٤٨/٤؛ وأمالي الشجري ٢٥٢/٢؛ والإنصاف ٣١٧/١؛ وابن يعيش ٤٤/١؛ واللسان: وبر؛ والهمع ٨٠/١؛ والدرر ٥٣/١.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٢٩/١.
(٤) الصيرف: المحتال.
(٥) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٦) معاني القرآن ٣٤٢/١.

في قراءة التشديد: «هي أشبه بأسماء العجم». وقد تَقَدَّم أنَّ في نون «يونس» ثلاثَ لغات[1] وكذلك في سين يوسف.

قوله: «وكلاًّ فَضَّلْنا» كقوله: «كلاًّ هَدَيْنا»[2].

آ. ٨٧ **قوله تعالى: و ﴿مِنْ آبائهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بذلك الفعلِ المقدَّر أي: وهَدَيْنا من آبائهم، أو فَضَّلْنا من آبائهم، و «مِنْ» تبعيضية. قال ابن عطية[3]: «وهدينا من آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعات». فـ «مِنْ» للتبعيض والمفعول محذوف. الثاني: أنه معطوف على «كلاًّ» أي: وفضَّلنا بعض آبائهم. وقَدَّر أبو البقاء[4] هذا الوجهَ بقوله: «وفَضَّلنا كلاًّ من آبائهم [أو][5] وهَدَيْنا كلاً مِنْ آبائهم».

وقوله: «واجتَبَيْناهم» يجوز أن يعطف على «فَضَّلنا»، ويجوز أن يكون مستأنفاً وكرَّر لفظ الهداية توكيداً، ولأن / الهداية أصل كلِّ خير. [٣٣١/ب]

آ. ٨٨ **قوله تعالى: ﴿ذلك هُدىٰ الله﴾**: المشار إليه هو المصدر المفهوم من الفعل قبله: إمَّا الاجتباء، وإمَّا الهداية، أي: ذلك الاجتباء هدىٰ، أو ذلك الهدىٰ إلى الطريق المستقيم هدى الله. ويجوز أن يكون «هدىٰ الله» خبراً، وأن يكون بدلاً من «ذلك»، والخبر «يهدي به»، وعلى الأول يكون «يهدي» حالاً والعاملُ فيه اسمُ الإشارة، ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً. و «مِنْ عبادِه» تبيينٌ أو حالٌ: إمَّا مِنْ «مَنْ» وإمَّا من عائده المحذوف.

آ. ٨٩: والهاء في «بها» تعود على الثلاثة الأشياء وهي: الكتابُ

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٦٣ من النساء.

(٢) انظر إعرابه للآية ٨٤ من الأنعام.

(٣) المحرر ٦/٩٩.

(٤) الإملاء ١/٢٥١.

(٥) من الإملاء.

والحكمُ والنبوة، وهو قول الزمخشري[1]. وقيل: تعودُ على النبوَّة فقط لأنها أقرب مذكور. والباءُ في «بها» متعلقةٌ بخبر ليس، وقُدِّم على عاملها للفواصل. والباء في «بكافرين» زائدةٌ توكيداً.

آ. ٩٠: وأولئك مفعولٌ مقدم لـ «هَدَىٰ الله»، ويَضْعُفُ جَعْلُه مبتدأً على حذف العائد أي: هداهم الله كقوله: «أفحكمُ الجاهلية يَبْغون»[2] برفع «حكم». قوله: «اقتدِهْ» قرأ[3] الأخوان بحذف هذه الهاء في الوصل، والباقون أثبتوها وصلاً ووقفاً، إلا ابنَ عامر بكَسْرها، ونَقَل ابنُ ذكوان عنه وجهين، أحدهما: الكسر من غير وصل بمدَّة. والثاني وصلُه بمدَّة، والباقون يسكنونها، أمَّا في الوقف فإن القراء اتفقوا على إثباتها ساكنة، وقد اختلفوا أيضاً في «مالِيَه»[4] و «سلطانِيَه»[5] في الحاقة، وفي «ماهيه»[6] في القارعة بالنسبة إلى الحذف والإثبات، واتفقوا على إثباتها في «كتابيه»[7] و «حسابيه»[8]

فأمَّا قراءةُ الأخوين فالهاءُ عندهما للسكتِ فلذلك حَذَفاها وَصْلاً إذ مَحَلُّها الوقفُ، وأَثْبتاها وقفاً إتباعاً لرسم المصحف، وأمَّا مَنْ أثبتها ساكنةً فتحتمل عنده وجهين أحدهما: هي هاء سكت، ولكنها ثبتت وصلاً إجراءً للوصل مجرىٰ الوقف كقوله: «لم يتسنَّه وانظر»[9] في أحد الأقوال كما تقدم.

---

(١) الكشاف ٢/٣٣.

(٢) الآية ٥٠ من المائدة، وهي في قراءة ابن وثاب والأعرج وآخرين. انظر: الشواذ ٣٢؛ والقرطبي ٦/٢١٥.

(٣) السبعة ٢٦٢؛ والكشف ١/٤٣٨؛ والحجة ٢٦٠؛ والنشر ٢٥١؛ والبحر ٤/١٧٦.

(٤) الآية ٢٨.

(٥) الآية ٢٩.

(٦) الآية ١٠.

(٧) الآية ١٩ من الحاقة.

(٨) الآية ٢٠ من الحاقة.

(٩) الآية ٢٥٩ من البقرة.

والثاني: أنها ضمير المصدر سُكِّنَتْ وصلاً إجراءً للوصل أيضاً مجرى الوقف نحو: «نؤته»[1] و«فألقه»[2] و«أرْجه»[3] «نولّه»[4] «نُصْله»[5].

واختُلِفَ في المصدر الذي تعود عليه هذه الهاء فقيل: الهدىٰ أي: اقتد الهدىٰ، والمعنىٰ: اقتد اقتداءَ الهدىٰ، ويجوز أن يكون«الهدىٰ»مفعولاً من أجله أي: فبهداهم اقتد لأجل الهدىٰ، وقيل: الاقتداء أي: اقتدِ الاقتداء. ومن إضمار المصدر قوله:[6]

١٩٧٨ـ هـذا سُـراقـةُ لـلقـرآنِ يـدرسُـه
والمرءُ عنـد الـرُّشـا إن يَلْقَهـا ذيبُ

أي: يَدْرُسُ الدَّرْسَ، ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن، لأن الفعل قد تعدَّىٰ له، وإنما زِيْدت اللام تقويةً له حيث تقدَّم معموله ولذلك جعل النحاة نصب «زيداً» مِنْ «زيداً ضربته» بفعل مقدر خلافاً للفراء[7]. وقال ابن الأنباري: «إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل: اقتد اقتد، ثم جعل المصدر بدلاً من الفعل الثاني ثم أضمر فاتصل بالأول.

وأمَّا قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير وحُرِّكَتْ بالكسر مِنْ غير وصل، وهو الذي يُسَمِّيه القرَّاء الاختلاس تارةً، وبالصلة وهو المسمَّى إشباعاً أخرىٰ كما قرىء: «أَرْجِهِ»[8] ونحوه، وإذا تقرَّر هذا فقول ابن مجاهد[9] عن

(١) الآية ١٤٥ من آل عمران.
(٢) الآية ٢٨ من النمل، الأصل «وألقه» وهو سهو.
(٣) الآية ١١١ من الأعراف.
(٤) الآية ١١٥ من النساء.
(٥) الآية ١١٥ من انساء.
(٦) تقدم برقم ٧٧١.
(٧) انظر: الإنصاف ٨٢/١.
(٨) من الآية ١١١ من الأعراف. وهي قراءة الكسائي ونافع. انظر: السبعة ٢٨٧.
(٩) السبعة ٢٦٢.

ابن عامر «يُشِمُّ الهاء [الكسر][(1)] من غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأن هذه الهاءَ هاءُ وقف لا تُعْرَبُ في حال من الأحوال ــ أي لا تُحَرَّك ــ وإنما تدخل لِتَبْيِّنَ بها حركة ما قبلها» ليس بجيدٍ لِما قَرَّرت لك من أنها ضمير المصدر. وقد رَدَّ الفارسي[(2)] قول ابن مجاهد بما تقدم. والوجه الثاني: أنها هاء سكت أُجْرِيَتْ مجرىٰ هاء الضمير، كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون، وهذا ليس بجيد، ويُرْوى قول المتنبـي[(3)]:

١٩٧٩ــ واحـرَّ قلبـاه ممَّن قلبُه شَبِمُ ....

بضم الهاء وكسرها على أنها هاءُ السكت شُبِّهَتْ بهاء الضمير فحركت والأحسن أن تجعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير، لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف فكيف بما يشبهها؟

والاقتداء في الأصل: طلبُ الموافقةِ، قاله الليث. ويقال: قُدْوَة [وقِدْوٌ، وأصله من القِدْو][(4)] وهو أصل البناء الذي يتشعَّبُ منه تصريف الاقتداء. و «بهداهم» متعلق بـ «اقتد». وجعل الزمخشري[(5)] تقديمَه مفيداً للاختصاص على قاعدته. والهاءُ في «عليه» تعود على القرآن أو التبليغ، أُضْمرا وإن لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ لدلالة السياق عليهما. و «إنْ» نافية ولا عملَ لها على المشهور، ولو كانت عاملةً لبَطَلَ عملها بـ «إلَّا». و «للعالمين» متعلق بـ «ذكرىٰ» واللام مُعَدِّية، أي: إنْ القرآن إلا تذكير العالمين. ويجوز أن تكون متعلقةً بمحذوف على أنها صفة لـ «ذكرىٰ» /. [٣٣٢/أ]

(١) من البحر والسبعة.
(٢) الحجة ٢/٤١٢ (خ).
(٣) تمامه: وَمَنْ بجسمـي وحـالي عنـده سـقم
ديوانه ٣/٣٦٢؛ وابن يعيش ١٠/٤٤؛ والتصريح ٢/١٨٣؛ والشبم: البارد.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.
(٥) الكشاف ٢/٣٤.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿حَقَّ قَدْرِه﴾**: منصوبٌ على المصدر وهو في الأصل صفة للمصدر، فلما أُضيف الوصف إلى موصوفه انتصب على ما كان ينتصب عليه موصوفه، والأصل: قَدْره الحق كقولهم: جَرْدُ قطيفة وسحق عمامة. وقرأ[١] الحسن البصري وعيسى الثقفي: جَرْد قطيفة وسحق عمامة. وقرأ[١] الحسن البصري وعيسى الثقفي: «قدَّروا» بتشديد الدال، «قَدَره» بتحريكها[٢]، وقد تقدَّم أنهما لغتان.

وقوله: «إذ قالوا» منصوب بـ «قَدَروا» وجعله ابن عطية[٣] منصوباً بقَدْره، وفي كلام ابن عطية ما يُشْعر بأنها للتعليل. و «من شيء» مفعول به زيدت فيه «مِنْ» لوجودِ شَرْطي الزيادة. قوله: «نوراً» منصوب على الحال وفي صاحبه وجهان، أحدهما: أنه الهاء في «به» فالعامل فيها «جاء». والثاني: أنه الكتاب، فالعامل فيه «أنزل» و «للناس» صفة لـ «هدىً».

قوله: «تَجْعلونه» يقرؤه[٤] ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة، وكذلك «يُبْدونها» و «يُخْفون»، والباقون بتاء الخطاب في ثلاثة الأفعال، فأمَّا الغيبةُ فللحَمْل على ما تقدَّم من الغيبة في قوله: «وما قدروا» إلى آخره، وعلى هذا فيكون في قوله: «وعُلِّمْتُم» تأويلان أحدهما: أنه خطاب لهم أيضاً وإنما جاء به على طريقة الالتفات. والثاني: أنه خطاب للمؤمنين اعترض به بين الأمر بقوله: «قل مَنْ أنزل» وبين قوله «قل الله».

وأمَّا قراءةُ تاءِ الخطاب ففيها مناسبةٌ لقوله «وعُلِّمتم ما لم تعلموا أنتم»

---

(١) البحر ١٧٧/٤.
(٢) أي: بالفتح.
(٣) المحرر ١٠٤/٦.
(٤) انظر: السبعة ٢٦٢؛ الكشف ٤٤٠/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والحجة ٢٦٠؛ والبحر ١٧٨/٤.

ورجَّحها مكي وجماعـةٌ لذلك، قال مكي[1]: «وذلـك أحسن في المشاكلة والمطابقة واتصال بعض الكلام ببعض، وهو الاختيار لذلك، ولأنَّ أكثر القراء عليه». قال الشيخ[2]: «ومن قال إن المنكرين العربُ أو كفار قريش لم يمكن جَعْلُ الخطاب لهم بل يكون قد اعترض ببني إسرائيل فقال خلال السؤال والجواب: تَجْعَلُونها قراطيس، ومثل هذا يَبْعُدُ وقوعُه؛ لأنَّ فيه تفكيكاً للنظم حيث جَعَلَ أولَ الكلام خطاباً للكفار وآخره خطاباً لليهود. قال: «وقد أُجيب بأنَّ الجميع لَمَّا اشتركوا في إنكار نبوَّة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم جاء بعضُ الكلام خطاباً للعرب وبعضه خطاباً لبني إسرائيل».

قوله: «تَجْعلونه قراطيس» يجوز أن تكون «جعل» بمعنىٰ صيَّر، وأن تكون بمعنى ألقى أي: تضعونه في كاغد. وهذه الجملة في محل نصب على الحال: إمَّا من «الكتاب»، وإمَّا من الهاء في «به»، كما تقدم في «نـوراً وهدىٰ»[3].

قوله «قراطيس» فيه ثلاثة [أوجه]، أحدها: أنه على حذف حرف الجر أي: في قراطيس وورق، فهو شبيه بالظرف المبهم فلذلك تَعَدَّى إليه الفعل بنفسه. والثاني: أنه على حذف مضاف أي: تجعلونه ذا قراطيس. والثالث: أنهم نَزَّلوه منزلة القراطيس. وقد تقدم تفسير القراطيس[4]، والجملة من قوله «تبدونها» في محل نصب نعت لقراطيس، وأمَّا «تُخْفون» فقال أبو البقاء[5]: «إنها صفة أيضاً لها، وقدَّر ضميراً محذوفاً أي: وتُخْفون منها كثيراً». وأمَّا

---

(١) الكشف ١/٤٤٠.
(٢) البحر ٤/١٧٨.
(٣) من الآية ٩١ من الأنعام.
(٤) انظر إعرابه للآية ٧ من الأنعام.
(٥) الإملاء ١/٢٥٢.

مكي(١) فقال: «وتُخْفون» مبتدأٌ لا موضعَ له من الإعراب» انتهى، كأنه لمَّا رأى خُلُوَّ [هذه الجملةِ من ضمير](٢) يعود على «قراطيس» منع كونه صفة، وقد تقدَّم أنه مقدر أي: منها، وهو أولى. وقد جوَّز الواحدي في «تبدون» أن يكون حالاً من ضمير «الكتاب» من قوله «تجعلونه قراطيس» على أن تجعل الكتاب القراطيس في المعنى لأنه مكتتبٌ فيها» انتهى. قوله: «على أن تَجْعل» اعتذارٌ عن مجيء ضميره مؤنثاً، وفي الجملة فهو بعيد أو ممتنع.

وقوله: «وعُلِّمْتُمْ» يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في «يجعلونه» وما عُطِفَ عليه مستأنفاً، وأن يكون حالاً، وإنما أتى به مخاطباً لأجل الالتفات، وأمَّا على قراءة تاء الخطاب فهو حالٌ، ومَن اشترط «قد» في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا أي: وقد عُلِّمْتُمْ.

قوله: «قلِ اللَّهُ» الجلالة يجوز فيها وجهان أحدهما: أن تكونَ فاعلةً بفعلٍ محذوف أي: قل أَنْزله، وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله «لَيَقولُنَّ خلقُهنَّ العزيز»(٣). والثاني: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: الله أنزله، ووجه مناسبتِه مطابقةُ الجوابِ للسؤال، وذلك أن جملة السؤال اسمية فلتكنْ جملةُ الجوابِ كذلك.

قوله: «في خَوْضهم يَلْعَبون» يجوز أن يكون «في خوضهم» متعلقاً بـ «ذرْهُم»، وأن يتعلَّق بـ «يَلْعبون»، وأن يكونَ حالاً من مفعول «ذَرْهم»، وأن يكونَ حالاً من فاعل «يَلْعبون» فهذه أربعة أوجه، وأمَّا «يلعبون» فيجوز أن يكون حالاً مِنْ مفعول «ذرهم»، ومَنْ مَنَع أن تتعدَّد الحال لواحدٍ لم يُجِزْ حينئذ أن يكون «في خوضهم» حالاً مِنْ مفعول «ذرهم» بل يجعله: إمَّا متعلقاً بـ «ذَرْهُمْ» كما تقدم

(١) المشكل ١/٢٧٧.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.
(٣) الآية ٩ من الزخرف.

أو بـ «يَلْعبون» أو حالاً من فاعله، ويجوز أن يكون «يلعبون» حالاً من ضمير «خَوْضهم»، وجاز ذلك لأنه في قوة الفاعل لأنَّ المصدرَ مضاف لفاعله؛ لأن التقدير: ذرهم يخوضوا لاعبين، وأن يكونَ حالاً من الضمير في «خوضهم» إذا جعلناه حالاً لأنَّه تضمَّن معنى الاستقرار فتكون حالاً متداخلة.

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾**: فيه دليل على / تقدُّم الصفة غير الصريحة على الصريحة. وأجيب عنه بأن «مبارك» [٣٣٢/ب] خبر مبتدأ مضمر، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله «بقوم يحبهم»[١]، وقال مكي[٢]، «مصدِّقُ الذي» نعت للكتاب على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، و «الذي» في موضع نصب، وإن لم يُقَدَّرْ حذفُ التنوين كان «مصدق» خبراً بعد خبر، و «الذي» في موضع خفض». وهذا الذي قاله غلطٌ فاحش، لأن حذف التنوين إنما هو للإضافة اللفظية وإن كان اسم الفاعل في نيَّة الانفصال، وحَذْفُ التنوين لالتقاء الساكنين إنما يكون في ضرورة أو ندور كقوله[٣]:

١٩٨٠ـ .... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا

والنحويون كلُّهم يقولون في «هذا ضاربُ الرجلِ»: إن حذف التنوين للإضافة تخفيفاً، ولا يقول أحدٌ منهم في مثل هذا: إنه حُذِفَ التنوين لالتقاء الساكنين. وقَدَّم وَصْفَه بالإنزال على وَصْفِه بالبركة بخلاف قوله «وهذا ذِكْرٌ مبارك أنزلناه»[٤] قالوا: لأن الأهمَّ هنا وصفُه بالإنزال إذ جاء عقيب إنكارهم أن يُنَزِّل الله على بشر مِنْ شيء بخلاف هناك، ووقعت الصفة الأولى جملةً فعلية، لأن الإنزال يتجدَّد وقتاً فوقتاً والثانية اسماً صريحاً، لأنَّ الاسمَ يدلُّ

---

(١) الآية ٥٤ من المائدة.
(٢) ليس في «المشكل» شيء من هذا القول.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٤) الآية ٥٠ من الأنبياء.

على الثبوت والاستقرار، وهو مقصود هنا أي: بركته ثابتة مستقرة، و «مصدِّق» صفة أيضاً أو خبر بعد خبر على القول بأن مبارك خبر لمبتدأ مضمر، ووقع صفةً للنكرة لأنه في نيَّة الانفصال كقوله: «هذا عارضٌ مُمْطِرُنا»[1] [وقوله][2]:

١٩٨١ـ يا رُبَّ غابطِنا لو كان يعرِفُكم . . . .

وقال الواحدي: «ومباركٌ» خبر الابتداء فُصِل بينهما بالجملة، والتقدير: وهذا كتاب مبارك أنزلناه، كقوله: «وهذا ذكرٌ مبارك أنزلناه»[3] وهذا الذي ذكره لا يَتَمشَّى إلا على أنَّ قولَه «مبارك» خبر ثانٍ لـ «هذا»، وهذا بعيدٌ جداً، وإذا سُلِّم ذلك فيكون «أنزلناه» عنده اعتراضاً على ظاهر عبارته، ولكن لا يُحتاج إلى ذلك، بل يجعل «أنزلناه» صفة لـ «كتاب»، ولا محذورَ حينئذٍ على هذا التقدير، وفي الجملة فالوجهُ ما قَدَّمْتُه لك من الإعراب.

قوله: «ولتنذرَ» قرأ الجمهور بتاء الخطاب للرسول عليه السلام، وأبو بكر[4] عن عاصم بياء الغيبة والضمير للقرآن، وهو الظاهر أي: ينذر بمواعظه وزواجره، ويجوز أن يعود على الرسول عليه السلام للعلم به. وهذه اللام فيها وجهان، أحدهما: هي متعلقة بـ «أنزلنا» عطفاً على مقدر، فقدَّره أبو البقاء[5]: «ليؤمنوا ولتنذر»، وقدره الزمخشري[6] فقال: «ولتنذر» معطوف

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) عجزه:

لاقى مُباعدةً منكم وحُرْمانا

والبيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٥؛ والكتاب ٢١٢/١؛ والمقتضب ٢٢٧/٣؛ وابن يعيش ٥١/٣؛ والعيني ٣٦٤/٣؛ والهمع ٤٧/٢؛ والدرر ٥٦/٢.

(٣) الآية ٥٠ من الأنبياء.

(٤) السبعة ٢٦٣؛ والكشف ٤٤٠/١؛ والحجة ٢٦١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والبحر ١٧٩/٤.

(٥) الإملاء ٢٥٣/١.

(٦) الكشاف ٣٥/٢.

على ما دلَّ عليه صفةُ الكتاب كأنه قيل: أنزلناه للبركات ولتصديق[1] ما تَقَدَّمه من الكتب والإنذار». والثاني: أنها متعلقة بمحذوف متأخر أي: ولتنذر أنزلناه.

وقوله: «أمَّ القرىٰ» يجوز أن يكون من باب الحذف أي: أهل أمّ القرىٰ، وأن يكون من باب المجاز إطلاقاً للمحلّ على الحالّ، وأيُّهما أَوْلى؟ أعني المجاز والإضمار، للناس في المسألة ثلاثة أقوال، تقدَّم بيانها وهذا كقوله: «واسأل القرية»[2]. وهناك وجهٌ لا يمكن هنا: وهو أنه يمكن أن يكون السؤال للقرية حقيقةً ويكون ذلك معجزةً لنبـي، وهنا لا يتأتَّى ذلك وإن كانت القرية أيضاً نفسها هنا تتكلم، إلا أن الإنذار لا يقع لعدم فائدته.

وقوله: «ومَنْ حولها» عطف على «أهل» المحذوف أي: ولتنذر مَنْ حول أم القرىٰ، ولا يجوز أن يُعْطف على «أم القرىٰ» إذ يلزم أن يكون المعنىٰ: ولتنذر أهل مَنْ حولها، ولا حاجة تدعو إلى ذلك لأنَّ «مَنْ حولها» يقبلون الإنذار. قال الشيخ[3]: «ولم يحذف «مَنْ» فيعطف «حول» على «أمّ القرىٰ» وإن كان يَصِحُّ من حيث المعنى لأنَّ «حول» ظرفٌ لا يتصرف، فلو عطف على «أم القرىٰ» لكان مفعولاً به لعطفه على المفعول به وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ العربَ لم تستعمله إلا ظرفاً».

قوله: «والذين يؤمنون بالآخرة» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره «يؤمنون» ولم يتَّحد المبتدأ والخبر لتغاير مُتَعَلَّقيهما، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ، وإلَّا فيمتنعُ أن تقول: «الذي يقوم يقوم»، و«الذين يؤمنون يؤمنون»، وعلى هذا فَذِكْرُ الفضلة هنا واجب، ولم يتعرض النحويون لذلك ولكن تعرَّضوا لنظائره. والثاني: أنه منصوب عطفاً على

(١) الكشاف: لتصديق.
(٢) الآية ٨٢ من يوسف.
(٣) البحر ٤/١٧٩.

أم القرى أي: ولتنذر الذين آمنوا، فيكون «يؤمنون» حالاً من الموصول، وليست حالاً مؤكدة لما تقدم لك مِنْ تسويغ وقوعه خبراً وهو اختلاف المتعلق، والهاء في «به» تعود على القرآن أوعلى الرسول. «وهم على صلاتهم يحافظون» حال، وقدَّم «على صَلاتهم» لأجل الفاصلة. وذكر أبو علي في «الروضة» أن أبا بكر قرأ «على صلواتهم» جمعاً(١).

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿كَذِباً﴾**: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول«افترى»أي: اختلقَ كَذِباً وافتعله. الثاني: أنه مصدرٌ له على المعنى أي: افترى افتراءً، وفي هذا نظر؛ لأنَّ المعهود في مثل ذلك إنما هو فيما كان المصدر فيه نوعاً من الفعل نحو: «قعد القرفصاء» أو مرادفاً له كـ«قعدت جلوساً» أمَّا / ما كان المصدر فيه أعمَّ من فعله نحو: افترى كذباً وَتَقَرْفَصَ [٣٣٣/أ] قعوداً، فهذا غيرُ معهود إذ لا فائدة فيه، والكذبُ أعمُّ من الافتراء، وقد تقدم تحقيقه. الثالث: أنه مفعول من أجله أي: افترى لأجل الكذب. الرابع: أنه مصدر واقع موقع الحال أي: افترى حال كونه كاذباً وهي حال مؤكدة. وقوله «أو قال» عطف على افترى، و «إلى» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. وجَوَّز أبو البقاء(٢) أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر قال: «تقديره: أُوحي إليَّ الوحيُ أو الإيحاء»، والأول أولىٰ؛ لأن فيه فائدةً جديدة بخلاف الثاني فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله.

قوله: «ولم يُوْحَ إليه شيءٌ»جملة حالية،وحُذِف الفاعل هنا تعظيماً له لأنَّ الموحي هو الله تعالىٰ. وقوله: «ومن قال» مجرور المحل لأنه نَسَقٌ على «مَنْ» المجرور بـ مِنْ أي: وممَّن قال. وقد تقدَّم نظير هذا الاستفهام في البقرة(٣)،

---

(١) قال أبو حيان في البحر ١٨٠/٤: «هي رواية خلف عن يحيى عن أبي بكر».
(٢) الإملاء ٢٥٣/١.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٤٠، ١٤١ من البقرة.

وهناك سؤال وجوابه. وقرأ[1] أبو حيوة: «سَأُنَزِّل» مضعفاً. وقوله: «مثلَ» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول به أي: سأنزل قرآناً مثل ما أنزل الله، و«ما» على هذا موصولة اسمية أو نكرة موصوفة أي: مثل الذي أنزله أو مثل شيء أنزله. والثاني: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف تقديره: سأنزل إنزالاً مثل ما أنزل الله، و«ما» على هذا مصدرية أي: مثل إنزال الله، و«إذ» منصوبٌ بـ «ترىٰ»، ومفعول الرؤية محذوف أي: ولو ترىٰ الكفار أو الكذَبة، ويجوز أن لا يُقَدَّر لهامفعول أي: ولو كنت من أهل الرؤية في هذا الوقت، وجواب «لو» محذوف أي: لَرَأَيْتَ أمراً عظيماً. و«الظالمون» يجوز أن تكون فيه أل للجنس، وأن تكون للعهدِ، والمراد بهم مَنْ تقدَّم ذكرُه من المشركين واليهود والكذَبَة المفترين.

و «في غَمَرات الموت» خبر المبتدأ، والجملة في محل خفض بالظرف. والغَمَرات: جمع غَمْرة وهي الشدة المفظعة، وأصلها مِنْ غَمَرَهُ الماء إذا ستره، كأنها تستر بغمِّها وتنزل به، قال[2]:

١٩٨٢ــ ولا يُنْجي من الغَمَراتِ إلاَّ ... بَـرَاكـاءُ القتـالِ أو الفـرارُ

وتجمع على غُمَر كعَمْرة وعُمَر، قال[3]:

١٩٨٣ــ .... وحـان لتالِـكَ الغُمَرِ انقشـاعُ

ويروى «انحسار». وقال الراغب[4]: «أصل الغَمْر إزالة أثر الشيء،

(١) البحر ٤/١٨١.
(٢) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في ديوانه ٧٩؛ والطبري ١١/٥٣٨؛ وابن يعيش ٤/٥٠؛ واللسان: برك؛ والخزانة ٣/٣٥٩. البراكاء: الثبات في الحروب.
(٣) تقدم برقم ٣٧٠.
(٤) المفردات ٣٦٥.

ومنه قيل للماء الكثير الذي يزيل أثر سيله غَمْر وغامِر، وأنشد غيرُ الراغب على غامر(١):

١٩٨٤ـ نصفَ النهارُ الماءُ غامِرُه ورفيقُه بالغيب لا يدري

ثم قال: «والغَمْرَة معظمُ الماء لسَتْرها مقرَّها، وجُعِلت مثلاً للجهالة التي تغمر صاحبها». والغَمْر: الذي لم يجرِّبْ الأمور وجمعه أغمار، والغِمْر: ـ بالكسر ـ(٢) الحقد، والغَمْر بالفتح الماء الكثير، والغَمَر بفتح الغين والميم ما يغمر من رائحة الدسم سائرَ الروائح، ومنه الحديث: «من بات وفي يديه غَمَر»(٣)، وغَمِرَت يده وغَمِر عرضَه دنسٌ، ودخلوا في غُمار الناس وخمارهم، والغُمْرَة ما يُطْلَى به من الزَّعْفَران، ومنه قيل للقَدَح الذي يُتناول به الماء: غُمَرٌ، وفلان مغامِرٌ: إذا رَمىٰ بنفسه في الحرب: إمَّا لتوغُّله وخوضه فيه، وإمَّا لتصور الغَمارة منه.

قوله: «والملائكة باسِطُو» جملة في محل نصب على الحال من الضمير المستكنِّ في قوله «في غَمَرات» و«أيديهم» خفض لفظاً وموضعه نصب، وإنما سقطت النون تخفيفاً.

قوله: «أَخْرِجوا» منصوب المحل بقول مضمر، والقول يُضْمر كثيراً تقديره: يقولون: أخرجوا، كقوله: «يَدْخلون عليهم من كل باب سلامٌ عليكم»(٤) أي: يقولون: سلامٌ عليكم، وذلك القول المضمر في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «باسطو».

---

(١) البيت للأعشىٰ وليس في ديوانه، وهو في أدب الكاتب ٢٧٨؛ وشرح أدب الكاتب ٢٧٩؛ وأمالي الشجري ٢/١٩٠؛ وابن يعيش ٢/٦٥؛ والمغني ٥٥٩؛ ورصف المباني ٤١٩؛ والأشموني ٢/١٩٢؛ والهمع ١/٢٤٦؛ وشواهد المغني ٨٧٨؛ والخزانة ٣/٢٣٣؛ والدرر ١/٢٠٣؛ ونصف: انتصف، والبيت في وصف غائص لطلب اللؤلؤ.

(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب بالفتح.

(٣) رواه ابن ماجه: الأطعمة ٢٢ (٢/١٠٩٦)؛ أحمد ٢/٢٦٣.

(٤) الآية ٢٣ من الرعد.

قوله: «اليوم تُجْزَون» في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أنه منصوب بـ «أخْرِجوا» بمعنى أخرجوها من أبدانكم، فهذا القول في الدنيا، ويجوز أن يكونَ في يوم القيامة، والمعنى: خلِّصوا أنفسكم من العذاب، فالوقف على قوله «اليوم». والابتداءُ بقوله «تجزون عذاب الهون». والثاني: أنه / منصوب [٣٣٣/ب] بتُجْزون، والوقف حينئذ على «أنفسَكم»، والابتداء بقوله «اليوم» والمراد باليوم يحتمل أن يكون وقت الاحتضار وأن يكون يوم القيامة، و «عذابَ» مفعول ثان والأول قائم مقام الفاعل، والهُون: الهَوان، قال تعالىٰ: «أيُمْسِكه على هُون»(١)، وقال ذو الإِصبع(٢):

١٩٨٥ـ اذهَبْ إليك فما أمي براعيةٍ
ترعى المَخَاضَ ولا أُغْضي على الهُون

وقالت الخنساء(٣):

١٩٨٦ـ يُهينُ النفوسَ وهُونُ النفو ... سِ يومَ الكريهة أَبْقَى لها

وأضاف العذابَ إلى الـهُون إيذاناً بأنه متمكن فيه، وذلك أنه ليس كلُّ عذابٍ يكون فيه هُون، لأنه قد يكون على سبيل الزجر والتأديب، ويجوز أن يكونَ من باب إضافةِ الموصوفِ إلى صفته، وذلك أن الأصل: العذاب الهون، وصفَه به مبالغةً ثم أضافه إليه على حدِّ إضافته في قولهم: بقلة الحمقاء ونحوه. ويدل على أن الهُون بمعنى الهوان قراءة(٤) عبدالله وعكرمة له كذلك.

قوله: «بما كنتم» «ما» مصدريةٌ أي: بكونكم قائلين غير الحق وكونكم مستكبرين. والباء متعلقة بتُجْزون أي بسببه. و «غير الحق» نصبُه من وجهين،

(١) الآية ٥٩ من النحل.
(٢) البيت في تفسير الطبري ١١/٥٤٢؛ والأمالي ١/٢٥٦؛ واللسان: هون.
(٣) ديوانها ٢١٥؛ والطبري ١١/٥٤٢؛ واللسان: هون.
(٤) البحر ٤/١٨١.

أحدهما: أنه مفعول به أي: تذكرون غير الحق. والثاني: أنه نعت مصدرٍ محذوفٍ أي: تقولون القول غير الحق. وقوله: «وكنتم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنه عطف على «كنتم» الأولى فتكون صلةً لـ «ما» كما تقدم. والثاني: أنها جملة مستأنفة سِيقت للإخبار بذلك. و «عن آياته» متعلق بخبر كان، وقُدِّم لأجل الفواصل.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿فرادىٰ﴾**: منصوب على الحال من فاعل «جئتمونا»، وجئتمونا فيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى المستقبَل أي: تجيئوننا، وإنما أبرزه في صورة الماضي لتحقُّقه كقوله تعالى: «أتى أمر الله»[١] «ونادى أصحاب الجنة»[٢]. والثاني: أنه ماضٍ والمراد به حكاية الحال بين يدي الله تعالىٰ يوم يقال لهم ذلك، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم.

واختلف الناس في «فُرادىٰ» هل هو جمع أم لا؟ والقائلون بأنه جمع اختلفوا في مفرده، فقال الفراء[٣]: «فُرادىٰ جمع فَرْد وفريد وفَرِد وفَرْدان» فجوَّز أن يكون جمعاً لهذه الأشياء. وقال ابن قتيبة[٤]: «هو جمع فَرْدان كـ سَكْران وسُكارىٰ، وعَجلان وعُجالىٰ». وقال قوم: هو جمع فريد كرديف ورُدَافىٰ، وأسير وأُسارىٰ، قاله الراغب[٥]، وقيل: هو جمع فَرَد بفتح الراء، وقيل بسكونها، وعلى هذا فألفُه للتأنيث كألف سُكارىٰ وأُسارىٰ، فَمِنْ ثَمَّ لم ينصرف، وقيل: هو اسم جمع؛ لأنَّ فَرْداً لا يجمع على فُرادىٰ، وقول من قال: إنه جمع له فإنما يريد في المعنىٰ، ومعنى فُرادىٰ: فرداً فرداً، فإذا قلت: جاء القوم فُرادىٰ فمعناه واحداً واحداً، قال الشاعر[٦]:

---

(١) الآية ١ من النحل.
(٢) الآية ٤٤ من الأعراف.
(٣) لم يشر إلى ذلك في معاني القرآن.
(٤) تفسير غريب القرآن ١٥٧.
(٥) المفردات ٣٧٥.
(٦) تقدم برقم ٢٣٥.

١٩٨٧ـ ترىٰ النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبانِه
فُرادى ومثنىٰ أَثْقَلَتْهَا صواهِلُهْ

ويقال: فَرِد يَفْرُد فُروداً فهو فارِدٌ وأفردته أنا، ورجل أفرد وامرأة فرداء كأحمر وحمراء، والجمع على هذا فُرْد كحُمْر، ويقال في فرادىٰ: فُراد على زِنَةِ فُعال فينصرف، وهي لغة تميم، وبها قرأ[1] عيسى بن عمر وأبو حيوة: «ولقد جِئْتُمونا فُرَاداً» وقال أبو البقاء[2] «وقرىء في الشاذ بالتنوين على أنه اسم صحيح، يقال في الرفع فُراد مثل نُوام ورُجال[3] وهو جمع قليل» انتهى، ويقال أيضاً: «جاء القومِ فُرادَ» غير منصرف فهو كأُحاد ورُباع في كونه معدولاً صفة، وهي قراءة شاذة هنا[4]. وروى[5] خارجة عن نافع وأبي عمرو كليهما أنهما قرآ «فَرْدى» مثل سَكْرىٰ اعتباراً بتأنيث الجماعة كقوله تعالىٰ: «وترىٰ الناس سَكْرىٰ وما هم بسَكْرىٰ»[6] فهذه أربع قراءات: المشهورة فرادىٰ، وثلاث في الشاذ: فُراداً كرُجال، فُرادَ كأُحادَ، وفَرْدَىٰ كسكرىٰ.

قوله: «كما خَلَقْناكم» في هذه الكاف أوجه، أحدها: أنها منصوبةُ المحل على الحال من فاعل «جئتمونا»، فَمَنْ أجاز تعدد الحال أجاز ذلك من غير تأويل، ومَنْ منع ذلك جَعَلَ الكافَ بدلاً من «فُرادىٰ». الثاني: أنها في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: مجيْئُنا مثل مجيئكم يوم خلقناكم، وقدّره مكي[7]: «منفردين انفراداً / مثل حالكم أول مرة» والأول أحسن [٣٣٤/أ]

(١) المشكل لمكي ٢٧٨/١؛ والبحر ١٨٢/٤.
(٢) الإملاء ٢٥٣/١.
(٣) هذا اللفظ لا معنى له أورده للوزن.
(٤) ذكرها صاحب البحر ١٨٢/٤ من دون نسبة. وقال في الشواذ ٣٩ «حكاه أبو معاذ».
(٥) الشواذ ٣٨.
(٦) الآية ٢ من الحج وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٤٣٤.
(٧) المشكل ٢٧٨/١.

لأن دلالة الفعل على المصدر أقوىٰ من دلالة الوصف عليه. الثالث: أن الكاف في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في فرادى أي: مشبهين ابتداء خلقكم، كذا قدَّره أبو البقاء[1]، وفيه نظر؛ لأنهم لم يُشَبَّهوا بابتداء خلقهم، وصوابه أن تقدر مضافاً أي: مُشْبِهةً حالُكم حال ابتـداء خلقكم.

قوله «أولَ مرة» منصوب على ظرف الزمان والعامل فيه: خلقناكم، و«مرة» في الأصل مصدر لـ: مرَّ يَمُرُّ مَرَّة، ثم اتُّسع فيها فصارت زماناً، قال أبو البقاء[2]: «وهذا يدلُّ على قوة شبه الزمان بالفعل». وقال الشيخ[3]: «وانتصب «أول مرة» على الظرف أي: أول زمان، ولا يتقدَّر أول خلق، لأنَّ أولَ خَلْقٍ يَسْتدعي خلقاً ثانياً، ولا يخلق ثانياً إنما ذلك إعادة لا خَلْقٌ». يعني أنه لا يجوز أن تكون المَرَّة على بابها من المصدرية، ويقدر أولَ مرةٍ من الخلق لما ذكر.

قوله: «وتَرَكْتُمْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال من فاعل «جِئْتُمونا»، و«قد» مضمرة على رأيٍ، أي: وقد تركتم. والثاني: أنها لا محلَّ لها لاستئنافها، و«ما» مفعولة بـ«ترك»، و«مَنْ» موصولة اسمية، ويضعفُ جَعْلُها نكرة موصوفة والعائد محذوف أي: ما خوَّلْناكموه، و«ترك» هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى التخلية، ولو ضُمِّنَتْ معنى صيَّر تَعَدَّت لاثنين، و«خَوَّل» يتعدىٰ لاثنين لأنه بمعنىٰ أعطى ومَلَّك.

والخَوَل: ما أعطاه الله من النِّعَمِ، قال أبو النجم[4]:

---

(١) الإملاء ١/٢٥٣.
(٢) الإملاء ١/٢٥٤.
(٣) البحر ٤/١٨٢.
(٤) البيت في اللسان: «خول».

١٩٨٨ـ كُومُ الذُّرَى من خَوَلِ المُخَوَّلِ

فمعنى خَوَّلْته كذا: مَلَّكته الخَوَل فيه، كقولهم: مَوَّلته أي: مَلَّكته المال، وقال الراغب(١): «والتخويل في الأصل: إعطاء الخَوَل، وقيل: إعطاء ما يصير له خَوَلًا، وقيل: إعطاء ما يَحتاج أن يتعهده، من قولهم: فلانٌ خالُ مالٍ وخائل مال، أي: حسن القيام عليه».

وقوله: «وراء ظهوركم» متعلق «بتَرَكْتُم» ويجوز أن يضمَّن «ترك» هنا معنى صَيَّر فيتعدَّىٰ لاثنين أولهما الموصول، والثاني: هذا الظرف فيتعلَّق بمحذوف أي: وصيَّرتم الترك الذي خوَّلناكموه كائناً وراء ظهوركم.

قوله: «وما نَرىٰ» الظاهر أنها المتعدية لواحد فهي بصرية، فعلى هذا يكون «معكم» متعلقاً بنرىٰ، ويجوز أن يكون بمعنى علم، فيتعدَّىٰ لاثنين، ثانيهما هو الظرف فيتعلَّق بمحذوف أي: ما نراهم كائنين معكم أي: مصاحبيكم، إلا أن أبا البقاء(٢) استضعف هذا الوجهَ وهو كما قال؛ إذ يصير المعنىٰ: وما يعلم شفعاؤكم معكم، وليس المعنى عليه قطعاً. وقال أبو البقاء(٣): «ولا يجوز أن يكون ـ أي معكم ـ حالاً من الشفعاء، إذ المعنىٰ يصير أن شفعاءهم معهم ولا نراهم» وفيما قاله نظر لا يَخْفى: وذلك أن النفي إذا دخل على ذات بقيد ففيه وجهان أحدهما: نفي تلك الذات بقيدها، والثاني نفي القيد فقط دون نفي الذات، فإذا قلت: «ما رأيت زيداً ضاحكاً» فيجوز أنك لم تَرَ زيداً البتة، ويجوز أنك رأيته من غير ضحك فكذا هنا، إذ التقدير: وما نرى شفعاءكم مصاحبيكم، يجوز أن لم يروا الشفعاء البتة ويجوز أن يَرَوْهم دون مصاحبيهم لهم، فمن أين يلزم أنهم يكونون معهم

(١) المفردات ١٦٣.

(٢) الإملاء ١/٢٥٤.

(٣) الإملاء ١/٢٥٤.

ولا يرونهم من هذا التركيب؟ وقد تقدَّم تحقيق هذه القاعدة في أوائل البقرة وفي قوله «لا يسألوَن الناس إلحافاً»(١).

و «أنهم»(٢) سادٌّ مَسَدَّ المفعولين لـ «زعم»، و «فيكم» متعلق بنفس شركاء، والمعنى: الذين زعمتم أنهم شركاء لله فيكم أي: في عبادتكم أو في خلقكم لأنكم أشركتموهم / مع الله في عبادتكم وخلقكم. وقيل «في» بمعنى [٣٣٤/ب] «عند» ولا حاجة إليه. وقيل: المعنى أنهم يتحملون عنكم نصيباً من العذاب أي: شركاء في عذابكم إن كنتم تعتقدون فيهم أنكم إذا أصابكم نائبةٌ شاركوكم فيها.

قوله: «بينكم»(٣) قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه: «بينكم» نصباً، والباقون: «بينُكم» رفعاً. فأمَّا القراءة الأولىٰ ففيها سبعة أوجه، أحسنها: أن الفاعل مضمر يعود على الاتصال، والاتصال وإن لم يكن مذكوراً حتى يعود عليه ضمير لكنه تقدَّم ما يدل عليه وهو لفظة «شركاء»، فإن الشركة تُشْعر بالاتصال، والمعنى: لقد تقطع الاتصال بينكم فانتصب «بينكم» على الظرفية. الثاني: أن الفاعل هو «بينكم» وإنما بقي على حاله منصوباً حَمْلاً له على أغلب أحواله وهو مذهب الأخفش(٤)، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله «يُفْصَلُ بينكم»(٥) فيمن بناه للمفعول، وكذا قوله تعالىٰ: «ومنا دونَ ذلك»(٦) قال الواحدي: «كما جرىٰ في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام» ثم قال: ــ في قوله ومنَّا دون ذلك ــ فدون في موضع رفع

---

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٢) من قوله تعالى: «زعمتم أنهم فيكم شركاء».

(٣) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الكشف ١/٤٤٠؛ النشر ٢/٢٥١؛ والحجة ٢٦١؛ والبحر ٤/١٨٢.

(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٥) الآية ٣ من الممتحنة وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو. السبعة ٦٣٣.

(٦) الآية ٣٣ من الجن.

عنده، وإن كان منصوب اللفظ، ألا ترىٰ أنك تقول: منا الصالحون ومنا الطالحون».

إلا أن الناس لما حَكَوا هذا المذهب لم يتعرَّضوا لبناء هذا الظرف بل صَرَّحوا بأنه معرب منصوب، وهو مرفوعُ المحل، قالوا: وإنما بقي على نصبه اعتباراً بأغلب أحواله. وفي كلام الشيخ[1] لَمَّا حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مبنيٌّ فإنه قال: «وخرَّجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف. وفيه نظر لأن ذلك لا يصلح أن يكون علة للبناء، وعللُ البناء محصورة ليس هذا منها، ثم قال الشيخ[2]: «وقد يقال لإضافته إلى مبني كقوله: «ومنا دونَ ذلك»[3] وهذا ظاهر في أنه جَعَل حَمْله على أكثرِ أحواله علةً لبنائه كما تقدم.

الثالث: أن الفاعل محذوف، و «بينكم» صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطَّع وصلٌ بينكم، قاله أبو البقاء[4]، ورَدَّه الشيخ[5] بأنَّ الفاعل لا يُحذف، وهذا غيرُ ردٍّ عليه، فإنه يعني بالحذف عدمَ ذكره لفظاً، وأن شيئاً قام مقامه فكأنه لم يُحْذَفْ. وقال ابن عطية[6]: «ويكون الفعل مسنداً إلى شيء محذوف، أي: لقد تقطع الاتصال بينكم والارتباط ونحو هذا»، وهذا وجهٌ واضح، وعليه فَسَّر الناس. وردَّه الشيخ بما تقدَّم. ويُجاب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإضمار لأن كلًّا منهما غير موجود لفظاً. الرابع: أنَّ «بينَكم» هو الفاعل، وإنما بُني لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالىٰ: «إنه لحقٌّ مثلَ مَا أنكم تنطقون»[7] ففتح

---

(١) البحر ٤/١٨٢.
(٢) البحر ٤/١٨٣.
(٣) الآية ١١ من الجن.
(٤) الإملاء ١/٢٥٤.
(٥) البحر ٤/١٨٣.
(٦) المحرر ٦/١١٣.
(٧) الآية ٢٣ من الذاريات.

«مثل» وهو تابع لـ«حق» المرفوع، ولكنه بُني لإضافته إلى غير متمكن، وسيأتي في مكانه. ومثله قولُ الآخر(١):

١٩٨٩ـ تَتَداعىٰ مَنْخِراه بِدَمٍ   مثلَ ما أثمرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ

بفتح «مثل» مع أنها تابعة لـ«دمٍ»، ومثله قول الآخر(٢):

١٩٩٠ـ لم يمنعِ الشُّربَ منها غيرَ أَنْ نطقَتْ
حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقال

بفتح «غير» وهي فاعل «يمنع»، ومثله قول النابغة(٣):

١٩٩١ـ أتاني أبيتَ اللعنَ أنك لُمْتني
وتلك التي تَسْتَكُّ منها المسامعُ
مقالةَ أَنْ قد قلتَ سوف أنالُه
وذلك مِنْ تلقاء مثلِك رائعُ

فمقالة بدل من «أنك لمتني» وهو فاعل، والرواية بفتح تاء «مقالة» لإضافتها إلى أَنْ وما في حيِّزها.

الخامس: أن المسألة من باب الإعمال، وذلك أن «تَقَطَّع» و«ضَلَّ» كلاهما يتوجَّهان على «ما كنتمْ تزعُمون» كلٌّ منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأول، لأنه ليس هنا قرينة تُعَيِّن ذلك، إلا أنك قد عرفت مما تقدَّم أن مذهب البصريين اختيار

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٠٢؛ وابن يعيش ٨/١٣٥؛ واللسان: حمض؛ ورصف المباني ٣١٢.

(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت، وهو في الكتاب ١/٣٦٩؛ وأمالي الشجري ١/٤٦؛ ابن يعيش ٣/٨٠؛ والخزانة ٢/٤٥؛ والهمع ١/٢١٩؛ والدرر ١/١٨٨؛ واللسان: وقل.

(٣) ديوانه ١١١؛ والمغني ٦٧٣. والرائع: المفزع.

إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس، وقد تقدَّم تقرير ذلك في البقرة، فعلى اختيار البصريين يكون «ضَلَّ» هو الرافع لـ «ما كنتم تزعمون» واحتاج الأول لفاعل فأعطيناه ضميرَه فاستتر فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تقطَّع» هو الرافع لـ «ما كنتم تزعمون»، وفي «ضلَّ» ضميره فاعلاً به، وعلى كلا القولين فـ «بينكم» منصوبٌ على الظرف وناصبه «تقطَّع».

السادس: أن الظرف صلة لموصول محذوف تقديره: تقطع ما بينكم، فحذف الموصول وهو «ما» وقد تقدَّم أن ذلك رأي الكوفيين، وتقدَّم ما استشهدوا به عليه من القرآن وأبيات العرب، واستدل القائلُ / بذلك بقول [٣٣٥/أ] الشاعر[١]:

١٩٩٢ـ يُـدِيـرونـني عـن سـالمٍ وأُديـرُهـمْ
وجِـلْدَةُ بيـن الأنف والـعيـنِ سـالـمُ

وبقول الآخر[٢]:

١٩٩٣ـ مـا بين عَـوْفٍ وإبـراهيمَ مِنْ نَسَبٍ
إلا قـرابـةً بيـن الـزنـج والـرومِ

تقديره: وجلدة ما بين، وإلا قرابة ما بين، ويدل على ذلك قراءة عبدالله ومجاهد والأعمش: «لقد تقطَّع ما بينكم».

السابع: قال الزمخشري[٣]: «لقد تقطع بينكم: لقد وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل» انتهى. قوله: «بهذا التأويل» قولٌ حسن: وذلك أنه لو أضمر في «تقطع» ضمير المصدر المفهوم منه لصار التقدير: تقطع التقطع بينكم، وإذا تقطع التقطُّع بينهم حَصَل الوصل، وهو ضد

(١) البيت لأبي الأسود وهو في ديوانه ٢٥٠.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) الكشاف ٢/٣٦.

المقصود فاحتاج أن قال: إن الفعل أسند إلى مصدره بالتأويل المذكور. إلا أن الشيخ اعترض فقال[1]: «وظاهره أنه ليس بجيد، وتحريره أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمره فيه، لأنه إن أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف، ولا يجوز حذف الفاعل، ومع هذا التقدير فليس بصحيح؛ لأن شرط الإسناد مفقود فيه وهو تغايرُ الحكم والمحكوم عليه» يعني أنه لا يجوز أن يتحد الفعل والفاعل في لفظ واحد من غير فائدة لا تقول: قام القائم ولا قعد القاعد فتقول: إذا أسند الفعل إلى مصدره: فأمَّا إلى مصدره الصريح من غير إضمار فيلزم حذف الفاعل، وأمَّا إلى ضميره فيبقى تقطَّع التقطع، وهو مثل: قام القائم، وذلك لا يجوز مع أنه يلزم عليه أيضاً فساد المعنى كما تقدم من أنه يلزم أن يحصل لهم الوصل» وهذا الذي أورده الشيخُ وقرَّرته مِنْ كلامه حتى فُهِم لا يَرِدُ؛ لِما تقدم من قول الزمخشري على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل، وقد تقدم ذلك التأويل.

وأما القراءة الثانية[2] ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اتُّسع في هذا الظرفِ، فأُسند الفعل إليه فصار اسماً كسائر الأسماء المتصرف فيها، ويدل على ذلك قوله تعالىٰ: «ومِنْ بيننا وبينك حجابٌ»[3] فاستعمله مجروراً بـ «مِنْ» وقوله تعالىٰ «فراقُ بيني وبَيْنِك»[4] «مَجْمَعَ بينهما»[5] «شهادة بينكم»[6]. وحكى سيبويه[7]: «هو أحمر بين العينين» وقال عنترة[8]:

---

(١) البحر ٤/١٨٣.
(٢) أي: برفع بينكم.
(٣) الآية ٥ من فصلت.
(٤) الآية ٧٨ من الكهف.
(٥) الآية ٦١ من الكهف.
(٦) الآية ١٠٦ من المائدة.
(٧) الكتاب ١/١٠٠.
(٨) ديوانه ١٩٩؛ شرح التبريزي على المعلقات ٢٨١. أقص: أكسر. والصلم: القطع من الأصل، المنسم: الظفر.

١٩٩٤ـ وكـأنمـا أَقِصُ الإكـامَ عشيـةً بقريب بينِ المَنْسِمَيْنِ مُصَلَّمِ

وقال مهلهل(١):

١٩٩٥ـ كـأنَّ رمـاحَنـا أشـطانُ بئـرٍ بعيــدةِ بين جـالَيْهـا جَـرُورِ

فقد اسْتُعْمِلَ في هذه المواضع كلها مضافاً إليه متصرِّفاً فيه فكذا هنا، ومثله قوله(٢):

١٩٩٦ـ .... وجِلْدَةُ بين الأنف والعين سالم

وقوله(٣):

١٩٩٧ـ .... إلا قرابةُ بين الـزنج والـروم

وقوله(٤):

١٩٩٨ـ ولم يَتْـرك النبــلُ المُخــالِفُ بيـنهــا
أخـاً لاح [قد] يُـرْجىٰ وما ثـورةُ الهندِ

يروىٰ برفع «بينها» وفتحه على أنه فاعل لـ«مخالف»،وإنما بني لإضافته إلى مبنيّ، ومثلُه في ذلك: أمام ودون كقوله(٥):

١٩٩٩ـ فَغَـدَتْ كـلا الفَـرْجَيْنِ تحسب أنّـه
مَـوْلَىٰ المخـافـةِ خَلْفُهـا وأمـامُهـا

---

(١) أمالي القالي ١٣٢/٢؛ ومجالس العلماء ١٤٣؛ والمحتسب ١٩٠/٢؛ واللسان: بين. والجال: ناحية البئر، والجرور: البعيدة.
(٢) تقدم برقم ١٩٩٢.
(٣) تقدم برقم ١٩٩٣.
(٤) لم أقف عليـه،وفي الشطر الثاني نظر.
(٥) البيت من معلقة لبيد، وهو في الكتاب ٢٠٢/١؛ والمقتضب ١٠٢/٣؛ وابن يعيش ٤٤/٢؛ شذور الذهب ١٣٢؛ الهمع ٢١٠/١؛ والدرر ١٧٨/١؛ واللسان: كلا.

برفع أمام، وقوله(١):

٢٠٠٠ـ ألم تَـرَ أني قـد حَمَيْتُ حقيقتي
وبـاشَرْتُ حـدَّ الموتِ والمـوتُ دونُها

برفع «دون». الثاني: أن «بين» اسمٌ غير ظرف، وإنما معناها الوصل أي: لقد تَقَطَّع وصلكم. ثم للناس بعد ذلك عبارتان تؤذن بأن «بين» مصدر بان يبين بَيْناً بمعنى بَعُد، فيكون من الأضداد أي إنه مشترك اشتراكاً لفظياً يُستعمل للوصل والفراق كالجَوْن للأسود والأبيض، ويُعْزى هذا لأبي عمرو وابن جني والمهدوي والزهراوي، وقال أبو عبيد: / «وكان أبو عمرو يقول: [٣٣٥/ب] معنى تقطَّع بينكم: تقطَّع وصلكم، فصارت هنا اسماً من غير أن يكون معها «ما». وقال الزجاج(٢): «والرفع أجود، ومعناه: لقد تقطَّع وَصْلُكم»، فقد أطلقوا(٣) هؤلاء أنَّ «بَيْن» بمعنى الوصل، والأصل في الإِطلاق الحقيقة.

إلا أنَّ ابن عطية(٤) طعن فيه وزعم أنه لم يُسْمع من العرب «البين» بمعنى الوصل، وإنما انتزع ذلك من هذه الآية، أو أنه أُريد بالبَيْن الافتراقُ، وذلك مجازٌ عن الأمر البعيد، والمعنى: لقد تقطَّعت المسافة بينكم لطولها فعبَّر عن ذلك بالبين. قلت: فظاهر كلام ابن عطية يؤذن بأنه فَهِمَ أنها بمعنى الوصل حقيقةً، ثم رَدَّه بكونه لم يُسْمع من العرب. وهذا منه غير مُرْضٍ، لأنَّ أبا عمروٍ وأبا عبيد وابن جني والزهراوي والمهدوي والزجاج أئمة يُقبل قولُهم. وقوله: «وإنما انتُزِع من هذه الآية» ممنوعٌ بل ذلك مفهوم من لغة العرب، ولو لم يكن ممَّن نقلها إلا أبو عمرو لكفى به، وعبارته تؤذن بأنه مجاز، ووجه

---

(١) تقدم برقم ٢٧٦.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٠٠.
(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٤) المحرر ٦/١١٢.

المجاز كما قاله الفارسي[1]: أنه لمَّا استعمل «بين» مع الشيئين المتلابسين في نحو: «بيني وبينك شركَةٌ، وبيني وبينك رحم وصداقة» صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنىٰ الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، فلهذا جاء لقد تقطَّع وصلكم». وإذا تقرَّر هذا فالقول بكونه مجازاً أولىٰ من القول بكونه مشتركاً، لأنه متى تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز خير منه عند الجمهور.

وقال أبو علي[2] أيضاً: «ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استُعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف اتُّسِع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكونَ هذا القسمَ لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف القصد والمعنى، ألا ترى أن المراد: وصلكم وما كنتم تتألفون عليه. فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنىٰ الوصل وأصله الافتراق والتباين؟ قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلابسين في نحو: «بيني وبينك شركة»، فذكر ما قدَّمْتُه عنه من وجه المجاز إلى آخره.

وأجاز أبو عبيد والزجاج[3] وجماعة قراءة الرفع. قال أبو عبيد: «وكذلك نقرؤها بالرفع لأنَّا قد وَجَدْنا العرب تجعل «بين» اسماً من غير ما، ويُصَدِّق ذلك قولُـه تعالىٰ: «بلغـا مجمعَ بينهمـا»[4] فجعل «بين» اسمـاً من غير ما، وكذلك قوله: «هذا فراقُ بيني وبينك»[5] قال: «وقد سمعناه في غير موضع من أشعارها» ثم ذكر ما ذَكَرْتُه عن أبـي عمرو بن العلاء، ثم قال: «وقرأها الكسائي نصباً، وكان يعتبرها بحرف عبدالله «لقد تقطع ما بينكم». وقال

(١) الحجة (خ) ٢/٤١٨.
(٢) الحجة (خ) ٢/٤١٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٠٠.
(٤) الآية ٦١ من الكهف.
(٥) الآية ٧٨ من الكهف.

الزجاج[1]: «والرفعُ أجودُ والنصب جائز، والمعنىٰ: لقد تقطع ما كان من الشركة بينكم». الثالث: أن هذا كلام محمول على معناه إذ المعنىٰ: لقد تفرق جمعكم وتشتّت، وهذا لا يصلح أن يكون تفسير إعراب.

قوله: «ما كنتم» «ما» يجوز أن تكون موصولةً اسمية أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على الوجهين الأولين محذوف بخلاف الثالث، والتقدير: تزعمونهم شركاء أو شفعاء، فالعائد هو المفعول الأول و «شركاء» هو الثاني، فالمفعولان محذوفان اختصاراً للدلالة عليهما إن قلنا: إن «ما» موصولةٌ اسمية أو نكرة موصوفة. ويجوز أن يكون الحذف حَذْفَ اقتصار إن قلنا إنها مصدرية، لأن المصدرية لا تحتاج إلى عائد بخلاف غيرها، فإنها تفتقر إلى عائد فلا بد من الالتفات إليه وحينئذ يلزم تقدير المفعول الثاني، ومن الحذف اختصاراً قوله[2]:

٢٠٠١ـ بـأيِّ كـتـابٍ أم بـأيـة سـنـةٍ
تـرى حبَّهـم عـاراً علي وتـحـسـبُ

أي: وتحسب حبهم عاراً علي.

[٣٣٦/أ] آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿فالق الحب﴾: يجوز / أن تكون الإضافة محضةً على أنه اسم فاعل بمعنى الماضي لأن ذلك قد كان، ويدل عليه قراءة عبدالله «فلق»[3] فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون الإضافةُ غيرَ محضة على أنه بمعنى الحال أو الاستقبال، وذلك على حكاية الحال، فيكون «الحَبِّ» مجرورَ اللفظ منصوب المحل. والفِلْق: هو شِقُّ الشيء، وقيده الراغب[4] بإبانة بعضِه من بعض، والفَلَق: المطمئنُّ مِنَ الأرض بين الرَّبْوَتين، والفلَق من قوله

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٠.
(٢) تقدم برقم ٧٢٤.
(٣) البحر ٤/١٨٤.
(٤) المفردات ٣٨٥.

«أعوذ برب الفلَق»(١) ما علَّمه لموسى عليه السلام حتى فلق به البحر. وقيل: الصبح. وقيل: هي الأنهار المشارُ إليها بقوله: «وجعل خلالها أنهاراً»(٢) والفِلْق بالكسر بمعنى المفلوق كالنِّكث والنِّقض، ومنه: «سمعته من فِلْق منه» وقيل: الفِلْق العَجَبُ، والفَليق والفالِقُ ما بين الجبلين وما بين السنامين من البعير، وفسَّر بعضهم «فالق» هنا بمعنى خالق، قيل: ولا يُعرفُ هذا لغةً، وهذا لا يُلتفت إليه لأن هذا منقول عن ابن عباس والضحاك أيضاً، لا يقال ذلك على جهة التفسير للتقريب، لأن الفراء(٣) نَقَل في اللغة أن فَطَر وخلق وفلق بمعنىً واحد.

[والنَّوىٰ اسم جنسٍ مفرده نواة على حدّ](٤) قمح وقمحة. والنوىٰ: البعد أيضاً، ويقال: نوت البُسْرة وأنْوَتْ: اشتدَّت نواتها، ولام «النواة» ياء لأنَّ عينَها واو، والأكثر التغاير.

قوله: «يُخْرج» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنها جملة مستأنفة فلا محل لها. والثاني: أنها في موضع رفع خبراً ثانياً لـ إنَّ، وقوله «ومُخْرِج» يجوز فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه معطوف على فالق ــ ولم يذكر الزمخشري(٥) غيره ــ أي: الله فالق ومخرج، أخبر عنه بهذين الخبرين، وعلى هذا فيكون «يخرج» على وجهه، وعلى كونه مستأنفاً يكون معترضاً على جهة البيان لِما قبله من معنى الجملة. والثاني: أن يكون معطوفاً على «يخرج»، وهل يُجعل الفعل في تأويل اسم ليصح عَطْفُ الاسم عليه، أو يُجعل الاسم بتأويل الفعل ليصحَّ عطفه عليه؟ احتمالان مبنيان على ما تقدم في «يخرج»: إن قلنا إنه مستأنف فهو فعل غير مؤول باسم، فيُرَدُّ الاسم إلى معنى الفعل، فكأن مُخْرِجاً في قوة

(١) الآية ١ من الفلق.
(٢) الآية ٦١ من النمل.
(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.
(٥) الكشاف ٢/٣٧.

يُخْرج، وإن قلنا: إنه خبر ثان لـ «إنَّ» فهو بتأويل اسم واقعٍ موقع خبر ثان، فلذلك عُطِفَ عليه اسم صريح، ومِنْ عَطْفِ الاسم على الفعل لكون الفعل بتأويل اسم قولُ الشاعر(١):

٢٠٠٢ـ فـألفيتُـه يـومـاً يُبيـر عـدوَّه ومُجْرٍ عطاءً يَسْتَخِفُّ المعابرا

وقوله(٢):

٢٠٠٣ـ يـا رُبَّ بيضاءَ من العـواهجِ أمِّ صبـيّ قـد حَبَـا أو دارج

وقوله(٣):

٢٠٠٤ـ بـات يُغَشِّيهـا بعَضْبٍ بـاتـرٍ يَقْصِـدُ في أَسْـوُقِهـا وجـائِـرُ

أي: مبيراً، أو أمِّ صبـي حابٍ، وقاصِدٍ.

آ. (٩٦) **وقوله تعالى: ﴿فالق الإصباح﴾**: كقوله: «فالق الحب» فيما تقدم(٤). والجمهور عـلى كسر الهمزة وهو المصدر، يقال: أصبح يصبح إصباحاً، وقال الليث والزجاج(٥): إن الصبح والصباح والإصباح واحـد، وهما أول النهار، وكذا الفراء(٦). وقيل: الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل، رواه ابن أبـي طلحة عن ابن عباس. وقيل: هو إضاءة الفجر، نُقل ذلك عن مجاهد، والظاهر أن الإصباح في الأصل مصدر سُمِّي به الصبح وكذا الإمساء، قال امرؤ القيس(٧):

---

(١) تقدم برقم ١٢٨٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٢/١٦٧؛ واللسان: عهج؛ والعيني ٤/١٧٣؛ والتصريح ٢/١٥٢. والعواهج: ج عوهج: الطويلة العنق من الظباء.
(٣) تقدم برقم ١٢٨٩.
(٤) أي: في الآية قبلها.
(٥) ليس في معاني القرآن له.
(٦) معاني القرآن له ١/٣٤٦.
(٧) من معلقته، وهو في ديوانه ١٨.

٢٠٠٥ــ ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلِ
بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثلِ

وقرأ الحسن[١] وأبو رجاء وعيسى بن عمر: الأصباح: بفتح الهمزة وهو جمع صُبْح نحو: قُفْل وأقفال وبُرْد وأبراد، وينشد قوله[٢]:

٢٠٠٦ــ أفنىٰ رياحاً وبني رياحِ تناسخُ الأمساءِ والأصباح

بفتح الهمزة من الأمساء والأصباح على أنهما جمع مُسْي وصُبْح، وبكسرها على أنهما مصدران. وقرىء[٣] / «فالقُ الإصباحَ» بنصب الإصباح [٣٣٦/ب] وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله[٤]:

٢٠٠٧ــ .... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا

وقرىء: «والمقيمي الصلاةَ»[٥] و«لذائقو العذابَ»[٦] بالنصب حملاً للنون على التنوين، إلا أن سيبويه[٧] لا يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر، وقد أجازه المبرد[٨] في السَّعة. وقرأ[٩] يحيى والنخعي وأبو حيوة: «فلق» فعلاً ماضياً، وقد تقدم أن عبدالله قرأ الأولى كذلك، وهذا أدلُّ دليلٍ على أن القراءة عندهم سنة متبعة، ألا ترىٰ أن عبدالله كيف قرأ «فلق الحب» فعلاً ماضياً، وقرأ «فالق الأصباح»، اسمَ فاعل،

---

(١) البحر ٤/١٨٥؛ الشواذ ٣٩.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/١٨٥.
(٣) البحر ٤/١٨٥ من دون نسبة.
(٤) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٥) الآية ٣٥ من الحج، وهي قراءة أبي عمرو كما في القرطبي ١٢/٥٩.
(٦) الآية ٣٨ من الصافات، وهي قراءة أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم كما في البحر ٧/٣٥٨.
(٧) الكتاب ١/٨٥.
(٨) انظر مناقشة المبرد للمسألة في المقتضب ١/١٩، ٢/٣١٣.
(٩) البحر ٤/١٨٥؛ الشواذ ٣٩.

والثلاثة المذكورون بعكسه. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: فما معنى فَلَق الصبح، والظلمة هي التي تنفلق عن الصبح كما قال[2]:

٢٠٠٨ـ .... تَفَرِّيَ ليلٍ عن بياض نهار

قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يُراد: فالق ظلمة الإصباح، يعني أنه على حذف مضاف. والثاني: أن يراد فالق الإصباح الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإسفاره، وقالوا: انشق عمود الفجر وانصدع، وسَمَّوا الفجرَ فَلَقاً بمعنى مفلوق، قال الطائيُ[3]:

٢٠٠٩ـ وأزرقُ الفجر يبدو قبل أبيضه ....

وقرىء: فالق وجاعل بالنصب على المدح». انتهىٰ. وأنشد غيره[4]:

٢٠١٠ـ فانشقَّ عنها عمودُ الفَجْرِ جافلةً
عَدْوَ النَّحوص تخافُ القانِصَ اللَّحِما

قوله: «وجاعل الليل» قرأ الكوفيون[5]: «جعل» فعلاً ماضياً، والباقون بصيغة اسم الفاعل، والرسم يحتملهما، والليل منصوب عند الكوفيين بمقتضىٰ قراءتهم، ومجرور عند غيرهم، ووجه قراءتهم له فعلاً مناسبته

---

(١) الكشاف ٢/٣٨.

(٢) البيت لأبي نواس وصدره:

تردَّت به ثم انفرىٰ عن أديمها

وهو في الكشاف ٢/٣٨، والبيت في وصف الخمرة.

(٣) عجزه:

وأول الغيث قطرٌ ثم ينسكب

وهو في الكشاف ٢/٣٨، وليس في ديوان حاتم.

(٤) لم أقف عليه. والنحوص من الأُتن: ما لا ولد لها ولا لبن. والقانص: الصائد. واللحم: الكثير لحم الجسد أو الأكول. والجافل: المنزعج.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الحجة لأبي زرعة ٢٦٢.

ما بعده فإن بعده أفعالاً ماضية نحو: «جعل لكم النجوم»[١]، «وهو الذي أنشأكم»[٢] إلى آخر الآيات، ويكون «سكناً»: إما مفعولاً ثانياً على أن الجعل بمعنى التصيير، وإمَّا حالاً على أنه بمعنىٰ الخلق، وتكون الحال مقدرة. وأمَّا قراءة غيرهم فجاعل يحتمل أن يكون بمعنىٰ المضيِّ، وهو الظاهر،ويؤيده قراءة الكوفيين، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع أل خلافاً لبعضهم في مَنْعِ إعمال المعرَّف بها، وللكسائي في إعماله مطلقاً، وإذا تقرر ذلك فـ «سَكَناً» منصوب بفعل مضمر عند البصريين، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به. وقد زعم أبو سعيد السيرافي أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني وإن كان ماضياً، قال: «لأنه لَمَّا أضيف إلى الأول تعذَّرت إضافته للثاني فتعيَّن نصبُه له». وقال بعضهم: «لأنه بالإضافة أشبه المعرف بأل فعمل مطلقاً» فعلى هذا «سكناً» منصوب به أيضاً، وأما إذا قلنا إنه بمعنى الحال والاستقبال فنصبُه به. و«سَكَنٌ» فَعَل بمعنىٰ مفعول كالقبض بمعنى مقبوض.

قوله: «والشمس والقمر حسباناً» الجمهور بنصب «الشمس» و«القمر» وهي واضحة على قراءة الكوفيين أي: بعطف هذين المنصوبين على المنصوبين بـ«جعل»،و«حُسْباناً» فيه الوجهان في «سكناً» من المفعول الثاني والحال، وأمَّا على قراءة الجماعة فإن اعتقدنا كونه ماضياً فلا بد من إضمار فعلٍ ينصبُهما أي: وجعل الشمس، وإن قلنا إنه غير ماض فمذهب سيبويه[٣] أيضاً أن النصب بإضمار فعل، تقول: «هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً أو عمراً» بنصب عمرو، وبفعل مقدر لا على موضع المجرور باسم الفاعل، وعلى رأي

---

(١) الآية ٩٧.

(٢) الآية ٩٨.

(٣) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

[٣٣٧/أ] غيره يكون النصبُ على محل المجرور، وينشدون قوله(١): /

٢٠١١ـ هـل أنت بـاعثُ دينـارٍ لحـاجتنـا
أو عبـدَ رَبٍّ أخـاعَـوْن بن مِخْـراقِ

بنصب «عبد» وهو محتمل للمذهبين. وقال الزمخشري(٢): «أو يعطفان على محل «الليل». فإن قلت: كيف يكون لـ «الليل» محلٌّ والإضافة حقيقة لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ولا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس؟ قلت: ما هو بمعنى الماضي، وإنما هو دالٌّ على فعل(٣) مستمر في الأزمنة.

قال الشيخ(٤): «أمَّا قوله إنما هو دالٌّ على فعل مستمر في الأزمنة، يعني فيكون عاملاً ويكون للمجرور إذ ذاك بعده موضع فيعطف عليه «الشمس والقمر». قال: «وهذا ليس بصحيح، إذا كان لا يتقيد بزمن خاص، وإنما هو للاستمرار، فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره مَحَلٌّ، وقد نَصُّوا على ذلك وأنشدوا على ذلك(٥):

٢٠١٢ـ أَلْقَيْتَ كاسبهم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ . . . .

فليس الكاسب هنا مقيداً بزمان، وإذا تقيد بزمان: فإما أن يكون ماضياً دون أل فلا يعمل عند البصريين، أو بأل أو حالاً أو مستقبلاً فيعمل ويضاف على ما أُحْكِمَ في النحو. ثم قال: «وعلى تقدير تسليم أن الذي للاستمرار

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٨٧؛ والخزانة ٣/٤٧٦؛ والعيني ٣/٥٦٣؛ والهمع ٢/١٤٥؛ والدرر ٢/٢٠٤؛ والأشموني ٢/٣٠١.
(٢) الكشاف ٢/٣٨.
(٣) الكشاف: جَعْلٍ.
(٤) البحر ٤/١٨٧.
(٥) تقدم برقم ١١٥٠.

يعمل فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل مذهبُ سيبويه[1] في الذي بمعنى الحال والاستقبال أن لا يجوز العطف على محل مجروره، بل النصبُ بفعل مقدر، لو قلت: هذا ضارب زيدٍ وعمراً لم يكن نصب «عمراً» على المحلّ على الصحيح وهو مذهب سيبويه؛ لأن شرط العطف على الموضع مفقود وهو أن يكون للموضع مُحْرِزٌ لايتغير، وهذا موضحٌ في علم النحو». قلت: وقد ذكر الزمخشري[2] في أول الفاتحة في «مالك يوم الدين»[3] أنه لمَّا لم يُقْصد به زمانٌ صارت إضافته محضةً فلذلك وقع صفةً للمعارف، فمِنْ لازم قوله إنه يتعرَّف بالإضافة أن لا يعمل، لأن العامل في نية الانفصال عن الإضافة، ومتى كان في نية الانفصال كان نكرة، ومتى كان نكرة فلا يقع صفة للمعرفة. وهذا حسن حيث يَرُدُّ عليه بقوله، وقد تقدم تحقيق هذا في الفاتحة[4].

وقرأ[5] أبو حيوة: «والشمسِ والقمرِ» جراً نسقاً على اللفظ. وقرىء شاذاً «والشمسُ والقمرُ» رفعاً على الابتداء، وكان مِنْ حقه أن يقرأ «حسبانٌ» رفعاً على الخبر، وإنما قرأه نصباً، فالخبر حينئذ محذوف تقديره: مجعولان حُسْباناً أو مخلوقان حُسْباناً. فإن قلت: لا يمكن في هذه القراءة رفع «حسبان» حتى نُلْزِمَ القارىء بذلك؛ لأن الشمس والقمر ليسا نفس الحسبان. فالجواب: أنهما في قراءة النصب: إمَّا مفعولان أولان و«حُسْباناً» ثانٍ، وإمَّا صاحبا حال وحسباناً حال، والمفعول الثاني هو الأول، والحال لا بدوأن[6] تكون صادقة على ذي الحال، فمهما كان الجواب لكم كان لنا والجواب ظاهر مما تقدم.

(١) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

(٢) الكشاف ١/٥٨.

(٣) الآية ٤ من الفاتحة.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤ من الفاتحة.

(٥) البحر ٤/١٨٦.

(٦) الواو هنا مقحمة.

والحُسْبان فيه قولان، أحدهما: أنه جمع، فقيل: جمع حِساب كركاب ورُكبان وشِهاب وشُهبان، وهذا قول أبي عبيد[1] والأخفش[2] وأبي الهيثم والمبرد. وقال أبو البقاء[3]: «هو جمع حُسْبانة» وهو غلط؛ لأن الحُسْبانة القطعة من النار، وليس المراد ذلك قطعاً. وقيل: بل هو مصدر كالرُّجْحان والنُّقْصان والخُسْران، وأما الحساب فهو اسمٌ لا مصدرٌ، وهذا قول ابن السكيت. وقال الزمخشري[4]: «والحُسْبان بالضم مصدرُ حَسَبت يعني بالفتح كما أن الحِسبان بالكسر يعني مصدر حَسِبْتُ بالكسر، ونظيره الكُفران والشُّكْران» وقيل: بل الحُسبان والحِساب مصدران وهو قول أحمد بن يحيى.

وأنشد أبو عبيد عن أبي زيد في مجيء الحسبان مصدراً قوله[5]:

٢٠١٣ـ على الله حُسْباني إذا النفسُ أشرفَتْ
على طمعٍ أو خاف شيئاً ضميرُها

وانتصاب «حسباناً» على ما تقدم من المفعولية أو الحالية. وقال ثعلب عن الأخفش[6]: إنه منصوبٌ على إسقاط الخافض والتقدير: يجريان بحسبان كقوله «لمن خَلَقْتُ طيناً» / أي: من طين. وقوله: «ذلك» إشارةً إلى ما تقدم من [٣٣٧/ب]
الفَلْق أو الجعل أو جميعِ ما تقدَّم من الأخبار في قوله «فالق الحَبِّ» إلى «حُسْبانا».

آ. (٩٧) **وقوله تعالى: ﴿جعل لكم النجومَ﴾**: الظاهر أن «جعل»

(١) لعله أبو عبيدة لأنه وارد في المجاز ١/٢٠١.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٢.
(٣) الإملاء ١/٢٥٤.
(٤) الكشاف ٢/٣٨.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: حسب.
(٦) معاني القرآن ٢/٢٨٢.
(٧) الآية ٦١ من الإسراء.

بمعنى خلق فتكون متعديةً لواحد، و«لكم» متعلق بـ «جَعَلَ» وكذا «لتهتدوا».
فإن قيل: كيف يتعلَّق حرفا جر متَّحدان في اللفظ والمعنىٰ؟ فالجواب أن الثاني بدلٌ من الأول بدلُ اشتمال بإعادة العامل، فإن «ليهتدوا» جار ومجرور، إذ اللام لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» عند البصريين وقد تقدَّم تقريره. والتقدير: جعل لكم النجوم لاهتدائكم، ونظيره في القرآن «لَجَعَلْنا لِمن يَكْفُر بالرحمن لِبيوتهم»[1] فـ«لبيوتهم» بدلٌ من «لمن يكفر» بإعادة العامل، وقال ابن عطية[2]: «وقد يمكن أن يكون بمعنىٰ «صيَّر» ويقدَّر المفعول الثاني من لتَهْتدوا، أي: جعل لكم النجوم هداية».

قال الشيخ[3]: «وهو ضعيفٌ لندور حَذْفِ أحد مفعولي ظنَّ وأخواتها» قلت: لم يَدَّع ابنُ عطيَّة حذف المفعول الثاني حتى يجعله ضعيفاً إنما قال: إنه مِنْ «لتهتدوا» أي: فيُقَدَّر متعلق الجار الذي وقع مفعولاً ثانياً كما يُقدَّر في نظائره والتقدير: جعل لكم النجوم مستقرة أو كائنة لاهتدائكم. وأمَّا قوله: «أي جَعَل لكم النجومَ هدايةً» فلإيضاح المعنى وبيانه.

والنجوم معروفة وهي جمع نجم، والنجم في الأصل مصدر يقال: نَجَم الكوكبُ ينجُمُ نَجْماً ونُجوماً فهو ناجم، ثم أُطلق على الكوكب مجازاً، فالنجم يستعمل مرة اسماً للكوكب ومرة مصدراً، والنجوم تستعمل مرة للكواكب وتارة مصدراً ومنه: نَجَمَ النبت أي: طَلَع، ونَجَم قرن الشاة وغيرها، والنجم من النبات ما لا ساق له، والشجرُ ما له ساق، والتنجيم: التفريق، ومنه نجوم الكنانة[4] تشبيهاً بتفرق الكواكب.

---

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.
(٢) المحرر ٦/١١٦.
(٣) البحر ٤/١٨٨.
(٤) كنانة السهام: جَعْبة من جلد.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿فمستقر﴾: قرأ ابن كثير[١] وأبو عمرو بكسر القاف، والباقون بفتحها، وأمَّا «مُسْتَوْدَع» فالكلُّ قرأه مفتوحَ الدال، وقد روى الأعور[٢] عن أبي عمرو بن العلاء كسرها. فَمَنْ كسر القاف جعل «مستقِرّاً» اسم فاعل، والمراد به الأشخاص وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: فمنكم مستقر: إمَّا في الأصلاب أو البطون أو القبور، وعلى هذه القراءة تتناسق «ومستودَع» بفتح الدال.

وجوَّز أبو البقاء[٣] في «مستقِر» بكسر القاف أن يكون مكاناً وبه بدأ قال[٣]: «فيكون مكاناً يستقر لكم» انتهى، يعني: والتقدير: ولكم مكان يستقر. وهذا ليس بظاهرٍ البتةَ، إذ المكان لا يوصف بكونه مستقراً بكسر القاف بل بكونه مُسْتَقَرّاً فيه. وأمَّا مستودَع بفتحها فيجوز أن يكون اسم مفعول، وأن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً، فيقدر الأول: فمنكم مستقر في الأصلاب ومستودع في الأرحام، أو مستقر في الأرض ظاهراً ومستودع فيها باطناً، ويقدر للثاني: فمنكم مستقر ولكم مكان تستودعون فيه، ويقدر للثالث: فمنكم مستقر ولكم استيداع.

وأمّا مَنْ فتح القاف فيجوز فيه وجهان فقط: أن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً أي: فلكم مكان تستقرون فيه وهو الصُّلب أو الرحم أو الأرض، أو لكم استقرار فيما تقدم، وينقص أن يكون اسم مفعول لأن فعله قاصر لا يُبْنى منه اسم مفعول بخلاف مستودع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة.

وتوجيه قراءة أبي عمرو في رواية الأعور عنه في «مستودِع» بالكسر على أن يُجعل الإنسانُ كأنه مُسْتَوْدِعُ رزقِه وأجَله، حتى إذا نَفِدا كأنه ردَّهما

(١) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الكشف ١/٤٤٢؛ النشر ٢/٢٥١؛ الحجة ٢٦٢؛ البحر ٤/١٨٨.

(٢) هارون بن موسى الأعور، له قراءة معروفة، روى عن عاصم الجحدري وأبي عمرو. توفي قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٨.

(٣) الإملاء ١/٢٥٤.

وهو مجاز حسن، ويقوِّي ما قلته قولُ الشاعر[١]:

٢٠١٤ـ وما المالُ والأهلون إلا وديعةٌ
ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ

/ والإنشاء: الإحداث والتربية، ومنه: إنشاء السحاب، وقال تعالىٰ: «أَوَمَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيَة»[٢] فهذا يُراد به التربية، وأكثر ما يستعمل الإنشاء في إحداث الحيوان، وقد جاء في غيره، قال تعالىٰ: «ويُنْشِىء السحابَ الثِّقال»[٣]. والإنشاءُ: قسيمُ الخبر، وهو ما لم يكن له خارجٌ، وهل هو مندرجٌ في الطلب أو بالعكس أو قسم برأسه؟ خلافٌ، وقيل: ـ على سبيل التقريب ـ مقارنة اللفظ لمعناه. وقال الزمخشري[٤]: «فإن قلت: فَلِمَ قيل «يعلمون» مع ذكر النجوم، و«يفقهون» مع ذِكْرِ إنشاء بني آدم؟ قلت: كأن إنشاء الإنس من نفس واحدة وتصريفهم على أحوال مختلفة ألطف وأدق صنعةً وتدبيراً، فكان ذِكْرُ الفقه الذي هو استعمال فطنة وتدقيقُ نظر مطابقاً له». [٣٣٨/أ]

آ. (٩٩) قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنا﴾: فيه التفاتٌ من غَيْبة إلى تكلم بنون العظمة، والباء في «به» للسببية، وقوله «نبات كل شيء» قيل: المراد كل ما تسمَّى نباتاً في اللغة. وقال الفراء[٥]: «رزق كل شيء أي: ما يصلحُ أن يكون غذاءً لكل شيء فيكون مخصوصاً بالمتغذَّىٰ به». وقال الطبري[٦]: «هو جميع ما ينمو من الحيوان والنبات والمعادن؛لأنَّ كل ذلك يتغذَّى بالماء» ويترتب على ذلك صناعة إعرابية، وذلك أنَّا إذا قلنا بقولٍ غيرِ الفراء كانت

---

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٨٩؛ وأسرار البلاغة ١٣٦.
(٢) الآية ١٨ من الزخرف.
(٣) الآية ١٢ من الرعد.
(٤) الكشاف ٢/٣٩.
(٥) معاني القرآن ١/٣٤٧.
(٦) تفسير الطبري ١١/٥٧٣.

الإضافة راجعةً في المعنىٰ إلى إضافة شبه الصفة لموصوفها، إذ يصير المعنى على ذلك: فأخرَجْنا به كلَّ شيء منبَت فإن النبات بمعنىٰ المُنْبَت، وليس مصدراً كهو في «أنبتكم من الأرض نباتاً»[1] وإذا قلنا بقول الفراء كانت الإضافة إضافةً بين متباينين، إذ يصير المعنى: غذاء كل شيء أو رزقه، ولم ينقل الشيخ[2] عن الفراء غيرَ هذا القول، والفراء له في هذه الآية القولان المتقدمان فإنه قال[3]: «رزق كل شيء» قال: «وكذا جاء في التفسير وهو وجه الكلام، وقد يجوز في العربيَّة أن تضيف النبات إلى كل شيء، وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً، فيكون مثل قوله «حق اليقين»[4] واليقين هو الحق».

قوله: «فأخرَجْنا منه» في الهاء وجهان أحدهما: أن تعود على النبات وهذا هو الظاهر ولم يذكر الزمخشري[5] غيره، وتكون «مِنْ» على بابها مِنْ كونها لابتداء الغاية أو تكون للتبعيض، وليس بذلك. والثاني: أن تعود على الماء وتكون «مِنْ» سببية، وذكر أبو البقاء[6] الوجهين فقال: «وأخرجنا منه أي: بسببه. ويجوز أن تكون الهاء في «منه» راجعة على النبات وهو الأشبه، وعلى الأول يكون «فأخرجنا» بدلاً من «أخرجنا» الأول». أي إنه يُكتفى في المعنىٰ بالإخبار بهذه الجملة الثانية وإلا فالبدل الصناعي لا يظهر، والظاهر أنَّ «فأخرجنا» عطف على «فأخرجنا» الأول. وقال الشيخ[7]: «وأجاز أبو البقاء أن يكون بدلاً مِنْ فأخرجنا». قلت: إنما جعله بدلاً بناء على عود الضمير في «منه» على الماء فلا يصحُّ أن يحكىٰ عنه أنه جعله بدلاً مطلقاً؛لأن البدلية لا تُتَصَوَّرُ على جعل الهاء في «منه» عائدة على النبات.

---

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) البحر ٤/ ١٨٩.
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٤٧.
(٤) من الآية ٩٥ من الواقعة.
(٥) الكشاف ٢/ ٣٩.
(٦) الإملاء ١/ ٢٥٤.
(٧) البحر ٤/ ١٨٩.

والخَضِر بمعنى الأخضر كَعَوِر وأعور. قال أبو إسحاق[1] «يقال اخضَرَّ يخضرُّ فهو خَضِر وأخضر كاعوَّر فهو عَوِرٌ وأعورُ» والخُضْرة أحدُ الألوان وهي بين البياض والسواد لكنها إلى السواد أقرب، ولذلك أُطلق الأسود على الأخضر وبالعكس، ومنه «سَواد العراق» لخضرة أرضه بالشجر. وقال تعالىٰ: «مُدْهامَّتان»[2] أي: شديدتا السواد لريِّهما. والمخاضـرة: مبايَعَـةُ الخُضَر والثمار قبل بلوغها، والخَضِيرة[3] نخلةٌ ينتثر بُسْرُها أخضرَ. وقـوله عليـه السلام[4]: «إياكم وخضراءَ الدِّمَن» فقد فسَّره هو عليه السلام بقوله: «المرأة الحسناء في المنبت السوء» والدِّمَن: مطارحُ الزِّبالة وما يُسْتَقْذر، فقد ينبُت فيها ما يستحسنه الرائي.

قوله: «نُخْرج منه» أي: من الخَضِر. والجمهور على «نُخْرج» مسنداً إلى ضمير المعظم نفسه. وقرأ[5] ابن محيصن والأعمش «يخرج» بياء الغيبة مبنياً للمفعول، «حَبٌّ» قائم مقام فاعله، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفة لـ «خَضِراً» وهذا هو الظاهر، وجوَّزوا فيها أن تكون مستأنفةً، ومتراكب رفعاً ونصباً صفة لـ «حَبّ» بالاعتبارين.

قوله: «ومن النخل مِنْ / طلعها قِنْوان» يجوز في هذه الجملة أوجه، [٣٣٨/ب]
أحدها: ـ وهو أحسنها ـ أن يكون «من النخل» خبراً مقدماً، و «من طَلْعِها» بدل بعض من كل بإعادة العامل فهو كقوله: «لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنة لِمَنْ كان يرجو الله»[6] و «قِنْوان» مبتدأ مؤخر، وهذه جملةٌ ابتدائية

---

(١) معاني القرآن ٣٠٢/٢. وأبو إسحاق هو الزجاج.
(٢) الآية ٦٤ من الرحمن.
(٣) انظر: الصحاح «خضر».
(٤) قال في كشف الخفاء ٣١٩/١: «رواه الدارقطني في الأفراد والرامهرمزي والعسكري وابن عدي، وذكره صاحب «تحفة العروس» عن عمر موقوفاً.
(٥) البحر ١٨٩/٤.
(٦) الآية ٦ من الممتحنة.

عُطِفَتْ على الفعلية قبلها. والثاني: أن يكونَ «قِنْوان» فاعلاً بالجار قبله وهو من النخل، و«من طلعها» على ما تقدم من البدلية، وذلك على رأي الأخفش. الثالث: أن تكون المسألة من باب التنازع، يعني أن كلاً من الجارَّيْن يطلب قنواناً على أنه فاعل على رأي الأخفش: فإن أعملت الثاني وهو مختار قول البصريين(١) أضمرت في الأول، وإن أَعْمَلْتَ الأول ـ كما هو مختار قول الكوفيين ـ أضمرت في الثاني، قال أبو البقاء(٢): «والوجه الآخر أن يرتفع «قِنْوان» على أنه فاعل «من طلعها» فيكون في «من النخل» [ضميرٌ يفسره قنوان](٣) وإن رفعت «قنوان» بقوله «ومن النخل» على قول مَنْ أعمل أول الفعلين جاز، وكان في «من طلعها» ضمير مرفوع». قلت: فقد أشار بقوله «على أنه فاعل «من طلعها» إلى إعمال الثاني.

الرابع: أن يكون «قنوان» مبتدأ و«من طلعها» الخبر، وفي «من النخل» ضمير تقديره: ونبت من النخل شيء أو ثمر فيكون «من طلعها» بدلاً منه. قاله أبو البقاء(٤)، وهذا كلامٌ لا يَصِحُّ لأنه بعد أن جعل «مِنْ طلعها» الخبر فكيف يُجْعل بدلاً؟ فإن قيل: يجعله بدلاً منه لأن «من النخل» خبر للمبتدأ. فالجواب أنه قد قَدَّم هذا الوجه وجعله مقابلاً لهذا فلا بد أن يكون هذا غيرَه، فإنه قال قبل ذلك: «وفي رفعه وجهان أحدهما: هو مبتدأ وفي خبره وجهان، أحدهما هو «من النخل» ومن طَلْعِها بدل بإعادة الجار». قال الشيخ(٥): «وهذا إعراب فيه تخليط».

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ١/٤١٤.
(٢) الإملاء ١/٢٥٥.
(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي، وقوله «يفسره» جاء في الإملاء: «تفسيره».
(٤) الإملاء ١/٢٥٥.
(٥) البحر ٤/١٩٠.

الخامس: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة «أخرجنا» عليه تقديره: ومخرجةٌ من طلع النخل قنوان» هـذا نص الزمخشري[1]، وهو ـ كما قال الشيخ[2] ـ لا حاجة إليه؛ لأن الجملة مستقلة في الإخبار بدونه.

السادس: أن يكون «من النخل» متعلقاً بفعل مقدر، ويكون «من طلعها قنوان» جملة ابتدائية في موضع المفعول بـ«نخرج». وإليه ذهب ابن عطية[3] فإنه قال: «ومن النخل تقديره: «ونُخْرِجُ من النخل» و«من طلعها قنوان» ابتداء خبره مقدم، والجملة في موضع المفعول بـ«نخرج» قال الشيخ[4]: «وهذا خطأ لأنَّ ما يتعدَّى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله، إلا إذا كان الفعل مما يُعَلَّق، وكان في الجملة مانعٌ يمنع من العمل في شيء من مفرداتها على ما شُرِحَ في النحو، و«نُخْرج» ليس ممَّا يُعَلَّق، وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها، إذ لو سُلِّط الفعلُ على شيء من مفردات الجملة لكان التركيب «ونخرج من النخل مِنْ طَلْعِها قنواناً» بالنصب مفعولاً به.

وقال الشيخ[5]: «ومن قرأ: «يُخْرَج منه حب متراكب» جاز أن يكون قوله «ومن النخل مِنْ طلعها قنوان» معطوفاً عليه نحو: «يُضرب في الدار زيد وفي السوق عمرو» أي أنه يُعطف «قنوان» على «حب»، و«من النخل» معطوف على «منه» ثم قال: «وجاز أن يكون مبتدأ وخبراً وهو الأوجه» والقِنْوان: جمع لـ «قِنْو» كالصِنْوان جمع لصِنْو، والقِنْوُ: العِذْق بكسر العين وهو عنقودُ النخلة، ويقال له الكِباسة، قال امرؤ القيس[6]:

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٩.
(٢) البحر ٤/ ١٩٠.
(٣) المحرر ٦/ ١١٨.
(٤) البحر ٤/ ١٨٩.
(٥) البحر ٤/ ١٩٠.
(٦) تقدم برقم ١٧٤٦.

٢٠١٥ـ وفَـرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسـودَ فـاحِـمٍ
أثـيثٍ كـقِنْـو الـنخـلة المُـتَـعَـثْـكِـلِ

وقال أيضاً[١]:

٢٠١٦ـ سـوامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فـروعُـه وعالَيْنَ قِنْواناً من البُسْر أحمرا

والقنوان: جمـع تكسير قال أبوعلي: «الكسرةالتي في قِنْوان ليست التي كانت في قِنْو لأن تلك حذفت في التكسير وعاقبتها كسرة أخرىٰ كما قُدِّر تغيير كسرة «هِجان»[٢] جمعاً عن كسرته مفرداً، فكسرة هِجان جمعاً ككسرة ظِراف». قال الواحدي: «وهذا مما توضحه الضمة في آخر «منصور» على قولِ مَنْ قال «يا حارُ» يعني بالضمة ليست التي كانت فيه / في قول مَنْ قال [٣٣٩/أ] «يا حارِ» يعني بالكسر»[٣]. وفيه لغات: فلغةُ الحجاز «قِنْوان» بكسر القاف، وهي قراءة[٤] الجمهور. وقـرأ الأعمش والحباب عن أبـي عمـرو والأعرج بضمِّها، ورواها السلمي عن علي بن أبـي طالب، وهي لغة قيس، ونقل[٥] ابن عطية عكس هذا فجعل الضمَّ لغةَ الحجاز فإنه قال: «وروي عن الأعرج ضم القاف على أنه جمع «قُنو» بضمِّ القاف»، قال الفراء[٦]: «وهي لغة قيس وأهل الحجاز، والكسرُ أشهر في العرب».

واللغة الثالثة: قَنْوان بفتح القاف وهي قراءة أبـي عمرو في رواية هارون عنه. وخرَّجها ابن جني[٧] على أنها اسم جمع لقِنْو لا جمعاً إذ ليس في صيغ

(١) تقدم برقم ٣١٢.
(٢) الهجان: الكريمة من الإبل.
(٣) يعني أننا حين نرخِّم منصور بقولنا: منصُ فإن الضمة فيه على لغتي الترخيم: من ينتظر ومن لا ينتظر تختلف الواحدة منها عن الأخرى في الفرض والتقدير.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٢٣/١؛ والبحر ١٨٩/٤؛ الشواذ ٣٩.
(٥) المحرر ١١٨/٦.
(٦) ليس في «معاني القرآن».
(٧) المحتسب ٢٢٣/١.

الجموع ما هو على وزن فَعْلان بفتح الفاء، ونظَّره الزمخشري[1] برَكْب، وأبو البقاء[2] بالباقر، وتنظير أبي البقاء أولىٰ لأنه لا خلاف في الباقر أنه اسم جمع، وأمَّا رَكْب ففيه خلاف لأبي الحسن[3] مشهور، ويدل على ذلك أيضاً شيء آخر وهو أنه قد سُمِعَ في المفرد كَسْرُ القاف وضمها فجاء الجمع عليهما. وأمَّا الفتح فلم يَرِدْ في المفرد.

واللغة الرابعة قُنْيان بضم القاف مع الياء دون الواو. والخامسة: قِنْيان بكسر القاف مع الياء أيضاً، وهاتان لغتا تميم وربيعة. وأما المفرد فلا يقولونه بالياء أصلاً بل بالواو سواء كسروا القاف أم ضمُّوها، فلا يقولون إلا قِنواً وقُنوا، ولا يقولون قِنيا ولا قُنيا، فخالف الجمعُ مفرده في المادة وهو غريب.

واختُلف في مدلول «القِنْو» فقيل: هو الجُمَّار[4] وهذا يكاد يكون غلطاً، وكيف يُوْصَفُ بكونه دانياً أي: قريب الجنىٰ، والجُمَّار إنما هو في قلب النخلة، والمشهور أنه العِذْق كما تقدم ذلك. قال أبو عبيد: «وإذا ثَنَّيْتَ قِنْواً قلت: قِنوان بكسر النون، ثم جاء جمعه على لفظ الاثنين مثل: صِنْوٌ وصنوان، والإعراب على النون في الجمع، وليس لهما في كلام العرب نظير» قال[5]:

٢٠١٧ـ .... ومالَ بقِنْوانٍ مِنَ البُسْرِ أحمرا

قلت: إذا وُقف على «قنوان» المثنى رفعاً وعلى «قنوان» جمعاً وقع الاشتراك اللفظي، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: «عندي قنوان» وقفاً احتمل ما ذكرته من التثنية والجمع، فإذا وصلت وقع الفرق فإنك تجعل الإعراب على النون

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٩.
(٢) الإملاء ١/ ٢٥٥.
(٣) عَدَّها في «معاني القرآن» له جمعاً. انظر: معاني القرآن ٥٠٤.
(٤) الجمار: شحم النخلة.
(٥) تقدم برقم ٢٠٠٩.

حالَ جمعه كغِربان وصِرْدان[1] بكسر النون في التثنية.

ويقع الفرق أيضاً بوجوهٍ أُخَرَ منها: انقلاب الألف ياءً نصباً وجراً في التثنية نحو: رأيت قِنْوَيْك وصِنْويك ومررت بقنويك وصنويك، ومنها: حذف نون التثنية إضافةً وثبوت النون في الجمع نحو: جاء قنواك وصنواك وقنوانك وصنوانك، ومنها: في النسب فإنك تحذف علامتي التثنية فتقول: قِنْوَيّ وصِنْوَي، ولا تحذف الألف ولا النون إذا أردت الجمع بل تقول: قِنْوانيّ وصِنْواني، وهذان اللفظان في الجمع تكسيراً يشبهان الجمع تصحيحاً وذلك أن كلاً منهما لحق آخره علامتان في حال الجمع مزيدتان ولم يتغَيَّرْ معها بناء الواحد، والفرق ماقدَّمْتُه لك، وأيضاً فإن الجمع مِنْ قنوان وصنوان، إنَّما فهمناه من صيغة فِعْلان لا من الزيادتين، بخلاف الزيدين، فإن الجمع فهمناه منهما، وهذا الفصل الذي ذكرْتُه مِنْ محاسن علم الإعراب والتصريف واللغة.

وقال الراغب[2] بعد أن ذَكَرَ أنه العِذْق: «والقَناةُ تشبه القِنْوَ في كونهما غصنين، وأما القناة التي يجري فيها الماء قيل لها ذلك لأنها تشبه القناة في الخط والامتداد، وقيل: أصلها مِنْ قَنَيْتُ الشيء إذا ادَّخَرْتَه لأنها مُدَّخِرَةٌ للماء. وقيل: هو مِنْ قاناه أي: خالطه، قال[3] ـ يعني امرأ القيس ـ /: [٣٣٩/ب]

٢٠١٨ـ كبِكْرِ مُقاناةِ البياضِ بصُفْـرةٍ غَذَاها نُمَيْرُ الماءِ غيرَ مُحَلَّلِ

وأمَّا «القنا» الذي هو الاحْدِيْداب في الأنف فيشبَّه في الهيئة بالقنا يقال: رجل أقنى وامرأة قَنْواء كأحمر وحمراء». والطَّلع: أول ما يخرج من النخلة في أكمامه. قال أبو عبيد: «الطَّلْعُ: الكُفُرَّى قبل أن تنشقَّ عن الإغـريض

(١) الصرد: نوع من الطير.

(٢) المفردات ٤١٤.

(٣) ديوانه ١٦. البكر: البيضة الأولى من النعام، المقاناة: المخالطة، النمير: الماء العذب، غير محلل: لم يُنزل عليه فيكدّر.

والإغريض يسمى طَلْعاً يقال: أطلعت النخلة إذا أخرجت طَلْعَها، تطلُع إطلاعاً وطلع الطلع يَطْلُع طلوعاً ففرقوا بين الإسنادين. وأنشدني بعضهم في مراتب ما تثمره النخلة قول الشاعر:

٢٠١٩ـ إن شِئْتَ أن تَضْبِطَ يا خَليلُ أسمـاءَ ما تُثْمِـرُه النخيـلُ
فاسمَعْه مَوْصوفاً على ما أذكرُ طَلْعٌ وبعـده خَـلال يـظهـر
وبَـلَحٌ ثـم يـليـه بُـسْـرُ ورُطَب تجنيـه ثـم تَـمْـرُ
فهـذه أنـواعُهـا يـا صـاحِ مضبوطةً عن صاحب الصِّحاح(١)

قوله: «وجنَّات» الجمهور على كسر التاء من «جنات» لأنها منصوبة نسقاً على نبات أي: فأخرجنا بالماء النبات وجنات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسين على غيرهما كقوله تعالىٰ: «وملائكتِه ورسله وجبريل وميكال»(٢) وعلى هذا فقوله «ومن النخل مِنْ طلعها قنوان» جملةٌ معترضة وإنما جيء بهذه الجملة معترضة، وأبرزت في صورة المبتدأ والـخبـر تعظيماً للمِنَّة به؛ لأنه من أعظم قوت العرب؛ لأنه جامع بين التفكُّه والقوت، ويجوز أن ينتصب «جنات» نسقاً على «خضراً». وجوَّز الزمخشري(٣) ـ وَجَعَلَهُ الأحسنَ ـ أن ينتصب على الاختصاص كقوله «والمقيمي الصلاة»(٤) قال: «بفضلِ هذين الصنفين» وكلامُهُ يُفْهِم أن القراءة الشهيرة عنده برفع «جنات»، والقراءة بنصبها شاذة، فإنه أولُ ما ذكر(٥) توجيهُ الرفع كما سيأتي، ثم قال: «وقرىء «وجنات» بالنصب» فذكر الوجهين المتقدمين.

وقرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم

---

(١) قال صاحب الصحاح «خلل»: الخَلال: البلح. ولم أقف على الأبيات في موردٍ آخر.
(٢) الآية ٩٨ من البقرة.
(٣) الكشاف ٢ / ٤٠.
(٤) الآية ٣٥ من الحج.
(٥) العائد إلى الاسم الموصول محذوف أي ذكره، وتوجيه خبر «أولُ».

«وجنات» بالرفع وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف. واختلفت عبارة المعربين في تقديره: فمنهم مَنْ قَدَّره متقدِّماً، ومنهم من قَدَّره متأخراً، فقدَّره الزمخشري[1] متقدماً أي: وثَمَّ جنات، وقدَّره أبو البقاء[2] «ومن الكرم جنات»، وهذا تقدير حسن لمقابلة قوله «ومن النخل» أي: من النخل كذا ومن الكرم كذا، وقَدَّره النحاس[3] «ولهم جنَّات»، وقدَّره ابن عطية[4]: «ولكم جنات»، ونظيره قراءة «وحورٌ عين»[5] بعد قوله: «يطوف عليهم وِلْدانٌ مخلدون بأكواب» أي: ولهم حورٌ عين، ومثل هذا اتَّفَقَ على جوازه سيبويهِ والكسائي والفراء. وقدَّره[6] متأخراً فقال: أي وجنات من أعناب أخرجناها. قال الشيخ[7]:«ودل على تقديره [قوله] قبلُ «فأخرجنا» كما تقول: أكرمت عبدالله وأخوه أي: وأخوه أكرمته». قلت: وهذا التقدير سبقه إليه ابن الأنباري، فإنه قال: «الجناتُ» رُفِعت بمضمر بعدها تأويلها: وجناتٌ من أعناب أخرجناها، فجرىٰ مَجْرَىٰ قول العرب: «أكرمت عبدَالله وأخوه» تريد: وأخوه أكرمته. قال الفرزدق[6]:

٢٠٢٠ــ غــداةَ أحلَّتْ لابنِ أَصْـرَمَ طَـعْـنَـةً
حصينٍ عَبيـطاتِ السَّـدائِفِ والخمـرُ

(١) الكشاف ٢/٤٠.
(٢) الإملاء ١/٢٥٥.
(٣) إعراب القرآن ١/٥٦٩.
(٤) المحرر ٦/١١٨.
(٥) الآية ١٧ من الواقعة، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالرفع، وحمزة والكسائي بالخفض. السبعة ٦٢٢.
(٦) أصل العبارة بخط المؤلف «وَقَدَّره الزمخشري متأخراً فقال» ثم تبين له أن هذا القول ليس للزمخشري، فشطب على الزمخشري ولم يصلح من شأن العبارة، والأوضح أن تكون «وقُدِّرَ متأخراً أي:».
(٧) البحر ٤/١٩٠.
(٨) ديوانه ٣١٧؛ والإنصاف ١٨٧؛ وابن يعيش ١/٣٢؛ والتصريح ١/٢٤٧. العبيطة: السمينة الفتية، والسديف: السَّنام المقطع.

فرفع «الخمر» وهي مفعولة، على معنى: والخمر أَحَلَّها الطعنة. الوجه الثاني: أن يرتفع عطفاً على «قنوان»، تغليباً للجوار، كما قال الشاعر[1]:

٢٠٢١ــ .... وزجَّجْنَ الحـواجبَ والعيـونـا

فنسق «العيون» على «الحواجب» تغليباً للمجاورة، والعيونُ لا تُزَجَّج، كما أن الجنات من الأعناب لا يَكُـنَّ من الطَّلْع، هذا نصُّ مذهب ابن الأنباري أيضاً، فتحصَّل له في الآية مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضعيف، وقد تقدم أنه من خصائص النعت.

والثالث: أن يعطف على «قنوان». قال الزمخشري[2]: «على معنىٰ: محاطة أو مُخْرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب. قال الشيخ[3]: «وهذا العطفُ هو على أن لا يُلْحَظَ فيه قيدٌ من النخل فكأنه قال: ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة كما تقول: «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان». قلت: وقد ذكر الطبري[4] أيضاً هذا الوجه أعني عطفها على «قنوان»، وضعَّفه ابن عطية، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبـي القاسم من المعنى المشار إليه، ومنع أبو البقاء[5] عطفه على «قنوان» قال: «لأن العنب لا يخرج من النخل». وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة. قال أبو حاتم: «هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من الأعناب. لا تكون من النخل». قلت: أمَّا جواب أبـي البقاء فبما قاله الزمخشـري، وأمَّا جـوابُ أبـي عبيد وأبـي حاتم فبما تقدم من توجيه الرفع. و «من أعناب» صفة لجنات فتكون في محل رفع ونصب بحسب القراءتين، وتتعلق بمحذوف.

---

(١) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٢) الكشاف ٢/ ٤٠
(٣) البحر ٤/ ١٩٠.
(٤) تفسير الطبري ١١/ ٥٧٥.
(٥) الإملاء ١/ ٢٥٥.

قوله: «والزيتونَ والرمَّانَ» لم يقرأهما أحد إلا منصوبين، ونصبهما: إمَّا عطفٌ على جنات وإمَّا على نبات، وهذا ظاهر قول الزمخشري، فإنه قال[١]: «وقرىء «وجنات» بالنصب عطفاً على «نباتَ كل شيء» أي: وَأَخْرَجْنا به جناتٍ من أعناب، / وكذلك قوله: والزيتونَ والرُّمَّان». ونصَّ أبو البقاء[٢] على ذلك [٣٤٠/أ] فقال: «وجنات بالنصب عطفاً على نبات، ومثله: الزيتونَ والرمانَ». وقال ابن عطية[٣]: «عطفاً على «حَبَّاً». وقيل على «نبات» وقد تقدم لك أن في المعطوف الثالث فصاعداً احتمالين[٤]، أحدهما: عطفه على ما يليه، والثاني: عطفه على الأول نحو: مررت بزيدٍ وعمروٍ وخالد، فخالد يحتمل عطفه على زيد أو عمرو، وقد تقدم أن فائدة الخلاف تظهر في نحو: «مررت بك وبزيد وبعمرو» فإن جعلته عطفاً على الأول لَزِمَت الباء وإلاَّ جازت.

والزيتون وزنه فَيْعُول فالتاءُ مزيدةٌ[٥]، والنون أصلية لسقوط ذيك في الاشتقاق وثبوت ذي[٦]، قالوا: أرض زَتِنَة أي كثيرة الزيتون، فهو نظير قيصوم[٧]، ولأنَّ فَعْلولاً مفقودٌ أو نادر، ولا يُتَوَهَّم أن تاءَه أصلية ونونَه مزيدة بدلالة الزيت فإنهما مادتان متغايرتان، وإن كان الزيت معتصراً منه، ويقال: زات طعامه أي: جعل فيه زيتاً، وزاتَ رأسَه أي: دَهَنَه به، وازْدات: أي ادَّهن أُبْدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي كازدجر وازدان. والرُّمَّان وزنه فُعَّال

---

(١) الكشاف ٢/٤٠.
(٢) الإملاء ١/٢٥٥.
(٣) المحرر ٦/١١٩.
(٤) الأصل: احتمالان وهو سهو.
(٥) الأصل: «مزيد» وهو سهو.
(٦) انظر المسألة في: الممتع في التصريف ١/١٢٥.
(٧) القيصوم: نبت مُرُّ الزهر.

نونه أصلية فهو نظير عُنَّاب(١) وحُمَّاض(٢) لقولهم: أرض رَمِنَةٌ أي: كثيرتُه.

قوله: «مُشْتَبِهاً» حال: إمَّا من «الرمان» لقربه، وحذفت الحال من الأول تقديره: والرمان مشتبهاً، ومعنى التشابه أي في اللون، وعدم التشابه أي في الطعم. وقيل: هي حال من الأول وحذفت حال الثاني، وهذا كما تقدم لك في الخبر المحذوف، نحو: «واللَّهُ ورسوله أحقُّ أن يُرْضوه»(٣) وإلى هذا نحا الزمخشري(٤) فإنه قال: «والزيتون مشتبهاً وغير مشتبه والرمان كذلك كقوله(٥):

٢٠٢٢ـ رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي بريئاً ....

قال الشيخ: «فعلى قوله يكون تقدير البيت: كنت منه بريئاً ووالدي كذلك أي: بريئاً، والبيت لا يتعين فيه ما ذَكَرَ؛ لأن بريئاً على وزن فعيل كصديق ورفيق، فيصحُّ أن يُخْبَرَ به عن المفرد والمثنى والمجموع، فيحتمل أن يكون «بريئاً» خبر «كان» على اشتراك الضمير(٦) والظاهر المعطوف عليه فيه(٧)، إذ يجوز أن يكون خبراً عنهما(٨)، ولا يجوز أن يكون(٩) حالاً منهما، إذ لو كان لكان التركيب مشتبهين وغير مشتبهين». قال أبو البقاء(١٠): «حال من الرمان ومن

(١) العناب: ضرب من الثمر.
(٢) الحماض: ضرب من العشب.
(٣) الآية ٦٢ من التوبة.
(٤) الكشاف ٢/٤٠.
(٥) تقدم برقم ١٠٧٩.
(٦) أي التاء في كنت.
(٧) أي في الخبر.
(٨) أي قوله «بريئاً» خبر عن التاء ووالدي، وجاز هذا العطف لوجود فاصل.
(٩) أي في الآية «مشتبهاً».
(١٠) الإملاء ١/٢٥٥.

الجميع»، فإن عنى في المعنىٰ فصحيح ويكون على الحذف كما تقدَّم، وإن أراد في الصناعة فليس بشيء لأنه كان يلزم المطابقة.

والجمهور على «مشتبهاً» وقرىء[١] شاذاً متشابهاً وغير متشابه كالثانية، وهما بمعنىٰ واحد. قال الزمخشري[٢]: «كقولك: اشتبه الشيئان وتشابها كاستويا وتساويا. والافتعال والتفاعل يشتركان كثيراً». انتهىٰ. وأيضاً فقد جَمَعَ بينهما في هذه الآية في قوله «مشتبهاً وغير متشابه».

قوله: «إلى ثمره» متعلِّق بـ «انظروا» وهي بمعنىٰ الرؤية، وإنما تَعَدَّتْ بـ إلى لِما تَتَضَمَّنه من التفكر. وقرأ الأخوان[٣] «ثُمُرِه» بضمتين، والباقون: بفتحتين، وقُرِىءَ شاذاً بضم الأول وسكون الثاني.

فأمَّا قراءة الأخوين فتحتمل أربعة أوجه، أحدها: أن تكون اسماً مفرداً كطُنُب[٤] وعُنُق. والثاني: أنه جمع الجمع فَثُمُر جمع ثِمار وثمار جمع ثَمَرة وذلك نحو: أُكُم جمع إكام وإكام جمع أَكَمَة فهو نظير كُثْبان وكُثُب. والثالث: أنه جمع ثَمَرَ كما قالوا: أسَد وأُسُد. والرابع: أنه جمع ثمرة، قال الفارسي[٥]: «والأحسن أن يكون جمع ثَمَرَة كخشبة وخُشُب، وأكمة وأُكُم ونظيره في المعتل: لابة[٦] ولُوْب، وناقة ونوق، وساحة وسوح.

وأما قراءة الجماعة فالثَمَر اسم جنس مفرده ثمرة كشجر وشجرة، وبقر وبقرة، وجزر وجزرة. وأما قراءة التسكين[٧] فهي تخفيف قراءة الأخوين،

---

(١) البحر ١٩١/٤ من دون نسبة.
(٢) الكشاف ٤٠/٢.
(٣) الأخوان هما: حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٦٤؛ الكشف ٤٤٣/١؛ والحجة ٢٦٤؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والبحر ١٩١/٤.
(٤) الطنب: حبل يُشَدُّ به الوتد.
(٥) الحجة (خ) ٤٢٢/٢.
(٦) اللابة: الحَرَّة.
(٧) أي بتسكين الميم وضم الثاء.

وقيل: بل هي جمع ثَمَرَة كبُدْن جمع بَدَنَة، ونقل[1] بعضهم أنه يقال ثُمُرَة بزنة سَمُرة، وقياسها على هذا ثُمُر كسَمُر بحذف التاء[2] إذا قُصِدَ جمعُه، وقياسُ تكسيرِه أثمـار كعَضُد وأعضاد، وقد قرأ أبو عمرو الذي في سورة الكهف[3] بالضم وسكون الميم، فهذه القراءة التي هنا فصيحة كان قياس أبـي عمرو أن يقرأهما شيئاً واحداً لولا أن القراءة مستندها النقل. وقرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل «خُشْب»[4]. والباقون بالضم، فهذه القراءة نظير تِيك. وهذا الخلاف أعني في «ثَمَرِه» والتوجيه بعينه جارٍ في سورة يس[5]. وأما الذي في سورة الكهف ففيه ثلاث قراءات: فعاصم يقرؤه بفتحتين كما يقرؤه في هذه السورة، وفي يس، فاستمرَّ على عمل واحد، والأخوان يقرآنه بضمتين في السور الثلاث / فاستمرا على عمل واحد، وأمَّا نافع وابن كثير وابن عامر فقرؤوا [٣٤٠/ب]
ما في الأنعام ويس بفتحتين وقرؤوا ما في الكهف بضمتين، وأمَّا أبو عمرو فقرأ ما في الأنعام ويس بفتحتين وما في الكهف بضمة وسكون. وقد ذكروا في توجيه الضمتين في الكهف ما لا يمكن أن يأتي في السورتين، وذلك أنهم قالوا في الكهف: الثُّمُر بالضم المال، وبالفتح المأكول.

وقوله: «إذا أثمر» ظرف لقـوله: «انـظروا»، وهو يحتمـل أن يكون متمحضاً للظرف، وأن يكون شرطاً، وجوابه محذوف أو متقدم عند من يرى ذلك أي: إذا أثمر فانظروا إليه.

قوله: «ويَنْعه» الجمهور على فتح الياء مِنْ «ينعه» وسكون النون. وقرأ[6]

---

(١) قوله: «نقل» غير واضح في الأصل.
(٢) أي تاء ثمرة.
(٣) الآية ٤٢، وانظر: السبعة ٢٦٤.
(٤) الآية ٤ من المنافقون «كأنهم خشب مسنَّدة». وانظر: السبعة ٦٣٦.
(٥) الآية ٣٥. وانظر: السبعة ٢٦٤.
(٦) البحر ١٩١/٤.

ابن محيصن بضم الياء وهي قراءة قتادة والضحاك. وقرأ إبراهيم بن أبـي عبلة واليماني: يانعة، ونسبها الزمخشري[1] لابن محيصن، فيجوز أن يكون عنه قراءتان. واليَنع بالفتح والضم مصدر: يَنَعَتِ الثمرة أي: نضجت، والفتح لغة الحجاز، والضم لغة بعض نجد، ويقال أيضاً يُنُع ويُنُوع بواو بعد ضمتين. وقيل: اليَنْع بالفتح جمع يانِع كتاجِر وتَجْر وصاحِب وصَحْب، ويقال: يَنَعَت الثمرة وأينعت ثلاثياً ورباعياً بمعنى. وقال الحَجَّاج: «أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها»[2]. ويانع اسم فاعل وقيل: أينعت الثمرة وينعت احمرَّت، قاله الفراء[3]، ومنه الحديث[4] في الملاعنة: «إنْ وَلَدَتْهُ أحمرَ مثلَ اليَنَعَة» وهي خَرَزَةٌ حمراء، قيل: هي العقيق أو نوع منه. ويقال: يَنَعَتْ تَيْنِع بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل هذا قول أبـي عبيد[5] وأنشد[6]:

٢٠٢٣ـ .... حولها الزيتونُ قد يَنَعَا

وقال الليث بعكس هذا: أي بكسرها في الماضي وبفتحها في المستقبل. وناسب ختامَ هذه الآية بقوله «لقوم يؤمنون» كونُ ما تقدَّم دالاً على وحدانيته وإيجاده المصنوعات المختلفة، فلا بُدَّ لها مِنْ مدبِّر مع أنها نابتةٌ من أرضٍ واحدةٍ وتُسْقَى بماءٍ واحد، وهذه الدلائل إنما تنفع المؤمنين المتدبِّرين دون غيرهم.

---

(١) الكشاف ٢/٤٠.

(٢) جمهرة خطب العرب ٢/٢٨٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٤٨.

(٤) رواه أحمد في المسند ٥/٣٣٥ برواية «مثل النبقة». وانظر: النهاية ٥/٣٠٢.

(٥) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٢٠٢ ولكنه ضبطها في المطبوعة بالفتح.

(٦) صدره:

في قِبابٍ حولَ دَسْكَرَةٍ

وهو للأحوص في ديوانه ٢٢٢، أو الأخطل أو يزيد بن معاوية؛ ومجاز القرآن ١/٢٠٢؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٤؛ واللسان: دسكر ـ ينع؛ والكامل ١/٢٢٧.

آ. ١٠٠ **قوله تعالى: ﴿شركاء الجن﴾**: الجمهور على نصب «الجن» وفيه خمسة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنَّ «الجن» هو المفعـول الأول، والثاني هو «شركاء» قُدِّم، و «لله» متعلِّق بشركاء. والجَعْل هنا بمعنى التصيير، وفائدةُ التقديم كما قاله الزمخشري[1] استعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شريكٌ مَنْ كان مَلَكاً أو جنِّيّاً أو إنسِيّاً ولذلك قُدِّم اسم الله على الشركاء» انتهى. ومعنى كونهم جعلوا الجن شركاء لله هو أنهم يعتقدون أنهم يخلقون من المضارِّ والحيَّات والسباع كما جاء في التفسير. وقيل: ثم طائفة من الملائكة يسمَّون الجن كان بعض العرب يعبدها.

الثاني: أن يكون «شركاء» مفعولاً أول و «لله» متعلقٌ بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و «الجنّ» بدل من «شركاء»، أجاز ذلك الزمخشـري[2] وابن عطية[3] والحوفي وأبو البقاء[4] ومكي بن أبـي طالب[5]، إلا أنَّ مكِّيّاً لمَّا ذَكَرَ هذا الوجهَ جَعَلَ اللامَ مِنْ «لله» متعلقةً بجَعَلَ فإنه قال: «الجنَّ مفعولُ أولُ لَجَعَلَ و «شركاءَ» مفعولٌ ثانٍ مقدَّم، واللام في «لله» متعلقة بشركاء، وإن شِئْتَ جَعَلْتَ «شركاء» مفعولاً أول، والجن بدلاً من شركاء، و «لله» في موضع المفعول الثاني، واللام متعلقة بجعل». قلت: بعد أن جعل «لله» مفعولاً ثانياً كيف يُتَصَوَّر أن يَجْعَلَ اللامَ متعلقةً بالجعلِ؟ هذا ما لا يجوز لأنَّه لما صار مفعولاً ثانياً تعيَّنَ تعلُّقُهُ بمحذوف على ما عرفته غيرَ مرة. قال الشيخ[6]: «وما أجاوزه ـ يعني الزمخشري ومن ذُكِرَ معه ـ لا يجوز؛ لأنه يصِحُّ[7] للبدل أن

(١) الكشاف ٢/٤٠.
(٢) الكشاف ٢/٤٠.
(٣) المحرر ٦/١٢٠.
(٤) الإملاء ١/٢٥٥.
(٥) المشكل ١/٢٨٢.
(٦) البحر ٤/١٩٣.
(٧) الأصل «لا يصح» وهو سهو، والتصويب من البحر.

يحلَّ محلَّ المبدل منه فيكونَ الكلام منتظماً، لو قلت: وجعلوا لله الجنَّ لم يَصِحَّ، وشرطُ البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول، وهذا لا يَصِحُّ هنا البتَةَ لِما ذكرنا» قلت: هذا القول المنسوب للزمخشري ومَنْ ذُكِرَ معه سبقهم إليه الفراء[1] وأبو إسحاق[2] فإنهما أجازا أن يكونا مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأول وأجازا أن يكون «الجن» بدلاً من «الشركاء» ومفسِّراً للشركاء هذا نصُّ عبارتهم، وهو معنى صحيح أعني كونَ البدل مفسراً، فلا معنى لردِّ هذا القول، وأيضاً فقد رَدَّ هو على الزمخشري عند قوله تعالىٰ «إلا ما أَمَرْتَنِي به أن اعبدوا»[3] فإنه لا يلزم في كل بدلٍ أن يحل مَحَلَّ المبدلِ منه، قال[4]: «ألا ترىٰ إلى تجويز النحويين «زيد مررت به أبـي عبدالله» ولو قلت: «زيد مررت بأبـي عبدالله» لم يجز إلا علىٰ رأي الأخفش» وقد سبق هذا في المائدة، فقد قرر / هو أنه [٣٤١/أ]
لا يلزم حلول البدل محلَّ المبدل منه فكيف يَرُدُّ به هنا؟

الثالث: أن يكون «شركاء» هو المفعول الأول و«الجن» هو المفعول الثاني، قاله الحوفي، وهذا لا يَصِحُّ لِما عرفت أن الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل والثاني خبر في الأصل، وتقرَّر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جَعَلْتَ المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً، من غير عكس إلا في ضرورة، تقدَّم التنبيه على الوارد منها.

الرابع: أن يكون «شركاء الجن» مفعولين على ما تقدَّم بيانه. و«لله» متعلق بمحذوف على أنه حال من «شركاء»؛ لأنه لو تأخر عنها لجاز أن يكون

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٣٤٨.
(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٥.
(٣) الآية ١١٧ من المائدة.
(٤) أي أبو حيان، انظر: البحر ٤/٦١.

صفة لها قاله أبو البقاء[1]، وهذا لا يَصِحُّ ؛ لأنه يصير المعنى : جعلوهم شركاء في حال كونهم لله أي : مملوكين، وهذه حال لازمة لا تنفك، ولا يجوز أن يقال إنها غير منتقلة لأنها مؤكدة إذ لا تأكيدَ فيها هنا، وأيضاً فإنَّ فيه تهيئةَ العامل في معمول وقَطْعَه عنه؛ فإن «شركاء» يطلب هذا الجارَّ ليعمل فيه والمعنىٰ منصبٌّ على ذلك.

الخامس: أن يكون «الجنَّ» منصوباً بفعل مضمر جواب لسؤال مقدَّر، كأن سائلاً سأل فقال بعد قوله تعالىٰ «وجعلوا لله شركاء»: مَنْ جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجنَّ، أي: جعلوا الجن، نقله الشيخ[2] عن شيخه أبي جعفر بن الزبير[3]، وجعله أحسن مما تقدَّم قال: «ويُؤَيِّد ذلك قراءةُ[4] أبي حيوة ويزيد بن قطيب «الجنُّ» رفعاً على تقدير: هم الجن، جواباً لمن قال: [من][5] جعلوا لله شركاء؟فقيل: هم الجن، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والاستنقاص بمن جعلوه شريكاً لله تعالىٰ. وقال مكي[6]: «وأجاز الكسائي رفع «الجن» على معنىٰ هم الجن»، فلم يَرْوِها عنه قراءةً، وكأنه لم يطَّلع على أن غيرَه قرأها كذلك.

وقرأ شعيب بن أبي حمزة ويزيد بن قطيب وأبو حيوة في رواية عنهما أيضاً «شركاءَ الجنِّ» بخفض «الجن»، قال الزمخشري[7]: «وقرىء بالجر على الإضافة التي للتبيين فالمعنى: أشركوهم في عبادتهم[8] لأنهم أطاعوهم

---

(١) الإملاء ١/٢٢٥. (٢) البحر ٤/١٩٣.

(٣) أحمد بن إبراهيم الغرناطي، أحد نحاة الأندلس ومُحَدِّثيها توفي سنة ٧٠٨، قرأ على العطار. انظر: طبقات القراء ١/٣٢.

(٤) البحر ٤/١٩٣.

(٥) سقط من الأصل سهواً ونقلناه من البحر.

(٦) المشكل ١/٢٨٢.

(٧) الكشاف ٢/٤٠.

(٨) الكشاف: «عبادته».

كما أطاعوا الله». قال الشيخ[1]: «ولا يتضح معنى هذه القراءة، إذ التقدير: وجعلوا شركاء الجن لله». قلت: معناها واضح بما فسَّره الزمخشري في قوله، والمعنى: أَشْرَكوهم في عبادتهم إلى آخره ولذلك سَمَّاها إضافة تبيين، أي إنه بيَّن الشركاء كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن.

قوله: «وَخَلَقهم» الجمهور على «خَلَقَهم» بفتح اللام فعلاً ماضياً، وفي هذه الجملة احتمالان، أحدهما: أنها حالية فـ«قد» مضمرةٌ عند قومٍ وغير مضمرة عند آخرين. والثاني: أنها مستأنفة لا محَلَّ لها، والضمير في «خلقهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه يعود على الجاعلين أي: جعلوا له شركاء مع أنه خلقهم وأوجدهم منفرداً بذلك من غير مشاركة له في خلقهم فكيف يشركون به غيره ممَّن لا تأثيرَ له في خلقهم؟ والثاني: أنه يعود على الجن أي: والحال أنه خلق الشركاء فكيف يجعلون مخلوقه شريكاً له؟

وقرأ[2] يحيى بن يعمر: «وَخَلْقهم» بسكون اللام. قال الشيخ[3]: «وكذا في مصحف عبدالله». قلت: قوله «وكذا في مصحف عبدالله» فيه نظر من حيث إن الشكل الاصطلاحي أعني ما يدل على الحركات الثلاث وما يدل على السكون كالجزء منه كانت مصاحفُ السَّلفِ منها مجردة، والضبط الموجود بين أيدينا اليوم أمرٌ حادث، يقال: إن أول مَنْ أحدثه يحيى بن يعمر، فكيف يُنسب ذلك لمصحف عبدالله بن مسعود؟ وفي هذه القراءة تأويلان أحدهما: أن يكون «خَلْقهم» مصدراً بمعنى اختلاقهم. قال الزمخشري[4]: أي اختلاقهم للإفك يعني: وجعلوا لله خَلْقَهم حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم «والله أمَرَنا بها» انتهى. فيكون «لله» هو المفعول الثاني قُدِّم على

(١) البحر ٤/١٩٣.
(٢) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.
(٣) البحر ٤/١٩٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٠.

الأول. والتأويل الثاني: أن يكون «خَلْقهم» مصدراً بمعنى مخلوقهم. فيكون عطفاً على «الجن»، ومفعوله الثاني محذوف تقديره: وجعلوا مخلوقَهم وهو ما ينحِتون من الأصنام كقوله تعالىٰ: «أتعبدون ما تنحتون»(١) شركاءَ لله تعالىٰ.

قوله تعالىٰ: «وخَرَقوا» قرأ الجمهور «خَرَقوا» بتخفيف الراء ونافع بتشديدها(٢). وقرأ(٣) ابن عباس بالحاء المهملة والفاء وتخفيف الراء، وابن عمر كذلك أيضاً إلا أنه شدد الراء، والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق. قال الفراء(٤): «يقال خلق الإفك وخَرَقه واختلقه وافتراه وافتعله وخَرَصَه بمعنى كَذَب فيه»، والتشديد للتكثير لأن القائلين بذلك خلق كثير وجمٌّ غفير، وقيل: هما لغتان، والتخفيف هو الأصل. وقال الزمخشري(٥): «ويجوز / أن يكون [٣٤١/ب] مِنْ خرق الثوب إذا شقَّه أي: اشتقُّوا له بنين وبنات». وأمَّا قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير أي: زوَّروا له أولاداً لأن المزوِّر محرِّف ومغيِّرٌ الحقَّ إلى الباطل.

وقوله «بغير علمٍ» فيه وجهان. أحدهما: أنه نعت لمصدر محذوف أي: خَرَقُوا له خَرْقاً بغير علم قاله أبو البقاء(٦) وهو ضعيفُ المعنى، والثاني: ـ وهو الأحسنُ ـ أن يكونَ منصوباً على الحال من فاعل «خرقوا» أي: افتعلوا الكذبَ مصاحبين للجهل وهو عدم العلم.

آ. ١٠١ **قوله تعالى: ﴿بديع﴾**: قرأ الجمهور برفع العين، وفيها

---

(١) الآية ٩٥ من الصافات.
(٢) السبعة ٢٦٤؛ البحر ٤/١٩٤؛ الحجة ٢٦٤؛ التيسير ١٠٥.
(٣) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.
(٤) معاني القرآن ١/٣٤٨، ولم يَرِدْ في المطبوعة: افتعل وخرص.
(٥) الكشاف ٢/٤١.
(٦) الإملاء ١/٢٥٥.

ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو بديعُ، فيكون الوقفُ على قوله «والأرض» فهي جملة مستقلة بنفسها. الثاني: أنه فاعلٌ بقوله «تعالىٰ»، أي تعالى بديع السموات، وتكون هذه الجملةُ الفعليةُ معطوفةً على الفعلِ المقدَّرِ قبلَها وهو الناصبُ لسبحان فإنَّ «سبحان» كما تقدَّم من المصادر اللازم إضمارُ ناصبِها. الثالث: أنه مبتدأ وخبرُه ما بعده من قوله «أنَّى يكون له ولد».

وقرأ[١] المنصور «بديعِ» بالجر، قال الزمخشري[٢]: «رداً على قوله وجعلوا لله أو على سبحانه» كذا قاله، ولم يُبَيِّنْ على أيِّ وجهٍ من وجوهِ الإعراب هو، وكذا الشيخُ[٣] حكاه عنه ومرَّ عليه، ويريد بالردِّ كونَه تابعاً إمَّا: لله، أو للضمير المجرور في «سبحانه»، وتبعيَّتُه له على كونه بدلاً من «لله» أو من الهاء في «سبحانه»، ويجوز أن يكون نعتاً لله على أن تكون إضافةُ «بديع» محضةً كما ستعرفه، وأما تبعيَّتُه للهاءِ فيتعيَّنُ أن يكونَ بدلاً، ويمتنعُ أن يكون نعتاً وإن اعتقَدْنا تعريفَه بالإضافة لمعارِضٍ آخر: وهو أن الضميرَ لا يُنعت، إلا ضميرَ الغائب على رأيِ الكسائي، فعلى رأيه قد يجوز ذلك.

وقرأ أبو صالح الشامي[٤] «بديعَ» نصباً، ونصبه على المدح وهي تؤيد قراءةَ الجر. وقراءةُ الرفع المتقدمة يحتمل أن يكون أصلها الإتباعُ بالجرِّ على البدل ثم قطع التابع رفعاً. وبديع يجوز أن يكونَ بمعنى مُبْدِع، وقد سَبَقَ معناه، أو يكونَ صفةً مشبهة أضيفت لمرفوعها كقولك: فلان بديع الشعر أي: بديعٌ شعرُهُ، وعلى هذين القولين فإضافته لفظية لأنه في الأول من بابِ إضافة اسم الفاعل لمنصوبه، وفي الثاني من بابِ إضافةِ الصفة المشبهة لمرفوعها، ويجوز أن يكونَ بمعنى عديم النظير والمِثْل فيهما، كأنه قيل: البديع في السموات

---

(١) البحر ٤/١٩٥؛ الشواذ ٣٩.

(٢) الكشاف ٢/٤١.

(٣) البحر ٤/١٩٥.

(٤) لم أقف على ترجمة له، وفي «شواذ القراءات» صالح الشامي.

والأرض، فالإضافةُ على هذا إضافةٌ مَحْضَةٌ.

قوله: «أنَّى يكون له ولد» أنَّى بمعنى كيف أو مِنْ أين، وفيها وجهان أحدهما: أنها خبر كان الناقصة و«له» في محل نصب على الحال، و«ولد» اسمُها، ويجوز أن تكون منصوبةً على التشبيه بالحالِ أو الظرفِ كقوله «كيف تكفرون بالله»(١) والعاملُ فيها قال أبو البقاء(٢): «يكون»، وهذا على رأي مَنْ يُجيز في«كان» أن تعمل في الأحوال والظروف وشبههما، و«له» خبر يكون و«ولد» اسمها. ويجوز في «يكون» أن تكونَ تامةً، وهذا أحسنُ، أي: كيف يُوْجَدُ له ولدٌ وأسباب الوَلَدِيَّةِ منتفيةٌ؟

قوله: «ولم تكنْ له صاحبةٌ» هذه الواو للحال، والجملةُ بعدها في محل نصب على الحال من مضمون الجملة المتقدمة أي: كيف يوجد له ولد والحال أنه لم يكن له زوج، وقد عُلِمَ أن الولد إنما يكون من بين ذكر وأنثى وهو مُنَزَّهٌ عن ذلك.

والجمهور على «تكن» بالتاء من فوق. وقرأ(١) النخعي بالياء من تحت وفيه أربعة أوجه، أحدها: أن الفعل مسند إلى «صاحبة» أيضاً كالقراءة المشهورة، وإنما جاز التذكير للفصل كقوله(٢):

٢٠٢٤ـ لقـد وَلَدَ الأخيـطِلَ أمُّ سوءٍ . . . .

---

(١) الآية ٢٨ من البقرة.
(٢) الإملاء ١/٢٥٦.
(٣) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.
(٤) عجزه:

عـلى بـاب اسْتِهَـا صُلُبٌ وشـامُ

وهو لجرير، ديوانه ٥١٥؛ والمقتضب ٢/١٤٨؛ والخصائص ٢/٤١٤؛ والإنصاف ١/١٧٥؛ وابن يعيش ٥/٩٢. والشام: العلامة.

وقوله[1]:

٢٠٢٥ـ إنَّ امـرَأً غَرَّه في الـدنيا واحـدةٌ
بعـدي وبعـدك في الـدنيا لمغـرور

وقال ابن عطية[2]: «وتذكيرُ كان وأخواتها مع تأنيث اسمِها أسهلُ من ذلك في سائر الأفعال». قال الشيخ[3]: «ولا أعـرفُ هذا عن النحـويين ولم يُفَرِّقوا بين كان وغيرها». قلت: هذا كلام صحيح، ويؤيده أن الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ ليس فإنه لا يُجيز حَذْفَ التاء منها، لو قلت: «ليس هند قائمة» لم يجز. الثاني: أن في «يكون» ضميراً يعود على الله تعالى، و«له» خبرمقدم، و«صاحبة» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر«يكون». الثالث أن يكون «له» وحدَه هو الخبر، و«صاحبةٌ» فاعل به لاعتماده / وهذا أَوْلَى ممَّا قبله؛ لأنَّ [٣٤٢/أ] الجارَّ أقربُ إلى المفرد، والأصل في الأخبار الإفراد. الرابع: أنَّ في «يكون» ضميرَ الأمر والشأن و«له» خبرٌ مقدَّمٌ، و«صاحبةٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون» مفسِّرة لضمير الشأن، ولا يجوزُ في هذا أن يكون «له» هو الخبر وحده و«صاحبةٌ» فاعلٌ به كما جاز في الوجه قبله. والفرق أنَّ ضمير الشأنِ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ صريحة، وقد تقدَّم أنَّ هذا النوعَ من قبيل المفردات. و«تكن» يجوز أن تكونَ الناقصة أو التامة حسبما تقدَّم فيما قبلها.

وقوله: «وَخَلَقَ كلَّ شيء» هذه جملة إخبارية مستأنفة، ويجوز أن تكون حالاً، وهي حال لازمة.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿ذلكم﴾**: أي: ذلكم الموصوفُ بتلك

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ٢/٤١٤؛ وابن يعيش ٥/٥٣؛ والعيني ٢/٤٧٦؛ والهمع ٢/١٧١؛ والدرر ٢/٢٢٥.
(٢) المحرر ٦/١٢١.
(٣) البحر ٤/١٩٤.

الصفاتِ المتقدمةِ اللَّـهُ، فاسم الإشارة مبتدأ و «الله» خبره، وكذا «ربكم» وكذا الجملةُ من قوله «لا إله إلا هو»، وكذا «خالق». قال الزمخشري[١]: «وهو[٢] مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة». قلت: هذا عند مَنْ يجيز تَعَدُّد الخبرِ مطلقاً، ويجوز أن يكون «الله» وحده هو الخبر ما بعده أبدال، كذا قال أبو البقاء[٣]، وفيه نظر من حيث إنَّ بعضها مشتقٌّ والبدلُ يَقِلُّ بالمشتقات، وقد يقال إن هذه، وإن كانت مشتقة، ولكنها بالنسبة إلى الله تعالى من حيث اختصاصُها به صارت كالجوامد، ويجوز أن يكون «الله» هو البدل، وما بعده أخبارٌ أيضاً، ومَنْ منع تعدُّدَ الخبرِ قَدَّر قبلَ كل خبرٍ مبتدأ، أو يجعلها كلَّها بمنزلة اسم واحد كأنه قيل: ذلكم الموصوفُ هو الجامعُ بين هذه الصفات.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿قد جاءكم بصائر﴾**: إنما ذَكَّر الفعلَ لشيئين: أحدهما الفصلُ بالمفعول، والثاني كون التأنيث مجازياً. والبصائر جمع البصيرة، وهي الدلالة التي توجب إبصار النفوس للشيء، ومنه قيل للدم الدالِّ على القتيل بصرة[٤]. والبصيرة مختصة بالقلب كالبصر للعين، هذا قول بعضهم. وقال الراغب[٥]: «ويقال لقوة القلب المُدْرِكة بَصيرة وبَصَر، قال تعالىٰ: «ما زاغ البصرُ وما طَغَى»[٦] وقد تقدَّم تحقيق هذا في أوائل البقرة.

و «مِنْ ربكم» يجوز أن يتعلَّق بالفعل قبله، وأن يتعلق بمحذوفٍ على

---

(١) الكشاف ٢/ ٤١.

(٢) الكشاف: «ذلكم».

(٣) الإملاء ١/ ٢٥٦.

(٤) كذا في الأصل، وفي القاموس: المَبْصَرَة: شيء من الدم يُسْتدل به. انظر: القاموس: بصر.

(٥) المفردات ٤٩.

(٦) الآية ١٧ من النجم.

أنه صفة لما قبله، أي: بصائر كائنة من ربكم، و«مِنْ» في الوجهين لابتداء الغاية مجازاً.

قوله: «فَمَنْ أَبْصَرَ» يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، فالفاء جوابُ الشرط على الأول، ومزيدة في الخبر لشبه الموصول باسم الشرط على الثاني، ولا بد قبل لام الجر مِنْ محذوف يَصِحُّ به الكلامُ، والتقدير: فالإبصار لنفسه ومَنْ عَمِي فالعَمَىٰ عليها. والإبصار والعَمَى مبتدآن، والجارُّ بعدهما هو الخبر، والفاء داخلة على هذه الجملةِ الواقعة جواباً أو خبراً، وإنما حُذِف مُبْتَدَؤُها للعلم به، وقدَّر الزجاج قريباً من هذا فقال(١): «فلنفسه نَفْع ذلك، ومَنْ عمي فعليها ضررُ ذلك». وقال الزمخشري(٢): «فَمَنْ أبصر الحقَّ وآمن فلنفسه أبصر وإياها نَفَع، ومَنْ عمي فعليها أي: فعلىٰ نفسه عَمِي، وإياها ضَرَّ». قال الشيخ(٣): «وما قَدَّرناه من المصدر أَوْلى، وهو فالإبصار والعمىٰ، لوجهين، أحدهما: أن المحذوف يكون مفرداً لا جملة، والجار يكون عمدةً لا فَضْلة، وفي تقديره هو المحذوفُ جملةٌ والجارُّ والمجرورُ فضلةٌ. والثاني: ـ وهو أقوى ـ وذلك أنه لو كان التقدير فعلاً لم تدخل الفاء سواء كانت «مَنْ» شرطيةً أم موصولة مشبهة بالشرط؛ لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا جامداً، ووقع جوابَ شرط أو خبرَ مبتدأ مشبه بالشرط لم تدخل الفاء في جواب الشرط ولا في خبر المبتدأ، لو قلت: «مَنْ جاءني فأكرمتُه» لم يَجُزْ بخلافِ تقديرنا فإنه لا بد فيه من الفاء، ولا يجوز حَذْفُها إلا في الشعر». قلت: هذا التقدير الذي قدَّره الزمخشري مسبوقٌ إليه سبقه إليه الكلبي(٤) فإنه قال: «فَمَنْ أبصر صَدَّق وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٦.

(٢) الكشاف ٢/٤٢.

(٣) البحر ٤/١٩٦.

(٤) لعله أبو أحمد بن جُزَيّ الكلبي له «تفسير القرآن العزيز» توفي سنة ٦٢٠. انظر: طبقات المفسرين ١/١٠١.

فلنفسه عمل ومَنْ عمي فلم يُصَدِّق فعلى نفسه جَنَىٰ العذاب». وقوله «إن الفاء لا تدخل فيما ذكر» قد يُنازَعُ فيه، وإذا كانوا فيما يَصْلُحُ أن يكون جواباً صريحاً ويظهر / فيه أثر الجازم كالمضارع يجوز فيه دخول الفاء نحو: «ومَنْ عاد فينتقمُ الله منه»[1] فالماضي بدخولها أَوْلَى وأَحْرىٰ. [٣٤٢/ب]

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، فقدَّره الزجاج[2]: «ونُصَرِّفُ الآياتِ مثلَ ما صَرَّفناها فيما تُلي عليكم»، وقدَّره غيرُه: نُصَرِّف الآيات في غير هذه السورة تصريفاً مثل التصريف في هذه السورة.

قوله: «وليقولوا» الجمهور على كسرِ اللامِ، وهي لام كي، والفعلُ بعدها منصوب بإضمار «أَنْ» فهو في تأويل مصدر مجرور بها على ما عُرِف غيرَ مرة، وسمَّاها أبو البقاء[3] وابن عطية[4] لام الصيرورة كقوله تعالى: «فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عَدُوَّاً وحَزَناً»[5] وكقوله[6]:

٢٠٢٦ـ لِـدُوا للموتِ وابنُـوا للخَراب . . . .

أي: لمَّا صار أمرُهم إلى ذلك عبَّر بهذه العبارة، والعلة غير مرادة في هذه الأمثلة، والمحققون يأبَوْن جَعْلَها للعاقبة والصيرورة، ويُـؤَوِّلون ما وَرَدَ من ذلك على المجاز. وجَوَّز أبو البقاء[7] فيها الوجهين: أعني كونَها لامَ العاقبة أو العلة حقيقةً فإنه قال: «واللام لام العاقبة أي: إن أمرَهم يَصير إلى هذا»

---

(١) الآية ٩٥ من المائدة.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٧.
(٣) الإملاء ١/٢٥٦، وفي المطبوعة «لام العاقبة».
(٤) المحرر ٦/١٢٤.
(٥) الآية ٨ من القصص.
(٦) تقدم برقم ١٩٣٢.
(٧) الإملاء ١/٢٥٦.

وقيل: إنه قصد بالتصريف أن يقولوا دَرَسَتْ عقوبةً لهم» يعني فهذه علة صريحة وقد أوضح بعضهم هذا فقال[1]: «المعنى: يُصَرِّف هذه الدلائل حالاً بعد حال ليقولَ بعضُهم دارَسْتَ فيزدادوا كفراً، وتنبيهٌ لبعضهم فيزدادوا إيماناً، ونحو: «يُضِلُّ به كثيراً ويَهدي به كثيراً»[2]. وأبو علي جعلها في بعض القراءات لام الصيرورة، وفي بعضها لام العلة فقال: «واللام في ليقولوا في قراءة ابن عامر ومَنْ وافقه بمعنى: لئلا يقولوا أي: صُرِفَت الآيات وأُحْكِمَتْ لئلا يقولوا هذه أساطير الأولين قديمة قد بَلِيَتْ وتكرَّرَتْ على الأسماع»، واللام على سائر القراءات لام الصيرورة». قلت: قراءة ابن عامر دَرَسَتْ بوزن أَكَلَتْ وسَرَقَتْ فعلاً ماضياً مسنداً لضمير الآيات، وسيأتي تحقيق القراءات في هذه الكلمة متواترِها وشاذِّها. قال الشيخ[3] «وما أجازه من إضمارِ «لا» بعد اللام المضمر بعدها «أَنْ» هو مذهب لبعض الكوفيين كما أضمروها بعد «أَنْ» المظهرة في «أَنْ تَضِلُّوا»[4]، ولا يجيز البصريون إضمار «لا» إلا في القسم على ما تبيَّن فيه».

ثم هذه اللام لا بدَّ لها من مُتَعَلَّق، فقدَّره الزمخشري[5] وغيره متأخراً. قال الزمخشري: «وليقولوا جوابه محذوف تقديره: وليقولوا دَرَسَتْ نُصَرِّفها. فإن قلت: أيُّ فرق بين اللامين في لِيَقُولوا ولنبيِّنه؟ قلت: الفرق بينهما أن الأولى مجاز والثانية حقيقة، وذلك أن الآيات صُرِفَت للتبيين، و لم تُصْرَفْ ليقولوا دارست، ولكن لأنه لمَّا حصل هذا القولُ بتصريف الآيات كما حصل للتبيين شَبَّهَ به فَسِيْق مَساقَه، وقيل: ليقولوا كما قيل لنبيِّه». قلت: فقد نص هنا

(١) انظر: البحر ١٩٨/٤.
(٢) الآية ٢٦ من البقرة.
(٣) البحر ١٩٨/٤.
(٤) الآية ١٧٦ من النساء: «يبين الله لكم أن تضلوا».
(٥) الكشاف ٤٢/٢.

على أن لام «ليقولوا» علة مجازية. وجَوَّز بعضهم أن تكون هذه اللام نسقاً على علةٍ محذوفة. قال ابن الأنباري: «دخلت الواو في «وليقولوا» عطفاً على مضمر، التقدير: وكذلك نصرف الآيات لِنُلْزِمَهم الحجةَ وليقولوا». قلت: وعلى هذا فاللامُ متعلقةٌ بفعلِ التصريف من حيث المعنى ولذلك قَدَّره مَنْ قدَّره متأخراً بـ «نُصَرِّف». وقال الشيخ[(١)]: «ولا يتعيَّن ما ذكره المُعْرِبون والمفسِّرون من أن اللامَ لامُ كي أو لامُ الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، ويؤيده قراءة مَنْ سكن اللام، والمعنى عليه يتمكن، كأنه قيل: وكذلك نُصَرِّف الآياتِ وليقولوا هم ما يقولون مِنْ كونها دَرَسْتَها وتَعَلَّمتها أو دَرَسَت هي أي: بَلِيَتْ وقَدُمَتْ، فإنه لا يُحْتَفَلُ بهم ولا يُلْتفت إلى قولهم، وهو أمرٌ معناه الوعيدُ والتهديدُ وعدمُ الاكتراث بقولهم أي: نُصَرِّفها وليدَّعُوا فيها ما شاؤوا، فإنه لا اكتراث بدعواهم».

وفيه نظر من حيث إن المعنىٰ على ما قاله الناس وفهموه، وأيضاً فإنَّ بعده / ولنبيِّنَه وهو نصٌّ في لام كي، وأمَّا تسكين اللام في القراءة الشاذة [٣٤٣/أ] فلا يدلُّ لاحتمال أن تكون لام كي سُكِّنت إجراءً للكلمة مُجْرىٰ كَتِف وكَبِد. وقد ردَّ الشيخ[(٢)] على الزمخشري حيث قال[(٣)]: «وليقولوا جوابه محذوف» فقال: «وتسميتُه ما يتعلَّق به قوله «وليقولوا» جواباً اصطلاحٌ غريب، لا يقال في «جئتَ» من قولك «جئت لتقوم» إنه جواب». قلت: هذه العبارة قد تكررت للزمخشري وسيأتي ذلك في قوله «ولِتَصْغَى»[(٤)] أيضاً. وقال الشيخ هناك: «وهذا اصطلاحٌ غريب»، والذي يظهر أنه إنما يُسَمِّي هذا النحوَ جواباً لأنه يقع جواباً لسائل. تقول: أين الذي يتعلَّق به هذا الجارُّ؟ فيُجاب به، فسُمِّي جواباً

---

(١) البحر ٤/١٩٨.
(٢) البحر ٤/١٩٨.
(٣) أي الزمخشري في الكشاف ٢/٤٢.
(٤) في الآية ١١٣ من الأنعام.

بهذا الاعتبار، وأضيف إلى الجارِّ في قوله «وليقولوا» جوابه، لأن الإضافة [تقع][1] بأدنى ملابسة وإلا فكلامُ إمامٍ يتكرَّر لا يُحمل على فساد.

وأمَّا القراءات التي في «دَرَسَتْ» فثلاث في المتواتر: فقرأ[2] ابن عامر «دَرَسَتْ» بزنة ضَرَبَتْ، وابن كثير وأبو عمرو «دارَسْتَ» بزنة قابلْتَ أنت، والباقون «درسْتَ» بزنة ضربْت أنت. فأمَّا قراءة ابن عامر فمعناها بَلِيَتْ وقَدُمَتْ وتكرَّرَتْ على الأسماع يُشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قالوا أساطير الأولين.

وأمَّا قراءة ابن كثير أبي عمرو فمعناها دارسْتَ يا محمدُ غيرَك من أهل الأخبار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها فقلتَها، كما حَكىٰ عنهم فقال: «إنما يُعَلِّمه بشرٌ، لسان الذي يُلْحِدون إليه أعجميٌ»[3] وفي التفسير: أنهم كانوا يقولون: هو يدارس سَلْمَان وعَدَّاساً. وأمَّا قراءة الباقين فمعناها حَفِظْتَ وأَتْقَنْتَ بالدرس أخبارَ الأولين كما حكىٰ عنهم «وقالوا أساطيرُ الأولين اكتَتَبها فهي تُمْلى عليه بُكْرة وأصيلا»[4] أي تكرَّر عليها بالدَّرْس ليحفظها. وقرىء هذا الحرف في الشاذ عشر قراءاتٍ أُخَرَ فاجتمع فيه ثلاثَ عشرةَ قراءة: فقرأ ابن عباس بخلاف عنه وزيد بن علي والحسن البصري وقتادة «دُرِسَتْ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الآيات، وفسَّرها ابن جني[5] والزمخشري[6] بمعنيين، في أحدهما إشكال. قال أبو الفتح[7]: «يُحتمل أن

(١) سقطت من الأصل وثبتت في ص.
(٢) انظر: السبعة ٢٦٤؛ الكشف ١/٤٤٣؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والحجة ٢٦٤؛ والمحتسب ١/٢٢٥؛ والبحر ٤/١٩٧.
(٣) الآية ١٠٣ من النحل.
(٤) الآية ٥ من الفرقان.
(٥) المحتسب ١/٢٢٦.
(٦) الكشاف ٢/٤٢.
(٧) أي ابن جني.

يراد عَفَتْ أو بَلِيَتْ». وقال أبـو القاسم[1]: «بمعنى قُـرِئت أو عُفِيَتْ». قال الشيخ[2]: «أما معنى قُرِئَتْ وبَلِيَتْ فظاهرٌ؛ لأن دَرَسَ بمعنى كرَّر القراءة متعدٍّ، وأمَّا «دَرَس» بمعنى بَلِي وانمحى فلا أحفظه متعدياً ولا وَجَدْنا فيمن وَقَفْنا على شعره من العرب إلا لازماً». قلت: لا يحتاج هذا إلى استقراء فإن معناه [لا] يحتمل أن يكون متعدِّياً إذ حَدَثُه لا يتعدَّىٰ فاعلَه فهو كقام وقعد، فكما أنَّا لا نحتاج في معرفة قصور قام وقعد إلى استقراء بل نَعْرِفُه بالمعنىٰ فكذا هذا.

وقرىء «دَرَّسْتَ» فعلاً ماضياً مشدداً مبنياً للفاعل المخاطب، فيحتمل أن يكون للتكثير أي: دَرَّسْتَ الكتب الكثيرة كذبَّحْتُ الغنم وقَطَّعْتُ الأثواب، وأن تكون للتعدية، والمفعولان محذوفان أي: دَرَّسْتَ غيرَك الكتب وليس بظاهر، إذ التفسير على خلافه. وقُرِىء دُرِّسْتَ كالذي قبله إلا أنه مبني للمفعول أي: دَرَّسك غيرُك الكتبَ، فالتضعيف للتعدية لا غير. وقرىء «دُوْرِسْتَ» مسنداً لتاء المخاطب مِنْ دارَسَ كقاتل، إلا أنه بني للمفعول فقلبت ألفه الزائدة واواً، والمعنى: دارَسَكَ غيرك.

وقرىء «دارسَتْ» بتاء ساكنة للتأنيث لحقت آخر الفعل، وفي فاعله احتمالان، أحدهما: أنه ضمير الجماعة أُضْمِرَتْ وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدلالة السياق عليها أي: دارستك الجماعة، يُشيرون لأبـي فكيهة وسلمان، وقد تقدم ذلك في قراءة ابن كثير وأبـي عمرو، والثاني: ضمير الإناث على سبيل المبالغة أي: إن الآيات نفسها دارَسَتْكَ وإن كان المراد أهلها.

وقرىء «دَرُسَتْ» بفتح الدال وضم الراء مسنداً إلى ضمير الآيات وهو مبالغة في دَرَسَتْ بمعنى بَلِيَتْ وقَدُمَتْ وانمحت أي اشتد دُروسُها وبـلاها. وقرأ أُبـيّ / «دَرَسَ» وفاعله ضمير النبي صلى الله عليه وسلم أو ضمير الكتاب [٣٤٣/ب]

(١) أي الزمخشري.

(٢) البحر ٤/١٩٧.

بمعنى قرأه النبي وتلاه وكُرِّرَ عليه، أو بمعنى بلي الكتاب وامَّحىٰ، وهكذا في مصحف عبدالله درس.

وقرأ الحسن في رواية «دَرَسْنَ» فعلاً ماضياً مسنداً لنون الإناث هي ضمير الآيات، وكذا هي في بعض مصاحف ابن مسعود. وقرىء «دَرَّسْنَ» الذي قبله إلا أنه بالتشديد بمعنى اشتد دُروسها وبِلاها كما تقدَّم. وقرىء «دارسات» جمع دارسة بمعنى قديمات، أو بمعنى ذات دُروس نحو: عيشة راضية، وماء دافق، وارتفاعُها على خبر ابتداء مضمر أي: هنَّ دارسات، والجملة في محلّ نصب بالقول قبلها.

وقوله «ولنبيِّنه» تقدَّم أن هذا عطفٌ على ما قبله فحكمه حكمه. وفي الضمير المنصوب أربعةُ احتمالات، أحدها: أنه يعود على الآيات، وجاز ذلك وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى القرآن. الثاني: أنه يعود على الكتاب لدلالة السياق عليه، ويُقَوِّي هذا أنه فاعل لدَرَسَ في قراءةِ مَنْ قرأه كذلك. الثالث: أنه يعود على المصدر المفهوم مِنْ نُصَرِّف أي نبيِّن التصريف. الرابع: أن يعود على المصدر المفهوم من «لنبينه» أي: نبيِّن التبيين نحو: ضَرَبْتُه زيداً أي ضربت الضرب زيداً. و «لقوم» متعلق بالفعلِ قبلَه. و «يَعْلَمُون» في محل جر صفة للنكرة قبلها.

آ. (١٠٦) **وقوله تعالى: ﴿ما أُوْحِي﴾**: يجوز أن تكون اسمية، والعائد هو القائم مقام الفاعل. و «إليك» فضلةٌ، وأجازوا أن تكون مصدريةً والقائمُ مقامَ الفاعل حينئذ الجار والمجرور أي: الإيحاء الجائي مِنْ ربك، و «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً فـ «مِنْ ربك» متعلِّقٌ بأُوْحِي. وقيل: بل هو حال من «ما» نفسها. وقيل: بل هو حال من الضمير المستتر في «أوحي» وهو بمعنى ما قبله.

قوله: «لا إله إلا هو» جملة معترضة بين هاتين الجملتين الأمريتين، هذا

هو الأحسن. وجَوَّز أبو البقاء[1] أن تكون حالاً من «ربك» وهي حال مؤكدة تقديره: من ربك منفرداً.

آ. (١٠٧) **وقوله تعالى: ﴿ولو شاء الله﴾**: مفعولُ المشيئة محذوف أي: لو شاء الله إيمانهم، وقد تقدَّم أنه لا يُذْكر إلا لغرابته. وقوله: «جَعَلْناك» هي بمعنى صيَّر، فالكاف مفعول أول و«حفيظاً» هو الثاني، و«عليهم» متعلق به قُدِّم للاهتمام أو للفواصل. ومفعول «حفيظ» محذوف أي: حفيظاً عليهم أعمالَهم. قال أبو البقاء[2]: «هذا يؤيد قول سيبويه[3] في إعمال فعيل» يعني أنه مثالُ مبالغة، وللناس في إعماله وإعمال فَعِل خلاف أثبته سيبويه[4] ونفاه غيره، وكيف يؤيده وليس شيء في اللفظ يَشْهد له؟

وقوله: «وما أنت» يجوز أن تكون الحجازية، فيكون «أنت» اسمها و«بوكيل» خبرها في محل نصب، ويجوز أن تكون التميميةَ فيكون «أنت» مبتدأ و«بوكيل» خبره في محل رفع، والباء زائدة على كلا التقديرين، و«عليهم» متعلِّقٌ بوكيل قُدِّم لِما تقدَّم فيما قبله. وهذه الجملة هي في معنى الجملة قبلها؛ لأنَّ معنى ما أنت وكيل عليهم هو بمعنى ما جعلناك حفيظاً عليهم أي: رقيباً.

آ. (١٠٨) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ دون الله﴾**: يجوز أن يتعلَّق بـ«يَدْعُون» وأن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال: إمَّا من الموصول، وإمَّا مِنْ عائده المحذوف أي: يَدْعُونهم حالَ كونهم مستقرِّين من دون الله.

---

(١) الإملاء ١/٢٥٧.
(٢) الإملاء ١/٢٥٧.
(٣) الكتاب ٢/٢٥٥.
(٤) الكتاب ٢/٢٥٥.

قوله: «فَيَسُبُّوا» الظاهر أنه منصوب على جواب النهي بإضمار أن بعد الفاء أي: لا تَسُبُّوا آلهتهم؛ فقد يترتب عليه ما يكرهون مِنْ سَبِّ الله، ويجوز أن يكون مجزوماً نسقاً على[1] فعل النهي قبله كقولهم «لا تَمْدُدْها فتشقَّها» وجاز وقوع «الذين» وإن كان مختصَّاً بالعقلاء على الأصنام التي لا تَعْقِلُ معاملةً لها معاملةَ العقلاء كما أوقع عليها «مَنْ» في قوله: «ممَنْ لا يَخْلُق»[2] ويجوز أن يكون ذلك للتغليب لأن المعبود من دون الله عقلاء كالمسيح وعُزَيْر والملائكة وغيرهم، فغلَّب العاقل، ويجوز أن يراد بالذين يَدْعون المشركون أي: لا تَسُبُّوا الكَفَرة الذين يَدْعون غير الله من دونه. وهو وجه واضح.

قوله «عَدْوَاً» الجمهور على فتح العين وسكون الدال وتخفيف الواو، ونصبه من ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على المصدر لأنه نوعٌ من العامل فيه، لأن السَّبَّ من جنس العَدْوِ. والثاني: أنه مفعول من أجله أي لأجل العدو، وظاهر كلام الزجاج أنه خلط القولين فجعلهما قولاً واحداً، فإنه [٣٤٤/أ] قال[3]: «وعَدْواً منصوبٌ على المصدر لأن المعنى: فَتَعْدُوا / عَدْواً» قال: «ويكون بإرادة اللام والمعنى: فيسُبُّوا الله للظلم. والثالث: أنه منصوب على أنه واقع موقع الحال المؤكدة لأن السَّبَّ لا يكون إلا عَـدْواً. وقرأ[4] الحسن وأبو رجاء ويعقوب وقتادة وسلام[5] وعبدالله بن زيد «عُدُوَّاً» بضم العين والدال وتشديد الواو، وهو مصدرٌ أيضاً لـ «عدا» وانتصابُه على ما تقدَّم من ثلاثـة الأوجه. وقرأ ابن كثير في رواية ــ وهي قراءة أهل مكة فيما نقله النحاس ــ[6]

(١) تكررت «على» في الأصل سهواً.
(٢) الآية ١٧ من النحل.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٠٨.
(٤) انظر: المحتسب ١/٢٢٦؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والبحر ٤/٢٠٠.
(٥) سلام بن سليمان الطويل، ثقة جليل، أخذ عن عاصم وأبي عمرو، توفي سنة ١٧١. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٩.
(٦) إعراب القرآن ١/٥٧٣.

«عَدُوًّا» بفتح العين وضم الدال وتشديد الواو بمعنى أعداء، ونصبه على الحال المؤكدة و «عدوّ» يجوز أن يقع خبراً عن الجمع، قال تعالىٰ: «هم العدو»[١] وقال تعالىٰ: «إنَّ الكافرين كانوا لكم عَدُوّاً مُبينا»[٢]. ويقال: عَدا يَعْدُو عَدْواً وعُـدُوّاً وعُدْوانـاً وعَداءً. و «بغير عِلْم» حالٌ أي: يَسُبُّونه غيـر عـالمين أي: مصاحبين للجهل؛ لأنه لو قَدَّره حَقَّ قَدْره لما أَقْدَموا عليه. وقوله «كذلك» نعتٌ لمصدر محذوف أي: زَيَّنَّا لهؤلاء أعمالَهم تزييناً مثلَ تزيينِنا لكلِّ أمةٍ عَمَلَهم، وقيل: تقديره: مثلَ تزيينِ عبادةِ الأصنام للمشركين زَيَّنَّا لكلِّ أمة عَمَلَهم وهو قريب من الأول.

آ. (١٠٩) **وقوله تعالى: ﴿جَهْدَ أيمانهم﴾**: قد تقدَّم الكلام عليه في المائدة[٣]. وقرأ طلحة[٤] بن مصرف: «لَيُـؤْمَنَنْ» مبنياً للمفعول مؤكداً بالنون الخفيفة. قـوله «وما يُشْعِركم»: «ما» استفهامية مبتدأة، والجملة بعدها خبرها، وفاعلُ «يشعر» يعود عليها، وهي تتعدى لاثنين الأول ضمير الخطاب، والثاني محذوف، أي: وأي شيء يُدْريكم إيمانُهم إذا جاءتهم الآيات التي اقترحوها؟

وقرأ العامَّة[٥] «أنها» بفتح الهمـزة، وابن كثيـر وأبو عمـرو وأبو بكـر ـ بخلاف عنه ـ بكسرها. فأمَّا على قراءةِ الكسر فواضحةٌ استجودها الناس: الخليل وغيره؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان مَنْ طُبع على قلبه ولو جاءتهم كلُّ آية. قال سيبويه[٦]: «سألْتُ الخليل عن هذه القراءة ـ يعني

---

(١) الآية ٤ من المنافقون.
(٢) الآية ١٠١ من النساء.
(٣) الآية ٥٣.
(٤) انظر: البحر ٤/٢٠١.
(٥) انظر: السبعة ٢٦٥؛ النشر ٢/٢٥٢؛ الحجة ٢٦٥؛ البحر ٤/٢٠١.
(٦) الكتاب ١/٤٦٢.

قراءة الفتح ـ فقلت: ما منع أن يكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يَحْسُن ذلك في هذاالموضع، إنما قال «وما يُشْعركم»، ثم ابتدأ فأوجب فقال «إنها إذا جاءت لا يؤمنون» ولو فَتَح فقال: «وما يُشْعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون» لكان عُذْراً لهم». وقد شرح الناس قولَ الخليل وأوضحوه فقال الواحدي وغيره: «لأنك لو فتحت «أنَّ» وجعلتها التي في نحو «بلغني أن زيداً منطلق» لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: «إن زيداً لا يؤمن» فقلت: وما يدريك أن لا يؤمن، كان المعنى أنَّه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذراً لِمَنْ نفىٰ عنه الإيمان، وليس مرادُ الآية الكريمة إقامةَ عُذْرِهم ووجودَ إيمانهم. وقال الزمخشري[1] «وقرىء «إنها» بالكسر، على أن الكلام قد تمَّ قبله بمعنى: وما يشعركم ما يكون منهم، ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون».

وأمَّا قراءة الفتح فقد وجَّهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعلَّ، حكى الخليل «أتيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً» أي: لعلك، فهذا من كلام العرب ـ كما حكاه الخليل ـ شاهد على كون «أنَّ» بمعنى لعلَّ، وأنشد أبو جعفر النحاس[2]:

٢٠٢٧ـ أريـنـي جـواداً مـات هُـزْلاً لأنَّـني
أرى مـا تَـرَيْـنَ أو بخـيـلاً مُخَـلَّدا

قال امرؤ القيس[3]: ـ أنشده الزمخشري ـ[4]

٢٠٢٨ـ عُـوجـا على الـطلل المُحيـلِ لأنَّنـا
نبكي الـديـار كمـا بكىٰ ابنُ حِـذامِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٤.
(٢) تقدم برقم ٧٢٥.
(٣) تقدم برقم ١٣٦٥.
(٤) الكشاف ٢/٤٤.

وقال جرير[1]:

٢٠٢٩ـ هَلَ أنتمْ عائجون بنا لَعَنَّا
نرىٰ العَرَصاتِ أو أثرَ الخيام

وقال عدي بن زيد[2]:

٢٠٣٠ـ أعاذلَ ما يُدْرِيكَ أن منيَّتي
إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضحى الغد

وقال آخر[3]:

٢٠٣١ـ قلت لشيبانَ آدنُ مِنْ لقائِهْ   أنَّا نُغَذِّي الناسَ مِنْ شوائِهْ

فـ «أنَّ» في هذه المواضع كلها بمعنى لعلَّ، قالوا: ويدل على ذلك أنها في مصحف أُبَيّ وقراءته «وما أدراكم لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون» ونُقِلَ عنه: «وما يشعركم لعلها إذا جاءت»، ذكر ذلك أبو عبيد، وغيره، ورجَّحوا ذلك أيضاً بأنَّ «لعل» قد كَثُرَ ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالىٰ: وما يُدْريك لعلَّ الساعةَ قريب»[4] «وما يُدْريك لعلَّه يَزَّكَّى»[5] وممَّنْ جعل «أنَّ» بمعنى «لعل» أيضاً يحيى بن زياد الفراء[6].

ورجَّح الزجاج[7] ذلك، فقال: «زعم سيبويه عن الخليل أن معناها «لعلها» قال: «وهذا الوجه أقوىٰ في العربية وأجود»، / ونسب القراءة لأهل [٣٤٤/ب]

---

(١) تقدم برقم ١٣٦٧.
(٢) تفسير الفخر الرازي ١٣/١٤٤؛ وتفسير الطبري ١٢/٤١؛ واللسان: أنن.
(٣) البيت لأبـي النجم وهو في الكتاب ١/٤٦٠؛ والإنصاف ٥٩١؛ والقرطبـي ٧/٦٤.
(٤) الآية ١٧ من الشورىٰ.
(٥) الآية ٣ من عبس.
(٦) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٧) معاني القرآن ٢/٣١٠.

المدينة، وكذا أبو جعفر[١]. قلت: وقراءة الكوفيين والشاميين أيضاً،إلا أن أبا علي الفارسي[٢] ضعَّف هذا القول الذي استجوده الناس وقوَّوه تخريجاً لهذه القراءة فقال: «التوقع الذي تدل عليه «لعلَّ» لا يناسب قراءة الكسر لأنها تدل على حكمه تعالىٰ عليهم بأنهم لا يؤمنون» ولكنه لمَّا منع كونها بمعنى «لعل» لم يجعلها معمولة لـ «يُشْعِركم» بل جعلها على حذف لام العلة أي لأنها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإصْرارهم على كفرهم، فيكون نظير «وما مَنَعَنا أن نُرْسِلَ بالآيات إلا أَنْ كذَّب بها الأولـون»[٣] أي بالآيـات المقترحـة، وعلى هذا فيكـون قولـه «وما يُشْعركم» اعتراضاً بين العلة والمعلول.

الثاني: أن تكون «لا» مزيدةً، وهذا رأيُ الفراء[٤] وشيخه قال: «ومثلـه «ما مَنَعَكَ أنْ لا تَسجدَ»[٥] أي: أن تسجد، فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، وإنما حملها على زيادتها ما تقدَّم من أنها لو تُقَدَّر زائدةً لكان ظاهرُ الكلام عذراً للكفار وأنهم يُـؤْمنون، كما عرَفْتَ تحقيقَه أولاً. إلا أن الزجاج نسب ذلك إلى الغلط فقال[٦] «والذي ذكر أن «لا» لغوٌ غالط، لأنَّ ما يكون لغواً لا يكون غيرَ لغو، ومَنْ قرأ بالكسر فالإجماع على أن «لا» غير لغو» فليس يجوز أن يكون معنًى لفظة مرةً النفيَ ومرةً الإيجابَ في سياق واحد.

وانتصر الفارسي[٧] لقول الفراء ونفىٰ عنه الغلط، فإنه قال: «يجوز أن

---

(١) وهو النحاس في إعرابه ١/٥٧٣.
(٢) الحجة (خ) ٢/٤٣٠.
(٣) الآية ٥٩ من الإسراء.
(٤) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٥) الآية ١٢ من الأعراف.
(٦) معاني القرآن ٢/٣١٠.
(٧) الحجة (خ) ٢/٤٣٢.

تكون «لا» في تأويلٍ زائدةً، وفي تأويلٍ غيرَ زائدة كقول الشاعر[1]:

٢٠٣٢ـ أبى جودُه لا البخلَ واستعجلَتْ نَعَمْ
بـه مِنْ فتى لا يمنع الجـودَ نـائِلُهْ

يُنْشد بالوجهين أي بنصب «البخل» وجرِّه، فَمَنْ نَصَبَه كانت زائدة أي: أبىٰ جوده البخل، ومَنْ خفض كانت غيرَ زائدة وأضاف «لا» إلى البخل قلت: وعلى تقدير النصب لا يلزم زيادتها لجواز أن تكون «لا» مفعولاً بها والبخل بدل منها أي: أبى جوده لفظ «لا»، ولفظ «لا» هو بخل. وقد تقدَّم لك طرفٌ من هذا محققاً عند قوله تعالىٰ «ولا الضَّالِّين»[2] في أوائل هذا الموضوع، وسيمر بك مواضعُ منها، كقوله تعالىٰ: «وحرامٌ على قرية أهلكناها أنهم لا يَرْجِعُون»[3] قالوا: تحتمل الزيادةَ وعَدَمَها، وكذا «ما مَنَعَكَ أَنْ لا تسجد»[4] «لئلَّا يعلم أهل الكتاب»[5].

الثالث: أن الفتح على تقديرِ لامِ العلة، والتقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، وما يُشْعركم اعتراض، كما تقدَّم تحقيق ذلك عن أبي علي فأغنىٰ عن إعادته، وصار المعنى: إنما الآيات عند الله أي المقترحة لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم وإصرارهم على كفرهم.

الرابع: أنَّ في الكلام حذفَ معطوفٍ على ما تقدَّم. قال أبو جعفر[6] في معانيه: «وقيل في الكلام حذف، المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت

(١) تقدم برقم ٨٥.
(٢) من الآية ٧ من الفاتحة.
(٣) الآية ٩٥ من الأنبياء.
(٤) الآية ١٢ من الأعراف.
(٥) الآية ٢٩ من الحديد.
(٦) أي النحاس. ولم يرد هذا القول في كتابه «إعراب القرآن».

لا يؤمنون أو يؤمنون» فحذف هذا لعلم السامع، وقَدَّره غيره: ما يشعركم بانتفاء الإيمان أو وقوعه.

الخامس: أنَّ «لا» غير مزيدة، وليس في الكلام حَذْفٌ بل المعنىٰ: وما يدريكم انتفاء إيمانهم، ويكون هذا جواباً لمن حكم عليهم بالكفر أبداً ويئس من إيمانهم. وقال الزمخشري[1]: «وما يشعركم وما يدريكم أنها ــ أن الآيات التي يقترحونها ــ إذا جاءت لا يؤمنون بها، يعني: أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها وأنتم لا تَدْرُون بذلك، وذلك أن المؤمنين كانوا حريصين على إيمانهم وطامعين فيه إذا جاءت تلك الآية ويتمنَّون مجيئها فقال عز وجل: «وما يدريكم أنهم لا يؤمنون» على معنى: أنكم لا تَدْرُوْنَ ما سَبَقَ علمي بهم أنهم لا يؤمنون، ألا ترىٰ إلى قوله: «كما لم يؤمنوا به أول مرة»[2] انتهىٰ. قلت بَسْطُ قوله إنهم كانوا يطمعون في إيمانهم ما جاء في التفسير أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أنزل علينا الآية التي قال الله فيها «إن نَشَأْ نُنَزِّل عليهم من السماء آية فَظَلَّتْ أعناقهم لها خاضعين» ونحن والله نؤمن فأنزل الله تعالىٰ: وما يُشْعركم إلى آخرها /. وهذا الوجه هو اختيار الشيخ[3] فإنه [٣٤٥/أ] قال: «ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا» ولا إلى هذا الإضمار» ــ يعني حَذْفَ المعطوف ــ «ولا إلى «أنَّ» بمعنى لعلَّ، وهذا كله خروج عن الظاهر لغير ضرورةٍ، بل حَمْلُه على الظاهر أَوْلى وهو واضح سائغ أي: وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها».

السادس: أنَّ «ما» حرف نفي، يعني أنه نَفَى شعورَهم بذلك، وعلى هذا فيُطْلَبُ لـ «يُشْعركم» فاعلٌ. فقيل: هو ضمير الله تعالىٰ أُضْمر للدلالة عليه، وفيه تكلُّفٌ بعيد أي: وما يُشْعِرُكم الله أنها إذا جاءت الآيات المقترحة

(١) الكشاف ٤٣/٢.
(٢) الآية ١١٠ من الأنعام.
(٣) البحر ٢٠٢/٤.

لا يؤمنون. وقد تقـدَّم في البقرة كيفيـةُ قراءةِ أبـي عمـرو لـ «يُشْعركم»[1] و «يَنْصركم»[2] ونحوِهما عند قوله «إنَّ الله يَأْمُركم»[3]، وحاصلها ثلاثة أوجه: الضم الخالص، والاختلاس، والسكون المحض.

وقرأ الجمهور: «لا يؤمنون» بياء الغيبـة، وابن عامـر[4] وحمزة بتـاء الخطاب، وقرآ أيضاً في الجاثية[5] «فبأيِّ حديث بعد الله وآياته تؤمنـون» بالخطاب، وافقهما عليها الكسائي وأبو بكر عن عاصم، والباقون بالياء للغيبة، فَتَحَصَّل من ذلك أنَّ ابن عامر وحمزة يقرآن بالخطاب في الموضعين، وأنَّ نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وحفصاً عن عاصم بالغيبة في الموضعين، وأن الكسائي وأبا بكر عن عاصم بالغيبة هنا وبالخطاب في الجاثية، فقد وافقا أحد الفريقين في إحدى السورتين والآخر في أخرىٰ.

فـأما قـراءة الخطاب هنـا فيكون الـظاهر من الخـطاب في قـولـه «وما يشعركم» أنه للكفار، ويتضح معنى هذه القراءة على زيادة «لا» أي: وما يُشْعركم أنكم تؤمنون إذا جاءت الآيات التي طلبتموها كما أَقْسَمْتُمْ عليه ويتضح أيضاً على كونِ «أنَّ» بمعنى لعلَّ مع كون «لا» نافيةً، وعلى كونها علةً بتقديرِ حَذْفِ اللامِ أي: إنما الآيات عند الله فلا يأتيكم بها؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ويتضح أيضاً على كون المعطوف محذوفاً أي: وما يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءت الآيات أو وقوعه، لأنَّ مآل أمرِكم مُغَيَّبٌ عنكم فكيف تُقْسِمون على الإِيمان عند مجيء الآيات؟ وإنما يُشْكل إذا جَعَلْنا «أنَّ» معمولةً

(١) من الآية ١٠٩ من الأنعام.
(٢) من الآية ١٦٠ من آل عمران.
(٣) من الآية ٦٧ من البقرة.
(٤) انـظر: السبعة ٢٦٥؛ الكشف ١/٤٤٦؛ البحـر ٤/٢٠١؛ الحجة ٢٦٧؛ النشر ٢/٢٥٢.
(٢) الآية ٦.

لـ «يُشْعركم» وجَعَلْنَا «لا» نافيةً غير زائدة، إذ يكون المعنى: وما يدريكم أيها المشركون بانتفاء إيمانكم إذا جاءتكم، ويزول هذا الإشكال بأنَّ المعنى: أيُّ شيء يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءتكم الآيات التي اقترحتموها؟ يعني لا يمرُّ هذا بخواطركم، بل أنتم جازِمُون بالإيمان عند مجيئها لا يَصُدُّكم عنه صادٌّ، وأنا أعلم أنكم لا تؤمنون وقت مجيئها لأنكم مطبوعٌ على قلوبكم.

وأمَّا على قراءة الغَيْبة فتكون الهمزةُ معها مكسورةً، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، ومفتوحة وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم.

فعلىٰ قراءة ابن كثير ومَنْ معه يكون الخطاب في «وما يشعركم» جائزاً فيه وجهان، أحدهما: أنه خطاب للمؤمنين أي: وما يشعركم أيها المؤمنون إيمانهم، ثم استأنف إخباراً عنهم بأنهم لا يؤمنون فلا تَطْمعوا في إيمانهم. والثاني: أنه للكفار أي: وما يُشْعركم أيُّها المشركون ما يكون منكم، ثم استأنف إخباراً عنهم بعدم الإيمان لعلمه السابق فيهم، وعلى هذا ففي الكلام التفاتٌ من خطاب إلى غيبة.

وعلى قراءة نافع يكون الخطابُ للكفار، وتكون «أنَّ» بمعنى لعلَّ، كذا قاله أبو شامة وغيره. وقال الشيخ[1] في هذه القراءة: «الظاهر أن الخطاب للمؤمنين، والمعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون» يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ثم ساق كلام الزمخشري بعينه الذي قَدَّمْتُ ذِكْرَه عنه في الوجه الخامس قال: «ويبعد جداً أن يكون الخطاب في «وما يشعركم» للكفار». قلت: إنما استبعده لأنه لم يَرَ في «أنَّ» هذه أنها بمعنى لعل كما حكيتُه عنه. وقد جعل الشيخُ في مجموع «أنها إذا جاءت لا يؤمنون» بالنسبة إلى كسر الهمزة وفتحِها والخطاب والغَيْبة أربع

---

(١) البحر ٤/٢٠١.

قراءات قال[1]: «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والعليمي[2] والأعشى عن أبـي بكر، وقال ابن / عطية[3]: «ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية داود الإيادي[4]: [٣٤٥/ب] إنها بكسر الهمزة، وقرأ باقي السبعة بفتحها، وقرأ ابن عامر وحمزة «لا تؤمنون» بتاء الخطاب والباقون بياء الغيبة، فترتَّب أربع قراءات: الأولى: كَسْرُ الهمزة والياء وهي قراءة ابن كثير وأبـي عمرو وأبـي بكر بخلاف عنه في كسر الهمزة» ثم قال: «القراءة الثانية: كَسْرُ الهمزة والتاء وهي رواية العليمي والأعشىٰ عن أبـي بكر عن عاصم، والمناسب أن يكون الخطاب للكفار في هذه القراءة كأنه قيل: وما يدريكم أيها الكفار ما يكون منكم؟ ثم أخبرهم على جهة الجزم أنهم لا يؤمنون على تقدير مجيئها، ويبعد جداً أن يكون الخطاب في «وما يُشْعركم» للمؤمنين وفي «تؤمنون» للكفار. ثم ذكر القراءة الثالثة والرابعة ووجَّههما بنحو ما نَقَلْتُه عن الناس، وفي إثباته القراءة الثانية نظرٌ لا يخفىٰ: وذلك أنه لَمَّا حكى قراءة الخطاب في «تؤمنون» لم يحكها إلا عن حمزة وابنِ عامر فقط، ولم يدخل معهما أبو بكر لا من طريق العليمي والأعشىٰ ولا من طريق غيرهما، والفرض أن حمزة وابن عامر يفتحان همزة «أنها»، وأبو بكر يكسرها ويفتحها، ولكنه لا يقرأ «يؤمنون» إلا بياء الغيبة فمن أين تجيء لنا قراءةً بكسر الهمزة والخطاب؟ وإنما أتيتُ بكلامه برُمَّته ليُعْرَفَ المأخذ عليه ثم إني جَوَّزْتُ أن تكون هذه روايةً رواها فكشفتُ كتابه في القراءات، وكان قد أفرد فيه فصلاً انفرد به العليمي في روايته، فلم يذكر أنه قرأ «تؤمنون» بالخطاب البتة، ثم كشفت كتباً في القراءات عديدةً فلم أرهم ذكروا

---

(١) البحر ٤/٢٠١.

(٢) يحيى بن محمد الكوفي شيخ القراءة بالكوفة أخذ عن أبـي بكر، توفي سنة ٢٤٣. انظر: طبقات القراء ٣٧٨/٣.

(٣) المحرر ١٢٨/٦.

(٤) كذا في الأصل والصواب الأودي كما في السبعة ٢٦٥، وهو: داود بن عبدالله الأودي الزعافري أبو العلاء الكوفي ثقة، لم تذكر وفاته. تقريب التهذيب ١/٢٣٣.

ذلك فعرفتُ أنه لَمَّا رأى للهمزة حالتين ولحرف المضارعة في «يؤمنون» حالتين ضربَ اثنين في اثنين فجاء من ذلك أربعُ قراءات ولكن إحداها مهملة.

وقوله «لا يُـؤمنون» متعلَّقُه محذوف للعلم به أي: لا يؤمنون بها.

قـولـه: «ونُقَلِّب» في هـذه الجملة وجهان، أحـدهمـا ـ ولم يقـل الزمخشري[1] غيره ـ أنها وما عطف عليها من قوله «وَيذَرُهم» عطف على «يـُؤْمنون» داخلٌ في حكم وما يُشْعركم، بمعنى: وما يشعركم أنهم لا يؤمنون، وما يُشْعركم أنَّا نقلِّب أفئدتَهم وأبصارَهم، وما يُشْعركم أنَّا نَذَرَهم» وهذا يساعده ما جاء في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد، والثاني: أنها استئناف إخبار، وجعله الشيخُ[2] الظاهرَ، والظاهرُ ما تقدَّم.

آ. ١١٠: والْأَفْئِدة: جمع فؤاد وهو القلب، ويُطلق على العقل. وقال الراغب[3]: «الفؤاد كالقلب لكن يقال له فؤاد إذا اعتُبِرَ به معنى التَّفَـؤُّد أي التوقُّد يقال: فَأَدْتُ اللحم: شَوَيْتُه ومنه لحم فئيد أي مَشْويٌّ، وظاهر هذا أن الفؤاد غير القلب ويقال له فُواد بالواو الصريحة، وهي بدلٌ من الهمزة لأنه تخفيفٌ قياسيٌّ وبه يَقْرأ ورش فيه وفي نظائره، وصلاً ووقفاً، وحمزة وقفاً، ويُجْمع على أفئدة، وهوجمعٌ منقاس نحو غُراب وأغْرِبة، ويجوز أَفْيدة بياء بعد الهمزة، وقرأ بها هشام في سورة إبراهيم[4] وسيأتي.

قوله: «كما لم يُـؤْمنوا» الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ و «ما» مصدرية، والتقدير: ـ كما قال أبو البقاء[5] ـ تقليباً ككفرهم عقوبةً

(١) الكشاف ٢/٤٤.
(٢) البحر ٤/٢٠٣.
(٣) المفردات ٣٨٦.
(٤) في الآية ٣٧.
(٥) الإملاء ١/٢٥٧.

مساوية لمعصيتهم، وقَدَّره الحوفي بلا يُـؤْمنون به إيماناً ثابتاً كما لم يؤمنوا به أول مرة. وقيل: الكاف هنا للتعليل أي: نقلِّبُ أفئدتهم وأبصارهم لعدم إيمانهم به أولَ مرة. وقيل: في الكلام حَذْفٌ تقديره: فلا يؤمنون به ثاني مرة كما لم يؤمنوا به أول مرة. وقال بعضُ المفسِّرين: «الكافُ هنا معناها المجازاة أي: لمَّا لم يؤمنوا به أولَ مرة نجازيهم بأَنْ نُقَلِّب أفئدتهم عن الهدى ونطبع على قلوبهم، فكأنه قيل: ونحن نقلِّب أفئدتهم جزاءً لما لم يؤمنوا به أول مرة قاله ابن عطية[1]. قال الشيخ[2]: «وهو معنى التعليل الذي ذكرناه، إلا أنَّ تسميتَه ذلك بالمجازاة غريبة لا تُعْهَدُ في كلام النحويين». قلت: قد سُبِقَ ابن عطية إلى هذه العبارة، قال الواحدي: «وقال بعضهم: معنى الكاف في «كما لم يؤمنوا» معنىٰ الجزاءِ، ومعنىٰ الآية: ونقلِّب أفئدتَهم وأبصارهم عقوبةً لهم على تَرْكِ الإيمان في المرة الأولى، والهاء في «به» تعود على الله تعالى أو على رسوله أو على القرآن، أو على القلب المدلول عليه بالفعل، وهو أبعدها / و «أول مرة» نصبٌ على ظرف الزمان وقد تقدَّم تحقيقه. [٣٤٦/أ]

وقرأ[3] إبراهيم النخعي «ويُقَلِّب ـ ويَذَرُهم ـ» بالياء، والفاعلُ ضمير الباري تعالىٰ. وقرأ الأعمش: «وتُقَلَّبُ أفئدتهم وأبصارهم» على البناء للمفعول ورفعِ ما بعده على قيامه مَقامَ الفاعل، كذا رواها الزمخشري[4] عنه، والمشهورُ بهذه القراءةِ إنما هو النخعي أيضاً، ورُوي عنه «ويذرهم» بياء الغَيْبة كما تقدم وسكون الراء. وخَرَّج أبو البقاء[5] هذا التسكينَ على وجهين: أحدهما: التسكين لتوالي الحركات. والثاني: أنه مجزوم عطفاً على «يؤمنوا»،

---

(١) المحرر ٦/١٣٠.
(٢) البحر ٤/٢٠٤.
(٣) انظر: البحر ٤/٢٠٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٤.
(٥) الإملاء ١/٢٥٨.

والمعنى: جزاء على كفرهم، وأنه لم يذرْهم في طغيانهم بل بَيَّنَ لهم». وهذا الثاني ليس بظاهر. و«يَعْمَهون» في محلِّ حال أو مفعول ثان؛ لأن الترك بمعنى التصيير.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿قبلاً﴾**: قرأ نافع[١] وابن عامر «قِبَلاً» هنا وفي الكهف[٢] بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون هنا وفي الكهف بضمها، وأبو عمرو وابن كثير بضمها هنا وكسر القاف وفتح الباء في الكهف، وقرأ الحسن البصري وأبو حَيْوة وأبو رجاء بالضم والسكون. وقرأ أُبَـيّ والأعمش «قبيلاً» بياء مثناة من تحت بعد باء موحدة مكسورة. وقرأ طلحة بن مصرف «قَبْلا» بفتح القاف وسكون الباء.

فأمَّا قراءة نافع وابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى مُقَابلة أي: معايَنَةً ومُشَاهَدَةً، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيدة[٣] والفراء[٤] والزجاج[٥]، ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة يقال: «لَقِيته قِبَلاً» أي عِياناً. وقال ابن الأنباري: «قال أبو ذر: قلت للنبـي صلى الله عليه وسلم أنبيَّاً كان آدم؟ فقال: نعم كان نبياً، كلَّمه الله قِبَلاً» وبذلك فَسَّرها ابن عباس وقتادة وابن زيد، ولم يَحْكِ الزمخشري[٦] غيره فهو مصدر في موضع الحال كما تقدَّم. والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهه، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبـي زيد، وانتصابه حينئذٍ على الظرف كقولهم: لي قِبَلُ فلان دَيْنٌ،

---

(١) انظر: السبعة ٢٦٥؛ والكشف ١/٤٤٦؛ والنشر ٢/٢٥٢؛ والحجة ٢٦٧؛ والبحر ٤/٢٠٥.

(٢) في الآية ٥٥.

(٣) مجاز القرآن ١/٢٠٤.

(٤) معاني القرآن ١/٣٥١.

(٥) معاني القرآن ٢/٣١١.

(٦) الكشاف ٢/٤٥.

وما قِبَلك حق. ويقال: لَقِيْتُ فلاناً قِبَلاً ومُقابلةً وقُبُلاً وقُبَلاً وقَبْلِيًّاً وقبيلاً، كلُّه بمعنى واحد، ذكر ذلك أبو زيد وأتبعه بكلام طويلٍ مفيد فَرَحِمَه الله تعالى وجزاه خيراً.

وأمَّا قراءة الباقين هنا ففيها أوجه أحدها: أن يكون «قُبُلاً» جمع قبيل بمعنى كفيل كرَغيف ورُغُف وقضيب وقُضُب ونَصِيب ونُصُب. وانتصابه حالاً قال الفراء[1] والزجاج[2]: «جمع قبيل بمعنى كفيل أي: كفيلاً بصدق محمد عليه السلام»، ويُقال: قَبَلْتُ الرجل أَقْبَلُه قَبالة بفتح الباء في الماضي والقاف في المصدر أي: تكفَّلْت به والقبيل والكفيل والـزعيم والأْذِين والضمين والحَمِيل بمعنى واحد، وإنما سُمِّيت الكفالة قَبالة لأنها أوكد تَقَبُّل، وباعتبار معنى الكَفالة سُمِّي العهدُ المكتوب قَبالة. وقال الفراء[3] في سورة الأنعام: «قُبُلاً» جمع «قبيل» وهو الكفيل». قال: «وإنما اخترت هنا أن يكون القُبُل في معنى الكفالة لقولهم «أوتأتيَ بالله والملائكة قَبيلاً»[4] يَضْمَنُون ذلك.

الثاني: أن يكون جمع قبيل بمعنى جماعةً جماعةً أو صنفاً صنفاً، والمعنىٰ: وحَشَرْنا عليهم كـلَّ شيء فَوْجـاً فوجـاً ونوعـاً نوعـاً من سائـر المخلوقات.

الثالث: أن يكون «قُبُلاً» بمعنى قِبَلاً كالقراءة الأولى في أحد وجهيها وهو المواجهة أي: مواجهةً ومعاينةً، ومنه «آتيك قُبُلاً لا دُبُراً» أي: آتيك من قِبَل وجهك، وقال تعـالىٰ: «إن كان قميصُـه قُدَّ مِنْ قُبُـل»[5] وقُرِىء «لقُبُـل

(١) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٢) معاني القرآن ٢/٣١١.
(٣) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٤) الآية ٩٢ من الإسراء.
(٥) الآية ٢٦ من يوسف.

عِدَّتِهِنَّ»[1] أي: لاستقبالها. وقال الفراء[2]: «وقد يكون قُبُلاً: من قِبَل وجوههم».

وأمَّا الذي في الكهف فإنه يَصِحُّ فيه معنى المواجهة والمعاينة والجماعة صنفاً صنفاً؛ لأن المراد بالعذاب الجنس وسيأتي له مزيد بيان.

و «قُبُلًا» نصب على الحال ـ كما مَرَّ ـ مِنْ «كلّ»[3] وإن كان نكرةً لعمومه وإضافته، وتقدَّم أنه في أحد أوجهه يُنْصَبُ على الظرف عند المبرد. وأمَّا قراءة الحسن[4] فمخفَّفةٌ من المضموم، وقرأه أُبَيٌّ بالأصل[5] وهو المفرد. وأمَّا قراءة طلحة[6] فهو ظرفٌ مقطوعٌ عن الإِضافة معناه: أويأتيَ بالله والملائكة قَبْلَه، ولكن كان ينبغي أن يُبْنَى لأن الإِضافة مُرادة.

وقوله: «ما كانوا» جواب «لو» وقد تقدَّم أنه إذا كان منفيًّا امتنعَتِ اللام. وقال الحوفي: «التقدير لَمَا كانوا، حُذِفَتْ اللام وهي مرادةٌ»، وهذا ليس بجيد لأن الجوابَ المنفيَّ بـ «ما» يَقِلُّ دخولُها بل لا يجوز عند بعضهم، والمنفيُّ بـ «لم» ممتنع البتة. وهذه اللام[7] لام الجحود جارَّةٌ للمصدر المؤول من «أَنْ» والمنصوب بها، وقد تقدَّم تحقيق هذا كلِّه بعَوْن الله تعالىٰ.

قوله «إلا أَنْ يشاءَ الله» يجوز أن يكون متصلاً أي: ما كانوا ليؤمنوا في سائرِ الأحوال إلا في حال مشيئة الله أو في سائر الأزمان إلا في زمان مشيئته.

---

(١) الآية ١ من الطلاق «فطلقوهن لعدتهن». قال القرطبي ١٨/١٥٣: «وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم».
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٣) أي صاحب الحال «كل شيء».
(٤) أي: قُبْلاً.
(٥) أي: قبيلاً.
(٦) أي: قَبْلاً.
(٧) أي: في ليؤمنوا.

وقيل: إنه استثناء من علة عامة أي: ما كانوا ليؤمنوا لشيء من الأشياء إلا لمشيئة الله تعالى. والثاني: أن يكون منقطعاً، نقل ذلك الحوفي وأبو البقاء[١] واستبعده الشيخ[٢].

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، فقدَّره الزمخشري[٣] / كما خَلَّيْنا بينك وبين أعدائك كذلك [٣٤٦/ب] فَعَلْنا بمَنْ قَبْلك»، وقال الواحدي: «وكذلك» منسوقٌ على قوله «وكذلك زَيَّنّا»[٤] أي: كما فَعَلْنا ذلك كذلك جَعَلْنا لكلِّ نبيٍّ عدوًّا». ثم قال: «وقيل: معناه جَعَلْنا لك عدواً كما جعلنا لمن قبلك من الأنبياء، فيكون قولُه «وكذلك» عَطْفاً على معنى ما تَقَدَّم من الكلام، وما تقدَّم يدلُّ على معناه على أنه جعل له أعداءً و«جَعَل» يتعدَّى لاثنين بمعنىٰ صَيَّر. وأعرب الزمخشري[٥] وأبو البقاء[٦] والحوفي هنا نحوَ إعرابِهم في قوله تعالى: «وجَعَلُوا للهِ شركاءَ الجنَّ»[٧] فيكونُ المفعول الأول «شياطين الإنس» والثاني «عَدُوًّا»، و«لكلٍّ» حال من «عدوًّا» لأنه صفتُه في الأصل، أو متعلِّق بالجَعْل قبلَه، ويجوز أن يكون المفعول الأول «عدوًّا» و«لكلٍّ» هو الثاني قُدِّم، و«شياطين» بدل من المفعول الأول.

والإضافة في «شياطين الإنس» يُحتمل أن تكونَ من باب إضافة الصفة لموصوفها، والأصل: الإنس والجن الشياطين نحو: جَرْدِ قطيفة، ورجَّحْته بأنَّ المقصودَ التَّسَلِّي والاتِّساء بمن سَبَق من الأنبياء إذ كان في أممهم مَنْ يُعادلهم

---

(١) الإملاء ١/٢٥٨.
(٢) البحر ٤/٢٠٦.
(٣) الكشاف ٤/٢/٤٥.
(٤) الآية ١٠٨ من الأنعام.
(٥) الكشاف ٢/٤٥.
(٦) الإملاء ١/٢٥٨.
(٧) الآية ١٠٠ من الأنعام.

كما في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن تكون من الإضافة التي بمعنى اللام، وليست من باب إضافة صفة لموصوف، والمعنى: الشياطين التي للإنس، والشياطين التي للجن، فإنَّ إبليس قسَّم جنده قسمين: قسمٌ مُتَسَلِّط على الإنس، وآخر على الجن كذا جاء في التفسير، ووقع «عَدُوّاً» مفعولاً ثانياً لشياطين على أحد الإعرابين بلفظ الإفراد لأنه يكتفي به في ذلك، وتقدَّم شواهده ومنه[1]:

٢٠٣٣ـ إذا أنـا لـم أَنْفَـعْ صـديـقي بـودِّه
فـإنَّ عـدوِّي لـن يَضُـرَّهُـمُ بُغْـضي

فأعاد الضمير مِنْ «يَضُرَّهُم» على «عدّو» فدلَّ على جمعيته.

قوله «يوحي» يحتمل أن يكون مستأنفاً أخبر عنهم بذلك، وأن يكون حالاً من «شياطين» وأن يكون وصفاً لعدو، وقد تقدَّم أنه واقع موقع أعداء، فلذلك عاد الضمير عليه جمعاً في قوله «بعضهم».

قوله «غُروراً» قيل: نصبٌ على المفعول له أي: لِأَنْ يَغُرُّوا غيرهم. وقيل: هو مصدرٌ في موضع الحال أي غارِّين، وأن يكون منصوباً على المصدر، لأن العامِلَ فيه بمعناه كأنه قيل: يَغُرُّون غُروراً بالوحي. والزخرف: الزينة، وكلامٌ مُزَخْرَف مُنَمَّق، وأصلُه الذَّهب، ولمَّا كان الذهب مُعْجِباً لكل أحد قيل لكل مُسْتَحْسَن مزيَّن: زخرف. وقال أبو عبيدة[2] «كلُّ ما حَسَّنْتَه وزَيَّنْتَه وهو باطل فهو زُخْرف» وهذا لا يلزم إذ قد يُطْلق على ما هو زينةٌ حَقٌّ، وبيت مزخرف أي: مُزَيَّنٌ بالنقش، ومنه الحديث: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة حتى أَمَرَ بالزخرف فَنُحِّي»[3] يعني أنهم

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الفخر الرازي ١٣/١٥٤؛ والبحر ٤/٢٠٧.
(٢) مجاز القرآن ١/٢٠٥.
(٣) لم أجده.

كانوا يزينون الكعبة بنقوش وتصاوير مُمَوَّهة بالذهب فأُمِرْنا بإخراجها.

قوله: «وما يَفْتَرُوْن» «ما» موصولةٌ اسميةٌ أو نكرةٌ موصوفة، والعائدُ على كِلا هذين القولين محذوف، أي: وما يفترُونه، أو مصدرية، وعلى كلِّ قول فمحلُّها نصبٌ، وفيه وجهان أحدهما: أنها نسقٌ على المفعول في «فَذَرْهُمْ» أي: اتركهمْ واتركْ افتراءهم. والثاني: أنها مفعول معه، وهو مرجوحٌ لأنه متى أَمْكَنَ العطفُ من غير ضعف في التركيب أو في المعنى كان أَوْلَى من المفعول معه.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿ولِتَصْغَى﴾: في هذهِ اللام ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها لامُ كي والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ. وفيما يتعلَّق به احتمالان: الاحتمال الأول أن يتعلق بيُوحي على أنها نَسَقٌ على «غروراً»، وغروراً مفعول له والتقدير: يُوحي بعضُهم إلى بعضٍ للغرور وللصَّغْو، ولكن لمَّا كان المفعول له الأول مستكمِلاً لشروط النصب نُصِب، ولما كان هذا غيرَ مستكملٍ للشروط وَصَلَ الفعلُ إليه بحرف العلة، وقد فاته من الشروط كونُه لم يتَّحد فيه الفاعل، فإنَّ فاعلَ الوحي «بعضهم» وفاعلَ الصَّغْو الأفئدة، وفات أيضاً من الشروط صريحُ المصدرية. والاحتمالُ الثاني: أن يتعلَّق بمحذوف متأخرٍ بعدها، فقدَّره الزجاج[١]: ولِتَصْغى إليه فَعَلُوا ذلك، وكذا قدَّرَه الزمخشري[٢] فقال: «ولتصغى جوابُه محذوف تقديره: وليكونَ ذلك جَعَلْنا لكلِّ نبيّ عدُوّاً، على أن اللام لام الصيرورة».

[٣٤٧/أ] الوجه الثاني: / أن اللام لام الصيرورة وهي التي يعبرون عنها بلام العاقبة، وهو رأيُ الزمخشري[٣] كما تقدَّم حكايته عنه أيضاً.

---

(١) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

(٢) الكشاف ٤٥/٢.

(٣) الكشاف ٤٥/٢.

الوجه الثالث: أنها لامُ القسم. قال أبو البقاء[1]: «إلا أنها كُسِرَتْ لمَّا لم يؤكِّد الفعل بالنون» وما قاله غيرُ معروفٍ، بل المعروفُ في هذا القول أنَّ هذه لامُ كي، وهي جواب قسم محذوف تقديره: والله لَتَصْغَى فوضع «لِتَصْغَى» موضع لَتَصْغَيَنَّ، فصار جواب القسم من قبيل المفرد كقولك: «واللهِ لَيقومُ زيدٌ» أي: أحلفُ بالله لَقيامُ زيد، هذا مذهبُ الأخفش وأنشد[2]:

٢٠٣٤ـ إذا قلتُ قَدْني قال بالله حَلْفَةً
لِتُغْنِيَ عني ذا إنائك أجمعا

فقولْه «لِتُغْني» جوابُ القسم، فقد ظهر أن هذا القائل يقول بكونها لامَ كي، غايةُ ما في الباب أنها وقعت موقع جواب القسم لا أنها جواب بنفسها، وكُسِرَتْ لَمَّا حَذَفَتْ منها نون التوكيد، ويدلُّ على فساد ذلك أن النونَ قد حُذِفَتْ، ولامَ الجواب باقيةٌ على فتحها قال[3]:

٢٠٣٥ـ لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسعُ

فقوله «لَيَعْلَمُ» جوابُ القسم الموطَّأ له باللام في «لِئنْ»، ومع ذلك فهي مفتوحةٌ مع حَذْفِ نون التوكيد، ولتحقيقِ هذه المسألةِ مع الأخفش موضوعٌ غيرُ هذا.

والضمير في قوله «ما فعلوه» وفي «إليه» يعود: إمَّا على الوحي، وإمَّا على الزخرف، وإمَّا على القول، وإمَّا على الغرور، وإمَّا على العداوة لأنها بمعنى

---

(١) الإملاء ١/٢٥٨.
(٢) البيت لجريث بن عناب الطائي، وهو في معاني القران للأخفش ٣٣٤؛ والمغني ١/٢٧٨؛ والخزانة ٤/٥٨٠. وقدني: حسبي.
(٣) تقدم برقم ٦٦٣.

التعادي. ولتصغى أي تميل، وهذه المادة تدل على الميل ومنه قوله تعالىٰ «فقد صَغَتْ قلوبكما»[1] وفي الحديث: «فأصغى لها الإناء»[2]، وصاغِيَةُ الرجل قرابتُه الذين يميلون إليه، وعين صَغْوىٰ أي: مائلة، قال الأعشىٰ[3]:

٢٠٣٦ـ تـرىٰ عينهـا صَغْـواءَ في جَنْبِ مُؤْقِهـا
تُـراقب في كَفِّي القـطيـعَ المحـرَّمـا

والصَّغا: مَيْلٌ في الحَنَك والعين، وصَغَت الشمس والنجوم: أي مالت للغروب. ويقال: صَغَوْتُ وصَغِيْتُ وصَغَيْتُ، فاللام[4] واو أو ياء، ومع الياءِ تُكْسَرُ غين الماضي وتُفْتَحُ. قال الشيخ[5]: «فمصدرُ الأول صَغْـوٌ، والثاني صُغِيٌّ، والثالث صَغاً، ومضـارِعُها يَصْغَىٰ بفتـح العين» قلت: قد حكى الأصمعي في مصدر صَغَا يَصْغُو صَغاً، فليس «صَغَاً» مختصاً بكونهِ مصـدراً لـ «صَغِي» بالكسر. وزاد الفراء[6] «صُغِيَّاً» و «صُغُوّاً» بالياء والواو مُشَدَّدتين. وأمَّا قولُه «ومضارعُها أي مضارع الأفعال الثلاثة يَصْغَى بفتح العين، فقد حكى أبو عبيد عن الكسائي صَغَوْتُ أصغو، وكذا ابن السكيت[7] حكى: صَغَوْتُ أَصْغُو، فقد خالفوا بين مضارعِها، وصَغَوْت أَصْغُو هو القياس الفاشي، فإنَّ فَعَل المعتل اللام بالواو قياسُ مضارعِهِ يَفْعُل بضم العين. وقال الشيخ[8] أيضاً: «وهي ـ يعني الأفعال الثلاثة ـ لازمة» أي؛ لا تتعدّى، وأصغى مثلُها

---

(١) الآية ٥ من التحريم.
(٢) رواه أبو داود (الطهارة باب سؤر الهرة ٣٨) ١/٦٠؛ ابن ماجه: (الطهارة ٣٢) ١/١٣١؛ ابن حنبل ٥/٢٩٦.
(٣) ديوانه ٣٣١. المؤق: طرف العين مما يلي الأنف. القطيع: السوط.
(٤) الأصل: «فالعين» ولعله سهو.
(٥) البحر ٤/٢٠٥.
(٦) ليس في كتابه «معاني القرآن».
(٧) إصلاح المنطق ٢١٥.
(٨) البحر ٤/٢٠٥.

لازم، ويأتي متعدِّياً فتكون الهمزة للنقل، وأنشد على «أَصْغَى» اللازم قول الشاعر[١]:

٢٠٣٧ـ تـرى السَّفيـهَ بـه عن كـل مُحْكِمَـةٍ
زَيْـغٌ وفيـه إلى التشبيـه إصغـاء

قلت: ومثلُه قول الآخر[٢]:

٢٠٣٨ـ تُصْغِي إذا شـدَّها بـالـرَّحْـلِ جـانحـةً
حتى إذا مـا استوى في غَـرْزِها تَثِبُ

وتقول: أصغى فلانٌ بأذنه إلى فلان. وأنشد[٣] على «أصغى» المتعدي قول الآخر[٤]:

٢٠٣٩ـ أَصـاخَ مِنْ نَبْـأَةٍ أَصْغى لـهـا أُذُنـاً
صِمـاخُهـا بـدخيس الـذوق مستـور

قلت: وفي الحديث[٥] «فأصغى لها الإناء»، وهذا الذي زعمه مِنْ كون صغَى أو صَغِيَ أو صَغَا يكون لازماً غير موافق عليه، بل قد حكى الراغب[٦] أنه يقال: صَغَيْتُ الإناء وأصغيتُه، وصَغِيت بكسر الغين يحتمل أن يكون من ذوات الياء، ويحتمل أن يكون من ذوات الواو، وإنما قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كقَـوِي وهو من القـوة. وقراءة النخعي[٧] والجـراح بن عبـدالله:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٧/ ٦٩؛ والبحر ٤/ ٢٠٥.
(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١/ ٤٨؛ واللسان: صغي؛ والقرطبي ٧/ ٦٩. والجانحة: اللاصقة بالأرض، والغرز: ركاب الناقة.
(٣) أي صاحب البحر الشيخ أبو حيان ٤/ ٢٠٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/ ٢٠٥. والصماخ: خرق الأذن، والدَّخيس: اللحم الكثير، والنبأة: الصوت الخفيّ.
(٥) تقدم تخريجه في أول حديثه عن هذه المادة.
(٦) المفردات ٢٨٢.
(٧) انظر: المحتسب ١/ ٢٢٧؛ والبحر ٤/ ٢٠٨.

«ولِتُصْغَىٰ» من أصغى رباعياً وهو هنا لازم.

وقرأ الحسن: «وَلْتَصْغى ولْيَرْضَوْه[1] / ولْيقترفوا» بسكون اللام في [٣٤٧/ب] الثلاثة. وقال أبو عمرو الداني: «قراءة الحسن إنما هو «ولِتَصْغِي» بكسر الغين» قلت: فتكون كقراءة النخعي. وقيل: قرأ الحسن «ولِتصغى» بكسر اللام كالعامة، ولْيرضوه ولْيقترفوا بسكون اللام، وخَرَّجوا تسكين اللام على أحد وجهين: إمَّا أنها لام كي وإنما سُكِّنَتْ إجراءً لها مع ما بعدها مُجْرى كَبِد ونَمِر، قال ابن جني[2]: «وهو قويٌّ في القياس شاذٌّ في السماع». والثاني: أنها لام الأمر، وهذا وإن تَمَشَّى في ليرضوه وليقترفوا فلا يتمشَّى في «ولتصْغَى» إذ حرفُ العلة يحذف جزماً. قال أبو البقاء[3]: «وليست لامَ الأمر لأنه لم يُجْزم الفعل». قلت قد ثبت حرفُ العلَّة جزماً في المتواتر فمنها: «أَرْسِلْه معنا غداً نَرْتَعي ويلعب»[4] «إنَّه مَنْ يتَّقي ويصبرْ فإن الله»[5] «سنقرئـك فلا تَنْسى»[6] «لا تَخَفْ دَرَكـاً ولا تَخْشى»[7]، وفي كل ذلك تأويلاتٌ ستقفُ عليها إن شاء الله تعالىٰ فلتكنْ هذه القراءة الشاذة مثلَ هذه المواضع، والقولُ بكون لامِ «لتصغىٰ» لام كي سُكِّنت لتوالي الحركات واللامين بعدها لامَيْ أمرٍ بعيدٌ وتَشَةٍ. وقال النحاس[8]: «ويُقْرأ ولْيقترفوا» يعني بالسكون قال: «وفيه معنى التهدد». قلت يريد أنه أَمْرُ

---

(١) كتب المصنف في خاتمة الصفحة على زاويتها اليسرى «وليقترفوا» إشارة إلى أنه سيبدأ بها في الصفحة التالية ولكنه نسيها وكرر «وليرضوه».

(٢) المحتسب ١/٢٢٧.

(٣) الإملاء ١/٢٥٨.

(٤) الآية ١٢ من يوسف قرأ ابن كثير بالنون وكسر العين، ويلعب بالياء وجزم الباء. السبعة ٣٤٥.

(٥) الآية ٩٠ من يوسف قراءة ابن كثير من رواية قنبل في الوصل والوقف. السبعة ٣٥١.

(٦) الآية ٦ من الأعلى وهي قراءة العامة.

(٧) الآية ٧٧ من طه، قرأ حمزة بجزم لا تخف. انظر: السبعة ٤٢١.

(٨) إعراب القرآن ١/٥٧٦.

تهديد كقوله: «اعمَلوا ما شِئْتم»(١) ولم يَحْكِ التسكينَ في «لتصْغَى» ولا في «ليرضوه».

و «ما» في ماهم مُقْتَرِفون موصولةٌ اسمية أو نكرة موصوفة أو نكـرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على كلا القولين الأولين محذوفٌ أي: ما هم مقترفوه. وقال أبو البقاء(٢): «وأثبت النونَ لَمَّا حُذِفَتْ الهاء» يريد أن الضميرَ المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حَدِّه تُحْذَفُ له نون التثنية والجمع نحو: هذان ضارباه وهؤلاء ضاربوه، فإذا حذف الضمير زال الموجب فتعود النون، وهذا هو الأكثر أعني حذف النون مع اتصال الضمير وقد ثبتت قال(٣):

٢٠٤٠ــ ولـم يَـرْتَفِقْ والنـاسُ مُـحْتَـضِـرُونـه
جميعـاً وأيـدي المـعتـفيـن رواهقـهْ

وقـال(٤):

٢٠٤١ــ هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونهُ ....

والاقتراف: الاكتساب، واقترف فلان لأهله أي: اكتسب، وأكثر ما يقال في الشر والذنب، ويطلق في الخير قال تعالىٰ: «ومن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ له فيها حُسْناً»(٥) وقال ابن الأنباري(٦): «قَرَف واقْتَرَف اكتسب. وأنشد(٧):

٢٠٤٢ــ وإني لآتٍ مـا أَتَيْتُ وإنـني لِمَا اقترفَتْ نفسي عَليَّ لَراهِبُ

(١) الآية ٤٠ من فصلت.
(٢) الإملاء ١/٢٥٨.
(٣) تقدم برقم ١٠٧٥.
(٤) تقدم برقم ٧١١.
(٥) الآية ٢٣ من الشورىٰ.
(٦) الزاهر ١/٥٧٤.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الزاهر ١/٥٧٤.

وأصلُ القِرْف والاقتراف قِشْرُ لِحاء الشجر، والجِلْدَةُ من أعلى الحَرَج[١] وما يُؤخذ منه قِرْف، ثم استعير الاقترافُ للاكتساب حسناً كان أو سيئاً وفي السَّيِّء أكثر استعمالاً، وقارف فلان أمراً: تعاطَى ما يُعاب به. وقيل: الاعتراف يزيل الاقتراف، ورجل مُقْرِف أي هجين قال[٢]:

٢٠٤٣ـ كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلى وشريفٍ بُخْلُه قد وضَعَهْ

وقَرَفْتُه بكذا اتهمته أو عبته به.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿أفغيرَ الله﴾**: يجوز نصب «غير» من وجهين أحدهما: أنه مفعولٌ لأبتغي مقدماً عليه وَوَلِيَ الهمزة لِما تقدم في قوله «أغيرَ الله أتخذ ولياً»[٣] ويكون «حكماً» حينئذ: إمَّا حالاً وإمَّا تمييزاً لـ «غير» ذكره الحوفي وأبو البقاء[٤] وابن عطية[٥] كقولهم: «إن لنا غيرها إبلاً». والثاني: أن ينتصب «غير» على الحال مِنْ «حَكَماً» لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له، و «حَكَماً» هو المفعول به فتحصَّل في نصب «غير» وجهان.

وفي نصب «حكماً» ثلاثة أوجه: كونه حالاً أو مفعولاً أو تمييزاً. والحَكَمُ أبلغُ من الحاكم قيل: لأنَّ الحَكَم مَنْ تكرَّر منه الحُكْمُ بخلاف الحاكم فإنه يُصَدِّق غيره. وقيل: لأن الحَكَم لا يَحْكُمُ إلا بالعدل والحاكم قد يجور. وقوله «وهو الذي أنزل» هذه الجملة في محل نصب على الحال مِنْ فاعل «أبتغي»، و «مفصلاً» حال من «الكتاب».

---

(١) الحرج: غيضة الشجر الملتفة.

(٢) البيت لأنس بن زنيم وهو في الكتاب ٢٩٦/١؛ وشرح المفصل ١٣٢/٤؛ والخزانة ١١٩/٣.

(٣) الآية ١٤ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢٥٩/١.

(٥) المحرر ١٣٤/٦.

وقوله: «والذين آتيناهم» مبتدأ و«يعلمون» خبره، والجملة مستأنفة، و«من ربك» لابتداء الغاية مجازاً، و«بالحق» حال من الضمير المستكنّ في «مُنَزَّل» أي: ملتبساً بالحق فالباء للمصاحبة. وقرأ ابن[1] عامر وحفص عن عاصم «مُنَزَّل» بتشديد الزاي، والباقون بتخفيفها. وقد تقدَّم أن أنزل ونزَّل لغتان أو بينهما فرقٌ.

آ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿صِدْقاً وعَدْلاً﴾: في نصبهما ثلاثة أوجه أحدها: أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي: تَمَّتِ الكلمات صادقاتٍ في الوعد عادلاتٍ في الوعيد. الثاني: أنهما نصب على التمييز، قال ابن عطية[2]: / «وهو غير صواب» وممن قال بكونه تمييزاً الطبري[3] وأبو البقاء[4]. الثالث: [٣٤٨/أ]
أنهما نصب على المفعول من أجله أي: تَمَّتْ لأجل الصدق والعدل الواقعين منهما، وهو محلُّ نظر، ذكر هذا الوجهَ أبو البقاء[4].

وقرأ الكوفيون هنا وفي يونس في قوله «كذلك حَقَّتْ كلمة ربك على الذين فسقوا»[6] «إن الذين حَقَّت عليهم كلمة ربك»[7] موضعان، وفي غافر: «وكذلك حَقَّتْ كلمة ربك»[8] «كلمة» بالإفراد، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو على ما في يونس وغافر دون هذه السورة، والباقون بالجمع في المواضع الثلاثة. قال الشيخ[9]: «قرأ الكوفيون هنا وفي يونس في الموضعين وفي

(١) انظر: السبعة ٢٦٦؛ الكشف ١/٤٤٨؛ والنشر ٢٥٢؛ والحجة ٢٦٨.
(٢) المحرر ٦/١٣٦.
(٣) تفسير الطبري ١٢/٦٢.
(٤) الإملاء ١/٢٥٩.
(٥) الإملاء ١/٢٥٩.
(٦) الآية ٣٣ من يونس.
(٧) الآية ٩٦ من يونس.
(٨) الآية ٦ من غافر.
(٩) البحر ٤/٢٠٩.

المؤمن «كلمة» بالإفراد، ونافع جميع ذلك «كلمات» بالجمع، تابعه أبو عمرو وابن كثير هنا» قلت: كيف نسي ابن عامر؟ لا يقال إنه قد أسقطه الناسخ وكان الأصل «ونافع وابن عامر» لأنه قال «تابعه» ولو كان كذلك لقال «تابعهما». ووجه الإفراد إرادة الجنس وهو نظير: رسالته ورسالاته. وقراءةُ الجمع ظاهرةً لأنَّ كلماته تعالىٰ متبوعة بالنسبة إلى الأمرِ والنهي والوعد والوعيد، وقد أُجْمع على الجمع في قوله «لا مُبَدِّل لكلماتِه»[(١)] و «لا مبدِّل لكلمات الله»[(٢)].

وقوله «لا مبدِّل لكلماته»: يحتمل أن لا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب لأنها مستأنفة، وأن تكونَ جملةً حاليةً من فاعل «تَمَّتْ». فإن قلت: فأين الرابط بين ذي الحال والحال؟ فالجواب أن الرَّبْطَ حصل بالظاهر، والأصل: لا مبدِّل لها، وإنما أُبْرزت ظاهرة تعظيماً لها ولإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة. قال أبو البقاء[(٣)]: «ولا يجوز أَنْ يكونَ حالاً من «ربك» لئلا يُفْصَلَ بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو «صدقاً وعدلاً» إلا أن يُجْعَلَ «صدقاً وعدلاً» حالاً من «ربك» لا من «الكلمات». قلت: فإنه إذا جعل «صدقاً وعدلاً» حالاً من «ربك» لم يَلْزَمْ منه فَصْلٌ لأنهما حالان لذي حال، ولكنه قاعدته تمنع تعدُّدَ الحال لذي حال واحدة، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه، وإن كان المضاف بعض الثاني، ولم يمنع هنا بشيء من ذلك. والرسم في «كلمات» في المواضع التي أشَرْتُ إلى اختلاف القراء فيها مُحْتَمِلٌ لخلافهم، فإنه في المصحف الكريم مِنْ غير ألفٍ بعد الميم.

آ. (١١٦) **وقوله تعالى: ﴿إنْ يتَّبِعون﴾**: و «إنْ هم إلا يَخْرُصون» «إنْ» نافية بمعنى ما في الموضعين. والخَرْص: الحَزْرُ، ويُعَبَّر به عن الكذب

---

(١) وهي الآية التي يعربها الآن.

(٢) الآية ٣٤ من الأنعام.

(٣) الإملاء ١/ ٢٥٩.

والافتراء، وأصله من التظنّي وهو قولُ ما لم يستيقن ويتحقق قاله الأزهري[1]، ومنه خَرَص النخل يقال: خَرَصها الخارص خَرْصاً فهي خِرْص فالمفتوحُ مصدرٌ، والمكسور بمعنى مفعول كالنَّقض والنِّقض والذَّبح والذِّبْح.

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿هو أعلم مَنْ يضلُّ﴾**: في «أعلم» هذه قولان أحدهما: أنها ليست للتفضيل بل بمعنى اسم فاعل في قوته كأنه قيل: إن ربك هو يعلم. قال الواحدي: «ولا يجوز ذلك لأنه لا يطابِقُ «وهو أعلم بالمهتدين». والثاني: أنها على بابها من التفضيل. ثم اختلف هؤلاء في محلِّ «مَنْ»: فقال بعض البصريين: هو جرٌّ بحرفٍ مقدَّرٌ حُذِف وبقي عملُه لقوة الدلالة عليه بقوله «وهو أعلم بالمهتدين» وهذا ليس بشيء لأنه لا يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى أثرُه إلا في مواضعَ تقدَّمَ التنبيهُ عليها، وما وَرَدَ بخلافها فضرورةٌ كقوله[2]:

٢٠٤٤ـ .... أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

[وقوله][3]:

٢٠٤٥ـ .... حتى تبذَّخ فارتقى الأعلامِ

الثاني: أنها في محل نصب على إسقاط الخافض كقوله[4]:

٢٠٤٦ـ تمرُّون الديار ولم تعوجوا ....

قاله أبو الفتح. وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن ذلك لا يطَّرد. والثاني: أن أَفْعلَ التفضيل لا تَنْصِبُ بنفسها لضعفها. الثالث: ـ وهو قول الكوفيين ـ أنه نُصِب بنفس أفعل فإنها عندهم تعمل عمل الفعل. الرابع: أنها

(١) تهذيب اللغة ٧/ ١٣٠.
(٢) تقدم برقم ٢٩٢.
(٣) تقدم برقم ٢٩٣.
(٤) تقدم برقم ١٤٨.

منصوبةٌ بفعل مقدَّر يدل عليه أفعل، قالـه الفارسي، وعليـه خَرَّج قـول الشاعر[١]:

٢٠٤٧ـ أكَـرَّ وأَحْمَىٰ للحقيقـةِ منهمُ وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانِسا

فالقوانِس نُصِبَ بإضمار فعلٍ، أي: يَضْرِبُ القوانس، لأن أفعل ضعيفة كما تقرر. الخامس: أنها مرفوعةُ المحلِّ بالابتداء، و«يضلُّ» خبره، والجملة مُعَلِّقة لأفعل التفضيل فهي في محل نصبٍ بها، كأنه قيل: أعلمُ أيُّ الناس يضلُّ كقوله: «لِيَعْلَمَ أيُّ الحزبين أحصىٰ»[٢] وهذا رأي الكسائي والزجاج[٣] والمبرد ومكي[٤]. إلا أن الشيخ[٥] رَدَّ هذا بأن التعليق فرع ثبوت العمل في المفعول به / وأفعل لا يعمل فيه فلا يُعَلَّق». والراجح من هذه الأقوال نَصْبُها [٣٤٨/ب] بمضمر وهو قول الفارسي، وقواعد البصريين موافقة له، ولا يجوز أن تكون «مَنْ» في محل جر بإضافة أفعل إليها؛ لئلا يلزم محذور عظيم: وذلك أن أفعل التفضيل لا تُضاف إلا إلى جنسها فإذا قلت: «زيد أعلمُ الضالين» لزم أن يكون «زيد» بعضَ الضالين أي متَّصِفٌ بالضلال، فهذا الوجهُ مستحيل في هذه الآية الكريمة. هذا عند مَنْ قرأ «يَضِلُّ» بفتح حرف المضارعة.

أمَّا مَنْ قرأ بضمِّه: «يُضِلّ» ــ وهو الحسن وأحمد بن أبـي سريج[٦] ــ فقال أبو البقاء[٧]: «يجوز أن تكون «مَنْ» في موضع جر بإضافة «أفعل» إليها. قال:

(١) تقدم برقم ٣٤٥.
(٢) الآية ١٢ من الكهف.
(٣) معاني القرآن ٢/٣١٤.
(٤) المشكل ١/٢٨٥.
(٥) البحر ٤/٢١٠.
(٦) أبو جعفر أحمد بن أبـي سريج الصباح، قرأ على الكسائي وحدّث عنه البخاري، ولم تذكر وفاته. انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٧٨.
(٧) الإملاء ١/٢٥٩.

«إمَّا على معنى هو أعلم المضلين أي: مَنْ يجد الضلال، وهو مَنْ أضللته أي: وجدته ضالاً مثل أَحْمَدْتُه أي: وجدتُه محموداً أو بمعنى أنه يضلُّ عن الهدىٰ».

قلت: ولا حاجة إلى ارتكاب مثل هذا في مثل هذه الأماكن الحرجة، وكان قد عَبَّر قبل ذلك بعبارات استعظمْتُ النطق بها فضربت عنها إلى أمثلةٍ من قولي. والذي تُحْمَلُ عليه هذه القراءة ما تقدَّم من المختار وهو النصب بمضمر. وفاعل «يُضِلّ» على هذه القراءة ضمير يعود على الله تعالى على معنى يجده ضالاً أو يخلُق فيه الضلال، لا يُسأل عما يَفعل. ويجوز أن يكون ضمير «مَنْ» أي: أعلم مَنْ يضلُّ الناس. والمفعول محذوف. وأمَّا على القراءة الشهيرة فالفاعل ضمير «مَنْ» فقط. و«مَنْ» يجوز أن تكون موصولةً وهو الظاهر، وأن تكون نكرةً موصوفة، ذكره أبو البقاء[1].

آ. (١١٨) **وقوله تعالى: ﴿فكُلوا﴾**: في هذه الفاءِ وجهان أحدهما: أنها جوابُ شرطٍ مقدر. قال الزمخشري[2] بعد كلام: «فقيل للمسلمين: إن كنتم متحققين بالإيمان فكُلوا». والثاني: أنها عاطفة على محذوف قال الواحدي: «ودخلت الفاءُ للعطف على ما دلَّ عليه أولُ الكلام كأنه قيل: كونوا على الهدىٰ فكلوا، والظاهر أنها عاطفة على ما تقدَّم من مضمون الجمل المتقدمة كأنه قيل: اتَّبِعوا ما أمركم الله مِنْ أكل المُذَكَّى دون الميتة فكُلوا.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿ومالكم﴾**: مبتدأ وخبر، وقوله «أن لا تأكلوا» فيه قولان أحدهما: هو على حذف حرف الجر أي: أيُّ شيء استقر في منع الآكل ممَّا ذُكِرَ اسم الله عليه، وهو قول أبي إسحاق الزجاج[3]، فلمَّا حُذِفَتْ «في» جرى القولان المشهوران، ولم يذكر الزمخشري[4] غير هذا

(١) الإملاء ١/٢٥٩.
(٢) الكشاف ٢/٤٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٣١٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٦.

الوجه. والثاني: أنها في محل نصب على الحال والتقدير: وأيُّ شيءٍ لكم تاركين للأكل، ويؤيد ذلك وقوعُ الحال الصريحة في مثل هذا التركيب كثيراً نحو: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[1] إلا أن هذا مردود بوجهين أحدهما: أنَّ «أنْ» تُخَلِّص الفعلَ للاستقبال فكيف يقع ما بعدها حالاً؟ والثاني: أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر وهو أشبه بالمضمرات كما تقدم تحريره، والحال إنما تكون نكرة. قال أبو البقاء[2]: «إلا أن يُقَدَّر حَذْفُ مضاف فيجوز أي: «وما لكم ذوي أن لا تأكلوا» وفيه تكلف، ومفعول «تأكلوا» محذوف بقيت صفته، تقديره: شيئاً مما ذُكِرَ اسم الله، ويجوز أن لا يُراد مفعول، بل المراد وما لكم أن لا يقع منكم الأكل، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية أي: أن لا تبتدئوا بالأكل من المذكور عليه اسمُ الله، وزُعِم أن «لا» مزيدةٌ، وهذا فاسد إذ لا داعي لزيادتها.

قوله: «وقد فَصَّل لكم ما حَرَّم» قرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ببنائهما للمفعول، ونافع وحفص عن عاصم ببنائهما للفاعل، وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ببناء الأول للفاعل وبناء الثاني للمفعول، ولم يأت عكس هذه. وقرأ عطية[4] العوفي كقراءة الأخوين، إلا أنه خَفَّف الصاد من «فصل»، والقائم مقام الفاعل هو الموصول، وعائده من قوله «حَرَّم عليكم». والفاعلُ في قراءة مَنْ بنى للفاعل ضميرُ الله تعالىٰ، والجملة في محل نصب على الحال.

قوله: «إلا ما اضْطُرِرْتُم» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء منقطع، قاله ابن

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الإملاء ١/٢٥٩.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٧؛ والكشف ١/٤٤٨؛ الحجة ٢٦٨؛ المحتسب ١/٢٢٧؛ النشر ٢/٢٥٣؛ البحر ٤/٢١١.

(٤) عطية بن سعد العوفي القيسي، أبو الحسن الكوفي، روى عن زيد بن أرقم وعبدالله بن عباس، روى له البخاري وأبو داود توفي سنة ١١١. انظر: تهذيب الكمال ٢/٩٤٠.

عطية[1] والحوفي. والثاني: أنه استثناء متصل قال أبو البقاء[2]: «ما» في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى لأنه وبَّخهم بترك الأكل مما سُمِّي عليه، وذلك يتضمن الإباحة مطلقاً». قلت: الأول أوضح والاتصال قلق المعنىٰ. ثم قال: «وقوله وقد فصَّل لكم ما حَرَّم عليكم أي: في حال الاختيار وذلك / حلال حالَ الاضطرار». [٣٤٩/أ]

قوله «لَيُضِلُّون» قرأ[3] الكوفيون بضم الياء، وكذا التي في يونس[4] «ربنا ليضلُّوا» والباقون بالفتح، وسيأتي لذلك نظائر في إبراهيم وغيرها، والقراءتان واضحتان فإنه يقال: ضَلَّ في نفسه وأضلَّ غيره، فالمفعول محذوف على قراءة الكوفيين، وهي أبلغُ في الذمِّ فإنها تتضمَّن قُبْحَ فِعْلهم حيث ضلُّوا في أنفسهم وأَضَلُّوا غيرهم كقوله تعالىٰ: وأضلُّوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل»[5] وقراءةُ الفتح لا تحوج إلى حذف فرجَّحها بعضهم بهذا، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في ص عند قوله «إنَّ الذين يَضِلُّون عن سبيل الله»[6].

وقوله: «بأهوائهم» متعلق بيضلون، والباء سببيَّة أي: بسبب اتِّباعهم أهواءهم وشهواتهم. وقوله «بغير علم» متعلق بمحذوف لأنه حال أي: يضلُّون مصاحبين للجهل أي: ملتبسين بغير علم.

آ. (١٢١) **قوله تعالى: ﴿وإنَّه لفِسْق﴾**: هذه الجملة فيها أوجه، أحدهما: أنها مستأنفة قالوا: ولا يجوز أن تكون منسوقةً على ما قبلها، لأن

---

(١) المحرر ١٣٨/٦.

(٢) الإملاء ٢٥٩/١.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٧؛ النشر ٢٥٣/٢؛ الكشف ٤٤٩/١؛ والحجة ٢٦٩؛ البحر ٢١١/٤.

(٤) الآية ٨٨.

(٥) الآية ٧٧ من المائدة.

(٦) الآية ٢٦.

الأولى طلبية وهذه خبرية، وتُسَمَّى هذه الواوُ واوَ الاستئناف. والثاني: أنها منسوقةٌ على ما قبلها ولا يُبالىٰ بتخالفهما وهو مذهب سيبويه، وقد تقدَّم تحقيق ذلك، وقد أَوْرَدْتُ من ذلك شواهد صالحة من شعر وغيره. والثالث: أنها حالية أي: لا تأكلوه والحال أنه فسق. وقد تبجَّح الإمام الرازي[1] بهذا الوجه على الحنفيَّة حيث قَلَبَ دليلهم عليهم بهذا الوجه، وذلك أنهم يمنعون مِنْ أَكْلِ متروك التسمية، والشافعية لا يمنعون منه، استدلَّ عليهم الحنفية بظاهر هذه الآية فقال الرازي: «هذه الجملة حالية، ولا يجوز أن تكون معطوفة لتخالفهما طلباً وخبراً فتعيَّن أن تكون حالية، وإذا كانت حالية كان المعنى: لا تأكلوه حال كونه فسقاً، ثم هذا الفسق مجمل قد فسَّره الله تعالى في موضع آخر فقال: «أو فسقاً أُهِلَّ لغير الله به»[2] يعني أنه إذا ذُكر على الذبيحة غيرُ اسم الله فإنه لا يجوز أكلُها لأنه فسقٌ» ونحن نقول به، ولا يلزم من ذلك أنه إذا لم يُذْكَر اسمُ الله ولا اسمُ غيره أن تكون حراماً لأنه ليس بالتفسير الذي ذكرناه. وللنزاع فيه مجال من وجوه، منها: أنها لا نُسَلِّم امتناع عطف الخبر على الطلب والعكس كما قدَّمْتُه عن سيبويه، وإن سُلِّم فالواو للاستئناف كما تقدَّم وما بعدها مستأنف، وإن سُلِّم أيضاً فلا نُسَلِّم أنَّ «فسقاً» في الآية الأخرىٰ مُبَيِّن[3] للفسق في هذه الآية، فإنَّ هذا ليس من باب المجمل والمبيِّن لأن له شروطاً ليست موجودةً هنا.

وهذا الذي قاله مستمد من كلام الزمخشري فإنه قال[4] «فإن قلت: قد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أَكْلِ ما لم يُذْكَرِ اسم الله عليه بنسيانٍ أو عَمْد. قلت: قد تأوَّله هؤلاء بالميتة وبما ذُكر غيرُ اسمِ الله عليه كقوله:

---

(١) انظر: تفسير الفخر الرازي ١٣/١٦٨.
(٢) الآية ١٤٥ من الأنعام.
(٣) الأصل «مُبَيِّناً» وهو سهو.
(٤) الكشاف ٢/٤٧.

«أو فسقاً أُهِلَّ لغير الله به»[1] فهذا أصل ما ذكره ابن الخطيب[2] وتبجَّح به.

والضمير في «إنَّه» يحتمل أن يعود على الأكل المدلول عليه بـ «لا تأكلوا» وأن يعود على الموصول، وفيه حينئذ تأويلان: أن تجعل الموصول نفس الفسق مبالغةً أو على حذف مضاف أي: وإن أكله لفسق، أو على الذِّكْرِ المفهوم من قوله «ذُكر». قال الشيخ[3]: «والضمير في «إنه» يعود على الأكل قاله الزمخشري واقتصر عليه». قلت: لم يَقْتَصِرْ عليه بل ذكر أنه يجوز أن يعود على الموصول، وذكر التأويلين المتقدمين فقال: «الضمير راجع على مصدر الفعل الداخل عليه حرفُ النهي بمعنى: وإن الأكل منه لفسق، أو على الموصول على أن أكلَه لفِسْق، أو جَعَلَ ما لم يُذكر اسمُ الله عليه [في][5] نفسه فسقاً».

قوله: «لِيجادلوكم» متعلقٌ بـ «يُوحُون» أي: يوحون لأجل مجادلتكم. وأصل «يُوحون»: يُوحِيُون فأُعِلّ[6]. «وإن أَطَعْتموهم» قيل: إنَّ لام التوطئة للقسم[7] فلذلك أجيب القسم المقدَّر بقوله «إنكم لمشركـون» وحُذِف جواب الشرط لسدّ جواب القسم مَسَدَّه، وجاز الحذف لأنَّ فعل الشرط ماض. وقال أبو البقاء[8]: «حَذَفَ الفاء من جواب الشرط، وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وهو هـهنا كذلك وهو قوله وإن أَطَعْتموهم». قلت: كأنه زعم أن

(١) الآية ١٤٥ من الأنعام.
(٢) أي الإمام الرازي.
(٣) البحر ٤/٢١٣.
(٤) الكشاف ٢/٤٧.
(٥) من الكشاف.
(٦) أي: نقلت حركة الياء المضمومة إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء فأصبح يوحون.
(٧) أي المقدرة مع «إنْ».
(٨) الإملاء ١/٢٦٠.

جواب الشرط هو الجملة من قوله «إنكم لمشركون»، والأصل «فإنكم» بالفاء لأنها جملة اسمية، ثم حُذِفت الفاءُ لكونِ فعل الشرط بلفظ المُضيّ، وهذا ليس بشيء فإن القَسَمَ مقدر قبل الشرط، ويدل على ذلك حذفُ اللام الموطئة قبل «إن» الشرطية وليس فعل الشرط ماضياً كقوله تعالىٰ: «وإن لم تَغْفِرْ لنا وترحمْنا لنكونَنَّ»[1] فههنا لا يُمْكنه أن يقول: إن الفاء محذوفة لأن فعل الشرط مضارع، وكأن أبا البقاء ــ والله أعلم ــ أخذ هذا من الحوفي فإني رأيته فيه كما ذكره أبو البقاء، وردَّه الشيخ[2] بنحوٍ مما تقدم.

آ. (١٢٢) **قوله تعالى: ﴿أو مَنْ كان﴾**: «أو مَنْ كان» قد تقدَّم أن هذه الهمزة يجوز أن تكونَ مقدَّمةً على حرفِ العطف وهو رأي الجمهور، وأن تكونَ على حالها وبينها وبين الواو فعل مضمر. و«مَنْ» في محلِّ رفع بالابتداء و«كمَنْ» خبره وهي موصولة، و«يمشي» في محلِّ نصب صفةً لـ«نوراً» و«مَثَلُه» مبتدأ، وفي الظلمات خبره / والجملةُ صلةُ «مَنْ» و«مَنْ» مجرورة بالكاف [٣٤٩/ب] والكافُ ومجرورها كما تقدَّم في محل رفع خبراً لـ مَنْ الأولى، و«ليس بخارج» في محلٍّ نصب على الحال من الموصول أي: مثل الذي استقر في الظلمات حال كونه مقيماً فيها. وقال أبو البقاء[3]: «ليس بخارجٍ في موضع الحال من الضمير في «منها»، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء في «مَثَلُه» للفصل بينه وبين الحال بالخبر». وجعل مكي[4] الجملة حالاً من الضمير المستكنِّ في «الظلمات». وقرأ[5] طلحة بن مصرف «أَفَمَنْ كان» بالفاء بدل الواو.

قوله: «كذلك زُيِّن» نعتٌ لمصدر فقدَّره بعضهم: زُيِّن للكافرين تزييناً

---

(١) الآية ٢٣ من الأعراف.
(٢) البحر ٤/٢١٣.
(٣) الإملاء ١/٢٦٠.
(٤) المشكل ١/٢٨٧.
(٥) البحر ٤/٢١٤.

كما أحيينا المؤمنين، وقدَّره آخرون: زُيّن للكافرين تزييناً لكونِ الكافرين في ظلمات مقيمين فيها، والفاعل المحذوف مِنْ «زُيِّن» المنوبُ عنه هو الله تعالىٰ، ويجوز أن يكون الشيطان، وقد صَـرَّح بكل من الفاعلين مع لفظ «زَيَّن» قال تعالىٰ: «زيَّنّا لهم أعمالهم»[1] وقال تعالىٰ: «وزيَّن لهم الشيطانُ أعمالهم»[2] و «ما كانوا يعملـون» هو القائمُ مقامَ الفاعل، و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسميةً أو حرفيةً أو نكرة موصوفة، والعائد على القول الأول والثالث محذوف دون الثاني عند الجمهور، على ما عُرِفَ غيرَ مرة. وقال الزجاج[3]: «موضع الكاف رفعٌ[4]، والمعنىٰ: مثل ذلك الذي قَصَصْنا عليك زُيِّن للكافـرين أعمالهم».

آ. (١٢٣) **قوله تعالى: ﴿وكذلك جَعَلْنا﴾** قيـل: «كذلك» نَسَقٌ على «كذلك» قبلها ففيها ما فيها، وقَدَّره الزمخشري[5] بأن معناه: وكما جعلنا في مكة صناديدَها ليمكروا فيها، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» واللام في «ليمكروا» يجوز أن تكون للعاقبة وأن تكون للعلةِ مجازاً، و «جَعَلَ» تصييريةٌ فتتعدَّىٰ لاثنين، واختُلف في تقديرهما، والصحيح أن تكون «في كل قرية» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأول، والأول «أكابرَ» مضافاً لمجرميها. والثاني: أن «في كل قرية» مفعول أيضاً مقدم، «أكابر» هو الأول و «مجرميها» بدلٌ من «أكابر» ذكر ذلك أبو البقاء[6]. الثالث: أن يكون «أكابر» مفعولاً ثانياً قُدِّم و «مجرميها» مفعول أول أُخِّرَ، والتقدير: جَعَلْنا في كل قرية مجرميها أكابر،

---

(١) الآية ٤ من النمل.
(٢) الآية ٣٨ من العنكبوت.
(٣) معاني القرآن ٢/٣١٧.
(٤) المطبوعة: «نصب».
(٥) الكشاف ٢/٤٨.
(٦) الإملاء ١/٢٦٠.

فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله، ذكر ذلك ابن عطية[١].

قال الشيخ[٢]: «وما أجازاه ــ يعني أبا البقاء وابن عطية ــ خطأ وذهول عن قاعدة نحوية وهي: أن أفعل التفضيل إذا كانت بـ«مِنْ» ملفوظاً بها أو مقدَّرة أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة مذكرة على كل حال سواء كانت لمذكر أم مؤنث مفرد أم مثنى أم مجموع، وإذا ثُنِّيَتْ أو جُمِعت أو أُنِّثَتْ طابقت ما هي له ولَزِمَها أحد أمرين: إمَّا الألفُ واللامُ وإمَّا الإضافةُ لمعرفة، وإذا تقرر ذلك[٣] فالقول بكون «مجرميها» بدلاً أو[٤] يكون مفعولاً أول و«أكابر» مفعولٌ ثانٍ خطأ لاستلزام أن يبقىٰ «أكابر» مجموعاً وليست فيه ألف ولام ولا هي مضافة لمعرفة» قال: «وقد تنبَّه الكرماني إلى هذه القاعدة فقال: «أضاف «أكابر» إلى «مجرميها» لأن أفعل لا يُجْمَعُ إلا مع الألف واللام أو مع الإضافة». قال الشيخ: «وكان ينبغي أن يُقَيِّد بالإضافة إلى معرفة».

قلت: أمَّا هذه القاعدة فمُسَلَّمة، ولكن قد ذكر مكي[٥] مثل ما ذكر ابن عطية سواء وما أظنه أخذ[٦] إلا منه، وكـذلك الواحدي أيضاً ومنع أن تُجَوَّز إضافة «أكابر» إلى «مجرميها» قال رحمه الله: «والآية على التقديم والتأخير تقديره: جَعَلْنا مجرميها أكابر، ولا يجوز أن تكون الأكابر مضافة لأنه لا يتمُّ المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل لأنك إذا قلت: «جعلت زيداً» وسكتَّ لم يُفِد الكلام حتى تقول: رئيساً أو دليلاً أو ما أشبه ذلك، ولأنك إذا أَضَفْتَ الأكابر فقد أضفت النعت إلى المنعوت، وذلك لا يجوز عند

(١) المحرر ١٤٣/٦.
(٢) البحر ٢١٥/٤.
(٣) أي إن المطابقة لا تكون إلا بإضافة إلى معرفة أو بألف ولام فكيف طابق وهو غير مضاف ولا محلى بأل؟
(٤) الأصل: «و» وهو سهو. (٥) المشكل ٢٨٧/١.
(٦) أي إن ابن عطية أخذ من مكي؛ لأن وفاة مكي قبل وفاة ابن عطية.

البصريين». قلت: هذان الوجهان اللذان ردَّ بهما الواحدي ليسا بشيء، أمَّا الأول فلا نسلِّم أنَّا نُضْمِرُ المفعول الثاني، وأنه يصير الكلام غير مفيد، وأمَّا ما أورده من الأمثلة فليس مطابقاً لأنَّا نقول: إن المفعول الثاني هنا مذكور مُصَرَّح [به][1] / وهو الجار والمجرور السابق. وأمَّا الثاني فلا نُسَلِّم أنه من [٣٥٠/أ] باب إضافة الصفة لموصوفها لأن المجرمين أكابر وأصاغر، فأضاف للبيان لا لقصد الوصف.

الرابع: أن المفعول الثاني محذوف قالوا: وتقديره: جَعَلْنا في كل قرية أكابر مجرميها فُسَّاقاً ليمكروا، وهذا ليس بشيء، لأنه لا يُحذف شيء إلا لدليل، والدليل على ما ذكروه غير واضح. وقال ابن عطية[2]: «ويقال أكابِرَة كما يقال أحمر وأحامرة». قال الشاعر[3]:

٢٠٤٨ـ إن الأحـامـرة الـثـلاثـة أتـلفـتْ
مـا لي وكنت بهنَّ قِـدْمـاً مُـوْلَعـا

قال الشيخ[4]: «ولا أعلم أحداً أجاز في جمع أفضل أفاضلة، بل نصَّ النحويون على أن أَفْعَل التفضيل يُجْمع للمذكر على الأَفْضَلِين أو على الأفاضل». قلت: وهذه التاء يذكرها النحويون [على][5] أنها تكون دالة على النسب في مثل هذه البِنْية قالوا: الأزارقة والأشاعثة في الأزرق ورَهطه والأشعث وبنيه، وليس بقياس، وليس هذا من ذلك في شيء. والجمهور على «أكابر»

---

(١) من: ص.
(٢) المحرر ١٤٣/٦.
(٣) البيت للأعشى، وهو في ملحقات ديوانه ٢٤٧؛ والطبري ٩٥/١٢؛ واللسان: حمر؛ والمحرر ١٤٣/٦.
(٤) البحر ٢١٥/٤.
(٥) من: ص.

جمعاً. وقرأ ابن مسلم[1]: «أكبر مجرميها» بالإفراد، وهو جائز وذلك أن أفعل التفضيل إذا أضيفت لمعرفة وأريد بها غير الإفراد والتذكير جاز أن يطابق كالقراءة المشهور هنا، وفي الحديث: «أحاسنكم أخلاقا»[2] وجاز أن يفرد، وقد أُجْمِعَ على ذلك في قوله: «ولَتَجِدَنَّهم أحرص الناس»[3].

آ. (١٢٤) **قوله تعالى: ﴿حيث يجعل﴾: في** «حيث» هذه وجهان أحدهما: أنها خرجت عن الظرفية، وصارت مفعولاً بها على السعة، وليس العاملُ «أعلم» هذه لما تقدم من أنَّ أفعل لا ينصب المفعول به. قال أبو علي: «لا يجوز أن يكون العامل في «حيث»: «أعلم» هذه الظاهرة، ولا يجوز أن تكون «حيث» ظرفاً لأنه يصير التقدير: الله أعلمُ في هذا الموضع، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات، لأنَّ عِلْمَه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، وإذا كان كذلك كان العامل في «حيث» فعلاً يدلُّ عليه «أعلم»، و «حيث» لا يكون ظرفاً بل يكون اسماً، وانتصابه على المفعول به على الاتساع، ومثل ذلك في انتصاب «حيث» على المفعول به اتساعاً قول الشماخ[4]:

٢٠٤٩ــ وحَلَّأها عن ذي الأراكةِ عامرٌ
أخو الخُضْرِ يَرْمي حيث تُكْوىٰ النواجِزُ

فـ «حيث» مفعولة لأنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكون النواحز إنما يريد أنه يرمي ذلك الموضع». وتبع الناس الفارسيَّ على هذا القول فقال

---

(١) انظر: البحر ٤/٢١٥.

(٢) رواية البخاري «أحسنكم». انظر: الفتح: الأدب ٣٩ (١٠/٤٥٦) ورواية أحمد: أحاسنكم ٢/١٦١.

(٣) الآية ٩٦ من البقرة.

(٤) ديوانه ١٨٢؛ والتاج: نحر؛ والبحر ٤/٢١٦. حلأها: منعها من الماء والضمير للحمر، وعامر أخو الخضر: قانص مشهور، وذو الأراكة: نخل، النواجز: التي بها داء الرئة.

الحوفي: «ليست ظرفاً لأنه تعالى لا يكون في مكانٍ أعلم منه في مكان آخر، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً بها على السعة، وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها «أعلم» لأنَّ «أعلم» لا يعمل في المفعول بـه فيقدَّر لهـا فعل»، وعبـارة ابن عطية[1] وأبي البقاء[2] نحوٌ من هذا. وأخذ التبريزيُّ كلامَ الفارسي فنقله وأنشد البيت المتقدم.

والثاني: أنها باقية على ظرفيتها بطريق المجاز، وهذا القول ليس بشيء، ولكنْ أجازه الشيخ[3] مختاراً له على ما تَقَدَّم فقال: «وما أجازوه من أنه مفعـول به على السَّعـة أو مفعـول بـه على غيـر السعـة تـأبـاه قـواعـد النحـو، لأنَّ النحـويين نصُّـوا على أن «حـيث» مـن الـظروف التي لا تتصرَّف، وشذَّ إضافةُ «لدىٰ» إليها وجرُّها بالباء وبـ «في»، ونصُّوا على أن الظرف المتوسَّع فيه لا يكون إلا متصرِّفاً، وإذا كان كذلك امتنع نصب «حيث» على المفعول به لا على السَّعة ولا على غيرها.

والذي يظهر لي إقرارُ «حيث» علىٰ الظرفية المجازية على أن يُضَمَّن «أعلم» معنىٰ مـا يتعدَّى إلى الظرف فيكون التقدير: الله أنفذعلماً حيث يجعل رسالاته أي: هو نافذُ العلمَ في الموضع الذي يَجْعل فيه رسالاته، والظرف هنا مجاز كما قلنا». قلت: قد ترك ما قاله الجمهور وتتابعوا عليه وتأوَّل شيئاً هو أعظمُ مما فرَّ منه الجمهورُ، وذلك أنه يلزمه على ما قَدَّر أنَّ عِلْمَ الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة فيكون في مكانٍ أبعدَ منه في مكان، ودعواه مجازَ الظرفية لا ينفعه فيما ذكرته من الإشكال، وكيف يُقال مثـلُ
[٣٥٠/ب] / هذا؟ وقوله «نَصَّ النحاة على عدمِ تصرُّفها» هذا معارض أيضاً بأنهم نصُّوا

---

(١) المحرر ٦/١٤٤.
(٢) الإملاء ١/٢٦٠.
(٣) البحر ٤/٢١٦.

على أنها قد تتصرف بغير ما ذَكَرَ هو مِنْ كونها مجرورةً بـ «لدىٰ» أو إلى أو في، فمنه: أنها جاءت اسماً لإِنَّ في قول الشاعر[1]:

٢٠٥٠ـ إنَّ حيث استقرَّ مَنْ أنت راجيـ
ـهِ حِمَىً فيه عزةٌ وأمانُ

فحيث اسم «إنّ» و«حمى» خبرها أي: إن مكاناً استقرَّ مَنْ أنت راعيه مكانٌ يُحمى فيه العزُّ والأمان. ومِنْ مجيئها مجرورةً بإلى قوله[2]:

٢٠٥١ـ فشدَّ ولم يَنْظر بيوتاً كثيرة
إلى حيث أَلْقَتْ رَحْلَها أمُّ قَشْعَمِ

وقد يُجاب عن الإِشكال الذي أَوْرَدْتُه عليه بأنه لم يُرِدْ بقوله «أنفذ علماً» التفضيل وإن كان هو الظاهر، بل يريد مجردَ الوصف، ويدل على ذلك قوله: أي هو نافذُ العلمَ في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، ولكن كان ينبغي أن يصرِّح بذلك فيقول: وليس المرادُ التفضيلَ. ورُوِي[3] «حيثَ يجعل» بفتح الثاء، وفيها احتمالان أحدهما: أنها فتحةُ بناءٍ طَرْداً للباب. والثاني: أنها فتحةُ إعرابٍ لأنها معربة في لغة بني فَقْعس حكاها الكسائي.

وقرأ[4] ابن كثير وحفص عن عاصم «رسالته» بالإِفراد، والباقون: رسالاته بالجمع، وقد تقدَّم توجيه ذلك في المائدة[5]، إلا أنَّ بعض مَنْ قرأ هناك بالجمع ـ وهو حفصٌ ـ قرأ هنا بالإِفراد، وبعض مَنْ قرأ هناك بالإِفراد ـ وهو أبو عمروَ والأخوان وأبو بكر عن عاصم ـ قرأ هنا بالجمع.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٢/١٤؛ والهمع ١/١١١؛ والدرر ١/١٨٢.
(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٢؛ والخزانة ٣/١٥٧؛ والهمع ١/٢١٢؛ والدرر ١/١٨١.
(٣) البحر ٤/٢١٦.
(٤) انظر: الكشف ١/٤٤٩؛ والحجة ٢٧٠؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢١٧.
(٥) انظر إعرابه للآية ٦٧ من المائدة.

قوله: «عند الله» يجوز أن ينتصبَ بـ «يصيب»، ويجوز أن ينتصب بصَغار لأنه مصدر، وأجازوا أن يكون صفة لصَغار فيتعلَّق بمحذوف، وقَدَّره الزجاج فقال[1]: «ثابت عند الله». والصَّغار: الذلُّ والهوان يقال منه: صَغُر يَصْغُر صُغْراً وصَغْراً وصَغاراً فهو صاغر، وأمَّا ضدُّ الكِبَر فيقال منه: صَغَر يَصْغَر صِغْراً فهو صغير، هذا قول الليث، فوقع الفرق بين المعنيين بالمصدر والفعل. وقال غيره: إنه يقال صَغُر وصغَر مِنَ الذل.

والعنديَّة هنا مجازٌ عن حَشْرهم يوم القيامة أو عن حكمه وقضائه بذلك كقولك: ثبت عند فلان القاضي أي: في حكمه، ولذلك قَدَّم الصَّغار على العذاب لأنه يصيبهم في الدنيا. و «بما كانوا» الباء للسببية و «ما» مصدرية. ويجوز أن تكون بمعنى الذي.

آ. **(١٢٥) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّـهُ أن يهديَه﴾**: كقوله: «مَنْ يشأ الله يُضْلِلْه»[2] و «مَنْ» يجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء، وأن تكون منصوبةً بمقدَّر بعدها على الاشتغال أي: مَنْ يوفق الله يُرِدْ أن يهديه، و «أن يهديه» مفعول الإرادة. والشرح: البسط والسَّعة قاله الليث، وقال ابن قتيبة[3]: «هو الفتحُ ومنه: شَرَحْتُ اللحم أي فتحته» وشرحَ الكلامَ بسطه وفتح مغلقه وهو استعارة في المعاني حقيقة في الأعيان. و «للإسلام» أي: لقبوله.

وقوله: «يَجْعَلْ» يجوز أن تكون التصييريةَ وأن تكون الخَلْقية، وأن تكون بمعنى سمَّى، وهذا الثالث يفرُّ إليه المعتزلة كالفارسي وغيره من معتزلة النحاة، لأن الله لا يُصَيِّر ولا يخلق أحداً كذا، فعلى الأول يكون «ضيقاً» مفعولاً عند مَنْ شدَّد ياءه[4] وهم العامَّة غيرَ ابنِ كثير[5] وكذلك عند مَنْ خففها

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٨.
(٢) الآية ٣٩ من الأنعام.
(٣) تفسير غريب القرآن ١٥٩.
(٤) أي ياء ضيقاً.
(٥) انظر: السبعة ٢٦٨؛ الكشف ١/٤٥٠؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧١؛ والبحر

ساكنة ويكون فيه لغتان: التثقيل والتخفيف كميِّت ومَيْت وهيِّن وهين. وقيل: المخفف مصدر ضاق يضيق ضِيقاً كقوله تعالىٰ: «ولاتك في ضيق»[1] يقال: ضاق يضيق ضَيقاً وضِيقاً بفتح الضاد وكسرها، وبالكسر قرأ ابن كثير في النحل والنمل[2]، فعلىٰ جَعْلِه مصدراً يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفاً لجثة نحو: رجل عدل، وهي حذف مضاف أو المبالغة أو وقوعه موقعَ اسم الفاعل أي: يجعل صدره ذا ضيق أو ضائقاً أو نفس الضيق مبالغةً، والذي يظهر من قراءة ابن كثير أنه عنده اسمٌ صفةٌ مخفف من فَيْعِل وذلك أنه استغرب قراءته في مصدرِ هذا الفعلِ دونَ الفتح في سورة النحل والنمل، فلو كان هذا عنده مصدراً لكان الظاهرُ في قراءته الكسرَ كالموضعين المشارِ إليهما، وهذا من محاسنِ علم النحو والقراءات، والخلافُ الجاري هنا جارٍ في الفرقان[3]. وقال الكسائي: / «الضَّيِّق بالتشديد في الأجرام، وبالتخفيف [٣٥١/أ] في المعاني».

ووزن ضيِّق[4] فَيْعِل كميِّت وسيِّد عند جمهور النحويين ثم أدغم، ويجوز تخفيفه كما تقدم تحريره. قال الفارسي: «والياء مثل الواو في الحذف وإن لم تعتلَّ بالقلب كما اعتلَّت الواو، أُتْبِعَت الياءُ الواوَ في هذا كما أتبعت في قولهم «اتَّسر» من اليسر فجعلت بمنزلة اتَّعد». وقال ابن الأنباري: «الذي يثقِّل الياء يقول وزنه من الفعل فَعِيل، والأصل فيه ضَييق على مثال كريم ونبيل، فجعلوا الياءَ الأولى ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها من حيث أعلُّوا ضاق يضيق، ثم أسقطوا الألفَ لسكونها وسكونِ ياء فَعِيل فأشفقوا مِنْ أن يلتبس فعيل بـ فَعْل، فزادوا ياء على الياء يكمل بها بناء الحرف ويقع بها فرق بين

(١) الآية ١٢٧ من النحل.

(٢) الآية ٧٠ من النمل.

(٣) الآية ١٣ من الفرقان.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٧٩٥.

فعيل وفَعْل. والذين خَفَّفُوا الياء قالوا: أُمِن اللبس لأنه قد عُرِف أصلُ هذا الحرف، فالثقة بمعرفته مانعة من اللبس. وقال البصريون: وزنه من الفعل فَيْعِل فأدغمت الياء في التي بعدها فشُدِّد ثم جاء التخفيف. قال[1]: «وقد ردَّ الفراء وأصحابُه هذا على البصريين، وقالوا: لا يُعرف في كلام العرب اسم على وزن فيعِل يَعْنُون بكسر العين إنما يُعرف فيعَل يعنون بفتحها نحو صيقَل وهيكل، فمتىٰ ادّعىٰ مُدَّعٍ في اسمٍ معتلّ ما لا يُعرف في السالم كانت دعواه مردودةً» قلت: قد تقدَّم تحرير هذه الأقوال عند قوله: «أو كصيِّب»[2] فليُراجَعْ ثَمة. وإذا قلنا إنه مخفف من المشدد فهل المحذوفُ الياءُ الأولى أو الثانية؟ خلاف مرَّت له نظائره.

وإذا كانت «يَجْعَل» بمعنى يخلق فيكون «ضيقاً» حالاً، وإن كانت بمعنى «سَمَّى» كانت مفعولاً ثانياً، والكلام عليه بالنسبة إلى التشديد والتخفيف وتقدير المعاني كالكلام عليه أولاً.

وحَرَجاً وحَرِجاً بفتح الراء وكسرها: هو المتزايد في الضيق فهو أخصُّ من الأول، فكلُّ حَرَج ضيق من غير عكسٍ، وعلى هذا فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد يقال: رجل حَرِج وحَرَج قال الشاعر[3]:

٢٠٥٢ـ لا حَـرِجُ الصـدرِ ولا عنيفُ ....

قال الفراء[4]: «هو في كسره ونصبه بمنزلة الوحَد والوحِد والفرَد والفرِد والدَّنَف والدَّنِف». وفرَّق الزجاج والفارسي بينهما فقالا: المفتوح مصدر والمكسور اسم فاعل. قال الزجاج[5]: «الحَرَج أضيق الضيق، فَمَنْ قال: رجل حرَج

---

(١) لعل صاحب هذا القول ابن الأنباري.

(٢) الآية ١٩ من البقرة.

(٣) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في اللسان: حرج.

(٤) معاني القرآن ١/٣٥٤.

(٥) معاني القرآن ٢/٣١٩.

ـ يعني بالفتح ـ فمعناه ذو حَرَج في صدره، ومن قال حرِج ـ يعني بالكسر ـ جعله فاعلاً وكذلك دنَـف ودنِف». وقال الفارسي[1]: «مَنْ فتح الراء كان وصفاً بالمصدر نحو: قَمَن وحَرَىً ودنَف ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا تكون كبطل لأن اسم الفاعل في الأمر العام إنما يجيء على فَعِل، ومن قرأ[2] حَرِجاً ـ يعني بكسر الراء ـ فهو مثل دنِف وفَرِق بكسر العين». وقيل: الحَرَج بالفتح جمع حَرَجَة كقصَبة وقصب، والمكسور صفة كدَنِف، وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق فإنَّ الحَرَجة غَيْضة من شجر السَّلَم ملتَّفةٌ لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يصل إليها قال العجاج[3]:

٢٠٥٣ـ عـايَنَ حَيَّـاً كـالحِـراج نَعَمُـهْ

الحِراج: جمع حِرْج، وحِرْج جمع حَرَجَة. ومن غريب ما يُحكى أن ابن عباس قرأ هذه الآية فقال: هل هنا أحد من بني بكر؟ فقال رجل: نعم. قال: ما الحَرَجة فيكم؟ قال: الوادي الكثير الشجر المستمسك الذي لا طريق فيه. فقال ابن عباس: فهكذا قلب الكافر، هذه رواية عبيد بن عمير[4]. وقد حكى أبو الصلت الثقفي[5] هذه الحكاية بـأطولَ من هذا عن عمر بن الخطاب

---

(١) الحجة (خ) ٢/٤٤٦.

(٢) قرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص، وقرأ بالكسر نافع وأبو بكر. انظر: السبعة ٢٦٨؛ والبحر ٤/٢١٨؛ والحجة ٢٧١؛ والكشف ١/٤٥٠؛ والنشر ٢/٢٥٣.

(٣) بعده:

يـكـون أقـصـىٰ شَـلِّه مُحْـرَنْـجِـمُـهْ

وهو في ديوانه ٤٣٤، واللسان: حرج.

(٤) عبيد بن عمير الليثي المكي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن عمر بن الخطاب، توفي سنة ٧٤. انظر: طبقات القراء ١/٤٩٦.

(٥) أبو الصلت الثقفي، روى عنه عبدالله اليمامي، وروى له أبو داود. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال ٣/١٦١٦.

فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية فقال: ابغوني رجلاً من بني كنانة واجعلوه راعياً، فأتَوْه به فقال له عمر: يا فتىٰ ما الحَرَجَةُ فيكم؟ قال: الحَرَجَةُ فينا الشجرة تُحْدِق بها الأشجار فلا تصل إليها / راعيةٌ ولا وحشية. فقال عمر: [٣٥١/ب] «وكذلك قلبُ الكافر لا يصل إليه شيء من الخير».

وبعضهم يحكي هذه الحكاية عن عمر رضي الله عنه كالمنتصر لمن قرأ بالكسر قال: «قرأها بعض أصحاب عُمَر له بالكسر فقال: ابغوني رجلاً من كنانة راعياً وليكن من بني مُدْلج فَأَتَوْه به فقال: يا فتى ما الحَرَجَةُ تكون عندكم؟ فقال: شجرةٌ تكون بين الأشجار لا يصل إليها راعيةٌ ولا وحشية فقال: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيءٌ من الخير. قال الشيخ[(١)]: «وهذا تنبيه ـ والله أعلم ـ على اشتقاق الفعل من اسم العين كاستنوق واستحجر» قلت: ليس هذا من باب استنوق واستحجر في شيء، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة نحو: حَرِجَ يَحْرَج فهو حَرِج وحارج بخلاف تِيْكَ الألفاظ فإن معناها يُضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة، فإنَّ معنى قولك استنوق الجمل أي: صار كالناقة، واستحجر الطين أي: صار كالحجر، وليس لنا مادةٌ متصرفة إلى صيغ الأفعال من لفظ الحجر والناقة، وأنت إذا قلت: حَرِج صدرُه ليس بك ضرورة أن تقول: صار كالحَرَجة، بل معناه تزايدَ ضيقُه، وأمَّا تشبيهُ عمر بن الخطاب فلإبرازه المعاني في قوالبِ الأعيان مبالغةً في البيان.

وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم «حَرِجاً» بكسر الراء، والباقون بفتحها، وقد عُرِفا. فأمَّا على قراءة الفتح فإن كان مصدراً جاءت فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في نظائره، وإن جُعِلَ صفة فلا تأويل.

ونصبه على القراءتين: إمَّا على كونه نعتاً لضيقاً، وإمَّا على كونِه مفعولاً به تعدَّد، وذلك أن الأفعالَ النواسخَ إذا دخلت على مبتدأ وخبر كان الخبران

---

(١) البحر ٤/٢١٨.

على حالهما فكما يجوز تعدُّدُ الخبر مطلقاً أو بتـأويل في المبتـدأ والخبر الصريحين كذلك في المنسوخين حين تقول: «زيدٌ كاتب شاعر فقيه» ثم تقول: ظننتُ زيداً كاتباً شاعراً فقيهاً، فتقول: «زيداً» مفعول أول «كاتباً» مفعول ثان «شاعراً» مفعول ثالث «فقيهاً» مفعول رابع، كما تقول: خبر ثان وثالث ورابع، ولا يلزم من هذا أن يتعدَّى الفعل لثلاثة ولا أربعة لأن ذلك بالنسبة إلى تعدُّد الألفاظ، فليس هذا كقولك في: أعلمْتُ زيداً عمراً فاضلاً، إذ المفعولُ الثالثُ هناك ليس متكرراً لشيء واحد، وإنما بَيَّنْتُ هذا لأنَّ بعض الناس وَهِمَ في فهمه، وقد ظهر لك ممَّا تَقَدَّم أنَّ قوله «ضيقاً حَرَجاً» ليس فيه تكرار. وقال مكي[1]: «ومعنى حَرِج يعني بالكسر كمعنى ضيق كرِّر لاختلاف لفظه للتأكيد» قلت: إنما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينها فارق فتقول: كُرِّر لاختلاف اللفظ كقوله: «صلوات من ربهم ورحمة»[2] [وقوله][3]:

٢٠٥٤ـ .... وألفَىٰ قـولَهـا كَـذِبـاً ومَيْنـا

[وقوله][4]:

٢٠٥٥ـ ....
وهنـدٌ أتىٰ مِنْ دونهـا النَّـأْيُ والبُعْـدُ

وأما هنا فقد تقدَّم الفرق بينهما بالعموم والخصوص أو غير ذلك. وقال أبو البقاء[5]: «وقيل هو جمع «حَرَجَة» مثل قَصَبَة وقَصَب والهاءُ فيه للمبالغة» ولا أدري كيف تَوَهَّم كونَ هذه الهاءِ الدالَّةِ على الوَحْدة في مفرد أسماء

---

(١) المشكل ١/٢٨٨.
(٢) الآية ١٥٧ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ٤٦٥.
(٤) تقدم برقم ٤٦٦.
(٥) الإملاء ١/٢٦٠.

الأجناس كثمرة وبُرَّة[1] ونَبِقة[2] للمبالغة كهي في راوية ونَسَّابة وفَرُوْقة[3]؟

وقوله: «كأنما» «ما» هذه مهيِّئة لدخول كان على الجمل الفعلية كهي في «إنما تُوَفَّوْن»[4].

وقرأ ابن كثير[5]: «يَصْعَد» ساكنَ الصاد مخفَّف العين، مضارع صَعِد أي ارتفع، وأبو بكر عن عاصم يصَّاعد بتشديد الصاد بعدها ألف، وأصلها يتصاعد أي: يتعاطى الصُّعود ويتكلَّفه، فأدغم التاء في الصاد تخفيفاً، والباقون يَصَّعَّد بتشديد الصاد والعين دون ألفٍ بينهما، مِنْ يصَّعَّد أي يفعل الصعود ويُكَلِّفه والأصل: يتصعَّد فأدغم كما في قراءة شعبة، وهذه الجملة التشبيهية يحتمل أن تكون مستأنفة شبَّه فيها حال مَنْ جعل الله صدره ضيقاً حَرَجاً بأنه بمنزلة مَنْ يطلب الصُّعود إلى السماء المُظِلة، أو إلى مكان مرتفع وَعْرٍ كالعقبة الكَـؤُود.

وجَوَّزوا فيها وجهين آخرين أحدهما: أن يكون مفعولاً آخر تعدَّد كما / تَعَدَّد ما قبلها، والثاني: أن يكون حالاً، وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: هو الضميرُ المستكنُّ في «ضيِّقا»، والثاني: هو الضمير في «حَـرَجا» و«في السماء» متعلِّق بما قبله. [٣٥٢/أ]

قوله: «كذلك يَجْعَلُ» هو كنظائِره، وقدَّره الزجاج[6]: مثل ما قَصَصْنا عليك يَجْعل، أي: فيكون مبتدأ وخبراً أو نعت مصدر محذوف، فلك أن ترفعَ «مثل» وأن تنصِبَها بالاعتبارين عنده، والأحسن أن يُقَدَّر لها مصدرٌ مناسب

---

(١) البرة: الحنطة.

(٢) النبقة: حَمْل السِّدر.

(٣) الفروقة: الخائف.

(٤) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٨؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ الكشف ١/٤٥١؛ والحجة ٢٧١؛ والبحر ٤/٢١٨.

(٦) معاني القرآن ٢/٣١٩.

كما قدَّره الناس وهو: مثل ذلك الجَعْل ـ أي جَعْلِ الصدرِ ضيقاً حرجاً ـ يجعل اللَّـهُ الرجس، كذا قدَّره مكي[1] وغيره، و «يجعل» يُحتمل أن تكونَ بمعنى «ألقى» وهو الظاهر فتتعدَّى لواحد بنفسها وللآخر بحرف جر، ولذلك تَعدَّتْ هنا بـ على، والمعنى: كذلك يلقي اللَّـهُ العذاب على الذين لا يؤمنون، ويجوز أن يكون بمعنى صَيَّر أي: يُصَيِّره مُسْتعلياً عليهم محيطاً بهم، والتقدير الصناعي: مستقراً عليهم.

آ. ١٢٦ **وقوله تعالى: ﴿مستقيماً﴾**: حال من «صراط»، والعامل فيه أحد شيئين: إمَّا «ها» لِما فيها من معنىٰ التنبيه، وإمَّا «ذا» لما فيه من معنىٰ الإشارة وهي حال مؤكدة لامبيِّنة، لأنَّ صراط الله لا يكون إلا كذلك.

آ. ١٢٧ **قوله تعالى: ﴿لهم دارُ﴾**: يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة فلا محلَّ لها كأن سائلاً سأل عَمَّا أعدَّ الله لهم فقيل له ذلك، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل «يَذَّكَّرون» ويحتمل أن يكون وصفاً لقوم، وعلى هذين الوجهين فيجوز أن تكون الحال أو الوصف الجارُّ والمجرور فقط ويرتفع «دار السلام» بالفاعلية، وهذا عندهم أولى؛ لأنه أقرب إلى المفرد من الجملة، والأصل في الوصف والحال والخبر الإفراد فما قَرُبَ إليه فهو أَوْلَىٰ

و «عند ربهم» حال من «دار»، والعامل فيها الاستقرار في «لهم». والسلامُ والسَّلامة بمعنى، كاللَّداد واللَّدادة[2]، ويجوز أن ينتصب «عند» بنفس السلام لأنه مصدر أي: يُسَلِّم عليهم عند ربهم أي: في جنته، ويجوز أن ينتصب بالاستقرار في «لهم». وقوله «وهو وليُّهم» يحتمل أيضاً الاستئناف، وأن يكون حالاً أي: لهم دار السلام، والحال أن الله وليُّهم وناصرهم. و «بما كانوا» الباء سببية و «ما» بمعنى الذي أو نكرةٌ أو مصدريَّة.

---

(١) المشكل ١/٢٨٩.

(٢) الألد: الخصم الشحيح.

آ. ١٢٨ قوله تعالى: ﴿ويومَ يَحْشرهم﴾: يجوزُ أن ينتصب بفعل مقدَّر فقدَّره أبو البقاء[١] تارةً بـ «اذكر» وتارةً بالقول المحذوف العامل في جملة النداء من قوله «يا مَعْشَر» أي: ويقول: يا معشرَ يوم نحشرهم، وقَدَّره الزمخشري[٢]: «ويوم يَحشرهم وقلنا[٣] كان ما لا يوصف لفظاعته». قال الشيخ[٤]: «وما قلناه أَوْلَى» يعني مِنْ كونه منصوباً بـ «يقول» المحكي به جملة النداء» قال: «لاستلزامه حذفَ جملتين إحداهما جملة «وقلنا» والأخرى العاملة في الظرف». وقَدَّره الزجاج[٥] بفعل قول مبني للمفعول: يُقال لهم يا معشر يوم نحشرهم، وهو معنى حسن، كأنه نظر إلى معنى قوله «ولا يُكَلِّمهم ولا يزكِّيهم» فبناه للمفعول، ويجوز أن ينتصب «يوم» بقوله «وليُّهم» لما فيه من معنى الفعل أي: وهو يتولاَّهم بما كانوا يعملون ويتولاَّهم يوم يحشرهم. و «جميعاً» حال أو توكيد على قول بعض النحويين. وقرأ[٦] حفص «يحشرهم» بياء الغيبة ردَّاً على قوله «ربهم» أي: ويوم يحشرهم ربُّهم.

قوله: «يا معشرَ» في محلِّ نصب بذلك القول المضمرِ أي: يقول أو قلنا، وعلى تقدير الزجاج يكون في محل رفعٍ لقيامِه مَقام الفاعل المنوب عنه. والمعشرُ: الجماعة قال[٧]:

٢٠٥٦ـ وأبغضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه ... لساني معشرٌ عنهم أذودُ

---

(١) الإملاء ١/٢٦١.
(٢) الكشاف ٢/٤٩.
(٣) الكشاف: قلنا. والواو هنا مقحمة.
(٤) البحر ٤/٢٢٠.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٠.
(٦) انظر: السبعة ٢٦٩؛ الكشف ١/٤٥١؛ النشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢٢٠.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٨٨؛ والدرر ١/٦٤؛ وحاشية الشيخ يس ١/١٢٨.

والجمع: معاشر، كقوله عليه السلام: «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث»[1] وقال الأودي[2]:

٢٠٥٧ـ فينا معاشرُ لن يَبْنوا لقومِهمُ وإن بَنىٰ قومُهمْ ما أفسدوا عادوا

وقوله «من الإنس» في محلّ نصب على الحال أي: أولياؤهم حال كونهم من الإنس، ويجوز أن تكون «مِنْ» لبيانِ الجنس؛ لأنَّ أولياءهم كانوا إنساً وجِنّاً والتقدير: أولياؤهم الذين هم الإنس. وربَّما حُذِفَ منه حرف النداء. والجمهور على «أَجَلْنا» بالإفراد لقوله «الذي». وقرىء[3] «آجالنا» بالجمع على أفعال، «الذي» بالإفراد / والتذكير، وهو نعت للجمع، فقال أبو علي: [٣٥٢/ب] «هو جنس أوقع الذي موقع التي». قال الشيخ[4]: «وإعرابه عندي بدل كأنه قيل: الوقت الذي، وحينئذٍ يكون جنساً ولا يكون إعرابُه نعتاً لعدم المطابقة بينهما».

قوله «خالدين» منصوبٌ على الحال وهي حالٌ مقدرة. وفي العامل فيها ثلاثة أوجه أحدها: أنه «مثواكم» لأنه هنا اسمُ مصدر لا اسم مكان، والمعنىٰ: النار ذات ثوائكم، أي إقامتكم في هذه الحال، ولذلك ردَّ الفارسي على الزجاج[5] حيث قال: المثوى المقام أي: النار مكان ثوائكم أي إقامتكم. قال الفارسي: «المَثْوى عندي في الآية اسم المصدر دون المكان لحصول الحال معملاً فيها، واسم المكان لا يعمل عملَ الفعل لأنه لا معنى للفعل فيه، وإذا لم يكن مكاناً ثبت أنه مصدر، والمعنى: النار ذات إقامتكم فيها خالدين،

(١) رواه البخاري (الفتح): الفرائض ٣، ١٢/٥؛ وأحمد ٤/١.
(٢) البحر ٤/٢٢٠.
(٣) البحر ٤/٢٢٠.
(٤) البحر ٤/٢٢٠.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٢٠.

فالكاف والميم في المعنى فاعلون وإن كان في اللفظ خفضاً بالإضافة، ومثلُ هذا قولُ الشاعر[1]:

٢٠٥٨ـ ومـا هـي إلا فـي إزارٍ وعِـلْقَـةٍ
مُغَـارَ ابنِ هَمَّامٍ على حَيِّ خَثْعمـا

وهذا يَدُلُّ على حَذْفِ المضاف، المعنىٰ: وما هي إلا إزارٌ وعِلْقة وقت إغارة ابن همام، ولذلك عدَّاه بعلى، ولو كان مكاناً لَمَا عدَّاه فثبت أنه اسم مصدر لا مكان فهو كقولك: «آتيك خفوقَ النجم ومقدَمَ الحاج» ثم قال: «وإنما حَسُن ذلك في المصادر لمطابقتها الزمان، ألا ترى أنه مُتَقَضٍّ غيرُ باقٍ كما أن الزمان كذلك» وذكر كلاماً كثيراً اختصرتُه.

والثاني: أن العامل فيها فعلٌ محذوف، أي: يَثْوُون فيها خالدين، ويدلُّ على هذا الفعلِ المقدر «مثواكم» ويراد بمثواكم مكان الثواء. وهذا جواب عن قول الفارسي المعترض به على الزجاج. الثالث: قاله أبو البقاء[2] أن العامل معنى الإضافة، ومعنى الإضافة لا يصلُح أن يكون عاملاً البتةَ فليس بشيء.

قوله: «إلا ما شاء الله» اختلفوا في المستثنى منه: فقال الجمهور: هو الجملة التي تليها وهي قوله «النار مثواكم خالدين فيها» وسيأتي بيانه عن قرب. وقال أبو مسلم: «هو مستثنىٰ من قوله «وبلغْنا أَجَلَنا الذي أَجَّلْتَ لنا» أي: إلا مَنْ أهلكته واخترمْتَه قبل الأجل الذي سَمَّيْته لكفرِه وضلاله.

وقد ردَّ الناس عنه هذا المذهبَ من حيث الصناعة ومن حيث المعنىٰ: أمَّا الصناعة فَمِنْ وجهين أحدهما: أنه لو كان الأمر كذلك لكان التركيب إلا

---

(١) البيت لحميد بن ثور وهو في الكتاب ١/١٢٠؛ والمقتضب ٢/١٢١؛ والخصائص ٢/٢٠٨؛ والمحتسب ٢/٢٦٦؛ واللسان: علق؛ وابن يعيش ٦/١٠٩. والعلقة: ثوب قصير.

(٢) الإملاء ١/٢٦١.

ما شئت، ليطابق قوله «أجَّلْتَ»، والثاني: أنه قد فَصَل بين المستثنىٰ والمستثنى منه بقوله «قال النار مثواكم خالدين فيها»، ومثل ذلك لا يجوز. وأمَّا المعنىٰ فلأن القول بالأجلين: أجل الاخترام والأجل المسمَّى باطل لدلائل مقررة في غير هذا الموضوع.

ثم اختلفوا في هذا الاستثناء: هل هو متصل أو منقطع؟ على قولين فذهب مكي بن أبـي طالب[1] وأبو البقاء[2] في أحد قوليهما إلى أنه منقطع والمعنىٰ: قال النار مثواكم إلا مَنْ آمن منكم في الدنيا كقوله: «لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتَةَ الأولى» أي: لكن الموتة الأولى فإنهم قد ذاقوها في الدنيا، كذلك هذا، لكن الذين شاءهم الله أن يؤمنوا منكم في الدنيا. وفيه بُعْدٌ، وذهب آخرون إلى أنه متصل، ثم اختلفوا في المستثنىٰ منه ما هو؟ فقال قوم: هو ضمير المخاطبين في قوله «مَثْواكم» أي إلا مَنْ آمن في الدنيا بعد أن كان مِنْ هؤلاء الكفرة. و«ما» هنا بمعنى «مَنْ» التي للعقلاء، وساغ وقوعُها هنا لأن المراد بالمستثنىٰ نوعٌ وصنف، و«ما» تقع على أنواع مَنْ يعقل وقد تقدَّم تحقيق هذا في قوله «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»[4].

ولكن قد اسْتُبعِد هذا من حيث إن المستثنىٰ مخالفٌ للمستثنىٰ منه في زمان الحكم عليهما، ولا بد أن يشتركا / في الزمان لو قلت: «قام القوم إلا [٣٥٣/أ]
زيداً» كان معناه إلا زيداً فإنَّه لم يقم، ولا يَصحُّ أن يكون المعنى: فإنه سيقوم في المستقبل، ولو قلت: «سأضرب القوم إلا زيداً» كان معناه: فإنِّي لا أضربه في المستقبل، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنىٰ: فإني ضربته فيما مضى، اللهم إلا أن يُجْعَلَ استثناء منقطعاً كما تقدَّم تفسيره.

---

(١) المشكل ١/٢٩٠.

(٢) الإملاء ١/٢٦١.

(٣) الآية ٥٦ من الدخان.

(٤) الآية ٣ من النساء.

وذهب قــوم إلىٰ أنَّ المستثنىٰ منـه زمــانٌ، ثم اختلف القــائلون بذلك، فمنهم من قال: ذلك الزمانُ هـو مدةُ إقـامتهم في البَرْزَخ أي: القبور. وقيل: هو المدة التي بين حشرِهم إلى دخولهم النار، وهذا قولُ الطبري[1] قال: «وساغ ذلك من حيث العبارةُ بقوله «النار مَثْواكم» لا يَخُصُّ بها مستقبلَ الزمان دون غيره». وقال الزجاج[2]: «هو مجموع الزمانين أي: مدةَ إقامتهم في القبور ومدة حشرهم إلى دخولهم النار». وقال الزمخشري[3]: «إلا ما شاء الله أي: يُخَلَّدون في عذاب النار الأبد كله إلا ما شاء الله إلا الأوقات التي يُنقلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير، فقد رُوِيَ أنهم يدخلون وادياً فيه من الزمهرير ما يقطع أوصالَهم فيتعاوَوْن ويطلبون الرَّدَّ إلىٰ الجحيم» وقال قوم: «إلا ما شاء الله هم العصاة الذين يدخلون النار من أهل التوحيد، ووقعت «ما» عليهم لأنهم نوع كأنه قيل: إلا النوعَ الذي دخلها من العصاة فإنهم لا يُخَلَّدون فيها. والظاهر أن هذا استثناءٌ حقيقةً، بل يجب أن يكون كذلك. وزعم الزمخشري[4] أنه يكون من باب قول الموتور الذي ظفر بواتره ولم يَزَلْ يُحَرِّق عليه أنيابه وقد طلب أن يُنَفِّسَ عن خناقه: «أهلكني الله إن نَفَّسْتُ عنك إلا إذا شئت» وقد عَلِمَ أنه لا يشاء ذلك إلا التشفِّي منه بأقصىٰ ما يقدر عليه من التشديد والتعنيف، فيكون قوله «إلا إذا شئت» من أشدِّ الوعيد مع تهكم». قلت: ولا حاجة إلىٰ ادِّعاء ذلك مع ظهور معنىٰ الاستثناء فيه وارتكاب المجاز وإبراز ما لم يقع في صورة الواقع. وقال الحسن البصريُّ: «إلا ما شاء الله أي: مِنْ كونهم في الدنيا بغير عذاب»، فجعل المستثنىٰ زمن حياتهم وهو أبعدُ ممَّا تقدَّم.

---

(١) تفسير الطبري ١٢/١١٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٢١.

(٣) الكشاف ٢/٥٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٠.

وقال الفراء[1]: ـ وإليه نحا الزجاج[2] ـ «المعنى إلا ما شاء الله من زيادةٍ في العذاب». وقال غيره: إلا ما شاء الله من النَّكال، وكل هذا إنما يتمشَّىٰ على الاستثناء المنقطع. قال الشيخ[3]: «وهذا راجعٌ إلى الاستثناء من المصدر الذي يدل عليه معنى الكلام؛ إذ المعنىٰ: يُعَذَّبون في النار خالدين فيها إلا ما شاء الله من العذاب الزائد على النار فإنه يُعَذِّبهم به، ويكون إذ ذاك استثناءً منقطعاً إذ العذابُ الزائد على عذاب النار لم يندرجْ تحت عذاب النار». وقال ابن عطية[4]: «ويتجه عندي في هذا الاستثناء أن يكون مخاطبةً للنبـي صلى الله عليه وسلم ولأمته، وليس مما يُقال يومَ القيامة، والمستثنى هو مَنْ كان مِنَ الكفرة يومئذٍ يؤمن في علم الله، كأنه لمَّا أخبرهم أنه يقال للكفار: النار مثواكم استثنىٰ لهم مَنْ يمكن أن يُـؤْمن ممَّن يَرَوْنه يومئذٍ كافراً، وتقع «ما» على صفة مَنْ يعقل، ويؤيد هذا التأويلَ أيضاً قوله «إن ربك حكيم عليم» أي: بمن يمكن أن يؤمن منهم». قال الشيخ[5]: «وهو تأويلٌ حسن وكان قد قال قبل ذلك: «والظاهر أن هذا الاستثناء هو مِنْ كلام الله تعالىٰ للمخاطبين وعليه جاءت تفاسيرُ الاستثناء، وقال ابن عطية» ثم ساقه إلى آخره، فكيف يَسْتَحْسن شيئاً حكم عليه بأنه خلاف الظاهر من غير قرينة قوية مُخْرِجَةٍ للَّفظ عن ظاهره؟

آ. ١٢٩ **قوله تعالى: ﴿وكذلك نُوَلِّي﴾**: أي: كما خَذَلْنا عصاةَ الإنس والجن حتى استمتع بعضُهم ببعض كذلك نَكِلُ بعضَهم إلى بعض في النصرة والمعونة، فهي نعت لمصدر محذوف، أو في محل رفع أي: الأمرُ

---

(١) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٢١.
(٣) البحر ٤/٢٢١.
(٤) المحرر ٦/١٥١.
(٥) البحر ٤/٢٢١.

[٣٥٣/ب] مثل تولية بعض / الظالمين، وهو رأي الزجاج في غير موضع. و«بما كانوا يَكْسِبون» ظاهر كنظائره.

آ. ١٣٠ **قوله تعالى: ﴿منكم﴾**: في محل رفعٍ صفةً لرسل فيتعلَّق بمحذوف وقوله «يَقُصُّون» يحتمل أن يكون صفةً ثانية، وجاءت كذا مجيئاً حسناً حيث تقدَّم ما هو قريبٌ من المفرد على الجملة، ويحتمل أن يكون في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: هو «رسل» وجاز ذلك وإن كان نكرةً لتخصُّصِه بالوصف. والثاني: أنه الضمير المستتر في «منكم». وقوله «رسلٌ منكم» زعم الفراء[١] أن في الآية حَذْفَ مضاف أي: ألم يَأْتِكم رسلٌ من أحدكم يعني من جنس الإنس» قال: كقوله: «يَخْرُجُ منهما اللؤلؤ والمَرْجان»[٢] وإنما يَخْرجان من الملح، «وجعل القمر فيهن نوراً»[٣] وإنما هو في بعضها، فالتقدير: يخرج مِنْ أحدهما وجعل القمر في إحداهن، فحُذِفَ للعلم به»، وإنما احتاج الفراء إلى ذلك لأن الرسل عنده مختصةٌ بالإنس[٤]، يعني أنه لم يعتقد أن الله أَرْسَل للجن رسولاً منهم، بل إنما أرسل إليهم الإنس كما يُرْوى في التفسير وعليه قام الإجماع أنَّ النبي محمداً صلى الله عليه وسلم مُرْسَلٌ للإنس والجن وهذا هو الحق، أعني أنَّ الجنَّ لم يُرْسَلْ منهم إلا بواسطة رسالة الإنس، كما جاء في الحديث مع الجن الذين لمَّا سَمِعُوا القرآن وَلَّوْا إلى قومهم، ولكن لا يُحْتَاجُ إلى تقدير مضاف وإن قلنا إنَّ رسل الجن من الإنس، للمعنى الذي ذكرتُه وهو أنه يُطْلق عليهم رسل مجازاً لكونهم رسلاً بواسطة رسالة الإنس، وقد زعمَ قومٌ أن الله أرسل للجن رسولاً منهم يُسَمَّى يوسف.

---

(١) معاني القرآن ١/٣٥٤.
(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.
(٣) الآية ١٦ من نوح.
(٤) وهو أيضاً رأي الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢١.

آ. ١٣١ **قوله تعالى: ﴿ذلك أَنْ لم يكنْ ربُّك مُهْلِكَ﴾**: فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه مبتدأٌ محذوف الخبرِ أي: ذلك الأمر. الثاني: عكسه أي الأمر ذلك. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعل أي: فَعَلْنا ذلك، وإنما يظهر المعنى إذا عُرِفَ المشار إليه، وهو يحتمل أن يكون إتيان الرسل قاصِّين الآيات ومنذرين بالحشر والجزاء، وأن يكون ذلك الذي قَصَصْنا مِنْ أَمْرِ الرسل، وأَمْرِ مَنْ كَذَّب ويحتمل أن يكون إشارةً إلى السؤال المفهوم من قوله «ألم يأتِكم».

وقوله «أن لم يكن» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه على حذف لام العلة أي: ذلك الأمر الذي قَصَصْنا، أو ذلك الإتيان أو ذلك السؤال لأجل أن لم يكن، فلمَّا حُذِفَت اللامُ احتمل موضعُها الجرَّ والنصبَ كما عُرِفَ غير مرة. والثاني: أن يكون بدلاً من «ذلك».

قال الزمخشري[(١)]: «ولك أَنْ تجعلَه بدلاً من «ذلك» كقوله: «وقضينا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابِرَ هؤلاء مقطوعٌ مُصْبحين»[(٢)] انتهى. فيجوز أن يكون في محلِّ رفعٍ أو نصب على ما تقدم في ذلك، إلا أن الزمخشري القائل بالبدلية لم يذكر في محل ذلك إلا الرفعَ على خبر مبتدأ مضمر، و «أَنْ» يجوز أن تكونَ الناصبة للمضارع، وأن تكون المخففة واسمها ضمير الشأن، و «لم يكن» في محل رفع خبرها، وهي نظير قوله «أن لا يَرْجعُ إليهم قولاً»[(٣)] وقوله[(٤)]:

٢٠٥٩ـ في فتيةٍ كسيوف الهند قد عَلِمُوا
أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَىٰ ويَنْتَعِلُ

و «بظلمٍ» يجوز فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال

---

(١) الكشاف ٢/٥٢.
(٢) الآية ٦٦ من الحجر.
(٣) الآية ٨٩ من طه.
(٤) تقدم برقم ١٧٨٥.

من «ربك» أو من الضمير في «مُهْلِكَ» أي: لم يكن مهلك القرىٰ ملتبساً بظلم، ويجوز أن يكون حالاً من القرىٰ أي: ملتبسة بذنوبها، والمعنيان منقولان في التفسير. والثاني: أنه يتعلق بمُهْلِك على أنه مفعول وهو بعيد، وقد ذكره أبو البقاء[1]. وقوله: «وأهلُها غافلون» جملة حالية.

آ. (١٣٢) **وقوله تعالى: ﴿ولكلٍ﴾**: حُذِف المضاف إليه للعلم به أي: ولكلٍّ فريق من الجن والإِنس. وقوله: «ممَّا عملوا» في محل رفع نعتاً لدرجات وقيل: ولكلٍ من المؤمنين خاصة. وقيل: ولكل من الكفار خاصة، لأنها جاءت عقيب خطاب الكفار، إلا أنه يبعده قوله «درجاتٌ» وقد يُقال إنَّ المراد بها هنا المراتب وإن غلب استعمالها في الخير. وقوله «عمَّا يعملون» قرأ العامة بالغيبة ردّاً على قوله «ولكل درجات». وقرأ[2] ابن عامر بالخطاب مراعاةً لما بعده في قوله «يُذْهِبْكم»، «من بعدكم»، «أنشأكم».

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿وربُّك الغنيُّ﴾**[3]: يجوز أن يكون «الغنيُّ» ذو الرحمة خبرين[4] أو وصفين، و«إن يشأ» وما بعده خبر الأول أو يكون الغنيّ وصفاً، و«ذو الرحمة» خبر، والجملة الشرطية خبر ثان أو مستأنف. وقوله «ما يشاء» يجوز أن تكون «ما» واقعةً على ما هو من جنس الآدميِّين، وإنما أتىٰ بـ«ما» وهي لغير العاقل للإِبهام الحاصل. ويجوز أن [٣٥٤/أ] / تكون واقعة على غير العاقل وأنه يأتي بجنس آخر، ويجوز أن تكون واقعة على النوع من العقلاء كما تقدم.

قوله «كما أنشَأكم» فيه وجهان أحدهما: أنه مصدر على غير الصدر

(١) الإملاء ١/٢٦١.
(٢) انظر: السبعة ٢٦٩؛ والحجة ٢٧٢؛ والكشف ١/٤٥٢؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢٢٥.
(٣) الأصل: «الغفور» وهو سهو.
(٤) الأصل: «خبران أو وصفان» وهو سهو.

لقوله «ويَسْتخلف»، لأنَّ معنى يستخلف يُنْشئ. والثاني: أنها نعت مصدر محذوف تقديره: استخلافاً مثل ما أنشأكم. وقوله «مِنْ ذرِّيَّة» متعلق بأنشأكم. وفي «مِنْ» هذه أوجه أحدها: أنها لابتداء الغاية أي: ابتدأ إنشاءكم من ذرية قوم. والثاني: أنها تبعيضية قاله ابن عطية[1]. الثالث: بمعنى البدل، قال الطبري[2] ـ وتبعه مكي بن أبي طالب ـ[3] «هي كقولك: «أخذت من ثوبي درهماً» أي: بدله وعوضه، وكون «مِنْ» بمعنىٰ البدل قليل أو ممتنع، وما ورد منه مؤولٌ كقوله تعالىٰ: «لَجَعَلْنا منكم ملائكة»[4] وقوله[5]:

٢٠٦٠ــ جاريةٌ لم تَأْكُلِ المرقَّقَا ولم تَذُقْ من البقول الفُسْتُقا

أي: بدلكم وبدل البقول، والمعنى: من أولاد قوم متقدمين أصلهم آدم. وقال الزمخشري[6]: «من أولاد قوم آخرين لم يكونوا على مثل صفتكم وهم أهل سفينة نوح». وقرأ أُبَيّ بن كعب[7] «ذَرِّيَّة» بفتح الذال، وأبان بن عثمان «ذَرِيَّة» بتخفيف الراء مكسورة، ويروىٰ عنه أيضاً «ذَرْيَة» بوزن ضَرْبَة وقد تقدَّم تحقيق ذلك[8].

آ. (١٣٤) **قوله تعالى: ﴿إنَّ ما توعدون لآتٍ﴾**: «ما» بمعنى الذي وليست الكافة، و«توعدون» صلتها، والعائد محذوف أي: إنَّ ما توعدونه،

(١) المحرر ٦/١٥٤.
(٢) تفسير الطبري ١٢/١٢٧.
(٣) ليس في مشكل مكي.
(٤) الآية ٦٠ من الزخرف.
(٥) تقدم برقم ١١٨٢.
(٦) الكشاف ٢/٥٢.
(٧) البحر ٤/٢٢٥.
(٨) انظر: إعرابه للآية ١٢٤ من البقرة.

و «لآتٍ» الخبر مؤكَّد باللام. وقرأ[1] الأخَوان هنا «مَنْ يكون له عاقبة الدار»، وفي القصص، بالياء، والباقون بالتاء من فوق. وهما واضحتان فإنَّ تأنيثها غير حقيقي، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ولا تنفعها شفاعة»[2].

آ. (١٣٥): وقرأ العامَّة «على مكانتكم» هنا وفي جميع القرآن بالإفراد، وأبو بكر[3] عن عاصم: «مكاناتكم» بالجمع في الجميع، فَمَنْ أفرد فلإرادة الجنس ومَنْ جمع فليطابق ما بعدها فإن المخاطبين جماعة وقد أضيفت إليهم، وقد علم أنَّ لكل واحد مكانه. واختلف في ميم «مكان ومكانة» فقيل: هي أصلية وهما مِنْ مكن يمكن، وقيل: هما من الكون فالميم زائدة، فيكون المعنى على الأول: اعملوا على تمكُّنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، قال معناه أبو إسحاق[4]، وعلى الثاني: اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها.

وقوله: «مَنْ تكون له» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان أحدهما: أن تكون موصولةً وهو الظاهر، فهي في محل نصب مفعولاً به، و «علم» هنا متعديةٌ لواحد لأنها بمعنى العرفان. والثاني: أن تكون استفهامية فتكون في محل رفع بالابتداء. و «تكون له عاقبة الدار» تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لها، وهي وخبرها في محل نصب: إمَّا لسدِّها مَسَدَّ مفعول واحدٍ إن كانت «علم» عرفانية، وإمَّا لسدِّها مَسَدَّ اثنين إن كانت يقينية.

آ. (١٣٦) **قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله﴾**: «جعل» هنا بمعنى صيَّر

(١) انظر: السبعة ٢٧٠؛ الكشف ١/٤٥٣؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٢؛ والحجة ٢٧٢؛ والبحر ٤/٢٢٧.
(٢) الآية ١٢٣ من البقرة.
(٣) انظر: السبعة ٢٦٩؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٢؛ والكشف ١/٤٥٢؛ والبحر ٤/٢٢٦.
(٤) أي الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢٣.

فيتعدى لاثنين أوَّلُهما قوله «نصيباً»، والثاني قوله «لله»، و «ممَّا ذَرَأ» يجوز أن يتعلق بالجعل، وأن يتعلق بمحذوف لأنه كان في الأصل صفة لـ «نصيباً» فلما قُدِّم عليه انتصب حالاً، والتقدير: وجعلوا نصيباً ممَّا ذَرَأ لله، و «من الحَرْث» يجوز أن يكون بدلاً مِنْ «ممَّا ذرأ»[1] بإعادة العامل كأنه قيل: وجعلوا لله من الحرث والأنعام نصيباً. ويجوز أن يتعلق بـ «ذرأ»، وأن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال: إمَّا من ما الموصولة أو من عائدها المحذوف، وفي الكلام حذفُ مفعول اقتضاه التقسيم والتقدير: وجعلوا لله نصيباً من كذا ولشركائهم نصيباً منه، يدلُّ عليه ما بعده مِنْ قوله: «فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا» و «هذا لله» جملةٌ منصوبةُ المحل بالقول، وكذلك قوله «وهذا لشركائنا».

وقوله «بزَعْمِهم» فيه وجهان أحدهما: أن يتعلَّق بـ «قالوا» أي: فقالوا ذلك القولَ بزعم لا بيقين واستبصار. وقيل: هو متعلِّق بما تعلَّق به الاستقرار من قوله «لله». وقرأ[2] العامة بفتح الزاي من «زَعمهم» في الموضعين، وهذه لغة الحجاز وهي الفصحى. وقرأ الكسائي «بزُعمهم» بالضم / وهو لغة بني [٣٥٤/ب]
أسد، وهل الفتح والضم بمعنى واحد، أو المفتوح مصدر والمضموم اسم؟ خلاف مشهور. وقرأ ابن أبي عبلة «بزَعَمهم» بفتح الزاي والعين. وفيه لغة رابعة لبعض قيس وبني تميم وهي كسر الزاي، ولم يُقْرأ بهذه اللغة فيما علمت. وقد تقدم تحقيق الزعم[3].

وقوله «لشركائنا» يجوز فيه وجهان أحدهما: أن الشركاء من الشرك، ويعنون بهم آلهتهم التي أشركوا بينها وبين الباري تعالىٰ في العبادة، وليست

---

(١) الأصل «ما» وهو سهو.

(٢) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والكشف ١/٤٥٣؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٣؛ والبحر ٤/٢٢٧.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٦٠ من النساء.

الإضافة إلى فاعل ولا إلى مفعول، بل هي إضافة تخصيص والمعنى: الشركاء الذين أشركوا بينهم وبين الله في العبادة. والثاني: أن الشركاء من الشركة، ومعنى كونهم سَمُّوا آلهتهم شركاءهم أنهم جعلوهم شركاء في أموالهم وزروعهم وأنعامهم ومتاجرهم وغير ذلك، فتكون الإضافة إضافةً لفظيةً: إمَّا إلى المفعول أي: شركائنا الذين شاركونا في أموالنا، وإمَّا إلى الفاعل أي: الذين أشركناهم في أموالنا.

وقوله: «ساء ما يحكمون» قد تقدم نظيرها غير مرة، وقد أعربها الحوفي هنا فقال: «ما» بمعنى الذي والتقدير: ساء الذي يحكمون حكمُهم فيكون «حكمُهم» مبتدأ وما قبله الخبر وحُذِف لدلالة «يحكمون» عليه، ويجوز أن تكون «ما» تمييزاً على مذهب مَنْ يجيز ذلك في «بئسما» فتكون في موضع نصب، التقدير: ساء حكماً حكمهم، ولا يكون «يحكمون» صفة لـ «ما» لأنَّ الغرض الإبهام، ولكنْ في الكلام حذفٌ يدل عليه «ما» والتقدير: ساء ما ما يحكمون، فحذف «ما الثانية» قلت: و «ما» هذه إن كانت موصولة فمذهب البصريين أنَّ حَذْفَ الموصول لا يجوز، وقد عرف ذلك، وإن كانت نكرة موصوفة ففيه نظر، لأنه لم يُعْهَدْ حَذْفُ «ما» نكرةً موصوفة. وقال ابن عطية(١): «وما» في موضع رفع كأنه قال: ساء الذي يحكمون، ولا يتجه عندي أن تجري «ساء» هنا مجرى نِعْم وبئس؛ لأن المفسَّر هنا مضمر ولا بد من إظهاره باتفاق من النحاة، وإنما اتجه أن يجري مجرى بئس في قوله «ساء مثلاً القوم»(٢) لأن المفسَّر ظاهر في الكلام». قال الشيخ(٣): «وهذا كلامُ مَنْ لم ترسخ قدمه في العربية بل شدا فيها شيئاً يسيراً؛ لأنها إذا جرت «ساء» مجرى بئس كان حكمها كحكمها سواء لا يختلف في شيء البتة مِنْ فاعل ظاهر

---

(١) المحرر ١٥٦/٦.
(٢) الآية ١٧٧ من الأعراف.
(٣) البحر ٢٢٨/٤.

أو مضمر وتمييز، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم والتمييز بها لدلالة الكلام عليه. فقوله «لأن المفسَّر هنا مضمرٌ ولا بد من إظهاره باتفاق» قوله ساقط، ودعواه الاتفاق على ذلك ـ مع أن الاتفاق على خلافه ـ عجب عُجاب».

آ. (١٣٧) **قوله تعالى: ﴿وكذلك زَيَّنَ﴾**: هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف كنظائره، فقدّره الزمخشري[١] تقديرين فقال: «ومثل ذلك التزيين وهو تزيينُ الشرك في قسمة القربان بين الله والآلهة، أو: ومثل ذلك التزيينِ البليغ الذي عُلِم من الشياطين». قال الشيخ[٢]: «قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون «كذلك» مستأنفاً غير مشار به إلى ما قبله فيكون المعنىٰ: وهكذا زَيَّن» قلت: والمنقول عن ابن الأنباري أنه مشار به إلى ما قبله، نقل الواحدي عنه أنه قال: «ذلك» إشارة إلى ما نعاه الله عليهم مِنْ قَسْمهم ما قسموا بالجهل فكأنه قيل: ومثل ذلك الذي أَتوه في القَسْم جهلاً وخطأً زَيَّن لكثير من المشركين فشبَّه تزيين الشركاء بخطابهم في القسم، وهذا معنى قول الزجاج[٣].

وفي هذه الآية قراءات[٤] كثيرة، والمتواتر منها ثنتان، الأولىٰ: قرأ العامة «زَيَّنَ» مبنياً للفاعل و «قَتْلَ» نصب على المفعولية و «أولادهم» خفض بالإضافة، و «شركاؤهم» رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر: «زُيِّن» مبنياً للمفعول، «قَتْلُ» رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله،

---

(١) الكشاف ٢/٥٣.
(٢) البحر ٤/٢٢٩.
(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٤) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والكشف ١/٤٥٣؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٣؛ والمحتسب ١/٢٢٩؛ والبحر ٤/٢٢٩.

«أولادَهم» نصباً على المفعول بالمصدر، «شركائهم» خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً. وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرَّأ كثير من الناس على قارئها بما لاينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة: أمَّا علوُّ سندِه فإنه قرأ على أبي الدرداء[1] وواثلة بن الأسقع[2] وفضالة[3] بن عبيد / ومعاوية[4] بن أبي سفيان والمغيرة[5] المخزومي، ونقل يحيى [٣٥٥/أ] الذماري[6] أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمَّا قِدَمُ هجرته فإنه وُلِد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه، وترجمته متسعة[7] ذكرتها في «شرح القصيد»، وإنما ذكرت هنا هذه العُجالة تنبيهاً على خطأ مَنْ ردَّ قراءته ونسبه إلى لَحْنٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط.

قال أبو جعفر النحاس[8]: «وهذا يعني الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو غيره، لا يجوز في شعرٍ ولا غيره». وهذا خطأ من أبي جعفر

(١) عويمر بن زيد، أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٦.

(٢) واثلة بن الأسقع الليثي، قرأ عليه يحيى بن الحارث توفي سنة ٨٥. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٨.

(٣) فضالة بن عبيد، ولي القضاء بدمشق بعد أبي الدرداء، مات بها في ولاية معاوية. انظر: مشاهير علماء الأمصار ٥٢.

(٤) معاوية بن أبي سفيان، صحابي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن توفي سنة ٦٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠٣.

(٥) المغيرة بن أبي شهاب: هو عبدالله بن عمرو، أخذ عن عثمان، كان يُقرىء بدمشق توفي سنة ٩١. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠٦.

(٦) يحيى الذماري: شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي توفي سنة ١٤٥. انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٧.

(٧) ي: متشعبة، والرسم في الأصل يحتملها.

(٨) إعراب القرآن ١/٥٨٣.

لِمَا سنذكره من لسان العرب، وقال أبو علي الفارسي[1]: «هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها ـ يعني ابن عامر ـ كان أَوْلى لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوه في الشعر» قال: «وقد فصلوا به ـ أي بالظرف ـ في كثير من المواضع نحو قوله تعالى: «إنَّ فيها قوماً جبارين»[2] وقولِ الشاعر[3]:

٢٠٦١ـ على أنني بعدما قد مَضَىٰ ثلاثون للهَجْر حَوْلاً كميلا

وقول الآخر[4]:

٢٠٦٢ـ فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبِّها
أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُه

ففصل بين إنَّ واسمها بما يتعلَّق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يَجُزْ، ألا ترىٰ أنك لو قلت: «إن زيداً عمراً ضارب» على أن يكون «زيداً» منصوباً بضارب لم يَجُز، فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام بالظرف مع اتساعهم فيه في الكلام، وإنما يجوز في الشعر كقوله[5]:

٢٠٦٣ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً
يهوديٍ يقارِبُ أو يُزيلُ

فأن لا يجوز بالمفعول به الذي لم يُتَّسعْ فيه بالفصل أجدر، ووجه ذلك

---

(١) الحجة (خ) ٢/٤٥٤.

(٢) الآية ٢٢ من المائدة.

(٣) تقدم برقم ١١٢٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٢٨٠؛ والخزانة ٣/٥٧٢؛ والعيني ٢/٣٠٩؛ والهمع ١/١٣٥؛ والدرر ١/١١٣.

(٥) البيت لأبي حية النميري وهو في الكتاب ١/٩١؛ والخصائص ٢/٤٠٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٥٠؛ والإنصاف ٤٣٢؛ وابن يعيش ١/١٠٣؛ واللسان: عجم. يزيل: يفرّق.

على ضَعْفه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعر على حَدِّ ما قرأه. قال الطرماح[1]:

٢٠٦٤ـ يَـطُفْنَ بحوزيِّ المـراتـعِ لم تَـرُعْ
بـواديـه مِنْ قَـرْعِ القِسِيَّ الكنـائِنِ

وأنشد أبو الحسن[2]:

٢٠٦٥ـ .... زجَّ الـقَـلوصَ أبـي مـزادَهْ

وقال أبو عبيد: «وكان عبدالله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها «زُيِّن» بضم الزاي، «قتلُ» بالرفع، «أولادَهم» بالنصب، «شركائهم» بالخفض، ويتأوَّلون «قتل شركائهم أولادَهم» فيفرقون بين الفعل وفاعله». قال أبو عبيد: «ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأُوْلَىٰ لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والمِصْرَين[3] بالعراق عليها» وقال سيبويه[4] في قولهم: «يا سارق الليلةِ أهلَ الدار» بخفض«الليلة»على التجوز وبنصب الأهل على المفعولية، ولا يجوز «يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار» إلا في شعر كراهةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور. ثم قال: «ومِمَّا جاء في الشعر قد فُصل بينه

(١) ديوانه ١٦٩؛ والخصائص ٢/٤٠٦؛ والإنصاف ٤٢٩؛ واللسان: حوز؛ والعيني ٣/٤٦٢؛ والبحر ٤/٢٣٠. الحوزي: الثور الذي تجعله بقر الوحش رأساً لها. والكنائن: ج كنانة جَعبة السهام.

(٢) صدره:
فـزَجَـجْـتُـهـا بِـمَـزَجَّـةٍ
ولا يُعرف قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧؛ والخصائص ٢/٤٠٦؛ وابن يعيش ٣/١٩. والضمير للراحلة، والزج: الطعن بسنان الرمح. والقلوص: الناقة الفتية.

(٣) المصران: الكوفة والبصرة.

(٤) الكتاب ١/٩١.

وبين المجرور قولُ عمرو بن قميئة[1]:

٢٠٦٦ـ لمَّا رأت ساتيدَ ما استعبرتْ لله درُّ اليـومَ مَـنْ لامـهـا

وذكر أبياتاً أخر ستأتي. ثم قال: «وهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: «مررت بخيرٍ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ». وقال أبو الفتح ابن جني[2]: «الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير لكنه من ضرورة الشاعر». وقال مكي بن أبـي طالب[3]: «ومن قرأ هذه القراءة ونصب «الأولاد» وخفض «الشركاء» فهي قراءة بعيدة، وقد رُوِيَتْ عن ابن عامر، ومجازها[4] على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف». وقال ابن عطية[5] رحمه الله: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في شعر كما قال[6]:

٢٠٦٧ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يـوماً يهوديٍ . . . .

/ البيت فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟ ولكنْ وجهُها على ضعفها أنها [٣٥٥/ب]
وردت في بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأخفش[7]:

٢٠٦٨ـ فَـزَجَـجْـتـهـا بـمَـزَجَّـةٍ زجَّ الـقَـلوصَ أبـي مـزادَهْ

---

(١) ديوانه ٣٣٧؛ الكتاب ٩١/١؛ المقتضب ٣٧٧/٤؛ مجالس العلماء ١٥٢؛ والإنصاف ٤٣٢؛ والخزانة ٢٤٧/٢؛ وابن يعيش ٤٦/٢؛ ومعجم البلدان: ساتيد ما.

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢.

(٣) المشكل ٢٩١/١.

(٤) كذا في الأصل ومكي. ص: ومدارها.

(٥) المحرر ١٥٨/٦.

(٦) تقدم برقم ٢٠٦٣.

(٧) تقدم برقم ٢٠٦٥.

وفي بيت الطرماح وهو قوله[1]:

٢٠٦٩ـ يَـطُفْنَ بحُـوزِيِّ المـراتـع لم تَـرُعْ

بـواديـه من قَـرْعِ القِسيِّ الكنـائِنِ

وقال الزمخشري[2] ـ فأغلظ وأساء في عبارته ـ «وأمَّا قراءة ابـن عـامـر ـ فذكرها ـ فشيءٌ لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سَمِجاً مردوداً كما سَمُج ورُدَّ:

.... زجَّ الـقَـلوصَ أبـي مـزادَهْ

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المُعْجِز بحسن نظمه وجزالته»؟ الذي حمله على ذلك أن رأىٰ في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و «الشركاء» ـ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ـ لوَجَدَ في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[3] قلت: سيأتي بيان ما تمنَّى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر، وأنه قد قرأ به، فكأن الزمخشري لم يَطَّلِعْ على ذلك فلهذا تمنَّاه.

وهذه الأقوال التي ذكرتُها جميعاً لا ينبغي أن يُلْتفت إليها لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً عن أئمةٍ أكابرَ، وأيضاً فقد انتصر لها مَنْ يقابلهم، وأورد من لسانِ العرب نظمِه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً: قال أبو بكر ابن الأنباري: «هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين

---

(١) تقدم برقم ٢٠٦٤.

(٢) الكشاف ٢/٥٤.

(٣) قال أبو حيان معلقاً على كلام الزمخشري: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودٌ نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيَّرتْهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم ودينهم» البحر ٤/٢٣٠.

المتضايفين بالجملة في قولهم: «هـو غلامُ إن شاء الله أخيك» يريدون: هو غلام أخيك فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل» انتهى. وسمع الكسائي قـول بعضهم: «إن الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ واللّـهِ ربِّها» أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة، وقرأ بعض السلف: «فلا تحسبنَّ الله مخلفَ وعدَه رسلِه»[1] بنصب «وعدَه» وخفض «رسله»، وفي الحديث عنه عليه السلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركـو لي امرأتي»[2] أي: تاركو صاحبي لي، تـاركو امرأتي لي.

وقال ابن جني في الخصائص[3]: «باب ما يَرِد عن العربـي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربـي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فَيَحْسُن الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك مِنْ لغةٍ قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بِن أبـي الحجاج عن أبـي خليفة الفضل بن الحباب قال: قال ابن عوف عن ابن سيرين: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كان الشعر عِلْمَ قوم لم يكن لهم عِلْمٌ أصحُّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغَزْوِ فارس والروم ولَهَت عن الشعر وروايتِه، فلمَّا كثُر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنَّت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يُؤولوا إلى ديوانٍ مُدَوَّنٍ ولا إلى كتاب مكتوب، وأَلِفُوا ذلك وقد هلك مَنْ هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيره. قال: وحدثنا أبـو بكر عن أبـي خليفة عن يونس بن حبيب عن أبـي عمرو بن العلاء: قال: «ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلا أقلُّه ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير». قال أبو الفتح: «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح [إذا] سُمِع منـه

(١) الآية ٤٧ من إبراهيم، ذكرها صاحب البحر ٥/٤٣٩ من دون نسبة.
(٢) رواه البخاري: تفسير سورة ٧:٣ (الفتح ٨/٣٠٣).
(٣) الخصائص ١/٣٨٥.

ما يخالف الجمهورَ بالخطأ ما وُجِد طريق إلى تقبُّل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده». قلت: وقراءة هذا الإمام بهذه الحيثيَّة بل بطريق الأولىٰ والأحرىٰ لو لم تكن متواترةً فكيف وهي متواترة؟ وقال ابن ذكوان: «سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا فرأيته كأنه أعجبه وترنَّم بهذا البيت(١):

٢٠٧٠ــ تَنْفي يـداها الحصَىٰ في كـل هاجـرة
نَـفْيَ الـدَّراهيمَ تَنْقـادِ الصيـارِيف

بنصب «الدراهيم» وجرّ «تنقاد»، وقد روي بخفض «الدراهيم» ورفع «تنقاد» وهو الأصل وهو المشهور في الروايـة. وقال / الكـرماني: «قـراءة [٣٥٦/أ] ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقويَّةٌ في الرواية عالية» انتهىٰ. وقد سُمِعَ ممَّنْ يُوثق بعربيته: «تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها سَعْيٌ في رَداها» أي: تَرْكُ نفسِك يوماً مع هواها سَعْيٌ في هَلاكها، وأمَّا ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف وحرف الجر وبالمفعول فكثير وبغير ذلك قليلٌ، فمِن الفصلِ بالظرف قولُ الشاعر(٢):

٢٠٧١ــ فَـرِشْني بخيـرٍ لا أكـونَنْ ومِـدْحتي
كـنـاحـتِ يـومـاً صخرةٍ بـعـسـيـل

تقديره: كناحت صخرةٍ يوماً، ومثله قول الآخر(٣):

٢٠٧٢ــ كما خُطَّ الكتابُ بكف يـوماً يهوديٍّ . . . .

وقول الآخر(٤):

٢٠٧٣ــ قد سَأَلَتْني أمُّ عمروٍ عن الـ أرضِ التي تجهـل أَعْلامَها

(١) تقدم برقم ٦٨٧.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٣/٤٨١. وراش: أصلح. والعسيل: القضيب.
(٣) تقدم برقم ٢٠٦٣.
(٤) تقدم برقم ٢٠٦٦.

لَمَّا رَأَتْ ساتِيْدَ ما اسْتَعْبَرَتْ   لِلَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها
تَذَكَّرَتْ أرضاً بها أهلَها   أخوالَها فيها وأعمامَها

يريد: لله دَرُّ مَنْ لامَها اليوم. و «ساتيد ما» قيل: هو مركب والأصل: ساتي دما، ثم سُمِّي به هذا الجبلُ لأنه قُتِل عنده. قيل: ولا تبرح القتلى عنده. وقيل: «ساتيد» كلُّه اسمٌ و«ما» مزيدةٌ. ومثالُ الفصل بالجارِّ قولُه(١):

٢٠٧٤ـ هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخاله
إذا خافَ يوماً نَبْوَةً فدعاهما

وقوله(٢):

٢٠٧٥ـ لأنتَ مُعْتادُ في الهيجا مصابَرَةٍ   يَصْلى بها كلُّ مَنْ عاداك نيرانا

وقوله(٣):

٢٠٧٦ـ كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا
أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

وقوله(٤):

٢٠٧٧ـ تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقد شَفَتْ
غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها

---

(١) البيت لدرنى بنت عبعبة. وهو في الكتاب ١/٩٢؛ والنوادر ١١٦؛ والخصائص ٢/٤٠٥؛ وابن يعيش ٣/١٩؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني ٣/٤٨٥؛ ومعجم شواهد العربية ٣٨٣.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٩٩٦؛ وكتاب اللامات ١٠٩؛ وسر الصناعة ١/١١؛ والإنصاف ٤٣٣؛ وابن يعيش ١/١٠٣؛ ورصف المباني ٦٥. والإيغال: الإبعاد والضمير إلى الإبل، الأواخر: ج آخرة وهو عُود يستند إليه الراكب، والميس: ضرب من الشجر.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ٤٢٨؛ والخزانة ٢/٢٥٠؛ وتفسير القرطبي ٧/٩٢؛ ومعجم شواهد العربية ١٧٨. والغلائل: الأحقاد.

يريد: هما أخوا مَنْ لا أخاله في الحرب، ولأنت معتاد مصابرة في الهجاء، وكأن أصواتَ أواخر الميس، وغلائل صدورِها. ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر(١):

٢٠٧٨ـ فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زجَّ القَلوصَ أبي مزادَه

ويروىٰ: فَزَجَجْتها فتدافعَتْ، ويُروىٰ: فزجَجْتها متمكناً، وهذا البيت كما تقدَّم أنشده الأخفش بنصب «القلوص» فاصلاً بين المصدر وفاعله المعنوي، إلا أن الفراء(٢) قال بعد إنشاده لهذا البيت: «ونحويُّو أهل المدينة ينشدون هذا البيت يعني بنصب القلوص» قال: «والصواب: زَجُّ القلوصِ بالخفض» قلت: قوله «والصوابُ يحتمل أن يكون من حيث الرواية» أي: إن الصوابَ خَفْضُه على الرواية الصحيحة، وأن يكون من حيث القياس، وإن لم يُرْوَ إلا بالنصب. وقال في موضع آخر من كتابه «معاني القرآن»: «وهذا مما كان يقوله نحويُّو أهلِ الحجاز ولم نجد مثله في العربية»(٣) وقال أبو الفتح(٤): «فُصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوصِ أبو مزادة كقولك: «سَرَّني أكلُ الخبزِ زيدٌ» بمعنى أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله، وهذا معنى قول الفراء الأول «والصواب جر القلوص» يعني ورفع الفاعل. ثم قال ابن جني(٥): «وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوىٰ من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هذه الضرورةَ مع تمكُّنِه مِنْ تَرْكِها لا لشيء غيرَ الرغبة في إضافة المصدر إلى

(١) تقدم برقم ٢٠٦٥.
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٨ بعبارة قريبة.
(٣) معاني القرآن ١/٣٥٨.
(٤) الخصائص ٢/٤٠٦.
(٥) الخصائص ٢/٤٠٦.

الفاعل دون المفعول، ومن الفصل بالمفعول به أيضاً قولُ الآخر[١]:

٢٠٧٩ـ وحِلَقِ الماذيِّ والقوانِسِ فداسَهم دوسَ الحصادَ الدائِسِ

أي: دوس الدائس الحصادَ. ومثله أيضاً[٢]:

٢٠٨٠ـ يَفْرُكُ حَبَّ السنبلِ الكُنَافِجِ بالقاع فَرْكَ القطنَ المحالجِ

يريد: فَرْكَ المحالجِ القطنَ، وقول الطرماح[٣]:

٢٠٨١ـ .... بواديه من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ

يريد: قرع الكنائنِ القسيَّ، قال ابن جني في هذا البيت: «لم نجد فيه بُدّاً من الفصل لأن القوافي مجرورة» وقال في «زجَّ القلوصَ»: فصل بينهما بالمفعول به / هذا مع قدرته إلى آخر كلامه المتقدم. يعني أنه لو أنشد بيت [٣٥٦/ب] الطرماح بخفض «القسيّ» ورفع الكنائن لم يَجُز لأن القوافي مجرورة بخلاف بيت الأخفش، فإنه لو خفض «القلوص» ورفع «أبو مزادة» لم تختلف فيه قافيته ولم ينكسر وزنُه. قلت: ولو رفع «الكنائن» في البيت لكان جائزاً وإن كانت القوافي مجرورةً ويكون ذلك إقواء، وهو أن تكونَ بعضُ القوافي مجرورة وبعضها مرفوعة كقول امرىء القيس[٤]:

٢٠٨٢ـ تَخْدي على العَلَّاتِ سامٍ رأسُها
رَوْعاءُ مَنْسِمُها رثيمٌ دامِ

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم وهو في العيني ٤٦١/٣؛ والأشموني ٢٧٦/٢. والماذي: الدروع الصافية، القوانس: ج قونس وهي أعلى البيضة من الحديد.

(٢) البيت لأبي جندل الطهوي وهو في اللسان كنفج؛ والعيني ٤٥٧/٣؛ ومعجم الشواهد ٤٥٧. والكنافج: المكتنز من السنابل.

(٣) تقدم برقم ٢٠٦٤.

(٤) ديوانه ١١٦. تخدي: تسرع، على العلات: على ما بها من الكلال، وسام: مرتفع، روعاء: حديدة الفؤاد، منسمها: طرف خفها، رثيم: مشقوق، جالت: نهضت، ورواية الديوان في البيتين بجر القافية.

ثم قال:

جـالَتْ لتصـرَعني فقلت لهـا اقصِـري

إنـي امـرؤٌ صَـرْعي عـليـك حـرامُ

فالميمُ مخفوضةٌ في الأول مرفوعة في الثاني، فإن قيل: هذا عيبٌ في الشعر. قيل: لا يتقاعد ذلك عن أن يكونَ مثلُ هذه للضرورة، والحق إن الإقواء أفحشُ وأكثر عيباً من الفصل المذكور، ومن ذلك أيضاً[1]:

٢٠٨٣ـ فـإن يـكـنِ النِّـكـاحُ أَحَـلَّ شـيءٍ

فـإنَّ نـكـاحـهـا مـطرٍ حـرامُ

أي: فإن نكاحِ مطرٍ إيَّاها، فلمَّا قُدِّم المفعول فاصلاً بين المصدر وفاعله اتصل بعامله لأنه قَدِر عليه متصلاً فلا يَعْدِلُ إليه منفصلاً. وقد وقع في شعر أبي الطيب الفصلُ بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول كقوله[2]:

٢٠٨٤ـ بعثتُ إليـه مـن لسـانـي حـديقـة

سقاها الحيا سَقْيَ الريـاضَ السحائبِ

أي: سقي السحائبِ الرياضَ. وأمَّا الفصلُ بغير ما تقدَّم فهو قليل، فمنه الفصلُ بالفاعل كقوله[3]:

٢٠٨٥ـ .... غلائلَ عبدُالقيس منها صدورِها

ففُصِل بين «غلائل» وبين «صدورها» بالفاعل وهو «عبدالقيس» وبالجار وهو «منها» كما تقدم بيانه، ومثلُه قول الآخر[4]:

(١) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٨٩؛ والعيني ١/١٠٨، والرواية المشهورة: «مطراً».

(٢) ديوانه بشرح العكبري ١/١٥٨؛ والبحر ٤/٢٣٠. والحيا: المطر.

(٣) تقدم برقم ٢٠٧٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الأشموني ٢/٤٨٩؛ والعيني ٣/٤٨٨؛ وتصمي: مِنْ أصميت الصيد: إذا رميته فقتلته بحيث تراه، وتنمي: مِنْ أَنميْتُ الصيد: إذا رميته فغاب عنك ثم مات، لا ترعوي: لا تكف.

٢٠٨٦ـ نرىٰ أسهماً للموت تُصْمي ولا تُنْمي
ولا تَرْعوي عن نقضِ أهواؤنا العزمِ

فأهواؤنا فاعلٌ بالمصدر وهو «نَقْض» وقد فُصِل به بين المصدر وبين المضاف إليه وهو العزم،ومثله قول الآخر(١):

٢٠٨٧ـ أَنْجَبَ أيام والداهُ به إذ نَجَلاه فنِعْمَ ما نَجَلا

يريد: أيام إذ نجلاه(٢)، ففصل بالفاعل وهو «والداه» المرفوع بـ «أنجب» بين المتضايفين وهما «أيام ــ إذ ولداه». قال ابن خروف: «يجوز الفصلُ بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول لكونه في غير محله، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله، وعليه قراءة ابن عامر». قلت: هذا فرق بين الفاعل والمفعول حيث استُحْسِن الفصل بالمفعول دون الفاعل. ومن الفصل بغير ما تقدَّم أيضاً الفصلُ بالنداء كقوله(٣):

٢٠٨٨ـ وفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقِذٌ لك من
تعجيل مُهْلِكَةٍ والخلدِ في سَقَرَ

وقول الآخر(٤):

٢٠٨٩ ـ إذا ما أبا حفصٍ أَتَتْكَ رَأَيْتَها
على شعراء الناس يعلو قصيدها

وقول الآخر(٥):

---

(١) تقدم برقم ١١٦٢.
(٢) الأصل «ولداه» وهي رواية ثانية، ولكن المصنف أثبت «نجلاه» حين روىٰ البيت.
(٣) البيت لبجير بن زهير وهو في ابن عقيل ٣/٨٦؛ والعيني ٣/٤٨٩؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٧.
(٤) لم أقف عليه. والفصل هنا بين المضاف «إذا» والمضاف إليه جملة «أتتك».
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ٢/٤٠٤؛ وأوضح المسالك ٣/١٩٥؛ والعيني ٣/٥٨٠؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٧. والبرذون: ضرب من الخيل: دُقَّ: زُيِّنَ.

٢٠٩٠ـ كـأنَّ بِـرْذَوْنَ أبـا عصـامِ زيـدٍ حمارٌ دُقَّ بـاللِّجـامِ

يريد: وفاق بجيرٍ يا كعب، وإذا ما أتتك يا أبا حفص، وكأن بِرْذون زيدٍ يا أبا عصام. ومن الفصل أيضاً الفصلُ بالنعت كقول معاوية يخاطب به عمرو بن العاص(١):

٢٠٩١ـ نَجَـوْتَ وقـد بَـلَّ المُـراديُّ سيفَـه
من ابن أبـي شيخ الأبـاطـح طـالبِ

وقول الآخر(٢):

٢٠٩٢ـ ولئن حَلَفْـتُ على يـديـكَ لأحْـلِفَنْ
بيمينِ أصـدقَ مِـنْ يمينـك مُقْسِـمِ

يـريد: من ابن أبـي طـالب شيخ الأبـاطح، فشيـخ الأباطـح نعت لأبي طالب، فَصَلَ به بين أبي وبين طالب، ويريد: لأحلفن بيمينٍ مقسم أصدقَ مِنْ يمينك، فأصدق نعت لقوله بيمين، فصل به بين «يمين» وبين «مقسم». ومن الفصل أيضاً الفصل بالفعل الملغى(٣):

٢٠٩٣ـ ألا يا صـاحِبَـيَّ قِفا المَهارىٰ نسـائـلْ حيَّ بثنـةَ أين سـارا
بـأيِّ تَـرَاهُمُ الأرَضينَ حَلُّوا أألدبران أم عَسَفُـوا الكِفـارا

يريد: بأي الأرضين تراهم حلُّوا، فَفَصَلَ بقوله «تراهم» بين «أيّ» وبين «الأرضين». ومن الفصـلِ أيضاً الفصـلُ بمفعولٍ ليس معمـولاً للمصدر

---

(١) أوضح المسالك ٣/١٩٣؛ والعيني ٣/٤٧٨؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٧.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٧٩؛ وابن عقيل ٣/٨٥؛ والعيني ٣/٤٨٤؛ والأشموني ١/٢٧٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني ٣/٤٩٠؛ والأشموني ٢/٢٧٥؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٨. المهار: الإبل. والدبران والكفار: موضعان، عسفوا: قطعوا على غير هدى.

المضاف إلى فاعل كقول الشاعر(١):

٢٠٩٤ـ تَسْقي امتيـاحاً نـدىٰ المسواكَ ريقتِهـا
كمـا تَضَمَّن مـاءَ المُـزْنَـةِ الـرَصفُ

أي: تسقي ندى ريقتها المسواكَ فالمسواك مفعول به ناصبه «تسقي» فَصَل به بين / «ندىٰ» وبين «ريقتها»، وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن قراءة ابن [٣٥٧/أ] عامر صحيحة من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفات إلى قول مَنْ قال: إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه، لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة «شركائهم» بالياء»، وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جَرِّ «شركائهم» فليس فيه ما يدل على نصب «أولادهم» إذ المصحفُ مهملٌ من شكل ونقط فلم يبقَ له حجةٌ في نصب الأولاد إلا النَّقْلُ المحض.

وقد نُقِلَ عن ابن عامر أنه قرأ بجرِّ «الأولاد» كما سيأتي بيانُه وتخريجهُ، وأيضاً فليس رسمها «شركائهم» بالياء مختصًّا بمصحف الشام بل هي كذلك أيضاً في مصحف أهل الحجاز. قال أبو البرهسم(٢): «في سورة الأنعام في إمام أهل الشام وأهل الحجاز «أولادهم شركائهم» بالياء، وفي إمام أهل العراق «شركاؤهم» ولم يَقْرأ أهل الحجاز بالخفض في «شركائهم» لأنَّ الرسمَ سُنَّةٌ مُتَّبعة قد توافقها التلاوة وقد لا توافق». إلا أن الشيخ أبا شامة قال: «قلت ولم تُرْسَمُ كذلك إلا باعتبار قراءتين: فالمضموم عليه قراءة معظم القراء» ثم قال: «وأما شركائهم بالخفض فيحتمل قراءة ابن عامر» وسيأتي كلام أبي شامة هذا

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٨٦؛ والعيني ٣/٣٧٤؛ والتصريح ٢/٥٨؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٦. والرصف: ج رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، والمزنة: السحاب والامتياح هنا: الاستياك.

(٢) عمران بن عثمان الشامي روى عن يزيد بن قطيب ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٤.

بتمامه في موضعه، وإنما أَخَذْتُ منه [بقدر][1] الحاجة هنا. فقوله «إن كل قراءة تابعةٌ لرسم مصحفها» تُشْكِلُ بما ذكرت لك من أن مصحف الحجازيين بالياء مع أنهم لم يقرؤوا بذلك. وقد نقل أبو عمرو الداني أن «شركائهم» بالياء إنما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار فقال: «في مصاحف أهل الشام «أولادهم شركائهم» بالياء وفي سائر المصاحف شركاؤهم بالواو». قلت: هذا هو المشهور عند الناس أعني اختصاص الياء بمصاحف الشام، ولكنْ أبو البرهسم ثقة أيضاً فنقبل ما ينقله. وقد تقدَّم قولُ الزمخشري: «والذي حمله على ذلك أنَ رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء».

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «ولا بُعْدَ فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى وذلك أنه قد عُهد تقدُّمُ المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً فاستمرت له هذه المرتبةُ مع الفاعل المرفوع تقديراً فإن المصدر لو كان منوناً لجاز تقديم المفعول على فاعله نحو: «أعجبني ضربٌ عمراً زيدٌ» فكذا في الإِضافة وقد ثَبَتَ جوازُ الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثرَ من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى: «فبما نقضِهم ميثاقَهم»[2] «فبما رحمةٍ»[3] فـ «ما» زائدة في اللفظ فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنىٰ، والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى فكأنه مؤخر لفظاً، ولا التفات إلى قول مَنْ زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مِثْلُه لأنه نافٍ، ومَنْ أسند هذه القراءة مُثْبِت، والإِثبات مُرَجَّح على النفي بإجماع، ولو نُقِل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع إليه فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن الأنباري يعني

(١) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من: ص.
(٢) الآية ١٥٥ من النساء.
(٣) الآية ١٥٩ من آل عمران.

مما تقدَّم حكايته من قولهم «هو غلامُ إن شاء الله أخيك» فيه الفصلُ في غير الشعر بجملة.

وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي والحسن البصري وعبدالملك قاضي الجند[1] صاحب ابن عامر: «زُيِّن» مبنياً للمفعول، «قَتْلُ» رفعاً على ما تقدم، «أولادِهم» خفضاً بالإِضافة، «شركاؤهم» رفعاً، وفي رفعه تخريجان أحدهما: ـ وهو تخريج سيبويه[2] ـ أنه مرفوع بفعل مقدر تقديره: زَيَّنه شركاؤهم، فهو جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: مَنْ زَيَّنه لهم؟ فقيل: شركاؤهم، وهذا كقوله تعالىٰ: «يُسَبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال»[3] أي: يُسَبِّحه رجال، وقول الآخر[4]:

٢٠٩٥ـ لِيُبْكَ يزيـدُ ضارعٌ لخصـومةٍ ....

والثاني: ـ وهو تخريج قطرب ـ أن يكون «شركاؤهم» رفعاً على الفاعلية بالمصدر، والتقدير: زُيِّن للمشركين أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم كما تقول: / «حُبِّب لي ركوبُ الفرسِ زيدٌ» تقديره: حبب لي أَنْ ركب الفرس زيد. [٣٥٧/ب]
والفرق بين التخريجين أن التخريج الأول يؤدي إلى أن تكون هذه القراءة في المعنىٰ كالقراءة المنسوبة للعامَّة في كون الشركاء مُزَيِّنين للقتل وليسوا قاتلين، والثاني: [أن][5] يكون الشركاء قاتلين، ولكن ذلك على سبيل المجاز؛ لأنهم لَمَّا زيَّنُوا قَتْلَهم لآبائهم وكانوا سبباً فيه نُسِبَ إليهم القتل مجازاً. وقال أبو البقاء[6]: «ويمكن أن يقعَ القَتْلُ منهم حقيقةً»، وفيه نظرٌ لقوله «زُيِّن»

---

(١) لم أقف على ترجمته.
(٢) الكتاب ١/١٤٦.
(٣) الآية ٣٦ من النور على قراءة ابن عامر وأبي بكر. السبعة ٤٥٦.
(٤) تقدم برقم ١٢٠١.
(٥) من: ص.
(٦) الإملاء ١/٢٦٢.

والإنسان إنما يُزَيَّن له فِعْلُ نفسه كقوله تعالى: «أَفَمَنْ زُيِّن له سوءُ عملِه فَرَآه حَسَناً»(١).

وقال غير أبـي عبيد: «وقرأ أهل الشام كقراءة ابن عامر إلا أنهم خَفَضُوا «الأولاد» أيضاً، وتخريجُها سَهْلٌ: وهو أن تجعلَ «شركائهم» بدلاً من «أولادهم» بمعنى أنهم يُشْركونهم في النسب والمالِ وغير ذلك. قال الزجاج(٢): «وقد رُويت «شركايهم» بالياء في بعض المصاحف، ولكن لا يجوزُ إلا على أن يكونَ«شركاؤهم» من نعتِ الأولاد لأنَّ أولادَهم شركاؤهم في أموالهم. وقال الفراء(٣): بعد أن ذكر قراءة العامة وهي «زَيَّن» مبنياً للفاعل، «شركاؤهم» مرفوعاً على أنه فاعل ـ «وقراءة «زُيِّن» مبنياً للمفعول «شركاؤهم» رفعاً على ما تقدم من أنه بإضمار فعل، وفي مصحف أهل الشام شركايهم بالياء، فإن تكنْ مثبتةً عن الأولين فينبغي أن تقرأ «زُين» ويكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث، وإن كانوا يقرؤون «زَيَّن» ـ يعني بفتح الزاي ـ فلست أعرفُ جهتَها، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ويقولون في تثنية حمراء: حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا أرادوا: زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايُهم، يعني بياء مضمومة لأن «شركاؤهم» فاعل كما مر في القراءة العامة» قال: «وإن شئت جعلت زين فعلاً إذا فتحته لا يُلبس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد». قال أبو شامة: «قلت: يعني تقدير الكلامِ زَيَّن بزُين، فقد اتجه «شركائهم» بالجر أن يكون نعتاً للأولاد سواءٌ قُرِىء زين بالفتح أو الضم».

وقرأت فرقة من أهل الشام ـ ورُوِيَتْ عن ابن عامر أيضاً ـ «زِيْنَ» بكسر

---

(١) الآية ٨ من فاطر.
(٢) ليس هذا القول وارداً في كتابه معاني القرآن.
(٣) معاني القرآن ١/٣٥٧.

الزاي بعدها ياء ساكنة على أنه فعل ماض مبني للمفعول على حَدِّ قيل وبيع. وقيل: مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله، وأولادَهم بالنصب، وشركائِهم بالخفض، والتوجيه واضح مما تقدم فهي [و] القراءة الأولى سواء، غاية ما في الباب أنه أُخذ مِنْ زان الثلاثي وبُني للمفعول فأُعِلَّ بما قد عرفته في أول البقرة(١).

واللام من قوله «لكثير من المشركين» متعلقة بزين، وكذلك اللام في قوله «ليُرْدُوهم». فإن قيل: كيف تُعَلَّق حرفَيْ جر بلفظ واحد وبمعنى واحد بعامل واحد من غير بدلية ولا عطف؟ فالجواب: أن معناهما مختلف فإنَّ الأولىٰ للتعدية والثانية للعِلِّيَّة. وقال الزمخشري(٢) «إن كان التزيين من الشياطين فهي على حقيقة التعليل، وإن كان من السَّدَنة فهي للصيرورة» يعني أن الشيطانَ يفعل التزيين، وغرضه بذلك الإرداء، فالتعليل فيه واضح، وأمَّا السَّدَنةُ فإنهم لم يزيِّنوا لهم ذلك وغرضُهم إهلاكهم، ولكن لمَّا كان مآل حالهم إلى الإرداء أتى باللام الدالَّة على العاقبة والمآل.

قوله «وليَلْبِسوا» عطف على «ليُرْدوا»، عَلَّلَ التزيين بشيئين: بالإرداء وبالتخليط وإدخال الشبهة عليهم في دينهم. والجمهورُ على «وليَلْبِسوا» بكسر الباء مِنْ لبَسْت عليه الأمر ألبِسُه بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع إذا أدْخَلْتَ عليه فيه الشبهة وخلطته فيه. وقد تقدم بيانه في قوله «ولَلَبَسْنا عليهم ما يَلْبِسون»(٣). وقرأ النخعي(٤): «وليلبَسوا» بفتح الباء فقيل: هي لغة في المعنى المذكور تقول: «لَبِسْتُ عليه الأمر بفتح الباء وكسرها ألبِسه وألبَسه، والصحيح أن لَبِس بالكسر بمعنى / لبس الثياب، وبالفتح بمعنى [٣٥٨/أ]

(١) انظر إعرابه للآية ١١ من البقرة.
(٢) الكشاف ٥٤/٢.
(٣) الآية ٩ من الأنعام.
(٤) البحر ٢٣٠/٤.

الخلط، فالصحيح أنه استعار اللباس لشدة المخالطة الحاصلة بينهم وبين التخليط حتى كأنهم لبسوها كالثياب وصارت محيطةً بهم.

وقوله: «ما فعلوه» الضمير المرفوع للكثير والمنصوب للقتل للتصريح به ولأنه المسوقُ للحديث عنه. وقيل: المرفوع للشركاء والمنصوب للتزيين، وقيل :المنصوب لِلَّبْسِ المفهوم من الفعل قبله وهو بعيد. وقال الزمخشري[١]: «لما فعل المشركون ما زُيِّن لهم من القتل، أو لما فعل الشياطين أو السَّدَنَة التزيين أو الإرداء أو اللبس ،أو جميع ذلك إن جَعَلْتَ الضمير جارياً مَجْرى اسم الإشارة».

وقوله «فَذَرْهُمْ وما يَفْتَرون» تقدَّم نظيره[٢].

آ. (١٣٨) **قوله تعالى: ﴿أنعامٌ﴾**: قرأها الجمهور كذلك على صيغة الجمع، وأبان[٣] بن عثمان «نَعَمٌ» بالإفراد وهو قريب، لأن اسم الجنس يقوم مقام الجمع. وقرأ الجمهور «حِجْر» بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم. وقرأ[٤] الحسن وقتادة والأعرج بضم الحاء وسكون الجيم. ونُقل عن الحسن وقتادة أيضاً فتحُ الحاء وسكون الجيم. ونُقِل عن أبان بن عثمان ضَمُّ الحاءِ والجيم معاً. وقال هرون: «كان الحسن يضمُّ الحاء من «حجر» حيث وقع في القرآن إلا موضعاً واحداً [وهو]: «وحِجْراً مَحْجوراً»[٥] والحاصل أن هذه المادة تدل على المنع والحصر ومنه: فلانٌ في حِجْر القاضي أي: في مَنْعه، وفي حِجْري أي: ما يمنع من الثوب أن ينفلتَ منه شيء، وقد تقدم تحقيق

---

(١) الكشاف ٢/٥٤.
(٢) الأنعام آية ١١٢.
(٣) انظر: البحر ٤/٢٣١.
(٤) انظر: البحر ٤/٢٣١.
(٥) الآية ٥٣ من الفرقان: «وجعل بينها برزخاً وحجراً محجوراً».

ذلك في النساء[1] فقوله تعالى «وحَرْث حِجْر» أي ممنوع، فـ «فِعْل» بمعنى مفعول كالذِّبْح والنِّطْح بمعنى مذبوح ومنطوح. فإن قيل: قد تقدم شيئان: وهما أنعام وحرث وجيء بالصفة مفردة فالجواب أنه في الأصل مصـدر والمصدر يُذَكَّر ويُوَحَّد مطلقاً. وقال الزمخشري[1]: «ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأنَّ حكمَه حكم الأسماء غير الصفات» قلت: يعني بكونه حكمه حكم الأسماء أنه في الأصل مصدرٌ لا صفةٌ، فالاسم هنا يُراد به المصدرُ وهو مقابل الصفة.

وأمَّا بقيَّةُ القراءات فقال أبو البقاء[3]: «إنها لغات في الكلمة» وفَسَّر معناها بالممنوع. قلت: ويجوز أن يكون المضمومُ الحاء والجيم مصدراً وقد جاء من المصادر للثلاثي ما هو على وزن فُعُل بضم الفاء والعين نحو: حُلُم. ويجوز أن يكون جمع «حَجْر» بفتح الحاء وسكون الجيم، وفُعُل قد جاء قليلاً جمعاً لفَعْل نحو: سَقْف وسُقُف ورَهْن ورُهُن، وأن يكونَ جمعاً لِفِعْل بكسر الفاء، وفُعُل أيضاً قد جاء جمعاً لِفِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو حِدْج[4] وحُدُج. وأما حُجْر بضم الحاء وسكون الجيم فهو مخفف من المضمومِها فيجوز أن يكون مصدراً، وأن يكون جمعاً لحَجْر أو حِجْر. وقرأ أبـيّ بن كعب وعبدالله بن العباس وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن الزبير وعكرمة وعمرو ابن دينار والأعمش: حِرْج بكسر الحاء وراء ساكنة مقدمة على الجيم، وفيها تأويلان، أحدهما: أنها من مادة الحَرَج وهو التضييق، قال أبو البقاء[5]: «وأصلُه حَرِج بفتح الحاء وكسر الراء ولكنه خُفِّف ونُقِل مثل فَخْذ في فخِذ». قلت:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٣ من النساء.
(٢) الكشاف ٤/٥٥.
(٣) الإملاء ١/٢٦٢.
(٤) الحدج: الحمل.
(٥) الإملاء ١/٢٦٢.

ولا حاجةَ إلى ادِّعاءِ ذلك، بل هذا جاء بطريق الأصالة على وزن فِعْـل.
والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ حجر قُدِّمَتْ لام الكلمة على عينها ووزنه فِلْع كقولهم
ناء في نأىٰ ومعيق في عميق، والقلب قليل في لسانهم. وقد قدَّمْتُ منه جملة
صالحة عند قوله تعالىٰ: «أشياء»[1] في المائدة /. [٣٥٨/ب]

قوله: «لا يَطْعَمُها إلا مَنْ نشاء» هذه الجملة في محل رفع نعتاً لأنعام،
وَصَفوه بوصفين أحدهما: أنه حجر، والثاني: أنه لا يأكله إلا من شاؤوا، وهم
الرجال دون النساء أو سَدَنة الأصنام. و «من يشـاء» فاعـل بـ «يَطْعَمُهـا»
وهو استثناء مفرغ و «بزعمهم» حال كما تقدم في نظيره.

قوله: «افتراءً» فيه أربعة أوجه أحدها: وهو مذهب سيبويه[2] أنه مفعول
من أجله أي: قالوا ما تقدَّم لأجل الافتراء على الباري تعالىٰ. الثاني: مصدر
على غير الصدر لأن قولهم المحكيَّ عنهم افتراء، فهو نظير «قعد القرفصاء»
وهو قول الزجاج[3]. الثالث: أنه مصدرٌ عاملُه من لفظه مقدر أي: افْتَرَوا ذلك
افتراءً. الرابع: أنه مصدر في موضع الحال أي: قالوا ذلك حالَ افترائهم، وهي
تشبه الحال المؤكدة؛ لأن هذا القولَ المخصوصَ لا يكون قائله إلا مفترياً.
وقوله «على الله» يجوز تعلُّقه بـ «افتراء» على القول الأول والرابع، وعلى
الثاني والثالث بقالوا لا بافتراء؛ لأنَّ المصدر المؤكِّد لا يعمل، ويجوز أن يتعلَّق
بمحذوفٍ صفةً لافتراء، وهذا جائز على كل قولٍ من الأقوال السابقة. وقوله
«بما كانوا» الباء سببية، و «ما» مصدرية أو موصوفةٌ أو بمعنى الذي.

آ. ١٣٩ **قوله تعالى: ﴿خالصة﴾**: الجمهور على «خالصة» بالتأنيث
مرفوعاً على أنه خبر «ما» الموصولة، والتأنيث: إمَّا حَمْلاً على المعنى؛ لأن الذي

---

(١) من الآية ١٠١.
(٢) الكتاب ١/١٨٤ ــ ١٨٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٣.

في بطون الأنعام أنعام، ثم حُمِلَ على لفظها في قوله «ومحرَّم»، وإمَّا لأنَّ التأنيث للمبالغة كهو في عَلاَّمة ونسَّابة وراوية، وإمَّا لأن «خالصة» مصدر على وزن فاعلة كالعاقبة والعافية. وقال تعالىٰ: «بخالصة ذكرىٰ الدار»[1] وهذا القول قول الفراء[2]، والأول له أيضاً ولأبـي إسحاق الزجاج[3]، والثاني للكسائي، وإذا قيل: إنها مصدر كان ذلك على حذف مضاف أي: ذو خلوصٍ أو على المبالغةِ، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل كنظائره. وقال الشاعر[4]:

٢٠٩٦ـ وكنتِ أُمْنِيَّتي وكنتِ خالصتي وليس كـلُّ امـرِئٍ بمؤتمنِ

وهــذا مستفيضٌ في لسـانهم: فـلان خـالصتي أي ذو خلوصي. و «لذكورنا» متعلِّقٌ به، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه وصف لخالصة وليس بالقوي.

وقرأ[5] عبدالله وابن جبير وأبو العالية والضحاك وابن أبـي عبلة «خالص» مرفوعاً على ما تقـدَّم من غير هـاء. و «لذكـورنا» متعلق بـه أو بمحذوف كما تقدَّم. وقرأ ابن جبير أيضاً فيما نقله عنه ابن جني[6] «خالصاً» نصباً من غير تاء، ونصبُه على الحال، وفي صاحبه وجهان أظهرهما: أنه الضمير المستتر في الصلة. الثاني: أنه الضمير المستتر في «لذكورنا» فإنَّ «لذكورنا» على هذه القراءة خبر المبتدأ، وهذا إنما يجوز على مذهب أبـي الحسن لأنه يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي نحو: «زيد مستقراً في الدار»، والجمهور يمنعونه، وقد تقدَّم تحقيق هذه المسألة بتفصيلها ودلائلها.

---

(١) الآية ٤٦ من ص.
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٩.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٤.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) المحتسب ١/٢٣٢؛ والبحر ٤/٢٣٢.
(٦) المحتسب ١/٢٣٢.

وقرأ ابن عباس أيضاً والأعرج وقتادة «خالصةً» نصباً بالتأنيث، والكلام في نصبه وتأنيثه كما تقدم في نظيره، وخرَّجه الزمخشري[1] على أنه مصدر مؤكد كالعاقبة. وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو رزين وعكرمة وأبو حيوة: «خالصُه» برفع «خالص» مضافاً إلى ضمير «ما». ورفعه على أحد وجهين: إمَّا على البدل من الموصول، بدلِ بعض من كل، و«لذكورنا» خبر الموصول، وإمَّا على أنه مبتدأ، و «لذكورنا» خبره والجملة خبر الموصول، وقد عَرَفْتَ ممَّا تقدَّم أنه حيث قلنا: إن «خالصة» مصدر أو هي للمبالغة فليس في الكلام حَمْلٌ على معنى ثم على لفظ، وإن قلنا: إن التأنيث فيها لأجل تأنيث ما في البطون كان في الكلام الحَمْلُ على المعنى أولاً ثم على اللفظ في قوله «مُحَرَّمٌ» ثانياً، وليس لذلك في القرآن نظير، أعني الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً.

إلا أن مكِّيًّاً زعم في غير «إعراب القرآن» له أن لهذه الآية نظائر فذكرها، وأما في إعرابه فلم يذكر أن غيرها في القرآن شاركها في ذلك، فقال في إعرابه[2] «وإنما أَنَّث الخبر / لأنَّ ما في بطون الأنعام أنعامٌ فحمل التأنيث [٣٥٩/أ] على المعنى، ثم قال: «ومُحَرَّمٌ» فذكَّر حَمْلًا على لفظِ «ما»، وهذا نادرٌ لا نظير له، وإنما يأتي في «مَنْ» و «ما» حَمْلُ الكلام أولاً على اللفظ ثم على المعنى بعد ذلك فاعرفه فإنه قليل». وقال في غير «الإعراب»: «هذه الآية في قراءة الجماعة أَتَتْ على خلاف نظائرها في القرآن؛ لأنَّ كلَّ ما يُحْمل على اللفظ مرةً وعلى المعنى مرة إنما يتبدىء أولاً بالحمل على اللفظ ثم يليه الحَمْل على المعنى نحو: «مَنْ آمنَ بالله»[3] ثم قال: «فلهم أجرُهم»، هكذا يأتي في القرآن وكلام العرب، وهذه الآية تَقَدَّم فيها الحَمْلُ على المعنى فقال

(١) الكشاف ٢/ ٥٥.
(٢) المشكل ١/ ٢٩٢.
(٣) الآية ٦٢ من البقرة.

«خالصة»، ثم حُمِلَ على اللفظ فقال: «ومُحرَّمٌ»، ومثله «كلُّ ذلك كان سَيِّئةً»[1] في قراءة نافع ومَنْ تابعه فأنَّث على معنى «كل» لأنها اسم لجميع ما تقدَّم ممَّا نهى عنه من الخطايا ثم قال: «عند ربك مكروهاً» فذكَّر على لفظ «كل» وكذلك «ما تَرْكبون، لتستووا على ظهوره»[2]، جَمَعَ الظهور حملاً على معنى «ما» ووحَّد الهاءَ حَمْلاً على لفظ «ما»، وحُكي عن العرب: «هذا الجرادُ قد ذهب فأراحنا مِنْ أَنْفُسِه» جمع الأنفس ووحَّد الهاء وذكَّرها.

قلت: أمَّا قوله «هكذا أتىٰ في القرآن» فصحيح، وأمَّا قوله «وكلام العرب» فليس ذلك بمُسَلَّم؛ إذ في كلام العرب البداية بالحَمْلِ على المعنىٰ، ثم على اللفظ، وإن كان عكسُه هو الكثير، وأمَّا ما جعله نظيرَ هذه الآية في الحَمْل على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً فليس بُمَسلَّم أيضاً، وكذلك لا نُسَلِّم أن هذه الآية ممَّا حُمِلَ فيها على المعنىٰ أولاً، ثم على اللفظ ثانياً. وبيان ذلك أنَّ لقائلٍ أن يقول: صلة «ما» جار ومجرور، وهو متعلق بمحذوف فتقدره مسنداً لضمير مذكَّر أي: ما استقرَّ في بطون هذه الأنعام، ويبعد تقديره باستقرَّت، إذا عُرِف هذا فيكون قد حَمَل أولاً على اللفظ في الصلة المقدرة ثم علىٰ المعنى ثانياً. وأمَّا «كل ذلك كان سَيِّئةً» فبدأ فيه أيضاً بالحَمْل على اللفظ في قوله «كان» فإنه ذكَّر ضميره المستتر في «كان» ثم حمل على المعنى في قوله «سيِّئة» فأنَّث. وكذلك «لتَسْتَووا» فإنَّ قبله «ما تركبون»، والتقدير: ما تركبونه، فحمل العائد المحذوف على اللفظ أولاً ثم حُمِلَ على المعنىٰ ثانياً، وكذلك في قولهم «هذا الجراد قد ذهب» حُمِلَ على اللفظ فأفرد الضمير في «ذهب»، ثم حُمِلَ على المعنى ثانياً فجمع في قوله «أنفسه»، وفي هذه المواضع يكون قد حمل فيها أولاً على اللفظ، ثم علىٰ المعنى، ثم على اللفظ، وكنتُ قد

(١) الآية ٣٨ من الإسراء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو أيضاً. انظر: السبعة ٣٨٠.
(٢) الآية ١٣ من الزخرف.

قَدَّمْتُ أن في القرآن من ذلك أيضاً ثلاثة مواضع: آية المائدة: «وَعَبَد الطاغوت»[1]، ولقمان: «ومن الناس مَنْ يشتري لَهْو الحديث»[2]، والطلاق: «وَمَنْ يؤمن بالله»[3].

قوله: «وإن يكنْ ميتة» قرأ[4] ابن كثير «يكن» بياء الغيبة مَيْتَـةٌ رفعاً، وابن عامر: «تكن» بتاء التأنيث، ميتة رفعاً، وعاصم في رواية أبـي بكر «تكن» بتاء التأنيث «ميتةً» نصباً، والباقون «تكن» كابن كثير، «ميتةً» كأبـي بكر. والتذكير والتأنيث واضحان لأن الميتة تأنيث مجازي لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان فَمَنْ أنَّث فباعتبار اللفظ، ومَنْ ذكَّر فباعتبارالمعنى، هذا عند مَنْ يرفع «ميتة» بـ «تكن»، أمَّا من ينصبها فإنه يسند الفعل حينئذٍ إلى ضميرٍ فيذكِّر باعتبار لفظ «ما» في قوله «ما في بطون» ويؤنِّث باعتبار معناها. ومن نصب «ميتة» فعلى خبر «كان» الناقصة. ومَنْ رفع فيحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون التامة، وهذا هو الظاهر أي: وإن وجد ميتة أو حَدَثَتْ، وأن تكون الناقصة، وحينئذٍ يكون خبرُها محذوفاً أي: وإن يكن هناك أو في البطون ميتة وهذا رأي الأخفش، فيكون تقدير قراءة ابن كثير: وإن يَحْدُثْ حيوان ميتة أو: وإن يكن في البطون ميتة، على حسب التقديرين تماماً ونقصاناً، وتقدير قراءة ابن عامر كتقدير قراءته، إلا أنه أنَّث الفعل باعتبار لفظ مرفوعه، وتقدير قراءة أبـي بكر: وإن تكنِ الأنعامُ أو الأجنَّة ميتةً، فأنَّث حَمْلاً على المعنى، وقراءة الباقين كتقدير قراءته إلا أنهم ذكَّروا باعتبار اللفظ، قال أبو عمرو بن العلاء: «ويُقَوِّي هذه القراءةَ ـ يعني قراءة التذكير والنصب ـ قوله «فهم فيه» ولم يقل فيها». ورُدَّ هذا / على أبـي عمرو بأن الميتة لكل ميت ذكراً كان أو أنثى فكأنه [٣٥٩/ب]

(١) الآية ٦٠ من المائدة. (٢) الآية ٦ من لقمان.

(٣) الآية ١١ من الطلاق.

(٤) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والحجة ٢٧٤؛ والكشف ١/٤٥٤؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ والبحر ٤/٢٣٣.

قيل: وإن يكن ميتاً فهم فيه، يعني فلم يَصِرْ له في تذكير الضمير في «فيه» حُجَّةٌ.

ونقل الزمخشري[1] قراءة ابن عامر عن أهل مكة فقال: «قرأ أهل مكة «وإن تكنْ ميتةٌ» بالتأنيث والرفع» فإن عنى بأهل مكة ابن كثير ـ ولا أظنه عناه ـ فليس كذلك وإن عنى غيره فيجوز، على أنه يجوز أن يكون ابن كثير قرأ بالتأنيث أيضاً، لكن لم يُشْتهر عنه اشتهارَ التذكير. وقرأ يزيد «مَيِّتة» بالتشديد. وقرأ عبدالله[2]: «فهم فيه سواء»[3] وأظنها تفسيراً لا قراءةً لمخالفتها السواد.

آ. ١٤٠ **قوله تعالى: ﴿قد خسر الذين قَتَلُوا﴾**: هذا جواب قسم محذوف. وقرأ[4] ابن كثير وابن عامر ـ وهي قراءة الحسن وأبي عبدالرحمن ـ «قَتَّلوا» بالتشديد مبالغة وتكثيراً، والباقون بالتخفيف، و «سفهاً» نصب على الحال أي: ذوي سَفَهٍ، أو على المفعول من أجله وفيه بُعْدٌ، لأنه ليس علة باعثة أو على أنه مصدر لفعل مقدر أي سفهوا سفهاً، أو علىٰ أنه مصدر على غير الصدر؛ لأن هذا القتل سَفَهٌ. وقرأ اليماني[5] «سُفَهاء» على الجمع وهي حال، وهذه تقوِّي كونَ قراءةِ العامة مصدراً في موضع الحال حيث صرَّح بها. و «بغير علم»: إمَّا حال أيضاً، وإمَّا صفةٌ لسفهاً وليس بذاك.

آ. ١٤١ **قوله تعالى: ﴿مختلفاً أكلُهُ﴾**: منصوب على الحال، وفيها قولان أحدهما: أنها حال مقدرة لأن النخل والزرع وقت خروجِهما لا أَكْلَ فيهما حتى يقال فيه متفق أو مختلف، فهو كقوله «فادخلوها خالدين»[6]

---

(١) الكشاف ٢/٥٥.
(٢) انظر: البحر ٤/٢٣٣.
(٣) أي بدل شركاء.
(٤) انظر: السبعة ٢٧١؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ والحجة ٢٧٥؛ والبحر ٤/٢٣٣.
(٥) البحر ٤/٢٣٤.
(٦) الآية ٧٣ من الزمر.

وكقولهم: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» أي: مقدِّراً الاصطياد به. والثاني: أنها حال مقارنة وذلك على حذف مضاف أي: وثمر النخل وحَبّ الزرع. و «أُكُلُه» مرفوع بـ «مختلفاً» لأنه اسم فاعل، وشروط الإعمال موجودة. والأُكُل: الشيء المأكول، وقد تقدَّم أنه يُقْرأ بضم الكاف وسكونها ومضىٰ تحقيقه في البقرة(١).

والضمير في «أُكُله»: الظاهر أنه يعود على الزرع فقط: إمَّا لأنه حذف حالاً من النخل لدلالة هذه عليها تقديره: والنخل مختلفاً أكله، والزرع مختلفاً أكله، وإمَّا لأن الزرع هو الظاهر فيه الاختلافُ بالنسبة إلى المأكول منه كالقمح والشعير والفول والحمص والعَدَس وغير ذلك. وقيل إنها تعود عليهما، قال الزمخشري(٢): «والضمير للنخل، والزرعُ داخلٌ في حكمه لكونه معطوفاً عليه». قال الشيخ(٣): «وليس بجيد، لأن العطفَ بالواو لا يُجَوِّزُ إفراد ضمير المتعاطفين». وقال الحوفي: «والهاء في «أكلُه» عائدةٌ على ذِكْرِ ما تقدَّم من هذه الأشياء المنشآت»، وعلى هذا الذي ذكره الحوفي لا تختص الحال بالنخل والزرع بل يكون لِما تقدَّم جميعه.

قال الشيخ(٤): «ولو كان كما زعم لكان التركيب «أكلها»، إلا إنْ أُخذ ذلك على حذف مضاف أي: ثمر جنات، وروعي هذا المحذوفُ فقيل: «أُكُلُه» بالإفراد على مراعاته، فيكون ذلك كقوله: «أو كظلمات في بحر لُجِّيٍّ يغشاه موج»(٥) أي: أو كذي ظلمات؛ ولذلك أعاد الضمير في يغشاه عليه». قلت: فيبقىٰ التقدير: مختلفاً أكل ثمر الجنات وما بعدها، وهذا يلزم منه إضافة الشيء

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦٥ من البقرة.
(٢) الكشاف ٢/٥٦.
(٣) البحر ٤/٢٣٦.
(٤) البحر ٤/٢٣٦.
(٥) الآية ٤٠ من النور.

إلى نفسه، لأن الأُكُل كما تقدم غير مرة أنه الثمر المأكول. قال الزمخشري[1] في الأكل: «وهو ثمره الذي يؤكل». وقال ابن الأنباري: «إن مختلفاً نُصب على القطع فكأنه قال: والنخل والزرع المختلف أُكُلُهما» وهذا رأي الكوفيين وقد تقدم إيضاحه غير مرة.

وقوله: «والزيتونَ والرُّمَّان إلى قوله «إذا أَثْمر» قد تقدم إيضاحه[2].

قوله «حصادِه» قرأ[3] أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، والباقون بكسرها، وهما لغتان في المصدر لقولهم جَداد[4] وجِداد، وقَطاف وقِطاف[5]، وحَران وحِران[6]. قال سيبويه[7]: «جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثالِ فِعال، وربما قالوا فيه فَعال» يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر فإن المصدر الأصلي إنما هو الحصد، فالحصدُ ليس فيه دلالةٌ على انتهاء زمان ولا عدمها بخلاف الحَصاد والحِصاد. ونسب الفراء[8] الكَسْرَ لأهل الحجاز / والفتح لتميم [٣٦٠/أ] ونجد. واختار أبو عبيد الفتح قال: «للفخامة، وإن كانت الأخرىٰ فاشية غير مدفوعة»، ومكي[9] الكسرَ قال: «لأنه الأصل وعليه أكثر الجماعة».

وقوله «يوم حصاده» فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بـ «آتوا» أي: أعطوا

---

(١) الكشاف ٢/٥٦.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٩ من الأنعام.

(٣) انظر: السبعة ٢٧١؛ الكشف ١/٤٥٦؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ والحجة ٢٧٥؛ والبحر ٤/٢٣٨.

(٤) الجداد: صرام النخل.

(٥) القطاف: وقت القطف.

(٦) ضبطها في القاموس واللسان بالكسر والضم فقط. والحران مصدر حَرَنت الدابَّة.

(٧) الكتاب ٢/٢١٧.

(٨) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

(٩) الكشف ١/٤٥٦.

واجبه يوم الحصاد. واستشكل بعض الناس ذلك بأن الإيتاء إنما يكون بعد التصفية فكيف يوجب الإيتاء في يوم الحصـد؟ وأجيب بأن ثَمَّ محـذوفاً والتقدير: إلى تصفيته قالوا: فيكون الحصاد سبباً للوجوب المُوَسَّع والتصفية سبب للأداء، وأحسنُ من هذا أن يكون المعنىٰ: واهتموا بإيتاء الزكاة الواجبة فيه واقصدوه في ذلك اليوم.

والثاني: أنه منصوب بلفظ «حقه» على معنى: وأعطوا ما استحق منه يوم حصاده، فيكون الاستحقاق ثابتاً يوم الحصاد والأداء بعد التصفية، ويؤيد ذلك تقديرُ المحذوف عند بعضهم كما قَدَّمْتُه، وقال في نظـير هذه الآية: «انظروا إلى ثَمَره»[1] وفي هذه «كُلُوا» قيل: لأن الأولى سِيْقَتْ للدلالة على كمال قدرته وعلى إعادة الأجسام من عُجْب الذَّنَب فأمر بالنظر والتفكُّـر في البداية والنهاية، وهذه سِيْقَت في مَعْرِض كمال الامتنان فناسب الأمر بالأكل، وتحصَّل من مجموع الآيتين الانتفاعُ الأخروي والدنيوي، وهذا هو السبب لتقدم النظر على الأمر بالأكل.

آ. ١٤٢ **قوله تعالى: ﴿حَمولةً وفَرْشاً﴾**: منصوبان على أنهما نُسِقا على جنات أي: وأنشأ من الأنعام حمولة. والحَمولة: ما أطاق الحملَ عليه من الإبل. والفَرْش صغارُها، هذا هو المشهورُ في اللغة. وقيل: الحَمولة كبارُ الأنعام أعني الإبل والبقر والغنم، والفَرْش صغارها قال: «ويدل له أنه أبدل منه قولَه بعد ذلك ثمانية أزواج من الضأن» كما سيأتي. وقال الزجاج[2]: «أجمع أهل اللغة على أن الفَرْشَ صغار الإبل، وأنشد[3]:

٢٠٩٧ـ أَوْرَثَني حَمـولـةً وفَـرْشـاً   أَمُشُّها في كل يـومٍ مَشَّا

---

(١) الآية ٩٩ من الأنعام.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٢٧ ولكنه هنا لم ينشد شيئاً.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٧/١١٢؛ والبحر ٤/٢٣٤. ومشَّ: حَلَبَ.

وقال الآخر(١):

٢٠٩٨ـ وَحَوَيْنا الفَرْشَ مِنْ أنعامكم   والحَمُولاتِ وربَّاتِ الحجالْ

قال أبو زيد: «يحتمل أن يكون سُمِّيَتْ بالمصدر لأنَّ الفَرْشَ في الأصل مصدر». والفَرْش لفظٌ مشترك بين معانٍ كثيرة منها ما تقدَّم، ومنها متاع البيت، والفضاء الواسع، واتساع خفِّ البعيرِ قليلاً، والأرض الملساء، عن أبي عمرو بن العلاء، ونباتٌ يلتصق بالأرض، ومنه قول الشاعر(٢):

٢٠٩٩ـ كمِشْفَر الناب تلوك الفَرْشا

وقيل: الحَمُولة: كلُّ ما حُمِل عليه، من إبل وبقر وبغل وحمار، والفَرْشُ هنا ما اتُّخِذَ من صوفه ووبره وشعره مايفترش، وأنشدوا للنابغة(٣):

٢١٠٠ـ وحَلَّتْ بيوتي في يَفاعٍ مُمَنَّعٍ
تَخَالُ به راعي الحَمولَةِ طائرا

وقال عنترة(٤):

٢١٠١ـ وما راعني إلا حَمُولة أهلها   وسطَ الديارِ تَسُفُّ حب الخِمْخِمِ

آ. ١٤٣ قوله تعالىٰ: **﴿ثمانية أزواج﴾**: في نصبه ستةُ أوجه، أحسنُها: أن يكونَ بدلاً من «حَمولة وفرشاً» لولا ما نقله الزجاج من الإجماع المتقدم(٥)، ولكن ليس فيه أن ذلك محصورٌ في الإبل، والقول بالبدل هو قول

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١١٢/٧؛ والبحر ٢٣٤/٤. وربات الحجال: صغار الإبل.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان فرش.
(٣) ديوانه ــ بيروت ــ ٦٤؛ شرح المفصل ٥٤/٢. واليفاع: المشرف من الأرض.
(٤) ديوانه ١٨٨ والخمخم: نبت تعلفه الإبل.
(٥) أي أن الفرش صغار الإبل.

الزجاج[1] والفراء[2]. والثاني: أنه منصوب بـ «كلوا» الذي قبله أي: كلوا ثمانيةَ أزواج، ويكون قوله «ولا تَتَّبِعُوا» إلى آخره كالمعترض بين الفعل ومنصوبه وهو قول علي بن سليمان وقَدَّره: كُلوا لحمَ ثمانية. وقال أبو البقاء[3]: «هو منصوب بـ «كلوا» تقديره: كُلوا مما رزقكم الله ثمانية أزواج، ولا تُسْرفوا معترض بينهما». قلت: صوابه أن يقول: «ولا تتَّبعوا» بدلَ «ولا تسرفوا» لأنَّ «كُلوا» الذي يليه «ولا تسرفوا» ليس منصبّاً على هذا لأنه بعيد منه، ولأنَّ بعده ما هو أَوْلَىٰ منه بالعمل، ويُحتمل أن يكون الناسخ غلط عليه، وإنما قال هو «ولا تَتَّبعوا» ويدل على ذلك أنه قال «تقديره: كلوا ممَّا رزقكم الله»، وكلوا الأولُ ليس بعده «مما رزقكم» إنما هو بعد الثاني. الثالث: أنه عطف على «جنات» أي: أنشأ جنات وأنشأ ثمانية أزواج، ثم حُذِفَ الفعل وحرف العطف وهو مذهب الكسائي. قال أبو البقاء[4]: «وهو ضعيف» قلت: الأمر كذلك، وقد سُمِع ذلك في كلامهم نثراً ونظماً، ففي النثر قولهم: «أكلت لحماً سمكاً تمراً» وفي نظمهم قول الشاعر[5]:

٢١٠٢ـ كيف أصبحتَ كيف أَمْسَيْتَ مِمَّا
يَزرَعُ الودَّ في فؤاد الكريمِ

أي: أكلت لحماً وسمكاً وتمراً، وكيف أصبحت وكيف أمسيت، وهذا على أحد القولين في ذلك. والقول الثاني أنه بدل بداء. ومنه الحديث: «إن الرجلَ ليصلِّي الصلاة، وما كُتِبَ له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى أن وصل إلى

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٢٨.
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٩.
(٣) الإملاء ١/٢٦٣.
(٤) الإملاء ١/٢٦٣.
(٥) تقدم برقم ١٢٨٥.

العُشْر»[1]. الرابع: أنه منصوب بفعل محذوف مدلولٍ عليه بما في اللفظ تقديره: كلوا ثمانيةَ أزواج، وهذا أضعفُ ممَّا قبله. الخامس: أنه منصوبٌ على الحال، تقديره: / مختلفةً أو متعددة، وصاحب الحال «الأنعام» فالعامل [٣٦٠/ب] في الحال ما تعلَّق به الجار وهو «مِنْ». السادس: أنه منصوب على البدل مِنْ محلِّ «ممَّا رزقكم الله».

قوله: «من الضَّأْنِ اثنين» في نصب «اثنين» وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من «ثمانية أزواج» وهو ظاهرُ قولِ الزمخشري فإنه قال[2]: «والدليل عليه «ثمانية أزواج» ثم فَسَّرها بقوله «من الضأن اثنين» الآية. وبه صَرَّح أبو البقاء[3] فقال: «واثنين بدل من الثمانية وقد عُطِفَ عليه بقية الثمانية». والثاني: أنه منصوبٌ بأنشأ مقدَّراً، وهو قول الفارسي، و «مِنْ» تتعلَّق بما نصب «اثنين».

والجمهور على تسكين همزة «الضأن» وهو جمع ضائن وضائنة كتاجِر وتاجرة وتَجْر، وصاحب وصاحبة وصَحْب، وراكب وراكبة ورَكْب. وقرأ الحسن[4] وطلحة بن مصرف وعيسى بن عمر «الضَّأَن» بفتحها، وهو إمَّا جمع تكسير لضائن كما يقال خادم وخدم وحارس وحرس وطالب وطَلَب، وإمَّا اسم جمع. ويُجْمع على ضَئِين كما يقال: كلب وكليب، قال[5]:

٢١٠٣ـ ....فبـذَّتْ نَبْلَهـمْ وكليـبُ

وقيل: الضَّئين والكليب اسما جمع، ويقال ضِئين بكسر الضاد، وكأنها إتباع لكسر الهمزة نحو: بِعير وشِعير بكسر الباء والشين لكسر العين. والضأن

---

(١) لم أقف على تخريجه.
(٢) الكشاف ٥٧/٢.
(٣) الإملاء ٢٦٣/١.
(٤) البحر ٢٣٩/٤؛ المحتسب ٢٣٤/١.
(٥) تقدم برقم ١٠٥٦.

معروفٌ وهو ذو الصوف من الغنم، والمعز ذو الشعر منها. وقرأ أبان بن عثمان[1] «اثنان» بالرفع على الابتداء والخبر الجار قبله. وقرأ ابن كثير[2] وأبو عمرو وابن عامر المَعَز بفتح العين، والباقون بسكونها، وهما لغتان في جمع ماعِز، وقد تقدَّم أن فاعِلاً يُجمع على فَعْل تارة وعلى فَعَل أخرىٰ كتاجر وتَجْر وخادِم وخَدَم، وقد تقدَّم تحقيقُه، ويُجْمع أيضاً على مِعْزىٰ، وبها قرأ أُبَـيّ، قال امرؤ القيس[3]:

٢١٠٤ــ ألا إنْ لا تـكـن إبِـلٌ فـمِـعْـزَى
كـأنَّ قُـرونَ جِـلَّتِـهـا الـعِـصِـيُّ

وقال أبو زيد: إنه يُجْمع على أُمْعوز، وأنشد[4]:

٢١٠٥ــ . . . . كالتَّيْسِ في أُمْعوزِهِ المُتَرَبِّلِ

ويجمع أيضاً على مَعِيز، وأنشدوا لامرىء القيس[5]:

٢١٠٦ــ ويمنحهـا بـنـو شَمَجَىٰ بـنِ جَـرْمٍ
مـعـيـزَهُـمُ حـنَـانـكَ ذا الـحَـنـانِ

والإبل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل واحدُه جمل وناقة وبعير، ولم يجىءْ اسم على فِعِل عند سيبويه[6] غيره، وزاد غير سيبويه بِكِراً وإِطِلاً

(١) البحر ٤/ ٢٣٩.
(٢) السبعة ٢٧١؛ والنشر ٢/ ٢٥٦؛ الحجة ٢٧٥؛ والبحر ٤/ ٢٣٩.
(٣) تقدم برقم ١٠٦٩.
(٤) البيت لربيعة بن مقروم وصدره:
أخلصْتُـه صُنْعـاً فـآضَ مُحَمْلِجـاً
وهو في النوادر ٧٧. والمحملج والمتربل: كثير اللحم مكتنزُه.
(٥) ديوانه ١٤٣؛ والقرطبي ٧/ ١١٤. وحنانك ذا الحنان: رحمتك يا ذا الرحمة.
(٦) الكتاب ٢/ ١٧٩.

وتِداً ومِشِطاً، وسيأتي لهذا مزيد بيان في الغاشية إن شاء الله، والنسبة إليه إبَلي بفتح الباء لئلَّا يتوالَىٰ كسرتان مع ياءين.

قوله: «آلذَّكَرَيْنِ حَرَّم» الذَّكَرَيْن منصوب بما بعده، وسببُ إيلائه الهمزةَ ما تقدم في قوله «أأنت قلتَ للناس»[1] و«أم» عاطفة للأُنْثَيَيْن على الذكرين، وكذلك أم الثانية عاطفة ما الموصولة على ما قبلها فمحلُّها نصبٌ تقديره: أم الذي اشتملت عليه أرحام، فلما التقت الميم ساكنة مع ما بعدها وجَب الإدغامُ.

آ. (١٤٤) و«أم» في قوله تعالى: ﴿أم كنتم شهداء﴾: منقطعة ليست عاطفةً؛ لأن بعدها جملةً مستقلة بنفسها فتُقَدَّر بـ بل والهمزة والتقدير: بل أكنتم شهداء. و«إذ» منصوب بشهداء أنكر عليهم ماادَّعَوْه، وتهكَّم بهم في نسبتهم إلى الحضور في وقتِ الإيصاء بذلك. و«بهذا» إشارة إلى جميع ما تقدَّم ذِكْرُه من المحرَّمات عندهم.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿مُحَرَّماً﴾: منصوبٌ بقوله «لا أَجِدُ» وهو صفة لموصوف محذوف حُذِفَ لدلالة قوله على «طاعم يَطْعَمُه» والتقدير: لا أجد طعاماً محرَّماً. و«على طاعم» متعلق بمحرَّماً و«يَطْعَمُه» في محل جرّ صفةً لطاعم. وقرأ[2] الباقر ـ ونقلها مكي[3] عن أبـي جعفر ـ «يَطَّعِمُه» بتشديد الطاء وأصلها يَطْتَعِمه افتعالاً من الطعم، فأبدلت التاء طاء لوقوعها بعد طاء للتقارب فوجب الإدغام. وقرأت عائشة ومحمد بن الحنفية وأصحاب عبدالله بن مسعود «تَطَعَّمه» بالتاء من فوق وتشديد العين فعلاً ماضياً.

قوله «إلا أن يكونَ» منصوبٌ على الاستثناء وفيه وجهان، أحدهما: أنه

---

(١) الآية ١١٦ من المائدة.

(٢) البحر ٤/٢٤١.

(٣) المشكل ١/٢٩٦.

متصل قال أبو البقاء[1]: «استثناء من الجنس، وموضعه نصب، أي: لا أجد مُحَرَّماً إلا الميتة» والثاني: أنه منقطع، قال مكي[2]: «وأن يكون في موضع نصب على الاستثناء المنقطع». وقال الشيخ[3]: «وإلا أن يكون» استثناء منقطع لأنه كون وما قبله عين، ويجوز أن يكون موضعه نصباً بدلاً على لغة تميم ونصباً على الاستثناء على لغة الحجاز» يعني أن الاستثناء / المنقطع فيه لغتان [٣٦١/أ] إحداهما لغة الحجاز وهو وجوبُ النصبِ مطلقاً، ولغة التميميين يجعلونه كالمتصل، فإن كان في الكلام نفي أو شبهه رُجِّح البدلُ، وهنا الكلام نفي فيترجَّح نصبُه عند التميميين على البدل دون النصب على الاستثناء فنصبُه من وجهين، وأمَّا الحجاز فنصبُه عندهم مِنْ وجهٍ واحد، وظاهر كلام أبـي القاسم الزمخشري أنه متصل فإنه قال[4]: «محرماً أي: طعاماً محرماً من المطاعم التي حَرَّمتموها، إلا أن يكون ميتة: إلا أن يكون الشيء المحرم ميتة» وقرأ ابن عامر في رواية[5]: «أوحَىٰ» بفتح الهمزة والحاء مبنياً للفاعل.

وقوله تعالى: «قل آلذَّكَرَيْنِ» وقوله «نَبِّئوني»، وقوله أيضاً «آلذكرين» ثانياً وقوله «أم كنتم شهداء» جمل اعتراضٍ بين المعدودات التي وقعَتْ تفصيلاً لثمانية أزواج. قال الزمخشري[6]: «فإن قلت: كيف فصل بين المعدود وبين بعضه[7] ولم يُوالِ بينه؟ قلت: قد وقع الفاصل بينهما اعتراضاً غيرَ أجنبـي من المعدود، وذلك أن الله عز وجل مَنَّ على عباده بإنشاء الإنعام لمنافعهم

(١) الإملاء ١/٢٦٣.
(٢) المشكل ١/٢٩٦.
(٣) البحر ٤/٢٤١.
(٤) الكشاف ٢/٥٧.
(٥) البحر ٤/٢٤١.
(٦) الكشاف ٢/٥٧.
(٧) عبارة الكشاف: «بين بعض المعدود وبعضه».

وبإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على مَنْ حرَّمها، والاحتجاج على مَنْ حرَّمها تأكيد وتسديد للتحليل، والاعتراضات في الكلام لا تُساق إلا للتوكيد».

وقرأ ابن عامر(١) «إلا أَنْ تكونَ ميتةٌ» بالتأنيث ورفع ميتة يعني: إلا أن يوجدَ ميتة، فتكون تامة عنده، ويجوز أن تكون الناقصة والخبرُ محذوفٌ تقديره: إلا أن يكون هناك ميتة، وقد تقدَّم أن هذا منقولٌ عن الأخفش في قوله مثل ذلك «وإن يكن ميتة»(٢). وقال أبو البقاء(٣): «ويُقْرأ برفع «ميتة» على أنَّ «تكون» تامة، وهو ضعيف لأن المعطوف منصوب». قلت: كيف يُضَعِّف قراءة متواترة؟ وأما قوله «لأن المعطوف منصوب» فذلك غير لازم؛ لأن النصب على قراءة مَنْ رفع «ميتة» يكون نَسَقاً على محلِّ «أن تكون» الواقعة مستثناةً تقديره: إلا أن يكـون ميتة، وإلا دمـاً مسفوحاً، وإلا لحم خنزيـر. وقال مكي(٤) ابن أبـي طالب «وقرأ أبو جعفر «إلا أن تكون» بالتاء، ميتةٌ بالرفع»، ثم قال: «وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ «أو دمٌ» بالرفع وكذلك ما بعده». قلت: هذه هي قراءة ابن عامر نسبها لأبـي جعفر يزيد بن القعقاع المدني شيخ نافع وهو محتمل، وقوله «كان يلزمه» إلى آخره هو معنىً ما ضَعَّف به أبو البقاء هذه القراءةَ، وقد تقدَّم جوابُ ذلك، واتفق أن ابن عامر يقرأ «وإن تكنْ ميتةٌ» بالتأنيث والرفع وهنا كذلك.

وقرأ ابن كثير وحمزة «تكون» بالتأنيث، «ميتةً» بالنصب على أن اسم «تكون» مضمر عائد على مؤنث أي: إلا أن يكون المأكول، ويجوز أن يعودَ الضميرُ مِنْ «تكون» على «محرَّماً»، وإنما أنَّث الفعلَ لتأنيث الخبر كقوله «ثم

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٢؛ الكشف ١/٤٥٦؛ الحجة ٢٧٦؛ النشر ٢/٢٥٧؛ البحر ٤/٢٤١.

(٢) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٣) الإملاء ١/٢٦٤.

(٤) المشكل ١/٢٩٦.

لم تكن فتنَتهم إلا أن»[1] بنصب «فتنتهم» وتأنيث «تكن». وقرأ الباقون «يكون» بالتذكير، «ميتة» نصباً، واسم «يكون» يعود على قوله «مُحَرَّماً» أي: إلا أن يكون ذلك المحرَّم. وقدَّره أبو البقاء[2] ومكي[3] وغيرهما: «إلا أن يكون المأكولُ» أو «ذلك ميتة».

قوله: «أو دماً» «دماً» على قراءةِ العامة معطوفٌ على خبر «يكون» وهو «ميتة»، وعلى قراءة ابن عامر وأبي جعفر معطوفٌ على المستثنى وهو «أن يكون» وقد تقدم تحرير ذلك. ومسفوحاً صفة لـ «دماً». والسَّفْحُ: الصَّبُّ. وقيل: السَّيَلان وهو قريب من الأول، وسفح يُستعمل قاصراً ومتعدِّياً يقال: سَفَحَ زيدٌ دمعه ودمه أي: أهراقَه وسفح هو، إلا أن الفرق بينهما وقع باختلاف المصدر ففي المتعدي يقال: سَفْح، وفي اللازم يقال سُفُوح، ومن التعدِّي قوله تعالىٰ: «أو دماً مسفوحاً» فإن اسم المفعول التام لا يُبْنىٰ إلا مِنْ متعدٍّ، ومن اللزوم ما أنشده أبو عبيدة[4] لكثير عزة[5]:

٢١٠٧ـ أقـول ودَمْعي واكفٌ عنـد رسـمهـا
عليـك سـلامُ الله والـدمـعُ يَسْفَـح

قوله: «أو فِسْقاً» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه عطف على خبر يكون أيضاً أي: إلا أن يكون فسقاً. و «أُهِلَّ» في محل نصب لأنه صفة له كأنه قيل: أو فِسْقاً مُهَلاًّ به لغير الله، جعل العينَ المحرَّمة نفسَ الفسق مبالغة، أو على حذف مضاف ويُفَسِّره ما تقدَّم من قوله: / «ولا تأكلوا ممَّا لم يُذْكر اسم الله عليه وإنه لفِسْق»[6]. الثاني: أنه منصوب عطفاً على محل المستثنى أي: إلا أن [٣٦١/ب]

(١) الآية ٢٣ من الأنعام.
(٢) الإملاء ١/٢٦٣.
(٣) المشكل ١/٢٩٦.
(٤) لم يرد في «مجاز القرآن».
(٥) ديوانه ٤٦٣؛ وتفسير الفخر الرازي ١٣/٢٢٢.
(٦) الآية ١٢١ من الأنعام.

يكون ميتة أو إلا فسقاً. وقوله «فإنه رجْسٌ» اعتراض بين المتعاطفين. والثالث: أن يكون مفعولاً من أجله، والعامل فيه قوله «أُهِلَّ» مقدَّم عليه، ويكون قد فصل بين حرف العطف وهو «أو» وبين المعطوف وهو الجملة من قوله «أُهِلَّ» بهذا المفعول من أجله، ونظيره في تقديم المفعول له على عامله قوله[1]:

٢١٠٨ـ طَـرِبْتُ وما شـوقاً إلى البيض أطربُ
ولا لَـعِبـاً مـني وذو الـشيـب يَلْعَـبُ

و «أُهِلَّ» على هذا الإعراب عَطْفٌ على «يكون»، والضمير في «به» عائد على ما عاد عليه الضمير المستتر في «يكون»، وقد تقدَّم تحقيقُه، قاله الزمخشري[2]. إلا أن الشيخ[3] تَعَقَّب عليه ذلك فقال: «وهذا إعرابٌ متكلَّف جداً وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغيرُ جائزٍ على قراءةِ مَنْ قرأ «إلا أن يكون ميتةٌ» بالرفع، فيبقى الضمير في «به» ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يُتكلَّفَ محذوفٌ حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير: أو شيء أهِلَّ لغير الله به؛ لأنَّ مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر». قلت: يعني بذلك أنه لا يُحذف الموصوف والصفة جملة إلا إذا كان في الكلام «مِنْ» التبعيضية كقولهم: «منا ظَعَنَ ومنا أقام» أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، فإن لم يكن فيه «مِنْ» كان ضرورة كقوله[4]:

---

(١) تقدم برقم ٣٣٩.

(٢) الكشاف ٢/٥٨.

(٣) البحر ٣/٢٤٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله وقبله:

مــالــك عنــدي غــيرُ سهمٍ وحَجَــرْ
وغــيرُ كَــبْــداءَ شــديــدةِ الــوتَــرْ

وهو في المقتضب ٢/١٣٩؛ والخصائص ٢/٣٦٧؛ والمحتسب ٢/٢٢٧؛ والإنصاف ١١٥؛ وابن يعيش ٣/٥٩؛ والهمع ٢/١٢٠؛ والدرر ٢/١٥٢. والكبداء: القوس.

٢١٠٩ـ تَرْمي بكفَّيْ كان مِنْ أرمىٰ البشَرْ

أي: بكفَّيْ رجل، وهذا رأي بعضهم، وأمَّا غيره فيقول: متى دل دليل على الموصوف حذف مطلقاً، فقد يجوز أن يرىٰ الزمخشري هذا الرأيَ.

وقوله: «فإنه» الهاء فيها خلاف، والظاهر عَوْدُها على «لحم» المضاف لخنزير. وقال ابن حزم[١]: «إنها تعود على خنزير لأنه أقرب مذكور» ورُجِّح الأول بأن اللحم هو المحدَّث عنه، والخنزير جاء بعرَضيَّة الإضافة إليه، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: «رأيت غلام زيد فأكرمته» أن الهاء تعود على الغلام لأنه المحدَّث عنه المقصودُ بالإخبار عنه، لا على زيد؛ لأنه غير مقصود. ورُجِّح الثاني بأن التحريم المضاف للخنزير ليس مختصاً بلحمه بل شحمُه وشعره وعظمه وظِلْفُه كذلك، فإذا أعدنا الضمير على خنزير كان وافياً بهذا المقصود، وإذا أَعَدْنا على «لحم» لم يكن في الآية تعرُّضٌ لتحريم ما عدا اللحمَ مما ذكر. وقد أُجيب عنه بأنه إنما ذُكِر اللحم دون غيره، وإن كان غيرُه مقصوداً بالتحريم؛ لأنه أهمُّ ما فيه وأكثر ما يُقصد منه اللحم، كما ذلك في غيره من الحيوانات، وعلى هذا فلا مفهوم لتخصيص اللحم بالذِّكر، ولو سُلِّم فإنه يكون من باب مفهوم اللقب وهو ضعيف جداً. وقوله «فإنه رِجْسٌ»: إمَّا على المبالغة بأَنْ جُعل نفس الرجس، أو على حَذْفِ مضاف وله نظائر.

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿وعلى الذين هادُوا﴾**: متعلق بحرَّمْنا، وهو يُفيد الاختصاص عند بعضهم كالزمخشري[٢] والرازي[٣]، وقد صَرَّح به الرازي هنا أعني تقديمَ المعمول على عامله.

---

(١) علي بن أحمد الأندلسي الظاهري له: الفصل؛ المحلى، جمهرة الأنساب، توفي سنة ٤٥٦. انظر: الأعلام ٥/٥٩.

(٢) الكشاف في هذا الموضع لم يذكر شيئاً من ذلك.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٣/٢٢٣.

وفي «الظفر» لغات خمس، أعلاها: ظُفُر وهي قراءة العامة، وظُفْر بسكون العين وهي تخفيف المضمومها، وبها قرأ[1] الحسن في روايةٍ وأبي بن كعب والأعرج، وظِفِر بكسر الظاء والفاء، ونسبها الواحدي لأبي السمَّال قراءةً، وظِفْر بكسر الظاء وسكون الفاء وهي تخفيف المكسورها، ونسبها الناس للحسن أيضاً قراءة، واللغة الخامسة أُظْفور ولم يُقرأ بها فيما علمت، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر[2]:

٢١١٠ـ ما بين لُقْمَتِها الأولى إذا انحدَرَتْ
وبين أخرى تليها قِيْدُ أُظْفورِ

وجمع الثلاثي أظفار، وجمع أظفور أظافير وهو القياس، وأظافر من غير مدّ وليس بقياس، وهذا كقوله[3]:

٢١١١ـ . . . . العينين والعواوِرِ

وقد تقدَّم تحقيق ذلك في قوله مفاتح الغيب[4].

قوله: «ومن البقر» فيه وجهان أحدهما: أنه معطوف على «كل ذي» فتتعلق «مِنْ» بحرَّمنا الأولى لا الثانية، وإنما جيء بالجملة الثانية مفسرة لما أبهم في «من» التبعيضية مِن المحرم فقال: «حَرَّمْنَا عليهم شحومهما» والثاني: أن يتعلق بحرَّمْنا المتأخرة والتقدير: / وحرَّمنا على الذين هادوا من البقر والغنم [٣٦٢/أ]

---

(١) البحر ٤/٢٤٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان ظفر، وفيه «قيس» بدلاً من «قيد».

(٣) تمامه:

حتى عظامي وأراه ثائري ... وكَحَّلَ العينين والعواور

والمشهور: «بالعواور» وهو لجندل بن المثنى. الكتاب ٢/٣٧٤؛ والخصائص ١/١٩٥؛ والمحتسب ١/١٠٧؛ وابن يعيش ٥/٧٠؛ واللسان: عور؛ والتصريح ٢/٢٦٩. ثائري: قاتلي. والشاهد حذف الياء، والأصل عواوير.

(٤) الآية ٥٩ من الأنعام.

شحومهما، فلا يجب هنا تقديم المجرور بها على الفعل، بل يجوز تأخيره كما تقدَّم، ولكن لا يجوز تأخيره عن المنصوب بالفعل فيقال: حـرَّمنا عليهم شحومَهما من البقر والغنم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقال أبو البقاء[(١)]: «ولا يجوز[(٢)] أن يكون «مِن البقر» متعلقاً بـ «حَرَّمنا» الثانية». قال الشيخ[(٣)]: «وكأنه توهَّم أنَّ عَوْد الضمير مانع من التعلق، إذ رتبةُ المجرور بـ مِنْ التأخير لكن عَمَّاذا؟ أما عن الفعل فمسلَّم، وأما عن المفعول فغير مُسَلَّم» يعني أنه إن أراد أنَّ رتبة قوله «من البقر» التأخير عن شحومهما فيصير التقدير: حرَّمْنا عليهم شحومهما من البقر فغير مُسَلَّم. ثم قال الشيخ: «وإن سَلَّمنا أنَّ رُتْبَته التأخير عن الفعل والمفعول فليس بممنوع بل يجوز ذلك كما جاز: «ضرب غلامَ المرأة أبوها» و«غلامَ المرأة ضرب أبوها»، وإن كانت رتبة المفعول التأخير، لكنه وجب هنا تقديمه لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبتُه التقديم عليه فكيف بالمفعول الذي هو والمجرور في رتبة واحدة؟ أعني في كونهما فضلةً فلا يُبالى فيهما بتقديم أيِّهما شِئْتَ على الآخر، قال الشاعر[(٤)]:

٢١١٢ـ . . . . وقد رَكَدَتْ وسطَ السماء نجومُها

فقدَّم الظرفَ وجوباً لعود الضمير الذي اتصل بالفاعل على المجرور بالظرف». قلت: لقائلٍ أن يقول لا نُسَلِّم أن أبا البقاء إنما مَنَعَ ذلك لِما ذكره حتى يُلْزَمَ بما ألزمته بل قد يكون منعه لأمر معنوي.

والإضافة في قوله «شحومهما» تفيد الدلالة على تأكيد التخصيص والربط، إذ لو أتى في الكلام «من البقر والغنم حرَّمْنا عليهم الشحوم» لكان

---

(١) الإملاء ١/٢٦٤.
(٢) في مطبوعة الإملاء: «ويجوز».
(٣) البحر ٤/٢٤٤.
(٤) لم أهتد إلى تمامه وقـائـلـه، وهو في البحر ٤/٢٤٤.

كافياً في الدلالة على أنه لا يُراد إلا شحومُ البقر والغنم، هذا كلام الشيخ[1] وهو بَسْطُ ما قاله الزمخشري[2] فإنه قال: «ومن البقر والغنم حَرَّمْنا عليهم شحومهما كقولك: «مِنْ زيد أخذت ماله» تريد بالإضافة زيادة الربط.

قوله: «إلا ما حَمَلَتْ ظهورُهُما» «ما» موصولة في محل نصب على الاستثناء المتصل من الشحوم أي: إنه لم يُحَرِّم الشحم المحمول على الظهر، ثم إن شئت جعلت هذا الموصول نعتاً لمحذوف أي: إلا الشحم الذي حملته ظهورهما، كذا قدَّره الشيخ[3]، وفيه نظر، لأنه هو قد نَصَّ على أنه لا يُوصف بـ «ما» الموصولة وإن كان يُوصف بالذي، وقد ردَّ هو على غيره بذلك في مثل هذا التقدير، وإن شِئْتَ جَعَلْته موصوفاً بشيء محذوف أي: إلا الذي حملته ظهورهما من الشحم، وهذا الجارُّ هو وصف معنوي لا صناعي فإنه لو أظهر كذا لكان إعرابه حالاً.

وقوله «ظهورهما» يحتمل أن يكون من باب «فقد صَغَتْ قلوبُكما»[4] بالنسبة إلى ضمير البقر والغنم من غير نظر إلى جمعيتهما في المعنى، ويحتمل أن يكون جَمَعَ «الظهور» لأن المضاف إليه جمع في المعنى، فهو مثل «قَطَعْت رؤوس الكبشين» فالتثنية في مثل هذا ممتنعة.

قوله: «أو الحوايا» في موضعها من الإعراب ثلاثة أوجه، أحدها: ـ وهو قول الكسائي ـ أنها في موضع رفع عطفاً على «ظهورهما» أي: وإلا الذي حَمَلْته الحوايا من الشحم فإنه أيضاً غير محرَّم، وهذا هو الظاهر. الثاني: أنها في محل نصب نسقاً على «شحومهما» أي: حَرَّمْنا عليهم الحوايا

---

(١) البحر ٤/٢٤٤.

(٢) الكشاف ٢/٥٨.

(٣) البحر ٤/٢٤٤.

(٤) الآية ٤ من التحريم.

أيضاً أو ما اختلط بعظم فتكون الحوايا والمختلط مُحَرَّمَيْن، وسيأتي تفسيرهما، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة، وتكون «أو» فيه كالتي في قوله تعالىٰ: «ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً» يُراد بها نفي ما يدخل عليه بطريق الانفراد كما تقول: «هؤلاء أهلٌ أن يُعْصَوا فاعصِ هذا أو هذا» فالمعنى: حَرَّم عليهم هذا وهذا. وقال الزمخشري[1]: «أو بمنزلتها في قولهم: «جالس الحسن أو ابن سيرين».

قال الشيخ[2]: «وقال النحويون «أو» في هذا المثال للإباحة فيجوز له أن يجالسهما وأن يجالس أحدهما، والأحسن في الآية إذا قلنا إن «الحوايا» معطوف على «شحومهما» أن تكون «أو» / فيه للتفصيل فصَّل بها ما حَرَّم عليهم من البقر والغنم». قلت: هذه العبارة التي ذكرها الزمخشري سبقه إليها أبو إسحاق فإنه قال[3]: «وقال قوم: حُرِّمت عليهم الثُّروب[4] وأُحِلَّ لهم ما حملت الظهور، وصارت الحوايا أو ما اختلط بعظم نسقاً على ما حرَّم لا على الاستثناء، والمعنى على هذا القول: حُرِّمَتْ عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم إلا ما حملت الظهور فإنه غير مُحَرَّم، وأدخلت «أو» على سبيل الإباحة كما قال تعالىٰ «ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً»[5]، والمعنى: كل هؤلاء أهلٌ أن يُعْصَى فاعصِ هذا أو اعص هذا، و«أو» بليغةٌ في هذا المعنى لأنك إذا قلت: «لا تُطع زيداً وعمراً» فجائز أن تكون نَهَيْتَني عن طاعتهما معاً في حالة، فإذا أطعتُ زيداً على حِدَته لم أكن عاصياً، وإذا قلت: لا تُطع زيداً أو عمراً أو خالداً فالمعنى: أن كل هؤلاء أهل أن لا يُطاع فلا تُطِع واحداً منهم ولا تطع الجماعة، ومثلُه: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبي، فليس [٣٦٢/ب]

(١) الكشاف ٢/٥٨.
(٢) البحر ٤/٢٤٥.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٣١.
(٤) الثروب: جمع الثَّرْب وهو شحم يغشى الكَرِش والأمعاء.
(٥) الآية ٢٤ من الإنسان.

المعنى: أني آمرك بمجالسةِ واحدٍ منهم، فإنْ جالَسْتَ واحداً منهم فأنت مصيب، وإن جالَسْتَ الجماعة فأنت مصيب. وأمَّا قوله «فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل» فقد سَبَقه إلى ذلك أبو البقاء فإنه قال[1]: و «أو» هنا بمعنى الواو لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله «كونوا هوداً أو نصارىٰ»[2]. وقال ابن عطية[3] ردّاً على هذا القول أعني كون الحوايا نسقاً على شحومهما: «وعلى هذا تدخل الحوايا في التحريم، وهذا قولٌ لا يعضُده لا اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه» ولم يبيِّن وجهَ الدفع فيهما. الثالث: أن «الحوايا» في محل نصب عطفاً على المستثنىٰ وهو ما حَمَلَتْ ظهورُهما كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكي[4]، وأبو البقاء[5] بدأ به ثم قال: «وقيل: هو معطوف على الشحوم». ونقل الواحدي عن الفراء[6] أنه قال: «يجوز أن يكون في موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد أو شحوم الحوايا فيحذف الشحوم ويكتفي بالحوايا كما قال تعالىٰ: «واسأل القرية»[7] يريد أهلها، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر[8]:

٢١١٣ـ لا يَسْمعُ المرءُ فيها ما يُؤَنِّسُهُ
بالليل إلا نئيمَ البُوْمِ والضُّوَعا

فقال لي: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النئيم»

---

(١) الإملاء ١/٢٦٤.
(٢) الآية ١٣٥ من البقرة.
(٣) المحرر ٦/١٧٣.
(٤) المشكل ١/٢٩٧.
(٥) الإملاء ١/٢٦٤.
(٦) معاني القرآن ١/٣٦٣.
(٧) الآية ٨٢ من يوسف.
(٨) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه ١٣٩. والضوع: طائر أسود، والنئيم: صوته.

ولم يعطف على «البوم»، كما عُطِفت الحوايا على «ما» ولم تعطف على الظهور. قلت: فمقتضى ما حكاه ابن الأنباري أن تكون «الحوايا» عطفاً على «ما» المستثناة، وفي معنى ذلك قَلَقٌ بَيِّنٌ.

هذا ما يتعلق بإعرابها، وأما ما يتعلق بمدلولها فقيل: هي المباعر، وقيل: المصارين والأمعاء، وقيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع واستدار، وقيل: هي الدوارة التي في بطن الشاة. واختُلِفَ في مفرد «الحوايا» فقيل: حاوية كضاربة وقيل: حَوِيَّة كطريفة وقيل: حاوياء كقاصِعاء[1]. وقد جوَّز الفارسي أن يكون جمعاً لكل واحد من الثلاثة يعني أنه صالح لذلك. وقال ابن الأعرابي: هي الحَوِيَّة والحاوية ولم يذكر الحاوياء. وذكر ابن السكيت[2] الثلاثة فقال «يقال: حاوية وحوايا مثل زاوية وزوايا، وراوية وروايا» ومنهم من يقول حَوِيَّة وحوايا مثل الحَوِيَّة التي توضع على ظهر البعير ويُركب فوقها، ومنهم مَنْ يقول لواحدتها «حاوياء» وأنشد قول جرير[3]:

٢١١٤ـ تَضْغُو الخَنانيصُ والغُول التي أكلَتْ
في حاوِياءِ رَدُومِ الليل مِجْعارِ

وأنشد أبو بكر ابن الأنباري[4]:

٢١١٥ـ كأنَّ نقيق الحَبِّ في حاويائه
فحيحُ الأفاعي أو نقيقُ العقارب

فإن كان مفردها حاوية فوزنُها فواعل كضاربة وضوارب ونظيرها في

(١) القاصعاء: جحر لليربوع.
(٢) لم يرد هذا النص في كتابه «إصلاح المنطق».
(٣) ديوانه ٣١٣؛ واللسان: حوي. والردوم: الضروط، المجعار: السلوح، والخنانيص: صغار الخنازير. تضغو: تصيح وتصوّت.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح شواهد الشافية ٤٤٣.

المعتل: زاوية وزوايا وراوية وروايا، والأصل حواوي كضوارب فقلبت الواو التي هي عين الكلمة همزة لأنها تالي حرفي لين اكتنفا مدة مَفاعِل، فاسْتُثْقِلت همزة مكسورة فقُلِبَتْ ياءً فاستثقلت الكسرة على الياء فجُعِلَتْ فتحة، فتحرك حرف العلة وهو الياء التي هي لام الكلمة بعد فتحةٍ فقُلِبَتْ ألفاً فصارت حوايا، وإن شئت قلت: قُلِبَتْ الواو همزة مفتوحة فتحرَّكَتْ الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت همزة مفتوحة بين ألفَيْن يشبهانها فقلبت الهمزة ياء، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله «نغفرْ لكم خطاياكم»[1] / واختلافُ أهل [٣٦٣/أ] التصريف في ذلك، وكذلك إذا قلنا مفردها «حاوياء» كان وزنها فواعل أيضاً كقاصِعاء[2] وقواصِع وراهِطاء[3] ورواهِط، والأصل حواوي أيضاً فَفُعِل به ما فُعِل فيما قبله، وإن قلنا إن مفردها حَوِيَّة فوزنها فعائل كطرائف، والأصل حوائي فقُلِبت الهمزةُ ياءً مفتوحة، وقُلبت الياء التي هي لام ألفاً فصار اللفظ «حوايا» أيضاً فاللفظُ متَّحد والعمل مختلف.

وقوله «أو ما اختلط بعظم» فيه ما تقدَّم في حوايا، ورأى الفراء[4] فيه أنه منصوبٌ نَسَقاً على «ما» المستثناة في قوله «إلا ما حَمَلَتْ ظهورهما» والمراد به الأَلْيَة وقيل: هو كلُّ شحمٍ في الجَنْب والعين والأذن والقوائم.

قوله: «ذلك جَزَيْناهم» فيه أوجهُ أحدها: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك، قاله الحوفي ومكي[5] وأبو البقاء[6]. الثاني: أنه مبتدأٌ، والخبر ما بعده، والعائد محذوف، أي: ذلك جزيناهموه، قاله أبو البقاء[7] وفيه

---

(١) الآية ٥٨ من البقرة.

(٢) القاصعاء: جحر لليربوع.

(٣) الراهطاء: جحر لليربوع.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٣.

(٥) المشكل ١/٢٩٨.

(٦) الإملاء ١/٢٦٤.

(٧) الإملاء ١/٢٦٤.

ضعف، من حيث إنه حَذَفَ العائد المنصوب وقد تقدَّم ما في ذلك في المائدة عند قوله «أفحكمَ الجاهلية يبغون»[1]، وأيضاً فقدَّر العائد متصلاً، وينبغي أن لا يُقَدَّر إلا منفصلاً ولكنه يشكل حَذْفُه وقد تقدم تحقيقه أول البقرة. وقال ابن عطية[2]: «ذلك في موضع رفع» ولم يبيِّنْ على أي الوجهين المتقدمين وينبغي أن يُحْمَلَ على الأول لضعف الثاني. الثالث: أنه منصوب على المصدر، وهو ظاهر كلامِ الزمخشري[2] فإنه قال: «ذلك الجزاء جزيناهم وهو تحريم الطيبات». إلا أن هذا قد ينخدش بما نقله ابن مالك وهو أن المصدر إذا أشير إليه وَجَبَ أن يُتْبع بـ«ذلك» المصدرُ فيقال: «ضربت ذلك الضرب» و«قمت هذا القيام» ولو قلت: «ضربت زيداً ذلك» و«قمت هذا» لم يَجُزْ، ذكر ذلك في الرد على من أجاب عن قول المتنبي[3]:

٢١١٦ـ هـذي بَرَزْتِ فَهِجْتِ رسيسا ... ثم انصرفْتِ وما شَفَيْتِ نسيسا

فإنهم لَحَّنوا المتنبي من حيث إنه حذف حرف النداء من اسم الإشارة إذ الأصل: يا هذي، فأجابوا عنه بأنَّا لا نُسَلِّم أن «هذي» منادىً بل إشارةٌ إلى المصدر كأنه قال: بَرَزْتِ هذي البَرْزة. فردَّ ابن مالك هذا الجواب بأنه لا يَنْتَصِبُ اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر إلا وهو متبوع بالمصدر. وإذا سُلِّم هذا فيكون ظاهر قول الزمخشري[5] «إنه منصوب على المصدر» مردوداً بما رُدَّ به الجوابُ عن بيت أبي الطيب، إلا أنَّ رَدَّ ابن مالك ليس بصحيح لورود اسم الإشارة مشاراً بـه إلى المصدر غيرَ متبوع به، قال الشاعر[6]:

---

(١) الآية ٥٠.
(٢) المحرر ٦/١٧٣.
(٣) الكشاف ٢/٥٨.
(٤) تقدم برقم ٥٨٥.
(٥) الكشاف ٢/٥٨.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ٨١٤؛ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٩.

٢١١٧ـ يا عمرُو إنك قد مَلِلْت صَحابتي
وصحابَتيك إخالُ ذاك قليلُ

قال النحويون: «ذاك» إشارة إلى مصدر «خال» المؤكِّد له، وقد أنشده هو على ذلك.

الرابع: أنه منصوب على أنه مفعولٌ ثانٍ قُدِّم على عامله لأنَّ «جزىٰ» يتعدَّىٰ لاثنين، والتقدير: جَزَيْناهم ذلك التحريم. وقال أبو البقاء(١) ومكي(٢): إنه في موضع نصب بجَزَيْناهم، ولم يُبَيِّنا على أي وجه انتصب: هل على المفعول الثاني أو المصدر؟

وقوله «لصادقون» معمولُه محذوفٌ أي: لصادقون في إتمام جزائهم في الآخرة إذ هو تعريضٌ بكذبهم حيث قالوا: نحن مُقْتدون في تحريم هذه الأشياءِ بإسرائيل والمعنى: لَصادقون في إخبارنا عنهم ذلك، ولا يقدَّر له معمول أي: من شأننا الصدق. والضمير في «كذَّبوك» الظاهر عَوْدُه على اليهود لأنهم أقرب مذكور. وقيل: يعود على المشركين لتقدُّم الكلام معهم في قوله «نَبِّئوني بعلم»(٣) و «أم كنتم شُهَداء»(٤).

آ. (١٤٧) **وقوله تعالى: ﴿ذو رحمةٍ﴾**: جيء بهذه الجملة اسمية وبقوله «ولا يُرَدُّ بأسُه» فعليةً تنبيهاً على مبالغة سَعَة الرحمة، لأن الاسمية أدلُّ على الثبوت والتوكيد من الفعلية. وقوله: «عن القوم المجرمين» يحتمل أن يكون مِنْ وَضْع الظاهر موضعَ المضمر تنبيهاً على التسجيل عليهم بذلك، والأصل: ولا يُرَدُّ بأسُه عنكم. وقال أبو البقاء(٥): «فإن كَذَّبوك» شرط، جوابه

---

(١) الإملاء ١/٢٦٤.
(٢) المشكل ١/٢٩٨.
(٣) الآية ١٤٣ منالأنعام.
(٤) الآية ١٤٤ من الأنعام.
(٥) الإملاء ١/٢٦٤.

«فقل ربكم ذو رحمة واسعة» والتقدير: فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة» وهذا تفسير معنى لا إعراب.

آ. (١٤٨) **وقوله تعالى: ﴿ولا آباؤنا﴾**: عطف على الضمير المرفوع المتصل / ولم يأتِ هنا بتأكيد بضمير رفع منفصل ولا فاصل بين المتعاطفين اكتفاءً بوجود «لا» الزائدة للتأكيد فاصلة بين حرف العطف والمعطوف، وهذا هو على قواعد البصريين[١]. وأمَّا الكوفيون فلا يشترطون شيئاً من ذلك وقد تقدَّم إتقان هذه المسألة. [٣٦٣/ب]

وفي هذه الآية لم يُؤَكِّد الضمير وفي آية النحل أكَّد فقال تعالىٰ: «ما عَبَدْنا مِنْ دونه من شيء نحن ولا آباؤنا»[٢]، وهناك أيضاً قال «من دونه» مرتين وهنا قالها مرة واحدة فقال الشيخ[٣]: «لأنَّ لفظَ العبادة يَصِحُّ أن ينسب إلى إفراد الله بها، وهذا ليس بمستنكرٍ، بل المستنكرُ عبادةُ غير الله أو شيءٍ مع الله فناسب هنا ذكر «من دونه» مع العبادة، وأمَّا لفظ «ما أشركنا» فالإشراك يدلُّ على إثبات شريك فلا يتركَّب مع هذا الفعلِ لفظُ «من دونه» لو كان التركيب في غير القرآن «ما أشركنا مِنْ دونه» لم يصِحَّ المعنىٰ، وأمَّا «من دونه» الثانية فالإشراك يدلُّ على تحريم أشياء وتحليل أشياء فلم يَحْتَجْ إلى لفظ «من دونه» وأمَّا لفظ العبادة فلا يدلُّ على تحريم شيء كما يدل عليه لفظ «أشرك» فقيَّد بقوله «من دونه»، ولمَّا حَذَفَ «مِنْ دونه» هنا ناسب أن يحذف «نحن» ليطَّرِدَ التركيب في التخفيف». قلت: وفي هذا الكلام نظرٌ لا يَخْفى. وقوله «من شيء»: «مِنْ» زائدة في المفعول أي: ما حَرَّمنا شيئاً، و «مِنْ دونه» متعلق بحرَّمْنا أي: ما حرَّمنا من غير إذنه لنا في ذلك. و «كذلك» نعت لمصدر محذوف

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.
(٢) الآية ٣٥ من النحل.
(٣) البحر ٤/٢٤٦.

أي: مثل التكذيب المشار إليه في قوله «فإن كَذَّبُوك». وقرىء[1] «كَذَب» بالتخفيف.

وقوله: «حتى ذاقُوا» جاء به لامتداد التكذيب أوالكذب،وقوله «مِنْ علم»: يحتمل أن يكون مبتدأ و«عندكم» خبر مقدم، وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده على الاستفهام، و«مِنْ» زائدة على كلا التقديرين. وقرأ النخعي[2] وابن وثاب «إن يتَّبعون» بياء الغيبة،قال ابن عطية[3]: «وهذه قراءة شاذة يُضَعِّفها قولُه «وإنْ أنتم إلا تخرُصون» يعني أنه أتى بعدها بالخطاب فبَعُدَتْ الغيبةُ. وقد يُجاب عنه بأن ذلك من باب الالتفات.

آ. (١٤٩) **وقوله تعالى: ﴿قل فللَّـهِ﴾**: بين «قل» وبين[4] «فلله» شيء محذوف، فقدَّره الزمخشري[5] شرطاً جوابه: فلله. قال: «فإن كان الأمرُ كما زعمتم مِنْ كونكم على مشيئة الله فلله الحجة». وقَدَّره غيره جملةً اسمية والتقدير: قل أنتم لاحُجَّةَ لكم على ما ادَّعَيْتُمْ فلله الحجة البالغة عليكم.

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿قل هَلُمَّ شهداءَكم﴾**: «هلمَّ» هنا اسم فعل بمعنىٰ أَحْضِروا، و«شهداءَكم» مفعول به، فإن اسم الفعل يعمل عَمَلَ مُسَمَّاه من تَعَدٍّ ولُزوم. واعلم أنَّ «هلمَّ» فيها لغتان لغةُ الحجازيين ولغة التميميين: فأمَّا لغة الحجاز فإنها فيها بصيغةٍ واحدةٍ سواء أُسْنِدَتْ لمفرد أم مثنى أم مجموع أم مؤنث نحو: هلمَّ يا زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات، وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل لعدم تغيُّرِها، والتزمت

---

(١) البحر ٢٤٧/٤ من دون نسبة.

(٢) البحر ٢٤٧/٤.

(٣) المحرر ١٧٦/٦.

(٤) لا وجه لتكراره «بين» هنا.

(٥) الكشاف ٥٩/٢.

العرب فَتْحَ الميم على هذه اللغة وهي حركة بناء بُنِيت على الفتح تخفيفاً، وأمّا لغة تميم وقد نسبها الليث إلى بني سعد فتلحقها الضمائر كما تَلْحق سائر الأفعال فيُقال: هلمَّا هلمُّوا هلمِّي هَلْمُمْن. وقال الفراء(١): «يقال هَلُمِّين يا نسوة» وهي على هذه اللغة فعل صريح لا يتصرَّف. هذا قول الجمهور، وقد خالفَ بعضهم في فعليَّتها على هذه اللغة وليس بشيء، والتزمت العرب أيضاً فيها على لغة تميم فَتْحَ الميم إذا كانت مسندةً لضمير الواحد المذكر، ولم يُجيزوا فيها ما أجازوا في ردَّ وشدَّ من الضم والكسر.

واختلف النحويون فيها: هل هي بسيطة أو مركبة؟ ثم القائلون بتركيبها اختلفوا فيما رُكِّبت منه: فجمهور البصريين على أنها مركبة من «ها» التي للتنبيه، ومن «المم» أمراً مِنْ لَمَّ يَلُمُّ، فلما ركِّبتا حُذِفَتْ ألف «ها» لكثرة الاستعمال، وسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الميم المنقولة إليها، لأجل الإدغام، وأدغمت الميم في الميم، وبُنيت على الفتح فقيل: بل نُقِلت حركة الميم للام فسقطت الهمزةُ للاستغناء عنها فلما جيء بـ «ها» التي للتنبيه التقى ساكنان: ألف ها واللام مِنْ «لَمَّ» لأنها ساكنة تقديراً، ولم يَعْتَدُّوا بهذه الحركة لأنَّ حركة النقل عارضة، فحذفت ألـفُ «ها» لالتقاء الساكنين تقديراً. وقيل: بل حذفت ألف «ها» لالتقاء الساكنين، وذلك أنه لَمَّا جيء بهامع الميم
[٣٦٤/أ] سَقَطَتْ همزة الوصل في الدرج فالتقى ساكنان: ألف «ها» ولام «المم» / فحُذِفت ألف «ها» فبقي هَلْمُم، فنُقِلَتْ حركة الميم إلى اللام وأدغمت. وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من «ها» التي للتنبيه أيضاً ومن «لَمّ» أمراً مِنْ «لَمَّ الله شَعْثَه» أي جمعه، والمعنى عليه في هلم، لأنه بمعنى: اجمع نفسك إلينا، فحُذِفت ألف «ها» لكثرة الاستعمال، وهذا سهلٌ جداً، إذ ليس فيه إلا عملٌ واحد هو حَذْفُ

(١) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

ألف «ها» وهو مذهب الخليل وسيبويه[١]. وذهب الفراء[٢] إلى أنها مركبة من هل التي للزجر ومن أَمّ أمراً من الأَمّ وهو القصد، وليس فيه إلا عملٌ واحد وهو نقل حركة الهمزة إلى لام هل. وقد رُدَّ كل واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة. و «هَلُمَّ» تكون متعدية بمعنى أَحْضِر، ولازمةً بمعنى أقبِلْ، فمَنْ جَعَلَها متعدية أخذها مِن اللَّمِّ وهو الجمع، ومَنْ جَعَلَها قاصرةً أخذها من اللَّمَمِ وهو الدنو والقرب.

آ. (١٥١) قوله تعالى: ﴿أتلُ ما حرَّم﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجه أظهرها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي والعائد محذوف أي: الذي حَرَّمه، والموصول في محل نصب مفعولاً به. والثاني: أن تكون مصدريةً أي: أتل تحريم ربكم، ونفس التحريم لا يُتْلَىٰ وإنما هو مصدرٌ واقع موقع المفعول به أي: أتلُ مُحَرَّم ربكم الذي حرَّمه هو. والثالث: أنها استفهامية في محل نصب بحرَّم بعدها، وهي مُعَلِّقة لأتْل والتقدير: أتل أيَّ شيء حرَّم ربكم، وهذا ضعيف لأنه لا تُعَلَّقُ إلا أفعالُ القلوب وما حُمِل عليها. وأمَّا «عليكم» ففيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بَحَرَّم، وهذا اختيار البصريين. والثاني: أنه متعلق بأَتْلُ وهو اختيار الكوفيين يعني أن المسألة من باب الإعمال[٣]، وقد عرفت أن اختيار البصريين إعمالُ الثاني، واختيارَ الكوفيين إعمالُ الأول.

قوله: «أنْ لا تُشْركوا» فيه أوجه أحدها: أنَّ «أنْ» تفسيرية لأنه تَقَدَّمَها ما هو بمعنى القول لا حروفه و «لا» هي ناهية و «تشركوا» مجزومٌ بها، وهذا وجهٌ ظاهر، وهو اختيار الفراء[٤] قال: «ويجوزُ أن يكون مجزوماً بـ «لا» على

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٥٨، ٢/١٦٠.
(٢) لم يرد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».
(٣) أي التنازع.
(٤) معاني القرآن ١/٣٦٤.

النهي كقولك: أمرتك أَنْ لا تذهب إلى زيد بالنصب والجزم. ثم قال: والجزم في هذه الآية أحبُّ إليَّ كقوله تعالىٰ: «أَوْفوا المكيال والميزان»[١] قلت: يعني فعطفُ هذه الجملة الأمرية يُقَوِّي أنَّ ما قبلها نهي ليتناسب طرفا الكلام، وهو اختيار الزمخشري أيضاً فإنه قال[٢]: «وأَنْ في «أن لا تشركوا» مفسرة و«لا» للنهي» ثم قال بعد كلام: «فإن قلت: إذا جعلت «أن» مفسرةً لفعل التلاوة وهو معلَّق بما حرَّم ربكم وَجَبَ أَنْ يكون ما بعده منهيَّاً عنه مُحَرَّماً كله كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرفُ النهي فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لَمَّا وَرَدَت هذه الأوامرُ مع النواهي، وتقدَّمهن جميعاً فعلُ التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكمه عُلم أن التحريمَ راجعٌ إلى أضدادها وهي الإساءة إلى الوالدين، وبَخْسُ الكيل والميزان، وتَرْكُ العدلِ في القول، ونكثُ العهد».

قال الشيخ[٣]: «وكونُ هذه الأشياء اشتركت في الدخول تحت حكم التحريم، وكونُ التحريم راجعاً إلى أضداد الأوامر بعيدٌ جداً وإلغازٌ في التعامي ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك». قلت: ما استبعده ليس ببعيدٍ وأين الإلغاز والتعمِّي من هذا الكلامِ حتى يرميَه به. ثم قال الشيخ: «وأمَّا عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين، أحدهما: أنها معطوفة لا على المناهي[٤] قبلها فيلزم انسحاب التحريم عليها حيث كانت في حَيِّز «أن» التفسيرية، بل هي معطوفة على قوله «تعالوا أتل ما حَرَّم»، أمرهم أولاً بأمرٍ يترتب عليه ذِكْرُ مَناهٍ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر وهذا معنى واضح. والثاني: أن تكون الأوامر معطوفةً على المناهي وداخلةً تحت «أن» التفسيرية، ويصحُّ ذلك على تقدير محذوف تكون «أن» مفسرةً له وللمنطوق قبله الذي دلَّ على حَذْفِه، والتقدير: وما أمركم به فحذف

---

(١) الآية ٨٥ من هود.

(٢) الكشاف ٢/٦١.

(٣) البحر ٤/٢٥٠.

(٤) مطبوعة البحر: «معطوفة على المناهي» وهو تحريف.

وما أمركم به لدلالة ما حَرَّم عليه، لأن معنى ما حَرَّم ربكم: ما نهاكم ربكم عنه فالمعنى: تعالوا أتلُ ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به، وإذا كان التقدير هكذا صح أن تكون «أن» تفسيرية لفعل / النهي الدالِّ عليه التحريمُ وفعل الأمر [٣٦٤/ب] المحذوف، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «أمرتك أن لا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً» إذ يجوز أن يُعْطف الأمر على النهي والنهي على الأمر كما قال[١]:

٢١١٨ــ . . . . يقولون لاتَهْلِكْ أسىً وتجمَّلِ

وهذا لا نعلم فيه خلافاً بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاء فإنَّ في جواز العطف فيها خلافاً» انتهىٰ.

الثاني: أن تكون «أَنْ» ناصبةً للفعل بعدها، وهي وما في حَيِّزها في محل نصب بدلاً من «ماحرم». الثالث: أنها الناصبة أيضاً وهي وما في حَيِّزها بدل من العائد المحذوف إذ التقدير: ما حَرَّمه، وهو في المعنىٰ كالذي قبله. و «لا» على هذين الوجهين زائدة لئلا يفسد المعنىٰ كزيادتها في قوله تعالىٰ: «أن لا تسجد»[٢] و «لئلا يعلم»[٣]. قال الشيخ[٤]: «وهذا ضعيف لانحصار عموم المُحَرَّمِ في الإشراك، إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً في المُحَرَّم ولا ما بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادِّعاء زيادة «لا» فيه لظهور أنَّ «لا» فيه للنهي». ولمَّا ذكر مكي[٥] كونَها بدلاً مِنْ «ما حرم» لم ينبِّه على زيادة «لا» ولا بد منه. وقد منع الزمخشري[٦] أن تكون بدلاً مِنْ «ما حرم» فقال: «فإن قلت: هلا قلت

---

(١) من معلقة امرىء القيس. وصدره:

وقـوفـاً بهـا صحبي عـليَّ مـطيَّهم

وهو في ديوانه ١٠.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».

(٣) الآية ٢٩ من الحديد: «لئلا يعلم أهل الكتاب».

(٤) البحر ٢٥١/٤.

(٥) المشكل ٢٩٨/١.

(٦) الكشاف ٦١/٢.

هي التي تنصب الفعل وجعلت «أن لا تشركوا» بدلاً من «ما حرم». قلت: وجب أن يكون أن لا تشركوا ولا تقربوا ولا تقتلوا ولا تتبعوا السبل نواهي لانعطاف الأوامر عليها، وهي قوله «بالوالدين إحساناً»؛ لأنَّ التقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وأَوْفوا وإذا قلتم فاعدِلوا، وبعهد الله أَوْفوا». فإن قلت: فما تصنع بقوله «وأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبعوه»[1] فيمَنْ قرأ بالفتح، وإنما يستقيم عطفُه على «أَنْ لا تشركوا» إذا جعلت «أن» هي الناصبة حتى يكون المعنى: أتل عليكم نفي الإشراك وأتل عليكم أن هذا صراطي مستقيماً؟ قلت: أجعل قولَه «وأن هذا صراطي مستقيماً» علةً للاتِّباع بتقدير اللام كقوله «وأنَّ المساجد لله فلا تَدْعُوا مع الله أحداً»[2] بمعنى: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، والدليل عليه القراءة بالكسر كأنه قيل: واتبعوا صراطي لأنه مستقيم، أو: واتبعوا صراطي أنه مستقيم».

واعترض عليه الشيخ[3] بعد السؤال الأول وجوابه وهو «فإن قلت: هَلاَّ قلت هي الناصبة» إلى: «وبعهد الله أَوْفُوا» فقال: «لا يتعيَّنْ أن تكونَ جميعُ الأوامر معطوفة على ما دخل عليه «لا» لأنَّا بيَّنَّا جواز عطف «وبالوالدين إحساناً» على «تعالَوا» وما بعده معطوف عليه، ولا يكون قوله «وبالوالدين إحساناً» معطوفاً على أن لا تشركوا».

الرابع: أن تكون «أَنْ» الناصبة وما في حَيِّزها منصوبةً على الإغراء بـ «عليكم»، ويكون الكلامُ الأول قَدْ تمَّ عند قوله «ربكم»، ثم ابتدأ فقال: عليكم أن لا تشركوا، أي: الزموا نفي الإشراك وعدمه، وهذا ـ وإن كان ذكره

(١) في الآية ١٥٣.
(٢) الآية ١٨ من الجن.
(٣) البحر ٢٥١/٤.

جماعة كما نقله ابن الأنباري ـ ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه[1] لا يتبادر إلى الذهن.

الخامس: أنها وما في حَيِّزها في محل نصب أو جر على حذف لام العلة والتقدير: أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا، وهذا منقول عن أبـي إسحاق[2]، إلا أن بعضهم استبعده[3] من حيث إن ما بعده أمرٌ معطوف بالواو ومناهٍ معطوفة بالواو أيضاً فلا يناسب أن يكونَ تبييناً لِما حرَّم، أمَّا الأمرُ فمِنْ حيث المعنىٰ، وأمَّا المناهي فمِنْ حيث العطف.

السادس: أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بـإضمارٍ فعلٍ تقديره: أوصيكم أن لا تشركوا؛ لأن قوله «وبالوالدين إحساناً» محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً، وهو مذهب أبـي إسحاق[4] أيضاً.

السابع: أن تكون «أَنْ» وما في حَيِّزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: المُحَرَّمُ أن لا تشركوا، أو المتلوُّ أن لا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المتلوّ أحسنُ؛ لأنه لا يُحْوج إلى زيادة «لا»، والتقـدير بالمحرم أن لا تشركوا يحوج إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى.

الثامن: أنها في محل رفع أيضاً على الابتداء، والخبـر الجارُّ قبله والتقدير: عليكم عَدَمُ الإشراك، ويكون الوقف على قوله «ربكم» كما تقدَّم في وجه الإغراء، وهذا مذهب لأبـي بكر بن الأنباري فإنه قال: «ويجوز أن يكونَ في موضع رفع بـ«على» كما تقول: عليكم الصيام والحج».

التاسع: أن يكون في موضع رفع بالفاعلية بالجارِّ قبلها، وهو ظاهر قول

---

(١) قوله «لأنه» غير واضح في الأصل.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٣٤.

(٣) الذي استبعده هو صاحب البحر ٤/٢٥١.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٣٤.

[٣٦٥/أ] ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقرَّ / عليكم عدم الإشراك. وقد تحصَّلت في محل «أن لا تشركوا» على ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والجر، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على حذف حرف الجر على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدَّم تحريرها.

و «شيئاً» فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول به. والثاني: أنه مصدر أي إشراكاً أي: شيئاً من الإشراك.

وقوله «وبالوالدين إحساناً» تقدم تحريره في البقرة(١).

قوله: «مِنْ إملاق» «مِنْ» سببية متعلقة بالفعل المنهيّ عنه أي: لا تقتلوا أولادَكم لأجل الإملاق. والإملاق: الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم، نقله مؤرج. وقيل: الإسراف، أَمْلق أي: أسرف في نفقته، قاله محمد بن نعيم الترمذي(٢). وقيل الإنفاق، أملق مـالَه أي أنفقه قاله المنذر ابن سعيد(٣). والإملاق: الإفساد أيضاً قاله شمر(٤)، قال: «وأَمْلَقَ يكون قاصراً ومتعدياً، أَمْلَقَ الرجل: إذا افتقر فهذا قاصر، وأملق ما عنده الدهر أي: أفسده» وأنشد النضر بن شميل على ذلك قول أوس بن حجر(٥):

٢١١٩ـ ولمَّا رأيت العُدْمَ قَيَّـد نائلي وأملق ما عندي خطوبٌ تَنَبَّلُ

أي: تَذْهب بالمال. تَنَبَّلَتْ بما عندي: أي ذهبت به.

---

(١) الآية ٨٣.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) المنذر بن سعيد النفري الأندلسي، كان ظاهرياً حافظاً، له: الأحكام؛ تفسير القرآن، توفي بعد سنة ٣٥٥. انظر: طبقات المفسرين ٢/٣٣٦.

(٤) شَمِر بن حمدويه الهروي، أخذ عن الفراء والأصمعي، وله كتاب كبير في اللغة وغريب الحديث ولم تذكر وفاته. بغية الوعاة ٢/٤.

(٥) ديوانه ٩٤. تنبل: تأخذ الأنبل من مالي.

وفي هذه الآية الكريمة «نحن نرزقكم وإياهم»، فقدَّم المخاطبين، وفي الإسراء[1] قَدَّمَ ضمير الأولاد عليهم فقال «نحن نرزقهم وإياكم» فقيل: للتفنُّنِ في البلاغة. وأحسن منه أن يقال: الظاهر من قوله «من إملاق» حصول الإملاق للوالد لا توقُّعُه وخشيته فبُـدِئ أولاً بالعِدَةِ برزق الآباء بشارةً لهم بزوال ما هم فيه من الإملاق، وأما في آية سبحان[2] فظاهرها أنهم مُوْسِرون وإنما يخشَوْن حصول الفقر ولذلك قال: خَشْيَةَ إملاقٍ، وإنما يُخْشى الأمور المتوقعة فبُدىء فيها بضمان رزقهم فلا معنىٰ لقتلكم إياهم، فهذه الآية تفيد النهيَ للآباء عن قتل الأولاد وإن كانوا متلبِّسين بالفقر، والأخرىٰ عن قتلهم وإن كانوا مُوْسِرين، ولكن يخافون وقوع الفقر وإفادة معنى جديد أولى من ادِّعاء كون الآيتين بمعنى واحد للتأكيد.

قوله «ما ظهر منها وما بَطَن» في محل نصب بدلاً من الفواحش بدلَ اشتمال أي: لا تَقْرَبوا ظاهرها وباطنها كقولك: ضربْتُ زيداً ما ظهر منه وما بطن، ويجوز أن تكون «مَنْ» بدل البعض من الكل. و«منها» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعل «ظهر». وحُذِفَ منها بعد قوله «بطن» لدلالة قوله «منها» في الأول عليه.

قوله «إلا بالحق» في محلِّ نصب على الحال من فاعل «تقتلوا» أي: لا تقتلوها إلا متلبِّسين بالحق، ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف أي: إلا قَتْلاً متلبِّساً بالحق، وهو أن يكون القتل للقِصاص أو للرِدَّة أو للزنا بشرطه كما جاء مبيَّناً في السنَّة. وقوله: «ولا تَقْتلوا» هذا شبيهٌ بما هو مِنْ ذِكْر الخاص بعد العام اعتناءً بشأنه؛ لأن الفواحشَ يندرج فيها قَتْلُ النفس، فجرَّد منها هذا استفظاعاً له وتهويلاً، ولأنه قد استثنى منه في قوله «إلا بالحق» ولو لم يَذْكر

(١) الآية ٣١.
(٢) وهي الإسراء.

هذا الخاصَّ لم يَصِحَّ الاستثناء من عموم الفواحش، لو قيل في غير القرآن: «لا تَقْرَبوا الفواحشَ إلا بالحق» لم يكن شيئاً.

قوله «ذلكم وَصَّاكم» في محله قولان أحدهما: أنه مبتدأ، والخبر الجملة الفعلية بعده. والثاني: أنه في محل نصب بفعلٍ مقدَّر من معنى الفعل المتأخر عنه، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: ألزمكم أو كلَّفكم ذلك، ويكون «وصَّاكم به» مفسِّراً لهذا العامل المقدر كقوله تعالى: «والظالمين أَعَدَّ لهم عذاباً أليماً»[1]، وناسب قوله هنا «لعلكم تعقلون» لأنَّ العقل مَنَاطُ التكليف والوصية بهذه الأشياء المذكورة.

آ ١٥٢ **قوله تعالى: ﴿إلا بالتي هي أحسن﴾**: استثناء مفرغ أي: لا تَقْرَبُوه إلا بالخَصْلة الحسنى، فيجوز أن يكون حالاً، وأن يكون نعت مصدر، وأتى بصيغة التفضيل تنبيهاً على أنه يَتَحَرَّى في ذلك، ويَفْعل الأحسنَ ولا يَكْتفي بالحسن.

قوله: «حتى يبلغَ» هذه غايةٌ من حيث المعنى فإن المعنى: احفظوا ما لَه حتى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ولو/ جعلناه غاية للفظ كان التقدير: لا تقربوه حتى يبلغَ فاقربوه، وليس ذلك مراداً. [٣٦٥/ب]

والأَشَدُّ: اختلف النحويون فيه على خمسة أقوال فقيل: هو جمع لا واحد له، وهو قول الفراء[2] فإنه قال: «الأشدُّ واحدها «شَدّ» في القياس ولم أسمع لها بواحد»، وقيل: هو مفردٌ لا جمعٌ، نقل ابن الأنباري عن بعض أهل اللغة ذلك، وأنه بمنزلة الآنُك[3]، ونَقَلَ الشيخ[4] عنه أن هذا الوجه

---

(١) الآية ٣١ من الإنسان.
(٢) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٣) الآنك: الرصاص أو خالصه.
(٤) البحر ٤/٢٥٣.

مختاره في آخرين، ثم قال: «وليس بمختار لفقدان أَفْعُل في المفردات وَضْعاً» وقيل: هو جمع «شِدَّة»، وفِعْلة يجمع على أَفْعُل كنِعْمَة وأنعُم، قاله أبو الهيثم وقال: «وكأن الهاء في الشدة والنعمة لم تكن في الحرف إذ كانت زائدة، وكان الأصل نِعم وشِدّ فجمعا على أَفْعُل كما قالوا: رجل وأرجُل وقدح وأقْدُح وضِرس وأضرُس. وقيل: هو جمع شُد بضم الشين نقله ابن الأنباري عن بعض البصريين قال: «كقولك: هو وُدٌّ، وهم أَوُدّ. وقيل: هو جمع شَدّ بفتحها وهو محتمل. والمراد هنا ببلوغ الأشد بلوغ الحُلُمِ في قول الأكثر لأنه مَظِنَّة ذلك. وقيل: هو مبلغ الرجال من الحيلة والمعرفة. وقيل: هو أن يبلغ خمسة عشر إلى ثلاثين. وقيل: أن يبلغ ثلاثة وثلاثين. وقيل: أربعين. وقيل: ستين، وهذه لا تليق بهذه الآية، إنما تليق بقوله تعالىٰ «حتى إذا بلغ أَشُدَّه وبلغ أربعين سنة»(١). والأَشَدُّ: مشتق من الشِـدَّة وهي القوة والجَلادة، وأنشد الفراء(٢):

٢١٢٠ـ قـد سـاد وهـو فتىً حتى إذا بلغت
أَشُـدُّهُ وعـلا فـي الأمـر واجتـمعـا

وقيل: أصله من الارتفاع، مِنْ شَدَّ النهارُ إذا ارتفع وعلا، قال عنترة(٣):

٢١٢١ـ عهدي به شَـدَّ النهار كـأنما خُضِبَ البَنانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

والكَيْل والميزان: هما الآلة التي يُكال بها ويوزن، وأصل الكيـل المصدر ثم أطلق على الآلة. والميزان: مِفْعال من الوَزْن لهذه الآلة كالمصباح والمقياس لما يُستصبح به ويُقاس، وأصل ميزان مِوْزان ففُعِلَ به مـا فُعِلَ بميقات وقد تقدم في البقرة(٤).

---

(١) الآية ١٥ من الأحقاف.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان شدد.
(٣) ديوانه ٢١٣. والعظلم: نبات.
(٤) الآية ١٨٩ من البقرة.

و «بالقسط» حال من فاعل «أَوْفوا» أي: أوفوهما مُقْسِطين أي: ملتبسين بالقسط، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول أي: أوفوا الكيل والميزان متلبسين بالقسط أي تامَّين. وقال أبو البقاء[1]: «والكَيْلُ هنا مصدر في معنى المكيل، وكذلك الميزان. ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف، تقديره: مكيل الكيل وموزون الميزان»، ولا حاجة إلى ما ادَّعاه من وقوع المصدر موقع اسم المفعول ولا من تقدير المضاف لأن المعنى صحيح بدونهما، وأيضاً فميزان ليس مصدراً إلا أنه يعضُد قولَه ما قاله الواحدي فإنه قال: «والميزان أي: وزن الميزان لأن المراد إتمام الوزن لا إتمام الميزان، كما أنه قال «وأَوْفوا الكيل» ولم يقل المِكْيال فهو من باب حذف المضاف» انتهى. والظاهرُ عدم الاحتياج إلى ذلك وكأنه لم يعرف أن الكيل يُطْلق على نفس المكيال حتى يقول «ولم يقل المكيال».

قوله «لا نُكَلِّف» معترض بين هذه الأوامر، وقوله «ولو كان» أي: ولو كان المقول له والمقول عليه ذا قرابة. وقد تقدَّم نظير هذا التركيب مراراً. وقوله «وبعهدِ الله» يجوز أن يكونَ من باب إضافة المصدر لفاعله أي: بما عاهدكم الله عليه، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي: بما عاهدتم الله عليه كقوله «صدقوا ما عاهدوا الله عليه»[2] «بما عاهد عليه الله»[3] وأن تكون الإضافة لمجرد البيان أضيف إلى الله من حيث إنه الآمرُ بحفظه، والمراد به العهد الواقع بين الآيتين.

وخُتِمَت هذه بالتذكُّر لأنَّ الأربعة قبلها خفيَّةٌ تحتاج إلى إعمال فكر ونظر حتى يقفَ متعاطيها على العدل فناسبها التذكُّر،وهذا بخلاف الخمسة الأشياء

(١) الإملاء ١/٢٦٥.
(٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.
(٣) الآية ١٠ من الفتح.

فإنها ظاهرة بحسبِ تعقُّلها وتفهُّمها فلذلك خُتِمَت بالفعل. وتَذَكَّرون حيث وقع يقرؤه الأخوان[1] وعاصم في رواية حفص بالتخفيف، والباقون بالتشديد والأصل: تتذكرون، فَمَنْ خَفَّفَ حَذَفَ إحدى الياءين، وهل هي تاء المضارعة أو تاء التفعُّل؟ خلاف مشهور. ومَنْ ثقَّل أدغم التاء / في الذال. [٣٦٦/أ]

قوله «وأن هذا» قرأ الأخوان[2] بكسر «إن» على الاستئناف و«فاتبعوه» جملة معطوفة على الجملة قبلها. وهذه الجملة الاستئنافية تفيد التعليل لقوله «فاتبعوه»، ولذلك استشهد بها الزمخشري على ذلك كما تقدَّم، فعلى هذا يكون الكلام في الفاء في «فاتَّبِعوه» كالكلام فيها في قراءة غيرهما وستأتي.

وقرأ ابن عامر «وأَنْ» بفتح الهمزة وتخفيف النون، والباقون بالفتح أيضاً والتشديد. فأمَّا قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنها في محل نصب نَسَقاً على ما حرَّم أي: أتل ما حرم وأتل أنْ هذا صراطي، والمراد بالمتكلم النبي صلى الله عليه وسلم لأنَّ صراطه صراط الله عز وجل، وهذا قول الفراء[3] قال: «بفتح «أن» مع وقوع «أتلُ» عليها يعني: أتل عليكم أنَّ هذا صراطي مستقيماً». والثاني: أنها منصوبة المحل أيضاً نسقاً على «أن لا تشركوا» إذا قلنا بأنَّ «أَنْ» المصدرية وأنها وما بعدها بدل من «ما حَرَّم» قاله الحوفي. الثالث: أنها على إسقاط لام العلة أي: ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعوه كقوله تعالىٰ: «وأن المساجد لله فلا تَدْعُوا»[4] قال أبو علي[5]: «من فتح «أنَّ» فقياس قول سيبويه أنّه حَمَلها على «فاتّبعوه» والتقدير: ولأن هذا صراطي

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٢؛ الكشف ١/٤٥٧؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والبحر ٤/٢٥٣.
(٢) انظر: السبعة ٢٧٣؛ والكشف ١/٤٥٧؛ والحجة ٢٧٧؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والبحر ٤/٢٥٣.
(٣) معاني القرآن ١/٣٦٤.
(٤) الآية ١٨ من الجن.
(٥) الحجة (خ) ٢/٤٦٨.

مستقيماً فاتَّبعوه كقوله: «وأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدة»[1]. قال سيبويه[2]: «ولأن هذه أمتكم» وقال في قوله تعالىٰ: «وأن المساجد لله»: ولأن المساجد». قال بعضهم: وقد صرَّح بهذه اللام في نظير هذا التركيب كقوله تعالىٰ: «لإيلاف قريش إيلافهم فليعبدوا»[3]، والفاء على هذا كهي في قولك: زيداً فاضرب، وبزيد فامرر. وقد تقدم تقريره في البقرة[4]. قال الفارسي: «قياس قول سيبويه في فتح الهمزة أن تكون الفاء زائدة كهي في «زيد فقائم» قلت: سيبويه لا يجوِّز زيادتها في مثل هذا الخبر، وإنما أراد أبو علي بنظيرها في مجرد الزيادة وإن لم يَقُلْ به، بل قال به غيرُه. الرابع: أنها في محل جر نسقاً على الضمير المجرور في «به» أي: ذلكم وصَّاكم به وبأن هذا، وهو قول الفراء[5] أيضاً. وردَّه أبو البقاء[6] بوجهين أحدهما: العطف على الضمير المجرور من غير إعادةِ الجار. والثاني: أنه يصير المعنى: وَصَّاكم باستقامة الصراط وهذا فاسدٌ. قلت: والوجهان مردودان، أمَّا الأول فليس هذا من باب العطف على المضمر من غير إعادة الجار لأن الجارَّ هنا في قوة المنطوق به، وإنما حُذِفَ لأنه يَطَّرد حَذْفُه مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة، ولذلك كان مذهب الجمهور أنها في محل جر بعد حذفه لأنه كالموجود، ويدل على ما قلته ما قال الحوفي قال: «حُذِفت الباء لطول الصلة وهي مرادة، ولا يكون في هذا عَطْفُ مُظْهَرٍ على مضمر لإرادتها». وأمَّا الثاني فالمعنىٰ صحيح غير فاسد؛ لأن معنى توصيتنا باستقامة الصراط أن لا نتعاطى ما يُخْرِجنا عن الصراط، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه.

---

(١) الآية ٥٢ من المؤمنون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بفتح الألف وتشديد النون، وقرأ ابن عامر «وأنْ»، وعاصم وحمزة والكسائي «وإنَّ». انظر: السبعة ٤٤٦.

(٢) الكتاب ١/٤٦٤.

(٣) الآية ١ من قريش.

(٤) الآية ٤٠ من البقرة.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٦) الإملاء ١/٢٦٥.

وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر فقالوا: «أنْ» فيها مخففة من الثقيلة،واسمها ضمير الأمر والشأن أي: «وأنَّه» كقوله تعالىٰ: «أن الحمدُ لله»[1] وقوله[2]:

٢١٢٢ـ . . . . أنْ هـالـكٌ كـلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِـلُ

وحينئذٍ ففيها أربعةُ الأوجه المذكورة في المشددة. و«مستقيماً» حال، العامل: إمَّا «ها» التنبيه، وإمَّا اسم الإشـارة، وفي مصحف عبدالله «وهـذا صراطي» بدون «أنَّ» وهي قراءة الأعمش، وبها تتأيَّد قراءةُ الكسر المؤذنة بالاستئناف.

قوله: «فتفرَّق» منصوب بـإضمار «أن» بعـد الفاء في جـواب النهي والجمهور على «فتفرق» بتاء خفيفة،والبزي بتشديدها، فَمَنْ خَفَّف حذف إحدىٰ التاءين، ومَنْ شدَّد أدغم، وتقدم هذا آنفاً في «تذكرون»[3]. و«بكم» يجوز أن تكون مفعولاً به في المعنى أي: فيفرقكم،ويجوز أن تكون حالاً أي: وأنتم معها كقوله[4]:

٢١٢٣ـ . . . . تَدُوس بنا الجمـاجمَ والتَّرِيبـا

وختم هذه بالتقوىٰ وهي اتقاء النار لمناسبة الأمر باتباع الصراط،فإنَّ مَنْ اتَّبعه وقىٰ نفسه من النار.

آ. ١٥٤ **قوله تعالى: ﴿ثم آتَيْنا﴾**: أصل «ثم» المهلة في الزمان، وقد تأتي للمهلة في الأخبار. وقال الزجاج[5]: «هو معطوف على «أتل» تقديره: أتل

(١) الآية ١٠ من يونس.
(٢) تقدم برقم ١٧٨٥.
(٣) الآية ٨٠ من الأنعام.
(٤) تقدم برقم ٤٥٤.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٣٦.

[٣٦٦/ب] ما حَرَّم ثم أتل آتينا، وقيل: هو عطف على «قل» على/ إضمار قل أي: ثم قل آتينا. وقيل: تقديره ثم أخبركم آتينا. وقال الزمخشري(١): «عطف على وصَّاكم به». قال: «فإن قلت: كيف صح عطفه عليه بـثم، والإيتاء قبل التوصية به بدهر طويل؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم يزل تتواصاها كل أمة على لسان نبيها فكأنه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنَّا آتينا موسى الكتاب. وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله «ووهبنا له إسحاق»(٢). وقال ابن عطية(٣): «مُهْلَتُها في ترتيب القول الذي أمر به محمد صلى الله عليه وسلم كأنه قال: ثم ممَّا وصَّيناه أنَّا آتينا موسىٰ الكتاب ويدعو إلى ذلك أن موسى عليه السلام متقدِّم بالزمان على محمد عليه السلام». وقال ابن القشيري(٤): «في الكلام محذوف تقديره: ثم كنَّا قد آتينا موسى الكتاب قبل إنزالنا القرآن على محمد عليه الصلاة والسلام». وقال الشيخ(٥): «والذي ينبغي أن يُسْتعمل للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وبذلك قال بعض النحويين». قلت: وهذه استراحة، وأيضاً لا يلزمُ من انتفاء المهلة انتفاء الترتيب فكان ينبغي أن يقول من غير اعتبار ترتيب ولا مُهْلَةٍ على أن الفرض في هذه الآية عدمُ الترتيب في الزمان.

قوله: «تماماً» يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله أي: لأجل تمام نعمتنا. الثاني: أنه حال من الكتاب أي: حال كونه تماماً.

---

(١) الكشاف ٢/٦٢.
(٢) الآية ٨٤ من الأنعام.
(٣) المحرر ٦/١٨٣.
(٤) عبدالله بن عبدالكريم روى عن الصيرفي توفي سنة ٤٧٧. انظر: طبقات المفسرين ١/٢٣٨. وهناك عبدالرحيم بن أبي القاسم له: التيسير في التفسير توفي سنة ٥١٤. طبقات المفسرين ١/٢٩٢.
(٥) البحر ٤/٢٥٥.

الثالث: أنه نصب على المصدر لأنه بمعنىٰ: آتيناه إيتاء تمامٍ لا نقصان. الرابع: أنه حال من الفاعل أي متمِّين. الخامس: أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه، ويكون مصدراً على حذف الزوائد والتقدير: أتممناه إتماماً.

و «على الذي» متعلق بـ «تماماً» أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يُجْعَلْ مصدراً مؤكِّداً فإنْ جُعِلَ تَعَيَّن جَعْلُه صفة.

و «أحسن» فيه وجهان أظهرهما: أنه فعلٌ ماضٍ واقع صلةً للموصول، وفاعله مضمر يعود على موسىٰ أي: تماماً على الذي أحسن، فيكون الذي عبارة عن موسىٰ. وقيل: كل مَنْ أحسن. وقيل: «الذي» عبارة عن ما عمله موسى وأتقنه أي: تماماً على الذي أحسنه موسىٰ. والثاني: أن «أحسن» اسم على وزن أفعل كأفضل وأكرم، واستغنىٰ بوصف الموصول عن صلته، وذلك أن الموصول متى وُصِف بمعرفة نحو: «مررت بالذي أخيك»، أو بما يقارب المعرفة نحو: «مررت بالذي خيرٍ منك وبالذي أحسن منك» جاز ذلك واستغنى به عن صلته، وهو مذهب الفراء وأنشد(١):

٢١٢٤ـ حتى إذا كانا هما اللَّذيْنِ مثلَ الجَدِيْلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ

بنصب مثل على أنه صفة لـ «اللذين» المنصوب على خبر كان. ويجوز أن تكون «الذي» مصدرية، وأحسن فعل ماض صلتها، والتقدير: تماماً على إحسانه أي إحسان الله إليه وإحسان موسى إليهم، وهو رأي يونس والفراء كقوله(٢):

٢١٢٥ـ فَثَبَّتَ اللَّهُ ما آتاك مِنْ حَسَنٍ
تثبيتَ عيسى ونصراً كالذي نُصِرُوا

(١) انظر: معاني القرآن ١/٣٦٥. والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في الدرر ١/٦٢. والجديل: الزمام، المحملج: المحكم الفتل.

(٢) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في ديوانه ٩٤؛ والبحر ٢/٣١١.

وقد تقدَّم لك تحقيق هذا.

وفتحُ نون «أحسن» قراءة العامة. وقرأ[1] يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعها، وفيها وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: على الذي هو أحسن، فحذف العائد، وإن لم تَطُل الصلة فهي شاذة من جهة ذلك، وقد تقدَّم ذلك بدلائله عند قوله: «ما بعوضةٌ»[2] فيمن رفع «بعوضة». والثاني: أن يكون «الذي» واقعاً موقع الذين، وأصل «أَحْسن» أَحْسَنوا بواو الضمير حُذِفَت الواو اجتزاءً بحركةما قبلها، قاله التبريزي وأنشد[3]:

٢١٢٦ـ فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حولي وكان مع الأطباء الأُساةُ

وقول الآخر[4]:

٢١٢٧ـ إذا ما شاءُ ضرُّوا مَنْ أرادوا
ولا يألوهُمُ أحدٌ ضِرارا

وقول الآخر[5]:

٢١٢٨ـ شَبُّوا على المجد وشابوا واكتهلْ

يريد: اكتهلوا فحذف الواو وسكن الحرف قبلها، وقد تقدَّم أبياتٌ أُخَرُ كهذه في تضاعيف هذا التصنيف، ولكن جماهير النحاة تخصُّ هذا بضرورة الشعر /. [٣٦٧/أ]

وقوله: «وتفصيلاً» وما عُطِف عليه منصوب على ما ذُكِر في «تماما».

---

(١) المحتسب ١/٢٣٤؛ البحر ٤/٢٥٥.

(٢) الآية ٢٦ من البقرة.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٧/٥؛ والإنصاف ٣٨٥؛ والخزانة ٢/٣٨٥؛ والعيني ٤/٥٥١؛ والهمع ١/٥٨؛ والدرر ١/٣٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٥٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٥٦.

آ. (١٥٥) **قوله تعالى: ﴿وهذا كتابٌ أَنْزَلْناه مباركٌ﴾**: يجوز أن يكون كتاب وأنزلناه ومبارك إخباراً عن اسم الإشارة عند مَنْ يُجيز تعدُّدَ الخبر مطلقاً، أو بالتأويل عند مَنْ لم يُجَوِّز ذلك. ويجوز أن يكون أنزلناه ومبارك وَصْفَيْن لكتاب عند مَنْ يجيز تقديمَ الوصف غير الصريح على الوصف الصريح. وقد تقدَّم تحقيق ذلك في السورة قبلها في قوله «بقوم يحبُّهم ويحبونه»(١)، قال أبو البقاء(٢): «ولو كان قُرِىء «مباركاً» بالنصب على الحال لجاز» ولا حاجة إلى مثل هذا وقُدِّم الوصف بالإنزال لأن الكلام مع منكري أن الله ينزِّل على البشر كتاباً ويرسله رسولاً، وأمَّا وصفُه بالبركة فهو أمر متراخٍ عنهم،وجيء بصفة الإنزال بجملةٍ فعلية أُسند الفعل فيها إلى ضمير المعظِّمِ نفسه مبالغة في ذلك بخلاف ما لو جيء بها اسماً مفرداً.

آ. (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿أن تقولوا﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول من أجله.قال الشيخ(٣): «والعاملُ فيه «أنزلناه» مقدَّراً مدلولاً عليه بنفس «أنزلناه» الملفوظ به تقديره: أنزلناه أن تقولوا. قال: «ولا جائزٌ أن يعمل فيه «أنزلناه» الملفوظ به لئلا يلزمَ الفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبي، وذلك أن «مبارك»: إمَّا صفة وإمَّا خبر وهو أجنبي بكل من التقديرين، وهذا الذي مَنَعَه هو ظاهر قول الكسائي والفراء(٤).والثاني: أنها مفعول به،والعامل فيه «واتقوا» أي: واتقوا قولكم كيت وكيت، وقوله «لعلكم ترحمون» معترضٌ جارٍ مجرىٰ التعليل، وعلى كونه مفعولاً من أجله يكون تقديرُه عند البصر يين على حذف مضاف تقديره: كراهةَ أن تقولوا، وعند الكوفيين يكون تقديره: أن لا تقولوا

---

(١) الآية ٥٤ من المائدة.
(٢) الإملاء ١/٢٦٦.
(٣) البحر ٤/٢٥٧.
(٤) معاني القرآن ١/٣٦٦.

كقوله: «رواسيَ أَنْ تميدَ بكم»[1] أي: أن لا تميد بكم وهذا مطَّردٌ عندهم في هذا النحوِ، وقد تقدَّم ذلك غيرَ مرة. وقرأ الجمهور «تقولوا» بتاء الخطاب وقرأه[2] ابن محيصن «يقولوا» بياء الغيبة.

قوله: «وإنْ كنا» «إنْ» مخففةٌ من الثقيلة عند البصريين، وهي هنا مهملةٌ ولذلك وَلِيَتْها الجملة الفعلية، وقد تقدَّم تحقيق ذلك، وأن الكوفيين يجعلونها بمعنى «ما» النافية، واللام بمعنى إلا، والتقدير: ما كنا عن دراستهم إلا غافلين. وقال الزجاج[3] بمثل ذلك، فنحا نحو الكوفيين. وقال قطرب: «إنْ» بمعنىٰ قد واللام زائدة. وقال الزمخشري[4] بعد أَنْ قَرَّر مذهب البصريين كما قدمته: «والأصل: إنَّه كنا عن عبادتهم» فقدَّر لها اسماً محذوفاً هو ضمير الشأن، كما يُقَدِّر النحويون ذلك في «أَنْ» بالفتح إذا خُفِّفَتْ، وهذا مخالف لنصوصهم وذلك أنهم نصُّوا على أنَّ «إنْ» بالكسر إذا خُفِّفت ولِيَتْها الجملة الفعلية الناسخة فلا عَمل لها لا في ظاهر ولا مضمر. و «عن دراستهم» متعلق بخبر «كنا» وهو «غافلين»، وفيه دلالة على بطلان مذهب الكوفيين في زعمهم أن اللام بمعنى إلا، ولا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها فكذلك ما هو بمعناها.

قال الشيخ[5]: «ولهم أن يجعلوا «عنها» متعلقاً بمحذوف». وتقدَّم أيضاً خلاف أبي علي في أن هذه اللام ليست لامَ الابتداء بل لامٌ أخرىٰ، «ويدل[6] أيضاً على أن اللام لام ابتداء لزمت للفرق فجاز أن يتقدَّم معمولُها

---

(١) الآية ١٥ من النحل.

(٢) البحر ٢٥٧/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٣٨/٢.

(٤) الكشاف ٦٢/٢.

(٥) البحر ٢٥٧/٤.

(٦) يتابع أبو حيان هنا كلامه بعد الجملة المعترضة التي أوردها السمين.

عليها لمَّا وقعت في غير ما هو لها أصل، كما جاز ذلك في: «إنَّ زيداً طعامَك لآكل» حيث وقعت في غير ما هو لها أصلٌ، ولم يَجُز ذلك فيها إذا وقعت فيما هو لها أصل وهو دخولها على المبتدأ». وقال أبو البقاء[1]: «واللام في «لغافلين» عوض أو فارقة بين إنْ وما» قلت: قوله «عوض» عبارة غريبة، وأكثر ما يقال إنها عوضٌ عن التشديد الذي ذهب من إنَّ، وليس بشيء.

آ. (١٥٧) وقوله تعالى: ﴿فقد جاءكم﴾: جواب شرط مقدر فقدَّره الزمخشري[2]: إن صدقتم فيما كنتم تعدُّون من أنفسكم فقد جاءكم وهو من أحسن الحذوف» وقدَّره غيره: إن كنتم كما تزعمون أنكم إذا أنزل عليكم كتاب تكونون أهدىٰ من اليهود والنصارىٰ فقد جاءكم. ولم يؤنث الفعل؛ لأن التأنيث مجازي وللفصل بالمفعول، و«من ربكم» يجوز أن يتعلق بجاءكم، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «بيِّنة». وقوله: وهدىً ورحمةٌ محذوف بعدهما: من ربكم.

وقوله: «فَمَنْ أظلمُ» الظاهر أنها جملة مستقلة. وقال بعضهم: هي جواب شرط مقدر تقديره: فإن كذَّبتم فلا أحدَ أظلمُ منكم.

والجمهور على «كذَّب» مشدداً، وبآيات الله متعلق به. وقرأ يحيى[3] ابن وثاب وابن أبي عبلة «كَذَبَ» بالتخفيف، وبآيات الله يجوز أن يكون مفعولاً، وأن يكون حالاً / أي: كذَّب ومعه آيات الله. وصَدَف مفعوله محذوف أي: [٣٦٧/ب] وصدف عنها غيرَه. وقد تقدم تفسير ذلك[4].

آ. (١٥٨) وقوله تعالى: ﴿أو يأتي ربُّك﴾: تقدم أنه على حذف

(١) الإملاء ١/٢٦٦.
(٢) الكشاف ٢/٦٣.
(٣) البحر ٤/٢٥٨؛ المحتسب ١/٢٣٥.
(٤) انظر إعرابه للآية ٤٦ من الأنعام: «ثم هم يصدفون».

مضاف. وقرأ الأخوان[1]: «إلا أن يأتيهم الملائكة» بياء منقوطة من تحت لأن التأنيث مجازي وهو نظير «فناداه الملائكة»[2]. وأبو العالية وابن سيرين[3]: «يوم تأتي بعض» بالتأنيث كقوله «تَلْتَقِطْه بعضُ السيَّارة»[4].

قوله: «يوم يأتي» الجمهور على نصب «اليومَ»، وناصبه ما بعد «لا»، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا» وهي أنها يتقدم معمول ما بعدها عليها مطلقاً، ولا يتقدَّم مطلقاً، ويُفَصَّل في الثالث: بين أن يكون جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. وقرأ[5] زهير الفرقبي «يومُ» بالرفع وهو مبتدأ، وخبره الجملة بعده، والعائد منها إليه محذوف أي: لا تنفع فيه.

وقرأ الجمهور «ينفع» بالياء من تحت. وقرأ[6] ابن سيرين: تنفع بالتاء من فوق. قال أبو حاتم: «ذكروا أنه غلط». قلت: وذلك لأن الفعل مسند لمذكر، وجوابه أنه لما اكتسب بالإضافة التأنيث أجرىٰ عليه حكمه كقوله[7]:

٢١٢٩ــ وتَشْـرَق بـالقـول الـذي قـد أَذَعْتَـهُ
كمـا شَـرِقَتْ صـدرُ القنـاةِ من الـدم

وقد تقدَّم لك تحقيق هذا في أول السورة، وأنشد سيبويه على ذلك[8]:

٢١٣٠ــ مَشَيْنَ كمـا اهتـزَّتْ رمـاحٌ تسفَّهَـتْ
أعـاليهَـا مَـرُّ الـريـاحِ النَّـواسمِ

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٤؛ الحجة ٢٧٧؛ النشر ٢/٢٥٧؛ الكشف ١/٤٥٨.
(٢) الآية ٣٩ من آل عمران على قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٢٠٥.
(٣) البحر ٤/٢٥٩.
(٤) الآية ١٠ من يوسف. وهي قراءة مجاهد والحسن. البحر ٥/٢٨٤، والإتحاف ٢٦٢.
(٥) المحتسب ١/٢٣٦؛ والبحر ٤/٢٦٠. وزهير الفرقبي له اختيار في القراءة وكان في زمن عاصم ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٥.
(٦) المحتسب ١/٢٣٦ ونسبها لأبي العالية، والبحر ٤/٢٥٩.
(٧) تقدم برقم ٥٤٢.
(٨) تقدم برقم ٥٤١.

وقيل: لأن الإيمان بمعنى العقيدة فهو كقولهم: «أتته كتابـي فاحتقرها» أي: صحيفتي ورسالتي. وقال النحـاس[1]: «في هذا شيء دقيق ذكـره سيبويه[2]: وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر فأنَّث الإيمان إذ هو من النفس وبها». وأنشد سيبويه «مَشَيْن كما اهتزَّت» البيت. وقال الزمخشري[3] في هذه القراءة «لكون الإيمان مضافاً إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه كقولهم: «ذهبت بعض أصابعه». قال الشيخ[4]: «وهو غلطٌ؛ لأن الإيمان ليس بعضاً للنفس» قلت: قد تقدَّم آنفاً ما يَشْهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس في قوله عن سيبويه: «وذلك أنَّ الإيمان والنفس كلٌّ منهما مشتملٌ على الآخر، فَأَنَّثَ الإيمانَ إذ هو من النفس وبها» فلا فرقَ بين هاتين العبارتين، أي لا فرق بين أن يقولَ هو منها وبها أو هو بعضها، والمرادُ في العبارتين المجازُ.

قوله: «لم تكنْ آمَنَتْ» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ أحـدها: أنها في محل نصب لأنها نعتٌ لنفساً، وفَصَل بالفاعل وهو «إيمانها» بين الصفـة وموصوفها لأنه ليس بأجنبـي، إذ قد اشترك الموصـوف الذي هـو المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز: «ضرب هنداً غلامُها القرشية» وقوله «أوكسبت» عطف على «لم تكن آمنت».

وفي هذه الآية بحوثٌ حسنة تتعلق بعلم العربية، وعليها تُبْنى مسائل من أصول الدين، وذلك أن المعتزلي يقول: مجردُ الإيمان الصحيح لا يكفي بل لا بد من انضمام عَمَلٍ يقترن به ويصدِّقه، واستدل بظاهر هذه الآية، وذلك

(١) إعراب القرآن ١/٥٩٤.
(٢) الكتاب ١/٢٥.
(٣) الكشاف ٢/٦٤.
(٤) البحر ٤/٢٦٠.

كما قال الزمخشري[1] «لم تكنْ آمَنَتْ من قبلُ» صفة لقوله «نفساً» وقوله «أوكسبت في إيمانها خيراً» عُطِفت على «آمنت» والمعنى: أن أشراط الساعة إذا جاءت وهي آياتٌ مُلْجئـةٌ مضطرة ذهب أوانُ التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غيرَ مقدِّمَةٍ إيمانَها قبل ظهور الآيات أو مقدِّمةً إيمانَها غير كاسبة خيراً في إيمانها، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً ليعلم أن قوله «الذين آمنوا وعملوا الصالحات» جَمْعٌ بين قرينتين لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرىٰ حتى يفوزَ صاحبُهما ويَسْعَدَ، وإلا فالشِّقوة والهلاك». وقد أجاب الناس عن هذا الظاهر بأن المعنى بالآية الكريمة: أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفساً كافرة إيمانُها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفساً سَبْقُ إيمانها وما كسبت فيه خيراً، فقد عَلَّق نفع نفي الإيمان بأحد وصفين: «إمَّا نفي سبق الإيمـان فقط وإمَّا سبقه مع نفي كسب الخير، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحـده أو السابق ومعه الخير، ومفهوم الصفة قوي فيُسْتـدل بالآية لمذهب أهل السنة فقد قَلَبوا دليلهم دليلاً عليهم.

وقد أجاب القـاضي ناصـرالدين بن المنيّـر[2] عن قول الـزمخشري فقال[3]: «قال أحمد: هو يرومُ الاستدلال على أن الكافر والعاصي في الخلود سواء حيث سوّىٰ في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات، ولايتمُّ ذلك، فإن هذا الكلام في البلاغة يُلَقَّبُ باللفِّ وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعدُ ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعدُ، فلَّف الكلامَيْن فجعلهما

(١) الكشاف ٢/٦٣.

(٢) أحمد بن محمد بن المنير المالكي، له: البحر الكبير والانتصاف من صاحب الكشاف، بيَّن فيه ما تضمَّنه من الاعتزال. توفي سنة ٦٨٣. انظر: معجم المؤلفين ٢/١٦١.

(٣) الانتصاف وهو حاشية على الكشاف ٢/٦٣.

كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتسابُ الخير وإن نفع الإيمان المتقدم من الخلود، فهي بالردِّ على مذهبه أَوْلى من أن تدلَّ له» /. [٣٦٨/أ]

الثاني: أن هذه الجملةَ في محل نصب على الحال من الضمير المجرور، قاله أبو البقاء[١] يعني من «ها» في إيمانها. الثالث: أن تكون مستأنفة. وبهذا بدأ أبو البقاء[٢] وثَّنى بالحال، وجعل الوصفَ ضعيفاً كأنه استشعر ما ذكره الزمخشري ففرَّ مِنْ جَعْلها نعتاً، والشيخ[٣] جعل الحال بعيداً والاستئناف أبعد منه.

آ. (١٥٩) وقرأ الأخوان[٤]: «فارقوا»: من المفارقة وفيها وجهان أحدهما: أن فاعَلَ بمعنى فَعَّل نحو: ضاعَفْتُ الحساب وضعَّفْتُه. وقيل: هي من المفارقة، وهي التركُ والتخلِيَةُ ومَنْ فرَّق دينه فآمن ببعض وكفر ببعض فقد فارق الدين القيم. وقرأ الباقون فرَّقوا بالتشديد. وقرأ الأعمش وأبو صالح[٥] وإبراهيم فَرَقوا مخفف الراء. قال أبو البقاء[٦]: «وهو بمعنى المشدد، ويجوز أن يكون بمعنى فَصَلُوه عن الدين الحق» وقد تقدم معنى الشيع[٧].

وقوله: «لستَ منهم» في محل رفع خبراً لإنَّ، و«منهم» هو خبر «ليس» إذ به تتمُّ الفائدة كقول النابغة[٨]:

---

(١) الإملاء ١/٢٦٦.
(٢) الإملاء ١/٢٦٦.
(٣) البحر ٤/٢٦٠.
(٤) انظر: السبعة ٢٧٤؛ والمحتسب ١/٢٣٨؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والحجة ٢٧٨؛ والبحر ٤/٢٥٩.
(٥) لعله محمد بن عمير أبو صالح الهمذاني الكوفي، مقرىء عارف بحرف حمزة. توفي سنة ٣١٠. طبقات القراء ٢/٢٢٢.
(٦) الإملاء ١/٥٦٦.
(٧) انظر إعرابه للآية ٦٥ من الأنعام. (٨) تقدم برقم ١٠٢٣.

٢١٣١ـ إذا حـاولْتَ في أسد فُجـورا فإني لستُ منك ولست مني

ونظيره في الإثبات: «فَمَنْ تَبِعَني فإنه مني»[١]، وعلى هذا فيكون «في شيء» متعلقاً بالاستقرار الذي تعلق به منهم أي: لست مستقراً منهم في شيء أي: مِنْ تفريقهم. ويجوز أن يكون «في شيء» الخبر و«منهم» حال مقدمة عليه، وذلك على حذف مضاف أي: لست في شيء كائن من تفريقهم، فلمَّا قُدِّمت الصفة نصبت حالاً.

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿فله عَشْرُ أمثالها﴾**: إنما ذكَّر العددَ والمعدودُ مذكَّر لأوجه منها: أنَّ الإضافة لها تأثيرٌ كما تقدَّم غيرَ مرة فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث فأُعطي حكمَ المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعلُه حالةَ إضافتِهِ لمؤنث نحو: «تلتقطه بعض السيارة»[٢]، [وقوله][٣]:

٢١٣٢ـ .... كما شَرِقت صدرُ القَنَاةِ ....

[وقولــه][٤]:

٢١٣٣ـ .... تسفَّهت أعاليَها مرُّ الرياح ...

إلى غير ذلك مما تقدم تحقيقه. ومنها: أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعي المراد دون اللفظ وعليه قوله[٥]:

٢١٣٤ـ وإنَّ كـلابـاً هـذه عـشـرُ أَبْـطُنٍ
وأنت بـريء من قـبـائلهـا الـعشـرِ

---

(١) الآية ٣٦ من إبراهيم.
(٢) الآية ١٠ من يوسف وهي قراءة مجاهد والحسن. البحر ٥/٢٨٤؛ الإتحاف ٢٦٢.
(٣) تقدم برقم ٥٤٢.
(٤) تقدم برقم ٥٤١.
(٥) البيت للنواح الكلابي، وهو في الكتاب ٢/١٧٤؛ والمقتضب ٢/١٤٨؛ والخصائص ٢/٤١٧؛ والعيني ٤/٤٨٤.

لم يُلْحِق التاء في عدد أبطن وهي مذكرة لأنها عبارة عن مؤنث وهي القبائل فكأنه قيل: وإن كلاباً هذه عشر قبائل، ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة(١):

٢١٣٥ـ وكان مِجَنِّي دونَ مَنْ كنت أتَّقي
ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ

لم يُلحِق التاء في عدد «شخوص» وهي مذكرة لَمَّا كانت عبارة عن النسوة، وهذا أحسنُ مما قبله للتصريح بالمؤنث في قوله: كاعبان ومعصر، وهذا كما أنه إذا أريد بلفظ مؤنث معنى مذكر فإنهم ينظرون إلى المراد دون اللفظ فيُلْحقون التاء في عدد المؤنث، ومنه قول الشاعر(٢):

٢١٣٦ـ ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عِيالي

فألحق التاءَ في عدد «أنفس» وهي مؤنثة لأنها يراد بها ذكور، ومثله: «اثنتي عشرة أسباطاً»(٣) في أحد الوجهين وسيأتي إن شاء الله في موضعه.

ومنها: أنه راعى الموصوف المحذوف والتقدير: فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقام صفته مُقامَه تاركاً العدد على حاله، ومثله «مررت بثلاثة نسابات» ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاةً للموصوف المحذوف، إذ الأصل: بثلاثة رجال نسابات. وقال أبو علي: «اجتمع ههنا أمران كلُّ منهما يوجب التأنيث، فلمَّا اجتمعا قوي التأنيث، أحدهما: أن الأمثالَ في المعنىٰ «حسنات» فجاز التأنيثُ كقوله(٤):

٢١٣٧ـ .... ثلاثُ شخوصٍ كاعبان ومعصر

(١) ديوانه ١٠٠.
(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٣٩٥.
(٣) الآية ١٦٠ من الأعراف.
(٤) تقدم برقم ٢١٣٥.

أراد بالشخوص النساء، الآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنَّث وإن كان مذكراً كقول من قال: «قُطِعَتْ بعض أصابعه» «تلتقطه بعضُ السَّيَّارة»(١).

وقرأ يعقوب(٢) والحسن وسعيد بن جبير والأعمش وعيسىٰ بن عمر بالتنوين «أمثالُها» بالرفع صفة لعشر أي: فله عشر حسنات أمثال تلك الحسنة، وهذه القراءة سالمةٌ من تلك التأويل المذكورة في القراءة المشهورة.

آ. (١٦١) **قوله تعالى: ﴿دِيْناً﴾**: نصبه من أوجه، أحدها: أنه مصدر على المعنى أي: هداني هداية دين قيم، أو على إضمار «عَرَّفني ديناً» أو الزموا ديناً. وقال أبو البقاء(٣): «إنه مفعول ثان لهداني، وهو غلط؛ لأن المفعول الثاني هنا هو المجرور بإلىٰ فاكتفى به. وقال مكي(٧): إنه منصوب على البدل من محل«إلى صراط». وقيل: بهداني مقدرةً لدلالة «هداني» الأول عليها، وهو كالذي قبله في المعنى.

وقرأ الكوفيون(٥) وابن عامر: «قِيَماً» بكسر القاف وفتح الياء خفيفة
[٣٦٨/ب] والباقون بفتحها وكسر الياء شديدة، وتقدَّم توجيه إحدى القراءتين في / النساء والمائدة. و «مِلَّة» بدل من«ديناً»أو منصوب بإضمار أعني. و «حنيفاً» قد ذكر في البقرة(٦).

وقرأ نافع(٧) ومَحْيايْ بسكون ياء المتكلم وفيها الجمع بين ساكنين.

---

(١) الآية ١٠ من يوسف. وتقدم تخريجها قبل قليل.
(٢) انظر: النشر ٢٥٧/٢؛ البحر ٢٦١/٤.
(٣) الإملاء ٢٦٧/١.
(٤) المشكل ٣٠١/١.
(٥) انظر: السبعة ٢٧٤؛ والنشر ٢٥٧/٢؛ والكشف ٤٥٨/١؛ والحجة ٢٧٨؛ والبحر ٢٦٢/٤.
(٦) انظر إعرابه للآية ١٣٥ من البقرة.
(٧) انظر: السبعة ٢٧٤؛ الحجة ٢٧٩؛ الكشف ٤٥٩/١؛ النشر ٢٥٧/٢؛ البحر ٢٦٢/٢.

قال الفارسي[1] كقوله «التقت حَلْقتا البطان» «ولفلان ثلثا المال» يعنون الألفين. وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة بما ذكرت من الجمع بين الساكنين، وتعجَّبْتُ من كون هذا القارىء يحرِّك ياء «مماتي» ويُسَكِّن ياء «مَحْياي». وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك. قال أبو شامة: «فينبغي أن لا يَحِلَّ نَقْلُ تسكين ياء «محياي» عنه». وقرأ نافع في رواية «محيايِ» بكسر الياء وهي تُشْبه قراءة حمزة في «مُصْرِخِيِّ»[2] وستأتي إن شاء الله تعالى. وقرأ[3] ابن أبي إسحاق وعيسى الجحدري: «ومَحْيَيَّ» بإبدال الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هذيل، وقد أنشدْتُ عليها قول أبي ذؤيب[4]:

٢١٣٨ـ سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

في سورة البقرة. ومن هنا إلى آخر السورة إعرابُه ظاهر لِما تكرر من النظائر. وأكَّد قوله «لغفور» باللام دلالةً على سَعة رحمته، ولم يؤكد سرعة العقاب بذلك هنا وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف، لأن هناك المقامَ مقامُ تخويف وتهديد وبعد ذكر قصة المعتدين في السبت وغيره فناسب تأكيدَ العقاب هناك، وأتى بصفتي الغفران والرحمة، ولم يأت في جانب العقاب إلا بصفة واحدة دلالة على حلمه وسَعَة مغفرته ورحمته.

انتهى بحمد الله.

---

(١) الحجة (خ) ٢/٤٧٢.
(٢) الآية ٢٢ من إبراهيم، وذلك بتحريك ياء بمصرخي الثانية بالكسر. السبعة ٣٦٢.
(٣) البحر ٤/٢٦٢.
(٤) تقدم برقم ٣٩٤.

سورة الأعراف

/ بسم الله الرحمن الرحيم [٣٦٨/ب]

آ. (١) قوله تعالى: ﴿المص﴾: قد تقدم الكلام على الأحرف المقطعة في أول هذا الموضوع(١).

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿كتابٌ﴾: يجوز أن يكون خبراً عن الأحرف قبله، وأن يكون خبر(٢) مبتدأ مضمر أي: هو كتاب، كذا قدَّره الزمخشري(٣). ويجوز أن يكون «كتاب» مبتدأ، و«أُنْزِل» صفته، و«فلا تكن» خبره، والفاء زائدة على رأي الأخفش(٤) أي: كتاب موصوف بالإنزال إليك، لا يكن في صدرك حرج منه. وهو بعيد جداً. والقائمُ مقامَ الفاعل في «أُنْزِل» ضميرٌ عائدٌ على الكتاب. ولا يجوز أن يكون الجارُّ لئلا تخلوَ الصفةُ من عائد.

قوله: «منه» متعلقٌ بـ«حَرَجٌ». و«مِنْ» سببيَّة أي: حَرَجٌ بسببه تقول: حَرِجْتُ منه أي: ضِقْتُ بسببه، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له أي: حرج كائن وصادر منه. والضمير في «منه» يجوز أن يعود على الكتاب

---

(١) انظر: إعرابه للآية ١ من البقرة.

(٢) الأصل: «خبراً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٦٥/٢.

(٤) لم يشر الأخفش إلى ذلك في كتابه «المعاني» لدى إعرابه هذه الآية، وأما مذهبه في جواز زيادة الفاء فهو في معانيه ١٢٤/١.

وهو الظاهر، ويجوز أن يعود على الإنزال المدلول عليه بـ «أُنْزِل»، أو على الإنذار أو على التبليغ المدلولِ عليهما بسياقِ الكلام، أو على التكذيب الذي تضمَّنه المعنى. والنهيُ في الصورة للحرج، والمرادُ الصادرُ منه، مبالغة في النهي عن ذلك، كأنه قيل: لا تتعاطَ أسباباً ينشأُ عنها حَرَجٌ، وهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا»: النهي متوجه على المتكلم والمرادُ به المخاطبُ، كأنه قال: لا تكنْ بحضرتي فأراك. ومثله: «فلا يَصُدَّنَّك عنها مَنْ لا يؤمن»[1].

قوله: «لتنذرَ به» في متعلَّق هذه اللامِ ثلاثةُ أوجه أحدها: أنها متعلقة بـ «أُنْزِل» أي: أُنْزِلَ إليك للإنذار، وهذا قول الفراء[2] قال: «اللام في «لتنذرَ» منظوم بقوله «أُنْزِل» على التقديم والتأخير، على تقدير: كتابٌ أُنزل إليك لتنذرَ به فلا يكن». وتبعه الزمخشري[3] والحوفي وأبو البقاء[4]. وعلى هذا تكونُ جملةُ النهي معترضةً بين العلة ومعلولها، وهو الذي عناه الفراء بقوله «على التقديم والتأخير». والثاني: أن اللامَ متعلقةٌ بما تعلَّق [به] خبر الكون، إذ التقديرُ: فلا يكنْ حرجٌ مستقراً في صدرك لأجل الإنذار. كذا قاله الشيخ[5] عن ابن الأنباري، فإنه قال: «وقال ابن الأنباري: التقدير: فلا يكنْ في صدرك حرجٌ منه كي تنذرَ به فَجَعَلَه متعلقاً بما تعلَّق به «في صدرك»، وكذا علَّقه به صاحب «النظم»[6]، فعلى هذا لا تكونُ الجملةُ معترضةً». قلت: الذي نقله الواحدي عن نص ابن الأنباري في ذلك أن اللامَ متعلقةٌ بالكون، وعن صاحب «النظم» أن اللام بمعنى «أن» وسيأتي بنصَّيْهما إن شاءالله، فيجوز أن يكون لهما كلامان.

---

(١) الآية ١٦ من طه.
(٢) معاني القرآن ١/٣٧٠.
(٣) الكشاف ٢/٦٦.
(٤) الإملاء ١/٢٦٧.
(٥) البحر ٤/٢٦٦.
(٦) وهو عبدالقاهر الجرجاني.

الثـالث: أنهـا متعلقـةٌ بنفس الكـون، وهـو مـذهب ابن الأنبـاري والزمخشري[1]، وصاحب / «النظم» على ما نقله الشيخ[2]. قال أبو بكر ابن [٣٦٩/أ]
الأنباري: «ويجوز أن تكونَ اللامُ صلةً للكون على معنى: فلا يكن في صدرك شيءٌ لتنذر، كما يقول الرجل للرجل: لا تكن ظالماً ليقضي صاحبك دَيْنَه، فَتَحْمِل لامَ كي على الكون». وقال الزمخشري[3]: «فإن قلت: بِمَ تَعَلَّق به «لتنذر»؟ قلت بـ «أُنزِل» أي: أُنْزل لإنذارك به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يُخِفْهم أنذرهم، وكذا إذا علم أنه من عند الله شَجَّعه اليقين على الإنذار».
قال الشيخ[4]: «فقوله بالنهي ظاهره أنه يتعلَّق بفعل النهي، فيكون متعلقاً بقوله «فلا يكن»، وكان [عندهم][5] في تعليق المجرور والعمل في الظرف فيه خلافٌ، ومبناه على أنَّ «كان» الناقصة هل تدلُّ على حَدَثٍ أم لا؟ فمن قال إنها تدلُّ على الحدث جوَّز ذلك، ومَنْ قال لا تدلُّ عليه مَنَعَه»[6]. قلت: فالزمخشري مسبوقٌ إلى هذا الوجهِ، بل ليس في عبارته ما يدل على أنه تعلَّق بـ «يكون» بل قال «بالنهي» فقد يريد بما تضمَّنه من المعنى، وعلى تقدير ذلك فالصحيحُ أن الأفعالَ الناقصة كلُّها لها دلالةٌ على الحدث إلا «ليس»، وقد أقمت على ذلك أدلةً وأَثْبَتُّ من أقوال الناس بما يشهدُ لصحة ذلك كقول سيبويه[7] وأضرابه، في غير هذا الموضوع.

وقال صاحب «النظم»: «وفيه وجهٌ آخرُ وهو أن تكونَ اللامُ بمعنى أَنْ

(١) الكشاف ٦٦/٢.
(٢) البحر ٢٦٦/٤.
(٣) الكشاف ٦٦/٢.
(٤) البحر ٢٦٧/٤.
(٥) زيادة من البحر.
(٦) انظر المسألة في المغني ٥٧٠.
(٧) يستأنس في ذلك بالكتاب ٢١/١.

والمعنى: لا يَضِقْ صدرُك ولا يضعُفْ عن أن تنذرَ به، والعرب تضعُ هذه اللامَ في موضع «أَنْ» كقوله تعالى: «يُريدون أَنْ يُطْفِئوا نورَ الله»[(١)] وفي موضع آخر: «ليطفئوا»[(٢)] فهما بمعنى واحد» قلت: هذا قول ساقط جداً، كيف يكون حرفٌ يختصُّ بالأفعال يقع موقع آخرَ مختصٍ بالأسماء؟

قوله: «وذكرى» يجوز أن يكونَ في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جَرّ. فالرفعُ من وجهين، أحدهما: أنها عطفٌ على «كتابٌ» أي: كتاب وذكرى أي تذكير، فهي اسمُ مصدرٍ وهذا قول الفراء[(٣)]. والثاني من وجهي الرفع: أنها خبرُ مبتدأ مضمر أي: هو ذكرى، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج[(٤)]. والنصبُ من ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ من لفظه تقديره: وتَذَكَّرْ ذكرى أي: تذكيراً. والثاني: أنَّها في محلِّ نصب نسقاً على موضع «لتنذرَ» فإنَّ موضعَه نصبٌ، فيكون إذ ذاك معطوفاً على المعنى، وهذا كما تُعْطَف الحال الصريحة على الحال المؤولة كقوله تعالى: «دعانا لجَنْبه أو قاعداً أو قائماً»[(٥)] ويكونُ حينئذ مفعولاً من أجله كما تقـول: «جئتك لتكـرِمَني وإحساناً إليّ». والثالث: قال أبو البقاء[(٦)]: ـ وبه بدأ ـ «إنها حالٌ من الضمير في «أُنْزِل» وما بينهما معترض». وهذا سهوٌ فإن الواو مانعة من ذلك، وكيف تدخل الواوُ على حال صريحة؟

والجرُّ من وجهين أيضاً، أحدهما: العطف على المصدر المُنْسَبِكِ من «أَنْ» المقدرة بعد لام كي والفعل، والتقدير: للإنذار والتذكيـر. والثاني:

---

(١) الآية ٣٢ من التوبة.

(٢) الآية ٨ من الصف «يريدون ليطفئوا نور الله».

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٠.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٤٨.

(٥) الآية ١٢ من يونس.

(٦) الإملاء ١/٢٦٨.

العطفُ على الضمير في «به»، وهذا قول الكوفيين[1]. والذي حَسَّنه كونُ «ذكرى» في تقدير حرفٍ مصدري ـ وهو «أَنْ» ـ وفِعْلٍ ولو صَرَّح بـ «أَنْ» لحَسُنَ معها حذفُ حرفِ الجر، فهو أحسنُ مِنْ «مررت بك وزيدٍ» إذ التقديرُ: لأَنْ تُنْذِرَ به وبأن تُذَكِّر.

و «للمؤمنين» يجوز أن تكونَ اللامُ مزيدةً في المفعول به تقويةً له، لأنَّ العاملَ فرعٌ، والتقدير: وتُذَكر المؤمنين. والثاني: أن تتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفة لذكرى.

آ. (٣) **قوله تعالى ﴿من ربكم﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بأُنْزِل، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية المجازية. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ: إمَّا مِن الموصول، وإمَّا مِنْ عائده القائمِ مقامَ الفاعل.

قوله: «مِنْ دونِه أولياء»: «من دونه» يجوز أن يتعلق بالفعل قبله، والمعنى: لا تعدلوا عنه إلى غيره من الشياطين والكهان. والثاني: أن يتعلق بمحذوف، لأنه كان في الأصل صفةً لأولياء، فلما تقدَّم نُصِبَ حالاً، وإليه يميل تفسيرُ الزمخشري فإنه قال[2]: «أي لا تتولَّوا مِنْ دونِه مِنْ شياطين الإنس والجن فيحملوكم على الأهـواء والبِـدَع». والضميـر في «دونِـه» يُحْتمـل ـ وهو الظاهر ـ أن يعودَ على «ربكم»؛ ولذلك قال الزمخشري[3]: «مِنْ دون الله»، وأن يعودَ على «ما» الموصولـة، وأن يعودَ على الكتـاب المنزل،

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٦٣؛ الصبان ٣/٩٩؛ التصريح ٢/١٩٠. وانظر: الورقة ٨٣ ب من الدر المصون.
(٢) الكشاف ٢/٦٦.
(٣) الكشاف ٢/٦٦.

والمعنى: لا تعدلوا عنه إلى الكتبِ المنسوخةِ. وقرأ[1] الجحدري: «ابتَغُوا» بالغين المعجمة من الابتغاء. ومالك بن دينار ومجاهد: «ولا تبتغوا» من الابتغاء أيضاً.

قوله: «قليلاً ما تَذَكَّرون» قد تقدَّم نظيرُ هذا في قوله تعالى: «فقليلاً ما يؤمنون»[2] وهو أنَّ «قليلاً» نعتُ مصدرٍ محذوف أي: تذكُّراً قليلاً تَذَكَّرون، أو نعتُ ظرفِ زمانٍ محذوفٍ أيضاً أي: زماناً قليلاً تَذَكَّرون، فالمصدرُ أو الظرفُ منصوبٌ بالفعل بعده، و «ما» مزيدةٌ للتوكيد، وهذا إعراب جليٌّ واضح. وقد أجاز الحوفي أن يكونَ / نعتَ مصدرٍ محذوف لقوله «ولا تَتَّبعوا» [٣٦٩/ب] أي: ولا تتبعوا مِنْ دونِه أولياءَ اتِّباعاً قليلاً، وهو ضعيف، لأنه يَصير مفهومُه أنهم غيرُ مَنْهِيِّين عن اتباع الكثير، ولكنه معلومٌ من جهة المعنى فلا مفهومَ له.

وحكى ابن عطية[3] عن أبـي عليّ أن «ما» مصدريةٌ موصولةٌ بالفعل بعدها، واقتصر على هذا القَدْر، ولا بد من تتمةٍ له، فقال بعض الناس: «ويكون «قليلاً» نعت زمانٍ محذوف، وذلك الزمانُ المحذوف في محل رفع خبراً مقدماً، و «ما» المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مبتدأ مؤخراً، والتقدير: زمناً قليلاً تذكُّركم أي: أنهم لا يقع تذكُّرهم إلا في بعض الأحيان، ونظيرُه: زمناً قليلاً قيامُك». وقد قيل: إن «ما» هذه نافيةٌ، وهو بعيد؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين، وعلى تقدير تسليم ذلك فيصير المعنى: ما تذكَّرون قليلاً، وليس بطائل، وهذا كما سيأتي في قوله تعالى: «كانوا قليلاً من الليل ما يَهْجَعُون»[4] عند مَنْ جَعَلَها نافيةً.

---

(١) البحر ٤/٢٦٧؛ الشواذ ٤٢.
(٢) الآية ٨٨ من البقرة.
(٣) التفسير ٧/٧.
(٤) الآية ١٧ من الذاريات.

وهناك وجهٌ لا يمكنُ أن يأتيَ ههنا وهو: أن تكون «ما» مصدريةً، وهي وما بعدها في محل رفع بالفاعلية بـ «قليلاً» الذي هو خبر «كان»، والتقدير: كانوا قليلاً هجوعُهم، وأمَّا هنا فلا يمكن ذلك لعدمِ صحة نصب «قليلاً» بقوله: «ولا تتَّبعوا» حتى تجعل «ما تذكَّرون» مرفوعاً به. ولا يجوز أن يكونَ «قليلاً» حالاً من فاعل «تَتَّبعوا» و «ما تذكَّرون» مرفوعٌ به، إذ يصير المعنى: أنهم نُهوا عن الاتِّباع في حالِ قلةِ تذكُّرهم، وليس ذلك بمراد.

وقرأ[1] الأَخوان وحفص: «تَـذَكَّرون» بتـاء واحدة وتخفيف الـذال، وابن[2] عامر بتاءين وتخفيف الذال، والباقون بتاء وتشديد الذال، وهنَّ واضحات، تقدم معناها في الأنعام[3].

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها﴾**: في «كم» وجهان، **أحدهما**: أنها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ الجملةُ بعدها، و «من قرية» تمييز، والضمير في «أهلكناها» عائدٌ على معنى كم. وهي هنا خبرية للتكثير، والتقدير: وكثير من القرى أهلكناها. ونقل أبو البقاء[4] عن بعضهم أنه جعل «أهلكناها» صفةً لقرية،والخبرُ قوله: «فجاءها بأسنا» قال: «وهو سهوٌ لأنَّ الفاء تمنعُ من ذلك». قلت: ولو ادَّعى مُدَّعٍ زيادتَهـا على مذهب الأخفش[5] لم تُقْبَلْ دعواه؛ لأن الأخفش إنما يزيدها عند الاحتياج إلى زيادتها.

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٨؛ الحجة ٢٧٩؛ البحر ٢٦٨/٤.

(٢) في الحجة أن ابن عامر قرأ «يتذكرون» بياء وتاء، وكذا في البحر، وفي السبعة أنه روي عنه بياء وتاء وروي عنه بتاءين.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٨٠ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢٦٨/١.

(٥) للأخفش مذهبان في «معاني القرآن» فقد قرر زيادتها أحياناً (المعاني، ص ١٢٤) ومنع ذلك أحياناً أخرى (المعاني، ص ٨٠).

والثاني: أنها في موضع نصبٍ على الاشتغال بإضمار فعل يفسِّره ما بعده، ويُقَدَّر الفعلُ متأخراً عن «كم»؛ لأن لها صدر الكلام، والتقدير: وكم من قريةٍ أهلكناها أهلكناها، وإنما كان لها صدرُ الكلام لوجهين أحدهما: مضارعتُها لـ «كم» الاستفهامية. والثاني: أنها نقيضةُ «رُبَّ» لأنها للتكثير و «رُبَّ» للتقليل، فحُمِل النقيضُ على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره.

ولا بد من حَذْفِ مضافٍ في الكلام لقوله تعالى: «أو هم قائلون» فاضْطُرِرْنَا إلى تقدير محذوف، ثم منهم مَنْ قَدَّره قبل «قرية» أي: كم من أهل قرية، ومنهم مَنْ قدَّره قبل «ها» في «أهلكناها» أي: أهلكنا أهلَها، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن التقادير إنما تكون لأجل الحاجة، والحاجةُ لا تدعو إلى تقديرِ هذا المضاف في هذين الموضعين المذكورين، لأن إهلاكَ القرية يمكن أن يقع عليها نفسِها، فإن القرى تُهْلَكُ بالخَسْف والهدم والحريق والغَرَق ونحوه، وإنما يُحتاج إلى ذلك عند قوله «فجاءها» لأجل عَوْدِ الضمير من قوله: «هم قائلون» عليه، فيُقَدَّر: وكم من قرية أهلكناها فجاء أهلَها بأسُنا. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: هل تُقَدِّرُ المضافَ الذي هو الأهل قبل «قرية» أو قبل الضمير في «أهلكناها»؟ قلت: إنما يُقَدَّر المضافُ للحاجة ولا حاجة، فإن القرية تَهْلَكُ كما يَهْلَك أهلُها، وإنما قدَّرناه قبل الضمير في «فجاءها» لقوله «أوهم قائلون»».

وظاهرُ الآيةِ أن مجيء البأس بعد الإهلاك وعقيبه؛ لأن الفاء تعطي ذلك، لكن الواقعَ إنما هو مجيءُ البأس، وبعده يقع الإهلاك. فمن النحاة[2] من قال: الفاء تأتي بمعنى الواو فلا تُرَتِّبُ، وجَعَلَ من ذلك هذه الآيةَ، وهو ضعيفٌ. والجمهور أجابوا عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنه على حَذْف

---

(١) الكشاف ٢/٦٧.

(٢) راجع المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٨؛ والمغني ٢١٤.

الإرادة أي: أردنا إهلاكها كقوله: «إذا قمتم إلى الصلاة»[1]، «فإذا قَرَأْتَ القرآن»[2]،«إذا دخل أحدكم الخَلاءَ فَلْيُسَمِّ الله»[3]. الثاني: أن المعنى أهلكناها أي خذلناهم ولم نوفِّقْهم فنشأ عن ذلك هلاكُهم، فعبَّر بالمُسَبَّب عن سببه وهو باب واسع. وثَمَّ أجوبةٌ ضعيفة منها: أن الفاءَ هنا تفسيرية نحو: «توضأ فغسل وجهَه ثم يديه» فليست للتعقيب، ومنها: أنها للترتيب في القول فقط كأنه أخبر عن قرىً كثيرة أنها أهلكها ثم قال: فكان من أمرها مجيء البأس. / ومنها ما قاله الفراء[4] وهو أن الإهلاك هو مجيء البأس، ومجيء [٣٧٠/أ] البأس هو الإهلاك، فلمَّا كانا متلازمَيْن لم تُبالِ بأيهما قدَّمْتَ في الرتبة كقولك: «شتمني فَأَساء» و«أساء فشتمني» فالإساءةُ والشتمُ شيء واحد فهذه ستة أقوال.

واعلم أنه إذا حُذِف مضافٌ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه جاز لك اعتباران، أحدهما: الالتفاتُ إلى ذلك المحذوف، والثاني ـ وهو الأكثر ـ عدم الالتفات إليه، وقد جُمِعَ الأمران ههنا فإنه لم يُراعِ المحذوفَ في قوله «أهلكناها فجاءها» وراعاه في قوله «أوهم قائلون»، هذا إذا قدَّرْنا الحذفَ قبل «قرية»، أمَّا إذا قدَّرْنا الحذفَ قبل ضمير «فجاءها» فإنه لم يُراعِ إلا المحذوفَ فقط، وهو غيرُ الأكثر.

قوله: «بَيَاتاً» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوبٌ على الحال، وهو في الأصل مصدر، بات يبيتُ بَيْتاً وبَيْتَةً وبَيَاتاً وبَيْتُوتة. قال الليث: «البَيْتوتَةُ دخولُك في الليل» فقوله «بياتاً» أي بائتين. وجَوَّزوا أن يكون مفعولاً له، وأن

---

(١) الآية ٦ من المائدة.

(٢) الآية ٩٨ من النحل «فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٣) لم أقف على تخريجه بهذا اللفظ.

(٤) معاني القرآن ١/٣٧١.

يكون في حكم الظرف. وقال الواحدي: «قوله بياتاً: أي ليلًا»، وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفاً، لولا أن يُقال: أراد تفسير المعنى.

قوله: «أوهم قائلون» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ نسقاً على الحال. و «أو» هنا للتنويع لا لشيء آخر كأنه قيل: أتاهم بأسنا تارةً ليلًا كقوم لوط، وتارة وقت القيلولة كقوم شعيب. وهل يحتاج إلى تقديرِ واوِ حال قبل هذه الجملة أم لا؟ خلاف بين النحويين. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: لا يقال: «جاء زيد هو فارس» بغير واو فما بالُ قوله تعالى «أوهم قائلون»؟ قلت: قَدَّر بعض النحويين الواوَ محذوفةً، وردَّه الزجاج[2] وقال: «لو قلت: جاءني زيد راجلًا أو هو[3] فارس، أو: جاءني زيد هو فارس لم تحتج إلى واو؛ لأن الذكر قد عاد على الأول». والصحيح أنها إذا عُطِفَتْ على حال قبلها حُذِفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفَيْ عطفٍ؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: «جاء زيد راجلًا أو هو فارس» كلام فصيح واردٌ على حَدِّه، وأمَّا «جاءني زيد هو فارس» فخبيث»[4]. قال الشيخ[5]: «أما بعض النحويين الذي اتهمه الزمخشري فهو الفراء[6]. وأمَّا قول الزجاج [في][7] التمثيلين: لم تحتج فيه إلى الواو لأن الذِّكْرَ قد عاد على الأول ففيه إبهامٌ، فتعيينه أنه يمتنع دخولها في المثال الأول، ويجوز في المثال الثاني، فليس

---

(١) الكشاف ٢/٦٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٤٩.

(٣) في مطبوعة الزجاج «وهو» تحريف.

(٤) انتهى كلام الزمخشري.

(٥) البحر ٤/٢٦٩.

(٦) معاني القرآن ١/٣٧٢، قال الفراء: «واو مضمرة، المعنى: أو وهم، فاستثقلوا نسقاً على نسق ولو قيل لكان جائزاً».

(٧) زيادة من البحر.

انتفاءُ الاحتياج على حدٍّ سواء[1]، لأنه في الأول لامتناع الدخول، وفي الثاني لكثرته لا لامتناعه». قلت: أمَّا امتناعها في المثال الأول فلأن النحويين نصُّوا على أن الجملة الحالية إذا دخل عليها حرف عطف امتنع دخول واو الحال عليها، والعلةُ فيه المشابهة اللفظية، ولأن واو الحال في الأصل عاطفة.

ثم قال الشيخ[2]: «وأمَّا قولُ الزمخشري فالصحيحُ إلى آخره فتعليلُه ليس بصحيح، لأنَّ واوَ الحال ليست بحرف عطف فيلزم مِنْ ذكرها اجتماعُ حرفَيْ عطفٍ؛ لأنها لو كانَتْ حرفَ عطف لَلَزِم أن يكونَ ما قبلها[3] حالاً حتى تعطفَ حالاً على حال، فمجيئُها فيما لا يمكن أن يكونَ حالاً دليلٌ على أنها ليست واوَ عطفٍ ولا لُحِظ فيها معنى واو عطف تقول: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ» فجاء زيد ليس بحالٍ فتعطف عليها جملة حال، وإنما هذه الواوُ مغايرةٌ لواو العطف بكلِ حال، وهي قِسْمٌ من أقسام الواو، كما تأتي للقَسَمِ وليست فيه للعطف كما إذا قلت: «والله ليخرجَنَّ». قلت: أبو القاسم لم يدَّعِ في واوِ الحال أنها عاطفةٌ، بل يدَّعي أن أصلَها العطف، ويدل على ذلك قولُه: استعيرت للوصل، فلو كانت عاطفةً على حالها لما قال: استعيرت، فدلَّ قولُه ذلك على أنها خرجَتْ عن العطف واسْتُعْمِلت لمعنى آخر، لكنها أُعْطيت حكم أصلها في امتناع مُجامعها لعاطف آخر. وأمَّا تسميتُها حرفَ عطفٍ فباعتبار أصلها، ونظير ذلك واو «مع» فإنهم نَصُّوا على أن أصلَها واوُ العطف، ثم اسْتُعْمِلَتْ في المعيَّة، فكذلك واوُ الحال، لا امتناعَ أن يكونَ أصلُها واوَ العطف /. [٣٧٠/ب]

---

(١) عبارة البحر: «فانتفاء الاحتياج ليس على حد سواء».

(٢) البحر ٤/ ٢٦٩.

(٣) البحر: ما قبل الواو.

ثم قال الشيخ[١]: «وأما قولُه فخبيث[٢] فليس بخبيث؛ وذلك أنه بناه على أن الجملةَ الحالية إذا كانَتْ اسميةً وفيها ضمير ذي الحال فحذفُ الواوِ منها شاذٌّ وتبع في ذلك الفراءَ، وليس بشاذ بل هو كثيرٌ في النظم والنثر». قلت: قد سبق أبا القاسم في تسمية هذه الواوِ حرفَ عطفٍ الفراءُ وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء[٣]: «أوهم قائلون فيه واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على إثرِ نسقٍ، ولو قيل لكان صواباً». قلت: قد تقدم أن الشيخ نقل أن الواو ممتنعة في هذا المثال ولم يَحْكِ خلافاً، وهذا قول الفراء: «ولو قيل لكان صواباً» مُصَرِّحٌ بالخلاف له. وقال أبو بكر: «أُضمرت واوُ الحال لوضوح معناها كما تقول العرب: «لقيت عبدالله مسرعاً أو هو يركض» فيحذفون الواوَ لأَمْنِهم اللَّبْسَ، لأن الذِّكْرَ قد عاد على صاحب الحال، ومن أجل أنَّ «أو» حرفُ عطف والواو كذلك، فاستثقلوا جمعاً بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني». قلت: فهذا تصريحٌ من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم، وإنما ذكرتُ نصَّ هذين الإمامين لأُعْلِمَ اطِّلاعَه على أقوال الناس، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم كما يرميه به غيرَ مرة.

و «قائلون» من القَيْلُولة[٤]. يقال: قال يَقيل قَيْلولة فهو قائل كبائع. والقيلولة: الراحةُ والدَّعَةُ في الحر وسط النهار وإن لم يكن معها نوم. وقال الليث: هي نَوْمَةُ نصف النهار. قال الأزهري[٥]: «القيلولة: الراحة وإن لم يكن فيها نوم، بدليل قوله تعالى: «أصحابُ الجنةِ

(١) البحر ٤/٢٦٩.
(٢) هذا يعود إلى مثال الزمخشري «جاءني زيد هو فارس».
(٣) معاني القرآن ١/٣٧٢.
(٤) انظر: المفردات ٤١٦.
(٥) تهذيب اللغة ٩/٣٠٦.

يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً»[1] والجنةُ لا نومَ فيها» قلت: ولا دليلَ فيما ذكر لأنَّ المقيل هنا خرج عن موضوعه الأصلي إلى مجرد الإقامة بدليل أنه لا يُراد أيضاً الاستراحة في نصف النهار في الحر، فقد خَرَجَ عن موضوعه عندنا وعندكم إلى ما ذكرته لك. والقيلولة مصدرٌ ومثلها: القائلة والقَيْل والمَقيل.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿فما كان دعواهم﴾** جَوَّزوا في «دعواهم» وجهين، أحدهما: أن يكون اسماً لـ «كان» و «إلا أَنْ قالوا» خبرها، وفيه خدشٌ من حيث إنَّ غير الأعرف جُعِل اسماً، والأعرفَ جُعِل خبراً، وقد فهمت ذلك في أول الأنعام عند «لم تكن فتنتهم»[2]. والثاني: أن يكون «دعواهم» خبراً مقدماً و «إلا أن قالوا» اسماً مؤخراً، ذكر ذلك الزمخشري[3]، ومكي ابن أبـي طالب[4]، وسبقهما إلى ذلك الفراء[5] والزجاج[6]، واختاره الزجاج. ولكن ذلك يُشْكل مِنْ قاعدةً أخرى ذكرها النحاة وهو أن الاسمَ والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابُهما وَجَبَ تقديمُ الاسم وتأخيرُ الخبر نحو: كان موسى صاحبـي، وما كان دعائي إلا أن استغفرتُ، قالوا: لأنهما كالمفعول والفاعل، فمتى خفي الإعرابُ التَزَمَ كلٌّ في مرتبته، وهذه الآيةُ مما نحن فيه فكيف يُدَّعى فيها ذلك، بل كيف يختاره الزجاج؟ وقد رأيتُ كلامَ الزجاج هنا فيمكن أن يؤخذَ منه جوابٌ عن هذا المكان وذلك أنه قال[7]: «إلا أن الاختيارَ إذا كانت «الدعوى» في موضع رفع أن يقول: فما كانت دعواهم، فلمَّا قال: «كان

---

(١) الآية ٢٤ من الفرقان.
(٢) الآية ٢٣.
(٣) الكشاف ٢/٦٧.
(٤) المشكل ١/٣٠٥.
(٥) معاني القرآن له ١/٣٧٢.
(٦) معاني القرآن له ٢/٣٥١.
(٧) معاني القرآن ٢/٣٥١ بعبارة قريبة.

دعواهم» دَلَّ على أن الدعوى في موضعِ نصبٍ، غيرَ أنه يجوز تذكير الدعوى وإن كانَتْ رفعاً» قلت: فمِنْ هنا يقال: تذكيرُ الفعل فيه قرينةٌ مرجِّحة لإسناد الفعل إلى «أن قالوا»، ولو كان مسنداً للدعوى لكان الأرجح «كانت» كما قال، وهو قريب من قولك: «ضربت موسى سلمى» فقدَّمْتَ المفعولَ بقرينة تأنيث الفعل، وأيضاً فإن ثَمَّ قرينةً أخرى وهي كونُ الأعرفِ أحقَّ أن يكون اسماً من غير الأعرف.

والدَّعْوى تكون بمعنى الدعاء وبمعنى الادِّعاء، والمقصود بها ههنا يحتمل الأمرين جميعاً، ويحتمل أيضاً أن يكون بمعنى الاعتراف. فمِنْ مجيئها بمعنى الدعاء ما حكاه الخليل[1]: «اللهم أشركنا في صالح دعوى المسلمين» تريد في صالح دعائهم، وأنشدوا[2]:

٢١٣٩ـ وإنْ مَـذِلَـتْ رِجْلي دعوتُك أشتفي ... بدَعْواكَ مِنْ مَذْلٍ بها فتهونُ

[٣٧١/أ] / ومنه قوله تعالى: «فما زالت تلك دعواهم»[3] وقال الزمخشري[4]: «ويجوز: فما كان استغاثتُهم إلا قولَهم هذا لأنه لا يُستغاث من الله تعالى بغيره، مِنْ قولهم دعواهم يالكعب». وقال ابن عطية[5]: «وتحتمل الآية أن يكون المعنى: فما آلت دعاويهم التي كانت في حال كفرهم إلا إلى الاعتراف كقول الشاعر[6]:

٢١٤٠ـ وقد شهدَتْ قيسٌ فما كان نصرُها ... قتيبـةَ إلا عضَّهـا بـالأبـاهـم

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٢٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير ابن عطية ٧/٩؛ واللسان: مذل. والمذل: الخدر.
(٣) الآية ١٥ من الأنبياء.
(٤) الكشاف ٢/٦٧.
(٥) التفسير ٧/١٠.
(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٥٥؛ والمقتضب ٤/٩٠؛ وتفسير ابن عطية ٧/١٠؛ والبحر ٤/٢٦٩.

و «إذ» منصوب بـ «دعواهم».

وقوله: «إنَّا كنَّا» «كنَّا» وخبرُها في محلٍّ رفع خبراً لإنَّا، وإنَّ وما في حيِّزها في محلِّ نصب محكياً بـ «قالوا»، و «قالوا» وما في حيزه لا محلَّ له لوقوعه صلةً لأنْ. وأنْ وما في حيِّزها في محل رفع أو نصبٍ على حسب ما تقدَّم مِنْ كونها اسماً أو خبراً.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿الذين أُرْسِلَ إليهم﴾**: القائمُ مقامَ الفاعل الجارُّ والمجرور.

آ. (٧) **وقوله تعالى: ﴿بعلمٍ﴾**: في موضع الحال من الفاعل، والباء للمصاحبة أي: لنقصَّنَّ على الرسل والمرسلِ إليهم حالَ كوننا ملتبسين بالعلم. ثم أكَّد هذا المعنى بقوله «وما كنَّا غائبين».

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿والوزنُ يومئذٍ الحقُّ﴾**: «الوزنُ» مبتدأ، وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو الظرفُ أي: الوزن كائنٌ أو مستقرٌ يومئذ أي: يوم إذ نسأل الرسل والمرسل إليهم. فحذف الجملةَ المضافَ إليها «إذ» وعَوَّض منها التنوين. هذا مذهب الجمهور خلافاً للأخفش(١). وفي «الحق» على هذا الوجهِ ثلاثةُ أوجه أحدها: أنه نعتٌ للوزن أي: الوزن الحق في ذلك اليوم. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوف كأنه جوابُ سؤال مقدر مِنْ قائل يقول: ما ذلك الوزنُ؟ فقيل: هو الحق لا الباطل. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في الظرف. وهو غريب ذكره مكي(٢).

والثاني من وجهي الخبر: أن يكون الخبرُ «الحق»، و «يومئذ» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرف ناصبُه «الوزن» أي: يقع الوزنُ ذلك

---

(١) ليس في كتابه المعاني إشارة إلى ذلك.
(٢) المشكل ١/٣٠٥.

اليوم. والثاني: أنه مفعول به على السَّعة. وهذا الثاني ضعيف جداً لا حاجة إليه. ولـمَّا ذكر أبو البقاء كونَ «الحق» خبراً، وجَعَل «يـومئذ» ظـرفاً للوزن قال[1]: «ولا يجوز على هذا أن يكونَ صفةً، لئلا يلزمَ الفصلُ بين الموصول وصلتِه». قلت: وأين الفصل؟ فإن التركيب القرآني إنما جاء فيه «الحق» بعد تمام الموصول بصلته، وإذا تمَّ الموصول بصلته جاز أن يوصفَ. تقول: «ضَرْبُك زيداً يوم الجمعة الشديدُ حسنٌ» فالشديدُ صفة لضربك. فإن توهَّم كونَ الصفة محلُّها أن تقع بعد الموصوف وتليه، فكأنها مقدمة في التقدير فحصل الفصلُ تقديراً، فإن هذا لا يُلتفت إليه، لأن تلك المعمولاتِ من تتمة الموصول فلم يكُ إلا الموصول. وعلى تقدير اعتقاد ذلك له، فالمانعُ من ذلك أيضاً صيرورةُ المبتدأ بلا خبر، لأنك إذا جعلت «يومئذ» ظرفاً للوزن و«الحق» صفته فأين خبره؟ فهذا لو سَلِمَ من المانع الذي ذكره كان فيه هذا المانع الآخر.

وقد طوَّل مكي[2] بذكر تقدير تقديم «الحق» على «يومئذ» وتأخيره عنه باعتبار الإعرابات المتقدمة، وهذا لا حاجة إليه لأنَّا مقيَّدون في القرآن بالإتيان بنظمه. وذكر أيضاً أنه يجوز نصبه، يعني أنه لو قرىء به لكان جائزاً، وهذا أيضاً لا حاجة إليه.

وموازين فيها قولان. أحدهما: أنها جمع ميزان: الآلة التي يُوْزَنُ بها، وإنما جُمِع لأنَّ كلَّ إنسانٍ له ميزانٌ يخصُّه على ما جاء في التفسير، أو جُمع باعتبار الأعمال المُكْثِرة، وعبَّر عن الحالِّ بالمحلِّ. والثاني: أنها جمع موزون وهي الأعمال، والجمع حينئذ ظاهر.

---

(١) الإملاء ١/٢٦٩.

(٢) المشكل ١/٣٠٥.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿بما كانوا﴾: متعلِّقٌ بـ «خسروا» و «ما» مصدرية و «بآياتنا» متعلق بـ «يظلمون» قُدِّم عليه للفاصلة. وتعدَّىٰ «يظلمون» بالباء: إمَّا لتضمُّنه معنى التكذيب نحو «كذَّبوا بآياتنا»(١)، وإمَّا لتضمُّنه معنى الجحد نحو «وجَحَدوا بها»(٢).

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وجَعَلْنا لكم﴾: يجوز أن تكون بمعنى «خلق» فتتعدَّى لواحد فيتعلَّق الجارَّان بالجَعْل، أو بمحذوفٍ على أنهما حالان مِنْ «معايش» لأنهما لو تأخرا لجاز أن يكونا وصفين. ويجوز أن تكونَ التصييرية فتتعدَّى لاثنين أولهما «معايش»، والثاني أحد الجارَّين، والآخر(٣): إمَّا حال فيتعلق بمحذوف، وإمَّا متعلق بنفس الجعل / وهو الظاهر. [٣٧١/ب]

ومعايش جمع معيشة وفيها ثلاثة مذاهب، مذهب سيبويه(٤) والخليل: أن وزنها مَفْعُلة بضم العين أو مَفْعِلة بكسرها، فعلى الأول جُعِلت الضمةُ كسرةً ونُقِلَتْ إلى فاء الكلمة. وقياس قول الأخفش في هذا النحو أن يُغَيَّر الحرفُ لا الحركةُ، فمعيشة عنده شاذة إذ كان ينبغي أن يُقال فيها مَعُوشة. وأما على قولنا إن أصلها مَعْيِشة بكسر العين فلا شذوذَ فيها. ومذهب الفراء(٥) أنَّ وزنها مَفْعَلة(٦) بفتح العين وليس بشيء. والمعيشة اسمٌ لما يُعاشُ به أي يُحْيا، وهي في الأصل مصدرٌ لعاش يعيش عَيْشاً وعِيْشة قال تعالى: «في عيشة راضية»(٧)

---

(١) الآية ١١ من آل عمران.
(٢) الآية ١٤ من النمل.
(٣) أي والجارُّ الآخر.
(٤) الكتاب ٢/٣٦٤، ٣٦٧. وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٢٩٣.
(٥) معاني القرآن ١/٣٧٣.
(٦) ضُبطت في المطبوعة بكسر العين.
(٧) الآية ٢١ من الحاقة.

ومعاشاً: قال تعالى: «وجَعَلْنا النهارَ مَعَاشاً»[(١)] ومَعِيشاً قال رؤبة[(٢)]:

٢١٤١ـ إليـك أشكـو شِـدَّةَ المعيشِ وجُهْـدَ أعـوامٍ نَتَفْنَ ريشي

والعامَّةُ على «معايش» بصريح الياء. وقد خرج خارجة فروى[(٣)] عن نافع «معائش» بالهمز. وقال النحويون: هـذه غلـطٌ؛ لأنه لا يُهمـز عندهم إلا ما كان فيه حرفُ المد زائداً نحو: صحائف ومدائن، وأما «معايش» فالياءُ أصلٌ لأنها من العَيْش. قال الفارسي عن أبي عثمان[(٤)]: «أصلُ أَخْذِ هذه القراءةِ عن نافع». قال: «ولم يكن يدري ما العربية؟». قلت: قد فَعَلَتْ العربُ مثل هذا، فهمزوا منائر ومصائب جمع منارة ومصيبة، والأصل: مناوِر ومصاوب. وقد غلَّط سيبويه[(٥)] مَنْ قال مصائب[(٦)]، ويعني بذلك أنه غلط بالنسبة إلى مخالفة الجادَّة[(٧)]، وهذا كما تقدَّم عنه أنه قـال[(٨)]: «واعلم أنَّ بعضَهم يغلطُ فيقول: «إنهم أجمعون ذاهبون» قال: «ومنهم مَنْ يأتي بها على الأصل فيقول: مصاوب ومناور، وهذا كما قالوا في جمع مقال ومقام: مَقَاوِم ومَقَاوِل في رجوعهم بـالعين إلى أصلها قـال[(٩)]: وأنشد النحـويون على ذلك[(١٠)]:

---

(١) الآية ١١ من النبأ.
(٢) تقدم برقم ٩٥٣.
(٣) السبعة ٢٧٨؛ البحر ٢٧١/٤؛ الشواذ ٤٢، وأضاف إلى خارجة الأعرج.
(٤) وهو المازني انظر: المنصف ٣٠٧/١.
(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.
(٦) رسمت في الأصل بالياء وعبارة سيبويه «مصائب غلط منهم».
(٧) أي قاعدة النحاة في عدم الهمز لأن العين أصلية.
(٨) الكتاب ٢٩٠/١.
(٩) لم يقل سيبويه ذلك فلم يَرِدْ هذا البيت في كتابه. والزجاج في إعرابه ٣٥٣/٢ قال هذه العبارة بين يدي البيت.
(١٠) البيت للأخطل في ديوانه ١٢٣؛ والخصائص ١٤٥/٣؛ وابن يعيش ٩٠/١٠.

٢١٤٢ـ وإنِّي لَقَــوَّامٌ مَقَـاوِمَ لم يكن　　جريرٌ ولا مَوْلَى جريرٍ يقومُها

ووجهُ همزِها أنهم شبَّهوا الأصليَّ بالزائد فتوهَّموا أن معيشة بزنة صحيفة فهمزوها كما همزوا تِيْك. قالوا: ونظير ذلك في تشبيههم الأصلي بالزائد قولهم في جمع مَسِيل: مِسْلان توهَّموه على أنه على زنة قضيب وقِضبان[١] وقالوا في جمعه أَمْسِلة كأنهم توهَّموا أنه بزنة رغيف وأرغفة، وإنما مسيل وزنه مَفْعِل لأنه من سَيَلان الماء. وأنشدوا على مَسيل وأَمْسِلة قولَ أبـي ذؤيب الهذلي[٢]:

٢١٤٣ـ بِــوادٍ لا أنيسَ بــه يَبـابٍ　　وأَمْـسِلةٍ مَـذانِـبُهـا خَـلِيـفُ

وقال الزجاج[٣]: «جميع نحاة البصرة تزعم أن همزهاخطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيهَ بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة». قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع بل قرأها جماعة جِلَّةٌ[٤] معه، فإنها منقولةٌ عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان وأبـي الدرداء ومعاوية، وقد سبق ذلك في الأنعام، وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربـي صريح. وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحةِ والعلمِ الذي لا يدانيه إلا القليلُ. وقرأ بها أيضاً الأعمشُ والأعرجُ وكفى بهما في الإتقان والضبط. وقد نقل الفراء[٥] أن قَلْبَ هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإنْ كان قليلاً.

---

(١) قضيب يُجمع على قضبان بكسر القاف وضمها. القاموس: قضب.

(٢) ديوان الهذليين ١٠١/١. يباب: قفر. الأمسلة: مجاري الماء. الخليف: طريق وراء جبل. المذانب ج مِذْنَب وهو مسيل الماء إلى الأرض ورواية الديوان: مدافعها.

(٣) معاني القرآن ٣٥٣/٢.

(٤) جلة: ج جليل.

(٥) معاني القرآن ٣٧٣/١ وعبارته «وربما هَمَزَت العرب هذا وشبهه».

وقوله: «قليلاً ما تشكرون» كقوله: «قليلاً ما تذكرون»[1].

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿ولقد خلقناكم ثم صوَّرْناكم ثم قلنا﴾:
اختلف الناس في «ثم» في هذين الموضعين: فمنهم مَنْ لم يلتزم فيها ترتيباً وجعلها بمنزلة الواو فإنَّ خَلْقَنا وتصويرَنا بعد قوله تعالى للملائكة «اسجدوا». ومنهم مَنْ قال: هي للترتيب لا في الزمان بل للترتيب في الإخبار، ولا طائل في هذا. ومنهم مَنْ قال: هي للترتيب الزماني وهذا هو موضوعُها الأصلي. ومنهم مَنْ قال: الأولى للترتيب الزمانيْ والثانية للترتيب الإخباري. واختلفت عبارة القائلين بأنها للترتيب في الموضعين فقال بعضهم: إنَّ ذلك على حذف مضافين، والتقدير: ولقد خلقنا آباءكم ثم صَوَّرْنا آباءكم ثم قلنا، ويعني بأبينا آدم عليه السلام. والترتيب الزماني هنا ظاهر بهذا التقدير. وقال بعضهم: [٣٧٢/أ] الخطاب في «خلقناكم وصوَّرْناكم» لآدم عليه السلام وإنما خاطبه / بصيغة الجمع وهو واحد تعظيماً له ولأنه أصلُ الجميع، والترتيب أيضاً واضح.

وقال بعضهم: المخاطبُ بنو آدم والمراد به أبوهم، وهذا من باب الخطاب لشخصٍ والمرادُ به غيره كقوله: «وإذ نَجَّيْناكم مِنْ آل فرعون»[2] إلى آخره، وإنما المُنَجَّىْ والذي كان يُسامُ سُوءَ العذاب أسلافُهم. وهذا مستفيضٌ في لسانهم. وأنشدوا على ذلك قوله[3]:

٢١٤٤ـ إذا افتخرَتْ يوماً تميمٌ بقوسها ... وزادَتْ على ما وطَّدَتْ مِنْ مناقب
فأنتم بذي قارٍ أمالَتْ سيوفُكمْ ... عروشَ الذين استرهنوا قوسَ حاجبِ

وهذه الوقعةُ إنما كانت في أسلافهم.

---

(١) الآية ٣ من الأعراف.
(٢) الآية ٤٩ من البقرة.
(٣) لم أهتد إلى قائلهما. وهما في البحر ٢٧٣/٤.

والترتيبُ أيضاً واضحٌ على هذا. ومن قال: إن الأولى للترتيب الزماني والثانية للترتيب الإخباري اختلفت عباراتهم أيضاً. فقال بعضهم: المراد بالخطاب الأول آدمُ وبالثاني ذريتُه، والترتيبُ الزماني واضح، و«ثم» الثانية للترتيب الإخباري. وقال بعضهم: ولقد خلقناكم في ظهر آدم ثم صوَّرناكم في بطونِ أمَّهاتكم. وقال بعضهم: ولقد خلقنا أزواجكم ثم صوَّرنا أجسامكم. وهذا غريبٌ نقله القاضي أبو يعلى[1] في «المعتمد». وقال بعضهم: خلقناكم نُطَفاً في أصلاب الرجال ثم صوَّرْناكم في أرحام النساء. وقال بعضهم: ولقد خلقناكم في بطون أمهاتكم وصوَّرْناكم فيها بعد الخلق بشَقِّ السمع والبصر، فـ «ثم» الأولى لترتيب الزمان، والثانية لترتيب الإخبار.

وقوله: «إلا إبليس» تقدَّم الكلام عليه في البقرة[2]. وقوله «لم يكن» هذه الجملةُ استئنافيةٌ لأنها جواب سؤال مقدر، وهذا كما تقدَّم في قوله في البقرة «أبى». وتقدم أن الوقف على إبليس. وقيل: فائدة هذه الجملة التوكيدُ لِما أخرجه الاستثناء من نفي سجود إبليس. وقال أبو البقاء[3]: «إنها في محل نصب على الحال أي: إلا إبليس حال كونه ممتنعاً من السجود». وهذا كما تقدم له[4] في البقرة من أن «أبى» في موضع نصب على الحال.

آ. **(١٢) قوله تعالى: ﴿أن لا تَسجدَ﴾**: في «لا» هذه وجهان، أظهرهما: أنها زائدة للتوكيد. قال الزمخشري[5]: «لا» في «أن لا تسجد»

---

(١) أحمد بن علي الموصلي، حافظ محدّث ثقة، نعته الذهبي بمحدّث الموصل، له المعجم والمسند الكبير والمسند الصغير توفي سنة ٣٠٧. انظر: الأعلام ١٧١/١.

(٢) الآية ٣٤ «فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكاذبين».

(٣) الإملاء ١/ ٢٦٩.

(٤) له: أي لأبي البقاء. انظر: الإملاء ١/ ٣٠.

(٥) الكشاف ٢/ ٦٨.

صلةٌ بدليل قوله تعالى: «ما منعك أن تسجد لِما خلقتُ بيدَيَّ»[1] ومثلها: «لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب»[2] بمعنى ليعلم. ثم قال: «فإن قلت: ما فائدةُ زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنه قيل: ليتحقَّق عِلمُ أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتُلْزِمَه نفسك إذ أمرتك؟ وأنشدوا على زيادة «لا» قولَ الشاعر[3]:

٢١٤٥ـ أبى جودُه لا البخلَ واستعجلَتْ نَعَمْ ... به مِنْ فتى لا يمنع الجودَ نائلُه

يروى «البخل» بالنصب والجر، والنصبُ ظاهرُ الدلالة في زيادتها، تقديرُه: أبى جودُه البخلَ. وأمَّا في روايةِ الجر فالظاهرُ منها عدمُ الدلالة على زيادتها. ولا حجةَ في هذا البيتِ على زيادة «لا» في رواية النصب، ويتخرَّجُ على وجهين أحدهما: أن تكون «لا» مفعولاً بها و «البخل» بدل منها لأنَّ «لا» تُقال في المنع فهي مؤدِّية للبخل. والثاني: أنها مفعول بها أيضاً، والبخل مفعول من أجله والمعنى: أبى جودُه لفظ «لا» لأجل البخل أي كراهة البخل، ويؤيد عدمَ الزيادة روايةُ الجر. قال أبو عمرو بن العلاء: «الرواية فيه بخفض «البخل» لأن «لا» تُسْتعمل في البخل»، وأنشدوا أيضاً على زيادتها قول الآخر[4]:

٢١٤٦ـ أَفَعَنْكَ لا برقٌ كأنَّ وميضَه ... غابٌ تَسَنَّمَه ضِرامٌ مُثْقَبُ

---

(١) الآية ٧٥ من ص.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد.

(٣) تقدم برقم ٨٥ والأصل «به من نعم من فتى» وبذلك يضطرب عروضياً.

(٤) البيت لساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ١٧٢/١ برواية: أفمنك، تشيُّمه بدلاً من تسنمه. اللسان لا؛ البحر ٢٧٣/٤. والغاب: ضرب من الشجر. والضرام: النار في الحطب. وقوله «غـاب» في الأصل غراب وهو تحريف.

يريد: أفعنك برقٌ. وقد خَرَّجه الشيخ[1] على احتمال كونها عاطفةً وحَذْفِ المعطوف، والتقدير: أفعنك لا عن غيرك. وكونُ «لا» في الآية زائدةً هو مذهب الكسائي والفراء[2] وأبي إسحاق[3]. وما ذكرته من كون «البخل» بدلاً من «لا» و «لا» مفعولٌ بها هو مذهب الزجاج. وحكى بعضهم عن يونس قال: «كان أبو عمرو بن العلاء يجرُّ «البخل» ويجعل «لا» مضافة إليه، أراد أبىٰ جوده لا التي هي للبخل لأن «لا» قد تكون للبخل وللجود، فالتي للبخل معروفة، والتي للجود أنه لو قال له: «امنع الحق» أو «لا تعط المساكين» فقال: «لا» كان جوداً. قلت: يعني فتكون الإضافة للتبيين، لأن «لا» صارت مشتركةً فميَّزها بالإضافة وخصَّصها به. / وقد تقدم طرف جيد من زيادة «لا» في أواخر [٣٧٢/ب] الفاتحة[4] وأقوال الناس في ذلك.

وقد زعم جماعةٌ أن «لا» في هذه الآية الكريمة غيرُ زائدة، لكن اختلفت عبارتهم في تصحيح معنى ذلك فقال بعضهم: في الكلام حَذْفٌ يصحُّ به النفي، والتقدير: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد؟ وقال بعضهم: المعنى على ما ألجأك أن لا تسجد؟ وبعضهم: مَنْ أمَرَك أن لا تسجد؟ ومَنْ قال لك أن لا تسجد، أو ما دَعاك أن لا تسجد؟ وهذا تمحُّل مَنْ يتحرَّج مِنْ نسبة الزيادة إلى القرآن وقد تقدَّم تحقيقه، وأنَّ معنى الزيادة على معنىً يفهمه أهلُ العلم وإلا فكيف يُدَّعىٰ زيادةٌ في القرآن بالعُرْف العام؟ هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين.

و «ما» استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء، والخبرُ بعدها أي: أيُّ شيء

(١) البحر ٤/٢٧٣.
(٢) معاني القرآن ١/٣٧٤.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٥٥ وأبو إسحاق هو الزجاج.
(٤) انظر: الورقة ٩ أ.

منعك. و «أَنْ» في محل نصبٍ أو جر لأنها على حَذْفِ حرف الجر إذ التقدير: ما منعك من السجود؟ و «إذ» منصوب بتسجد أي: ما منعك من السجود في وقت أمرِي إياك به. وقوله: «خَلَقْتني من نار» لا محلَّ لهذه الجملةِ لأنها كالتفسير والبيان للخبرية.

آ. (١٣) **وقوله تعالى: ﴿منها﴾**: و «فيها» الضميرُ يعود على الجنة لأنه كان من سكانها. عن ابن عباس: أنهم كانوا في عدن لا في جنة الخلد. وقيل: يعود على السماء، لأنه يُروى في التفسير أنه وَسْوس إليهما وهو في السماء. وقيل: على الأرض أُمِر أن يَخْرج منها إلى جزائر البحار، ولا يدخل في الأرض إلا كالسارق. وقيل: على الرتبة المنيفة والمنزلة الرفيعة. وقيل: على الصورة والهيئة التي كان عليها لأنه كان مُشْرق الوجه فعاد مُظْلِمَه. وقوله: «فاخرجْ» تأكيدٌ لـ «اهبط» إذ هو بمعناه.

وقوله: «فيها» لا مفهومَ له، يعني أنه لا يُتَوَهَّم أنه يجوز أن يتكبَّر في غيرها. ولمَّا اعتبر بعضهم هذا المفهوم احتاج إلى تقدير حذف معطوف كقوله: «تقيكم الحرَّ»(١) قال: «والتقديـرُ فما يكون لك أن تتكبَّر فيها ولا في غيرها».

آ. (١٤) **والضمير في ﴿يُبْعثون﴾**: يعود على بني آدم لدلالة السياق عليهم، كما دلَّ على ما عاد عليه الضميران في منها وفيها كما تقدَّم.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿فبما أَغْوَيْتني﴾**: في هذه الباء وجهان أحدهما: أن تكون قسميةً وهو الظاهر. والثاني: أن تكون سببيَّة، وبه بدأ الزمخشري(٢) قال: «فبما أغويتني: فبسبب إغوائك إياي لأقعدنَّ لهم» ثم

(١) الآية ٨١ من النحل.
(٢) الكشاف ٢/٦٩.

قال: «والمعنى: فبسبب وقوعي في الغَيِّ لاجتهدنَّ في إغوائهم حتى يَفْسُدوا بسببي كما فَسَدْتُ بسببهم. فإن قلت: بم تَعَلَّقَت الباء فإن تعلُّقها بـ «لأقعدن» يصدُّ عنه لام القسم لا تقول: واللَّهِ بزيدٍ لأمرَّنَّ؟ قلت: تَعَلَّقَتْ بفعل القسم المحذوف تقديره: فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدنَّ أي: فبسبب إغوائك أُقْسم. ويجوز أن تكون الباء للقسم أي: فأقسم بإغوائك لأقعدنَّ». قلت: وهذان الوجهان سبق إليهما أبو بكر بن الأنباري، وذكر عبارةً قريبة من هذه العبارة.

وقال الشيخ[1]: «وما ذكره من أن اللام تصدُّ عن تعلُّق الباء بـ «لأقعدَنَّ» ليس حكماً مُجْمَعاً عليه بل في ذلك خلافٌ». قلت: أمَّا الخلافُ فنعم، لكنه خلافٌ ضعيف لا يُقَيِّد به أبو القاسم، والشيخُ نفسه قد قال عند قوله تعالى: «لِمَنْ تَبِعك منهم لأملأنَّ»[2] في قراءة مَنْ كسر اللام في «لمن»، إنَّ ذلك لا يُجيزه الجمهور وسيأتي لك مبيناً إن شاء الله.

و «ما» تحتمل ثلاثة أوجه أظهرها: أنها مصدرية أي: فبإغوائك إياي. والثاني: أنها استفهامية يعني أنه استفهم عن السبب الذي أغواه به فقال: فبأي شيء من الأشياء أغويتني؟ ثم استأنف جملةً أَقْسَمَ فيها بقوله «لأقعدَنَّ». وهذا ضعيفٌ عند بعضِهم أو ضرورةٌ عند آخرين من حيث إنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَّت حُذِفَتْ ألفها، ولا تَثْبت إلا في شذوذ كقولهم: عمَّا تسأل؟ أو ضرورةً كقوله[3]:

٢١٤٧ـ على ما قام يَشْتِمني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رمادِ

---

(١) البحر ٤/٢٧٥.

(٢) الآية ١٨ من الأعراف وهي قراءة أبي بكر في بعض طرقه والجحدري. انظر: البحر ٤/٢٨٨.

(٣) تقدم برقم ٦١٦.

والثالث: أنها شرطية، وهو قولُ ابن الأنباري، ولا بد من إيراد نصِّه قال: ـ رحمه الله ـ «ويجوز أن تكونَ «ما» بتأويل الشرط، والباءُ من صلة الإغواء، والفاءُ المضمرة جواب الشّرط، والتقديـر: فبأي شيء أغـويتني فلأقعدنَّ لهم صراطك» فتُضْمر الفاءَ [في] جواب الشرط كما تضمرها في قولك «إلى ما أومأتَ إني قابلُه، وبما أمرت إني سامعٌ مطيع». وهذا الذي قاله ضعيف جداً، فإنه على تقدير صحة معناه يمتنع من حيث الصناعة، فإن فاء الجزاء لا تُحذف إلا في ضرورة شعر كقوله[1]:

٢١٤٨ـ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللَّـهُ يشكرُها والشرُّ بالشـر عند الله مِثْـلان

[٣٧٣/أ] أي: فالله. وكان المبرد[2] / لا يُجَوِّز ذلك ضرورة أيضاً، وينشد البيت المذكور:

مَنْ يفعل الخير فالرحمن يشكره ....

فعلى رأي أبـي بكر[3] يكون قوله «لأقعدنَّ» جوابَ قسم محذوف، وذلك القسم المقدر وجوابه جواب الشرط، فيقدِّرُ دخول الفاء على نفس جملة القسم مع جوابها تقديره: فبما أغويتني فواللَّـهِ لأقعدنَّ. هذا يُتَمِّمُ مذهبه.

وقوله: «صراطَك» في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على إسقاط الخافض. قال الزجاج[4]: «ولا اختلاف بين النحويين أنَّ «على»

---

(١) تقدم برقم ١٤٠.
(٢) لم يفعل ذلك في المقتضب، وإنما أورد البيت بسقوط الفاء من لفظ الجلالة ثم قال: «إنه على إرادة الفاء» المقتضب ٢/ ٧٠.
(٣) أي أبـي بكر بن الأنباري.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٥٨.

محذوفة كقولك: «ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ» أي: على الظهر والبطن». إلا أن هذا الذي قاله الزجاج ـ وإن كان ظاهرهُ الإجماع ـ ضعيفٌ من حيث إن حرف الجر لا يَطَّرِدُ حذفه، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ كقوله[1]:

٢١٤٩ـ تمُرُّون الديارَ فلم تعوجوا ....

[وقوله][2]:

٢١٥٠ـ .... لولا الأسى لقضاني

[وقوله][3]:

٢١٥١ـ فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنني ....

والثاني: أنه منصوب على الظرف والتقدير: لأقعدنَّ لهم في صراطك. وهذا أيضاً ضعيف لأن «صراطك» ظرفُ مكانٍ مختصٌ، والظرف المكاني المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه بل بـ «في»، تقول: صليت في المسجد ونمت في السوق. ولا تقول: صَلَّيْتَ المسجد، إلا فيما استثني في كتب النحو[4]، وإنْ ورد غير ذلك كان شاذاً كقولهم «رَجَع أدراجَه» و «ذهبت» مع «الشام» خاصة[5]. أو ضرورة كقوله[6]:

٢١٥٢ـ جزى الله بالخيراتِ ما فعلا بكم رفيقَيْنِ قالا خَيْمَتَيْ أمِّ معبدِ

---

(١) تقدم برقم ١٤٨.
(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.
(٣) تقدم برقم ١٨٣٤ وورد في الأصل مكسوراً: «فلو أن العائدات».
(٤) وهو: دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة انظر: شرح الكافية ١٨٦/١.
(٥) قال في شرح الكافية ١٨٦/١: «وأما نحو «ذهبت الشام» فانتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً لأن ذهب لازم، وهو شاذ».
(٦) تقدم برقم ٤٨١.

أي: قالا في خيمتي. وجعلوا نظيرَ الآية في نصب المكان المختص قولَ الآخر[1]:

٢١٥٣ـ لَـدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِـل مَتْنَه كما عَسَـل الـطريقَ الثعلبُ

وهذا البيت أنشده النحاة على أنه ضرورة. وقد شذَّ ابن الطراوة عن مذهب النحاة فجعل «الصراط» و«الطريق» في هذين المـوضعين مكانين مُبْهمين. وهذا قولٌ مردودٌ لأن المختصَّ من الأمكنة ما له أقطارٌ تحويه وحدودٌ تحصره، والصراط والطريق من هذا القبيل. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول به لأنَّ الفعلَ قبله وإن كان قاصراً فقد ضُمِّن معنى فعلٍ متعدٍّ. والتقدير: لألزمَنَّ صِراطك المستقيم بقعودي عليه.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿ثم لآتِيَنَّهم﴾**: جملةٌ معطوفة على جواب القسم أيضاً، وأخبر أنه بعد أن يقعد على الصراط يأتي من هذه الجهات الأربع، ونوَّع حرف الجر فجرَّ الأُوَّلَيْن بـ«مِنْ» والثانيَيْن بـ«عن» لنكتة ذكرها الزمخشري[2]. قال رحمه الله: «فإن قلت كيف قيل: مِنْ بين أيديهم ومِنْ خلفهم بحرف الابتداء، وعن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه عُدِّي إليه الفعلُ نحو تعديتِهِ إلى المفعول به، فكما اختلفَتْ حروفُ التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغةً تُـؤْخَذُ ولا تُقاسُ، وإنما يُفَتَّشُ عن صحة موقعها فقط، فلمَّا سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه وعلى يمينه، وعن شماله وعلى شماله قلنا: معنى «على[3] يمينه» أنه تَمَكَّن من جهة اليمين

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ١/١٩٠؛ والكتاب ١/١٦؛ والخصائص ٣/٣١٩؛ وأمالي الشجري ١/٤٢؛ والهمع ١/٢٠٠؛ والدرر ١/١٦٩. واللدن: اللين. يعسل: يتحرك ويضطرب. المتن: الظهر.

(٢) الكشاف ٢/٧١.

(٣) في المطبوعة «عن» تحريف.

تمكُّنَ المستعلي من المستعلَى عليه. ومعنى «عن يمينه» أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين غيرَ ملاصقٍ له منحرفاً عنه، ثم كَثُر حتى استعمل في المتجافي وغيرِه كما ذكرنا في تعالَ. ونحوُه من المفعول به قولهم: «رميت على القوس وعن القوس ومن القوس»، لأنَّ السهم يُبْعِدُ عنها ويَسْتعليها إذا وُضع على كَبِدِها للرمي، ويبتدىء الرميُ منها، فلذلك قالوا: جلس بين يديه وخلفه بمعنى في لأنهما ظرفان للفعل، ومِنْ بين يديه، ومن خلفه، لأنَّ الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: جئت من الليل تريد بعض الليل». قلت: وهذا كلامُ مَنْ رسخت قدمُه في فهم كلام العرب. وقال الشيخ(١): «وهو كلامٌ لا بأسَ به» فلم يوفِّه حقَّه.

ثم قال: «وأقول: وإنما خَصَّ بين الأيدي والخلف بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان لأنهما أغلبُ ما يجيء العدوُّ منهما فينال فرصته، وقدَّم بين الأيدي على الخلف لأنها الجهة التي تدلُّ على إقدام العدو وبسالته في مواجهة قِرْنِه غيرَ خائفٍ منه، والخلف جهةُ غَدْرٍ ومخاتلة وجهالة القِرْن بمَنْ يغتاله ويتطلب غِرَّته وغَفْلَتَه، وخَصَّ الأيمان والشمائل بالحرف الذي يدلُّ على المجاوزة لأنهما ليستا بأغلب ما يأتي منهما العدو، وإنما يجاوز إتيانَه إلى [٣٧٣/ب] الجهة التي هي أغلب في ذلك، وقُدِّمت الأيمان على الشمائل لأنها هي الجهةُ القويةُ في ملاقاة العدو، وبالأَيْمان البطشُ والدفعُ، فالقِرْنُ الذي يأتي مِنْ جهتها أبسلُ وأشجع إذ جاء من الجهة التي هي أقوى في الدفع، والشمائل ليست في القوة والدفع كالأَيْمان.

والأَيْمان والشمائل جَمْعا يمين وشمال، وهما الجارحتان وتُجْمَعان في القلة على أَفْعُل، قال(٢):

---

(١) البحر ٤/٢٧٦.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ١/١١٣؛ ٢/٤٧؛ والنوادر ١٦٥؛ والخصائص ٢/١٣٠؛ وأمالي الشجري ١/٣٠٦؛ وابن يعيش ٥/٤١؛ والخزانة ٤/٤٠١.

٢١٥٤ـ يـأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُـلِ

والشمائل يُعَبَّر بها عن الأخلاق والشيم تقول: له شمائلُ حسنة ويُعَبَّر عن الحسنات باليمين، وعن السيئات بالشمال، لأنهما منشأ الفعلين: الحسن والسيِّئ. ويقولون: اجعلني في يمينك لا في شِمالك قال(١):

٢١٥٥ـ أَبُثْنَىٰ أفي يُمْنَىٰ يديكِ جَعَلْتِني فَأَفْرَحَ أم صَيَّرْتني في شِمالكِ

يَكْنون بذلك عن عِظَم المنزلة عند الشخص وخِسَّتها وقال(٢):

٢١٥٦ـ رأيت بني العَلَّاتِ لمَّا تضافروا يَحُوزون سَهْمي بينهمْ في الشَّمائل

والشمائل: جمع شَمَال بفتح الشين وهي الريح. قال امـرؤ القيس(٣):

٢١٥٧ـ وهَبَّتْ له ريحٌ بمختلف الصُّوىٰ صَباً وشَمالٌ في منازِلِ قُفَّالِ

والألف في الشمال زائدةٌ، لذا يُزاد فيها الهمزةُ أيضاً بعد الميم فيقولون شَمْأَل، وقبلها فيقولون شَأْمَل، يدلُّ على ذلك كلِّه سقوطُه في التصريف قالوا: «شَمَلَت الريح»(٤) إذا هبَّت شَمالاً.

قوله: «ولا تجدُ أكثرَهم» الوِجْدان هنا يحتمل أن يكون بمعنى اللقاء أو بمعنى العلم أي: لا تُلْفِي أكثرَهم شاكرين، أو لا تعلم أكثرهم شاكرين، فشاكرين حالٌ على الأول، مفعول ثان على الثاني. وهذه الجملة تحتمل وجهين أحدهما: أن تكون استئنافية أخبر اللعين بذلك لتظنِّيه(٥) أو لأنه علمه بطريق. ويحتمل أن تكون داخلةً في حَيِّز ما قبلها في جواب القسم، فتكونَ معطوفةً على قوله «لأقعدَنَّ»، أَقْسَمَ على جملتين مُثْبَتَتَيْن وأخرى منفية.

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان شمل؛ وتهذيب اللغة ١١/٣٧٤.
(٣) ديوانه ١٣. له: أي للجمر. والصوى: الأكم الصغار والقفال: الراجعون من السفر.
(٤) من باب أكل.
(٥) تظنَّن: ظنَّ، وقد تبدل النون ألفاً فيصير تظنَّى، وتبدل هذه الألف في المصدر ياءً.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿مَذْؤوماً مَدْحُوراً﴾**: حالان من فاعل «اخـرج» عند مَنْ يجيز تَعدُّدَ الحال لذي حال واحدة. ومَنْ لا يُجـزْ ذلك فَمَدْحُوراً صفةٌ لمذؤوماً أو هي حالٌ من الضمير في الحال قبلها فيكون الحالان متداخلين. ومَذْؤوماً مدحوراً اسما مفعول مِنْ ذَأَمه ودَحَره. فأمَّا ذَأَمَه فيقال بالهمز: ذَأَمه يَذْأَمه كَرأَمه[١] يَرْأَمُهُ، وذامه يَذيمه كباعه يبيعه من غير همز، وعليه قولهم: «لن يَعْدَمَ الحسناء ذاماً»[٢] يُروى بهمزةٍ ساكنة أو ألف،وعلى اللغة الثانية قول الشاعر[٣]:

٢١٥٨ـ تَبِعْتُك إذْ عَيْني عليها غِشاوةٌ فلما انجلَتْ قَطَّعْتُ نفسي أَذِيْمُها

فمصدرُ المهموز ذَأْم كرَأْس، وأما مصدر غير المهموز فَسُمِعَ فيه ذامٌ بألف، وحكى ابن الأنباري[٤] فيه ذَيْماً كبَيْعٍ قال: «يقال ذَأَمْتُ الرجل أَذْأَمه وذِمْتُه أَذِيْمه ذَيْماً وذَمَمْتُه أَذُمُّه ذَمَّاً بمعنىً». وأنشد[٥]:

٢١٥٩ـ وأقـامـوا حتى انبـرَوا جميعـاً فـي مَقـامٍ وكـلُّهم مَـذْؤُوْمُ

والذَّامُ: العَيْبُ ومنه المثل المتقدم: «لن يَعْدَمِ الحسناءُ ذاما» أي كلُّ امرأة حسنة لا بد أن يكون فيها عيبٌ ما. وقالوا: أردتَ أن تَذيمه فمدحتَه أي: تَعيبه فمدحته، فأبدل الحاء هاءً. وقيل: الذام الاحتقارُ، ذَأَمْتُ الرجل: أي احتقرته قاله الليث. وقيل: الذام الذَّمُّ، قاله ابن قتيبة[٦] وابن الأنباري.

---

(١) رأم: أصلح.
(٢) مثل عربي. انظر: فصل المقال ٤٤.
(٣) تقدم برقم ١٥٦. (٤) الزاهر له ٢/٥.
(٥) البيت لحسان بن ثابت وهو في ديوانه ٤١ برواية:
لم يُـوَلّـوا حـتى أبـيـدوا جـمـيـعـاً في مقـام وكلهـمْ مـذمـومُ
وهو في الزاهر لابن الأنباري ٢/٥.
(٦) تفسير الغريب لابن قتيبة ١٦٦؛ والزاهر ٢/٥.

والجمهور على «مَذْؤوماً» بالهمز. وقرأ[1] أبو جعفر والأعمش والزهري «مَذُوْمَاً» بواو واحدة من دون همز. وهي تحتمل وجهين أحدهما: ـ ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه ـ أنه تخفيف «مذؤوماً» في القراءة الشهيرة بأَنْ أُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على الذال الساكنة، وحُذِفَت الهمزةُ على القاعدة المستقرة في تخفيف مثله، فوزن الكلمة آل إلى مَفُول لحذف العين. والثاني: أن هذه القراءةَ مأخوذةٌ مِنْ لغة مَنْ يقول: ذِمْتُه أذيمه كبِعْتُه أَبيعه، وكان مِنْ حق اسم المفعول على هذه اللغةِ مَذيم كمبيع قالوا: إلا أنه أُبْدلت / الواو من الياء على حَدِّ [٣٧٤/أ] قولهم «مكول» في «مكيل» مع أنه من الكيل. ومثل هذه القراءة في احتمال الوجهين قولُ أمية بن أبـي الصلت[2]:

٢١٦٠ـ وقـالَ لإبـليسَ ربُّ العـبـادِ [أَن] اخرُجْ لعيناً دحيراً مَذُوْمَا

أنشد على ذلك الواحدي على لغة ذامه بالألف يَذيمه بالياء، وليته جعله محتملاً للتخفيف مِنْ لغة الهمز.

والدَّحْر: الطَّرْدُ والإبعـاد يقال: دَحَره يَدْحَرُه دَحْـراً ودُحوراً، ومنـه: «ويُقْذَفون من كلِّ جانبٍ دُحوراً»[3] وقول أمية في البيت المتقدم «لَعيناً دحيراً» وقوله أيضاً[4]:

٢١٦١ـ وبـإذنـه سجـدوا لآدمَ كلهمْ إلا لعينـاً خـاطِئاً مَـدْحـورا

وقال الآخر[5]:

٢١٦٢ـ دَحَرْتُ بني الحصيب إلى قَديدٍ وقـد كانـوا ذوي أَشَرٍ وفَخْـرِ

---

(١) البحر ٤/٢٧٧، شواذ ابن خالويه ٤٢.

(٢) ديوانه ٢٣٥.

(٣) الآية ٩ من الصافات.

(٤) ديوانه ٢٣٥.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير ابن عطية ٧/٢٤؛ والبحر ٤/٢٦٥؛ والقديد: اسم وادٍ أو ماء. والأشر: البطر.

قوله: «لَمَنْ تَبِعَكَ» في هذه اللامِ وفي «مَنْ» وجهان أظهرهما: أن اللام لامُ التـوطئة لقسم محذوف و«مَنْ» شرطية في محل رفع بالابتداء و«لأملأنَّ» جواب القسم المدلول عليه بلام التوطئة، وجواب الشرط محذوف لسدِّ جوابِ القسم مسدَّه. وقد تقدم إيضاح ذلك غير مرة. والثاني: أن اللامَ لامُ ابتداء، «مَنْ» موصولة و«تبعك» صلتها، وهي في محل رفع بالابتداء أيضاً، و«لأملأنَّ» جواب قسم محذوف، وذلك القسمُ المحذوفُ وجوابُه في محلِّ رفع خبراً لهذا المبتدأ، والتقدير: للذي تبعك منهـم والله لأملأنَّ جهنم منكم. فإن قلت: أين العائد من الجملة القسمية الواقعة خبراً عن المبتدأ؟ قلت: هو متضمِّنٌ في قوله «منكم» لأنه لمَّا اجتمع ضميرا غيبة وخطاب غَلَّب الخطاب على ما عُرِف غير مرة.

وفَتْحُ اللام هو قراءةُ العامَّة. وقرأ[1] عاصم في رواية أبـي بكر من بعض طرقهِ والجحدري: «لِمَنْ» بكسرها، وخُرِّجَتْ على ثلاثة أوجه أحدها: ــ وبه قال ابن عطية[2] ــ أنها تتعلق بقوله «لأَملأنَّ» فإنه قال: «لأجل مَنْ تبعك منهم لأملأنَّ»، وظاهر هذا أنها متعلقةٌ بالفعل بعد لام القسم. قال الشيـخ[3]: «ويمتنع ذلك على قول الجمهور أن[4] ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبلها». والثاني: أن اللام متعلقةٌ بالذَّأْمِ والدَّحْر، والمعنىٰ: اخرج بهاتين الصفتين لأجل تُباعك[5]. ذكره أبو الفضل الـرازي في كتاب «اللوائـح على شاذ القراءة». قلت: ويمكن أن تجيء المسألةُ من باب الإعمال لأن كلاً من

---

(١) البحر ٤/٢٧٧، رواية عصمة عن أبـي بكر؛ الشواذ ٤٢.
(٢) التفسير ٧/٢٤.
(٣) البحر ٤/٢٧٨.
(٤) كذا في الأصل والبحر، والتقدير: لأنَّ، أو يكون الفعل: ويمنع.
(٥) كذا في الأصل بهذا الـضـبط، وفي البحر «اتباعك» ولعلها أصح.

مذؤوماً ومدحوراً يطلب هذا الجارَّ عند هذا القائل من حيث المعنى ويكون الإِعمال للثاني كما هو مختار البصريين للحذف من الأول.

والثالث: أن يكون هذا الجارُّ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديره: لمن تبعك منهم هذا الوعيدُ، ودلَّ على قوله «هذا الوعيد» قولُه «لأملأن جهنم»، لأن هذا القسمَ و جوابهَ وعيدٌ، وهذا أراده[1] الزمخشري[2] بقوله: «بمعنى لمن تبعك منهم الوعيد[3] وهو قوله «لأملأن جهنم» على أنَّ «لأملأنَّ» في محل الابتداء و «لمن تبعك» خبره. قال الشيخ[4]: «فإن أراد ظاهر كلامه فهو خطأ على مذهب البصريين لأنَّ قولَه «لأملأنَّ» جملةٌ هي جوابُ قسم محذوف، من حيث كونُها جملةً فقط لا يجوز أن تكون مبتدأة، ومن حيث كونها جواباً للقسم المحذوف يمتنع أيضاً؛ لأنها إذ ذاك من هذه الحيثيَّة لا موضع لها من الإِعراب، ومن حيث كونُها مبتدأ لها موضع من الإِعراب، ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضع من الإِعراب لا موضع لها من الإِعراب، وهو محال لأنه يلزم أن تكون في موضع رفع لا في موضع رفع، داخلٌ عليها عاملٌ غيرُ داخل عليها عاملٌ، وذلك لا يُتَصَوَّر».

قلت: بعد أن قال الزمخشري: «بمعنى لِمَنْ تبعك الوعيد وهو لأملأنَّ» كيف يحسن أن يُتردد بعد ذلك فيُقال: إن أراد ظاهر كلامه، كيف يريده مع التصريح بتأويله هو بنفسه؟ وأمَّا قوله «على أن لأملأنَّ في محل الابتداء» فإنما قاله لأنه دالٌ على الوعيد الذي هو في محل الابتداء، فنسب إلى الدالِّ ما يُنْسب إلى المدلول من جهة المعنى. وقول الشيخ أيضاً «ومن حيث كونُها جواباً

---

(١) الأصل: أراد وهو سهو.

(٢) الكشاف ٧١/٢.

(٣) عبارة الكشاف: هذا الوعيد.

(٤) البحر ٢٧٨/٤.

/ للقسم المحذوف أيضاً إلى آخره كلامُ متحمِّلٍ عليه، لأنه يريد جملة [٣٧٤/ب] الجواب فقط البتة، إنما يريد الجملة القسمية برُمَّتها، وإنما استغنىٰ بذكرها عن ذكر قسيمها لأنها ملفوظ بها، وقد تقدَّم لك ما يشبه هذا الاعتراضَ الأخير عليه وجوابه. وأمَّا قولُ الشيخ: «ولا يجوز أن تكون الجملةُ لها موضعٌ من الإعراب لا موضعَ لها من الإعراب» إلى آخر كلامه كله شيءٌ واحدٌ ليس فيه معنى زائد.

وقوله تعالىٰ: «أجمعين» تأكيد. واعلم أن الأكثر في أجمع وأخواته المستعملة في التأكيد إنما يؤتىٰ بها بعد «كل» نحو: «فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون»[1] وفي غير الأكثر قد تجيء بدون «كل» كهذه الآية الكريمة، فإنَّ «أجمعين» تأكيد لـ «منكم»، ونظيرها فيما ذكرتُ لك أيضاً قوله تعالىٰ: «وإن جهنَّم لمَوْعِدُهم أجمعين»[2].

آ. (١٩) وفي البقرة: ﴿رغَداً﴾: وهو محذوفٌ لدلالة الكلام عليه[3].

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿فوسوس لهما﴾، أي: فَعَلَ الوسوسة لأجلهما. والفرق بين وسوس له ووسوس إليه أنَّ وسوس له بمعنى لأجله كما تقدم، ووسوس إليه ألقى إليه الوسوسة.

والوَسْوَسَةُ: الكلام الخفيُّ المكرر، ومثله الوَسْواس وهو صوت الحَلْيِ، والوَسْوَسة أيضاً الخَطْرة الرديئة، ووسوس لا يتعدىٰ إلى مفعول بل هو لازم ويقال: رجل مُوَسْوِس بكسر الواو ولا يقال بفتحها، قاله ابن

(١) الآية ٣٠ من الحجر.
(٢) الآية ٤٣ من الحجر.
(٣) يعني في قوله هنا «فكلا من حيث شئتما» حذف «رغدا» أما في البقرة آية ٣٥ فقد قال «وكلا منها رغداً حيث شئتما».

الأعرابيّ. وقال غيره: يقال: مُوَسْوَس له ومُوَسْوَس إليه. وقال الليث: «الوسوسة حديثُ النفس والصوت الخفي من ريحٍ تهزُّ قصباً ونحوه كالهمس». قال تعالىٰ: «ونَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ به نفسه»[1] وقال رؤبة بن العجاج يصف صياداً[2]:

٢١٦٣ـ وَسْوَسَ يدعو مُخْلِصاً ربَّ الفَلَقْ　　لَمَّا دَنا الصيدُ دنا مِنَ الوَهَقْ

أي: لَمَّا أراد الصيدَ وَسْوس في نفسه: أيخطىء أم يصيب؟ وقال الأزهري[3]: «وسوس ووَزْوَزَ بمعنى واحد».

قوله: «لِيُبْدِيَ» في هذه اللام قولان أظهرهما: أنها لامُ العلة على أصلها، لأنَّ قَصْدَ الشيطان ذلك. وقال بعضهم: اللام للصيرورة والعاقبة، وذلك أن الشيطان لم يكن يعلم أنهما يعاقبان بهذه العقوبة الخاصة، فالمعنىٰ: أن أمرهما آيل إلى ذلك. والجواب: أنه يجوزُ أن يُعْلم ذلك بطريق من الطرق المتقدمة في قوله «ولا تجدُ أكثرهم شاكرين»[4].

قوله: «ماوُوْرِي» «ما» موصولة بمعنى الذي وهي مفعولٌ لـ «يُبدي» أي لِيُظْهِر الذي سُتِر. وقرأ الجمهور «وُوْرِي» بواوين صريحتين وهو ماضٍ مبني للمفعول، أصله وارَىٰ كضارب فلمَّا بُني للمفعول أُبْدِلَت الألفُ واواً كضُوْرِبَ، فالواو الأولى فاء والثانية زائدة. وقرأ[5] عبدالله: أُوْرِيَ بإبدال الأولى همزةً وهو بدلٌ جائزٌ لا واجب. وهذه قاعدة كلية[6] وهي: أنه إذا اجتمع في أول

---

(١) الآية ١٦ من سورة ق.
(٢) ديوانه ١٠٨؛ البحر ٤/٢٦٥؛ ابن عطية ٧/٢٩، والوهق: حبل.
(٣) لم أجد هذا النص في تهذيب الأزهري.
(٤) الآية ١٧ من الأعراف.
(٥) البحر ٤/٢٧٩.
(٦) انظر: المتمع ١/٣٣٢.

الكلمة واوان، وتحركت الثانية أو كان لها نظيرٌ متحرك وجب إبدال الأولى همزة تخفيفاً، فمثال النوع الأول «أُوَيصل» و«أواصل» تصغير واصل وتكسيره، فإن الأصل: وُوَيْصِل، وواصل فاجتمع واوان في المثالين ثانيتهما متحركة فوجب إبدال الأولى همزة. ومثال النوع الثاني أُوْلى فإن أصلها وُوْلَىٰ، فالثانية ساكنة لكنها قد تتحرك في الجمع في قولك أُوَل كفُضْلىٰ وفُضَل. فإن لم تتحرك ولم تُحْمَلْ على متحرك جاز الإبدال كهذه الآية الكـريمة. ومثله وُوْطِىء وأُوْطِىء.

وقرأ يحيى بن وثاب «وُرِيَ» بواو واحدة مضمومة وراء مكسورة، وكأنه من الثلاثي المتعدي، وتحتاج إلى نَقْلٍ أنَّ وَرَيْتُ كذا بمعنى وارَيْته.

والمُواراة: السَّتْرُ، ومنه قوله عليه السلام لمَّا بلغه موت أبـي طالب: «لعلِّي أذهب مُوارٍ» ومنه قول الآخر(١):

٢١٦٤ـ على صَـدىً أسـودَ المُـواري   في التُّرْب أمسىٰ وفي الصفيح

وقد تقدم تحقيق هذه المادة(٢).

والجمهور على قراءة «سَوْءاتهما» بالجمع من غير نقلٍ ولا إدغام. وقرأ(٣) مجاهد والحسن «سَوَّتهما» بالإفراد وإبدال الهمزة واواً وإدغام الواو فيها. وقرأ الحسن أيضاً وأبو جعفر وشَيْبَة بن نصاح «سَوَّاتِهما» بالجمع وتشديد الواو بالعمل المتقدم. وقرأ(٤) أيضاً سَواتِهما / بالجمع أيضاً إلا أنه نَقَل حركةَ [٣٧٥/أ] الهمزة إلى الواو من غير عملٍ آخر، وكلُّ ذلك ظاهر: فَمَنْ(٥) قرأ بالجمع

---

(١) لم أقف عليه وهو من مخلع البسيط.

(٢) في قوله تعالى «فأواري سَوْءة أخي» من الآية ٣١ المائدة.

(٣) البحر ٤/٢٧٩، شواذ ابن خالويه ٤٢.

(٤) كذا بالبناء للمعلوم وفي البحر بالمجهول، ونسبها ابن خالويه إلى الزهري والحسن.

(٥) الأصل: وفمن بإقحام الواو سهواً.

فيحتمل وجهين، أظهرهما: أنه من باب وَضْعِ الجمع مَوْضعَ التثنية كراهيةَ اجتماع تثنيتَيْن والجمع أخو[1] التثنية فلذلك ناب منابها كقوله «صَغَتْ قلوبُكما»[2] وقد تقدَّم تحقيق هذه القاعدة. ويحتمل أن يكون الجمعُ هنا على حقيقته؛ لأنَّ لكل واحد منهما قُبُلاً[3] ودبراً، والسَّوْءات كناية عن ذلك فهي أربعٌ؛ فلذلك جيء بالجمع، ويؤيد الأولَ قراءةُ الإفراد فإنه لا تكون كذلك إلا والموضع موضع تثنية نحو: «مَسَح أذنيه ظاهرَهما وباطنهما»[4].

قوله: «إلا أنْ تكونا» استثناءٌ مفرغ وهومفعول من أجله، فيقدّره البصريون إلا كراهةَ أن تكونا، وقدَّره الكوفيون إلا أن لا تكونا، وقد تقدَّم غيرَ مرة أن قول البصريين أَوْلى لأن إضمارَ الاسم أحسنُ من إضمار الحرف.

والجمهور على «مَلَكَيْن» بفتح اللام. وقرأ[5] ابن عباس والحسن والضحاك ويحيىٰ بن أبي كثير والزهري وابن حكيم عن ابن كثير «مَلِكين» بكسرها. قالوا: ويؤيِّد هذه القراءة قولُه في موضع آخر: «هل أَدُلُّك على شجرةِ الخلد ومُلْكٍ لا يَبْلَىٰ»[6]، والمُلك يناسِبُ المَلِك بالكسر. وأتىٰ بقوله «من الخالدين» ولم يقل «أو تكونا خالدَيْن» مبالغةً في ذلك؛ لأن الوصف بالخلود أهم من المِلْكية أو المُلْك، فإن قولك: «فلان من الصالحين» أبلغُ من قولك صالح، وعليه «وكانت من القانتين»[7].

---

(١) الأصل: أخوا بإقحام الألف سهواً.
(٢) الآية ٤ من التحريم.
(٣) الأصل: قبل ودبر وهو سهو.
(٤) رواه أبو داود (الطهارة ٥١)؛ ١/٩٤؛ وابن ماجة (الطهارة ٥٢) ١/١٥١.
(٥) البحر ٤/٧٩؛ الشواذ ٤٢.
(٦) الآية ١٢٠ من طه.
(٧) الآية ١٢ من التحريم.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿وقاسَمَهما﴾**: المفاعلةُ هنا تحتمل أن تكون على بابها، فقال الزمخشري[١]: «كأنه قال لهمـا: أُقسم لكما إني لمن الناصحين، وقالا له: أتقسم بالله أنت إنك لمن الناصحين لنا، فَجعَل ذلك مقاسمةً بينهم، أو أقسم لهما بالنصيحة وأقسما له بقبولها، أو أَخْرج قسمَ إبليس على وزن المفاعلة؛ لأنه اجتهد فيها اجتهادَ المُقاسِم». وقـال ابن عطية[٢]: «وقاسمهما: أي حلف لهما، وهي مفاعلة إذ قبول المحلوف له وإقباله على معنى اليمين كالقسم وتقريره، وإن كان بادىء الرأي يعطي أنها من واحد»، ويحتمل أن يكون فاعَل بمعنى أفعل كباعَدْته وأبعدته، وذلك أن الحَلْفَ إنما كان من إبليس دونهما وعليه قول خالد بن زهير[٣]:

٢١٦٥ـ وقـاسَمَهـا بـالله جَهْـداً لأنتمُ ألذُّ مِنَ السَّلْوى إذا ما نشورها

قوله: «لكما لَمِن الناصحين» يجوز في «لكما» أن يتعلق بما بعده على أن أل معرفةٌ لا موصولة، وهذا مذهبُ أبـي عثمان[٤]، أو على أنها الموصولة ولكن تُسُومح في الظرف وعديله ما لا يتسامح في غيرهمـا اتساعـاً فيهما لدوَرانهما في الكلام، وهو رأي بعض البصريين وأنشد[٥]:

٢١٦٦ـ رَبَّيْـتُـهُ حتـى إذا تَمَـعْـدَدا كان جزائي بالعصا أن أُجْلدا

فـ «بالعصا» متعلق بأُجْلَد وهو صلة أَنْ، أو أن ذلك جائز مطلقاً ولو في المفعول به الصريح، وهو رأي الكوفيين وأنشدوا[٦]:

٢١٦٧ـ . . . . وشفاءُ غَيِّك خابِراً أن تسألي

---

(١) الكشاف ٢/٧٢.
(٢) تفسير ابن عطية ٧/٣١.
(٣) تقدم برقم ٤٨٠.
(٤) وهو المازني.
(٥) تقدم برقم ٧٢٩.
(٦) تقدم برقم ١٥٩٧.

أي: أن تسألي خابراً، أو أنه متعلقٌ بمحذوف على البيان أي: أعني لكما كقولهم: سقياً لك ورَعياً، أو تعلَّق بمحذوف مدلول عليه بصلة أل أي: إني ناصحٌ لكما. ومثلُ هذه الآية الكريمة: «إني لِعملكم من القالِين»(١) «وكانوا فيه من الزاهدين»(٢): وجعل ابن مالك(٣) ذلك مطَّرداً في مسألة أل الموصولة إذا كانت مجرورة بـ مِنْ.

ونَصَح يتعدىٰ لواحد تارةً بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله شكر، وقد تقدم(٤)، وكال ووزن. وهل الأصلُ التعدِّي بحرف الجر أو التعدي بنفسه أو كلٌّ منهما أصل؟ الراجح الثالث. وزعم بعضُهم أن المفعول في هذه الأفعال محذوفٌ وأن المجرور باللام هو الثاني، فإذا قلت: نصحتُ لزيدٍ فالتقدير: نصحت لزيد الرأيَ. وكذلك شَكَر له صنيعه وكِلْتُ له طعامه ووَزَنْتُ له متاعه فهذا مذهب رابع. وقال الفراء: «العربُ لا تكاد تقول: نصحتك، إنما يقولون نصحتُ لك وأنصح لك»، وقد يجوز نصحتك. قال النابغة(٥):

٢١٦٨ـ نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبَّلوا ... رسولي ولم تنجحْ لديهم وسائلي

وهذا يقوِّي أن اللام أصل.

والنُّصْحُ: بَذْلُ الجهد في طلب الخير خاصة، وضده الغش. وأمَّا «نصحت لزيد ثوبه» فمتعدٍ لاثنين لأحدهما بنفسه، وللثاني بحرف الجر باتفاق، وكأن النصح الذي هو بذل الجهد في الخير مأخوذ مِنْ أحد معنيين: إمَّا

---

(١) الآية ١٦٨ من الشعراء.
(٢) الآية ٢٠ من يوسف.
(٣) انظر: شرح الكافية له ٢/١٠١٩.
(٤) انظر الآية ٥٢ من البقرة.
(٥) ديوانه ١٩٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٦٢؛ ومعجم شواهد العربية ٣٠٨.

مِنْ نَصَح أي أخلص، ومنه: ناصح العسل أي خالصه، فمعنى نصحه أخلصَ له الوُدَّ، وإمَّا من نَصَحْتُ الجِلْد والثوب إذا أحكمتَ خياطتهما، ومنه الناصح للخيَّاط والنِّصاح للخيط، فمعنى نَصَحه أي: أحكم رأيه منه. ويقال: نَصَحه نُصوحاً ونَصاحة قال تعالىٰ[1]: «توبوا / إلى الله توبةً نُصوحاً» بضم النون في [٣٧٥/ب] قراءة أبـي بكر، وقال الشاعر في «نَصاحة»[2]:

٢١٦٩ــ أَحْبَبْتُ حُبَّاً خالَطَتْه نَصاحةً ....

وذلك كذُهوب وذَهاب.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿فَدَلَّاهما بغُرور﴾**: الباء للحال أي: مصاحبين للغرور أو مصاحباً للغرور فهي حال: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول. ويجوز أن تكون الباءُ سببيةً أي: دَلَّاهما بسبب أن غرَّهما. والغُرور مصدر حُذف فاعله ومفعوله، والتقدير: بغُروره إياهما. وقوله: «فدلَّاهما» يحتمل أن يكون من التَدْلية من معنى دلا[3] دَلْوَه في البئر والمعنى أطمعهما. قال أبو جندب الهذلي[4]:

٢١٧٠ــ أَحُصُّ فلا أُجير ومَنْ أُجِرْه ... فليس كَمَنْ تَدَلَّىٰ بالغُرورِ

وأن تكون من الدالِّ والدالَّة وهي الجُرْأة أي: فجرَّأهما قال[5]:

٢١٧١ــ أظن الحِلْمَ دَلَّ عليَّ قومي ... وقد يُسْتَجْهَلُ الرجلُ الحليمُ

---

(١) الآية ٨ التحريم. وانظر الحجة ٧١٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وعجزه وهو في المفردات ٤٩٤.

(٣) رسمت في الأصل بالياء والفعل واوي.

(٤) ديوان الهذليين ٣/٩١. أحص: أمنع الجوار.

(٥) البيت لقيس بن زهـير، وهو في اللسان دلل.

وعلى الثاني يكون الأصل دَلَّلهما، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل الثالثَ حرفَ لين، كقولهم: تظنَّيْتُ في تظنَّنْت وقَصَّيْت أظفاري في قَصَصْت وقال[1]:

٢١٧٢ـ تَقَضِّيَ البازيْ إذا البازي كسرْ

والذَّوْق: وجود الطعم بالفم ويعبر به عن الأكل. وقيل: الذوق مَسُّ الشيء باللسان أو بالفم يقال فيه: ذاق يذوق ذَوْقاً مثل: صام يصوم صوماً، ونام ينام نوماً.

قوله: «وطَفِقا» طَفِقَ من أفعالِ الشُّروع كأخذ وجعل وأنشأ وعَلِق وهَبَّ وانبرى، فهذه تدلُّ على التلبُّس بأول الفعل، وحكمُها حكمُ أفعالِ المقاربة من كونِ خبرها لا يكون إلا مضارعاً، ولا يجوزُ أن يقترنَ بأَنْ البتة لمنافاتها لها لأنها للشروع وهو حالٌ و «أَنْ» للاستقبال، وقد يقع الخبر جملةً اسمية كقوله[2]:

٢١٧٣ـ وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بني سهيلٍ ... من الأَكْوارِ مَـرْتَعُهـا قـريبُ

وشرطية كإذا كقول عمر: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يَخْرج أَرْسَلَ رسولاً» ويقال: طَفِقَ بفتح الفاء وكسرها، وطَبِق بالباء الموحدة أيضاً. والألف اسمها و «يخصفان» خبرها.

والخَصْف الخَرْز في النِّعال، وهو وَضْعُ طريقة[3] على أخرى وخَرْزُهما، والمِخْصَف: ما يُخْصَفُ به وهو الإشْفى قال[4]:

---

(١) تقدم برقم ٥١٩.

(٢) البيت لرجل من بني بحتر وهو في المغني ٣١٠؛ والعيني ٢/١٧٠؛ والخزانة ٤/٩٢؛ والتصريح ١/٢٠٤.

(٣) الطريقة: الطبقة من جلد أو نحوه تطبَّق على مثلها، كل طبقة طراق.

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي يصف عقاباً وتمامه:

حـتى انـتـهـيـت إلى فـراشِ عـزيـزةٍ ... سـوداءَ رَوْثَـةُ أنفِهـا كـالمِخْصَف

وهو في ديوان الهذليين ٢/١١٠؛ واللسان خصف. والروثة: الطرف.

٢١٧٤ـ . . . . أَنْفِها كالمِخْصَف

والخَصَفَةُ أيضاً الجُلَّة للتمر، والخَصَفُ: الثياب الغليظة، وخَصَفْتُ الخَصْفة نَسَجْتُها، والأَخْصَف والخصيف طعام يبرق، وأصله أن يُوضع لبنٌ ونحوه في الخَصْفة فيتلوَّن بلونها، وقال العباس يمدح النبي صلى الله عليه وسلم[(١)]:

٢١٧٥ـ . . . . . . طِبْتَ في الظلال وفي مستودَعٍ حيث يُخْصَفُ الورقُ

يشير إلى الجنة أي حيث يخرز ويطابق بعضها فوق بعض.

قوله: «ألم أَنْهكما» يجوز أن تكون هذه الجملةُ التقريرية مفسرةً للنداء ولا محلَّ لها، ويُحتمل أن يكون ثَمَّ قولٌ محذوف وهي معمولةٌ له أي: فقال: ألم أنْهَكما، وذلك القولُ مفسِّر للنداء أيضاً. وقال الشيخ[(٢)]: «الأَوْلى أن يعود الضمير في «عليهما» على عورتيهما كأنه قيل: يَخْصِفان على سَوْءاتيهما، وعاد بضمير الاثنين لأن الجمعَ يُراد به اثنان، ولا يجوز أن يعود الضمير على آدم وحواء لأنه تقرَّر في علم العربية أنه لا يتعدَّى فعل الظاهر والمضمر المتصل إلى الضميرِ المتصلِ المنصوب لفظاً أو محلاً في غير باب ظن وفقد وعدم ووجد، لا يجوز: زيد ضربه ولا ضربه زيد، ولا زيد مرَّ به ولا مرَّ به زيد، فلو جَعَلْنا الضميرَ في «عليهما» عائداً على آدم وحواء لَلَزِمَ من ذلك تعدِّي «يَخْصِفُ» إلى الضمير المنصوب محلاً وقد رفع الضمير المتصل وهو الألف في «يَخْصِفان»، فإنْ أُخِذَ ذلك على حَذْف مضاف مرادٍ جاز ذلك وتقديره: يَخْصِفان على بَدَنَيْهما» قلت: «ومثلُ ذلك فيما ذكر «وهزِّي إليك»[(٣)] «واضمُمْ

(١) تمام صدره: من قبلها طِبْت في الظلال، وهو في اللسان خصف.
(٢) البحر ٤/ ٢٨٠.
(٣) الآية ٢٥ من مريم.

إليك جناحَك»[1] وقول الشاعر[2]:

٢١٧٦ـ هَـوِّنْ عليـك فـإن الأمـور ... بِـكَـفِّ الإلـه مـقـاديـرُهـا

وقوله أيضاً[3]:

٢١٧٧ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيْح في حَجَراته ... ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

و «من ورق» يحتمل أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية وأن تكون للتبعيض. وقرأ[4] أبو السَّمَّال «وطَفِقا» بفتح الفاء وهي لغة كما تقدم.

وقرأ[5] الزهري «يُخْصِفان» مِنْ أخصف وهي تحتمل وجهين أحدهما: أن يكون أَفْعَلَ بمعنى فَعَل. والثاني: أن تكون الهمزةُ للتعدية، والمفعولُ على هذا محذوفٌ أي: يَخْصِفان أنفسهما أي: يجعلان أنفسَهما خاصِفين. وقرأ الحسن والأعرج ومجاهد وابن وثاب / «يَخِصِّفان» بفتح الياء وكسر الخاء [٣٧٦/أ] والصادُ مشددةً، والأصل: يختصفان، فأُدْغمت التاء في الصاد ثم أُتْبعت الخاءُ للصاد في حركتها، وسيأتي لهذه القراءة نظيرٌ في يونس ويس نحو «يَهِدِّي»[6] و «يَخِصِّمُون»[7] إن شاء الله تعالى. وروى محبوب عن الحسن كذلك إلا أنه فتح الخاء فلم يُتْبِعْها للصاد، وهي قراءة يعقوب أيضاً وابن بريدة. وقرأ عبدالله «يُخُصِّفان» بضم الياء والخاء وكسر الصاد مشددة وهي مِنْ خصَّف بالتشديد، إلا أنه أتبع الخاء للياء قبلها في الحركة وهي قراءة عَسِرةُ النطق، ويدل على

---

(١) الآية ٣٢ من القصص.

(٢) تقدم برقم ٨٠.

(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٩٤، والحجرات: النواحي، والنهب: الغارة. وقد أصاب التفعيلة الأولى خرم وهو حذف الأول من فعولن.

(٤) البحر ٤/ ٢٨٠؛ الشواذ ٤٢.

(٥) البحر ٤/ ٢٨٠؛ ابن عطية ٧/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٦) الآية ٣٥ من يونس «أفمنْ يهدي إلى الحقِّ أحقُّ أن يُتَّبع أم مَنْ لا يَهِدِّي إلا أن يُهْدَى».

(٧) الآية ٤٩ من يس «ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخِصِّمون».

أن أصلها مِنْ خَصَّف بالتشديد قراءةُ بعضهم «يُخَصِّفَان» كذلك إلا أنه بفتح الخاء على أصلها.

قوله: «أَلَمْ أَنْهَكما» هذه الجملةُ في محل نصب بقول مقدر ذلك القولُ حالٌ تقديره: وناداهما قائلاً ذلك. ولم يُصَرِّحْ هنا باسم المنادي للعلم به. و «لكمـا»[1] متعلق بـ «عدو» لِما فيه من معنى الفعل. ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بمحذوف على أنها حال من «عدوّ» لأنها لو تأخّرت لجاز أن تكون وصفاً له.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿وإن لم تَغْفِرْ﴾**: هذا شرطُ حُذِفَ جوابه لدلالة جواب القسم المقدر عليه، فإنَّ قَبْلَ حرف الشرط لامَ التوطئة للقسم مقدرةً كقوله: «وإن لم يَنْتَهُوا عمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ»[2]، ويدلُّ على ذلك كثرةُ ورودِ لامِ التوطئة قبل أداة الشرط في كلامهم. وما بعد ذلك قد تقدَّم إعرابُه في البقرة.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿ومنها تُخْرَجُون﴾**: قرأ الأَخَوان[3] وابن ذكـوان «تَخْرُجون» هنا، وفي الجاثية: «فاليومَ لا تَخْرجون منها ولا»[4] وفي الزخرف: «كذلك تَخْرجون»[5] وفي أول الروم: «وكذلك تَخْرجون، ومن آياته»[6] قرؤوا الجميعَ مبنياً للفاعلَ، والباقون قرؤوه مبنياً للمفعول، وفي أول الروم خلافٌ عن ابن ذكوان. وتحرَّزْتُ بأول الروم من قوله: «إذا أنتم

---

(١) من قوله: «إن الشيطان لكما عدو مبين».
(٢) الآية ٧٣ من المائدة.
(٣) السبعة ٢٧٨، الحجة ٢٨٠.
(٤) الآية ٣٥ من الجاثية.
(٥) الآية ١١ من الزخرف.
(٦) الآية ١٩ من الروم.

تَخْرجون»[1] فإنه قُرِىء مبنياً للفاعل من غير خلاف، ولم يذكر بعضهم موافقةَ ابنِ ذكوان للأَخَوَيْن في الجاثية. والقراءتان واضحتان.

و [في] قوله: «قالا ربَّنا»[2]: فائدةُ حَذْفِ حرف النداء هنا تعظيم المنادى وتنزيهه. قال مكي[3]: «ونداء الربِّ قد كَثُر حَذْفُ «يا» منه في القرآن، وعلةُ ذلك أن في حذف «يا» من نداء الرب معنى التعظيم والتنزيه، وذلك أنَّ النداءَ فيه طَرَفٌ من معنى الأمر؛ لأنك إذا قلت: يا زيد فمعناه: تعالَ يا زيد، أدعوك يا زيد، فحُذِفت «يا» من نداء الرب ليزولَ معنى الأمر وينقص لأنَّ «يا» تُـؤَكِّده وتُظهر معناه فكان في حذف «يا» الإجلالُ والتعظيم والتنزيه».

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿يُواري﴾**: في محلِّ نصبٍ صفةً للباساً. وقوله «وريشاً» يُحْتمل أن يكونَ من باب عطف الصفات، والمعنى: أنه وصف اللباس بشيئين: مواراةِ السَّوْءة والزينة، وعبَّر عنها بالريش، لأنَّ الريش زينةٌ للطائر، كما أن اللباس زينة للآدميين ولذلك قال الزمخشري[4]: «والريش لباسُ الزينة»، استعير مِنْ ريش الطير لأنه لباسُه وزينتُه». ويُحْتَمل أن يكون من باب عطف الشيء على غيره أي: أَنْزَلْنا عليكم لباسَيْن لباساً موصوفاً بالمواراة ولباساً موصوفاً بالزينة، وهذا اختيار الزمخشري فإنه قال[5] بعدما حَكَيْتُه عنه آنفاً: «أي: أنزلنا عليكم لباسَيْن لباساً يواري سَوْءاتكم ولبـاساً يُزَيِّنُكم، لأن الزينةَ غرضٌ صحيح كما قال تعالى: «لتركبوها وزينة»[6] «ولكم

---

(١) الآية ٢٥ من الروم.
(٢) عاد إلى الآية ٢٣.
(٣) المشكل ٣٠٨/١.
(٤) الكشاف ٧٤/٢.
(٥) الكشاف ٧٤/٢.
(٦) الآية ٨ من النحل.

فيها جَمالٌ»[1] وعلى هذا فالكلام في قوة حذف موصوف وإقامة صفته مُقامه والتقدير: ولباساً ريشاً أي: ذا ريش».

والرِّيْشُ فيه قولان، أحدهما: أنه اسم لهذا الشيءِ المعروف. والثاني: أنه مصدرٌ يُقال: راشَه يَريشه رِيْشاً إذا جعل فيه الرِّيش، فينبغي أن يكون الريشُ مشتركاً بين المصدر والعين وهذا هو التحقيق. وقرأ[2] عثمان وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسُّلمي وعلي بن الحسين وابنه زيد وأبو رجاء وزر بن حبيش، وعاصم وأبو عمرو في رواية عنهما: «ورِياشاً»، وفيها تأويلان أحدهما ــ وبه قال الزمخشري ــ[3] أنه جمع رِيْش فيكون كشِعْب وشِعاب. والثاني: أنه مصدرٌ أيضاً فيكون ريش ورياش مصدرَيْن لـ راشه الله رَيشاً ورياشاً أي: أنعم عليه. وقال الزجاج[4]: «اللباس، فعلى هذا هما اسمان للشيء الملبوس قالوا: لِبْس ولِباس». قلت: وقد جَوَّز الفراء[5] أن يكون مصدراً فأخذ الزمخشري بأحد القولين، وغيرُه بالآخر، وأنشدوا[6]:

٢١٧٨ـ ورِيْشي منكمُ وهَـواي مَعْكمْ وإن كـانت زيـارتُكم لِمـامـا

قوله: «ولباسُ التقوى» قرأ نافع[7] وابن عامر والكسائي «لباسَ» بالنصب والباقون «لباسُ» بالرفع. فالنصب نسقاً على «لباساً» أي: أنزلنا لباساً موارياً وزينة، وأنزلنا أيضاً لباس التقوى، وهذا يُقَوِّي كون «ريشاً» صفةً ثانية للباساً

---

(١) الآية ٦ من النحل.
(٢) البحر ٤/٢٨٢؛ وابن عطية ٧/٣٨؛ والشواذ ٤٢.
(٣) الكشاف ٢/٧٤.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٦٢؛ وتفسير الزجاج اللباس لقوله الريش وليس الرياش حيث قال: «ويقرأ رياشاً. والريش: اللباس».
(٥) معاني القرآن له ١/٣٧٥.
(٦) تقدم برقم ١٩٧ وسقطت الواو من «ريشـي» في الأصل سهواً.
(٧) السبعة ٢٨٠، الحجة ٢٨٠؛ البحر ٤/٢٨٣.

الأول إذ لو أراد أنه صفة لباسٍ ثانٍ لأبرز موصوفه كما أبرز هذا اللباسَ المضاف للتقوى[1].

وأمَّا الرفعُ فمِنْ خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «لباس» مبتدأ، و «ذلك» مبتدأ ثان و «خير» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابطُ هنا اسمُ الإشارةِ وهو أحدُ الروابط الخمسة المتفق عليها، ولنا سادسٌ فيه خلافٌ تقدَّم التنبيه عليه. وهذا الوجهُ هو أَوْجَهُ الأعاريب في هذه الآية الكريمة. الثاني: أن يكون «لباس» خبرَ مبتدأ محذوف أي: وهو لباس التقوى، وهذا قول [٣٧٦/ب] أبي إسحاق الزجاج[2]، وكأن المعنى/ بهذه الجملة التفسيرُ للّباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله «ذلك» جملةً أخرى من مبتدأ وخبر. وقَدَّره مكي[3] بأحسنَ مِنْ تقدير الزجاج فقال: «وسَتْر العورة لباس التقوى». الثالث: أن يكون «ذلك» فَصْلاً بين المبتدأ وخبره، وهذا قول الحوفي ولا أعلم أحداً من النحاة أجاز ذلك، إلا أن الواحديَّ قال: «ومَنْ قال إن «ذلك» لغوٌ لم يَـلْقَ على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا». قلت: فقوله «لغو» هو قريب من القول بالفصل؛ لأنَّ الفصلَ لا محلَّ له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. الرابع: أن يكون «لباس» مبتدأً و «ذلك» بدلٌ منه أو عطفُ بيان له أو نعت و «خير» خبره، وهو معنى قول الزجاج[4] وأبي علي[5] وأبي بكر ابن الأنباري، إلا أنَّ

---

(١) أي إن الريش صفة ثانية لقوله «ولباساً» الأول؛ ولذلك لم يذكر له إضافة كما صنع في لباس الثاني حيث إنها تختلف عن لباس الأول، ولذلك أبرز الثانية بقوله: «ولباس التقوى».

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(٣) المشكل ٢/٣٠٩.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٦٢.

(٥) الحجة ٣/٦ (خ).

الحوفي قال: «وأنا أرى أن لا يكون «ذلك» نعتاً للباس التقوى؛ لأن الأسماءَ المبهمة أعرف ممَّا فيه الألفُ واللام وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلَّ منه تعريفاً، فإن كان قد تقدَّمَ قولُ أحدٍ به فهو سهوٌ».

قلت: أمَّا القول به فقد قيل كما ذَكَرْتُه عن الزجاج والفارسي وابن الأنباري، ونصَّ عليه أبو علي في «الحجة» أيضاً وذكره الواحدي. وقال ابن عطية[1]: «هو أنبل الأقوال»، وذكر مكي[2] الاحتمالات الثلاثة: أعني كونه بدلاً أو بياناً أو نعتاً، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعةُ، ومن حيث إن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذَكَر من كونِ الإشارات أعرفَ من ذي الأداة، ولكن قد يقال: القائلُ بكونه نعتاً لا يجعله أعرفَ مِنْ ذي الألف واللام. الخامس: جوَّز أبو البقاء[3] أن يكون «لباسُ» مبتدأً، وخبره محذوف أي: ولباسُ التقوى ساتر عوراتكم» وهذا تقديرٌ لا حاجةَ إليه.

وإسنادُ الإنزال إلى اللباس: إمَّا لأن أنزل بمعنى خلق كقوله: «وأنزلْنا الحديد»[4] وأنزلَ لكم من الأنعام ثمانية أزواج»[5]، وإمَّا على ما يسمِّيه أهلُ العلم التدريجَ وذلك أنه ينزل أسبابه، وهي الماء الذي هو سببٌ في نبات القطن والكتَّان والمرعى الذي تأكله البهائم ذواتُ الصوفِ والشعر والوبر التي يُتَّخَذُ منها الملابسُ، ونحو قولِ الشاعر يصف مطراً[6]:

(١) التفسير ٧/٣٩.
(٢) المشكل ١/٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٣) الإملاء ١/٢٧١.
(٤) الآية ٢٥ من الحديد.
(٥) الآية ٦ من الزمر.
(٦) رجز لم أهتد إلى قـائله، وهو في الكامل ٣/٩١؛ وابن عطية ٧/٣٨؛ والبحر ٤/٢٨٢.
والمستنّ: المتحرك المضطرب، والربابة: السحابة البيضاء، والآبال: ج إبل أراد أن السحاب ينبت ما تأكله الإبل فيصير الشحم في السنام.

٢١٧٩ـ أقبل في المُسْتَنِّ من سَحابَهْ أسنِمــة الآبـال في ربـابَــهْ

فجعله جائياً لأسنمة. . .[١] الإبل مجازاً لمَّا كان سبباً في تربيتها، وقريب منه قول الآخر[٢]:

٢١٨٠ـ إذا نَزَلَ السَّماءُ بـأرض قومٍ رَعَيْنـاه وإن كـانـوا غضـابـا

وقال الزمخشري[٣]: «جَعَلَ ما في الأرض منزَّلاً من السماء لأنه قضى ثَمَّ وكتب، ومنه «وأنزل لكم من الأنعامِ ثمانيةَ»[٤]. وقال ابن عطية[٥]: «وأيضاً فَخَلْقُ الله وأفعالُه إنما هي من علوٍّ في القَدْر والمنزلة».

وفي قراءة عبدالله وأُبَـيّ «ولباس التقوى خير» بإسقاط «ذلك»، وهي مقوِّيةٌ للقول بالفصل والبدل وعطف البيان. وقرأ النحوي[٦]: «ولَبُوسُ» بالواو ورفع السين. فأمَّا الرفعُ فعلى ما تقدَّم في «لباس»، وأمَّا «لبوس» فلم يُبَيِّنوها: هل هي بفتح اللام فيكون مثلَ قوله تعالى: «وعلَّمناه صنعةَ لَبوسٍ لكم»[٧] أو بضم اللام على أنه جمعٌ وهو مُشْكل، وأكثر ما يُتَخَيَّل له أن يكون جمع لِبْس بكسر اللام بمعنى ملبوس.

وقوله: ذلك مِنْ آيات الله» مبتدأ وخبر، والإشارة به إلى جميع ما تقدَّم من إنزال اللباسِ والريش ولباس التقوى. وقيل: بل هو إشارة لأقرب مذكور وهو لباسُ التقوى فقط.

---

(١) كلمة لم أتبينها وأسقطها في (ش)، أما (ي) فكتبها التي.
(٢) البيت لمعاوية بن مالك، وهو في اللسان سمو.
(٣) الكشاف ٢/٧٤.
(٤) الآية ٦ من الزمر.
(٥) التفسير ٧/٣٨.
(٦) لم ينصَّ صاحب «البحر» عليها، ونسبها ابن خالويه ٤٣ إلى سكن النحوي.
(٧) الآية ٨٠ من الأنبياء.

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿لا يَفْتِنَنَّكم﴾**: هو نهيٌ للشيطان في الصورة، والمراد نَهْيُ المخاطبين عن متابعته والإِصغاءِ إليه، وقد تقدم معنى ذلك في قوله «فلا يكنْ في صدرك حَرَجٌ»(١). وقرأ(٢) ابن وثاب وإبراهيم: «لا يُفْتِنَنَّكم» بضمِّ حرفِ المضارعة مِنْ أفتنه بمعنى حَمَلَه على الفتنة. وقرأ زيد بن علي «لا يَفْتِنْكم» بغير نون توكيد.

قوله: «كما أخرج» نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي: لا يَفْتننكم فتنةً مثلَ فتنة إخراج أبوَيْكم. ويجوز أن يكون التقدير: لا يُخْرِجَنَّكم بفتنته إخراجاً مثل إخراجه أبويكم. وقوله: «يَنْزِع» جملة في محل نصب على الحال. وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: أنه الضمير في «أخرج» العائدُ على الشيطان، والثاني: أنه الأبوين(٣)، وجاز الوجهان لأنَّ المعنى يَصِحُّ على كلٍ من التقديرين، والصناعةُ مساعدةٌ لذلك؛ فإن الجملة مشتملة على ضمير الأبوين وعلى ضمير الشيطان. قال الشيخ(٤): «فلو كان بدل «ينزع» نازعاً تعيَّن الأولُ، لأنه إذ ذاك لو جُوِّز الثاني لكان وصفاً جرى على غير مَنْ هو له فكان يجب إبراز الضمير، وذلك على مذهب البصريين». قلت: يعني أنه يفرِّق / بين الاسم والفعل إذا جريا على غير ما هما له في المعنى: فإن كان [٣٧٧/أ]
اسماً كان مذهبُ البصريين ما ذكر، وإن كان فعلاً لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وقد تقدَّم لك الكلامُ على هذه المسألة، وأن الشيخ جمال الدين بن مالك سَوَّى بينهما، وأن مكيَّاً له فيها كلام مُشْكل.

و«يَنْزِعُ» جيء بلفظ المضارع على أنه حكاية حال كأنها قد وقعَتْ

---

(١) الآية ٢ من الأعراف.
(٢) البحر ٤/٢٨٣؛ الشواذ ٤٣.
(٣) كذا على الحكاية.
(٤) البحر ٤/٢٨٣.

وانقضَتْ. والنَّزْعُ[1]: الجَذْبُ بقوة للشيء عن مقرِّه، ومنه «تَنْزِعُ الناسَ كأنهم أعجازُ نخل مُنْقَعِر»[2] ومنه نَزْع القوس، وتستعمل في الأعْراض، ومنه نَزْعُ العداوة والمحبة من القلب، ونُزِع فلانٌ كذا سُلِبَه، ومنه «والنازعاتِ غَرْقاً»[3] لأنها تَقْلع أرواح الكفرة بشدة، ومنه المنازعةُ وهي المخاصمة، والنَّزْع عن الشيء كفٌّ عنه، والنزوع: الاشتياق الشديد، ومنه نَزَع إلى وطنه ونَزَع إلى مذهب كذا نَزْعَةً، وأنزع القومُ: نَزَعَتْ إبلهم إلى مواطنها، ورجل أَنْزَعُ أي زال شعرُه، والنَّزْعتان بياض يكتنف الناصية، والنَّزْعة أيضاً الموضع مِنْ رأس الأنزع، ولا يقال امرأة نَزْعاء إذا كان بها ذلك، بل يقال لها: زَعْراء، وبئر نَزُوع أي قريبة القَعْر لأنها يُنزع منها باليد.

قوله: «إنه يراكم هو وقبيلُه»: «هو» تأكيد للضمير المتصل ليسوغَ العطفُ عليه، كذا عبارة بعضهم. قال الواحدي: «أعاد الكناية ليحسن العطف كقوله: «اسكن أنت وزوجُك»[4] قلت: ولا حاجةَ إلى التأكيد في مثل هذه الصورةِ لصحة العطف، إذ الفاصلُ هنا موجودٌ وهو كافٍ في صحة العطف، فليس نظيرَ «اسكن أنت وزوجُك». وقد تقدَّم لك بحثٌ في «اسكن أنت وزوجك» وهو أنه ليسَ من باب العطف على الضمير لمانعٍ ذُكر ثَمَّةَ.

و «قبيلُه» المشهورُ قراءته بالرفع نسقاً على الضمير المستتر، ويجوز أن يكونَ نسقاً على اسم «إنَّ» على الموضع عند مَنْ يجيز ذلك، ولا سيما عند مَنْ يقول: يجوز ذلك بعد الخبر بإجماع. ويجوز أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبر فتحصَّل في رفعه ثلاثة أوجه. وقرأ[5] اليزيدي «وقبيلَه» نصباً وفيها تخريجان،

---

(١) انظر: المفردات ٤٨٧.

(٢) الآية ٢٠ من القمر.

(٣) الآية ١ من النازعات.

(٤) الآية ٣٥ من البقرة.

(٥) البحر ٤/٢٨٤؛ الشواذ ٤٣.

أحدهما: أنه منصوب نسقاً على اسم إنَّ لفظاً إنْ قلنا إنَّ الضميرَ عائد على الشيطان، وهو الظاهر. والثاني: أنه مفعولٌ معه أي: يراكم مصاحباً لقبيله. والضمير في «إنه» فيه وجهان الظاهرُ منهما كما تقدَّم أنه للشيطان. والثاني: أن يكون ضمير الشأن، وبه قال الزمخشري[1]، ولا حاجةَ تدعو إلى ذلك.

والقبيل: الجماعة يكونون من ثلاثة فصاعداً من جماعة شتى، هذا قول أبـي عبيد. والقبيلةُ: الجماعةُ من أب واحد، فليست القبيلةُ تأنيثَ القبيل لهذه المغايرة.

قوله: «مِنْ حيث لا تَرَوْنَهم» «مِنْ» لابتداء غاية الرؤية، و«حيث» ظرفٌ لمكان انتفاء الرؤية، و«لا تَرَوْنهم» في محل خفض بإضافة الظرف إليه، هذا هو الظاهر في إعراب هذه الآية.

وثَمَّ كلامٌ مُشْكل منقول عن أبـي إسحاق[2]، رأيت ذِكْرَه لئلا يَتَوَهَّم صحتَه مَنْ رآه. قال أبو إسحاق[3]: «ما بعد «حيث» صلةٌ لها وليست بمضافةٍ إليه». قال الفارسي: «هذا غيرُ مستقيم، ولا يَصِحُّ أن يكون ما بعد «حيث» صلةً لها؛ لأنه إذا كان صلة لها وَجَبَ أن يكونَ للموصول فيه ذكرٌ، كما أن في سائر صلات الموصول ذِكْراً للموصول، فخلوُّ الجملة التي بعد «حيث» من ضميرٍ يعود على «حيث» دليلٌ على أنها ليست صلة لحيث، وإذا لم تكن صلةً كانت مضافة. فإن قيل: نقدِّر العائد في هذا كما نقدِّر العائدَ في الموصولات، فإذا قلت: «رأيتك حيث زيد قائم» كان التقدير: حيث قائمه، ولو قلت: رأيتك حيث قام زيد» كان التقدير: حيث قام زيد فيه، ثم اتُّسِع في الحرف فَحُذِف فاتصل الضمير فحذف، كما يُحْذف في قولك: «زيد الذي

---

(1) الكشاف ٢/٧٥.

(2) أي الزجاج.

(3) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

ضربت» أي: الذي ضربته. قيل: لو أريد ذلك لجاز استعمالُ هذا الأصل، فَتَرْكُهم لهذا الاستعمالِ دليلٌ على أنه ليس أصلاً له».

قلت: أبو إسحاق لم يَعْتقد كونَها موصولةً بمعنى الذي، لا يقول بذلك أحد، وإنما يزعم أنها ليست مضافةً للجملة بعدها فصارت كالصلة لها أي كالزيادة، وهو كلامٌ متهافت، فالردُّ عليه من هذه الحيثيَّةِ لا من حيثية اعتقادِه لكونها موصولةً. ويُحتمل أن يكون مرادُه أن الجملة لَمَّا كانت من تمام معناها بمعنى أنها مفتقرةٌ إليها كافتقار الموصول لصلته أُطْلق عليها هذه العبارة، ويَدُلُّ على ما قلته أنَّ مكياً ذكر في علة بنائها فقال[1]: «ولأنَّ ما بعدها مِنْ تمامها كالصلة والموصول» إلا أنه يَرَى أنها مضافةٌ لما بعدها.

وقرىء[2] «من حيث لا تَرَوْنه» بالإفراد، وذلك يحتمل وجهين أحدهما: يكون الضميرُ عائداً على الشيطان وحده دون قبيله، لأنه هو رأسُهم وهم تَبَعٌ له ولأنه المَنْهيُّ [عنه] أول الكلام، وأن يكون عائداً عليه وعلى قبيله، ووحَّد الضميرَ إجراءً له مُجرى اسم الإشارة في قوله تعالى «عَوَانٌ بين ذلك»[3].

[٣٧٧/ب] ونظير هذه القراءة / قول رؤبة[4]:

٢١٨١ـ فيها خطوطٌ من سَـوادٍ وبَلَقْ كأنه في الجلد تـوليعُ البَهَقْ

وقد تقدم هذا البيتُ بحكايته معه في البقرة[5].

قوله: «إنَّا جَعَلْنا» يحتمل أن يكون بمعنى صَيَّر أي: صَيَّرْنا الشياطينَ

---

(١) المشكل ١/٣١٠.
(٢) البحر ٤/٢٨٥.
(٣) الآية ٦٨ من البقرة.
(٤) تقدم برقم ٥٣٩.
(٥) انظر: الورقة ٢٩ ب.

أولياءَ. وقال الزهراوي: «جعل هنا بمعنى وصف»[1] وهذا لا يُعْرَفُ في «جعل»، وكأنه فرارٌ من إسناد جَعْل الشياطين أولياء لغير المؤمنين إلى[2] الله تعالى وكأنها نزعةٌ اعتزالية. و«للذين» متعلق بأولياء لأنه في معنى الفعل، ويجوز أن يتعلق بمحذوف لأنه صفةٌ لأولياء.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿وإذا فَعَلُوا﴾**: هذه الجملةُ الشرطية لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافية وهو الظاهر، وجوَّز ابنُ عطية[3] أن تكونَ داخلةً في حَيِّز الصلة لعطفها عليها. قال ابن عطية: «ليقع التوبيخُ بصفةِ قومٍ قد جعلوا أمثالاً للمؤمنين[4] إذ أشبه فعلُهم فِعْلَ الممثَّل بهم» وقوله: «وَجَدْنا» يُحْتمل أن تكون العِلْمِيَّة أي: عَلِمْنا طريقتهم أنها هذه، ويحتمل أن تكونَ بمعنى لَقِيْنا، فيكون «عليها» مفعولاً ثانياً على الأول، وحالاً على الثاني.

وقوله «لا يأمر بالفحشاء» حُذِف المفعولُ الأول للعلم به أي: لا يأمر أحداً، أو لا يأمركم بأمر. . .[5] ذلك.

وقوله: «ما لا تعلمون» مفعولٌ به، وهذا مفرد في قـوة الجملة، لأنَّ ما لا يعلمون ــ ممَّا يتقوَّلونه على الله تعالى ــ كلامٌ كثير من قولهم «والله أَمَرَنا بها» كتبحير البحائر وتسييب السوائب وطوافهم بالبيتِ عُراةً إلى غير ذلك، وكذلك أيضاً حُذِف المفعول من قوله «أَمَر ربـي بالقسط».

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿وأقيموا﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على الأمر المقدر أي: الذي ينحلُّ إليه المصدر وهو «بالقسط»، وذلك

---

(١) وهذا أيضاً تقدير النحاس في إعرابه ١/٦٠٨.

(٢) قوله «إلى الله» متعلق بإسناد.

(٣) التفسير ٧/٤٢.

(٤) ابن عطية: للموبخين.

(٥) كلمة لم أتبينها، كتبها في ش «غيره» وفي ي «عين».

أن القِسْط مصدرٌ فهو ينحلُّ لحرفٍ مصدري وفعل، فالتقدير: قل: أمر ربـي بأن أقسِطوا وأقيموا، وكما أن المصدر ينحلُّ لـ «أَنْ» والفعل الماضي نحو: «عجبت من قيامِ زيد وخرج» أي: من أن قام وخرج، ولـ «أَنْ» والفعل المضارع كقولها[1]:

٢١٨٢ـ لَـلُبْس عبـاءة وتَـقَـرَّ عيـني ....

أي: لَأَنْ ألبس وتَقَرَّ، كذلك ينحلُّ لـ «أَنْ» وفعل أمر[2] لأنها بالثلاث الصيغ[3]: الماضي والمضارع والأمر بشرط التصرُّف. وقد تقدَّم لنا تحقيقُ هذه المسألةِ وإشكالِها وجوابِه، وهذا بخلاف «ما» فإنها لا تُوصل بالأمر، وبخلاف «كي» فإنها لا تُوْصَلُ إلا بالمضارع، فلذلك لا ينحلُّ المصدر إلى «ما» وفعل أمر، ولا إلى كي وفعلٍ ماضٍ أو مضارع[4]. وقال الزمخشري[5]: «وأقيموا وجوهكم: وقل أقيموا وجوهكم أي: اقصدوا عبادته». وهذا من أبـي القاسم يحتمل تأويلين، أحدهما: أن يكونَ قولُه «قل» أراد به أنه مقدَّرٌ غيرُ هذا الملفوظ به، فيكون «أقيموا» معمولاً لقولٍ أمرٍ مقدرٍ، وأن يكون معطوفاً على قوله «أَمَر ربـي» فإنه معمول لـ «قل». وإنما أظهر الزمخشري «قل» مع «أقيموا» لتحقيق عطفيَّته على «أَمَر ربـي». ويجوز أن يكونَ قولُه «وأقيموا» معطوفاً على أمرٍ محذوفٍ تقديرُه: قل أَقْبِلوا وأقيموا.

وقال الجرجاني صاحب «النظم»: «نَسَق الأمرَ على الجر[6]، وجاز ذلك

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.
(٢) نحو: كتبت إليه بأن قم.
(٣) لعل الأفصح: بثلاث الصيغ.
(٤) كذا في الأصل لعل الصواب: أو أَمْر.
(٥) الكشاف ٢/٧٥.
(٦) الأمر: أقيموا، والجر: بالقسط.

لأنَّ قوله «قل أَمَر ربـي» قول؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا كلاماً والكلام قول، وكأنه قال: قل يقول ربـي: أقسطوا وأقيموا» يعني أنه عطف على المعنى.

و «مَسْجِد» هنا يحتمل أن يكون مكاناً وزماناً. قال الزمخشري[1]: «في وقت كل سجود وفي مكان كل سجود» وكان مِنْ حَقِّ مسجدِ مَسْجَد بفتح العين لضمها في المضارع، وله في هذا الشذوذ أخواتٌ كثيرةٌ مذكورةٌ في التصريف[2].

وقوله: «مُخْلِصين» حال من فاعل «ادعُوه»، و «الدّين» مفعول به باسم الفاعل. و «له» متعلِّقٌ بمخلصين، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من «الدين».

قوله: «كما بدأكم» الكافُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محـذوف تقديره: تَعُودون عَوْداً مثلَ ما بدأكم. وقيل: تقديره: يَخْرجون خروجاً مثل ما بـدأكم ذكـرهمـا مكي[3]، والأول أليَقُ بلفظِ الآيـةِ الكـريمـة. وقـال ابن الأنباري: «موضعُ الكاف في «كما» نصبٌ بتعودون؛ وهو على مذهبِ العرب في تقديم مفعول الفعل عليه أي: تعودون كما ابتدأ خلقكم». قال الفارسي: «كما بدأكم تعودون» ليس على ظاهره إذ ظاهرُه: تعودون كالبَدْء[4]، وليس المعنى تشبيهَهم بالبَدَاء[5]، إنما المعنى على إعادةِ الخَلْق كما ابتُدِىء، فتقديرُ كما بدأكم تعودون: كما بدأ خَلْقَكم أي: يُحْيـي خَلْقَكم عَوْداً كبدئه، وكما أنه لم يَعْنِ بالبَدْء ظاهرَه من غير حذفِ المضافِ إليه كذلك لم يَعْنِ

---

(١) الكشاف ٢/٧٥.
(٢) نحو: المَطْلِع والمَسْكِن والمنسِك والمنبِت. انظر: ابن يعيش ٦/١٠٧.
(٣) المشكل ١/٣١١.
(٤) قوله «كالبدء» غير واضح في الأصل. ش: على البدء.
(٥) لعله بالبدء، لأن البداء مصدر بدا بمعنى ظهر.

بالعَوْد من غير حذف المضافِ الذي هو الخَلْق فلمَّا حَذَفَه قام المضافُ إليه مَقامَ الفاعِل فصار الفاعلون مخاطَبين، كما أنه لَمَّا حَذَفَ المضافَ من قوله «كما بدأ خلقكم صار المخاطبون مفعولين في اللفظ» قلت: يعني أن الأصل كما بدأ خَلْقُكُمْ يعود خَلْقُكم فحذف الخَلْقَ في الموضعين، فصار المخاطبون في الأول مفعولين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة، وفي الثاني صاروا فاعلين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة أيضاً.

و «بدأ» بالهمز أنشأ واخترع، ويُسْتعمل بهذا المعنى ثلاثياً ورباعياً على أَفْعل، فالثلاثيُّ كهذه الآيةِ، وقد جمع بين الاستعمالين في قوله تعالى: «أولم يَروا كيف يُبْدِىء الله الخلق»[1] فهذا مِنْ أبدأ، ثم قال: «كيف بَدَأَ الخَلْق»[2] هذا فيما يتعدَّى بنفسه. وأمَّا ما يتعدى بالباء نحو: بدأت بكذا بمعنى قَدَّمْته وجَعَلْته أولَ الأشياء يُقال[3] منه: بدأت به وابتدأت به. وحكى الراغب[4] أيضاً أنه يقال مِنْ هذا: أَبْدَأْت به على أَفْعَل وهو غريب، وقولهم «أَبْدَأْتُ من أرض كذا» أي ابتدأت منها بالخروج. والبَدْءُ: السيِّدُ، سُمِّيَ بذلك قيل: لأنه يُبْدأ به في العدِّ إذا عُدَّ السادات، وذكروا عليه قوله[5]:

٢١٨٣ـ فَجِئْتُ قبورَهم بَدْءاً ولمَّا ... فناديْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

أي: جئت قبور قومي سَيِّداً ولمَّا أكن سيداً، لكنْ بموتهم صُيِّرْتُ سيِّداً / وهذا يَنْظُرُ لقول الآخر[6]: [٣٧٨/أ]

٢١٨٤ـ خَلَتِ الديارُ فسُدْتُ غيرَ مُسَوَّدِ ... ومن العَناء تفرُّدي بالسُّؤْدُدِ

---

(١) الآية ١٩ من العنكبوت.

(٢) الآية ٢٠ من العنكبوت «فانظروا كيف بدأ الخلق».

(٣) لعل الأفصح: فيقال.

(٤) المفردات ٤٠.

(٥) تقدم برقم ٢١٦.

(٦) لم أقف عليه.

و «ما» مصدرية[1] أي: كبْدئكم.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿فريقاً هدىٰ وفريقاً حَقَّ عليهم الضلالة﴾:

في نصب «فريقاً» وجهان أحدُهما: أنه منصوب بهدى بعده، وفريقاً الثاني منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره قولُه «حَقَّ عليهم الضلالة» من حيث المعنى، والتقدير: وأضلَّ فريقاً حَقَّ عليهم، وقَدَّره الزمخشري[2]: «وخَذَل فريقاً» لغرضٍ له في ذلك[3]. والجملتان الفعليتان في محل نصب على الحال من فاعل «بدأكم» أي: بَدَأكم حالَ كونه هادياً فريقاً ومُضِلاً آخر، و «قد» مضمرةٌ عند بعضهم. ويجوز على هذا الوجهِ أيضاً أن تكون الجملتان الفعليتان مستأنفتَيْن، فالوقفُ على «يعودون» على هذا الإعرابِ تامٌّ بخلاف ما إذا جَعَلهما حالَيْن، فالوقفُ على قوله «الضلالة».

الوجه الثاني: أن ينتصبَ «فريقاً» على الحال من فاعل «تَعُودون» أي: تعودون: فريقاً مَهْدِيّاً وفريقاً حاقّاً عليه الضلالة، وتكون الجملتان الفعليتان على هذا في محل نصب على النعت لفريقاً وفريقاً، ولا بد حينئذ من حَذْفِ عائد على الموصوف من هَدَىٰ أي: فريقاً هداهم، ولو قَدَّرْته «هداه» بلفظ الإفراد لجاز، اعتبار[4] بلفظ «فريق»، إلا أن الأحسنَ الأول لمناسبة قوله: «وفريقاً حقَّ عليهم»، والوقف حينئذ على قوله «الضلالة»، ويؤيد إعرابَه حالاً قراءةُ[5] أُبَيّ بن كعب: «تعودون فريقَيْن: فريقاً هدىٰ وفريقاً حقَّ عليهم الضلالة» ففريقَيْن نصب على الحال، وفريقاً وفريقاً بدل[6] أو منصوب بإضمار

(١) أي في «كما بدأتم».

(٢) الكشاف ٢/٧٦.

(٣) وهو الاعتزال.

(٤) التقدير: وهذا اعتبار.

(٥) البحر ٤/٢٨٨.

(٦) واضح أن فريقاً الثانية لا يجوز فيها البدلية لوجود الواو فهي بدل بحكم أن المعطوف على الشيء يأخذ حكمه.

أعني على القطع، ويجوز أن ينتصبَ فريقاً الأول على الحال من فاعل تعودون، وفريقاً الثاني نصب بإضمار فعلٍ يفسِّره «حـقَّ عليهم الضلالة» كما تقدم تحقيقه في كل منهما.

وهذه الأوجهُ كلُّها ذكرها ابن الأنباري فإنه قال كلاماً حسناً، قال رحمه الله: «انتصب فريقاً وفريقاً على الحال من الضمير الذي في تعودون، يريد: تعودون كما ابتدأ خَلْقُكم مختلفين، بعضكم أشقياء وبعضكم سُعَداء، فاتصل «فريق» وهو نكرةٌ بالضمير الذي في «تعودون» وهو معرفة فقُطِع عن لفظه، وعُطِف الثاني عليه». قال: «ويجوز أن يكونَ الأول منصوباً على الحال من الضمير، والثاني منصوب بحقَّ عليهم الضلالة، لأنه بمعنى أضلَّهم كما يقول القائل: «عبدالله أكرمته وزيداً أحسنت إليه» فينتصب زيداً بأحسنت إليه بمعنى نَفَعْته، وأنشد[(١)]:

٢١٨٥ــ أثعلبـةَ الفـوارسِ أم رِيـاحـا عَـدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشـابـا

نصب ثعلبة بـ «عَدَلْتَ بهم طهية» لأنه بمعنى أَهَنْتَهم أي: عَدَلْت بهم مَنْ هو دونَهم، وأنشد أيضاً قوله[(٢)]:

٢١٨٦ــ يا ليت ضيفَكمُ الزبيرَ وجارَكم إيـايَ لَبِّس حبلَه بحبـالي

فنصب «إياي» بقولـه: لَبَّس حبله بحبالي، إذ كـان معناه خـالطني وقصدني» قلت: يريد بذلك أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر من معنى الثاني لا من لفظه، هذا وجهُ التنظير. وإلى كون «فريقاً» منصوباً بـ «هدى» و «فريقـاً» منصوباً بـ «حَقَّ» ذهب الفراء[(٣)]، وجَعَلَه نظيرَ قوله تعالى: «يُدْخِلُ مَنْ يشـاء

---

(١) تقدم برقم ٧٧٢.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) معاني القرآن ١/٣٧٦.

في رَحْمته والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً»[1].

وقوله: «إنهم اتَّخذوا» جارٍ مَجْرى التعليل وإن كان استئنافاً لفظاً، ويدلُّ على ذلك قراءةُ عيسى بن عمر[2] والعباس بن الفضل وسهل بن شعيب «أنهم» بفتح الهمزة وهي نصٌّ في العِلِّيَّة أي: حَقَّتْ عليهم الضلالة لاتِّخاذهم الشياطينَ أولياءَ، ولم يُسْند الإضلال إلى ذاته المقدسة وإن كان هو الفاعلَ لها تحسيناً للفظ وتعليماً لعباده الأدبَ، وعليه: «وعلى الله قَصْدُ السبيل ومنها جائر»[3].

آ. (٣٢) **وقوله تعالى: ﴿قل مَنْ حَرَّمَ﴾**: استفهامٌ معناه التوبيخُ والإنكار، وإذا كان للإنكارِ فلا جوابَ له إذ لا يُراد به استعلامٌ، ولذلك نُسِب مكي[4] إلى الوهم[5] في زعمه أن قوله: قل هي للذين آمنوا إلى آخره جوابه.

وقوله «من الرزق» حالٌ من «الطيبات». قوله «خالصة» قرأها[6] نافع رفعاً، والباقون نصباً. فالرفع من وجهين أحدهما: أن تكون مرفوعةً على خبر المبتدأ وهو «هي»، و «للذين آمنوا» متعلِّقٌ بـ «خالصة»، وكذلك يوم القيامة، وقال مكي[7]: «ويكون قوله للذين تبييناً». قلت: فعلى هذا تتعلق بمحذوف كقولهم: سَقْياً لك وجَدْعاً له. و «في الحياة الدنيا» متعلِّقٌ بآمنوا، والمعنى: قل الطيبات / خالصة للمؤمنين في الدنيا يوم القيامة أي: تَخْلُص يومَ القيامة [٣٧٨/ب] لِمَنْ آمن في الدنيا، وإن كانت مشتركاً فيها بينهم وبين الكفار في الدنيا،

---

(١) الآية ٣١ من الإنسان.
(٢) البحر ٢٨٨/٤.
(٣) الآية ٩ من النحل.
(٤) المشكل ٣١٣/١ حيث قال: «فقد فرَّق بين بعض الاسم وبعض بقوله والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا».
(٥) قال أبو حيان: «وتوهَّم مكي هنا أن له جواباً...». انظر: البحر ٢٩١/٤.
(٦) الحجة ٢٨١؛ السبعة ٢٨٠.
(٧) المشكل ٣١٢/١.

وهو معنى حسن. وقيل: المراد بخلوصها لهم يوم القيامة أنهم لا يُعاقبون عليها، وإلى تفسير هذا نحا سعيد بن جبير.

الثاني: أن يكون خبراً بعد خبر، والخبر الأول قوله «للذين آمنوا»، و «في الحياة الدنيا» على هذا متعلِّقٌ بما تعلق به الجارُّ من الاستقرار المقدر، ويوم القيامة معمولٌ لخالصة كما مَرَّ في الوجه قبله، والتقدير: قل الطيبات مستقرة أو كائنة للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي خالصة لهم يوم القيامة، وإن كانوا في الدنيا يُشاركهم الكفار فيها. ولَمَّا ذكر الشيخ[1] هذا الوجه لم يُعَلِّقْ «في الحياة» إلا بالاستقرار، ولو عَلَّق بآمنوا كما تقدَّم في الوجهِ قبله لكان حسناً وكون «خالصة» خبراً ثانياً هو مذهبُ الزجاج[2]، واستحسنه الفارسي ثم قال: «ويجوز عندي»، فذكر الوجه الأول كما قررته ولكن بأخصر[3] عبارة.

والنصبُ من وجهٍ واحد وهو الحال، و «للذين آمنوا» خبر «هي» فيتعلق بالاستقرار المقدر، وسيأتي أنه يتعلَّق باستقرار خاص في بعض التقادير عند بعضهم.

و «في الحياة الدنيا» على ما تقدَّم مِنْ تعلُّقِه بآمنوا أو بالاستقرار المتعلِّق به «للذين». و «يوم القيامة» متعلِّقٌ أيضاً بخالصة، والتقدير: قل الطيباتُ كائنةٌ أو مستقرة للمؤمنين في الحياة حالَ كونهم مقدَّراً خلوصُها لهم يوم القيامة. وسَمَّى الفراء[4] نصبَها على القطع فقال: «خالصةً نصبٌ على القطع»، وجعلَ خبر «هي» في اللام التي في قوله «للذين». قلت: يعني بالقطع الحال.

---

(١) البحر ٤/٢٩١.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٨.

(٣) لا يقال: «خصر» حتى يؤخذ منه أفعل تفضيل وإنما يقال: اختصر. انظر: القاموس: خصر.

(٤) معاني القرآن ١/٣٧٧.

وجوَّز أبو علي أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بمحذوف على أنه حال، والعامل فيها ما يعمل في «للذين آمنوا». وجَوَّزَ الفارسي[١] وتبعه مكي[٢] أن يتعلق «في الحياة» بحرَّم، والتقدير: مَنْ حرَّم زينةَ الله في الحياة الدنيا؟ وجوَّز أيضاً أن يتعلق بالطيبات، وجوَّز الفارسيُّ[٣] وحدَه أن يتعلق بالرزق. ومنع مكي[٤] ذلك قال: «لأنك قد فَرَّقْتَ بينهما بقوله: «قل هي للذين آمنوا» يعني أن الرزقَ مصدر فالمتعلِّق به مِنْ تمامه كما هو من تمام الموصول، وقد فصلْتَ بينه وبين معموله بجملة أجنبية، وسيأتي عن هذا جواب عن اعتراض اعتَرَض به على الأخفش.

وجوَّز الأخفش[٥] أن يتعلق «في الحياة» بأخرج أي: أخرجها في الحياة الدنيا. وهذا قد ردَّه عليه الناسُ، فإنه يلزم منه الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي وهو قولُه «والطيبات من الرزق» وقولُه «قل هي للذين آمنوا»، وذلك أنه لا يُعْطَفُ على الموصول إلا بعد تمام صلته، وهنا قد عطفت على موصوف الموصول قبل تمام صلته، لأنَّ «التي أَخْرَجَ» صفة لزينة، و «الطيبات» عطف على «زينة». وقوله «قل هي للذين» جملة أخرى قد فَصَلَت على هذا التقدير بشيئين.

قال الفارسي[٦] ـ كالمجيب عن الأخفش ـ : «ويجوز ذلك وإن فُصِل بين الصلة والموصول بقوله: «هي للذين آمنوا» لأنَّ ذلك كلامٌ يَشدُّ[٧] الصلة

---

(١) الحجة (خ) ٣/٦.
(٢) المشكل ١/٣١٣.
(٣) الحجة (خ) ٣/٦.
(٤) المشكل ١/٣١٣.
(٥) ليس في كتابه «المعاني» إشارة إلى ذلك.
(٦) الحجة (خ) ٣/٦.
(٧) الحجة: يُسَدِّد القصة.

وليس بأجنبـي منها حَدَّاً كما جاء ذلك في قوله: «والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئةٍ بمثلها وتَرْهَقُهم ذِلَّة»[1]، فقوله: «وتَرْهَقُهم ذِلَّة» معطوفٌ على «كَسَبُوا» داخلٌ في الصلة». قلت: هذا وإن أفاد في ما ذكر فلا يفيد في الاعتراضِ الأولِ، وهو العطفُ على موصوفِ الموصول قبل تمامِ صلته إذ هو أجنبيٌّ منه، وأيضاً فلا نُسَلِّم أن هذه الآية نظيرُ آيةِ يونس فإن الظاهرَ في آية يونس أنه ليس فيها فصلٌ بين أبعاضِ الصلة. قوله: «لأن جزاء سيئة بمثلها» معترض، و «ترهقهم» عطف على «كَسَبوا» قلنا ممنوع، بل «جزاءُ سيئةٍ بمثلها» هو خبر الموصول فيُعْترض بعدم الرابط بين المبتدأ والخبر، فيُجاب بأنه محذوفٌ، وهو مِنْ أحسنِ الحذوفِ لأنه مجرور بـ مِنْ التبعيضية، وقد نصَّ النحاة على أن ما كان كذلك كَثُر حَذْفُه وحَسُنَ، والتقدير: والذين كَسَبُوا السيئاتِ جزاءُ سيئة منهم بمثلها، فجزاءُ سيئةٍ مبتدأ و«منهم» صفتُها، و«بمثلها» خبره، والجملةُ خبرُ الموصولِ وهو نظيرُ قولِهم: «السَّمْن مَنَوان بدرهم» أي: منوان منه، وسيأتي لهذه / الآية مزيد بيان. [٣٧٩/أ]

ومنع مكي[2] أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بزينة قال: «لأنها قد نُعِتت والمصدر واسم الفاعل[3] متى نُعِتا لا يعملان لبُعْدهما عن شبه الفعل» قال: «ولأنه يُفَرَّق بين الصلة والموصول؛ لأنَّ نعت الموصول ليس من صلته». قلت: لأن «زينة» مصدر فهي في قوة حرفٍ موصولٍ وصلته، وقد تقرَّر أنه لا يُتْبع الموصولُ إلا بعد تمام صلته. فقد تحصَّل في تعلُّق «للذين آمنوا» ثلاثةُ أوجه: إمَّا أَنْ يتعلَّق بخالصة، أو بمحذوفٍ على أنها خبرٌ، أو بمحذوفٍ على أنها للبيان. وفي تعلُّق «في الحياةالدنيا» سبعةُ أوجهٍ أحدها: أن يتعلَّق بآمنوا.

---

(١) الآية ٢٧ من يونس.
(٢) المشكل ٣١٣/١.
(٣) عبارة المشكل: والظروف والمصادر.

الثاني: أن يتعلق بمحذوفٍ على أنها حال. الثالث: أن يتعلَّق بما تعلَّق به للذين آمنوا. الرابع: أن يتعلق بحرَّم. الخامس: أن يتعلق بأخرج. السادس: أن يتعلق بقوله: «الطيبات». السابع أن يتعلَّق بالرزق. ويوم القيامة له متعلق واحد وهو خالصة، والمعنى: أنها وإن اشتركت فيها الطائفتان دنيا فهي خالصةٌ للمؤمنين فقط أخرى.

فإن قيل: إذا كان الأمر على ما زعَمْتَ مِنْ معنى الشِّركة بينهم في الدنيا فكيف جاء قوله: «قل هي للذين آمنوا» وهذا مُؤْذِنٌ ظاهراً بعدم الشِّرْكة؟ قلت: قد أجابوا عن ذلك من أوجه: أحدُها: أن في الكلام حذفاً تقديره: قل هي للذين آمنوا ولغيرهم في الحياة الدنيا خالصة لهم يوم القيامة، قاله أبو القاسم الكرماني، وكأنه دلَّ على المحذوف قولُه بعد ذلك «خالصةً يوم القيامة» إذ لو كانت خالصةً لهم في الدارَيْن لم يَخُصَّ بها إحداهما. والثاني: أن «للذين آمنوا» ليس متعلقاً بكونٍ مطلقٍ بل بكون مقيدٍ، يدلُّ عليه المعنى، والتقدير: قل هي غيرُ خالصةٍ للذين آمنوا، لأن المشركين شركاؤهم فيها خالصة لهم يوم القيامة، قاله الزمخشري(١)، ودلَّ على هذا الكون المقيَّد مقابلُه وهو قوله: «خالصةً يوم القيامة». الثالث: ما ذكره الزمخشري(٢)، وسبقه إليه التبريزي قال: «فإن قلت: هَلَّا قِيل [هي](٣) للذين آمنوا ولغيرهم؟ قلت: التنبيهُ على أنها خُلِقَتْ للذين آمنوا على طريق الأصالة، وأنَّ الكفرةَ تبعٌ لهم كقوله تعالى: «ومَنْ كفر فامتِّعه قليلاً»(٤). وقال التبريزي: «ولم يَذْكر الشركة بينهم وبين الذين أشركوا في الدنيا تنبيهاً أنه إنما خَلَقها للذين آمنوا بطريق الأصالة، والكفار تَبَعٌ لهم، ولذلك خاطب المؤمنين بقوله: «هو الذي

(١) الكشاف ٢/٧٦.
(٢) الكشاف ٢/٧٦.
(٣) زيادة من الكشاف.
(٤) الآية ١٢٦ من البقرة.

خلق لكم ما في الأرض جميعاً»[1]، وهذا الثالثُ في الحقيقة ليس جواباً ثالثاً إنما هو مبين لحُسْن حذف المعطوف وعدمِ ذِكْره مع المعطوف عليه.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿ما ظَهَر منها وما بَطَن﴾**: تقدَّم في آخر السورة قبلها[2]. وقوله: «والإثم» الظاهرُ أنه الذنب. وقيل: هو الخمر هنا، قاله الفضل[3] وأنشد[4]:

٢١٨٧ـ نهانا رسولُ الله أَنْ نقرَبَ الزِّنىٰ وأن نشرب الإثمَ الذي يُوجِب الوِزْرا

وأنشد الأصمعي[5]:

٢١٨٨ـ ورُحْتُ حزيناً ذاهلَ العقل بعدهمْ كأني شربتُ الإثمَ أو مَسَّني خَبَلُ

قال: وقد تُسَمَّى الخمرُ إثماً، وأنشد[6]:

٢١٨٩ـ شَرِبْتُ الإثمَ حتى ضَلَّ عقلي كذاك الإثمُ يَذْهب بالعقولِ

ويُروى عن ابن عباس والحسن البصري أنهما قالا: «الإثم: الخمر». قال الحسن: «وتصديق ذلك قولُه: «قُلْ فيهما إثمٌ كبير»[7] والذي قاله الحذَّاقُ: إن الإثم ليس من أسماء الخمر. قال ابن الأنباري: «الإثم لا يكون اسماً للخمر؛ لأن العرب لم تُسَمِّ الخمر إثماً في جاهلية ولا إسلام، وقول ابن عباس والحسن لا ينافي ذلك، لأن الخمر سبب الإثم بل هي معظمه فإنها مؤجِّجةٌ للفتن، وكيف يكون ذلك وكانت الخمرُ حين نزول هذه السورة

---

(١) الآية ٢٩ من البقرة.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٥١ من الأنعام.
(٣) لعله الفضل بن الحباب وقد تقدمت ترجمته.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٩٢.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٩٢.
(٦) تقدم برقم ٥٩٠.
(٧) الآية ٢١٩ من البقرة «ويسألونك عن الخمر والميسر قل...».

حلالاً؛ لأن هذه السورةَ مكية، وتحريمُ الخمر إنما كان في المدينة بعد أُحُدٍ، وقد شربها جماعةٌ من الصحابة يوم أحد فماتوا شهداء وهي في أجوافهم. وأمَّا ما أنشده الأصمعي من قوله «شَرِبت الإثم» فقد نَصُّوا أنه مصنوعٌ، وأما غيره فالله أعلم».

و «بغير الحق» حالٌ، وهي مؤكدة لأن البغي لا يكون إلا بغير حق و «أَنْ تُشْرِكوا» منصوبُ المحلِّ نسقاً على مفعول «حَرَّمَ» أي: وحَرَّم إشراكَكم عليكم، ومفعولُ الإشراك «ما لم يُنَزِّلْ به سلطاناً» وقد تقدَّم بيانُه في الأنعام[1]. و «أَنْ تقولوا» أيضاً نسقٌ على ما قبله أي: وحَرَّم قولكم عليه مِنْ غير علمٍ. وقال الزمخشري[2]: «ما لم يُنَزِّل به سلطاناً: تهكُّمٌ بهم لأنه / لا يجوزُ أن يُنْزِلَ برهاناً أَنْ يُشْرَكَ به غيرُه». [٣٧٩/ب]

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿ولكل أمة﴾: خبر مقدم، ولا حاجة إلى حذف مضاف كما زعم بعضُهم أن التقديرَ: ولكلِّ أحدٍ من أمةٍ أَجَلٌ أي عُمْرٌ، كأنه توهَّم أن كل أحد له عمرٌ مستقلٌ، وأن هذا مراد الآية الكريمة، ومراد الآية أعمُّ من ذلك. وقوله: «فإذا جاء أَجَلُهم» قال بعضهم[3]: «كل موضع في القرآن من شِبْهِ هذا التركيب فإنَّ الفاءَ داخلةٌ على «إذا» إلا في يونس[4] أما في يونس فيأتي حكمُها، وأمَّا سائر المواضع فقال: «لأنها عَطَفَتْ جملةً على أخرى بينهما اتصالٌ وتعقيب، فكان الموضعُ موضعَ الفاء». وقرأ[5] الحسن وابن سيرين «آجالهم» جمعاً.

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٨١ من الأنعام.

(٢) الكشاف ٢/٧٧.

(٣) انظر: البحر ٤/٢٩٣ ونسبه إلى بعضهم.

(٤) الآية ٤٩ من يونس: «لكل أمة أجل إذا جاء أَجَلُهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون».

(٥) البحر ٤/٢٩٣.

قوله: «لا يَسْتأخرون»: جوابُ «إذا»، والمضارعُ المنفيُّ بـ «لا» إذا وقع جواباً لـ «إذا» في الظاهر جاز أن يُتلقَّى بالفاء وأن لا يُتَلَقَّى بها. قال الشيخ[1]: «وينبغي أن يُعْتَقَدَ أنَّ بين الفاء والفعل بعدها اسماً مبتدأ فتصير الجملةُ اسميةً، ومتى كانت كذلك وَجَبَ أن تُتَلَقَّى بالفاء أو إذا الفجائية». و «ساعة» نصبٌ على الظرف وهي مَثَلٌ في قلة الزمان.

قوله: «ولا يَسْتَقْدِمون» هذا مستأنفٌ، معناه الإخبار بأنهم لا يَسْبقون أَجَلَهم المضروبَ لهم بل لا بد من استيفائهم إياه، كما أنهم لا يتأخرون عنه أقلَّ زمان. وقال الحوفي وغيرُه: «إنه معطوفٌ على «لا يستأخرون» وهذا لا يجوزُ، لأن «إذا» إنما يترتَّب عليها وعلى ما بعدها الأمورُ المستقبلة لا الماضية، والاستقدامُ بالنسبة إلى مجيء الأجل متقدم عليه فكيف يترتب عليه؟ ويصير هذا من باب الإخبار بالضروريات التي لا يَجْهل أحدٌ معناها، فيصير نظير قولك: «إذا قمت فيما يأتي لم يتقدم قيامك فيما مضى» ومعلوم أن قيامَك في المستقبل لم يتقدَّمْ قيامك هذا.

وقال الواحدي: «إن قيل: ما معنى هذا مع استحالة التقديم على الأجل وقتَ حضوره؟ وكيف يَحْسُن التقديمُ مع هذا الأجل؟ قيل: هذا على المقاربة لأنَّ العربَ تقول: «جاء الشيء» إذا قَرُب وقتُه، ومع مقاربة الأجل يُتَصور الاستقدامُ، وإن كان لا يتصور مع الانقضاء، والمعنى: لا يستأخرون عن آجالهم إذا انقضَتْ ولا يَسْتقدمون عليها إذا قاربت الانقضاء». قلت: هذا بناءً منه على أنه معطوفٌ على «لا يستأخرون» وهو ظاهرُ أقوال المفسرين.

آ. (٣٥) **وقوله تعالى: ﴿إمَّا يأتينَّكم﴾**: قد تقدَّم نظيره في البقرة[2]. و «منكم» صفةٌ لرسل، وكذلك «يَقُصُّون» وقُدِّم الجارُّ على الجملة لأنه أقربُ

---

(١) البحر ٤/٢٩٣.

(٢) في الآية ٣٨ من البقرة.

إلى المفردِ منها. وقوله «فَمَنْ» يُحتمل أن تكون «مَنْ» شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً. فإن كان الأولَ كانت هي وجوابُها جواباً للشرطِ الأول،وهي مستقلةٌ بالجواب دون الجملة التي بعد جوابها، وهي «والذين كَذَّبوا»، وإن كان الثاني كانت هي وجوابُها والجملة المشار إليها كلاهما جواباً للشرط، كأنه قَسَّم جوابَ قوله: «إمَّا يأتينَّكم» إلى مُتَّقٍ ومُكَذِّب وجزاء كل منهما. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة.

وحَذَفَ مفعولَيْ «اتَّقىٰ وأصلحَ» اختصاراً للعِلْم بهما أي: اتَّقى ربَّه وأصلح عمله، أو اقتصاراً أي: فَمَنْ كان من أهلِ التقوى والصلاح، من غير نظرٍ إلى مفعول كقوله: «وأنه هو أغنى وأَقْنى»[1] ولكن لا بد من تقديرِ رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين الجملةِ الشرطيةِ، والتقدير: فَمَنْ اتَّقى منكم والذين كَذَّبوا منكم.

وقرأ[2] أُبَـيٌّ والأعرجُ «تأتينَّكم» بتاء مثناة من فوق، نظراً إلى معنى جماعة الرسل، فيكونُ قوله تعالى: «يَقُصُّون» بالياء من تحت حَمْلاً على المعنى؛ إذ لو حُمل على اللفظ لقال: «تَقُصُّ» بالتأنيث أيضاً.

آ. **(٣٧) وقوله تعالى: ﴿مِن الكتاب﴾**: في محلِّ الحال من «نصيبهم» أي: حال كونه مستقراً من الكتاب و «مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «حتى إذا»: «حتى» هنا غايةٌ، و «إذا» وما في حَيِّزها تقدَّم لك الكلامُ عليها غيرَ مرة: هل هي جارَّةٌ أو حرفُ ابتداء؟ وتقدَّم عبارةُ الزمخشري فيها. واختلفوا فيهـا إذا كانت حرفَ ابتداء أيضاً: هل هي حينئذ جارَّةٌ وتتعلَّق بما قبلها تعلُّقَ حروفِ الجر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والجملة

---

(١) الآية ٤٨ من النجم.

(٢) البحر ٤/٢٩٤.

بعدها في محل جر، أو ليست بجارَّةٍ بل هي حرفُ ابتداء فقط، غيرُ جارة وإن كان معناها الغاية كقوله[1]:

٢١٩٠ـ سَرَيْتُ بهمْ حتى تَكِلَّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

وقول الآخر[2]:

٢١٩١ـ فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أَشْكلُ

خلاف. الأولُ قولُ ابن درستويه، والثاني قول الجمهور. وقال صاحب «التحرير»[3]: «حتى هنا ليست للغاية بل هي ابتداء وخبره» وهـذا وهمٌ إذ الغايةُ معنى لا يفارقها، وقوله: «بل هي ابتداءٌ وخبرٌ» تسامحٌ في العبارة، يريد: بل الجملةُ بعدها. ثم الجملة التي بعدها في هذا المكان ليست ابتداءً وخبراً بل هي جملةٌ فعلية / وهي: «قالوا»، و«إذا» معمولةٌ لها. وممن ذهب إلى [٣٨٠/أ] أنها ليست هنا للغاية الواحديُّ فإنه حكى في معنى الآية أقوالاً ثم قال: «فعلى هذا القولِ معنى: «حتى» للانتهاء والغاية، وعلى القَوْلين الأوَّلين ليست «حتى» في هذه الآيةِ للغاية بل هي التي يقعُ بعدها الجملُ وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء كـ «أمَّا» و«إذا». ولا تَعَلُّق لقوله «حتى إذا» بما قبله بل هذا ابتداءٌ خبرٍ، أخبر عنهم، كقوله[4]:

٢١٩٢ـ فيـا عجبا حتى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجـاشعُ

قلت: وهذا غير مَرْضيٍّ منه لمخالفته الجمهور. وقوله: «لا تعلُّق لها بما قبلها» ممنوعٌ على جميع الأقوال التي ذكرها، ولولا خوفُ الإطالة لأورَدْت

---

(١) تقدم برقم ١٥٤٦.
(٢) تقدم برقم ٦٥٦.
(٣) لعله «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير» لمحمد بن سليمان المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.
(٤) تقدم برقم ٧٣٣.

ما تَوَهَّمَ كونَه مانعاً مِمَّا ذكر، ولذكرْتُ الانفصال عنه، والظاهر أنها إنما تتعلَّقُ بقوله «ينالهم نصيبُهم».

وقوله: «يَتَوَفَّوْنهم» في محلِّ نصبٍ على الحال. وكُتِبت «أينما» متصلةً[1] وحقُّها الانفصالُ، لأنَّ «ما» موصولةٌ لا صلةٌ، إذ التقدير: أين الذين تدعونهم؟ ولذلك كُتِبَ «إنَّ ما توعدون لآت»[2] منفصلاً و «إنما الله»[3] متصلاً. وقولهم: «ضلُّوا» جواب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وذلك أن السؤالَ إنما وقع عن مكان الذين كانوا يَدْعونهم من دون الله، فلو جاء الجوابُ على نسق السؤال لقيل: هم في المكان الفلاني، وإنما المعنى: ما فَعَل معبودُكم ومَنْ كنتم تدعونهم؟ فأجابوا بأنهم ضاعوا عنهم وغابوا.

قوله: «وشهدوا» يُحتمل أن يكونَ نَسَقاً على «قالوا» الذي وقع جواباً لسؤال الرسل فيكون داخلاً في الجواب أيضاً. ويحتمل أن يكون مستأنفاً مقتطعاً عَمَّا قبله ليس داخلاً في حيز الجواب. كذا قال الشيخ[4] وفيه نظر؛ من حيث إنه جَعَل هذه الجملة جواباً لعطفها على قالوا، وقالوا في الحقيقة ليس هو الجواب، إنما الجواب هو مقول هذا القول وهو «ضلُّوا عنا» فـ «ضَلُّوا عنا» هو الجوابُ الحقيقي الذي يُسْتفاد منه الكلام. ونظيره أن يقول: سَأَلْتُ زيداً ما فعل؟ فقال: أطعمتُ وكسوتُ، فنفس أطعمتُ وكسوتُ هو الجوابُ. وإذا تقرَّر هذا فكان ينبغي أن يقول «فيكون» معطوفاً على «ضلوا عنا»، ثم لو قال كذلك لكان مُشْكلاً من جهة أخرى: وهو أنه كان يكون التركيبُ الكلامي: «ضلُّوا عنا وشهدنا على أنفسنا أنَّا كنَّا»، إلا أَنْ يُقال: حكى الجواب الثاني على المعنى، فهو محتملٌ على بُعْدٍ بعيد.

---

(١) وجدتها منفصلة في المصاحف المتداولة.
(٢) الآية ١٣٤ من الأنعام.
(٣) الآية ١٧١ من النساء: «إنما الله إله واحد». (٤) البحر ٢٩٥/٤.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿في أمم﴾**: يجوز أن يتعلَّق قولُه «في أمم» وقوله: «في النار» كلاهما بادخلوا فيجيء الاعتراضُ المشهور: وهو كيف يتعلَّق حرفا جر متحدا اللفظ والمعنى بعاملٍ واحد؟ فيُجاب بأحد وجهين: إمَّا أنَّ «في» الأولى ليست للظرفية بل للمعيَّة، كأنه قيل: ادخلوا مع أممٍ أي: مصاحبين لهم في الدخول، وقد تأتي «في» بمعنى مع كقوله تعالى: «ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة»(١). وقول الشاعر(٢):

٢١٩٣ـ شموسٌ وَدُوْدٌ في حياءٍ وعفةٍ　　　رخيمةُ رَجْعِ الصوتِ طيبةُ النَّشْرِ

وإمَّا بأنَّ «في النار» بدلٌ من قوله «في أمم» وهو بدلُ اشتمال كقوله تعالى: «أصحابُ الأخدود، النارِ»(٣) فإن «النارِ» بدلٌ من «الأخدود»، كذلك «في النار» بدلٌ من «أممٍ» بإعادة العامل بدل اشتمال، وتكونُ الظرفيةُ في «في» الأولى مجازاً؛ لأن الأمم ليسوا ظروفاً لهم حقيقة، وإنما المعنى: ادخلوا في جملةِ أممٍ وغمارِهم. ويجوز أن تتعلق «في أمم» بمحذوفٍ على أنه حال أي: كائنين في جملة أمم. و «في النار» متعلق بخَلَتْ أي: تسبقكم في النار.

ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لأمم فتكون «أمم» قد وُصِفَتْ بثلاثة أوصاف، الأول: الجملةُ الفعليةُ وهي قولُه «قد خَلَتْ»، والثاني: الجار والمجرور وهو قوله «من الجن والإنس»، والثالث: قولُه «في النار»، والتقدير: في أمم خاليةٍ من قبلكم كائنةٍ من الجن والإنس ومستقرةٍ في النار.

ويجوز أن تتعلَّق «في النار» بمحذوفٍ أيضاً لا على الوجه المذكور، بل على كونِه حالاً مِنْ «أمم»، وجاز ذلك وإن كانَتْ نكرة لتخصُّصها بالوَصْفَيْن

---

(١) الآية ١٦ من الأحقاف.
(٢) لم أقف عليه. والنشر: الرائحة. والشموس: النُّفُور.
(٣) الآية ٤ من البروج.

المشارِ إليهما. ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «خَلَتْ» إذ هو ضميرُ الأمم. وقُدِّمَتْ / الجنُّ على الإنس لأنهم الأصلُ في الإغواء. [٣٨٠/ب]

وقوله «حتى» هذه غاية لما قبلها، والمعنى: أنهم يدخلون فوجاً فوجاً لاعناً(١) بعضُهم لبعض إلى انتهاء تـداركهم فيها. والجمهـور قرؤوا «إذا ادَّاركوا» بوصل الألف وتشديد الدال، والأصلُ: تداركوا، فلما أريد إدغامُه فُعِل به ما فُعِل بادَّارَأْتم. وقد تقدَّم تحقيقُ تصريفه في البقرة(٢).

قال مكي(٣): «ولا يُسْتطاع اللفظُ بوزنها مع ألف الوصل؛ لأنَّك تَرُدُّ الزائد أصلياً فتقول: افَّاعلوا، فتصير تاء تفاعَل فاءَ الفعل لإدغامها في فاء الفعل، وذلك لا يجوز فإنْ وَزَنْتَها على الأصل فقلت: تَفَاعلوا جاز». قلت: هذا الذي ذَكَر مِنْ كونه لا يمكن وزنُه إلا بالأصل وهو تفاعلوا ممنوع. قوله: «لأنك تَرُدُّ الزائدَ أصلياً» قلنا: لا يلزم ذلك لأنَّا نَزِنُه بلفظِه مع همزةِ الوصل ونأتي بتاء التفاعل بلفظها فنقول: وزنُ ادَّاركوا اتْفاعَلوا فيُلْفَظُ بالتاءِ اعتباراً بأصلها لا بما صارت إليه حالَ الإدغام. وهذه المسألةُ نَصُّوا على نظيرها وهو أن تاءَ الافتعال إذا أُبْدلت إلى حرف مجانس لما قبلها(٤)... تُبْدَلُ طاءً أو دالاً في نحو: اصطبر واضطرب وازدجر وادَّكر، إذا وُزِن ما هي فيه قالوا: يُلْفَظُ في الوزن بأصل تاء الافتعال، ولا يُلْفَظُ بما صارَتْ إليه من طاء أو دال، فتقول: وزن اصطبر افتعل لا افطعل، ووزن ازدَجَر افتعل لا افدعل، فكذلك تقول هنا: وزن ادَّاركوا اتْفاعلوا لا افَّاعلوا، فلا فرقَ بين تاء الافتعال والتفاعل في ذلك.

---

(١) الأصل: «لا عنى» ولا وجه للقصر.
(٢) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة.
(٣) المشكل ١/٣١٥ وقد اضطربت نسخ «المشكل» في ألفاظ هذا النص.
(٤) كلمة لم أتبينها، رسمُها أقرب إلى الفاصلة الكبيرة في ش، ي: كما.

وقرأ[1] ابن مسعود والأعمش، ورُوِيت عن أبـي عمرو: تداركوا وهي أصلُ قراءة العامة. وقرأ أبو عمرو: «إذا إدَّاركوا» بقطع همزة الوصل. قال ابن جني[2]: «هذا مُشْكِلٌ، ومثلُ ذلك لا يفعله ارتجالاً، وكأنه وَقَفَ وِقْفة مستنكرٍ ثم ابتدأ فقطع». قلت: وهذا الذي يُعْتقد من أبـي عمرو، وإلا فكيف يَقْرأ بما لا يَثْبت إلا في ضرورة الشعر في الأسماء؟ كذا قال ابن جني[2]، يعني أنَّ قَطْع ألف الوصل في الضرورة إنما جاء في الأسماء.

وقرأ حميد «أُدْرِكوا» بضم همزة القطع، وسكون الدال وكسر الراء، مثل «أُخْرِجوا» جعله مبنياً للمفعول بمعنى: أُدْخِلوا في دَرَكاتها أو أدراكها، ونُقِل عن مجاهد بن جبر قراءتان: فَرَوى عنه مكي[3] «ادَّرَكوا» بوصل الألف وفتح الدال مشددة وفتح الراء، وأصلُها «ادْتَرَكوا» على افتعلوا مبنياً للفاعل ثم أدغم كما أدغم ادَّان من الدَّيْن. وروى عنه غيره «أَدْرَكوا» بفتح الهمزة مقطوعةً وسكونِ الدال وفتح الراء أي أدرك بعضهم بعضاً. وقال أبو البقاء[4]: «وقرىء: إذا ادَّاركوا» بألفٍ واحدة ساكنة بعدها دالٌ مشددة وهو جمعٌ بين ساكنين، وجاز في المنفصل كما جاز في المتصل، وقد قال بعضهم «اثنا عْشر» بإثبات الألف وسكون العين»، قلت: يعني بالمتصل نحو: الضالِّين وجانّ، ومعنى المنفصل أن ألف «إذا» من كلمة، والساكن الثاني من كلمة أخرى. وادَّاركوا بمعنى تلاحقوا. وتقدَّم تفسيرُ هذه المادة[5].

و «جميعاً» حالٌ من فاعل «ادَّاركوا». وأُخْراهم وأُولاهم: يحتمل أن تكونَ

(١) البحر ٤/٢٩٦.
(٢) المحتسب ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨.
(٣) لم ترد هذه الرواية في مشكل مكي.
(٤) الإملاء ١/٢٧٣.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٧٨ من النساء.

فُعْلى أنثى أفعل الذي للمفاضلة، والمعنى على هذا كما قال الزمخشري[1]: «أُخْراهم منزلةً، وهم الأتباع والسَّفَلة، لأُولاهم منزلةً وهم السَّادة والرؤساء»، ويحتمل أن تكون «أخرى» بمعنى آخِرة تأنيث آخِر مقابل لأوَّل، لا تأنيث «آخَر» الذي للمفاضلة كقوله: «ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخرى»[2].

والفرقُ بين أخرى بمعنى آخِرة وبين أخرى تأنيث آخَر بزنة أفعل للتفضيل أنَّ التي للتفضيل لا تدلُّ على الانتهاء كما لا يَدُلُّ عليه مذكَّرها، ولذلك يُعْطف أمثالُها عليها في نوعٍ واحد تقول: مررت بامرأةٍ وأخرى وأخرى، كما تقول: برجل وآخر وآخر، وهذه تدلُّ على الانتهاء كما يدلُّ عليه مذكَّرها ولذلك لا يُعْطَفُ أمثالُها عليها، ولأنَّ الأولى تفيد إفادة «غير»، وهذه لا تفيد إفادةَ «غير». والظاهرُ في هذه الآيةِ الكريمة أنهما ليستا للتفضيل بل لِما ذكرت لك /. [٣٨١/أ]

وقوله: «لأُولاهم» اللامُ للتعليل أي لأجل، ولا يجوز أن تكون التي للتبليغ كهي في قولك: قلت لزيدٍ افعل. قال الزمخشري[3]: «لأنَّ خطابَهم مع الله لا معهم» وقد بَسَط القولَ قبله في ذلك الزجاج[4] فقال: «والمعنى: وقالت أخراهم: يا ربَّنا هؤلاء أضلونا، لأولاهم» فَذَكَرَ نحوه. قلت: وعلى هذا فاللامُ الثانيةُ في قوله «أُولاهم لأخراهم» يجوز أن تكون للتبليغ، لأنَّ خطابَهم معهم بدليل قوله: «فما كان لكم علينا مِنْ فضلٍ فذوقوا بما كنتم تَكْسِبون».

وقوله «ضِعْفاً» قال أبو عبيدة[5]: «الضِّعْفُ: مثلُ الشيء مرةً واحدة» قال

(١) الكشاف ٢/٧٨.
(٢) الآية ١٨ من فاطر.
(٣) الكشاف ٢/٧٨.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٧١.
(٥) مجاز القرآن بعبارة قريبة ١/٢١٤.

الأزهري[1]: «وما قاله أبو عبيدة هو ما يَسْتعمله الناس في مجاز كلامهم، وقد قال الشافعي قريباً منه فقال في رجل أوصى: «أَعْطوه ضِعْفَ ما يُصيب ولدي» قال: «يُعطَى مثله مرتين». قال الأزهري[2]: «الوصايا يُستعمل فيها العُرْف وما يتفاهمه الناس، وأما كتاب الله فهو عربي مبين، ويُرَدُّ تفسيرُه إلى لغة العرب وموضوعِ كلامِها الذي هو صنعةُ ألسنتها. والضِّعْف في كلام العرب المِثْل إلى ما زاد، ولا يُقتصر به على مِثْلين بل تقول: هذا ضِعْفه أي مِثْلاه وثلاثةُ أمثاله، لأنَّ الضِّعْفَ في الأصل زيادةٌ غيرُ محصورة، ألا ترى إلى قول الله تعالى: «فأولئك لهم جزاءُ الضِّعف»[3] لم يُرِدْ به مِثْلاً ولا مِثْلين، وأَوْلى الأشياء به أن يُجْعل عشرةَ أمثالِه كقوله تعالى: «مَنْ جاء بالحسنةِ فله عشرُ أمثالِها»[4] فأقلُّ الضعف محصورٌ وهو المِثْل وأكثرُه غير محصور». ومثلُ هذه المقالةِ قال الزجاج[5] أيضاً فإنه قال: «أي عذاباً مضاعفاً لأن الضِّعْفَ في كلام العرب على ضربين أحدهما: المثل، والآخر: أن يكون في معنى تضعيف الشيء» أي زاد به إلى ما لا يَتناهَى. وقد تقدم طرفٌ من هذا في البقرة[6].

و«ضِعْفاً» صفة لـ«عذاباً». و«من النار» يجوز أن يكون صفة لـ«عذاباً» وأن يكون صفةً لـ«ضِعْفاً»، ويجوز أن يكونَ ضعفاً بدلاً من «عذاباً».

وقوله «لكلٍّ» أي: لكل فريق من الأخرى والأولى. وقوله: «ولكن لا تعلمون، قراءةُ العامة بتاء الخطاب: إمَّا خطاباً للسائلين، وإمَّا خطاباً لأهل

---

(١) تهذيب اللغة ١/٤٨٠.
(٢) تهذيب اللغة ١/٤٨٠.
(٣) الآية ٣٧ من سبأ.
(٤) الآية ١٦٠ من الأنعام.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٢.
(٦) انظر: إعرابه للآية ٢٤٥ من البقرة.

الدنيا أي: ولكن لا تعلمون ما أعدَّ من العذاب لكل فريق. وقرأ[1] أبو بكر عن عاصم بالغيبة، وهي تحتمل أن يكون الضميرُ عائداً على الطائفة السائلة تضعيفَ العذاب أو على الطائفتين أي: لا يعلمـون قَدْر مـا أَعَدَّ لهـم من العذاب.

آ. (٣٩) **قوله تعالى: ﴿فما﴾**: هذه الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ المنفية على قول الله تعالى للسَّفلة: «لكلٍ ضعف» فقد ثَبَتَ أن لا فضلَ لكم علينا، وأنَّا متساوون في استحقاق الضعف فذوقوا. قال الشيخ[2] ــ بعد أن حكى بعضَ كلامِ الزمخشري[3] ــ: «والذي يظهر أن المعنى: انتفاء كون فضلٍ عليهم من السَّفَلة في الدنيا بسبب اتباعهم إياهم وموافقتِهم لهم في الكفر أي: اتِّباعُكم إيانا وعدمُ اتِّباعكم سواءٌ، لأنكم كنتم في الدنيا عندنا أقلَّ من أن يكون لكم علينا فضلٌ باتباعكم بل كفرتم اختياراً، لا أنَّا حَمَلْناكم على الكفر إجباراً، وأن قوله «فما كان» جملةٌ معطوفة على جملة محذوفة بعد القول دَلَّ عليها ما سَبَقَ من الكلام، والتقدير: قالت أولاهم لأخراهم: ما دعاؤكم الله أنَّا أَضْللناكم وسؤالكم ما سألتم، فما كان لكم علينا من فضلٍ بضلالكم، وأنَّ قوله: «فذوقوا» من كلام الأولى خطاباً للأخرىٰ على سبيل التشفِّي، وأنَّ ذوق العذاب هو بسبب ما كَسَبْتُمْ لا بأنَّا أضللناكم. وقيل: فذوقوا من خطاب الله لهم».

و «بما» الباء سببية، و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: تكسبونه.

---

(١) السبعة ٢٨٠؛ الحجة ٢٨١.

(٢) البحر ٤/٢٩٦.

(٣) الكشاف ٢/٧٨.

آ. (٤٠) وقرأ أبو عمرو(١): ﴿لا تُفْتَح﴾: بضم التاء من فوق والتخفيف. والأخوان بالياء من تحت والتخفيف، والباقون: بالتأنيث والتشديد. فالتأنيث والتذكير باعتبار الجمع والجماعة، والتخفيفُ والتضعيفُ باعتبار التكثير وعدمِه، والتضعيفُ هنا أوضح لكثرة المتعلق. وهو في هذه القراءاتِ مبنيٌّ للمفعول. وقرأ أبو حيوة وأبو البرهسم «تَفَتَّح» بفتح التاء مِنْ فوق والتضعيف، والأصل: / لا تتفتَّح بتاءَيْن فحُذِفت إحداهما، وقد تقدَّم في [٣٨١/ب] «تذكَّرون»(٢) ونحوه، فـ «أبواب» على قراءة أبي حَيْوة فاعلٌ، وعلى ما تقدم مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه. وقرىء: «لا تَفْتَحُ» بالتاء ونصب «الأبواب» على أن الفعل للآيات، وبالياء على أن الفعل لله، ذكره الزمخشري(٣).

وقوله «في سَمِّ الخِياط» متعلقٌ بـ «يَلِجَ». وسَمُّ الخياط ثقب الإبرة وهو الخُرْتُ، وسينُه مثلثةٌ، وكل ثقبٍ ضيقٍ فهو سَمّ. وقيل: كل ثقب في البدن، وقيل: كل ثقب في أنفٍ أو أذن فهو سَمٌّ، وجمعه سُموم، قال الفرزدق(٤):

٢١٩٤ـ فَنَفَّسْتُ عن سَمَّيْهِ حتى تَنَفَّسَا   وقلت له لا تخش شيئاً ورائيا

والسُّمُّ: القاتل سُمِّي بذلك لِلُطْفه وتأثيره في مسام البدن حتى يصل إلى القلب، وهو في الأصل مصدرٌ ثم أريد به معنى الفاعل لدخوله باطنَ البدن، وقد سَمَّه إذا أدخله فيه، ومنه «السَّامَّة» للخاصَّة الذين يدخلون في بواطن

(١) السبعة ٢٨٠، الحجة ٢٨٢؛ البحر ٤/٢٩٧.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٥٢ من الأنعام.
(٣) الكشاف ٢/٧٨.
(٤) ليس في ديوانه، وصدره في تهذيب اللغة ١٢/٣٢٢، واللسان: سمم و«سَمَّيِهِ» هنا أراد بهما منخريه.

الأمور ومَسَامِّها، ولذلك يقال لهم الدُّخْلُلُ. والسَّموم: الريح الحارة لأنها تؤثر تأثيرَ السُّمِّ القاتل. والخِياط والمِخْيَط الآلة التي يُخاط بها فِعال ومِفْعَل كإزار ومِئْزَر ولِحاف ومِلْحَف وقِناع ومِقْنع. ولا يقال للبعير جَمَل إلا إذا بَزَل[١]. وقيل: لا يُقال له ذلك إلا إذا بلغ أربع سنين، وأول ما يخرج ولد الناقة ولم تُعرف ذكوريتُه أو أنوثتُه يقال له: سَلِيْل، فإن كان ذكراً فهو سَقْبٌ، والأنثى حائل، ثم هو حُوار إلى الفِطام وبعده فصيل إلى سنة، وفي الثانية ابنُ مَخاض وبنت مخاض، وفي الثالثة ابن لَبون وبنت لَبون، وفي الرابعة حِقٌّ وحِقَّة، وفي الخامسة جَذَع وجَذَعة، وفي السادسة ثَنِيٌّ وثَنِيَّة، وفي السابعة رَباع ورَباعِية مخففة، وفي الثامنة سَديس لهما، وقيل: سَديسة للأنثى، وفي التاسعة بازل وبازلة، وفي العاشرة مُخْلِفٌ ومُخْلِفة، وليس بعد البُزُول والإخلاف سِنٌّ بل يقال: بازل عام أو عامين ومُخْلِفُ عام أو عامَيْن حتى يَهْرَم فيقال له فَوْد.

والوُلوج: الدخول بشدة ولذلك يقال: هو الدخول في مضيق فهو أخصُّ من الدخول. والوَليجة: كلُّ ما يعتمده الإنسان، والوليجة: الداخلُ في قومٍ ليس منهم.

والجَمَل قراءة العامة وهو تشبيه في غاية الحسن، وذلك أن الجملَ أعظمُ حيوانٍ عند العرب وأكبره جثةً حتى قال[٢]:

٢١٩٥ـ .... جسمُ الجِمالِ وأحلام العصافير

(١) بزل البعير: طلع نابه وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة فهو بازِل.

(٢) البيت لحسان، في ديوانه ١/٢١٩؛ والكتاب ١/٢٥٤؛ والبحر ٤/٢٩٧، وصدره:

لا عيبَ بالقومِ مِنْ طُول ولا عظمٍ

[وقوله][1]:

٢١٩٦ـ لقــد كَبُـر البعيـرُ بغيـر لُبٍّ ....

وسُمُّ الإبرة في غاية الضيق، فلما كان المَثَلُ يُضْرَب بعِظَم هذا وكبره، وبضيق ذاك حتى قيل: أضيقُ من خُرْتِ الإبرة، ومنه الخِرِّيْتُ وهو البصير بمضايق الطرق قيل: لا يَدْخلون الجنة حتى يتقحَّمَ أعظمُ الأشياء وأكبرها عند العرب في أضيقِ الأشياءِ وأصغرِها، فكأنه قيل: لا يَدْخلون حتى يُوجدَ هذا المستحيلُ، ومثلُه في المعنى قولُ الآخر[2]:

٢١٩٧ـ إذا شاب الغراب أتَيْتُ أهلي وصـارَ القارُ كـاللبنِ الحليب

وقرأ ابن[3] عباس في رواية ابن حَوْشب ومجاهد وابن يعمر وأبو مجلز والشعبي ومالك بن الشخير[4] وابن محيصن وأبو رجاء وأبو رزين وأبان عن عاصم: «الجُمَّل» بضم الجيم وفتح الميم مشددة وهو القَلْسُ. والقَلْسُ: حبلٌ غليظ يُجمع من حبال كثيرة فَيُفْتَل وهو حبلُ السفينة وقيل: الحبل الذي يُصْعَد به [إلى] النخل، ويروى عن ابن عباس أنه قال: «إن الله أحسنُ تشبيهاً من أن يُشَبِّه بالجمل» كأنه رأى إن صحَّ عنه أن المناسب لسُمِّ الإبرة شيء يناسب الخيط المسلوك فيها. وقال الكسائي: «الراوي ذلك عن ابن عباس أعجمي فشـدّد الميم»[5]. وضَعَّف ابن عطيـة[6] قول الكسـائي بكثـرة رواتهـا عن

---

(١) عجزه:

فـلـم يَسْتَغْـنِ بـالـعـظم الـبـعـيـرُ

ولم أهتد إلى قائله وهو في الدر اللقيط على حاشية البحر المحيط ٢٩٧/٤، وصدره في البحر ٢٩٧/٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الماوردي ٢٨/٢.

(٣) البحر ٢٩٧/٤؛ الشواذ ٤٣.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) أي لعجمته.

(٦) التفسير ٦٠/٧.

ابن عباس قراءةً. قلت: وكذلك هي قراءة مشهورة بين الناس. وروى مجاهد عن ابن عباس ضمَّ الجيم وفتح الميم خفيفةً ، وهي قراءة ابن جبير وقتادة وسالم الأفطس[1].

وقرأ ابن عباس أيضاً في رواية عطاء: الجُمُل بضم الجيم والميم مخففة، وبها قرأ الضحَّاك والجحدري. وقرأ عكرمة وابن جبير بضم الجيم وسكون الميم. والمتوكل[2] وأبو الجوزاء بالفتح والسكون، وكلها لغات في القَلْس المذكور. وسئل ابن مسعود عن الجمل في الآية، فقال: زوج الناقة، كأنه فهم ما أراد السائل فاستغباه. وقرأ[3] عبدالله وقتادة وأبو رزين وطلحة: «سُمّ» بضم السين. وأبو عمران الحوفي[4] وأبو نهيك والأصمعي عن نافع: سِمّ بالكسر. وقد تقدَّم أنها لغات. وقرأ عبدالله وأبو رزين وأبو مجلز: المِخْيَط بكسر الميم وسكون الخاء وفتح الياء. وطلحة بفتح الميم. وهذه مخالفة للسواد.

قوله: «وكذلك» أي: ومثل ذلك الجزاء نجزي المجرمين، فالكافُ نعتٌ لمصدر محذوف.

آ. (٤١) **وقوله تعالى: ﴿لهم مِنْ جهنَّم مهادٌ﴾**: والجملةُ محتملة للحالية والاستئناف، ويجوز حينئذ / في «مهاد» أن تكون فاعلاً بـ «لهم» فتكون [٣٨٢/أ]
الحال من قبيل المفردات، وأن تكون مبتدأ فتكون من قبيل الجمل. و «من

---

(١) سالم بن عجلان الأموي أبو محمد الحراني ثقة توفي سنة ١٣٢. تهذيب الكمال ١/٤٦٢.
(٢) لم أقف على ترجمته.
(٣) البحر ٤/٢٩٧؛ ونسب في الشواذ ٤٣ قراءة الكسر إلى أبي حيوة، وقراءة الضم لأبي السمّال.
(٤) لعله أبو عمران الجوني عبدالملك بن حبيب الأزدي، روى عن أنس بن مالك، ثقة. توفي سنة ١٢٨. تهذيب الكمال ٢/٨٥١. فيكون الحوفي تحريفاً.

جهنم» حال من «مِهاد» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً، أو متعلِّقٌ بما تعلَّق الجارُّ قبله.

وغَواشٍ: جمع غاشية. وللنحاة في الجمع الذي على مفاعل إذا كان منقوصاً بقياسٍ خلافٌ: هل هو منصرف أو غير منصـرف؟ فبعضهم قال: هو منصرفٌ لأنه قد زال [منه] صيغة منتهى الجموع فصار وزنُه وزن جَناح وقَذَال فانصرف. وقال الجمهور: هو ممنوع من الصرف، والتنوينُ تنوينُ عوض. واختُلِفَ في المُعَوَّض عنه ماذا؟ فالجمهور على أنه عوضٌ من الياء المحذوفة. وذهب المبرد إلى أنه عوضٌ من حركتها. والكسرُ ليس كسرَ إعراب، وهكذا جَوارٍ ومَوالٍ. وبعضهم يجرُّه بالفتحة قال(1):

٢١٩٨ــ ولو كان عبدُالله مولىً هجوتُه ... ولكنَّ عبـدَاللّـهِ مَوْلَى مَـواليـا

وقال آخر(2):

٢١٩٩ــ قـد عَجِبَتْ مني ومن يُعَيْلِيـا ... لَمَّـا رَأَتْني خَلَقـاً مُقْلَوْلِيـا

وهذا الحكمُ ليس خاصاً بصيغة مَفاعل، بل كل غير منصرف إذا كان منقوصاً فحكمه حكم ما تقدم نحو: يُعَيْلٍ تصغير يَعْلى، ويَرْمٍ اسم رجل، وعليه قولُه: «ومن يُعَيْلِيا»، وبعضُ العرب يُعْرب «غواشٍ» ونحوه بالحركات على الحرف الذي قبل الياء المحذوفة فيقول: هؤلاء جوارٌ، وقرىء(3) «ومن

(1) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٢/٥٨؛ ابن يعيش ١/٦٤؛ والخزانة ١/١١٤؛ والهمع ١/٣٦؛ والدرر ١/١٠.

(2) البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في الكتـاب ٢/٥٩؛ والمقتضب ١/١٤٢؛ واللسان: علو. ويُعَيْلِيا تصغير يعلى علم رجل. خلقا: رث الهيئة. مقلوليا: المتجافي المنكمش.

(3) ذكرها في البحر ٤/٢٩٨ بدون نسبة، ونسبها ابن خالويه ٤٣ إلى أبي رجاء.

فوقهم غواشٌ» برفع الشين وهي كقراءة عبدالله «وله الجوارُ»[1] برفع الراء. وقد حرَّرْتُ هذه المسألةَ وما فيها من المذاهبِ واللغات في موضوعٍ غير هذا.

قوله: «وكذلك» تقدَّم مثله[2]. وقوله «الظالمين» يحتمل أن يكون من باب وقوع الظاهرِ موقع المضمر. والمراد بالظالمين المجرمون، ويحتمل أن يكونوا غيرَهم وأنهم يُجْزَون كجزائهم.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا﴾**: مبتدأ وفي خبره وجهان، أحدهما: أنها الجملةُ من قوله «لا نكلِّفُ نفساً» وعلى هذا فلا بد من عائدٍ وهو مقدر، وتقديره: نفساً منهم. والثاني: هو الجملة من قوله «أولئك أصحاب»، وتكون هذه الجملةُ المنفيَّةُ معترضةً بينهما، وهذا الوجه أعرب[3].

آ. (٤٣) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ غلٍّ﴾**: يجوز أن تكون «مِنْ» لبيان جنس «ما»، ويجوز أن تكون حالاً فتتعلَّق بمحذوف أي: كائناً مِنْ غِل. وقوله: «تجري من تحتهم الأنهار» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «صدورهم» قاله أبو البقاء[4]. وجَعَل العامل في هذه الحال معنى الإضافة. والثاني: أنها حال، والعامل فيها «نزعنا»، قاله الحوفي. والثالث: أنها استئناف إخبار عن صفة أحوالهم.

وردَّ الشيخ[5] الوجهين الأوَّلين: أمَّا الثاني فلأنَّ «تجري من تحتهم الأنهار» ليس مِنْ صفة فاعل «نَزَعْنا» ولا مفعوله وهما «نا» و«ما» فكيف ينتصب

---

(١) الآية ٢٤ من الرحمن ونسبها في الإتحاف ٤٠٦ إلى الحسن.

(٢) في الآية ٤٠ قبلها.

(٣) مجيء أفعل التفضيل هنا من الثلاثي: عَرُب لسانه: أي فَصُح. أو مِنْ أَعْرب شذوذاً.

(٤) الإملاء ١/٢٧٤.

(٥) البحر ٤/٢٩٨.

حالاً عنهما؟ وهو واضح. وأمَّا الأولُ فلأنَّ معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا أَمْكن تجريدُ المضاف وإعمالُه فيما بعده رفعاً أو نصباً. قلت: قد تقدم غيرَ مرة أن الحالَ تأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه لـمَدْرَكٍ آخر لا لِما ذكره أبو البقاء من أنَّ العامل هو معنى الإضافة، بل العامل في الحال هو العامل في المضاف وإن كانت الحالُ ليست منه؛ لأنهما لما كانا متضايفَيْنِ وكانا مع ذلك شيئاً واحداً ساغ ذلك.

والغِلُّ: الحِقْد والإِحْنَةُ والبغض، وكذلك الغُلول. وجمع الغِلّ غلال[1]. والغُلول: الأَخْذُ في خُفْية، وأحسنُ ما قيل أن ذلك من لفظ الغِلالة[2] كأنه تَدَرَّع ولبس الحقد والخيانة حتى صار إليه كالغِلالة الملبوسة.

قوله: «لولا أَنْ هدانا» أَنْ وما في حَيِّزها في محل رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ على ما قَدَّرْته غير مرة، وجواب «لولا» مدلول عليه بقوله: «وما كنا» تقديره: لولا هدايةٌ لنا موجودة لشَقِيْنا أو ما كنا مهتدين. و «لقد جاءت» جواب قسم مقدر. و «بالحق» يجوز أن تكون الباءُ للتعدية، فبالحق مفعولٌ معنى، ويجوز أن تكون للحال أي: جاؤوا ملتبسين بالحق.

قوله: «أَنْ تلكم» يجوز أن تكون المفسِّرة، فَسَّرَت النداء ـ وهو الظاهر ـ بما بعدها. ويجوز أن تكون المخففةَ، واسمُها ضمير الأمر محذوفاً، وأن[3] وما بعدها في محل نصب أو جر؛ لأنَّ الأصلَ: بأن تلكم، وأشير إليها بإشارة البعيد لأنهم وُعِدوها في الدنيا. وعبارة بعضهم «هي إشارة لغائبة» [فيها] مسامحة لأنَّ الإشارة لا تكون إلا لحاضر، ولكن العلماء تُطْلق على البعيد غائباً مجازاً.

(١) لم أجد هذا الجمع.

(٢) الغلالة: ثوب رقيق يُلبس بين الثوبين وانظر: المفردات ٣٦٣.

(٣) الأصل: «ومن» وهو سهو.

و «أُورِثتموها» يجوز أن تكون هذه الجملةُ حاليةً كقوله: «فتلك بيوتُهم خاويةً»[1]، ويجوز أن تكونَ خبراً عن «تلكم» ويجوز أن تكون «الجنة» بدلاً أو عطف بيان، و «أُورثتموها» الخبر. ومنع أبو البقاء[2] أن تكون حالاً من «تلكم» للفصل بالخبر، ولأن المبتدأ لا يعمل في الحال. وأدغم[3] أبو عمرو والأخوان الثاء في التاء، وأظهرها الباقون.

و «بما كنتم تعملون» تقدم غير مرة[4]. والجماعة على «وما كنا»[5] بواو وكذلك هي في مصاحف الأمصار غيرَ الشام. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها واو الاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة. والثاني: أنها حالية. وقرأ ابن عامر: «وما كنا» بدون واو، والجملة على ما تقدَّم من احتمالي الاستئناف والحال، وهي في مصحف الشاميين كذا / فقد قرأ كلٌّ بما في مصحفه. [٣٨٢/ب]

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿أَنْ قد وَجَدْنا﴾**: «أَنْ» يحتمل أن تكون تفسيرية للنداء، وأن تكونَ مخففةً من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الأمر والشأن، والجملة بعدها خبرها، وإذا كان الفعلُ متصرفاً غيرَ دعاء فالأجود الفصلُ بـ «قد» كهذه الآية أو بغيرها. وقد تقدَّم تحقيقه في المائدة. وقال الزمخشري[6]: «فإن قلت: هلا قيل: ما وعدكم ربكم، كما قيل: «ما وَعَدنا ربنا». قلت: حُذِف ذلك تخفيفاً لدلالة «وَعَدْنا» عليه. ولقائل أن يقول: أُطْلِق ليتناول كلَّ ما وَعَدَ الله من البعث والحساب والعقاب والثواب وسائرِ أحوالِ القيامة، لأنهم كانوا مكذِّبين بذلك أجمعَ، ولأن الموعودَ كلَّه ممَّا ساءهم،

---

(١) الآية ٥٢ من النمل.
(٢) الإملاء ١/ ٢٧٤.
(٣) السبعة ٢٨١؛ البحر ٤/ ٣٠٠.
(٤) انظر إعرابه للآية ١٠٥ من المائدة.
(٥) في قوله تعالى: «وما كنا لنهتدي». وانظر: السبعة ٢٨٠.
(٦) الكشاف ٢/ ٨٠.

وما نعيم أهلِ الجنة إلا عذابٌ لهم فأطلق لذلك» قلت: قوله: «ولقائلٍ إلى آخره» هذا الجوابُ لا يطابق سؤالَه لأن المُدَّعىٰ حَذْفُ المفعول الأول وهو ضمير المخاطبين، والجواب وقع بالمفعول الثاني الذي هو الحسابُ والعقاب وسائر الأحوال، فهذا إنما يناسب لو سُئل عن حَذْفِ المفعول الثاني لا المفعول الأول.

و «نعم» حرفُ جوابٍ كأجل وإي وجَيْر وبلىٰ. ونقيضتها لا، و «نعم» تكون لتصديق الإخبار أو إعلام استخبار أو وَعْدِ طالب، وقد يُجاب بها النفيُ المقرونُ باستفهام وهو قليل جداً كقوله[1]:

٢٢٠٠ـ أليس الليلُ يجمعُ أُمَّ عمروٍ ... وإيَّانا فذاك بنا تَدَاني
نعم وترى الهلالَ كما أراه ... ويَعْلوها النهارُ كما عَلاني

فأجاب قوله «أليس» بـ نعم، وكان من حقه أن يقول: بلى، ولذلك يُروىٰ عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: «ألستُ بربكم قالوا بلىٰ»[2]: لو قالوا: نعم لكفروا، وفيه بحثٌ يأتي إن شاء الله تعالى قريباً.

وتُكْسَرُ عينُها، وبها قرأ الكسائي[3] والأعمش ويحيى بن وثاب، وهي لغةُ كنانة. وطعن أبو حاتم عليها وقال: «ليس الكسر بمعروف». واحتجَّ الكسائي لقراءته بما يُحكى عن عمر بن الخطاب أنه سأل قوماً فقالوا: نَعَم ـ يعني بالفتح ـ فقال: «أمَّا النَّعَم فالإبل فقولوا: نَعِم» أي بالكسر. قال أبو عبيد: «ولم نَرَ[4] العرب يعرفون ما رَوَوْه عن عمر ونراه مُوَلَّداً». قلت: هذا طعنٌ في

(١) تقدم برقم ٥٦٧.
(٢) الآية ١٧٢ من الأعراف.
(٣) السبعة ٢٨١؛ الحجة ٢٨٢؛ البحر ٤/٣٠٠.
(٤) قوله: «نر» لم يظهر في مصورة الأصل وأثبتناه من (ي) و(ش).

المتواتر فلا يُقبل. وتبدل عينها حاءً، وهي لغةٌ فاشيةٌ كما تبدل حاء «حتى» عيناً.

وقوله: «بينهم» يجوز أن يكونَ منصوباً بـ «أذَّن» أو بـ «مؤذِّن»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «مؤذِّن». قال مكي[1] عند إجازته هذا الوجه: «ولكن لا يعمل في «أَنْ» «مُـؤَذِّن» إذ قد نَعَته» يعني أنَّ قوله «أَنْ لعنةُ» لا يجوز أن يكونَ معمولاً [لـ «مؤذن لأنه موصوف، واسم الفاعل متى وُصِف لم يعمل. قلت: هذا يُوهِمُ أنَّا إذا لم نجعل «بينهم» نعتاً لـ «مؤذِّن» جاز أن يعمل في «أن»][2] وليس الأمر كذلك، [لأنك لو قلت][2]: «ضرب ضاربٌ زيداً» تنصب زيداً بـ ضرب لا بضارب. لكني قد رأيت الواحدي [أجاز ما][2] أجاز مكي [من كون][2] «مؤذِّن» عاملاً في «أَنْ»، وإذا وَصَفْتَه امتنع ذلك، وفيه ما تقدَّم وهو حسن.

و «أَنْ» يجوز أن تكون المفسِّرة، وأن تكونَ المخففةَ، والجملة الاسميةُ بعدها الخبر، ولا حاجةَ هنا لفاصل. وقرأ[3] الأخوان وابن عامر والبزِّي[4]: «أنَّ» بفتح الهمزة وتشديد النون ونصب اللعنة على أنها اسمها، و «على الظالمين» خبرها، وكذلك في النور[5] «أن لعنةُ الله عليه»[6] خَفَّف «أَنْ» ورفع اللعنة نافع وحده، والباقون بالتشديد والنصب. وقرأ[7] عصمة عن الأعمش: إنَّ

(١) المشكل ٣١٧/١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل وأثبتناه من (ش) و (ي).

(٣) انظر: الحجة ٢٨٣، السبعة ٢٨١؛ البحر ٣٠١/٤.

(٤) البزي هو راوي ابن كثير الذي له رواية ثانية رواها القواس عنه بتخفيف أن ورفع لعنة. الحجة ٢٨٣؛ السبعة ٢٨١.

(٥) الآية ٧. وانظر: الحجة ٤٩٥.

(٦) الأصل: عليها وهو سهو.

(٧) البحر ٣٠١/٤.

بالكسر والتشديد وذلك: إمَّا على إضمار القول عن البصريين، وإمَّا على إجراء النداء مُجْرى القول عند الكوفيين.

آ. (٤٥) **وقوله تعالى: ﴿الذين﴾**: يجوز أن يكون مرفوعَ المحل ومنصوبَه على القطع فيهما، ومجرورَه على النعت أو البدل أو عطف البيان. ومفعول «يَصُدُّون» محذوفٌ أي: يصدُّون الناس. ويجوز ألَّا يُقَدَّر له مفعول، والمعنى: الذين من شأنهم الصدُّ كقولهم: «هو يعطي ويمنع». ويجوز أن يكون «يَصُدُّون» بمعنى يُعْرِضون، مِنْ صَدَّ صُدوداً فيكون لازماً.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿وبينهما﴾**: أي: بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، وهذا هو الظاهر لقوله «فضُرِب بينهم بسور». وقيل: بين الجنة والنار، وبه بدأ الزمخشري[١]. وقوله: «وعلى الأعراف» قال الزمخشري[٢]: «أي: وعلى أعراف الحجاب» كأنه جعل أل عوضاً من الإضافة وهو مذهب كوفي، وقد تقدم تحقيقه. وجعل بعضُهم نفس الأعراف هي نفس الحجاب المتقدِّمِ ذكرُه، عبَّر عنه تارة بالحجاب وتارة بالأعراف. قال الواحدي: ـ ولم يذكر غيره ـ «ولذلك عُرِّفَت الأعراف لأنه عَنَى بها الحجاب».

والأعراف جمع عُرْف بضم العين، وهو كل مُرْتَفَع من أرض وغيرها استعارةً مِنْ عُرْف الديك وعُرْف الفَرَس، كأنه عُرِف بارتفاعه دونَ الأشياءِ المنخفضة فإنها مجهولة غالباً، قال أمية بن أبي الصلت[٣]:

٢٢٠١ـ وآخرون على الأعراف قد طَمِعوا ... في جنة حَفَّها الرمَّانُ والخَضِرُ

---

(١) الكشاف ٢/٨١.
(٢) الكشاف ٢/٨١.
(٣) ديوانه ٣٩٠؛ والبحر ٤/٣٠٢.

ومثله أيضاً قوله[1]:

٢٢٠٢ـ كـلُّ كِنـازٍ لَحْمِـه نيـافِ كالجبلِ المُوْفِي على الأعرافِ

وقال آخر ـ هو الشماخ ـ[2]:

٢٢٠٣ـ فظلَّتْ بأعرافٍ تَـعـادَى كأنها رِماحٌ نَحاها وِجْهةَ الريحِ راكزُ

وقوله «يَعْرِفون» في محل رفع نعتاً لرجال. و«كُلَّا» أي: كل فريق من أصحاب الجنة وأصحاب النار. وقوله «أَنْ سَلامٌ عليكم» كقوله «أَنْ لعنةُ الله على الظالمين»[3] إلا أنه لم يُقْرأ هنا إلا بأنْ الخفيفة فقط.

قوله: «ونادَوا» هذا الضميرُ وما بعده لرجال. وقوله «لم يدخلوها» في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها حال من فاعل «نادوا» أي: نادىٰ أهل الأعراف حالَ كونهم غير داخلين الجنة. وقوله «وهم يطمعون» يحتمل أن يكون حالاً مِنْ فاعل «يَدْخلوها» ثم لك اعتباران بعد ذلك، الأول: أن يكون المعنىٰ: لم يدخلُوها طامعين في دخولها بل / دخلوها على يأس مِنْ دخولها. [٣٨٣/أ]
والثاني: أن المعنى: لم يدخلوها حال كونهم طامعين أي: لم يدخلوا بعد، وهم في وقت عدم الدخول طامعون، ويحتمل أن يكون مستأنَفاً أخبر عنهم بأنهم طامعون في الدخول.

الوجه الثاني[4]: أن يكون حالاً من مفعول «نادوا» أي: نادَوهم حالَ كونهم غيرَ داخلين. وقوله: «وهم يَطْمَعون» على ما تقدم آنفاً. والوجه

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٢١٥/١؛ واللسان: نوف؛ والبحر ٢٨٧/٤. والكناز: المجتمع اللحم. والنياف: الطويل في ارتفاع.
(٢) ديوانه ٢٠١؛ ومجاز القرآن ٢١٥/١. وتعادىٰ: تتعادىٰ أي تتبارىٰ في العَدْو، وشبَّهها بالرماح لأن الرماح إذا ركزت مالت قليلاً مع الرياح.
(٣) الآية ٤٤ من الأعراف.
(٤) في إعراب جملة «لم يدخلوها».

الثالث: أن تكون في محلِّ رفعٍ صفةً لرجال قاله الزمخشري[١]. وفيه ضعفٌ من حيث إنه فَصَل فيه بين الموصوف وصفته بجملة قوله: «ونادَوا» وليست جملةَ اعتراض. والوجه الرابع: أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها جوابُ سائلٍ سأل عن أصحاب الأعراف فقال: ما صُنِعَ بهم؟ فقيل: لم يدخلوها وهم يطمعون في دخولها.

وقال مكي[٢] كلاماً عجيباً وهو أن قال: «إنْ حَمَلْتَ المعنى على أنهم دخلوها كان «وهم يطمعون» ابتداء وخبراً[٣] في موضع الحال من المضمر المرفوع في«يدخلوها»، معناه: أنهم يئسوا من الدخول فلم يكن لهم طمعٌ في الدخول، لكن دخلوا وهم على يأس من ذلك، فإنْ حَمَلْتَ معناه أنهم لم يدخلوا بعدُ ولكنهم يطمعون في الدخولِ برحمة الله كان ابتداءً وخبراً مستأنفاً». وقال بعضُهم: «جملةُ قوله «لم يدخلوها» من كلام أصحاب الجنة، وجملةُ قوله «وهم يطمعون» من كلام الملائكة» قال عطاء عن ابن عباس: «إن أصحابَ الأعراف ينادُون أصحابَ الجنة بالسلام، فيردُّون عليهم السلام،فيقول أصحاب الجنة للخزنة: ما لأصحابنا على أعراف الجنة لم يدخلوها؟ فيقول لهم الملائكة جواباً لهم وهم يطمعون»، وهذا يَبْعد صحته عن ابن عباس إذ لا يلائم فصاحة القرآن.

والطمع هنا يحتمل أن يكونَ على بابه، وأن يكونَ بمعنى اليقين. قالوا: لقوله تعالى حكايةً عن إبراهيم على نبيِّنا وعليه أفضلُ الصلاة والسلام: «والذي أطمع أن يغفر»[٤] وقال[٥]:

---

(١) الكشاف ٢/٨١، ٨٢.

(٢) المشكل ١/٣١٨.

(٣) الأصل «وخبر» وهو سهو.

(٤) الآية ٨٢ من الشعراء.

(٥) لم أقف عليه.

٢٢٠٤ـ وإنــي لأطــمــعُ أنَّ الإلــه قــديــرٌ بحسْنِ يَقيني يَقينـي

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿تِلْقاء﴾**: منصوبٌ على ظرف المكان قال مكي[١]: «وجمعُه تلاقِيّ». قلت: لأن تِلْقاء وزنه تِفْعال كتمثال، وتمثال وبابه يُجمع على تفاعيل، فالتقت الياءُ الزائدة مع الياء التي هي لام الكلمة فأدغمت فصارت تلاقِيَّ. والتلقاء في الأصل مصدر ثم جُعِل دالاً على المكان أي: على جهة اللقاء والمقابلة قالوا: ولم يجئ من المصادر على تِفْعال بكسر التاء إلا لفظتان: التِلقاء والتِبْيان، وما عدا ذلك من المصادر فمفتوحٌ نحو التَّرْداد والتَّكرار، ومن الأسماء مكسورٌ نحو تِمثال وتِمْساح وتِقْصار[٢].

وفي قوله: «صُرِفَتْ أبصارُهم» فائدةٌ جليلة وهو أنهم لم يَلْتفتوا إلى جهة النار إلا مجبورين على ذلك لا باختيارهم لأنَّ مكان الشر محذور. وقد تقدَّم خلافُ القراء في نحو «تلقاء أصحاب» بالنسبة إلى إسقاط إحدى الهمزتين أو إثباتها أو تسهيلها في أوائل البقرة[٣]. وقرأ[٤] الأعمش: «وإذا قُلِبَتْ» وهي مخالفةٌ للسواد، كقراءة «لم يدخلوها وهم ساخطون»[٥] أو «وهم طامِعُون»[٦] على أنَّ هذه أقرب. و «قالوا» هو جوابُ «إذا» والعامل فيها.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿ما أَغْنى﴾**: يجوز أن تكونَ استفهاميةً للتوبيخ والتقريع وهو الظاهر، ويجوز أن تكونَ نافيـة. وقولـه: «وما كنتم»: «مـا»

---

(١) المشكل ٣١٨/١.
(٢) التقصار: قلادة.
(٣) انظر: إعرابه للآية ٦، ١٣ من البقرة.
(٤) البحر ٣٠٣/٤.
(٥) قراءة إياد بن لقيط. البحر ٣٠٣/٤.
(٦) قال في البحر ٣٠٣/٤: «قراءة ابن النحوي».

مصـدرية لِيُنْسَق مصـدرٌ على مثله أي: ما أغنى عنكم جمعُكم وكـونُكم مستكبرين. وقرئ[1] «تستكثرون» بتاء مثلثة من الكثرة.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿أهؤلاء الذين أَقْسَمْتُمْ﴾**: يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بالقول المتقدم أي: قالوا: ما أغنى وقالوا: أهؤلاء الذين. والثاني: أن تكون جملةً مستقلةً غيرَ داخلةٍ في حيز القول، والمشارُ إليهم على القول الأول هم أهل الجنة، والقائلون ذلك هم أهل الأعراف، والمقولُ لهم هم أهل النار. والمعنى: وقال أهلُ الأعراف لأهل النار: أهؤلاء الذين في الجنة اليوم هم الذين كنتم تَحْلفون إنهم لا يدخلون الجنة، برحمة الله وفضله ادخلـوا الجنة أي: قالوا لهم أو قيل لهم: ادخلوا الجنة.

وأمَّا على القول الثاني وهو الاستئناف: فاختُلف في المشار إليه. فقيل: هم أهل الأعراف، والقائلُ ذلك مَلَكٌ يأمره الله بهذا القول، والمقول له هم أهلُ النار. وقيل: المشار إليه هم أهل الجنة، والقائلُ هم الملائكة، والمقولُ له هم أهل النار. وقيل: المشار إليهم هم أهل الأعراف وهم / القائلون ذلك [٣٨٣/ب]
أيضاً، والمقول لهم الكفارُ، وقوله «ادخلوا الجنة» من قولةِ أهل الأعراف أيضاً أي: يـرجعون فيخـاطب بعضُهم بعضاً فيقـولون: ادخلوا الجنـة. وقـال ابن الأنباري: «إن قوله: أهؤلاء الذين أَقْسَمْتم لا ينالهم الله برحمة» من كلام أصحاب الأعراف. وقوله «ادخلوا» من كلام الله تعالى، وذلك على إضمار قول أي: فقال لهم الله: ادخلوه، ونظيره قوله تعالى: «يريد أن يُخْرِجَكم من أرضكم بسِحْره»[2] فهذا من كلام الملأ، فماذا تأمرون؟ فهذا من كلام فرعون أي: فقال: فماذا تأمرون؟.

---

(١) البحر ٣٠٣/٤.

(٢) الآية ٣٥ من الشعراء.

وقرأ[1] الحسن وابن سيرين: «أَدْخِلوا الجنة» أمراً مِنْ أَدْخَـل وفيها تأويلان، أحدهما: أن المأمور بالإِدخال الملائكة أي: أَدْخلوا يا ملائكةُ هؤلاء. ثم خاطب البشر بعد خطاب الملائكة فقال: لا خوف عليكم، وتكون الجملة من قوله: «لا خوف» لا محلَّ لها من الإِعراب لاستئنافها. والثاني: أن المأمور بذلك هم أهل الأعراف والتقدير: أدخلوا أنفسَكم، فحذف المفعولَ في الوجهين. ومثلُ هذه القراءة هنا قولُه تعالى: «أَدْخِلوا آل فرعون»[2] وستأتي إن شاء الله، إلا أن المفعولَ هناك مصرَّحٌ به في إحدى القراءتين.

والجملة من قوله «لا خوف» على هذا في محلِّ نصبٍ على الحال أي: أَدْخِلوا أنفسكم غير خائفين. وقرأ عكرمة «دَخَلوا» ماضياً مبنياً للفاعل. وطلحة وابن وثاب والنخعي «أُدْخِلوا» مِنْ أُدْخِل ماضياً مبنياً للمفعول على الإِخبار، وعلى هاتين فالجملة المنفية في محل نصبٍ بقول مقدر، ذلك القولُ منصوبٌ على الحال أي: مقولاً لهم لا خوف.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿أَنْ أفيضوا﴾**: كأحوالِها من احتمال التفسير والمصدرية، و«من الماء» متعلق بأفيضوا على أحدِ وجهيه: إمَّا على حذف مفعول أي: شيئاً من الماء فهي تبعيضيةٌ، طلبوا منهم البعضَ اليسير، وإمَّا على تضمين «أفيضوا» معنىٰ ما يتعدَّىٰ بـ مِنْ أي: أنعموا منه بالفيض. وقـوله: «أو ممَّا رزقكم» «أو» هنا على بابها من اقتضائها لأحد الشيئين: إمَّا تخييراً أو إباحةً أو غيرَ ذلك ممَّا يليق بها، وعلى هذا يقال كيف قيل: ﴿حَرَّمَهُمَا﴾ فأعيد الضمير مثنًى، وكان من حق مَنْ يقول إنها لأحد الشيئين أن يعودَ مفرداً على

---

(١) البحر ٤/٣٠٤؛ الشواذ ٤٤.

(٢) الآية ٤٦ من غافر. قرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص بقطع الألف وكسر الخاء، وقرأ الباقون بالوصل والأمر. انظر: الحجة ٦٣٣.

ما تقرر غير مرة؟ وقد أجابوا بأن المعنى: حَرَّم كلاً منهما. وقيل إن «أو» بمعنى الواو فعود الضمير واضحٌ عليه.

و «ممَّا»: «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، وهو الظاهر، والعائد محذوف أي: أو من الذي رزقكموه الله، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وفيه مجازان: أحدهما: أنهم طَلَبوا منهم إفاضةَ نفس الرزق مبالغةً في ذلك. والثاني: أن يَرادَ بالمصدر اسمُ المفعول كقوله: «كلوا واشربوا مِنْ رزق الله»(1) في أحد وجهيه. وقال الزمخشري(2): «أو ممَّا رزقكم الله من غيره من الأشربة لدخوله في حكم الإفاضة. ويجوز أن يُـراد: أو أَلْقُوا علينـا مِنْ ما رزقكم الله من الطعام والفاكهة كقوله(3):

٢٢٠٥ـ عَلَـفْتُهـا تِبْنـاً ومـاءً بـارداً ....

قال الشيخ(4): «وقوله «و(5)ألقوا علينا ممـا رزقكم الله من الطعـام والفاكهة» يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون قوله: «أفيضوا» ضُمِّن معنى «ألقـوا» علينا من المـاء أو مما رزقكم الله فيصـحَّ العطف، ويحتمـل ـ وهو الظاهر من كلامه ـ أن يكونَ أضمر فعلاً بعد «أو» يَصِل إلى مما رزقكم الله وهو «ألقوا»، وهما مذهبان للنحاة فيما عُطِف على شيء بحرف عطف، والفعل لا يصل إليه، والصحيح منهمـا التضمين لا الإضمار». قلت: يعني الزمخشري أن الإفاضة أصل استعمالهـا في الماء ومـا جرى مجـراه في المائعات، فقوله «أو مِنْ غيره من الأشربة» تصحيح ليسلِّط الإفاضةَ عليه؛ لأنه

---

(1) الآية ٦٠ من البقرة.
(2) الكشاف ٨٢/٢.
(3) تقدم برقم ١٥٠.
(4) البحر ٣٠٥/٤.
(5) كذا بالواو في الأصل والبحر. وهي في الكشاف «أو».

لو حُمِل مما رزقكم الله على الطعام والفاكهة لم يَحْسُن نسبة الإفاضة إليهما إلا بتجوُّز، فذكر وجه التجوز بقوله «ألقوا»، ثم فسَّره الشيخ بما ذكر، وهو كما قال، فإن العلَف لا يُسْنَدُ إلى الماء. فقوله إمَّا بالتضمين أي فَغَذَّيتُها، ومثلُه[1]:

٢٢٠٦ــ .... وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

وقوله[2]:

٢٢٠٧ــ يا ليت زوجَك قد غدا متقلِّدا سيفاً ورُمْحا

وقوله تعالىٰ: «والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ»[3] وقد مضى من هذا جملةٌ صالحة. وزعم بعضهم أن قوله «أو مما رزقكم الله» عامٌّ يندرج فيه الماء المتقدم، وهو بعيدٌ أو متعذِّرٌ للعطف بأو.

والتحريم[4] هنا المَنْعُ كقوله[5]:

٢٢٠٨ــ حرامٌ على عينيَّ أن تَطْعَما الكَرىٰ ....

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿الـذيـن﴾**: يجوز أن يكون في محل جَرٍّ وهو الظاهر نعتاً أو بدلاً من «الكافرين»: ويجوز أن يكونَ رفعاً أو نصباً على القطع. وقوله: «وغَرَّتْهم» عطفٌ على الصلة. وقولـه: «فاليـومَ» منصوب

(١) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٢) تقدم برقم ١٤٩.
(٣) الآية ٩ من الحشر.
(٤) وهو الوارد في قوله «حرَّ مهما».
(٥) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

وأن تَـرْقـآ حـتى ألاقِـيـك يـا هـنـد

وهو في الكشاف ٨٢/٢؛ وشواهده ٣٧٢/٤؛ والبحر ٣٠٥/٤ وفي الأصل «تطعم» وهو سهو. رقأ الدمع: إذا سكن.

[٣٨٤/أ] بما بعده. / وقوله: «كما» نعتٌ لمصدر محذوف أي: ينساهم نسياناً كنسيانهم لقـاءَ أي بتركهم. و«ما» مصدريةٌ. ويجوز أن تكونَ الكافُ للتعليل أي: تركناهم لأجل نسيانهم لقاءَ يومهم. و«يومهم» يجوز أن يكونَ متسعاً فيه فأُضيف المصدرُ إليه، كما يُضاف إلى المفعول به. ويجوز أن يكون المفعولُ محذوفاً، والإضافةُ إلى ظرف الحدث أي: لقاء العذاب في يومهم. وقوله: «ومـا كانـوا» «ما» مصـدريةٌ نسقاً على أختهـا المجـرورة بـالكـاف أي: وكما يجحدون بآياتنا، والتعليل فيه واضح.

آ. (٥٢) والضمير في: ﴿جِئْناهم﴾: عائدٌ على مَنْ تقدَّم من الكفرة، والمراد بـ«كتاب» الجنس. وقيل: يعودُ على مَنْ عاصر النبـي عليه الصلاة والسلام. والمراد بالكتاب القرآن. والباء في «بكتاب» للتعدية فقط. وقوله: «فَصَّلناه» صفةٌ لـ«كتاب»، والمرادُ بتفصيله إيضاحُ الحقِّ من الباطل، أو تنزيله في فصولٍ مختلفةٍ كقوله: «وقرآناً فَرَقْناه»[١]. وقرأ الجحدري[٢] وابن محيصن بالضاد المعجمة أي: فضَّلْناه على غيرِه من الكتب السماوية. وقوله: «على عِلْم» حال: إمَّا من الفاعل أي: فَصَّلْناه عالمين بتفصيله، وإمَّا من المفعول أي: فصَّلْناه مشتملاً على علم. ونَكَّر «علم» تعظيماً.

وقوله: «هدىً ورحمةً» الجمهورُ على النصب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله أي: فصَّلناه لأجل الهداية والرحمة. والثاني: أنه حال: إمَّا من كتاب، وجاز ذلك لتخصصه بالوصف، وإمَّا من مفعول «فصَّلناه». وقرأ[٣] زيد بن علي «هدىً ورحمةٍ» بالجر، وخرَّجه الكسائي والفراء[٤] على

(١) الآية ١٠٦ من الإسراء.
(٢) البحر ٤/٣٠٦؛ الشواذ ٤٤.
(٣) البحر ٤/٣٠٦.
(٤) معاني القرآن ١/٣٨٠.

النعت لـ «كتاب»، وفيه المذاهب المشهورة في نحو «[مررت] برجل عدل»، وخرَّجه غيرهما على البدل منه. وقرأته فرقة «هدىً ورحمةٌ» بالرفع على إضمار المبتدأ. وقال مكي[1]: «وأجاز الفراء والكسائي «هدى ورحمة» بالخفض، يجعلانه بدلاً من «علم»، ويجوز هدى[2] ورحمة على تقدير: هـو هدى ورحمة» وكأنه لم يَطَّلع على أنهما قراءتان مَرْوِيَّتان حتى نسبهما على طريق الجواز. و «لقومٍ» صفة لرحمة وما عُطِفت عليه.

آ. (٥٣) وقوله تعالى: ﴿تأويله﴾: قد تقدَّم ذلك في آل عمران[3]. وقال الزمخشري[4] ههنا: «والتأويل مادتُه من همزة وواو ولام مِنْ آل يؤول» وقال الخطابـي: «أَوَّلْتُ الشيءَ رَدَدْتُه إلى أوله، واللفظةُ مأخوذةٌ من الأول». قال الشيخ[5]: وهو خطأٌ لاختلاف المادتين». و «يومَ» منصوب بـ «يقول»، وقد جاءَتْ منصوبةً بالقول، و «بالحق» يجوز أن تكونَ الباءُ للحال، وأن تكونَ للتعدية أي: جاؤوا ملتبسين بالحق أو أجاؤوا الحق.

قوله: «مِنْ شفعاء» «مِنْ» مزيدة في المبتدأ و «لنا» خبرٌ مقدم. ويجوز أن يكونَ «من شفعاء» فاعلاً و «مِنْ» مزيدة أيضاً، وهذا جائزٌ عند كل أحد لاعتماد الجارِّ على الاستفهام. وقوله: «فيشفعوا» منصوب بإضمار «أَنْ» في جواب الاستفهام، فيكون قد عَطَفْتَ اسماً مؤولاً على اسمٍ صريح أي: فهل لنا شفعاء فشفاعة منهم لنا.

قوله: «أو نُرَدُّ» الجمهور عَلَىٰ رفع «نُرَدُّ» ونصب «فنعملَ»، فَرَفْعُ «نردُّ»

---

(١) المشكل ٩١-٣١.
(٢) الأصل «وهدى» وهو سهو.
(٣) انظر: إعرابه للآية ٧ من آل عمران: الورقة ٢٥/ب.
(٤) لم يذكر الزمخشري في هذا الموضع شيئاً من ذلك.
(٥) البحر ٤/٣٠٦.

على أنه عَطَفَ جملةً فعلية وهي «نُرَدُّ» على جملة اسمية وهي: هل لنا من شفعاء فيشفعوا، ونصبُ «فنعملَ» على ما انتصب عليه «فيشفعوا». وقرأ[1] الحسنُ برفعهما على ما تقدم، كذا روى عنه ابن عطية[2] وغيره. وروى عنه الزمخشري[3] نصب «نُرَدّ» ورفع «فنعمل». وقرأ أبو حيوة وابن أبي إسحاق بنصبهما. فنصبُ «نُرَدَّ» عطفاً على «فيشفعوا» جواباً على جواب، ويكون الشفعاء في أحد شيئين: إمَّا في خلاصهم من العذاب، وإمَّا في رجوعهم للدنيا ليعملوا صالحاً، والشفاعةُ حينئذ منسحبةٌ على الخلاص أو الردّ، وانتصب «فنعملَ» نسقاً على «فنردَّ»، ويجوز أن يكون «أو نُرَدَّ» من باب «لألزمَنَّك أو تقضيَني حقي» إذا قدَّرناه بمعنى: حتى تقضيَني أو كي تقضيَني، غَيَّا[4] اللزومَ بقضاء الحق أو عَلَّله به فكذلك الآية الكريمة أي: حتى نُرَدَّ أو كي نُرَدَّ، والشفاعةُ حينئذ متعلقةٌ بالردِّ ليس إلا، وأمَّا عند من يقدِّر «أو» بمعنى «إلا» في المثال المتقدم وهو سيبويه[5] فلا يظهر معنى الآية عليه، إذ يَصير التقدير: هل يشفع لنا شفعاءُ إلا أن نُرَدَّ. وهذا استثناءٌ غير ظاهر.

وقوله: «ما كانوا» فاعل «ضَلَّ»، و «ما» موصولةٌ عائدها محذوف.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿إنَّ ربكم اللَّهُ﴾**: الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ «إنَّ»، ويَضْعُف أن تُجْعل بدلاً من اسم «إنَّ» على الموضع عند مَنْ يرى ذلك، والموصولُ خبرٌ لـ «إنَّ» وكذا لو جَعَلَه عطفَ بيان، ويتقوَّى هذا بنصب

(١) البحر ٤/٣٠٦؛ والشواذ ٤٤.
(٢) التفسير ٧/٧٤.
(٣) الكشاف ٢/٨٢.
(٤) غيّا: جعل غايته.
(٥) الكتاب ١/٤٢٧.

الجلالة في قراءة[1] بكار فإنها فيها بدلٌ أو بيانٌ لاسم «إنَّ» على اللفظ، ويضعف أن تكونَ خبرَها عند مَنْ يرىٰ نَصْبَ الجزأين فيها كقوله[2]:

/ ٢٢٠٩ــ إذا اسْوَدَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطاك خِفافاً إنَّ حُرَّاسنا أُسْدا [٣٨٤/ب]

وقوله[3]:

٢٢١٠ــ إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزا تأكلُ كلَّ ليلةٍ قَفيزا

قيل: ويؤيد ذلك قراءةُ الرفع أي في جَعْلها إياه خبراً، فالموصولُ نعتُ لله أو بيان له أو بدل منه، أو يُجْعل خبراً لـ إنَّ على ما تقدم من التخاريج، ويجوز أن يكون معطوفاً على المدح رفعاً أو نصباً.

وقوله: «في ستة» أصل ستة: سِدْس فقُلِبَتْ السينُ تاءً فلاقَتْها الدال وهي مقاربةٌ لها ساكنة فوجب الإدغام[4]، وهذا الإبدالُ لازمٌ، ويدلُّ على أن هذا هو الأصل رجوعُه في التصغير إلى سُدَيْسَةٍ وفي الجمع [أَسْداس، وقولهم: جاء فلان سادساً وساتَّاً وسادِياً بالياء مثناة][5] مِنْ أسفل قال الشاعر[6]:

٢٢١١ــ . . . . وتَعْتَدُّني إن لم يَقِ اللَّهُ ساديا

أي سادساً فأبدلها ياء.

---

(١) البحر ٤/٣٠٧. وبكار لعله ابن عبدالله البصري الشهير في رواية أبان، روى عن الخليل والأعور ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/١٧٧.

(٢) تقدم برقم ١٨٣٨.

(٣) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٤) بعد قلب الدال تاء.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ي و ش و «قولهم» وما بعده ورد مكرراً في ي.

(٦) لم أهتد إلى قائله وصدره:

بُوَيْزِلُ عامٍ قد أذاعت بخمسةٍ

وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩؛ والمخصص ١٧/١١٢؛ والمقرب ٩٨؛ وشرح شواهد الشافية ٤٤٧. والبيت لرجل يقارع زوجته في أيهما يموت قبلاً.

و «في ستة أيام» الظاهر أنه ظرفٌ لـ «خلق السمواتِ والأرض» فاسْتُشْكِل على ذلك: أن اليوم إنما هو بطلوع الشمس وغروبها وذلك إنما هو بعد وجودِ السموات والأرض. وأجابوا عنه بأجوبة منها: أن الستةَ ظرفٌ لخلق الأرض فقط، فعلى هذا يكون قوله «خلق السمواتِ» مطلقاً لم يُقَيَّدْ بمدة، ويكون قولُه «والأرض» مفعولاً بفعل مقدر أي وخلق الأرض، وهذا الفعلُ مقيدٌ بمدة ستة أيام، وهذا قولٌ ضعيف جداً. وقوله «ثم استوىٰ» الظاهرُ عَوْدُ الضمير على الله تعالىٰ بالتأويل المذكور في البقرة[(١)]. وقيل: الضمير يعود على الخَلْق المفهومِ مِنْ خَلَق أي: ثم استوىٰ خَلْقُه على العرش[(٢)]. ومثله: «الرحمن على العرش استوىٰ»[(٣)] قالوا: يحتمل أن يعود الضمير في «استوىٰ» على الرحمن، وأن يعود على الخَلْق، ويكون «الرحمن» خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الرحمن.

والعرش: يُطْلق بإزاءِ معانٍ كثيرة فمنه سرير المَلِك، وعليه «نَكِّروا لها عَرْشَها»[(٤)] «ورفع أبويه على العرش»[(٥)]. ومنه السلطان والعزُّ، وعليه قول زهير[(٦)]:

٢٢١٢ـ تداركْتُما عبساً وقد ثُلَّ عرشُها ... وذبيانَ إذ زلَّتْ بأقدامها النَّعْلُ

وقال الآخر[(٧)]:

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٩ من البقرة.
(٢) ما حاجتنا إلى هذه التأويلات العجيبة البعيدة عن روح النص ليرضي صاحبها ضيق فكره فيلوي عنق النص؟
(٣) الآية ٥ من طه.
(٤) الآية ٤١ من النمل.
(٥) الآية ١٠٠ من يوسف.
(٦) ديوانه ١٠٦، وثلّ عرشها: أصابها ما هدمها.
(٧) تقدم برقم ١٠٤٩.

٢٢١٣ـ إنْ يَقْتُلوك فقد ثَلَلْتُ عروشَهُمْ بربيعةَ بن الحارث بن شهاب

ومنه خشب تُطوىٰ به البئرُ بعد أن يُطوى بالحجارة أسفلُها. ومنه ما يلاقي ظهر القدم وفيه الأصابع. ومنه السقف وكلُّ ما علاك فهو عرش، وكأن المادة دائرة مع العلو والرفعة، ويقال لأربعة كواكب صغار أسفلَ من العَوَّاء[١].

قوله: «يُغْشي الليلَ النهارَ» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص هنا وفي سورة الرعد[٢] «يُغْشي» مخففاً مِنْ أغشىٰ على أفْعَل، والباقون على التشديد مِنْ غشَّى على فَعَّل، فالهمزةُ والتضعيفُ كلاهما للتعدية أكسبا الفعلَ مفعولاً ثانياً، لأنه في الأصل متعدٍ لواحدٍ فصار الفاعل مفعولاً. وقرأ حميد بن قيس «يَغْشىٰ» بفتح الياءِ والشين، «الليلُ» رفعاً، «النهار» نصباً هذه رواية الداني عنه. وروىٰ ابن[٣] جني عنه نصب «الليل» ورفع «النهار». قال ابن عطية[٤]: «ونَقْلُ ابن جني أَثْبَتُ» وفيه نظرٌ من حيث إن الداني أعنى من أبـي الفتح بهذه الصناعة وإن كان دونه في العلم بطبقات، ويؤيد روايةَ الداني أيضاً أنها موافقةٌ لقراءة العامة من حيث المعنى، وذلك أنه جعل الليل فاعلاً لفظاً ومعنى، والنهار مفعولاً لفظاً ومعنى، وفي قراءة الجماعة: الليل فاعل معنى، والنهار مفعول لفظاً ومعنى، وذلك أن المفعولَيْن في هذا الباب متى صَلُح أن يكونَ كلٌّ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى وَجَبَ تقديمُ الفاعل معنى لئلا يُلْبِسَ نحو: «أعطيت زيداً عمراً» فإن لم يُلْبس نحو: «أعطيت زيداً درهماً، وكَسَوْتُ عمراً جبةً» جاز، وهذا كما في الفاعل والمفعول الصريحين

---

(١) ويقال لها عرش السماك أو عجز الأسد. انظر: القاموس عرش.
(٢) الآية ٣ «يغشي الليل النهار». وانظر: السبعة ٢٨٢، البحر ٤/٣٠٨.
(٣) المحتسب ١/٢٥٣.
(٤) التفسير ٧/٧٥.

نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب زيد عمراً، وهذه الآيةُ الكريمةُ من باب «أعطيت زيداً عمراً» لأن كلاً من الليل والنهار يَصْلُح أن يكون غاشياً مغشَّياً فوجَبَ جَعْلُ «الليل» في قراءة الجماعة هو الفاعل المعنوي و«النهار» هو المفعول من غير عكس، وقراءة الداني[1] موافقةٌ لهذه لأنها المصرِّحَةُ بفاعلية الليل، وقراءة ابن جني مخالفةٌ لها، وموافقةُ الجماعة أولى. قلت: وقد روى الزمخشري[2] قراءةَ حميد كما رواها أبو الفتح فإنه قال: «يُغَشِّي» بالتشديد: أي يلحق الليل بالنهار أو النهار بالليل، يحتملهما جميعاً، والدليل على الثاني قراءةُ حميد بن قيس «يَغْشى» بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار»

[٣٨٥/أ] انتهى. وفيما / قاله أبو القاسم نظر لِما ذَكَرْتُ لك من أن الآية الكريمة مما يجب فيها تقديمُ الفاعل المعنوي، وكأن أبا القاسم تبع أبا الفتح[3] في ذلك فلم يلتفتْ إلى هذه القاعدةِ المذكورة سهواً.

قوله «يَطْلبه» حال من الليل لأنه هو المحدَّث عنه أي: يغشى النهار طالباً له، ويجوز أن يكونَ من النهار أي مطلوباً وفي الجملة ذِكْرُ كلٍّ منهما. و«حثيثا» يُحتمل أن يكون نعتَ مصدرٍ محذوف أي: طَلَباً حثيثا، وأن يكون حالاً من فاعل «يطلبه» أي حاثّاً، أو من مفعوله أي: محثوثاً. والحَثُّ: الإعجال والسرعة والحَمْل على فعلِ شيءٍ كالحَضِّ عليه، فالحثُّ والحضُّ أخوان. يقال: حَثَثْتُ فلاناً فاحتثَّ[4] فهو حثيث ومحثوث. قال[5]:

٢٢١٤ـ تَـدَلَّى حثيثاً كـأنَّ الصُّـوا ... رَ يَتْـبَـعُـهُ أُزْرَقِـيٌّ لَـحِـمْ

---

(١) لعل الأنسب: رواية.

(٢) الكشاف ٢/٨٢.

(٣) أبو القاسم الزمخشري وأبو الفتح ابن جني.

(٤) الأصل: فاحتثث وهو سهو.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٤١؛ واللسان: حثث؛ والأزرقي: الصقر؛ الصوار: قطيع البقر.

فهذا يُحتمل أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوف، وأن يكونَ حالاً أي: تولّى تَوَلِّيَاً حثيثاً أو تولّى في هذه الحال.

قوله: «والشمس» قرأ[1] ابن عامر هنا وفي النحل[2] برفع «الشمس» وما عُطف عليها ورفع «مُسَخَّرات»، وافقه حفص عن عاصم في النحل خاصة على رفع «والنجوم مسخرات»، والباقون بالنصب في الموضعين. وقرأ أبان ابن تغلب هنا برفع «النجوم» وما بعدها فقط، كحفص في النحل.

فأما قراءةُ ابن عامر فعلى الابتداء والخبر، جعلها جملةً مستقلة بالإخبار بأنها مسخرات لنا من الله تعالى لمنافعنا. وأما قراءة الجماعة فالنصبُ في هذه السورة على عطفها على «السموات» أي: وخلق الشمس، وتكون «مسخرات» على هذا حالاً من هذه المفاعيل. ويجوز أن تكون هذه منصوبة بـ «جَعَل» مقدراً، فتكون هذه المنصوباتُ مفعولاً أول، ومسخرات مفعولاً ثانياً.

وأما قراءةُ حفص في النحل فإنه إنما رفع هناك لأن الناصبَ هناك «سخَّر» وهو قولُه تعالى «وسخَّر لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ»، فلو نصب النجوم ومسخرات لصار اللفظ: سَخَّرها مسخرات، فيلزم التأكيد فلذلك قطعهما على الأول ورفعهما جملةً مستقلة. والجمهورُ يخرِّجونها على الحال المؤكدة وهو مستفيضٌ في كلامهم، أو على إضمار فعل قبل «والنجوم» أي: وجعل النجوم مسخرات، أو يكون «مسخرات» جمع مُسَخَّر المراد به المصدر، وجُمِع باعتبار أنواعه كأنه قيل: وسخَّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم تسخيرات أي أنواعاً من التسخير.

---

(١) السبعة ٢٨٢؛ الحجة ٢٨٤؛ البحر ٣٠٩/٤.

(٢) الآية ١٢: «وسَخَّـر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره».

وقوله: «بأمره» متعلق بمسخرات أي بتيسيره وإرادته[1] لها في ذلك. ويجوز أن تكون الباءُ للحال أي: مصاحبةً لأمره غيرَ خارجةٍ عنه في تسخيرها. وقوله: «له الخَلْقُ والأَمْرُ» يجوز أن يكون مصدراً على بابه، وأن يكونَ واقعاً موقع المفعول به.

آ. (٥٥) **وقوله تعالى: ﴿تضرُّعاً وخُفْية﴾**: نصب على الحال أي: متضرِّعين مُخْفين الدعاءَ ليكونَ أقربَ إلى الإجابة. ويجوز أن ينتصبا على المصدر أي دعاءَ تضرُّع وخفية. وقرأ أبو بكر «خِفية» بكسر الخاء وقد تقدم ذلك في الأنعام[2]، إلا أن كلامَ أبـي علي[3] يُرْشِد إلى أن «خِفْيَة» بالكسر بمعنى الخَوْف، وهذا إنما يتأتَّىٰ على ادِّعاء القلب أي يُعتقد تقدُّمُ اللامِ على العين وهو بعيدٌ، ولأنه كان ينبغي أن تعودَ الواوُ إلى أصلها، وذلك أن «خِيْفة» ياؤها عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها، ولما أُخِّرَت الواو تحـرَّكت وسُكِّن ما قبلها، إلا أن يُقال: إنها قُلبت متروكةً على حالها. وقـرأ الأعمش[3] «وخِيْفة» وهي تؤيد ما ذكره الفارسي، نَقَل هذه القراءة عنه أبو حاتم. وقرأ ابن أبـي عبلة[4] «إن الله» أتىٰ بالجلالة مكان الضمير.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿خوفاً وطَمَعاً﴾**: حالان أي ادْعُوه ذوي خوف وطمـع، أو خائفين طـامعين، أو مفعولان من أجلهمـا أي: لأجل الخـوف والطمع.

قوله: «قريبٌ» إنما لم يؤنِّثها وإن كانت خبراً عن مؤنث لوجوه منها: أنها في معنى الغفران فحُمِلت عليه، قاله النضر بن شميل واختاره أبو إسحاق[5].

---

(١) سقطت الواو والهمزة من الأصل وأثبتناها من (ش).
(٢) انظر: إعرابه للآية ٦٣، والبحر ٤/٣١١؛ والسبعة ٢٨٣.
(٣) الحجة (خ) ٣/١٤.
(٤) البحر ٤/٣١١.
(٥) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٨٠.

ومنها: أنها صفةٌ لموصوفٍ مذكر حذف وبقيت صفتُه، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب. ومنها: أنها في معنىٰ العفو أو المطر أو الرحم. ومنها: أنها بمعنى[1] النسب أي ذات قرب كحائض أي ذات حيض. ومنها: تشبيهُ فعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح، كما حُمِل هذا عليه حيث قالوا: أسير وأُسَراء، وقبيل وقُبَلاء، حَمْلاً على رحيم ورُحَماء وعليم وعُلَماء وحكيم وحُكَماء. ومنها: أنه مصدرٌ جاء على فعيل كالنَّقِيق وهو صوت الضفدع والضَّغيب وهو صوت الأرنب، وإذا كان مصدراً / لزم الإفرادُ والتذكير. ومنها: أنها بمعنى مفعول أي مُقَرَّبة قاله [٣٨٥/ب] الكرماني وليس بجيد؛ لأن فعيلاً بمعنى مفعول لاينقاس، وعلى تقدير اقتياسه فإنما يكون من الثلاثي المجرد لا من المزيد فيه، ومُقَرَّبة من المزيد فيه. ومنها: أنه من باب المؤنث المجازي فلذلك جاز التذكيرُ كطلع الشمس. قال بعضهم: «وهو غيرُ جيد لأن ذلك حيث كان الفعل متقدماً نحو: طلع الشمس، أما إذا تأخر وَجَبَ التأنيثُ إلا في ضرورة شعر كقوله[2]:

٢٢١٥ـ . . . . ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

قلت: وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان فإنه لا يَقْصُر ذلك على ضرورة الشعر بل يُجيزه في السَّعة. وقال الفراء[3]: «قريبة وبعيدة: إمَّا أن يُراد بها النسبُ وعدمُه فتؤنثها العرب ليس إلا، فيقولون: فلانةٌ قريبةٌ مني أي في النسب، وبعيدةٌ مني أي في النسب، أمَّا إذا أريد القربُ في المكان فإنه يجوز الوجهان؛ لأن قريباً وبعيداً قائمٌ مقام المكان فتقول: فلانةٌ قريبةٌ وقريب، وبعيدة وبعيد. التقدير: هي في مكانٍ قريبٍ وبعيد. وأنشد[4]:

(١) قوله «بمعنى» غير واضح في الأصل.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٨٠.

(٤) البيت لعروة بن حزام وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨١؛ والبحر ٤/ ٣١٣.

٢٢١٦ـ عشيَّةَ لا عفراءُ منك قريبةٌ   فَتَدْنو ولا عفـراءُ منك بعيـدُ

فجمع بين اللغتين. إلا أنَّ الزجاج[١] ردَّ على الفراء قوله وقال: «هذا خطأ لأنَّ سبيلَ المذكر والمؤنث أن يجريا على أفْعالهما» قلت: «وقد كَثُر في شعر العرب مجيءُ هذه اللفظةِ مذكرةً وهي صفة لمؤنث قال امرؤ القيس[٢]:

٢٢١٧ـ له الويلُ إن أمسىٰ ولا أمُّ سالمٍ   قريبٌ ولا البَسْباسَةُ ابنـةُ يشكرا

وفي القرآن «وما يُدْريك لعلَّ الساعة تكون قريباً»[٣] وقال أبو عبيدة[٤]: «قريب في الآية ليس وصفاً لها، إنما هو ظرفٌ لها وموضع، فيجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجميع، فإن أريد بها الصفةُ وَجَبَت المطابقةُ، ومثلُها لفظةُ «بعيد» أيضاً». إلا أنَّ عليَّ بن سليمان الأخفش خطَّأه قال: «لأنه لو كانت ظرفاً لانتـصَبَ كقولك: «إن زيداً قريباً منك». وهذا ليس بخطأ لأنه يجوز أن يُتَّسَعَ في الظرف فيعطىٰ حكمَ الأسماء الصريحة فتقول: زيدٌ أمامُك وعمروٌ خلفُك برفع أمام وخلف، وقد نصَّ النحاة على أنَّ نحو «إن قريباً منك زيد» أن «قريباً» اسم إنَّ، و«زيدٌ» خبرها، وذلك على الاتِّساع. و«من المحسنين» متعلقٌ بـ «قريب».

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿بُشْراً﴾**: قد تقدَّم خلافُ القراء في إفراد «الريح» وجمعها بالنسبة إلى سائر السور في البقرة[٥]. وأمَّا «بُشْراً» فقرأه[٦] في هذه السورة ـ وحيث ورد في غيرها من السور ـ نافع وأبو عمرو وابن كثير بضم

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٨١.
(٢) تقدم برقم ٥٦٢.
(٣) الآية ٦٣ من الأحزاب.
(٤) مجاز القرآن ١/٢١٦.
(٥) انظر: إعرابه للآية ١٦٤ من البقرة.
(٦) السبعة ٢٨٣؛ الحجة ٢٨٥؛ البحر ٤/٣١٦؛ الشواذ ٤٤.

النون والشين، وهي قراءةُ الحسن وأبـي عبدالرحمن وأبـي رجاء بخلافٍ عنهم وشيبـة بن نصاح والأعـرج وعيسى بن عمر وأبـي[1] يحيـى وأبـي[2] نـوفل الأعرابيين. وفي هذه القراءة وجهان فيتحصَّل فيها ستة أوجه، أحدها: أنَّ «نُشُراً» جمع ناشر كبازِل[3] وبُزُل وشارِف[4] وشُرُف وهو جمع شاذ في فاعل. ثم «نشر» هذا اختُلِفَ في معناه فقيل: هو على النسب: إمَّا إلى النَّشْر ضد الطيّ، وإمَّا إلى النشور بمعنى الإحياء كقوله: «وإليه النشور»[5] والمعنى: ذا نشر أو ذا نشور كـ «لابن» و«تامر». وقيل: هو فاعِل مِنْ نَشَر مطاوع أَنْشر يقال: أنشر الله الميت فنشر فهو ناشر وأنشد[6]:

٢٢١٨ـ حتى يقـولَ الناسُ ممَّـا رَأَوا يـا عجبـاً للميتِ النـاشِـرِ

وقيل: ناشر بمعنى مُنْشِر أي: المُحْيـي تقول: نشر الله الموتىٰ وأنشرها، ففَعَل وأَفْعَل على هذا بمعنى واحد، وهذه الثالثة ضعيفة.

الوجه الثاني: أن «نُشُراً» جمع نَشُور. هذا فيه احتمالان، أحدهما: ـ وهو الأرجح ـ أنه بمعنى فاعِل، وفَعول بمعنى فاعِل ينقاس جمعُه على فُعُل كصَبُور وصُبُر وشكور وشُكُر. والثاني: أنه بمعنى مفعول كرَكوب وحَلوب بمعنى مَرْكوب ومحلوب قالوا: لأنَّ الريح تُوْصَفُ بالموتِ وتوصفُ بالإحياء، فمن الأولِ قولُه[7]:

---

(١) ثمة رجال كثيرون عرفوا بأبـي يحيـى. انظر: تقريب التهذيب ٢/٤٨٩.
(٢) لعله أبو نوفل بن أبـي عقرب الكناني وهو عمرو بن مسلم ثقة من الثالثة. انـظر: التقريب ٢/٤٨٢.
(٣) البازل: البعير طلع نابه في السنة الثامنة أو التاسعة.
(٤) الشارف من الدواب: المسنّ.
(٥) الآية ١٥ من الملك.
(٦) تقدم برقم ١٠٥٤.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٣١٧.

٢٢١٩ـ إني لأرجو أن تموتَ الريحُ فأقعدُ اليومَ وأستريحُ

ومن الثاني قولهم: «أنشرَ اللّهُ الريحَ وأحياها» وفَعول بمعنى مفعول يُجْمع على فُعُل كرسول ورُسُل. وبهذا قال جماعة كثيرة، إلا أن ذلك غيرُ مقيس في المفرد / وفي الجمع، أعني أنه لا ينقاس فَعول بمعنى مفعول [٣٨٦/أ] لا تقول: زيد ضَروب ولا قتول بمعنى مضروب ومقتول، ولا ينقاس أيضاً جمعُ فَعُول بمعنى مفعول على فُعُل.

وبيان ستة الأوجه في هذه القراءةِ: أنها جمع لناشِر بمعنى ذا نشر ضد الطيّ. الثاني: جمع ناشِر بمعنى ذي نشور. الثالث: جمع ناشر مطاوع أنشر. الرابع: جمعُ ناشِر بمعنى مُنْشِر. الخامس: جمع نُشور بمعنى فاعل. السادس: جمع نُشور بمعنى مَفْعول.

وقرأ ابنُ عامر بضمِّ النون وسكون الشين وهي قراءةُ ابن عباس وزر ابن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي وابن مصرف والأعمش ومسروق. وقد كُفِينا مؤونةَ تخريج هذه القراءة بما ذُكِر في القراءة قبلَها فإنَّها مخففةٌ منها كما قالوا: رُسْل في رُسُل وكُتْب في كُتُب، فَسَلَبُوا الضمةَ تخفيفاً، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في المفرد الذي هو أخفُّ من الجمع كقولهم في عُنُق: عُنْق، وفي طُنُب، طُنْب فما بالُهم في الجمع الذي أثقل من المفرد؟

وقرأ الأخوان: «نَشْراً» بفتح النون وسكون الشين. ووجهُها: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال بمعنى ناشرة أو منشورة أو ذات نشر كلُّ ذلك على ما تقدَّم في نظيره. وقيل: نَشْراً مصدر مؤكِّد؛ لأنَّ أرسل(١) وأنشر متقاربان. وقيل: نَشْراً مصدر على حذف الزوائد أي: إنشاراً، وهو واقعٌ موقعَ الحال أي: مُنْشِراً أو مُنْشَراً حسبَ ما تقدَّم في ذلك.

---

(١) أي في قوله «يرسل الرياح».

وقرأ عاصم: «بُشْراً» بالباء الموحدة مضمومةً وسكونِ الشين، وهو جمعُ بشيرة كنذيرة ونُذُر. وقيل: جمع فعيل كقليب وقُلُب ورغيف ورُغُف، وهي مأخوذةٌ في المعنى من قوله تعالىٰ: «وهو الذي يُرْسِلُ الرياحَ مُبَشِّرات»[1] أي تُبَشِّر بالمطر، ثم خُفِّفت الضمَّة كما تقدَّم في «نُشُـر». ويؤيد ذلـك أن ابنَ عباس والسلمي وابن أبـي عبلة قرؤوا بضمِّها، وهي مرويَّةٌ عن عاصم نفسِه. فهذه أربعُ قراءاتٍ في السبع.

والخامسة ما ذكرْتُه الساعة عن ابن عباس ومَنْ معه. وقرأ مسروق: «نَشَراً» بفتح النون والشين، وفيها تخريجان أحدهما: نقله[2] أبو الفتح أنه اسمُ جمعٍ كـ «غَيَب» و «نَشَأ» لغائبة وناشئة. والثاني: أن فَعَلًا بمعنىٰ مفعول كقَبَض بمعنى مقبوض. وقرأ أبو عبدالرحمن «بَشْراً» بفتح الباء وسكون الشين. ورُوِيَتْ عن عاصم أيضاً على أنه مصدرُ «بَشَر» ثلاثياً. وقرأ ابن السَّمَيْفَع «بُشْرىٰ» بزنة رُجعى وهو مصدرٌ أيضاً. فهذه ثمان[3] قراءات: أربع مع النون وأربع مع الباء، هذا ما يتعلَّق بالقراءات وما هي بالنسبة إلى كونها مفـردة أو جمعاً.

وأمَّا نصبها فإنها في قراءة نافع ومن معه وابنِ عامر منصوبةٌ على الحال من «الرياح» أو «الريح» حسبما تقدَّم في الخلاف. وكذلك هي في قراءة عاصم وما يُشْبهها. وأمَّا في قراءة الأخوين ومسـروق فتحتمل المصـدرية أو الحاليةَ، وكلُّ هذا واضح وكذلك قراءة بُشْرى بزنة رُجْعى. ولا بد من

---

(١) ليس ثمة آية بهذا اللفظ وإنما آية الروم ٤٦: «ومن آياته أن يُرْسِلَ الرياح مبشرات».

(٢) تخريج أبـي الفتح في المحتسب لهذه القراءة ١/٢٥٦ أن الأصل: ذوات نشر، والنشر أن تنتشر الغنم بالليل.

(٣) الأفصح أن تكون علامة الرفع سكون الياء، وتُحذف الياء إن أفردت. انظر: باب العدد في «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري، ص ٦٢٩.

التعرُّض لشيء آخر وهو أنَّ مَنْ قرأ «الرياح» بالجمع وقرأ «نُشْراً» جمعاً كنافع وأبـي عمرو فواضحٌ.

وأمَّا مَنْ أفرد «الريح» وجمع «نشراً» كابن كثير فإنه يجعلُ الريحَ اسم جنس فهي جمع في المعنى فوَصَفَها بالجمع. كقول عنترة(١):

٢٢٢٠ـ فيهـا اثنتانِ وأربعـونَ حَلُوبـةً سُوداً كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

والحالية في بعض الصور يجوز أن تكون مِنْ فاعل «يُرْسل» أو مفعوله، وكلُّ هذا يُعْرف مما قَدَّمْتُه فلا حاجةَ إلى ذِكْر كلِّ صورةٍ بلفظها. و«بين» ظرف لـ «يُرْسل» أو للبشارة فيمن قرأه كذلك.

وقوله: «حتى إذا أَقَلَّتْ» غايةٌ لقوله «يرسل». وأقلَّتْ: أي حَمَلَتْ، مِنْ أَقْلَلْتُ كذا أي حملتُه بسهولة، وكأنه مأخوذ من القِلَّة لأنه يقال: أَقَلَّه أي: حَمَله بسهولة فهو مستقلٌ لما يحمله. والقُلَّة بضم القاف هذا الظرفُ المعروفُ(٢)، وقِلال هَجَر كذلك لأنَّ البعير يُقِلُّها أي يَحْملها. والسَّحاب تقدم تفسيره(٣)، وأنه يُذَكَّر ويُؤَنَّث، ولذلك عاد الضمير عليه مذكَّراً في قوله «سُقْناه». ولو حُمِل على المعنىٰ كما حُمِل قوله «ثقالاً»(٤) فجُمِع لقال «سقناها». و«لبلدٍ» جعل الزمخشري(٥) اللامَ للعلة أي: لأجلِ بلده. قـال الشيخ(٦): «فـرقٌ بين قولك: / سُقْت له مالاً، وسُقْتُ لأجله مالاً، فإنَّ «سُقْت له» أَوْصَلْتَه إليه [٣٨٦/ب] وأَبْلَغْته إياه، بخلاف «سُقْته لأجله» فإنه لا يلزم منه إيصاله له، فقد يسوق المال

---

(١) من معلقته، وهو في ديوانه ١٩٣، وابن يعيش ٣/٥٥؛ والخزانة ٣/٣١٠. الخافية: إحدى ريشات أربع إذا ضم الطائر جناحه خَفِيَتْ. الأسحم: الأسود.

(٢) القلة: جرة من الفخار يُشرب منها.

(٣) انظر: إعرابه للآية ١٦٤ من البقرة.

(٤) ولو حمل الوصف على اللفظ لقال: ثقيلاً.

(٥) الكشاف ٢/٨٤.

(٦) البحر ٤/٣١٧.

لغيري لأجلي وهو واضحٌ. وقد تقدَّم الخلافُ في تخفيف «ميت» وتثقيله في آل عمران(١). وجاء هنا وفي الروم(٢) «يرسل» بلفظ المستقبل مناسَبةً لما قبله، فإنَّ قبله: «ادْعُوه خَوْفاً» وهو مستقبل. وفي الروم «لِيَجْزي الذين» وهو مستقبل. وأمَّا في الفرقان(٣) وفاطر(٤) فجاء بلفظ الماضي «أرسل» لمناسبةِ ما قبله وما بعده في المضيّ؛ لأنَّ قبله: «ألم تَرَ إلى ربِّك كيفَ مَدَّ الظلَّ» وبعده «مَرَجَ البحرَيْن»، فناسب ذلك الماضي، ذكره الكرماني.

وقوله: «فَأَنْزَلْنا به» الضميرُ في «به» يعودُ على أقربِ مذكورٍ وهو «بلد ميت» وعلى هذا فلا بد من أن تكون الباءُ ظرفيةً بمعنى: أنزلنا في ذلك البلد الميت الماء. وجعل الشيخُ(٥) هذا هو الظاهر. وقيل: الضمير يعود على السحاب. ثم في الباء وجهان، أحدُهما: هي بمعنى «مِنْ» أي: فأنزلنا من السحاب الماء. والثاني: أنها سببيةٌ أي: فأنزلْنا الماءَ بسبب السحاب. وقيل: يعودُ على السَوْق المفهومِ من الفعل. والباءُ سببيةٌ أيضاً أي: فأنزلْنا بسبب سَوْقِ السحاب. وهو ضعيف لعَوْد الضمير على غيرِ مذكور مع إمكان عَوْدِه على مذكور.

وقوله: «فَأَخْرَجْنَا به» الخلافُ في هذه الهاء كالذي في قبلها، ونزيد عليه وجهاً(٦) أحسنَ منها وهو العَوْدُ على الماء، ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه و«مِنْ» تبعيضيةٌ أو ابتدائية وقد تقدَّم نظيرُه. و«كذلك» نعتُ مصدر محذوف أي: يُخْرِج الموتى إخراجاً كإخراجنا هذه الثمراتِ.

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٧ من آل عمران.
(٢) الآية ٤٦ «ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات».
(٣) الآية ٤٨ «وهو الذي أرْسل الرياح بُشْراً».
(٤) الآية ٩ «والله الذي أرسل الرياح».
(٥) البحر ٣١٧/٤.
(٦) الأصل «وجه» وهو سهو.

آ. (٥٨) والبلد يُطْلَقُ على كل جزءٍ من الأرض عامراً كان أو خراباً، وأنشدوا على ذلك قولَ الأعشى(١):

٢٢٢١ـ وبلدةٍ مثلِ ظَهْر التُّرْسِ مُوْحشةٍ   للجنِّ بالليل في حافاتِها زَجَلُ

و «بإذن ربه» يجوز أن تكونَ الباءُ سببيةً أو حاليةً. وقوله: «إلا نَكِداً» فيه وجهان أحدُهما: أن ينتصب حالاً أي عَسِراً مُبْطئاً. يقال منه نَكِد يَنْكَد نَكَداً بالفتح فهو نَكِد بالكسر. والثاني: أن ينتصبَ على أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي: إلا خروجاً نَكَداً. وَصَفَ الخروجَ بالنَّكَد كما يوصف به غيرُه، ويؤيِّده قراءة أبي جعفر ابن القعقاع «إلا نَكَداً» بفتح الكاف. قال الزجاج(٢): «وهي قراءةُ أهل المدينة» وقراءة ابن مصرِّف «إلا نَكْداً» بالسكون وهما مصدران. وقال مكي(٣): «هو تخفيف نَكِد بالكسر مثل كَتْف في كتِف» يقال: رجل نَكِد وأَنْكد. والمَنْكُود: العطاء النَّزْر، وأنشدوا في ذلك(٤):

٢٢٢٢ـ وأَعْطِ ما أَعْطَيْتَه طَيِّباً   لا خيرَ في المَنْكودِ والناكد

وأنشدوا أيضاً(٥):

٢٢٢٣ـ لا تُنْجزِ الوعدَ إنْ وَعَدْتَ وإنْ   أَعْطَيْتَ أَعْطَيْتَ تافِهاً نَكِدا

وقوله: «كذلك نُصَرِّف» كما تقدَّم في نظيره. وقرأ(٦) ابن أبي عبلة وأبو حيوة وعيسى بن عمر: «يُخْرَج» مبنياً للمفعول. «نباتُه» مرفوعاً لقيامِه مَقامَ

---

(١) ديوانه ٥٩. والزجل: الأصوات المختلطة.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٨٢. وانظر: الإتحاف ٢٢٦؛ البحر ٤/٣١٩؛ الشواذ ٤٤.
(٣) المشكل ١/٣٢٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ١٢/٤٩٥؛ وتفسير الماوردي ٢/٣٤؛ والبحر ٤/٣١٥. وسقطت الواو من أعط في الأصل سهواً.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ١٢/٤٩٥؛ ومجاز القرآن ١/٢١٧.
(٦) البحر ٤/٣١٩؛ الشواذ ٤٤، وضبطها الناشر «يُخْرِج نباتَه».

الفاعل وهو الله تعالىٰ. وقوله: «والذي خَبُثَ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: والبلد الذي خَبُث، وإنما حُذِف لدلالةِ ما قبلَه عليه، كما أنه قد حُذِف منه الجارُّ في قوله «بإذن ربه»، إذ التقديرُ: والبلد الذي خَبُث لا يَخْرُج بإذن ربه إلا نكداً. ولا بد من مضاف محذوف: إمَّا من الأول تقديره: وبيان الذي خَبُث لا يَخْرُج، وإمَّا من الثاني تقديرُه: والذي خَبُث لا يخرج نباته إلا نكداً. وغايَرَ بين الموصولين فجاء بالأول بالألف واللام[1]، وفي الثاني جاء بـالذي، ووُصِلَتْ بفعل ماضٍ.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿لقد أَرْسَلْنا﴾**: جوابُ قسمٍ محذوف تقديره: واللّـهِ لقد أرسَلْنا. قال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد»، وقلَّ عنهم قولُه[3]:

٢٢٢٤ــ حَلَفْتُ لها بالله حَلْفَـةَ فاجـرٍ   لَناموا ....

قلت: إنما كان ذلك لأن الجملةَ القَسَمية لا تُساقُ إلا تأكيداً للجملة المقسمِ عليها التي هي جوابُها فكانت مَظَنَّةً لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم»، وأمَّا غير أبـي القاسم من النحاة[4] فإنه قال: «إذا كان جواب القسم ماضياً مثبتاً متصرفاً: فإمَّا أن يكون قريباً مِنْ زمن الحال فتأتي بـ «قد» وإلاَّ أَتَيْتَ باللام وحدها» فظاهر هذه العبارة جوازُ الوجهَيْن باعتبارَيْن.

---

(١) وهو قوله «الطيب».

(٢) الكشاف ٢/٨٤.

(٣) تمامه:

لَناموا فما إنْ من حديث ولا صالِ

وهو لامرىءالقيس في ديوانه ٣٢. والفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

(٤) انظر: البحر ٤/٣٢٠.

وقال هنا: «لقد» من غير عاطفٍ وفي هود[1] والمؤمنين[2]: «ولقد» بعاطف. وأجاب الكرماني بأن[3] في هود قد تقدَّم ذِكْرُ الرسول مرات، وفي المؤمنين ذُكِر نوح ضمناً في قوله «وعلى الفلك» لأنه أولُ مَنْ صنعها [فَحَسُنَ أن يُـؤْتَىٰ بالعاطف على ما تقدم][4] بخلافه في هذه السورة /. [٣٨٧/أ]

قوله «غيره» قرأه الكسائي[5] بخفض الراء في جميع القرآن، والباقون برفعها. وقرأ عيسى بن عمر «غيرَه» بالنصب. فالجرُّ على النعت أو البدل من «إله» لفظاً. والرفعُ على النعتِ أو البدل من موضع «إله» لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وموضعُه رفع: إمَّا بالابتداء وإمَّا بالفاعلية. ومنع مكي[6] في وجهِ الجر أن يكونَ بدلاً من «إله» على اللفظ قال: «كما لا يجوزُ دخولُ «مِنْ» لو حَذَفْتَ المبدل منه لأنها لا تدخل في الإيجاب» وهذا كلامٌ متهافت. والنصبُ على الاستثناء، والقراءتان الأُوْلَيان أرجحُ ؛ لأن الكلامَ متى كان غيرَ إيجاب رَجَحَ الإتباع على النصب على الاستثناء، وحكمُ «غير» حكمُ الاسمِ الواقعِ بعد «إلا». و «من إله» إذا جَعَلْته مبتدأ فلك في الخبر وجهان أظهرهما: أنه «لكم»، والثاني: أنه محذوفٌ أي: ما لكم مِنْ إلهٍ في الوجود أو في العالم غير الله، و «لكم» على هذا تخصيصٌ وتبيين.

وجيء هنا بفاء العطف حيث قيل «فقال» وكذا في المؤمنين[7]، وفي قصة هود وصالح وشعيب هنا بغير فاء، والأصل الفاء، وإنما حُذِفَتْ تخفيفاً

---

(١) هود آية ٢٥.

(٢) المؤمنون آية ٢٣.

(٣) اسمها على تقدير الحال والشأن.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل بسبب التصوير حققناه من (ش) و (ي).

(٥) الحجة ٢٨٦؛ السبعة ٢٨٤؛ البحر ٤/٣٢٠؛ الشواذ ٤٤.

(٦) المشكل ١/٣٢٣.

(٧) «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله» الآية ٢٣.

وتوسُّعاً واكتفاءً بالربط المعنوي، وكانت الثواني[1] فما بعدها بالحذف أَوْلى، وأمَّا في هود[2] فيقدَّر قبل قوله «إني لكم»: فقال، بالفاء على الأصل. وجاء هنا «ما لكم من إله غيره» فلم يَعْطِفْ هذه الجملةَ المنفيَّةَ بفاءٍ ولا غيرها لأنها مبينة[3] ومنبِّهة على اختصاص الله تعالى بالعبادة ورَفْضِ ما سواه وكانت في غاية الاتصال.

آ. (٦٠) وقال ابن عطية[4]: «وقرأ ابن عامر «المَلَوُ» بواو وهي كذلك في مصاحف الشام، وهذه القراءة ليست مشهورةً عنه».

قوله «لَنَراكَ» يجوز أن تكون القلبيةَ فتتعدَّى لاثنين ثانيهما «في ضلال»، وأن تكون البصريةَ وليس بظاهر فالجارُّ حال، وجعل الضلالَ ظرفاً مبالغةً في وَصْفهم له بذلك، وزادوا في المبالغة بأن أكَّدوا ذلك بأنْ صَدَّروا الجملة بـ «إنَّ» وفي خبرها اللام.

آ. (٦١) **وقوله تعالى: ﴿ليس بي ضلالةٌ﴾**: مِنْ أحسنِ الردِّ وأبلغه لأنه نفىٰ أن تلتبسَ به ضلالةٌ واحدة فضلاً عن أن يحيطَ به الضلال، ولو قال لستُ ضالاً لم يؤدِّ هذا المؤدَّىٰ. وقوله: «ولكني» جاءت «لكن» هنا أحسنَ مجيء لأنها بين نقيضين، لأن الإنسان لا يخلو من أحد شيئين: ضلال أو هدى، والرسالة لا تجامع الضلالَ. و«من رب» صفة لرسول و«مِنْ» لابتداء الغاية المجازية.

---

(١) لعله يعني بالثواني الآيات التي ستتلو قصة نوح وهي التي ستتحدث عن الرسل وأقوامهم.

(٢) «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه إني لكم نذير مبين» الآية ٢٥.

(٣) رسمها في الأصل بزيادة ياء.

(٤) الذي في ابن عطية ٨٨/٧ «وقال ابن عباس الملو بواو وكذلك هي في مصاحف الشام» ولم يذكر ابن عامر.

آ. (٦٢) **وقوله تعالى: ﴿أُبَلِّغكم﴾**: يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفة أُتي بها لبيان كونِه رسولاً، ويجوز أن تكونَ صفةً لرسول، ولكنه راعى الضمير السابق الذي للمتكلم فقال: «أُبَلِّغُكُمْ» ولو راعى الاسمَ الظاهر بعده لقال: يُبَلِّغكم، والاستعمالان جائزان في كل اسم ظاهر سبقه ضميرٌ حاضر من متكلم أو مخاطب فتحرَّر لك فيه وجهان: مراعاةُ الضميرِ السابقِ وهو الأكثر ومراعاةُ الاسمِ الظاهر، فتقول: «أنا رجلٌ أفعل كذا» مراعاةً لـ: أنا. وإن شئت «أنا رجلٌ يفعل كذا» مراعاةً لرجل، ومثله: «أنت رجل تفعل ويفعل» بالخطاب والغيبة. وقوله «بل أنتم قومٌ تُفْتنون»(١) جاء على الأكثر. ومثله ما لو وقع بعد الضمير موصولٌ نحو: «أنا الذي فَعَلْتُ وفعل»، و«أنت الذي فعل وفعلت». ومنه(٢):

٢٢٢٥ـ نحن الذين بايَعُوا محمَّداً على الجهاد ما بقينا أبدا

فَجَمَعَ بين الاستعمالين، وقد تقدَّم هذا بأوضحَ منه هنا.

وقرأ(٣) أبو عمرو: «أُبْلِغُكم» بالتخفيف والباقون بالتشديد، وهذا الخلافُ جارٍ هنا في الموضعَيْن(٤) وفي الأحقاف(٥). والتضعيف والهمزةُ للتعدية كأنزل ونَزَّل. وجمع «رسالة» باعتبار أنواعها من أمرٍ ونهيٍ ووَعْظٍ وزجر وإنذار وإعذار. وقد جاء الماضي على أفْعَل في قوله «فإن تَوَلَّوا فقد أَبْلَغْتُكم»(٦) فهذا شاهدٌ لقراءة أبي عمرو، وجاء على فَعَّل في قوله:

---

(١) الآية ٤٧ من النمل.
(٢) لم أهتد إلى قائله،وهو في الهمع ١/٨٧؛ الدرر ١/٦٣.
(٣) السبعة ٢٨٤؛ الحجة ٢٨٦؛ البحر ٤/٣٢١.
(٤) الموضع الثاني في الآية ٦٨ «أبلغكم رسالات ربي».
(٥) الأحقاف آية ٢٣ «وأبلغكم ما أرسلت به».
(٦) الآية ٥٧ من هود.

«فما بَلَّغْتَ رسالته»[1] فهذا شاهدٌ لقراءة الجماعة.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿أَنْ قد جاءكم﴾**: أي مِنْ أَنْ جاءكم، فلمَّا حَذَفَ الحرف جرى الخلاف المشهور. وقد تقدَّم الخلافُ في هذه الهمزة السابقة على الـواو[2]. وقدَّر الـزمخشري[3] على قـاعدتِـه معطوفـاً عليه محذوفاً / تقديرُه: أكذَّبتم وعَجِبْتم. و«مِنْ ربكم» صفةٌ لذِكْر. وقوله «على [٣٨٧/ب]
رجل» يجوز أن يكونَ على حذفِ مضافٍ أي: على لسان رجل. وقيل «على» بمعنىٰ مع أي: مع رجل فلا حذف. وقيل: لا حاجة إلى حَذْفٍ ولا إلى تضمينِ حرفٍ لأنَّ المعنى: أُنزل إليكم ذِكْرٌ على رجل، وهذا أَوْلَىٰ، لأن التضمينَ في الأفعال أحسنُ منه في الحروف لقوتها وضعف الحروف.

آ. (٦٤) **وقوله تعالى: ﴿في الفُلْك﴾**: يجوز أن يتعلَّق بأَنْجيناه أي: أنجيناه في الفلك. ويجوز أن تكونَ «في» حينئذ سببيةً أي: بسبب الفُلْك كقوله «إنَّ امرأةً دخلت النار في هرة»[4]. ويجوز أن يتعلق «في الفلك» بما تعلَّق به الظرفُ الواقعُ صلةً أي: الذين استقروا في الفلك معه. و«عَمِين» جمع عَمٍ، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة[5]. وقيل هنا: عمٍ إذا كان أعمىٰ البصيرة غيرَ عارفٍ بأموره، وأعمى أي في البصَر. قال زهير[6]:

٢٢٢٦ـ وأَعْلَـمُ عِلْـمَ اليومِ والأمسِ قبله ... ولكنني عن عِلْـمِ ما في غدٍ عَمِ

وهذا قول الليث. وقيل: عمٍ وأعمى بمعنىً، كخَضِر وأخضر. وقال بعضهم: «عَمٍ» فيه دلالةٌ على ثبوت الصفة واستقرارِها كفَرِح وضَيِّق، ولو أُريد

---

(١) الآية ٦٧ من المائدة.
(٢) في قوله: أو عجبتم.
(٣) الكشاف ٨٦/٢.
(٤) رواه البخاري بدء الخلق (الفتح) ٣٥٦/٦؛ مسلم: التوبة ٢١١٠/٤.
(٥) انظر إعرابه للآية ١٨ من البقرة.
(٦) تقدم برقم ١٦٩٦.

الحدوثُ لقيل: عامٍ كما يُقال: فارح وضائق. وقد قُرِىء «قوماً عامين» حكاها الزمخشري[1].

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿أخاهم هوداً﴾**: «أخاهم» نصب بأَرْسَلْنا الأولى كأنه قيل: لقد أرسلْنا نوحاً وأرسلْنا إلى عادٍ أخاهم، وكذلك ما يأتي من قوله «وإلى ثمود أخاهم»[2] «وإلى مَدْيَنَ أخاهم شعيباً»[3] «ولوطاً»[4] ويكون ما بعد «أخاهم» بدلاً أو عطف بيان. وأجاز مكي[5] أن يكونَ النصبُ بإضمار «اذكر» وليس بشيء؛ لأن المعنى على ما ذكرْتُ مع عدم الاحتياج إليه.

و «عاد» اسم للحَيِّ ولذلك صَرَفَه، ومنهم مَنْ جعله اسماً للقبيلة، ولذلك منعه. قال[6]:

٢٢٢٧ـ لو شَهْدَ عـادَ في زمانِ عـادِ لابْتَـزَّهـا مَبـارِكَ الـجِـلادِ

وعاد في الأصل اسم للأب الكبير، وهو عاد بن عـوص بن أَرَم ابن سام بن نوح فسُمِّيت به القبيلةُ أو الحيّ، وكذلك ما أشبهه من نحو «ثمود» إنْ جَعَلْته اسماً لمذكَّر صَرَفْتَه، وإنْ جَعَلْته اسماً لمؤنث مَنَعْته. وقد بَوَّب له سيبويه باباً[7]. وأمَّا هود فاشتهر في ألسنة النحاة أنه عربـي، وفيه نظرٌ؛ لأن الظاهرَ من كلام سيبويه[8] لمَّا عَـدَّه مع نـوح ولوط أنـه أعجمي، ولأنَّ

(١) الكشاف ٢/٨٦ وقال في الشواذ ٤٤ «حكاه عيسى بن سليمان».
(٢) الآية ٧٣ من الأعراف.
(٣) الآية ٨٥ من الأعراف.
(٤) الآية ٨٠ من الأعراف ولوطاً إذ قال لقومه».
(٥) المشكل ١/٣٢٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ٢/٢٧؛ والمخصص ١٧/٤٢؛ والبحر ٤/٣٢٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨. ومبارك الجلاد: وسط الحرب. ابتزها: سلبها، فالممدوح لو شهد عاداً لغلبها مع قوتها.
(٧) الكتاب ٢/٢٦.
(٨) الكتاب ٢/١٩.

أبا البركات النَّسَّابة الشريف[1] حكى أن أهـل اليمن تزعم أن يَعْـرُبَ ابنَ قحطان بن هود هو أولُ مَنْ تكلم بالعربية وسُمِّيت به العَرَبُ عَرَباً، وعلى هذا يكون «هود» أعجمياً، وإنما صُرِفَ لِما ذُكر في أخويه نوح ولوط[2]. وهود اسمه عابر بن شالح بن أرفخشد بن سام بن نوح، فمعنى «أخاهم» أنه منهم. ومَنْ قال: إنه مِنْ عاد في النسب فالأخوة ظاهرة.

وهنا «قال» بغير فاء وقد تقدَّم أنها مُرادةٌ. وقال الزمخشري[3]: «فإن قلت: لِـمَ يُحْذَفُ العاطفُ من قوله «قال يا قوم» ولم يقل: فقال، كما في قصة نوح[4]؟ قلت: هو على تقدير سؤال سائل قال: فما قال لهم هود؟ فقيل له: قال يا قوم». انتهىٰ. وعلى هذا فلا تُقَدَّر هذه الفاءُ البتة.

آ. (٦٦) وقيل هنا: «قال الملأ الذين كفروا» فوَصَفَ الملأَ بالكفر، ولم يُوصفوا في قصة نوح. فقيل: لأن هذه صفةٌ مميزة، إذ منهم مَنْ آمن كمرثد بن سعد بخلاف قوم نوح فإنه لم يؤمنْ منهم أحدٌ. قاله الزمخشري[5] وغيرُه. وفيه نظرٌ لقوله تعالىٰ «لن يؤمنَ مِن قومك إلا مَنْ قد آمن»[6] «وما آمَنَ معه إلا قليلٌ»[7]. ويحتمل أنَّ حال مخاطبةِ نوحٍ لقومٍ لم يؤمن منهم أحد بعدُ ثم آمنوا، بخلاف قصة هود فإنه حالَ الخطابِ كان فيهم مؤمن، ويُحتمل أن يكونَ صفةً لمجرد الذمِّ من غير قَصْدِ تمييزٍ بها.

---

(١) انظر: البحر ٣٢٣/٤ وهو محمد بن أسعد أبو علي ابن أبـي البركات الحسيني المالكي نسابة، نقيب الأشراف في مصر، له المقدمة الفاضلية في الأنساب وطبقات الطالبين. انظر: لسان الميزان ٧٤/٥؛ الوافي بالوفيات ٢٠٢/٢؛ معجم المؤلفين ٤٩/٩.

(٢) أي إنه ثلاثي ساكن الوسط.

(٣) الكشاف ٨٦/٢.

(٤) في الآية ٥٩ من السورة نفسها.

(٥) الكشاف ٨٧/٢.

(٦) الآية ٣٦ من هود.

(٧) الآية ٤٠ من هود.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿إذ جعلكم﴾**: في «إذ» وجهان أحدهما: أنه ظرفٌ منصوبٌ بما تضمَّنَتْه الآلاء من معنى الفعل كأنه قيل: واذكروا نِعَمَ اللَّهِ عليكم في هذا الوقت. ومفعولُ «اذكروا» محذوفٌ لدلالة قوله بعد ذلك: فاذكروا آلاءَ الله، ولأنَّ قوله «إذ جعلكم خُلَفاء»، وزادكم كذا هو نفس الآلاء، وهذا ظاهرُ قولِ الحوفي. وقال الزمخشري(١): «إذ» مفعول اذكروا، أي: / اذكروا هذا الوقتَ المشتمل على النِّعَمِ الجسيمة». [٣٨٨/أ]

وقوله «في الخَلْق»: يُحتمل أن يُراد به المصدر، بمعنى في امتداد قاماتكم، في حُسْنِ صُوَركم وعِظَم أجسامكم، ويحتمل أن يُرادَ به معنى المفعول به أي: في المخلوقين بمعنى زادكم في الناس مثلكم بسطة عليهم، فإنه لم يكن في زمانِهم مثلُهم في عِظَم الأَجْرام. وَرَدَ في التفسير أنَّ أقصرَهم ستون ذراعاً. وتقدَّم الخلاف في «بَسْطة» في البقرة(٢).

قوله: «آلاءَ الله» أي نِعَمه، وهو جمعٌ مفردُه «إِلْيٌ» بكسر الهمزة وسكونِ اللام كحِمْل وأحمال، أو «أُلْي» بضم الهمزة وسكون اللام كقُفل وأقفال، أو «إِلَى» بكسرِ الهمزة وفتح اللام كضِلَع وأضلاع وعِنب وأعناب، أو «أَلَىٰ» بفتحها كقفا وأقفاء، قال الأعشى(٣):

٢٢٢٨ـ أبيضُ لا يَرْهَبُ الهُزال ولا يقطعُ رَحْمي ولا يَخُونُ إلىٰ

يُنشد بكسر الهمزة وهو المشهور وبفتحها ومثله «الآناء» جمع إِنْي أو أُنْي أو إِنَى أو أَنَىٰ. وقال الأخفش(٤): «إِنْوٌ». والآناء: الأوقات كقوله: «ومِنْ آناء الليل»(٥) وسيأتي.

---

(١) الكشاف ٢/٨٧.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٤٧ من البقرة.
(٣) ديوانه ٢٣٥؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٨٤؛ ومجاز القرآن ١/٢١٨ واللسان إلا.
(٤) معاني القرآن ١/٢١٣.
(٥) الآية ١٣٠ من طه.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿لنعبدَ﴾**: متعلِّقٌ بالمجيء الذي أنكروه عليه. وقوله «إن كنتَ» جوابُه محذوف أو متقدم وهو «فَأْت به».

آ. (٧١) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ ربكم﴾**: إمَّا متعلق بوَقَع، ومِنْ للابتداء مجازاً، وإمَّا أن يتعلَّق بمحذوف لأنها حال إذ كانت في الأصل صفة لرجس. وقوله «سَمَّيْتُموها» صفةٌ لأسماء، وكذلك الجملة من قوله «ما نَزَّل الله» و «مِنْ سلطان» مفعول «نَزَّل» ومِنْ مزيدة. و «من المنتظرين» خبر «إني». و «معكم» فيه ما تقدَّم في قوله «إني لكما لمن الناصحين»[١]. ويجوز ـ وهو ضعيف ـ أن يكون «معكم» هو الخبر و «من المنتظرين» حال، والتقدير: إني مصاحبُكم حالَ كوني من المنتظرين النصرَ والفرجَ من الله تعالىٰ، وليس بذاك لأن المقصود في الكلام هو الانتظارُ لمقابلة قوله «فانتظروا» فلا تُجْعل فَضْلة.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿وإلى ثمود﴾**: ثمود اسم رجل وهو ثمود ابن جاثر بن إرَم بن سام وهو أخو جديس، فثمود وجديس أخوان ثم سُمِّيت به هذه القبيلة، والأكثر مَنْعُه اعتباراً بما ذكرته، ومنهم مَنْ جَعَله اسماً للحيِّ فصرفه وهي قراءةُ الأعمش[٢] ويحيى بن وثاب في جميع القرآن، وسيأتي لك خلاف بين القراء السبعة في سورة هود وغيرها. وقيل: سُمُّوا ثمود لقلة مائهم، والثَّمْدُ الماء القليل. قال النابغة[٣]:

٢٢٢٩ـ واحْكُمْ كحكم فتاة الحي إذ نظرَتْ ... إلى حَمامٍ شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

وصالح اسم عربي وهو صالح بن آسف. وقيل: ابن عبيد بن آسف ابن كاشح بن أروم بن ثمود بن جاثر.

---

(١) الآية ٢١ من الأعراف.

(٢) البحر ٤/٣٢٧؛ الشواذ ٤٤.

(٣) ديوانه ٨٤؛ والبحر ٤/٣٢٧. شراع: ج شارع وهو القاصد شريعة الماء. والثمد بالسكون والتحريك كما في القاموس: ثمد.

قوله: «قد جاءَتْكم بيِّنة» قد كثُر إيلاءُ هذه اللفظةِ العواملَ، فهي جاريةٌ مَجْرىٰ الأبطح والأبرق في عدم ذِكْرِ موصوفها. وقوله: «من ربكم» يحتمل أن تتعلَّق بجاءتكم و«مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، وأن تتعلق بمحذوف لأنها صفةٌ بَيِّنة. ولا بد مِنْ حَذْف مضاف أي: من بينات ربكم ليتصادَقَ الموصوفُ وصفتُه. وقوله: «آية» نصب على الحال لأنها بمعنى العلامة. والعاملُ فيها: إمَّا معنى التنبيه، وإمَّا معنى الإشارة كأنه قال: أنبِّهكم عليها أو أُشير إليها في هذه الحال. ويجوز أن يكون العاملُ مضمراً تقديره: انظروا إليها في هذه الحال، والجملةُ لا محلَّ لها لأنها كالجواب لسؤالٍ مقدر كأنهم قالوا: أين آيتك؟ فقال: هذه ناقةُ الله، وأضافها إلى الله تشريفاً كبيت الله وروح الله، وذلك لأنها لم تتوالد بين جَمَلٍ وناقة بل خَرَجَتْ من صَلْد[1] كما هو المشهور.

وقوله «لكم» أي: أعني لكم، وخُصُّوا بذلك لأنهم هم السائلوها أو المنتفعون بها من بين سائر الناس لو أطاعوا. ويحتمل أن تكون «هذه ناقة الله» مفسرةً لقوله «بيِّنة» لأنَّ البينة تستدعي شيئاً يتبيَّن به الـمُدَّعَى، فتكون الجملةُ في محل رفع على البدل، وجاز إبدال جملةٍ من مفرد لأنها في قوته.

قوله: «في أرضِ الله» الظاهرُ تعلُّقه بـ«تأكل» وقيل: يجوز تعلُّقه بقوله «فَذَرُوها»، وعلى هذا فتكونُ المسألة من التنازع وإعمال الثاني، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقال: تأكل فيها في أرض الله. / وانجزم «تأكل» [٣٨٨/ب]
جواباً للأمر. وقد تقدم الخلافُ في جازمه: هل هو نفسُ الجملة الطلبية أو أداة مقدرة؟ وقرأ أبو جعفر[2] «تأكلُ» برفع الفعل على أنه حالٌ، وهو نظير «فهبْ لي من لدنك وَلِيَّاً يرثني»[3] رفعاً وجزماً.

---

(١) ش: صخرة.

(٢) البحر ٤/٣٢٨؛ الشواذ ٤٤.

(٣) الآية ٦ من مريم. قرأ أبو عمرو والكسائي يرثني ويرث جزماً فيهما، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة ٤٠٧.

وقوله «بسوء»: الظاهـرُ أن الباءَ للتعـدية أي: لا تُـوقِعوا عليهـا سوءاً ولا تُلْصِقوه بها. ويجوز أن تكونَ للمصاحبة: لا تَمَسُّوها حالَ مصاحبتكم للسوء. وقوله «فيأخذكم» نصب على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين المسِّ بالسوء وبين أَخْذِ العذابِ إياكم، وهم وإن لم يكن أَخْذُ العذاب لهم مِنْ صنعهم إلا أنهم تعاطَوا أسبابه.

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿وبَوَّأكم في الأرض﴾** بوَّأه: أنزله منزلاً. والمَبَاءةُ المنزل، وتقدَّمَتْ هذه المادة في آل عمران[١] وهو يتعدَّى لاثنين، فالثاني محذوف أي: بَوَّأكم منازل. و«في الأرض» متعلقٌ بالفعل وذُكِرَتْ ليبني عليها ما يأتي بعدها من قوله «تَتَّخذون». قوله: «تَتَّخذون» يجوز أن تكونَ المتعديةَ لواحد، فيكونَ «من سهولها» متعلقاً بالاتخاذ أو بمحذوف على أنه حال من «قصوراً» إذ هو في الأصل صفةٌ لها لو تأخر، بمعنىٰ أنَّ مادة القصور مِنْ سهل الأرض كالجبس واللِّبَن والآجرّ كقوله: «واتخذ قوم موسى من بعده مِنْ حُلِيِّهِمْ»[٢] أي: مادته من الحُلِيِّ. وقيل: «مِنْ» بمعنى في. وفي التفسير: أنهم كانوا يسكنون في القصور صيفاً وفي الجبال شتاءً. وأن[٣] تكونَ المتعدية لاثنين ثانيهما «من سهولها».

قوله: «وتَنْحِتون الجبالَ بيوتاً»: يجوز أن تكون «الجبال» على إسقاط الخافض أي: من الجبال، كقوله: «واختار موسى قومه»[٤] فيكون «بيوتاً» مفعولَه. ويجوز أن يُضَمَّن «تَنْحِتون» معنى ما يتعدَّى لاثنين أي: وتتخذون الجبال بيوتاً بالنحت أو تُصَيِّرونها بيوتاً بالنحت. ويجوز أن يكون «الجبال»

---

(١) الآية ١١٢ من آل عمران.

(٢) الآية ١٤٨ من الأعراف.

(٣) معطوف على قوله «أن تكون المتعدية لواحد».

(٤) الآية ١٥٥ من الأعراف.

هو المفعول به و «بيوتاً» حالٌ مقدرة كقولك: خِطْ هذا الثوب جُبَّةً، أي: مقدراً له كذلك. و «بيوتاً» وإن لم تكن مشتقةً فإنها في معناه أي: مسكونة.

وقرأ الحسن[1]: «تَنْحَتون» بفتح الفاء. وزاد الزمخشري[2] أنه قرأ: «تنحاتون» بإشباع الفتحة ألفاً، وأنشد[3]:

٢٢٣٠ـ يَنْباع من ذِفْرىٰ غضوبٍ جَسْرَةٍ ....

وقرأ يحيى بن مصرف وأبو مالك[4] بالياء من أسفل على الالتفات. إلا أن أبا مالك فَتَح الحاء كقراءة الحسن. والسهلُ من الأرض مالان وسَهُلَ الانتفاع به ضد الحَزَن. والسهولة: التيسير. والقُصور: جمع قَصْر وهو البيت المُنيف، سُمِّي بذلك لقُصور الناس عن الارتقاء إليه، أو لأن عامَّة الناس يُقَصِّرون عن بناء مثله بخلاف خواصِّهم، أو لأنه يُقتصر به على بُقْعَةٍ من الأرض بخلاف بيوت الشعر والعُمُد، فإنها لا يُقتصر بها على بُقْعَةٍ مخصوصة لارتحال أهلها، أو لأنه يَقْصُر مَنْ فيه أي يَحْبِسه، ومنه: «وحورٌ مقصوراتٌ في الخِيام»[5]. والنَّحْتُ: النَّجْر في شيء صُلْب كالحجر والخشب قال[6]:

٢٢٣١ـ أمَّا النهارُ ففي قَيْـدٍ وسلسلةٍ والليلُ في بَطْنِ منحوت من الساج

وقرأ الأعمش[7]: «ولا تِعْثُوا» بكسر حرف المضارعة. وقد تقدم أن ذلك لغةٌ. و «مفسدين» حال مؤكدة إذ معناها مفهوم من عاملها. و «في الأرض» متعلقٌ بالفعلِ قبله أو بمفسدين.

---

(١) البحر ٤/٣٢٩؛ الشواذ ٤٤.
(٢) الكشاف ٢/٩٠.
(٣) تقدم برقم ١٤٢٢.
(٤) غزوان الغفاري الكوفي اشتهر بكنيته، ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب ٢/١٠٥.
(٥) الآية ٧٢ من الرحمن.
(٦) تقدم برقم ٥٠.
(٧) البحر ٤/٣٢٩.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿قال الملأ﴾: قرأ ابن عامر[١] وحده: «وقال» بواو عطف نسقاً لهذه الجملة على ما قبلها، وموافقةً لمصاحف الشام، فإنها مرسومة فيها. والباقون بحَذْفِها: إمَّا اكتفاءً بالربط المعنويِّ، وإمَّا لأنه جواب لسؤالٍ مقدر كما تقدَّم نظيره، وموافقةً لمصاحفهم، وهذا كما تقدم في قوله: «ما كنا لنهتدي»[٢] إلا أنه هو الذي حَذَف الواو هناك.

قوله: «للذين اسْتُضْعِفُوا» اللام للتبليغ. ويَضْعُف أن تكون للعلة. والسين في «استكبروا» و«استضعفوا» يجوز أن تكونَ على بابِها من الطلب أي: طلبوا ـ أولئك ـ الكِبْرَ من أنفسهم ومن المؤمنين الضعف. ويجوز أن يكون استفعل بمعنى فَعَل كعجب واستعجب.

قوله: «لِمَنْ آمَنَ منهم» بدلٌ من «الذين اسْتُضْعِفُوا» بإعادة العامل، وفيه وجهان أحدهما: أنه بدلُ كل مِنْ كل إن عاد الضمير في «منهم» على قومه، ويكون المستضعفون مؤمنين فقط. كأنه قيل: قال المستكبرون للمؤمنين من قوم صالح. والثاني: أنه بدلُ بعضٍ من كل إن عادَ الضمير على المستضعفين، ويكون المستضعفون ضربَيْن: مؤمنين وكافرين، كأنه قيل: / قال المستكبرون [٣٨٩/أ] للمؤمنين من الضعفاء دون الكافرين من الضعفاء.

وقوله: «أَتَعْلَمون» في محلِّ نصب بالقول. و«من ربه» متعلق بمُرْسَل. و«مِنْ» للابتداء مجازاً، ويجوز أن تكونَ صفةً فتتعلَّق بمحذوف.

قوله: «بما أُرْسِلَ به» متعلِّقٌ بـ«مؤمنون» قُدِّم للاختصاص والاهتمام وللفاصلة. و«ما» موصولةٌ. ولا يجوز هنا حَذْفُ العائد وإن اتحد الجارُّ للموصول وعائدِه؛ لاختلاف العامل في الجارَّيْن. وكذلك قوله:

---

(١) السبعة ٢٨٤؛ الحجة ٢٨٧.

(٢) الآية ٤٣ من الأعراف.

آ. (٧٦) «بالذي آمنتم به كافرون»:

آ. (٧٧) والعَقْر أصله كشف العراقيب في الإبل وهو: أن تُضْرب قوائمُ البعير أو الناقة فتقع، وكانت هذه سنتَهم في الذَّبْح. قال امرؤ القيس(١):

٢٢٣٢ـ ويومَ عَقَرْتُ للعَذارىٰ مطيَّتي فيا عَجَباً مِنْ رَحْلِها المُتَحَمَّلِ

ثم أُطْلِق على كل نحرٍ، وإن لم يكنْ فيه كَشْفُ عراقيب تسميةً للشيء بما يلازمه غالباً إطلاقاً للسبب على مسبِّبه. هذا قول الأزهري(٢). وقال ابن قتيبة(٣): «العَقْر: القتل كيف كان، عَقَرْتُها فهي معقورة». وقيل: العَقْرُ: الجرح. وعليه قول امرىء القيس(٤):

٢٢٣٣ـ تقول وقد مال الغَبيط بنا معاً عَقَرْتَ بعيري يا امرأَ القيسِ فانزِلِ

تريد: جَرَحْتَه بثقلك وتمايُلِكَ. والعُقْر والعَقْر بالفتح، والضم الأصل، ومنه عَقَرْتُه أي: أصبت عَقْره يعني أصلَه كقولهم: كَبَدْتُه ورَأَسْتُه أي: أصبت كَبِده ورأسه، وعَقَرْتَ النخل: قطعته من أصله. والكلب العَقُور منه. والمرأة عاقر، وقد عُقِرَت. والعُقْر بالضم آخر الولد وآخر بيضة، يقال: عُقِر البَيْض. والعَقار: ـ بالفتح ـ المِلْك من الأبنية ومنه «ما غُزِي قوم في عُقْر دارهم إلا ذلُّوا» وبعضهم يَخُصُّه بالنخل. والعُقار ـ بالضمِّ ـ الخمر لأنها كالعاقِرة للعقل ورَفَعَ عَقِيْرَته أي: صوتَه، وأصلُه أن رجلاً عَقَر رِجْلَه فرفَع صوته فاستُعير لكل صائح. والعُقْر بالضم أيضاً: المَهْر.

وقوله: «وعَتَوْا» العُتُوّ(٥) والعُتِيُّ: النُّبُوُّ أي: الارتفاع عن الطاعة يقال منه: عَتَا يَعْتُو عُتُوّاً وعُتِيّاً، بقلب الواوين ياءين، والأحسنُ فيه إذا كان مصدراً

---

(١) ديوانه ١١؛ البحر ٤/٣١٥.

(٢) تهذيب اللغة ١/٢١٥.

(٣) تفسير غريب القرآن ٤٣٣.

(٤) تقدم برقم ١٢٦٨.

(٥) انظر: مفردات الراغب ٣٢١.

تصحيحُ الواوين كقوله: «وعَتَوْا عُتُوّاً كبيراً»[1]. وإذا كان جمعاً الإعلالُ نحو: قوم عُتِيٌّ لأن الجمعَ أثقلُ، قياسُه الإعلالُ تخفيفاً. وقوله: «أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً»[2]. وقوله: «وقد بلغتُ من الكِبَر عِتِيّاً»[3] أي: حالةً تتعذَّر مداواتي فيها وهو كقوله[4]:

٢٢٣٤ـ .... ومن العَنـاءِ ريـاضَـةُ الهَـرِمِ

وقيل: العاتي: الجاسي أي اليابس. ويقال: عَثَا يَعْثُو عُثُوّاً بالثاء المثلثة من مادة أخرىٰ لأنه يقال: عَثِي يَعْثَى عِثِيّاً وعثا يَعْثُو عُثُوّاً، فهو في إحدى[5] لغتيه يشاركه «عتا» بالمثناة وزناً ومعنى، ويقاربه في حروفه. والعَيْثُ أيضاً ـ بتقديم الياء من أسفل على الثاء المثلثة ـ هو الفساد، فيحتمل أن يكونَ أصلاً وأن يكون مقلوباً فيه. وبعضهم[6] يجعل العَيْثَ الفساد المُدْرَك حسَّاً والعِثِيّ في المُدْرَك حكماً وقد تقدم لك طرف من هذا.

وقوله: «يا صالحُ ائتنا» يجوز لك على رواية مَنْ يُسَهِّل الهمزة وهو ورش والسوسي[7] أن تُبْدِلَ الهمزة واواً، فتلفظ بصورة يا صالحُ وْتِنا في الوصل خاصة، تُبْدِل الهمزة بحركة ما قبلها وإن كانت منفصلة من كلمة أخرىٰ. وقرأ عاصم وعيسى بن عمر: أُوْتِنا بهمزٍ وإشباعِ ضم، ولعله عاصم الحجدري لا ابن النجود، وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط لأن همزة الوصل في هذا النحوِ مكسورةٌ فمن أين جاءت ضمةُ الهمزة إلا على التوهُّم؟

---

(١) الآية ٢١ من الفرقان.
(٢) الآية ٦٩ من مريم.
(٣) الآية ٨ من مريم.
(٤) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المفردات ٣٢١.
(٥) الأصل: «أحد» وهو سهو.
(٦) انظر: المفردات ٣٢٢.
(٧) انظر: البحر ٤/٣٣١.

وقوله: «بما تَعِدُنا» العائدُ محذوفُ أي: تَعِدُناه، ولا يجوز أن تقدر «تَعِدُنا» متعدياً إليه بالباء، وإن كان الأصلُ تعديتَه إليه بها[1]؛ لئلا يلزمَ حذفُ العائدِ المجرور بحرفٍ من غير اتحادِ متعلَّقهما، لأنَّ «بما» متعلّقٌ بالإتيان، و «به» متعلِّقٌ بالوعد.

آ. (٧٨) والرَّجْفَةُ[2]: الزلزلةُ الشديدة يقال: رَجَفَتِ الأرضُ تَرْجُف رَجْفاً ورَجِيْفاً ورجَفاناً. وقيل: الرَّجْفَةُ: الطامَّةُ التي يتزعزعُ لها الإنسـانُ ويضطرب، ومنه قيل للبحر: رَجَّاف لاضطرابه. وقيل: أصلُه مِنْ رجَفَ به البعيرُ إذا حرَّكه في سَيْره، قال ابن أبـي ربيعة[3]:

٢٢٣٥ـ ولَـمَّا رَأَيْتُ الحجَّ قد حان وقتُه ... وظَلَّتْ جِمالُ القوم بالحيِّ تَرْجُفُ

والإرجاف: إيقاعُ الرَّجْفَةِ، وجمعُه الأراجيف ومنه «الأراجيف ملاقيحُ الفِتَنِ». وقوله: «تَرْجُف الراجِفَةُ»[4] كقوله: «إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ زلزالَها»[5] ومنه[6]:

٢٢٣٦ـ تُحْيـي العظامَ الراجفاتِ من البِلىٰ ... وليس لسداءِ الـرُّكبتين طبيبُ

والجُثُوم[7]: اللُّصوقُ بالأرض مِنْ جُثُوم الطائر والأرنب، فإنه يَلْصِقُ بطنَه / بالأرض، ومنه رجلٌ جُثَمَة وجَثَّامة، كناية عن النؤوم الكَسْلان، وجُثْمان [٣٨٩/ب]

---

(١) أي إلى العائد بالباء.
(٢) انظر: المفردات ١٨٩.
(٣) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٧/٢٤٢؛ والبحر ٤/٣١٥.
(٤) الآية ٦ من النازعات.
(٥) الآية ١ من الزلزلة.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان رجف.
(٧) انظر: المفردات ٨٨.

الإنسان شخصُه قاعداً. وقال أبو عبيد: «الجُثوم للناس والطيرِ كالبُروك للإبل. وأنشد لجرير[1]:

٢٢٣٧ـ عَرَفْتُ المُنْتَأَىٰ وعَرفْتُ منها   مَطايا القِدْر كالحِدَأ الجُثُومِ

قال الكرماني: «حيث ذُكِرت الرَّجْفةُ وُحِّدت الدار، وحيث ذُكرت الصيحةُ جُمِعَتْ، لأنَّ الصيحةَ كانت من السماء فبلوغُها أكبرُ وأبلغُ من الزلزلة، فَذَكَرَ كلَّ واحدٍ بالأليق به. وقيل في دارهم: أي بلدهم. وقيل: المرادُ بها الجنسُ. والفاء في «فَأَخَذَتْهم» للتعقيب. ويمكن أن تكونَ عاطفةً على الجملة من قوله «فَأْتِنا» وذلك على تقديرِ قربِ زمان الهلاك من زمان طلب الإتيان. ويجوز أن يُقَدَّر ما يَصِحُّ العطفُ عليه بالفاء، والتقدير: فوعدهم العذابَ بعد ثلاث فانقضت فَأَخَذَتْهم.

ولا يُلتفت إلى ما ذكره بعضُ الملاحدةِ في قوله «فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ» وفي موضعٍ آخرَ: «الصيحة»[2]، وفي موضع آخر «بالطاغية»[3] واعتقد ما لا يجوز، إذ لا منافاةَ بين ذلك، فإن الرَّجْفَةَ مترتبةٌ على الصيحة، لأنه لمَّا صِيح بهم رَجَفَتْ قلوبُهم فماتوا، فجاز أن يُسْنَدَ الإهلاكُ إلى كلٍ منهما. وأمَّا «بالطاغية» فالباء للسببية. والطاغية: الطُّغيان مصدر كالعاقبة، ويقال للمَلِكِ الجبار طاغية، فمعنى «أُهْلِكوا بالطاغية» أي بطغيانهم كقوله: «كذَّبت ثمود بطغواها»[4] أي: بسبب طُغْيانهم.

---

(١) ديوانه ٢١٧؛ مجاز القرآن ٢١٨/١؛ المنتأىٰ: محفر النؤي. ومطايا القدر: الأثافي. الجثوم: السواقط. الحدأ: الحِدْأة.
(٢) الآية ٦٧ من هود «وأخذ الذين ظلموا الصيحة».
(٣) الآية ٥ من الحاقة «فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية».
(٤) الآية ١١ من الشمس.

وقوله «فأصبحوا» يجوز أن تكونَ الناقصةَ، فجاثمين خبرُها، و«في ديارهم» متعلِّقٌ به، ولا يجوزُ أن يكونَ الجارُّ خبراً و«جاثمين» حال لعدم الفائدة بقولك «فأصبحوا في دارهم» وإن جاز الوجهان في قولك: «أصبح زيد في الدار جالساً»، ويجوز أن تكونَ التامَّةَ أي: دخلوا في الصباح، و«جاثمين» حال، والأولُ أظهرُ.

آ. (٧٩) **وقوله تعالى: ﴿ولكنْ لا تُحبُّون﴾**: قيل: «كان» محذوفة هنا لأنه حكايةُ حالٍ ماضية أي: ولكن كنتم لا تحبون.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿ولوطاً﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بأَرْسَلْنا[1] الأول، و«إذا» ظرفٌ للإرسال. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكر». وفي العامل في الظرفِ حينئذٍ وجهان، أحدهما: ـ وهو قول الزمخشري[2] ـ أنه بدلٌ من «لوطاً» قال: «بمعنى: واذكر وقتَ إذ قال لقومه» وهذا على تسليمِ تصرُّفِ «إذ». والثاني: أن العاملَ فيها مقدَّرٌ تقديرُه: واذكر رسالةَ لوطٍ إذ قال. فإذ منصوب برسالة. قاله أبو البقاء[3]، والبدلُ حينئذٍ بدلُ اشتمال.

قوله: «ما سَبَقَكم بها مِنْ أحدٍ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. وعلى الاستئنافِ يُحتمل أن تكونَ جواباً لسؤال وأَنْ لا تكونَ. قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: ما موضعُ هذه الجملة؟ قلت: لا مَحَلَّ لها لأنها مستأنفة، أنكر عليهم أولاً بقوله: «أَتَأْتون الفاحشة» ثم

---

(١) في الآية ٥٩.
(٢) الكشاف ٢/٩٢.
(٣) الإملاء ١/٢٧٩.
(٤) الكشاف ٢/٩٢.

وبَّخهم عليها فقال: أنتم أولُ مَنْ عَمِلَها. أو تكونُ جواباً لسؤال مقدَّر، كأنهم قالوا: لِمَ لا تأتيها؟ فقال: ما سبقكم بها أحدٌ فلا تفعلوا ما لم تُسْبَقوا به».

والباء في «بها» فيها وجهان، أظهرُهما: أنها حاليةٌ أي: ما سَبَقكُمْ أحدٌ مصاحِباً لها أي: ملتبساً بها. والثاني: أنها للتعديةِ.قال الزمخشري[(١)]: «الباءُ للتعدية مِنْ قولك: «سَبَقْته بالكُرة» إذا ضربْتَها قبله. ومنه قوله عليه السلام[(٢)]: «سبقك بها عُكاشة».قال الشيخ[(٣)]: «والتعديةُ هنا قلقةٌ جداً؛ لأنَّ الباءَ المعدِّية في الفعل المتعدي لواحد [هي][(٤)] بجَعْل المفعولِ الأولِ يَفْعل ذلك الفعلَ بما دَخَلَتْ عليه الباءُ فهي كالهمزة، وبيان ذلك أنك إذا قلت: «صَكَكْتُ الحجرَ بالحجر» كان معناه: أَصْكَكْت الحجرَ الحجرَ أي: جَعَلْت الحجر يَصُكُّ الحجر،فكذلك: دَفَعْتُ زيداً بعمرو عن خالد، معناه: أدفعت زيداً عمراً عن خالد أي: جَعَلْتُ زيداً يدفع عمراً عن خالد، فللمفعول الأول تأثيرٌ في الثاني،ولا يصحُّ هذا المعنى هنا إذ لا يَصِحُّ أن يقدَّر: أَسْبَقْتُ زيداً الكرة أي: جَعَلْتُ زيداً يَسْبِق الكرة إلا بمجازٍ متكلِّف،وهو أن تجعلَ ضربَك للكرة أولَ جَعْلٍ ضربةً قد سبقها أي تقدَّمها في الزمان فلم يجتمعا». و«مِنْ» الأولى لتأكيد الاستغراق والثانية للتبعيض.

الوجه الثاني من وجهَيْ الجملة: أنها حال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: هو الفاعل أي: أتأتون مبتدئين بها. والثاني: هو المفعول أي: / أتأتونها مُبْتَدَأً بها غيرَ مسبوقةٍ من غيركم. [٣٩٠/أ]

---

(١) الكشاف ٢/٩٢.

(٢) رواه البخاري: الرقاق ٥٠ (الفتح) ١١/٤٠٥؛ ابن حنبل ١/٢٧١.

(٣) البحر ٤/٣٣٣.

(٤) من البحر.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿أإنكم﴾**: قرأ نافع[١] وحفص عن عاصم: «إنكم» على الخبر المستأنف وهو بيانٌ لتلك الفاحشةِ. وقرأ الباقون بالاستفهام المقتضي للتوبيخ.

قوله: «شهوةً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجلِ الاشتهاء، لا حاملَ لكم عليه إلا مجردُ الشهوة لا غير. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال أي: مشتهين أو باقٍ على مصدريته، ناصبه «أَتَأْتُون» لأنه بمعنىٰ أتشتهون. ويقال: شَهِيَ يَشْهىٰ شَهْوة، وشَها يَشْهو شهوة قال[٢]:

٢٢٣٨ـ وأَشْعَثَ يَشْهىٰ النومَ قلت له ارتحِلْ ... إذا ما النجومُ أعرضَتْ واسْبَكَرَّتِ

وقد تقدَّم ذلك في آل عمران[٣].

قوله: «مِنْ دونِ النساء» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «الرجال» أي: أتأتونهم منفردين عن النساء. والثاني: أنه متعلِّقٌ بشهوة قاله الحوفي. وليس بظاهرٍ أن تقولَ: «اشتهيت من كذا»، إلا بمعنىً غيرِ لائق هنا. والثالث: أن يكونَ صفةً لشهوة أي: شهوةً كائنة من دونهن.

قوله: «بل أنتم قومٌ» «بل» للإِضرابِ، والمشهور أنه إضراب انتقالٍ من قصة إلى قصة، فقيل: عن مذكور، وهو الإِخبارُ بتجاوزهم عن الحدِّ في هذه الفاحشةِ أو عن توبيخهم وتقريرِهم والإِنكارِ عليهم. وقيل: بل للإِضراب عن شيء محذوف. واختُلِفَ فيه: فقال أبو البقاء[٤]: «تقديره ما عَدَلْتُم بل أنتم». وقال الكرماني: «بل» رَدٌّ لجوابٍ زعموا أن يكونَ لهم عُذْراً أي: لا عذرَ لكم بل».

---

(١) السبعة ٢٥؛ الحجة ٢٨٧؛ البحر ٤/٣٣٤. ورسمها المؤلف على قراءة غير نافع وحفص.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: شها. واسْبَكَرَّ الرجلُ: اضطجع.

(٣) الآية ١٤.

(٤) الإملاء ١/٢٧٩.

وجاء هنا بصفة القوم اسمَ الفاعل وهو «مُسْرفون»؛ لأنه أدلُّ على الثبـوت ولموافقة رؤوسِ الآيِ فإنها أسماء. وجاء في النمل[1] «تَجْهَلُون» دلالةً على أنَّ جهلَهم يتجدَّد كلَّ وقتٍ ولموافقةِ رؤوس الآي فإنها أفعال.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿وما كان جوابَ﴾: العامَّةُ على نصب «جواب» خبراً للكون، والاسمُ «أنْ» وما في حَيِّزها وهو الأفصحُ، إذ فيه جَعْلُ الأعرفِ اسماً. وقرأ الحسن[2] «جوابُ» بالرفع، وهو اسمُها، والخبر «إلا أَنْ قالوا» وقد تقدَّمَ ذلك. وأتى هنا بقوله «ومـا»، وفي النمل[3] والعنكبوت[4] «فما»، والفاء هي الأصلُ في هذا الباب لأنَّ المرادَ أنهم لم يتأخر جوابُهم عن نصيحته. وأمَّا الواوُ فالتعقيبُ أحدُ محاملها، فتعيَّن هنا أنها للتعقيب لأمرٍ خارجي وهي العربية في السورتين المذكورتين لأنها اقتضَتْ ذلك بوضعها.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿إلا امرأَته﴾: استثناء من أهله المُنْجَيْن. وقوله: «كانت من الغابرين» جوابُ سؤالٍ مقدر. وهذا كما تقدم في البقرة وفي أول هذه السورة في قصة إبليس.

والغابر[5]: المُقيم. هذا هو مشهورُ اللغة، وأنشـدوا قول أبـي ذؤيب الهذلي[6]:

٢٢٣٩ـ فَغَبَرْتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصِبٍ   وإخـالُ أني لاحقٌ مُسْتَتْبَـعُ

---

(١) الآية ٥٥.
(٢) البحر ٤/٣٣٤.
(٣) الآية ٥٦ من النمل «فما كان جواب قومه...».
(٤) الآية ٢٤ من العنكبوت: «فما كان جواب قومه».
(٥) انظر: المفردات ٣٥٧.
(٦) ديوان الهذليين ١/٢؛ البحر ٤/٣١٥. غبرت: بقيت؛ ناصب: ذو نَصَب وهو الجهد والتعب؛ مستتبع: مستلحق.

ومنه غُبَّرُ اللبن لبقيَّته في الضَّرْع، وغُبَّرُ الحَيْض أيضاً، قال أبو كبير الهذلي، ويُروى لتأبَّط شراً[١]:

٢٢٤٠ـ ومُبَـرَّأً من كـل غُبَّـرِ حَيْضَـةٍ   وفَسـادِ مُرْضِعَةً وداءٍ مُعْضِـلِ

ومعنى «من الغابرين» في الآية أي: مِن المقيمين في الهلاك. وقال بعضهم: «غَبَر بمعنى مَضَىٰ وذهب» ومعنى الآية يساعده، وأنشد للأعشى[٢]:

٢٢٤١ـ عَضَّ بما أَبْقى المَواسِيْ لـه   مِنْ أُمِّـه في الـزمنِ الغـابـر

أي: الزمن الماضي. وقال بعضهم: غَبَر أي غاب، ومنه قولهم: «غبر عنا زماناً» وقال أبو عبيدة[٣]: «غَبَرَ: عُمِّر دهراً طويلاً حتى هَرِم، ويدل له: «إلا عجـوزاً في الغابـرين»[٤]. والحاصـلُ أن الغُبور مشتـركٌ كعسعس[٥] أو حقيقةٌ ومجازٌ وهو المرجح. والغبار: لما يَبْقى من التراب المُثار. ومنه «وجوهٌ يومئذ عليها غَبَرة»[٦] تخييلاً لتغيرها واسودادها. والغَبْراء الأرض. قال طرفة[٧]:

٢٢٤٢ـ رأيتُ بني غَبْراءَ لا يُنْكِرونني   ولا أهلَ هذاكَ الطرافِ المُمَدَّدِ

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿وأَمْطَرْنا﴾**: قال أبو عبيد: «يقال: مُطِر في الرحمة، وأُمْطِر في العذاب» وقال أبو القاسم الراغب[٨]: «ويقال: مُطِر في

---

(١) ديوان الهذليين ٢/٩٣. والحيضة: المرة من الحيض.
(٢) ديوانه ١٤٥؛ ومجاز القرآن ١/٢١٩؛ والبحر ٤/٣١٥. والمواسي: ج موسى.
(٣) المجاز ١/٢١٨.
(٤) الآية ١٣٥ من الصافات.
(٥) عسعس الليل: أقبل ظلامه وأدبر.
(٦) الآية ٤٠ من عبس.
(٧) من معلقته وهو في المنصف ٣/٤٨؛ والعيني ١/٤١٠؛ والهمع ١/٧٦؛ والدرر ١/٥٠.
(٨) المفردات ٤٧٠.

الخير، وأُمْطِر في العذاب، قال تعالىٰ: «وأَمْطَرْنا عليهم حجارةً»[(١)] وهذا مردودٌ بقوله تعالىٰ: «هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا»[(٢)] فإنهم إنما عَنَوا بذلك الرحمة، وهو مِنْ أَمْطَر رباعياً. ومَطَر وأَمْطَر بمعنى واحد يتعديان لواحد يقال: مَطَرتهم السماء وأَمْطرتهم، وقوله تعالىٰ هنا «وأَمْطَرْنا» ضُمِّن معنى «أرسلنا» ولذلك عُدِّي بـ «على»، وعلى هذا فـ «مَطَراً» مفعول به لأنه يُراد به الحجارة، ولا يُراد به المصدرُ أصلاً، إذ لو كان كذلك / لقيل: أمطار. ويوم مطير. أي: مَمْطور. [٣٩٠/ب]
ويوم ماطِر ومُمْطِر على المجاز كقوله: «في يوم عاصِف»[(٣)] ووادٍ مطير فقط فلم يُتَجَوَّزْ فيه. ومطير بمعنى مُمْطِر قال[(٤)]:

٢٢٤٣ـ حَمامةَ بطنِ الوادِيَيْنِ تَـرَنَّمي ... سقاكِ مِن الغُرِّ الغَوادي مطيرها

فعيل هنا بمعنى فاعل؛ لأنَّ السحاب يُمْطِرُ غيرها. ونكَّـر «مطراً» تعظيماً.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿وإلى مَدْيَنَ﴾**: اختُلِف في مَدْين فقيل: أعجمي فمنعُه للعجمة والعَلَمِيَّة، وهو مَـدْين بن خليل الرحمن، فسُمِّيت به القبيلة. وقيل: هو عربـيٌّ اسمُ بلد قاله الفراء وأنشد[(٥)]:

٢٢٤٤ـ رهبـانُ مَدْيَنَ والـذين عَهِدْتُهُمْ ... يبكون مِنْ حَذَرِ العذابِ قُعودا
لو يَسْمعون كما سمعتُ كلامَها ... خَـرُّوا لعَـزَّةَ رُكَّعـاً وسُجـودا

فمنعُه للعَلَمِيَّة والتأنيث، ولا بد حينئذ من حذف مضاف أي: وإلى أهل مَدْيَن، ولذلك أعاد الضمير في قوله «أخاهم» على الأهل، ويجوز أن يُراد

---

(١) الآية ٧٤ من الحجر.
(٢) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٣) الآية ١٨ من إبراهيم.
(٤) تقدم برقم ١٧٢٩.
(٥) تقدم برقم ١٨٠٠.

بالمكان ساكنوه، فروعي ذلك بالنسبة إلى عود الضمير عليه. وعلى تقدير كونه عربياً قالوا: فهو شاذ، إذ كان من حقِه الإعلالُ كمتاع ومقام، ولكنهم شَذُّوا فيه كما شَذُّوا في مَرْيَم ومَكْوَزَة[1]، وليس بشاذ عند المبرد[2] لعدم جريانه على الفعل، وهو حَقٌّ وإن كان الجمهور على خلافه.

شُعَيْب: يجوز أن يكون تَصْغيرَ شِعْب أو شَعب هكذا قالوا، والأدب ألاَّ يُقالَ ذلك، بل هذا موضوعٌ على هذه الزِّنَة وأمَّا أسماءُ الأنبياء فلا يَدْخل فيها تصغيرٌ البتةَ إلا ما نَطَق به القرآن على صيغةٍ تشبهه كشعيب عليه السلام وهو عربـيٌّ لا أعجمي.

قوله: «ولا تَبْخَسوا» قد تقدَّم معنى هذه اللفظة في قوله: «ولا يَبْخَس منه شيئاً»[3]، وهو يتعدَّى لاثنين وهما: الناسَ وأشياءَهم أي: لا تُنْقصوهم أشياءهم.

آ. (٨٦) **قوله تعالى: ﴿بكل صراطٍ﴾**: يجوز أن تكونَ الباءُ على حالها من الإلصاقِ أو المصاحبةِ، أو تكونَ بمعنى في. و«تُوْعِدون» و«تَصُدُّون» و«تبغون» هذه الجملُ أحوالٌ أي: لا تقعدوا مُوْعِدين وصادِّين وباغين. ولم يذكر المُوْعَد به لتذهب النفسُ كلَّ مذهب. ومفعول «تصدُّون» «مَنْ آمن»، قال أبو البقاء[4]: «مَنْ آمن» مفعول «تصدُّون» لا مفعول «توعدون» إذ لو كان مفعولاً للأول لقال «تَصُدُّونهم». يعني أنه لو كان كذلك لكانت المسألة من التنازع، وإذا كانت من التنازع وأَعْمَلْتَ الأول لأضمرْتَ في الثاني فكنت تقول: تَصُدُّونهم، لكنه ليس القرآن كذا، فدلَّ على أن «توعدون» ليس

(١) انظر المسألة في: الممتع ٢/٤٨٨.
(٢) المقتضب ١/١٠٨.
(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة.
(٤) الإملاء ١/٢٧٩.

عاملاً فيه، وكلامُه يحتمل أن تكون المسألةُ من التنازع ـ ويكون ذلك على إعمال الثاني، وهو مختار البصريين وحَذْف من الأول ـ وألَّا تكونَ وهو الظاهر.

وظاهرُ كلامِ الزمخشري[1] أنها من التنازع، وأنه من إعمال الأول، فإنه قال: «فإن قلت إلام يَرْجِعُ الضمير في «مَنْ آمن به»؟ قلت: إلى كل صراط، تقديره: تُوْعِدون مَنْ آمن به وتَصُدُّون عنه، فوضعَ الظاهر الذي هو «سبيل الله» موضعَ المضمر زيادةً في تقبيح أمرهم».

قال الشيخ[2]: «وهذا تعسُّف وتكلُّف مع عدم الاحتياج إلى تقديمٍ وتأخيرٍ ووضْعِ ظاهرٍ موضعَ مضمر، إذ الأصلُ خلافُ ذلك كلِّه، ولا ضرورةَ تدعو إليه، وأيضاً فإنَّه من إعمال الأول وهو مذهبٌ مرجوح، ولو كان من إعمالِ الأول لأضمر في الثاني وجوباً، ولا يجوز حذفهُ إلا في ضرورةِ شعرٍ عند بعضِهم كقوله[3]:

٢٢٤٥ـ بعكاظَ يُعْشي الناظِريـ ... ـنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُه

فأعمل «يُعْشي» ورفع به «شعاعُه» وحَذَفَ الضمير مِنْ «لمحوا» تقديره: لمحوه. وأجازه بعضُهم بقلةٍ في غير الشعر. والضمير في «به»: إمَّا لكل صراط كما تقدَّم عن أبي القاسم، وإمَّا على الله للعلم به، وإمَّا على سبيل الله، وجاز ذلك لأنه يذكَّر ويؤنَّث، وعلى هذا فقد جمع بين الاستعمالين هنا حيث قال «به» فذكَّر، وقال: «وتَبْغُونها عِوَجاً» فأنَّث، ومثلُه: «قل هذه

---

(١) الكشاف ٢/٩٤.

(٢) البحر ٤/٣٣٩ باختصار.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب وهو في المغني ٦١١؛ والعيني ٣/١١؛ والتصريح ١/٣٢٠؛ والهمع ٢/١٠٩؛ والدرر ٢/١٤٢.

سبيلي»[1]. وقد تقدم نحو قوله: «تَبْغونها عِوَجاً» في آل عمران[2] فأغنى عن إعادته.

قوله: «واذكروا»: إمَّا أن يكون مفعولُه محذوفاً، فيكونَ هذا الظرفُ معمولاً لذلك المفعولِ أي: اذكروا نعمتَه عليكم في ذلك الوقت، وإمَّا أن تجعلَ نفسَ الظرفِ مفعولاً به. قاله الزمخشري[3]. وقال ابنُ عطية[4]: «إن الهاء في «به» يجوز أن تعود على / شعيب عند مَنْ رأى أن القعودَ على الطرقِ [٣٩١/أ] للردِّ عن شعيب» وهو بعيدٌ لأنَّ القائل «ولا تَقْعدوا» هو شعيب[5]، وحينئذ كان التركيب «مَنْ آمن بـي» والادِّعاءُ بأنه من بابِ الالتفات بعيدٌ جداً؛ إذ لا يَحْسُن أن يُقال: «يا هذا أنا أقول لك: لا تُهِنْ مَنْ أَكْرَمَه» أي: مَنْ أكرمني.

قوله: «كيف» وما في حَيِّزها معلِّقَةٌ للنظر عن العمل، فهي وما بعدها في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ. والنظرُ هنا التفكُّرُ، و«كيف» خبر كان، واجبُ التقديم.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿وطائفةٌ لم يؤمنوا﴾**: عطف على «طائفة» الأولى، فهي اسم كان و«لم يؤمنوا» معطوفٌ على «آمَنوا» الذي هو خبر كان عَطَفَتْ اسماً على اسم وخبراً على خبر، ومثله لو قلت: «كان عبدُ الله ذاهباً وبكر خارجاً» عَطَفْتَ المرفوعَ على مثله وكذلك المنصوب. وقد حذف وَصْفَ «طائفة» الثانية لدلالة وَصْفِ الأولى عليه، إذ التقدير: وطائفةٌ منكم لم يؤمنوا،

---

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.
(٢) الآية ٩٩.
(٣) الكشاف ٢/٩٤.
(٤) التفسير ٧/١٠٩.
(٥) قوله «شعيب» غير واضح في الأصل.

وحَذَفَ أيضاً متعلَّق الإيمان في الثانية لدلالة الأول عليه، إذ التقديرُ: لم يؤمنوا بالذي أُرْسِلْتَ به، والوصفُ بقوله «منكم» الظاهر[1] أو المقدر هو الذي سَوَّغ وقوعَ «طائفة» اسماً لـ «كان» من حيث إن الاسم في هذا الباب كالمبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرةً إلا بمسوغٍ تقدَّم التنبيه عليه.

قوله: «فاصبِروا» يجوز أن يكونَ الضميرُ للمؤمنين من قومه، وأن يكونَ للكافرين منهم، وأن يكونَ للفريقين، وهذا هو الظاهرُ، أُمِر المؤمنون بالصبر ليحصُل لهم الظفرُ والغَلَبَةُ، والكافرون مأمورون به لِيَنْصُرَ الله عليهم المؤمنين لقولِه تعالىٰ: «قل تَرَبَّصوا»[2] أو على سبيلِ التنازل معهم أي: اصبِروا فستعلمون مَنْ ينتصر ومن يَغْلب، مع علمه بأن الغلبةَ له. و«حتى» بمعنى «إلى» فقط، وقوله: «بيننا» غَلَّب ضميرَ المتكلمِ على المخاطب، إذ المرادُ: بيننا جميعاً مِنْ مؤمنٍ وكافرٍ، ولا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَذْفِ معطوفٍ تقديره: بيننا وبينكم.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿ والذين آمنوا﴾**: عطفٌ على الكاف، و«يا شعيبُ» اعتراضٌ بين المتعاطفَيْن.

قوله: «أو لَتَعُودُنَّ» عَطَفَ على جواب القسم الأول، إذ التقدير: واللَّهِ لنخرجنَّكَ والمؤمنين أو لتعودُنَّ. فالعَوْدُ مسندٌ إلى ضمير النبي ومَنْ آمن معه. و«عاد» لها في لسانهم استعمالان: أحدهما ــ وهو الأصلُ ــ أنه الرجوعُ إلى ما كان عليه من الحال الأول. والثاني استعمالُها بمعنى صار، وحينئذ ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبر، فلا تكتفي بمرفوعٍ وتفتقر إلى منصوب، وهذا عند

---

(١) الظاهر هو في قوله «طائفة منكـم»، والمقدر في قوله «وطائفة» فالتقدير: منكم.

(٢) الآيــة ٣١ من الطور.

بعضهم. ومنهم مَنْ منع أن تكون بمعنى صار، فمِنْ مجيئها بمعنى صار عند بعضهم قولُ الشاعر(1):

٢٢٤٦ـ وَرَبَّيْتُــه حتى إذا مـا تـركتُـه ... أخاالقوم واستغنى عن المسح شاربُهْ
وبالمَحْض حتى عادجَعْداً عَنَطْنَطا ... إذا قام ساوى غاربَ الفحل غاربُهْ

فرفع بـ «عاد» ضميرَ الأول ونَصَبَ بها «جَعْداً»، ومَنْ مَنَع ذلك يَجْعل المنصوب حالاً، ولكن استشكلوا على كونها بمعناها الأصلي أنَّ شعيباً صلى الله عليه وسلم لم يكنْ قطُّ على دينهم ولا في مِلَّتِهِمْ. فكيف يَحْسُن أن يُقال «أو لتعودُنَّ» أي: لَتَرْجِعُنَّ إلى حالتكم الأولى، والخطابُ له ولأتباعه؟ وقد أجيب عن ذلك بثلاثة أوجه: أحدها: أن هذا القولَ مِنْ رؤسائهم قصدوا به التلبيسَ على العوام والإِبهام لهم أنه كان على دينهم وفي مِلَّتِهِمْ. الثاني: أن يُراد بعَوْده رجوعُه إلى حالةِ سكوتِه قبل بعثته؛ لأنه قبل أن يبعث إليهم كان يُخْفي إيمانه وهو ساكتٌ عنهم، يَرَىٰ مِنْ معبودهم غيرَ الله. الثالث: تغليبُ الجماعةِ على الواحدِ لأنهم لمَّا صحبوه في الإِخراج سحبوا عليه وعليهم حكمَ العَوْد في الملَّة تغليباً لهم عليه. وأما إذا جَعَلْناها بمعنىٰ صيَّر فلا إشكال في
[٣٩١/ب] ذلك، إذ المعنى: لَتَصِيرُنَّ في ملَّتنا بعد أن لم تكونوا، / ففي مِلَّتنا حالٌ علىٰ الأول، خبر على الثاني، وعدَّىٰ «عاد» بـ «في» الظرفيةِ كأن المِلَّةَ لهم بمنزلةِ الوعاءِ المحيط بهم.

قوله: «أو لو كنَّا كارهين» الاستفهامُ للإِنكار تقديره: أيوجدُ منكم أحدُ هذين الشيئين: أعني الإِخراج من القرية والعَوْد في الملَّة على كل حال حتى في حال كراهيتنا لذلك؟ وقال الزمخشري(2): «الهمزةُ للاستفهام، والواوُ واو

(1) تقدم الثاني برقم ١١٠٤. والأول لفرعان بن الأعرف، وهو في العيني ٢/٢٩٨؛ وحاشية الشيخ يس ١/٢٥٢؛ والدرر ١/١٣٣.
(2) الكشاف ٢/٩٦.

الحال تقديره: أتُعيدوننا في ملَّتكم في حالِ كراهتنا». قال الشيخ[1]: «وليست هذه واوَ الحال بل واوُ العطف عَطَفَتْ هذه الحالَ على حالٍ محذوفة كقوله عليه السلام[2]: «رُدُّوا السائل ولو بظِلْفٍ مُحْرَق» ليس المعنى: رُدُّوه حالَ الصدقة عليه بظِلْف مُحْرَق، بل معناه: رُدُّوه مصحوباً بالصدقة ولو مصحوباً بظلف محرق. قلت: وقد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ وأنه يَصِحُّ أن تُسَمَّى واوَ الحال وواوَ العطف وتحريرُ ذلك، ولولا تكريرُه لما كرَّرْته. وقال أبو البقاء[3]: «ولو هنا بمعنى «إنْ» لأنها للمستقبل، ويجوزُ أن تكونَ على أصلها، ويكون المعنى: لو كنَّا كارهين في هذه الحال. قوله «لأنها للمستقبل» ممنوع.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿إن عُدْنا﴾**: شرطٌ جوابه محذوف عند الجمهور أي: فقد افترَيْنا، حُذِفَ لدلالةِ ما تقدَّم عليه، وعند أبي زيد والمبرد[4] والكوفيين هو قولُه: «فقد افترَيْنا»، وهو مردودٌ بأنه لو كان جواباً بنفسه لوَجَبَتْ فيه الفاء. وقال أبو البقاء[5]: «قد افترَيْنا بمعنى المستقبل لأنه لم يقع وإنما سَدَّ مَسَدَّ جواب «إنْ عُدْنا» وساغَ دخولُ «قد» هنا لأنهم نَزَّلوا الافتراءَ عند العَوْد منزلةَ الواقع فَقَرنوه بقد، وكأنَّ المعنى: قد افترَيْنا الآن إن هَمَمْنا بالعَوْد».

وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها استئنافُ إخبارٍ فيه معنى التعجب، قاله الزمخشري[6] كأنه قيل: ما أَكْذَبَنا على الله إن عُدْنا في الكفر. والثاني: أنها جوابُ قسمٍ محذوف حُذِفَت اللامُ منه، والتقديرُ: واللَّهِ لقد

---

(١) البحر ٤/٣٤٣.
(٢) رواه مالك في الموطأ: باب ما جاء في المساكين ٢/٩٢٣.
(٣) الإملاء ١/٢٧٩.
(٤) للمبرد تفصيل وضوابط في ذلك انظر: المقتضب ٢/٦٦.
(٥) الإملاء ١/٢٨٠.
(٦) الكشاف ٢/٩٧.

افترينا، ذكره الزمخشري[1] أيضاً. وجعله ابن عطية[2] احتمالاً وأنشد[3]:

٢٢٤٧ـ بَقَّيْتُ ما لي وانحرَفْتُ عن العُلَى   ولَقِيْتُ أضيافي بوجـهِ عبوس

قال: «كما تقول: افتريْتُ على الله إن كلَّمت فلاناً» ولم يُنْشِدْ ابن عطية البيتَ الذي بعد هذا وهو محلُّ الفائدة لأنه مشتملٌ على الشرط وهو:

إنْ لم أَشُنَّ على ابنِ هندٍ غارةً   لم تَخْلُ يوماً من نهابِ نفوسِ

قوله: «بعد إذ نجَّانا» منصوبٌ بـ «نعود» أي: ما يكون ولا يستقيمُ لنا عَوْدٌ بعد أن حصل لنا التنجيةُ منها.

قوله: «إلا أَنْ يشاءَ» في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما: أنه متصل. والثاني: أنه منقطعٌ. ثم القائلون بـالاتصال مختلفـون فمنهم مَنْ قال: هو مستثنى من الأوقات العامة والتقدير: وما يكونُ لنا أن نعود فيها في وقتٍ من الأوقات إلا في وقت مشيئة الله ذلك، وهذا متصورٌ في حَقِّ مَنْ عدا شعيباً، فإن الأنبياءَ لا يشاء الله ذلك لهم لأنه عَصَمهم. ومنهم مَنْ قال: هو مستثنى من الأحوال العامة. والتقدير: ما يكونُ لنا أن نعودَ فيها في كل حال إلا في حال مشيئة الله تعالى. وقال ابن عطية[4]: «ويُحتمل أن يريدَ استثناءَ ما يمكن أن يَتَعَبَّد الله به المؤمنين ممَّا تفعلُه الكفرةُ من القُرُبات فلمَّا قال لهم: إنَّا لا نعودُ في مِلَّتكم، ثم خشي أن يُتَعَبَّد الله بشيءٍ من أفعال الكفرة فيعارِض ملحدٌ بذلك ويقـول: هذه عـودةٌ إلى مِلَّتِنا استثنى مشيئـة الله فيما يمكن أن يُتَعبَّدَ[5] به».

---

(١) الكشاف ٢/٩٧.

(٢) التفسير ٧/١١٢.

(٣) تقدم برقم ٨٠٣.

(٤) التفسير ٧/١١٢.

(٥) في الأصل: يتعبده. والتصحيح من ابن عطية والبحر.

قال الشيخ[١]: «وهذا الاحتمالُ لا يَصِحُّ لأن قوله: «بعد إذ نجَّانا اللّهُ منها» إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من أعمال البرِّ». قلت: قد حكى ابن الأنباري هذا القولَ عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ثم قال: «وهذا القول مُتَنَاوَلُهُ بعيد، لأنَّ فيه تبعيضَ الملة» وقيل: هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدُّب. قال ابن عطية[٢]: «ويقلق هذا التأويلُ من جهةِ استقبالِ الاستثناء، ولو كان الكلام «إلا إنْ شاء» قوي هذا التأويل». وهذا الذي قاله سهوٌ لأنَّ الماضيَ يتخلَّص للاستقبال بعد «إنْ» الشرطية، كما يتخلَّص المضارع له[٣] بأَنْ المصدرية.

وقيل: الضمير في قوله «فيها» ليس عائداً على المِلَّة بل عائدٌ على الفِرْية، والتقدير: وما يكون أن نعودَ في الفِرْية إلا أن يشاءَ ربنا. وهو حَسَنٌ لولا بُعْدُه. وكرَّر هنا قوله «بيننا وبين قومنا» بخلاف / قوله «حتى يحكمَ اللّهُ بيننا»[٤] زيادةً في تأكيد تمييزه ومَنْ تبعه مِنْ قومه. وقد تقدَّم أن الفتح الحُكْم بلغة حِمْير، وقيل[٥] بلغة مُراد وأنشد[٦]: [٣٩٢/أ]

٢٢٤٨ـ ألا أبلغْ بني عُصْمٍ رَسُولاً بـأنِّي عن فَتَاحَتِكُمْ غنيُّ

قوله: «عِلْماً» نصبٌ على التمييز وهو منقولٌ من الفاعلية، تقديره: وَسِعَ علمُ ربِّنا كلَّ شيء كقوله تعالىٰ: «واشتعل الرأسُ شيبا»[٧].

---

(١) البحر ٣٤٤/٤.
(٢) التفسير ١١٣/٧.
(٣) أي للاستقبال.
(٤) في الآية ٨٧ من الأعراف.
(٥) انظر: مجاز القرآن ٢٢/١.
(٦) البيت للأسعر الجعفي وهو في مجاز القرآن ٢٢٠/١؛ واللسان فتح؛ والبحر ٣٤٤/٤.
(٧) الآية ٤ من مريم.

آ.(٩٠) **قوله تعالى: ﴿إنكم إذاً لخاسِرون﴾**: إذن حرفُ جواب وجزاء، وقد تقدَّم الكلامُ عليها مُشْبعاً وخلافُ الناس فيها. وهي هنا معترضةٌ بين الاسم والخبر. وقد توهمَّ بعضُهم فجعل «إذاً» هذه «إذا» الظرفية في الاستقبال نحو قولك: «أُلْزِمُك إذا جئتني» أي وقتَ مجيئك. قال: «ثم حُذِفَتِ الجملةُ المضافةُ هي إليها، والأصل: إنكم إذا اتبعتموه لخاسرون، فإذا ظرفٌ والعاملُ فيه «لخاسرون»، ثم حُذِفَتِ الجملةُ المضافُ إليها وهي اتبعتموه، وعُوِّضَ منها التنوين، فلما جيء بالتنوين وهو ساكنٌ التقى بمجيئه ساكنان هو والألفُ قبلَه، فحُذِفَت الألفُ لالتقاءِ الساكنين فبقي اللفظ «إذاً» كما ترى. وزعم هذا القائل أن ذلك جائزٌ بالحَمْل على «إذا» التي للمضيّ في قولهم: «حينئذ» و «يومئذ» فكما أن التنوينَ هناك عوضٌ عن جملة عند الجمهور كذلك هنا. ورَدَّ الشيخ[(١)] هذا بأنه لم يَثْبُتْ هذا الحكمُ لـ «إذا» الاستقبالية في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه». قلت: وهذا ليس بلازمٍ إذ لذلك القائلِ أنْ يقولَ: قد وَجَدْتُ موضعاً غير هذا وهو قولُه تعالىٰ: «إنَّا إذاً لظالمون»[(٢)].

وقد رأيت كلام الشيخ شهاب الدين القرافي[(٣)] في قوله صلى الله عليه وسلم[(٤)] لَمَّا سألوه عن بيع الرُّطَب بالتمر فقال: أينقص الرُّطَبُ إذا جَفَّ؟ فقالوا: نعم. فقال: فلا إذن: أن «إذن» هذه هي «إذا» الظرفية، قال: كالتي في قوله تعالىٰ: «إذا زُلزلت الأرض»[(٥)] فحُذِفَتِ الجملةُ، وذكره إلى آخره. وكنت لمَّا رأيته تعجَّبْتُ غاية العجب كيف يَصْدُر هذا منه حتى رأيته في كتاب

---

(١) البحر ٤/٣٤٥.

(٢) الآية ٧٩ من يوسف.

(٣) أحمد بن إدريس أبو العباس من علماء المالكية، مصري النشأة والوفاة له: الإحكام، الذخيرة، توفي سنة ٦٨٤هـ؛ انظر: الأعلام ١/٩٤.

(٤) رواه أبو داود: البيوع (٣ /٦٥٧)؛ ابن ماجة: التجارات ٥٣ (٢/٧٦١).

(٥) الآية ١ من الزلزلة.

الشيخ في هذا الموضع عن بعضهم ولم يُسَمِّه، فذهب تعجُّبي منه، فإن لم يكنْ ذلك القائلُ القرافيَّ فقد صار له في المسألة سَلَفٌ، وإلَّا فقد اتَّحَدَ الأصل، والظاهرُ أنه غيره.

وقوله: «إنكم» هو جواب والقسم الموطَّأ له باللام. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: ما جواب القسم الذي وَطَّأَتْه اللامُ في قوله «لئن اتبعتم شعيباً» وجوابُ الشرط؟ قلت: قوله: «إنكم إذاً لخاسرون» سادُّ مسدَّ الجوابين» قال الشيخ[2]: «والذي قاله النحويون إنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ لدلالةِ جواب القسم عليه، ولذلك وَجَبَ مُضِيُّ فعلِ الشرط. فإن عَنَى بأنه سادٌّ مَسَدَّهما أنه اجْتُزِىء بذكره عن ذِكْرِ جواب الشرط فهو قريبٌ. وإن عَنَى من حيث الصناعة النحوية فليس كما زعم؛ لأن الجملة يمتنع أن لا يكون لها محل من الإعراب وأن يكون لها محلٌّ من الإعراب». قلت: قد تقدَّمَتْ هذه المسألة مِراراً واعتراضُ الشيخ عليه، وتقدَّم الجوابُ عنه فلا أُعيده اكتفاءً بما تقدم. ويعني الشيخُ بقوله «لأنَّ الجملة يمتنع أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب إلى آخره أنها من حيث كونُها جواباً للشرط يَسْتدعي أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب وهو الجزم، ومن حيث كونُها جواباً للقسم يستدعي أن لا يكونَ لها محلٌّ؛ إذ الجملةُ التي هي جوابُ القسم لا محلَّ [لها] لأنها من الجمل المستأنفة المبتدَأ بها، وقد تقرَّر أن الجملةَ الابتدائية لا محلَّ [لها].

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿الذين كَذَّبوا شُعَيْباً﴾: فيه خمسة أوجه، أحدُها: أن هذا الموصولَ في محل رفع بالابتداءِ وخبرُه الجملةُ التشبيهية بعده. قال الزمخشري[3]: «وفي هذا الابتداءِ معنى الاختصاص كأنه قيل:

---

(١) الكشاف ٢/٩٧.

(٢) البحر ٤/٣٤٥.

(٣) الكشاف ٢/٩٧.

الذين كَذَّبوا شُعَيْباً هم المخصوصون بأن أُهْلِكوا واسْتُؤْصلوا، كأنْ لم يُقيموا في دارهم، لأنَّ الذين اتَّبعوا شعيباً قد أنجاهم الله تعالىٰ». قلت: قوله «يفيد الاختصاص» هو معنى قولِ الأصوليين: «يفيد الحصر» على خلاف بينهم في ذلك، إذا قلت: «زيد العالم»، والخلافُ في قولك «العالم زيد» أشهرُ منه فيما تقدَّم فيه المبتدأ.

[٣٩٢/ب] الثاني: أن الخبرَ هو نفسُ الموصول الثاني وخبره، / فإن الموصول الثاني مبتدأ، والجملةُ من قوله «كانوا هم الخاسرين» في محل رفع خبراً له، وهو وخبرهُ خبر الأول، و«كأنْ لم يَغْنَوا»: إمَّا اعتراضٌ وإمَّا حالٌ من فاعل «كذَّبوا». الثالث: أن يكونَ الموصولُ الثاني خبراً بعد خبرٍ عن الموصول الأول، والخبرُ الأولُ الجملةُ التشبيهية كما تقدَّم. الرابع: أن يكونَ الموصولُ بدلاً مِنْ قولِهِ قبلُ «الذين كفروا من قومه»[١] كأنه قال: «وقال الملأ الذين كفروا منهم الذين كذَّبوا شُعَيْباً» وقوله: «لِئَن اتبعتُمْ شعيباً» معمولٌ للقول فليس بأجنبي. الخامس: أنه صفةٌ له أي: للذين كفروا مِنْ قومه. هذه عبارةُ أبي البقاء[٢]، وتابعه الشيخ[٣] عليها. والأحسنُ أن يُقال: بدلٌ من الملأ أو نعتٌ له، لأنه هو المحدَّثُ عنه والموصولُ صفةٌ له، والجملةُ التشبيهيةُ على هذين الوجهين حالٌ من فاعل «كذَّبوا».

وأما الموصولُ الثاني فقد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ خبراً باعتبارين: أعني كونَه أولَ أو ثانياً، ويجوز أن يكونَ بدلاً من فاعل «يَغْنَوا» أو منصوباً بإضمار «أعني» أو مبتدأ وما بعده الخبر. وهذا هو الظاهر لتكونَ كلُّ جملة مستقلةً

---

(١) من الآية ٩٠.

(٢) الإملاء ١/٢٨٠.

(٣) البحر ٤/٣٤٦ ولم يتابعه وإنما قال: «وهذه أوجه متكلفة، والظاهر أنها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب».

بنفسها. وعلى هذا الوجهِ ذكر الزمخشري[1] أيضاً أن الابتداءَ يفيد الاختصاص قال: «أي هم المخصوصون بالخسران العظيم دونَ أتباعه، وقد تقدَّم موضحاً.

وقوله: «كأنْ لم يَغْنَوا» يَغْنَوْن: بمعنى يُقيمون يقال: غَنِي بالمكان يَغْنَىٰ فيه أي: أقام دهراً طويلاً، وقيَّده بعضُهم بالإقامة في عيشٍ رغد فهو أخصُّ من مُطْلق الإقامة. قال الأسود بن يعفر[2]:

٢٢٤٩ـ ولقد غَنَوا فيها بأنعمِ عيشةٍ في ظلِّ مَلْكٍ ثابتِ الأوتادِ

وقيل: معنى الآيةِ هنا من الغِنى الذي هو ضد الفقر، قاله الزجاج[3] فقال: «وغَنِي في مكان كذا: إذا طالَ مَقامُه فيه مُسْتَغْنياً به عن غيره».

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿فكيف آسَىٰ﴾**: «كيف» هنا مثل «كيف» في «كيف تكفرون»[4]، وتقدَّم الكلامُ على «أَسي»[5] وبابه. وقرأ[6] ابن وثاب وابن مصرف والأعمش «إِيسَىٰ» بكسر الهمزة التي هي حرف مضارعةٍ وقد تقدَّم[7] أنها لغةُ بني أَخْيَل[8] وحكاية ليلى الأخيلية في الفاتحة. ولزم من ذلك قَلْبُ الفاءِ بعدها ياءً؛ لأن الأصل: أَأْسىٰ بهمزتين.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿إلا أَخَذْنا﴾**: هذا استثناءٌ مفرَّغ، وأَخَذْنا في محلِّ نصب على الحال. والتقدير: وما أَرْسَلْنا إلا آخذين أهلها، والفعل

(١) الكشاف ٢/٩٧.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٦ـ٣٩.
(٤) الآية ٢٨ من البقرة.
(٥) انظر إعرابه للآية ٢٦ من المائدة.
(٦) البحر ٤/٣٤٧.
(٧) انظر: الورقة ٧ ب.
(٨) وهم من بني عُقَيْل: القاموس: خال.

الماضي لا يقع بعد «إلا» إلا بأحد شرطين: إمَّا تقدُّمِ فعلٍ كهذه الآية، وإمَّا أن يصحب «قد» نحو: ما زيد إلا قد قام، فلو فُقِد الشرطان امتنع فلا يجوز: ما زيد إلا قام.

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿ثمَّ بَدَّلْنا مكانَ السيئةِ الحسنةَ﴾: في «مكان» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ، والمعنى: بدَّلنا مكان الحال السيئة الحالَ الحسنة، فالحسنةُ هي المأخوذةُ الحاصلة، ومكان السيئة هو المتروكُ الذاهب، وهو الذي تَصْحبه الباءُ في مثل هذا التركيب لو قيل في نظيره: بدَّلْتُ زيداً بعمرو، فزيد هو المأخوذ وعمرو المتروك، وقد تقـدَّم تحقيقُ هذا في البقرة في موضعَيْن أوَّلهما: «فبدَّل الذين ظلموا»[١] والثاني: «ومَنْ يُبَدِّل نعمةَ الله»[٢] فمكان والحسنة مفعولان، إلا أنَّ أحدهما وَصَلَ إليه الفعلُ بنفسه وهو الحسنة، والآخـر بحذف حـرف[٣] الجر وهـو «مكان». والثـاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والتقدير: ثمَّ بَدَّلْنا في مكان السيئة الحسنة، إلا أن هذا ينبغي أن يُرَدَّ لأن «بَدَّلَ» لا بُدَّ له من مفعولين أحدهما على إسقاط الباء.

قوله: «حتى عَفَوا» «حتى» هنا غاية، وتقدير مَنْ قَدَّرها بـ إلى فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب، لأن «حتى» الجارة لا تباشرُ إلا المضارعَ المنصوبَ بإضمار «أن» لأنها في التقدير داخلةٌ على المصدرِ المنسبكِ منها ومن الفعل، وأمَّا الماضي فلا يطَّرد حَذْفُ «أنْ» معه، فلا يُقَدَّر معه أنها حرفُ جر داخلةٌ على «أن» المصدرية أي: حتى أَنْ عَفَوا، وهذا الذي يَنْبغي أن يُحْمَلَ عليه [٣٩٣/أ] قولُ / أبـي البقاء[٤]: «حتى عَفَوا: إلى أنْ عفوا».

(١) من الآية ٥٩.
(٢) من الآية ٢١١.
(٣) الأصل: بحرف وهو سهو.
(٤) الإملاء ١/ ٢٨٠.

ومعنى «عَفَـوا» هنا كَثُـروا، مِنْ عفا السِّعْـر: إذا كَثُر، ومنـه «وأعْفُوا اللِّحى»[1] يقال: عَفَاه[2] وأَعْفاه ثلاثياً ورباعياً. قال زهير[3]:

٢٢٥٠ـ أذلـك أم أَقَبُّ البطنِ جَـأْبٌ عليـه مِنْ عَـقِيـقتـه عِـفـاءُ

وفي الحديث: «إذا عَفا الوَبَر وبَـرأ الدبـر فقد حلَّت العمـرة لمن اعتمر»[4] وأنشد الزمخشري[5] على ذلك قول الحطيئة[6]:

٢٢٥١ـ بمستأسِدِ القُرْيان عافٍ نباتُـه ....

وقول لبيد[7]:

٢٢٥٢ـ ولكنَّـا نُعِضُّ السيفَ مـنهـا بأسْوُقِ عافياتِ الشحم كُـومِ

وهذه المادة قد تقدَّم تحقيقُها في البقرة[8].

قوله: «فَأَخَذْناهم» قال أبو البقاء[9]: «هو عطفٌ على «عَفَوا». يريد:

---

(١) البخاري: اللباس ٦٥، (الفتح) ٣٥١/١٠، ابن جنبل ١٦/٢.
(٢) قوله «عفاه» غير واضح في الأصل.
(٣) ديوانه ٦٥. الأقب: الضامر، الجأب: الغليظ، عقيقته: وبره. العفاء: صغار الوبر، والريش وهو هنا شعر الحمار الذي ولد وهو عليه. يقول: أذلك الظليم أم هذا الحمار تشبهه ناقتي.
(٤) رواه أبو داود في المناسك ٨٠ (٥٠٣/٢).
(٥) الكشاف ٩٨/٢.
(٦) عجزه:
فَنُـوَّارُه مِيلٌ إلى الشمس زاهِـرُه
وهو في ديوانه ١٨٠؛ استأسد النبت: إذا طال، والقريان: ج قِرِيّ وهي مجاري الماء إلى الرياض. ونواره: ما زهر منه.
(٧) ديوانه ١٠٤ والعافيات: كثيرات اللحم. أَعَضَّـه السيف: إذا ضربه به. كوم: عظام الأسنمة.
(٨) انظر: إعرابه للآية ٥٢.
(٩) الإملاء ٢٨٠/١.

وما عطف عليه أيضاً، أعني أن الآخذ ليس متسَبِّباً عن العَفاء فقط، بل عليه وعلى قولهم تلك المقالةَ الجاهلية؛ لأنَّ المعنى ليس أنه لمجردِ كثرتِهم ونموّ أموالهم أَخَذهم بغتةً بل بمجموعِ الأمرين، بل الظاهرُ أنه بقولهم ذلك فقط.

وقوله: «وهم لا يَشْعرون» حال أيضاً، وهي في قوة المؤكدة لأن «بغتة» تفيدُ إفادتَها، سواءً أَعْرَبْنا «بغتة» حالاً أم مصدراً.

آ. (٩٦) وقد تقدَّم أن ابن عامر يقرأ[١] «لفتَّحنا» بالتشديد، ووافقه هنا عيسى بن عمر الثقفي وأبو عبدالرحمن السلمي.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ﴾**: قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلت: ما المعطوف عليه، ولِمَ عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوفُ عليه قوله: «فَأَخَذْناهم بغتةً»، وقوله «ولو أنَّ أهل القرىٰ إلى «يكسبون» وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عَطَفَتْ بالفاء لأن المَعْنىٰ: فَعَلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة، أَبَعْدَ ذلك أَمِنَ أهل القرىٰ أن يأتيهم بأسنا بياتاً، وأَمِنَ أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضُحى». قال الشيخ[٣]: «وهذا الذي ذكره رجوعٌ عن مذهبه في مثل ذلك إلى مذهب الجماعة، وذلك أن مذهبَه في الهمزة المصدرةِ على حرف العطف تقديرُ معطوف عليه بين الهمزة وحرفِ العطف، ومذهبُ الجماعة أن حرفَ العطف في نية التقدم، وإنما تأخَّر وتقدَّمَتْ عليه همزة الاستفهام لقوة تصدُّرها في أول الكلام»، وقد تقدَّم تحقيق هذا غيرَ مرة، والزمخشري هنا لم يقدِّر بينهما معطوفاً عليه بل جعل ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها من الجمل وهو قوله «فأخذناهم بغتة».

---

(١) السبعة ٢٨٦؛ الحجة ٢٨٨؛ البحر ٣٤٨/٤.
(٢) الكشاف ٩٨/٢.
(٣) البحر ٣٤٩/٤ والسمين تصرف في عبارة الشيخ.

قوله: «بَيَاتاً» تقدَّم أولَ السورة[1] أنه يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون ظرفاً.

قوله: «وهم نائمون» جملةٌ حالية، والظاهرُ أنها حال من الضمير المستتر في «بَيَاتاً» لأنه يتحمَّلُ ضميراً لوقوعه حالاً فتكون الحالان متداخلتين.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿ضُحَىً﴾**: منصوبٌ على الظرف الزماني، ويكون متصرفاً وغير متصرف، فالمتصرِّفُ ما لم يُرَدْ به وقتُه من يومٍ بعينه نحو: «ضُحاكَ ضحىً مبارك». فإن قلت: «أتيتك يوم الجمعة ضحىً» فهذا لا يَتصرف بل يلزم النصبَ على الظرفية، وهذه العبارةُ أحسنُ من عبارة الشيخ حيث قال[2]: «ظرفٌ متصرف إذا كان نكرةً، وغيرَ متصرف إذا كان من يوم بعينه لأنه تَوَهَّم متىٰ كان معرفةً بأي نوع كان من أنواع التعريف فإنه لا يتصرَّفُ، وليس الأمر كذلك، قال تعالىٰ: «والضُّحى»[3] فاستعمله مجروراً بالقسم مع أنه معرفة بأل، وقال تعالىٰ: «والشمس وضحاها»[4] جرَّه بحرف القسم أيضاً مع أنه معرَّفٌ بالإضافة، وهو امتداد الشمس وامتداد النهار.

ويقال: ضُحى وضَحاء، إذا ضَمَمْتَ قَصَرْتَ وإذا فتحت مَدَدْتَ. وقال بعضهم: الضُّحى بالضم والقصرِ لأولِ ارتفاع الشمس، والضَّحاء بالفتح والمدّ لقوة ارتفاعها قبل الزوال. والضُّحى مؤنث، وشذُّوا في تصغيره على ضُحَيٌّ بدون تاء كعُرَيْب وأخواتها، والضَّحاء أيضاً طعامُ الضحى كالغَداء طعام وقت الغُدْوَة يقال منهما: يُضَحِّي ضَحاءً وتَغَدَّىٰ غَداءً. وضَحِيَ يَضْحَىٰ إذا برز للشمسِ وقت الضحى، ثم عُبِّر به عن إصابة الشمس مطلقاً ومنه قولُه

(١) انظر: إعرابه للآية ٤.
(٢) البحر ٣٤٢/٤.
(٣) الآية ١ من الضحى.
(٤) الآية ١ من الشمس.

«ولا تَضْحى»[1] أي لا تبرز للشمس. ويقال: ليلة أُضْحِيانَةٌ بضم الهمزة[2]. وضَحْياء بالمد أي: مضيئة إضاءة الضحىٰ، والأُضْحِيَة / وجمعها أَضاحٍ، [٣٩٣/ب] والضَّحيَّة وجمعها ضحايا، والأَضْحاة وجمعها أَضْحًى هي المذبوحُ يوم النحر، سُمِّيَتْ بذلك لذَبْحِها ذلك الوقتَ لقوله عليه السلام: «مَنْ ذبح قبل صلاتِنا هذه فَلْيُعِدْ»[3] وضواحي البلد[4] نواحيه البارزة.

وقوله: «وهم يلعبون» حالٌ، وهذا يقوِّي أن «بياتاً» ظرف لا حال، لتطابق الجملتان، فيصير[5] في كل منهما وقتٌ وحال، وأتى بالحال الأولى متضمنةً لاسم فاعل لأنه يدلُّ على ثبات واستقرار وهو مناسب للنوم، وبالثانية متضمنةً لفعل؛ لأنه يدل على التجدد والحدوث وهو مناسب لِلَّعب والهزل.

وقرأ[6] نافع وابن عامر وابن كثير «أو» بسكون الواو والباقون بفتحها. ففي القراءة الأولى تكون «أو» بجملتها حرفَ عطف ومعناها حينئذ التقسيم. وزعم بعضهم أنها للإباحة والتخيير. وليس بظاهر، وفي الثانية هي واو العطف دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهام مقدمةً عليها لفظاً، وإن كانت بعدها تقديراً عند الجمهور. وقد عُرِف مذهب الزمخشري في ذلك[7]، ومعنى الاستفهام هنا التوبيخ والتقريع. وقال بعضهم: «إنه بمعنى النفي» كأبي شامة وغيره.

آ. (٩٩) وكررت الجملة في قوله تعالى: ﴿أَوَ أَمِنَ أهل﴾: «أفأمِنُوا»

---

(١) من الآية ١١٩ من سورة طه «وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى».
(٢) ضبطها في القاموس (ضحو) بكسر الهمزة.
(٣) البخاري: العيدين ٥ (الفتح ٢/٤٤٧) ابن ماجة: الأضاحي ١٢ (٢/١٠٥٣).
(٤) قوله «البلد» غير واضح في الأصل.
(٥) قوله «فيصير» غير واضح في الأصل.
(٦) السبعة ٢٨٦؛ الحجة ٢٨٨؛ البحر ٤/٣٤٩.
(٧) الزمخشري يقدِّر فعلاً بعد الهمزة ،وهذه الفاء عطفت الفعل المذكور على الفعل المقدَّر.

توكيداً لذلك، وأتى في الجملة الثانية[1] بالاسم ظاهراً، وحَقُّه أن يضمر مبالغةً في التوكيد. ومعنى «مكر الله» أي إضافة المخلوق إلى الخالق كقولهم: ناقة الله وبيت الله، والمراد به فعلٌ يُعاقَبُ به الكفرة، وأُضيف إلى الله لَمَّا كان عقوبةَ الذنب، فإن العرب تسمِّي العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة، وهذا نصٌّ في قوله «ومكروا ومكر الله»[2] قاله ابن عطية[3]. قلت: وهو تأويل حسن، وقد تقدم لك في قوله «ومكروا ومكرَ اللّـهُ»[4] أنه من باب المقابلة أيضاً. والفاءُ في قوله «فلا يأمَنُ» للتنبيه على أن العذاب يَعْقُب أَمْنَ مكرِ الله.

آ. (١٠٠) **قوله تعالى: ﴿أو لم يَهْدِ﴾**: قرأ الجمهور «يَهْدِ» بالياء من تحت. وفي فاعله حينئذ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه المصدر المؤول من «أنْ» وما في حَيِّزها، والمفعولُ محذوفٌ والتقدير: أولم يَهْدِ أي: يبيِّن ويوضِّح للوارثين مآلَهم وعاقبةَ أمرهم وإصابتنا إياهم بذنوبهم لو شِئْنا ذلك، فقد سَبَكْنا المصدرَ من «أنْ» ومن جواب لو. الثاني: أنَّ الفاعلَ هو ضميرُ اللّـهِ تعالى أي: أولم يبيِّن الله، ويؤيده قراءةُ مَنْ قرأ «نَهْدِ» بالنون. الثالث: أنه ضميرٌ عائد على ما يُفْهَمُ مِنْ سياق الكلام أي: أولم يَهْدِ ما جَرَىٰ للأمم السابقة كقولهم: «إذا كان غداً فَأْتني» أي: إذا كان ما بيني وبينك مما دلَّ عليه السياق. وعلى هذين الوجهين فـ «أنْ» وما في حيِّزها بتأويل مصدر كما تقدَّم في محلِّ المفعول والتقدير: أولم يُبَيِّن ويوضح الله أو ما جَرَىٰ[5] للأمم إصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك.

---

(١) في قوله «فلا يأمن مكر الله».

(٢) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٣) التفسير ٧/١٢٠.

(٤) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٥) وهو الوجه الثالث.

وقرأ[١] مجاهد «نَهْدِ» بنون العظمة و«أنْ» مفعول فقط، و«أنْ» هي المخففةُ من الثقيلة، و«لو» فاصلةٌ بينها وبين الفعل، وقد تقدَّم أن الفصلَ بها قليلٌ. و«نشاء» وإن كان مضارِعاً لفظاً فهو ماضٍ معنىً؛ لأنَّ «لو» الامتناعيةَ تخلِّصُ المضارع للمضيّ. وفي كلامِ ابنِ الأنباري خلافُه فإنه قال في «ونطبعُ»: «هذا فعلٌ مستأنف ومنقطع مما قبله، لأنَّ قولَه «أَصَبْنا» ماضٍ و«نَطْبع» مستقبل ثم قال: «ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «أَصَبْنا» إذ كان بمعنى نُصيب، والمعنى: لو يشاء يصيبهم ويطبع، فَوَضَع الماضي موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: «إن شاءَ جعل لك»[٢] أي: يجعل، بدليل قوله «ويجعل لك». قلت: فهذا ظاهرٌ قويٌّ في أنَّ «لو» هذه لا تخلِّصُ المضارع للمضيّ، وتنظيرُه بالآيةِ الأخرى مُقَوٍّ له أيضاً، وسيأتي تحقيق ذلك عند قوله «ونطبع».

وقال الفراء[٣]: «وجاز أن تَرُدَّ «يَفْعل» على فَعَلَ في جواب «لو» كقوله: «ولو يُعَجِّل اللّـهُ للناسِ الشرَّ استعجالَه بالخير لَقُضي إليهم أجلُهم فنذرُ»[٤] قوله: «فَنَذَرُ» مردودٌ على «لقُضِي». قلت: وهذا هو قول الجمهور، ومفعولُ «يشاء» محذوفٌ لدلالة جواب «لو» عليه، والتقدير: لو يشاء تعذيبَهم أو الانتقامَ منهم. وأتى / جوابُها بغير لام وإن كان مبنيًّاً على أحد الجائزين، وإن كان [٣٩٤/أ]
الأكثرُ خلافَه، كقوله تعالى: «لو نشاء جَعَلْناه أُجاجاً»[٥].

---

(١) البحر ٤ / ٣٥٠. ونسبها في الشواذ ٤٥ إلى ابن عباس والسلمي.
(٢) الآية ١٠ من الفرقان: «تبارك الذي إنْ شاء جَعَلَ لك خيراً من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ويجعلْ لك قصوراً».
(٣) معاني القرآن ١/٣٨٦.
(٤) الآية ١١ من يونس.
(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.

قوله: «ونـطبعُ» في هـذه الجملة أوجه، أحـدها: أنهـا نسقٌ على «أَصَبْناهم» وجاز عطفُ المضارع على الماضي لأنه بمعناه وقد تقدم أنَّ «لو» تُخَلِّصُ المضارع للمضيِّ، ولما حكى الشيخ كلامَ ابن الأنباري المتقدِّم قال[1]: «فجعل «لو» شرطيةً بمعنى «إنْ» ولم يجعلها التي هي«لِما»كان سيقعُ لوقوع غيره، ولذلك جعل «أَصَبْنا» بمعنى نُصيب. ومثال وقوعِ «لو» بمعنى «إنْ» قوله[2]:

٢٢٥٣ـ لا يُلْفِكَ الرَّاجيك إلا مُظْهِرا   خُلُقَ الكرامِ ولو تكون عَدِيما

وهذا الذي قاله ابن الأنباري رَدَّه الزمخشري[3] من حيث المعنى، لكن بتقديرِ أنْ يكونَ «ونطبعُ» بمعنى طَبَعْنا، فيكون قد عَطَفَ المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابنُ الأنباري جَعَل التأويل في «أَصَبْنا» الذي هـو جـوابُ «لـو نشـاء»، فجعله بمعنى نُصيب، فتـأوَّل المعـطوفَ عليـه وهو الجواب، ورَدَّه إلى المستقبل، والزمخشريُّ تأوَّل المعطوفَ ورَدَّه إلى المُضِيِّ، وأنتج ردُّ الزمخشري أنَّ كلا التقديرين لا يَصِحُّ».

قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «ونطبع» بمعنى طبَعْنا، كما كان«لو نشاء» بمعنى لو شِئْنا، ويعطف على «أَصَبْناهم»؟ قلت: لا يساعد على المعنى، لأنَّ القوم كانوا مطبوعاً على قلوبهم، مَوْصوفين بصفة مَنْ قبلهم مِن اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدِّي إلى خلوِّهم من هذه الصفةِ، وأن الله لو شاء لاتَّصفوا بها». قال الشيخ[5]: «وهذا الردُّ

(١) البحر ٤/٣٥١.
(٢) تقدم برقم ٢٥٥.
(٣) الكشاف ٢/٩٩.
(٤) الكشاف ٢/٩٩.
(٥) البحر ٤/٣٥١.

ظاهره الصحةُ، وملخصه أن المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ سواء تـأوَّلنا المعطوفَ عليه أم المعطوفَ، وجوابُ «لو» لم يقع بعدُ، سواءً كانت حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره أم بمعنى «إنْ» الشرطية، والإصابةُ لم تقع، والطَّبْعُ على القلوب واقع فلا يَصحُّ أن تَعْطِفَ على الجواب. فإنْ تُـؤُوِّل «ونطبع» على معنى: ونستمر على الطبع على قلوبهم أمكن التعاطف لأن الاستمرار لم يقع بعدُ وإن كان الطبع قدوقع». قلت: فهذا الوجه الأول ممتنع لِما ذكره الزمخشري.

الوجه الثاني: أنْ يكون «نطبع» مستأنفاً ومنقطعاً عَمَّا قبلَه فهو في نية خبرِ مبتدأ محذوف أي: ونحن نطبع. وهذا اختيارُ أبي إسحاق[1] والزمخشري[2] وجماعة.

الوجه الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «يرثون الأرض» قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وهو خطأٌ لأنَّ المعطوف على الصلة صلة و «يرثون» صلةٌ للذين، فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي، فإن قوله «أنْ لو نشاء» :إمَّا فاعلٌ ليَهْد أو مفعولُه كما تقدَّم، وعلى كلا التقديرين فلا تَعَلُّقَ له بشيء من الصلة، وهو أجنبيٌّ منها فلا يُفْصل به بين أبعاضها، وهذا الوجهُ مُـؤَدٍّ إلى ذلك فهو خطأ».

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على ما دَلَّ عليه معنى «أولم يهد لهم» كأنه قيل: يغفُلون عن الهداية ونطبع على قلوبهم. قاله الزمخشري[5] أيضاً. قال

---

(١) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٩٩.
(٢) الكشاف ٢/٩٩.
(٣) الكشاف ٢/٩٩.
(٤) البحر ٤/٣٥٢.
(٥) الكشاف ٢/٩٩.

الشيخ[1]: «وهو ضعيفٌ؛ لأنه إضمار لا يُحتاج إليه، إذ قد صَحَّ عطفُه على الاستئناف من باب العطف على الجمل فهو معطوفٌ على مجموع الجملة المصدَّرة بأداة الاستفهام، وقد قاله الزمخشري وغيره».

قوله: «فهم لا يسمعون» أتى بالفاء هنا إيذاناً بتعقيب عدم سماعهم على أثر الطبع على قلوبهم.

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿تلك القرى نقصُّ﴾**: قال الزمخشري[2]: «كقوله هذا بعلي شيخاً»[3] في كونِه مبتدأً وخبراً وحالاً» يعني أن «تلك» مبتدأٌ مشارٌ بها إلى ما بعدها، و«القرى» خبرها، و«نقصُّ» حال أي قاصِّين كقوله: «فتـلك بيوتُهم خاويةً»[4]. قال الزمخشري[5]: «فإن قلت: ما معنى «تلك القرىٰ» حتى يكون كلاماً مفيداً؟ قلت: هو مفيد ولكن بالصفة في قولك: «هو الرجلُ الكريم»[6]. قلت: يعني أن الحالَ هنا لازمةٌ ليفيدَ التركيب، كما تلزم الصفة في قولك: «هو الرجل الكريم» ألا ترى أنك لو اقتصرت على «هو الرجل» لم يكن مفيداً، ويجوز أن تكون «القرىٰ» صفةً / لتلك، و«نقصُّ» [٣٩٤/ب] الخبر، ويجوز أن يكون «نَقُصُّ» خبراً بعد خبر. و«نقصُّ» يجوز أن يكون على حاله من الاستقبال أي: قد قَصَصْنا عليك من أنبائها ونحن نقصُّ عليك أيضاً بعضَ أنبائها، وأُشير بالبعد تنبيهاً على بُعد هَلاكِها وتقادُمِه عن زمن الإخبار فهو من الغيب. وفي قوله «القرىٰ» بأل تعظيمٌ كقوله تعالى: «ذلك

---

(١) البحر ٤/٣٥٢.
(٢) الكشاف ٢/٩٩.
(٣) الآية ٧٢ من هود.
(٤) الآية ٥٢ من النمل.
(٥) الكشاف ٢/٩٩.
(٦) لعل في نقل المؤلف عن الزمخشري سقطاً فتمام عبارة الكشاف: «هو مفيد ولكن بشرط التقييد بالحال، كما يفيد بشرط التقييد بالصفة في قولك: هو الرجل الكريم».

الكتابُ»[1]، وقول الرسول عليه السلام: «أولئك الملأُ من قريش»[2]. وقول أمية[3]:

٢٢٥٤ ـ تلك المكارمُ لا قَعْبانِ من لبنٍ شِيبا بماءٍ فعادا بعدُ أبوالا

و «مِنْ» للتبعيض كما تقدَّم، لأنه إنما قَصَّ عليه عليه السلام ما فيه عِظَةٌ وانزجارٌ دونَ غيرهما.

قوله: «فما كانوا لِيُـؤْمنوا بما كَذَّبوا» الظاهر أن الضمائرَ كلَّها عائدةٌ على أهل القرى، وقال يمان بن رئاب[4]: «إن الضميرين الأوَّلَيْن لأهل القرى، والضمير في «كذَّبوا» لأسلافهم». وكذا حَرَّر ابن عطية[5] أيضاً أي: فما كان الأبناء ليؤمنوا بما كذَّب به الآباء وقد تقدَّم الكلامُ على لام الجحود وأنَّ نَفْيَ الفعل معها أبلغ. و «ما» موصولةٌ اسميةٌ، وعائدُها محذوفٌ لأنه منصوب متصل أي: بما كذَّبوه. ولا يجوز أن يُقَدَّر «به» وإن كان الموصولُ مجروراً بالباء أيضاً لاختلاف المتعلَّق.

وقال هنا «بما كَذَّبوا» فلم يذكر متعلق التكذيب، وفي يونس ذكره فقال[6]: «بما كذَّبوا به»، والفرق أنه لمَّا حذفه في قوله «ولكن كذَّبوا»[7] استمرَّ

---

(١) الآية ٢ من البقرة.
(٢) رواه البخاري: مناقب الأنصار ٢٩ (الفتح) ١٦٥/٧؛ ابن حنبل ٢٩٣/١.
(٣) ديوانه ٤٥٩؛ ابن يعيش ٤/٨؛ ابن الشجري ١٧٠/١. والقعب: القدح العظيم. شيبا: خُلِطا.
(٤) لم أقف على ترجمته.
(٥) التفسير ١٢٣/٧.
(٦) الآية ٧٤ من يونس: «فما كانوا ليؤمنوا بما كَذَّبوا به من قبل».
(٧) الآية ٩٦ من الأعراف.

حَذْفُه بعد ذلك، وأمَّا في يونس فقد أبرزه في قوله: «فكذَّبوه فنجَّيْناه»[1] «كذَّبوا بآياتنا»[2] فناسب ذكرَه موافقةً. قال معناه الكرماني.

قوله: «كذلك يَطْبَعُ اللّـهُ» أي: مثلَ ذلك الطبعِ على قلوب أهل القرى المنتفي عنهم الإيمانُ يطبعُ الله على قلوب الكفرة الجائين بعدهم.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿لأكثرهم﴾**: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بالوِجْدان كقولك: ما وَجَدْت[3] له مالاً أي: ما صادَفْتُ له مالاً ولا لَقِيْتُه. الثاني: أن يكون حالاً من «عهد» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّم عليهـا نُصِب على الحال، والأصل: وما وَجَدْنا عهداً لأكثرهم، وهذا ما لم يذكر أبو البقاء[4] غيره. وعلى هذين الوجهين فـ «وجد» متعدية لواحد وهو «مِنْ عهد»، و «مِنْ» مزيدة فيه لوجودِ الشرطين. الثالث: أنه في محل نصب مفعولاً ثانياً لوجد إذ هي بمعنى عِلْمية، والمفعول[5] هو «من عهد». وقد يترجَّح هذا بأن «وَجَد» الثانيةَ عِلْمية لا وِجْدانية بمعنى الإصابة، وسيأتي دليل ذلك. فإذا تقرَّر هذا فينبغي أن تكونَ الأولى كذلك مطابقةً للكلام ومناسبة له. ومَنْ يرجِّح الأولَ يقول: إنَّ الأولى لمعنى، والثانية لمعنى آخر.

قوله: «وإنْ وَجَدْنا» «إنْ» هذه هي المخففة، وليست هنا عاملةً لمباشرتها الفعلَ فزال اختصاصُها[6] المقتضي لإعمالها. وقال الزمخشري[7]: «وإنَّ الشأنَ والحديثَ وَجَدْنا» فظاهرُ هذه العبارة أنها مُعْمَلة، وأنَّ اسمَها ضميرُ الأمر

---

(١) الآية ٧٤ من يونس: «فكذَّبوه فنجَّيناه ومَنْ معه في الفلك».

(٢) الآية ٧٣ من يونس: «وأغْرَقنا الذين كذَّبوا بآياتنا».

(٣) سقطت «ما» من الأصل.

(٤) الإملاء ١/٢٨١.

(٥) أي الأول.

(٦) أي إن العاملة للنصب مختصة بالأسماء.

(٧) الكشاف ٢/١٠٠.

والشأن. وقد صَرَّح أبو البقاء[1] هنا بأنها معملةً وأن اسمَها محذوفٌ، إلا أنه لم يقدِّره ضميرَ الحديث بل غيرَه. فقال: «واسمُها محذوفٌ أي: إنَّا وجدنا» وهذا مذهب النحويين أعني اعتقادَ إعمالِ المخففِ من هذه الحروفِ في «أنْ» المفتوحة على الصحيح وفي «كأنْ» التشبيهية، وأما «إنْ» المخففةُ المكسورةُ فلا. وقد تقدَّم ذلك بأوضح من هذا.

ووجد هنا متعديةٌ لاثنين أولهما «أكثرهم»، والثاني «لَفاسقين». قال الزمخشري[2]: «والوجودُ بمعنى العلم من قولك: «وَجَدْتُ زيداً ذا الحفاظ» بدليل دخول «إنْ» المخففة، واللامُ الفارقة، ولا يَسُوغ ذلك إلا في المبتدأ والخبر والأفعالِ الداخلةِ عليهما» يعني أنها مختصةٌ بالابتداء أو بالأفعالِ الناسخة له، وهذا مذهب الجمهور، وقد تقدَّم لك خلافٌ عن الأخفش: أنه يُجَوِّز على[3] غيرها وقَدَّمْتُ دليله على ذلك. واللام فارقةٌ. وقيل: هي عوضٌ من التشديد. قال مكي[4]: «ولَزِمَتِ اللامُ في خبرها عوضاً من التشديد». والمحذوفُ الأول. وتقدَّم / الكلامُ أيضاً أن بعض الكوفيين يجعلون «إنْ» [٣٩٥/أ]
نافيةً، واللامَ بمعنى «إلا» في قوله تعالىٰ: «وإن كانَتْ لكبيرةً»[5].

آ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿فَظَلموا بها﴾**: يجوز أن يُضَمَّن «ظلموا» معنى كفروا فيتعدَّى بالباء كتعديتِه. ويؤيِّده «إنَّ الشِّرْكَ لظلمٌ عظيم»[6]. ويجوز أن تكون الباءُ سببيةً، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: فظلموا أنفسَهم، أو ظلموا الناس بمعنى صَدُّوهم عن الإيمان بسبب الآيات. وقوله «لأكثرهم»

---

(١) الإملاء ١/٢٨١.

(٢) الكشاف ٢/١٠٠.

(٣) قوله «على» غير واضح في الأصل.

(٤) المشكل ١/٣٢٤.

(٥) الآية ١٤٣ من البقرة.

(٦) الآية ١٣ من لقمان.

و «أكثرهم» و «مِنْ بعدهم»: إن جعلنا هذه الضمائرَ كلَّها للأممِ السالفة فلا اعتراض، وإن جَعَلْنا الضميرَ في «لأكثرهم» و «أكثرهم» لعمومِ الناس والضميرَ في «من بعدهم» للأمم السالفة كانت هذه الجملةُ ـ أعني «وما وجدنا» ـ اعتراضاً. كذا قاله الزمخشري[1]، وفيه نظر: لأنه إذا كان الأولُ عاماً ثم ذُكِر شيء يندرج فيه ما بعده وما قبله كيف يُجْعل ذلك العامُّ معترضاً بين الخاصَّين. وأيضاً فالنحويون إنما يُعَرِّفون الاعتراض فيما اعتُرض به بين متلازِمَيْن، إلا أنَّ أهلَ البيان عندهم الاعتراضُ أعمُّ من ذلك، حتى إذا أُتي بشيء بين شيئين مذكورَيْن في قصة واحدة سَمُّوْه اعتراضاً.

قوله: «كيف كان عاقبةُ» «كيف» خبرٌ لكان مقدَّمٌ عليها واجبُ التقديمِ، لأنَّ له صدرَ الكلامِ، و «عاقبة» اسمها، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ حرف الجر إذ التقديرُ: فانظر إلى كذا.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿حقيقٌ على أنْ لا أقولَ﴾: قرأ العامة «على أَنْ» بـ «على» التي هي حرف جر داخلة على أَنْ وما في حيزها. ونافع قرأ «عليَّ» بـ «على» التي هي حرف جر داخلة على ياء المتكلم. فأمَّا قراءةُ العامة ففيها ستة أوجه، ذكر الزمخشري[3] منها أربعة، قال رحمه الله: «وفي المشهورةِ إشكالٌ، ولا يخلو من وجوه، أحدها: أن تكون مِمَّا قُلب من الكلام كقوله[4]:

---

(١) الكشاف ٢/١٠٠.

(٢) السبعة ٢٨٧؛ الحجة ٢٨٩؛ البحر ٤/٣٥٥؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الكشاف ٢/١٠٠.

(٤) البيت لخداش بن زهير وصدره:

وتَلْحَق خيـلٌ لا هـوادةَ بينهـا

وهو في مجاز القرآن ٢/١١٠؛ ومعاني القرآن للأخفش ١٣٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٣. والضيطار: الضخم.

٢٢٥٥ـ . . . . وتَشْقى الرماحُ بالضَّياطرة الحُمْرِ

معناه: وتشقى الضياطرةُ بالرماح. قال الشيخ[١]: «وأصحابُنا يَخُصُّون القلبَ بالضرورةِ، فينبغي أَنْ يُنَزَّهَ القرآنُ عنه». قلت: وللناس فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفصيلُ: بين أن يفيد معنًى بديعاً فيجوزَ، أو لا فيمتنعَ، وقد تقدَّم إيضاحهُ، وسيأتي منه أمثلةٌ أُخَرُ في القرآن العزيز. وعلى هذا الوجهِ تصيرُ هذه القراءةُ كقراءةِ نافعٍ في المعنى إذ الأصل: قولُ الحق حقيقٌ عليَّ، فقلبَ اللفظَ فصار: أنا حقيقٌ على قَوْل الحق». قال[٢]: «والثاني: أنَّ ما لَزِمك فقد لزمته، فلمَّا كان قولُ الحق حقيقاً عليه كان هوحقيقاً على قولِ الحق أي لازماً له، والثالث: أن يُضَمَّن حقيق معنى حريص كما ضمن «هَيَّجني» معنى ذَكَّرني[٣] في بيت الكتاب، الرابع[٤]: أن تكون «على» بمعنى الباء». قلت: وبهذا الوجه قال أبو الحسن[٥] والفراء[٦] والفارسي[٧]. قالوا: إنَّ «على» بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى على في قوله: «ولا تقعدوا بكل صراط»[٨] أي: على كل. وقال الفراء: «العربُ تقول: رَمَيْتُ على القوس وبالقوس، وجِئْتُ على حالٍ حسنة وبحال حسنة. إلا أن الأخفشَ قال: «وليس ذلك بالمطَّرِدِ لو قلت: ذهبت

---

(١) البحر ٤/٣٥٥.
(٢) أي الزمخشري.
(٣) سيرد البيت بعد قليل.
(٤) الرابع عند الزمخشري هو الخامس عند السمين.
(٥) وهو الأخفش في معاني القرآن ٢/٣٠٧.
(٦) معاني القرآن ١/٣٨٦.
(٧) الحجة (خ) ٣/٣٢.
(٨) الآية ٨٦ من الأعراف.

على زيد تريد: بزيدٍ لم يجز». قلت: ولأنَّ مذهب البصريين عدمُ التجوُّز في الحروف، وعَنَى بالبيت قولَ الشاعر[1]:

٢٢٥٦ـ إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجني ولـو تَسَلَّيْتُ عنهـا أمَّ عمـار

وبالكتاب كتابَ سيبويه فإنه عَلَمٌ بالغلبة عند أهـل هذه الصنـاعة. الخامس[2]: ـ وهو الأَوْجَهُ والأَدْخَلُ في نُكت القرآن ـ أن يُغْرِق موسى عليه السلام في وصفِ نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما[3] وقد رُوِيَ أنَّ فرعون ـ لعنه الله ـ لمَّا قال موسىٰ: إني رسولٌ من رب العالمين قال له: كَذَبْت، فيقول: أنا حقيقٌ على قولِ الحق أي: واجبٌ عليَّ قولُ الحق أن أكونَ أنا قائلَه، والقائم به ولا يرضىٰ إلا بمثلي ناطقاً به». قال الشيخ[4]: «ولا يَصِحُّ هذا الوجهُ إلا إنْ عَنَىٰ أنه يكون «أن لا أقول» صفةً له كما تقول: أنا على قول الحق أي: طريقتي وعادتي قول الحق. السادس: أن تكون «علىٰ» متعلقةً بـ «رسول». قال ابن مقسم[5]: / «حقيقٌ من نعت «رسول» أي [٣٩٥/ب] رسول حقيق من رب العالمين أُرْسِلْتُ على أَنْ لا أقول على الله إلا الحق، وهذا معنى صحيح واضح، وقد غَفَل أكثرُ المفسرين من أرباب اللغة عن تعليق «على» برسول، ولم يخطر لهم تعليقُه إلا بـ «حقيق».

قال الشيخ[6]: «وكلامُه فيه تناقضٌ في الظاهر؛ لأنه قَدَّر أولاً العاملَ في

---

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٤٩ (م الجزائر)؛ والكتاب ١٤٤/١؛ والخصائص ٤٢٥/٢.

(٢) وهو الرابع عند الزمخشري ١٠١/٢.

(٣) الفصيح في لا سيما اقترانها بالواو وحَذْف الواو بعدها.

(٤) البحر ٣٥٦/٤.

(٥) محمد بن الحسن أبو بكر البغدادي الإمام المقرىءالنحوي، سمع ثعلباً وروى عنه ابنه أحمد،كان على طريقة الكوفيين توفي سنة ٣٥٤. انظر: طبقات القراء ١٢٥/٢.

(٦) البحر ٣٥٦/٤.

«على» «أرسلت» وقال أخيراً: «لأنهم[1] غَفَلوا عن تعليق «على» بـ «رسول». فأمَّا هذا الأخيرُ فلا يجوز عند البصريين لأنَّ «رسولاً» قد وُصِف قبل أن يأخذَ معمولَه، وذلك لا يجوز، وأمَّا تعليقُه بأرسلت مقدَّراً لدلالةِ لفظ «رسول» عليه فهو تقديرٌ سائغ. ويُتَأَوَّل كلامه أنه أراد بقوله تُعَلَّقُ «على» بـ «رسول» أنه لمَّا كان دالاًّ عليه صَحَّ نسبةُ التعلُّق له»قلت: قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة بعد ما ذكر هذا الوجهَ عن ابن مقسم: «والأوجهُ الأربعة[2] التي للزمخشري. ولكن هذه وجوه متعسِّفة، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولاً، يعني وجه ابن مقسم، وهذا فيه الإِشكالُ الذي ذكـره الشيخ من إعمـالِ اسم الفاعـل أو الجاري مَجْراه وهو موصوف.

وقراءةُ نافعٍ واضحةٌ وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ الكلامُ قد تمَّ عند قوله «حقيق»، و «عليَّ» خبر مقدم، و «أنْ لا أقول» مبتدأ مؤخَّر كأنه قيل: عليَّ عدمُ قول غير الحق أي: فلا أقول إلا الحق. الثاني: أن يكون «حقيق» خبراً مقدَّماً، و «أن لا أقول» مبتدأٌ على ما تقدَّم بيانه. الثالث: «أَنْ لا أقول» فاعِلٌ بـ «حقيق» كأنه قيل: يحقُّ ويجب أن لا أقول، وهذا أَعْرَبُ الوجوهِ لوضوحه لفظاً ومعنى، وعلى الوجهين الأخيرين تتعلَّق «عليَّ» بـ «حقيق» لأنك تقول: «حَقَّ عليه كذا». قال تعالىٰ: «أولئك الذين حَقَّ عليهم القولُ». وعلىٰ الوجهِ الأولِ يتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما عُرِفَ غيرَ مرة.

وأمَّا رفع «حقيق» فقد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكون خبراً مقدماً، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «رسول»، وعلى هذا فيضعف أن يكون «مِنْ رب» صفةً لئلا يلزمَ تقديمُ الصفةِ غيرِ الصريحة على الصريحة، فينبغي أن يكونَ متعلِّقاً بنفس «رسول»، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً. ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً.

---

(١) البحر: أنهم.

(٢) الظاهر أن «الأربعة» خبر للأوجه.

ويجوز أن يكونَ مبتدأً وما بعدَه الخبرُ على قراءةِ مَنْ شَدَّد الياء، وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرة حينئذ تَعَلُّقُ الجارِّ بها.

فقد تحصَّل في رفعه أربعة أوجه، وهل هو بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول؟ الظاهرُ أنه يحتمل الأمرين مطلقاً، أعني على قراءة نافع وعلى قراءة غيره. وقال الواحدي ناقلاً عن غيره: «إنه مع قراءة نافعٍ مُحتمل للأمرين، ومع قراءة العامة بمعنى مفعول فإنه قال: «وحقيق على هذا القراءة ـ يعني قراءة نافع ـ يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، قال شمر: تقولُ العرب: «حَقَّ عليّ أن أفعل كذا». وقال الليث: حقَّ الشيء معناه وَجَبَ، ويحق عليك أن تفعلَه، وحقيقٌ عليَّ أن أفعله، فهذا بمعنىً فاعل» ثم قال: «وقال الليث: وحقيقٌ بمعنى مفعول، وعلى هذا تقول: فلان محقوقٌ عليه أن يفعل. قال الأعشىٰ(1):

٢٢٥٧ـ لمَحْقوقَةٌ أن تستجيبي لِصَوْتِه وأن تعلمي أنَّ المُعَانَ مَوَفَّقُ

وقال جرير(2):

٢٢٥٨ـ .... قَصِّرْ فإنك بالتقصيرِ محقوقُ

ثم قال: «وحقيق على هذه القراءة ـ يعني قراءة العـامة ـ بمعنى محقوق» انتهىٰ.

وقرأ أُبـيٌّ «بأَنْ لا أقول» وهذه تُقَوِّي أنَّ «على» بمعنى الباء. وقرأ عبدالله والأعمش «أنْ لا أقول» دون حرف جر، فاحتمل أن يكونَ ذلك الجارُّ «على» كما هو قراءة العامة، وأن يكون الجارُّ الباءَ كما هو قراءة أبـيّ.

---

(1) ديوانه ٢٢٣؛ ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٥؛ ومجاز القرآن ١/ ٢٤٤.

(2) صدره:

قُلْ للأُخَيْطِلِ إذْ جَدَّ الجِـراءُ بنا

وهو في ديوانه ١/ ١٩٢.

و «الحقَّ» يجوز أن يكون مفعولاً به لأنه يتضمَّن معنى حَمَّله، وأن يكونَ منصوباً على المصدر أي: القول الحقَّ، والاستثناءُ مفرغ.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿فإذا هي ثعبانٌ﴾: «إذا» فجائية. وقد تقدَّم أن فيها ثلاثةَ مذاهب: ظرفُ مكان / أو زمان أو حرف. قال ابن عطية[١]: «وإذا [٣٩٦/أ] ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرد[٢] من حيث كانت خبراً عن جثة، والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرفُ زمان في كل موضع». قلت: المشهورُ عند الناس قولُ المبرد وهومذهبُ سيبويه[٣]. وأمَّا كونُها زماناً فهو مذهب الرياشي، وعُـزِيَ لسيبويه أيضاً. وقوله «من حيث كانت خبراً عن جثة» ليست هي هنا خبراً عن جثة، بل الخبرُ عن «هي» لفظُ «ثعبان» لا لفظ «إذا».

والثُّعْبان هوذَكَر الحَيَّاتِ العظيم. واشتقاقـهُ مِنْ ثَعَبْتُ المكان أي: فجَّرْتُه بالماء، شُبِّه في انسيابه بانسياب الماء، يقال: ثَعَبْتُ الماء فجَّرْتُه فانثعب. ومنه مَثْعَبُ المطر. وفي الحديث: «جاء يومَ القيامة وجرحُه يَثْعَبُ دماً»[٤]. وهنا سؤالٌ وجوابُه، وَصَفَها تارة بكونها ثعباناً وهو العظيم الهائل الخَلْق، وفي موضع آخر بقوله «كأنها جانٌّ»[٥] والجانُّ من الحيَّات الخفيفُ الضئيلُ الخَلْقِ» فكيف يُجْمَعُ بين هاتين الصفتين؟ وقد أجاب الـزمخشـري في غيرِ هذا المكان بجوابين، أحدهُما: أنه جَمْعٌ لها بين الشيئين: أي كِبَرِ الجثة كالثعبان و بين خفةِ الحركة وسرعةِ المشي كالجانّ. والثاني: أنها في

---

(١) التفسير ١٢٧/٧.
(٢) المقتضب ٥٦/٣، ٢٧٤.
(٣) ليس ثمة نص صريح في الكتاب يفيد ذلك، ولكن قد يفهم هذا من قوله: «تكون إذا للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: «مررت فإذا زيد قائم». الكتاب ٣١١/٢.
(٤) رواه مسلم في باب الإمارة برقم ١٠٥ (١٤٩٦/٣)، ابن حنبل ٢٤٢/٢.
(٥) «فلما رآها تهتز كأنها جانٌّ» الآية ١٠ من النمل.

ابتداء أمرها تكون كالجانِّ ثم تتعاظم ويتزايد خَلْقُها إلى أن تصيرَ ثعباناً.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿للناظِرين﴾**: متعلِّقٌ بمحذوف لأنه صفةً لبيضاء. وقال الزمخشري[١]: «فإن قلت: بم تُعَلَّق للناظرين؟ قلت: يتعلَّقُ بـ «بيضاء» والمعنىٰ: فإذا هي بيضاء للنظَّارة، ولا تكون بيضاءَ للنَّظارة إلا إذا كان بياضُها بياضاً عجيباً خارجاً عن العادةِ، يجتمعُ الناسُ للنظر إليه كما تجتمع النظَّارة للعجائب». وهذا الذي ذكره أبو القاسم تفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعراب، وكيف يريدُ تفسيرَ الإعراب؟ وإنما أراد التعلُّقَ المعنويَّ لا الصناعي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلَّق بهذا الكلام. أي إنه من تتمَّةِ المعنى له. وقال في هذه السورة:

آ. (١٠٩) **﴿قال الملأ﴾**: فأسند القولَ إليهم. وفي الشعراء[٢]: «قال للملأ» فأسند القولَ إلى فرعون. وأجاب الزمخشري[٣] عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدُها: أن يكونَ هذا الكلامُ صادراً منه ومنهم، فحكى هنا عنهم وفي الشعراء عنه. والثاني: أنه قاله ابتداءً وتلقَّنه عنه خاصَّته فقالوه لأعقابهم. والثالث: أنهم قالوه عنه للناس على طريق التبليغ كما يفعل الملوكُ، يَرَى الواحدُ منهم الرأيَ فيبلِّغه الخاصة ثم يبلغوه[٤] لعامتهم. وهذا الثالث قريبٌ من الثاني في المعنىٰ.

وقرأ الأخوان هنا[٥] وفي يونس[٦]: «بكل سَحَّارٍ» والباقون: «بكـل

---

(١) الكشاف ٢/١٠٢.

(٢) «قال للملأ حوله: إن هذا لساحر عليم» الآية ٣٤ من الشعراء.

(٣) الكشاف ٢/١٠٢.

(٤) كذا في الأصل والصواب: «ثم يبلغونه» أي يبلغ الخاصة لعامتهم.

(٥) الخلاف بين القراء في الآية ١١٢ وليس في هذه الآية ١٠٩ فكان على المصنف أن يؤخِّر ذِكْـرَ اختلافهم إلى موضعه. وانظر: السبعة ٢٨٩؛ الحجة ٢٩١؛ البحر ٤/٣٦٠.

(٦) الآية ٧٩ من يونس: «وقال فرعون ائتوني بكل ساحر عليم».

ساحر». ولا خلافَ أن الذي في الشعراء[1] «بكل سَحَّارٍ». وساحر وسَحَّار مثل عالم وعَلَّام، وقد عُرِف أن فعَّالاً مثال مبالغة. ويُرَجِّح «سَحَّار» أنه مجاورٌ لعليم، وكلاهما مثال مبالغة. ويرجح «ساحر» أنه تقدَّم مثلُه في قوله «إنَّ هذا لساحر»[2] وهذا مناسب له.

آ. (١١٠) وفي الشعراء[3]: «بسحره» وهنا بدون «ذلك». قالوا: لأنَّ أولَ هذه الآيةِ مبنيٌّ علىٰ الاختصار.

قوله: «فماذا تأمرون» قد تقدَّم الكلامُ على «ماذا» مُسْبَقاً في أول هذا التصنيف[4]. والجمهور على «تأمرون» بفتح النون. وروىٰ كردم[5] عن نافع كسرَها. وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكونَ «ماذا» كلُّه اسماً واحداً في محل نصب على أنه مفعول ثان لـ «تأمرون» بعد حَذْفِ الياء، ويكون المفعول الأول لـ «تأمرون» محذوفاً وهو ياءُ المتكلم، والتقديرُ: بأيِّ شيء تأمرونني؟ وعلى قراءة نافع لا تقول: إن المفعولَ الأولَ محذوفٌ بل هو في قوة المنطوق به؛ لأن الكسرةَ دالةٌ عليه، فهذا الحذفُ غيرُ الحذفِ في قراءة الجماعة. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهاماً في محلِّ رفعٍ بالابتداء و «ذا» موصول، وصلتُه «تأمرون»، والعائدُ محذوفٌ، والمفعولُ الأولُ أيضاً محذوف على قراءة الجماعة، وتقدير العائد منصوبُ المحل غيرُ مُعَدًّى إليه بالباء فتقديره: فما الذي تأمرونيه؟

---

(١) الآية ٣٧ من الشعراء: «يأتوك بكل سحار عليم».

(٢) أي فما جاء في الآية ١٠٩ يناسب ما جاء في الآية ١١٢.

(٣) الآية ٣٥ من الشعراء: «يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون».

(٤) انظر إعرابه للآية ٢١٥ من البقرة.

(٥) البحر ٤/٣٥٩. وكردم ابن خالد أبو خالد، قدم المدينة وعرض على نافع، روىٰ عنه الأنطاكي، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/٣٢.

وقدَّره ابن عطية[1]: «تأمروني به»، وردَّ عليه / الشيخ[2] بأنه يلزم من [٣٩٦/ب] ذلك حَذْفُ العائد المجرور بحرفٍ لم يُجَرَّ الموصولُ بمثله، ثم اعتَذَر منه، بأنه أراد التقدير الأصلي، ثم اتُّسِعَ فيه بأنْ حُذِف الحرف فاتصل الضميرُ بالفعل. وهذه الجملةُ هل هي من كلام الملأ، ويكونون قد خاطبوا فرعون بذلك وحده تعظيماً له كما يُخاطَبُ الملوك بصيغةِ الجمع، أو يكونون قالوه له ولأصحابه، أو يكون من كلام فرعون على إضمار قولٍ أي: فقال لهم فرعونُ فماذا تأمرون، ويؤيِّد كونَها من كلام فرعون قولُه تعالىٰ: «قالوا: أرْجِهْ».

وهل «تأمرون» من الأمر المعهود أو من الأمر الذي بمعنى المشاورة؟ والثاني منقولٌ عن ابن عباس. وقال الزمخشري[3]: «هو مِنْ أمَرْتُه فأمرني بكذا أي: شاورته فأشار عليَّ برأي».

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿أَرْجِه﴾**: في هذه الكلمة هنا والشعراء[4] ست قراءات[5] في المشهور المتواتر، ولا التفاتَ إلى مَنْ أنكر بعضها ولا لِمَنْ أنكر على راويها. وضبطُ ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز وثلاث مع عدمه، فأمَّا الثلاث التي مع الهمز فأوّلُها قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر: أَرْجِئْهو بهمزةٍ ساكنة وهاء متصلة بواو. الثانية قراءة أبي عمرو: أَرْجِئْهُ كما تقدَّم إلا أنها لم يَصِلْها بواو. الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: أَرْجِئْهِ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة مِنْ غير صلة. وأمَّا الثلاثُ التي مع غير الهمز فأوَّلها قراءة عاصم وحمزة: أَرْجِهْ بكسرِ الجيم وسكون الهاء وصلاً ووقفاً. الثانية

---

(١) التفسير ١٢٨/٧.
(٢) البحر ٣٥٩/٤.
(٣) الكشاف ١٠٢/٢.
(٤) الآية ٣٦ «قالوا أرجه وأخاه وأبعث في المدائن حاشرين».
(٥) السبعة ٢٨٧؛ الحجة ٢٨٩؛ البحر ٣٦٠/٤.

قراءة الكسائي: أَرْجِهي بهاء متصلة بياء. الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فأمَّا ضمُّ الهاء وكسرُها فقد عُرِف مما تقدَّم. وأمَّا الهمزُ وعدمُه فلغتان مشهورتان يقال: أَرْجَأْته وأَرْجَيْتُه أي :أخَّرته، وقد قُرِىء قوله تعالىٰ: «تُرْجي من تشاء»[1] بالهمز وعدمِه. وهذا كقولهم: توضَّأْتُ وتوضَّيْتُ. وهل هما مادتان أصليتان أم المبدلُ فرع الهمز؟ احتمالان.

وقد طَعَنَ قومٌ على قراءة ابن ذكوان[2] فقال الفارسيُّ[3]: «ضمُّ الهاءِ مع الهمز لا يجوزُ غيرُه، وروايةُ ابن ذكوان عن ابن عامر غلطٌ». وقال ابن مجاهد[4]: «وهذا لا يجوز[5]، لأن الهاءَ لا تُكسَرُ إلا بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنة». وقال الحوفي: «ومن القرَّاء مَنْ يكسر مع الهمز وليس بجيد». وقال أبو البقاء[6]: «ويُقْرأ بكسر الهاء مع الهمزِ وهو ضعيفٌ، لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ فليس قبلَ الهاءِ ما يقتضي الكسر».

قلت: وقد اعتذر الناسُ عن هذه القراءة على سبيل التنازل[7] بوجهين: أحدُهما: أن الهمزةَ ساكنةٌ والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وله شواهدُ مذكورةٌ في موضعها، فكأنَّ الهاءَ وَلِيَت الجيمَ المكسورةَ فلذلك كُسِرت. الثاني: أن الهمزةَ كثيراً ما يَطْرأ عليها التغييرُ، وهي هنا في مَعْرِض أن تُبْدلَ ياءً ساكنة لسكونها بعد كسرةٍ فكأنها وَلِيَتْ ياءً ساكنة فلذلك كُسِرَتْ.

---

(١) الآية ٥١ من الأحزاب. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر: تُرْ جىءُ بالهمز. وقرأ الباقون بغير همز. الحجة ٥٧٨.

(٢) وهي أَرْجِئْهِ.

(٣) الحجة (خ) ٣/ ٣٤.

(٤) السبعة ٢٨٨.

(٥) عبارته: «هذا وهم لأن...».

(٦) الإملاء ١/ ٢٨١.

(٧) كذا في الأصل و ش، وفي ي: التنازع، ولعل الأنسب: التأول.

وقد اعترض أبو شامةَ على هذين الجوابين بثلاثة أوجه. الأول: أن الهمزَ معتدٌّ به حاجزاً بإجماع في «أَنْبِئْهُم»[1] و«نَبِّئْهُمْ»[2]، والحكمُ واحدٌ في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم[3]. الثاني: أنه كان يلزمُهُ صلةُ الهاء إذ هي في حكمٍ كأنها قد وَلِيت الجيم. الثالث: أن الهمزَ لو قُلِبَ ياءً لكان الوجهُ المختارُ ضمَّ الهاء مع صريح الياء نظراً إلى أنَّ أصلَها همزة، فما الظنُّ بمَنْ يكسر الهاءَ مع صريح الهمزة. وسيأتي تحقيق ذلك في باب وقفِ حمزةَ وهشام، فضمُّ الهاء مع الهمزة هو الوجه.

واستضعف أبو البقاء[4] قراءةَ ابن كثير وهشام[5] فإنه قال: «وأَرْجِئْه» يُقرأ بالهمز وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد، وبالإشباع وهو ضعيف؛ لأن الهاء خفيَّة، فكأن الواوَ التي بعدها تتلو الهمزةَ، وهو قريبٌ من الجمع بين الساكنين، ومن ههنا ضَعُف قولُهم: «عليهي مال» بالإشباع». قلت: وهذا التضعيفُ ليس بشيء لأنها لغةٌ ثابتةٌ عن العرب أعني إشباعَ حركةِ الهاء بعد ساكن مطلقاً، وقد تقدَّم أن هذا أصلٌ لابن كثير ليس مختصاً بهذه اللفظة، بل قاعدتُه: كلُّ هاءِ كنايةٍ بعد ساكن أن يُشْبع حركتَها حتى يتولَّد منها حرفُ مَدٍّ نحو: «مِنْهو وعَنْهو وأرجِئْهو» إلا قبلَ ساكن فإن المدَّ يُحْذَفُ لالتقاءِ الساكنين إلا في موضع واحد رواه عنه البزي وهو «عَنْهو تَّلهى»[6] بتشديد التاء، وكذلك

(١) الآية ٣٣ من البقرة: «قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم».

(٢) الآية ٢٨ من القمر: «ونبِّئْهُمْ عن ضيف إبراهيم».

(٣) أي إن إجماع القراء على الضم هنا يقوي حكم وجوبه.

(٤) الإملاء ١/٢٨١.

(٥) وهي: أرجِئْهو.

(٦) «فأنت عنه تلهى» الآية ١٠ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.

استضعف الزجاج[1] قراءةَ حمزة[2] وعاصم. قال بعدما أنشد قول الشاعر[3] / : [٣٩٧/أ]

٢٢٥٩ــ لمَّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ   مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

«هذا شعرٌ لا يُعرف قائلُه ولا هو بشيءٍ، ولو قاله شاعرٌ مذكور لقيل له: أخطأت، لأن الشاعر يجوز أن يخطىء، وهذا مذهبٌ لا يُعَرَّج عليه». قلت: قد تقدَّم أن تسكينَ هاء الكناية[4] لغة ثابتة، وتقدَّم شواهدها فلا حاجةَ إلى إعادة ذلك[5].

وقوله «وأخاه» الأحسنُ أن يَكون نسقاً علىٰ الهاء في «أَرْجِهْ»، ويَضْعُفُ نصبُه على المعيَّة لإمكان النسق من غير ضعف لفظي ولا معنوي.

قوله: «في المدائن» متعلقٌ بأَرْسِلْ، و«حاشرين» مفعول به، ومفعولُ «حاشرين» محذوفٌ أي: حاشرين السحرة بدليل ما بعده. والمدائن جمع مدينة وفيها ثلاثة أقوال: أحدها ــ وهو الصحيح ــ أن وزنها فَعيلة فميمها أصلية وياؤها زائدة، مشتقة مِنْ مدَن يمدُن مُدوناً أي: أقام. واستُدِلَّ لهذا القول بإطباق القراء على همز مدائن كصحيفة وصحائف وسفينة وسفائن، ولو كانت مَفْعِلة لم تُهْمَزْ نحو: معيشة ومعايش، ولأنهم جمعوها أيضاً على مُدُن كقولهم: سفينة وسُفُن وصحيفة وصُحُف. قال الشيخ[6]: «ويَقْطع بأنها فَعيلة جَمْعُهم لها علىٰ فُعُل قالوا: مُدُن، كما قالوا: صحف في صحيفة».

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٠٤.

(٢) أرْجِهْ.

(٣) تقدم برقم ١٣٣٩.

(٤) قوله: «هاء الكناية» غير واضح في الأصل.

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ١/٣٨٨: «يقولون: هذه طلحهْ قد أقبلت»، وقال: «وهي لغةٌ للعرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرَّك ما قبلها».

(٦) البحر ٤/٣٤٢.

قلت: قد قال الزجاجي: «المدن في الحقيقة جمع المَدِين، لأن المدينة لا تُجمع على مُدُن، ولكن تجمع على المدائن ومثل هذا: سُفُن كأنهم جمعوا سفينة على سفين ثم جمعوه على سُفُن». ولا أدري ما حَمَله على جَعْل مُدُن جمع مدين، ومدين جمع مدينة مع اطِّراد فُعُل في فعيلة لا بمعنى مَفْعولة، اللهم إلا أن يكونَ قد لَحَظَ في مدينة أنها فعيلة بمعنى مفعولة لأنَّ معنى مدينة أن يُمْدَن فيها أي: يُقام، ويؤيد هذا ما سيأتي من أن مدينة وزنُها في الأصل مَدْيُوْنة عند بعضهم.

القول الثاني: أن وزنها مَفْعِلة مِنْ دانه يَدينه أي: ساسه يَسُوسه فمعنى مدينة أي: مملوكة ومَسُوسة أي: مسوسٌ أهلُها، مِنْ دانهم مَلِكُهم إذا ساسهم، وكان ينبغي أن يُجمع على مداين بصريح الياء كمعايش في مشهور لغة العرب.

الثالث: أن وزنها مَفْعولة وهو مذهب أبي العباس. قال: «هي مِنْ دانه يَدينه إذا ملكه وقَهَره، وإذا كان أصلُها مَدْيونة فأُعِلَّت كما يُعَلُّ مَبِيع اسمَ مفعول من البيع، ثم يجري الخلافُ في المحذوف: هل هو الياءُ الأصلية أو الواو الزائدة؟ الأول قول الأخفش، والثاني قولُ المازني[1] وهو مذهب جماهير النحاة. والمدينة معروفةٌ وهي البقعة المُسَوَّرة المستولي عليها مَلِكٌ.

آ. (١١٣) **قوله تعالى: ﴿قالوا إنَّ لنا﴾**: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافُ جوابٍ لسؤال مقدر، ولذلك لم تُعْطَفْ بالفاء على ما قبلها. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: هلاقيل: وجاء السحرة فرعون فقالوا. قلت: هو على تقدير سائل سأل: ما قالوا إذ جاؤوه؟ فأُجيب بقوله: قالوا أإن لنا لأجراً»، وهذا قد سبقه إليه

(١) المنصف ١/٢٨٧.

(٢) الكشاف ٢/١٠٢.

الواحدي، إلا أنه قال: «ولم يقل فقالوا، لأن المعنى لما جاؤوا قالـوا، فلم يَصِحَّ دخولُ الفاءِ على هذا الوجه». والوجه الثاني: أنها في محلٍّ نصبٍ على الحال من فاعل «جاؤوا» قاله الحوفي.

وقرأ[1] الحَرَمِيَّان وحفص عن عاصم «إنَّ» بهمزة واحدة، والبـاقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم في التحقيق والتسهيل وإدخال ألفٍ بينهما وعدمِه. فقراءةُ الحَرَمِيَّيْن على الإخبار، وجوَّز الفارسي[2] أن تكونَ على نية الاستفهام يدل عليه قراءة الباقين، وجَعَلوا ذلك مثلَ قولِه تعالىٰ: «وتلك نعمةٌ تَمُنُّها عليَّ»[3] وقولِ الشاعر[4]:

٢٢٦٠ـ أفـرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكـرام وأنْ ....

وقول الآخر[5]:

٢٢٦١ـ .... وذوالشيبِيلعبُ

وقد تقدم تحقيق هذا وأنه مـذهب أبـي الحسن[6]. ونكَّر «أجـراً» للتعظيم. قال الزمخشري[7]: «كقولهم: إنَّ له لإبلاً وإن له لغنماً».

قوله: «إنْ كنَّا» شرطٌ جوابُه محـذوفٌ للدلالة عليـه عند الجمهور، [٣٩٧/ب] أو ما تقدَّم عند / مَنْ يُجيز تقديمَ جوابِ الشرط عليه. و«نحن» يجوز فيه أن

(١) السبعة ٢٨٩؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٤/٣٦١. والحرميان هما: ابن كثير ونافع.
(٢) الحجة (خ) ٣/٣٨.
(٣) الآية ٢٢ من الشعراء.
(٤) تقدم برقم ٣٤٠.
(٥) تقدم برقم ٣٣٩.
(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦. وانظر: إعراب السمين للآية ٣٠ من البقرة.
(٧) الكشاف ٢/١٠٢.

يكونَ تأكيداً للضمير المرفوع، وأن يكون فَصْلاً فلا محلَّ له عند البصريين، ومحلُّه الرفعُ عند الكسائي، والنصب عند الفراء.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿وإنكم لِمَنَ المقرَّبين﴾**: هذه الجملةُ نَسَقٌ على الجملة المحذوفةِ التي نابَتْ «نعم» عنها في الجواب، إذ التقدير: قال: نعم إن لكم لأجراً وإنَّكم لمن المقربين.

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿إمَّا أَنْ تُلْقيَ﴾**: «إمَّا» هنا للتخيير، ويُطْلق عليها حرفُ عطف مجازاً. وفي محل «أَنْ تلقي وإما أَنْ نكون» ثلاثة أوجه، أحدها: النصبُ بفعلٍ مقدر أي: افعل إمَّا إلقاءك وإمَّا إلقاءنا، كذا قدَّره الشيخ[1]. وفيه نظر لأنه لا يَفْعَلُ إلقاءهم فينبغي أن يُقَدِّر فعلاً لائقاً بذلك وهو اختر أي: اختر إمَّا إلقاءك وإمَّا إلقاءنا. وقدَّره مكي[2] وأبو البقاء[3]، فقالا: «إمَّا أن تفعل الإلقاء» قال مكي: «كقوله[4]:

٢٢٦٢ــ قالوا الركوبَ فقلنا تلك عادتنا ....

إلا أنه جَعَلَ النصبَ مذهبَ الكوفيين. الثاني: الرفع على خبرِ ابتداءٍ مضمر تقديرُه: أَمْرُك إمَّا إلقاؤك وإمَّا إلقاؤنا. الثالث: أن يكون مبتدأً خبرُه محذوفٌ تقديرُه: إمَّا إلقاؤك مبدوءٌ به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوءٌ به، وإنما أتىٰ هنا بـ «أَنْ» المصدرية قبل الفعل بخلاف قوله تعالىٰ: «وآخرون مُرْجَوْن لأمرِ الله إمَّا يُعَذِّبُهم وإمَّا يتوبُ»[5] لأنَّ «أَنْ» وما بعدها هنا: إمَّا مفعولٌ وإمَّا مبتدأٌ، والمفعولُ به والمبتدأ لا يكونان فعلاً صريحاً، بل لا بد أن ينضمَّ إليه حرفُ

---

(١) البحر ٣٦١/٤ وتقدير أبي حيان: اختَرْ وافعل فيكون وهمه في الثاني.

(٢) المشكل ٣٢٥/١.

(٣) الإملاء ٢٨٢/١.

(٤) تقدم برقم ١٥٢٣.

(٥) الآية ١٠٦ من التوبة.

مصدري يجعله في تأويل اسم، وأمَّا آيةُ التوبة فالفعلُ بعد «إمَّا»: إمَّا خبرٌ ثان لـ آخرون، وإمَّا صفةٌ له، والخبرُ والصفةُ يقعان جملةً فعليةً مِنْ غير حرف مصدري.

وحُذِف مفعولُ الإلقاء للعلم بِهِ والتقدير: إمَّا أَنْ تُلْقِيَ حبالَكَ وعِصِيَّك، ـ لأنهم كانوا يعتقدون أن يفعل كفِعْلهم ـ أو نلقي حبالَنا وعِصِيَّنا.

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿واسترهبوهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ استفعل فيه بمعنى أفعل، أي: أرهبوهم، وهو قريبٌ مِنْ قولهم: قرَّ واستقرَّ وعَظَّم واستعظم وهذا رأي المبرد. ويجوز أن تكون السينُ على بابها أي: استدعوا رهبةَ الناس منهم، وهو رأي الزجاج[١].

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿أَنْ أَلْقِ﴾**: يجوزُ أن تكونَ المفسِّرة لمعنى الإيحاء، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً، فتكون هي وما بعدها مفعولَ الإيحاء.

قوله: «تَلْقَفُ» قرأ العامة[٢] «تَلَقَّفُ» بتشديدٍ، مِنْ تلقَّفَ يتلقَّفُ، والأصل: «تَتَلَقَّفُ» بتاءين فحذفت إحداهما: إمَّا الأولىٰ وإما الثانية، وقد تقدَّم ذلك في نحو «تَذَكَّرون»[٣]. والبزِّي على أصلِه في إدغامها فيما بعدها، فيقرأ «فإذا هي تَّلقَّفُ» بتشديد التاء أيضاً، وقد تقدَّم تحقيقُه عند قوله: «ولا تَيَمَّموا الخبيث»[٤]. وقرأ حفص «تَلْقَف» بتخفيف القاف مِنْ لَقِفَ كـ عَلِم يعلم ورَكِب يركب، يقال: لَقِفْتُ الشيء أَلْقَفُه لَقْفاً ولَقَفاناً، وتَلَقَّفْته أَتَلَقَّفُه تَلَقُّفاً إذا

(١) معاني القرآن له ٢/٤٠٥.
(٢) السبعة ٢٩٠؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٤/٣٦٣.
(٣) الآية ٨٠ من الأنعام: «أفلا تتذكرون».
(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

أخذتَه بسرعة فأكلته أو ابتلعته، وفي التفسير: أنها ابتلعَتْ جميعَ ما صنَعُوه، وأنشدوا على لَقِف يلقَف كـ عَلِم يَعْلَم قول الشاعر(١):

٢٢٦٣ـ أنت عصا موسى التي لم تَزَلْ   تَلْقَفُ مـا يَصْنَعُـه السَّـاحـر

ويقال: رجلٌ ثَقْفٌ لَقْفٌ(٢) وثقيف لقيف بَيِّنُ الثقافة واللَّقافة(٣). ويقال: لَقِفَ ولَقِم بمعنى واحد قاله أبو عبيد(٤). ويقال: لَقِف ولَقِم ولَهِم بمعنى واحد.

والفاء في «فإذا هي» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةَ، ولا بد من حذف جملةٍ قبلها ليترتَّب ما بعد الفاء عليها، والتقدير: فألقاها فإذا هي، ومَنْ جَوَّز أن تكون الفاءُ زائدةً في نحو «خرجت فإذا الأسدُ حاضر» جَوَّز زيادتَها هنا، وعلى هذا فتكونُ هذه الجملةُ قد أُوْحِيَتْ إلى موسى كالتي قبلها، وأمَّا على الأول ـ أعني كون الفاءِ عاطفةً ـ فالجملةُ غير موحى بها إليه.

و «ما يأفِكون» يجوزُ في «ما» أن تكونَ بمعنى الذي، والعائد محذوفٌ أي: الذي يَأْفِكونه، ويجوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، والمصدرُ حينئذٍ واقعٌ موقعَ المفعولِ به، وهذا لا حاجةَ إليه.

آ. (١١٨) **وكذلك قوله تعالى: ﴿ما كانوا يعملون﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، وأن تكونَ مصدريةً أي: وبَطَل الذي / كانوا يعملونه [٣٩٨/أ] أو عَمَلُهم، وهذا المصدرُ يجوز أَنْ يكونَ على بابه وأن يكونَ واقِعاً موقعَ المفعولِ به بخلاف «ما يَأْفِكون» فإنه يَتَعَيَّن أن يكونَ واقِعاً موقعَ المفعول به

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢/٤٠٥؛ وتفسير القرطبي ٧/٢٦٠؛ وتفسير الماوردي ٢/٤٤.

(٢) ويقال أيضاً: ثقِفٌ لَقِفٌ.

(٣) لم أر «لقافة» فيما عُدْت إليه، وإنما المصدر لَقْفٌ ولَقَفانٌ.

(٤) لعل الصواب أبو عبيدة، حيث إن هذا نصه في المجاز ١/٢٢٥.

ليصِحَّ المعنى إذ اللَّقْفُ يستدعي عَيْناً يَصِحُّ تسلُّطُه عليها. وقال الفراء[1] في هذه الآيات: «كيف صَحَّ أن يأمرَهم موسىٰ بقوله: «أَلْقُوا ما أنتم مُلْقُون»[2] مع أن إلقاءَهم سحر وكفر؟ وأجاب بأن المعنى: أَلْقوا إن كنتم مُحِقِّين، وأَلْقوا على ما يَصِحُّ ويجوز». انتهى. والظاهر إنما أَمَرَهم بذلك تعجيزاً لهم وقطعاً لشَغَبهم واستطالتهم، ولئلا يقولوا: لو تُرِكنا نفعل لفعَلْنا، ولأنَّ الأمرَ لا يستلزم الإرادة.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿فَغُلِبوا هنالك﴾**: «هنالك» يجوز أن يكونَ مكاناً، أي: غُلبوا في المكان الذي وَقَع فيه سحرهم، وهذا هو الظاهر. قيل: ويجوز أن يكونَ زماناً، وهذا ليس أصلَه، وقد أثبت له بعضهم هذا المعنى بقوله تعالىٰ: «هنالك ابتُلِيَ المؤمنون»[3]، وبقول الآخر[4]:

٢٢٦٤ـ .... فهنـاك يَعْترفـون أين المَفْـزَعُ

ولا حُجَّةَ فيهما؛ لأن المكان فيهما واضح.

قوله: «صاغِرين» حالٌ من فاعل «انْقَلبوا»، والضمير في «انقلبوا» يجوز أن يعودَ على قومِ فرعون، وعلى السَّحَرة إذا جعلنا الانقلابَ قبل إيمان السحرة، أو جعلنا انقلبوا بمعنى صاروا، كما فسَّره الزمخشري[5]، أي: «صاروا أَذِلَّاء مَبْهوتين متحيِّرين»[6] ويجوز أَنْ يعودَ عليهم دون السَّحَرة إذا كان ذلك بعد إيمانهم، ولم يُجعل «انقلبوا» بمعنى صاروا، لأنَّ الله لا يَصِفُهم بالصَّغار بعد إيمانهم.

---

(١) ليس في «معاني القرآن» هذا النص.
(٢) الآية ٨٠ من يونس.
(٣) الآية ١١ من الأحزاب.
(٤) لعل الأنسب أن يقول «وبقول الشاعر». وقد تقدم برقم ١٢٥٢.
(٥) الكشاف ١٠٣/٢.
(٦) قوله «متحيرين» لم ترد في مطبوعة الكشاف.

آ. (١٢٠) **قوله تعالى: ﴿ساجدين﴾**: حالٌ أيضاً من «السحرة». وكذلك:

آ. (١٢١) **قوله تعالى: ﴿قالوا﴾**: أي: أُلْقُوا ساجدين قائلين ذلك. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «ساجدين». وعلى كلا القولين هم متلبِّسُون بالسجود لله تعالىٰ. ويجوز أن يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له. وجعله أبو البقاء[1] حالاً من فاعل «انقلبوا» فإنه قال: «يجوز أن يكون حالاً، أي: فانقلبوا صاغرين قد قالوا». وهذا ليس بجيد للفصل بقوله: «وأُلْقي السحرةُ».

آ. (١٢٢) **قوله تعالى: ﴿رَبِّ موسى﴾**: يجوز أن يكون نعتاً لرب العالمين، وأن يكونَ بدلاً، وأن يكونَ عطفَ بيان. وفائدةُ ذلك نَفْيُ تَوَهُّمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أنَّ ربَّ العالمين قد يُطلق على غير الله تعالىٰ، لقول فرعون «أنا ربكم الأعلى»[2]. وقدَّموا موسى في الذِّكْر على هرون وإن كان هرون أسنَّ منه لكبره في الرتبة، أو لأنه وقع فاصلةً هنا، ولذلك قال في سورة طه «بربِّ هرون وموسىٰ»[3] لوقوع موسى فاصلةً، أو تكون كلُّ طائفةٍ منهم قالت إحدى المقالتين فَنَسَبَ فِعْلَ بعضٍ إلى المجموع في سورةٍ وفِعْلَ بعضٍ آخرَ إلى المجموع في أخرىٰ.

آ. (١٢٣) **قوله تعالى: ﴿آمنتم﴾**: اختلفَ القراء[4] في هذا الحرف هنا وفي طه[5] وفي الشعراء[6]. فبعضهم جَرَىٰ على قولٍ واحد، وبعضهم

---

(١) الإملاء ١/٢٨٢.
(٢) الآية ٢٤ من النازعات.
(٣) الآية ٧٠ من طه: «قالوا آمنَّا برب هرون وموسى».
(٤) السبعة ٢٩٠؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٤/٣٦٥.
(٥) الآية ٧١ من طه.
(٦) الآية ٤٩ من الشعراء.

قَرَأَ في موضع بشيءٍ لم يَقْرأ به في غيره. فأقول: إن القرَّاء في ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قراءةُ الأخوين[1] وأبـي بكر عن عاصم وهي: بتحقيق الهمزتين في السور الثلاثِ من غيرِ إدخالِ ألفٍ بينهما وهو استفهامُ إنكار، وأمَّا الألفُ الثالثةُ فالكلُّ يَقْرؤونها كذلك؛ لأنها هي فاء الكلمة أُبْدِلَتْ لسكونها بعد همزة مفتوحة، وذلك أن أصل هذه الكلمة أَأَأْمَنْتم بثلاث همزات، الأولى للاستفهام والثانية همزة أفعل والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قَلْبُها ألفاً لِما عرفته أول هذا الموضوع، وأمَّا الأولى فمُحَقَّقة ليس إلا، وأمَّا الثانية فهي التي فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل.

الثانية: قراءة حفص وهي «آمنتم» بهمزة واحدة بعدها الألف المشارُ إليها في جميع القرآن. وهذه القـراءةُ تحتمل الخبـرَ المَحْضَ المتضمنَ للتوبيخ، وتحتمل الاستفهامَ المشارَ إليه، ولكنه حُذِف لفهم المعنى ولقراءة الباقين.

الثالثة: قراءةُ نافع وأبـي عمرو وابن عامر والبزي عن ابن كثير، وهي تحقيقُ الأولى، وتسهيلُ الثانية بين بين، والألف المذكورة. وهو استفهامُ إنكارٍ كما تقدَّم.

الرابعة: قراءةُ قنبل عن ابن كثير وهي التفرقةُ بين السور الثلاث: وذلك أنه قرأ في هذه / السورة حالَ الابتداء بآمنتم بهمزتين، أولاهما مخفَّفة، [٣٩٨/ب] والثانية مُسَهَّلة بين بين وألف بعدها كقراءة رفيقه البزي، وحالَ الوصل يقرأ: «قال فرعون وامنتم» بإبدال الأولى واواً وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها: وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً بعد ضمة جاز إبدالُها واواً سواء كانت

---

(١) وهما حمزة والكسائي.

الضمةُ والهمزةُ في كلمةٍ واحدة نحو: جُوَن(١) ويُواخذكم ومُوَجَّلاً أم في كلمتين كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضاً في سورة الملك في قوله: «وإليه النُّشور وامِنْتُم»(٢) فأبدل الهمزةَ الأولى واواً لانضمام ما قبلها حال الوصل، وأما في الابتداء فيخففها لزوالِ الموجب لقلبها، إلا أنه ليس في سورة الملك ثلاثُ همزات. وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في موضعه.

وقرأ في سورة طه كقراءة حفص: أعني بهمزةٍ واحدةٍ بعدهاألفٌ، وفي سورة الشعراء كقراءة رفيقِه البزي فإنه ليس قبلها ضمةٌ فيبدلها واواً في حال الوصل. وقد قرأتُ لقنبل أيضاً بثلاثة أوجه في هذه السورةِ وصلاً: وهي تسكينُ الهمزةِ بعد الواو المبدلةِ أو تحريكها أو إبدالُها ألفاً، وحينئذ ينطق بقَدْر ألفَيْن ولم يُدخل أحدٌ من القراء مدّاً بين الهمزتين هنا سواءً في ذلك مَنْ حقق أو سَهَّل؛ لئلا تجتمع أربعةُ متشابهات.

والضمير في «به» عائدٌ على الله تعالى لقوله: «قالوا آمنَّا بربِّ العالمين» ويجوزُ أن يعودَ على موسىٰ وأمَّا الذي في سورة طه والشعراء في قوله: «آمنتم له» فالضمير لموسى لقوله: «إنَّه لكبيرُكم».

قوله: «فسوف تعلمون» حُذِفَ مفعولُ العلم للعلم به، أي: تعلمون ما يحلُّ بكم، ثم فَسَّر هذا الإبهامَ بقوله:

آ. (١٢٤) «لأُقَطِّعَنَّ» جاء به في جملةٍ قَسَمية تأكيداً لما يفعله. وقرأ(٣) مجاهد بن جبر وحميد المكي وابن محيصن: «لأَقْطَعَنَّ» مخففاً مِنْ قَطَعَ الثلاثي، وكذا: «ولأَصْلُبَنَّكُمْ» من صلب الثلاثي، ورُوي ضمُّ اللام وكسرُها، وهما لغتان في المضارع يقال: صَلَبه يَصْلُبه ويَصْلِبه.

---

(١) الجُؤْنَة: سَفَط مُغَشًّى بجلد، وهو ظرف لطيب العطار، ج: جُؤَن.

(٢) الآية ١٥ ـ ١٦ من الملك. وانظر: السبعة ٦٤٤.

(٣) البحر ٤/٣٦٦؛ الشواذ ٤٥.

قوله: «مِنْ خِلافٍ» يحتمل أن يكونَ المعنى: على أنه يقطع من كل شق طرفاً فيقطع اليدَ اليمنى والرِّجْل اليسرىٰ وكذا هو في التفسير، فيكونُ الجارُّ والمجرور في محلٍّ نصبٍ على الحال كأنه قال: مختلفةً. ويُحتمل أن يكونَ المعنىٰ: لأقطِّعَنَّ لأجل مخالفتكم إيَّاي فتكون «مِنْ» تعليليةً، وتتعلَّق على هذا بنفس الفعلِ وهو بعيدٌ. وأجمعين تأكيد، أي به دون «كل»[1] وإن كان الأكثرُ سَبْقَه بـ كل. وجيء هنا بـ «ثم» وفي السورتين[2] «ولأصلبنَّكم» بالواو، لأن الواوَ صالحةٌ للمهلة فلا تَنافِيَ بين الآيات.

آ. (١٢٥) **وقوله تعالى: ﴿إنَّا إلى ربِّنا مُنْقَلبون﴾**: جَوَّزوا في هذا الضميرِ وجهين، أحدهما: أنه يَخُصُّ السَّحَرة، ويؤيِّده قولُه بعد ذلك: «وما تَنْقِمُ منَّا» فإن الضميرَ في «مِنَّا» يَخُصُّهم، وجَوَّزوا أن يعودَ عليهم وعلىٰ فرعون، أي: إنَّا ــ نحن وأنت ــ ننقلب إلى الله، فيجازي كلًّا بعمله، وهذا وإن كان هو الواقعَ إلا أنه ليس من هذا اللفظ.

آ. (١٢٦) **وقوله تعالى: ﴿وما تَنْقِمُ﴾**: قد تقدَّم أنَّ فيه لغتين وكيفيةُ تعدِّيه بـ «من»، وأنه على التضمين، في سورة المائدة[3]. وقوله: «إلا أن آمنَّا» يجوز أن يكونَ في محلِّ نصب مفعولاً به، أي: ما تَعيب علينا إلا إيمانَنا. ويجوز أن يكونَ مفعولاً مِنْ أجله، أي: ما تنال منَّا وتعذِّبنا لشيءٍ من الأشياء إلا لإيماننا. وعلىٰ كلا القولَيْن فهو استثناءٌ مفرغ.

قوله: «لَمَّا جاءتنا» يجوز أن تكونَ ظرفيةً كما هو رأي الفارسي وأحد قولي سيبويه[4]. والعاملُ فيها على هذا «آمنَّا» أي: آمنَّا حين مجيء الآيات،

---

(١) أي التأكيد بأجمعين نفسها من غير سبقها بـ كل.

(٢) أي طه ٧١؛ والشعراء ٤٩.

(٣) الآية ٥٩: «هل تنقمون منا إلا أن آمنَّا بالله».

(٤) قال في الكتاب ٣١٢/٢: «وأمَّا «لمَّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا، فإنما هي لابتداء وجواب». وانظر: الإيضاح العضدي ٣١٩.

وأن تكونَ حرفٍ وجوبٍ لوجوب، وعلى هذا فلا بد لها من جوابٍ وهو محذوفٌ تقديرُه: لمَّا جاءَتْنا آمنَّا بها من غير توقُّفٍ.

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿ويَذَرُكَ﴾**: قرأ العامَّةُ: «ويَذَرَك» بياء الغيبة ونصبِ الراء. وفي النصبِ وجهان: أظهرهما: أنه على العطف على «ليُفْسدوا». والثاني: أنه منصوبٌ على جواب الاستفهام، كما يُنصب في جوابه بعد الفاء كقول الحطيئة(١):

٢٢٦٥ـ ألم أكُ جارَكمْ ويكونَ بيني وبينكُمُ المودةُ والإخاءُ

والمعنىٰ: كيف يكون الجمعُ بين تَرْكِكَ موسى وقومه مفسدين وبين تركِهم إيَّاك وعبادةِ آلهتك، أي لا يمكنُ وقوعُ ذلك.

وقرأ(٢) الحسن في روايةٍ عنه ونعيم بن ميسرة «ويذرُك» برفع الراء. وفيها ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنه نسقٌ على «أتذر» أي: أتطلق له ذلك. الثاني: أنه استئنافُ إخبار بذلك. الثالث: أنه حالٌ. ولا بدَّ من / إضمارِ مبتدأ، أي: [٣٩٩/أ]
وهو يَذَرُك.

وقرأ الحسن أيضاً والأشهب العقيلي: «ويذرْك» بالجزم وفيها وجهان، أحدهما: أنه جزم ذلك عطفاً على التوهم، كأنه توهَّم جَزْمَ «يُفْسدوا» في جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم كقوله: «فأَصَّدَّق وأكنْ»(٣) بجزم «وأكن». الثاني: أنها تخفيفٌ كقراءةِ أبي عمرو «يَنْصُرْكم»(٤) وبابه.

---

(١) تقدم برقم ١٦٦٦.

(٢) البحر ٣٦٧/٤؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الآية ١٠ من المنافقين. فأصَّدَّق وأكن من الصالحين» وهي قراءة غير أبي عمرو. انظر: السبعة ٦٣٧. ولعل الأنسب في تخريج قراءة «وأكن» أنه عطف على موضع «فأصدق» لأن التوهم مصطلح لا يليق بالقرآن. انظر: الحجة لأبي زرعة ٧١٠.

(٤) الآية ١٦٠ من آل عمران. وانظر مناقشة هذا الموضوع عند إعرابه للآية ٥٤ من البقرة.

وقرأ أنس بن مالك: «ونذرُك» بنون الجماعة ورفع الراء، تَوَعَّـدوه بذلك، أو أنَّ الأمرَ يَـؤول إلى ذلك فيكون خبراً محضاً. وقرأ عبدالله والأعمش بما يخالف السواد فلا حاجةَ إلى ذِكْره.

وقرأ العامَّة: «وآلهتَك» بالجمع. وفي التفسير: أنه كان يعبدُ آلهةً متعددة كالبقر والحجارة والكواكب، أوآلهته التي شَرَع عبادتَها لهم وجَعَل نفسَه الإِلهَ الأعلى في قوله «أنا ربُّكم الأعلى». وقرأ علي بن أبـي طالب وابن مسعود وأنس وجماعة كثيرة: «وإلاهتك». وفيها وجهان، أحدهما: أن «إلاهة» اسم للمعبود، ويكون المرادُ بها معبودَ فرعونَ وهي الشمس، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس، والشمس تسمَّى «إلاهةَ» علَماً عليها، ولذلك مُنِعت الصرف للعلمية والتأنيث. والثاني: أن «إلاهة» مصدر بمعنى العبادة، أي: ويذر عبادَتك لأنَّ قومه كانوا يعبدونه. ونقل ابن الأنباري عن ابن عباس أنه كان يُنْكر قراءة العامة، ويقرأ «وإلاهتك» وكان يقول: إن فرعون كان يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ.

قوله: «سنقتل» قرأ(١) نافع وابن كثير: «سَنَقْتل» بالتخفيف، والباقون بالتضعيف للتكثير، لتعدُّد المجال. وسيـأتي أن الجماعـة قَرَؤوا «يُقَتِّلُون أبناءكم»(٢) بالتضعيف إلا نافعاً، فيخفف. فتلخص من ذلك أنَّ نافعاً يقرأ الفعلين بالتخفيف. وابن كثير يخفف «سنقتـل» ويثقِّل «يقتلون»، والبـاقون يثقلونهما.

آ. (١٢٨) **قوله تعالى: ﴿يورثُها﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الجلالة أي: هي له حالَ كونه مُورِثاً لها من يشاؤه. والثاني: أنه الضميرُ المستتر في الجار أي: إنَّ الأرضَ مستقرة لله حالَ

---

(١) السبعة ٢٩١؛ الحجة ٢٩٤؛ البحر ٣٦٧/٤.

(٢) الآية ١٤١ من الأعراف. وانظر: الحجة ٢٩٤.

كونها مُوَرَّثَةً من الله لمن يشاء. ويجوز أن يكونَ «يورثها» خبراً ثانياً، وأن يكونَ خبراً وحدَه، و «الله» هو الحال، ومَنْ يشاء مفعولٌ ثانٍ، ويجوزُ أن يكونَ جملةً مستأنفة.

وقرأ[1] الحسن ـ ورُويت عن حفص ـ «يُوَرِّثُها» بالتشديد على المبالغة. وقرىء «يُوْرَثُها» بفتح الراء مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل هو «مَنْ يشاء». والألفُ واللام في «الأرض» يجوز أن تكونَ للعهدِ وهي أرضُ مِصْر أو للجنس.

وقرأ[2] ابن مسعود بنصب «العاقبة» نسقاً على «الأرض» و «للمتقين» خبرُها، فيكون قد عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر فهو مِنْ عطفِ الجمل. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: لِمَ أُخْلِيَتْ هذه الجملةُ من الواو[4] وأُدْخِلَتْ على التي قبلها؟ قلت: هي جملةٌ مبتدَأةٌ مستأنفةٌ، وأمَّا «وقال الملأ»[5] فهي معطوفةٌ على ما سبقها مِنْ قوله: «قال الملأ من قوم فرعون».

آ. (١٣٠) **قوله تعالى: ﴿بالسنين﴾**: جمعُ سَنَة. وفيها لغتان أشهرهما: إجراؤُه مُجْرى جمع المذكر السالم فيرُفع بالواو ويُنْصب ويُجَرُّ بالياء، وتُحْذَفُ نونُه للإضافة. قال النحاة: إنما جرىٰ ذلك المجرى جبراً له لِما فاته مِنْ لامه المحذوفة، وسيأتي في لامِه كلامٌ. واللغةُ الثانيةُ: أن يُجْعَلَ الإعرابُ على النونِ ولكن مع الياءِ خاصَّةً. نَقَلَ هذه اللغةَ أبو زيد والفراء. ثم لك فيها لغتان أحدهما: ثبوتُ تنوينها، والثانيةُ عدمهُ. قال الفراء: «هي في هذه اللغة

---

(١) البحر ٤/٣٦٨؛ الشواذ ٤٥ وذكر أنها رواية هبيرة عن حفص.

(٢) البحر ٤/٣٦٨.

(٣) الكشاف ٢/١٩٥.

(٤) أي جملة «قال موسى لقومه» الآية ١٢٨.

(٥) في الآية ١٢٧.

مصروفة عند بني عامر وغير مصروفة عند بني تميم». ووجه حذف التنوين التخفيف، وحينئذ لا تُحْذف النون للإضافة، وعلى ذلك جاء قولُه[1]:

٢٢٦٦ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سنينَه لَعِبْنَ بنا شِيْباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا

وجاء الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنين كَسِنِي يوسف» و «سنيناً كسنينِ يوسف»[2] باللغتين.

وفي لام «سَنَة» لغتان، أحدهما: أنها واو لقولهم: سنوات وسانَيْتُ وسُنَيَّة. والثانية: أنه هاءٌ لقولهم: سانَهْتُ وسَنَهات وسُنَيْهَة. وليس هذا الحكمُ المذكور أعني جَرَيَانَه مَجْرى جمعِ المذكر أو إعرابَه بالحركات مقتصراً على لفظ سنين بل هو جارٍ في كل اسمٍ ثلاثي مؤنث حُذِفتْ لامُه وعُوِّض منها تاء التأنيث ولم يُجْمع جمع تكسير، نحو ثُبة[3] وثبين، وقُلة[4] وقُلين. وتَحَرَّزْتُ بقولي «حُذِفَتْ لامُه» ممَّا حُذِفَتْ فاؤه نحو: لِدة[5] وعِدَة. وبقولي «ولم يُجْمع جمع تكسير» مِنْ «ظُبَة وظُبَى»[6]. وقد شذَّ قولهم «لِدُون» في المحذوف الفاء، وظِبون في المكسَّر قال /[7] [٣٩٩/ب]

٢٢٦٧ـ يرى الراؤون بالشَّفَراتِ منها وُقودَ أبي حُباحبَ والظُّبينا

---

(١) تقدم برقم ١٧٧٩.
(٢) رواه مسلم: المساجد برقم ٢٩٤ (١/٤٦٦)؛ المسند ١/٣٨٠.
(٣) الثبة: الجماعة.
(٤) القلة: عودان يلعب بهما الصبيان.
(٥) لدة: مصدر وَلَدت.
(٦) الظبة: حد السيف.
(٧) البيت للكميت بن زيد وهو في ديوانه ٢/١٢٦؛ وأمالي الشجري ٢/٨٨؛ والعيني ٤/٣٦١ والشفرات: ج شفرة وهي حد السيف. ومنها أي من سيوفهم. ونار الحباحب: تطلق على النار تراها العين ولا حقيقة لها.

واعلم أن هذا النوعَ إذا جَرَىٰ مَجْرى الزيدِيْنَ فإن كان مكسورَ الفاء سَلِمَتْ ولم تُغَيَّر نحو: مئة ومئين، وفئة وفئين[1]. وإن كان مفتوحَها كُسِرَتْ نحو سنين، وقد نُقِل فتحُها وهو قليلٌ جداً. وإن كان مضمومَها جاز في فائهِ الوجهان: أعني السَّلامة والكسر نحو: ثُبين وقُلين.

وقد غَلَبت السَّنَة على زمانِ الجَدْب، والعام على زمان الخصب حتى صارا كالعلَم بالغلبة، ولذلك اشتقوا من لفظ السنة فقالوا: أَسْنَتَ القومُ. قال[2]:

٢٢٦٨ـ عمروُ الذي هَشَمَ الثَّريدَ لقومِه ورجالُ مكةَ مُسْنِتـونَ عجافُ

وقال حاتم الطائي[3]:

٢٢٦٩ـ وإنَّا نُهيْنُ المالَ في غيرِ ظِنَّةٍ وما يَشْتكينا في السنين ضريرُها

ويؤيِّد ما ذَكَرْتُ لك ما في سورة يوسف: «تَزْرَعُون سبع سنين»[4] ثم قال: «سَبْعٌ شِداد»[5] فهذا في الجَدْب. وقال: «ثم يأتي من بعد ذلك عامٌ فيه يُغاث الناس»[6]. وقوله: «من الثمرات» متعلق بـ «نَقْصٍ».

آ. (١٣١) **قوله تعالى: ﴿فإذا جاءَتْهم الحَسَنةُ﴾**: أتى في جانب الحسنة بـ إذا التي للمحقق. وعُرِّفتِ الحسنة لسَعة رحمة الله تعالىٰ، ولأنها

---

(١) الفئة: الجماعة.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبعرىٰ، وهو في المقتضب ٢/٣١٢؛ والمنصف ٢/٣١٣؛ واللسان: هشم. والمسنتون: من أصابتهم سنة وقحط.

(٣) ديوانه ٦٢. الظنة: القليل، الضرير: الأعمىٰ.

(٤) الآية ٤٧ من يوسف.

(٥) الآية ٤٨ من يوسف: «ثم يأتي من بعد ذلك سبعٌ شِدادٌ يأكلْنَ ما قدَّمتم لهنَّ إلا قليلاً مِمَّا تُحْصِنون».

(٦) الآية ٤٩ من يوسف.

أمر محبوب، كلُّ أحدٍ يتمناه، وأتى في جانب السيئة بـ«إنْ» التي للمشكوك فيه، ونُكِّرتِ السيئة لأنه أمرٌ كلُّ أحدٍ يَحْذره. وقد أوضح الزمخشري ذلك فقال[١]: «فإن قلتَ: كيف قيل «فإذا جاءَتْهم الحسنة» بـ«إذا» وتعـريف الحسنة، و«إن تصبهم سيئة» بـ«إن» وتنكير السيئة؟ قلت: لأنَّ جنسَ وقوعهِ كالواجب واتساعه، وأمَّا السيئة فلا تقع إلا في الندرة ولا يقع إلا شيء منها». انتهى. وهذا من محاسن علم البيان.

قوله: «يَطَّيَّروا» الأصلُ: يتطيَّروا فَأُدْغمت التاء في الطاء لمقاربتها لها. وقرأ[٢] عيسىٰ بن عمر وطلحة بن مصرف: «تطيَّروا» بتاءٍ من فوق على أنه فعلٌ ماضٍ وهو عند سيبويه[٣] وأتباعه ضرورة، إذ لا يقع فعل الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلا ضرورةً كقوله[٤]:

٢٢٧٠ــ مَنْ يَكِـدْني بِسَيِّءٍ كنتُ منه كـالشَّجا بين حَلْقِـه والوريـد

وقولـــه[٥]:

٢٢٧١ــ وإن يَرَوا سُبَّة طاروا بها فَرَحاً مني وما سمعوا مِنْ صالحٍ دَفَنُوا

وقد تقدَّم الخلاف فـي ذلك فأغنى عن إعادته.

والتطيُّر: التشاؤم وأصله أن يُفَرَّق المالُ ويطير بين القوم، فيطير لكل

---

(١) الكشاف ٢/١٠٦.
(٢) البحر ٤/٣٧٠.
(٣) قال سيبويه: «إذا قلت: إن تفعلْ فأحسن الكلام أن يكونَ الجوابُ أفعلْ لأنه نظيره من الفعـل، وإذا قلت: إن فعلت فـأحسن الكـلام أن تقـول: فعلت لأنـــه مثله» الكتاب ١/٤٤٨.
(٤) تقدم برقم ١٤١٧.
(٥) تقدم برقم ١٧١٧.

أحدٍ حظُّه وما يخصُّه، ثم أُطْلق على الحظ والنصيب السَّيِّىء بالغلبة، وأنشدوا للبيد(١):

٢٢٧٢ـ تـطير عَـدائِدُ الأشـراكِ شَفْعاً　　وِوتْـراً والـزَّعـامـةُ للغـلام

الأَشْراك: جمعُ شِرْك وهو النصيب، أي: طار المال المقسوم شَفْعاً للذَّكر ووِتْـراً للأنثى. والزَّعامة: أي: الرئاسة للذكر، فهذا معناه تفرَّق، وصار لكل أحد نصيبُه، وليس من الشؤم في شيءٍ، ثم غَلَبَ على ما ذكرت لك. ومعنى «طائرهم عند الله» أي: حظهم وما طار لهم في القضـاء والقدر، أو شؤمهم، أي: سبب شؤمِهم عند الله وهو ما يُنْزِلُه بهم.

آ. (١٣٢) **قوله تعالى: ﴿مهما﴾**: «مهما» اسمُ شرطٍ يجزم فعلين، كـ «إنْ». هذا قولُ جمهور النحاة، وقد يأتي للاستفهام، وهـو قليلٌ جـداً كقوله(٢):

٢٢٧٣ـ مهمـا لي الليلةَ مهمـا لِيَـهْ　　أَوْدَى بنعـلَيَّ وسِـرْبـالـيَـهْ

يريد: ما لي الليلة ما لي؟ والهاء للسكت.

وزعم بعض النحويين(٣) أنَّ الجازمة تأتي ظرف زمان، وأنشد(٤):

٢٢٧٤ـ وإنك مهما تُعْطِ بطنك سُؤْلَه　　وفَرْجَكَ نالا منتهى الذمِّ أجمعا

وقول الآخر(٥):

٢٢٧٥ـ عـوَّدْتَ قومَـك أن كلَّ مُبَـرِّرٍ　　مهمـا يُعَـوَّدْ شيمـةً يَتَعـوَّدِ

---

(١) ديوانه ٢٠٢. وتطير: تخرج. والعدائد: المال والميراث.

(٢) البيت لعمرو بن ملقط وهو في النوادر ٦٢؛ وابن تعيش ٤٤/٧؛ والمع ٥٨/٢؛ والدرر ٧٤/٢؛ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٣٨٨.

(٣) نسبة في البحر ٣٧١/٤ إلى ابن مالك.

(٤) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ١١٤؛ والهمع ٥٧/٢؛ والدرر ٧٣/٢.

(٥) لم أقف عليه.

وقول الآخر[١]:

٢٢٧٦ـ نُبِّئْتُ أن أبـا شُتَيْمٍ يَـدَّعي مهما يَعِشْ يُسْمِعْ بما لم يُسْمَعِ

قال: «فـ مهما هنا ظرف زمان» والجمهور على خلافه. وما ذكره متأول، بل بعضُه لا يَظْهر فيه للظرفية معنى.

وقد شنع الزمخشري[٢] على القائل بذلك فقال: «وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفها مَنْ لا يدَ له في علم العربية فيضعها غيرَ موضعها، ويحسب «مهما» بمعنى «متى» ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من كلامه وليس من واضع العربية، ثم يذهب فيفسر «مهما تأتنا به من آية» بمعنى الوقت فيُلْحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مِمَّا يوجب الجثوَّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه». قلت: هو معذورٌ في كونها بمعنى الوقت، فإن ذلك قولٌ ضعيف لم يَقُلْ به إلا الطائفةُ الشاذَّةُ، وقد قال جمال الدين ابن مالك[٣]: «جميع النحويين يقولون[٤] إن «مهما» و«ما» مثل «مَنْ» في لزوم التجرُّد عن الظرف، مع أن استعمالهما ظرفين ثابتٌ في أشعار الفصحاء من العرب»، وأنشد بعض الأبيات المتقدمة. قلت: وكفى بقوله «جميع النحويين» دليلاً على ضَعْف القول بظرفيتهما.

وهي اسمٌ لا حرفٌ بدليل عَوْد الضمير عليها، ولا يعود الضمير على حرف كقوله «مهما تأتنا به» فالهاء في «به» تعود على «مهما»، وشَذَّ السهيليُّ فزعم أنها قد تأتي حرفاً.

---

(١) البيت لطفيل الغنوي وهو في ديوانه ١٠٤؛ والأشموني ١٢/٤؛ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٢٧/٣.

(٢) الكشاف ١٠٧/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣.

(٤) قوله «يقولون» مطموس في الأصل، أثبتناه من ش، وفي ي: تقول. وفي نص شرح الكافية «يجعلون».

واختلف النحويون(١) في «مهما»: هل هي بسيطة أو مركبة؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هي مركبة / مِنْ ماما، كُرِّرت «ما» الشرطية [٤٠٠/أ] توكيداً فاستثقل توالي لفظين فأُبْدلت ألف «ما» الأولى هاء. وقيل: زيدت «ما» على «ما» الشرطية كما تُزاد على «إنْ» في قوله: «فإمَّا يأتينَّكم»(٢) فعُمِل العمل المذكور للثقل الحاصل. وهذا قول الخليل(٣) وأتباعه من أهل البصرة. وقال قوم: «هي مركبة مِنْ مَهْ التي هي اسمُ فعلٍ بمعنى الزجر وما الشرطية، ثم رُكِّبت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً». وقال بعضهم: «لا تركيبَ فيها هنا بل كأنهم قالوا له: مه، ثم قالوا: ما تَأْتِنا به» ويعُزْى هذان الاحتمالان للكسائي وهذا ليس بشيء؛ لأن ذلك قد يأتي في موضعٍ لا زَجْرَ فيه، ولأن كتابتها متصلة ينفي كونَ كلٍ منهما كلمةً مستقلة. وقال قوم: إنها مركبة من مَهْ بمعنى اكفف ومَنْ الشرطية، بدليل قول الشاعر(٤):

٢٢٧٧ـ أماوِيَّ مَهْ مَنْ يَسْتمعْ في صديقه أقاويلَ هذا الناسِ ماوِيَّ يندمِ

فأُبْدِلَتْ نونُ «مَنْ» ألفاً، كما تبدل النونُ الخفيفة بعد فتحة، والتنوين ألفاً(٥). وهذا ليس بشيء، بل «مَهْ» على بابها من كونها من انكفف ثم قال: من يستمع. وقال قوم: «بل هي مركبةٌ مِنْ مَنْ وما، فأُبْدلت نونُ مَنْ هاءً، كما

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٠٨/٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢.

(٢) الآية ٣٨ من البقرة.

(٣) انظر: الكتاب ٤٣٣/١.

(٤) لم أهتد إلى قائله. قال في الخزانة ٦٣١/٣: «وهذا البيت شبيه بشعر حاتم ولكني لم أقف عليه منسوباً إليه. مـاوي: مرخم ماوية علم امرأة. والبيت في ابن يعيش ٨/٤؛ والبحر ٣٦٣/٤.

(٥) أي: وكما يبدل التنوين ألفاً.

أبدلوا من ألف «ما» الأولى[1] هاء، وذلك لمؤاخاة «مَنْ» «ما» في أشياء وإن افترقا في شيء واحد». ذكره مكي[2].

ومحلُّها نصبٌ أو رفع، فالرفعُ على الابتداء وما بعده الخبر، وفيه الخلافُ المشهورُ: هل الخبر فعلُ الشرط أو فعلُ الجزاء أو هما معاً. والنصب من وجهين: أظهرُهما على الاشتغال، ويُقَدَّر الفعلُ متأخراً عن اسم الشرط والتقدير: مهما تُحْضِر تأتِنا به، فـ «تَأْتِنا» مفسِّر لـ «تُحضر» لأنه من معناه. والثاني: النصبُ على الظرفية عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدم الردُّ على هذا القول. والضميران من قوله «به» و«بها» عائدان على «مهما» عاد الأول على اللفظ والثاني على المعنى، فإن معناها الآية المذكورة. ومثله قول زهير[3]:

٢٢٧٨ـ ومهما تكنْ عند امرئٍ من خَليقةٍ وإن خالها تَخْفَىٰ على الناس تُعْلَمِ

ومثلُه في ذلك قولُه: «ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نَنْسَأْها نَأْتِ بخيرٍ منها أو مثلها»[4] فأعاد الضمير على «ما» مؤنثاً لأنها بمعنى الآية.

وقوله: «فما نحن» يجوز أَنْ تكونَ «ما» حجازيةً أو تميمية، والباءُ زائدةٌ على كلا القولين، والجملةُ جوابُ الشرط فمحلها جزم.

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿الطوفان﴾**: فيه قولان أحدهما: أنه جمع طُوْفانة، أي: هو اسم جنس كقمح وقمحة وشعير وشعيرة. وقيل: بل هو مصدر كالنُّقْصان والرُّجْحان، وهذا قول المبرد في آخرين، والأول هو قول

---

(١) أي: في مهما.

(٢) المشكل ١/٣٢٧.

(٣) ليس في ديوانه بشرح ثعلب، وهو في شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٠؛ والبحر ٤/٣٧٢؛ والهمع ٢/٣٥؛ والدرر ٢/٣٥.

(٤) الآية ١٠٦ من البقرة وأثبتها المؤلف على قراءة أبي عمرو وابن كثير.

الأخفش قال:[1] «هو فُعْلان من الطَّواف، لأنه يطوف حتى يَعُمَّ، وواحدته في القياس طُوْفانة، وأنشد[2]:

٢٢٧٩ـ غَيَّـرَ الجِـدَّةَ مـن آيـاتهـا ... خُرُقُ الريحِ وطوفـانُ المَطَرْ

والطُّوفان: الماء الكثير قاله الليث، وأنشد للعجاج[3]:

٢٢٨٠ـ وعَمَّ طُـوفانُ الـظلامِ الأَثْأَبا

شبَّه ظلامَ الليل بالماء الذي يغشى الأمكنة. وقال أبو النجم[4]:

٢٢٨١ـ ومَـدَّ طـوفـانُ مبيـدٌ مَـدَدا ... شهـراً شآبيبَ وشهـراً بَـرَدا

وقيل: الطُّوفان من كلِّ شيءٍ ما كان كثيراً محيطاً مُطْبِقـاً بالجماعة من كل جهة كالماء الكثير والقتل الذريع والموت الجارف، قاله أبو إسحاق[5]. وقد فسَّره النبـي صلى الله عليه وسلم بالموتِ تارةً وبأمرٍ من الله تارة، وتلا قولَه تعالىٰ: «فطاف عليها طائفٌ من ربك»[6]. وهذه المادة وإن كانت قد تقدَّمت في «طائفة»[7] إلا أن لهذه البِنْية خصوصيةً بهذه المعاني المذكورة.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٨.

(٢) البيت للحسيل بن عرفطة وهو شاعر جاهلي، وهو في النوادر ٧٧؛ والمنصف ٢/٢٢٨؛ ومعاني القرآن ٢/٣٠٨؛ والبحر ٤/٣٧٣.

(٣) قبله:

حتى إذا مـا يـومُهـا تَصَبْصَبـا

وهو في ملحق ديوانه ٢٦٨ والصحاح: طوف ـ عمَّ. والأثـاب: ضرب من الشجر. وتصبصب: ذهب إلا قليلا.

(٤) الطبري ١٣/٥٤ برواية:

قـد مدّ طـوفـان فبثَّ مَـدَدا

وابن عطية ٧/١٤٢؛ والبحر ٤/٣٧٣؛ وتفسير الماوردي ٢/٤٩.

(٥) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٤٠٨.

(٦) الآية ١٩ من القلم.

(٧) انظر: إعرابه للآية ١٢٥ من البقرة.

قوله: «والجَرَادَ» جمع جَرادة، الذَّكَرُ والأنثىٰ فيه سواء. يقال: جرادة ذَكَرٌ وجرادة أنثى كنملة وحمامة. قال أهل اللغة: وهو مشتق من الجَرْد، قالوا: والاشتقاق في أسماء الأجناس قليلٌ جداً يقال: أرض جَرْداء أي: مَلْساء، وثوب جَرْد: إذا ذهبَ زِئْبَرُه(١).

قوله: «والقُمَّل» قيل هي: القِرْدان وقيل: دوابُّ تشبهها أصغرَ منها. وقيل: هي السُّوس الذي يخرج من الحنطة. وقيل: نوع من الجراد أصغر منه. وقيل: الحِمْنان الواحدة حِمْنانة نوع من القِرْدان. وقيل: هـو القُمَّل المعروف الذي يكون في بدن الإنسان وثيابه. ويؤيد هذا قراءة الحسن(٢) «والقَمْل» بفتح القاف وسكون الميم فـيكون فيه لغتان: القُمَّل كقراءة العامة، والقَمْل كقراءة الحسن البصري. وقيل: القمل: البراغيث. وقيل: الجِعلان.

قوله: «والضفادِعَ»: جمع ضِفْدَع بزنة دِرْهم، ويجوز كسر دالِه فيصير بزنة زِبْرِج(٣) وقد تُبْدَلُ عينُ جمعه ياء / كقوله(٤): [٤٠٠/ب]

٢٢٨٢ـ ومَنْهَـلٍ ليس لـه حَـوازِق ولِـضفـادي جَمِّـه نقـانِقُ

وشَذَّ جمعُه أيضاً على ضِفْدَعان، والضِّفدع مؤنث وليس بمذكر. فعلى هذا يُفَرَّق بين مذكَّره ومؤنثه بالوصف. فيقال: ضفدع ذَكَر وضفدع أنثى، كما قلنا ذلك في المتلبِّس بتاءِ التأنيث نحو حمامة وجرادة ونملة.

قوله: «آيات» منصوب على الحال من تلك الأشياء المتقدمة أي: أَرْسَلْنا عليهم هذه الأشياءَ حالَ كونِها علاماتٍ مميَّزاً بعضها من بعض.

---

(١) الزئبر: ما يظهر من دَرْزِ الثوب ويكون هذا في الثوب الخلق.
(٢) البحر ٤/٣٧٣؛ الشواذ ٤٥.
(٣) الزبرج: الزينة من وشي أو جوهر.
(٤) البيت لخلف الأحمر، وهو في الكتاب ١/٣٤٤؛ والمقتضب ١/٢٤٧؛ وابن يعيش ١٠/٢٤؛ واللسان حزق؛ والهمع ٢/١٥٧؛ والدرر ٢/٢١٣. والحوازق: العِير.

آ. (١٣٤) قوله تعالى: ﴿بما عَهِدَ﴾: يجوز في: هذه الباء وجهان أحدهما ـ وهو الظاهر ـ: أن يتعلق بـ ادْعُ أي: ادْعُه بالدعاء الذي عَلَّمك أن تدعوه به. والثاني: أنها باء القسم. وقد ذكر الزمخشري[1] هذين الوجهين فقال: «والباء إمَّا أن تتعلق بـ «ادْعُ» على وجهين أحدهما: أَسْعِفْنا إلى ما نطلب إليك من الدعاء لنا بحق ما عندك من عهد الله وكرامته إياك بالنبوة، أو ادعُ الله لنا متوسِّلاً إليه بعهده عندك، وإمَّا أن يكون قَسَماً مُجاباً بـ«لنؤمِنَنَّ» أي: أقسمنا بعهد الله عندك.

(١٣٥) قوله تعالى: ﴿إلى أجَلٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ كَشَفْنا، وهذا هو المشهور عند المُعْرِبين. واستشكل عليه الشيخ[2]، إشكالاً وهو أنَّ ما دخلت عليه «لمَّا» يترتب جوابُه على ابتداء وقوعه، والغايةُ تنافي التعليقَ على ابتداءِ الوقوع، فلا بدَّ مِنْ تعقُّل الابتداء والاستمرار حتى تتحقَّقَ الغايةُ، ولذلك لا تقع الغاية في الفعل غير[3] المتطاول لا يُقال: «لَمَّا قتلت زيداً إلى يوم الخيمس جَرَى كذا»، ولا «لَمَّا وثبتُ إلى يوم الجمعة اتفق كذا». هذا كلامُه وهو حسنٌ. وقد يُجاب عنه بأنَّ المرادَ بالأجَل هنا وقتُ إيمانهم وإرسالِهم بني إسرائيل معه، ويكون المرادُ بالكشفِ استمرارَ رَفْعِ الرجز، كأنه قيل: فلمَّا تمادَىٰ كشْفُنا عنهم إلى أجَلٍ. وأمَّا مَنْ فسَّر الأجل بالموت أو بالغرق فيحتاج إلى حَذْفِ مضاف تقديرُه: فلما كشَفْنا عنهم الرجزَ إلى قُرْب أجلٍ هم بالغوه، وإنما احتاج إلى ذلك لأن[4] بين موتهم أو غَرَقِهم حصل منهم نكثٌ فكيف يُتَصَوَّر أن يكون النكثُ منهم بعد موتهم أو غرقهم.

---

(١) الكشاف ٢/١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) البحر ٤/٣٧٥.

(٣) البحر: عن وهو تحريف.

(٤) اسم «أنَّ» الحال والشأن.

والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من «الرِّجز» أي: فلما كشفنا عنهم الرجزَ كائناً إلى أجل. والمعنى أن العذاب كان مؤجلاً. قال الشيخ[1]: «ويقوِّي هذا التأويلَ كونُ جواب «لمَّا» جاء بـ«إذا» الفجائية أي: فلمَّا كَشَفْنا عنهم العذابَ المقرَّرَ عليهم إلى أجل فاجَـؤُوا بالنكث، وعلى معنى تغييته[2] الكشفَ بالأجل المبلوغ لا تتأتى المفاجأة إلا على تـأويلِ الكشفِ بالاستمرار المُغَيًّا فيمكن المفاجأة بالنكث إذ ذاك» انتهى.

قوله: «هم بالِغوه» في محل جرٍ صفةٌ لأَجَل. والوصف بهذه الجملةِ أبلغُ مِنْ وَصْفه بالمفرد لتكررِ الضمير المؤذن بالتفخيم.

وقوله «إذا هم ينكُثون» هذه «إذا» الفجائية وقد تقدَّم الكلامُ عليها قريباً، و«هم» مبتدأ و«ينكثون» خبره، و«إذا» جوابُ «لَمَّا» كما تقدَّم بالتـأويل المذكور. قال الزمخشري[3]: «إذا هم ينكُثون جواب «لَمَّا»، يعني فلمَّا كشَفْنا عنهم العذاب فاجؤوا النكث وبادروه، ولم يؤخِّروه، ولكن لَمَّا كَشَفَ عنهم نكثوا». قال الشيخ[4]: لا ولا يمكن التَّغْيية مع ظاهرِ هذا التقدير». انتهى. يعني فلا بد من تأويلِ الكشف بالاستمرار كما تقدَّم حتى يَصِحَّ ذلك. وهذه الآية تَرُدُّ مذهبَ مَنْ يدَّعي في «لَمَّا» أنها ظرفٌ، إذ لا بدَّ لها حينئذٍ من عامل. وما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها. وقد تقدَّم ذلك محرَّراً في موضعه.

وقرأ[5] أبو حيوة وأبو هاشم «تنكِثون» بكسر الكاف، والجمهورُ على الضم، وهما لغتان في المضارع. والنَّكْثُ: النَّقْضُ، وأصلُه مِنْ نَكْثِ الصوف

---

(١) البحر ٤/٣٧٥.
(٢) مصدر من الغاية.
(٣) الكشاف ٢/١٠٩.
(٤) البحر ٤/٣٧٥.
(٥) البحر ٤/٣٧٥ وأبو هاشم لعله أبو هاشم المروزي، روى الحروف عن محمد بن الحكم وروى عنه الحروف الحسن بن العباس. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٧.

المغزول ليُغْزل ثانياً، وذلك المنكوث نِكْثٌ كذِبْح ورِعْي والجمع أَنْكاث. فاستُعير لنقض العهد بعد إحكامه وإبرامه، كما في خيوط الأكْسية إذا نُكِثَتْ بعدما أُبْرِمَتْ، وهذا مِنْ أحسن الاستعارات.

آ. (١٣٦) **قوله تعالى: ﴿فانتقَمْنا﴾**: هذه الفاءُ سببيَّة أي تسبَّب عن النكثِ الانتقامُ. ثم إنْ أريد بالانتقام / نفسُ الإغراق، فالفاء الثانية مفسِّرةٌ عند [٤٠١/أ] مَنْ يُثْبِتُ لها ذلك، وإلا كان التقدير: فأَرَدْنا الانتقامَ.

قوله: «في اليَمِّ» متعلِّقٌ بـ «أَغْرَقْناهم». واليَمُّ: البحر. والمشهور أنه عربيٌّ. قال ذو الرمة[١]:

٢٢٨٣ـ داوِيَّةٌ ودُجَىٰ ليلٍ كأنهما يَمٌّ تراطَنَ في حافاتِه الرومُ

وقال ابن قتيبة: «إنه البحر بالسُّريانية». وقيل: بالعبرانيَّة، والمشهور أنه لا يتقيَّد ببحر خاص». وقال الهروي في عربيَّته: «واليَمُّ: البحر الذي يقال له إساف، وفيه غرق فرعون»، وهذا ليس بجيد لقوله تعالىٰ: «فألقيه في اليَمِّ»[٢] والمراد به نيلُ مِصْرَ، وهو غيرُ الذي غَرِق فيه فرعون.

قوله: «بأنهم» الباءُ للسببية أي: أَغْرَقْناهم بسبب تكذيبهم بآياتنا، وكونِهم غافلين عن آياتنا. فالضمير في «عنها» يعودُ على الآيات. وهذا هو الظاهر. وبه قال الزجاج[٣] وغيره. وقيل: يجوز أن يكونَ على النقمة المدلولِ عليها بانتقمنا. ويُعْزى هذا لابن عباس، وكأن القائل بذلك تَخيَّل أن الغفلةَ عن الآيات عُذْرٌ لهم من حيث إن الغفلةَ ليست مِنْ كسب الإنسان[٤].

---

(١) ديوانه ٤١٠؛ والبحر ٤/٣٦٣. الداوية: المفازة المستوية، تراطنهم: كلامهم.

(٢) الآية ٧ من القصص «فإذا خفت عليه فألقيه في اليم».

(٣) معاني القرآن ٢/٤١٠.

(٤) أي فما دام هذا عُذْرَهم فكيف ينتقم الله منهم؟

وقال الجمهور: إنهم تعاطَوا أسبابَ الغفلة فَذُمُّوا عليها كما يُذَمُّ الناسِي على نِسْيانه لتعاطيه أسبابَه.

آ. (١٣٧) **قوله تعالى: ﴿وأَوْرَثْنا﴾**: يتعدَّى لاثنين لأنه قبل النقل بالهمزة متعدٍّ لواحد نحو: وَرِثْتُ أبي، فبالنقل اكتسب آخرَ، فأوَّلُهما «القوم» و«الذين» وصلتُه في محل نصب نعتاً له. وأمَّا المفعولُ الثاني: ففيه ثلاثة أوجهٍ، أظهرُها: أنه «مَشارقَ الأرض ومغاربَها». وفي قوله «التي باركنا فيها» على هذا وجهان أحدهما: أنه نعتٌ لمشارق ومغارب. والثاني: أنه نعتٌ للأرض. وفيه ضعفٌ من حيث الفصلُ بالمعطوفِ بين الصفةِ والموصوف، وهو نظيرُ قولك: «قام غلامُ هندٍ وزيدٌ العاقلةِ». وقال أبو البقاء[١] هنا: «وفيه ضعفٌ؛ لأن فيه العطفَ على الموصوف قبل الصفة» وهذا سَبْقُ لسان أو قلم لأنَّ العطفَ ليس على الموصوف، بل على ما أُضيف إلى الموصوف.

الثاني من الأوجه الثلاثة: أن المفعول الثاني هو «التي باركنا فيها» أي: أَوْرَثناهم الأرض التي بارَكْنا فيها. وفي قوله تعالىٰ «مشارِقَ الأرض ومغاربَها» وجهان، أحدهما: هو منصوب على الظرف بـ «يُسْتَضْعفون». والثاني: أن تقديره: يُستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فلمَّا حُذِفَ الحرف وصلَ الفعلُ بنفسه فنصب. هكذا قال أبو البقاء[٢]. ولا أدري كيف يكونان وجهَيْن فإن القولَ بالظرفية هو عينُ القول بكونه على تقدير «في»؛ لأن كل ظرف مقدَّرٌ بـ «في» فكيف يَجعل شيئاً واحداً شيئين؟

الوجه الثالث: أن المفعولَ الثاني محذوفٌ تقديره: أورثناهم الأرضَ أو الملكَ أو نحوه. و«يُستضعفون» يجوز أن يكون على بابه من الطلب أي:

---

(١) الإملاء ٢٨٣/١.

(٢) الإملاء ٢٨٣/١.

يُطلب منهم الضَّعْفَ مجازاً، وأن يكون استفعل بمعنى وجده ذا كذا. والمرادُ بالأرض أرضُ الشام وقيل: أرض مصر.

وقرأ الحسن[1] ـ ورويت عن أبـي عمرو وعاصم ـ «كلمات» بالجمع. قال الزمخشري[2]: «ونظيره «لقد رأى من آياتِ ربه الكبرىٰ»[3]، يعني في كونِ الجمع وُصِفَ بمفرد. قال الشيخ[4]: «ولا يتعيَّن في «الكبرى» ما ذَكَر لجواز أن يكون التقدير: لقد رأى الآيةَ الكبرىٰ، فهي وصفُ مفردٍ لا جمعٍ وهو أبلغُ». قلت: في بعض الأماكن يتعيَّن ما ذكره الزمخشري نحو «مآرب أخرىٰ»[5] وهذه الآية، فلذلك اختارَ منها ما يتعيَّنَ في غيرها.

قوله: «بما صَبَروا» متعلِّق بـ«تَمَّت»، والباءُ للسببية، و«ما» مصدريةٌ أي بسبب صبرهم. ومتعلَّقُ الصبرِ محذوفٌ أي: على أذىٰ فرعون وقومه.

قوله: «ودمَّرْنا ما كان يَصْنع فرعون» يجوز في هذه الآيةِ أوجهُ، أحدها: أن يكونَ «فرعون» اسمَ كان، و«يصنع» خبرٌ مقدم، والجملةُ الكونية صلةُ «ما»، والعائدُ محذوف، والتقدير: ودمَّرْنا الذي كان فرعون يَصْنَعُه. واستضعف أبو البقاء[6] هذا الوجه فقال: «لأنَّ «يصنع» يَصْلُح أن يعملَ في فرعون فلا يُقَدَّر تأخيره، كما لا يُقَدَّر تأخيرُ الفعل في قولك قام زيد». قلت: يعني أن قولك «قام زيد» يجب أن يكونَ من باب الفعل والفاعل، ولا يجوزُ أن يُدَّعىٰ فيه أنَّ «قام» فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرٌ مقدمٌ، و«زيد» مبتدأ مؤخر، لأجل

---

(١) البحر ٤/٣٧٦؛ الشواذ ٤٥.
(٢) الكشاف ٢/١١٠.
(٣) الآية ١٨ من النجم.
(٤) البحر ٤/٣٧٧.
(٥) الآية ١٨ من طه.
(٦) الإملاء ١/٢٨٣.

اللَّبْس بباب الفاعل، فكذا هنا لأنَّ «يصنع» يَصِحُّ أن يتسلَّطَ على فرعون فيرفعَه فاعلاً، فلا يُدَّعَىٰ فيه التقديم. وقد سبقه إلى هذا مكي وقال[١]: «ويلزم مَنْ يجيز هذا أن يُجيزَ «يقوم زيد» على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير ولم يُجِزْه أحد»، وقد تقدَّمت هذه المسألة وما فيها، وأنه هل يجوز أن تكون من باب التنازع أم لا؟ وهذا الذي ذكراه وإن كان محيلاً في باديء الرأي فإنه كباب / الابتداء والخبر. ولكن الجواب عن ذلك أن المانع في «قام زيد» هو اللَّبس وهو مفقود ههنا. [٤٠١/ب]

الثاني: أن اسم «كان» ضميرٌ عائد على «ما» الموصولة و«يصنع» مسندٌ لفرعونَ، والجملةُ خبرٌ عن كان، والعائدُ محذوف أيضاً، والتقدير: ودمَّرْنا الذي كان هو يصنعه فرعون.

الثالث: أن تكون «كان» زائدةً و«ما» مصدرية، والتقدير: ودمَّرْنا ما يصنع فرعون أي: صُنْعَه. ذكره أبو البقاء[٢]. قلت: وينبغي أن يجيءَ هذا الوجهُ أيضاً وإن كانت «ما» موصولة اسمية على أن العائد محذوف تقديرُه: ودمَّرْنا الذي يصنعه فرعون.

الرابع: أنَّ «ما» مصدرية أيضاً، و«كان» ليست زائدةً بل ناقصةٌ، واسمُها ضمير الأمر والشأن، والجملةُ من قوله «يصنع فرعون» خبرُ كان فهي مفسِّرة للضمير. وقال أبو البقاء[٣] هنا: «وقيل: ليست «كان» زائدةً، ولكن «كان» الناقصة لا يُفصل بها بين «ما» وبين صلتها، وقد ذكرْنا ذلك في قوله «بما كانوا يَكْذِبون[٤]» وعلى هذا القول تحتاج «كان» إلى اسم. ويَضْعف أن يكونَ

---

(١) المشكل ١/٣٢٩.
(٢) الإملاء ١٠/٢٨٣.
(٣) الإملاء ١٠/٢٨٣.
(٤) الآية ١٠ من البقرة.

اسمُها ضميرَ الشأن؛ لأن الجملة التي بعدها صلةُ «ما» فلا تَصْلُح للتفسير فلا يحصُل بها الإيضاحُ، وتمامُ الاسم والمفسِّر يجب أن يكون مستقلاً[1] فتدعو الحاجةُ إلى أن تَجْعل «فرعون» اسمَ كان، وفي «يصنع» ضميرٌ يعود عليه». قلت: بعد فَرَض كونها ناقصةً تلزم أن تكونَ الجملةُ من قوله «يصنع فرعون» خبراً لـ«كان»، ويمتنع أن تكونَ صلةً لـ«ما». وقولـه: «فتدعـو الحاجة» أي ذلك الوجهُ الذي بدأت به ـ واستضعفه هو ـ احتاج إليه في هذا المكان فراراً مِنْ جَعْل الاسمِ ضميرَ الشأن لما تخيَّله مانعاً.

والتدميرُ: الإهلاك وهو مُتَعدٍّ بنفسه. فأما قوله «دَمَّر الله عليهم» فمفعولُه محذوفٌ أي: خرَّب عليهم منازلهم وبيوتَهم.

قوله: «يَعْرِشون» قرأ[2] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم هنا وفي النحل[3] «يَعرُشون» بضم الراء، والباقون بالكسر فيهما. وهما لغتان: عَرَش الكرمَ يعرِشُه ويعرُشُه، والكسرُ لغة الحجاز. قال اليزيدي: «وهي أفصحُ». وقُرِىء شاذاً بالغين المعجمة والسين المهملة مِن غَرْس الأشجار، وما أظنه إلا تصحيفاً. وقرأ ابن أبي عبلة «يُعَرِّشون» بضم الياء وفتحِ العين وكسرِ الراء مشددةً على المبالغة والتكثير.

آ. (١٣٨) **قوله تعالى: ﴿وجاوَزْنا ببني إسرائيل﴾**: كقوله: «فَرَقْنا بكم البحر»[4] من كونِ الباء يجوز أن تكونَ للتعدية، وأن تكون للحالية كقوله[5]:

---

(١) الإملاء: «مستقبلاً» تحريف.

(٢) السبعة ٢٩٢؛ الحجة ٢٩٤؛ البحر ٣٧٧/٤.

(٣) النحل آية ٦٨.

(٤) الآية ٥٠ من البقرة.

(٥) تقدم برقم ٤٥٤.

٢٢٨٤ــ .... تَدوسُ بنا الجمـاجمَ والتَّريبـا

وقد تقدَّم ذلك. وجاوز بمعنىٰ جاز. ففاعَل بمعنى فَعَل. وقرأ[١] الحسن وإبراهيم وأبو رجاء ويعقوب: جَوَّزنا بالتشديد، وهو أيضاً بمعنى فَعَل المجردِ كقَدَر وقدَّر.

قوله: «يَعْكفون» صفة لـ «قوم». وقرأ[٢] الأخَوان «يعكِفون» بكسر العين، ويُروى عن أبـي عمرو أيضاً. والباقون بالضم، وهما لغتان في المضارع كيَعْرشون. وقد تقدَّم معنى العكوف واشتقاقُه في البقرة[٣].

قوله: «كما لهم آلهةٌ» الكافُ في محلِّ نصب صفة لإلهاً، أي: إلهاً مماثلاً لإلههم. وفي «ما» ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها موصولةٌ حرفية أي: تَتَأوَّل بمصدرٍ، وعلى هذا فصلتُها محذوفة، وإذا حُذِفت صلة «ما» المصدرية فلا بد من إبقاء معمولِ صلتها كقولهم: «لا أكلِّمكَ ما أنَّ حِراءَ مكانَه» أي: ما ثبت أن حراء مكانه. وكذا هنا تقديره: كما ثبت لهم آلهة، فآلهة فاعل بـ «ثبت» المقدر. وقال أبو البقاء[٤] ــ في هذا الوجه ــ: «والجملة بعدها صلةٌ لها، وحسَّن ذلك أن الظرفَ مقدرٌ بالفعل». قلت: كلامُه على ظاهره ليس بجيد؛ لأن «ما» المصدريةَ لا تُوْصَلُ بالجملة الاسمية على المشهور، وعلى رأي مَنْ يُجَوِّز ذلك فيشترط فيها غالباً أن تُفْهِم الوقت كقوله[٥]:

٢٢٨٥ــ واصِلْ خليلَكَ ما التواصلُ ممكنٌ ... فلأَنْتَ أَوْ هُوَ عن قريبٍ ذاهبُ

---

(١) البحر ٤/٣٧٧، الشواذ ٤٥.

(٢) السبعة ٢٩٢؛ والبحر ٤/٣٧٧؛ والحجة ٢٩٤؛ والأخوان هما حمزة والكسائي.

(٣) الآية ١٢٥.

(٤) الإملاء ١/٢٨٤.

(٥) تقدم برقم ١٩٢.

ولكنَّ مرادَه أنَّ الجارَّ مقدَّرٌ بالفعل، وحينئذ تـؤول إلى جملة فعلية أي: كما استقرَّ لهم آلهةٌ.

الثاني: أن تكونَ «ما» كافَّةً لكاف التشبيه / عن العمل فإنها حرف جر. [٤٠٢/أ] وهذا كما تُكَفُّ «رُبَّ»، فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، ولكن ليس ذلك على سبيل الوجوب، بل يجوزُ في الكاف وفي «رب» مع ما الزائدة بعدهما وجهان: العملُ والإهمالُ، وعلى ذلك قول الشاعر(١):

٢٢٨٦ـ ونَنْصُـرُ مـولانـا ونعلمُ أنَّـه … كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمُ

وقول الآخر(٢):

٢٢٨٧ـ رُبَّمـا الجامِـلُ المُـؤَبَّلُ فيهمْ … وعنـاجيـجُ بينهنَّ المَهـارىٰ

يروى برفع «الناس» و «الجامل» وجرِّهما. هذا إذا أمكن الإعمال. أمَّا إذا لم يمكن تَعَيَّن أن تكونَ كافَّةً كهذه الآيةِ إذا قيل بأن(٣) «ما» زائدة.

الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي، و «لهم» صلتها وفيه حينئذ ضميرٌ مرفوعٌ مستتر، و «آلهة» بدل من ذلك الضمير. والتقدير: كالذي استقر هو لهم آلهة. وقال أبو البقاء(٤) ـ في هذا الوجه: «والعائد محذوف و «آلهة» بدلٌ منه تقديره: كالذي هو لهم» وتسميتُه هذا حَذْفاً تسامحٌ؛ لأن ضمائر الرفع إذا كانت فاعلةً لا تُوصف بالحذف بل بالاستتار.

---

(١) تقدم برقم ٨٨٨.

(٢) البيت لأبـي دؤاد وهو في الأزهية ٩٣؛ وأمالي الشجري ٢/٢٤٣؛ وابن يعيش ٨/٢٩؛ ورصف المباني ١٩٣. والجامل: جماعة الإبل. والمؤبل: كثير الإبل. والعناجيج: أحسن الخيل. المهارى: أول ما ينتج من الخيل. والرواية المشهورة «المِهارُ».

(٣) الباء هنا مقحمة.

(٤) الإملاء ١/٢٨٤.

آ. (١٣٩) قوله تعالى: ﴿إنَّ هؤلاء مُتَبَّرٌ ما هُمْ فيه﴾: «هؤلاء» إشارة لِمَنْ عَكَفوا على الأصنام و«مُتَبَّر» فيه وجهان، أحدهما: أن يكون خبراً لـ إنَّ و«ما» موصولة بمعنى الذي، و«هم فيه» جملةٌ اسميةٌ صلةٌ وعائدُه، وهذا الموصولُ مرفوعٌ باسم المفعول فيكون قد أَخْبَرْت بمفرد رفعت به شيئاً. والثاني: أن يكونَ الموصولُ مبتدأً، و«مُتَبَّر» خبره قُدِّم عليه، والجملةُ خبرٌ لـ إنَّ. قال الزمخشري[1]: «وفي ارتفاع «هؤلاء» اسماً لـ«إنَّ»، وتقديمُ خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها وَسْمٌ لعبارة الأصنام بأنهم هم المعرَّضون للتَّبار وأنه لا يَعْدوهم البتة، وأنه لهم ضربةُ لازم[2] ليحذِّرهم عاقبةَ ما طلبوا ويبغض إليهم ما أحبُّوا». قال الشيخ[3]: «ولا يتعيَّن ما قاله من [أنه][4]قدَّم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً، لأنَّ الأحسنَ في إعراب مثل هذا أن يكون «مُتَبَّر» خبراً لـ إنَّ وما بعده مرفوعٌ» فذكر ما قَرَّرْتُه، ونظَّره بقولك: «إنَّ زيداً مضروب غلامه». قال: «فالأحسن أن يكون «غلامه» مرفوعاً بـ «مضروب».

ثم ذكر الوجه الثاني وهو أن يكون «مُتَبَّر» خبراً مقدماً من الجملة، وجعله مرجوحاً وهو كما قال، لأنَّ الأصل في الأخبار أن تكون مفردةً فما أمكن فيها ذلك لا يُعْدل عنه. إلا أن الزمخشريَّ لم يَذْكر ذلك على سبيل التعيين بل على أحد الوجهين. وقد يكون هذا عنده أرجحَ مِنْ جهة ما ذكره من المعنى، وإذا دار الأمر بين مُرَجِّح لفظي ومُرَجِّح معنوي، فاعتبارُ المعنويِّ أولى، ولا أظنُّ حَمَل الزمخشري على ذلك إلا ما ذكرت.

---

(١) الكشاف ٢/١١٠.
(٢) كذا في الأصل، وفي الكشاف: لازب. يقال: صار الأمر ضربة لازب أي: ثابت.
(٣) البحر ٤/٣٧٨.
(٤) من البحر.

وقوله: «وباطِلٌ ما كانوا» كقوله «مُتَبَّر ما هم فيه» من جواز الوجهين وما ذُكِر فيهما.

والتَّتْبير: الإهلاكُ، ومنه «التِّبْر» وهو كِسارة الذهب لتهالك الناس عليه. وقيل: التتبير: التكسير والتحطيم ومنه التِّبْر لأنه كِسارة الذهب.

آ. (١٤٠) **قوله تعالى: ﴿أغيرَ الله﴾**: الهمزةُ للإنكار والتوبيخ. وفي نصب «غير» وجهان أحدُهما: أنه مفعولٌ به لـ «أبغيكم» على حَذْفِ اللام تقديره: أبغي لكم غيرَ الله، أي: أَطْلُبُ لكم. فلمَّا حذف الحرف وصل الفعل بنفسه، وهو غيرُ منقاس. وفي «إلهاً» على هذا وجهان أحـدُهمـا: ــ وهو الظاهر ــ أنه تمييزٌ لـ «غير». والثاني: أنه حالٌ، ذكره الشيخ[1] وفيه نظر. والثاني من وجهي «غير»[2]: أنه منصوب على الحال من «إلهاً»، و «إلهاً» هو المفعول به لـ «أَبْغيكم» على ما تقرَّر، والأصل: أبغي لكم إلهاً غير الله، فـ «غير الله» صفـةٌ لـ «إله» فلما قُدِّمَتْ صفةُ النكرةِ عليها نُصِبت حالاً. وقال ابن عطية[3]: «وغير منصوبة بفعل مضمر، هذا هو الظاهر، ويجوز أن يكون حالاً»، وهذا الذي ذكره من إضمار الفعل لا حاجةَ إليه، فإن أراد أنه على الاشتغال فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ شرطَه أن يعملَ المفسِّر في ضمير الأول أو سببيِّه[4].

قوله: «وهو فَضَّلَكم» يجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من «الله» وإمَّا من المخاطبين، لأن الجملةَ مشتملةٌ على كلٍ من ضميرَيْهما، ويجوز أن لا يكونَ لها محلٌّ لاستئنافها.

---

(١) البحر ٤/ ٣٧٩.

(٢) وردت «غير» في الأصل مكررة.

(٣) تفسير ابن عطية ١٥١/٧.

(٤) أي إن الهاء في قولنا «زيداً ضربته» تعود على زيد وقد فسَّرت جملةُ «ضربته» الجملةَ المقدرة، أمَّا «أبغيكم» فليس الضمير فيها هو الأول الذي قدَّره ابن عطية منصوباً بفعل يفسره ما بعده.

[٤٠٢/ب] آ. (١٤١) قوله تعالى: ﴿وإذ أَنْجَيْناكم﴾: قرأه العامَّة / مسنداً إلى المُعَظِّم[١]. وابن عامر[٢]: «أنجاكم» مسنداً إلى ضمير الله تعالىٰ جرياً على قوله «وهو فَضَّلكم». وقُرِيء «نَجَّيناكم» مشدداً. وتقدم الخلاف في تشديدِ «يقتلون» وتخفيفِها قبل هذا بقليل[٣]. وتقدَّم في البقرة[٤] إعراب هذه الآيةِ بكمالها فلا حاجةَ إلى إعادته.

آ. (١٤٢) قوله تعالى: ﴿وواعَدْنا موسىٰ ثلاثين﴾: تقدَّم الخلاف في وَعَدْنا وواعَدْنا[٥]. وأتىٰ الظرف بعده مفعول[٦] ثان على حَذْفِ مضاف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى في البقرة فكذا هنا، أي: وَعَدْناه تمامَ ثلاثين، أو أثناءها أو مناجاتها.

قوله: «وأَتْمَمْناها بعَشْر» في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه يعودُ على المُواعدة المفهومةِ مِنْ «واعَدْنا»، أي: وأَتْمَمْنا مواعدته بعشر. والثاني: أنها تعودُ على ثلاثين قاله الحوفي. قال الشيـخ[٧]: «ولا يَظْهر لأنَّ الثـلاثين لم تكن ناقصةً فتتمَّ بعشر». وحُذِف تمييز «عشر» لدلالة الكلام عليه، أي: وأَتْمَمْنـاها بعشـرِ ليالٍ. وفي مُصْحف أُبَيّ «تَمَّمنـاها» بالتضعيف، عَـدَّاه بالتضعيف.

قوله: «فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين» الفرق بين الميقات والوقت: أن المِيقات

---

(١) أي المعظِّم نفسَه.
(٢) الحجة ٢٩٤؛ البحر ٤/٣٧٩.
(٣) تقدم في إعرابه الآية ١٢٧ عند قوله تعالىٰ: «سنُقَتِّل أبناءهم».
(٤) الآية ٤٩.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٥١ من البقرة عند إعرابه قوله تعالىٰ: «وإذا واعدنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده».
(٦) كذا في الأصل لعلها: مفعولاً ثانياً.
(٧) البحر ٤/٣٨٠.

ما قُدِّر فيه عملٌ من الأعمال، والوقت وقت للشيء من غير تقديرِ عمل أو تقريره. وفي نصب «أربعين» أوجهٌ أحدها: أنه حال. قال الزمخشري[1]: «وأربعين» نصب على الحال أي: تَمَّ بالغاً هذا العدد». قال الشيخ[2]: «فعلى هذا لا تكونُ الحال «أربعين»، بل الحالُ هذا المحذوفُ فيُنافَى قوله». قلت: لا تنافيَ فيه لأن النحاة لم يزالوا ينسبون الحكم للمعمول الباقي بعد حَذْف عامله المنوبِ عنه، وله شواهد منها: «زيد في الدار أو عندك» فيقولون: الجارُّ والظرف خبر، والخبر في الحقيقة إنما هو الحَدَثُ المقدَّر العاملُ فيهما. وكذا يقولون: «جاء زيد بثيابه» «بثيابه» حال، والحال إنما هو العامل فيه، إلى غير ذلك. وقدَّره الفارسي بـ «معدوداً» قال: «كقولك: «تمَّ القوم عشرين رجلاً» أي: معدودين هذا العدد» وهو تقدير حسن.

الثاني: أن ينتصب «أربعين» على المفعول به، قال أبو البقاء[3]: «لأنَّ معناه بلغ، فهو كقولهم: بَلَغَتْ أرضك جَرِيبَيْن»[4]، أي يُضَمَّن «تَمَّ» معنى «بلغ». الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال ابن عطية[5]: «ويصحُّ أن تكون «أربعين» ظرفاً من حيث هي عددُ أزمنة». وفي هذا نظر كيف يكون ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخر[6] جزء من تلك الأزمنة؟ إلا بتجوز بعيد: وهو أنَّ كلَّ جزءٍ من أجزاء الوقت سواء كان أولاً أم آخراً إذا نقص ذهب التمامُ. الرابع: أن ينتصب على التمييز. قال الشيخ[7]: «والأصل: «فتمَّ أربعون

(١) الكشاف ٢/١١١.
(٢) البحر ٤/٣٨٠.
(٣) الإملاء ١/٢٨٤.
(٤) الجريب: مكيال قَدْر أربعة أقفزة.
(٥) التفسير ٧/١٥٣.
(٦) في ش: تأخير.
(٧) البحر ٤/٣٨١.

ميقاتُ ربه» ثم أسند التمام إلى ميقات، وانتصب «أربعون» على التمييز، فهو منقولٌ من الفاعلية» يعني فيكون كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»[1] وهذا الذي قاله وجَعَلَه هو الذي يظهر يُشكل بما ذكره هو في الردِّ على الحوفي، حيث قال[2] هناك: «إن الثلاثين لم تكن ناقصةً فتمَّ» كذلك ينبغي أن يُقالَ هنا إن الأربعين لم تكن ناقصةً فتمَّ، فكيف يُقَدِّر «فتمَّ أربعون ميقات ربه»؟ فإنْ أجابَ هنا بجواب فهو جوابٌ هناك لِمَنْ اعترض عليه.

وقوله: «فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين» في هذه الجملة قولان، أظهرُهما: أنها للتأكيد لأنَّ قولَه قبل ذلك «وأَتْمَمْناها بعشر» فُهِم أنها أربعون ليلةً. وقيل: بل هي للتأسيس لاحتمالِ أن يَتَوهَّم متوهِّم بعشر ساعات أو غير ذلك، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «ربِّه» ولم يقل: ميقاتنا جَرْياً على «واعَدْنا» لِما في إظهار هذا الاسم الشريف من الاعترافِ بربوبية الله له وإصلاحه له.

قوله «هرونَ» الجمهورُ على فتح نونه وفيه ثلاثة أوجه. الأول: أنه مجرورٌ بدلاً من «أخيه». الثاني: أنه عطفُ بيان له. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أعني. وقرىء[3] شاذاً «هرونُ» بالضم وفيه وجهان أحدهما: أنه منادىً حُذف منه حرفُ النداء، أي: يا هرون كقوله: «يوسُفُ أَعْرِضْ»[4]. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو هرون، وهذا في المعنى كالوجه الذي تقدَّم من أنه منصوبٌ بإضمار أعني فإنَّ كليهما قطع. وقال أبو البقاء[5]: «ولو قرىء بالرفع» فذكرهما، كأنَّه لم يطَّلِعْ على أنها قراءة.

---

(١) الآية ٤ من مريم.
(٢) البحر ٤ / ٣٨٠.
(٣) البحر ٤ / ٣٨١ ولم يذكرها ابن خالويه في شواذه.
(٤) الآية ٢٩ من يوسف.
(٥) الإملاء ١ / ٢٨٤.

آ. (١٤٣) **قوله تعالى: ﴿لميقاتنا﴾**: هذه اللامُ للاختصاص وكذا في قوله تعالىٰ: «لدُلوكِ الشمس[١] / وليست بمعنى «عند» كما وَهِمَ بَعضُهم. [٤٠٣/أ]

قوله: «أَرِني» مفعولُه الثاني محذوفٌ، والتقدير: أرني نفسَك أو ذاتك المقدسةَ وإنما حَذْفُه مبالغةً في الأدب، حيث لم يواجِهْه بالتصريح بالمفعول. وأصل أَرِني: أَرْإني فنُقِلَتْ حركةُ الهمزة. وقد تقدَّم تحريرُه.

قوله: «لن تراني»: «لن» قد تقدَّم أنه لا يلزم مِنْ نفيها التأبيدُ وإن كان بعضُهم فَهِم ذلك، حتى إن ابن عطية[٢] قال: «فلو بَقينا على هذا النفي بمجرده لتضمَّن أن موسىٰ لا يَراه أبداً ولا في الآخرة، لكن وَرَدَ من جهة أخرىٰ الحديثُ[٣] المتواتر: أنَّ أهلَ الجنةِ يَرَوْنه». قلت: وعلى تقدير أنَّ «لن» ليست مقتضيةً للتأبيد فكلامُ ابنِ عطية وغيرِه ممن يقول: إن نفي المستقبل بعدها يَعُمُّ جميعَ الأزمنة المستقبلة صحيح لكن لِمَدْرك آخرَ: وهو أن الفعلَ نكرةٌ، والنكرةُ في سياق النفي تعمُّ، وللبحث فيه مجال.

والاستدراكُ في قوله «ولكن انظر» واضحٌ. وقال الزمخشري[٤]: «فإن قلت: كيف اتصلَ الاستدراكُ في قوله «ولكن انظر» [بما قبله][٥]؟ قلت: اتصلَ به على معنى أن النظر إليَّ مُحالٌ فلا تطلبه، ولكن اطلب نظراً آخر وهو أن تنظر إلى الجبل» وهذا على رأيه مِنْ أن الرؤية محالٌ مطلقاً في الدنيا والآخرة[٦].

---

(١) الآية ٧٨ من الإسراء: «أقم الصلاة لِدُلوك الشمس».
(٢) التفسير ٧/١٥٥.
(٣) ابن عطية: بالحديث.
(٤) الكشاف ٢/١١٣ ـ ١١٤.
(٥) من الكشاف.
(٦) المعروف أن المعتزلة لا يَرَوْن إمكان النظر إلى الله سبحانه في الآخرة ويُؤولون قوله تعالى: «إلى ربها ناظرة» إلى نِعَم ربها.

قوله: «جَعَلَه دَكّاً» قرأ الأخوان[1] «دَكّاء» بـالمدّ على وزن حَمْـراء والباقون«دَكّاً» بالقصر والتنوين. فقراءةُ الأخوين تحتمل وجهين أحدهما: أنها مأخوذةٌ مِنْ قولهم: ناقةٌ دكّاء، أي: منبسطة السَّنام غيرُ مرتفعتِه وإمَّا من قولهم: أرضٌ دكاء للناشزة. وفي التفسير: أنه لم يذهبْ كلُّه، بل ذهب أعلاه فهذا يناسبه. وأمَّا قراءة الجماعة فـ«دَكٌّ» مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، أي مدكوكاً أو مندَكّاً، على حذف مضاف، أي: ذا دَكٍّ. وفي انتصابـه على القراءتين وجهان، المشهور: أنه مفعولٌ ثان لـ«جعل» بمعنى صيَّر. والـثـاني: ـ وهو رأي الأخفش[2] ـ أنه مصدرٌ على المعنى، إذ التقدير: دَكَّه دَكّاً.

وأمَّا على القراءة الأولى فهو مفعولٌ فقط، أي: صَيَّره مثلَ ناقةٍ دكاء أو أرضٍ دكاء. والدكُّ والدقُّ بمعنى وهو تفتيت الشيء وسَحْقُه. وقيل: تسويتُه بالأرض. وقرأ ابن وثاب: «دُكًّا» بضم الدال والقصر، وهو جمع دَكّاء بالمد كحُمر في حمراء وغُرّ في غَرَّاء[3]، أي جعله قِطَعاً.

قوله: «صَعِقا» حالٌ مقارنةٌ، والخُرورُ السُّقوط، كذا أطلقه الشيخ[4]، وقيَّده الراغب[5] بسقوطٍ يُسمع له خريرٌ، والخريرُ يقال لصوتِ الماءِ والريح وغيرِ ذلك ممَّا يَسْقُط من علوٍّ. والإفاقة[6]: رجوعُ الفهمِ والعقل إلى الإنسان بعد جنونٍ أو سُكرٍ، ومنه إفاقة المريض وهي رجوعُ قوته، وإفاقةُ الحَلْب: وهي

---

(١) الأخـوان حمزة والكسـائي. وانـظر: السبعـة ٢٩٣؛ والحجـة ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ والبحر ٤/٣٨٤؛ والشواذ ٤٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٩.

(٣) الغَرَّاء: المرأة كرُمت فعالها.

(٤) البحر ٤/٣٨٤.

(٥) المفردات ١٤٤.

(٦) انظر: المفردات ٣٨٨.

رجوع الدَّرِّ إلى الضَّرْع يُقال: استَفِقْ ناقَتَك، أي: اتركها حتى يعودَ لبنُها، والفُواق ما بين حَلْبَتَي الحالب. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

آ. (١٤٤) **قوله تعالى: ﴿برسالاتي﴾**: أي: بسبب. وقرأ[١] الحرميَّان: برسالتي بالإفراد، والمراد به المصدر أي: بإرسالي إياك، ويجوز أن يكون على حَذْفِ مضاف، أي: بتبليغِ رسالتي. والرسالة: نفسُ الشيء المرسل به إلى الغير. وقرأ الباقون بالجمع اعتباراً بالأنواع، وقد تقدَّم ذلك في المائدة[٢] والأنعام[٣]. وقرأ العامة «وبكلامي» وهو محتملٌ أن يُراد به المصدرُ، أي: بتكليمي إياك، فيكون كقوله «وكلَّم الله موسى تكليماً»[٤] وقوله[٥]:

٢٢٨٨ـ .... فإنَّ كلامَها شفاءٌ لِما بيا

أي: بتكليمي إياها، ويحتمل أن يكونَ المرادُ به التوراة وما أوحاه إليه من قولهم للقرآن «كلام الله» تسميةً للشيء بالمصدر. وقَدَّم الرسالة على الكلام لأنها أسبقُ أو ليترقَّى إلى الأشرفِ. وكرر حرف الجرِّ تنبيهاً على مغايرة الاصطفاء. وقرأ الأعمش[٦]: «برسالاتي وبكَلِمِي» جمع كلمة، ورَوَىٰ عنه المهدوي أيضاً «وتكليمي» على زنة التفعيل، وهي تؤيد أن الكلامَ مصدرٌ. وقرأ أبو رجاء «برسالتي» بالإفراد و«بكَلِمي» بالجمع، أي: وبسماع كلمي.

---

(١) السبعة ٢٩٣؛ الحجة ٢٩٥؛ البحر ٣٨٦/٤.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من المائدة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ١٢٤ من الأنعام.

(٤) الآية ١٦٤ من النساء.

(٥) البيت في ديوانه ذي الرمة (ملحق كمبريج) ٦٧٦ برواية:

ألا هل إلى ميٍ سبيلٌ وساعةٌ تكلِّمني فيها شفاءٌ لما بيا

وهو في هذه الرواية في الهمع ٩٥/٢؛ والدرر ١٢٨/٢.

(٦) البحر ٣٨٧/٤.

آ. (١٤٥) **قوله تعالى: ﴿وكَتَبْنا له في الألواح من كل شيء موعظةً﴾**: «أل» في الألواح يجوز أن تكون لتعريف الماهيَّة وأن تكونَ للعهد، لأنه يُروى في القصة أنه هو الذي قطعها وشقَّقها. وقال ابن عطية[١]: «أل» عوض من الضمير، تقديره: «في ألواحه» وهذا كقوله: «فإن الجنَّةَ هي المَأْوىٰ»، أي: مَأْواه»[٢]. أمَّا كون «أل» عوضاً[٣] من الضمير فلا يَعْرفه البصريون. وأمَّا قولُه «فإن الجنةَ هي المأوىٰ» فإنَّا نحتاج فيه إلى رابطٍ يَرْبِط بين الاسم والخبر، فالكوفيون يجعلون أل عوضاً من الضمير، والبصريون يُقَدِّرونه، أي: هي المأوىٰ له، وأما في هذه الآية فلا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

وفي مفعول «كَتَبْنا» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه «موعظة»، أي: كتبنا له موعظة / وتفصيلاً. و«من كل شيء» على هذا فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ«كتبنا»، والثاني: أنـه متعلق بمحذوف لأنـه في الأصلِ صفـةٌ لـ«موعظة»، فلما قُدِّم عليها نُصب حالاً، و«لكلِّ شيء» صفةٌ لـ«تفصيلاً». [٤٠٣/ب]
والثاني: أنه «من كل شيء». قال الزمخشري[٤]: «من كل شيء» في محل النصب مفعول «كتبنا»، و«موعظة وتفصيلاً» بدل منه، والمعنى: كَتَبْنا له كلَّ شيء[٥] كان بنو إسرائيل يَحْتاجون إليه في دينهم من المواعظ وتفصيلِ الأحكام». الثالث: أن المفعولَ محلُّ المجرور. قال الشيخ[٦] ـ بعدما حكى الوجهَ الأول عن الحوفي والثاني عن الزمخشري ـ: «ويُحْتَمَلُ عندي وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكونَ مفعولُ «كَتَبْنا» موضع المجرور كما تقول: «أكلت من الرغيف»

(١) تفسير ابن عطية ١٥٩/٧.
(٢) الآية ٤١ من النازعات.
(٣) الأصل: «عوض» وهو سهو.
(٤) الكشاف ١١٦/٢.
(٥) ظاهر هذا أن صاحب «الكشاف» لا يلتزم بشروط البصريين في زيادة «مِنْ».
(٦) البحر ٣٨٧/٤ ـ ٣٨٨.

و «مِنْ» للتبعيض، أي: كتبنا له أشيـاء من كل شيء، وانتصب «مَـوْعِظة وتفصيلاً» على المفعول من أجله، أي: كتبنا له تلك الأشيـاءَ للاتِّعـاظ وللتفصيـل» قلت: والظاهر أن هذا الوجهَ هو الذي أراده الزمخشري فليس وجهاً ثالثاً.

قوله: «بقوة» حالٌ: إمَّا من الفاعـل، أي: ملتبساً بقـوة، وإمَّا من المفعول، أي: ملتبسةً بقوة، أي: بقوة دلائلها وبراهينها، والأولُ أوضحُ. والجملةُ مِنْ قوله «فَخُذْها» يُحتمل أن تكونَ بدلاً من قوله «فخُذْ ما آتيتك» وعاد الضميرُ على معنى «ما» لا على لفظِها. ويحتمل أن تكونَ منصوبةً بقول مضمر، ذلك القولُ منسوقٌ على جملة «كتبنا» والتقدير: وكتبنا فقلنا: خُذْ ما. والضميرُ على هذا عائدٌ على الألواح، أو على التوراة، أو على الرسالات، أو على كل شيء لأنه في معنى الأشياء.

قوله: «يأخذوا» الظاهرُ أنه مجزومٌ جواباً للأمر في قوله «وَأْمُرْ». ولا بدَّ مِنْ تأويله لأنه لا يلزمُ مِنْ أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، بدليلِ عصيانِ بعضِهم له في ذلك، فإنَّ شَرْط ذلك انحلال الجملتين إلى شَرْطٍ وجزاء. وقيل: انجزم على إضمار اللام تقديره: ليأخذوا، كقوله(١):

٢٢٨٩ـ محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا مـا خِفْتَ مِنْ أمـرٍ تَبـالا

وهو مذهبُ الكسائي، وابنُ(٢) مالك يرى جَوازه إذا كان في جواب «قل»، وهنا لم يُذكر «قل» ولكن ذُكِر شيءٌ بمعناه؛ لأن معنى «وَأْمُرْ» و «قل» واحد.

---

(١) البيت لأبي طـالب أو حسـان أو الأعشى، وهـو في الكتـاب ١/٤٠٨؛ وكتـاب الـلامات ٩٤؛ وأسـرار العـربيـة ٣٢١؛ ورصف المباني ٢٥٦؛ والمقـرب ١/٢٧٢؛ وابن يعيش ٧/٣٥. والتبال: سوء العاقبة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩.

قوله: «بأحسِنها» يجوز أن يكونَ حالاً كما تقدم في «بقوة» وعلى هذا فمفعولُ «يأخذوا» محذوفٌ تقديرُه: يأخذوا أنفسهم. ويجوز أن تكونَ الباءُ زائدةً، و «أحسنُها» مفعولٌ به والتقدير: يأخذوا أحسنَها كقوله[1]:

٢٢٩٠ـ . . . . سودُ المحاجر لا يَقْرأن بالسُّوَرِ

وقد تقدَّم ذلك محقَّقاً في قوله تعالىٰ: «ولا تُلْقوا بأيديكم إلى التهلكة»[2]. و «أحسن» يجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها، وأن لا تكونَ بل بمعنى حَسَنة كقوله[3]:

٢٢٩١ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماء بنى لنا بيتاً دعائِمُهُ أعزُّ وأطولُ

أي: عزيزةٌ طويلة.

قوله: «سأُريكم دارَ الفاسقين» جَوَّزوا في الرؤية هنا أن تكون بصَرِيةً وهو الظاهر فتتعدَّى لاثنين[4]، أحدهما: ضمير المخاطبين، والثاني «دار». والثاني: أنها قلبيةٌ وهو منقولٌ عن ابن زيد وغيره، والمعنى: سأُعْلِمُكُمْ سيرَ الأولين وما حلَّ بهم من النَّكال. وقيل: دار الفاسقين: ما دارَ إليه أمرُهم، وذلك لا يُعْلم إلا بالإخبار والإعلام. قال ابن عطية[5]: ـ معترضاً على هذا الوجه ـ «ولو كان من رؤية القلب لتعدَّى بالهمزة إلى ثلاثةِ مفعولين. ولو قال قائل: المفعولُ الثالثُ يتضمنه المعنى فهو مُقَدَّر، أي: مَذْمومة[6] أو خربة أو مُسَعَّرة ـ على قول من قال إنها جهنم ـ قيل له: لا يجوزُ حَذْفُ هذا المفعولِ

---

(١) تقدم برقم ٧٤٧.
(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤١٧؛ وابن يعيش ٦/٩٧؛ والخزانة ٣/٤٨٦.
(٤) الأصل في البصرية أن تتعدى لواحد، ولكنها هنا لحقتها همزة التعدية.
(٥) التفسير ٧/١٦١.
(٦) ابن عطية: مدمرة.

ولا الاقتصارُ دونَه لأنها داخلةٌ على الابتداءِ والخبرِ، ولو جُوِّز لكان على قبحٍ في اللسان لا يليق بكتاب الله تعالى».

قال الشيخ[1]: «وحَـذْفُ المفعول الثالث في باب أعلم لدلالة المعنى عليه جائزٌ فيجوز في جواب: هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً؟ أعلمتُ زيداً عمراً، وتحذف «منطلقاً» لدلالة الكلام السابق عليه». قلت: هذا مُسَلَّم لكن أين الدليل عليه في الكلام كما في المثال الذي أبرزه الشيخ؟ ثم قال: «وأمَّا تعليلُه بأنَّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر لا يدل[2] على المنع، لأن خبرَ المبتدأ يجوزُ حَذْفُه اختصاراً، والثاني والثالث / في باب «أَعْلَمَ» يجوز حَذْفُ كلٍ منهما اختصاراً». قلت: حَذْفُ الاختصار لدليل، ولا دليلَ هنا. ثم قال: «وفي قوله لأنها ــ أي «سأريكم» ــ داخلة على المبتدأ والخبر فيه تجوُّزٌ» ويعني أنها قبل النقل بالهمزة داخلة على المبتدأ والخبر. [٤٠٤/أ]

وقرأ[3] الحسن البصري: «سأُوْرِيكم» بواو خالصة بعد الهمزة وفيها تخريجان، أحدهما ــ قاله الزمخشري[4] ــ: «وهي لغةٌ فاشية بالحجاز يُقال: أَوْرَني كذا وأَوْرَيْتُه، فوجهه أن يكون مِنْ أَوْرَيْتُ الزندَ فإن المعنى: بَيِّنْه لي وأَنِرْه لأستبينَه. والثاني: ــ ذكره ابن جني[5] ــ وهو أنه على الإشباع فيتولَّد منها الواو قال: «وناسب هذا كونَه موضعَ تهديدٍ ووعيد فاحتمل الإتيان بالواو» قلت: وهذا كقول الآخر[6]:

(١) البحر ٤/٣٨٩.
(٢) كذا في البحر والأصل، على حذف الفاء وهي واجبة بعد أمَّا.
(٣) الشواذ ٤٥ ــ ٤٦؛ البحر ٤/٣٨٩.
(٤) الكشاف ٢/١١٧.
(٥) المحتسب ١/٢٥٨.
(٦) لم أهتد إلى قائلها، وهما في الخصائص ١/٤٢؛ وسر الصناعة ١/٣٠؛ واللسان: صور، والإنصاف ٢٣؛ ورصف المباني ١٣. والصور: ج أصور وهو المائل العنق.

٢٢٩٢ـ اللهُ يعلمُ أنَّا في تَلَفُّتِنا يومَ اللقاء إلى أحبابنا صُورُ
وأنني حيثما يثني الهوى بَصَري من حيث ما سلكوا أَدْنُو فأنظورُ

لكن الإشباعَ بابُه الضرورة عند بعضِهم. وقرأ ابن عباس وقسامة ابن زيد[١]: «سأُوْرِثُكم». قال الزمخشري[٢]: «وهي قراءة حسنة يصححها قوله تعالىٰ «وأَوْرَثْنا القوم»[٣].

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿بغير الحق﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بمحذوفٍ علىٰ أنه حال، أي: يتكبَّرون ملتبسين بغير الحق. والثاني: أن يتعلَّقَ بالفعل قبله أي: يتكبرون بما ليس بحق، والتكبُّر بالحق لا يكون إلا لله تعالى خاصة.

قوله: «وإن يَرَوا» الظاهرُ أنها بَصَريَّة، ويجوز أن تكون قلبية، والثاني محذوفٌ لفَهْم المعنىٰ كقول عنترة[٤]:

٢٢٩٣ـ ولقد نَزَلْتِ فلا تظنِّي غيرَه مني بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني، وكذا الآية الكريمة، أي: وإن يَرَوا كل آية جائية أو حادثة. وقرأ[٥] مالك بن دينار «يُرَوا» مبنياً للمفعول مِنْ أرى المنقول بهمزة التعدية.

---

(١) كذا في الأصل، وفي البحر ٤/٣٨٩؛ والشواذ ٤٦: قسامة بن زهير وهو المازني البصري الثقة، من الثالثة مات بعد الثمانين. انظر: تقريب التهذيب ٢/١٢٦.
(٢) الكشاف ٢/١١٧.
(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف «وأَوْرَثْنا القوم الذين كانوا يُستضعفون مشارق الأرض ومغاربها».
(٤) تقدم برقم ٧٩٩.
(٥) البحر ٤/٣٩٠.

قوله «الرشد» قرأ[1] الأخَوان هنا وأبو عمـرو في قولـه «مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدا»[2] خاصةً دون الأوَّلَيْن فيها بفتحتين، والباقون بضمة وسكون. واختلف الناس فيها: هل هما بمعنى واحد؟ فقال الجمهور: نعم لغتان في المصدر كالبُخْل والبَخَل والسُّقْم والسَّقَم والحُزْن والحَزَن. وقال أبو عمرو بن العلاء: «الرُّشْد بضمة وسكون الصَّلاح في النظر، وبفتحتين الدِّين» قالوا ولذلك أُجْمِع على قوله «فإن آنَسْتم منهم رُشْداً»[3] بالضم والسكون، وعلى قوله «فأولئك تَحَرَّوْا رَشَداً»[4] بفتحتين. ورُوِي[5] عن ابن عامر «الرُّشُد» بضمَّتين وكأنه من باب الإتباع كاليُسُر والعُسُر. وقرأ السلمي «الرَّشاد» بألف فيكون الرُّشْد والرَّشَد والـرَّشـاد كـالسُّقْم والسَّقَم والسَّقَـام. وقـرأ ابن أبـي عبلة «لا يتخـذوهـا» و «يتخذوها» بتأنيث الضمير لأن السبيل يجوز تأنيثها. قال تعالىٰ: «قـلْ هذه سبيلي»[6].

قوله: «ذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ خبره الجارُّ بعده، أي: ذلك الصرف بسبب تكذيبهم. والثاني: أنه في محلِّ نصب. ثم اختُلِف في ذلك: فقال الزمخشري[7]: «صَرَفَهم الله ذلك الصَّرْفَ بعينه[8] فجعله مصدراً. وقال ابن عطية[9]:

---

(١) السبعة ٢٩٣؛ البحر ٤/٣٩٠؛ الحجة ٢٩٥.
(٢) الآية ٦٦ من الكهف.
(٣) الآية ٦ من النساء.
(٤) الآية ١٤ من الجن.
(٥) وهي رواية يحيى بن الحارث عنه. انظر: السبعة ٢٩٣.
(٦) الآية ١٠٨ من يوسف.
(٧) الكشاف ٢/١١٧.
(٨) في مطبوعة الكشاف: بسببه.
(٩) التفسير ٧/١٦٢.

«فعلنا ذلك» فجعله مفعولاً به، وعلى الوجهين فالباء في «بأنهم» متعلقةٌ بذلك المحذوفِ.

قوله: «وكانوا» في هذه الجملةِ احتمالان، أحدهما: أنها نسقٌ على خبر «أنَّ»، أي: ذلك بأنهم كذبوا، وبأنهم كانوا غافلين عن آياتنا. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر الله تعالىٰ عنهم بأنَّ مِنْ شأنهم الغفلةَ عن الآيات وتدبُّرِها.

آ. (١٤٧) **قوله تعالى: ﴿والذين كَـذَّبوا﴾**: في خبره وجهان أحدهما: أنه الجملة من قوله «حَبِطَتْ أعمالُهم»، و «هل يُجْزَوْن» خبر ثان أو مستأنف. والثاني: أن الخبرَ «هل يُجْزون» والجملةُ من قوله «حَبِطَتْ» في محلِّ نصب على الحال، و «قد» مضمرة معه عند مَنْ يَشْترط ذلك، وصاحبُ الحال فاعلُ «كذَّبوا».

قوله: «ولقاءِ الآخرة» فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف والتقدير: ولقائهم الآخرة. والثاني: أنه من باب إضافة المصدر للظرف، بمعنى «ولقاء ما وعد الله في الآخرة»، ذكرهما الزمخشري(١). قال الشيخ(٢): «ولا يجيز جُلَّةُ النحويين الإضافةَ إلى الظرف لأن الظرفَ على تقديرِ «في»، والإضافةُ عندهم على تقدير اللام أو «مِنْ»، فإن [٤٠٤/ب] اتُّسِع في العامل جازَ أن يُنْصَب الظرفُ / نَصْبَ المفعول، ويجوز إذ ذاك أن يُضافَ مصدرُه إلى ذلك الظرف المتَّسَع في عاملِه، وأجازَ بعض النحويين أن تكون الإضافةُ على تقدير «في» كما يُفهِمُ ظاهرُ كلامِ الزمخشري».

قوله: «هل يُجْزَوْن» هذا الاستفهامُ معناه النفي، ولذلك دخلت «إلا»، ولو كان معناه التقريرَ لكان موجِباً فيَبْعُد دخول «إلا» أو يمتنع. وقال الواحدي هنا:

---

(١) الكشاف ٢/١١٧.

(٢) البحر ٤/٣٩١.

«لا بد من تقديرِ محذوفٍ، أي: إلا بما كانوا، أو على ما كانوا، أو جزاء ما كانوا». قلت: لأن نفسَ ما كانوا يَعْملونه لا يُجْزَوْنَه إنما يُجْزون بمقابله وهو واضح.

آ. (١٤٨) **قوله تعالى: ﴿مِنْ بعده مِنْ حُلِيِّهم﴾**: أي: من بعد مضيِّه وذهابه إلى الميقات. والجارَّان متعلقان بـ «اتخذ»، وجاز أن يتعلَّقَ بعاملٍ حرفا جر متحدا اللفظِ لاختلافِ معنييهما؛ لأنَّ الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض. ويجوز أن يكون «من حُليِّهم» متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ من «عملاً» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً فكان يقال: عجلاً مِنْ حليهم.

وقرأ[1] الأخَوان: «حِليِّهم» بكسر الحاء، ووجهُها الإتباع لكسرة اللام، وهي قراءة أصحاب عبدالله وطلحة ويحيى بن وثاب والأعمش، والباقون بضمِّ اللام، وهي قراءة الحسن وأبي جعفر وشَيْبة بن نصاح، وهو في القراءتين جمع حَلْي كطيّ، فُجمع على فُعول كفَلْس وفُلوس، فأصلُه حُلُوي كثُدِيّ في ثُدُوْي فاجتمعت الياءُ والواو وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدْغمت، وكُسِرت عين الكلمة، وإن كانت في الأصل مضمومةً لتصِحّ الياء، ثم لك فيه بعد ذلك وجهان: تَرْكُ الفاءِ على ضمِّها أو إتباعُها للعين في الكسرة، وهذا مُطَّرد في كل جَمْعٍ على فُعُول من المعتلِّ اللام، سواء كان الاعتلال بالياء كحُلِيّ وثُدِيّ أم بالواو نحو عُصِيّ ودُلِيّ جمعَ عصا ودَلْو. وقرأ يعقوب «حَلْيَهم» بفتح الحاء وسكون اللام، وهي محتملةٌ لأن يكون الحَلْي مفرداً أريد به الجمعُ أو اسمُ جنسٍ مفردة حَلْيَة على حَدِّ قمح وقمحة.

و «عِجْلاً» مفعولُ «اتَّخذ» و «مِنْ حُليِّهم» تقدَّمَ حكمه. ويجوز أن يكونَ «اتَّخذ» متعديةً لاثنين بمعنى صَيَّر، فيكون «مِنْ حليِّهم» هو المفعولَ الثاني.

---

(١) السبعة ٢٩٤؛ الحجة ٣٩٦؛ البحر ٤/٢٩٢.

وقال أبو البقاء[1]: «هو محذوف، أي: إلهاً» ولا حاجة إليه.

و «جَسَداً» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه نعت. الثاني: أنه عطفُ بيان. الثالث: أنه بدلٌ قاله الزمخشري[2]، وهو أحسنُ، لأن الجسدَ ليس مشتقاً فلا ينعت به إلا بتأويل، وعطفُ البيان في النكرات قليلٌ أو ممتنع عند الجمهور. وإنما قال «جسداً» لئلا يُتَوَهَّمَ أنه كان مخطوطاً أو مَرْقوماً. والجسد: الجثة. وقيل: ذات لحم ودم، والوجهان منقولان في التفسير.

قوله: «له خُوار» في محل النصب نعتاً لـ «عِجْلاً»، وهذا يقوِّي كونَ «جسداً» نعتاً لأنه إذا اجتمع نعت وبدل قُدِّمَ النعتُ على البدل. والجمهور على «خُوار» بخاء معجمة وواو صريحة وهو صوتُ البقر خاصةً، وقد يُستعار للبعير. والخَوَر الضَّعْفُ، ومنه: أرضٌ خَوَّارة ورُمْحٌ خَوَّار، والخَوْران مجرى الرَّوْث وصوت البهائم أيضاً[3]. وقرأ[4] علي رضي الله عنه وأبو السَّمَّال «جُؤَار» بالجيم والهمز وهو الصوت الشديد.

قوله: «ألم يَرَوا» إنْ قلنا: إنَّ «اتخذ» متعدية لاثنين، وإن الثاني محذوف تقديره: واتخذ قوم موسى من بعده عجلاً جسداً إلهاً فلا حاجة حينئذ إلى ادِّعاء حذف جملة يتوجَّه عليها هذا الإنكارُ، وإن قلنا إنها متعدية لواحد بمعنى صنع وعمل، أو متعدية لاثنين، والثاني هو «من حليِّهم» فلا بدَّ مِنْ حَذْفِ جملة قبل ذلك ليتوجَّه عليها الإنكار، والتقدير: فعبدوه. و «يَرَوا» يجوز أن تكون العِلْمية وهو الظاهر، وأن تكون البَصَرِيةَ، وهو بعيد.

---

(١) الإملاء ١/٢٨٥.
(٢) الكشاف ٢/١١٨.
(٣) انظر: مفردات الراغب ١٦١.
(٤) البحر ٤/٣٩٢؛ الشواذ ٤٦.

قوله: «وكانوا ظالمين» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها استئنافية، أَخْبَرَ عنهم بهذا الخبرِ وأنه دَيْدَنهم وشأنهم في كلِّ شيء فاتِّخاذُهم العجلَ من جملة ذلك. ويجوز أن تكون حالاً، أي: وقد كانوا أي: اتخذوه في هذه الحالِ المستقرةِ لهم.

آ. (١٤٩) **قوله تعالى: ﴿سُقِط في أيديهم﴾**: / الجارُّ قائم مقام [٤٠٥/أ] الفاعل. وقيل: القائمُ مقامَ [الفاعل] ضميرُ المصدر الذي هو السُّقوط أي: سُقِط السقوط في أيديهم. ونقل الشيخ(١) عن بعضهم أنه قال: «وسقط تضمَّن مفعولاً وهو ههنا المصدر، أي: الإسقاط كقولك: «ذُهب بزيد». قال: «صوابه: وهو هنا ضميرُ المصدر الذي هو السُّقوط، لأنَّ «سقط» ليس مصدرُهُ الإِسقاط، ولأن القائمَ مقامَ الفاعل ضميرُ المصدر لا المصدر». وقد نقل الواحدي عن الأزهري(٢) أن قولهم «سُقِط في يده» كقول امرىء القيس(٣):

٢٢٩٤ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيح في حُجُراتِه ... ولكنْ حديثاً ما حديث الرواحلِ

في كون الفعل مسنداً للجار كأنه قيل: صاح المنتهبُ في حجراته، وكذلك المراد: «سُقِط في يده»، أي: سَقَطَ الندم في يده» قلت: فقوله: «أي: سقط الندم» تصريحٌ بأن القائمَ مقامَ الفاعل حرفُ الجارِّ لا ضميرُ المصدر. ونَقَل الفراء(٤) والزجاج(٥) أنه يُقال: سُقِط في يده وأُسقط أيضاً، إلا أن الفراء قال: «سَقَط ـ أي الثلاثي ـ أكثر وأجودُ». وهذه اللفظةُ تُستعمل في التندُّم والتحيُّر.

---

(١) البحر ٣٩٤/٤.
(٢) تهذيب اللغة ٣٩٢/٨.
(٣) تقدم برقم ٢١٧٧.
(٤) معاني القرآن له ٣٩٣/١.
(٥) معاني القرآن له ٤١٧/٢.

وقد اضْطَرَبَتْ أقوالُ أهل اللغة في أصلها فقال أبو مروان ابن سراج(١) اللغوي: «قولُ العرب: سُقِط في يده مما أَعْياني معناه». وقال الواحدي: «قد بان من أقوال المفسرين وأهلِ اللغة أن «سُقِط في يده» نَدِم، وأنه يُستعمل في صفة النادم». فأمَّا القول في أصله وما حَدُّه فلم أر لأحدٍ من أئمة اللغة شيئاً أرتضيه إلا ما ذكر الزجاجي فإنه قال: «قوله تعالىٰ: «سُقِط في أيديهم» بمعنى ندموا، نَظْمٌ لم يُسمع قبل القرآن ولم تَعْرفه العرب، ولم يوجدْ ذلك في أشعارهم، ويدلُّ علىٰ صحة ذلك أن شعراء الإسلام لَمَّا سمعوا هذا النظم واستعملوه في كلامهم خفي عليهم وَجْهُ الاستعمال، لأن عادتَهم لم تَجْرِ به فقال أبو نواس(٢):

٢٢٩٥ـ ونشوةُ سُقِطْتُ منها في يدي

وأبو نواس هو العالِمُ النِّحْرِيْر فأخطأ في استعمال هذا اللفظ لأن فُعِلْتُ لا يُبْنى إلا من فعلٍ متعدٍ و«سَقَط» لازم لا يتعدىٰ إلا بحرف الصفة(٣)، لا يقال: «سُقطت» كما لا يُقال: رُغبت وغُضِبت إنما يقال: رُغِب في، وغُضِب على. وذكر أبو حاتم [أن] «سُقِط فلان في يده» بمعنى ندم وهذا خطأ مثلُ قول أبـي نواس، ولو كان الأمر كذلك لكان النظم «ولما سُقطوا في أيديهم» و«سُقِط القومُ في أيديهم». وقال أبو عبيدة(٤): «يُقال لمن ندم على أمر وعجز عنه: سُقِط في يده».

وقال الواحدي: «وذِكْرُ اليد ههنا لوجهين أحدهما: أنه يُقال للذي

---

(١) لعله عبيدالله بن سلمة اليحصبـي الأندلسي روى عن الأنطاكي وتوفي سنة ٤٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٤٨٧. أو لعله سراج بن عبدالملك بن أبـي مروان الأندلسي النحوي أخذ عنه ابن الباذش توفي سنة ٥٠٨. بقية الوعاة ١/٥٧٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) كذا في الأصل ولم أهتد إلى توجيه معناها. أسقطها ناسخ (ش) وأثبتُّها كما هي.

(٤) المجاز ١/٢٢٨.

يَحْصُل وإن كان ذلك مما لا يكون في اليد: «قد حَصَل في يده مكروهٌ» يُشَبِّه ما يحصُل في النفس وفي القلب بما يُرى بالعين، وخُصَّت اليدُ بالذِّكر لأنَّ مباشرة الذنوب بها، فاللائمةُ تَرْجِع عليها لأنها هي الجارحة العظمىٰ، فيُسْنَدُ إليها ما لم تباشِرْ كقوله: «ذلك بما قَدَّمَتْ يداك»[1] وكثير من الذنوب لم تقدِّمْه اليد. الوجه الثاني: أن الندم حَدَثٌ يحصلُ في القلب، وأثرُهُ يظهر في اليد لأن النادمَ يَعَضُّ يدَه ويَضْرب إحدى يديه على الأخرىٰ كقوله: «فأصبح يُقَلِّبُ كَفَّيْه»[2] فتقليبُ الكف عبارةٌ عن الندم، وكقوله: «ويوم يَعَضُّ الظالم على يديه»[3] فلمَّا كان أثرُ الندم يحصُل في اليدِ مِن الوجه الذي ذكرناه أُضيف سقوطُ الندم إلى اليد؛ لأن الذي يظهر للعيون من فِعْلِ النادم هو تقليبُ الكفِّ وعَضُّ الأنامل واليد، كما أن السرور معنى في القلب يَسْتشعره الإنسان والذي يظهر من حالة الاهتزاز والحركة والضحك وما يجري مجراه».

وقال الزمخشري[4]: «ولمَّا سُقِط في أيديهم»: ولما اشتدَّ ندمهم، لأنَّ مِنْ شأن مَنْ اشتدَّ ندمُه وحسرته أن يَعَضَّ يده غَمَّاً فتصيرَ يدهُ مسقوطاً فيها لأنَّ فاه[5] قد وقع فيها». وقيل: مِنْ عادة النادم أن يُطَاطِئَ رأسه ويضع ذَقَنه على يده معتمداً عليها ويصير على هيئة لو نُزعت يده لسقط على وجهه، فكأن اليدَ مسقوط فيها. ومعنى «في»: «على»، فمعنى «في أيديهم»: على / أيديهم [٤٠٥/ب] كقوله: «ولأصلبنَّكم في جُذوع النخل»[6]. وقيل: هو مأخوذ من السِّقاط

---

(١) الآية ١٠ من الحج.
(٢) الآية ٤٢ من الكهف.
(٣) الآية ٢٧ من الفرقان.
(٤) الكشاف ٢/١١٨.
(٥) في مطبوعة الكشاف «لأن فاقده».
(٦) الآية ٧١ من طه

وهو كثرة الخطأ، والخاطِئ يندم على فِعْله. قال ابن أبـي كاهل[1]:

٢٢٩٦ـ كيف يَرْجُون سِقاطي بعدما لَفَّـع الـرأسَ بيـاضٌ وصَلَعْ

وقيل: هو مأخوذٌ من السَّقيط، وهو ما يُغَشِّي الأرض من الجليد يشبه الثلج؛ يقال منه: سَقَطَت الأرض كما يقال: ثَلَجت، والسَّقْطُ والسَّقيط يذوب بأدنى حرارة ولا يَبْقى، ومَنْ وقع في يده السَّقِيط لم يحصل منه على شيءٍ فصار هذا مثلاً لكل مَنْ خسر في عاقبته ولم يحصل من بغيته على طائل.

واعلم أن «سُقِط في يده» عَدَّه بعضُهم في الأفعال التي لا تتصرَّف كنِعْمَ وبئس. وقرأ[2] ابن السَّمَيْفع «سَقَط في أيديهم» مبنيًّا للفاعِل، وفاعلُه مضمر، أي: سقط الندمُ، هذا قولُ الزجاج[3]. وقال الزمخشري[4]: «سقط العَضُّ». وقال ابن عطية[5]: «سَقَط الخسران والخيبة» وكل هـذه أمثلةٌ. وقرأ ابن أبـي عبلة «أُسْقِط» رباعياً مبنياً للمفعول. وقد تقدَّم أنها لغةٌ نقلها الفراء[6] والزجاج[7].

قوله: «ورَأَوْا أنهم» هذه قلبيَّة، ولا حاجةَ في هذه إلى تقديمٍ وتأخير كما زعمَه بعضُهم قال: «تقديره: ولما رأوا أنهم قد ضلُّوا وسُقِط في أيديهم». قال: «لأنَّ الندمَ والتحسُّر إنما يقعان بعد المعرفة».

---

(١) وهو سُوَيْد. والبيت في الصحاح «سقط»؛ وتفسير ابن عطية ١٦٦/٧؛ والبحر ٣٩٣/٤. ولفَّعَ: غطى.

(٢) البحر ٣٩٤/٤؛ الشواذ ٤٦.

(٣) معاني القرآن ٤١٧/٢.

(٤) الكشاف ١١٨/٢.

(٥) التفسير ١٦٦/٧.

(٦) معاني القرآن له ٣٩٣/١.

(٧) معاني القرآن له ٤١٧/٢.

قوله: «لَئِنْ لم يَرْحَمْنا» قرأ[1] الأَخَوان: «ترحمنا وتغفر» بالخطاب، «ربَّنا» بالنصب. وهي قراءةُ الشعبي وابن وثاب وابن مصرف والجحدري والأعمش، وأيوب، وباقي السبعة بياء الغيبة فيهما، «ربُّنا» رَفْعاً، وهي قراءة الحسن ومجاهد والأعرج وشيبة وأبي جعفر. فالنصبُ على أنه منادىٰ وناسبه الخطاب، والرفعُ على أنه فاعل، فيجوز أن يكون هذا الكلامُ صَدَرَ من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفة وهذا من طائفة، فَمَنْ غلب عليه الخوفُ وقَوِي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه، ومَنْ غلب عليه الحياء أخرج كلامه مُخْرج المُسْتحيي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب[2].

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿غضبانَ أَسِفاً﴾**: حالان من موسى عند مَنْ يجيز تعدُّدَ الحال، وعند مَنْ لا يجيزه يَجْعَلُ «أَسِفاً» حالاً من الضمير المستتر في «غضبان» فتكون حالاً متداخلةً، أو يجعلها بدلاً من الأولى، وفيه نظرٌ لعُسْر إدخالِه في أقسام البدل، وأقربُ ما يقال: إنه بدلُ بعضٍ من كل إن فسَّرنا الأسِفَ بالشديد الغضب، أو بدلُ اشتمال إن فسَّرناه بالحزين. يقال: أسِفَ يأسَفُ أَسَفاً، أي: اشتدَّ غضبُه. قال تعالىٰ: «فلما آسَفونا انتقمنا منهم»[3] ويقال: بل معناه حَزِن ومنه قوله[4]:

٢٢٩٧ ـ غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحزن

فلما كانا متقاربَيْنِ في المعنى صَحَّت البدليةُ على ما ذكرته لك، ويدلُّ على مقاربة ما بينهما ـ كما قال الواحدي ـ قولُه[5]:

(١) السبعة ٢٩٤؛ الحجة ٢٩٦؛ البحر ٤/٣٩٤.

(٢) انظر: البحر ٤/٣٩٤.

(٣) الآية ٥٥ من الزخرف.

(٤) البيت لأبي نواس وليس في ديوانه، وهو في المغني ٢١١؛ والخزانة ١/١٦٧؛ والهمع ١/٩٤؛ والدرر ١/٧٢.

(٥) لم أقف عليه.

٢٢٩٨ـ . . . . فحزنُ كلِّ أخي حُزْنٍ أخو الغضبِ

وقال الأعشى[١]:

٢٢٩٩ـ أرى رجلاً منكمْ أسِيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْه كَفَّاً مُخَضَّبا

فهذا بمعنى غضبان. وفي الحديث: «إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف»[٢]، أي: حزين، ورجلٌ أَسِف: إذا قُصِد ثبوتُ الوصف واستقراره، فإن قُصِد به الزمان جاء على فاعِل.

قوله: «قال: بِئْسما» هذا جوابُ «لمَّا» وتقدَّم الكلامُ على «بئسما»، ولكنَّ المخصوصَ بالذم محذوفٌ، والفاعلُ مستتر يفسِّره «ما خَلَفْتموني» والتقدير: بئس خلافةً خَلَفْتمونيها خلافتُكم.

قوله: «أَعَجِلْتُمْ أمرَ ربكم» في «أَمْرَ» وجهان أحدهما: أنه منصوب على المفعول بعد إسقاط الخافض وتضمين الفعل معنى ما يتعدى بنفسه، والأصل: أَعَجِلْتُمْ عن أمر ربكم. قال الزمخشري[٤]: «يقال: عَجِل عن الأمر: إذا تركه غير تامٍّ، ونقيضه تَمَّ، وأعجله عنه غيره، ويُضَمَّن معنى سبق فيتعدَّى تعديتَه فيقال: عَجِلْتُ الأمر، والمعنى: أعجلتم عن أمر ربكم». والثاني: أنه متعدٍّ بنفسه غيرَ مضمَّنٍ معنى فعل[٥] آخر. حكى يعقوب «عَجِلْتُ الشيء سبقته، وأعجلت الرجل استعجلته، أي: حملتُه على العَجَلة».

قوله: «يَجُرُّه إليه» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أن الجملةَ حالٌ من ضمير موسى المستتر في «أخذ»، أي: أخذ جارَّاً إليه. الثاني: أنها حال من «رأس»

---

(١) ديوانه ١١٥؛ شرح جمل الزجاجي ٢/٦٩١؛ مجالس ثعلب ٣٨.
(٢) البخاري: الأذان ٣٩؛ (الفتح) ٢/١٥١؛ ابن حنبل ٦/١٥٩.
(٣) انظر: إعرابه للآيات: ٩٠ البقرة، ٩٣ البقرة.
(٤) الكشاف ٢/١١٩.
(٥) قوله «فعل» غير واضح في الأصل.

قاله أبو البقاء[1] وفيه نظرٌ لعدم الرابط. الثالث: أنها حال من «أخيه» قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيفٌ» يعني من حيث / إن الحال من المضاف إليه يَقِلُّ [٤٠٦/أ] مجيئُها أو يمتنعُ عند بعضهم. قلت: وقد تقدم غيرَ مرة أن بعضَهم يُجَوِّزه في صورٍ هذه منها، وهو كونُ المضافُ جزءاً من المضاف إليه.

قوله: «قال ابن أُمَّ» قرأ[3] الأخَوان وأبو بكر وابن عامر هنا وفي طه[4] بكسر الميم والباقون بفتحها. فأمَّا قراءة الفتح ففيها مذهبان: مذهبُ البصريين أنهما بُنيا على الفتح لتركُّبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا فليس «ابن» مضافاً لـ «أم» بل مركَّب معها فحركتُهما حركةُ بناء. والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن «ابن» مضاف لـ «أُمّ» و «أم» مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم حُذِفَتْ الألفُ واجْتُزِىء عنها بالفتحة كما يُجْتَزَأُ عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة «ابن» حركةُ إعراب وهو مضاف لـ «أُمَّ» فهي في محلِّ خفضٍ بالإضافة.

وأما قراءةُ الكسر فعلى رأي البصريين هو كسرُ بناءٍ لأجل ياء المتكلم، بمعنى أنَّا أَضَفْنا هذا الاسمَ المركب كلَّه لياء المتكلم فكُسِر آخرُه، ثم اجتُزِىء عن الياء بالكسرة فهو نظير: يا أَحَدَ عشري ثم: يا أحد عَشرِ بـالحذف، ولا جائز أن يكونا باقيين على الإضافة إذ لم يَجُزْ حَذْفُ الياء لأن الاسمَ ليس منادىً، ولكنه مضافٌ إليه المُنادىٰ فلم يَجُزْ حَذْفُ الياء منه. وعلى رأي الكوفيين يكون الكسرُ كسرَ إعراب وحُذِفت الياءُ مجتَزَأً عنها بالكسرة كما اجتزِىءَ عن ألفها بالفتحة. وهذان الوجهان يَجْريان في «ابن أم» و «ابن عم»

---

(١) الإملاء ١/٢٨٥.

(٢) الإملاء ١/٢٨٥.

(٣) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٧؛ البحر ٤/٣٩٦؛ الشواذ ٤٦.

(٤) الآية ٩٤.

و «ابنة أم» و «ابنة عم». فاعلم أنه يجوزُ في هذه الأمثلةِ الأربعةِ خاصةً خمسُ لغات، فُصْحاهُنَّ: حَذْفُ الياء مجتزأ عنها بالكسرة، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً فَيَلْزَمُ قَلْبُ الكسرةِ فتحةً، ثم حَذْفُ الألف مجتزَأً عنها بالفتحة، ثم إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة[1]، وأمَّا غيرُ هذه الأمثلة الأربعة[2] ممَّا أُضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في النداء فإنه لا يجوزُ فيه إلا ما يجوزُ في غير باب النداء لأنه ليس منادىٰ نحو: يا غلامَ أبي ويا غلام أمي، وإنما جَرَتْ هذه الأمثلةُ خاصةً هذا المجرىٰ تنزيلاً للكلمتين منزلةَ كلمةٍ واحدة ولكثرة الاستعمال.

وقُرِىء «يابن أمي» بإثباتِ الياء ساكنةً، ومثلُه قوله[3]:

٢٣٠٠ــ يـابنَ أُمِّي ويـا شُقَيِّق نفسي   أنت خَلَّفْتني لـدهـرٍ شـديـدِ

وقول الآخر[4]:

٢٣٠١ــ يا بنَ أمي فَدَتْكَ نفسي ومالي   . . . .

وقُرِىء أيضاً: «ابن إمِّ» بكسر الهمزة والميم وهو إتباعٌ. ومِنْ قَلْبِ الياءِ ألفاً قولُه[5]:

٢٣٠٢ــ يا بنة عَمَّا لا تَلُومي واهْجَعي

---

(١) فتكون اللغات كما يلي: ابن أمِ ــ ابن أما ــ ابن أمَّ ــ ابن أميْ ــ ابن أميَ.

(٢) وهي: ابن أم وابن عم وابنة أم وابنة عم.

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في الكتاب ١/٣١٨، واللسان: شقق؛ والهمع ٢/٥٤؛ والدرر ٢/٧٠؛ والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٢١٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٤/٣٩٦.

(٥) البيت لأبي النجم وبعده:

لا يخرق اللومُ حجابَ مسمعي

وهو في الكتاب ١/٣١٨؛ والنوادر ١٩؛ والمحتسب ٢/٢٣٨؛ والحلل ٢١٤؛ والهمع ٢/٥٤؛ والدرر ٢/٧٠.

وقوله[1]:

٢٣٠٣ـ كُنْ لي لا عَليَّ يـا بن عَمَّا نَـدُمْ عَزِيـزَيْنِ ونُكْفَ الـذَّمَّـا

قوله: «فلا تُشْمِتْ» العامَّة على ضم التاء وكسر الميم وهو مِنْ أَشْمت رباعياً، «الأعداء» مفعول به. وقرأ[2] ابن محيصن «فلا تَشْمِتْ» بفتح التاء وكسر الميم، ومجاهد بفتح التاء أيضاً وفتح الميم، «الأعداءَ» نصب على المفعول به. وفي: هاتين القراءتين تخريجان، أظهرهما: أن شمِت أو شَمَت بكسر الميم أو فتحها متعدٍّ بنفسه كأشمت الرباعي، يقال: شمت بـي زيدٌ العدوَّ، كما يقال: أَشْمَتَّ بـي العدو. والثاني: أنَّ «تَشْمت» مسندٌ لضمير الباري تعالى، أي: فلا تَشْمت يا رب، وجاز هذا كما جاز «الله يَسْتهزىء بهم» ثم أضمر ناصباً للأعداء كقراءة الجماعة قاله ابن جني[3]، ولا حاجةَ إلى هذا التكلف لأنَّ «شمت» الثلاثي يكون متعدِّياً بنفسه، والإضمارُ على خلاف الأصل. وقال أبو البقاء[4] ـ في هذا التخريج ـ: «فلا تشمت أنت» فجعل الفاعلَ ضميرَ موسى، وهو أولىٰ من إسناده إلى ضمير الله تعالىٰ. وأمَّا تنظيرُه بقوله «الله يَسْتهزىء بهم» فإنما جاز ذلك للمقابلة في قوله: «إنما نحن مستهزئون»[5] وكقوله: «ومَكَـروا ومَكَر الله»[6] ولا يجـوز ذلك في غيـر المقابلة.

وقرأ حميد بن قيس: «فلا تَشْمِت» كقراءة ابن محيصن، ومجاهد[7]

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٢٥٠.
(٢) البحر ٤/٣٩٦؛ الشواذ ٤٦.
(٣) المحتسب ١/٢٥٩.
(٤) الإملاء ١/٢٨٥.
(٥) الآية ١٤ من البقرة.
(٦) الآية ٣٠ من الأنفال.
(٧) هذه رواية ثانية عن مجاهد، فالأولى بنصب الأعداء، والثانية برفعها، وكلاهما بفتح الميم.

[٤٠٦/ب] كقراءته فيه أولاً، إلا أنهما رفعا الأعداء على الفاعلية، جعلا شمت / لازماً فرفعا به «الأعداء» على الفاعلية، فالنهي في اللفظ للمخاطب والمرادُ بـه غيرُه كقولهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا»، أي: لا يكنْ منك ما يقتضي أن تَشْمت بـي الأعداء.

والإشمات[1] والشَّماتة: الفَرَح ببلِيَّة تنال عدوَّك قال[2]:

٢٣٠٤ــ . . . . والموتُ دون شماتَـةِ الأعداء

قيل: واشتقاقُها مِنْ شوامِتِ الدابة وهي قوائمُها؛ لأن الشماتةَ تَقْلِبُ قلبَ الحاسِد في حالَتَي الفرح والترح كتقلُّب شوامت الـدابة. وتشميت العاطس وتَسْميته بالشين والسين الدعاء له بالخير، قال أبو عبيد[3]: «الشينُ أَعْلَى اللغتين» وقال ثعلب: «الأصلُ فيهما السين مِنَ السَّمْت، وهو القصد والهَدْيُ». وقيل: معنى تشميتِ العاطس بالمعجمة أن يُثَبِّته الله كما يثبت قوائم الدابة. وقيل: بل التفعيل للسَّلْب، أي: أزال الله الشماتة به، وبالسين المهملة، أي: ردَّه الله إلى سَمْتِه الأول أي هيئته لأنه يحصُل له انزعاج. وقال أبو بكر: «يقال: سَمَته وسَمَت عليه، وفي الحديث: «وسَمَّت عليهما»[4].

آ. (١٥٢) **قوله تعالى: ﴿وكذلك نَجْزي المفترين﴾**: أي: ومثلَ ذلك النيل من المعصية والذل نجزي المفترين.

آ. (١٥٣) **قوله تعالى: ﴿والذين عملوا﴾**[5]: مبتدأ، وخبره قوله:

---

(١) انظر: المفردات ٢٦٦.
(٢) تقدم برقم ١١٥٣.
(٣) غريب الحديث له ٢/١٨٤ وزاد «وأكثر».
(٤) رواه ابن حنبل في المسند ٣/١٠٠؛ ١١٧، ١٧٦.
(٥) الأصل: «كسبوا» وهو سهو.

«إن ربك» إلى آخره. والعائد محذوف والتقدير: غفورٌ لهم رحيم بهم كقوله: «ولمَنْ صبر وغفر إن ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور»[١] أي: منه.

قوله: «مِنْ بعدها» يجوز أن يعود الضمير على «السيئات» وهو الظاهر، ويجوز أن يكونَ عائداً على التوبة المدلول عليها بقوله: «ثم تابوا»، أي: من بعد التوبة. قال الشيخ[٢]: «وهذا أَوْلَى، لأن الأولَ يلزمُ منه حَذْفُ مضافٍ ومعطوفِه، إذ التقدير: من بعد عَمَلِ السيئات والتوبة منها».

قوله: «وآمنوا» يجوز أن تكونَ الواوُ للعطفِ فيقال: التوبة بعد الإيمان فكيف جاءَتْ قبلَه؟ فيقال: الواو لا تُرَتِّبُ، ويجوز أن تكونَ الواوُ للحال، أي: تابوا وقد آمنوا.

آ. (١٥٤) **قوله تعالى: ﴿ولَمَّا سكت﴾**: السُّكوت والسُّكات: قَطْعُ الكلامِ، وهو هنا استعارةٌ بديعة. قال الزمخشري[٣]: «هذا مَثَلٌ كأن الغضبَ كان يُغْرِيه على ما فعل ويقول له: قل لقومك كذا، وأَلْقِ الألواحِ وجُرَّ برأس أخيك إليك، فترك النطق بذلك وترك الإغراء به، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يَسْتَفْصِحْها كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شُعَب البلاغة، وإلا فما لِقراءة معاوية بن قرة «ولمَّا سكن» بالنون لا تجدُ النفسَ عندها شيئاً من تلك الهزة وطرفاً من تلك الروعة؟».

وقيل: شَبَّه جمود الغضب بانقطاع كلام المتكلم. قال يونس[٤]: «سال

---

(١) الآية ٤٣ من الشورى.
(٢) البحر ٤/٣٩٧.
(٣) الكشاف ٢/١٢٠.
(٤) وهو يونس بن حبيب يحكي قولاً عن العرب. انظر: البحر ٤/٣٩٨.

الوادي ثم سكت» فهذا أيضاً استعارةٌ. وقال الزجاج[1]: «مصدر سَكَتَ الغضبُ السكتة، ومصدر سَكَت الرجل السكوت» وهذا يقتضي أن يكون «سكت الغضب» فعلاً على حِدَته. وقيل: هذا من باب القلب والأصل: ولما سكت موسى عن الغضب نحو: أَدْخَلْتُ القلنسوة في رأسي، وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الاحتياج إليه، مع ما في القلب من الخلاف الذي ذكرته لك غير مرة.

قوله: «وفي نُسْخَتِها هدىً»، هذه الجملة في محل نصب على الحال من الألواح أو من ضمير موسى، والأول أحسن.

قوله: «للذين» متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «رحمة» أي: رحمة كائنة للذين. ويجوز أن تكونَ اللامُ لامَ المفعول من أجله كأنه قيل: هدى ورحمة لأجل هؤلاء، و «هم» مبتدأ، و «يرهبون» خبره، والجملةُ صلة الموصول.

قوله: «لربِّهم يَرْهَبون» في هذه اللامِ أربعةُ أوجه، أحدها: أن اللامَ مقويةٌ للفعل، لأنه لمَّا تقدَّم معمولُه ضَعُفَ فقوي باللام كقوله: «إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون» وقد تقدم أن اللامَ تكونُ مقويةً حيث كان العامل مؤخراً أو فرعاً نحو: «فعَّال لِما يريد»[2]، ولا تُزاد في غير هذين إلا ضرورةً عند بعضهم كقوله[3]:

٢٣٠٥ـ ولمَّا أن تواقَفْنا قليلاً   أَنَخْنا للكلاكل فارْتَمَيْنا

---

(١) معاني القرآن ٢/٤١٩، وعبارته: «يقال سكت يسكُت سَكْتاً إذا هو سكن، وسكت يسكت سُكوتاً وسَكْتاً إذا قطع الكلام». وظاهر النص هنا أنه لم يفرق بين الرجل والغضب.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) تقدم برقم ٤١.

أو في قليل عند آخرين كقوله تعالى: «رَدِفَ لكم»(١). والثاني: أن اللامَ لامُ العلة، وعلى هذا فمفعولُ «يرهبون» محذوفٌ تقديره: يرهبون عقابَه لأجله، وهذا مذهب الأخفش(٢). / الثالث: أنها متعلقةٌ بمصدرٍ محذوف [٤٠٧/أ] تقديره: الذين هم رهبتهم لربهم، وهو قول المبرد، وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين لأنه يَلْزَمُ منه حَذْفُ المصدر وإبقاءُ معموله وهو ممتنعٌ إلا في شعر، وأيضاً فهو تقديرٌ مُخْرِجٌ للكلام عن وجه فصاحته. الرابع: أنها متعلقةٌ بفعلٍ مقدر أيضاً تقديره: يخشعون لربهم. ذكره أبو البقاء(٣) وهو أولى ممَّا قبله.

آ. (١٥٥) **قوله تعالى: ﴿واختار موسىٰ﴾**: «اختار» يتعدَّى لاثنين إلى أوَّلهما بنفسه وإلى ثانيهما بحرف الجر، ويجوز حَذْفُه، تقول: «اخترت زيداً من الرجال»، ثم تَتَّسِعُ فتحذف «مِنْ» فتقول: «زيداً الرجال» قال(٤):

٢٣٠٦ـ اخْتَرْتُكَ الناسَ إذ رثَّتْ خلائِقُهُمْ ... واعتلَّ مَنْ كان يُرجى عنده السُّؤلُ

وقال الراعي(٥):

٢٣٠٧ـ فقلْتُ له اخترها قَلوصاً سمينة ... ونابٌ علينا مثل نابِكَ في الحيا

وقال الفرزدق(٦):

---

(١) الآية ٧٢ من النمل.
(٢) معاني القرآن ٢/٣١١.
(٣) الإملاء ١/٢٨٦.
(٤) البيت للراعي وهو في الطبري ١٣/١٤٦؛ والقرطبي ٧/٢٩٤.
(٥) ديوان الراعي ١٩٢ وصدره فيه:
فقلت لِـرَبِّ الناب خُـذها ثنيَّـةً
والحيا: الشحم والسمن.
(٦) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١/٤١٨؛ والكتاب ١/١٨؛ ومعاني القرآن للأخفش ٢/٣١٢؛ وابن يعيش ٥/١٢٣؛ ومجالس العلماء ١٩٣. وقد حُذِفت حركة من التفعيلة الأولى فأصبحت فَعْلن لأن البيت من الطويل.

٢٣٠٨ـ منا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هَبَّ الرياح الزعازعُ

وهذا النوعُ مقصورٌ على السماع، حَصَره النحاة في ألفاظ، وهي: اختار وأَمَر كقوله[١]:

٢٣٠٩ـ أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقد تَرَكْتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

واستغفر كقوله[٢]:

٢٣١٠ـ أستغفرُ اللّـهَ ذنباً لستُ محصيَه ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

وسمَّى [نحو:] سَمَّيْتُ ابني بزيد، وإن شئت: زيداً. و «دعا» بمعناه قال[٣]:

٢٣١١ـ دَعَتْني أمُّ عمرو أخاها ولم أكن أخاها ولم أَرْضَـعْ لها بلَبـانِ

و «كَنَى» تقول: كَنَيْته بفلان، وإن شئت فلاناً. و «صَدَق» قال تعالى: «ولقد صدقكم الله وعده»[٤]. و «زوَّج» قال تعالى: «زوَّجناكها»[٥]. ولم يزد الشيخ[٦] عليها. ومنها أيضاً «حدَّث وأنبأ ونبّا وأخبر وخبَّر» إذا لم تُضَمَّن معنى أَعْلَمَ. قال تعالىٰ: «مَنْ أنبأك هذا»[٧] وقال: «فلمَّا نبَّأها به»[٨]. وتقول: حَدَّثْتك بكذا، وإن شئت: كذا، قال[٩]:

٢٣١٢ـ لَئِنْ كان ما حُدِّثْتُه اليومَ صادقاً أَصُمْ في نهارِ القيظِ للشمس باديا

---

(١) تقدم برقم ٢٢١.
(٢) تقدم برقم ٦٩٠.
(٣) تقدم برقم ٤٩٨.
(٤) الآية ١٥٢ من آل عمران. والتعدّي الآخر للفعل بـ «في». انظر: القاموس: صدق.
(٥) الآية ٣٧ من الأحزاب «فلما قضى زيدٌ منها وَطَراً زوَّجناكها».
(٦) البحر ٤/٣٩٨.
(٧) الآية ٣ من التحريم «فلما نبَّأها به قالت مَنْ أنبأك هذا».
(٨) الآية ٣ من التحريم.
(٩) تقدم برقم ٦٦٢.

و «قومه» مفعولٌ ثانٍ على أوَّلهما، والتقدير: واختار موسى سبعين رجلاً من قومه. ونقل أبو البقاء[1] عن بعضهم أن «قومَه» مفعول أول و «سبعين» بدل، أي: بدل بعض من كل، ثم قال: «وأرى أن البدلَ جائزٌ على ضعف وأن التقدير: سبعين رجلاً منهم». قلت: إنما كان ممتنعاً أو ضعيفاً لأنَّ فيه حَذْفَ شيئين: أحدُهما المختار منه، فإنه لا بد للاختيار من مختارٍ ومختار منه، وعلى البدل إنما ذُكِر المختارُ دونَ المختار منه. والثاني: أنه لا بد من رابط بين البدل والمبدل منه وهو «منهم» كما قدَّره أبو البقاء[2]، وأيضاً فإن البدلَ في نية الطَّرْح.

وأصل اختار: اختَيَرَ افتعل من لفظ الخير كاصطفى من الصفوة. و «لميقاتنا» متعلقٌ به أي: لأجل ميقاتنا. ويجوز أن يكونَ معناها الاختصاصَ، أي: اختارهم مخصصاً بهم الميقات كقولك: اختير لك هذا.

قوله: «لو شِئْت» مفعولُ المشيئة محذوف أي: لو شِئْتَ إهلاكنا، و «أهلكتهم» جواب لو، والأكثر الإتيانُ باللام في هذا النحو، ولذلك لم يَأْتِ مجرداً منها إلا هنا، وفي قوله «أنْ لو نشاء أَصَبْناهم»[3] وفي قوله: «لو نشاء جَعَلْناه أُجاجاً»[4]. ومعنى «من قبل» أي: قبل الاختيار وأَخْذ الرجفة.

قوله: «وإياي» قد يتعلَّق به مَنْ يرى جواز انفصال الضمير مع القدرة على اتصاله، إذ كان يمكنُ أن يُقال: أهلكتنا، وهو تعلُّقٌ واهٍ جداً لأن مقصودَه صلى الله عليه وسلم التنصيص على هلاك كلٍ على حِدَتِه تعظيماً للأمر، وأيضاً فإن موسى لم يتعاطَ ما يقتضي إهلاكَه بخلاف قومه، وإنما قال ذلك تسليماً منه لربِّه، فعطَف ضميرَه تنبيهاً على ذلك، وقد تقدم لك

---

(١) الإملاء ١/٢٨٦.
(٢) لا يشترط النحاة في البدل مثل هذا الرابط.
(٣) الآية ١٠٠ من الأعراف.
(٤) الآية ٧٠ من الواقعة.

ـ فهذه من هذا ـ في قوله «ولقد وصَّيْنا الذين أوتوا الكتاب مِنْ قبلكم وإياكم»[١] وقوله «يُخْرِجون الرسول وإياكم»[٢].

قوله: «أَتُهْلكنا» يجوز فيه أن يكون[٣] على بابه، أي: أتعُمُّنا بالإهلاك
[٤٠٧/ب] أم تخصُّ به السفهاءَ منا؟/ ويجوز أن يكونَ بمعنى النفي، أي: ما تُهْلِكُ مَنْ لم يُذنب بذنب غيره، قاله أبو بكر بن الأنباري، قال: «وهو كقولك: أتُهين مَنْ يكرمك؟ وعن المبرد: هو سؤالُ استعطاف. و«منا» في محل نصب على الحال من «السفهاء» ويجوز أن تكون للبيان.

قوله: «تُضِلُّ بها» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفةً فلا محلَّ لها. والثاني: أن تكون حالاً من «فتنتك» أي: حالَ كونها مُضِلاً بها. ويجوز أن تكون حالاً من الكاف لأنها[٤] مرفوعةٌ تقديراً بالفاعلية، ومنعه أبو البقاء[٥] قال: «لعدم العامل فيها» وقد تقدَّم البحث معه فيه غير مرة.

آ. (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿هُدْنا﴾**: العامَّةُ على ضم الهاء، مِنْ هاد يهود بمعنى مال، قال[٦]:

٢٣١٣ـ قد عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها   أني مِنَ الله لها هائِدُ

أو تاب، مِنْ قوله[٧]:

٢٣١٤ـ إني امرؤٌ مما جَنَيْتُ هائِدُ   ....

---

(١) الآية ١٣١ من النساء.
(٢) الآية ٨ من الممتحنة.
(٣) أي الاستفهام.
(٤) أي الكاف.
(٥) الإملاء ١/٢٨٦، وعبارة المطبوعة «ويجوز» وسقطت «لا» سهواً.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٠١/٤.
(٧) تقدم برقم ٥١٢.

ومن كلامِ بعضهم: «يا راكبَ الذنب هُدْهُدْ، واسجد كأنك هُدْهُد».

وقرأ[1] زيد بن علي وأبو وَجْزة[2] «هِدْنا» بكسر [الهاء] من هاد يَهيد أي حرَّك. وقد أجاز الزمخشري[3] في هُدنا وهِدْنا بالضم والكسر أن يكون الفعلُ مبنياً للفاعل أو للمفعول في كل منهما بمعنى مِلْنا أو أمالنا غيرُنا، أو حرَّكْنا نحن أنفسَنا أو حرَّكَنا غيرُنا وفيه نظر، لأن بعض النحويين قد نصَّ[4] على أنه متى أُلبس وَجَبَ أن يؤتى بحركةٍ مزيلةٍ لِلَّبس فيقال في «عقتُ» من العَوْق إذا عاقك غيرك: «عِقت» بالكسر فقط أو الإشمام، وفي بعتَ يا عبد إذا قصد أن غيرَه باعه: «بُعْت» بالضم فقط أو الإشمام، ولكن سيبويه[5] جوَّز في قيل وبيع ونحوهما الأوجهَ الثلاثة من غير احتراز.

و «هي»[6] ضميرٌ يفسِّره سياقُ الكلام إذ التقدير: إنْ فتنتُهم إلا فتنتُك. وقيل: يعود على مسألة الإراءة من قوله: «أَرِنا اللّـهَ جَهْرةً» أي: إنْ مسألة الرؤية.

قوله: «عذابـي أُصِيْبُ» مبتدأ وخبره. والعامَّةُ على «مَنْ أشاء» بالشين المعجمة. وقرأ[7] زيد بن علي وطاوس وعمرو بن فائد: «أساء» بالمهملة من الإساءة. قال الداني: «لا تَصِحُّ هذه القراءة عن الحسن ولا عن طاوس،

---

(١) البحر ٤/٤٠١؛ الكشاف ٢/١٢٢؛ الشواذ ٤٦.

(٢) يزيد بن عبيد السعدي المدني روى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ١٣٠. طبقات القراء ٢/٣٨٢.

(٣) الكشاف ٢/١٢٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٦٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٦) عاد إلى الآية ١٥٥ من قوله: «إن هي إلا فتنتك».

(٧) البحر ٤/٤٠٢؛ الشواذ ٤٦.

وعمرو بن فائد رجل سَوْء، وقرأها يوماً سفيان بن عيينة[1] واستحسنها[2]، فقام إليه عبدالرحمن المقرىء فصاح به وأسمعه فقال سفيان: «لم أَفْطِنْ لما يقولُ أهل البدع». قلت: يعني عبدالرحمن أن المعتزلةَ تعلَّقوا بهذه القراءة في أن فعلَ العبدِ مخلوقٌ له، فاعتذر سفيان عن ذلك.

آ. (١٥٧) **قوله تعالى: ﴿الذين يتَّبعون﴾**: في محله أوجه، أحدها: الجر نعتاً لقوله «الذين يتقون». الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه منصوبٌ على القطع. الرابع: أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمر وهو معنى القطع أيضاً. الخامس: أنه مبتدأ، وفي الخبر حينئذ وجهان، أحدهما: أنه الجملةُ الفعلية من قوله «يأمرهم بالمعروف». والثاني: الجملةُ الاسمية من قوله «أولئك هم المُفْلحون» ذكر ذلك أبو البقاء[3]، وفيه ضعف، بل مَنْعٌ، كيف يجعل «يأمرهم» خبراً وهو من تتمة وَصْفِ الرسول صلى الله عليه وسلم، أو على أنه معمولٌ للوجدان عند بعضهم كما سيأتي التنبيهُ عليه، وكيف يَجْعَلُ «أولئك هم المفلحون» خبراً لهذا الموصول، والموصولُ الثاني وهو قوله «فالذين آمنوا به وعزَّروه ونصروه» يطلبه خبراً، لا يتبادَرُ الذهنُ إلى غيره ولو تبادر لم يكن مُعْتبراً.

قوله: «الأُمّيّ» العامَّةُ على ضم الهمزة نسبةً: إمَّا إلى الأُمة وهي أمة العرب، وذلك لأن العرب لا تحسب ولا تكتب، ومنه الحديثُ: «إنَّا أمةٌ أُمِّيَّةٌ لا نكتب ولا نحسب»[4]، وإمَّا نسبةً إلى الأَمّ وهو مصدر أَمَّ يَؤُمُّ، أي: قصد

---

(١) سفيان بن عيينة الكوفي الأعور المشهور عرض على ابن كثير توفي سنة ١٩٨. طبقات القراء ١/٣٠٨.

(٢) في الأصل «واستسجها» والتصحيح من البحر.

(٣) الإملاء ١/٢٨٦.

(٤) رواه البخاري: الصوم ١٣؛ (الفتح) ٤/ ١٢٦؛ ابن حنبل ٢/٤٣.

يقصد، والمعنى على هذا: أن هذا النبـيَّ الكريم مقصود لكل أحدٍ. وفيه نظر، لأنه كان ينبغي أن يقال: الأَمِّيّ بفتح الهمزة. وقد يقال: إنه من تغيير النسب. وسيأتي أن هذا قراءةُ لبعضهم، وإما نسبةً إلى أمِّ القرى وهي مكة، وإمَّا نسبة إلى الأُمّ كأن الذي لا يقرأ ولا يكتب على حالةِ ولادتِه من أمه.

وقرأ[1] يعقوب «الأَمِّيّ» بفتح الهمزة، وخرَّجها بعضهم على أنه من تغيير النسب، كما قالوا في النسب إلى أُمَيَّة: أَمَوي / . وخرَّجها بعضهم على [٤٠٨/أ] أنها نسبةٌ إلى الأَمّ وهو القصد، أي: الذي هو على القصد والسَّداد، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك أيضاً في القراءة الشهيرة. فقد تحصَّل أن كلًّا من القراءتين يحتمل أن تكون مُغَيَّرَةً من الأخرىٰ.

قوله: «تجدونه» الظاهر أن هذه متعديةٌ لواحد لأنها اللُّقْيَة، والتقدير: تَلْقَوْنه، أي تَلْقَوْن اسمَه ونعته مكتوباً، لأنه بمعنى وُجْدان الضالَّة فيكون «مكتوباً» حالاً من الهاء في «تجدونه». وقال أبو علي: «إنها متعدية لاثنين أولهما الهاء، والثاني «مكتوباً». قال: «ولا بد من حذف هذا المضاف، أعني قوله «ذكره أو اسمه». قال سيبويه[2]: «تقول إذا نظرت في هذا الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو وهذا ذِكْر عمرو قال: «وهذا يجوزُ على سَعة الكلام».

قـوله: «عنـدهم في التوراة» هـذا الظرف وعـديلُه كـلاهمـا متعلِّقٌ بـ«تَجدون»، ويجوز ــ وهو الأظهر ــ أن يتعلَّقا بـ«مكتوباً»، أي: كُتِبَ اسمُه ونعته عندهم في تَوْراتهم وإنجيلهم.

قوله: «يأمرهم» فيه ستةُ أوجه، أحدها: أنه مستأنف، فلا محلَّ له حينئذ

---

(١) البحر ٤/٤٠٣.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: الكتاب ١/١٠٨ ــ ١١٠.

وهو قول للزجاج[1]. والثاني: أنه خبر لـ «الذين». قاله أبو البقاء[2]، وقد ذُكِرَ، قلت: وقد ذكر ما فيه ثَمَّة. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في «تجدونه» ولا بد من التجوز[3] بها، ذلك بأن تُجْعَلَ حالاً مقدرة. وقد منع أبو علي أن تكون حالاً من هذا الضمير قال: «لأن الضميرَ للاسم والذِّكْرِ، والاسم والذِّكر لا يأمران» يعني أن الكلام على حَذْفِ مضافٍ كما مرَّ، فإن تقديره: تجدون اسمه أو ذِكْره، والذكرُ والاسمُ لا يأمران، إنما يأمر المذكور والمسمَّى. الرابع: أنه حال من «النبـيّ». الخامس: أنه حال من الضمير المستكن في «مكتوباً». السادس: أنه مفسِّر لـ «مكتوباً»، أي لِما كُتِب، قاله الفارسي. قال: «كما فَسَّر قوله: «وَعَد اللَّـهُ الذين آمنوا» بقوله: «لهم مغفرةٌ ورزق كريم»[4]، وكما فسَّر المَثَل في قوله تعالىٰ: «إن مثل عيسىٰ عند الله كمثل آدم»[5] بقوله «خَلَقَه من تراب».

وقال الزجَّاج[6] هنا: «ويجوز أن يكـون المعنىٰ: يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرُهم بالمعروف، وعلى هذا يكون الأمرُ بالمعروف وما ذُكِر معه مِنْ صفته التي ذُكِرت في الكتابين». واستدرك أبو علي عليه هذه المقالةَ فقال: «لا وجهَ لقوله «يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف» إن كان يعني أن ذلك مرادٌ، لأنه لا شيءَ يَدُلُّ على حَذْفِه، ولأنَّا لا نَعْلَمهم أنهم صَدَقُوا في شيء، وتفسير الآية أنَّ «وجدت»[7] فيها تتعدى لمفعولين» فَذَكر نحو ما قدَّمته عنه.

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٢١.

(٢) الإملاء ١/٢٨٦. وانظر: الورقة ٤٠٧ ب، حيث عدَّه خبراً وردَّ عليه السمين.

(٣) الأصل «التجو» وسقطت الزاي سهواً.

(٤) الآية ٩ من المائدة.

(٥) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٦) لم يزد الزجاج في «معانيه» هنا على قوله «يأمرهم بالمعروف» يجوز أن يكون يأمرهم مستأنفاً» ٢/٤٢١.

(٧) لعل الأنسب «وجد» لأن لفظ الآية «يجدونه» وذلك كما في ش.

قلت: وهذا الردُّ تحاملٌ منه عليه، لأنه أراد تفسيرَ المعنى وهو تفسير حسن.

قوله: «إصرهم» قرأ ابن عامر[1]: «آصارهم» بالجمع على صيغة أفْعال، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسَبْقِها بمثلها، والباقون بالإفراد فهي جمع باعتبار متعلَّقاته وأنواعه، وهي كثيرة. ومَنْ أفرد فلأنه اسمُ جنسٍ. وقرأ بعضهم: «أَصرهم» بفتح الهمزة، وبعضُهم «أُصْرهم» بضمها[2]. وقد تقدم تفسير هذه المادة في أواخر البقرة[3].

والأغلال جمع غُلّ، وهو هنا مَثَل لِما كُلِّفوه. وقد تقدَّم تفسير المادة أيضاً في آل عمران: «وما كان لنبـي أن يَغُلَّ»[4]، وكذا تقدم تفسير التعزير في المائدة[5].

والعامَّة على تشديد «وعزَّروه». وقرأ[6] الجحدري وعيسى بن عمر وسليمان التيمي[7] بتخفيفها، وجعفر بن محمد: «وعَزَّزوه»[8] بزايين معجمتين.

قوله: «أُنْزِلَ معه» قال الزمخشري[9]: «فإن قلت: ما معنى «أُنْزِلَ معه»، وإنما أُنْزِل مع جبريل؟ قلت: معناه أُنزل مع نبوته؛ لأن

---

(١) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤/٤٠٤.
(٢) وهي رواية المعلى عن عاصم. انظر: الشواذ ٤٦.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢٨٦.
(٤) انظر إعرابه للآية ١٦١.
(٥) انظر إعرابه للآية ١٢.
(٦) انظر: البحر ٤/٤٠٤.
(٧) سليمان بن قَتَّة التيمي مولاهم البصري ثقة، عرض على ابن عباس، وعرض عليه عاصم الجحدري. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٣١٤.
(٨) الأصل: «عزرت» وهو سهو.
(٩) الكشاف ٢/١٢٢.

اسْتِنْباءَه كان مصحوباً بالقرآن مشفوعاً به. ويجوز أن يتعلَّق بـ «اتَّبعوا»، أي: واتَّبعوا القرآن المنزَّل مع اتِّباع النبـيّ وبالعمل[1] بسنته وبما أَمَرَ به ونَهَى عنه، أو واتَّبعوا القرآنَ كما اتَّبعه مصاحبين له في اتِّباعه» يعني بهذا الوجهِ الأخير أنه حالٌ من فاعل «اتبعوا». / وقيل: «مع» بمعنىٰ «على»، أي: أُنْزِلَ عليه. [٤٠٨/ب]
وجوَّز الشيخ[2] أن يكون «معه» ظَرْفاً في موضعِ الحال. قال: «والعاملُ فيها محذوف تقديره: أُنْزِلَ كائناً معه، وهي حال مقدَّرة كقولهم: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» فحالةُ الإنزال لم يكن معه، لكنه صار معه بعدُ، كما أن الصيدَ لم يكن وقتَ المرور».

آ. (١٥٨) **قوله تعالى: ﴿إليكم﴾** :متعلقٌ بـ «رسول»، و«جميعاً» حال من المجرور بـ إلى.

قوله: «الذي له مُلْك» يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فالرفعُ والنصبُ على القطع وقد مرَّ غيرَ مرة. والجرُّ من وجهين: إمَّا النعتِ للجلالة، وإمَّا البدلِ منها. قال الزمخشري[3]: «ويجوز أن يكون جَرّاً على الوصفِ وإن حِيل بين الصفة والموصوف بقوله «إليكم جميعاً». وقد استضعف أبو البقاء[4] هذا ووجهَ البدل فقال: «ويَبْعُدُ أن يكونَ صفة لله أو بدلاً منه لِما فيه من الفصل بينهما بـ «إليكم» وبحالٍ[5]، وهو متعلِّق بـ «رسول».

قوله: «لا إله إلا هو» لا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب، إذ هي بدلٌ من الصلةِ قبلها، وفيها بيانٌ لها، لأنَّ مَنْ مَلَكَ العالَـم كان هو الإلهَ على

---

(١) الكشاف: «والعمل» ولعلها أنسب.

(٢) البحر ٤/٤٠٤.

(٣) الكشاف ٢/١٢٣.

(٤) الإملاء ١/٢٨٧.

(٥) وهو قوله «جميعاً» وفي الإملاء: «وحاله».

الحقيقة. وكذا قوله «يحيـي ويميت» هي بيانٌ لقوله «لا إله إلا هو» سِيْقَتْ لبيان اختصاصه بالإلهية لأنه لا يَقْدِرُ على الإحياءِ والإماتةِ غيرُه، قال ذلك الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: «وإبدالُ الجملِ من الجمل غيرِ المشتركة في عاملٍ لانعرفه». وقال الحوفي: «إنَّ «يحيـي ويميت» في موضع خبر «لا إله». قال: «لأن الإله في موضع رفع بالابتداء، و«إلا هو» بدلٌ على الموضع» قال: «والجملةُ أيضاً في موضع الحال من اسم الله». قلت: يعني بالجملة قولَه «لا إله إلا هو يحيـي ويميت» ويعني باسم الله، أي الضمير في «له مُلْك»، أي: استقرَّ له الملك في حال انفراده بالإلهية. وقال الشيخ[3]: «والأحسن أن تكون هذه جملاً مستقلة من حيث الإعراب، وإن كان[4] متعلقاً بعضُها ببعض من حيث المعنى». وقال في إعراب الحوفي المتقدم: «إنه متكلِّفٌ» وهو كما قال.

وقرأ[5] مجاهد وعيسى «وكلمة» بالتوحيد، والمراد بها الجنس كقوله[6]: «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعر كلمة لبيد»[7]، ويسمُّون القصيدة كلها كلمةً، وقد تقدَّم لك شرح هذا.

قوله: «فآمِنُوا بالله ورسوله» قال الزمخشري[8]: «فإن قلت: هَلاَّ قيل:

---

(١) الكشاف ٢/١٢٣.

(٢) البحر ٤/٤٠٥.

(٣) البحر ٤/٤٠٥.

(٤) البحر: «كانت» وهي أنسب.

(٥) البحر ٤/٤٠٦.

(٦) الأصل: «كقولهم» وهو سهو.

(٧) رواه البخاري: مناقب الأنصار ٢٦؛ (الفتح) ٧/١٤٩؛ البيهقي ١٠/٢٣٧ وهذه الكلمة هي قوله:

ألا كـلُّ شيء مـا خـلا اللّـهَ بـاطـل وكـل نعيمٍ لا محـالـة زائـل

(٨) الكشاف ٢/١٢٣.

فآمنوا بالله وبـي بعد قوله: «إني رسول الله إليكم جميعاً». قلت: عَدَل عن المضمر إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفاتُ التي أُجْرِيَتْ عليه، ولِما في طريقة الالتفات من البلاغة، ولِيُعْلِم أنَّ الذي يجب الإيمان به واتِّباعه هو هذا الشخص المستقلّ بأنه النبـيُّ الأميُّ الذي يؤمن بالله وكلماته كائناً مَنْ كان أنا أو غيري إظهاراً للنَّصَفة وتفادياً من العصبية لنفسه».

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿وقَطَّعْناهم اثنتيْ عَشْرة﴾**: الظاهر أن «قطعناهم» متعدٍّ لواحد لأنه لم يُضَمَّنْ معنى ما يتعدى لاثنين، فعلى هذا يكون «اثنتي» حالاً من مفعول «قطَّعناهم»، أي: فَرَّقْناهم معدودِين بهذا العدد. وجوَّز أبو البقاء[١] أن يكون قَطَّعْنا بمعنى صَيَّرنا وأن «اثنتي» مفعولٌ ثانٍ، وجزم الحوفي بذلك.

وتمييز «اثنتي عشرة» محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و«أسباطاً» بدل من ذلك التمييز. وإنما قلت إن التمييز محذوف، ولم أجعل «أسباطاً» هو المميِّز لوجهين، أحدهما: أن المعدودَ مذكرٌ لأن أسباطاً جمع سِبْط، فكان يكون التركيبُ اثني عشر. والثاني: أن تمييز العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا ـ كما رأيت ـ جمعٌ. وقد جعله الزمخشري[٢] تمييزاً له معتذراً عنه فقال: «فإن قلتَ: مميِّز ما عدا العشرةَ مفردٌ فما وجهُ مجيئه جمعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سِبْطاً. قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المرادَ: وقطَّعْناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلُّ قبيلة أَسْباط لا سِبْط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيرُه[٣]:

---

(١) الإملاء ١/٢٨٧.

(٢) الكشاف ٢/١٢٤.

(٣) البيت لأبـي النجم وقبله:

تـبـقَّـلَتْ في أول الـتـبـقُّـلِ

وهو في ابن يعيش ٤/١٥٥؛ والخزانة ١/٤٠١؛ وشرح شواهد الشافية ٣١٢.

٢٣١٥ـ بين رمـاحَيْ مالـكٍ ونَهْشَـلِ

قال الشيخ(١): «وما ذهب إليه من أن كل / قبيلة أسباط خلافُ ما ذكره [٤٠٩/أ] الناس: ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب، وقالوا: الأسباط جمع [سبط](٢)، وهم الفرق والأسباط في ولد إسحاق كالقبائل في ولد إسماعيل ويكون على زعمه قولُه تعالىٰ: «وما أُنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط» معناه: والقبيلة. وقوله وهو نظير قوله «بين رماحَيْ مالك ونهشل» ليس بنظيره، لأن هذا من باب تثنية الجمع وهو لا يجوز إلا في ضرورة، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يُلْحَظْ في الجمع كونُه أريد به نوعٌ من الرماح لم تَصِحَّ التثنية، كذلك هنا لُحِظ في الأسباط ـ وإن كان جمعاً ـ معنى القبيلة فَمُيِّزَ به كما يُمَيَّزُ بالمفرد».

وقال الحوفي: «يجوز أن يكونَ على الحَذْف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، ويكون «أسباطاً» نعتاً لفرقة، ثم حُذف الموصوفُ وأقيمت الصفة مُقامه. وأمم نعتٌ لأسباط، وأنَّث العددَ وهو واقعٌ على الأسباط وهو مذكر وهو بمعنى فرقة أو أمة كما قال(٣):

٢٣١٦ـ ثلاثةأنفس ....

يعني رجلاً. [وقال:](٤)

٢٣١٧ـ ....عشرُ أَبْطُنٍ ....

بالنظر إلى القبيلة. ونظيرُ وصفِ التمييز المفرد بالجمع مراعاةً للمعنى قول الشاعر(٥):

---

(١) البحر ٤٠٧/٤.
(٢) من البحر.
(٣) تقدم برقم ٢١٣٦.
(٤) تقدم برقم ٢١٣٤.
(٥) تقدم برقم ٢٢٢٠.

٢٣١٨ـ فيهـا اثنتان وأربعـون حَلوبـةً   سُوداً كخافيةِ الغراب الأَسْحَمِ

فوصف «حلوبة» وهي مفردةٌ لفظاً بـ «سُوْداً» وهو جمع مراعاةً لمعناها، إذ المرادُ الجمع».

وقال الفراء[١]: «إنما قال «اثنتي عشرة» والسِّبط مذكر لأنَّ ما بعده أممٌ فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان اثني عشر لتذكير السبط لكان جائزاً» واحتجَّ النحويون على هذا بقول الشاعر[٢]:

٢٣١٩ـ وإنَّ قريشاً هـذه عشرُ أبـطنٍ   وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ

ذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيلة، لذلك أنَّث والبطن ذَكَر[٣].

وقال الزجاج[٤]: «المعنى: وقَطَّعناهم اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، من نعتِ فرقة كأنه قال: جَعَلناهم أسباطاً وفَرَّقْناهم أسباطاً»، وجوَّز أيضاً أن يكون «أسباطاً» بدلاً من «اثنتي عشرة» وتبعه الفارسيُّ في ذلك.

وقال بعضهم: «تقدير الكلام: وقطعناهم فرقاً اثنتي عشرة، فلا يُحتاج حينئذٍ إلى غيره. وقال آخرون: جَعَل كلَّ واحد من الاثنتي عشرة أسباطاً، كما تقول: لزيد دراهم ولفلان دراهم ولفلان دراهم، فهذه عشرون دراهم، يعني أن المعنى على عشرينات من الدراهم. ولو قلت: لفلان ولفلان ولفلان عشرون درهماً بإفراد «درهم» لأدَّى إلى اشتراك الكل في عشرين واحدة

---

(١) معاني القرآن له ١/٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٢١٣٤.

(٣) أي أعطى العدد «عشر» حكم عشرة المفردة إن كان المعدود مؤنثاً على الرغم من أن المعدود الملفوظ به مذكراً.

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٢٣.

والمعنى على خلافه. وقال جماعة منهم البغوي[١]: «وفي الكلام تقديمٌ وتأخير تقديرُه: وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة».

وقوله «أمماً»: إمَّا نعتٌ لأسباطاً، وإمَّا بدل منها بعد بدل على قولنا: إن أسباطاً بدلٌ من ذلك التمييزِ المقدر. وجَعَلَه الزمخشري[٢] أنه بدل[٣] من اثنتي عشرة قال: «بمعنى: وقَطَّعناهم أمماً لأن كل أسباط كانَتْ أمةً عظيمة وجماعة كثيفة العدد» وكلُّ واحدة تَـؤُمُّ خلافَ ماتَـؤُمُّه الأخرىٰ لا تكاد تأتلف» انتهىٰ. وقد تقدَّم القول في الأسباط[٤].

وقرأ[٥] أبان بن تغلب «وَقَطَعْناهم» بتخفيف العين، والشهيرةُ أحسنُ لأنَّ المقامَ للتكثير، وهذه تحتمله أيضاً. وقرأ[٦] الأعمش وابن وثاب وطلحة ابن سليمان «عَشِرة» بكسر الشين، وقد رُوي عنهم فتحُها أيضاً، ووافقهم على الكسر فقط أبو حيوة وطلحة بن مصرف. وقد تقدَّم تحقيق ذلك في البقرة[٧]، وأن الكسرَ لغةُ تميم والسكونَ لغةُ الحجاز.

قوله: «أن اضْرِبْ» يجوز في «أَنْ» أن تكون المفسِّرة للإِيحاء، وأن تكونَ المصدرية. وقوله: «فانبجسَتْ» كقوله: «فانفجرَتْ»[٨] إعراباً وتقديراً ومعنىً، وقد تقدم جميعُ ذلك في البقرة. وقيل: الانبِجاسُ: العَرَق. قال

---

(١) تفسير البغوي ٢/٣٠٠. وهو الحسين بن مسعود فقيه محدِّث له لباب التأويل، توفي سنة ٥١٠. وفيات الأعيان ١/١٤٥؛ الأعلام ٢/٢٥٩.

(٢) الكشاف ٢/١٢٤.

(٣) لعل الأنسب ما في ش: وجعله الزمخشري بدلاً.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٣٦ من البقرة.

(٥) البحر ٤/٤٠٦؛ الشواذ ٤٦ ونسبها إلى أبـي حيوة.

(٦) البحر ٤/٤٠٦.

(٧) انظر: إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.

(٨) من الآية ٦٠ من البقرة «فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت».

[٤٠٩/ب] أبو عمرو بن العلاء: / «انبجست: عَرِقَتْ، وانفجرت: سالَتْ» ففرَّق بينهما بما ذُكر، وفي التفسير أن موسى عليه الصلاة والسلام كان إذا ضَرَبَ الحجر ظهر عليه مثلُ ثَدْي المرأة فَيَعْرَقُ ثم يَسيل، وهما قريبان من الفَرْق المذكور في النضخ والنضح[١]. وقال الراغب[٢]: «يقال: بَجَس الماءُ وانبَجَسَ انفجر، لكن الانبجاسَ أكثرُ ما يُقال فيما يَخْرج من شيءٍ ضيق، والانفجار يُستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع، ولذلك قال تعالى: «فانبجستْ منه اثنتا عشرةَ عيناً»، وفي موضعٍ آخرَ «فانفجرت»[٣]، فاستُعْمل حيث ضاق المخرج اللفظتان» يعني فـفـرَّق بينهما بالعموم والخصوص، فكلُّ انبجاسٍ انفجارٌ من غير عكس. وقال الهروي: «يقال: انبجسَ وتَبَجَّس وتَفَجَّر وتفتَّق بمعنى واحدٍ»، وفي حديث حذيفة[٤]: «ما منا إلا رجلٌ له آمَّةٌ يَبْجُسُها الظُّفُر غيرَ رَجُلَيْن» يعني عمر وعلياً رضي الله عنهم. الآمَّة: الشجَّة تبلغ أمَّ الرأس، وهذا مَثَل يعني أن الآمَّة منا قد امتلأت صديداً بحيث إنه يُقْدر على استخراج ما فيها بالظفر من غير احتياج إلى آلة حديد كالمِبْضَع فعبَّر عن زَلَلِ الإنسان بذلك، وأنه تفاقم إلى أن صار يشبه شَجَّةً هذه صفتها.

قوله: «كلُّ أناس» قد تقدَّم الوعدُ في البقرة بالكلام على لفظة «أناس» هنا. قال الزمخشري[٤]: «الأناس: اسم جمع غير تكسير نحو: رُخال[٥] وتُناء[٦] وتُؤام[٧] وأخواتٍ لها. ويجوز أن يقال: إن الأصل الكسر والتكسير،

---

(١) نضح الإناء رشح، ونضخ الماء: اشتدَّ فورانه من ينبوعه.
(٢) المفردات ٣٧.
(٣) الآية ٦٠ من البقرة.
(٤) انظر: النهاية ١/٩٧؛ والكشاف ٢/١٢٤.
(٥) الرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن، جمعها رُخال.
(٦) تِناء البلد: القاطنون فيه، مفردها تانىء ولم أجدها بالضم.
(٧) التوءم: المولود مع غيره في بطن، جمعها تؤام. والظاهر أن هذه الجموع الثلاثة أتى بها لمشابهتها أُناساً من حيث اللفظ، فهي ليست بأسماء جموع، حيث إن لها مفرداً من لفظها.

والضمة بدل من الكسرة كما أُبدلت[١] في نحو سُكارَىٰ وغُيارَىٰ من الفتحة».

قال الشيخ[٢]: «ولا يجوز ما قال لوجهين، أحدهما: أنه لم يُنْطَقْ بـ «إناس» بكسر الهمزة فيكون جمعَ تكسيرٍ حتى تكونَ الضمةُ بدلاً من الكسرة بخلاف سُكارىٰ وغيارىٰ فإن القياس فيه فَعالىٰ بفتح فاء الكلمة، وهو مسموع فيهما. والثاني: أن سُكارى وغُيارىٰ وعُجالىٰ وما ورد من نحوها ليست الضمةُ فيه بدلاً من الفتحة، بل نَصَّ سيبويه في «كتابه» على أنه جمعُ تكسيرٍ أصلٌ، كما أن فَعالىٰ جمعُ تكسيرٍ أصلٌ، وإن كان لا ينقاس الضمُّ كما ينقاس الفتح.

قال سيبويه[٣] في حَدِّ تكسيرِ الصفات: «وقد يُكَسِّرون بعضَ هذا على فُعالىٰ وذلك قول بعضِهم «عُجالىٰ وسُكارىٰ». وقال سيبويه[٤] في الأبنية أيضاً: «ويكونُ فُعالىٰ في الاسم نحو: حُبارَىٰ[٥] وسُمانىٰ[٦] ولُبادىٰ[٧] ولا يكون وصفاً إلا أن يُكَسَّر عليه الواحدُ للجمع نحو: سُكارىٰ وعجالىٰ» فهذان نَصَّان من سيبويه على أنه جمعُ تكسير، وإذا كان جمعَ تكسيرٍ أصلاً لم يَسُغْ أن يُدَّعى أن أصلَه فَعالَىٰ وأنه أُبْدلت الحركة فيه. وذهب المبرد إلى أنه اسمُ جمع أعني فُعالىٰ بضم الفاء وليس بجمع تكسير، فالزمخشري لم يذهبْ إلى ما ذهب إليه سيبويه، ولا إلى ما ذهب إليه المبرد، لأنه عند المبرد اسمُ جمعٍ، فالضمة في فائه أصلٌ ليست بدلاً من الفتحة بل أحدث قولاً ثالثاً» انتهىٰ.

قوله: «كُلوا مِنْ طيبات» قد تقدَّم الكلامُ على هذه الجملةِ وما قبلها، وما بعدها في البقرة[٨]، وكأن هذه القصةَ مختصرةٌ مِنْ تِيْكَ، فإن تِيْكَ أشبعُ

(١) أي: أبدلت الضمة.
(٢) البحر ٤/٤٠٨.
(٣) الكتاب ٢/٢١٢.
(٤) الكتاب ٢/١٩٩.
(٥) (٦) (٧) حبارى وسمانى ولبادى ضروب من الطير.
(٨) انظر: إعرابه للآية ١٧٢.

من هذه. قال الزمخشري[١]: «التقديمُ والتأخيرُ في «وقولوا وادخلوا» سواء قَدَّموا الحِطَّة على دخول الباب أو أخَّروها، فهم جامعونَ في الإيجادِ بينهما» قال الشيخ[٢]: «وقولُه: سواءٌ قَدَّموا أو أخَّروها تركيبُ غير عربـي، وإصلاحهُ: سواء أقدَّموا أم أخَّروا كما قال تعالىٰ: «سواءٌ علينا أَجَزِعْنا أم صَبَرْنا»[٣] قلت: يعني كونه أتى لفظُ «سواء» بأو دون أم، ولم يأت بهمزة التسوية بعد سواء، وقد تقدم أن ذلك جائزٌ وإن كان الكثيرُ ما ذكره، و أنه قد قرىء «سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تُنْذِرْهم»[٤] والردُّ بمثل هذا غيرُ طائلٍ.

وقرأ[٥] عيسى الهمذاني «ما رَزَقْتُكم» بالإفراد، وسيأتي خلافٌ بين السبعة في مثل هذا في سورة طه[٦].

قـوله: «نَغْفِـرْ لكم خطايـاكم»[٧] قد تقـدَّم الخلاف في «يغفـر»[٨] وأما «خطاياكم» فقرأها ابنُ عامر «خطيئتكم» بالتوحيد والرفع على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والفرض أنه يقرأ «تُغْفَر» بالتاء من فوق[٩]. ونافع قرأ: «خطيئاتكم» بجمعِ السَّلامة رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنه يقرأ «تُغْفَر» كقراءة ابن عامر، وأبو عمرو قـرأ: «خطاياكم» جمعَ تكسيـر، ويَقرأ «نغفـر» بنونِ العـظمة،

---

(١) الكشاف ٢/١٢٥.
(٢) البحر ٤/٤٠٩.
(٣) الآية ٢١ من إبراهيم.
(٤) الآية ٦ من البقرة وهي قراءة ابن محيصن كما في معجم القراءات ١/٢٢، والذي في شواذ ابن خالويه أن ابن محيصن قرأ بهمزة واحدة ولم ينص على «أو» انظر: الشواذ ٢.
(٥) البحر ٤/٤٠٨ وهو عيسى بن عمير الكوفي القارىء، قرأ عليه الكسائي وقرأ على طلحة بن مصرف ولم تذكر وفاته. الطبقات ١/٦١٣.
(٦) الآية ٨٠، والآية ٨١.
(٧) رسمها على قراءة أبـي عمرو كما سيأتي.
(٨) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤/٤٠٩.
(٩) وهو يقرأ كذلك.

والباقون: نَغْفر كأبـي عمرو، «خطيئاتكم» بجمع السَّلامة منصوباً بالكسرة على القاعدة[(١)]. وفي سورة نوح[(٢)] قرأ أبو عمرو / «خطاياهم»بالتكسير أيضاً، والباقون [٤١٠/أ] بجمع التصحيح. وقرأ ابن هرمز «تُغْفَر» بتاء مضمومة مبنياً للمفعول كنافع، «خطاياكم» كأبـي عمرو. وعنه أيضاً: «يَغْفر» بياء الغيبة، وعنه: «تَغْفِر» بفتح التاء من فوق،على معنى أن الحِطَّة سببٌ للغفران فنسب الغفرانَ إليها.

آ. (١٦٣) **قوله تعالى: ﴿عن القرية﴾**: لا بد من مضافٍ محذوفٍ، أي: عن خبر القرية، وهذا المضافُ هو الناصبُ لهذا الظرف وهو قـوله: «إذ يَعْدون» وقيل: بل هو منصوبٌ بـ «حاضرة». قال أبو البقاء[(٣)]: «وجوَّز ذلك أنها كانت موجودةً ذلك الوقتَ ثم خَرِبَتْ». وقدَّر الزمخشري[(٤)] المضاف «أهل»، أي: عن أهل القرية، وجعل الظرفَ بدلاً من «أهل» المحذوف فإنه قال: «إذ يَعْدون» بدل من القرية، والمرادُ بالقرية أهلُها، كأنه قيل: وسَلْهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهو مِنْ بدل الاشتمال.

قال الشيخ[(٥)]: «وهذا لا يجوزُ، لأنَّ «إذ» من الظروف التي لا تتصرَّف، ولا يَدْخل عليها حرفُ جر، وجَعْلُها بدلاً يُجَوِّز دخول «عن» عليها لأنَّ البدلَ هو على نية تكرار العامل، ولو أَدْخَلْت «عن» عليها لم يَجُزْ، وإنما يُتَصَرَّفُ فيها بأنْ تُضِيْفَ إليها بعضَ الظروفِ الزمانية نحو «يوم إذ كان كذا»، وأمَّا قولُ

---

(١) فيكون تفصيل السبعة كما يلي:
ابن كثير والكوفيون: نغفر خطيئاتكم، وأبوعمرو: نغفر خطاياكم، ونافـع: تُغفر خطيئاتُكم، وابن عامر: تُغْفَر خطيئتكم.
(٢) الآية ٢٥. وانظر: السبعة ٦٥٣؛ والحجة ٧٢٦.
(٣) الإملاء ١/٢٨٧.
(٤) الكشاف ٢/١٢٥.
(٥) البحر ٤/٤١٠.

مَنْ ذهب إلى أنها تكونُ مفعولةً بـ «اذكر» فقولُ مَنْ عَجَز عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً».

وقال الحوفي: «إذ متعلقةٌ بـ «سَلْهم». قال الشيخ[1]: «وهذا لا يُتَصور، لأن «إذ» لِما مضىٰ، و «سَلْهم» مستقبلٌ، ولو كان ظرفاً مستقبلاً لم يَصِحَّ المعنى، لأنَّ العادِين وهم أهل القرية مفقودون، فلا يمكن سؤالُهم فالمسؤول غير أهل القرية العادين».

وقرأ[2] شهر بن حوشب وأبو نهيك: «يَعَدُّون» بفتح العين وتشديد الدال، وهذه تشبه قراءةَ نافع[3] في قوله «لا تَعَدُّوا في السبت» والأصل «تَعْتَدُّوا» فأدغم التاءَ في الدال لمقاربتها لها. وقُرىء «تُعِدُّون» بضم التاء وكسرِ العين وتشديد الدال من أعدَّ يُعِدُّ إعداداً: إذا هَيَّأ آلاتِه. وفي التفسير: أنهم كانوا مأمورين في السبت فيتركونها ويُهَيِّئون آلاتِ الصيد.

قوله: «إذْ تـأتيهم» العاملُ فيه «يَعْدُون»، أي: إذ عَدَوا إذ أَتَتْهم، لأنَّ الظرفَ الماضي يَصْرِفُ المضارع إلى المضيّ. وقال الزمخشري[4]: «وإذ تأتيهم بدلٌ من إذْ يَعْدُون بدلاً بعد بدل» يعني أنه بدلٌ ثانٍ من القرية على ما تقرَّر عنه. وقد تقدَّم ردُّ الشيخ عليه هناك وهو عائدٌ هنا.

و «حِيْتان» جمع حُوت، وإنما أُبدلت الواو ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلَها. ومثلُه: نون ونينان. والنونُ: الحوت.

---

(١) البحر ٤/٤١٠.

(٢) البحر ٤/٤١٠؛ الشواذ ٤٦؛ وضبطها الناشر بكسر العين ولعله خطأ.

(٣) الآية ١٥٤ من النساء في رواية ورش. انظر: السبعة ٢٤٠.

(٤) الكشاف ٢/١٢٥.

قوله: «شُرَّعاً» حالٌ من «حِيتانهم» وشُرَّعٌ جمعُ شارع. وقرأ[1] عمر ابن عبدالعزيز «يومِ إسْباتهم» وهو مصدرٌ «أسبت» إذا دخل في السَّبْت. وقرأ عاصم بخلافٍ عنه[2] وعيسى بن عمر: لا يَسْبُتون بضم الباء. وقرأ علي والحسن وعاصم بخلاف عنه «يُسْبِتون» بضم الياء وكسرِ الباء مِنْ أَسْبت، أي: دَخَل في السبت. وقرىء: «يُسْبَتُون» بضمِّ الياء وفتح البـاء مبنياً للمفعـول، نقلها الزمخشري[3] عن الحسن قال: «أي: لا يُدار عليهم السَّبْت ولا يُؤْمرون بأن يَسْبِتُوا».

والعاملُ في «يوم لا يَسْبتون» قـوله «لا تَـأْتيهم» أي: لا تأتيهم يـوم لا يَسْبتون، وهذا يدلُّ على جواز تقديم معمول المنفي بـ«لا» عليها[4]. وقد قدَّمْتُ فيه ثلاثةَ مذاهب: الجوازَ مطلقاً كهذه الآية، المنعَ مطلقاً، التفصيلَ: بين أن يكون جوابَ قسم فيمتنعَ أو لا فيجوزَ.

قوله: «كذلك نَبْلُوهم» ذكر الزجاج وابن الأنباري في هـذه الكاف ومجرورِها وجهين، أحدهما: قال الزجاج[5]: «أي: مثلَ هذا الاختبار الشديد نختبرهم، فموضعُ الكاف نصب بـ«نَبْلوهم». قال ابن الأنباري: «ذلك» إشارةٌ إلى ما بعدَه، يريد: نَبْلوهم بما كانوا يفسُقون كذلك البلاءَ الـذي وقع بهم في أَمْرِ الحِيتان، وينقطع الكلام عند قوله «لا تأتيهم».

الوجه الثاني: قال الزجاج[6]: «ويحتمل أن يكون ـ على بُعْدٍ ـ أن

---

(١) البحر ٤/٤١١؛ الشواذ ٤٧.
(٢) وهي رواية الجعفي عن عاصم. البحر ٤/٤١١؛ الشواذ ٤٧.
(٣) الكشاف ٢/١٢٥.
(٤) أي على لا.
(٥) معاني القرآن ٢/٤٢٥.
(٦) معاني القرآن ٢/٤٢٥.

يكونَ: ويومَ لا يَسْبِتُون لا تأتيهم كذلك، أي: لا تأتيهم شُرَّعاً، و يكون نَبْلوهم مستأنفاً». قال أبو بكر[1]: «وعلى هذا الوجهِ: «كذلك» راجعةٌ إلى الشُروع في قوله تعالىٰ: «يوم سَبْتِهم شُرَّعاً» والتقدير: ويوم لا يَسْبِتون لا تأتيهم كذلك الإتيانَ بالشروع، وموضعُ الكاف على هذا نصبٌ بالإتيان على الحال، أي: لا تأتي مثلَ ذلك الإتيان». / [٤١٠/ب]

وقوله: «بما كانوا» الباء سببيةٌ، و«ما» مصدريةٌ أي: نَبْلُوهم بسببِ فِسْقِهم، ويَضْعُفُ أن تكونَ بمعنى الذي لتكلُّفِ حَذْفِ العائد على التدريج. وقد ذكر مكي هنا مسألةً مختلفاً فيها بين النحاة لا تعلُّق لها بهذا الموضع فقال[2]: «وأفصحُ اللغات أن ينتصبَ الظرف مع السبت والجمعة فتقول: اليومَ السبتُ، واليومَ الجمعة، فَتُنْصَبَ «اليوم» على الظرف وتُرْفَعَ مع سائر الأيام فتقول: اليومَ الأحد، واليومَ الأربعاء، لأنه لا معنى للفعل فيهما، فالمبتدأ هو الخبر فترفع». قلت: هذه المسألة فيها خلافٌ بين النحويين، فالجمهور كما ذكر يوجبون الرفعَ لأنه بمنزلة قولك: اليومُ الأولُ، اليوم الثاني. وأجاز الفراء وهشام النصب قالا: «لأن اليوم بمنزلة الآن، فالآن أعم من الأحد والثلاثاء، فكأنه قيل: الآن الأحد، الآن الاثنان»، أي: إنهما واقعان في الآن، وليست هذه المسألةُ مختصةً بالجمعة والسبت، بل الضابطُ فيها أنه إذا ذُكر «اليوم» مع ما يتضمن عملاً وحدثاً جاز النصب والرفع نحو قولهم: اليوم العيد، اليوم الفطر، اليوم الأضحىٰ، كأنك قلت: اليوم يَحْدُث اجتماع وفطر وأُضْحية.

آ. (١٦٤) **قوله تعالى: ﴿معذرة﴾**: قرأ العامة «معذرة» رفعاً على

---

(١) وهو ابن الأنباري.

(٢) المشكل ٣٣٢/١.

خبر ابتداء مضمر، أي موعظتنا معذرة. وقرأ[1] حفص عن عاصم وزيد ابن علي وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف: «معذرةً» نصباً. وفيها ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنها منصوبةٌ على المفعول من أجله، أي: وعَظْناه لأجلِ المعذرة. قال سيبويه[2]: «ولو قال رجلٌ لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا انتصب». الثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر بفعل مقدرٍ مِنْ لفظها تقديرُه: نعتذر معذرةً. الثالث: أن ينتصبَ انتصابَ المفعولِ به لأنَّ المعذرةَ تتضمَّن كلاماً، والمفردُ المتضمنُ لكلامٍ إذا وقع بعد القول نُصِبَ نَصْبَ المفعول به كقلت خطبة. وسيبويه يختار الرفع قال[3]: «لأنهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعِظُون؟ فقالوا: موعظتنا معذرة». والمَعْذِرة: اسمُ مصدر وهو العُذْر. قال الأزهري[4]: «إنها بمعنى الاعتذار» والعُذْر: التنصُّل من الذنب.

آ. (١٦٥) **قوله تعالى: ﴿فلمَّا نَسُوا ما ذُكِّروا به﴾**: الضمير في «نَسُوا» للمنهيين. و «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، أي: فلَّما نَسُوا الوعظَ الذي ذكَّرهم به الصالحون. قال ابن عطية[5]: «ويحتمل أن يُرادَ به الذِّكْرُ نفسُه، ويُحتمل أن يرادَ به ما كان فيه[6] الذكر» قال الشيخ[7]: «ولا يَظْهر لي هذان الاحتمالان» قلت: يعني ابن عطية بقوله «الذكر نفسه»، أي: نفسُ الموصول مرادٌ به المصدر كأنه قال: فلما نَسُوا الذكر الذي ذُكِّروا به، وبقوله «ما كان فيه

---

(١) السبعة ٢٩٦؛ الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤١٢/٤.
(٢) الكتاب ١٦١/١.
(٣) الكتاب ١٦١/٢.
(٤) تهذيب اللغة ٣٠٦/٢.
(٥) التفسير ١٨٩/٧.
(٦) الأصل: «في» والتصويب من ابن عطية.
(٧) البحر ٤١٢/٤.

الذكر» نفسُ الشيء المُذَكَّر به الذي هو متعلّق الذكر، لأن ابن عطية لمَّا جَعَل «ما» بمعنىٰ الذي قال: «إنها تحتملُ الوقوعَ على هذين الشيئين المتغايرين».

قوله: «بعذابٍ بئيس» قرأ[1] نافع وأبو جعفر وشيبة: «بِيْسٍ» بياء ساكنة. وابن عامر بهمزة ساكنة، وفيهما أربعة أوجه، أحدها: أن هذا في الأصل فعلٌ ماضٍ سُمِّي به فأُعْرِب كقوله عليه السلام: «أنهاكم عن قيلٍ وقال» بالإعراب والحكاية، وكذا قولهم: «مُذْ شَبَّ إلى دَبَّ» و «مُذْ شَبٍّ إلى دَبٍّ» فلمَّا نُقِل إلى الاسمية صار وَصْفاً كـ نِضْو ونِقْض. والثاني: أنه وصف وُضِع على فِعْل كحِلْف. الثالث: أن أصلَه بَئِيس كالقراءة المشهورة، فخفَّف الهمزة، فالتقت ياءان ثم كَسَر الباء إتباعاً كرِغيف وشِهيد، فاستثقل توالي ياءين بعد كسرة، فحذفت الياء المكسورة فصار اللفظ بِيْسٍ، وهو تخريج الكسائي. الرابع: أن أصله «بَئِس» بزنة كَتِف ثم أُتْبعت الباءُ للهمزة في الكسر، ثم سُكِّنت الهمزة ثم أُبدلت ياء[2]. وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر فتحتمل أن تكون فعلاً منقولاً، وأن تكون وصفاً كحِلْف.

وقرأ أبو بكر عن عاصم «بَيْئَسٍ» بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين وهو صفةٌ على فَيْعَل كضيغَم[3] وصَيْرَف[4] وهي كثيرة في الأوصاف /. وقال [٤١١/أ]
امرؤ القيس بن عابس الكندي[5]:

٢٣٢٠ـ كـلاهـمـا كـان رئيسـاً بَيْئَسـاً ... يَضْرِبُ في يومِ الهياجِ القَوْنَسا

(١) السبعة ٢٩٦؛ الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤١٣/٤؛ الشواذ ٤٧.
(٢) أي على قراءة نافع.
(٣) الضيغم: الأسد.
(٤) الصيرف: المحتال.
(٥) الطبري ٢٠٠/١٣، البحر ٤١٣/٤. والقونس: مقدم الرأس وأعلى بيضة الحديد.

وقرأ باقي السبعة بَئِيْسٍ بزنة رئيس. وفيه وجهان، أحدهما: أنه وصفٌ على فَعِيل كشديد وهو للمبالغة وأصله فاعل. والثاني: أنه مصدرٌ وُصف به أي: بعذابٍ ذي بأس بئيس، مصدر مثل النذير والنكير والعذير، ومثل ذلك في احتمال الوجهين قول أبي الإصبع العدواني[1]:

٢٣٢١ـ حَـنَـقَـاً عَـلَـيَّ ولا أَرَىٰ لـيَ منـهمـا شَـرَّاً بئيـسـاً

وهي أيضاً قراءةُ علي وأبي رجاء.

وقرأ يعقوبُ القارىء: بَيْسَ[2] بوزن شَهِدَ، وقرأها أيضاً عيسى بن عمر وزيد بن علي. وقرأ نصر بن عاصم: بَأَس بوزن ضَرَب فعلاً ماضياً.

وقرأ الأعمش ومالك بن دينار: بَأْس فعلاً ماضياً، وأصله بئِس بكسرِ الهمزة فسَكَّنها تخفيفاً كشَهْد في قوله[3]:

٢٣٢٢ـ لو شَهْدَ عادَ في زمانِ تُبَّعِ

وقرأ ابن كثير[4] وأهل مكة: بِئِسٍ بكسر الباء والهمز همزاً خفيفاً، ولم يُبَيِّن: هل الهمزةُ مكسورةٌ أو ساكنة؟

وقرأ طلحة وخارجة عن نافع بَيْسٍ بفتح الباء وسكون الياء مثل كَيْل وأصله بَيْئَس مثل: ضَيْغَم فخفَّف الهمزةَ بقلبها ياءً وإدغامِ الياء فيها، ثم خَفَّفه بالحذف كمَيْت في مَيِّت.

---

(١) الطبري ١٣/٢٠١؛ مجاز القرآن ١/٢٣١؛ البحر ٤/٤١٣.

(٢) كذا ضبطها المؤلف وهي في البحر غفل، وضبطها ابن عطية ٧/١٩٠ بَئِّس. وثمة أكثر من قارىء باسم يعقوب: فهناك يعقوب بن إسحاق الحضرمي ويعقوب بن جعفر، ويعقوب الأعشىٰ. انظر: طبقات القراء ٢/٣٨٦.

(٣) تقدم برقم ٢٢٢٧.

(٤) وهي حكاية الزهراوي عنه. البحر ٤/٤١٣.

وقرأ عيسى بن عمر والأعمش وعاصم في رواية: بَيْئِسٍ كقراءة أبي بكر عنه إلا أنه كسر الهمزة. وهذه قد رَدَّها الناسُ لأن فَيْعِلاً بكسر العين في المعتلِّ، كما أن فَيْعَلاً بفتحها في الصحيح كسيِّد وضَيْغَم. على أنه قد شذَّ: صَيْقِل(1) بالكسر، وعَيَّل(2) بالفتح.

وقرأ نصر في رواية مالك بن دينار عنه «بَأَسٍ» بفتح الباء والهمزة وجَرِّ السين بزنة جَبَل.

وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي وطلحة بن مصرف «بَئِسٍ» مثل كَبِد وحَذِر قال عبيدالله بن قيس(3):

٢٣٢٣ـ ليتني أَلْقَىٰ رُقَيَّةَ في   خَلْوةٍ من غير ما بَئِسِ

وقرأ نصر بن عاصم في رواية «بَيِّسٍ» بتشديد الياء كميّت، وفيها تخريجان، أحدهما: أنها من البؤس ولا أصلَ لها في الهمز، والأصل: بَيْوِس كمَيْوِت ففُعِل به ما فُعِل به. والثاني: أن أصلَه الهمزةُ فأبدلها ياءً ثم أدغم الياء في الياء.

وقرأ أيضاً في روايةٍ «بَأَّس» بهمزةٍ مشددة، قالوا: قَلَبَ الياءَ همزةً وأدغمها في مثلها ماضياً كشَمَّر.

وطائفة أخرىٰ: «بَأَسَ» كالتي قبلها إلا أن الهمزةَ خفيفةٌ.

وطائفة: «باسٍ» بألف صريحة بين الباء والسين المجرورة.

وقرأ أهلُ المدينة: «بِئيس» كرئيس، إلا أنهم كسروا الباءَ، وهذه لغةُ

---

(1) الصيقل: شحّاذ السيوف وجلاّؤها.
(2) العيّل: واحد العيال.
(3) ديوانه ١٦٠؛ الطبري ١٣/٢٠١؛ البحر ٤/٤١٣.

تميم في فعيل الحلقيِّ العين نحو: بِعير وشعير وشهيد سواء أكان اسماً أم صفة.

وقرأ الحسن والأعمش: «بِئْيَسٍ» بباءٍ مكسورة ثم همزةٍ ساكنة ثم ياءٍ مفتوحةٍ بزنة حِذْيَم[1] وعِثْيَر[2].

وقرأ الحسن: بِئْسَ بكسرِ الباء وسكون الهمزة وفتح السين، جَعَلَها التي للذَّمِّ في نحو: بئس الرجل زيد، ورُوِيت عن أبي بكر.

وقرأ الحسن أيضاً كذلك إلا أنه بياءٍ صريحة، وتخريجُها كالتي قبلها وهي مرويَّةٌ عن نافع. وقد ردَّ أبو حاتم هذه القراءةَ والتي قبلها بأنه لا يُقال: «مررت برجلٍ بئس» حتى يقال: بئس الرجل، أو بئس رجلاً. قال النحاس[3]: «وهذا مردودٌ ـ يعني قولَ أبي حاتم ـ حكى النحويون: «إن فعلتَ كذا وكذا فبها ونعمَتْ»، أي: ونِعمَتِ الخَصْلة، والتقدير: بئس العذاب». قلت: أبو حاتم معذورٌ في [ردّ][4] القراءة فإن الفاعلَ ظاهراً غيرُ مذكور والفاعلُ عمدةٌ لا يجوز حذفه، ولكن قد ورد في الحديث: «من توضَّأ فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»[5] ففاعل «نعمت» هنا مضمرٌ يفسِّره / سياقُ الكلام. قال الشيخ[6]: «فهذه اثنتان وعشرون[7] قراءةً، [٤١١/ب]
وضبطُها بالتلخيص أنها قُرِئَتْ ثلاثيةَ اللفظِ ورباعيَّته: فالثلاثي اسماً: بِيْسٍ،

---

(١) الحذيم: القاطع.

(٢) العثير: التراب.

(٣) إعراب القرآن ١/٦٤٧.

(٤) سقط سهواً من الأصل.

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٩٦.

(٦) البحر ٤/٤١٣.

(٧) الذي ذكره السمين في تفصيله السابق عشرون قراءة وسقط من شرحه ما ذكره صاحب البحر من أن الحسن قد قرأ بِئْيس، وأن فرقة قد قرأت بَيَس.

بِئْسٍ، بَيْسٍ، بَأْسٍ، بَأَسٍ، بِئِسٍ، بَئِسٍ. وفعلاً: بِئْسَ، بِيْسَ، بَئِسَ، بَأَسَ، بَأْسَ، بَيَسَ. والرباعية اسماً: بَيْئَسٍ، بِيْئِسٍ[1]، بَيْئِسٍ، بَيِّسٍ، بَيْئِسٍ. بِئْيَسٍ، بِئْيَسٍ. وفعلاً: بَأَّسَ.

قلت: وقد زاد أبو البقاء[2] أربع قراءات أخر: بَيِسٍ بباء مفتوحة وياءٍ مكسورةٍ. قال: «وأصلُها همزة مكسورة فأبدلَتْ ياء، وبَيَسٍ بفتحهما، قال: «وأصلها ياءٌ ساكنةٌ وهمزةٌ مفتوحة[3]، إلا أن حركةَ الهمزةِ أُلْقِيَتْ على الياء وحُذِفَتْ، ولم تُقْلَبِ الياءُ ألفاً لأن حركتَها عارضةٌ». وبَأْيَسٍ بفتح الباءِ وسكونِ الهمزة وفتح الياء، قال: «وهو بعيد إذ ليس في الكلام فَعْيَل». وقرىء بَيْآس على فَيْعال وهو غريب. فهذه ستٌّ وعشرون قراءة في هذه اللفظة، وقد حرَّرْتُ ألفاظهاوتوجيهاتها بحمد الله تعالىٰ.

آ. (١٦٧) **قوله تعالى: ﴿وإذ تأذَّنَ﴾**: تَأَذَّن: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بمعنى آذَنَ أي: أَعْلَمَ. قال الواحديُّ: «وأكثرُ أهل اللغة على أنَّ التأذُّن بمعنى الإيذان وهو الإعلامُ. قال الفارسي: «آذن: أَعْلَمَ، وأذَّن: نادىٰ وصاح للإعلام ومنه قوله تعالىٰ: «فأذَّن مؤذِّن بينهم»[4]. قال: «وبعض العرب يُجْري آذَنْتُ مجرىٰ تأذَّنْتُ، فيجعل آذن وتأذَّن بمعنىٰ، فإذا كان أذَّن أعلم في لغة بعضهم فأذَّن: تفعَّل مِنْ هذا. وقيل: إن معناه حَتَّم وأوجب». وقال الزمخشري[5]: «تأذَّن: عَزَم ربك، وهو تَفَعَّل من الإيذان وهو الإعلامُ، لأن العازمَ على الأمر

---

(١) هذه القراءة رسمها المؤلف هنا ولم يشر إليها هو في تفصيله، ولم يشر إليها أيضاً في البحر، وأسقط من هذا السرد القراءة الخامسة عشرة في تفصيله: بَأَسَ خفيفة الهمزة من الرباعية فعلاً. أما القراءتان اللتان أشار إليهما أبو حَيَّان ولم يُشر السمين إليهما فهما: بَيَسَ، بِئْيَسَ فيكون المجموع اثنتين وعشرين كما قال أبو حيان.

(٢) الإملاء ١/٢٨٨.

(٣) صورة الأصل: بَيْئَسٍ.

(٤) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٥) الكشاف ٢/١٢٧.

يحدِّث به نفسَه ويُـؤْذِنُها بفعله، وأُجْري مُجْرى فعل القسم كـعَلِمَ الله وشهد الله، ولذلك أُجيب بما يُجاب به القسم وهو: ليبعثَنَّ». وقال الطبري[1] وغيرُه: «تَأَذَّن معناه أَعْلَمَ» وهو قلقٌ مِنْ جهة التصريف إذ نسبةُ «تأذَّن» إلى الفاعلِ غيرُ نسبة أعلم، وبين ذلك فرقٌ بين التعدي وغيره.

قوله: «إلى يومِ القيامة» فيه وجهان أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ «يَبْعَثَنَّ» وهذا هو الصحيحُ. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «تأذَّن» نقله أبو البقاء[2]. ولا جائزٌ أن يتعلق بيسُومهم لأن مَنْ: إمَّا: موصولةٌ وإمَّا موصوفةٌ، والصلةُ والصفة لا يعملان فيما قبل الموصول والموصوف.

آ. (١٦٨) **قوله تعالى: ﴿أُمَماً﴾**: إمَّا حالٌ من مفعول «قطَّعناهم»، وإمَّا مفعولٌ ثانٍ على ما تقدَّم من أنَّ قَطَّعَ تضمَّن معنى صَيَّر. و «منهم» الصالحون» صفةٌ لأمم. وقال أبو البقاء[3]: «أو بدل منه، أي: من أمم» يعني أنه حالٌ من مفعول «قَطَّعناهم» أي: فَرَّقناهم حال كونهم منهم الصالحون.

قوله: «ومنهم دونَ ذلك». «منهم» خبرٌ مقدم، و «دونَ ذلك» نعتٌ لمنعوتٍ محذوف هو المبتدأ، والتقدير: ومنهم ناسٌ أو قومٌ دون ذلك. قال الزمخشري[4]: «معناه: ومنهم ناسٌ منحطُّون عَنِ الصلاح، ونحوه: «وما مِنَّا إلا له مقام معلوم»[5] بمعنى: ما منا أحدٌ إلا له مقامٌ معلومٌ» يعني في كونه حُذِف الموصوفُ وأقيم الجملةُ الوصفية مُقامَـه، كما قام مَقـامَه الـظرفُ الوصفي. والتفصيل بـ «مِنْ» يجوز فيه حَذْفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مُقامه

---

(١) تفسير الطبري ١٣/٢٠٤.
(٢) الإملاء ١/٢٨٨.
(٣) الإملاء ١/٢٨٨.
(٤) الكشاف ٢/١٢٧.
(٥) الآية ١٦٤ من الصافات.

كقولهم: «منا ظَعَن ومنَّا أقام». وقال ابن عطية[1]: «فإن أريدَ بالصَّلاح الإيمانُ فـ «دون» بمعنىٰ «غير» يُراد به الكفرة». قال الشيخ[2]: «إن أراد أنَّ «دون» ترادِفُ غيراً فليس بصحيحٍ، وإن أرادَ أنه يلزم أنَّ مَنْ كان دون شيء أن يكون غيراً له فصحيح».

و «ذلك» إمَّا أن يُشارَ به إلى الصَّلاح، وإما أَنْ يُشار به إلى الجماعة، فإن أُشير به إلى الصلاح فلا بد من حذف مضاف ليصِحَّ المعنىٰ تقديرُه: ومنهم دونَ أهلِ ذلك الصلاح ليعتدل التقسيم، وإن أُشير به إلى الجماعة أي: ومنهم دونَ أولئك الصالحين فلا حاجة إلى تقدير / مضاف لاعتدال [٤١٢/أ]
التقسيم بدونه. وقال أبو البقاء[3]: «ودون ذلك ظرفٌ أو خبر على ما ذكرنا في قوله «لقد تَقَطَّع بينكم»[4]. وفيه نظرٌ من حيث إن «دون» ليس بخبر.

آ. **(١٦٩) قوله تعالى: ﴿وَرِثُوا﴾**: في محلِّ رفع نعتاً لـ «خَلْفٌ» و «يأخذون» حال من فاعـل «ورثوا». والخَلْف والخَلَف[5] ـ بفتـح اللام وإسكانها ـ هل هما بمعنىً واحد، أي: يُطلق كل منهما على القَرْن الذي يَخْلُف غيره صالحاً كان أو طالحاً، أو أن الساكن اللام في الطالح والمفتوحها في الصالح؟ خلافٌ مشهور بين اللغويين. قال الفراء[6]: «يُقال للقَرْن: خَلْف ـ يعني ساكناً ـ ولمن استخلفته: خلَفاً ـ يعني متحـرك اللام ـ». وقـال الزجاج[7]: «يُقال للقَرْن يجيء بعد القرن خَلْف». وقال ثعلب: «الناس كلهم

---

(١) التفسير ١٩٤/٧.
(٢) البحر ٤١٥/٤.
(٣) الإملاء ٢٨٨/١.
(٤) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٥) انظر: المفردات ١٥٥.
(٦) معاني القرآن ٣٩٩/١.
(٧) معاني القرآن ٤٢٨/٢.

يقولون: «خَلَف صدق» للصالح و«خَلْف سوء» للطالح، وأنشد[1]:

٢٣٢٤ـ ذهبَ الذين يُعاشُ في أكنافِهم   وبَقِيتُ في خَلْف كجِلْدِ الأجرب

وقالوا في المثل: «سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً»[2]، ويُعزىٰ هذا أيضاً إلى الفراء[3] وأنشدوا[4]:

٢٣٢٥ـ خَلَّفْتَ خَلْفاً ولم تَدَعْ خَلفَا   ليت بهم كان لا بك التَّلَفَا

وقال بعضهم: «قد يجيء في الرديء خَلَف بالفتح، وفي الجيد خَلْف بالسكون، فمِنْ مجيء الأول قوله[5]:

٢٣٢٦ـ ....   إلى ذلـك الخَـلَفِ الأعـور

ومِنْ مجيء الثاني قول حسان[6]:

٢٣٢٧ـ لنا القَدَمُ الأُوْلى عليهم وخَلْفُنا   لأولِنا في طاعـة الله تـابـعُ

وقد جمع بينهما الشاعر في قوله[7]:

٢٣٢٨ـ إنَّا وَجَدْنا خَلَفَنا بِئْسَ الخَلَفْ   عبداً إذا ما ناء بالحِمْل وَقَفْ

فاستعمل الساكنَ والمتحركَ في الرديء، ولهذا قال النضر: «يجوز التحريكُ والسكونُ في الرديء، فأمَّا الجيدُ فبالتحريك فقط»، ووافقه جماعةُ أهل اللغة إلا الفراءَ وأباعبيد فإنهما أجازا السكون في الخلف المراد به الصالح.

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٥٧؛ وتفسير القرطبي ٣١٠/٧؛ والبحر ٤١٥/٤.
(٢) مجمع الأمثال ٢٢٣/١. الصحاح: خلف. وسكت ألفاً: سكت عن ألف كلمة.
(٣) ورد في معانيه ٣٩٩/١: «وأنت خَلَف سَوْء، سمعته من العرب».
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الماوردي ٦٧/٢؛ والبحر ٤١٥/٤. من المنسرح.
(٥) لم أهتد إلى تمامه وقائله وهو في ابن عطية ١٩٥/٧.
(٦) ديوانه ٢٦٧؛ والقرطبي ٣١١/٧؛ والبحر ٤١٥/٤.
(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في الصحاح خلف، والقرطبي ٣١١/٧؛ والبحر ٤١٥/٤.

والخَلْف ـ بالسكون ـ فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر، ولذلك لا يثنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُـؤَنَّث وعليه ما تقدَّم من قوله:

إنَّـا وَجَـدْنـا خَلْفَنَـا بئس الخَلَفْ

وإمَّا اسم جمع خالِف كرَكْب لراكب وتَجْر لتاجر، قاله ابن الأنباري. وردُّوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يَجْرِ على المفرد وقد جرىٰ عليه[1]. واشتقاقُه: إمَّا مِن الخلافة، أي: كلُّ خَلَفٍ يَخْلُفُ مَنْ قبله، وإمَّا مِنْ خَلَفَ النبيذ يخلُف، أي: فسد، يقال: خَلَفَ النبيذُ يَخْلُف خَلْفاً إذا فسد، خَلْفاً وخُلُوفاً، وكذا الفم إذا تغيَّرت رائحتُه. ومن ذلك الحديث: «لَخَلُوف فم الصائم»[2]. وقرأ الحسن البصري[3]: «وُرِّثوا» بضم الواو وتشديد الراء مبنياً لِما لم يُسَمَّ فاعلُه. ويجوز أن يكون «يأخذون» مستأنفاً، أخبر عنهم بذلك. وتقدَّم الكلامُ على لفظ «الأدنىٰ» واشتقاقه[4].

قوله: «ويقولون» نسق على «يأخذون» بوجهيه و «سيُغْفَر» معموله. وفي القائم مَقام فاعلِه وجهان، أحدهما: الجارُّ بعده وهو «لنا». والثاني: أنه ضمير الأخذ المدلول عليه بقوله: «يأخذون»، أي: سيغفر لنا أَخْذُ العَرض الأدنىٰ.

قوله: «وإنْ يَأْتِهم عَرَضٌ» هذه الجملةُ الشرطية فيها وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، والثاني: أن الواوَ للحال، وما بعدها منصوبٌ عليها. قال الزمخشري[5]: «الواو للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مُصِرُّون عائدون إلى فعلهم[6] غير تائبين، وغفرانُ

---

(١) ضابط اسم الجمع أنه ليس له مفرد من لفظه نحو: قوم ونساء.

(٢) رواه البخاري: الصوم ٢ (الفتح ٤/١٠٣) ابن حنبل ١/٤٤٦.

(٣) البحر ٤/٤١٦؛ الشواذ ٤٧.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦١ من البقرة.

(٥) الكشاف ٢/١٢٨. ونردُّ عليه بالآية «إن اللهَ لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغْفر ما دونَ ذلك لمَنْ يَشاء».

(٦) الكشاف: مثل فعلهم.

الذنوبِ لا يَصِحُّ إلا بالتوبة، والمُصِرُّ لا غفران له» انتهى. وإنما جَعَل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطُه التوبة،وهو رأي المعتزلة، وأمَّا أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأنَّ الفاعلَ مختار.

قوله: «عَرَض» العرض ـ بفتح الراء ـ ما لا ثبات له، ومنه استعار المتكلمون العَرَض المقابل للجوهر. وقال أبو عبيدة[١]: «العَرَض ـ بالفتح ـ جميعُ مَتَاع الدنيا غيرَ النَّقْدَيْن». والعَرْض بالسكون هو الدراهم والدنانير التي هي قيم المُتْلَفات ورؤوسُ الأموال. وعلى الأول قيل: الدنيا عرضٌ حاضر يأكل منها البَرُّ والفاجر.

قوله: «أنْ لا يقولوا» فيه [أوجه][٢] / أحدها: أنَّ محله رفع على البدل [٤١٢/ب] من «ميثاق» لأن قول الحق هو ميثاق الكتاب. والثاني: أنه عطفُ بيان له، وهو قريب من الأول. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله. قال الزمخشري[٣]: «وإن فُسِّر ميثاق الكتاب بما تقدَّم ذكرُه كان «أن لا يقولوا» مفعولاً من أجله، ومعناه: لئلا يقولوا» وكان قد فَسَّر ميثاق الكتاب بقوله في التوراة: مَنْ ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يُغفر له إلا بالتوبة. و «أنْ» مفسرةٌ لميثاق الكتاب لأنه بمعنى القول. و «لا» ناهية وما بعدها مجزوم بها، وعلىٰ الأقوال [الأُوَل][٤] «لا» نافية والفعل منصوبٌ بـ «أنْ» المصدرية. و «الحق» يجوز أن يكون مفعولاً به وأن يكونَ مصدراً، وأُضيف الميثاقُ للكتاب لأنه مذكورٌ فيه.

قوله: «دَرَسوا» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها ما قال الزمخشري[٥] وهو كونُه

---

(١) مجاز القرآن ١/٢٣٢. وعبارته: «أي طمع هذا القريب الذي يعرض لهم في الدنيا».
(٢) سقط من الأصل وثبت في (ش).
(٣) الكشاف ٢/١٢٨.
(٤) سقط من الأصل وثبت في (ش).
(٥) الكشاف ٢/١٢٨.

معطوفاً على قوله «ألم يُـؤْخَذْ» لأنه تقرير، فكأنه قيل: أُخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا، وهو نظيرُ قوله تعالىٰ «ألم نُرَبِّك فينا وليداً ولَبِثْتَ»[1] معناه: قد ربَّيْناك ولَبِثْتَ. والثاني: أنه معطوف على «وَرِثوا». قـال أبو البقـاء[2]: «ويكون قولُه «ألم يُـؤْخَذْ» معترضاً بينهما، وهذا الوجهُ سبقه إليه الطبري[3] وغيره.

الثالث: أنه على إضمار قد، والتقدير: وقد درسوا. قلت: وهو على هذا منصوب على الحال نسقاً على الجملة الشرطية أي: يقولون: سيُغْفر لنا في هذه الحال، ويجوز أن يكونَ حالاً من فاعل «يأخذوه»، أي: يأخذون العرضَ في حال دَرْسِهم ما في الكتاب المانع من أخذ الرِّشا[4]. وعلى كلا التقديرين فالاستفهامُ اعتراض.

وقرأ[5] الجحدري: «أن لا تقولوا» بتاء الخطاب وهو التفات حسن. وقرأ[6] عليٌّ رضي الله عنه وأبو عبدالرحمن السلمي «وادَّارسوا» بتشديد الدال والأصل: تدارسوا، وتصريفُه كتصريف «فادَّارأتم فيها»[7] وقد تقدَّم تحريرُه.

قوله: «أفلا تعقلون» تقدَّم الكلام على هذه الهمزة والفاء غيرَ مرة. وقرأ[8] ابن عامر ونافع وحفص «تعملون» بالخطاب والباقون بالغيبة، فالخطاب يحتمل وجهين، أحدهما: أنه التفات من الغيبة إلى الخـطاب، والمراد

---

(١) الآية ١٨ من الشعراء «ولبثت فينا مِنْ عُمُرِك سنين».
(٢) الإملاء ١/٢٨٨.
(٣) تفسير الطبري ١٣/٢١٥.
(٤) الرشا: ج رشوة.
(٥) البحر ٤/٤١٧؛ الشواذ ٤٧.
(٦) البحر ٤/٤١٧؛ الشواذ ٤٧.
(٧) الآية ٧٢ من البقرة.
(٨) الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٧.

بالضمائـر حينئذ شيءٌ واحـد. والثاني: أن الخـطابَ لهذه الأمـة، أي: أفلا تعقلون أنتم حال هؤلاء وما هم عليه وتتعجَّبون من حالهم. وأمَّا الغيبةُ فجرىٰ على ما تقدَّم من الضمائر. ونقل الشيخ[1] أن قراءة الغيبة لأبـي عمرو وأهلِ مكة، وقراءةَ الخطاب للباقين.

آ. (١٧٠) **قوله تعالى: ﴿والذين يُمَسِّكون﴾**: فيه وجهـان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذ [أوجه][2]، أحدُهما: الجملة من قوله: «إنَّـا لا نُضيع أَجْرَ المُصْلحين» وفي الرابط حينئذ أقوال، أحدها: أنه ضميرٌ محذوفٌ لفَهْم المعنىٰ. والتقدير: المُصْلحين منهم، وهذا على قواعد جمهور البصريين وقواعد الكوفيين تقتضي أن أل قائمةٌ مَقام الضمير تقديره: أَجْر مصلحيهم كقوله: «فإنَّ الجنةَ هي المَأْوىٰ»[3]، أي: مَأْواه، وقوله: «مُفَتَّحَةً لهم الأبواب»[4]، أي أبوابها، وقوله: «في أَدْنَىٰ الأرض»[5]، أي أرضهم، إلى غير ذلك. والثاني: أن الرابطَ تكرُّرُ المبتدأ بمعناه نحو: زيد قام أبو عبدالله[6] وهو رأيُ الأخفش، وهذا كما يُجيزه في الموصول نحو: أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخدريّ، والحجَّاج الذي رأيت ابنُ يوسف، وقد قدَّمْت من ذلك شواهد كثيرة. الثالث: أن الرابطَ هو العمومُ في «المُصْلحين» قاله أبو البقاء[7]، قال: «وإن شِئْتَ قلت: لمَّا كان المصلحون جنساً والمبتدأ واحد[8] منه استغنيت

---

(١) البحر ٤١٧/٤.

(٢) سقط من الأصل وثبت في (ش).

(٣) الآية ٤١ من النازعات.

(٤) الآية ٥٠ من ص.

(٥) الآية ٣ من الروم «غُلبت الروم في أدنى الأرض».

(٦) وذلك إذا كان أبو عبدالله كنية لزيد فالتقدير: زيد قام هو.

(٧) الإملاء ٢٨٨/١.

(٨) الإملاء: واحداً.

عن ضمير». قلت: العمومُ رابطٌ من الروابط الخمسة وعليه قولُه[1]:

٢٣٢٩ـ ألا ليت شعري هَلْ إلى أمِّ سالمٍ سبيلٌ فأمَّا الصبر عنها فلا صبرا

ومنه «نِعْم الرجل زيد» على أحدِ الأوجه.

والوجه الثاني من وجهَيْ الخبر أنه محذوف تقديره: والذين[2] يمسكون مأجورون أو مُثابون ونحوه، وقوله: «إنَّا لا نضيع» جملةٌ اعتراضيـة، قالـه الحوفي، ولا ضرورة إلى ادِّعاء مثلِه.

الثاني من وجهي «والذين يُمْسكون»: أنه في محل جر نسقاً على «للذين يتقون»، أي: ولَدار الآخرة خيرٌ للمتقين وللمتمسكين، قاله الزمخشري[3]، إلا أنه قال: «ويكون قوله «إنَّا لا نُضيع اعتراضاً». وفيه نظرٌ لأنه لم يقعْ بين شيئين متلازمَيْن ولا بين / شيئين بينهما تعلُّقٌ معنويٌّ فكان ينبغي أن يقولَ: [٤١٣/أ] ويكون على هذا مستأنفاً.

وقرأ العامَّة: «يُمَسِّكون» بالتشديد مِنْ مَسَّك بمعنى تمسَّك، حكاه أهلُ التصريف، أي: إنَّ فَعَّل بمعنى تَفَعَّل، وعلى هذا فالباء للآلة كهي في: تمسَّكْتُ بالحبل. وقـرأ أبو بكـر[4] عن عاصم ـ ورُوِيت عن أبـي عمـرو وأبـي العالية: «يُمْسِكون» بسكون الميم وتخفيف السين مِنْ أَمْسَك، وهما لغتان يقال: مَسَكْت وأَمْسكت، وقد جمع كعب بن زهير بينهما في قوله[5]:

٢٣٣٠ـ ولا تُمَسِّكُ بالعَهْدِ الذي زَعَمَتْ إلا كما يُمْسِكُ الماءَ الغرابيلُ

---

(١) البيت للرماح بن أبرد، وهو في الكتاب ١/١٩٣؛ وأمـالي الشجـري ١/١٨٦؛ والهمع ١/٩٨؛ والدرر ١/٧٤.

(٢) الأصل: «أو» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/١٢٨.

(٤) السبعة ٢٩٧؛ الحجة ٣٠١؛ البحر ٤/٤١٧.

(٥) ديوانه ٨، وقصيدة البردة شرح ابن الأنباري ٩٧.

ولكن أمسك متعـدّ. قال تعالىٰ[1]: «ويُمْسك السماء» فعلى هذا مفعولُه محذوفٌ تقديرُه: «يُمْسِكون دينَهم وأعمالهم بالكتاب»، فالباءُ يجوز أن تكونَ للحال وأن تكونَ للآلة، أي: مصاحبين للكتاب، أي لأوامره ونواهيه. وقرأ الأعمش وهي قراءة عبدالله «استمسكوا». وأُبَـيّ «تَمَسَّكوا» ماضِيَيْن.

آ. (١٧١) **قوله تعالى: ﴿فوقهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: هو متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من الجبل، وهي حالٌ مقدرة لأن حالةَ النَّتْق لم تكن فوقَهم، لكنه بالنَّتْق صار فوقهم. والثاني: أنه ظرفٌ لنَتَقْنا. قاله الحوفي وأبو البقاء[2]. قال الشيخ[3]: «ولا يمكن ذلك إلا أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ يمكن أن يعمل في «فوقهم»، أي: رفعنا بالنَّتْقِ الجبلَ فوقهم فيكون كقوله: «ورفَعْنا فوقهم الطور»[4].

والنَّتْق: اختلفَتْ فيه عبارات أهل اللغة. فقال أبو عبيدة[5]: «هو قَلْعُ الشيءِ من موضعه والرَّمْيُ به، ومنه «نَتَق ما في الجِراب»[6] إذا نقضه ورمىٰ ما فيه. وامرأة ناتق ومِنْتاق: إذا كانت كثيرةَ الولادة. وفي الحديث: «عليكم بزواج الأبكار فإنهن أَنْتَقُ أَرْحاماً وأطيبُ أفواهاً وأرضىٰ باليسير»[7]. وقيل: النتق: الجَذْب بشدة. ومنه «نَتَقْتُ السِّقاء»[8] إذا جَذَبْتَه لتقتلعَ الزُّبْدة من

---

(١) الآية ٦٥ من الحج.
(٢) الإملاء ١/٢٨٨.
(٣) البحر ٤/٤١٩.
(٤) الآية ١٥٤ من النساء.
(٥) عبارته في المجاز ١/٢٣٢ «رفعنا فوقهم».
(٦) الجراب: وعاء يحفظ فيه الزاد.
(٧) رواه ابن ماجة: النكاح ٧ (١/٥٩٨) برواية «أعذب» بدلاً من «أطيب».
(٨) السقاء: وعاء من جلد للماء واللبن.

فمه». وقال الفراء[1]: «هو الرفع» وقال ابن قتيبة[2]: «الزعزعة» وبه فسَّر مجاهد. وقال النابغة[3]:

٢٣٣١ـ لم يُحْرَموا حُسْنَ الغِذاءِ وأمُّهُمْ طَفَحَتْ عليك بناتقٍ مِذْكار

وكلُّ هذه مَعانٍ متقاربة. وقد عَرَفْت أن «فوقهم» يجوز أن يكون منصوباً بـ «نَتَق» لأنه بمعنى رفع وقلع.

قوله: «كأنه ظُلَّة» في محلِّ نصبٍ على الحال من «الجبل» أيضاً فتتعدَّد الحال. وقال مكي[4]: «هي خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو كأنه ظُلَّة» وفيه بُعْدٌ.

قوله: «وظنُّوا» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه في محل جَرٍّ نسقاً على «نَتَقْنا» المخفوض بالظرف تقديراً. والثاني: أنه حال، و«قد» مقدرةٌ عند بعضهم، وصاحب الحال: إمَّا الجبل، أي: كأنه ظُلَّةٌ في حال كونه مظنوناً وقوعُه بهم. ويضعف أن يكون صاحبه «هم» في «فوقهم». والثالث: أنه مستأنف فلا محل له. والظنُّ هنا على بابه، ويجوز أن يكون بمعنى اليقين، والباء على بابها أيضاً. قيل: ويجوز أن تكون بمعنى «على».

قوله: «واذكروا» العامَّةُ على التخفيف أمراً مِنْ ذكر يَذْكُر. والأعمش[5]: «واذَّكِروا» بتشديد الذال من الاذّكار والأصل: اذْتَكِرُوا والاذتكار، وتقدم تصريفه. وقرأ ابن مسعود: تذكَّروا مِنْ تذكَّر بتشديد الكاف. وقرىء: وتَذَّكَّروا

---

(١) معاني القرآن ١/٣٩٩. (٢) تفسير غريب القرآن ١٧٤.

(٣) ديوانه ـ م الجزائر ـ ١٠٨؛ والبحر ٤/٤١٨. طفحت: فاضت. المذكار: التي تلد الذكور.

(٤) المشكل ١/٣٣٥.

(٥) البحر ٤/٤٢٠.

بتشديد الذال والكاف، والأصلُ: وَلْتَتَذَكَّروا، فأدغمت التاء في الذال وحُذِفَتْ لامُ الجر كقوله[1]:

٢٣٣٢ـ محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ....

آ. **(١٧٢) قوله تعالى: ﴿مِنْ ظهورهم﴾**: بدلٌ من قوله «من بني آدم» بإعادة الجارِّ كقوله: «لَجَعَلْنا لِمَنْ يكفر بالرحمن لِبيوتهم»[2] «للذين استضعفوا لِمَنْ آمن»[3]. وهل هو بدلُ اشتمال أو بدل بعض من كل؟ قولان، الأول لأبي البقاء[4]، والثاني للزمخشري[5]، وهو الظاهر كقولك: ضربت زيداً ظهرَه، وقطعتُه يدَه، لا يُعْرِب[6] أحد هذا بدلَ اشتمال.

و «ذريتَهم» مفعول به. وقرأ[7] الكوفيون وابن كثير «ذريتهم» بالإفراد، والباقون «ذُرِّيَّاتهم» بالجمع. قال الشيخ[8]: «ويحتمل في قراءة الجمع أن يكونَ مفعولُ «أخذ» محذوفاً لفهمِ المعنى، و «ذريَّاتهم» بدلٌ من ضميرِ «ظهورهم»، كما أنَّ «من ظهورهم» بدلٌ من «بني آدم»، والمفعولُ المحذوفُ هو الميثاق كقولِه «وأَخَذْنا منهم ميثاقاً»[9] قال: «وتقديرُ الكلام: وإذ أَخَذَ ربُّك من ظهور ذريات بني آدم ميثاق التوحيد، واستعارَ أن يكون أخذ الميثاق من الظهر، كأن الميثاق لصعوبته، والارتباطَ به شيءٌ ثقيل يُحمل على الظهر».

---

(١) تقدم برقم ٢٢٨٩.

(٢) «لبيوتهم سُقُفاً من فضة» الآية ٣٣ من الزخرف.

(٣) «قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لِمَنْ آمن منهم» الآية ٧٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

(٥) الكشاف ٢/١٢٩.

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) السبعة ٢٩٧؛ الحجة ٣٠١؛ البحر ٤/٤٢١.

(٨) البحر ٤/٤٢١.

(٩) الآية ١٥٤ من النساء.

[٤١٣/ب] وكذلك قرأ الكوفيون وابن كثير في سورة يس[١] وفي / الطور[٢] في الموضعين: «ذريتهم» بالإفراد، وافقهم أبو عمرو على ما في يس، ونافع وافقهم في أول الطور وهي «ذريتهم بإيمان» دونَ الثانية وهي «أَلْحَقْنا بهم ذريَّاتِهم» فالكوفيون وابن كثير جَرَوا على منوالٍ واحدٍ وهو الإفراد، وابن عامر علىٰ الجمع، وأبو عمرو ونافع جمعوا بين الأمرين كما بَيَّنْتُ لك.

قال الشيخ[٣] في قراءة الإفراد في هذه السورة: «ويتعيَّن أن يكونَ مفعولاً بـ «أخذ» وهو على حَذْف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم» يعني أنـه لم يَجُزْ فيه ما جازَ في «ذرياتهم» من أنه بدل والمفعول محذوف، وذلك واضحٌ لأنَّ مَنْ قرأ «ذريتهم» بالإفراد لم يَقْرأه إلا منصوباً، ولو كان بدلاً مِنْ «هم» في «ظهورهم» لكان مجروراً بخلافِ «ذرياتهم» بالجمع، فإن الكسرةَ تَصْلُح أن تكون عَلَماً للجر وللنصب في جمع المؤنث السالم.

قوله: «بلىٰ» جوابٌ لقوله «أَلَسْتُ» قال ابن عباس: «لو قالوا: نعم لكفروا» يريد أن النفيَ إذا أُجيب بـ نعم كانت تصديقاً له، فكأنهم أقرُّوا بأنه ليس بربِّهم. هكذا ينقلونه عن ابن عباس رضي الله عنه، وفيه نظرٌ إنْ صَحَّ عنه، وذلك أن هذا النفيَ صار مقرَّراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير؟ وإنما المانع من جهة اللغة: وهو أن النفيَ مطلقاً إذا قُصِد إيجابه أُجيب بـ بلى، وإن كان مقرَّراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاةُ جانبِ المعنىٰ إلا في شعر كقوله[٤]:

---

(١) الآية ٤١ «وآية لهم أنّا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون».
(٢) الآية ٢١ «والذين آمنوا واتّبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم».
(٣) البحر ٤٢١/٤.
(٤) تقدم برقم ٥٦٧.

٢٣٣٣ـ أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمـروٍ   وإيـانـا فـذاك بنـا تَـداني
نعم وتـرى الهلالَ كمـا أراه   ويعلوهـا النهـار كمـا عـلاني

فأجاب قوله «أليس» بـ نعم مراعاةً للمعنى لأنه إيجاب.

قوله: «شَهِدْنا» هذا من كلامِ الله تعالى. وقيل: من كلام الملائكة. وقيل: من كلام الله تعالى والملائكة. وقيل: من كلام الذرية. قال الواحدي: «وعلى هذا لا يَحْسُن الوقفُ على قوله «بلىٰ» ولا يتعلَّقُ «أَنْ تقولوا» بـ «شَهِدْنا» ولكن بقوله «وأَشْهَدَهُمْ».

قوله «أَنْ تقولُوا» مفعولٌ مِنْ أجله، والعامل فيه: إمَّا شهدْنا، أي: شهِدْنا كراهةَ أن تقولوا، هذا تأويل البصريين، وأمَّا الكوفيون فقاعـدتهم تقديـر لا النافية، تقديره: لئلا تَقولوا، كقوله «أن تميدَ بكم»[(١)]، وقول الآخر[(٢)]:

٢٣٣٤ـ رَأَيْنـا ما رأى البُصَـراء فيهـا   فـآلَيْنـا عليهـا أنْ تُبـاعـا

أي: أن لا تُباع، وأمَّا «وأشهدهم»، أي: أشهدهم لئلا تقولوا أو كراهةَ أَنْ تقولوا. وقد تقدَّم أن الواحديَّ قد قال: «إنَّ شَهِدْنا إذا كان من قولِ الذرية يتعيَّن أن يتعلَّقَ «أن تقولوا» بـ «أَشْهَدَهم» كأنه رأى أن التركيب يصير: شَهِدْنا أن تقولوا سواءً قرىء بالغيبة أو الخطاب، والشاهدون هم القائلون في المعنى، فكان ينبغي أن يكون التركيب: شهدنا أن نقول نحن. وهذا غيرُ لازم لأن المعنى: شهـد بعضهم على بعض، فبعضُ الـذريـة قـال: شهـدنـا أن يقـول البعض الآخـر كـذلـك. وذكـر الجـرجـانيُّ لبعضهـم وجهـاً آخـر وهو أن يكون قوله «وإذْ أَخَذَ ربك» إلى قوله: «قالوا بلىٰ» تمامَ قصة الميثاق، ثم

---

(١) الآية ١٥ من النحل «وألقى في الأرض رواسي أن تَمِيْدَ بكم».
(٢) تقدم برقم ١٦٨٣.

ابتدأ عز وجل خبراً آخر بذِكْرِ ما يقوله المشركون يوم القيامة فقال تعالىٰ: «شَهِدْنا» بمعنى نشهد كما قال الحطيئة[١]:

٢٣٣٥ـ شَهِدَ الحطيئةُ حين يلقىٰ ربَّه . . . .

أي: يشهد، فيكون تأويله «يَشْهد أن تقولوا».

وقرأ[٢] أبو عمرو «يقولوا» في الموضعين[٣] بالغَيْبة جرياً على الأسماء المتقدمة، والباقون بالخطاب، وهذا واضحٌ علىٰ قولنا إنَّ «شَهِدْنا» مُسْنَدٌ لضمير الله تعالىٰ. وقيل: على قراءة الغيبة يتعلَّق «أَنْ يقولوا» بأشهدهم، ويكون «قالوا شهدنا» معترضاً بين الفعلِ وعلَّته، والخطابُ على الالتفات فيكون الضميران لشيء واحد. وهل هذا من باب الحقيقة وأن الله أخرج الذرية من ظهره بأَنْ مَسَح عليه فخرجوا كالذَّرِّ وأَنْطَقهم فشهدوا[٤] الكلُّ بأنه ربهم، فالمؤمنون قالوه حقيقةً في الأَزَل والمشركون قالوه تقيَّةً[٥]، وعلى هذا جماعةٌ كثيرة، أو من باب التمثيل، قاله جماعة منهم الزمخشري[٦]، وجعله كقوله تعالىٰ: «ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قالتا: أتينا طائعين»[٧]، وقولِ الشاعر[٨]:

٢٣٣٦ـ إذ قالت الأَنْساع للبطن الحَقِي

---

(١) عجزه:

أن الـولـيـدَ أحـقُّ بـالـعُـذْرِ

وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٢) السبعة ٣٠٢؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤/٤٢١.

(٣) الموضع الثاني في الآية ١٧٣.

(٤) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) الكشاف ٢/١٢٩.

(٧) الآية ١١ من فصلت.

(٨) تقدم برقم ٦٩٦.

وقول الآخر[1]:

٢٣٣٧ـ قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ

إلى غير ذلك.

آ. (١٧٤) **قوله تعالى: ﴿وكذلك نُفَصِّل﴾**: أي: ومثلَ ما بَيَّنَّا أَخْذَ الميثاق المتقدم وفصَّلناه نبيِّن ونفصِّل الآيات. وقرأت[2] فرقة «يُفَصِّل» بياء الغيبة وهو الله تعالىٰ.

آ. (١٧٥) **قوله تعالى: ﴿فَأَتْبعه﴾**: الجمهورُ على «أَتْبعه» رباعياً وفيه وجهان أحدهما: أنه متعدٍّ لواحدٍ بمعنى أَدْركه ولحقه وهو مبالغةٌ في حقه، / حيث جُعِل إماماً للشيطان. ويحتمل أن يكون متعدِّياً لاثنين لأنه [٤١٤/أ] منقولٌ بالهمزة مِنْ تَبع، والمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديره: أتبعه الشيطان خطواتِهِ، أي: جعله تابعاً لها. ومِنْ تعدِّيه لاثنين قولُه تعالىٰ: «وأَتْبعناهم ذرياتهم بإيمان»[3]. وقرأ[4] الحسن وطلحة ـ بخلافٍ عنه ـ «فاتَّبعه» بتشديد التاء. وهل تبعه واتَّبعه بمعنى أو بينهما فرق؟ قيل بكلٍ منهما. وأبدىٰ بعضهم[5] الفرق بأنَّ تَبِعه مشى في أثره، واتَّبعه إذا وازاه في المشي. وقيل: اتَّبعه بمعنى استتبعه[6].

والانسلاخ: التعرِّي من الشيء، ومنه: انسلاخ جلد الحية. وليس في

---

(١) بعده: واختلط المعروف بالإنكار. ولم أهتد إلى قائله وهو في شرح الكافية ٧٦/٢؛ والبحر ٤٢١/٤؛ وشواهد الكشاف ٤٠٤/٤. وقرقار: صوّت.

(٢) البحر ٤٢٢/٤.

(٣) قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ٦١٢ وهي الآية ٢١ من الطور.

(٤) البحر ٤٢٣/٤.

(٥) نسبه في البحر ٤٢٣/٤ إلى صاحب «اللوامح».

(٦) أي جعله له تابعاً فصار له مطيعاً سامعاً. انظر: البحر ٤٢٣/٤.

الآية قَلْبٌ؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه وإن زعمه بعضهم، وأن أصلَه: فانسلختْ منه.

آ. (١٧٦) **قوله تعالى: ﴿لَرَفَعْناه بها﴾**: الضميرُ المنصوبُ الظاهرُ عودُه على الذي أوتي الآيات، والمجرورُ عائد على الآيات. وقيل: المنصوبُ يعودُ على الكفر المفهوم مِمَّا سبق، والمجرور على الآيات أيضاً، أي: لَرَفَعْنا الكفر بما ترىٰ من الآيات. وقيل: الضمير المجرور يعود على المعصية والمنصوب على «الذي». والمراد بالرَّفْع الأخذُ كما تقول: رُفِع الظالـمُ، أي قُلِعَ وأُهْلِكَ، أي: لأهلكناه بسبب المعصية. وهذه أقوال بعيدة، وإن كانت مرويةً عن مجاهد وغيره. ولا يظهر الاستدراك إلا على الوجه الأول. ومعنى أخلد، أي: ترامى بنفسه. قال أهل العربية: «وأصله من الإِخلاد وهو الدوامُ واللزوم، فالمعنى: لَزِم المَيْلَ إلى الأرض، قال مالك بن نويرة[1]:

٢٣٣٨ـ بأبناء حَيٍّ مِنْ قبائل مالك   وعمرو بن يربوعٍ أقاموا فأخلدوا

قوله: «إنْ تَحْمِلْ عليه يلهَثْ» هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال، أي: لاهثاً في الحالتين. قال بعضهم[2]: «وأما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضعَ الحال فلا يقال: «جاء زيد إنْ يَسْأَل يُعط» على الحال، بل لو أريد ذلك لجُعِلت الجملة[3] خبراً عن ضمير ما أريد جَعْلُ الحال منه فيقال: جاء زيد وهو إن يسأل يُعط، فتكون الجملة الاسمية في الحال. نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقعَ الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط، وتلك الجملة لا تخلو: مِنْ أن يُعطف عليها ما يناقضها أو لم يُعطف، فالأول يستمرُّ فيه تَرْكُ الواو نحو: أتيتك إن أتيتني وإن

---

(١) الأصمعيات ٣٢٣؛ تفسير الطبري ١٣/ ٢٧٠.
(٢) نسبه في البحر ٤/ ٤٢٤ إلى بعض شراح المصباح.
(٣) أي الشرطية.

لـم تأتني، إذ لا يَخْفى أن النقيضين من الشرطين في مثـل هذا المـوضع لا يَبْقيَان على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله: «أأنذرتهم أم لم تنذرهم»[1]، والثاني لا بد فيه من الواو نحو: أتيتك وإن لـم تأتني، لأنه لو تركْتَ الواوَ فقيل: أتيتُـك إن لـم تأتِني لالتبس[2]. إذا عُرِف هذا فقوله «إنْ تَحْمِلْ عليه يلهَثْ أو تَتْرُكْه يَلْهَثْ» من قبيل النوع الأول لأنَّ الحَمْل عليه والترك نقيضان».

والكلب: يجمع في القلة على أَكْلُب، وفي الكثرة على كِلاب، وشذُّوا فجمعـوا أكلباً على أكالب، وكِلاباً على كِلابات، وأمَّا كَلِيب فاسم جمع كفريق لا جمع قال طرفة[3]:

٢٣٣٩ـ تَعَفَّق .بالأَرْطَىٰ لهـا وأرادَهـا رجـالٌ فبـذَّت نبلَهم وكليبُ

وتقدَّمت هذه المادة في المائدة[4]. ويقال: لَهَثَ يَلْهَث بفتح العين في الماضي والمضـارع لَهَثاً ولُهْثاً[5] بفتح اللام وضمها وهو خروجُ لسانه في حال راحته وإعيائه، وأمَّا غيره من الحيوان فلا يَلْهَثُ إلا إذا أعيا أو عطش. والذي يَظْهر أن هذه الجملةَ الشرطيَة لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مفسِّرة للمثَل المذكور، وهذا معنى واضح كما قالوا في قوله تعالىٰ «خَلَقَه من تراب» فإنَّ الجملةَ من قوله «خَلَقَه من تراب» مفسرةٌ لقوله تعالىٰ: «إنَّ مَثَلَ عيسى عند الله كمثل آدم»[6].

---

(١) الآية ٦ من البقرة.
(٢) أي بالشرط.
(٣) تقدم برقم ١٠٥٦.
(٤) الآية ٤.
(٥) لم أقف على اللُّهْث.
(٦) الآية ٥٩ من آل عمران.

قوله: «ذلك مَثَلُ» يجوز أن يُشارَ بـ «ذلك» إلى صفةِ الكلب، ويجوز أن يُشارَ به إلى المنسلخِ من الآيات أو إلى الكلب. وأداةُ التشبيهِ محذوفةٌ من ذلك، أي: صفة المنسلخ أو صفة الكلب مثل الذين كذَّبوا. ويجوز أن تكون المحذوفةُ من مثَل القوم، أي: ذلك الوصف وهو وصف المنسلخ أو وصف الكلب كمثل القوم.

آ. (١٧٧) **قوله تعالى: ﴿ساءَ مثلاً﴾**: «ساء» بمعنى بئس، وفاعلها مضمر فيها و«مثلاً» تمييزٌ مفسِّر له، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ فاعل هذا الباب إذا كان ضميراً يُفَسَّر بما بعده ويُسْتَغْنىٰ عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بتثنية التمييز وجمعه وتأنيثه عند البصريين. وتقدَّم أن «ساءَ» أصلُها التعدِّي لمفعولٍ، والمخصوصُ بالذم لا يكون إلا من جنسِ التمييز /، والتمييز مفسِّر للفاعلِ [٤١٤/ب]
فهو هو، فلزم أن يَصْدُقَ الفاعلُ والتمييز والمخصوصُ على شيءٍ واحد. إذا عُرِف هذا فقوله «القوم» غيرُ صادقٍ على التمييز والفاعل، فلا جَرَمَ أنه لا بد من تقدير محذوف: إمَّا من التمييز، وإمَّا من المخصوص، فالأولُ يقدَّر: ساء أصحاب مَثَل، أو أهل مثل القوم، والثاني يُقَدَّر: ساء مَثَلاً مثلُ القوم، ثم حُذِف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف إليه مُقامه، وهذه الجملةُ تأكيدٌ للتي قبلها.

وقرأ(١) الحسن والأعمش وعيسى بن عمر: «ساء مثلُ القوم» برفع «مثل» مضافاً للقوم. والجحدري رُوِي عنه كذلك، وروي عنه كسرُ الميم وسكونُ الثاء ورفعُ اللام وجَرُّ القوم. وهذه القراءةُ المنسوبةُ لهؤلاء الجماعة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون «ساء» للتعجب مبنية تقديراً على فَعُل بضم العين كقولهم: «لَقَضُـو الرجل»(٢)، و«مثل القوم» فاعل بها، والتقدير: ما أسوأ مثَلَ

(١) البحر ٤/٤٢٥؛ الشواذ ٤٧.

(٢) لـقضو الرجل: تقول ذلك إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء. وانظر: الممتع ٢/٥١٩.

القوم، والموصولُ على هذا في محلِّ جرٍ نعتاً لقوم. والثاني: أنها بمعنى بئس، ومَثَلُ القومِ فاعل، والموصولُ على هذا في محل رفعٍ لأنه المخصوصُ بالذمِّ، وعلى هذا فلا بد مِنْ حَذْف مضاف ليتصادقَ الفاعلُ والمخصوصُ على شيءٍ واحد. والتقدير: ساءَ مثلُ القومِ مثل الذين. وقَدَّر الشيخ(١) تمييزاً في هذه القراءة وفيه نظرٌ، إذ لا يحتاج إلى تمييز إذا كان الفاعلُ ظاهراً حتى جَعَلوا الجمع بينهما ضرورةً كقوله(٢):

٢٣٤٠ـ تَـزوَّدْ مثلَ زادِ أبيـك فينـا فنعمَ الـزَّادُ زادُ أبيـك زادا

وفي المسألة ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل: فإن كان مغايراً للفظِ ومفيداً فائدةً جديدة جاز نحو: نعم الرجل شجاعاً زيد، وعليه قوله(٣):

٢٣٤١ـ تـخيَّـرَهُ فـلم يَعْـدِلْ سـواه فنِعْمَ المرءُ مِنْ رجلٍ تَهامي

قوله: «وأنفسَهم كانوا يظلمون» مفعول لـ «يظلمون»، وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها؛ لأنَّ تقديم المعمول يُـؤْذِنُ بتقديم العامل غالباً. وقلت «غالباً» لأن ثَمَّ مواضع يمتنع فيها ذلك نحو «فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ»(٤) فاليتيم مفعول بـ «تقهر» ولا يجوز تقديم «تقهر» على جازِمِه، وهو محتملٌ للبحث.

وهذه الجملة الكونيةُ تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ نسقاً على الصلة وهي «كَذَّبوا بآياتنا». والثاني: أن تكون مستأنفة، وعلى كلا القولين

---

(١) البحر ٤/٤٢٦.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ١٣٥؛ والمقتضب ٢/١٥٠؛ والخصائص ١/٨٣؛ وابن يعيش ٧/١٣٢؛ والخزانة ٤/١٠٨.

(٣) البيت لجبير بن عبدالله القشيري أو الأسود بن شعوب، أو أبـي بكر بن الأسود، وهو في ابن يعيش ٧/١٣٣؛ والعيني ٣/٢٢٧؛ ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

(٤) الآية ٩ من الضحى.

فـلا محـلَّ لهـا، وقُـدِّمَ المفعـولُ ليفيـدَ الاختصاص، وهـذا على طـريق الزمخشري[1] وأنظاره.

آ. (١٧٨) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ الله فهو المهتدي﴾**: راعَى لفظ مَنْ فأفرد، وراعىٰ معناهافي قوله «أولئك هم الخاسرون» فجمع. وياء «المهتدي» ثابتةٌ عند جميع القراء لثبوتها في الرسم، وسيأتي لك خلافٌ في التي في الإسراء[2] وبحثها. وقال الواحدي: «فهو المهتدي: يجوز إثباتُ الياءِ على الأصل، ويجوزُ حَذْفُها استخفافاً كما قيل في بيت الكتاب[3]:

٢٣٤٢ـ فَطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلات　　　دوامي الْأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّريحا

ومنـه[4]:

٢٣٤٣ـ كنَواحِ ريشِ حَمامةٍ نَجْديـةٍ　　　ومَسَحْتَ باللِّثتين عَصْفَ الإثْمِدِ

قال ابن جني: «شَبَّه المضاف إليه بالتنوين فحذف له الياء».

آ. (١٧٩) **قوله تعالى: ﴿لجهنَّمَ﴾**: يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها لامُ الصيرورة والعاقبة، وإنما احتاج هذا القائلُ إلى كونها لامَ العاقبة لقوله تعالىٰ «وما خلقْتُ الجن والإنس إلا ليعبدون»[5] فهذه علةٌ معتبرةٌ محصورة، فكيف تكون هذه العلةُ أيضاً؟ وأوردوا من ذلك قول الشاعر[6]:

---

(١) الكشاف ٢/١٣١.

(٢) الآية ٩٧ «ومن يهد الله فهو المهتد».

(٣) البيت لمضرس بن ربعي، وهو في الكتاب ١/٩ ، ٢/٢٩١؛ وأمالي الشجري ٢/٧٢؛ والمغني ٢٩٧. المنصل: السيف. اليعملات: النوق القوية، السريح: النعال.

(٤) البيت لخفاف بن ندبة وهو في الكتاب ١/٩؛ والمغني ١٤٣؛ وابن يعيش ٣/١٤٠. أراد كنواحي. يصف شفتيها، وعصف الإثمد: ما سحق منه.

(٥) الآية ٥٦ من الذاريات.

(٦) تقدم برقم ١٩٣٢.

٢٣٤٤ـ لِـدُوا للموت وابْنُـوا للخراب ....

وقول الآخر[١]:

٢٣٤٥ـ ألا كلُّ مولودٍ فللموتِ يُـوْلَدُ ولستُ أرىٰ حَيّاً لحيٍّ يُخَلَّدُ

وقول الآخر[٢]:

٢٣٤٦ـ فللموتِ تَغْذُو الوالداتُ سِخالَها كما لخرابِ الدور تُبْنَى المساكنُ

والثاني: أنها للعلةِ وذلك أنهم لمَّا كان مآلُهم إليها جعل ذلك سبباً على طريق المجاز.

وقد ردَّ ابن عطية[٣] على مَنْ جعلها لامَ العاقبة فقال: «وليس هذا بصحيح، ولامُ العاقبة إنما تُتَصَوَّر إذا كان فعل الفاعل لم يُقْصد مصيرُ الأمر إليه، وأما هنا فالفعل قُصِد به ما يصير الأمر [إليه][٤] مِنْ سُكْناهم لجهنم»، واللام على هذا متعلقة بـ «ذَرَأْنا». ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه حال من «كثيراً» لأنه في الأصل صفة لها لو تأخر. ولا حاجة إلى ادعاء قلب وأن الأصل: ذَرَأْنا جهنم لكثير لأنه[٥] ضرورةٌ أو قليلٌ.

و «من الجن» صفة لـ «كثيراً». «لهم قلوب» جملة في محل نصب: إمَّا صفة لكثير أيضاً، وإمَّا حالاً من «كثيراً» وإن كان نكرة لتخصُّصِه بالوصف، أو من الضمير المستكن في «من الجن» لأنه يَحْمل / ضميراً لوقوعِه صفةً. [٤١٥/أ]
ويجوز أن يكون «لهم» على حِدَته هو الوصف أو الحال، و «قلوب» فاعل به فيكون من باب الوصفِ بالمفرد وهو أولىٰ. وقوله: «لا يَفْقَهون بها» وكذلك

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٢٧.
(٢) البيت لسابق البربري، وهو في المغني ٢٨٢؛ والخزانة ٤/١٦٣؛ والدرر ٢/٣١.
(٣) التفسير ٧/٢٠٩.
(٤) من ابن عطية.
(٥) أي القلب.

الجملةُ المنفيَّةُ في محلِّ النعت لما قبلها، وهذا الوصفُ يكاد يكونُ لازماً لو ورد في غير القرآن لأنه لا فائدةَ بدونه لو قلت: «لزيد قَلْبٌ وله عينٌ» وسَكَتَّ لم يظهر لذلك كبيرُ فائدةٍ.

آ. (١٨٠) **قوله تعالى: ﴿الحُسْنى﴾**: فيها قولان، أظهرهما: أنها تأنيث «أحسن»، والجمع المكسَّرُ لغير العاقل يجوز أن يُوْصَفَ بما يوصف به المؤنث نحو: مآرب أخرىٰ، ولو طُوبق به لكان التركيب الحَسَن كقوله: «مِنْ أيام أُخَر»[1]. والثاني: أن الحسنى مصدر على فُعْلَىٰ كالرُّجْعَى والبُقْيا قال[2]:

٢٣٤٧ـ ولا يَجْزون مِنْ حُسْنىٰ بسوءٍ . . . .

و «الأسماء» هنا: الألفاظُ الدالَّةُ على الباري تعالى كالله والرحمن. وقال ابن عطية[3]: «المرادُ بها التسمياتُ إجماعاً من المتأولين لا يمكن غيره، وفيه نظرٌ لأنَّ التسمية مصدرٌ، والمصدر لا يُدْعى به على كلا القولين في تفسير الدعاء، وذلك أن معنى «فادعوه» نادوه بها، كقولهم: ياالله يا رحمان يا ذا الجلال والإكرام اغفرْ لنا. وقيل: سمُّوه بها كقولك: «سَمَّيْت ابني بزيد».

قوله: «يُلْحِدون» قرأ حمزة[4] هنا وفي النحل[5] وحم السجدة[6]: يَلْحدون بفتح الياء والحاء مِنْ لحد ثلاثياً. والباقون بضم الياء وكسرِ الحاء مِنْ أَلْحد. فقيل: هما بمعنى واحد، وهو المَيْل والانحراف. ومنه لَحْد القبر لأنه يُمال، بحفره إلى جانبه، بخلاف الضريح فإنه يُحْفر في وسطه، ومن كلامهم

---

(١) «فَعِدَّةٌ من أيام أخر» الآية ١٨٤ من البقرة.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) التفسير ٧/٢١٢.
(٤) السبعة ٢٩٨؛ الحجة ٣٠٣؛ البحر ٤/٤٣٠.
(٥) الآية ١٠٣ «لسان الذي يُلحدون إليه أعجمي».
(٦) الآية ٤٠ وهي فُصِّلَتْ «إن الذين يُلْحِدون في آياتنا لا يَخفون علينا».

«ما فعل الواجد؟ قالوا لَحَدَه اللاحد». وإلى كونهما بمعنى واحد ذهب ابن السِّكِّيت وقال: «هما العدول عن الحق». وأَلْحد أكثر استعمالاً مِنْ لَحَدَ قال[1]:

٢٣٤٨ـ ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ

وقال غيره: «لَحَدَ بمعنى رَكَنَ وانضوى، وألحد: مال وانحرف» قاله الكسائي. ونُقل عنه أيضاً: أَلْحَدَ: أعرض، ولحد: مال. قالوا: ولهذا وافق حمزة في النحل إذ معناه: يميلون إليه.

وروى أبو عبيدة[2] عن الأصمعي: «ألحد: مارى وجادل، ولحد: حاد ومال. ورُجِّحت قراءةُ العامة بالإجماع على قوله «بإلحاد»[3]. وقال الواحدي: «ولا يكاد يُسْمع من العرب لاحد». قلت: فامتناعُهم من مجيء اسم فاعل الثلاثي يدل على قلَّته وقد قَدَّمْتُ من كلامهم «لحده اللاحِد». ومعنى الإلحاد فيها أن اشتقوا منها أسماءً لآلهتهم فيقولون: اللات من لفظ الله، والعزَّىٰ من لفظ العزيز، ومناة مِنْ لفظ المَنَّان، ويجوز أن يُراد سَمُّوه بما لا يليق بجلاله.

آ. (١٨١) **قوله تعالى: ﴿وممَّن خَلَقْنا أمةٌ﴾**: «مَنْ» يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، و«يَهْدون» صفة لـ«أمة». وقال بعضهم: «في

---

(١) اختلفوا في نسبته بين أبي بجدلة وحميد الأرقط، وهو في الكتاب ١/٣٨٧، واللسان: لحد.

(٢) ليس في «مجاز القرآن» هذا النقل، وإنما قال: «يلحدون: يجورون ولا يستقيمون». المجاز ١/٢٣.

(٣) «الآية ٢٥ من الحج: «ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم» ووجهُ الاستدلال أن إلحاد مصدر أفعل وهي قراءة العامة في «يُلحدون» أما حمزة فقد قرأ يَلْحَدون فإجماعهم هنا على «إلحاد» يُستأنس به في ترجيح يُلحدون هناك.

الكلام حَذْفٌ تقديره: ومِمَّن خلقنا للجنة، يدل على ذلك ما ثبت لمُقابِلِهِمْ، وهو قوله: «ولقد ذَرَأْنا لجهنم»(١).

آ. (١٨٢) **قوله تعالى: ﴿والذين كذَّبوا﴾**: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وخبره الجملة الاستقبالية بعده. والوجه الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه: سنستدرج الذين كذَّبوا والاستدراج: التقريبُ منزلةً منزلةً والأخذ قليلاً قليلاً، من الدَّرَج لأن الصاعد يرقى درجةً درجة وكذلك النازل. وقيل: هو مأخوذ من الدَّرْج وهو الطيّ ومنه: «دَرَجَ الثوبَ»: طواه، و«دَرَجَ الميتَ» مثله. والمعنىٰ: تُطوىٰ آجالهم.

وقرأ(٢) النخعي وابن وثاب: «سَيَسْتَدْرِجُهم» بالياء، فيحتمل أن يكون الفاعلُ الباريَ تعالىٰ، وهو التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، وأن يكون الفاعلُ ضميرَ التكذيب المفهوم مِنْ قوله «كذَّبوا». وقال الأعشىٰ في الاستدراج(٣):

٢٣٤٩ـ فلو كنتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً
ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ
لَيَسْتَدْرِجَنْكَ القولُ حتى تَهِرَّهُ وتَعْلَمَ أنِّي عنكمُ غيرُ مُلْجَمِ

ويقال: «دَرَجَ الصبيُّ»: إذا قارب بين خطاه، ودرج القوم: مات بعضهم إثْرَ بعض.

آ. (١٨٣) **قوله تعالى: ﴿وأُمْلي﴾**: جَوَّز أبو البقاء(٤) فيه أن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي: وأنا أُملي، وأن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ معطوفاً على

(١) الآية ١٧٩ من الأعراف.
(٢) البحر ٤/٤٣١؛ الشواذ ٤٧.
(٣) ديوانه ١٢٣؛ والبحر ٤/٤٣١. تهره: تكرهه.
(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

«سنستدرج». وفيه نظر إذ كان من الفصاحة لو كان كذا [لكان][(١)] «ونُمْلي» بنون العظمة. ويجوز أن يكون هذا قريباً من الالتفات. والإملاء: الإمهالُ والتطويل. والمتين: القوي. ومنه المَتْنُ وهو الوسط لأنه أقوى ما في الحيوان. وقد مَتُنَ يَمْتُنُ مَتانةً، أي: قَوِيَ. وقرأ العامَّة: «إنَّ كيدي» بالكسر على الاستئناف المُشْعر بالغلبة. وقرأ[(٢)] ابن عامر في روايةِ عبدالحميد[(٣)] «أنَّ كيدي» بفتحِ الهمزة على العلة.

آ. (١٨٤) قوله تعالى: ﴿أو لم / يتفكروا ما بصاحبهم﴾: يجوز [٤١٥/ب]
في «ما» أوجه، أحدُها: أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر «بصاحبهم» أي: أيُّ شيء استقرَّ بصاحبهم من الجنون؟ فالجِنَّة مصدرٌ يُراد بها الهيئة كالرِّكبة والجِّلسة. وقيل: المراد بالجِنَّة الجنُّ كقوله: «من الجِنَّةِ والناس»[(٤)] ولا بد حينئذ مِنْ حذف مضاف أي: مَسِّ جنة أو تخبيط جنة.

والثاني: أن «ما» نافية، أي: ليس بصاحبهم جنون ولا مسُّ جِنّ. وفي هاتين الجملتين: أعني الاستفهاميةَ أو المنفية فيهما وجهان، أظهرهما: أنها في محل نصب بعد إسقاطِ الخافض لأنهما عَلَّقا التفكُّر لأنه من أفعـال القلوب. والثاني: أن الكلامَ تمَّ عند قوله: «أو لم يتفكروا» ثم ابتدأ كلاماً آخر: إمَّا استفهامَ إنكار وإمَّا نفياً. وقال الحوفي: «إنَّ «ما بصاحبهم» معلقةٌ لفعلٍ محذوف دلَّ عليه الكلامُ، والتقدير: أو لم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم». قال: «وتفكَّر» لا يُعَلِّقُ لأنه لم يدخل على جملة». وهذا ضعيفٌ، لأنهم نَصُّوا

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) البحر ٤/٤٣١.

(٣) عبدالحميد بن بكار أبو عبدالله الكلاعي الدمشقي أخذ عن أيوب بن تميم وروى عن الوليد بن مسلم. ولم تُذكر وفاته. طبقات القراء ١/٣٦٠.

(٤) الآية ٦ من الناس.

على أن فعلَ القلب المتعدِّي بحرفِ جر أو إلى واحد إذا عُلِّق هل يبقى على حاله أو يُضَمَّن ما يتعدَّى لاثنين[1]؟

الثالث: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي تقديره: أو لم يتفكروا في الذي بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم. وعلى قولنا إنها نافية يكون «من جنة» مبتدأ و«مِنْ» مزيدةٌ فيه و«بصاحبهم» خبره أي: ماجِنَّةٌ بصاحبهم.

آ. (١٨٥) **قوله تعالى: ﴿وأنْ عسى﴾**: «أنْ» فيها وجهان أحدهما: ـ وهو الصحيح ـ أنها المخففةُ من الثقيلة، واسمُها ضمير الأمر والشأن. و«عسى» وما في حيِّزها في محل الرفع خبراً لها، ولم يُفْصل هنا بين أنْ والخبر وإن كان فعلاً؛ لأن الفعل الجامد الذي لا يتصرَّف يشبه الأسماء، ومثله «وأنْ ليس للإنسان إلا ما سَعَى»[2] «والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها»[3] في قراءة نافع لأنه دعاء. وقد وقع خبرُ «أنْ» جملةً طلبية في هاتين الآيتين الأخيرتين فإنَّ «عسىٰ» للإنشاء، و«غضب الله» دعاء.

والثاني: أنها المصدرية، قاله أبو البقاء[4] يعني التي تنصب المضارع الثنائية الوضع، وهذا ليس بجيد؛ لأن النحاةَ نَصُّوا على أنَّ «أَنْ» المصدرية لا تُوصل إلا بالفعل المتصرِف مطلقاً أي ماضٍ ومضارع وأمر و«عسىٰ» لا يتصرف فكيف يقع صلة لها؟ و«أنْ» على كلا الوجهين في محل جرٍّ نَسَقاً على «ملكوت»، أي: وألم ينظروا في أن الأمر والشأن عسى أن يكون. و«أن يكون» فاعل عسى، وهي حينئذٍ تامَّةٌ لأنها متى رفعت أَنْ وما في حيزها كانت تامةً، ومثلها في ذلك أوشك واخلولق. وفي اسم

(١) انظر المسألة في: البحر ٤/٤٣٢.
(٢) الآية ٣٩ من النجم.
(٣) الآية ٩ من النور وانظر: السبعة ٤٥٣.
(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

«يكون» قولان، أحدُهما: هو ضمير الشأن، ويكون «قد اقترب أجلهم» خبراً لها. والثاني: أنه «أجلُهم» و«قد اقترب» جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ هو ضمير «أجلهم» ولكن قَدَّم الخبر ـ وهو جملة فعلية ـ على اسمها، وقد تقدَّم ذلك والخلاف فيه: وهو أن ابن مالك[1] يجيزه، وابن عصفور[2] يمنعه، عند قوله: «ما كان يصنعُ فرعون»[3].

قوله: «فبأيِّ» متعلِّقٌ بـ يُـؤْمنون» وهي جملةٌ استفهامية سِيقَتْ للتعجب، أي: إذا لم يؤمنوا بهذا الحديث فكيف يُؤْمنون بغيره؟ والهاء في «بعده» تحتمل العَوْدَ على القرآن وأن تعودَ على الرسول، ويكون الكلامُ على حَذْف مضافٍ، أي: بعد خبره وقصته، وأن تعود على «أجلهم»، أي: إنهم إذا ماتوا وانقضى أجلُهم فكيف يُؤمنون بعد انقضاء أجلهم؟ قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: بم تُعَلِّق قوله: «فبأي حديث بعده يؤمنون»؟ قلت: بقوله «عسى أن يكونَ قد اقترب أجلهم». كأنه قيل: لعل أجلَهم قد اقترب فما لهم لا يبادرون [إلى][5] الإيمان بالقرآن قبل الموت، وماذا ينتظرون بعد وضوح الحق، وبأي حديثٍ أحقَّ منه يريدون أن يؤمنوا»؟ يعني التعلُّق المعنويَّ المرتبطَ بما قبله لا الصناعي وهو واضح.

قوله: «ويَذَرهم» قرأ[6] الأخَوان بالياء وجزم الفعل، وعاصم وأبو عمرو بالياء أيضاً ورفع الفعل، ونافع وابن كثير وابن عامر بالنون ورفع الفعل أيضاً. وقد رُوي الجزمُ أيضاً عن نافع وأبي عمرو في الشواذ. فالرفعُ من وجهٍ واحدٍ

---

(١) عبارة ابن مالك في شرح الشافية الكافية ١/٤٠٠ تحتمل ذلك.
(٢) انظر: شرح الجمل له ٢/١٧٧.
(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف.
(٤) الكشاف ٢/١٣٣.
(٥) من الكشاف.
(٦) السبعة ٢٩٨؛ الحجة ٣٠٣؛ البحر ٤/٤٣٣.

وهو الاستئناف أي: وهو يَذَرُهم، أو: ونحن نذرهم على حسب القراءتين. / وأمَّا السُّكون فيحتمل وجهين أحدهما: أنه جزم نسَقاً على محلّ [٤١٦/أ]
قوله «فلا هادي له» لأن الجملَة المنفيَّة جوابٌ للشرط فهي في محلِّ جزمٍ فَعَطَف على مَحَلِّها وهو كقوله تعالىٰ: «وإنْ تُخْفوها وتُؤْتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفِّر»[١] بجزم «يكفر»، وكقول الشاعر[٢]:

٢٣٥٠ـ أنَّىٰ سلكتَ فإنني لك كاشحٌ ... وعلى انتقاصِك في الحياة وأَزْدَدِ

وأنشد الواحدي أيضاً قول الآخر[٣]:

٢٣٥١ـ فَأَبْلوني بَلِيَّتَكمْ لعلِّي ... أُصالِحُكم وأَسْتدرِجْ نَوَيَّا

قال: «حمل «أستدرج» على موضع الفاء المحذوفة من قوله «فلعلي أصالحكم». والثاني: أنه سكونُ تخفيف كقراءة أبي عمرو: «ينصركم»[٤] و «يشعركم»[٥] ونحوه. وأما الغيبة[٦] فَجَرْياً على اسم الله تعالىٰ، والتكلم على الالتفات من الغيبة إلى التكلم تعظيماً.

آ. (١٨٧) **قوله تعالى: ﴿أيَّان مُرْساها﴾**: فيه وجهان أحدهما: أن «أيان» خبر مقدم[٧]، و «مُرْساها» مبتدأ مؤخر. والثاني: أن «أيان» منصوب

---

(١) الآية ٢٧١ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٣٣؛ وابن عطية ٧/٢١٩.

(٣) البيت لأبي داؤد وهو في الخصائص ١/١٧٦؛ وأمالي الشجري ١/٢٨٠؛ والمغني ٥٥٣؛ واللسان: علل. أبلوني: أعطوني. البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتى تموت. نويا: مفردها نوى وهي الجهة التي ينويها المسافر مِنْ قرب أو بُعد.

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران: «فمن ذا الذي ينصركم من بعده».

(٥) من الآية ١٠٩ من الأنعام: «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون». وانظر: السبعة ٢٦٥. وانظر: أيضاً بحثاً مفصلاً حول تسكين أبي عمرو في إعراب المؤلف للآية ١٧٠ من آل عمران.

(٦) أي في قوله «ويذرهم».

(٧) هذا على أسلوب الاختصار لأنه ظرف زمان متعلق بخبر محذوف.

على الظرف بفعل مضمر، ذلك الفعل رافع لـ «مرساها» بالفاعلية، وهو مذهب أبـي العباس. وهذه الجملةُ في محل نصب لأنها بدل من «الساعة» بدلُ اشتمال، وحينئذ كان ينبغي ألاَّ تكون في محل جر لأنها بدل من مجرور. وقد صرَّح بذلك أبو البقاء فقال[1]: «والجملةُ في موضع جر بدلاً من «الساعة» تقديره: يسألونك عن زمان حلول الساعة»، إلا أنه مَنَع مِنْ كونها مجرورةَ المحل أن البدل في نيَّة تكرار العامل، والعامل هو «يَسْألونك» والسؤال يعلق بالاستفهام وهو متعدٍّ، يعني فتكون الجملة الاستفهاميةُ في محلٍّ نصب بعد إسقاط الخافض كأنه قيل: يسألونك أيان مُرْسى الساعة، فهو في الحقيقة بدلُ من موضع «عن الساعة» لأن موضع المجرور نصب، ونظيره في البدل على أحسن الوجوه فيه: عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو.

و «أيان» ظرف زمان مبني لتضمُّنه معنى الاستفهام ولا يتصرف، ويليه المبتدأ والفعل المضارع دون الماضي، بخلاف «متى» فإنها يليها النوعان. وأكثرُ ما تكون «أيَّان» استفهاماً كقول الشاعر[2]:

٢٣٥٢ـ أيَّان تَقْضي حاجتي أيَّانا أما تَرى لِفِعْلها إبَّانا

وقد تأتي شرطيةً جازمة لفعلين. قال الشاعر[3]:

٢٣٥٣ـ أيَّان نُؤْمِنْكَ تُؤْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الأمنَ منَّا لم تزلْ حَذِرا

وقال آخر[4]:

٢٣٥٤ـ إذا النَّعْجَةُ العَجْفاءُ باتت بقَفْرةٍ فأيَّان ما تَعْدِلْ بها الريحُ تَنْزِلِ

---

(١) الإملاء ١/٣٩٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الطبري ١٣/٢٩٣؛ ومجاز القرآن ١/٢٣٤؛ وابن عطية ٧/٢٢٠.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح الشذور ٣٣٦؛ والعيني ٤/٤٢٣؛ والبحر ٤/٤١٩.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ٢/٦٣؛ والدرر ٢/٨٠.

والفصيحُ فتحُ همزتها وهي قراءةُ العامة. وقرأ[1] السُّلمي بكسرها وهي لغة سُلَيْم. واختلف النحويون في «أيَّان»: هل هي بسيطةٌ أم مركبة؟ فذهب بعضُهم إلى أن أصلَها: أيّ أوانٍ فحُذِفَت الهمزةُ على غيرِ قياس ولم يُعَوَّضْ منها شيء، وقُلبت الواوُ ياء على غيرقياس، فاجتمع ثلاثُ ياءات فاسْتُثْقِل ذلك فَحُذِفت إحداهن، وبُنيت الكلمةُ على الفتح فصارت أيان. واختلفوا فيها أيضاً: هل هي مشتقةٌ أم لا؟ فذهب أبو الفتح إلى أنها مشتقة مِنْ أَوَيْتُ إليه، لأن البعض آوٍ إلى الكل، والمعنى: أيّ وقت وأي فعلٍ، ووزنه فَعْلان أو فِعْلان بحسب اللغتين، ومنع أن يكون وزنه فَعَّالاً مشتقةً مِنْ «أين»، لأنَّ أين ظرف مكان وأيان ظرف زمان.

ومُرْساها يجوز أن يكـون اسمَ مصدر وأن يكـون اسم زمان، قال الزمخشري[2]: «مُرْساها: إرساؤُها أو وقت إرسائها، أي: إثباتها وإقرارها». قال الشيخ[3] «وتقديره: وقت إرسائها ليس بجيدٍ، لأن «أيَّان» استفهام عن الزمان فلا يَصِحُّ أن يكونَ خبراً عن الوقت إلا بمجاز لأنه يكون التقدير: في أي وقتٍ وقتُ إرسائها» وهو كلام حسن، ويقال: رسا يرسو: ثَبَتَ، ولا يقال إلا في الشيء الثقيل نحو: رَسَت السفينةُ تَرْسُو، وأَرْسَيْتها.

قوله: «عِلْمُها» مصدرٌ مضاف للمفعول والظرف خبره. وقوله: «في السموات» يجوز فيهاوجهان، أحدهما: أن تكون «في» بمعنىٰ على، أي: على أهل السموات أو هي ثقيلة على نفس السموات والأرض لانشقاق هذه وزلزال ذي. والثاني: أنها على بابها من الظرفية، والمعنىٰ: حَصَل ثِقَلُها وهو شِدَّتها أو المبالغة في إخفائها في هذين الظرفين.

---

(١) البحر ٤/٤٣٤.
(٢) الكشاف ١/١٣٤.
(٣) البحر ٤/٢٣٤.

قوله: «كأنك حفيٌّ» هذه الجملة التشبيهية في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ مفعولِ «يسألونك». وفي «عنها» وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بيسألونك وكأنك حَفِيٌّ معترض، وصلتها محذوفة تقديره: حَفِيٌّ بها.

وقال أبو البقاء[1]: «في الكلام تقديمٌ وتأخير، ولا حاجةَ إلى ذلك لأن هذه كلَّها متعلقاتٌ للفعل فإنَّ قولَه: / «كأنك حفيٌّ» حال كما تقدم. والثاني: أنَّ «عن» بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى عن كقوله: «فاسألْ به خبيراً»[2] «ويوم تَشَقَّق السماء بالغمام»[3] لأن حَفِي لا يتعدَّى بـ«عن» بل بالباءِ كقوله: «كان بـي حَفِيّا»[4] ويُضَمَّن معنى شيء يتعدَّى بـ«عن»، أي: كأنك كاشف بحفاوتك عنها. [٤١٦/ب]

والحَفِيُّ: المستقصي[5] عن الشيء، المهتبل[6] به، المعتني بأمره قال[7]:

٢٣٥٥ـ سؤال حفيٍّ عن أخيه كأنه بـذُكْرَتِـهِ وَسْنـانُ أو مُتَـواسِنُ

وقال آخر[8]:

٢٣٥٦ـ فلمَّا التقينا بَيَّن السيفُ بيننا لسـائلةٍ عنا حَفِيٍّ سؤالُها

---

(١) الإملاء ١/٣٩٠.

(٢) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان.

(٤) الآية ٤٧ من مريم.

(٥) لا تتعدى هذه المادة بـ«عن» يقال: استقصى الأمر وفيه: بلغ أقصاه في البحث عنه.

(٦) اهتبل الصيد: بغاه واغتنمه.

(٧) البيت للمعطَّل الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٣/٤٥؛ والطبري ١٣/٣٠١؛ وابن عطية ٧/٢٢١؛ والبحر ٤/٤١٩؛ والذكرة: ضد النسيان.

(٨) البيت لأنيف بن زبان النبهاني وهو في الحماسة ١/١٠٣؛ والكامل ١/٩٤ منسوباً لرجل من طيء، وابن عطية ٧/٢٢١؛ والبحر ٤/٤١٩.

وقال الأعشىٰ[1]:

٢٣٥٧ـ فإنْ تَسْأَلي عني فيا رُبَّ سائلٍ حَفِيٍّ عن الأعشىٰ به حيث أَصْعَدا

والإِحْفاء: الاستقصاء ومنه «إحفاء الشوارب» والحافي، لأنه حَفِيَتْ قدمُه في استقصاء السَّير. والحفاوة: البرُّ واللطف.

وقرأ عبدالله[2] «حَفِيٌّ بها» وهي تَدُلُّ لمن ادَّعىٰ أن «عَنْ» بمعنى الباء. وحَفِيٌّ فعيل بمعنى مفعول أي: محفوٌّ. وقيل: بمعنى فاعل أي: كأنك مبالِغٌ في السؤال عنها ومتطلع إلى عِلْمِ مجيئها.

آ. (١٨٨) **قوله تعالى: ﴿لنفسي﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بأملك. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوف على أنها حال من «نفعاً» لأنه في الأصل صفةٌ له لو تأخر. ويجوز أن يكون «لنفسي» معمولاً بـ «نفعاً»، واللامُ زائدةٌ في المفعول به تقويةً للعامل لأنه فرع، إذ التقدير: لا أملك أن أنفع نفسي ولا أن أضرَّها. وهو وجهٌ حسن.

قوله: «إلا ما شاء الله» في هذا الاستثناء وجهان، أظهرهما: أنه متصل، أي: إلا ما شاء الله تمكيني منه فإني أملكه. والثاني ــ وبه قال ابن عطية[3]، وسبقه إليه مكيّ[4] ــ: أنه منقطعٌ، ولا حاجةَ تدعو إليه أنه منقطع.

قوله: «وما مَسَّني السوءُ» عطف على جواب «لو» وجاء هنا على أحسنِ الاستعمال من حيث أثبت اللام في جواب «لو» المثبت[5] وإن كان يجوزُ

---

(١) ديوانه ١٨٥؛ والصحاح «حفي»؛ والقرطبي ٣٣٦/٧. وأصعد: مضى في البلاد.
(٢) البحر ٤٣٥/٤؛ الشواذ ٤٧.
(٣) التفسير ٢٢٢/٧.
(٤) المشكل ٣٣٧/١.
(٥) في قوله «لاستكثرت».

غيرُه، وقد تقدَّم، وحَذَف اللامَ من المنفيّ لأنه يمتنـع ذلك فيـه. وقال الشيخ[1]: «ولم تصحب «ما» النافيةَ ـ أي اللامـ، وإن كان الفصيـحُ أن لا تصحبَها كقوله: «ولو سمعوا ما استجابوا لكم»[2]. وفيه نظرٌ لأنهم نصُّوا على أن جوابَها المنفيَّ لا يجوز دخولُ اللام عليه.

قوله: «لقوم» هذه من باب التنازع فيُختار عند البصريين تعلُّقُه بـ «بشير» لأنه الثاني، وعند الكوفيين بالأول لسبقه، ويجوز أن يكونَ المتعلَّق بالنذارة محذوفاً، أي: نذير للكافرين، ودَلَّ عليه ذِكْرُ مقابله، وهو قريب من حذف المعطوف كقوله: «تقيكم الحَرَّ»[3].

آ. (١٨٩) **قوله تعالى: ﴿حَمْلاً﴾**: المشهور أن الحَمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وبالكسر ما كان على ظهر أو رأس [غير] شجرة. وحكى أبو سعيد[4] في حمل المرأة: حِمْل وحَمْل. وحكى يعقوب[5] في حمل النخلة الكسرة. والحمل في الآية يجوز أن يرادَ به المصدرُ فينتصبَ انتصابَه، وأن يُراد به نفسُ الجنين، وهو الظاهر، فينتصبَ انتصابَ المفعول به كقولك: حَمَلْت زيداً.

قوله: «فَمَرَّت» الجمهورُ على تشديد الراء ومعناه: استمرت به، أي: قامَتْ وقعدت. وقيل: هو على القلب، أي: فمرَّ بها، أي استمر ودام.

وقرأ ابن عباس[6] وأبو العالية ويحيى بن يعمر وأيوب «فَمَرَتْ» خفيفةَ

---

(١) البحر ٤/٤٣٧.
(٢) الآية ١٤ من فاطر.
(٣) «وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر» الآية ٨١ من النحل.
(٤) وهو السيرافي.
(٥) انظر: المشوف المعلم ١/٢١٥.
(٦) البحر ٤/٤٣٩؛ الشواذ ٤٧.

الراء، وفيها تخريجان، أحدهما: أن أصلها التشديد، ولكنهم كرهوا التضعيف في حرف مكرر فتركوه، وهذا كقراءة «وقَرْن»[1] بفتح القاف إذا جَعَلْناه من القرار. والثاني: أنه من المِرْية وهو الشك، أي: فشكَّتْ بسببه أهو حَمْل أم مرض؟

وقرأ عبدالله بن عمرو بن العاص والجحدري: «فمارَتْ» بألف وتخفيف الراء. وفيها أيضاً وجهان، أحدهما: أنها مِنْ مار يمور، أي جاء وذهب، ومارَتِ الريح، أي: جاءت وذهبَتْ وتصرَّفَتْ في كل وجه، ووزنه حينئذ فَعَلَتْ والأصل مَوَرَتْ، ثم قُلبت الواو ألفاً فهو كطافَتْ تطوف. والثاني: أنها من المِرْية أيضاً قاله الزمخشري[2] وعلى هذا فوزنه فاعَلَت والأصل: مارَيَتْ كضارَبَتْ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فَقُلِبَ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين فهو كبارَتْ[3] ورامت.

وقرأ سعد بن أبي وقاص وابن عباس أيضاً والضحاك «فاسْتَمَرَّتْ به» وهي واضحة. وقرأ أُبَيّ «فاستمارَتْ» وفيها الوجهان المتقدمان في «فمارَتْ»، أي: أنه يجوز / أن يكون من المِرْية، والأصل «اسْتَمْرَيَتْ»[4]، وأن يكون من المَوْر والأصل: استَمْوَرَتْ. [٤١٧/أ]

قوله: «أَثْقَلَتْ»، أي: صارت ذا ثِقَل كقولهم: أَلْبَنَ الرجل وأَتْمَرَ، أي:

---

(١) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم وقرأ الباقون بالكسر. السبعة ٥٢١.

(٢) الكشاف ١٣٦/٢.

(٣) بارت في الأمر: عارضت وفعلَتْ مثله.

(٤) هذا سهو من المؤلف لأن الياء على كلامه تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت «اسْتَمْراتْ» فالتقى ساكنان، حذفت الألف فأصبحت استَمْرَتْ، في حين أن القراءة «فاستمارَتْ» وينبغي أن يكون الأصل فاستمارَيَتْ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت فاستماراْتْ، فالتقى ساكنان فحذفت الألف فأصبحت «فاستمارَتْ».

صار ذا لبنٍ وتمرٍ. وقيل: دخلت في الثقل، كقولهم: أصبح وأمسىٰ، أي: دخلَتْ في الصباح والمساء. وقرىء[1] «أُثْقِلَتْ» مبنياً للمفعول.

قوله: «دَعَوا الله» متعلَّقُ الدعاء محذوفٌ لدلالة الجملة القسمية عليه، أي: دَعَواه في أن يُـؤْتيَهما ولداً صالحاً.

وقوله: «لئن آتَيْتَنا» هذا القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفسِّرٌ لجملة الدعاء كأنه قيل: فما كان دعاؤهما؟ كان دعاؤهما كيت وكيت، ولذلك قلت: إن هذه الجملةَ دالَّةٌ على متعلق الدعاء. والثاني: أنه معمول لقول مضمر تقديره: فقالا: لئن آتيتنا. و«لنكونَنَّ» جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوفٌ على ما تقرَّر. و«صالحاً» فيه قولان أظهرهما: أنه مفعولٌ ثان، أي: ولداً صالحاً. والثاني ــ وبه قال مكي ــ[2]: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف، أي: إيتاءً صالحاً. وهذا لا حاجةَ إليه لأنه لا بد مِنْ تقدير المؤتىٰ لهما.

آ. (١٩٠) **قوله تعالى: ﴿جَعَلا له﴾**: قيل: ثَمَّ مضاف، أي: جعل له أولادُهما شركاءَ، وإلا فحاشا آدم وحواء من ذلك، وإن جُعِل الضمير ليس لآدم وحواء فلا حاجة إلى تقديره. وقيل في الآية أقوال تقتضي أن يكون الضميرُ لآدم وحواء من غيرِ حَذْفِ مضاف بتأويل ذُكر في التفسير[3].

وقرأ نافع[4] وأبو بكر عن عاصم «شِرْكاً» بكسر الشين وتسكين الراء وتنوين الكاف. والباقون بضمِّ الشين وفتح الراء ومدِّ الكافِ مهموزةً من غير تنوين، جمع شريك، فالشِرْك مصدرٌ ولا بد من حَذْف مضاف، أي: ذوي شِرْك بمعنى إشراك، فهو في الحقيقة اسمُ مصدر. وقيل: المرادُ بالشرك

---

(١) البحر ٤/٤٤٠.

(٢) المشكل ١/٣٣٧.

(٣) يقال إن الشرك في طاعة إبليس في التسمية بعبد الحرث. انظر: ابن عطية ٧/٢٢٥.

(٤) السبعة ٢٩٩؛ الحجة ٣٠٤؛ البحر ٤/٤٤٠.

النصيبُ، وهو ما جعلاه مِنْ رزقهما له يأكله معهما، وكانا يأكلان ويشربان وحدَهما. فالضمير في «له» يعود على الولد الصالح. وقيل: الضمير في «له» لإبليس ولم يَجْرِ له ذِكْر. وهذان الـوجهان لا معنىٰ لهمـا. وقال مكي[1] وأبو البقاء[2] وغيرهما: إن التقدير يجوز أن يكون: جَعَلا لغيره شِرْكاً. قلت: هذا الذي قدَّروه[3] هؤلاء قد قال فيه أبو الحسن[4]: «كان ينبغي لمَنْ قرأ «شِرْكاً» أن يقول: المعنىٰ: جعلا لغيره شِرْكاً [فيما أتاهما][5] لأنهما لا يُنْكِران أن الأصل لله، فالشرك إنما لجعله لغيره».

قوله: «فتعالىٰ اللَّـهُ عَمَّا يُشْركون» قيل: هذه جملةٌ استئنافية، والضميرُ في «يشركون» يعود على الكفار، والكلامُ قد تَمَّ قبله. وقيل: يعودُ على آدم وحواء وإبليس، والمرادُ بالإشراك تسميتُهما لولدٍ ثالث بعبد الحرث، وكان أشار بذلك إبليس، فالإشراك في التسمية فقط. وقيل: لم يكن آدمُ عَلِـم، ويؤيد الوجهَ الأولَ قراءةُ السلمي «عَمَّا تشركون» بتاء الخطاب، وكذلك «أَتُشرِكون» بالخطاب أيضاً وهو التفات.

آ. (١٩١) **قوله تعالى: ﴿وهم يُخْلَقون﴾**: يجوز أن تعود على «ما» من حيث المعنىٰ، والمراد بها الأصنام، وعَبَّر عنهم بـ «هم» لاعتقاد الكفار فيها ما يعتقدون في العقلاء، أو لأنهم مختلطون بمَنْ عُبِد من العقلاء كالمسيح وعُزَير، أو يعود على الكفار، أي: والكافرون مخلوقون فلو تفكَّروا في ذلك لآمنوا.

---

(١) المشكل ١/٣٣٧.
(٢) الإملاء ١/٣٩٠.
(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٤) وهو الأخفش في «معاني القرآن» ٢/٣١٦.
(٥) زيادة من الأخفش.

آ. (١٩٣) **قوله تعالى: ﴿وإن تَدْعوهم﴾**: الظاهرُ أن الخطاب للكفار وضميرَ النصب للأصنام، والمعنىٰ: وإن تدعوا آلهتكم إلى طَلَب هدى ورشاد كما تطلبونه من الله لا يتابعوكم على مُرادكم. ويجوز أن يكونَ الضميرُ للرسول والمؤمنين والمنصوب للكفار: وإن تدعوا أنتم هؤلاء الكفار إلى الإيمان. ولا يجوز أن يكونَ «تَدْعـوا» مسنداً إلى ضميـر الرسـول فقط، والمنصوبُ للكفار أيضاً، لأنه كان ينبغي أن تُحْذف الواو لأجل الجازم، ولا يجوز أن يُقال قَدَّر حَذْفَ الحركة وثبت حرف العلة كقوله[١]:

٢٣٥٨ــ هَجَوْت زَبَّان ثم جِئْتَ مُعْتذراً   مِنْ هَجْو زبَّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ

ويكون مثلَ قوله تعالىٰ: «إنه مَنْ يتقي / ويصبـر»[٢] «فلا تنسَىٰ»[٣] [٤١٧/ب] «لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تخشىٰ»[٤] لأنه ضرورةٌ، وأمَّا الأيات فمؤولة وسيأتي ذلك، وقد مضىٰ منه جملة.

قوله: «لا يَتَّبِعكم» قرأ[٥] نافع بالتخفيف وكذا في الشعراء[٦] «يَتْبَعُهم»، والباقون بالتشديد، فقيل: هما لغتان، ولهذا جاء في قصـة آدم: «فَمَنْ تَبع»[٧]، في موضع آخر «اتَّبع»[٨]. وقيل: تبع: اقتفىٰ أثره، واتَّبعـه ــ بالتشديد ــ اقتدَىٰ به. والأول أظهر.

---

(١) لم أهتـد إلى قـائله وهـو في أمـالي الشجـري ١/٨٥؛ وابن يعيش ١٠/١٠٤؛ والهمع ١/٥٢؛ والدرر ١/٢٨.
(٢) وهي رواية قنبل عن ابن كثير في الوصل والوقف «إنه مَنْ يتقي ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين» الآية ٩٠ من يوسف. انظر: السبعة ٣٥١.
(٣) الآية ٦ من الأعلى. وإثبات الألف بالإجماع.
(٤) الآية ٧٧ من طه، قرأ حمزة «لا تخفْ» وقرأ الجميع «ولا تخشىٰ». انظر: السبعة ٤٢١.
(٥) السبعة ٣٠٥؛ السبعة ٢٩٩؛ البحر ٤/٤٤١.
(٦) الآية ٢٢٤. وانظر: السبعة ٤٧٤.
(٧) الآية ٣٨ من البقرة: «فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون».
(٨) الآية ١٢٣ من طه: «فَمَن اتبع هداي فلا يَضِل ولا يشقىٰ».

قوله: «أم أنتم صامتون» هذه جملةٌ اسميةٌ عُطِفت على أخرى فعلية لأنها في معنى الفعلية، والتقدير: أم صَمَتُّم. وقال أبو البقاء[1]: «جملةٌ اسمية في موضعِ الفعلية والتقدير: أدعوتموهم أم صَمَتُّم». وقال ابن عطية[2]: «عَطَفَ الاسمَ على الفعل إذ التقدير: أم صَمَتُّم، ومثله قول الشاعر[3]:

٢٣٥٩ـ سواءٌ عليكَ الفقرُ أم بِتَّ ليلةً بأهل القباب مِنْ نميرِ بن عامرِ

قال الشيخ[4]: «وليس[5] من عَطْفِ الفعلِ على الاسم، إنما هو من عَطْفِ الاسمية على الفعلية، وأمَّا البيتُ فليس فيه عطفُ فعلٍ على اسم، بل مِنْ عطفِ الفعليةِ على اسمٍ مقدَّرٍ بالفعلية إذ الأصل: سواء عليكَ أفتقَرْتَ أم بِتَّ، وإنما أَتَىٰ في الآية بالجملة الثانية اسمية لأن الفعلَ يُشعِر بالحدوث ولأنها رأسُ فاصلة».

والصَّمْتُ: السكون، يقال منه: صمَت يصمُت: بالفتح في الماضي والضم في المضارع. ويقال: صَمِت بالكسر يصمَت بالفتح، والمصدر: الصَّمْت والصُّمات. و«إصْمِت» بكسر الهمزة والميم اسمُ فلاة معروفة، وهو منقولٌ من فعل الأمر من هذه المادة. وقد رَدَّ بعضهم هذا بأنه لو كان منقولاً من الأمر لكان ينبغي أن تكون همزتُه همزةَ وصل، ولكان ينبغي أن تكون ميمُه مضمومةً إن كان مِنْ يَصْمُت، أو مفتوحةً إن كان من يَصْمَت، ولأنه كان ينبغي ألَّا يؤنث بالتاء وقد قالوا إصْمِتة. والجواب أن فعلَ الأمر يجبُ قَطْعُ همزتِه إذا

---

(١) الإملاء ١/ ٣٩٠.

(٢) التفسير ٧/ ٢٢٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/ ١٧٩؛ والبحر ٤/ ٤٤٢؛ وابن عطية ٧/ ٢٢٨.

(٤) البحر ٤/ ٤٤٢ وقد حدث اضطراب في الرد على ابن عطية في مطبوعة البحر.

(٥) أي في الآية.

سُمِّي به نحو «إشرب» لأنه ليس لنا من الأسماء ما همزته للوصل إلا أسماءٌ عشرة [ونوع الانطلاق من كل مصدر زاد على الخمسة][1] وهو قليلٌ فالإلحاق بالكثير أولى، وأما كسر الميم فلأنَّ التغييرَ يُـؤْنِسُ بالتغيير، وكذلك الجوابُ عن تأنيثِه بالتاء.

آ. (١٩٤) **قوله تعالى: ﴿إن الذين﴾**: العامَّة على تشديد إنَّ فالموصولُ اسمُها وعبادٌ خبرها. وقرأ[2] سعيد بن جبير بتخفيف «إنْ» ونصب «عباد» و«أمثالكم». وقد خَرَّجها أبو الفتح ابن جني[3] وغيره أنها «إنْ» النافيةُ، وهي عاملةٌ عملَ «ما» الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثرُ الكوفيين غيرَ الفراء، وقال به من البصريين ابن السراج[4] والفارسي وابن جني، واختلف النقل عن سيبويه[5] والمبرد. والصحيح أن إعمالَها لغةٌ ثابتة نظماً ونثراً وأنشدوا[6]:

٢٣٦٠ـ إنْ هـو مستـوليـاً على أحـد إلا على أَضْعف المجـانيـن

ولكن قد استشكلوا هذه القراءة من حيث إنها تنفي كـونهم عباداً أمثالهم، والقراءة الشهيرة تُثْبت ذلك، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالىٰ. وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تُفْهم تحقيرَ أمرِ المعبود من دون الله وغباوةَ عابدِه، وذلك أن العابدين أتمُّ حالاً وأقدرُ على الضرِّ والنفع من آلهتهم

---

(١) كذا في الأصل ولم أهتد إلى توجيهه.

(٢) البحر ٤/٤٤٤؛ وشواذ ابن خالويه ٤٨، ولكنه ضبط دال عباد بالضم، ولام أمثالكم بالفتح، ولعله تحريف من ناشره.

(٣) المحتسب ١/٢٧٠.

(٤) الأصول ١/٢٣٦.

(٥) قال سيبويه ١/٤٧٥: «وتكون في معنى ما». وقال ٢/٣٠٦: «وتكون في معنى ليس» ولعل اختلاف النقل لأن سيبويه لم ينص على عملها وإنما ذكر معناها وهو النفي.

(٦) تقدم برقم ٥٦١.

فإنها جمادٌ لا تفعل شيئاً من ذلك فكيف يَعْبُد الكاملُ مَنْ هو دونَه؟ فهي موافقةٌ للقراءة المتواترة بطريق الأَوْلَى.

وقد ردَّ أبو جعفر[1] هذه القراءة بثلاثة أوجه، أحدها: مخالفتُها لسواد المصحف. الثاني: أن سيبويه يختار الرفع في خبر «إنْ» المخففة[2] فيقول: «إنْ زيد منطلق» لأن عَمَلَ «ما» ضعيف و«إنْ» بمعناها فهي أضعف منها. الثالث: أن الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى «ما» إلا أن يكون بعدها إيجاب. وما ردَّ به النحاس ليس بشيء لأنها مخالَفَةٌ يسيرة[3]. قال الشيخ[4]: «ويجوز أن يكون كُتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالِفَةٌ للسواد». وأما سيبويه فاختلف الناس في الفهم عنه في ذلك. وأما الكسائي فهذا القيد غير معروف له. وخرَّج الشيخ[5] القراءة على أنها «إنْ» المخففة قال: «وإنْ المخففة تعمل[6] في القراءة المتواترة كقراءة «وإنْ كلًّا»[7]، ثم إنها قد ثبت لها نصب الجُزْأَين، وأنشد[8]:

٢٣٦١ـ . . . . إنَّ حُرَّاسنا أُسْدا

---

(١) وهو النحاس في إعراب القرآن ١/٦٥٧.

(٢) قال النحاس: «إذا كانت بمعنى ما».

(٣) يعني به حجة النحاس الأولى.

(٤) البحر ٤/٤٤٤.

(٥) البحر ٤/٤٤٤.

(٦) قال سيبويه ١/٢٨٣: «حدثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق».

(٧) الآية ١١١ من هود: قرأ ابن كثير ونافع: «وإنْ كلًّا لَما لَيُوَفِّينهم».

(٨) تقدم برقم ١٨٣٨.

قال: «وهي لغة ثابتة» ثم قال: «فإن تأوَّلنا ما ورد من ذلك نحو:[1]

٢٣٦٢ـ يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا

أي: تُرىٰ رواجعا / فكذلك هذه يكون تأويلها: إن الذين تدعون من دون [٤١٨/أ] الله خلقناهم عباداً أمثالكم». قلت: فيكون هذا التخريج مبنياً على مذهبين أحدهما: إعمال المخففة وقد نصَّ جماعة من النحويين على أنه أقل من الإهمال، وعبارة بعضهم «إنه قليل» ولا أرتضيه لوروده في المتواتر[2]. والثاني: أن «إنَّ» وإخواتها تنصب الجزأين وهو مذهب مرجوح. وقد تحصَّل في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه: كون «إنْ» نافيةً عاملةً، أو المخففة الناصبة للجزأين، أو النصب بفعل مقدر هو خبر لها في المعنىٰ.

وقرأ[3] بعضهم «إنْ» مخففة، «عباداً» نصباً، «أمثالُكم» رفعاً، وتخريجها على أن تكونَ المخففة وقد أُهملت، و«الذين» مبتدأ، و«تدعون» صلتها، والعائد محذوف، و«عباداً» حال من ذلك العائد المحذوف، و«أمثالكم» خبره. والتقدير: إن الذين تدعونهم حال كونهم عباداً أمثالكم في كونهم مخلوقين مملوكين فكيف يُعبدون؟ ويَضْعُف أن يكون الموصول اسماً منصوبَ المحل لأن إعمالَ المخففة كما تقدَّم قليلٌ.

وحكى أبو البقاء[4] أيضاً قراءةً رابعةً وهي بتشديد «إنَّ»، ونصب «عباد»، ورفع «أمثالكم»، وتخريجها على ما تقدم قبلها.

---

(١) البيت للعجّاج وهو في الكتاب ٢٨٤/١؛ وابن يعيش ١٠٣/١؛ والهمع ١٣٤/١؛ والدرر ١١٢/١؛ والخزانة ٢٩٠/٤. وليس في ديوانه.

(٢) أي أن المؤلف لا يرتضي نص الجماعة القائلة بأنه أقل من الإهمال كما لا يرتضي عبارة بعضهم «أنه قليل» وذلك لقراءة نافع وابن كثير: «وإنْ كلًّا» وما دام قد ورد في المتواتر فلا يجوز الحكم بالقلة.

(٣) البحر ٤٤٥/٤.

(٤) الإملاء ٣٩٠/١.

آ. (١٩٥) **قوله تعالى: ﴿يَبْطِشون﴾**: العامة على كسر الطاء من بطش يبطِش. وقرأ[١] أبو جعفر وشيبة ونافع في رواية عنه: «يَبطُشون» بضمها وهما لغتان. والبطش: الأخذ بقوة.

قوله: «ثم كيدوني» قرأ[٢] أبو عمرو: «كيدوني» بإثبات الياء وصلاً وحَذْفِها وقفاً. وهشام بإثباتها في الحالين. والباقون بحذفها في الحالين، وعن هشام خلافٌ مشهور. وقال الشيخ[٣]: «وقرأ أبو عمرو وهشام بخلاف عنه «فكيدوني» بإثبات الياء وصلاً ووقفاً» قلت: أبو عمرو لا يثبتها وقفاً البتة، فإن قاعدَته [في] الياءات الزائدة ما ذكرته لك. وفي القراءة «فكيدوني» ثلاثةُ ألفاظٍ: هذه وقد عُرِف حكمُها، وفي هود[٤] «فكيدوني جميعاً» أثبتها القُرَّاء كلهم في الحالين، وفي المرسلات[٥]: «فإن كان لكم كيدٌ فكيدون» حَذَفَها الجميعُ في الحالين، وهذا نظير ما مرَّ بك من لفظة «واخشوني»[٦] فإنها في البقرة ثابتةٌ للكل وصلاً ووقفاً، ومحذوفةٌ في أول المائدة[٧]، ومختلف فيها في ثانيتها[٨].

آ. (١٩٦) **قوله تعالى: ﴿إنَّ وليِّـيَ الله﴾**: العامة على تشديد «وليـي» مضافاً لياء المتكلم المفتوحة وهي قراءة واضحة. أضاف الوليّ إلى نفسه.

---

(١) البحر ٤/٤٤٥؛ الشواذ ٤٨ وأضاف الحسن.

(٢) السبعة ٢٩٩؛ البحر ٤/٤٤٦.

(٣) البحر ٤/٤٤٦.

(٤) الآية ٥٥.

(٥) الآية ٣٩.

(٦) الآية ١٥٠ من البقرة: «فلا تخشوهم واخشوني».

(٧) الآية ٣.

(٨) أي في الموضع الثاني من المائدة وهو الآية ٤٤، حيث قرأ أبو عمرو بالياء في الوصل، واختلف عن نافع، وقرأ الباقون بغير ياء في الوصل الوقف. السبعة ٢٤٣.

وقرأ أبو عمرو[١] في بعض طرقه: «إن وليَّ» بياء واحدة مشددة مفتوحة، وفيها تخريجان أحدهما: قال أبو علي: «إن ياء فعيل مدغمةٌ في ياء المتكلم، وإن الياء التي هي لام الكلمة محذوفةٌ، ومنع من العكس[٢]. والثاني: أن يكون «وليّ» اسمها وهو اسمٌ نكرةٌ غيرُ مضاف لياء المتكلم والأصل: إن ولياً الله، فولياً اسمُها واللـهُ خبرها، ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله[٣]:

٢٣٦٣ـ فـألـفيتــه غيــرَ مُـسْتَعْتِـبٍ ولا ذاكــرَ اللَّـهَ إلا قــليــلا

وكقراءة من قرأ: «قل هو الله أحدُ الله الصمد»[٤]. ولم يبق إلا الإخبارُ عن نكرةٍ بمعرفة وهو واردٌ، قال الشاعر[٥]:

٢٣٦٤ـ وإنَّ حراماً أن أَسُبَّ مجاشعاً بآبائي الشمِّ الكرام الخضارم

وقرأ الجحدري في رواية[٦]: «إن وليِّ الله» بكسر الياء مشددة، وأصلُها أنه سَكَّن ياء المتكلم فالتقت مع لام التعريف، فحذفت[٧] لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة تدلُّ عليها نحو: إنَّ غلامِ الرجلُ. وقرأه في رواية أخرىٰ: «إن وليِّ اللهِ» بياء مشددة والجلالة بالجر، نقلها عنه أبو عمرو الداني، أضاف الوليّ إلى الجلالة. وذكر الأخفش[٨] وأبو حاتم هذه القراءة عنه، ولم يذكرا نصب الياء. وخرَّجها الناس على ثلاثة أوجه، الأول ـ قولُ الأخفش ـ وهو أن

---

(١) السبعة ٣٠٠؛ الشواذ ٤٨ وأضاف: إلى أبـي عمرو والحسن وشيبة.
(٢) لعل سبب المنع أن الحرف الذي جاء لمعنى لا يجوز حذفه.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٤) الآيتان ١ ـ ٢ من الصمد وهي رواية هارون عن أبـي عمرو وقراءة نصر بن عاصم ورويت عن عمر. السبعة ٧٠١؛ الشواذ ١٨٢.
(٥) تقدم برقم ١٣٥٧.
(٦) قال في البحر ٤٤٦/٤: «نقلها عنه صاحب كتاب «اللوامح في شواذ القراءات».
(٧) أي ياء المتكلم.
(٨) لم يرد في معاني القرآن له.

يكون وليّ الله اسمها، والذي نزَّل الكتاب خبرها، والمراد بالذي نـزَّل الكتاب جبريل، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ «نَزَل به الروح الأمين»[١] «قل نَزَّلـه روح القدس»[٢] إلا أن الأخفش قال في قوله «وهو يتولى الصالحين» هو مِنْ صفة الله قطعاً لا من صفة جبريل، وفي تَحَتُّم ذلك نظرٌ. والثاني: أن يكون الموصوف بتنزيل الكتاب هو الله تعالىٰ، والمراد بالموصول النبـي صلى الله عليه وسلم ويكون ثَمَّ عائدٌ محذوف لفهم المعنى، والتقدير: إنَّ وليَّ الله النبـيُّ الذي نَزَّل الله الكتاب عليه، فحذف «عليه» وإن لم يكن مشتملاً على شروط الحذف[٣] لكنه قد جاء قليلاً كقوله[٤]: / [٤١٨/ب]

٢٣٦٥ـ وإن لساني شُهْدةٌ يُشْتفى بها ... وهُوَّ على مَنْ صَبَّه الله عَلْقَمُ

أي: صَبَّه الله عليه. وقال آخر[٥]:

٢٣٦٦ـ فأصبح من أسماء قيسٍ كقابضٍ ... على الماء لا يدري بما هو قابضُ

أي: بما هو قابض عليه. وقال آخر[٦]:

٢٣٦٧ـ لعلَّ الذي أَصْعَدْتِني أن يَرُدَّني ... إلى الأرض إن لم يَقْدِرِ الخيرَ قادرُهْ

أي: أَصْعَدْتني به. وقال آخر[٧]:

٢٣٦٨ـ ومِنْ حَسَدٍ يجورُ عليَّ قومي ... وأيُّ الدهر ذو لم يحسُدوني

---

(١) الآية ١٩٣ من الشعراء.
(٢) الآية ١٠٢ من النحل.
(٣) أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً نحو «ويشرب مما تشربون» أي منه. انظر: أوضح المسالك ٨٩.
(٤) تقدم برقم ٣٢٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤٤٦/٤.
(٦) تقدم برقم ٧٩٣.
(٧) البيت لحاتم الطائي وليس في ديوانه، وهـو في البحر ٤٤٧/٤؛ والعيني ٤٥١/١؛ والتصريح ١٤٧/١؛ وأوضح المسالك ٩٠.

وقال آخر[1]:

٢٣٦٩ـ فقلت لها لا والذي حَجَّ حاتمٌ أخونُكِ عهداً إنني غيرُ خَوَّانِ

أي: حجَّ إليه. وقال آخر[2]:

٢٣٧٠ـ فَـأَبْلِغَنَّ خـالـدَ بنَ عَضْـلَةٍ والمَـرْءُ مَعْنِيٌّ بلومِ مَنْ يثقْ

أي: يثق به، وإذا ثَبَتَ أن الضميرَ يُحْذف في مثل هذه الأماكن وإن لم يكمل شرطُ الحذف فلهذه القراءة في التخريج المذكور[3] أسوة بها. والثالث: أن يكون الخبر محذوفـاً تقديـره: إن وليَّ الله الصالـحُ أو مَنْ هو صالح، وحُذف لدلالة قوله «وهو يتولَّى الصالحين» وكقوله: «إن الذين كفروا بالذِّكر»[4]، أي: معذَّبون، وكقوله: «إن الذين كفروا ويصدون»[5].

آ. (٢٠٠) والنَّزْغُ[6]: أدنىٰ حركة تكون، وأكثر ما يُسْند للشيطان لأنه أسـرعُ في ذلـك. وقيـل: النَّـزْغ: الـدخـول في أمـرٍ لإفسـاده. وقـال الزمخشري[7]: «والنزغ والنَّسْغ الغَرْزُ والنَّخْس، وجعل النزغ نازغاً كما قيل: «جَدَّ جَدُّه» يعني قصد بذلك المبالغة.

آ. (٢٠١) **قوله تعالى: ﴿طائفٌ﴾**: قرأ[8] ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: «طَيْفٌ» والباقون «طائف» بزنة فاعل. فأمَّا طَيْف ففيه ثلاثة أوجه،

---

(١) البيت للعُرْيان بن سهلة الجرمي ـ جاهلي ـ وهو في النوادر ٦٥؛ والخزانة ٢/٥٢١؛ والبحر ٤/٤٤٧.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٤٦؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥.

(٣) الأصل: «المذكورة» وهو سهو.

(٤) «إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز» الآية ٤١ من فصلت.

(٥) الآية ٢٥ من الحج.

(٦) انظر: مفردات الراغب ٤٨٨.

(٧) الكشاف ٢/١٣٩.

(٨) السبعة ٣٠١؛ الحجة ٣٠٥؛ البحر ٤/٤٤٩.

أحدُها: أنه مصدرٌ مِنْ طاف يَطيف كباع يبيع، وأنشد أبو عبيدة[1]:

٢٣٧١ـ أنَّىٰ ألمَّ بـكَ الخيالُ يَـطيفُ ومَـطافُه لـكَ ذُكْـرَةٌ وشُعُـوفُ

والثاني: أنه مخففٌ من فَيْعِل، والأصل: طَيِّف بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم في ميِّت مَيْت وفي ليِّن ليْن وفي هيِّن هيْن. ثم طَيِّف الذي هو الأصل يحتمل أن يكون مِنْ طاف يطيف أو من طاف يطوف، والأصل: طَيْوِف فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن الأنباري. والثالث: أن أصله طَوْف من طاف يطوف، فقلبت الواو ياءً. قال أبو البقاء[2]: «قلبت الواو ياءً وإن كانت ساكنة كما قلبت في أَيْد[3] وهو بعيد» قلت: وقد قالوا أيضاً في حَوْل: حَيْل[4]، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه. وقوله «وإن كانت ساكنة» ليس هذا مقتضياً لمنع قلبها ياء بل كان ينبغي أن يُقال: وإن كـان ما قبلها غيرَ مكسورٍ.

وأمَّا طائفٌ فاسمُ فاعل، يُحْتمل أن يكون مِنْ طاف يطوف فيكون كقائم وقائل، وأن يكونَ مِنْ طاف يطيف فيكون كبائع ومائل. وقد زعم بعضُهم أنَّ طَيْفاً وطائفاً بمعنى واحد ويُعزىٰ للفراء[5]، فيحتمل أن يَرُدَّ طائفاً لطَيْف فيجعلهما مصدرين. وقد جاء فاعِل مصدراً كقولهم: «أقائماً وقد قعد الناس» وأن يَرُدَّ طيفاً لطائف، أي: فيجعله وَصْفاً على فَعْل.

---

(١) مجاز القرآن ٢٣٧/١، وهو لكعب بن زهير في ديـوانه ١١٣؛ والـطبري ٣٣٥/١٣، واللسان طيف؛ والبحر ٤٤٩/٤؛ وشواهد الكشاف ١٩٠/٤. والذكرة: الحفظ للشيء أو الشيء يجري على اللسان، وشعفه الحب: أحرق قلبه.

(٢) الإملاء ٢٩١/١.

(٣) الأوْد: مصدر آده الأمر بلغ منه المجهود، ولم أجد من نَصَّ على قلب واوها ياء.

(٤) الحَوْل والحَيْل: اسم من الاحتيال. انظر: القاموس: حيل.

(٥) معاني القرآن ٤٠٢/١ وذلك لأنه شَرَح لفظي القراءتين فقال: «وهو اللمم والذنب».

وقال الفارسي: «الطيف كالخَطْرة، والطائف كالخاطر» ففرَّق بينهما. وقال الكسائي: «الطَّيْف: اللَّمَم، والطائف ما طاف حول الإنسان». قال ابن عطية[1]: «وكيف هذا وقد قال الأعشىٰ[2]:

٢٣٧٢ـ وتُصْبح مِنْ غِبِّ السُّرَى وكأنما ألمَّ بها من طائفِ الجنِّ أولَـقُ

ولا أدري ما تَعَجُّبُه؟ وكأنه أخذ قوله «ما طافَ حول الإنسان» مقيَّداً بالإنسان، وهذا قد جعله طائفاً بالناقة، وهي سَقْطة لأن الكسائي إنما قاله اتفاقاً لا تقييداً. وقال أبو زيد الأنصاري: «طافَ: أقبل وأدبر يَطُوف طَوْفاً وطَوَافاً، وأطاف: استدار القومُ من نواحيهم[3]. وطاف الخيالُ: أَلَمَّ، يَطيف طَيْفاً»[4] فقد فرَّق أبو زيد بين ذي الواو وذي الياء، فخصَّص كلَّ مادة بمعنى. وفرَّق أيضاً بين فعل وأفعل كما رأيت.

وزعم السُّهَيْلي أنه لا يُسْتعمل مِنْ «طاف الخيال» اسم فاعل قال: «لأنه تخيُّلٌ لا حقيقة له». قال: «فأمَّا قوله تعالىٰ: «فطاف عليها طائفٌ من ربك»[5] فلا يقال فيه طَيْف لأنه اسمُ فاعل حقيقةً. وقال حسان[6]:

٢٣٧٣ـ جِنِّيَّةٌ أرَّقَني طَيفُها تَذْهَبُ صُبْحاً وتُرىٰ في المنامْ

وقال السدِّي: «الطَّيْفُ: الجنون، والطائف: الغضب»، وعن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ هما بمعنى واحد وهو النَّزْغ.

---

(١) التفسير ٧/٢٣٥.
(٢) تقدم برقم ١١٠٠.
(٣) في البحر عن أبي زيد ٤/٤٥٠ «وأتاهم من نواحيهم».
(٤) تكرر قوله «طيفاً» في نسخة الأصل.
(٥) الآية ١٩ من القلم.
(٦) ديوانه ١٠٦؛ البحر ٤/٤٥٠.

[٤١٩/أ] / آ. (٢٠٢) قوله تعالى: ﴿وإخوانهم يَمُدُّونهم في الغَـيِّ﴾: في هذه الآيةِ أوجهٌ، أحدها: أن الضميرَ في «إخوانهم» يعود على الشياطين لدلالةِ لفظ الشيطان عليهم، أو على الشيطان نفسه لأنه لا يُراد به الواحدُ بل الجنس. والضمير المنصوب في «يَمُدُّونهم» يعود على الكفـار، والمرفوع يعود على الشيـاطين أو الشيطان كمـا تقدَّم. والتقـدير: وإخـوان الشيـاطين يَمُـدُّهـم الشياطين، وعلى هذا الوجه فالخبرُ جارٍ على غير مَنْ هو له في المعنى، ألا ترى أن الإِمداد مسند إلى الشياطين في المعنى، وهو في اللفظ خبر عن «إخوانهم»، ومثله[1]:

٢٣٧٤ـ قوم إذا الخيلُ جالُوا في كواثبها ....

وقد تقدم لكَ في هذا كلامٌ وبحثٌ مع مكي وغيره من حيث جَرَيانُ الفعلِ على غير مَنْ هوله ولـم يَبْرُزْ ضمير، وهذا التأويل الذي ذكرته هو قول الجمهور عليه عامَّة المفسرين. قال الزمخشري[2] «هو أَوْجَهُ لأن إخوانهم في مقابلة الذين اتقوا».

الثـاني: أن المرادَ بـالإِخوان الشيـاطين، وبالضميـر المضافِ إليـه الجاهلون أو غيرُ المتَّقين؛ لأن الشيء يَدُلُّ على مقابله. والواو تعود على الإِخوان، والضميرُ المنصوب يعود على الجاهلين أو غير المتقين، والمعنى: والشياطين الذين هم إخوانُ الجاهلين أو غير المتقين يَمُدُّون الجاهلين أو غير المتقين في الغَيِّ، والخبرُ في هذا الوجه جارٍ على مَنْ هوله لفظاً ومعنى وهذا تفسير قتادة.

---

(١) عجزه:

فوارسَ الخيل لا مِيـلٌ ولا قدمُ

وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٢٥. ولم أهتد إلى قائله. والكاثبة من الفرس: ما تقدم من السرج. الميل: ج أميل وهو الذي لا يثبت على ظهر الدابة. ولا قدم: ليسوا لئاماً.

(٢) الكشاف ٢/١٣٩.

الثالث: أن يعودَ الضمير المجرور والمنصوب على الشياطين، والمرفوع على الإخوان وهم الكفار. قال ابن عطية[1]: «ويكون المعنى: وإخوان الشياطين في الغيِّ بخلافِ الإخوة في الله يَمُدُّون [الشياطين][2]، أي: بطاعتهم لهم وقبولهم منهم، ولا يترتَّب هذا التأويل على أن يتعلق في الغيّ بالإمداد؛ لأن الإنس لا يُغْوون الشياطين». قلت: يعني يكون في «الغيّ» حالاً من المبتدأ أي: وإخوانهم حال كونهم مستقرين في الغيّ، وفي مجيء الحال من المبتدأ خلاف، والأحسن أن يتعلق بما تضمَّنه إخوانهم من معنى المؤاخاة والأخوة، وسيأتي فيه بحث للشيخ.

قال الشيخ[3]: «ويمكن أن يتعلَّق «في الغيّ» على هذا التأويل بـ «يمدُّونهم» على جهة السببيّة، أي: يمدُّونهم بسبب غوايتهم نحو: «دخلت امرأة النارَ في هرة»[4]، أي: بسبب هرةٍ»، ويُحتمل أن يكون «في الغيّ» حالاً فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنين في الغيّ، فيكون «في الغيّ» في موضعه، ولا يتعلَّق بإخوانهم، وقد جَوَّز ذلك ابن عطية[5]. وعندي في ذلك نظرٌ، فلو قلت: «مُطْعِمُك زيدٌ لحماً» تريد: مطعمك لحماً زيدٌ، فتفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر لكان في جوازه نظر؛ لأنك فَصَلْتَ بين العامل والمعمول بأجنبي لهما معاً، وإن كان ليس أجنبياً لأحدهماوهو المبتدأ». قلت: ولا يظهر منعُ هذا البتةَ لعدم أجنبيَّته.

وقرأ نافع[6]: «يُمِدونهم» بضم الياء وكسر الميم مِنْ أمدَّ، والباقون بفتح

---

(١) التفسير ٧/٢٣٦.
(٢) من ابن عطية.
(٣) البحر ٤/٤٥٠.
(٤) رواه البخاري (فتح الباري) بدء الخلق ٦/٣٥٦؛ ومسلم: التوبة ٤/٢١١٠.
(٥) التفسير ٧/٢٣٦.
(٦) السبعة ٣٠١؛ الحجة ٣٠٦؛ البحر ٤/٤٥١؛ الشواذ لابن خالويه ٤٨.

الياء وضم الميم مِنْ مدَّ، وقد تقدَّم الكلام على هذه المادة، وهل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق في أوائل هذا الموضوع. وقرأ الجحدري «يُمادُّونهم» مِنْ مادَّهُ بزنة فاعَلَه.

وقرأ العامة «يُقْصِرُون» مِنْ أَقْصَرَ، قال الشاعر(١):

٢٣٧٥ـ لعَمْرك ما قلبي إلى أهله بحُرّْ ... ولا مُقْصِرٍ يوماً فيأتيني بقُرّْ

وقال امرؤ القيس(٢):

٢٣٧٦ـ سما لك شوقٌ بعدما كان أَقْصَرا ... وحَلَّتْ سُلَيْمى بَطْنَ قَوٍّ فعَرْعرا

أي: ولا نازع عمَّا هو فيه، وارتفع شوقك بعدما كان قد نزع وأقلع. وقرأ(٣) عيسى بن عمر وابن أبي عبلة «ثم لا يَقْصُرون» بفتح الياء وضم الصاد مِنْ قصر، أي: ثم لا يَنْقُصون من إمدادهم. وهذه الجملة ـ أعني «وإخوانهم يمدُّونهم» زعم الزجاج(٤) أنها متصلة بالجملة من قوله «لا يستطيعون لهم نصراً» و هو تكلف بعيد.

وقوله «في الغيّ»: قد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكون متعلقاً بالفعل، أو بإخوانهم، أو بمحذوف على أنه حال: إمَّا من إخوانهم، وإمَّا مِنْ واو «يمدُّونهم»، وإمَّا مِنْ مفعوله.

آ. (٢٠٤) **قوله تعالى: ﴿له﴾**: متعلِّقٌ بـ استمعوا، على معنى لأجله، والضمير للقرآن. وقال أبو البقاء(٥): «يجوزُ أن يكون بمعنى لله، أي: لأجله»، فأعاد الضميرَ على «الله» وفيه بُعْدٌ، وجَوَّز أيضاً أن تكونَ اللامُ زائدةً،

---

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٠٩؛ والقر: الاستقرار والراحة.
(٢) ديوانه ٥٦.
(٣) شواذ ابن خالويه ٤٨؛ وضبطها المحقق بكسر الصاد.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٣٩.
(٥) الإملاء ١/ ٢٩١.

أي: فاستمعوه، وقد عَرَفْتَ أن هذا لا يجوز عند الجمهور إلا في موضعين: إمّا تقديمِ المعمولِ أو كونِ العامل فرعاً. وجوَّز أيضاً أن تكون بمعنى إلى ولا حاجة إليه.

والاجتباء[1]: افتعال مِنْ جَبَاه يَجْبيه، أي: جمعه مختاراًله، ولهذا[2] غلب: اجتبيتُ الشيء، أي: اخترته. وقال الزمخشري[3]: «اجتبى الشيء: بمعنى جَبَاه لنفسه، أي: جمعه / كقولك: اجتمعه أو جُبِيَ إليه فاجتباه، أي: [٤١٩/ب] أخذه كقوله: جَلَيْتُ إليه العروس فاجتلاها، والمعنىٰ: هلا اجتمعتها افتعالاً من عند نفسك لأنهم كانوا يقولون: «إنْ هذا إلا إفْكٌ افتراه»[4].

آ. (٢٠٤) والإنصاتُ: السُّكوت للاستماع، قاله الفراء[5]. ويقال: نَصَتَ وأنصت بمعنى واحد، وقد جاء أنصت متعدياً، قال الكميت[6]:

٢٣٧٧ـ أبوك الذي أَجْدَىٰ عليك بنصره فأنصت عني بعده كلَّ قائـل

وقوله: «هذا بصائر»[7] جمع بصيرة، وأطلق على القرآن بصائر: إمَّا مبالغةً، وإمَّا لأنه سبُب البصائر، وإمَّا على حَذْف مضاف، أي: ذو بصائر. و «لعل» يجوز أن تكونَ للترجي بحسب المخاطبين، وأن تكون للتعليل.

---

(١) عاد إلى الآية ٢٠٣ «لولا اجتَبَيْتَها».
(٢) قوله: «ولهذا» غير واضح في الأصل.
(٣) الكشاف ١٣٩/٢.
(٤) الآية ٤ من الفرقان.
(٥) عبارته في معاني القرآن ٤٠٢/١: «كان الناس يتكلمون في الصلاة المكتوبة فيأتي الرجل القوم فيقول: كم صليتم فيقول: كذا وكذا، فنهوا عن ذلك، فحرِّم الكلام في الصلاة لما أنزلت هذه الآية».
(٦) البحر ٤٣٨/٤. وأجدىٰ: أعطاه الجدوى وهي العطية.
(٧) عاد إلى الآية ٢٠٣.

آ. (٢٠٥) **قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعاً وخِيفة﴾**: في نصبهما وجهان، أظهرهما: أنهما مفعولان من أجلهما لأنه يتسبَّب عنهما الذِّكْر. والثاني: أن ينتصبا على المصدر الواقع موقع الحال، أي: متضرعين خائفين، أو ذوي تضرع وخيفة. وقرىء[1] «وخفية» بتقديم الفاء. وقيل: وهما مصدران للفعل مِنْ معناه لا من لفظه، ذكره أبو البقاء[2] وهو بعيد.

قوله: «ودونَ الجهر» قال أبو البقاء[3]: «معطوف على «تضرُّع» والتقدير: ومقتصدين». وهذا ضعيف لأن «دون» ظرف لا يتصرَّف على المشهور، فالذي ينبغي أن يُجْعَل صفةً لشيء محذوف، ذلك المحذوف هو الحال كما قدَّره الزمخشري فقال[4]: «ودونَ الجهر: ومتكلماً كلاماً دون الجهر؛ لأن الإخفاءَ أَدْخَلُ في الإخلاص وأقربُ إلى حسن التفكر».

قوله: «بالغُدُوِّ والآصال» متعلق باذكر، أي: اذكره في هذين الوقتين وهما عبارةٌ عن الليل والنهار. قال أبو البقاء[5]: «بالغُدُوِّ» متعلق بـ «ادعوا» وهو سَبْقُ لسانٍ وقلم، إذ ليس نظمُ القرآن كذا.

والغُدُوّ: إمَّا جمع غُدْوة كقمح وقمحة، وعلى هذا فيكون قد قابل الجمع بالجمع المعنوي. وقيل. هو مصدرٌ فيقدَّرُ زمانٌ مضاف إليه حتى يتقابل زمان مجموع بمثله، تقديره: بأوقات الغدو. والآصال: جمع أُصُل، وأُصُل جمع أصيل فهو جمع الجمع. ولا جائزٌ أن يكونَ جمعاً لأصيل؛ لأن فعيلاً لا يُجْمع على أفعال. وقيل: بل هو جمعٌ لأصيل، وفعيل يُجمع على أفعال نحو:

---

(١) البحر ٤/٤٥٣ ولم ينص عليها ابن خالويه في شواذه.
(٢) الإملاء ١/٣٩١.
(٣) الإملاء ١/٣٩١.
(٤) الكشاف ٢/١٤٠.
(٥) الإملاء ١/٢٩١.

يمين وأيمان. وقيل: آصال جمع لـ «أُصُل» وأُصُل مفرد، ثبت ذلك مِنْ لغتهم وهو العشيُّ، وفُعُل يُجمع على أَفْعال قالوا: عُنُق وأعناق، وعلى هذا فلا حاجة إلى دَعْوى أنه جمع الجمع، ويُجْمع على أُصْلان كرَغيف ورُغْفان، ويُصَغَّر على لفظه كقوله[1]:

٢٣٧٨ــ وَقَفْتُ فيهـا أُصَيْلالاً أسـائلُها عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أحدِ

واستدلُّ الكوفيون بقولهم «أُصَيْلان» على جواز تصغير جمع الكثرة بهذا البيت، وتأوَّله البصريون على أنه مفرد، وتُبدل نونه لاماً، ويُروىٰ أصيلالاً[2].

وقـرأ[3] أبو مجلزــ واسمُـه لاحق بن حميد السـدوسي البصري ــ «والإيصال» مصدرُ آصَل، أي: دخل في الأصيل.

* * *

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٦؛ والكتاب ١/٣٦٤؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٨٨؛ والهمع ١/٢٢٣؛ والدرر ١/١٩١.
(٢) لعل صواب العبارة «وتبدل لامه نوناً ويروى أصيلاناً».
(٣) البحر ٤/٤٥٣؛ الشواذ ٤٨.

سورة الأنفال

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونك عن الأَنْفال﴾: فاعل «يَسْأل» يعود على معلوم، وهم مَنْ حَضَرَ بَدْراً. و«سأل» تارةً تكونُ لاقتضاء معنىً في نَفْسِ المسؤول فتتعدَّى بـ«عن» كهذه الآية، وكقول الشاعر[١]:

٢٣٧٩ــ سَلي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجَهولُ

وقد تكون لاقتضاء مالٍ ونحوه فتتعدَّى لاثنين نحو: «سألت زيداً مالاً». وقد ادَّعىٰ بعضُهم أن السؤالَ هنا بهذا المعنىٰ، وزعم أن «عَنْ» زائدةٌ، والتقدير: يسألونك الأنفالَ، وأيَّد قولَه بقراءة[٢] سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعلي بن الحسين وزيدٍ ولدِه ومحمد الباقر ولدِه أيضاً وولده جعفر الصادق وعكرمة وعطاء: «يسألونك الأنفالَ» دون «عن». والصحيحُ أن هذه القراءةَ على إرادةِ حرفِ الجر. وقال بعضهم: «عن» بمعنىٰ «مِنْ». وهذا لا ضرورةَ تدعو إليه.

وقرأ ابنُ محيصن: «عَلَّنْفَال». والأصل: أنه نقل حركةَ الهمزة إلى لام

(١) تقدم برقم (٨٢٣).

(٢) البحر ٤/٤٥٦؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٨.

التعريف، ثم اعتدَّ بالحركة العارضة فأدغم النونَ في اللام كقوله: «وقد تبيَّنْ لْكم»[١]، وقد تقدَّم ذلك في قوله «عن الأهلة»[٢].

والأنفـال[٣]: جمـع نَفَـل وهي الـزيـادة على الشيء الـواجب وسُمِّيَتْ / الغنيمة نَفَلاً لزيادتِها على حِماية الحَوْزة[٤]. قال لبيد[٥]: [٤٢٠/أ]

٢٣٨٠ـ إنَّ تقـوىٰ ربِّنـا خيـرُ نَفَـلْ وبـإذنِ الله رَيْثـي وعَـجَـلْ

وقال آخر[٦]:

٢٣٨١ـ إنَّا إذا احْمَرَّ الوغَىٰ نَرْوي القَنا ونَعِفُّ عنـد مَقاسِمِ الأنفـالِ

وقيل: سُمِّيت «الأَنْفال» لأنَّ المسلمين فُضِّلُوا بها على سائر الأمم. وقال الزمخشري[٧]: «والنَّفَل: ما يُنْفَلُه الغازي، أي يُعْطاه زيادةً على سهمه من المَغْنم».

قوله: «ذاتَ بينكم»: قد تقدَّمَ الكلامُ على «ذات» في آل عمران[٨]. وهي هنا صفةٌ لمفعولٍ محذوف تقديره: وأَصْلِحوا أحوالاً ذاتَ افتراقِكم وذاتَ وَصْلِكم، أو ذاتَ المكانِ المتصلِ بكم، فإنَّ «بين» قد قيل إنه يُراد به هنا الفراقُ أو الوصل أو الظرف. وقال الزجاج[٩] وغيره: «إنَّ «ذات» هنا بمنزلة

---

(١) الآية ٣٨ من سورة العنكبوت. ولم أقف على نسبة هذه القراءة.
(٢) الآية ١٨٩ من سورة البقرة.
(٣) انظر: مفردات الراغب ص ٥٠٢.
(٤) حوزة الإسلام: حدوده ونواحيه.
(٥) ديوانه (بيروت)، ص ١٣٩؛ وتفسير ابن عطية ٨/٤؛ والبحر ٤/٤٥٥.
(٦) البيت لعنترة وهو في ديوانه، ص ٣٣٧؛ وابن عطية ٨/٤؛ والبحر ٤/٤٥٥؛ والقرطبي ٧/٣٦٢.
(٧) الكشاف ٢/١٤٠.
(٨) في الآية ١١٩، والآية ١٥٤.
(٩) معاني القرآن له ٢/٤٤٢.

حقيقة الشيء ونفسه» وقد أوضح ذلك ابنُ عطية(١). والتفسير ببيان هذا أولىٰ.

وقال الشيخ(٢): «والبَيْنُ: الفِراق، و«ذات» نعت لمفعول محذوف أي: وأَصْلِحوا أحوالاً ذات افتراقكم، لمَّا كانت الأحوالُ ملابِسةً للبَيْن أُضِيْفَتْ صفتُها إليه، كما تقول: اسْقِني ذا إنائك أي: ماءً صاحبَ إنائك، لَمَّا لابس الماءُ الإناءَ وُصِفَ بـ«ذا» وأُضيف إلى الإناء. والمعنىٰ: اسقِني ما في الإناء من الماء».

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿وَجِلَتْ﴾**: يُقال: وَجِلَ بالكسر في الماضي يَوْجَلُ بالفتح، وفيه لُغَيَّةٌ أخرىٰ، قرىء(٣) بها في الشاذ: وَجَلَتْ بفتح الجيم في الماضي وكَسْرِها في المضارع فَتَنْحَذِف الواو كوَعَد يَعِدُ(٤). ويُقال(٥) في المشهورة: وَجِل يَوْجَل. ومنهم مَنْ يقول: ياجَلُ بقلب الواو ألفاً، وهو شاذٌّ لأنه قَلْبُ حرفِ العلة بأحد السببين: وهو انفتاحُ ما قبلَ حرفِ العلة دون تحركه وهو نظير «طائي» في النسب إلى طيِّـىء. ومنهم من يقول: يِيْجَلُ بكسر حرف المضارعة فتنقلبُ الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. وقد تقدَّم في أول هذا الموضوع(٦) أنَّ من العرب مَنْ يكسِرُ حرف المضارعة بشروطٍ منها: أن لا يكونَ حرفُ المضارعة ياءً إلا في هذه اللفظة وفي أَبَـى يِئْبَـىٰ.

---

(١) المحرر الوجيز ٨/١١.

(٢) البحر ٤/٤٥٦.

(٣) البحر ٤/٤٥٧؛ ونسبها ابن خالويه في مختصره ص ٤٨ إلى يحيى وأبي وافد.

(٤) بعده في(ش): «والوجَلُ الفَزَع، وقيل: استشعار الخوف يقال منه: وَجِل يَوْجَل وياجل ويَيْجَل وييجل وَجَلاً فهو وَجِلٌ» وقد استلَّها الناسخ من عبارة المؤلف في نهاية بحثه في الآية ٩. ويبدو أن ناسخ (ش) أراد أن يقدم هذه الجملة حيث إن هذا هو مكانها في ترتيب الآيات، ورغبنا نحن في الإبقاء على ما في نسخة المؤلف.

(٥) انظر: الممتع ٢/٤٣٢.

(٦) انظر: الورقة ٧ب.

ومنهم مَنْ ركَّب من هاتين اللغتين لغةً أخرىٰ وهي فتحُ الياء وقلبُ الواو ياءً فقال: يَيْجَلُ، فأخذ قلبَ الواو ممَّن كسرَ حرفَ المضارعة، وأخذ فتحَ الياءِ مِنْ لغة الجمهور.

وقوله: «إن كنتم مؤمنين»[1]: قال ابن عطيـة[2]: «وجوابُ الشـرط المتقـدم في قولـه: «وأطيعوا»، هـذا مذهب سيبـويه، ومـذهب المبـرد أن الجواب محذوف متأخر، ومذهبه في هذا ألَّا يتقدَّمَ الجوابُ على الشرط». قلت: وهذا الذي ذكره أبو[محمد] نقل الناسُ خلافَه، نقلوا ذلك ـ أعني جوازَ تقديمِ جوابِ الشرط عليه ـ عن الكوفيين وأبـي زيد وأبـي العباس، فالله أعلم أيُّهما أثبت[3]. ويجوز أن يكون للمبرد قولان وكذا لسيبويه، فنقل كلُّ فريق عن كلٍ منهما أحد القولين.

آ. **(٣) وقوله تعالى: ﴿الذين يُقيمون﴾**: يجوز في هذا الموصول أن يكون مرفوعاً على النعت للموصول، و على البدل، أو على البيان له، وأن يكون منصوباً على القطع المُشْعِرِ بالمدح. وقوله: «وعلى ربهم يتـوكلون»[4]: التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ أي: عليه لا على غيره. وهذه الجملةُ يُحتمل أن يكون لها محلٌّ من الإعراب وهو النصبُ على الحال مِنْ مفعول «زادَتْهم» ويُحتمل أن تكونَ مستأنفةً، ويحتمل أن تكون معطوفةً على الصلة قبلها فتدخلَ في حَيِّزِ الصلاتِ المتقدمةِ، وعلى هذين الوجهين فلا محلَّ لها من الإعراب.

آ. **(٤) قوله تعالى: ﴿حقاً﴾**: يجوز أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوف

---

(١) عاد إلى الآية الأولى.
(٢) المحرر الوجيز ١٢/٨.
(٣) سبق للمؤلف أن بحث المسألة في الورقة ٣٠أ.
(٤) عاد إلى الآية ٢.

أي: هم المؤمنون إيماناً حقاً. ويجوز أن يكونَ مؤكِّداً لمضمون الجملة كقولك: هو عبدالله حقاً، والعاملُ فيه على كلا القولين مقدَّرٌ أي: أحقُّه حقاً. ويجوز ــ وهو ضعيف جداً ــ أن يكونَ مؤكِّداً لمضمون الجملة الواقعة بعده وهي «لهم درجات» ويكون الكلامُ قد تمَّ عند قوله «هم المؤمنون» ثم ابتدىء بـ «حقاً» لهم درجات». وهذا إنما يجوز على رأيٍ ضعيف، أعني تقديمَ المصدرِ المؤكِّد / لمضمون جملة عليها. [٤٢٠/ب]

قوله: «عند ربهم» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «درجات» لأنها بمعنى «أُجُورٌ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لـ «درجات» أي: استقرَّت عند ربهم، وأن يتعلَّق بما تعلَّق به «لهم» من الاستقرار.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿كما أَخْرَجك﴾**: فيه عشرون وجهاً: أحدها: أن الكافَ نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: الأنفالُ ثابتةٌ لله ثبوتاً كما أخرجك أي: ثبوتاً بالحق كإخراجك من بيتك بالحق، يعني أنه لا مِرْيَةَ في ذلك. الثاني: أن تقديره: وأصلحوا ذاتَ بينكم إصلاحاً كما أخرجك. وقد التفت من خطابِ الجماعةِ إلى خطاب الواحد. الثالث: تقديرُه: وأطيعوا اللَّـهَ ورسولَه طاعةً محققةً ثابتةً كما أخرجك أي: كما أن إخراج الله إياك لا مِرْيَةَ فيه ولا شبهة. الرابع: تقديرُه: يتوكلون توكلاً حقيقياً كما أخرجك ربك. الخامس: تقديره: هم: المؤمنون حقاً كما أخرجك فهو صفة لـ «حقاً».

السادس: تقديره[١]: استقرَّ لهم درجاتٌ وكذا استقراراً ثابتاً كاستقرار إخراجك. السابع: أنه متعلقٌ بما بعده تقديره: يجادلونك مجادلةً كما أخرجك ربك. الثامن: تقديرُه: لكارهون كراهيةً ثابتة كما أخرجك ربك أي: إن هذين الشيئين: الجدالَ والكراهيةَ ثابتان لا محالة، كما أن إخراجك ثابت

(١) الأصل: «تقدير» وسقطت الهاء سهواً والتصحيح من (ش).

لا محالة. التاسع: أن الكافَ بمعنىٰ إذ، و«ما» مزيدة. التقدير: اذكر إذ أخرجك. وهذا فاسدٌ جداً إذ لم يَثْبُتْ في موضعٍ أن الكاف تكون بمعنى إذ، وأيضاً فإنَّ «ما» لا تُزادُ إلا في مواضعَ ليس هذا منها.

العاشر: أن الكاف بمعنى واو القسم و«ما» بمعنىٰ الذي، واقعةٌ على ذي العلم مُقْسَماً به، وقد وقعت على ذي العلم في قوله: «والسماءِ وما بناها»[1] «وما خلق الذكر والأنثىٰ»[2] والتقدير: والذي أخرجك، ويكون قوله «يجادلونك» جوابَ القسم. وهذا قول أبي عبيدة[3]. وقد ردَّ الناس عليه قاطبةً. وقالوا: كان ضعيفاً في النحو، ومتى ثبت كونُ الكافِ حرفَ قسمٍ بمعنى الواو؟ وأيضاً فإن «يجادلونك» لا يَصِحُّ كونُه جواباً؛ لأنه على مذهب البصريين متى كان مضارعاً مثبتاً وَجَب فيه شيئان: اللام وإحدى النونين، نحو «ليُسْجَنَنَّ ولَيَكوناً»[4]، وعند الكوفيين: إمَّا اللامُ وإمَّا إحدى النونين، و«يجادلونك» عارٍ عنهما.

الحادي عشر: أن الكاف بمعنىٰ على، و«ما» بمعنى الذي والتقدير: امْضِ على الذي أخرجَك. وهو ضعيفٌ لأنه لم يثبتْ كونُ الكاف بمعنى «على» البتةَ إلا في موضعٍ يحتمل النزاع كقوله: «واذكروه كما هداكم»[5] أي على هدايته إياكم. الثاني عشر: أن الكافَ في محل رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك فاتقوا الله، كأنه ابتداءٌ وخبر. قال ابن عطية[6]: «وهذا المعنى وَضَعه هذا المفسِّر، وليس من ألفاظ الآية في وِرْدٍ ولا صَدَر».

---

(١) الآية ٥ من سورة الشمس.
(٢) الآية ٣ من سورة الليل.
(٣) المجاز ١/٢٤٠.
(٤) الآية ٣٢ من سورة يوسف.
(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.
(٦) المحرر الوجيز ٨/١٥.

الثالث عشر: أنها في موضعِ رفعٍ أيضاً والتقدير: لهم درجاتٌ عند ربهم ومغفرة ورزق كريم، هذا وعدٌ حقٌّ كما أخرجك. وهذا فيه حذفُ مبتدأ وخبر، ولو صَرَّح بذلك لم يلتئم التشبيهُ ولم يَحْسُنْ. الرابع عشر: أنها في موضع رفعٍ أيضاً. والتقدير: وأصلِحوا ذاتَ بينكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك، فالكاف في الحقيقة نعتٌ لخبر مبتدأ محذوف. وهو ضعيف لطول الفصل بين قوله: «وأَصْلِحوا» وبين قوله «كما أَخْرَجَك».

الخامس عشر: أنها في محل رفع أيضاً على خبر ابتداء مضمر والمعنىٰ: أنه شبَّه كراهية أصحاب رسول الله عليه السلام لخروجه من المدينة حين تحققوا خروجَ قريشٍ للدفع عن أبي سفيان وحِفْظِ عِيره بكراهيتهم لنزعِ الغنائم مِنْ أيديهم وجَعْلِها لله ورسوله يَحْكم فيها ما يشاء. واختار الزمخشري[1] هذا الوجهَ وحَسَّنه، فقال: «يرتفع محلُّ الكاف على أنه خبر ابتداء محذوف تقديره: هذه الحالُ كحالِ إخراجك. يعني أن حالَهم في كراهة ما رأيت من تَنْفيل الغزاة مثلُ حالهم في كراهة خروجهم للحرب» وهذا الذي حَسَّنه الزمخشري هو قول الفراء ـ وقد شرحه ابن عطية[2] بنحو ما تقدَّم مِن الألفاظ ـ فإن الفراء قال[3]: «هذه الكاف شَبَّهت هذه القصة التي هي إخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال».

السادس عشر: أنها صفةٌ لخبر مبتدأ أيضاً / وقد حُذف ذلك المبتدأ [٤٢١/أ] وخبره. والتقدير: قِسْمتك الغنائمَ حقٌّ كما كان إخراجُك حقاً. السابع عشر: أنَّ التشبيه وقع بين إخراجين أي: إخراج ربك إياك من بيتك وهو مكة وأنت

---

(١) الكشاف ٢/١٤٣.
(٢) المحرر الوجيز ٢/١٤.
(٣) معاني القرآن له ١/٤٠٣ بتعبير قريب.

كارهٌ لخروجك، وكان عاقبة ذلك الإخراج النصرَ والظفرَ كإخراجه إياك من المدينة وبعضُ المؤمنين كارهٌ، يكون عقيبَ ذلك الخروجِ الظفرُ والنصر والخير كما كانت[1] عقيبَ ذلك الخروجِ الأول.

الثامن عشر: أن تتعلق الكاف بقوله «فاضربوا». وبَسْطُ هذا على ما قاله صاحب هذا الوجه: الكاف للتشبيه على سبيل المجاز، كقول القائل لعبده: «كما رَجَعْتك[2] إلى أعدائي فاستضعفوك وسألتَ مدداً فَأَمْدَدْتُك وأَزَحْتُ عِلَلك فَخُذْهم الآن وعاقِبْهم كما أَحْسَنْتُ إليك وأَجْرَيْتُ عليك الرزق فاعملْ كذا واشكرْني عليه، فتقدير الآية: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وغَشَّاكم النعاسَ أَمَنَةً منه، وأنزل عليكم من السماء ماءً ليطَهِّرَكم به، وأنزل عليكم من السماء ملائكة مُرْدفين فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كلَّ بنان، كأنه يقول: قد أَزَحْتُ عِلَلكم وأَمْدَدْتكم بالملائكة فاضربوا منهم هذه المواضع وهو القتلُ لتبلغوا مرادَ الله في إحقاق الحق وإبطال الباطل. وهذا الوجه بَعْدَ طولِه لا طائل تحته لبُعْده من المعنى وكثرة الفواصل.

التاسع عشر: أن التقدير: كا أخرجك ربك مِنْ بيتك بالحق أي: بسبب إظهار دين الله وإعْزازِ شريعته وقد كرهوا خروجك تهيُّباً للقتال وخوفاً من الموت؛ إذ كانَ أُمِرَ عليه السلام بخروجهم بغتةً ولم يكونوا مستعدِّين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوحه نَصَرَكَ الله وأَمَدَّك بملائكته، ودلَّ على هذا المحذوفِ الكلامُ الذي بعده وهو قوله: «إذ تستغيثون ربكم»[3] الآيات. وهذا الوجهُ استحسنه الشيخ[4]، وزعم أنه لم يُسْبق به، ثم قال: «ويظهر أن الكافَ

---

(١) أي العاقبة.
(٢) في البحر ٤/٤٦٢: «وجَّهتك» وهي أوضح.
(٣) من الآية ٩.
(٤) البحر ٤/٤٦٣.

ليست لمحضِ التشبيه بل فيها معنى التعليل. وقد نصَّ النحويون على أنها للتعليل، وخرَّجوا عليه قولَه تعالىٰ: «واذكروه كما هداكم[1]، وأنشدوا[2]:

٢٣٨٢ـ لا تَشْتُمِ الناس كما لا تُشْتَمُ

أي: لانتفاء شتم الناس لك لا تشتمهم. ومن الكلام الشائع: «كما تطيع الله يدخلك الجنة» أي: لأجل طاعتك الله يدخلك، فكـذا الآية، والمعنىٰ: لَأنْ خرجت لإعزاز دين الله وقَتْل أعدائه نَصَرك وأَمَدَّك بالملائكة».

العشرون: تقديرُه: وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين كما إخراجُك في الطاعة خيرٌ لكم، كما كان إخراجُك خيراً لهم. وهذه الأقوال ـ مع كثرتها ـ غالبُها ضعيف، وقد بَيَّنْت ذلك.

قوله: «بالحق» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بالفعل أي بسبب الحق أي: إنه إخراجٌ بسبب حقٍ يظهر وهو علوُّ كلمة الإسلام والنصرُ على أعداء الله. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من مفعول «أَخْرَجَكَ» أي: ملتبساً بالحق.

قوله: «وإنَّ فريقاً» الواو للحال، والجملة في محل نصب، ولذلك كُسِرت «إنَّ». ومفعول «كارهون» محذوف أي: لكارهون الخروج، وسببُ الكراهة: إمَّا نفرة الطبع ممَّا يُتَوقَّع من القتال، وإمَّا لعدم الاستعداد.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿يجادلونك﴾**: يُحتمل أن يكونَ مستأنفاً إخباراً عن حالهم بالمجادلة. ويُحتمل أن يكونَ حالاً ثانية أي: أخرجك في حال مجادلتهم إياك. ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في «لكارهون» أي:

---

(١) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم (٧٧٦).

لكارهون في حال جدال. والظاهر أن الضمير المرفوع يعودُ على الفريق المتقدِّم، ومعنى المجادلة قولهم: كيف نقاتل ولم نعتَدَّ للقتال؟ ويجوز أن يعود على الكفار وجدالُهم ظاهر. قوله: «بعدما تبيَّن» منصوب بالجدال و «ما» مصدرية أي: بعد تبيُّنِه ووضوحِه، وهو أقبحُ من الجدال في الشيء قبل اتِّضاحه. وقرأ عبدالله[1] «بُيِّن» مبنياً للمفعول مِنْ بَيَّنْتُه أي أظهرته.

قوله: «وهم ينظرون» حالٌ من مفعول «يُساقُون».

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿وإذ يَعِدُكم﴾**: «إذ» منصـوب بفعل مقدر أي: اذكر إذ. والجمهور على رفع الدال لأنه مضارع مرفوع. وقرأ[2] / مسلم ابن [٤٢١/ب] محارب بسكونهـا على التخفيف لتوالي الحـركات. وقـرأ[3] ابن محيصن «يعدكم الله احدى» بوصل همزة «إحدى» تخفيفاً على غير قياس، وهي نظير قراءة مَنْ قرأ: «إنها لاحدى»[4] بإسقاط الهمزة، أجرى همزة القطع مُجْرى همزة الوصل. وقرأ[5] أيضاً «أحد» بالتذكير، لأن الطائفة مؤنث مجازي. وقرأ[6] مسلم بن محارب «بكلمته» على التوحيد، والمراد به اسم الجنس، فيؤدي مؤدَّى الجمع.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿ليُحِقَّ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بما قبله أي: ويقطع ليحق الحق. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديره: ليحقَّ الحق فَعَل ذلك أي: ما فعله إلا لهما وهو إثباتُ الإسلام وإظهارُه وزوالُ الكفر ونحـوه.

---

(١) البحر ٤٦٣/٤؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٨.
(٢) البحر ٤٦٤/٤؛ المحرر الوجيز ١٨/٨.
(٣) البحر ٤٦٤/٤؛ المحرر الوجيز ١٨/٨؛ الشواذ ص ٤٨.
(٤) آ ٣٥ المدثر قراءة ابن كثير وابن محيصن. السبعة ٦٥٩؛ البحر ٣٧٨/٨.
(٥) أي ابن محيصن في رواية ثانية. انظر: البحر ٤٦٤/٤.
(٦) البحر ٤٦٤/٤. ونسبها ابن عطية ١٨/٨ إلى أبـي جعفر وشيبة ونافع بخلافٍ عنهم.

قال الـزمخشري[١] : « ويجب أن يُقَـدَّر المحذوفُ مؤخـراً ليفيدَ الاختصاص وينطبقَ عليه المعنىٰ». قلت: وهذا على رأيه، وهو الصحيح[٢].

قوله[٣]: «أَنَّها لكم» منصوبُ المحل على البدل من «إحدىٰ» أي: يَعِدُكم أن إحدى الطائفتين كائنة لكم أي: تَتسلَّطون عليها تَسَلُّطَ المُلاَّكِ فهي بدلُ اشتمال.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿إذ تستغيثون﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب باذكر مضمراً، ولذلك سمَّاه الحوفي مستأنفاً أي: إنه مقتطعٌ عما قبله. الثاني: أنه منصوب بيحقَّ أي: يحقُّ الحق وقت استغاثتكم. وهو قول ابن جرير[٤]. وهو غلط، لأنَّ «ليحقَّ» مستقبل لأنه منصوب بإضمار «أَنْ»، و «إذ» ظرف لما مضىٰ، فكيف يعمل المستقبل في الماضي؟ الثالث: أنه بدلٌ من «إذ» الأولى، قاله الزمخشري[٥] وابن عطية[٦] وأبو البقاء[٧]. وكان[٨] قد قَدَّموا أن العامل في «إذا» الأولى[٩] «اذكر» مقدراً. الرابع: أنه منصوب بـ «يعدكم» قاله الحوفي وقَبْلَه الطبري[١٠]. الخامس: أنه منصـوب بقولـه «تَوَدُّون» قاله أبو البقاء[١١] وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصل.

---

(١) الكشاف ٢/١٤٥.
(٢) انظر: مناقشة أبـي حيان له في البحر ٤/٤٦٤.
(٣) عاد إلى الآية ٧.
(٤) تفسير الطبري ١٣/٤٠٨.
(٥) الكشاف ٢/١٤٥.
(٦) المحرر الوجيز ٨/١٩.
(٧) الإملاء ٢/٤.
(٨) اسم كان هنا خبر الشأن.
(٩) أي في قوله تعالى في الآية ٧ «وإذ يعدكم الله».
(١٠) لم أجد هذا القول للطبري في تفسيره.
(١١) الإملاء ٢/٤.

و «استغاث» يتعدى بنفسه وبالباء. ولم يجئ في القرآن إلا متعدِّياً بنفسه حتى نقم ابن مالك[1] على النحويين قولهم المستغاث له، أو به، والمستغاث من أجله. وقد أنشدوا على تَعَدِّيه بالحرف قول الشاعر[2]:

٢٣٨٣ـ حتى استغاثَ بماءٍ لا رِشَاءَ له ... من الأباطحِ في حافَاتِه البُرَكُ
مُكَلَّلٌ بـأصول النَّبْت تَنْسُجـه ... ريحٌ خَرِيقٌ لضاحي مائِه حُبُكُ
كما استغاث بِسَيْءٍ فَزُّغَيْطَلَةٍ ... خافَ العيونَ ولم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

فدلَّ هذا على أنه يتعدى بالحرف كما استعمله سيبويه[3] وغيره.

قوله: «أني» العامة على فتح الهمزة بتقدير حذف حرف الجر أي: فاستجاب بأني. وقرأ[4] عيسى بن عمر ـ ويُروى عن أبي عمرو أيضاً ـ «إني» بكسرها. وفيها مذهبان: مذهبَ البصريين أنه على إضمار القول أي: فقال إني ممدُّكم. ومذهب الكوفيين أنها محكيَّةٌ باستجاب إجراءً له مُجْرىٰ القولِ لأنه بمعناه.

قوله: «بألْفٍ» العامَّة على التوحيد. وقرأ الجحدري[5]: «بآلُفٍ» بزنة أفْلُس. وعنه أيضاً وعن السديّ بزنة أَحْمال. وفي الجمع بين هاتين القراءتين وقراءة الجمهور: أن تُحْمَلَ قراءةُ الجمهور على أن المراد بالأَلْفِ هم الوجوه، وباقيهم كالأتباع لهم، فلذلك لم يَنُصَّ عليهم في قراءة الجمهور ونصَّ عليهم

---

(١) انظر: شرح عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧.
(٢) الأبيات لزهير في ديوانه ص ١٧٧؛ والبحر ٤/٤٦٥. لا رشاء له: أي يجري على وجه الأرض. والبرك: طير بعينه واحدة بُرْكة. والخريق: الشديدة. الضاحي: البارز للشمس. والحبك: طرائق الماء مفردة حبيك. السيء: اللبن يكون في الضَّرْع قبل الدِّرَّة. والفَزُّ: ولد البقرة. والغيطلة: شجر ملتف. أو البقرة. والحشوك: الدفع باللبن.
(٣) انظر: الكتاب ١/٣١٨ ـ ٣١٩.
(٤) البحر ٤/٤٦٥؛ ابن خالويه، ص ٤٩.
(٥) البحر ٤/٤٦٥؛ وفي شواذ ابن خالويه ص ٤٨ أن الجحدري قرأ بِأَلُفٍ.

في هاتين القراءتين. أو تُحْمل الألْف على مَنْ قاتَلَ من الملائكة دون مَنْ لم يقاتل فلا تنافِيَ حينئذٍ بين القراءات.

قوله: «مُرْدفين» قرأ نافع[1] ـ ويُروى عن قنبل أيضاً ـ «مُرْدَفين» بفتح الدال والباقون بكسرها. وهما واضحتان لأنه يُروى في التفسير أنه كان وراء كل مَلَكٍ مَلَكٌ رديفاً[2] له. فقراءة الفتح تُشْعر بأن غيرهم أردفهم لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشْعر بأن الراكبَ خلفَ صاحبِهِ قد أَرْدَفَه، فصَحَّ التعبيرُ باسم الفاعل تارةً واسمِ المفعول أخرىٰ. وجَعَلَ أبو البقاء[3] مفعولَ «مُرْدِفين» ـ يعني بالكسر ـ محذوفاً أي: مُـرْدِفين أمثالهم. وجَـوَّز أن يكون معنى الإرداف المجيءَ بعد الأوائل أي: جُعِلوا رِدْفاً للأوائل. ويُطلب جوابٌ عن كيفية الجمع / بين هذه الآيةِ وآيةِ آل عمران، حيث قال هناك «بخمسة»[4]، [٤٢٢/أ]
وقال هنا «بألْف» والقصة واحدة. والجواب: أن هذه الألف مُرْدِفَةٌ[5] لتلك الخمسة فيكون المجموعُ ستةَ آلاف، ويظهر هذا ويَقْوىٰ في قراءة «مُرْدِفين» بكسر الدال.

وقد أنكر أبو عبيد أن يكون الملائكة أَرْدَفَت بعضها أي: ركَّبَتْ خلفها غيرها من الملائكة. وقال الفارسي[6]: «مَنْ كسر الدال احتمل وجهين، أحدهما: أن يكونوا مُرْدِفين مثلَهم كما تقول: «أَرْدَفْتُ زيداً دابَّتي» فيكون المفعولُ الثاني محذوفاً، وحَذْفُ المفعولِ كثيرٌ. والوجه الآخر: أن يكونوا

---

(١) السبعة ٣٠٤؛ الحجة ص ٣٠٧؛ البحر ٤/٤٦٥؛ الشواذ ٤٩.
(٢) قوله «رديفاً» حال من نكرة وهي جائزة على قلة.
(٣) الإملاء ٢/٤.
(٤) الآية ١٢٥ من سورة آل عمران «يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين».
(٥) الأصل «مرد» وهو سهو والتصحيح من (ش).
(٦) الحجة (خ) ٣/٧٢.

جاؤوا بعد المسلمين. وقال الأخفش[1]: «بنو فلان يَرْدِفوننا أي: يجيئون بعدنا»، وقال أبو عبيدة[2]: «مُرْدِفين: جاؤوا بعدُ، ورَدِفني وأَرْدَفني واحد». قال الفارسي: «هذا الوجه[3] كأنه أَبْيَنُ لقوله تعالىٰ: «إذ تَسْتغيثون ربكم»، قولُه «مُرْدِفين» أي جائين بعدُ لاستغاثتِكم. ومَنْ فتح الدال فهم مُرْدَفون على: أُرْدِفوا الناسَ أي: أُنْزِلوا بعدهم».

وقرأ بعض المكيين فيما حكاه الخليل «مُرَدِّفين» بفتحِ الراء وكسرِ الدالِ مشدَّدة، والأصل: مُرْتَدِفين فأدغم. وقال أبو البقاء[4]: «إن هذه القراءةَ مأخوذةٌ مِنْ رَدَّفَ بالتشديد الدال على التكثير، وإن التضعيف بدلٌ من الهمزة كأَفْرَحْتُه وفرَّحته» وجَوَّز الخليلُ بن أحمد ضمَّ الراءِ إتباعاً لضمِّ الميم كقولهم: مُخُضِم[5] بضم الخاء، وقد قُرِىء بها شذوذاً.

وقُرِىء «مُرِدِّفين» بكسرِ الراء وتشديدِ الدالِ مكسورةً. وكسرُ الراء يَحْتمل وجهين: إمَّا لالتقاء الساكنين وإمَّا للإتباع. قال ابن عطية[6]: «ويجوز على هذه القراءةِ كسرُ الميم إتباعاً للراء، ولا أحفظه قراءة»، قلت: وكذلك الفتحة في «مُرَدِّفين» في القراءةِ التي حكاها الخليل تحتمل وجهين. أحدهما: ــ وهو الظاهر ــ أنها حركةُ نَقْلٍ من التاء[7] ــ حين قصد إدغامَها ــ إلى الراء.

---

(١) قال في معاني القرآن له: «تقول العرب: ردفه أمر كما يقولون تبعه وأتبعه». معاني القرآن ص ٤٣١.

(٢) مجاز أبي عبيدة ١/٢٤١. والأصل: «عبيد» وهو سهو.

(٣) أي الوجه الثاني من وجهي تخريج «مُرْدِفين» وهو الذي ذكره بقوله «والوجه الآخر». وانظر: الحجة (خ) ٣/٧٤.

(٤) الإملاء ٢/٤.

(٥) المخضم: الماء لا يبلغ أن يكون أُجاجاً.

(٦) المحرر الوجيز ٨/٢٠.

(٧) لأن الأصل «مُرْتَدِفين».

والثاني: أنها فُتِحَتْ تخفيفاً، وإن كان الأصلُ الكسرَ على أصل التقاء الساكنين كما قد قُرِىء به. وقُرِىء «مِرْدِفين» بكسر الميم إتباعاً لكسرة الراء.

والوَجَل[1]: الفَزَعُ. وقيل: استشعار الخوف يُقال منه: وَجِل يَوْجَل وياجَل ويَيْجَل ويِيْجِل وَجَلاً، فهو وَجِل. والشَّوْكَة[2]: السلاح كسِنان الرُّمْح والنَّصْل والسيف، وأصلها من النبتِ الحديدِ الطَرْفِ كشَوْكِ السَّعْدان، يُقال منه: رجلٌ شائِكٌ، فالهمزةُ من واو كقائم، ويجوز قلبُه بتأخيرِ عينه بعد لامه، فيقال: «شاكٍ»، فيصير كغازٍ، ووزنُه حينئذ فالٍ ـ قال زهير[3]:

٢٣٨٤ـ لدى أسدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ   لــه لِبَــدٌ أظفــارُه لم تُقَلَّمِ

ويُوصَفُ السِّلاحُ بالشاكي كما يُوصف به الرجل فيُقال: رجلٌ شاكٌ وشاكٍ، وسلاحٌ شاكٌ وشاكٍ. فأمَّا شاكٌ فصحيحٌ غيرُ معتلٍّ، وألفُه منقلبةٌ عن عين الكلمة، ووزنُه في الأصل على فَعِل بكسر العين، ولكن قُلِبَتْ ألفاً كما قالوا كَبْشٌ صافٌ أي صَوِف، وكذلك شاكٌ أي شَوِكٌ. ويُحتمل أن يكونَ محذوفَ العينِ وأصلُه شائك فحُذِفَت العينُ فبقي شاكاً فألفُه زائدةٌ ووزنُه على هذا فال. وأمَّا شاكٍ فمنقوصٌ وطريقتُه بالقلب كما تقدم. ومِنْ وصف السلاح بالشاك قوله[4]:

٢٣٨٥ـ وأُلْبِسُ مَنْ رضــاه في طريقي   سلاحاً يَـذْعَر الأبـطال شاكـا

فهذا يُحْتمل أن يكونَ محذوفَ العين، وأن يكون أصله شَوِكاً كصَوِف.

---

(١) عاد إلى الآية ٢.
(٢) عاد إلى الآية ٧.
(٣) تقدم برقم (١٢٧٩).
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٥٥.

ويُقال أيضاً: هو شاكٌّ في السلاح بتشديد الكاف مِنَ الشِكَّة وهي السلاح أجمع، نقله الهروي والراغب(١).

والاستغاثة: طلبُ الغَوْث وهو النصرُ والعَوْن وقيل: الاستغاثةُ سَدُّ الخَلَّة(٢) وقت الحاجة. وقيل: هي الاستجارةُ. ويقال: غَوْثٌ وغُواث وغَواث، والغيث من المطر والغَوْث من النصرة، فعلى هذا يكونُ «استغاث» مشتركاً بينهما، ولكنِ الفرقَ بينهما في الفعل فيقال: استَغَثْتُه فأغاثني من الغَوْث، وغاثَني مِن الغَيْث.

والإردافُ: الإتباع والإركاب وراءك. قال الزجاج(٣): «أَرْدَفْتُ الرجل إذا جئت بعده». ومنه «تَتْبَعُها الرادِفَةُ»(٤)، ويقال: رَدِف وأَرْدَف. واختلف اللغويون فقيل: هما بمعنى واحد، وهو قولُ ابنِ الأعرابي نقله عنه ثعلب، وقولُ أبي زيد نقله عنه أبو عبيد قال: «يُقال: رَدِفْتُ الرجلَ وأَرْدَفْته إذا ركبْتَ خلفَه»، وأنشد(٥):

٢٣٨٦ـ إذا الجوزاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ظَنَنْتُ بآل فاطمةَ الظُّنونا

أي جَاءَتْ على رِدْفِها. وقيل: بل بينهما فرقٌ، فقال الزجاج(٦): «يقال: رَدِفْتُ الرجلَ: رَكِبْتُ خلفَه وأَرْدَفْتُه: أركبتُه خلفي» وهذا يناسِبُ قولَ

---

(١) المفردات ص ٢٧١. وانظر: القاموس شكك.

(٢) الخَلَّة: الحاجة والفقر والثلمة.

(٣) معاني القرآن له ٢/٤٤٥.

(٤) الآية ٧ من سورة النازعات.

(٥) البيت لخزيمة بن مالك أو حزيمة بن نهد وهو في تفسير الطبري ١٣/٤١٥؛ والمحرر الوجيز ٨/٢٠؛ وتفسير الماوردي ٢/٨٥. والتاج ردف.

(٦) معاني القرآن ٢/٤٤٥.

مَنْ يُقَدِّر مفعولاً في «مُرْدِفين» بكسرِ الدال، وأَرْدَفْتُه: إذا جِئْتَ بعده أيضاً، فصار أَرْدَفَ على هذا مشتركاً بين معنيين. وقال شمر: «رَدِفْتُ وأَرْدَفْتُ إذا فَعَلْتَ ذلك بنفسك، فأمَّا إذا فعَلْتَهما / بغيرك فَأَرْدَفْتُ لا غير». [٤٢٢/ب]

وقوله: «مُرْدَفين» بفتح الدالِ فيه وجهان، أظهرهما: أنه صفةٌ لِأَلْف أي أَرْدَف بعضُهم لبعض. والثاني: أنه حالٌ من ضمير المخاطبين في «يمدُّكم» قـال ابن عطيـة[١]: «ويُحتمل أن يُـراد بالمُـرْدَفين المؤمنون أي: أُرْدِفـوا بالملائكة» وهذا نصٌّ فيما ذكرته من الوجه الثاني. وقال الزمخشري[٢]: «وقرىء «مُرْدِفين» بكسر الدال وفتحها مِنْ قولك: رَدِفه إذا تبعه، ومنه قوله تعالىٰ: «رَدِف لكم»[٣]، أي: رَدِفَكم، وأَرْدَفْتُه إياه إذا تَبِعْتَه[٤]، ويقال: أَرْدَفته كقولك: اتَّبَعْته إذا جئت بعده، فلا يخلُو المكسورُ الدالِ مِنْ أن يكون بمعنى مُتْبِعين أو مُتَّبِعين. فإن كان بمعنى مُتْبِعين فلا يخلو من أن يكون بمعنى مُتْبِعِيْن بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعين بعضهم لبعض، أو بمعنى مُتْبعين إياهم المؤمنين، بمعنى يتقدَّمونهم فيُتْبعونهم أنفسهم أو مُتْبِعين لهم يُشَيِّعونهم ويُقَدِّمونهم بين أيديهم وهم على ساقتهم[٥] ليكونوا على أعينهم وحِفْظهم، أو بمعنىٰ مُتْبِعين أنفسهم ملائكةً آخرين، أو متبعين غيرهم من الملائكة. ويعضد هذا الوجهَ قولُه تعالىٰ في سورة آل عمران «بثلاثة آلافٍ من الملائكة مُنْزَلِين»[٦] «بخمسة آلاف من الملائكة مُسَـوِّمين»[٧]، ومن قرأ «مُـرْدَفين» بالفتـح فهو بمعنى مُتْبَعين أو مُتَّبَعين».

---

(١) المحرر ١٩/٨ ـ ٢٠.
(٢) الكشاف ١٤٦/٢.
(٣) الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٤) في الزمخشري: أتبعته.
(٥) الساقة: مؤخرة الجيش.
(٦) الآية ١٢٤ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ١٢٥ من سورة آل عمران.

قلت: وهذا الكلامُ على طوله شرحُه أنَّ «أَتْبع» بالتخفيف يتعدَّى إلى مفعولين، و«اتَّبع» بالتشديد يتعدى لواحدٍ، وأَرْدَف قد جاء بمعناهما، ومفعولُه ـ أو مفعولاه ـ محذوفٌ لفهم المعنى، فيقدَّر في كل موضع ما يليق به. إلا أنَّ الشيخ عابَ عليه قوله «مُتْبِعين إياهم المؤمنين وقال[1]: «هذا ليس من مواضعِ فَصْلِ الضمير بل مما يتصل وتُحْذف له النون، لا يقال: هم كاسون إياك ثوباً، بل كاسوك، فتصحيحه أن يقول: متبعيهم المؤمنين أو مُتْبعين أنفسَهم المؤمنين».

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿وما جعله﴾**: الهاء تعود على الإمداد أي: وما جعل اللّـهُ الإمدادَ. ثم هذا الإمدادُ يحتمل أن يكون المنسبكَ من قوله «أنِّي مُمِدُّكم»[2]، إذ المعنى: فاستجاب بإمدادكم. ويحتمل أن يكون مدلولاً عليه بقوله «مُمِدُّكم» كما دلَّ عليه فِعْلُه في قوله: «اعدِلوا هو أقرب»[3]. وهذا الثاني أَوْلى لأنه مُتَأَتٍّ على قراءة الفتح والكسر في «إني» بخلاف الأول فإنه لا يتجه عَوْدُه على الإمداد على قراءة الكسر إلا بتأويلٍ ذكره الزمخشري[4] وهو أنه مفعولُ القول المضمر فهو في معنى القول. وقيل يعود على المَدَد قاله الزجاج[5]. قال الواحدي: «وهذا أَوْلَىٰ لأنَّ بالإمداد بالملائكة كانت البشرىٰ». وقال الفراء[6]: «إنه يعودُ علىٰ الإرداف المدلول عليه بمردفين». وقيل: يعودُ على الألف. وقيل: على الوعد المدلول عليه بـ«يَعِدُكم»[7].

(١) البحر ٤/٤٦٦.
(٢) في الآية ٩.
(٣) الآية ٨من سورة المائدة.
(٤) الكشاف ٢/١٤٦.
(٥) معاني القرآن له ٢/٤٤٥.
(٦) معاني القرآن له ١/٤٠٤.
(٧) في الآية ٧.

وقيل: علىٰ جبريل أو على الاستجابة، لأنها مؤنث مجازي، أو على الإخبار بالإمداد. وهي كلُّها محتملة وأرجحها الأولُ، والجَعْل هنا تصييرٌ.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿إذ يَغْشاكم﴾**[١]: في «إذ» وجوه أحدها: أنه بدل من «إذ» في قوله: «وإذ يَعِدُكم»[٢]. قال الزمخشري[٣]: «إذ يغشاكم بدلٌ ثانٍ من «إذ يَعِدكم». قوله: «ثان» لأنه أبدل منه «إذ» في قوله «إذ تَسْتغيثون» ووافقه على هذا ابن عطية[٤] وأبو البقاء[٥]. الثاني: أنه منصوبٌ بالنصر[٦]. الثالث: بـ«ما عند الله»[٧] من معنى الفعل. الرابع: بـ«ما جعله الله»[٨]. الخامس: بإضمار «اذكر». ذكر ذلك الزمخشري[٩]. وقد سبقه إلى الرابع الحوفيُّ.

وقد ضَعَّفَ الشيخُ[١٠] الوجهَ الثاني[١١] بثلاثة أوجه أحدها: أنَّ فيه إعمالَ المصدرِ المقرون بأل قال: «وفيه خلاف ذهب الكوفيون إلى أنه لا يَعْمل. الثاني من الأوجه المضعِّفة أنه فيه فصلٌ بين المصدر ومعموله بالخبر وهو قوله: «إلا من عند الله»، ولو قلت: «ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ عمراً» لم يَجُزْ. الثالث: أنه عَمل ما قبل «إلا» فيما بعدها وليس أحدَ الثلاثةِ الجائزِ ذلك فيها،

---

(١) رسمها المؤلف على قراءة أبي عمرو وكما سيأتي.
(٢) في الآية ٧.
(٣) الكشاف ٢/١٤٦.
(٤) المحرر الوجيز ٨/٢٢.
(٥) الإملاء ٢/٤.
(٦) في الآية ١٠.
(٧) في الآية ١٠.
(٨) في الآية ١٠.
(٩) الكشاف ٢/١٤٦.
(١٠) البحر ٤/٤٦٧.
(١١) أي منصوباً بالنصر.

لأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكونَ مستثنى أو مستثنىً منه أو صفةً له. وقد جوَّز الكسائي والأخفش إعمالَ ما قبل «إلا» فيما بعدها مطلقاً، وليس في هذه الأوجه أحسنُ من أنه أخبر عن الموصول قبل تمام صلته.

[٤٢٣/أ] وضَعَّفَ الثالثَ(١) بأنه يلزم منه أن يكون استقرارُ النصر مقيَّداً / بهذا الظرفِ، والنصرُ من عند الله لا يتقيَّد بوقت دون وقت. وهذا لا يَضْعُفُ به لأنَّ المرادَ بهذا النصرِ نصرٌ خاص، وهذا النصرُ الخاصُّ كان مقيداً بذلك الظرف. وضعَّف الرابعَ(٢) بطولِ الفصل ويكون معمولاً لما قبل «إلا».

السادس: أنه منصوبٌ بقوله: «ولتطمئنَّ به» قاله الطبري(٣). السابع: أنه منصوبٌ بما دلَّ عليه «عزيز حكيم» قاله أبو البقاء(٤). ونحا إليه ابن عطية(٥) قبله.

وقرأ(٦) ابن كثير وأبو عمرو «يَغْشاكم النعاسُ». نافع: «يُغْشِيكم» بضم الياء وكسر الشينِ خفيفةً. «النعاسَ» نصباً. والباقون «يُغَشِّيكم» كالذي قبله، إلا أنه بتشديد الشين(٧) فالقراءة الأولىٰ مِنْ غَشِي يَغْشَىٰ، و«النعاس» فاعل. وفي الثانية مِنْ «أغشىٰ»، وفاعلُه ضميرُ الباري تعالى، وكذا في الثالثة مِنْ «غَشَّىٰ» بالتشديد. و«النعاس» فيهما مفعول به، وأغشىٰ وغشَّىٰ لغتان.

قوله: «أَمَنَةً» في نصبِها ثلاثةُ [أوجه] أحدُها: أنه مصدرٌ لفعلٍ مقدر أي: فَأَمِنْتُم أَمَنةً. الثاني: أنها منصوبة على أنها واقعةٌ موقعَ الحال: إمَّا من

---

(١) أي بـ «ما عند الله» من معنى الفعل. وانظر: البحر ٤/٤٦٧.
(٢) أي بـ «ما جعله الله».
(٣) تفسير الطبري ١٣/٤١٩.
(٤) الإملاء ٢/٤.
(٥) المحرر الوجيز ٨/٢٢.
(٦) السبعة ص ٣٠٤؛ الحجة ص ٣٠٨؛ البحر ٤/٤٦٧.
(٧) ونصب النعاس.

الفاعل، فإن كان الفاعلُ «النعاس» فنسبةَ الأمنة إليه مجازٌ، وإن كان الباريَ تعالىٰ كما هو في القراءتين الأخيرتين فالنسبة حقيقةٌ، وإمَّا من المفعولِ على المبالغة أي: جَعْلهم نفسَ الأمنة، أو على حَذْفِ مضاف أي: ذوي أمنة. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله وذلك: إمَّا أن يكونَ على القراءتين الأخيرتين أو على الأولى، فعلى القراءتين الأخيرتين أمرُها واضحٌ، وذلك أن التغشيةَ أو الإغشاءَ من الله تعالىٰ، والأمنةُ منه أيضاً، فقد اتحد الفاعلُ فصحَّ النصب على المفعول له. وأمَّا على القراءة الأولىٰ ففاعل «يغشىٰ» النعاسُ، وفاعل «الأمنة» الباري تعالىٰ. ومع اختلافِ الفاعلِ يمتنع النصبُ على المفعول له على المشهور وفيه خلافٌ، اللهم إلا أن يُتَجَوَّز بتجوز.

وقد أوضح ذلك الزمخشري[(١)] فقال: «وأَمَنَةً» مفعولٌ له. فإن قلت: أما وجب أن يكون فاعلُ الفعلِ المُعَلَّلِ والعلةِ واحداً؟ قلت: بلى ولكن لمَّا كان معنى «يَغْشاكم النعاسُ» تَنْعَسون انتصب «أَمَنةً» على معنى: أنَّ النعاسَ والأَمَنَة لهم، والمعنى إذ تَنْعَسُون أمناً»[(٢)]. ثم قال: «فإن قلت: هل يجوزُ أن ينتصبَ على أن الأمنةَ للنعاس الذي هو يغشاكم أي: يَغْشاكم النعاسُ لأمنة، على أنَّ إسنادَ الأَمْن إلى النعاس إسنادٌ مجازي وهو لأصحابِ النُّعاس على الحقيقة، أو على أنه أتاكم[(٣)] في وقت كان مِنْ حق النعاس في ذلك الوقتِ المَخُوف أن لا يُقَدَّمَ على غشيانكم، وإنما غَشَّاكم أمنةً حاصلةً له من الله لولاها لم يَغْشكم[(٤)] على طريقة التمثيل والتخييل». قلت: لا تبعد فصاحة القرآن عن مثله، وله فيه نظائرُ، وقد ألمَّ به من قال[(٥)]:

---

(١) الكشاف ١٤٧/٢.
(٢) الكشاف: تنعسون أمنة بمعنى أمناً.
(٣) الكشاف: أنامكم.
(٤) الأصل: لم يغشاكم وهو سهو.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٦٨/٤؛ والكشاف ٣٧٤/٤. وشرود: مستعصٍ.

٢٣٨٧ـ يَهاب النَّوْمُ أن يَغْشى عيوناً تهابُكَ فهْوَ نَفَّارٌ شَرودُ

وقوله: «مِنْه» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ«أَمَنَة»، والضمير في «منه» يجوزُ أن يعودَ على الباري تعالى، وأَنْ يعودَ على النعاس بالمجاز المذكور آنفاً.

وقرأ ابن محيصن والنخعي ويحيى بن يعمر «أَمْنَةً» بسكون الميم. ونظير أَمِنَ أَمَنَةً بالتحريك حَيِي حياة، ونظيرُ أَمِن أَمْنة بالسكون رَحِم رَحْمَةً.

قوله: «ماءً لِيُطَهِّرَكم» العامَّةُ على «ماءً» بالمد. و«ليطهركم» متعلِّقٌ بـ«يُنَزِّل». وقرأ(١) الشعبي «ما ليطهركم» بألفٍ مقصورة، وفيها تخريجان أظهرهما ـ وهو الذي ذكره ابن جني(٢) وغيره ـ أنَّ «ما» بمعنى الذي، و«ليطهِّرَكم» صلتُها، وقال بعضهم: تقديره: الذي هو ليطهركم، فقدَّر الجارَّ(٣) خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صلة لـ«ما». وقد ردَّ الشيخ(٤) هذين التخريجين بأن لامَ «كي» لا تقعُ صلةً. والثاني: أن «ما» هو ماء بالمد، ولكن العرب قد حَذَفَتْ همزتَه فقالوا: «شربت ماً» بميم منونة، حكاه ابن مقسم، وهذا لا نظيرَ له إذ لا يجوز أن يُنْتَهك اسمٌ مُعْرَبٌ بالحذف حتى يبقى على حرفٍ واحد. إذا عُرِف هذا فيجوزُ أن يكونَ قَصَرَها، وإنما لم ينوِّنْه إجراءً للوصل مُجْرى الوقف. ثم هذه الألفُ يحتمل أن تكون عينَ الكلمة وأن الهمزةَ محذوفةٌ / وهذه الألفُ بدلٌ مِنَ الواو التي في «مَوَه» في الأصل، ويجوز أن [٤٢٣/ب] تكونَ المبدلةَ من التنوين وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقف. والأولُ أَوْلَى لأنهم يُراعون في الوقف أن لا يتركوا الموقوف عليه على حرفٍ واحد نحو «مُرٍ» اسم فاعل مِنْ أرى يُري.

(١) البحر ٤/٤٦٨.
(٢) المحتسب ١/٢٧٤.
(٣) وهو ليطهركم.
(٤) البحر ٤/٤٦٨.

قوله: «ويُذْهِبَ» نسقٌ على «ليطهِّرَكم». وقرأ[1] عيسى بن عمر «ويُذْهِبْ» بسكون الباء، وهو تخفيف سمَّاه الشيخ[2] جزماً. والعامة على «رِجز» بكسرِ الراء والزاي. وقرأ[3] ابن محيصن بضم الراء، وابنُ أبي عبلة بالسين. وقد تقدَّم الكلامُ على كل واحد منها[4]. ومعنى «رجز الشيطان» هنا ما ينشأُ عن وسوسته.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿إذ يُوحي﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ ثالث من قوله «وإذ يَعِدكم»[5]. والثاني: أن ينتصب بقوله «ويثبِّتَ»، قالهما الزمخشري[6]، ولم يَبْنِ ذلك على عود الضمير. وأمَّا ابنُ عطية[7] فبناه على عَوْد الضمير في قوله «به»، فقال: «العاملُ في «إذ» العاملُ الأول على ما تقدَّم فيما قبلها، ولو قدَّرْناه قريباً لكان قوله «ويُثَبِّتَ» علىٰ تأويل عَوْده على الرَّبْط، وأمَّا على تأويل عَوْده على الماء فَيَقْلَق أن يعمل «ويثبت» في إذ»، وإنما قَلِق ذلك عنده لاختلاف زمان التثبُّت وزمان الوحي، فإنَّ إنزالَ المطر وما تعلَّق به مِنْ تعليلاتٍ متقدمٌ على تغشية النعاس، وهذا الوحيُ وتغشيةُ النعاس والإيحاءُ كانا وقتَ القتال.

قوله: «أني معكم» مفعول بـ«يوحي»، أي: يوحي كوني معكم بالغلبة والنصر. وقرأ[8] عيسى بن عمر ـ بخلافٍ عنه ـ «إني معكم» بكسرِ الهمزة.

---

(١) البحر ٤/٤٦٩.
(٢) البحر ٤/٤٦٩.
(٣) البحر ٤/٤٦٩؛ ونسبها في المختصر ٤٩ إلى مجاهد.
(٤) انظر: إعرابه للآية ١٣٤ من سورة الأعراف.
(٥) في الآية ٧.
(٦) الكشاف ٢/١٤٧، ١٤٨.
(٧) المحرر الوجيز ٨/٢٦.
(٨) البحر ٤/٤٦٩.

وفيه وجهان، أحدهما: أن ذلك على إضمارِ القول، وهو مذهب البصريين. والثاني: إجراء «يوحي» مُجْرى القول لأنه بمعناه، وهو مذهب الكوفيين.

قوله: «فوق الأعناق» فيه أوجه، أحدها: أن «فوق» باقيةٌ على ظرفيتها، والمفعولُ محذوفٌ أي: فاضربوهم فوق الأعناق، عَلَّمَهم كيف يضربونهم. والثاني: أن «فوق» مفعولٌ به على الاتِّساع لأنه عبارةٌ عن الرأس كأنه قيل: فاضربوا رؤوسَهم. وهذا ليس بجيدٍ لأنه لا يَتَصَرَّف. وقد زعم بعضُهم أنه يتصرَّف وأنك تقول: فوقُك رأسُك برفع «فوقك»، وهو ظاهرُ قول الزمخشري[1] فإنه قال: «فوق الأعناق: أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح التي هي مفاصل». الثالث: ـ وهو قول أبي عبيدة[2] ـ أنها بمعنىٰ على أي: على الأعناق، ويكون المفعول محذوفاً تقديره: فاضربوهم على الأعناق، وهو قريبٌ من الأول. الرابع: قال ابن قتيبة: «هي بمعنى دون». قال ابن عطية[3]: «وهذا خطأ بَيِّنٌ وغلطٌ فاحش، وإنما دخل عليه اللَّبْس من قوله: «بعوضةً فما فوقها»[4]، أي: فما دونها، وليست «فوق» هنا بمعنىٰ دون، وإنما المرادُ: فما فوقها في القلة والصغر. الخامس: أنها زائدة أي اضربوا الأعناق وهو قول أبي الحسن[5]، وهذا عند الجمهورِ خطأ، لأنَّ زيادةَ الأسماءِ لا تجوز.

قوله: «منهم كلَّ بنان» يجوز أن يتعلَّق «منهم» بالأمر قبله أي: ابْتَدِئوا الضرب من هذه الأماكن. وهذا الكلامُ مع ما قبله معناه: اضربوهم في جميع الأماكن والأعضاء من أعاليهم إلى أسافِلهم. ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على

---

(١) الكشاف ٢/١٤٨.
(٢) المجاز ١/٢٤٢.
(٣) المحرر ٨/٢٨.
(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٥) وهو الأخفش في معاني القرآن ٢/٣١٩.

أنه حال مِنْ «كلِّ بنان»؛ لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفةً له لو تأخَّر قال أبو البقاء[1]: «ويَضْعُف أن يكون حالاً من «بنان» إذ فيه تقديمُ حالِ المضاف إليه على المضاف» فكأن المعنىٰ: اضربوهم كيف ما كان. قال الزمخشري[2]: «يعني ضَرْبَ الهام» قال[3]:

٢٣٨٨ـ .... وأَضْرِبُ هامةَ البطلِ المُشيحِ

وقال[4]:

٢٣٨٩ـ غَشَّيْتُه وَهْو في جَأْواءَ باسلةٍ عَضْباً أصابَ سَواءَ الرأسِ فانفلقا

وقال ابن عطية[5]: «ويُحتمل أن يريد بقوله: «فوق الأعناق» وَصْفَ أبلغِ ضَرَبات العنقِ، وهي الضربة التي تكون فوق عظم العنق، ودون عظم الرأس»، ثم قال: «ومنه قوله[6]:

٢٣٩٠ـ جَعَلْتُ السيفَ بين الجِيْدِ مِنْه وبين أَسِيْلِ خَـدَّيْه عِـذارا»

وقيل: هذا مِنْ ذِكْر الجزء وإرادةِ الكل كقول عنترة[7]: / [٤٢٤/أ]

---

(١) الإملاء ٢/٥.

(٢) الكشاف ٢/١٤٨؛ مقولة الزمخشري هذه في شرح «فوق الأعناق».

(٣) البيت لعمرو بن الإطنابة وصدره:

وإقْـدامي على المكـروهِ نَفْسي

وهو في اللسان شيح.

(٤) البيت لبلعاء بن قيس الكناني وهو جاهلي، في الحماسة ١/٦٧؛ والكشاف ٢/١٤٨؛ والبحر ٤/٤٧٠. والجأواء: الكتيبة المخضرَّة.

(٥) المحرر ٨/٢٨.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٧١؛ وابن عطية ٨/٢٨.

(٧) تقدم برقم (٢١٢١).

٢٣٩١ـ عَهْدي به شَـدَّ النهار كـأنما خُضِب البَنانُ ورأسُه بالعِظْلم

والبَنان: قيل الأصابع، وهو اسمُ جنسٍ، الواحد بَنانة قال عنترة(١):

٢٣٩٢ـ وإنَّ الموتَ طَوْعُ يدي إذا ما وصلْتُ بنـانَهـا بـالهُنْـدُواني

وقال أبو الهيثم: «البنان: المفاصِلُ، وكلُّ مَفْصِـلٍ بنانـة». وقيل: البَنان: الأصابعُ من اليدين والرجلين. وقيل: الأصابع من اليدين والرِّجلين وجميع المَفَاصل من جميع الأعضاء، وأنشد لعنترة(٢):

٢٣٩٣ـ وكان فتىٰ الهَيْجاءِ يَحْمي ذِمارَها ويَضْرِبُ عند الكَرْب كلَّ بنانِ

وقد تُبْدَلُ نونُه الأخيرة ميماً. قال رؤبة(٣):

٢٣٩٤ـ يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ النَّمْنامِ وكَفِّـك المخضَّـبِ البنَـامِ

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم﴾**: مبتدأ وخبر. والإشارةُ إلى الأمر بضَرْبهم، والخطابُ يجوز أن يكون للرسول، ويجوز أن يكونَ للكفار، وعلى هذا فيكونُ التفاتاً. كذا قال الشيخ(٤) وفيه نظر لوجهين أحدهما: أنه يلزمُ من ذلك خطابُ الجمع بخطاب الواحد وهو ممتنعٌ أو قليل، وقد حُكِيَتْ لُغَيَّة. والثاني: أن بعده «بأنهم شاقُّوا» فيكون التفتَ من الغَيْبة إلى الخطاب في كلمة واحدة، ثم رَجَع إلى الغَيْبة في الحال وهو بعيد.

قوله: «ومَنْ يُشاقِقِ الله» «مَنْ» مبتدأ والجملة الواقعة بعدها خبرها

---

(١) ديوانه ص ٢٩٧؛ والقرطبي ٧/٣٧٩؛ والهندواني: السيف الهندي.

(٢) ديوانه ص ٣١٢؛ والقرطبي ٧/٣٧٩.

(٣) البيت الأول في ديوانه ص ١٤٤ وبعده فيه:

كـأنَّ وَسْـواسَـكِ بـالـنُّمـامِ

والثاني ـ في رواية المؤلف ـ في ابن يعيش ١٠/٣٣؛ والعيني ٤/٥٨٠.

(٤) البحر ٤/٤٧١.

أو الجملة الواقعة جزاءً أو مجموعهما. ومَنْ التزم عَوْدَ ضميرٍ مِنْ جملةِ الجزاء على اسم الشرط قدَّره هنا محذوفاً تقديرُه: فإنَّ الله شديدُ العقاب له. واتفق القراءُ على فَكِّ الإدغـام هنا في «يُشـاقِق» لأن المصاحفَ كَتَبَتْـه بقافين مفكوكَتَيْن، وفكُّ هذا النوعِ لغةُ الحجاز، والإدغامُ بشروطه لغة تميم.

آ (١٤) **قوله تعالى: ﴿ذلكم فذوقوه﴾**: يجوز في «ذلكم» أربعةُ أوجه أحدها: أن يكونَ مرفوعاً على خبر ابتداء مضمر أي: العقاب ذلكم أو الأمر ذلكم. الثاني: أن يرتفعَ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ أي: ذلكُ العقابُ. وعلى هذين الوجهين فيكون قولُه «فذوقوه» لا تَعَلُّق لها بما قبلها مِنْ جهة الإِعراب. والثالث: أن يرتفع بالابتـداء، والخبرُ قـوله: «فذوقوه»، وهـذا على رأي الأخفش[١] فإنه يرى زيادة الفاء مطلقاً أعني سواءً تضمَّن المبتدأ معنى الشرط أم لا، وأما غيرُه فلا يُجيز زيادتها إلا بشرط أن يكون المبتدأ مشبهاً لاسم الشرط، وقد قَدَّمْتُ تقريرَه غير مرة. واستدلَّ الأخفش على جواز ذلك بقول الشاعر[٢]:

٢٣٩٥ــ وقائلةٍ خولانُ فـانكِحْ فتـاتَهُمْ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا

وخرَّجه الآخرون على إضمار مبتدأ تقديره: هذه خولان. الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعل يُفَسِّره ما بعده، ويكون من باب الاشتغال. وقال الزمخشري[٣]: «ويجوز أن يكون نصباً على «عليكم ذلكم» كقوله: زيداً فاضربه». قال الشيخ[٤]: «ولا يَصِحُّ هذا التقديـر لأنَّ «عليكم» من أسماء

---

(١) الأخفش في معاني القرآن ص ٣١٩، لم يقدِّر زيادتها هنا فقال: «كأنه جعل «ذلكم» خبراً لمبتدأ أو مبتدأ أضمر خبره».

(٢) تقدم برقم (١٧٢٥). ولم يقدر زيادتها في هذا البيت وإنما أعربها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هؤلاء خولان. انظر: معاني القرآن ١/ ٨٠.

(٣) الكشاف ٢/ ١٤٨.

(٤) البحر ٤/ ٤٧٢.

الأفعال، وأسماءُ الأفعالِ لا تُضْمَر، فتشبيهُه بقولك: «زيداً فاضرِبْه» ليس بجيد، لأنهم لم يُقَدِّروه بـ «عليك زيداً فاضربه» وإنما هذا منصوبٌ على الاشتغال»، قلت: يجوز أن يكون نحا الزمخشري نَحْوَ الكوفيين، فإنهم يُجرونه مُجْرىٰ الفعل مطلقاً، وكذلك يُعْملونـه متأخـراً نحو: «كتابَ الله عليكم»(١).

وقال أبو البقاء(٢): «ويجوز أن يكون في موضع نصب، أي: ذوقوا ذلكم، ويُجْعَلَ الفعلُ الذي بعده مفسِّراً له، والأحسن أن يكون التقدير: باشروا ذلكم فذوقوه لتكون الفاءُ عاطفةً». قلت: ظاهرُ هذه العبارةِ الثانية أن المسألةَ لا تكون مِن الاشتغال لأنه قَدَّر الفعلَ غيرَ موافقٍ لما بعده لفظاً مع إمكانه، وأيضاً فقد جَعَلَ الفاءَ عاطفةً لا زائدةً، وقد تقدَّمَ تحقيقُ الكلام في هذه الفاء عند قوله: «وإياي فارهبون»(٣).

قوله: «وأنَّ للكافرين عذابَ النار» الجمهور على فتح «أنَّ» وفيهـا تخريجات، أحدهـا: أنها وما في حَيِّزها في محل رفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديره: حَتْمٌ استقرارُ عذابِ النار للكافرين. والثاني: أنها خبر مبتدأ محذوف أي: الحتم / أو الواجب أن للكافرين، أو الواجب أن للكافـرين [٤٢٤/ب]
عـذاب النار. الثـالث: أن تكون عـطفاً على «ذلكم» في وجهَيْه، قـالـه الزمخشري(٤)، ويعني بقوله «في وجهيه»، أي: وجهي الرفع وقد تقدَّما. الرابع: أن تكون في محلِّ نصب على المعيَّة، قال الزمخشري(٥): «أو نصب

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.
(٢) الإملاء ٢/٥.
(٣) الآية ٤٠ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف ٢/١٤٨.
(٥) الكشاف ٢/١٤٨.

على أن الواو بمعنىٰ مع، والمعنىٰ: ذوقوا هذا العذابَ العاجلَ مع الآجل الذي لكم في الآخرة، فوضَع الظاهرَ موضعَ المضمر» يعني بقوله «وَضَع الظاهرَ موضعَ المضمر» أن أصلَ الكلام: فذوقوه وأن لكم، فوضع «للكافرين» موضعَ «لكم»، شهادةً عليهم بالكفر ومَنْبَهَةً على العلة. الخامس: أن يكون في محل نصب بإضمار اعلموا[1]، قال الشاعر[2]:

٢٣٩٦ـ تسمع لـلْأَحْشاء منه لَغَطاً ولـليـدين جُـسْـأَةً وبَـدَدا

أي: وترىٰ لليدين بَدَداً، فأضمر «ترىٰ»، كذلك فذوقوه: واعلموا أنَّ للكافرين. وأنكره الزجاج[3] أشدَّ إنكارٍ وقال: «لو جاز هذا لجاز: «زيد قائم وعمراً منطلقاً»، أي: وترىٰ عمراً منطلقاً، ولا يُجيزه أحد».

وقرأ[4] زيد بن علي والحسن بكسرها على الاستئناف.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿زَحْفاً﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدر، وذلك الناصب له في محل نصب على الحال، والتقدير: إذا لقيتم الذين كفروا زاحفين زحفاً، أو يزحفون زحفاً. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال بنفسه ثم اختلفوا في صاحبِ الحال فقيل: الفاعل، أي: وأنتم زَحْف من الزحوف، أي: جماعة، أو وأنتم تمشون إليهم قليلاً قليلاً على حَسَب ما يُفَسَّر به الزَّحْف وسيأتي. وقيل: هو المفعول أي: وهم جمٌّ كثير أو يمشون إليكم. وقيل: هي حالٌ منهما أي: لقيتموهم متزاحِفين بعضَكم إلى بعض.

---

(١) وهو رأي الفراء في معاني القرآن ١/٤٠٥.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/٤٠٥؛ والخصائص ٢/٤٣٢. واللغط: الأصوات المبهمة، والجُسْأة: الصلابة، والبدد: تباعد ما بين اليدين.
(٣) معاني القرآن له ٢/٤٥٠.
(٤) البحر ٤/٤٧٣؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٩.

والزَّحْفُ: الدنوُّ قليلاً قليلاً يقال: زَحَف يَزْحَف إليه بالفتح فيهما فهو زاحفٌ زَحْفاً، وكذلك تَزَحَّفَ وتَزَاحف وأَزْحَفَ لنا عدوُّنا أي: دَنَوا لقتالنا. وقال الليث: «الزُّحْفُ: الجماعة يمشون إلى عدوِّهم، قال الأعشى[1]:

٢٣٩٧ـ لِمَنِ الظعائنُ سَيْرُهُنَّ تَزَحُّفُ مثلَ السَّفينِ إذا تقاذَفُ تَجْدِفُ

وهذا من باب إطلاق المصدر على العين. والزَّحْفُ: الدبيب أيضاً مِنْ «زَحَفَ الصبيُّ»، قال امرؤ القيس[2]:

٢٣٩٨ـ فَزَحْفاً أَتَيْتُ على الرُّكْبَتَيْنِ فثوباً لَبِسْتُ وثوباً أَجُرّْ

ويجوز جمعُه على زُحوف ومَزاحِف، لاختلاف النوع، قال الهذلي[3]:

٢٣٩٩ـ كأنَّ مَزاحِفَ الحَيَّاتِ فيه قبيلَ الصُّبْحِ آثارُ السِّياطِ

ومَزاحِف جمع مَزْحَف اسمَ المصدر[4].

قوله: «الْأَدْبار» مفعول لـ «تُوَلُّوهم».

آ. (١٦) وكذا ﴿دُبُرَه﴾ مفعول ثان لـ ﴿يُوَلِّهِم﴾: وقرأ الحسن[5] بالسكون كقولهم «عُنْق» في عُنُق، وهذا من باب التعريض حيث ذكر لهم حالةً تُسْتَهْجَنُ[6] مِنْ فاعلها فأتى بلفظ الدُّبُر دون الظَّهر لذلك. وبعضهم من أهل علم البيان سَمَّى هذا النوع كنايةً وليس بشيء.

---

(١) ليس في ديوانه وهو في التاج (زحف) غير منسوب. وزاد المسير لابن الجوزي ٣/٣٣١.

(٢) تقدم برقم (١٦٧٨).

(٣) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوانه الهذليين ٢/٢٥؛ والبحر ٤/٤٧٤؛ والصحاح: زحف، وتفسير ابن عطية ٤/٣١.

(٤) لعله يعني المصدر الميمي.

(٥) البحر ٤/٤٧٥؛ المختصر ص ٤٩.

(٦) الأصل: «تستجهن»، وهو سهو.

قوله: «إلا مُتَحرِّفاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه حال. والثاني: أنه استثناء. وقد أوضح ذلك الزمخشري[1] فقال: «فإن قلت: بمَ انتصبَ «إلا متحرِّفاً»؟ قلت: على الحال، و«إلا» لغوٌ، أو على الاستثناء من المُوَلِّين، أي: ومَنْ يُوَلِّهم إلا رجلاً منهم متحرفاً أو متحيزاً». قال الشيخ[2]: «لا يريد بقوله «إلا لغوٌ» أنها زائدة، بل يريد أن العامل وهو «يُوَلِّهم» وَصَلَ لِما بعدها كقولهم في نحو «جئت بلا زاد» إنها لغو، وفي الحقيقة هي استثناءٌ من حال محذوفة والتقدير: ومَنْ يُوَلِّهم مُلْتبساً بأية حال إلا في حال كذا، وإن لم تُقَدَّر حالٌ عامةٌ محذوفة لم يَصِحَّ دخولُ «إلا» لأنَّ الشرطَ عندهم واجبٌ، والواجبُ حكمُه أن لا تدخلَ «إلا» فيه لا في المفعول ولا في غيره من الفَضَلات، لأنه استثناءٌ مفرغ، والمفرَّغ لا يكون في الواجب إنما يكون مع النفي أو النهي، أو المؤول بهما، فإن جاء ما ظاهرُه خلافُ ذلك يُـؤَوَّل»، قلت: قوله: «لا في المفعول ولا في غيره من الفَضَلات» لا حاجةَ إليه؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يدخل في الإيجابِ مطلقاً سواءً كان ما بعد «إلا» فَضْلَةً أم عمدةً، فذِكْرُ الفَضْلةِ والمفعول / يوهم جوازَه في غيرهما. [٤٢٥/أ]

وقال ابن عطية[3]: «وأمَّا الاستثناءُ فهو مِنَ المُـوَلِّين الذين تتضمَّنهم «مَنْ». فَجَعَلَ نَصْبَه على الاستثناء. وقال جماعة: إن الاستثناء من أنواع التولِّي. وقد رُدَّ هذا بأن لو كان كذلك لوَجَبَ أن يكونَ التركيبُ: إلا تحيُّزاً أو تحرُّفاً.

والتحيُّـزُ والتَّحَوُّزُ: الانضمـام. وتحوَّزَت الحَيَّـة: انطوَتْ، وحُـزْتُ الشيءَ: ضَمَمْتُه. والحَوْزَةُ ما يَضُمُّ الأشياءَ. ووزنُ متحيِّز: مُتَفَيْعِل، والأصل:

---

(١) الكشاف ٢/١٤٩.
(٢) البحر ٤/٤٧٥.
(٣) المحرر ٨/٣٢.

مُتَحَيْوِز. فاجتمعت الياء والواو وسبقَتْ إحداهما بالسكون فقُلِبت الواو ياءً وأُدْغِمت في الياء بعدها كـمَيِّت. ولا يجوز أن يكون مُتَفَعِّلاً لأنه لو كان كذا لكان متحوِّزاً، فأمَّا متحوِّز فمتفعِّل.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿فلَمْ تَقْتلوهم﴾**: في هذه الفاء وجهان أحدهما ـ وبه قال الزمخشري(١) ـ: أنها جوابُ شرطٍ مقدر أي: إن افتخرتم بقَتْلهم فَلَمْ تقتلوهم»، قال الشيخ(٢): «وليست جواباً بل لرَبْطِ الكلام بعضِه ببعض».

قوله: «ولكنَّ اللَّـهَ قَتَلَهم» قرأ(٣) الأخَوان وابن عامر «ولكن الله قَتَلهم» «ولكن الله رمى» بتخفيف «لكن» ورفع الجلالة، والباقون بالتشديد ونصب الجلالة. وقد تقدَّم توجيهُ القراءتين مُشْبعاً في قوله «ولكن الشياطين»(٤). وجاءت هنا «لكن» أحسن مجيْءٍ لوقوعها بين نفي وإثبات، وقوله: «وما رَمَيْت إذ رَمَيْت» نفىٰ عنه الرَّميَ وأثبته له، وذلك باعتبارين: أي: ما رَمَيْتَ على الحقيقة إذ رَمَيْتَ في ظاهر الحال، أو ما رَمَيْتَ الرُّعْبَ في قلوبهم إذ رَمَيْت الحَصَيات والتراب. وقوله: «وما رَمَيْتَ» هذه الجملة عطفٌ على قوله «فلم تقتلوهم» لأنَّ المضارع المنفي بـ لم في قوة الماضي المنفي بـ «ما»، فإنك إذا قلت: «لم يَقُم» كان معناه ما قام. ولم يقل هنا: فلم تقتلوهم إذ قتلتموهم، كما قال: «إذ رَمَيْت» مبالغةً في الجملة الثانية.

قوله: «وليُبْليَ المؤمنين»، متعلِّقٌ بمحذوف أي: وليبليَ فَعَلَ ذلك.

---

(١) الكشاف ٢/١٤٩.
(٢) البحر ٤/٤٧٦.
(٣) الحجة ص ٣٠٩.
(٤) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

أو يكون معطوفاً على علةٍ محذوفة أي: ولكن الله رَمَىٰ ليمحق الكفار وليُبْلي المؤمنين. والبلاء في الخير والشر. قال زهير[1]:

٢٤٠٠ـ .... وأبلاهما خيرَ البلاء الذي يبلو

والهاءُ في «منه» تعود على الظفر بالمشركين. وقيل: على الرمي قالهما مكي[2]. والظاهر أنها[3] تعود على الله تعالى.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿ذلكم﴾**: يجوز فيه الرفعُ على الابتداء أي: ذلكم الأمر، والخبرُ محذوف قاله الحوفي، والأحسنُ أن يُقَدَّر الخبر: ذلكم البلاءُ حقٌّ وَحَتْمٌ. وقيل: هو خبر مبتدأ، أي: الأمر ذلكم وهو تقدير سيبويه[4]. وقيل: محلُّه نصب بإضمار فِعْلٍ أي: فَعَل ذلك. والإشارةُ بـ «ذلكم» إلى القتل والرمي والإبلاء. وقوله «بلاءً» يجوز أن يكونَ اسمَ مصدر أي إبلاء، ويجوز أن يكون أريد بالبلاء نفسُ الشيء المبلوِّ به.

قوله: «وأن الله» يجوز أن يكون معطوفاً على «ذلكم» فيُحكم على محلِّه بما يُحْكَمُ على محلِّ «ذلكم» وقد تقدَّم، وأن يكون في محلِّ نصبٍ بفعل مقـدَّر أي: واعلموا أن الله، وقد تقدَّم ما في ذلك[5]. وقال الزمخشري[6]: «إنه معطوفٌ على «وليُبْلي»، يعني أن الغرضَ إبلاء المؤمنين وتوهينُ كيد الكافرين».

---

(١) تقدم برقم (٤٥٢).
(٢) المشكل ١/٣٤٤.
(٣) الأصل: «أنه» وهو سهو.
(٤) الكتاب ١/٤٦٣.
(٥) انظر: إعرابه للآية ١٤.
(٦) الكشاف ٢/١٥٠ وقد ذكر الغرض ولكنه بدأه بقوله «معطوف على «ذلكم». وقد يكون ما نقله السمين من نسخة ثانية من الكشاف.

وقرأ[1] ابن عامر والكوفيون[2] «مُوْهِن» بسكون الواو وتخفيف الهاء مِنْ أوهن كأكرم. ونَوَّن «موهن» غيرُ حفص. وقرأ الباقون «مُوَهِّن» بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين. فـ «كيد» منصوبٌ على المفعول به في قراءة غير حفص، ومخفوضٌ في قراءةِ حَفْص، وأصلُه النصب. وقراءة الكوفيين جاءت على الأكثر لأن ما عينُه حرفُ حلقٍ غيرَ الهمزة تعديتُه بالهمزة، ولا يُعَدَّى بالتضعيف إلا كَلِمٌ محفوظة نحو: وهَّنْتُه وضَعَّفْتُه.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿ولن تُغْنِيَ﴾**: قرأ الجمهور بالتاء من فوق لتأنيث الفئة. وقرىء[3] «ولن يُغْني» بالتـاء من تحت لأن تأنيثـه مجازي وللفصلِ أيضاً. «ولو كَثُرَت» هذه الجملةُ الامتناعية حالية، وقد تقدَّم تحقيق ذلك.

قوله: «وأنَّ الله مع المؤمنين» قرأ[4] نافع وابن عامر وحفصٌ عن عاصم بالفتح والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه أحدها: أنه على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت. والثاني: أنَّ التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم. والثالث: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: والأمر أن الله مع المؤمنين. وهذا الوجهُ الأخيرُ يَقْرُب في المعنى مِنْ قراءة الكسر لأنه استئناف.

[٤٢٥/ب] آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿ولا تَوَلَّوا﴾**: الأصل: تَتَوَلَّوا / فحذف إحدى التاءين. وقد تقدَّم الخلاف في أيهما المحذوفة.

---

(١) السبعة ص ٣٠٥؛ الحجة ص ٣٠٩؛ البحر ٤/٤٧٨.
(٢) الأصل: والكوفيين وهو سهو.
(٣) نسبها ابن خالويه في مختصره ص ٤٩، إلى يحيى وإبراهيم.
(٤) الحجة ص ٣١٠؛ السبعة ص ٥٠٣؛ البحر ٤/٤٧٩.

قوله: «وأنتم تَسْمعون» جملةٌ حالية، والضمير في «عنه» يعود على الرسول؛ لأن طاعته من طاعة الله. وقيل: يعود علىٰ الله وهذا كقوله تعالىٰ: «واللّـهُ ورسولهُ أحقُّ أن يُرْضُوه»[1]. وقيل: يعود على الأمر بالطاعة.

آ. (٢٢) **وقوله تعالى: ﴿الصُّـمُّ﴾**: إنما جُمِع «الصُمُّ» وهو خبر «شر»[2] لأنه يُراد به الكثرةُ، فجُمع الخبر على المعنى، ولو كان الأصم لكان الإفرادُ علىٰ اللفظ، فالمعنى على الجمع.

وقوله: «الذين لا يَعْقِلون» يجوز رفعُه أو نصبه على القطع.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿بين المَرْء﴾**: العامَّةُ على فتح الميم، وقرأ ابن أبـي إسحاق[3] بكسرِها على إتباعها لحركة الهمزة وذلك أن في «المَرْء» لغتين أفصحُهما على فَتْح الميم مطلقاً. والثانية بإتباع الميم لحركة الإعراب، فتقول: هذا مُرْءٌ بضم الميم ورأيت مَرْءاً بفتحها، ومررت بِمِرْءٍ بكسرها. وقرأ الحسن والزهري بفتح الميم وتشديد الراء. وتوجيهُها أن يكون نَقَلَ حركة الهمزة إلى الراء، ثم ضَعَّف الراء وأجرى الوصل مُجْرى الوقف.

قوله: «وأنه» يجوز أن تكون الهاء ضمير الأمر والشأن، وأن تعودَ على الله تعالى، وهو الأحسنُ لقوله «الله»[4].

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿لا تُصِيْبَنَّ﴾**: في «لا» وجهان، أحدهما: أنها ناهيةٌ، وعلى هذا فالجملةُ لا يجوز أن تكون صفةً لـ «فتنة»؛ لأنَّ الجملة الطلبيةَ لا تقعُ صفةً، ويجوز أن تكون معمولة لقول، ذلك القولُ هو الصفةُ أي: فتنةً

---

(١) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٢) الأصل: «شرا» والألف مقحمة سهواً.

(٣) البحر ٤/٤٨٢.

(٤) في قوله «واعلموا أن الله».

مقولاً فيها: لا تصيبنَّ. والنهيُ في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين، وهو في المعنى كقولهم: لا أُرَيَنَّك ههنا أي: لا تتعاطوا أسباباً يُصيبكم فيها مصيبةٌ لا تَخُصُّ ظالمَكم. ونونُ التوكيد على هذا في محلِّها. ونظيرُ إضمارِ القولِ قولُه(١):

٢٤٠١ـ جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطّْ

أي: مقول فيه: هل رأيت. والثاني: أن «لا» نافية، والجملةُ صفةٌ لـ «فتنة» وهذا واضحٌ من هذه الجهة، إلا أنه يُشْكل عليه توكيد المضارع في غير قسم ولا طلب ولا شرط، وفيه خلافٌ: هل يَجْري النفيُ بـ «لا» مَجْرىٰ النهي؟ من الناس من قال نعم، واستشهد بقوله(٢):

٢٤٠٢ـ فلا الجارةُ الدنيا لها تَلْحَيَنَّها ... ولا الضيفُ منها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

وقال آخر(٣):

٢٤٠٣ـ فـلا ذا نعيمٍ يُتْـرَكَنْ لنعيمـه ... وإن قال قَرِّظْني وخُذْ رشوةً أبىٰ

ولا ذا بيئسٍ يُتــركنَّ لبؤســه ... فينفعَه شكوٌ إليـه إنِ اشْتكىٰ

فإذا جاز أن يُـؤكَّد المنفيُّ بـ «لا» مع انفصاله فلأَنْ يؤكَّد المنفيُّ غيرُ المفصولِ بطريق الأَوْلىٰ. إلا أن الجمهور يَحْملون ذلك على الضرورة.

وزعم الفراء(٤) أنَّ «لا تصيبَنَّ» جواب للأمر نحو: «انزلْ عن الدابة

---

(١) يُنسب للعجاج وليس في ديوانه، وهو في العيني ٤/٦١؛ والهمع ٢/١١٧؛ والدرر ٢/١٤٨.

(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ص٩٢؛ وجمهرة القرشي ٢/٥٤٦؛ والأشموني ٣/٢١٨؛ والعيني ٤/٣٤٢. تلحينها: تلو منها. أناخ: نزل.

(٣) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في البحر ٤/٤٨٣.

(٤) معاني القرآن له ١/٤٠٧.

لا تَطْرَحَنَّك»، أي: إنْ تنزل عنها لا تَطْرحنك، ومنه قوله «لا يَحْطِمَنَّكم»[1]، أي: إنْ تَدْخُلوا لايَحْطِمنَّكم، فدخلت النونُ لِما فيه من معنى الجزاء. قال الشيخ[2]: «وقوله: لا يَحْطِمَنَّكم وهذا المثالُ ليس نظيرَ «فتنةً لا تصيبنَّ الذين» لأنه ينتظم من الآيةِ والمثالِ شرطٌ وجزاءٌ كما قَدَّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترىٰ أنه لا يَصِحُّ تقدير: إنْ تتقوا فتنة لا تُصِبِ الذين ظلموا، لأنه يترتَّبُ على الشرط غيرُ مقتضاه من جهة المعنىٰ».

قال الزمخشري[3]: «لا تصيبنَّ»: لا يخلو: إمَّا أن يكونَ جواباً للأمر أو نهياً بعد أمرٍ أو صفةً لفتنة. فإذا كانت جواباً فالمعنىٰ: إنْ أصابَتْكم لا تُصِبِ الظالمين منكم خاصة، بل تَعُمُّكم»، قال الشيخ[4]: «وأخذ الزمخشري قولَ الفراء فزاده فساداً وخَبَط فيه»، فذكر ما نقلتُه عنه ثم قال: «فانظر إليه كيف قدَّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو «اتقوا»، ثم قدَّر أداةَ الشرطِ داخلةً على غير مضارع «اتقوا» فقال: المعنى: إن أصابَتْكم، يعني الفتنة. وانظر كيف قدَّر الفراء: انزل عن الدابة لا تَطْرَحَنَّك، وفي قوله: «ادخلوا مساكنَكم لا يَحْطِمَنَّكم»[5]، فأدخل أداةَ شرطٍ على مضارع فعل الأمر وهكذا [يُقَدَّر][6] ما كان جواباًللأمر».

وقيل: «لا تصيبنَّ» جوابُ قسمٍ محذوف، والجملةُ القسميةُ صفةٌ لفتنة أي: فتنة واللَّهِ لا تصيبنَّ. ودخولُ النونِ أيضاً قليلٌ لأنه منفيٌّ. وقال:

---

(١) الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) البحر ٤/٤٨٤.

(٣) الكشاف ٢/١٥٢.

(٤) البحر ٤/٤٨٤.

(٥) الآية ١٨ من سورة النمل.

(٦) زيادة من البحر.

أبو البقاء(١): «ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ»، وظاهرُ هذا أنه إذا كان النفي في جواب القسم يَطَّرد دخولُ النونِ، وليس كذلك.

وقيل: إن اللامَ لامُ التوكيد، والفعلُ بعدها مثبتٌ، وإنما مُطِلت اللام، أي: أُشْبِعَتْ فتحتُها فتولَّدَتْ ألفاً، فدخول النون فيها قياسٌ. / وتأثَّر هذا القائلُ بقراءةِ جماعةٍ كثيرة «لتصيبَنَّ» وهي قراءةُ(٢) أميرِ المؤمنين وابن مسعود وزيد بن ثابت والباقر والربيع وأنس وأبـي العالية وابن جماز. وممن وَجَّه ذلك ابن جني(٣). والعجب أنه وَجَّه هذه القراءةَ الشاذة بتوجيهٍ يَرُدُّها إلى قراءةِ العامَّة، فقال: «ويجوز أن تكون قراءةُ ابن مسعود ومَنْ ذُكر معه مخففةً من «لا» يعني حُذِفَتْ ألفُ «لا» تخفيفاً، واكتُفي بالحركة»، قال: «كما قالوا: أمَ والله يريدون: أما والله». قال المهدوي: «كما حُذِفت مِنْ «ما» وهي أختُ «لا» في نحو «أما والله لأفعلنَّ» وشبهه. قوله «أخت لا» ليس كذلك لأن «أما» هذه للاستفتاح كـ «ألا»، وليست مِنَ النافية في شيءٍ، فقد تحصَّل من هذا أن ابن جني خرَّج كلاً من القراءتين على الأخرى، وهذا لا ينبغي أن يجوز البتة، كيف يُورِدُ لفظَ نفيٍ ويتأوَّل بثبوتٍ وعكسِه؟ هذا إنما يَقْلب الحقائق ويؤدِّي إلى التعمية. [٤٢٦/أ]

وقال المبرد والفراء(٤) والزجاج(٥) في قراءة العامَّة: «لا تصيبنَّ»: «إنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله «فتنة» وهو خطابٌ عامٌّ للمؤمنين، ثم ابتدأ نَهْيَ الظلمةِ

---

(١) الإملاء ٢/٥.
(٢) البحر ٤/٤٨٤؛ وأمير المؤمنين علي، والمختصر ص ٤٩.
(٣) المحتسب ١/٢٧٧.
(٤) معاني القرآن ١/٤٠٧.
(٥) معاني القرآن ٢/٤٥٣.

خاصةً عن البُعْد من الظلم فتصيبهم الفتنة خاصة. والمرادُ هنا: لا يتعرَّض الظالم للفتنة فتقعَ إصابتُها له خاصة».

قال الزمخشري[1] في تقرير هذا الوجه: «وإذا كانت نهياً بعد أمرٍ فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرَّضوا للظلم فيصيبَ العقابُ أو أثرُ الذنبِ مَنْ ظَلَم منكم خاصة».

وقال علي بن سليمان[2] «هو نَهْيٌ على معنى الدعاء، وإنما جعله نهياً بمعنى الدعاء لأنَّ دخولَ النونِ في المنفي بـ لا عنده لا يجوز، فيصير المعنى: لا أصابَتْ ظالماً ولا غيرَ ظالم، فكأنه قيل: واتقوا فتنةً لا أوقعها الله بأحدٍ». وقد تَحَصَّلْتُ ممَّا تقدَّم في تخريج هذه الكلمة على أقوال: النهي بتقديرَيْه، والدعاء بتقديريْه، والجواب للأمر بتقديريه، وكونِها صفةً بتقدير القول.

قوله[3] «منكم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها للبيان مطلقاً. والثاني: أنها حالٌ فتتعلَّقُ بمحذوف، وجعلها الزمخشري[4] للتبعيض على تقديرٍ، وللبيان على تقدير آخر فقال: «فإن قلت: ما معنى «مِنْ» في قوله «الذين ظلموا منكم»؟ قلت: التبعيضُ على الوجه الأول، والبيان على الثاني؛ لأن المعنى: لا تصيبنَّكم خاصة على ظلمكم، لأنَّ الظلمَ منكم أقبحُ مِنْ سائر الناس». قلت: يعني بالأولِ كونَه جواباً لأمر، وبالثاني كونَه نهياً بعد أمرٍ. وفي تخصيصه التبعيض بأحد الوجهينِ دون الآخر وكذا الثاني نظرٌ؛ إذ المعنى يَصِحُّ بأحد التقديرين مع التبعيضِ والبيان.

قوله: «خاصَّةً» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنها حالٌ من الفاعلِ المستكنِّ في قوله: «لا تصيبنَّ»، وأصلها أن تكون صفـةً لمصدرٍ

---

(١) الكشاف ٢/١٥٢.

(٢) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته.

(٣) الأصل «له» وسقطت «قو» سهواً.

(٤) الكشاف ٢/١٥٣.

محذوفٍ تقديره: إصابةً خاصة. الثاني: أنها حالٌ من المفعول وهو الموصولُ تقديره: لا تصيبنَّ الظالمين خاصة بل تعمُّهم وتعمُّ غيرهم. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «ظلموا» قاله ابن عطية(1). قال الشيخ(2): «ولا يُعْقَلُ هذا الوجهُ». قلت: ولا أدري ما عَدَمُ تَعَقُّلِه؟ فإن المعنى: واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا ولم يَظْلم غيرُهم، بمعنى أنهم اختصوا بالظلم ولم يشاركهم فيه غيرهم، فهذه الفتنةُ لا تختصُّ إصابتها هؤلاء بأنفسهم وتصيبُ مَنْ لم يَظْلم البتة، وهذا معنًى واضح.

آ. (26) قوله تعالى: ﴿إذ أنتم قليلٌ﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أوضحها: أنه ظرف ناصبه محذوف تقديره: واذكروا حالكم الثابتة في وقت قلَّتكم، قاله ابن عطية(3). والثاني: أنه مفعول به. قال الزمخشري(4): «نصبٌ على أنه مفعولٌ به مذكورٌ لا ظرفٌ / أي: اذكروا وقتَ كونِكم أقلةً أذلةً. وفيه نظر لأن «إذ» لا يُتَصَرَّف فيها إلا بما ذكرته فيما تقدم، وليس هذا منه. الثالث: أن يكون ظرفاً لـ «اذكروا» قاله الحوفي وهو فاسدٌ، لأن العاملَ مستقبلٌ، والظرفُ ماضٍ، فكيف يتلاقيان؟ [426/ب]

قوله: «تخافون» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أظهرُها: أنه خبرٌ ثالثٌ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «قليل» وقد بُدِىء بالوصفِ بالمفرد ثم بالجملة. والثالث: أن يكونَ حالاً من الضمير المستتر في «مُسْتَضْعَفون».

آ. (27) قوله تعالى: ﴿وتخونوا﴾: يجوز فيه أن يكونَ منصوباً بإضمار «أنْ» على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين الجنايتين كقوله(5):

---

(1) المحرر الوجيز 8/42 ـ 43.

(2) البحر 4/485.

(3) المحرر الوجيز 8/43.

(4) الكشاف 2/153.

(5) تقدم برقم (411).

٢٤٠٤ـ لا تَنْـهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه   عـارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عـظيمُ

والثاني: أن يكونَ مجزوماً نسقاً على الأول، وهذا الثاني أَوْلى؛ لأنه فيه النهيُ عن كلٍّ واحدٍ علىٰ حِدَته بخلاف ما قبله، فإنه نهيٌ عن الجمع بينهما، ولا يلزمُ من النهي عن الجمع بين الشيئين النهيُ عن كلٍّ واحدٍ علىٰ حِدَته. وقد تقدَّم تحريرُ هذا في قوله: «وتكتموا الحق»(١) أولَ البقرة.

و«أماناتِكم» على حَذْف مضاف أي: أصحابَ أماناتكم. ويجوز أن يكونوا نُهوا عن جناية الأماناتِ مبالغةً كأنها جُعِلت مخونةً. وقرأ(٢) مجاهد ـ ورُوِيت عن أبي عمرو ـ «أمانتكم» بالتوحيد والمرادُ الجمع.

«وأنتم تعلمون» جملة حالية، ومتعلَّقُ العلم يجوز أن يكون مراداً أي: تعلمونَ قُبْحَ ذلك أو أنكم مؤاخذون بها. ويجوز ألَّا يُقَدَّر أي: وأنتم من ذوي العلم. والعلمُ يُحتمل أن يكون على بابه، وأن يكونَ بمعنىٰ العرفان.

آ. **(٢٩)** وتقدَّم الكلامُ على «الفرقان» أول البقرة(٣) والمراد به هنا المُخْرِج من الضلال، أو الشيء الفارق بين الحق والباطل، قال مزرد ابن ضرار(٤):

٢٤٠٥ـ بـادَرَ الأفقَ أن يغيبَ فلمَّـا   أظلم الليـلُ لم يَجِدْ فُـرْقانـا

وقال آخر(٥):

٢٤٠٦ـ ما لك مِنْ طولِ الأَسى فُرْقانُ   بعـد قَـطينٍ رحلوا وبـانُـوا

(١) في الآية ٤٢.
(٢) البحر ٤/٤٨٦؛ الشواذ ص ٤٨.
(٣) الآية ٥٣.
(٤) المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ والبحر ٤/٤٨٦.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ البحر ٤/٤٨٦؛ القرطبي ٧/٣٩٦.

وقال آخر(١):

٢٤٠٧ـ وكيف أُرَجِّي الخلدَ والموتُ طالبي ... وما ليَ من كأسِ المنية فرقانُ

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ يمكر﴾**: هذا الظرفُ معطوفٌ على الظرف قبله، و«لِيُثْبِتوك» متعلِّقٌ بـ«يَمْكُرُ». والتثبيتُ هنا الضربُ حتى لا يبقى للمضروبِ حركةٌ قال(٢):

٢٤٠٨ـ فقلت وَيْحَكَ ماذا في صحيفتكمْ ... قالوا الخليفةُ أمسى مُثْبَتاً وجِعا

وقرأ(٣) ابن وثاب «لِيُثَبِّتوك» فعدَّاه بالتضعيف. وقرأ النخعي «لِيُبَيِّتُوكَ» من البيات.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿هو الحق﴾**: العامَّةُ على نصب «الحق» وهو خبر الكون و«هو» فصل، وقد تقدَّم الكلامُ عليه مُشْبعاً. وقال الأخفش(٤): «هو» زائد، ومرادُه ما تقدَّم من كونِه فصلاً. وقرأ(٥) الأعمش وزيد بن علي برفع «الحق»، ووجهُها ظاهرٌ برفع «هو» بالابتداء و«الحق» خبره، والجملةُ خبرُ الكون كقوله(٦):

٢٤٠٩ـ تَحِنُّ إلى ليلى وأنت تركتَها ... وكنتَ عليها بالمَلا أنت أقدرُ

وهي لغةُ تميم. وقال ابن عطية(٧): «ويجوز في العربية رفع «الحق»

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ البحر ٤/٤٨٦؛ القرطبي ٧/٣٩٦.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٨٧؛ والقرطبي ٧/٣٩٧.
(٣) المحرر الوجيز ٨/٤٩؛ الكشاف ٢/١٥٥؛ الشواذ ص ٤٩.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٢١.
(٥) البحر ٤/٤٨٨.
(٦) تقدم برقم (١٨٥٧).
(٧) المحرر ٨/٥٢.

على خبر «هو»، والجملةُ خبرٌ لـ «كان». وقال الزجاج[1]: «ولا أعلم أحداً قرأ بهذا الجائزِ». قلت: قد ظهر مَنْ قرأ به وهما رجلان جليلان.

وقوله: «مِنْ عندك» حالٌ من معنى الحق أي: الثابت حالَ كونه مِنْ عندك. وقوله «من السماء» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالفعل قبله. والثاني: أنه صفة لحجارة فيتعلقُ بمحذوفٍ. وقولهم «من السماء» مع أن المطر لا يكون إلا منها، قال الزمخشري[2]: «كأنه أراد أن يقال: فأمطرْ علينا السِّجِّيلَ، فوضعَ «حجارة من السماء» موضعَه، كما يقال: «صبَّ عليه مسرودةً من حديد» تريد: درعاً»، قال الشيخ[3]: «إنه يريد بذلك التأكيد»، قال: «كما أن قوله «من حديد» معناه التأكيد؛ لأنَّ المسرودَ لا يكون إلا من حديد كما أن الأمطار لا تكون إلا من السماء». وقال ابن عطية[4]: «قولهم من السماء مبالغة وإغراق». قال الشيخ[5]: «والذي يظهر أنَّ حكمةَ قولِهم من السماء هي مقابلتُهم مجيءَ الأمطارِ من الجهة التي ذَكَر عليه السلام أنه يأتيه الوحي من جهتها أي: إنك تذكر أن الوحيَ يأتيك مِن السماء فَأْتِنا بالعذابِ من الجهة التي يأتيك الوحي منها قالوه استبعاداً له».

آ. **(٣٣) قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهم﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على هذه اللام المسماة لام الجحود. والجمهورُ على كسرها. وقرأ أبو السمال[6] بفتحها قال ابن عطية[7] عن أبي زيد: «سمعت من العرب مَنْ يقول: «لَيعذبهم» بفتح

---

(١) معاني القرآن له ٢/٤٥٥.

(٢) الكشاف ٢/١٥٥.

(٣) البحر ٤/٤٨٨.

(٤) المحرر ٨/٥٢.

(٥) البحر ٤/٤٨٩.

(٦) البحر ٤/٤٨٩؛ الشواذ ص ٤٩.

(٧) المحرر ٨/٥٣.

اللام، وهي لغةٌ غيرُ معروفةٍ ولا مستعملةٍ في القرآن»، قلت: يعني في المشهور منه ولم يَعْتَدَّ بقراءة أبـي السمال». وروى ابن مجاهد عن أبـي زيد
[٤٢٧/أ] فتحَ كلِّ لامٍ / عن بعض العرب إلا في «الحمد لله»(١). وروى عبدالوارث عن أبـي عمرو فَتْحَ لامِ الأمرِ من قوله «فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ إلى طعامه»(٢).

وأتى بخبر «كان» الأولى على خلاف ما أتى به في الثانية، فإنه: إمَّا أن يكونَ محذوفاً وهو الإرادة كما يقدِّره البصـريون أي: مـا كان الله مُـريداً لتعذيبهم، وانتفاءُ إرادة العذاب أبلغُ من نفي العذاب، وإمَّا أنه أكَّده باللام على رأي الكوفيين لأنَّ كينونَته فيهم أبلغُ من استغفارهم فشتَّان بين وجودِه عليه السلام فيهم وبين استغفارِهم.

وقوله: «وأنتَ فيهم» حال، وكذلك «وهم يَسْتغفرون». والـظاهر أن الضمائرَ كلَّها عائدةٌ على الكفار وقيل: الضمير في «يُعَذِّبهم» و«مُعَذِّبهم» للكفار، والضمير من قوله «وهم» للمؤمنين. وقال الزمخشـري(٣): «وهم يستغفرون» في موضع الحال، ومعناه نفيُ الاستغفارِ عنهم أي: ولو كانوا ممَّن يؤمن ويَسْتغفر من الكفر لَمَا عذَّبهم كقوله تعالى: «وما كان ربك ليُهْلِكَ القرى بظلمٍ وأهلُها مُصْلحون»(٤) ولكنهم لا يَسْتغفرون ولا يؤمنون ولا يُتوقَّع ذلك منهم» وهـذا المعنى الـذي ذكـره منقـولٌ عن قتـادة وأبـي زيـد واختـاره ابنُ جرير(٥).

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿أن لا يُعَذِّبَهم﴾**: في «أن» وجهان، أحدهما:

---

(١) أي لام الجر كما في البحر ٤٨٨/٤، إذا دخلت على الظاهر أو ياء المتكلم.
(٢) الآية ٢٤ من سورة عبس.
(٣) الكشاف ١٥٦/٢.
(٤) الآية ١١٧ من سورة هود.
(٥) الطبري ٥١٧/١٣.

ـ وهو الظاهر ـ أنها مصدريةٌ، وموضعها: إمَّا نصبٌ أو جرٌّ لأنها على حذف حرف الجر؛ إذ التقدير: في أن لا يعذبهم. وهذا الجارُّ متعلقٌ بما تعلَّق به «لهم» من الاستقرار. والتقدير: أيُّ شيء استقرَّ لهم في عدم تعذيبِ اللَّـهِ إياهم، بمعنى لا حظَّ لهم في انتفاء العذاب. والثاني: أنها زائدةٌ وهو قول الأخفش[1]. قال النحاس[2]: «لو كانت كما قال لَرَفع «يُعَـذِّبهم». يعني النحاس فكان ينبغي أن يرتفع الفعلُ على أنه واقعٌ موقعَ الحال كقوله: «وما لنا لا نؤمن بالله»[3]، ولكن لا يلزم من الزيادة عدمُ العمل، ألا ترى أن «مِنْ» والباء تعملان وهما مزيدتان[4]. وقال أبو البقاء[5]: «وقيل: هو حال وهو بعيد؛ لأنَّ «أَنْ» تُخَلِّص الفعلَ للاستقبال». والظاهر أن «ما» في قوله «وما لهم» استئنافية، وهو استفهامٌ معناه التقرير أي: كيف لا يُعَذَّبون وهم متصفون بهذه الحال؟ وقيل: «ما» نافية فهي إخبارٌ بذلك أي ليس عدمُ التعذيب، أي: لا ينتفي عنهم التعذيبُ مع تلبُّسِهم بهذه الحال.

قوله: «وما كانـوا أولياءَه» في هـذه الجملةِ وجهان أحـدهما: أنهـا استئنافيةٌ، والهاء تعود على المسجد أي: وما كانوا أولياءَ المسجد. والثاني: أنها نسقٌ على الجملة الحالية قبلها وهي «وهم يَصُدُّون» والمعنى: كيف لا يُعَذِّبُهم الله وهم متصفون بهذين الوَصْفَيْن: صَدِّهم عن المسجد الحرام وانتفاءِ كونِهم أولياءَه؟ ويجوز أن يعودَ الضميرُ على الله تعالى، أي: لم يكونوا أولياءَ الله.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٢٢.
(٢) إعراب القرآن ١/٦٧٥.
(٣) الآية ٨٤ من سورة المائدة.
(٤) والأخفش نفسه بعد أن قرر زيادتها قال: «وقد عملت وقد جاء في الشعر».
(٥) الإملاء ٢/٦.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿إلا مُكاءً وتَصْدِيةً﴾**: أي: ما كان شيءٌ مِمَّا يَعُدُّونه صلاةً وعبادةً إلا هذين الفعلين وهما المُكاء والتَّصْدية، أي: إن كان لهم صلاةٌ فلم تكن إلا هذين كقول الشاعر(١):

٢٤١٠ـ وما كنت أخشى أن يكونَ عطاؤه أداهِمَ سُوداً أو مُحَدْرَجَةً سُمْرا

فأقام القيود والسِّياط مُقام العطاء.

والمُكاء: مصدر مَكا يمكو، أي صَفَر بين أصابعه أو بين كَفَّيْه، قال الأصمعي: «قلت لمسجع بن نبهان: ما تمكو فريصتُه؟ فَشَبَك بين أصابعه وجَعَلها على فِيه ونفخ فيها. قلت: يريد قول عنترة(٢):

٢٤١١ـ وحَليلِ غانيـةٍ تركتُ مُجَـدَّلاً تَمْكُو فريصتُه كشِدْق الأَعْلَمِ

يقال: مَكَتِ الفَريصة، أي: صَوَّتَت بالدم. ومكت اسْتُ الدابة، أي: نفخت بالريح. وقال مجاهد: المُكَّاء: صفير على لحنِ طائرٍ أبيضَ يكون بالحجاز(٣) قال الشاعر:

٢٤١٢ـ إذا غرَّد المُكَّاء في غير روضةٍ فويلٌ لأهل الشَّاءِ والحُمُـرات

المُكَّاء فُعَّال بناء مبالغة. قال أبو عبيدة(٤): «يقال مكا يمكـو مُكُوّاً ومُكاءً: صَفَر، والمُكاء بالضم كالبُكاء والصُّراخ. قيل: ولم يشذَّ من أسماء الأصوات بالكسرِ إلا الغِناء والنِّداء.

---

(١) تقدم برقم (١٤٦٩).

(٢) ديوانه ص٢٠٧؛ تفسير الطبري ١٣/٥٢١. واللسان: مكا. الحليل: الزوج. مجدلاً: صريعاً على الأرض. الفريصة: لحمة ترعد عند الفزع؛ والأعلم: الجمل المشقوق الشفة العليا.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: مكا. والقرطبي ٧/٤٠٠.

(٤) ليس في المجاز.

والتَّصْدِية فيها قولان أحدهما: أنها من الصَّدى وهو ما يُسْمع مِنْ رَجْع الصوت في الأمكنة الخالية الصُّلبة يقال منه: صَدِي يَصْدَىٰ تَصْدِيَة، والمراد بها هنا ما يُسْمع من صوت التصفيق بإحدىٰ اليدين علىٰ الأخرىٰ. وفي التفسير: أن المشركين كانوا إذا سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي ويتلو القرآن صفَّقوا بأيديهم وصَفَروا بأفواههم لِيُشْغِلوا عنه مَنْ يَسْمَعُه ويَخْلطوا عليه قراءته. وهذا مناسبٌ لقوله: «لا تَسْمعوا لهذا القرآن والْغَوا فيه لعلكم تَغْلِبُون»[1] /. وقيل: هي مأخوذةٌ من التَّصْدِدَة وهي الضجيج والصِّياحُ [٤٢٧/ب] والتصفيق، فأُبْدِلَت إحدى الدالين ياءً تخفيفاً، ويدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: «إذا قومُكَ منه يَصِدُّون»[2] في قراءة[3] مَنْ كسر الصاد أي: يضجُّون ويَلْغطون. وهذا قول أبي عبيدة[4]. وقد ردَّه عليه أبو جعفر الرُّسْتمي[5]، وقال: «إنما هو مِنْ الصَّدْي فكيف يُجعل من المضعَّف»؟ وقد ردَّ أبو علي على أبي جعفر رَدَّه وقال: «قد ثبت أنَّ يَصُدُّون مِنَ نحو الصوت فأخْذُه منه، وتَصْدِية تَفْعِلَة»، ثم ذكر كلاماً كثيراً. والثاني: أنها من الصدِّ وهو المنعُ والأصل: تَصْدِدَة بدالين أيضاً، فأُبْدِلت ثانيتهما ياءً. ويؤيِّد هذا قراءةُ مَنْ قرأ «يَصُدُّون» بالضم أي: يمنعون.

وقرأ العامَّةُ «صلاتُهم» رفعاً، «مُكاءً» نصباً، وأبان[6] بن تغلب والأعمش

---

(١) الآية ٢٦ من سورة فصلت.
(٢) الآية ٥٧ من سورة الزخرف.
(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة وقرأ الباقون بضم الصاد. انظر: السبعة ص ٥٨٧.
(٤) المجاز ١/٢٤٦.
(٥) لعله أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم البغدادي النحوي كان بصيراً بالعربية ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/١١٤.
(٦) السبعة ص ٣٠٥؛ البحر ٤/٤٩٢؛ الشواذ ص ٤٩.

وعاصم بخلافٍ عنهما «وما كان صلاتَهم» نصباً، «مكاءٌ» رفعاً. وخطَّأ الفارسي[1] هذه القراءةَ وقال: «لا يجوز أن يُخْبر عن النكرةِ بالمعرفةِ إلا في ضرورة كقول حسان[2]:

٢٤١٣ـ كأنَّ سَبيئةً مِنْ بيت رَأْسٍ ... يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وخرَّجها أبو الفتح[3] على أن المُكاء والتصدية اسما جنس، يعني أنهما مصدران قال: «واسم الجنس تعريفُه وتنكيره متقاربان فلِمَ يُقال ثانيهما جُعل اسماً والآخر خبراً؟ وهذا يَقْرُب من المعرَّف بأل الجنسية حيث وُصِف بالجملة، كما يُوصف به النكرة كقوله تعالى: «وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ»[4]، وقولِ الآخر[5]:

٢٤١٤ـ ولقد مَرَرْتُ على اللئيم يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

وقال بعضهم[6]: «وقد قرأ أبو عمرو «إلا مُكاً» بالقصر والتنوين، وهذا كما قالوا: بكاء وبُكى بالمد والقصر. وقال الشاعر فجمع بين اللغتين[7]:

٢٤١٥ـ بَكَتْ عيني وحُقَّ لها بُكاها ... وما يُغْني البكاءُ ولا العويلُ

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿ليميز الله الخبيث﴾: قد تقدَّم الخلافُ فيه في

---

(١) الحجة (خ) ٣/٨٦.
(٢) تقدم برقم (١٨٢٩).
(٣) المحتسب ١/٢٧٩.
(٤) الآية ٣٧ من سورة يس.
(٥) تقدم برقم (٦٩٧).
(٦) انظر: البحر ٤/٤٩٢.
(٧) البيت لحسان وهو في ديوانه ص ٥٠٤؛ والسيرة ص٦٣٣؛ والمقتضب ٤/٢٩٢؛ والمنصف ٣/٤٠؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٦٦.

آل عمران(١). وقوله «ويَجْعل»: يحتمل أن تكون تصييريةً فتنصبَ مفعولين، وأن تكونَ بمعنىٰ الإلقاء فتتعدَّى لواحد، وعلى كلا التقديرين فـ «بعضه» بدلُ بعضٍ من كل، وعلىٰ القول الأول يكون «على بعض» في موضع المفعول الثاني، وعلى الثاني يكون متعلقاً بنفس الجَعْل نحو قولك: «ألقيْتَ متاعك بعضَه على بعض». وقال أبو البقاء(٢) بعد أن حكم عليها بأنها تتعدَّى لواحد: «وقيل: الجار والمجرور حالٌ تقديرُه: ويجعل الخبيث بعضه عالياً على بعض».

واللام في «ليميز» متعلقة بيُحْشَرون. ويقال: مَيَّزتـه فتميَّزَ، ومِـزْتُه فانماز. وقرىء شاذاً «وانمازوا اليوم»(٣)، وأنشد أبو زيد(٤):

٢٤١٦ـ لمَّا نبا اللَّـهُ عني شرَّ غَدْرتِه ... وانْمِزْتُ لا مُنْسِئاً غَدْراً ولا وَجِلا

وقد تقدَّم الفرق بين هذه الألفاظ في آل عمران(٥).

قوله: «فيركمه» نسقٌ علىٰ المنصوب قبله. والرَّكْمُ: جَمْعُك الشيءَ فوق الشيء حتى يَصير رُكاماً ومَرْكوماً، كما يُركم الرمل والسحاب، ومنه «يقولوا سحابٌ مَرْكوم»(٦). والمُرْتَكم: جادَّة الطريق للرَّكْم الذي فيه، أي: ازدحام السَّابلة(٧) وآثارهم. و «جميعاً» حال. ويجوز أن يكونَ توكيداً عند بعضهم.

---

(١) الآية ١٧٩.
ويعني الخلاف بين يميز ويُميِّز، قرأ حمزة والكسائي بضم الياء والتشديد، وقرأ الباقون بفتح الياء والتخفيف. السبعة ص ٣٠٦.
(٢) الإملاء ٢/٦.
(٣) الآية ٥٩ من سورة يس. ولم أقف على نسبة هذه القراءة.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٩٤ ونبا: دفع. والمنسىء: المؤخّر.
(٥) انظر: إعرابه للآية ١٧٩ من سورة آل عمران.
(٦) الآية ٤٤ من سورة الطور.
(٧) السابلة: المارُّون على الطرقات.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿للذين كفروا﴾**: في هذه اللام الوجهان المشهوران: إمَّا التبليغُ، أَمَرَ أن يبلِّغهم معنى هذه الجملةِ المحكيةِ بالقول، وسواءً أوردها بهذا اللفظ أم بلفظٍ آخرَ مؤدٍ لمعناها. والثاني: أنها للتعليل وبه قال الزمخشري[١] ومنع أن تكون للتبليغ فقال: «أي: قل لأجلهم هذا القولَ إن ينتهوا، ولو كان بمعنى خاطبهم به لقيل: إن تَنْتهوا يغفر لكم وهي قراءةُ ابن مسعود، ونحوه: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سَبَقونا»[٢] خاطبوا به غيرَهم [لأجلهم][٣] ليسمعوه».

وقرئ[٤] «يَغْفر» مبنياً للفاعل، وهو ضمير يعود على الله تعالى.

[٤٢٨/أ] آ. (٣٩) **قوله تعالى:** / **«﴿ويكونَ﴾**: العامةُ على نصبه نسقاً على المنصوب قبله. وقرأه[٥] الأعمشُ مرفوعاً على الاستئناف. وقرأ[٦] الحسن ويعقوب وسليمان بن سلام[٧] «بما تَعْملون» بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿أنَّ اللَّـهَ مولاكم نِعْم المولى﴾**: يجوز في «مولاكم» وجهان، أظهرُهما: أنَّ «مولاكم» هو الخبر و«نِعْم المولى» جملةٌ مستقلة سِيْقَتْ للمدح. والثاني: أن تكون بدلاً من «الله» والجملةُ المَدْحِيَّةُ خبر لـ «أن» والمخصوصُ بالمدح محذوف أي: نِعْم المولَى اللَّـهُ أو ربكم.

---

(١) الكشاف ١٥٧/٢.
(٢) الآية ١١ من سورة الأحقاف.
(٣) من الكشاف.
(٤) البحر ٤٩٤/٤.
(٥) البحر ٤٩٥/٤؛ مختصر الشواذ ص ٤٩.
(٦) البحر ٤٩٥/٤.
(٧) في البحر: سلام بن سليمان.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غَنِمْتُمْ﴾**: الظاهرُ أن «ما» هذه موصولةٌ بمعنى الذي، وكان مِنْ حقها أن تُكتب منفصلةً من «أنَّ» كما كُتِبَتْ «إنَّ ما توعدون لآتٍ»[١] منفصلةً ولكن كذا رُسِمت. و«غَنِمْتم» صلتُها، وعائدها محذوف لاستكمال الشروط أي: غَنِمْتموه. وقوله: «فأنَّ الله» الفاءُ مزيدةٌ في الخبر، لأن المبتدأ ضُمِّن معنى الشرط، ولا يَضُرُّ دخولُ الناسخ عليه لأنه لم يغيِّرْ معناه وهذا كقوله تعالى: «إن الذين فَتَنوا»[٢] ثم قال: «فلهم». والأخفش مع تجويزه زيادةَ الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً يمنع زيادتها في الموصول المشبه بالشرط إذا دخلَتْ عليه «إنَّ» المكسورة، وآيةُ البروج حجَّةٌ عليه. وإذا تقرَّر هذا فـ «أنَّ» وما عَمِلَتْ فيه في محلِّ رفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: فواجبٌ أن لله خُمُسَه، والجملة من هذا المبتدأ والخبر خبر لـ «أنَّ». وظاهر كلام الشيخ[٣] أنه جَعَلَ الفاءَ داخلةً على «أن لله خُمُسَه» من غير تقديرِ أن تكونَ مبتدأ وخبرها محذوف، بل جَعَلَها بنفسها خبراً، وليس مرادُه ذلك، إذ لا تدخل هذه الفاءُ على مفردٍ بل على جملةٍ، والذي يُقَوِّي إرادَته ما ذكرتُه أنه حكى قولَ الزمخشري[٤] أعني كونَه قَدَّره أنَّ «أنَّ» وما في حَيِّزها مبتدأٌ محذوفُ الخبر، فَجَعَلَه قولاً زائداً على ما قدَّمه.

ويجوز في «ما» أن تكونَ شرطيةً، وعاملُها «غَنِمْتُم» بعدها، واسمُ «أنَّ» حينئذٍ ضميرُ الأمرِ والشأن وهو مذهبُ الفراء[٥]. إلا أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورةً بشرط أَنْ لا يليها فعل كقوله[٦]:

---

(١) الآية ١٣٤ من سورة الأنعام.
(٢) الآية ١٠ من سورة البروج.
(٣) البحر ٤/٤٩٨.
(٤) الكشاف ٢/١٥٨.
(٥) معاني القرآن له ١/٤١١. (٦) تقدم برقم (١٣٩٥).

٢٤١٧ـ إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةِ يوماً يَلْقَ فيهـا جـآذِراً وظِبـاءَ

وقول الآخر[١]:

٢٤١٨ـ إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطوبِ

وقيل: الفاءُ زائدةٌ و «أن» الثانيةُ بدلٌ من الأولى. وقال مكي[٢]: «وقد قيل: إن الثانيةَ مؤكدةٌ للأولى، وهذا لا يجوز لأن «أنَّ» الأولى تبقى بغير خبرٍ، ولأنَّ الفاء تحول بين المؤكَّد والمؤكِّد، وزيادتُها لا تَحْسُن في مثل هذا». وقيل: «ما» مصدريةٌ والمصدر ـ بمعنى المفعول أي: أنَّ مَغْنومكم ـ [هو] المفعول به، أي: واعلموا أنَّ غُنْمكم، أي مغنومكم.

قوله: «مِنْ شيءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ عائد الموصول المقدَّر، والمعنى: ما غنمتموه كائناً من شيء أي: قليلاً أو كثيراً. وحكى ابن عطية[٣] عن الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وحكى غيرُه عن الجعفي عن هارون[٤] عن أبي عمرو: «فإن لله» بكسر الهمزة. ويؤيد هذه القراءة قراءة النخعي[٥] «فللَّه خمسُه» فإنها استئناف. وخرَّجها[٦] أبو البقاء[٧] على أنها وما في حَيِّزها في محل رفع خبراً لـ «أنَّ» الأولى.

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ص ٣٣٥؛ والكتاب ١/٤٣٩؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢؛ وابن يعيش ٣/١١٥؛ وأمالي الشجري ١/٢٩٥؛ والخزانة ٢/٤٦٣.

(٢) المشكل ١/٣٤٦.

(٣) المحرر ٨/٧٣.

(٤) الأصل: هرنون وهو سهو. والتصحيح من البحر ٤/٤٩٩.

(٥) البحر ٤/٤٩٩.

(٦) أي خرَّج قراءة كسر همزة إن الثانية.

(٧) الإملاء ٢/٧.

وقـرأ[1] الحسن وعبدالـوارث عن أبـي عمرو «خُمْسَـه» وهو تخفيفُ حسن. وقرأ الجعفي «خِمْسَه»، قالوا[2]: وتخريجها أنه أتبعَ الخاءَ لحركة ما قبلها، وهي هاء الجلالة مِنْ كلمة أخرى مستقلة قالوا: وهي كقراءة مَنْ قرأ «والسمـاء ذاتِ الحِبُك»[3] بكسـر الحاء إتبـاعاً لكسـرةِ التـاء من «ذات» ولم يَعْتَدُّوا بالساكن وهو لامُ التعريف لأنه حاجزٌ غيرُ حصين. ليت شعري وكيف يَقْرأ الجعفي والحالةُ هذه؟ فإنَّه إنْ قرأ كذلك مع ضم الميم[4] فيكون في غاية الثقلِ لخروجه مِنْ كسرٍ إلى ضم، وإن قرأ بسكونها وهو الظاهر فإنه نقلها قراءةً عن أبـي عمرو أو عن عاصم، ولكن الذي قرأ «ذاتِ الحِبك» يُبْقي ضمَّة الباء فيؤدي إلى فِعُل بكسر الفاء وضمِّ العين وهو بناءٌ مرفوض، وإنما قلت إنه يقرأ كذلك؛ لأنه لو قرأ بكسر الباء لَما احتاجوا إلى تأويل قراءته على الإتبـاع لأنَّ في «الحبك» لغتين: ضمُّ الحـاء والباء أو كسـرَهمـا، حتى زعم / بعضُهم أن قراءة الخروج مِنْ كسرٍ إلى ضمٍ من التداخل. [٤٢٨/ب]

والغنيمة أصلُها مِن الغُنْم وهو الفوز، وأصل ذلك مِن الغَنَم هذا الحيوان المعروف فإن الظفرَ به يُسَمَّى غُنْماً ثم اتُّسِع في ذلك فسُمِّي كلُّ شيء مظفورٍ به غُنْماً ومَغْنَماً وغنيمةً. قال علقمة بن عبدة[5]:

٢٤١٩ـ ومُطْعَمُ الغُنْم يومَ الغُنْمِ مَطْعَمُه ... أنَّى توجَّه والمحـرومُ محرومُ

وقال آخر[6]:

---

(١) البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٤٩.

(٢) انظر: البحر ٤/٤٩٩.

(٣) الآيـة ٧ من سورة الذاريات، وذكر ابن خالويه في شواذه ص ١٤٥ هـذه القراءة من غير نسبة.

(٤) أي ميم «خمسه».

(٥) ديوانه ص ٦٧؛ وتفسير القرطبـي ٨/١.

(٦) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانـه ص ٩٩؛ والبحر ٤/٤٩٧؛ وابن عطية ٨/٦٧؛ وتفسير القرطبـي ٨/١.

٢٤٢٠ـ لقد طَوَّفْتُ في الآفـاق حتى رَضِيتُ من الغنيمـة بالإيـاب

قوله: «إن كنتم» شرطٌ جوابه مقدرٌ عند الجمهور لا متقدمٌ، أي: إن كنتم آمنتم فاعلموا أن حكمَ الخُمْس ما تقدَّم، أو فاقبلوا ما أُمِرتم به.

قوله: «وما أَنْزَلْنا» «ما» عطفٌ على الجلالة فهي مجرورةُ المحلِّ، وعائدُها محذوف. وزعم بعضهم أن جوابَ الشرط متقدم عليه، وهو قوله «فنِعْم المَوْلىٰ» وهذا لا يجوزُ على قواعد البصريين.

قوله «يومَ الفرقان» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ: أحدها: أن يكون منصوباً بـ «أنْزلنا» أي: أَنْزَلْناه في يوم بدر الذي فُرِق فيه بين الحق والباطل. الثاني: أن ينتصبَ بقوله «آمنتم»، أي: إن كنتم آمنتمْ في يومِ الفرقـان. ذكره أبو البقاء[1]. والثالث: أنه يجوزُ أن يكون منصوباً بغَنِمْتُمْ. قال الزجاج[2]: «أي ما غنمتم في يوم الفرقان حكمُه كذا وكذا». قال ابن عطية[3]: «وهذا تأويلٌ حسنٌ في المعنى، ويعترضه أنَّ فيه الفصلَ بين الظرف وما يَعْمل فيه بهذه الجملةِ الكثيرةِ الألفاظِ». قلت: وهو ممنوعٌ أيضاً من جهةٍ أخرىٰ أخصَّ من هذه، وذلك أن «ما»: إمَّا شرطية كما هو رأي الفراء[4]، وإمَّا موصولة، فعلى الأول يؤدِّي إلى الفصل بين فعلِ الشرط ومعمولِـه بجملة الجزاء ومتعلَّقاتها، وعلى الثاني يؤدِّي إلى الفصلِ بين فعل الصلة ومعموله بخبر «أنَّ».

قوله: «يومَ التقى الجمعان» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدلٌ من الظرفِ قبله. والثاني: أنه منصوب بالفرقان لأنه مصدرٌ فكأنه قيل: يومَ فرق فيه في

---

(١) الإملاء ٢/٧.
(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن».
(٣) المحرر ٨/٧٣ ـ ٧٤.
(٤) معاني القرآن له ١/٤١١.

يوم التقى الجمعان أي: الفرق في يوم التقاءِ الجمعين. وقرأ[1] زيد بن علي «عُبُدنا» بضمتين وهو جمع عَبْد، وهذا كما قرىء «وعُبُد الطاغوت»[2] والمراد بالعُبُدِ في هذه القراءة هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومَنْ تبعه من المؤمنين.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿إذ أنتم﴾**: في هذا الظرفِ أربعةُ أوجهٍ أحدها: أنه منصوبٌ بـ «اذكروا» مقدراً وهو قول الزجاج[3]. الثاني: أنه بدل من «يوم الفرقان» أيضاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «قدير»، وهذا ليس بواضحٍ، إذ لا يتقيَّد اتصافُه بالقدرة بظرفٍ من الظروف. الرابع: أنه منصوبٌ بالفرقان أي: فَرَقَ بين الحق والباطل إذ أنتم بالعُدْوة.

قوله: «بالعُدْوة» متعلقٌ بمحذوف لأنه خبر المبتدأ، والباء بمعنى «في» كقولك»: زيد بمكة. وقرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو بالعِدوة بكسر العين فيهما. والباقون بالضم فيهما وهما لغتان في شطِّ الوادي وشفيره[5] وضِفَّته، سُمِّيَتْ بذلك لأنها عَدَتْ ما في الوادي من ماءٍ ونحوه أن يتجاوزَها أي منعته. قال الشاعر[6]:

٢٤٢١ـ عَـدَتْني عن زيارتهـا العَوادي وحـالَتْ دونَهـا حـربٌ زَبُـونُ

وقرأ الحسن وزيد بن علي وقتادة وعمرو بن عبيد بالفتح، وهي كلُّها لغاتٌ بمعنى واحد. هذا هو قولُ جمهورِ اللغويين. على أن أباعمرو بن العلاء أنكر

---

(١) البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٥٠.
(٢) الآية ٦٠ من سورة المائدة، وهي قراءة ابن عباس والنخعي. البحر ٣/٥١٩.
(٣) لم يرد هذا القول له في كتابه «معاني القرآن».
(٤) السبعة ص ٣٠٦؛ الحجة ص ٣١٠؛ البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) شفير الوادي: جانبه.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن عطية ٨/٧٤؛ والبحر ٤/٤٩٩؛ وحرب زبون: تصدم الناس وتدفعهم.

الضمُّ ووافقه الأخفش[١] فقال: «لم يُسْمَعْ من العرب إلا الكسـرُ». ونقل أبو عبيد اللغتين إلا أنه قال: «الضمُّ أكثرهما». وقال اليزيدي: «الكسر لغة الحجاز» وأنشد قولَ أوس بن حجر[٢]:

٢٤٢٢ـ وفارسٍ لم يَحُلَّ القوم عِدْوَتَه ... وَلَّوا سِراعاً وما هَمُّـوا بإقبـال

بالكسر والضم، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقال فلا وجهَ لإنكار الضمِّ ولا الكسر لتواتر كلٍ منهما. ويُحْمل قول أبـي عمرو على أنه لم يَبْلُغْه. ويُحتمل أن يُقال في قراءةِ مَنْ قرأ بفتح / العين أن يكون مصدراً سُمِّي به المكان. [٤٢٩/أ]

وقُرِىء شاذّاً «بالعِدْية» بقلب الواو ياءً لانكسار ما تقدَّمها، ولا يُعْتبر الفاصلُ لأنه ساكن فهو حاجز غير حصين وهذا كما قالوا: «هو ابن عمي دِنيا» بكسر الدال وهو من الدنو، وكذلك قِنْية[٣] وصِبْية، وأصله السَّلامة كالذِّرْوَة والصِّفْوة والرِّبوة. وقوله: «الدنيا» قد تقدَّم الكلام على هذه اللفظة مسبقاً[٤].

قوله: «القُصْوىٰ» تأنيث الأقصىٰ. والأقصىٰ: الأبعد. والقَصْوُ: البعد. وللتصريفيين[٥] عبارتان أغلبهما أن فُعْلى من ذوات الواو: إن كانت اسماً أُبْدِلَتْ لامُها ياءً، ثم يُمَثِّلون بنحو الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهذه صفاتٌ لأنها من باب أفعل التفضيل وكأنَّ العذرَ لهم أن هذه وإن كانت في الأصل صفاتٍ إلا أنها جَرَتْ مجرى الجوامد. قالوا: وإن كانت فُعْلى صفةً أُقِرَّتْ لامُها على حالها نحو: الحُلْوى تأنيث الأحلى، ونَصُّوا على أن القُصْوى شاذة وإن كانت

(١) لم يرد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».
(٢) ديوانه ص ١٠٤؛ البحر ٤/٤٩٩. العدوة: الناحية ولا تحل عدوته: عزيز الجانب.
(٣) القنية: ما اكتُسب.
(٤) انظر: إعرابه للآية ٨٥ من سورة البقرة.
(٥) انظر: الممتع في التصريف ٢/٥٤١.

لغة الحجاز، وأن القُصْيا قياسٌ، وهي لغة تميم. وممَّن نصَّ على شذوذ القصوى يعقوب بن السكيت. وقال الزمخشري[1]: «وأما القصوى فكالقَوَد في مجيئه على الأصل، وقد جاء القُصْيا إلا أنَّ استعمالَ القُصْوى أكثر، كما كثر استعمال «استصوب» مع مجيء «استصاب» وأَغْيلت مع أغالَتْ»[2] انتهىٰ. وقد قرأ[3] زيد بن علي «بالعُدْوَة والقُصْيا» فجاء بها على لغة تميم، وهي القياسُ عند هؤلاء.

والعبارة الثانية ـ وهي المغلوبَةُ القليلةُ ـ العكس، أي: إن كانَتْ صفةً أُبْدِلت نحو: العُليا والدنيا والقُصْيا، وإن كانت اسماً أُقِرَّت نحو: حُزْوَىٰ كقوله[4]:

٢٤٢٣ـ أداراً بحُزْوَىٰ هِجْتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

وعلى هذا فالحُلْوى شاذة لإقرار لامها مع كونها صفةً، وكذا القُصوى أيضاً عند هؤلاء لأنها صفة.

وقد ترتَّب على هاتين العبارتين أن «قُصْوى» على خلافِ القياس فيهما، وأن «قُصْيا» هي القياس لأنها عند الأوَّلين من قبيل الأسماء، وهم يقلبونها ياء، وعند الآخرين من قبيل الصفات وهم يقلبونها أيضاً ياءً، وإنما يَظْهر الفرقُ في الحُلْوى وحُزْوى: فالحُلْوى عند الأوَّلين تصحيحُها قياسٌ لكونها صفةً وشاذة عند الآخرين لأنَّ الصفةَ عندهم تُقْلَبُ واوُها ياءً، والحُزْوَىٰ عكسُها: فإن الأوَّلين يُعِلُّون في الأسماء دون الصفات، والآخرون عكسُهم. وهذا موضعُ

(١) الكشاف ٢/١٥٩.

(٢) أغيلت المرأة ولدها: أرضعته وهي حامل.

(٣) البحر ٤/٥٠٠.

(٤) تقدم برقم (٥٩٩).

حَسَنٌ يختلط على كثير من الناس فلذلك نَقَّحْته. ونعني بالشذوذِ شذوذَ القياسِ لا شذوذَ الاستعمال، ألا ترى إلى استعمال المتواتر بالقصوى.

قوله: «والركبُ أسفلَ منكم» الأحسنُ في هذه الواو، والواو التي قبلها الداخلة على «هم» أن تكونَ عاطفةً ما بعدها على «أنتم» لأنها مَبْدأُ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم. ويجوز أن تكونا واوَيْ حال. و «أسْفل» منصوبٌ على الظرف النائب عن الخبر، وهو في الحقيقة صفةٌ لظرف مكان محذوف أي: والركب مكاناً أسفلَ من مكانكم. وقرأ[1] زيد بن علي «أسفلُ» بالرفع وذلك على سبيل الاتِّساع، جعل الظرف نفسَ الركب مبالغة واتساعاً. وقال مكي[2]: «وأجاز الفراء[3] والأخفش[4] والكسائي «أسفلُ» بالرفع على تقديرِ محذوفٍ أي: موضعُ الركب أسفلُ». والتخريجُ الأولُ أبلغُ في المعنى.

والرَّكْبُ اسـمُ جمعٍ لراكب لا جمعُ تكسيرٍ له خلافاً للأخفش[5] لقوله[6]:

٢٤٢٤ــ بَنَيْتُـه مِنْ عُصْبَـةٍ مِنْ مـالِيـا   أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً غـاديا

فصَغَّره على لفظه، ولو كان جمعاً لَما صُغِّر على لفظه.

قوله: «ولكنْ ليَقْضِي» «ليَقْضي» متعلِّقٌ بمحذوف، أي: ولكن تلاقَيْتُم ليقضيَ. وقدَّر الزمخشري[7] ذلك المحذوفَ فقال: «أي: ليقضيَ الله أمراً كان واجباً أن يُفْعل وهو نصرُ أوليائه وقَهْرُ أعدائه دَبَّر ذلك».

---

(١) البحر ٤/٥٠٠.
(٢) المشكل ١/٣٤٧.
(٣) معاني القرآن له ١/٤١١.
(٤) معاني القرآن له ٢/٣٢٣.
(٥) معاني القرآن ٢/٥٠٤.
(٦) البيت لأحيحة بن الجلاح وهو في المنصف ٢/١٠١؛ وتكملة الفارسي ص ١٧٨؛ وابن يعيش ٥/٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠.
(٧) الكشاف ٢/١٦٠.

و «كان» يُحتمل أن تكون على بابها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، وأن تكونَ بمعنى صار، فتدلُّ على التحوُّل أي: صار مفعولاً بعد أن لم يكن كذلك.

/ قوله: «ليَهْلِكَ» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «ليقضيَ» بإعادة العامل فيتعلَّق بما تعلَّق به الأول. الثاني: أنه متعلقٌ بقوله «مفعولاً»، أي: فعل هذا الأمر لِكَيْتَ وكيتَ. الثالث: أنه متعلِّقٌ بما تعلَّق به «ليقضيَ» على سبيل العطف عليه بحرفِ عطفٍ محذوف تقديره: وليهلك، فحذف العاطفَ وهو قليلٌ جداً. وقد قدَّمْتُ التنبيهَ عليه. الرابع: أنه متعلِّقٌ بـ «يَقْضي» ذكره أبو البقاء[1]. وقرأ[2] الأعمش وعصمة عن أبي بكر عن عاصم «ليهلَكَ» بفتح اللام، وقياسُ ماضي هذا «هَلِك» بالكسر. والمشهور إنما هو الفتح قال تعالى: «إنِ امرؤٌ هَلَكَ»[3] «حتى إذا هَلَكَ»[4]. [٤٢٩/ب]

قوله: «مَنْ حَيَّ» قرأ[5] نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير بالإظهار، والباقون بالإدغام. والإظهارُ والإدغام في هذا النوع لغتان مشهورتان: وهو كلُّ ما آخرُه ياءان من الماضي أولاهما مكسورة نحو: حَيِي وعَيِيَ. ومن الإدغام قولُ المتلمس[6]:

(١) الإملاء ٢/٧.
(٢) البحر ٤/٥٠١.
(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.
(٤) الآية ٣٤ من سورة غافر.
(٥) السبعة ص ٣٣١؛ الحجة ص ٣١١؛ البحر ٤/٥٠١.
(٦) الديوان ص ١٢٣؛ والحماسة ١/٣٣٢؛ الخصائص ٢/٣٧٧؛ المحرر الوجيز ٨/٧٨؛ البحر ٤/٥٠١. وعجزه:

زنـابيـرُه والأزرقُ المتـلمِّس

العرض: وادٍ باليمامة. حي ذبابه: عاش بالخصب فيه. الأزرق: جنس آخر غير الأول. المتلمس: الطالب.

٢٤٢٥ـ فهذا أوانُ العِرْضِ حَيٌّ ذُبابُه ....

وقال آخر[١]:

٢٤٢٦ـ عَـيُّـوا بـأمـرِهِـمُ كـمـا عَيَّتْ ببيضَتِهـا الحـمـامَـةْ

فأدغم «عيُّوا»، ويُنْشَدُ: عَيَّتْ وعَيِيَتْ بالإظهار والإدغام. فَمَنْ أظهر فلأنه الأصلُ، ولأن الإدغامَ يؤدِّي إلى تضعيفِ حرفِ العلةِ وهو ثقيلٌ في ذاته، ولأن الياءَ الأولى يتعيَّن فيها الإظهارُ في بعضِ الصور، وذلك في مضارع هذا الفعلِ لانقلاب الثانية ألفاً في يَحْيَا ويَعْيَا، فَحُمِل الماضي عليه طَرْداً للبابِ، ولأن الحركة في الثاني عارضةٌ لزوالها في نحو: حَييت وبابه، ولأنَّ الحركتين مختلفتان، واختلافُ الحركتين كاختلاف الحرفين قالوا[٢]: ولذلك قالوا: لَحِحَت عينه[٣] وضَبِبَ المكان[٤] وأَلِلَ السِّقاء[٥] ومَشِشَتْ الدابة[٦]. قال سيبويه[٧]: «أخبرَنا بهذه اللغة يونس» يعني بلغة الإظهار. قال: «وسمعت بعض العرب يقول: أَحْيِياء[٨] وأَحْيِيَة فيُظْهر» وإذا لم يُدْغم مع لزومِ الحركةِ فمع عُروضها أَوْلى. ومَنْ أدغم فلاستثقالِ ظهورِ الكسرة في حرفٍ يُجانسه؛ ولأنَّ حركةَ الثانية لازمةٌ لأنها حركةُ بناء، ولا يَضُرُّ زوالُها في نحو حَيِيْتُ، كما لا يضرُّ ذلك فيما يجب إدغامُه من الصحيح نحو: حَلَلْتُ وظَلَلْتُ؛ وهذا كلُّه فيما كانت حركتُه حركةَ بناءٍ، ولذلك قُيِّد به بالماضي، أمَّا إذا كانت حركةَ إعراب فالإظهارُ فقط له: يُحْيِـيَ ولن يُعْيِـيَ.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ص ١٢٦؛ والكتاب ٢/٣٨٧؛ والمقتضب ١/١٨٢؛ والمنصف ٢/١٩١؛ وابن يعيش ١٠/١١٥، ورصف المباني ص ١٩٩.
(٢) أحصى الغلاييني في جامع الدروس ٢/١٠٠ هذه الألفاظ.
(٣) لححت عينه: لصقت بالرَّمَص.
(٤) ضبب المكان: كثر ضبابه.
(٥) أكل السقاء: فسدت رائحته.
(٦) مششت الدابة: إذا ظهر في وظيفها المشش. والوظيف: مستدق الذراع.
(٧) الكتاب ٢/٣٨٧ ـ ٣٨٨.
(٨) أحْيياء: جمع حَيِيّ كغني.

قوله: «عن بَيِّنَةٍ: متعلقٌ بـ «يَهْلِكَ» و «يَـحْيَـا». والهلاكُ والحياةُ عبارةً عن الإيمان والكفر. والمعنىٰ: ليصدرَ كفرُ مَنْ كفر عن وضوحٍ وبيان لا عن مخالجةِ شبهة، وليصدرَ إسلامُ مَنْ أسلم عن وضوحٍ لا عن مخالجة شبهة.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿إذ يُرِيْكَهُمُ الله﴾**: الناصب لـ «إذ» يجوز أن يكون مضمراً أي: اذكر، ويجوز أن يكون «عليم» وفيه بُعْدٌ من حيث تقييدُ هذه الصفةِ بهذا الوقت. ويجوز أن تكون «إذ» هذه بدلاً من «إذ» قبلها.

والإراءة هنا حُلْمية واختلف فيها النحاةُ: هل تتعدَّى في الأصل لواحدٍ كالبصَريَّة أو لاثنين كالظنِّيَّة؟ فالجمهورُ علىٰ الأول. فإذا دخلت همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْها ثانياً أو ثالثاً على حسب القولين، فعلى الأول تكون الكافُ مفعولاً أول، و «هم» مفعول ثان. و «قليلًا» حال، وعلى الثاني يكون «قليلًا» نصباً على المفعول الثالث، وهذا يَبْطُلُ بجواز حَذْفِ الثـالث في هذا البـاب اقتصاراً، أي من غيرِ دليلٍ تقول: أراني الله زيداً في منامي، ورأيته في النوم، ولو كانت تتعدَّى لثلاثةٍ لَمَا حُذِف اقتصاراً لأنه خبر في الأصل.

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿وإذ يُرِيكُموهم﴾**: الإراءةُ هنا بَصَرية والإتيان هنا بصلة ميم الجمع(١) واجبٌ لاتصالها بضمير. ولا يجوز التسكينُ ولا الضمُّ من غير واو. وقد جوَّز يونس ذلك فيقول: أنتم ضَـرَبْتمُه في «ضربتموه» بتسكين الميم وضمها. وقد يتقوَّى بما رُوي عن عثمان رضي الله عنه: «أراهُمُني / الباطل شيطاناً». وفي هذا الكلام شذوذٌ من وجهٍ آخرَ: [٤٣٠/أ]
تقديم الضمير غيرِ الأخص علىٰ الأخصِّ مع الاتصال.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿فَتَفْشَلوا﴾**: يحتمل وجهين، أحدهما: نصبٌ على جواب النهي. والثاني: الجزم عطفاً على فعل النهي قبله، وقد تقدَّم

(١) وهي الواو بعد الميم.

تحقيقهما في «وتَخُونوا»[1] قبل ذلك. ويدلُّ على الثاني قراءةُ[2] عيسى ابن عمر «ويَذْهَبْ» بياء الغيبة وجزمه. ونقل أبو البقاء[3] قراءةَ الجزم ولم يُقَيِّدها بياء الغيبة. وقرأ أبو حيوة وأبان وعصمة «ويَذْهَبَ» بياء الغيبة ونصبه. وقرأ[4] الحسن: فَتَفْشِلوا بكسر الشين. قال أبو حاتم: «هذا غيرُ معروف» وقال غيره: إنها لغةٌ ثانية.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿بَطَراً ورِئاء﴾**: منصوبان على المفعول له، ويجوز أن يكونا مَصْدرين في موضع نصبٍ على الحال من فاعل «خرجوا» أي: خَرَجُوا بَطِرين ومُرائين. و «رئاء» مصدرٌ مضاف لمفعوله.

قوله: «ويَصُدُّون» يجوز أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكون عطفاً على «بطراً» ورئاء» لأنه مُـؤَوَّل بالحال أي: بَـطِرين ومُرائين وصادِّين النـاسَ، وحُذِفَ المفعولُ للدلالة عليه أو تناساه.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿وإذ زَيَّنَ﴾**: أي: اذكر وقت تزيين و «قال» يجوز أن تكون عطفاً على «زَيَّن»، ويجوز أن تكون الواو للحال، و «قد» مضمرةٌ بعد الواو عند مَنْ يَشْتَرِط ذلك.

قوله: «لا غالبَ لكم» «لكم» خبر «لا» فيتعلَّق بمحـذوف و «اليوم» منصوبٌ بما تعلَّق به الخبر. ولا يجوز أن يكون «لكم» أو الظرف متعلقاً بـ «غالب» لأنه يكون مُطوَّلاً، ومتى كان مُطَوَّلاً أُعرب نصباً.

قوله: «من الناس» بيان لجنس الغالب. وقيل: هو حال من الضمير في «لكم» لتضمُّنه معنى الاستقرار. ومنع أبو البقاء[5] أن يكون «من الناس» حالاً

---

(١) الآية ٢٧ من سورة الأنفال.
(٢) البحر ٤/٥٠٣.
(٣) الإملاء ٢/٨.
(٤) البحر ٤/٥٠٣؛ الشواذ، ص ٥٠. (٥) الإملاء ٢/٨.

من الضمير في «غالب» قال: «لأن اسم «لا» إذا عمل فيما بعده أُعْرِب»[(١)] والأمر كذلك.

قوله: «وإني جارٌ لكم» يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ معطوفةً على قوله «لا غالبَ لكم» فيكون قد عطف جملةً منفيَّةً على أخرى منفيةٍ. ويجوز أن تكونَ الواو للحال. وألف «جار» من واو لقولهم «تجاوروا» وقد تقدم تحقيقه[(٢)]. و «لكم» متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «جار»، ويجوز أن يتعلق بـ «جار» لما فيه من معنى الفعل.

و «الريح»[(٣)] في قوله «ريحكم» كنايةٌ عن الدَّوْلة والغلبة قال[(٤)]:

٢٤٢٧ـ إذا هَبَّتْ رياحُكَ فاغتنِمْها ... فإنَّ لكلِّ عاصفةٍ سكونا

ورواه أبو عبيد «ركوداً». وقال آخر[(٥)]:

٢٤٢٨ـ أتَنْظُران قليلاً رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ ... أم تَعْدُوانِ فإن الريح للعادي

وقال[(٦)]:

٢٤٢٩ـ قد عَوَّدَتْهمْ ظُباهمْ أن يكونَ لهم ... ريحُ القتالِ وأسلابُ الذين لَقُوا

وقيل: الريح: الهيبة، وهو قريبٌ من الأول كقوله[(٧)]:

---

(١) لأنه يصير شبيهاً بالمضاف، وإذا كان كذلك فكيف يقول بالبناء في «غالب» ولم يقل لا غالباً؟».

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٦ من سورة النساء.

(٣) في الآية ٤٦.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن عطية ٨/٨٤؛ والبحر ٤/٥٠٣؛ والقرطبي ٨/٢٤.

(٥) البيت لتأبط شراً أو السليك بن السلكة أو أعشى فهم، وهو في الصحاح روح، والكشاف ٢/١٦٢؛ والبحر ٤/٥٠٣.

(٦) البيت لضرار بن الخطاب وهو في السيرة ٢/١٤٦؛ والمحرر ٨/٨٣؛ والبحر ٤/٥٠٤. والأسلاب: ج سلب.

(٧) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص ٥٩؛ والطبري ١٣/٥٧٥؛ وابن عطية ٨/٨٣؛ والبحر ٤/٥٠٤؛ والنعف: ما انحدر من حزونة الجبل.

٢٤٣٠ـ كما حَمَيْناك يوم النَّعْفِ مِنْ شَطَطٍ والفضلُ للقوم مِنْ ريحٍ ومن عَدَدِ

قوله: «نَكَص» جواب «لمَّا» والنُّكوص: قال النضر بن شميل: «الرجوع قهقرى هارباً». قال بعضهم: هذا أصلُه، إلا أنه قد اتُّسِع فيه حتى استُعْمل في كل رجوع وإن لم يكن قَهْقَرىٰ قال الشاعر(١):

٢٤٣١ـ هم يضربون حَبِيْكَ البَيْض إذ لَحِقُوا لا يَنْكُصُون إذا ما استُلْحِموا لَحِموا

وقال المؤرِّج: «النُّكوص: الرجوعُ بلغة سُلَيْم» وقال الشاعر(٢):

٢٤٣٢ـ ليس النكوصُ على الأَعْقابِ مَكْرُمَةً إن المكارمَ إقدامٌ على الأَسَلِ

فهذا إنما يريد به مُطْلَق الرجوع لأنه كنايةٌ عن الفِرار، وفيه نظر؛ لأن غالب الفِرار في القتال إنما هو كما ذُكِر رجوعُ القَهْقَرىٰ. و «على عَقِبَيْه» حال: إمَّا مؤكدةٌ عند مَنْ يَخُصُّه بالقهقرىٰ، أو مؤسِّسةٌ عند مَنْ يَسْتعمله في مطلق الرجوع.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿إذ يقولُ﴾**: العامل في «إذ» إمَّا «زَيَّن»، وإمَّا «نكص»، وإمَّا «شديد العقاب، وإمَّا اذكروا. و «غرَّ هؤلاءِ دينَهم» منصوبُ المحل بالقول.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿يَتَوَفَّى الذين كفروا﴾**: قرأ(٣) ابن عامر والأعرج «تتوفَّى» بتاء التأنيث في «تتوفَّى» لتأنيث الجماعة. والباقون بياء الغيبة وفيها تخريجان: أظهرهما: ـ لموافقة قراءة مَنْ تقدم ـ أن الفاعل الملائكة

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ص ١٥٩؛ والطبري ١٤/١١؛ وابن عطية ٨/٨٦. وحبيك البيض: طرائق حديده. والبيض: ج بيضة وهي الخوذة. استلحم: نشب في القتال فلم يجد مخلصاً.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٨/٢٧. والأسل: الرماح.

(٣) السبعة ص ٣٠٧؛ الحجة ص ٣١١؛ البحر ٤/٥٠٦.

وإنما ذُكِّر للفصل؛ لأن التأنيث مجازي. والثاني: أن الفاعل ضمير الله تعالى لتقدُّم ذِكْرِه، و«الملائكةُ» مبتدأ و«يَضْربون» خبره. وفي هذه الجملةِ حينئذٍ وجهان أحدُهما: أنها حالٌ من المفعول. والثاني: أنها استئنافيةٌ جواباً لسؤالٍ مقدر، وعلى هذا فيوقف على «الذين كفروا» بخلاف الوجهين قبله. وضَعَّف ابنُ عطية[1] وجهَ الحال بعدم / الواو، وليس بضعيفٍ لكثرة مجيء الجملة [٤٣٠/ب]
الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال خاليةً من واو نظماً ونثراً. وعلى كون «الملائكة» فاعلاً يكون «يَضْربون» جملةً حاليةً سواءً قرىء بالتأنيث أم بالتذكير. وجوابُ «لو» محذوفٌ للدلالة عليه أي: لرأيت أمراً عظيماً.

قوله: «وذُوقوا» هذا منصوب بإضمار قول الملائكة أي: يضربونهم ويقولون لهم: ذوقوا. وقيل: الواو في «يَضْربون» للمؤمنين، أي: يَضْربونهم حالَ القتال وحال تَوَفِّي أرواحِهم الملائكة.

قوله: «وأنَّ الله» عطفٌ على «ما» المجرورة بالباء أي: ذلك بسببِ تقديم أيديكم، وبسبب أنَّ الله ليس بظلَّامٍ للعبيد.

آ. (٥٢) **وقوله تعالى: ﴿كدَأْب آل﴾**: قد تقدَّم نظيره في آل عمران[2].

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّ﴾**: مبتدأ وخبر أيضاً كنظيره، أي: ذلك العذابُ أو الانتقامُ بسبب أن الله. وقوله: «وأنَّ الله سميعٌ» الجمهورُ على فتح «أنَّ» نَسَقاً على «أنَّ» قبلها، أي: وسبب أن الله سميع عليم. ويُقْرأ[3] بكسرِها على الاستئناف.

---

(١) المحرر ٨/٩٠.
(٢) الآية ١١ من سورة آل عمران.
(٣) ذكرها العكبري في الإملاء ٢/٨ من دون نسبة.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ﴾**: قال قومٌ: «هو تكريرٌ للأول». وقال قوم: كُرِّر لغير تأكيد لوجوهٍ منها: أن الأول دَأْبٌ في أن هلكوا لمَّا كفروا، وهذا دَأْبٌ في أَنْ لم يغير الله نعمتهم حتى غَيَّروها هم، قاله ابن عطية(١). ومنها: أن الثاني جارٍ مجرىٰ التفصيل الأول فإن الأولَ متضمِّنٌ لذِكْرِ إجرامهم والثاني متضمِّنٌ لذكر إغراقهم، وفي الأولى ما يَنْزِل بهم حالَ الموت من العقوبة، وفي الثاني ما يَحُلُّ بهم من العذاب في الآخرة، وجاء في الأولىٰ بآيات الله إشارةً إلىٰ إنكارِ ذِكْر دلائلِ الإلهيَّة. وفي الثاني بآيات ربهم إشارةً إلى إنكارهم مَنْ رَبَّاهم وأحسنَ إليهم. وقال الكرماني: «يُحتمل أن يكون الضمير في «كفروا» في الآية الأولى عائداً على قريش، والضمير في «كذَّبوا» في الثانية عائداً علىٰ آلِ فرعون ومَنْ ذُكِر معهم».

قوله: «وكلٌّ كانوا ظالمين» جُمِع الضميرُ في «كانوا» وجُمع «ظالمين» مراعاةً لمعنى «كل»؛ لأنَّ «كلاًّ» متى قُطعت عن الإضافة جاز مراعاةُ لفظِها تارةً ومعناها أخرىٰ، وإنما اختير هنا مراعاةُ المعنى لأجلِ الفواصلِ، ولو رُوعي اللفظُ فقيل مثلاً: وكلٌّ كان ظالماً لم تتَّفق الفواصل.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿الذين عاهَدْتَ﴾**: يجوز فيه أوجه، أحدها: الرفعُ على البدل من الموصولِ قبلَه أو على النعت له، أو على عطف البيان، أو النصبُ على الذم، أو الرفعُ علىٰ الابتداء، والخبرُ قولُه: «فإمَّا تَثْقَفَنَّ» بمعنى: مَنْ تعاهد منهم ـ أي من الكفار ـ ثم ينقضون عهدهم، فإن ظَفِرْتَ بهم فاصنعْ كيت وكيت، فدخلت الفاءُ في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط، وهذا ظاهر كلام ابن عطية(٢). و«منهم» يجوز أن يكون حالاً من عائد الموصول

(١) المحرر ٨/٩٢.

(٢) لم أجد في «محرر» ابن عطية هذا القول.

المحذوف إذ التقدير: الذي عاهدتهم أي: كائنين منهم، فـ «مِنْ» للتبعيض. وقيل: هي[1] بمعنى مع. وقيل: الكلامُ محمولٌ على معناه، أي: أَخَذْتَ منهم العهدَ. وقيل: زائدةٌ أي: عاهَدْتَهم. والأقوالُ الثلاثةُ ضعيفةٌ والأول أصحُّ.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿فَشَرِّدْ﴾**: العامَّةُ على الدال المهملة والتشريدُ: التطريد والتفريقُ والتسميع، وهذه المعاني كلُّها لائقة بالآية. وقرأ[2] الأعمش بخلافٍ عنه بالذال المعجمة. قال الشيخ[3]: «وكذا هي في مصحف عبدالله». قلت: وقد تقدم أن النَّقْط والشَّكْلَ أمرٌ حادثٌ أحدثه يحيى بن يعمر فكيف يُوْجَد ذلك في مصحف ابن مسعود؟ قيل: وهذه المادة أعني الشين والراء والذال المعجمة مهملةٌ في لغة العرب. وفي هذه القراءةِ أوجه أحدها: أن الذالَ بدلٌ من مجاورتها[4] كقولهم: لحم خراديل وخراذيل[5]. الثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ شذر من قولهم: تفرقوا شَذَر مَذَر، ومنه الشَّذْر المُلْتَقَطُ من المعدن لتفرُّقِه، قال[6]:

٢٤٣٣ـ غرائِرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمة ... يُحَلَّيْنَ ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّرا

الثالث: أنه مِنْ «شَذَر في مقاله» إذا أكثر فيه، قاله أبو البقاء[7]، ومعناه غير لائق هنا. وقال قطرب: «شرذ» بالمعجمة: التنكيل، وبالمهملة التفريق، وهذا يقوِّي قول مَنْ قال: إن هذه المادة ثابتةٌ في لغة العرب.

---

(١) قوله «هي» تكرر سهواً في الأصل.
(٢) البحر ٤/٥٠٩؛ الشواذ ص ٥٠.
(٣) البحر ٤/٥٠٩.
(٤) لعله يعني بالمجاورة أن الدال في الترتيب المعجمي تجاور الذال.
(٥) لحم خراديل: لحم مقطَّعٌ قطعاً وافرة.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان فقر، والبحر ٤/٥٠٩. وفقر الخرز: ثقبه.
(٧) الإملاء ٢/٩.

قوله: «مَنْ خَلْفَهم» مفعولُ «شَرِّد». وقرأ(١) الأعمش ـ بخلافٍ عنه ـ وأبو حيوة «مِنْ خلفِهم» جاراً ومجروراً. والمفعولُ على هذه القراءةِ محذوفٌ أي: فَشَرِّدْ أمثالَهم من الأعداء أو ناساً يعملون بعملهم. والضميران في «لعلهم يَذَّكَّرون» الظاهر عَوْدُهما على «مَنْ خلفهم»، أي: إذا رَأَوا ما / حَلَّ بالناقِضين(٢) تذكَّروا. وقيل: يعودان على المُنْقِضين، وليس له معنى طائل. [٤٣١/أ]

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿فانْبِذْ إليهم﴾**: مفعولُه محذوف، أي: انبِذْ إليهم عهودَهم، أي: اطرَحْها ولا تكترِثْ بها. و«على سواء» حال إمَّا: من الفاعِل أي: انبذها وأنت على طريقٍ قَصْدٍ، أي: كائناً على عدل فلا تَبْغَتْهُمْ بالقتال، بل أَعْلِمْهم به، وإمَّا من الفاعل والمفعول معاً، أي: كائنين على استواء في العلم أو في العداوة. وقرأ العامة بفتح السين، وزيد(٣) بن علي بكسرِها، وهي لغةٌ تقدَّمَ التنبيهُ عليها أولَ البقرة(٤).

قوله: «إنَّ اللَّـهَ لا يُحِبُّ الخائنين» يُحتمل أن تكون هذه الجملةُ تعليلاً معنوياً للأمر بنبذ العهد على عدل، وهو إعلامُهم، وأن تكونَ مستأنفةً سِيْقَتْ لِذَمِّ مَنْ خان رسول الله صلى الله عليه وسلم ونَقَضَ عهده.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ﴾**: قرأ(٥) ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم «يَحْسَبَنَّ» بياء الغيبة هنا، وفي النور(٦) في قوله «لا يَحْسَبَنَّ

---

(١) البحر ٤/٥٠٩؛ الشواذ، ص ٥٠.
(٢) ش: بالناكصين.
(٣) البحر ٤/٥٠٩ ـ ٥١٠.
(٤) لم يُشِرْ إلى شيء. وانظر في لغاتها: اللسان: سوي.
(٥) السبعة، ص ٣٠٧؛ الحجة، ص ٣١٢؛ البحر ٤/٥١٠.
(٦) الآية ٥٧.

الذين كفروا معجزين [في الأرض] » كذلك خلا حَفْصاً(١). والباقون بتاء الخطاب.

وفي قراءة الغَيْبةِ تخريجاتٌ كثيرة سَبَقَ نظائرُها في أواخر(٢) آل عمران. ولا بد مِنْ ذكر ما ينبِّهك هنا على ما تقدَّم فمنها: أن الفعلَ مسندٌ إلى ضميرٍ يُفَسِّره السياق تقديره: ولا يَحْسَبَنَّ هو أي قبيل المؤمنين أو الرسول أو حاسب، أو يكون الضمير عائداً على مَنْ خلفهم. وعلى هذه الأقوالِ فيجوزُ أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أولَ، و«سبقوا» جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً. وقيل: الفعلُ مسندٌ إلى «الذين كفروا» ثم اختلفوا(٣) هؤلاء في المفعولين: فقال قوم: الأولُ محذوفٌ تقديره: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين كفروا سبقوا، فـ«هم» مفعول أول، و«سَبَقوا» في محلِّ الثاني، أو يكون التقدير: لا يَحْسَبنَّ الذين كفروا أنفسَهم سَبَقوا، وهو في المعنى كالذي قبله. وقال قومٌ: بل «أن» الموصولة محذوفة، وهي وما في حيِّـزها سـادةٌ مَسَدَّ المفعولين، والتقديـر: ولا يحسبن الذين كفروا أنْ سبقوا، فحذفت «أن» الموصولة وبقيت صلتها كقوله «ومِنْ آياته يُريكم»،(٤) أي: أن يريكـم وقولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه»(٥) وقوله(٦):

٢٤٣٤ـ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى ....

ويؤيد هذا الوجهَ قراءةُ عبدالله «أنهم سبقوا». وقال قوم: «بل «سبقوا» في

(١) فحفص قرأ في النور بالتاء.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٨٨.
(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٤) الآية ٢٤ من سورة الروم.
(٥) مجمع الأمثال ١٢٩/١، ويضرب لمن خَبَرُه خير مِنْ مَرآه.
(٦) تقدم برقم (٥٢١).

محلِّ نصبٍ على الحال، والسادُّ مَسَدَّ المفعولين «أنهم لا يعجزون» في قراءة مَنْ قرأ بفتح «أنهم» وهو ابن عامر، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا سابقين أنهم لا يعجزون، وتكون «لا» مزيدةً ليصح المعنىٰ».

قال الزمخشري[1] بعد ذِكْره هذه الأوجهَ: «وليست هذه القراءةُ التي تَفَرَّد بها حمزةُ بنيِّرة». وقد رَدَّ عليه جماعةٌ[2] هذا القولَ وقالوا: لم ينفرد بها حمزةُ بل وافقه عليها مِنْ قُرَّاء السبعةِ ابنُ عامر أسنُّ القراءِ وأعلاهم إسناداً، وعاصمٌ في رواية حفص، ثم هي قراءةُ أبـي جعفر المـدني شيخِ نـافع وأبـي عبدالرحمن السلمي وابن محيصن وعيسى والأعمش والحسن البصري وأبـي رجـاء وطلحـة وابن أبـي ليلى. وقـد رَدَّ الشيـخ[3] عليـه أيضـاً أنَّ «لا يحسبَنَّ» واقع على «أنهم لا يُعْجِزون» وتكونُ «لا» صلة بأنه لا يتأتَّى على قراءة حمزة، فإنَّ حمزة يقرأ بكسر الهمزة يعني فكيف تلتئم قراءةُ حمزة على هذا التخريج؟ قلت: هو لم يلتزم التخريج على قراءةِ حمزة في الموضعين: أعني «لا يَحْسَبَنَّ» وقولهم «أنهم لا يعجزون» حتى نُلْزِمه ما ذكر.

وأمَّا قراءةُ الخطاب فواضحةٌ أي: لا تَحْسَبَنَّ يا محمدُ أو يا سـامعُ، و «الذين كفروا» مفعولٌ أولُ، والثاني «سبقوا»، وكان قد تقدَّم في آل عمران وجهٌ: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ الموصولَ، وإنما أتىٰ بتاءِ التأنيث لأنه بمعنى القوم كقوله: «كَذَّبَتْ قوم نوح»[4]، وتقدَّمَ لك فيه بحثٌ وهو عائدٌ ههنا.

وأمَّا قراءةُ الباقين في النور ففيها ما ذُكِر ههنا إلا الوجهَ الذي فيه تقديرُ «أنْ» الموصولة لتعذُّرِ ذلك، ولكن يَخْلُفُه وجهٌ آخر لا يتأتى ههنا: وهو أن يكون

---

(١) الكشاف ٢/١٦٥.
(٢) انظر: البحر ٤/٥١٠.
(٣) البحر ٤/٥١٠.
(٤) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

«الذين كفروا» فاعلاً، و«مُعْجزين» مفعول أول و«في الأرض» الثاني. أي: لا تَحْسَبوا أحداً يعجز الله في الأرض أي بقوته. وأمَّا قراءةُ الخطاب فواضحةٌ على ما قدَّمته لك.

وقرأ[1] الأعمش: «ولا يَحْسَبَ الذين كفروا» بفتح الباء. وتخريجها أن الفعلَ مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، فَحَذَفَها لالتقاء الساكنين، كما يُحْذَفُ له التنوين فهو كقول الآخر[2]:

٢٤٣٥ـ لا تُهينَ الفقيـر عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يومـاً والدهـرُ قـد رفعـهْ

أي: لا تهينَنَّ. ونقل[3] بعضهم: «ولا تحسَبِ الذين» من غير توكيدٍ البتة. وهذه القراءةُ بكسرِ الباء على أصل التقاء الساكنين.

قولهم: «انَّهم لا يُعْجِزون» قرأ ابن عامر[4] بالفتح[5]، والباقون بالكسر. فالفتح: إمَّا على حَذْفِ لام العلة، أي: لأنهم. واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر. ووجهُ الاستبعادِ أنها تعليلٌ للنهي أي: لا تَحْسَبَنَّهم فائتين لأنهم لا يُعْجزون، أي: لا يقع منك حسبانٌ لقولهم لأنهم لا يُعْجزون، وإمَّا على أنها بدلٌ من مفعول الحسبان.

وقال أبو البقـاء[6]: «إنه متعلقٌ بتحسب: / إمَّـا مفعولٌ أو بـدلٌ من «سَبَقوا»، وعلى كلا الـوجهين تكون «لا» زائـدةً. وهو ضعيفٌ لوجهين: [٤٣١/ب]

---

(١) البحر ٤/٥١٠.
(٢) تقدم برقم (٤٢٢).
(٣) ذكرها صاحب الكشاف ٢/١٦٥ من دون نسبة.
(٤) السبعة ص٣٠٨؛ الحجة ص٣١٢؛ البحر ٤/٥١٠.
(٥) أي فتح همزة أنَّ.
(٦) الإملاء ٢/٩.

أحدهما: زيادة لا، والثاني: أن مفعول «حَسِب» إذا كان جملةً وكان مفعولاً ثانياً كانت «إنَّ» فيه مكسورة لأنه موضعُ ابتداء وخبر».

قوله: «لا يُعْجزون» العامَّةُ بنون واحدة خفيفةٍ مفتوحةٍ وهي نونُ الرفع. وقرأ[1] ابن محيصن «يُعْجِزوني» بنونٍ واحدةٍ بعدها ياء المتكلم، وهي نون الوقاية أو نون الرفع. وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك في سورة الأنعام في «أتحاجُّوني»[2]. قال الزجاج[3]: «الاختيارُ الفتحُ في النون، ويجوز كسرُها على أن المعنى: لا يُعْجزونني، وتُحْذف النونُ الأولى لاجتماع النونين كما قال عمر بن أبي ربيعة[4]:

٢٤٣٦ـ تراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

وقال متمم بن نويرة[5]:

٢٤٣٧ـ ولقد عَلِمْتِ ولا محالةَ أنني للحادثات فهل تَرَيْني أجزَعُ

قال الأخفش في هذا البيت[6]: «فهذا يجوز على الاضطرار».

وقرأ ابن محيصن أيضاً «يُعْجِزونِّ» بنون مشددة مكسورةٍ، أدغم نونَ الرفع في نون الوقاية وحذف ياء الإضافة مُجْتزِئاً عنها بالكسرة. وعنه أيضاً فتحُ العين وتشديدُ الجيم وكسر النون، مِنْ «عَجَّز» مشدَّداً. قال أبو جعفر[7]:

---

(١) البحر ٤/٥١٠؛ الشواذ ص ٥٠.
(٢) الآية ٨٠ من سورة الأنعام.
(٣) معاني القرآن له ٢/٤٦٧.
(٤) كذا في الأصل، والصواب أنه لعمرو بن معد يكرب وتقدم البيت برقم (٧٥٠).
(٥) ابن عطية ٨/٨٨؛ البحر ٤/٥١١.
(٦) لم يستشهد الأخفش في «معاني القرآن» بهذا البيت، وإنما استشهد بما قبله على أنه حذف النون الآخرة فحسب.
(٧) أبو جعفر النحاس ولم يرد هذا القول في «إعراب القرآن».

«وهذا خطأٌ من وجهين أحدهما: أن معنى عجَّزه ضعَّفه وضعَّف أمره، والآخر: كان يجب أن يكون بنونين» قلت: أمَّا تخطئة النحاسِ له فخطأٌ، لأن الإتيان بالنونين ليس بواجب، بل هو جائز، وقد قرىء به في مواضع في المتواتر سيأتي بعضُها. وأما عجَّز بالتشديد فليس معناه مقتصراً على ما ذكر بل نَقَل غيرُه من أهل اللغة أن معناه نسبتي إلى العجز، وأن معناه بَطَّأ وثبَّط، والقراءة معناها لائقٌ بأحد المعنيين. وقرأ طلحة بكسر النونِ خفيفةً.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿مِنْ قوةٍ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: أنه الموصولُ. والثاني: أنه العائد عليه، إذ التقدير: ما استطعتموه حال كونه بعضَ القوة. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس. و«رباط» جوَّزوا فيه أن يكون جمعاً لـ «رَبْط» مصدر رَبَط يَرْبُط نحو: كَعْب وكِعاب، وكلب وكِلاب، وأن يكون مصدراً لـ «رَبَط» نحو: صاح صِياحاً قالوا: لأن مصادر الثلاثي لا تنقاس، وأن يكونَ مصـدرَ «رابط». ومعنى المفاعلة أنَّ ارتباط الخيل يفعله كلُّ واحد لفعل الآخر، فيرابط المؤمنون بعضهم بعضاً، قال معناه ابن عطية[1]. قال الشيخ[2]: «قوله «مصادرُ الثلاثي غيرِ المزيد لا تنقاس» ليس بصحيح، بل لها مصادرُ منقاسةٌ ذكرها النحويون» قلت: في المسألة خلافٌ مشهور، وهو لم ينقل الإجماعَ على عَدَمِ القياس حتى يَرُدَّ عليه بالخلاف، فإنه قد يكون اختار أحدَ المذاهب وقال به، فلا يُرِدُّ عليه بالقول الآخر. وقال الزمخشري[3]: «والرِّباط: اسم للخيل التي تُرْبَطُ في سبيل الله، ويجوز أن يُسَمَّى بالرباط الذي هو بمعنى المرابطة، ويجوز أن

(١) المحرر ١٠١/٨، وعبارته: «فإذا ربط كل منهم فرساً لأجل صاحبه فقد حصل بينهم رباط».

(٢) البحر ٥١٢/٤.

(٣) الكشاف ١٦٥/٢.

يكونَ جمعَ رَبيط، يعني بمعنى مربوط كفَصِيل وفِصال»(١). والمصدر هنا مضافٌ لمفعول له.

قوله: «تُرْهبونَ» يجوز أن يكونَ حالاً من فاعل «أعِدُّوا» أي: حَصِّلوا لهم هذا حالَ كونكم مُرْهِبين، وأن يكون حالاً من مفعوله وهو الموصولُ أي: أعِدُّوه مُرْهَباً به، وجاز نسبتُه لكلٍّ منها لأنَّ في الجملة ضميرَيْهما، هذا إذا أَعَدْنا الضمير من «به» علىٰ «ما» الموصولة. أمَّا إذا أَعَدْناه على الإعدادِ المدلول عليه بأَعِدُّوا، أو على الـرِّباط، أو على القوة بتأويل الحَوْل فلا يتأتَّى مجيئُها من الموصول. ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «لهم» كذا نقله الشيخ عن غيره فقال(٢): «وتُرْهبون قالوا: حال من ضمير «أعِدُّوا» أو من ضمير «لهم» ولم يَتَعَقَّبْه بنكير، وكيف يَصِحُّ جَعْلُه حالاً من الضميـر في «لهم» ولا رابط بينهما؟ ولا يَصِحُّ تقديرُ ضمير في جملة «تُرْهبون» لأَخْذِه معمولَه.

وقرأ(٣) الحسن ويعقوب ورواها ابن عقيل عن أبـي عمرو «تُرَهِّبون» مضعَّفاً عدَّاه بالتضعيف كما عدَّاه العامة بالهمزة، والمفعول الثاني على كلتا القراءتين محذوف لأن الفعل قبل النقل بالهمزة / أو بالتضعيف متعدٍّ لواحد [٤٣٢/أ] نحو: رَهَّبْتُك، والتقدير: تُرَهِّبون عدوَّ الله قتالكم أو لقاءَكم. وزعم أبو حاتم أنَّ أبا عمرو نَقَلَ قراءةَ الحسن بياء الغيبة وتخفيف «يُرْهبون» وهي قراءة واضحة، فإن الضميرَ حينئذٍ يَرْجع إلى من يرجع إليه ضمير «لهم»، فإنهم إذا خافوا خَوَّفوا مَنْ وراءهم.

---

(١) الفصل: ولد الناقة بعد فطامه.
(٢) البحر ٥١٢/٤.
(٣) البحر ٥١٢/٤.
(٤) البحر ٥١٢/٤.

وقرأ[1] الحسن وأبو حيوة ومالك بن دينار «ومن رُبُط» بضمتين، وعن الحسن أيضاً رُبْط بضم وسكون، وذلك نحو كتاب وكُتُب. قال ابن عطية[2]: «وفي جَمْعِه وهو مصدرٌ غيرُ مختلفٍ نظرٌ». قلت: لا نُسَلِّم والحالةُ هذه أنه مصدر، بل حكى أبو زيد أن «رِباطاً» الخَمْسُ من الخيل فما فوقَها وأن جمعها «رُبُط»، ولو سُلِّم أنه مصدرٌ فلا نُسَلِّم أنه لم تختلف أنواعُه، وقد تقدَّم أن «رباطاً» يجوز أن يكون جمعاً لرَبْط المصدر، فما كان جواباً هناك فهو جوابٌ هنا.

قوله: «عدوَّ اللَّـهِ» العامَّة قرؤوه بالإضافة، وقرأه السلميُّ[3] منوناً، و «لله» بلام الجر، وهو[4] مفرد والمراد به الجنس فمعنـاه أعداء الله. قال صاحب «اللوامح»: «وإنما جَعَله نكَرةً بمعنى العـامَّة، لأنهـا نكرة أيضـاً لم تتعرَّفْ بالإضافة إلى المعرفة؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يتعرَّف ذلك وإن أُضيف إلى المعارف، وأمَّا «وعدوَّكم» فيجوز أن يكونَ كذلك نكرةً، ويجوز أن يتعرَّف لأنه قد أُعيد ذِكْره، ومثله: «رأيت صاحباً لكم، فقال لي صاحبكم». يعني أن «عدوًّا» يجوز أن يُلْمَحَ فيه الوصفُ فلا يتعرَّفُ وأن لا يُلْمَحَ فيتعرَّفَ.

قوله: «وآخرين» نسقٌ على «عدو الله» و «من دونهم» صفةٌ لـ «آخرين». قال ابن عطية[5]: «من دونهم» بمنزلة قولك «دون أن يكون هؤلاء» فـ «دون» في كلام العرب و «من دون» تقتضي عدمَ المذكور بعدها من النازلة التى فيها

(١) البحر ٥١٢/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٢) المحرر ١٠١/٨.

(٣) البحر ٥١٢/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٤) أي عدو.

(٥) المحرر ١٠٣/٨.

القول، ومنه المثل: «وأُمِرَّ دون عُبَيْـدَةَ الوَذَمُ»[1] يعني أن الظرفيةَ هنا مجازية، لأن «دون» لا بد أن تكونَ ظرفاً حقيقةً أو مجازاً.

قوله: «لا تَعْلمونهم، اللَّـهُ يَعْلَمهم» في هذه الآية قولان، أحدهما: أنَّ «علم» هنا متعديةٌ لواحدٍ، لأنها بمعنى عرف ولذلك تَعَدَّتْ لواحد. والثاني: أنها على بابها فتتعدى لاثنين، والثاني: محذوف، أي: لا تَعْلَمونهم فارعين أو محاربين. ولا بد هنا من التنبيه على شيء: وهو أن هذين القـولين[2] لا يجوز أن يكونا في قوله «الله يَعْلمهم»، بل يجب أن يقال: إنها المتعدية إلى اثنين، وإن ثانيهما محذوف، لِما تقدم لك من الفرق بين العِلْم والمعرفة، منها: أنَّ المعرفة تستدعي سَبْقَ جهل، ومنها: أن متعلقها الذوات دون النسب، وقد نصَّ العلماء على أنه لا يجوز أن يُطْلَقَ ذلك ــ أعني الوصفيةَ بالمعرفةِ ــ على الله تعالىٰ.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿وإن جَنَحوا﴾**: الجُنوح: المَيْل، وجَنَحت الإبلُ: أمالَتْ أعناقها، قال ذو الرمة[3]:

٢٤٣٨ــ إذا ماتَ فوق الرَّحْلِ أَحْيَيْتُ روحَه   بذكراكِ والعِيسُ المَراسِيلُ جُنَّحُ

ويقال: جَنَح الليلُ: أقبل. قال النضر بن شميل: «جَنَح الرجـل إلى فلان ولفلان: إذا خضع له». والجُنوح: الاتِّباع أيضاً لتضمُّن الميلِ، قال النابغة يصف طيراً يتبع الجيش[4]:

---

(١) يُضرب مثلاً للرجل يُقطع الأمرُ دونَه. والوذم: سيور تُشَدُّ بها أطراف خشبتَيْ الدَّلْو. انظر: جمهرة الأمثال ١/١٦٥.
(٢) أي المذهبين في إعراب الآية.
(٣) ديوانه ٢/١٢١٥. اللسان: جنح. العيس: الإبل البيض. المراسيـل: السِّراع في سهولة.
(٤) ديوانه ص ٥٧؛ وتفسير الطبري ١٤/٤٠؛ وابن عطية ٨/١٠٤؛ والبحر ٤/٥١٣.

٢٤٣٩ـ جَوانحَ قد أيقَنَّ أنَّ قبيلَه إذا ما التقى الجمعانِ أولُ غالبِ

ومنه «الجوانح» للأضلاع لمَيْلِها على حَشْوة الشخص، والجناح من ذلك لميلانه على الطائر. وقد تقدَّم الكلام على شيء من هذه المادة في البقرة(١). وعلى «السِّلم»(٢).

وقرأ(٣) أبو بكر عن عاصم هنا بكسرِ السين، وكذا في القتال(٤): «وتَدْعوا إلى السلم». وافقه حمزة على ما في القتال. و«للسِّلْم» متعلق بـ «جَنَحوا» فقيل: يَتَعدَّى بها وبـ إلى. وقيل: هي هنا بمعنى إلى. وقرأ(٥) الأشهب العقيلي «فاجنُحْ» بضم النون وهي لغة قيس، والفتح لغة تميم. والضمير في «لها» يعود على «السلم» لأنها تذكَّر وتؤنَّث. ومن التأنيث قولُه(٦):

٢٤٤٠ـ وأَقْنَيْتُ للحربِ آلاتِها وأَعْدَدْتُ للسِّلْم أوزارَها

/ وقال آخر(٧): [٤٣٢/ب]

٢٤٤١ـ السِّلْمُ تأخذ منها ما رَضِيْتَ به والحربُ يَكْفيك من أنفاسها جُرَعُ

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكون «مَنْ» مرفوعَ المحلِّ عطفاً على الجلالة، أي: يكفيك الله والمؤمنون، وبهذا

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة البقرة.
(٢) وردت المادة في آيات كثيرة متقدمة منها في سورة البقرة الآيات ١١٢، ٢٣٣.
(٣) السبعة ص٣٠٨؛ الحجة ص٣١٢.
(٤) وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم: «فلا تَهِنوا وتَدْعُوا إلى السِّلْمِ» الآية ٣٥.
(٥) البحر ٥١٤/٤؛ الشواذ ص٥٠.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥١٣/٤.
(٧) تقدم برقم (٩٠٨).

فسَّر الحسن البصري وجماعة، وهو الظاهر، ولا مَحْذورَ في ذلك من حيث المعنىٰ، وإن كان بعضُ الناسِ استَصْعَبَ كونَ المؤمنين يكونون كافِين النبي صلى الله عليه وسلم وتأوَّل الآيةَ على ما سنذكره.

الثاني: أن «مَنْ» مجرورةُ المحلِّ عطفاً على الكاف في «حَسْبُك» وهو رأيُ الكوفيين[١]، وبهذا فسَّر الشعبي وابن زيد، قالا: معناه: وحسبُ مَن اتَّبعك. الثالث: أن محلَّه نصبٌ على المعيَّة. قال الزمخشري[٢]: «ومَن اتبعك»: الواو بمعنىٰ مع، وما بعده منصوبٌ. تقول: «حَسْبُك وزيداً درهمٌ» ولا تَجُرُّ؛ لأن عطفَ الظاهرِ المجرورِ على المُكْنى ممتنعٌ. وقال[٣]:

٢٤٤٢ـ . . . . فَحَسْبُكَ والضحاكَ سيفٌ مُهَنَّدُ

والمعنىٰ: كفاك وكفى تُبَّاعَك المؤمنين [اللَّهُ][٤] ناصراً»، وقال الشيخ[٥]: «وهذا مخالف كلامَ سيبويه فإنه قال: «حَسْبُك وزيداً درهمٌ» لَمَّا كان فيه معنى كفاك، وقَبُح أن يَحْملوه على المضمر نَوَوا[٦] الفعل كأنه قال: بحسبك[٧] ويُحْسِب أخاك [درهمٌ][٨] »، ثم قال: «وفي ذلك الفعل المضمرِ ضميرٌ[٩] يعودُ على الدرهمِ، والنيةُ بالدرهم التقديمُ، فيكون مِنْ عطفِ الجمل. ولا يجوزُ أن يكونَ من باب الإعمال، لأنَّ طلبَ المبتدأ للخبر وعملَه

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٦٣.
(٢) الكشاف ٢/١٦٧.
(٣) تقدم برقم (٤٩٤).
(٤) من الكشاف.
(٥) البحر ٤/٥١٦. وانظر: الكتاب ١/١٥٦.
(٦) في الأصل «دون» والتصحيح من الكتاب والبحر ونسخة ش.
(٧) الكتاب: حسبك.
(٨) من الكتاب والبحر.
(٩) البحر: فاعل.

فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مَجْراه ولا عمله فلا يُتَوَّهم ذلك فيه».

قلت: وقد سبق الزمخشري إلى كونه مفعولاً معه الزجاج(١)، إلا أنه جَعَل «حسب» اسمَ فعلٍ فإنه قال: «حسبُ: اسمُ فعلٍ، والكافُ نصبٌ، والواو بمعنى مع» وعلى هذا يكون «اللَّهُ» فاعلاً، وعلى هذا التقدير يجوز في «ومَنْ» أن يكونَ معطوفاً على الكاف؛ لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرورٌ؛ لأن اسم الفعل لا يُضاف. ثم قال الشيخ(٢): «إلا أن مذهب الزجاج خطأٌ لدخولِ العواملِ على «حَسْب» نحو: بحَسْبك درهم»، وقال تعالى: «فإنَّ حَسْبَكَ اللَّـهُ»(٣)، ولم يَثْبُتْ في موضعٍ كونُه اسمَ فعلٍ فيُحْمل هذا عليه».

وقال ابن عطية(٤) بعدما حكىٰ عن الشعبي وابن زيد ما قَدَّمْتُ عنهما من المعنىٰ: «فـ «مَنْ» في هذا التأويل في محلِّ نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأن موضعَها نصبٌ على المعنى بـ «يكفيك» الذي سَدَّتْ «حَسبك» مَسَدَّه». قال الشيخ(٥): «هذا ليس بجيد؛ لأن «حَسْبك» ليس ممَّا تكونُ الكافُ فيه في موضع نصب بل هذه إضافة صحيحة ليست مِنْ نصب، و«حسبك» مبتدأ مضافٌ إلى الضمير، وليس مصدراً ولا اسم فاعل، إلا إنْ قيل إنه عطف على التوهم، كأنه تَوَهَّم أنه قيل: يكفيك الله أو كفاك الله، لكن العطفَ على التوهُّم لا ينقاسُ، والذي ينبغي أن يُحمل عليه كلامُ الشعبي وابنِ زيد أن تكون «مَنْ» مجرورةً بـ «حَسْب» محذوفةً لدلالة «حَسْبك» عليها كقوله(٦):

---

(١) عبارة الزجاج في معاني القرآن ٤٦٨/٢ «وأما من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى: فإن الله يكفيك ويكفي من اتبعك من المؤمنين».

(٢) البحر ٥١٦/٤.

(٣) الآية ٦٢ من سورة الأنفال.

(٤) المحرر ١٠٧/٨.

(٥) البحر ٥١٥/٤.

(٦) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ص ٣٥٣؛ والكتاب ٣٣/١؛ وأمالي الشجري ٢٩٦/١؛ وابن يعيش ٢٦/٣؛ والهمع ٥٢/٢؛ والدرر ٦٥/٢.

٢٤٤٣ــ أكـلَّ امـرىء تحسبين أمــرَأً ونــارٍ تـوقَّـدُ بـالليـل نــاراً

أي: وكلَّ نارٍ، فلا يكونُ من العطف على الضمير المجرور». قال ابن عطية(١): «وهذا الوجهُ مِنْ حَذْفِ المضاف مكروهٌ، بابُه ضرورةُ الشعر». قال الشيخ: «وليس بمكروهٍ ولا ضرورة، بل أجازه سيبويه(٢) وخَرَّج عليه البيتَ وغيرَه من الكلام»، قلت: قوله: «بل إضافةٌ صحيحة ليست من نصب» فيه نظر لأن النحويين على أنَّ إضافةَ «حسب» وأخواتِها إضافةٌ غيرُ محضة، وعَلَّلوا ذلك بأنها في قوةِ اسمِ فاعلٍ ناصبٍ لمفعولٍ به، فإن «حَسْبك» بمعنى كافيك وغيرك بمعنى مُغايرك، وقيد الأوابد بمعنى مقيِّدها قالوا: ويدل على ذلك أنها تُوصف بها النكرات فقال: «مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ».

وجَوَّز أبو البقاء(٣) فيه الرفعَ من ثلاثة أوجه أحدها: أنه نسقٌ على الجلالةِ كما تقدَّم، إلا أنه قال: فيكون خبراً آخر كقولك: «القائمان / زيد وعمرو، ولم يُثَنِّ «حَسْبك» لأنه مصدرٌ. وقال قوم: هذا ضعيفٌ؛ لأن الواوَ للجمع ولا يَحْسُن ههنا، كما لا يَحْسُن في قولهم: «ما شاء الله وشئت». و «ثم» هنا أولى»، قلت: يعني أنه من طريق الأدب لا يؤتى بالواو التي تقتضي الجمع، بل تأتي بـ«ثم» التي تقتضي التراخي، والحديثُ دالٌّ على ذلك. الثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف تقديرُه: وحسب(٤) مَنْ اتبعك. والثالث: هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومَن اتبعك كذلك أي: حسبهم الله. [٤٣٣/أ]

وقرأ(٥) الشعبي «ومَنْ» بسكون النون» «أَتْبَعَك» بزنة أَكْرمك.

---

(١) المحرر ١٠٧/٨.
(٢) الكتاب ٣٣/١.
(٣) الإملاء ١٠/٢.
(٤) الإملاء: وحسبك.
(٥) البحر ٥١٦/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿حَرِّض﴾: أي حُضَّ وحُثَّ. يقال: حَرَّض وحَرَّش وحَرَّك بمعنىً واحد. وقال الهروي: «يقال حارَضَ على الأمر وأكَبَّ وواكب وواظب وواصَبَ بمعنًى قيل: وأصله مِن الحَرَض وهو الهلاك قال[1]:

٢٤٤٤ـ إني امرؤ رابني همٌّ فأَحْرَضني حتى بُلِيْتُ وحتى شفَّني سَقَم

قال أبو إسحاق[2]: «تأويل التحريض في اللغة أن يُحَثَّ الإنسانُ على شيءٍ حتى يُعْلَمَ منه أنه حارضٌ، والحارضُ المقارِبُ للهلاك»، واستبعد الناسُ هذا منه. وقد نحا الزمخشري[3] نحوه فقال: «التحريضُ: المبالغَةُ في الحثِّ على الأمر، من الحَرَض، وهو أن يَنْهكه المرض ويتبالغَ فيه حتى يُشْفِيَ على الموت أو تُسَمِّيه حَرَضاً وتقول: ما أراك إلا حَرَضاً».

قوله: «إن يكنْ منكم عِشْرون صابرون» الآيات: أثبت في الشرط الأول قيداً وهو الصبرُ وحَذَفَ من الثاني، وأثبت في الثاني قيداً وهو كونُهم مِن الكفرة وحَذَف من الأول. والتقدير: مئتين من الذين كفروا ومئة صابرة، فحذف من كلٍ منهما ما أثبتَ في الآخر وهو في غاية الفصاحة.

وقرأ الكوفيون[4]: «وإن يكنْ منكم مئة يَغْلبوا» «فإن يكنْ منكم مئة صابرة» بتذكير «يكن» فيهما. ونافع وابن كثير وابن عامر بتأنيثه فيهما، وأبو عمرو في الأولى كالكوفيين، وفي الثانية كالباقين. فَمَنْ ذَكَّرَ فللفَصْل بين الفعل وفاعله بقوله «منكم»؛ ولأن التأنيث مجازي، إذ المراد بالمئة الذُّكور. ومن أنَّث فلأجلِ الفصلِ، ولم يلتفت للمعنى ولا للفصل. وأمَّا أبو عمرو

---

(١) تقدم برقم (١٦٢٦).
(٢) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/ ٤٦٩.
(٣) الكشاف ٢/ ١٦٧.
(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة ص ٣١٣؛ البحر ٤/ ٥١٧.

فإنما فرَّق بين الموضعين فَذَكَّر في الأول لِما ذكر، ولأنَّه لحَظَ قولَه «يَغْلبوا»، وأنَّث في الثاني لقوة التأنيث بوصفِه بالمؤنث في قوله «صابرة».

وأمَّا «إنْ يكنْ منكم عشرون» «وإن يكنْ منكم أَلْفٌ»، فبالتذكير عند جميع القرَّاء إلا الأعرج[١] فإنه أنَّث المسند إلى «عشرون».

وقرأ الأعمش[٢]: «حَرِّصْ» بالصاد المهملة وهو من الحِرْص، ومعناه مقاربٌ لقراءة العامة. وقرأ[٣] المفضل عن عاصم: «وعُلِم» مبنياً للمفعول، و «أن فيكم ضعفاً» في محل رفع لقيامه مقامَ الفاعل، وهو في محلٍّ نصبٍ على المفعولِ به في قراءة العامَّة لأنَّ فاعلَ الفعلِ ضميرٌ يعودُ على الله تعالى. و «يكن» في هذه الأماكن يجوز أن تكون التامَّةَ فـ «منكم»: إمَّا حالٌ من «عشرون» لأنها في الأصل صفةٌ لها، وإمَّا متعلق بنفس الفعل لكونه تاماً، وأن تكونَ الناقصةَ، فيكون «منكم» الخبرَ، والمرفوعُ الاسمَ وهو «عشرون» و «مئة» و «ألف».

قوله: «ضعفاً» قرأ[٤] عاصم وحمزة هنا وفي الروم[٥] في كلماتها الثلاث: «اللَّـهُ الذي خَلَقكم مِنْ ضعف، ثم جَعَل من بعد ضعفٍ قوة، ثم جَعَلَ من بعد قوةٍ ضعفاً» بفتح الضاد، والباقون بضمها، وعن حفص وحدَه خلافٌ في الروم خاصةً. وقرأ عيسى بن عمر «ضُعُفاً» بضم الفاء والعين، وكلُّها مصادرُ. وقيل: الضَّعْفُ بالفتح في الرأي والعقل، والضم في البدن، وهذا قول الخليل بن أحمد، هكذا نقله الراغب[٦] عنه. ولمَّا نقل ابن عطية[٧] هذا عن

---

(١) البحر ٥١٧/٤.
(٢) البحر ٥١٧/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٣) البحر ٥١٧/٤.
(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة، ص ٣١٣؛ البحر ٥١٧/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) الآية ٥٤.
(٦) المفردات ص ٢٩٦.
(٧) المحرر ١١١/٨.

الثعالبـي قال: «هذا القول تردُّه القراءة». وقيل: هما بمعنى واحد، لغتان: لغـةُ الحجاز الضمُّ، ولغـة تميم الفتح، نقله أبو عمرو فيكونان كالفَقْـر والفُقر، والمَكْث والمُكث، والبُخْـل والبَخَل. وقـرأ ابن عباس فيمـا حكىٰ عنه النقاش وأبـو جعفر: ضُعَفاء جمعاً علـى فُعَلاء كظَريف وظُرَفاء. وقـد نَقَلْت عن القرَّاء كلاماً كثيراً فـي هذا الحرف فـي شرح «حرز الأماني» فإنـه أليقُ بـه من هذا فعليك بـه.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿أن يكون له أَسْرىٰ﴾: قرأ[١] أبو عمرو «تكون» بالتأنيث مراعاةً لمعنى الجماعة. والباقون / بالتذكير مراعاةً للفظ الجمع. والجمهورُ هنا على «أَسْرى» وهو قياس فعيل بمعنى مفعول دالاًّ على أنه كجريح وجَرْحى. وقرأ[٢] ابن القعقاع والمفضَّل عن عاصم «أُسَارى» شبَّهوا «أسير» بكَسْلان فجمعوه على فُعالَىٰ ككُسالى، كما شبَّهوا به «كسلان» فجمعوه على كَسْلى. وقد تقدَّم القولُ فيهما في البقرة محققاً[٣]. [٤٣٣/ب]

وقوله: «يُثْخِن» قرأ العامـة «يُثْخِن» مخففاً عـدُّوه بالهمـزة، وقرأ[٤] أبـو جعفر ويحيـى بن وثـاب ويحيـى بن يعمر «يُثَخِّن» بـالتشديـد، عَـدَّوْه بالتضعيف وهو مشتقٌّ من الثَّخانة،وهي الغِلْظ والكثافة في الأجسام، ثم يُستعار ذلك في كثرة القتل والجراحات فيقال: أَثْخَنَتْه الجراح أي: أثقلته حتى أَثْبَتَتْه، ومنه «حتى إذا أَثْخَنْتموهم»[٥]. وقيل: حتى تقهر. والإثخان: القهر. أنشد المفضل[٦]:

---

(١) السبعة، ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣١٣؛ البحر ٥١٨/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٢) البحر ٥١٨/٤.
(٣) انظر إعرابه للآية ٨٥ من سورة البقرة.
(٤) البحر ٥١٨/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٦) لم أهتد إلى قائله،وهو في القرطبي ٤٨/٨.

٢٤٤٥ـ تُصَلِّي الضُّحى ما دهرُها بتعبُّدٍ وقد أَثْخَنَتْ فرعونَ في كفره كفرا

كذا أنشده الهرويُّ شاهداً على القهر وليس فيه معنى، إذ المعنى على الزيادة والمبالغةِ المناسِبةِ لأصل معناه وهي الثَّخانة ويقال منه: ثَخُنَ يَثْخُنُ ثَخانةً فهو ثَخِين، كظَرُف يَظْرُف ظَرافةً فهو ظريف.

قوله: «واللَّـهُ يريد الآخرةَ» الجمهور على نصب «الآخرة»، وقرأ[١] سليمان بن جماز المدني بجرها، وخُرِّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّه. وقدَّره بعضهم: عَرَض الآخرة، فعيب عليه إذ لا يحسن أن يقال: والله يريد عرض الآخرة، فأصلحه الزمخشري[٢] بأنْ جَعَله كذلك لأجل المقابلة قال «يعني ثوابها». وقدَّره بعضُهم بأعمال أو ثواب. وجعله أبو البقاء[٣] كقول الآخر[٤]:

. . . . ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالليـلِ نـارا

وقدَّر المضاف «عَرَض الآخرة». قال الشيخ[٥]: «ليست الآيةُ مثلَ البيت فإنه يجوز ذلك إذا لم يُفْصل بين حرف العطف[٦] وبين المجرور بشيء كالبيت، أو يُفصل بـ«لا» نحو: «ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك»، أمَّا إذا فُصِل بغيرها كهذه القراءةِ فهو شاذٌّ قليل».

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾: يجوز أن تكون مصدريةً،

---

(١) البحر ٤/٥١٨.
(٢) الكشاف ٢/١٦٨.
(٣) الإملاء ٢/١٠.
(٤) تقدم برقم (٢٤٤٣).
(٥) البحر ٤/٥١٩.
(٦) لم يكرر «بين» في البحر.

والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ. ويجوز أن تكونَ بمعنى الذي، وهـو في المعنى كالذي قبله، والعائد على هذا محذوف.

قوله: «حَلالاً» نصبٌ على الحال: إمَّا من «ما» الموصولة أو مِنْ عائدِها إذا جعلناها اسميةً. وقيل: هو نعتُ مصدرٍ محذوف أي: أكلاً حلالاً.

قوله: «واتقوا اللَّـهَ» قال ابن عطية[1]: «وجاء قوله: «واتقوا الله»اعتراضاً فصيحاً في أثناء القول، لأنَّ قولَه: «إن الله غفور رحيم» متصلٌ بقوله: «فكُلوا ممَّا غَنِمْتُم» يعني أنه متصلٌ به من حيث إنه كالعلة له.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿من الأَسْرىٰ﴾**: قرأه[2]أبو عمرو بزنة فُعالىٰ، والباقون بزنة فَعْلَى وقد عُرِفَ ما فيهما. ووافق أبا عمروٍ قتادةُ ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبو جعفر. واختُلف عن الجحدري والحسن. وقرأ ابن محيصن «مِنْ أَسْرى» منكَّراً.

قوله: «يُـؤْتِكم» جواب الشرط. وقرأ[3] الأعمش: «يُثِبْكم» من الثواب. وقرأ[4] الحسن وأبو حيـوة وشيبة وحميد «ممَّا أَخَذَ» مبنياً للفاعل، وهو الله تعالىٰ.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿وإن يُريدا﴾**: الضمير يعود على الأَسْرىٰ لأنهم أقربُ مذكور. وقيل: على الجانحين[5]. وقيل: على اليهود. وقيل: على كفار قريش.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿فعليكم النصرُ﴾**: مبتدأ وخبر، أو فعل

---

(١) المحرر ١١٦/٨.
(٢) السبعة ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣٠٩؛ البحر ٥٢١/٤.
(٣) البحر ٥٢١/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٤) البحر ٥٢١/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) في قوله: «وإن جنحوا للسلم» في الآية ٦١.

وفـاعل عنـد الأخفش، ولفظةُ «على» تُشْعِـرُ بالـوجوب. وكـذلـك قـدَّره الزمخشري[1] وشبَّهه بقوله[2]:

٢٤٤٦ـ على مُكْثريهم رِزْقُ مَنْ يَعْتريهم وعند المُقِلِّين السماحةُ والبَذْلُ

قوله: «مِنْ ولايتهم» قرأ حمزة[3] هنا وفي الكهف[4]: «الولاية لله» هو والكسائي بكسر الواو. والباقون بفتحها فقيل: لغتان. وقيل: بالفتح مِن المَـوْلَى، يقال: مَـوْلى بيِّن الوَلايـة، وبالكسـر مِنْ وِلاية السلطان، قـاله أبو عبيدة[5]. وقيل: بالفتح مِنَ النُّصْرَة والنسب، وبالكسر من الإمارة قاله الزجاج[6]. قال: «ويجوز الكسرُ لأنَّ في تَوَلِّي بعضِ القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكلُّ ما كان من جنس الصناعة مكسـورٌ مثل الخِيـاطة والقِصارة. وقد خَطَّأ / الأصمعيُّ قراءةَ الكسرِ، وهو المُخْطِىءُ لتواترها. [٤٣٤/أ]

وقال أبو عبيد: «والذي عندنا الأَخْذُ بالفتـح في هذين الحـرفين[7]، لأنَّ معناهما مِنَ الموالاة في الدين». وقال الفارسي[8]: «الفتحُ أَجْود لأنها في الدين»، وعَكَس الفراء[9] هذا فقال: «يُـريـد مِنْ مواريثهم، بكسر الواو أحبُّ[10]

(١) الكشاف ٢/١٧٠ غير أن البيت المذكور لم يرد في مطبوعة الكشاف في هذا الموضع.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ١١٤ والبحر ٥٢٢/٤. مكثريهم: مياسيرهم. ويعتريهم: يطلب منهم.

(٣) السبعة ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣١٤؛ البحر ٥٢٢/٤.

(٤) الآية ٤٤ «هنالك الولاية لله».

(٥) المجاز ٢٥١/١.

(٦) ليس في معاني القرآن.

(٧) أي هنا وفي الكهف.

(٨) الحجة (خ) ٩٦/٣.

(٩) معاني القرآن ٤١٨/١.

(١٠) في مطبوعة الفراء: أعجب.

إليَّ من فتحها، لأنها إنما تفتح إذا كانت نصرة، وكان الكسائي يذهب بفتحها إلى النصرة، وقد سُمع الفتح والكسر في المعنيين جميعاً». وقرأ[1] السلمي والأعرج «واللـهُ بما يعملون» بالياء للغيبة، وكأنه التفات أو إخبار عنهم.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿إنْ لا تَفْعَلوه﴾: الهاءُ تعود: إمَّا على النصر أو الإرث أو الميثاق أي: حِفْظه، أو على جميع ما تقدَّم ذِكْرُه، وهو معنى قول الزمخشري[2] «إنْ لا تَفْعلوا ما أَمَرْتُكم به». والعامة قرؤوا[3] [كبير][4] بالباء الموحدة. وقرأ[5] الكسائي فيما حكى عنه أبو موسى الحجازي[6]: «كثير» بالثاء المثلثة، وهذا قريبٌ ممَّا في البقرة[7] وهو يقرؤها كذلك.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا وهاجروا﴾: زعم بعضهم أن هذه الجملةَ تكرارٌ للتي قبلها، وليس كذلك، فإن التي قبلها تضمَّنَتْ ولايةَ بعضِهم لبعض، وتقسيمَ المؤمنين إلى ثلاثة أقسام، وبيان حكمهم في ولايتهم وتناصرهم، وهذه تضمَّنت الثناء والتشريف والاختصاص، وما آل إليه حالُهم من المغفرة والرزق الكريم.

---

(١) البحر ٤/٥٢٢.

(٢) الكشاف ٢/١٧٠.

(٣) في الأصل: «قرأ»، وهو سهو، والتصحيح من ش.

(٤) سقطت من الأصل، وهي من قوله: «وفساد كبير».

(٥) البحر ٤/٥٢٣؛ الشواذ ٥١.

(٦) عيسى بن سليمان الشيزري حيث انتقل إلى شيزر بعد الحجاز، أخذ عن الكسائي واسماعيل بن جعفر ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٨.

(٧) في قوله: «فيهما إثم كبير»، حيث قرأ حمزة والكسائي بالثاء، وقرأ الباقون بالباء الموحدة. انظر: السبعة ١٨٢.

قوله في: «كتاب» يجوز أن يتعلَّق بنفس «أَوْلَى» أي: أحقّ في حكم الله أو في القرآن أو في اللوح المحفوظ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر أي: هذا الحكمُ المذكور في كتاب. وما أحسنَ ما جيء بخاتمتها بقوله: «بكل شيء عليم».

* * *

فهـــرس

* * *

انتهى الجـــزء الخـــامس من كتـــاب

الدر المصون

ويليه إن شاء الله الجزء السادس

مبتدئاً بسورة التوبة

جدول بأهم الأخطاء المطبعية في المجلد الثالث

الخطأ	الصواب	ص	س
ذنت	ذِيْتَ	١٤	٥ تحت
بتفعِلة	بتفعَلة	١٦	٥ تحت
الصفاءِ	الصفاءُ	٣١	٥
سودَ	سودُ	٣٢	١ تحت
بغير	بضمير	٣٤	٤ تحت
فيها	فيها	٣٨	١ تحت
والعُدَّة	والعِدَة	٥٢	٧ تحت
بالبُلْق	بالبَلَق	٦٠	٨
شَهِد وحدانيةَ	شُهِد وحدانيةُ	٧٢	٥
وكان	وكأنَّ	٩٤	١
وقاتِلوا	وقاتَلوا	٩٤	٥
يغرِه	يغُره	٩٦	٧
تَيك	تِيك	٩٨	١ تحت
الواو	الواو(٦)	١١٠	٤ تحت
إضافة حاشية	كذا لعلها الياء	١١٠	٤ تحت
فعلَه	فُعَلَة	١١١	٦ تحت
والياء	والتاء	١١٢	٥
أجلُ	أجلَ	١١٦	٤
يَسألوا	يُسألوا	١٢٠	٤
خَبروا	خُبروا	١٢٠	٤
والفاء ما	والفاء يرتفع ما	١٢١	٧
هَم	هِم	١٦٠	٧ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
ذُلوا	ذَلُّوا	١٦١	٣
يتمَّ	يتمُّ	١٦٤	٦ تحت
إليتيك	أليتيك	١٦٧	٧
بقَين	بَقِيْنَ	١٧٣	٦
الأصمِّ	الأصمُّ	١٧٣	٦
أسماه أسماها	أسماؤه أسماؤها	١٧٤	٢
التغصي	التقصِّي	١٩٨	٦
إلغاء ح ٢	—	١٩٨	—
الأكل	الأُكل	٢٠٠	٣
فإنَّ	فأنْ	٢٣٣	١٠
بإبقاء	بإيقاع	٢٤١	١
مَنْ تبع	إلا من تبع	٢٥١	٦ تحت
الزي• الهيئة	الزي: الحجب	٢٥٣	ح ١
المتعين	المتقين	٢٦٩	٥ تحت
آتيناكم	آتيتكم	٢٨٤	٥ تحت
وتبصرته	وبنصرته	٢٩٤	٩
تشهدون	شهداء	٣٢٥	٧
ضرابه	ضُرَّابه	٣٣١	٨
يَسألوا	يُسألوا	٣٦٦	٧
فوهٌ	فوهُ	٣٦٧	١١
والعَضّ	والعُضّ	٣٧١	٨
منملُ	منملِ	٣٧١	٣ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
يضرِزْكم	يَضْرُرْكم	٣٧٦	٣
عجزِ	عَجَز	٣٨٣	٨ تحت
السَّومة	السُّومة	٣٨٧	١٠
ولا يخرجَ	ولا يخرجُ	٣٩٥	٦ تحت
وسطُهم	وسطَهم	٤٠٣	٨ تحت
وتجادل	وتخاذل	٤٢٨	٨ تحت
الرُّبَّة	الرُّبْة	٤٣٠	١ تحت
لَمَّا	لِما	٤٣١	٢ تحت
القومَ	القومُ	٤٩٨	٣ تحت
يقدُم	يقدَم	٥٠٨	٣ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
انْ	إنَّ	٥١٣	٣ تحت
لا تحسبن	لا يحسبن	٥٢٥	٤
ما رأيته	ما رأيت	٥٢٦	٣ تحت
ظننته	ظننت	٥٢٦	٣ تحت
عُشرة	عِشرة	٥٦٧	٦
انحِلوهن	انحَلوهن	٥٧١	٦
قوانتٌ حوافظٌ	قوانتُ حوافظُ	٦٧٢	١
فاعِل	فاعَل	٦٩٢	٨
مسمعِ	مسمَع	٦٩٨	٧

سبق لدار القلم أن نشرت للمحقق الطبعة الثانية من «**رصف المباني**» للمالقي. وهذا جدول بأهم الأخطاء المطبعية.

الخطأ	الصواب	ص	س
من أثر	أثر	٦٢	١٠
القواف	القوا. . . . فيَ	١٠٨	٤
ضَيزى	ضِيزىٰ	١٠٩	١
أنا	أنتا	١١٧	١٠
لنصدقَنْ	لنصدقَنَّ	١٢٤	٥
ألنتم	لأنتم	١٣٥	٧ تحت
قام	ما قام	١٧٥	٩
أشاء	شاء	١٨٠	٢
«إنّ»	و «إنّ»	١٨١	٧
الدارُ	الدارَ	١٨٢	٨
الضبْع	الضبُع	١٨٣	٣
ولام وكي	ولام كي	١٩٣	٢ تحت
يلقى	لا يلقى	٢٦١	١ تحت
وماذا	وبماذا	٢٦٤	٧
غريرةً	غريرةٍ	٢٦٧	٤ تحت
ولتقم	ولنقم	٣٠٢	٩
العليّ ـ المطيّ	العلي ـ المطي	٣١٢	٤
فلا	فلما	٣١٨	٥ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
إليها(*)	إليها(مع حذف ح٥)	٣٢٠	٢ تحت
وأولاكم وأولاكما	وأولالكم وأولالكما	٣٢٣	٤
الغوانيَ	الغواني	٣٤١	٤
بَرَمٍ	بَرِم	٣٤٢	٢
عظيمُ	عظيمَ	٣٥٠	١
يا لهفاً	يا لهفا	٣٥٨	٢
حال	جاز	٣٦٧	٥ تحت
شجعُم	شجعَم	٣٧٤	٦ تحت
لحق (مثل	(لحق مثل	٣٧٩	٧
فانِعني	فانعَني	٣٨٢	١٢
تمشي	نمشي	٣٩٦	١
وقريب من	ومن قريب والغاء ح ٦	٤٢١	٢ تحت
قَبْل	قَبَل	٤٢٩	٤ تحت
مغيَل	مغيِل	٤٥٠	٣
السَبت	السِبت	٤٥١	٣ تحت
ويحك	هُ ويحك	٤٦٤	٥
بالبَرين	بالبِرين	٤٩١	٢

الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السادس

دار القلم
دمشق

سورة التوبة

/ بسم الله الرحمن الرحيم [٤٣٤/أ]

آ. (١) الجمهورُ على رفع «براءة» وفيه وجهان، أحدهما: أنها رفعٌ بالابتداء، والخبرُ قولُه: «إلى الذين». وجاز الابتداءُ بالنكرة لأنها تخصَّصَتْ بالوصفِ بالجارِّ بعدها. والثاني: أنها خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هذه الآياتُ براءةٌ. ويجوز في: «من الله» أن يكون متعلقاً بنفس «براءة» لأنها مصدرٌ، وهذه المادةُ تتعدَّى بـ «مِنْ» تقول: بَرِئت مِنْ فلانٍ أَبْرَأُ بَراءة أي: انقطعت العُصْبَةُ بيننا. وعلى هذا فيجوز أن يكونَ المسَوِّغُ للابتداء بالنكرة في الوجه الأول هذا. و «إلى الذين» متعلقٌ بمحذوف على الأول لوقوعِه خبراً، وبنفس «بَراءة» على الثاني. ويقال: بَرِئْتُ وبَرَأت من الدين بالكسر والفتح. وقال الواحدي: «ليس فيه إلا لغةٌ واحدة: كسرُ العين في الماضي، وفتحُها في المستقبل» وليس كذلك، بل نَقَلَهما أهلُ اللغة.

وقرأ عيسى بن عمر[١] «براءةً» بالنصب على إضمار فعل أي: اسمعوا براءةً. وقال ابن عطية[٢]: «أي، الزموا براءةً، وفيه معنى الإغراء».

---

(١) مختصر شواذ ابن خالويه ٥١؛ البحر ٤/٥.

(٢) المحرر ١٢٥/٨.

وقُرِئ(1) «مِنِ الله» بكسر نون «مِنْ» على أصلِ التقاءِ الساكنين أو على الإتباع لميم «مِنْ» وهي لُغَيَّةٌ، فإن الأكثرَ فتحُها مع لام التعريف وكَسْرُها مع غيرها نحو: «مِنِ ابنك» وقد يُعْكَسُ الأمرُ فيهما. وحكى أبو عمرو عن أهل نجران أنهم يَقْرؤون كذلك بكسر النون مع لام التعريف.

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿فَسِيْحوا﴾**: هذا على إضمار القول أي: قيل: سيحوا. وهذا التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب. يقال: ساح يَسيح سِياحة وسُيُوحاً وسَيَحاناً أي: انساب كسَيْح الماءِ في الأماكن المنبسطة. قال طرفة(2):

٢٤٤٧ـ لو خِفْتُ هذا منك ما نِلْتَني حتى ترىٰ خيلاً أمامي تَسِيحْ

و «أربعةَ أشهرٍ» ظرف لـ «سِيْحوا». وقرئ(3) «غير معجزي اللَّـهَ» بنصب الجلالة على أن النونَ حُذِفَتْ تخفيفاً. وقد تقدَّم تحريرُه.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿وأَذانٌ﴾**: رفع بالابتداء، و «مِن الله»: إمَّا صفةٌ أو متعلقٌ به. و «إلى الناس» الخبر. ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: وهذا إعلامٌ، والجارَّان متعلقان به كما تقدَّم في «براءة». قال الشيخ(4): «ولا وجهَ لقولِ مَنْ قال إنه معطوف على «براءة»، كما لا يُقال «عمرو» معطوف على «زيد» في «زيد قائم وعمرو قاعد». وهو [كما قال](5)، وهذه عبارة [الزمخشري(6) بعينها].

---

(1) قال ابن خالويه: «حكاه أبو عمرو عن أهل نجران». المختصر ٥١. وانظر: البحر ٥/٦.

(2) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٥/٥؛ ابن عطية ٨/١٢٦؛ القرطبي ٨/٦٤.

(3) ذكرها في الهمع ١/١٦٩ من دون نسبة.

(4) البحر ٥/٦.

(5) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(6) الكشاف ٢/١٧٣. وما بين معقوفين من النسخ الأخرىٰ.

وقرأ الضحَّاك وعكرمة وأبو المتوكل[1]: «وإِذْن» بكسر الهمزةِ وسكونِ الذال. وقرأ العامَّةُ: «أنَّ الله» بفتح الهمزة على أحدِ وجهين: إمَّا كونِه خبراً لـ «أذان» أي: الإِعلامُ من الله براءتُه من المشركين ـ وضعَّف الشيخُ[2] هذا الوجهَ ولم يذكر تضعيفَه ـ وإمَّا على حَذْفِ حرفِ الجر أي: بأن الله. ويتعلَّقُ هذا الجارُّ إمَّا بنفس المصدرِ، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه صفتُه. و «يومَ» منصوبٌ بما تعلَّق به الجارُّ في قولـه: «إلى الناس». وزعم بعضُهم أنـه منصوبٌ بـ «أذانٌ» وهو فاسدٌ من وجهين: أحدهما: وصفُ المصدرِ قبل عمله. الثاني: الفَصْلُ بينه وبين معمولِه بأجنبيّ وهو الخبرُ.

وقرأ الحسن والأعرج[3] بكسر الهمزة، وفيه المذهبـان المشهوران: مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجـراءُ / الأذانِ مُجْرىٰ القول. [٤٣٤/ب]

قوله: «من المشركين» متعلقٌ بنفس «بريء» كما يقال: «بَرِئْتُ منه»، وهذا بخلاف «براءةٌ مِن الله[4]» فإنها هناك تحتمل هذا، وتحتمل أن تكونَ صفةً لـ «براءة».

قوله: «ورسوله» الجمهورُ على رَفْعِه، وفيه ثلاثة أوجه، أحـدها: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: ورسولُه بريءٌ منهم، وإنما حُذِفَ للدلالةِ عليه. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستتر في الخبر، وجاز ذلك للفصلِ المسوِّغ للعطف فرفعُه على هذا بالفاعلية. الثالث: أنه معطوفٌ على محل اسم «أنَّ»، وهذا عند مَنْ يُجيز ذلك في المفتوحةِ قياساً على المكسورة. قال

---

(١) الشواذ ٥١، ونسبها إلى يزيد، والبحر ٥/٦.
(٢) البحر ٥/٦.
(٣) البحر ٥/٦؛ ابن عطية ٨/١٣١.
(٤) الآية ١ من التوبة.

ابن عطية[1]: «ومذهبُ الأستاذ ـ يعني ابن الباذش ـ على مقتضى كلامِ سيبويهِ أن لا موضعَ لِما دخلَتْ عليه «أنَّ»؛ إذ هو مُعْرَبٌ قد ظهر فيه عملُ العامل، وأنه لا فرقَ بين «أنَّ» وبين «ليت»، والإجماعُ على أن لا موضعَ لِما دَخَلَتْ عليه هـذه». قال الشيخ[2]: «وفيه تعقُّبٌ؛ لأن علةَ كونِ «أنَّ» لا موضعَ لِما دَخَلَتْ عليه ليس ظهورَ عملِ العامل بدليل: «ليس زيد بقائم» و«ما في الدار مِنْ رجل» فإنه ظهر عملُ العامل ولهما موضع[3]، وقولُه: «بالإجماع» ـ يريد أن «ليت» لا موضعَ لِما دَخَلَتْ عليه بالإجماع ـ ليس كذلك؛ لأن الفراءَ خالَفَ، وجعل حكمَ «ليت» وأخواتِها جميعِها حكمَ «إنَّ» بالكسر». قلت: قوله: «بدليل ليس زيدٌ بقائم» إلى آخره قد يَظْهر الفرق بينهما فإن هذا العاملَ وإنْ ظهر عملُه فهو في حكمِ المعدوم؛ إذ هو زائد فلذلك اعتبرنا الموضعَ معه بخلاف «أنَّ» بالفتح فإنه عاملٌ غيرُ زائد، وكان ينبغي أن يُرَدَّ عليه قولُه: «وأن لا فرقَ بين «أنَّ» وبين«ليت»، فإنَّ الفرقَ قائمٌ، وذلك أن حكمَ الابتداء قد انتسخ مع ليت ولعل وكأن لفظاً ومعنىً بخلافه مع إنَّ وأنَّ فإن معناه معهما باقٍ.

وقرأ[4] عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق «ورسولَه» بالنصب. وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة. والثاني: أنه مفعولٌ معه، قاله الزمخشري[5]. وقرأ الحسن «ورسولِه» بالجر وفيها وجهان، أحدهما: أنه مقسمٌ به أي: ورسولِه إن الأمر كذلك، وحُذِفَ جوابُه لفهم المعنىٰ. والثاني: أنه على الجِوار، كما أنهم نَعَتوا وأكَّدوا على الجِوار، وقد

(1) المحرر ٨/١٣١.
(2) البحر ٥/٦.
(3) أي مع أن الباء زائدة ومِنْ زائدة.
(4) الشواذ ٥١؛ البحر ٥/٦.
(5) الكشاف ٢/١٧٣.

تقدَّم تحقيقُه. وهذه القراءةُ يَبْعُد صحتُها عن الحسن للإبهام، حتى يحكى أن أعرابياً سمع رجلًا يقرأ «ورسولِه» بالجر. فقال الأعرابي: إن كان الله قد بَرِىء مِنْ رسوله فأنا بريء منه، فَلَبَّبه[1] القارىء إلى عمر رضي الله عنه، فحكى الأعرابيُّ الواقعةَ، فحينئذ أَمَرَ عمرُ بتعليم العربية. ويُحكى أيضاً هذه عن أمير المؤمنين عليّ وأبي الأسود الدؤلي. قال أبو البقاء[2]: «ولا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر». وهذا من الواضحات.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع. والتقدير: لكنِ الذين عاهدتم فَأَتِمُّوا إليهم عهدَهم. وإلى هذا نحا الزمخشريُّ فإنه قال[3]: «فإن قلت: مِمَّ استثنى قولَه «إلا الذين عاهدتم؟» قلت: وجهُه أن يكونَ مستثنى من قوله: «فَسِيحوا في الأرض» لأن الكلامَ خطابٌ للمسلمين، ومعناه: براءةٌ من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فقولوا لهم: سِيْحوا إلا الذين عاهدْتم منهم ثم لم ينقصوا فأتمُّوا إليهم عهدهم. والاستثناءُ بمعنى الاستدراك، كأنه قيل بعد أن أُمِروا في الناكثين: ولكن[4] الذين لم يَنْكثوا فأتمُّوا إليهم عهدَهم ولا تُجروهم مُجراهم».

الثاني: أنه استثناءٌ متصلٌ، وقبلهُ جملة محذوفة تقديره: اقتلوا المشركين المعاهَدين إلا الذين عاهَدْتم. وفيه ضعفٌ.

الثالث: أنه مبتدأ والخبرُ قولُه فأتمُّوا إليهم، قاله أبو البقاء[5]. وفيه نظرٌ لأنَّ

---

(١) لبَّب الرجلَ: جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جرَّه.

(٢) الإملاء ٢/ ١١.

(٣) الكشاف ٢/ ١٧٤.

(٤) قوله: «ولكن» تكرر في الأصل.

(٥) الإملاء ٢/ ١١.

الفاءَ تزاد[1] في غير موضعها، إذا المبتدأُ لا يُشْبه الشرط لأنه لِأُناسٍ بأعيانهم[2]، وإنما يتمشَّى على رأي الأخفش إذ يُجَوِّز زيادتها مطلقاً[3]. والأَوْلَى أنه منقطعٌ لأنَّا لو جَعَلْناه متصلاً مستثنىً من المشركين في أولِ السورة لأدَّى إلى الفَصْلِ بين المستثنى والمستثنى منه بجملٍ كثيرة.

قوله: «ثم لم يَنْقُصوكم شيئاً» الجمهور «يَنْقُصوكم» بالصاد مهملةً، وهو يتعدَّى لواحدٍ ولاثنين. ويجوز ذلك فيه هنا، فـ «كُمْ» مفعولٌ، و «شيئاً»: إمَّا مفعول ثان وإمَّا مصدرٌ، أي: شيئاً من النقصان، أو لا قليلاً و [لا] كثيراً من النقصان. وقرأ[4] عطاء بن السائب الكوفي وعكرمة وابن السَّمَيْفَع / وأبو زيد «يَنْقُضوكم» بالضاد المعجمة، وهي على حَذْفِ مضاف أي: ينقضوا عهدكم، فحُذف المضاف وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. قال الكرماني: «وهي مناسِبة لِذِكْرِ العهد» أي: إنَّ النقضَ يُطابق العهدَ، وهي قريبة من قراءة العامة؛ فإنَّ مَنْ نقض العهد فقد نقص من المدة، إلا أن قراءةَ العامة أوقعُ لمقابلها التمام[5]. [٤٣٥/أ]

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿الأشهر﴾**: يجوز أن تكون الألف واللام للعهد، والمرادُ بهذه الأشهرِ الأشهرُ المتقدمة في قوله: «فسيحوا في الأرضِ أربعةَ أشهر[6]»، والعربُ إذا ذكرت نكرةً، ثم أرادت ذِكْرها ثانياً، أتت بمضمرِه أو بلفظه معرَّفاً بأل، ولا يجوز أن نَصِفَه حينئذٍ بصفةٍ تُشْعر بالمغايرة، فلو قيل: «رأيت رجلاً فأكرَمْتُ الرجلَ الطويل» لم تُرِد بالثاني الأولَ، وإن وَصَفْتَـه

---

(١) ش: «لا تُزاد» أي لا يجوز زيادتها في غير موضع جواز الزيادة. وعلى عبارة المؤلف: أن أبا البقاء جعلها في هذا الإعراب زائدة في غير موضع جواز الزيادة.

(٢) في حين أن دلالة الشرط على العموم.

(٣) انظر: معاني القرآن له ٣٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

(٤) الشواذ ٥١؛ البحر ٥/٨.

(٥) في قوله: «فأتموا إليهم».

(٦) الآية ٢ من التوبة.

بما لا يقتضي المغايرة جاز كقولك: «فأكرمت الرجل المذكور»، ومنه هذه الآيةُ فإن الأشهر قد وُصِفَتْ بالحُرُم، وهي صفةٌ مفهومة من فحوى الكلام فلم تقتض المغايرة. ويجوز أن يُرادَ بها غيرُ الأشهرِ المتقدمة فلا تكون أل للعهد، والوجهان مقولان في التفسير.

والانسلاخُ هنا من أحسنِ الاستعارات، وقد بَيَّن ذلك أبو الهيثم فقال[1]: «يُقال: «أَهْلَلْنا شهرَ كذا» أي: دَخَلْنا فيه، فنحن نزداد كلَّ ليلةٍ منه إلى مضيِّ نصفِه لباساً، ثم نَسْلَخُه عن أنفسنا جزءاً فجزءاً إلى أن ينقضي وينسلخ، وأنشد[2]:

٢٤٤٨ـ إذا ما سَلَخْتُ الشهرَ أَهْلَلْتُ مثلَه كفىٰ قاتِلاً سَلْخي الشهورَ وإهلالي

قوله: «كلَّ مَرْصَد» في انتصابه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ المكاني. قال الزجاج[3]: «نحو: ذهبت مذهباً». وقد ردَّ الفارسيُّ عليه هذا القولَ من حيث إنه ظرف مكان مختص، والمكانُ المختصُّ لا يَصِلُ إليه الفعلُ بنفسه بل بواسطة «في»، نحو: صَلَّيْتُ في الطريق، وفي البيت، ولا يَصِلُ بنفسه إلا في ألفاظٍ محصورةٍ بعضُها ينقاسُ وبعضها يُسمع، وجعل هذا نظير ما فَعَلَ سيبويه[4] في بيت ساعِدة[5]:

٢٤٤٩ـ لَدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

وهو أنه جعله مما حُذِف فيه الحرفُ اتِّساعاً لا على الظرف؛ لأنه ظرف مكان مختص.

---

(١) انظر: اللسان سلخ.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان سلخ، والبحر ٥/٩.
(٣) معاني القرآن ٢/٤٧٦.
(٤) الكتاب ١/١٦، ١٠٩.
(٥) تقدم برقم ٢١٥٣.

قال الشيخ[1]: «إنه ينتصبُ على الظرف؛ لأنَّ معنى «واقعدوا» لا يُراد به حقيقةُ القعود، وإنما يُراد: ارصُدوهم، وإذا كان كذلك فقد اتفق العاملُ والظرف في المادة، ومتى اتفقا في المادة لفظاً أو معنىً وصل إليه بنفسه تقول: جلست مجلسَ القاضي، وقعدت مجلسَ القاضي، والآيةُ من هذا القبيل».

والثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرف الجر وهو «على» أي: على كلِّ مَرْصَد، وهذا قول الأخفش[2]، وجعله مِثْلَ قولِ الآخر[3]:

٢٤٥٠ــ تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بها مِنْ صَبابةٍ وأُخْفي الذي لولا الأسى لقَضَاني

وهذا لا ينقاسُ بل يُقتصر فيه على السَّماع كقوله تعالى: «لَأَقْعُدَنَّ لهم صراطَك» أي: على صراطك، اتفق الكل على أنه على تقدير «على». وقال بعضُهم: هو على تقدير الباء أي بكل مرصد، نقله أبو البقاء[4]، وحينئذٍ تكون الباء بمعنى «في» فينبغي أن تُقَدَّرَ «في» لأن المعنى عليها، وجعله[5] نظيرَ قولِ الشاعر[6]:

٢٤٥١ــ نُغالي اللحمَ للأضيافِ نَيْئاً ونَرْخُصُهُ إذا نَضِجَ القدورُ

والمَرْصَدُ مَفْعَل مِنْ رصده يَرْصُدُه أي: رَقَبه يَرْقُبُه وهو يَصْلُح للزمان والمكان والمصدر، قال عامر بن الطفيل[7]:

---

(١) البحر ٥/١٠ بعبارة قريبة.
(٢) معاني القرآن له ٢/٣٢٦.
(٣) تقدم برقم ١٨٣٥.
(٤) الإملاء ٢/١١.
(٥) لم يجعله أبو البقاء نظير ما ذكر، إنما هو الأخفش في معانيه ٢/٣٢٦.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٣؛ والزجاج ٢/٤٧٦.
(٧) عجز البيت في اللسان (رصد) منسوباً إلى عديّ، وهو في مجاز القرآن ١/٢٥٣؛ والبحر ٥/٣؛ والقرطبي ٨/٧٣.

٢٤٥٢ـ ولقد عَلِمْتَ وما إخالك ناسِيا   أنَّ المنيَّةَ للفتى بـالمَـرْصَـدِ

والمِرْصاد: المكانُ المختص بالترصُّد، والمَرْصَدُ يقع على الراصد سواءً كان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، وكذلك يقع على المرصود ، وقولُه تعالى: «فإنه يَسْلُكُ من بينِ يديه ومِنْ خلفه رَصَدا[1]» يَحْتمل كلَّ ذلك، وكأنه في الأصل مصدرٌ، فلذلك التُزِم فيه الإفرادُ والتذكير.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ﴾: كقوله: «إنِ امرؤٌ هَلَكَ[2]» في كونِه من باب الاشتغال / عند الجمهور. [٤٣٥/ب]

قوله: «حتى يسمع» «حتى» يجوز أن تكونَ هنا للغاية، وأن تكونَ للتعليل، وعلى كلا التقديرين يتعلَّقُ بقوله: «فَأَجِرْهُ»، وهل يجوز أن تكونَ هذه المسألةُ من باب التنازع أم لا؟ وفيه غموضٌ، وذلك أنه يجوزُ من حيث المعنى أن تُعَلَّق «حتى» بقوله: «استجارك» أو بقوله: «فَأَجِرْهُ» إذ يجوز تقديرُه: وإن استجارك أحدٌ حتى يسمعَ كلام الله فَأَجِرْهُ حتى يسمع كلام الله. والجوابُ أنه لا يجوزُ عند الجمهور لأمرٍ لفظي ـ من جهة الصناعة ـ لا معنوي، فإنَّا لو جعلناه من التنازع، وأَعْمَلْنا الأول مثلاً لاحتاج الثاني إليه مضمراً على ما تقرر، وحينئذٍ يلزم أنَّ «حتى» تجرُّ المضمر، و«حتى» لا تجرُّه إلا في ضرورة شعر كقوله[3]:

٢٤٥٣ـ فـلا واللَّهِ لا يَلْقـى أُنـاسٌ   فتى حَتَّـاك يا ابنَ أبي يـزيدِ

وأمَّا عند مَنْ يُجيز أن تجرَّ المضمر فلا يمتنع ذلك عنده، ويكون من

---

(١) الآية ٢٧ من الجن.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/٩٤؛ ابن عقيل ٣/٨؛ والأشموني ٢٨٦؛ ورصف المباني ١٨٥؛ والخزانة ٤/١٤٠.

إعمال الثاني لحذفِه، ويكون كقولك: «فرحت ومررت بزيد» أي: فرحت به، ولو كان من إعمال الأول لم تَحْذِفْه من الثاني.

وقوله: «كلامَ الله» من باب إضافة الصفة لموصوفها لا من باب إضافةِ المخلوق للخالق. و«مَأْمَنَه» يجوز أن يكون مكاناً أي مكان أَمْنِه، وأن يكونَ مصدراً أي: ثمَّ أَبْلِغْه أَمْنَه.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿كيف يكون﴾**: في خبر «يكون» ثلاثةُ أوجه أظهرُها: أنه «كيف»، و«عهدٌ» اسمُها، والخبر هنا واجبُ التقديمِ لاشتماله على ما له صدرُ الكلام وهو الاستفهامُ، و«للمشركين» على هذا متعلقة: إمَّا بـ«يكون» عند مَنْ يُجيز في «كان» أن تعمل في الظرفِ وشبهه، وإمَّا بمحذوف لأنها صفةٌ لعهد في الأصل، فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً، و«عند» يجوز أن تكون متعلقةً بـ«يكون» أو بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ«عَهْد» أو متعلقةً بنفس «عهد» لأنه مصدر. **الثاني**: أن يكون الخبر «للمشركين» و«عند» على هذا فيها الأوجهُ المتقدمة. ونزيد وجهاً رابعاً وهو أنه يجوز أن يكونَ ظرفاً للاستقرار الذي تعلَّق به «للمشركين». **والثالث**: أن يكون الخبرُ «عند الله» و«للمشركين» على هذا: إمَّا تبيين، وإمَّا متعلقٌ بـ«يكون» عند مَنْ يجيز ذلك كما تقدم، وإمَّا حال من «عهد»، وإمَّا متعلقٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبر. ولا يُبالَىٰ بتقديم معمولِ الخبرِ على الاسم لكونِهِ حرفَ جر. و«كيف» على هذين الوجهين الأخيرين مُشْبِهةٌ بالظرف أو بالحال كما تقدَّم تحقيقه في «كيف تكفرون»[1].

ولم يذكروا هنا وجهاً رابعاً ـ وكان ينبغي أن يكونَ هو الأظهر ـ وهو أن يكونَ الكونُ تاماً بمعنى: كيف يوجد عهدٌ للمشركين عند الله؟، والاستفهامُ

---

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

هنا بمعنى النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناء بـ«إلا»،ومِنْ مجيئه بمعنى النفي أيضاً قولُه[1]:

٢٤٥٤ـ فهذي سيوفٌ يا صُدَيُّ بنَ مالكٍ   كثيرٌ ولكن كيف بالسيفِ ضاربُ

أي: ليس ضاربٌ بالسيف.

قوله: «إلا الذين عاهَدْتُم» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ منقطع أي: لكن الذين عاهدتم فإنَّ حُكْمَهم كيت وكيت. **والثاني**: أنه متصلٌ وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء من المشركين. **والثاني**: أنه مجرورٌ على البدل منهم، لأنَّ معنى الاستفهامِ المتقدمِ نفيٌ، أي: ليس يكونُ للمشركين عهدٌ إلا للذين لم ينكُثوا. فقياسُ قولِ أبي البقاء[2] فيما تقدَّم أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملةُ من قوله: «فما استقاموا» خبرُه.

قوله: «فما» يجوز في «ما» أن تكونَ مصدريةً ظرفيةً، وهي في محلِّ نصبٍ على ذلك أي: فاستقيموا لهم مدةَ استقامتِهم لكم. ويجوز أن تكونَ شرطيةً، وحينئذٍ ففي محلِّها وجهان،أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الظرف الزماني،والتقدير: أيَّ زمانٍ استقاموا لكم فاستقيموا لهم. ونظَّره أبو البقاء[3] بقولِه تعالى: «ما يفتحِ اللَّـهُ للناس مِنْ رحمة فلا مُمْسِكَ لها»[4]. **والثاني**: أنها في محل رفع بالابتداء، وفي الخبر الأقوالُ المشهورة، و«فاستقيموا»: جوابُ الشرط. وهذا نحا إليه الحوفي، ويحتاج إلى / حذفِ عائد أي: أيُّ زمانٍ [٤٣٦/أ]

(١) تقدم برقم ١٣٥٢.

(٢) كان أبو البقاء قد أعرب «إلا الذين عاهدتم» في الآية الرابعة مبتدأ، وخبره «فأتموا إليهم»: الإملاء ٢/١١.

(٣) الإملاء ٢/١٢.

(٤) الآية ٢ من سورة فاطر.

استقاموا لكم فيه، فاستقيموا لهم. وقد جوَّز الشيخ جمال الدين[1] ابنُ مالك في «ما» المصدرية الزمانية أن تكونَ شرطيةً جازمة، وأنشد على ذلك[2]:

٢٤٥٥ـ فما تَحْيَ لا نسْأَمْ حياةً وإن تَمُتْ فلاخيرَفي الدنياولا العيشِ أجمعا

ولا دليل فيه لأنَّ الظاهرَ الشرطيةُ من غير تأويلٍ بمصدرية وزمانٍ، قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز أن تكونَ نافيةً لفساد المعنى، إذ يصير المعنى: استقيموا لهم لأنهم لم يَسْتقيموا لكم».

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿كيفَ وإن يَظْهروا﴾: المستفهمُ عنه محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه. فقدَّره أبو البقاء[4]: «كيف تَطْمئنون أو: كيف يكونُ لهم عهدٌ». وقدَّره غيره: كيف لا تقاتلونهم. والتقديرُ الثاني مِنْ تقديرَي أبي البقاء أحسنُ، لأنه مِنْ جنس ما تقدَّم، فالدلالةُ عليه أقوى، وقد جاء الحذف في هذا التركيبِ كثيراً، وتقدَّم منه قولُه تعالى: «فكيف إذا جَمَعْناهم[5]» «فكيف إذا جئنا[6]»، وقال الشاعر[7]:

٢٤٥٦ـ وخبَّرْتُماني أنَّما الموتُ بالقُرىٰ فكيف وهاتا هَضْبةٌ وكَثِيبُ

أي: كيف مات؟، وقال الحطيئة[8]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٧.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي، وهو في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٧، والأشموني ١٢/٤.

(٣) الإملاء ٢/١٢.

(٤) الإملاء ٢/١٢.

(٥) الآية ٢٥ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٤١ من سورة النساء.

(٧) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الكتاب ٢/١٣٩؛ والمقتضب ٢/٢٨٨؛ وابن يعيش ٣/١٣٦؛ وابن عطية ٨/١٣٦.

(٨) ديوانه ١٤٠؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٤؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٧٩؛ والبحر ٥/١٣. والمعظم: الأمر العظيم. وقدُّ الأديم: شقُّه.

٢٤٥٧ــ فكيف ولم أعلَمْهُمُ خـذَلُوكُمُ على مُعْظِمٍ ولا أَدِيْمَكُمُ قَدُّوا

أي: كيف تَلُومني في مدحهم؟ قال الشيخ[١]: «وقدَّر أبو البقاء الفعلَ بعد «كيف» بقوله: «كيف تطمئنون»، وقدَّره غيرُه بكيف لا تقاتِلونهم». قلت: ولم يقدِّره أبو البقاء بهذا وحدَه، بل به وبالوجه المختار كما قدَّمْتُه عنه.

قوله: «وإن يَظْهروا» هذه الجملةُ الشرطية في محل نصبٍ على الحال أي: كيف يكونُ لهم عهدٌ وهم على حالةٍ تنافي ذلك؟ وقد تقدَّم تحقيقُ هذا عند قوله: «وإن يَأْتِهم عَرَضٌ مثلُه يأخذوه»[٢]. و«لا يرقُبوا» جوابُ الشرط. وقرأ[٣] زيد بن علي: «وإن يُظْهَروا» ببنائِه للمفعول، مِنْ أظهره عليه أي: جعله غالباً له.

قوله: «إلَّا» مفعولٌ به بـ«يرقُبوا» أي: لا يَحْفظوا. وفي «الإِلّ» أقوالٌ لأهل اللغةِ أحدها: أن المراد به العهد، قاله أبو عبيدة[٤] وابن زيد والسدِّي، ومنه قول الشاعر[٥]:

٢٤٥٨ــ لولا بنو مالكٍ والإِلُّ مَرْقَبَةٌ ومالكٌ فيهمُ الآلاءُ والشَّرَفُ

أي: الحِلْف. وقال آخر[٦]:

٢٤٥٩ــ وجَدْناهُما كاذِباً إلُّهُمْ وذو الإِلِّ والعهدِ لا يَكْذِبُ

---

(١) البحر ٥/١٣.
(٢) الآية ١٦٩ من سورة الأعراف.
(٣) البحر ٥/١٣.
(٤) المجاز ١/٢٥٣.
(٥) لم أقف عليه.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير الطبري ١٤/١٤٩.

وقال آخر[1]:

٢٤٦٠ـ أفسدَ الناسَ خُلوفٌ خَلَفُوا قطعُوا الإلَّ وأعراقَ الرَّحِمْ

وفي حديث أمِّ زرع[2]: «بيت أبي زرع وَفِيُّ الإلِّ، كريم الخِلّ، بَرودُ الظلّ» أي: وفيُّ العهد.

الثاني: أن المرادَ به القَرابة، وبه قال الفراء[3]، وأنشد لحسان رضي الله عنه[4]:

٢٤٦١ـ لَعَمْرك إنَّ إلَّكَ مِنْ قريشٍ كإلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعامِ

وأنشد أبو عبيدة[5] على ذلك قوله[6]:

٢٤٦٢ـ .... قطعوا الإلَّ وأعراق الرَّحِمْ

الثالث: أن المرادَ به الله تعالى أي: هو اسم من أسمائه، واستدلُّوا على ذلك بحديث أبي بكر لمَّا عُرِض عليه كلام مُسَيْلمة ـ لعنه الله ـ: «إنَّ هذا الكلام لم يَخْرج من إلّ» أي: الله عز وجل. ولم يرتضِ هذا الزجاج[7] قال: «لأن أسماءَه تعالى معروفة في الكتاب والسنة، ولم يُسْمَعْ أحدٌ يقول: يا إلُّ افعلْ لي كذا.

---

(١) البيت لابن مقبل، وهو في الطبري ١٤/١٤٨؛ وتفسير الماوردي ٢/١٢١؛ وابن عطية ٨/١٣٧؛ والبحر ٥/٣. وخلوف: ج خَلْف وهم بقية السوء. وعرق كل شيء: أصله.

(٢) انظر: النهاية ١/٦١.

(٣) لم يرد في معانيه.

(٤) ديوانه ١/٣٩٤؛ البحر ٥/٣؛ ابن عطية ٨/١٣٧؛ واللسان: ألل. والسقب: ولد الناقة ساعة يولد. والرأل: ولد النعام.

(٥) لم يرد في مجاز القرآن.

(٦) تقدم برقم ٢٤٦٠.

(٧) معاني القرآن ٢/٤٧٩.

الرابع: أن الإلّ الجُؤار، وهو رَفْعُ الصوت عند التحالُفِ، وذلك أنهم كانوا إذا تماسحوا وتحالفوا جَأَرُوا بذلك جُؤاراً، ومنه قول أبي جهل(١):

٢٤٦٣ـ لإلٍّ علينا واجبٍ لا نُضِيعُه ... متينٍ قُواه غيرِ منتكثِ الحبلِ

الخامس: أنه مِنْ «ألَّ البرقُ» أي: لَمَعَ. قال الأزهري(٢): «الأَلِيل: البريق، يقال: ألَّ يَؤُلُّ أي: صفا ولمع». وقيل: الإلُّ مِن التحديد ومنه «الأَلَّةُ» الحَرْبة وذلك لِحِدَّتها. وقد جعل بعضُهم بين هذه المعاني قَدَراً مشتركاً يَرْجِعُ إليه جميعُ ما ذَكَرْتُه لك، فقال الزجاج(٣): «حقيقةُ الإلِّ عندي على ما توحيه اللغة التحديد للشيء، فَمِنْ ذلك: الأَلَّةُ: الحَرْبَةُ، وأُذُن مُؤَلَّلَة، فالإلُّ يخرج في جميع ما فُسِّر من العهد والقَرابة والجُؤار من هذا، فإذا قلت في العهد: «بينهما إلٌّ» فتأويلُه أنهما قد حَدَّدا في أَخْذ العهود، وكذلك في الجُؤار والقَرابة. وقال الراغب(٤): «الإلُّ: كلُّ حالةٍ ظاهرة من عَهْدٍ وحِلْفٍ وقرابة تَئِلُّ أي: تَلْمَع، وألَّ الفَرَسُ: أسرع، والأَلَّةُ: /الحَرْبَةُ اللامعة»، وأنشد غيرُه [٤٣٦/ب] على ذلك قولَ حماس بن قيس يوم فتح مكة(٥):

٢٤٦٤ـ إن يُقْبلوا اليومَ فما لي عِلَّةْ ... هذا سلاحٌ كاملٌ وأَلَّةْ
وذو غِرارَيْنِ سَريعُ السَّلَّةْ

قال: «وقيل: الإلُّ والإيلُ اسمان لله تعالى، وليس ذلك بصحيحٍ، والأَلَّان صفحتا السكين» انتهى. ويُجمع الإلُّ في القِلَّة آلّ، والأصل: أَأْلُل بزنة أَفْلُس، فأُبدلت الهمزةُ الثانيةُ ألفاً لسكونها بعد أخرى مفتوحة، وأُدْغمت اللامُ في

---

(١) السيرة ٢/٢٤٧؛ ابن عطية ٨/١٣٧؛ البحر ٥/٣. غير منتكث: غير منتقض.
(٢) التهذيب ١٥/٤٣٥.
(٣) معاني القرآن ٢/٤٨٠.
(٤) المفردات ٢٠.
(٥) السيرة ٤/٥٠. وذو الغرارين: السيف ذو الحدين.

اللام. وفي الكثرة على إلال كذِئْب وذِئاب. والْأَلُّ ـ بالفتح ـ قيل: شدَّة القنوط. قال الهروي[1] في الحديث: «عَجب ربكم مِنْ أَلِّكم وقُنوطكم» قال أبو عبيد: «المحدِّثون يقولونه بكسر الهمزة، والمحفوظ عندنا فَتْحُها، وهو أشبهُ بالمصادر، كأنه أراد مِنْ شدة قنوطكم، ويجوز أن يكونَ مِنْ رَفْعِ الصوت، يقال: أَلَّ يَؤُلُّ ألّاً وأَلَلاً وأَلِيلاً إذا رفع صوتَه بالبكاء، ومنه يقال: له الويل والْأَلِيل، ومنه قولُ الكميت[2]:

٢٤٦٥ـ وأنتَ ما أنت في غَبْراءَ مُظْلمةٍ إذا دَعَتْ أَلَلَيْها الكاعِبُ الفُضُلُ

انتهى. وقرأت فرقة[3]: «أَلًّا» بالفتح، وهو على ما ذكر مِنْ كونه مصدراً مِنْ أَلَّ يَؤُلُّ إذا عاهد. وقرأ عكرمة: «إيلاً» بكسرِ الهمزة، بعدها ياءٌ ساكنة، وفيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه اسمُ الله تعالى، ويؤيد ذلك ما تقدم لك في جبريل وإسرائيل أن المعنى عبدالله. **والثاني**: أنه يجوزُ أن يكون مشتقاً مِنْ آل يَؤُول إذا صار إلى آخر الأمر، أو مِنْ آل يَؤُول إذا ساسَ قاله ابن[4] جني أي: لا يرقبون فيكم سياسةً ولا مُداراة. وعلى التقديرين سكنت الواو بعد كسرة فَقُلِبَتْ ياءً كريح. **الثالث**: أنه هو الإِلُّ المضعف، وإنما اسْتُثْقِل التضعيفُ فأبدل إحداهما حرفَ علةٍ كقولهم: أَمْلَيْت الكتاب وأَمْلَلْته. قال الشاعر[5]:

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ٢/ ٢٦٩.

(٢) اللسان: ألل، غريب الحديث ٢/ ٢٦٩. والفضل: المختالة. وقال الأزهري في تفسير ألليها في البيت ١٥/ ٤٣٥: «يريد المصدر ثم ثنَّاه كأنه يريد صوتاً بعد صوت، وقد يكون أراد حكاية أصوات النساء إذا صرخن».

(٣) نسبها في الشواذ ٥٢ إلى الكلبي. وانظر: البحر ٥/ ١٣.

(٤) المحتسب ١/ ٢٨٤.

(٥) البيت لسعد بن قرط أو الأحوص. وهو في اللسان أما؛ ورصف المباني ١٠١؛ والخزانة ٤/ ٤٣١؛ والمغني ٦٢؛ والأشموني ٤٢٥؛ وشواهد المغني ١٨٦؛ والهمع ٢/ ١٣٥.

٢٤٦٦ـ يا ليتَما أمُّنا شالَتْ نَعامَتُها أَيْما إلى جنةٍ أَيْما إلى نارِ

قوله: «ولا ذِمَّة» الذِّمَّة: قيل: العهد، فيكون مما كُرِّر لاختلافِ لفظِه إذا قلنا: إنَّ الإلَّ العهدُ أيضاً، فهو كقوله تعالى: «صلواتٌ مِنْ ربهم ورحمة»(١).

وقوله(٢):

٢٤٦٧ـ .... وأَلْفى قولَها كَذِباً ومَيْنا

وقوله(٣):

٢٤٦٨ـ .... وهندٌ أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبعدُ

وقيل: الذِّمَّة: الضَّمان، يقال: هو في ذمَّتي أي: في ضماني وبه سُمِّي أهلُ الذِّمَّة لدخولهم في ضمانِ المسلمين، ويقال: «له عليَّ ذِمَّةٌ وذِمام ومَذَمَّة، وهي الذِّمُّ». قال ذلك ابن عرفة، وأنشد لأسامة بن الحرث(٤):

٢٤٦٩ـ يُصَيِّح بالأَسْحار في كل صَارَة كما ناشد الذِّمَّ الكفيلَ المعاهِدُ

وقال الراغب(٥): «الذِّمام: ما يُذَمُّ الرجلُ على إضاعته مِنْ عهد، وكذلك الذِّمَّة والمَذَمَّة والمَذِمَّة(٦)» ـ يعني بالفتح والكسر ـ وقيل: لي مَذَمَّةٌ

---

(١) الآية ١٥٧ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم ٤٦٥.

(٣) تقدم برقم ٤٦٦.

(٤) ديوان الهذليين ٢/٢٠٣؛ تهذيب اللغة ١٤/٤١٨؛ والصارة: أعلى الجبل، والأرض ذات الشجر، والضمير في «يصيح» لحمار الوحش. المعاهد: مَنْ أُعطي عهداً. وقوله: «صارة»، ورد في الأصل بالسين، وهو تحريف.

(٥) المفردات ١٨١.

(٦) ليس في مطبوعة «المفردات» غير لغة الفتح.

فلا تَهْتكها. وقال غيره: «سُمِّيَتْ ذِمَّة لأنَّ كلَّ حُرْمة يلزمك مِنْ تضييعها الذَّمُّ يقال لها ذِمَّة»، وتُجْمع على ذِمّ كقوله(١):

٢٤٧٠ـ .... كما ناشد الذِّمَّ ....

وعلى ذِمَم وذِمَام. وقال أبو زيد: «مَذِمَّة بالكسر مِنَ الذِّمام وبالفتح من الذَّمِّ». وقال الأزهري(٢): «الذِّمَّة: الأمان»، وفي الحديث: «ويَسْعى بذمَّتِهم أَدْناهم(٣)»، قال أبو عبيد(٤): «الذمَّة الأمانُ ههنا، يقول: إذا أعطى أدنى الناس أماناً لكافر نَفِذ عليهم، ولذلك أجاز عمر رضي الله عنه أمان عبدٍ على جميع العسكر». وقال الأصمعي: «الذِّمَّة: ما لَزِم أن يُحْفَظ ويُحْمى».

قوله: «يُرْضونكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ، وهذا هو الظاهر، أخبر أن حالهم كذلك. **والثاني**: أنها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «لا يَرْقُبوا»، قال أبو البقاء(٥): «وليس بشيءٍ لأنهم بعد ظُهورهم لا يُرضون المؤمنين».

قوله: «وتَأْبَىٰ» يقال: أَبَىٰ يَأْبَىٰ إبىً أي: اشتد امتناعُه، فكلُّ إباءٍ امتناعٌ مِنْ غير عكس قال(٦):

٢٤٧١ـ أبـىٰ الله إلا عَـدْلَـه ووفـاءَه فلا النكرُ معروفٌ ولا العُرْفُ ضائعُ

وقال آخر(٧):

---

(١) تقدم برقم ٢٤٦٩.
(٢) تهذيب اللغة ١٤/٤١٧.
(٣) رواه البخاري: الفرائض ٢١ (الفتح ١٢/٤٢)؛ أبو داود: المناسك ٩٥ (٢/٥٣١)؛ ابن ماجة: الديات ٣١ (٢/٨٩٥)؛ المسند ١/٨١.
(٤) غريب الحديث ٢/١٠٣.
(٥) الإملاء ٢/١٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤. (٧) تقدم برقم ١٠٧٣.

٢٤٧٢ـ أبىٰ الضيمَ والنعمانُ يَحْرِقُ نابَه   عليه فَأَفْضى والسيوفُ مَعَاقِلُهْ

فليس مَنْ فسَّره بمطلق / الامتناع بمصيبٍ. ومجيءُ المضارعِ منه على [٤٣٧/أ]
يَفْعَل بفتح العين شاذٌّ، ومثله قَلَى يَقْلَىٰ في لغة.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿إنهم ساءَ ما كانوا يعملون﴾**: يجوز أن تكون [ساء] على بابِها مِنَ التصرُّف والتعدِّي ومفعولها محذوفٌ أي: ساءهم الذي كانوا يَعْملونه أو عَمَلُهم، وأن تكون الجارية مَجْرى بئس، فتُحَوَّل إلى فَعُل بالضم، ويمتنع تصرُّفها، وتصير للذم، ويكون المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً كما تقرر ذلك غير مرة.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿فإخْوانُكم﴾**: خبرُ مبتدأ محذوف أي: فهم إخوانُكم، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ جزمٍ على جواب الشرط. و«في الدين» متعلِّقٌ بإخوانكم لِما فيه من معنى الفعل.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿أَئِمة الكفر﴾**: قرأ[١] نافع وابن كثير وأبو عمرو «أئمة» بهمزتين ثانيتهما مُسَهَّلة بينَ بينَ ولا ألفَ بينهما. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما، وهشام كذلك إلا أنه أَدْخَلَ بينهما ألفاً. هذا هو المشهور بين القراء السبعة. وفي بعضها كلامٌ يأتي إن شاء الله تعالى. ونقل الشيخ[٢] عن نافع ومَنْ معه، أنهم يُبْدلون الثانية ياء صريحة، وأنه قد نُقِلَ عن نافع المدُّ بينهما، أي بين الهمزة والياء.

فأما قراءةُ التحقيق وبينَ بينَ، فقد ضعَّفها جماعة من النحويين

---

(١) ذكر ابن مجاهد في السبعة، أن قراءة نافع وابن كثير بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة. انظر: السبعة ٣١٢؛ الحجة ٣١٥؛ البحر ١٥/٥.

(٢) البحر ١٥/٥.

كأبي علي الفارسي[1] وتابعيه، ومن القرَّاء أيضاً مَنْ ضَعَّفَ التحقيقَ مع روايتِه له، وقراءتِه به لأصحابه. ومنهم مَنْ أنكر التسهيلَ بينَ بينَ، فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف، وقرؤوا بياءٍ خفيفةِ الكسرِ، نصُّوا على ذلك في كتبهم.

وأما القراءة باليـاء فهي التي ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعةُ، لأنَّ النطقَ بالهمزتين في كلمة واحدة ثقيل، وهمزةُ بين بين بزنـة المخففة. والزمخشري[2] جعل القراءة بصريح الياء لحناً، وتحقيق الهمزتين غير مقبولٍ عند البصريين قال: «فإن قلت: كيف لفظ «أئمة»؟، قلت: بهمزةٍ بعدها همزةُ بين بين أي: بين مخرجِ الهمزةِ والياء، وتحقيق الهمزتين قراءةٌ مشهورة، وإن لم تكنْ مقبولةً عند البصريين. وأمَّا التصريحُ بالياء فلا يجوز أن تكون، ومَنْ قرأ بها فهو لاحِنٌ مُحَرِّف». قال الشيخ[3]: «وذلك دأبُه في تلحين المقرئين، وكيف تكون لحناً، وقد قرأ بها رأسُ النحاة البصريين، أبو عمرو بن العلاء، وقارىءُ أهلِ مكة ابنُ كثير، وقارىءُ أهل المدينة نافع؟». قلت: لا يُنْقَم على الزمخشري شيءُ فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يَقْبلها، غاية ما في الباب، أنه نَقَل عن غيره. وأمَّا التصريحُ بالياء، فإنه معذورٌ فيه لأنه كما قَدَّمْتُ لك، إنما اشْتُهِر بين القراء التسهيلُ بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة.

وقد رَدَّ أبو البقاء[4] قراءةَ التسهيلِ بينَ بينَ فقال: «ولا يجوز هنا أن تُجعل بينَ بينَ، كما جُعلت همزةُ «أئذا»؛ لأن الكسرةَ هنا منقولةٌ[5] وهناك

(١) الحجة (خ) ٣/٩٨ ـ ١٠٤.
(٢) الكشاف ٢/١٧٧.
(٣) البحر ٥/١٥.
(٤) الإملاء ٢/١٢.
(٥) لأن أصلها أَأْمِمَة.

أصليةٌ، ولو خُفِّفَت الهمزةُ الثانية [هنا][1] على القياس لقُلِبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ولكن تُرِكَ ذلك لتتحركَ بحركةِ الميم في الأصل». قلت: قوله: «منقولةٌ» لا يُفيد لأنَّ النقلَ هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله: «ولو خُفِّفَتْ على القياس إلى آخره» لا يفيد أيضاً لأن الاعتبار بالإدغام سابقٌ على الاعتبار بتخفيف الهمزة. ولذلك موضعٌ يضيق هذا الموضع عنه.

ووزن أَئِمَّة: أَفْعِلة؛ لأنها جمع إمام، كحمار وأَحْمِرة، والأصل أَأْمِمة، فالتقى ميمان فأُريد إدغامُهما فنُقلت حركةُ الميم الأولى للساكن قبلَها، وهو الهمزة الثانية، فأدَّى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجبون إبدالَ الثانية ياء، وغيرُهم يحقق أو يسهِّل بينَ بينَ. ومَنْ أَدْخَلَ الألفَ فللخِفَّة حتى يُفَرِّق بين الهمزتين، والأحسنُ حينئذٍ أن يكونَ ذلك في التحقيق كما قرأ هشام. وأمَّا ما رواه الشيخ عن نافع مِن المدّ مع نَقْلِه عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة.

قوله: «لا أَيْمان» قرأ[2] ابن عامر: «لا إيمان» بكسر الهمزة، وهو مصدرُ آمَن يُؤْمن إيماناً. وهل هو من الأمان؟ وفي معناه حينئذٍ وجهان أحدهما: أنهم لا يُؤْمنون في أنفسهم أي: لا يُعْطون أماناً بعد نُكْثِهم وطَعْنهم، ولا سبيلَ إلى ذلك. **والثاني**: الإخبار بأنهم لا يُوفون لأحدٍ بعهدٍ يَعْقِدونه له. أو من التصديق أي: إنهم لا إسلامَ لهم. واختار مكي[3] التأويلَ الأول لِما فيه من تجديد فائدة لم يتقدَّمْ لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ وَصْفَهم بالكفر وعدمِ الإيمان قد سَبَقَ وعُرِف.

وقرأ الباقون بالفتح، وهو جمعُ يمين. وهذا مناسب للنكث، وقد أُجْمع

---

(١) زيادة من الإملاء و ش. وقوله: «هنا» أي في أئمة.
(٢) السبعة ٣١٢؛ الحجة ٣١٥؛ البحر ٥/١٥.
(٣) الكشف ١/٥٠٠.

على فَتْح الثانية. ومعنى نفي الأيمان عن الكفارِ، أنهم لا يُوفون بها، وإن صَدَرَتْ منهم وَثَبَتَتْ. وهذا كقول الآخر(١):

٢٤٧٣ـ وإنْ حَلَفَتْ لا تَنْقُضُ الدهرَ عهدَها فليس لمخضوبِ البَنانِ يمينُ

وبذلك قال الشافعي. وحمله أبو حنيفة على حقيقته: أن يمين الكافر لا تكون يميناً شرعيةً، وعند الشافعي يمينٌ شرعية.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿أولَ مرة﴾**: نصبٌ على ظرفِ الزمان، وأصلُها المصدر مِنْ مَرَّ يَمُرُّ. وقد تقدَّم تحقيقُه(٢).

قوله: «فاللَّهُ أحقُّ أن تَخْشَوه» الجلالةُ مبتدأ، وفي الخبر أوجهٌ، أحدها: أنه «أحقُّ» و«أن تَخْشَوه» على هذا بدلٌ من الجلالة بدلُ اشتمال، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ؛ / فخشيةُ الله أحقُّ مِنْ خشيتهم. **الثاني**: أَنَّ «أحقُّ» خبرٌ مقدمٌ [٤٣٧/ب]
و«أَنْ تَخْشَوه» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرُ الجلالة. **الثالث**: أن «أحقُّ» مبتدأ و«أن تَخْشَوه» خبرُه، والجملةُ أيضاً خبر الجلالة. قاله ابن عطية(٣). وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة لأنها أفعلُ تفضيل. وقد أجاز سيبويه(٤) أن تكون المعرفةُ خبراً للنكرة في نحو: اقصدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه. الرابع: أن «أنْ تَخْشَوه» في محلِّ نصبٍ، أو جر بعد إسقاطِ حرفِ الخفض، إذ التقدير: أحقُّ بأن تَخْشَوه.

وقوله: «إنْ كنتم مؤمنين» شرطٌ حُذِفَ جوابُه، أو قُدِّم، على حسب الخلاف.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٨١/٨، وجملة «لا تنقض» حالية، وجواب الشرط محذوف تقديره نكثت، أو أن مخضوب البنان ناب مناب الضمير، والتقدير: فليس لها. وقوله «الدهر» ورد في القرطبي برواية النأي.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤١ من سورة البقرة.

(٣) المحرر ١٤٣/٨.

(٤) لم أجده في كتاب سيبويه.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿ويَشْفِ﴾**: قرأ الجمهور بياء الغَيْبَة رَدَّاً على اسم الله تعالى. وقرأ[١] زيد بن علي: «نَشْفِ» بالنون وهو التفاتٌ حسن. وقال: «قوم مؤمنين» شهادةً للمخاطبين بالإيمان، فهو من بابِ الالتفاتِ وإقامةِ الظاهرِ مُقام المضمر، حيث لم يَقُل: «صدوركم».

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿ويُذْهِبْ﴾**: الجمهورُ على ضم الياء وكسرِ الهاء مِنْ أَذْهب. و«غَيْظ» مفعول به. وقرأت[٢] طائفةٌ: «ويَذْهَبْ» بفتح الياء والهاء، جَعَله مضارعاً لذهب، «غيظ» فاعل به. وقرأ زيد بن علي كذلك، إلا أنه رفع الفعل مستأنفاً ولم ينسقْه على المجزومِ قبلَه، كما قرؤوا: «ويتوبُ» بالرفع عند الجمهور. وقرأ[٣] زيد بن علي والأعرج وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد، وعيسى الثقفي، وأبو عمرو ـ في رواية ـ ويعقوب: «ويتوبَ» بالنصب.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فإنها استئنافُ إخبارٍ، وكذلك وقع فإنه قد أَسْلَمَ ناسٌ كثيرون. قال الزجاج[٤] وأبو الفتح[٥]: «وهذا أمرٌ موجودٌ سواءً قوتلوا أم لم يُقاتَلوا، ولا وجهَ لإدخال التوبة في جوابِ الشرط الذي في «قاتِلوهم». يَعْنيان بالشرط ما فُهِمَ من الجملةِ الأمرية.

وأمَّا قراءةُ زيد وَمَنْ ذُكِر معه، فإنَّ التوبةَ تكونُ داخلةً في جوابِ الأمر من طريقِ المعنى. وفي توجيهِ ذلك غموضٌ: فقال بعضهم: إنَّه لمَّا أَمَرَهُمْ بالمقاتلة شَقَّ ذلك على بعضِهم، فإذا أقدموا على المقاتلةِ، صار ذلك العملُ

---

(١) البحر ٥/١٧.
(٢) البحر ٥/١٧.
(٣) الشواذ ٥١؛ البحر ٥/١٧.
(٤) معاني القرآن ٢/٤٨٣.
(٥) المحتسب ١/٢٨٥.

جارياً مَجْرى التوبة من تلك الكراهة. قلت: فيصير المعنى: إن تقاتلوهم يُعَذِّبْهم ويتبْ عليكم من تلك الكراهة لقتالهم. وقال آخرون في توجيه ذلك: إنَّ حصولَ الظفر وكثرةَ الأموال لذَّةٌ تُطلب بطريقٍ حرامٍ، فلمَّا حَصَلَتْ لهم بطريقٍ حلالٍ، كان ذلك داعياً لهم إلى التوبة ممَّا تقدم، فصارت التوبةُ معلقةً على المقاتلة.

وقال ابن عطية[1] في توجيهِ ذلك أيضاً: «يتوجَّه ذلك عندي إذا ذُهِب إلى أن التوبةَ يُراد بها هنا [أنَّ] قَتْلَ الكافرين والجهاد في سبيل الله هو توبةٌ لكم أيُّها المؤمنون وكمالٌ لإيمانكم، فتدخلُ التوبة على هذا في شرطِ القتال». قال الشيخ[2]: «وهذا الذي قدَّره من كونِ التوبة تدخل تحت جوابِ الأمر، هو بالنسبة للمؤمنين الذين أُمِروا بقتال الكفار. والذي يظهر أنَّ ذلك بالنسبة إلى الكفار، والمعنى: على مَنْ يشاء من الكفار، لأنَّ قتالَ الكفارِ وغلبةَ المسلمين إياهم، قد يكونُ سبباً لإسلام كثير. ألا ترى إلى فتح مكة كيف أسلم لأجله ناسٌ كثيرون، وحَسُن إسلامُ بعضِهم جداً، كابن أبي سرح وغيره». قلت: فيكون هذا توجيهاً رابعاً، ويصيرُ المعنى: إن تقاتلوهم يتب الله على مَنْ يشاء من الكفار أي: يُسْلِمُ مَنْ شاء منهم.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿ولم يتَّخذوا﴾**: يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنَّها داخلةٌ في حيِّز الصلة لعطفِها عليها أي: الذين عاهدوا ولم يتَّخذوا. **الثاني**: أنَّها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «جاهدوا» أي: جاهدوا حالَ كونهم غيرَ متخذين وَلِيْجَةً.

و «وَلِيجة» مفعول. و «مِنْ دون الله»: إمَّا مفعول ثان، إن كان الاتخاذُ بمعنى التصيير، وإمَّا متعلقٌ بالاتخاذ إن كان على بابه. والوَليجة: فَعِيلة مِنَ

(١) المحرر ١٤٤/٨.
(٢) البحر ١٧/٨.

الوُلوج وهو الدخول. والوليجة: مَنْ يُداخِلك في باطن أمورك. وقال أبو عبيدة[1]: «كلُّ شيءٍ أَدْخَلْته في شيءٍ وليس منه فهو وليجة، والرجلُ في القوم وليس منهم، يقال له وَليجة»، ويُستعمل بلفظٍ واحد للمفرد والمثنى والمجموع. وقد يُجمع على وَلائج ووُلُج كصحيفة وصحائف وصُحُف. وأنشدوا لعبادة بن صفوان الغنوي[2]:

٢٤٧٤ـ وَلائِجُهُمْ في كل مَبْدَىٰ ومَحْضَرٍ إلى كلِّ مَنْ يُرْجَىٰ ومَنْ يَتَخَوَّفُ

وقرأ الحسن[3] «بما يَعْملون» بالغَيْبةِ على الالتفات، وبها قرأ يعقوب في رواية سَلاَّم.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿ما كان للمشركين أن يَعْمُروا مساجد الله﴾: «أن يَعْمروا» اسم كان. وقرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو «مسجد الله» بالإفراد / وهي تحملُ وجهين: أن يُراد به مسجدٌ بعينه، وهو المسجد الحرام [٤٣٨/أ] لقوله: «وعِمارة المسجد الحرام[5]»، وأن يكون اسمَ جنسٍ فتندرجَ فيه سائرُ المساجد، ويدخل المسجد الحرام دخولاً أَوَّلِيّاً. وقرأ الباقون «مساجد» بالجمع، وهي أيضاً محتملةٌ للأمرين. ووجه الجمع: إمَّا لأنَّ كلَّ بقعةٍ من المسجد الحرام يُقال لها مسجدٌ، وإمَّا لأنه قبلةُ سائر المساجد، فصَحَّ أن يُطْلَقَ عليه لفظُ الجمع لذلك.

قوله: «شاهدين» الجمهور على قراءته بالياء نصباً على الحال مِنْ فاعل

---

(١) المجاز ٢٥٤/١.
(٢) المحرر ١٤٥/٨؛ البحر ١٨/٥.
(٣) البحر ١٨/٥.
(٤) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ١٨/٥.
(٥) من الآية ١٩ من سورة التوبة.

«يَعْمُروا». وقرأ زيد بن علي[1] «شاهدون» بالواو رفعاً على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، والجملةُ حالٌ أيضاً. وقرأ[2] ابن السَّمَيْفع «يُعْمِروا» بضم الياء وكسرِ الميم مِنْ أَعْمَرَ رباعياً، والمعنى: أن يُعينوا على عمارته.

قوله: «علىٰ أنفسِهم» الجمهورُ على «أنفسهم» جمعَ نَفْس. وقُرِىء[3] «أَنْفَسِهم» بفتح الفاء، ووجهُها أن يُراد بالأَنْفَس ـ وهو الأشرفُ الأجلُّ، من النَّفاسة ـ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلم. قيل: لأنه ليس بَطْنٌ مِنْ بطون العرب إلا وله فيهم وِلادة. وهذا المعنى منقولٌ في تفسير قراءة الجمهور أيضاً، وهو مع هذه القراءة أوضح.

قوله: «وفي النار هم خالدون» هذه جملةٌ مستأنفة، و«في النار» متعلقٌ بالخبر، وقُدِّم للاهتمام به، ولأجل الفاصلة. وقال أبو البقاء[4]: «أي: وهم خالدون في النار، وقد وقع الظرفُ بين حرف العطف والمعطوف». قلت: فيه نظرٌ من حيث إنه يُوهِم أن هذه الجملةَ معطوفةٌ على ما قبلها عَطْفَ المفرد على مثله تقديراً، وليس كذلك بل هي مستأنفةٌ، وإذا كانت مستأنفةً، فلا يُقال فيها فَصَلَ الظرف بين حرف العطف والمعطوف، وإنما ذلك في المتعاطفَيْن المفردين أو في تأويلهما، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله تعالى: «ربَّنا آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنة»[5] وفي قوله: «وإذا حَكَمْتم بين الناس أن تَحْكموا بالعدل»[6].

---

(١) البحر ٥/١٩.
(٢) البحر ٥/١٨.
(٣) البحر ٥/١٩ من دون نسبة.
(٤) الإملاء ٢/١٣.
(٥) الآية ٢٠١ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٥٨ من سورة النساء.

وقرأ زيد بن علي[1]: «خالدين» بالياء نصباً على الحال من الضمير المستتر في: الجارِّ قبله، لأنَّ الجارَّ صار خبراً كقولك: «في الدار زيد قاعداً»، فقد رفع زيد بن علي «شاهدين»، ونصب «خالدون» عكسَ قراءةِ الجمهور فيهما.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿إنما يَعْمُر مساجدَ الله﴾**: جمهورُ القراء من السبعة وغيرهم على الجمع. وقرأ الجحدري[2]وحماد بن أبي سلمة[3] عن ابن كثير بالإفراد. والتوجيهُ يُؤخذ مما تقدم[4]. والظاهر هنا أن الجمعَ هنا حقيقةٌ، لأن المرادَ جميع المؤمنين العائدين لجميع مساجدأقطار الأرض.

قوله: «سِقايةَ الحاجِّ وعِمارةَ» الجمهور على قراءتهما مصدرين على فِعالة، كالصِّيانة والوِقاية والتِّجارة، ولم تُقْلب الياء همزة[5]، لتحصُّنها بتاء التأنيث بخلاف رِداء، وعَباءة لطُروء تاء التأنيث فيها، وحينئذٍ فلا بُدَّ مِنْ حذف مضاف: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني ليتصادقَ المجعولان، والتقدير: أجعلتمْ أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعِمارةَ المسجد الحرامِ كمَنْ آمن، أو أَجَعَلْتم السقايةَ والعِمارة كإيمان مَنْ آمن، أو كعمل مَنْ آمن.

وقرأ[6] ابن الزبير والباقر وأبو وَجْرة «سُقاة» و«عَمَرَة» بضم السين وبعد الألف تاء التأنيث، وعَمَرة بفتح العين والميم دون ألف. وهما جمع ساقٍ وعامر كما يُقال: قاضٍ وقُضَاة ورَام ورُماة وبارّ وبَرَرة وفاجِر وفَجَرة. والأصل:

---

(١) البحر ٥/١٩.
(٢) البحر ٥/١٩.
(٣) حماد بن سلمة البصري. روى عن عاصم وابن كثير. توفي سنة ١٦٧. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٨. ولعل قوله «بن أبـي سلمة» فيه زيادة «أبـي».
(٤) انظر إعرابه للآية ١٧.
(٥) في الأصل «ياء»، وهو سهو.
(٦) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٢٠.

سُقَيَة، فَقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولا حاجةَ إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ، وإن احتيج إليه في قراءة الجمهور.

وقرأ سعيد بن جبير كذلك إلا أنه نَصَبَ «المسجد الحرام» بـ «عَمَرَة» وحَذَفَ التنوينَ لالتقاء الساكنين كقوله:(١)

٢٤٧٥ـ .... ولا ذاكـرَ اللَّهَ إلا قـليـلا

وقوله: «هو الله أحدُ الله الصمد»(٢).

وقرأ الضحاك «سُقاية» بضم السين و «عمرة»، وهما جمعان أيضاً، وفي جمع «ساقٍ» على فُعالة نظرٌ لا يَخْفى. والذي ينبغي أن يُقالَ ولا يُعْدَلَ [عنه] أن يُجعل هذا جمعاً لِسِقْي، والسِّقْي هو الشيء المَسْقِيّ كالرِّعْي والطِّحْن، وفِعْل يُجمع على فُعال، قالوا: ظِئْر وظُؤار(٣)، وكان مِنْ حقه أن لا تدخلَ عليه تاءُ التأنيث كما لم تدخل في «ظُؤار»، ولكنه أنَّث الجمعَ كما أنَّث في قولهم حِجارة وفُحولة. ولا بد حينئذٍ من تقديرِ مضافٍ أي: أجعلتم أصحابَ الأشياءِ المَسْقِيَّة كمَنْ آمن.

[٤٣٨/ب] قوله: «لا يَسْتَوُون» فيه وجهان / أظهرهما: أنها مستأنفة، أخبر تعالى بعدم تساوي الفريقين. والثاني: أن يكونَ حالاً من المفعولين للجَعْل والتقدير: سوَّيْتُم بينهم في حال تفاوتهم.

آ. (٢١) وقد تقدَّم اختلافُ القرَّاء في «يبشرهم» وتوجيه ذلك في آل عمران(٤)، وكذلك الخلافُ في «رضوان»(٥). وقرأ(٦) الأعمش «رضوان» بضمِّ

---

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الصمد، وهي قراءة عمر ونصر بن عاصم. انظر: الشواذ ١٨٢.

(٣) الظِئْر: المرضعة لغير ولدها، وجمعها علىظُؤار. قال في اللسان «ظأر»: من الجمع العزيز.

(٤) الآية ٣٩، وانظر: البحر ٥/٢١.

(٥) انظر: إعرابه للآية ١٥ من سورة آل عمران.

(٦) البحر ٥/٢١.

الراء والضاد، ورَدَّها أبو حاتم وقال: «لا يجوز»، وهذا غيرُ لازمٍ للأعمش فإنه رواها، وقد وُجِد ذلك في لسان العرب قالوا: السُّلُطان بضمّ السين واللام.

قوله: «لهم فيها نعيمٌ» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ صفةً لـ «جنات»، وأن تكونَ صفةً لـ «رحمة»؛ لأنهم جَوَّزوا في هذه الهاءِ أن تعودَ للرحمة وأن تعودَ للجنات. وقد جَوَّز مكي[1] أن تعود على البشرىٰ المفهومة من قوله: «يُبَشِّرهم»، كأنه قيل: لهم في تلك البشرىٰ، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ صفةً لذلك المصدرِ المقدَّرِ إن قدَّرْتَه نكرةً، وحالاً إن قدَّرْتَه معرفةً. ويجوز أن يكون «نعيم» فاعلاً بالجارِّ قبله، وهو أَوْلى لأنه يَصير من قبيل الوصف بالمفرد، ويجوز أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه الجار قبله. وقد تقدَّم تحقيق ذلك غيرَ مرة. و«خالدين» حالٌ من الضمير في «لهم».

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿إن كانَ آباؤُكم﴾**: «آباؤكم» ـ وما عُطِف عليه ـ اسمُ كان، و«أحبَّ» خبرها فهو منصوب. وكان المتفاصح الحجاجُ ابن يوسف يَقْرؤها بالرفع، ولَحَّنه يحيى بن يعمر فنفاه. قال الشيخ[2]: «إنما لَحَّنه باعتبار مخالفةِ القراء النَّقَلَة وإلا فهي جائزةٌ في العربية، يُضمر في «كان» اسماً، وهو ضميرُ الشأن ويُرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر، وحينئذٍ تكونُ الجملةُ خبراً عن «كان». قلت: فيكون كقول الشاعر:[3]

٢٤٧٦ـ إذا مِتُّ كـان النـاسُ صِنْفـان ... شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ

هذا في أحد تأويلَي البيت. والآخر: أنَّ «صنفان» خبرٌ منصوب، وجاء به على لغةِ بني الحرث ومَنْ وافقهم.

---

(١) المشكل ١/٣٦٠.

(٢) البحر ٥/٢٢.

(٣) تقدم برقم ١١٨٨.

والحكاية(١) التي أشار إليها الشيخُ مِنْ تلحين يحيى للحجاج، هي أن الحجاج كان يَدَّعي فصاحةً عظيمة، فقال يوماً ليحيى بن يعمر وكان يعظِّمه: هل تجدني ألحن؟، فقال: الأمير أجَلُّ(٢) من ذلك، فقال: عَزَمْتُ عليك إلا ما أخبرتني، وكانوا يُعَظِّمون عزائم الأمراء(٣). فقال: نعم. فقال: في أي شيء؟، فقال: في القرآن. فقال: ويلك!! ذلك أقبحُ بي. في أيِّ آية؟، قال: سَمِعْتك تقرأ: قل إن كان آباؤكم، إلى أن انتهيت إلى «أحبُّ» فرفعتَها. فقال: إذن لا تسمعني أَلْحَنُ بعدها، فنفاه إلى خراسان، فمكث بها مدةً، وكان بها حينئذٍ يزيد بن المهلب بن أبي صفرة(٤)، فجاءهم جيش، فكتب إلى الحجاج كتاباً وفيه: «وقد جاءنا العدوُّ فتركناهم بالحضيض، وصَعِدنا عُرْعُرَة(٥) الجبل». فقال الحجاج: ما لابن المهلب ولهذا الكلام؟، فقيل له: إنَّ يحيى هناك. فقال: إذن ذلك.

وقرأ الجمهور: «عشيرتكم» بالإفراد، وأبو بكر عن عاصم(٦): «عشيراتكم» جمعَ سلامة. ووجهُ الجمع، أنَّ لكلٍّ من المخاطبين عشيرةً فَحَسُن الجمع. وزعم الأخفش أن «عشيرة» لا تجمع بالألف والتاء، إنما تُجْمع تكسيراً على عشائر. وهذه القراءة حجةٌ عليه، وهي قراءةُ أبي عبدالرحمن السلمي، وأبي رجاء. وقرأ الحسن «عشائركم» قيل: وهي أكثر مِنْ عشيراتكم.

---

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٢٤.

(٢) رسمت في أصله «الجل» والتصحيح من النسخ.

(٣) يعني بها قوله: «عزمت عليك...».

(٤) يزيد بن المهلب أبو خالد، من القادة الشجعان، ولي خراسان بعد أبيه. نابذ بني أمية الخلافة فقتل بعد حروب كثيرة. توفي سنة ١٠٢ هـ انظر: وفيات الأعيان ٢/٢٦٤؛ الأعلام ٨/١٩٠.

(٥) عرعرة الجبل: أعلاه، وانظر: اللسان «عرر».

(٦) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٥/٢٢؛ الشواذ ٥٢.

والعَشِيرة: هي الأهلُ الأَدْنَون. وقيل: هم أهل الرجلِ الذين يَتَكثَّر بهم أي: يصيرون له بمنزلةِ العدد الكامل، وذلك أن العشيرَة هي العدد الكامل، فصارت العشيرة اسماً لأقارب الرجل الذين يَتَكثَّر بهم، سواءٌ بلغوا العشرةَ أم فوقها. وقيل: هي الجماعة المجتمعة بنَسَبٍ أو عَقْدٍ أو وِداد كعقد العِشْرة.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿ويومَ حنين﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه عطفٌ على محلِّ قوله «في مواطنَ»، عَطَفَ ظرف الزمان من غير واسطة «في» على ظرفِ المكان المجرورِ بها. ولا غَرْو في نسق ظرف زمان على مكان أو العكسِ تقول: «سرت أمامك يوم الجمعة» إلا أنَّ الأحسنَ أن يُتْرَكَ العاطفُ مثله. **الثاني**: زعم ابن عطية[1] أنه يجوز أن يُعْطَفَ على لفظ «مواطن» بتقدير: وفي، فحذف حرفَ الخفض. وهذا لا حاجةَ إليه. **الثالث**: قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: كيف عطفَ الزمانَ على المكان، وهو «يوم حنين» على «مواطن»؟، قلت: معناه: وموطن يوم حنين أو في أيام مواطنَ كثيرة ويوم حنين». **الرابع**: أن يُراد بالمواطن الأوقاتُ، فحينئذٍ إنما عُطِف زمانٌ على زمان. قال الزمخشري[3] بعدما قَدَّمْتُه عنه: «ويجوز أن / يُراد بالمواطن الوقت [٤٣٩/أ] كمقتل الحسين، على أن الواجب أن يكون «يومَ حنين» منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر. ومُوْجِبُ ذلك أن قولَه: «إذ أعجبتكم» بدلٌ من «يوم حنين»، فلو جَعَلْتَ ناصبَه هذا الظاهرَ لم يصحَّ؛ لأنَّ كثرتَهم لم تُعْجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيرين في جميعها، فبقي أن يكونَ ناصبُه فعلاً خاصاً به». قلت: لا أدري ما حَمَله على تقدير أحد المضافين أو على تأويل

(١) المحرر ١٥٤/٨.
(٢) الكشاف ١٨١/٢.
(٣) الكشاف ١٨١/٢.

الموطن بالوقت ليصحَّ عَطْفُ زمانٍ على زمان، أو مكان على مكان، إذ يصحُّ عَطْفُ أحدُ الظرفين على الآخر؟

وأمَّا قولُه: «على أن الواجبَ أن يكون إلى آخره» كلامٌ حسن، وتقديره أن الفعلَ مقيدٌ بظرفِ المكان، فإذا جعلنا «إذ» بدلاً من «يوم» كان معمولاً له؛ لأنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه، فيلزم أنه نصرهم إذ أعجبتهم كثرتُهم في مواطن كثيرة، والفرض أنهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة. إلا أنه قد ينقدح فإنه تعالى لم يقل: في جميع المواطن حتى يلزم ما قال، ويمكن أن يكونَ أراد بالكثرة الجميعَ، كما يُراد بالقلة العدمُ.

قوله: «بما رَحُبَتْ» «ما» مصدريةٌ أي: رَحْبها[1] وسَعَتها. وقرأ زيد ابن علي[2] في الموضعين: «رَحْبَت» بسكون العين، وهي لغة تميم، يَسْلُبون عين فَعُل فيقولون في شَرُف: شَرْف.

والرُّحْب بالضم: السَّعَة، وبالفتح: الشيء الواسع. يقال: رَحُب المكان يَرْحُب رُحْباً ورَحَابة وهو قاصر. فأمَّا تعدِّيه في قولهم: «رَحُبَتْكم الدار» فعلى التضمين لأنه بمعنى وَسِعَتْكم.

وحُنَيْن اسمُ وادٍ، فلذلك صَرَفه. وبعضُهم جعله اسماً للبقعة فَمَنَعه في قوله:[3]

٢٤٧٧ـ نَصَرُوا نبيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَه بحنينَ يومَ تواكُلِ الأبطال

وهذا كما قال الآخر في «حراء» اسمِ الجبل المعروف اعتباراً بتأنيث

---

(١) الأصل: «برحها»، وهو سهو.

(٢) البحر ٥/٢٤.

(٣) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ١/٥١٢، وتفسير الطبري ١٤/١٧٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٩؛ واللسان: حنن؛ والبحر ٥/٢٤.

البقعة في قوله:[1]

٢٤٧٨ـ ألسنا أكبرَ الثَّقَلَيْنِ رَحْلاً وأَعْظَمَهم ببطنَ حِراءَ نارا

والمواطن جمع مَوْطِن بكسر العين، وكذا اسم مصدره وزمانه لاعتلالِ فائه كالمَوْعد قال:[2]

٢٤٧٩ـ وكم مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوىٰ بأجرامه مِنْ قُلَّة النِّيْقِ مُنْهوي

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿إنَّما المشركون نَجَسٌ﴾**: على المبالغة، جُعِلوا نفسَ النَّجَس أو على حذف مضاف. وقرأ[3] أبو حيوة «نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، ووجهُه أنه اسمُ فاعل في الأصل على فَعِل مثل كَتِف وكَبِد، ثم خُفِّفَ بسكون عَيْنِه بعد إتباع فائه، ولا بُدَّ من حذف موصوف حينئذٍ قامَتْ هذه الصفةُ مَقامه أي: فريق نجس أو جنس نجس. وقرأ ابن السميفع «أنجاس» بالجمع، وهي تحتمل أن تكونَ جمعَ قراءةِ الجمهور، أو جمع قراءةِ أبي حيوة.

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿من الذين أُوْتُوا﴾**: بيانٌ للموصول قبلَه. والجِزْية: فِعْلَة لبيان الهيئة كالرِّكْبَة لأنها مِنَ الجزاء على ما أُعْطُوه من الأمن. و«عن يدٍ» حالٌ أي: يُعْطَوها مقهورِين أَذِلَّاء. وكذلك «وهم صاغرون».

---

(١) البيت لجرير وليس في ديوانه، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٢٩/١؛ والكتاب ٢٤/٢ ورواية صدره:

ستعلم أيُّنا خيرٌ قديماً

ولعله يعني هنا بالرحل المنزل.

(٢) البيت ليزيد بن أم الحكم، وهو في الكتاب ٣٨٨/١؛ المقتضب ٧٣/٣؛ ابن يعيش ١١٨/٣؛ الخزانة ٤٣٠/٢؛ العيني ٢٦٢/٣. والقلة: أعلى الجبل، والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(٣) الشواذ ٥٢؛ البحر ٢٨/٥.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابنُ الله﴾: قرأ[١] عاصم والكسائي بتنوين «عُزَيْرٌ» والباقون من غير تنوين. فأمَّا القراءة الأولى فيُحتمل أن يكونَ اسماً عربيّاً مبتدأً، و«ابنُ» خبره، فتنوينه على الأصل. ويُحتمل أن يكون أعجمياً، ولكنهُ خفيفُ اللفظِ كنوح ولوط، فصُرِفَ لخِفَّة لفظه، وهذا قول أبي عبيد، يعني أنه تصغيرُ «عَزَر» فحكمُه حكمُ مُكَبَّره. وقد رُدَّ هذا القولُ على أبي عبيد بأنه ليسَ بتصغيرٍ، إنما هو أعجمي جاء على هيئة التصغيرِ في لسانِ العربِ، فهو كسليمان جاء على مثال عثيمان وعُبَيْدان.

وأمَّا القراءة الثانية فَيَحتمل حَذْفُ التنوينِ ثلاثةَ أوجه أحدها: أنه حُذِفَ لالتقاء الساكنين على حَدِّ قراءة: «قل هو الله أحدُ. الله الصمد»[٢] وهو اسمٌ منصرفٌ مرفوعٌ بالابتداء و«ابن» خبره. الثاني: أن تنوينَه حُذِفَ لوقوع الابن صفة له، فإنه مرفوعٌ بالابتداء و«ابن» صفته، والخبرُ محذوفٌ أي: عزيرٌ ابن الله نبيُّنا أو إمامنا أو رسولنا، وكان قد تقدَّم أنه متى وقع الابنُ صفةً بين علمين غيرَ مفصولٍ بينه وبين موصوفه، حُذِفَتْ ألفُه خطاً وتنوينُه لفظاً، ولا تَثْبت إلا ضرورة، وتقدَّم الإنشادُ عليه آخر المائدة[٣]. ويجوز أن يكون «عزير» خبر مبتدأ مضمر أي: نبيُّنا عُزَيْر و«ابن» صفةٌ له أو بدل أو عطف بيان. **الثالث**: أنه إنما حُذف لكونه ممنوعاً من الصرف للتعريف والعجمة، ولم يُرْسم في المصحف إلا ثابت الألف، وهي تَنْصُرُ مَنْ / يجعلُه خبراً. [٤٣٩/ب]

وقال الزمخشري[٤]: «عزير ابن: مبتدأ وخبره، كقوله: «المسيحُ ابن الله»[٥]. و«عُزَيْر» اسم أعجمي كعزرائيل وعيزار، ولعجمته وتعريفه امتنع مِنْ

---

(١) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٥/٣١.

(٢) الآيتان ١ ــ ٢ من سورة الصمد، وهي قراءة عمر بن عاصم. انظر: الشواذ ١٨٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المائدة.

(٤) الكشاف ٢/١٨٥.

(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

صرفه، ومَنْ صرفه جعله عربياً. وقول مَنْ قال: سقوطُ التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة «قل هو الله أحدُ الله»[1]، أو لأنَّ الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو «معبودنا» فتمحُّلٌ عند مَنْدوحة[2].

قوله: «يُضاهِئُون» قرأ العامة: «يضاهُون» بضم الهاء بعدها واو، وعاصم[3] بهاءٍ مكسورة بعدها همزةٌ مضمومة، بعدها واو. فقيل: هما بمعنى واحد وهو المشابهة وفيه لغتان: ضاهَأْتُ وضاهَيْت، بالهمزة والياء، والهمزُ لغة ثَقيف. وقيل: الياء فرع عن الهمز كما قالوا: قرأت وقَرَيْت وتوضَّأت وتوضَّيْت، وأَخْطَأْت وأَخْطَيْت. وقيل: بل يضاهِئُون بالهمز مأخوذ من يضاهِيُوْن، فلمَّا ضُمَّت الهاءُ قُلِبَتْ همزةً. وهذا خطأ لأن مثل هذه الياء لا تَثْبُتُ في هذا الموضعِ حتى تُقْلَبَ همزةً، بل يؤدي تصريفه إلى حذفِ الياء نحو «يُرامُون» من الرمي و «يُماشُون» من المشي. وزعم بعضُهم أنه مأخوذٌ من قولهم: امرأة ضَهْيَا بالقصر، وهي التي لا تَدْيَ لها، أو التي لا تَحيض، سُمِّيت بذلك لمشابهتها الرجال. يقال: امرأة ضَهْيَا بالقصر وضَهْيَاء بالمد كحمراء، وضَهْياءَة بالمدِّ وتاءِ التأنيث ثلاث لغات، وشذَّ الجمع بين علامتَي تأنيث في هذه اللفظة. حكى اللغة الثالثة الجرمي عن أبي عمرو الشيباني[4]. قيل: وقولُ مَنْ زعم أنَّ المضاهأة بالهمز مأخوذةٌ مِنْ امرأة ضَهْياء في لغاتِها الثلاث خطأً لاختلاف المادتين، فإن الهمزةَ في امرأة ضَهْياء زائدة في اللغاتِ الثلاث وهي في المضاهأة أصلية.

---

(١) الأيتان ١، ٢ من سورة الصمد.

(٢) المندوحة: السَّعَة.

(٣) السبعة ٣١٤؛ البحر ٥/٣١.

(٤) الذي في كتاب «الجيم» لأبي عمرو الشيباني «والضهيا: التي لا تحيض من النساء»؛ الجيم ٢/١٩٣.

فإن قيل: لِمَ لم يُدَّعَ أن همزةَ ضهياء أصلية وياؤها زائدة؟، فالجواب أن فَعْيَلاً بفتح الياء لم يَثْبت. فإن قيل: فلِمَ لم يُدَّع أن وزنَها فَعْلَل كجعفر؟، فالجواب أنه قد ثبتت زيادة الهمزة في ضَهْياء بالمدِّ فَلْتَثْبت في اللغة الأخرى، وهذه قاعدةٌ تصريفية.

والكلامُ على حَذْف مضاف تقديره: يُضاهي قولُهم قول الذين، فَحُذِف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، فانقلب ضميرَ رفع بعد أن كان ضميرَ جَرٍّ.

والجمهور على الوقف على «أفواههم» ويَبْتدئون بـ «يضاهئون» وقيل: الباءُ تتعلَّق بالفعل بعدها. وعلى هذا فلا يُحْتاج إلى حَذْفِ هذا المضافِ. واستضعف أبو البقاء(١) قراءةَ عاصم وليس بجيدٍ لتواترها.

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿والمسيحَ ابن مريم﴾**: عطف على «رُهْبانَهم» والمفعول الثاني محذوف، إذ التقدير: اتخذ اليهود أحبارهم أرباباً، والنصارى رهبانهم والمسيحَ ابن مريم أرباباً، وهذا لأمْنِ اللَّبس خَلَط الضمير في «اتخذوا» وإن كان مقسماً لليهود والنصارى، وهذا مراد أبي البقاء في قوله(٢): «أي واتخذوا المسيحَ ربّاً، فحذف الفعل وأحد المفعولين، وجَوَّز فيه أيضاً أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: وعَبَدوا المسيح ابن مريم».

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿ويأبى الله إلا أنْ يُتمَّ﴾**: «إلا أن يُتِمَّ» مفعول به، وإنما دَخَل الاستثناء المفرغ في الموجَب لأنه في معنىٰ النفي، فقال الأخفش الصغير: «معنى يَأْبَى يمنع». وقال الفراء(٣): «دَخَلَتْ «إلا» لأنَّ في الكلام طَرَفاً من الجحد». وقال الزمخشري(٤): «أَجْرىٰ «أبى» مُجرى «لم يُرِدْ»،

---

(١) الإملاء ٢/١٤.
(٢) الإملاء ٢/١٤.
(٣) معاني القرآن ١/٤٣٣.
(٤) الكشاف ٢/١٨٦.

ألا ترى كيف قُوبل «يريدون أن يُطْفئوا» بقوله: «ويأبى الله»، و[كيف][1] أوقع موقع: ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نوره». وقال الزجاج[2]: «إن المستثنى منه محذوف تقديره: ويأبى أي ويكره كُلُّ شيء إلا أن يتم نوره». وقد جمع أبو البقاء[3] بين مذهب الزجاج ومذهبِ غيره، فجعلهما مذهباً واحداً فقال: «يأبى بمعنى يَكْره، ويكره بمعنى يمنع، فلذلك استثنى، لِما فيه من معنى النفي، والتقدير: يأبى كلَّ شيء إلا إتمام نوره».

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّون﴾**: يحتمل أن يكون متعدياً أي: يصدون / الناس، وأن يكون قاصراً، كذا قال الشيخ[4]. وفيه نظر لأنه متعدٍّ فقط، وإنما يُحْذف مفعولُه، ويراد أو لا يراد كقوله: «كُلوا واشربوا»[5]. [٤٤٠/أ]

قوله: «والذين يَكْنِزون» الجمهورُ على قراءته بالواو. وفيها تأويلان، أحدُهما: أنها استئنافيةٌ، و«الذين» مبتدأ ضُمِّن معنى الشرط؛ ولذلك دَخَلَتْ الفاءُ في خبره. **والثاني**: أنه من أوصافِ الكثيرِ من الأحبار والرهبان، وهو قول عثمان ومعاوية، ويجوز أن يكونَ «الذين» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يفسِّره «فَبَشِّرْهم» وهو أرجحُ [لمكان الأمر][6].

وقرأ[7] طلحة بن مصرف «الذين» بغير واو، وهي تحتمل الوجهين المتقدمين، ولكنَّ كونَها من أوصافِ الكثير من الأحبار والرهبان أظهرُ مِنَ الاستئناف عكسَ التي بالواو.

---

(١) زيادة من الزمخشري.
(٢) معاني القرآن له ٤٩٢/٢.
(٣) الإملاء ١٤/٢.
(٤) البحر ٣٥/٥.
(٥) الآية ٦٠ من سورة البقرة.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.
(٧) البحر ٣٦/٥.

والكَنْزُ: الجمع والضم، ومنه ناقة كِناز أي: منضمَّة الخَلْق، ولا يختص بالذهب والفضة، بل يقال في غيرهما وإن غلب عليهما قال(١):

٢٤٨٠ـ لا دَرَّ دَرِّي إنْ أَطْعَمْتُ جائِعَهُمْ   قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مَكْنوزُ

وقال آخر: (٢)

٢٤٨١ـ على شديدٍ لحُمُه كِنازِ   باتَ يُنَزِّيني على أَوْفازِ

قوله: «ولا يُنْفقونها» تقدَّم شيئان وعاد الضمير [على] مفرد فقيل: إنه من بابِ ما حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: والذين يَكْنزون الذهب ولا يُنْفقونه. وقيل: يعود على المكنوزات ودل على هذا جُزْؤه المذكورُ؛ لأنَّ المكنوزَ أعمُّ من النقدَيْن وغيرِهم، فلمَّا ذَكَر الجزءَ دلَّ على الكل، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا الاعتبار، ونظيره قول الآخر(٣):

٢٤٨٢ـ ولو حَلَفَتْ بين الصَّفا أمُّ عامرٍ   ومَرْوَتِها باللهِ بَرَّتْ يمينُها

أي: ومروة مكة، عاد الضميرُ عليها لمَّا ذُكِر جزؤُها وهو الصفا. كذا استدل به ابن مالك، وفيه احتمال، وهو أن يكون الضمير عائداً على الصَّفا، وأُنِّثَ حَمْلاً على المعنى، إذ هو في معنى البقعة والحَدَبة(٤). وقيل: الضميرُ يعودُ على الذهب لأن تأنيثه أشهر، ويكون قد حُذِفَ بعد الفضة أيضاً. وقيل: يعودُ على النفقة المدلول عليها بالفعل كقوله: «اعدلوا هو أقربُ»(٥). وقيل:

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٥، واللسان كنز، وتفسير الطبري ١٤/٢٢٥. وقرف الحتي: قشر شجر الدوم، وهو كناية عن الطعام الخسيس.

(٢) لم أهتد إلى قائله، والبيت الثاني في اللسان وفز، وكلاهما في ابن عطية ٨/١٧٠؛ والبحر ٥/٣٥. وينزيني: يثب بي. والأوفاز: من قول العرب: فلان على أوفاز أي: عجلة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) الحدبة: ما غلظ وارتفع من الأرض.

(٥) الآية ٨ من سورة المائدة.

يعودُ على الزَّكاة أي: ولا ينفقون زكاةَ الأموال. وقيل: يعودُ على الكنوز التي يدل عليها الفعل.

آ. **(٣٥) قوله تعالى: ﴿يومَ يُحْمى﴾**: منصوبٌ بقوله: «بعذاب أليم»، وقيل: بمحذوفٍ يدلُّ عليه عذاب أي: يُعَذَّبون يوم يُحمى، أو اذكر يومَ يُحْمى. وقيل: هو منصوبٌ بأليم. وقيل: الأصل: عذاب يوم، وعذاب[١] بدل مِنْ عذاب الأول، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أقيم المضافُ إليه مُقامَه. وقيل: منصوبٌ بقولٍ مضمر وسيأتي بيانُه.

و«يُحمى» يجوز أن يكونَ مِنْ حَمَيْتُ أو أَحْمَيْتُ ثلاثياً ورباعياً. يقال: حَمَيْتُ الحديدة وأَحْمَيْتها أي: أَوْقَدْتُ عليها لتَحْمَى. والفاعلُ المحذوفُ هو النارُ تقديرُه: يوم تُحمى النار عليها، فلما حُذِفَ الفاعل ذهبت علامةُ التأنيث لذَهابِه، كقولك: «رُفِعَت القضيةُ إلى الأمير»، ثم تقول: «رُفع إلى الأمير». وقيل: المعنى: يُحْمَى الوقود.

وقرأ الحسن[٢]: «تُحْمَى» بالتاء من فوق أي: النار وهي تؤيد التأويل الأول. وقرأ[٣] أبو حيوة: «يُكوى» بالياء من تحت، لأن تأنيثَ الفاعلِ مجازيٌّ. والجمهور «جباهُهم» بالإظهار، وقرأ[٤] أبو عمرو في بعض طرقه بالإدغام كما أَدْغم: «سَلَكَكم»[٥] «مناسككم»[٦]، ومثل: جباههم: «وجوههم» المشهور الإظهار.

---

(١) أي المقدرة.

(٢) البحر ٥/٣٦.

(٣) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٣٧.

(٤) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٣٧.

(٥) الآية ٤٢ من سورة المدثر.

(٦) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة.

قوله: «هذا ما كَنَزْتُمْ لأنفسِكم» معمولٌ لقول محذوف أي: يُقال لهم ذلك يومَ يحمى. وقوله: «ما كنتم تَكْنِزُون» أي: جزاءَ ما كنتم؛ لأنَّ المكنوزَ لا يُذاق. و «ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ، وأن تكونَ مصدرية. وقرىء[1] «تَكْنُزون» بضم عين المضارع، وهما لغتان يقال: كَنَزَ يَكْنِز، وكَنَزَ يَكْنُز.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿إنَّ عِدَّة﴾: العِدَّة: مصدر بمعنى العَدَد. و «عند الله» منصوبٌ به، أي في حُكْمه. و «اثنا عشر» خبرُ إنَّ. وقرأ هبيرة[2] عن حفص ــ وهي قراءةُ أبي جعفر ــ اثنا عْشَرَ بسكون العين مع ثبوتِ الألِف قبلَها، واستُكْرِهَتْ من حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حَدَّيْهما كقولهم: «التقت / حَلْقتا البِطان[3]» بإثباتِ الألفِ من «حَلْقتا». وقرأ طلحة[4] بسكون [٤٤٠/ب]
الشين كأنه حُمِل عشر في المذكر على عشرة في المؤنث.

و «شَهْراً» نصبٌ على التمييز، وهو مؤكِّد لأنه قد فُهِم ذلك من الأول، فهو كقولك: «عندي من الدنانير عشرون ديناراً». والجمع متغاير في قوله: «عدَّة الشهور»، وفي قوله: «الحجُّ أشهرٌ»[5] لأن هذا جمعُ كثرة، وذاك جمعُ قلة.

قوله: «في كتابِ الله» يجوز أن يكونَ صفةً لاثنا عشر، ويجوز أن يكونَ بدلاً من الظرفِ قبله، وهذا لا يجوزُ، أو ضعيفٌ؛ لأنه يلزمُ منه أن يُخْبر عن

(١) قراءة يحيى بن يعمر وأبي السمال. انظر الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٣٧.
(٢) الأصل: ميسرة وهو تحريف، وليس هناك راوٍ عن حفص باسم ميسرة. انظر: البحر ٥/٣٨. وهبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ عن حفص ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٣.
(٣) مثلٌ يُضرب للأمر إذا اشتد. جمهرة الأمثال ١/١٨٨. والبطان: حزام الرحل.
(٤) البحر ٥/٣٨.
(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

الموصول قبل تمامِ صلتِه؛ فإنَّ هذا الجارَّ متعلق به على سبيلِ البدلية، وعلى تقدير صحةِ ذلك من جهة الصناعة، كيف يَصِحُّ من جهة المعنى؟، ولا يجوز أن يكون «في كتاب الله» متعلقاً بـ «عدة» لئلا يلزمَ الفصلُ بين المصدر ومعموله بخبره، وقياس مَنْ جوَّز إبدالَه من الظرف أن يجوِّزَ هذا. وقد صَرَّح بجوازه الحوفيُّ.

قوله: «يومَ خلق» يجوز فيه أن يتعلَّق بـ «كتاب» على أنه يُرادُ به المصدر لا الجثة. ويجوز أن يتعلَّق بالاستقرار في الجار والمجرور، وهو «في كتاب الله»، ويكون الكتابُ جثةً لا مصدراً. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ متعلقاً بـ «عدة»، وهو مردودٌ بما تقدَّم.

قوله: «منها أربعةٌ حُرُمٌ» هذه الجملةُ يجوز فيها ثلاثةأوجه، أحدها: أن تكونَ صفةً لـ «اثنا عشر». **الثاني**: أن تكون حالاً من الضمير في الاستقرار. **الثالث**: أن تكونَ مستأنفةً. والضمير في «منها» عائدٌ على «اثنا عشر شهراً» لأنه أقربُ مذكورٍ لا على «الشهور». والضمير في «فيهنَّ» عائدٌ على «الاثنا عشر» أيضاً. وقال الفراء[1] وقتادة يعودُ على الأربعةِ الحُرُم، وهذا أحسنُ لوجهين، أحدهما: أنها أقربُ مذكورٍ. **والثاني**: أنه قد تقرَّر أنَّ معاملةَ جمع القلةِ غيرِ العاقل معاملة جماعةِ الإِناث أحسنُ مِنْ معاملة ضمير الواحدة، والجمعُ الكثيرُ بالعكس: «الأجذاع انكسَرْن» و«الجذوع انكسرت» ويجوز العكس.

قوله: «كافةً» منصوبٌ على الحال: إمَّا مِن الفاعل، أو من المفعول، وقد تقدَّم أن «كافَّة» لا يُتَصَرَّف فيها بغير النصب على الحال، وأنها لا تدخلُها أل وأنها لا تُثَنَّى ولا تُجْمع، وكذلك «كافة» الثانية.

---

(١) معاني القرآن ١/٤٣٥.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿إنما النَّسِيْءُ﴾**: في «النسِيْء» قولان أحدهما: أنه مصدرٌ على فَعِيل مِنْ أَنْسَأ أي أخَّر، كالنذير مِنْ أَنْذَر والنكير من أَنْكر. وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشري[١] فإنه قال: «النَّسيء تأخيرُ حرمةِ الشهرِ إلى شهر آخر»، وحينئذٍ فالإِخبارُ عنه بقوله: «وزيادة» واضحٌ لا يَحْتاج إلى إضمار. وقال الطبري[٢]: «النسيء بالهمز معناه الزيادة». قلت: لأنه تأخير في المدة فيلزمُ منه الزيادة.

الثاني: أنه فَعِيل بمعنى مَفْعول، مِنْ نَسَأه أي أخَّره، فهو منسوءٌ، ثم حُوِّل مفعول إلى فعيل كما حُوِّل مفعول إلى فعيل، وإلى ذلك نحا أبو حاتم والجوهري[٣]. وهذا القول رَدَّه الفارسي[٤] بأنه يكون المعنى: إنما المؤخَّر زيادة، والمُؤَخَّر الشهر ولا يكون الشهرُ زيادةً في الكفر. وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه على حذف المضاف: إمَّا من الأول أي: إنما إنساءُ المُنْسَأ[٥] زيادة في الكفر، وإمَّا من الثاني أي: إنما المُنْسَأ ذو زيادة.

وقرأ الجمهور «النَّسيء» بهمزة بعد الياء. وقرأ[٦] ورش عن نافع «النَّسِيّ» بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء فيها. ورُويت هذه عن أبي جعفر

---

(١) الكشاف ٢/١٨٩.

(٢) تفسير الطبري ١٤/٢٤٣.

(٣) الصحاح: نسأ.

(٤) الحجة (خ) ٣/١١٤، وأضاف أبو علي: «إنما الزيادة في الكفر تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فأما نفس الشهر فلا».

(٥) رُسمت الهمزة في الأصل والنسخ على ياء، ولعله غير مناسب؛ لأن التخريج هو فعيل بمعنى مفعول، والمنسأ اسم مفعول مِنْ أنسأ، ويقال: نسأ وأنسأ.

(٦) السبعة ٣١٤، وقال: «رواية شبل عن ابن كثير»؛ والتيسير ١١٨؛ والشواذ ٥٢؛ والبحر ٥/٣٩.

والزهري وحميد، وذلك كما خَفَّفوا «برية»[1] و«خطية»[2]. وقرأ السلمي وطلحة والأشهب وشبل: «النَّسْء» بإسكان السين. وقرأ مجاهد والسلمي وطلحة أيضاً: «النَّسُوء» بزنة فَعُول بفتح الفاء، وهو التأخير، وفَعول في المصادر قليل، قد تقدَّم منه أُلَيْفاظ في أوائل البقرة، وتقدم في البقرة اشتقاقُ هذه المادة[3]، وهو هنا عبارةٌ عن تأخير بعض الشهور عن بعض قال:[4]

٢٤٨٣ـ أَلَسْنا الناسئينَ على مَعَدٍّ شهورَ الحِلِّ نجعلُها حَراما

وقال الآخر:[5]

٢٤٨٤ـ نَسَؤُوا الشُّهور بها وكانوا أهلَها مِنْ قبلِكم والعزُّ لم يتحوَّلِ

وقوله: «يضلُّ به» قرأ[6] الأخوان وحفص: «يُضَلُّ» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل والموصول فاعل به. وقرأ ابن مسعود والحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب وعمرو بن ميمون: «يُضِلُّ» مبنياً للفاعل مِنْ أضل. وفي الفاعل وجهان أحدهما: ضمير الباري تعالى أي: / يُضِلُّ الله الذين كفروا. [٤٤١/أ] **والثاني**: أن الفاعل «الذين كفروا» وعلى هذا فالمفعول محذوف أي: يُضل الذين كفروا أتباعهم. وقرأ أبو رجاء «يَضَلُّ» بفتح الياء والضاد، وهي مِنْ ضَلِلْت بكسر اللام أَضَلُّ بفتحها، والأصل: أَضْلَلُ، فنُقِلت فتحة اللام إلى الضاد لأجل

---

(١) من قوله تعالى: «أولئك هم شر البرية» الآية (٦) من سورة البينة، قرأ نافع وابن ذكوان بالهمز والباقون بغير همز وتشديد الياء. انظر: التيسير ٢٢٤.

(٢) من قوله تعالى: «من يكسب خطيئة أو إثماً» الآية (١١٢) من سورة النساء. وقرأ الزهري خطيَّة. البحر ٣/٣٤٦.

(٣) الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٤) البيت لعمير بن قيس، وهو في اللسان: نسأ، وابن عطية ٨/١٨٠؛ والبحر ٥/٤٠.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عطية ٨/١٨٠؛ والبحر ٥/٤٠.

(٦) السبعة ٣١٤؛ الحجة ٣١٨؛ البحر ٥/٤٠؛ الشواذ ٥٢.

الإدغام. وقرأ النخعي والحسن في رواية محبوب: «نُضِلُّ» بضم نون العظمة و «الذين» مفعول، وهذه تقوِّي أن الفاعل ضمير الله في قراءة ابن مسعود.

قوله: «يُحِلُّونه» فيه وجهان أحدهما: أن الجملة تفسيريةٌ للضلال. **والثاني**: أنها حاليةٌ.

قوله: «لِيُواطِئوا» في هذه اللامِ وجهان: أنها متعلقةٌ بيُحَرِّفونه. وهذا مقتضى مذهبِ البصريين فإنهم يُعْملون الثاني من المتنازعين. **والثاني**: أن يتعلَّقَ بيُحِلُّونه، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين فإنهم يُعْملون الأول لسَبْقِه. وقولُ مَنْ قال إنها متعلقةٌ بالفعلين معاً، فإنما يعني من حيث المعنى لا اللفظ.

وقرأ[1] أبو جعفر «ليواطِيُوا» بكسر الطاء وضم الياء الصريحة. والصحيح أنه يَنْبغي أن يُقْرأ بضم الطاء وحذف الياء؛ لأنه لمَّا أبدل الهمزةَ ياءً استثقل الضمةَ عليها فحذفها، فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الياء وضُمَّت الطاء لتجانِسَ الواو.

والمُواطأة: المُوافَقَةُ والاجتماع يقال: تواطَؤُوا على كذا أي: اجتمعوا عليه، كأنَّ كل واحد يطأ حيث يطأ الآخر، ومنه قولُه تعالى: «إنَّ ناشئةَ الليلِ هي أشدُّ وَطْئاً»[2]، وقُرِىء وِطاءً[3]. وسيأتي إن شاء الله.

وقرأ[4] الزهري «ليواطِيُّوا» بتشديد الياء. هكذا ترجموا قراءته وهي مشكلةٌ حتى قال بعضهم[5]: «فإن لم يُرِدْ به شدة بيان الياء وتخليصها مِنَ الهمز دون التضعيف، فلا أعرف وجهها»، وهو كما قال.

---

(١) والأعمش كما في البحر ٥/٤٠.
(٢) الآية ٦ من سورة المزمل.
(٣) قراءة أبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٦٥٨.
(٤) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٤٠.
(٥) نسب صاحب البحر ٥/٤٠ هذا القول إلى صاحب «اللوامح».

قوله: «زُيِّنَ» الجمهورُ على «زُيِّن» مبنياً للمفعول، والفاعلُ المحذوف هو الشيطان. وقرأ[1] زيد بن علي ببنائه للفاعل وهو الشيطان أيضاً، و «سوء» مفعوله.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾**: أصلُه تثاقلتم، فلمَّا أريد الإدغامُ سَكَنت الياءُ فاجتُلبت همزةُ الوصل كما تقدَّم ذلك في «فادَّارَأْتم»[2]، والأصل: تدارأتم. وقرأ الأعمش[3] «تثاقلتم» بهذا الأصل، و «ما» في قوله «مالكم» استفهامية وفيها معنى الإنكار. وقيل: فاعله المحذوف هو الرسول[4].

و «اثَّاقلتم» ماضي اللفظ مضارع المعنى أي: يتثاقلون، وهو في موضع الحال، وهو عاملٌ في الظرف أي: مالكم متثاقلين وقت القول. وقال أبو البقاء[5]: «اثَّاقلتم: ماض بمعنى المضارع أي: مالكم تتثاقلون وهو في موضع نصب أي: أيُّ شيء لكم في التثاقل، أو في موضع جر على رأي الخليل. وقيل: هو في موضع حال»[6] قال الشيخ[7]: «وهذا ليس بجيدٍ، لأنه يلزمُ منه حذفُ «أنْ»، لأنه لا يَنْسِبُك مصدرٌ إلا من حرفٍ مصدري والفعل، وحَذْفُ «أنْ» في نحو هذا قليلٌ جداً، أو ضرورة، وإذا كان التقديرُ: «في التثاقل» فلا يمكن عملُه في «إذا»، لأنَّ معمول المصدرِ الموصول لا يتقدَّم

---

(١) البحر ٥/٤١؛ الشواذ ٥٢ ونسبها إلى ابن مسعود.
(٢) الآية ٧٢ من سورة البقرة.
(٣) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٤١.
(٤) فيكون الأصل: قال لكم الرسول.
(٥) الإملاء ٢/١٥.
(٦) أي: مالكم متثاقلين.
(٧) البحر ٥/٤١.

عليه، فيكون الناصب لـ «إذا» والمتعلِّق به «في التثاقل» ما تعلَّق به «لكم» الواقعُ خبراً لـ «ما».

وقرىء[1] «أثَّاقَلْتم» بالاستفهام الذي معناه الإنكار، وحينئذٍ لا يجوزُ أن يَعْمل في «إذا»؛ لأنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فيكون العاملَ في هذا الظرف: إمَّا الاستقرارُ المقدَّرَ في «لكم»، أو مضمرٌ مدلولٌ عليه باللفظ. والتقدير: ما تصنعون إذا قيل لكم. وإليه نحا الزمخشري[2]. والظاهر أن يُقَدَّر: ما لكم تتثاقلون إذا قيل، ليكون مدلولاً عليه من حيث اللفظُ والمعنى.

وقوله: «إلى الأرض» ضُمِّنَ معنى المَيْل والإخلاد. وقوله: «من الآخرة» تظاهَرَتْ أقوالُ المُعْرِبين والمفسرين على أنَّ «مِنْ» بمعنى بدل كقوله: «لجَعَلْنا منكم ملائكة»[3] أي: بدلكم، ومثلُه قولُ الآخر:[4]

٢٤٨٥ـ جاريةٌ لم تَأْكُلِ المُرَقَّقا ولم تَذُقْ من البُقول الفُسْتُقا

وقول الآخر:[5]

٢٤٨٦ـ فليت لنا مِنْ ماءِ زمزمَ شَرْبةً مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ

[٤٤١/ب] / إلا أنَّ أكثرَ النحويين لم يُثْبتوا لها هذا المعنى، ويتأوَّلون ما أوهم ذلك والتقديرُ هنا: اعتَصَمْتُم من الآخرة راضين بالحياة وكذلك باقيها. وقال

---

(١) نسبها في الشواذ ٥٣ إلى أبي عمرو. وانظر: البحر ٥/٤١.
(٢) الكشاف ٢/١٨٩.
(٣) الآية ٦٠ من سورة الزخرف «ولو نشاء لجَعَلْنا منكم ملائكةً في الأرض يَخْلُفُون».
(٤) تقدم برقم ١١٨٢.
(٥) البيت ليعلى بن مسلم الشكري، أو الأحول الكندي وهو في القرطبي ٨/١٤١؛ والخزانة ٤/١٣٢. ومعجم البلدان طهيان، وهو اسم جبل.

أبو البقاء[1]: «مِن الآخرة في موضع الحال أي: بدلاً من الآخرة»، فقدَّر المتعلَّقَ كوناً خاصاً، ويجوز أن يكون أراد تفسير المعنى.

قوله: «في الآخرة» متعلقٌ بمحذوفٍ من حيث المعنى تقديره: فما متاعُ الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة. فـ«محسوباً» حالٌ مِنْ «متاع». وقال الحوفي: «إنه متعلق بـ قليل وهو خبر المبتدأ». قال: «وجاز أن يتقدَّمَ الظرفُ على عامله المقرونِ بـ «إلا» لأنَّ الظروفَ تعمل فيها روائحُ الأفعال. ولو قلت: «ما زيدٌ عمراً إلا يَضْرب» لم يَجُزْ».

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿إنْ لا تَنْصُروه فقد نَصَره﴾**: هذا الشرط جوابُه محذوف لدلالة قوله: «فقد نصره» عليه، والتقديرُ: إنْ لا تنصروه فسينصره. وذكر الزمخشري[2] فيه وجهين، أحدهما ما تقدم، **والثاني**: قال: «إنه أَوْجب له النُّصْرةَ، وجعله منصوراً في ذلك الوقت فلن يُخْذَلَ مِنْ بعده». قال الشيخ[3]: «وهذا لا يظهرُ منه جوابُ الشرط لأنَّ إيجابَ النصرةِ له أمرٌ سَبَق، والماضي لا يترتَّب على المستقبل فالذي يَظْهر الوجهُ الأول».

قوله: «ثانيَ اثنين» منصوبٌ على الحال مِنْ مفعول «أخرجه» وقد تقدَّم معنى الإضافة في نحو هذا التركيب عند قوله «ثالث ثلاثة»[4]. وقرأت جماعة[5] «ثاني اثنين» بسكون الياء. قال أبو الفتح[6]: «حكاها أبو عمرو» ووجهُها أن يكونَ سَكَّن الياءَ تشبيهاً لها بالألفِ، وبعضُهم يخصُّه بالضرورة.

---

(١) الإملاء ٢/١٥.

(٢) الكشاف ٢/١٩٠.

(٣) البحر ٥/٤٣.

(٤) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٥) البحر ٥/٤٣.

(٦) المحتسب ١/٢٨٩.

قوله: «إذ هما في الغار» «إذ»: بدلٌ مِنْ «إذ» الأولىٰ فالعاملُ فيها «فقد نَصَره»، قال أبو البقاء(١): «ومَنْ مَنَع أن يكونَ العاملُ في البدلِ هو العامل في المبدل منه قَدَّرَ عاملاً آخر، أي: نصره إذ هما في الغار».

و «الغار» نَقْبٌ يكونُ في الجبلِ، ويُجمع على غِيران ومثله: تاج وتِيْجان، وقاع وقِيعان. والغارُ أيضاً نَبْتٌ طيبُ الريح، والغارُ أيضاً الجماعة، والغاران البطن والفرج. وألف الغار عن واو.

قوله :«إذ يقولُ» بدلٌ ثانٍ من «إذ» الأولى. وقال أبو البقاء(٢): «إنَّ إذ هما في الغار، وإذ يقول ظرفان لثاني اثنين»، والضمير في «عليه» يعود على أبـي بكر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عليه السكينة دائماً. وقد تقدم القول في «السكينة»(٣). والضمير في «أيَّده» للنبـي صلى الله عليه وسلم. وقرأ(٤) مجاهد «وأَيَدَه» بالتخفيف. و «لم تَرَوْها» صفة لجنود.

قوله: «وكلمـةُ اللَّـهِ هي العُلْيا» الجمهـورُ على رفع «كلمـة» على الابتداء، و «هي» يجوزُ أَنْ تكونَ مبتدأ ثانياً، و «العُلْيا» خبرها، والجملة خبر الأول، ويجوز أن تكونَ «هي» فصلاً و «العليا» الخبر. وقُرِىء(٥) «وكلمةَ الله» بالنصب نسقاً على مفعولَيْ جَعَلَ، أي: وجعل كلمة الله هي العليا. قال أبو البقاء(٦): «وهو ضعيفٌ لثلاثـة أوجه، أحـدها: وَضْـعُ الظاهـرِ موضـعَ المضمر، إذ الوجهُ أن تقولَ: وكَلِمَتُه. الثاني: أن فيه دلالةً على أنَّ كلمة الله كانت سُفْلى فصارت عليا، وليس كذلك. الثالث: أن توكيدَ مثلِ ذلك

---

(١) الإملاء ٢/١٥.
(٢) الإملاء ٢/١٥.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢٤٨ من سورة البقرة. (الدر ٢/٥٢٤).
(٤) البحر ٥/٤٤.
(٥) البحر ٥/٤٤.
(٦) الإملاء ٢/١٥.

بـ «هي» بعيد، إذ القياسُ أن يكونَ «إياها». قلت: أما الأولُ فلا ضعفَ فيه لأنَّ القرآنَ ملآنٌ من هذا النوع وهو مِنْ أحسنِ ما يكون لأن فيه تعظيماً وتفخيماً. وأمّا الثـاني فلا يلزمُ ما ذكر وهو أن يكون الشيء المصيَّر على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المُصَيَّر عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة. وأمَّا الثالث فـ «هي» ليست تأكيداً البتة إنما «هي» ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نَصَّ النحويون على أن المضمر لا يؤكد المظهر؟

آ. (٤١) وانتصب ﴿خفافاً وثِقالاً﴾: على الحال من فاعل «انفروا».

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿لو كان عَرَضاً﴾**: اسمُ كان ضميرٌ يعود على ما دل عليه السِّياق، أي: لو كان ما دعوتُهم إليه. وقرأ[١] عيسى بن عمر والأعرج «بَعِدَت» بكسر العين. وقرأ[٢] عيسى «الشِّقَّة» بكسر الشين أيضاً. قال أبو حاتم: «هما لغةُ تميم».

والشُّقَّة: الأرض[٣] التي يُشَقُّ ركوبُها اشتقاقاً مِنَ الشِّق أو المَشَقَّة.

قوله: «بالله» متعلقٌ بـ «سَيَحْلِفُون»، وقال الزمخشري[٤]: «بالله» متعلقٌ بـ «سَيَحْلِفُون»، أو هو من جملة كلامهم، والقولُ مـرادٌ في الوجهين، أي: سيَحْلِفـون، يعني المتخلِّفين عنـد رجـوعِـك متعـذِّرين يقـولـون: بـاللّـهِ لو استطعنا، أو وسَيحلفون بالله يقولون: لو اسْتَطَعْنا، وقوله «لَخَرَجْنا» سدَّ مَسَدَّ جواب[٥] القسم و«لو» جميعاً». قال الشيخ[٦]: «قوله: لخَرَجْنا سدَّ مَسَدَّ

---

(١) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٤٥.
(٢) البحر ٥/٤٥.
(٣) ش: الناحية.
(٤) الكشاف ٢/١٩١.
(٥) عبارة الكشاف: «جوابَي» وهي أوضح.
(٦) البحر ٥/٤٥.

جوابِ القسم و«لو» جميعاً ليس بجيد، بل للنحويين في نحو هذا مذهبان، أحدُهما: أنَّ «لَخَرَجْنا» جواب القسم، وجوابُ «لو» محذوفٌ على قاعدة اجتماع القسم والشرط، إذا تقدَّم القسم على الشرط، وهذا اختيارُ أبي الحسن ابن عصفور[1]. والآخر: أنَّ «لَخَرَجْنا» جوابُ «لو»، و«لو» وجوابها جواب القسم، وهذا اختيارُ ابنِ مالك[2]، أمَّا أنَّ «لَخَرَجْنا» سادٌّ مَسَدَّهما فلا أعلمُ أحداً ذَهَبَ إلى ذلك. ويحتمل أن يُتَأول كلامُه على أنَّه لمَّا حُذِف جواب «لو» ودَلَّ عليه جوابُ القسم جُعِل كأنه سَدَّ مَسَدَّ جوابِ القسم وجوابِ لو».

وقرأ[3] الأعمش وزيد بن علي «لَوُ اسْتَطَعْنا» بضم الواو، كأنهما فرَّا من الكسرة على الواو، وإن كان الأصلَ، وشبَّها واوَ «لو» بواو الضمير كما شبَّهوا واوَ الضمير بواو «لو»، حيث كَسَرُوها نحو «اشتروِا الضلالة»[4] لالتقاء الساكنين. وقرأ الحسن «اشْتَرَوَا الضلالة»، و«لوَ استطعنا» بفتح الواو تخفيفاً.

قوله: «يُهْلِكون» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها حالٌ من فاعل «سَيَحْلِفُون»، أي: سَيَحْلفون مُهْلِكين أنفسَهم. والثاني: أنها بدلٌ من الجملةِ قبلها وهي «سَيَحْلِفون». الثالث: أنها حالٌ من فاعل «لَخَرَجْنا». وقد ذكر الزمخشري[5] هذه الأوجه الثلاثة، فقال: «يُهْلِكون: إمَّا أنَ يكونَ بدلاً من «سيحلفون» أو حالاً بمعنى مُهْلكين. والمعنى: أنهم يُوْقِعُون في الهلاكِ أنفسَهم بحلفهم الكاذب. ويحتمل أن يكونَ حالاً من فاعل «خَرَجْنا»، أي: لَخَرَجْنا

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٩.
(٢) في كتابه عمدة الحفاظ ٣٦٧ ما يخالف هذا.
(٣) البحر ٥/٤٦.
(٤) الآية ١٦ من سورة البقرة، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. البحر ١/٧١.
(٥) الكشاف ٢/١٩١.

وإنْ أهلكْنا أنفسنا. وجاء بلفظ الغائب لأنه مُخْبِرٌ عنهم، ألا ترى أنه لو قيل: سَيَحْلِفون بالله لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً، يقال: حَلَفَ بالله ليفعلن ولأفعلن، فالغيبةُ على حكم الإِخبار، والتكلمُ على الحكاية». قال الشيخ(١): «أمَّا كونُ «يُهْلِكون» بدلاً مِنْ «سَيَحْلِفون» فبعيدٌ؛ لأنَّ الإِهلاكَ ليس مُرادِفاً للحَلف ولا هو نوع منه، ولا يُبدل فِعْلٌ من فعل إلا إنْ كان مرادفاً له أو نوعاً منه» قلت: يَصِحُّ البدل على معنى أنه بدلُ اشتمال؛ وذلك لأنَّ الحَلْفَ سببٌ للإِهلاك فهو مشتملٌ عليه، فأبدل المُسَبَّب مِنْ سببِه لاشتمالِه عليه، وله نظائرُ كثيرةٌ منها قولُه(٢):

٢٤٨٧ـ إنَّ عليَّ اللَّهَ أن تُبايِعا تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تجيءَ طائعاً

فـ «تُؤْخَذ» بدلٌ مِنْ «تبايع» بدلُ اشتمالٍ بالمعنىٰ المذكور، وليس أحدهما نوعاً من الآخر. ثم قال الشيخ: «وأمَّا كونُه حالاً من قوله «لخرجنا» [فالذي يظهرُ أن ذلك لا يجوز لأنَّ قولَه «لخَرَجْنا»](٣) فيه ضمير المتكلم، فالذي يجري عليه إنما يكون بضمير المتكلم، فلو كان حالاً من فاعل «لخَرَجنا» لكان التركيبُ: نُهْلك أنفسنا أي مهلكي أنفسنا. وأمَّا قياسُه ذلك على «حَلَفَ زيد ليفعلن» و «لأفعلنَّ» فليس بصحيحٍ؛ لأنَّه إذا أَجْراه على ضمير الغيبة لا يَخْرُجُ منه إلى ضمير المتكلم، لو قلت: «حَلَفَ زيد ليفعلن وأنا قائم» على أن يكون «وأنا قائم» حالاً من ضمير «ليفعلن» لم يجز، وكذا عكسُه نحو: «حَلَفَ زيدٌ لأفعلن يقوم» تريد: قائماً لم يجز. وأمَّا قولُه «وجاء به على لفظِ الغائب لأنه مُخْبَرٌ عنهم» فمغالطة، ليس مخبراً عنهم بقوله «لَو استطعنا لخَرَجْنا»، بل هو حاكٍ لفظَ قولِهم. ثم قال: «ألا ترىٰ لو قيل: لو استطاعوا

(١) البحر ٥/٤٦.
(٢) تقدم برقم ١٧٢.
(٣) ما بين معقوفين سقط سهواً من الأصل والنسخ الأخرى، وأثبتناه من البحر.

لخرجوا لكان سديداً إلى آخره» كلامٌ صحيحٌ لكنه تعالى لم يقل ذلك إخباراً عنهم، بل حكايةٌ، والحالُ من جملةِ كلامِهم المحكيّ، فلا يجوزُ / أن [٤٤٢/ب] يخالفَ بين ذي الحال وحالِه لاشتراكهما في العامل. لو قلت: «قال زيد خرجت يضرب خالداً» تريد: اضرب خالداً، لم يجز. ولو قلت: «قالت هند: خرج زيد اضربْ خالداً» تريد: خرج زيد ضارباً خالداً لم يجز» انتهى.

الرابع: أنها جملةٌ استئنافيةٌ أخبر الله عنهم بذلك.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنْتَ لهم﴾**: «لِمَ» و «لهم» كلاهما متعلقٌ بـ أَذِنْتَ. وجاز ذلك لأنَّ معنىٰ اللامين مختلف، فالأولى للتعليل، والثانيةُ للتبليغ، وحُذِفَتْ ألفُ ما الاستفهاميةِ لانجرارِها. وتقديمُ الجارِّ الأول واجبٌ لأنه جرَّ ما له صدرُ الكلام. ومتعلَّقُ الإِذْنِ محذوفٌ، يجوز أن يكونَ القُعود، أي: لِمَ أذنت لهم في القعود، ويدل عليه السِّياق مِن اعتذارهم عن تَخَلُّفِهم عنه عليه السلام. ويجوز أن يكون الخروج، أي: لِمَ أذنت لهم في الخروج، لأنَّ خروجَهم فيه مفسدةٌ مِنَ التخذيل وغيرِه يدل عليه «لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خَبالاً»(١).

قوله: «حتى يَتَبَيَّنَ» «حتى» يجوز أن تكون للغاية، ويجوزُ أن تكونَ للتعليل، وعلى كلا التقديرين فهي جارَّةٌ: إمَّا بمعنىٰ إلى وإمَّا اللام، و «أَنْ» مضمرةٌ بعدها ناصبة للفعل، وهي متعلقة بمحذوفٍ. قال أبو البقاء(٢): «تقديره: هلَّا أخَّرْتَهم إلى أن يتبيَّنَ أو ليتبيَّن. وقوله: «لِمَ أَذِنْتَ لهم» يدلُّ على المحذوف، ولا يجوزُ أن تتعلَّقَ «حتى» بـ «أَذِنْتَ» لأن ذلك يوجب أن يكونَ أَذِن لهم إلى هذه الغاية أو لأجل التبيين، وذلك لا يُعاتَبُ عليه». وقال الحوفي:

---

(١) الآية ٤٧ من سورة التوبة.
(٢) الإملاء ٢/١٦.

«حتى غاية لِمَا تضمَّنه الاستفهامُ، أي: ما كان له أن يأذن لهم حتى يتبيَّنَ له العُذْر». قلت: وفي هذه العبارةِ بعضُ غضاضة(١).

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿أن يُجاهدوا﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ الاستئذان، أي: لا يستأذنونك في الجهاد، بل يَمْضون فيه غير مترددين. والثاني: أن متعلق الاستئذان محذوف و«أن يُجاهدوا» مفعولٌ من أجله تقديره: لا يستأذنك المؤمنون في الخروج والقعودِ كراهةَ أن يُجاهدوا بل إذا أَمَرْتهم بشيءٍ بادروا إليه.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿لَأَعَدُّوا له عُدَّة﴾**: العامَّةُ على «عُدّة» بضم العين وتاء التأنيث وهي الزَّادُ والراحلةُ وجميعُ ما يَحْتاج إليه المسافرُ.

وقرأ(٢) محمد بن عبدالملك بن مروان وابنُه معاوية «عُدَّهُ»(٣) كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختُلِف في تخريجِها فقيل: أصلُها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث، ولكنهم يحذفونها للإضافةِ كالتنوين. وجعل الفراء(٤) من ذلك قولَه تعالىٰ: «وإقامَ الصلاة»(٥)، ومنه قولُ زهير(٦):

٢٤٨٨ ـ إنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا ... وأَخْلَفُوك عِدَ الأمرِ الذي وَعدُوا

يريد: عِدَّة الأمرِ. وقال صاحب «اللوامح»: «لمَّا أضافَ جعل الكناية

---

(١) زاد في ش: وفظاظة.

(٢) محمد بن عبدالملك بن مروان الأموي، من أمراء الأمويين، له رواية للحديث، أخذ عنه الأوزاعي. توفي سنة ١٣٢هـ. انظر: الأعلام ٦/٢٤٨.

(٣) البحر ٥/٤٨؛ وضبطها في الشواذ ٥٣ «عُدَدَه».

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤.

(٥) الآية ٣٧ من سورة النور.

(٦) تقدم برقم ١٧٥٩.

نائبةً عن التاء فأسقطها؛ وذلك لأنَّ العُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه». وقال أبو حاتم: «هو جمع عُدَّة كـ بُرّ جمع بُرّة، ودُرّ جمع دُرَّة، والوجهُ فيه عُدَد، ولكن لا يوافق خطَّ المصحف.

وقرأ زر بن حبيش وعاصم في رواية أبان «عِدَّهُ» بكسر العين مضافةً إلى هاءِ الكناية. قال ابن عطية(١): «وهو عندي اسمٌ لِما يُعَدُّ كالذِّبْح والقِتْل. وقُرِىء أيضاً «عِدَّة» بكسر العين وتاء التأنيث، والمرادُ عدة من الزاد والسلاح مشتقاً من العَدَد.

قوله: «ولكنْ كره الله» الاستدراكُ هنا يحتاجُ إلى تأمـل؛ ولذلك قال الزمخشري(٢): «فإن قلت: كيف موقعُ حرفِ الاستدراك؟ قلت: لمَّا كان قولُه «ولو أرادوا الخروج» معطياً نفيَ خروجهم واستعدادهم للغزو قيل: ولكنْ كره الله [انبعاثَهم]، كأنه قيل: ما خرجوا ولكن تَثَبَّطوا عن الخـروج لكراهـةِ انبعاثهم، كما [تقول: ما](٣) أحسن زيدٌ إليَّ ولكن أساء إليّ» انتهىٰ. يعني أن ظاهر الآية يقتضي أنَّ ما بعد «لكن» موافقٌ لما قبلها، وقد تقرَّر فيها أنها لا تقع
[٤٤٣/أ] إلا بين ضدين أو نقيضين أو خلافين ــ على / خلاف في هذا الأخير ــ فلذلك احتاج إلى الجواب المذكور.

قال الشيخ(٤): «وليست الآيةُ نظيرَ هذا المثال يعني: ما أحسن زيداً إليّ ولكن أساء، لأن المثالَ واقعٌ فيه «لكن» بين [ضدَّيْن، والآيةُ واقعٌ فيها «لكن» بين](٥) متفقين من جهة المعنىٰ»، قلت: مُرَادُهم بالنقيضين النفيُ والإثبات لفظاً وإن كانا يتلاقيان في المعنى، ولا يُعَدُّ ذلك اتفاقاً.

---

(١) المحرر ١٩٤/٨.
(٢) الكشاف ١٩٣/٢.
(٣) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من الكشاف وش.
(٤) البحر ٤٨/٥.
(٥) زيادة من البحر يقتضيها السياق.

والتَّثبيطُ: التَّعْويق. يقال: ثَبَّطْتُ زيداً أي: عُقْتُه عَمَّا يريده من قولهم: ناقة ثَبِطَة أي بطيئة السير. والمراد بقوله «اقعدوا» التَّخْلية وهو كنايةٌ عن تباطُئِهم، وأنهم تشبهوا بالنساء أو الصبيان والزَّمْنىٰ[1] وذوي الأعذار، وليس المراد قعوداً كقوله[2]:

٢٤٨٩ـ دَعِ المكارِمَ لا تَقْصِدْ لبُغْيَتِها واقعُدْ فإنَّك أنت الطاعِمُ الكاسي

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿لو خَرَجُوا فيكم﴾**: أي: في جيشكم وفي جمعكم. وقيل: «في» بمعنى مع، أي: معكم. وتقدَّم تفسير «الخبال»[3] في آل عمران.

وقوله: «إلا خَبالاً» جَوَّزوا فيه أن يكون استثناء متصلاً وهو مفرَّغٌ؛ لأنَّ «زاد» يتعدى لاثنين. قال الزمخشري[4]: «المستثنىٰ منه غيرُ مذكور، فالاستثناءُ من أعمِّ العام الذي هو الشيء، فكان استثناء متصلاً فإن الخَبال بعضُ أعمِّ العام كأنه قيل: ما زادوكم شيئاً إلا خبالاً». وجَوَّزوا فيه أن يكونَ منقطعاً والمعنى: ما زادوكم قوة ولا شدةً ولكنْ خبالاً، وهذا يجيءُ على قول مَنْ قال إنه لم يكن في عَسْكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خَبال، كذا قال الشيخ[5]. وفيه نظرٌ؛ لأنه إذا لم يكن في العَسْكر خبالٌ أصلاً فكيف يُستثنىٰ شيءٌ لم يكنْ ولم يُتوهَّم وجوده؟

قوله: «خلالَكم» منصوبٌ على الظرفِ. والخِلال: جمع خَلَل وهو الفُرْجَةُ بين الشيئين ويُستعار في المعاني فيُقال: في هذا الأمر خَلَل.

---

(١) الزمنىٰ: ذوو العاهات.

(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٨٤؛ وابن يعيش ٦/١٥؛ والأشموني ٤/٢٠٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٨.

(٤) الكشاف ٢/١٩٤.

(٥) البحر ٥/٤٩.

والإيضاع: الإسْراع يُقال: أَوْضَعَ البعيرُ، أي: أسرع في سَيْره قال امرؤ القيس(١):

٢٤٩٠ـ أرانا مُوضِعينَ لِأَمْرِ غيبٍ ونُسْحَرُ بالطعامِ وبالشراب

وقال آخر(٢):

٢٤٩١ـ يا لَيْتَني فيها جَذَعْ أَخُبُّ فيها وأَضَعْ

ومفعول «أوضعوا» محذوف، أي: أوضعوا ركائبهم لأنَّ الراكبَ أسرعُ من الماشي. ويُقال: وَضَعَتْ الناقةُ تَضَعُ: إذا أَسْرعت، وأوضعتها أنا. وقرأ(٣) ابن أبي عبلة «ما زادكم إلا خَبالاً»، أي: ما زادكم خروجهم. وقرأ(٤) مجاهد ومحمد بن زيد: «ولأَوْفَضوا» وهو الإسراع أيضاً من قوله تعالى: «إلى نُصُبٍ يُوْفِضون»(٥)، وقرأ ابن الزبير «وَلأَرْفَضُوا»(٦) بالراء والفاء والضاد المعجمة مِنْ رَفَضَ، أي: أسرع أيضاً، قال حسان(٧):

---

(١) تقدم برقم ٦٤٣.

(٢) البيت لدريد بن الصمة أو ورقة بن نوفل، في ديوان الأول ٩٣، وهو في المحتسب ٢٩٣/١؛ والسيرة ٨٢/٤. واللسان: جذع. والجذع: الصغير السن. والخبب: ضرب من العَدْو.

(٣) البحر ٤٩/٥.

(٤) الشواذ ٥٣؛ البحر ٤٩/٥. ومحمد بن زيد لعله محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر المدني ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ٤٧٩.

(٥) الآية ٤٣ من سورة المعارج.

(٦) لعل هذه القراءة مُصَحَّفة من «ولأرقصوا» فليس في اللغة رفض بمعنى أسرع، وإنما رقص في مشيه رَقْصاً ورَقَصاناً، وهو ضرب من العَدْو، وما استشهد به من شعر لم يَرِد إلا من رقص. وانظر: الكشاف ١٩٤/٢؛ ومصعب بن الزبير بن بكار بن المدني، قرأ برواية نافع. انظر: الطبقات ٢٩٩/٢.

(٧) ديوانه ٧٥. واللسان: رقص. وابن عطية ١٩٦/٨. والقلوص: الناقة الشابة. وورد المصدر رقص بسكون القاف وفتحها.

٢٤٩٢ـ بزجاجةٍ رَقَصَتْ بما في جَوْفِها   رَقْصِ القَلوصِ براكبٍ مستعجِلِ

وقال[١]:

٢٤٩٣ـ ....   والراقصاتِ إلى مِنَىً فالغَبْغَبِ

يُقال: رَفَضَ في مِشْيته رَفْضاً ورَفَضاناً[٢].

قوله: «يَبْغُونكم» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «أَوْضَعوا»، أي: لأَسْرَعوا فيما بينكم حالَ كونهم باغين، أي: طالبين الفتنةَ لكم.

قوله: «وفيكم سَمَّاعون لهم» هذه الجملةُ يجوز أن تكون حالاً من مفعول «يَبْغُونكم» أو مِنْ فاعله، وجاز ذلك لأن في الجملة ضميريهما. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، والمعنى: أنَّ فيكم مَنْ يَسْمع لهم ويُصْغِي لقولهم. ويجوز أن يكونَ المرادُ: وفيكم جواسيسُ منهم يسمعون لهم الأخبارَ منكم، فاللامُ على الأول للتقوية لكون العاملِ فرعاً، وفي الثاني للتعليل، أي: لأجلهم.

ورُسِم في المصحف «ولا أَوْضَعُوا خلالكم» بألف بعد «لا»، قال الزمخشري[٣]: «كانت الفتحة تُكْتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع فكتبوا صورةَ الهمزةِ ألفاً وفتحتَها ألفاً أخرىٰ، ونحوه، «أو لا أذبحنَّه»[٤] يعني في زيادة ألف بعد «لا»، وهذا لا يجوزُ القراءة به، ومَنْ قرأه متعمداً يكفر.

---

(١) البيت لنهيكة الفزاري يقوله لعامر بن الطفيل وصدره:
يا عامِ لو قَدَرَتْ عليك رِماحُنا
وبعده:
لَلَمَسْتَ بالرَّضْعاء طعنة فاتك   حَرَّان أو لثَوَيْتَ غيرَ مُحَسَّب
وهو في معجم البلدان: غبغب، واللسان: غبب، والكشاف ٢/١٩٤؛ والبحر ٥/٥٠.
وغبغب المنحر بمنى وهو جُبَيْل.

(٢) لعل هذا تصحيف مِنْ رقص في مِشيته رقْصاً ورقَصاناً.

(٣) الكشاف ٢/١٩٤.

(٤) الآية ٢١ من سورة النمل.

آ. (٤٨) وقرأ[١] مسلمة بن محارب «وقَلَبوا» مخففاً. وقوله «وهم كارهون» حالٌ والرابطُ الواو.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يقول ائذن﴾**: كقوله «يا صالحُ ائتنا»[٢] من أنه يجوز تحقيقُ الهمزة وإبدالُها واواً[٣] لضمة ما قبلها، وإن كانت منفصلةً من كلمةٍ أخرى. / وهذه الهمزةُ هي فاءُ الكلمة، وقد كان قبلها همزةُ وصلٍ [٤٤٣/ب] سَقَطت دَرْجاً. قال أبو جعفر[٤]: «إذا دخلت الواو والفاء على «ائذن» فهجاؤها ألفٌ وذال ونون بغير ياء، أو «ثم» فالهجاءُ ألفٌ وياءٌ وذالٌ ونون. والفرقُ أنَّ «ثم» يوقف عليها ويُنْفَصَل بخلافهما». قلت: يعني أنه إذا دخلت واوُ العطف أو فاؤه على هذه اللفظةِ اشتدَّ اتصالُهما بها فلم يُعْتَدَّ بهمزة الوصل المحذوفة دَرْجاً، فلم يُرْسَمْ لها صورةٌ فتكتب «فَأْذَنْ، وَأْذَنْ»، فهذه الألفُ مِنْ صورةِ الهمزة التي هي فاءُ الكلمة. وإذا دخلت عليها «ثم» كُتِبَتْ كذا: «ثم ائْتُوا»[٥]، فاعتدُّوا بهمزة الوصل فرسموا لها صورة. قلت: وكأنَّ هذا الحكمَ الذي ذَكره مع «ثم» يختصُّ بهذه اللفظة، وإلا فغيرُها مما فاؤه همزةٌ تسقط صورة همزة وصلِه خَطَّاً فيُكتب الأمرُ من الإتيان مع «ثم» هكذا: «ثم أْتُوا» وكان القياسُ على «ثمَّ ائْذَنْ»: «ثم ائتوا» وفيه نظر[٦].

وقرأ[٧] عيسى بن عمروابن السَّمَيْفع وإسماعيل المكي فيما روى عنه

---

(١) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥٠.
(٢) الآية ٧٧ من سورة الأعراف.
(٣) الأصل: واو، وهو سهو.
(٤) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢/٢٣.
(٥) لعل الأنسب «ثم ائذن» لأن تمثيله به في كل ما ذكر.
(٦) الحق مع المؤلف فلا فرق بين ثم والفاء والواو. وعلى هذا فأرى أن تكون القاعدة بحذف همزة الوصل مع حروف المعاني: أو، بل، ثم... فلا تقتصر قاعدة الحذف على الواو والفاء. وانظر بحثاً للمحقق: الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل.
(٧) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥١.

ابن مجاهد: «ولا تُفْتِنِّي» بضم حرف المضارعة مِنْ أفتنه رباعياً. قال أبو حاتم: «هي لغة تميم». وقيل: أفتنه: أدخله فيها. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال(١):

٢٤٩٤ـ لئن فَتَنَتْني فهي بالأمس أفتنتْ سعيداً فأمسى قد قلا كلَّ مسلم

ومتعلق الإذن القعود، أي: ائذن لي في القعود والخُلْف عن العدو، ولا تَفْتِنِّي بخروجي معك.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿لن يُصيبَنا﴾**: قال عمرو بن شقيق: «سمعت أَعْيُنَ قاضي الري يقرأ «لن يُصيبَنَّا» بتشديد النون»، قال أبو حاتم: ولا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ النونَ لا تدخل مع «لن»، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجاز، لأنها مع «هل» قال الله تعالىٰ: «هل يُذْهِبَنَّ كيدُه ما يَغيظ»(٢)، قلت: يعني أبو حاتم أنَّ المضارعَ يجوز توكيده بعد أداةِ الاستفهامِ، وابن مصرف يقرأ(٣) «هل» بدل «لن»، وهي قراءة ابن مسعود.

وقد اعتُذِر عن هذه القراءة(٤): فإنها حملت «لن» على «لم» و«لا» النافيتين، و«لم» و«لا» يجوزُ توكيد الفعل المنفيِّ بعدهما. أمَّا «لا» فقد تقدم تحقيق الكلام عليها في الأنفال، وأمَّا «لم» فقد سُمع ذلك وأنشدوا(٥):

٢٤٩٥ـ يَحْسَبُه الجاهل ما لم يَعْلما شيخاً على كرسيِّه مُعَمَّما

أراد «يَعْلَمَنْ» فأبدل الخفيفةَ ألفاً بعد فتحة كالتنوين.

---

(١) البيت لأعشى همدان أو لابن قيس وهو في اللسان: فتن. والبحر ٥/٥١. قال الأصمعي: «هذا سمعناه من مخنَّث وليس بثبت، لأنه كان ينكر أفتن». اللسان: فتن.

(٢) الآية ١٥ من سورة الحج.

(٣) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥١، أي أنه يقرأ: «قل هل يصيبنا إلا ما كتب».

(٤) أي قراءة «لن» مع المضارع المؤكد بالنون وهي قراءة قاضي الريِّ.

(٥) تقدم برقم ١٤٤٧.

وقرأ القاضي أيضاً وطلحة: «هل يُصَيِّبنا» بتشديد الياء. قال الزمخشري(١): «ووجههُ أن يكونَ يُفَيْعِل لا يُفَعِّل لأنه من بنات الواو لقولهم: الصواب، وصاب يصوب، ومصاوب في جمع مصيبة، فَحَقُّ يُفَعِّل منه يُصَوِّب، ألا ترى إلى قولهم: صَوَّب رأيه، إلا أَنْ يكونَ من لغة من يقول: صاب السهمُ يَصيب كقوله(٢):

٢٤٩٦ـ أَسْهُمِيَ الصائِبات والصُّيُبْ

يعني أنه أصله(٣) صَوْيِب فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً وأدغم فيها، وهذا كما تقدم لك في تحيَّز أن أصله تَحَيْوَز. وأما إذا أخذناه مِنْ لغةِ مَنْ يقول: صاب السهم يَصيب فهو من ذوات الياء فوزنه على هذه اللغة فَعَّل.

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿إلا إحدى﴾**: مفعول التربُّص، فهو استثناء مفرغ. وقرأ ابن محيصن(٤) «إلا آحدى» بوصل ألف «احدى» إجراء لهمزة القطع مُجْرى همزة الوصل فهو كقول الشاعر(٥):

٢٤٩٧ـ إنْ لم أُقاتِلْ فالبسوني بُرْقُعا

وقول الآخر(٦):

٢٤٩٨ـ يابا المغيرة رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُه بالمكر مِنِّي والدَّهَا

وقوله «أن يُصِيْبَكم» مفعول التربُّص.

---

(١) الكشاف ٢/١٩٥.
(٢) البيت للكميت ولم أهتد إلى تمامه، وهو في اللسان صيب، والكشاف ٢/١٩٥.
(٣) هذا وهم لأن الياء في البيت غير مشددة فأين اجتماع الواو والياء؟
(٤) البحر ٥/٥٢.
(٥) تقدم برقم ١٥٦٠.
(٦) تقدم برقم ١٩١٥.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿طَوْعاً أو كَرْهاً﴾**: مصدران في موضع الحال، أي: طائعين أو كارهين. وقرأ الأخوان «كُرْهاً»[١] بالضم وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء[٢].

وقال الشيخ[٣] هنا: «قرأ الأعمش وابن وثاب «كُرْهاً» بضم الكاف». وهذا يُوهم أنها لم تُقْرأ في السبعة. قال الزمخشري[٤] «هو أمرٌ في معنى الخبر كقوله: «فليمدُدْ له الرحمنُ مَدّاً»[٥] ومعناه: لن يُتقبَّل منكم: أنفقتم طَوْعاً أو كرهاً، ونحوه قوله تعالى: «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم»[٦]. وقوله ـ يعني كثيِّر عَزَّة[٧] ـ: / [٤٤٤/أ]

٢٤٩٩ـ أسِيْئي بنا أو أَحْسِني لا مَلُومَةٌ ....

أي: لن يغفر الله لهم استغفرت أو لم تستغفر، ولا نلومك أحسنتِ إلينا أو أَسَأْتِ، وفي معناه قول القائل[٨]:

٢٥٠٠ـ أخوكَ الذي إنْ قُمْتَ بالسيفِ عامداً لتضربَهُ لم يَسْتَغِشَّك في الودِّ

وقال ابن عطية[٩]: «هذا أمرٌ في ضمنه جزاءٌ، وهذا مستمر في كل أمرٍ

---

(١) الحجة ٣١٩.
(٢) سورة النساء: الآية ١٩.
(٣) البحر ٥/٥٢.
(٤) الكشاف ٢/١٩٥.
(٥) الآية ٧٥ من سورة مريم.
(٦) الآية ٨٠ من سورة التوبة.
(٧) ديوانه ١/٥٣، اللسان: قلا؛ أمالي الشجري ١/٤٨؛ الكشاف ٢/١٩٥ وعجزه:
لَـدَيْنـا ولا مَقْلِيَّـةٌ إنْ تَقَلَّتِ
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف ٢/١٩٥.
(٩) المحرر ٨/٢٠٢.

معه جزاء[1] والتقدير: إن تنفقوا لن يُتقبَّل منكم، وأما إذا عَرِي الأمرُ من الجواب فليس يصحبه تضمُّنُ الشرط» قال الشيخ[2]: «ويَقْدح في هذا التخريجِ أنَّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب لجواب الشرط، فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: «فلن يُتقبل» بالفاء لأنَّ «لن» لا تقع جواباً للشرط إلا بالفاء فكذلك ما ضُمِّن معناه، ألا ترى جزمَه الجوابَ في نحو: اقصد زيداً يُحْسِنْ إليك». قلت: إنما أراد أبو محمد تفسير المعنى، وإلا فلا يَجْهَلُ مثل هذه الواضحات. وأيضاً فلا يلزمُ أن يُعْطى الأمرُ التقديري حكمَ الشيء الظاهر من كل وجه.

وقوله: «إنكم»[3] وما بعده جارٍ مَجْرى التعليل.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿أن تُقْبَل﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول ثانٍ لـ منع: إمَّا على تقدير إسقاطِ حرف الجر، أي: من أن يُقْبل، وإمَّا لوصول الفعل إليه بنفسه، لأنك تقول: منعتُ زيداً حَقَّه ومِنْ حقه. والثاني: أنه بدلٌ من «هم» في مَنْعِهم، قاله أبو البقاء[4] كأنه يريد بدلَ الاشتمال. ولا حاجةَ إليه.

وفي فاعل «منع» وجهان، أحدهما ـ وهو الظاهر ـ أنه «إلا أنهم كفروا»، أي: ما منعهم قبولَ نفقتهم إلا كفرُهم. والثاني: إنه ضمير الله تعالى، أي: وما منعهم الله، ويكون «إلا أنهم» منصوباً[5] على إسقاط حرف الجر، أي: لأنهم كفروا.

---

(١) مطبوعة المحرر: جواب.
(٢) البحر ٥/٥٢.
(٣) في قوله: إنكم كنتم قوماً فاسقين.
(٤) الإملاء ٢/١٦.
(٥) الأصل: منصوب.

وقرأ[1] الأخَوان: «أن يُقْبَلَ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لأنَّ التأنيثَ مجازي، وقرأ زيد بن علي كالأخوين، إلا أنه أفرد النفقة. وقرأ الأعرج: «تُقْبل» بالتاء من فوق، «نفقتُهم» بالإفراد. وقرأ السُّلمي: «يَقبل» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. وقرىء: «نَقْبل» بنون العظمة، «نفقتهم» بالإفراد.

قوله: «إلا وهم كُسَالىٰ»، «إلا وهم كارهون» كلتا الجملتين حالٌ من الفاعل قبلها.

آ. (٥٥) **قوله تعالى: ﴿الحياة الدنيا﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ «تعجبك» ويكون قوله «إنما يريد الله ليعذِّبهم بها» جملةَ اعتراض والتقدير: فلا تعجبك في الحياة. ويجوز أن يكونَ الجارُّ حالاً من أموالهم. وإلى هذا نحا ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وابن قتيبة[2] قالوا: في الكلام تقديمٌ وتأخير، والمعنىٰ: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد ليعذبهم بها في الآخرة. قال الشيخ[3]: «إلا أنَّ تقييدَ الإعجابِ المنهيِّ عنه الذي يكون ناشئاً عن أموالهم وأولادهم من المعلوم أنه لا يكون إلا في الحياة الدنيا، فيبقى[4] ذلك كأنه زيادة تأكيد، بخلاف التعذيب فإنه قد يكون في الدنيا كما يكون في الآخرة، ومع أن التقديمَ والتأخيرَ يخصُّه أصحابنا بالضرورة». قلت: كيف يُقال مع نَصِّ مَنْ قَدَّمْتُ ذكرَهم: «أصحابنا يخصُّون ذلك بالضرورة» على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيءٍ إنما هو اعتراض، والاعتراض لا يقال فيه

---

(١) السبعة ٣١٤؛ البحر ٥/٥٣؛ التيسير ١١٨؛ الشواذ ٥٣.
(٢) مشكل تأويل القرآن ٢٠٨.
(٣) البحر ٥/٥٤.
(٤) البحر: منفي.

تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُخَصُّ بالضرورة. وتسميتهم ـ أعني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم ـ إنما يريدون فيه الاعتراضَ المشارَ إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة.

والثاني: أن «في الحياة» متعلقٌ بالتعذيب، والمراد بالتعذيب الدنيويِّ مصائبُ الدنيا ورزاياها، أو ما لزمهم من التكاليف الشاقة، فإنهم لا يرجون عليها ثواباً. قاله ابن زيد، أو ما فُرِض عليهم من الزكوات قاله الحسن، وعلى هذا فالضمير في «بها» يعود على الأموال فقط، وعلى الأول يعود على الأولاد والأموال.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿مَلْجَأً أو مَغارات﴾**: المَلْجَأُ: الحِصْن. وقيل: المَهْرب. وقيل: الحِرْز وهو مَفْعَل مِنْ لجأ إليه يلجأ، أي: انحاز يقال: ألجأته إلى كذا، أي: اضطررته إليه فالتجأ. والملجأ يَصْلُح للمصدر والزمان والمكان، والظاهر منها هنا المكان. والمَغارات جمع مغارة وهي مَفْعَلة مِنْ غار يغور فهي كالغار في المعنى. وقيل: المغارة: السِّرْب في الأرض كنفق اليربوع. والغار النَّقْبُ في الجبل.

والجمهور على فتح ميم «مغارات» وقرأ[1] عبدالرحمن بن عوف مُغارات
[٤٤٤/ب] بالضم وهو مِنْ أغار / وأغار يكون لازماً، تقول العرب: أغار بمعنى غار، أي: دخل، ويكون متعدياً تقول: أَغَرْتُ زيداً، أي: أدخلته في الغار، فعلى هذا يكون مِنْ أغار المتعدي، والمفعول محذوف، أي: أماكنُ يُغيرون فيها أنفسهم، أي: يُغَيِّبونها.

والمُدَّخل: مُفْتَعَل مِنَ الدخول وهو بناء مبالغة في هذا المعنى، والأصل:

(١) البحر ٥/٥٥؛ ونسبها إلى ابنه سعد، والشواذ ٥٣.

مُدْتَخل فأدغمت الدال في تاء الافتعال كـادَّان مـن الدَّين. وقرأ[1] قتادة وعيسى بن عمر والأعمش مُدَّخَلاً بتشديد الدال والخاء معاً. وتوجيهُها أن الأصل: مُتَدَخَّلاً مِنْ تدخَّل بالتضعيف، فلما أدغمت التاء في الدال صار اللفظ مُـدَّخَّلاً نحـو مُدَّيَّن مِنْ تَـدَيَّن. وقرأ الحسن أيضـاً ومسلمـة بن محـارب وابن أبـي إسحاق وابن محيصن وابن كثير في رواية «مَدْخَـلاً» بفتح الميم وسكون الدال وفتح الخاء خفيفة مِنْ دخل. وقرأ الحسن في رواية محبوب كذلك إلا أنه ضَمَّ الميم جعله مِنْ أدخل.

وهذا من أبرع العلم: ذكر أولاً الأمر الأعم وهو الملجأ من أي نوع كان، ثم ذكر الغَيْران التي يُختفىٰ فيها في أعلى الأماكن وفي الجبال، ثم الأماكن التي يُختفى فيها في الأماكن السافلة وهي السُّروب[2] وهي التي عبَّر عنها بالمُدَّخل.

وقال الزجاج[3]: «يصح أن تكون المَغَارات مِنْ قولهم: حَبْل مُغار، أي: مُحْكم الفتل، ثم يُستعار ذلك في الأمر المحكم المبرَم فيجيء التأويل على هذا: لو يَجدون نصرة أو أموراً مسددة مرتبطة تعصِمهم منكم. وجعل المُدَّخَل أيضاً قوماً يدخلون في جملتهم.

وقرأ أُبَـيّ مُنْدَخَلاً بالنون بعد الميم مِنْ اندخل قال[4]:

---

(١) البحر ٥/٥٥؛ الشواذ ٥٣.

(٢) لعل الصواب الأسراب، ومفردها سَرَب، وهو حفير تحت الأرض لا منفَذَ له وجحر الوحشي.

(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٤) البيت للكميت وصدره:

لا خَطْوَتي تتعاطى غيرَ مَوْضِعِها

وهو في ديوانه ٢/١٣؛ والمنصف ١/٧٢؛ والمحتسب ١/٢٩٦، واللسان: دخل؛ والبحر ٥/٥٥. والحميت: الزق الذي لا شعر عليه. وقوله«السمن»ورد في بعض الروايات «السَّكَنْ».

٢٥٠١ـ . . . . ولا يدي في حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

وأنكر أبو حاتم هذه القراءة عنه، وقال: «إنما هي بالتاء». قلت: وهو معذورٌ لأن انفعل قاصر لا يتعدى فكيف بُني منه اسمُ مفعول؟

وقرأ(١) الأشهب العقيلي: «لَوَاْلَوا»، أي: بايعوا وأسرعوا، وكذلك رواها ابن أبي عبيدة(٢) بن معاوية بن نوفل عن أبيه عن جده ـ وكانت له صحبة ـ من الموالاة. وهذا ممَّا جاء فيه فَعَّل وفاعَل بمعنى نحو: ضَعَّفْتُه وضاعَفْتُه. قال سعيد بن مسلم أظنها «لَوَأَلُوا» بهمزة مفتوحة بعد الواو مِنْ وَأَلَ، أي: التجأ، وهذه القراءةُ(٣) نقلها الزمخشري وفسَّرها بما تقدم من الالتجاء.

والجُّموح: النُّفور بإسراع ومنه فرس جَموح إذا لم يَرُدَّه لِجام قال(٤):

٢٥٠٢ـ جَمُوحاً مَرُوحاً وإحضارُها كمَعْمَعَةِ السَّعَفِ المُوْقَدِ

وقال آخر(٥):

٢٥٠٣ـ إذا جَمَحَتْ نساؤكُمُ إليه أَشَظَّ كأنه مَسَدٌ مُغَارُ

وقال آخر(٦):

٢٥٠٤ـ وقد جَمَحْتُ جِماحاً في دمائِهمُ حتى رأيتُ ذوي أحسابِهم جَهَزوا

---

(١) البحر ٥/٥٥.

(٢) لم أقف عليه. أما جده فهو أبو معاوية نوفل بن معاوية، صحابي عاش إلى أول خلافة يزيد. انظر: التقريب ٥٦٧.

(٣) أي قراءة لوألوا وانظر: الكشاف ٢/١٩٦.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٨٧، واللسان: جمح؛ والبحر ٥/٣٥. الإحضار: فوق التقريب. المعمعة: صوت النار.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٣٠١، واللسان: شظظ؛ والبحر ٥/٣٥. أشظ: صار كالشِظاظ وهو ضرب من العود. والمسد: الحبل، والمغار: المفتول.

(٦) البيت لمهلهل وهو في البحر ٥/٣٥؛ وابن عطية ٨/٢٠٦. وقوله جهزوا: كذا في الأصل مِنْ جَهَزَ على الجريح: أسرع في قتله، وهي في ابن عطية خمدوا، وفي البحر جمدوا.

وقرأ[1] أنس بن مالك والأعمش «يَجْمِزُون»، قال ابن[2] عطية: «يُهَرْوِلُون في مَشْيِهم». قيل: يَجْمِزُون ويَجْمَحون ويشتدُّون بمعنى. وفي الحديث: «فلما أَذْلَقَتْه الحجارة جَمَزَ»[3]، وقال رؤبة[4]:

٢٥٠٥ـ إمَّا تَرَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ قارَبْتُ بين عَنَقي وجَمْزي

وهذا أصلُه في اللغة.

وقوله: «إليه»، عاد الضميرُ إلى الملجأ أو على المُدَّخل؛ لأن العطف بـ أو، ويجوز أن يعودَ على «المَغَارات» لتأويلها بمذكر.

قوله: «يَلْمِزُك» قرأ العامة «يلمزك» بكسر الميم مِنْ لَمَزه يَلْمِزه، أي: عابه، وأصله الإشارة بالعين ونحوها. قال الأزهري[5]: «أصلُه الدفع، لَمَزْته: دفعته»، وقال الليث: «هو الغَمْز في الوجه ومنه هُمَزَةٌ لُمَزَة، أي: كثيرُ هذين الفعلين.

وقرأ[6] يعقوب وحماد بن سلمة عن ابن كثير والحسن وأبو رجاء ـ ورُويت عن أبي عمرو ـ بضمها وهما لغتان في المضارع. وقرأ الأعمش يُلْمِزُك مِنْ أَلْمز رباعياً. وروى حماد بن سلمة: «يُلامِزُك» على المفاعلة من واحدٍ كسافرَ وعاقَب.

وقد تقدَّم الكلام على «إذا» الفجائيةِ مراراً والعامل فيها: قال أبو البقاء[7]: «يَسْخَطون» لأنه قال: إنها ظرفُ مكان، وفيه نظر تقدَّم في نظيره.

---

(١) البحر ٥/٥٥.
(٢) المحرر ٨/٢٠٦.
(٣) رواه البخاري: الطلاق ١١ (الفتح ٩/٣٨٨).
(٤) تقدم برقم ٣٩٢.
(٥) تهذيب اللغة ١٣/٢٢١.
(٦) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥٦.
(٧) الإملاء ٢/١٦.

آ. (٥٩) **وقوله تعالى: ﴿ولو أنَّهم رَضُوا﴾**: الظاهر أن جواب «لو» محذوفٌ تقديره: لكان خيراً لهم. وقيل: جوابُها «وقالوا»، والواوُ مزيدةٌ، وهذا مذهبُ الكوفيين. وقوله «سيُؤْتينا» «إنَّا إلى الله راغبون» هاتان الجملتان كالشرح لقولهم: حسبُنا الله، فلذلك لم يتعاطَفا لأنهما كالشيءِ الواحد، فشدَّة الاتصال منعت العطف.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿فريضةً﴾**: في نصبها وجهان أحدهما: أنها مصدر على المعنى، لأن معنى إنما الصدقات للفقراء في قوة: فرض الله ذلك. [٤٤٥/أ] والثاني: أنها حالٌ من الفقراء، قاله الكرماني وأبو البقاء[١]، يَعْنيان / من الضمير المستكنّ في الجار لوقوعه خبراً، أي: إنما الصدقاتُ كانت لهم حال كونها فريضةً، أي: مفروضة. ويجوز أن تكون «فريضة» حينئذ بمعنى مفعولة، وإنما دخلت التاء لجريانها مجرى الأسماء كالنَّطيحة. ويجوز أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال. قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلت: لِمَ عدل عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلت: للإيذان بأنهم أرسخُ في استحقاق التصدُّق عليهم مِمَّن سَبَق ذكرُه؛ لأن «في» للوعاء، فنبَّه على أنهم أحقاءُ بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مَظِنَّةً لها ومَصَبَّاً»، ثم قال: «وتكرير «في» في قوله: «وفي سبيل الله وابن السبيل» فيه فضلُ ترجيحٍ لهذين على الرقاب والغارمين».

ونُقِل عن سيبويه[٣] أن «فريضة» منصوبٌ بفعلها مقدراً، أي: فرض الله ذلك فريضة. ونُقل عن الفراء[٤] أنها منصوبة على القطع.

وقرىء[٥] «فريضةٌ» بالرفع على: تلك فريضة.

---

(١) الإملاء ١٧/٢. (٢) الكشاف ١٩٨/٢.

(٣) لم أجد إعراب سيبويه لهذه اللفظة، وإنما أعرب نظائرها على النصب بفعلها مقدراً. الكتاب ١٥٧/١. (٤) معاني القرآن ٤٤٤/٢.

(٥) قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة. انظر: القرطبي ١٩٢/٨؛ البحر ٦١/٥.

والغُرْم أصله لُزوم شيءٍ شاق ومنه قيل للعشق غرام، ويُعَبَّر به عن الهلاك في قوله تعالىٰ: «إنَّ عذابها كان غَراماً»[١]، وغَرامَةُ المال[٢] فيها مشقة عظيمة.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿أُذُنُ خيرٍ لكم﴾**: «أُذُن» خبر مبتدأ محذوف، أي: قل هو أُذُنُ خيرٍ. والجمهور على جَرِّ «خيرٍ» بالإِضافة. وقرأ[٣] الحسن ومجاهد وزيد بن علي وأبو بكر عن عاصم[٤] «أُذنٌ» بالتنوين، «خيرٌ» بالرفع وفيها وجهان، أحدهما: أنها وصف لـ «أُذُن». والثاني: أن يكون خبراً بعد خبر. و «خير» يجوز أن تكون وصفاً من غير تفضيل، أي: أُذُنُ ذو خيرٍ لكم، ويجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها، أي: أكثر خير لكم. وجوَّز صاحب «اللوامح» أن يكونَ «أذن» مبتدأ و «خير» خبرها، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرة لأنها موصوفةٌ تقديراً، أي: أذنٌ لا يؤاخذكم خير لكم مِنْ أُذُنٍ يؤاخذكم.

ويقال: رَجُلٌ أُذُنٌ، أي: يسمع كل ما يقال. وفيه تأويلان أحدهما: أنه سُمِّي بالجارحة لأنها آلة السماع، وهي معظم ما يُقْصد منه كقولهم للربيئة[٥]: عين. وقيل: المرادُ بالأذن هنا الجارحة، وحينئذٍ تكونُ على حَذْف مضاف، أي: ذو أذن. والثاني: أن الأذن وصفٌ على فُعُل كأُنُف[٦] وشُلل[٧]، يقال: أَذِن يَأْذَن فهو أُذُن، قال[٨]:

---

(١) الآية ٦٥ من سورة الفرقان.
(٢) الغرامة: الخسارة، والغرامة في المال: ما يلزم أداؤه.
(٣) الحجة ٣١٩؛ الشواذ ٥٤؛ البحر ٦٢/٥.
(٤) في رواية الأعمش كما في الحجة ٣١٩.
(٥) الربيئة: الطليعة يَنْظر للقوم لئلا يَدْهَمَهم عدوٌّ.
(٦) الأنف: الجديد.
(٧) الشُلل: الخفيف السريع.
(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٦٢/٥.

٢٥٠٦ــ وقد صِرْتَ أُذْناً للوُشاة سَميعةً ينالُون مِنْ عِرْضي ولو شئتَ ما نالوا

قوله: «ورحمةٌ»، قرأ الجمهور: «ورحمة»، رفعاً نسقاً على «أذن ورحمة»، فيمن رفع «رحمة». وقال بعضهم: هو عطف على «يؤمن»؛ لأن يؤمن» في محل رفع صفة لـ «أذن» تقديره: أذن مؤمنٌ ورحمةٌ. وقرأ[1] حمزةُ والأعمش: «ورحمة» بالجر نسقاً على «خير» المخفوض بإضافة «أذن» إليه. والجملة على هذه القراءة معترضةٌ بين المتعاطفين تقديره: أذن خير ورحمة. وقرأ ابن أبي عبلة: «ورحمةً نصباً على أنه مفعول من أجله، والمعلل محذوف، أي: يَأْذَنُ لكم رحمةً بكم، فحذف لدلالة قوله: «قل أُذُن خير».

والباءُ واللام في «يؤمن بالله» «ويؤمن للمؤمنين» مُعَدِّيتان قد تقدَّم الكلامُ عليهما في أول هذا الموضوع. وقال الزمخشري[2]: «قصد التصديقَ بالله الذي هو نقيض الكفر فعدَّىٰ بالباء، وقصد الاستماعَ للمؤمنين، وأن يُسَلِّم لهم ما يقولون فعدَّىٰ باللام، ألا ترىٰ إلى قوله: «وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين»[3]. ما أنباه عن الباء، ونحوه: «فما آمن لموسىٰ»[4] «أنؤمن لك واتَّبعك الأَرْذَلون»[5] «آمنتم له»[6]. وقال ابن قتيبة[7]: «هما زائدتان، والمعنىٰ: يصدِّق الله ويصدِّق المؤمنين» وهذا قولٌ مردودٌ، ويدلُّ على عدم الزيادة تغايرُ الحرف الزائد، فلو لم يُقْصَدْ معنىً مستقلٌ لَمَا غاير بين الحرفين. وقال المبرد: «هي متعلقةٌ بمصدرٍ مقدر من الفعل كأنه قال: وإيمانه

---

(١) السبعة ٣١٥؛ الحجة ٣٢٠؛ البحر ٦٣/٥.
(٢) الكشاف ١٩٩/٢.
(٣) الآية ١٧ من سورة يوسف.
(٤) الآية ٨٣ من سورة يونس.
(٥) الآية ١١١ من سورة الشعراء.
(٦) الآية ٤٩ من سورة الشعراء.
(٧) تأويل مشكل القرآن ١٨٣.

للمؤمنين». وقيل: يقال: آمنتُ لك بمعنى صَدَّقْتُك، ومنه «وما أنت بمؤمنٍ لنا»[1]. وعندي أن هذه اللامَ في ضمنها «ما» فالمعنىٰ: ويصدِّق للمؤمنين بما يُخبرونه به. وقال أبو البقاء[2]: «واللام في للمؤمنين زائدةٌ دَخَلَتْ لتفرِّقَ بين «يؤمن» بمعنى يُصَدِّق، وبين يؤمن بمعنى يثبت الإِيمان».

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿والله ورسولُه أحقُّ أن يُرْضوه﴾**: إنما أفرد الضمير في «يُرْضوه»، وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقةَ لوجوهٍ أحدُها: أنَّ رضا الله ورسوله شيء واحد: مَنْ أطاع الرسول فقد أطاع [الله][3]، «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»[4]، فلذلك جَعل الضميرين ضميراً واحداً مَنْبَهة على ذلك. والثاني: أن الضميرَ عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويل «المذكور» كقول رؤبة[5]:

٢٥٠٧ـ فيها خطوطٌ مِنْ سوادٍ وبَلَقْ كأنه في الجلد تَـوْلِيْعُ البَهَقْ

أي: كأن ذاك المذكور. وقد تقدَّم لك بيان هذا في أوائل البقرة. الثالث: قال المبرد: في الكلام تقديمٌ وتأخير تقديره: والله أحقُّ أن يُرْضوه ورسولُه. قلت: وهذا على رأي مَنْ يدَّعي / الحَذْفَ من الثاني. الرابع: [٤٤٥/ب] وهو مذهب سيبويه[6] أنه حَذَفَ خبر الأول وأبقى خبر الثاني. وهو أحسن من عكسه وهو قولُ المبردِ، لأن فيه عدمَ الفصل بين المبتدأ أو خبره، ولأن فيه أيضاً الإِخبار بالشيء عن الأقرب إليه، وأيضاً فهو متعيِّنٌ في قول الشاعر[7]:

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.
(٢) الإملاء ٢/١٧.
(٣) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من ش.
(٤) الآية ١٠ من سورة الفتح.
(٥) تقدم برقم ٥٣٩.
(٦) الكتاب ١/٣٨.
(٧) تقدم برقم ١٠٧٨.

٢٥٠٨ــ نحن بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

أي: نحن راضُون، حَذَفَ «راضون» لدلالةِ خبر الثاني عليه. قال ابن عطية(١): «مذهبُ سيبويهِ أنهما جملتان حُذِفَت الأولى لدلالةِ الثانيةِ عليها». قال الشيخ(٢): «إن كان الضمير في «أنهما»(٣) عائداً على كلِّ واحدةٍ من الجملتين فكيف يقول «حُذفت الأولى» والأُوْلى لم تُحْذَفْ، إنما حُذِفَ خبرُها، وإن كان عائداً على الخبر وهو «أحقُّ أن يُرْضوه» فلا يكونُ جملةً إلا باعتقاد أن يكون «أن يُرْضُوه» مبتدأً وخبره «أحقُّ» مقدَّماً عليه، ولا يتعيَّنُ هذا القولُ إذ يجوزُ أن يكونَ الخبرُ مفرداً بأن يكونَ التقدير: أحقُّ بأَنْ تُرْضوه». قلت: إنما أراد أبو محمد التقديرَ الأول وهو المشهورُ عند المُعْربين: يجعلون «أحق» خبراً مقدماً، و «أن يرضوه» مبتدأ مؤخراً [أي]: واللَّـهُ ورسولُه إرضاؤه أحقُّ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا قريباً في قوله: «فاللَّـهُ أحقُّ أن يَخْشَوه»(٤).

و «إن كانوا مؤمنين» شرطٌ جوابُه محذوفٌ أو متقدم.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿أَلم يَعْلَموا﴾**: الجمهورُ: على «يَعْلموا» بياء الغيبة رَدَّاً على المنافقين. وقرأ(٥) الحسن والأعرج: «تَعْلموا» بتاء الخطاب. فقيل: هو التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب إن كان المرادُ المنافقين. وقيل: الخطابُ للنبي عليه السلام، وأتىٰ بصيغةِ الجمع تعظيماً كقوله(٦):

٢٥٠٩ــ وإن شِئْتِ حرَّمْتُ النساءَ سواكم ....

(١) المحرر ٨/٢٢١.
(٢) البحر ٥/٦٤.
(٣) أي في عبارة ابن عطية السابقة.
(٤) الآية ١٣ من سورة التوبة.
(٥) البحر ٥/٦٤.
(٦) تقدم برقم ١٠٢٤.

وقيل: الخطابُ للمؤمنين، وبهذه التقادير الثلاثةِ يختلف معنى الاستفهام: فعلى الأول يكونُ الاستفهامُ للتقريع والتوبيخ، وعلى الثاني يكون للتعجبِ مِنْ حالِهم، وعلى الثالث يكون للتقرير.

والعِلْم هنا يُحْتمل أن يكون على بابِه فتسدَّ «أَنْ» مسدَّ مفعولَيْن عند سيبويه[1]، ومسدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش، وأن يكونَ بمعنى العرفان فتسدَّ «أنَّ» مسدَّ مفعول. و«مَنْ» شرطية و«فأنَّ له نارَ» جوابُها، وفتحت «أنَّ» بعد الفاءِ لِما عُرِف في الأنعام[2] والجملة الشرطيةُ في محلِّ رفعٍ خبرِ «أنَّ» الأولىٰ.

وهذا تخريجٌ واضحٌ وقد عدل عن هذا الواضحِ جماعةٌ إلى وجوهٍ أُخرَ فقال الزمخشري[3]: «ويجوز أن يكونَ «فأنَّ له» معطوفاً على «أنه» على أنَّ جوابَ «مَنْ» محذوفٌ تقديره: ألم يعلموا أنَّه مَنْ يُحادِدِ اللَّـهَ ورسولَه يُهْلَكْ فأنَّ له». وقال الجرمي والمبرد: «أنَّ» الثانيةُ مكررةٌ للتوكيد كأن التقدير: فله نارُ جهنم، وكُرِّرت «أنَّ» توكيداً. وشبَّهه أبو البقاء[4] بقوله تعالىٰ: «ثم إنَّ ربَّك للذين عَمِلوا السوء»[5]، ثم قال: «إن ربك مِنْ بَعْدِها» قال: «والفاءُ على هذا جوابُ الشرط».

وقد رَدَّ الشيخ[6] على الزمخشري قولَه بأنهم نصُّوا على أنه إذا حُذِف جوابُ الشرط لَزِم أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً أو مضارعاً مقروناً بـ«لم»،

(١) الكتاب ٦٤/١.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥٤ من سورة الأنعام.
(٣) الكشاف ١٩٩/٢.
(٤) الإملاء ١٧/٢.
(٥) الآية ١١٩ من سورة النحل.
(٦) البحر ٦٥/٥.

والجوابُ على قولِه محذوفٌ، وفعلُ الشرطِ مضارعٌ غيرُ مقترنٍ بـ لم، وأيضاً فإنّا نجدُ الكلامَ تاماً بدون هذا الذي قدَّره».

وقد نُقِل عن سيبويه(١) أنه قال: «الثانيةُ بدلٌ من الأولىٰ»، وهذا لا يَصِحُّ عن سيبويه فإنه ضعيفٌ أو ممتنع. وقد ضَعَّفه أبو البقاء(٢) بوجهين، أحدهما: أنَّ الفاءَ تمنعُ من ذلك، والحكمُ بزيادتِها ضعيفٌ. والثاني: أنَّ جَعْلَها بدلاً يوجب سقوط جواب «مَنْ» مِن الكلام». وقال ابن عطية(٣): «وهذا يُعْتَرَضُ بأنَّ الشيءَ لا يُبدل منه حتى يُسْتوفى، والأُولى في هذا الموضع لم يأتِ خبرُها بعدُ، إذ لم يأتِ جوابُ الشرط، وتلك الجملةُ هي الخبر. وأيضاً فإنَّ الفاءَ تمانعُ البدلَ، [وأيضاً](٤) فهي في معنى آخرَ غيرِ البدل فيقلقُ البدل».

وقال بعضهم: «فيجب على تقدير اللام أي: فلأنَّ له نار جهنم وعلى هذا فلا بد من إضمار شيءٍ يتمُّ به جواب الشرط تقديره: فمُحادَّتُه لأنَّ له نارَ جهنم».

وهذه كلُّها تكلُّفاتٌ لا يُحتاج إليها، فَـالأَوْلَـىٰ ما تقدم ماذكره: وهو أن يكونَ «أنَّ له نار جهنم» في محلِّ رفعٍ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ، وينبغي أن تقدِّرَه متقدماً عليها كما فعل الزمخشري وغيرُه أي: فحقٌّ أنَّ له نارَ جهنم. وقدَّره غيرُه متأخراً أي: فأنَّ له نارَ جهنم واجبٌ. كذا قدَّره الأخفش(٥). ورَدُّوه عليه بأنها لا يُبتدأ بها، وهذا لا يُلْزِمُه فإنه يُجيز الابتداء بـ «أنَّ» المفتوحةِ من

(١) استشهد سيبويه بهذه الآية على مسألة فتح الهمزة ثم قال: «ولو قال «فإنَّ» كانت عربية جيدة». الكتاب ٤٦٧/١. ولم أقف في كتابه على مسألة البدل المنقولة عنه.
(٢) الإملاء ١٧/٢.
(٣) المحرر ٢٢٢/٨.
(٤) من المحرر.
(٥) لم يرد هذا التقدير في كتابه «معاني القرآن».

غيرِ تقديمِ خبر، وغيرُه لا يُجيز الابتداءَ بها إلا بشرطِ تقدُّمِ «أمَّا» نحو: «أمَّا أنك ذاهبٌ فعندي» أو بشرطِ تقدُّمِ الخبر نحو: «عندي / أنَّك مُنْطَلق». [٤٤٦/أ] وقيل: «فأنَّ له» خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: فالواجبُ أنَّ له. وهذه الجملةُ التي بعد الفاء مع الفاء في محلِّ جزم جواباً للشرط.

وقرأ(١) أبو عمرو ـ فيما رواه أبو عبيدة ـ والحسن وابن أبـي عبلة «فإنَّ» بالكسر وهي قراءةٌ حسنةٌ قوية، تقدَّم أنه قرأ [بها](٢) بعضُ السبعـة في الأنعام(٣)، وتقدَّم هناك توجيهُها.

والمُحَادَّة: المخالفةُ والمعاندةُ ومجاوزةُ الحدِّ والمعاداة. قيل: مشتقةٌ مِن الحدّ وهو حَـدُّ السلاح الذي يحارَبُ به من الحديد. وقيل: من الحدّ الذي هو الجهةُ كأنه في حدٍّ غيرِ حدِّ صاحبِه كقولهم: شاقَّه أي: كان في شقٍ غيرِ شقِّ صاحبه. وعاداه: أي كان في عُدْوَة غيرِ عُدْوَته.

واختار بعضُهم قراءةَ الكسرِ بأنها لا تُحْوِج إلى إضمار،ولم يُروَ قولُه(٤):

٢٥١٠ـ فَمَنْ يـكُ سائـلاً عني فـإني وجِـرْوَةَ لا تُعـارُ ولا تُبـاعُ

إلا بالكسرِ، وهذا غيرُ لازمٍ فإنه جاء على أحد الجائزين. و«خالداً» نصبٌ على الحال.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تُنَزَّل﴾**: مفعولٌ به ناصبُه يحذر، فإن

---

(١) البحر ٦٥/٥.

(٢) زيادة من ش.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٤ من سورة الأنعام.

(٤) البيت لشدَّاد العبسي ورواية العجز المشهورة:

وجـروةَ لا تَـرُوْدُ ولا تُـعـارُ

وهو في الكتاب ١٥٢/١؛ واللسان: جرا. وجروة اسم فرسه.

«يَحْذَر» متعدٍّ بنفسِه لقوله تعالىٰ: «ويُحَذِّركم اللّـهُ نفسَه»[1] لولا أنه متعدٍّ في الأصل لواحدٍ لَما اكتسب التضعيف مفعولاً ثانياً، ويدلُّ عليه أيضاً ما أنشده سيبويه[2]:

٢٥١١ـ حَـذِرٌ أُموراً لا تَضيـرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجيَـه من الأَقْـدارِ

وفي البيت كلامٌ، قيل: إنه مصنوع، وهو فاسد أتقنت حكايته في «شرح التسهيل» وقال المبرد: «إنَّ» حَذِر لا يتعدىٰ» قال: لأنه من هَيْئات النفس كفَزِع، وهذا غير لازم فإنَّ لنا من هيئات النفس ما هو متعدٍ كخاف وخشِي فإنَّ «تُنَزَّل» عند المبرد على إسقاط الخافض أي: مِنْ أَنْ تُنَزَّل. وقوله «تُنَبِّئُهم» في موضع الرفع صفةً لـ «سورة».

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿أبالله﴾**: متعلقٌ بقوله: «تستهزئون» و«تستهزئون» خبرُ كان. وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها، لأنَّ تقديمَ المعمول يُؤْذِن بتقديم العامل، وقد تقدم معمول الخبر على «كان» فَلْيَجُزْ تقديمُه بطريق الأولى. وفيه بحث: وذلك أن ابنَ مالك قَدَح في هذا الدليلِ بقوله تعالىٰ: «فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ وأما السائلَ فلا تَنْهَرْ»[3] قال: «فاليتيم والسائل قد تَقَدَّما على «لا» الناهية والعاملُ فيهما ما بعدها، ولا يجوز تقديم ما بعد «لا» الناهية عليها لكونه مجزوماً بها، فقد تقدَّم المعمولُ حيث لا يتقدَّم العامل. ذكر ذلك عند استدلالهم على جواز تقديم خبر ليس بقوله: «ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم»[4].

---

(١) الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) يقال إن هذا البيت صنعه أبان اللاحقي، وهو في الكتاب ١/٥٨؛ المقتضب ٢/١١٦؛ أمالي الشجري ٢/٥٤٣؛ ابن يعيش ٦/٧١؛ الخزانة ٣/٤٥٦.

(٣) الآيتان ٩ ــ ١٠ من سورة الضحى.

(٤) الآية ٨ من سورة هود.

والاعتذار: التنصُّل مِنَ الذنب وأصله مِنْ تعذَّرت المنازل أي: دُرِسَت وامَّحىٰ أثرها، قال ابن أحمر[1]:

٢٥١٢ـ قد كنتَ تعرف آياتٍ فقد جعلَتْ　　أطلالُ إلفِك بالوَعْساء تعتذِرُ

فالمعتذر يزاول محو ذنبه. وقيل: أصله من العَذْر وهو القطع، ومنه العُذْرة[2] لأنها تُقْطع بالافتراع[3]. قال ابن الأعرابي[4]: «يقولون: اعتذرت [المياه أي: انقطعت، وكأن المعتذر يحاول][5] قطع الذمّ عنه.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿إنْ نَعْفُ﴾**: قرأ عاصم[6] «نَعْفُ» بنون العظمة، «نُعَذِّب» كذلك أيضاً، «طائفةً» نصباً على المفعولية، وهي قراءاتُ أَبـي عبدالرحمن السلمي وزيد بن علي. وقرأ الباقون «يُعفَ» في الموضعين بالياء من تحتُ مبنياً للمفعول ورفع «طائفةٌ» على قيامِها مَقام الفاعل. والقائمُ مقامَ الفاعل في الفعل الأولِ الجارُّ بعده. وقرأ الجحدري: «إن يَعْفُ» بالياء من تحت فيهما مبنياً للفاعل وهو ضميرُ الله تعالى، ونصب «طائفة» على المفعول به، وقرأ مجاهد «تَعْفُ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للفاعل وهو ضمير الله تعالىٰ، ونصبِ «طائفةً» على المفعول به. وقرأ مجاهد: «تُعفَ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للمفعول ورفع «طائفة» لقيامها مَقامَ الفاعل.

وفي القائم مقامَ الفاعل في الفعل الأول وجهان أحدهما: أنه ضمير الذنوب أي: إن تُعْفَ هذه الذنوب. والثاني: أنه الجارُّ، وإنما أُنِّثَ الفعلُ

---

(١) اللسان: عذر، وفيه «بالودكاء». والآيات: ج آية وهي العلامة.
(٢) العذرة: البَكارة.
(٣) الافتراع: افترع البكر: افتضَّها.
(٤) انظر: اللسان عذر.
(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ش.
(٦) السبعة ٣١٦؛ الحجة ٣٢٠؛ البحر ٥/٦٧؛ الشواذ ٥٤.

حَمْلاً على المعنى. قال الزمخشري[1]: «الوجه التذكير، لأنَّ المسنَد إليه الظرفُ، كما تقول: «سِيْرَ بالدابة» ولا تقول: سِيْرت بالدابة ولكنه ذهب إلى المعنى كأنه قيل: إن تُرحَمْ طائفة، فأنَّث لذلك وهو غريبٌ».

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿يأمرون﴾**: هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها مفسرةٌ لقوله «بعضُهم من بعض» وكذلك ما عُطِف على «يَأْمرون».

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: حالٌ من المفعول الأول للوعد، وهي حالٌ مقدرةٌ؛ لأنَّ هذه الحالَ لم تقارِنْ الوعد، وقوله: «هي حَسْبُهم» لا محلَّ لهذه الجملةِ الاستئنافية. وقوله: «هي حسبهم» لا محلَّ لهذه الجملةِ الاستئنافية.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿كالذين مِنْ قبلكم﴾**: فيه أوجه أحدها: أن هذه الكافَ / في محلِّ رفعٍ تقديرُه: إنهم كالذين فهي خبر مبتدأ محذوف. [٤٤٦/ب]
الثاني: أنها في محل نصب. قال الزجاج[2]: «المعنى: وعدكما وَعْدَ الذين مِنْ قبلكم، فهو متعلقٌ بـ «وعَدَ»». قال ابن عطية[3]: «وهذا قَلِقٌ». وقال أبو البقاء[4]: «ويجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ «يَسْتهزئون»». وفي هذا بُعْدٌ كبير.

وقوله: «كانوا أشدَّ» تفسيرٌ لشبههم بهم وتمثيل لفعلهم. وجعل الفراءُ[5] محلَّها نصباً بإضمارِ فعلٍ قال: «التشبيهُ من جهة الفعل أي: فعلتم كما فعل الذين من قبلكم» فتكون الكافُ في موضع نصب. وقال أبو البقاء[6]: «الكاف

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٠.
(٢) معاني القرآن ٢/٥١٠.
(٣) المحرر ٨/٢٢٧.
(٤) لم أجد في الإملاء هذا النص إنما قال ٢/١٨: «وعداً كوعد الذين».
(٥) معاني القرآن ١/٤٤٦.
(٦) الإملاء ٢/١٨.

في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، وفي الكلام حذفُ مضافٍ تقديرُه «وعداً كوعد الذين». وذكر الزمخشري[1] وجهَ الرفع المتقدمَ والوجهَ الذي قدَّمْتُه عن الفراء، وشبَّهه بقول النمر بن تولب[2]:

٢٥١٣ـ .... كاليوم مَطْلوباً ولا طَلَبا

بإضمار: لم أر.

قوله: «كما استمتعَ الذين» الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: استمتاعاً كاستمتاع الذين.

قوله: «كالذين خاضوا» الكافُ كالتي قبلها. وفي «الذي» وجوهٌ أحدُها: أن المعنىٰ: وخضتم خوضاً كخوض الذين خاضوا، فحُذفت النونُ تخفيفاً، أو وقع المفردُ موقعَ الجمع. وقد تقدم تحقيق هذا في أوائل البقرة[3]، فحُذِفَ المصدرُ الموصوفُ والمضافُ إلى الموصول، وعائدُ الموصول تقديرُه: خاضوه، والأصلُ: خاضوا فيه؛ لأنه يتعدَّىٰ بـ«في» فاتُّسع فيه، فَحُذِفَ الجارُّ فاتصل الضميرُ بالفعل فساغ حَذْفُه، ولولا هذا التدريجُ لَمَا ساغ الحذف؛ لِما عرفت ممَّا مرَّ أنه متى جُرَّ العائد بحرف اشتُرِط في جواز حَذْفِه جَرُّ الموصولِ بمثل ذلك الحرف، وأن يتحدَ المتعلَّق، مع شروط أُخَرَ ذكرتُها فيما تقدَّم.

الثاني: أنَّ «الذي» صفةٌ لمفردٍ مُفْهِمٍ للجمع أي: وخضتم خوضاً

---

(١) الكشاف ٢/٢٠١.

(٢) البيت لأوس بن حجر وليس للنمر، وهو في ديوانه ٣؛ وشرح المفصل ١/١٢٥؛ وأمالي الشجري ١/٣٦١. وصدره:

حتى إذا الكلَّابُ قال لها

(٣) الآية ١٧.

كخوضِ الفوجِ الذي خاضُوا، أو الفريق الذي خاضوا. والكلامُ في العائد كما سَبَق قبلُ.

الثالث: أنَّ «الذي» من صفةِ المصدرِ والتقدير: وخضتم خوضاً كالخوضِ الذي خاضوه. وعلى هذا فالعائدُ منصوب من غير وساطةِ حرفِ جر. وهذا الوجهُ ينبغي أن يكونَ هو الراجح إذ لا محذورَ فيه.

الرابع: أن «الذي» تقعُ مصدريةً، والتقدير: وخضتم خوضاً كخوضهم ومثله[1]:

٢٥١٤ـ فَثَبَّتَ اللَّـهُ ما آتاك مِنْ حسنٍ   في المُرْسلين ونَصْراً كالذي نُصِروا

أي: كنَصْرهم. وقول الآخر[2]:

٢٥١٥ـ يا أمَّ عمروٍ جزاكِ اللَّـهُ مغفرةً   رُدِّي عليَّ فؤادي كالذي كانا

أي: ككونه. وقد تقدَّم أن هذا مذهب الفراء[3] ويونس، وتقدَّمَ تأويلُ البصريين لذلك. قال الزمخشري[4]: «فإن قلتَ: أيُّ فائدة في قوله: «فاسْتَمْتَعُوا بخَلاقهم كما»، وقوله: «كما اسْتَمْتَعَ الذين مِنْ قبلكم» مُغْنٍ عنه كما أغْنىٰ «كالذي خاضوا» [عن أن يقال: وخاضُوا فَخُضْتُمْ كالذي خاضُوا][5]؟ قلت: فائدتُه أَنْ يَذُمَّ الأوَّلين بالاستمتاع بما أُوتوا ورِضاهم بها عن النظر في العاقبة وطلبِ الفلاحِ في الآخرة وأن يُخَسِّسَ أمر الاستمتاع، ويُهَجِّن أمرَ الراضي به، ثم يشبه حال المخاطبين بحالهم. وأمَّا «وخُضْتُمْ كالذي خاضوا» فمعطوفٌ على ما قبله، ومسندٌ إليه مُسْتَغْنٍ بإسناده إليه عن

---

(١) تقدم برقم ١٠٦٧.
(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٤؛ والمحتسب ٢/١٨٩.
(٣) معاني القرآن ١/٤٤٦.
(٤) الكشاف ٢/٢٠١.
(٥) زيادة يقتضيها السياق من الكشاف وش.

تلك المقدمة» يعني أنه استغنى عن أَنْ يكونَ التركيبُ: وخاضوا فخضتم كالذي خاضوا.

وفي قوله: «كما استمتع الذين» إيقاعٌ للظاهر موقع المضمرِ لنُكْتةٍ: وهو أن كانَ الأصلُ: فاستمتعتم بخَلاقكم كما استمتعوا بخلاقِهم، فأبرزهم بصورةِ الظاهر تحقيراً لهم كقوله تعالى: «لا تَعْبُدِ الشيطانَ إن الشيطانَ كان للرحمنِ عَصِيًّا»(١) وكقوله قبل ذلك: «المنافقون والمنافقاتُ بعضُهم من بعض» ثم قال: «إنَّ المنافقين هم الفاسقون»(٢). وهذا كما يدل بإيقاع الظاهر موقعَ المضمرِ على التفخيم والتعظيم يدلُّ به على عكسِه وهو التحقير.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿قومِ نوحٍ﴾**: بدلٌ من الموصول قبلَه وهو يَحْتمل أن يكونَ بدلَ كل من كل إن كان المرادُ بالذين ما ذُكِر بعده خاصة، وأن يكونَ بدلَ بعضٍ مِنْ كل إنْ أريد به أعمَّ من ذلك.

والمُـؤْتَفكات أي: المُنْقَلبات يُقال: أَفَكْتُه فانتفك أي: قَلَبْته فانقلب، والمادةُ تدل على التحوُّل والتصرف ومنه «يُـؤْفَكُ عنه مَنْ / أُفِك»(٣) أي: [٤٤٧/أ] يُصْرَف. والضمير في «أَتَتْهم» يجوز أن يعودَ على مَنْ تقدَّم، وخَصَّه بعضُهم بالمؤتفكات.

آ. (٧١) **وقوله تعالى: ﴿[بعضُهم] أولياءُ بعض﴾**: وقال في المنافقين «من بعض»(٤) إذ لا ولايةَ بين المنافقين. وقوله «يَأْمُرون» كما تقدم في نظيره(٥). والسينُ في «سيرحمهم الله» للاستقبال، إذ المراد رحمةٌ خاصةٌ

---

(١) الآية ٤٤ من سورة مريم.

(٢) الآية ٦٧ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٩ من سورة الذاريات.

(٤) «المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض». الآية ٦٧ من سورة التوبة.

(٥) في الآية ٦٧.

وهي ما خبَّأه لهم في الآخرة. وادَّعَىٰ الزمخشري[1] أنها تفيد وجوبَ الرحمةِ وتوكيدَ الوعيـد والوعيد نحو: سأنتقم منك.

آ. (٧٢) **وقوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: حالٌ مقدرة كما تقدم. والعَدْن: الإقامة يُقال: عَدَنَ بالمكان يَعْدِن عَدْناً أي ثَبَتَ واستقرَّ، ومنه المَعْدِن لمُسْتَقَرِّ الجواهر ويُقال: عَدَن عُدُوناً فله مصدران، هذا أصلُ هذه اللفظة لغةً، وفي التفسير ذكروا لها معانيَ كثيرةً. وقال الأعشىٰ في معنى الإقامة[2]:

٢٥١٦ـ وإن يَسْتضيفـوا إلى حِلْمِـهِ　　يُضافُوا إلى راجِحٍ قد عَـدَنْ

أي: ثَبَتَ واستقرَّ، ومنه «عَدَن» لمدينة باليمن لكثرة المقيمين بها.

قوله: «ورِضْوانٌ من الله أكبرُ»، التكثير يفيد التعليل، أي: أقلُّ شيء من الرضوان أكبر من جميع ما تقدَّم مِنَ الجنَّات ومساكنها.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿ومَأْواهم جهنم﴾**: قال أبو البقاء[3]: «إن قيل: كيف حَسُنَتِ الواوُ هنا، والفاء أشبه بهذا الموضع؟ ففيه ثلاثة أجوبة. أحدُها: أن الوَاوَ واو الحال والتقدير: افعل ذلك في حال استحقاقِهم جهنم، وتلك الحال حال كفرهم ونفاقهم. والثاني: أن الواوَ جيْءَ بها تنبيهاً على إرادة فعلٍ محذوف تقديره: واعلمْ أنَّ مأواهم جهنم. الثالث: أنَّ الكلامَ قد حُمل على المعنى، والمعنى: أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا بالجهاد والغلظة وعذابُ الآخرةَ بجَعْلِ جهنم مأواهم»، ولا حاجةَ إلى هذا كلِّه، بل هذه جملةٌ استئنافية.

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٢.

(٢) ديوانه ١٩ برواية:

وإن يُسْتَضافوا إلى حكمه　　يُضافوا إلى هادِنٍ قد رَزَنْ

استضاف به: استغاث.

(٣) الإملاء ٢/١٨.

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿إلا أنْ أغْناهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، أي: وما كَرِهوا وعابُوا إلا إغناءَ الله إياهم، وهو من بابِ قولِهم: ما لي عندك ذنبٌ إلا أَنْ أَحْسَنْت إليك، أي: إن كان ثَمَّ ذنبٌ فهو هذا، فهو تهكمٌ بهم، كقوله[١]:

٢٥١٧ـ ولا عيبَ فينا غيرُ عِرْقٍ لمعشرٍ كرامٍ وأنَّا لا نَخُطُّ على النمل

وقول الآخر[٢]:

٢٥١٨ـ ما نقِموا من بني أميةَ إلا أنهمْ يَحْلُمون إنْ غَضِبوا
وأنهم سادةُ الملوكِ ولا يَصْلحُ إلا عليهم العَرَبُ

والثاني: أنه مفعولٌ من أجله، وعلىٰ هذا فالمفعول به محذوف تقديره: وما نقموا منهم الإيمان إلا لأجلِ إغناء الله إياهم. وقد تقدَّم الكلامُ على نَقِم[٣].

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿مَنْ عاهدَ الله﴾**: فيه معنى القسم فلذلك أُجيب بقوله: «لنصَّدَّقَنَّ»، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالة هذا الجوابِ عليه، وقد عَرَفْتَ قاعدة ذلك. واللام للتوطئة. ولا يمتنع الجمعُ بين القسم واللام الموطئة له. وقال أبو البقاء[٤]: «فيه وجهان أحدهما: تقديره فقال: لئن آتانا.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نمل؛ والبحر ٧٣. وفي البيت كلام كثير حول معناه، فسَّره ابن الأعرابي بقوله: إنَّا كرام ولا نأتي بيوت النمل في الجَدْب لنحفر على ما جمع لنأكله. انظر: اللسان: نمل.

(٢) البيتان لعبيدالله بن قيس الرقيات وهما من المنسرح في ديوانه ٤، واللسان: نقم؛ والبحر ٧٣/٥. ووردت نقم بكسر القاف وضمها.

(٣) في الآية ٤ من سورة آل عمران؛ والآية ٥٩ من سورة المائدة.

(٤) الإملاء ١٨/٢.

والثاني: أنْ يكونَ «عاهد» بمعنىٰ «قال» فإنَّ العهد قول». ولا حاجة إلى هذا الذي ذكره.

قوله: «لَنَصَّدَّقَنَّ ولنكونَنَّ» قرأهما الجمهور بالنون الثقيلة، والأعمش[1] بالخفيفة.

آ. (٧٧) والجمهور قرؤوا «يَكذبون» مخففاً. وأبو رجاء[2] مثقلاً.

آ. (٧٨) والجمهورُ على «يَعْلموا» بالياء من تحت. وقرأ[3] علي بن أبي طالب والحسن والسُّلَمي بالخطاب التفاتاً للمؤمنين دون المنافقين.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿الذين يَلْمِزون﴾**: فيه أوجه، أحدهما: أنه مرفوعٌ علىٰ إضمارِ مبتدأ، أي: هم الذين. الثاني: أنه في محل رفع بالابتداء و«من المؤمنين» حالٌ مِن «المطَّوِّعين»، و«في الصدقات» متعلق بـ«يَلْمِزون». و«الذين لا يَجِدون» نسقٌ على «المطَّوِّعين» أي: يَعيبون المياسير[4] والفقراء.

وقال مكي[5]: «والذين» خفضٌ عطفاً على «المؤمنين»، ولا يَحْسُن عَطْفُه على «المطَّوِّعين»، لأنه لم يتمَّ اسماً بعد، لأن «فيسخرون» عطف على «يَلْمِزُون» هكذا ذكره النحاس[6] في «الإعراب» له، وهو عندي وهمٌ منه». قلت: الأمر فيه كما ذكر فإن «المطَّوِّعين» قد تَمَّ من غيرِ احتياجٍ لغيره.

---

(١) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٧٤.
(٢) البحر ٥/٧٤.
(٣) البحر ٥/٧٥.
(٤) المياسير: ج مُوْسِر وهو ذو اليسار والغنىٰ.
(٥) المشكل ١/٣٦٨.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣؛ وعبارته: «ولا يجوز أن يكون عطفاً على المطوعين لأنك لو عطفتَ عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم؛ لأن فيسخرون عطف على يلمزون».

وقوله: «فَيَسْخَرون» نسقٌ على الصلة، وخبر المبتدأ الجملةُ من قوله: «سَخِر الله منهم»، هذا أظهرُ إعرابٍ قيل هنا. وقيل: «والذين لا يجدون» نسقٌ علىٰ «الـذين يَلْمزون»، ذكره أبو البقاء(١). وهذا لا يجوزُ؛ لأنه يلزمُ الإِخبارُ عنهم، بقوله: «سخر الله منهم» وهذا لا يكون إلا بأَنْ كان الذين لا يَجِدون منافقين، وأمَّا إذا كانوا مؤمنين كيف يَسْخر الله منهم؟ وقيل: «والـذين لا يجدون» نسقٌ على المؤمنين، قاله أبو البقاء(٢). وقال الشيخ(٣): «وهو بعيدٌ جداً»، قلت: وَجْهُ بُعْدِه أنه يُفْهِمُ أن الذين لا يجدون ليسوا مؤمنين؛ لأنَّ أصلَ العطفِ الدلالةُ على المغايرة فكأنه قيل: يَلْمِـزون المطَّوِّعين من هـذين الصنفين: المؤمنين والذين لا يجدون، فيكون الذين لا يجدون مطَّوِّعين غيرَ مؤمنين.

وقال أبو البقاء(٤): «في الصدقـات» متعلق بـ«يَلْمِزون»، ولا يتعلق بالمطَّوِّعين لئلا يُفْصَلَ بينهما بأجنبـي»، وهذا الردُّ فيه نظر، إذ قولُه: «من المؤمنين» حال، والحال ليست / بأجنبـي، وإنما يظهر في رَدِّ ذلك أن «يطَّوَّع» [٤٤٧/ب]
إنما يتعدى بالباء لا بـ«في»، وكونُ «في» بمعنى الباء خلافُ الأصل.

وقيل: «فيَسْخرون» خبرُ المبتدأ، ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تضمَّنه المبتدأ من معنى الشرط، وفي هذا الوجهِ بُعْدٌ من حيث إنه يَقْرُب من كونِ الخبر في معنى المبتدأ، فإنَّ مَنْ عاب إنساناً وغَمَزَه علم أنه يسخر منه فيكون كقولهم: «سيـد الجارية مالكها».

---

(١) الإملاء ٢/١٩.

(٢) الإملاء ٢/١٩.

(٣) البحر ٥/٧٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩.

الثالث(١): أن يكونَ محلُّه نصباً على الاشتغال بإضمار فعل يُفَسِّره «سخر الله منهم» مِنْ طريقِ المعنىٰ نحو: عاب الذين يَلْمِزون سخر الله منهم. الرابع: أَنْ ينتصبَ على الشتم. الخامس: أن يكونَ مجروراً بدلاً من الضمير في «سِرِّهم ونجواهم».

وقرىء(٢) «يُلْمزون» بضم الميم، وقد تقدَّم أنها لغة.

وقوله: «سَخِرَ الله» يُحْتمل أن يكونَ خبراً محضاً،وأن يكون دعاءً. وقرأ الجمهور «جُهدهم» بضم الجيم. وقرأ(٣) ابن هرمز وجماعة «جَهْدهم» بالفتح. فقيل: لغتان بمعنى واحد. وقيل: المفتوحُ المشقَّة، والمضمومُ الطاقةُ قاله القتبي(٤). وقيل: المضمومُ شيءٌ قليلٌ يُعاشُ به، والمفتوحُ العملُ.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿سبعين مرةً﴾**: منصوبٌ على المصدر كقولك: «ضربتُه عشرين ضربةً» فهو لعددِ مراته. وقوله: «استغفرْ لهم أو لاتَسْتَغْفِرْ لهم»، قد تقدَّم الكلامُ على هذا بُعَيْدَ قوله: «قل أَنْفِقوا طَوْعاً أو كَرْهاً لن يُتَقَبَّلَ منكم»(٥) وأنه نظيرُ قوله(٦):

٢٥١٩ـ أَسِيْئي بنا أو أَحْسِني لا مَلومةٌ لـدينا ولا مَقْلِيَّـةٌ إنْ تَقَلَّتِ

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿بمقعدِهم﴾**: متعلقٌ بـ«فرح»، وهو يصلح لمصدر قعد وزمانِه ومكانِه، والمرادُ به ههنا المصدرُ، أي: بقعودهم وإقامتهم بالمدينة.

---

(١) من أوجه إعراب «الذين يلمزون».

(٢) وهي قراءة يعقوب والحسن ورواية شبل عن ابن كثير. انظر: السبعة ٣١٥؛ الاتحاف ٢٤٣؛ النشر ٢/٢٨٠.

(٣) نسبها في الشواذ ٥٤ إلى الأعرج وعطاء ومجاهد وانظر: البحر ٥/٧٥.

(٤) تفسير غريب القرآن ١٩٠.

(٥) الآية ٥٣ من سورة التوبة.

(٦) تقدم برقم ٢٤٩٩.

قوله: «خلاف» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه بقوله: «مَقْعدهم»، لأنه في معنى تخلَّفوا، أي: تخلفوا خلاف رسول الله. الثاني: أنَّ «خلاف» مفعولٌ من أجله، والعامل فيه: إمَّا فرح، وإما مَقْعد، أي: فَرِحوا لأجل مخالفتهم رسول الله حيث مضى هو للجهاد وتَخَلَّفوا هم عنه، أو بقعودِهم لمخالفَتهم له، وإليه ذهب الطبري[1] والزجاج[2] ومؤرِّج، ويؤيد ذلك قراءةُ مَنْ قرأ «خُلْف» بضم الخاءِ وسكون اللام، والثالث: أنْ ينتصب على الظرف، أي: بعد رسول الله. يُقال: «أقام زيد خلاف القوم»، أي: تخلف بعد ذهابهم، و«خلافَ» يكون ظرفاً قال[3]:

٢٥٢٠ـ عَقَبَ الربيعُ خِلافَهُمْ فكأنما بَسَطَ الشَّواطِبُ بينهن حصيرا

وقال الآخر[4]:

٢٥٢١ـ فقلْ للذي يَبْقى خِلافَ الذي مَضَىٰ تَهَيَّأْ لأُخْرىٰ مِثْلها وكأنْ قَدِ

وإليه ذهب أبو عبيدة[5] وعيسى بن عمر والأخفش[6]، ويؤيد هذا قراءة ابن عباس وأبي حيوة وعمرو بن ميمون[7] «خَلْفَ» بفتح الخاء وسكون اللام.

---

(١) تفسير الطبري ١٤/٣٩٨. (٢) معاني القرآن له ٢/٥١٣.

(٣) البيت للحارث بن خالد المخزومي وهو في الأغاني ٣/٣٣٦؛ والمجاز لأبي عبيدة ١/٢٦٤، واللسان: خلف؛ والشواطب: النساء اللواتي يشطبن لحاء السعف يعملن منه الحصر. يصف آثار المطر فشبّه الأرض بالحصر المنمقة للطرائق التي تبقى في الرمل بعد المطر.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «خلف».

(٥) المجاز ١/٢٦٤.

(٦) مذهب الأخفش في معاني القرآن ٢/٣٣٤ أنه مصدر قال: «أي مخالفة مصدر خالفوا».

(٧) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٧٩. وعمرو بن ميمون أبو عثمان الكوفي، أخذ عن حمزة، وعرض عليه أحمد بن جبير ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٣.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿فَلْيضحكوا قليلاً﴾**: قليلاً وكثيراً فيهما وجهان أظهرهما: أنهما معطوفان على المصدرِ، أي: ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً فحذفَ الموصوفَ، وهو أحدُ المواضع المُطَّردِ فيها حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مُقامَه. والثاني: أنهما منصوبان على ظرفي الزمان، أي: زماناً قليلاً وزماناً كثيراً، والأول أَوْلى؛ لأن الفعلَ يدل على المصدر بشيئين بلفظهِ ومعناه، بخلاف ظرف الزمان، فإنه لا يدلُّ عليه بلفظه بل بهيئتِهِ الخاصةِ بلفظه.

قوله: «جزاء»، [فيه وجهان، الأول: أنه] مفعولٌ لأجله، أي: سبب الأمر بقلة الضحكِ وكثرةِ البكاء جزاؤُهم بعملهم. و«بما» متعلق بجزاء لتعديته به ويجوز أنْ يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفتُه. والثاني: أن ينتصب على المصدر بفعلٍ مقدر، أي: يُجزون جزاء. وفي معنى قوله: «فَلْيضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً» قوله[1]:

٢٥٢٢ـ مَسَرَّةَ أحقابٍ تَلَقَّيْتُ بعدَها　　مساءةَ يومٍ أَرْيُها شَبَهُ الصَّابِ
فكيف بأَنْ تَلْقَى مَسَرَّةَ ساعةٍ　　وراءَ تَقَضِّيها مَساءةُ أَحْقابِ

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿فإنْ رَجَعَكَ﴾**: «رجع» يتعدىٰ، كهذه الآية الكريمة، ومصدرُه الرَّجْع، كقوله: «والسماءِ ذاتِ الرَّجْع»[2]، ولا يتعدىٰ نحو: «وإلينا تَرْجِعون»[3]، في قراءة مَنْ بناه للفاعل، والمصدر[4] الرجوع كالدخول.

---

(١) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في الكشاف ٢/٢٠٥؛ والبحر ٥/٧٩. الأَرْي: العسل، الصاب: نبت مرّ، والأحقاب: الأزمان.

(٢) الآية ١١ من سورة الطارق.

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة ابن عامر ويعقوب. السبعة ٤٢٩؛ الإتحاف ٣١٠.

(٤) أي ومصدر اللازم.

قوله: «أولَ مرة»، قد تقدَّم ذلك(1). وقال أبو البقاء(2): «هي ظرفٌ»، قال الشيخ(3): «ويعني ظرفَ زمان وهو بعيد». / قلت: لأن الظاهرَ أنها منصوبةٌ [٤٤٨/أ] على المصدر، وفي التفسير: أولَ خَرْجَةٍ خَرَجَها رسول الله، فالمعنى: أولَ مرة من الخروج. قال الزمخشري(4): «فإن قلت «مرة» نكرة وُضِعَتْ موضع المرات للتفضيل، فلِمَ ذُكِرَ اسمُ التفضيلِ المضافُ إليها وهو دالٌّ على واحدةٍ من المرات؟ قلت: أكثر اللغتين: «هند أكبرُ النساء وهي أكبرُهن»، ثم إنَّ قولَك: «هي كبرى امرأة»، لا تكاد تعثر عليه، ولكن «هي أكبر امرأة وأول مرة وآخر مرة».

قوله: «مع الخالِفين» هذا الظرفُ يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «اقعدوا»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل «اقعدوا». والخالِفُ: المتخلِّفُ بعد القوم. وقيل: الخالف: الفاسد. «مَنْ خَلَفَ»، أي: فَسَد، ومنه «خُلوف فم الصائم»، والمراد بهم النساءُ والصبيانُ والرجالُ العاجزون، فلذلك جاز جمعُه للتغليب. وقال قتادة: «الخالِفُون: النساء»، وهو مردودٌ لأجل الجمع. وقرأ(5) عكرمة ومالكُ بن دينار «مع الخَلِفين» مقصوراً مِنَ الخالِفين كقوله(6):

٢٥٢٣ــ مثل النَّقَا لَبَّده بَرْدُ الظِّلَلْ

وقوله(7):

(1) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من سورة الأنعام.
(2) ليس في «الإملاء» هذا النص.
(3) البحر ٥/٨١.
(4) الكشاف ٢/٢٠٦.
(5) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٨١.
(6) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥/٨١، والنَّقا: الكثيب من الرمل.
(7) تقدم برقم ١٥٣٤.

٢٥٢٤ــ . . . . عَرِدا . . . . بَرِدا

يريد: الظلال وعارِداً بارداً.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿منهمْ﴾**: صفةٌ لـ «أحد»، وكذلك الجملة من قوله: «مات». ويجوز أن يكون «منهم» حالاً من الضمير في «مات»، أي: مات حال كونِه منهم، أي: مُتَّصفاً بصفةِ النفاق كقولهم: «أنت مني»، يَعْني على طريقتي. و«أبداً» ظرف منصوب بالنهي.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿ولا تُعْجِبْك أموالهم﴾**: قيل: هذه تأكيد للآية السابقة(١). وقال الفارسي: «ليست للتأكيد لأن تِيْكَ في قوم، وهذه في آخرين، وقد تغاير لفظا الاثنتين فههنا «ولا» بالواو لمناسبة عطفِ نهيٍ على نهيٍ قبلَه في قوله: «ولا تُصَلِّ، ولا تَقُمْ، ولا تُعْجبك»، فناسب ذلك الواو، وهناك بالفاءِ لمناسبةِ تعقيبِ قولِه: ولا يُنْفِقون إلا وهم كارهون»(٢)، أي: للإِنفاقِ فهم مُعْجَبون بكثرة الأموالِ والأولادِ فنهاه عن الإِعجاب بفاء التعقيبِ. وهنا «وأولادهم» دون «لا» لأنه نهيٌ عن الإِعجاب بهما مجتمعين، وهناك بزيادةِ «لا» لأنه نهيٌ عن كل واحد واحد فَدَلَّ مجموعُ الاثنين على النهي بهما مجتمعَيْن ومنفردين. وهنا «أنْ يُعَذِّبهم» وهناك «ليُعَذِّبهم»، فأتى باللام مُشْعِرةً بالغلبة، ومفعولُ الإِرادةِ محذوفٌ، أي: إنما يريد الله اختبارَهم بـالأموال والأولاد، وأتى بـ «أن»(٣) لأنَّ مَصَبَّ الإِرادة التعذيبُ، أي: إنما يريد الله تعذيبَهم، فقد اختلف متعلَّقُ الإِرادة في الآيتين. هذا هو الظاهر وإن كان يُحتمل أن تكونَ اللامُ زائدة، وأن تكونَ «أَنْ» على حذف لام علة. وهناك «في الحياة الدنيا» وهنا سقطت «الحياة»، تنبيهاً على خِسِّيَّة الدنيا، وأنها لا تستحق

---

(١) الآية ٥٥ «فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم. . .».
(٢) الآية ٥٤.
(٣) فقال: إنما يريد الله أن يعذبهم.

أن تُسَمَّى حياة، لا سيما وقد ذُكِرَت بعد ذِكر موتِ المنافقين فناسَبَ ألَّا تُسَمَّى حياة.

آ. (٨٦) **قوله تعالى: ﴿وإذا أُنْزِلَتْ سورةٌ﴾**: «إذا» لا تقتضي تكراراً بوضعها، وإن كان بعضُ الناس فَهِمَ ذلك منها ههنا، وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة وأنشدْت عليه[1]:

٢٥٢٥ـ إذا وجدْتُ أوارَ الحُبِّ في كَبِدي ....

وأنَّ هذا إنما يُفْهَمُ من القرائِن لا مِنْ وَضْع «إذا» له.

قوله: «أنْ آمنوا»، فيه وجهان، أحدهما: أنها تفسيريةٌ لأنه قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها مصدريةٌ على حذف حرف الجر، أي: بأنْ آمنوا. وفي قوله: «اسْتَأْذَنَكَ»؛ التفاتٌ من غَيْبة إلى خطاب، وذلك أنه قد تقدَّم لفظُ «رسوله» فلو جاء على الأصل لقيل: استأذنه.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿مع الخَوَالِفِ﴾**: الخَوَالِفُ: جمع خالفة من صفة النساء، وهذه صفةُ ذَمّ كقول زهير[2]:

٢٥٢٦ـ وما أَدْري وسوف إخالُ أَدْري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

فإنْ تكنِ النساءُ مُخَبَّآتٍ فَحُقَّ لكل مُحْصَنَةٍ هِداءُ

وقال آخر[3]:

٢٥٢٧ـ كُتِبَ القَتْلُ والقتالُ علينا وعلى الغانيات جَرُّ الذيولِ

---

(١) تقدم برقم ٢٥٠.

(٢) تقدم الأول برقم ٤٦٩. والثاني في ديوانه ٧٤، والمحصنة هنا البكر، والهداء: الزفاف.

(٣) البيت لعمر ابن أبي ربيعة وهو في ديوانه (بيروت) ٣٣٨؛ والبحر ٨٣/٥.

وقال النحاس(١): «يجوز أن تكونَ «الخوالف» من صفة الرجال، بمعنى أنها جمع خالفة. يقال: «رجل خالِفَة»، أي: لا خير فيه، فعلى هذا تكونُ جمعاً للذكور باعتبار لفظِهِ». وقال بعضهم: إنه جمع خالف، يقال: رجلٌ
[٤٤٨/ب] خالفٌ، أي: لا خير فيه، / وهذا مردودٌ؛ فإن فواعل لا يكونُ جمعاً لـ فاعل وَصْفاً لعاقل إلا ما شذَّ من نحو: فوارس ونواكس وهوالك.

آ. (٨٨) والخَيْرات: جمع خَيْرة على فَعْلة بسكون العين وهو المستحسَنُ من كل شيء، وغَلَبَ استعمالُه في النساء، ومنه قوله تعالى: خيراتٌ حِسان»(٢) وقول الشاعر(٣):

٢٥٢٨ـ ولقد طَعَنْتُ مَجامِع الرَّبَلاتِ   رَبَلاتِ هندٍ خَيْرةِ المَلَكاتِ

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿المُعَذِّرون﴾**: قُرِىء بوجوهٍ كثيرة، فمنها قراءة الجمهور: فَتْحُ العين وتشديدُ الذال. وهذه القراءة تحتمل وجهين: أن يكونَ وزنه(٤) فَعَّل مضعّفاً، ومعنى التضعيف فيه التكلف، والمعنى: أنه تَوَهَّم أن له عُذْراً، ولا عُذْرَ له. والثاني: أن يكون وزنه افتعل والأصل: اعتذرَ فأُدْغمت التاءُ في الذال بأنْ قُلبت تاءُ الافتعال ذالاً، ونُقِلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو العين، ويدلُّ على هذا قراءةُ(٥) سعيد بن جبير «المعتذرون» على الأصل. وإليه ذهب الأخفش(٦) والفراء(٧) وأبو عبيد وأبو حاتم والزجاج(٨).

---

(١) إعراب القرآن ٢/٣٤.
(٢) الآية ٧٠ من سورة الرحمن.
(٣) البيت لرجل من بني عدي تَيْم تميم جاهلي، وهو في مجاز القرآن ١/٢٦٧؛ وتفسير الطبري ١٤/٤١٥، واللسان: خير؛ والبحر ٥/٨٣. الربلات: ج رَبَلَة وهي لحم باطن الفخذ.
(٤) أي: وزن الفعل في الأصل.
(٥) البحر ٥/٨٣؛ الحجة ٣٢١؛ الشواذ ٥٤.
(٦) معاني القرآن له ٢/٣٣٥.
(٧) معاني القرآن له ١/٤٤٧.
(٨) معاني القرآن له ٢/٥١٤.

وقرأ زيدُ بن علي والضحاك والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال[١] وهي قراءةُ ابنِ عباس أيضاً ويعقوب والكسائي[٢] «المُعْذِرون» بسكون العين وكسرِ الذال مخففةً مِنْ أَعْذَر يُعْذِر كأكرم يكرم.

وقرأ مسلمة «المُعَّذِّرون» بتشديد العين والذال مِنْ تعذَّر بمعنى اعتذر. قال أبو حاتم: «أراد المتعذرون، والتاء لا تدغم في العين لبُعْد المخارج، وهي غلطٌ منه أو عليه».

قوله: «لِيُـؤْذَنَ لهم» متعلقٌ بـ «جاء» وحُذِفَ الفاعلُ وأُقيم الجارُّ مُقَامه للعلمِ به، أي: ليأذن لهم الرسول. وقرأ الجمهور «كَذَبوا» بالتخفيف، أي: كذبوا في إيمانهم. وقرأ الحسن[٣] ـ في المشهور عنه ـ وأُبَـيٌّ وإسماعيل «كذَّبوا» بالتشديد، أي: لم يُصَدِّقُوا ما جاء به الرسول عن ربه ولا امتثلوا أمره.

آ. (٩١) وقرأ[٤] أبو حيوة: «نصحوا اللَّـهَ» بدون لام، وقد تقدم[٥] أن «نَصَح» يتعدَّى بنفسِه وباللام.

وقوله: «من سبيل» فاعلٌ بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، ويجوز أن يكونَ مبتدأً والجارُّ قبلَه خبرُه، وعلى كلا القولين فـ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، أي: ما على المحسنين سبيل.

قال بعضُهم: وفي هذه الآيةِ نوعٌ من البديع يسمى التمليح وهو: أن يُشارَ إلى قصةٍ مشهورة أو مثلٍ سائرٍ أو شعر نادر في فحوى كلامك من غير ذِكْره، ومنه قوله[٦]:

---

(١) عيسى بن هلال الصدفي المصري صدوق من الرابعة. تقريب التهذيب ٤٤١.
(٢) في رواية قتيبة بن مهران.
(٣) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٨٤. (٤) البحر ٥/٨٥.
(٥) انظر إعرابه للآية ٦٢ من سورة الأعراف.
(٦) البيت ليسار بن عدي، وهو في البحر ٥/٨٥.

٢٥٢٩ـ اليومَ خمرٌ ويبدو بعده خَبَرٌ والدهرُ مِنْ بين إنعامٍ وإبْآسِ

يشير لقول امرىء القيس لَمَّا بلغه قَتْلُ أبيه: «اليومَ خمرٌ وغداً أمر»، وقول الآخر[١]:

٢٥٣٠ـ فواللَّـهِ ما أدري أأحلامُ نائمٍ أَلَمَّت بنا أم كان في الركب يوشَعُ

يُشير إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس[٢]. وقول الآخر[٣]:

٢٥٣١ـ لعَمْروٌ مع الرَّمْضاءِ والنارُ تَلْتَظي أرقُّ وأَحْفَىٰ منكَ في ساعة الكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور[٤]:

٢٥٣٢ـ المستجيرُ بعمروٍ عند كُرْبته كالمستجير مِنَ الرَّمْضاءِ بالنار

وكأن هذا الكلامَ وهو «ما على المحسنين من سبيل» اشتُهر ما هو بمعناه بين الناس، فأشار إليه مِنْ غير ذكر لفظه. ولمَّا ذكر الشيخ[٥] التمليح لم يُقَيِّده بقوله «من غير ذكره» ولا بد منه، لأنه إذا ذكره بلفظه كان اقتباساً وتضميناً.

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿ولا على الذين﴾**: فيه أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على «الضعفاء»، أي: ليس على الضعفاء ولا على الذين إذا

---

(١) البيت لأبي تمام وهو في شرح ديوانه ٢/٣٢٠ ومعاهد التنصيص للعباسي ٢/١٨٨.

(٢) هذا المعنى محمول على ما يحكيه أهل الكتاب من أن الشمس رُدَّتْ ليوشع بن نون. انظر: شرح ديوان أبي تمام ٢/٣٢٠.

(٣) البيت لأبي تمام وهو في ديوانه ٤٣٣؛ ومعاهد التنصيص ٢/١٩١. والتظت النار: التهبت. والرمضاء: الأرض التي حميت من شدة الشمس.

(٤) البيت للتُّكْلام الضبعي وهو في «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ٣٧٧. واللسان: دعص. والبيت من أمثال العرب.

(٥) البحر ٥/٨٥.

ما أَتَوْك، فيكونون داخلين في خبر ليس، مُخْبراً بمتعلقهم عن اسمِها وهو «حَرَج». الثاني: أن يكون معطوفاً على «المحسنين» فيكونون داخلين فيما أَخْبر به عن قوله «من سبيل»، فإنَّ «مِنْ سبيل» يحتمل أن يكون مبتدأً، وأن يكون اسمَ «ما» الحجازية، و «مِنْ» مزيدةٌ في الوجهين. الثالث: أن يكون «ولا على الذين» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: ولا على الذين إذا ما أتوك إلى آخرِ الصلةِ حرجٌ أو سبيل، وحُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه، قاله أبو البقاء[1]، ولا حاجةَ إليه لأنه تقديرٌ مُسْتغنىً عنه، إذ قد قَدَّر شيئاً يقومُ مقامَه هذا الموجودُ في اللفظ والمعنى. وهذا الموصولُ يحتمل أن يكونَ مندرجاً في قوله «ولا على / الذين لا يَجدون ما يُنْفِقون» وذُكِروا على سبيل نفي الحرج عنهم [٤٤٩/أ] وأن لا يكونوا مندرجين، بأن يكون هؤلاء وجدوا ما ينفقون، إلا أنهم لم يجدوا مَرْكوباً.

وقرأ[2] معقل بن هرون «لنَحْملهم» بنونِ العظمة. وفيها إشكالٌ، إذ كان مقتضىٰ التركيبِ: قلت لا أجـدُ ما يَحْملكم عليه الله.

قوله: «قلت» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جوابُ «إذا» الشرطية، و «إذا»، وجوابُها في موضعِ الصلة، وقعت الصلةُ جملةً شرطيةً، وعلى هذا فيكون قوله «تَوَلَّوا» جواباً لسؤالٍ مقدرٍ، كأن قائلاً قال: «ما كان حالُهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب؟ فأُجيب بقوله «تولَّوا». الثاني: أنه في موضع نصب على الحال من كاف «أَتَوْك»، أي: إذا أَتَوْك وأنت قائلٌ: لا أجدُ ما أحملكم عليه، و «قد» مقدرة عند مَنْ يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً كقوله: أو جاؤُوكم حَصِرت صدورهم»[3] في أحد أوجهه، كما تقدم تحقيقه، وإلى

---

(١) الإملاء ٢ / ٢٠.
(٢) البحر ٥/٨٦؛ الشواذ ٥٤؛ ولم أقف على معقل، وفي الشواذ «عبدالله بن معقل».
(٣) الآية ٩٠ من سورة النساء.

هذا نحا الزمخشري[1]. الثالث: أن يكونَ معطوفاً على الشرط، فيكونَ في محلِّ جرٍ بإضافة الظرف إليه بطريق النَّسَق، وحُذِفَ حرفُ العطفِ، والتقدير: وقلت. وقد تقدم لكَ كلامٌ في هذه المسألةِ وما استشهد الناس به عليها. وإلى هذا ذهب الجرجانيُّ، وتبعه ابن عطية[2]، إلا أنه قدَّر العاطفَ فاءً، أي: فقلت. الرابع: أن يكونَ مستأنفاً. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: هل يجوزُ أن يكونَ قولُه «قلت لا أجدُ» استئنافاً مثله» يعني مثل «رَضُوا بأَنْ يكونوا مع الخوالف»[4] كأنه قيل: إذا ما أَتَوْك لتحملهم تَوَلَّوا، فقيل: ما لهم تَوَلَّوا باكين [فقيل][5] قلت: لا أجد ما أحملكم[6] عليه، إلا أنه وسطٌ بين الشرطِ والجزاءِ كالاعتراض. قلت: نعم ويَحْسُن» انتهى.

قال الشيخ[7]: «ولا يجوزُ ولا يَحْسُن في كلام العرب فكيف في كلام الله؟ وهو فَهْمُ أعجميٍّ». قلت: وما أدري ما سَبَبُ منعه وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى؟ وذلك لأن تولِّيَهم على حاله، فيصير الدمع ليس مترتباً على مجردِ مجيئهم له عليه السلام ليحملَهم، بل على قوله لهم «لا أجد ما أحملكم»، وإذا كان كذلك فقوله عليه السلام لهم ذلك سببٌ في بكائهم، فَحَسُن أن يُجْعَلَ قوله «قلت: لا أجد ما أحملكم» جواباً لِمَنْ سأل عن علةِ تَوَلِّيهم وأعينُهم فائضةٌ دمعاً، وهو المعنى الذي قَصَدَه أبو القاسم. وعلى هذه الأوجهِ الثلاثة التي قَدَّمتها في «قلت» يكون جوابه قوله «تولَّوا»، وقوله

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٨.
(٢) المحرر ٨/٢٥٣.
(٣) الكشاف ٢/٢٠٨.
(٤) من الآية ٩٣.
(٥) من الكشاف.
(٦) الأصل: أحملهم.
(٧) البحر ٥/٨٦.

«لتحملَهم» علةٌ لـ «أَتَوْك». وقوله «لا أجد» هي المتعديةُ لواحدٍ لأنها من الوُجْد. و «ما» يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً.

قوله: «وأعينُهم تفيض» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «تَوَلَّوا»، قال الزمخشري[1]: «تفيضُ من الدمع» كقولك: تفيض دمعاً، وقد تقدَّم هذا في المائدة مستوفىً عند قوله: «ترى أعينَهم تفيضُ من الدَّمع»[2] وأنه جعل «من الدمع» تمييزاً، و «مِنْ» مزيدةً، وتقدَّم الردُّ عليه في ذلك هناك فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «حَزَناً» في نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ مِنْ أجله والعاملُ فيه «تفيض» قاله الشيخ[3]. لا يُقال إن الفاعلَ هنا قد اختلف، فإن الفَيْضَ مسند للأعين والحزنَ صادرٌ من أصحاب الأعين، وإذا اختلف الفاعل وَجَبَ جرُّه بالحرف لأنَّا نقول: إن الحزنَ يُسْنَدُ للأعين أيضاً مجازاً يقال: عين حزينةٌ وسخينة، وعين مسرورةٌ وقريرة في ضدِّ ذلك. ويجوز أن يكونَ الناصب له «تَوَلَّوا» وحينئذٍ يتحد فاعلا العلةِ والمعلول حقيقةً. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: تَوَلَّوا حزينين أو تفيض أعينُهم حزينةً علىٰ ما تقدَّم من المجاز. الثالث: أنه مصدر ناصبُه مقدرٌ مِنْ لفظِه، أي: يحزنون حزناً قاله أبو البقاء[4]. وهذه / الجملةُ التي قدَّرها ناصبة لهذا المصدر هي أيضاً في [٤٤٩/ب] محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من فاعل «تَوَلَّوا» وإمَّا من فاعل «تفيض».

قوله: «أَنْ لا يَجدوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله، والعامل فيه «حَزَناً» إنْ أعربناه مفعولاً له أو حالاً، وأمَّا إذا أعربناه مصدراً فلا،

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٨.
(٢) الآية ٨٣.
(٣) البحر ٥/٨٦.
(٤) الإملاء ٢/٢٠.

لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامِله، وعلى القول بأنَّ «حَزَناً» مفعول من أجله يكــون «أن لا يَجِـدوا» علـةَ العلة، يعني أنــه يكــون عَلَّلَ فَيْضَ الدمع بالحزن، وعَلَّل الحزن بعدم وُجْدان النفقة، وهذا واضحٌ، وقد تقدَّم لك نظيرُ ذلك في قوله «جزاءً بما كسبا نكالاً من الله»(١). والثاني: أنه متعلق بـ «تفيض». قال الشيخ(٢): «قال أبو البقـاء(٣): «ويجوز أن يتعلَّقَ بـ «تفيض». ثم قال الشيخ: «ولا يجوز ذلك على إعرابه «حزناً» مفعولاً له، والعامل فيه «تفيض»، إذ العاملُ لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل».

آ. **(٩٣) قولُه تعالى: ﴿رَضُوا﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ كأنه قال قائل: ما بالُهم استأذنوا في القعود وهم قادرون على الجهاد؟ فَأُجيب بقوله «رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالِفِ». وإليه مال الزمخشري(٤). والثاني: أنه في محل نصبٍ على الحال و «قد» مقدرةٌ في قوله [«رَضُوا»].

وقوله: «وطُبِعَ» نسقٌ على «رضُوا» تنبيهاً على أن السببَ في تخلُّفهم رضاهم بقعودهم وطَبْعُ الله على قلوبهم.

وقوله «إنما السبيل علىٰ» فأتىٰ بـ «على» وإن كان قد يَصِل بـ «إلى» لفَرْقٍ ذكروه(٥): وهو أنَّ «على» تدل على الاستعلاء وقلة مَنَعَة مَنْ(٦) تدخل عليه نحو: لي سبيل عليك، ولا سبيلَ لي عليك، بخلافِ «إلى». فإذا قلت:

---

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.
(٢) البحر ٨٦/٥.
(٣) الإملاء ٢٠/٢.
(٤) الكشاف ٢٠٨/٢.
(٥) انظر: المحرر ٢٥٣/٨.
(٦) ش: ما.

«لا سبيل عليك» فهو مغايرٌ لقولِك: لا سبيلَ إليك. ومن مجيء «إلى» معه، قوله[1]:

٢٥٣٣ـ ألا ليت شِعْري هل إلى أمِّ سالمٍ سبيلٌ فأمَّا الصبرُ عنها فلا صبرا

وقوله[2]:

٢٥٣٤ـ هل من سبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشربَها أم من سبيل إلى نَصْرِ بن حَجَّاجِ

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿قد نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها المتعديةُ إلى مفعولين أولهما «نا»، والثاني: قوله «مِنْ أخباركم». وعلى هذا ففي «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها غيرُ زائدةٍ، والتقدير: قد نَبَّأنا اللَّـهُ أخباراً مِنْ أخباركم، أو جملةً من أخباركم، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف. والثاني: أن «مِنْ» مزيدةٌ عند الأخفش[3] لأنه لا يَشْترط فيها شيئاً. والتقدير: قد نبَّأنا الله أخباركم.

الوجه الثاني من الوجهين الأوَّلَيْن: أنها متعديةٌ لثلاثة كـ أعلم، فالأولُ والثاني ما تقدَّم، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير: نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم كَذِباً ونحوه. قال أبو البقاء[4]: «قد تتعدَّى إلى ثلاثـةٍ، والاثنان الآخران محذوفان، تقديره: أخباراً مِنْ أخباركم مُثْبَتَة، و«مِنْ أخباركم» تنبيه على المحذوف وليست «مِنْ» زائدة، إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوفٌ، وهو خطأ لأن المفعول الثاني متى ذُكِر في هذا

---

(١) تقدم برقم ٢٣٢٩.

(٢) البيت للذلفاء، وهو في ابن يعيش ٧/٢٧؛ والخزانة ٢/١٠٨.

(٣) لم يشر إلى ذلك هنا في كتابه معاني القرآن، وقد يكون هذا مفهوماً من الأخفش من إعرابه لآياتٍ أخرى حيث لا يشترط في زيادة «مِنْ» شيئاً.

(٤) الإملاء ٢/٢٠.

البابِ لَزِم ذِكْرُ الثالث. وقيل: «مِنْ» بمعنىٰ عن». قلت: قوله: «إنَّ حذف الثالث خطأ» إنْ عنىٰ حَذْفَ الاقتصارِ فمسَلَّم، وإن عَنَىٰ حَذْفَ الاختصار فممنوعٌ، وقد مَرَّ بك في هذه المسألة مذاهبُ الناس.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿جزاءً﴾**: يجوز أن ينتصبَ على المصدر بفعل مِنْ لفظه مقدرٍ، أي: يُجْزَوْنَ جزاء، وأن ينتصب بمضمونِ الجملة السابقة لأنَّ كونَهم يَأْوُون في جهنم في معنى المجازاة. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿الْأَعْراب﴾**: صيغة جمعٍ وليس جمعاً لعرب قاله سيبويه[١]؛ وذلك لئلا يلزمَ أن يكونَ الجمعُ أخصَّ من الواحد، فإن العرب هذا الجيل الخاص سواء سكن البوادي أم سكن القرىٰ، وأما الأعرابُ فلا يُطْلق إلا على مَنْ يَسْكن البواديَ فقط. وقد تقدَّم لك في أوائل هذا الموضوع عند قوله تعالىٰ: «رب العالمين»[٢]، ولهذا الفرقِ نُسِب إلى
[٤٥٠/أ] الأعراب على لفظه فقيل: أعرابيّ[٣]. ويُجْمع / على أعاريب.

وقوله: «أَجْدَر»، أي: أحقُّ وأَوْلى، يقال: هو جديرٌ وأجدر وحقيق وأحقّ وقمين وأَوْلى وخليق بكذا، كلُّه بمعنى واحد. قال الليث: «جَدَر يَجْدُر جَدارةً فهو جديرٌ، ويؤنَّث ويثنَّى ويُجمع قال الشاعر[٤]:

٢٥٣٥ـ بِخَيْلٍ عليها جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ جديرون يوماً أن يَنالوا ويَسْتَعْلوا

وقد نبَّه الراغب[٥] على أصلِ اشتقاقِ هذه المادة وأنها من الجِدار أي

---

(١) الكتاب ٢/٨٩.
(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة.
(٣) أي ولو كان الأعراب مفردُها عَرَب لنُسِب إلى المفرد على حسب قاعدة النسب.
(٤) تقدم برقم ١١٠١.
(٥) المفردات ٨٩.

الحائط، فقال: «والجديرُ: المنتهىٰ لانتهاء الأمر إليه انتهاءَ الشيء إلى الجدار» والذي يظهر أن اشتقاقَه مِنَ الجَدْر وهو أصل الشجرة[1] فكأنه ثابت كثبوت الجَدْر في قولك «جدير بكذا».

قوله: «ألَّا يَعْلموا»، أي: بأن لا يَعْلَموا فحذف حرفَ الجر فجرى الخلافُ المشهور بين الخليل والكسائي مع سيبويه والفراء.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّخذُ ما يُنْفِقُ مَغْرماً﴾**: «مَنْ» مبتدأ وهي: إمَّا موصولةٌ وإمَّا موصوفةٌ. ومَغْرَماً مفعول ثانٍ لأنَّ «اتخذ» هنا بمعنى صَيَّر. والمَغْرَمُ: الخُسْران، مشتق مِنَ الغَرام وهو الهلاك لأنه سيئةٌ، ومنه «إنَّ عذابَها كان غَراماً»[2]. وقيل: أصلُه الملازمةُ ومنه «الغَريمُ» للزومه مَنْ يطالبه.

قوله: «وَيَتَرَبَّص» عطفٌ على «يَتَّخِذ» فهو: إمَّا صلة وإمَّا صفة. والتربُّصُ: الانتظار. والدوائر: جمعُ دائرة، وهي ما يُحيط بالإنسان مِنْ مصيبة ونكبة، تصوُّراً من الدائرة المحيطةِ بالشيء من غير انفلاتٍ منها. وأصلها داوِرَة لأنها مِنْ دار يدور، أي: أحاط. ومعنى «تربُّص الدوائر»، أي: انتظار المصائب قال[3]:

٢٥٣٦ـ تَرَبَّصْ بها رَيْبَ المَنون لعلها ... تُطَلَّقُ يوماً أو يموتُ حليلُها

قوله: «عليهم دائرةُ السوءِ» هذه الجملةُ معترضة بين جمل هذه القصة وهي دعاءٌ على الأعراب المتقدمين، وقرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو هنا «السُّوء»

---

(١) الجدر: أصل الجدار، وفي الحديث: «حتى يبلغ الماء جَدْرَه»، أي: أصله. انظر: اللسان: جدر.

(٢) الآية ٦٥ من سورة الفرقان.

(٣) تقدم برقم ٩٦٧.

(٤) السبعة ٣١٦؛ الحجة ٣٢١؛ البحر ٥/٩١.

وكذا الثانية في الفتح[1] بالضم، والباقون بالفتح. وأما الأولى في الفتح[2] وهي «ظَنَّ السَّوْء» فاتفق على فتحها السبعة. فأما المفتوح، فقيل: هو مصدر. قال الفراء[3]: «يقال: سُؤْتُه سُوْءاً ومَساءةً وسَوائِية ومَسَائِية، وبالضم الاسم» قال أبو البقاء[4]: «وهو[5] الضَّرر وهو مصدر في الحقيقة». قلت: يعني أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدرٌ ثم أُطْلِق على كل ضررٍ وشرٍّ. وقال مكي[6]: «مَنْ فتح السينَ فمعناه الفساد والرداءة، ومَنْ ضمَّها فمعناه الهزيمةُ والبلاءُ والضرر». وظاهر هذا أنهما اسمان لِماذكر، ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدراً ثم أُطْلِقا على ما ذكر. وقال غيرُه: المضموم: العذاب والضرر، والمفتوح: الذم، ألا ترىٰ أنه أُجْمع على فتح «ظن السَّوْء»[7] وقوله: «ما كان أبوكِ امرَأَ سَوْء»[8] ولا يليق ذِكْرُ العذاب بهذين الموضعين.

وقال الزمخشري[9] فأحسن: «المضموم: العذاب، والمفتوحُ ذمٌّ لدائرة، كقولك: «رجلُ سَوْء» في نقيض «رجل عدل»، لأنَّ مَنْ دارَتْ عليه يَذُمُّها» يعني أنها من باب إضافة الموصوف إلى صفته فوُصِفَتْ في الأصل بالمصدر مبالغةً، ثم أُضِيْفَتْ لصفتِها كقوله تعالىٰ: «ما كان

---

(١) الآية ٦ من سورة الفتح: «عليهم دائرة السوء».

(٢) الآية ٦ من سورة الفتح: «الظانين بالله ظن السوء».

(٣) معاني القرآن ١/٤٥٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٠.

(٥) أي بضم السين.

(٦) الكشف لمكي ١/٥٠٥.

(٧) من الآية ٦ من سورة الفتح.

(٨) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٩) الكشاف ٢/٢٠٩.

أبوكِ امرَأَ سوء»[1]. قال الشيخ[2]: «وقد حُكي بالضم» وأنشد[3]:

٢٥٣٧ـ وكنت كذئبِ السُّوء لمَّا رأى دماً ... بصاحبه يوماً أحال على الدَّم

وفي الدائرة مذهبان أظهرهُما: أنها صفةٌ على فاعِلة كقائمة. وقال الفارسي[4]: «إنها يجوز أن تكون مصدراً كالعافية».

وقوله: «بكم الدوائر» فيه وجهان، أظهرهُما: أن الباء متعلقة بالفعلِ قبلها. والثاني: أنها حالٌ من «الدوائر» قاله أبو البقاء.[5] وليس بظاهرٍ، وعلى هذا فيتعلَّقُ / بمحذوف على ما تقرر غير مرة. [٤٥٠/ب]

تم الجزء الثاني بحوله وقوته على يد عبده وفقيره
أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي
الحلبي حامداً ومُصَلِّياً في شهور سنة ثلاث
وثلاثين وسبعمئة أحسن الله تَقَضِّيَها
في خير وعافية، ويتلوه
إن شاء الله تعالى
قوله تعالى «قُرُبات»
مفعـــول
ثان

---

(١) الآية ٢٨ من سورة مريم.
(٢) البحر ٩١/٥.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٤٩، برواية فتح السين؛ والبحر ٩١/٥؛ واللسان: سواء وروايته بفتح السين.
(٤) الحجة (خ) ١٢٢/٣.
(٥) الإملاء ٢٠/٢.

[٤٥١/أ] / ورقة العنوان

[٤٥٢/أ] / بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين. ربِّ تَمِّمْ بخير.

آ. **(٩٩) قوله تعالىٰ: ﴿قُرُبات﴾**: مفعولٌ ثان ليتخذ كما مرَّ في «مَغْرَما». ولم يختلف قُرَّاء السبعة في ضم الراء من «قُرُبات» مع اختلافهم في راء «قربة» كما سيأتي، فيحتمل أن تكون هذه جمعاً لقُرُبة بالضم كما هي قراءة ورش عن نافع، ويحتمل أن تكون جمعاً للساكنها، وإنما ضُمَّت اتباعاً لـ «غرفات»[١]. وقد تقدم التنبيه على هذه القاعدة وشروطها عند قوله تعالىٰ: «في ظلمات»[٢] أولَ البقرة.

قوله: «عند الله» في هذا الظرفِ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلقٌ بـ «يَتَّخذ». والثاني: أنه ظرف لـ «قربات» قاله أبو البقاء[٣]، وليس بذاك. الثالث: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «قربات».

قوله: «وصلواتِ الرسول» فيه وجهان أظهرهما: أنه نسق على «قربات» وهو ظاهرُ كلام الزمخشري[٤] فإنه قال: «والمعنى أنَّ ما ينفقه سببٌ لحصول القربات عند الله «وصلوات الرسول» لأنه[٥] كان يدعو للمتصدِّقين بالخير كقوله: «اللهم صل على آل أبي أوفىٰ»[٦]. والثاني: ـ وجَوَّزَه ابن عطية[٧]

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ «وهم في الغرفات آمنون» قرأ حمزة بتسكين الراء، وقرأ الباقون بضمها. السبعة ٥٣٠.
(٢) من الآية ١٧، ١٩. ولكنه لم يذكر شيئاً في هذين الموضعين.
(٣) الإملاء ٢/٢٠.
(٤) الكشاف ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠.
(٥) أي الرسول صلى الله عليه وسلم.
(٦) رواه البخاري: الدعوات ٣٣ (الفتح ١١/١٦٩) أبو داود الزكاة ٦ (٢/٢٤٧)؛ ابن ماجة الزكاة ٨ (١/٥٧٢).
(٧) المحرر ٨/٢٥٨.

ولم يذكر أبو البقاء[١] غيره ـ أنها منسوقةٌ على «ما ينفق»، أي: ويتخذ بالأعمال الصالحة وصلوات الرسول قربة.

قوله: «ألا إنها قربة» الضمير في «إنها». قيل: عائد على «صلوات» وقيل: على النفقات أي المفهومة من «يُنفقون».

وقرأ[٢] ورش «قُرُبَة» بضم الراء، والباقون بسكونها فقيل: لغتان. وقيل: الأصل السكون والضمة إتباع، وهذا قد تقدم لك فيه خلاف بين أهل التصريف: هل يجوز تثقيل فُعْل إلى فُعُل؟ وأن بعضَهم جعل عُسُراً يُسُراً بضم السين فَرْعين على سكونها. وقيل: الأصل قُرُبة بالضم، والسكون تخفيف، وهذا أَجْرى على لغة العرب إذ مبناها[٣] الهرب مِنَ الثِّقَل إلى الخفة.

وفي استئناف هذه الجملة[٤] وتصدُّرِها بحرفَيْ التنبيه والتحقيق المُـؤْذنين بثبات الأمر وتمكُّنه شهادةٌ من الله بصحة ما اعتقده من إنفاقه[٥]، قال معناه الزمخشري[٦] قال: «وكذلك سيُدْخلهم، وما في السين من تحقيق الوعد».

آ. (١٠٠) **قوله تعالى: ﴿والسَّابقون﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنه الجملة الدعائية من قوله: «رضي الله عنهم». والثاني: أن الخبر قوله: «الأوَّلون» والمعنى: والسابقون أي بالهجرة [هم] الأوَّلون مِنْ أهل هذه المِلَّة، أو السابقون إلى

---

(١) الإملاء ٢/٢٠.
(٢) السبعة، ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٥/٩١.
(٣) ش: منتهاها.
(٤) أي جملة «ألا إنها قربة لهم».
(٥) ش: من كون نفقته قربات.
(٦) الكشاف ٢/٢١٠.

الجنة الأولون من أهل الهجرة. الثالث: أن الخبرَ قولُه: «من المهاجرين
[٢٤٥/ب] والأنصار» والمعنى فيه الإعلام بأن السَّابقين من هذه / الأمة من المهاجرين
والأنصار. ذكر ذلك أبو البقاء[١]، وفي الوجهين الأخيرين تكلُّفٌ.

الثاني من وجهي «السابقين»[٢]: أن يكون نَسَقاً على «مَنْ يؤمن بالله» أي: ومنهم السابقون. وفيه بُعْدٌ.

والجمهورُ على جَرِّ «الأنصار» نسقاً على المهاجرين. يعني أن السابقين من هذين الجنسين. وقرأ[٣] جماعة كثيرة أَجِلَّاء: عمر بن الخطاب وقتادة والحسن وسلام وسعيد بن أبي سعيد[٤] وعيسى الكوفي[٥] وطلحة ويعقوب: «والأنصارُ» برفعها. وفيه وجهان أحدهما: أنه مبتدأ، وخبرُه «رضيَ الله عنهم». والثاني: عطف على «السابقون». وقد تقدم ما فيه فيُحكم عليه بحكمه.

قوله: «بإحسان» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من فاعل «اتَّبعوهم». وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرىٰ أن الواوَ ساقطةٌ من قوله: «والذين اتبعوهم» ويقول: إن الموصول صفةٌ لمن قبله، حتى قال له زيد بن ثابت إنها بالواو فقال: ائتوني بأُبَـيّ. فأتَوه به فقال له: تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة[٦]: «وآخرين منهم لمَّا يَلْحقوا بهم»، وأوسط الحشر[٧]: «والذين

---

(١) الإملاء ٢/٢٠.
(٢) الوجه الأول الابتداء.
(٣) الإتحاف ٢٤٤؛ البحر ٥/٩٢؛ النشر ٢/٢٨٠.
(٤) لعله سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبَري أبو سعد المدني ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ٢٣٦.
(٥) عيسى بن عمر أبو عمر الهمذاني مقرىء الكوفة بعد حمزة عرض على عاصم وطلحة. توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ٦١٣.
(٦) الآية ٣ من سورة الجمعة.
(٧) الآية ١٠ من سورة الحشر.

جاؤوا من بعدهم»، وآخر الأنفال[1]: «والذين آمنوا مِنْ بعدُ وهاجروا». ورُوِيَ أنه سمع رجلاً يقرؤها بالواو فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أُبَـيّ. فدعاه فقال: أَقْرَأنيه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وإنك لتبيع القَرَظ[2] بالبقيع. قال: صَدَقْتَ وإن شئت قل: شهدنا وغِبْتم، ونَصَرْنا وخَذَلْتم، وآوَيْنا وطَرَدْتم. ومن ثَمَّ قال عمر: لقد كنتُ أرانا رُفِعْنا رَفْعةً لا يَبْلُغها أحدٌ بعدنا.

وقرأ[3] ابن كثير: «تجري من تحتها» بـ«مِنْ» الجارة، وهي مرسومةٌ في مصاحف مكة. والباقون «تحتها» بدونها، ولم تُرْسَمْ في مصاحفهم، وأكثرُ ما جاء القرآن موافقاً لقراءة ابن كثير هنا: «تجري مِنْ تحتها» في غير موضع[4].

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿وممَّنْ حولكم﴾**: خبر مقدم. و«منافقون» مبتدأ، و«مَنْ» يجوز أن تكون الموصولةَ والموصوفة، والظرف صلة أو صفة.

وقوله: «من الأعْراب» لبيان الجنس. وقوله: «ومِنْ أهل المدينة» يجوز أن يكونَ نسقاً على «مَنْ» المجرورة بـ«مِنْ» فيكونَ المجروران مشتركَيْن في الإخبارِ عن المبتدأ وهو«منافقون»[5]، كأنه قيل: المنافقون من قومٍ حولَكم ومِنْ أهل المدينة، وعلى هذا هو من عطف المفردات إذ عَطَفَتْ خبراً على خبر، وعلى هذا فيكون قوله «مَرَدُوا» مستأنفاً لا محلَّ له. ويجوز أن يكون الكلامُ تمَّ عند قوله «منافقون»، ويكون قوله: «ومِنْ أهل المدينة» خبراً مقدماً، والمبتدأ بعده محذوفٌ قامت صفتُه مَقامه / وحَذْفُ الموصوفِ وإقامةُ صفتِه [٤٥٣/أ]

(١) الآية ٧٥ من سورة الأنفال.

(٢) القرظ: ضرب من الشجر له سوق غلاظ.

(٣) السبعة ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩٢/٥.

(٤) من ذلك الآية ٢٢ من سورة المجادلة، والآية ١٢ من سورة الصف، والآية ٩ من سورة التغابن.

(٥) بعده في الأصل كلمة من حرفين لم أتبينها سقطت من النسخ، رسمت مها.

مُقامَه ـ وهي جملة ـ مطردُ مع «مِنْ» التبعيضية وقد مَرَّ تحريره نحو: «منا ظَعَن ومنا أقام» والتقدير: ومن أهلِ المدينة قومٌ أو ناسٌ مردوا، وعلى هذا فهو من عطفِ الجمل. ويجوز أن يكون «مَرَدُوا» على الوجه الأول صفةً لـ «منافقون»، وقد فُصِل بينه وبين صفته بقوله: «ومن أهل المدينة». والتقدير: وممَّن حولَكم ومِنْ أهلِ المدينة منافقون ماردون. قال ذلك الزجاج[1]، وتبعه الزمخشري[2] وأبو البقاء[3] أيضاً. واستبعده الشيخ[4] للفصلِ بالمعطوف بين الصفة وموصوفها، قال: «فيصير نظيرَ: «في الدار زيدٌ وفي القصرِ العاقلُ» يعني فَفَصَلْتَ بين زيد والعاقل بقولك: «وفي القصر». وشبَّه الزمخشري[5] حَذْفَ المبتدأ الموصوف في الوجه الثاني وإقامة صفته مُقامَه بقوله[6]:

٢٥٣٨ـ أنا ابنُ جَلا ....

قال الشيخ[7]: «إن عنىٰ في مطلق حذف الموصوف فَحَسَنٌ، وإن كان شبَّهه به في خصوصيته فليس بحسنٍ؛ لأن حَذْفَ الموصوف مع «مِنْ» مطردٌ، وقوله: «أنا ابن جلا» ضرورة كقوله[8]:

٢٥٣٩ـ يَرْمِي بكفَّيْ كان مِنْ أَرْمَى البشَرْ

---

(١) معاني القرآن ٢/٥١٧.
(٢) الكشاف ٢/٢١١.
(٣) الإملاء ٢/٢١.
(٤) البحر ٥/٩٣.
(٥) الكشاف ٢/٢١١.
(٦) البيت لسحيم بن وثيل وتمامه:
أنا ابن جَلا وطَلاَّعُ الثنايا ... متى أضعِ العِمامة تعرفوني
وهو في الكتاب ٢/٧؛ ابن يعيش ١/٦١؛ الخزانة ١/١٢٣؛ الهمع ١/٣٠؛ الدرر ١/١٠.
(٧) البحر ٥/٩٣.
(٨) تقدم برقم ٢١٠٩.

قلت: البيتُ المشار إليه هو قوله[1]:

٢٥٤٠ـ أنـا ابن جَلا وطَـلاَّعُ الثَّنايـا   متى أَضَعِ العِمامةَ تعرفـوني

وللنحاةِ في هذا البيت تأويلات، أحدها: ما تقدم. والآخر: أن هذه الجملة محكية لأنها قد سُمِّي بها هذا الرجل، فإنَّ «جلا» فيه ضمير فاعل، ثم سُمِّيَ بها وحُكِيَتْ كما قالوا: «شاب قَرْناها» و «ذرَّى حَبًّا» وقوله[2]:

٢٥٤١ـ نُبِّئْتُ أخـوالي بنـي يـزيـدُ   ظُلْمـاً علينـا لهـمُ فَـدِيـدُ

والثالث: وهو مذهب عيسى بن عمر أنه فعلٌ فارغ من الضمير، وإنما لم يُنَوَّنْ لأنه عنده غيرُ منصرفٍ فإنه يُمْنع بوزن الفعل المشترك، فلو سُمِّي بضرب وقتل مَنَعَهما. أمَّا مجردُ الوزنِ من غير نقلٍ مِنْ فعل فلا يُمنع به البتةَ نحو جَمَل وجَبَل.

و «مَرَدوا» أي: مَهَروا وتمرَّنوا. وقد تقدم الكلام على هذه المادة في النساء عند قوله: «شيطاناً مريداً»[3].

قوله: «لا تَعْلَمهم» هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ أيضاً صفةً لـ «منافقون» ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، والعلم هنا يحتمل أن يكونَ على بابه فيتعدَّى لاثنين أي: لا نعلمهم منافقين، فحذف الثاني للدلالة عليه بتقدُّمِ ذِكْرِ المنافقين، ولأن النفاقَ من صفات القلب لا يُطَّلع عليه. وأن تكونَ العِرْفانية فتتعدَّى لواحد، قاله أبو البقاء[4]. وأمَّا «نحن نعلمهم» فلا يجوز أن تكون إلا على

---

(١) تقدم برقم ٢٥٣٨.

(٢) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢؛ ابن يعيش ١/٢٨؛ الخزانة ١/١٣٠؛ والعيني ١/٣٨٨؛ واللسان فدد. والفديد: الصوت إذا اشتد.

(٣) الآية ١١٧.

(٤) الإملاء ٢/٢١.

بابها لبحثٍ ذكرتُه لك في الأنفال[1]، وإن كان الفارسيُّ في «إيضاحه»[2] صرَّح بإسناد المعرفة إليه تعالىٰ، وهو محذورٌ لِما عرفته.

وقوله: «مرَّتَيْن» قد تقدَّم الكلام في نصب «مرة»[3] وأنه من وجهين: إمَّا المصدريةِ وإمَّا الظرفيةِ فكذلك هذا. وهذه التثنية يحتمل أن يكون المرادُ بها شَفْعَ الواحد وعليه الأكثر، واختلفوا في تفسيرهما، وأن لا يراد بها التثنية الحقيقية بل يُراد بها التكثيرُ كقوله تعالىٰ: «فارْجِعِ البصرَ كَرَّتين»[4] أي: كَرَّاتٍ، بدليل قوله: «ينقلبْ إليك البصرُ خاسئاً وهو حسير» أي مزدجراً وهو كليلٌ، ولا يصيبُه ذلك إلا بعد كَرَّات، ومثلُه: لَبَّيْك وسَعْدَيْك وحنانَيْكَ.

وروى[5] عباس عن أبي عمرو: «سنعذِّبْهم» بسكون الباء وهو على [٤٥٣/ب] عادته في تخفيفِ توالي الحركات كينصركم[6] وبابه / وإن كان باب «ينصركم» أحسنَ تسكيناً لكونِ الراءِ حرفَ تكرار، فكأنه توالى ضمَّتان بخلاف غيره. وقد تقدَّم تحريرُ هذا. وقال الشيخ[7]: «وفي مصحفِ أنس: «سيعذبهم» بالياء». وقد تقدم أن المصاحف كانت مهملةً من النَّقْط والضبط بالشكل فكيف يُقال هذا؟

آ. (١٠٢) **قوله تعالىٰ: ﴿وآخرون﴾**: نسقٌ على «منافقون» أي:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من سورة الأنفال. وانظر: الورقة ٤٣٢ أ.

(٢) لم أقف على نص صريح في «الإيضاح» يفيد ذلك.

(٣) انظر إعرابه للآيات ٩٤ من سورة الأنعام، ١٣، ٨٠ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٤ من سورة الملك.

(٥) البحر ٥/٩٤.

(٦) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران حيث سكَّن أبو عمرو انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٨١.

(٧) البحر ٥/٩٤.

وممن حولكم آخرون، أو ومن أهلِ المدينة آخرون. ويجوز أن يكون مبتدأ و «اعترفوا» صفتَه، والخبر قولُه «خلطوا».

قوله: «وآخَرَ» نسقٌ على «عملاً». قال الزمخشري(١): «فإن قلت: قد جُعِل كلُّ واحد منهما مخلوطاً فما المخلوط به؟ قلت: كلُّ واحدٍ مخلوطٌ ومخلوطٌ به، لأن المعنى: خلط كل واحدٍ منهما بالآخر كقولك: «خَلَطْتُ الماء واللبن» تريد: خَلَطْتُ كلَّ واحد منهما بصاحبه، وفيه ما ليس في قولك: «خَلَطْتُ الماءَ باللبن» لأنك جَعَلْتُ الماءَ مخلوطاً واللبن مخلوطاً به. وإذا قلته بالواو جَعَلْتَ الماء واللبن مخلوطين ومخلوطاً بهما، كأنك قلت: خَلَطْتُ الماء باللبن واللبن بالماء». ثم قال: «ويجوز أن يكونَ مِنْ قولهم: «بِعْتُ الشاء: شاةً ودرهماً» بمعنى: شاة بدرهم» قلت: لا يريد أن الواو بمعنى الباء، وإنما هذا تفسيرُ معنى. وقال أبو البقاء(٢): «ولو كان بالباء جاز أن تقول: خلطْتُ الحِنْطة والشعير، وخلطت الحنطةَ بالشعير».

قوله: «عَسَىٰ اللَّـهُ» يجوز أن تكون الجملةُ مستأنفةً، ويجوز أن تكونَ في محل رفع خبراً لـ«آخرون»، ويكون قولُه: «خلطوا» في محلِّ نصبٍ على الحال، و «قد» معه مقدرةٌ أي: قد خلطوا. فتلخَّص في «آخرون» أنه معطوفٌ على «منافقون»، أو مبتدأٌ مخبر عنه بـ«خلطوا» أو الجملةِ الرجائية.

آ. **(١٠٣) قوله تعالى: ﴿مِنْ أموالهم﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«خُذْ» و «مِنْ» تبعيضية. والثاني: أن تتعلق بمحذوف لأنها حالٌ مِنْ «صدقة» إذ هي في الأصل صفةٌ لها فلمَّا قُدِّمت نُصِبَتْ حالاً.

قوله: «تُطَهِّرهم وتُزَكِّيهم» يجوز أن تكونَ التاء في «تُطَهِّرهم» خطاباً

---

(١) الكشاف ٢/٢١٢.

(٢) الإملاء ٢/٢١.

للنبي عليه السلام، وأن تكون للغَيْبة، والفاعل ضمير الصدقة. فعلى الأول تكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «خذ». ويجوز أيضاً أن تكونَ صفةً لـ «صدقةً»، ولا بد حينئذ من حذف عائد تقديره تطهِّرهم بها، وحُذِف «بها» لدلالة ما بعده عليه. وعلى الثاني تكون الجملةُ صفةً لصدقة ليس إلا. وأما «وتُزَكّيهم» فالتاءُ فيه للخطاب لا غير لقوله «بها» فإن الضميرَ يعود على الصدقة فاستحالَ أن يعودَ الضمير مِنْ «تزكِّيهم» إلى الصدقة، وعلى هذا فتكون الجملةُ حالاً مِنْ فاعل «خُذْ» على قولنا إنَّ «تُطَهِّرهم» حال منها وإن التاء فيه للخطاب. ويجوز أيضاً أن تكون صفة إن قلنا إن «تطهِّرهم» صفةٌ، والعائدُ منها محذوفٌ.

وجَوَّز مكي(١) أن يكون «تُطَهِّرهم» صفةً لصدقة على أن التاء للغيبة، و «تُزَكِّيهم» حالاً من فاعل «خُذْ» على أن التاء للخطاب. وقد رَدُّوه عليه بأن الواوَ عاطفةٌ أي: صدقةً مطهِّرةً ومُزَكِّياً بها، ولو كان بغير واوٍ جاز. قلت: ووجهُ الفسادِ ظاهرٌ فإن الواوَ مُشَرِّكَةٌ لفظاً ومعنى، فلو كانت «وتزكيهم» عطفاً على «تُطَهِّرهم» لَلَزِمَ أن تكونَ صفةً كالمعطوف عليه، إذ لا يجوز اختلافُهما، ولكن يجوزُ ذلك على أن «تزكِّيهم» خبر مبتدأ محذوف، وتكون الواوُ للحال تقديره: وأنت تزكِّيهم. وفيه ضعفٌ لقلةِ نظيرِه في كلامهم.

فتلخَّص من ذلك أن الجملتين يجوز أن تكونا حالَيْن من فاعل «خُذْ» على أن تكونَ التاءُ للخطاب، وأن تكونا صفتين لصدقة، على أن التاء للغيبة، والعائد محذوفٌ من الأولى، وأن تكون «تطهِّرهم» حالاً أو صفةً، و «تزكِّيهم» حالاً على ما جَوَّزه مكي، وأن تكونَ «تزكِّيهم» خبرَ مبتدأ محذوف، والواوُ للحال.

---

(١) المشكل ١/٣٦٩.

وقرأ[1] الحسن: «تُطْهِرهم» مخفَّفاً مِنْ «أطهر» عَدَّاه بالهمزة.

قوله: «إنَّ صَلاتك» قرأ[2] الأخوان وحفص: «إنَّ صـلاتَكَ»، وفي هود[3]: «أصلاتك تأمُرك» بالتوحيد، والباقون: «إنَّ صلواتـك» «أصلواتُك» بالجمع فيهما وهما واضحتان، إلا أنَّ الصلاةَ هنا الدعاء وفي تِيْكَ العبادة.

والسَّكَنُ: الطمأنينة قال[4]:

٢٥٤٢ـ يا جارةَ الحيِّ ألَّا كنتِ لي سَكَناً　　إذ ليس بعضٌ من الجيران أَسْكَنني

ففَعَل بمعنى مفعول كالقَبْض بمعنىٰ المقبوض والمعنىٰ: يَسْكنون إليها. قال أبو البقاء[5]: «ولذلك لم يؤنِّثه» لكن الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل / لقوله «لهم»، ولو كان كما قال لكان التركيب «سكنٌ إليها» أي مَسْكـون إليها، فقد ظهر أن المعنىٰ: مُسَكِّنة لهم. [٤٥٤/أ]

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿هو يَقْبَلُ﴾: «هو» مبتدأ، و«يَقْبَلُ» خبره والجملةُ خبر أنَّ، وأنَّ وما في حيِّزها سادةٌ مَسَدَّ المفعولين أو مسدَّ الأول. ولا يجوز أن يكونَ «هو» فصلاً لأنَّ ما بعده لا يوهم الوصفيَّة، وقد تحرَّر مِنْ ذلك فيما تقدم.

وقرأ[6] الحسن ـ قال الشيخ[7]: وفي مصحف أُبـي ـ «ألم تعلموا» بالخطاب. وفيه احتمالات، أحدها: أن يكون خطاباً للمتخلِّفين الذين قالوا: ما هذه الخاصية التي اختصَّ بها هؤلاء؟ و[الثاني]: أن يكون التفاتاً من غير

---

(١) الشواذ ٥٤؛ البحر ٩٥/٥.
(٢) السبعة ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩٦/٥.
(٣) الآية ٨٧.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ١٦٣/٢؛ والبحر ٩٥/٥.
(٥) الإملاء ٢١/٢.
(٦) المحرر الوجيز ٢٦٧/٨؛ البحر ٩٦/٥. (٧) البحر ٩٦/٥.

إضمارِ قولٍ، والمرادُ التائبون. و[الثالث]: أن يكون على إضمارِ قولٍ أي: قل لهم يا محمد ألم تعلموا.

قوله: «عن عبادِه» متعلقٌ بـ«يَقْبَل»، وإنما تعدَّى بـ«عن» فقيل: لأنَّ معنى «مِنْ» ومعنى «عن» متقاربان. قال ابن عطية[1]: «وكثيراً ما يُتَوَصَّل في موضع واحد بهذه وبهذه نحو «لا صدقةَ إلا عن غني ومِنْ غني»، و«فعل ذلك فلانٌ مِنْ أَشَره[2] وبَطَره، وعن أَشَره وبَطَره». وقيل: لفظة «عن» تُشعر ببُعْدٍ ما، تقول: «جلس عن يمين الأمير» أي مع نوعٍ من البعد. والظاهرُ أنَّ «عن» هنا للمجاوزة على بابها، والمعنى: يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم، فإذا قلت: «أخذت العلم عن زيد»، فمعناه المجاوزةُ، وإذا قلت: منه فمعناه ابتداء الغاية.

قوله: «هو التَّواب» يجوز أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأ بخلافِ ما قبلَه.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿مُرْجَوْن﴾**: قرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم[4] «مُرْجَؤُون» بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة. والباقون «مُرْجَوْن» دون تلك الهمزة، وهذا كقراءتهم في الأحزاب[5]: «تُرْجِىء» بالهمزة، والباقون بدونه. وهما لغتان يقال: أَرْجَأْتُه وأَرْجَيْتُه كأَعْطيته. ويحتمل أن يكونا أصلين بنفسِهما، وأن تكونَ الياءُ بدلاً من الهمزة، ولأنه قد عُهِد تحقيقُها كثيراً كقَرَأْت وقَرَيْتُ، وتوضَّأْت وتوضَّيْت.

---

(١) المحرر ٨/٢٦٨.
(٢) الأَشَر: أشد البطر.
(٣) الحجة ٣٢٣؛ التيسير ١١٩؛ البحر ٥/٩٧.
(٤) في الأصل: «عن حفص»، وهو سهو.
(٥) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٢٣.

قوله: «إمَّا يُعَذِّبُهم» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في محل رفع خبراً، و«مُرْجَوْن» يكون على هذا نعتاً للمبتدأ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكونَ في محل نصبٍ على الحال أي: هم مُؤَخَّرون: إمَّا معذَّبين وإمَّا متوباً عليهم. و«إمَّا» هنا للشك بالنسبة إلى المخاطب، وإمَّا للإبهام بالنسبة إلى أنه أَبْهَمَ على المخاطبين.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿والذين اتَّخذوا﴾**: قرأ نافع[١] وابن عامر: «الذين اتخذوا» بغير واو، والباقون بواو العطف. فأمَّا قراءةُ نافع وابن عامر فلموافقة مصاحفِهم، فإنَّ مصاحف المدينة والشام حُذفت منها الواوُ وهي ثابتةٌ في مصاحف غيرهم. و«الذين» على قراءة مَنْ أسقط الواوَ قبلها فيها أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «آخرون» قبلها. وفيه نظر لأن هؤلاء الذين اتخذوا مسجداً ضِراراً، لا يُقال في حَقِّهم إنهم مُرْجَوْن لأمر الله، لأنه يُروى في التفسير أنهم من كبار المنافقين كأبي عامر الراهب.

الثاني: أنه مبتدأ وفي خبره حينئذٍ أقوالٌ أحدها: أنه «أفَمَنْ أَسَّسَ بنيانَه» والعائد محذوفٌ تقديره: بنيانَه منهم. الثاني: أنه «لا يزال بنيانُهم» قاله النحاس[٢] والحوفي، وفيه بُعْدٌ لطول الفصل. الثالث: أنه «لا تقمْ فيه» قاله الكسائي. قال ابن عطية[٣]: «ويتجه بإضمارٍ: إمَّا في أول الآية، وإمَّا في آخرها بتقدير: لا تقم في مسجدهم». الرابع: أن الخبرَ محذوفٌ تقديرُه: معذَّبون ونحوه، قاله المهدوي.

الوجه **الثالث**[٤] أنه منصوبٌ على الاختصاص. وسيأتي هذا الوجهُ أيضاً في قراءة الواو.

---

(١) السبعة ٣١٨؛ الحجة ٣٢٣؛ البحر ٥/٩٨.

(٢) إعراب القرآن له ٢/٤٠. (٣) المحرر ٨/٢٧٠.

(٤) أي في إعراب «الذين»، والأول بدل، والثاني مبتدأ.

وأمَّا قراءةُ الواو ففيها ما تقدَّم(١)، إلا أنه يمتنع وجهُ البدل مِنْ «آخرون» لأجل العاطف. وقال الزمخشري(٢): «فإن قلت: «والذين اتخذوا» ما محلُّه من الإعراب؟ قلت: محلُّه النصب على الاختصاص، كقوله تعالى: «والمقيمين الصلاة(٣)». وقيل: هو مبتدأ وخبرُه محذوفٌ معناه: فيمَنْ وَصَفْنا الذين اتخذوا، كقوله: «والسَّارقُ والسارقة»(٤)، قلت: يريد على مذهب سيبويه(٥) فإن تقديره: فيما يُتْلى عليكم السارق، فحذف الخبرَ وأبقى المبتدأَ كهذه الآية.

قوله: «ضِراراً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: / أنه مفعولٌ من أجله أي: مُضَارَّةً لإخوانهم. **الثاني**: أنه مفعولٌ ثان لـ «اتَّخذ» قاله أبو البقاء(٦). [٤٥٤/ب]
الثالث: أنه مصدر في موضع الحال من فاعل «اتخذوا» أي: اتخذوه مضارِّين لإخوانهم، ويجوز أن ينتصبَ على المصدرية أي: يَضُرُّون بذلك غيرهم ضِراراً، ومتعلَّقاتُ هذه المصادرِ محذوفةٌ أي: ضِراراً لإخوانهم وكفراً بالله.

قوله: «من قبل» فيه وجهان، أحدهما ــ وهو الذي لم يذكر الزمخشري(٧) غيره ــ أنه متعلقٌ بقوله: «اتخذوا» أي: اتخذوا مسجداً مِنْ قبل أن ينافقَ هؤلاء. **والثاني**: أنه متعلقٌ بـ «حارب» أي: حارب مِنْ قبل اتِّخاذ هذا المسجد.

قوله: «ولَيَحْلِفُنَّ إن أَرَدْنا» لَيَحْلِفُنَّ: جوابُ قسم مقدر أي: والله

---

(١) أي في إعراب «الذين».
(٢) الكشاف ٢/٢١٤.
(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.
(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة.
(٥) الكتاب ١/٧٢.
(٦) الإملاء ٢/٢٢.
(٧) الكشاف ٢/٢١٤.

ليحلِفُنَّ. وقوله: «إن أَرَدْنا» جوابٌ لقوله: «ليحلِفُنَّ» فوقع جوابُ القسم المقدر فعلَ قسم مجابٍ بقوله: «إنْ أَرَدْنا». و«إنْ» نافية ولذلك وقع بعدها «إلا». و«الحُسْنىٰ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: إلا الخصلة الحسنى أو إلا الإرادةَ الحسنى. وقال الزمخشري[١]: «ما أَرَدْنا ببناء هذا المسجد إلا الخَصْلةَ الحسنى، أو إلا لإرادة[٢] الحسنى وهي الصلاة». قال الشيخ[٣]: «كأنه في قوله: «إلا الخصلة الحُسْنى» جعله مفعولاً، وفي قوله: «أو لإرادة الحسنى» جعله علةً فكأنه ضَمَّن «أراد» معنى قَصَد أي: ما قصدوا ببنائه لشيء من الأشياء إلا لإرادة الحسنى» قال: «وهذا وجهٌ متكلف».

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنها لام الابتداء. **والثاني**: أنها جوابُ قسمٍ محذوف، وعلى التقديرين فيكون «لَمَسْجِدٌ» مبتدأ، و«أُسِّس» في محل رفع نعتاً له، و«أحقُّ» خبره، والقائمُ مقامَ الفاعل ضميرُ المسجد على حذف مضاف أي: أُسس بنيانه[٤].

«مِنْ أولِ» متعلقٌ به، وبه استدلَّ الكوفيون على أن «مِنْ» تكون لابتداء الغاية في الزمان، واستدلوا أيضاً بقوله:[٥]

٢٥٤٣ـ مِنَ الصبحِ حتى تَطْلُعَ الشمسُ لا ترىٰ
مـن القـوم إلا خـارجيًّـا مُسَـوَّمـا

(١) الكشاف ٢/٢١٤.

(٢) الكشاف: الإرادة.

(٣) البحر ٥/٩٩.

(٤) هذا وهم من المؤلف، فقد اختلط عليه هذا الموضع بالآية التالية: أَسَّسَ بنيانه.

(٥) البيت للحصين بن الحمام، وهو في المفضليات ٦٥ برواية مختلفة؛ ورصف المباني ٣٢١؛ والمقرب ١/١٩٨؛ والخزانة ٣/٣٢٣. والخارجيُّ من الخيل: الجواد في غير نسب تقدم له، والمسوم: الذي عليه علامة يُعرف بها.

وقــولــه: (١)

٢٥٤٤ـ تُخُيِّرْن مِنْ أزمانِ يومِ حَليمةٍ 		إلى اليوم قد جُرِّبْن كلَّ التجاربِ

وتأوَّله البصريون على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم، ومن طلوع الصبح، ومن مجيء أزمان يوم. قال أبو البقاء(٢): «وهذا ضعيفٌ، لأن التأسيس المقدر ليس بمكانٍ حتى تكون «مِنْ» لابتداء غايته. ويدلُّ على جواز ذلك قوله: «لله الأمرُ مِنْ قبلُ ومن بعدُ»(٣)، وهو كثير في القرآن وغيره»، قلت: البصريون إنما فَرُّوا مِنْ كونها لابتداء الغاية في الزمان، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان حتى يُرَدَّ عليهم بما ذُكِر، والخلافُ في هذه المسألة قويٌّ، ولأبي علي فيها كلام طويل. وقال ابن عطية(٤): «ويَحْسُنُ عندي أن يُسْتغنىٰ عن تقدير، وأن تكون «مِنْ» تجرُّ لفظة «أول» لأنها بمعنى البداءة كأنه قال: مِنْ مبتدأ الأيام، وقد حُكي لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو».

وقوله: «أحقُّ» ليس للتفضيل بل بمعنى حقيق، إذ لا مفاضلةَ بين المسجدَيْن، و «أن تقوم» أي: بأن تقوم، والتاء لخطاب الرسول عليه السلام، و «فيه» متعلقٌ به.

قوله: «فيه رجالٌ» يجوز أن يكونَ «فيه» صفةً لمسجد، و «رجال» فاعل، وأن يكونَ حالاً من الهاء في «فيه»، و «رجالٌ» فاعلٌ به أيضاً، وهذان أولى من حيث إن الوصف بالمفرد أصل، والجارُّ قريبٌ من المفرد. ويجوز أن يكون

---

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٦٠؛ وابن يعيش ٥/١٢٨؛ والعيني ٣/٢٧٠؛ والتصريح ٢/٨.
(٢) الإملاء ٢/٢٢.
(٣) الآية ٤ من سورة الروم، ولم ترد في مطبوعة الإملاء.
(٤) المحرر ٨/٢٧٥.

«فيه» خبراً مقدماً، و«رجال» مبتدأ مؤخر. وفي هذه الجملة أيضاً ثلاثة أوجه، أحدها: الوصفُ، **والثاني**: الحالُ على ما تقدم، **والثالث**: الاستئنافُ.

وقرأ عبدالله[1] بن زيد «فيهِ» بكسر الهاء، و«فيهُ» الثانية بضمها وهو الأصل، جَمَعَ بذلك بين اللغتين، وفيه أيضاً رفعُ توهُّمِ التوكيد، ورفعُ توهُّمِ أن «رجالاً» مرفوع بـ«تقوم».

وقوله: «يحبُّون» صفة لـ«رجال» وأن [يتطهروا] مفعول به. وقرأ[2] طلحة بن مصرف والأعمش «يَطَّهَّرُوا» بالإدغام، وعلي[3] بن أبي طالب «المتطهِّرين» بالإظهار، عكس قراءات الجمهور في اللفظتين.

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّس بنيانَه﴾**: قرأ[4] نافع وابن عامر: «أُسِّس» مبنياً للمفعول، «بنيانُه» / بالرفع لقيامه مقام الفاعل. والباقون [٤٥٥/أ] «أَسَّس» مبنياً للفاعل «بنيانه» مفعول به، والفاعل ضمير مَنْ. وقرأه عمارة[5] ابن عائذ الأول مبنياً للمفعول، والثاني مبنياً للفاعل، و«بنيانُه» مرفوع على الأولى ومنصوب على الثانية لِما تقدم. وقرأ نصر بن علي ونصر بن عاصم «أُسُسُ بنيانِه». وقرأ أبو حيوة والنصران[6] أيضاً «أساسُ بنيانِه» جمع أُسّ، وروي عن نصر بن عاصم أيضاً «أَسُّ» بهمزة مفتوحة وسين مشددة مضمومة. وقرىء «إساس» بالكسر وهي جموع أضيفت إلى البنيان. وقرىء «أساس» بفتح

---

(١) البحر ٩٩/٥، وهو عبدالله بن زيد المكي، روى عن ابن كثير وروى عنه عبيد ابن عقيل، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٤١٩/١.

(٢) البحر ١٠٠/٥.

(٣) البحر ١٠٠/٥.

(٤) السبعة ٣١٨؛ الحجة ٣٢٣؛ الشواذ ٥٥؛ البحر ١٠٠/٥.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) أي نصر بن عاصم ونصر بن علي. والثاني هو أبو عمرو الجهضمي الحافظ، روى عن شبل بن عباد، توفي سنة ٢٥٠. انظر: طبقات القراء ٣٣٨/٢.

الهمزة، و «أُسّ» بضم الهمزة وتشديد السين، وهما مفردان أضيفا إلى البنيان. ونقل صاحب كتاب «اللوامح» فيه «أَسَسُ» بالتخفيف ورفع السين، «بنيانِه» بالجر، فأَسَسٌ مصدر أسَّ يؤسُّه أَسَساً وأسًّاً فهذه عشر قراءات.

والأُسُّ والأساس القاعدة التي بُني عليها الشيء، ويقال: «كان ذلك على أُسِّ الدهر[1]» كقولهم: «على وجه الدهر»، ويقال: أَسَّ مضعَّفاً أي: جَعَلَ له أساساً، وآسَسَ بزنة فاعَل.

والبُنْيان فيه قولان، أحدهما: أنه مصدر كالغفران والشكران، وأُطْلِق على المفعول كالخَلْق بمعنى المخلوق. **والثاني**: أنه جمعٌ وواحدُه بُنْيانة قال الشاعر:[2]

٢٥٤٥ـ كبُنْيانةِ القاريِّ مَوْضِـعُ رَحْلِها ... وآثارُ نَسْعَيْها مِنَ الـدَّقِّ أَبْلَقُ

يعنون أنه اسم جنس كقمح وقمحة.

قوله: «على تقوى» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بنفس «أَسَّس» فهو مفعوله في المعنى. **والثاني**: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «أَسَّسَ» أي: قاصداً ببنيانه التقوى، كذا قدَّره أبو البقاء[3].

---

(١) من كلام العرب، يعنون به على قِدَم الدهر. انظر: اللسان: أسس.

(٢) البيت لأوس بن حجر وليس في ديوانه؛ والحجة للفارسي (خ) ٣/١٣٠؛ وابن عطية ٢٧٨/٨؛ والبحر ١٠٠/٥. والقاريّ: من يجمع الماء في الحوض، وساكن القرى، وأعلى السنام. وآثار نسعيها عنى به آثار سير عريض طويل تُشَدُّ به الرِّحال. والأبلق: لون فيه سواد وبياض.

(٣) الإملاء ٢٢/٢.

وقرأ[1] عيسى بن عمر «تقوىً»منونة. وحكى هذه القراءة سيبويه[2]، ولم يَرْتَضِها الناسُ لأنَّ ألفَها للتأنيث فلا وَجْهَ لتنوينها. وقد خرَّجها الناسُ على أن تكونَ ألفُها للإلحاق، قال ابن جني[3]: «قياسُها أن تكونَ ألفُها للإلحاق كأَرْطى»[4].

قوله: «خيرٌ» خبر المبتدأ. والتفضيل هنا باعتبار معتقدِهم. و«أم» متصلة، و«من» الثانية عطف على «مِنْ» الأولى، و«أَسَّس بنيانه» كالأول.

قوله: «على شَفَا جُرُف» كقوله: «على تقوى» في وجهيه. والشَّفا تقدم في آل عمران[5]. وقرأ حمزة[6] وابن عامر وأبو بكر عن عاصم «جُرْفٍ» بسكون الراء والباقون بضمها، فقيل: لغتان. وقيل: الساكن فرعٌ على المضموم نحو: عُنْق في عُنُق وطُنْب في طُنُب. وقيل بالعكس كعُسُر ويُسُر. والجُرُف: البِئْر التي لم تُطْوَ. وقيل: هو الهُوَّةُ وما يَجْرُفُه السَّيْلُ من الأودية قاله أبو عبيدة[7]. وقيل: هو المكان الذي يأكله الماء فيَجْرُفه أي يَذْهب به. ورَجُلٌ جِرَاف أي: كثير النكاح كأنه يَجْرُفُ في ذلك العَمَلِ، قاله الراغب[8].

قوله: «هارٍ» نعت لجُرُفٍ. وفيه ثلاثة أقوال، أحدها: ـ وهو المشهور ـ أنه مقلوبٌ بتقديمِ لامه على عينه، وذلك أنَّ أصلَه: هاوِرٌ أو هايِرٌ بالواو والياء

---

(1) الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١٠٠.

(2) ليست هذه الحكاية في كتابه، وإنما حكاها ابن جني عن جعفر بن علي عن الفضل ابن الحباب عن محمد بن سلام عن سيبويه. انظر: المحتسب ١/٣٠٤.

(3) المحتسب ١/٣٠٤.

(4) الأرطى: ضرب من الشجر.

(5) آل عمران آ ١٠٣.

(6) السبعة ٣١٨؛ البحر ٥/١٠٠؛ الحجة ٣٢٤.

(7) المجاز ١/٢٦٩.

(8) المفردات ٩١.

لأنه سُمع فيه الحرفان. قالوا: هار يَهُور فانْهارَ، وهار يَهير. وتَهَوَّر البناء وتَهَيَّر، فقُدِّمت اللام وهي الراء على العين ــ وهي الواو أو الياء ــ فصار كغازٍ ورامٍ، فأُعِلَّ بالنقص كإعلالهما فوزنه بعد القلب فالِع، ثم تَزِنُه بعد الحذف بـ فالٍ.

الثاني: أنه حُذِفَتْ عينُه اعتباطاً أي لغير موجَبٍ، وعلى هذا فيجري بوجوه الإعراب على لامه، فيُقال: هذا هارٌ ورأيت هاراً ومررت بهارٍ، ووزنُه أيضاً فال.

والثالث: أنه لا قلبَ فيه ولا حذف وأنَّ أصله هَوِر أو هَيِر بزنة كَتِف، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقُلِب ألفاً فصار مثل قولهم: كبشٌ صافٌ، أي: صَوِف أو يومٌ راحٌ، أي: رَوِح. وعلى هذا فتحرَّك بوجوه الإعراب أيضاً كالذي قبله كما تقول: هذا بابٌ ورأيت باباً ومررت ببابٍ. وهذا أعدل الوجوه لاستراحته من ادِّعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف. ومعنى «هار»، أي: ساقط متداعٍ مُنْهار.

قوله: «فانهارَ» فاعلُه: إمَّا ضميرُ البنيان ــ والهاء في به على هذا ضمير المؤسس الباني، أي: فسقط بنيان الباني على شفا جُرُفٍ هار ــ وإما ضمير الجُرُف، أي: فسقط الشَّفا أو سَقَطَ الجُرُف. والهاء في «به» للبنيان. ويجوز أن / يكون للباني المؤسس، والأَوْلى أن يكون الفاعلُ ضميرَ الجرف، لأنه [٤٥٥/ب] يلزم مِنْ انهيارِه انهيارُ الشَّفَا والبنيان جميعاً، ولا يلزم من انهيارِهما أو انهيارِ أحدهما انهيارُه. والباء في «به» يجوز أن تكونَ المعدِّيةَ، وأن تكونَ التي للمصاحبة. وقد تقدَّم لك خلافٌ أولَ هذا الموضوع: أن المعدِّيَةَ عند بعضهم تَسْتلزم المصاحبةَ. وإذا قيل إنها للمصاحبة هنا فتتعلقُ بمحذوفٍ لأنها حال، أي: فانهار مصاحباً له.

آ. (١١٠) **وقوله تعالى: ﴿بنيانُهم﴾**: يحتمل أن يكونَ مصدراً على حاله، أي: لا يزال هذا الفعل الصادر منهم. ويحتمل أن يكونَ مراداً به

المبني، وحينئذٍ يُضْطَرُّ إلى حذف مضاف، أي: بناء بنيانهم لأن المبنيَّ ليس ريبةً، أو يُقَدَّر الحذف من الثاني، أي: لا يزال مبنيُّهم سببَ ريبة. وقوله: «الذي بَنَوا» تأكيدٌ دَفْعاً لوَهْم مَنْ يتوهَّم أنهم لم يَبْنُوا حقيقة وإنما دَبَّروا أموراً، مِنْ قولهم: «كم أبني وتهدمُ»، وعليه قوله:[1]

٢٥٤٦ــ متى يبلغُ البُنيانُ يوماً تمامَـه   إذا كنت تَبْنِيـه وغيرك يَهْـدِم

قوله: «إلا أنْ تَقَطَّع» المستثنى منه محذوفٌ والتقدير: لا يزال بنيانُهم ريبةً في كل وقت إلا وقتَ تقطيعِ قلوبهم، أو في كل حال إلا حالَ تقطيعها. وقرأ[2] ابن عامر وحمزة وحفص «تَقَطَّع» بفتح التاء، والأصل: تتقطع بتاءَيْن فحُذفت إحداهما. وقرأ الباقون «تُقَطَّع» بضمِّها، وهو مبني للمفعول مضارع قَطَّع بالتشديد. وقرأ أُبَيّ «تَقْطَع» مخففاً مِنْ قطع. وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب «إلى أن» بإلى الجارة وأبو حَيْوة كذلك. وهي قراءةٌ واضحةٌ في المعنى، إلا أن أبا حيوة قرأ «تُقَطِّع» بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددةً، والفاعلُ ضميرُ الرسول. «قلوبَهم» نصباً على المفعول، والمعنى بذلك أنه يقتلهم ويتمكَّن منهم كلَّ تمكُّن. وقيل: الفاعلُ ضمير الرِّيبة، أي: إلى أن تَقْطَع الرِّيبةُ قلوبَهم. وفي مصحف عبدالله «ولو قُطِّعَتْ». وبها قرأ أصحابُه، وهي مخالفةٌ لسوادِ مصاحف الناس.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿بأنَّ لهم﴾**: متعلقٌ بـ«اشترى»، ودخلت الباءُ هنا على المتروك على بابها، وسَمَّاها أبو البقاء[3] باء المقابلة كقولهم باء العوض. وقرأ عمر بن الخطاب «بالجنة»[4].

---

(١) لم أقف عليه على كثرة تداوُلِه.
(٢) السبعة ٣١٩؛ الحجة ٣٢٤؛ البحر ٥/١٠١؛ الشواذ ٥٥.
(٣) الإملاء ٢/٢٣.
(٤) البحر ٥/١٠٢.

قوله: «يُقاتِلون» يجوز أن يكونَ مستأنفاً، ويجوز أن يكونَ حالاً. وقال الزمخشري[1]: «يقاتلون» فيه معنى الأمر، كقوله تعالى: «تجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم»[2]. قلت: وعلى هذا فيتعيَّنُ الاستئناف، لأن الطلب لا يقع حالاً. وقد تقدَّم الخلاف في «فيَقتلون ويُقتلون» في آل عمران[3].

قوله: «وَعْداً» منصوبٌ على المصدر المؤكد لمضمون الجملة لأنَّ معنى «اشترى» معنى وعدهم بذلك فهو نظير «هذا ابني حقاً». ويجوز أن يكونَ مصدراً في موضع الحال، وفيه ضعف. و«حقاً» نعت له، و«عليه» حالٌ مِنْ «حقاً» لأنه في الأصل صفةٌ لو تأخَّرَ.

قوله: «في التوراة» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «اشترىٰ» وعلى هذا فتكونُ كل أمة قد أُمِرت بالجهاد ووُعِدت عليه الجنة. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ للوعد، أي: وعداً مذكوراً وكائناً في التوراة، وعلى هذا فيكون الوعد بالجنة لهذه الأمة مذكوراً في كتب الله المُنَزَّلة. وقال الزمخشري[4] في أثناءِ كلامه: «لا يجوز عليه قبيحٌ قط»، قال الشيخ[5]: «استعمل «قط» في غير موضوعه؛ لأنه أتىٰ به مع قوله: «لا يجوز عليه» و«قط» ظرفٌ ماضٍ؛ فلا يعمل فيه إلا الماضي»، قلت: ليس المراد هنا زمناً[6] بعينه.

وقوله: «فاستبشِروا» فيه التفاتٌ من الغَيْبَة إلى الخطاب لأنَّ في

---

(١) الكشاف ٢/٢١٦.
(٢) الآية ١١ من سورة الصف.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٩٥، قرأ حمزة والكسائي هنا بالمجهول ثم المعلوم، وقرأ الباقون بالعكس. السبعة ٣١٩.
(٤) الكشاف ٢/٢١٦.
(٥) البحر ٥/١٠٣.
(٦) الأصل: زمن وهو سهو.

خطابهم بذلك تشريفاً لهم، واستفعل هنا ليس للطلب، بل بمعنى أفعل كاستوقد وأوقد. وقوله: «الذي بايعتم به» توكيدٌ كقوله: «الذي بَنَوا»[1] لينصَّ لهم على هذا البيعِ بعينه.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿التائبون﴾**: فيه خمسةُ أوجه، أحدها: أنهم مبتدأً، وخبره «العابدون»، وما بعده أوصاف أو أخبار متعددة عند مَنْ يرىٰ ذلك. الثاني: أنَّ الخبر قوله: «الآمرون». الثالث: أنَّ الخبر محذوف، أي: التائبون الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة، ويؤيده قولُه: «وبَشِّرِ المؤمنين»، وهذا عند مَنْ يرى أن هذه الآية منقطعةٌ مما قبلها[2]، وليست شرطاً في المجاهدة، وأمَّا مَنْ زعم أنها شرط في المجاهدة كالضحاك وغيره فيكون إعراب التائبين خبر مبتدأ محذوف، أي: هم التائبون، وهذا من باب قطع النعوت، وذلك أن هذه الأوصافَ عند هؤلاء القائلين من صفات المؤمنين في قوله تعالىٰ: [«اشترىٰ] من المؤمنين»[3] / ويؤيد ذلك قراءة أُبَيّ [٤٥٦/أ] وابن مسعود والأعمش[4] «التائبين» بالياء. ويجوز أن تكونَ هذه القراءةُ على القطع أيضاً، فيكونَ منصوباً بفعل مقدر. وقد صَرَّح الزمخشري[5] وابن عطية[6] بأن التائبين في هذه القراءةِ نعتٌ. الخامس: أن «التائبون» بدل من الضمير المتصل[7] في «يقاتلون».

ولم يذكر لهذه الأوصافِ متعلَّقاً، فلم يَقُلْ: التائبون مِنْ كذا، ولا العابدون

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة التوبة «لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة».

(٢) الأصل: «مقتطعة مما قبله» والتصحيح من ش.

(٣) أول الآية ١١١ من سورة التوبة.

(٤) الشواذ ٥٥؛ والبحر ١٠٤/٥.

(٥) الكشاف ٢١٦/٢.

(٦) المحرر ٢٨٥/٨.

(٧) في الأصل «المستتر» وهو سهو.

لله لفَهْمِ ذلك إلا صيغتي الأمر والنهي مبالغةً في ذلك، ولم يأتِ بعاطفٍ بين هذه الأوصاف لمناسبتها لبعضِها إلا في صيغتي الأمر والنهي لتبايُن ما بينهما، فإن الأمرَ طلبُ فعل والنهيَ طلبُ تَرْكٍ أو كفٍّ، وكذا «الحافظون» عَطفَه وذَكَر متعلَّقه. وأتى بترتيب هذه الصفاتِ في الذِّكْر على أحسنِ نَظْمٍ وهو ظاهر بالتأمُّل، فإنه قَدَّم التوبةَ أولاً ثم ثَنَّى بالعبادة إلى آخره. وقيل: إنما دخلت الواوُ لأنها واوُ الثمانية، كقوله: «وثامنهُم كلْبهم»(١). وقوله: «وفُتِحت أبوابُها»(٢) لَمَّا كان للجنة ثمانية أبواب أتى معها بالواو. قال أبو البقاء(٣): «إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عددٌ تام، ولذلك قالوا: «سبع في ثمانية»، أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دَلَّت الواوُ على ذلك لأن الواو تُـؤْذن بأنَّ ما بعدها غير ما قبلها، ولذلك دَخَلَت في باب عطفِ النَّسق»، قلت: وهذا قولٌ ضعيفٌ جداً لا تحقيقَ له.

آ. (١١٣) **وقوله تعالى: ﴿ولو كانوا أولي قربىٰ﴾**: كقوله: «أَعْطوا السائلَ ولو على فرس»(٤)، وقد تقدَّم ما في ذلك، وأنها حالٌ معطوفةٌ على حال مقدرة.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿وَعَدَها إياه﴾**: اختُلِف في الضمير المرفوع والمنصوبِ المنفصل فقيل: ـ وهو الظاهر ـ إن المرفوع يعود على إبراهيم، والمنصوبَ على أبيه، يعني أن إبراهيم كان وعد أباه أن يستغفرَ له. ويؤيد هذا قراءةُ(٥) الحسن وحماد الراوية(٦) وابن السَّميفع وأبي نهيك ومعاذ القارىء

---

(١) الآية ٢٢ من الكهف.

(٢) الآية ٧١ من سورة الزمر «حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها».

(٣) الإملاء ٢/٢٣.

(٤) رواه الموطأ في الصدقة ٣ (٢/٩٩٦).

(٥) الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١٠٥.

(٦) حماد بن سابور أو ميسرة. من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها. رُمِيَ بالزندقة ونحل الشعر توفي سنة ١٥٥. انظر: نزهة الألباء ٤٣؛ الخزانة ٤/١٢٩؛ الأعلام ٢/٢٧١.

«وعدها أباه»، بالباء الموحدة. وقيل: المرفوع لأبي إبراهيم والمنصوب لإبراهيم، وفي التفسير أنه كان وَعَدَ إبراهيمَ أنه يؤمن، فبذلك طَمِع في إيمانه.

والأَوَّاه: الكثير التأَوُّه، وهو مَنْ يقول: أَوَّاه، وقيل: مَنْ يقول أوَّه، وهو أَنْسَبُ لأن أَوَّهَ بمعنى أتوجع، فالأوَّاه فعَّال، مثالُ مبالغة من ذلك، وقياسُ فعلِه أن يكون ثلاثياً لأن أمثلة المبالغة إنما تَطَّرد في الثلاثي. وقد حكى قطرب فعله ثلاثياً فقال: يقال آهَ يَـؤُوه كقام يقوم، أَوْهاً. وأنكر النحويون هذا القول على قطرب، وقالوا: لا يُقال مِنْ أَوَّه بمعنى الوَجَع فعلٌ ثلاثي، إنما يقال: أوَّه تأْويهاً، وتَأَوَّه تَأَوُّهاً. قال الراجز[1]:

٢٥٤٧ـ فـأَوَّه الراعي وضَـوْضَىٰ أَكْلُبُه

وقال المثقب العبدي[2]:

٢٥٤٨ـ إذا مـا قُمْتُ أَرْحَلُهـا بليـلٍ تـأَوَّهُ آهَـةَ الـرجـلِ الحـزينِ

وقال الزمخشري[3]: «أَوَّاه فَعَّال مِنْ أَوَّه كـ لأَّل من اللؤلؤ، وهو الذي يُكثر التأَوُّه»، قال الشيخ[4]: «وتشبيهه أوَّاه مِنْ أوَّه كـ لأَّل من اللؤلؤ ليس بجيدٍ، لأنَّ مادةَ أوَّه موجودة في صورة أواه، ومادة «لؤلؤ» مفقودةٌ في لأل لاختلاف التركيب إذ «لأل» ثلاثي، و«لؤلؤ» رباعي، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية». قلت: لأَّل ولؤلؤ كلاهما من الرباعي المكرر، أي: إن

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير الطبري ١٤/٥٣٥؛ والبحر ٥/٨٨، وضوضىٰ: صاحت.

(٢) ديوانه ٢٩؛ المفضليات ٥٨٦؛ ومجاز القرآن ١/٢٧٠، واللسان: أوه؛ وتفسير الطبري ١٤/٥٣٤، والمثقب يذكر ناقته فهي تحنّ إلى ديارها.

(٣) الكشاف ٢/٢١٧.

(٤) البحر ٥/١٠٦.

الأصل لام وهمزة، ثم كرَّرْنا، غاية ما في الباب أنه اجتمع الهمزتان في لأَّل فأُدْغمت أولاها في الأخرىٰ، وفُرِّق بينهما في: «لؤلؤ».

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿اتَّبعوه﴾**: يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه اتِّباعٌ حقيقي، ويكون عليه السلام خَرَج أولاً وتبعه أصحابه، وأن يكون مجازاً، أي: اتبعوا أمرَه ونَهْيَه، وساعةُ العُسْرة عبارةً عن وقتِ الخروج إلى الغزو، وليس المرادُ حقيقةَ الساعة بل كقولهم: يوم الكُلاب[1]، وعشيةَ قارعْنَا جُذام[2]، فاستعيرت السَّاعة لذلك كما استعير الغداة والعشية في قوله[3]:

٢٥٤٩ـ غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائلٍ ....

[وقولـه][4]:

٢٥٥٠ـ .... عشيـة قارَعْنـا جُذَام وحميـرا

[وقولـه][5]:

٢٥٥١ـ إذا جاء يوماً وارثي يبتغي الغنىٰ ....

---

(١) الكلاب: اسم ماء كانت عنده وقعة العرب. اللسان: كلب.

(٢) جذام: قبيلة من اليمن تنزل بجبال حِسْمَى. اللسان: جذم.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة. وعجزه:

وعُجْنـا صدورَ الخيـل نحو تميم

وهو في ابن يعيش ١٠/١٤٥؛ وشواهد الشافية ٤٩٨؛ وأمالي الشجري ١/٩٧.

وعُـجْتُ البعير: عطفتُ رأسه بالزمام.

(٤) البيت لزفر بن الحارث وصدره:

وكنا حَسِبنا كـل بيضاءَ شحمـةً

وهو في العيني ٢/٣٨٢؛ والتصريح ١/٢٤٩.

(٥) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ٤٦، وعجزه:

يجدْ جُمْعَ كفٍ غيرِ مَلأىٰ ولا صِفْرِ

وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٠٥.

قوله: «كاد يَزَيغ»، قرأ[1] حمزة وحفص عن عاصم «يزيغ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءةُ الأولى تحتمل أن يكونَ اسمُ «كاد» ضميرَ الشأن، و«قلوب» مرفوعٌ بيزيغ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، وأن يكونَ اسمُها ضميرَ القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المهاجرين والأنصار، ولذلك قَدَّره أبو البقاء[2] وابنُ عطية:[3] «من بعد كاد القوم»[4]، وقال الشيخ[5] في هذه القراءةِ: «فيتعيَّن أن يكون في «كاد» ضميرُ الشأن وارتفاعُ «قلوب» بيزيغ لامتناعِ أن يكون «قلوب» اسمَ كاد، و«يزيغ» في موضع الخبر، لأنَّ النيةَ به التأخير، / ولا يجوز: مِنْ بعد كاد قلوب يزيغ بالياء». قلت: [٤٥٦/ب]
لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة لِما تقدَّم لك من أنه يجوز أن يكونَ اسمُ كاد ضميراً عائداً على الجمع أو القوم، والجملةُ الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع من ذلك. وقوله: «لامتناع أن يكون «قلوب» اسم كاد»، يعني أنَّا لو جَعَلْنا «قلوب» اسمَ «كاد» لَزِم أن يكون «يزيغ» خبراً مقدماً فيلزم أن يرفعَ ضميراً عائداً على «قلوب»، ولو كان كذلك لَلَزِم تأنيثُ الفعل لأنه حينئذٍ مسندٌ إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمعَ التكسير يجري مجرى المؤنثة مجازاً.

وأمَّا قراءة التاء من فوق فتحتمل أن يكون في «كاد»، ضميرُ الشأن، كما تقدم، و«قلوب» مرفوعٌ بتزيغ، وأُنِّث لتأنيث الجمع، وأن يكون «قلوب» اسمَها، و«تزيغ» خبر مقدم ولا محذورَ في ذلك، لأن الفعلَ قد أُنِّث. قال

---

(١) السبعة ٣١٩؛ الحجة ٣٢٥؛ البحر ١٠٩/٥.

(٢) الإملاء ٢٣/٢.

(٣) المحرر ٢٩٤/٨.

(٤) أي فكأنه قال: من بعد ما كاد القوم يزيغ قلوب فريق منهم.

(٥) البحر ١٠٩/٥.

الشيخ(١): «وعلى كلٍّ واحدٍ من هذه الأعاريب الثلاثة(٢) إشكال على ما تقرر في علمِ النحو مِنْ أنَّ خبرَ أفعالِ المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها(٣)، فبعضهم أطلق وبعضهم قيَّد بغير «عسى» من أفعال المقاربة، ولا يكون سببيًّا(٤)، وذلك بخلاف «كان» فإن خبرها(٥) يرفع الضمير(٦) والسببي لاسم كان(٧)، فإذا قدَّرْنا فيها ضميرَ الشأن(٨) كانت الجملةُ في موضع نصب على الخبر، والمرفوعُ ليس ضميراً يعود على اسم «كاد» بل ولا سببيّاً له. وهذا يلزم في قراء التاء أيضاً. وأمَّا توسيط(٩) الخبرِ فهو مبنيٌّ على جواز مثل هذا التركيب في مثل «كان يقوم زيد» وفيه خلافٌ والصحيحُ المنع. وأمَّا الوجهُ الأخير(١٠) فضعيف جداً من حيث أضمر في «كاد» ضميراً ليس له على مَنْ يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر «كاد» رافعاً سبباً»(١١).

قلت: كيف يقول: «والصحيح المنـعُ» وهذا التركيب موجود في القرآن

---

(١) البحر ٥/١٠٩.

(٢) هذه الأعاريب تشمل القراءتين وهي:

(أ) يضمر في كاد ضمير الشأن، وقلوب فاعل «يزيغ».

(ب) قلوب اسم كاد ويزيغ الخبر.

(ج) اسم كاد ضمير مستتر يعود على المفهوم مما تقدم.

(٣) نحو: كاد زيد يصل.

(٤) فلا يقال: كاد علي ينجح أخوه.

(٥) الأصل: «اسمها» وهو سهو.

(٦) نحو: كان علي يشرب.

(٧) نحو: كان علي يضرب أبوه بكراً، فقد رفع خبرُها وهو يضرب سبباً لاسمها أي مشتمل على ضميره لأن الهاء في «أبوه» تعود على علي.

(٨) على الإعراب الأول الذي يتوجه على قراءة الياء وهو الإشكال الذي أراده.

(٩) وهو الإعراب الثاني الذي يتوجه على قراءة التاء.

(١٠) وهو الإعراب الثالث الذي يتوجه على قراءة التاء.

(١١) لأن التقدير: من بعد ما كاد القوم تزيغ قلوب فريق منهم.

كقولِهِ تعالىٰ: «ما كان يصنع فرعون»[١]، و«كان يقول سفيهُنا»[٢]، وفي قول امرىء القيس[٣]:

٢٥٥٢ـ وإن تَكُ قد ساءَتْكِ مني خَليقةٌ ....

فهذا التركيبُ واقعٌ لا محالةَ، وإنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر أم لا؟ فَمَنْ مَنَعَ لأنه[٤] كباب المبتدأ والخبر، والخبرُ الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمُه على المبتدأ لئلا يلتبسَ بباب الفاعل، فكذلك بعد نَسْخِه. ومن أجاز فلأَمْنِ اللبس.

ثم قال الشيخ[٥]: «ويُخَلِّصُ من هذه الإشكالات اعتقادُ كونِ «كاد» زائدة، ومعناها مرادٌ، ولا عملَ لها إذ ذاك في اسمٍ ولا خبر، فتكون مثل «كان» إذا زِيْدَتْ، يُراد معناها ولا عملَ لهـا، ويؤيد هـذا التأويـلَ قراءةُ ابن مسعود «من بعد ما زاغَتْ»، بإسقاط كاد. وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالىٰ: «لم يكدْ يَراها»[٦]، مع تأثُّرِها بالعاملِ وعملِها في ما بعدها، فأحرى أن يُدَّعَىٰ زيادتُها وهي ليسَتْ عاملةً ولا معمولة». قلت: زيادتُها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخفش[٧]، وجَعَلَ منه «أكاد أُخْفيها»[٨]. وتقدم الكلامُ على ذلك في أوائلِ هذا الكتاب[٩].

---

(١) الآية ١٣٧ من سورة الأعراف.
(٢) الآية ٤ من سورة الجن.
(٣) تقدم برقم ٩٠٠.
(٤) لعل الصواب: فلأنه.
(٥) البحر ٥/١٠٩.
(٦) الآية ٤٠ من سورة النور.
(٧) معاني القرآن له ٣٠٤.
(٨) الآية ١٥ من سورة طه.
(٩) انظر: الورقة ٢١ ب.

وقرأ[(١)] الأعمش والجحدري «تُزيغ» بضم التاء وكأنه جَعَلَ «أزاغ» و «زاغ» بمعنى. وقرأ أُبَيّ «كادَتْ» بتاء التأنيث.

آ. (١١٨) **قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة﴾**: يجوز أن يُنْسَق على «النبيّ»، أي: تاب على النبي وعلى الثلاثة، وأن يُنسقَ على الضمير في «عليهم»، أي: ثم تاب عليهم وعلى الثلاثة، ولذلك كُرِّر حرفُ الجر.

وقرأ جمهور الناس: «خُلِّفوا»، مبنياً للمفعول مشدداً مِنْ خلَّفه يُخَلِّفه. وقرأ أبو[(٢)] مالك كذلك إلا أنه خفف اللام. وقرأ عكرمة[(٣)] وزر بن حبيش وعمرو بن عبيد وعكرمة بن[(٤)] هارون المخزومي ومعاذ القارىء: «خَلَفوا»، مبنياً للفاعل مخففاً مِنْ خَلَفَه، والمعنى: الذين خلفوا، أي: فَسَدوا، مِنْ خُلوف فم الصائم. ويجوز أن يكون المعنى: أنهم خلفوا الغازين في المدينة. وقرأ أبو العالية وأبو الجوزاء كذلك إلا أنهم شدَّدا اللام. وقرأ أبو رزين وعلي ابن الحسين[(٥)] وابناه زيد ومحمد الباقر وابنه جعفر الصادق: «خالفوا»، بألف، أي: لم يوافقوا الغازين في الخروج. قال الباقر: «ولو خُلِّفوا لم يكن لهم». والظن هنا بمعنى العلم كقوله[(٦)]:

٢٥٥٣ـ فقلتُ لهم ظُنُّوا بأَلْفَي مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ كالفارِسي المُسَرَّدِ

وقيل: هو على بابه.

---

(١) البحر ٥/١٠٩.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١١٠. وثمة أسماء كثيرة كنيتها أبو مالك. انظر: تقريب التهذيب ٦٧٠.

(٣) عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي المكي، تابعي ثقة. روى عن ابن عباس أو أصحابه. انظر: طبقات القراء ١/٥١٥.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب زين العابدين عرض على أبيه الحسين، وعرض عليه ابنه الحسين. انظر: طبقات القراء ١/٥٣٤.

(٦) تقدم برقم ٤٣١.

قوله: «أنْ لا ملجأَ» أنْ هي المخففة سادَّة مسدَّ المفعولين، و«لا» وما في حيِّزها الخبرُ، و«من الله» خبرها. ولا يجوز أن تكونَ تتعلقُ بـ «مَلْجَأ»، ويكون «إلا إليه» الخبر لأنه كان يلزم إعرابه، لأنه يكون مطولاً[1]. وقد قال بعضهم: إنه يجوزُ تشبيهُ الاسمِ المُطَوَّل بالمضاف فيُنْتَزَعُ ما فيه مِنْ تنوينٍ ونون كقوله[2]:

٢٥٥٤ـ أراني ولا كفرانَ لله أيَّةً ....

وقوله[3]: «لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل» برفع «يوم» وقد تقدَّم القولَ في ذلك. وقوله: «إلا إليه» استثناءٌ من ذلك العامِّ المحذوفِ، أي: لا مَلْجَأَ إلى أحدٍ إلا إليه كقولك: لا إله إلا الله.

آ. (١٢٠) والظَّمَأُ: العطش، يُقال: ظَمِئ يَظْمَأُ ظَمَأً، فهو ظمآنُ وهي / ظَمْأَىٰ، وفيه لغتان: القصر والمدُّ، وبالمدّ قرأ عمرو بن[4] عبيد، نحو: سَفِه سَفاهاً. والظِّمْءُ ما بين الشَّرْبَتَيْن. [٤٥٧/أ]

و «مَوْطِئاً» مَفْعِل مِنْ وَطِيءَ، ويحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الوَطْء، وأن يكون مكاناً، والأول أظهر، لأن فاعل «يغيظ» يعود عليه من غير تأويل بخلاف كونه مكاناً فإنه يعود على المصدر وهو الوَطْءُ الدال عليه المَوْطِىءُ[5].

وقرأ[6] زيد بن علي: «يُغيظ» بضم الياء وهما لغتان: غاظَه وأغاظه.

---

(١) وهو الشبيه بالمضاف.

(٢) البيت لكثير، وعجزه:

لنفسي لقد طالَبْتُ غيرَ مُنِيلِ

وهو في اللسان «أوي»، والخصائص ١/٣٣٧، والمغني ٥١٥. والأيَّة: الرحمة.

(٣) نسبه الكسائي إلى العرب. انظر: اللسان «صمت».

(٤) أي ظَماء. ونسبها في البحر ٥/١١٢ إلى عبيد بن عمير وكذا صاحب الكشاف ٢/٢٢٠.

(٥) أي: يغيظ وطؤهم إياه الكفارَ.

(٦) البحر ٥/١١٢.

والنَّيْلُ مصدرٌ فيحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون واقعاً موقعَ المفعول به، وليست ياؤه مبدلةً من واو كما زعم بعضهم، بل ناله ينولُه مادةٌ أخرىٰ ومعنى آخر وهو المناولة، يقال: نِلْتُه أَنُوْله، أي: تناولته ونِلْتُه أنيله، أي: أَدْرَكْته.

آ. (١٢١) والوادي: قال الزمخشري(١): «الوادي: كل منفرَجٍ من جبال وآكام(٢) يكون مَنْفذاً للسيل، وهو في الأصل فاعِل مِنْ وَدَىٰ إذا سال، ومنه الوَدِيّ، وقد شاع في استعمال العرب بمعنى الأرض». وجُمع على أودية وليس بقياس، كان قياسُه الأوادي كأَواصل جمع واصل، والأصل: وَوَاصِل، قُلبت الواو الأولى همزة. قال النحاس(٣): «ولا أعرف فاعلاً وأفْعِلَة سواه»، وقد استُدْرِك هذا عليه فزادوا: نادٍ وأندية وأنشدوا(٤):

٢٥٥٥ـ وفيهم مقاماتٌ حِسانٌ وجوهُهمْ وأنديةٌ ينتابها القولُ والفعلُ

والنادي: المجلس. وقال الفراء(٥): إنه(٦) يُجمع على أَوْداء كصاحب وأصحاب وأنشد لجرير(٧):

٢٥٥٦ـ عَرَفْتُ بِبُرْقَةِ الأَوْداءِ رَسْماً مُحيلاً طال عهدُكَ مِنْ رسومِ

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٠.
(٢) الآكام: مفردها أَكَمَة وأَكَم وهي التلال دون الجبال.
(٣) إعراب القرآن له ٢/٤٥.
(٤) تقدم برقم ٧١٤.
(٥) نسبه في اللسان ودي إلى ابن الأعرابي.
(٦) أي الوادي.
(٧) ديوانه ٤٩٤ وروايته «الوَدَّاءِ» وهو وادٍ بعينه، اللسان: ودي؛ والبحر ٥/٨٨؛ والقرطبي ٨/٢٩١ وفيه «الأوداء».

قلت: وقد زاد الراغب[1] في فاعل وأَفْعِلة: ناجٍ وأنْجِيَة، فقد كَمُلَتْ ثلاثةُ ألفاظ في فاعل وأفْعِلة، ويقال: وَدَاه، أي: أهلكه كأنهم تصوَّروا منه إسالة الدم، وسُمِّيت الدِّيَةُ دِيَةً لأنها في مقابلة إسالة الدم، ومنه الوَدْيُ[2] وهو ماءُ الفحل عند المداعبة وماءُ يخرج عند البول، والوَدِيُّ بكسر الدال والتشديد في الياء: صغار النحل.

وقوله: «ذلك بأنهم»[3]، مبتدأ وخبـر، والإشارة به إلى ما تضمَّنه انتفاءُ التخلُّف مِنْ وجوب الخروج معه.

وقوله: «إلا كُتِبَ»، هذه الجملةُ في محل نصب على الحال مِنْ «ظَمَأ» وما عُطِف عليه، أي: لا يصيبهم ظمأٌ إلا مكتوباً. وأَفْرد الضمير في «به» وإن تقدَّمه أشياء إجراء له مُجْرى اسمِ الإشارة، أي: كُتب لهم بذلك عَمَلٌ صالح. والمضمرُ يُحتمل أن يعودَ على العمل الصالح المتقدم، وأن يعودَ على أحد المصدرين المفهومين في «ينفقون» و«يقطعون»، أي: إلا كُتِب لهم بالإنفاقِ أو القَطْعِ.

وقوله: «ليجزيهَم» متعلقٌ بـ «كُتِب». وفي هذه الجملة من البلاغةِ والفصاحةِ ما لا يَخْفىٰ على متأمِّله لا سيما لمن تدرَّب بما تقدَّم في هـذا الموضوع.

آ. (١٢٢) **قوله تعالى: ﴿فلولا نَفَرَ مِنْ كل فرقةٍ﴾**: «لولا» تحضيضية والمرادُ به الأمر. و«منهم» يجوز أن يكون صفةً لـ «فرقة» وأن يكون حالاً من «طائفة» لأنها في الأصل صفة لها، وعلى كلا التقديرين فيتعلقُ

---

(١) المفردات ٥١٨.

(٢) وثمة لغة ثانية: الوَدِيّ. انظر: اللسان ودي.

(٣) عاد إلى الآية ١٢٠.

بمحذوف. والذي ينبغي أن يُقال: إنَّ «من كل فرقة» حالٌ من طائفة، و«منهم» صفة لفرقة، ويجوز أن يكونَ «من كل» متعلقاً بـ «نَفَر».

وقوله: «ليتفقَّهوا» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه للطائفة النافرة على أن المرادَ بالنفور: النفور لطلب العلم، وهو ظاهر. وقيل: الضمير في «ليتفَّقهوا» عائد على الطائفة القاعدة، وفي «رَجَعوا» عائدٌ على النافرة، والمراد بالنفور نفورُ الجهاد، والمعنى: أن النافرين للجهاد إذا ذهبوا بقيت إخوانهم يتعلمون من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقه، فإذا رَجَع الغازون أنذرهم المُعَلِّمون، أي: علَّموهم الفقه والشَّرْع.

آ. (١٢٣) **قوله تعالى: ﴿وَلْيَجدوا﴾**: وهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا» وتقدَّم شرحه[١].

قوله: «غِلْظة» قرأها[٢] الجمهور بالكسر وهي لغة أسد. وقرأ الأعمش، وأبان بن تغلب والمفضل ـ كلاهما عن عاصم ـ «غَلْظة» بفتحها، وهي لغة الحجاز. وقرأ أبو حيوة والسلمي وابن أبي عبلة والمفضل وأبان ـ في رواية عنهما ـ «غُلظة» بالضم وهي لغة تميم. وحكى أبو عمرو اللغات الثلاث. والغِلظة: أصلها في الأَجْرام فاستعيرت هنا للشدة والصبر والتجلُّد.

آ. (١٢٤) **قوله تعالى: ﴿أيُّكم زادته﴾**: الجمهور على رفع «أيُّكم» بالابتداء وما بعده الخبر. وقرأ[٣] زيد بن علي وعبيد بن عمير بالنصب على الاشتغال، ولكن يُقَدَّر الفعل متأخراً عنه من أجلِ أن له صدرَ الكلام. والنصبُ عند الأخفش[٤] في هذا النحوِ أحسنُ من الرفع؛ لأنه يُجري اسم

---

(١) أي: إن ظاهر الأمر متوجه إلى غير حقيقته فالأمر في «وليجدوا» متوجه للغائبين وحقيقته للمخاطبين المؤمنين.

(٢) السبعة ٣٢٠؛ الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١١٥.

(٣) الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١١٥.

(٤) انظر: معاني القرآن له ٢/٣٣٩.

الاستفهام مُجرى الأسماءِ المسبوقةِ بأداة الاستفهام نحو: «أزيداً ضربته» في ترجيح إضمار الفعل.

آ. (١٢٦) **قوله تعالى: ﴿أوَ لا يَرَوْن﴾**: قرأ حمزة[١] «ترون» بتاء الخطاب وهو خطابٌ للذين آمنوا، والباقون بياء الغيبة رجوعاً على «الذين في قلوبهم مرض». والرؤية هنا تحتمل أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً /. [٤٥٧/ب]

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿هل يراكم﴾**: في محل نصب بقول مضمر، أي: يقولون: هل يراكم. وجملةُ القول في محل نصب على الحال، و «مِنْ أحد» فاعلٌ.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿مِنْ أنفسِكم﴾**: صفةٌ لرسول، أي: من صميم العرب. وقرأ[٢] ابن عباس وأبو العالية والضحاك وابن محيصن ومحبوب عن أبي عمرو وعبدالله[٣] بن قُسَيْط المكي ويعقوب من بعض طرقه، وهي قراءةُ رسولِ الله وفاطمة وعائشة بفتح الفاء، أي: مِنْ أَشْرَفِكم، من النَّفاسة.

وقوله: «عَزِيز» فيه أوجه، أحدها: أن يكون «عزيز» صفةً لرسول، وفيه أنه تَقَدَّم غيرُ الوصف الصريح على الوصفِ الصريح. وقد يُجاب بأنَّ «من أنفسكم» متعلقٌ بـ «جاء»، و «ما» يجوز أن تكون مصدرية أو بمعنى الذي، وعلى كلا التقديرين فهي فاعل بعزيز، أي: يَعِزُّ عليه عَنَتُكم أو الذي عَنِتُّموه، أي: عَنَتُهم يُسيئه، فحذفَ العائدَ على التدريج، وهذا كقوله[٤]:

٢٥٥٧ـ يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي ... وكان ذهابُهنَّ له ذهاباً

---

(١) السبعة ٣٢٠؛ البحر ١١٦/٥؛ الحجة ٣٢٦.

(٢) الشواذ ٥٦؛ البحر ١١٨/٥.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٩٧/١؛ والتصريح ٢٦٨/١؛ والهمع ٨١/١؛ والدرر ٥٤/١.

أي: يَسُرُّه ذهاب الليالي. ويجوز أن يكون «عزيز» خبراً مقدماً، و«ما عَنِتُّم» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ صفةٌ لرسول. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ «عزيز» مبتدأ، و«ما» عنتُّم» خبره، وفيه الابتداءُ بالنكرة لأجل عَمَلِها في الجارِّ بعدها. وتقدَّم معنى العنت[1]. والأرجح أن يكونَ «عزيز» صفةً لرسول؛ لقوله بعد ذلك «حريصٌ» فلم يُجعلْ خبراً لغيره، وادِّعاءُ كونه خبر مبتدأ مضمر، أي: هو حريصٌ، لا حاجةَ إليه.

و«بالمؤمنين» متعلقٌ برؤوف. ولا يجوز أن تكونَ المسألةُ من التنازع لأنَّ مِنْ شرطه تأخُّرَ المعمول عن العامِلَيْن، وإن كان بعضهم قد خالف ويجيز: «زيداً ضربتُ وشتمته» على التنازع، وإذا فرَّعنا على هذا التضعيف فيكونُ من إعمال الثاني لا الأولِ لما عُرِف: أنه متى أُعمل الأول أُضْمِرَ في الثاني من غير حذف.

آ. (١٢٩) والجمهورُ على جَرِّ الميم من «العظيم» صفةً للعرش. وقرأ[2] ابن محيصن برفعها، جَعَلَه نعتاً للرب، ورُويت هذه قراءةً عن ابن كثير. قال أبو بكر الأصمُّ: «وهذه القراءة أعجبُ إليّ لأنَّ جَعْلَ العظيم صفةً لله تعالى أَوْلَىٰ مِنْ جعْله صفةً للعرش».

* * *

(١) في الآية ١١٨ من سورة آل عمران.
(٢) الشواذ ٥٦؛ البحر ٥/١١٩.

سورة يونس عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قد تقدَّم الكلامُ على الحروف المقطعة في أوائل هذا الموضوع[١]، واختلافُ القُرَّاء في إمالة هذه الحروف إذا كان في آخرها ألفٌ وهي: را، وطا، وها، ويا، وحا. فأمال «را» من جميع سورها إمالةً محضة الكوفيون إلا حفصاً، وأبو عمر وابن عامر. وأمال الأخَوَان وأبو بكر «طا» من جميع سُوَرِها نحو: طس[٢]، طسم[٣]، طه[٤]، و«يا» من يس[٥]. وافقهم ابنُ عامر والسوسي على «يا» من كهيعص[٦]، بخلاف عن السوسي. وأمال الأخَوان وأبو عمرو وورش وأبو بكر «ها» من طه، وكذلك أمالها من كهيعص أبو عمرو والكسائي وأبو بكر دون حمزةَ وورش. وأمال أبو عمـرو وورش

---

(١) انظر إعرابه للآية ١ من سورة البقرة. وانظر: السبعة ٣٢٢؛ الحجة للفارسي (خ) ٣/١٤٤؛ التيسير ١٢٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٧.

(٢) الآية ١ من سورة النمل.

(٣) الآية ١ من سورة الشعراء والقصص.

(٤) الآية ١ من سورة طه.

(٥) الآية ١ من سورة يس.

(٦) الآية ١ من سورة مريم.

والأخَوَان وأبو بكر وابن ذكوان حـا من جميع سورها السبع[1]. إلا أن أبا عمروٍ ووَرْشاً يُميلان بين بين، [وللقراء في هذا عمل كثير][2] بيَّنْتُـه في «شرح القصيد».

و «الحكيم»: يجوز أن يكونَ بمعنىٰ فاعِل، أي: الحاكم، وأن يكونَ بمعنىٰ مفعول، أي: مُحْكَم. قال الأعشىٰ[3]:

٢٥٥٨ـ وغـريبةٍ تـأتي الملوكَ حكيمةً قد قلتُها لِيُقـالَ مَنْ ذا قالهـا

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿أكان للناسِ عَجَباً أن أَوْحَيْنا﴾: الهمزة للإنكار و «أن أوحينا» اسمُها. و «عجباً» خبرها. و «للناس» متعلق بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «عَجَباً» لأنه في الأصل صفة له، أو متعلِّقٌ بـ «عَجَباً»، ولا يَضُرُّ كونُه مصدراً لأنه يُتَّسع في الظرف وعديلِهِ ما لا يُتَّسع في غيرهما. وقيل: لأن «عجباً» مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعل أو اسم المفعول، ومتى كان كذلك جاز تقديمُ معمولِه. وقيل: هو متعلق بـ «كان» الناقصة، وهذا على رأيِ مَنْ يُجيز فيها ذلك. وهذا مرتَّبٌ على الخلاف في دلالة «كان» الناقصة على الحدث، فإن قلنا: إنها تدلُّ على ذلك فيجوز وإلا فلا[4] وقيل: هو متعلقٌ بمحذوفٍ على التبيين، والتقدير في الآية: أكان إيحاؤنا إلى رجلٍ منهم عجباً لهم. و «منهم» صفة لـ «رجل».

وقرأ[5] رؤبة «رَجْل» بسكون الجيم، وهي لغة تميم، يُسَكِّنون فَعُلاً

---

(١) الآية ١ من سورة غافر، فصلت، الشورىٰ، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.
(٢) ما بين معقوفين أثبتناه من باقي النسخ ولم يظهر في الأصل.
(٣) ديوانه ٧؛ القرطبي ٨/٣٠٥؛ الهمع ١/٨٤؛ الدرر ١/٥٩.
(٤) انظر هذه المسألة في: المغني ٥٧٠.
(٥) البحر ٥/١٢٢؛ المحرر ٩/٥. ورؤبة بن عبدالله العجاج التميمي راجز فصيح يُحتج بشعره توفي سنة ١٤٥. البداية والنهاية ١٠/٩٦؛ الأعلام ٣/٣٤.

نحو: سَبُع وعَضُد. وقرأ[1] عبدالله بن مسعود «عَجَبٌ». وفيها تخريجان، أظهرهما: أنها التامة، أي: أَحَدَثَ للناس عجب، و«أنْ أَوْحَيْنا» متعلق بـ«عَجَب» على حَذْف لام العلة، أي: عَجَبٌ لِأَنْ أوحينا، أو يكون على حَذْف «مِنْ»، أي: مِنْ أَنْ أوحينا. والثاني: أن تكون الناقصة، ويكون قد جعل اسمَها النكرةَ وخبرَها المعرفةَ، على حَدِّ قوله[2]:

٢٥٥٩ـ .... يكـونُ مـزاجَهـا عَسَـلٌ ومـاءُ

وقال الزمخشري[3]: «والأجودُ أن تكونَ التامةَ، و«أنْ أَوْحَيْنا» بدلٌ من «عجب»». يعني به بدلَ اشتمال أو كل من كل؛ لأنه جُعِل هذا نفسَ العَجَب مبالغةً. والتخريج الثاني لابن عطية[4].

قوله: «أَنْ أَنْذِر» يجوز أن تكونَ المصدرية، وأن تكونَ التفسيريةَ. ثم لك في المصدرية اعتباران، أحدهما: أن تجعلَها المخففةَ مِن الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف. كذا قال الشيخ[5]، وفيه نظر من حيث إن أخبارَ هذه الأحرف لا تكون جملةً طلبية، حتى لو ورد ما يُوهم ذلك يُـؤَوَّل على إضمار القول كقوله[6]:

٢٥٦٠ـ ولو أصابَتْ لقالَتْ وَهْي صادقةٌ إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشِّيبِ

وقول الآخر[7]:

---

(١) البحر ١٢٢/٥.
(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.
(٣) الكشاف ٢٢٤/٢.
(٤) المحرر ٥/٩.
(٥) البحر ١٢٢/٥.
(٦) البيت للجميح الأسدي وهي في المفضليات ٣٤، وأمالي الشجري ٣٣٢/١، والخزانة ٢٩٥/٤. تنصبك: تتعبك. الشيب: ج أشيب.
(٧) تقدم برقم ١٠٢١.

٢٥٦١ـ إنَّ الذين قتلتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ	لا تحسَبوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

وأيضاً فإن الخبرَ في هذا البابِ إذا وقع جملةً فعلية فلا بد من الفصلِ بأشياءَ ذكرتُها في المائدة، ولكن ذلك الفاصلَ هنامتعذِّرٌ. والثاني(١): أنها التي بصدد أن / تنصِبَ الفعلَ المضارعَ، وهي تُوصل بالفعل المتصرِّف مطلقاً نحو: «كتبت إليه بأَنْ قم». وقد تقدَّم لنا في ذلك بحث أيضاً ولم يُذْكر المُنْذَرُ به، وقد ذكر المُبَشَّرَ به كما سيأتي لأنَّ المقامَ يقتضي ذلك. [٤٥٨/أ]

قوله: «أنَّ لهم قَدَمَ» «أنَّ» وما في حَيِّزها هي المبشَّرُ بها، أي: بَشِّرهم باستقرارِ قَدَمِ صِدْق، فَحُذفت الباء، فَجَرىَ في محلِّها المذهبان(٢). والمرادُ بقدَمِ صِدْقٍ السابقةُ والفضلُ والمنزلةُ الرفيعة. وإليه ذهب الزجاج والزمخشري(٣) ومنه قولُ ذي الرمة(٤):

٢٥٦٢ـ لهمْ قَدَمٌ لا يُنْكِرُ الناسُ أنها
مع الحَسَبِ العاديِّ طَمَّتْ على البحرِ

لمَّا كان السعي والسَّبْقُ بالقدم سُمِّي السَّعْيُ المحمود قَدَماً، كماسُمِّيت اليدُ نِعْمة لمَّا كانت صادرةً عنها، وأُضيف إلى الصدق دلالةً على فضلِه، وهومن باب رجلُ صدقٍ ورجلُ سوءٍ. وقيل: هوسابقةُ الخير التي قَدَّموها، ومنه قول(٥) وضَّاح اليمني:

٢٥٦٣ـ مالك وضَّاحُ دائمَ الغَزَلِ	أَلَسْتَ تخشى تقارُبَ الأَجَلِ
صَلِّ لذي العرشِ واتَّخِذْ قَدَماً	تُنْجيك يوم العِثارِ والزَّلَلِ

---

(١) وهو الاعتبار الثاني في المصدرية.
(٢) أي في محل جر أو نصب.
(٣) الكشاف ٢/٢٢٤.
(٤) ديوانه ٢/٩٧٢؛ المحرر ٩/٦؛ القرطبي ٨/٣٠٦. طمت: علت.
(٥) تفسير القرطبي ٨/٣٠٧؛ البحر ٥/١٢٢.

وقيل: هو التقدُّمُ في الشرف، ومنه قول العجاج(١):

٢٥٦٤ـ ذَلَّ بنو العَوَّامِ مِنْ آل الحَكَمْ   وتركوا المُلْكَ لمَلْكٍ ذي قَدَمْ

أي: ذي تقدُّمٍ وشرفٍ. و«لهم» خبر مقدم، و«قَدَمَ» اسمُها، و«عند ربهم» صفةٌ لـ«قَدَم». ومن جَوَّز أن يتقدَّمَ معمولُ خبرِ «أنَّ» على اسمها إذا كان حرف جر كقوله(٢):

٢٥٦٥ـ فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبِّها   أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بَلابلُهْ

قال: فـ«بحبها» متعلقٌ بـ«مُصاب»، وقد تقدَّم على الاسم فكذلك «لهم» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ«عند ربهم»(٣) لِما تَضَمَّنَ من الاستقرار، ويكونُ «عند ربهم» هو الخبر.

وقرأ(٤) نافعٌ وأبو عمرو وابن عامر «لَسِحْرٌ» والباقون «لَساحر»، فـ«هذا» يجوزُ أن يكونَ إشارةً للقرآن، وأن يكونَ إشارةً للرسول على القراءة الأولى، ولكن لا بد من تأويل على قولنا: إن المشار إليه هو النبي عليه السلام، أي: ذو سحر أو جعلوه إياه مبالغةً. وأمَّا على القراءةِ الثانيةِ فالإشارةُ للرسولِ عليه السلام فقط.

آ. **(٣) قوله تعالى: ﴿يُدَبِّر الأمرَ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لـ«إنَّ». الثاني: أنه حالٌ. الثالث: أنه مستأنفٌ لا محلَّ له من الإعراب.

---

(١) ديوانه ١/١٧٣؛ القرطبي ٨/٣٠٧؛ البحر ٥/١٢٢.

(٢) تقدم برقم ٢٠٦٢.

(٣) الأصل: «عندهم» وهو سهو.

(٤) السبعة ٣٢٢؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٧؛ التيسير ١٢٠؛ البحر ٥/١٢٣.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللهِ﴾**: منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّدِ، لأنَّ معنىٰ «إليه مَرْجِعُكُمْ»: وَعَدَكم بذلك.

وقوله: «حقاً» مصدرٌ آخرُ مؤكِّدٌ لمعنى هذا الوعد، وناصبُه مضمر، أي: أُحُقُّ ذلك حقاً. وقيل: انتصب «حقاً» بـ«وَعْدَ» على تقدير «في»، أي: وَعْدَ الله في حق، يعني على التشبيه بالظرف. وقال الأخفش الصغير: «التقدير: وقتَ حق» وأنشد[١]:

٢٥٦٦ـ أحقاً عبادَ الله أنْ لَسْتُ ذاهباً ولا والِجـاً إلا عليَّ رقيـبُ

قوله: «إنه يبدأُ» الجمهورُ على كسر الهمزة للاستئناف. وقرأ[٢] عبدالله وابن القعقـاع[٣] والأعمش وسهل بن شعيب[٤] بفتحهـا. وفيها تـأويلاتٌ، أحدها: أن تكونَ فاعلاً بما نصب «حقاً»، أي: حَقَّ حَقَّاً بَدْءُ الخلق، ثم إعادتُه، كقوله[٥]:

٢٥٦٧ـ أحقاً عبادَ الله أَنْ لستُ جائِياً ....

البيت. وهو مذهبُ الفراء[٦] فإنه قال: «والتقـدير: يحقُّ أنـه يبدأ الخلقَ. الثاني: أنه منصوبٌ بالفعل الذي نَصَب «وعد الله» أي: وَعَدَ الله تعالى بَدْءَ الخلق ثم إعادتَه، والمعنىٰ إعادة الخلق بعد بَدْئه. الثالث: أنه

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١٢٤/٥؛ والطبري ٢١/١٥؛ والكشاف ٢٢٥/٢.

(٢) البحر ١٢٤/٥؛ الكشاف ٢٢٥/٢.

(٣) وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع وتقدمت ترجمته.

(٤) سهل بن شعيب الكوفي، عرض على عاصم وابن عياش وروى عنه حرملة. طبقات القراء ٣١٩/١.

(٥) تقدم برقم ٢٥٦٦، وقوله «جائياً» وردت في الرواية الأولى «ذاهباً».

(٦) معاني القرآن ٤٥٧/١.

على حَذْف لام الجر أي: لأنه، ذكر هذا الأوجهَ الثلاثة الزمخشري[١] وغيره. الرابع: أنه بدلٌ من «وَعْدَ الله» قاله ابن عطية[٢]. الخامس: أنه مرفوعٌ بنفس «حقاً» أي: بالمصدر المنون، وهذا إنما يتأتَّىٰ على جَعْل «حقاً» غيرَ مؤكدٍ؛ لأنَّ المصدر المؤكدَ لا عملَ له إلا إذا ناب عن فعلِه، وفيه بحثٌ. السادس: أن يكونَ «حقاً» مشبهاً بالظرف خبراً مقدماً و«أنَّـه» في محلِّ رفعٍ مبتدأً مؤخراً كقولهم: أحقاً أنك ذاهب قالوا: تقديره: أفي حقٍ ذهابك.

وقرأ ابن أبـي عبلة: «حَقٌّ أنه» برفع [حق] وفتح «أنَّ» على الابتداء والخبر. قال الشيخ[٣]: «وكونُ «حق» خبرَ مبتدأ، و«أنه» هو المبتدأ هو الوجه في الإِعراب، كما تقول: «صحيحٌ أنك تخرج» لأن [اسم][٤] «أنَّ» / معرفة، [٤٥٨/ب]
والذي تقدَّمها في هذا المثال نكرة». قلت: فظاهرُ هذه العبارةِ يُشعر بجواز العكس[٥]، وهذا قد ورد في باب «إنَّ» كقوله[٦]:

٢٥٦٨ـ وإن حراماً أن أَسُبَّ مُجاشعاً ... بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضَارمِ

وقـوله[٧]:

٢٥٦٩ـ وإن شفاءً عَبْرَةٌ أَنْ سَفَحْتُها ... وهل عند رسمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّل

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٥.

(٢) المحرر ٩/٩.

(٣) البحر ٥/١٢٤.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) أي يكون المبتدأ نكرة والمصدر خبراً.

(٦) تقدم برقم ١٣٥٧. وانظر بحثاً مفصلاً حول المسألة في الخزانة ٤/٦١.

(٧) تقدم برقم ٢٨٦.

على جَعْل «أنْ سفحتُها» بدلاً من «عبرة». وقد أخبر في «كان» عن نكرةٍ بمعرفةٍ كقوله[1]:

٢٥٧٠ـ . . . . ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعـا

وقوله[2]:

٢٥٧١ـ . . . . يكـون مـزاجَهـا عَسَـلٌ ومـاءُ

وقال مكي[3]: «وأجاز الفراء رفع «وعد»، يجعله خبراً لـ«مرجعكم». وأجاز رفعَ «وعد» و«حق» على الابتداء والخبر، وهو حسنٌ، ولم يقرأ به أحد». قلت: نعم لم يرفع وعد وحق معاً أحد، وأمَّا رفعُ «حق» وحده فقد تقدم أن ابن أبـي عبلة قرأه، وتقدَّم توجيهُه. ولا يجوز أن يكون «وعدَ الله» عاملاً في «أنه» لأنه قد وُصِف بقوله «حقاً» قاله أبو الفتح[4].

وقرىء «وَعَدَ اللَّـهُ» بلفظ الفعل الماضي ورفعِ الجلالة فاعلةً، وعلى هذه يكون «أنه يَبْدَأ» معمولاً له إنْ كان هذا القارىءُ يفتح «أنه»[5].

والجمهور على «يَبْدأُ» بفتح الياء مِنْ بدأ، وابن[6] أبـي طلحة «يُبْدِىء» مِنْ أَبْدأ، وبَدَأ وأبدأ بمعنىً.

---

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٧؛ والكتاب ١/٣٣١؛ والمقتضب ٤/٩٣؛ وابن يعيش ٧/٩١؛ والخزانة ١/٣٩١؛ والهمع ١/١١٩؛ والدرر ١/٨٨؛ وصدره:

قفي قبـل التفـرُّق يـا ضُبـاعـا

وضباع: ترخيم ضباعة.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) المشكل ١/٣٧٤. وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٥٧.

(٤) المحتسب ١/٣٠٧.

(٥) الكشاف ٢/٢٢٥.

(٦) كذا في الأصل لعله تحريف لطلحة كما في المحرر ٩/٩؛ والبحر ٥/١٢٤، ولم يذكر هـل هو طلحة بن مصرف أو طلحة بن سليمان، وتقدمت ترجمتهما.

قـولـه: «لِيَجْـزِيَ» متعلق بقـولـه «ثم يُعيـده»، و«بـالقسطِ» متعلقٌ بـ«يَجْزي». ويجـوز أن يكونَ حالاً: إمَّا من الفاعلِ أو المفعول أي: يَجْزيهم ملتبساً بالقسط أو ملتبسين به. والقِسْط: العدل.

قوله: «والذين كفروا» يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملةُ بعده [خبره]. الثاني: أن يكون منصـوباً عـطفاً على الموصول قبلَه، وتكونُ الجملةُ بعده مبيِّنَةً لجزائهم. و«شراب» [يجوز أَنْ][1] يكونَ فاعلاً، وأن يكون مبتدأ، [والأولُ أَوْلَىٰ][1].

قوله: «بما كانوا» الظاهرُ تعلُّقُه بالاستقرار المضمر في الجارِّ الواقع خبراً، والتقدير: استقر لهم شراب من جهنم وعذاب أليم بما كانوا. وجَوَّز أبو البقاء[2] فيه وجهين ـ ولم يذكر غيرهما ـ الأول: أن يكونَ صفةً أخرىٰ لـ«عذاب». والثاني: أن يكـونَ خبر مبتـدأ محذوف، وهـذا لا معنىٰ له ولا حاجةَ إلى العُدول عن الأول.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿ضياءً﴾**: إمَّا مفعولٌ ثانٍ على أَنَّ الجَعْلَ للتصيير، وإمَّا حالٌ على أنه بمعنى الإنشاء. والجمهور على «ضياء» بصريح الياء قبل الألف، وأصلُها واو لأنه من الضوء. وقرأ قنبل[3] عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء[4] والقصص[5] «ضِئاءً» بقلب الياء همزة، فتصير ألف بين همزتين. وأُوِّلت على أنه مقلوبٌ قُدِّمت لامُه وأُخِّرت عينه فوقعت الياء طرفاً بعد ألف

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، أثبتناه من النسخ الأخرى.
(٢) الإملاء ٢/٢٤.
(٣) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٨، ونسبها لابن كثير في رواية القواس، البحر ٥/١٢٥.
(٤) الآية ٤٨.
(٥) الآية ٧١.

زائدة فقلبت همزة على حَدِّ «رداء». وإن شئت قلتَ: لمَّا قُلِبت الكلمة صار «ضياواً» بالواو، عادت العين إلى أصلها مِن الواو لعدم موجِبِ قَلْبِها ياءً وهو الكسرُ السابقُها، ثم أُبْدلت الواوُ همزةً على حَدِّ كساء. وقال أبو البقاء[1]: «إنها قُلبت ألفاً ثم قُلِبت الألفُ همزةً لئلا تجتمعَ ألفان».

واستُبْعِدت هذه القراءة من حيث إن اللغةَ مبنيَّة على تسهيلِ الهمزِ فكيف يَتَخَيَّلون في قَلْب الحرفِ الخفيف إلى أثقلَ منه؟ قلت: لا غَرْوَ في ذلك، فقد قلبوا حرف العلةِ الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تُحصرُ إلا بعُسْرٍ، إلا أنه هنا ثقيلٌ لاجتماع همزتين. قال أبو شامة: «وهذه قراءة ضعيفةٌ، فإن قياسَ اللغة الفِرارُ من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يُتَخَيَّل بتقديم وتأخيرٍ يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلافُ حكم اللغة.».

وقال أبو بكر ابن مجاهد[2] ـ وهو ممَّن قرأ على قنبل ـ: «ابنُ كثير وحدَه «ضِئاء» بهمزتين في كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قَرَأْتُ على قنبل وهو غلط[3]، وكان أصحاب البزي وابن فليح[4] يُنْكرون هذا ويَقْرؤون «ضياء» مثلَ الناس». قلت: كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويُغَلِّطه، وسيمُّر بك مواضعُ من ذلك، وهذا لا ينبغي أن يكون، فإنَّ قُنْبُلاً بالمكان الذي يَمنع أن يتكلَّمَ فيه أحد.

وقوله في جانب الشمس «ضياء» لأن الضوء أقوىٰ من النور، وقد تقدَّم

---

(١) الإملاء ٢/٢٤.

(٢) السبعة ٣٢٣.

(٣) قوله «وهو غلط» لم يرد في السبعة.

(٤) عبدالوهاب بن فليح المكي إمام أهل مكة في القراءة في زمانه. أخذ عن داود بن شبل وأخذ عنه إسحاق بن أحمد. توفي في حدود ٢٥٠. انظر: طبقات القراء ١/٤٨١.

ذلك في أول البقرة. و «ضياء ونوراً» يُحْتمل أن يكونا مصدرين، وجُعِلا نفسَ الكوكبين مبالغةً، أوعلى حَذْف مضاف أي: ذات ضياء وذا نور. وضياء يحتمل أن يكونَ جمع «ضوء» كسَوْط وسِياط، وحَوْض وحياض.

و «منازل» نُصِب على ظرف المكان، وجعله الزمخشري[1] على حذف مضاف: إمَّا من الأول أي: قَدَّر مَسيره، وإمَّا من الثاني أي: قدَّره ذا منازل، فعلى التقدير الأول يكون «منازل» ظرفاً كما مر، وعلى الثاني يكون مفعولاً ثانياً على تضمين «قَدَّر» معنىٰ: صَيَّره ذا منازل بالتقدير. وقال الشيخ[2] بعد أن ذكرَ التقديرين، ولم يَعْزُهما للزمخشري: «أو قدَّر له منازل، فحذفَ، وأوصل الفعل إليه فانتصب بحسب هـذه التقاديرِ عل الـظرف أو الحال أو المفعول كقوله: «والقمرَ / قدَّرناه منازلَ»[3] وقد سبقَه إلى ذلك أبو البقاء [٤٥٩/أ] أيضاً.

والضمير في «قَدَّرناه» يعود على القمر وحده؛ لأنه هو عمدةُ العربِ في تواريخهم. وقال ابن عطية[4]: «ويُحتمل أن يريـدهما معـاً بحسب أنهما يتصرَّفان في معرفة عدد السنين والحساب، لكنه اجتُزِئَ بذِكْر أحدهما كقوله تعالىٰ: «واللّـهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرْضوه»[5] وكما قال الشاعر[6]:

٢٥٧٢ـ رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي   بريئاً ومِنْ أجل الطَّوِيِّ رماني

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿ولِتعلموا﴾**: متعلق بـ «قَدَّره». وسُئل أبو عمرو

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٥.
(٢) الآية ٣٩ من سورة يس.
(٣) الإملاء ٢/٢٤.
(٤) المحرر ٩/١١.
(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة.
(٦) تقدم برقم ١٠٧٩.

عن الحساب: «أتنصِبُه أم تجرُّه؟ فقال: «ومَنْ يدري ما عدد الحساب؟ يعني أنه سُئل: هل تعطفه على «عَددَ» فتنصبَه أم على «السنين» فتجرَّه؟ فكأنه قال: لا يمكنُ جَرُّه؛ إذ يقتضي ذلك أن يُعلم عدد الحساب، ولا يقدر أحد أَنْ يعلَمَ عددَه. و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدم أي: ما خلق الله ذلك المذكور إلا ملتبساً بالحق فيكون[1] حالاً: إمَّا من الفاعل وإما من المفعول. وقيل: الباء بمعنى اللام أي: للحق، ولا حاجة إليه.

وقرأ[2] ابنُ كثير وأبو عمرو «يُفَصِّل» بياء الغيبة جَرْياً على اسم الله تعالىٰ، والباقون بنون العظمة التفاتاً من الغَيْبة إلى التكلُّم للتعظيم.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿واطمأَنُّوا﴾**: يجوز أن يكون عطفاً على الصلة، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ الواوُ للحال، والتقدير: وقد اطمأَنُّوا. وقوله: «والذين هم» يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات، بمعنى أَنَّهم جامعون بين عدمِ رجاء لقاءِ الله وبين الغَفْلة عن الآيات، وأن يكون هذا الموصولُ غيرَ الأول، فيكونَ عطفاً على اسم «إن» أي: إن الذين لا يَرْجُون، وإن الذين هم.

آ. (٨) و: **﴿أولئك﴾**: مبتدأ و«مَأْواهم» مبتدأ ثانٍ، و«النار» خبرُ هذا الثاني، والثاني وخبره خبر «أولئك»، و«أولئك» وخبره خبر «إن الذين». و«بما كانوا» متعلقٌ بما تضمَّنته الجملة من قوله: «مَأْواهم النار» والباءُ سببيةٌ، و«ما» مصدريةٌ، وجيء بالفعل بعدها مضارعاً دلالةً على استمرارِ ذلك في كل زمان. وقال أبو البقاء[3]: «إن الباءَ تتعلَّق بمحذوف أي: جُوزوا بما كانوا».

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿تَجْري من تحتهم الأنهارُ﴾**: يجوز أن يكونَ

---

(١) أي قوله «بالحق».

(٢) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٢٦؛ وحفص عن عاصم بالغيبة كذلك.

(٣) الإملاء ٢/٢٥.

حالاً من مفعول «يَهْديهم»، وأن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ معطوفاً على ما قبله، حُذِف منه حرفُ العطف. قوله «في جنات» يجوز أن يتعلَّق بـ «تَجْري» وأن يكون حالاً من «الأنهار»، وأن يكونَ خبراً بعد خبر لـ «إنَّ»، وأن يكون متعلِّقاً بـ «يَهْدي».

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿دَعْواهم﴾**: مبتدأٌ و «سبحانَك» معمول لفعلٍ مقدر لا يجوز إظهارُه هو الخبر، والخبرُ هنا هو نفس المبتدأ، والمعنىٰ: أن دعاءَهم هذا اللفظُ، فـ «دعوىٰ» يجوز أن يكون بمعنى الدعاء، ويدلُّ عليه «اللهم» لأنه نداء في معنى يا الله، ويجوز أن يكونَ هذا الدعاءُ هنا بمعنى العبادة، فـ «دَعْوى» مصدرٌ مضاف للفاعل، ثم إنْ شِئْتَ أن تجعلَ هذا من باب الإسناد اللفظي أي: دعاؤهم في الجنة هذا اللفظُ، فيكون نفسُ «سبحانك» هو الخبرَ، وجاء به مَحْكيّاً على نصبه بذلك الفعل، وإن شِئْتَ جَعَلْتَه من باب الإسناد المعنوي فلا يلزمُ أن يقولوا هذا اللفظَ فقط، بل يقولونه وما يؤدِّي معناه من جميع صفات التنزيهِ والتقديس، وقد تقدم لك نظيرُ هذا عند قولِه تعالىٰ: «وقولوا حِطَّة»(١)، فعليك بالالتفات إليه.

و «تحيَّتُهم» مبتدأٌ، و «سَلامٌ» خبرُها، وهو كالذي قبله، والمصدرُ هنا يحتمل أن يكونَ مضافاً لفاعله أي: تحيتهم التي يُحَيُّون بها بعضَهم سلامٌ، ويُحتمل أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: تحيتهم التي تُحَيِّيهم بها الملائكةُ سلام، ويدلُّ له «والملائكة يَدْخُلون عليهم من كلِّ باب سلام عليكم»(٢). و «فيها» في الموضعين متعلقٌ بالمصدرِ قبله، و «قبل» يجوز أن يكون حالاً ممَّا بعده فيتعلَّقَ بمحذوف، وليس بذاك. وقال بعضُهم: «يجوز أن يكون «تحيتهم» مِمَّا أضيف فيه المصدرُ لفاعله ومفعوله معاً؛ لأنَّ المعنىٰ: يُحَيِّي

---

(١) الآية ٥٨ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢٣ من سورة الرعد.

بعضُهم بعضاً، ويكون كقوله تعالىٰ: «وكنَّا لحكمِهم شاهدين»[1] حيث أضافه لداود وسليمان وهما الحاكمان، وإلى المحكوم عليه، وهذا مبنيٌّ على مسألةٍ أخرىٰ وهو أنه: هل يجوز الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ أم لا؟ فإن قلنا: نعم، جاز ذلك لأن إضافةَ المصدرِ لفاعله حقيقةٌ ولمفعوله مجاز، ومَنْ منع ذلك أجاب بأن أَقَلَّ الجمعِ اثنان فلذلك قال: / «لحكمهم». [٤٥٩/ب]

قوله: «وآخرُ دعواهم» مبتدأ، و«أنْ» هي المخففة من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الأمر والشأن حُذِف، والجملةُ الاسميةُ بعدَها في محلِّ الرفع خبراً لها كقول الشاعر[2]:

٢٥٧٣ـ في فتية كسيوفِ الهند قد علموا أَنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحفىٰ ويَنْتَعِلُ

و «أنْ» واسمُها وخبرها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ الأول. وزعم الجرجانيُّ أن «أنْ» هنا زائدة والتقدير: وآخر دعواهم الحمد لله، وهي دعوىٰ لا دليلَ عليها مخالفةٌ لنص سيبويه[3] والنحويين. وزعم المبرد[4] أيضاً أن «أَنْ» المخففة يجوز إعمالُها مخففةً كهي مشددةً، وقد تقدم ذلك.

وتخفيفُ «أَنْ» ورفعُ «الحمد» هو قراءةُ العامة. وقرأ[5] عكرمة وأبو مجلز وأبو حيوة وقتادة ومجاهد وابنُ يعمر وبلال بن أبي بردة[6] وابن محيصن

(١) الآية ٧٨ من سورة الأنبياء.
(٢) تقدم برقم ١٧٨٥.
(٣) الكتاب ١/ ٤٨٠.
(٤) المقتضب ٢/ ٣٥٨. قال: «لو نصبتَ بها وهي مخففة لجاز، فإذا رَفَعْتَ ما بعدها فعلى حذف التثقيل والمضمر في النية».
(٥) البحر ٥/ ١٢٧.
(٦) بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضيها. روىٰ عنه ثابت البناني، وروى عن أنس بن مالك. توفي في حدود ١٢٦. انظر: تهذيب الكمال ١/ ١٦١؛ الأعلام ٢/ ٧٢.

ويعقوب بتشديدها ونصبِ دال «الحمد» على أنه اسمُها. وهذه تؤيدُ أنها المخففةُ في قراءة العامةِ، وتردُّ على الجرجاني.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿ولو يُعَجِّل﴾**: هذا الامتناعُ نفي في المعنىٰ تقديره: لا يُعَجِّلُ الله لهم الشرَّ. قال الزمخشري[١]: «فإن قلت: كيفَ اتَّصل به قولُه: «فَنَذَرُ الذين لا يَرْجُون لقاءَنا وما معناه؟ قلت: قولُه: «ولو يُعَجِّل» متضمِّنٌ معنى نفي التعجيل كأنه قيل: ولا نُعَجِّل لهم بالشرِّ ولا نَقْضي إليهم أجلَهم».

قوله: «استعجالَهم» فيه أوجهُ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ التشبيهيِّ تقديرُه: استعجالاً مثلَ استعجالِهم، ثم حَذَفَ الموصوفَ وهو «استعجال» وأقامَ صفتَه مُقامه وهي «مثل» فبقي: ولو يعجل اللّهُ مثل استعجالِهم، ثم حَذَفَ المضافَ وأقام المُضاف إليه مُقامه. قال مكي[٢]: «وهذا مذهبُ سيبويه» قلت: وقد تقدَّم غيرَ مرةٍ أن مذهبَ سيبويه[٣] في مثل هذا أنه منصوبٌ على الحالِ من ذلك المصدرِ المقدَّرِ، وإن كان مشهورُ أقوالِ المُعْرِبين غيرَه، ففي نسبةِ ما ذكرته أولاً لسيبويه نظرٌ.

الثاني: أن تقديرَه: تعجيلاً مثلَ استعجالهم، ثم فُعِل به ما تقدَّم قبلَه. وهذا تقديرُ أبي البقاء[٤]، فقدَّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبلَه، فإنَّ «تعجيلاً» مصدر لـ «عَجِّل» وما ذكره مكي[٥] موافقٌ للمصدر الذي بعده. والذي يظهر ما قدَّره أبو البقاء لأن موافقةَ الفعلِ أولَىٰ، ويكون قد شبَّه تعجيلَه

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٧.

(٢) المشكل ١/٣٧٥.

(٣) الكتاب ١/١١٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٥.

(٥) قال مكي في المشكل ١/٣٧٥: «مصدر تقديره: استعجالاً مثل استعجالهم...».

تعالَىٰ باستعجالهم، بخلاف ما قدَّره مكي فإنه لا يظهر، إذ ليس «استعجال» مصدراً لـ «عجَّل».

وقال الزمخشري[1]: «أصلُه: ولو يُعَجِّل الله للناسِ الشرَّ تعجيلَه لهم الخير، فوضع «استعجالهم بالخير» موضعَ «تعجيله لهم الخيرَ» إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافِه بطلبهم، كأنَّ استعجالَهم بالخير تعجيلٌ لهم». قال الشيخ[2]: «ومدلولُ «عَجَّل» غيرُ مدلولِ «استعجل» لأنَّ «عَجَّل» يدلُّ على الوقوع، و «استعجل» يدلُّ على طلب التعجيل، وذلك واقعٌ من الله، وهذا مضافٌ إليهم، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: تعجيلاً مثل استعجالهم بالخير، فشبَّه التعجيلَ بالاستعجال؛ لأن طلبَهم [للخير][3] ووقوعَ تعجيله مقدَّمٌ عندهم على كل شيء. والثاني: أن يكون ثَمَّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدرُ تقديرُه: ولو يعجِّل اللَّـهُ للناسِ الشرَّ إذا استعجلوا به استعجالَهم بالخير، لأنهم كانوا يستعجلون بالشرِّ ووقوعِه على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير». الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاط كافِ التشبيهِ، والتقدير: كاستعجالهم. قال أبو البقاء[4]: «وهو بعيدٌ، إذ لو جاز ذلك لجاز «زيد غلامَ عمرو» أي: كغلام عمرو» وبهذا ضَعَّفه جماعةٌ وليس بتضعيفٍ صحيحٍ، إذ ليس في المثال الذي ذكر فعلٌ يتعدى بنفسه عند حذف الجار، وفي الآيةِ فعلٌ يَصِحُّ فيه ذلك وهو قوله «يُعَجِّل». وقال مكي[5]: «وَيَلْزَمُ مَنْ يُجَوِّز حَذْفَ حرفِ الجر منه أن يجيز «زيدٌ الأسدُ» أي: كالأسدِ». قلت: قوله «ويلزم إلى آخره» لا ردَّ فيه على هذا القائل

(١) الكشاف ٢/٢٢٧.
(٢) البحر ٥/١٢٨ ـ ١٢٩.
(٣) زيادة من البحر.
(٤) الإملاء ٢/٢٥.
(٥) المشكل ٢/٣٧٥.

إذ يلتزمه، وهو التزام صحيح سائغ، إذ لا ينكر أحد «زيد الأسدُ» على معنى «كالأسد»، وعلى تقدير التسليم فالفرقُ ما ذكره أبو البقاء أي: إن الفعل يـطلب مصدراً مشبَّهـاً فصار مـدلولاً عليـه. وقال بعضهم: تقـديره: في استعجالهم، نقله مكي[1]، فلمَّا حُذِفت «في» انتصبَ، وهذا لا معنىٰ له.

قوله «لَقُضِي» / قرأ ابن عامر[2] «لقضىٰ» بفتح الفاء والعين مبنياً للفاعل [٤٦٠/أ] وهو الله تعالى، «أجلهم» نصبـاً. والباقـون «لقُضِيَ» بالضم والكسـر مبنياً للمفعول، «أَجَلُهم» رفعاً لقيامِه مقامَ الفاعل. وقرأ الأعمش «لقَضَيْنا» مسنداً لضمير المعظِّم نفسَه، وهي مؤيدةٌ لقراءةِ ابن عامر.

قوله: «فَنَذَرُ» فيه ثلاثةُ أوجـهٍ، أحدهـا: أنه معـطوفٌ على قولـه: «ولو يُعَجِّل اللَّـهُ» على معنىٰ أنه في قوة النفي، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سؤال الزمخشري وجوابِه فيه. إلا أن أبا البقاء[3] ردَّ عطفه على «يُعَجِّل» فقال: «ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على «يُعَجِّل» إذ لو كان كذلك لدَخَلَ في الامتناع الذي تقتضيه «لو» وليس كذلك، لأنَّ التعجيلَ لم يقع، وتَرْكَهم في طغيانهم وقع». قلت: إنما يَتمُّ هذا الردُّ لو كان معطوفاً على «يُعَجِّل» فقط باقياً على معناه، وقد تقدَّم أن الكلامَ صار في قوةِ «لا نعجِّل لهم الشرَّ فنَـذَرُهم» فيكون «فَنَذَرُهم» معطوفاً على جملة النفي لا على الفعلِ الممتنع وحدَه حتى يلزمَ ما قال. والثاني[4]: أنه معطوفٌ على جملةٍ مقدرة: «ولكن نُمْهِلُهم فَنَذَرُ» قاله أبو البقاء[5]. والثالث: أن تكون جملةً مستأنفةً، أي: فنحن نَذَرُ الذين. قاله الحوفي.

---

(١) المشكل ٢/٣٧٥.

(٢) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٨؛ البحر ٥/١٢٩.

(٣) الإملاء ٢/٢٥.

(٤) أي من أوجه «فنذر».

(٥) الإملاء ٢/٢٥.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿لِجَنْبِهِ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال، ولذلك عَطَفَ الحالَ الصريحة، والتقدير: دعانا مضطجعاً لجنبه، أو مُلْقِياً لجَنْبه. واللامُ على بابها عند البصريين، وزعم بعضهم أنها بمعنىٰ «على»، ولا حاجةَ إليه. واختُلف في ذي الحال، فقيل: الإِنسان، والعامل فيها «مَسَّ» قاله ابن عطية[١]. ونَقَله أبو البقاء[٢] عن غيره، واستضعفه من وجهين، أحدهما: أن الحالَ على هذا واقعةٌ بعد جواب «إذا» وليس بالوجهِ. قلت: كأنه يعني أنه ينبغي ألَّا يجابَ الشرطُ إلا إذا استوفى معمولاتِه، وهذه الحالُ معمولة للشرط وهو «مَسَّ»، وقد أُجيب قبل أن يَسْتوفي معموله. ثم قال: «والثاني: أن المعنى: كثرةُ دعائِه في كل أحواله لا على أن الضرَّ يصيبه في كل أحوالِه، وعليه جاءَتْ آياتٌ كثيرةٌ في القرآن».

قال الشيخ[٣]: «وهذا الثاني يلزم فيه ـ مِنْ مَسِّه الضرُّ في هذه الأحوالِ ـ دعاؤه في هذه الأحوال، لأنه جوابُ ما ذُكِرت فيه هذه الأحوال [فالقيد في الشرط قيدٌ في الجواب كما تقول: «إذا جاءنا زيدٌ فقيراً فقد[٤] أَحْسَنَّا إليه» فالمعنى[٥]:] أَحْسَنَّا إليه في حال فقرِه»[٦].

وقيل: صاحبُ الحال هو الضمير الفاعل في «دعانا» وهو واضحٌ، أي: دعانا في جميع أحواله لأن هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الإِنسان عن واحدة منها. ثم قيل: المراد بالإِنسان الجنسُ، وهذه الأحوالُ بالنسبة إلى المجموع،

---

(١) المحرر ٩/١٨.
(٢) الإملاء ٢/٢٥.
(٣) البحر ٥/١٢٩.
(٤) البحر: «أحسنا» من غير «قد».
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في المصورة عن الأصل، أثبتناه من النسخ الأخرى والبحر.
(٦) تمام عبارة البحر: «فالقيد في الشرط قيد في الجزاء».

أي: منهم مَنْ يدعو مُسْتلقياً، ومنهم مَنْ يدعو قائماً، أو يُراد به شخصٌ واحد جَمَع بين هذه الأحوال الثلاثة بحسبِ الأوقاتِ، فيدعو في وقتٍ على هذه الحال، وفي وقت على أخرىٰ.

قوله: «كأنْ لم يَدْعُنا» قد تقدَّم الكلامُ على مثل هذا عند قوله: «كأنْ لم تكنْ بينكم»[1]. قال الزمخشري[2]: «فَحَذفَ ضميرَ الشأن كقوله[3]:

٢٥٧٤ـ .... كـأنْ ثَـدْيـاه حُـقَّـانِ»

يعني على روايةِ مَنْ رواه «ثَدْيان» بالألف، ويُروى «كأنْ ثَدْيَيْه» بالياءِ على أنها أُعملت في الظاهر وهو شاذٌّ، وصدر هذا البيت:

وصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ ....

وهذه الجملةُ التشبيهيةُ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «مرَّ»، أي: مضىٰ على طريقته مشبهاً مَنْ لم يَدْعُ إلى كشف ضر. و«مَسَّه» صفةٌ لـ «ضُرّ»، قال صاحب النظم: «وإذا مَسَّ الإنسان» وَصْفُه للمستقبل، و«فلمَّا كشفنا» للماضي، فهذا النَّظْم يدلُّ على معنى الآية أنه كان هكذا فيما مضى، وهكذا يكون مما يُستقبل، فدل ما في الآية من الفعل المستقبل على ما فيه من المعنى المستقبل».

والكافُ مِنْ «كذلك زُيِّن» في موضع نصب على المصدر، أي: مثلَ ذلك التزيين والإعراض عن الابتهال. وفاعل «زُيِّن» المحذوف: إمَّا الله تعالى وإمَّا الشيطان. و«ما كانوا يعملون» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. و«ما» يجوزُ أن تكون مصـدريةً، وأن تكونَ بمعنى الذي.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٢) الكشاف ٢/٢٢٨.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلكم﴾**: متعلقٌ بـ «أَهْلكنا»، ولا يجوز أن يكونَ حالاً من «القرون» لأنه ظرف زمان فلا يقع حالاً عن الجثة كما لا يقع خبراً عنها. وقد تقدَّم تحقيق هذا في أول البقرة، وقد تقدَّم الكلامُ على «لمَّا» أيضاً.

قوله: «وجاءتهم رُسُلُهم» يجوز أن يكون معطوفاً على «ظلموا» فلا محلَّ له عند سيبويه، ومحله الجر عند غيره[1]، لأنه عطف على ما هو في محلِّ جرٍ بإضافة الظرف إليه، ويجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلُهم بالحُجَجِ والشواهد على صدقهم. و«بالبينات» يجوزُ أن يتعلَّق بـ«جاءتهم»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «رسلهم» [أي:] جاؤوا ملتبسين بالبينات مصاحبين لها.

قوله: «وما كانوا» الظاهرُ عَطْفه على «ظلموا». وجَوَّز الزمخشري[2] أن [٤٦٠/ب] يكونَ / اعتراضاً قال: «واللامُ لتأكيد نفي إيمانهم، ويعني بالاعتراض كونَه وقع بين الفعل ومصدرِه التشبيهي في قوله «كذلك نَجزي». والضميرُ في «كانوا» عائد[3] على «القرون». وجَوَّز مقاتل أن يكونَ ضميرَ أهل مكة، وعلى هذا يكونُ التفاتاً إذ فيه خروجٌ من ضمير الخطاب في قوله «قبلكم» إلى الغَيْبة، والمعنى: وما كنتم لتؤمنوا، و«كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: مثلَ ذلك الجزاء نجزي. وقُرِىء[4] «يَجْزي» بياء الغيبة، وهو التفاتٌ من التكلم في قوله «أَهْلكنا» إلى الغَيْبة.

---

(١) لعله يعني بغيره الفارسي الذي يقول باسمية «لما» ظرفاً. أما سيبويه فيقول بحرفيتها. انظر: الكتاب ٣١٢/٢؛ الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٢) الكشاف ٢٢٨/٢.

(٣) الأصل: «عائداً» وهو سهو.

(٤) البحر ١٣١/٥؛ الكشاف ٢٢٨/٢.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ﴾**: متعلق بالجَعْل. وقرأ[١] يحيى الذماري بنون واحدة وتشديد الظاء[٢]. وقال يحيى: «هكذا رأيته في مصحف عثمان» يعني أنه رآها بنون واحدة، ولا يعني أنه رآها مشددة؛ لأنَّ هذا الشكل الخاص إنما حَدَث بعد عثمان. وخرَّجوها على إدغامِ النون الثانية في الظاء وهو رديءٌ جداً، وأحسنُ ما يقال فيه: إنه بالغ في إخفاءِ غُنَّة النون الساكنة فظنَّه السامع إدغاماً، ورؤيتُه له بنونٍ واحدة لا يدلُّ على قراءته إياه مشددَ الظاء ولا مخفَّفَها. قال الشيخ[٣]: «ولا يدلُّ[٤] على حَذْف النون من اللفظ». وفيه نظرٌ لأنه كيف يقرأ ما لم يكن مكتوباً في المصحف الذي رآه؟

وقوله: «كيف» منصوبٌ بـ «تعملون» على المصدر، أي: أيَّ عملٍ تعملون، وهي معلِّقة للنظر.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿أو بَدِّلْه﴾**: يحتمل التبديلُ في الذات والتبديلُ في الصفات، يعني اجعلْ آيةَ عذابٍ مكانَ آية رحمة. فإن قيل: يلزمُ على الأولِ التكرار في قوله: «ائت بقرآنٍ غيرِ هذا»، فالجوابُ أن معنىٰ الأول: ائت بقرآن غيره مع بقائه، أو بَدِّله بأنْ تُزيل ذاتَه بالكلية، فيتغاير المطلوبان.

و «تِلْقاء» مصدرٌ على تِفْعال، ولم يجئ مصدر بكسر التاء إلا هذا والتِّبْيان. وقرئ[٥] شاذاً بفتح التاء، وهو قياسُ المصادر الدالة على التكرار

---

(١) البحر ١٣١/٥. والقارئ يحيى بن الحارث الذماري. شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي، عرض على ابن عامر ونافع، ثقة. توفي سنة ١٤٥. انظر: طبقات القراء ٣٦٧/٢.

(٢) أي: «لِنَظُّرَ».

(٣) البحر ١٣١/٥.

(٤) أي: كَتْبه بنون واحدة.

(٥) البحر ١٣٢/٥؛ الكشاف ٢٢٩/٢.

كالتَّطْواف والتَّجوال. وقد يُسْتعمل التِّلقاء بمعنى قبالتك، فينتصبُ انتصابَ الظروف المكانية.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿ولا أَدْراكم به﴾**: أي: ولا أَعْلمكم الله به، مِنْ دَرَيْتُ، أي: علمتُ. ويقال: دَرَيْتُ بكذا وأَدْرَيْتك بكذا، أي: أحطت به بطريق الدِّراية، وكذلك في «علمت به» فَتَضَمَّن العلمُ معنى الإِحاطة فتعَدَّى تَعْدِيَتَها.

وقرأ ابنُ كثير[١] ـ بخلاف عن البزي ـ «ولأَدْراكم» بلام داخلة على «أَدْراكم» مثبتاً. والمعنى: ولأُعْلِمَكم به من غير وساطتي: إمَّا بوساطة مَلَكٍ أو رسولٍ غيري من البشر، ولكنه خَصَّني بهذه الفضيلة. وقراءةُ الجمهور «لا» فيها مؤكدةٌ؛ لأنَّ المعطوفَ على المنفيّ منفيّ، وليست «لا» هذه هي التي يُنْفَى بها الفعل، لأنه لا يَصِحُّ نفيُ الفعل بها إذا وقع جواباً، والمعطوفُ على الجواب جواب، ولو قلت: «لو كان كذا لا كان كذا» لم يَجُزْ، بل تقول: «ما كان كذا». وقرأ ابن عباس والحسن وابن سيرين وأبو رجاء: «ولا أَدْرَأْتُكم به» بهمزةٍ ساكنةٍ بعد الراء. وفي هذه القراءةِ تخريجان، أحدهما: أنها مُبْدَلَةٌ من ألف، والألف منقلبةٌ عن ياءٍ لانفتاحِ ما قبلها وهي لغةٌ لعُقَيْلٍ حكاها قطرب، يقولون في أعطيتك: أعطأتك. وقال أبو حاتم: «قَلَبَ الحسنُ الياءَ ألفاً، كما في لغة بني الحرث يقولون: عَلاَك وإلاك[٢]، ثم هَمَزَ على لغة من قال في العالم: العَأْلَم». وقيل: بل أُبْدلت الهمزة من نفس الياء نحو: «لَبَأْتُ بالحج» و «رثَأْت فلاناً»، أي: لبَّيْتُ ورَثَيْتُ. والثاني: أن الهمزة أصلية وأن اشتقاقه مِنَ الدَّرْء وهو الدَّفْع كقوله: «ويَدْرَأُ عنها العذابَ»[٣]، ويقال: أَدْرأته،

---

(١) التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٨؛ البحر ١٣٢/٥، وقال: «إنها من طريق النقاش عن أبـي ربيعة عن البزي».

(٢) أي في: عليك وإليك.

(٣) الآية ٨ من سورة النور.

أي: جَعَلْته دارِئاً، والمعنىٰ: ولأُجْعَلَنَّكم بتلاوته خُصَماء تَدْرَؤُونني بالجدال. قال أبو البقاء(١): «وقيل: هو غلط، لأنَّ قارِئَها ظَنَّ أنها من الدَّرْءِ وهو الدَّفْعُ. وقيل: ليس بغلطٍ والمعنىٰ: لو شاء اللَّه لدَفَعَكم عن الإيمان به».

وقـرأ شهـر بن حـوشب والأعمش: «ولا أَنْـذَرْتُكم» من الإنـذار، وكذلك / هي في حرف عبدالله. [٤٦١/أ]

والضمير في «قبله» عائد على القرآن. وقيل: على النزول. وقيل: على وقت النزول. و«عُمُراً» مشبهٌ بظرف الزمان فانتصبَ انتصابَـه، أي: مدة متطاولة. وقيل: هو على حَذْف مضاف، أي: مقدار عُمُر. وقرأ الأعمش(٢) «عُمْراً» بسكون الميم كقولهم: «عَضْد» في «عَضُد».

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿ما لا يَضُرُّهم﴾**: «ما» موصولة، أو نكرةٌ موصوفةٌ وهي واقعةٌ على الأصنام، ولذلك راعى لفظها، فأفرد في قوله: «ما لا يَضُرُّهم ولا ينفعهم» ومعناها فجمع في قوله «هؤلاء شفعاؤنا».

قوله: «أَتُنَبِّئُون» قرأ(٣) بعضهم: «أَتُنْبِئون» مخففاً مِنْ أنبأ، يقال: أنبأ ونَبَّأ كأخبرَ وخبَّر. وقوله: «بمـا لا يَعْلَمُ» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرة موصوفة كالتي تقدمت(٤). وعلى كلا التقديرين فـالعائـد محذوف، أي: يعلمه. والفاعل هو ضمير الباري تعالىٰ، والمعنىٰ: أتنبِّئوون الله بالذي لا يعلمه الله، وإذا لم يعلم الله شيئاً استحال وجودُ ذلك الشيء، لأنه تعالىٰ لا يَعْزُب عن علمه شيء، وذلك الشيء هو الشفاعة، فـ«ما» عبارة عن الشفاعة.

---

(١) الإملاء ٢/٢٦.

(٢) البحر ٥/١٣٣؛ الكشاف ٢/٢٩.

(٣) وهي قراءة أبـي السمَّال العدوي كما في القرطبـي. وانظر: البحر ٥/١٣٤؛ الكشاف ٢/٢٣٠.

(٤) أي في قوله: «ما لا يضرهم» وقوله: «تقدمت»، ورد في الأصل «تقدم» وهو سهو.

والمعنىٰ: أن الشفاعةَ لو كانَتْ لَعَلِمَهَا الباري تعالىٰ. وقوله: «في السمواتِ ولا في الأرض» تأكيدٌ لنفيه، لأنَّ كل موجود لا يَخْرج عنهما. ويجوزُ أن تكونَ «ما» عبارةً عن الأصنام. وفاعل «يعلمُ» ضميرٌ عائد عليها. والمعنىٰ: أَتُعَلِّمون اللَّـهَ بالأصنامِ التي لا تَعْلَم شيئاً في السموات ولا في الأرض، وإذا ثَبَتَ أنها لا تعلم فكيف تشفع؟ والشافع لا بد[1] وأن يعرفَ المشفوعَ عنده، والمشفوعَ له، هكذا أعربه الشيخ[2]، فجعل «ما» عبارة عن الأصنام لا عن الشفاعة، والأول أظهر. و«ما» في «عَمَّا يشركون» يُحتمل أن تكونَ بمعنى الذي، أي: عن شركائهم الذين يُشْركونهم به في العبادة. أو مصدريةٌ، أي: عن إشراكهم به غيره.

وقرأ[3] الأخَوانِ هنا «عَمَّا يُشْركون»، وفي النحل موضعين[4]، الأول: «سبحانه وتعالىٰ عَمَّا يشركون يُنَزِّل الملائكة»، والثاني: «بالحق تعالىٰ عما يُشركون». وفي الروم[5]: «هل مِنْ شركائكم مَنْ يفعلُ مِنْ ذلكم من شيء سبحانه وتعالى عَمَّا يشركون» بالخطاب. والباقون بالغَيْبة في الجميع. والخطاب والغيبة واضحتان.

وأتىٰ هنا بـ «يُشْركون» مضارعاً دون الماضي تنبيهاً على استمرار حالِهم كما جاؤوا يعبدون، وتنبيهاً أيضاً على أنَّهم على الشرك في المستقبل، كما كانوا عليه في الماضي.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿وإذا أَذَقْنا﴾**: شرطيةٌ جوابُها «إذا» الفجائيةُ في قوله: «إذا لهم مَكْرٌ»، والعاملُ في «إذا» الفجائيةِ الاستقرارُ الذي في «لهم».

---

(١) لعل الصواب: «لا بد أن».

(٢) البحر ١٣٤/٥.

(٣) السبعة ٣٢٤؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٩؛ البحر ١٣٤/٥.

(٤) الآية: ١، ٣.

(٥) الآية ٤٠.

وقد تقدَّم لك خلافٌ في «إذا» هذه: هل هي حرفٌ أو ظرفُ زمان على بابها أو ظرفُ مكان؟ وقال أبو البقاء[1]: «وقيل: «إذا» الثانية زمانيةٌ أيضاً، والثانية وما بعدها جواب الأولى». وهذا الذي حكاه قولٌ ساقط لا يُفهم معناه[2].

وقوله: «في آياتنا» متعلقٌ بـ«مَكْر» جعل الآيات مَحَلاًّ للمكر والمبالغة، ويَضْعف أن يكون الجارُّ صفةً لـ«مكر». وقوله: «مكراً» نصبٌ على التمييز. وهو واجبُ النصبِ، لأنك لو صُغْتَ مِنْ «أَفْعل» فعلاً وأَسْنَدْتَه إلى تمييزِه فاعلاً لصَحَّ أن يُقال: «سَرُع مَكْرُه» وأيضاً فإنَّ شرطَ جوازِ الخفضِ صِدْقُ التمييز على موصوفِ أفعل التفضيل نحو: «زيدٌ أحسنُ فقيه»[3]. و«أَسْرَعُ» مأخوذٌ مِنْ سَرُع ثلاثياً، حكاه الفارسي. وقيل: بل مِنْ أسرع، وفي بناء أفعل وفعلي التعجب مِنْ أفعل ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفضيلُ: بين أن تكونَ الهمزةُ للتعدية فيمتنعَ، أو لا فيجوزَ، وتحريرُها في كتب النحاة[4]. وقال بعضُهم: «أَسْرع هنا ليست للتفضيل» وهذا ليس بشيءٍ إذ السياق يردُّه. وجعله ابن عطية[5]: ـ أعني كونَ أسرع للتفضيل ـ نظيرَ قوله[6]: «لهي أسودُ مِنَ القـار». قال الشيـخ[7]: «وأما تـنـظيره «أسـود من القار» بـ«أسـرع» ففاسد / لأن «أسود» ليس فعلُه على وزنِ أَفْعَل، وإنما هو على وزن فَعِل [٤٦١/ب]

---

(١) الإملاء ٢/٢٦.

(٢) لعل أبا البقاء يعني أن الثانية ليست للمفاجأة، وإنما هي كالأولى في كونها ظرفية شرطية، وقد دخلت على فعل مقدر، أي: إذا ثبت لهم مكر كقوله:

إذا بـاهـلي تحتـه حنـظليـة

(٣) أي: إذا كان التمييز من جنس ما قبله وجب جَرُّه بإضافته إلى أفعل كالمثال، فإن الفقيه من جنس زيد، فكلاهما من الرجال.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٢١٢، ٢/٣٠٧.

(٥) المحرر ٩/٢٤.

(٦) حديث شريف رواه مالك في الموطأ: جهنم ٢ (٢/٩٩٤).

(٧) البحر ٥/١٣٦.

نحو: سَوِدَ فهو أسود، ولم يمتنع التعجب ولا بناء أفعل التفضيل عند البصريين مِنْ نحو سَوِدَ وحَمِرَ وأَدِمَ إلا لكونه لوناً. وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين في الألوان مطلقاً، وبعضهم في السواد، والبياض فقط»، قلت: تنظيره به ليس بفاسـد، لأنَّ مرادَه بناءُ أفعل مما زاد على ثلاثة أحرف وإن لم يكن على وزن أَفْعَل، وسَوِد وإن كان على ثلاثةٍ لكنه في معنى الزائد على ثلاثة، إذ هو في معنى أسود، وحَمِرَ في معنى أحمر، نصَّ على ذلك النحويون، وجعلوه هو العلةَ المانعةَ من التعجب في الألوان.

وقرأ(١) الحسنُ وقتادة ومجاهد والأعرج ونافعٌ في روايةٍ: «يَمْكرون» بياء الغيبة جَرْياً على ما سَبَق، والباقون بالخطابِ مبالغةً في الإعلام بمكرهم والتفاتاً لقوله: «قل الله»، إذ التقديرُ: قل لهم، فناسَبَ الخطابَ. وفي قوله: «إنَّ رسلَنا» التفاتٌ أيضاً، إذ لو جَرَىٰ على قوله: «قل الله»، لقيل: إنَّ رسله.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿يَنْشُرُكم﴾(٢)**: قراءةُ ابنِ عامر مِن النَّشْر ضد الطيّ، والمعنىٰ: يُفَرِّقكم ويَبُثُّكم. وقرأ الحسن: «يُنْشِركم» مِنْ أَنْشَر، أي: أَحْيا وهي قراءةُ ابنِ مسعود أيضاً. وقرأ بعض الشاميين «يُنَشِّركم» بالتشديد للتكثير مِن النَّشْر الذي هو مطاوع الانتشار. وقـرأ الباقـون «يُسَيِّركم» من التَّسْيير، والتضعيفُ فيه لِلتعـديةِ تقـول: سار الـرجل وسَيَّـرْتُه أنـا. وقال الفارسي(٣): «هو تضعيفُ مبالغةٍ لا تضعيفُ تعديةٍ، لأنَّ العربَ تقول: «سِرْتُ الرجلَ وسيَّرته»، ومنه قول الهذلي(٤):

---

(١) وهي أيضاً قراءة أبي عمرو في رواية هارون العَتَكيّ كما في القرطبي ٨/٣٢٤. وانظر: البحر ٥/١٣٦؛ الكشاف ٢/٢٣١.

(٢) رسمها المؤلف على قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٩؛ البحر ٥/١٣٧.

(٣) الحجة له (خ) ٣/١٥٨: ذكر قراءة الجمهور واحتج لها ببيت الهذلي المذكور، ولكن لم ترد عبارته التي نقلها المؤلف عنه بقوله: «هو تضعيف مبالغة...».

(٤) تقدم برقم ١٤٣٣.

٢٥٧٥ــ فلا تجزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أنت سِرْتها فأولُ راضٍ سنةٍ مَنْ يَسِيْرُها

وهذا الذي قاله أبوعلي غير ظاهر؛ لأن الأكثر في لسان العرب أنَّ «سار» قاصرٌ، فَجَعْلُ المضعفِ مأخوذاً من الكثير أَوْلَى[(١)]. وقال ابنُ عطية[(٢)]: «وعلى هذا البيتِ اعتراضٌ حتى لا يكونَ شاهداً في هذا، وهو أن يكون الضميرُ كالظرف، كما تقول: «سِرْتُ الطريق». قال الشيخ[(٣)]: «وأمَّا جَعْلُ ابن عطية الضميرَ كالظرفِ كما تقول: «سِرْتَ الطريقَ» فهذا لا يجوزُ عند الجمهور، لأنَّ «الطريقَ» عندهم ظرفٌ مختصٌّ كالدار فلا يَصِلُ إليها الفعلُ ــ غيرَ «دخلت» عند سيبويه[(٤)]، و«انطلقت» و«ذهبت» عند الفراء ــ إلا بوساطة «في» إلا في ضرورة، وإذا كان كذلك فضميرُه أَحْرى أَنْ لا يَتَعَدَّىٰ إليه الفعل»[(٥)]. وزعم ابن الطراوة أنَّ «الطريق» ظرفٌ غيرُ مختصٍ فيصلُ إليه الفعلُ بنفسه، وأباه النحاة.

قوله: «حتى إذا» «حتى» متعلقةٌ بـ«يُسَيِّركم». وقد تقدَّم الكلامُ على «حتى» هذه الداخلةِ على «إذا» وما قيل فيها. قال الزمخشري[(٦)]: «كيف جَعَلَ الكونَ في الفلك غايةَ التسييرِ في البحر، والتسيُير في البحر إنما هو بالكون في الفُلْك؟ قلت: لم يجعلِ الكونَ في الفلك غايةَ التسيير، ولكنَّ مضمونَ

---

(١) أي: إنَّ التضعيف في «سَيَّر» للتعدية لأن «سار الرجل» لازماً أكثر من «سرت الرجلَ» متعدياً.

(٢) المحرر ٩/٢٥.

(٣) البحر ٥/١٣٨.

(٤) الكتاب ١/١٦، ٧٩، ٨٢، ٢٠٦.

(٥) تمام عبارة البحر: «وإذا كان ضمير الظرف الذي يصل إليه الفعل بنفسه يصل إليه بوساطة «في» ــ إلا أن اتسع فيه ــ فلأن يكون الضمير الذي يصل الفعل إلى ظاهره بـ«في» أولى أن يصل إليه الفعل بوساطة «في»».

(٦) الكشاف ٢/٢٣١.

الجملةِ الشرطيةِ الواقعةِ بعد «حتى» بما في حيِّزها كأنه قال: يُسَيِّركم حتى إذا وقعت هـذه الحادثةُ فكان كيت وكيتَ مِنْ مجيء الريحِ العاصفِ وتراكُمِ الأمواج والظن للهلاك والدعاء بالإِنجاء».

وقرأ(1) أبو الدَّرْدَاء وأمُّ الدرداء(2) «في الفُلْكيّ» بياء النسب. وتخريجُها يَحْتمل وجهين، أحدهما: أن يُراد به الماءُ الغَمْرُ الكثيرُ الذي لا يَجْري الفُلْكُ إلا فيه، كأنه قيل: كنتم في اللُّجِّ الفُلْكِيِّ، ويكونُ الضمير في «جَرَيْنَ» عائداً على الفلك لدلالةِ «الفلكي» عليه لفظاً ولزوماً. والثاني: أن يكونَ من باب النسبةِ إلى الصفة لقولهم: «أَحْمَريّ» كقوله(3):

٢٥٧٦ـ أَطَـرَبـاً وأنــت قِنَّــسْـرِيُّ والــدهـرُ بـالإنسـانِ دوَّارِيُّ

وكنِسْبَتهم إلى العَلَم في قولهم: «الصَّلَتَانيّ» كقوله(4):

٢٥٧٧ـ أَنَا الصَّلَتَانِيُّ الذي قد عَلِمْتُمُ . . . .

فزاد ياءَي النسبِ في اسمه.

قوله: «وجَرَيْن» يجوز أن يكونَ نسقاً على «كنتم»، وأن يكونَ حالاً على إضمار «قد». والضميرُ عائدٌ على «الفلك»، والمرادُ به هنا الجُمع، وقد تقدَّم

---

(1) البحر ٥/١٣٨؛ الكشاف ٢/٢٣١.
(2) هجيمة بنت حيي الحميرية، أخذت القراءة عن زوجها وأخذ عنها إبراهيم ابن أبي عبلة. كانت فقيهة كبيرة القدر توفيت بعد الثمانين. طبقات القراء ٢/٣٥٤.
(3) تقدم برقم ١٣٤٧.
(4) البيت للصَّلَتَان العَبْدي وهو في المحتسب ١/١١٣؛ والمحرر ٩/٢٧؛ والخزانة ١/٣٠٥ وعجزه:

متىٰ ما يُحَكَّمْ فهو بالحق صادعُ

أنه مكسَّر، وأن تغييره تقديريٌّ، فضمَّتُه كضمةِ «بُدْن»[1]، وأنه ليس باسم جمع، كما زعم الأخفش[2].

وقـولـه: «بهمْ» فيـه التفـاتٌ من الخـطابِ إلى الغَيْبـة. قـال الزمخشري[3]: / «فإن قلت: ما فائدةُ صَـرْفِ الكلامِ عن الخـطابِ إلى الغَيْبة؟ قلت: المبالغةُ كأنه يَذْكُرُ لغيرهم حالَه ليُعْجِبَهم منها ويَسْتدعي منهم الإنكارَ والتقبيح». وقال ابن عطية[4]: «بهم» خروجٌ من الخطاب إلى الغَيْبة وحَسُنَ ذلك لأن قوله: «كنتم في الفلك» هو بالمعنى المعقول، حتى إذا حَصَلَ بعضُكم في السفن» انتهىٰ. فقدَّر اسماً غائباً وهو ذلك المضافُ المحذوف، فالضميرُ الغائب يعود عليه. ومثلُه «أو كظُلُمات في بحرٍ لُجِّيّ يَغْشاه موج»[5] تقديره: أو كذي ظلمات» وعلى هذا فليس من الالتفات في شيءٍ. وقال الشيخ[6]: «والذي يَظْهر أنَّ حكمةَ الالتفاتِ هنا هي أن قولَه «هو الذي يُسَيِّركم» خطابٌ فيه امتنانٌ وإظهارُ نعمةٍ للمخاطبين، والمسيَّرون في البر والبحر مؤمنون وكفَّار، والخطابُ شاملٌ، فَحَسُن خطابُهم بذلك ليستديمَ الصالحُ الشكرَ، ولعـلَّ الطالحَ يتذكر هذه النعمةَ، ولمَّا كان في آخر الآية ما يقتضي أنهم إذا نَجَوا بَغَوا في الأرضِ عَدَلَ عن خطابهم بـذلك إلى الغَيْبـة لئلا يخـاطب المؤمنين بما لا يليق صُدورُه منهم وهو البغيُ بغير الحق». [٤٦٢/أ]

(١) بُدُن وبُدْن مفردها بَدَنة وهي الناقة أو البقرة تُنحر بمكة. أي: وأما الضمة في الفُلك المفردة فهي مثل ضمة أي كلمة مفردة، والضمة نفسها في الجمع مثل ضمة أي كلمة مجموعة.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٣٤٢، أن الفلك يكون واحداً وجماعة، ولم يزد على ذلك.

(٣) الكشاف ٢٣١/٢.

(٤) المحرر ٢٧/٩.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) البحر ١٣٨/٥ ـ ١٣٩.

قوله: «بريحٍ» متعلقٌ بـ«جَرَيْنَ»، فيقال: كيف يتعدَّىٰ فعلٌ واحدٌ إلى معمولَيْن بحرفِ جرٍ متحدٍ لفظاً ومعنى؟. فالجوابُ أن الباءَ الأولى للتعديةِ كهي في «مررت بزيد» والثانية للسبب فاختلف المعنيان، فلذلك تعلَّقا بعاملٍ واحدٍ. يجـوز أن تكونَ الباءُ الثانيةُ للحالِ فتتعلقَ بمحذوف، والتقدير: جَرَيْنَ بهم ملتبسةً بريح، فتكونُ الحالُ من ضمير الفلك.

قوله: «وفرحوا بها»، يجوز أن تكون هذه الجملةُ نَسَقاً على «جَرَيْنَ»، وأن تكونَ حالاً، و«قد» معها مضمرةٌ عند بعضهم، أي: وقـد فَرِحـوا، وصاحبُ الحال الضمير في «بهم».

قوله: «جـاءَتْها» الظاهرُ أن هذه الجملةَ الفعلية جواب «إذا»، وأن الضميرَ في «جاءَتْها» ضميرُ الريح الطيبة، أي: جاءَتِ الريحَ الطيبةَ ريحٌ عاصفٌ، أي: خَلَفَتْها. وبهذا بدأ الزمخشري[١]، وسبقه إليه الفراء[٢] وجَوَّز أن يكونَ الضميرُ للفلك، ورجَّح هذا بأن الفُلْكَ هو المُحَدَّث عنه.

قوله: «وظَنُّوا» يجوز أن يكونَ معطوفاً على «جاءتها» الذي هو جوابُ «إذا»، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «كنتم» وهو قولُ الطبريّ[٣] ولذلك قال: «وظنُّوا» جوابُه «دَعَوا الله». قال الشيخ[٤]: «ظاهره[٥] العطف على جواب «إذا» لا أنَّه معطوفٌ على «كنتم» لكنه محتمل كما تقول: «إذا زارك فلانٌ فأكرمه، وجاءك خالد فأحسِنْ إليه» وأنَّ أداةَ الشرط مذكورة». وقرأ[٦] زيدابن عليّ «حِيط» ثلاثياً.

---

(١) الكشاف ٢/٢٣١.
(٢) معاني القرآن ١/٤٦٠.
(٣) تفسير الطبري ١٥/٥٣.
(٤) البحر ٥/١٣٩.
(٥) أي: ظاهر «ظنوا».
(٦) البحر ٥/١٣٩.

قوله: «دَعَوُا الله»، قال أبو البقاء[1]: «هو جواب ما اشتمل عليه المعنىٰ مِنْ معنىٰ الشرط، تقديره: لما ظَنُّوا أنهم أُحيط بهم دَعَوُا الله»، وهذا كلامٌ فارغ. وقال الزمخشري[2]: «هي[3] بدلٌ مِنْ «ظنُّوا» لأنَّ دعاءهم مِنْ لوازم ظنِّهم الهلاكَ فهو متلبسٌ به». ونقل الشيخ[4] عن شيخه أبي جعفر[5] أنه جوابٌ لسؤال مقدر، كأنه قيل: فماذا كان حالُهم إذ ذاك؟ فقيل: دَعَوُا الله». و«مخلصين» حال. و«له» متعلقٌ به. و«الدين» مفعوله.

قوله: «لئن أَنْجَيْتَنا» اللامُ موطِّئةٌ للقسم المحذوف، و«لنكونَنَّ» جوابه، والقسمُ وجوابهُ في محل نصب بقول مقدر، وذلك القولُ المقدرُ في محلِّ نصبٍ على الحال، والتقدير: دَعَوا قائلين: لئن أَنْجَيْتنا من هذه لنكوننَّ. ويجوزُ أن يُجْرَىٰ «دَعَوا» مُجرىٰ «قالوا»، لأن الدعاء بمعنى القول، إذ هو نوعٌ مِنْ أنواعه، وهو مذهب كوفي.

آ. **(٢٣) قوله تعالى: ﴿إذا هم يَبْغُون﴾**: جوابُ «لمَّا»، وهي «إذا» الفجائية. وقوله: «بغير الحق» حالٌ، أي: ملتبسين بغير الحق. قال الزمخشري[6]: «فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قوله: «بغير الحق» والبغيُ لا يكونُ بحق؟ قلت: بلى وهو استيلاء المسلمين على أرضِ الكفارِ وهَدْمُ دورِهم وإحراقُ زروعِهم وقَطْعُ أشجارهم، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ببني قريظة»، وكان قد فَسَّر البغيَ

---

(١) لم أجد هذا النص في إملاء أبي البقاء.
(٢) الكشاف ٢/٢٣١.
(٣) أي: «دعوا».
(٤) البحر ٥/١٣٩.
(٥) أحمد بن إبراهيم. محدث مفسّر قارىء صنَّف تعليقاً على كتاب سيبويه. توفي سنة ٧٠٨. انظر: البغية ١/٢٩٢.
(٦) الكشاف ٢/٢٣٢.

بالفسادِ والإمعان فيه، مِنْ «بَغَىٰ الجرحُ: إذا ترامىٰ للفساد». ولذلك قال الزجاج: «إنه الترقّي في الفساد»، وقال الأصمعيُّ أيضاً: «بَغَىٰ الجرحُ: تَرَقَّىٰ إلى الفساد، وبَغَت المرأة: فَجَرَت»، قال الشيخ[1] / «ولا يَصِحُّ أن يُقال في [٤٦٢/ب] المسلمين إنهم باغُون على الكفرة، إلا إنْ ذُكر أنَّ أصلَ البغيِ هو الطلبُ مطلقاً، ولا يتضمَّن الفسادَ، فحينئذ ينقسم إلى طلبٍ بحق وطلب بغير حقٍ»، قلت: وقد تقدَّم أنَّ هذه الآيةَ تَرُدُّ على الفارسي[2] أنَّ «لمَّا» ظرف بمعنىٰ حين؛ لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يَعْمل فيما قبلها، وإذ قد فَرَضَ كونَ «لمَّا» ظرفاً لزمَ أن يكونَ لها عاملٌ.

قوله: «متاع الحياةِ» قرأ حفص[3] «متاعَ» نصباً، ونصبُه على خمسة أوجه، أحدُها: أنه منصوب على الظرف الزماني نحو «مَقْدَم الحاج»، أي: زَمَن متاع الحياة. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدر الواقع موقع الحال، أي: مُتَمتعين. والعاملُ في هذا الظرف وهذه الحالِ الاستقرارُ الذي في الخبـر، وهو «عليكم». ولا يجوزُ أن يكونا منصوبين بالمصدر لأنه يلزم منه الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بالخبر، وقد تقدَّم أنه لا يُخْبَرُ عن الموصول إلا بعد تمامِ صلته. والثالث: نصبُه على المصدرِ المؤكِّد بفعلٍ مقدر، أي: يتمتعون متاع الحياة. الرابع: أنه منصوبٌ على المفعول به بفعلٍ مقدر يدلُّ عليه المصدر، أي: يبغون متاعَ الحياة. ولا جائـزٌ أن ينتصِبَ بالمصـدر لما تقدم. الخامس: أن ينتصب على المفعولِ مِنْ أجله، أي: لأجلِ متاع والعامل فيه: إمَّا الاستقرارُ المقدَّرُ في «عليكم»، وإمَّا فعلٌ مقدر. ويجوز أن يكونَ الناصبُ له حالَ جعله ظرفاً أو حالاً أو مفعولاً من أجله نفسَ البغي

---

(١) البحر ٥/١٤٠.

(٢) الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٣) السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٤٠؛ الحجة ٣٣٠، وهي أيضاً قراءة هارون عن ابن كثير.

لا على جَعْل «على أنفسكم» خبراً بل على جَعْله متعلقاً بنفس البغي، والخبرُ محذوفٌ لطول الكلام، والتقدير: إنما بَغْيُكم على أنفسكم متاعَ الحياة مذمومٌ أو مكروهٌ أو منهيٌّ عنه.

وقرأ باقي السبعة «متاعُ» بالرفع. وفيه أوجه، أحدُها: ـ وهو الأظهر ـ أنه خبرُ «بَغْيكم» و«على أنفسِكم» متعلقٌ بالبغي. ويجوز أن [يكونَ] «عليكم» خبراً، و«متاع» خبراً ثانياً، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو متاع. ومعنىٰ «علىٰ أنفسكم»، أي: على بعضِكم وجنسِكم كقوله: «ولا تقتلوا أنفسَكم»[1] «ولا تَلْمِزوا أنفسَكم»[2]، أو يكونُ المعنىٰ: إنَّ وبالَ البغي راجعٌ عليكم لا يتعدَّاكم كقولِه: «وإنْ أَسَأْتُمْ فلها»[3] «ومَنْ أساء فَعَلَيْها»[4].

وقرأ ابنُ أبي إسحاق «متاعاً الحياة» بنصب «متاعاً» و«الحياةَ». فـ«متاعاً» على ما تقدَّم. وأما «الحياة» فيجوز أن تكونَ مفعولاً بها، والناصب لها المصدر، ولا يجوز والحالةُ هذه أن يكونَ «متاعاً» مصدراً مؤكداً لأنَّ المؤكِّد لا يعمل. ويجوزُ أَنْ تنتصبَ «الحياة» على البدل من «متاعاً» لأنها مشتملةٌ عليه.

وقُرِىء[5] أيضاً «متاعِ الحياة» بجرِّ «متاع»، وخُرِّجت على النعت لأنفسكم، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ حينئذ تقديرُه: على أنفسكم ذواتِ متاع الحياة، كذا خرَّجه بعضهم[6]. ويجوز أن يكونَ ممَّا حُذِف منه حرفُ الجر

(١) الآية ٢٩ من سورة النساء.
(٢) الآية ١١ من سورة الحجرات.
(٣) الآية ٧ من سورة الإسراء.
(٤) الآية ٤٦ من سورة فصلت.
(٥) ذكرها في الإملاء ٢/٢٧ من غير نسبة.
(٦) لعله يعني العكبري في إملائه ٢/٢٧.

وبقي عملُه، أي: إنما بَغْيُكم على أنفسِكم لأجلِ متاع، ويدلُّ على ذلك قراءةُ النصب في وجه مَنْ يجعله مفعولاً من أجله، وحَذْفُ حرفِ الجر وإبقاءُ عملِه قليلٌ، وهذه القراءةُ لا تتباعَدُ عنه. وقال أبو البقاء[1]: «ويجوزُ أن يكونَ المصدرُ بمعنى اسم الفاعل، أي: متمتعات» يعني أنه يَجْعل المصدرَ نعتاً لـ «أنفسكم» من غيرِ حَذْفِ مضافٍ بل على المبالغة أو على جَعْلِ المصدر بمعنى اسم الفاعل. ثم قال: «ويَضْعُفُ أن يكونَ بدلاً إذ أمكن أن يُجْعَلَ صفةً»، قلت: وإذا جُعِل بدلاً على ضعفه فمِنْ أيِّ قبيل البدلِ يُجعل؟ والظاهر أنه مِنْ بدل الاشتمال، ولا بد من ضميرٍ محذوفٍ حينئذ، أي: متاع الحياة الدنيا لها.

وقرىء «فيُنَبِّئُكُم» بياءِ الغَيْبة، والفاعلُ ضميرُ الباري تعالى.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿إنما مَثَلُ﴾**: هذه الجملةُ سِيْقَتْ لتشبيهِ الدنيا بنباتِ الأرض، وقد شَرَحَ الله تعالى وجهَ التشبيه بما ذكر. قال الزمخشري[2]: «هذا مِنْ / التشبيهِ المركب، شُبِّهَتْ حالُ الدنيا في سرعةِ تَقَضِّيها وانقراضِ نعيمِها بعد الإقبال بحالِ نبات الأرض في جَفَافه وذهابه حُطاماً بعدما التفَّ وتكاثَف وزيَّن الأرضَ بخضرتِه ورفيفه»، قلت: التشبيهُ المركب في اصطلاح البيانيين: إمَّا أن يكون طرفاه مركبين، أي: تشبيـه مركب بمـركب كقول بشار بن برد[3]: [٤٦٣/أ]

٢٥٧٨ـ كان مُثَارَ النَّقْعِ فوقَ رؤوسنا وأسيـافَنا ليـلٌ تهاوىٰ كواكبُـهْ

وذلك أنه يُشَبِّه الهيئةَ الحاصلةَ من هُوِيِّ أجرامٍ مشرقة مستطيلةٍ متناسبةِ

---

(١) الإملاء ٢/٢٧.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٣.
(٣) ديوانه ١/٣١٨.

المقدارِ متفرقةٍ في جوانبِ شيءٍ مظلم بليلٍ سقطت كواكبُه، وإمَّا أن يكونَ طرفاه مختلفَيْن بالإفراد والتركيب. وتقسيماتُه في غير هذا الموضوع.

وقوله: «كماءٍ» هو خبـرُ المبتدأ، و«أنـزلناه» صفـةٌ لـ«ماء»، و«من السماء» متعلقٌ بـ«أَنْزلناه» ويَضْعُفُ جَعْلُه حالاً من الضمير المنصوب. وقوله: «فاختلطَ به» في هذه الباءِ وجهان، أحدهما: أنها سببيَّةٌ. قال الزمخشري[(١)]: «فاشتبك بسببه حتى خالط بعضُه بعضاً»، وقال ابن عطية[(٢)]: «وَصَلَتْ فِرْقَةٌ «النباتَ» بقوله: «فاختلط»، أي: اختلط النباتُ بعضُه ببعض بسبب الماء». والثاني: أنها للمصاحبة بمعنى أنَّ الماءَ يجري مجرىٰ الغذاء له فهو مصاحبه. وزعم بعضُهم أن الوقفَ على قوله: «فاختلط» على أن الفعلَ ضميرٌ عائد على الماء، وتَبْتَدىء «به نبات الأرض» على الابتداء والخبر. والضمير في «به» على هذا يجوز عَوْدُه على الماء، وأن يعود على الاختلاط الذي تضمنَّه الفعل، قاله ابن عطية[(٣)]. قال الشيخ[(٤)]: «الوقف على قوله: «فاختلط» لا يجوزُ، وخاصةً في القرآن لأنه تفكيكٌ للكلام المتصلِ الصحيح والمعنى الفصيحِ، وذهابٌ إلى اللُّغْز والتعقيد».

قوله: «ممَّا يأكل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«اختلط» وبه قال الحوفي. والثاني: أنه حالٌ من «النبات» وبه قال أبو البقاء[(٥)]، وهو الظاهرُ، والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة المستقرة، أي: كائناً أو مستقراً ممَّا يأكل. ولو قيل «مِنْ» لبيان الجنس لجاز. وقوله: «حتى» غايةٌ فلا بد لها من شيءٍ مُغَيًّا، والفعلُ الذي قبلها ـ وهو «اختلط» لا يصلح أن يكون مُغَيًّا لقصرِ زمنهِ.

---

(١) الكشاف ٢/٢٣٣.

(٢) المحرر ٩/٢٩.

(٣) المحرر ٩/٢٩.

(٤) البحر ٥/١٤٣.

(٥) الإملاء ٢/٢٧.

فقيل: ثَمَّ فعل محذوف، أي: لم يزلِ النباتُ ينمو حتى كان كيت وكيت. وقيل: يُتَجَوَّزُ في «فاختلط» بمعنىٰ: فدامَ اختلاطُه حتى كان كيت وكيت. و «إذا» بعد «حتى» هذه تقدَّم التنبيهُ عليها[1].

قوله: «وازَّيَّنَتْ» قرأ الجمهور «ازَّيَّنَتْ» بوصل الهمزة وتشديد الزاي والياء، والأصلُ «وتَزَيَّنت» فلمَّا أريد إدغامُ التاء في الزاي بعدها قُلبت زاياً وسَكَنَتْ فاجتلبت همزة الـوصل لتعـذُّر الابتداء بـالساكن فصـار «ازَّيَّنت» كما ترىٰ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قوله تعالىٰ: «فادَّارَأْتم فيها»[2]. وقرأ أُبَـيّ[3] بن كعب وعبدالله وزيدُ بن علي والأعمش «وتَزَيَّنَتْ» على تَفَعَّلَتْ، وهو الأصلُ المشـار إليه. وقـرأ سعد ابن أبـي وقـاص والسلمي وابن يعمر والحسن والشعبـي وأبو العالية ونصر بن عاصم وابن هرمز وعيسى الثقفي: «وأَزْيَنَتْ» على وزن أَفْعلَتْ وأفْعَل هنا بمعنىٰ صار ذا كذا كأَحْصَدَ الزرعُ وأَغَدَّ البعيرُ، والمعنىٰ: صارت ذا زينة، أي: حَضَرت زينتها وحانَتْ وكان مِنْ حَقِّ الياءِ على هذه القراءة أن تُقْلَبَ ألفاً فيقال: أَزَانَت، كأَنَابت فَتُعَلُّ بنقلِ حركتِها إلى الساكن قبلها فتتحرك حينئذ، وينفتح ما قبلَها فتقلب ألفاً كما تقدَّم ذلك في نحو: أقام وأناب، إلا أنها صَحَّتْ شذوذاً كقوله: «أَغْيَمت السماء، وأَغْيَلَت المرأة»[4]، وقد وَرَدَ ذلك في القرآن نحو: «اسْتَحْوذ»[5] وقياسُه استحاذَ كاستقام.

وقرأ أبو عثمان النهدي[6] ـ وعزاه ابن عطية[7] لفرقـةٍ غيرِ معينـة ـ

---

(1) انظر: الورقة ١٨٤ ب. (2) الآية ٧٢ من سورة البقرة.
(3) المحتسب ٣١١/١؛ الكشاف ٢٣٣/٢؛ القرطبي ٣٢٧/٨؛ البحر ١٤٣/٥ ـ ١٤٤.
(4) أغيلت: إذا سَقَتْ ولدها الغَيْل الذي هو اللبن ترضعه ولدها وهي حامل.
(5) «استحوذ عليهم الشيطان» الآية ١٩ من سورة المجادلة.
(6) عبدالرحمن بن مل البصري أدرك زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وسمع من عمر وابن مسعود، كان ورعاً: توفي سنة ١٠٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٦١/١.
(7) المحرر ٣٠/٩.

«وآزْيَأَنَّتْ» بهمزة وصل بعدها زايٌ ساكنة، / بعدها ياءٌ مفتوحة خفيفة، بعدها [٤٦٣/ب] همزةٌ مفتوحة، بعدها نون مشددة. قالوا: وأصلها: وازيانَّتْ بوزن احَمارَّت بألف صريحة، ولكنهم كَرِهُوا الجمعَ بين الساكنين، فقلبت الألفُ همزةً كقراءة «الضأَلّين»[1] و«جَأَنّ»[2]. وعليه قولهم: «احمأرَّت» بالهمز وأنشد[3]:

٢٥٧٩ـ .... إذا ما الهَواديْ بالعَبيطِ احمأرَّتِ

وقد تقدم لك هذا مشبعاً في أواخر الفاتحة[4]. وقرأ أشياخ عوف ابن أبي جميلة[5]: «وآزْيأَنَّتْ» بالأصل المشار إليه، وعزاها ابن عطية[6] لأبي عثمان النهدي. وقرىء «وازَّايَنَتْ» والأصلُ: تزاينت فأدغم.

وقوله: «أهلها»، أي: أهل نباتها. و«أتاها» هو جوابُ «إذا» فهو العاملُ فيها. وقيل: الضميرُ عائد على الزينة. وقيل: على الغَلَّة، أي: القُوت فلا حَذْفَ حينئذ.

و«ليلاً ونهاراً» ظرفان للإتيان أو للأمر. والجَعْل هنا تصيير. وحصيد: فعيل بمعنى مفعول؛ ولذلك لم يؤنَّثْ بالتاء وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم: امرأة جريح.

---

(١) الآية ٧ من سورة الفاتحة وهي قراءة أيوب السختياني. الكشاف ١/٧٣؛ المحرر ١/١٣٢.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن وهي قراءة عمرو بن عبيد. انظر: المحرر ١/٨٨.

(٣) البيت لكثير وروايته في الديوان ٢/٩٧.

وأنت ابن ليلى خيرُ قومك مشهداً إذا ما احمأرَّتْ بالعبيط العوامل

وهو في الخصائص ٣/١٢٦؛ والمحتسب ١/٤٧؛ والمحرر ٩/٣٠، والهوادي: المتقدمة. والعبيط: الدم الطري.

(٤) انظر: الدر المصون الورقة ٩ أ.

(٥) أعرابي بصري ثقة رمي بالقدر والتشيع من السادسة. انظر: التقريب ٤٣٣.

(٦) المحرر ٩/٣٠.

قوله: «كأنْ لم تَغْنَ» هذه الجملةُ يجوز أن تكون حالاً مِنْ مفعول «جَعَلْناها» الأول، وأن تكون مستأنفةً جواباً لسؤال مقدر. وقرأ[1] مروان ابن الحكم «تتغَنَّ» بتاءين بزنة تتفَعَّل، ومثله قول الأعشى:[2]

٢٥٨٠ـ .... طـويـلَ الثَّـواءِ طـويـلَ التَّغَنّْ

وهو بمعنى الإقامة، وقد تقدَّم تحقيقُه في الأعراف[3]. وقرأ الحسن وقتادة «كأنْ لم يَغْنَ» بياء الغيبة، وفي هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أجودُها: أن يعودَ على الحصيد لأنه أقرب مذكور. وقيل: يعودُ على الزخرف، أي: كأن لم يَقُم الزخرف. وقيل: يعود على النبات أو الزرع الذي قدَّرته مضافاً، أي: كأن لم يَغْنَ زَرْعُها ونباتها.

و «بالأمس» المرادُ به الزمن الماضي لا اليوم الذي قبل يومك، فهوكقول زهير:[4]

٢٥٨١ـ وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ... ولكنني عن عِلْمِ ما في غدٍ عَمِ

لم يَقْصد بها حقائقَها، والفرقُ بين الأَمْسَيْن أن الذي يراد به قبل يومِك مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الألف واللام، وهذا مُعْرب تدخل عليه أل ويضاف.

وقوله: «كذلك نُفَصِّل» نعت مصدر محذوف، أي: مثل هذا التفصيل الذي فَصَّلْناه في الماضي نُفَصِّل في المستقبل.

---

(١) البحر ٥/١٤٤؛ الكشاف ٢/٢٣٣.

(٢) الديوان ٢٥ وصدره:

وكنت امـرَأً زَمَـنـاً بـالعِـراقْ

التغنّ: الاستغناء.

(٣) الآية ٩٢.

(٤) تقدم برقم ١٦٩٦.

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿ولا يَرْهَقُ﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ. **والثاني**: أنها في محل نصب على الحال، والعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمَّنه الجارُّ، وهو «للذين» لوقوعه خبراً عن «الحسنى» قاله أبو البقاء[١]، وقدَّره بقوله: «استقرَّ لهم الحسنى مضموناً لهم السَّلامة»، وهذا ليس بجائز لأن المضارعَ متى وقع حالاً منفيَّاً بـ «لا» امتنع دخولُ واو الحال عليه كالمثبت، وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤَوَّل بإضمار مبتدأ، وقد تقدم تحقيقُه غيرَ مرة. **والثالث**: أنه في محلِّ رفع نسقاً على «الحسنى»، ولا بدَّ حينئذٍ من إضمار حرفٍ مصدري يَصِحُّ جَعْلُه معه مخبراً عنه بالجارّ، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وأنْ لا يرهق، أي: وعدم رَهَقِهم، فلمَّا حُذِفت «أن» رُفع الفعلُ المضارع لأنه ليس من مواضع إضمار «أنْ» ناصبة وهذا كقوله تعالى: «ومن آياتِه يُريكم»[٢]، أي: أن يُرِيَكم، وقوله: «تَسْمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه»[٣]، وقوله[٤]:

٢٥٨٢ــ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوَغَى ....

أي: أن أحضر. رُوي برفع «أحضر» ونصبه. ومنع أبو البقاء[٥] هذا الوجه، فقال: «ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «الحسنى» لأن الفعل إذا عُطِفَ على المصدر احتاج إلى «أَنْ» ذِكْراً أو تقديراً[٦]، و «أنْ» غيرُ مقدرة لأن الفعلَ مرفوع»، فقوله: «وأَنْ غيرُ مقدرةٍ، لأن الفعل مرفوع» ليس بجيد لأن قوله تعالى: «ومن آياته يُريكم»[٧] معه «أنْ» مقدرة مع أنه مرفوع، ولا يَلْزم من

---

(١) الإملاء ٢/٢٧. (٢) الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٣) مثل عربي يُضرب للرجل الذي تكون سمعته أحسنَ من لقائه. انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٣.

(٤) تقدم برقم ٥٢١.

(٥) الإملاء ٢/٢٧.

(٦) الأصل: «وتقديراً» والتصويب من الإملاء. (٧) الآية ٢٤ من سورة الروم.

إضمار «أنْ» نصب المضارع، بل المشهورُ أنه إذا أُضْمرت «أن» في غير المواضع التي نصَّ النحويون على إضمارها ناصبة ارتفعَ الفعلُ، والنصبُ قليلٌ جداً.

والرَّهَق[1]: الغِشْيان. يقال: رَهِقَه يَرْهَقُه رَهَقا، أي: غَشِيَهُ بسرعة، ومنه «ولا تُرْهِقْني مِنْ أَمْري[2]» «فلا يَخَاف بَخْساً ولا رهَقا[3]» / يقال: رَهِقْتُه وأَرْهَقْتُه نحو: رَدِفْتُه وأَرْدَفْتُه، فَفَعَل وأَفْعل بمعنىً، ومنه: «أَرْهَقْت الصلاةَ» إذا أخَّرْتَها حتى غَشِي وقتُ الأخرى، ورجلٌ مُرْهَق، أي: يغشاه الأضياف. وقال الأزهري[4]: «الرَّهَق» اسمٌ من الإرهاق، وهو أن يَحْمِلَ الإنسانُ على نفسه ما لا يُطيق، ويقال: «أَرْهَقْتُه عن الصلاة»، أي: أَعْجَلْتُه[5] عنها. وقال بعضهم: أصلُ الرَّهَق: المقاربة، ومنه غلامٌ مراهِق، أي: قارب الحُلُم، وفي الحديث[6]: «ارهَقُوا القِبلة»، أي: اقـرُبوا منها، ومنه «رَهِقَتِ الكلابُ الصيدَ»، أي: لحقته. [٤٦٤/أ]

والقَتَر والقَتَرة: الغبار معه سوادٌ وأنشدوا للفرزدق[7]:

٢٥٨٣ــ مُتَـوَّجٌ بـرِداء المُلك يَتْبَعُـه   موجٌ ترى فوقه الراياتِ والقترا

أي: غبار العسكر. وقيل: القَتَرُ: الدخان، ومنه «قُتار القِدْر». وقيل:

---

(١) انظر: المفردات ٢٠٤.

(٢) الآية ٣٧ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١٣ من سورة الجن.

(٤) تهذيب اللغة ٥/٣٩٩.

(٥) عبارة اللسان «أرهقني القوم أنْ أصلي، أي: أعجلوني، وأرهقته أن يصلي: إذا أعجلتَه الصلاة». اللسان: «رهق».

(٦) انظر: النهاية ٢/٢٨٣.

(٧) ديوانه ١٩٠؛ اللسان «قتر»؛ الطبري ١٥/٧٢؛ القرطبي ٨/٣٣١؛ مجاز القرآن ١/٢٧٧.

القَتْر: التقليل ومنه «لم يُسْرفوا ولم يَقْتُروا»[1]، ويقال: قَتَرْتُ الشيء وأَقْتَرْته وقتَّرته، أي: قَلَّلْته، ومنه «وعلى المُقتر قَدَرُه»[2]، وقد تقدم. والقُتْرَةُ: ناموس الصائد[3]. وقيل: الحفرة، ومنه قول امرىء القيس[4]:

٢٥٨٤ـ رُبَّ رامٍ من بني ثُعَلٍ   مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ في قُتَرِهْ

أي: في حفرته التي يَحْفرها. وقرأ الحسن[5] وعيسى بن عمر وأبو رجاء والأعمش «قَتْرٌ» بسكونِ التاء وهما لغتان قَتْر وقَتَر كقَدْر وقَدَر.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿والذين كَسَبوا﴾: فيه سبعةُ أوجه، أحدُها: «أن يكونَ «والذين» نسقاً على «للذين أحسنوا»، أي: للذين أحسنوا الحسنى، وللذين كسبوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ بمثلها، فيتعادل التقسيم كقولك: «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ»، وهذا يسميه النحويون عطفاً على معمولي عاملين. وفيه ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الفراء[6]. والثاني: المنعُ مطلقاً وهو مذهب سيبويه[7]. والثالث: التفصيل بين أن يتقدَّم الجارُّ نحو: «في الدار زيد والحجرةِ عمرو»، فيجوز، أو لا، فيمتنع نحو: «إن زيداً في الدار وعمراً القصر»، أي: وإن عمراً في القصر. وسيبويه وأتباعه يُخَرِّجون ما ورد منه على إضمار الجارِّ كقوله تعالى: «واختلافِ الليل والنهار...

---

(١) الآية ٦٧ من سورة الفرقان.

(٢) الآية ٢٣٦ من سورة البقرة.

(٣) قال الراغب في المفردات ٣٩٣: «والقُترة: ناموس الصائد الحافظ لِقُتار الإنسان، أي: الريح لأن الصائد يجتهد أن يُخفي ريحه عن الصيد لئلا يَنِدّ».

(٤) ديوانه ١٢٣. المتلج: الذي يُدخل كفَّيه. والقتر: بيوت الصائد الكامن.

(٥) القرطبي ١٤٧/٥؛ البحر ١٤٧/٥.

(٦) معاني القرآن ٤٥/٣.

(٧) الكتاب ٣١/١ ـ ٣٢.

آياتٍ»[1] بنصب «آيات» في قراءة الأخوين[2] على ما سيأتي، وكقوله[3]:

٢٥٨٥ــ أكــلَّ امـرىءٍ تحسبين امــرأً ونــارٍ تــوقَّــدُ بــالليــل نــارا

وقول الآخر:[4]

٢٥٨٦ــ أَوْصَيْتَ مَنْ تَـوَّهَ قلبـاً حُــرَّاً بـالكلبِ خيراً والحمـاةِ شَـرَّا

وسيأتي لهذا مزيدُ بيان في غضون هذا التصنيف. وممَّن ذهب إلى أن هذا الموصولَ مجرور عطفاً على الموصول قبله ابن عطية[5] وأبو القاسم الزمخشري[6]. **الثاني**: أن «الذين» مبتدأ، وجزاء سيئة مبتدأ ثانٍ، وخبره «بمثلها»، والباء فيه زائدة، أي: وجزاءُ سيئةٍ مثلها كقوله تعالى: «وجزاء سيئة سيئة مثلها»[7]، كما زِيْدَتْ في الخبر كقوله:[8]

٢٥٨٧ــ فلا تطمعْ ــ أبيت اللعنَ ــ فيها ومَنْعُـكهــا بـشيءٍ يُـسْتَــطاع

أي: شيء يستطاع، وكقول امرىء القيس:[9]

٢٥٨٨ــ فإن تَنْأَ عنها حقبةً لا تـلاقِها فإنَّك ممَّا أَحْدَثْتَ بـالمجرِّب

---

(١) الآية ٥ من سورة الجاثية، ونص الآيتين ٤ ــ ٥ من سورة الجاثية: «وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقومٍ يعقلون»، وانظر: الحجة لأبي علي (خ) ٢٨٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١؛ والحجة لأبي زرعة ٦٥٨.

(٢) الأخوان حمزة والكسائي، وانظر: السبعة ٥٩٤.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الحجة للفارسي (خ) ٢٨٦/٤. وتَوَّه: أهلك.

(٥) المحرر ٣٤/٩.

(٦) الكشاف ٢٣٤/٢.

(٧) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٨) البيت لرجل من تميم أو للقحيف العجلي، وهو في الخزانة ٤١٣/٢؛ والعيني ٣٠٢/١؛ والأشموني ١١٨/١؛ المغني ١٤٩.

(٩) تقدم برقم ١٧.

أي: المجرِّب، وهذا قولُ ابن كيسان في الآية. **الثالث**: أن الباءَ ليست بزائدةٍ والتقدير: مُقَدَّر بمثلها أومستقر بمثلها، والمبتدأ الثاني وخبرُه خبرٌ عن الأول. **الرابع**: أن خبرَ «جزاء سيئة» محذوفٌ، فقدَّره الحوفي بقوله: «لهم جزاء سيئة» قال: ودَلَّ على تقدير «لهم» قوله: «للذين أحسنوا الحسنى» حتى تتشاكلَ هذه بهذه. وقدَّره أبو البقاء(١): جزاء سيئة بمثلها واقع، وهو وخبره أيضاً خبر عن الأول. وعلى هذين التقديرين فالباءُ متعلقةٌ بنفس جزاء، لأن هذه المادةَ تتعدَّى بالباء، قال تعالى: «جَزَيْناهم بما كفروا»(٢) «وجزاهُمْ بما صبروا»(٣) إلى غير ذلك. فإن قلت: أين الرابطُ بين هذه الجملةِ والموصولِ الذي هو المبتدأ؟، قلت: على تقديرِ الحوفي هو الضميرُ المجرور باللام المقدر خبراً، وعلى تقديرِ أبي البقاء هو محذوف / تقديرُه: جزاءُ سيئة بمثلها منهم واقعٌ، نحو: «السَّمْن مَنَوان [٤٦٤/ب] بدرهم»، وهو حَذْفٌ مُطَّرد لِما عرفْتَه غيرَ مرة.

الخامس: أن يكونَ الخبرُ الجملةَ المنفية من قوله: «ما لهم من الله من عاصم»، ويكون «مِنْ عاصم» إمَّا فاعلاً(٤) بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، وإمَّا مبتدأً، وخبرُه الجارُّ مقدماً عليه، و «مِنْ» مزيدة فيه على كلا القولين. و «من الله» متعلقٌ بـ «عاصم». وعلى كون هذه الجملة خبر الموصول يكون قد فَصَلَ بين المبتدأ وخبره بجملتي اعتراضٍ، وفي ذلك خلافٌ عن الفارسي تقدَّم التنبيهُ عليه وما استدلَّ به عليه.

السادس: أن الخبرَ هو الجملةُ التشبيهية من قوله: «كأنما أُغْشِيَتْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٧.
(٢) الآية ١٧ من سورة سبأ.
(٣) الآية ١٢ من سورة الإنسان.
(٤) الأصل: «فاعل» وهو سهو.

وجوههم»، و«كأنما» حرف مكفوف، و«ما» هذه زائدة تسمَّى كافَّةً ومهيِّئة، وتقدَّم ذلك. وعلى هذا الوجـه فيكون قد فَصَلَ بين المبتدأ وخبره بثلاثِ جملٍ اعتراض.

السابع: أن الخبر هو الجملة من قوله: «أولئك أصحاب النار»، وعلى هذا القولِ فيكونُ قد فصل بأربعِ جمل معترضة وهي: «جزاءُ سيئة بمثلها»، والثانية: «وتَرْهَقُهم ذلة»، والثالثة: «ما لهم من الله من عاصم»، الرابع: «كأنما أُغْشيت». وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاثِ جملٍ فضلاً عن أربع.

وقوله: «وتَرْهَقُهم» فيها وجهان أحدهما: أنها في محل نصب على الحال. ولم يُبَيِّنْ أبو البقاء[1] صاحبَها، وصاحبُها هو الموصولُ أو ضميرُه. وفيه ضعفٌ لمباشرته الواو، إلا أن يُجْعَلَ خبرَ مبتدأ محذوف. الثاني: أنها معطوفة على «كسبوا». قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيف لأن المستقبلَ لا يُعْطَفُ على الماضي. فإن قيل: هو بمعنى الماضي فضعيفٌ جداً[3]». وقرىء[4]: «ويَرْهقهم» بالياء من تحت، لأنَّ تأنيثَها مجازي.

قوله: «قطعاً» قرأ[5] ابن كثير والكسائي «قِطْعاً» بسكون الطاء، والباقون بفتحها. فأما القراءة الأولى فاختلفت عبارات الناس فيها، فقال أهل اللغة[6]: «القِطْع» ظلمة آخر الليل. وقال الأخفش في قوله: «بقِطْع من الليل[7]» بسواد من الليل. وقال بعضهم: «طائف من الليل»، وأنشد الأخفش[8]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٧.

(٣) عبارة الإملاء «أيضاً».

(٤) البحر ٥/ ١٤٧؛ الكشاف ٢/ ٢٧٤.

(٥) السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/ ١٥٠؛ الحجة ٣٣٠.

(٦) انظر: اللسان «قطع».

(٧) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

(٨) البيت لعبدالرحمن بن الحكم، أو زياد الأعجم ـ كما في حاشية الصحاح ـ وهو في الصحاح واللسان «قطع». ولم أجده في معاني القرآن للأخفش.

٢٥٨٩ـ افتحي الباب فانظري في النجومِ كم علينا من قِطْعِ ليلٍ بَهيم

وأمَّا قراءةُ الباقين فجمعُ «قِطْعة» نحو: دِمْنة(١) وَدِمَن، وكِسْرة وكِسَر وعلى القراءتين يختلف إعراب «مظلماً»، فإنه على قراءةِ الكسائي وابن كثير يجوز أن يكونَ نعتاً لـ «قِطْعاً»، ووُصِف بذلك مبالغةً في وَصْف وجوهِهم بالسواد، ويجوز أن يكونَ حالاً ففيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه حالٌ من «قِطْعاً»، وجاز ذلك لتخصُّصه بالوصف بالجارِّ بعده وهو «من الليل»، **والثاني**: أنه حالٌ من «الليل»، **والثالث**: أنه حالٌ من الضميرِ المستتر في الجارِّ لوقوعه صفة.

قال الزمخشري(٢): «فإن قلت: إذا جعلت «مظلماً» حالاً من «الليل» فما العاملُ فيه؟ قلت: لا يخلو: إما أن يكونَ «أُغْشِيَتْ» من قِبل أنَّ «من الليل» صفةٌ لقوله: «قِطْعاً»، وكان إفضاؤه إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصفة، وإما أن يكونَ معنى الفعل في «من الليل». قال الشيخ(٣): «أمَّا الوجه الأول فهو بعيدٌ لأنَّ الأصلَ أن يكون العاملُ في الحال هو العاملَ في ذي الحال، والعاملُ في «من الليل» هو الاستقرار، و«أُغْشِيَتْ» عاملٌ في قوله: «قطعاً» الموصوف بقوله: «من الليل» فاختلفا، فلذلك كان الوجهُ الأخير أَوْلى، أي: قطعاً مستقرةً من الليل، أو كائنةً من الليل في حال إظلامه». قلت: ولا يَعْني الزمخشري بقوله: «إنَّ العامل أُغْشِيَتْ» إلا أنَّ الموصوفَ وهو «قِطْعاً» معمول لِأُغْشِيَتْ والعامل في الموصوف هو عاملٌ في الصفة، والصفة هي «من الليل» فهي معمولةٌ لـ «أُغْشِيَتْ»، وهي صاحبةُ الحال، والعاملُ في الحال هو العاملُ في ذي الحال، فجاء من ذلك أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبها بهذه الطريقةِ. ويجوز أن يكونَ «قِطْعاً» جمع قطعة، أي: اسم جنس، فيجوز حينئذٍ وصفُه بالتذكير نحو: «نَخْلٌ مُنْقَعِر» والتأنيث نحو: «نخل خاوية».

---

(١) الدمنة: آثار الناس وما سوَّدوا.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) البحر ٥/١٥٠.

وأمَّا قراءة الباقين[1] فقال مكي[2] وغيره: «إنَّ «مظلماً» حال من «الليل» فقط. ولا يجوز أن يكون صفةً لـ «قِطَعاً»، ولا حالاً منه، ولا من الضمير في «من الليل»، لأنه كان يجب أن يقال فيه: مظلمة». قلت: يَعْنُون أنَّ الموصوف حينئذٍ جمعٌ، وكذا صاحب الحال فتجب المطابقةُ. وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء وقالوا: جاز ذلك لأنَّه في معنى الكثير، وهذا فيه تعسُّفٌ.

[٤٦٥/أ] وقرأ[3] أُبَيّ / «تَغْشَى وجوهَهم قِطْعٌ» بالرفع، «مظلمٌ». وقرأ ابن أبي عبلة كذلك، إلا أنه فتح الطاء. وإذا جَعَلْتَ «مُظْلماً» نعتاً لـ «قطعاً»، فتكون قد قَدَّمْتَ النعتَ غيرَ الصريح على الصريح. قال ابن عطية[4]: «فإذا كان نعتاً ــ يعني مظلماً نعتاً لقطع ــ فكان حقه أن يكون قبلَ الجملة، ولكن قد يجيءُ بعد هذا، وتقدير الجملة: قطعاً استقرَّ من الليل مظلماً على نحو قوله: «وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ»[5]. قال الشيخ[6]: «ولا يتعيَّنُ تقديرُ العاملِ في المجرور بالفعل فيكونُ جملة، بل الظاهرُ تقديره باسم الفاعل فيكون من قبيل الوصف بالمفرد، والتقدير: قطعاً كائناً من الليل مظلماً». قلت: المحذورُ تقديمُ غيرِ الصريحِ على الصريح ولو كان مقدَّراً بمفرد.

و «قطعاً» منصوبٌ بـ «أُغْشِيَتْ» مفعولاً ثانياً.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿ويومَ نَحْشُرهم﴾**: «يوم» منصوب بفعلٍ مقدر، أي: خَوِّفْهم، أو ذَكِّرْهم يوم. والضميرُ عائد على الفريقين، أي:

---

(١) وهي «قِطَعاً» بفتح الطاء.
(٢) المشكل ١/٣٧٩.
(٣) الطبري ١٥/٧٦؛ البحر ٥/١٥٠.
(٤) المحرر ٩/٣٥.
(٥) الآية ١٥٥ من سورة الأنعام.
(٦) البحر ٥/١٥٠.

الذين أحسنوا والذين كسبوا. و «جميعاً» حال. ويجوز أن تكون تأكيداً عند مَنْ عَدَّها مِنْ ألفاظ التأكيد.

قوله: «مكانَكم»، «مكانكم» اسمُ فعل، ففسَّره النحويون بـ «اثبتوا» فيحمل ضميراً، ولذلك أُكِّد بقوله: «أنتم» وعُطِف عليه «شركاؤكم»، ومثله قول الشاعر[1]:

٢٥٩٠ـ وقَوْلِي كلما جَشَأَتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحْمَدي أو تَسْتريحي

أي: اثبتي، ويدلُّ على جزمُ جوابِه وهو «تُحْمَدي». وفسَّره الزمخشري[2] بـ «الزموا» قال: «مكانكم»، أي: الزموا مكانكم، لا تَبْرحوا حتى تنظروا ما يُفْعل بكم». قال الشيخ[3]: «وتقديره له بـ «الزموا» ليس بجيد، إذ لو كان كذلك لتعدَّى كما يتعدَّى ما ناب هذا عنه، فإنَّ اسمَ الفعلِ يُعامل معاملةَ مسمَّاه، ولذلك لمَّا قدَّروا «عليك» بمعنى «الزم» عدَّوْه تعديتَه نحو: عليك زيداً. و[عند] الحوفي «مكانكم» نُصب بإضمار فعل، أي: الزموا مكانكم أو اثبتوا». قلت: فالزمخشري قد سُبق بهذا التفسير. والعذرُ لمَنْ فسَّره بذلك أنه قصد تفسير المعنى، وكذلك فَسَّره أبو البقاء فقال[4]: «مكانكم» ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعِه موقعَ الأمر، أي: الزموا».

وهذا الذي ذكره مِنْ كونه مبنياً فيه خلاف للنحويين: منهم مَنْ ذهب إلى ما ذَكَر، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنها حركةُ إعراب، وهذان الوجهان مبنيَّان على خلافٍ في أسماء الأفعال: هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟، فإن قلنا

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة أو عمرو بن الأطنابة، وهو في الخصائص ٣/٣٥؛ وابن يعيش ٤/٧٤؛ والعيني ٤/٤١٥؛ والهمع ٢/١٣؛ والدرر ٢/٩. جشأت: اضطربت.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٥.
(٣) البحر ٥/١٥٢ بعبارة قريبة.
(٤) الإملاء ٢/٢٨.

لها محلٌ كانت حركاتُ الظرفِ حركاتِ إعراب، وإن قلنا: لا موضع لها كانت حركاتِ بناء. وأمَّا تقديرُه بـ «الزموا» فقد تقدَّم جوابه.

وقوله: «أنتم» فيه وجهان أحدهما: أنه تأكيدٌ للضمير المستتر في الظرفِ لقيامِه مقامَ الفاعلِ كما تقدَّم التنبيه عليه. **والثاني**: أجازه ابن عطية[١]، وهو أن يكونَ مبتدأً، و«شركاؤكم» معطوف عليه، وخبرُه محذوفٌ قال: «تقديرُه: أنتم وشركاؤكم مُهانون أو مُعَذَّبون»، وعلى هذا فيُوقَفُ على قوله: «مكانكم» ثم يُبتدأ بقوله: «أنتم»، وهذا لا يَنْبغي أن يقال، لأن فيه تفكيكاً لأفصحِ كلام وتبتيراً[٢] لنظمه من غير داعيةٍ إلى ذلك، ولأن قراءةَ مَنْ قرأ «وشركاءَكم» نصباً[٣] تدل على ضعفه، إذ لا تكونُ إلا من الوجه الأول، ولقوله: «فزيَّلْنا بينهم»، فهذا يدلُّ على أنهم أُمِروا هم وشركاؤهم بالثبات في مكانٍ واحدٍ حتى يحصلَ التَّزْيِيْلُ بينهم.

وقال ابن عطية[٤] أيضاً: «ويجوزُ أن يكون «أنتم» تأكيداً للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو «قفوا» ونحوه». قال الشيخ[٥] «وهذا ليس بجيدٍ، إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمُه على الظرف، إذ الظرفُ لم يتحمَّلْ ضميراً على هذا القول فيلزمُ تأخيرُه [عنه][٦] وهو غير جائز، لا تقول: «أنتَ مكانَك» ولا يُحْفظ من كلامهم. والأصحُّ أنه لا يجوز حَذْفُ المؤكَّد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا لأن التأكيدَ ينافي الحذف، وليس من كلامهم: «أنت زيداً» لمَنْ رأيته قد شَهَرَ سَيْفاً، وأنت تريد: «اضرب

---

(١) المحرر ٩/٣٧.
(٢) التبتير: التقطيع.
(٣) انظر: الكشاف ٢/٢٣٥؛ البحر ٥/١٥٢.
(٤) المحرر ٩/٣٧.
(٥) البحر ٥/١٥٢.
(٦) من البحر.

أنت زيداً» إنما كلامُ العرب: «زيداً» تريد: اضرب زيداً». قلت: لم يَعْنِ ابنُ عطية أن «أنت» تأكيد لذلك الضمير في «قفوا» من / حيث إنَّ الفعلَ مرادٌ [٤٦٥/ب] غير منوبٍ عنه، بل لأنه نابَ عنه هذا الظرفُ، فهو تأكيدٌ له في الأصلِ قبل النيابة عنه بالظرف، وإنما قال: الذي هو «قفوا» تفسيراً للمعنىٰ المقدر.

وقرأت فرقةٌ «وشركاءَكم» نصباً على المعية. والناصبُ له اسم الفعل.

قوله: «فزيَّلْنا»، أي: فرَّقْنا وميَّزْنا كقوله تعالىٰ: «لو تَزَيَّلوا لعَذَّبْنا»(١). واختلفوا في «زيَّل» هل وزنُه فَعَّل أو فَيْعَل؟ والظاهرُ الأول، والتضعيفُ فيه للتكثيرِ لا للتعديةِ لأنَّ ثلاثيَّه متعدٍّ بنفسِه. حكى الفراء «زِلْتُ الضَّأن من المَعِز فلم تَزِل»، ويقال: زِلْت الشيء مِنْ مكانه أَزيله، وهو على هذا من ذواتِ الياء. والثاني: أنه فَيْعَل كبَيْطَر(٢) وبَيْقَر(٣) وهو مِنْ زال يَزُول، والأصل: زَيْوَلْنا فاجتمعت الياء والواو وسَبَقَت إحداهما بالسكون فأُعِلَّت الإعلالَ المشهورَ وهو قَلْبُ الواوِ ياءً وإدغامُ الياء فيها كميِّت وسَيِّد في مَيْوِت وسَيْوِد، وعلى هذا فهو من مادة الواو. وإلى هذا ذهبَ ابن قتيبة(٤)، وتبعه أبو البقاء(٥).

وقال مكي(٦): «ولا يجوز أن يكون فَعَّلْنا(٧) مِنْ زال يزول لأنه [يلزم](٨) فيه الواوُ فيكون زَوَّلنا»، قلت: هذا صحيحٌ، وقد تقدم تحريرُ ذلك في قوله: «أو متحيِّزاً إلى فئة»(٩). وقد ردَّ الشيخ(١٠) كونَه فَيْعَل بأنَّ فعَّل أكثر من فَيْعَل،

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الفتح.
(٢) بيطر: عالج الدواب.
(٣) بيقر: هاجر وتعب وأفسد.
(٤) تفسير غريب القرآن ١٩٦.
(٥) الإملاء ٢/٢٨.
(٦) المشكل ١/٣٨٠.
(٧) في المطبوعة: فيعلنا.
(٨) من المشكل.
(٩) الآية ١٦ من سورة الأنفال.
(١٠) البحر ٥/١٥٢.

ولأن مصدره التزييل، ولو كان فَيْعَل لكان مصدرُه فَيْعَلة كبَيْطَرة؛ لأن فَيْعَل ملحقٌ بفَعْلَل، ولقولهم في معناه زايَل، ولم يقولوا: زاول بمعنى فارق، إنما قالوه بمعنى حاول وخالط». وحكى الفراء»[1] «فزايَلْنا» وبها قرأت فرقة. قال الزمخشري[2]: «مثل صاعَرَ خَدَّه وصَعَّره، وكالمتُه وكلَّمْته»، قلت: يعني أن فاعَل بمعنى فَعَّل. وزايَلَ بمعنى فارَقَ. قال[3]:

٢٥٩١ـ وقال العَذَارَىٰ إنَّما أنت عَمُّنا وكان الشبابُ كالخليطِ نُزايِلُهْ

وقال آخر[4]:

٢٥٩٢ـ لعَمْري لَمَوْتٌ لا عقوبةَ بعده لِذي البَثِّ أَشْفَى مِنْ هوىً لا يُزايلُهْ

وقوله: «فَزَيَّلْنا» و«قال» هذان الفعلان ماضيان لفظاً مستقبلان معنًى لعطفِهما على مستقبل وهو «ويوم نحشرهم» وهما نظيرُ قوله تعالىٰ: «يَقْدُم قومَه يوم القيامة فأوردهم»[5]. و«إيَّانا» مفعولٌ مقدمٌ قُدِّم للاهتمام به والاختصاص، وهو واجبُ التقديمِ على ناصبِه لأنه ضميرٌ منفصل لو تأخر عنه لَزِمَ اتصالُه.

آ. (٢٩) وقد تقدَّم الكلامُ على ما بعد هذا مِنْ «كفى»[6] و«إنْ» المخففة، واللام التي بعدها بما يُغْني عن إعادته.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿هنالك تَبْلُو كلُّ نَفْس﴾**: في «هنالك» وجهان، الظاهرُ بقاؤه على أصلِه مِنْ دلالته على ظرف المكان، أي: في ذلك

---

(١) معاني القرآن ١/٤٦٢. وانظر: البحر ٥/١٥٢؛ والكشاف ٢/٢٣٥.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٥.
(٣) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢٥، والبحر ٥/١٥٢. والخليط: الصاحب. نُزايله: نفارقه.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥/١٥٢. والبث: الهمّ والحزن.
(٥) الآية ٩٨ من سورة هود.
(٦) الآية ٦ من سورة النساء.

الموقفِ الدَّحْض(١) والمكان الدَّهِش. وقيل: هو هنا ظرف زمان على سبيل الاستعارة، ومثله «هنالك ابتُلِيَ المؤمنون»(٢)، أي: في ذلك الوقت وكقوله(٣):

٢٥٩٣ـ وإذا الأمورُ تعاظَمَتْ وتشاكَلَتْ فهنـاكَ يَعْترفـون أينَ المَفْـزَعُ

وإذا أمكنَ بقاءُ الشيءِ على موضوعِه فهو أَوْلىٰ.

وقرأ الأخَوان(٤) «تَتْلو» بتاءَيْن منقوطتين من فوق، أي: تطلُب وتتبَع ما أسلفَتْه مِنْ أعمالها، ومن هذا قوله(٥):

٢٥٩٤ـ إنَّ المُـريبَ يَتْبَـع المُـريبـا كما رأيت الذِّيبَ يتلو الـذِّيبا

أي: يَتْبَعه ويَتَطَلَّبه. ويجوز أن يكونَ من التلاوة المتعارفة، أي: تقرأ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْه مُسَطَّراً في صحف الحفظة لقوله تعالىٰ: «يا وَيْلَتَنا ما لهذا الكتابِ لا يُغادر صغيرةً ولا كبيرة إلا أَحْصاها»(٦)، وقوله: «ونُخْرِجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاه منشوراً اقرأ كتابك»(٧).

وقرأ الباقون: «تَبْلو» مِن البَلاء وهو الاختبار، أي: يَعْرِف عملَها: أخيرٌ هو أم شر. وقرأ عاصم في روايةٍ «نبلو» بالنون والباءِ الموحدة، أي: نختبر نحن. و«كل» منصوب على المفعول به. وقوله: «وما أَسْلَفَتْ» على هذه

(١) مكان دَحْضٌ: زَلِق.
(٢) الآية ١١ من سورة الأحزاب.
(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.
(٤) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ١٥٣/٥؛ الحجة ٣٣١.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٣٣٥/٨؛ البحر ١٥٣/٥.
(٦) الآية ٤٩ من سورة الكهف.
(٧) الآية ١٣ من سورة الإسراء.

القراءةِ يحتمل أن يكـونَ في محلِّ نصبٍ على إسقـاطِ الخافض، أي: بما أسْلَفَتْ، فلمَّا سقط الخافض انتصبَ مجرورُه كقوله(١):

٢٥٩٥ـ تمـرُّون الـديـار ولم تعـوجـوا كـلامُـكمُ علـيَّ إذنْ حَـرامُ

ويحتمل أن يكونَ منصوباً على البدل من «كل نفس» ويكون من بدلِ الاشتمال. ويجوز أن يكون «نَبْلو» من البلاء وهو العذاب، أي: نُعَذِّبها بسبب ما أَسْلَفَتْ.

و «ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفة، والعائدُ محذوفٌ على التقدير / الأول والآخِر دون الثاني على المشهور. [٤٦٦/أ]

وقرأ(٢) ابن وثاب «ورِدُّوا» بكسر الراء تشبيهاً للعين المضعفة بالمعتلَّة، نحو: «قيل» و«بيع»، ومثله(٣):

٢٥٩٦ـ وما حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبا حُلَمائِنا . . . .

بكسر الحاء، وقد تقدَّم بيانُ ذلك بأوضحَ من هذا.

وقوله: «إلى الله» لا بدَّ من مضاف، أي: إلى جزاء الله، أو موقفِ جزائه. والجمهور على «الحق» جَرَّاً. وقرىء(٤) منصوباً على أحد وجهين: إمَّا القطعِ، وأصلُه أنه تابعٌ فقُطع بإضمارِ «أمدح» كقولهم: الحمدُ للَّـهِ أهلَ الحمد»، وإمَّا أنه مصدر مؤكد لمضمونِ الجملةِ المتقدمةِ وهو «رُدُّوا إلى الله» وإليه نحا الزمخشري(٥)، قال: «كقولك: «هذا عبدالله الحق لا الباطل» على

---

(١) تقدم برقم ١٤٨.
(٢) المحرر ٣٧/٩؛ البحر ١٥٣/٥.
(٣) تقدم برقم ١٨٨.
(٤) الكشاف ٢٣٥/٢؛ البحر ١٥٣/٥.
(٥) الكشاف ٢٣٥/٢.

التأكيد لقوله «ردُّوا إلى الله». وقال مكي[1]: «ويجوز نصبه على المصدر ولم يُقْرأ به»، قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة.

وقوله: «ما كانوا يَفْتَرون» «ما» تحتمل الأوجه الثلاثة[2].

آ. (٣١) **قوله تعالى: ﴿من السماء﴾**: «مِنْ» يجوز أَنْ تكونَ لابتداء الغاية، وأن تكونَ للتبعيضِ، وأن تكونَ لبيان الجنس، ولا بد على هذين الوجهين من تقديرِ مضافٍ محذوف، أي: من أهل السماء.

قوله: «أَمْ» هذه «أم» المنقطعة لأنه لم تتقدَّمْها همزةُ استفهام ولا تسوية، ولكن إنما تُقَدَّر هنا بـ «بل» وحدها دونَ الهمزة. وقد تقرَّر أن المنقطعةَ عند الجمهور تُقَدَّر بهما، وإنما لم تتقدَّرْ هنا بـ «بل» والهمزةِ، لأنَّها وقع بعدها اسم استفهام صريح وهو «مَنْ»، فهو كقوله تعالىٰ: «أَمْ ماذا كنتم تعملون»[3]. والإضرابُ هنا على القاعدةِ المقررة في القرآن أنه إضرابُ انتقالٍ لا إضرابُ إبطالٍ.

آ. (٣٢) **قوله تعالى: ﴿فماذا بعد﴾**: يجوز أن يكونَ «ماذا» كلُّه اسماً واحداً لتركُّبهما، وغُلِّب الاستفهامُ على اسم الإشارة، وصار معنى الاستفهامِ هنا النفيَ ولذلك أوجب بعده بـ «إلا». ويجوز أن يكون «ذا» موصولاً بمعنى الذي، والاستفهام أيضاً بمعنى النفي، والتقدير: ما الذي بعد الحق إلا الضلال؟

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿كذلك حَقَّتْ﴾**: الكافُ في محلِّ نصب نعتاً لمصدر محذوف، والإشارةُ بـ «ذلك» إلى المصدرِ المفهوم مِنْ «تُصْرفون»،

---

(١) المشكل ١/ ٣٨٠.

(٢) أي: موصولية ومصدرية ونكرة موصوفة.

(٣) الآية ٨٤ من سورة النمل.

أي: مثلَ صَرْفِهم عن الحق بعد الإقرار به في قوله تعالىٰ: «فسيقولون الله»(١). وقيل: إشارةٌ إلى الحق. قال الزمخشري(٢): «كذلك: مثلَ ذلك الحقِّ حَقَّتْ كلمةُ ربك».

قوله: «أنَّهم لا يؤمنون»، فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنَّها في محلِّ رفعٍ بدلاً من «كلمةُ»، أي: حَقَّ عليهم انتفاء الإيمان. الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: الأمر عدمُ إيمانِهم. الثالث: أنها في محلِّ نصب بعد إسقاط الحرف الجارّ. الرابع: أنها في محلِّ جرٍّ على إعمالِه محذوفاً إذ الأصل: لأنهم لا يُؤْمنون. قال الزمخشري(٣): «أو أراد بالكلمة العِدَة بالعذاب، و«أنهم لا يُؤْمنون» تعليل، أي: لأنهم».

وقرأ أبو عمرو(٤) وابنُ كثير والكوفيون(٥) «كلمة» بالإفراد(٦)، وكذا في آخر السورة. وقد تقدَّم ذلك في الأنعام(٧). وقرأ ابن(٨) أبي عبلة «إنهم لا يؤمنون» بكسر «إنَّ» على الاستئناف وفيها معنىٰ التعليل، وهذه مقويَّةٌ للوجهِ الصائر إلى التعليل.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿قل اللَّـهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ﴾**: هذه الجملةُ جواب لقوله: «هل مِنْ شركائِكم مَنْ يبدأ» وإنما أتىٰ بالجواب جملةً اسميةً مُصَرَّحاً(٩)

---

(١) في الآية ٣١.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٢٣٦.
(٤) السبعة ٣٢٦؛ الحجة ٣٣١؛ التيسير ١٢٢؛ البحر ٥/١٥٥.
(٥) عاصم وحمزة والكسائي.
(٦) الأصل «بالجمع» وهو سهو.
(٧) انظر إعرابه للآية ١١٥.
(٨) البحر ٥/١٥٥.
(٩) الأصل: مصرح، وهو سهو.

بجزأيها مُعَاداً فيها الخبر مطابقاً لخبر اسم الاستفهام للتأكيدِ والتثبيتِ، ولمَّا كان الاستفهام قبل هذا لا مَنْدوحةَ لهم عن الاعتراف به جاءَت الجملةُ محذوفاً منها أحدُ جُزْأَيْها في قوله «فسيقولون الله»[1]، ولم يَحْتَجْ إلى التأكيد بتصريح جزأيها.

آ. **(٣٥) قوله تعالى: ﴿يَهْدي إلى الحق﴾**: قد تقدم في أول هذا الموضوع[2] أنَّ «هَدَىٰ» يتعدَّىٰ إلى اثنين ثانيهما: إمَّا باللام أو بإلى، وقد يُحْذَفُ الحرفُ تخفيفاً. وقد جُمع بين التعديتين هنا بحرف الجر فَعَدَّى الأول والثالث بـ «إلى» والثاني باللام، وحُذِف المفعولُ الأول من الأفعال الثلاثة، والتقدير: هل مِنْ شركائكم مَنْ يَهْدي غيره إلى الحق قل اللَّـهُ يَهْدي مَنْ يشاء للحق، أفَمَنْ يهدي غيرَه إلى الحق. وزعم الكسائي والفراء[3] وتبعهما الزمخشري[4] أنَّ «يهدي» الأولَ قاصرٌ، وأنه بمعنى اهتدىٰ. وفيه نظر، لأن مُقابلَه وهو «قل الله يهدي للحق» متعدٍّ[5]. وقد أنكر المبرد أيضاً مقالة[6] الكسائي والفراء وقال: «لا نَعْرِفُ هَدَى بمعنى اهتدى»، قلت: الكسائي والفراء أَثْبتاه[7] بما نقلاه، ولكن إنما ضَعُف ذلك هنا لِما ذَكَرْت لك من مقابلته بالمتعدي، وقد تقدَّم أن التعديةَ بـ «إلى» أو اللام من باب التفنُّن في البلاغة، ولذلك قال الزمخشري[8]: «يقال: هَدَاه للحق وإلى الحق،

---

(١) في الآية ٣١.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥ من سورة الفاتحة.
(٣) معاني القرآن له ٢/٩٩.
(٤) الكشاف ٢/٢٣٦.
(٥) أي: يهدي مَنْ يشاء».
(٦) قوله: «مقالة» غير واضح في الأصل.
(٧) قوله: «أَثْبتاه» غير واضح في الأصل.
(٨) الكشاف ٢/٢٣٦.

[٤٦٦/ب] فجمع بين اللغتين». وقال غيره: «إنما عَدَّىٰ المسندَ إلى الله باللام / لأنها أدَلُّ في بابها على المعنى المرادِ من «إلى»؛ إذ أصلُها لإفادةِ المُلْك، فكأن الهداية مملوكة لله تعالىٰ» وفيه نظر، لأن المراد بقوله: «أَفَمَنْ يَهْدي إلى الحق» هو الله تعالىٰ مع تَعدِّي الفعلِ المسند إليه بـ «إلى».

قوله: «أحقُّ أن يُتَّبَع» خبرٌ لقوله: «أفَمَنْ يَهْدي» و «أَنْ» في موضعِ نصبٍ أو جرٍّ بعد حذف الخافض، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، وتقديرُ هذا كله: «أَفَمَنْ يهْدي إلى الحقّ أَحَقُّ بأن يُتَّبع ممَّن لا يَهْدي». ذكر ذلك مكي[1] ابن أبي طالب، فجعل «أحقّ» هنا على بابها من كونها للتفضيل. وقد منع الشيخ[2] كونَها هنا للتفضيل فقال: «وأحق» ليست للتفضيل، بل المعنى: حقيقٌ بأن يُتَّبع». وجوَّز مكي[3] أيضاً في المسألة وجهين آخرين أحدهما: أن تكون «مَنْ» مبتدأ أيضاً، و «أنْ» في محلِّ رفع بدلاً منها بدلَ اشتمال، و «أحقُّ» خبرٌ على ما كان. والثاني: أن يكون «أن يُتَّبع» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «أحقُّ» خبرُه مقدَّم عليه. وهذه الجملةُ خبر لـ «مَنْ يَهْدي». فَتَحَصَّل في المسألة ثلاثة أوجه.

قوله: «أَمْ مَنْ لا يَهِدِّي» نسقٌ على «أفمن»، وجاء هنا على الأفصحِ مِنْ حيث إنَّه قد فُصِل بين «أم» وما عُطِفَتْ عليه بالخبر كقولك: «أزيدٌ قائم أم عمرو» ومثله: «أذلك خيرٌ أم جنةُ الخُلْد»[4]. وهذا بخلاف قوله تعالىٰ: «أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون»[5] وسيأتي هذا في موضعه.

---

(١) المشكل ١/٣٨١.

(٢) البحر ٥/١٥٦.

(٣) المشكل ١/٣٨١.

(٤) الآية ١٥ من سورة الفرقان.

(٥) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

وقرأ أبو[1] بكر عن عاصم بكسر ياء «يهدي» وهائه. وحفص بكسر الهاء دون الياء. فأمَّا كسر الهاء فلالتقاء الساكنين، وذلك أن أصلَه يَهْتدي، فلما قُصِد إدغامُه سكَنَتْ التاء، والهاءُ قبلَها ساكنة فكُسِرَتْ الهاءُ لالتقاء الساكنين. وأبو بكر أتبع الياء للهاء في الكسر. وقال أبو حاتم في قراءة حفص «هي لغة سُفْلَى مُضَر»، ونَقَل عن سيبويه[2] أنه لا يُجيز «يِهْدي» ويجيز «تِهْدي ونِهْدي وإهدي»، قال: «لأن الكسرةَ تَثْقُل في الياء»، قلت: يعني أنه يُجيز كَسْرَ حرفِ المضارعة من هذا النحو نحو: تِهْدي ونِهدي وإهدي إذ لا ثِقَلَ في ذلك، ولم يُجِزْهُ في الياء لثقل الحركةِ المجانسةِ لها عليها. وهذا فيه غَضٌّ من قراءة أبـي بكر، لكنه قد تواتَرَ قراءةً فهو مقبولٌ.

وقرأ أبو عمرو وقالون عن نافع بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتَشْديد الدال، وذلك أنهما لَمَّا ثقَّلا الفتحة للإدغام اختلسا الفتحةَ تنبيهاً على أن الهاءَ ليس أصلُها الحركةَ بل السكون. وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بإكمال فتحة الهاء على أصل النقل[3]. وقد رُوي عن أبـي عمرو وقالون اختلاسُ كسرةِ الهاءِ على أصل التقاء الساكنين، والاختلاس للتنبيه على أنَّ أصلَ الهاءِ[4] السكون كما تقدم.

وقرأ أهلُ المدينة ـ خلا ورشاً ـ بفتح الياء وسكون الهاء وتشديدِ الدال. وهذه القراءةُ استشكلها جماعةٌ من حيث الجمعُ بين الساكنين. قال المبرد: «مَنْ رام هذا لا بد أن يُحَرِّكَ حركةً خفيَّة». وقال أبو جعفر النحاس[5]:

---

(١) في رواية يحيى عنه، وصورتها «يِهِدِّي». انظر: السبعة ٣٢٦؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣١؛ البحر ٥/١٥٦.

(٢) نقل سيبويه عدم جواز الكسر في الياء عن تميم: الكتاب ٢/٢٥٨. وانظر: الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) وصورتها «يَهَدِّي» الأصل يهتدي فأدغمت التاء في الدال وألقيت فتحتها على الهاء.

(٤) قوله «الهاء» غير واضح في الأصل.

(٥) إعراب القرآن ٢/٥٩.

«لا يقدر أحدٌ أن يَنْطِقَ به»، قلت: وقد قال في «التيسير»[1]: «والنصُّ عن قالون بالإسكان»، قلت: ولا بُعْدَ في ذلك فقد تقدَّم أن بعضَ القُرَّاء يَقْرأ «نِعْمّاً»[2] و«لا تَعْدُّوا»[3] بالجمع بين الساكنين، وتقدَّمت لك قراءاتٌ كثيرة في قوله: «يَخْطف أبصارهم»[4]، وسيأتي لك مثلُ هذا في «يَخِصِّمون»[5].

وقرأ الأخَوان[6] «يَهْدي» بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيفِ الدال مِنْ هَدَىٰ يَهْدي وفيه قولان، أحدهما: أنَّ «هَدَىٰ» بمعنىٰ اهتدىٰ. والثاني: أنه متعدٍّ، ومفعولُه محذوف كما تقدَّم تحريره. وقد تقدم قول الكسائي والفراء في ذلك[7] وردَّ المبرد عليهما. وقال ابن عطية[8]: «والذي أقول: قراءةُ حمزة والكسائي تحتمل أن يكون المعنىٰ: أَمْ مَنْ لا يهدي أحداً إلا أن يُهدىٰ ذلك الأحدُ بهداية الله، وأمَّا على غيرِها مِنَ القـراءات التي مقتضاهـا «أم من لا يَهْتدي إلا أن يُهدَىٰ» فيتجه المعنىٰ على ما تقدَّم» ثم قال[9]: «وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله: «أم مَنْ لا يَهِدِّي، أي: لا يَهِدِّي غيره». ثم قـال: «إلا أن يُهْدَىٰ» استثناءٌ منقطع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يُهْدَىٰ كما تقول: فلان لا يسمع غيره إلا أَنْ يُسْمع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يَسمع». انتهىٰ. ويجوز

---

(١) التيسير ١٢٢.
(٢) من الآية ٥٨ من سورة النساء، وهي رواية عن أبـي عمرو وقالون كما في الدر المصـون الورقة ١٠٨ ب.
(٣) من الآية ١٥٤ من سورة النساء. وانظر: الورقة ٢٢٧ ب من الدر، وهي رواية عن قالون.
(٤) من الآية ٢٠ من سورة البقرة. وانظر: الورقة ٢١ ب من الدر.
(٥) من الآية ٤٩ من سورة يس.
(٦) حمزة والكسائي.
(٧) انظر: الورقة ٤٦٦ أ.
(٨) المحرر ٩/٤١.
(٩) لم يرد هذا القول والذي بعده لأبـي محمد ابن عطية في مطبوعة المحرر، وقد تابع السمين صاحب البحر في نسبة هذا لابن عطية (البحر ٥/١٥٦).

أن يكونَ استثناءً متصلاً، لأنه إذ ذاك يكون فيهم قابليةُ الهدايـةِ بخلافِ الأصنام. ويجوز أن يكونَ استثناء من تمامِ المفعول له، أي: لا يهدي لشيءٍ من الأشياءِ إلا لأَجْل أن يُهْدَىٰ بغيره.

وقوله: «فما لكم» مبتدأ وخبر. ومعنى الاستفهام هنا الإنكارُ والتعجبُ، أي: أيُّ شيءٍ لكم في اتخاذ هؤلا إذ كانوا عاجزين عن هدايةِ أنفسهم فكيف يمكن أن يَهْدُوا غيرَهم؟ وقد تقدَّم أن بعضَ النحويين نصَّ على أن مثل هذا التركيبِ لا يتمُّ إلا بحالٍ بعده، نحو: «فما لَهم عند التذكرة مُعْرِضين»[١] «وما لنا لا نؤمن»[٢] إلى غير ذلك، وهنا لا يمكن أن تُقَدَّر الجملةُ بعد هذا التركيب حالاً لأنها استفهامية، والاستفهامية لا تقع حالاً. وقولـه: «كيف تحكمون» استفهامٌ آخرُ، أي: كيف تحكمون بالباطل وتجعلون لله أنداداً وشركاء؟

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿لا يُغْني﴾**: خبرُ «إن»، و«شيئاً» / منصوبٌ [٤٦٧/أ] على المصدر، أي: شيئاً من الإغناء. و«من الحق» نصبٌ على الحال من «شيئاً» لأنه في الأصلِ صفةٌ له. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» بمعنىٰ «بدل»، أي: لا يُغْني بدلَ الحق. وقرأ الجمهور «يَفْعلون» على الغيبة. وقرأ[٣] عبدالله «تَفْعلون» خطاباً وهو التفاتٌ بليغ.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿أن يُفْترىٰ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه خبرُ «كان» تقديرُه: وما كان هذا القرآن افتراء، أي: ذا افتراء، إذ جُعِل نفسُ المصدر مبالغةً، أو يكونُ بمعنى مُفْترىٰ. والثاني: زعم بعضهم أنَّ «أنْ» هذه هي المضمرة بعد لامِ الجحود، والأصل: وما كان هذا القرآنُ لِيُفْترىٰ،

---

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر.

(٢) الآية ٨٤ من سورة المائدة.

(٣) الكشاف ٢/٢٣٧؛ البحر ٥/١٥٧.

فلمَّا حُذِفَتْ لامُ الجحود ظهرت «أنْ». وزعم أن اللامَ و«أنْ» يتعاقبان، فتُحْذف هذه تارة، وتَثْبُت الأخرىٰ. وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه، وعلى هذا القولِ يكون خبر «كان» محذوفاً، وأنْ وما في حَيِّزها متعلقةٌ بذلك الخبر، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك محرراً. و«مِنْ دون» متعلقٌ بـ «يُفْتَرىٰ» والقائمُ مقامَ الفاعل ضميرٌ عائد على القرآن.

قوله: «ولكن تصديقَ» «تَصْديق» عطف على خبر كان، ووقعت «لكن» أحسنَ موقع إذ هي بين نقيضين: وهما التكذيبُ والتصديقُ المتضمِّن للصدق. وقرأ الجمهور «تصديق» و«تفصيلَ» بالنصب وفيه أوجهٌ، أحدُها: العطفُ على خبر «كان» وقد تقدَّم ذلك، ومثله: «ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكن رسولَ الله»(١). والثاني: أنه خبر «كان» مضمرة تقديره: ولكن كان تصديقَ، وإليه ذهب الكسائي والفراء(٢) وابن سعدان(٣) والزجاج. وهذا كالذي قبله في المعنىٰ. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله لفعل مقدر، أي: وما كان هذا القرآنُ أن يُفْترىٰ، ولكن أُنزل للتصديق. والرابع: أنه منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر أيضاً. والتقدير: ولكن يُصَدِّق تصديقَ الذي بين يديه من الكتب.

وقرأ(٤) عيسى بن عمر: «تَصْديقُ» بالرفع، وكذلك التي في يوسف(٥). ووجهُه الرفعُ على خبر مبتدأ محذوف، أي: ولكن هو تصديق، ومثله قول الشاعر(٦):

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب. (٢) معاني القرآن ١/٤٦٥.

(٣) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرىء أبو جعفر، ثقة، له كتب في النحو والقراءات توفي سنة ٢٣١. انظر: البغية ١/١١١.

(٤) البحر ٥/١٥٧.

(٥) الآية ١١١ من سورة يوسف «ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه».

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥/١٥٧. وأجتهد أن يكون من نونية جحدر بن مالك التي رواها صاحب الخزانة ٤/٤٨٣ وليس منها هذا البيت. والسفساف: الحقير. المِدْرَهُ: المُقَدَّم عند القتال. والعوان: قوتل فيها مرة بعد مرة.

٢٥٩٧ـ ولستُ الشاعرَ السَّفْسَافَ فيهمْ ولكن مِـدْرَهُ الحـربِ العَـوانِ

برفع «مِدْرَهُ» على تقدير: أنا مِدْره. وقال مكي[١]: «ويجوز عندهما ـ أي عند الكسائي والفراء ـ الرفع على تقدير: ولكن هو تصديق»، قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة.

وزعم الفراء[٢] وجماعةٌ أن العرب إذا قالت: «ولكن» بالواو آثَـرَتْ تشديد النون، وإذا لـم تكن الواو آثرت التخفيفَ. وقد وَرَدَ في قراءات السبعة التخفيفُ. وقد وَرَدَ في قراءات السبعـة التخفيف والتشديـد نحو «ولكن الشياطين»[٣] «ولكن الله رمى»[٤].

قوله: «لا ريبَ فيه» فيه أوجه أحدها: أن يكون حالاً من «الكتاب» وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنه مفعولٌ في المعنىٰ. والمعنىٰ: وتفصيل الكتاب منتفياً عنه الرَّيْب. والثاني: أنه مستأنفٌ فلا محلَّ له من الإعراب. والثالث: أنه معترضٌ بين «تصديق» وبين «من ربِّ العالمين» إذ التقديرُ: ولكن تصديق الذين بين يديه مِنْ رب العالمين. قال الزمخشري[٥]: فإن قلت: بم اتَّصَلَ قولُه «لا ريب فيه» من رب العالمين»؟ قلت: هو داخلٌ في حَيِّز الاستدراك كأنه قيل: ولكن كان تصديقاً وتفصيلاً منتفياً عنه الريبُ كائناً من رب العالمين. ويجوز أن يراد به «ولكن كان تصديقـاً من رب العالمين [وتفصيـلاً منـه لا ريب في ذلك، فيكـون من رب العــالمين][٦] متعلقـاً

(١) المشكل ١/٣٨٢. (٢) معاني القرآن ١/٤٦٥.
(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة. ابن عامر وحده بالتخفيف والباقون بالتشديد. انظر: السبعة ١٦٧.
(٤) الآية ١٧ من سورة الأنفال: حمزة والكسائي وابن عامر بالتخفيف والباقون بالتشديد. السبعة ١٦٧ ــ ١٦٨.
(٥) الكشاف ٢/٢٣٧.
(٦) ما بين معقوبين سقط من مطبوعة الكشاف.

بـ «تصديق» و «تفصيل» ويكون «لا ريبَ فيه» اعتراضاً كما تقول: زيدٌ لا شكَّ فيه كريم» انتهى.

قوله: «مِنْ رب» يجوز فيه أوجهُ أحدُها: أن يكونَ متعلقاً بـ «تصديق» أو بـ «تفصيل»، وتكون المسألة من باب التنازع؛ إذ يَصِحُّ أَنْ يتعلَّقَ بكلٍ من العاملين من جهة المعنىٰ. وهذا هو الذي أراد الزمخشري بقوله: «فيكون «مِنْ رب» متعلِّقاً بـ «تصديق» و «تفصيل» يعني أنه متعلقٌ بكلٍ منهما من حيث المعنىٰ. وأمَّا من حيث الإعرابُ فلا يتعلَّق إلا بأحدهما، وأمَّا الآخرُ فيعمل في ضميره كما تقدَّم تحريره غيرَ مرة، والإعمالُ هنا حينئذ إنما هو للثاني بدليلِ الحَذْفِ من الأول. والوجه الثاني: أنَّ «مِنْ رب» حال ثانية. والثالث: إنه متعلقٌ بذلك الفعلِ المقدرِ، أي: أُنْزِل للتصديق من ربِّ العالمين.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿أم يقولون﴾**: في «أم» وجهان أحدهما: أنها منقطعةٌ فتتقدر بـ «بل» والهمزة عند الجمهور: سيبويه[١] وأتباعِهِ، والتقديرُ: بل أتقولون، انتقل عن الكلام الأول وأَخَذَ في إنكارِ قولٍ آخر. والثاني: أنها متصلةٌ ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ جملةٍ ليصِحَّ التعادلُ والتقدير: أيقرُّون به
[٤٦٧/ب] أم يقولون افتراه. وقال بعضُهم: / هذه بمنزلة الهمزةِ فقط. وعَبَّر بعضهم عن ذلك فقال: «الميمُ زائدة على الهمزة» وهذا قولٌ ساقط، إذ زيادة الميم قليلة جداً لا سيما هنا. وزعم أبو عبيدة[٢] أنها بمعنى الواو والتقدير: ويقولون افتراه.

قوله: «قل فَأْتوا» جوابُ شرطٍ مقدر قال الزمخشري[٣]: «قل: إن كان الأمرُ كما تَزْعمون فَأْتوا أنتم على وجه الافتراءِ بسورةٍ مثلِه في العربية

---

(١) الكتاب ١/٤٩١ ـ ٤٩٢.
(٢) مجاز القرآن ١/٢٧٨.
(٣) الكشاف ٢/٢٣٧.

والفصاحة والأَبْلغيَّة»[1]. وقرأ[2] عمرو بن فائد «بسورة مثلِه» بإضافة «سورة» إلى «مثله» على حَذْف الموصول وإقامة الصفة مُقامَه، والتقدير: بسورةِ كتابٍ مثلِه أو بسورةِ كلام مثله. ويجوز أن يكون التقديرُ: فَأْتوا بسورةِ بشرٍ مثلِه، فالضمير يجوز أن يعودَ في هذه القراءةِ على القرآن، وأن يعودَ على النبي صلى الله عليه وسلم. وأمَّا في قراءة العامة فالضمير للقرآن فقط.

آ. (٣٩) **قوله تعالى: ﴿ولمَّا يَأْتِهم﴾**: جملةٌ حالية من الموصول أي: سارعوا إلى تكذيبهِ حالَ عدم إتيان التأويل. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: ما معنى التوقُّع في قوله تعالى: «ولَمَّا يأتهم تأويله»؟ قلت: معناه أنهم كذَّبوا به على البديهة قبل التدبُّر ومعرفةِ التأويل»، ثم قال أيضاً: «ويجوز أن يكونَ المعنىٰ: ولم يأتِهم بعدُ تأويلُ ما فيه من الإِخبار بالغيوب، أي: عاقبته حتى يتبيَّنَ لهم أَكَذِبٌ هو أم صدقٌ» انتهىٰ. وفي وَضْعه «لم» موضعَ «لَمَّا» نظرٌ لِما عَرَفْت ما بينهما من الفرق. ونُفِيَتْ جملةُ الإِحاطة بـ«لم» وجملةُ إتيانِ التأويل بـ«لمَّا» لأن «لم» للنفي المطلق على الصحيح، و«لَمَّا» لنفي الفعل المتصل بزمن الحال، فالمعنى: أنَّ عَدَمَ التأويل متصل بزمن الإِخبار.

و«كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: مثل ذلك التكذيب كَذَّب الذين من قبلهم، أي: قبل النظر والتدبُّر.

وقوله: «فانظر كيف كان» «كيف» خبر لـ«كان»، والاستفهامُ معلِّقٌ للنظر. قال ابن عطية[4]: «قال الزجاج: «كيف» في موضع نصب على خبر كان، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر» لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يَعْمل فيه، هذا

---

(١) قوله: «والأبلغية» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٢) المحتسب ١/٣١٢؛ البحر ٥/١٥٨.

(٣) الكشاف ٢/٢٣٨.

(٤) المحرر ٩/٤٧.

قانونُ النحويين لأنهم عاملوا «كيف» في كل مكان معاملةَ الاستفهامِ المَحْض في قولك «كيف زيد» ولـ «كيف» تصرُّفاتٌ غيرُ هذا فتحلُّ محلَّ المصدرِ الذي هو «كيفية» وتخلعُ معنى الاستفهام، ويحتمل هذا الموضعُ أن يكونَ منها. ومن تصرُّفاتها قولُهم: «كن كيف شئت» وانظر قول البخاري[(١)]: «كيف كان بدء الوحي» فإنه لم يستفهم». انتهىٰ. فقول الزجاج «لا يجوز أن تعمل «انظر» في «كيف» يعني لا تتسلَّط عليها ولكن هو متسلِّطٌ علىٰ الجملة المنسحبِ عليها حكمُ الاستفهام وهكذا سبيلُ كلِّ تعليقٍ.

قال [الشيخ][(٢)]: «وقولُ ابن عطية: هذا قانون النحويين إلى آخره ليس كما ذكر بل لـ «كيف» معنيان، أحدُهما: الاستفهامُ المحض، وهو سؤال عن الهيئة إلا أن يُعَلَّق عنها العامل، فمعناها معنى الأسماء التي يُستفهم بها إذا عُلِّق عنها العاملُ. والثاني: الشرط كقول العرب: «كيف تكونُ أكونُ». وقوله: «ولـ «كيف» تصرفات إلى آخره ليس «كيف» تحلُّ محلَّ المصدر، ولا لفظ «كيفية» هو مصدرٌ، إنما ذلك نسبةٌ إلى «كيف»، وقوله: «ويحتمل أن يكونَ هذا الموضعُ منها، ومِنْ تصرفاتها قولهم «كن كيف شئت» لا يَحْتمل أن يكون منها؛ لأنه لم يثبتْ لها المعنى الذي ذكر مِنْ كونِ «كيف» بمعنى كيفية وادِّعاءُ مصدرية «كيفية». وأمَّا «كن كيف شئت» فـ «كيف» ليست بمعنى كيفية، وإنما هي شرطيةٌ وهو المعنى الثاني الذي لها، وجوابها محذوف، التقدير: كيف شئت فكن، كما تقول: «قم متى شئت» فـ «متى» اسمُ شرطٍ ظرفٌ لا يعمل فيه «قم» والجواب محذوف تقديره: متى شئت فقم، وحُذِفَ الجوابُ لدلالة ما قبله عليه كقولهم: «اضربْ زيداً إن أساء إليك»، التقدير: إن أساءَ إليك فاضرِبْه، وحُذِف «فاضربه» لدلالة «اضرِبْ» المتقدِّم عليه. وأمَّا قولُ

---

(١) فتح الباري ٨/١.

(٢) سقط قوله: «الشيخ» من الأصل، وأثبتناه من ش وانظر: البحر ١٦٠/٥.

البخاري: «كيف كان بدء الوحي» فهـو استفهامٌ مَحْضٌ: إمَّـا على سبيل الحكاية كأن سائلاً سأله فقال: كيف كان بَدْءُ الوحي، [وإما أن يكونَ من قوله هو، كأنـه سأل نفسه: كيف كان بدء الوحي؟][1] فأجاب بالحديثِ الذي فيه كيفيةُ ذلك».

وقوله: «الظالمين» مِنْ وَضْع الظاهر موضعَ المضمر، ويجوز أن يرادَ به ضميرُ مَنْ عاد عليه ضمير «بل كَذَّبوا»، وأن يُرادَ به «الذين مِنْ قبلهم».

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَسْتمعون﴾**: مبتدأ وخبـرهُ الجار قبله وأعاد الضميرَ جمعاً مراعاة لمعنىٰ «مَنْ»، والأكثرُ مراعاةُ لفظه كقوله:

آ. (٤٣) **﴿ومنهم مَنْ ينظرُ إليك﴾**: قال ابن عطية[2]: «جاء «ينظر» على لفظ «مَنْ»، وإذا جاء على لفظها فجائز أن يعطف عليه آخرُ على المعنىٰ، وإذا جاء أولاً على معناها فلا يجوز أن / يُعْطَفَ آخرُ على اللفظ لأنَّ [٤٦٨/أ] الكلامَ يُلْبَسُ حينئذ». قال الشيخ[3]: وليس كما قال، بل يجوز أن تراعيَ المعنىٰ أولاً فتعيدَ الضميرَ على حسبِ ما تريد من المعنىٰ مِنْ تأنيثٍ وتثنية وجمعٍ، ثم تراعي اللفظَ فتعيدُ الضميرَ مفرداً مذكراً، وفي ذلك تفصيلٌ ذُكر في النحو»، قلت: قد تقدَّم تحريره أولَ البقرة[4].

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿لَا يَظْلِمُ الناسَ شيئاً﴾**: يجوز أن ينتصب «شيئاً» على المصدر، أي: شيئاً من الظلم قليلاً ولا كثيراً، وأن ينتصبَ مفعولاً ثانياً لـ «يَظْلم» بمعنى: لا يُنْقِص الناسَ شيئاً من أعمالهم.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٢) المحرر ٤٨/٩.

(٣) البحر ١٦١/٥.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٨ من سورة البقرة.

قوله: «ولكنَّ الناسَ» قرأ[١] الأخَوان بتحفيف«لكن»، ومن ضرورة ذلك كسرُ النونِ لالتقاء الساكنين وَصْلاً ورفع «الناس»، والباقون بالتشديد ونصب «الناس» وتقدم توجيه ذلك في البقرة[٢].

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿ويوم﴾**: منصوب على الظرف. وفي ناصبه أوجه، أحدُها: أنه منصوبٌ بالفعل الذي تضمَّنه قوله: «كأنْ لم يلبثوا». الثاني: أنه منصوبٌ بـ«يتعارفون». والثالث: أنه منصوبٌ بمقدر، أي: اذكر يومَ. وقرأ الأعمش[٣] «يَحْشُرهم» بياء الغيبة، والضمير لله تعالىٰ لتقدُّم اسمه في قوله: «إنَّ الله لا يَظْلم».

قوله: «كأنْ لم يَلْبثوا» قد تقدَّم الكلامُ على «كأنْ» هذه. ولكن اختلفوا في محلِّ هذه الجملة على أوجهٍ، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ صفةً للظرف وهو «يوم» قاله ابن عطية[٤]. قال الشيخ[٥]: «لا يَصِحُّ لأنَّ «يومَ يحشرُهم» معرفةٌ والجملَ نكرات، ولا تُنْعَتُ المعرفةُ بالنكرة، لا يقال: إن الجملَ التي يُضاف إليها أسماءُ الزمانِ نكرةٌ على الإطلاق لأنها إن كانَتْ في التقدير تَنْحَلُّ إلى معرفة فإن ما أُضيف إليها يتعرَّفُ، وإن كانت تَنْحَلُّ إلى نكـرة كان ما أُضيف إليها نكرةً، تقول «مررت في يوم قَدِم زيدٌ المـاضي» فتصِفُ «يوم» بالمعرفة، و«جئت ليلةَ قَدِم زيدٌ المباركة علينا» وأيضاً فكأنْ لم يلبثوا لا يمكن أن يكـون صفة لليـوم من جهةِ المعنى؛ لأنَّ ذلـك من وصـف المحشورِين لا مِنْ وصف يوم حشرهم. وقد تكلَّفَ بعضُهم تقديرَ رابطٍ يَرْبطه

(١) السبعة ١٦٧؛ التيسير ١٢٢؛ البحر ٥/١٦٢؛ الإتحاف ٢٥٠.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠٢ من سورة البقرة.
(٣) وحفص، والباقون بالنون. انظر: السبعة ٣٢٧؛ التيسير ١٠٧؛ البحر ٥/١٦٢؛ الحجة ٣٣٢.
(٤) المحرر ٩/٩٤.
(٥) البحر ٥/١٦٢.

فقدَّره «كأنْ لم يَلْبثوا قبله» فحذف «قبله»، أي: قبل اليوم، وحَذْفُ مثلِ هذا الرابطِ لا يجوز»، قلت: قوله: «بعضهم»، هو مكي[1] ابن أبـي طالب فإنه قال: «الكافُ وما بعدها مِنْ «كأنْ» صفةٌ لليوم، وفي الكلامِ حَذْفُ ضميرٍ يعودُ علىٰ الموصوفِ تقديرُه: كأنْ لم يَلْبثوا قبلَه، فحذف «قبل» فصارت الهاءُ متصلةً بـ «يَلْبثوا» فحُذِفَتْ لطولِ الاسم كما تُحْذَفُ من الصِّلات»، ونَقَل هذا التقدير أيضاً أبو البقاء[2] ولم يُسَمِّ قائلَه فقال: «وقيل» فذكره.

والوجه الثاني: أن تكونَ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول «يَحْشُرهم»، أي: يَحْشُرهم مُشْبهين بمَنْ لم يلبث إلا ساعةً، هذا تقديـرُ الزمخشري[3]. وممَّنْ جَوَّز الحالية أيضاً ابنُ عطية[4] ومكي[5] وأبو البقاء[6]، وجعله بعضُهم هو الظاهر.

الوجه الثالث: أن تكونَ الجملةُ نعتـاً لمصدر محذوف، والتقديـر: يَحْشُرهم حَشْراً كأنْ لم يَلْبَثُوا» ذكر ذلك ابن عطية[7] وأبو البقاء[8] ومكي[9]. وقدَّر مكي وأبو البقاء العائد محذوفاً كما قَدَّراه حالَ جَعْلِهما الجملةَ صفةً لليوم، وقد تقدَّم ما في ذلك.

الرابع: قال ابن عطية: «ويَصِحُّ أن يكونَ قوله «كأَنْ لم يلبثوا»كلاماً

---

(١) المشكل ١/٣٨٣.
(٢) الإملاء ٢/٢٩.
(٣) الكشاف ٢/٢٣٩.
(٤) المحرر ٩/٥٠.
(٥) المشكل ١/٣٨٣.
(٦) الإملاء ٢/٢٩.
(٧) المحرر ٩/٥٠.
(٨) الإملاء ٢/٢٩.
(٩) المشكل ١/٣٨٣.

مجملاً»(1) ولم يُبَيِّنْ الفعلَ الذي يتضمَّنه «كأنْ لم يَلْبثوا». قال الشيخ(2): «ولعلَّه أرادَ ما قاله الحوفي مِنْ أنَّ الكاف في موضعِ نصبٍ بما تضمَّنَتْه من معنىٰ الكلام وهو السرعة» انتهىٰ. قال(3): «فيكونُ التقدير: ويوم يحشرهم يُسْرعون كأنْ لم يَلْبثوا» قلت: فيكونُ «يسرعون» حالاً من مفعول «يَحْشرهم» ويكون «كأنْ لم يلبثوا» حالاً من فاعل «يُسْرعون»، ويجوز أن تكونَ «كأنْ لم» مفسرةً لـ «يُسْرعون» المقدرة.

قوله: «يَتَعارفون» فيه أوجهٌ، أحدُها: أن الجملةَ في محلِ نصبٍ على الحال من فاعل «يَلْبثوا». قال الحوفي: «يتعارفون» فعل مستقبلٌ في موضع الحال من الضمير في «يلبثوا» وهو العامل، كأنه قال: متعارفين، والمعنى اجتمعوا متعارفين». والثاني: أنها حالٌ من مفعول «يَحْشُرهم» أي: يَحْشُرهم متعارفين والعاملُ فعلُ الحشر، وعلى هذا فَمَنْ جوَّز تعدُّدَ الحال جوَّز أن تكونَ «كأَنْ لم» حالاً أولى، وهذه حالٌ ثانية، ومَنْ مَنَعَ ذلك جَعَلَ «كأنْ لم» على ما تقدم من غيرِ الحالية. قال أبو البقاء(4): «وهي حالٌ مقدرة لأنَّ التعارفَ لا يكونُ حالَ الحشر». والثالث: مستأنفةٌ، أخبر تعالىٰ عنهم بذلك قال الزمخشري(5): «فإن قلت: كأن لم يَلْبثوا ويتعارفون كيف موقعهما؟ قلت: أمَّا الأولى فحالٌ منهم أي: يَحْشُرهم مُشْبهين بمَنْ لم يَلْبث إلا ساعةً، وأمَّا الثانية: فإمَّا أن تتعلَّقَ بالظرف ـ يعني فتكون حالاً ـ وإما أن تكونَ مبينةً لقوله: كأن لم يَلْبثوا إلا ساعةً؛ لأن التعارف لا يبقى مع طول العهد وينقلب تناكراً».

---

(1) أصل عبارة ابن عطية في المحرر ٩/ ٤٩: «ويصح أن ينتصب بالفعل الذي يتضمنه قوله «كأنه لم يلبثوا إلا ساعة من النهار». والمؤلف هنا لم يورد نص ابن عطية، وإنما أورد تعليق الشيخ عليه (البحر ٥/ ١٦٢) فقوله: «كلاماً مجملاً» من كلام أبي حيان.

(2) البحر ٥/ ١٦٢.

(3) أي الشيخ.

(4) الإملاء ٢/ ٢٩.

(5) الكشاف ٢/ ٢٣٩.

قوله: «قد خَسِر» فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة أخبر تعالىٰ بأن المكذِّبينَ بلقائِه خاسرون لا محالة، ولذلك أتىٰ بحرفِ التحقيق. والثاني: أن يكونَ في محل نصبٍ بإضمارِ قولٍ أي: قائلين قد خسر الذين. ثم لك في هذا القول المقدر / وجهان، أحدهما: أنه حال مِنْ مفعول «يحشرهم» أي: [٤٦٨/ب] يحشرهم قائلين ذلك. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يتعارفون». وقد ذهب إلى الاستئناف والحالية مِنْ فاعل «يتعارفون» الزمخشري[١] فإنه قال: «هو استئنافٌ فيه معنىٰ التعجب كأنه قيل: ما أحشرهم» ثم قال: «قد خَسِر» علىٰ إرادة القولِ أي: يتعارفون بينهم قائلين ذلك»، وذهبَ إلى أنها حالٌ من مفعول «يحشرهم» ابن عطية[٢].

قوله: «وما كانوا مهتدين» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ معطوفةً على قولِه «قد خَسِر» فيكونُ حكمُه حكمَه. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على صلةِ الذين، وهي كالتوكيد للجملة التي وقعتْ صلةً؛ لأنَّ مَنْ كذَّب بلقاء الله غيرُ مهتدٍ.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿وإمَّا نُرِيَنَّك﴾**: «إمَّا» هذه قد تقدَّم الكلامُ عليها مستوفىً. وقال ابن عطية[٣]: «ولأجلها أي: لأجل زيادةِ «ما» جاز دخولُ النونِ الثقيلة ولو كانَتْ «إنْ» وحدَها لم يَجُزْ» يعني أن توكيد الفعل بالنونِ مشروطٌ بزيادة «ما» بعد «إنْ»، وهو مخَالفٌ لظاهرِ كلامِ سيبويه[٤]، وقد جاء التوكيد في الشرط بغير «إنْ» كقوله[٥]:

---

(١) الكشاف ٢/٢٣٩.
(٢) ليس ثمة نص في «المحرر» يصرح بذلك، وإنما على سبيل الاحتمال من قوله: «إخبار المحشورين على جهة التوبيخ لأنفسهم». المحرر ٩/٥٠.
(٣) المحرر ٩/٥١.
(٤) الكتاب ٢/١٥٢.
(٥) تقدم برقم ٣٩٣.

٢٥٩٨ـ مَنْ نثقفَنْ منهم فليس بـآيبٍ   أبـداً وقَتْل بني قتيبـةَ شافي

قال ابن خروف: «أجاز سيبويهِ الإتيانَ بـ«مـا» وأن لا يُـؤْتىٰ بها، والإتيانُ بالنون مع «ما» وأنْ لا يؤتىٰ بها» والإراءَةُ هنا من البصر؛ ولذلك تعدَّى الفعلُ إلى اثنين بالهمزة أي: نجعلك رائياً بعضَ الموعودين».

قوله: «فإلينا مَرْجِعُهم» مبتدأ وخبر، وفيه وجهان أظهرهما: أنه جوابٌ للشرط وما عُطف عليه، إذ معناه صالحٌ لذلك. وإلى هذا ذهب الحوفي وابن عطية[1]. والثاني: أنه جوابٌ لقوله «أو نتوفَيَنَّك»، وجواب الأول محذوف قال الزمخشري[2]: «كأنه قيل: وإمَّا نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِـدُهم فذاك، أو نتوفينَّك قبل أن نريك فنحن نُريك في الآخرة». قال الشيخ[3]: «فجعل الزمخشري في الكلام شرطين لهما جوابان، ولا حاجةَ إلى [تقدير][4] جواب محذوف لأنَّ قولهَ «فإلينا مَرْجعهم» صالحٌ لأن يكونَ جواباً للشرط والمعطوفِ عليه، وأيضاً فقولُ الزمخشري «فذاك» هو اسمٌ مفردٌ لا يَنْعقد منه جوابُ شرطٍ فكان ينبغي أن يأتيَ بجملةٍ يَصِحُّ منها جوابُ الشرط إذ لا يُفْهَمُ مِنْ قوله «فذاك» الجزء الذي حُذِف، المتحصَّل به فائدةُ الإسناد». قلت: قد تقرَّر أنَّ اسمَ الإشارة قد يُشار به إلى شيئين فأكثر وهو بلفظِ الإفراد، فكأنَّ ذاك واقعٌ موقعَ الجملة الواقعة جواباً، ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ الخبر لدلالة المعنىٰ عليه إذ التقديرُ: فذاك المراد أو المتمنَّى أو نحوه. وقوله: «إذ لا يُفْهم الجزء الذي حُذِف» إلى آخره ممنوعٌ بل هو مفهومٌ كما رأيت، وهو شيءٌ يَتبادر إليه الذهن.

---

(١) المحرر ٩/٥١.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٩.
(٣) البحر ٥/١٦٤.
(٤) من البحر.

قوله: «ثم اللَّـهُ شهيدٌ» ليست هنا للترتيب الزماني بل هي لترتيبِ الأخبارِ لا لترتيبِ القصصِ في أنفسها. قال أبو البقاء[1]: «كقولك زيدٌ عالم ثم هو كريم». وقال الزمخشري[2]: «فإن قلت: اللَّهُ شهيدٌ على ما يفعلون في الدارَيْن فما معنىٰ ثم؟ قلت: ذُكِرَت الشهادة، والمراد مقتضاها ونتيجتها، وهو العقاب، كأنه قيل: ثم الله معاقِبٌ على ما يفعلون».

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة «ثَمَّ» بفتح الثاء جعله ظرفاً لشهادة الله، فيكون «ثَمَّ» منصوباً[3] بـ «شهيد» أي: اللَّـهُ شهيدٌ عليهم في ذلك المكان، وهو مكانُ حَشْرِهم. ويجوز أن يكونَ ظرفاً لمَرْجِعهم أي: فإلينا مَرْجِعُهم يعني رجوعهم في ذلك المكانِ الذي يُثاب فيه المُحْسِن ويُعاقَبُ فيه المسيءُ.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿إلا ما شاءَ اللَّـهُ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ متصل تقديرُه: إلا ما شاء الله أن أَمْلكه وأَقْدِر عليه. والثاني: أنه منقطعٌ. قال الزمخشري[4]: «هو استثناءٌ منقطع أي: ولكنْ ما شاء الله من ذلك كائن، فكيف أَمْلك لكم الضررَ وجَلْبَ العذاب؟».

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتم﴾**: قد تقدَّم الكلام[5] على / «أَرَأَيْتَ» [٤٦٩/أ]
هذه، وأنها تتضمَّن معنى أخبرني فتتعدى إلى اثنين، ثانيهما غالباً جملة استفهامية فينعقد منها مع ما قبلها مبتدأٌ وخبرٌ كقولهم: «أرأيتَك زيداً ما صنع» وتقدَّم مذاهبُ الناسِ فيها في سورة الأنعام فعليك باعتباره ثَمَّة. ومفعولُها الأول في هذه الآية الكريمة محذوفٌ، والمسألةُ من بابِ الإعمال لأنه تنازع

---

(١) الإملاء ٢/٢٩.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٩.
(٣) الأصل «منصوب» وهو سهو.
(٤) الكشاف ٢/٢٤٠.
(٥) انظر إعرابه للآية ٤٦ من سورة الأنعام.

أرأيت وأتاكم في «عذاب»، والمسألةُ من إعمال الثاني، إذ هو المختار عند البصريين، ولمَّا أعمله أضمر في الأول وحَذَفَه، لأنَّ إبقاءَه مخصوصٌ بالضرورة، أو جائزُ الذكرِ على قلةٍ عند آخرين، ولو أعمل الأول لأضمرَ في الثاني؛ إذ الحذف منه لا يكون إلا في ضرورة أو في قليلٍ من الكلام، ومعنى الكلام: قل لهم يا محمد أخبروني عن عذاب الله إن أتاكم، أيُّ شيءٍ تستعجلون منه، وليس شيءٌ من العذاب يُسْتعجل به لمرارته وشدة إصابته فهو مُقْتَضٍ لنفورِ الطَّبع منه. قال الزمخشري[1] «فإن قلت: بم يتعلَّق الاستفهامُ وأين جوابُ الشرط؟ قلت: تعلَّق بـ «أرأيتم» لأن المعنىٰ: أخبروني ماذا يَسْتعجل منه المجرمون، وجوابُ الشرط محذوف وهو «تَنْدموا على الاستعجال» أو «تعرفوا الخطأ فيه». قال الشيخ[2]: «وما قَدَّره غيرُ سائغ لأنه لا يُقَدَّر الجوابُ إلا ممَّا تقدَّمَه لفظاً أو تقديراً تقول: «أنت ظالمٌ إن فعلت» التقدير: إن فعلت فأنت ظالم، وكذلك: «وإنَّا إنْ شاء الله لَمُهْتدون»[3] التقدير: إن شاءَ الله نَهْتَدِ، فالذي يُسَوِّغ أن يُقَدَّر: إن أتاكم عذابه فأخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون».

وقال الزمخشري[4] أيضاً: «ويجوزُ أن يكونَ «ماذا يَسْتعجل منه المجرمون» جواباً للشرط كقولك: إنْ أتَيْتك ما تُطْعمني؟ ثم تتعلَّق الجملةُ بـ «أرأيتم»، وأن يكونَ «أَثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به». جواباً للشرط، و «ماذا يَسْتعجل منه المجرمون» اعتراضاً، والمعنىٰ: إنْ أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعِه حينَ لا ينفعكم الإيمان». قال الشيخ[5]: «أمَّا تجويزُه أن يكون «ماذا»

---

(١) الكشاف ٢/٢٤٠.
(٢) البحر ٥/١٦٦.
(٣) الآية ٧٠ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف ٢/٢٤٠.
(٥) البحر ٥/١٦٧.

جواباً للشرط فلا يَصِح، لأن جوابَ الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء تقول: إنْ زارنا فلان فأيُّ رجل هو، وإن زارَنا فلانٌ فأيُّ يدٍ له بذلك، ولا يجوز حذفها إلا إن كان في ضرورةٍ، والمثالُ الذي ذكره وهو «إن أتيتك ما تُطْعمني؟» هو مِنْ تمثيلِهِ لا من كلامِ العرب. وأمَّا قوله: «ثمَّ تتعلَّق الجملةُ بـ «أرأيتم» إن عنىٰ بالجملة «ماذا يَسْتعجل» فلا يصحُّ ذلك، لأنه قد جعلها جواباً للشرط، وإن عَنَى بالجملة جملةَ الشرط فقد فسَّر هو «أرأيتم» بمعنىٰ أخبروني، و «أخبرني» يطلب متعلقاً مفعولاً، ولا تقع جملةُ الشرط موقـعَ مفعول أخبرني. وأمَّا تجويزُه أن يكون «أثم إذا ما وقع آمنتم به» جواباً للشرط و «ماذا يستعجل منه المجرمون» اعتراضاً فلا يَصِحُّ أيضاً لِما ذكرناه مِنْ أنَّ جملةَ الاستفهام لا تقع جواباً للشرط إلا ومعها فاءُ الجواب، وأيضاً فـ «ثم» هنا هي حرف عطفٍ تَعْطِفُ الجملةَ التي بعدها على التي قبلها، فـالجملةُ الاستفهامية معطوفةٌ، وإذا كانت معطوفة لم يَصِحَّ أن تقعَ جوابَ الشرط، وأيضاً فـ «أرأيتم» بمعنى «أخبروني» تحتاج إلى مفعول، ولا تقعُ جملةُ شرط موقعَه».

وكونُ «أرأيتم» بمعنى «أخبروني» هو الظاهر المشهور. وقال الحوفي: «الرؤيةُ مِنْ رؤية القلب التي بمعنى العلم لأنها داخلةٌ على الجملة من الاستفهام التي معناها التقرير، وجوابُ الشرط محذوفٌ، وتقديرُ الكلام: أرأيتم ما يستعجل من العذاب المجرمون إنْ أتاكم عذابه» انتهىٰ، فهذا ظاهرٌ في أنَّ «أرأيتم» غيرُ مضمنةٍ معنى الإِخبار، وأن الجملةَ الاستفهامية سَدَّت مَسَدَّ المفعولين، ولكن المشهور الأول. / [٤٦٩/ب]

قوله: «ماذا يَسْتَعْجِل» قد تقدَّم الكلام على هذه الكلمة ومذاهبِ الناس فيها[١]. وجَوَّز بعضُهم هنا أن تكون «ما» مبتدأ و «ذا» خبره، وهو موصولٌ

(١) انظر إعرابه للآية ٢١٥ من سورة البقرة.

بمعنى الذي، و«يستعجل» صلتُه وعائدُه محذوفٌ تقديره: أيُّ شيء الذي يستعجله منه أي من العذاب، أو من الله تعالىٰ. وجوَّز آخرون كمكي[1] وأنظارِه أن يكونَ «ماذا» كلُّه مبتدأً أي: يُجعل الاسمان بمنزلةِ اسمٍ واحد، والجملةُ بعده خبره. قال أبو علي: «وهو ضعيفٌ لخلوِّ الجملةِ من ضمير يعود على المبتدأ». وقد أجاب أبو البقاء[2] عن هذا فقال: «ورُدَّ هذا القول بأنَّ الهاء في «منه» تعودُ على المبتدأ كقولك: «زيدٌ أَخَذْتُ منه درهماً». قلت: ومِثْلُ أبي علي لا يَخْفىٰ عليه مثل ذلك، إلا أنه لا يَرى عَوْدَ الهاءِ على الموصولِ لأن الظاهرَ عَوْدُها على العذاب. قال الشيخ[3]: «والظاهرُ عَوْدُ الضمير في «منه» على العذاب، وبه يَحْصُل الربطُ لجملةِ الاستفهامِ بمفعول «أرأيتم» المحذوف الذي هو مبتدأٌ في الأصل». وقال مكي[4]: «وإن شئت جعلت «ما» و«ذا» بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع رفع بالابتداء، والجملةُ التي بعده الخبر، والهاءُ في «منه» تعود أيضاً على العذاب». قلت: فقد تُرِك المبتدأُ بلا رابطٍ لفظي حيث جَعَل الهاءَ عائدةً على غير المبتدأ فيكون العائدُ عنده محذوفاً. لكنه قال بعد ذلك: «فإنْ جعلت الهاء في «منه» تعود على الله ـ جلَّ ذكره ـ و«ما» و«ذا» اسماً واحداً كانت «ما» في موضع نصبٍ بـ «يستعجل» والمعنىٰ: أيَّ شيء يستعجل المجرمون من الله» فقوله هذا يؤذن بأن الضميرَ لمَّا عاد على غير المبتدأ جعله مفعولاً مقدماً، وهذا الوجهُ بعينه جائزٌ فيما إذا جُعل الضمير عائداً على العذاب. ووجهُ الرفعِ على الابتداء جائزٌ فيما إذا جُعِل الضمير عائداً على الله تعالىٰ إذ العائدُ الرابطُ مقدرٌ كما تقدم التنبيهُ عليه.

---

(١) المشكل ١/٣٨٤.
(٢) الإملاء ١/٢٩.
(٣) البحر ٥/١٦٧.
(٤) المشكل ١/٣٨٤.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ﴾**: قد تقدَّم خلافُ الزمخشري للجمهور في ذلك، حيث يقدِّر جملةً بين همزة الاستفهام وحرف العطف. و «ثمَّ» حرفُ عطف، وقد قال الطبري[١] ما لا يوافَق عليه فقال: «وأَثُمَّ هذه بضمِّ الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك» فإن كان قَصَدَ تفسير المعنى وهو بعيدٌ فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يُعْرَفُ في «ثُمَّ» بضم الثاء، إلا أنه قد قرأ[٢] طلحة بن مصرف «أَثَمَّ» بفتح الثاء، وحينئذ يَصِحُّ تفسيرها بمعنى هنالك.

قوله: «ألآن» قد تقدَّم الكلام في «الآن»[٣]. وقرأ الجمهور «ألآن» بهمزة استفهام داخلة على «الآن» وقد تقدم مذاهب القراء[٤] في ذلك. و «الآن» نصبٌ بمضمر تقديره: الآن آمنتم. ودلَّ على هذا الفعلِ المقدرِ الفعلُ الذي تقدَّمه وهو قولُه: «أثمَّ إذا ما وَقَعَ آمنتمْ به». ولا يجوز أن يعملَ فيه «آمنتم» الظاهرُ؛ لأنَّ ما قبلَ الاستفهام لا يَعْمل فيما بعده، كما أنَّ ما بعدَه لا يعملُ فيما قبله لأنَّ له صدرَ الكلام، وهذا الفعلُ المقدرُ ومعمولُه على إضمار قول أي: قِيل لهم إذ آمنوا بعد وقوعِ العذابِ: آمنتم الآن به.

والقراءةُ بالاستفهامِ هي قراءةُ العامة، وقد عَرَفْتَ تخريجَها. وقرأ[٥] عيسى وطلحة «آمنتم به الآن» بوصل الهمزة من غيرِ استفهامٍ، وعلى هذه القراءةِ فـ «الآن» منصوبٌ بـ «آمنتم» هذا الظاهر.

قولُه: «وقد كُنْتُمْ» جملةٌ حاليةٌ. قال الزمخشري[٦]: «وقد كنتم به

---

(١) التفسير ١٥/١٠١.
(٢) البحر ٥/١٦٧.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٣١.
(٤) انظر: السبعة ٣٢٧؛ الإتحاف ٢٥٠؛ البحر ٥/١٦٧؛ التيسير ١٢٢.
(٥) البحر ٥/١٦٧.
(٦) الكشاف ٢/٢٤٠.

تَسْتَعْجلون» يعني تُكَـذِّبون، لأنَّ استعجـالَهم كـان على جهـةِ التكـذيبِ والإنكارِ». قلت: فَجَعَله من باب الكناية لأنه دلالةٌ على الشيءِ بلازِمِه نحو «هو طويلُ النِّجاد»(١) كَنَيْتَ به عن طولِ قامتِه؛ لأنَّ طولَ نِجادِه لازمٌ لطول قامتِه وهو باب بليغ.

آ. (٥٢) **وقوله تعالى: ﴿ثم قيل للذين ظَلَموا﴾**: هذه الجملةُ على قراءةِ العامة عطفٌ على ذلك الفعلِ المقدَّرِ الناصبِ لـ«الآن»، وعلى قراءةِ طلحة هو استئنافُ إخبارٍ عَمَّا يُقال لهم يومَ القيامة، و«ذوقوا» و«هل تُجْزَوْن» كلُّه في محلِّ نصبٍ بالقول، وقوله «إلا بما» هو المفعولُ الثاني لـ«تُجْزَون»، والأولُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وهو استثناءٌ / مفرغ. [٤٧٠/أ]

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿أحَقٌّ هو﴾**: يجوز أن يكونَ «حَقٌّ» مبتدأً و«هو» مرفوعاً بالفاعلية سدَّ مَسَدَّ الخبر، و«حق» وإن كان في الأصلِ مصدراً ليس بمعنى اسم فاعلٍ ولا مفعول، لكنه في قوةِ «ثابت» فلذلك رَفَعَ الظاهرَ. ويجوز أن يكون «حَقٌّ» خبراً مقدماً و«هو» مبتدأً مؤخراً.

واختلف في «يَسْتَنْبِئُونك» هذه هل هي متعديةٌ إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة؟ فقال الزمخشري(٢): «ويَسْتَنْبِئونك(٣) فيقولون: أحقٌّ هو» فظاهرُ هذه العبارةِ أنها متعديةٌ لواحد، وأن الجملةَ الاستفهاميةَ في محلِّ نصبٍ بذلك القولِ المضمرِ المعطوفِ على «يَسْتَنْبِئُونك» وكذا فَهِم عنه الشيخ(٤) أعني تعدِّيَها لواحدٍ. وقال مكي(٥): «أحقٌّ هو ابتداءٌ وخبرٌ في موضعِ المفعولِ الثاني إذا جَعَلْتَ «يستنبؤنك» بمعنى يَسْتَخْبِرونك، فإذا جَعَلْتَ «يستنبئونك»

---

(١) النجاد: حمائل السيف.
(٢) الكشاف ٢/٢٤١.
(٣) عبارة الكشاف: «ويستخبرونك».
(٤) البحر ٥/١٦٨.
(٥) المشكل ٢/٣٨٤.

بمعنى يَسْتَعْلِمونك كان «أحقٌّ هو» ابتداءً وخبراً في موضع المفعولَيْن لأنَّ «أَنْبأ» إذا كان بمعنى أَعْلَم كان متعدياً إلى ثلاثةِ مفعولَيْن يجوزُ الاكتفاءُ بواحدٍ، ولا يجوزُ الاكتفاء باثنين دون الثالث، وإذا كانت «أنبأ» بمعنى أَخْبر تَعَدَّتْ إلى مفعولَيْن، لا يجوز الاكتفاءُ بواحد دون الثاني، وأنبأ ونبَّأ في التعدِّي سواءٌ».

وقال ابنُ عطية(١): «معناه يَسْتَخْبرونك، وهو على هذا يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما الكافُ، والآخرُ في الابتداء والخبر» فعلى ما قال تكون «يَسْتنبئونك» معلقة بالاستفهام، وأصل استنبأ أن يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بـ «عن»، تقول: اسْتَنْبأت زيداً عن عمرو أي: طلبت منه أن يُنْبِئَني عن عمرو. ثم قال(٢): «والظاهر أنها تحتاج إلى مفعولين ثلاثةٍ أحدُهما الكافُ، والابتداءُ والخبرُ سَدَّ مَسَدَّ المفعولَيْن». قال الشيخ(٣): «وليس كما ذكر لأن «استعلم» لا يُحْفظ كونُها متعديةً إلى مفاعيلَ ثلاثةٍ، لا يُحْفظ «استعلمت زيداً عمراً قائماً» فتكونُ جملةُ الاستفهامِ سَدَّتْ مَسدَّ المفعولين، ولا يَلْزَمُ مِنْ كونها بمعنى «يَسْتعلمونك» أن تتعدَّى إلى ثلاثة؛ لأنَّ «استعلم» لا يتعدَّى إلى ثلاثةٍ كما ذكرنا».

قلت: قد سَبَقَ أبا محمد إلى هذا مكي بن أبي طالب كما قدَّمْتُ حكايته عنه، والظاهرُ جوازُ ذلك، ويكون التعدي إلى ثالث قد حَصَلَ بالسين، لأنهم نَصُّوا على أن السين تُعَدِّي، فيكونُ الأصلُ: «علم زيدٌ عمراً قائماً» ثم تقول: «استعلمْتُ زيداً عمراً قائماً»، إلا أنَّ النحويين نَصُّوا على أنه لا يتعدَّى إلى ثلاثةٍ إلا «عَلِم» و«رَأَىٰ» المنقولَيْن بخصوصيةِ همزةِ التعدِّي إلى ثالثٍ، وأنبأ ونَبَّأ وأخبر وخبَّر وحدَّث.

---

(١) المحرر ٩/٥٤.

(٢) عبارة ابن عطية بعد القول الأول: «وقيل: هي بمعنى يستعلمونك، فهي على هذا تحتاج...».

(٣) البحر ٥/١٦٨.

وقرأ[1] الأعمش «آلحقُّ» بلامِ التعريف. قال الزمخشري[2]: «وهو أَدْخَلُ في الاستهزاء لتضمُّنه معنى التعريض بأنه باطلٌ، ذلك لأن اللامَ للجنس وكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطلُ، أو: أهو الذي سَمَّيْتموه الحق».

قوله: «إي» حرفُ جوابٍ بمعنى نعم ولكنها تختصُّ بالقسم أي: لا تُسْتعمل إلا في القسم بخلافِ نعم. قال الزمخشري[3]: «وإي بمعنى نعم في القسم خاصةً كما كان «هل» بمعنى «قد» في الاستفهامِ خاصةً، وسَمِعْتهم يقولون في التصديق «إيْوَ» فَيَصِلُونه بواو القسم ولا يَنْطِقون به وحده». قال الشيخ[4]: «لا حجَّةَ فيما سمعه لعدمِ الحُجة في كلامِ مَنْ سمعه لفسادِ كلامه وكلامِ مَنْ قبله بأزمانٍ كثيرة». وقال ابن عطية[5]: «وهي لفظةٌ تتقدَّم القسمَ بمعنى نعم، ويجيءُ بعدها حرفُ القسم وقد لا يجيءُ تقول: إي وربي، إي ربي».

قوله: «وما أنتم بمعجزين» يجوزُ أن تكونَ الحجازيةَ، وأن تكونَ التميميةَ، لخفاءِ النصبِ أو الرفع في الخبر. وهذا عند غيرِ الفارسي[6] وأتباعِه، أعني جوازَ زيادةِ الباء في خبر التميمية. وهذه الجملةُ تحتملُ وجهين، أحدهما: أن تكون معطوفةً على جوابِ القسم، فيكونَ قد أجاب القسم بجملتين إحداهما مثبتةٌ مؤكَّدةٌ بـ «إنَّ» واللام، والأخرىٰ منفيةٌ مؤكَّدةٌ بزيادة الباء. والثاني: أنها مستأنفةٌ سِيْقَتْ للإخبار بعَجْزهم عن التعجيز. و«مُعْجز» مِنْ أعجز فهو متعدٍّ لواحدٍ كقوله تعالىٰ: «ولن نُعْجِزَه هَرَباً»[7] فالمفعول هنا محذوفٌ أي:

---

(١) المحتسب ١/٣١٢؛ الكشاف ٢/٢٤١.
(٢) الكشاف ٢/٢٤١.
(٣) الكشاف ٢/٢٤١.
(٤) البحر ٥/١٦٨.
(٥) المحرر ٩/٥٤.
(٦) الإيضاح العضدي ١١٠.
(٧) الآية ١٢: من سورة الجن.

بمعجزين الله. وقال الزجاج: «أي: ما أنتم مِمَّن يُعْجِزُ مَنْ يُعَذِّبكم». ويجوز أن يكونَ استُعْمل استعمَال اللازم؛ لأنه قد كثُر فيه حَذْفُ المفعولِ حتى قالت العرب: «أعْجزَ فلانٌ»: إذا ذهب في الأرض فلم يُقْدَرْ عليه.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿لافْتَدَتْ به﴾**: «افتدىٰ» يجوز أن يكون متعدياً وأن يكونَ قاصراً، فإذا كان مطاوعاً لـ«فَدَى» كان قاصراً تقول: فَدَيْتُه فافتدىٰ، ويكونُ بمعنى فَدَى فيتعدى لواحد. والفعلُ هنا يحتملُ الوجهين: فإنْ جعلناه متعدياً فمفعولُه محذوفٌ تقديرُه: لافتدَتْ به نفسَها، وهو في المجاز كقولِه: «كلُّ نفسٍ تجادِلُ عن نفسها»(١).

وقوله: «وأَسَرُّوا» / قيل: «أسرَّ» مِنَ الأضداد، يُسْتعمل بمعنى أظهر، [٤٧٠/ب] كقول الفرزدق(٢):

٢٥٩٩ـ ولمَّا رأىٰ الحجَّاجَ جرَّد سيفَه أَسَرَّ الحَرُوريُّ الذي كان أضمرا

وقول الآخر(٣):

٢٦٠٠ـ فـأسَرْتُ النـدامةَ يـوم نادىٰ بِرَدِّ جِمالِ غـاضِرةَ المُنـادي

ويُسْتعمـل بمعنىٰ: «أخفىٰ» وهو المشهـورُ في اللغةِ كقـوله: «يَعْلم ما تُسِرُّون وما تُعْلنون»(٤) وهو في الآيةِ يحتمل الوجهين. وقيل: إنه ماض على بابه قد وقع. وقيل: بل هو بمعنى المستقبل. وقد أبعدَ بعضُهم فقال: «أسرُّوا الندامةَ» أي: بَدَتْ بالندامة أسِرَّةُ وجوهِهم أي: تكاسيرُ جباهِهم.

و «لمَّا رَأَوا» يجوز أن تكونَ حرفاً، وجوابُها محذوف لدلالة ما تقدَّم

(١) الآية ١١١ من سورة النحل.
(٢) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١٦٩/٥؛ اللسان سرر.
(٣) البيت لكثير، وهو في القرطبي ٣٥٢/٨؛ البحر ١٦٩/٥.
(٤) الآية ١٩ من سورة النحل.

عليه، وهو المتقدمُ عند مَنْ يَرى تقديمَ جواب الشرط جائزاً. ويجوز أن تكونَ بمعنى حين والناصبُ لها «أَسَرُّوا». وقوله: «ظَلَمْت» في محل جرٍّ صفةٍ لـ «نفس» أي: لكل نفس ظالمة. و «ما في الأرض» اسمُ أن، و «لكلٍ» هو الخبر.

وقوله: «وقُضِيَ» يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وهو الظاهر، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «رأوا» فيكونَ داخلاً في حَيِّز «لَمَّا» والضميرُ في «بينهم» يعودُ على «كل نفس» في المعنى. وقال الزمخشري[1]: «بين الظالمين والمظلومين، دلَّ على ذلك ذِكْرُ الظلم» وقال بعضُهم: إنه يعود على الرؤساء والأتباع. و «بالقسط» يجوز أن تكونَ الباءُ للمصاحبةِ، وأن تكونَ للآلة.

آ. (٥٦) **وقوله تعالى: ﴿وإليه تُرْجَعُون﴾**: قدَّمَ الجارَّ للاختصاص أي: إليه لا إلى غيرِه تُرْجَعون ولأجل الفواصل. وقرأ العامَّةُ: «تُرْجَعون» بالخطاب. وقرأ الحسن[2] وعيسى بن عمر «يُرْجَعُون» بياء الغَيْبة.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿من ربكم﴾**: يجوز أن تكونَ «مِنْ» لابتداء الغاية فتتعلَّقَ حينئذ بـ «جاءَتْكم»، وابتداءُ الغايةِ مجازٌ، ويجوز أن تكونَ للتبعيضِ فتتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفة لموعظة أي: موعظةٌ كائنةٌ مِنْ مواعظِ ربكم. وقوله: «موعظة من ربكم وشفاءٌ وهدىً ورحمة» من باب ما عُطِف فيه الصفات بعضُها على بعض أي: قد جاءتكم موعظةٌ جامعةٌ لهذه الأشياءِ كلِّها.

و «شِفاء» في الأصلِ مصدرٌ جُعِل وَصْفاً مبالغة، أو هو اسمٌ لما يُشْفَى به أي: يُداوَى، فهو كالدواءِ لما يُداوىٰ. و «لما في الصدور» يجوزُ أن يكونَ

---

(١) الكشاف ٢٤١/٢.

(٢) البحر ١٧٠/٥؛ الإتحاف ٢٥٢.

صفةً لـ «شفاء» فيتعلَّقَ بمحذوف، وأن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول؛ لأن العاملَ فرعٌ إذا قلنا بأنه مصدرٌ. وقوله: «للمؤمنين» محتملٌ لهذين الوجهين وهو من التنازع؛ لأنَّ كلًّا من الهدى والرحمة يَطْلبه.

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿بفضلِ اللَّـهِ وبرحمتِه﴾**: في تعلُّق هذا الجارِّ أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «بفضل» و «برحمته» متعلقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: بفضل الله وبرحمته ليَفْرحوا فبذلك فَلْيفرحوا، فحذفَ الفعلَ الأولَ لدلالة الثاني عليه، فهما جملتان، ويدلُّ على ذلك قولُ الزمخشري[١]: «أصلُ الكلام: بفضل الله وبرحمته فَلْيفرحوا فبذلك فليفرحوا والتكرير للتأكيد والتقريرِ وإيجابِ اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دونَ ما عَداهما من فوائدِ الدنيا، فحُذِفَ أحدُ الفعلَيْن لدلالةِ المذكورِ عليه، والفاء داخلةٌ لمعنى الشرط كأنه قيل: إنْ فَرِحوا بشيءٍ فَلْيَخُصُّوهما بالفرح فإنه لا مفروحَ به أحقُّ منهما».

الثاني: أن الجارَّ الأولَ متعلقٌ أيضاً بمحذوفٍ دلَّ عليه السياقُ والمعنىٰ، لا نفس الفعلِ الملفوظِ به والتقديرُ: بفضل الله وبرحمتِه فَلْيَعْتَنوا فبذلك فليفرحوا قاله الزمخشري[٢].

الثالث: أن يتعلق الجارُّ الأول بـ «جاءتكم» قال الزمخشري[٣]: «ويجوز أن يُراد «قد جاءَتْكم موعظةٌ بفضلِ الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا، أي فبمجيئِها فَلْيفرحوا». قال الشيخ[٤]: «أما إضمار «فليعتنوا» فلا دليلَ عليه» قلت: الدلالةُ عليه من السياق واضحةٌ، وليس شرطُ الدلالةِ أن تكونَ لفظية.

وقال الشيخ[٥]: «وأمَّا تعلُّقه بقوله: «قد جاءتكم» فينبغي أن يقدَّرَ

---

(١) الكشاف ٢/٢٤١.
(٢) الكشاف ٢/٢٤٢.
(٣) الكشاف ٢/٢٤٢.
(٤) البحر ٥/١٧١.
(٥) البحر ٥/١٧١.

محذوفاً بعد «قل»، ولا يكونُ متعلِّقاً بـ«جاءتكم» الأولى للفصل بينهما بـ«قل». قلت: هذا إيرادٌ واضحٌ، ويجوزُ أن تكونَ «بفضل الله» صفةً لـ«موعظة» أي: موعظةٌ مصاحبةٌ أو ملتبسَةٌ بفضل الله.

الرابع: قال الحوفي: «الباءُ متعلقةٌ بما دَلَّ عليه المعنى أي: قد جاءتكم الموعظةُ بفضل الله».

الخامس: أنَّ الفاءَ الأولى زائدةٌ، وأن قولَه «بذلك» بدلٌ مِمَّا قبله وهو «بفضل الله وبرحمته» وأُشير بذلك إلى اثنين وهما الفضلُ والرحمةُ كقوله: / «لا فارضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بين ذلك»[1]، وكقوله[2]: [٤٧١/أ]

٢٦٠١ـ إنَّ للخيرِ وللشرِ مَدَى وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

وفي هاتين الفاءَيْن أوجهٌ، أحدُها: أنَّ الأولى زائدةٌ، وقد تقدَّم تحريرُه في الوجه الخامس. الثاني: أن الفاءَ الثانية مكررةٌ للتوكيد، فعلى هذا لا تكونُ الأولى زائدةً، ويكونُ أصلُ التركيبِ: فبذلك ليفرحوا، وعلى القولِ الأول قبله يكون أصلُ التركيب: بذلك فَلْيفرحوا. الثالث: قال أبو البقاء[3]: «الفاءُ الأولى مرتبطةٌ بما قبلها، والثانيةُ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: فليَعْجبوا بذلك فَلْيفرحوا كقولهم: زيداً فاضربه أي: تَعمَّدْ زيداً فاضْرِبه».

والجمهورُ على «فَلْيفرحوا» بياء الغيبة. وقرأ عثمان[4] بن عفان وأُبيّ وأنس والحسن وأبو رَجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري[5]: «وهو الأصلُ والقياسُ».

---

(١) الآية ٦٨ من سورة البقرة.
(٢) تقدم برقم ٤٥٣.
(٣) الإملاء ٢/٣٠.
(٤) وهي رواية غير مشهورة عن ابن عامر. انظر: البحر ٥/١٧٢؛ الإتحاف ٢٥٢.
(٥) الكشاف ٢/٢٤٢.

وقال الشيخ[1]: «إنها لغةٌ قليلة» يعني أن القياسَ أن يُـؤْمَرَ المخاطب بصيغة افعل، وبهذا الأصلِ قرأ أُبَـيٌّ «فافرحوا» وهي في مصحفِه كذلك، وهذه قاعدةٌ كليةٌ: وهي أن الأمر باللام يَكْثُر في الغائب والمخاطبِ المبني للمفعول مثال الأول: «ليقم زيدٌ» وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: لِيُعْنَ بحاجتي، ولِتُضْرَبْ يا زيد. فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن معه. وفي الحديث «لتأخذوا مصافَّكم»[2] بل الكثيرُ في هذا النوع الأمرُ بصيغة افْعَلْ نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يَضْعُف الأمر باللام للمتكلم وحده أو ومعه غيره، فالأول نحو «لأقُمْ» تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله عليه السلام: «قوموا فلأصلّ لكم»[3].

ومثالُ الثاني: لنقمْ أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر[4]:

٢٦٠٢ـ إذا ما خَرَجْنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ بها أبداً ما دام فيها الجُراضِمُ

ونَقَل ابن عطية[5] عن ابنِ عامر أنه قرأ «فَلْتَفْرحوا» خطاباً، وهذه ليست مشهـورةً عنه. وقـرأ[6] الحسن وأبو التيَّـاح[7] «فَلِيفرحـوا» بكسـرِ الـلام، وهو الأصل.

قوله: «هو خيرٌ مِمَّا يَجْمَعون» «هو» عائدٌ على الفضل والرحمة، وإن

---

(١) البحر ١٧٢/٥.

(٢) لم أقف على هذه الرواية، والذي في تفسير سورةصٓ في الترمذي (التحفة ١٠٧/٩) «قال: لنا على مصافكم». وانظر: مسلم: المساجد ١٥٩ (٤٢٣/١)؛ وابن حنبل ٢٤٣/٥.

(٣) رواه البخاري: الصلاة ٢٠ (الفتح ٤٨٨/١)؛ أبو داود: الصلاة ٧١ (٤٠٧/١).

(٤) تقدم برقم ١٨٢٨.

(٥) المحرر ٥٧/٩.

(٦) البحر ١٧٢/٥.

(٧) يزيد بن حميد الضبعي بصري ثقة توفي سنة ١٢٨. انظر: التقريب ٣٦٣/٢.

كانا شيئين؛ لأنهما بمعنى شيء واحد، عُبِّر عنه بلفظتين على سبيل التأكيد، ولذلك أُشير إليهما بإشارة الواحد. وقرأ[1] ابن عامر «تَجْمعون» بالتاء خطاباً وهو يحتمل وجهين أحدُهما: أن يكونَ من باب الالتفات فيكونَ في المعنى كقراءة الجماعة، فإن الضمير يُراد به مَنْ يراد بالضمير في قوله: «فَلْيفرحوا». والثاني: أنه خطابٌ لقوله: «يا أيها الناسُ قد جاءتكم»[2]، وهذه القراءةُ تناسبُ قراءةَ الخطاب في قوله: «فَلْيفرحوا»، وقد تقدَّم أن ابنَ عطية نقلها عنه أيضاً.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: هذه بمعنى أخبروني. وقوله: «ما أنزل» يجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما أنزله، وهي في محل نصبٍ مفعولاً أول، والثاني هو الجملةُ من قوله: «آللَّـهُ أَذِنَ لكم» والعائدُ من هذه الجملةِ على المفعولِ الأول محـذوفٌ تقديرُه: اللَّـهُ أَذِن لكم فيه. واعتُرِضَ على هذا بأنَّ قولَه «قُلْ» يمنع من وقوع الجملةِ بعده مفعولاً ثانياً. وأُجيب عنه بأنه كُرِّر توكيداً. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهاميةً منصوبةَ المحلِّ بـ«أَنْزَلَ» وهي حينئذ مُعَلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتم»، وإلى هذا ذهب الحوفي والزمخشري[3]. ويجوز أن تكونَ «ما» الاستفهاميةُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والجملةُ من قوله: «آلله أَذِنَ لكم» خبره، والعائدُ محذوفٌ كما تقدَّم أي: أَذِن لكم فيه، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ معلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتم»، والظاهرُ من هذه الأوجهِ هو الوجهُ الأولُ، لأنَّ فيه إبقاءَ «أرأيت» على بابها مِنْ تَعَدِّيها إلى اثنين، وأنها مؤثرةٌ في أولِهما بخلافِ جَعْلِ «ما» استفهاميةً فإنها معلقةٌ لـ «أرأيت» وسادَّةٌ مَسَدَّ المفعولين.

---

(١) السبعة ٣٢٧؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٢/٥.

(٢) الآية ٥٧.

(٣) الكشاف ٢٤٢/٢.

وقوله: «مِنْ رِزْق» يجوزُ أن يكونَ حالاً من الموصول، وأن تكونَ «مِنْ» لبيانِ الجنس و «أنزل» على بابها وهو على حَذْف مضاف أي: أنزله من سببِ رزقٍ وهو المطر. وقيل: تُجُوِّز بالإنزال عن الخلقِ كقوله «وأَنْزَلْنا الحديد»(١) «وأَنْزَل لكم من الأنعام»(٢).

قوله: «أم على الله تَفْتَرون» في «أم» هذه وجهان أحدهما: أنها متصلةٌ عاطفةٌ / تقديرُه: أخبروني: آللَّـهُ أَذِنَ لكم في التحليلِ والتحريم، فإنهم [٤٧١/ب] يفعلون ذلك بإذنه أم يَكْذِبون على الله في نسبة ذلك إليه. والثاني: أن تكونَ منقطعةً. قال الزمخشري(٣): «ويجوز أن تكونَ الهمزةُ للإنكار و «أم» منقطعةٌ بمعنى: بل أَتَفْترون على الله، تقريراً للافتراء». والظاهر هو الأول إذ المعادلةُ بين هاتين الجملتين اللتين بمعنى المفردين واضحةٌ، إذ التقدير: أيُّ الأمرينِ وَقَعَ: إذْنُ اللَّـهِ لكم في ذلك أم افتراؤكم عليه؟

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿وما ظَنُّ﴾**: «ما» مبتدأةٌ استفهامية، و «ظَنُّ» خبرُها، و «يومَ» منصوبٌ بنفس الظن، والمصدرُ مضافٌ لفاعِله، ومفعولا الظن محذوفان، والمعنى: وأيُّ شيءٍ يَظُنُّ الذين يَفْترون يومَ القيامة أني فاعلٌ بهم أَأُنجيهم من العذاب أم أنتقمُ منهم؟

وقرأ(٤) عيسى بن عمر: «وما ظَنَّ الذين» جَعَلَه فعلاً ماضياً والموصولُ فاعلَه، و «ما» على هذه القراءة استفهاميةٌ أيضاً في محلِّ نصبٍ على المصدرِ، وقُدِّمَتْ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام والتقدير: أيَّ ظنٍ ظَنَّ المفترون، و «ما» الاستفهاميةُ قد تَنُوب عن المصدر، ومنه قول الشاعر(٥):

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الحديد.
(٢) الآية ٦ من سورة الزمر.
(٣) الكشاف ٢/٢٤٢.
(٤) الكشاف ٢/٢٤٢؛ البحر ٥/١٧٣. (٥) تقدم برقم ١٨٣٣.

٢٦٠٣ــ ماذا يَغيرُ ابنَتي رَبْعٍ عويلُهما   لا تَرْقُدان ولا بؤسى لِمَنْ رَقَدا

وتقول: «ما تَضْرب زيداً»، تريد: أيَّ ضربٍ تَضْربه. قال الزمخشري[1]: أتىٰ به فعلاً ماضياً، لأنه واقعٌ لا محالةَ، فكأنه قد وقع وانقضىٰ» وهذا لا يستقيمُ هنا لأنه صار نصاً في الاستقبال لعملِه في الظرف المستقبل وهو يومُ القيامة، وإن كان بلفظ الماضي.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿وما تكونُ في شأْنٍ وما تَتْلُو﴾: «ما» نافية في الموضعين، ولذلك عَطَفَ بإعادة «لا» النافية، وأَوْجب بـ «إلا» بعد الأفعال لكونها منفيةً. و «في شأن» خبر «تكون» والضميرُ في «منه» عائدٌ على «شأن» و «مِنْ قرآن» تفسير للضمير، وخُصَّ من العمومِ، لأنَّ القرآنَ هو أعظمُ شؤونه صلى الله عليه وسلم. وقيل: يعودُ على التنزيل، وفُسِّر بالقرآن لأنَّ كلَّ جزء منه قرآن، وإنما أَضْمَرَ قبل الذكرِ تعظيماً له. وقيل: يعود على الله، أي: وما تتلو مِنْ عند الله من قرآنٍ. وقال أبو البقاء[2]: «من الشأن»، أي: مِنْ أجله، و «من قرآن» مفعول «تتلو» و «مِنْ» زائدةٌ». يعني أنها زِيْدت في المفعول به، و «من» الأولى جارةٌ للمفعولِ مِنْ أجله، تقديره: وما تتْلو من أجل الشأن قرآناً، وزِيْدَت لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ والمجرور نكرةٌ. وقال مكي[3]: «منه» الهاء عند الفراء[4] تعود على الشأن على تقديرِ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: وما تتلو من أجل الشأن، أي: يحدث لك شأنٌ فتتلو القرآنَ من أجله».

والشَّأْنُ مصدرُ شَأَنَ يَشْأَنُ شَأنَه، أي: قَصَد يَقْصِدُ قَصْدَه، وأصلُه الهمز، ويجوز تخفيفه. والشأن أيضاً الأمرُ، ويُجْمع على شُؤون.

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٤٢ بعبارةٍ قريبة.
(٢) الإملاء ٢/ ٣٠.
(٣) المشكل ١/ ٣٨٥.
(٤) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.

وقوله: «إلا كنَّا» هذه الجملةُ حاليةٌ وهو استثناء مفرغ، وولي «إلا» هنا الفعلُ الماضي دون قد لأنه قد تقدَّمها فعلٌ وهو مُجَوِّز لذلك.

وقوله: «إذ» هذا الظرفُ معمولٌ لـ «شُهودا» ولمَّا كانت الأفعالُ السابقةُ المرادُ بها الحالةُ الدائمةُ وتنسحب على الأفعالِ الماضيةِ كان الظرفُ ماضياً، وكان المعنىٰ: وما كنت، وما تكون، ولا عَمِلْتم، إلا كنا عليكم شهوداً، إلا أفضتم فيه. و«إذ» تُخَلِّصُ المضارعَ لمعنى الماضي.

قوله: «وما يَعْزُبُ» قرأ[1] الكسائي هنا وفي سبأ[2] «يَعْـزِب» بكسرِ العين، والباقون بضمها، وهما لغتان في مضارع عَزَبَ، يقال: عَزَب يَعْزِب ويَعْزُب، أي: غـابَ حتى خفي، ومنه الروضُ العازِبُ. قال أبو تمام[3]:

٢٦٠٤ـ وقَلْقَلَ نَأْيٌ مِنْ خراسانَ جَأْشَها فقلتُ اطمئنِّي أَنْضَرُ الروضِ عازِبُه

وقيل للغائب عن أهله: عازِب، حتى قالوا لمن لا زوجَ له: عازب. وقال الراغب[4]: «العازِبُ: المتباعِدُ في طلب الكلأ. ويقال: رجل عَزَبٌ وامرأة عَزَبة، وعَزَب عنه حِلْمُه، أي: غاب، وقوم مُعَزَّبون، أي: عَزَبَتْ عنهم إبلُهم، وفي الحديث: «من قرأ القرآن في أربعين يوماً فقد عَزَب»[5]، أي: فقد بَعُد عهدُه بالخَتْمة. وقال قريباً[6] منه الهروي فإنه قال: / «أي: بَعُدَ [٤٧٢/أ] عهدُه بما ابتدأ منه وأبطأ في تلاوته»، وفي حديث[7] أم مَعْبد: «والشاءُ عازِبٌ حِيال»، قال: «والعازِب: البعيدُ الذهابِ في المَرْعَى. والحائلُ: التي ضَرَبَها

(١) السبعة ٣٢٨؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٤/٥.

(٢) الآية ٣.

(٣) ديوانه ١/٢٢٠؛ البحر ١٤٦/٥. جاشها، أي: صدر العاذلة.

(٤) المفردات ٣٣٣.

(٥) النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٣.

(٦) الأصل «قريب» وهو سهو.

(٧) النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٣.

الفحلُ فلم تَحْمل لجُذُوبة السَّنة. وفي الحديث أيضاً(١): «أصبحنا بأرض عَزيبةٍ صحراءَ»، أي: بعيدةِ المرعى. ويقال للمال الغائب: عازِب، وللحاضـرِ عاهِن. والمعنى في الآية: وما يَبْعُد أو ما يَخْفىٰ أو مايَغيب عن ربك.

و «مِنْ مِثْقال» فاعل، و«مِنْ» مزيدةٌ فيه، أي: ما يبعد عنـه مثقالُ. والمِثْقال هنا: اسمٌ لا صفةٌ، والمعنيُّ به الوزنُ، أي: وزن ذرة.

قوله: «ولا أَصْغَرَ من ذلك ولا أكبر» قرأ(٢) حمزة برفع راء «أَصْغر» و«أكبر»، والباقون بفتحها. فأما الفتحُ ففيه وجهان، أحدهما: ــ وعليه أكثر المُعْربين ــ أنه جَرٌّ، وإنما كان بالفتحةِ لأنه لا يَنْصَرف للوزن والوصف، والجرُّ لأجلِ عطفِه على المجرور وهو: إمَّا «مثقال»، وإمَّا «ذرة». وأمَّا الوجهُ الثاني فهو أنَّ «لا» نافيةٌ للجنس، و«أصغر» و«أكبر» اسمُها، فهمـا مَبْنيان على الفتح. وأمَّا الرفعُ فمن وجهين أيضاً، أشهرهُما عند المُعْربين: العطفُ على محل «مثقال» إذ هو مرفوعٌ بالفاعلية و«مِنْ» مزيدة فيه كقولك: «ما قام مِنْ رجل ولا امرأة» بجرِّ «امرأة» ورَفْعِها. والثاني: أنه مبتدأ، قال الزمخشري(٣): «والوجهُ النصبُ على نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسِه، وفي العطفِ على محل «مثقال ذرة»، أو على لفظ «مثقال ذرة» فتحاً في موضع الجرِّ لامتناع الصرف إشكالٌ؛ لأنَّ قولَك: «لا يَعْزُب عنه شيءٌ إلا في كتاب مشكل» انتهىٰ. وهذان الوجهان اختيار الزجاج، وإنما كان هذا مُشْكلاً عنده لأنه يصير التقدير: إلا في كتاب مبين فيعزبُ، وهو كلامٌ لا يصحُّ. وقد يزول هذا الإشكالُ بما ذكره أبو البقاء(٤): وهو أن يكون «إلا في كتاب» استثناءً منقطعاً، قال: «إلا في كتاب»، أي: إلا هو في كتاب، والاستثناءُ منقطع».

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٣/٢٢٧.
(٢) السبعة ٣٢٨؛ التيسير ١٢٣؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ٥/١٧٤.
(٣) الكشاف ٢/٢٤٣.
(٤) الإملاء ٢/٣٠.

وقال الإمام فخرالدين[1] بعـد حكايتـه الإشكالَ المتقـدم: «أجاب بعضُ المحققين مِنْ وجهين، أحدهما: أن الاستثناءَ منقطع، والآخر: أن العُزوبَ عبارةٌ عن مُطْلق البعد، والمخلوقاتِ قسمان، قسمٌ أوجده اللـهُ ابتداءً مِنْ غير واسطةٍ كالملائكة والسمواتِ والأرض، وقسمٌ أوجده بواسطةِ القسم الأول مثلِ الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد، وهذا قد يتباعدُ في سلسلةِ العِلِّيَّة والمعلوليَّة عن مرتبة وجود واجبِ الوجود، فالمعنىٰ: لا يَبْعد عن مرتبة وجوده مثقالُ ذرة في الأرض ولا في السماء إلا وهو في كتاب مبين، كتبه الله وأثبت فيه صورَ تلك المعلومات». قلت: فقد آل الأمرُ إلى أنه جَعَله استثناءً مفرغاً، وهو حال من «أصغر» و«أكبر»، وهو في قوة الاستثناءِ المتصل، ولا يُقال في هذا: إنه متصل ولا منقطع، إذ المفرَّغُ لا يُقال فيه ذلك.

وقال الجرجاني: «إلا» بمعنى الواو، أي: وهو في كتاب مبين، والعربُ تضعُ «إلا» موضعَ واو النسق كقولـه: «إلا مَنْ ظُلِم»[2] «إلا الذين ظلمـوا منهم»[3]. وهذا الذي قاله الجرجانيُّ ضعيفٌ جداً، وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألة في البقرة، وأنه شيءٌ قال به الأخفش[4]، ولم يَثْبُت ذلك بدليل صحيح. وقال الشيخ أبو شامةَ: «ويُزيل الإشكالَ أن تُقَدِّر قبلَ قوله: «إلا في كتاب» «ليس شيء من ذلك إلا في كتاب» وكذا تقدِّر في آية الأنعام[5].

ولم يُقرأ في سبأ[6] إلا بالرفع[7]، وهو يُقَوِّي قولَ مَنْ يقول إنه معطوف

---

(١) تفسير الفخر الرازي ١٧/١٢٤.

(٢) الآية ١٤٨ من سورة النساء «لا يحب الله الجهر بالسوء مِنَ القول إلا من ظُلم».

(٣) الآية ١٥٠ من سورة البقرة «لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم».

(٤) معاني القرآن ١/١٥٢؛ وانظر: المجاز لأبي عبيدة ١/٦٠، الدر المصون: الورقة ٥٩ ب.

(٥) الآية ٥٩ «وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبةٍ في ظلمات الأرض ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتاب مبين».

(٦) الآية ٣.

(٧) أي: إلا برفع راء أصغر وأكبر.

على «مثقال» ويُبَيِّنه أن «مثقال» فيها بالرفع، إذ ليس قبله حرفُ جر. وقد تقدَّمَ الكلامُ على نظير هذه المسألة والإشكالُ فيها في سورة الأنعام في قوله: «وما تَسْقُط مِنْ ورقة»، إلى قوله: «إلا في كتاب مبين»[1]، وأنَّ صاحبَ «النظم» الجرجانيَّ هذا أحال الكلامَ فيها على الكلامِ في هذه السورة، وأن أبا البقاء قال: «لو جَعَلْناه كذا لفَسَدَ المعنى»، وقد بيَّنْتُ تقريرَ فسادِه والجوابَ عنه في كلام طويل هناك، فعليك باعتبارِه ونَقْلِ ما يمكن نَقْلُه إلى هنا[2].

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا﴾: في محلِّه أوجهٌ، أحدُها: أنه مرفوعٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمر، أي: هم الذين آمنوا، أو على أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إنَّ»[3]، أو على الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ من قوله: «لهم البشرىٰ»، أو على النعت على موضع «أولياء» لأنَّ موضعَه رفعٌ بالابتداء قبل دخول «إنَّ»، أو على البدل من الموضع أيضاً، ذكرهما مكي[4]. وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين لأنهم يُجْرون التوابعَ كلَّها مُجرى عطفِ النسق في اعتبار [٤٧٢/ب] المحل / محلِّ الجر بدلاً من الهاء والميم في «عليهم». وقيل: منصوبُ المحلِّ نعتاً لـ «أولياء»، أو بدلاً منهم على اللفظ أو على إضمارِ فعلٍ لائقٍ وهو «أمدحُ»، فقد تَحَصَّل فيه تسعةُ أوجهٍ: الرفعُ من خمسة، والجرُّ من وجه واحد، والنصبُ من ثلاثة. وإذا لم تجعلِ الجملةَ من قوله: «لهم البشرىٰ»، خبراً للذين جاز فيها الاستئنافُ، وأن تكونَ خبراً ثانياً لـ «إنَّ» أو ثالثاً.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿في الحياة الدنيا﴾: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالبشرىٰ، أي: البشرىٰ تقع في الدنيا، وفُسِّرت بالرؤيا

---

(١) الآية ٥٩.
(٢) انظر: الورقة ٣٢٠ ب من الدر، والإملاء ١/٢٤٥.
(٣) في قوله: «إن أولياء الله» في الآية السابقة.
(٤) المشكل ١/٣٨٦.

الصالحةِ. والثاني: أنها حالٌ من «البشرىٰ» فتتعلق بمحذوف، والعاملُ في الحال الاستقرارُ في «لهم» لوقوعه خبراً. وقوله: «لا تبديلَ» جملةٌ مستأنفة. وقوله: «ذلك» إشارةٌ للبشرىٰ وإن كانت مؤنثةً لأنها في معنىٰ التبشير. وقيل: هو إشارةٌ إلى النعيم، قاله ابن عطية[1]. وقال الزمخشري[2]: «ذلك» إشارةٌ إلى كونهم مبشَّرين في الدارين».

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿إنَّ العِزَّةَ﴾**: العامَّةُ على كسرِ «إنَّ» استئنافاً وهو مُشْعِرٌ بالعِلِّيَّة. وقيل: هو جوابُ سؤالٍ مقدرٍ كأنَّ قائلاً قال: لِمَ لا يُحْزِنُه قولُهم، وهو ممَّا يُحْزِن؟ فأجيب بقوله: «إن العزَّة لله جميعاً»، ليس لهم منها شيءٌ فكيف تبالي بهم وبقولهم؟.

والوقفُ على قوله: «قولُهم» ينبغي أن يُعْتمد ويُقْصَدَ ثم يُبتدأ بقوله: «إن العزَّة» وإن كان من المستحيلِ أن يتوهَّم أحد أن هذا مِنْ مقولهم، إلا مَنْ لا يُعْتَبَرُ بفهمه.

وقرأ[3] أبو حيوة: «أنَّ العزة» بفتح «أنَّ». وفيها تخريجان، أحدهما: أنها على حَذْفِ لام العلة، أي: لا يَحْزنك قولهم لأجل أن العزة لله جميعاً. والثاني: أنَّ «أنَّ» وما في حيِّزها بدل من «قولهم» كأنه قيل: ولا يَحْزُنك أن العِّزة لله، وكيف يَظْهَرُ هذا التوجيهُ أو يجوز القول به، وكيف يَنْهىٰ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في المعنى وهو لم يَتَعاطَ شيئاً من تلك الأسباب، وأيضاً فمِنْ أيِّ قبيلِ الإبدالُ هذا؟ قال الزمخشري[4]: «ومَنْ جعله بدلاً من «قولهم» ثم أنكره فالمُنْكَر هو تخريجُه لا ما أنكره من القراءة به»،

---

(١) المحرر ٩/٦٤.

(٢) الكشاف ٢/٢٤٣.

(٣) الكشاف ٢/٢٤٤؛ البحر ٥/١٧٦.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٤.

يعني أن إنكارَه للقراءة مُنْكَرٌ؛ لأنَّ معناها صحيحٌ على ما ذَكَرْتُ لك مِنَ التعليلِ، وإنما المُنْكَر هذا التخريجُ.

وقد أنكر جماعةٌ هذه القراءةَ ونَسَبُوها للغلَط ولأكثر منه. قال القاضي[1]: «فَتْحُها شاذٌّ يُقارِبُ الكفر، وإذا كُسِرت كان استئنافاً وهذا يدلُّ على فضيلة علم الإعراب». وقال ابن قتيبة: «لا يجوز فتحُ «إنَّ» في هذا الموضعِ وهو كفرٌ وغلوٌّ». وقال الشيخ[2]: «وإنما قالا ذلك بناءً منهما على أن «أنَّ» معمولةٌ لـ «قولهم». قلت: كيف تكون معمولةً لـ «قولهم» وهي واجبةُ الكسرِ بعد القول إذا حُكِيَتْ به، كيف يُتَوَهَّم ذلك؟ وكما لا يُتَوَهَّم هذا المعنىٰ مع كسرِها لا يُتَوَهَّم أيضاً مع فتحها ما دام له وجهٌ صحيح.

و «جميعاً» حال من «العِزَّة» ويجوز أن يكون توكيداً ولم يؤنَّثْ بالتاءِ، لأنَّ فعيلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث لشبهه بالمصادرِ، وقد تقدَّم تحريرُه في قوله: «إنَّ رحمة الله قريبٌ»[3].

وقوله: «قولهم»، قيل: حُذِفَتْ صفتُه لِفَهْم المعنىٰ، إذ التقديرُ: ولا يَحْزنك قولُهم الدالُّ على تكذيبك، وحَذْفُ الصفةِ وإبقاءُ الموصوفِ قليلٌ بخلافِ عكسِه. وقيل: بل هو عامٌّ أُريد به الخاص.

آ. (٦٦) وقوله تعالى: ﴿مَنْ في السموات وَمَنْ في الأرض﴾: يجوزُ أن يُرادَ [به] العقلاءُ خاصةً، ويكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنىٰ، وذلك أنه تعالى إذا كان يملك أشرفَ المخلوقات وهما الثَّقَلان العقلاءُ من الملائكة والإنس والجن فَلأَنْ يملكَ ما سواهم بطريق الْأَوْلى والْأَحْرى. ويجوز أن يُرادَ العمومُ، وغَلَّبَ العاقلَ على غيرِه.

---

(١) لم أهتد إلى معرفة هذا القاضي، والسمين ينقل النص عن صاحب البحر ١٧٦/٥.
(٢) البحر ١٧٦/٥.
(٣) الآية ٥٦ من الأعراف.

قوله: «وما يتّبع» يجوز في «ما» هذه أن تكون نافيةً وهو الظاهرُ. و«شركاء» مفعولُ «يَتَّبع»، ومفعولُ «يَدْعون» محذوفٌ لفَهْمِ المعنىٰ، والتقدير: وما يتبع الذين يَدْعُون مِنْ دون الله آلهةً شركاءَ، فآلهةً مفعول «يَدْعون» و«شركاءَ» مفعول «يتبع»، وهو قولُ الزمخشري(١)، قال: «ومعنىٰ وما يَتَّبِعون شركاءَ: وما يتّبعون حقيقة الشركاء وإن كانوا يُسَمُّونها شركاءَ؛ لأن شركةَ الله في الربوبيةِ مُحال، إن يتبعونَ إلا ظَنَّهم أنها شركاءُ». ثم قال: «ويجوز أن تكون «ما» استفهاماً، يعني: وأيَّ شيءٍ يَتّبعون، و«شركاء» على هذا نُصِب بـ«يدعون»، وعلى الأول بـ«يَتَّبع» وكان حقُّه «وما يتبع الذين يَدْعُون من دون الله شركاءَ شركاءَ» فاقتصر على أحدهما للدلالة».

وهذا الذي / ذكره الزمخشري قد رَدَّه مكي ابن أبي طالب وأبو البقاء. [٤٧٣/أ] أمَّا مكيٌّ(٢)، فقال: «انتصَبَ شركاء بـ«يَدْعون» ومفعول «يَتَّبع» قام مقامَه «إنْ يتَّبعون إلا الظنَّ لأنه هو، ولا ينتصِبُ الشركاء بـ«يَتَّبع» لأنك تَنْفي عنهم ذلك، والله قد أَخْبر به عنهم». وقال أبو البقاء(٣): «وشركاء مفعولُ «يَدْعون» ولا يجوزُ أن يكونَ مفعول «يتبعون»؛ لأنَّ المعنىٰ يَصير إلى أنَّهم لم يَتَّبعوا شركاء، وليس كذلك».

قلت: معنىٰ كلامِهما أنه يَؤُول المعنىٰ إلى نفي اتِّباعهم الشركاءَ، والواقعُ أنهم قد اتَّبعوا الشركاء. وجوابه ما تقدَّم من أنَّ المعنىٰ أنهم وإن اتَّبعوا شركاءَ فليسوا بشركاءَ في الحقيقة؛ بل في تسميتهم هم لهم بذلك، فكأنهم لم يَتَّخذوا شركاءَ ولا اتَّبعوهم لسلب الصفة الحقيقية عنهم، ومثلُه قولُك: «ما رأيتُ رجلاً»، أي: مَنْ يستحقُّ أن يُسَمَّى رجلاً، وإن كنت قد

---

(١) الكشاف ٢/٢٤٤.
(٢) المشكل ١/٣٨٦.
(٣) الإملاء ٢/٣٠.

رأيت الذَّكر من بني آدم. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهامية، وتكون حينئذٍ منصوبةً بما بعدها، وقد تقدَّم قولُ الزمخشري في ذلك. وقال مكي[1]: «لو جعلتَ «ما» استفهاماً بمعنى الإنكار والتوبيخ كانت اسماً في موضعِ نصبٍ بـ «يتَّبع». وقال أبو البقاء[2] نحوه.

ويجوزُ أنَ تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي نسقاً على «مَنْ» في قوله: «ألا إنَّ لله مَنْ في السموات»، قال الزمخشري[3]: «ويجوز أن تكونَ «ما» موصولةً معطوفةً على «مَنْ»، كأنه قيل: ولِلَّـهِ ما يتَّبعه الذين يَدْعون من دونَ الله شركاء، أي: وله شركاؤكم».

ويجوز أن تكون «ما» هذه الموصولةَ في محل رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: والذي يَتَّبعه المشركون باطلٌ. فهذه أربعةُ أوجهٍ.

وقرأ[4] السلمي «تَدْعُون» بالخطاب، وعزاها الزمخشري[5] لعليّ ابن أبي طالب. قال ابن عطية[6]: «وهي قراءةٌ غيرُ متَّجهـة» قلت: قد ذكـر توجيهَها أبو القاسم، فقال[7]: «ووجهُه أن يُحْمل «وما يتَّبع» على الاستفهام، أي: وأيُّ شيء يتَّبع الذين تَدْعونهم شركاءَ من الملائكة والنبيين، يعني أنهم يتَّبعون الله تعالىٰ ويطيعونه، فما لكم لا تَفْعلون مثلَ فعلِهم كقوله تعالىٰ: «أولئك الذين يَدْعُون يَبْتَغُون إلى ربِّهم الوسيلةَ أيُّهم أقربُ»[8].

قوله: «إن يتَّبِعون» «إنْ» نافية، و«الظن» مفعولٌ به، فهو استثناءٌ مفرَّغ،

(١) المشكل ١/٣٨٦.
(٢) الإملاء ٢/٣٠.
(٣) الكشاف ٢/٢٤٤.
(٤) الكشاف ٢/٢٤٤؛ البحر ٥/١٧٧.
(٥) الكشاف ٢/٢٤٤.
(٦) المحرر ٩/٦٥.
(٧) الكشاف ٢/٢٤٤.
(٨) الآية ٥٧ من سورة الإسراء.

ومفعولُ الظن محذوفٌ تقديرُه: إن يتبعون إلا الظنَّ أنهم شركـاءُ، وعند الكوفيين تكون أل عوضاً من الضمير تقديره: «إن يَتَّبعون إلا ظنَّهم أنهم شركاءُ. والأحسنُ أن لا يُقدَّر للظن معمولٌ؛ إذ المعنىٰ: إن يتبعون إلا الظن لا اليقين.

وقوله: «إن يتَّبعون» مَنْ قرأ «يَدْعُون» بياء الغيبة فقد جاء بـ «يَتَّبعون» مطابقاً له، ومَنْ قرأ «تدعون» بالخطاب فيكون «يتبعون» التفاتاً، إذ هو خروج من خطاب إلى غَيْبة.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لكم الليلَ﴾**: . . . الآية. انظر إلى فصاحة هذه الآية، حيث حَذَفَ من كل جملةٍ ما ثبت في الأخرى، وذلك أنه ذكر علة جَعْل الليل لنا، وهي قوله «لتسكنوا» وحَذَفها مِنْ جَعْل النهار، وذَكَر صفةَ النهار وهي قوله «مُبْصِراً» وحَذَفَها من الليل لدلالة المقابل عليـه، والتقدير: هو الذي جَعَل لكم الليل مُظْلماً لتَسْكُنوا فيه والنهارَ مُبْصِراً لتتحرَّكوا فيه لمعاشِكم، فحذف «مُظْلماً» لدلالة «مبصراً» عليه، وحذف «لتتحَرَّكوا» لدلالة «لتسكنوا» وهذا أفصحُ كلامٍ.

وقوله: «مُبْصراً» أسند الإبصارَ إلى الظرف مجازاً كقولِهم «نهارُه صائم وليله قائم ونائم» قال[١]:

٢٦٠٥ـ . . . . ونِمْتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائمِ

وقال قطرب: «يقال: أَظْلَمَ الليلُ: صار ذا ظلمة، وأضاء النهار: صار ذا ضياء، فيكون هذا من باب النسبِ كقولهم لابن وتامر، وقوله تعالى: «عيشة راضية»[٢]، إلا أن ذلك إنما جاء في الثلاثي، وفي فعَّل بالتضعيف عند

---

(١) صدره: لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرى
وهو لجرير في ديوانه ٥٥٣؛ والكتاب ١/٨٠؛ والمقتضب ٣/١٠٥؛ والخزانة ١/٢٢٣؛ والإنصاف ١٣٦.

(٢) الآية ٢٠ من سورة الحاقة «فهو في عيشة راضية».

بعضِهم في قوله تعالى: «وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيد»[1]، في أحد الأوجه.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿إنْ عندكم مِنْ سلطانٍ﴾**: «إنْ» نافية و«عندكم» يجوز أن يكونَ خبراً مقدماً، و«مِنْ سلطان» مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن يكونَ «مِنْ سلطان» مرفوعاً بالفاعلية بالظرف قبلَه لاعتمادِه على النفي، و«مِنْ» مزيدةٌ على كلا التقديرين، وبهذا يجوز أن يتعلَّقَ بسلطان لأنه بمعنى الحجة والبرهان، وأن يتعلَّقَ بمحذوف صفةً له، فيُحكَمَ على موضعه بالجرِّ على اللفظ، وبالرفع على المحل؛ لأنَّ موصوفَه مجرور بحرفِ جرٍّ زائدٍ، وأن يتعلق بالاستقرار. قال الزمخشري[2]: «الباءُ حقُّها أن تتعلَّقَ بقوله: «إنْ عندكم» على أن يُجْعَلَ القولُ مكاناً للسلطان كقولك: «ما عندكم بأرضِكم مَوْزٌ» كأنه قيل: إنْ عندكم / بما تقولون سُلْطان». وقال الحوفي: «وبهذا» متعلقٌ [٤٧٣/ب] بمعنى الاستقرار»، يعني الذي تَعَلَّق به الظرف.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿متاعٌ في الدنيا﴾**: يجوز رفع «متاع» مِنْ وجهين، أحدهما: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، والجملة جوابٌ لسؤالٍ مقدر فهي استئنافيةٌ كأن قائلاً قال: كيف لا يَعْلمون وهم في الدنيا مُفْلحون بأنواعٍ ممَّا يتلذذون به؟ فقيل: ذلك متاع. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديرُه: لهم متاعٌ، و«في الدنيا» يجوز أن يتعلقَ بنفس «متاع»، أي: تَمَتُّعٌ في الدنيا، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ«متاع» فهو في محلِّ رفعٍ. ولم يُقرأ بنصبه هنا بخلاف قوله: «متاع الحياة» في أول السورة[3].

وقوله: «بما كانوا» الباءُ للسببية، و«ما» مصدريةٌ، أي: بسببِ كونهم كافرين.

---

(١) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) الكشاف ٢/٤٤ ـ ٢٤٥.

(٣) الآية ٢٣.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿إذ قال﴾: يجوز أن تكونَ «إذ» معمولةً لـ «نَبَأ»، ويجوز أن تكونَ بدلاً مِنْ «نبأ» بدلَ اشتمال. وجوَّز أبو البقاء[١] أن تكونَ حالاً من «نبأ» وليس بظاهرٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ «اتلُ» لفساده، إذ «اتلُ» مستقبلٌ، و «إذا» ماضٍ، و «لقومه» اللام: إمَّا للتبليغ وهو الظاهرُ، وإمَّا للعلة وليس بظاهرٍ.

وقوله: «كَبُرَ عليكم مَقامي» من باب الإسناد المجازي كقولهم: «ثَقُل عليَّ ظلُّه».

وقرأ[٢] أبو رجاء وأبو مجلز وأبو الجوزاء «مُقامي» بضم الميم، و «المقام» بالفتح مكان القيام، وبالضم مكان الإقامة أو الإقامة نفسها. وقال ابن عطية[٣]: «ولم يُقرأ هنا بضم الميم» كأنه لم يَطَّلع على قراءةِ هؤلاء الآباء.

قوله: «فعلى الله» جواب الشرط.

وقوله: «فَأَجْمعوا» عطف على الجواب، ولم يذكر أبو البقاء[٤] غيرَه. واستُشْكِل عليه أنه متوكلٌ على الله دائماً كَبُر عليهم مقامُه أو لم يكبر. وقيل: جوابُ الشرط قوله «فأجمعوا» وقوله «فعلى الله توكَّلْت» جملةٌ اعتراضية بين الشرط وجوابه، وهو كقول الشاعر[٥]:

٢٦٠٦ـ إمَّا تَرَيْني قد نَحَلْتُ ومَنْ يكنْ ... غَرَضاً لأطراف الأَسِنَّة يَنْحَلِ

فلرُبَّ أَبْلَجَ مثلِ ثِقْلِكِ بادِنٍ ... ضخمٍ على ظهر الجَوادِ مُهَبَّلِ

---

(١) الإملاء ٢/٣١.

(٢) البحر ٥/١٧٨.

(٣) المحرر ٩/٦٧.

(٤) الإملاء ٢/٣١.

(٥) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في البحر ٥/١٧٨، وزيدت الفاء في «إمَّا» في الأصل. والأبلج: واسع الوجه، والمهبل: كثير اللحم.

وقيل: الجوابُ محذوف، أي: فافعلوا ما شئتم.

وقرأ العامة: «فَأَجْمعوا» أمراً مِنْ «أَجْمع» بهمزة القطع يقال: أَجْمع في المعاني، وجَمَع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر. قال الحارث بن حلزة[1]:

٢٦٠٧ـ أَجْمَعُوا أمرهم بليلٍ فلمَّا ... أصبحوا أصبحت لهم ضَوْضَاءُ

وقال آخر[2]:

٢٦٠٨ـ يا ليت شعري والمُنَى لا تَنْفَعُ ... هل أَغْدُوَنْ يوماً وأَمْري مُجْمَعُ

وهل أَجْمَعَ متعدٍّ بنفسه أو بحرف جر ثم حُذِف اتِّساعاً؟ فقال أبو البقاء[3]: «مِنْ قولك «أجمعتُ على الأمر: إذا عَزَمْتَ عليه، إلا أنه حُذِفَ حرفُ الجر فوصل الفعل إليه. وقيل: هو متعدٌّ بنفسه في الأصل» وأنشد قولَ الحارث. وقال أبو فيد[4] السدوسي: «أَجْمعت الأمر» أفصحُ مِنْ أَجْمعت عليه» وقال أبو الهيثم: «أجمعَ أمرَه جَعَله مجموعاً بعدما كان متفرقاً» قال: «وتفرِقَتُه أن يقـولُ مرةً افعل كذا، ومرة افعل كذا، وإذا عَزَم على أمرٍ واحد فقد جَمَعه أي: جعله جميعاً، فهذا هو الأصلُ في الإجماع، ثم صار بمعنى العَزْم حتى وصل بـ«على» فقيل: أَجْمَعْتُ على الأمر أي: عَزَمْتُ عليه، والأصل: أجمعت الأمر.

وقرأ العامَّةُ: «وشركاءَكم» نصباً وفيه أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على «أَمْـرَكم» بتقديـر حذف مضـاف، أي: وأمر شـركائكم كقـوله: «واسـأل القرية»[5]، ودلَّ على ذلك ما قدَّمْتُه من أن «أَجْمع» للمعاني. والثاني: أنه

(١) الإملاء ٢/٣١؛ البحر ٥/١٧٨؛ المحرر ٩/٦٨. اللسان: ضوا. والضوضاء: الصياح والجلبة المختلطة.

(٢) اللسان: جمع، المحرر ٩/٦٨؛ البحر ٥/١٧٩.

(٣) الإملاء ٢/٣١.

(٤) وهو المؤرج وتقدمت ترجمته.

(٥) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، قيل: لأنه يقال أيضاً: أجمعت شركائي. الثالث: أنه منصوب بإضمار فعلٍ لائق، أي: وآجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة. وقيل: تقديره: وادعوا، وكذلك هي في مصحف أُبَيّ «وادعوا» فأضمرَ فعلاً لائقاً كقوله تعالىٰ: «والذين تَبَوَّءوا الدار والإيمان»[1]، أي: واعتقدوا الإيمانَ، ومثلُه قولُ الآخر[2]:

٢٦٠٩ـ فَعَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها

وكقوله[3]:

٢٦١٠ـ يا ليت زوجَك قد غدا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً

/ وقول الآخر[4]: [٤٧٤/أ]

٢٦١١ـ إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

يريد: ومُعْتَقِلاً رُمْحاً، وكحَّلْنَ العيونا. وقد تقدم أن في هذه الأماكن غيرَ هذا التخريج. الرابع: أنه مفعولٌ معه، أي: مع «شركائكم» قال الفارسي[5]: «وقد يُنْصب الشركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البردُ والطَّيالسةَ»، ولم يذكر الزمخشري[6] غيرَ قولِ أبي علي. قال الشيخ[7]: «وينبغي أَنْ يكونَ هذا التخريجُ على أنه مفعول معه من الفاعل، وهو الضمير في «فَأَجْمعوا» لا من المفعول الذي هو «أَمْرَكُمْ» وذلك على أشهرِ الاستعمالين،

---

(١) الآية ٩ من سورة الحشر.
(٢) تقدم برقم ١٥٠.
(٣) تقدم برقم ١٤٩.
(٤) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٥) الإيضاح العضدي ١٩٤.
(٦) الكشاف ٢/٢٤٥.
(٧) البحر ٥/١٧٩.

لأنه يقال: «أجمع الشركاءُ أمرَهم، ولا يقال: «جَمَع الشركاء أمرهم» إلا قليلاً، قلت: يعني أنه إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل كان جائزاً بلا خلافٍ، وذلك لأنَّ مِن النحويين مَنْ اشترط في صحةِ نصبِ المفعول معه أن يصلح عَطْفُه على ما قبله، فإن لم يَصْلُحْ عطفُه لم يَصِحَّ نصبُه مفعولاً معه، فلو جعلناه من المفعول لم يَجُزْ على المشهور، إذ لا يَصْلُح عَطْفُه على ما قبله، إذ لا يقال: أجمعت شركائي، بل جَمَعْت.

وقرأ[1] الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع «فاَجْمَعُوا» بوصل الألف وفتح الميم من جَمَع يَجْمَع، و «شركاءَكم» على هذه القراءةِ يتضح نصبه نسقاً على ما قبله، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه. قال صاحب «اللوامح»[2]: «أَجْمَعْتُ الأمر: أي: جَعَلْتُه جميعاً، وجَمَعْتُ الأموال جمعاً، فكان الإجماعُ في الأحداث والجمع في الأعيان، وقد يُسْتعمل كلُّ واحد مكان الآخر، وفي التنزيل: «فجمع كيده»[3]. قلت: وقد اختلف القراء في قوله تعالىٰ: «فَأَجْمعوا كيدَكم»[4]، فقرأ الستة بقطع الهمزة، جعلوه مِنْ أجمع وهو موافقٌ لِما قيل: «إنَّ «أجمع» في المعاني. وقرأ أبو عمرو[5] وحدَه «فاجمعوا» بوصلِ الألفِ، وقد اتفقوا على قوله« فَجَمع كيدَه ثم أتىٰ» فإنه مِن الثلاثي، مع أنه متسلِّطٌ على معنى لا عَيْنٍ. ومنهم مَنْ جَعَل للثلاثي معنًى غيرَ معنىٰ الرباعي فقال في قراءة أبـي عمرو مِنْ جَمَع يَجْمع ضد فرَّق يُفَرِّق، وجَعَلَ قراءةَ الباقين مِنْ «أجمع أمرَه» إذا أحكمه وعزم عليه، ومنه قول الشاعر[6]:

---

(١) السبعة ٣٢٨؛ البحر ١٧٩/٥؛ الكشاف ٢٤٥/٢.

(٢) لأبـي الفضل الرازي عبدالرحمن بن أحمد المقرىء كما في كشف الظنون ١٥٦٧/٢.

(٣) الآية ٦٠ من سورة طه.

(٤) الآية ٦٤ من سورة طه.

(٥) السبعة ٤١٩.

(٦) تقدم برقم ٢٦٠٨.

٢٦١٢ـ يا ليت شعري والمُنىٰ لا تَنْفَعُ هل أَغْدُوَنْ يوماً وأَمْري مُجْمَعُ

وقيل: المعنىٰ: فاجْمَعوا على كيدكم، فحذف حرف الجر.

وقـرأ[1] الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبـي إسحـاق وسلام ويعقوب «وشركاؤكم» رفعاً. وفيه تخريجان، أحدهما: أنه نسقٌ على الضمير المرفوع بأَجْمِعُوا قبله، وجاز ذلك إذ الفصـلُ بالمفعـولِ سَوَّغ العـطف. والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديرُه: وشركاؤكم فَلْيُجْمِعوا أمرهم.

وشَذَّتْ فرقةٌ[2] فقرأت: «وشركائكم» بالخفض ووُجِّهَتْ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً على حاله كقوله[3]:

٢٦١٣ـ أكـلَّ امـرِىءٍ تحسبين امـرَأً ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالليـل نـارا

أي: وكل نار، فتقدير الآية: وأمر شركائكم، فحذف الأمر وأبقى ما بعدَه على حاله، ومَنْ رأىٰ برأي الكوفيين جوَّز عطفه على الضمير في «أمركم» من غيرِ تأويل، وقـد تقدَّم ما فيه من المذاهب أعني العطفَ على الضميرِ المجرور مِنْ غير إعادة الجارِّ في سورة البقرة[4].

قوله: «غُمَّة» يقال: غَمٌّ وغُمَّة نحو كَرْبٌ وكُرْبَةٌ. قال أبو الهيثم: «هو مِنْ قولهم: «غَمَّ علينا الهلالُ فهو مغمـوم إذا التُمِس فلم يُر. قـال طرفة ابن العبد[5].

٢٦١٤ـ لعَمْـرك ما أمـري عليَّ بغُمَّةٍ نهاري ولا ليلي عليَّ بسَرْمَدِ

وقال الليث: «يُقال: هو في غُمَّة مِنْ أمره إذا لم يتبيَّنْ له.

---

(١) النشر ٢/٢٨٦؛ البحر ٥/١٧٩؛ الكشاف ٢/٢٤٥.

(٢) ذكرها في البحر ٥/١٧٩ من دون نسبة.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٤) انظر الورقة ٨٣ ب.

(٥) ديوانه ٤٧؛ اللسان: غمم. البحر ٥/١٧٩. والسرمد: الدائم.

قوله: «ثم اقْضُوا» مفعول «اقضوا» محذوف، أي: اقضُوا إليَّ ذلك
[٤٧٤/ب] الأمر / الذي تريدون إيقاعه كقوله[١]: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ» فعدَّاه لمفعولٍ صريح. وقرأ السَّرِيُّ[٢] «ثم أفْضُوا» بقطع الهمزة والفاء، مِنْ أفضىٰ يُفْضي إذا انتهىٰ، يقال: أَفْضَيْتُ إليك، قال تعالىٰ[٣]: «وقد أَفْضَىٰ بعضُكم إلى بعض» فالمعنىٰ: ثم افضُوا إلى سِرِّكم، أي: انتهوا به إليَّ. وقيل: معناه: أَسْرِعوا به إليَّ. وقيل: هو مِنْ أفضى، أي: خَرَج إلى الفضاء، أي: فأصحِروا[٤] به إليَّ، وأَبْرِزوه لي كقوله[٥]:

٢٦١٥ـ أبىٰ الضيمَ والنعمانُ يَحْرِقُ نابَه   عليه فأَفْضَىٰ والسيوفُ مَعاقِلُهْ

ولامُ الفضاءِ واوٌ؛ لأنه مِنْ فَضَا يَفْضُو، أي: اتَّسع. وقوله: «لا تُنْظِرون»، أي: لا تُؤَخِّرون من النَّظِرة وهي التأخير.

آ. (٧٣) **وقوله تعالى: ﴿في الفُلْك﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بأَنْجَيْناه، أي: وقع الإنْجاء في هذا المكان. والثاني: أن يتعلَّقَ بالاستقرار الذي تعلَّق به الظرفُ، وهو «معه» لوقوعه صلةً، أي: والذين استقروا معه في الفلك.

وقوله: «وجَعَلْناهم»، أي: صَيَّرناهم، وجُمع الضميرُ في «جَعَلْناهم» حَمْلًا على معنىٰ «مِنْ»، و «خلائف» جمع خَلِيفة، أي: يَخْلُفون الغارقين.

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿مِنْ بعدِه﴾**: أي: بعد نوح. و «بالبينات»

---

(١) الآية ٦٦ من سورة الحجر.
(٢) السَّرِيُّ بن يُنْعِم الجُبْلاني، شامي، روى عن أبيه وحميد بن ربيعة، وعنه إسماعيل ابن عياش، ولم تُذكر وفاته. الجرح والتعديل ٤/٢٨٤؛ تصحيفات المحدِّثين ٢/١٠٦٩.
(٣) الآية ٢١ من سورة النساء.
(٤) أصحر بالأمر: أظهره.
(٥) تقدم برقم ١٠٧٣.

متعلقٌ بـ «جاؤوهم»، أو بمحذوفٍ على أنه حال، أي: ملتبسين بالبينات. وقوله: «ليؤمِنوا» أتىٰ بلام الجحود توكيداً. والضمير في «كَذَّبوا» عائدٌ على مَنْ عاد عليه الضمير في «كانوا» وهم قومُ الرسل. والمعنىٰ: أنَّ حالَهم بعد بعثِ الرسل كحالِهم قبلها في كونهم أهلَ جاهلية. وقال أبو البقاء[1] ومكي[2]: «إن الضميرَ في «كانوا» يعود على قوم الرسل، وفي «كَذَّبوا» يعودُ على قوم نوح، والمعنى: فما كان قومُ الرسلِ ليؤمنوا بما كَذَّب به قومُ نوح، أي: بمثلِه. ويجوز أن تكونَ الهاءُ عائدةً على نوح نفسه من غير حَذْفِ مضافٍ، والتقدير: فما كان قومُ الرسلِ بعد نوح ليؤمنوا بنوحٍ، إذ لو آمنوا به لآمنوا بأنبيائهم. و «من قبل» متعلقٌ بـ «كَذَّبوا» أي من قبل بعثة الرسل. وقيل: الضمائرُ كلُّها تعودُ علىٰ قوم الرسل بمعنى آخر: وهو أنهم بادروا رسلَهم بالتكذيب، كلما جاءَ رسولٌ لَجُّوا في الكفرِ وتمادَوْا عليه فلم يكونوا لِيؤمنوا بما سَبَقَ به تكذيبُهم من قبلِ لَجِّهم في الكفر وتمادِيهم.

وقال ابن عطية[3]: «ويحتمل اللفظُ عندي معنى آخر، وهو أن تكونَ «ما» مصدرية، والمعنى: فكذَّبوا رسلَهم فكان عقابهم من الله أَنْ لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم مِنْ قبل، أي: من سببه ومن جزائه، ويؤيِّد هذا التأويلَ «كذلك نطبع»، وهو كلامٌ يحتاج لتأمُّل». قال الشيخ[4]: «والظاهرُ أنَّ «ما» موصولةٌ، ولذلك عاد الضمير عليها في قوله: «بما كَذَّبوا به» ولو كانت مصدريةً بقي الضميرُ غيرَ عائدٍ على مذكور[5]، فتحتاج أن يُتَكلَّفَ ما يعود عليه الضمير». قلت: الشيخ بناه على قولِ جمهورِ النحاة في عدمِ كونِ «ما»

---

(١) الإملاء ٢/٣١.

(٢) المشكل ١/٣٨٨.

(٣) المحرر ٩/٧٢.

(٤) البحر ٥/١٨١.

(٥) أقحمت سهواً كلمة «غير» قبل قوله «مذكور».

المصدرية اسماً فيعود عليها ضميرٌ، وقد نبَّهْتُك غيرَ مرةٍ أن مذهبَ الأخفش وابن السراج[1] أنها اسمٌ فيعود عليها الضمير.

وقرأ العامَّةُ «نَطْبع» بالنون الدالة على تعظيم المتكلم. وقرأ[2] العباس بن الفضل بياء الغيبة وهو الله تعالى، ولذلك صرَّح به في موضعٍ آخرَ «كذلك يطبع الله»[3]. والكافُ نعتٌ لمصدر محذوف، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ على حسبِ ما عرفته من الخلاف، أي: مثلَ ذلك الطَّبْع المُحْكمِ الممتنعِ زوالُه نطبع على قلوب المُعْتدين على خَلْق الله.

آ. (٧٦) وقرأ[4] مجاهد وابن جبير والأعمش «لساحر» اسم فاعل، والإشارة بـ«هذا» حينئذٍ إلى موسى، أُشير إليه لتقدُّم ذكره، وفي قراءةِ الجماعةِ المشارُ إليه الشيءُ الذي جاء به موسى من قَلْبِ العصاحَيَّةً وإخراج يده بيضاء كالشمس. ويجوز أن يُشارَ بـ«هذا» في قراءةِ ابن جبير إلى المعنى الذي جاء به موسى مبالغةً، حيث وَصَفوا المعاني بصفاتِ الأعيانِ كقولهم: «شعرٌ شاعرٌ» و«جَدَّ جَدُّه».

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿أتقولون﴾**: في معمولِ هذا القولِ وجهان /، أحدهما: أنه مذكورٌ، وهو الجملةُ من قوله: «أسحرٌ هذا» إلى آخره، كأنهم قالوا: أجئتما بالسحر تطلبانِ به الفلاحَ ولا يفلح الساحرون، كقولِ موسى ـ على نبيِّنا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضلُ الصلاة والسلام ـ للسحرة: «ما جئتم به السحرُ، إن الله سيُبْطله». **والثاني**: أن معموله محذوفٌ، وهو مدلولٌ عليه بما تقدَّم ذكرُه، وهو: إن هذا لسحرٌ مبين. ومعمولُ القول يُحذف للدلالةِ عليه كثيراً، كما يُحذف نفسُ القولِ كثيراً، [٤٧٥/أ]

---

(١) الأصول ١٦١/١.
(٢) الكشاف ٢٤٧/٢؛ البحر ١٨١/٥.
(٣) الآية ١٠١ من سورة الأعراف.
(٤) المحتسب ٣١٦/١؛ البحر ٨١/٥.

ومثلُ الآية في حَذْفِ المقول قولُ الشاعر:[1]

٢٦١٦ـ لَنحن الْأُلى قُلْتُمْ فأنَّى مُلِئْتُمُ   برؤيتنا قبلَ اهتمامٍ بكمْ رُعْبا

وفي كتاب[2] سيبويه: «متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً» على إعمال الأول، وحَذْفِ معمولِ القول، ويجوز إعمالُ القولِ بمعنى الحكاية به فيقال: «متى رأيت أو قلت زيد منطلق»، وقيل: القول في الآيـة بمعنى العَيْب والطعن، والمعنى: أتعيبون الحق وتَطْعنون فيه، وكان مِنْ حَقِّكم تعظيمُه والإذعانُ له مِنْ قولهم: «فلان يخاف القالة»، و«بين الناس تقاوُلٌ»، إذا قال بعضهم لبعض ما يسوْءُه، ونَحْـوُ القولِ الـذكرُ في قـوله: «سمعنـا فتى يذكرُهم»[3] وكلُّ هذا ملخَّصٌ من كلام الزمخشري[4].

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿أَجِئْتَنا لِتَلْفِتَنا﴾**: اللامُ متعلقةٌ بالمجيء أي: أجئت لهذا الغرض، أنكروا عليه مجيئَه لهذه العلة. واللَّفْتُ: اللَّيُّ والصَرْفُ، لَفَتَه عن كذا أي: صَرَفَه ولواه عنه. وقال الأزهري[5]: «لَفَتَ الشيءَ وفَتَلَه: لواه، وهذا من المقلوب» قلت: ولا يُدَّعَىٰ فيه قَلْبٌ حتى يَرْجَحَ أحدُ اللفظين في الاستعمال على الآخر، ولذلك لم يَجْعلوا جَذَبَ وجَبَذَ وحَمِدَ ومَدَح من هذا القبيل لتساويهما. ومطاوعُ لَفَتَ: التَفَتَ. وقيل: انفتل، وكأنهم استَغْنَوا بمطاوع «فَتَل» عن مطاوع لَفَتَ، وامرأة لَفُوت: أي: تَلْتَفِتُ لولدها عن زوجها إذا كان الولد لغيره، واللَّفِيْتَةُ[6]: ما يَغْلُظُ من العَصِيدة.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١٨١/٥؛ والهمع ١٥٨/١؛ والدرر ١٣٩/١.

(٢) الكتاب ٤١/١.

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٤) الكشاف ٢٤٧/٢.

(٥) تهذيب اللغة ٢٨٦/١٤.

(٦) اللفيتة: ضرب من الطبيخ.

قوله: «وتكونَ لكما الكبرياء» الكِبْرياء: اسم كان، و«لكم» الخبر، و«في الأرض»: جَوَّز فيها أبو البقاء[1] خمسةَ أوجه أحدها: أن تكونَ متعلقةً بنفس الكبرياء. الثاني: أن يُعَلَّق بنفس «تكون». الثالث: أن يتعلَّقَ بالاستقرار في «لكم» لوقوعه خبراً. الرابع: أن يكونَ حالاً من «الكبرياء». الخامس: أن يكون حالاً من الضمير في «لكما»[2] لتحمُّلِه إياه.

والكِبْرياء مصدرٌ على وزنِ فِعْلِياء، ومعناها العظمة. قال عديّ ابن الرِّقاع[3]:

٢٦١٧ـ سُؤْدُدٌ غيرُ فاحِشٍ لا يُدا نِيه تَجْبارَةٌ ولا كِبْرِيا

وقال ابن الرقيات[4]:

٢٦١٨ـ مُلْكُه مُلْكُ رأفةٍ ليس فيه جَبَروتٌ منهُ ولا كِبْرِياءُ

يعني: ليس هو ما عليه الملوكُ من التجبُّر والتعظيم.

والجمهورُ على «تكون» بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ. وقرأابن[5] مسعود والحسن وإسماعيل وأبو عمرو وعاصم في روايةٍ: «ويكون» بالياء من تحتُ، لأنه تأنيثٌ مجازي.

آ. (٧٩) وقوله تعالى: ﴿بكل ساحر﴾: قرأ الأخَوان[6] «سَحَّار» وهي قراءةُ ابنِ مُصَرِّف وابن وثاب وعيسى بن عمر.

---

(١) الإملاء ٢/٣٢.
(٢) الأصل «لكم».
(٣) الطبري ١٥/١٥٨؛ المحرر ٩/١٦٠؛ البحر ٥/١٨٢، واضطررنا لقصر الممدود لإقامة وزن الخفيف.
(٤) ديوانه ٩١؛ الكشاف ٢/٢٤٧؛ البحر ٥/١٨٢.
(٥) النشر ٢/٢٨٦؛ البحر ٥/١٨٢.
(٦) النشر ٢/٢٧٠؛ البحر ٥/١٨٢؛ الإتحاف ٢٥٣.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿ما جِئْتُمْ به السحر﴾**: قرأ أبو عمرو[١] وحده دون باقي السبعة «آلسحرُ» بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضةٌ، وهي بدل عن همزة الوصلِ الداخلةِ على لام التعريف، ويجوز أن تُسَهَّل بينَ بينَ، وقد تقدَّم تحقيق هذين الوجهين في قوله: «آلذَّكَرَيْنِ»[٢] وهي قراءةُ مجاهدٍ وأصحابه وأبي جعفر. وقرأ باقي السبعة بهمزةِ وصلٍ تَسْقط في الدَّرْج. فأمَّا قراءة أبي عمرو ففيها أوجهٌ، أحدها: أنَّ «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «جِئْتُمْ به» الخبرُ، والتقديرُ: أيُّ شيءٍ جئتم، كأنه استفهامُ إنكارٍ وتقليلٌ للشيءِ المُجَاء به. و «السحر» بدلٌ من اسم الاستفهام، ولذلك أُعِيد معه أداتُه لما قرَّرْتُه في كتب النحو[٣]. **الثاني**: أن يكون «السحر» مبتدأً خبرُه محذوف، تقديره: أهو السحر. **الثالث**: أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبر تقديره: السحر هو، ذكر هذين الوجهين أبو البقاء[٤]، وذكر الثاني مكي[٥]، وفيهما بُعد. **الرابع**: أن تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، وجئتم به صلتُها، والموصولُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «السحر» على وجهيه من كونِه خبرَ مبتدأ محذوف، أو مبتدأً محذوفَ الخبر، تقديره: الذي جئتم به / أهو السحر، [٤٧٥/ب] أو الذي جئتم به السحر هو، وهذا الضميرُ هو الرابط كقولك: الذي جاءك أزيدٌ هو، قاله الشيخ[٦].

---

(١) السبعة ٣٢٨؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٥؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٢/٥.

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٣) إذا أبدل اسم من اسم مضمَّن معنى حرف استفهام، ذُكر ذلك الحرف مع البدل. أوضح المسالك ٥١٤.

(٤) الإملاء ٣٢/٢.

(٥) المشكل ٣٨٨/١.

(٦) البحر ١٨٣/٥.

قلت: قد منع مكي أن تكونَ «ما» موصولةً على قراءة أبي عمرو فقال[1]: «وقد قرأ أبو عمرو «آلسحرُ» بالمد، فعلى هذه القراءةِ تكون «ما» استفهاماً مبتدأ، و «جئتم به» الخبر، و «السحر» خبرُ ابتداء محذوف، أي: أهو السحر، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» بمعنى الذي على هذه القراءةِ إذ لا خبر لها». قلت: ليس كما ذكر، بل خبرُها الجملةُ المقدَّرُ أحدُ جُزْأيها، وكذلك الزمخشري[2] وأبو البقاء لم يُجيزا كونَها موصولةً إلا في قراءة غيرِ أبي عمرو، لكنهما لم يتعرَّضا لعدمِ جوازه.

الخامس: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ نصب بفعل مقدرٍ بعدها لأنَّ لها صدرَ الكلام، و «جئتم به» مفسِّر لذلك الفعل المقدر، وتكون المسألةُ حينئذٍ من باب الاشتغال، والتقدير: أيَّ شيءٍ أَتَيْتُمْ جئتم به، و «السحر» على ما تقدم، ولو قرىء بنصب «السحر» على أنه بدلٌ مِنْ «ما» بهذا التقديرِ لكان له وجه، لكنه لم يُقرأ به فيما عَلِمْت، وسيأتي ما حكاه مكي عن الفراء مِنْ جواز نصبِه لمَدْرَكٍ آخرَ على أنها قراءةٌ منقولة [عن الفرَّاء][3].

وأمَّا قراءةُ الباقين ففيها أوجهٌ أيضاً، أحدها: أن تكون «ما» بمعنى الذي في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «جئتم به» صلةٌ وعائدُه، و «السحرُ» خبرُه، والتقدير: الذي جئتم به السحرُ، ويؤيِّد هذا التقديرَ قراءةُ أُبَيّ[4] وما في مصحفه: «ما أتيتم به سحرٌ» وقراءةُ عبدالله والأعمش[5] «ما جئتم به سحرٌ». **الثاني**: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ نصبٍ بإضمارِ فعل على ما تقرَّر، و «السحر» خبر ابتداء مضمر أو مبتدأٌ مضمرُ الخبر. **الثالث**: أن تكونَ «ما»

---

(1) المشكل ١/٣٨٩.

(2) الكشاف ٢/٢٤٧.

(3) لم يظهر في المصورة عن الأصل، ونقلناه من النسخ الأخرى.

(4) المحرر ٩/٧٥؛ البحر ٥/١٨٣.

(5) المحرر ٩/٧٥؛ الإتحاف ٢٥٣؛ البحر ٥/١٨٣.

في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«السحر» على ما تقدَّم مِنْ كونِه مبتدأً أو خبراً، والجملةُ خبر «ما» الاستفهامية. قال الشيخ[1] ـ بعدما ذكر الوجه الأول ـ: «ويجوز عندي أن تكونَ في هذا الوجهِ استفهاميةً في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصبٍ على الاشتغال، وهو استفهامٌ على سبيل التحقيرِ والتقليلِ لِما جاؤوا به، و«السحر» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو السحر».

قلت: ظاهرُ عبارتِه أنه لم يَرَه غيرُه، حيث قال «عندي»، وهذا قد جوَّزه أبو البقاء ومكي. قال أبو البقاء[2]: ـ لمَّا ذكر قراءة غير أبي عمرو ـ «ويُقرأ بلفظِ الخبر، وفيه وجهان»، ثم قال: «ويجوزُ أن تكونَ «ما» استفهاماً، و«السحر» خبر مبتدأ محذوف». وقال مكي[3] في قراءةِ غيرِ أبي عمرو بعد ذِكره كونَ «ما» بمعنى الذي: «ويجوز أن تكونَ «ما» رفعاً بالابتداء وهي استفهامٌ، و«جئتم به» الخبر، و«السحر» خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو السحر، ويجوز أن تكونَ «ما» في موضعٍ نصبٍ على إضمارِ فعلٍ بعد «ما» تقديرُه: أيُّ شيء جئتم [به][4]، و«السحرُ» خبر ابتداء محذوف».

الرابع: أن تكونَ هذه القراءةُ كقراءة أبي عمرو في المعنى، أي: إنها على نيةِ الاستفهام، ولكن حُذِفَتْ أداتُه للعلم بها، قال أبو البقاء[5]: «ويُقرأ بلفظِ الخبر، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه استفهامٌ في المعنى أيضاً، وحُذِفَتْ الهمزةُ للعِلْم بها»، وعلى هذا الذي ذكره يكونُ الإعرابُ على ما تقدم. واعلم أنَّك إذا جَعَلْتَ «ما» موصولةً بمعنى الذي امتنع نصبُها بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. قال مكي[6]: «ولا يجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي في

(١) البحر ٥/١٨٣.
(٢) الإملاء ٢/٣٢.
(٣) المشكل ١/٣٨٩.
(٤) زيادة من المشكل.
(٥) الإملاء ٢/٣٢.
(٦) المشكل ١/٣٨٩.

موضعِ نصبٍ لأن ما بعدها صلتُها، والصلةُ لا تعملُ في الموصول، ولا يكون تفسيراً للعامل في الموصول»، وهو كلامٌ صحيح، فتلخَّص من هذا أنها إذا كانَتْ استفهاميةً جاز أن تكونَ في محل رفع أو نصب، وإذا كانت موصولةً تعيَّن أن يكون مَحَلُّها الرفع بالابتداء.

وقال مكي[1]: «وأجاز الفراءُ[2] نصبَ «السحر»، تجعل «ما» شرطاً، وتنصِبُ «السحرَ» على المصدر، وتضمرُ الفاء مع «إن الله سيُبْطِله»، وتجعلُ الألفَ واللامَ في «السحر» زائدتين، وذلك كلُّه بعيدٌ، وقد أجاز علي ابن سليمان حَذْفَ الفاءِ من جواب الشرط في الكلام، واستدلَّ على جوازه بقوله تعالى: / «وما أصابكم مِنْ مصيبةٍ بما كسبت أيديكم»[3]، ولم يُجِزْه غيره إلا في ضرورة شعر». قلت: وإذا مَشَيْنا مع الفراء فتكون «ما» شرطاً يُراد بها المصدرُ، تقديره: أيَّ سحر جئتم به فإن الله سيبطله، ويُبَيِّن أن «ما» يراد بها السحر قولُه: «السحر»، ولكن يَقْلَقُ قولُه: «إن نصب «السحر» على المصدرية»، فيكون تأويله أنه منصوبٌ على المصدرِ الواقعِ موقعَ الحال، ولذلك قدَّره بالنكرة، وجَعَلَ أل مزيدةً فيه. [٤٧٦/أ]

وقد نُقِلَ عن الفراء[4] أن هذه الألف واللام للتعريف، وهو تعريف العهد، قال الفراء: «وإنما قال «السحر» بالألف والام لأنَّ النكرةَ إذا أُعيدت أُعيدَتْ بالألِفِ واللام»، يعني أن النكرةَ قد تَقَدَّمَتْ في قوله: «إنَّ هذا لسِحْرٌ مبين»، وبهذا شَرَحَه ابنُ عطية. قال ابن عطية[5]: «والتعريفُ هنا في

---

(١) المشكل ١/٣٨٩.
(٢) معاني القرآن ١/٤٧٥.
(٣) الآية ٣٠ من سورة الشورى، على قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر، وقراءة الجمهور بالفاء. السبعة ٥٨١؛ النشر ٢/٣٥٢؛ التيسير ١٩٥.
(٤) معاني القرآن ١/٤٧٥.
(٥) المحرر ٩/٧٦.

«السحر» أَرْتَبُ لأنه قد تقدَّم منكَّراً في قولهم: «إنَّ هذا لسِحْر»، فجاء هنا بلام العهد، كما يقال أول الرسالة «سلامٌ عليك»[(١)]. قال الشيخ[(٢)]: «وما ذكراه هنا في «السحر» ليس مِنْ تقدُّم النكرة، ثم أخبر عنها بعد ذلك، لأنَّ شَرْطَ هذا أن يكون المعرَّفُ بأل هو المنكَّرَ المتقدِّمَ، ولا يكون غيره، كقوله تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعونُ الرسول»[(٣)]، وتقول: «زارني رجلٌ فأكرمت الرجل» لَمَّا كان إياه جاز أن يُؤْتى بضميره بَدَلَه، فتقول: فأكرمتُه، والسحرُ هنا ليس هو السحرَ الذي في قولهم: «إنَّ هذا لسحر» لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحرٌ هو ما ظهر على يَدَي موسى من معجزة العصا والسحر الذي في قولِ موسى، إنما هو سحرهم الذي جاؤوا به، فقد اختلف المدلولان، إذ قالوا هم عن معجزة موسى، وقال موسى عَمَّا جاؤوا به، ولذلك لا يجوز أن يُؤْتى هنا بالضمير بدلَ السحر، فيكونَ عائداً على قولهم: «لسِحْر».

قلت: والجوابُ أن الفراء وابن عطية إنما أرادا السحر المتقدمَ الذِّكر في اللفظ، وإن كان الثاني هو غيرَ عينِ الأول في المعنى، ولكن لمَّا أُطْلِق عليهما لفظ «السحر» جاز أن يُقال ذلك، ويدلُّ على هذا أنهم قالوا في قوله تعالى: «والسلام عليَّ»[(٤)]: إن الألفَ واللام للعهد لتقدُّم ذكر السلام في قوله تعالى: «وسلامٌ عليه»[(٥)]، وإن كان السلامُ الواقعُ على عيسى هو غيرَ السلام الواقع على يحيى، لاختصاص كلِّ سلام بصاحبه من حيث اختصاصُه به، وهذا النقل المذكورُ عن الفراء في الألف واللام ينافي ما نَقَله عنه مكيٌّ فيهما،

---

(١) تمام عبارة ابن عطية: «وفي آخرها «والسلام عليك».
(٢) البحر ١٨٣/٥.
(٣) الآية ١٦ ـ ١٧ من سورة المزمل.
(٤) الآية ٣٣ من سورة مريم.
(٥) الآية ١٥ من سورة مريم.

اللهم إلا أن يُقال: يُحتمل أن يكونَ له مقالتان، وليس ببعيدٍ فإنه كلما كَثُر العلمُ اتسعت المقالاتُ.

وقوله: «المفسدين» مِنْ وقوع الظاهرِ موقعَ ضمير المخاطب إذ الأصلُ: لا يُصلح عملَكم، فأبرزهم في هذه الصفةِ الذَّميمةِ شهادةً عليهم بها.

آ. (٨٢) وقرىء «بكلمته» بالتوحيد، وقد تقدَّم نظيرُه[١].

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿فما آمَنَ﴾**: الفاءُ للتعقيب، وفيها إشعارٌ بأن إيمانَهم لم يتأخر عن الإلقاء، بل وقع عقيبه، لأنَّ الفاءَ تفيد ذلك، وقد تقدَّم توجيهُ تَعْدِيةِ «آمن» باللام[٢]. والضمير في «قومه» فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ عودُه على موسى لأنه هو المحدَّث عنه، ولأنه أقربُ مذكورٍ، ولو عاد على فرعون لم يكرِّر لفظَه ظاهراً، بل كان التركيب «على خوفٍ منه»، وإلى هذا ذهب ابنُ عباس وغيرُه.

والثاني: أنه يعود على فرعون، ويُروى عن ابن عباس أيضاً، ورَجَّح ابنُ عطية[٣] هذا، وضَعَّف الأول فقال: «ومما يُضَعِّف عودَ الضمير على موسى أن المعروفَ من أخبارِ بني إسرائيل أنهم كانوا قد فَشَتْ فيهم النبواتُ، وكانوا قد نالهم ذلٌّ مُفْرِط، وكانوا يَرْجُوْن كَشْفَه بظهورِ مولود، فلمَّا جاءهم موسى أَصْفقوا[٤] عليه وتابعوه، ولم يُحْفَظ أن طائفةً من بني إسرائيل كفرت بموسى، فكيف تعطي هذه الآيةُ أنَّ الأقلَ منهم كان الذي آمن؟، [٤٧٦/ب] فالذي يَتَرجَّح عَوْدُه على فرعون، ويؤيِّده أيضاً ما تقدَّم مِنْ محاورة / موسى وردِّه عليهم وتوبيخهم».

---

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٤٠.
(٣) المحرر ٩/٧٨.
(٤) أصفقوا عليه: اجتمعوا.

قوله: «على خَوْفٍ» حال، أي: آمنوا كائنين على خوف، والضمير في «وملئهم» فيه أوجه، أحدُها: أنه عائدٌ على الذرِّيَّة، وهذا قولُ أبي الحسن[1] واختيارُ ابن جرير[2]، أي: خوفٍ من مَلأَ الذرية، وهم أشرافُ بني إسرائيل.

الثاني: أنه يعودُ على قومِه بوجهيه، أي: سواءٌ جَعَلْنا الضمير في «قومه» لموسى أو لفرعون، أي: وملأ قومِ موسى أو ملأ قوم فرعون.

الثالث: أن يعودَ على فرعون، واعتُرِضَ على هذا بأنه كيف يعودُ ضميرُ جمعٍ على مفرد؟ وقد اعتذر أبو البقاء[3] عن ذلك بوجهين، أحدُهما: أنَّ فرعونَ لمَّا كان عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جمعاً، كما يقول العظيم: نحن نأمرُ، وهذا فيه نظرٌ، لأنه لو وَرَدَ ذلك مِنْ كلامهم مَحْكيَّاً عنهم لاحتمل ذلك. والثاني: أنَّ فرعونَ صار اسماً لأتباعه، كما أن ثمودَ اسمٌ للقبيلة كلها». وقال مكي[4] وجهين آخرين قريبين من هـذين، ولكنهما أخلصُ منهما، قال: «إنما جُمع الضميرُ في «مَلَئِهم» لأنه إخبار عن جبّار، والجبَّار يُخْبَر عنه بلفظِ الجمع، وقيل: لَمَّا ذُكِرَ فرعونُ عُلِمَ أنَّ معه غيرَه، فَرَجَع الضميرُ عليه وعلى مَنْ معه». قلت: وقد تقدَّم نحوٌ مِنْ هذا عند قوله: «الذين قال لهم الناسُ إنَّ الناس[5]»، والمرادُ بالقائل نعيم بن مسعود، لأنه لا يَخْلو من مُساعدٍ له على ذلك القول.

الرابع: أنْ يعودَ على مضافٍ محذوف وهو آل، تقديره: على خوفٍ مِنْ آل فرعون ومَلَئهم، قاله الفراء[6]، كما حُذِف في قوله «واسألِ القَرْية»[7].

---

(١) وهو الأخفش في معاني القرآن ٢/٣٤٧.
(٢) تفسير الطبري ١٥/١٦٧.
(٣) الإملاء ٢/٣٢.
(٤) المشكل ١/٣٩٠.
(٥) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران.
(٦) معاني القرآن ١/٤٧٧.
(٧) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

قال أبو البقاء(١) بعد أن حكى هذا ولم يَعْزُه لأحد: «وهذا عندنا غَلَطٌ، لأنَّ المحذوفَ لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن يقول: «زيد قاموا» وأنت تريد «غلمان زيد قاموا». قلت: قوله «لأن المحذوف لا يعودُ إليه ضمير» ممنوعٌ، بل إذا حُذِف مضافٌ فللعرب فيه مذهبان: الالتفاتُ إليه وعَدَمُه وهو الأكثر، ويدل على ذلك أنه قد جَمَع بين الأمرين في قوله «وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها»(٢) أي: أهل قريةٍ، ثم قال: «أو هم قائلون» وقد حَقَّقْتُ ذلك في موضعِه المشارِ إليه. وقوله: «لجاز زيد قاموا» ليس نظيرَه، فإنَّ فيه حَذْفاً من غيرِ دليلٍ بخلاف الآية.

وقال الشيخ(٣) ـ بعد أن حكى كلامَ الفراء ـ «ورُدَّ عليه بأن الخوفَ يُمكن مِنْ فرعون، ولا يمكن سؤالُ القرية، فلا يُحْذَفُ إلا ما دلَّ عليه الدليل، وقد يقال: ويَدُلُّ على هذا المحذوفِ جَمْعُ الضمير في «ومَلَئهم». قلت: يعني أنهم رَدُّوا على الفراء بالفرق بين «واسألِ القريةَ» وبين هذه الآيةِ بأنَّ سؤالَ القرية غيرُ ممكنٍ فاضْطُرِرْنا إلى تقدير المضاف بخلاف الآية، فإن الخوف تَمكَّن مِنْ فرعونَ فلا اضطرارَ بنا يَدُلُّنا على مضاف محذوف. وجوابُ هذا أنَّ الحَذْفَ قد يكون لدليلٍ عقلي أو لفظي، على أنه قيل في «واسأل القرية» إنه حقيقةٌ، إذ يمكنُ النبيُّ أن يسألَ القريةَ فتجيبَه.

الخامس: أن ثَمَّ معطوفاً محذوفاً حُذِف للدلالة عليه، والدليلُ كونُ المَلِك لا يكونُ وحدَه، بل له حاشية وعساكر وجندٌ، فكان التقدير: على خَوْفٍ مِنْ فرعون وقومه ومَلَئهم، أي: ملأ فرعون وقومه، وهو منقولٌ عن الفراء(٤) أيضاً. قلت: حَذْفُ المعطوفِ قليلٌ في كلامهم، ومنه عند بعضهم

---

(١) الإملاء ٢/٣٢.

(٢) الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٣) البحر ٥/١٨٤.

(٤) معاني القرآن ١/٤٧٦، بعبارة قريبة.

قولُه تعالىٰ «تَقيكم الحرَّ»(١) أي: والبرد، وقول الآخر(٢):

٢٦١٩ـ كأن الحصىٰ مِنْ خلفها وأمامِها إذا حَذَفَتْه رِجْلُها حَذْفُ أَعْسَرا

أي: ويدُها.

قوله: «أن يَفْتِنَهم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه في محلِّ جرٍ علىٰ البدل مِنْ «فرعون»، وهو بدلُ اشتمالٍ تقديره: على خوفٍ من فرعون فِتْنَتِه كقولك: «أعجبني زيد علْمُه». الثاني: أنه في موضعِ نصبٍ على المفعول به بالمصدر أي: خوفٍ فتنتَه، وإعمالُ المصدرِ المنوَّنِ كثيرٌ كقوله: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبة يتيماً»(٣). وقولِ الآخر(٤):

٢٦٢٠ـ فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ عقابَك قد كانوا لنا بـالمَوارد

الثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله بعد حَذْفِ اللام، ويَجْري فيها الخلافُ المشهورُ.

وقرأ(٥) الحسن ونبيح «يُفْتِنَهم» بضمِّ الياء وقد تقدَّم ذلك.

و «في الأرض» متعلقٌ بـ «عالٍ» أي: قاهر فيها أو ظالم كقوله(٦):

٢٦٢١ـ فاعمِدْ لِما تَعْلُو فمالك بالذي لا تَسْتـطيع من الأمـور يَدانِ

أي: لِما تَقْهر. ويجوز أن يكون «في الأرض» متعلقاً بمحذوف لكونه صفة لـ «عالٍ» فيكون مرفوع المحل، ويُرَجِّح الأولَ قولُه: «إنَّ فرعون عَلاَ في الأرض».

---

(١) الآية ٨١ من سورة النحل.

(٢) تقدم برقم ٦٨٨.

(٣) الآية ١٤ من سورة البلد.

(٤) تقدم برقم ٩٨٢.

(٥) البحر ٥/١٨٥.

(٦) البيت لكعب بن سعد الغَنَوي، أو لعلي بن عدي الغنوي، وهو في الصحاح؛ واللسان: علو؛ والبحر ٥/١٨٥.

[٤٧٧/أ] آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿إن كنتمْ آمنتمْ بالله فعليه توكَّلوا﴾**: جوابُ الشرط الأول، والشرطُ الثاني ـ وهو إن كنتم مسلمين ـ شرطٌ في الأول، وذلك أن الشرطين متى لم يترتبا في الوجود فالشرطُ الثاني شرطٌ في الأول، ولذلك يجب تقدُّمُه على الأول، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿أن تَبَوَّآ﴾**: يجوز في «أَنْ» أن تكون المفسِّرة؛ لأنه قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول وهو الإِيحاء، ويجوز أن تكونَ المصدريةَ فتكونَ في موضع نصب بأوحينا مفعولاً به أي: أَوْحَيْنا إليهما التبوُّءَ.

والجمهورُ على الهمزة في «تبوَّآ». وقرأ حفص[١] «تَبَوَّيا» بياءٍ خالصة، وهي بدلٌ عن الهمزة، وهو تخفيفٌ غيرُ قياسي، إذ قياسُ تخفيفِ مثلِ هذه الهمزة أن تكونَ بين الهمزة والألف، وقد أنكر هذه الروايةَ عن حفص جماعةٌ من القراء، وقد خَصَّها بعضُهم بحالةِ الوقف، وهو الذي لم يَحْكِ أبو عمرو[٢] الداني والشاطبي[٣] غيرَه. وبعضُهم يُطْلق إبدالَها عنه ياءً وصلاً ووقفاً، وعلى الجملةِ فهي قراءةٌ ضعيفة في العربية وفي الرواية، وتركتُ نصوصَ أهل القراءة خوفَ السآمة، واستغناءً بما وضَعْتُه في «شرح القصيد».

والتبوُّءُ: النزولُ والرجوعُ، وقد تقدَّم تحقيق المادة في قوله «تُبَوِّىء المؤمنين»[٤].

قوله: «لقومِكما» يجوزُ أن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعـول الأول، و «بيوتاً» مفعولٌ ثان بمعنى بَوِّآ قومكما بيوتاً، أي: أَنْزِلوهم، وفَعَّل وتفعَّل بمعنًى مثل «عَلَّقَها» و «تَعَلَّقها» قاله أبو البقاء[٥]. وفيه ضعفٌ من حيث إنه

---

(١) روى صاحب السبعة ذلك عنه في الوقف وقال: إنها رواية عنه. السبعة ٣٢٩. وانظر: التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٦/٥؛ الإتحاف ٢٥٣.

(٢) التيسير ١٢٣.

(٣) الشاطبية ١٣٢ (حرز الأماني).

(٤) الآية ١٢١ من سورة آل عمران.

(٥) الإملاء ٣٢/٢.

زِيدت اللام، والعاملُ غير فرع[1]، ولم يتقدَّم المعمول. الثاني: أنها غير زائدة، وفيها حينئذ وجهان، أحدهما: أنها حالٌ من «البيوت». والثاني: أنها وما بعدها مفعول «تَبَوَّآ».

قوله: «بمصرَ» جَوَّز فيه أبو البقاء[2] أوجهاً، أحدها: أنه متعلِّق بـ«تَبَوَّآ»، وهو الظاهرُ. الثاني: أنه حالٌ من ضمير «تبوَّآ»، واستضعفه، ولم يبيِّن وجهَ ضعفِهِ لوضوحه. الثالث: أنه حالٌ من «البيوت». الرابع: أنه حالٌ من «لِقومكما»، وقد ثنَّىٰ الضميرَ في «تبوَّآ» وجمع في قوله «واجعلوا» و«أقيموا»، وأفرد في قوله: «وبشِّر»؛ لأن الأولَ أمرٌ لهما، والثاني لهما ولقومهما، والثالث لموسى فقط؛ لأن أخاه تَبَعٌ له، ولمَّا كان فِعْلُ البِشارة شريفاً خَصَّ به موسىٰ لأنه هو الأصل.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿لِيُضِلُّوا﴾**: في هذه اللامِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها لامُ العلة، والمعنىٰ: أنك أتيتَهم ما أتيتهم على سبيل الاستدراج فكان الإيتاءُ لهذه العلة. والثاني: أنها لام الصيرورة والعاقبة كقوله: «فالتقطه آلُ فرعون ليكونَ لهم عَدُوَّاً وحَزَناً»[3]. وقولِه[4]:

٢٦٢٢ـ لِـدُوا للموت وابنُـوا للخراب . . . .

وقولِه[5]:

٢٦٢٣ـ فللموتِ تَغْذو الوالداتُ سِخالَها   كما لخرابِ الدُّوْرِ تُبْنَىٰ المساكنُ

---

(١) العامل الفرع كاسم الفاعل نحو: أنا ضاربٌ لزيدٍ.
(٢) الإملاء ٢/٣٢ ـ ٣٣.
(٣) الآية ٨ من سورة القصص.
(٤) تقدم برقم ١٩٣٢.
(٥) تقدم برقم ٣٢٤٦.

وقوله[1]:

٢٦٢٤ـ وللمنـايا تُـرَبِّـي كلُّ مُـرْضِعَةٍ   وللخرابِ يَجِدُّ الناسُ عِمْرانا

والثالث: أنها للدعاء عليهم بذلك، كأنه قال: ليثبتوا على ما هم عليه من الضـلال وليكونـوا ضُـلَّالًا، وإليـه ذهب الحسن البصـري وبـدأ بـه الزمخشري[2]. وقد استُبْعِد هذا التأويلُ بقراءة الكوفيين[3] «لِيُضِلُّوا» بضم الياء فإنه يَبْعُد أن يَدْعُوَ[4] عليهم بأن يُضِلُّوا غيرهم، وقرأ الباقون بفتحها، وقرأ الشعبـي بكسرها[5]، فـوالى بين ثلاث كسَـرات إحداهـا في ياء. وقـرأ [أبو] الفضل الرياشي «أإنك أتَيْتَ» على الاستفهام. وقال الجبائي[6]: «إنَّ «لا» مقدرةٌ بين اللام والفعل تقديره: لئلا يَضِلوا»، ورأيُ البصريين في مثل هذا تقديرُ «كراهةَ» أي: كراهة أن يَضِلُّوا.

قوله: «فلا يؤمنوا» يحتمل النصبَ والجزم، فـالنصب من وجهين، أحدُهما: عطفُه على «ليضلُّوا». والثاني: نصبه على جواب الدعاء في قوله «اطمِسْ». والجزم على أنَّ «لا» للدعاء كقولك: «لا تعذِّبْني يا رب» وهو قريبٌ من معنىٰ «لِيُضلوا» في كونه دعاءً، هذا في جانب شبه النهي، وذلك في جانب شبه الأمر، و «حتى يَرَوا» غايةٌ لنفي إيمانهم، والأول قول الأخفش[7]،

---

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٨٦/٥.

(٢) الكشاف ٢٥٠/٢.

(٣) وهم عاصم وحمزة والكسائي مع آخرين. انظر: البحر ١٨٦/٥؛ النشر ٢٦٢/٢.

(٤) الأصل: يَدْعي وهو سهو.

(٥) أي بكسر الياء.

(٦) محمد بن عبدالوهاب، أبو علي، من أئمة المعتزلة، له تفسير مطول، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: البداية والنهاية ١٢٥/١١؛ الأعلام ٢٥٦/٦. وانظر: البحر ١٨٧/٥.

(٧) قدَّر نصبَها في «معاني القرآن» ٣٤٨/٢ على جواب الدعاء بالفاء.

والثاني بدأ به الزمخشري(١)، والثالث قول الكسائي والفراء(٢)، وأنشدا قولَ الشاعر(٣):

٢٦٢٥ـ فـلا يَنْبَسِطْ من بين عينِك مـا انْزَوَىٰ
ولا تَـلْقَـنـي إلا وأنــفُــك راغِــمُ

وعلى القول بأنه معطوفٌ على «ليَضِلُّوا» يكون ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿أُجِيْبَتْ دعوتُكما﴾**: الضمير لموسى وهرون، وفي التفسير: كان موسى يدعو وهرون يُـؤَمِّن، فنسب الدعاء إليهما. وقال بعضُهم: المرادُ موسىٰ وحدَه، ولكن كنى عن الواحد بضمير الاثنين. وقرأ(٤) السلميُّ والضحاك «دَعَواتكما» عـلى / الجمع. وقرأ ابن السَّمَيْفَع «قد أَجَبْتُ [٤٧٧/ب] دعوتكما» بتاء المتكلم وهو الباري تعالىٰ، و«دعوتَكما» نصب على المفعول به. وقرأ الربيع «أَجَبْتُ دَعْوَتَيْكما» بتاء المتكلم أيضاً. ودَعْوَتَيْكما تثنيةٌ، وهي تدلُّ لمن قال: إن هرون شارك موسى في الدعاء.

قوله: «ولا تَتَّبِعانِّ» قرأ العامة بتشديد التاء والنون، وقـرأ حفص(٥) بتخفيف النونِ مكسورةً مع تشديد التاء وتخفيفها، وللقُرَّاء في ذلك كلامٌ مضطربٌ بالنسبة للنقل عنه. فأمَّا قراءةُ العامَّة فـ«لا» فيها للنهي ولذلك أُكِّد الفعلَ بعدها، ويَضْعُف أن تكونَ نافيةً لأنَّ تأكيدَ المنفيِّ ضعيفٌ، ولا ضرورةَ

---

(١) الكشاف ٢/٢٥٠.

(٢) وهو القول بأنَّ «يؤمنوا» مجزوم بـ«لا»التي للدعاء، ولم ينشد الفراء في معاني القرآن ١/٤٧٧ البيت.

(٣) البيت للأعشىٰ، وهو في ديوانه ٧٩؛ والمحرر ٨٥/٩؛ والبحر ١٨٧/٥. زوىٰ: جمع بين عينيه.

(٤) القرطبي ٣٧٦/٨.

(٥) كذا في الأصل، ولم أجده عنه، ولعله سهو والصواب ابن عامر، وقد اختلف النقل عنه بالروايات التالية: تَتْبَعانِّ، تَتَّبِعانٌ، تَتَّبِعانِ، تَتْبَعانْ.

بنا إلى ادِّعائه، وإن كان بعضُهم قد ادَّعىٰ ذلك في قولِه: «لا تُصِيبَنَّ الذين ظلموا»[1] لضرورةٍ دَعَتْ إلى ذلك هناك، وقد تقدَّم تحريرُه ودليلُه في موضعه، وعلى الصحيح تكون هذه جملةَ نهيٍ معطوفةً على جملة أمر.

وأمَّا قراءة حفص[2] فـ «لا» تحتمل أن تكون للنفي وأن تكونَ للنهي. فإن كانت للنفي كانت النونُ نونَ رفعٍ، والجملةُ حينئذٍ فيها أوجه، أحدُها: أنها في موضع الحال أي: فاستقيما غيرَ مُتَّبِعَيْنِ، إلا أنَّ هذا معترَض بما قَدَّمْتُه غيرَ مرة مِنْ أنَّ المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت في كونه لا تباشره واوُ الحال، إلا أنْ يُقَدَّر قبلَه مبتدأ فتكونَ الجملةُ اسميةً أي: وأنتما لا تَتَّبعان. والثاني: أنه نفيٌ في معنى النهي كقولِه تعالىٰ: «لا تعبدون إلا الله»[3]. الثالث: أنه خبرٌ محضٌ مستأنف لا تَعَلُّقَ له بما قبله، والمعنى: أنهما أُخْبِرا بأنهما لا يتَّبعانِ سبيلَ الذين لا يعلمون، وإن كانت للنهي كانت النونُ للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يَراه سيبويه[4] والكسائي، أعني وقوعَ النونِ الخفيفة بعد الألف، سواءً كانت الألفُ ألفَ تثنية أو ألفَ فصلٍ بين نونِ الإناث ونونِ التوكيد نحو: «هل تَضْرِبْنان يا نسوة». وقد أجاز يونس والفراء وقوعَ الخفيفةِ بعد الألف وعلى قولهما تتخرَّج القراءةُ. وقيل: أصلُها التشديد وإنما خُفِّفت للثقل فيها كقولهم: «رُبَ» في «رُبَّ». وأمَّا تشديدُ التاء وتخفيفُها فلغتان مِن اتَّبع يَتَّبع وتَبع يَتْبَع، وقد تقدم هل هما بمعنى واحد أو مختلفان في المعنى؟ وملخصُه أنَّ تَبِعه بشيءٍ: خَلَفه، واتَّبَعَه كذلك، إلا أنه حاذاه في المَشْي، وأَتْبعه: لحقه.

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٢) الصواب: ابن عامر.

(٣) «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله». الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٤) الكتاب ٢/١٥٤. قال: «ولم تكن الخفيفة ـ مع ألف الاثنين ـ لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف، فيلتبس بالواحد».

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿وجاوَزْنا ببني﴾**: قد تقدَّم الكلام فيه[١].

وقرأ الحسن[٢] «وجَوَّزْنا» بتشديدِ الواو، قال الزمخشري[٣]: «وجَوَّزْنا: مِنْ أجاز المكان وجاوَزَه وجَوَّزه، وليس مِنْ جَوَّز الذي في بيت الأعشىٰ[٤]:

٢٦٢٦ـ وإذا تُجَـوِّزُهـا حبـالُ قبيلة ... أَخَذَتَ من الأخرىٰ إليك حبالَها

لأنه لو كان منه لكان حَقُّه أن يقال: وجَوَّزْنا بني إسرائيل في البحر كما قال[٥]:

٢٦٢٧ـ ... كما جَوَّز السَّكِّيَّ في الباب فَيْتَقُ

يعني أن فَعَّـل بمعنىٰ فاعَـلَ وأَفْعَل، وليس التضعيفُ للتعـديـة، إذ لو كان كذلك لتعدَّى بنفسه كما في البيت المشار إليه دون الباء.

وقرأ الحسن[٦] «فاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد، وقد تقدم الفرق.

قوله: «بَغْياً وعَدْواً» يجوز أن يكونا مفعولين مِنْ أجلهما أي: لأجلِ البَغْي والعَدْوِ، وشروطُ النصب متوفرةٌ، ويجوزُ أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي: باغين متعدِّين. وقرأ[٧] الحسن «وعُـدُوّاً» بضـم العين والدال المشددة، وقد تقـدَّم ذلك في سورة الأنعام[٨].

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

(٢) البحر ٥/١٨٨؛ الإتحاف ٢٥٤.

(٣) الكشاف ٢/٢٥١.

(٤) تقدم برقم ١٣٧١.

(٥) صدره:

ولا بُـدَّ مِـنْ جـارٍ يجيـزُ سبيـلَهـا

وهو للأعشىٰ في ديوانه ٢٢٣؛ واللسان فتق. والسكي: المسمار، الفيتق: النجَّار.

(٦) البحر ٥/١٨٨؛ الإتحاف ٢٥٤.

(٧) البحر ٥/١٨٨؛ القرطبي ٨/٣٧٧. (٨) الآية ١٠٨.

قوله: «حتى إذا» غايةٌ لاتِّباعه.

قوله: «آمَنْتُ أنه» قرأ[1] الأخَوان بكسرإنَّ وفيها أوجه، أحدها: أنها استئنافُ إخبار، فلذلك كُسِرت لوقوعِها ابتداءَ كلام. والثاني: أنه على إضمار القول أي: فقال إنه، ويكون هذا القولُ مفسراً لقوله آمنت. والثالث: أن تكون هذه الجملةُ بدلاً من قوله: «آمنت»، وإبدالُ الجملةِ الاسمية من الفعلية جائزٌ لأنها في معناها، وحينئذ تكون مكسورةً لأنها محكيَّة بـ «قال» هذا الظاهر. والرابع: أن «آمنتُ» ضُمِّن معنى القول لأنه قولٌ. وقال الزمخشري[2]: «كَرَّر المخذولُ[3] المعنىٰ الواحدَ ثلاثَ مرات في ثلاث عبارات حِرْصاً على القبول» يعني أنه قال: «آمنتُ»، فهذه مرة، وقال: «إنه لا إله إلا الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيل» فهذه ثانيةٌ، وقال: «وأنا من المُسْلمين» فهذه ثالثةٌ، والمعنى واحد» وهذا جنوحٌ منه إلى الاستئنافِ في «إنه».

وقرأ الباقون بفتحِها وفيها أوجهٌ أيضاً، أحدُها: أنها في محلِّ نصب على المفعولِ به أي: آمَنْتُ توحيدَ، لأنه بمعنىٰ صدَّقْتُ. الثاني: أنها في موضع نصبٍ بعد إسقاط الجارِّ أي: لأنه. الثالث: أنها في محل جر بذلك الجارِّ، وقد عَرَفْتَ ما فيه من الخلاف.

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿ الآنَ﴾**: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: آمَنْتَ

[٤٧٨/أ] الآن، أو / أتؤمن الآن. وقوله: «وقد عَصَيْتَ» جملةٌ حالية، وقد تقدَّم نظيرُ ذلك قريباً.

قوله: «ببدنِك» فيه وجهان، أحدهُما: أنها باءُ المصاحبةِ بمعنى مصاحباً لبدنك وهي الدِّرْع، وفي التفسير: لم يُصَدِّقوا بغرقه، وكانت له دِرْعٌ تُعْرَفُ

---

(١) الأخوان حمزة والكسائي، انظر: السبعة ٣٣٠؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٨/٥؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٦.

(٢) الكشاف ٢٥١/٢.

(٣) أي فرعون.

فأُلقي بنَجْوة[1] من الأرض وعليه دِرْعُه ليعرفوه، والعربُ تطلِقُ البدنَ على الدرع، قال عمرو بن معد يكرب[2]:

٢٦٢٨ــ أعـاذِلُ شِكَّتي بـدني وسيفي وكـلُّ مُقلَّصٍ سَلِسِ القِيـادِ

وقال آخر[3]:

٢٦٢٩ــ تـرىٰ الأبْدانَ فيهـا مُسْبَغَـاتٍ على الأبطالِ واليَلَبَ الحصينا

وقيل: ببدنك أي عُرْيانَ لا شيءَ عليه، وقيل: بدناً بلا روح.

والثاني: أن تكونَ سببيةً على سبيل المجاز؛ لأنَّ بدنه سببٌ في تنجيته، وذلك على قراءةِ ابن مسعود[4] وابن السَّمَيْفَع «بندائك» من النداء وهو الدعاء أي: بما نادَىٰ به في قومه من كفرانه في قوله: «ونادَىٰ فرعون في قومِه»[5] «فحشر فنادى، فقال: أنا ربُّكم الأعلى»[6] «يا أيُّها الملأُ ما عَلِمْتُ لكم مِنْ إلهٍ غيري»[7].

وقرأ[8] يعقوب «نُنْجِيْك» مخففاً مِنْ أنجاه. وقرأ أبو حنيفة[9] «بأبدانك» جمعاً: إمَّا على إرادة الأدْراع لأنه كان يلبس كثيراً منها خوفاً على نفسِه، أو جعل

(١) النجوة: المرتفع من الأرض.
(٢) الكشاف ٢/٢٥٢؛ البحر ٥/١٨٩. الشكة: ما يلبس من السلاح، والمقلص: الفرس طويل القوائم منضم البطن.
(٣) البيت لكعب بن مالك وهو في القرطبي ٨/٣٨٠؛ والبحر ٥/١٨٩؛ واليلب: ج يَلَبة وهي الدروع اليمانية.
(٤) القرطبي ٨/٣٧٩؛ البحر ٥/١٨٩.
(٥) الآية ٥١ من سورة الزخرف.
(٦) الآية ٢٣ ــ ٢٤ من سورة النازعات.
(٧) الآية ٣٨ من سورة القصص.
(٨) النشر ٢/٢٥٩؛ البحر ٥/١٨٩؛ الإتحاف ٢٥٤.
(٩) البحر ٥/١٨٩؛ الكشاف ٢/٢٥٢.

كلَّ جزء مِنْ بدنه بدناً كقوله: «شابت مَفارِقُه» قال[١]:

٢٦٣٠ــ . . . . شابَ المَفارِقُ واكتَسَيْنَ قَتِيرا

وقرأ[٢] ابن مسعود وابن السَّمَيْفَع ويزيد البربـري[٣] «نُنَحِّيْكَ» بـالحاء المهملةِ من التَّنْحِيَة أي: نُلْقيك بناحيةٍ فيما يلي البحر، وفي التفسير: أنَّه رماه إلى ساحل البحر كالثور. وهل ننجِّيك من النجاة بمعنى نُبْعدك ممَّا وقع فيه قومُك مِنْ قعر البحر وهو تهكُّم بهم، أو مِنْ ألقاه على نَجْوة أي: رَبْوة مرتفعة، أو مِن النجاة وهو التَّرْكُ أو من النجاء وهو العلامة[٤]، وكلُّ هذه معانٍ لائقة بالقصة. والظاهر أن قوله: «فاليوم نُنَجِّيك» خبرٌ محض. وزعم بعضهم أنه على نية همزةِ الاستفهام وفيه بُعْدٌ لحَذْفِها من غيرِ دليل، ولأنَّ التعليلَ بقوله «لتكونَ» لا يناسب الاستفهام.

و «لتكون» متعلِّقٌ بـ «نُنَجِّيك» و «آية» أي: علامة، و «لِمَنْ خلفك» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «آية» لأنه في الأصلِ صفةٌ لها.

آ. (٩٣) **وقوله تعالى: ﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾**: يجوز أن يكونَ منصوباً على المصدر تقديرُه: بَوَّأناهم مُبَوَّأ صِدْقٍ، وأن يكونَ مكاناً أي: مكان تبوُّء صدق. وقرىء[٥] «لِمَنْ خَلَفَك» بفتح اللام جعله فعلاً ماضياً، والمعنى: لِمَنْ خَلَفَك

---

(١) البيت لجرير وصدره:

قـال العـواذِلُ مـا لجهلِكَ بعـدمـا

وهو في ديوانه ٢٧٩؛ والكتاب ٢/١٣٨. والمفرق بفتح الراء وكسرها وسط الرأس وهو الذي يُفْرَق فيه الشعر، قال في اللسان «فرق»: «وقولهم للمفرِق مفارق كأنهم جعلوا كل موضع منه مَفْرِقاً فجمعوه على ذلك» والقتير: أول ما يظهر من الشيب.

(٢) الكشاف ٢/٢٥٢؛ البحر ٥/١٨٩.

(٣) لم أهتد إلى ترجمته.

(٤) لم أقف في معاجم اللغة على النجاء بمعنى العلامة.

(٥) ذكرها البحر ٥/١٨٩، من دون نسبة.

من الجبابرة ليتَّعِظوا بذلك. وقرئ[1] «لِمَنْ خَلَقَك» بالقاف فعلاً ماضياً وهو الله تعالى أي: ليجعلك الله آيةً في عباده. ويجوز أن ينتصب «مُبَوَّأ» على أنه مفعولٌ ثانٍ كقولِه تعالىٰ: «لنُبَوِّئَنَّهم من الجنة غُرَفاً» أي: لَنُنْزِلَنَّهُمْ.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿فإنْ كنتَ﴾**: في «إنْ» هذه وجهان، الظاهر منهما: أنها شرطيةٌ، ثم استشكلوا على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكنْ في شك قط. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت كيف قال لرسوله: «فإن كنتَ في شك» مع قوله للكفرة: «وإنهم لفي شكٍّ منه مُريب»[3]؟ قلت: فرقٌ عظيم بين إثباته الشكَّ لهم على سبيل التوكيد والتحقيق، وبين قوله: «فإن كنت» بمعنىٰ الفَرَض والتمثيل». وقال الشيخ[4]: «وإذا كانت شرطيةً فقالوا: إنها تدخُل على الممكنِ وجودُه أو المحقَّقِ وجودُه المبهمِ زمنُ وقوعِه كقوله تعالى: «أفإن مِتَّ فهم الخالدون»[5]. قال: «والذي أقولُه إنَّ «إنْ» الشرطيةَ تقتضي تعليق شيءٍ على شيء، ولا تستلزمُ تحتُّمَ وقوعِه ولا إمكانَه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً كقولِه تعالىٰ: «إن كان للرحمنِ ولدٌ فأنا أول العابدين»[6]، ومستحيلٌ أن يكونَ له ولدٌ فكذلك [هذا][7]، مستحيلٌ أن يكون في شك، وفي المستحيل عادةً كقوله تعالىٰ: «فإن استطعْتَ أن تبتغي نَفَقَاً في الأرض»[8] لكنَّ وقوعَها في تعليق المستحيل قليلٌ». ثم قال: «ولمَّا خَفِي هذا

---

(١) نسبها القرطبي ٣٨١/٨، إلى علي بن أبي طالب. وانظر: البحر ١٨٩/٥.
(٢) الكشاف ٢٥٢/٢.
(٣) الآية ١١٠ من سورة هود.
(٤) البحر ١٩١/٥.
(٥) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.
(٦) الآية ٨١ من سورة الزخرف.
(٧) زيادة من البحر.
(٨) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

الوجه على أكثر الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية، فقال ابن عطية[1]: «الصواب أنها مخاطبةٌ، والمرادُ مَنْ سواه مِنْ أمته ممَّن يمكن أن يَشُكَّ أو يعارِض». وقيل: كنىٰ بالشك عن الضيق. وقيل: كَنَىٰ به عن العجب، ووجه المجازِ فيه أن كلاًّ منهما فيه تَرَدُّد، وقال الكسائي: إنْ كنت في شك أنَّ هذا عادتُهم مع الأنبياء فَسَلْهُمْ كيف كان صبر موسى عليه السلام؟

الوجه الثاني مِنْ وجهي «إنْ» أنها نافية. قال الزمخشري[2]: «أي: فما كنت في شك فاسأل، يعني لا نأمرك بالسؤال لكونك شاكًّا ولكن لتزداد يقيناً كما ازدادَ إبراهيم عليه السلام بمعاينة إحياء الموتىٰ. وهذا القولُ سبقه إليه الحسنُ البصري والحسين بن الفضل وكأنه فرارٌ من الإِشكال المتقدِّم في جَعْلها شرطيةً، وقد تقدَّم جوابُه مِنْ وجوهٍ.

وقرأ[3] يحيى وإبراهيم: «يَقْرؤون الكتب» بالجمع، وهي مبينة أن المرادَ بالكتاب الجنسُ لا كتابٌ واحد.

آ. **(٩٨) قوله تعالى: ﴿فلولا﴾**: «لولا» هنا تحضيضية وفيها معنى التوبيخ، كقول الفرزدق[4]:

٢٦٣١ـ تَعُدُّون عقر النيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ ... بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المقنَّعا

وفي مصحف[5] أُبَي وعبدالله ـ وقرأ كذلك ـ «فهلاَّ» وهي نصٌّ في التحضيض. و«كانت» هنا تامة، و«آمَنَتْ» صفة لقرية، و«فَنَفَعَها» نسقٌ على الصفة.

---

(١) المحرر ٩/٩١.
(٢) الكشاف ٢/٢٥٣.
(٣) الكشاف ٢/٢٥٣؛ البحر ٥/١٩١.
(٤) تقدم برقم ٧٠٢.
(٥) القرطبي ٨/٣٨٣؛ الكشاف ٢/٢٥٤؛ البحر ٥/١٩٢.

قوله: «إلا قومَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطعٌ وإليه ذهبَ سيبويه[١] والكسائي والأخفش[٢] / والفراء[٣]، ولذلك أدخله سيبويه في باب [٤٧٨/ب] ما لا يكون فيه إلا النصبُ لانقطاعِه، وإنما كان منقطعاً؛ لأن ما بعد «إلا» لا يندرجُ تحت لفظ «قرية». والثاني: أنه متصل. قال الزمخشري[٤]: «استثناءُ من القرى لأن المرادَ أهاليها[٥]، ويجوز أن يكونَ متصلاً، والجملةُ في معنى النفي كأنه قيل: ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكة إلا قوم يونس».

وقال ابن عطية[٦]: «هو بحسب اللفظ استثناءٌ منقطع، وكذلك رسمه النحويون، وهو بحسبِ المعنى متصلٌ لأن تقديره: ما آمنَ أهل قريةٍ إلا قومَ يونس». قلت: وتقديرُ هذا المضافِ هو الذي صَحَّح كونَه استثناء متصلاً، وكذلك قال أبو البقاء[٧] ومكي[٨] وابن عطية وغيرهُم. وأمَّا الزمخشري فإن ظاهرَ عبارتِه أنَّ المصحِّحَ لكونه متصلاً كونُ الكلام في معنىٰ النفي، وليس كذلك بل المسوِّغ كونُ القرىٰ يراد بها أهاليها من بابِ إطلاق المحلِّ على الحالِّ، وهو أحد الأوجهِ المذكورة في قوله: «اسأل القرية»[٩].

وقرأت[١٠] فرقة: «إلا قومُ» بالرفع. قال الزمخشري[١١] «وقُرِىء بالرفعِ

---

(١) الكتاب ١/٣٦٦.
(٢) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».
(٣) معاني القرآن ١/٤٧٩.
(٤) الكشاف ٢/٢٥٤.
(٥) وقال بعد «أهاليها»: «وهو استثناء منقطع بمعنى ولكن».
(٦) المحرر ٩/٩٤.
(٧) الإملاء ٢/٣٣، وقد نقل الوجهين.
(٨) المشكل ١/٣٩٢، وقد نقل الوجهين.
(٩) الآية ٨٢ من سورة يوسف.
(١٠) ذكرها في البحر ٥/١٩٢؛ والكشاف ٢/٢٥٤، من دون نسبة.
(١١) الكشاف ٢/٢٥٤.

علىٰ البدل، رُوي[1] ذلك عن الجرميّ والكسائي. وقال المهدوي: «والرفعُ علىٰ البدل من «قرية»». فظاهر هاتين العبارتين أنها قراءةٌ منقولةٌ، وظاهرُ قول مكي وأبـي البقاء أنها ليسَتْ قراءة، وإنما ذلك من الجائز، وجعلا الرفعَ على وجهٍ آخرَ غيرِ البدل وهو كونُ «إلا» بمعنى: «غير» في وقوعها صفةً. قال مكي[2]: «ويجوزُ الرفعُ على أن تُجْعل «إلا» بمعنى «غير» صفةً للأهل المحذوفين في المعنى ثم يُعْرَبَ ما بعد «إلا» بإعراب «غير» لو ظهَرَتْ في موضع «إلا»». وقال أبو البقاء[3]: ـ وأظنه أخذه منه ـ «ولو كان قد قُرِىء بالرفع لكانت «إلا» فيه بمنزلة «غير» فتكون صفة». وقد تقدم أن في نون يونس[4] ثلاث قراءات قُرِىء بها.

آ. **(٩٩) قوله تعالى: ﴿أفأنت تُكْرِه﴾**: يجوز في «أنت» وجهان أحدهما: أن يرتفعَ بفعلٍ مقدرٍ مفسَّرٍ بالظاهر بعده وهو الأرجح؛ لأن الاسمَ قد ولي أداةً هي بالفعل أولى. والثاني: أنه مبتدأ والجملـة بعده خبرُه، وقد عُرِف ما في ذلك من كون الهمزة مقدمةً علىٰ العاطف أو ثَمَّ جملةٌ محذوفة كما هو رأي الزمخشري[5]. وفائدة[6] إيلاءِ الاسمِ للاستفهام إعلامٌ بأن الإكراه ممكنٌ مقدورٌ عليه، وإنما الشأنُ في المُكْرِه مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وحده لا يشاركه فيه غيرُه. و «حتى» غايةٌ للإكراه.

آ. **(١٠٠) وقوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أن تؤمِنَ﴾**: كقوله: «أن

---

(١) قوله: «روي» غير واضح في الأصل.
(٢) المشكل ١/٣٩٢.
(٣) الإملاء ٢/٣٣.
(٤) انظر: إعرابه للآية ١٦٣ من سورة النساء. والآية ٨٦ من سورة الأنعام. وانظر: البحر ٥/١٩٢.
(٥) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى مذهبه.
(٦) انظر: الكشاف ٢/٢٥٤.

تموتَ» وقد تقدَّم ذلك في آل عمران[1].

قوله: «ويجعل» قرأ أبو بكر عن عاصم[2] بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة وهو الله تعالى. وقرأ الأعمش[3] فصرَّح به «ويجعل اللَّـهُ الرِّجْزَ» بالزاي دون السين، وقد تقدَّم هل هما بمعنى أو بينهما فرقٌ[4]؟

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿ماذا في السمواتِ﴾**: يجوز أن يكون «ماذا» كله استفهاماً مبتدأ، و«في السموات» خبرُه أي: أيُّ شيءٍ في السموات؟ ويجوزُ أن تكونَ «ما» مبتدأً و«ذا» بمعنى الذي، و«في السموات» صلتُه وهو خبرُ المبتدأ، وعلى التقديرين فالمبتدأُ وخبـرُه في محلِّ نصبٍ بإسقاط الخافضِ؛ لأن الفعلَ قبله مُعَلَّقٌ بالاستفهام، ويجوزُ على ضَعْفٍ أن يكونَ «ماذا» كله موصولاً بمعنى الذي وهو في محل نصب بـ «انظروا». ووجهُ ضعفِه أنه لا يخلو: إمَّا أن يكونَ النظر بمعنى البصر فيُعدَّىٰ بـ «إلى»، وإمَّا أن يكونَ قلبيّاً فيعدَّى بـ «في» وقد تقدَّم الكلام في «ماذا».

قوله: «وما تُغْني»، يجوز في «ما» أن تكون استفهامية، وهي واقعةٌ موقعَ المصدر أي: أيَّ غَناءٍ تُغْني الآيات؟ ويجوز أن تكونَ نافيةً، وهذا هو الظاهر. وقال ابن عطية[5]: ويحتمل أن تكونَ «ما» في قوله: «وما تغني» مفعولةً بقوله: «انظروا»، معطوفةً على قوله: «ماذا» أي: تأمَّلوا قَدْر غَناء الآيات والنُّذُر عن الكفار». قال الشيخ[6]: «وفيه ضعفٌ، وفي قوله: «معطوفة على «ماذا» تجوُّزٌ، يعني أن الجملةَ الاستفهامية التي هي «ماذا في السموات» في موضع

---

(١) الآية ١٤ من سورة آل عمران.
(٢) السبعة ٣٣٠؛ التيسير ١٢٣؛ الإتحاف ٢٥٤؛ البحر ١٩٣/٥.
(٣) البحر ١٩٣/٥؛ الكشاف ٢٥٥/٢.
(٤) انظر: إعرابه للآية ١٢٥ من سورة الأنعام؛ الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.
(٥) المحرر ٩٧/٩.
(٦) البحر ١٩٤/٥.

المفعول، إلا[1] أن «ماذا» وحده منصوب بـ «انظروا» فتكون «ماذا» موصولةً، و «انظروا» بصرية لما تقدم» يعني لِما تقدم مِنْ أنه لو كانت بصرية لتعدَّتْ بـ «إلى».

و «النُّذُرُ» يجوز أن يكونَ جمعَ نذير، المراد به المصدر فيكونَ التقدير: وما تُغْني الآيات والإنذارات، وأن يكونَ جمعَ «نذير» مراداً به اسمَ الفاعل بمعنى مُنْذِر فيكون التقدير: والمنذرون وهم الرسل.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ثم نُنَجِّي﴾: قال الزمخشري[2]: «هو معطوفٌ على كلامٍ محذوف يدلُّ عليه «إلا مثلَ أيامِ الذين خَلَوا من قبلهم» كأنه قيل: نُهْلك الأمم ثم ننجِّي رسلَنا، معطوفٌ على حكايةِ الأحوال الماضية.

قوله: «كذلك» في هذه الكاف وجهان، أظهرهُما: أنه في محلِّ نصب تقديرُه: مثلَ ذلك الإنجاء الذي نَجَّينا الرسلَ ومؤمنيهم ننجي مَنْ آمن بك يا محمد. والثاني: أنها في / محل رفع على خبر ابتداء مضمر، وقدَّره ابن [٤٧٩/أ]
عطية[3] وأبو البقاء[4] بقولك: الأمر كذلك.

قوله: «حقاً» فيه أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: حَقَّ ذلك حقاً. والثاني: أن يكون بدلاً من المحذوف النائب عنه الكافُ تقديره: إنجاءً مثل ذلك حقاً. والثالث: أن يكونَ «كذلك» و «حقاً» منصوبين بـ «نُنْجِ»[5] الذي بعدهما. والرابع: أن يكونَ «كذلك» منصوباً بـ «نُنَجِّي»

---

(١) عبارة البحر: «لأنَّ ماذا».

(٢) الكشاف ٢/٢٥٥.

(٣) المحرر ٩/٩٨، ولم يزد في تقديره على قوله: «يصح أن تكون في موضع رفع».

(٤) الإملاء ٢/٣٤.

(٥) التزمنا هنا بالرسم العثماني.

الأولى، و«حقاً» بـ«نُنْج» الثانية. وقال الزمخشري[1]: «مثلَ ذلك الإنجاء ننجي المؤمنين منكم ونهلك المشركين، و«حَقّاً علينا» اعتراض، يعني حَقَّ ذلك علينا حقاً».

وقرأ الكسائي[2] وحفص «نُنْجي المؤمنين» مخففاً مِنْ أَنْجىٰ يقال: أَنْجىٰ ونجَّىٰ كأَبْدَلَ وبَدَّل، وجمهورُ القراء لم ينقلوا الخلافَ إلا في هذا دون قوله: «فاليومَ نُنَجِّيك ببدنك»[3] ودونَ قوله: «ثم ننجِّي رُسَلَنا». وقد نقل أبو علي[4] الأهوازي الخلافَ فيهما أيضاً، ورُسِم في المصاحف «نُنْجِ» بجيمٍ دون ياء.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿فلا أعبد﴾**: جواب الشرط، والفعل خبر ابتداء مضمر تقديره: فأنا لا أعبد، ولو وقع المضارعُ منفياً بـ«لا» دون فاء لَجُزِمَ، ولكنه مع الفاءِ يُرْفَع على ما ذكرت لك، وكذا لو لم يُنْفَ بـ«لا» كقوله تعالىٰ: «ومَنْ عاد فينتقمُ الله منه»[5]. أي: فهو ينتقم.

قوله: «وأُمِرْتُ أن أكونَ»، قال الزمخشري[6]: «أصله بأن أكـونَ، فحُذِفَ الجارُّ، وهذا الحذفُ يحتمل أن يكونَ مِنَ الحذف المطَّرد الذي هو حَذْفُ الحروفِ الجارَّةِ مع أَنْ [وأَنَّ][7]، وأن يكونَ مِن الحذفِ غيرِ المطرد وهو قوله[8]:

٢٦٣٢ــ أَمَرْتُكَ الخيرَ ....

(١) الكشاف ٢/٢٥٥.
(٢) السبعة ٣٣٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٧؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ٥/١٩٥.
(٣) الآية ٩٢ من سورة يونس.
(٤) الحسن بن علي، ثقة، مقرىء دمشق، قرأ على العنبري، توفي سنة ٤٤٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٢٠.
(٥) الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٦) الكشاف ٢/٢٥٥.
(٧) زيادة من الكشاف.
(٨) تقدم برقم ٢٢١.

«فاصدَعْ بما تؤمَرْ»[1]. قلت: يعني بغيرِ المطَّرد أنَّ حذفَ حرف الجر مسموعٌ في أفعالٍ لا يجوز القياسُ عليها وهي: أمر واستغفر، وقد ذكرتُها فيما تقدَّم، وأشار بقوله: «أمرتك» إلى البيت المشهور:

أَمَرْتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْت به ....

وقد قاس ذلك بعضُ النحويين، ولكن يُشترط أن يتعيَّن ذلك الحرف ويتعيَّن موضعُه أيضاً، وهو رأي علي بن سليمان[2] فيُجيز «بريتُ القلمَ السكين» بخلاف «صَكَكْت الحجرَ بالخشبة».

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿وأَنْ أَقِمْ﴾**: يجوزُ أن يكونَ على إضمار فعل أي: وأُوحي إليَّ أَنْ أقم. ثم لك في «أنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ تفسيريةً لتلك الجملةِ المقدرة، كذا قاله الشيخ[3] وفيه نظرٌ، إذا المفسَّرُ لا يجوز حَذْفُه، وقد رَدَّ هو بذلك في موضعٍ غير هذا. والثاني: أن تكونَ المصدرية فتكون هي وما في حَيِّزها في محل رفع بذلك الفعل المقدر. ويحتمل أن تكون «أن» مصدريةً فقط، وهي على هذا معمولةٌ لقوله: «أمِرْتُ» مراعى فيها معنى الكلام، لأنَّ قوله: «أن أكون» كونٌ من أكوان المؤمنين، ووصْلُ «أَنْ» بصيغة الأمرِ جائزٌ، وقد تقدم تحرير ذلك.

وقال الزمخشري[4]: «فإن قلت: عَطْفُ قوله: «وأَنْ أقم» على «أن أكونَ» فيه إشكالٌ؛ لأن «أنْ» لا تخلو: إمَّا أَنْ تكونَ التي للعبارة، أوالتي تكونُ مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يَصِحُّ أن تكونَ التي للعبارة وإن كان الأمر ممَّا يتضمَّن معنى القول؛ لأن عطفَها على الموصولة يأبى ذلك، والقولُ بكونِها موصولةً مثلَ الأولى لا يساعدُ عليه لفظُ الأمر وهو«أَقِمْ»؛ لأنَّ الصلة

---

(١) الآية ٩٤ من سورة الحجر.

(٢) وهو الأخفش الصغير وتقدَّمت ترجمته.

(٣) البحر ١٩٦/٥.

(٤) الكشاف ٢٥٥/٢.

حقُّها أن تكونَ جملةً تحتمل الصدق والكذب. قلت: قد سَوَّغ سيبويه[1] أن توصلَ «أنْ» بالأمر والنهي، وشَبَّهَ ذلك بقولهم: «أنت الذي تفعل» على الخطابِ لأن الغرضَ وَصْلُها بما تكونُ معه في تأويل المصدر، والأمرُ والنهيُ دالَّان على المصدر دلالةَ غيرهما من الأفعال». قلت: قد قدَّمْتُ الإشكال في ذلك وهو أنه إذا قُدِّرَتْ بالمصدرِ فاتت الدلالةُ على الأمر والنهي.

ورجَّح الشيخُ كونَها مصدريةً على إضمار فعل[2] كما تقدم تقريره قال: «ليزولَ قَلَقُ العطفِ لوجود الكاف، إذ لو كان «وأنْ أَقِمْ» عطفاً على «أن أكون» لكان التركيب «وجهي» بياء المتكلم، ومراعاةُ المعنىٰ فيه ضَعْفٌ، وإضمارُ الفعل أكثر».

قوله: «حَنيفاً» يجوز أن يكونَ حالاً من «الذين»، وأن يكون حالاً من فاعل «أَقِمْ» أو مفعوله.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿ولا تَدْعُ﴾**: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ استئنافيةً، ويجوز أن تكونَ عطفاً على جملة الأمر وهي: «أَقِمْ» / فتكونَ [٤٧٩/ب]
داخلةً في صلة «أنْ» بوجهيها، أعني كونَها تفسيريةً أو مصدريةً وقد تقدَّم تحريره. وقوله: «ما لا يَنْفعك» يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً، وأن تكونَ موصولةً.

قوله: «فإنك» هو جواب الشرط و«إذن» حرفُ جوابٍ توسَّطت بين الاسمِ والخبر، ورُتْبَتُها التأخيرُ عن الخبر، وإنما وُسِّطَتْ رَعْياً للفواصل. وقال الزمخشري[3]: «إذن» جواب الشرط وجوابٌ لسؤال مقدر، كأن سائلاً سأل عن تَبِعة عبادة الأوثان». وفي جَعْله «إذن» جزاءً للشرط نظرٌ، إذ جوابُ الشرط محصورٌ في أشياءَ ليس هذا منها.

---

(١) الكتاب ١/٤٧٩. وقوله «قلت» الكلام للزمشخري.
(٢) عبارته في البحر لا تفيد ذلك «وإضمار الفعل أولى ليزول...» البحر ٥/١٩٦.
(٣) الكشاف ٢/٢٥٦.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿وإن يَمْسَسْك﴾**: قد تقدَّم ما في ذلك من صناعة البديع في سورة الأنعام[١]. وقال هنا في جواب الشرط الأول بنفي عام وإيجاب[٢]، وفي جواب الثاني[٣] بنفي عام دونَ إيجاب، لأنَّ ما أراده لا يَرُدُّه رادٌّ، لا هو ولا غيره؛ لأن إرادتَه قديمةٌ لا تتغيَّر، فلذلك لم يَجِيْء التركيب فلا رادَّ له إلا هو، هذه عبارةُ الشيخ[٤]، وفيها نظرٌ، وكأنه يقول بخلاف الكشف فإنه هو الفاعل لذلك وحدَه دون غيره بخلافِ إرادته تعالىٰ، فإنها لا يُتَصَوَّر فيها الوقوعُ على خلافها، وهي مسألةٌ خلافية بين أهل السنة والاعتزال. قال الزمخشري[٥]: «فإن قلت: لِمَ ذُكِر المَسُّ في أحدهما والإرادةُ في الثاني؟ قلت: كأنه أراد أن يذكر الأمرين جميعاً: الإرادة والإصابة في كلِّ واحد من الضُّر والخير، وأنه لا رادَّ لِما يريده منهما، ولا مُزيلَ لما يُصيب به منهما، فأوجزَ الكلام بأنْ ذكرَ المَسَّ وهو الإصابةُ في أحدهما والإرادة في الآخر ليدلَّ بما ذَكَرَ على ما تَرَك، على أنه قد ذَكَر الإصابة في الخير في قوله: «يُصيب به مَنْ يشاء».

آ. (١٠٨) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ ربكم﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ بـ «جاءكم» و «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، ويجوز أن يكونَ حالاً من «الحق».

قوله: «فَمَن اهْتدى» «ومَنْ ضَلَّ» يجوز أن تكون «مَنْ» شرطاً، فالفاءُ واجبةُ الدخول، وأن تكونَ موصولةً فالفاءُ جائزتُه.

قوله: «وما أنا»، يجوزُ أن تكون الحجازية أو التميميةً؛ لخفاء النصب في الخبر. وباقيها واضح.

* * *

---

(١) الآية ١٧.

(٢) فقال: «فلا كاشف له إلا هو».

(٣) فقال: «فلا رادّ لفضله».

(٤) البحر ٥/١٩٦.

(٥) الكشاف ٢/٢٥٦.

/ سورة هود

[٤٧٩/ب]

يجوز في «هود» مراداً به السورة الصرفُ وتَرْكُه، وذلك باعتبارين: وهما أنَّك إن عَنَيْتَ أنه اسمٌ للسورة تعيَّن مَنْعُه من الصرف، وهذا رأيُ الخليل وسيبويه[1]، وكذلك نوح ولوط إذا جعلتهما اسمين للسورتين المذكورَيْن هما فيهما، فتقول: قَرَأْتُ هودَ ونوحَ، وتبرَّكْتُ بهودَ ونوحَ ولوط. فإن قلت قد نصُّوا على أن المؤنثَ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ نحو: هند ودعد، والأعجميَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ نحو: هند ودعد، والأعجميَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ نحو: نوح ولوط [حكمُه][2] الصرفُ وتَرْكُه، مع أن الصحيحَ وجوبُ صرفِ نوح. فالجواب أن شَرْطَ ذلك أن لا يكونَ المؤنثُ منقولاً مِنْ مذكرٍ إلى مؤنث، فلو سَمَّيْتَ امرأةً بـ«زيد» تحتَّم مَنْعُه، وشرطُ الأعجميِّ أن لا يكونَ مؤنثاً، فلو كان مؤنثاً تحتَّم مَنْعُه نحو: ماه وجَوْر، وهود ونوح من هذا القبيلِ فإنَّ «هود» في الأصل لمذكر وكذلك نوح، ثم سُمِّي بهما السورةُ وهي مؤنثةٌ، وإن كان تأنيثُها مجازياً، وإن اعتبرْتَ أنها على حَذْف مضاف وَجَبَ صَرْفُه، فتقول: «قرأتُ هوداً ونوحاً» يعني سورة هود وسورة

---

(١) الكتاب: ٢/٣٠، وقال: «لم تصرفها لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، والسور بمنزلة النساء والأرضين».

(٢) سقط سهواً من الأصل ونقلناه من ش.

نوح. وقد جَوَّزَ الصرفَ بالاعتبار الأول عيسىٰ بن عمـر، ورأيُه ضعيف، ولا خفاءَ أنك إذا قَصَدْتَ بـ «هود» و «نوح» النبـيَّ نفسه صَرَفْتَ فقط عند الجمهور في الأعجمي، وأما «هود» فإنه عربـيٌّ فيتحتَّم صَرْفُه.

وقد عقد النحويون لاسماءِ السُّور والألفاظ والأحياء والقبائلِ والأماكنِ باباً في مَنْع الصرفِ وعدمِه، حاصلُه: أنك إنْ عَنَيْتَ قبيلةً أو أمَّاً أو بقعةً أو سورة أو كلمة مَنَعْتَ وإن عَنَيْتَ حَيَّاً أو أباً أو مكاناً أو غيرَ سورةٍ أو لفظاً صَرَفْتَ بتفصيلٍ كثيرٍ وأمثلةٍ طويلة حَقَّقْتُها في «شرح التسهيل».

آ. (١) **قوله تعالى**: ﴿كتابٌ﴾: يجوز أن يكون خبراً لـ «ألر» أَخْبر عن هذه الأحرفِ بأنها كتابٌ موصوفٌ بـ كيتَ وكيتَ / وأن يكون خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ [٤٨٠/أ] تقديرُه: ذلـك كتابٌ، يـدلُّ على ذلك ظهـوره في قولـه تعالىٰ: «ذلـك الكتابُ»(١)، وقد تقدَّم في أولِ هذا التصنيف ما يكفيك في ذلك.

قوله: «أُحْكِمَتْ آياتُه» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «كتاب»، والهمزةُ في «أُحْكِمَتْ» يجوز أن تكونَ للنقل مِنْ «حَكُمَ» بضم الكاف، أي: صار حكيماً بمعنىٰ جُعِلَتْ حكيمة، كقوله تعالىٰ: «تلك آياتُ الكتابِ الحكيم»(٢). ويجوز أنْ يكونَ من قولهم: «أَحْكَمْتُ الدابة» إذا وَضَعْتَ عليها الحَكَمَةَ لمَنْعِها من الجِماح كقول جرير(٣):

٢٦٣٣ـ أبني حَنِيْفَةَ أَحْكِموا سُفَهاءَكمْ   إني أخافُ عليكمُ أَنْ أَغْضبا

فالمعنى أنها مُنِعَتْ من الفساد. ويجوز أَنْ يكونَ لغير النقل، مِن الإِحكام وهو الإِتقان كالبناء المُحْكَمِ المُرْصَفِ، والمعنى: أنها نُظِمَتْ نَظْماً رصيناً متقناً.

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢ من سورة لقمان.
(٣) تقدم برقم ٣٥٠.

قوله: «ثم فُصِّلَتْ» «ثم» على بابها مِن التراخي لأنها أُحكمَتْ ثم فُصِّلَتْ بحسب أسبابِ النزول. وقرأ[1] عكرمة والضحاك والجحدري وزيد ابن علي وابن كثير في روايةٍ «فَصَلَتْ» بفتحتين خفيفةَ العين. قال أبو البقاء[2]: «والمعنىٰ: فَرَقَتْ، كقوله: «فلمَّا فَصَلَ طالوتُ»[3]، أي: فارق». وفَسَّر هنا غيرُه بمعنى فَصَلَتْ بين المُحِقِّ والمُبْطِل وهو أحسنُ. وجعل الزمخشري[4] «ثم» للترتيب في الإخبار لا لترتيب الوقوع في الزمان فقال: «فإن قلت: ما معنىٰ «ثم»؟ قلت: ليس معناها التراخي في الوقت ولكن في الحال، كما تقول: هي مُحْكَمَةٌ أحسنَ الإحكام ثم مُفَصَّلةٌ أحسنَ التفصيل، وفلانٌ كريمُ الأصل ثم كريمُ الفعل» وقُرِىء[5] أيضاً: «أَحْكَمْتُ آياتِه ثم فَصَّلْتُ» بإسناد الفعلين إلى تاء المتكلم ونَصْبِ «آياته» مفعولاً بها، أي: أحكمتُ أنا آياتِه ثم فَصَّلْتُها، حكى هذه القراءةَ الزمخشري[6].

قوله: «مِنْ لَدُن» يجوز أن تكونَ صفةً ثانية لـ«كتاب»، وأن تكون خبراً ثانياً عند مَنْ يرى جوازَ ذلك، ويجوز أن تكون معمولةً لأحد الفعلين المتقدِّمين أعني «أُحْكِمَتْ» أو «فُصِّلَتْ» ويكون ذلك من بابِ التنازع، ويكون من إعمال الثاني، إذ لو أَعْمل الأولَ لأضمر في الثاني، وإليه نحا الزمخشري[7] في [قوله]: «وأن يكون صلةَ «أُحْكِمت» و«فُصِّلَتْ»، أي: من عندِه أحكامُها وتفصيلُها، وفيه طباق حسن لأن المعنىٰ: أحكمها حكيم وفصَّلها، أي: شَرَحها

---

(١) الشواذ: ٥٩؛ البحر: ٢٠٠/٥؛ القرطبي: ٣/٩.
(٢) الإملاء: ٣٤/٢.
(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف: ٢٥٨/٢.
(٥) البحر: ٢٠٠/٥؛ الكشاف: ٢٥٨/٢، من دون نسبة.
(٦) الكشاف: ٢٥٨/٢.
(٧) الكشاف: ٢٥٨/٢.

وبيَّنها خبيرٌ بكيفيات الأمور». قال الشيخ[1]: «لا يريد أنَّ «مِنْ لدن» متعلقٌ بالفعلين معاً من حيث صناعةُ الإعراب بل يريد أن ذلك من بابِ الإعمال فهي متعلقةٌ بهما من حيث المعنىٰ» وهو معنىٰ قولِ أبـي البقاء[2] أيضاً «ويجوز أن يكونَ مفعولاً، والعاملُ فيه «فُصِّلَتْ».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿أن لا تَعْبُدوا﴾: فيها أوجهُ، أحدُها: أن تكون مخففةً من الثقيلة، و«لا تَعْبُدوا» جملةُ نهيٍ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «أنْ» المخففةِ، واسمُها على ما تقرَّر ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ. والثاني: أنها المصدريةُ الناصبة، ووُصِلَتْ هنا بالنهي ويجوزُ أَنْ تكون «لا» نافيةً، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ «أَنْ» نفسها، وعلى هذه التقادير فـ «أَنْ»: إمَّا في محل جر أو نصب أو رفع، فالنصبُ والجرُّ على أنَّ الأصل: لأنْ لا تَعْبدوا، أو بأن لا تعبدوا، فلمَّا حُذِفَ الخافضُ جرىٰ الخلافُ المشهور، والعامل: إمَّا «فُصِّلَتْ» وهو المشهور، وإمَّا «أُحْكِمَتْ» عند الكوفيين، فتكون المسألة من الإعمال، لأن المعنىٰ: أُحْكِمَتْ لئلا تَعْبدوا أو بأن لا تعبدوا أو فُصِّلَتْ لأنْ لا تعبدوا، أو بأن لا تعبدوا. وقيل: نصب بفعلٍ مقدر تقديره ضَمَّن آيَ الكتابِ أن لا تعبدوا، فـ «أنْ لا تعبدوا» هو المفعولُ الثاني لـ «ضَمَّن» والأولُ قام مقام الفاعل.

والرفعُ فمِنْ أوجه، أحدها: أنها مبتدأ، وخبرُها محذوفٌ فقيل: تقديرُه: مِن النظر أن لا تعبدوا إلا اللّه. وقيل: تقديره: في الكتابِ أن لا تعبدوا إلا اللّهَ. والثاني: خبرُ مبتدأ محذوف، فقيل: تقديرُه: تفصيلُه أن لا تعبدوا إلا اللّه. وقيل: تقديرُه: هي أن لا تعبدوا إلا اللّه. والثالث: أنه مرفوعٌ على البدل من «آياته» قال الشيخ[3]: «وأما مَنْ أعربه أنه بدل من لفظ «آيات» أو مِنْ

(١) البحر: ٥/٢٠٠.
(٢) الإملاء: ٢/٣٤.
(٣) البحر: ٥/٢٠١.

موضعها»(١) قلت: يعني أنها في الأصل مفعولٌ بها / فموضعُها نصبٌ وهي [٤٨٠/ب]
مسألةُ خلاف: هل يجوز أن يُراعىٰ أصلُ المفعولِ القائمِ مقامَ الفاعلِ فيُتبعَ لفظُه تارة وموضعُه أخرىٰ فيُقال: «ضُرِبَتْ هندٌ العاقلة» بنصب «العاقلة» باعتبار المحلِّ، ورفعِها باعتبار اللفظ، أم لا، مذهبان، المشهورُ مراعاةُ اللفظِ فقط.

والثالث: أن تكونَ تفسيريةً؛ لأن في تفصيلِ الآيات معنى القول، فكأنه قيل: لا تعبدوا إلا اللَّه أو أَمَرَكم، وهذا أظهرُ الأقوال؛ لأنه لا يُحْوج إلى إضمار.

قوله: «منه» في هذا الضمير وجهان: أحدهما ـ وهو الظاهرُ ـ أنه يعودُ على اللَّه تعالىٰ، أي: إنني لكم مِنْ جهة اللَّه نذيرٌ وبشير. قال الشيخ(٢): «فيكون في موضع الصفةِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائن من جهته». وهذا على ظاهره ليس بجيد؛ لأن الصفةَ لا تتقدمُ على الموصوف فكيف تُجعل صفةً لـ «نذير»؟ وكأنه يريد أنه صفةٌ في الأصلِ لو تأخَّر، ولكنْ لمَّا تقدَّم صارَ حالاً، وكذا صَرَّح به أبو البقاء(٣)، فكان صوابه أن يقول: فيكون في موضع الحال، والتقدير: كائناً مِنْ جهته. الثاني: أنه يعودُ على الكتاب، أي: نذيرٌ لكم مِنْ مخالفته وبشيرٌ منه لمَنْ آمن وعمل صالحاً.

وفي متعلَّقِ هذا الجارِّ أيضاً وجهان، أحدهما: أنه حال من «نذير»، فيتعلَّق بمحذوف كما تقدم. والثاني: أنه متعلق بنفس «نذير» أي: أُنْذركم مِنْه ومِنْ عذابِه إنْ كفرتم، وأبشِّرُكم بثوابه إنْ آمنتم. وقدَّم الإنذار لأنَّ التخويف أَهَمُّ إذ يحصُل به الانزجار.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿وأنِ اسْتَغْفِروا﴾**: فيها وجهان: أحدهما: أنه عطفٌ على «أنْ» الأولى سواءً كانت «لا» بعدها نفياً أو نهياً، فتعودُ الأوجهُ المنقولةُ فيها إلى «أَنْ» هذه. والثاني: أن تكونَ منصوبةً على الإغراء. قال

---

(١) تمام عبارة البحر: «فهو بمعزل عن علم الإعراب».
(٢) البحر: ٥/٢٠١.
(٣) الإملاء: ٢/٣٤.

الزمخشري[1] في هذا الوجه: «ويجوز أن يكونَ كلاماً مبتدأً منقطعاً عَمَّا قبلَه على لسان النبي صلى اللَّه عليه وسلم إغراءً منه على اختصاص اللَّه تعالىٰ بالعبادة، ويدل عليه قولُه: إني لكم منه نذيرٌ وبشير كأنه قال: تركَ عبادةَ غيرِ اللَّه إنني لكم منه نذيرٌ كقولِه تعالىٰ: «فَضَرْبَ الرقاب»[2].

قوله: «ثم توبوا» عطفٌ على ما قبلَه من الأمر بالاستغفار و«ثم» على بابِها من التراخي لأنه يستغفرُ أولاً ثم يتوبُ ويتجرَّدُ من ذلك الذنبِ المستغفَرِ منه. قال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: ما معنى «ثم» في قوله «ثم توبوا إليه»؟ قلت: معناه: استغفِروا من الشرك ثم ارجعوا إليه بالطاعة، أو استغفـروا ـ والاستغفارُ توبةٌ ـ ثم أَخْلِصوا التوبةَ واستقيموا عليها كقوله تعالىٰ: «ثم استقاموا»[4]. قلت: قوله: «أو استغفروا» إلى آخره يعني أن بعضَهم جَعَلَ الاستغفارَ والتوبةَ بمعنى واحد، فلذلك احتاج إلى تأويل «توبوا» بـ«أَخْلِصوا التوبة».

قوله: «يُمَتِّعْكم» جوابُ الأمر. وقد تقدَّم الخلافُ في الجازم: هل هو نفسُ الجملةِ الطلبية أو حرفُ شرطٍ مقدَّر. وقرأ[5] الحسن وابن هرمـز وزيد بن علي وابن محيصن «يُمْتِعْكم» بالتخفيف مِنْ أَمْتَع، وقد تقدَّم أن نافعاً وابن عامر قرأ «فَأُمْتِعُه قليلاً»[6] في البقرة بالتخفيف كهذه القراءة.

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدرِ

---

(١) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٢) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٣) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٤) الآية ١٣ من سورة الأحقاف: «إن الذين قالوا ربنا اللَّه ثم استقاموا فلا خوف عليهم».
(٥) الشواذ: ٥٩؛ الإتحاف: ٢٥٥؛ البحر: ٥/٢٠١.
(٦) الآية ١٢٦ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/١١٠.

بحذفِ الزوائد، إذ التقدير: تمتيعاً فهو كقوله: «أَنْبَتكم من الأرض نباتاً»[1]. والثاني: أنه ينتصبَ على المفعول به، والمرادُ بالمتاعِ اسمُ ما يُتَمَتَّع به فهو كقولك: «متَّعْتُ زيداً أثواباً».

قوله: «كلَّ ذي فَضْلٍ فَضْلَه» «كلَّ» مفعول أول، و«فضلَه» مفعولٌ ثانٍ، وقد تقدَّم للسهيلي خلافٌ في ذلك. والضمير في «فضله» يجوز أن يعودَ على اللَّه تعالىٰ، أي: يعطي كلَّ صاحب فضلٍ فضلَه، أي: ثوابَه، وأن يعودَ على لفظ كل، أي: يعطي كلَّ صاحبِ فضلٍ جزاءَ فَضْلِه، لا يَبْخَسُ منه شيئاً أي: جزاء عمله.

قوله: «وإنْ تَوَلَّوا» قرأ الجمهور «تَوَلَّوا» بفتح التاء والواو واللامِ المشددة، وفيها احتمالان، أحدهما: أن الفعلَ مضارعُ تَوَلَّى، وحُذِف منه إحدىٰ التاءين تخفيفاً نحو: تَنَزَّلُ، وقد تقدَّم: أيتُهما المحذوفةُ، وهذا هو الظاهر، ولذلك جاء الخطاب في قوله «عليكم». والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ لضمير الغائبين، وجاء الخطابُ على إضمار القول، أي: فقل لهم: إني أخاف عليكم، ولولا ذلك لكان التركيب: فإني أخاف عليهم.

وقرأ[2] اليماني وعيسى بن عمر: «تُوَلُّوا» بضم التاء وفتح الواو وضم اللام، وهو مضارعُ ولَّى كقولك زكَّى يزكِّي. ونقل صاحب «اللوامح» عن اليماني وعيسىٰ: «وإن تُوُلُّوا» بثلاث ضمَّات مبنياً للمفعول. قلت: ولم يُبَيِّن ما هو ولا تصريفَه؟ وهو فعلٌ ماضٍ، ولما بُني للمفعول ضُمَّ أولُه على الفاعل، وضُمَّ ثانيه أيضاً؛ لأنه مفتتحٌ بتاءِ مطاوَعَةٍ / وكلُّ ما افْتُتِح بتاءِ مطاوعةٍ ضُمَّ أولُه [٤٨١/أ]
وثانيه، وضُمَّت اللام أيضاً وإن كان أصلُها الكسرَ لأجل واو الضمير، والأصل «تُوُلِّيُوا» نحو: تُدُحْرِجوا، فاسْتُثْقِلت الضمةُ على الياء، فحُذِفت فالتقى

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٢) الشواذ: ٥٩؛ البحر: ٥/٢٠١؛ الكشاف: ٢/٢٥٨.

ساكنان، فحُذِفت الياءُ لأنها أولهما، فبقي ما قبل واوِ الضمير مكسوراً فضُمَّ لمجانسةِ الضميرَ، فصار وزنُه تُفُعُّوا بحَذْف لامِه، والواوُ قائمةٌ مقامَ الفاعل.

وقرأ الأعرج[1] «تُوْلُوا» بضم التاء وسكون الواو وضم اللام مضارعَ أوْلَى، وهذه القراءةُ لا يظهر لها معنى طائلٌ هنا، والمفعولُ محذوفٌ يُقَدَّر لائقاً بالمعنى.

و«كبير» صفةٌ لـ «يوم» مبالغةً لما يقع فيه من الأهوال وقيل: بل «كبير» صفةٌ لـ «عذاب» فهو منصوبٌ وإنما خُفِضَ على الجِوار كقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بجرِّ «خَرِبٍ» وهو صفةٌ لـ «جُحر» وقولِ امرىء القيس[2]:

٢٦٣٤ـ كأنَّ ثَبِيراً في عَرانين وَبْلِه كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

بجر «مُزَمَّل» وهو صفةٌ لـ «كبيرُ». وقد تقدَّمَ القولُ في ذلك مشبعاً في سورة المائدة[3].

(٥) قوله تعالى: ﴿يَثْنُون﴾: قراءةُ الجمهورِ بفتح الياء وسكونِ الثاءِ المثلثةِ، وهو مضارعُ ثَنَىٰ يَثْني ثَنْياً، أي: طوىٰ وزَوَىٰ، و«صدورَهم» مفعولٌ به والمعنىٰ: «يَحْرِفون صدورَهم ووجوهَهم عن الحق وقبولِه» والأصل: يَثْنِيُون يَفْعِلُون بحذفِ الضمةِ عن الياء، ثم تُحْذَفُ الياءُ لالتقاءِ الساكنين.

وقرأ[4] سعيد بن جبير «يُثْنُون» بضم الياء وهو مضارع أَثْنَىٰ كأكرم.

[١٨٤/أ]

---

(١) البحر: ٥/٢٠١.
(٢) تقدم برقم ١٧٠٣.
(٣) انظر: الورقة ٢٣٦ ب.
(٤) انظر في أوجه قراءاتها: الشواذ: ٥٩، الكشاف: ٢/٢٥٩؛ المحرر: ٩/١٠٧؛ القرطبي: ٩/٥؛ البحر: ٥/٢٠٢.

واستشكل الناسُ هذه القراءةَ فقال أبو البقاء[1]: «ماضيه أَثْنى، ولا يُعرف في اللغة، إلا أن يُقالَ: معناه عَرَضوها للانثناء، كما يُقال: أَبَعْتُ الفرسَ، إذا عَرَضْتَه للبيع». وقال صاحب «اللوامح»[2]: «ولا يُعرف الإثناء في هذا الباب، إلا أن يُرادَ بها: وَجَدْتُها مَثْنِيَّة، مثل: أَحْمَدْتُه وأَمْجَدْتُه، ولعله فتح النون[3]، وهذا ممَّا فُعِل بهم فيكون نصب «صدورَهم» بنزع الجارِّ، ويجوز على ذلك أن يكون «صدورهم» رَفْعاً على البدلِ بدلِ البعض من الكل». قلت: يعني بقوله: «فلعله فتح النون»، أي: ولعل ابنَ جبير قرأ ذلك بفتح نونِ «يُثْنَون» فيكون مبنياً للمفعول، وهو معنى قوله «وهذا مما فُعِل بهم»، أي: وُجِدوا كذلك، فعلى هذا يكون «صدورَهم» منصوباً بنزع الخافض، أي: في صدورهم، أي: يوجد الثَّنْيُ في صدورهم، ولذلك جَوَّز رفعَه على البدل كقولك: «ضُرِب زيدٌ الظهرُ». ومَنْ جوَّز تعريفَ التمييز لا يَبْعُدُ عنده أن ينتصبَ «صدورَهم» على التمييز بهذا التقديرِ الذي قدَّره.

وقرأ ابن عباس وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد وابنه جعفر ومجاهد وابن يعمر وعبدالرحمن بن أبزىٰ[4] وأبو الأسود: «تَثْنَوْنَىٰ» مضارع «اِثْنَوْنَىٰ» على وزن افْعَوْعَل من الثَّنْي كاحْلَوْلىٰ من الحَلاوة وهو بناءُ مبالغةٍ، «صدورُهم» بالرفع على الفاعلية. ونُقِل عن ابن عباس وابن يعمر ومجاهد وابن أبي إسحاق: «يَثْنَوْنَىٰ صدورُهم» بالتاء والياء، لأن التأنيثَ مجازيٌّ، فجاز تذكيرُ الفعلِ باعتبار تأوُّل فاعلِه بالجمع، وتأنيثُه باعتبار تأْويل فاعلِه بالجماعة.

---

(١) الإملاء: ٢/٣٤ ـ ٣٥.
(٢) انظر: البحر: ٥/٢٠٢.
(٣) أي نون أثنى فقرأ «يُثْنَون».
(٤) عبدالرحمن بن أبزىٰ الخزاعي، صحابي، كان في عهد عمر رجلاً، وكان على خراسان لعليّ، ولم تذكر وفاته. تقريب التهذيب: ١/٤٧٢.

وقرأ ابن عباس أيضاً وعروة(١) وابن أبزىٰ(٢) والأعشى(٣) «تَثْنَوِنُّ» بفتح التاء وسكونِ الثاء وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون الأخيرة، والأصلُ: تَثْنَوْنِنُ بوزن تَفْعَوْعِلُ وهو الثِّنُّ وهو ما هشَّ وضَعُفَ مِن الكلأ، يريد مطاوعةَ نفوسِهم للثَّني كما يُثْنى الهشُّ من النبات، أو أراد ضَعْفَ إيمانهم ومرض قلوبهم. و «صدورُهم» بالرفع علىٰ الفاعلية.

وقرأ مجاهد وعروة أيضاً كذلك، إلا أنهما جَعَلا مكانَ الواوِ المكسورة همزةً مكسورةً فأخرجاها مثل «تطمئن». وفيها تخريجان، أحدهما: أنَّ الواوَ قُلِبَتْ همزةً لاستثقال الكسرة عليها، ومثله إعاء وإشاح في وِعاء ووشاح، لَمَّا استثقلوا الكسرةَ على الواو أبدلوها همزةً. والثاني: أن وزنه تَفْعَيِلُّ من الثِّن وهو ما ضَعُف من النبات كما تقدم، وذلك أنه مضارع لـ «اثْنانَّ» مثل احْمارَّ واصْفارَّ، وقد تقدَّم لك أن مِن العرب مَنْ يقلبُ مثلَ هذه الألفِ همزةً كقوله(٤):

٢٦٣٥ـ . . . . بالعَبيطِ ادْهَأَمَّتِ

فجاء مضارع اثْنَأَنَّ على ذلك كقولك: احْمَأَرَّ يَحْمَئِرُّ كاطمأَنَّ يطمئِنُّ. وأمَّا «صدورُهم» فبالرفع على ما تقدم.

وقرأ الأعشىٰ أيضاً «تَثْنَـؤُوْنَ» بفتح التاء وسكون المثلثة وفتح النون

---

(١) لعله عروة بن الزبيربن العوام أبوعبدالله المدني، ثقة فقيه مشهور مات سنة ٩٤. تقريب التهذيب: ٢/ ١٩.

(٢) في الأصل «وابن أبي أبزىٰ» بإقحام «أبي» وقد مرَّتْ ترجمته. وكتب على جانب ورقة الأصل بخط مغاير: «صوابه وابن أبزىٰ».

(٣) عثمان بن المغيرة الثقفي الكوفي، ويقال له: ابن أبي زرعة ثقة ولم تذكر وفاته. تقريب التهذيب: ٢/ ١٤.

(٤) تقدم برقم ٢٥٧٩.

وهمزةٍ مضمومةٍ وواوٍ ساكنةٍ بزنة تَفْعَلُون كتَرْهَبُون. «صدورَهم» بالنصب. قال صاحب «اللوامح» ولا أعرفُ وجهَه لأنه يُقال «ثَنَيْتُ» ولم أسمـعْ «ثَنَأْت»، ويجوز أنه قلبَ الياءَ ألفاً على لغة مَنْ يقول «أَعْطَات» في أَعْطَيْت، ثم هَمَز الألفَ على لغةِ مَنْ يقول «ولا الضَّأَلِّين»[1].

وقرأ ابنُ عباس أيضاً «تَثْنَوي» بفتح التاء وسكون / المثلثة وفَتْحِ النونِ [٤٨١/ب] وكسرِ الواو بعدها ياءٌ ساكنةٌ بزِنَة تَرْعَوي وهي قراءةٌ مُشْكلة جداً حتى قال أبو حاتم: «وهذه القراءةُ غلطٌ لا تتَّجه» وإنما قال: إنها غلط؛ لأنه لا معنى للواو في هذا الفعل إذ لا يُقال: ثَنَوْتُه فانْثَوَىٰ كرَعَوْته، أي: كفَفْتُه فارعوى، أي: فانكفَّ ووزنه افعلَّ كاحمرَّ.

وقرأ نصر بن عاصم وابن يَعْمر وابن أبـي إسحاق «يَنْثُون» بتقديم النون الساكنة على المثلثة.

وقرأ ابنُ عباس أيضاً «لتَثْنَونِ» بلام التأكيد في خبر «إنَّ» وفتح التاءِ وسكون المثلثة وفتح النون وسكون الواو بعدها نونٌ مكسورةٌ وهي بزنة تَفْعَوْعِلُ، كما تقدَّم، إلا أنها حُذِفَت التاء التي هي لامُ الفعل تخفيفاً كقولهم: لا أدرِ وما أَدْرِ. و«صدورُهم» فاعلٌ كما تقدم.

وقرأت[2] طائفةٌ: «تَثْنَــؤُنَّ» بفتح التاء ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نونٍ مفتوحةٍ ثم همزةٍ مضمومةٍ ثم نون مشددة، مثل تَقْرَؤُنَّ، وهو مِنْ ثَنَيْتُ، إلا أنه قَلَبَ الياءَ واواً لأن الضمةَ تنافِرُها، فجُعِلَت الحركةُ على مجانِسها، فصار

---

(١) انظر: الورقة ٩ أ من الدر المصون. وهي قراءة أبـي أيوب السختياني من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٢) المحتسب: ٣١٩/١؛ الإملاء: ٣٥/٢، وهي لمجاهد وعروة. والمؤلف رسم الحرف الأول تاء وفي الإملاء بالياء.

اللفظُ تَثْنَوْوْنَ ثم قُلبت الواوُ المضمومةُ همزةً كقولهم: «أُجوه» في «وُجوه» و«أُقِّتَتْ» في «وقِّتت» فصار «تَثْنَـؤُون»، فلمَّا أُكِّد الفعلُ بنونِ التوكيـد حُذِفَتْ نونُ الرفع فالتقى ساكنان: وهما واوُ الضمير والنون الأولى مِنْ نون التوكيد، فحُذِفَتْ الواو وبقيت الضمةُ تدلُّ عليها فصار تَثْنَـؤُنَّ كما ترىٰ. و«صدورَهم» منصوب مفعولاً به فهذه إحدى عشرةَ قراءةً بالغْثُ في ضبطها باللفظ وإيضاح تصريفها؛ لأني رأيتها في الكتب مهملةً من الضبط باللفظ وغالبِ التصريف، وكأنهم اتَّكلوا في ذلك على الضبطِ بالشكل في الكتابة وهذا متعبٌ جداً.

قوله «لِيَسْتَخْفُوا» فيه وجهان، أحدهما: أن هذه اللام متعلقةٌ بـ «يَثْنُون» وكذا قاله الحوفي، والمعنىٰ أنهم يفعلون ثَنْي الصدورِ لهذه العلة. وهذا المعنى منقولٌ في التفسير ولا كُلْفَةَ فيه. والثاني: أن اللام متعلقةٌ بمحذوفٍ، قال الزمخشـري[1]: «لِيَسْتَخْفُوا منـه» يعني ويريـدون: ليستَخْفُوا من اللَّه فلا يُطْلِعُ رسولَه والمؤمنين على ازْوِرارهم، ونظيرُ إضمارِ «يريـدون» لعَوْدِ المعنى إلى إضماره الإضمارُ في قولِه تعالىٰ: «أن اضْرِب بعصاك البحر فانْفَلَقَ»[2] معناه: «فضرب فانفلق» قلت: ليس المعنى الذي يقودُنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا؛ لأن ثَمَّ لا بد منْ حذفِ معطوفٍ يُضْطر العقلُ إلى تقديره؛ لأنه ليس مِن لازم الأمر بالضرب انفلاقُ البحر فلا بد أن يُتَعقَّل «فضرب فانفلق»، وأمَّا في هذه فالاستخفـاف علة صالحـةٌ لتَثْنِيهم صدورَهم فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإرادة.

والضميرُ في «منه» فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على رسولِ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وهو ظاهرٌ على تعلُّق اللام بـ «يَثْنون». والثاني: أنه عائدٌ على اللَّه تعالى كما قال الزمخشري[3].

---

(١) الكشاف: ٢/٢٥٨.

(٢) الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٣) الكشاف ٢/٢٥٨.

قوله: «ألا حينَ يَسْتَغْشُون» في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أنَّ ناصبَه مضمرٌ، فقدَّره الزمخشري[1] بـ «يريدون» كما تقدَّم، فقال: «ومعنىٰ ألا حين يَسْتَغْشُون ثيابهم: ويريدون الاستخفاء حين يستغشون ثيابَهم أيضاً كراهةً لاستماعِ كلامِ اللَّه كقولِ نوحٍ عليه السلام «جَعَلوا أصابعَهم في آذانهم، واستغشَوا ثيابهم»[2]، وقدَّره أبو البقاء[3] فقال: «ألا حين يَسْتَغْشون ثيابهم يَسْتخفون». والثاني: أن الناصبَ له «يَعْلَمُ»، أي: ألا يعلمُ سِرَّهم وعَلَنهم حين يفعلون كذا، وهو معنى واضح، وكأنهم إنما جوَّزوا غيره لئلا يلزم تقييد علمه تعالى بسرِّهم وعَلَنِـهم بهذا الوقت الخاص، وهو تعالىٰ عالمٌ بذلك في كل وقت. وهذا غيرُ لازمٍ، لأنه إذا عُلِم سِرُّهم وعلنُهم في وقتِ التغشية الذي يَخْفَىٰ فيه السرُّ فأَوْلى في غيره، وهذا بحسب العادةِ وإلا فاللَّهُ تعالىٰ لا يتفاوتُ عِلْمُه. و «ما» يجوز أن تكونَ «مصدريةً»، وأن تكونَ بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: تُسِرُّونه وتُعْلِنونه.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿مُسْتَقَرَّها ومُسْتَوْدَعَها﴾**: يجوز أن يكونا مصدرَيْن، أي: استقرارها واستيداعها، ويجوز أن يكونا مكانين، أي: مكان استقرارها واستيداعها. ويجوز أن يكون مستودعها اسمَ مفعول لتعدِّي فِعْلِه، ولا يجوز ذلك في «مستقر» لأنَّ فعلَه لازمٌ، ونظيرُه في المصدرية قولُ الشاعر[4]:

٢٦٣٦ـ ألم تعلمْ مُسَرَّحِيَ القوافي ....

أي: تَسْريحي.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٢) الآية ٧ من سورة نوح.
(٣) الإملاء: ٢/٣٥.
(٤) تقدم برقم ١٢٤٠.

قوله: «كلٌّ» المضافُ إليه محذوفٌ تقديرُه: كل دابةٍ ورزقُها ومستقرُّها ومستودَعُها في كتاب مبين.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكم﴾**: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ فقيل: تقديرُه: أَعْلَمَ بذلك ليبلوَكم. وقيل: ثَمَّ جملٌ محذوفةٌ والتقدير: وكان خلقُه لهما لمنافعَ يعودُ عليكم نفعُها في الدنيا دون الآخرة وفَعَل ذلك لِيَبْلُوَكم. وقيل: / تقديرُه: وخلقكم ليبلوَكم. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «خلق»[١] قال الزمخشري[٢]: «أي: خلقهُنَّ لحكمةٍ بالغةٍ وهي أَنْ يَجْعَلَها مساكنَ لعباده وينعمَ عليهم فيها بصنوف النِّعَمِ ويُكَلِّفهم فعلَ الطاعاتِ واجتنابَ المعاصي، فَمَنْ شكر وأطاع أثابه، ومَنْ كفر وعصىٰ عاقبه، ولمَّا أَشْبَهَ ذلك اختبارَ المُخْتبر قال «ليبلوَكم»، يريد: ليفعلَ بكم ما يفعل المبتلي لأحوالكم. [٤٨٢/أ]

قوله: «أيُّكم أَحْسَنُ» مبتدأٌ وخبر في محل نصب بإسقاط الخافضِ؛ لأنه مُعَلِّقٌ لقوله «ليبلوكم». قال الزمخشري[٣]: «فإن قلت: كيف جاز تعليقُ فعلِ البَلْوىٰ؟ قلت: لما في الاختيار من معنى العلم؛ لأنه طريقٌ إليه فهو ملابسٌ له كما تقول: «انظر أيُّهم أحسنُ وجهاً، واسمع أيُّهم أحسنُ صوتاً» لأن النظر والاستماع من طرق العلم». وقد واخذه الشيخُ في تمثيله بقوله «واسمع» قال: «لم أعلمْ أحداً ذكر أنَّ «استمع» يُعَلَّق، وإنما ذكروا من غيرِ أفعالِ القلوب «سَلْ» و «انظر»، وفي جواز تعليق «رأىٰ» البصريةِ خلافٌ».

قوله: «ولَئِنْ قلت»: هذه لامُ التوطئة للقسم، و «ليقولُنَّ» جوابُه، وحُذِفَ

---

(١) الأصل «بخلقكم» وهو سهو.

(٢) الكشاف: ٢/ ٢٥٩.

(٣) الكشاف: ٢/ ٢٥٩.

جوابُ الشرط لدلالة جواب القسم عليه، و «إنكم» محكيٌّ بالقول، ولذلك كُسِرت في قراءة الجمهور. وقُرىء[1] بفتحها، وفيها تأويلان ذكرهما الزمخشري[2]، أحدهما: أنها بمعنى لعلَّ، قال: «مِنْ قولهم: «ائت السُّوق أنك تشتري لحماً»، أي: لعلك، أي: ولئن قلت لهم: لعلكم مبعوثون بمعنىٰ توقَّعوا بَعْثَكم وظُنُّوه، ولا تَبُتُّوا القولَ بإنكاره، لقالوا»[3]. والثاني: أن تُضَمَّنَ «قلتَ» معنى «ذَكَرْتَ» يعني فتفتح الهمزة لأنها مفعول «ذكرْتَ».

قوله: «إن هذا إلا سحرٌ» قد تقدم أنه قُرِىء[4] «سِحْر» و «ساحر»، فَمَنْ قَرَأَ «سِحْر» فـ «هذا» إشارةٌ إلى البعث المدلولِ عليه بما تقدَّم، أو إشارةٌ إلى القرآن لأنه ناطق بالبعث. ومَنْ قرأ «ساحر» فالإشارةُ بـ «هذا» إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم ويجوز أن يُرادَ بـ «هذا» في القراءة الأولى النبيُّ صلى اللَّه عليه وسلم أيضاً، ويكون جَعَلوه سِحْراً مبالغةً، أو على حذف مضاف، أي: إلا ذو سحر. ويجوز أن يُراد بـ «ساحر» نفسُ القرآنِ مجازاً كقولهم «شعرٌ شاعرٌ» و «جَدَّ جَدُّه».

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿ليقولُنَّ﴾**: هذا الفعلُ معربٌ على المشهور لأن النونَ مفصولةٌ تقديراً، إذا الأصلُ: ليقولونَنَّ: النون الأولى للرفع، وبعدها نونٌ مشددة، فاستثقلَ توالي ثلاثةِ أمثال، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لأنها لا تدلُّ مِن المعنىٰ على ما تدل عليه نون التوكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الواوُ التي هي ضميرُ الفاعل لالتقائِهما، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

---

(١) البحر: ٥/٢٠٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٠؛ وقال في الشواذ: ٥٩ «حكاه عيسى».
(٢) الكشاف: ٢/٢٦٠.
(٣) تمام عبارته «لقالوا إن هذا إلا سحر مبين باتّين القولَ ببطلانه».
(٤) قرأ الجمهور «سحر» وقرأ حمزة والكسائي وخلف «ساحرٌ». انظر: التيسير: ١٠١؛ النشر: ٢/٢٥٦؛ الإتحاف: ٢٥٥؛ البحر: ٥/٢٠٥.

و «ما يَحْبِسُه» استفهامٌ، فـ «ما» مبتدأ، و «يحبسُه» خبره، وفاعلُ الفعل ضميرُ اسم الاستفهام، والمنصوب يعود على العذاب، والمعنىٰ: أيُّ شيءٍ من الأشياء يَحْبِسُ العذاب؟.

قوله: «يومَ يأتيهم» منصوبٌ بـ «مصروفاً» الذي هو خبر «ليس»، وقد استدلَّ به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر «ليس» عليها، ووجهُ ذلك أن تقديمَ المعمول يُـؤْذن بتقديم العامل، و «يومَ» منصوب بـ «مصروفاً» وقد تقدَّم على «ليس» فليَجُزْ تقديمُ الخبرِ بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدَّم الفرعُ فأَوْلَىٰ أن يتقدَّم الأصلُ. وقد رَدَّ بعضهم هذا الدليلَ بشيئين، أحدهما: أن الظرفَ يُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في غيره. والثاني: أن هذه القاعدةَ منخرمةٌ، إذ لنا مواضعُ يتقدم فيها المعمولُ ولا يتقدم فيها العامل، وأوردَ مِنْ ذلك نحوَ قوله تعالىٰ: «فأمَّا اليتيمَ فلا تقهـرْ، وأمَّا السـائلَ فـلا تَنْهَرْ»(١) فـاليتيـمَ منصوب بـ «تقهرْ»، و «السائلَ» منصوبٌ بـ «تَنْهَـرْ» وقد تَقَـدَّما على «لا» النـاهية، ولا يتقدَّمُ العاملُ ــ وهو المجزوم ــ على «لا»، وللبحث في هذه المسألة موضعٌ هو أليقُ به. قال الشيخ(٢): «وقد تَتَبَّعْتُ جملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر «ليس» عليها ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية وقولِ الشاعر(٣):

٢٦٣٧ــ فيأبـىٰ فما يَزْدادُ إلا لَجاجَـةً   وكنتُ أَبِيًّا في الخَفَا لستُ أُقْدِمُ

واسمُ «ليس» ضميرٌ عائد على «العذاب»، وكذلك فاعل «يَأْتيهم»، والتقدير: ألا ليسَ العـذاب مصروفـاً عنهم يوم يـأتيهم العذاب. وحكى

---

(١) الآيتان ٩ ــ ١٠ من سورة الضحى.
(٢) البحر: ٥/٢٠٦.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢٠٦. فقوله «في الخفا» معمول الخبر «أُقْدم».

أبو البقاء[1] عن بعضهم أن العاملَ في «يومَ يأتيهم» محذوف، تقديره: أي: لا يُصْرَفُ عنهم العذابُ يوم يأتيهم، ودلَّ على هذا المحذوفِ سياق الكلام.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿لَفَرِحٌ﴾**: قرأ الجمهور بكسرِ الراء، وهوقياسُ اسمِ الفاعل من فَعِل اللازم بكسر العين نحو: أَشِـرَ فهوأَشِـرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ. وقرىء[2] شاذاً «لَفَرُح» بضم الراء نحو: يَقِظ ويَقُظ، ونَدِس[3] ونَدُس.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين صَبَروا﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل؛ إذ المرادُ به جنس / الإنسانِ [٤٨٢/ب] لا واحدٌ بعينه. والثاني: أنه منقطعٌ، إذ المراد بـالإنسان شخصٌ معين، وهوعلى هذين الوجهين منصوبُ المحل. والثالث: أنه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله «أولئك لهم مغفرة» وهو منقطعٌ أيضاً. وقوله: «مغفرةٌ» يجوز أن يكونَ مبتدأ، و«لهم» الخبر، والجملةُ خبرُ «أولئك»، ويجوز أن يكونَ «لهم» خبرَ «أولئك» و«مغفرة» فاعلٌ بالاستقرار.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿فلعلَّك﴾**: الأحسنُ أن تكونَ على بابها من الترجِّي بالنسبة إلى المخاطب. وقيل: هي للاستفهام كقوله عليه السلام: «لعلنا أعجلناك»[4].

قوله: «وضائقٌ» نسقٌ على «تارك». وعَدَلَ عن «ضيِّق» وإن كان أكثر من

---

(١) الإملاء: ٢/٣٥.

(٢) الشواذ: ٥٩؛ القرطبي: ٩/١١؛ البحر: ٥/٢٠٦ وقال: «نسبها يعقوب القارىء إلى بعض أهل المدينة».

(٣) الندس: الرجل الفَهِم.

(٤) رواه مسلم (الحيض: ٢١) ١/٢٦٠؛ ابن ماجة (الطهارة: ١١٠) ١/١٩٩.

«ضائق» قال الزمخشري[1]: «ليدلَّ على أنه ضيِّق عارضٌ غيرُ ثابت، ومثلُه سَيِّد وجَواد، فإذا أردْتَ الحدوثَ قلت: سائدٌ وجائد». قال الشيخ[2]: «وليس هذا الحكمُ مختصاً بهذه الألفاظ، بـل كلُّ مـا بُني من الثلاثي للثبـوتِ والاستقرارِ على غير فاعِلٍ رُدَّ إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول: حاسِن وثاقِل وسامِن في حَسُن وثَقُل وسَمُنَ» وأنشد[3]:

٢٦٣٨ـ بمنــزلـةٍ أمَّــا اللئيمُ فسـامِنٌ بها وكرامُ الناسِ بادٍ شُحوبُها

وقيل: إنما عَدَل عن ضيِّق إلى ضائق ليناسب وزن تارك.

والهاءُ في «به»[4] تعود على «بعض». وقيل: على «ما». وقيل: على التكذيب. و«صدرُك» فاعل بـ«ضائق». ويجوز أن يكون «ضائقٌ» خبـراً مقدماً، و«صدرك» مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملة خبرٌ عن الكاف في «لعلك»، فيكون قد أخبر بخبرين، أحدهما مفرد، والثاني جملة عُطِفت على مفرد، إذ هي بمعناه، فهو نظير: «إنَّ زيداً قائم وأبوه منطلق»، أي: إن زيداً أبوه منطلق.

قوله: «أَنْ يقولوا» في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف المشهور في «أنْ» بعد حَذْف حرف الجر أو المضاف، تقديره: كراهة أو مخافةَ أَنْ يقولوا، أو لئلا يقولوا، أو بأن يقولوا. وقال أبو البقاء[5]: «لأن يقولوا، أي: لأَنْ قالوا، فهو بمعنى الماضي» وهذا لا حاجة إليه، وكيف يُدَّعىٰ ذلك فيه ومعه ما هو نصٌّ في الاستقبال وهو الناصب؟ و«لولا» تحضيضيةٌ، وجملةُ التحضيضِ منصوبةٌ بالقول.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦١.
(٢) البحر: ٥/٢٠٧.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢٠٧.
(٤) في قوله «وضائق به صدرك».
(٥) الإملاء: ٢/٣٥.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿أم يقولون﴾**: في «أم» هذه وجهان، أحدهما: أنها منقطعةٌ فتقدَّر بـ «بل» والهمزة، فالتقدير: بل أتقولون افتراه. والضمير في «افتراه» لما يُوحَىٰ. والثاني: أنها متصلة، فقدَّروها بمعنىٰ: أيكتفون بما أوحينا إليك من القرآن أم يقولون إنه ليس من عند اللَّه؟.

قوله: «مثلِه» نعت لـ «سُوَر» و «مثل» وإن كانت بلفظ الإِفراد فإنها يُوصف بها المثنى والمجموعُ والمؤنث، كقولـه تعالىٰ: «أنؤمن لبشـرَيْنِ مثلِنا»(١)، ويجوز المطابقةُ قال تعالىٰ: «وحورٌ عِيْنٌ كأمثالِ»(٢)، وقال تعالىٰ: «ثم لا يكونوا أمثالكم»(٣) والهاءُ في «مثلِه» تعود لما يوحي أيضاً، و «مفتريات» صفة لـ «سُوَر» جمع مُفْتراة كمُصْطَفَيات في «مصطفاة» فانقلبت الألفُ ياءً كالتثنية.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿إنما أُنْزِل﴾**: «ما» يجوز أن تكون كافةً مهيِّئة. وفي «أُنْزِل» ضميرٌ يعود على ما يوحَىٰ إليك، و «بعلمٍ» حال أي: ملتبساً بعلمِه، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفية اسماً لـ «إنَّ» فالخبرُ الجارُّ تقديرُه: فاعلموا أن تنزيلَه، أو أنَّ الذي أُنْزِل ملتبسٌ بعلمٍ.

وقرأ(٤) زيد بن علي «نَزَّل» بفتح النون والزاي المشددة، وفاعل «نَزَّل» ضميرُ اللَّه تعالىٰ، و «أنْ لا إله إلا هو» نسقٌ على «أنَّ» قبلها، ولكن هذه مخففةٌ فاسمُها محذوفٌ، وجملةُ النفي خبرُها.

قوله: «نُوَفِّ» الجمهورُ على «نُوَفِّ» بنون العظمة وتشديد الفاء مِنْ وَفَّى

(١) الآية ٤٧ من سورة المؤمنون.
(٢) الآية ٢٣ من سورة الواقعة.
(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى اللَّه عليه وسلم.
(٤) البحر: ٢٠٩/٥.

يُوَفِّي، وطلحة وميمون[1] بياء الغيبة، وزيد بن علي كذلك إلا أنه خَفَّفَ الفاءَ مِنْ أوفىٰ يوفي، والفاعلُ في هاتَيْن القراءتين ضميرُ اللَّه تعالى. وقرىء «تُوَفَّ» بضم التاء وفتح الفاء مشددةً مِنْ وفّىٰ يُوَفِّي مبنياً للمفعول. «أعمالُهم» بالرفع قائماً مقام الفاعل. وانجزم «نُوَفِّ» على هذه القراءاتِ لكونه جواباً للشرط، كما في قوله تعالىٰ «مَنْ كان يريد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له [في حَرْثه]، وَمَنْ كان يريدُ حَرْثَ الدنيا نُـؤْتِه»[2].

وزعم الفراء[3] أن «كان» زائدة قال[4]: «ولذلك جَزَم جوابَه» ولعلَّ هذا لا يصح إذ لو كانت زائدةً لكان «يريد» هو الشرط، ولو كان شرطاً لانجزم، فكان يُقال: مَنْ كان يُرِدْ».

وزعم بعضُهم أنه لا يُـؤْتىٰ بفعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إلا مع «كان» خاصة، ولهذا لم يَجِىءْ في القرآن إلا كذلك، وهذا ليس بصحيحٍ لوروده في غير «كان» قال زهير[5]:

٢٦٣٩ـ ومَنْ هاب أسبابَ المنايا يَنَلْنَه ولو رام أسبابَ السماء بسُلَّمِ

وأما القرآن فجاء من باب الاتفاق أنه كذلك.

وقرأ الحسن البصري «نُوفِي» بتخفيف الفاء / وثبوتِ الياء مِنْ أوفى، ثم هذه القراءةُ محتمِلَةٌ: لأن يكـون الفعل مجزوماً، وقُدِّر جزمُه بحذفِ الحركة [٤٨٣/أ]

---

(١) في الأصل: «وطلحة بن ميمون» والسمين ينقل هذا الوهم عن صاحب البحر: ٢٠٩/٥، وقد صوَّبنا العبارة من ابن عطية: ١١٩/٥؛ والشواذ: ٥٩. وطلحة هو ابن مصرف، وميمون هو ابن مهران وتقدمت ترجمتهما وانظر في قراءات الكلمة: البحر: ٢٠٩/٥؛ الكشاف: ٢٦٢/٢؛ الشواذ: ٥٩.

(٢) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٣) معاني القرآن: ٥/٢.

(٤) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن» وإنما قرر زيادتها من حيث المعنى.

(٥) تقدم برقم ٨٠٤.

المقَّدرة كقوله(١):

٢٦٤٠ـ ألم يَـأْتيـك والأنبـاءُ تُنْمي بمـا لاقَتْ لَبُـونُ بني زيـاد

على أن ذلك قد يأتي في السَّعَةِ نحو: «إنه مَنْ يَتَّقي»(٢)، وسيأتي محرَّراً في سُورته، ولأن(٣) يكون الفعلُ مرفوعاً لوقوع الشرط ماضياً كقوله(٤):

٢٦٤١ـ وإنْ شُلَّ رَيْعانُ الجميعِ مخافةً نقولُ جِهاراً ويَلْكُمْ لا تُنَفِّروا

وكقول زهير(٥):

٢٦٤٢ـ وإنْ أتـاه خليلٌ يـومَ مَسْـألـةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وهل الرفعُ لأنه على نيةِ التقديمِ وهومذهبُ سيبويه(٦) أوعلى نية الفاءِ، كما هو مذهب المبرد(٧)؟ خلافٌ مشهور.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿وحَبطِ ما صنعوا فيها﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ «فيها» بـ«حَبِط»، والضميرُ على هذا يعود على الآخرة، أي: وظهر حبوطُ ما صنعوا في الآخرة. ويجوز أن يتعلَّقَ بـ«صنعوا» فالضمير على هذا يعود على الحياة الدنيا كما عاد عليها في قوله «نُوَفِّ إليهم أعمالَهم فيها». و«ما» في «ما صنعوا» يجوز أن تكون بمعنى الذي فالعائدُ محذوفٌ، أي: الذي صنعوه، وأن تكونَ مصدريةً، أي: وحَبِط صُنْعُهم.

---

(١) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب: ٥٩/٢؛ والإنصاف: ١٧؛ سر الصناعة: ٨٨/١؛ ابن يعيش: ٢٤/٨؛ العيني: ٢٣٠/١؛ الخزانة: ٥٣٤/٣؛ الدرر: ٢٨/١.
(٢) وهي قراءة قنبل عن ابن كثير. انظر: السبعة: ٣٥١؛ والآية ٩٠ من سورة يوسف.
(٣) معطوف على قوله «لأن يكون الفعل مجزوماً».
(٤) تقدم برقم ١٢٣٤.
(٥) تقدم برقم ١٢٣١.
(٦) الكتاب: ٤٣٦/١.
(٧) المقتضب: ٦٩/٢، ٧٢. وانظر المسألة في المغني: ٤٨/٢؛ وشرح الكافية: ٢٣٤/٢.

قوله: «وباطلٌ ما كانوا» الجمهورُ قرؤوا برفع الباطل، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ «باطل» خبراً مقدماً، و«ما كانوا يعملون» مبتدأٌ مؤخرٌ. و«ما» تحتمل أن تكون مصدريةً، أي: وباطلٌ كونُهم عاملين، وأن تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف، أي: يعملونه، وهذا على أنَّ الكلامَ من عطفِ الجمل، عَطَفَ هذه الجملةَ على ما قبلها. الثاني: أن يكونَ «باطل» مبتدأً و«ما كانوا يعملون» خبرُه، هكذا قال مكي[1] بن أبـي طالب وهو لا يَبْعُدُ على الغلط، والعجبُ أنه لم يَذْكر غيره. الثالث: أن يكونَ «باطل» عطفاً على الأخبارِ قبله، أي: أولئك باطلٌ ما كانوا يعملون، و«ما كانوا يعملون» فاعلٌ بـ«باطل»، ويرجح هذا ما قرأ به زيد بن علي[2]: «وبَطَل ما كانوا يعملون» جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على «حَبِط».

وقرأ[3] أُبَـيّ وابن مسعود ـ قال مكي[4]: «وهي في مصحفهما كذلك» ـ ونقلها الزمخشري[5] عن عاصم «وباطلاً» نصباً وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ«يعملون» و«ما» مزيدة، وإلى هذا ذهب مكي[6] وأبو البقاء[7] وصاحب «اللوامح»، وفيه تقديمُ معمولِ خبرِ «كان» على «كان» وهي مسألة خلاف، والصحيحُ جوازُها كقوله تعالىٰ: «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون»[8] فالظاهرُ أن «إياكم» منصوب بـ«يعبدون». والثاني: أن تكونَ «ما»

---

(١) المشكل: ١/٣٩٤.
(٢) البحر: ٥/٢١٠؛ ونسبها في الشواذ: ٥٩ إلى يحيى بن يعمر.
(٣) المحتسب: ١/٣٢٠؛ الشواذ: ٥٩؛ القرطبي: ٩/١٥؛ البحر: ٥/٢١٠.
(٤) المشكل: ١/٣٩٤.
(٥) الكشاف: ٢/٢٦٢.
(٦) المشكل: ١/٣٩٤ ـ ٣٩٥.
(٧) الإملاء: ٢/٣٥.
(٨) الآية ٤٠ من سورة سبأ.

إبهاميةً، وتنتصب بـ «يعملون» ومعناه: «باطلاً أيَّ باطلٍ كانوا يعملون». والثالث: أن يكون «باطلاً» بمعنىٰ المصدر على بَطَل بُطْلاناً ما كانوا يعملون، ذكر هذين الوجهين الزمخشري(١)، ومعنىٰ قوله «ما» إبهامية أنها هنا صفةٌ للنكرة قبلها، ولذلك قَدَّرها بـ «باطلاً أيَّ باطل» فهو كقوله(٢):

٢٦٤٣ـ .... وحـديثٌ مـا على قِـصَـرِهْ

و «لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنْفَه»(٣)، وقد قدَّم هو ذلك في قوله تعالىٰ: «مثلاً ما بعوضةً»(٤).

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾** فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، تقديره: أفَمَنْ كان على هذه الأشياء كغيره، كذا قدَّره أبو البقاء(٥)، وأحسنُ منه «أَفَمَنْ كان كذا كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها»، وحَذْفُ المعادلِ الذي دخلت عليه الهمزةُ كثيرٌ نحو: «أفمن زُيِّن له سُوءُ عمله»(٦) «أم مَنْ هو قانِتٌ»(٧) إلى غير ذلك. وهذا الاستفهام بمعنىٰ التقرير. الثاني: ـ وإليه نحا الزمخشري(٨) ـ أن هذا معطوفٌ على شيءٍ محذوفٍ قبله، تقديره: أمَّن كان يريد الحياة الدنيا وزينتها كَمَنْ كان على بَيِّنَة، أي: لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم، يريد أنَّ بين الفريقين تفاوتاً، والمراد مَنْ آمَن مِن اليهود كعبدالله بن سلام، وهذا

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٢.
(٢) تقدم برقم ٣٠٤.
(٣) مجمع الأمثال: ٢/١٩٦.
(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٥) الإملاء: ٢/٣٦.
(٦) الآية ٨ من سورة فاطر «أفمن زُيِّن له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء».
(٧) الآية ٩ من سورة الزمر.
(٨) الكشاف: ٢/٢٦٢.

على قاعدتِه مِنْ تقديره معطوفاً بين همزة الاستفهام وحرفِ العطف، وهو مبتدأٌ أيضاً، والخبرُ محذوفٌ كما تقدَّم تقريرُه.

قوله: «ويتلوه» اختلفوا في هذه الضمائر، أعني في «يتلوه»، وفي «منه»، وفي «قبله»: فقيل: الهاء في «يتلوه» تعود / على «مَنْ»، والمرادُ به [٤٨٣ب] النبيُّ صلى الله عليه وسلم وكذلك الضميران في «منه» و«قبله» والمرادُ بالشاهد لسانُه عليه السلام، والتقدير: ويتلو ذلك الذي على بَيِّنة، أي: ويتلو محمداً ـ أي صِدْقَ محمدٍ ـ لسانُه، ومِنْ قبلِه، أي: قبل محمد. وقيل: الشاهدُ هو جبريلُ، والضمير في «منه» للَّه تعالىٰ، و«من قبله» للنبـي. وقيل: الشاهدُ الإِنجيلُ و«كتاب موسىٰ» عطف على «شاهد»، والمعنىٰ أن التوراة والإِنجيل يتلوان محمداً في التصديق، وقد فَصَلَ بين حرفِ العطف والمعطوف بقوله: «من قبله»، والتقدير: شاهدٌ منه، وكتاب موسىٰ من قبله، وقد تقدَّم الكلامُ على الفصل بين حرف العطفِ والمعطوفِ مُشْبعاً في النساء.

وقيل: الضمير في «يتلوه» للقرآن وفي «منه» لمحمد عليه السلام. وقيل: لجبريل، والتقدير: ويتلو القرآنَ شاهدٌ من محمدٍ وهو لسانُه، أو مِن جبريلَ. والهاءُ في «من قبلِه» أيضاً للقرآن. وقيل: الهاءُ في «يَتْلوه» تعود على البيان المدلولِ عليه بالبيِّنة. وقيل: المرادُ بالشاهدِ إعجازُ القرآن، فالضمائر الثلاثة للقرآن. وهذا كافٍ، ووراء ذلك أقوالٌ مضطربةٌ غالبُها يَرْجِع لما ذكرْتُ.

وقرأ[١] محمد بن السائب الكلبـي[٢] «كتابَ موسىٰ» بالنصبِ وفيه

(١) الشواذ ٥٩؛ القرطبـي: ٩/١٧؛ البحر: ٥/٢١٠.
(٢) محمد بن السائب بن بشر الكلبـي الكوفي، أبو النضر، نسَّابة راوية مفسِّر للقرآن، وهو ضعيف الحديث. انظر: الوافي بالوفيات: ٣/٨٣، تهذيب التهذيب: ٩/١٧٨؛ الأعلام: ٦/١٣٣.

وجهان، أحدهما ــ وهو الظاهر ــ أنه معطوف على الهاء في «يتلوه»، أي: يتلوه ويتلو كتابَ موسىٰ، وفصلَ بالجارِّ بين العاطفِ والمعطوف. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ. قال أبو البقاء(١): «وقيل: تمَّ الكلامُ عند قولِه «منه» و «كتابَ موسىٰ»، أي: ويتلو كتابَ موسىٰ» فقدَّر فعلاً مثلَ الملفوظِ به، وكأنه لم يرَ الفصلَ بين العاطفِ والمعطوفِ فلذلك قَدَّر فعلاً.

و «إماماً ورحمةً» منصوبان على الحال من «كتاب موسىٰ» سواءً أقرىء رفعاً أم نصباً.

والهاءُ في «به» يجوز أن تعودَ على «كتاب موسىٰ» وهو أقربُ مذكورٍ. وقيل: بالقرآن، وقيل: بمحمد، وكذلك الهاء في «به»(٢).

والأَحْزاب: الجماعةُ التي فيها غِلْظَةٌ، كأنهم لكثرتهم وُصِفوا بذلك، ومنه وَصْفُ حمارِ الوحش بـ «حَزَابِيَة» لغِلَظِه(٣). والأحزاب: جمع حِزْب وهو جماعةُ الناس.

و «المِرْيَة» بكسر الميم وضَمِّها الشكُّ، لغتان أشهرُهما الكسرُ، وهي لغة أهل الحجاز، وبها قرأ جماهيرُ الناس، والضمُّ لغةُ أسد وتميم، وبها قرأ(٤) السُّلمي وأبو رجاء وأبو الخطاب السدوسي. و «أولئك» إشارةٌ إلى مَنْ كان على بَيِّنة، جُمِع على معناها، وهذا إنْ أريد بـ «مَنْ كان» النبيُّ وصحابتُه، وإن أريدَ هو وحدَه فيجوز أن يكونَ عظَّمه بإشارة الجمع كقوله(٥):

---

(١) الإملاء: ٢/٣٦.
(٢) أي الثانية في قوله «ومن يكفر به».
(٣) انظر: اللسان حزب.
(٤) الشواذ ٥٩ ونسبها إلى عليّ، ابن عطية: ٩/١٢٤؛ الإتحاف ٢٥٥، البحر: ٥/٢١١.
(٥) تقدم برقم ١٠٢٤.

٢٦٤٤ـ فإن شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سواكُمُ وإن شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

و «موعده» اسمُ مكانِ وَعْدِه، قال حسان رضي اللَّه عنه(١):

٢٦٤٥ـ أورَدْتُموها حِياضَ الموتِ ضاحيةً فالنارُ موعدُها والموتُ ساقيها

آ. (١٨) والأَشْهاد جمعُ شاهد كصاحب وأَصْحاب، أو جمعُ شهيد كشريف وأشراف.

آ. (١٩) **وقوله تعالى: ﴿وهم بالآخرةِ هم﴾**: «هم» الثانية توكيدٌ للأولى توكيداً لفظياً.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿ما كانوا يَسْتطيعون﴾**: يجوز في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ نافيةً، نفى عنهم ذلك لمَّا لم ينتفعوا به، وإن كانوا ذوي أسماع وأبصار، أو يكونُ متعلَّقُ السمعِ والبصرِ شيئاً خاصاً. والثاني: أن تكون مصدريةً، وفيها حينئذٍ تأويلان، أحدهما: أنها قائمة مقامَ الظرف، أي: مدةَ استطاعتهم، وتكون «ما» منصوبةً بـ «يُضاعف»، أي: يضاعف لهم العذاب مدةَ استطاعتهم السمعَ والأبصار. والتأويل الثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ على إسقاط حرف الجر، كما يُحذف من أنْ وأنَّ أختيها، وإليه ذهب الفراء(٢)، وذلك الجارُّ متعلقٌ أيضاً بـ «يُضاعَف»، أي: يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون ويبصرون ولا يَنْتفعون. الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي، وتكونَ على حذف حرف الجر أيضاً، أي: بالذي كانوا، وفيه بُعْدٌ لأنَّ حَذْفَ الحرفِ لا يَطَّرد.

والجملةُ من قوله «يُضاعف» مستأنفة. وقيل: إنَّ الضمير في قوله:

---

(١) ديوانه ١/١٦٦، والبحر: ٥/٢١١.

(٢) معاني القرآن: ٢/٨.

«ما كانوا» يعودُ على «أولياء» وهم آلهتُهم، أي: فما كان لهم في الحقيقة مِنْ أولياء»، وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياءُ، فعلى هذا يكون «يضاعف لهم العذاب» معترضاً.

آ. **(٢٢) قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ﴾**: في هذه اللفظةِ خلافٌ بين النحويين، ويتلخص ذلك في خمسة أوجه، أحدها: ـ وهو مذهب / الخليلِ [٤٨٤أ] وسيبويه[1] وجماهير الناس ـ أنهما رُكِّبَتَا من «لا» النافيةِ و«جَرَم»، وبُنِيَتَا على تركيبهما تركيبَ خمسةَ عشرَ، وصار معناهما معنى فِعْلٍ وهو «حقَّ»، فعلى هذا يرتفعُ ما بعدهما بالفاعلية، فقوله تعالىٰ: «لا جَرَمَ أنَّ لهم النارَ»[2]، أي: حَقَّ وثَبَتَ كونُ النار لهم، أو استقرارها لهم. الوجه الثاني: أنَّ «لا جَرَمَ» بمنزلة لا رجل، في كون «لا» نافيةً للجنس، و«جَرَم» اسمُها مبنيٌّ معها على الفتح وهي واسمُها في محلِّ رفعٍ بالابتداء وما بعدهما خبرُ «لا» النافية، وصار معناها: لا محالة ولا بُدَّ.

الثالث: ـ كالذي قبله ـ إلا أن «أنَّ» وما بعدها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعد حذف الجار، إذ التقدير: لا محالةَ في أنهم في الآخرة، أي: في خسرانهم. الرابع: أن «لا» نافيةٌ لكلامٍ متقدمٍ تكلَّم به الكفرة، فردَّ اللَّه عليهم ذلك بقولِه: «لا»، كما تَرُدُّ «لا» هذه قبل القسم في قوله: «لا أُقْسِم»[3]، وقوله تعالىٰ: «فلا وربِّك لا يؤمنون»[4] وقد تقدَّم تحقيقه، ثم أتىٰ بعدها بجملةٍ فعليةٍ وهي «جرم أنَّ لهم كذا». وجَرَمَ فعلٌ ماضٍ معناه كسب، وفاعله مستتر يعود على فعلهم المدلولِ عليه بسياقِ الكلام، و«أنَّ» وما في حيِّزها في

---

(١) الكتاب: ١/٤٦٩.
(٢) الآية ٦٢ من سورة النحل.
(٣) الآية ١ من سورة القيامة.
(٤) الآية ٦٥ من سورة النساء.

موضع المفعول به لأنَّ «جَرَم» يتعدى إذ هو بمعنىٰ كَسَبَ. قال الشاعر[1]:

٢٦٤٦ـ نَصَبْنا رأسَه في جِذْعِ نَخْلٍ بما جَرَمَتْ يداه وما اعتـدَيْنا

أي: بما كسبَتْ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في المائدة[2]. وجريمةُ القومِ كاسبُهم، قال[3]:

٢٦٤٧ـ جريمةُ ناهِضٍ في رأسِ نِيْقٍ ترى لعظامِ ما جَمَعَتْ صَليبا

فتقديرُ الآية: كَسَبَهم ـ فِعْلُهم أو قولُهم ـ خسرانَهم، وهذا هو قولُ أبي إسحاق الزجاج، وعلى هذا فالوقف على قوله: «لا» ثم يُبتدأ بـ «جَرَمَ» بخلاف ما تقدَّم.

الوجه الخامس: أنَّ معناها لا صَدَّ ولا مَنْعَ، وتكون «جَرَمَ» بمعنى القطع، تقول: جَرَمْتُ، أي: قطعت، فيكون «جرم» اسمَ «لا» مبنيٌّ معها على الفتح كماتقدم، وخبرها «أنَّ» وما في حيِّزها، أو على حَذْف حرف الجر، أي: لا منع من خسرانهم، فيعود فيه الخلافُ المشهور.

وفي هذه اللفظةِ لغاتٌ: يُقال لا جِرَمَ بكسر الجيم، ولا جُرَم بضمِّها، ولا جَرَ بحذف الميم، ولا ذا جَرَم، ولا إنَّ ذا جَرَم، ولا ذو جَرَم، ولا عن ذا جَرَم، ولا أنْ جَرَم، ولا عن جَرَم، ولا ذا جَرَ واللَّهِ لا أفعل ذلك.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الزاهر لابن الأنباري: ١/٣٧٥؛ والقرطبي: ٩/٢٠؛ والبحر: ٥/٢١٣.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢ من سورة المائدة.

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في اللسان جرم، وابن عطية: ٩/١٢٨؛ والبحر: ٥/٢١٣؛ والبيت في وصف عُقاب تكسب لفرخها، والناهض هو فرخها، والنيق: رأس الجبل.

وعن أبـي عمروٍ[1]: «لا جَرُم أنَّ لهم النار» على وزن لا كَرُم، يعني بضم الراء، ولا جَرَ، قال: «حَذَفوه لكثرة الاستعمال كما قالوا: «سَوْ ترىٰ» يريدون: سوف.

وقوله: «وهم الأخسرون» يجوز أن يكون «هم» فَصْلاً وأن يكونَ توكيداً، وأن يكونَ مبتدأً وما بعده خبره، والجملة خبرُ «أنَّ».

آ. **(٢٣) قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا﴾**: الموصولُ اسمُ إنَّ، والجملة مِنْ قوله: «أولئك أصحابُ الجنة» خبرها.

والإِخبـاتُ: الاطمئنـان والتـذلُّـل والتـواضـع، وأصله من الخَبْت وهو المكانُ المطمئنُّ، أي: المنخفضُ من الأرض، وأَخْبَتَ الرجلُ: دخل في مكان خَبْت، كأَنْجَدَ وأَتْهَمَ إذا دخل في أحد هذين المكانين، ثم تُوُسِّع فيه فقيـل: خَبَتَ ذِكْرُه، أي: خمـد، ويقال للشيء الـدنيء الخبيت، قـال الشاعر[2]:

٢٦٤٨ـ ينفع الطيِّبُ القليـلُ من الرِّزْ　　　قِ ولا يَنْفَعُ الكثيـر الخبيتُ

هكذا يُنْشدون هذا البيتَ في هذه المـادة، الزمخشـري[3] وغيره، والظاهر أن يكونَ بالثاءِ المثلثة ولا سيما لمقابلته بالطيِّب، ولكن الظاهر من عبارتهم أنه بالتاء المثنَّاة لأنهم يَسُوقونه في هذه المادة، ويدلُّ على أن معنىٰ البيت إنما هو على الثاء المثلثة قولُ الزمخشري[3]: «وقيل: التاءُ فيه بدل من

---

(١) البحر: ٥/٢١٣.

(٢) البيت للسموءل وهو في اللسان خبت، وفيه أن أبا منصور صحّف البيت قال: لأن الشيء الحقير الرديء يقال له الختيت، والكشاف: ٢/٢٦٤.

(٣) الكشاف: ٢/٢٦٤.

الثاء». ومن مجيء الخَبْت بمعنى المكان المطمئن قــولــه(١):

٢٦٤٩ـ أفاطمُ لو شَهِدْتِ ببطنِ خَبْتٍ ـ وقد قتل الهزبرَ ـ أخاكِ بِشرا

وفي تركيب البيتِ قَلَقٌ، وحَلُّه: لو شهدْتِ أخاك بِشْرا وقد قتل الهزبرَ، ففاعل «قتل» ضمير يعودُ على «أخاك». وأخبت يتعدىٰ بإلىٰ كهذه الآية، وباللام كقوله تعالىٰ: «فَتُخْبِتَ له قلوبُهم»(٢).

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الفريقين﴾: مبتدأ، و«كالأعمىٰ» خبره، ثم هذه الكافُ يحتمل أن تكونَ هي نفسَ الخبر، فتقدَّر بـ«مثل»، تقديرُه: مَثَلُ الفريقين مثلُ الأعمى. ويجوز أن تكون «مثل» بمعنى «صفة»، ومعنى الكاف معنى مِثْلٍ، فيقدَّر مضافٌ محذوفٌ، أي: كمثل الأعمىٰ. وقوله: «مَثَلُ [٤٨٤ب] الفريقين كالأعمى» يجوز أن / يكونَ من باب تشبيه شيئين بشيئين، فقابل العمىٰ بالبصَر، والصمم بالسمع وهو من الطِّباق، وأن يكونَ من تشبيهِ شيءٍ واحد بوصفَيْهِ بشيءٍ واحدٍ بوصفَيْهِ، وحينئذٍ يكون قولُه: «كالأعمى والأصمِّ» وقوله «والبصير والسميع» من باب عطف الصفات كقــولــه(٣):

٢٦٥٠ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وليْثِ الكتيبــةِ في المُـزْدَحَمْ

وقد أحسنَ الزمخشريُّ(٤) في التعبير عن ذلـك فقال: «شبَّـه فريق الكافرين بالأَعْمى والأصمِّ، وفريقَ المؤمنين بالبصير والسميع، وهو من اللَّفِّ والطِّباق، وفيه معنيان: أن يُشَبِّه الفريقين تشبيهين اثنين، كما شبَّه امرؤالقيس قلوبَ الطير بالحَشَفِ والعُنَّاب، وأن يُشَبِّهَ بالذي جمع بين العمىٰ والصَّمَم، والذي جمع بين البصر والسمع، على أن تكونَ الواوُ في «والأصمِّ» وفي

(١) البيت لبشر بن عوانة وهو في أمالي الشجري ١٩٢/٢.
(٢) الآية ٥٤ من سورة الحج. (٣) تقدم برقم ١٢١.
(٤) الكشاف: ٢٦٤/٢.

«والسميع» لعطفِ الصفة على الصفةِ كقوله[1]:

٢٦٥١ ـ .... الـ صَابحِ فـالغـانِمِ فـالآئِبِ

قلت: يريد بقوله «اللفّ» أنه لفَّ المؤمنين والكافرين اللذين هما مشبهان بقوله «الفريقين»، ولو فسَّرهما لقال: مَثَلُ الفريق المؤمن كالبصير والسميع، ومثل الكافر كالأعمى والأصم، وهي عبارةٌ مشهورة في علم البيان: لفظتان متقابلتان: اللفُّ والنشر، وأشارَ لقول امرىء القيس وهو[2]:

٢٦٥٢ ـ كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابِساً لدى وكرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

أصلُ الكلامِ: كأن الرَّطْبَ من قلوب الطير: العُنَّابُ، واليابسَ منها: الحَشَفُ، فلفَّ ونشر، واللف والنشر في علم البيان تقسيمٌ كبير، ليس هذا موضعَه.

وأشار بقوله «الصابح فالغانم» إلى قوله[3]:

٢٦٥٣ ـ يا ويحَ زَيَّابَةَ للحارثِ الـ صـابحِ فـالغـانم فـالآئبِ

وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة وتحريرُه.

فإن قلت: لِمَ قَدَّم تشبيهَ الكافر على المؤمن؟ أجيب بأن المتقدِّمَ ذِكْرُ الكفار فلذلك قدَّم تمثيلهم. فإن قيل: ما الحكمةُ في العدولِ عن هذا التركيب لو قيل: كالأعمى والبصير والأصم والسميع لتتقابلَ كلُّ لفظةٍ مع ضدها، ويظهرَ بذلك التضادُّ؟ أجيب: بأنه تعالى لمَّا ذكر انسدادَ العين أتبعه بانسداد الأذن، ولمَّا ذكر انفتاح العين أتبعه بانفتاح الأذن، وهذا التشبيهُ أحدُ

---

(١) تقدم برقم ١٢٢.
(٢) ديوانه ٣٤؛ المغني ٢٨٨؛ العيني: ٣/٢١٦، والحشف البالي: يابس التمر.
(٣) تقدم برقم ١٢٢.

الأقسامِ وهو تشبيهُ أمرٍ معقول بأمرٍ محسوس: وذلك أنه شبَّه عَمَى البصيرة وصَمَمها بعمى البصر وصمم السمع، ذاك متردِّدٌ في ظُلَم الضلالات، كما أن هذا متحيِّر في الطرقات. وهذه فوائد علم البيان.

قوله: «مَثَلاً» تمييز، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: هل يَسْتوي مَثَلُهما، كقوله تعالى: «واشتعل الرأسُ شيباً[1]». وجوَّز ابنُ عطية[2] ـ رحمه الله ـ أن يكون حالاً، وفيه بُعْدٌ صناعةً ومعنى؛ لأنه على معنى «مِنْ» لا على معنى «في».

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿إنِّي لكم﴾**: قرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «أني» بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. فأمَّا الفتح فعلى إضمار حرفِ الجر، أي: بأني لكم. قال الفارسي[4]: «في قراءة الفتح خروجٌ من الغَيْبة إلى المخاطبةِ». قال ابن عطية[5]: وفي هذا نظر، وإنما هي حكايةُ مخاطبتِهِ لقومه، وليس هذا حقيقة الخروج من غَيْبةٍ إلى مخاطبة، ولو كان الكلام أن أَنْذِرْهم ونحوه لصح ذلك». وقد قال بهذه المقالة ـ أعني الالتفات ـ مكي[6] فإنه قال: «الأصل: بأني والجارُّ والمجرور في موضع المفعول الثاني، وكان الأصلُ: أنه، لكنه جاء على طريقة الالتفات». انتهى، ولكن هذا الالتفاتَ غيرُ الذي ذكره أبو علي، فإنَّ ذاك من غيبة إلى خطاب، وهذا من غيبةٍ إلى تكلُّم، وكلاهما غير محتاج إليه، وإن كان قولُ مكي أقربَ.

---

(١) الآية ٤ من سورة مريم.
(٢) المحرر: ٩/١٢٩.
(٣) السبعة ٣٣٢؛ التيسير ١٢٤؛ البحر: ٥/٢١٤.
(٤) الحجة (خ): ٣/١٩٠.
(٥) المحرر: ٩/١٣٠.
(٦) الكشف: ١/٥٢٥.

وقال الزمخشري[1]: «الجارُّ والمجرور صلةٌ لحالٍ محذوفة، والمعنىٰ: أرسلناه ملتبساً بهذا الكلام، وهو قوله: «إني لكم نذيرٌ مبين» بالكسر، فلما اتصل به الجارُّ فُتِح كما فتح في «كأنَّ» والمعنى على الكسر في قولك: «إنَّ زيداً كالأسد». وأما الكسرُ[2] فعلى إضمار القول، وكثيراً ما يُضْمر، وهو غني عن الشواهد.

آ. (٢٦) **وقوله تعالى: ﴿أن لا تعبدوا﴾**: كقوله: «أن لا تعبدوا»[3] في أول السورة، ونزيد هنا شيئاً آخر، وهو أنها على قراءة مَنْ فتح «أني» تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكون بدلاً من قوله: أني لكم»، أي: أَرْسَلْناه بأن لا تعبدوا. والثاني: / أن تكون مفسِّرة، والمفسَّر بها: إمَّا أرسلنا، [٤٨٥أ]
وإمَّا نذير. وأمَّا على قراءة مَنْ كسر فيجوز أن تكونَ المصدرية، وهي معمولةٌ لأرسلنا، ويجوز أن تكونَ المفسرةَ بحالَيْها.

قوله: «أليم» إسناد الألم إلى اليوم مجازٌ لوقوعه فيه لا به، وقال الزمخشري[4]: «فإذا وُصِفَ به العذابُ قلت: مجازٌ مثلُه؛ لأنَّ الأليمَ في الحقيقة هو المعذِّب، فنظيرها قولك: نهارك صائم». قال الشيخ[5]: «وهذا على أن يكون «أليم» صفةُ مبالغةٍ وهو مَنْ كَثُرَ ألمه، وإن كان أليم بمعنى مُـؤْلم فنسبتُه لليوم مجازٌ وللعذاب حقيقة».

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿ما نراك﴾**: يجوز أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً. فعلى الأول تكون الجملةُ من قوله «اتَّبعك» في محل نصب مفعولاً

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٤، ولم يرد قوله «صلة لحال محذوفة» في المطبوعة.
(٢) أي على قراءة كسر «إني».
(٣) الآية ٢ من سورة هود.
(٤) الكشاف: ٢/٢٦٥.
(٥) البحر: ٥/٢١٤.

ثانياً، وعلى الثاني في محلّ نصب على الحال، و«قد» مقدرةٌ عند مَنْ يشترط ذلك.

والأراذِلُ فيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ الجمع، والثاني: جمعٌ فقط. والقائلون بالأول اختلفوا فقيل: جمع لـ «أَرْذُل»، وأَرْذُل جمع لرَذْل نحو: كَلْب وأَكْلُب وأَكَالب. وقيل: بل جمع لأرْذال، وأَرْذَال جمع لرَذْل أيضاً. والقائلون بأنه ليس جمعَ جمعٍ، بل جمعٌ فقط قالوا: هو جَمْعٌ لأَرْذُل، وإنما جاز أن يكونَ جمعاً لأَرْذُل لجريانه مَجْرى الأسماءِ من حيث إنه هُجِر موصوفُه كالأَبْطح والأبرق وقال بعضهم: هوجمع أَرْذَل الذي للتفضيل، وجاء جمعاً كما جاء «أكابر مجرميها»(١) و«أحاسِنُكم أخلاقاً»(٢). ويُقال(٣): رجل رَذْل ورُذال، كـ «رَخْل» و«رُخال»(٤) وهو المرغوبُ عنه لرداءته.

قوله: «باديَ الرَّأْي» قرأ(٥) أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي «بادِئَ» بالهمز، والباقون بياءٍ صريحةٍ مكانَ الهمزة. فأمَّا الهمزُ فمعناه: بادئَ الرأي، أي: أولَ الرأي بمعنى أنه غيرُ صادرٍ عن رَوِيَّة وتَأَمُّل، بل من أولِ وَهْلة. وأمَّا مَنْ لم يهمز فيحتمل أن يكونَ أصلُه كما تقدَّم، ويحتمل أن يكونَ مِنْ بدا يَبْدو أي ظهر، والمعنى: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو تُـؤُمِّل لعُرِفَ باطنُه، وهو في المعنى كالأول.

وفي انتصابِهِ على كلتا القراءتين سبعةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، وفي العاملِ فيه على هذا ثلاثة أوجه، أحدُها: «نراك»، أي:

---

(١) «وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.
(٢) سبق تخريجه عند إعرابه الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.
(٣) انظر: اللسان «رذل».
(٤) يعني بهذا التمثيل ضبط الكلمة ولا يعني شيئاً ذا معنى لأن الرِّخْل والرِّخِل تجمع على رُخال ورِخال (الأنثى من الضأن) ولم أقف على فتح الراء.
(٥) السبعة ٣٣٢؛ الحجة ٣٣٨؛ البحر: ٢١٥/٥؛ الكشاف: ٢٦٥/٢.

وما نراك في أول رأينا، على قراءة أبـي عمرو، أو فيما يَظْهر لنا من الرأي في قراءة الباقين. والثاني من الأوجه الثلاثة: أن يكونَ منصوباً بـ «اتَّبعك»، أي: ما نراك اتبعك أولَ رأيهم، أو ظاهرَ رأيهم، وهذا يحتمل معنيين، أحدهما: أن يريدوا اتَّبعوك في ظاهر أمرهم، وبواطنهم ليست معك. والثاني: أنهم اتَّبعوك بأول نظرٍ، وبالرأي البادي دون تثبُّت، ولو تثبَّتوا لَمَا اتبعوك. الثالث من الأوجه الثلاثة: أنَّ العاملَ فيه «أراذِلُنا» والمعنىٰ: أراذِلُنا بأولِ نظرٍ منهم، أو بظاهر الرأي نعلم ذلك، أي: إنَّ رذالَتَهم مكشوفةٌ ظاهرةٌ لكونهم أصحابَ حِرَفٍ دنيَّة.

ثم القول بكونِ «باديَ» ظرفاً يحتاج إلى اعتذار فإنه اسمُ فاعلٍ وليس بظرفٍ في الأصل، فقال مكي[1]: «وإنما جاز أن يكون فاعِل ظرفاً كما جاز ذلك في فعيل نحو: قريب ومليء، وفاعل وفعيل يتعاقبان كراحِم ورحيم، وعالم وعليم، وحَسُن ذلك في فاعِلٍ لإضافته إلى الرأي، والرأي يُضاف إليه المصدر، وينتصبُ المصدرُ معه على الظرف نحو: «أما جَهْدَ رأيٍ فإنك منطلقٌ»، أي: في «جَهْد». وقال الزمخشري[2]: «وانتصابه على الظرف، أصلُه: وقتَ حدوثِ أول أمرهم، أو وقت حدوثِ ظاهرِ رأيهم، فَحُذِفَ ذلك وأقيم المضافُ إليه مُقامه».

الوجه الثاني من السبعة: أن ينتصبَ على المفعول به، حُذف معه حرفُ الجر مثل «واختار موسىٰ قومَه»[3] كذا قاله مكي[4]. وفيه نظرٌ من حيث إنه ليس هنا فعلٌ صالحٌ للتعدي إلى اثنين، إلى ثانيهما بإسقاط الخافض.

الثالث من السبعة: أن ينتصبَ على المصدر، ومجيءُ المصدر على

---

(١) المشكل: ١/٣٩٧.

(٢) الكشاف: ٢/٢٦٥.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٤) المشكل: ١/٣٩٧.

فاعلٍ أيضاً ليس بالقياسِ(١)، والعاملُ في هذا المصدرِ كالعامل في الظرف كما تقدم، ويكون من باب ما جاء فيه المصدرُ من معنى الفعل لا من لفظه، تقديرُه: رؤيةَ بَدْءٍ أو ظهـور، أو اتباعَ بَدْءٍ أو ظهور، أو رَذالة بَدْءٍ أو ظهور.

[٤٨٥ب] الرابع من السبعة: أن يكونَ نعتاً لبشر، أي: ما نراك إلا بشراً مثلنا / باديَ الرأي، أي: ظاهرَه، أو مبتدِئاً فيه. وفيه بُعْـدٌ للفصلِ بين النعت والمنعوت بالجملة المعطوفة. الخامس: أنه حالٌ من مفعول «اتَّبَعَكَ»، أي: وأنت مكشوفُ الرأي ظاهرَه لا قوةَ فيه ولا حصافةَ لك. السادس: أنه منادىٰ والمرادُ به نوحٌ عليه السلام، كأنهم قالوا: يا باديَ الرأي، أي: ما في نفسِك ظاهرٌ لكلِّ أحدٍ، قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء به والاستقلال له. السابع: أن العاملَ فيه مضمر(٢)، تقديره: أتقول ذلك بادي الرأي، ذكره أبو البقاء(٣)، والأصلُ عدم الإضمار مع الاستغناء عنه، وعلى هذه الأوجهِ الأربعةِ الأخيرة هو اسمُ فاعلٍ من غير تأويل، بخلاف ما تقـدَّم من الأوجه فـإنه ظـرفٌ أو مصدر.

واعلم أنك إذا نَصَبْتَ «باديَ» على الظرف أو المصدر بما قبل «إلا» احتجْتَ إلى جوابٍ عن إشكال وهو أنَّ ما بعد «إلا» لا يكون معمولاً لما قبلها، إلا إن كان مستثنى منه نحو: «ما قام إلا زيداً القوم» أو مستثنىٰ نحو: «قام القومُ إلا زيداً»، أو تابعاً للمستثنىٰ منه نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ أخيرٌ من عمرو» و«بادي الرأي» ليس شيئاً من ذلك. وقال مكي(٤): «فلو قلت في

---

(١) كالعافية والعاقبة.

(٢) لعله يعني بهذا الوجه الظرفية كما هو مذهب أبي البقاء ٢/٣٧ وكان من حقه أن يفرعه على الأول، لا أن يخصه بوجه سابع.

(٣) الإملاء: ٢/٣٧.

(٤) المشكل: ١/٣٩٨.

الكلام: «ما أعطيت [أحداً][1] إلا زيداً درهماً] فأوقعتَ اسمين مفعولين بعد «إلا» لم يَجُزْ؛ لأن الفعلَ لا يصلُ بـ «إلا» إلى مفعولين، إنما يصل إلى اسمٍ واحد كسائر الحروف، ألا ترى أنك لو قلت: «مررت بزيدٍ عمروٍ» فأوصلْتَ الفعلَ إليهما بحرفٍ واحدٍ لم يَجُزْ، ولذلك لو قلت: «استوى الماءُ والخشبة الحائط» فتنصب اسمين بواو «مع» لم يجز إلا أن تأتيَ في جميعِ ذلك بواو العطف فيجوز وصولُ الفعل».

والجوابُ الذي ذكروه هو أنَّ الظروف يُتَّسع فيها ما لا يُتَّسع في غيرِها. وهذا جماعُ القولِ في هذه المسألة باختصار.

والرأي: يجوز أن يكونَ من رؤيةِ العين أو من الفكرة والتأمُّل. وقوله «بيِّنة مِنْ ربي» «مِنْ ربي» نعتٌ لـ «بيِّنة»، أي: بيِّنَةٌ من بَيِّنات ربي.

آ. (٢٨) **وقوله تعالى: ﴿رحمةً من عنده﴾**: يجوز في الجارِّ أيضاً أن يكونَ نعتاً لـ رحمة» وأن يكونَ متعلقاً بـ «آتاني».

قوله: «فعُمِّيَتْ» قرأ الأخوان وحفص[2] بضم العين وتشديد الميم، والباقون بالفتح والتخفيف. فأما القراءة الأولى فأصلها: عَمّاها اللَّهُ عليكم، أي: أَبْهمها عقوبةً لكم، ثم بُني الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، فحُذِفَ فاعلُه للعلمِ به وهو اللَّه تعالىٰ، وأقيم المفعولُ وهو ضميرُ الرحمة مُقامه، ويدل على ذلك قراءةُ أُبَـيّ بهذا الأصل «فعماها اللَّهُ عليكم»، ورُوي عنه أيضاً وعن الحسن وعليّ والسُّلَمي «فعماها» من غير ذِكْرِ فاعلٍ لفظي، ورُوي عن الأعمش وابن وثاب «وعُمِّيَتْ» بالواو دون الفاء.

---

(١) زيادة ضرورية من مكي ولم تَرِدْ في الأصل.

(٢) السبعة ٣٣٢؛ التيسير ١٢٤؛ البحر: ٢١٦/٥؛ الحجة ٣٣٩؛ الشواذ ٥٩.

وأمَّا القراءة الثانية فإنه أسند الفعل إليها مجازاً. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: ما حقيقته؟ قلت: حقيقته أنَّ الحجةَ كما جُعِلَتْ بصيرةً ومُبْصِرة جُعلت عمياء؛ لأنَّ الأعمى لا يَهْتدي ولا يَهْدي غيرَه، فمعنى «فَعَمِيَتْ عليكم البَيِّنَةُ»: فلم تَهْدِكم كما لو عَمِي على القوم دليلُهم في المفازَةِ بقُوا بغيرِ هادٍ».

وقيل: هذا من باب القلب، وأصلها فَعَمِيْتُم أنتم عنها كما تقول: أدخلت القلنسوة في رأسي، وأدخلت الخاتم في إصبعي وهو كثيرٌ، وتقدم تحريرُ الخلافِ فيه، وأنشدوا على ذلك[2]:

٢٦٥٤ــ ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَه ....

قال أبو علي[3]: «وهذا مما يُقْلَبُ، إذ ليس فيه إشكال، وفي القرآن «فلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وعدِه رسلَه»[4]، وبعضهم يُخَرِّج البيت على الاتساعِ في الظرف. وأمَّا آيةُ إبراهيم فَأَخْلَفَ يتعدَّى لاثنين، فأنت بالخيار: أن تضيفَ إلى أيِّهما شِئْتَ فليس من باب القلب. وقد رَدَّ بعضُهم كونَ هذه الآية من باب المقلوب بأنه لو كان كذلك لتعدَّى بـ «عن» دون «على»، ألا ترى أنك تقول: «عَمِيْتُ عن كذا» لا «على كذا».

واختُلِفَ في الضمير في «عُمِّيَتْ» هل هو عائد على البيِّنة فيكونَ قولُه: «وآتاني رحمة» جملةً معترضة بين المتعاطفين، إذ حقُّه «على بيِّنة من ربي فَعُمِّيت». وإن قيل بأنه عائد على الرحمة فيكون قد حُذف من الأول للدلالة

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٦.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:
وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجمعُ
وهو في الكتاب: ١/٩٢؛ الهمع: ٢/١٢٣؛ والدرر: ٢/١٥٦.
(٣) الحجة (خ): ٣/١٩٦.
(٤) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

الثاني، والأصل: على بينة من ربـي فَعُمِّيَتْ. قال الزمخشري(١): «وآتاني رحمة بإتيان البيِّنة، على أن البيِّنة في نفسها هي الرحمة. ويجوز أن يريدَ بالبينة المعجزة، وبالرحمة النبوَّةَ. فإن قلت: فقوله: «فعُمِّيَتْ» ظاهر على الوجه الأول فما وجهُه على الوجه الثاني، وحقُّه أن يقال: فَعَمِيَتا؟ قلت: الوجهُ أن يُقَدَّر: فعُمِّيَتْ بعد البينة، وأن يكون حَذَفَه / للاقتصار على ذِكْرِه مرةً». انتهىٰ. [٤٨٦أ]

وقد تقدَّم الكلامُ على «أرأيتم» هذه في الأنعام(٢)، وتلخيصُه هنا أنَّ «أَرَأَيْتُم» يطلب البينة منصوبةً، وفعل الشرط يطلبُها مجرورةً بـ «على»، فأعمل الثاني وأضمر في الأول، والتقدير: أرأيتم البيِّنَةَ من ربـي إن كنتُ عليها أَنُلْزِمكموها، فحذف المفعولُ الأول، والجملةُ الاستفهامية هي في محـل الثاني، وجواب الشرط محذوفٌ للدلالة عليه.

وقوله: «أَنُلْزِمُكموها» أتى هنـا بالضميـرين متصلين، وتقدم ضميـر الخطاب لأنه أخصُّ، ولو جيء بالغائب أولاً لا نفصل الضميرُ وجوباً. وقد أجاز بعضُهم الاتِّصال(٣)، واستشهد بقول عثمان «أراهُمُني الباطل شيطاناً». وقال الزمخشري(٤): «يجوز أن يكون الثاني منفصلاً كقوله: «أَنُلْزِمكم إياها» ونحوه: «فَسَيَكْفيكهمُ اللَّهُ»(٥) ويجوز «فسيكفيك إياهم». وهذا الذي قاله الزمخشريُّ ظاهرُ قول سيبويه(٦) وإن كان بعضُهم مَنَعه.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٥.

(٢) انظر الآية ٤٠ من سورة الأنعام.

(٣) أي مع تقدُّم الغائب. قال سيبويه ١/٣٨٤: «فإن بدأت بالغائب فقلت أعطاهوك فهو قبيح، وأما قول النحويين قد أعطاهوك فهو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب».

(٤) الكشاف: ٢/٢٦٦.

(٥) الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

(٦) الكتاب: ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥.

وإشباعُ الميم في مثل هذا التركيب واجبٌ، ويضعف سكونُها، وعليه «أراهُمني الباطل». وقال أبو البقاء[1]: «وقرىء بإسكان الميم فِراراً من توالي الحركات» فقوله هذا يحتمل أن يكون أراد سكونَ ميم الجمع[2]؛ لأنه قد ذكر ذلك بعدما قال: «ودَخَلَتِ الواوُ هنا تتمةً للميم، وهو الأصل في ميم الجمع، وقرىء بإسكان الميم». انتهى. وهذا إن ثَبَتَ قراءةً فهو مذهبٌ ليونس: يُجَوِّزُ «الدرهمَ أعطيتكمْه» وغيرُه يأباه. ويحتمل أَنْ يريد[3] سكونَ ميم الفعل، ويدل عليه ما قال الزجاج «أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكانُ حركةِ الإعرابِ إلا في ضرورة الشعر، فأمَّا ما روي عن أبـي عمرو فلم يَضْبطه عنه القرَّاء، ورَوَىٰ عنه سيبـويه[4] أنـه كان يُخِفُّ الحـركةَ ويختلِسُهـا، وهذا هو الحقُّ، وإنما يَجُوز الإسكانُ في الشعرِ نحو قولِ امرىء القيس[5]:

٢٦٥٥ـ فاليَومَ أشـرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ ....

وكذا قال الزمخشري[6] أيضاً: «وحُكي عن أبـي عمرو إسكانُ الميم، ووجهُه أنَّ الحركةَ لم تكن إلا خِلْسةً خفيفةً، فظنَّها الراوي سكوناً، والإسكانُ الصريحُ لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحُذَّاقِ البصريين؛ لأن الحركةَ الإعرابيةِ لا يُسَوَّغ طَرْحُها إلا في ضرورةِ الشعر».

---

(١) الإملاء: ٣٧/٢.
(٢) ولكن عبارة مطبوعة«الإملاء»: الميم الأولى. ولعل نسخة المؤلف من كتاب الإملاء ناقصة.
(٣) أي أبو البقاء في عبارته السابقة.
(٤) الكتاب: ٢٩٧/٢ وذلك في تعليقه على قراءة أبـي عمرو «بارئكم» الآية ٥٤ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون ٣٦٢/١.
(٥) تقدم برقم ٤٧٠.
(٦) الكشاف: ٢٦٦/٢.

قلت: وقد حكى الكسائي والفراء[1] «أَنُلْزِمْكموها» بسكون هذه الميم، وقد تقدم[2] القول في ذلك مشبعاً في سورة البقرة، أعني تسكينَ حركةِ الإعراب فكيف يَجْعلونه لحناً؟.

و «ألزم» يتعدَّى لاثنين، أوَّلهُما ضمير الخطاب، والثاني ضمير الغيبة. و «وأنتم لهـا كارهـون» جملة حاليـة، يجوز أن تكـون للفاعـلِ أو لأحد المفعولين. وقدَّم الجارَّ لأجل الفواصل. وفي الآية قراءاتٌ[3] شاذَّةٌ مخالِفَةٌ للسَّواد أَضْرِبُ عنها لذلك.

آ. **(٢٩)** والضمير في «عليه» يجوز أن يعودَ على الإنذار المفهوم من «نذير»، وأن يعودَ على الدين الـذي هو المِلَّة، وأن يعـود على التبليغ. وقُرِىء[4] «بطاردٍ الذين» بتنوين «طاردٍ» قال الزمخشري[5]: «على الأصل». يعني أن أصل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال العملُ، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه[6]. قال الشيخ[7]: «ويمكن أن يُقال: الأصلُ الإضافةُ لا العملُ؛ لأنه قد اعتوره شَبَهان، أحدهما: لشَبَهه بالمضارع وهو شَبَهُ بغير جنسه، والآخر: شَبَهُه بالأسماء إذا كانت فيه الإضافة، فكان إلحاقُه بجنسه أَوْلى».

وقوله «إنهم مُلاقو» استئنافٌ يفيدُ التعليل. وقوله: «تَجْهلون» صفةٌ لا بُدَّ منها؛ إذ الإتيانُ بهذا الموصوفِ دون صفتِه لا يفيد، وأتى بها فعلاً ليدلَّ على التجدُّد كلَّ وقت.

---

(١) معاني القرآن: ١٢/٢.
(٢) انظر: الدر المصون: ٣٦٢/١.
(٣) انظر: معجم القراءات: ١٠٨/٣.
(٤) البحر: ٢١٨/٥؛ الكشاف: ٢٦٦/٢، ونسبها في «الشواذ» ٢٩ إلى أبـي حيوة.
(٥) الكشاف: ٢٦٦/٢.
(٦) الكتاب: ٨٢/١.
(٧) البحر: ٢١٨/٥.

آ. (٣١) و «تَزْدَري» تَفْتَعِل مِنْ زَرَىٰ يَزْري، أي: حَقَر، فأُبدلت تاءُ الافتعال دالاً بعد الزاي وهو مُطَّرِد، ويقال: «زَرَيْتُ عليه» إذا عِبْتَه، و«أَزْرَيْتُ به»، أي: قَصَّرت به. وعائدُ الموصولِ محذوفٌ، أي: تَزْدَريهم أعينُكم، أي: تحتقرهم وتُقَصِّر بهم، قال الشاعر[١]:

٢٦٥٦ــ تَرَى الرجلَ النحيفَ فَتَزْدَريه ... وفي أثـوابـهِ أسـدٌ هَصُـورُ

وقال أيضاً[٢]:

٢٦٥٧ــ يبـاعِـدُه الصَّـديقُ وتَـزْدريـهِ ... حَلِيْلَتُـه ويَنْهَـرُهُ الـصغيـرُ

واللام في «للذين» للتعليل، أي: لأجل الذين، ولا يجوز أن تكونَ التي للتبليغ إذ لو كانت لكان القياس «لن يؤتيكم» بالخطاب.

وقوله: «ولا أَعْلَمُ الغيبَ» الظاهر أن هذه الجملةَ لا محلَّ لها عطفاً على قوله «ولا أَقُول لكم» كأنه أخبر عن نفسه بهذه [الجمل الثلاث][٣]. وقد تقدَّم في الأنعام [أن هذا هو المختار][٤] وأن الزمخشري قال[٥]: «إنَّ قوله تعالىٰ: «ولا أعلمُ الغيب» معطوفٌ على «عندي خزائن»، أي: لا أقولُ: عندي خزائن اللَّه، ولا أقول: أنا أعلمُ الغيب». / [٤٨٦ب]

آ. (٣٢) وقوله تعالى: ﴿جِدَالَنا﴾: قرأ ابن عباس[٦] «جَدَلنا» كقوله:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢١٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي: ٩/٢٧؛ والبحر: ٥/٢١٨.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٥) الكشاف: ٢/٢٠، والآية ٥٠ من سورة الأنعام: «قل لا أقول لكم عندي خزائن اللَّه ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني مَلَك».
(٦) البحر: ٥/٢١٨؛ الكشاف: ٢/٢٦٧.

«أكثرَ شيءٍ جَدَلاً»[١]. ونقل أبو البقاء[٢] أنه قُرِىء «جَدَلْتنا فأَكْثرت جَدَلَنا» بغير ألفٍ فيهما قال: وهو بمعنى غَلَبْتَنا بالجدل».

وقوله: «بما تَعِدُنا» فيجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ، أي: تَعِدَناه. ويجوز أن تكونَ مصدريةً، أي: بوعدك إيانا. وقوله: «إنْ كنت» جوابُه محذوف أو متقدِّم وهو «فَأْتِنا».

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿إن أَرَدْت أَنْ أَنْصَحَ لكم إن كان﴾**: قد تقدم حُكْمُ توالي الشرطين وأنَّ ثانيَهما قيدٌ في الأول، وأنه لا بد من سَبْقه للأول. وقال الزمخشريُّ[٣] هنا: «إن كان اللَّه» جزاؤه ما دلَّ عليه قولُه: «لا ينفعكم نُصْحي»، وهذا الدليلُ في حكم ما دلَّ عليه، فوُصِل بشرطٍ، كما وُصِل الجزاء بالشرط في قوله «إنْ أَحْسَنْتَ إليَّ أحسنتُ إليك إنْ أمكنني».

وقال أبو البقاء[٤]: «حكمُ الشرطِ إذا دَخَل على الشرط أن يكون الشرطُ الثاني والجواب جواباً للشرط الأول نحو: «إنْ أَتَيْتني إنْ كلَّمتني أَكْرَمْتك»، فقولُك «إنْ كَلَّمْتني أكرمتُك»: جوابُ «إن أتيتني» جميعُ ما بعده[٥]، وإذا كان كذلك صار الشرطُ الأول في الذِّكْرِ مؤخَّراً في المعنىٰ، حتى إنْ أتاه ثم كلَّمه لم يجب الإكرام، ولكن إنْ كلَّمه ثم أتاه وَجَبَ الإكرام، وعلةُ ذلك أن الجواب صار مُعَوَّقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه «إن وَهَبَتْ نفسَها للنبيِّ إنْ أرادَ النبيُّ»[٦].

---

(١) الآية ٥٤ من سورة الكهف «وكان الإنسان...».
(٢) الإملاء: ٢/٣٨.
(٣) الكشاف: ٢/٢٦٧.
(٤) الإملاء: ٢/٣٨.
(٥) قوله: «جميع ما بعده» لم يرد في الإملاء. وقول المؤلف «جوابُ» مبتدأ ثان.
(٦) الآية ٥٠ من سورة الأحزاب.

قلت: أمَّا قولُه: «إنْ وَهَبَتْ. . . أن أراد» فظاهره ـ وظاهرُ القصةِ المَرْوِيَّةِ ـ يدل على عدم اشتراطِ تقدُّم الشرط الثاني على الأول، وذلك أن إرادتَه عليه السلام للنكاح إنما هو مُرَتَّبٌ على هِبة المرأةِ نفسَها له، وكذا الواقعُ في القصة لمَّا وَهَبَت أراد نكاحَها، ولم يُرْوَ أنه أراد نكاحَها فوهبت، وهو يحتاج إلى جوابٍ، وسيأتي هذا إن شاء اللَّهُ في موضِعِه.

وقال ابن عطية[1] هنا: «وليس نُصحي لكم بنافع، ولا إرادتي الخيرَ لكم مُغْنيةً إذا أراد اللَّه تعالىٰ بكم الإِغواء، والشرطُ الثاني اعتراض بين الكلام، وفيه بلاغةٌ من اقتران الإِرادتين، وأن إرادة البشرِ غيرُ مُغْنيةٍ، وتعلُّقُ هذا الشرطِ هو «بنصحي»، وتعلُّقُ الآخر بـ «لا ينفع»».

وتلخص من ذلك أن الشرطَ مدلولٌ على جوابه بقوله: «ولا ينفعكم» لأنه عَقِبُه، وجوابُ الثاني أيضاً ما دلَّ على جواب الأول، وكأنَّ التقدير: وإنْ أَرَدْتُ أن أنصحَ لكم إن كان اللَّه يريد أن يُغْوِيَكم فلا يَنْفعكم نصحي. وهو مِنْ حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو: إن كان اللَّهُ يريدُ أن يُغْويكم فإن أَرَدْتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نُصْحي.

وقرأ الجمهور «نُصْحي» بضم النون وهو يحتمل وجهين، أحدهما: المصدريةُ كالشُّكر والكُفْر. والثاني: أنه اسمٌ لا مصدر. وقرأ عيسى[2] ابن عمر «نَصْحي» بفتح النون، وهو مصدرٌ فقط.

وفي غضون كلام الزمخشري[3]: «إذا عرف اللَّهُ» وهذا لا يجوز؛ لأنَّ اللَّهَ تعالىٰ لا يُسْنَدُ إليه هذا الفعلُ ولا يُوصف بمعناه، وقد تقدَّم علةُ ذلك غيرَ

---

(١) المحرر: ٩/١٣٩.
(٢) البحر: ٥/٢١٩.
(٣) الكشاف: ٢/٢٦٧ «إذا عرف اللَّهُ من الكافر الإصرار فخلَّاه وشأنه ولم يلجئه سمَّى ذلك إغواءً. . .».

مرة. وفي غضون كلام الشيخ[1] «وللمعتزليِّ أن يقول: لا يتعيَّن أن تكون «إنْ» شرطيةً بل هي نافيةٌ، والمعنىٰ: ما كان اللَّه يريد أن يُغْويكم». قلت: لا أظنُّ أحداً يرضى بهذه المقالة وإن كانت توافق مذهبه.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿فعليَّ إجْرامي﴾**: مبتدأ وخبرٌ أو فعلٌ وفاعل. والجمهورُ على كسرِ همزة «إجرامي» وهو مصدر أجرم، وأجرم هو الفاشي، ويجوز جَرَمَ ثلاثياً وأنشدوا[2]:

٢٦٥٨ـ طَـريـدُ عشيــرةٍ ورهينُ ذَنْبٍ بما جَرَمت يَدي وجَنَى لساني

وقُرِىء في الشاذ[3] «أجرامي» بفتحها، حكاه النحاس[4]، وخَرَّجه على أنه جمعُ جُرْم كقُفْل وأَقْفال، والمراد آثامي.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿وأُوحي﴾**: الجمهور على «أُوحي» مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل «أنه لن يؤمن» أي: أُوحي إليه عدمُ إيمان بعض. وقرأ أبو البرهسم[5] «أوحىٰ» مبنياً للفاعل وهو اللَّه تعالىٰ، «إنه» بكسر الهمزة. وفيها وجهان أحدهما: ـ وهو أصلٌ للبصريين ـ أنه على إجراء الإِيحاء مُجْرى القول.

وقوله: «فلا تَبْتئس» هو تَفْتَعِل من البُـؤْس ومعناه الحزنُ في استكانة،

---

(١) البحر: ٥/٢١٩.

(٢) البيت لأحد لصوص بني سعد واسمه الهَيْرُدان وترجمته في معجم المرزباني: ٤٨٨. والبيت في اللسان جرم؛ ومجاز القرآن: ١/٢٨٨؛ والقرطبي ٩/٢٩. وجَرَم من باب ضرب.

(٣) قال في الشواذ: ٦٠ «حكاه الفراء».

(٤) في إعراب النحاس: ٢/٨٩ ذكر «أجرام» لغةً ولم يقل إنها قراءة شاذة.

(٥) البحر: ٥/٢٢٠.

ويقال: ابتأسَ فلانٌ أي: بلغه ما يَكْرهه قال[1]:

٢٦٥٩ـ ما يَقْسِمِ اللَّهُ أَقْبَلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ   منه وأَقْعُدْ كريماً ناعمَ البالِ

[٤٨٧/أ] / وقال آخر[2]:

٢٦٦٠ـ وكم مِنْ خليلٍ أو حَميمٍ رُزِئْتُه   فلم نَبْتَئِس والرُّزْء فيه جَليـل

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿بأعيننا﴾**: حالٌ من فاعل «اصنع» أي: محفوظاً بأعيننا، وهو مجازٌ عن كلام اللَّه له بالحفظ. وقيل: المراد بهم الملائكة تشبيهاً لهم بعيونِ الناس أي: الذين يتفقَّدون الأخبار، والجمع حينئذ حقيقةٌ. وقرأ طلحة[3] بن مصرف «بأعيُنَّا» مدغمة.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿وكلما مرَّ﴾**: العامل في «كلما» «سَخِر»، و «قال» مستأنف؛ إذ هو جوابٌ لسؤال سائل. وقيل: بل العامل في «كلما»: «قال»، و «سخروا» على هذا: إمَّا صفة لَملأ، وإمَّا بدلٌ مِنْ «مرَّ»، وهو بعيدٌ جداً، إذ ليس «سَخِرَ» نوعاً من المرور ولا هو هو فكيف يُبدل منه؟ والجملةُ من قوله «كلما» إلى آخره في محلِّ نصب على الحال أي: يصنع الفلك والحالُ أنه كلما مرَّ.

آ. (٣٩) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يأتيه﴾**: في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ موصولةً. والثاني: أن تكونَ استفهاميةً، وعلى كلا التقديرين فـ «تعلمون»: إمَّا من باب اليقين فتتعدَّى لاثنين، وإمَّا من باب العرفان فتتعدَّى لواحد. فإذا كانت هذه عرفانيةً و «مَنْ» استفهامية كانت «مَنْ» وما بعدها سادَّة مسدَّ مفعولٍ واحد، وإن كانَتْ متعديةً لاثنين كانت سادَّة مَسَدَّ المفعولين، وإذا

---

(١) البيت لحسان وهو في ديوانه ٣١٤/١؛ واللسان بئس؛ والبحر ٢٢٠/٥.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي: ٣٠/٩؛ والبحر: ٢٢٠/٥.
(٣) المحرر: ١٤٤/٩؛ البحر: ٢٢٠/٥.

كانت «تعلمون» متعديةً لاثنين و«مَنْ» موصولة كانت في موضع المفعول الأول، والثاني محذوف. قال ابن عطية[1]: «وجائز أن تكونَ المتعديةَ إلى مفعولين، واقتصر على الواحد» وهذه العبارةُ ليست جيدةً؛ لأن الاقتصَارَ في هذا الباب على أحد المفعولين لا يجوز؛ لِما تقرَّر غيرَ مرة من أنهما مبتدأٌ وخبر في الأصل، وأمَّا حَذْفُ الاختصار فهو ممتنعٌ أيضاً، إذ لا دليلَ على ذلك. وإن كانت متعديةً لواحد و«مَنْ» موصولةٌ فأمرُها واضح.

وحكى الزهراوي: «ويَحُلُّ» بضم الحاء بمعنى يجب.

و«التنور» معروفٌ. وقيل: هو وجهُ الأرض. وهل أل فيه للعهدِ أو للجنس؟ ووزنَ تَنُّور قيل: تَفْعُول مِنْ لفظ النور فقُلبت الواوُ الأولى همزةً لانضمامِها، ثم حُذِفت تخفيفاً، ثم شددوا النون كالعوضِ عن المحذوف، ويُعْزَى هذا لثعلب. وقيل: وزنه فَعُّول ويُعْزىٰ لأبي علي الفارسي. وقيل: هو أعجمي وعلى هذا فلا اشتقاقَ له. والمشهورُ أنه مما اتَّفق فيه لغة العرب والعجم كالصابون.

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿مِنْ كل زوجين﴾**: قرأ العامة بإضافة «كل» لزوجين. وقرأ حفص[2] بتنوين «كل». فأمَّا العامَّة فقيل: إن مفعول «احمل» «اثنين» و«من كلِّ زوجين» في محل نصب على الحال من المفعول لأنه كان صفةً للنكرة فلما قُدِّم عليها نُصب حالاً. وقيل: بل «مِنْ» زائدة، و«كل» مفعول به، و«اثنين» نعت لزوجين على التأكيد، وهذا إنما يتمُّ على قول مَنْ يرى زيادةَ «مِنْ» مطلقاً، أو في كلامٍ موجب. وقيل: قوله: «زوجين» بمعنى العموم أي: من كل ما لَه ازدواجٌ، هذا معنى قوله: «من كلِّ زوجين» وهو قول

---

(١) المحرر: ١٤٧/٩.

(٢) السبعة: ٣٣٣؛ البحر ٢٢٢/٥؛ التيسير: ١٢٤؛ الحجة: ٣٣٩.

الفارسي[1] وغيره. قال ابن عطية[2]: «ولو كان المعنىٰ: احمل فيها من كل زوجين حاصلين اثنين لوجب أن يَحْمل من كلِّ نوعٍ أربعةً، والزوج في مشهور كلامهم للواحد مما له ازدواجٌ».

وأمَّا قراءة حفص فمعناها من كل حيوان، و«زوجين» مفعـول به، و«اثنين» نعتٌ على التأكيد، و«مِنْ كلٍ» على هذه القراءة يجوز أن يتعلق بـ«احمل» وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنها حال من «زوجين» وهذا الخلافُ والتخريجُ جاريان أيضاً في سورة «قد أفلح»[3].

قوله: «وأهلَكَ» نسق على «اثنين» في قراءة مَنْ أضاف «كل» لزوجين، وعلى «زوجين» في قراءة مَنْ نوَّن «كلًّا» وقولُه: «إلا مَنْ سَبَق» استثناءٌ متصل في موجَب، فهو واجبُ النصب على المشهور.

وقوله: «ومَنْ آمن» مفعول به نسقاً على مفعول «احمِلْ».

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿وقال﴾**: يجوز أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ نوح عليه السلام، ويجوز أن يكونَ ضمير الباري تعالىٰ أي: وقال اللَّه لنوح ومَنْ معه. و«فيها» متعلقٌ بـ«اركبوا» وعُدِّي بـ«في» لتضمُّنه معنىٰ «ادخلوا فيها راكبين» أو سيروا فيها. وقيل: تقديره: اركبوا الماء فيها. وقيل: «في» زائدةٌ للتوكيد.

قوله: «بسم اللَّه» يجوز أن يكونَ هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل «اركبوا» أو مِنْ «ها» في «فيها»، ويكون «مجراها» و«مرساها» فاعلين بالاستقرار الذي تَضَمَّنه الجارُّ لوقوعه حالاً. ويجوز أن يكونَ «بسم اللَّه» خبراً مقدماً،

---

(١) الحجة (خ): ٣/٢٠٠.

(٢) المحرر: ٩/١٤٩.

(٣) الآية ٢٧ من سورة «المؤمنون». وانظر: السبعة ٤٤٥.

و «مَجْراها» / مبتدأً مؤخراً، والجملة أيضاً حالٌ مما تقدَّم، وهي على [٤٨٧/ب] كلا التقديرين حالٌ مقدَّرةٌ كذا أعربه أبو البقاء[١] وغيرُه. إلا أنَّ مكيًّا[٢] منع ذلك لخلوِّ الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أَعْرَبْنا الجملةَ أو الجارَّ حالاً من فاعل «اركبوا» قال: «ولا يَحْسُنُ أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من فاعل «اركبوا» لأنه لا عائدَ في الجملةِ يعودُ على المضمر في «اركبوا»؛ لأن المضمرَ في «بسم اللَّه» إنْ جَعَلْتَه خبراً لـ «مَجْراها» فإنما يعود على المبتدأ وهو مجراها، وإن رَفَعْتَ «مجراها» بالظرفِ لم يكن فيه ضميرُ الهاء في «مجراها» وإنما[٣] تعود على الضمير في «فيها»، وإذا نَصَبْتَ «مجراها» على الظرفِ عَمِل فيه «بسم اللَّه»، وكانت الجملةُ حالاً من فاعل «اركبوا».

وقيل: «بسم اللَّه» حال من فاعل «اركبوا» ومَجْراها ومُرْساها في موضع الظرف المكاني أو الزماني، والتقدير: اركبوا فيها مُسَمِّين موضعَ جريانها ورُسُوِّها، أو وقتَ جريانِها ورسوِّها. والعامل في هذين الظرفين حينئذٍ ما تضمَّنه «بسم اللَّه» من الاستقرار، والتقدير: اركبوا فيها متبرِّكين باسم اللَّه في هذين المكانين أو الوقتين. قال مكي[٤]: «ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيهما «اركبوا» لأنه لم يُرِدْ: اركبوا فيها في وقت الجَرْي والرسُوِّ، إنما المعنى: سَمُّوا اسمَ اللَّه في وقت الجَرْي والرسوِّ».

ويجوزُ أيضاً أن يكون «مَجْراها ومُرْساها» مصدرين، و «بسم اللَّه» حالٌ كما تقدَّم، رافعاً لهذين المصدرين على الفاعلين أي: استقرَّ بسم اللَّه إجراؤها وإرساؤها، ولا يكون الجارُّ حينئذٍ إلا حالاً من «ها» في «فيها» لوجود

---

(١) الإملاء: ٣٨/٢. وقوله: «أعربه أبو البقاء» مخروم في الأصل.
(٢) المشكل: ٤٠١/١.
(٣) عبارة المشكل: «والهاء في مجراها إنما تعود».
(٤) المشكل: ٤٠١/١، بعبارة قريبة.

الرابط، ولا يكون حالاً من فاعل «اركبوا» لعدمِ الرابط. وعلى هذه الأعاريبِ يكون الكلامُ جملةً واحدةً. ويجوز أن يكون «بسم اللَّه مَجْرَاها ومُرْساها» جملةً مستأنفة لا تعلُّق لها بالأولى من حيث الإعراب، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالركوب، وأخبر أن مجراها ومُرْساها باسم اللَّه، وفي التفسير: كان إذا قال: «بسم اللَّه» وقَفَتْ، وإذا قالها جَرَتْ عند إرادته ذلك، فالجملتان محكيَّتان بـ «قال».

وقرأ[١] الأخوان وحفص «مَجْراها» بفتح الميم والباقون بضمها. واتفق السبعة على ضمِّ ميم «مُرْساها». وقد قرأ[٢] ابن مسعود وعيسىٰ الثقفي وزيد بن علي والأعمش «مَرْساها» بفتح الميم أيضاً. فالضمُّ فيهما لأنهما مِنْ أَجْرى وأرسى، والفتح لأنهما مِنْ جَرَتْ ورَسَتْ وهما: إمَّا ظرفا زمان أو مكان أو مصدران، على ما سبق من التقادير.

وقرأ[٣] الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب[٤] «مُجْرِيها ومُرْسِيها» بكسر الراء[٥] بعدهما ياء صريحة، وهما اسما فاعلَيْن مِنْ أجرى وأَرْسى، وتخريجُهما على أنهما بدلان من اسم اللَّه. وقال ابن عطية[٦] وأبو البقاء[٧] ومكي[٨]: إنهما نعتان للَّه تعالىٰ، وهذا الذي ذكروه إنما يتمُّ على تقديرِ كونهما معرفتين بتمحض

---

(١) السبعة: ٣٣٣؛ التيسير: ١٢٤؛ البحر: ٥/٢٢٥؛ الحجة: ٣٤٠.
(٢) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٩.
(٣) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٩.
(٤) وهو مسلم بن جندب وتقدمت ترجمته.
(٥) في مجريها، وكسر السين في مرسيها.
(٦) المحرر: ٩/١٥٣.
(٧) الإملاء: ٢/٣٩.
(٨) المشكل: ١/٤٠٣.

الإضافة وقد قال الخليل: «إنَّ كلَّ إضافةٍ غيرُ محضةٍ قد تُجْعل مَحْضة إلا إضافةَ الصفةِ المشبهة فلا تتمحَّض».

وقال مكي[1]: «ولو جُعِلت «مجراها» و«مرساها» في موضع اسم الفاعل لكانت حالاً مقدرة، ولجازَ ذلك ولَجَعَلْتَها في موضع نصبٍ على الحال من اسم اللَّه تعالىٰ» قلت: وقد طَوَّل مكي ـ رحمه اللَّه تعالىٰ ـ كلامه في هذه المسألة، وقال[2] في آخرها: «وهذه المسألةُ يُوقف فيها على جميع ما كان في الكلام والقرآن مِنْ نظيرها، وذلك لمَنْ فَهمها حقَّ فَهْما وتدبَّرها حَقَّ تدبُّرها فهي من غُرَر المسائِل المُشْكلة».

قوله: «وهي تَجْري» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ أخبر اللَّه تعالى عن السفينة بذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المستتر في «بسم اللَّه» أي: جريانها استقرَّ بسم اللَّه حالَ كونها جارية. والثالث: أنها حالٌ مِنْ شيءٍ محذوفٍ تضمَّنته جملةٌ دَلَّ عليها سياقُ الكلام. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: بِمَ اتصل قوله: «وهي تجري بهم»؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه قوله «اركبوا فيها بسم اللَّه» كأنه قيل: فركبوا فيها يقولون: بسم اللَّه وهي تجري بهم».

وقوله: «بهم» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بـ«تَجْري». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ أي: تجري ملتبسةً بهم، ولذلك فَسَّره الزمخشري[4] بقوله: «أي: تجري وهم فيها».

---

(١) المشكل: ١/٤٠٢.
(٢) المشكل: ١/٤٠٢.
(٣) الكشاف: ٢/٢٧٠.
(٤) الكشاف: ٢/٢٧٠.

والرُّسُوُّ: الثبات والاستقرار، يقال: رَسَا يَرْسُو وأَرْسَيْتُه أنا. قال[1]:

٢٦٦١ـ فَصَبَرْتُ نَفْساً عند ذلك حُرَّةً   تَرْسُو إذا نفسُ الجبان تَطَلَّعُ

أي: تثبت وتستقرُّ عندما تضطربُ وتتحرك نفسُ الجبان.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿كالجبال﴾**: صفةٌ لـ «مَوْج». قوله: «نوحُ ابنَه» [٤٨٨/أ] الجمهورُ على كسر تنوين «نوح» لالتقاء الساكنين. وقرأ[2] وكيع / بضمِّه اتباعاً لحركة الإِعراب. واسْتَرْذَلَ أبو حاتم هذه القراءة وقال: «هي لغة سوء لا تُعرف».

وقرأ العامة «ابنه» بوصل هاء الكناية بواو، وهي اللغةُ الفصيحةُ الفاشية. وقرأ ابن[3] عباس بسكون الهاء. قال بعضهم: «هذا مخصوصٌ بالضرورة وأنشد[4]:

٢٦٦٢ـ وأَشْربُ الماء ما بيْ نحوَه عَطَشٌ   إلا لأنَّ عيونَهْ سيلُ واديها

وبعضُهم لا يَخُصُّه بها. وقال ابن عطية[5]: إنها لغةٌ لأَزْد السراة ومنه قوله[6]:

٢٦٦٣ـ . . . .   ومِطْوايَ مُشْتاقان لَهْ أَرِقانِ

وقال بعضهم: «هي لغة عُقَيل وبني كلاب».

---

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه: ٢٦٤؛ والمحرر: ١٥٣/٩؛ والبحر: ٢٢٤/٥.
(٢) البحر: ٢٢٦/٥؛ المحرر: ١٥٥/٩. ووكيع بن الجراح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد. توفي سنة ٩٧. انظر: تقريب التهذيب: ٥٨١.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر: ٢٢٦/٥؛ الكشاف: ٢٧٠/٢؛ الشواذ: ٦٠.
(٤) تقدم برقم: ١٣٣٦.
(٥) المحرر: ١٥٤/٩.
(٦) تقدم برقم: ١٣٣٧.

وقرأ السدي: «ابناهْ» بألف وهاء السكت. قال ابن جني[1]: «وهو على النداء». وقال أبو البقاء[2]: «ابناه: على التَرَثِّي[3] وليس بندبة، لأنَّ الندبةَ لا تكون بالهمزة» وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسه، وأين الهمزةُ هنا؟ إن عَنَىٰ همزةَ النداءِ فلا نسلِّم أن المقدَّرَ مِنْ حروف النداء هو الهمزة، لأنَّ النحاةَ نصُّوا على أنه لا يُضْمر من حروف النداء إلا «يا» لأنها أمُّ الباب. وقوله: «الترثّي» هو قريب في المعنى من الندبة. وقد نَصُّوا على أنه لا يجوز حَذْفُ النداء من المندوب وهذا شبيه به.

وقرأ عليٌّ عليه السلام: «ابنها» إضافة إلى امرأته كأنه اعتبرَ قولَه «ليس من أهلك»، وقوله: «ابني» و«من أهلي» لا يدلُّ له لاحتمالِ أن يكونَ ذلك لأجل الحنوّ، وهو قول الحسن وجماعة.

وقرأ محمد بن علي وعروة والزبير: «ابْنَهَ» بهاء مفتوحة دون ألف، وهي كالقراءةِ قبلَها، إلا أنه حَذَفَ ألف «ها» مُجْتزئاً عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ مُجْتَزَأً عنها بالكسرة. قال ابن عطية[4]: «هي لغة» وأنشد[5]:

٢٦٦٤ــ أمَا تقودُ بها شاةً فتأكلُها أو أنْ تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ

يريد: «تبيعَها» فاجتزأ بالفتحة عن الألف، كما اجتزأ الآخر عنها في قوله[6]: ــ أنشده ابن الأعرابي على ذلك ــ.

---

(١) المحتسب: ٣٢٢/١.
(٢) الإملاء: ٣٩/٢.
(٣) ضرب من ندبة الميت. وفي الحديث: أنه نهى عن الترثي. انظر: اللسان «رثا».
(٤) المحرر: ١٥٤/٩.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان ركب والخزانة: ٤٠٢/٢؛ وشواهد الشافية: ٢٤٠؛ ورصف المباني: ١٥.
(٦) تقدم برقم: ٤٦٨.

٢٦٦٥ـ فلستُ براجعٍ ما فاتَ مني بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَاني

يريد: يا لَهْفا، فحذف، وهذا يخصُّه بعضهم بالضرورة، ويمنع في السَّعة يا غلامَ في يا غلاما. قلت: وسيأتي في نحو: «يا أبتَ» بالفتح: هل ثَمَّ ألفٌ محذوفة أم لا؟ وتقدم لنا خلاف في نحو: يابنَ أمَّ ويابنَ عَمَّ: هل ثَمَّ ألفٌ محذوفة مجتزَأً عنها بالفتحة أم لا؟ فهذا أيضاً كذلك، ولكن الظاهرَ عدمُ اقتياسه. وقد خطَّأ النحاس[١] أبا حاتم في حَذْفِ هذه الألفِ، وفيه نظرٌ.

قوله: «وكان في مَعْزِل» جملةٌ في موضع نصب على الحال، وصاحبُها هو «ابنه»، والحالُ تأتي مِن المنادىٰ لأنه مفعول. والمَعْزِل بكسر الزاي اسم مكان العزلة، وكذلك اسم الزمان أيضاً، وبالفتح هو المصدر. قال أبو البقاء[٢]: «ولم أعلم أحداً قرأ بالفتح». قلت: لأنَّ المصدر ليس حاوياً له ولا ظرفَه، فكيف يُقرأ به إلا بمجاز بعيد؟

وقرأ[٣] البزي وقالون وخلَّاد بإظهار ياء «اركب» قبل ميم «معنا» بخلافٍ عنهم، والباقون بالإدغام. وقرأ عاصم هنا «يا بنيَّ» بفتح الياء. وأمَّا في غير هذه السورة فإن حفصاً عنه فَعَلَ ذلك، والباقون بكسر الياء في جميع القرآن إلا ابنَ كثير فإنه في الأول من لقمان[٤] وهو قوله: «لا تُشْرِكْ باللَّه» فإنه سكَّنه وصلاً ووقفاً، وفي الثاني[٥] كغيره أعني أنه يكسر ياءه، وحفص على أصله من فتحه. وفي الثالث وهو قولُه: «يا بني أقم الصلاة»[٦] اختُلِف عنه، فروى

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٩٢.
(٢) الإملاء: ٢/٣٩.
(٣) النشر: ٢/١١؛ الإتحاف: ٢٥٦؛ الكشف لمكي: ١/٥٢٩.
(٤) الآية ١٣.
(٥) الآية ١٦.
(٦) الآية ١٧.

عنه البزي كحفصٍ، وروىٰ عنه قنبل السكون كالأول. هذا ضبطُ القراءة.

وأمَّا تخريجُها فَمَنْ فتح فقيل: أصلها: يا بُنَيَّا بالألف فحُذِفت الألفُ تخفيفاً، اجْتَزَأ عنها بالفتحة، وقد تقدَّم من ذلك أمثلةٌ كثيرة. وقيل بل حُذِفت لالتقاء الساكنين؛ لأنها وقع بعدها راءُ «اركب» وهذا تعليلٌ فاسدٌ جداً، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضعَ حيث لا ساكنان. وكأن هذا المُعَلِّلَ لم يَعْلم بقراءة عاصم في غيرِ هذه السورة، ولا بقراءةِ البزي للأخير في لقمان[1]، وقد نَقَل ذلك أبو البقاء[2] ولم يُنْكِرْه.

وأمَّا مَنْ كَسَرَ فحُذِفَت الياءُ أيضاً: إمَّا تخفيفاً وهو الصحيح، وإمَّا لالتقاءِ الساكنين، وقد تقدَّم فسادُه. وأمَّا مَنْ سكَّن فلِما رأىٰ مِنْ الثِّقَل مع مطلق الحركة، ولا شك أن السكونَ أخفُّ مِنْ أخفِّ الحركات، ولا يقال: فلِم / وافق ابنُ كثير غيرَ حفصٍ في ثاني لقمان[3]، ووافق حفصاً في الأخيرة[4] في رواية البزي عنه، وسكَّن الأول[5]؟ لأنَّ ذلك جَمَعَ بين اللغات، والمفرِّق آتٍ بمُحالٍ. [٤٨٨/ب]

وأصلُ هذه اللفظةِ بثلاثِ ياءات: الأولى للتصغير، والثانيةُ لامُ الكلمة، وهل هي ياءٌ بطريق الأصالة أو مُبْدَلَةٌ من واو؟ خلافٌ تقدَّم تحقيقُه أولَ هذا الموضوعِ في لام «ابن» ما هي؟، والثالثةُ ياءُ المتكلم مضافٌ إليها، وهي التي طَرَأَ عليها القلبُ ألفاً ثم الحذفُ، أو الحذفُ وهي ياءٌ بحالِها.

---

(١) أي للآية ١٧ من سورة لقمان.
(٢) الإملاء: ٢/٣٩.
(٣) آ. ١٦.
(٤) آ. ١٧.
(٥) آ. ١٣.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿لا عاصمَ اليوم...﴾**: فيه أقوالٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع، وذلك أن تَجْعَلَ عاصماً على حقيقته، ومَنْ رَحِم هو المعصوم، وفي «رَحِم» ضميرٌ مرفوعٌ يعود على اللَّه تعالى، ومفعولُه ضميرُ الموصولِ وهو «مَنْ» حُذِف لاستكمالِ الشروط، والتقدير: لا عاصمَ اليومَ البتةَ مِنْ أمر اللَّه، لكن مَنْ رَحِمه اللَّه فهو معصوم. الثاني: أن يكونَ المرادُ بـ «مَنْ رَحِم» هو الباري تعالى كأنه قيل: لا عاصمَ اليومَ إلا الراحمَ. الثالثُ: أن عاصماً بمعنى مَعْصوم، وفاعِل قد يجيءُ بمعنى مفعول نحو: ماء دافق، أي: مدفوق، وأنشدوا[1]:

٢٦٦٦ـ بطيءُ القيامِ رخيمُ الكلا م أَمْسى فؤادي به فاتِنا

أي مفتوناً، و«مَنْ» مرادٌ بها المعصومُ، والتقدير: لا معصومَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللَّه إلا مَنْ رحمه اللَّه فإنه يُعْصَم. الرابع: أن يكون «عاصم» هنا بمعنى النَّسَب، أي: ذا عِصْمة نحو: لابن وتامر، وذو العصمة ينطلق على العاصم وعلى المعصوم، والمرادُ به هنا المَعْصوم.

وهو على هذه التقاديرِ استثناءٌ متصلٌ، وقد جعله الزمخشري[2] متصلاً لمَدْرك آخرَ، وهو حذفُ مضافٍ تقديرُه: لا يعصمك اليومَ معتصِمٌ قط مِنْ جبلٍ ونحوِه سوى معتصمٍ واحد، وهو مكان مَن رحمهم اللَّه ونجَّاهم، يعني في السفينة».

وأمَّا خبرُ «لا» فالأحسنُ أن يُجْعل محذوفاً، وذلك لأنه إذا دلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ حذفُه عند تميم، وكَثُر عند الحجاز، والتقدير: لا عاصمَ موجودٌ. وجَوَّز الحوفي وابن عطية[3] أن يكون خبرُها هو الظرف وهو اليوم. قال الحوفي:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٢٢٧.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧١.
(٣) المحرر: ٩/١٥٧.

«ويجوز أن يكونَ «اليوم» خبراً فيتعلَّق بالاستقرار، وبه يتعلق «من أمر اللَّه». وقد رَدَّ أبو البقاء ذلك فقال[1]: «فأمَّا خبرُ «لا» فلا يجوز أن يكونَ «اليوم»؛ لأنَّ ظرفَ الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، بل الخبر «من أمر اللَّه» و«اليوم» معمولُ «مِنْ أمر اللَّه».

وأمَّا «اليومَ» و«مُنْ أمر اللَّه» فقد تَقدَّم أن بعضهم جَعَلَ أحدَها خبراً، فيتعلَّقُ الآخر بالاستقرار الذي يتضمنَّه الواقعُ خبراً. ويجوز في «اليوم» أن يتعلَّقَ بنفس «مِنْ أمر اللَّه» لكونِـه بمعنىٰ الفعل. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ «اليوم» نعتاً لـ «عاصم»، وهو فاسدٌ بما أفسدَ بوقوعِه خبراً عن الجثث.

وقُرِىء «إلا مَنْ رُحِم»[2] مبنياً للمفعول، وهي مقويةٌ لقولِ مَنْ يَدَّعي أنَّ «مَنْ رَحِم» في قراءة العامة المرادُ به المرحوم لا الراحم، كما تقدَّم تأويلُه. ولا يجوز أن يكون «اليوم» ولا «مِنْ أمر اللَّه» متعلِّقين بـ«عاصم» وكذلك الواحد منهما؛ لأنه كان يكون الاسمُ مطوَّلاً، ومتى كان مطوَّلاً أُعْرِبَ، ومتى أُعرِب نُوِّن، ولا عبرةَ بخلاف الزجاج: حيث زعم أن اسمَ «لا» معربٌ حُذِف تنوينُه تخفيفاً.

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿ابلعي﴾**: البَلْع معروفٌ. والفعل منه مكسورُ العين ومفتوحُها: بَلِع وبَلَع حكاهما الكسائي والفراء. والإقلاع: الإمساك، ومنه «أَقْلَعَت الحُمَّىٰ». وقيل: أقلع عن الشيء، أي: تركه وهو قريبٌ من الأول. والغَيْضُ: النقصان وفعله لازم ومتعدٍ، فمِن اللازمِ قولُه تعالىٰ: «وما تَغِيضُ الأرحامُ»[3]، أي: تَنْقُص. وقيل: بل هو هنـا متعدٍّ أيضـاً وسيأتي، ومن

---

(١) الإملاء: ٢/ ٣٩.

(٢) البحر: ٥/ ٢٢٧؛ الكشاف: ٢/ ٢٧١.

(٣) الآية ٨ من سورة الرعد.

المتعدِّي هذه الآيةُ؛ لأنه لا يُبنى للمفعول مِنْ غير واسطة حرف جر إلا المتعدي بنفسه.

والجُودِيُّ: جبلٌ بعينه بالمَوْصل. وقيل: بل كل جبل يقال له جُودي ومنه قولُ عمرو بن نفيل[١]: / [٤٨٩/أ]

٢٦٦٧ــ سبحانَه ثم سُبْحاناً نعوذُ به وقبلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ

ولا أدري ما في ذلك مِن الدلالة على أنه عامٌّ في كل جبل. وقرأ الأعمش[٢] وابن أبي عبلة بتخفيف «الجُوْدِيْ». قال ابن عطية[٣]: «وهما لغتان». والصواب أن يقال: خُفِّفَتْ ياءُ النسب، وإن كان لا يجوزُ ذلك في كلامهم الفاشي.

قوله «بُعْداً» منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدر، أي: وقيل: ابعدوا بُعْداً، فهو مصدرٌ بمعنى الدعاء عليهم نحو: جَدْعاً[٤]، يُقال[٥]: بَعِد يَبْعَد بَعَداً[٦] إذا هلك، قال[٧]:

٢٦٦٨ــ يقولون لا تَبْعَدْ وهم يَدْفِنونه ولا بُعْدَ إلا ما تُواري الصَّفائحُ

واللام إمَّا [أن] تتعلق بفعل محذوف، ويكون على سبيل البيان كما تقدَّم في نحو «سَقْياً لك ورَعْياً»، وإمَّا أن تتعلقَ بقيل، أي: لأجلهم هذا القولَ.

---

(١) البيت لأمية وتقدم برقم ٣٤٩.
(٢) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٩؛ المحتسب: ١/٣٢٣.
(٣) المحرر: ٩/١٦٠.
(٤) الجدع: دعاء بقطع الأنف أو الأذن.
(٥) الكشاف: ٢/٢٧١.
(٦) وله ضبطٌ ثان بضم عينه في الماضي والمضارع، وضم فائه وتسكين عينه في المصدر.
(٧) لم أقف عليه.

قال الزمخشري[1]: «ومجيءُ إخبارِه على الفعلِ المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمورَ العظامَ لا تكون إلا بفعلِ قادرٍ وتكوينِ مكوِّنٍ قاهرٍ، وأنَّ فاعلَ هذه الأفعال فاعـل واحد لا يُشـارَكُ في أفعالـه، فلا يذهبُ الوهمُ إلى أن يقول غيره: يا أرضُ ابلعي ماءك، ولا أن يَقْضي ذلك الأمر الهائل إلا هو، ولا أَنْ تَسْتوي السفينة على الجوديِّ وتستقر عليه إلا بتسويته وإقرارِه، ولِما ذَكَرْنا من المعاني والنُّكَت استفصح علماءُ البيان هذه الآيةَ ورقصوا لها رؤوسَهم لا لتجانُس الكلمتين وهما قوله: ابلعي وأقلعي، وذلك وإن كان الكلام لا يخلو مِنْ حُسْنٍ فهو كغير الملتفَتِ إليه بإزاء تلك المحاسن التي هي اللُّبُّ وما عداها قشورٌ». يعني أن بعض الناس عَدَّ من فصاحة الآية التجانسَ فقال: إن هذا ليس بطائل بالنسبة إلى ما ذكر من المعاني، ولعَمْري لقد صَدَق.

ولمَّا حكى الشيخ[2] عنه هذا الكلام الرائع لم يكن جزاؤُه عنده إلا «وأكثرُه خَطابة».

وقول الزمخشري «ورقَصوا لها رؤوسهم» يحتمل أن يُريد ما يُحكى أن جماعةً من بلغاء زمانهم اجتمعوا في الموسم بعرفةَ وتفرَّقوا على أن يُعارِض كلٌّ منهم شيئاً من القرآن ليروزوا[3] قواهم في الفصاحة، فتفرَّقوا على أن يجتمعوا في القابل ففتح أحدهم ـ قيل هو ابن المقفَّع ـ المصحف فَوَجَد هذه الآية، فكعَّ[4] لها وأَذْعَنَ، وقال: «لا يقدر أحدٌ أن يَصْنَعَ مثلَ هذا».

---

(١) الكشاف: ١/٢٧١.
(٢) البحر: ٥/٢٢٨.
(٣) راز: اختبر.
(٤) كعَّ: ضَعُف.

آ. (٤٥) قـوله تعـالى: ﴿فقال﴾: عـطفٌ على «نـادى» قـال الزمخشري[١] «فإن قلت: وإذا كان النداءُ هو قوله «رَبّ» فكيف عطف «فقال ربِّ» على «نادىٰ» بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادةُ النداء، ولو أريد النداءُ نفسه لجاء ــ كما جاء في قوله «إذا نادَىٰ ربَّه نداءً خفيًّاً»[٢] ــ «قال ربِّ» بغير فاء».

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿عَمَلٌ غيرُ صالح﴾: قرأ الكسائي[٣] «عَمِل» فعلاً ماضياً، و«غيرَ» نصباً، والباقون «عَمَلٌ» بفتح الميم وتنوينهِ على أنه اسمٌ، و«غيرُ» بالرفع. فقراءةُ الكسائي: الضمير فيها يتعيَّنُ عَـوْدُه على ابن نوح، وفاعل «عمل» ضميرٌ يعودُ عليه أيضاً، و«غيرَ» مفعول به. ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوف، تقديرُه: عَمل عملاً غيرَ صالحٍ كقوله «واعمَلوا صالحاً»[٤].

وأمَّا قراءةُ الباقين ففي الضمير أوجه، أظهرها: أنه عائدٌ على ابنِ نوح، ويكونُ في الإِخبار عنه بالمصدر المذاهبُ الثلاثةُ في «رجل عدل». والثاني: أنه يعود على النداء المفهوم مِنْ قوله «ونادىٰ»، أي: نداؤك وسؤالُك. وإلى هذا ذهب أبو البقاء[٥] ومكي[٦] والزمخشري[٧]. وهذا فيه خطرٌ عظيم، كيف يُقال ذلك في حقِّ نبي من الأنبياء، فضلاً عن أول رسولٍ أُرْسِل إلى أهل الأرض من بعدِ آدم عليهما السلام؟ ولما حكاه أبو القاسم قال[٨]: «وليس

---

(١) الكشاف: ٢/٢٧٢.
(٢) الآية ٣ من سورة مريم.
(٣) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٩؛ السبعة: ٣٣٤؛ التيسير: ١٢٥.
(٤) الآية ٥١ من سورة المؤمنون.
(٥) الإملاء: ٢/٤٠.
(٦) المشكل: ١/٤٠٥.
(٧) الكشاف: ٢/٢٧٣.
(٨) الكشاف: ٢/٢٧٣.

بذاك» ولقد أصاب. واستدلَّ من قال بذلك أنَّ في حرف عبداللَّه بن مسعود «إنه عملٌ غيرُ صالحٍ أن تسألني ما ليس لك به علمٌ» وهذا مخالِفٌ للسَّواد.

الثالث: أنه يعودُ على ركوب ابنِ نوح المدلولِ عليه بقوله «اركب معنا». الرابع: أنَّه يعودُ على تركه الركوب وكونِه مع المؤمنين، أي: إنَّ تَرْكَه الركوبَ مع المؤمنين وكونَـه مع الكافرين عملٌ غيرُ صالح، وعلى الأوجهِ الثلاثةِ لا يُحتاج في الإخبارِ بالمصدر [إلى] تأويلٍ، لأنَّ كليهما معنى من المعاني، وعلى الوجه الرابع يكون من كلامِ نوح عليه السلام، أي: إنَّ نوحاً قال: إنَّ كونَك مع الكافرين وتَرْكَك الركوبَ معنا غيرُ صالح، بخلاف ما تقدَّم فإنه مِنْ قول اللَّه تعالى فقط، هكذا قال مكي[1] وفيه نظرٌ، بل الظاهرُ أنَّ الكلَّ مِنْ كلام اللَّه تعالى. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: هلا قيل: إنه عملٌ فاسِدٌ. قلت: لَمَّا نفاه عن أهله نَفَىٰ عنه صفتَهم بكلمةِ النفي التي يستبقي معها لفظَ المنفي، وآذن بذلك أنَّه إنما أَنْجى مَنْ أَنْجى لصلاحهم لا لأنهم أهلُك.

قوله: «فلا تَسْأَلْني» قرأ نافع[3] وابن عامر «فلا تسألَنِّ» بتشديدِ النون مكسورةً من غير ياء. وابنُ كثير بتشديدها / مع الفتح، وأبو عمرو والكوفيون [٤٨٩/ب] بنونٍ مكسورةٍ خفيفة، وياءٍ وصلاً [لأبي عمرو][4]، ودون ياء في [الحالين][5] للكوفيين. وفي الكهف[6] «فلا تسألْني عن شيء» قرأه أبو عمرو

(١) المشكل: ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٢) الكشاف: ٢/٢٧٣.

(٣) البحر: ٥/٢٣٠؛ النشر: ٢/٢٩٢؛ الإتحاف: ٢٥٧؛ التيسير: ١٢٥؛ السبعة: ٣٣٥؛ الكشف: ١/٥٣٢.

(٤) لم يظهر في الأصل.

(٥) لم يظهر في الأصل، والحالان: الوصل والوقف.

(٦) الآية ٧٠ «فلا تسألني عن شيء حتى أُحْدِثَ لك منه ذكرا» وانظر السبعة: ٣٩٤.

والكوفيون كقراءتهم هنا، ووافقهم ابنُ كثير في الكهف، وأمَّا نافعٌ وابن عامر فكقراءتهما هنا، ولابن ذكوان[1] خلافٌ في ثبوتِ الياء وحَذْفها، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دونَ التي في الكهف؛ لأنَّ الياء في هود ساقطة في الرسم، فكانت قراءتُه بفتحِ النون محتملةً بخلاف الكهف فإنَّ الياءَ ثابتةٌ في الرسم فلا يُوافِق فيه فَتْحُها. وقد تقدَّم خلافُ ابن ذكوان في ثبوتِ الياء في الكهف.

فَمَنْ خَفَّف النونَ فهي نونُ الوقاية وحَدَها، ومَنْ شدَّدها فهي نون التوكيد. وابنُ كثير لم يَجْعل في هود الفعلَ متصلاً بياء المتكلم، والباقون جعلوه، فَلَزِمهم الكسرُ. وقد تقدَّم أنَّ «سأل» يتعدى لاثنين أوَّلُهما ياء المتكلم، والثاني «ما ليس لك به عِلْمٌ».

قوله «أن تكونَ» على حذف حرف الجر، أي: مِنْ أن تكون أو لأجلِ أن، وقوله «ما ليس لك به علم» يجوزُ في «به» أن يتعلَّق بـ «عِلْم». قال الفارسي: «ويكونُ مثلَ قوله[2]:

٢٦٦٩ــ كان جَزائي بالعَصا أن أُجْلَدا

ويجوز أن يتعلَّقَ بالاستقرار الذي تَعَلَّق به «لك»[3]. والباء بمعنى «في»»، أي: ما ليس لك به عِلْمٌ. وفيه نظرٌ.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿وإنْ لا تَغْفِرْ﴾**: لم تَمْنَعْ «لا» من عمل الجازم كما لم تمنعْ مِنْ عمل الجارِّ في نحو: «جِئْتُ بلا زادٍ». قال أبو البقاء[4]: «لأنها كالجزء من الفعل وهي غيرُ عاملة في النفي، وهي تنفي

---

(١) وهو راوٍ عن ابن عامر.

(٢) تقدم برقم ٧٢٩.

(٣) انظر: البحر: ٥/٢٣٠.

(٤) الإملاء: ٢/٤٠.

ما في المستقبل، وليس كذلك «ما» فإنها تنفي ما في الحـال، فلذلك لم يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ «إنْ» عليها[1]».

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿قيل يا نوحُ﴾**: الخلافُ المتقدم في قوله «وإذا قيل: لهم آمِنوا»[2] وشبهِه عائدٌ هنا، أي: في كونِ القائمِ مقامَ الفاعل الجملةَ المحكيةَ أو ضميرَ مصدرِ الفعل.

قوله: «بسلام» حال من فاعل «اهبط»، أي: ملتبساً بسلام. و«منا» صفةٌ لـ«سلام» فيتعلَّق بمحذوف أو هو متعلقٌ بنفسِ سلام، وابتداءُ الغايةِ مجازٌ، وكذلك «عليك» يجوز أن يكونَ صفةً لبركات أو متعلقاً بها.

قوله: «مِمَّن مَعَكَ» يجوزُ في «مِنْ» أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ناشئة من الذين معك، وهم الأمم المؤمنون إلى آخر الدهر. ويجوزُ أن تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس، فيراد الأمم الذين كانوا معه في السفينة، لأنهم كانوا جماعاتٍ. وقُرِىء[3] «اهبُط» بضم الباء، وقد تقدم أول البقرة. وقرأ الكسائي[4] ـ فيما نُقِل عنه ـ «وبركة» بالتوحيد.

قوله: «وأُمَمٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ، و«سنمتِّعهم» خبره، وفي مسوِّغ الابتداءِ وجهان، أحدهما: الوصفُ التقديري، إذ التقديرُ: وأممٌ منهم، أي: ممَّن معك كقولهم «السَّمْن مَنَوان بدرهم» فمنوان مبتدأٌ وُصِف بـ«منه» تقديراً. والثاني: أنَّ المسوِّغ لذلك التفصيلُ نحو: «الناسُ رجلان: رجلٌ أَهَنْتُ، وآخَرُ

---

(١) وزاد في الإملاء: «لأن» إن الشرطية تختصُّ بالمستقبل و«ما» لنفي الحال».
(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة.
(٣) البحر: ٥/٢٣١؛ الكشاف: ٢/٢٧٤؛ ونسبه في الشواذ: ٦٠ إلى عيسى.
(٤) قال في الشواذ: ٦٠: «حكاه عبدالعزيز بن يحيى الكناني» ولم ينسبها في الكشاف: ٢/٢٧٤، وأثبتها رواية عن الكسائي صاحب البحر: ٥/٢٣١.

أكرمتُ» ومنه قولُ امرئ القيس[1]:

٢٦٧٠ـ إذا ما بكى مِنْ خَلْفِها انحرفَتْ له بشقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّل

ويجوز أن يكونَ مرفوعاً بالفاعلية عطفاً على الضمير المستتر في «اهبط» وأغنى الفصلُ عن التأكيد بالضمير المنفصل، قاله أبو البقاء[2] قال الشيخ[3]: «وهذا التقديرُ والمعنى لا يصلحان، لأن الذين كانوا مع نوح في السفينة إنما كانوا مؤمنين لقوله: «ومَنْ آمنَ» ولم يكونوا كفَّاراً ومؤمنين، فيكون الكفار مأمورِين بالهبوط، إلا إنْ قُدِّر أنَّ مِن المؤمنين مَنْ يكفر بعد الهبوط، وأخبر عنهم بالحال التي يَؤُولون إليها فيمكن على بُعْدٍ». قلت: وقد تقدَّم أنَّ مثل ذلك لا يجوز، في قوله «اسكُنْ أنت وزوجك»[4] لأمرٍ صناعي، و«سنمتِّعُهم» على هذا صفةٌ لـ «أمم»، والوُ يجوز أنِ تكونَ للحال. قال الأخفش[5]: «كما تقول: «كلَّمْتُ زيداً وعمروٌ جالس» ويجوز أن تكونَ لمجردِ النَّسَق».

آ. (٤٩) **وقوله تعالى: ﴿تلك مِنْ أنباء الغيب﴾**: كقوله: «ذلك من أنباء الغيب»[6] في آل عمران. قوله: «ما كنت تعلَمُها» يجوز في هذه الجملةُ أن تكونَ حالاً من الكاف في «إليك»، وأن تكون حالاً من المفعول في «نُوحيها» وأن تكونَ خبراً بعد خبر.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿وإلى عادٍ أخاهم هوداً﴾**: معطوفان على قوله «ولقد أرسَلْنا نوحاً إلى قومه»[7]: مرفوعٌ على مرفوع، ومجرور على مجرور،

---

(١) تقدم برقم ٢٢٢.
(٢) الإملاء: ٢/٤٠.
(٣) البحر: ٥/٢٣١.
(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٧٩.
(٥) قدَّرها في «معاني القرآن» للعطف. انظر: ٢/٣٥٤.
(٦) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ٢٥.

كقولك: «ضرب زيد عمراً وبكر خالداً»، وليس من باب ما فُصِل فيه بين حرف العطف والمعطوف بالجارِّ / والمجرور نحو: «ضربت زيداً وفي السوق [٤٩٠/أ] عمراً» فيجيءُ الخلاف المشهور. وقيل: بل هو على إضمارِ فعلٍ، أي: وأَرْسَلْنا هوداً، وهذا أوفق لطول الفصل. و«هوداً» بدلٌ أو عطفُ بيان لأخيهم.

وقرأ ابن محيصن^(٥) «يا قومُ» بضم الميم، وهي لغةٌ للعرب يَبْنونَ المضافَ للياء على الضم كقوله تعالىٰ: «قال رَبُّ احكُمْ»^(٢) بضمِّ الباء، ولا يجوزُ أن يكونَ غيرَ مضاف للياء لما سيأتي في موضعه إن شاء اللّٰه.

وقوله: «مِنْ إلهٍ غيرُه» قد ذُكر في الأعراف^(٣) ما يتعلق به قراءةً وإعراباً.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿فَطَرَنِي﴾**: قرأ^(٤) نافع والبزي بفتح الياء، وأبو عمرو وقنبل بإسكانها.

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿مِدْراراً﴾**: منصوبٌ على الحال، ولم يؤنِّثْه وإن كانَ مِنْ مؤنث^(٥) لثلاثةِ أوجه، أحدُهما: أن المراد بالسماء السحاب فذكَّر على المعنىٰ. والثاني: أن مِفْعالاً للمبالغة فيستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وشكور^(٦) وفعيل^(٧). الثالث: أن الهاء حُذِفَتْ مِنْ مِفْعال على طريق النَّسَب قاله مكي^(٨)، وقد تقدَّم إيضاحُه في الأنعام.

---

(١) البحر: ٢٣٢/٥.
(٢) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء. وهي قراءة أبـي جعفر وابن محيصن. انظر: البحر: ٣٤٥/٦؛ الإتحاف: ٣١٢.
(٣) الآية ٥٩. وقرأ هنا بالجر الكسائي وأبو جعفر. البحر: ٢٣٢/٥؛ الإتحاف: ٢٥٧.
(٤) الإتحاف: ٢٥٧؛ التيسير: ١٢٦؛ النشر: ٢٩٢/٢.
(٥) أي: «السماء».
(٦) أي: فعول بمعنى فاعل.
(٧) أي: فعيل بمعنى مفعول.
(٨) المشكل: ٤٠٦/١.

قوله: «إلى قوَّتكم» يجوز أن يتعلَّقَ بـ«يَزِدْكم» على التضمين، أي: يُضِف إلى قوتكم قوةً أخرىٰ، أو يُجعل الجار والمجرور صفةً لـ«قوة» فيتعلَّق بمحذوف. وقدَّره أبو[1] البقاء «مضافةً إلى قوتكم» وهذا يأباه النحاة لأنهم لا يقدِّرون إلا الكونَ المطلقَ في مثله، أو تُجْعل «إلى» بمعنى مع أي: مع قوتكم كقوله تعالىٰ: «إلى أموالكم»[2].

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿ببيِّنةٍ﴾**: يجوز أن تكونَ الباء للتعدية، فيتعلَّق بالفعل قبلها، أي: ما أظهرْتَ لنا بينةً قط. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنها حالٌ، إذ التقدير: مستقراً أو ملتبساً ببينة.

قوله: «عن قولِك» حالٌ من الضمير في «تاركي»، أي: وما نترك آلهَتنا صادرين عن قولك. ويجوز[3] أن تكون «عن» للتعليل، كهي في قوله تعالى: «إلا عن موعدةٍ وعدها إياه»[4]، أي: إلا لأجل موعدة. والمعنى هنا: بتاركي آلهتِنا لقولك، فيتعلَّق بتاركي. وقد أشار إلى التعليل ابنُ عطية[5]، ولكنَّ المختارَ الأول، ولم يذكر الزمخشري[6] غيره.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿إلا اعتراك﴾**: الظاهرُ أن ما بعد «إلا» مفعول بالقول قبله، إذ المرادُ: إن نقول إلا هذا اللفظَ فالجملةُ محكيةٌ نحو قولك: «ما قلت إلا زيد قائم». وقال أبو البقاء[7]: «الجملةُ مفسرةٌ لمصدرٍ محذوف،

---

(١) الإملاء: ٢/٤١.
(٢) «ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم» الآية ٢ من سورة النساء.
(٣) قوله «ويجوز» مخروم في الأصل.
(٤) الآية ١١٤ من سورة التوبة.
(٥) المحرر: ٩/١٧٠.
(٦) الكشاف: ٢/٢٧٥.
(٧) الإملاء: ٢/٤١.

التقدير: إن نقول إلا قولاً هو اعتراك، ويجوز أن يكونَ موضعُها نصباً، أي: ما نذكر إلا هذا القول» وهذا غير مُرْضٍ؛ لأن الحكاية بالقول معنى ظاهر لا يَحْتاج إلى تأويل، ولا إلى تضمينِ القولِ بالذِّكْر.

وقال الزمخشري[1]: «اعتراك: مفعول «نقول» و«إلا» لغوٌ، أي: ما نقول إلا قولنا «اعتراك». انتهى. يعني بقوله «لَغْو» أنه استثناءٌ مفرغ، وتقديره بعد ذلك تفسيرُ معنى لا إعراب، إذ ظاهرُه يقتضي أن تكونَ الجملةُ منصوبةً بمصدر محذوف، ذلك المصدرُ منصوبٌ بـ«نقول» هذا الظاهر. ويُقال: اعتراه بكذا يَعْتريه، وهو افتعلَ مِنْ عَراه يَعْرُوه إذا أصابَه، والأصل: اعْتَرَوَ من العَرَوْ، مثل: اغتَزَوا مِن الغَزْو، فتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقُلب ألفاً، وهو يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرف الجر.

قوله: «إني بَرِيءٌ» يجوز أن يكون من باب الإِعمال لأنَّ «أُشْهِدُ» يطلبُه، و«اشْهدوا» يطلبه أيضاً، والتقدير: أُشْهد اللَّه على أنه بريء، واشهدوا أنتم عليه أيضاً، ويكون من إعمال الثاني، لأنه لو أَعْمل الأول لأضمر في الثاني، ولا غَرْو في تنازع المختلفين في التعدي واللزوم.

و«مِمَّا تُشْركون» يجوز أن تكونَ «ما» مصدريةً، أي: مِنْ إشراككم آلهةً مِنْ دونه، أو بمعنى الذي، أي: مِن الذين تشركونه مِن آلهةٍ مِن دونه، أي: أنتم الذين تجعلونها شركاءَ.

آ. **(٥٥) وقوله تعالى: ﴿جميعاً﴾**: حالٌ من فاعل «فكيدون». وأثبت سائرُ القراء ياء «فكيدوني» في الحالين[2]، وحَذَفوها في المرسلات[3].

---

(١) الكشاف: ٢/٢٧٥.

(٢) أي: في الوصل والوقف.

(٣) الآية ٣٩: «فإن كان لكم كيد فكيدون».

آ. (٥٦) والناصِيَةُ مَنْبِتُ الشَّعْر في مُقَدَّم الرأس، ويُسَمَّى الشعرُ النَّابِتُ أيضاً «ناصِيةً» باسم محلِّه، ونَصَوْتُ الرجل: أَخَذْتُ بناصِيته، فلامُها واو، ويقال: ناصاة بقَلْبِ يائها ألفاً، وفي الأَخْذِ بالناصية عبارةٌ عن الغَلَبة والتسلُّط وإن لم يكن آخذاً بناصيته، ولذلك كانوا إذا مَنُّوا على أسيرٍ جَزُّوا ناصيتَه.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوا﴾**: أي: تَتَوَلَّوا فحذف إحدى التاءَيْن، ولا يجوز أن يكونَ ماضياً كقوله: «أَبْلَغْتكم»، ولا يجوزُ أن يُدَّعَى فيه الالتفات، إذ هو رَكاكَةٌ في التركيب وقد جَوَّزَ ذلك ابنُ عطية فقال[١]: «ويُحْتمل أن يكون «تولَّوا» ماضياً، ويجيءُ في الكلام رجوعٌ من غَيْبة إلى خطاب». قلت: ويجوزُ أن يكونَ ماضياً لكن لمَدْرَكٍ آخرَ غيرِ الالتفات: وهو أن يكونَ على إضمار القول[٢]، أي: فقل لهم: قد أبلغْتُكم. ويترجَّح كونُه ماضياً بقراءة[٣] عيسى والثقفي والأعرج «فإن تُولُّوا» بضم التاء واللام، مضارعَ وَلَّى بضم التاءِ واللام مضارعَ وَلي، والأصل تُوَلِّيُوا فأُعِلَّ.

قال الزمخشري[٤]: «فإن قلتَ: الإبلاغ كان قبل التولِّي فكيف وقع جزاءً للشرط؟ قلت: معناه فإنْ تتولَّوا لم أعاتِبْ على تفريطٍ في الإبلاغ، وكنتم محجوجين بأنَّ ما أَرْسَلْتُ به إليكم قد بلغكم فأبيتم إلا التكذيب.

قوله: «يَسْتَخْلِفُ» العامَّةُ على رفعِه استئنافاً. وقال أبو البقاء[٥]: «هو معطوفٌ على الجواب بالفاء». وقرأ[٦] عبدالله بن مسعود بتسكينه، وفيه

---

(١) المحرر: ٩/١٧٢.
(٢) أي: في الجواب.
(٣) البحر: ٥/٢٣٤.
(٤) الكشاف: ١/٢٧٧.
(٥) الإملاء: ٢/٤١.
(٦) البحر: ٥/٢٣٤.

وجهان: أحدهما: أن يكون سُكِّن تخفيفاً لتوالي الحركات. والثاني: أن يكونَ مجزوماً عطفاً على الجواب المقترن بالفاء، إذ مَحَلُّه الجزمُ وهو نظيرُ قولِه[1]: «فلا هاديَ له ويَذَرْهم» وقد تقدَّم تحقيقُه، إلا أن القراءتين ثَمَّ في المتواتر.

قوله: «ولا تَضُرُّونه» العامَّة على النون[2]، لأنه مرفوعٌ على ما تقدَّم، وابنُ مسعودٍ بحذفها[3]، وهذا يُعَيِّن أن يكونَ سكونُ «يستخلف» جزماً، ولذلك لم يذكر الزمخشري[4] غيره؛ لأنه ذكر جزمَ الفعلين، ولمَّا لم يذكرْ أبو البقاء[5] الجزم في «تَضُرُّونه» جَوَّز الوجهين في «يَسْتخلف».

و «شيئاً» مصدرٌ، أي: شيئاً من الضرر.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿جَحَدوا﴾**: جملةٌ مستأنفة سِيقت للإِخبار عنهم بذلك، وليسَتْ حالاً مِمَّا قبلها، و «جَحَد» يتعدى بنفسه، ولكنه ضُمِّن معنى كفر، فيُعدَّىٰ بحرفه، كما ضَمَّن «كفر» معنىٰ «جحد» فتعدى بنفسه في قوله بعد ذلك في قوله: «كفروا ربَّهم»[6]. وقيل: إنَّ «كفر» كـ «شكر» في تعدِّيه بنفسِه تارةً وبحرف الجر أخرىٰ.

والجبَّار تقدَّم اشتقاقه[7]. والعنيد: / الطاغي المتجاوزُ في الظلم مِنْ [٤٩٠/ب]

---

(١) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف: «مَنْ يُضْلل اللَّه فلا هادي له ويذرهم» والجزم قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢٩٨.
(٢) نون الأفعال الخمسة.
(٣) البحر: ٥/٢٣٤.
(٤) الكشاف: ٢/٢٧٧.
(٥) الإملاء: ٢/٤١.
(٦) في الآية ٦٠.
(٧) لم يسبق له أن تحدَّث في ذلك.

قولهم «عَنَد يَعْنِد» إذا حادَ عن الحق من جانبٍ إلى جانب. قيل: ومنه «عندي» الذي هو ظرف؛ لأنه في معنى جانِب، من قولك: عندي كذا، أي في جانبي. وعن أبي عبيد: العنيد والعنود والعاند والمُعاند كلُّه المعارِض بالخلاف.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿وإلى ثمودَ أخاهم﴾**: كالذي قبله[1]. والعامَّة على مَنْع «ثمود» الصرفَ هنا لعلتين: وهما العلمية والتأنيث، ذهبوا به مذهبَ القبيلة، والأعمش[2] ويحيى بن وثاب صرفوه[3]، ذهبا به مذهب الحيّ. وسيأتي بيان الخلاف في غير هذا الموضع.

قوله: «من الأرض»: يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ابتداء إنشائكم منها: إمَّا إنشاءُ أصلكم وهو آدم، أو لأن كلَّ واحد خُلق مِنْ تُرْبته، أو لأن غذاءَهم وسببَ حياتهم من الأرض. وقيل: «مِن» بمعنى «في» ولا حاجة إليه.

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿وإننا﴾**: هذا هو الأصل، ويجوز «وإنَّا» بنونٍ واحدة مشددة كما في السورة الأخرى[4]. وينبغي أن يكون المحذوفُ النونَ الثانية من «إنَّ» لأنه قد عُهِد حَذْفُها دون اجتماعِها مع «نا» فَحَذْفُها مع «نا» أولى، وأيضاً فإنَّ حَذْف بعضِ الأسماء ليس بسهلٍ. وقال الفراء: «مَنْ قال «إننا» أَخْرج الحرفَ على أصله؛ لأنَّ كتابةَ المتكلمين «نا» فاجتمع ثلاثُ نونات، ومَنْ قال: «إنَّا» استثقل اجتماعَها فأسقط الثالثة، وأبقى الأوَّلَيْن». انتهى. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك أولَ هذا الموضوع.

---

(١) في الآية ٥٠: «وإلى عادٍ أخاهم هوداً».
(٢) الإتحاف: ٢٥٧؛ البحر: ٢٣٨/٥.
(٣) قوله: «صرفوه» على تقدير المثنى بالجمع.
(٤) الآية ٩ من سورة إبراهيم: «وإنَّا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب».

قوله: «مُريب» اسم فاعل مِنْ أراب، و«أراب» يجوز أن يكونَ متعدِّياً مِنْ «أرابه»، أي: أوقعه في الريبة أو قاصراً مِنْ «أراب الرجلُ»، أي: صار ذا ريبة. ووُصِف الشكُّ بكونه مُريباً بالمعنيين المتقدمين مجازاً.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿أرأيتم﴾**: إلى آخره: قد تقدَّم نظيره[١]، والمفعول الثاني هنا محذوفٌ تقديره: أأعْصيه. ويدلُّ عليه «إن عصيته». وقال ابن عطية[٢]: «هي مِنْ رؤية القلب، والشرط الذي بعده وجوابه يَسُدُّ مَسَدَّ مفعولَيْنِ لـ «أرأيتم»». قال الشيخ[٣]: «والذي تقرَّر أنَّ «أرأيت» ضُمِّن معنى أخبِرْني، وعلى تقدير أن لا يُضَمَّن، فجملةُ الشرط والجواب لا تسدُّ مسدَّ مفعولَيْ علمت وأخواتها.

قوله: «غيرَ تَخْسير» الظاهرُ أنَّ «غيرَ» مفعولٌ ثانٍ لتَزيدونني. قال أبو البقاء[٤]: «الأقوى هنا أن تكون «غير» استثناءً في المعنى، وهي مفعولٌ ثانٍ لـ «تزيدونني»، أي: فما تزيدونني إلا تخسيراً». ويجوز أن تكون «غير» صفةً لمفعولٍ محذوف، أي: شيئاً غير تخسير، وهو جيد[٥] في المعنى. ومعنى التفعيل هنا النسبةُ، والمعنى: غيرَ أن أُخْسِرَكم، أي: أَنْسبكم إلى التخسير، قاله الزمخشري[٦]. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: غير بضارَّه تخسيركم، قاله ابن عباس.

---

(١) انظر إعرابه للآيات: ٤٦ من سورة الأنعام، ٥٠، ٥٩ من سورة يونس.
(٢) المحرر: ٩/١٧٦.
(٣) البحر: ٥/٢٣٩.
(٤) الإملاء: ٢/٤١.
(٥) في حين وصفه أبو البقاء بأنه ضد المعنى. الإملاء: ٢/٤١.
(٦) الكشاف: ٢/٢٧٩.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿آيةً﴾**: نصب على الحال بمعنى علامة، والناصب لها: إمَّا ها التنبيه أو اسمُ الإشارة؛ لِما تضمَّناه من معنى الفعل، أو فعلٍ محذوف.

قوله: «لكم» في محلِّ نصبٍ على الحال من «آية»؛ لأنه لو تأخَّر لكان نعتاً لها، فلما قُدِّم انتصبَ حالاً. قال الزمخشري[١]: «فإن قلت بم تتعلَّقُ «لكم»؟قلت: «بآية» حالاً منها متقدمة، لأنها لو تأخَّرَتْ لكانت صفة لها، فلما تقدَّمت انتصبت على الحال». قال الشيخ[٢]: «وهذا متناقض لأنه من حيث تعلَّق «لكم» بـ «آية» كان معمولاً لـ «آية»، وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها، لأنَّ الحال تتعلَّق بمحذوف». قلت: ومثل هذا كيف يُعترض به على مِثْل الزمخشري بعد إيضاحه المعنى المقصودَ بأنه التعلُّقُ المعنويُّ؟

وقرأت فرقة[٣]: «تأكلُ» بالرفع: إمَّا على الاستئناف، وإمَّا على الحال.

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿في داركم﴾**: قيل: هو جمعُ «دارَة» كساحة وساح وسُوح، وأنشدوا لأمية بن أبـي الصلت[٤]:

٢٦٧١ـ لــه داعٍ بمكــةَ مُشْمَعِــلٌّ وآخــرُ فـوق دارَتِــه يُنــادي

قوله: «مكذوب» يجوز أن يكونَ مصدراً على زِنة مفعول، وقد جاء منه أُلَيْفاظ نحو: «المَجْلود[٥] والمَعْقول والميسور والمفتون، ويجوز أن يكونَ اسمَ مفعولٍ على بابه، وفيه حينئذ تأويلان، أحدُهما: غيرُ مكذوبٍ فيه، ثم حُذف

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٧٩.
(٢) البحر: ٥/ ٢٣٩.
(٣) البحر: ٥/ ٢٣٩.
(٤) وينسب أيضاً لعبدالله بن الزبعرى، وهو في ديوان أمية: ٣٨١ واللسان دور؛ والبحر: ٥/ ٢٤٠. والمشمعل: النشيط السريع.
(٥) المجلود: مصدر جَلُد. انظر: اللسان جلد.

حرف الجر فاتصل الضمير مرفوعاً مستتراً في الصفةِ، ومثلُه «يوم مشهود»[1] وقوله[2]:

٢٦٧٢ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمىٰ وعامراً   قليلٌ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافلُهْ

والثاني: أنه جُعل هو نفسُه غيرَ مكذوب، لأنه قد وُفِّي به فقد صُدِّق.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿ومِنْ خِزْيِ يومئذٍ﴾**: متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: ونَجَّيْناهم مِنْ / خزي. وقال الزمخشري[3]: «فإن قلت: علام عُطِف؟ [٤٩١/أ] قلت: على «نَجَّيْنا» لأنَّ تقديرَه: ونجَّيْناهم من خزيِ يومئذ كما قال: «ونجَّيناهم من عذابٍ غليظ»[4]، أي: وكانت التنجيةُ مِنْ خزي: وقال غيره: «إنه متعلقٌ بـ «نَجَّيْنا» الأول». وهذا لا يجوزُ عند البصريين غيرَ الأخفش، لأن زيادةَ الواوِ غيرُ ثابتة.

وقرأ نافع والكسائي[5] بفتح ميم «يومئذ» على أنها حركةُ بناء لإضافته إلى غير متمكن كقوله[6]:

٢٦٧٣ـ على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا

فقلت ألـمَّـا أَصْـحُ والشـيـبُ وازع

وقرأ الباقون بخفض الميم. وكذلك الخلافُ جارٍ في «سأل سائلٌ[7]».

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة هود.
(٢) تقدم برقم ٤٣٥.
(٣) الكشاف: ٢/٢٧٩.
(٤) الآية ٥٨ من سورة هود.
(٥) السبعة: ٣٣٦؛ الإتحاف: ٢٥٧؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ الحجة: ٣٤٤؛ التيسير: ١٢٥.
(٦) تقدم برقم ١١٧٢.
(٧) وهي الآية ١١ من سورة المعارج: «مِنْ عذاب يومئذ».

وقرأ طلحة وأبان بن تغلب بتنوين «خزي» و«يومئـذ» نصب على الظرف بالخزي.

وقرأ الكوفيون ونافع في النمل[1] «من فزع يومَئـذ» بالفتـح أيضاً، والكوفيون وحدهم بتنوين «فزع» ونصب «يومئذ» به.

ويحتمل في قراءة مَنْ نوَّن ما قبل «يومئذ» أن تكون الفتحةُ فتحةَ إعرابٍ أو فتحةَ بناء، و«إذ» مضافةٌ لجملة محذوفة عُوِّض منها التنوينُ تقديرُه: إذْ جاء أمرُنا. وقال الزمخشري[2]: «ويجوز أن يُرادَ يومُ القيامة، كما فُسِّر العذاب الغليظ بعذاب الآخرة». قال الشيخ[3]: «وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنه لم يتقدَّم ذِكْرُ يومِ القيامة، ولا ما يكون فيها، فيكون هذا التنوين عوضاً من الجملةِ التي تكون في يوم القيامة». قلت: قد تكون الدلالةُ لفظيةً، وقد تكون معنويةً، وهذه من المعنوية.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿وأخذ الذين﴾**: حُذِفت تاءُ التأنيث: إما لكونِ المؤنث مجازياً، أو للفصل بالمفعول، أو لأنَّ الصيحةَ بمعنى الصياح، والصَّيْحة: فَعْلة تدل على المَرَّة من الصياح، وهي الصوتُ الشديد: صاح يصيح صِياحاً، أي: صوَّت بقوة.

آ. (٦٨) وقرأ حمزة[4] وحفص: «ألا إن ثمودَ» هنا، وفي الفرقان[5]: «وعاداً وثمود»، وفي العنكبوت[6]: «وعاداً وثمـود وقد تَبيَّن لكم»، وفي

---

(١) الآية ٨٩: «من فزع يومئذ». وانظر: السبعة: ٤٨٧.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧٩.
(٣) البحر: ٥/٢٤٠.
(٤) السبعة: ٣٣٧؛ الإتحاف: ٢٥٨؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ التيسير: ١٢٥؛ النشر: ٢/٢٨٩.
(٥) «وعاداً وثمودَ وأصحابَ الرس»، الآية ٣٨.
(٦) «وعاداً وثمودَ»، الآية ٣٨.

النجم[1]: «وثمودَ فما أبقىٰ» جميعُ ذلك بمنعِ الصرفِ، وافقهم أبو بكر على الذي في النجم.

وقوله: «ألا بُعْداً لثمود» منعه القراءُ الصرفَ إلا الكسائيَّ[2] فإنه صَرَفَه. وقد تقدم أنَّ مَنْ منع جعله اسماً للقبيلة، ومَنْ صَرَف جعله اسماً للحيِّ، وأنشد على المنع[3]:

٢٦٧٤ــ ونـادىٰ صالحٌ يا ربِّ أنـزلْ　　　بـآلِ ثمـودَ منــك عــذابــاً

وأنشد على الصرف[4]:

٢٦٧٥ــ دَعَتْ أمُّ عمرٍو أمرَ شرٍّ علمتُه　　　بـأرضِ ثمودٍ كلِّهـا فأجـابها

وقد تقدَّم الكلامُ على اشتقاق هذه اللفظة في سورة الأعراف[5].

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً﴾**: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به، ثم هو محتملٌ لأمرين، أحدهما: أن يراد قالوا هذا اللفظ بعينه، وجاز ذلك لأنه يتضمَّن معنى الكلام. والثاني: أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ، وقد تقدم ذلك في نحو قوله تعالىٰ: «وقولوا حِطَّة»[6]. وثاني الوجهين: أن يكون منصوباً على المصدر بفعل محذوف، وذلك الفعل في محل نصب بالقول، تقديرُه: قالوا: سَلَّمْنا سلاماً، وهو من باب ما ناب فيه المصدرُ عن العامل فيه، وهو واجبُ الإضمار.

---

(١) الآية ٥١.
(٢) السبعة: ٣٣٧؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ النشر: ٢/٢٩٠.
(٣) لم أقف عليه، والتفعيلة الأخيرة مكسورة.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) الآية ٧٣.
(٦) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

قوله: «قال سلامٌ» في رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، أي: سلامٌ عليكم. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري أو قولي سلام. وقد تقدَّم أولَ هذا الموضوعِ أن الرفعَ أدلُّ على الثبوت من النصب، والجملة بأسرها ـ وإن كان أحدُ جُزْأيها محذوفاً ـ في محل نصب بالقول كقوله[1]:

٢٦٧٦ـ إذا ذُقْتُ فاها قلت طعمُ مُدامةٍ ....

وقرأ الأخوان: «قال سِلْم» هنا وفي سورة الذاريات[3] بكسر السين وسكون اللام. ويلزم بالضرورة سقوطُ الألف فقيل: هما لغتان كحِرْم وحَرام وحِلٍّ وحَلال، وأنشد[4]:

٢٦٧٧ـ مَرَرْنا فقُلنا إيه سِلْمٌ فسَلَّمَتْ كما اكْتَلَّ بالبرق الغمامُ اللوائحُ

يريد: سلام، بدليل: فسلَّمت. وقيل: «السِلْم» بالكسر ضد الحرب، وناسَب ذلك لأنه نَكِرَهم فقال: أنا مسالمكم غيرُ محارِب لكم.

قوله: «فما لَبِث» يجوزُ في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها نافيةٌ، وفي فاعل «لَبث» حينئذ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ إبراهيم عليه السلام، أي: فما لبث إبراهيم، وإن جاء على إسقاطِ الخافض، فقدَّروه بالباء وبـ «عن» وبـ «في»، أي: فما تأخر في أَنْ، أو بأن، أو عن أن. والثاني: أن

---

(١) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر: ٢٤١/٥.
(٢) السبعة: ٣٣٧؛ البحر: ٢٤٠/٥؛ التيسير: ١٢٥.
(٣) الآية ٢٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان كلل، والبحر: ٢٤١/٥؛ وابن عطية: ١٨٣/٩؛ والطبري: ٣٨٢/١٥.
واكتلَّ: اتخذ إكليلاً. واللوائح: التي لاح برقها.

الفاعل قوله: «أن جاء»، والتقدير: فما لبث، أي: ما أبطأ ولا تأخَّر مجيئُه بعجل سمين.

وثاني الأوجه: أنها مصدريةٌ، وثالثها: أنها بمعنى الذي. وهي في الوجهين الأخيرين مبتدأ، وإن جاء خبرُه على حَذْف مضاف تقديره: فلُبْثُه ـ أو الذي لَبِثه ـ قَدْرَ مجيئه.

والحَنيذ(1): المَشْويُّ بالرضْف في أخدود. حَنَذْتُ الشاةَ أَحْنِذُها حَنْزاً فهي حَنيذ، أي: محنوذة. وقيل: حنيذ بمعنى يَقْطُرُ دَسَمُه من قولهم: حَنَذْتُ الفرس، أي: سُقْتُه شوطاً أو شوطين وتضع عليه الجُلَّ في الشمس ليَعْرَق.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿نَكِرهم﴾**: أي: أنكرهم، فهما بمعنى وأنشدوا(2):

٢٦٧٨ـ وأَنْكَرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ ... من الحوادثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلعا

وفرَّق بعضهم بينهما فقال: / الثلاثي فيما يُرىٰ بالبصر، والرباعي فيما [٤٩١/ب]
لا يُرى من المعاني، وجعل البيتَ من ذلك، فإنها أَنْكَرَتْ مودتَه وهي من المعاني التي لا ترىٰ، ونَكِرَتْ شيبتَه وصَلَعه، وهما يُبْصَران، ومنه قـولُ أبـي ذؤيب(3):

٢٦٧٩ـ فَنَكِـرْنَه فَنَفَـرْنَ وامْتَرَسَتْ بـه ... هَوْجاءُ هادِيَـةٌ وهادٍ جُـرْشُعُ

والإيجاس: حديث النفس، وأصلُه من الدخول كأن الخوفَ داخله.

---

(1) انظر: المفردات ١٣٣.

(2) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه: ١٠١؛ والبحر: ٢٤٢/٥؛ واللسان: نكر.

(3) ديوان الهذليين: ٨/١؛ ابن عطية: ١٨٥/٩؛ البحر: ٢٤٢/٥.
احترست: دَنَتْ الأتان بالحمار، والهادية: المتقدمة، والجرشع: منتفخ الجبين. والبيت في وصف صائد.

وقال الأخفش: «خامَرَ قلبه». وقال الفراء: «استشعر وأحسَّ». والوجيس: ما يَعْتري النفس أوائل الفزع، ووَجَسَ في نفسه كذا أي: خَطَر بها، يَجِسُ وَجْساً ووُجوساً ووَجيساً، ويَوْجَس ويَجِس بمعنى يسمع، وأنشدوا(١):

٢٦٨٠ــ وصادقتا سَمْعِ التوجُّسِ للسُّرى　　　لِلَمْحِ خَفِيٍّ أو لصوتٍ مُنَدَّد

فخيفةً مفعول به أي: أحسَّ خيفة أو أضمر خيفة.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿وامرأته قائمةٌ﴾**: في محلِّ نصب على الحال من مرفوع «أُرْسِلْنا». وقال أبو البقاء(٢): «من ضمير الفاعل في «أرسلنا» وهي عبارةٌ غيرُ مشهورة، إذ مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يُطْلَقُ عليه فاعلٌ على المشهور، وعلى الجملة فَجَعْلُها حالاً غيرُ واضح بل هي استئنافُ إخبار، ويجوز جَعْلُها حالاً من فاعل «قالوا» أي: قالوا ذلك في حال قيام امرأته.

قوله: «فضحِكَتْ» العامَّة على كسر الحاء، وقرأ(٣) محمد بن زياد الأعرابي ــ رجل من مكة ــ بفتحها، وهي لغتان، يقال: ضَحِك وضَحَكَ. وقال المهدوي: «الفتح غير معروف». والجمهور على أن الضحك على بابه. واختلف أهلُ التفسير في سببه، وقيل: بمعنى حاضَتْ، ضحكت الأرنب: أي: حاضَتْ، وأنكره أبو عبيدة وأبو عبيد والفراء(٤). وأنشد غيرهم على ذلك(٥):

---

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه: ٢٤؛ واللسان ندد؛ والبحر: ٥/٢٣٦. والمندد: الصوت البيِّن. التوجُّس: الحذر؛ والصادقتان: الأذنان.

(٢) الإملاء: ٢/٤٢.

(٣) البحر: ٥/٢٤٣؛ القرطبي: ٩/٦٧؛ ولم أهتد إلى ترجمة القارىء.

(٤) معاني القرآن: ٢/٢٢.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان ضحك، والقرطبي: ٩/٦٦.

٢٦٨١ـ وضِحْكُ الأرانبِ فوق الصَّفا كمثلِ دمِ الجَوْفِ يوم اللِّقا

وقال آخر(١):

٢٦٨٢ـ وعهدي بسَلْمىٰ ضاحكاً في لَبانةٍ ولم يَعْدُ حُقًّا ثَدْيُها أن يُحَمَّلا

أي: حائضاً. وضحِكت الكافورة(٢): تَشَقَّقت. وضحكت الشجرة: سال صمغُها. وضَحِك الحوضُ: امتلأ وفاض. وظاهرُ كلام أبي البقاء(٣) أن ضَحَك بالفتح مختص بالحيض فإنه قال: «بمعنى حاضت، يقال: ضحَكت الأرنب بفتح الحاء».

قوله: «يعقوب» قرأ(٤) ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الباء، والباقون برفعها. فأمَّا القراءةُ الأولىٰ فاختلفوا فيها: هل الفتحةُ علامةُ نصب أو جر؟ والقائلون بأنها علامة نصب اختلفوا: فقيل: هو منصوبٌ عطفاً على قوله: «بإسحاق» قال الزمخشري(٥): «كأنه قيل: ووهَبْنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب على طريقة قوله(٦):

٢٦٨٣ـ .... ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعِبٍ ....

يعني أنه عطف على التوهم فنصب، كما عطف الشَّاعرُ على توهُّم وجود الباء في خبر«ليس» فجرَّ، ولكنه لا ينقاس. وقيل: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدر تقديرُه: ووهبْنا يعقوب، وهو على هذا غيرُ داخلٍ في البشارة. ورجَّح

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٢٣٧/٥. واللبانة: ضرب من الثياب. والحُق: المنحوت من عاج وغيره.
(٢) الكافورة: قشرة الطلعة.
(٣) الإملاء: ٤٢/٢.
(٤) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٢٤٤/٥؛ الإتحاف: ٢٥٨؛ الحجة: ٣٤٧؛ التيسير: ١٢٥.
(٥) الكشاف: ٢٨١/٢.
(٦) تقدم برقم ١٣٥٣.

الفارسيُّ[1] هذا الوجه. وقيل: هو منصوبٌ عطفاً على محل «بإسحاق» لأن موضعَه نصب كقوله: «وأرجلكم»[2] بالنصب عطفاً على «برؤوسكم». والفرق بين هذا والوجه الأول: أن الأولَ ضمَّن الفعل معنى: «وَهَبْنا» توهُّماً، وهنا باقٍ على مدلوله من غير توهُّم.

ومن قال بأنه مجرورٌ جعله عطفاً على «بإسحاق» والمعنى: أنها بُشِّرت بهما. وفي هذا الوجه والذي قبله بحثٌ: وهو الفصلُ بالظرف بين حرف العطف والمعطوف، وقد تقدَّم ذلك مستوفى في النساء فعليك بالالتفات إليه.

ونسب مكي[3] الخفضَ للكسائي ثم قال: «وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض، لأنك فَصَلْت بين الجار والمجرور بالظرف»[4]. قوله: «بإعادة الخافض» ليس ذلك لازماً، إذ لو قُدِّم ولم يُفْصَل لم يُلْتزم الإِتيان به.

وأمَّا قراءةُ الرفع ففيها أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق فقدَّره الزمخشري[5] «مولود أو موجود» وقدّره غيره بكائن. ولمَّا حكى النحاس[6] هذا قال: «والجملة حالٌ داخلةٌ في البشارة أي: فَبَشَّرْناها بإسحاق متصلاً[7] به يعقوبُ». والثاني: أنه مرفوع على الفاعلية بالجارِّ قبله، وهذا يجيء

---

(١) الحجة (خ): ٣/٢٢٦.

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: السبعة: ٢٤٢.

(٣) المشكل: ١/٤٠٩.

(٤) وقال: «وحق المجرور أن يكون ملاصقاً للجار، والواو قامت مقام حرف الجر، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بزيدٍ وفي الدار عمروٍ قَبُح، وحق الكلام مررت بزيد وعمروٍ في الدار، وبشّرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه».

(٥) الكشاف: ٢/٢٨١.

(٦) إعراب القرآن: ٢/١٠١.

(٧) النحاس: مقابلاً له يعقوب.

على رَأْيِ الأخفش. والثالث: أن يرتفع بإضمار فعل أي: ويحدث من وراء إسحاق يعقوب، ولا مَدْخَلَ له في البشارة. والرابع: أنه مرفوعٌ على القطع يَعْنُون الاستئناف، وهو راجع لأحد ما تقدَّم مِنْ كونه مبتدأ وخبراً، أو فاعلاً بالجارِّ بعده، أو بفعل مقدر.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿يا وَيْلتا﴾**: الظاهرُ كون الألف بدلاً من ياء المتكلم / ولذلك أمالها[١] أبو عمرو وعاصم في روايةٍ، وبها قرأ الحسن[٢] «يا ويلتي» بصريح الياء. وقيل: هي ألف الندبة، ويوقف عليها بهاء السكت. [٤٩٢/أ]

قوله: «وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً» الجملتان في محل نصب على الحال من فاعل «أَلِدُ» أي: كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين المنافيتين لها؟

والجمهورُ على نصب «شيخاً» وفيه وجهان، المشهور: أنه حال والعامل فيه: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارة، وإمَّا كلاهما. والثاني: أنه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحالُ لازمةٌ عند مَنْ لا يجهل الخبرَ، أمَّا مَنْ جهله فهي غير لازمة. وقرأ[٣] ابن مسعود والأعمش وكذلك في مصحف ابن مسعود «شيخٌ» بالرفع، وذكروا فيه أوجهاً: خبرٌ بعد خبر، أو خبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض، أو خبر «هذا» و«بعلي» بيان أو بدل، أو «شيخ» بدل من «بعلي»، أو «بعلي» مبتدأ و«شيخ» خبره، والجملة خبرُ الأول، أو «شيخ» خبرُ مبتدأ مضمر أي هو شيخ.

والشيخ يقابله عجوز، ويقال شَيْخة قليلاً، كقوله[٤]:

---

(١) الإتحاف: ٢٥٨.
(٢) البحر: ٣٤٤/٥؛ الكشاف: ٢٨١/٢.
(٣) الإتحاف: ٢٥٩؛ البحر: ٢٤٤/٥؛ المحتسب: ٣٢٤/١.
(٤) تقدم برقم ٦.

٢٦٨٤ـ وتَضْحك مني شَيْخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ....

وله جموعٌ كثيرة، فالصريح منها: أَشْياخ وشُيوخ وشِيخان، وشِيْخَة عند مَنْ يَرىٰ أن فِعْلَة جمعٌ لا اسم جمع كغِلْمة وفِتْيَة. ومن أسماءِ جَمْعه[١] مَشِيخَة[٢] وشِيَخَة ومَشْيُوخاء.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿أهلَ البيت﴾**: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منادىٰ. والثاني: أنه منصوبٌ على المدح. وقيل: على الاختصاص، وبين النصبين فرق: وهو أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح كما أن المذمومَ لفظٌ يتضمن بوضعه الذمَّ.

والمنصوبُ على الاختصاص لا يكون إلا لمدحٍ أو ذم، لكن لفظَه لا يتضمَّن بوَضْعِه المدحَ ولا الذمَّ كقوله[٣]:

٢٦٨٥ـ بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ

كذا قاله الشيخ[٤]، واستند إلى أن سيبويه[٥] جعلهما في بابين، وفيه نظر.

والمجيد: فَعيل، مثالُ مبالغة[٦] مِنْ مَجَد يَمْجُد مَجْداً ومَجادة، ويقال: مَجُد كشَرُف وأصلُه الرِّفْعَة. وقيل: من مَجَدَتِ الإبلُ تَمْجُد مَجادة

---

(١) يبدو أن أسماء الجمع هذه خالفت أوزان الجموع أو ساوت الواحد.
(٢) لم يضبطها المؤلف، وأورد صاحبُ اللسان من هذا اللفظ: مَشْيَخَة ومِشْيَخَة ومَشِيْخَة.
(٣) تقدم برقم ٥٨٧.
(٤) البحر ٥/٢٤٥.
(٥) انظر الاختصاص عند سيبويه في: ١/٣٢٦ ـ ٣٢٨. وانظر: المدح والذم في أبواب متفرقة من الكتاب، انظرها في فهارس الكتاب للشيخ عضيمة: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٦) انظر: اللسان: مجد.

ومَجْداً أي: شَبِعت، وأنشدوا لأبي حية النميري[1]:

٢٦٨٦ـ تزيدُ على صواحبِها وليسَتْ بماجدةِ الطعامِ ولا الشراب

أي: ليسَتْ بكثيرةِ الطعامِ ولا الشراب. وقيل: مَجَد الشيءُ: أي حَسُنَتْ أوصافُه. وقال الليث: «أمجد فلانٌ عطاءَه ومَجَّده أي: كثَّره».

آ. (٧٤): والرَّوْع: الفزع، قال الشاعر[2]:

٢٦٨٧ـ إذا أخَذَتْها هِزَّةُ الرَّوْعِ أَمْسَكَتْ بمَنْكِبِ مِقْدامٍ على الهَوْلِ أرْوَعا

يقال: راعَه يَرُوْعُه أي: أفزعه، قال عنترة[3]:

٢٦٨٨ـ ما راعني إلا حَمولةُ أهلِها وسطَ الديار تَسِفُّ حَبَّ الخِمْخِمِ

وارتاع: افتعل منه. قال النابغة[4]:

٢٦٨٩ـ فارتاعَ من صَوْتِ كَلَّابٍ فباتَ له طَوْعَ الشَّوامِتِ من خوفٍ ومن صَرَدِ

وأمَّا الرُّوْعُ ـ بالضم ـ فهي النفسُ لأنها محلُّ الرَّوْع، ففرَّقوا بين الحالِّ والمَحَلِّ. وفي الحديث: «إنَّ رُوْحَ القدس نفث في رُوْعي»[5].

قوله: «وجاءَتْه البُشْرى» عطف على «ذَهَب»، وجوابُ «لَمَّا» على هذا محذوفٌ أي: فلما كان كيت وكيت اجترأ على خطابهم، أو فَطِن لمجادلتهم، وقوله: «يُجادلنا» على هذا جملةٌ مستأنفة، وهي الدالَّةُ على ذلك الجوابِ المحذوفِ. وقيل: تقديرُ الجواب: أقبل يجادِلُنا، فيجادلُنا على هذا حالٌ من فاعل

(١) البحر: ٢٣٧/٥؛ اللسان مجد. والبيت في وصف امرأة.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٢٣٧/٥. (٣) تقدم برقم ٢١٠١.
(٤) ديوانه: ٨؛ والقرطبي: ٧٢/٩؛ والبحر: ٢٣٧/٥. والكلاب: صاحب الكلاب. الشوامت: القوائم. والصرد: الريح الباردة.
(٥) انظر: النهاية ٢٧٧/٢.

«أَقبل». وقيل: جوابها قوله: «يجادِلُنا» وأوقع المضارعَ موقعَ الماضي. وقيل: الجوابُ قولُه «وجاءته البُشْرىٰ»، هو الجوابُ والواوُ زائـدةٌ. وقيل: «يجادلنا» حال من «إبراهيم»، وكذلك قولُه: «وجاءَتْه البشرى» و «قد» مقدرةٌ. ويجوز أن يكونَ «يجادِلُنا» حالاً من ضمير المفعول في «جاءَتْه». و «في قوم» أي: في شأنهم.

آ. (٧٥) **قوله تعـالى: و ﴿أوَّاهٌ﴾**: فعَّال مِنْ أوَّهَ، وقد تقدم اشتقاقه(١).

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿آتِيْهم عذاب﴾**: يجوز أن يكون جملةً من مبتدأ وخبر في محلِّ رفع خبراً لـ «إنهم». ويجوز أن يكون «آتيهم» الخبر و «عذاب» المبتدأ، وجاز ذلك لتخصُّصِه بالـوصف، ولتنكير «آتيهم» لأنَّ إضافتَه غيرُ محضة. ويجوز أن يكون «آتيهم» خبرَ «إنَّ» و «عذاب» فاعلٌ به، ويدل على ذلك قراءةُ عمرو بن هَرِم(٢): «وإنهم أتاهم» بلفظ الفعل الماضي.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿سِيْءَ﴾**: فعلٌ مبنيٌّ للمفعول. والقائمُ مقامُ الفاعل ضميرُ لوط مِنْ قولك «ساءني كذا» أي: حَصَل / لي سُوْءٌ(٣). و «بهم» [٤٩٢/ب] متعلقٌ بـه أي: بسببهم. و «ذَرْعاً» نصبٌ على التمييـز، وهو في الأصـل مصدر(٤) ذَرَعَ البعير يَذْرَع بيديه في سَيْره إذا سار على قَدْر خَطْوِه، اشتقاقاً من الذِّراع، ثم تُوُسِّع فيه فوُضِعَ مَوْضِعَ الطاقة والجهد فقيل: ضاق ذَرْعُه أي: طاقتُه قال(٥):

---

(١) انظر: الآية ١١٤ من سورة التوبة. (الدر المصون ٦/١٣١).
(٢) البحر ٥/٢٤٥. وهو الأزدي البصري ثقة من السادسة مات قبل قتادة. تقريب التهذيب: ٤٢٨.
(٣) الأصل «سوءاً» وهو سهو.
(٤) انظر: اللسان «ذرع».
(٥) تقدم برقم ٦٤٥.

٢٦٩٠ـ . . . . فاقدِرْ بذَرْعِك وانظر أين تَنْسَلِكُ

وقد يقع الذِّراعُ موقِعَه قال[١]:

٢٦٩١ـ إذا التَّيَّازُ ذو العَضَلاتِ قُلْنا إليك إليك ضاقَ بها ذِراعا

قيل: هو كنايةٌ عن ضِيق الصدر.

وقوله: «عَصِيْب» العَصِيْبُ والعَصَبْصَبُ والعَصُوب: اليوم الشديد، الكثير الشرِّ الملتفُّ بعضُه ببعض قال[٢]:

٢٦٩٢ـ وكنت لِزازَ خَصْمِكَ لم أُعَرِّدْ وقد سَلكوك في يومٍ عصيبِ

وعن أبي عُبَيْد: «سُمِّي عَصِيباً لأنه يعصب الناسَ بالشرِّ». والعِصَابَةُ: الجماعة من الناس سُمُّوا بذلك لإحاطتهم إحاطةَ العِصابة[٣].

قوله: «يُهْرَعون» في محل نصب على الحال. والعامَّة على «يُهرعون» مبنياً للمفعول. والإهراع: الإسراع ويقال: هو المَشْيُ بين الهَرْوَلة والجَمَز. وقال الهروي: هَرَع وأَهْرَعَ: اسْتَحَثَّ. وقرأت[٤] فرقة: «يَهْرعون» بفتح الياء مبنياً للفاعل مِنْ لغة «هَرَع».

قوله: «هؤلاء بناتي» جملةٌ برأسها، و«هنَّ أطهرُ لكم» جملةٌ أخرى، ويجوز أن يكونَ «هؤلاء» مبتدأ، و«بناتي» بدلٌ أو عطفُ بيان، و«هنَّ» مبتدأ،

---

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه: ٤٠؛ والزاهر: ١/٥٦١؛ والبحر: ٥/٢٣٧. والتياز: الكثير اللحم.

(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه: ٣٩؛ والطبري: ١٥/٤٠٩؛ ومجاز القرآن: ١/٢٩٤؛ والبحر: ٥/٢٣٧؛ واللسان: سلك لم أعرد: لم أحجم، ولزازه: ملازمه. وأقحمت «في» بعد «وكنت» في الأصل.

(٣) العصابة: العمامة.

(٤) البحر: ٥/٢٤٦.

و «أَطْهَرُ» خبره، والجملةُ خبر الأول. ويجوز أن يكونَ «هنَّ» فَصْلاً، و «أطهر» خبر: إمَّا لـ «هؤلاء»، وإمَّا لـ «بناتي»، والجملةُ خبر الأول.

وقرأ(١) الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسىٰ بن عمر والسدي: «أطهرَ» بالنصب. وخُرِّجت على الحال. فقيل: «هؤلاء» مبتدأ، و «بناتي هُنَّ» جملةٌ في محلِّ خبره، و «أطهر» حال، والعاملُ: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارةُ. وقيل: «هنَّ» فَصْلٌ بين الحال وصاحبها، وجُعِل من ذلك قولُهم: «أكثرُ أكلي التفاحةَ هي نضيجةً». ومنعه بعض النحويين، وخرَّج الآيةَ على أن «لكم» خبر «هن» فلزمه على ذلك أن تتقدَّم الحالُ على عاملها المعنوي، وخرَّجَ المَثَلَ المذكور على أن «نضيجة» منصوبة بـ «كان» مضمرة.

قوله: «ولا تُخْزوني في ضيفي»: الضيف في الأصل مصدرٌ، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المُضيف، ولذلك يقع على المفرد والمذكر وضدَّيهما بلفظٍ واحدٍ، وقد يُثَنَّى فيقال: ضَيْفان، ويُجْمع فيقال: أضياف وضُيوف كأبيات وبُيوت وضِيفان كحَوْض وحِيضان.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿مِنْ حق﴾**: يجوز أن يكون مبتدأ، والجارُّ خبره، وأن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتماده على نفي، و «مِنْ» مزيدةٌ على كلا القولين.

قوله: «ما نريدُ» يجوز أن تكونَ مصدريةً، وأن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. والعلم عرفانٌ، فلذلك يتعدَّى لواحدٍ أي: لتعرف إرادتنا، أو الذي نريده. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهامية وهي مُعَلِّقة للعلم قبلها.

---

(١) البحر: ٥/٢٤٧؛ المحتسب: ١/٣٢٥.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿لو أنَّ﴾**: جوابُها محذوف تقديره: لفعلتُ بكم وصنعْتُ كقوله: «ولو أنَّ قرآناً سُيِّرَتْ»[1].

قوله: «أو آوي» يجوز أن يكونَ معطوفاً على المعنىٰ، تقديره: أو أني آوي، قاله أبو البقاء[2] والحوفي. ويجوز أن يكون معطوفاً على «قوة» لأنه منصوبٌ في الأصل بإضمار أن فلمَّا حُذِفَتْ «أن» رُفع الفعل كقوله: «ومِنْ آياتِه يُريكم»[3].

واستضعف أبو البقاء[4] هذا الوجهَ بعدم نصبِه. وقد تقدم جوابه. ويدلُّ على اعتبار ذلك قراءةُ[5] شيبة وأبـي جعفر «أو آويَ» بالنصب كقوله[6]:

٢٦٩٣ــ ولـولا رجالٌ من رِزامٍ أعـزَّةٍ وآلُ سبيعٍ أو أسُوْءَكَ عَلْقمـا

وقولها[7]:

٢٦٩٤ــ لَـلُبْسُ عبـاءةٍ وتـقـرَّ عَيْـني أحبُّ إليَّ من لُبْس الشُّفوف

ويجوز أن يكون عَطْفُ هذه الجملةِ الفعلية على مثلها إن قدَّرْتَ أنَّ «أنَّ» مرفوعة بفعل مقدرٍ بعد «لـو» عند المبـرد[8]، والتقديـر: لو يستقـر ــ أو يثبت ــ استقرار القوة أو آوي، ويكون هذان الفعلان ماضيَـيْ المعنى؛

---

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد.

(٢) الإملاء: ٢/٤٣.

(٣) الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٤) الإملاء: ٢/٤٣.

(٥) البحر: ٥/٢٤٧؛ المحتسب: ١/٣٢٦.

(٦) تقدم برقم ١٠١٦.

(٧) تقدم برقم ٧٠١.

(٨) المقتضب: ٣/٧٧.

لأنها تَقلب المضارع إلى المضيِّ. وأمَّا على رأي سيبويه[1] في كونِ أنَّ «أنَّ» في محل الابتداء، فيكون هذا مستأنفاً. وقيل: «أو» بمعنىٰ بل وهذا عند الكوفيين.

و «بكم» متعلق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «قوة»، إذ هو في الأصل صفةٌ للنكرة، ولا يجوز أن يتعلَّق بـ «قوة» لأنها مصدر[2].

والرُّكُنْ بسكون الكاف وضمها الناحية من جبل وغيره، ويُجمع على أركان وأَرْكُن قال[3]:

٢٦٩٥ــ وزَحْمُ رُكْنَيْكَ شديدُ الأَرْكُنِ / [٤٩٣/أ]

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ﴾**: قرأ[4] نافع وابن كثير: «فاسْرِ بأهلك» هنا وفي الحجر[5]، وفي الدخان[6]: «فاسْر بعبادي»، وقوله: «أنَ اسْرِ» في طه[7] والشعراء[8]، جميع ذلك بهمزة الوصل تسقط دَرْجاً وتَثْبُتُ مكسورة ابتداءً. والباقون «فَأَسْر» بهمزة القطع تثبت مفتوحةً دَرْجاً وابتداء، والقراءتان مأخوذتان من لُغَتي هذا الفعل فإنه يُقال: سَرَى، ومنه «والليلِ إذا يَسْر»[9]، وأَسْرى، ومنه: «سبحانَ الذي أَسْرى»[10] وهل هما بمعنى واحدٍ

---

(١) الكتاب: ١/٤١٠، ٤٦٢.
(٢) يبدو أن سبب المنع أن معمول المصدر لا يتقدم عليه.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه: ١٦٤؛ والكتاب: ٢/١٨١؛ واللسان: ركن.
(٤) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢٤٨؛ النشر: ٢/٢٩٠؛ الحجة: ٣٤٧.
(٥) «فاسر بأهلك» الآية ٦٥.
(٦) «فاسر بعبادي» الآية ٢٣.
(٧) الآية ٧٧.
(٨) الآية ٥٢.
(٩) الآية ٤ من سورة الفجر.
(١٠) الآية ١ من سورة الإسراء.

أو بينهما فرقٌ؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنى واحدٍ، وهو قول أبـي عبيد. وقيل: بل أَسْرى لأولِ الليل، وسَرَى لآخره، وهو قولُ الليث، وأمَّا سار فمختص بالنهار، وليس مقلوباً مِنْ سَرى.

قوله: «بأهلك» يجوز أَنْ تكونَ الباءُ للتعدية، وأن تكونَ للحال أي: مصاحباً لهم. وقوله: «بقِطْعٍ» حال من «أهلك» أي: مصاحبين لقِطْع، على أن المرادَ به الظلمة. وقيل: الباء بمعنىٰ «في». والقِطْع هنا نصف الليل، لأنه قطعةٌ منه مساويةٌ لباقيه، وأنشدوا[1]:

٢٦٩٦ـ ونـائحـةٍ تَنُـوْحُ بقِـطْعِ ليـلٍ   على رَجُـلٍ بقارعـةِ الصعيـد

وقد تقدَّم الكلامُ على القِطْع في يونس[2] بأشبع من هذا.

قوله: «إلا امرأتك» ابن كثير[3] وأبو عمرو برفـع «امرأتك» والباقون بنصبها. وفي هذه الآية الكريمة كلامٌ كثيرٌ لا بد من استيفائه. أمَّا قراءةُ الرفع ففيها وجهان، أشهرُهما عند المعربين: أنَّه على البدل من «أحد» وهو أحسن من النصب، لأنَّ الكلام غيرُ موجَب. وهذا الوجهُ قد رَدَّه أبو عبيد بأنه يَلْزَمُ منه أنهم نُهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تُنْهَ عنه، وهذا لا يجوزُ، ولو كان الكلامُ «ولا يلتفت» برفع «يلتفت» يعني على أنْ تكونَ «لا» نافيةً، فيكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يَلْتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً، لكنه لم يقرأ برفع «يلتفت» أحد.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٢٤٨/٥؛ والقرطبي: ٨٠/٩، وذكر محقق القرطبي أنه لمالك بن كنانة.

(٢) الآية ٢٧.

(٣) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٢٤٨/٥؛ التيسير: ١٢٥؛ الحجة: ٣٤٧.

وقد استحسن ابنُ[1] عطيةَ هذا الإلزامَ من أبـي عبيد، وقال: «إنه واردٌ على القول باستثناءِ المرأة من «أحد» سواءً رَفَعْتَ المرأة أو نَصَبْتها». قلت: وهذا صحيحٌ، فإن أبا عبيد لم يُرِد الرفعَ لخصوصِ كونه رفعاً، بل لفسادِ المعنىٰ، وفسادُ المعنىٰ دائر مع الاستثناء من «أحد»، وأبو عبيد يُخَرِّج النصبَ على الاستثناء من «بأهلك»، ولكنه يَلْزم من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولا سبيلَ إلى ذلك لتواترها.

وقد انفصل المبردُ عن هذا الإشكالِ الذي أورده أبو عبيد بأن النهيَ في اللفظ لـ «أحد» وهو في المعنى للوط عليه السلام، إذ التقدير: لا تَدَعْ منهم أحداً يلتفت، كقولك لخادمك: «لا يَقُمْ أحدٌ» النهيُ لأحد، وهو في المعنىٰ للخادم، إذ المعنى: «لا تَدَعْ أحداً يقوم». قلت: فآل الجواب إلى أنَّ المعنىٰ: لا تَدَعْ أحداً يلتفت إلا امرأتك فَدَعْها تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: «لا تَدَعْ أحداً يقوم إلا زيداً، معناه: فَدَعْه يقوم. وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد فرَّ منه أبو عبيد موجودٌ هو أو قريب منه هنا.

والثاني[2]: أن الرفعَ علىٰ الاستثناءِ المنقطع، والقائلُ بهذا جعل قراءةَ النصبِ أيضاً من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حَدٍّ سواء، ولنسْرُدْ كلامه لنعرفَه فقال: «الذي يظهر أن الاستثناءَ على كلتا القراءتين منقطع، لم يُقْصَدْ به إخراجُها من المـأمور بـالإسراء معهم، ولا من المنهيين عن الالتفاتِ، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنىٰ: لكن امرأتَك يَجْري لها كذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى أن مثلَ هذه الآية جاءت في سورة الحجر[3]، وليس فيها استثناءٌ البتةَ، قال تعالىٰ: «فأسْرِ بأهلك» الآية. فلم تقع العنايةُ في ذلك

---

(١) المحرر: ٩/٢٠١.

(٢) من وجهي قراءة الرفع.

(٣) الآية ٦٥ «فأسر بأهلك بقطع من الليل واتَّبع أدبارهم».

إلا بذكر مَنْ أنجاهم اللّه تعالىٰ، فجاء شرح حالِ امرأتِه في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى عُلم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، وفيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم وعليه اثنان من القراء». قا ل الشيخ(١): «وهذا الذي طوَّل به لا تحقيقَ فيه، فإنه إذا لم يُقْصَدْ إخراجُها من المأمور بالإسراء بهم ولا من / المَنْهِيِّين عن الالتفاتِ، وجُعل استثناءً منقطعاً، [٤٩٣/ب] كان من المنقطع الذي لم يتوجَّهْ عليه العاملُ بحال، وهذا النوع يجب فيه النصبُ على كلتا اللغتين، وإنما تكون اللغتان في ما جاز توجُّهُ العاملِ عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد «إلا» من غير الجنس المستثنىٰ، فكونُه جازَ فيه اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجَّه عليه العامل، وهو قد فرض أنه لم يُقْصَدْ بالاستثناء إخراجُها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، فكان يجب فيه إذ ذاك النصبُ قولاً واحداً».

[قلت: القائل بذلك هو الشيخ شهاب الدين أبو شامة](٢). وأمَّا قولُه: «إنه لم يتوجَّهْ عليه العامل» ليس(٣) بمسلَّم، بل يتوجَّه عليه في الجملة، والذي قاله النحاة ممَّا لم يتوجَّهْ عليه العاملُ من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وهذا ليس مِنْ ذاك، فكيف يُعْترض به على أبـي شامة؟.

وأمَّا النصبُ ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستثنىٰ مِنْ «بـأهلك»، واستَشْكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى: وهو أنه يلزم ألَّا يكونَ سَرَى بها، لكن الفرضِ أنه سرىٰ بها، يدلُّ عليه أنها التفتَتْ، ولو لم تكن معهم لمَا حَسُن

---

(١) البحر: ٢٤٩/٥.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل واضحاً.

(٣) لعل الأفصح «فليس».

الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفاتُ يدلُّ على كونها سَرَتْ معهم قطعاً. وقد أُجيب عنه بأنه لم يَسْرِ هو بها، ولكن لمَّا سَرَى هو وبنتاه تَبِعَتْهم فالتفتت، ويؤيِّد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبدالله[1] وسقط مِنْ مصحفه «فَأَسْر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك» ولم يذكر قوله «لا يلتفت منكم أحد».

والثاني: أنه مستثنى مِنْ «أحد» وإن كان الأحسنُ الرفعَ إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر «ما فعلوه إلا قليلاً منهم»[2] بالنصبِ مع تقدُّم النفي الصريح. وقد تقدَّم لك هناك تخريجٌ آخرُ لا يمكن ههنا.

والثالث: أنه مستثنى منقطعٌ على ما قدَّمْتُه عن أبي شامة. وقال الزمخشري[3]: «وفي إخراجها مع أهله روايتان، روي أنه أخرجها معهم، وأُمِرَ أَنْ لا يلتفتَ منهم أحد إلا هي، فلما سَمِعَتْ هِدَّة العذاب التفتَتْ وقالت: يا قوماه، فأدركها حجرٌ فقتلها، ورُوي أنه أُمِر بأن يُخَلِّفَها مع قومها فإنَّ هواها إليهم ولم يَسْرِ بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين».

قال الشيخ[4]: «وهذا وهمٌ فاحشٌ، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين مِنْ أنه سَرَى بها أو لم يَسْرِ بها، وهذا تكاذُبٌ في الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان ـ وهما مِنْ كلام الله تعالى ـ يترتبان على التكاذب». قلت: وحاشَ للَّه أن تترتب القراءتان على التكاذُب، ولكن ما قاله الزمخشري صحيحٌ، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يَلْزم من ذلك التكاذبُ، لأنَّ مَنْ قال إنه سَرَى بها يعني أنها سَرَتْ هي بنفسها مصاحِبةً لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سُراها، ومن قال إنه لم يَسْرِ بها، أي:

---

(1) البحر: ٥/٢٤٨.
(2) الآية ٦٦ من سورة النساء. انظر: السبعة: ٢٣٥.
(3) الكشاف: ٢/٢٨٤.
(4) البحر: ٥/٢٤٨.

لم يَأْمرها ولم يأخذها وأنه لم يَدُم سُراها معهم بل انقطع فَصَحَّ أن يقال: إنه سَرَى بها ولم يَسْرِ بها، وقد أجاب الناسُ بهذا وهو حسنٌ.

وقال الشيخ أبو شامة: «ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاةُ معنى حسنٌ، وذلك أن يكون في الكلام اختصارَ نَبَّهَ عليه اختلافُ القراءتين فكأنه قيل: فَأَسْرِ بأهلِك إلا امرأتك، وكذا روى أبو عبيدة وغيره أنها في مصحف عبدالله هكذا، وليس فيها «ولا يلتفتْ منكم أحدٌ» فهذا دليلٌ على استثنائها مِن السُّرى بهم، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجَتْ معكم وتَبِعَتْكم ـ غيرَ أن تكونَ أنت سَرَيْتَ بها ـ فانْهَ أهلك عن الالتفات غيرَها، فإنها ستلتفت فيُصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءةُ النصبِ دالَّةً على المعنى المتقدم، وقراءةُ الرفع دالَّةً على المعنى المتأخر، ومجموعُهما دالٌّ على جملة المعنى المشروح» وهو كلامٌ حسنٌ شاهدٌ لِما ذكرته.

قوله: «إنَّه مُصِيبها» الضميرُ ضمير الشأن، و«مُصيبها» خبرٌ مقدم، و«ما أصابهم» مبتدأ مؤخر وهو موصولٌ بمعنى الذي، والجملة خبرُ إنَّ؛ لأن ضمير الشأن يُفَسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزْأَيْها.

وأعرب الشيخ[1] «مُصيبها» مبتدأً، و«ما أصابهم» الخبر، وفيه نظرٌ من حيث الصناعة: فإن الموصولَ معرفة، فينبغي أن يكونَ المبتدأ و«مُصيبها» نكرةً لأنَّه عامل تقديراً فإضافتُه غيرُ محضةٍ، ومن حيث المعنى: إنَّ المراد الإخبار عن الذي أصابهم أنه مُصِيبها من غيرِ عكسٍ، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ «مصيبُها» مبتدأً، و«ما» / الموصولةُ فاعلٌ لأنهم يُجيزون أن يُفَسَّر ضميرُ [٤٩٤/أ]
الشأنِ بمفرد عاملٍ فيما بعده نحو: «إنه قائمٌ أبواك».

(١) البحر: ٥/٢٤٩.

قوله: «إنَّ موعدَهم»، أي: موعد هلاكهم. وقرأ عيسى بن[1] عمر «الصبح» بضمتين فقيل: لغتان، وقيل: بل هي إتباعٌ، وقد تقدَّم البحثُ في ذلك.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿عاليَها سافلَها﴾**: مفعولا الجعل الذي بمعنى التصيير، و«سِجِّيل» قيل: هو في الأصل مركَّب من: «سكر كل» وهو بالفارسية حجر وطين فعُرِّب وغُيِّرت حروفهُ. وقيل: سِجِّيل اسمٌ للسماء وهو ضعيف أو غلط؛ لوصفه بمَنْضود. وقيل: مِنْ أَسْجَلَ، أي: أرسل فيكون فِعِّيلاً، وقيل: هو مِن التسجيل، والمعنى: أنه مِمَّا كتب اللَّهُ وأَسْجل أن يُعَذَّب به قوم لوط، وينصرُ الأولَ تفسيرُ ابن عباس أنه حجرٌ وطين كالآجرّ المطبوخ، وعن أبي عبيد[2] هو الحجر الصُّلْب. و«منضود» صفةٌ لسِجِّيل. والنَّضْدُ: جَعْلُ الشيءِ بعضَه فوقَ بعضٍ، ومنه «وطَلْحٍ منضود»[3]، أي: متراكب، والمرادُ وصفُ الحجارة بالكثرة.

آ. (٨٣) و «مُسَوَّمة» نعتٌ لحجارة، وحينئذ يلزمُ تقدُّمُ الوَصْفِ غيرِ الصريح على الصريح لأنَّ «مِنْ سجيل» صفةٌ لحجارة، والأَوْلى أن يُجْعل حالاً من حجارة، وسوَّغ مجيئَها مِن النكرة تخصُّصُ النكرة بالوصف. والتَّسْويم: العلامَةُ. قيل: عُلِّم على كلِّ حجرٍ اسمُ مَنْ يُرْمَىٰ به، وتقدَّم اشتقاقُه في آل عمران[4]. و «عند»: إمَّا منصوبٌ بـ «مُسَوَّمة»، وإمَّا بمحذوفٍ على أنها صفة لـ «مُسَوَّمة».

قوله: «وما هي» الظاهرُ عَوْدُ هذا الضمير على القرىٰ المُهْلَكة. وقيل:

---

(١) البحر: ٥/٢٤٩؛ القرطبي: ٩/٨١.
(٢) لعلها «وعن أبي عبيدة» انظر المجاز: ١/٢٩٦.
(٣) الآية ٢٩ من سورة الواقعة.
(٤) الآية ١٢٥.

يعودُ على الحجارة وهي أقربُ مذكور. وقيل: يعودُ على العقوبة المفهومة من السياق. ولم يُـؤَنِّث «ببعيد»: إمَّا لأنه في الأصلِ نعتٌ لمكانٍ محذوف تقديره: وما هي بمكان بعيدٍ بل هو قريبٌ، والمرادُ به السماء أو القرى المهلَكة، وإمَّا لأن العقوبةَ والعقابَ واحد، وإمَّا لتأويل الحجارة بعذاب أو بشيءٍ بعيد.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿ولا تَنْقُصُوا﴾**: «نَقَصَ» يتعدَّى لاثنين، إلى أولهما بنفسه، وإلى ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحْذَفُ، تقول: نَقَصْت زيداً مِنْ حقه، وحقَّه، وهو هنا كذلك؛ إذ المرادُ: ولا تَنْقُصوا الناسَ من المكيال، ويجوز أن يكون متعدِّياً لواحدٍ على المعنىٰ، والمعنىٰ: لا تُقَلِّلوا وتُطَفِّفوا، ويجوز أن يكون «المكيالَ» مفعولاً أول والثاني محذوف، وفي ذلك مبالغةٌ، والتقدير: ولا تَنْقُصوا المكيالَ والميزانَ حَقَّهما الذي وَجَبَ لهما وهو أبلغُ في الأمر بوفائهما.

قوله: «محيط» صفة لليوم، ووُصِف به من قولهم: أحاط به العدوُّ، وقوله: «وأُحيط بثمره»[(١)]. قال الزمخشري[(٢)]: «إنَّ وَصْفَ اليوم بالإِحاطة أبلغُ مِنْ وصف العذاب بها» قال: «لأنَّ اليومَ زمانٌ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه».

وزعم قومٌ أنه جُرَّ على الجِوار، لأنه في المعنى صفةٌ للعذاب، والأصلُ: عذاب يوم محيطاً. وقال آخرون: التقدير: عذاب يومٍ محيطٍ عذابُه. قال أبو البقاء[(٣)]: «وهو بعيدٌ؛ لأنَّ محيطاً قد جَرَى على غير مَنْ هوله، فيجب إبرازُ فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف».

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الكهف.

(٢) الكشاف: ٢/٢٨٥.

(٣) الإملاء: ٢/٤٤.

آ. (٨٦) **قوله تعالى: ﴿إنْ كنتم مؤمنين﴾**: قال ابن عطية[١]: «وجواب هذا الشرط متقدم» يعني على مذهب مَنْ يراه لا على [مذهب][٢] جمهور البصريين. والعامَّة على تشديد ياء «بقيَّة». وقرأ إسماعيل[٣] بن جعفر ـ من أهل المدينة ـ بتخفيفها. قال ابن عطية[٤]: «وهي لغةٌ». وهذا لا ينبغي أن يُقال، بل يُقال: إنْ لم يُقْصد الدلالةُ على المبالغة جيء بها مخففةً، وذلك أن فَعِل بكسر العين إذا كان لازماً فقياسُ الصفة منه فَعِل بكسر العين نحو: سَجِيَت المرأة[٥] فهي سَجِيَة فإن قَصَدْت المبالغة قيل: سَجِيَّة لأنَّ فعيلاً من أمثلة المبالغة فكذلك بقيَّة وبَقِية أي بالتشديد والتخفيف[٦].

آ. (٨٧): وتقدَّم الخلاف في قوله «أصلاتك» بالنسبة إلى الإفراد والجمع في سورة براءة[٧].

قوله «أو أن نفعلَ» العامة على نون الجماعة أو التعظيم في «نفعل» و «نشاء». وقرأ[٨] زيد بن علي وابن أبـي عبلة والضحاك بن قيس بتاء الخطاب فيهما. وقرأ أبو عبدالرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء، فَمَنْ قرأ بالنون

---

(١) المحرر: ٩/٢٠٨.
(٢) من ش.
(٣) البحر: ٥/٢٥٢. وهو إسماعيل بن جعفر المدني، جليل ثقة، قرأ على شيبة بن نصاح، وروى عنه الكسائي والدوري. توفي سنة ١٨٠. طبقات القراء: ١/١٦٣.
(٤) المحرر: ٩/٢٠٨.
(٥) امرأة ساجية: فاترة الطرف، والذي في كتاب الأفعال لابن القطاع: ٢/١٧٠ «سَجَت العينُ فَتَر لَحْظُها، وسَجِيت الناقة سكنت عند الحلب» ولم أقف على نَقْلٍ يُثبت «سَجِيت المرأة».
(٦) بعد قوله «بالتخفيف» جملة من بضعة كلمات مخرومة في الأصل وأسقطتها النسخ كافة وقد كُتِبت على طرف الورقة.
(٧) الآية ١٠٣. وانظر معجم القراءات: ٣/١٢٩.
(٨) البحر: ٥/٢٥٣؛ القرطبـي: ٩/٨٧.

فيهما عَطفه على مفعول «نترك» وهو «ما» الموصولةُ / ، والتقدير: أصلواتُك [٤٩٤/ب]
تأمرك أن نَتْرُكَ ما يعبُد آباؤنا، أو أن نترك أن نفعلَ في أموالِنا ما نشـاء،
وهو بَخْسُ الكَيْل والوَزْنِ المقدَّم ذكرُهما. و «أو» للتنويع أو بمعنى الواو،
قولان، ولا يجوز عَطْفُه علىٰ مفعول «تأمـرك»؛ لأن المعنىٰ يتغير، إذ يصير
التقدير: أصلواتُك تأمُرك أن نفعلَ في أموالنا.

ومَنْ قرأ بالتاء فيهما جاز أن يكونَ معطوفاً على مفعول «تأمرك»، وأن
يكونَ معطوفاً على مفعول «نترك»، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن تفعل أنت
في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو أن نترك أن تفعل أنت في أموالنا ما
تشاء أنت.

ومَنْ قرأ بالنون في الأول[١] وبالتاء في الثاني[٢] كان «أن نفعل» معطوفاً
على مفعول «تأمرك»، فقد صار ذلك ثلاثةَ أقسام، قسمٍ يتعيَّن فيه العطفُ
على مفعول «نترك» وهي قراءةُ النونِ فيهما، وقسمٍ يتعيَّن فيه العطفُ على
مفعول «تأمرك»، وهي قراءةُ النون في «نفعل» والتاء في «تشاء»، وقسمٍ يجوزُ
فيه الأمران وهي قراءةُ التاء فيهما. والظاهرُ من حيث المعنىٰ في قراءة التاء
فيهما أو في «تشاء» أن المراد بقولهم ذلك هو إيفاءُ المكيال والميزان؛ لأنه كان
يأمرهم بهما. وقال الزمخشري[٣]: «المعنىٰ: تأمرك بتكليف أن نترك، فحذف
المضاف[٤] لأنَّ الإنسان لا يُـؤْمَرُ بفعل غيره».

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُم﴾**: قد تقدَّم ذلك غيرَ مرة[٥]. وقال

---

(١) أي: نفعل.
(٢) أي: تشاء.
(٣) الكشاف: ٢/٢٨٦.
(٤) وهو تكليف.
(٥) الآية ٤٦ من سورة الأنعام، الآية ٥٠ من سورة يونس.

الزمخشري[1] هنا: «فإنْ قلت: أين جوابُ «أرأيتم» وما له لم يَثْبت كما ثبت في قصة نوح وصالح[2]؟ قلت: جوابُه محذوفٌ، وإنما لم يَثْبُتْ لأن إثباتَه في القصتين دلَّ على مكانه، ومعنى الكلام ينادي عليه، والمعنى: أخبروني إن كنت على حجة واضحةٍ ويقين مِنْ ربـي و [كنت][3] نبياً على الحقيقة، أيصحُّ أنْ لا آمرَكم بترك عبادة الأوثان والكفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لا يُبْعَثون إلا لذلك؟».

قال الشيخ[4]: «وتَسْمِيَةُ هذا جواباً لـ «أرأيتم» ليس بالمصطلح، بل هذه الجملةُ التي قَدَّرها في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتم» [لأن أرأيتم][5] إذا ضُمِّنَتْ معنى أخبرني تعدَّتْ إلى مفعولين، والغالبُ في الثاني أن يكون جملةً استفهاميةً ينعقد منها ومن المفعول الأول في الأصل جملةٌ ابتدائية كقول العرب: «أرأيتك زيداً ما صنع» وقال الحوفي: «وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة الكلام عليه تقديره: أأَعْدِل[6] عَمَّا أنا عليه». وقال ابن عطية[7]: «وجوابُ الشرط الذي في قوله «إن كنت» محذوفٌ تقديره: أضِلُّ[8] كما ضَلَلْتُمْ أو أترك تَبْليغ الرسالة، ونحو هذا ممَّا يليق بهذه المحاجَّة». قال الشيخ[9]: «وليس قوله «أضلّ» جواباً للشرط؛ لأنه إن كان مثبتاً فلا يمكن أن يكونَ جواباً لأنه لا يترتَّب على الشرط، وإن كان استفهاماً حُذف منه الهمزةُ

---

(١) الكشاف: ٢٨٧/٢.
(٢) الكشاف: ولوط.
(٣) زيادة من الكشاف.
(٤) البحر: ٢٥٤/٥.
(٥) من البحر.
(٦) البحر: فأعدل.
(٧) المحرر: ٢١١/٩.
(٨) المحرر: أأضل.
(٩) البحر: ٢٥٤/٥.

فهو في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتم»، وجوابُ الشرط محذوفٌ يدل عليه الجملةُ السابقة مع متعلَّقها»[1].

قوله: «أَنْ أُخالِفَكم» قال الزمخشري[2]: «خالفني فلان إلى كذا: إذا قصده وأنت مُوَلٍّ عنه، وخالفني عنه: إذا وَلَّىٰ عنه وأنت قاصدُه، ويلقاك الرجل صادراً عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول: «خالَفَني إلى الماء»، يريد أنه ذاهب إليه وارداً، وأنا ذاهبٌ عنه صادراً، ومنه قولُه تعالىٰ: «وما أريد أن أخالفَكم إلى ما أنهاكم عنه» يعني أن أسْبِقَكم إلى شهواتكم التي نَهَيْتُكم عنها لأستبدَّ بها دونكم». وهذا الذي ذكره أبو القاسم معنى حسنٌ لطيف ولم يتعرَّض لإعرابِ مفرداته، لأنَّ[3] بفهم المعنى يُفهم الإعراب ولنذكر ما فيه:

فأقول: يجوز أن يكونَ «أن أخالفَكم» في موضع مفعولٍ بـ «أريد»، أي: وما أريدُ مخالفتَكم، ويكون فاعَلَ بمعنى فَعَل نحو: جاوَزْتُ الشيءَ وجُزْته، أي: وما أريد أن أخالفكم، أي: أكونَ خَلَفاً منكم. وقولُه: «إلى ما أنهاكم» يتعلَّق بـ «أخالفكم»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال، أي: مائلاً إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قدَّر بعضُهم محذوفاً يتعلَّق به هذا الجارُّ تقديرُه: وأميل إلى أن أخالفكم، ويجوز أن يكونَ «أن أخالفكم» مفعولاً من أجله، وتتعلق «إلى» بقوله «أريد» بمعنى: وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قال الزجاج: «وما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه. ويجوز أن يُراد بأن أخالفكم معناه من المخالفة، وتكون في موضع المفعول به بأريد، ويقدَّر مائلاً إلى.

---

(١) انتهى الآن هذا الاقتباس الطويل من البحر.
(٢) الكشاف: ٢/٢٨٧.
(٣) اسم أنَّ هنا ضمير الشأن.

قوله: «ما استَطعت» يجوز في «ما» هذه وجوه، أحدها: أن تكـونَ مصدريةً ظرفيةً أي: مدة استطاعتي. الثاني: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي بدلاً من «الإصلاح» والتقدير: إنْ أريد إلا المقدارَ الذي أستطيعه من الصلاح. الثالث: أن يكونَ على حَذْف مضاف، أي: إلا الإصلاحَ إصلاحَ ما استطعت، وهو أيضاً بدل. الرابع: / أنها مفعول بها بالمصدرِ المُعَرَّف، [٤٩٥/أ]
أي: إنْ أريد إلا أن أُصْلح ما استطعت إصلاحَه كقوله(١):

٢٦٩٧ــ ضعيفُ النِّكـايـةِ أعـداءَه يخـالُ الفِرارَ يُـراخي الأجَـلْ

ذَكَرَ هذه الأوجهَ الثلاثةَ الزمخشري(٢)، إلا أن إعمال المصدر المعرَّف قليلٌ عند البصريين، ممنوعٌ إعمالُه في المفعول به عند الكوفيين. وتقدم الجـارَّان في «عليه» و «إليه» للاختصاص أي: عليه لا على غيره، وإليه لا إلى غيره.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿لا يَجْـرِمَنَّـكم﴾**: العامَّةُ على فَتْح ياءِ المضارعة من جَرم ثلاثياً. وقرأ(٣) الأعمشُ وابنُ وثاب بضمِّها مِنْ أجرم. وقد تقدم(٤) أنَّ «جَرَمَ» يتعدَّى لواحدٍ ولاثنين مثل كسب، فيقال: جَرَمَ زيدٌ مالاً نحـو: كَسَبه، وجَـرَمْتُه ذَنْبـاً، أي: كَسَبْتَه إيـاه فهومثـلُ كَسَـب، وأنشـد الزمخشري(٥) على تعدِّيه لاثنين قولَ الشاعر(٦):

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب: ٩٩/١؛ والخزانة: ٤٣٩/٣؛ الهمع: ٩٣/٢؛ الدرر: ٥٢/٢.
(٢) الكشاف: ٢٨٧/٢.
(٣) البحر: ٢٥٥/٥؛ النشر: ٢٤٦/٢؛ القرطبي: ٩٠/٩.
(٤) الآية ٢ من سورة المائدة؛ والآية ٨ من سورة المائدة.
(٥) الكشاف: ٢٨٨/٢.
(٦) البيت لأبي أسماء بن الضَّريبة وهو في اللسان: جرم، وشَرَحَه بقوله: أي حقَّت لها الغضبَ.

٢٦٩٨ـ ولقـد طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَـة طعنَةً ... جَرَمَتْ فَزارةُ بعدها أن يَغْضَبوا

فيكون الكاف والميم هو المفعول الأول، والثاني هو: أن يُصيبكم أي: لا تَكْسِبَنَّكُم عداوتي إصابةَ العذاب. وقد تقدم أن جَرَم وأَجْرم بمعنىً، أو بينهما فرق. ونسب الزمخشري[١] ضمَّ الياءِ مِنْ أجرم لابن كثير.

والعامَّةُ أيضاً عـلى ضم لام «مثلُ» رفعاً على أنه فاعل «يُصيبكم». وقرأ[٢] مجاهد والجحدري بفتحها، وفيها وجهان، أحدهما: أنها فتحة بناء وذلك أنَّه فاعل كحاله في القراءة المشهورة، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالىٰ: «إنه لحقٌّ مثلَ ما[٣] أنكم» وكقوله[٤]:

٢٦٩٩ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطقَتْ ... حَمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْقالِ

وقد تقدَّم تحقيقُ هذه القاعدةِ في الأنعام. والثاني: أنه نعتٌ لمصدر محذوف فالفتحة للإعراب، والفاعلُ على هذا مضمرٌ يفسره سياقُ الكلام، أي: يصيبكم العذاب إصابةً مثلَ ما أصابَ.

قوله: «ببعيد» أتىٰ بـ «بعيد» مفرداً وإن كان خبراً عن جمعٍ لأحد أوجهٍ: إمَّا لحَذف مضاف تقديرُه: وما إهلاك قومٍ، وإمَّا باعتبار زمان، أي: بزمانٍ بعيد، وإما باعتبار مكان، أي: بمكان بعيد، وإمَّا باعتبار موصوفٍ غيرِهما، أي: بشيءٍ بعيد، كذا قدَّره الزمخشري[٥]، وتبعه الشيخ[٦]، وفيه إشكالٌ من

---

(١) الكشاف: ٢/٢٨٨.
(٢) البحر: ٥/٢٥٥، وقال الزمخشري: ٢/٢٢٨ «ورويت عن نافع».
(٣) الآية ٢٣ من سورة الذاريات.
(٤) تقدم برقم ١٩٩٠.
(٥) الكشاف: ٢/٢٨٨.
(٦) البحر: ٥/٢٥٧.

حيث إنَّ تقديرَه بزمانٍ يلزم فيه الإخبارُ بالزمان عن الجثَّة. وقال الزمخشري(١) أيضاً: «ويجوز أن يُسَوَّىٰ في «قريب» و«بعيد» و«قليل» و«كثير» بين المذكر والمؤنث لورودِها على زِنَةِ المصادر التي هي كالصَّهيل والنهيق ونحوهما».

آ. (٩٠): والوَدُود بناءُ مبالغة مِنْ وَدَّ الشيءَ يَوَدُّه وُدَّاً، ووِداداً، ووِدادَةً ووَدادة أي أَحبَّه وآثره. والمشهور وَدِدْت بكسر العين، وسمع الكسائي وَدَدْت بفتحها، والوَدود بمعنىٰ فاعل أي يَوَدُّ عبادَه ويرحمهم. وقيل: بمعنى مفعول بمعنى أن عبادَه يحبُّونه ويُوادُّون أولياءَه، فهم بمنزلة «المُوادُّ» مجازاً.

آ. (٩١) والرَّهْط جماعةُ الرجل. وقيل: الرَّهْط والرَّاهط لِما دون العشرة من الرجال، ولا يقع الرَّهْطُ والعَصَب والنَّفَر إلا على الرجال. وقال الزمخشري(٢): «من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى السبعة» ويُجْمع على أَرْهُط، وأَرْهُط على أراهِط قال(٣):

٢٧٠٠ـ يـا بُؤْسَ لـلحَـرْب الـتـي وَضَعَتْ أراهِطَ فـاسـتـراحـوا

قال الرمَّاني: «وأصلُ الكلمة من الرَّهْط، وهو الشدُّ، ومنه «التَّرْهيط» وهو شدَّةُ الأكل» والرَّاهِطاء اسم لجُحْر من جِحَرة اليَرْبوع لأنه يَتَوَثَّقُ به ويَحْيا فيه أولادُه.

قوله: «وما أنت علينا بعزيز» قال الزمخشري(٤): «وقد دلَّ إيلاءُ ضميرِه حرفَ النفي على أنَّ الكلامَ واقعٌ في الفاعل لا في المفعول(٥) كأنه قيل:

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٨٨.
(٢) الكشاف: ٢/ ٢٨٩.
(٣) البيت لسعد بن مالك وهو في الكتاب: ١/ ٣١٥، واللسان رهط؛ والخصائص: ٣/ ١٠٢؛ والمحتسب: ٢/ ٩٣؛ وأمالي الشجري: ١/ ٢٥٧؛ وابن يعيش: ٢/ ١٠.
(٤) الكشاف: ٢/ ٢٨٩.
(٥) الكشاف: لا في الفعل.

وما أنت بعزيزٍ علينا بل رَهْطُك هم الأعزَّة علينا، فلذلك قال في جوابهم: «أرهْطي أعزُّ عليكم من اللَّه» ولو قيل: «وما عَزَزْتَ علينا» لم يصحَّ هـذا الجواب».

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿اتخذتموه﴾**: يجوز أن تكونَ المتعدية لاثنين، أولهما الهاء، والثاني «ظِهْرِيًّا». ويجوز أنْ يكونَ الثاني هو الظرف و «ظِهْرِيًّا» حالٌ، وأن تكونَ المتعدية لواحد، فيكون «ظِهْرِيًّاً» حالاً فقط. ويجوز في «وراءكم» أن يكونَ ظرفاً للاتخاذ، وأن يكونَ حالاً مِنْ «ظهريًّاً»، والضمير في «اتخذتموه» يعود على اللَّه؛ لأنهم ـ يجهلون صفاتِه، فجعلوه ـ أي: جعلوا أوامره ـ ظِهْرِيًّاً، أي: منبوذَةً وراء ظهورهم.

والظِهْرِيُّ: هو المنسوبُ إلى الظِّهِيْر وهو مِنْ تغييرات النسب كما قالوا في أَمْس: إمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الدَّهْر: دُهْرِيّ بضم الدال.

وقيل: الضمير يعودُ على العصيان، أي: واتخذتم العصيان عوناً على عداوتي، فالظِّهْرِيُّ على هذا بمعنى المُعِين المُقَوِّي.

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يأتيه﴾**: قد تقدَّم نظيرُه في قصة نوح. قال ابن عطيـة[١] بعد أن حكى عن الفراء[٢] أن تكون مـوصولـةً مفعولـةً بـ «تَعْلمون»، وأن تكونَ استفهاميةً مبتدأة مُعَلِّقة لـ «تعلمون»: «والأول أحسن» ثم قال: «ويَقْضي بصلتها أن المعطوفة عليها موصـولة لا محـالة». قـال الشيخ[٣]: «لا يتعيَّن ذلك، إذ من الجائز أن تكونَ الثانيةُ استفهاميةً أيضاً معطوفةً على الاستفهامية قبلها، والتقدير: سوف تعلمون أيُّنا يأتيه / عذابٌ، [٤٩٥/ب]

---

(١) المحرر: ٢١٦/٩.
(٢) معاني القرآن: ٢٦/٢ ـ ٢٧.
(٣) البحر: ٢٥٧/٥ بعبارة قريبة.

وأيُّنا هو كاذبٌ. وقال الزمخشري(١): «فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين إدخالِ الفاء ونَزْعها في «سوف تعلمون»؟ قلت: إدخالُ الفاءِ وَصْلٌ ظاهر بحرفٍ موضوعٍ للوصل، ونَزْعُها وَصْلٌ خفيٌّ تقديريٌّ بالاستئناف الذي هو جوابٌ لسؤال مقدر كأنهم قالوا: فماذا يكون إذا عَمِلْنا نحن على مكانتنا وعَمِلْتَ أنت على مكانتك؟ فقيل: سوف تعلمون، فَوَصَلَ تارةً بالفاء وتارةً بالاستئناف للتفنن في البلاغة، كما هو عادةُ البلغاء من العرب، وأقوى الوصلين وأبلغُهما الاستئنافُ، وهو بابٌ من علم البيان تتكاثرُ محاسِنُه».

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿ولمَّا جاء أمْرُنا﴾**: قال الزمخشري(٢): «فإن قلت: ما بال ساقَتَي قصة عاد وقصة مَدْين جاءتا بالواو، والساقتان الوُسْطَيان بالفاء(٣)؟ قلت: قد وقعتْ الوُسْطَيان بعد ذِكْر الوعد، وذلك قوله «إنَّ موعدَهم الصُّبْحُ»، «ذلك وعدٌ غيرُ مكذوب» فجاء بالفاء التي للتسبُّب كما تقول: «وعدته فلما جاء الميعاد كان كيت وكيت»، وأمَّا الأُخْرَيان فلم تقعا بتلك المنزلة، وإنما وقعتا مبتدأتين فكان حقُّهما أن تُعْطَفا بحرف الجمع على ما قبلهما، كما تُعْطَفُ قصة على قصـة»، وهذا من غُرَر كلام الزمخشري.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿كما بَعِدت﴾**: العامَّة على كَسْر العين من بَعِد يَبْعَد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بمعنى هَلَكَ. قال(٤):

٢٧٠١ــ يَقُولون لا تَبْعَدْ وهم يَدْفِنونه ... ولا بُعْدَ إلا ما تُواري الصفائحُ

أرادت العرب أن تُفَرِّق بين المعنيين بتغيير البناء فقالوا: بَعُد بالضم ضد القرب، وبَعِد بالكسر ضد السَلامة، والمصدرُ البَعَد بالفتح في العين.

(١) الكشاف: ٢/٢٨٩.

(٢) الكشاف: ٢/٢٩٠.

(٣) الآية ٥٨ بالواو. والآية ٦٦ بالفاء. والآية ٨٢ بالفاء. والآية ٩٤ بالواو.

(٤) تقدم برقم ٢٦٦٨.

وقرأ[1] السلمي وأبو حيوة «بَعُدت» بالضم أَخَذَه مِنْ ضدِّ القرب؛ لأنهم إذا هلكوا فقد بَعُدوا. ومِنْ هذا قولُ الشاعر[2]:

٢٧٠٢ـ مَنْ كان بينك في الترابِ وبينَه ... شِبْـرانِ فهـو بغـايـة البُعْـدِ

وقال النحاس[3]: «المعروفُ في اللغة «بَعِد يَبْعَد بَعَداً وبُعْداً إذا هلك، وبَعُد يَبْعُد في ضد القرب». وقال ابن قتيبة: «بَعِد يَبْعَد إذا كان بعدَه هَلَكة، وبَعُد يَبْعُد إذا نَأَىٰ» فهو موافقٌ للنحاس. وقال المهدويُّ: «بَعُد يُسْتعمل في الخير والشر وبَعِد في الشرِّ خاصةً». وقال ابن الأنباري: «مِن العرب مَنْ يُسَوِّي بين الهلاك والبُعْد الذي هو ضدُّ القرب فيقول فيهما: بَعُد يَبْعُد، وبَعِد يَبْعَدُ وأنشدوا قولَ مالك[4]:

٢٧٠٣ـ يقولون لا تَبْعَدْ وهم يَدْفِنونني ... وأين مكـانُ البُعْدِ إلا مكـانيا

قيل: يروى «لا تبعد» بالوجهين.

وفي هذه الآيةِ نوعٌ من علم البيان يُسَمَّى الاستطراد، وهو أن تمدحَ شيئاً أو تَذُمَّه، ثم تأتي آخر الكلام بشيءٍ هو غَرَضُك في أوله، قالوا: ولم يأتِ في القرآن غيره، وأنشدوا في ذلك قولَ حسان رضي اللَّه عنه[5]:

٢٧٠٤ـ إن كنتِ كاذبةَ الذي حَدَّثْتِني ... فَنَجَوْتِ مَنْجَىٰ الحارثِ بن هشام
تَـرَكَ الأحِبَّـةَ أَنْ يُقـاتِلَ دونَهمْ ... ونجـا برأسِ طِمِـرَّةٍ ولِجـامِ

---

(١) البحر: ٢٥٧/٥؛ القرطبي: ٩٢/٩.
(٢) لم أقف عليه، وهومن الكامل وجاءت التفعيلة الأخيرة فَعْلن وهذا جائز في الكامل.
(٣) إعراب القرآن: ١٠٩/٢، والجملة الثانية لم ترد في المطبوعة، والمصدر الأول جاء بتسكين العين فيها، والصواب ما ورد هنا.
(٤) وهو مالك بن الريب. والبيت في اللسان «بعد»؛ والمحرر: ٢١٧/٩؛ والبحر: ٢٥٨/٥.
(٥) ديوانه: ٢٩/١؛ والبحر: ٢٥٨/٥. الطمرة: أنثى الفرس الجواد.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهم﴾**: يجوز أن تكونَ هذه المسألةُ من باب الإعمال، وذلك أنَّ «يَقْدُمُ» يَصْلُح أن يتسلَّط على «النار» بحرف الجر، أي: يَقْدم قومَه إلى النار، وكذا «أَوْرَدَهم» يَصِحُّ تسلُّطه عليها أيضاً، ويكون قد أعمل الثاني للحذف مِن الأول، ولو أعمل الأولَ لتعدَّى بـ إلى، ولأضمر في الثاني، ولا محلَّ لـ «أَوْرَدَ» لاستئنافِه، وهو ماض لفظاً مستقبلٌ معنًى؛ لأنه عَطَفَ على ما هو نصٌّ في الاستقبال. والهمزة في «أَوْرَدَ» للتعدية، لأنه قبلها يتعدَّى لواحد. قال تعالى: «ولمَّا ورد ماء مدين»(١). وقيل: أوقع الماضي هنا لتحقُّقه. وقيل: بل هو ماضٍ على حقيقته، وهذا قد وقع وانفصل وذلك أنه أوردهم في الدنيا النار. قال تعالى: «النارُ يُعْرَضون عليها»(٢). وقيل: أوردهم مُوْجِبَها وأسبابها، وفيه بُعْدٌ لأجلِ العطف بالفاء.

والوِرْد: يكون مصدراً بمعنى الوُرود، ويكون بمعنى الشيء المُوْرَد كالطِّحن والرِّعي. ويُطلق أيضاً على الوارد، وعلى هذا إنْ جَعَلْت الوِرْد مصدراً أو بمعنى الوارد فلا بدَّ مِنْ حذف مضاف تقديره: وبئس مكانُ الورد المورود، وهو النار، وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأنَّ تَصادُقَ فاعل نِعْمَ وبِئْسَ ومخصوصِها شرطٌ، لا يُقال: نِعْم الرجلُ الفرسَ. وقيل: بل المورود صفةٌ للوِرْد، والمخصوصُ بالذم محذوف تقديره: بئس الوِرْدُ المورود النارُ، جوَّز ذلك أبو البقاء(٣) وابن عطية(٤)، وهو ظاهرُ كلامِ الزمخشري(٥). وقيل: التقدير: بئسَ القومُ الموردُ بهم هم، فعلى هذا «الورد» مرادٌ به الجمعُ

---

(١) الآية ٢٣ من سورة القصص.
(٢) الآية ٤٦ من سورة غافر.
(٣) الإملاء: ٢/٤٥.
(٤) لم أقف على هذا الرأي في «المحرر» وإنما أشار إلى المضاف المحذوف، وإلى تقدُّم الخبر، أي: المورود بئس الورد. انظر: المحرر ٩/٢١٩.
(٥) الكشاف: ٢/٢٩١.

الواردون، والمَوْرود صفةٌ لهم، والمخصوص بالذمِّ الضميرُ المحذوف وهو «هم»، فيكون ذلك للواردين لا لموضع الوِرْد / كذا قاله الشيخ[1]. وفيه نظر [٤٩٦/أ] لا يَخْفى: كيف يُراد بالوِرْد الجمع الواردون، ثم يقول والمورود صفةٌ لهم؟ وفي وصف مخصوص نعم وبئس خلافٌ بين النحويين منعه ابن السراج[2] وأبو علي.

آ. (٩٩) و «بئس الرِّفْدُ المرفود» كالذي قبله. وقوله: «ويومَ القيامة» عطفٌ على موضع «في هذه» والمعنى: أنهم أُلْحِقُوا لعنةً في الدنيا وفي الآخرة، ويكون الوقف على هذا تاماً، ويُبتدأ بقوله «بِئْس».

وزعم جماعة[3] أن التقسيم: هو أنَّ لهم في الدنيا لعنة، ويومَ القيامة بِئْس ما يُرْفَدون به، فهي لعنة واحدة أولاً وقُبْح إرفاد آخِرا[4]. وهذا لا يصحُّ لأنه يؤدي إلى إعمال «بئس» فيما تقدَّم عليها وذلك لا يجوز لعدم تصرُّفها، أمَّا لو تأخَّر لجاز كقوله[5]:

٢٧٠٥ـ ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنت إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

وأصلُ الرِّفْد كما قال الليث: العطاء والمعونة، ومنه رِفادة قريش، رَفَدْتُه أَرْفِدُه رِفْداً ورَفْداً بكسر الراء وفتحها: أعطيتَه وأَعَنْتَه. وقيل: بالفتح مصدر، وبالكسر اسم، كأنه نحو: الرَّعْي والذِّبْح. ويقال: رَفَدْت الحائط، أي: دَعَمْتُه، وهو من معنى الإعانة.

---

(١) البحر: ٢٥٩/٥.

(٢) الأصول: ١٢٠/١، وانظر: المغني: ٦٥٠؛ والخزانة: ١١٢/٤.

(٣) انظر: البحر: ٢٥٩/٥، وهذه المسألة مبنية على السؤال التالي: هل يتبعهم لعنتان أو لعنة واحدة؟.

(٤) كذا في الأصل والبحر، لعلها «أخرى»، أي: لعنة أخرى على الرأي الثاني.

(٥) البيت لزهير في ديوانه ٨٩؛ والكتاب: ٢/ ٣٧؛ والمقتضب: ٣٧٠/٣؛ وأمالي الشجري: ١١١/٢؛ وابن يعيش: ٢٦/٤؛ والخزانة: ٦١/٣. الذعر: الفزع، ونزال: انزل.

آ. (١٠٠) **قوله تعالى: ﴿ذلك مِنْ أنباء القرىٰ نَقُصُّه﴾**: يجوز أن يكون «نقصُّه» خبراً، و«مِنْ أنباء» حال، ويجوز العكس، قيل: وثَمَّ مضافٌ محذوف، أي: من أنباء أهل القرىٰ ولذلك أعاد الضمير عليهم في قوله: «وما ظلمْناهم».

قوله: «منها قائمٌ وحصيد»: «حصيد» مبتدأ محذوفُ الخبر، لدلالةِ خبر الأول عليه، أي: ومنها حصيد وهذا لضرورةِ المعنىٰ.

وهل لهذه الجملةِ محلٌّ من الإعراب؟ فقال الزمخشري[1]: «لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ». وقال أبو البقاء[2]: «إنها في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول «نَقُصُّه».

ويجوز في «ذلك» أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وقد تقدم. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر يفسِّره «نقصُّه» فهو من باب الاشتغال، أي: نَقُصُّ ذلك في حال كونه من أنباء القرىٰ، وقد تقدَّم في قوله: «ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك»[3] أوجه، وهي عائدةٌ هنا.

و«الحَصِيد» بمعنى محصود، وجمعه: حَصْدَىٰ وحِصاد مثل مريض ومَرْضَىٰ ومِراض، وهذا قول الأخفش، ولكن بابَ فعيل وفَعْلَى أن يكونَ في العقلاء نحو: قتيل وقَتْلَى.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا جاء أمرُ﴾: قال الزمخشري[4]: «لما» منصوب بـ «أَغْنَتْ». وهو بناءً منه على أنَّ «لمَّا» ظرفية. والظاهر أنَّ «ما» نافية، أي:

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩١.
(٢) الإملاء: ٢/٤٥.
(٣) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٢.

لم تُغْن. ويجوز أن تكونَ استفهاميةً، و «يَدْعون» حكاية حال، أي: التي كانوا يَدْعون، و «ما زادوهم» الضميرُ المرفوع للأصنام، والمنصـوبُ لعَبَـدَتِها، وعبَّر عنهم بواوِ العقلاء لأنهم نَزَّلوهم منزلَتَهم.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: خبرٌ مقدم، و «أَخْذُ» مبتدأ مؤخر، والتقدير: ومثْلُ ذلك الأَخْذِ أَخْذِ اللَّهِ الأمم السالفة أَخْذُ ربك. و «إذا» ظرف مُتَمَحِّض، ناصبُه المصدر قبله وهو قريبٌ مِنْ حكاية الحال، والمسألةُ من باب التنازع فإنَّ الأَخْذَ يَطْلب «القرى»، و «أَخَذَ» الفعل أيضاً يطلبها، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول.

وقرأ[1] أبو رجاء والجحدري: «أَخَذَ ربك، إذ أَخَذَ» جَعَلَهما فعلين ماضيين، و «ربُّك» فاعل. وقرأ طلحة بن مصرف كذلك، إلا أنه بـ «إذا» كالعامَّة قال ابن عطية[2]: «وهي قراءةٌ متمكنة المعنىٰ، ولكن قراءة الجماعة تُعْطي الوعيد واستمراره في الزمان، وهو الباب في وَضْع المستقبل مَوْضِعَ الماضي».

وقوله: «وهي ظالمةٌ» جملةٌ حالية.

والتَّتْبيب[3]: التَّخْسيرُ يقال: تَبَّبَ غيرُه فتبَّ هو بنفسه، فيُستعمل لازماً ومتعدياً، ومنه «تَبَّتْ يدا أبي لهب وتبَّ»[4]. وتَبَّبْتُه تَتْبِيباً، أي: خَسَّـرْته تخسيراً. قال لبيد[5]:

٢٧٠٦ــ ولقد بَلِيْتُ وكلُّ صاحبِ جِدَّةٍ   لِبِلىً يعــودُ وذاكمُ الـتَّـتْبيـبُ

---

(١) البحر: ٢٦١/٥؛ القرطبي: ٩٥/٩.
(٢) المحرر: ٢٢١/٩ ـ ٢٢٢.
(٣) عاد إلى الآية ١٠١.
(٤) الآية ١ من سورة المسد.
(٥) ذيل ديوانه (بيروت) ٢٣١؛ والقرطبي: ٩٥/٩؛ والبحر: ٢٥١/٥.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ذلك يومٌ﴾: «ذلك» إشارةٌ إلى يوم القيامة، المدلولِ عليه بالسياق من قوله: «عذابَ الآخرة». و«مجموع» صفةٌ لـ«اليوم» جَرَتْ على غير مَنْ هي لـه فلذلك رَفَعَت الـظاهرَ وهـو«الناس، وهـذا هو الإعراب نحو: مررت برجلٍ مضروبٍ غلامُه». وأعرب ابن عـطية[١] «الناس» مبتدأ مؤخراً[٢]، و«مجموع» خبره مقدماً عليه. وفيه ضعف؛ إذ لو كان كذلك لقيل: مجموعون، كما يقال: الناس قائمون ومضروبون، ولا يقال: قـائم ومضروب إلا بضعف. وعلى إعـرابه يحتـاج إلى حذف[٣] عـائد، إذ الجملةُ صفة لليوم، وهو الهاء في له، أي: الناس مجموع له، و«مشهود» متعيِّنٌ لأن يكونَ صفة فكذلك ما قبله.

[٤٩٦/ب] وقوله: «مشهود» من بابِ الاتساعِ في الظرف / بأنْ جَعَلَه مشهوداً، وإنما هو مشهودٌ فيه، وهو كقوله[٤]:

٢٧٠٧ـ ويومٍ شَهِدْنـاه سُلَيْماً وعـامِراً قليلٌ سوى الطعنِ النِّهالِ نوافلُهْ

والأصل: مشهود فيه، وشَهِدْنا فيه، فاتُّسِع فيه بأنْ وَصَل الفعلُ إلى ضميره من غير واسطة، كما يصل إلى المفعول به. قال الزمخشري[٥]: «فإنْ قلت: أيُّ فائدة في أن أوثر اسمُ المفعول على فِعْله؟ قلت: لِما في اسم المفعول من دلالته على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنَّه لا بد أن يكونَ ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه هو الموصوفُ بذلك صفةً لازمة».

---

(١) المحرر: ٢٢٢/٩.
(٢) الأصل «مؤخر» وهو سهو.
(٣) الأنسب: إلى تقدير.
(٤) تقدم برقم ٤٣٥.
(٥) الكشاف: ٢٩٢/٢.

آ. (١٠٤) والضمير في «نُـؤَخِّره» يعودُ على «يوم». وقال الحوفي: «على الجزاء». وقرأ الأعمش[١]: «وما يُـؤَخِّره»، أي اللَّه تعالىٰ.

آ. (١٠٥) وقرأ[٢] أبو عمرو والكسائي ونافع «يأتي» بإثبات الياء وصلاً وحَذْفِها وقفاً. وقرأ ابن كثير بإثباتها وصلاً ووقفاً، وباقي السبعة قرؤوا بحذفها وصلاً ووقفاً. وقد وَرَدَت المصاحف بإثباتها وحذفها: ففي مصحف أُبَـي إثباتُها، وفي مصحف عثمان حَذْفُها، وإثباتُها هو الوجه لأنها لام الكلمة وإنما حذفوها في القوافي والفواصل لأنها محلُّ وقوف وقالوا: لا أَدْرِ، ولا أبالِ. وقال الزمخشري[٣]: «والاجتزاءُ بالكسرة عن الياءِ كثيرٌ في لغة هُذَيْل» وأنشد ابن جرير في ذلك[٤]:

٢٧٠٨ـ كفَّـاك كفٌّ مـا تُليقُ دِرْهمـاً جُوْداً وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

والناصبُ لهذا الظرف فيه أوجه، أحدها: أنه «لا تَكَلَّمُ» والتقدير: لا تَكَلَّمُ نفسٌ يومَ يأتي ذلك اليوم. وهذا معنى جيد لا حاجةَ إلى غيره. والثـاني: أن ينتصب بـ«واذكر» مقـدراً. والثالث: أن ينتصبَ بـالانتهـاءِ المحذوفِ في قوله: «إلا لأجل»، أي: ينتهي الأجل يوم يأتي. والرابع: أنه منصوبٌ بـ«لا تَكَلَّم» مقدَّراً، ولا حاجةَ إليه.

والجملةُ من قوله: «لا تَكَلَّمُ» في محلِّ نصبٍ على الحال من ضميرِ اليوم المتقدم في «مشهود»، أو نعتاً له لأنه نكرة. والتقدير: لا تَكَلَّم نفسٌ فيه

---

(١) البحر: ٥/٢٦١؛ الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٢) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢٦١؛ الحجة: ٣٤٨؛ التيسير: ١٢٧.
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٤) تفسير الطبري ١٥/٤٧٩، اللسان ليق، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٧. تليق: تحبس. يمدح رجلاً بالكرم وشدة البأس.

إلا بإذنه، قاله الحوفي وقال ابن عطية[1]: «لا تكلَّم نفسٌ» يَصِحُّ أن تكون جملةً في موضع الحال من الضمير الذي في «يأتي» وهو العائد على قوله: «ذلك يومٌ»، ويكون على هذا عائدٌ محذوف تقديره: لا تَكَلَّم نفسٌ فيه، ويصح أن يكون قوله: «لا تَكَلَّم نفسٌ» صفةً لقوله: «يوم يأتي».

وفاعلُ «يأتي» فيه وجهان، أظهرهما: أنه ضميرُ «يوم» المتقدِّم. والثاني: أنه ضمير اللَّه تعالىٰ كقوله: «هل يَنْظرون إلا أن يأتيهم اللَّه»[2] وقوله: «أو يَأْتِيَ ربُّك»[3]. والضميرُ في قوله: «فمنهم» الظاهر عَوْدُه على الناس في قوله: «مجموعٌ له الناس». وجعله الزمخشري[4] عائداً على أهلِ الموقف وإن لم يُذْكَروا، قال: «لأنَّ ذلك معلومٌ؛ ولأن قوله: «لا تَكَلَّم نفسٌ» يدلُّ عليه»، وكذا قال ابنُ عطية[5].

قوله: «وسعيدٌ» خبره محذوف: أي: ومنهم سعيدٌ، كقوله: «منها قائمٌ وحَصيد»[6].

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿شَقُوا﴾**: الجمهورُ على فتح الشين لأنه مِنْ شَقِي فعلٌ قاصِر. وقرأ[7] الحسن بضمها فاستعمله متعدياً، فيقال: شَقاه اللَّه، كما يقال أشقاه اللَّه.

وقرأ[8] الأخوان وحفص «سُعِدُوا» بضم السين، والباقونَ بفتحها،

---

(١) المحرر: ٩/٢٢٣.
(٢) الآية ٢١٠ من سورة البقرة.
(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٥) المحرر: ٩/٢٢٤.
(٦) الآية ١٠٠ من سورة هود.
(٧) البحر: ٥/٢٦٤؛ الإتحاف ٢٦٠.
(٨) السبعة ٣٣٩؛ البحر: ٥/٢٦٤؛ التيسير ١٢٦؛ الحجة ٣٤٩.

فالأُولى مِنْ قولهم «سَعَدَه اللَّه»، أي: أسعده، حكى الفراء عن هُذَيل أنها تقول: سَعَده اللَّه بمعنى أَسْعده. وقال الجوهري(١): «سَعِد فهو سعيد كسَلِمَ فهو سليم، وسُعِد فهو مسعود». وقال ابن القشيري: «وَرَدَ سَعَده اللَّه فهو مَسْعود، وأسعده فهو مُسْعَد». وقيل: يُقال: سَعَده وأَسْعده فهو مَسْعود، استَغْنوا باسم مفعول الثلاثي. وحُكي عن الكسائي أنه قال: «هما لغتان بمعنىً»، يعني فَعَل وأَفْعل. وقال أبو عمرو بن العلاء: «يُقال: سُعِد الرجل كما يُقال جُنَّ». وقيل: سَعِده لغة.

وقد ضَعَّف جماعةٌ قراءةَ الأخَوين، قال المهدوي: مَنْ قرأ «سُعِدوا» فهو محمولٌ على مَسْعود، وهو شاذ قليل، لأنه لا يُقال: سَعَده اللَّه، إنما يقال: أسعده اللَّه. وقال بعضُهم: احتجَّ الكسائي(٢) بقولهم: «مسعود». قيل: ولا حُجَّةَ فيه، لأنه يُقال: مكان مسعود فيه ثم حُذِف «فيه» وسُمِّي به. وكان عليّ بن سليمان يتعجَّب مِنْ قراءة الكسائي: / «سُعِدوا» مع علمه [٤٩٧/أ] بالعربية، والعجبُ مِنْ تعجُّبه. وقال مكي(٣): «قراءةُ حمزةَ والكسائي «سُعِدوا» بضم السين حملاً على قولهم: «مسعود» وهي لغةٌ قليلة شاذة، وقولهم: «مَسْعود» إنما جاء على حذف الزوائد كأنه مِنْ أسعده اللَّه، ولا يُقال، سَعَدَه اللَّه، وهو مثل قولهم: أجنَّه اللَّه فهو مجنون، أتىٰ على جَنَّه اللَّه، وإنْ كان لا يُقال ذلك، كما لا يقال: سَعَده اللَّه».

وضَمُّ السين بعيدٌ عند أكثر النحويين إلا على حذف الزوائد. وقال أبو البقاء(٤): «وهذا غيرُ معروفٍ في اللغة ولا هو مقيسٌ».

---

(١) الصحاح: «سعد».

(٢) وهو صاحب القراءة.

(٣) المشكل: ١/٤١٤ ـ ٤١٥.

(٤) الإملاء: ٢/٤٦.

وقوله: «لهم فيها زَفير»(1): هذه الجملةُ فيها احتمالان، أحدهما: أنها مستأنفة، كأن سائلاً سأل حين أَخْبَرَ أنهم في النار: ماذا يكون لهم؟ فقيل: لهم كذا. الثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ(2)، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في الجارِّ والمجرور وهي(3) «ففي النار». والثاني: أنها حالٌ من «النار».

والزَّفير: أولُ صوت الحمار، والشَّهيق: آخره، قال رؤبة(4):

٢٧٠٩ــ حَشْرَجَ في الصدر صَهِيْلاً وشَهَقْ حتى يُقالَ ناهِقٌ وما نَهَقْ

وقال ابن فارس(5): «الشَّهيق ضد(6) الزفير؛ لأنَّ الشهيق ردُّ النفَس، والزَّفير: إخراج النفَس مِنْ شدة الحزن مأخوذ من الزِّفْرِ وهو الحِمْل على الظهر، لشدته. وقال الزمخشري(7) نحوه، وأنشد للشماخ(8):

٢٧١٠ــ بعيدُ مَدَى التَّطْريْبِ أولُ صوته زفيرٌ ويَتْلوه شهيق مُحَشْرِجِ

وقيل: الشَّهيق: النَّفَس الممتدُّ، مأخوذ مِنْ قولهم «جبل شاهق أي

(1) عاد إلى الآية ١٠٦.
(2) أي: على الحال.
(3) كذا في الأصل والنسخ، لعل الأنسب: وهو.
(4) ديوانه: ١٠٦؛ والبحر: ٥/٢٥١؛ واللسان: حشرج؛ والطبري: ١٥/٤٧٩. وحشرج: ردَّد الصوت في حلقه ولم يُخرجه. وقوله «صهيلاً» ورد في رواية ثانية «سحيلاً» وهو صوت الحمار.
(5) المجمل في اللغة لابن فارس: ١/٥١٤.
(6) الأصل: «الزفير صدر الزفير» وهو سهو، والتصحيح من المجمل لابن فارس: ١/٥١٤.
(7) الكشاف: ٢/٢٩٣.
(8) ديوانه: ٨٨ برواية: سحيلٌ وأُخراه خفيُّ المُحَشْرَجِ، والكشاف: ٢/٢٩٣؛ والبحر: ٥/٢٥١.

عالٍ. وقال الليث: «الزَّفير: أن يملأَ الرجلُ صدرَه حالَ كونه في الغمِّ الشديد من النفَس ويُخْرِجُه، والشهيق أن يُخْرِجَ ذلك النفَس، وهو قريبٌ مِنْ قولهم: «تنفَّس الصعداء». وقال أبو العالية والربيع بن أنس[1]: «الزفير في الحَلْق والشَّهيقُ في الصدر». وقيل: الزفير للحمار والشهيق للبَغْل.

آ. (١٠٧) **وقوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: منصوبٌ على الحال المقدرة. قلت: ولا حاجةَ إلى قولهم مقدرة، وإنما احتاجوا إلى التقدير في مثل قوله: «فادْخُلوها خالدين»[2]؛ لأنَّ الخلودَ بعد الدخول، بخلافِ هنا.

قوله: «ما دامَتْ» «ما» مصدرية وقتية، أي: مدة دوامهما. و«دام» هنا تامةٌ لأنها بمعنىٰ بَقِيت.

قوله: «إلا ما شاءَ ربُّك» فيه أقوال كثيرة منتشرة لخَصتها في أربعةَ عشرَ وجهاً، أحدها: ـ وهو الذي ذكره الزمخشريُّ[3] فإنه قال: «فإنْ قلت: ما معنى الاستثناء في قوله: «إلا ما شاء ربك» وقد ثَبَتَ خلودُ أهلِ الجنة والنار في الأبد مِنْ غير استثناء؟ قلت: هو استثناء مِن الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم أهل الجنة، وذلك أنَّ أهل النار لا يُخَلَّدون في عذابها وحدَه، بل يُعَذَّبون بالزمهرير، وبأنواعٍ أُخَرَ من العذاب، وبما هو أشدُّ من ذلك وهو سُخْط اللَّه عليهم، وكذا أهل الجنة لهم مع نعيم الجنة ما هو أكبرُ منه كقوله: «ورضوانٌ من اللَّه أكبرُ»[4]، والدليل عليه قوله: «عَطاءً غيرَ مَجْذوذ»[5]، وفي مقابله «إن ربَّك فعَّال لِما يريد»[6]، أي: يَفْعل بهم ما يريد

(١) الربيع بن أنس البكري بصري، نزل خراسان، مات سنة أربعين أو قبلها. انظر: تقريب التهذيب: ٢٠٥.

(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٣) الكشاف: ٢/٢٩٤.

(٤) الآية ٧٢ من سورة التوبة.

(٥) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٦) الآية ١٠٧ من سورة هود.

من العذاب، كما يعطي أهل الجنة ما لا انقطاعَ له». قال الشيخ[1]: «ما ذكره في أهل النار قد يتمشىٰ لأنهم يَخْرُجون من النار إلى الزمهرير فيصحُّ الاستثناء، وأما أهل الجنة فلا يخرجون من الجنة فلا يصحُّ فيهم الاستثناء».

قلت: الظاهر أنه لا يصحُّ فيهما؛ لأنَّ أهلَ النار مع كونهم يُعَذَّبون بالزمهرير هم في النار أيضاً.

الثاني: أنه استثناءٌ من الزمان الدالِّ عليه قوله: «خالدين فيها ما دامَتِ السمواتُ والأرضُ» والمعنى: إلا الزمان الذي شاءه اللَّه فلا يُخَلَّدون فيها.

الثالث: أنه مِنْ قوله: «ففي النار» و«ففي الجنة»، أي: إلا الزمان الذي شاءَه اللَّهُ فلا يكون في النار ولا في الجنة، ويمكن أن يكون هذا الزمانُ المستثنىٰ هو الزمان الذي يَفْصِل اللَّهُ فيه بين الخلق يومَ القيامة إذا كان الاستثناءُ مِن الكون في النار أو في الجنة، لأنه زمانٌ يخلو فيه الشقيُّ والسعيدُ مِنْ دخول النار والجنة، وأمَّا إن كان الاستثناءُ مِن الخلود فيمكن ذلك بالنسبة إلى أهل النار، ويكون الزمانُ المستثنىٰ هو الزمان الذي فات أهلَ النارِ العصاةَ من المؤمنين الذين يَخْرجون من النار ويَدْخلون الجنة فليسوا خالدين في النار، إذ قد أخرجوا منها وصاروا إلى الجنة. وهذا المعنى مَرْوِيٌّ عن قتادة والضحاك وغيرهما، والذين شَقُوا على هذا شامل للكفار والعصاة، هذا في طرفِ الأشقياء العُصاة ممكنٌ، وأمَّا حقُّ الطرف الآخر فلا يتأتَّى هذا التأويلُ فيه؛ إذ ليس منهم مَنْ يدخلُ الجنةَ ثم لا يُخَلَّد فيها.

[٤٩٧/ب] قال الشيخ[2]: «يمكن ذلك / باعتبار أن يكونَ أريد الزمان الذي فاتَ أهلَ النار العصاة من المؤمنين، أو الذي فات أصحابَ الأعراف، فإنه بفوات تلك المدة التي دخلَ المؤمنون فيها الجنة وخُلِّدوا فيها صَدَقَ على العصاة

---

(١) البحر: ٥/٢٦٤.

(٢) البحر: ٥/٢٦٣.

المؤمنين وأصحابِ الأعراف أنهم ما خُلِّدوا في الجنة تخليدَ مَنْ دخلها لأولِ وَهْلة».

الرابع: أنه استثناءٌ من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو قوله: «ففي النار» و«ففي الجنة»؛ لأنه لمَّا وقع خبراً تحمَّل ضميرَ المبتدأ.

الخامس: أنه استثناءٌ من الضمير المستتر في الحال وهو «خالدين»، وعلى هذين القولين تكون «ما» واقعةً على مَنْ يعقل عند مَنْ يرىٰ ذلك، أو على أنواع مَنْ يعقل كقوله: «ما طاب لكم من النساء»[1] والمراد بـ «ما» حينئذٍ العصاةُ من المؤمنين في طرفِ أهل النار، وأمَّا في طرف أهل الجنة فيجوز أن يكونوا هم أو أصحابُ الأعراف، لأنهم لم يدخلوا الجنة لأولِ وهلة ولا خُلِّدوا فيها خلودَ مَنْ دَخَلها أولاً.

السادس: قال ابن عطية[2]: «قيل: إنَّ ذلك على طريقِ الاستثناء الذي نَدَبَ الشارعُ إلى استعماله في كل كلامٍ فهو كقوله: «لتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرام إنْ شاء اللَّه آمنين»[3]، استثناء في واجب، وهذا الاستثناء هو في حكم الشرط، كأنه قال: إنْ شاء اللَّه، فليس يحتاج أن يُـوْصَفَ بمتصل ولا منقطع».

السابع: هو استثناءٌ من طول المدة، ويروى عن ابن مسعود وغيره، أنَّ جهنمَ تخلو مِن الناس وتَخْفِق أبوابُها فذلك قولُه: «إلا ما شاء ربُّك». وهذا مردودٌ بظواهر الكتابِ والسنة، وما ذكرته عن ابن مسعود فتأويله[4] أنَّ جهنم هي الدَّرَك الأَعْلى، وهي تَخْلو من العُصاة المؤمنين، هذا على تقديرِ صحةِ ما نُقِل عن ابن مسعود.

---

(١) الآية ٣ من سورة النساء.
(٢) المحرر: ٢٢٥/٩.
(٣) الآية ٢٧ من سورة الفتح.
(٤) انظر: المحرر ٢٢٦/٩.

الثامن: أن «إلا» حرفُ عطفٍ بمعنى الواو، فمعنى الآية: وما شاءَ ربُّك زائداً على ذلك.

التاسع: أن الاستثناءَ منقطعٌ، فيقدَّر بـ «لكن» أو بـ «سوى»، ونَظَّروه بقولك: «لي عليك ألفا درهم، إلا الألفَ التي كنت أسلفتك» بمعنىٰ سوى تلك، فكأنه قيل: خالدين فيها ما دامت السمواتُ والأرضُ سوى ما شاء ربك زائداً على ذلك. وقيل: سوى ما أعدَّ لهم مِنْ عذابٍ غيرِ عذابِ النار كالزَّمْهرير ونحوِه.

العاشر: أنه استثناءٌ من مدة السموات والأرض التي فَرَطَت لهم في الحياة الدنيا.

الحادي عشر: أنه استثناءٌ من التدرُّج الذي بين الدنيا والآخرة.

الثاني عشر: أنه استثناءٌ من المسافات التي بينهم في دخول النار، إذ دخولُهم إنما هو زُمَراً بعد زُمَر.

الثالث عشر: أنه استثناءٌ من قوله: «ففي النار» كأنه قال: إلا ما شاء ربُّك مِنْ تأخُّر قوم عن ذلك، وهذا القولُ مرويٌّ عن أبي سعيد الخدري وجابر.

الرابع عشر: أنَّ «إلا ما شاء» بمنزلة كما شاء، قيل: كقوله: «ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف»(١)، أي: كما قَدْ سَلَفَ.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿عطاءً﴾** نُصِبَ على المصدر المؤكد من معنىٰ الجملةِ قبله؛ لأن قوله: «ففي الجنة خالدين» يقتضي إعطاء وإنعاماً فكأنه قيل: يُعْطيهم عَطاءً، وعطاء اسم مصدر، والمصدر في الحقيقة الإعطاء

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء.

على الإفعال، أو يكونُ مصدراً على حذف الزوائد كقوله: «أَنْبتكم من الأرض نباتاً»(١)، أو هو منصوب بمقدَّرٍ موافِقٍ له، أي: فَنَبَتُّم نباتاً، وكذلك هنا يقال: عَطَوْتُ بمعنى تناولْت.

و «غيرَ مَجْذوذ» نَعْتُه. والمجذوذ: المقطوع، ويقال لِفُتات الذهب والفضة والحجارة: «جُذاذ» من ذلك، وهو قريب من الجَدِّ بالمهملة في المعنىٰ، إلا أن الراغب(٢) جَعَل جَدَّ بالمهملة بمعنى قَطْع الأرضِ المستوية، ومنه «جَدَّ في سيره يَجِدُّ جَدًّا»، ثم قال: «وتُصُوِّر مِنْ جَدَدْتُ [الأرضَ](٣) القَطْعُ المجردُ فقيل: جَدَدْتُ الثوب إذا قطعتَه على وجهِ الإصلاح، وثوبٌ جديد أصله المقطوع، ثم جُعل لكل ما أُحْدِث إنشاؤه». والظاهرُ أن المادتين متقاربتان في المعنىٰ، وقد ذكرْتُ لهما نظائرَ نحو: عَتَا وعَثا(٤) وكثب وكتب(٥).

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿مِمَّا يعبدُ﴾: «ما» / في «ممَّا يعبد» وفي «كما يَعْبُد» مصدريةٌ. ويجوز أن تكونَ الأولى اسميةً دونَ الثانية. [٤٩٨/أ]

قوله: «لَمُوَفُّوهم» قرأ العامة بالتشديد مِنْ وفَّاه مشدداً، وقرأ(٦) ابن محيصن «لَمُوْفُوْهم» بالتخفيف مِنْ أَوْفَى، كقوله: «وأَوْفُوا بعهدي»(٧)، وقد تقدَّم في البقرة أنَّ فيه ثلاثَ لغات.

قوله: «غيرَ منقوص» حالٌ مِنْ «نصيبهم». وفي ذلك احتمالان،

---

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٢) المفردات: ٨٨.
(٣) من الراغب.
(٤) عتا وعثا: بمعنى فسد واستكبر: اللسان: عتو.
(٥) الكَتْبُ والكَثْب: الجمع. الصحاح: كتب وكثب.
(٦) البحر: ٥/٢٦٥؛ الإتحاف: ٢٦٠.
(٧) الآية ٤٠ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون: ١/٣١٢.

أحدهما: أن تكونَ حالاً مؤكدة، لأنَّ لفظ التوفية يُشْعر بعدم النقص، فقد استفيد معناها مِنْ عاملها وهو شأنُ المؤكدة. والثاني: أن تكونَ حالاً مُبَيِّنة. قال الزمخشري[١]: «فإن قلت: كيف نُصِبَ «غيرَ منقوص» حالاً عن النصيب المُوَفَّى؟ قلت: يجوز أن يُوَفَّى وهو ناقصٌ ويوفَّى وهو كاملٌ، ألا تَراكَ تقول: «وَفَّيْتُه شطرَ حَقِّه، وثلثَ حقِّه، وحقَّه كاملاً وناقصاً»، فظاهر هذه العبارة أنها مبيِّنة؛ إذ عاملُها محتملٌ لمعناها ولغيره. إلا أن الشيخ[٢] قال بعد كلامه هذا: «وهذه مَغْلَطَة، إذا قال: «وفَّيته شطرَ حَقِّه» فالتوفيةُ وَقَعَتْ في الشطر، وكذا في الثلث، والمعنىٰ: أعطيته الشطرَ والثلثَ كاملاً لم أنقصه شيئاً، وأمَّا قوله: «وحقَّه كاملاً وناقصاً» أمَّا كاملاً فصحيح، وهي حالٌ مؤكدة؛ لأن التوفيةَ تقتضي الإِكمالَ، وأمَّا «وناقصاً» فلا يقال لمنافاته التوفيه». وفي مَنْع الشيخ أَنْ يُقال: «وَفَّيْتُه حقَّه ناقصاً» نظر، إذ هو شائعٌ في تركيبات الناسِ المعتبرِ قولهم؛ لأن المرادَ بالتوفية مطلقُ التَّأْدية».

آ. (١١٠) **قوله تعالى: ﴿فاختُلِفَ فيه﴾**: أي في الكتاب، و«في» على بابها من الظرفية، وهو هنا مجاز، أي: في شأنه. وقيل: هي سببية، أي: هو سببُ اختلافهم، كقوله تعالىٰ: «يَذْرَؤكم فيه»[٣]، أي: يُكَثِّركم بسببه. وقيل: هي بمعنى على، ويكون الضمير لموسى عليه السلام، أي: فاخْتُلِف عليه.

و«مُرِيْب» مِنْ أراب إذا حَصَلَ الرَّيْب لغيره، أو صار هو في نفسه ذا رَيْب، وقد تقدم.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم﴾**: هذه الآيةُ الكريمة

(١) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٢) البحر: ٥/٢٦٦.
(٣) الآية ١١ من سورة الشورى.

مما تَكَلَّم الناسُ فيها قديماً وحديثاً، وعَسُر على أكثرِهم تلخيصُها قراءةً وتخريجاً، وقد سَهَّل اللَّه تعالىٰ، فذكرْتُ أقاويلهم وما هو الراجحُ منها.

فقرأ[1] نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «وإنْ» بالتخفيف، والباقون بالتشديد. وأمَّا «لمَّا» فقرأها مشددةً هنا وفي يس[2]، وفي سورة الزخرف[3]، وفي سورة «والسماء والطارق[4]»، ابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ، إلا أن عن ابن عامر في الزخرف خلافاً: فروَىٰ عنه هشامٌ وجهين، وروىٰ عنه ابن ذكوان التخفيفَ فقط، والباقون قرؤوا جميع ذلك بالتخفيف. وتلخص من هذا: أنَّ نافعاً وابن كثير قرآ: «وإنْ» و«لَمَا» مخففتين، وأنَّ أبا بكر عن عاصم خَفَّفَ «إنَّ» وثَقَّل «لمَّا»، وأن ابن عامر وحمزة وحفصاً عن عاصم شددوا «إنَّ» و«لمَّا» معاً، وأن أبا عمرو والكسائي شدَّدا «إنَّ» وخَفَّفا «لَمَّا». فهذه أربعُ مراتب للقراء في هذين الحرفين.

هذا في المتواتر، وأمَّا في الشاذ، فقد قرىء أربعُ قراءاتٍ أُخَر، إحداها: قراءةُ أُبَيّ والحسن وأبان بن تغلب «وإنْ كل» بتخفيفها، ورفع «كل»، «لَمَّا» بالتشديد. الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم[5]: «لمَّاً» مشددة منونة، ولم يتعرَّضوا لتخفيف «إنَّ» ولا لتشديدها. الثالثة: قراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود كذلك: «وإنْ كلٌ إلا» بتخفيفِ «إنْ» ورفع

(١) السبعة: ٣٣٩؛ البحر: ٥/٢٦٦؛ التيسير: ١٢٦؛ الإتحاف: ٢٦٠؛ النشر: ٢/٢٩٠؛ الكشف: ١/٥٣٦؛ الشواذ: ٦١.
(٢) الآية ٣٢: «وإنْ كلٌ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرون». وانظر: الكشف لمكي: ٢/٢١٥.
(٣) الآية ٣٥: «وإنْ كلُّ ذلك لَمَّا متاعُ الحياة الدنيا». وانظر: السبعة: ٥٨٦.
(٤) الآية ٤: «إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ». وانظر: السبعة: ٦٧٨.
(٥) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، روى قراءة الحسن البصري وهو ضعيف. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء: ١/٣١٢.

«كل». الرابعة: قال أبو حاتم: «الذي في مُصْحف أبي «وإنْ مِنْ كلٍ إلا لَيُوَفِّيَنَّهم».

هذا ما يتعلَّق بها من جهة التلاوة، أمَّا ما يتعلق بها من حيث التخريجُ فقد اضطرب الناسُ فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: «وأمَّا هذه الآيةُ فمعناها على القراءات من أشكلِ الآيات، وتسهيلُ ذلك بعون اللَّه أنْ أذكرَ كلَّ قراءةٍ على حِدَتِها وما قيل فيها.

فأمَّا / قراءةُ الحَرَمِيَّيْن[1] ففيها إعمال إنْ المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب. قال سيبويه[2]: «حَدَّثَنا مَنْ نثق به أنه سَمع مِن العرب مَنْ يقول: «إنْ عمراً لمنطلقٌ» كما قالوا[3]: [٤٩٨/ب]

٢٧١١ـ . . . . كـأن ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ

قال: «ووجهُه مِن القياس أنَّ «إنْ» مُشْبِهَةٌ في نصبها بالفعل، والفعلُ يعمل محذوفاً كما يَعْمل غيرَ محذوف نحو: «لم يكُ زيد منطلقاً» «فلا تَكُ في مِرْيَةٍ»[4] وكذلك لا أَدْرِ». قلت: وهذا مذهبُ البصريين، أعني أنَّ هذه الأحرفَ إذا خُفِّف بعضُها جاز أن تعملَ وأن تُهْمَلَ كـ «إنْ»، والأكثرُ الإهمالُ، وقد أُجْمع عليه في قوله[5]: «وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدينا [مُحْضَرون]»، وبعضُها يجب إعمالُه كـ «أنْ» بالفتح و «كأنْ»، ولكنهما لا يَعْملان في مُظْهَرٍ ولا ضميرٍ بارزٍ إلا ضرورةً، وبعضُها يَجِبُ إهمالُه عند الجمهور كـ «لكن». وأمَّا الكوفيون فيُوجبون الإهمالَ في «إنْ» المخففةِ، والسَّماعُ حُجَّةٌ عليهم، بدليل هذه

---

(١) «وإنْ كلاًّ لَمَا».

(٢) الكتاب: ١/٢٨٣، بعبارة قريبة.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة هود.

(٥) الآية ٣٢ من سورة يس.

القراءة المتواترة. وقد أنشدَ سيبويهِ على إعمالِ هذه الحروفِ مخففةً قولَه[١]:

٢٧١٢ـ . . . . كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

قال الفراء: «لم نَسْمَعِ العربَ تُخَفِّفُ وتَعْمل إلا مع المكنىٰ كقوله[٢]:

٢٧١٣ـ فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاء سَأَلْتِني طلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ

قال: «لأنَّ المُكْنَىٰ لا يَظْهر فيه إعرابٌ، وأمَّا مع الظاهر فالرفع». قلت: وقد تقدَّم ما أنشده سيبويهِ وقولُ الآخر[٣]:

٢٧١٤ـ . . . . كـأنْ ثَـدْيَـيْـه حُـقَّـانِ

و [قوله][٤]:

٢٧١٥ـ كـأنْ وَرِيْـدَيْـه رِشـاءُ خُلْبِ

هذا ما يتعلق بـ «إنْ». وأمَّا «لَمَا» في هذه القراءة[٥] فاللامُ فيها هي لامُ «إنْ» الداخلةُ في الخبر. و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً بمعنىٰ الذي واقعةً على مَنْ يَعْقل كقوله تعالىٰ: «فانكِحُوا ما طابَ لكم مِن النساء»[٦] فأوقع «ما» على العاقل. واللام في «ليوفِّيَنَّهم» جوابُ قسمٍ مضمر، والجملةُ مِن القسم وجوابِه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإنْ كلاًّ لَلذين واللَّه ليوفينَّهم. ويجوز أن

---

(١) تقدم برقم ١٦٠٦. وانظر: الكتاب: ٢٨١/١. واسمها مضمر تقديره: كأنها.

(٢) تقدم برقم ١٦٦٢.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

(٤) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٦٩؛ وابن يعيش: ٨٢/٨؛ والخزانة: ٣٥٦/٤؛ واللسان: خلب. والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق، الرشاء: الحبل. والخلب: الليف.

(٥) قراءة الحرمين بالتخفيف في «لَمَا».

(٦) الآية ٣ من سورة النساء.

تكونَ هنا نكرةً موصوفةً، والجملةُ القسميةُ وجوابُها صفةٌ لـ «ما» والتقدير: وإنْ كلًّا لخَلْقٌ أو لفريقٌ واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، والموصولُ وصلتُه أو الموصوفُ وصفتُه خبرٌ لـ «إنْ».

وقال بعضُهم: اللامُ الأولى هي الموطِّئةُ للقسَم، ولمَّا اجتمع اللامان، واتفقا في اللفظ فُصِل بينهما بـ «ما» كما فُصِل بـالألف بين النونين في «يَضْرِبْنانِّ»[(١)]، وبين الهمزتين في نحو: أأنت. فظاهرُ هذه العبارة أنَّ «ما» هنا زائدةٌ جي بها للفصل إصلاحاً لِلَّفظ، وعبارةُ الفارسي[(٢)] مُـؤْذِنَةٌ بهذا، إلا أنه جَعَلَ اللامَ الأولى لامَ «إنْ» فقال: «العُرْفُ أن تُدْخِل لامَ الابتداء على الخبر، والخبرُ هنا هو القَسَمُ وفيه لام تَدْخل على جوابه، فلمَّا اجتمع اللامان والقسمُ محذوفٌ، واتفقا في اللفظ وفي تَلَقِّي القسم، فَصَلوا بينهما كما فَصَلوا بين إنَّ واللام».

وقد صَرَّح الزمخشري[(٣)] بذلك فقال: «واللامُ في «لَمَا» موطِّئةٌ للقسم و «ما» مزيدةٌ» ونَصَّ الحوفيُّ على أنها لام «إنْ». وقال أبو شامة: «واللامُ في «لَمَا» هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية» وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الفارقةَ إنما يُـؤْتَىٰ بها عند التباسِها بالنافية، والالتباسُ إنما يجيء عند إهمالها نحو: «إنْ زيدٌ لقائم» وهي في الآية الكريمة مُعْمَلة[(٤)] فلا التباسَ بالنافية، فلا يُقال إنها فارقة.

فتلخَّص في كلٍ من اللام و «ما» ثلاثة أوجه، أحدها: في اللام: أنها للابتداء الداخلة على خبر «إنْ». الثاني: لامٌ موطئة للقسم. الثالث: أنَّها

---

(١) هذا حكم اجتماع نون النسوة ونون التوكيد المشددة، وذلك كراهية اجتماع النونات.
(٢) الحجة (خ): ٣/٢٤٠.
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٤) لعل الأنسب: «عاملة» ولا ضرورة لتقديرها مِنْ أعمل.

جوابُ القسم كُرِّرَتْ تأكيداً. وأحدها في «ما»: أنها موصولة. الثاني: أنها نكرة. الثالث: أنها مزيدة للفصل بين اللامين.

وأمَّا[1] قراءةُ أبي بكر ففيها أوجه / ، أحدها: ما ذهب إليه الفراء[2] [٤٩٩/أ] وجماعة من نحاة البصرة والكوفة، وهو أن الأصل: لَمِنْ ما، بكسر الميم على أنها مِنْ الجارة دخلت على «ما» الموصولة» أو الموصوفة كما تقرَّر، أي: لَمِنَ الذين واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، أو لَمِنْ خَلْقٍ واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، فلمَّا اجتمعت النونُ ساكنةً قبل ميم «ما» وجب إدغامُها فيها فقُلِبَتْ ميماً، وأُدْغمت فصار في اللفظ ثلاثةُ أمثال، فخُفِّفَتْ الكلمةُ بحذف إحداها فصار اللفظُ كما ترىٰ «لمَّا». قال نصر ابن علي الشيرازي[3]: «وَصَلَ «مِنْ» الجارة بـ «ما» فانقلبت النون أيضاً ميماً للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميمات فَحُذِفت إحداهن، فبقي «لمَّا» بالتشديد». قال: «وما» هنا بمعنى «مَنْ» وهو اسم لجماعة الناس كما قال تعالى: «فانكِحوا ما طاب لكم مِن النساء» أي مَنْ طاب، والمعنى: وإنْ كلاًّ مِن الذين ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالهم، أو جماعة ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم».

وقد عَيَّن المهدويُّ الميمَ المحذوفة فقال: «حُذِفت الميمُ المكسورة، والتقدير: لَمِنْ خلقٍ ليوفِّيَنَّهم».

الثاني: ما ذهب إليه المهدويُّ ومكي[4] وهو: أن يكونَ الأصل: لَمَنْ ما بفتح ميم «مَنْ» على أنها موصولة أو موصوفة، و«ما» بعدها مزيدةٌ فقال:

---

(١) بتخفيف «إنْ» وتثقيل «لمَّا».

(٢) معاني القرآن: ٢/٢٩.

(٣) انظر: البحر: ٥/٢٦٧. وهو نصرالله بن علي الشيرازي الفارسيّ خطيب شيراز وعالمها، أخذ عن الكرماني. له التفسير، شرح الإيضاح. توفي بعد سنة ٥٦٥. البغية: ٢/٣١٤.

(٤) المشكل: ١/٤١٥ بعبارة قريبة.

«فقلبت النونُ ميماً، وأُدْغمت في الميم التي بعدها، فاجتمع ثلاثُ ميمات، فحُذِفَت الوُسْطى منهن، وهي المبدلةُ من النون، فقيل «لَمَّا». قال مكي[1]: «والتقدير: وإنْ كلاً لَخَلْقٌ لَيوفينَّهم ربك أعمالهم»، فترجعُ إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف، وهذا الذي حكاه الزجاج عن بعضهم فقال: «زَعَمَ بعضُ النحويين أن أصله لمَنْ ما، ثم قلبت النون ميماً، فاجتمعت ثلاثُ ميمات، فَحُذِفت الوسطى» قال: «وهذا القولُ ليس بشيءٍ، لأنَّ «مَنْ» لا يجوز حَذْفُ بعضها لأنها اسمٌ على حرفين».

وقال النحاس[2]: «قال أبو إسحاق: هذا خطأ، لأنه تُحْذف النونُ مِنْ «مَنْ» فيبقى حرفٌ واحد». وقد رَدَّه الفارسيُّ[3] أيضاً فقال: «إذا لم يَقْوَ الإِدغام على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم في نحو «قدم مالك» فأَنْ لا يجوزَ الحَذْفُ أَجْدَرُ» قال: «على أنَّ في هذه السورة ميماتٍ اجتمعَتْ في الإِدغام أكثرَ ممَّا كانَتْ تجتمع في «لَمَنْ ما» ولم يُحذفْ منها شيءٌ، وذلك في قوله تعالى: «وعلى أُمَمٍ ممَّن معك»[4]، فإذا لم يُحْذَفْ شيءٌ مِنْ هذا فأن لا يُحْذَفَ ثَمَّ أَجْدَرُ». قلت: اجتمع في «أمم ممَّن مَعَك» ثمانيةَ ميماتٍ وذلك أن «أمماً» فيها ميمان وتنوين، والتنوين يُقْلب ميماً لإِدغامه في ميم «مِنْ» ومعنا نونان: نونُ مِنْ الجارة ونون مَنْ الموصولة فيقلبان أيضاً ميماً لإِدغامهما في الميم بعدهما، ومعنا ميم «معك»، فحَصَّل معنا خمسُ ميماتٍ ملفوظٌ بها، وثلاثٌ منقلبةٌ إحداها عن تنوين، واثنتان نون.

واستدلَّ الفراء على أن أصل «لَمَّا» «لمِنْ ما»[5] بقول الشاعر[6]:

---

(١) المشكل: ١/٤١٥.

(٢) إعراب القرآن: ٢/١١٥.

(٣) الحجة (خ): ٣/٢٤٢.

(٤) الآية ٤٨ من سورة هود.

(٥) هذا رأيٌ يخالف الفرض السابق، مِنْ هنا بكسر فسكون، والفرض السابق بفتح فسكون.

(٦) تقدم برقم ١٥٩٨.

٢٧١٦ـ وإنَّا لمِنْ ما نَضْرِبُ الكبشَ ضَرْبَةً　　على رأسِه تُلقي اللسانَ من الفم

وبقول الآخر(١):

٢٧١٧ـ وإني لَمِنْ ما أُصْدِرُ الأمرَ وجهَه　　إذا هـو أَعْيا بالسبيل مصـادرُهْ

قلت: وقد تقدَّم في سورة آل عمران في قراءة مَنْ قرأ «وإذ أخذ اللَّهُ ميثاقَ النبيين لَمَّا آتَيْتُكم»(٢) بتشديد «لمَّا» أن الأصل: «لمن ما» فَفُعل فيه ما تقدَّم، وهذا أحد الأوجه المذكورة في تخريج هذا الحرف في سورته، وذكرْتُ ما قاله الناسُ فيه، فعليك بالنظر فيه.

وقال أبو شامة: «وما قاله الفراء استنباطٌ حسنٌ وهو قريبٌ من قولهم: «لكنَّا هو اللَّه ربـي»(٣) إن أصله: لكن أنا، ثم حُذِفت الهمزة، وأُدْغِمَتِ النونُ في النون، وكذا قولهم: «أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، قالوا: المعنىٰ لِأَنْ كنتَ منطلقاً». قلت: وفيما قاله نظرٌ؛ لأنه ليس فيه حَذْفُ البتةَ، وإنما كان يَحْسُنُ التنظيرُ أن لو كان فيما جاء به إدغامٌ، ثم حُذف، وأمَّا مجرَّدُ التنظير بالقلبِ والإِدغامِ فغيرُ طائلٍ.

ثم قال أبو شامة: «وما أحسنَ ما استخرج الشاهد من البيت» يعني الفراء، ثم الفراء(٤) أراد أن يجمع بين قراءتَي / التخفيفِ والتشديدِ مِنْ «لمَّا» [٤٩٩/ب]
في معنى واحد فقال: «ثُمَّ تُخَفَّفُ كما قرأ بعض القراء «والبَغْيْ يَعِظكم»(٥)

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن: ٢/ ٢٩؛ الطبري: ١٥/ ٤٩٤.
(٢) الآية ٨١، وهي قراءة سعيد والحسن. انظر: الدر المصون: ٣/ ٢٨٤. والأصل: «آتيناكم» وهو سهو.
(٣) الآية ٣٨ من سورة الكهف.
(٤) معاني القرآن: ٢/ ٢٩.
(٥) الآية ٩٠ من سورة النحل. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.

بحذف الياء عند الياء، أنشدني الكسائي(١):

٢٧١٨ـ وأَشْمَتَّ العُـداةَ بنا فـأضْحَوا لَـدَيْ يَتبـاشَـرُون بمـا لَقِينـا

فحذف ياءَه لاجتماع الياءات». قلت: الأَوْلى أن يُقال: حُذِفت ياءُ الإِضافة مِنْ «لديّ» فبقيت الياءُ الساكنةُ قبلَها المنقلبةُ من الألف في «لدىٰ» وهو مِثْلُ قراءةِ مَنْ قرأ «يا بُنَـيْ»(٢) بالإِسكان على ما سَبَق، وأمَّا الياء مِنْ «يتباشرون» فثابتةٌ لدلالتها على المضارعة.

ثم قال الفراء: «ومثلُه(٣):

٢٧١٩ـ كـأنَّ مِنْ آخِـرِهـا إلقـادِمِ

يريد: إلى القادم، فحذف اللام عند اللام». قلت: توجيهُ قولهم: «من آخرها إلقادم» أن ألف «إلى» حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وذلك أن ألف «إلى» ساكنة ولام التعريف من «القادم» ساكنةٌ، وهمزةُ الوصـل حُذِفت دَرْجـاً، فلمَّا التقيا حُذِف أولهما فالتقى لامان: لامُ «إلى» ولامُ التعريف، فحُذِفت الثانيةُ على رأيه(٤)، والأَوْلى حَذْفُ الأُوْلى؛ لأنَّ الثانيةَ دالة على التعريف فلم يَبْقَ مِنْ حرف «إلى» غير الهمزة فاتصلت بلام «القادم» فبقيَتِ الهمزةُ على كسرها، فلهذا تَلَفَّظ بهذه الكلمة مِنْ آخرها: «ءِ القادم» بهمزة مكسورةٍ ثابتة درجاً لأنها همزةُ قطع.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩ برواية: لديَّ تباشرون؛ والطبري: ١٥/٤٩٥.

(٢) الآية ٤٢ من سورة هود وهي قراءة المطوّعي. انظر: الإتحاف: ٢٥٦.

(٣) لم أهتد إلى قائله وبعده: مَخْرِمَ نَجْدٍ فارعِ المَخارِمِ وهو في اللسان قدم، والفراء: ٢/٢٩؛ والطبري: ١٥/٤٩٥. والمَخْرِم: الطريق في الجبل. والفارع: العالي.

(٤) ليس ثمة ما يدل على أن الفراء يرى حذف الثانية.

قال أبو شامة: «وهذا قريبٌ مِنْ قولهم «مِلْكذب» و«عَلْماءِ بنو فلان» و«بَلْعنبر» يريدون: من الكذب، وعلى الماء بنو فلان، وبنو العنبر». قلت: يريد قوله(١):

٢٧٢٠ـ أبْلِغْ أبــا دَخْتنــوسَ مَــأْلُكَــةً غيرُ الذي [قد] يُقال مِلْكذب

وقول الآخر(٢):

٢٧٢١ـ فما سَبَقَ القَيْسِيَّ مِن سُوءِ فِعْلِهِ ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالدِ

وقد ردَّ بعضُهم قولَ الفراء بأنَّ نونَ «مِنْ» لا تُحْذف إلا في ضرورة وأنشد: مِلكذبِ.

الثالث: أنَّ أصلَها «لَمـا» بالتخفيف ثم شُـدِّدت، وإلى هذا ذهب أبو عثمان. قال الزجاج: «وهذا ليس بشيءٍ لأنَّا لَسْنا نُثَقِّل ما كـان على حرفين، وأيضاً فلغةُ العرب على العكس من ذلك يُخَفِّفون ما كان مثقَّلاً نحو: «رُبَ» في «رُبَّ». وقيل في توجيهه: إنما يكونُ في الحرف إذا كان آخراً، والميم هنا حشوٌ لأن الألف بعدها، إلا أن يقال: إنه أجرىٰ الحرف المتوسط مُجرى المتأخر كقوله(٣):

٢٧٢٢ـ مثــلَ الحــريقِ وافَقَ القَصَبَّــا

---

(١) تقدم برقم ٣٢٨.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٢١٦؛ وابن يعيش: ١٠/١٥٥؛ وابن الشجري: ٢/٤. والغُرْلة: القُلْفَة.

(٣) البيت لرؤبة، وفي ملحق ديوانه: ١٦٩؛ والمحتسب: ١/٧٥؛ ابن يعيش: ٣/٩٤. وقبله:

لقــد خشيــتُ أن أرىٰ جَــدَبَّــا

والجدب: نقيض الخصب.

يريد: القصبَ، فلمَّا أشبع الفتحة تولَّد منها ألف، وضعَّف الحرف، وكذلك قوله(١):

٢٧٢٣ـ ببــازِلٍ وَجْنــاءَ أو عَـيْهَـلِّي

شدَّد اللام مع كونِها حَشْواً بياء الإطلاق. وقد يُفَرَّق بأن الألف والياء في هذين البيتين في حكم المطَّرح، لأنهما نشآ من حركةٍ بخلافِ ألف «لما» فإنها أصليةٌ ثابتة، وبالجملة فهو وجهٌ ضعيفٌ جداً.

الرابع: أن أصلَها «لَمَّاً» بالتنوين ثم بُني منه فَعْلى، فإنْ جَعَلْتَ ألفَه للتأنيث لم تصرِفْه، وإنْ جَعَلْتَها للإلحاق صَرَفْتَه، وذلك كما قالوا في «تَتْرى» بالتنوين وعدمِه، وهو مأخوذٌ مِنْ قولك لَمَمْتُه أي: جَمَعْته، والتقدير: وإنْ كلاً جميعاً ليوفِّيَنَّهم، ويكون «جميعاً» فيه معنى التوكيد ككل، ولا شك أن «جميعاً» يفيد معنى زائداً على «كل» عند بعضهم. قال: «ويدل على ذلك قراءةُ مَنْ قرأ «لمَّاً» بالتنوين».

الخامس: أن الأصل «لَمَّاً» بالتنوين أيضاً، ثم أَبْدل التنوينَ ألفاً وقفاً، ثم أَجْرى الوصل مُجْرى الوقف. وقد مَنَع من هذا الوجهِ أبو عبيد قال: «لأن ذلك إنما يجوز في الشعر» يعني إبدالَ التنوين ألفاً وصلاً إجراءً له مُجْرى الوقف، وسيأتي توجيهُ قراءةِ «لَمَّاً» بالتنوين بعد ذلك.

وقال أبو عمرو ابن الحاجب(٢): «استعمالُ «لَمَّا» في هذا المعنى بعيد، وحَذْفُ التنوين مِن المنصرف في الوصل أبعدُ، فإن قيل: لَمَّا فَعْلى من اللَّمِّ، ومُنِعَ الصرف لأجل ألف التأنيث، والمعنىٰ فيه مثل معنى «لمَّاً» المنصرف

---

(١) البيت لمنظور بن مرثد وهو في الكتاب: ٢٨٢/٢، والخصائص: ٣٥٩/٢؛ والمحتسب: ١٠٢/١؛ ابن يعيش: ٦٨/٩؛ الخزانة: ٢٨٣/٢.
والبازل: الناقة في التاسعة. والوجناء: الشديدة. العيهل: السريعة.

(٢) الأمالي: ٦٧/١.

فهو أبعدُ، إذ لا يُعرف «لمَّا» فَعْلَىٰ بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزَمُ هؤلاء أن يُميلوا كمَنْ أمال، وهو خلافُ الإجماع، وأن يكتبوها بالياء[1]، وليس ذلك بمستقيم».

السادس: أنَّ «لَمَّا» زائدة كما تزاد «إلا» قاله أبو الفتح[2] وغيرُه، وهذا وجهٌ لا اعتبارَ به فإنه مبنيٌّ على وجه ضعيف أيضاً، وهو أنَّ «إلا» تأتي زائدةً.

السابع: أنَّ «إنْ» نافيةٌ بمنزلة «ما»، و«لمَّا» بمعنى «إلا» فهي كقوله: «إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها»[3] أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها، «وإن كـلُّ ذلك لَمَّا متاعُ»[4] أي: ما كل ذلك إلا متاع /. واعتُرِض على هذا الوجه بأنَّ «إنْ» [٥٠٠/أ] النافية لا تَنْصِبُ الاسمَ بعدها، وهذا اسمٌ منصوب بعدها. وأجاب بعضهم عن ذلك بأن «كلًّا» منصوبٌ بإضمار فعلٍ، فقدَّره قومٌ منهم أبو عمرو ابن الحاجب[5]: وإنْ أرى كلًّا، وإن أعلمُ، ونحوه، قال: «ومِنْ ههنا كانت أقلَّ إشكالاً مِنْ قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجهَ الذي هو غيرُ مستبعَدٍ ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعادٌ، ولذلك اختُلِف في مثلِ قوله[6]:

٢٧٢٤ـ ألا رجلاً جزاه اللَّه خيراً يَـدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

هل هو منصوب بفعلٍ مقدَّر أو نُوِّن ضرورةً؟ فاختار الخليلُ إضمارَ الفعلِ، واختار يونس التنوين للضرورة»[7]، وقدَّره بعضهم بعد «لمَّا» مِنْ لفظ

---

(١) لأنها أكثر من ثلاثة أحرف ولكنها كتبت بالممدودة.
(٢) المحتسب: ٣٢٨/١.
(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.
(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.
(٥) الأمالي: ٦٨/١.
(٦) تقدم برقم ٩٥.
(٧) انظر: الكتاب: ٣٥٩/١.

«لَيُوَفِّيَنَّهم» والتقدير: وإن كلاً إلا ليوفِّيَنَّ ليوفِّينَّهم. وفي هذا التقدير بُعْدٌ كبيرٌ أو امتناع؛ لأنَّ ما بعد «إلا» لا يعمل فيما قبلها. واستدلَّ أصحابُ هذا القول ـ أعني مجيء «لَمَّا» بمعنى «إلا» ـ بنص الخليل وسيبويه[1] على ذلك، ونصره الزجاج، قال بعضهم: «وهي لغة هُذَيْل يقولون: سألتك باللَّه لمَّا فعلت أي: إلا فعلت». وقد أنكر الفراء[2] وأبو عبيد ورودَ «لمَّا» بمعنى إلا، قال: أبو عبيد: «أمَّا مَنْ شدَّد «لمَّا» بتأويل «إلا» فلم نجدْ هذا في كلامِ العرب، ومَنْ قال هذا لزمه أن يقولَ: «قام القوم لمَّا أخاك» يريد: إلا أخاك، وهذا غيرُ موجودٍ». وقال الفراء: «وأمَّا مَنْ جَعَلَ «لَمَّا» بمنزلة «إلا» فهو وجهٌ لا نعرفه، وقد قالت العربُ في اليمين: «باللَّه لمَّا قمت عنا»، و«إلا قمت عنا»، فأمَّا في الاستثناء فلم نَقُلْه[3] في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعْتَ في الكلام: ذهب الناس لمَّا زيداً».

فأبو عبيد أنكر مجيء «لمَّا» بمعنى «إلا» مطلقاً، والفراء جَوَّز ذلك في القسم خاصةً، وتبعه الفارسي[4] في ذلك فإنه قال في تشديد «لمَّا» في هذه الآية: «لا يصلح أن تكون بمعنى «إلا»؛ لأن «لَمَّا» هذه لا تفارق القسم» وردَّ الناس قوله بما حكاه الخليل وسيبويه[5]، وبأنها لغة هُذَيْل مطلقاً، وفيه نظرٌ، فإنهم لمَّا حَكَوا اللغة الهذيلية[6] حَكَوْها في القسم كما تقدم مِنْ نحو: «نَشَدْتُك باللَّه لمَّا فعلت» و«أسألك باللَّه لمَّا فعلت». وقال[7] أبو علي أيضاً

(١) الكتاب: ١/٤٥٥، ونَصُّ الخليل وسيبويه في مسألة ورودها في سياق القسم وليس على إطلاق ذلك.

(٢) معاني القرآن: ٢/٢٩.

(٣) الفراء: يقولوه.

(٤) الحجة (خ): ٣/٢٤٢.

(٥) بل إن حكاية الخليل وسيبويه في سياق القسم فحسب.

(٦) الأفصح: الهُذَلية. (٧) الحجة (خ): ٣/٢٤٢.

مستشكلاً لتشديد «لمَّا» في هذه السورة على تقدير أن «لمَّا» بمعنى «إلا» لا تختص بالقسم ما معناه: أن تشديد «لمَّا» ضعيف سواء شددت «إن» أم خَفَّفْت، قال: «لأنه قد نُصِب بها «كلاًّ»، وإذا نُصب بالمخففة كانت بمنزلة المثقلة، وكما لا يَحْسُن: «إنَّ زيداً إلا منطلق»، لأن الإيجابَ بعد نفي، ولم يتقدَّمْ هنـا إلا إيجابٌ مؤكد، فلذا لا يَحْسُن: إن زيداً لَمَّا مُنْطلق» لأنه بمعناه، وإنما ساغ: «نَشَدْتُك اللَّهَ إلا فعلت ولمَّا فعلت» لأنَّ معناه الطلب، فكأنه قال: ما أطلب منك إلا فِعْلك، فحرفُ النفي مرادٌ مثل: «تاللَّهِ تَفْتَأ»(١)، ومَثَّل ذلك أيضاً بقولهم: «شَرٌّ أهرَّ ذاناب»(٢) أي: ما أهرَّه إلا شرٌّ، قال: «وليس في الآية معنى النفي ولا الطلبِ. وقال الكسائي: «لا أعرف وجه التثقيل في لمَّا». قال الفارسي: «ولم يُبْعِدْ فيما قال». ورُوي عن الكسائي أيضاً أنه قال: «اللَّه عَزَّ وجَلَّ أعلمُ بهذه القراءة، لا أعرف لها وجهاً».

الثامن: قال الزجاج: «قال بعضهم قولاً ولا يجوزُ غيرُه: «إنَّ «لمَّا» في معنى إلا، مثل «إنْ كل نفسٍ لمَّا عليها حافِظ»(٣) ثم أَتْبَع ذلك بكلام طويل مشكل حاصِلُه يَرْجِع إلى أن معنىٰ «إنْ زيدٌ لمنطلق»: ما زيد إلا منطلق، فَأَجْرَيْتَ المشددة كذلك في هذا المعنىٰ إذا كانت اللام في خبرها، وعملُها النصبَ في اسمها باقٍ بحاله مشددةً ومخففةً، والمعنىٰ نفيٌ بـ «إنْ» وإثباتٌ باللام التي بمعنى إلا، ولَمَّا بمعنى إلا». قلت: قد تقدَّم إنكارُ أبـي علي على جوازِ «إلا» في مثلِ هذا التركيب فكيف يجوز «لمَّا» التي بمعناها؟

وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر وحمزة وحفص(٤) ففيها وجوه، أحدها: أنها «إنَّ»

---

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف.
(٢) مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٠، وذو الناب: السبع، يُضرب في ظهور أمارات الشر.
(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.
(٤) بتشديد «إنَّ» و «لمَّا» معاً.

المشددةَ على حالها، فلذلك نُصب ما بعدها على أنه اسمُها، وأمَّا «لمَّا» فالكلامُ فيها كما تقدم مِنْ أنَّ الأصلَ «لَمِنْ ما» بالكسر أو «لَمَنْ ما» بالفتح، وجميعُ تلك الأوجهِ التي ذكرْتُها تعودُ ههنا(١). والقولُ بكونها بمعنى «إلا» مُشْكِلٌ كما تقدَّم تحريرُه عن أبي علي هنا.

الثاني: قال المازنيُّ: «إنَّ» هي المخففة ثُقِّلَتْ، وهي نافيةٌ بمعنىٰ «ما» كما خُفِّفَتْ «إنَّ» ومعناها المثقلة و «لَمَّا» بمعنى «إلا». وهذا قولٌ ساقطٌ جداً لا اعتبارَ به، لأنه لم يُعْهَدْ تثقيلُ «إنْ» النافية، وأيضاً فـ «كلًّا» بعدها منصوبٌ، والنافيةُ لا / تَنْصِبُ. [٥٠٠/ب]

الوجه الثالث: أنَّ «لَمَّا» هنا هي(٢) الجازمة للمضارع حُذِف مجزومُها لفهم المعنىٰ. قال الشيخ أبوعمرو ابـن الحاجب(٣) في أماليه: «لمَّا» هذه هي الجازمةُ فحُذِف فِعْلُها للدلالةِ عليه، لِما ثبت من جواز حَذْفِ فِعْلِها في قولهم: «خَرَجْتُ ولمَّا» و «سافرتُ ولمَّا» وهو شائعٌ فصيح، ويكون المعنىٰ: وإنَّ كلًّا لمَّا يُهْمَلوا أو يُتْرَكوا لِما تقدَّم من الدلالةِ عليه مِنْ تفصيل المجموعين بقوله «فمنهم شقيٌّ وسعيد»(٤)، ثم فَصَّل الأشقياءَ والسعداء، ومجازاتِهم، ثم بَيَّن ذلك بقولِه «ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم»، قال: «وما أعرفُ وجهاً أشبهَ مِنْ هذا، وإن كانت النفوسُ تستبعده مِنْ جهةِ أنَّ مثلَه لم يَرِدْ في القرآن»، قال: «والتحقيقُ يأبىٰ استبعادَه». قلت: وقد نَصَّ النحويون على أن «لمَّا» يُحذف

---

(١) قوله: «تعود ههنا» غير واضح في الأصل.

(٢) أصل العبارة: «هنا بمعنى هي» وشطب على قوله: «بمعنى».

(٣) الأمالي النحوية: ١/٦٨.

(٤) الآية ١٠٥.

مجزومُها باطِّراد، قالوا: لأنها لنفيِ قد فَعَلَ[١]، وقد يُحذف بعدها الفعل كقوله[٢]:

٢٧٢٥ـ أَفِدُ الترحلِ غيرَ أن رِكابَنا ... لَمَّا تَزُل برحالِنا وكأنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت، فكذلك مَنْفِيُّه، وممَّن نَصَّ عليه الزمخشري[٣]، عَلى[٤] حَذْفِ مجزومها، وأنشد يعقوب على ذلك في كتاب «معاني الشعر» له قولَ الشاعر[٥]:

٢٧٢٦ـ فجِئْتُ قبورَهُمْ بَدْءاً ولمَّا ... فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

قال: «قوله «بدءاً»، أي: سيداً، وبَدْءُ[٦] القوم سيِّدهم، وبَدْءُ الجَزْور خيرُ أَنْصِبائها»، قال: «وقوله «ولما»، أي: ولما أكنْ سَيِّداً إلا حينَ ماتوا فإني سُدت بعدهم، كقول الآخر[٧]:

٢٧٢٧ـ خَلَتِ الدِّيارُ فسُدْتُ غيرَ مُسَوَّدِ ... ومن العَناءِ تَفَرُّدي بالسُّؤْدُدِ

قال: «ونظيرُ السكوتِ على «لمَّا» دونَ فعلها السكوتُ على «قد» دونَ فعلِها في قول النابغة: أَفِدَ الترحُّل: البيت». قلت: وهذا الوجهُ لا خصوصيةَ له بهذه القراءة، بل يجيءُ في قراءة مَنْ شدَّد «لمَّا» سواءً شدَّد «إن» أو خفَّفها.

---

(١) انظر: رصف المباني: ٢٨١.
(٢) تقدم برقم ٥٢٧. ولعل وجه الاستشهاد أنَّ «لما» نظيرة لـ «قد» في جواز حذف فعلها لأنها تأتي جواباً لفعل مصدَّرٍ بـ قد.
(٣) لم ينص الزمخشري على شيء من ذلك في هذا الموضع.
(٤) قوله «على حذف» بدل من قوله «عليه».
(٥) تقدم برقم ٢١٦.
(٦) انظر: اللسان «بدأ».
(٧) تقدم برقم ٢١٨٤.

وأمَّا قراءةُ أبـي عمرو والكسائي[١] فواضحةٌ جداً، فإنها «إنَّ» المشددة عَمِلَتْ عملها، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر «إنَّ»، والثانية جواب قسم محذوف، أي: وإنَّ كلاً للذين واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، وقد تقدَّم وقوعُ «ما» على العقلاء مقرَّراً، ونظيرُ هذه الآيةِ قولُه تعالىٰ: «وإنَّ منكم لَمَنْ ليبطِّئَنَّ»[٢] غير أنَّ اللامَ في «لَمَنْ» داخلة على الاسم، وفي «لمَّا» داخلة على الخبر. وقال بعضهم: «ما» هذه زائـدة زِيْدت للفصل بين اللامَيْن: لامِ التوكيد ولامِ القسم. وقيل: اللام في «لَمَا» موطئةٌ للقسم مثلَ اللامِ في قوله تعالىٰ: «ولَئِنْ أَشْرَكْتَ ليحبطنَّ عملك»[٣]، والمعنىٰ: وإنَّ جميعهم واللَّه ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم مِنْ حُسْنٍ وقُبْحٍ وإيمانٍ وجُحود.

وقال الفراء[٤] عند ذكره هذه القراءة: «جَعَل «ما» اسماً للناس كما جاز «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[٥]، ثم جَعَلَ اللامَ التي فيها جواباً لإِنَّ، وجعل اللامَ التي في «ليوفِّيَنَّهم» لاماً دَخَلَتْ على نيةِ يمينٍ فيما بين «ما» وصلتِها كما تقول: «هذا مَنْ لَيَذْهَبَنَّ» و «عندي ما لَغَيْرُه خيرٌ منه» ومثلُه: «وإنَّ منكم لَمَنْ ليبطِّئَنَّ»[٦]. ثم قال[٧] بعد ذلك ما يدلُّ على أن اللامَ مكررةٌ فقال: «إذا عَجَّلَت العربُ باللام في غيرِ موضعِها أعادُوها إليه نحو: إنَّ زيداً لإِليك لمُحْسن، ومثله[٨]:

---

(١) «وإنَّ كلاً لَمَا».
(٢) الآية ٧٢ من سورة النساء.
(٣) الآية ٦٥ من سورة الزمر.
(٤) معاني القرآن: ٢/٢٨.
(٥) الآية ٣ من سورة النساء.
(٦) الآية ٧٢ من سورة النساء.
(٧) معاني القرآن: ٢/٣٠.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن: ٢/٣٠؛ والطبري: ١٥/٤٩٨؛ ورصف المباني: ٢٥١. وقوله «لبعد» وردت في الأصل: «لبعض» وهو سهو.

٢٧٢٨ــ ولو أنَّ قومي لم يكونوا أعِزَّةً لبَعْدُ لَقَد لاقيتُ لا بُدَّ مَصْرَعا

قال: «أَدْخَلها في «بَعْد»، وليس بموضعِها، وسمعت أبا الجراح يقول: «إني لبحمد اللَّه لصالحٌ».

وقال الفارسي[(١)] في توجيهِ هذه القراءة: «وجهُها بيِّن وهو أنه نَصَب «كلًّا» بإنَّ، وأدخل لامَ الابتداء في الخبر، وقد دَخَلَتْ في الخبر لامٌ أخرىٰ، وهي التي يُتَلقَّى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، فلمَّا اجتمعت اللامان فُصِل بينهما كما فُصِل بين «إنَّ» واللامَ، فدخَلَتْها وإن كانَتْ زائدةً للفصل، ومثلُه في الكلام: «إن زيداً لَمَا لينطلقَنَّ».

فهذا ما تلخَّص لي من توجيهاتِ هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تَحَقُّق له، فلا ينبغي أن يُلْتفت إلى كلامِه، قال المبرد: ــ وهي جرأةٌ منه ــ «هذا لحنٌ» يعني تشديدَ «لمَّا» قال: «لأن العرب لا تقول: «إن زيداً لَمَّا خارج». وهذا مردودٌ عليه. قال الشيخ[(٢)]: «وليس تركيبُ الآية كتركيبِ المثال الذي قال وهو: «إنَّ زيداً لَمَّا خارج»، هذا المثالُ لحنٌ» / . [٥٠١/أ]

قلت: إنْ عنىٰ أنه ليس مثلَه في التركيب من كل وجه فمُسَلَّم، ولكن ذلك لا يفيد فيما نحن بصددِه، وإن عنى أنه ليس مثلَه في كونه دخلت «لمَّا» المشددةُ على خبر إنَّ فليس كذلك بل هو مثلُه في ذلك، فتسليمُه اللحنَ في المثال المذكور ليس بصوابٍ، لأنه يَسْتلزم ما لا يجوز أن يقال.

وقال أبو جعفر[(٣)]: «القراءةُ بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، حُكِيَ عن محمد بن يزيد أنه قال: «إنَّ هذا لا يجوز، ولا يقال: «إنَّ زيداً إلا

---

(١) الحجة (خ): ٢٤٢/٣.
(٢) البحر: ٢٦٧/٥.
(٣) وهو النحاس في إعراب القرآن: ١١٥/٢.

لأضربنَّه»، ولا «لَمَّا لأضربنَّه». قال: «وقال الكسائي: «اللَّهُ عَزَّ وجلَّ أعلم، لا أعرف لهذه القراءة وجهاً» وقد تقدَّم ذلك، وتقدَّم أيضاً أن الفارسي قال: «كما لا يحسن: «إنَّ زيداً إلا لمنطلق»؛ لأنَّ «إلا» إيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجابٌ مؤكَّد، فكذا لا يحسن «إنَّ زيداً لما منطلق»، لأنه بمعناه، وإنما ساغ «نَشَدْتُك باللَّه لمَّا فعلت» إلى آخر ما ذكرته عنه. وهذه كلُّها أقوالٌ مرغوبٌ عنها لأنها معارِضة للمتواترِ القطعي.

وأمَّا القراءات الشاذة فأوَّلُها قراءةُ أُبَـيّ ومَنْ تبعه: «وإنْ كلٌّ لمَّـا» بتخفيف «إنْ» ورفع «كل» على أنها إنْ النافية و«كلٌّ» مبتدأ، و«لمَّا» مشددة بمعنى إلَّا، و«لَيُوَفِّيَنَّهم» جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وذلك القسمُ وجوابُه خبرُ المبتدأ. وهـي قراءةٌ جليَّة واضحةٌ كما قرؤوا كلُّهم: «وإنْ كلٌّ لَمَّا جميع»[1] ومثلُه: «وإنْ كلُّ ذلك لمَّا مَتاع»[2]، ولا التفاتَ إلى قولِ مَنْ نفى أنَّ «لمَّا» بمنزلةِ إلَّا فقد تقدَّمَتْ أدلته.

وأمَّا قراءةُ اليزيدي وابن أرقم «لَمَّاً» بالتشديد منونةً فـ «لمَّاً» فيها مصدرٌ مِنْ قولهم: «لَمَمْتُه ـ أي جمعته ـ لمَّاً، ومنه قولُه تعالىٰ: «وتأكلون التراثَ أكلاً لَمَّاً»[3] ثم في تخريجه وجهان، أحدُهما ما قاله أبو الفتح[4]، وهو أن يكونَ منصوباً بقوله: «ليوفينَّهم» على حَدِّ قولِهم: «قياماً لأقومَنَّ، وقعوداً لأقعدَنَّ» والتقدير: توفيةً جامعةً لأعمالهم ليوفِّيَنَّهم، يعني أنه منصوبٌ على المصدر الملاقي لعاملِه في المعنىٰ دون الاشتقاق.

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يٓس.
(٢) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.
(٣) الآية ١٩ من سورة الفجر.
(٤) المحتسب: ١/٣٢٨.

والثاني: ما قاله أبو عليّ الفارسي[1] وهو: أن يكونَ وصفاً لـ «كل» وصفاً بالمصدر مبالغةً، وعلى هذا فيجب أن يقدَّرَ المضافُ إليه «كل» نكرةً[2] ليصحَّ وَصْفُ «كل» بالنكرة، إذ لو قُدِّر المضافُ معرفةً لتعرَّفَتْ «كل»، ولو تَعَرَّفَتْ لامتنع وَصْفُها بالنكرة فلذلك قُدِّر المضافُ إليه نكرةً، ونظيرُ ذلك قولُه تعالىٰ: «وتأكلون التراثَ أَكْلاً لَمّاً»[3]، فوقع «لمَّاً» نعتاً لـ «أكلاً» وهو نكرة.

قال أبو عليّ: «ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً لأنه لا شيءَ في الكلامِ عاملٌ في الحال».

[وظاهر عبارة الزمخشري[4] أنه تأكيدٌ تابعٌ لـ «كلاً» كما يتبعها أجمعون، أو أنه منصوبٌ على النعت لـ «كلًّا»][5] فإنه قال: «وإنْ كلًّا لَمَّاً ليوفِّيَنَّهم» كقوله «أكلاً لمَّاً» ملمومين بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنْ كلًّا جميعاً، كقوله تعالىٰ: «فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون»[6] انتهىٰ. لا يريد بذلك أنه تأكيدٌ صناعيٌّ، بل فَسَّر معنى ذلك، وأراد أنه صفةٌ لـ «كلًّا»، ولذلك قَدَّره بمجموعين. وقد تقدَّم لك في بعضِ توجيهات «لَمَّا» بالتشديد من غير تنوين أن المنون أصلُها، وإنما أُجري الوصلُ مُجْرىٰ الوقف، وقد عُرِف ما فيه. وخبرُ «إنْ» على هذه القراءة هي جملة القسم المقدَّر وجوابه سواءً في ذلك تخريجُ أبـي الفتح وتخريجُ شيخه.

---

(١) الحجة (خ): ٣/٢٤٤.
(٢) لعله يعني أن التنوين في «كل» عوض عن المضاف إليه النكرة المحذوف والتقدير: وإنْ كلَّ فرد.
(٣) الآية ١٩ من سورة الفجر.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، كتب على جانب الورقة.
(٦) الآية ٣٠ من سورة الحجر.

وأمَّـا قراءةُ الأعمش(١) فـواضحةٌ جـداً وهي مفسرةٌ لقـراءة الحسنِ المتقدمة، لولا ما فيها مِنْ مخالفة سواد الخط.

وأمَّا قراءةُ ما في مصحفِ أُبَـي كما نقلها أبو حاتم(٢) فإنْ فيها نافية، و «مِنْ» زائدةٌ في النفي، و «كل» مبتدأ، و «ليوفِّينَّهم» مع قَسَمه المقدَّر خبرُها، فَتَـؤُول إلى قراءة الأعمش التي قبلها، إذ يصير التقديرُ بدون «مِنْ»: «وإنْ كلٌ إلا ليوفِّيَنَّهم».

والتنوين في «كلًّا» عوضٌ من المضافِ إليه. قال الـزمخشري(٣): «يعني: وإنَّ كلَّهم، وإنَّ جميعَ المختلفين فيه». وقد تقدَّم أنه على قراءةِ «لَمَّاً» بالتنوين في تخريج أبـي علي له لا يُقَدَّر المضافُ إليه «كل» إلا نكرةً لأجل نعتِها بالنكرة.

وانظر إلى ما تضمَّنَتْه هذه الآيةُ الكريمة من التأكيد، فمنها: التوكيد بـ «إنَّ» وبـ «كل» وبلام الابتداء الداخلة على خبر «إنَّ» وزيادةِ «ما» على رأيٍ، وبالقسمِ المقدر وباللامِ الواقعةِ جواباً له، وبنون التوكيد، وبكونها مشددةً، وإردافِها بالجملة التي بعدها من قوله «إنه بما يَعْملون خبير» فإنه يتضمَّن وعيداً شديداً للعاصي ووعداً صالحاً للطائع.

[٥٠١/ب] وقرأ / العامَّةُ «يعملون» بياء الغيبـة، جرياً على ما تقدَّم مِن المختلفين. وقرأ(٤) ابن هرمز «بما تعملون» بالخطاب فيجوز أن يكونَ التفاتاً من غَيْبة إلى خطاب، ويكون المخاطبون هم الغيب المتقدِّمون، ويجوز أن يكونَ التفاتاً إلى خطاب غيرهم.

---

(١) «وإنْ كلٌ إلا».
(٢) «وإنْ من كل إلا».
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٤) البحر: ٥/٢٦٨.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿كما أُمِرْتَ﴾**: الكافُ في محل النصب: إمَّا على النعتِ لمصدرٍ محذوفٍ، كما هو المشهورُ عند المعربين. قال الزمخشري[١] «أي: استقمْ استقامةً مثلَ الاستقامة التي أُمِرْتَ بها على جادَّة الحقِّ غيرَ عادلٍ عنها»، وإمَّا على الحال من ضمير ذلك المصدر. واستَفْعَل[٢] هنا للطلب كأنه قيل: اطلبْ الإقامةَ على الدين، قال[٣]: «كما تقول: استغفر، أي: اطلب الغفران».

قوله: «ومَنْ تابَ معك» في «مَنْ» وجهان أحدهُما: أنَّه منصوبٌ على المفعول معه، كذا ذكره أبو البقاء[٤]، ويصير المعنىٰ: استقم مصاحباً لمَنْ تاب مصاحباً لك، وفي هذا المعنىٰ نُبُوٌّ عن ظاهرِ[٥] اللفظ. الثاني: أنه مرفوعٌ، فإنه نسق[٦] على المستتر في «استقم»، وأغنىٰ الفصلُ بالجارِّ عن تأكيده بضميرٍ منفصل في صحةِ العطف، وقد تقدَّم لك هذا البحثُ في قوله «اسكنْ أنت وزوجُك»[٧] وأنَّ الصحيحَ أنه من عطفِ الجمل لا من عطف المفردات، ولذلك قدَّره الزمخشري[٨]: «فاستقم أنت وليستقم مَنْ تاب» فقدَّر الرافعَ له فعلاً لائقاً برفعِه الظاهرَ.

وقرأ العامَّةُ «بما تعملون بصير» بالتاء جرياً على الخطاب المتقدم.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٢) انظر: البحر: ٥/٢٦٨.
(٣) أي: قال صاحب هذا القول.
(٤) الإملاء: ٢/٤٧.
(٥) قوله «ظاهر» مخروم في الأصل.
(٦) قوله: نسق» مخروم في الأصل.
(٧) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٧٩.
(٨) الكشاف: ٢/٢٩٥.

وقرأ[١] الحسن والأعمش وعيسى الثقفي بالياء للغيبة، وهو التفاتٌ من خطابٍ لغيبةٍ عكسَ ما تقدم في «بما يَعْملون خبير»[٢].

آ. (١١٣) **قوله تعالى: ﴿ولا تَرْكَنوا﴾**: قرأ العامَّةُ بفتح التاء والكاف، والماضي من هذا رِكِن بكسر العين كعَلِمَ، وهذه هي الفصحىٰ، كذا قال الأزهري[٣]. قال غيره: «وهي لغةُ قريش». وقرأ[٤] أبو عمرو في روايةٍ «تِرْكَنوا»، وقد تقدَّم إتقانُ ذلك أولَ هذا الموضوع[٥].

وقرأ[٦] قتادة وطلحة والأشهب بن رميلة[٧] ـ ورُوِيَتْ عن أبي عمرو ـ «تَرْكُنوا» بضم العين، وهو مضارع رَكَن بفتحها كقَتَل يَقْتُل. وقال بعضهم: «هو من التداخل» يعني أنَّ مَنْ نطق بـ «رَكِنَ» بكسر العين قال: «يَرْكُن» بضمها، وكان مِنْ حقه أَنْ يفتح، فلما ضَمَّ عَلِمْنا أنه اسْتَغْنى بلغةِ غيره في المضارع عن لغتِه، وأمَّا في هذه القراءةِ فلا ضرورة بنا إلى ادِّعاء التداخُل بل نَدَّعي أنَّ مَنْ فَتَحَ الكافَ أخذه مِنْ رَكِن بالكسر، ومَنْ ضَمَّها أَخَذَه مِنْ ركَن بالفتح، ولذلك قال الراغب[٨]: «والصحيحُ أَنْ يُقالَ رَكِنَ يَرْكَن، وركَنَ يَرْكُن، بالكسر في الماضي مع الفتح في المضارع، وبالفتح في الماضي مع الضم في المضارع». وشَذَّ أيضاً قولُهم رَكَن يَرْكَن بالفتح فيهما وهو من التداخُل، فتحصَّل مِنْ هذا أن يُقَالَ: رَكِن بكسر العين وهي اللغةُ العاليةُ

---

(١) البحر: ٥/٢٦٩.
(٢) في الآية ١١١.
(٣) تهذيب اللغة: ١٠/١٨٩.
(٤) البحر: ٥/٢٦٩؛ الكشاف: ٢/٢٩٦.
(٥) الدر المصون: ١/٦٠.
(٦) البحر: ٥/٢٦٩؛ القرطبي: ٩/١٠٨؛ المحتسب: ١/٣٢٩.
(٧) لم أقف على ترجمته.
(٨) المفردات: ٢٠٣.

كما تقدَّم، وركَن بفتحها وهي لغةُ قيسٍ وتميم، زاد الكسائي «ونَجْد»، وفي المضارع ثلاثٌ: الفتحُ والكسرُ والضمُّ.

وقرأ[1] ابنُ أبـي عبلة «تُرْكَنوا» مبنياً للمفعول مِنْ أَرْكَنه إذا أماله، فهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا» و «فلا يكنْ في صدرك حَرَج»[2] وقد تقدَّم.

والرُّكُون: المَيْل، ومنه الرُّكْنُ للاستناد إليه.

قوله: «فتمَسَّكم» هو منصوبٌ بإضمار أنْ في جوابِ النهي. وقرأ[3] ابن وثاب وعلقمة والأعمش في آخرين «فتِمَسَّكم» بكسرِ التاء وقد تقدَّم.

قوله: «وما لكم» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ حاليةً، أي: تَمَسَّكم حالَ انتفاءِ ناصركم. ويجوز أن تكون مستأنفة. و«مِنْ أولياء»: «مِنْ» فيه زائدةٌ: إمَّا في الفاعل، وإما في المبتدأ؛ لأن الجارَّ إذا اعتمد على أشياءَ ـ أحدُها النفي ـ رفع الفاعل.

قوله: «ثم لا تُنْصَرُون» العامَّةُ على ثبوتِ نون الرفعِ لأنه فعلٌ مرفوع، إذ هو من بابِ عطفِ الجمل، عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسميةٍ. وقرأ[4] زيد بن علي ـ رضي اللَّه عنهما ـ بحذفِ نون الرفع، عطفه على «تمسَّكم»، والجملةُ على ما تقدَّم من الحاليةِ أو الاستئناف فتكون معترضةً. وأتى بـ «ثمَّ» تنبيهاً على تباعد الرتبة.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿طَرَفي النهار﴾**: ظرفٌ لـ «أَقِمْ». ويضعف أن يكون ظرفاً للصلاة، كأنه قيل: أي: أقم الصلاة الواقعة في هذين الوقتين،

---

(١) البحر: ٥/٢٦٩؛ الكشاف: ٢/٢٩٦.
(٢) الآية ٢ من سورة الأعراف.
(٣) البحر: ٥/٢٦٩؛ المحتسب: ١/٣٣٠.
(٤) البحر: ٥/٢٦٩.

والطَرَف وإن لم يكن ظرفاً، ولكنه لمَّا أضيف إلى الظرف أُعْرب بإعـرابه، وهو كقولك: «أتيته / أولَ النهار وآخرَه ونصفَ الليل» بنصبِ هذه كلِّها على الظرفِ لمَّا أضيفَتْ إليه، وإن كانت ليسَتْ موضوعةً للظرفية. [٥٠٢/أ]

وقرأ العامَّةُ «زُلَفاً» بضم الزاي وفتح اللام، وهي جمعُ «زُلْفة» بسكون اللام، نحو: غُرَف في جمع غُرْفة، وظُلَم في جمعِ ظُلْمة. وقرأ(١) أبو جعفر وابن أبـي إسحاق بضمها، وفي هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه جمع زُلْفة أيضاً، والضمُّ للإتباع، كما قالوا بُسْرة وبُسُر بضم السين إتباعاً لضمة الباء. والثاني: أنه اسمٌ مفرد على هذه الزِّنة كعُنُق ونحوه: الثالث: أنه جمع زَلِيف، قال أبو البقاء(٢): «وقد نُطِق به»، يعني أنهم قالوا: زَليف، وفَعيل يُجمع على فُعُل نحو: رَغِيف ورُغُف، وقَضِيب وقُضُب.

وقرأ مجاهد وابن محيصن بإسكان اللام. وفيها وجهان، أحدهما: أنه يُحتمل أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مخففةً مِنْ ضم العين فيكون فيها ما تقدَّم. والثاني: أنه سكونُ أصلٍ من باب اسمِ الجنس نحو: بُسْرة وبُسْر مِنْ غير إتباع.

وقرأ مجاهد وابن محيصن أيضاً في روايةٍ «وزُلْفَى» بزنة «حُبْلَى»، جَعَلُوها على صفةِ الواحدة المؤنثة اعتباراً بالمعنىٰ، لأنَّ المعنىٰ على المنزلة الزلفى، أو الساعة الزُّلْفىٰ، أي: القريبة. وقد قيل: إنه يجوز أن يكونَ أَبْدلا التنوين(٣) ألفاً ثم أَجْرَيـا الوصل مُجرىٰ الوقف، فإنهما يقرآن بسكون(٤) اللام

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦١؛ البحر: ٢٧٠/٥؛ القرطبي: ١٠٨/٩.

(٢) الإملاء: ٤٧/٢، وفي المطبوعة «هو جمع زلف، وقد نُطِق به» وهو تحريف.

(٣) قوله: «التنوين» مخروم في الأصل.

(٤) قوله: «بسكون اللام» مخروم في الأصل.

وهو محتمَلٌ. وقال الزمخشري[1]: «والزُّلْفى بمعنى الزُّلْفَة، كما أن القُرْبى بمعنى القُرْبة»، يعني أنه مما تَعاقَبَ فيه تاءُ التأنيث وألفه.

وفي انتصاب «زُلَفاً» وجهان، أظهرهما: أنه نسقٌ على «طرفي» فينتصب الظرف، إذ المرادُ بها ساعات الليل القريبة. والثاني: أن ينتصبَ انتصابَ المفعول به نسقاً على الصلاة. قال الزمخشري[2]: ـ بعد أن ذكر القراءاتِ المتقدمة ـ «وهو ما يقرب مِنْ آخر النهار ومن[3] الليل، وقيل: زُلَفاً من الليل وقُرْباً من الليل، وحَقُّها على هذا التفسير أن تعطف على الصلاة، أي: أقم الصلاة طرفي النهار، وأقم زُلَفاً من الليل، على معنى: صلوات[4] تتقرَّب بها إلى الله عز وجل في بعض الليل».

والزُّلْفَةُ: أولُ ساعات الليل، قاله ثعلب. وقال الأخفش[5] وابن قتيبة[6]: «الزُّلَف: ساعاتُ الليل وآناؤه، وكل ساعةٍ منه زُلْفَة» فلم يُخَصِّصاه بأول الليل. وقال العجَّاج[7]:

٢٧٢٩ـ ناجٍ طواه الأَيْنُ مِمَّا وَجَفا طَيَّ الليالي زُلَفاً فَزُلَفا

سَماوَةَ الهلالِ حتى احْقَوْقَفا

وأصلُ الكلمة مِنْ «الزُّلْفَى» وهو القُرْب، يقال: أَزْلَفه فازْدَلَفَ، أي: قَرَّبه فاقتربَ. قال تعالىٰ: «وأَزْلَفْنا ثَمَّ الآخَرِين»[8] وفي الحديث[9]:

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٧.
(٢) الكشاف: ٢/٢٩٧.
(٣) الكشاف: «مِنْ» بسقوط الواو.
(٤) الكشاف: وأقم الصلاة.
(٥) قال في معاني القرآن: ٢/٣٥٩: «لأنها جماعة تقول: زُلْفَة وزُلُفات وزُلَف».
(٦) تفسير غريب القرآن ٢١٠.
(٧) تقدم برقم ٢٣٠.
(٨) الآية ٦٤ من سورة الشعراء.
(٩) انظر: النهاية: ٢/٣٠٩.

«ازْدَلِفوا إلى اللَّه بركعتين». وقال الراغب(١): «والزُّلْفَةُ: المَنْزِلَةُ والحُظْوَة، وقد اسْتُعْمِلت الزُّلْفَة في معنىٰ العذاب كاستعمال البِشارة ونحوها، والمزالِفُ: المَراقي، وسُمِّيَتْ ليلةَ المزدلفة لقُرْبهم مِنْ مِنى بعد الإفاضة».

وقوله: «مِن الليل» صفةٌ لـ «زُلَفاً».

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿فلولا كان﴾**: «لولا» تحضيضيةٌ دخلها معنىٰ التفجُّع عليهم، وهو قريبٌ مِنْ مجازِ قوله تعالى(٢): «يا حسرةً على العباد». وما يُرْوَىٰ عن الخليل أنه قال: «كلُّ «لولا» في القرآن فمعناها «هَلَّا» إلا التي في الصافَّات: «فلولا أنه [كان مِن المُسَبِّحِين(٣)]» الآية، لا يصح عنه لورودها كذلك في غير الصافات: «لولا أنْ تَدَاركه(٤)» «ولولا أنْ ثبَّتْناك(٥)»، «ولولا رجالٌ(٦)».

و «مِن القُرون»: يجوزُ أن يتعلق بـ «كان» لأنها هنا تامة، إذ المعنىٰ: فهلَّا وُجِد من القرون، أو حَدَث، ونحو ذلك، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أُولو بَقِيَّة» لأنه لو تأخَّر عنه لجاز أن يكون نعتاً له. و «مِنْ قبلكم» حال من «القرون» و «يَنْهَوْن» حالٌ من «أولو بقية» لتخصُّصه بالإضافة، ويجوز أن يكون نعتاً لـ «أُولو بقية» وهو أَوْلىٰ.

ويَضْعُفُ أن تكونَ «كان» هذه ناقصةً(٧) لبُعد المعنىٰ مِنْ ذلك، وعلىٰ تقديرِه يتعيَّن تَعَلُّق «من القرون» بالمحذوف على أنه حالٌ، لأنَّ «كان» الناقصة لا تعمل عند جمهور النحاة، ويكون «يَنْهَوْن» في محل نصب خبراً لـ «كان».

---

(١) المفردات ٢١٤.
(٢) الآية ٣٠ من سورة يس.
(٣) الآية ١٤٣ من سورة الصافات.
(٤) الآية ٤٩ من سورة القلم.
(٥) الآية ٧٤ من سورة الإسراء.
(٦) الآية ٢٥ من سورة الفتح.
(٧) في قوله: «كان من القرون».

وقرأ العامَّة: «بَقِيَّة» بفتح الباء وتشديد الياء، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ على فَعيلة للمبالغة بمعنى فاعل، ولذلك دخلت التاءُ فيها، والمرادُ بها حينئذٍ جُنْدُ الشيء وخياره، وإنما قيل لجنده وخياره «بقيَّة» في قولهم: فلان بقيةُ الناس، وبقيةُ الكرام، لأن الرجلَ يَسْتَبْقي ممَّا يُخْرِجه أجودَه وأفضلَه، وعليه حُمل بيت الحماسة(1):

٢٧٣٠ـ إنْ تُـذْنِبُوا ثم تَـأْتِيني بقيَّتُكم ....

وفي المثل «في الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا».

والثاني: أنها مصدرٌ بمعنى البَقْوىٰ. قال الزمخشري(2): «ويجوز أن تكونَ البقيَّة بمعنى البَقْوىٰ، كالتقيَّة(3) بمعنى التقوىٰ، أي: فهلا كان منهم ذوو إبقاءٍ على أنفسهم وصيانةٍ لها من سخط اللَّه وعقابه».

وقرأت(4) فرقةٌ / «بَقِيَة» بتخفيف الياء وهي اسمُ فاعلٍ مِنْ بقي كشَجِيَة [٥٠٢/ب] مِنْ شَجِي، والتقدير: أولو طائفةٍ بَقِيةٍ أي: باقية. وقرأ أبو جعفر وشيبة «بُقْيَة» بضم الفاء وسكون العين. وقُرِىء «بَقْيَة» على المَرَّة من المصدر. و«في الأرض» متعلقٌ بالفَساد، والمصدرُ المقترن بأل يعمل في المفاعيل الصريحة فكيف في الظروف؟ ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الفساد».

قوله: «إلا قليلاً» فيه وجهان، أحدهما؛ أن يكون استثناءً منقطعاً، وذلك أن يُحمل التحضيضُ على حقيقته، وإذا حُمل على حقيقته تعيَّن أن يكونَ الاستثناء منقطعاً لئلا يفسُدَ المعنىٰ. قال الزمخشري(5): «معناه: ولكن قليلاً

---

(1) تقدم برقم ١٦٤٨.
(2) الكشاف: ٢/٢٩٧.
(3) الكشاف «كالتعقبة» وهو تحريف.
(4) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦١؛ النشر: ٢/٢٩٢؛ البحر: ٥/٢٧١.
(5) الكشاف: ٢/٢٩٨.

ممَّن أَنْجَيْنا مِن القرون نُهوا عن الفساد، وسائرُهم تاركو النهي». ثم قال. «فإنْ قُلْتَ: هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجهٌ يُحْمَلُ عليه؟ قلت: إن جَعَلْته متصلاً على ما عليه ظاهرُ الكلام كان المعنىٰ فاسداً؛ لأنه يكون تحضيضاً لأولي البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم، كما تقول: هلا قرأ قومُك القرآن إلا الصلحاءَ منهم، تريد استثناء الصلحاء من المُحَضَّضين على قراءة القرآن». قلت: لأن الكلام يَؤُول إلى أنَّ الناجين لم يُحَضُّوا على النهي عن الفساد، وهو معنىً فاسدٌ.

والثاني: أن يكونَ متصلاً، وذلك بأن يُؤَوَّل التحضيضُ بمعنى النفي فيصحَّ ذلك، إلا أنه يؤدِّي إلى النصب في غير الموجَب، وإن كان غيرُ النصب أَوْلىٰ. قال الزمخشري(١): «فإن قلت: في تحضيضهم على النهي عن الفسادِ معنىٰ نَفْيه عنهم فكأنه قيل: ما كان من القرونِ أولو بقيةٍ إلا قليلاً كان استثناءً متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابُه على أصلِ الاستثناء، وإن كان الأفصحُ أن يُرْفَعَ على البدل» قلت: ويؤيد أن التحضيض هنا في معنى النفي قراءةُ(٢) زيد بن علي «إلا قليلٌ» بالرفع، لاحظ معنى النفي فأبدل على الأفصح، كقوله: «ما فعلوه إلا قليلٌ منهم»(٣). وقال الفراء(٤): «المعنىٰ: فلم يكن، لأن في الاستفهام ضرباً من الجَحْد» سَمَّى التحضيض استفهاماً. ونُقِل عن الأخفش أنه كان يرى تعيُّنَ اتصال هذا الاستثناء، كأنه لَحَظَ النفيَ.

و «مِنْ» في «مِمَّنْ أَنْجَيْنا» للتبعيض. ومنع الزمخشري(٥) أن تكونَ

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٨.
(٢) البحر: ٥/٢٧٣.
(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء.
(٤) لم يرد في «معاني القرآن» غير قوله: «لم يكن منهم أحد كذلك» انظر: ٢/٣٠.
(٥) الكشاف: ٢/٢٩٨.

للتبعيض، بل للبيان فقال: «حقُّها أن تكون للبيان لا للتبعيض؛ لأن النجاة إنما هي للناهين وحدهم، بدليل قوله عز وجل: «أَنْجَيْنا الذين يَنْهَوْن عن السُّوء، وأَخَذْنا الذين ظلموا بعذابٍ بئيس»[1]. قلت: فعلىٰ الأول يتعلَّق بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ«قليلاً»، وعلى الثاني: يتعلَّق بمحذوف على سبيل البيان، أي: أعني.

قوله: «واتَّبَعَ» العامَّةُ على «اتَّبع» بهمزة وصل وتاءٍ مشددة، وباء، مفتوحتين، فعلاً ماضياً مبنيـاً للفاعل، وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على مضمر، والثاني: أن الـواوَ للحال لا للعـطف، ويتضح ذلـك بقول الزمخشري[2]: «فإن قلت: علامَ عَطَف قوله: «واتَّبع الذين ظلموا»؟ قلت: إنْ كان معناه: «واتَّبعوا الشهواتِ كان معطوفاً على مضمرٍ؛ لأن المعنىٰ: إلا قليلاً مِمَّن أنجينا منهم نُهُوا عن الفساد، واتَّبع الذين ظلموا شَهواتِهم، فهو عطفٌ على «نُهوا» وإن كان معناه: واتَّبعوا جزاء الإتراف، فالواو للحال، كأنه قيل: أَنْجَيْنا القليل، وقد اتَّبَعَ الذين ظَلَموا جزاءهم».

قلت: فجوَّز في قوله: «ما أُتْرِفوا» وجهين أحدُهما: أنه مفعولٌ مِنْ غيرِ حذفِ مضاف، و«ما» واقعة على الشهوات وما بَـطِروا بسببه من النِّعَم، والثاني: أنه على حَذْفِ مضاف، أي: جزاء ما أترفوا، ورتَّب على هذين الوجهين القولَ في «واتَّبع» كما عرفت.

والإتراف: إفعالٌ من التَّرف وهو النعمة يُقال: صبـيٌّ مُتْرَفٌ، أي: مُنْعَم البدن، وأُتْرِفوا: نَعِموا. وقيل: التُّرْفة: التوسُّع في النِّعْمة.

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة الأعراف.

(٢) الكشاف: ٢/٢٩٨.

وقرأ(١) أبو عمرو في روايةِ الجعفي وجعفر «وأُتْبع» بضم همزة القطعِ وسكونِ التاء وكسر الباء مبنياً للمفعول، ولا بد حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضاف، أي: أُتْبِعوا جزاء ما أُتْرفوا فيه. و«ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي، وهو الظاهرُ لعَوْد الضمير في «فيه» عليه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، أي: جزاءَ إترافهم.

قوله: «وكانوا مُجْرمين» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن تكونَ عطفاً على «أُتْرِفُوا» إذا جعلنا «ما» مصدريةً، أي: اتَّبَعوا إترافهم وكونَهم مجرمين. والثاني: أنه عطفٌ على «اتَّبع»، أي: اتَّبعوا شهواتِهم وكانوا مجرمين بذلك؛ [٥٠٣/أ] لأنَّ / تابع الشهوات مغمورٌ بالآثام. الثالث: أن يكونَ اعتراضاً وحكماً عليهم بأنهم قومٌ مجرمون، ذكر ذلك الزمخشريُّ(٢). قال الشيخ(٣): «ولا يُسَمَّى هذا اعتراضاً في اصطلاح النحو؛ لأنه آخرُ آيةٍ فليس بين شيئين يحتاج أحدُهما إلى الآخر».

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿لِيُهْلِكَ﴾**: فيه الوجهان المشهوران، وهما زيادةُ اللامِ في خبر كان دلالةً على التأكيد ـ كما هو رأي الكوفيين ـ أو كونُها متعلقةً بخبر كان المحذوف، وهو مذهبُ البصريين. و«بظلمٍ» متعلق بـ«يُهْلك» والباءُ سببيةٌ. وجوَّز الزمخشري(٤) أن تكونَ حالاً من فاعل «ليُهْلِكَ». وقوله: «وأهلُها مُصْلحون» جملة حالية.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ رَحِمَ﴾**: ظاهرُه أنه متصلٌ وهو استثناءٌ مِنْ فاعل «يَزالون» أو من الضمير في «مختلفين»(٥). وجوَّز الحوفي أن يكون استثناءً منقطعاً، أي: لكن مَنْ رَحِمَ لم يختلفوا، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك. و«لذلك» في المشار إليه أقوال كثيرة أظهرها: أنه الاختلافُ المدلولُ عليه بمختلفين كقوله(٦):

---

(١) البحر: ٥/٢٧٢.
(٢) الكشاف: ٢/٢٩٨.
(٣) البحر: ٥/٢٧٢.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٨.
(٥) أي المستتر فيها.
(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

٢٧٣١ـ إذا نُهي السَّفيـهُ جَـرَىٰ إليـه   وخالفَ، والسَّفيهُ إلى خلافِ

رَجَعَ الضميرُ من «إليه» على السَّفَه المدلولِ عليه بلفظ «السَّفيه»، ولا بدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ على هذا، أي: ولثمرة الاختلاف خَلَقَهم. واللامُ في الحقيقة للصيرورة، أي: خَلَقَهم ليصير أكثرهم إلى الاختلاف. وقيل: المراد به[1] الرحمة المدلول عليها بقوله: «رحم» وإنما ذُكِّر ذهاباً بها إلى الخير. وقيل: المرادُ به المجموعُ منهما، وإليه نحا ابنُ عباس كقوله: «عَوانٌ بين ذلك»[2]. وقيل: إشارةٌ إلى ما بعده من قوله: «وتَمَّت كلَّمة ربك، ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، وهو قول مرجوح؛ لأن الأصلَ عدمُ ذلك. وقوله: «أجمعين» تأكيد، والأكثر أن تُسْبَقَ بـ «كل» وقد جاء هنا دونَها.

والجِنَّةُ والجِنُّ: قيل: واحد، والتاءُ فيه للمبالغة. وقيل: الجنَّة جمع جِنّ، وهو غريبٌ، فيكون مثل كَمْء للجمع وكَمْأة للواحد

آ. (١٢٠) **قوله تعالى: ﴿وكُلًّا نَقُصُّ﴾**: في نصبه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به والمضاف إليه محذوفٌ، عُوِّض منه التنوين، تقديره: وكل نبأ نَقُصُّ عليك. و «مِنْ أنباء» بيانٌ له أو صفة إذا قُدِّر المضاف إليه نكرة. وقوله: «ما نُثَبِّتُ» يجوز أن يكونَ بدلاً من «كلًّا»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر، أي: هو ما نثبِّت، أو منصوبٌ بإضمار أعني.

الثاني[3]: أنه منصوبٌ على المصدرِ، أي: كلَّ اقتصاصٍ نَقُصُّ، و «مِنْ أنباء» صفةٌ أو بيان، و «ما نُثَبِّت» هو مفعول «نَقُصُّ».

الثالث: كما تقدَّم، إلا أنه بجَعْل «ما» صلةً[4]، والتقدير: وكلًّا نَقُصُّ

---

(١) أي: بالمشار إليه في «لذلك».

(٢) الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٣) في إعراب «كلًّا».

(٤) أي زائدة.

من أنباء الرسل نُثَبِّت به فؤادك، كذا أعربه الشيخ(١) وقال: كهي في قوله: «قليلاً ما تذكَّرون»(٢).

الرابع: أن يكون «كلاًّ» نصباً على الحال من «ما نُثَبِّت» وهي في معنى جميعاً. وقيل: بل هي حال من الضمير في «به». وقيل: بل هي حال من «أنباء»، وهذان الوجهان إنما يجوزان عند الأخفش، فإنه يُجيز تقديم حالِ المجرورِ بالحرف عليه، كقوله تعالىٰ: «والسمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه»(٣) في قراءةِ مَنْ نصب «مَطْويات» وقول الآخر(٤):

٢٧٣٢ـ رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحْقبي أَدْراعهم فيهم ورَهْطُ ربيعـةَ بنِ حُذار

وإعراب باقي السورة واضح ممَّا تقدم.

آ. (١٢٣) وقرأ(٥) نافع وحفص «يُرجع» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل. ونافع(٦) وابن عامر وحفص على «تَعْملون» بـالخطاب لأنَّ قبله «اعملوا» والباقون بالغيبة رجوعاً على قوله: «للذين لا يؤمنون»، وهذا الخلاف أيضاً في آخر النمل(٧).

* * *

(١) البحر: ٢٧٤/٥.
(٢) الآية ٣ من سورة الأعراف.
(٣) الآية ٦٧ من سورة الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري انظر: البحر: ٤٤٠/٧.
(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٩٩ برواية: مُحْقِبو، والعيني: ١٧٠/٣. وأحقب زاده خلفه على راحلته: إذا جعله وراءه؛ والأدراع: جمع درع الحديد.
(٥) السبعة ٣٤٠؛ النشر: ٢٠٨/٢؛ الحجة ٣٥٣.
(٦) السبعة ٣٤٠؛ التيسير ١٢٦؛ البحر: ٢٧٥/٥.
(٧) «وما ربك بغافل عمَّا تعملون» الآية ٩٣، وانظر: السبعة ٤٨٨؛ البحر: ١٠٣/٧.

سورة يوسف عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١): قد تَقَدَّم الكلامُ على نحوِ قولِه «تلك آياتُ» في أول يونس[١].

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿قُرْآناً﴾**: يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ بدلاً من ضمير «أنْزَلْناه»، أو حالاً مُوَطِّئةً منه، والضميرُ في «أَنْزَلْناه» على هذين القولين يعودُ على «الكتاب». وقيل: «قُرْآناً» مفعولٌ به والضميرُ في «أَنْزلْناه» ضميرُ المصدر.

و«عربيًّا» نعتٌ للقرآن. وجَوَّز أبو البقاء[٢] أن يكونَ حالاً مِنَ الضمير في «قُرْآناً» إذا تحمَّل ضميراً، يعني إذا جَعَلْناه حالاً مُؤَوَّلاً بمشتق، أي: أَنْزَلْناه مُجْتَمِعاً في حال كونِه عربيًّاً. والعربيُّ منسوب للعرب لأنه نَزَلَ بلغتِهم. وواحدُ العَرَبِ عربيّ، كما أن واحدَ الرومِ روميٌّ. وعَرَبةُ ـ بفتح الراء ـ ناحيةُ دارِ إسماعيلَ النبيِّ عليه السلام. قال الشاعر[٣]:

---

(١) الآية ١. (٢) الإملاء: ١/٤٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «عرب»؛ والبحر: ٤/٢٧٧. واللوذعيّ: الذكيُّ، الفصيح. والحلاحل: السيد الشجاع، ويعني بالممدوح النبيَّ صلى الله عليه وسلم حيث أُحِلَّت له مكة وقتاً من النهار.

٢٧٣٣ـ وعَرْبَةُ أرضٌ ما يُحِلُّ حرامَها   مِنَ الناسِ إلا اللَّوْذَعِيُّ الحُلاحِلُ

سكَّن راءَها ضرورةً، فيجوز أن يكونَ العربيُّ منسوباً إلى هذه البقعة.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿أَحْسَنَ القَصَصِ﴾**: في انتصاب «أحسنَ» وجهان، [أحدهما]: أن يكونَ / منصوباً على المفعول به، ولكنْ إذا جَعَلْتَ القصصَ مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ كالخَلْق بمعنى المَخْلوق، أو جعَلْتَه فَعَلاً بمعنى مفعول كالقَبَضِ[١] والنَّقَص[٢] بمعنى المَنْقُوص والمقبوض، أي: نَقُصُّ عليك أَحْسَنَ الأشياءِ المقتصَّة. والثاني: أن يكونَ منصوباً على المصدرِ المُبَيِّنِ، إذا جَعَلْتَ القصصَ مصدراً غيرَ مرادٍ به المفعولُ، ويكون المقصوصُ على هذا محذوفاً، أي: نَقُصُّ عليك أحسنَ الاقتصاص. و«أَحْسَنَ» يجوز أن تكونَ أفْعَل تفضيلٍ على بابها، وأن تكونَ لمجرَّدِ الوصفِ بالحُسْن، وتكون من بابِ إضافة الصفةِ لموصوفِها، أي: القصص الحسن. ٥٠٣/ب]

قوله: «بما أَوْحَيْنا» الباءُ سببيةٌ، وهي متعلقةٌ بـ«نَقُصُّ» و«ما» مصدريةٌ، أي: بسبب إيحائنا.

قوله: «هذا القرآنَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أن ينتصبَ على المفعولِ به بـ«أَوْحَيْنا». والثاني: أن تكون المسألةُ من بابِ التنازع، أعني بين «نَقُصُّ» وبين «أَوْحَيْنا» فإنَّ كلاًّ منهما يطلبُ «هذا القرآنَ»، وتكونُ المسألةُ من إعمال الثاني، وهذا إنما يتأتَّى على جَعْلِنا «أَحْسَنَ» منصوباً على المصدرِ، ولم نُقَدِّرْ لـ«نَقُصُّ» مفعولاً محذوفاً.

---

(١) القَبَض بمعنى المقبوض: ما جُمع من الغنيمة قبل أن تُقْسَم. اللسان: قبض.
(٢) لم أقف على «النَّقَص» بمعنى المنقوص، وإنما أثبتوا نَقْصاً ونَقْضاً بمعنى مَفْعول. وقد يكون ضبط اللفظتين بتسكين العين فيكون التمثيل واقعاً بالمعنى لا من حيث اتحاد الوزن.

قوله: «وإنْ كنتَ» إلى آخره تقدَّم نظيرُه[١].

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿إذ قال﴾**: في العاملِ فيه أوجهٌ، أظهرها: أنه منصوبٌ بـ «قال يا بُنَيَّ»[٢]، أي: قال يعقوب: يا بُنَيَّ، وقتَ قولِ يوسفَ له كيت وكيت، وهذا أسهلُ الوجوهِ، إذ فيه إبقاءُ «إذ» على كونِها ظرفاً ماضياً. وقيل: الناصبُ له «الغافلين» قاله مكي[٣]. وقيل: هو منصوبٌ بـ «نَقُصُّ»، أي: نَقُصُّ عليك وقتَ قولِه كيت وكيت، وهذا فيه إخراجُ «إذ» عن المضيِّ وعن الظرفية، وإن قَدَّرْتَ المفعولَ محذوفاً، أي: نَقُصُّ عليك الحالَ وقتَ قولِه، لزم إخراجها عن المُضِيِّ. وقيل: هو منصوبٌ بمضمر، أي: اذكر. وقيل: هو منصوب على أنه بدلٌ مِنْ «أَحْسنَ القصص» بدلُ اشتمال. قال الزمخشري[٤]: «لأنَّ الوقتَ يَشْتمل على القصص وهو المقصوص».

قوله: «يا أَبَتِ» قرأ[٥] ابن عامر بفتح التاء، والباقون بكسرِها. وهذه التاءُ عوضٌ من ياء المتكلم، ولذلك لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورةً، وهذا يختصُّ بلفظتين: يا أبت، ويا أَمَتِ ولا يجوز في غيرهما من الأسماء لو قلت: «يا صاحِبَتِ» لم يَجُز البتة، كما اختصَّتْ لفظةُ الأمِّ والعمِّ بحكمٍ[٦] في نحو «يا بن أُمّ». ويجوز الجمعُ بين هذه التاءِ وبين كلٍ مِنَ الياءِ والألفِ ضرورةً

---

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.
(٢) في الآية ٥.
(٣) المشكل: ٤١٨/١.
(٤) الكشاف: ٣٠١/٢.
(٥) السبعة: ٣٤٤؛ النشر: ٣٩٣/٢؛ الحجة: ٣٥٣؛ البحر: ٢٧٩/٥.
(٦) الحكم هو: أن الأكثرَ الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو أن يُفْتحا للتركيب المزجي. أوضح المسالك: ٥٢٨، وثمة أوجه أخرى انظرها في: ابن يعيش: ١٢/٢.

كقوله[1]:

٢٧٣٤ـ يـا أَبَتـا عَلَّكَ أو عَسـاكـا

وقول الآخر[2]:

٢٧٣٥ـ أيـا أَبَتـا لا تَـزَلْ عنـدَنـا فـإنَّا نخـافُ بـأنْ نُخْتَـرَمْ

وقول الآخر[3]:

٢٧٣٦ـ أيـا أبتي لا زِلْتَ فينا فـإنَّما لنا أَمَلٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائِشا

وكلام الزمخشري[4] يُـؤْذِنُ بأنَّ الجمعَ بين التاءِ والألفِ ليس ضرورةً فإنه قال: «فإن قلت: فما هذه الكسرةُ[5]؟ قلت: هي الكسرةُ التي كانت قبل الياءِ في قولِك «يا أبـي» فَزُحْلِقَتْ إلى التاء لاقتضاءِ تاءِ التأنيثِ أن يكونَ ما قبلها مفتوحاً. فإن قُلْتَ: فما بالُ الكسرةِ لم تَسْقُطْ بالفتحة التي اقْتَضَتْها التاءُ، وتبقى التاءُ ساكنة؟ قلت: امتنع ذلك فيها لأنها اسمٌ، والأسماءُ حقُّها التحريكُ لأصالتِها في الإعراب، وإنما جاز تسكينُ الياء وأصلُها أن تُحَرَّكَ تخفيفاً لأنها حرف لين، وأمَّا التاءُ فحرفٌ صحيحٌ نحو كاف الضمير، فلزم تحريكُها. فإنْ قلت: يُشْبه الجمعُ بين هذه التاءِ وبين هذه الكسرةِ الجمعَ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه؛ لأنها في حكم الياءِ إذا قلتَ: يا غلامِ، فكما لا يجوزُ «يا أبتي» لا يجوز «يا أبتِ». قلت: الياء والكسرةُ قبلها شيئان، والتاءُ

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨١؛ والكتاب: ٣٨٨/١؛ والخصائص: ٩٦/٢؛ والمحتسب: ٢١٣/٢؛ وابن يعيش: ١٢/٢؛ والخزانة: ٤٤١/٢؛ والهمع: ١٣٢/١؛ والدرر: ١١٠/١.
(٢) لم أقف عليه. ونخترم: مِنْ اخترمته المنية. وقوله «أيا أبتا» ورد في الأصل من غير همزة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني: ٢٥١/٤؛ والتصريح: ٧٨/٢.
(٤) الكشاف: ٣٠١/٢.
(٥) أي الكسرة في «يا أبتِ».

عوضٌ من أحد الشيئين وهو الياءُ، والكسرةُ غيرُ مُتَعَرَّضٍ لها، فلا يُجْمَعُ بين العِوَض والمُعَوَّض منه، إلا إذا جُمِعَ بين التاءِ والياءِ لا غير. ألا ترى إلى قولهم: «يا أبتا» مع كونِ الألفِ فيه بدلاً من الياء كيف جاز الجمعُ بينها وبين التاء، ولم يُعَدَّ ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه؟ فالكسرة أبعدُ من ذلك. فإن قلتَ: قد دَلَّتِ الكسرةُ في «يا غلامِ» على الإضافة لأنها قرينةُ الياءِ ولصيقتُها، فإن دَلَّت على مِثْلِ ذلك في «يا أبت» فالتاءُ المعوَّضَةُ لَغْوٌ، وجودُها كعَدَمِها. قلت: بل حالُها مع التاءِ كحالِها مع الياءِ إذا قلت: يا أبـي».

وكذا عبارة الشيخ[(١)] فإنه قال: «وهذه التاءُ عوضٌ من ياء الإضافة فلا تجتمعان، وتجامعُ الألفَ التي هي بدلٌ من الياء قال[(٢)]:

٢٧٣٧ـ يـا أَبَتـا عَلَّكَ أو عَسَـاكـا

/ وفيه نظرٌ من حيث إنَّ الألفَ كالياءِ لكونها بدلاً منها، فينبغي أن لا يُجْمَعَ بينهما. [٥٠٤/أ]

وهذه التاءُ أصلُها للتأنيث قال الزمخشري[(٣)]: «فإن قلت: ما هذه التاءُ؟ قلت: تاءُ تأنيثٍ وقعت عوضاً من ياء الإضافة، والدليلُ على أنَّها تاءُ تأنيثٍ قَلْبُها هاءً في الوقف». قلت: وما ذَكَرَه مِنْ كونها تُقْلَبُ هاءً في الوقف قرأ[(٤)] به ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون وقفوا عليها بالتاء، كأنهم أَجْرَوْها مُجْرى تاء الإلحاق في بنت وأخت. ومِمَّنْ نَصَّ على كونها للتأنيث سيبويه فإنه قال[(٥)]: «سألتُ الخليل عن التاء في «يا أبت» فقال: «هي بمنزلة التاء في تاء خالة

---

(١) البحر: ٥/٢٧٩.
(٢) تقدم برقم ٢٧٣٤.
(٣) الكشاف: ٢/٣٠١.
(٤) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٥/٢٧٩؛ التيسير: ١٢٧؛ النشر: ٢/١٣١؛ الحجة: ٣٥٣.
(٥) الكتاب: ١/٣١٧.

وعمَّة» يعني أنها للتأنيث، ويدلُّ على كونها للتأنيث أيضاً كَتْبُهم إياها هاءً، وقياس مَنْ وَقَفَ بالتاءِ أن يكتبها تاءً كبنت وأخت.

ثم قال الزمخشـري[1]: «فإن قلت: كيف جـاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: حمامة ذَكَر وشاةٌ ذَكَر ورجلٌ رَبْعَة[2] وغلام يَفَعَة[3]». قلت: يعني أنها جِيْءَ بها لمجردِ تأنيث اللفظ كما في الألفاظِ المستشهد بها. ثم قال الزمخشري: «فإن قلتَ: فلِمَ ساغ تعويضُ تاءِ التأنيث من ياءِ الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيثَ والإضافةَ يتناسبان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلى الاسم في آخره». قلت: وهذا قياسٌ بعيدٌ لا يُعمل به عند الحُذَّاق، فإنه يُسَمَّى الشَّبَه الطردي، يعني أنه شَبَهٌ في الصورة.

وقال الزمخشري: «إنه قُرِىء «يا أَبَت» بالحركات الثلاث». فأمَّا الفتحُ والكسر فقد عَزَيْتُهما[4] لقارئهما، وأمَّا الضمُّ فغريبٌ جداً، وهو يُشْبِهُ مَنْ يَبْني المنادى المضافَ لياء المتكلم على الضم كقراءةِ مَنْ قرأ ـ وستأتي إن شاء اللَّه ـ «قل ربُّ احكم»[5] بضم الباء، ويأتي توجيهها هناك، ولِمَ قُلْنا إنه مضافٌ للياء ولم نجعلْه مفرداً من غير إضافة؟.

وقد تقدَّم توجيهُ كَسْرِ هذه التاء بما ذكره الزمخشري[6] من كونها هي الكسرةَ التي قبل الياء زُحْلِقَتْ إلى التاء. وهذا أحد المَذْهَبَيْنِ، والمذهب

---

(١) الكشاف: ٢/٣٠١.
(٢) رجل ربعة: الوسيط القامة.
(٣) غلام يفعة: شاب.
(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: عَزَوْتُها.
(٥) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر كما في البحر: ٦/٣٤٥.
(٦) الكشاف: ٢/٣٠١.

الآخر: أنها كسرةٌ أجنبية جيء بها لتدلَّ على الياء المعوَّض منها، وليس بخلافٍ طائل.

وأمَّا الفتحُ[1] ففيه أربعةُ أوجه، ذكر الفارسي[2] منها وجهين، أحدهما: أنه اجْتَزَأَ بالفتحة عن الألف، يعني عن الألف المنقلبة عن الياء، كما اجتزأ عنها الآخر بقوله[3]:

٢٧٣٨ـ ولَسْتُ براجعٍ ما فاتَ منِّي　　　بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لَـوَنِّـي

وكما اجتُزِىء بها[4] عنها في يا بن أمَّ، ويا بنَ عمَّ كما تقدم. والثاني: أنَّه رُخِّم بحذف التاء، ثم أقحمت التاء مفتوحة، وهذا كما قال النابغة[5]:

٢٧٣٩ـ كِليْني لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ نـاصِبِ　　　وليلٍ أقاسِيه بطيءِ الكواكبِ

بفتح تاء «أُمَيْمة» على ما ذَكَرْت لك.

الثالث: ما ذكره الفراء[6] وأبو عبيد وأبو حاتم وقطرب في أحد قوليه وهو أنَّ الألفَ في «يا أبتا» للندبة، ثم حَذَفها مُجْتَزِئاً عنها بالفتحة. وهذا قد يَنْفَعُ في الجواب عن الجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه. وقد ردَّ بعضُهم هذا المذهبَ بأنَّ الموضع ليس موضعَ ندبة.

الرابع: أنَّ الأصلَ: يا أبةً بالتنوين، فحذف التنوين لأنَّ النداءَ بابُ

---

(١) وهي قراءة ابن عامر كما تقدم.
(٢) الحجة (خ): ٣/٢٤٤.
(٣) تقدم برقم ٤٦٨.
(٤) أي بالفتحة عن الألف.
(٥) ديوانه: ٥٤؛ والكتاب: ١/٣١٥؛ والخزانة: ١/٣٧٠، وكليني: دعيني.
(٦) معاني القرآن: ٢/٣٢.

حَذْفٍ، وإلى هذا ذهب قطرب في القول الثاني. وقد رُدَّ هذا عليه بأن التنوينَ لا يُحْذَفُ من المنادى المنصوب نحو: «يا ضارباً رجلاً».

وقرأ أبو جعفر «يا أبي» بالياء[1]، ولم يُعَوِّض منها التاء.

وقرأ[2] الحسن[3] وطلحة بن سليمان: «أحدَ عْشر» بسكون العين، كأنهم قصدوا التنبيه بهذا التخفيفِ على أنَّ الاسمين جُعِلا اسماً واحداً.

وقوله: « الشمسَ والقمرَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ الواوُ عاطفةً، وحينئذ يحتمل أن يكون ذلك من باب ذِكْر الخاص بعد العام تفصيلاً؛ لأن الشمسُ والقمر دخلا في قوله «أحدَ عشرَ كوكباً» فهو كقوله: «وجبريلَ وميكالَ»[4] بعد قوله: «وملائكتِه»، ويُحْتمل أن لا يكون كذلك، وتكون الواوُ لـعـطفِ المُغَاير، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحدَ عشرَ بخلاف الأول، فإنه يكون رأى الأحدَ عشرَ، ومِنْ جملتها الشمس والقمر، والاحتمالان منقولان عن أهل التفسير، وممَّنْ نَقَلهما الزمخشري[5].

والوجه الثاني: أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ مع، إلا أنه مرجوحٌ، لأنه متى أمكن العطفُ من غير ضعفٍ ولا إخلالِ معنىً رَجَح على المعيَّة، وعلىٰ هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمسَ والقمرَ زيادةً على الأحد عشر كوكباً.

وقوله: «رأيتُهُمْ لي ساجدين» يحتمل وجهين، أحدهما: أنها جملةٌ كُرِّرَتْ للتوكيد لمَّا طال الفصلُ بالمفاعيل كُرِّرَتْ كما كُررت «أنكم» في قوله:

---

(١) لم أر من نصَّ على هذه القراءة.

(٢) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٥/٢٧٩؛ النشر: ٢/٢٧٩.

(٣) قوله «الحسن» تكرر في الأصل، ولعله سهو.

(٤) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

(٥) الكشاف: ٢/٣٠٢.

«أيَعِدُكم أنكم / إذا مِتُّمْ وكنتمْ تراباً وعظاماً أنكم مُخْرَجون»(1) كذا قـاله [504/ب] الشيخ(2)، وسيأتي تحقيق هذا إن شاء اللَّه تعالىٰ. والثاني: أنه ليس بتأكيدٍ، وإليه نحا الزمخشري(3): فإنه قال: «فإن قُلْتَ: ما معنى تكرارِ «رأيتُهم»؟ قلت: ليس بتكرارٍ، إنما هو كلامٌ مستأنفٌ على تقديرِ سؤالٍ وقع جواباً له، كأنَّ يعقوبَ عليه السلام قال له عند قوله: «إني رأَيْتُ أحدَ عشرَ كوكباً، والشمسَ والقمرَ» كيف رأيتها؟ سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: رأيتهم لي ساجدين». قلت: وهذا أظهرُ لأنه متى دار الكلامُ بين الحَمْل على التأكيد أو التأسيس فَحَمْلُه على الثاني أَوْلَىٰ.

و «ساجدين» صفةُ جُمِعَ جَمْعَ العقلاء. فقيل: لأنه لمَّا عامَلَهم معاملةَ العقلاء في إسنادِ(4) فِعْلَهم إليهم جَمَعَهم جَمْعَهم، والشيءُ قد يُعامَلُ معاملةَ شيءٍ آخرَ إذا شاركه في صفةٍ ما.

والرؤيةُ هنا مناميَّةٌ، وقد تقدَّم أنها تنصب مفعولين كالعِلْمية، وعلى هذا يكون قد حَذَفَ المفعولَ الثاني من قوله «رَأَيْتُ أحدَ عَشَرَ كوكباً» ولكنَّ حَذْفَه اقتصاراً ممتنعٌ، فلم يَبْقَ إلا اختصاراً، وهو قليل أو ممتنع عند بعضهم.

آ. (5) قوله تعالى: ﴿لا تَقْصُصْ﴾: قرأ العامَّة بفكِّ الصادَيْن وهي لغةُ الحجاز. وقرأ(5) زيد بن علي بصادٍ واحدة مشدَّدة، والإِدغامُ لغةُ تميمٍ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في المائدة عند قوله «مَنْ يَرْتَدَّ منكم»(6).

---

(1) الآية 35 من سورة المؤمنون.
(2) البحر: 5/280.
(3) الكشاف: 2/302.
(4) أي: إسناد فعل العقلاء وهو السجود إلى الكواكب.
(5) البحر: 5/280.
(6) الآية 54 من سورة المائدة.

والرؤيا مصدرٌ كالبُقْيا. وقال الزمخشري[١]: «الرؤيا بمعنى الرؤية، إلا أنها مختصةٌ بما كان في النوم دون اليقظة، فرّق بينهما بحَرْفَي التأنيث كماقيل: القُرْبَةُ والقُرْبَى».

وقرأ العامَّة «الرُّؤْيا» بهمزٍ مِنْ غير إمالة، وقرأها الكسائي[٢] في رواية الدُّوري عنه بالإمالة. وأمَّا الرؤيا[٣] ورؤياي الاثنتان في هذه السورة فأمالهما الكسائي من غير خلافٍ في المشهور[٤]، وأبو عمرو يُبْدِلُ هذه الهمزةَ واواً[٥] في طريق السوسي. وقال الزمخشري[٦]: «وسمع الكسائي «رُيَّاك» و «رِيَّاك» بالإدغام وضم الراء وكسرها، وهي ضعيفةٌ لأنَّ الواو في تقدير الهمزة فلم يَقْوَ إدغامها كما لم يَقْوَ إدغام «اتَّزر» من الإزار واتَّجَرَ من الأَجْر» يعني أنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به، وهذا هو الغالب. وقد اعتدَّ القُرَّاءُ بالعارض في مواضع ستقف بها على أشياءَ إن شاء اللَّهُ نحو «رِيًّا» في قوله «أَثَاثاً وَرِئْيا»[٧] عند حمزة، و «عاداً الأولى»[٨].

---

(١) الكشاف: ٢/٣٠٣.

(٢) لم يذكر المؤلف هنا أن الكسائي قرأ أيضاً بغير الهمز وهذا ما نصَّ عليه في البحر: ٥/٢٨٠، أمَّا صاحب السبعة فقد ذكر رواية الدوري بالإمالة ولم ينصَّ على مسألة الهمز. السبعة: ٣٤٤.

(٣) الرؤيا في الآية ٥، ورؤياي في الآية ١٠٠.

(٤) قال في السبعة: ٣٤٤ «وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يُمِل هذا الحرف «لا تقصص رؤياك» وحده وأمال سائر القرآن».

(٥) الكشاف: ٢/٣٠٣؛ الإتحاف: ٢٦٢.

(٦) الكشاف: ٢/٣٠٣.

(٧) الآية ٧٤ من سورة مريم «وكم أهلكنا قَبْلهم مِنْ قرن هم أحسنُ أثاثاً ورِئْياً» وسوف يأتي للمؤلف بحث في مذهب حمزة، وأن له أكثر مِنْ وجهٍ في إعْرابه لسورة مريم. وانظر الإتحاف: ٣٠٠.

(٨) الآية ٥٠ من سورة النجم.

وأمَّا كسرُ «رِيَّاك» فلئلاَّ يؤدِّي إلى ياء ساكنة بعد ضمة، وأمَّا الضمُّ فهو الأصل، والياءُ قد اسْتُهْلِكَتْ بالإدغام.

قوله: «فيكيدوا» منصوبٌ في جواب النهي وهو في تقدير شرط وجزاء، ولذلك قدَّره الزمخشري[1] بقوله: «إنْ قصصتها عليهم كادوك». و«كَيْداً» فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنه مصدرٌ مؤكدٌ، وعلى هذا ففي اللام في قوله «لك» خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكون «يكيد» ضُمِّن معنى ما يتعدَّى باللام؛ لأنه في الأصل متعدٍّ بنفسه قال: «فكيدوني جميعاً»[2] والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد. قال الزمخشري[3] مقرراً لهذا الوجه: «فإنْ قلتَ: هلاَّ قيل: فيكيدوك كما قيل فيكيدوني. قلت: ضُمِّن معنى فعلٍ يتعدَّىٰ باللام ليفيدَ معنى فعلِ الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمَّن فيكون آكدَ وأَبْلَغَ في التخويف وذلك نحو: فيحتالوا لك، ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر».

الوجه الثاني من أوجهِ اللام: أن تكونَ مُعَدِّيةً، ويكون هذا الفعلُ ممَّا يتعدَّىٰ بحرفِ الجر تارةً، وبنفسهِ أخرى كنصح وشكر، كذا قاله الشيخ[4] وفيه نظرٌ، لأنَّ ذاك بابٌ لا يَنْقاس إنما يُقْتصر فيه على ما ذكره النحاةُ ولم يَذْكروا منه «كاد».

الثالث: أن اللامَ زائدةٌ في المفعول به كزيادتها في قوله «رَدِفَ لكم»[5] قاله أبو البقاء[6] وهو ضعيف؛ لأنَّ اللامَ لا تُزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعاً.

---

(١) الكشاف: ٣٠٣/٢.
(٢) الآية ٥٥ من سورة هود.
(٣) الكشاف: ٣٠٣/٢.
(٤) البحر: ٢٨٠/٥.
(٥) الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٦) الإملاء: ٤٩/٢.

الرابع: أن تكونَ اللامُ للعلة، أي: فيكيدوا من أجلك، وعلى هذا
[٥٠٥/أ] فالمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً أو اختصاراً. /

الخامس: أن تتعلَّق بمحذوفٍ، لأنها حالٌ مِنْ «كَيْداً» إذ هي في الأصلِ يجوزُ أن تكونَ صفةً لو تأخَّرَتْ.

الوجه الثاني مِنْ وَجْهَيْ «كَيْداً» أن يكونَ مفعولاً به، أي: فيصنعوا لك كيداً، أي: أمراً يكيدونَك به، وهو مصدرٌ في موضع الاسمِ ومنه «فَأَجْمعوا كيدَكم»(١)، أي: ما تكيدون به، ذكره أبو البقاء(٢) وليس بالبيِّن، وعلى هذا ففي اللامِ في «لك» وجهان فقط: كونُها صفةً في الأصل ثم صارَتْ حالاً، أو هي للعلة، وأمَّا الثلاثةُ الباقيةُ فلا تتأتَّى وامتناعُها واضح.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿وكذلك يَجْتبيك ربُّك﴾**: الكاف في موضع نصبٍ أو رفعٍ، فالنصبُ: إمَّا على الحال من ضمير المصدر المقدَّر، وقد تقدم أنه رأيُ سيبويه(٣)، وإمَّا على النعتِ لمصدرٍ محذوف والمعنى: مثلَ ذلك الاجتباء العظيم يَجْتبيك. والرفعُ على خبر ابتداء مضمر أي: الأمرُ كذلك. وقد تقدَّم له نظائر.

قوله: «ويُعَلِّمُكَ» مستأنفٌ ليس داخلاً في حَيِّز التشبيه، والتقدير: وهو يُعَلِّمك. والأحاديث: جمع تكسير، فقيل: لواحدٍ ملفوظٍ به وهو «حديث» ولكنه شَذَّ جمعُه على أحاديث، وله أخواتٌ في الشذوذ كأباطيل وأقاطيع وأعاريض في باطل وقطيع وعَرُوض. وزعم أبو زيد أن لها واحداً مقدراً وهو أُحْدُوثة ونحوه، وليس باسم جمعٍ؛ لأنَّ هذه الصيغةَ مختصة بالتكسير،

---

(١) الآية ٦٤ من سورة طه.
(٢) الإملاء: ٢/٤٩.
(٣) الكتاب: ١/١١٦.

وإذا كانوا قد التزموا ذلك فيما لم يُصَرَّح له بمفردٍ مِنْ لفظه نحو: عباديد وشماطيط وأبابيل ففي «أحاديث» أَوْلى، ولهذا[1] رُدَّ على الزمخشري[2] قولُه: «وهي اسم جمعٍ للحديث وليس بجمعِ أُحْدوثة» بما ذكرته، ولكنَّ قولَه «ليس بجمعِ أُحْدوثة» صحيحٌ؛ لأن مذهبَ الجمهور خلافُه، على أنَّ كلامَه قد يريد به غيرَ ظاهرِه مِنْ قوله اسم جمع.

وقوله: «عليك» يجوز أَنْ يتعلَّق بـ «يُتِمَّ»، وأن يتعلَّقَ بـ «نعمته». وكرَّر «على» في قوله: «وعلى آل» ليمكنَ العطفُ على الضمير المجرور. هذا مذهبُ البصريين، وتقدَّم بيانه[3]. وقوله: «مِنْ قبلُ» أي مِنْ قبلك.

قوله: «إبراهيمَ وإسحاقَ» يجوز أن يكونَ بدلاً من «أبويك» أو عطف بيان، أو على إضمارِ أَعْني.

آ. (٧): وقرأ ابن كثير[4] «آية» بالإفراد، والمرادُ بها الجنسُ، والباقون بالجمع تصريحاً بالمرادِ لأنها كانت علاماتٍ كثيرة. وزعم بعضُهم أنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: للسائلين ولغيرهم، ولا حاجةَ إليه. و«للسائلين» متعلقٌ بمحذوف نعتاً لآيات.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿أَحَبُّ إِلىٰ أبينا﴾**: «أحبُّ» أفعل تفضيل، وهو مبنيٌّ مِنْ «حُبَّ» المبني للمفعول وهو شاذ. وإذا بَنَيْتَ أفعل التفضيل مِنْ مادة الحب والبغض تعدَّى إلى الفاعل المعنوي بـ «إلى»، وإلى المفعولِ المعنويِّ باللام أو بـ «في»، فإذا قلت: «زيدٌ أحبُّ إليَّ مِنْ بكر» يعني أنك

---

(١) انظر: البحر: ٥/٢٨١.

(٢) الكشاف: ٢/٣٠٣.

(٣) انظر: الدر المصون: ٢/٣٩٤.

(٤) السبعة: ٣٣٤؛ البحر: ٥/٢٨٢؛ التيسير: ١٢٧؛ الحجة: ٣٥٥.

تحب زيداً أكثر من بكر فالمتكلم هو الفاعلُ، وكذلك: «هو أبغض إليَّ منه» أنت المُبْغِض، وإذا قلت: زيدٌ أحبُّ لي مِنْ عَمْرٍو، أو أَحَبُّ فيَّ منه، أي: إنَّ زيداً يحبُّني أكثرَ من عمرو. وقال امرؤ القيس[1]:

٢٧٤٠ـ لَعَمْري لَسَعْدٌ حيث حُلَّت ديارُه أحبُّ إلينا منكَ فافرسٍ حَمِرْ

وعلى هذا جاءَتِ الآيةُ الكريمة، فإنَّ الأبَ هو فاعل المحبَّة. واللام في «ليوسف» لامُ الابتداء أفادَتْ توكيداً لمضمون الجملة، وقوله: «أحبُّ» خبر المثنىٰ، وإنما لم يطابِقْ لِما عَرَفْتَ مِنْ حكم أفعلَ التفضيل[2].

والواو في «ونحن عصبةٌ» للحال، فالجملةُ بعدها في محل نصب على الحال. والعامَّةُ على رفع «عُصْبة» خبراً لـ «نحن». وقرأ[3] أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نُرى أو نجتمع فيكون «عصبة» حالاً، إلا أنه قليلٌ جداً، وذلك لأن الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا بشروطٍ ذكرها النحاة[4] نحو «ضَرْبي زيداً قائماً»، و «أكثر شُرْبي السَّوِيْقَ ملتوتاً». قال ابن الأنباري: «هذا كما تقول العرب: «إنما العامريُّ عِمَّتَه» أي: يتعمَّم عِمَّته».

قال الشيخ[5]: «وليس مثلَه لأنَّ «عصبة» ليس بمصدرٍ ولا هيئةٍ، فالأجودُ أن يكونَ من باب «حُكْمُك مُسَمَّطاً»[6]. قلت: ليس مرادُ ابنِ الأنباري إلا التشبيهَ من حيث إنه حَذَف الخبر وسَدَّ شيءٌ آخرُ مَسَدَّه في غير المواضع

---

(١) ديوانه: ١١٣. عيَّره الفم لأن الفرس إذا حَمِر أنتن فوه، فناداه بذلك وعيَّره.
(٢) أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة يكون مفرداً مذكراً دائماً.
(٣) البحر: ٥/٢٨٣. وقال في الشواذ: «رواية النزال بن سبرة عن علي، ونفى ابن مجاهد أن يكون عليّ قرأ بذلك». الشواذ: ٦٢.
(٤) انظر: أوضح المسالك: ١١٦.
(٥) البحر: ٥/٢٨٣.
(٦) أي لا اعتراض عليه.

المنقاسِ فيها ذلك، ولا نَظَر لكونِ المنصوب مصدراً أو غيرَه. وقال المبرد[1]: «هو من باب «حُكْمُك مُسَمَّطاً» أي: / لك حكمُك مُسَمَّطاً، قال الفرزدق[2]: [٥٠٥/ب] «يا لَهْذَمُ حُكمك مُسَمَّطاً» أراد: لك حكمُك مُسَمَّطاً، قال: «واسْتُعْمل هذا فَكَثُرَ حتى حُذِف استخفافاً لعلم ما يريد القائل كقولك: «الهلالُ واللَّهِ» أي: هذا الهلال». والمُسَمَّط: المُرْسَلُ غير المردودِ. وقدَّره غيرُ المبرد: حُكْمُك ثَبَتَ مُسَمَّطاً. وفي هذا المثالِ نظرٌ؛ لأنَّ النحويين يجعلون مِنْ شَرْط سَدِّ الحالِ مَسَدَّ الخبرِ أن لا يَصْلُحَ جَعْلُ الحال خبراً لذلك المبتدأ نحو: «ضربي زيداً قائماً» بخلاف: «ضربي زيداً شديدٌ»، فإنها تُرْفع على الخبرية، وتَخْرج المسألة من ذلك، وهذه الحال أعني مُسَمَّطاً يَصْلُحُ جَعْلُها خبراً للمبتدأ، إذ التقديرُ: حُكْمُكَ مُرْسَلٌ لا مَرْدُود، فيكون هذا المَثَلُ على ما قَرَّرْتُه مِنْ كلامهم شاذاً.

والعُصْبة: ما زاد على عشرة، عن ابن عباس، وعنه: ما بين عشرةٍ إلى أربعين. وقيل: الثلاثة نفر، فإذا زاد على ذلك إلى تسعة فهم رَهْط، فإذا بلغوا العشرة فصاعداً فعُصْبة. وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة. وقيل من عشرة إلى خمسة عشر. وقيل: ستة. وقيل: سبعة. والمادة تدلُّ على الإِحاطة من العِصابة لإِحاطتها بالرأس.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿أَرْضاً﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفاً أي: في أرضٍ كقوله: «لَأَقْعُدَنَّ لهم صراطَك»[3]، وقوله[4]:

---

(١) الكامل: ٢/٤٣٥.

(٢) انظر: الخبر في الكامل: ٢/٤٣١، وقول الفرزدق هنا نثري.

(٣) الآية ١٦ من سورة الأعراف.

(٤) تقدم برقم ٢١٥٣.

٢٧٤١ـ ... . كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

وإليه ذهب الحوفيُّ وابن عطية[١]. والثاني: النصب على الظرفية. قال الزمخشري[٢]: «أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائِها من الناس، ولإبهامِها من هذا الوجه نُصِبَتْ نَصْبَ الظروفِ المبهمة». وقد رَدَّ ابن عطية هذا الوجه فقال[٣]: «وذلك خطأ؛ لأنَّ الظرفَ ينبغي أن يكون مبهماً، وهذه ليست كذلك بل هي أرضٌ مقيَّدة بأنها بعيدة أو قاصِيَةٌ أو نحو ذلك، فزال بذلك إبهامُها ومعلومٌ أنَّ يوسفَ لم يَخْلُ مِن الكون في أرضٍ، فتبيَّن أنهم أرادوا أرضاً بعيدة غيرَ التي هو فيها قريبٌ مِنْ أبيه».

واستحسن الشيخ هذا الردَّ وقال[٤]: «وهذا الردُّ صحيح لو قلت: جلست داراً بعيدة أو مكاناً بعيداً لم يصحَّ إلا بواسطة «في»، ولا يجوز حَذْفُها إلا في ضرورةِ شعرٍ، أو مع «دَخَلْت» على الخلاف في «دَخَلْت» أهي لازمةٌ أم متعديةٌ؟».

قلت: وفي الكلامَيْن نظرٌ؛ إذ الظرفُ المبهم عبارة عَمَّا ليس له حدودٌ تَحْصُره ولا أقطارٌ تحويه، و«أرضاً» في الآية الكريمة من هذا القبيل.

الثالث: أنها مفعولٌ ثانٍ، وذلك إنْ تَضَمَّن «اطرحوه» أَنْزِلوه، وأَنْزِلوه يتعدَّى لاثنين قال تعالى[٥]: «أَنْزِلْني مُنْزلاً مباركاً». وتقول: أَنْزَلْت زيداً الدار.

---

(١) المحرر: ٩/٢٥٣.
(٢) الكشاف: ٢/٣٠٥.
(٣) المحرر: ٩/٢٥٣.
(٤) البحر: ٥/٢٨٣.
(٥) الآية ٢٩ من سورة المؤمنون.

والطَّرْح: الرَّمْي، ويُعَبَّر به عن الاقتحام في المخاوف. قال عُرْوة ابن الورد[1]:

٢٧٤٢ـ ومَنْ يَكُ مثلي ذا عيالٍ ومُقْتِراً ... من المال يَطْرَحْ نفسَه كلَّ مَطْرَحِ

و «يَخْلُ لكم» جوابُ الأمر، وفيه الإدغام والإظهار، وقد تقدَّم تحقيقُهما عند قوله: «يَبْتَغِ غيرَ الإسلام»[2].

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿في غيابة﴾**: قرأ نافع[3] «غَيابات بالجمع في الحرفين[4] مِنْ هذه السورة، جُعِل ذلك المكانُ أجزاءً، وسُمِّي كلُّ جزء غَيَابَة، والباقون بالإفراد وهو واضحٌ. وابن هرمز. كنافع إلا أنه شَدَّد الياءَ. والأظهرُ في هذه القراءة أن يكون سُمِّي باسم الفاعل الذي للمبالغة فهو وصفٌ في الأصل. وألحقه الفارسيُّ[5] بالاسم الجائي على فَعَّال نحو ما ذكر سيبويه[6] من «الفَيَّاد». قال ابن جني[7]: «ووجَدْت من ذلك «الفَخَّار»: الخَزَف». وقال صاحب «اللوامح»: «يجوز أن يكون على فَعَّالات كحَمَّامات، ويجوز أن يكونَ على فَيْعالات كشيطانات جمع شَيْطانة، وكلٌّ للمبالغة».

وقرأ الحسن: «غَيَبَة» بفتح الياء، وفيها احتمالان، أحدهما: أَنْ تكونَ

---

(١) ديوانه ٤٤٥؛ والبحر المحيط: ٢٧٦/٥؛ والمحرر: ٢٥٣/٩.

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران. وانظر: الدر المصون: ٢٩٩/٣.

(٣) السبعة: ٣٤٥؛ البحر: ٢٨٤/٥؛ الإتحاف: ٢٦٢؛ التيسير: ١٢٧؛ الحجة: ٣٥٥؛ الشواذ: ٦٢.

(٤) الموضع الثاني في الآية ١٥.

(٥) لم يشر إلى ذلك في «الحجة» وإنما ذكر ما أسلفه السمين قبلاً في الفرق بين القراءتين.

(٦) لم أقف على هذه اللفظة في «الكتاب»، ومعناها المتبختر وذَكَر البوم، كما في اللسان: فيد وعبارة ابن جني في المحتسب: ٣٣٣/١. «وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه...» فقد تكون هذه اللفظة مما أضافه أبو علي وليست في الكتاب.

(٧) انظر: المحتسب: ٣٣٣/١؛ والبحر: ٢٨٤/٥.

في الأصل مصدراً كالغَلَبة. والثاني: أن يكونَ جمع غائب نحو: صانع وصَنَعَة. قال الشيخ[1]: «وفي حرف أُبَـيّ «غَيْبة» بسكون الياء، وهي ظلمة الرَّكِيَّة»[2]. قلت: والضبطُ أمرٌ حادثٌ فكيف يُعرف ذلك في المصحف؟ وقد تقدَّم نحوٌ من ذلك فيما تقدم.

والغَيَابة: قال الهرويُّ: «شِبْهُ لَجَفٍ[3] أو طاقٍ في البئر فُوَيْق الماء يغيب ما فيه عن العيون. وقال الكلبـي: «الغَيَابة تكون في قَعْر الجُبِّ؛ لأنَّ أسفله واسعٌ ورأسَه ضيق فلا يكاد الناظر يرىٰ ما في جوانبه». وقال الزمخشري[4]: «هي غَوْرُه وما غابَ منه عن عَيْن الناظر وأظلمُ مِنْ أسفلِه، قال المنخل[5]: / [٥٠٦/أ]

٢٧٤٣ـ فإنْ أنا يَـوْماً غَيَّبَتْني غَيـابتي فسِيْروا بسَيْري في العَشيرة والأهلِ

أراد: غَيَابةَ حُفْرته التي يُـدْفن فيها. والجُبُّ: البئـر التي لم تُطْوَ، وتَسْمِيتُه بذلك: إمَّا لكونه محفوراً في جَبُوب الأرض أي: ما غَلُظ منها، وإمَّا لأنه قُطِعَ في الأرض، ومنه الجَبُّ في الذَّكَر.

وقال الأعشىٰ[6]:

٢٧٤٤ـ لَئِنْ كنت في جُبٍّ ثمانين قامَةً ورُقِّيْتَ أَسْبابَ السماء بسُلَّمِ

ويُجْمع على جِبَبَة وجِباب وأَجْباب.

قوله: «يَلْتَقِطْهُ بعضُ [السَّيَّارة»] قرأ العامَّة «يَلْتَقِطْه» بالياء من تحت

---

(١) البحر: ٥/٢٨٤.
(٢) أي: قعر البئر.
(٣) اللجف: الناحية من البئر. وانظر: القرطبـي: ٩/١٣٢.
(٤) الكشاف: ٢/٣٠٥.
(٥) البيت في المحرر: ٩/٢٥٤؛ ومجاز القرآن: ١/٣٠٢؛ والبحر: ٥/٢٨٤.
(٦) تقدم برقم ٢٣٤٩.

وهو الأصل. وقرأ[1] الحسن ومجاهد وأبو رجاء وقتادة بالتاء مِنْ فوق لتأنيث المعنى، ولإضافته إلى مؤنث، وقالوا: «قُطِعت بعض أصابعه»، وقال الشاعر[2]:

٢٧٤٥ـ إذا بعضُ السنينَ تَعَرَّقَتْنا كفىٰ الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ

وقد تقدَّمَ الكلامُ بأوسعَ مِنْ هذا في الأنعام والأعراف. ومفعول «فاعلين» محذوفٌ أي: فاعلين ما يُحَصِّل غَرَضَكم.

والسَّيَّارة: جمع «سَيَّار»، وهو مثالُ مبالغة.

والالتقاط: تَنَاوُلُ الشيءِ المطروحِ، ومنه: «اللُّقَطَة» واللَّقِيط. وقال الشاعر[3]:

٢٧٤٦ـ ومَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ التِقاطا

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿لا تَأْمَنَّا﴾**: حالٌ وتقدَّم نظيرُه. وقرأ العامَّة[4] «تأمَنَّا» بالإخفاء، وهو عبارةٌ عن تضعيفِ الصوت بالحركة والفصل بين النونين، لا أنَّ النونَ تُسَكَّن رَأْساً، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً. قال الداني[5]: «وهو قولُ عامَّةِ أئمَّتنا وهو الصوابُ لتأكيد دلالته وصحته في القياس».

---

(١) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٥/٢٨٤؛ القرطبي: ٩/١٣٣.

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٥٠٧؛ والكتاب: ١/٢٥؛ والمقتضب: ٤/١٩٨؛ وابن يعيش ٥/٩٦؛ والخزانة: ٢/١٦٧. وكفىٰ بمعنى أغنى، الأيتامَ وفَقْدَ: مفعولاه أي: كفى الأيتام فقد آبائهم لأنه أعطاهم، وأراد: فقد أبيهم فلم يمكنه. وتعرَّقتنا: آذَتْنا.

(٣) البيت لنِقادة الأسدي وبعده:

لم أَلْقَ إذْ وَرَدْتُه فُرَّاطا

وهو في اللسان لقط، والبحر: ٥/٢٧٦.

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٥/٢٨٥؛ السبعة: ٣٤٥.

(٥) التيسير: ١٢٨.

وقرأ بعضُهم ذلك بالإشمام، وهو عبارةٌ عن ضمِّ الشفتين إشارةً إلى حركة الفعل مع الإدغامِ الصريح كما يشير إليها الواقف، وفيه عُسْرٌ كبير قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كمالِه، والإشمامُ يقع بإزاء معانٍ هذا مِنْ جُمْلتها، ومنها إشراب الكسرةِ شيئاً مِن الضم نحو: «قيل»(١) و«غِيْض»(٢) وبابه، وقد تقدم أولَ البقرة. ومنها إشمامُ أحدِ حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زاياً في «الصراط»(٣): «ومَنْ أَصْدَق»(٤) وبابهما، وقد تقدم ذلك أيضاً في الفاتحة والنساء، فهذا خَلْطُ حرفٍ بحرف، كما أنَّ ما قبله خَلْطُ حركة بحركة. ومنها الإشارةُ إلى الضمة في الوقفِ خاصةً، وإنما يراه البصير دونَ الأعمىٰ.

وقرأ أبو جعفر بالإدغامِ الصريح من غير إشمامٍ. وقرأ الحسن ذلك بالإظهار مبالغةً في بيان إعراب الفعل وللمحافظة على حركة الإعراب. اتفق الجمهورُ على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه.

وقرأ ابن هرمز «لا تَأْمُنَّا» بضم الميم، نَقَل حركةَ النون الأولى عند إرادةِ إدغامها بعد سَلْب الميمِ حركَتها، وخطُّ المصحف بنون واحدة، ففي قراءة الحسن مخالفة لها.

وقرأ أبو رزين وابن وثاب «لا تِيْمَنَّا» بكسر حرف المضارعة، إلا أنَّ ابنَ وثّابٍ سَهَّل الهمزةَ. قال الشيخ(٥): «ومجيئُه بعد «مالك» والمعنى يُرْشد إلى أنه نَفْيٌ لا نَهْيٌ وليس كقولهم «ما أَحْسَنَنا» في التعجب؛ لأنه لو أدغم لالتبسَ

---

(١) الآية ١١ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٤ من سورة هود.

(٣) الآية ٥ من سورة الفاتحة. وانظر: الدر المصون ١/٦٤.

(٤) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٥) البحر: ٥/٢٨٥.

بالنفي». قلت: وما أبعد هذا عن تَوَهُّم النهي حتى يَنُصَّ عليه. وقوله: «لالتبس بالنفي» صحيح.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿يَرْتَعْ ويَلْعَبْ﴾**: فيها أربعَ عَشَرَةَ قراءةً[١] إحداها: قراءةُ نافعٍ بالياء مِنْ تحت وكسرِ العين. الثانية: قراءةُ البزي عن ابن كثير «نَرْتَع ونلعب» بالنونِ وكسرِ العين. الثالثة: قراءةُ قنبل، وقد اخْتُلِفَ عليه فنُقِل عنه ثبوتُ الياء بعد العين وَصْلاً وَوَقْفاً وحَذْفُها وصلاً ووقفاً، فيوافق البزيَّ في أحد الوجهين عنه، فعنه قراءتان. الخامسة: قراءة أبـي عمرو وابن عامر «نرتَعْ ونلعبْ» بالنون وسكون العين والباء. السادسة: قراءة الكوفيين: «يرتعْ ويلعبْ» بالياء من تحت وسكون العين والباء.

وقرأ جعفر بن محمد «نرتع» بالنون و «يلعب» بالياء، ورُوِيَتْ عن ابن كثير. وقرأ العلاء بن سيابة «يَرْتَعِ ويلعبُ» بالياء فيهما وكسر العين وضم الباء. وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن «نُرْتَعْ» بضم النون وسكون العين والباء. وقرأ أبو رجاء كذلك، إلا أنه بالياء مِنْ تحت فيهما. والنخعي ويعقوب «نرتع» بالنون و «يلعب» بالياء. والفعلان في هذه القراءات كلها مبنيٌّ للفاعل.

وقرأ زيد بن علي «يُرْتَع ويُلْعَب» بالياء مِنْ تحت مبنيّين للمفعول. وقرىء «نرتعي ونلعبُ» بثبوت الياء ورفع الباء. وقرأ ابن أبـي عبلة «نَرْعي ونلعب» فهذه أربعَ عشرةَ قراءةً، منها ستٌّ في السبع المتواتِر وثمانٍ في الشاذ.

فَمَنْ قرأ بالنون أسند الفعلَ إلى إخوة يوسف، ومَنْ قرأ بالياء أسند الفعل إليه دونهم، ومَنْ كسَر العين اعتقد أنه جزم بحذف حرفِ العلة، وجعله مأخوذاً [مِنْ][٢] يَفْتَعِل من الرَّعْي كيرتمي مِن الرمي. ومَنْ سَكَّن العينَ اعتقد

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة: ٣٤٥؛ التيسير: ١٢٨؛ الحجة: ٣٥٦؛ البحر: ٥/٢٨٥.

(٢) زيادة من (ش).

أنه جَزَمَه بحذف الحركة وجعله مأخوذاً مِنْ رتعَ يَرْتَعُ إذا اتَّسع في الخِصْب قال(١):

٢٧٤٧ـ .... وإذا يَخْلُو لـه لَحْمي رَتَـعْ

ومَنْ سكَّن الباءَ جعله مجزوماً، ومَنْ رفعها جعله مرفوعاً على الاستئناف أي: وهو يلعب، ومَنْ غاير بين الفعلين فقرأ بالياء مِنْ تحت في «يلعب» دون «نرتع» فلأنَّ اللعبَ مُناسب للصغار. ومَنْ قَرَأَ: «نُرْتِع» رباعياً جعل مفعوله محذوفاً، أي: نُرْعي مواشِيَنا، ومَنْ بناها للمفعول فالوجهُ أنه أضمر / المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وهو ضمير الغد، والأصل: نرتع فيه ونلعب فيه، ثم اتُّسع فيه فَحُـذِفَ حرفُ الجر فتعدَّى إليه الفعلُ بنفسه فصار: نرتعه ونلعبه، فلمَّا بناه للمفعول قام الضمير المنصوب مقام فاعله فانقلب مرفوعاً واستتر في رافعه، فهو في الاتساع كقوله(٢): [٥٠٦/ب]

٢٧٤٨ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمى وعامراً ....

ومَنْ رفع الفعلين جعلَهما حالَيْن، وتكون حالاً مقدرة. وأمَّا إثبات الياء في «نَرْتعي» مع جزم «نلعب» وهي قراءةُ قنبل فقد تجرأ بعض الناس وردَّها، وقال ابن عطية(٣): «هي قراءةٌ ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر» وقيل: هي لغةُ مَنْ يجزم بالحركة المقدرة وأنشد(٤):

٢٧٤٩ـ ألم يَـأْتيـك والأنبـاءُ تَنْمي ....

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وحـبـيـبٌ لي إذا لاقَـيْـتُـه

وهو في اللسان «رتع».

(٢) تقدم برقم ٤٣٥.

(٣) المحرر: ٢٥٨/٩.

(٤) تقدم برقم ٢٦٤٠.

وقد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ مستوفاةً.

و «نَرْتَع» يحتمل أنْ يكونَ وزنُه نَفْتَعِلْ[1] مِن الرعي وهو أَكْلُ المَرْعَى، ويكون على حَذْف مضاف: نرتع مواشينا، أو من المراعاة للشيء قال[2]:

٢٧٥٠ـ تَرْتَعِي السَّفْحَ فالكَثيبَ فَذَاقا ... رِ فَرَوْضَ القطا فَذَاتَ الرِّئالِ

ويحتمل أن يكونَ وزنُه نَفْعَل مِنْ: رَتَعَ يَرْتَعُ إذا أقام في خِصْب وسَعَة، ومنه قول[3] الغضبان بن القبعثرى: «القَيْدُ والرَّتَعَةُ وقِلَّةُ المَنَعَة» وقال الشاعر[4]:

٢٧٥١ـ أكفراً بعد رَدِّ الموت عني ... وبعد عطائِك المِئَةَ الرِّتاعا

قوله: «وإنَّا له لحافِظُون» جملة حالية، والعامل فيها أحدُ شيئين: إمَّا الأمر، وإمَّا جوابه. فإن قلت: هل يجوز أن تكونَ المسألةُ من الإعمال لأنَّ كلًّا من العاملين يصحُّ تَسَلُّطه على الحال؟ فالجواب: ذلك لا يجوز، لأن الإعمالَ يَسْتَلْزِم الإضمار، والحال لا تُضْمر؛ لأنها لا تكون إلا نكرةً أو مؤولةً بها.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تَذْهبوا﴾**: فاعل «يَحْزُنني»، أي: يَحْزنني ذهابُكم. وفي هذه الآيةِ دلالةٌ على أنَّ المضارعَ المقترن بلام الابتداء لا يكون حالاً[5]، والنحاةُ جَعَلوها مِن القرائن المخصصة للحال، ووجه الدلالة أنَّ «أَنْ تَذْهبوا» مستقبلٌ لاقترانه بحرفِ الاستقبال وهي «أنْ»، وما في حيزها فاعلٌ،

---

(١) هذا على تمامه قبل حذف لامه.
(٢) البيت للأعشى في ديوانه: ٣؛ والبحر: ٥/٢٧٦.
(٣) قاله للحجاج يوم رآه قد سَمِن. انظر: اللسان رتع.
(٤) تقدم برقم ٣١٧.
(٥) الحال هنا الزمني لا الإعرابي.

فلو جَعَلْنا «لَيَحْزُنني» حالاً لزم سَبْقُ الفعل[1] لفاعله[2] وهو محالٌ. وأجيب عن ذلك بأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مقدرٌ حُذِف هو وقام المضافُ إليه مَقامه، والتقدير: ليحزنني تَوَقُّعُ ذهابِكم.

وقرأ[3] زيد بن علي وابن هرمز وابن محيصن: «لَيَحْزُنِّي» بالإدغام. وقرأ زيد[4] بن علي وحده «تُذْهبوا» بضم التاء مِنْ أذهب، وهو كقوله: «تُنْبت بالدهن»[5] في قراءة مَنْ ضم التاء فتكون الباءُ زائدةً أو حالية.

و «الذئب» يُهْمَز ولا يُهمز، وبعدم الهمز قرأ[6] السوسي والكسائي وورش، وفي الوقف لا يهمزه حمزة. قالوا: وهو مشتقٌّ مِنْ «تذاءَبَتِ الرِّيح»: إذا هَبَّتْ مِنْ كل جهة لأنه يأتي كذلك، ويُجْمع على ذِئاب وذُؤبان وأَذْؤُب قال[7]:

٢٧٥٢ـ وأَزْوَرَ يَمْطُو في بلادٍ بعيدةٍ تَعاوَىٰ به ذُؤْبانه وثعالِبُهْ

وأرضٌ مَذْأَبة: كثيرة الذئاب، وذُؤابة الشعر لتحرُّكِها وتَقَلُّبها، مِنْ ذلك.

وقوله: «وأنتم عنه غافِلون» جملة حالية العامل فيها «يأكله».

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿ونحن عصبة﴾**: جملةٌ حالية أو معترضة، و «إنا إذاً لخاسِرُون» جواب القسم وحُذِف جوابُ الشرط. و «إذن» حرفُ

---

(١) وهو الحزن.
(٢) وهو الذهاب.
(٣) البحر: ٥/٢٨٦.
(٤) البحر: ٥/٢٨٦.
(٥) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في السبعة: ٤٤٥.
(٦) السبعة: ٣٤٦؛ الإتحاف: ٢٦٣؛ البحر: ٥/٢٨٦؛ التيسير: ١٢٨.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٢٧٦.

جوابٍ، وقد تَقَدَّم القولُ في ذلك مُشْبعاً. ونقل أبو[1] البقاء أنه قُرِىء «عُصْبَةً» بالنصب، وقدَّر ما قدَّمْتُه في الآية الأولى.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبوا﴾**: يجوز في جوابها أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ، أي: عَرَّفْناه وأَوْصَلْنا إليه الطمأنينة. وقدَّره الزمخشري[2]: «فَعَلُوا به ما فَعَلوا مِن الأذىٰ» وذكر حكايةً طويلة. وقدَّره غيرُه: عَظُمَتْ فِتْنَتُهم. وآخرون «جَعَلوه فيها». وهذا أَوْلَى لدلالة الكلام عليه.

الثاني: أنَّ الجوابَ مثبتٌ، وهو قولُه «قالوا يا أبانا إنَّا ذَهَبْنا»، أي: لمَّا كان كيت وكيت قالوا. وهذا فيه بُعْدٌ لبُعْدِ الكلامِ مِنْ بعضه.

والثالث: أنَّ الجوابَ هو قولُه «وأَوْحَيْنا» والواو فيه زائدةٌ، أي: فلمَّا ذهبوا به أَوْحَيْنا، وهو رأيُ الكوفيين، وجعلوا مِنْ ذلك قولَه تعالىٰ «فَلَمَّا أَسْلَما وتَلَّه»[3]، أي: تَلَّه. وقوله: «حتى إذا جاؤوها وفُتِحت»[4] وقولَ امرىء القيس[5]:

٢٧٥٣ ـ فلمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحىٰ ... بنا بَطْنَ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

أي: فلمَّا أَجَزْنَا انتحىٰ. وهو كثيرٌ عندهم بعدَ «لَمَّا».

وقوله: «أَنْ يَجْعَلُوه» مفعول «أَجْمعوا»، أي: عَزَموا على أن يَجْعلوه، أو عَزَموا أنْ يجعلوه، لأنه يتعدى بنفسه وبعلى، فـ «أنْ» يُحْتمل أن تكونَ على

---

(١) الإملاء: ٢/٥٠.

(٢) الكشاف: ٢/٣٠٦.

(٣) الآية ١٠٣ من سورة الصافات. وانظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٤) الآية ٧١ من سورة الزمر.

(٥) تقدم برقم ٤٥٠.

حذف الحرف، وأن لا تكون، فعلى الأولِ يَحْتمل موضعَها النصبُ والجرُّ، وعلى الثاني يتعيَّن النصبُ.

والجَعْل يجوز أن يكونَ بمعنى الإلقاء، وأن يكونَ بمعنى التصيير، فعلى الأولِ يتعلَّق «في غيابة» بنفس الفعل قبله، وعلى الثاني بمحذوفٍ. والفعلُ مِنْ قوله: «وأَجْمعوا» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ما قبله، وأن يكون حالاً، و«قد» معه مضمرةٌ عند بعضهم. والضمير في «إليه» الظاهر عَوْدُه على يوسف. وقيل: يعود على يعقوب.

وقرأ العامَّةُ: «لَتُنَبِّئَنَّهُمْ» بتاء الخطاب. وقرأ[1] ابن عمر بياء الغيبة، أي: اللَّه تعالىٰ. قال الشيخ[2]: «وكذا في بعض مصاحف البصرة» وقد تقدَّم أن النَّقْطَ حادثٌ، فإن قال: مصحفٌ حادثٌ غيرُ مصحفِ عثمان فليس الكلام في ذلك.

وقرأ سَلَّام: «لَنُنَبِّئَنَّهم» بالنون. و«هذا» صفةٌ لأَمْرهم. وقيل: بدلٌ. وقيل: بيان.

قوله: «وهم لا يَشْعرون» جملةٌ حالية، يجوز أن يكونَ العاملُ فيها «أَوْحَيْنا» /، أي: أوحينا إليه من غير شعور بالوحي، وأن يكونَ العاملُ فيها [٥٠٧/أ]
«لَتُنَبِّئَنَّهم»، أي: تُخْبرهم وهم لا يعرفونك لبُعْد المدَّة وتغيُّرِ الأحوال.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿عِشاءً﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الذي لا ينبغي أن يُقال غيرُه ـ أنه ظرف زمان، أي: جاؤوه في هذا الوقت و«يبكون» جملة حالية، أي: جاؤوه باكين. والثاني: أن يكون «عشاء»

---

(١) البحر: ٥/٢٨٨.

(٢) البحر: ٥/٢٨٨.

جمع عاشٍ[1] كقائم وقيام. قال أبو البقاء[2]: «ويُقرأ[3] بضم العين، والأصل: عُشاة مثل غازٍ وغُزاة، فَحُذِفَتْ الهاءُ وزِيْدت الألف عوضاً منها، ثم قُلبت الألفُ همزةً، وفيه كلامٌ قد ذُكر في آل عمران عند قوله: «أو كانوا غُزًّى»[4]، ويجوز أن يكون جمعَ فاعِل على فُعال، كما جُمع فعيل على فُعال لقُرْب ما بين الكسر والضم، ويجوز أن يكون كنُؤام ورُباب[5] وهو شاذٌّ». قلت: وهذه القراءة قراءةُ الحسن البصري، وهي من العِشْوة والعُشْوَة وهي الظلام.

وقرأ الحسن أيضاً: «عُشًا» على وزن دُجًى نحو: غازٍ وغُزاة، ثم حُذف منه تاءُ التأنيث، وهذا كما حذفوا تاء التأنيث مِنْ «مَألُكة»، فقالوا: مَألُك، وعلى هذه الأوجهِ يكون منصوباً على الحال. وقرأ الحسن أيضاً «عُشِيًّا» مصغَّراً.

آ. (١٧) وقوله تعالى: ﴿نَسْتَبِقُ﴾: نَتَسابق، والافتعال والتفاعل يشتركان نحو قولهم: نَنْتَضِل ونتناضَلُ[6]، ونَرْتمي ونترامىٰ. و«نَسْتبق» في محل نصب على الحال. و«تَرَكْنا» حال مِنْ «نَسْتبق» و«قد» معه مضمرةٌ عند بعضهم.

قوله: «ولو كنَّا صادقين» جملة حالية، أي: ما أنت مصدقاً لنا في كل حال حتى في حال صِدْقِنا لِما غَلَبَ على ظنِّك في تُهْمتنا ببغضِ يوسفَ وكراهتنا له.

---

(١) العاشي: مَنْ ساء بصره ليلاً.

(٢) الإملاء: ٢/٥٠. وانظر في قراءاتها: البحر ٥/٢٨٨، والإتحاف ٢٦٣.

(٣) وهي قراءة الحسن والمطوعي. انظر: الإتحاف: ٢٦٣.

(٤) الآية ١٥٦.

(٥) الرُّبَّىٰ: النعمة، والجمع رُباب وهو نادر.

(٦) ننتضل: نتسابق.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿على قميصه﴾: في محل نصبٍ على الحال من «الدم». قال أبو البقاء[1]: «لأنَّ التقدير: جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه»، يعني أنه لو تأخَّر لكان صفةً للنكرة. وهذا الوجهُ قد ردَّه الزمخشري[2] فقال: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون حالاً متقدمة؟ قلت: لا، لأنَّ حال المجرور لا تتقدَّم عليه». وهذا الذي رَدَّ به الزمخشريُّ أحدُ قولَي النحاة، وقد صَحَّح جماعةٌ جوازَه وأنشدوا[3]:

٢٧٥٤ــ . . . . فَلَنْ يذهبوا فَرْغاً بقَتْلِ حِبال

وقولَ الآخر[4]:

٢٧٥٥ــ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ

وقول الآخر[5]:

٢٧٥٦ــ غافلاً تَعْرِضُ المنيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فيُدْعَىٰ ولاتَ حينَ إباءُ

وقال الحوفي: «إنَّ «على قميصه» متعلقٌ بـ«جاؤوا». وفيه نظر؛ لأن مجيئَهم لا يصحُّ أن يكونَ على القميص.

وقال الزمخشري[6]: «فإن قلتَ «على قميصه» ما محلُّه؟ قلت: محلُّه النصبُ على الظرف، كأنه قيل: وجاؤوا فوق قميصه بدم، كما تقول: جاء على جِماله بأَحْمال». قال الشيخ[7]: «ولا يساعد المعنىٰ على نصب «على»

---

(١) الإملاء: ٢/٥٠.
(٢) الكشاف: ٢/٣٠٨.
(٣) تقدم برقم ٤٠٦.
(٤) تقدم برقم ١٩٤٥.
(٥) تقدم برقم ١٩٤٤.
(٦) الكشاف: ٢/٣٠٨.
(٧) البحر: ٥/٢٨٩.

على الظرف بمعنى فوق، لأنَّ العامل فيه إذ ذاك «جاؤوا»، وليس الفوقُ ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكونَ ظرفاً لهم». وهذا الردُّ هو الذي رَدَدْت به على الحوفي قولَه إنَّ «على» متعلقةٌ بـ «جاؤوا». ثم قال الشيخ: «وأمَّا المثال الذي ذكره الزمخشري وهو «جاء على جِماله بأَحْمال» فيمكن أن يكونَ ظرفاً للجائي لأنه تمكَّن الظرف فيه باعتبار تبدُّلِه مِنْ جملٍ إلى جمل، وتكون «بأَحْمال» في موضع الحال، أي: مضموماً[1] بأحمال».

وقرأ العامَّةُ: «كَذِب» بالذال المعجمة، وهو من الوصف بالمصادر فيمكن أن يكونَ على سبيل المبالغة نحو: رجلٌ عَدْلٌ أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذي كذب، نَسَبَ فِعْلَ فاعله إليه. وقرأ[2] زيد بن علي «كَذِباً» فاحتمل أن يكون مفعولاً من أجله واحتمل أن يكونَ مصدراً في موضع الحال، وهو قليلٌ أعني مجيءَ الحالِ من النكرة.

وقرأت[3] عائشة والحسن: «كَدِب» بالدال المهملة. قال صاحبُ اللوامح: «معناه: ذي كَدِب، أي: أثر؛ لأنَّ الكَدِبَ هو بياضٌ يَخْرُجُ في أظافير الشباب ويؤثِّر فيها، فهو كالنقش، ويُسَمَّىٰ ذلك البياضُ «الفُوْف» فيكون هذا استعارةً لتأثيره في القميص كتأثير ذلك في الأظافير». وقيل: هو الدمُ الكَدِر. وقيل: الطريُّ. وقيل: اليابس.

قوله: «بل سَوَّلَتْ» قبل هذه الجملةِ جملةٌ محذوفة تقديره: لم يأكلْه الذئب، بل سَوَّلَتْ. وسوَّلت، أي: زيَّنَتْ وسَهَّلَتْ.

قوله: «فصبرٌ جميل» يجوز أن يكونَ مبتدأً وخبره محذوفٌ، أي: صبر

---

(١) البحر: مصحوباً.
(٢) البحر: ٥/٢٨٩.
(٣) الإتحاف: ٢٦٣؛ البحر: ٥/٢٨٩؛ القرطبي: ٩/١٤٩.

جميل أَمْثَلُ بي. ويجوز أن يكون خبراً محذوفَ المبتدأ، أي: أمري صبرٌ جميل. وهل يجب حَذْفُ مبتدأ هذا الخبر / أو خبر هذا المبتدأ؟ وضابطُه أن يكونَ مصدراً في الأصل بدلاً مِن اللفظ بفعله، وعبارة بعضِهم تقتضي الوجوبَ، وعبارة آخرين الجواز. ومن التصريح بخبر هذا النوعِ، ولكنه في ضرورة شعر قولُه[1]: [٥٠٧/ب]

٢٧٥٧ـ فقالَتْ على اسمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طاعةٌ   وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ

وقولُ الشاعر[2]:

٢٧٥٨ـ يَشْكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرى   صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

يحتمل أن يكونَ مبتدأً أو خبراً كما تقدَّم.

وقرأ[3] أُبَيّ وعيسى بن عمر: «فصبراً جميلاً» [نصباً، ورُويت عن الكسائي، وكذلك هي في][4] مصحف أنس بن مالك، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: أصبرُ أنا صبراً، وهذه قراءة ضعيفة إن خُرِّجَتْ هذا التخريجَ، فإن سيبويه[5] لا ينقاس ذلك عنده إلا في الطلب، فالأَوْلى أن يُجعل التقدير: إنَّ يعقوب رَجَعَ وأَمَر نفسَه فكأنه قال: اصبري يا نفسُ صبراً. ورُوي البيتُ أيضاً بالرفع والنصب على ما تقدَّم، والأمر فيه ظاهر.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحقات ديوانه: ٤٨٢؛ والخصائص: ٢/٣٦٢؛ والخزانة: ٢/١٥٠.
(٢) تقدم برقم ٤٨٤.
(٣) القرطبي: ٩/١٥١؛ البحر: ٥/٢٨٩.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ش.
(٥) هذا النقل عن سيبويه فيه نظر، فقد عرض لمثل هذه الأساليب وأجاز فيها الوجهين. انظر: الكتاب: ١/١٦١ ـ ١٦٢.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُ﴾**: يُقال: أَدْلَىٰ دَلْوَه، أي: أرسلها في البئر. و«دَلاها» إذا أَخْرجها مَلأىٰ، قال[١]:

٢٧٥٩ــ لا تَقْلَوهــا وادْلُــواهــا دَلْــوا إنَّ مــع اليـوم أخــاه غَـدْوا

والدَّلْوُ مؤنثةٌ فتصغَّر على دُلَيَّة، وتُجمع على دِلاء وأَدْلٍ[٢] والأصل: دِلاو فقُلبت الواوُ همزةً نحو كساء، وأَدْلِوٌ فأُعِلَّ إعلالَ قاضٍ، ودُلُوْوٌ بواوين فقُلِبتا ياءَيْن نحو: عِصِيّ.

قوله: «يا بُشْرَايَ»[٣] قرأ الكوفيون[٤] بحذف ياء الإضافة، وأمال ألفَ فُعْلىٰ الأخوان، وأمالها ورش بين بين على أصله، وعن أبـي عمرو الوجهان، ولكن الأشهرَ عنه عدمُ الإمالة، وليس ذلك مِنْ أصله على ما قُرِّر في علم القراءات. وقرأ الباقون «يا بشراي» مضافة لياء المتكلم، ونداء البشرىٰ على حدِّ قوله: «يا حَسْرتا على»[٥] «يا حسرةً على العباد»[٦] كأنه يقول: يا بشرىٰ هذا وقتُ أوانِ أن تُنادَيْ ويُصاحَ بكِ. ومَنْ زعم أنَّ «بشرىٰ» اسم رجل كالسدِّي فقد أَبْعَدَ.

وقرأ ورش عن نافع «يا بُشْرايْ» بسكون الياء، وهو جمعٌ بين ساكنين في الوصل، وهذا كما تقدم في «مَحْياي»[٧]، فعليك بالالتفات إليه. وقـال

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «دلو» والبحر: ٢٧٦/٥ وساق صاحب اللسان البيت على «دلوت الناقة والإبل دَلْواً سُقْتها سوقاً رفيقاً رُوَيْداً».
(٢) ودُلِيٌّ.
(٣) أثبتها المؤلف على القراءة الثانية.
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة: ٣٤٧؛ التيسير: ١٢٨؛ الحجة: ٣٥٧؛ البحر: ٢٩٠/٥؛ الإتحاف: ٢٦٣. والكوفيون عاصم وحمزة والكسائي. والأخوان حمزة والكسائي.
(٥) الآية ٥٦ من سورة الزمر.
(٦) الآية ٣٠ من سورة يس.
(٧) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

الزمخشري[1]: «وليس بالوجه لما فيه من التقاء الساكنين على غير حَدِّه إلا أن يَقْصِدَ الوقف».

وقرأ الجحدري وابن أبـي إسحاق والحسن: «يا بُشْرَيَّ» بقلبِ الألفِ ياءً وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هُذَلِيَّة تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة عند قوله: «فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ»[2]. وقال الزمخشري[3]: «وفي قراءة الحسن يا بُشْرَيَّ بالياء مكان الألف جُعِلَتْ الياءُ بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغة للعرب مشهورة، سمعت أهلَ السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومَوْلَيَّ».

قوله: «وأَسَرُّوه» الضمير المرفوع الظاهر أنه يعود على «السَّيَّارة». وقيل: هو ضميرُ إخوته. و«بضاعةً» نصب على الحال، أو مفعول ثانٍ على أن يُضَمَّن «أَسَرُّوه» معنىٰ صَيَّروه بالسرِّ. والبضاعة قطعةٌ من المال تُعَدُّ للتجارة مِنْ «بَضَعْت»، أي: قَطَعْتُ، ومنه المِبْضع لِما يُقْطَعُ به.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿وشَرَوْه﴾**: شَرَىٰ بمعنى اشترىٰ، ومنه قول الشاعر[4]:

٢٧٦٠ـ ولو أنَّ هذا الموتَ يَقْبَلُ فِدْيَةً ... شَرَيْتُ أبا زيدٍ بما مَلَكَتْ يَدي

وبمعنى باع ومنه قولُ الشاعر[5]:

٢٧٦١ـ وشَرَيْتُ بُرْداً ليتني ... مِنْ بعدِ بُرْدٍ كنتُ هامَهْ

---

(١) الكشاف: ٢/٣٠٩.

(٢) الآية ٣٨ من سورة البقرة. وهي قراءة الجحدري وابن أبـي إسحاق. انظر: الشواذ: ٥، والدر المصون ١/٣٠٣.

(٣) الكشاف: ٢/٣٠٨.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢٩١. (٥) تقدم برقم ٩٠٤.

فإن جَعَلْنا الضمير في «شَرَوْه» عائداً على إخوة يوسف كان «شرىٰ» بمعنى باع، وإن جَعَلْناه عائداً على السيارة كانت بمعنى اشتروا.

والبَخْسُ: النَّاقِصُ، وهو في الأصل مصدرٌ وُصِف به مبالغةً. وقيل: هو بمعنى مفعول. و«دراهم» بدل مِنْ «بثمن» و«فيه» متعلقٌ بما بعده، واغْتُفِر ذلك للاتساع في الظروف والجار، أو بمحذوفٍ وتقدَّم مثلُه.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿من مصرَ﴾**: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بنفسِ الفعل قبله، أي: اشتراه مِنْ مصر كقولك: اشتريت الثوب مِنْ بغداد فهي لابتداء الغاية، وقولُ أبـي البقاء[1]: «أي: فيها، أو بها» لا حاجةَ إليه. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من «الذي». والثالث: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «اشتراه» فيتعلَّق بمحذوفٍ أيضاً. وفي هذين نظر إذ لا طائل في هذا المعنىٰ. و«لامرأتِه» متعلقٌ بـ«قال» فهي للتبليغ، وليست متعلقةً بـ«اشتراه».

قوله: «وكذلك» الكاف كما تقدم في نظائره حال من ضميرِ المصدر أو نعتٌ له، أي: ومثلَ ذلك الإنجاء والعطف مكَّنَّا له، أي: كما أَنْجَيْناه وعَطَفْنا عليه العزيز مكَّنَّا له في أرض مصر.

قوله: «ولِنُعَلِّمَه» فيه أوجه، أحدُها: أن يتعلق بمحذوف قبله، أي: وفَعَلْنا ذلك لنعلِّمه. والثاني: أن يتعلَّق بما بعده، أي: ولنعلِّمه فَعَلْنا كيت وكيت. الثالث: أن يتعلقَ بـ«مكَّنَّا» على زيادة الواو. والهاء في «أمره» يجوز أن تعود على الجلالة، وأن تعودَ على يوسف، فالمعنىٰ على الأول: لا نُمْنَعُ عمَّا نشاء، ولا نُنازَعُ عَمَّا نريد، وعلى الثاني: نُدَبِّره ولا نَكِلُه إلى غيـره فقد كادوه[2] إخوتُه فلم يَضُرُّوه بشيء.

---

(١) الإملاء: ٢/٥١.

(٢) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿أَشُدَّه﴾**: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: ـ وهو قول سيبويه[١] ـ أنه جمعٌ مفردُه «شِدَّة» نحو: نِعْمة وأَنْعُم. الثاني: قول الكسائي: أن مفردَه «شَدّ» بزنةِ فَعْل نحو صَكّ وأصُكّ، ويؤيِّده قولُ الشاعر[٢]:

٢٧٦٢ـ عَهْدي به شَدَّ النهارِ كأنما ... خُضِبَ البَنانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

[٥٠٨/أ] / الثالث: أنه جمعٌ لا واحدَ له من لفظه قاله أبو عبيدة[٣]، وخالفه الناسُ في ذلك، إذ قد سمع «شِدَّة» و«شَدَّ» وهما صالحان[٤] له وهو مِن الشَّدِّ وهو الربطُ على الشيء والعقدُ عليه. قال الراغب[٥]: «وقولُه تعالى «حتى إذا بَلَغَ أَشُدَّه» فيه تنبيهٌ أن الإِنسان إذا بلغ هذا القَدْرَ يتقوَّى خُلُقُه الذي هو عليه فلا يكاد يزايله، وما أحسنَ ما تنبَّه له الشاعرُ حيث يقول[٦]:

٢٧٦٣ـ إذا المَرْءُ وافى الأربعينَ ولم يكنْ ... له دونَ ما يَهْوى حَياءٌ ولا سِتْرُ
فَدَعْه ولا تَنْفِسْ عليه الذي مضى ... وإنْ جَرَّ أسبابَ الحياةِ له العُمْرُ

وقوله: «وكذلك» إمَّا نعتٌ لمصدر محذوف أو حالٌ من ضمير المصدر وتقدَّم نظائره.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿وراوَدَتْه﴾**: أي: طالَبَتْه برفقٍ ولينِ قولٍ، والمُراوَدَةُ المصدر، والرِّيادة: طَلَبُ النِّكاح، ومَشَى رُوَيْداً، أي: ترفَّق في

---

(١) الكتاب: ٢/١٨٣.
(٢) تقدم برقم ٢١٢١.
(٣) المجاز: ١/٣٠٥.
(٤) قوله: «صالحان» مخرومة من الأصل، أثبتناها من ش.
(٥) المفردات: ٢٥٦.
(٦) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في المفردات: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

مِشْيتِه، والرَّوْدُ: الرِّفْقُ في الأمور والتأنِّي فيها، ورادَتِ المرأةُ في مَشْيها تَرُوْدُ رَوَدَاناً من ذلك، والمِرْوَدُ[1] هذه الآلةُ منه، والإِرادةُ منقولةٌ مِنْ راد يرود إذا سعىٰ في طلب حاجة، وقد تقدَّم ذلك في البقرة، وتعدَّىٰ هنا بـ «عن» لأنه ضُمِّن معنى خادَعَتْ، أي: خادَعَتْه عن نفسه، والمفاعلةُ هنا من الواحد نحو: داوَيْتُ المريض، ويحتمل أن تكون على بابها، فإنَّ كلاً منهما كان يطلبُ مِنْ صاحبه شيئاً برفق، هي تطلُب منه الفعلَ وهو يطلبُ منها التركَ. والتشديد في «غَلَّقَتْ» للتكثير لتعدُّد المجال.

قوله: «هَيْتَ لك» اختلف أهلُ النحوِ في هذه اللفظة: هل هي عربيةٌ أم معرَّبةٌ، فقيل: معربةٌ من القبطية بمعنى هلمَّ لك، قاله السدي. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: هي من العبرانية وأصلها هَيْتَلَخ، أي: تعالَه فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصاري. وقيل: هي لغة حَوْرانية وقعت إلى أهل الحجاز فتكلَّموا بها ومعناها تعال، قاله الكسائي والفراء[2]، وهو منقولٌ عن عكرمة. والجمهور على أنها عربية، قال مجاهد: «هي كلمة حَثٍّ وإقبال، ثم هي في بعض اللغات تَتَعَيَّن فعليَّتُها، وفي بعضها اسميتُها، وفي بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها[3]:

فقرأ نافع وابن ذكوان «هِيْتَ» بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مفتوحة. وقرأ «هَيْتُ» بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاء مضمومة ابنُ كثير. وقرأ «هِئْتَ» بكسر الهاء وهمزةٍ ساكنة وتاءٍ مفتوحةٍ أو مضمومةٍ هشامٌ. وقرأ «هَيْتَ» بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ الباقون، فهذه خمس قراءات في السبع.

---

(١) المرود: أداة من المعدن أو العاج يُكتحل بها.

(٢) معاني القرآن: ٢/٤٠.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٤٧؛ التيسير ١٢٨؛ الحجة ٣٥٨؛ البحر: ٥/٢٩٤؛ الشواذ ٦٣؛ الإتحاف ٢٦٣؛ القرطبي: ٩/١٦٣.

وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة وتاء مكسورة. وحكى النحاس[1] أنه قُرِىء بكسر الهاء والتاء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس أيضاً «هُيِيْتُ» بضم الهاء وكسر الياء بعدها ياء ساكنة ثم تاء مضمومة بزنة حُيِيْتُ. وقرأ زيد بن علي وابن أبي إسحاق بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مضمومة. فهذه أربع في الشاذ فصارت تسع قراءات. فيتعيَّن كونُها اسمَ فعل في غير قراءة ابن عباس «هُيِيْتُ» بزنة حُيِيْتُ. وفي غيرِ قراءة كسر الهاء سواءً كان ذلك بالياء أم بالهمز: فَمَنْ فَتَحَ التاء بناها على الفتح تخفيفاً نحو: أيْنَ وكَيْفَ، ومَنْ ضَمَّها كابن كثير فتشبيهاً بـ «حيث»، ومَنْ كسر فعلىٰ أصلِ التقاء الساكنين كجَيْرِ، وفَتْحُ الهاء وكَسْرُها لغتان.

ويَتَعَيَّنُ فعليَّتُها في قراءة ابن عباس «هُيِيْتُ» بزنة «حُيِيْت» فإنها فيها فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول مسندٌ لضمير المتكلم مِنْ هَيَّأْتُ الشيءَ، ويحتمل الأمرين في قراءةِ مَنْ كسر الهاء وضمَّ التاء، فيحتملُ أن تكونَ فيه اسمَ فعلٍ بُنِيَتْ على الضمِّ كحَيْثُ، وأن تكونَ فعلاً مسنداً لضمير المتكلم مِنْ هاءَ الرجلُ يَهِيءُ كجاء يَجيء وله حينئذٍ معنيان، أحدهما: أن يكون بمعنىٰ حَسُنَ هَيْئَةً. والثاني: أن يكونَ بمعنىٰ تهيَّأ، يُقال: هِئْتُ، أي: حَسُنَتْ هيئتي أو تهيَّأْتُ. وجوَّز أبو البقاء[2] أن تكون «هِئْتُ» هذه مِنْ: هاءَ يَهاء، كشاء يشاء.

وقد طعن جماعةٌ على قراءة هشام التي بالهمز وفتح التاء، فقال الفارسي[3]: «يشبه أن [يكون][4] الهمز وفَتْحُ التاء وَهْماً من الراوي، لأنَّ الخطاب مِن المرأة ليوسف ولم يتهيَّأْ لها بدليل قوله: «وراوَدَتْه» و«أنِّي

---

(١) ليست هذه الحكاية في «إعراب القرآن» له.
(٢) الإملاء: ٢/٥١.
(٣) الحجة (خ): ٣/٢٦٦.
(٤) زيادة من «الحجة».

لم أَخُنْهُ بالغيب»(١) وتابعه علىٰ ذلك جماعة. وقال مكي بن أبي طالب(٢): «يجب أن يكون اللفظُ «هِئْتِ لي» ولم يَقْرأ بذلك أحدٌ» وأيضاً فإن المعنى على خلافِه لأنه لم يَزَلْ / يَفِرُّ منها ويتباعد عنها، وهي تراوِدُه وتطلبه وتَقُدُّ [٥٠٨/ب] قميصه، فكيف يُخْبر أنه تهيَّأ لها؟

وقد أجاب بعضُهم عن هذين الإشكالين بأن المعنىٰ: تهيَّأ لي أمرُك، لأنها لم تكنْ تقدِر على الخَلْوَة به في كل وقت، أو يكون المعنى: حَسُنَتْ هيئتك.

و «لك» متعلقٌ بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك، كهي في «سقياً لك ورعياً لك». قلت: واللامُ متعلقةٌ بمحذوف على كل قراءة إلا قراءةً ثبت فيها كونُها فعلاً، فإنها حينئذٍ تتعلَّقُ بالفعل، إذ لا حاجةَ إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ.

وقال أبو البقاء(٣): «والأشبهُ أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من الياء، أو تكونَ لغةً في الكلمة التي هي اسم للفعل، وليست فعلاً لأن ذلك يوجب أن يكونَ الخطابُ ليوسف عليه السلام، وهو فاسدٌ لوجهين، أحدهما: أنه لم يتهيَّأ لها وإنما هي تهيَّأَتْ له. والثاني: أنه قال لك، ولو أرادَ الخطابَ لكان هِئْتَ لي». قلت: قد تقدَّم جوابُه. وقوله: «إن الهمزة بدلٌ من الياء» هذا عكسُ لغة العرب إذ قد عَهِدْناهم يُبْدلون الهمزة الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: بير وذيب، ولا يَقْبلون الياءَ المكسورَ ما قبلها همزةً نحو: مِيل ودِيك، وأيضاً فإن غيرَه جعل الياءَ الصريحةَ مع كسر الهاء ـ كقراءة نافع وابن ذكوان(٤) ـ

(١) الآية ٥٢.
(٢) المشكل: ١/٤٢٦.
(٣) الإملاء: ٢/٥١ قال هذا وهو يعلق على قراءة هِئْتَ.
(٤) هِيْتَ.

محتملةً لأَنْ تكونَ بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام(١). واعلم أنَّ القراءةَ التي استشكلها الفارسي هي المشهورةُ عن هشام، وأمَّا ضمُّ التاءِ فغيرُ مشهورٍ عنه، وهذا قد أَتْقَنْتُه في شرح «حِرْز الأماني».

قوله: «مَعاذَ اللَّه» منصوبٌ على المصدر بفعلٍ محذوف، أي: أعوذُ باللَّه مَعاذاً. يُقال: عاذ يَعُوذ عِياذاً وعِياذة ومَعاذاً وعَوْذاً، قال(٢):

٢٧٦٤ـ معاذَ الإله أن تكـونَ كظَبْيَـةٍ ولا دُمْيَـةٍ ولا عَقِيْلَةِ رَبْـرَبِ

قوله: «إنه» يجوز أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وما بعده جملةٌ خبريةٌ له، ومرادُه بربه سيِّدُه، ويحتمل أن تكونَ الهاء ضمير الباري تعالى. و «ربِّـي» يحتمل أن يكونَ خبرَها، و «أَحْسَنَ» جملةٌ حاليةٌ لازمة، وأن تكون مبتدأً، و «أحسن» جملة خبرية له، والجملةُ خبرٌ لـ «إنَّ». وقد أنكر جماعةٌ الأولَ، قال مجاهد والسدي وابن إسحاق: يبعد جداً أن يُطْلِق نبـيٌّ كريمٌ على مخلوقٍ أنه ربه، ولا بمعنى السيد لأنه ليس مملوكاً في الحقيقة.

وقرأ(٣) الجحدري وأبو الطفيل الغنوي(٤) «مَثْوَيَّ» بقَلْبِ الألف ياءً وإدغامها كبُشْرَيّ وهُدَيّ.

و «إنه لا يفلح» هذه الهاءُ ضمير الشأن ليس إلا.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿لولا أنْ رأى﴾**: جوابُ لولا: إمَّا متقدِّمٌ عليها وهو قوله: «وَهَمَّ بها» عند مَنْ يُجيز تقديمَ جوابِ أدواتِ الشـرط عليها،

---

(١) هِئْتَ.
(٢) تقدم برقم ٢٦.
(٣) البحر: ٥/٢٩٤.
(٤) عامر بن واثلة وُلد عام أحد وله صحبة توفي سنة ١١٠ وهو آخر من مات من الصحابة. انظر: تقريب التهذيب ٢٨٨.

وإمَّا محذوفٌ لدلالة هذا عليه عند مَنْ لا يَرىٰ ذلك، وقد تقدَّم تقريرُ المذهبينِ ومَنْ عُزِيا إليه غيرَ مرة كقولهم: «أنت ظالمٌ إن فعلْتَ»، أي: إنْ فَعَلْتَ فأنت ظالمٌ، ولا تقول: إنَّ «أنت ظالمٌ» هو الجوابُ بل دالٌّ عليه، وعلى هذا فالوقفُ عند قوله: «برهان ربه»، والمعنىٰ: لولا رؤيتُه برهانَ ربه لهمَّ بها لكنه امتنع هَمُّه بها لوجودِ رؤيةِ برهان ربه، فلم يَحْصُل منه هَمٌّ البتة كقولك: «لولا زيدٌ لأكرمتك» فالمعنىٰ أن الإكرام ممتنعٌ لوجود زيد، وبهذا يُتَخَلَّص من الأشكال الذي يورَدُ وهو: كيف يليق بنبيٍّ أن يَهُمَّ بامرأة؟.

قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: قوله «وهمَّ بها» داخلٌ تحت القَسَم في قوله: «ولقد هَمَّتْ به» أم خارجٌ عنه؟ قلت: الأمران جائزان، ومِنْ حَقِّ القارىء إذا قَصَدَ خروجَه من حكم القَسَم وجَعَلَه كلاماً برأسه أن يَقِفَ على قوله: «ولقد هَمَّتْ به» ويبتدىء قولَه: «وهَمَّ بها لولا أنْ رأىٰ برهانَ ربه» وفيه أيضاً إشعارٌ بالفرق بين الهَمَّيْن. فإن قُلْتَ: لِمَ جَعَلْتَ جوابَ «لولا» محذوفاً يدلُّ عليه «وهَمَّ بها» وهَلاَّ جَعَلْتَه هو الجوابَ مقدَّماً. قلت: لأنَّ «لولا» لا يتقدَّم عليها جوابُها مِنْ قِبَلِ أنه في حكم الشرط، وللشرط صدرُ الكلام وهو [مع][2] ما في حَيِّزه من الجملتين مثلُ كلمةٍ واحدة، ولا يجوز تقديمُ بعضِ الكلمة على بعض، وأمَّا حَذْفُ بعضها إذا دَلَّ عليه الدليل فهو جائز».

قلت: قوله «وأمَّا حَذْفُ بعضها» إلى آخره جواب عن سؤالٍ مقدرٍ وهو[3]: فإذا كان جوابُ الشرط مع الجملتين بمنزلةِ كلمةٍ فينبغي أنْ لا يُحْذَفَ منهما شيءٌ، لأن الكلمةَ لا يُحذف منها شيءٌ. فأجاب بأنه يجوز إذا دلَّ دليلٌ على ذلك. وهو كما قال.

---

(١) الكشاف: ٣١١/٢.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) الأصل «وهو أن فإذا» بإقحام «أنْ» وسقطت من (ش).

ثم قال(١): «فإن قلت: لِمَ جَعَلْتَ «لولا» متعلقةً بـ«هَمَّ بها» وحدَه، ولم تَجْعَلْها متعلقةً بجملةِ قوله: «ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها»؟ لأنَّ الهمَّ لا يتعلَّق بالجواهر ولكن بالمعاني، فلا بد من تقديرِ المخالطة، والمخالطةُ لا تكون إلا بين اثنين معاً، فكأنه قيل: / ولقد هَمَّا بالمخالطة لولا أنْ مَنَعَ مانعٌ أحدِهما. قلت: نِعْم ما قلت، ولكن اللَّه سبحانه قد جاء بالهمَّين على سبيل التفصيل حيث قال: «ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها». [٥٠٩/أ]

قلت: والزَّجَّاج لم يرتضِ هذه المقالة، أعني كون قوله: «لولا» متعلقةً بـ«همَّ بها» فإنه قال: «ولو كان الكلامُ «ولهمَّ بها» لكان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام»؟ يعني الزجاج أنه لا جائزٌ أن يكونَ «وهمَّ بها» جواباً لـ«لولا»؛ لأنه لو كان جوابَها لاقترن باللام لأنه مثبت، وعلى تقدير أنه كان مقترناً باللام كان يَبْعُدُ مِنْ جهةٍ أخرىٰ وهي تقديمُ الجوابِ عليها. وجواب ما قاله الزجاج ما قدَّمْتُه عن الزمخشري من أَنَّ الجوابَ محذوف مدلولٌ عليه بما تقدَّم. وأمَّا قولُه: «ولو كان الكلام «ولهمَّ بها» فغيرُ لازمٍ»؛ لأنه متى كان جوابُ «لو» و«لولا» مثبتاً جاز فيه الأمران: اللامُ وعَدَمُها، وإن كان الإتيان باللامِ هو الأكثر.

وتابع ابنُ عطية(٢) الزجاجَ أيضاً في هذا المعنى فقال: «قولُ مَنْ قال: إنَّ الكلام قد تَمَّ في قوله: «ولقد هَمَّتْ به» وإنَّ جوابَ «لولا» في قوله: «وهمَّ بها»، وإن المعنى: لولا أن رأىٰ البرهانَ لهَمَّ بها، فلم يَهُمَّ يوسفُ عليه السلام» قال: «وهذا قول يردُّه لسان العرب وأقوال السلف» أمَّا قولُه: «يردُّه لسان العرب» فليس كذا؛ لأنَّ وِزانَ هذه الآية وِزانُ قولِه: «إن كادَتْ لَتُبْدي به

---

(١) الكشاف: ٣١١/٢.

(٢) المحرر: ٢٨١/٩.

لولا أن رَبَطْنا على قَلْبها»[1] فقوله إن كادَتْ: إمَّا أن يكون جواباً عند مَنْ يرى ذلك، وإمَّا أن يكونَ دالاً على الجواب، وليس فيه خروجٌ عن كلام العرب. هذا معنى ما ردَّ به عليه الشيخ[2]. قلت: وكأن ابن عطية إنما يعني بالخروج عن لسانِ العرب تجرُّدَ الجوابِ من اللام على تقدير جواز تقديمِه، والغرض أن اللامَ لم تُوْجد.

قوله: «كذلك لِنَصْرِف» في هذه الكافِ أوجهٌ أحدُها: أنَّها في محلِّ نصب، فقدَّره الزمخشري[3]: «مثل ذلك التثبيت ثَبَّتناه». وقَدَّره الحوفي: «أَرَيْناه البراهين بذلك» وقَدَّره ابن عطية[4]: «جَرَتْ أفعالُنا وأقدارُنا كذلك لِنَصْرِفَ»، وقدَّره أبو البقاء[5] «نُراعيهِ كذلك».

الثاني: أن الكاف في محلِّ رفعٍ، فقدَّره الزمخشري[6] وأبو البقاء[7]: «الأمر مثل ذلك». وقدَّره ابن عطية[8] «عِصْمَتُه كذلك»[9]. وقال الحوفي: «أَمْرُ البراهين كذلك»، ثم قال: «والنصبُ أجودُ لمطالبة حروف الجرِّ للأفعال أو معانيها».

الثالث: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، تقديره: هَمَّتْ به وهمَّ بها كذلك، ثم قال: «لولا أن رأى برهان ربه لنصرِفَ عنه ما همَّ بها» هذا نصٌّ

---

(١) الآية ١٠ من سورة القصص.
(٢) البحر: ٥/٢٩٥.
(٣) الكشاف: ٢/٣١٢.
(٤) المحرر: ٩/٢٨١.
(٥) الإملاء: ٢/٥٢.
(٦) الكشاف: ٢/٣١٢.
(٧) الإملاء: ٢/٥١.
(٨) المحرر: ٩/٢٨١.
(٩) عبارة المطبوعة: «عصمتُنا له».

ابن عطية[1]. وليس بشيءٍ، إذ مع تسليمِ جواز التقديم والتأخير لا معنى لِما ذكره.

وقال الشيخ[2]: «وأقولُ إن التقدير: مثلَ تلك الرؤية أو مثل ذلك الرأي نُري براهينَنا لِنَصْرِفَ عنه، فتجعل الإشارة إلى الرأي أو الرؤية، والناصبُ للكاف ممَّا دَلَّ عليه قولُه: «لولا أنْ رأى برهانَ ربه» ولِنَصْرِفَ متعلِّقٌ بذلك الفعلِ الناصب للكاف. ومصدرُ «رأى» رُؤْية ورَأْي. قال[3]:

٢٧٦٥ـ ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفتىٰ أباكا   يُعطي الجزيلَ فعليك ذاكا»

وقرأ[4] الأعمش «لِيَصْرِفَ» بياء الغَيْبة، والفاعلُ هو اللَّه تعالىٰ.

قوله: «المُخْلصين» قرأ[5] هذه اللفظةَ حيث وَرَدَتْ إذا كانت معرَّفةً بـ أل مكسورةَ اللامِ ابنُ كثير وأبو عمرو وابن عامر، والباقون بفتحها، فالكسرُ على اسم الفاعل، والمفعولُ محذوف تقديره: المخلِصين أنفسَهم أو دينَهم، والفتح على أنه اسم مفعول مِنْ أَخْلصهم اللَّه، أي: اجتباهم واختارهم، أو أَخْلصهم مِنْ كل سوء.

وقرأ الكوفيون في مريم «إنه كان مُخْلَصاً»[6] بفتح اللام بالمعنى المتقدم، والباقون بكسرها بالمعنى المتقدم.

آ. **(٢٥) قوله تعالى: ﴿واستبقا الباب﴾**: منصوب: إمَّا على إسقاط

---

(١) لم أجد هنا هذا النص في «المحرر».
(٢) البحر: ٥/٢٩٦.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ والكتاب: ١/٩٨؛ والهمع: ١/١٠٧؛ والدرر: ١/٧٧.
(٤) البحر: ٥/٢٩٦.
(٥) السبعة ٣٤٨؛ الحجة ٣٥٨؛ البحر: ٥/٢٩٦؛ التيسير ١٢٨.
(٦) الآية ٥١ من سورة مريم. وانظر: السبعة ٤١٠.

الخافض اتِّساعاً، إذ أصلُ «استبق» أن تتعدَّى بـ إلىٰ، وإمَّا على تضمين «استبقا» معنى «ابتدرا» فتنصب مفعولاً به.

قوله: «وقدَّتْ» يحتمل أن تكون الجملة نسقاً على «استبقا»، أي: اسْتَبَقَا وقَدَّتْ، ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال، أي: وقد قَدَّتْ. والقَدُّ: الشَّقُّ مطلقاً. وقال بعضهم: «القَدُّ فيما كان يُشَقُّ طولاً، والقَطُّ فيما كان يُشَقُّ عَرْضاً».

آ. (٢٦) وقال ابن عطية[١]: «وقرأت[٢] فرقة «قُطَّ[٣]»». قال أبو الفضل ابن حرب[٤]: «رأيت في مصحفٍ «قُطَّ مِنْ دُبُر»، أي: شُقَّ». قال يعقوب: «القَطُّ في الجلدِ الصحيح والثوبِ الصحيح». وقال الشاعر[٥]:

٢٧٦٦ـ تَقُدُّ السُّلُوقِيَّ المُضاعَفَ نَسْجُهُ وتُوْقِدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُبَاحِبِ

/ قوله[٦]: «ما جزاءُ» يجوز في «ما» هذه أن تكونَ نافيةً، وأن تكونَ استفهاميةً، و«مَنْ» يجوز أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، وقوله: «إلا أَنْ يُسْجَنَ» خبرُ المبتدأ، ولمَّا كان «أَن يُسجن» في قوة المصدر عَطَف عليه المصدر وهو قوله: «أو عذاب أليم». و«أو» تُحْتمل معانيها، وأظهرُها التنويع. [٥٠٩/ب]

---

(١) المحرر: ٢٨٤/٩ وفي المطبوعة «عطًّ».
(٢) البحر: ٢٩٧/٥.
(٣) الأصل «وقط» بإقحام الواو سهواً.
(٤) في البحر: ٢٩٧/٥ والقرطبي: ١٧١/٩: المفضل بن حرب، ولم أهتد إلى ترجمته.
(٥) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٦١؛ والبحر: ٢٩٧/٥؛ والقرطبي: ١٠٣/٩ والبيت في وصف السيوف. والسلوقي: الدرع المنسوب إلى هذه القرية. والمضاعف: المنسوج حلقتين، والصفاح: الحجارة العراض. والحباحب: ذباب له شعاع بالليل أو هو ما اقْتُدح من الشرر بتصادم حجرين.
(٦) عاد إلى الآية ٢٥.

وقرأ[1] زيد بن علي: «أو عذاباً أليماً» بالنصب. وخرَّجه الكسائي على إضمار فعلٍ، أي: أو أَنْ يُعَذَّبَ عذاباً أليماً.

قوله: «هي» ولم يَقُل «هذه» ولا «تلك» لفرط استحيائه وهو أدبٌ حسن، حيث أتىٰ بلفظ الغيبة دون الحضور. و«مِنْ أهلها» صفة لـ «شاهد»، وهو المُسَوِّغ لمجيءِ الفاعل من لفظِ الفعل إذ لا يجوزُ: قام القائم، ولا قعد القاعد لعدم الفائدة.

قوله: «إن كان» هذه الجملةُ الشرطيةُ: إمَّا معمولةٌ لقولٍ مضمر تقديرُه: فقال: إن كان، عند البصريين، وإمَّا معمولة لـ «شَهِد» لأنه بمعنى القول عند الكوفيين.

آ. **(٢٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ دُبُرٍ﴾ و ﴿مِنْ قُبُلٍ﴾**: قرأ العامَّة جميع ذلك بضمتين والجرِّ والتنوين، بمعنى مِنْ خلف ومن قُدَّام أي: مِنْ خلف القميص وقدَّامه، أو يوسف. وقرأ[2] الحسن وأبو عمرو في روايةٍ بتسكين العين تخفيفاً وهي لغة الحجاز وأسد. وقرأ ابن يعمر وابن أبي إسحاق والعطاردي والجارود بثلاث ضمات، ورُوي عن الجارود وابن أبي إسحاق وابن يعمر أيضاً بسكون العين وبنائهما على الضم، ووجه ضمِّهما أنهم جعلوهما كقبل وبعد في بنائهما على الضم عند قطعهما عن الإضافة، فجعلوهما غاية، ومعنى الغاية أن يُجعل المضافُ غايةَ نفسِه بعدما كان المضافُ إليه غايتَه، والأصلُ إعرابُهما لأنهما اسمان متمكنان وليسا بظرفَيْن. قال أبو حاتم: «وهذا رديءٌ في العربية وإنما يقع هذا البناءُ في الظروف».

وقال الزمخشري[3]: «والمعنى: مِنْ قُبُل القميص ومِنْ دُبُره، وأمَّا التنكير

---

(١) البحر: ٢٩٧/٥.
(٢) الإتحاف ٢٦٤؛ البحر: ٢٩٨/٥. (٣) الكشاف: ٣١٤/٢.

فمعناه مِنْ جهةٍ يُقال لها قُبُل ومِنْ جهة يُقال لها دُبُر، وعن ابن أبـي إسحاق[١] أنه قرأ «مِنْ قبلَ ومِنْ دبرَ» بالفتح كأنه جعلهما عَلَمَيْن للجهتين، فَمَنْعُهما الصرفَ للعلمية والتأنيث». وقد تقدَّم الخلافُ في «كان» الواقعة في حَيِّز الشرط: هل تبقى على معناها مِن المُضيّ وإليه ذهب المبرد، أم تنقلب إلى الاستقبال كسائر الأفعال، وأن المعنى على التبيين؟

وقوله: «فَكَذَبَتْ» و«فَصَدَقَتْ» على إضمار «قد» لأنها تُقَرِّب الماضي من الحال، هذا إذا كان الماضي متصرِّفاً، أما إذا كان جامداً فلا يحتاج إلى «قد» لا لفظاً ولا تقديراً.

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿يوسفُ﴾** منادى محذوفٌ منه حرفُ النداء. قال الزمخشري[٢]: «لأنه منادَىٰ قريبٌ مُفاطِن للحديث، وفيه تقريبٌ له وتلطيف بمحلِّه» انتهىٰ. وكلُّ منادىٰ يجوز حَذْفُ حرفِ النداء منه إلا الجلالةَ المعظمة واسمَ الجنس غالباً والمستغاثَ والمندوبَ واسمَ الإشارة عند البصريين والمضمَر إذا نُودي.

والجمهور على ضمِّ فاء «يوسف» لكونه مفرداً معرفة. وقرأ[٣] الأعمش بفتحها. وقيل: لم تَثْبُتْ هذه القراءةُ عنه، وعلى تقدير ثبوتها فقال أبو البقاء[٤] فيها وجهين[٥]، أحدهما: أن يكون أخرجه على أصل المنادى كما جاء في الشعر[٦]:

---

(١) البحر: ٥/٢٩٨.
(٢) الكشاف: ٢/٣١٥.
(٣) الإملاء: ٢/٥٢. وانظر: الألوسي: ١٢/٢٢٤.
(٤) الإملاء: ٢/٥٢.
(٥) قوله: «وجهين» مفعول لـ قال.
(٦) البيت لمهلهل وهو في المقتضب: ٤/٢١٤؛ وأمالي الشجري: ٢/٩؛ والخزانة: ١/٣٠٠
وصدره: ضربَتْ صدرَها إليَّ وقالَتْ

٢٧٦٧ـ .... يـا عَدِيًّـاً لقد وَقَتْـكَ الأوَاقي

يريد بأصل المنادىٰ أنه مفعولٌ به فَحَقُّه النصبُ كالبيت الذي أنشده، واتفق أن يوسُفَ لا يَنْصرف فَفَتْحَتُه فتحةُ إعراب. والثاني ـ وجعله الأَشْبَهَ ـ: أن يكونَ وقف على الكلمة ثم وَصَل وأَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف، فألقى حركة الهمزة على الفاء وحَذَفَها فصار اللفظ بها «يوسُفَ اعْرض» وهذا كما حُكِي «اللَّهَ اكبرَ اشْهدَ الَّا» بالوصل والفتح. قلت: يعني بالفتح في الجلالة، وفي أكبر، وفي اشهد، وذلك أنه قدَّر الوقفَ على كل كلمة مِنْ هذه الكلم، وألقى حركة الهمزة من كلٍ من الكلمِ الثلاثِ على الساكن قبله، وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقف في ذلك، والذي حَكَوه[(١)] الناس إنما هو في «أكبر» خاصة لأنها مَظِنَّةُ الوقف، وقد تقدَّم ذلك في أول آل عمران[(٢)].

وقـرىء[(٣)] «يوسُفُ أَعْـرَضَ» بضم الفاء و«أعرض» فعلاً مـاضيـاً، وتخريجُها أن يكون «يوسف» مبتدأً، و«أَعْرض» جملة مِنْ فعل وفاعل خبره. قال أبو البقاء[(٤)]: «وفيه ضعف لقوله «واستغفِري» وكان الأشبـهُ أن يكون بالفاء: فاستغفري».

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿وقال نسوةٌ﴾** النسوةُ فيها أقوالٌ، المشهور أنها جمعُ تكسير للقلة على فِعْله كالصِّبْيَة والغِلْمَة. ونصَّ بعضُهم على عَدَمِ اطِّرادها وليس لها واحدٌ مِنْ لفظها. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ لجمع المرأة، قاله الزمخشري[(٥)]. والثالث: أنها اسمُ جمعٍ / قاله أبو بكر بن السراج[(٦)] [٥١٠/أ]

---

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) انظر الدر المصون: ٦/٣.

(٣) الإملاء: ٥٢/٢.

(٤) الإملاء: ٥٢/٢.

(٥) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٦) الأصول: ١٧٤/١.

وكذلك أخواتها كالصِّبْيَة والفِتْية. وعلى كل قولٍ فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة، ولذلك لم يلحق فعلَها تاءُ التأنيث، والمشهورُ كسرُ نونها، ويجوز ضمُّها في لغةٍ، ونقلها أبو البقاء[1] قراءةً ولم أَحْفَظْه، وإذا ضُمَّتْ نونُه كان اسمَ جمع بلا خلاف، ويُكسَّر في الكثرة على نِسْوان، والنساء جمع كثرة أيضاً ولا واحدَ له من لفظه، كذا قال الشيخ[2]، ومقتضى ذلك أن لا يكونَ النساءُ جمعاً لنسوة لقوله: «لا واحد له من لفظه».

و «في المدينة» يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ صفةً لنسوة وهو الظاهر، وبـ «قال» وليس بظاهر.

قوله: «تُراوِدُ» خبر «امرأة العزيز»، وجيء بالمضارع تنبيهاً على أن المراوَدَةَ صارَتْ سَجِيَّةً لها ودَيْدَناً، دون الماضي، فلم يَقُلن «راوَدَتْ». ولام «الفتىٰ» ياء لقولهم الفتيان وفُتَيّ، وعلى هذا فقولُهم «الفتوَّة» في المصدر شاذ.

قوله: «قد شَغَفَها» هذه الجملةُ يجوز أن [تكون] خبراً ثانياً، وأن تكونَ مستأنفة، وأن تكونَ حالاً: إمَّا من فاعل «تُراوِدُ» وإمَّا مِنْ مفعوله. و «حبّاً» تمييزٌ، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: قد شَغَفها حبُّه. والعامَّة على «شَغَفها» بالغين المعجمة مفتوحةً بمعنى خَرَقَ شِغاف قلبها، وهو مأخوذ من الشَّغاف والشَّغاف: حجاب القلب جُلَيْدَة رقيقة. وقيل: سويداء القلب. وقيل: داءٌ يَصل إلى القلب من أجل الحب. وقيل: جُلَيْدَةٌ رقيقة يقال لها لسان القلب ليسَتْ محيطةً به، ومعنى شَغَفَ قلبَه، أي: خرق حجابَه أو أصابه فأحرقه بحرارة الحبِّ، وهو مِنْ شَغَفَ البعيرَ بالهِناء إذا طَلاَه بالقَطِران فأحرقه. والمَشْغوف: مَنْ وصل الحبُّ لقلبه، قال الأعشىٰ[3]:

---

(١) الإملاء: ٢/٥٢. وهي قراءة الأعمش والمفضل والسلمي كما في القرطبي: ٩/١٧٦.

(٢) البحر: ٥/٢٩٩.

(٣) ديوانه ١٠١؛ والبحر: ٥/٢٩٩.

٢٧٦٨ــ تَعْصِي الوُشاةَ وكان الحُبُّ آوِنَةً　　مِمَّا يُزَيِّنُ للمَشْغوف ما صنعا

وقال النابغة الذبياني(١):

٢٧٦٩ــ وقد حالَ هَمٌّ دونَ ذلك والِجٌ　　مكانَ الشَّغافِ تَبْتَغيه الأصابعُ

وقرأ ثابت(٢) البناني بكسر الغين. قيل: وهي لغة تميم.

وقرأ(٣) أمير المؤمنين علي بن أبـي طالب وعلي بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر والشعبي وقتادة بفتح العين المهملة، وروي عن ثابت البناني وأبـي رجاء كَسْرُ المهملة أيضاً. واختلف الناس في ذلك فقيل: هو مِنْ شَعَفَ البعيرَ إذا هَنَأَه فأحرقه بالقَطِران، قاله الزمخشري(٤)، وأنشد(٥):

٢٧٧٠ــ . . . .　　كما شَعَفَ المَهْنُوْءَةَ الرجلُ الطالي

والناسُ إنما يَرْوونه بالمعجمة ويُفَسِّرونه بأنه أصاب حبـي شَغافَ قلبها أي أحرق حجابَه، وهي جُلَيْدَة رقيقة دونه، «كما شَغَفَ»، أي: كما أَحْرق وبألغ المهنوءة، أي: المَطْلِيَّة بالهِناء وهو القَطِران، ولا ينشدونه بالمهملة.

وقال أبو البقاء(٦) لمَّا حكى هذه القراءة: «مِنْ قولك: فلان مَشْعوفٌ

(١) ديوانه ٤٥؛ والقرطبي: ١٧٦/٩؛ واللسان «شغف».
(٢) ثابت بن أسلم البناني المصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. توفي سنة ١٢٧. طبقات القراء: ١٨٨/١. وانظر: في قراءته البحر: ٣٠١/٥.
(٣) الإتحاف ٢٦٤؛ البحر: ٣٠١/٥؛ القرطبي: ١٧٦/٩.
(٤) الكشاف: ٣١٦/٢.
(٥) البيت لامرىء القيس وصدره:
لتقتلَني، وقـد شَعَفْتُ فؤادَها
وهتو في ديوانه ٣٣؛ واللسان «شعف».
(٦) الإملاء: ٥٢/٢.

بكذا، أي: مُغْرىٰ به[1]، وعلى هذه الأقوال فمعناهما متقارب. وفـرَّق بعضُهم بينهما فقال ابن زيد: «الشَّغَف ـ يعني بالمعجمة ـ في الحب، والشَّعَفُ في البغض». وقال الشعبي: «الشَّغَف والمَشْغوف بالغين منقوطةً في الحُبِّ، والشَّعَفُ الجنون، والمَشْعوف: المجنون».

قوله: «مُتَّكَأً» العامَّةُ على ضم الميم وتشديدِ التاءِ وفَتْحِ الكاف والهمز، وهو مفعولٌ به بأَعْتَدَتْ، أي: هَيَّأَتْ وأَحْضَرَتْ. والمتَّكأ الشيءُ الذي يُتَّكأُ عليه من وسادةٍ ونحوها. وقيل: المتكأ: مكان الاتِّكاء. وقيل: طعام يُحَزُّ حَزَّاً وهو قول مجاهد. قال القتبيُّ[2]: «يُقال: اتَّكَأْنا عند فلانٍ، أي: أَكَلْنا».

قال الزمخشري[3]: «مِنْ قولك: اتَّكَأْنا عند فلان: طَعِمنا، على سبيل الكناية؛ لأنه مِنْ «دَعَوْتَه لِيَطْعَمَ عندك»: اتخذتَ له تُكَأَة يتكِيء عليها. قال جميل[4]:

٢٧٧١ـ فَظَلِلْنا بنعمةٍ واتَّكَأْنا ... وشَرِبْنا الحَلالَ مِنْ قُلَلِهْ»

انتهىٰ. قلت: فقوله: «وشَرِبْنا» مُرَشِّح لمعنى اتَّكَأْنا بأكلنا.

وقرأ[5] أبو جعفر والزهري «مُتَّكا» مشدد التاء دون همزٍ وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ أصلُه مُتَّكأ كقراءة العامَّة وإنما خُفِّفَ همزُه كقولهم تَوَضَّيْتُ في تَوَضَّأْتُ، فصار بزنة مُتَّقَى. والثاني: أن يكونَ مُفْتَعَلاً مِنْ أَوْكَيْتُ القِرْبة إذا شَدَدْتَ فاها بالوِكاء، فالمعنى: أَعْتَدَتْ شيئاً يَشْتَدِدْن عليه: إمَّا بالاتِّكاء وإمَّا

---

(١) عبارة المطبوعة: أي: مغرم به ومولع.

(٢) تفسير غريب القرآن ٢١٦.

(٣) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٤) ديوانه ١٠٦؛ والقرطبي: ١٧٨/٩. والقلل: ج قلة وهي الجرة العظيمة.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦٤؛ البحر ٣٠٢/٥؛ المحتسب: ٣٣٩/١؛ الشواذ ٦٣.

بالقطع بالسكين، وهذا الثاني تخريج أبي الفتح[1].

وقرأ الحسن وابن هرمز «مُتَّكاءً» بالتشديد والمدِّ، وهي كقراءةِ العامَّة إلا أنه أشبع الفتحة فتولَّد منها ألفٌ كقوله[2]:

٢٧٧٢ـ .... ومِنْ ذَمِّ الرجالِ بمنتزاحِ

وقوله[3]:

٢٧٧٣ـ يَنْباع مِنْ ذِفْرَىٰ غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ....

وقوله[4]:

٢٧٧٤ـ أَعوذُ باللَّه مِنَ العَقْرابِ الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ

أي: بمنتزح ويَنْبَع والعقرب الشائلة.

[٥١٠/ب] وقرأ ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة / والضحاك والجحدري وأبان بن تغلب «مُتْكاً» بضم الميم وسكون التاء وتنوين الكاف، وكذلك قرأ ابن هرمز وعبداللَّه ومعاذ[5]، إلا أنهما فتحا الميم. والمُتْكُ بالضم والفتح الأُتْرُجُّ، ويقال الأُتْرُنْجُ لغتان، وأنشدوا[6]:

٢٧٧٥ـ فَأَهْدَتْ مُتْكَةً لبني أبيها تَخُبُّ بها العَثْمَثَمَةُ الوَقاحُ

---

(١) المحتسب: ١/٣٣٩.
(٢) تقدم برقم ١٤٢٤.
(٣) تقدم برقم ١٤٢٢.
(٤) تقدم برقم ١٤٦٢.
(٥) الأصل وعبداللَّه ابن معاذ، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم، والتصحيح من البحر: ٥/٣٠٢.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف: ٢/٣١٦، والعثمثم: الجمل القوي الشديد، والوقاح: الصلب.

وقيل: بل هو اسم لجميع ما يُقطع بالسكين كالأُتْرُجِّ وغيره من الفواكه، وأنشدوا[1]:

٢٧٧٦ـ نَشْرَبُ الإثمَ بالصُّواعِ جِهاراً وتـرىٰ المُتْـكَ بيننـا مُسْتعـارا

قيل: وهو مِنْ مَتَك بمعنىٰ بَتَك الشيءَ، أي: قطعه، فعلى هذا يحتمل أن تكونَ الميم بدلاً من الباء وهو بدل مُطَّرد في لغة قومٍ، واحتُمِل أن يكونَ من مادةٍ أخرىٰ وافَقَتْ هذه. وقيل: بالضم العسلُ الخالص عند الخليل، والأُتْرُجُّ عند الأصمعي. ونقل أبو عمرو فيه اللغات الثلاث، أعني ضمَّ الميمِ وفتحَها وكسرَها قال: وهو الشرابُ الخالص. وقال المفضل: هو بالضم المائدة، أو الخمر في لغة كِنْدة.

وقوله: «لَهُنَّ مُتَّكَأً»: إمَّا أَنْ يريدَ كل واحدةٍ مُتَّكَأً، ويَدُلُّ له قوله: «وآتَتْ كلَّ واحدةٍ منهنَّ سِكِّيناً»، وإمَّا أن يريدَ الجنس.

والسِّكِّين يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، قاله الكسائي والفراء[2]، وأنكر الأصمعي تأنيثه. والسِّكِينة فَعِيلة من السكون. وقال الراغب[3]: «سُمِّي به لإِزالتِه حركةَ المذبوح».

قوله: «أَكْبَرْنَه» الظاهر أن الهاء ضمير يوسف. ومعنى أَكْبَرْنَه عَظَّمْنه ودُهِشْن مِنْ حُسْنه. وقيل: هي هاء السكت. قال الزمخشري[4]: «وقيل: أَكْبَرْنَ بمعنى «حِضْنَ» والهاء للسكت، يقال: أَكْبَرَتِ المرأةُ إذا حاضَتْ، وحقيقتُه: دَخَلَتْ في الكِبَر؛ لأنها بالحيض تخرُجُ مِنْ حَدِّ الصِّغَرِ إلى الكِبَرِ،

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٢٩٩؛ والقرطبي: ٩/١٧٨؛ والمحرر: ٩/٢٨٨.

(٢) عبارته في «المذكر والمؤنث» ٩٦: «ذكر وربما أُنِّث في الشعر».

(٣) المفردات ٢٣٧.

(٤) الكشاف: ٢/٣١٧.

وكأنَّ أبا الطيب أخذ من هذا التفسير قولَه(١):

٢٧٧٧ـ خَفِ اللَّهَ واسْتُرْ ذا الجمالَ بِبُرْقُعٍ
فإنْ لُحْتَ حاضَتْ في الخُدورِ العواتِقُ

انتهىٰ. وكونُ الهاء للسكتِ يَرُدُّه ضمُّ الهاءِ، ولو كانت للسكت لَسَكَنَتْ وقد يقال: إنه أَجْراها مُجْرى هاء الضمير، وأَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف في إثباتها. قال الشيخ(٢): «وإجماعُ القُرَّاء على ضمِّ الهاء في الوصل دليلٌ على أنها ليسَتْ هاءَ السكت؛ إذ لو كانت هاءَ السكت وكان من إجراء الوصلِ مُجْرى الوقفِ لم يضمَّ الهاء». قلت: وهاء السكت تُحَرَّك بحركةِ هاءِ الضمير إجراءً لها مُجْراها، وقد حَقَّقْتُ هذا في الأنعام، وقد قالوا ذلك في قول المتنبي أيضاً(٣):

٢٧٧٨ـ واحَرَّ قلباهُ مِمَّنْ قَلْبُه شَبِمُ ....

فإنه رُوِي بضمِّ الهاء في «قلباه» وجعلوها هاءَ سكتٍ. ويمكن أن يكون «أَكْبَرْنَ» بمعنىٰ حِضْنَ ولا تكون الهاءُ للسَّكْت، بل تُجْعل ضميرَ المصدرِ المدلولِ عليه بفعله أي: أَكْبَرْنَ الإكبار، وأنشدوا على أن الإكبارَ بمعنى الحيض قولَه(٤):

٢٧٧٩ـ يأتي النساءَ على أَطْهارِهِنَّ ولا يأتي النساءَ إذا أَكْبَرْن إكبارا

قال الطبري(٥): «البيت مصنوعٌ».

(١) ديوان المتنبي: ٢/٣٤٩.
(٢) البحر: ٥/٣٠٣.
(٣) تقدم برقم ١٩٧٩.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان كبر، والمحرر: ٩/٢٩٠؛ والبحر: ٥/٣٠٣.
(٥) تفسير الطبري (البابي الجلبي): ١٢/٢٠٥.

قوله: «حاشَ للَّه» «حاشَىٰ» عَدَّها النحويون من الأدوات المترددةِ بين الحرفية والفعلية فإنْ جَرَّتْ فهي حرفٌ، وإنْ نَصَبَتْ فهي فعلٌ، وهي من أدواتِ الاستثناء ولم يَعْرف سيبويه[1] فعليَّتها وعَرَفَها غيرُه، وحَكَوا عن العرب «غَفَر اللَّه لي ولِمنْ سمع دعائي حاشَىٰ الشيطانَ وابنَ الأصبغ»[2] بالنصب، وأنشدوا[3]:

٢٧٨٠ـ حَشَىٰ رَهْطَ النبيِّ فإنَّ منهمْ   بُحوراً لا تكدِّرُها الدِّلاءُ

بنصب «رَهْط». و«حَشَىٰ» لغةٌ في حاشَىٰ كما سيأتي. وقال الزمخشري[4]: «حاشَىٰ كلمةٌ تفيد التنزيه في باب الاستثناء تقول: أساءَ القومُ حاشَى زيدٍ قال[5]:

٢٧٨١ـ حاشَىٰ أبي ثوبانَ إنَّ بهِ   ضِنَّاً عنِ المَلْحاة والشَّتْم

وهي حرفٌ من حروف الجر فوُضِعَتْ موضعَ التنزيه والبراءة، فمعنى حاشَىٰ اللَّهِ: براءة اللَّهِ وتنزيه اللَّه، وهي قراءة[6] ابن مسعود». قال الشيخ[7]: «وما ذكر أنها تفيد التنزيهَ في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرقَ بين قولك: «قام القومُ إلا زيداً» و«قام القوم حاشى زيدٍ»، ولَمَّا مَثَّل بقوله:

---

(١) الكتاب: ١/٣٧٧ قال: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده».
(٢) ابن يعيش: ٢/٨٥.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «حشا» والمقرب: ١/١٧٢؛ ورصف المباني ١٧٩.
(٤) الكشاف: ٢/٣١٧.
(٥) البيت ملفق من بيتين ـ كما سيذكر المؤلف ـ من قصيدة للجُمَيْح الأسدي في المفضليات ٣٦٧؛ والأصمعيات ٢١٨؛ والمحتسب: ١/٣٤١؛ وابن يعيش: ٢/٨٤.
(٦) انظر في قراءات: «حاش للَّه»: السبعة ٣٤٨؛ التيسير ١٢٨؛ الإتحاف ٢٦٤؛ البحر: ٥/٣٠٣؛ الشواذ ٦٣؛ الحجة ٣٥٩؛ الكشاف: ٢/٣١٧.
(٧) البحر: ٥/٣٠٠.

«أساء القومُ حاشى زيدٍ» وفَهِم هو من هذا التمثيلِ براءةَ زيدٍ من الإساءة جعل ذلك مستفاداً منها في كل موضعٍ، وأمَّا ما أنشده مِنْ قوله: حاشا أبي ثوبان، فهكذا ينشده ابن عطية[1] وأكثرُ النحاة، وهو بيتٌ ركَّبوا فيه صدرَ بيتٍ على عجز آخَرَ وَهْماً من بيتين، وهما[2]: / [٥١١/أ]

٢٧٨٢ـ حاشىٰ أبي ثَوْبان إنَّ أبا ... ثَوْبانَ ليس ببُكْمَةٍ فَدْمِ
عمرَو بنَ عبدِاللَّه إنَّ به ... ضِنَّاً عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

قلت: قوله «إنَّ المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة لم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم؛ لأنهم غالبُ فنهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولمَّا ذكروا مع أدواتِ الاستثناء «ليس» و«لا يكون» و«غير» لم يذكروا معانيَها، إذ مرادُهم مساواتُها لـ «إلا» في الإخراج وذلك لا يمنعُ من زيادةِ معنىً في تلك الأدوات.

وزعم المبرد[3] وغيره كابن عطية[4] أنها تتعيَّنُ فعليَّتُها إذا وقع بعدها حرفُ جر كالآية الكريمة، قالوا لأن حرفَ الجرِّ لا يدخل على مثله إلا تأكيداً كقوله[5]:

٢٧٨٣ـ .... ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

---

(١) المحرر: ٢٩٢/٩.
(٢) وعلى هذا روايتا المفضليات والأصمعيات المشار إليهما في الحاشية السابقة. والبكمة: الأبكم. والفَدْم: الثقيل في كلامه مع قلة الفهم. والملحاة: مِنْ لَحَوْتُ ولَحَيْتُ إذا ألححت عليه باللائمة.
(٣) المقتضب: ٣٩١/٤.
(٤) المحرر: ٢٩١/٩.
(٥) تقدم برقم ١٣٨٣.

وقول الآخر[1]:

٢٧٨٤ـ فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنني عن بما به ....

فتعيَّن أن تكونَ فعلاً، فاعلُه ضمير يوسف أي: حاشى يوسف، و «للَّه» جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ تفيد العلةَ أي: حاشىٰ يوسفَ أن يقارِفَ ما رَمَتْه به لطاعة اللَّه ولمكانه منه أو لترفيع اللَّه أن يُرمَىٰ بما رَمَتْه به، أي: جانَبَ المعصيةَ لأجل اللَّه.

وأجاب الناسُ عن ذلك بأنَّ حاشى في الآية الكريمة ليست حرفاً ولا فعلاً، وإنما هي اسمُ مصدرٍ بدلٌ من اللفظة بفعله كأنه قيل: تنزيهاً للَّه وبراءةً له، وإنما لم يُنَوَّنْ مراعاةً لأصله الذي نُقِل منه وهو الحرف، ألا تراهم قالوا: مِنْ عن يمينه فجعلوا «عن» اسماً ولم يُعْربوه، وقالوا «مِنْ عليه» فلم يُثْبتوا ألفه مع المضمر، بل أَبْقَوا «عن» على بنائه، وقلبوا ألف «على» مع المضمر، مراعاةً لأصلها، كذا أجاب الزمخشري[2]، وتابعه الشيخُ[3] ولم يَعْزُ له الجواب. وفيه نظر.

أمَّا قوله: «مراعاة لأصله» فيقتضي أنه نُقِل من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام، يعني أنهم يُسَمُّون الشخصَ بالحرف، ولهم في ذلك مذهبان: الإعرابُ والحكاية، أمَّا أنَّهم ينقلون الحرف إلى الاسم، أي: يجعلونه اسماً فهذا غيرُ معروفٍ. وأمَّا استشهادُه بـ «عن» و «على» فلا يفيده ذلك؛ لأنَّ «عن» حالَ كونِها اسماً إنما بُنيت لشبهها بالحرفِ في الوضع على حرفين لا أنها باقيةٌ على بنائها. وأمَّا قَلْبُ ألفِ

---

(١) تقدم برقم ٩١٦.
(٢) الكشاف: ٢/٣١٧.
(٣) البحر: ٥/٣٠٤.

«علىٰ» مع الضمير فلا دلالة فيه لأنَّا عَهدنا ذلك فيما هو ثابتٌ الاسمية بالاتفاق كـ «لدىٰ».

والأَوْلى أن يقال: الذي يظهر في الجواب عن قراءةِ العامة أنها اسمٌ منصوبٌ كما تقدَّم تقريره، ويدلُّ عليه قراءة[1] أبـي السمَّال «حاشـاً للَّه» منصوباً، ولكنهم أَبْدلوا التنوين ألفاً كما يبدلونه في الوقف، ثم إنهم أَجْروا الوصل مجرى الوقف كما فعلوا ذلك في مواضعَ كثيرةٍ تقدَّم منها جملةٌ وسيمر بك مثلها.

وقيل في الجواب عن ذلك: بل بُنيت «حاشا» في حال اسميتها لشبهها بـ «حاشا» في حال حرفيَّتها لفظاً ومعنىٰ، كما بُنِيَتْ «عن» و «على» لما ذكرنا.

وقال بعضُهم: إنَّ اللامَ زائدةٌ. وهذا ضعيفٌ جداً بابُه الشعرُ. واسْتَدَلَّ المبرد وأتباعُه على فعليتها بمجيء المضارعِ منها. قال النابغة الذبياني[2]:

٢٧٨٥ـ ولا أَرىٰ فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشي من الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

قالوا: وتَصَـرُّفُ الكلمةِ من المـاضي إلىٰ المستقبل دليـلُ فعليَّتها لا محالةَ.

وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأنَّ ذلك مأخوذٌ من لفظِ الحرفِ كما قالوا: «سَوَّفْتُ بزيد» و «لَوْلَيْت له»، أي: قلت له: سوف أفعلُ. وقلت له: لو كان ولو كان، وهذا من ذلك، وهو محتمل.

وممَّن رَجَّح جانبَ الفعلية أبو علي الفارسي[3] قال: «لا تَخْلو «حاش»

---

(١) البحر: ٥/٣٠٣.

(٢) ديوانه ١٣، ابن يعيش: ٢/٨٥؛ الإنصاف ٢٧٨؛ الخزانة: ٢/٤٤؛ الهمع: ١/٢٣٣؛ الدرر: ١/١٩٨.

(٣) الحجة (خ): ٣/٢٦٨.

في قوله: «حاش للَّه» من أن تكونَ الحرفَ الجارَّ في الاستثناء، أو تكون فعلاً على فاعَل، ولا يجوز أن تكونَ الحرفَ الجارَّ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروفَ لا يُحْذَفُ منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعَل مِن الحشا الذي يُراد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حَشَاً، أي في ناحية، وفاعل «حاش» «يوسف» والتقدير: بَعُدَ من هذا الأمرِ للَّه، أي: لخوفِه».

قوله: «حرفُ الجر لا يدخل على مثله» مُسَلَّم، ولكن ليس هو هنا حرفَ جر كما تقدَّم تقريرُه. وقوله: «لا يُحْذف من الحرفِ إلا إذا كان مضعفاً» ممنوع، ويدلُّ له قولهم «مُنْ» في «منذ» إذا جُرَّ بها، فحذفوا عينها ولا تضعيفَ. قالوا: ويدلُّ على أنَّ أصلَها «منذ» بالنون تصغيرُها على «مُنَيْذ» وهذا مقرَّر في بابه.

وقرأ أبو عمرو وحده «حاشىٰ» بألفين: ألفٍ بعد الحاء، وألف بعد الشين في كلمتي هذه السورة[1] وصلاً، وبحذفها وقفاً إتباعاً للرسم كما سننبِّه عليه. والباقون بحذف الألفِ الأخيرةِ وصلاً ووقفاً.

فأمَّا قراءةُ أبي عمروٍ فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها. وأمَّا الباقون فإنهم اتَّبعوا في ذلك الرسمَ ولمَّا طال اللفظ حَسُن تخفيفُه بالحذف ولا سيما على قول مَنْ يَدَّعي فعليَّتَها، كالفارسي. قال الفارسي[2]: «وأمَّا حذفُ الألف فعلى «لم يَكُ» و «لا أَدْرِ» و «أصاب النـاسَ جُهْدٌ، ولَوْ تَرَ أهـلَ مكـة»، و [قوله][3]:

٢٧٨٦ــ وصَّانيَ العجَّاجُ فيما وَصَّني / [٥١١/ب]

(١) الآية الثانية هي الآية ٥١.
(٢) الحجة (خ): ٣/٢٦٨.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٧؛ والحجة (خ): ٣/٢٧٠؛ والخصائص: ٢/٩٣.

في شعر رؤبة، يريد: لم يكن، ولا أدري، ولو ترىٰ، ووصَّاني. وقال أبو عبيد: «رأيتُها في الذي يقال: إنه الإمام مصحف عثمان رضي اللَّه عنه: «حاش للَّه» بغير ألف، والأخرى[1] مثلُها». وحكى الكسائي أنها رآها في مصحف عبداللَّه كذلك، قالوا: فعلى ما قال أبو عبيد والكسائي تُرَجَّح هذه القراءةُ، ولأنَّ عليها ستةً من السبعة، ونقل الفراء[2] أن الإتمامَ لغةُ بعض العرب، والحذفُ لغة أهل الحجاز قال: «ومِن العرب من يقول: «حَشَىٰ زيد» أراد حشىٰ لزيد». فقد نقل الفراءُ أن اللغاتِ الثلاثَ مسموعةٌ، ولكنَّ لغةَ الحجازِ مُرَجَّحَةٌ عندهم.

وقرأ الأعمش[3] في طائفة «حَشَىٰ للَّه» بحذف الألفين[4] وقد تقدَّم أن الفراء حكاها لغةً عن بعض العرب، وعليه قوله[5]:

٢٧٨٧ـ حَشَىٰ رَهْطِ النبـيِّ ....

البيت. وقرأ[6] أُبَـي وعبداللَّه «حـاشىٰ اللَّهِ» بجرِّ الجـلالة، وفيهـا وجهان، أحدهما: أن تكونَ اسماً مضافاً للجلالة [نحو: «سبحـان اللَّه» وهو اختيارُ الزمخشري[7]. الثاني: أنه حرفُ استثناء جُرَّ به ما بعده، وإليه ذهب الفارسي،][8] وفي جَعْلِهِ «حاشى» حرفَ جرٍّ مُراداً به الاستثناءُ نظرٌ،

---

(١) في الآية ٥١.
(٢) لم يرد هذا النقل في «معاني القرآن» له.
(٣) البحر: ٣٠٣/٥.
(٤) ألف حاشىٰ وألف الوصل من لفظ الجلالة.
(٥) تقدم برقم ٢٧٨٠.
(٦) البحر: ٣٠٣/٥؛ القرطبي: ١٨١/٩.
(٧) الكشاف: ٣١٧/٢.
(٨) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل حققناه من (ش).

إذ لم يتقدَّم في الكلام شيءٌ يُستثنىٰ منه الاسمُ المعظَّم بخلافِ «قام القومُ حاشىٰ زيد».

واعلمْ أنَّ النحويين لمَّا ذكروا هذا الحرفَ جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية، عند مَنْ أثبتَ فعليَّتَه، وجعله في ذلك كخلا وعدا، عند مَنْ أثبت حرفيَّة «عدا»، وكان ينبغي أن يذكروه من المتردد بين الاسميةِ والفعليـة والحرفية، كما فعلوا ذلك في «على» فقالوا: يكون حرف جر في «عليك»، واسماً في قوله: «مِنْ عليه»، وفعلاً في قوله[(١)]:

٢٧٨٨ـ عَلاَ زيدُنا يومَ النَّقا . . . .

وإن كان فيه نظرٌ ذكرتُه مستوفىً في غير هذا المكان، ملخصُه أن «على» حالَ كونها فعلاً غير «على» حال كونها غيرَ فعل، بدليل أنَّ ألف الفعلية منقلبة عن واو، ويدخلها التصريف والاشتقاق دون ذَيْنَك. وقد يتعلَّق مَنْ ينتصر للفارسي بهذا فيقول: لو كانت «حاشىٰ» في قراءة العامَّة اسماً لذكر ذلك النحويون عند تردُّدِها بين الحرفية والفعلية، فلمَّا لم يذكروه دَلَّ على عدمِ اسميتها.

وقرأ الحسن[(٢)] «حاشْ» بسكون الشين وصلاً ووقفاً كأنه أجرىٰ الوصلَ مُجْرَىٰ الوقف. ونقل ابن عطية[(٣)] عن الحسن أنه قرأ: «حاشىٰ الإِله» قال: «محذوفاً مِنْ حاشىٰ» يعني أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، ويدلُّ على ذلك ما صرَّح به صاحب «اللوامح» فإنه قال: «بحذف الألف» ثم قال: وهذا يدلُّ

---

(١) تمامه:

علا زيدُنا يوم النَّقا رأس زيدكم   بـأبيض مـاضي الشفـرتـين يمـاني

وهو لرجل من طيء، في المغني: ٧٥؛ وابن يعيش: ١/٤٤؛ والخزانة: ١/٣٢٧.

(٢) البحر: ٥/٣٠٣؛ القرطبي: ٩/١٨١؛ المحتسب: ١/٣٤١.

(٣) المحرر: ٩/٢٩١.

على أنه حرفُ جرٍ يَجُرُّ ما بعده، فأما «الإله» فإنه فكَّه عن الإدغام، وهو مصدرٌ أقيم مُقامَ المفعول، ومعناه المعبود، وحُذِفت الألف من «حاشىٰ» للتخفيف».

قال الشيخ[1]: «وهذا الذي قاله ابن عطية وصاحبُ «اللوامح» من أنَّ الألف في «حاشىٰ» في قراءة الحسن محذوفةُ الألف[2] لا يتعيَّنُ، إلا إنْ نَقَل عنه أنه يقف في هذه القراءةِ بسكون الشين، فإن لم يُنْقَلْ عنه في ذلك شيءٌ فاحتمل أن تكونَ الألفُ حُذِفت لالتقاء الساكنين؛ إذ الأصلُ: «حاشى الإله» ثم نَقَل فحذف الهمزة وحَرَّك اللام بحركتها، ولم يَعْتَدَّ بهذا التحريك لأنه عارض، كما تنحذف في «يَخْشى الإله»، ولو اعتدَّ بالحركة لم تُحْذف الألف».

قلت: الظاهر أن الحسنَ يقف في هذه القراءة بسكون الشين، ويُسْتأنس له بأنه سكَّن الشين في الرواية الأخرىٰ عنه، فلمَّا جِيءَ بشيءٍ يُحْتَمَلُ ينبغي أن يُحْمَلَ على ما صُرِّح به. وقول صاحب «اللوامح»: «وهذا يدلُّ على أنه حرف جر يُجَرُّ به ما بعده» لا يصحُّ لِما تقدم مِنْ أنه لو كان حرف جر لكان مستثنىٰ به ولم يتقدَّمْ ما يستثنىٰ منه بمجروره.

واعلَمْ أنَّ اللامَ الداخلةَ على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهي في «سقياً لك ورعياً لزيد» عند الجمهور، وأمَّا عند المبرد[3] والفارسي[4] فإنها متعلقة بنفس «حاشى» لأنها فعلٌ صريحٌ عندهما، وقد تقدم أن بعضَهم ادَّعىٰ زيادتَها.

قوله: «ما هذا بشراً» العامَّة على إعمال «ما» على اللغة الحجازية،

---

(١) البحر: ٥/٣٠٣.
(٢) كذا بإقحام «الألف» في الأصل، ولم ترد في البحر.
(٣) المقتضب: ٤/٣٩١.
(٤) الحجة (خ): ٣/٢٦٨.

وهي اللغة الفصحى، ولغةُ تميم الإهمالُ، وقد تقدَّم تحقيق هذا أول البقرة[1] وما أنشدتُه عليه من قوله[2]:

٢٧٨٩ـ وأنـا النـذيـرُ بحَـرَّةٍ مُسْـوَدَّةٍ ....

البيتين. ونقل ابن عطية[3] أنه لم يَقْرأ أحد إلا بلغة الحجاز. وقال الزمخشري[4]: «ومَنْ قرأ على سليقته من بني تميم قرأ «بشرٌ» بالرفع وهي قراءةُ ابن مسعود». قلت: فادِّعاء ابن عطية أنه لم يُقرأ به غير مُسَلَّم.

وقرأ العامَّة «بَشَراً» بفتح الباء على أنها كلمة واحدة. وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي[5] «بِشِرىً» بكسر الباء، وهي باء الجر دخلت على «شِرى» فهما كلمتان جار ومجرور، وفيها تـأويلات، أحـدُهما: مـا هذا بمشترى، فوضع المصدرَ موضع المفعول به كضَرْب الأمير. الثاني: ما هذا بمُباعٍ، فهو أيضاً مصدر واقع موقع المفعول بـه إلا أن المعنى يختلف. الثالث: ما هذا بثمن، يَعْنِين أنه أَرْفَعُ مِنْ أنْ يُجْرىٰ عليه شيءٌ من هذه الأشياء.

وروى عبدالوارث عن أبـي عمرو[6] كقـراءة الحسن وأبـي الحويرث إلا أنـه قرأ عنـه «إلا مَلِك» بكسـر الـلام واحـد الملوك، نَفَـوا عنـه ذُلَّ المماليك / وأثبتوا له عِزَّ الملوك. [٥١٢/أ]

---

(١) انظر: الدر المصون: ١/١٢٢.
(٢) تقدم برقم ١٧١.
(٣) المحرر: ٩/٢٩٣.
(٤) الكشاف: ٩/٣١٧.
(٥) لعله عبدالرحمن بن معاوية الأنصاري مشهور بكنيته، مات سنة ٣٠. تقريب التهذيب: ٣٥٠.
(٦) لم أقف على توثيق لهذه القراءة.

وذكر ابن عطيـة[1] كسرَ الـلام عن الحسن وأبـي الحويـرث. وقال أبو البقاء[2]: «وعلى هذا قُرِىء «مَلِك» بكسر اللام» كأنه فهم أنَّ مَنْ قرأ بكسر الياء قرأ بكسر اللام أيضاً للمناسبة بين المعنيين، ولم يذكر الزمخشريُّ هذه القراءةَ مع كسر الباء البتة، بل يُفهم من كلامِه أنه لم يَطَّلع عليها فإنه قال[3]: «وقرىء: ما هذا بشرىٰ أي ما هو بعبدٍ مملوكٍ لئيم، إنْ هذا إلا مَلَك كريم، تقول: «هذا بشرىٰ» أي: حاصلٌ بشِرىٰ بمعنى يُشْتَرَىٰ، وتقول: هذا لك بشِرىٰ أم[4] بكِرا؟ والقراءةُ هي الأُوْلى لموافقتها المصحف ومطابقة «بشر» لـ «ملك».

قوله: «لموافقتها المصحفَ» يعني أنَّ الرسم «بشراً» بالألف لا بالياء، ولو كان المعنى على «بِشِرىٰ» لَرُسِمَ بالياء. وقوله: «ومطابقة» دليلٌ على أنه لم يَطَّلِعْ على كسر اللام عن مَنْ قرأ بكسر الباء.

آ. **(٣٢) قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ﴾**: مبتدأ والموصول خبره، أشارت إليه إشارة البعيد وإن كان حاضراً تعظيماً له ورفعاً منه لتُظْهِرَ عُذْرَها في شَغَفها.

وجَوَّز ابنُ عطية[5] أن يكونَ «ذلك» [إشارةً إلى][6] حُبِّ يوسف، والضميرُ في «فيه» عائدٌ على الحبِّ فيكون «ذلك» إشارة إلى غائب على بابه. قلت: يعني بالغائب البعيدَ، وإلا فالإشارةُ لا تكون إلا لحاضر مطلقاً.

---

(١) المحرر: ٢٩٣/٩.
(٢) الإملاء: ٥٢/٢.
(٣) الكشاف: ٣١٧/٢.
(٤) الأصل: «أي» وهو سهو، والتصحيح من الكشاف.
(٥) المحرر: ٢٩٤/٩.
(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

قوله: «ما آمُرُه» في «ما» وجهان، أحدُهما: أنها مصدرية. والثاني: أنها موصولةٌ، وهي مفعولٌ بها بقوله: «يفعلْ» والهاءُ في «آمُرُه» تحتمل وجهين، أحدُهما: العَوْد على «ما» الموصولة إذا جعلناها بمعنى الذي. والثاني: العَوْد على يوسف. ولم يُجَوِّزْ الزمخشري[1] عَوْدَها على يوسف إلا إذا جُعِلت «ما» مصدرية» فإنه قال: «فإنْ قلت: الضمير في «آمُره» راجعٌ إلى الموصول أم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول والمعنى: ما آمُرُ به فحذف الجارَّ كما في قوله[2]:

٢٧٩٠ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ ....

ويجوز أن تُجْعَلَ «ما» مصدريةً فيعود على يوسف، ومعناه: ولَئِنْ لم يفعلْ أمري إياه، أي: مُوْجِبَ أمري ومقتضاه». قلت: وعلى هذا فالمفعولُ الأولُ محذوفٌ تقديره: ما آمُره به وهو ضميرُ يوسف.

والسين في «استعصم» [فيها وجهان، أحدهما: أنها][3] ليست على بابها مِن الطلب، بل استفعل هنا بمعنى افتعل، فاستعصم واعتصم واحد. وقال الزمخشري[4]: «الاستعصامُ بناءُ مبالغةٍ يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفُّظِ الشديدِ، كأنه في عِصْمةٍ وهو يجتهدُ في الاستزادةِ منها، ونحو: استمسك واستوسع الفَتْقُ، واستجمع الرأيَ، واستفحل[5] الخطبُ»، فردَّ السين إلى بابها من الطلب وهو معنىً حسنٌ، ولذلك قال ابن عطية[6]: «طلب العِصْمة واستمسك بها وعصاني».

---

(١) الكشاف: ٢/٣١٨.
(٢) تقدم برقم ٢٢١.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٤) الكشاف: ٢/٣١٨.
(٥) الأصل: «واستحفل» وهو سهو.
(٦) المحرر: ٩/٢٩٤.

قال الشيخ[1]: «والذي ذكره التصريفيون في «استعصم» أنه موافقٌ لـ «اعتصم» فاستفعل فيه موافقٌ لـ «افتعل»، وهذا أجودُ مِنْ جَعْلِ استفعل فيه للطلب لأنَّ «اعتصم» يدلُّ على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدلُّ على حصولها، وأمَّا أنه بناءُ مبالغةٍ يَدُلُّ على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة فلم يذكر التصريفيون هذا المعنىٰ لـ «استفعل»، وأمَّا استمسك واستوسع واستجمع الرأي فاستفعل فيه لموافقة افْتَعَل، والمعنىٰ: امتسك واتَّسع واجتمع، وأمَّا «استفحل الخطبُ» فاستفعل فيه موافِقَةٌ لتفعَّل، أي: تَفَحَّل الخطب، نحو استكبر وتكبَّرَ».

وقرأ العامَّةُ بتخفيف نون «وليَكونَنْ»، ويَقِفون عليها بالألف إجراءً لها مُجْرىٰ التنوين، ولذلك يَحْذفونها بعد ضمةٍ أوكسرةٍ نحو: «هل تقومون» و «هل تقومين» في: «هل تَقُومُن» و «هل تقومِن»، والنونُ الموجودةُ في الوقف نونُ الرفعِ رَجَعوا بها عند عدمِ ما يقتضي حَذْفَها، وقد قَرَّرْتُ ذلك فيما تقدم.

وقرأت[2] فرقةٌ بتشديدها، وفيها مخالفةٌ لسواد المصحف لكَتْبِها فيه ألفاً، لأنَّ الوقفَ عليها كذلك كقوله[3]:

٢٧٩١ــ وإيـاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْـرَبَنَّهـا ... ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللَّهَ فاعبدا

أي: فاعبدَنْ فَأَبْدَلها ألفاً، وهو أحدُ الأقوال في قول امرىء القيس[4]:

٢٧٩٢ــ قِفا نَبْكِ . . . .

---

(١) البحر: ٣٠٦/٥.
(٢) البحر: ٣٠٦/٥.
(٣) تقدم برقم ١٦٩٤.
(٤) صدر معلقته، في ديوانه: ٨. وتمامه:
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ ... بسِقْط اللِّوىٰ بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

وأجرى الوَصْل مُجْرىٰ الوقفِ.

آ. **(٣٣) قوله تعالى: ﴿رَبِّ السجنُ﴾**: العامَّة على كسر الباء لأنه مضافٌ لياء المتكلم، اجتُزِىءَ عنها بالكسرةِ وهي الفصحى. و«السجن» بكسر السين ورفعِ النون على أنه مبتدأ، والخبر «أحبُّ». والسِّجْن الحبس، والمعنىٰ: دخول السجن.

وقرأ بعضهم[(١)]: «رَبُّ» بضمِّ الباء وجَرِّ النون على أنَّ «ربُّ» مبتدأ و«السجنِ» خفض بالإضافة، و«أحبُّ» خبرُه، والمعنى: ملاقاةُ صاحبِ السجن ومقاساتُه أحبُّ إليّ.

وقرأ[(٢)] عثمان ومولاه طارق[(٣)] وزيد بن علي والزهري وابن أبي إسحاق وابن هرمز ويعقوب بفتح السين، وفي الباقي كالعامَّة. والسَّجْن مصدر، أي: الحَبْس أحبُّ إلي، و«إليَّ» متعلقٌ بـ«أحبُّ» وقد تقدَّم أن الفاعل[(٤)] هنا يُجَرُّ بـ«إلى» والمفعول باللام، / وفي الحقيقة ليست هنا أَفْعَل على بابها من [٥١٢/ب] التفضيل لأنه لم يُحبَّ ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شَرَّان فآثر أحدَ الشَّرين على الآخر.

قوله: «أَصْبُ» قرأ العامة بتخفيف الباء مِنْ صَبا يَصْبو أي: رَقَّ شَوْقُه. والصَّبْوة: المَيْلُ إلى الهوىٰ، ومنه «الصَّبا» لأنَّ النفوس تَصْبو إليها أي: تميل، لطيب نسيمِهاورَوْحِها يقال: صَبَا يَصْبُو صَباءً وصُبُوّاً، وصَبِيَ يُصْبَىٰ صَباً، والصِّبا بالكسر اللَّهْوُ واللعب.

---

(١) لم أقف على نسبة هذه القراءة وإنما أشار إليها في تفسير الألوسي: ١٢/٢٣٥.
(٢) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٥/٣٠٦؛ القرطبي: ٩/١٨٤.
(٣) طارق بن عمرو الأموي مولى عثمان بن عفان رضي اللّه عنه. سمع من جابر وروى عنه الأعرج، وثّقه أبو زرعة. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال: ٢/٦٢٢.
(٤) يعني به الفاعل في المعنى. وانظر: المسألة في إعرابه للآية ٨ من سورة يوسف.

وقرأت[1] فرقة «أَصَبُّ» بتشديدها مِنْ صَبَبْتُ صَبابة فأنا صَبٌّ، والصَّبابَةُ: رِقَّةُ الشوق وإفراطه كأنه لفرط حبه ينصبُّ فيما يَهْواه كما ينصبُّ الماء.

آ. **(٣٥) قوله تعالى: ﴿ثم بدا﴾**: في فاعله أربعة أوجه، أحسنها: أنه ضمير يعود على السَّجن بفتح السين أي: ظهر لهم حَبْسُه، ويدل على ذلك لفظة «السِّجن» في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظُ «السَّجن» في قراءة مَنْ فتح السين. والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم مِن الفعل وهو «بدا» أي: بَدا لهم بداءٌ، وقد صَرَّح الشاعرُ به في قوله[2]:

٢٧٩٣ــ .... بَدا لك في تلك القَلوص بداءُ

والثالث: أن الفاعلَ مضمرٌ يدلُّ عليه السياق، أي: بدا لهم رأيٌ. والرابع: أنَّ نفسَ الجملة مِنْ «لَيَسْجُنُنَّه» هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين.

و «حتى» غايةٌ لما قبله. وقوله: «لَيَسْجُنُنَّه» على قول الجمهور جوابٌ لقسم محذوف، وذلك القسمُ وجوابه معمول لقولٍ مضمر، وذلك القولُ المضمر في محلِّ نصب على الحال، أي: ظهر لهم كذا قائلين: واللَّه لَيَسْجُنُنَّه حتى حين.

وقرأ[3] الحسن «لَتَسْجُنُنَّه» بتاء الخطاب، وفيه تأويلان، أحدهما: أن يكونَ خاطب بعضُهم بعضاً بذلك. والثاني: أن يكونَ خوطب به العزيز تعظيماً له.

---

(١) البحر: ٣٠٧/٥.
(٢) تقدم برقم ٣٥٤.
(٣) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٣٠٧/٥.

وقرأ[1] ابن مسعود «عَتَّىٰ» بإبدال حاء «حتى» عيناً وأقرأ بها غيرَه فبلغ ذلك عمرَ بن الخطاب فكتب إليه: «إن هذا القرآن نزل بلغة قريش، فَأَقْرِىء الناسَ بلغتهم». قلت: وإبدال الحاء عيناً لغة هُذَليَّة.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿قال أحدُهما﴾**: مستأنف لا محل له، ولا يجوز أن يكونَ حالاً؛ لأنهما لم يقولا ذلك حال الدخول. ولا جائز أن تكونَ مقدرةً؛ لأن الدخول لا يَـؤُول إلى الرؤيا. و«إني» وما في حَيِّزه في محلِّ نصب بالقول.

و «أراني» هنا متعديةٌ لمفعولين عند بعضِهم إجراءً للحُلُميَّة مُجْرَىٰ العِلْمِيَّة، فتكون الجملة مِنْ قوله: «أَعْصِرُ» في محلِّ المفعول الثاني، ومَنْ منع كانت عنده في محل الحال. وجرت الحُلُمية مَجْرى العِلْمية أيضاً في اتِّحاد فاعلها ومفعولِها ضميرين متصلين، ومنه الآيةُ الكريمة؛ فإن الفاعلَ والمفعولَ متحدان في المعنى، إذ هما للمتكلم، وهما ضميران متصلان[2]. ومثلُه: «رَأَيْتُك في المنام قائماً» و«زيدٌ رآه قائماً»، ولا يجوز ذلك في غير ما ذُكر، لا تقول: أَكْرَمْتُني، ولا أكرمْتُك، ولا زيد أكرمه، فإن أردت ذلك قل[3]: أكرمتُ نفسي، أو إياي ونفسك، أو إياك ونفسَه، أو إياه، وقد تقدَّم تحقيق هذا.

وإذا دَخَلَتْ همزةُ النقل على هذه الحُلُمِيَّة تعدَّت لثالث، وقد تقدَّم هذا

---

(١) الشواذ: ٦٣؛ البحر: ٥/٣٠٧.

(٢) لعله يعني بالاتصال في الآية أن الأول متصل بالثاني فإن الضمير المستتر العائد على المتكلم تلاه الضمير المتصل الياء العائد على المتكلم أيضاً، وإن لم نُخَرِّج كلامه على هذا التخريج فكيف يكون الأول متصلاً وهو مستتر وجوباً تقديره أنا؟

(٣) على تقدير الفاء أي: فقل.

في قوله تعالىٰ: «إذ يُرِيْكَهُمُ اللَّهُ في منامك قليلاً(١)، ولو أراكهم كثيراً».

والخَمْر: العِنَب أُطلق عليه ذلك مجازاً، لأنه آيل إليه كما يُطْلق الشيءُ على الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله: «وآتوا اليَتامىٰ»(٢) ومجازُ هذا أقربُ. وقيل: بل الخمر: العنب حقيقة في لغة غسان وأزد عمان(٣). وعن المعتمر: «لقيت أعرابياً حاملاً عنباً في وعاءٍ فقلت: ما تحمل؟ فقال: خمراً.

وقراءة أُبَـيّ وعبداللَّه(٤) «أَعْصِر عنباً» لا تدل على الترادف لإرادتها التفسيرَ لا التلاوة، وهذا كما في مصحف عبداللَّه «فوق رأسي ثريداً» فإنه أراد التفسير فقط.

و «تأكل الطير» صفةٌ لخبزاً. و «فوق» يجوز أن يكون ظرفاً للحمل، وأن يتعلق بمحذوف حالاً من «خبزاً» لأنه في الأصل صفةٌ له. والضمير في قوله: «نَبِّئْنا بتأويله» قال الشيخ(٥): «عائدٌ على ما قَصَّا عليه، أُجري مُجْرى اسم الإشارة كأنه قيل بتأويل ذلك» وهذا قد سبقه إليه الزمخشري(٦)، وجعله سؤالاً وجواباً. وقال غيره: «إنما وَحَّد الضمير لأنَّ كل واحد سأل عن رؤياه، فكأن كل واحد منهما قال: نَبِّئْنا بتأويل ما رأيت.

آ. (٣٧): و «تُرْزَقانه» صفة لـ «طعام». وقوله: «إلا نَبَّأْتُكما» استثناءٌ مفرَّغ. وفي موضع الجملة بعده وجهان أحدُهما: أنها في محل نصبٍ على الحال، وساغ ذلك من النكرة(٧) لتخصُّصها بالوصف. / والثاني: أن تكونَ [٥١٣/أ]

(١) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.
(٢) الآية ٢ من سورة النساء.
(٣) انظر: لغات القبائل لأبـي عبيد: ١٤٦.
(٤) البحر: ٥/٣٠٨؛ القرطبي: ٩/١٩٠.
(٥) البحر: ٥/٣٠٨.
(٦) الكشاف: ٢/٣٢٠.
(٧) يعني بالنكرة قوله: «طعام».

في محل رفع نعتاً ثانياً لـ «طعام»، والتقدير: لا يأتيكما طعامٌ مرزوقٌ إلا حال كونه منبِّئاً بتأويلهِ أومُنَبَّأً بتأويله. و«قبل» الظاهرُ أنها ظرفٌ لـ «نَبَّأْتكما»، ويجوز أن يتعلق بـ «تأويله»، أي: نَبَّأْتكما بتأويله الواقع قبل إتيانِه.

قوله: «أني تَرَكْتُ» يجوز أن تكونَ هذه مستأنفةً أخبر بذلك عن نفسه. ويجوز أن تكونَ تعليلاً لقوله «ذلكما مِمَّا عَلَّمني ربـي»، أي: تَرْكي عبادةَ غيرِ اللَّه سببٌ لتعليمه إياي ذلك، وعلى الوجهين لا محلَّ لها من الإعراب. و «لا يؤمنون» صفة لـ «قوم». وكرَّر «هم» في قوله «وهم بالآخرة هم كافرون» قال الزمخشري[1]: «للدلالةِ على أنهم خصوصاً كافرون بالآخرة، وأن غيرَهم مؤمنون بها». قال الشيخ[2]: «وليست «هم» عندنا تدل على الخصوص». قلت: لم يَقُل الزمخشري إن «هم» تدل على الخصوص، وإنما قال « تكرير «هم» للدلالة، فالتكرير هو الذي أفاد الخصوصَ، وهو معنىً حَسَنٌ فهمه أهلُ البيان.

آ. (٣٨): وسَكَّن الكوفيون[3] الياء من «آبائي»، ورُوِيَتْ عن أبـي عمروٍ أيضاً. و«إبراهيم» وما بعده بدلٌ أو عطفُ بيان، أو منصوب على المدح.

آ. (٣٩) **قوله تعالى: ﴿يا صاحِبَـي السجنِ﴾**: يجوز أن يكون من باب الإضافة للظرف، إذ الأصل يا صاحبـي[4] في السجن. ويجوز أن تكون

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٠.
(٢) البحر: ٥/٣٠٩.
(٣) القراء الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي. وانظر: السبعة: ٣٥٣؛ الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٥/٣٠٩؛ التيسير: ١٣١.
(٤) رُسمت في الأصل، «يا حبـي» وهو سهو.

من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول به، والمعنىٰ: يا ساكني السجن كقوله «أصحاب النار»[١].

قوله «مِنْ شيءٍ»[٢] يجوز أن يكون مصدراً، أي: شيئاً من الإشراك. ويجوز أن يكون واقعاً على المُشْرَك، أي: ما كان لنا أَنْ نُشْرك شيئاً غيرَه مِنْ مَلَك وإنْسِيّ وجني فكيف بصنم[٣]؟ و«مِنْ» مزيدة على التقديرين لوجودِ الشرطين.

قوله: «أم اللَّه» هنا متصلةٌ عطفت الجلالة على «أرباب».

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿إلا أسماءً﴾**: إمَّا أن يُراد بها المُسَمَّياتُ أوعلى حذف مضاف، أي: ذوات لمُسَمَّيات[٤]. و«سَمَّيْتموها» صفةٌ، وهي متعدية لاثنين حُذِف ثانيهما، أي: سمَّيْتموها آلهة و«ما أنزل» صفةٌ لـ «أسماء» و«مِنْ» زائدة في «مِنْ سلطان»، أي: حُجَّة. و«إنِ الحكم»: «إنْ» نافية. ولا يجوز الإتباعُ لضمة الحاء كقوله: قالتُ اخْرُجْ»[٥] ونحوه، لأنَّ الألفَ واللامَ كلمةٌ مستقلة فهي فاصلةٌ بينهما.

قوله: «أَمَرَ أن لا» يجوز في «أَمَر» أن يكون مستأنفاً، وهو الظاهر، وأن يكون حالاً و«قد» معه مرادةٌ عند بعضهم. قال أبو البقاء[٦]: «وهو ضعيفٌ لضعف العامل فيه» قلت: يعني بالعامل ما تضمَّنه الجارُّ في قوله: «إلا للَّه» من الاستقرار.

---

(١) الآية ٣٩ من سورة البقرة.
(٢) عادا إلى الآية ٣٨.
(٣) فتكون «من شيء» على التقدير الثاني مفعولاً به.
(٤) سقطت التاء من «لمسمَّيات» سهواً في الأصل.
(٥) الآية ٣١ من سورة يوسف.
(٦) الإملاء: ٢/٥٣.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿فَيَسْقي﴾**: العامَّةُ على فتح الياء، مِنْ سقاه يَسْقيه. وقرأ[١] عكرمة في رواية «فَيُسْقي» بضم حرف المضارعة مِنْ أسقى وهما لغتان، يقال: سَقَاه وأَسْقاه، وسيأتي أنهما قراءتان في السبعة: «نَسْقيكم ـ ونُسْقيكم ـ مما [في] بطونه»[٢]. وهل هما بمعنىً أم بينهما فرق؟ ونقل ابن عطية[٣] عن عكرمة والجحدري أنهما قرآ «فَيُسقَى ربُّه» مبنياً للمفعول ورفع «ربُّه». ونسبه الزمخشري[٤] لعكرمة فقط.

قوله: «قُضي الأمرُ» قال الزمخشري[٥]: «ما اسْتَفْتَيَا في أمرٍ واحد. بل في أمرين مختلفين، فما وجه التوحيد؟ قلت: المراد بالأمر ما اتُّهما به من سَمِّ المَلِك وما سُجِنا من أجله».

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿للذي ظنَّ﴾**: فاعلُ «ظنَّ» يجوز أن يكون يوسف عليه السلام إن كان تأويلُه بطريقة الاجتهاد، وأن يكون الشرَّابـيُّ[٦] إن كان تأويله بطريق الوحي، أو يكون الظنُّ بمعنى اليقين، قاله الزمخشري[٧].

قلت: يعني أنه إنْ كان الظنُّ على بابه فلا يستقيم إسناده إلى يوسفَ إلا أن يكونَ تأويلُه بطريق الاجتهاد؛ لأنه متى كان بطريق الوحي كان يقيناً فيُنْسَب الظن حينئذ للشَّرابـي لا له عليه السلام، وأمَّا إذا كان الظنُّ بمعنى

---

(١) البحر: ٣١١/٥.
(٢) الآية ٦٦ من سورة النحل حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بضم النون، وقرأ ابن عامر ونافع وأبو بكر بالفتح، وقرأ حفص بالضم. انظر: السبعة: ٣٧٤.
(٣) المحرر: ٣٠٥/٩.
(٤) الكشاف: ٣٢١/٢.
(٥) الكشاف: ٣٢١/٢.
(٦) أي: الساقي.
(٧) الكشاف: ٣٢٢/٢.

اليقين فتصِحُّ نسبتُه إلى يوسف وإن(١) كان تأويله بطريق الوحي، وهو حَسَنٌ وإلى كونِ الظنِّ على بابه ـ وهو مسندٌ ليوسف إن كان تأويله بطريق الاجتهاد ـ ذهب قتادة، فإنه قال: «الظنُّ هنا على بابه لأنَّ عبارة الرؤيا ظنٌّ».

قوله: «منهما» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «ناج»، وأن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال من الموصول. قال أبو البقاء(٢): «ولا يكون متعلقاً بـ «ناجٍ» لأنه ليس المعنى عليه» قلت: لو تعلَّق بـ «ناجٍ» لأَفْهَمَ أنَّ غيرَهما نجا منهما، أي: انفلت منهما، والمعنى: أنَّ أحدهما هو الناجي، وهذا المعنى الذي نبَّه عليه بعيدٌ تَوَهُّمُه. والضمير في «فَأَنْساه» يعود على الشَّرابي. وقيل: على يوسف، وهو ضعيفٌ.

قوله: «بِضْعَ سنين» منصوبٌ على الظرف الزماني وفيه خلافٌ: فقال قتادة: «هو بين الثلاث إلى التسع». وقال أبو عبيد: «البِضْعُ لا يَبْلُغُ العِقْدَ ولا نصفَ العقدِ، وإنما هو من الواحد إلى العشر». وقال مجاهد: «هو من الثلاثة إلى السبعة». وقال الفراء(٣): «لا يُذكر البِضْعُ إلا مع العشرات ولا يُذكر مع مِئَة ولا ألف». وقال الراغب(٤): / «البِضْع: بالكسر المُقْتَطَعُ من العشرة، ويقال ذلك لِما بين الثلاثة إلى العشرة وقيل: بل هو فوق الخمسة ودون العشرة». قلت: فَجَعَلَه مشتقاً مِنْ مادة البَضْع وهي القَطْع، ومنه: بَضَعْتُ اللحمَ، أي: قَطَعْتُه، والبِضاعة: قطعةُ مالٍ للتجارة، والمِبْضَعُ: ما يُبْضَعُ به، والبَعْض قد تقدَّم أنه من هذا المعنى عند ذكر «البعوضة»(٥). [٥١٣/ب]

---

(١) أرجِّح زيادة الواو في «وإن».
(٢) الإملاء: ٢/٥٣.
(٣) معاني القرآن: ٢/٤٦.
(٤) المفردات: ٥٠.
(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٢٦.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿سِمانٍ﴾**: صفة لبقرات وهو جمع سمينة، ويُجْمع سمين أيضاً عليه يقال: رجال سِمان كما يقال نِساء كِرام ورجال كِرام. و«السِّمَنُ» مصدرُ سَمِن يَسْمَن فهو سمين فالمصدر واسم [الفاعل][1] جاءا على غير قياس، إذ قياسُهما «سَمَن»[2] بفتح الميم، فهو سَمِن بكسرها[3]، نحو فَرِح فَرَحاً فهو فَرِح.

قال الزمخشري[4]: «هل مِنْ فرقٍ بين إيقاع «سمان» صفة للمميِّز وهو «بقراتٍ» دون المُمَيَّز وهو «سبعَ»، وأن يقال: سبعَ بقراتٍ سِماناً؟ قلت: إذا أوقَعْتَها صفةً لـ «بقرات» فقد قَصَدْتَ إلى أَنْ تُمَيِّز السبعَ بنوع من البقرات وهو السِّمانُ منهنَّ لا بجنسهنَّ، ولو وَصَفْتَ بها السبع لَقَصَدْت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوعٍ منها، ثم رَجَعْتَ فَوَصَفْتَ المميَّز بالجنس بالسِّمَنِ. فإن قلت: هَلاَّ قيل «سبعَ عجافٍ» على الإضافة. قلت: التمييزُ موضوعٌ لبيان الجنس، والعِجافُ وصفٌ لا يقع البيانُ به وحدَه. فإن قلت فقد يقولون: ثلاثة فرسان وخمسة أصحاب. قلت: الفارس والصاحب والراكب ونحوها صفاتٌ جَرَتْ مَجْرى الأسماء فأخَذَتْ حُكْمَها، وجاز فيها ما لم يَجُزْ في غيرها. ألا تراك لا تقول: عندي ثلاثةُ ضخامٍ ولا أربعةُ غلاظٍ. فإن قلت: ذاك مِمَّا يُشْكِلُ وما نحن بسبيلِهِ لا إشكال فيه ألا ترى أنه لم يَقُلْ «وبقرات سبعَ عجافٍ» لوقوع العلم بأن المرادَ البقرات. قلت: تَرْكُ الأصلِ لا يجوز مع وقوع الاستغناء عَمَّا ليس بأصلٍ، وقد وقع الاستغناء عن قولك[5] «سبعَ عجافٍ» عمَّا تقترحه من التمييز بالوصف».

---

(١) سقط من الأصل وثبت في البحر: ٢/٣٠٠.

(٢) الأصل: سمنا.

(٣) لأن فَعِل اللازم مصدره على فَعَل (شرح الشافية: ١/١٦٠) واسم فاعله على فَعِل (ابن عقيل: ١/٤٢٥).

(٤) الكشاف: ٢/٣٢٢، ٣٢٣.

(٥) الكشاف: بقولك.

قلت: وهي أسئلة وأجوبة حسنة. وتحقيق السؤال الأول وجوابه: أنه يلزم مِنْ وَصْفِ التمييز بشيء وَصْفُ المميَّزِ به، ولا يلزم من وصف المُمَيَّز وَصْفُ التمييز بذلك الشيءِ، بيانُه أنك إذا قلت: «عندي أربعةُ رجالٍ حسانٍ» بالجرِّ كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حُسْنُ الأربعة؛ لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: «عندي أربعةُ رجالٍ حسانٌ» برفع «حسان» كان معناه: أربعة من الرجال حِسان، وليس فيه دلالةٌ على وَصْف الرجال بالحُسْن.

وتحقيقُ الثاني وجوابه: أن أسماءَ العدد لا تُضاف إلى الأوصاف إلا في ضرورة، وإنما يُجاء بها تابعةً لأسماء العدد فيقال: «عندي ثلاثة قرشيون» ولا يُقال: ثلاثةُ قرشيين بالإضافة إلا في شعر. ثم اعترض بثلاثة فرسان وأجاب بجريان ذلك مَجْرىٰ الأسماء.

وتحقيق الثالث: أنه إنما امتنع «ثلاثةُ ضِخام» ونحوه لأنـه لا يُعْلَمُ موصوفُه، بخلاف الآية الكريمة فإنَّ الموصوفَ معلومٌ ولذلك لم يُصَرِّحْ به. وأجاب عن ذلك بأن الأصلَ عدمُ إضافةِ العددِ إلى الصفة كما تقدَّم فلا يُتْرك هذا الأصلُ مع الاستغناءِ بالفرع، وعلى الجملة ففي هذه العبارة قلق هذا ملخصها، ولم يذكر الشيخُ نصَّه ولا اعترض عليه، بل لَخَّصَ بعضَ معانيه وتركه على إشكاله.

وجَمْعُ عَجْفاء على عِجاف. والقياس: عُجُف نحو: حمراء وحُمُر، حَمْلاً له على «سِمان» لأنه نقيضُه، ومِنْ دَأْبهم حَمْلُ النظير على النظير والنقيض على النقيض، قاله الزمخشري[1]. والعَجَفُ شِدَّة الهُزالِ الذي ليس بعده قال[2]:

---

(1) الكشاف: ٢/٣٢٣.

(2) تقدم برقم ٢٢٦٨.

٢٧٩٤ـ عمرُو الذي هَشَم الثريدَ لقومِه ورجالُ مكةَ مُسْنِتـون عِجافُ

وقال الراغب(١): «هومِنْ قولهم نَصْلٌ أعجفُ، أي: دقيق، وعَجَفْتُ نفسي عن الطعام، وعن فلان إذا نَبَتُّ عنهما، وأَعْجف الرجلُ، أي: صادف ماشِيَتَه عِجافاً».

قوله: «وأُخَرَ» «أُخَرَ» نسقٌ على «سبعَ» لا على «سنبلات»، ويكون قد حَذَف اسمَ العددِ من قوله «وأُخَر يابسات» والتقدير: وسبعاً أُخَرَ، وإنما حَذَف لأنَّ التقسيمَ في البقرات يقتضي التقسيمَ في السنبلات.

قال الزمخشري(٢): «فإنْ قلت: هل في الآية دليل على أنَّ السنبلاتِ اليابسةَ كانت سبعاً كالخضر؟ قلت: الكلامُ مبنيٌّ على انصبابه إلى هذا العدد في البقرات السمان والعِجافِ والسنبلاتِ الخُضْر، فَوَجَبَ أن يتناول معنى الآخر السبع، ويكون قوله «وأُخَرَ يابسات» بمعنى وسبعاً أُخَرَ» انتهى. وإنما لم يَجُزْ عَطْفُ «أُخر» على التمييز وهو «سنبلات» فيكون / «أُخَر» مجروراً [٥١٤/أ] لا منصوباً؛ لأنه من حيث العطفُ عليه يكونُ مِنْ جملة مُمَيِّز «سبعَ»، ومِنْ جهةِ كونه آخر يكون مبايناً لـ «سبع» فتدافعا، ولو كان تركيبُ الآية الكريمة: «سبع سنبلاتٍ خضرٍ ويابسات» لصَحَّ العطفُ، ويكون مِنْ توزيع السنبلات إلى هذين الوصفين أعني الاخضرارَ واليُبْس.

وقد أوضح الزمخشري(٣) هذا حيث قال: «فإن قلتَ: هل يجوز أن يُعْطَفَ قولُه «وأُخَرَ يابساتٍ» على «سنبلاتٍ خُضْرٍ» فيكون مجرورَ المحل؟ قلت: يؤدي إلى تدافُعٍ، وهو أنَّ عَطْفَها على «سنبلات خضر» يقتضي أن

---

(١) المفردات: ٣٢٣.
(٢) الكشاف: ٢/٣٢٣.
(٣) الكشاف: ٢/٣٢٣.

يكونَ داخلاً في حكمها، فتكون معها مميِّزاً للسبع المذكور، ولفظُ الْأُخَر يقتضي أن تكونَ غيرَ السبع. بيانُه أنك تقول: «عنده سبعة رجالٍ قيامٍ وقعودٍ بالجرِّ؛ فيصحُّ لأنك مَيَّزْتَ السبعة برجال موصوفين بالقيام والقعود، على أنَّ بعضَهم قيامٌ وبعضَهم قعودٌ، فلو قلت: «عنده سبعةُ رجال قيام وآخرين قعود» تدافعَ ففسد».

قوله «للرُّؤْيا»: فيه أربعة أوجه، أحدها: أن اللام فيه مزيدةٌ فلا تَعَلُّق لها بشيء، وزِيْدت لتقدُّم المعمولِ مقويةً للعامل، كما زِيْدَتْ فيه إذا كان العامل فرعاً كقوله: «فَعَّالٌ لِما يريد»(1)، ولا تُزاد فيما عدا ذينك إلا ضرورةً كقوله(2):

٢٧٩٥ـ فَلَمَّا أَنْ تَواقَفْنا قليلاً أَنَخْنا للكلاكلِ فارْتَمَيْنا

يريد: أنخنا الكلاكل، فزيدت مع فقدان الشرطين، هكذا عبارة بعضهم يقول إلا في ضرورة، وبعضُهم يقول: الأكثر ألاَّ تُزادَ، ويُتَحَرَّزُ مِنْ قوله تعالىٰ «رَدِفَ لكم»(3) فإن الأصلَ: رَدِفَكم فزيدت فيه اللام، ولا تَقَدُّم ولا فرعية، ومَنْ أطلق ذلك جَعَل الآية من باب التضمين، وسيأتي في مكانِه، وقد تقدَّم لك من هذا طرفٌ جيدٌ في تضاعيف هذا التصنيف.

الثاني: أن يُضَمَّن «تَعْبُرون» معنى ما يتعدَّىٰ باللام، تقديره: إن كنتم تَنْتَدِبون لعبارة الرؤيا.

الثالث: أن يكونَ «للرُّؤْيا» هو خبر «كنتم» كما تقول: «كان فلان لهذا الأمر» إذا كان مستقلاًّ به متمكِّناً منه، وعلى هذا فيكون في «تعبرُون» وجهان،

---

(1) الآية ١٠٧ من سورة هود.
(2) تقدم برقم ٤١.
(3) الآية ٧٢ من سورة النمل.

أحدهما: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «كنتم» والثاني: أنه حالٌ مِن الضمير المرتفع بالجار لوقوعه خبراً[1].

الرابع: أنْ تتعلَّقَ اللامُ بمحذوفٍ على أنها للبيانِ كقوله تعالىٰ: «وكانوا فيه من الزاهدين»[2] تقديرُه: أعني فيه، وكذلك هذا، تقديرُه: أعني للرؤيا، وعلى هذا فيكون مفعول «تعبُرون» محذوفاً تقديرُه: تعْبُرونها.

وقرأ[3] أبو جعفر «الرُّوْيا» وبابَها «الرُّيَّا» بالإدغام، وذلك أنه قَلَبَ الهمزةَ واواً لسكونها بعد ضمةٍ فاجتمعت ياءٌ وواو، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ الياءُ في الياء. وهذه القراءةُ عندهم ضعيفةٌ؛ لأنَّ البدلَ غيرُ لازمٍ فكأنه لم تُوْجَدْ واو نظراً إلى الهمزة.

وعَبَرْتُ الرؤيا بالتخفيف ــ قال الزمخشري[4]: «هو الذي اعتمده الأثباتُ، ورَأَيْتُهم يُنْكرون «عَبَّرت» بالتشديد والتعبير والمعبِّر» قال: «وقد عَثَرْتُ على بيت أنشده المبرد في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب[5]:

٢٧٩٦ــ رَأَيْتُ رُؤْيا ثم عَبَّرْتُها وكنتُ للأحلام عَبَّارا

قال: «وحقيقةُ عبرت الرؤيا: ذكرتَ عاقبَتها وآخر أمرها كما تقول: عَبَرْتُ النهر إذا قطعتَه حتى تبلغَ آخرَ عَرْضه».

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿أَضْغاث﴾**: «أَضْغاث» خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أضغاث، يَعْنُون ما قَصَصْته علينا، والجملةُ منصوبةٌ بالقول.

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٣٢٣.
(٢) الآية ٢٠ من سورة يوسف.
(٣) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٥/٣١٢.
(٤) الكشاف: ٢/٣٢٣.
(٥) انظر رغبة الكامل من كتاب الكامل: ٤/١٧٢.

والأضغاث جمع «ضِغْث» بكسر الضاد، وهو ما جُمِع من النبات سواء كان جنساً واحداً أو أجناساً مختلطة وهو أصغرُ مِن الحُزْمة وأكبر من القَبْضة، فمِنْ مجيئه من جنسٍ واحد قولُه تعالىٰ: «وخُذْ بيدك ضِغْثاً»(١) رُوِي في التفسير(٢) أنه أخذ عِثْكالاً مِنْ نخلة. وفي الحديث(٣): أنه أُتي بمريض وَجَبَ عليه حَدٌّ فَفُعِل به ذلك. وقال ابن مقبل(٤):

٢٧٩٧ـ خَوْدٌ كأن فِراشَها وُضِعَتْ به أضغاثُ رَيْحانٍ غَداةَ شَمَالِ

[٥١٤/ب] / ومِنْ مجيئه مِنْ أخلاط النبات قولهم في أمثالهم(٥): «ضِغْثٌ على إبَّالة»، وقد خَصَّصه الزمخشري(٦) بما جُمِع مِنْ أخلاط النبات. فقال: «وأصلُ الأَضْغاث ما جُمِع مِنْ أخلاط النبات، وحِزَم الواحدِ ضِغْثٌ». وقال الراغب(٧): «الضِّغْث قَبْضَةُ رَيْحانٍ أو حَشيش أو قُضْبان». قلت: وقد تقدَّم أنه أكثرُ من القَبْضة، واستعمالُ الأَضْغاث هنا من باب الاستعارة. والإِضافة في «أَضْغاث أحلام» إضافةٌ بمعنى «مِنْ» إذ التقديرُ: أضغاثٌ من أحلام.

والأَحْلام جمع حُلُم. والباء في «بتأويل» متعلقةٌ بـ «عالمين»، وفي «بعالمين» لا تعلُّقَ لها لأنها زائدةٌ: إمَّا في خبرِ الحجازيَّة أو التميمية.

---

(١) الآية ٤٤ من سورة صٓ.
(٢) وهي رواية عن ابن عباس. البحر: ٤٠١/٧ والعثكال في النخل بمنزلة العنقود من الكرْم وهو العِذْق.
(٣) الحديث رواه أحمد: ٢٢٢/٥ حيث أقيم الحدُّ على الرجل لأنه وُجد على أَمَةٍ يَخْبُث بها. وانظر: النهاية: ١٨٣/٣.
(٤) المحرر: ٣٠٩/٩؛ البحر: ٣٠٠/٥. والخود: الفتاة الشابة الحسنة الخَلْق. والشمال: الريح الباردة.
(٥) مجمع الأمثال: ٤١٩/١، والإبالة: هنا البليَّة، والأصل فيها حُزمة من الحطب وقد تخفف باؤها.
(٦) الكشاف: ٣٢٤/٢.
(٧) المفردات: ٢٩٧.

وقولهم ذلك يُحتمل أن يكونَ نفياً للعلم بالرؤيا مطلقاً، وأن يكونَ نفياً للعلم بتأويل الأضغاث منها خاصةً دونَ المنام الصحيح. وقال أبو البقاء[١]: «بتأويل أضغاث الأحلام لا بد من ذلك [لأنهم لم يَدَّعوا الجهلَ بعبارة[٢] الرؤيا» انتهى. وقوله «الأحلام» وإنما كان واحداً، قال الزمخشري[٣] كما تقول: «فلان يركب الخيل ويلبس عَمائم الخَزِّ، لمَنْ لا يركب إلا فرساً واحداً ولا يتعمَّم إلا بعمامة واحدة][٤] تَزَيُّداً في الوصف»، ويجوز أن يكونَ قَصَّ عليهم مع هذه الرؤيا غيرها.

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿وادَّكَرَ﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنها جملةٌ حاليةٌ: إمَّا مِن الموصول، وإمَّا مِنْ عائده وهو فاعل «نجا». والثاني: أنها عطفٌ على «نجا» فلا مَحَلَّ لها لنسَقِها على ما لا محلَّ له.

والعامَّةُ على «ادَّكَرَ» بدالٍ مهملة مشددة وأصلها: اذْتَكَرَ افتعل مِنْ الذِّكر، فوقعت تاءُ الافتعال بعد الذال فأُبْدِلت دالاً فاجتمع متقاربان فأُبْدِلَ الأول مِنْ جنس الثاني وأُدغم. وقرأ[٥] الحسن البصري بذالٍ معجمة. ووجَّهوها بأنه أبدل التاءَ ذالاً مِنْ جنس الأولى وأدغم، وكذا الحكم في «مُدَّكِر»[٦] كما سيأتي في سورته إنْ شاء اللَّه تعالىٰ.

والعامَّةُ على «أُمَّة» بضم الهمزة وتشديد الميم وتاء منونة، وهي المدة الطويلة. وقرأ الأشهب العقيلي[٧] بكسر الهمزة، وفسَّروها بالنعمة، أي: بعد

---

(١) الإملاء: ٢/٥٤. (٢) الإملاء: تعبير.

(٣) الكشاف: ٢/٣٢٤.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

(٥) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٥/٣١٤.

(٦) الآية ١٥ من سورة القمر.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر: ٥/٣١٤؛ القرطبي: ٩/٢٠٢؛ الشواذ: ٦٤؛ المحتسب: ١/٣٤٤.

نعمةٍ أنعم بها عليه وهي خَلاصُه من السجن ونجاتُه من القتل، وأنشد الزمخشري[1] لعديّ[2]:

٢٧٩٨ـ ثم بعد الفَلاَح والمُلْكِ والإِمْـ ـمَـةِ وارَتْهُمْ هناكَ القبورُ

وأنشد غيره[3]:

٢٧٩٩ـ ألا لا أرَىٰ ذا إمَّةٍ أصبحَتْ به فَتَتْركه الأيامُ وهي كما هيا

وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وقتادة والضحاك وأبو رجاء «أَمَهٍ» بفتح الهمزة وتخفيف الميم وهاء منونة من الأَمَهِ، وهو النسيان، يقال: أَمِهَ يَأْمَهُ أَمَهاً وأمْهاً بفتح الميم وسكونها، والسكونُ غيرُ مَقيسٍ.

وقرأ مجاهد وعكرمة وشُبَيْل بن عَزْرَة[4]: «بعد أَمْهٍ» بسكون الميم، وقد تقدَّم أنه مصدرٌ لأَمِه على غير قياس. قال الزمخشري[5]: «ومَنْ قرأ بسكون الميم فقد خُطِّىء». قال الشيخ[6]: «وهذا على عادتِه في نسبته الخطأ إلى القراء» قلت: لم يَنْسِبْ هو إليهم خطأً؛ وإنما حكى أنَّ بعضَهم خطَّأ هذا القارىء فإنه قال: «خُطِّىء» بلفظِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولم يقل فقد أخطأ، على أنه إذا صَحَّ أنَّ مَنْ ذكره قرأ بذلك فلا سبيلَ إلى الخطأ إليه البتةَ. و«بعد» منصوب بـ «ادَّكر».

قوله: «أنا أُنَبِّئكم» هذه الجملةُ هي المحكية بالقول. وقرأ العامَّةُ من

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٤.
(٢) ديوانه: ٨٩؛ واللسان أمم.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٣١٤.
(٤) شبيل بن عَزْرَة الضُّبَعي أبو عمر البصري صدوق يَهِم، من الخامسة. تقريب التهذيب: ٢٦٤.
(٥) الكشاف: ٢/٣٢٤.
(٦) البحر: ٥/٣١٤.

الإنباء. والحسن[1] «أنا آتيكم» مضارع آتى من الإتيان، وهو قريبٌ من معنى الأول.

آ. (٤٦) والصِّدِّيق بناء مبالغة كالشِّرِّيب.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿تَزْرَعون﴾**: ظاهرُه أن هذا إخبارٌ من يوسف عليه السلام بذلك. وقال الزمخشري[2]: «تَزْرعون» خبر في معنى الأمر كقوله[3]: «تُـؤْمنون باللّه ورسوله وتجاهدون» وإنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب المأمورِ[4] المأمورَ بـه، فَيُجعل كـأنه وُجِـد[5] فهو يُخْبر عنه، والدليل على كونه في معنى الأمر قوله: «فَذَرُوه في سُنْبله». قال الشيخ[6]: «ولا يدلُّ الأمرُ بتَرْكِه في سنبلِه على أنَّ «تزرعون» في معنى ازرعوا، بل تَزْرعون إخبار غيبٍ، وأمَّا «فَذَرُوه» فهو أمرُ إشارةٍ بما ينبغي أنْ يَفْعلوه». قلت: هذا هو الظاهرُ، ولا مَدْخَلَ لأمره لهم بالزِّراعة؛ لأنهم يَزْرعون على عادتهم، أَمَرَهم أو لم يأمرهم، وإنما يحتاج إلى الأمر فيما لم يكن من عادة الإنسان أن يفعلَه كتَرْكِه في سُنْبله.

قوله: «دَأَباً» قرأ[7] حفص بفتح الهمزة، والباقون بسكونها، وهما لغتان في مصدر دَأَب يَدْأَبُ، أي: داوَمَ على الشيء ولازَمَه. وهذا كما قالوا: ضَأْن وضَأَن، ومَعْز ومَعَز بفتح العين وسكونها. وفي انتصابه أوجهٌ، أحدها وهو قول

---

(١) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٣١٤/٥؛ القرطبي: ٢٠٢/٩.
(٢) الكشاف: ٣٢٥/٢.
(٣) الآية ١١ من سورة الصف.
(٤) الكشاف: في إيجاب إيجاد المأمور به».
(٥) الكشاف: «يُوْجَد».
(٦) البحر: ٣١٥/٥.
(٧) السبعة: ٣٤٩؛ الحجة: ٣٥٩؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣١٥/٥.

سيبويه(١): أنه منصوبٌ بفعل مقدر تقديره تَدْأَبون. والثاني وهو قول أبي العباس: أنه منصوبٌ بتزرعون لأنه من معناه، فهو من باب «قَعَدْتُ القُرْفُصاء». وفيه نظر لأنه ليس نوعاً خاصاً به بخلاف القرفصاء مع القعود. / والثالث: أنه واقعٌ موقع الحال فيكون فيه الأوجه المعروفة: إمَّا المبالغةُ، وإمَّا وقوعُه موقعَ الصفة، وإمَّا على حذف مضاف، أي: دائِبين أو ذوي دأب، أو جَعَلهم نفسَ الدَأَب مبالغة. وقد تقدَّم الكلامُ على «الدأب» في آل عمران عند قوله: «كدَأْب آل فرعون»(٢). [٥١٥/أ]

قوله: «فما حَصَدْتُمْ» «ما» يجوز أن تكونَ شرطيةً أو موصولةً. وقرأ(٣) أبو عبدالرحمن «يأكلون» بالغَيْبة، أي: الناس، ويجوز أن يكونَ التفاتاً.

آ. (٤٨) **وقوله تعالى: ﴿سَبْعٌ شِدادٌ﴾**: حُذِف المميِّز وهو الموصوف لدلالة ما تقدَّم عليه. ونَسَبَ الأكلَ إليهنَّ مجازاً كقوله: «والنهارَ مُبْصِراً»(٤) لمَّا كان الأكلُ والإبصارُ فيهما جُعِلا كأنهما واقعان فيهما.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿يُغاث الناسُ﴾**: يجوز أن تكون الألف عن واو، وأن تكون عن ياء: إمَّا مِن الغَوْث وهو الفَرَج، وفعلُه رباعيٌّ يُقال: أغاثَنا اللَّه، مِن الغَوْث، وإمَّا مِن الغَيْث وهو المطرُ يُقال: «غِيْثَتِ البلاد»، أي: مُطِرَتْ، وفعلُه ثلاثي يقال: غاثنا اللَّه مِن الغَيْث. وقالت(٥) أعرابية: «غِثْنا ما شِئْنا»، أي: مُطِرْنا ما أَرَدْنا.

---

(١) الكتاب: ١/١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) الآية ١١.
(٣) البحر ٥/٣١٥.
(٤) الآية ٦٧ من سورة يونس.
(٥) انظر: الخبر في: اللسان (غيث) عن الأصمعي.

قوله: «يَعْصِرون» قرأ[1] الأخوان «تَعْصِرون» بالخطاب، والباقون بياء الغيبة، وهما واضحتان، لتقدُّم مخاطبٍ وغائب، فكلُّ قراءةٍ تَرْجِعُ إلى ما يليق به. و«يَعْصِرون» يحتمل أوجهاً، أظهرُها: أنه مِنْ عَصَرَ العِنَبَ أو الزيتون أو نحو ذلك. والثاني: أنه مِنْ عَصَر الضَّرْع إذا حَلَبَه. والثالث: أنه من العُصْرة وهي النجاة، والعَصَر: المَنْجى. وقال أبو زبيد في عثمان رضي الله عنه[2]:

٢٨٠٠ــ صادِياً يَسْتغيث غيرَ مُغَاثٍ ولقد كان عُصْرَة المَنْجودِ

ويَعْضُد هذا الوجهَ مطابقةُ قوله «فيه يُغاث الناسُ» يُقال: عَصَره يَعْصِرُه، أي: أنجاه.

وقرأ[3] جعفر بن محمد والأعرج: «يُعْصَرون» بالياء من تحت، وعيسى البصرة بالتاء من فوق، وهو في كلتا القراءتين مبنيٌّ للمفعول. وفي هاتين القراءتين تأويلان، أحدهما: أنها مِنْ عَصَره إذا أنجاه، قال الزمخشري[4]: «وهو مطابِقٌ للإغاثة». والثاني: ــ قاله قطرب ــ أنها من الإعصار، وهو إمطار السحابة الماءَ كقوله: «وأَنْزَلْنا مِن المُعْصِرات»[5]. قال الزمخشري[6]: «وقرىء «يُعْصَرون»: يُمْطَرون مِنْ أَعْصَرَتِ السَّحابة، وفيه وجهان: إمَّا أن يُضَمَّن أَعْصَرت معنىٰ مُطِرَتْ فيُعَدَّى تعديتَه، وإمَّا أن يقال: الأصل: أُعْصِرَتْ

---

(١) السبعة: ٣٤٩؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣١٥/٥؛ الحجة: ٣٥٩.
(٢) البيت لأبي زبيد في رثاء قريبه وليس كما قال المؤلف، من قصيدة في جمهرة أشعار العرب: ٧٣٣؛ وهو في مجاز القرآن: ٣١٣؛ والقرطبي: ٢٠٥/٩؛ واللسان: عصر.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٦/٥؛ القرطبي: ٢٠٥/٩.
(٤) الكشاف: ٣٢٥/٢.
(٥) الآية ١٤ من سورة النبأ.
(٦) الكشاف: ٣٢٥/٢.

عليهم فَحَذَفَ الجارَّ وأوصل الفعلَ [إلى ضميرهم، أو يُسْنَدُ الإعصارُ إليهم مجازاً فجُعِلوا مُعْصَرين»][1].

وقرأ زيد بن علي: «تِعِصِّرون» بكسر التاء والعين والصادِ مشددةً، وأصلها تَعْتصرون فأدغم التاء في الصاد، وأتبع العينَ للصاد، ثم أتبع التاء للعين، وتقدَّم تحريره في «أمَّن لا يَهِدِّي»[2].

ونقل النقاش قراءةَ «يُعَصِّرون» بضم الياء وفتح العين وكسر الصادِ مشددةً مِنْ «عَصَّر» للتكثير. وهذه القراءةُ وقراءةُ زيدٍ المتقدمة تحتملان أن يكونا مِن العَصْر للنبات أو الضرع، أو النجاة كقول الآخر[3]:

٢٨٠١ـ لـو بغيـرِ المـاءِ حَلْقي شَـرِقٌ كنت كالغَصَّانِ بالماءِ اعتصاري

أي: نجاتي.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿ما بالُ النِّسوةِ﴾**: العامَّةُ على كسر نون النسوة، وضَمَّها عاصم في روايةِ أبـي بكـرٍ[4] عنه، وليست بـالمشهورة، وكذلك قرأها أبو حيوة. وقُرِىء[5] «اللائي» وكلاهما جمعٌ لـ«التي».

آ. **(٥١)** والخَطْبُ: الأمر والشأن الذي فيه خطرٌ. قال امرؤ القيس[6]:

٢٨٠٢ـ وما المَرْءُ ما دامَتْ حُشاشَةُ نفسِه بمُدْرِكِ أَطْرافِ الخُطوبِ ولا آلِ

---

(١) ما بين معقوفين لم يَرِد في «الكشاف».

(٢) الآية ٣٥ من سورة يونس.

(٣) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه: ٩٣؛ والكتاب: ٤٦٢/١؛ والخزانة: ٥٩٤/٣؛ والهمع: ٦٦/٢؛ والدرر: ٨١/٢.

(٤) البحر: ٣١٧/٥.

(٥) لم أقف على هذه القراءة، وفي البحر: ٣١٧/٥؛ والمحرر: ٣١٧/٩: بالياء «اللايِ».

(٦) تقدم برقم ١٣٩٨.

وهو في الأصلِ مصدرُ خَطَب يَخْطُبُ، وإنما يُخْطب في الأمور العظام.

قوله: «إذ راوَدْتُنَّ» هذا الظرفُ منصوبٌ بقوله «خَطْبُكُنَّ» لأنه في معنى الفعل؛ إذ المعنى: ما فعلتنَّ وما أَرَدْتُنَّ به في ذلك الوقتِ؟

قوله: «الآن حَصْحَصَ» «الآن» منصوبٌ بما بعدَه، وحَصْحَصَ معناه تَبَيَّنَ وظهر بعدَ خَفَاءٍ، قاله الخليل. قال بعضهم: هو مأخوذٌ مِن الحِصَّة والمعنىٰ: بانَتْ حِصَّةُ الحَقِّ مِنْ حِصَّةِ الباطل كما تتميَّز حِصَصُ الأراضي وغيرِها. وقيل: بمعنى ثبت واستقرَّ. وقال الراغب(١): «حَصْحَصَ الحقُّ، وذلك بانكشافِ ما يَغْمُره(٢)، وحَصَّ وحَصْحَصَ نحو: كَفَّ وكَفْكَفَ وكَبَّ وكَبْكَبَ، وحَصَّه: قَطَعه: إمَّا بالمباشرة وإمَّا بالحكم، فمِنَ الأول قولُ / الشاعر(٣): [٥١٥/ب]

٢٨٠٣ـ قدحَصَّتِ البيضةرأسي . . . .

ومنه رَجُلٌ أَحَصُّ: انقطع بعضُ شَعْره، وامرأة حَصَّاءُ، والحِصَّة: القطعةُ من الجملة ويُسْتعمل استعمالَ النصيب. وقيل: هو مِنْ «حَصْحَصَ البعير» إذا أَلْقَى ثَفِناتِه للإناخةِ، قال الشاعر(٤):

---

(١) المفردات: ١٢٠.
(٢) في المطبوعة: ما يُقْهره.
(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت وتمامه:
قد حَصَّت البيضة رأسي فما ... أذوق نوماً غيرَ تَهْجاع
وهو في المفردات: ١٢٠؛ واللسان: حصص.
(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه: ١٩؛ واللسان والصحاح حصص. ورواية الديوان:
وأثَّر في صُمِّ الصَّفا ثَفِناتِه ... ورام بـ لَمَّا أَمْرَه ثم صَمَّما
والثفنات: ما يقع على الأرض من البعير إذا استناخ ورام بلمَّا: أراد ألا يقوم.

٢٨٠٤ـ فَحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفَا ثَفِناتِه ... وناءَ بسَلْمَىٰ نَوْءَةً ثم صَمَّما

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿ذلك﴾**: خبر مبتدأ مضمر، أي: الأمر ذلك. و«ليعلم» متعلقٌ بمضمرٍ، أي: أظهر اللَّه ذلك ليعلم، أو مبتدأ وخبره محذوفٌ، أي: ذلك الذي صَرَّحْتُ به عن براءته أمرٌ من اللَّه لا بدَّ منه، و«لِيَعْلَمَ» متعلقٌ بذلك الخبرِ، أو يكون «ذلك» مفعولاً لفعلٍ مقدر يتعلَّقُ به هذا الجارُّ أيضاً، أي: فَعَلَ اللَّه ذلك، أو فَعَلْتُه أنا بتيسير اللَّه ليعلمَ.

قوله: «بالغيب» يجوز أن تكونَ الباءُ ظرفيةً. قال الزمخشري[1]: «أي: بمكان الغَيْب وهو الخَفَاءُ والاستتار وراءَ الأبوابِ السبعة المُغَلَّقة». ويجوز أن تكون الباء للحال: إمَّا مِنَ الفاعل على معنىٰ: وأنا غائب عنه خفيٌّ عن عينه، وإمَّا من المفعول على معنىٰ: وهو غائب عني خفيٌّ عن عيني، وهذا مِنْ كلامِ يوسُفَ، وبه بدأ الزمخشري[2] كالمختار له. وقال غيرُه: إنه مِنْ كلامِ امرأة العزيز وهو الظاهر. وقوله: «وأنَّ اللَّه» نَسَقٌ على «أني» أي لِيَعلمَ الأمرين.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿إلا ما رَحِمَ﴾**: فيه أوجه، أحدُها: أنه مستثنىٰ من الضمير المستكنِّ في «أمَّارَةٌ» كأنه قيل: إن النفس لأمَّارة بالسوءِ إلا نَفْساً رحمها ربِّي، فيكون أراد بالنفس الجنسَ، فلذلك ساغ الاستثناء منها كقوله تعالى: «إنَّ الإنسانَ لفي خُسْر إلا الذين آمنوا»[3]، وإلى هذا نحا الزمخشري[4] فإنه قال: «إلا البعضَ الذي رحمه ربي بالعِصْمة كالملائكة» وفيه نظرٌ مِنْ حيث إيقاعُ «ما» على مَنْ يَعْقِلُ والمشهورُ خِلافُه.

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٧.
(٢) الكشاف: ٢/٣٢٧.
(٣) الآية ٢ ـ ٣ من سورة العصر.
(٤) الكشاف: ٢/٣٢٧.

والثاني: أنَّ «ما» في معنى الزمان فيكون مستثنى من الزمن العام المقدَّر، والمعنى: إنَّ النفس لأمَّارَةٌ بالسوء في كلِّ وقتٍ وأوانٍ إلا وقتَ رحمةِ ربي إياها بالعِصْمة. ونظَّره أبو البقاء[1] بقوله تعالى[2] «ودِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إلى أهله، إلا أن يَصَّدَّقُوا». وقد تقدَّم أن الجمهورَ لا يُجيزون أن تكون «أنْ» واقعةً موقعَ ظرفِ الزمان.

والثالث: أنه مستثنىٰ من مفعول «أمَّارة»، أي: لأمَّارةٌ صاحبَها بالسوءِ إلا الذي رَحِمه اللَّه. وفيه إيقاعُ «ما» على العاقل.

والرابع: أنه استثناءٌ منقطعٌ. قال ابن عطية[3]: «وهو قولُ الجمهور». وقال الزمخشري[4]: «ويجوز أن يكونَ استثناءً منقطعاً، أي: ولكنْ رحمةُ ربي هي التي تَصْرِف الإساءةَ كقوله: «ولا هم يُنْقَذُون إلا رحمةً منا»[5].

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿فلمَّا كَلَّمه﴾**: يجوز أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ المَلِك، والمفعول ضميرَ يوسفَ عليه السلام وهو الظاهر، ويجوز العكس.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿لِيُوسُفُ﴾**: يجوز في هذه اللام أنْ تكونَ متعلقةً بـ«مَكَّنَّا» على أن يكون مفعولُ «مَكَّنَّا» محذوفاً تقديره: مَكَّنَّا لِيوسفَ الأمورَ، أو على أن يكونَ المفعولُ به «حيث» كما سيأتي. ويجوز أن تكونَ زائدةً عند مَنْ يرىٰ ذلك، وقد تقدم أنَّ الجمهورَ يَأْبَوْن ذلك إلا في موضعين[6].

---

(١) الإملاء: ٢/٥٤.
(٢) الآية ٩٢ من سورة النساء، وقوله: «ودية» ورد في الأصل بالفاء وهو سهو.
(٣) المحرر: ٩/٣٢١.
(٤) الكشاف: ٢/٣٢٧.
(٥) الآية ٢٣ من سورة يس.
(٦) إذا كان العامل فرعاً نحو: «فعَّال لما يريد» أو متأخراً نحو: لربهم يرهبون».

قوله: «يَتَبَوَّأ» جملةٌ حاليةٌ من «يوسف». و«منها» يجوز أنْ تتعلَّق بـ«يَتَبَوَّأ». وأجاز[1] أبو البقاء أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنْ «حيث»[2].

و«حيث» يجوزُ أن يكونَ ظرفاً لـ«يَتَبَوَّأ»، ويجوز أنْ يكونَ مفعولاً به وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنعام.

وقرأ[3] ابن كثير «نَشَاء»[4] بالنون على أنها نونُ العظمةِ للَّه تعالىٰ. وجَوَّز أبو البقاء[5] أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ يوسف قال: «لأنَّ مشيئته مِنْ مشيئة اللَّه» وفيه نظرٌ لأنَّ نَظْم الكلامِ يَأْباه. والباقون بالياء على أنه ضمير يوسف. ولا خلاف في قوله «نُصيب برحمتنا مَنْ نشاء» أنها بالنون. وجَوَّز الشيخ[6] أن يكونَ الفاعلُ في قراءة الياء ضميرَ اللَّهِ تعالىٰ، ويكون التفاتاً.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿بِجَهازِهم﴾**: العامَّةُ على فتح الجيم، وقُرىء[7] بكسرِها، وهما لغتان فيما يحتاجه الإنسانُ مِنْ زاد ومتاعٍ ومنه «جهاز العروس» و«جهاز البيت».

وقوله: «بأخٍ لكم» ولم يَقُلْ بأخيكم بالإضافة؛ مبالغةً في عَدَم تَعَرُّفِه بهم؛ ولذلك فَرَّقوا بين «مررت بغلامك» و«بغلامٍ لك» فإنَّ الأولَ يَقْتضي عِرْفانك بالغلام، وأن بينك وبين مخاطِبك نوعَ عَهْدٍ، والثاني لا يَقْتضي ذلك،

---

(١) قوله: «وأجاز» مخروم في الأصل.

(٢) في مطبوعة أبي البقاء: ٥٥/٢ خلاف ذلك، قال: «ولا يجوز أن يكون حالاً من «حيث» لأن حيث لا تتم إلا بالمضاف إليه، وتقديم الحال على المضاف إليه لا يجوز».

(٣) انظر إعرابه للآية: ١٢٤.

(٤) السبعة: ٣٤٩؛ الحجة: ٣٦٠؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣٢٠/٥.

(٥) الإملاء: ٥٥/٢.

(٦) البحر: ٣٢٠/٥.

(٧) البحر: ٣٢١/٥؛ ونسبها في الشواذ: ٦٤ إلى يحيى بن يعمر.

وقد تُخْبر عن المعرفة إخبارَ النكرة فتقول: «قال رجل كذا» وأنت تعرفه لصِدْق إطلاقِ النكرةِ على المعرفة.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿ولا تَقْرَبُون﴾**: يُحْتمل أنْ تكونَ «لا» ناهيةً فيكونَ «تَقْربون» مجزوماً، ويُحْتمل أن تكونَ «لا» نافيةً وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ داخلاً في حَيِّز الجزاء معطوفاً عليه، فيكونَ أيضاً مجزوماً على ما تقدم. والثاني: أنه نفيٌ مستقلٌ غيرُ معطوف على جزاءِ الشرط، وهو خبر في معنى النهي كقوله: «فلا رَفَثَ»(١). / [٥١٦/أ]

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿لفِتْيانه﴾**: قرأ(٢) الأخوان وحفص: «لفتيانه»، والباقون: «لفِتْيَته»، والفِتْيان جمع كثرة، والفِتْية جمعُ قلَّة، فالتكثير بالنسبة إلى المأمورين، والقلَّة بالنسبة إلى المتناوِلين. و«فتىً» يُجْمع على فِتْيان وفِتْيَة وقد تقدَّم: هل فِعْلَة في الجموع اسمُ جمعٍ أو جمعُ تكسير، ومثله «أخ» فإنه جُمِع على إخْوَة وإخوان.

و«يَرْجِعون» يحتمل أن يكونَ متعدِّياً وحُذِف مفعوله، أي: يَرْجعون البضاعةَ لأنه عَرَف من دينهم ذلك، وأن يكونَ قاصراً بمعنى يرجعون إلينا.

آ. (٦٣) وقرأ(٣) الأخوان «يَكْتَلْ» بالياء من تحت، أي: يكتل أخونا، والباقون بالنون، أي: نكتل نحن، وهو مجزومٌ على جواب الأمر.

ويُحكى أنه جَرَىٰ بحضرةِ المتوكلِ أو وزيرِه ابنِ الزياتِ بين المازني وابن السكيت مسألةٌ: وهي ما وزنُ «نَكْتَلْ»؟ فقال يعقوب: نَفْتَل، فَسَخِر به

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٢) السبعة: ٣٤٩؛ التيسير: ١٢٩؛ الحجة: ٣٦١؛ البحر: ٣٢٢/٥؛ القرطبي: ٢٢٢/٩.

(٣) السبعة: ٣٥٠؛ التيسير: ١٢٩؛ الحجة: ٣٦١؛ البحر: ٣٢٢/٥.

المازني وقال: إنما وزنُها نَفْتَعِل، هكذا رأيتُ في بعض الكتب، وهذا ليس بخطأ؛ لأنَّ التصريفيين نَصُّوا على أنه إذا كان في الكلمة حَذْفٌ[1] أو قَلْبٌ حُذِفَتْ في الزِّنَة وقُلِبَتْ فتقول: وزن بِعْتُ وقُمْتُ: فِعْتُ وفُعْتُ، ووزنُ عِد: عِل، ووزنُ ناءَ: فَلَعَ[2]، وإن شِئْتَ أتَيْتَ بالأصل، فعلى هذا لا خطأ في قوله: وزن نَكْتَلْ نَفْتَلْ، لأنه اعتبر اللفظُ لا الأصلُ. ورأيت في بعض الكتب أنه قال: نَفْعَل بالعين وهذا خطأ مَحْضٌ، على أن الظاهر من أمرِ[3] يعقوب أنه لم يُتْقِنْ هذا، ولو أتْقَنَه لقال: وزنُه على الأصل كذا، وعلى اللفظ كذا، ولذلك أنْحَىٰ عليه المازني فلم يَرُدَّ عليه بشيء[4].

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿إلا كما أَمِنْتُكم﴾**: منصوبٌ على نعتِ مصدرٍ محذوف أو على الحال منه، أي: ائتماناً كائتِمـاني لكم على أخيه، شبَّه ائتِمانَه لهم على هذا بائتمانِه على ذلك. و «من قبلُ» متعلق بـ «أمِنْتُكم».

قوله: «فاللَّهُ خيرٌ حافظاً» قرأ[5] الأخَوان وحفص «حافظاً» وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تمييز، قال أبو البقاء[6]: «ومثل هذا يجوز إضافته». قلت: قد قرأ بذلك الأعمش[7]: «فاللَّه خيرُ حافظٍ»، واللَّه تعالىٰ متَّصِفٌ بأنَّ حِفْظَه يزيد على حِفْظِ غيرِه كقولك: هو أفضل عالم. والثاني: أنه حال، ذكر ذلك الـزمخشري[8] وأبـو البقاء[9] وغيـرُهما. قـال الشيـخ[10] ـ وقـد نقله عن

---

(١) قوله: «حذف» مخروم في الأصل.
(٢) لأن الأصل قبل القلب المكاني نَأَى.
(٣) قوله: «من أمر» مخروم في الأصل.
(٤) قوله: «عليه بشيء» مخروم في الأصل.
(٥) السبعة ٣٥٠؛ التيسير ١٢٩؛ الحجة ٣٦٢؛ البحر: ٣٢٢/٥.
(٦) الإملاء: ٥٥/٢.
(٧) الإتحاف ٢٦٦؛ البحر: ٣٢٣/٥.
(٨) الكشاف: ٣٣١/٢. (٩) الإملاء: ٥٥/٢. (١٠) البحر: ٣٢٢/٥ ـ ٣٢٣.

الزمخشري وحده ـ: «وليس بجيد؛ لأنَّ فيه تقييدَ «خير» بهذه الحال». قلت: ولا محذورَ فإن هذه الحالَ لازمةٌ لأنها مؤكدةٌ لا مبيِّنَة، وليس هذا بأولِ حالٍ وَرَدَتْ لازمةً.

وقرأ الباقون «حِفْظاً»، ولم يُجيزوا فيها غير التمييز؛ لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت مِنْ صفةِ ما يَصْدُق عليه «خير»، ولا يَصْدُق ذلك على ما يَصْدُق عليه «خير»؛ لأن الحِفْظ معنى من المعاني، ومَنْ يَتَأَوَّلْ «زيدٌ عَدْلٌ» على المبالغة، أو على حذف المضاف، أو على وقوعِ المصدرِ موقعَ الوصفِ يُجِزْ في «حِفْظاً» أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تَعَسُّف.

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿رُدَّتْ إليهم﴾**: قرأ[١] علقمة ويحيى والأعمش «رِدَّتْ» بكسر الراء على نَقْلِ حركةِ الدالِ المدغمة إلى الراء بعد تَوَهُّم خُلُوِّها مِنْ حركتها، وهي لغةُ بني ضَبَّة، على أن قطرباً حكى عن العرب نَقْلَ حركةِ العين إلى الفاء في الصحيح فيقولون: «ضِرْب زيدٌ» بمعنى ضُرِب زيد، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ولو رُدُّوا لَعادوا»[٢] في الأنعام.

قوله: «ما نبغي» في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها استفهاميةٌ فهي مفعولٌ مقدمٌ واجبُ التقديم؛ لأن لها صدرَ الكلام، أي: أيَّ شيءٍ نبغي. والثاني: أَنْ تكونَ نافيةً ولها معنيان، أحدهما: ما بقي لنا ما نطلب، قاله الزجاج. والثاني: ما نبغي، من البغي، أي: ما افْتَرَيْنا ولا كَذَبْنا على هذا المَلِكِ في إكرامه وإحسانه. قال الزمخشري[٣]: «ما نبغي في القول وما نتزيَّد فيما وَصَفْنا لك من إحسان المَلِك».

---

(١) الإتحاف ٢٦٦؛ البحر: ٥/٣٢٣؛ المحتسب: ١/٣٤٥.

(٢) الآية ٢٨.

(٣) الكشاف: ٢/٣٣١.

وأَثْبَتَ القرَّاءُ هذه الياءَ في «نبغي» وَصْلاً ووقفاً ولم يَجْعلوها من الزوائد بخلاف التي في الكهف كما سيأتي: «قال: ذلك ما كنَّا نَبْغي»(١). والفرق أنَّ «ما» هناك موصولةٌ فحُذِفَ عائدُها، والحذفُ يُؤْنِسُ بالحذف، وهذه عبارةٌ مستفيضة عند أهلِ هذه الصناعةِ يقولون: التغيير يُؤْنس بالتغيير بخلافها هنا فإنها: إمَّا استفهاميةٌ، وإمَّا نافيةٌ، ولا حَذْفَ على القولين حتى يُؤْنَسَ بالحذف.

وقرأ(٢) عبد اللَّه وأبو حيوة ورَوَتْها عائشة عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم «ما تبغي» بالخطاب. و«ما» تحتمل الوجهين أيضاً في هذه القراءة.

والجملةُ مِنْ قوله: «هذه بضاعتُنا» تحتمل أنْ تكونَ مفسِّرةً لقولهم «ما نبغي»، وأن تكونَ مستأنفةً.

قوله: «ونَميرُ» معطوفُ على الجملة الاسمية قبلها، وإذا كانت «ما» نافيةً جاز أن تُعْطَفَ على «نَبْغي»، فيكونَ عَطْفَ جملةٍ فعلية على مثلِها. وقرأت(٣) عائشة وأبو عبدالرحمن: «ونُمير» مِنْ «أماره» إذا جَعَلَ له المِيرة يُقال: ماره يَميره، وأماره يُمِيْره. والمِيرة: جَلْبُ الخير قال(٤):

٢٨٠٥ـ بَعَثْتُكَ مائِراً فمكَثْت حَوْلاً متى يأتي غِياثُكَ مَنْ تُغِيْثُ

والبعيرُ لغةً يقع على الذَّكر خاصةً، وأطلقه بعضُهم على الناقة أيضاً، وجعله نظيرَ «إنسان»، ويجوز كَسْرُ بائه إتباعاً لعينه، ويُجمع في القلة على أبْعِرَة، وفي الكثرة على بُعْران.

---

(١) الآية ٦٤ من سورة الكهف وانظر في تفصيل قراءتها وصلاً ووقفاً: السبعة ٣٩١، ٤٠٣؛ البحر: ١٤٧/٦.
(٢) البحر: ٣٢٤/٥.
(٣) البحر: ٣٢٤/٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي: ٢٢٤/٩؛ والبحر: ٣١٤/٥؛ والمحرر: ٣٣٤/٩.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّني به﴾**: هذا جوابٌ للقسم المضمرِ في قوله: «مَوْثِقاً» لأنه في معنى: حتى تحلفوا لي لتأتُنَّني به.

قوله: «إلا أن يُحاطَ بكم» في هذا الاستثناء أوجه أحدُها: أنه منقطع، قاله أبو البقاء[١]، يعني فيكون / تقديرُ الكلام: لكن إذا أحيط بكم خَرَجْتُمْ [٥١٦/ب]
مِنْ عَتَبي وغضبي عليكم إن لم تَأْتوني به لوضوح عُذْركم.

الثاني: أنه متصل وهو استثناء مِن المفعول له العامِّ. قال الزمخشري[٢]: «فإن قلت أخبرْني عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال. قلت: «أن يُحاط بكم» مفعولٌ له، والكلامُ المثبت الذي هو قولُه «لَتَأْتُنَّني به» في معنى النفي معناه: لا تَمْتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، أو[٣] لا تمتنعون منه لعلةٍ من العلل إلا لعلة واحدة وهي أنْ يُحاط بكم، فهو استثناءٌ مِنْ أَعمِّ العامِّ في المفعول له، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد مِنْ تأويله بالنفي، ونظيرُه في الإِثبات المتأوَّل بمعنى النفي قولهم: «أقسمتُ باللَّه لمَّا فعلتَ وإلا فعلت»، تريد: ما أطلبُ منك إلا الفعلَ» ولوضوح هذا الوجهِ لم يذكر غيره.

والثالث: أنه مستثنىً مِنْ أعمِّ العامِّ في الأحوال. قال أبو البقاء[٤]: «تقديره: لَتَأْتُنَّني به على كل حال إلا في حال الإِحاطة بكم». قلت: قد نَصُّوا على أنَّ «أنْ» الناصبة للفعل لا تقع موقعَ الحال، وإن كانَتْ مؤولةً بمصدر يجوز أن تقع موقع الحال، لأنهم لم يَغْتفروا في المُـؤول ما يَغْتفرونه في

---

(١) الإملاء: ٢/٥٥.
(٢) الكشاف: ٢/٣٣٢.
(٣) الكشاف: أي.
(٤) الإملاء: ٢/٥٥.

الصريح فيجيزون: جئتُك رَكْضاً، ولا يُجيزون: جئتك أن أركضَ، وإن كان في تأويله.

الرابع: أنه مستثنىٰ من أعم العام في الأزمان والتقدير: لَتَأْتُنَّني به في كلِّ وقتٍ إلا في وقت الإحاطة بكم. وهذه المسألة تَقَدَّم فيها خلافٌ، وأن أبا الفتح أجاز ذلك، كما يُجَوِّزه في المصدر الصريح، فكما تقول: «أتيتُكَ صِياحَ الدِّيك» يُجيز «أنْ يَصيح الديك» وجعل من ذلك قول[1] تأبط شراً:

٢٨٠٦ـ وقــالـوا لا تَنْكِحِيـهِ فـإنَّـه لأَوَّلِ نَصْلٍ أن يُلاقِيَ مَجْمعا

وقولَ أبـي ذؤيب الهذلي[2]:

٢٨٠٧ـ وتاللَّهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واجـدٍ بأوجدَ مني أن يُهانَ صغيرُها

قال: «تقديره: وقتَ ملاقاتِه الجمعَ، ووقت إهانـةِ صغيرها». قال الشيخ[3]: «فعلَىٰ ما قاله يجوز تخريجُ الآية، ويبقىٰ «لتأتُنَّني به» على ظاهره من الإثبات». قلت: الظاهر من هذا أنه استثناءٌ مفرغ، ومتى كان مفرَّغاً وَجَبَ تأويلُه بالنفي.

ومنع ابن الأنباري مِنْ ذلك في «أنْ» وفي «ما» أيضاً قال: «فيجوز أن تقولَ: خروجُنا صياح الديك، ولا يجوز خروجُنا أن يصيحَ، أو: ما يصيح الديك، فاغتُفِر في الصريح ما لم يُغْتفر في المؤول». وهذا قياس ما قدَّمْتُه في مَنْع وقوع «أنْ» وما في حَيِّزها موقعَ الحال، ولك أَنْ تُفَرِّق ما بينهما بأن الحال تلزمُ التنكيرَ، وأنْ وما في حَيِّزها نَصُّـوا على أنها في رتبـة المضمر في

---

(١) الحماسة: ١/٢٦٣؛ الهمع: ١/٢٣٩؛ الدرر: ١/٢٠٠.
(٢) البيت لساعدة بن جؤية وليس لأبـي ذؤيب، وهوفي ديوان الهذليين: ٢/٢١٤؛ والبحر: ٥/٣٢٥.
(٣) البحر: ٥/٣٢٥.

التعريف، فيُنافي وقوعَها موقعَ الحال بخلاف الظرف، فإنه لا يُشْترط تنكيرُه، فلا يَمْتنع وقوعُ «أَنْ» وما في حيزها موقعَه.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿ولَمَّا دخلوا مِنْ حيث﴾**: في جواب «لمَّا» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنه الجملةُ المنفية من قوله: «ما كان يُغني». وفيه حجةٌ لمَنْ يَدَّعي كونَ «لمَّا» حرفاً لا ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابُها، إذ لا يَصْلح للعملِ سواه، لكن ما بعد «ما» النافية لا يَعْمل فيما قبلها، لا يجوز: «حين قام أخوك ما قام أبوك»، مع جواز «لمَّا قام أخوك ما قام أبوك».

والثاني: أنَّ جوابَها محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء[١]: «امتثلوا وقَضَوا حاجةَ أبيهم»، وإليه نَحَا ابن عطية[٢] أيضاً، وهو تَعَسُّفٌ لأنَّ في الكلامِ ما هو جوابٌ صريحٌ كما قَدَّمْتُه.

والثالث: أنَّ الجوابَ هو قولُه: «آوىٰ» قال أبو البقاء[٣]: «وهو جوابُ «لمَّا» الأولى والثانية كقولك: «لمَّا جِئْتني، ولمَّا كَلَّمْتك أَجَبْتَني»، وحَسَّن ذلك أنَّ دخولَهم على يوسف عليه السلام يَعْقُبُ دخولهم من الأبواب» يعني أنَّ «آوىٰ» جوابُ الأولى والثانية، وهو واضح.

قوله: «إلا حاجةً» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطع تقديرُه: ولكنَّ حاجةً في نفس يعقوب قضاها، ولم يذكر الزمخشري[٤] غيره. والثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجله، ولم يذكر أبو البقاء[٥] غيره، ويكون التقدير: ما كانَ

---

(١) الإملاء: ٢/٥٥.
(٢) عبارته في المحرر: ٩/٣٣٧: «فجواب «لمَّا» في معنى قوله: «ما كان يغني».
(٣) الإملاء: ٢/٥٥.
(٤) الكشاف: ٢/٣٣٣.
(٥) الإملاء: ٢/٥٦.

يُغْني عنهم لشيء من الأشياء إلا لأجلِ حاجةٍ كانت في نفس يعقوب. وفاعل «يُغْني» ضميرُ التفرقِ المدلولِ عليه من الكلام المتقدم. وفيما أجازه أبو البقاء نظرٌ من حيث المعنىٰ لا يَخْفَى على متأمِّله. و«قضاها» صفةٌ لـ«حاجةً».

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿جَعَل السِّقاية﴾**: العامَّة على «جَعَل» دون زيادة واو قبلها. وقرأ[1] عبدالله «وجَعَلَ»، وهي تحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّ الجوابَ محذوفٌ. والثاني: أن الواوَ مزيدةٌ في الجواب على رأيِ مَنْ يَرى ذلك، وهم الكوفيون[2] والأخفش. / وقال الشيخ[3]: «وقرأ عبدالله ـ فيما نقل الزمخشري ـ «وجعل السِّقاية في رَحْل أخيه: أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذَّن مؤذِّن»، وفي نَقْل ابن عطية[4] «وجعل» بزيادة واوٍ في «جَعَل»، دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله: «في رَحْل أخيه»، فاحتمل أن تكونَ الواوُ زائدةً على مذهب الكوفيين، واحتمل أن يكونَ جوابُ «لمَّا» محذوفاً تقديره: فَقَدها حافظُها، كما قيل: إنما أوحيَ إلى يوسفَ أن يَجْعل السقاية فقط، ثم إنَّ حافِظَها فَقَدَها فنادىٰ برأيه فيما ظهر له، ورجَّحه الطبري[5]، وتفتيشُ الأوعية يَرُدُّ هذا القول». [٥١٧/أ]

قلت: لم ينقلِ الزمخشري هذه الزيادةَ كلَّها قراءةً عن عبدالله، إنما جعل الزيادةَ المذكورةَ بعد قوله: «رَحْل أخيه» تقديرَ جوابٍ مِنْ عنده، وهذا نصُّه: قال الزمخشري[6]: «وقرأ ابن مسعود «وجَعَل السِّقاية» على حَذْفِ

---

(١) البحر: ٥/٣٢٩؛ الكشاف: ٢/٣٣٤.
(٢) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن: ٢/٥٠. وأجاز الأخفش زيادة الواو في جواب إذا. انظر مذهبه في معاني القرآن له: ٢/٤٥٧.
(٣) البحر: ٥/٣٢٩.
(٤) المحرر: ٩/٣٤٠.
(٥) تفسير الطبري(البابـي الحلبـي): ١٣/١٧.
(٦) الكشاف: ٢/٣٣٤.

جواب «لمَّا» كأنه قيل: فلمَّا جَهَّزهم بجَهَازهم وجعل السِّقاية في رَحْل أخيه أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذَّن مؤذِّن» فهذا من الزمخشري إنما هو تقديرٌ لا تلاوةٌ منقولة عن عبدالله، ولعله وقع للشيخِ نسخةٌ سقيمة.

والسِّقاية: إناءٌ مستطيل يُسْقَىٰ به وهو الصُّواع، وللمفسرين فيه خلافٌ طويل.

قوله: «أيتُها العِيْرُ» منادَىٰ حُذِفَ منه حرفُ النداء والعِيْر مؤنث، ولذلك أَتَتْ «أيّ» المُتَوَصَّلُ بها إلى ندائه. والعِيْر فيها قولان، أحدهما: أنها في الأصلِ جماعةُ الإبل سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَعِيْر، أي: تَذْهَبُ وتجيء به. والثاني: أنها في الأصل قافلة الحمير كأنها جمع عَيْر، والعَيْر: الحمار. قال[1]:

٢٨٠٨ـ ولا يُقيم على ضَيْمٍ يُرادُ به إلا الأَذَلَّان عَيْرُ الحَيِّ والوَتِدُ

والأصل: عَيْر وعُيْر بضم العين ثم فُعِل به ما فُعِل بـ «بِيض»، والأصل: بُيْض بضم الأول، ثم أُطْلِقَ العِير على كل قافلة حميراً كنَّ أو غيرَها، وعلى كل تقدير فنسبةُ النداء إليها على سبيل المجاز، لأنَّ المنادى في الحقيقة أهلُها. ونَظَّره الزمخشري[2] بقوله: «يا خيلَ اللَّهِ اركبي»، إلا أنه في هذه الآية التفت إلى المضاف المحذوف في قوله: «إنكم لسارقون» ولم يَلْتفت إليه في «يا خيل اللَّه اركبي»، ولو التفت لقال: اركبوا. ويجوزُ أن يُعَبَّر عن أهلها للمجاورة فلا يكونُ مِنْ مجازِ الحَذْف، بل من مجازِ العَلاقة. وتجمعه العرب قاطبةً، على عَيَرات بفتح الياء، وهذا ممَّا اتُّفِقَ على شذوذه[3]؛ لأن فِعْلَة

---

(١) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢٠٨، ومعاهد التنصيص: ١/٢٤٥.
(٢) الكشاف: ٢/٣٣٤.
(٣) بل إن الفتح لغة هذيل انظر: الخزانة: ٣/٤٢٩؛ ابن يعيش: ٥/٣٠.

المعتلةَ بالعين حقُّها في جمعها بالألف والتاء أن تُسَكَّن عينُها نحو: قِيمة وقِيْمات ودِيْمة ودِيْمات، وكذلك فَعْل[1] دون ياء إذا جُمِعَ حَقُّه أن تُسَكَّن عينُه. وقال امرؤ القيس[2]:

٢٨٠٩ـ غَشِيْتُ ديارَ الحي بالبَكَراتِ　　فعارِمَةٍ فبُرْقَةِ العِيَراتِ

وقال الأعلم الشنتمري: «العِيَرات هنا: مواضع الأَعْيار وهي الحُمُر» قلت: وفي عِيَرات شذوذٌ آخرُ وهو جَمْعُها بالألف والتاء مع جَمْعِها على «أعْيار» أيضاً جمعَ تكسير، وقد نَصُّوا على ذلك. قيل: ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله[3]:

٢٨١٠ـ إذا كان بعضُ الناسِ سَيْفاً لدولةٍ　　ففي الناسِ بُوْقاتٌ لهم وطبولُ

قالوا: فجمع بوقاً على بوقات مع تكسيرهم له على أبواق.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿وأَقْبلوا عليهم﴾**: هذه الجملة حالية من فاعل «قالوا»، أي: قالوا وقد أقبلوا، يعني في حال إقبالهم عليهم.

قوله: «ماذا تَفْقِدون» تقدَّمَ الكلامُ على هذه المسألةِ أولَ هذا الموضوع. وقرأ العامَّةُ «تَفْقِدون» بفتح حرف المضارعة؛ لأنَّ المستعملَ منه «فَقَد» ثلاثياً. وقرأ[4] السُّلَمي بضمِّه مِنْ أَفْقَدْتُه إذا وجدتَه مفقوداً كَأَحْمَدْته وأَبْخَلْتُه، أي: وَجَدْتَه محموداً بخيلاً. وضَعَّف أبو حاتم هذه القراءةَ، ووَجْهُها ما ذَكَرْتُه.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿صُواع﴾**: هو المِكْيال وهو السِّقاية المتقدمة

---

(١) نحو: جَوْزة.
(٢) ديوانه ٧٨؛ ورصف المباني ٣٧٨.
(٣) ديوانه: ٢/٨٧؛ والمحتسب: ١/٢٩٥؛ والهمع: ١/٢٣؛ والدرر: ١/٦.
(٤) البحر: ٥/٣٣٠.

سَمَّاه تارةً كذا وتارةً كذا، وإنما اتُّخِذ هذا الإناء مكيالاً لعِزَّة ما يُكال به في ذلك الوقت. وفيه قراءاتٌ(١) كثيرةٌ كلُّها لغاتٌ في هذا الحرفِ، ويذكَّر ويؤنَّث:

فالعامَّةُ «صُواع» بزنة غُراب، والعين مهملة. وقرأ ابن جبير والحسن كذلك إلا أنه بالغين معجمةً. وقرأ يحيى بن يعمر كذلك، إلا أنه حَذَفَ الألف وسكَّن الواو، وقرأ زيد / بن علي «صَوْغ» كذلك، إلا أنه فتح الصاد(٢) [٥١٧/ب] جعله مصدراً لصاغ يَصُوغ، والقراءتان قبله مشتقتان منه، وهو واقع موقعَ مفعولٍ، أي: مَصُوغ المَلِك. وقرأ أبو حيوة وابن جبير والحسن في روايةٍ عنهما «صِواع» كالعامَّة إلا أنهم كسروا الفاء.

وقرأ أبو هريرة ومجاهد «صَاعَ» بزنة باب، وألفه كألفه في كونها منقلبةً عن واوٍ مفتوحة. وقرأ أبو رجاء «صَوْعَ» بزنة «قَوْس». وقرأ عبدالله بن عون(٣) كذلك إلا أنه ضمَّ الفاءَ فهذه ثمانِ قراءات متواتِرُها واحدةٌ.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿تاللَّهِ﴾**: التاءُ حرفُ قسمٍ، وهي عند الجمهور بدلٌ من واو القسم، ولذلك لا تدخُل إلا على الجلالةِ المقدسة أو الرب مضافاً للكعبة أو الرحمن في قولٍ ضعيف. ولو قلت: تالرحيم لم يَجُزْ. وهي فرع الفرع(٤). هذا مذهبُ الجمهور، وزعم السهيلي أنها أصل

---

(١) انظر في قراءاته: البحر: ٥/٣٣٠؛ القرطبي: ٩/٢٣٠؛ المحتسب: ١/٣٤٦؛ الشواذ ٦٤.

(٢) فتكون قراءة ابن يعمر كقراءة زيد: صَوْغ، وثمة رواية ثانية ليحيى بن يعمر بضم الصاد: صُوْغ. القرطبي: ٩/٢٣٠.

(٣) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون ابصري، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة ٥٠. تقريب التهذب ٣١٧.

(٤) يرى النحاة أن المرتبة الأولى للباء لأنها تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات، والمرتبة الثانية للواو لأنها تدخل على الظواهر. وانظر أوجه المقارنة بين هذه الأحرف في رصف المباني ١٧٢.

بنفسها ويلازِمُها التعجبُ غالباً كقوله تعالىٰ: «تاللَّهِ تَفْتأ»(1).

وقال ابن عطية(2): «والتاء في «تاللَّه» بدلٌ من واو، كما أُبْدِلت في «تُراث» وفي «التوراة»(3) وفي «التُّخَمَة»(4)، ولا تدخل التاء في القسم، إلا في المكتوبة(5) من أسماء اللَّه تعالى وغير(6) ذلك، لا تقول: تالرحمن، وتالرحيم». وقد عرفْتَ أنَّ السهيلي خالَفَ في كونها بدلاً من واو. وأمَّا قولُه: «وفي التوراة» يريد عند البصريين. وزَعَمَ بعضُهم أنَّ التاء فيها زائدة. وأمَّا قوله: «إلا في المكتوبة» هذا هو المشهور. وقد تقدَّم دخولُها على غير ذلك.

قوله: «وما كُنَّا سارقين» يُحْتمل أن يكونَ جواباً للقسم، فيكونون قد أَقْسموا على شيئين: نَفْيِ الفساد ونَفْيِ السَّرِقة.

وقوله: «ما جِئْنا» يجوز أَنْ يكونَ مُعَلِّقاً للعلم، ويجوز أن يُضَمَّنَ العلمُ نفسُه معنى القسم فيجاب بما يُجاب القسم. وقيل: هذان الوجهان في قولِ الشاعر(7):

٢٨١١ــ ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿فما جزاؤُه﴾**: الهاء تعودُ على الصُّواع، ولا بد

---

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٢) المحرر: ٩/٣٤٣.

(٣) أصلها وَوْراة، مِنْ وري الزند. انظر: الممتع: ١/٣٨٣.

(٤) من الوخامة. الممتع: ١/٣٨٤.

(٥) وهي لفظ الجلالة: اللَّه، مصطلح لابن عطية.

(٦) عبارة المحرر: «لا في غير ذلك»، ولعلها أقرب إلى مقصود ابن عطية.

(٧) البيت للبيد من معلقته، وهو في الكتاب: ١/٤٥٦؛ والخزانة: ٤/١٣؛ والهمع: ١/١٥٤؛ والدرر: ١/٣٧.

من حَذْفِ مضاف أي: فما جزاءُ سَرِقته. و «إنْ كنتم» يجوز أن يكونَ جوابُه محذوفاً أو متقدِّماً.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿جزاؤُه مَنْ وُجِد﴾**: أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً والضميرُ للسارق، و «مَنْ» شرطية أو موصولةٌ مبتدأٌ ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و «مَنْ» وما في حَيِّزها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول، قاله ابن عطية[١]، وهو مردودٌ بعدم رابطٍ بين المبتدأ وبين الجملةِ الواقعةِ خبراً عنه، هكذا رَدَّه الشيخُ[٢] عليه. وليس بظاهر؛ لأنه يُجاب عنه بأنَّ هذه المسألةَ من باب إقامة الظاهرِ مُقامَ المضمرِ، وَيَتَّضِحُ هذا بتقرير الزمخشري[٣] قال رحمه اللَّه: «ويجوز أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً، والجملةُ الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مُقَامَ المضمر، والأصل: جزاؤه مَنْ وُجِدَ في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضِعَ «هو» كما تقول لصاحبك: مَنْ أخو زيد؟ فيقول لك: «أخوه مَنْ يقعد إلى جنبه، فهو هو» يرجع الضمير الأول إلى «مَنْ» والثاني [إلى][٤] الأخ، ثم تقول: فهو أخوه، مقيماً للمظهر مقام المضمر».

والشيخ جعل هذا الذي حكيته عن الزمخشري وجهاً ثانياً بعد الأول ولم يَعْتقدْ أنه هو بعينه، ولا أنَّه جوابٌ عَمَّا رَدَّ به على ابن عطية. ثم قال: «ووَضْعُ الظاهرِ موضعَ المضمر للربط إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتأويل، وغير فصيحٍ فيما سوى ذلك نحو: زيدٌ قام زيد، ويُنَزَّه عنه القرآنُ، قال سيبويه[٥]: «لو قلت: «كان[٦] زيدٌ منطلقاً زيد» لم يكن حَدَّ الكلام، وكان

(١) المحرر: ٣٤٣/٩.
(٢) البحر: ٣٣١/٥. .
(٣) الكشاف: ٣٣٤/٢.
(٤) من الكشاف.
(٥) الكتاب: ٣٠/١.
(٦) الكتاب «ما زيد».

ههنا ضعيفاً ولم يكنْ كقولك: ما زيدٌ منطلقاً هـو لأنك قـد اسْتَغْنَيْتَ عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضْمِرَه». قلت: ومذهب الأخفش أنه جائزٌ مطلقاً وعليه بَنَىٰ الزمخشري.

وقد جَوَّز أبو البقاء[1] ما تَوَهَّم أنه جواب عن ذلك فقال: «والوجه الثالث: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً، و «مَنْ وُجد» مبتدأ ثان، و «فهو» مبتدأٌ ثـالث، و «جزاؤه» خبر الثالث، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة، وعلى الثاني «هو» انتهىٰ. وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يَصِحُّ، إذ يصير التقديرُ: فالذي وُجِدَ في رَحْله جزاء الجزاء؛ لأنه جَعَل «هو» عبارةً عن المبتدأ الثاني، وهو «مَنْ وُجد في رَحْله»، وجعل الهاءَ الأخيرةَ وهي التي في «جزاؤه» الأخير عائدةً على «جزاؤه» الأولِ، وصار التقديرُ كما ذكَرْتُه لك.

الوجه الثاني من الأوجه المتقدمة: أن يكون «جزاؤه» مبتدأً، والهاءُ تعود على المسروق، و «مَنْ وُجِد في رحله» خبره، و «مَنْ» بمعنىٰ الذي، والتقدير: جزاء الصُّواع الذي وُجد في رَحْله، كذلك كانت شريعتُهم: يُسْتَرَقُّ السارق، فلذلك اسْتُفْتوا في جزائه. وقوله «فهو جزاؤه» تقرير للحكم أي: فَأَخْذُ السارقِ نفسِه هو جزاؤه لا غير كقولك: حَقُّ زيدٍ أن يُكسَىٰ ويُطْعَمَ ويُنْعَمَ عليه، فذلك حَقُّه» أي فهو حَقُّه لِتُقَرِّرَ / ما ذكرْتَه مِن استحقاقه وتُلْزِمَه، قاله الزمخشري[2]. [٥١٨/أ]
ولمَّا ذكر أبو البقاء[3] هذا الوجهَ قال: «والتقدير: استعبادُ مَنْ وُجِد في رَحْله، وقوله: «فهو جزاؤه» مبتدأ وخبر، مؤكِّد لمعنى الأول».

ولمَّا ذَكَر الشيخُ[4] هذا الوجهَ ناقلاً له عن الزمخشري قال: «وقال معناه

---

(١) الإملاء: ٢/ ٥٦.
(٢) الكشاف: ٢/ ٣١٤.
(٣) الإملاء: ٢/ ٥٦.
(٤) البحر: ٥/ ٣٣١.

ابن عطية[1]، إلا أنه جعل القول الواحد قولين، قال: «ويَصِحُّ أن يكونَ «مَنْ» خبراً على أن المعنىٰ: جزاءُ السارق مَنْ وُجِد في رَحْله، ـ عائد على «مَنْ» ـ ويكون قوله: «فهو جزاؤه» زيادةَ بيانٍ وتأكيدٍ»، ثم قال[2]: «ويُحتمل أن يكونَ التقدير: جزاؤُه استرقاقُ مَنْ وجِد في رَحْلِه[3]، وفيما قبله لا بد مِنْ تقديره؛ لأنَّ الذاتَ لا تكونُ خبراً عن المصدر، فالتقدير في القول قبله: جزاؤه أَخْذُ مَنْ وُجِد في رَحْله أو استرقاقه، هذا لا بد منه على هذا الإعراب»[4] قلت: وهذا كما قال الشيخُ ظاهره أنه جَعَل القول الواحد قولين.

الوجه الثالث مِن الأوجه المتقدِّمة: أن يكـون «جزاؤه» خبـرَ مبتدأ محذوفٍ أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أَفْتَوا بقولهم: «مَنْ وُجِد في رَحْله فهو جزاؤه» كما يقول مَنْ يَسْتفتي في جزاء صيد المُحْرِم: جزاءُ صيد المُحْرِم، ثم يقول: «وَمَنْ قَتَله منكم مُتَعَمِّداً فجزاءٌ مثلُ ما قَتَل من النَّعَم»[5]، قاله الزمخشري[6]. قال الشيخ[7]: «وهـو متكلف إذ تصير الجملة من قـوله: «المسؤول عنه جزاؤه» على هذا التقدير ليس فيه كبيرُ فائدة؛ إذ قد عُلِمَ مِنْ قوله: «فما جزاؤه» أن الشيء المسؤولَ عنه جزاءُ سَرِقته، فأيُّ فائدةٍ في نُطْقهم بذلك؛ وكذلك القول في المثال الذي مَثَّل به مِنْ قول المستفتي».

قلت: قوله: «ليس فيه كبيرُ فائدة» ممنوعٌ بل فيه فائدةُ الإضمار المذكور في علم البيان، وفي القرآن أمثالُ ذلك.

---

(١) المحرر: ٩/٣٤٣ ـ ٣٤٤.
(٢) أي ابن عطية.
(٣) بعده في البحر نقلاً عن ابن عطية: «ثم يؤكد بقوله فهو جزاؤه» ثم قال أبو حيان: «وهذا القول هو الذي قبله، غير أنه أبرز المضاف المحذوف في قوله: «استرقاق مَنْ وجد في رحله».
(٤) ينتهي الآن نَقْلُ السمين عن أبي حيان. (٥) الآية ٩٥ من المائدة.
(٦) الكشاف: ٢/٣٣٤ ـ ٣٣٥. (٧) البحر: ٥/٣٣١.

الوجه الرابع: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً، وخبرُه محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائِه عندكم، والهاءُ تعودُ على السارق أوعلى المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما، ويكون قولُه: «مَنْ وُجِدَ في رَحْله فهو جزاؤه على ما تقدَّم في الوجه الذي قبله[1]، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء[2]، ولم يذكرْه الشيخ، فقد جَعَلَ في الآية الكريمة أربعة أوجهٍ، وتقدَّم أن الأولَ والثاني وَجْهٌ كما بَيَّنْتُه، فإذا ضَمَمْنا هذا الوجهَ الأخيرَ الذي بدأ به أبو البقاء إلى الأربعةِ التي ذكرها الشيخُ صارت خمسةً، ولكن لا تحقيقَ لذلك، وكذلك إذا التفَتْنا إلى قول ابن عطية في جَعْلِه القولَ الواحدَ قولين تصيرُ ستةً في اللفظ، فإذا حَقَّقْتَها لم تجِيءْ إلا أربعةً كما ذكرتها لك[3].

قوله: «كذلك نَجْزي الظالمين» محل الكاف نصب: إمَّا على أنها نعتٌ لمصدر محذوف، وإمَّا حالٌ من ضميره، أي: مثلَ ذلك الجزاءِ الفظيع نجزي الظالمين.

آ. (٧٦): وقرأ العامَّة: «وِعاء» بكسر الواو، وقرأ[4] الحسن بضمها، وهي لغةٌ نُقِلَتْ عن نافع أيضاً. وقرأ[5] سعيد بن جبير «مِنْ إعاء» بإبدالِ الواوِ همزةً، وهي لغة هُذَيْلية: يُبْدلون من الواو المكسورة أولَ الكلمة همزة فيقولون:

---

(١) أي: «مَنْ وُجد» مبتدأ و «فهو» مبتدأثان، وجزاؤه خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. ا. هـ. من كلام أبي البقاء.

(٢) الإملاء: ٢/٥٦.

(٣) وملخص هذه الأوجه:

١ ـ جزاؤه مبتدأ، و «مَنْ مبتدأ ثان، والجملة خبر الأول.

٢ ـ جزاؤه مبتدأ، و «مَنْ» خبر.

٣ ـ جزاؤه خبر مبتدأ محذوف، و «مَنْ» مبتدأ.

٤ ـ «جزاؤه» مبتدأ خبره محذوف، و «مَنْ» مبتدأ.

(٤) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٥/٣٣٢.

(٥) المحتسب: ١/٣٤٨؛ البحر: ٥/٣٣٢. وانظر في هذا الإبدال: الممتع: ١/٣٣٤.

إشاح وإسادة وإعاء في: وشاحٍ ووِسادة ووِعاء. وقد تقدَّم ذلك في الجلالةِ المعظمة أولَ هذا الموضوع.

قوله: «ثم استخرجها» في الضمير المنصوب قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على الصُّواع، لأنَّ فيه التذكيرَ والتأنيثَ كما تقدم. وقيل: بل لأنه حُمِل على معنى السقاية. قال أبو عبيد: «يؤنَّث الصُّواع من حيث يُسَمَّى «سقاية»، ويُذكَّر من حيث هو صُواع». قالوا: وكأنَّ أبا عبيد لم يَحْفظْ في الصُّواع التأنيثَ. وقال الزمخشري[١]: «قالوا: رَجَع بالتأنيث على السِّقاية» ثم قال: «ولعل يوسف كان يُسَمِّيه «سِقاية» وعبيدُه «صُواعاً» فقد وقع فيما يتصل به من الكلام سقاية، وفيما يتصل بهم صواع». قلت: هذا الأخيرُ حَسَنٌ.

الثاني: أن الضميرَ عائدٌ على السَّرِقة. وفيه نظر؛ لأن السَّرقة لا تُسْتخرج، إلا بمجازٍ.

قوله: «كذلك كِدْنا» الكلامُ في الكاف كالكلام فيما قبلها[٢] أي: مثلَ ذلك الكَيْدِ العظيم كِدْنا ليوسُفَ أي: عَلَّمْناه إياه. وقوله: «ما كان ليأخذَ» تفسيرٌ للكيد وبيان له، وذلك أنه كان في دينِ مَلِك مِصْرَ أن يُغَرَّمَ السارقُ مِثْلَيْ ما أَخَذَ، لا أنه يُلْزَمُ ويُسْتَعْبَدُ.

قوله: «إلا أنْ يشاءَ اللَّه» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ تقديرُه: ولكن بمشيئة اللَّه أَخَذَه في دين غيرِ الملك، وهو دينُ آلِ / يعقوب: أن [٥١٨/ب]
الاسترقاقَ جزاءُ السارق. الثاني: أنه مفرغٌ من الأحوال العامة، والتقدير: ما كان ليأخذَه في كل حال إلا في حال التباسِه بمشيئة اللَّه أي إذنه في ذلك.

---

(١) الكشاف: ٢/٣٣٥.

(٢) في الآية ٧٥.

وكلامُ ابنِ[1] عطية مُحْتَمِلٌ فإنه قال: «والاستثناء حكايةِ حال، التقدير: إلا أن يَشاء اللَّه ما وقع من هذه الحيلة».

وتقدَّم القراءتان في «نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَنْ نشاء» في الأنعام[2]. وقرأ[3] يعقوب بالياء مِنْ تحت في «يرفع» و«يشاء»، والفاعل اللَّه تعالىٰ: وقرأ[4] عيسى البصرة «نَرْفع» بالنون «درجات» منونة، «يشاء» بالياء. قال صاحب «اللوامح»: «وهذه قراءةٌ مرغوبٌ عنها تلاوةً وجملةً، وإن لم يمكنْ إنكارُها». قلت: وتوجيهُها: أنه التفتَ في قوله «يشاء» من التكلم إلى الغَيْبة، والمرادُ واحد.

قوله: «وفوق كلِّ ذي عِلْم» قرأ عبداللَّه بن مسعود[5] «وفوق كل ذي عالم» وفيها ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن يكون «عالم» هنا مصدراً، قالوا: مثل «الباطل» فإنه مصدرٌ فهي كالقراءة المشهورة. الثاني: أنَّ ثَمَّ مضافاً محذوفاً تقديرُه: وفوقَ كلِّ ذي مُسَمَّى عالم، كقول لبيد[6]:

٢٨١٢ــ إلى الحَوْلِ ثم اسمِ السَّلامِ عليكما . . . .

أي: مُسَمَّى السلام. الثالث: أنَّ «ذو» زائدة، كقول الكميت[7]:

---

(١) المحرر: ٩/٣٤٥.
(٢) الآية ٨٣.
(٣) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٥/٣٣٢.
(٤) البحر: ٥/٣٣٢.
(٥) المحتسب: ١/٣٤٦؛ البحر: ٥/٣٣٣.
(٦) تقدم برقم ١٨.
(٧) تمامه:
إليكم ذوي آلِ النبيِّ تطلَّعَتْ نوازعُ من قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ
وهو في الخصائص: ٣/٢٧؛ وابن يعيش: ٣/١٢؛ واللسان: لبب.

٢٨١٣ـ إليكم ذوي آلِ النبيِّ . . . .

البيت.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿فقد سَرَقَ﴾: الجمهور على «سَرَق» مخففاً مبنياً للفاعل. وقرأ(١) أحمد بن جبير الأنطاكي(٢) وابن أبي شريح عن الكسائي والوليد بن حسان عن يعقوب في آخرين «سُرِّق» مشدداً مبنياً للمفعول أي: نُسِب إلى السَّرِقة. وفي التفسير: أنَّ عَمَّته رَبَّتْه فأخذه أبوه منها، فَشَدَّت في وَسَطِه مِنْطَقَة كانوا يتوارثونها من إبراهيم عليه السلام ففتَّشوا فوجدوها تحت ثيابه. فقالت: هو لي فَأَخَذَتْه كما في شريعتهم، وهذه القراءةُ منطبقة على هذا.

قوله: «فَأَسَرَّها» الضميرُ المنصوبُ مفسَّر بسياق الكلام أي: فَأَسَرَّ الحزازة التي حَصَلَتْ له مِنْ قولهم «فقد سَرَقَ أخ له» كقول الشاعر(٣):

٢٨١٤ـ أما وِيَّ ما يُغْني الثَّراء عن الفتى   إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ

والضمير في «حَشْرَجَتْ» يعود على النفس، كذا ذكره الشيخ(٤)، وقد جعل البيتَ مِمَّا فُسِّر فيه الضميرُ بذِكْر ما هو كلٌّ لصاحب الضمير، فلا يكون مما فُسِّر فيه بالسياق. ولتحقيق هذا موضعٌ آخرُ.

وقال الزمخشري(٥): «إضمارٌ على شريطة التفسير، تفسيره «أنتم شرٌّ

---

(١) البحر: ٥/٣٣٣.
(٢) أحمد بن جبير الكوفي نزيل أنطاكية، أخذ عن الكسائي ويعقوب الأعشى. توفي سنة ٢٥٨. طبقات القراء: ١/٤٢.
(٣) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه: ١١٨؛ وأمالي الشجري: ١/٥٩؛ والهمع: ١/٦٥؛ والدرر: ١/٤٤؛ واللسان حشرج.
(٤) البحر: ٥/٣٣٣.
(٥) الكشاف: ٢/٣٣٦.

مكاناً»، وإنما أنَّثَ لأنَّ قولَه «شَرٌّ مكاناً» جملة أو كلمةٌ على تسميتهم الطائفة من الكلام كلمة، كأنه قيل: فَأَسَرَّ الجملةَ أو الكلمةَ التي هي قولُه: «أنتم شرٌّ مكاناً»[1]، لأنَّ قولَه: «قال أنتم شرٌّ مكاناً» بدلٌ مِنْ أَسَرَّها». قلت: وهذا عندَ مَنْ يُبْدل الظاهرَ من المضمر في غير المرفوع نحو: ضربته زيداً، والصحيح وقوعه، كقوله[2]:

٢٨١٥ـ فلا تَلُمْهُ أن يَخافَ البائسا

وقرأ[3] عبدالله وابن أبي عبلة: «فَأَسَرَّه» بالتذكير. قال الزمخشري[4]: «يريد القول أو الكلام». وقال أبو البقاء[4]: «المضمر يعود إلى نِسْبتهم إياه إلى السَّرقة، وقد دَلَّ عليه الكلامُ، وقيل: في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ تقديرُه: قال في نفسه: أنتم شرٌّ مكاناً، وأَسَرَّها أيْ هذه الكلمةَ». قلت: ومِثْلُ هذا يَنْبغي أن لا يُقال، فإنَّ القرآنَ يُنَزَّهُ عنه.

قوله: «مكاناً» تمييزٌ أي: منزلةً من غيركم.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿مكانَه﴾**: فيه وجهان أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنَّ «مكانَه» نصب على الظرفِ، والعامل فيه «خُذْ». والثاني: أنه ضَمَّن «خُذْ» معنى «اجْعَلْ» فيكونُ «مكانَه» في محل المفعول الثاني. وقال الزمخشري[5]: «فَخُذْه بَدَلَه على جهةِ الاسترهان أو الاستعباد».

---

(١) قال الزمخشري بعد ذلك: «والمعنى قال في نفسه: أنتم شر مكاناً».
(٢) قبله:

فأصبحت بقر قرى كوانسا

وهو للعجاج، وليس في ديوانه، وورد في الكتاب: ١/ ٢٥٥؛ والمغني: ٥٩٣؛ والدرر: ١/ ٤٥؛ والهمع: ١/ ٦٦.
(٣) البحر: ٥/ ٣٣٣.
(٤) الإملاء ٢/ ٥٧.
(٥) الكشاف: ٢/ ٣٣٦.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذَنْ﴾**: هذه حرفُ جوابٍ وجزاء، وتقدم الكلامُ على أحكامِها.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿اسْتَيْئَسُوا﴾**: استفعل هنا بمعنى فَعِل المجرد يقال: يَئِس واستيئس بمعنىً، نحو عَجِب واستعجب، وسَخِر واستخسر. وقال الزمخشري[1]: «وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مَرَّ في «استعصم»»[2].

وقرأ[3] البزي عن ابن كثير بخلافٍ عنه «اسْتَأْيَسوا» بألفٍ بعد التاء ثم ياء، وكذلك في هذه السورة: «لا تايَسوا»، إنه لا يايَس»[4] «إذا اسْتايَسَ الرسلُ»[5]، وفي الرعد[6]: «أفلم يايَسِ الذين» الخلافُ واحد. فأمَّا قراءةُ العامة فهي الأصل إذ يُقال: يَئِس، فالفاء ياء، والعين همزة، وفيه لغةٌ أخرى وهي القلبُ بتقديم العين على الفاء فيقال: أَيِس، ويدلُّ على ذلك شيئان، أحدُهما: المصدرُ الذي هو اليَأْس. والثاني: أنه لو لم يكنْ مقلوباً لَلَزِم قَلْبُ الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكنْ مَنَعَ من ذلك كونُ الياء في موضعٍ لا تُعَلُّ فيه ما وقعَتْ موقعَه، وقراءةُ ابن كثير من هذا، ولمَّا قَلَبَ الكلمةَ أَبْدَلَ مِن الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحة إذ صارَتْ كهمزة رَأْس وكأس، / وإنْ لم يكنْ [٥١٩/أ]
مِنْ أصله قَلْبُ الهمزة الساكنة حرفَ علة، وهذا كما تقدم[7] أنه يقرأ «القران» بالألف، وأنه يُحْتمل أنْ يكون نَقَل حركة الهمزة وإن لم يكنْ من أصلِه النقلُ.

---

(١) الكشاف ٢/٣٣٦. وانظر: الكشاف: ٢/٣١٨.

(٢) الآية ٣٢.

(٣) البحر: ٥/٣٣٥؛ السبعة: ٣٥٠؛ الحجة: ٣٦٦؛ التيسير: ١٢٩.

(٤) الآية ٨٧.

(٥) الآية ١١٠.

(٦) الآية ٣١.

(٧) انظر: الدر المصون: ٢/٢٨٠.

وقال أبو شامة ـ بعد أن ذكر هذه الكلماتِ الخمسَ[1] التي وقع فيها الخلافُ ـ: «وكذلك رُسِمَتْ في المصحف» يعني كما قرأها البزي، يعني بألفٍ مكان الياءوبياء مكان الهمزة. وقال أبو عبدالله[2]: «واختلفَتْ هذه الكلمات في الرسم فرُسِمَ «يايَس» «ولا تايَسُوا» بالألف، ورُسِم الباقي بغير ألف» قلت: وهذا هو الصوابُ، وكأنها غَفْلَةٌ حَصَلَتْ من أبي شامة رحمه الله.

قوله: «نَجِيًّا» حال مِنْ فاعل «خَلَصوا» أي: اعتزلوا في هذه الحال، وإنما أُفْرِدَت الحالُ وصاحبُها جَمْعٌ: إمَّا لأنَّ النَّجِيَّ فَعِيل بمعنى مُفاعِل كالعشير والخليط بمعنى المُخالِط والمُعاشِر، كقوله: «وقَرَّبْناه نَجِيّاً»[3] أي: مُناجِياً، وهذا في الاستعمال يُفْرَدُ مطلقاً، يقال: هم خليطُك وعَشيرُك أي: مُخالِطوك ومُعاشِروك، وإمَّا لأنَّه صفةٌ على فَعِيل بمنزلة صَديق، وصديق وبابُه يُوحَّدُ لأنه بزِنَةِ المصادر كالصَّهيل والوَجيب[4] والذَّمِيل[5]، وإمَّا لأنه مصدر بمعنى التناجي كما قيل: النجوى بمعناه، قال تعالى: «وإذ هم نَجْوى»[6]، وحينئذ يكون فيه التأويلاتُ المذكورةُ في «رجل عَدْل» وبابه، ويُجمع على «أَنْجيَة»، وكان مِنْ حَقِّه إذا جُعِل وصفاً أن يُجْمع على أفْعِلاء كغَنِيّ وأَغْنِياء وشَقِيّ وأَشْقِياء. ومِنْ مَجيئه على أَنْجية قولُ الشاعر[7]:

---

(١) استايسوا، لا تايسوا، لا يايس، استايس، يايس، وتقدَّم قبل قليل الإشارةُ إلى سورها وآياتها.

(٢) لا نملك ما يجعلنا نحدِّد أبا عبدالله هذا؛ لأن كثيراً من المصنفين تَسَمَّوا بهذه الكنية.

(٣) الآية ٥٢ من سورة مريم.

(٤) وجب قلبه: اضطرب.

(٥) الذميل: ضرب من سير الإبل: ذَمَل يَذْمُل ويَذْمِلُ.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الإسراء.

(٧) البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي وبعده:

واضطرب القومُ اضطرابَ الأَرْشِيَهْ

٢٨١٦ـ إنِّي إذا ما القومُ كانوا أَنْجِيَهْ

وقول الآخر ـ هو لبيد ـ[١]:

٢٨١٧ـ وشَهِدْتُ أَنْجِيَةَ الأُفَاقةِ عالياً كَعْبِي وأَرْدَافُ المُلوكِ شُهودُ

وجَمْعُه كذلك يُقَوِّي كونَه جامداً، إذ يصير كرغيف وأَرْغِفَة.

قوله: «ومِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتم» في هذه الآيةِ وجوهٌ ستة، أحدها: ـ وهو الأظهر ـ أنَّ «ما» مزيدةٌ، فيتعلَّقُ الظرفُ بالفعل بعدها، والتقدير: ومِنْ قبلِ هذا فَرَّطْتم، أي: قَصَّرْتُمْ في حَقِّ يوسف وشأنِه، وزيادةُ «ما» كثيرةٌ، وبه بدأ الزمخشري[٢] وغيرُه.

الثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبرُ الظرف المتقدم. قال الزمخشري[٣]: «على أنَّ محلَّ المصدرِ الرفعُ بالابتداء، والخبرُ الظرفُ، وهو «مِنْ قبل»، والمعنىٰ: وقع مِنْ قَبْل تفريطكم في يوسف، وإلى هذا نحا ابنُ عطية أيضاً فإنه قال[٤]: «ولا يجوز أن يكونَ قوله «مِنْ قَبْلُ» متعلقاً بـ «ما فَرَّطْتُمْ»، وإنما تكونُ على هذا مصدريةً، والتقدير: مِنْ قبلُ تفريطُكم في يوسف واقعٌ أو مستقرٌ، وبهذا المقدرِ يتعلَّقُ قولُه «مِنْ قبل». قال الشيخ[٥]: «وهذا وقولُ الزمخشري راجعان إلى معنىٰ واحد وهو أنَّ «ما فَرَّطْتُمْ» يُقَدَّر

= وهو في اللسان «نجا»؛ والبحر: ٣٣٥/٥؛ والقرطبي: ٢٤١/٩. والأرشية: الحبال التي يُستقى بها.

(١) ديوانه (بيروت): ٤٧؛ والمحرر: ٣٥٣/٩؛ والبحر: ٣٣٥/٥. الأفاقة: موضع بعينه. والردف: نائب الملك.

(٢) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٣) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٤) المحرر: ٣٥٣/٩.

(٥) البحر: ٣٣٦/٥.

بمصدرٍ مرفوع بالابتداء، و«مِنْ قبل» في موضعِ الخبرِ، وذَهِلا عن قاعدةٍ عربية ــ وحُقَّ لهما أن يَذْهَلا ــ وهو أن هذه الظروفَ التي هي غاياتٌ إذا بُنِيَتْ لا تقع أخباراً للمبتدأ جَرَّتْ أو لم تجرَّ تقول: «يومُ السبت مباركٌ، والسفر بعده»، ولا تقول: «والسفر بعدُ، وعمرو وزيد خلفَه»، ولا يجوز: «زيد وعمرو خلفُ» وعلى ما ذكراه يكون «تفريطكم» مبتدأً، و«من قبل» خبر [وهو مبني][1] وذلك لا يجوز، وهو مقرر في علم العربية».

قلت: قوله «وحُقَّ لهما أن يَذْهلا» تحاملٌ على هذين الرجلين المعروفِ موضعُهما من العلم. وأمَّا قولُه «إنَّ الظرف المقطوعَ لا يقع خبراً فمُسَلَّمٌ، قالوا لأنه لا يفيد، وما لا يفيد فلا يقع خبراً، ولذا لا يقع صلةً ولا صفةً ولا حالاً، لو قلت: «جاء الذي قبلُ»، أو «مررت برجل قبلُ» لم يجز لِماذكرت. ولقائلٍ أن يقولَ: إنما امتنع ذلك لعدمِ الفائدة، وعدمُ الفائدة لعدمِ العلمِ بالمضاف إليه المحذوف، فينبغي ــ إذا كان المضاف إليه معلوماً مَدْلولاً عليه ــ أن يقع ذلك الظرفُ المضافُ إلى ذلك المحذوفِ خبراً وصفةً وصلةً وحالاً، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل، أعني ممَّا عُلِم فيه المضافُ إليه كما مرَّ تقريره. ثم هذا الردُّ الذي رَدَّ به الشيخ سبقه إليه أبو البقاء فقال[2]: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ «قبل» إذا وقعت خبراً أو صلة لا تُقْطع عن الإضافة لئلا تبقىٰ ناقصة».

الثالث: أنَّها مصدريةٌ أيضاً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر هو قولُه «في يوسف»، أي: وتفريطكم كائن أو مستقر في يوسف، وإلى هذا ذهب الفارسي، كأنه اسْتَشْعر أن الظرفَ المقطوعَ / لا يقع خبراً فعدل إلى هذا، [٥١٩/ب]

---

(١) زيادة ضرورية من البحر.

(٢) الإملاء: ٢/٥٧.

وفيه نظر؛ لأنَّ السياقَ والمعنى يجريان إلى تعلُّق «في يوسف» بـ «فَرَّطْتُم» فالقولُ بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه.

الرابع: أنها مصدريةٌ أيضاً، ولكن محلَّها النصبُ على أنها منسوقةٌ على «أنَّ أباكم قد أخذ»، أي: ألم تعلموا أَخْذَ أبيكم الميثاقَ وتفريطَكم في يوسف. قال الزمخشري[١]: «كأنه قيل: ألم تعلموا أَخْذَ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطَكم مِنْ قبلُ في يوسف». وإلى هذا ذهب ابن عطية[٢] أيضاً.

قال الشيخ[٣]: «وهذا الذي ذهبا إليه ليس بجيد، لأنَّ فيه الفصلَ بالجارِّ والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرفٍ واحد وبين المعطوف، فصار نظير: «ضربتُ زيداً وبسيفٍ عمراً»، وقد زعم أبو علي الفارسي أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر». قلت: «هذا الردُّ أيضاً سبقه إليه أبو البقاء[٤] ولم يَرْتَضِه وقال: «وقيل: هو ضعيف لأنَّ فيه الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف، وقد بَيَّنَّا في سورة النساء أنَّ هذا ليس بشيء». قلت: يعني أنَّ مَنْعَ الفصل بين حرف العطف والمعطوف ليس بشيء، وقد تقدَّم إيضاح ذلك وتقريرُه في سورة النساء كما أشار إليه أبو البقاء.

ثم قال الشيخ[٥]: «وأمَّا تقديرُ الزمخشري «وتفريطكم من قبل في يوسف» فلا يجوزُ لأنَّ فيه تقديمَ معمولِ المصدر المنحلِّ لحرفٍ مصدري والفعل عليه، وهو لا يجوز». قلت: ليس في تقدير الزمخشري شيءٌ من ذلك؛ لأنه لَمَّا صَرَّح بالمقدَّر أخَّر الجارَّيْن والمجرورَيْن عن لفظِ المصدر المقدر

---

(١) الكشاف: ٢/٣٣٧.
(٢) المحرر: ٩/٣٥٣.
(٣) البحر: ٥/٣٣٦.
(٤) الإملاء: ٢/٥٧
(٥) البحر: ٥/٣٣٦.

كما ترى، وكذا هو في سائر النسخ، وكذا ما نقله الشيخ عنه بخطه، فأين تقديم المعمول على المصدر؟ ولو رَدَّ عليه وعلى ابن عطية بأنه يلزم مِنْ ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول لكان رَدَّاً واضحاً، فإنَّ «من قبلُ» متعلقٌ بفَرَّطْتُم، وقد تقدم على «ما» المصدرية، وفيه خلافُ مشهور.

الخامس: أن تكونَ مصدريةً أيضاً، ومحلُّها نصبٌ عطفاً على اسم «أنَّ»، أي: ألم تعلموا أنَّ أباكم وأنَّ تفريطكم من قبل في يوسف، وحينئذٍ يكون في خبر «أنَّ» هذه المقدرة وجهان، أحدهما هو «من قبلُ»، والثاني هو «في يوسف»، واختاره أبو البقاء[1]، وقد تقدَّم ما في كلٍ منهما. ويُرَدُّ على هذا الوجه الخامسِ بما رُدَّ به على ما قبله من الفصل بين حرف العطف والمعطوف وقد عُرِف ما فيه.

السادس: أن تكونَ موصولةً اسميةً، ومحلُّها الرفع أو النَصبُ على ما تقدَّم في المصدرية، قال الزمخشري[2]: «بمعنى: ومِنْ قبل هذا ما فرَّطتموه، أي: قَدَّمتموه في حَقِّ يوسف من الجناية، ومحلُّها الرفع أو النصب على الوجهين». قلت: يعني بالوجهين رفعَها بالابتداء وخبرها «من قبل»، ونصبَها عطفاً على مفعول «ألم تعلموا»، فإنه لم يَذْكر في المصدرية غيرَهما. وقد عرَفْتَ ما اعتُرِض به عليهما وما قيل في جوابه. فتحصَّل في «ما» ثلاثة أوجه: الزيادةُ، وكونُها مصدريةً، أو بمعنى الذي، وأنَّ في محلِّها وجهين: الرفعَ أو النصبَ، وقد تقدم تفصيلُ ذلك كلِّه.

قوله: «فلن أَبْرَحَ الأرضَ» «بَرِحَ» هنا تامة ضُمِّنت معنى «أفارق» فـ «الأرض» مفعولٌ به، ولا يجوز أن تكون تامةً من غيرِ تضمين، لأنها إذا

---

(١) الإملاء: ٢/٥٧.

(٢) الكشاف: ٢/٣٣٧.

كانت كذلك كان معناها ظهر أو ذهب، ومنه «بَرِح الخَفاء»، أي: ظهر أو ذهب ومعنى الظهور لا يليق، والذهابُ لا يَصِلُ إلى الظرف المخصوص إلا بواسطة «في» تقول: ذهبت في الأرض، ولا يجوز: ذهبت الأرض، وقد جاء شيءٌ لا يُقاس عليه. وقال أبو البقاء(١): «ويجوز أن يكونَ ظرفاً». قلت: ويحتمل أن يكونَ سقط من النسخ لفظةُ «لا»، وكان: «ولا يجوز أن تكون ظرفاً».

واعلمْ أنه لا يجوز في «أبرح» هنا أن تكونَ ناقصة لأنه لا يَنْتَظِم من الضمير الذي فيها ومن «الأرض» مبتدأ أو خبر، ألا ترى أنك لو قلت: «أنا الأرض» لم يَجُزْ من غير «في»؛ بخلاف «أنا في الأرض» و«زيد في الأرض».

قوله: «أويَحْكُمَ اللَّهُ» في نصبه وجهان، أحدهما: ـ وهو / الظاهر ـ عَطْفُه على «يَأْذَن». والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أنْ» في جواب النفي وهو قوله «فلن أبرح»، أي: لن أبرحَ الأرضَ إلا أَنْ يَحْكُم كقولهم: «لألْزَمَنَّكَ أو تقضيني حقي»، أي: إلا أن تقضيني. قال الشيخ(٢): «ومعناها ومعنى الغاية متقاربان». قلت: وليس المعنى على الثاني، بل سياقُ المعنى على عطفِه على «يَأْذن» فإنه غَيَّىٰ الأمرَ بغايتين، إحداهما خاصة، وهي إِذْن اللَّه، والثانية عامة؛ لأن إِذْنَ اللَّهِ له في الانصراف هو مِنْ حكم اللَّه. [٥٢٠/أ]

آ. (٨١): وقرأ العامَّةُ «سَرَقَ» مبنياً للفاعل مخففاً، وابن عباس(٣) وأبو رزين والكسائي ـ في روايةٍ ـ «سُرِّق» مبنياً للمفعول مشدداً، وقد تقدَّم توجيههُما.

وقرأ(٤) الضحاك «سارِق» جعله اسم فاعل.

---

(١) الإملاء: ٢/٥٧.

(٢) البحر: ٥/٣٣٧.

(٣) القرطبي: ٩/٢٤٤؛ البحر: ٥/٣٣٧.

(٤) البحر: ٥/٣٣٧؛ المحرر: ٩/٣٥٥.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿واسألِ القريةَ﴾**: يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: ـ وهو المشهور ـ أنه على حَذْفِ مضاف تقديره: واسأل أهلَ القرية وأهلَ والعير، وهو مجازٌ شائع. قاله ابن عطية[١] وغيره. قلت: وهذا على خلافٍ في المسألة: هل الإضمارُ من باب المجاز أو غيرِه؟ المشهورُ أنه قسم منه وعليه أكثر الناس. قال أبو المعالي[٢]: «قال بعض المتكلمين[٣]: «هذا من الحذفِ وليس من المجاز، [وإنما المجاز][٤]: لفظةٌ استُعِيرَتْ لغير ما هي له» قال: «وحَذْفُ المضاف هو عينُ المجازِ وعُظْمُه[٥]، هذا مذهب سيبويه[٦] وغيره»، وحَكَىٰ أنه قولُ الجمهور. وقال فخرالدين الرازي[٧]: «إنَّ المجازَ والإضمارَ قسمان لا قسيمان، فهما متباينان».

الثاني: أنه مجازٌ، ولكنه من باب إطلاق اسمِ المحلِّ على الحالِّ للمجاورة كالزاوية.

الثالث: أنه حقيقةٌ لا مجاز فيه، وذلك أنه يجوز أن يسألَ القريةَ نفسَها والإبل فتجيبه، لأنه نبـيٌّ يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم.

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿بل سَوَّلَتْ﴾**: هذا الإضراب لا بد له من

---

(١) المحرر: ٩/٣٥٥.
(٢) لعله محمد بن أحمد ابن اللبان الدمشقي تلميذ أبـي حيان والعشاب، شيخ الإقراء، وأستاذ ابن الجزري توفي سنة ٧٧٦. طبقات القراء: ٢/٧٢.
(٣) انظر: البحر: ٥/٣٣٧.
(٤) زيادة من البحر.
(٥) عُظْم الشيء: أكثره.
(٦) الكتاب: ١/١٠٨.
(٧) هو أبو عبدالله محمد الرازي في كتابه «المحصول» كما في البحر: ٥/٣٣٧، وليس الفخر. وللفخر الرازي دراسة متقنة في هذه المسألة. انظر كتابه: نهاية الإيجاز: ١٨٤.

كلامٍ قبلَه متقدِّمٍ عليه يُضْرِب هذا عليه، والتقدير: ليس الأمر كما ذكرتُمْ حقيقةً بل سَوَّلَتْ. وتقدَّم تفسيرُ مثلِ هذا وما بعده.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿يا أَسَفَا﴾**: الألف منقلبة عن ياء المتكلم وإنما قُلِبَتْ ألفاً؛ لأن الصوتَ معها أَتَمُّ، ونداؤه على سبيل المجاز، كأنه قال: هذا أوانك فاحضر نحو «يا حَسْرتا»[1]. وقيل: هذه ألفُ الندبة، وحُذِفَتْ هاءُ السكت وصلاً. قال الزمخشري[2]: «والتجانسُ بين لفظَتَي الأسف ويوسف ممَّا يقع مطبوعاً غيرَ مُتَعَمَّل فَيَمْلُح ويَبْدُع، ونحـوه: «اثَّاقَلْتُمْ إلى الأرض أَرَضِيتُمْ»[3] «يَنْهَوْن عنه ويَنْأَون عنه»[4] «يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنُون»[5] «مِنْ سَبَأ بنَبَـأ»[6]. قلت: ويُسَمَّى هذا النـوع «تجنيس التصريف، وهـو أن تشترك الكلمتان في لفظٍ ويُفَرَّق بينهما بحرفٍ ليس في الأخرىٰ، وقد تقدَّم.

وقرأ[7] ابن عباس ومجاهد «مِن الحَزَن» بفتحتين، وقتادة بضمتين، والعامَّةُ بضمة وسكون، فالحُزْن والحَزَن كالعُدْم والعَدَم، والبُخْل والبَخَل. وأمَّا الضمتان فالثانية إتباعٌ.

و«كظيم»: يجوز أن يكونَ مبالغةً بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مفعول كقولِه: «وهو مَكْظوم»[8] وبه فسَّره الزمخشري[9].

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر.
(٢) الكشاف: ٢/٣٣٨.
(٣) الآية ٣٨ من سورة التوبة.
(٤) الآية ٢٦ من سورة الأنعام.
(٥) الآية ١٠٤ من سورة الكهف.
(٦) الآية ٢٢ من سورة النمل.
(٧) انظر في قراءاتها: البحر: ٥/٣٣٨؛ والكشاف: ٢/٣٣٩.
(٨) الآية ٤٨ من سورة القلم.
(٩) الكشاف: ٢/٣٣٩.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ﴾**: هذا جوابُ القسم في قوله: «تاللَّهِ» وهو على حذفِ «لا»، أي: لا تَفْتَأ، ويدلُّ على حَذْفها أنه لو كان مثبتاً لاقترن بلامِ الابتداء ونون التوكيد معاً عند البصريين، أو إحداهما عند الكوفيين وتقول: «واللَّهِ أحبُّك» تريد: لا أحبك، وهو من التورية فإن كثيراً من الناسِ مبادِرٌ ذهنَه إلى إثبات المحبة. و«تَفْتأ» هنا ناقصة بمعنى لا تزال فترفع الاسم وهو الضمير، وتنصِبُ الخبر وهو الجملة من قوله «تَذْكُرُ»، أي: لا تزال ذاكراً له، يقال: ما فتيء زيدٌ ذاهباً. قال أوس بن حجر(١):

٢٨١٨ـ فما فَتِئَتْ حتى كأنَّ غبارَها   سُرادِق يومٍ ذي رياحٍ تُرَفَّعُ

وقال أيضاً(٢):

٢٨١٩ـ فما فَتِئَتْ خيلٌ تَثُوْبُ وتَدَّعي   ويَلْحَقُ منها لاحِقٌ وتُقَطَّعُ

وعن مجاهد: «لا تَفْتُر»، قال الزمخشري(٣): «كأنه جعل الفُتوء والفُتور أخوين».

وفيها لغتان(٤): فَتَأَ على وزن ضَرَب، وأَفْتَأَ على وزن أكرم، وتكون تامةً بمعنى سَكَّن وأطفأ كذا قاله ابن مالك، وزعم الشيخ(٥) أنه تصحيف منه، وإنما هي هي «فَثَأ» بالثاء المثلثة. ورُسِمَتْ هذه اللفظةُ «تفتؤ» / بالواو والقياس [٥٢٠/ب] «تفتأ» بالألف، ولذلك يُوْقَفُ لحمزة(٦) بالوجهين اعتباراً بالخط الكريم أو القياس.

---

(١) ديوانه: ٥٩؛ والقرطبي: ٩/٢٥٠؛ والبحر: ٥/٣٢٦؛ والمحرر: ٩/٣٦٠؛ والكشاف: ٢/٣٣٩.

(٢) ديوانه: ٥٨؛ والبحر: ٥/٣٢٦.

(٣) الكشاف: ٢/٣٣٩.

(٤) أي لغتان، بالإضافة إلى المشهورة وهي فَتِيء على وزن سَمِع. انظر اللسان «فتأ».

(٥) البحر: ٥/٣٢٧.

(٦) انظر: الإتحاف: ٢٦٧.

قوله: «حَرَضاً» الحَرَضُ: الإشفاء على الموت يُقال منه: حَرَضَ الرجلُ يَحْرُض حَرَضاً بفتح الراء، فهو حَرِض بكسرها، فالحَرَضُ مصدر، فيجيء في الآية الأوجهُ في «رجل عَدْل» وقد تقدَّم مراراً، ويُطْلَق المصدر من هذه المادة على الجُثَث إطلاقاً شائعاً، ولذلك يَسْتوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث تقول: هو حَرَضٌ، وهما حَرَض، وهم حَرَض، وهنَّ حَرَض، وهي حَرَض. ويقال: رجل حُرُض بضمتين نحو: جُنُب وشُلُل[١] ويقال: أَحْرضه كذا، أي: أهلكه. قال الشاعر[٢]:

٢٨٢٠ـ إني امرؤٌ لَجَّ بـيْ حُبٌّ فَأَحْرَضَني حتى بَلِيْتُ وحتى شَفَّني السَّقَمُ

فهو مُحْرَض قال[٣]:

٢٨٢١ـ أرىٰ المَرْءَ كالأذْوادِ يُصبح مُحْرَضاً كإحراض بِكْرٍ في الديار مريضِ

وقرأ[٤] بعضهم: «حَرِضاً» بكسر الراء. قال الزمخشري[٥]: «وجاءَتِ القراءةُ بهما جميعاً». يعني بفتح الراء وكَسْرِها». وقرأ الحسن[٦] بضمتين، وقد تقدم أنه كجُنُب وشُلُل، وزاد الزمخشري[٧] «وغُرُب»[٨] قال الراغب[٩]: «الحَرَض: ما لا يُعْتَدُّ به ولا خيرَ فيه، ولذلك يقال لِما أشرف علىٰ الهلاك

---

(١) الشلل: الخفيف السريع.
(٢) تقدم برقم ١٦٢٦.
(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه: ٧٧؛ والبحر: ٣٢٧/٥؛ والقرطبي: ٢٥١/٩. والأذواد: ج ذود وهو القطيع من الإبل الثلاث إلى التسع. والبكر: الفتيّ من الإبل.
(٤) الكشاف: ٣٣٩/٢.
(٥) الكشاف: ٣٣٩/٢.
(٦) الإتحاف: ٢٦٧.
(٧) الكشاف: ٣٣٩/٢.
(٨) الغرب: الغريب. انظر القاموس: غرب.
(٩) المفردات: ١١٣.

حَرِض، قال تعالىٰ: «حتى تكونَ حَرَضاً» وقد أحرضه كذا، قال الشاعر: «إني امرؤ لجَّ»البيت. والحُرْضَةُ: مَنْ لا يأكل إلا لحمَ المَيْسِر لنذالتِه، والتحريض: الحَثُّ على الشيء بكثرةِ التزيين وتسهيل الخَطْبِ فيه كأنه إزالةُ الحَرَضِ نحو: «قَدَّيْتُه، أي: أَزَلْتُ عنه القَذَىٰ، وأحْرَضْتُه: أَفْسَدْتُه نحو: أَقْذَيْتُه، أي: جَعَلْتَ فيه القذىٰ» انتهىٰ.

والحُرُض: الأُشْنان[1] لإزالته الفسادَ، والمِحْرَضَةُ وعاؤه، وشُذوذُها كشذوذ مُنْخُل[2] ومُسْعُط[3] ومُكْحُلَة[4].

آ. (٨٦): والبَثُّ أشدُّ الحزن كأنه لقوته لا يُطاق حَمْلُه فيبثُّه الإِنسان، أي: يُفَرِّقُه ويُذيعه، وقد تقدم[5] أنَّ أصلَ هذه المادةِ الدلالةُ على الانتشار. وجَوَّز فيه الراغب[6] هنا وجهين، أحدهما: أنه مصدرٌ في معنىٰ المفعول، قال: «أي غَمِّي الذي بَثَثْته عن كتمان، فهو مصدر في تقدير مفعول أو يعني غَمِّي الذي بَثَّ فكري فيكون في معنىٰ الفاعل.

وقرأ[7] الحسن وعيسىٰ «وحَزَني» بفتحتين، وقتادة بضمتين وقد تقدم.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿فتحَسَّسُوا﴾**: أي: استقصوا خبره

---

(١) الأُشنان: شجر يُصنع منه مادة تُغْسل بها الثياب، ويقال له حَرُض وحُرُض.
(٢) المُنْخُل والمُنْخَل: ما يُنْخَلُ به. اللسان: نخل.
(٣) المِسْعَط والمُسْعُطُ: الإناء يُجعل فيه السَّعُوط ويصب منه في الأنف. اللسان: سعط.
(٤) المُكْحُلَةُ: الوعاء فيه الكُحْل. اللسان: كحل. ووجه شذوذ هذه الألفاظ ـ كما في اللسان كحل ـ أنَّ ما يُعمل به مكسور الميم مثل مِخرَز إلا هذه الأحرف النوادر جاءت بضم الميم والعين، وعلى هذا فإن المِحْرَضة إذا قلنا إنها اسم آلة لا تكون شاذة، وإذا قلنا إنها اسم مكان تكون شاذة، لأنها ليست على مَفْعَل.
(٥) انظر الدر المصون: ٢/٢٠٥.
(٦) المفردات: ٣٧ بعبارة قريبة.
(٧) الإتحاف: ٢٦٧؛ البحر: ٥/٣٣٩.

بحواسِّكم، ويكون في الخير والشر. وقيل: بالحاء في الخير، وبالجيم في الشر، ولذلك قال هنا «فتحسَّسُوا»، وفي الحجرات[1]: «ولا تَجَسَّسُوا»[1]، وليس كذلك، فإنه قد قرىء بالجيم[2] هنا. وتقــدَّم الخلاف في قــوله «ولا تَيْئَسوا»[3]. وقرأ[4] الأعرج: «تِيْئَسوا».

والعامَّةُ على «رَوْح اللَّه» بالفتح وهو رحمتُه وتنفيسُه وقرأ[5] الحسن وعمر بن عبدالعزيز وقتادة بضم الراء. قال الزمخشري[6]، «أي: مِنْ رحمتِه التي يحيا بها العباد». وقال ابن عطية[7]: «وكأن معنى هذه القراءة: لا تَيْئَسوا مِنْ حَيٍّ معه رُوح اللَّه الذي وهبه، فإنَّ مَنْ بقي روحُه يُرْجَى، ومِنْ هذا قول الشاعر[8]:

٢٨٢٢ــ وفي غيرِ مَنْ قد وارَتِ الأرضُ فاطْمَعِ ....

ومن هذا قول عبيد بن الأبرص[9]:

٢٨٢٣ــ وكــلُّ ذي غَـيْـبَـةٍ يَـؤُوْبُ وغــائبُ المــوتِ لا يَـؤُوبُ

وقراءة[10] أُبَـيّ رحمه اللَّه: «مِنْ رحمة اللَّه» و«عند اللَّه» «من فَضْل اللَّه» تفسيرٌ لا تلاوة.

---

(١) الآية: ١٢.
(٢) البحر: ٥/٣٣٩؛ الكشاف: ٢/٣٤٠؛ ونسبها في الشواذ: ٦٥ إلى النخعي.
(٣) انظر إعرابه للآية ٨٠ من هذه السورة.
(٤) البحر: ٥/٣٣٩.
(٥) الإتحاف: ٢٦٧؛ المحتسب: ١/٣٤٨؛ البحر: ٥/٣٣٩.
(٦) الكشاف: ٢/٣٤٠.
(٧) المحرر: ٩/٣٦٣.
(٨) لم أهتد إلى تمامه، وهو في ابن عطية: ٩/٣٦٣؛ والبحر: ٥/٣٣٩.
(٩) ديوانه: ١٦؛ والبحر: ٥/٣٣٩؛ وابن عطية: ٥/٣٣٩.
(١٠) البحر: ٥/٣٣٩.

وقال أبو البقاء[1]: «الجمهورُ على فتح الراء، وهو مصدر في معنى الرحمة، إلا أنَّ استعمالَ الفعل منه قليل، وإنما يُسْتَعمل بالزيادة مثل أراح ورَوَّح، ويُقْرأ بضم الراء وهي لغةٌ فيه. وقيل: هو اسمُ مصدرٍ مثل الشِّرْب[2] والشُّرْب».

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿مُزْجاة﴾**: أي: مَدْفُوعة يَدْفَعها كلُّ أحدٍ عنه لزهادته فيها، ومنه: «ألم تَرَ أنَّ اللَّه يُزْجي سحاباً»[3]، أي: يَسُوقها بالريح. وقال حاتم الطائي[4]:

٢٨٢٤ـ لِيَبْكِ على مِلْحانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ ... وأَرمَلَةٌ تُزْجي مع الليل أَرْمَلا

ويقال: أَزْجَيْتُ رديءَ الدرهم فَزُجِيَ، ومنه استعير «زَجَا[5] الخراجُ يَزْجُو زَجَاءً»، وخَراجٌ زاجٍ، وقولُ الشاعر[6]:

٢٨٢٥ـ .... وحاجةٍ غيرِ مُزْجاةٍ من الحاجِ

[٥٢١/أ] أي: غير يسيرةٍ يمكن دَفْعُها وصَرْفها لقلة الاعتداد بها / فألف «مُزْجاةٌ» منقلبة عن واو.

---

(١) الإملاء: ٥٨/٢.

(٢) في تسمية مثل هذا اسم مصدر نظر؛ لأن تعريف اسم المصدر هو ما لا يتضمن أحرف فعله، وهذا قد تضمَّن أحرف فعله. قال أهل اللغة: الشِّرب بالكسر الحظ من الماء، أو وقت الشرب، أو المورد، وبالضم والفتح المصدر. انظر اللسان: «شرب».

(٣) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٤) البيت في اللسان «رمل»؛ والبحر: ٣٤٠/٥؛ والمحرر: ٣٦٥/٩.

(٥) وهو تَيَسُّر جبايته.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان زجا؛ والمجاز: ٣١٧/١؛ والمحرر: ٣٦٥/٩؛ والزاهر: ٩٧/٢، وصدره:

ومُرْسَلٍ ورَسُولٍ غيرِ مُتَّهَمٍ

وقوله: «فَأَوْفِ لنا الكَيْل» يجوز أن يُراد به حقيقته من الآلة، وأن يُرادَ به المَكِيل فيكونَ مصدراً.

آ. (٨٩) **وقوله تعالى: ﴿هل عَلِمْتُمْ﴾**: يجوزُ أن يكونَ استفهاماً للتوبيخ وهو الأظهرُ. وقيل: هو خبر، و«هل» بمعنىٰ قد.

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿أإنك﴾**: قرأ ابن كثير(١)، إنَّك» بهمزة واحدة والباقون بهمزتين استفهاماً، وقد عَرَفْتَ قراءاتهم في هاتين الهمزتين تخفيفاً وتسهيلاً وغيرَ ذلك. فأمَّا قراءة ابن كثير فيحتمل أن تكون خبراً محضاً، واستُبْعِد هذا مِنْ حيث تخالُفُ القراءتين مع أن القائلَ واحد، وقد أجيب عن ذلك بأنَّ بعضَهم قاله استفهاماً، وبعضَهم قاله خبراً، ويحتمل أن تكونَ استفهاماً حُذِفَت منه الأداة لدلالة السياق، والقراءةُ الأخرىٰ عليه. وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في الأعراف. و«لأَنْتَ» يجوز أن تكونَ «أنت» مبتدأً و«يوسف» خبرُه، والجملةُ خبر «إنَّ» دَخَلَتْ عليها لامُ الابتداء. ويجوز أن يكونَ فصلاً، ولا يجوز أن يكونَ تأكيداً لاسم إنَّ؛ لأنَّ هذه اللامَ لا تَدْخُل على التوكيد.

وقرأ أُبَـيّ(٢): «أإنك أو أنت يوسف»، وفيها وجهان، أحدهما ما قاله أبو الفتح(٣): من أن الأصل أإنك لغيرُ يوسف أو أنت يوسفُ، فحذف خبر «إن» لدلالة المعنى عليه. الثاني ما قاله الزمخشري(٤): وهو أإنك يوسفُ أو أنت يوسف «فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا كلامُ متعجبٍ مُسْتَغْرِبٍ لِما يَسْمع فهو يكرِّر الاستثباتَ».

---

(١) السبعة: ٣٥١؛ التيسير: ١٣٠؛ الإتحاف: ٢٦٧؛ البحر: ٥/٣٤٢.
(٢) البحر: ٥/٣٤٢؛ المحتسب: ١/٣٤٩.
(٣) المحتسب: ١/٣٤٩.
(٤) الكشاف: ٢/٣٤١.

قوله: «يَتَّقِ» قرأ قنبل(١) «يَتَّقي» بإثبات الياء وصلاً ووقفاً، والباقون بحذفها فيهما. وأمَّا قراءةُ الجماعة فواضحة لأنه مجزوم. وأما قراءةُ قنبل فاخْتَلَفَ فيها الناسُ على قولين، أجودهما: أنَّ إثباتَ حرفِ العلة في الحركة لغةٌ لبعض العرب، وأنشدوا على ذلك قولَ قيس ابن زهير(٢):

٢٨٢٦ـ ألم يأتيك والأنباء تَنْمي   بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ

وقول الآخر(٣):

٢٨٢٧ـ هَجَوْت زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقول الآخر(٤):

٢٨٢٨ـ إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ   ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

ومذهبُ سيبويه(٥) أنَّ الجزمَ بحذف الحركة المقدرة، وإنما تبعها حرفُ العلة في الحذف تَفْرِقةً بين المرفوع والجزوم. واعتُرض عليه بأنَّ الجازم يُبَيِّن أنه مجزوم، وعَدَمَه يبيِّن أنه غير مجزوم. وأجيب بأنه في بعض الصور يُلْبِس فاطَّرَدَ الحَذْفُ، بيانُه أنك إذا قلت: «زُرْني أعطيك» بثبوت الياء احتمل أن يكون «أعطيك» جزاءً لزيارته، وأن يكونَ خبراً مستأنفاً، فإذا قلت: «أُعْطك»

---

(١) السبعة: ٣٥١؛ التيسير: ١٣١؛ البحر: ٥/٣٤٢؛ الحجة: ٣٦٤. وقنبل راوي ابن كثير.
(٢) تقدم برقم: ٢٦٤.
(٣) تقدم برقم ٢٣٥٨.
(٤) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه: ١٧٩؛ والخصائص: ١/٣٠٧؛ وأمالي الشجري: ١/٨٦؛ وابن يعيش: ١٠/١٠٦؛ والخزانة: ٣/٥٣٣.
(٥) قد يُستفاد هذا من قوله في الكتاب: ١/٧: «واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُذِف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة».

بحذفها تعيَّن أن يكونَ جزاءً له، فقد وقَع اللَّبْسُ بثبوت حرف العلة وفُقِد بحَذْفِه، فيقال: حرفُ العلة يُحذف عند الجازم لا به. ومذهب ابن السَّراج أن الجازم أَثرَّ في نفسِ الحرف فحذفه، وفيه البحث المتقدم.

الثاني: أنه مرفوعٌ غير مجزومٍ، و «مَنْ» موصولةٌ والفعل صلتُها، فلذلك لم يَحْذف لامَه. واعْتُرِض على هذا بأنه قد عُطِف عليه مجزومٌ وهو قولُه «ويَصْبِرْ» فإنَّ قنبلاً لم يَقْرأه إلا ساكنَ الراء. وأجيب عن ذلك بأنَّ التسكين لتوالي الحركات. وإنْ كان من كلمتين كقراءة أبـي عمرو: «ينصركم»[1] و «يأْمركم»[2]. وأُجيب أيضاً بأنه جُزِم على التوهُّم، يعني لَمَّا كانت «مَنْ» الموصولةُ تُشْبه «مَنْ» الشرطية. وهذه عبارةٌ فيها غَلَطٌ على القرآن فينبغي أن يُقال: فيها مراعاةٌ للشبه اللفظي، ولا يقال للتوهُّم. وأجيب أيضاً بأنه سُكِّن للوقف ثم أُجري الوصلُ مُجْرىٰ الوقفِ. وأُجيب أيضاً بأنه إنما جُزم حملاً لـ «مَنْ» الموصولة على «مَنْ» الشرطية؛ لأنها مثلُها في المعنى ولذلك دَخَلَتِ الفاءُ في خبرها.

قلت: وقد يُقال على هذا: يجوز أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، وإنما ثَبَتَت الياءُ، ولم تَجْزِمْ «مَنْ» لشبهها بـ «مَنْ» الموصولة، ثم لم يُعْتبر هذا الشبهُ في قوله «ويَصْبر» فلذلك جَزَمَه إلا أنه يَبْعُدُ مِنْ جهة أنَّ العامل لم يؤثِّر فيما بعده، ويليه ويؤثِّر فيما هو بعيدٌ منه. وقد تقدَّم الكلامُ على مثل هذه المسألة أولَ السورة في قوله «يَرْتَعْ ويَلْعب»[3].

وقوله «فإنَّ اللَّهَ لا يُضيع» الرابطُ بين جملة الشرط وبين جوابها:

---

(١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران. وانظر معجم القراءات: ٨١/٢.
(٢) الآية ٦٧ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ٤١٦/١.
(٣) الآية ١٢.

إمَّا العمومُ في «المحسنين»، وإمَّا الضميرُ المحذوف، أي: المحسنين منهم، وإمَّا لقيام أل مُقامه والأصل: مُحْسِنيهم، قامَتْ أل مُقام ذلك الضمير.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿آثرك﴾**: أي: «تَفَضَّل عليك، والإيثار: التفضيلُ / بجميع أنواع العطايا، آثَره يُؤْثِره إيثاراً، وأصلُه مِن الأَثَر وهو تَتَبُّع [٥٢١/ب] الشيءِ فكأنه يَسْتقصي جميعَ أنواع المكارم، وفي الحديث «ستكون بعدي أَثَرة»[١]، أي: يَسْتأثر بعضُكم على بعض، ويقال: استأثر بكذا، أي: اختصَّ به، واستأثر اللَّه بفلانٍ كنايةٌ عن اصطفائه، قال الشاعر[٢]:

٢٨٢٩ـ واللَّه أَسْماك سُماً مبارَكا ... آثـرك الـلَّه بـه إيثـارَكـا

آ. (٩٢) **ولـه تعالى: ﴿لا تَثْرِيْبَ عليكم﴾**: «عليكم» يجوز أن يكون خبراً لـ «لا»، و «اليومَ»: يُحتمل أن يتعلَّقَ بما تعلَّق به هذا الخبر، أي: لا تثريبَ مستقرٌّ عليكم اليومَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اليوم» خبرَ «لا» و «عليكم» متعلقٌ بما تعلَّق به هذا الظرفُ. ويجوز أن يكون «عليكم» صفةً لاسم «لا»، و «اليوم» خبرُها أيضاً، ولا يجوز أن يتعلق كلٌّ مِن الظرف والجارِّ بـ «تَثْريب» لأنه يصير مُطَولاً شبيهاً بالمضاف، ومتى كان كذلك أُعْرِب ونُوِّن نحو: «لا خيراً مِنْ زيد عندك»، ويزيدُ عليه الظرفُ: بأنه يَلْزم الفصلُ بين المصدرِ المؤول بالموصولِ ومعموله بأجنبي وهو «عليكم» لأنه: إمَّا خبر وإمَّا صفة.

وقد جَوَّز الزمخشري[٣] أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بـ «تَثْريب» فقال: «فإنْ قلت: بِمَ يتعلَّق «اليوم»؟ قلت: بالتثريب أو بالمقدَّر في «عليكم» من معنى الاستقرار، أو بـ «يَغْفر». قلت: فَجَعْلُه أنَّه متعلقٌ بـ «تَثْريب» فيه ما تقدم. وقد

---

(١) رواه البخاري: (فتح الباري) ٢: الفتن: ٥/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٢.

(٣) الكشاف: ٣٤٢/٢.

أَجْرَى بعضُهم الاسمَ العاملَ مُجرى المضافِ لشبهه به فَيُنْزَع ما فيه من تنوينٍ أو نون، وجعل الفارسي من ذلك قوله[1]:

٢٨٣٠ــ أراني ولا كُفْــرانَ لــلَّه أيَّــةً لنفسي، لقد طالَبْتُ غيرَ مُنِيْلِ

قال: «فأيَّةً منصوب بكُفْران، أي: لا أكفر اللَّهَ رحمة لنفسي. ولا يجوزُ أن تُنْصب «أيَّةً» بأَوَيْت مضمراً؛ لئلا يَلْزمَ الفصلُ بين مفعولي «أرىٰ» بجملتين: أي بـ «لا» وما في حَيِّزها، وبـ «أَوَيْت» المقدرة. ومعنىٰ أَوَيْت رَقَقْت. وجعل منه الشيخ جمال الدين بن مالك ما جاء في الحديث «لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل»[2] برفع «يومٌ» على أنه مرفوعٌ بالمصدر المنحلِّ لحرفٍ مصدريٍ وفعل مبني للمفعول، وفي بعض ما تقدم خلافٌ لا يَليقُ التعرُّضُ له هنا.

وأمَّا تعليقُه بالاستقرار المقدر فواضِحٌ، ولذلك وقف أكثرُ القراءِ عليه، وابتدأ بـ «يغفرُ اللَّه لكم»، وأمَّا تعليقُه بـ «يَغْفر» فواضِحٌ أيضاً ولذلك وقف بعضُ القرَّاء على «عليكم» وابتدأ «اليوم يَغْفر اللَّه لكم»، وجوَّزوا أن يكونَ «عليكم» بياناً كـ «لك» في نحو «سقياً لك»، فعلى هذا تتعلَّق بمحذوف، ويجوز أن يكونَ خبرُ «لا» محذوفاً، و «عليكم» و «اليوم» كلاهما متعلقان بمحذوفٍ آخر يدل عليه «تثريب»، والتقدير: لا تثريب يَثْرِبُ عليكم اليومَ، كما قَدَّروا في «لا عاصم اليوم من أمر اللَّه»[3] لا عاصمَ يَعْصِم اليومَ. قال الشيخ[4]: «لو قيل به لكان قوياً».

وقد يُفرَّق بينهما بأنَّ هنا يلزم كثرةُ المجاز، وذلك أنَّك تَحْذف الخبر،

---

(١) تقدم برقم ٢٥٥٤ وانظر: الدر المصون الورقة ٤٥٦ ب.

(٢) نسبه الكسائي إلى العرب كما في اللسان (صمت).

(٣) الآية ٤٣ من سورة هود.

(٤) البحر: ٥/٣٤٤.

وتَحْذف هذا الذي تَعَلَّق به الظرفُ وحرفُ الجر وتَنسِب الفعل إليه؛ لأن التثريب لا يَثْرِب إلا مجازاً كقولهم: «شعرٌ شاعر» بخلاف «عاصم يَعْصِم» فإن نسبة الفعل إلى العاصم حقيقة، فهناك حَذْف شيءٍ واحدٍ من غير مجاز، وهنا حَذْف شيئين مع مجاز.

والتَّثْريبُ العَتْب والتأنيب، وعَبَّر بعضُهم عنه بالتعيير، مِنْ عَيَّرته بكذا إذا عِبْته به، وفي الحديث(1): «إذا زَنَتْ أَمَةُ أحدِكم فَلْيَجْلِدْها ولا يُثَرِّبْ»، أي: لا يُعَيِّر، وأصله مِن الثَّرْب وهو ما يَغْشى الكَرْش من الشحم، ومعناه إزالة الثَّرْب كما أن التجليدَ إزالة الجِلْد، فإذا قلت: «ثَرَّبْتُ فلاناً» فكأنك لشدة عَيْبِتِك له أَزَلْت ثَرْبَه فضُرِب مَثَلاً في تمزيق الأعراض.

وقال الراغب(2): «ولا يُعْرف مِنْ لَفْظِه إلا قولُهم «الثَّرْب» وهو شَحْمة رقيقة، وقولُه تعالى: «يا أهلَ يَثْرِبَ»(3) يَصِحُّ أن يكونَ أصلُه من هذا الباب والياءُ فيه مزيدة».

آ. **(93) قوله تعالى: ﴿بقميصي﴾**: يجوز أن يتعلق بما قبله على أنَّ الباءَ مُعَدِّيَةٌ / كهي في «ذهبْتُ به»، وأن تكون للحال فتتعلَّقَ بمحذوفٍ، أي: اذهبوا معكم قميصي. و«هذا» نعت له أو بيان أو بدل، و«بصيراً» حال. و«أجمعين» تأكيدٌ، وقد أُكِّد بها دون «كل»، ويجوز أن تكونَ حالاً. [522/أ]

آ. **(94) قوله تعالى: ﴿تُفَنِّدون﴾**: التَّفْنيد: الإفساد، يقال: فَنَّدت فلاناً، أي: أَفْسَدْت رأيَه ورَدَدْته، قال(4):

---

(1) رواه البخاري: (فتح الباري) 36 الحدود: 12/165؛ ابن حنبل: 2/249.
(2) المفردات 79.
(3) الآية 13 من سورة الأحزاب.
(4) البيت لهانىء بن شكيم العدويّ وهو في المجاز: 1/318؛ القرطبي: 9/260؛ والمحرر: 9/372؛ والبحر: 5/340.

٢٨٣١ـ يا صاحِبـيَّ دَعَا لَوْمي وتَفْنيدي فليسَ ما قُلْتُ من أمرٍ بمَرْدُوْدِ

ومنه «أَفْنَدَ الدهرُ فلاناً» قال[١]:

٢٨٣٢ـ دَعِ الدهرَ يَفْعَلُ ما أرادَ فإنه إذا كُلِّفَ الإفنادَ بالناسِ أفندا

والفَنَدُ: الفساد، قال النابغة[٢]:

٢٨٣٣ـ إلَّا سليمانَ إذ قال الإلـهُ له قُمْ في البرِيَّةِ فاحْدُدْها عن الفَنَد

والفِنْد: شِمْراخ الجبل[٣] وبه سُمِّي الرجل فِنْداً، والفِنْدُ الزمانيُّ أحدُ شعراء الحماسة من ذلك. وقال الزمخشري[٤]: «يقال: شيخ مُفَنَّد ولا يقال: عجوز مُفَنَّدة لأنهما لم تكن في شبيبتها ذاتَ رأي فتُفَنَّد في كبرها» وهو غريبٌ. وجوابُ «لولا» الامتناعية محذوفٌ تقديرُه لَصَدَّقْتُموني. ويجوز أن يكـونَ تقديرُه: لأَخْبَرْتكم.

آ. (٩٦) **وقوله تعالى: ﴿ألقاه﴾**: الظاهر أنَّ الفاعلَ هو ضمير البشير. وقيل: هو ضميرُ يعقوب. وفي «بصيراً» وجهان، أحدهما: أنه حال أي: رَجَع في هذه الحال. والثاني: أنه خبرها لأنها بمعنى صار عند بعضهم. وبَصير مِنْ بَصُر بالشيء، كظريف مِنْ ظَرُف. وقيل: هو مِثالُ مبالغةٍ كعليم. وفيه دلالةٌ على أنه لم يذهب بَصَرُه بالكليَّة.

آ. (١٠٠) **وقوله تعالى: ﴿ورَفَع أَبَوَيْه﴾**: من باب التغليب، يريد

---

(١) البيت لابن مقبل، وهو في القرطبي: ٩/٢٦١؛ والبحر: ٥/٣٤٠.
(٢) ديوانه ١٣؛ والقرطبي: ٩/٢٦٠؛ والبحر: ٥/٣٤٠. شبَّه النعمان بسليمان عليه السلام. واحددها: احبسها.
(٣) شمراخ الجبل: القطعة العظيمة منه.
(٤) الكشاف: ٢/٣٤٣.

أباه وأمَّه ـ أو خالتَه ـ. و «سُجَّداً» حال. قال أبو[1] البقاء: «حالٌ مقدرة؛ لأنَّ السجود يكون بعد الخُرور» وفيه نظرٌ لأنه متصلٌ به غيرُ متراخٍ عنه.

قوله: «مِنْ قبلُ» يجوز أنْ يتعلق بـ «رُؤْياي»، أي: تأويل رُؤْياي في ذلك الوقت. ويجوز أنْ يكونَ العاملُ فيه «تَأْويل» لأنَّ التأويلَ كان مِنْ حينِ وقوعِها هكذا، والآنَ ظهرَ له، ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ «رُؤْياي» قاله أبو البقاء، وقد تقدم[2] أنَّ المقطوعَ عن الإِضافةِ لا يقع حالاً.

قوله: «قد جَعَلَها رَبِّي» حالٌ من «رؤياي» ويجوز أن تكون مستأنفة. وفي «حقاً» وجوه أحدُها: أنه حال. والثاني: أنه مفعولٌ ثان. والثالث: أنه مصدرٌ مؤكد للفعل من حيث المعنى، أي: حَقَّقها ربي حَقَّاً بجَعْلِه.

قوله: «أَحْسَنَ بي» «أَحْسَنَ» أصله أن يتعدَّى بـ «إلى». قال: «وأَحْسِنْ كما أحسنَ اللَّه إليك»[3] فقيل: ضُمِّن معنىٰ لَطُف فتعدَّىٰ بالباء كقوله: «وبالوالدَيْن إحساناً»[4] وقولِ كثيِّر عَزَّة[5]:

٢٨٣٤ـ أَسِيْئِي بنا أو أَحْسِني لا مَلُوْمَةً ... لَدَيْنا ولا مَقْلِيَّةً إنْ تَقَلَّتِ

وقيل: بل يَتَعَدَّىٰ بها أيضاً. وقيل: هي بمعنى «إلىٰ». وقيل: المفعولُ محذوفٌ: «أَحْسَنَ صُنْعَه بي»، فـ «بي» يتعلَّق بذلك المحذوفِ، وهو تقدير أبي البقاء[6]. وفيه نظر؛ من حيث حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله، وهو ممنوعٌ عند البصريين. و «إذ» منصوبٌ بـ «أَحْسَنَ» أو المصدرِ المحذوف قاله

(١) الإملاء: ٢/٥٩.
(٢) انظر: الورقة ٥١٩ أ.
(٣) الآية ٧٧ من سورة القصص.
(٤) الآية ٨٣ من سورة البقرة.
(٥) تقدم برقم ٢٤٩٩.
(٦) الإملاء: ٢/٥٩.

أبو البقاء[١]، وفيه النظر المتقدم.

والبَدْوُ: ضد الحضارة وهو مِن الظهور، بدا يبدو: إذا سكن البادية، «إذا بَدَوْنا جفَوْنا» يُرْوَىٰ عن عمر، أي: تخلَّقْنا بأخلاقِ البدويين.

قوله: «لَطِيْفٌ لِما يَشاء» لَطُفَ أصلُه أن يتعدَّى بالباء، وإنما تَعَدَّىٰ باللام لتضمُّنِه معنىٰ مُدَبِّر، أي: أنت مُدَبِّر بلطفك لِما تَشاء.

آ. (١٠١) وقرأ[٢] عبدالله: «آتَيْتَنِ» و «عَلَّمْتَنِ» بغير ياءٍ فيهما، وحكى ابن عطية[٣]: أنَّ أبا ذر قرأ: «أتيتني» بغير ألفٍ بعد الهمزة و «مِنْ» في «مِن المُلْك» وفي «مِنْ تأويل» للتبعيض، والمفعولُ محذوفٌ، أي: عظيماً من الملك فهي صفة لذلك المحذوفِ وقيل: زائدة. وقيل: لبيان الجنس، وهذان بعيدان.

و «فاطر» يجوز أن يكونَ نعتاً لربّ، ويجوز أنْ يكون بدلاً أو بياناً أو منصوباً بإضمار أَعْني أو نداءً ثانياً.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿ذلك﴾**: مبتدأ، و «من أنباء الغيب» خبره، و «نُوحيه» حال. ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، أو حالاً من الضمير في الخبر. وجَوَّز الزمخشري[٤] أن يكونَ[٥] موصولاً بمعنى الذي. وقد تقدَّم نظيرُه. و «هم يَمْكُرون» حال.

---

(١) الإملاء: ٢/٥٩.

(٢) البحر: ٥/٣٤٩؛ المحتسب: ١/٣٤٩.

(٣) الذي في المحرر: ٩/٣٨٢ «ابن ذر» وقرأ بغير «قد» فيكون المؤلف قد وهم مرتين: مرةً في اسمه، ومرةً في نقل قراءته فإن مسألة القراءة بغير ألف بعد الهمزة غير واردة، أمَّا ابن ذر فهو عمر بن ذَرّ الهمْداني أبو ذر الكوفي ثقة، رُمِي بالإرجاء، مات سنة ثلاث وخمسين. التقريب ٤١٢.

(٤) الكشاف: ٢/٣٤٥.

(٥) أي قوله: «ذلك».

آ. (١٠٣) [قوله:] ﴿ولو حَرَصْتَ﴾: معترضٌ بين «ما» وخبرها. وجوابُ «لو» محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه.

آ. (١٠٦) و[قوله]: ﴿إلا وهم مشركون﴾: حال.

آ. (١٠٧) وقوله تعالى: ﴿مِنْ عذاب اللَّه﴾: صفةٌ لـ «غاشية»، و «بَغْتة» حال وهو في الأصلِ مصدر، وتقدَّم نظيره.

والجمهور[١] على جَرِّ «الأرض» عطفاً على «السموات» والضمير في «عليها» للآية فيكون «يمرُّون» صفةً للآية أو حالاً لتخصُّصها بالوصفِ بالجار. وقيل: يعود الضمير في «عليها» على الأرض فيكون «يمرون» حالاً منها. وقال أبو البقاء[٢]: «وقيل منها ومن السموات»، أي: تكون الحال من الشيئين جميعاً، وهذا لا يجوز إذ كان يجب أن يقال «عليهما»، وأيضاً فإنهم لا يَمُرُّون في السموات، / إلا أن يُراد: يمرُّون على آياتهما، فيعودُ المعنى إلى عَوْد [٥٢٢/ب] الضمير للآية. وقد يُجاب عن الأول بأنه مِنْ باب الحذف كقوله تعالى: «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أنْ يُرْضُوه»[٣].

وقرأ[٤] السدِّي «والأرضَ» بالنصب، ووجهُه أنه من باب الاشتغال، ويُفَسَّر الفعلُ بما يوافقه معنى أي: يطؤون الأرض، أو يسلكون الأرضَ يمرون عليها كقولك: «زيداً مررت به».

وقرأ[٥] عكرمة وعمرو بن فائد: «والأرضُ» بالرفع على الابتداء، وخبرُه الجملةُ بعده، والضمير في هاتين القراءتين يعودُ على الأرض فقط.

---

(١) عاد إلى الآية ١٠٥.
(٢) الإملاء: ٢/٥٩.
(٣) الآية ٦٢ من سورة التوبة.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب: ١/٣٤٩؛ والبحر: ٥/٣٥١؛ والقرطبي: ٩/٢٧٢.
(٥) البحر: ٥/٣٥٢.

وقرأ أبو حفص(1) ومبشر بن عبيد: أو «يأْتيهم الساعة» بالياء من تحت لأنه مؤنث مجازيٌّ وللفصلِ أيضاً.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿أدعو إلى اللَّه﴾**: يجوز أن يكونَ مستأنفاً وهو الظاهر، وأن يكونَ حالاً من الياء(2). و«على بصيرة» حال من فاعل «أدعو» أي: أَدْعو كائناً على بصيرة.

قوله: «ومَنِ اتَّبَعَني» عطفٌ على فاعل «أدعو» ولذلك أكَّد بالضميرِ المنفصل في قوله «أنا»، ويجوز أن يكون مبتدأً والخبرُ محذوف، أي: ومَنِ اتَّبعني يَدْعو أيضاً. ويجوز أن يكون «على بصيرة» خبراً مقدماً، و«أنا» مبتدأ مؤخرٌ، و«ومَن اتَّبعني» عطفٌ عليه، ويجوزُ أن يكونَ «على بصيرة» وحده حالاً، و«أنا» فاعلٌ به، «ومَنِ اتَّبعني» عطف عليه أيضاً. ومفعول «أدعو» يجوز أنْ لا يُراد، أي: أنا مِنْ أهل الدعاء إلى اللَّه، ويجوز أن يُقَدَّر: أنْ أدعوَ الناس.

وقرأ(3) عبداللَّه «هذا سبيلي» بالتذكير وقد تقدَّم(4) أنه يُذَكَّر ويؤنَّث.

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿نوحي﴾**: العامَّةُ على «يُوحَىٰ» بالياء من

---

(١) ثمة إشكال في صاحب هذه القراءة، صاحبها عند ابن عطية (في المحرر: ٣٨٧/٩) واحد فهو أبو حفص مبشر بن عبداللَّه، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم. وفي البحر: (٣٥٢/٥) قارئان: أبو حفص وبشر بن عبيد، فأما أبو حفص فثمة أسماء كثيرة بهذه الكنية انظرها في: التقريب ٦٣٣، أما بشر بن عبيد فلم أعثر على قارىء بهذا الاسم. أما الذي في السمين فأرجّح أن تكون الواو مقحمة لأن مبشر بن عبيد هو أبو حفص كوفي الأصل، ثم الحمصي متروك من السابعة روى له ابن ماجة حديثاً. انظر: التقريب ٥١٩؛ وأرجح أن يكون ما في البحر والمحرر تصحيفاً.

(٢) في «سبيلي».

(٣) البحر: ٣٥٣/٥.

(٤) انظر: الدر المصون: ٦٦/٢.

تحت مبنياً للمفعول. وقرأ[١] حفص «نوحي» بالنون مبنياً للفاعل اعتباراً بقوله «وما أَرْسَلْنا» وكذلك قرأ ما في النحل[٢] وما في أول الأنبياء[٣]، ووافقه[٤] الأخَوان على قوله: «نوحي إليه» في الأنبياء على ما سيأتي إن شاء اللَّه تعالىٰ. والجملة صفةٌ لـ «رجالاً». و«من أهل القرىٰ» صفة ثانية، وكان تقديمُ هذه الصفةِ على ما قبلها أكثرَ استعمالاً؛ لأنها أقربُ إلى المفردِ وقد تقدَّم تحريرُه في المائدة.

قوله: «ولَدارُ الآخرةِ» وما بعده قد تقدَّم في الأنعام[٥].

آ. (١١٠) **قوله تعالى: ﴿حتى﴾**: ليس في الكلامِ شيءٌ تكون «حتى» غايةً له، فمِنْ ثَمَّ اختلف الناسُ في تقدير شيءٍ يَصِحُّ تَغْيِيَتُه بـ «حتى»: فقدَّره الزمخشري[٦]: «وما أَرْسَلْنا مِنْ قبلك إلا رجالاً فتراخى نَصْرُهُمْ حتى». وقَدَّره القرطبي[٧]: «وما أَرْسَلْنا من قبلك يا محمدُ إلا رجالاً لم نعاقِب أُمَمَهم بالعقاب حتى إذا». وقدَّره ابن الجوزي[٨]: «وما أَرْسَلْنا مِنْ قبلك إلا رجالاً فَدَعَوا قومهم فكذَّبوهم وطال دعاؤُهم وتكذيبُ قومِهم حتى إذا». وأَحْسَنُها ما قدَّمْتُه.

---

(١) السبعة ٣٥١؛ التيسير ١٣٠؛ الحجة ٣٦٥؛ البحر: ٥/٣٥٣.

(٢) الآية ٤٣ وانظر: السبعة ٣٧٣.

(٣) الآية ٧، وانظر: السبعة ٤٢٨.

(٤) الآية ٢٥ وانظر: السبعة ٤٢٨.

(٥) الآية ٣٢.

(٦) الكشاف: ٢/٣٤٧.

(٧) تفسير القرطبي: ٩/٢٧٥ والقرطبي محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي أبوعبداللَّه من كبار المفسرين له «الجامع لأحكام القرآن» مطبوع في عشرين جزءاً توفي سنة ٦٧١. انظر: الأعلام: ٥/٣٢٢.

(٨) زاد المسير: ٤/٢٩٦ وهوعبدالرحمن بن علي البغدادي مشهور بسعة تصانيفه منها: الناسخ والمنسوخ وزاد المسير في علم التفسير توفي سنة ٥٩٧. انظر: البداية والنهاية: ١٣/٢٨.

وتَصَيَّد ابن عطية[١] شيئاً من معنى قوله: «أفلم يسيـروا» فقال[١]: «ويتضمَّن قولُه «أفلم يسيروا» إلى «مِنْ قبلِهم» أنَّ الرسلَ الذين بعثهم اللَّه من أهل القرىٰ دَعَوْهم فلم يُـؤْمنوا بهم حتى نَزَلَتْ بهم المَثُلاتُ فصبروا[٢] في حَيِّز مَنْ يُعْتبر بعاقبته، فلهذا المُضَمَّنِ حَسُن أنتَدْخُل «حتى»في قوله: «حتى إذا». قال الشيخ[٣]: «ولم يتلخَّصْ لنا من كلامِه شيءٌ يكون ما بعد «حتى» غايةً له، لأنه عَلَّق الغايةَ بما ادَّعَى أنه فَهِمَ ذلك مِنْ قوله: «أفلم يَسيروا». الآية». قلت: دَعَوْهم فلم يؤمنوا هو المُغَيَّـىٰ.

قوله: «كذبوا» قرأ[٤] الكوفيون «كُذِبوا» بالتخفيف والباقون بالتثقيل. فأمَّا قراءةُ التخفيف فاضطربت أقوالُ الناسِ فيها، ورُوي إنكارها عن عائشة رضي اللَّه عنها قالت: «معاذَ اللَّه لم يكنِ الرسلُ لِتَظُنَّ ذلك بربها» وهذا ينبغي أن لا يَصِحَّ عنها لتواتُرِ هذه القراءة.

وقد وَجَّهها الناسُ بأربعة أوجه، أجودُها: أن الضميرَ في «وظنُّوا» عائدٌ على المُرْسَل إليهم لتقدُّمهم في قوله: «كيف كان عاقبةُ الذين مِنْ قبلهم»[٥]، ولأن الرسلَ تَسْتدعي مُرْسَلاً إليه. والضمير في «أنهم» و«كُذِبوا» عائد على الرسل، أي: وظنَّ المُرْسَل إليهم أنَّ الرسَلَ قد كُذِبوا، أي: كذَّبهم مَنْ أُرْسِلوا إليه بالوحي وبنصرهم عليهم.

الثاني: أنَّ الضمائرَ الثلاثةَ عائدة على الرسل. قال الزمخشري[٦] في

---

(١) المحرر: ٣٩٢/٩.

(٢) المحرر: فصاروا.

(٣) البحر: ٣٥٤/٥.

(٤) الكوفيون هم حمزة وعاصم والكسائي وانظر: السبعة ٣٥١؛ والتيسير ١٣٠؛ والبحر: ٣٥٤/٥؛ والحجة ٣٦٧.

(٥) في الآية ١٠٩.

(٦) الكشاف: ٣٤٧/٢.

تقرير هذا الوجه: «حتى إذا اسْتَيْئَسوا من النصر وظنُّوا أنهم قد كُذِبوا، أي: كَذَّبَهم أنفسُهم حين حَدَّثَتْهم أنهم يُنْصَرون أو رجاؤُهم لقولهم(١) رجاءٌ صادق ورجاءٌ كاذب، والمعنىٰ: أن مدَّة التكذيب والعداوةِ من الكفار، وانتظارَ النصر من اللَّه وتأميلَه قد تطاولت عليهم وتمادَتْ، حتىٰ استشعروا القُنوط، وتَوَهَّموا ألَّا نَصْرَ لهم في الدينا فجاءهم نَصْرُنا» انتهىٰ / فقد جعل الفاعلَ المقدر: إمَّا أنفسُهم، وإمَّا رجاؤُهم، وجعل الظنَّ بمعنى التوهم فأخرجه عن معناه الأصلي وهو تَرَجُّحُ أحدِ الطرفين، وعن مجازه وهو استعمالُه في المُتَيَقَّن. [٥٢٣/أ]

الثالث: أنَّ الضمائرَ كلَّها أيضاً عائدة على الرسل، والظنُّ على بابه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابن عباس وابن مسعود وابن جبير، قالوا: والرسل بَشَرٌ فَضَعُفوا وساءَ ظَنُّهم، وهذا ينبغي ألَّا يَصِحَّ عن هؤلاء فإنها عبارة غليظة على الأنبياء عليهم السلام، وحاشىٰ الأنبياء من ذلك، ولذلك رَدَّتْ عائشة وجماعةٌ كثيرة هذا التأويلَ، وأعظموا أن تُنْسَبَ الأنبياء إلى شيء مِن ذلك.

قال الزمخشري(٢): «إن صَحَّ هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظنِّ ما يَخْطِر بالبال ويَهْجِس في القلب مِنْ شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية، وأمَّا الظنُّ الذي هو ترجيحُ أحدِ الجائزين على الآخر فغير جائز على رجلٍ من المسلمين، فما بالُ رسلِ اللَّه الذين هم أعرفُ بربهم؟» قلت: ولا يجوز أيضاً أن يقال: خَطَر ببالهم شبهُ الوسوسة؛ فإنَّ الوسوسة من الشيطان وهم مَعْصومون منه(٣).

وقال الفارسي(٤) أيضاً: «إنْ ذهب ذاهب إلى أن المعنىٰ: ظَنَّ الرسلُ

(١) الأصل: كقولهم.
(٢) الكشاف: ٢/٣٤٧.
(٣) الأصل «منهم» وهو سهو.
(٤) قوله «الفارسي» مخروم في الأصل. وانظر: الحجة (خ): ٣/٢٨٠.

الذين وعد اللّه أمَمَهم على لسانهم قد كُذِبوا فيه فقد أتى عظيماً [لا يجوزُ أَنْ يُنْسَبَ مثلُه][1] إلى الأنبياء ولا إلى صالحي عبادِ اللّه، وكذلك مَنْ زعم أنَّ ابنَ عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضَعُفوا فظنوا أنهم قد أُخْلفوا؛ لأن اللّه تعالى لا يُخْلف الميعاد ولا مُبَدِّل لكلماته». وقد روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال: «معناه وظنُّوا حين ضَعُفوا وغُلبوا أنهم قد أُخْلفوا ما وعدهم اللّه به من النصر وقال: كانوا بشراً وتلا قوله تعالى: «وزُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسول»[2].

الرابع: أن الضمائر كلَّها تَرْجِعُ إلى المرسَل إليهم، أي: وظَنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذبوهم فيما ادَّعوه من النبوَّة وفيما يُوْعِدون به مَنْ لم يؤمنْ بهم من العقاب قبلُ، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عَوْدُ الضمائر على الرسل لأنهم مَعْصومون. ويُحكى أن ابن جبير حين سُئِل عنها قال: نعم إذا استيئسَ الرسل من قومهم أن يُصَدِّقوهم، وظنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذَبوهم» فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضِراً: «لو رَحَلْتُ في هذه إلى اليمن كان قليلاً».

وأمَّا قراءةُ التشديدِ فواضحة وهو أن تعودَ الضمائرُ كلها على الرسل، أي: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كَذَّبهم أممُهم فيما جاؤوا به لطول البلاءِ عليهم، وفي صحيح البخاري[3] عن عائشة: «أنها قالت: هم أتباعُ الأنبياءِ الذين آمنوا بهم وصَدَّقوا طال عليهم البلاءُ واستأخر عنهم النصرُ حتى إذا استيئس الرسلُ ممَّن كذَّبهم مِنْ قومهم، وظنَّتْ الرسلُ أن قومَهم قد كَذَّبوهم جاءهم نَصْرُ اللّهِ عند ذلك». قلت: وبهذا يَتَّحد معنىٰ القراءتين، والظنُّ هنا يجوز أن يكون على

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٣) فتح الباري: ٦ تفسير سورة يوسف: ٣٦٧/٨.

بابه، وأن يكونَ بمعنى اليقين وأن يكونَ بمعنى التوهُّم حسبما تقدَّم.

وقرأ[١] ابن عباس والضحاك ومجاهد «كَذَبوا» بالتخفيف مبنياً للفاعل، والضمير على هذه القراءة في «ظنُّوا» عائد على الأمم وفي «أنهم قد كَذَبوا» عائدٌ على الرسل، أي: ظنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذَبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو من العقاب، ويجوز أن يعودَ الضميرُ في «ظنُّوا» على الرسل وفي «أنهم قد كَذَبوا» على المُرْسَل [إليهم][٢]، أي: وظنَّ الرسلُ أن الأممَ كَذَبَتْهم فيما وعدوهم به مِنْ أنَّهم يؤمنون به، والظنُّ هنا بمعنى اليقين واضح.

ونقل أبو[٣] البقاء أنه قُرِىء مشدَّداً مبنياً للفاعل، وأوَّله بأنَّ الرسل ظنُّوا أن الأمم قد كذَّبوهم. وقال الزمخشري[٤]: ـ بعد ما حكىٰ قراءة المبني للفاعل ـ «ولو قرىء بهذا مشدَّداً لكان معناه: وظنَّ الرسلُ أنَّ قومَهم كذَّبوهم في موعدهم» فلم يحفظها قراءةً وهي غريبة، وكان قد جَوَّز في القراءة المتقدمة أنَّ الضمائر كلَّها تعود على الرسل، وأن يعودَ الأولُ على المُرْسَل إليهم وما بعده على الرسل فقال[٥]: «وقرأ مجاهد «كَذَبوا» بالتخفيف على البناء للفاعل على: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كَذَبوا فيما حَدَّثوا به قومهم من النُّصْرة: إمَّا على تأويل ابن عباس، وإمَّا على أنَّ قومهم إذا لم يَرَوا لموعدهم أثراً قالوا لهم: قد كَذَبْتُمونا فيكونون كاذبين عند قومهم أو: وظنَّ المُرْسَلُ إليهم أن الرسلَ قد كَذَبوا».

---

(١) البحر: ٥/٣٥٥؛ القرطبي: ٩/٢٧٦؛ المحتسب: ١/٣٥٠.
(٢) زيادة من ش.
(٣) الإملاء: ٢/٥٩.
(٤) الكشاف: ٢/٣٤٧.
(٥) الكشاف: ٢/٣٤٧.

قوله: «جاءهم» جوابُ الشرط وتقدَّم الكلامُ في «حتى» هذه: ما هي؟

قوله: «فَنُجِّيَ» قرأ[1] ابن عامر وعاصم / بنونٍ واحدة وجيم مشددة وياء [٥٢٣/ب] مفتوحة على أنَّه فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول، و «مَنْ» قائمة مقام الفاعل. والباقون بنونين ثانيتهما ساكنةٌ، والجيم خفيفة، والياء ساكنة على أنه مضارع أَنْجَىٰ و «مَنْ» مفعولةٌ، والفاعل ضمير المتكلم نفسِه. وقرأ الحسنُ والجحدري ومجاهد في آخرين كقراءة عاصم، إلا أنهم سَكَّنوا الياء. والأجودُ في تخريجها كما تقدَّم، وسُكِّنَتْ الياءُ تخفيفاً كقراءة «تُطْعِمون أهاليكم»[2] وقد سُكِّن الماضي الصحيح فكيف بالمعتل؟ كقوله[3]:

٢٨٣٥ـ .... قد خُلِطْ بجُلْجُلان

وتقدَّم معه أمثالُه. وقيل: الأصل: ننجي بنونين فأدغم النون في الجيم وليس بشيء، إذ النونُ لا تُدْغم في الجيم. على أنه قد قيل بذلك في قوله «نُنْجي المؤمنين[4]» كما سيأتي بيانه.

وقرأ جماعة كقراءة الباقين إلا أنهم فتحوا الياء[5]. قال ابن عطية[6]: «رواها ابنُ هبيرة عن حفص عن عاصم، وهي غلطٌ من ابن هبيرة» قلت: توهَّم ابن عطية أنه مضارع باقٍ على رفعه فأنكر فتحَ لامِه وغلَّط راويَها، وليس بغلط؛ وذلك أنه إذا وقع بعد الشرط والجزاء معاً مضارعٌ مقرونٌ بالفاء جاز فيه أوجهٌ أحدها: نصبُه بإضمار «أنْ» بعد الفاء وقد تقدَّم عند قوله «وإن تُبْدوا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٥٢؛ الحجة ٣٦٨؛ البحر: ٣٥٥/٥؛ التيسير ١٣٠.
(٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة. وانظر: البحر: ١٠/٤ ـ ١١.
(٣) تقدم برقم ١٢٧.
(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.
(٥) البحر: ٣٥٥/٥.
(٦) المحرر: ٣٩٥/٩.

ما في أنفسكم»[1] إلى أنْ قال: «فيغفر» قرىء بنصبه[2]، وتقدم توجيهه[3]، ولا فرق بين أن تكون أداةُ الشرط جازمةً كآية البقرة أو غيرَ جازمة كهذه الآية.
وقرأ الحسن أيضاً «فَنُنَجِّي» بنونين والجيم مشددة والياء ساكنة، مضارع نجَّىٰ مشدداً للتكثير. وقرأ هو أيضاً ونصر بن عاصم وأبو حيوة «فنجا» فعلاً ماضياً مخففاً و«مَنْ» فاعله.

ونقل الداني أنه قرأ لابن محيصن كذلك، إلا أنه شَدَّد الجيم والفاعل ضمير النصر، و«مَنْ» مفعوله، ورجَّح بعضُهم قراءةَ عاصم بأن المصاحف اتفقت على كَتْبها «فنجي» بنونٍ واحدة نقله الداني. وقد نقل مكي[4] أنَّ أكثرَ المصاحفِ عليها، فأشعر هذا بوقوع خلافٍ في الرسم، ورُجِّح أيضاً بأنَّ فيها مناسبةً لِما قبلها من الأفعال الماضية وهي جاريةٌ على طريقةِ كلامِ الملوك والعظماء من حيث بناءُ الفعلِ للمفعول.

وقرأ أبو[5] حيوة «يشاء» بالياء، وقد تقدَّم أنه يقرأ «فنجا» أي فنجا مَنْ يشاء اللَّه نجاته.

وقرأ الحسن[6] «بأسَه»، والضمير للَّه، وفيها مخالفة يسيرةٌ للسواد.

آ. (١١١) **وقرأ أبو عمرو** في رواية عبدالوارث والكسائي في رواية الأنطاكي[7] «قِصصهم» بكسر القاف وهو جمع قِصة، وبهذه القراءة رجَّح الزمخشري[8] عَوْدَ الضمير في «قصصهم» في القراءة المشهورة على الرسل

---

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.
(٢) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة انظر: الدر المصون: ٢/٦٨٧.
(٣) انظر: الدر المصون: ٢/٦٨٧.
(٤) الكشف: ٢/١٧.
(٥) البحر: ٥/٣٥٥.
(٦) البحر: ٥/٣٥٥.
(٧) البحر: ٥/٣٥٦؛ الكشاف: ٢/٣٤٨.
(٨) الكشاف: ٢/٣٤٧.

وحدهم، وحكى أنه يجوز أن يعودَ على يوسُفَ وإخوته. وحكى غيرُه أنه يجوز أن يعودَ على الرسل وعلى يوسف وإخوته جميعاً. قال الشيخ[1]: «ولا تَنْصُره ـ يعني هذه القراءة ـ إذ قصص يوسف وأبيه وإخوته مشتملٌ على قصصٍ كثيرة وأنباء مختلفة».

قوله: «ما كان حديثاً» في «كان» ضميرٌ عائد على القرآن، أي: ما كان القرآنُ المتضمِّنُ لهذه القصة الغريبة حديثاً مختلفاً، وقيل: بل هو عائد على القصص أي: ما كان القصص المذكور في قوله «لقد كان في قَصَصِهم». وقال الزمخشري[2]: «فإن قلت: فإلامَ يَرْجِع الضمير في «ما كان حديثاً يُفْترى» فيمن قرأ بالكسر؟ قلت: إلى القرآن أي: ما كان القرآن حديثاً. قلت: لأنه لو عاد على «قِصصهم» بكسر القاف لوجب أن يكون «كانت» بالتاء لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير مؤنث، وإن كان مجازياً.

قوله: «ولكن تصديق» العامَّةُ على نصب «تصديق»، والثلاثة بعده على أنها منسوقةٌ على خبر كان أي: ولكن كان تَصْدِيْقَ. وقرأ[3] حمران بن أعين وعيسى الكوفي وعيسى الثقفي برفع «تصديق» وما بعده على أنها أخبار لمبتدأ مضمر أي: ولكن هو تصديق، أي: الحديث ذو تصديقٍ، وقد سُمع من العرب مثلُ هذا بالنصب والرفع، قال ذو الرمة[4]:

---

(١) البحر: ٣٥٦/٥.

(٢) الكشاف: ٣٤٨/٢.

(٣) البحر: ٣٥٦/٥؛ المحتسب: ٣٥٠/١. وحمران بن أعين أبو حمزة الكوفي مقرىء كبير أخذ عن يحيى بن وثاب وروى عنه حمزة الزيات توفي سنة ١٣٠. طبقات القراء: ٢٦١/١.

(٤) رواية البيت الأول في الديوان:

نجائبَ ليست من مُهور أُشَابةٍ ... ولا ديةٍ كانت ولا كسبِ مأثم

وهو في ديوانه: ١١٨٣/٢؛ والبحر: ٣٥٦/٥؛ والمحرر: ٣٩٦/٩. والخضرم: كثير العطاء.

٢٨٣٦ـ وما كان مـالي مِنْ تُراثٍ وَرِثْتُه ‏ ‏ ولا ديةً كانَتْ ولا كَسْبَ مأثمِ
ولكنْ عطاءَ اللَّه من كل رحلةٍ ‏ ‏ إلى كل محجوبِ السُّرادِقِ خِضْرَمِ

وقال لوط بن عبيد[١]:

٢٨٣٧ـ وإني بحمد اللَّه لا مالَ مسلمٍ ‏ ‏ أخذْتُ ولا مُعْطي اليمينِ مُحالِفِ
ولكنْ عطاء اللَّهِ مِنْ مالِ فاجرٍ ‏ ‏ قَصِيِّ المحلِّ مُعْورٍ للمَقارفِ

يُرْوى «عطاء اللَّه» في البَيتين منصوباً على «ولكن كان عطاء» ومرفوعاً على: ولكن هو عطاء اللَّه. وتقدَّم نظيرُ ما بقي من السورة فأغنى عن إعادته.

* * *

(١) البحر: ٣٥٦/٥. والقصي: البعيد. وأَعْوَرَ الفارسُ: بدا فيه موضعُ خَلَلٍ. والمقارف: التُّهَم.

ثَبَت بالشواهد الشعرية
التي تقدَّمت في الأجزاء من ١ ــ ٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
الهمزة المفتوحة		
ملكت بها كفي فأنهرت فتقها	يرى قائم من دونها ما وراءها	٤٥، ٢٩٤
إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً	يلق فيها جآذراً وظباء	١٣٩٥، ٢٤١٧
الهمزة المضمومة		
وهو الرب والشهيد على يو	م الحيارين والبلاء بلاء	٤٤
تؤمل رجعة مني وفيها	كتاب مثل ما لصق الغراء	١٠١
أرونا سبة لا عيب فيها	يسوِّي بيننا فيها السواء	١٤٢، ٦٧٥، ١٣٢١
أتهجوه ولست له بكفء	فشرُّكما لخير كما الفداء	٢٦٦، ٧٥١
لعلك والموعود حق لقاؤه	بدالك في تلك القلوص بداء	٣٥٤، ٢٧٩٣
وإمَّا أن يقولوا قد أبينا	وشرُّ مواطن الحسبِ الإباء	٣٦٣
وما أدري وسوف إخال أدري	أقومٌ آل حصنٍ أم نساء	٤٦٩، ٢٥٢٦
وجبريل رسول الله فينا	وروح القدس ليس له كفاء	٦٠٤، ٦٢٧
إذا أنا لم أومنْ عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء	٦١٤
ظاهرات الجمال والحسن ينظر	ن كما ينظر الأراك الظباء	٦٦٩
أرنا إداوة عبدالله نملؤها	من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا	٧٢٦
أمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	٧٩٠
بآرزة الفقارة لم يخنها	قطاف في الركاب ولا خلاء	٨٦٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ثلاث بالغداة فهنَّ حسبي	وست حين يدركني العشاء	
فذلك تسعة في اليوم ريي	وشرب المرء فوق الريِّ داء	٨٧٨
وقال الله قد يَسَّرْت جنداً	هم الأنصار عرضتها اللقاء	٩٥٧
آذنتنا ببينها أسماء	رب ثاوٍ يمل منه الثواء	١١١٤
أمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	١١٤٩
كيف نومي على الفراش ولما	يشمل الشام غارة شعواء	١٣٥١
فلا والله لا يُلفى لما بي	ولا للما بهم أبداً دواء	١٣٨٣، ١٦٠٣، ٢٧٨٣
وإنَّ كنائني لنساء صدقٍ	فما آلى بنيَّ ولا أساؤوا	١٣٩٩
آنستْ نبأة وأفزعها القنـ	ناص عصراً وقد دنا الإمساء	١٥٤٨
ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء	١٦٦٦، ٢٢٦٥
كأن سلافة من بيت رأسٍ	يكون مزاجها عسل وماء	١٨٢٩، ٢٤١٣، ٢٥٥٩، ٢٥٧١
غافلاً تعرض المنية للمر	ء فيدعى ولات حين إباء	١٩٤٤، ٢٧٥٦
ترى السفيه به عن كل محكمة	زيغ وفيه إلى التشبيه إصغاء	٢٠٣٧
أذلك أم أقبُّ البطن جأب	عليه من عقيقته عفاء	٢٢٥٠
فإن تكن النساء مخبآت	فحقٌّ لكل محصنة هداء	٢٥٢٦
أجمعوا أمرهم بليل فلمَّا	أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء	٢٦٠٧
ملكه ملك رأفة ليس فيه	جبروت منه ولا كبرياء	٢٦١٨
حشىً رهط النبي فإن منهم	بحوراً لا تكدرها الدلاء	٢٧٨٠، ٢٧٨٧

الهمزة المكسورة

فأوّ لذكراها إذا ما ذكرتها	ومن بعد أرضٍ بيننا وسماء	٥٩
لم يبق هذا الدهر من آيائه	غير أثافيه وأرمدائه	٦٠
لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زمر الأعداء	٢٣٦، ١٠٨٤
ألا أيهذا النابح السيد إنني	على نأيها مستبسل من ورائها	٢٥٨
يا قوم قلبي عند زهراء	يعرفه السامع والرائي	

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لا تـدعُني إلا بيـا عبـدهـا	فـإنـه أشـرف أسـنـمـائـي	٢٧١
أشمتَّ بـي الأعداء حين هجرتني	والمـوت دون شماتـة الأعـداء	١١٥٣، ٢٣٠٤
ليس مَنْ مات فاستراح بميت	إنمـا الميت ميت الأحيـاء	
إنمـا الميت من يعيش كئيباً	كـاسفاً بـالـه قليـل الـرجـاء	١٢٢٢
لم يهب حرمة النديم وحقَّتْ	يـا لقـومي للسـوءة السـوآء	١٧١٦
ألا يـا حمز للشـرف النواء	فـهـنَّ مـعـقـلات بـالـفـنـاء	١٧٥٥
أدعى بأسماء نبزاً في قبائلها	كأن أسماء أضحت بعض أسمائي	١٩٥٨
قلت لشيبـان ادن من لقـائـه	أنّـا نغذّي النـاس من شـوائـه	٢٠٣١

الباء الساكنة

أسهمي الصـائـدات والصيب	٢٤٩٦

الباء المفتوحة

أفـادتكم النعمـاء مني ثـلاثـة	يدي ولساني والضمير المحجبا	٣٤
ولّى نعـام بني صفـوان زوزأة	لمّا رأى أسداً في الغاب قد وثبا	٨٨
وزعت بكـالـهـراوة أعـوجي	إذا جـرت الريـاح لهـا وثـابـا	٢٠٩
أبني حنيفـة أحكموا سفهـاءكم	إني أخـاف عليكم أن أغضبـا	٣٥٠، ٢٦٣٣
فمـرت غيـر نـافـرةٍ عليهم	تـدوس بنا الجمـاجم والتـريبـا	٤٥٤، ٢١٢٣، ٢٢٨٤
ومـا الدهـر إلا منجونـاً بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذّبا	٥٩٧، ١٤٥٢
في ليلة من جمادىٰ ذات أندية	لا يبصر الكلب في ظمائها الطنبا	٦٠٦
سأغسل عني العار بالسيف جالبا	عليَّ قضاء الله ما كـان جالبـا	٦٩٥
فمـا قـومي بثعلبـة بن سعـد	ولا بفـزارة الشعـر الـرقـابـا	٧٢٧
تعدو بنا شطر نجد وهي عاقدة	قد كارب العقد من إيقادها الحقبا	٧٦٥
أثعلبـة الفـوارس أم ريـاحـا	عـدلت بهم طهيـة والخشـابـا	٧٧٢، ٢١٨٥
فأصبحن لا يسألنني عن بما به	أصعَّد في علو الهوىٰ أم تصوَّبا	٩١٦، ١٣٨٤، ٢٧٨٤
يا أوسط الناس طراً في مفاخرهم	وأكـرم النـاس أمـاً بـرة وأبـا	١٠٠٨

البيت		الأرقام التي ورد فيها
هَوَيْنني وهويت الخرَّد العربا	أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا	١٠٥٧
فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي	إذا كان يوماً ذا كواكب أشهبا	١١٣٣
على أنها كانت تأوّل حبها	تأول ربعيِّ السقاب فأصحبا	١١٦٧
ألم تعلم مسرِّحي القوافي	فلا عياً بهن ولا اجتلابا	١٢٤٠، ٢٦٣٦
فغض الطرف إنك من نمير	فلا كعباً بلغت ولا كلابا	١٤١٦
وكائن بالأباطح من صديق	يراني لو أصبت هو المصابا	١٤٥٧
وإن مهاجرين تكنفاه	غداتئذ لقد خطئا وحابا	١٥٢٩
رددت بمثل السيد نهد مقلص	كميش إذا عطفاه ماء تحلبا	١٥٤٢
زعمتني شيخاً ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدبُّ دبيبا	١٦٠١
إذا نزل السماء بأرض قوم	رعيناه وإن كانوا غضابا	١٨٦٨، ٢١٨٠
إن لها لركباً إرْزَبّا	كأنه جبهة ذرَّى حَبّا	١٨٧٦
أقبل في المستن من سحابه	أسنمة الآبال في ربابه	٢١٧٩
وعمَّ طوفان الظلام الأثأبا		٢٢٨٠
أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما	يضم إلى كشحيه كفاً مخضبا	٢٢٩٩
حتى إذا الكلَّاب قال لها	كاليوم مطلوباً ولا طلبا	٢٥١٣
يسرُّ المرء ما ذهب الليالي	وكان ذهابهن له ذهابا	٢٥٥٧
إن المريب يتبع المريبا	كما رأيت الذيب يتلو الذيبا	٢٥٩٤
لنحن الألى قلتم فأنى ملئتم	برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا	٢٦١٦
جريمة ناهض في رأس نيق	ترى لعظام ما جمعت صليبا	٢٦٤٧
ونادى صالح يا رب أنزل	بآل ثمود منك عذابا	٢٦٧٤
ولقد طعنت أبا عيينة طعنة	جرمت فزارة بعدها أن تغضبا	٢٦٩٨
مثل الحريق وافق القصبا		٢٧٢٢

الباء المضمومة

فإن تألوني بالنساء فإنني	خبير بأدواء النساء طبيب	
إذا شاب رأس المرء أو قل ماله	فليس له في ودهن نصيب	١٠، ٩١٤

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ويلمهـا في هواء الجـو طالبـة	ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب	٣٨
أرب يبـول الثعلبـان بـرأسـه	لقد هان مَنْ بالت عليه الثعالب	٤٢
أأنت الهلالي الذي كنت مـرة	سمعنـا بـه والأرحبيُّ المغلب	٦٦
رعته الفيافي بعد ما كان حقبة	رعاها وماء المزن ينهل ساكبه	٧١
لميـاء في شفتيهـا حـوة لعس	وفي اللثاث وفي أنيابهـا شنب	٧٢، ١٥٧٧
بشـرت عيالي إذ رأيت صحيفة	أتتك من الحجاج يتلى كتابها	١٠٠، ١٢٥٦، ١٨٦٩
وفـراء غرفيـة أثـأى خـوارزهـا	مشلشـل ضيعتـه بينهـا الكتب	١٠٢
ليس في الحق يـا أميمة ريب	إنما الريب مـا يقول الكـذوب	١٠٤، ١٠٥
بثينـة قـالت يـا جميـل أربتني	فقلت كـلانـا يــا بثين مـريب	١٠٦
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة	لضغمهما ها يقرع العظم نابها	١١٩
فـلا تتـركني بـالـوعيـد كـأنني	إلى الناس مطلي به القار أجرب	١٢٣، ١٦٣٢
أفلح بما شئت فقد يبلغ بـالـ	ـضعف وقـد يخـدع الأريب	١٣٦
وقد توجَّس ركـزاً مقفر نـدس	بنبأة الصوت ما في سمعه كذب	١٥٢
بها جيف الحسرىٰ فأما عظامها	فبيض وأمـا جلدهـا فصـليب	١٥٤، ١١٦٤، ١٣٢٠
ومـا سمي الإنسان إلا لأنسـه	ولا الـقلب إلا أنـه يـتـقـلب	١٦١
وكل أناسٍ قاربوا قيـد فحلهم	ونحن خلعنـا قيده فهو سارب	١٦٣، ١٦٨٢، ١٨١٤
واصل خليلك ما التواصل ممكن	فلأنت أو هو عن قليلٍ ذاهب	١٩٢، ٢٢٨٥
وداع دعا يا من يجيب إلى الندىٰ	فلم يستجبه عنـد ذاك مجيب	٢١٥، ٨٥٤، ١٨٤٤
أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم	دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه	٢١٨
فلست لإنسيّ ولـكن لـمـلأك	تنـزّل من جو السمـاء يصـوب	٢٢٧، ٣٣١
فـلا تعد لي بيني وبين مغمَّـر	سقتك روايا المزن حيث تصوب	٢٢٨
وقفت على ربـع لميـة نـاقتي	فما زلت أبكي عنده وأخـاطبه	
وأسقيـه حتى كـاد ممـا أبثُّـه	تكلمـني أحـجـاره ومـلاعبـه	٢٤٥
الم تـر أن الله أعـطاك سـورة	ترى كل ملك دونهـا يتذبـذب	٢٧٣، ١٦٦٩
تريك القذى من دونها وهي دونه	لوجه أخيهـا في الإناء قـطوب	٢٧٥
وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	إليَّ ولا دين بهـا أنـا طـالبـه	٢٩٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فبيناه يشري رحله قال قائل	لمن جمل رخو الملاط نجيب	٣٢١
طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب	ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب	٣٣٩، ١٩٦٥، ٢١٠٨، ٢٢٦١
ومـا أدري أغيَّرهم تنـاءٍ	وطول العهد أم مال أصابوا	٤٣٦
وقد عاد ماء الأرض بحراً فزادني	إلى مرضي أن أبحر المشرب العذب	٤٥٥
إذا غرقت أرباضها ثني بكرة	بتيهاء لم تصبح رؤوماً سلوبها	٤٥٨
سيروا بني العم فالأهواز منزلكم	ونهر تيرى فما تعرفكم العرب	٤٧١
لـدم ضـائع تغيب عنه	أقربوه إلا الصبا والجنوب	٥٨١
بنا تميماً يكشف الضباب		٥٨٧، ٢٦٨٥
ولكنني فاديت أمي بعدما	علا الرأس منها كبرة ومشيب	
بعبدين مرضيين لم يك فيهما	لئن عُرضا للناظرين معيب	٥٩٢
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	٦٢٥، ١٧٢٢، ١٧٧٠، ١٧٧٤
تميم بن مر لا تكونن حاجتي	بظهر فلا يعيا عليَّ جوابها	٦٣٦
بأي كتاب أم بأية سنة	ترى حبها عاراً عليَّ وتحسب	٧٢٤، ١٥٠٨، ٢٠٠١
دعاني إليها القلب إني لأمره	سميع فما أدري أرشد طلابها	٧٣٤، ١٣٩٠
سموت ولم تكن أهلاً لتسمو	ولكن المضيع قد يصاب	٧٥٧
فإياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعاء وللشر جالب	٧٦٩
هذا سراقة للقرآن يدرسه	والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب	٧٧١، ١٩٧٨
وهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا	وفي الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب	٧٩٤
كأنهم صابت عليهم سحابة	صواعقها لطيرهن دبيب	٧٩٥
عجبت والدهر كثير عجبه	من عنزي سبَّني لم أضربه	٨٩٣، ١٦٤٩
عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٩٢٨
يحايبي به الجلد الذي هو حازم	بضربة كفيه الملا وهو راكب	٩٨٣، ١٧٤٨
يحفُّ بهم بيض الوجوه وعصبة	كراسي بالأحداث حين تنوب	١٠٣٥
وطائفة قد أكفروني بحبهم	وطائفة قالوا مسيء ومذنب	١٠٤٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
تعفق بــالأرطى لهـا وأرادهــا	رجــال فبــذَّت نبلهم وكـليب	١٠٥٦، ١٧٦٠، ٢١٠٣، ٢٣٣٩
وفي كل حي قد خبطت بنعمة	فحق لشأس من نداك ذنـوب	١٠٩٧
وبالمحض حتى عاداً جعداً عنطنطا	إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه	١١٠٤، ١٢٦٦، ٢٢٤٦
يقولون جهلاً ليس للشيخ عيِّل	لعمري لقد أعيلت وأن رقوب	١١٢٤
الـخبـز والـلحم لـهـم راهـن	وقــهـوة راووقـهــا ســاكــب	١١٤١
ومـطعم الصيـد هبــال لبغيته	ألفى أباه بذاك الكسب يكتسب	١١٥١
أنى ومن أيـن آبـك الـطرب	من حيث لا صبـوة ولا ريب	١٢٤٩
كلمتـه بجفـون غيــر نـاطقـة	فكان من ردِّه ما قـال حاجبـه	١٢٧٣
فهذي سيوف يا صديُّ بن مالك	كثير ولكن كيف بالسيف ضاربُ	١٣٥٢، ٢٤٥٤
مشائيم ليسوا مصلحين عشيـرة	ولا نــاعبٍ إلا ببينٍ غـرابهــا	١٣٥٣، ١٧٠٨، ٢٦٨٣
لمـا اتقى بيدٍ عـظيم جـرمهـا	فتـركت ضـاحي كفِّـه يتذبـذب	١٣٨٠، ١٥١١
كذاك أدِّبْتُ حتى صار من خلقي	إني وجدت ملاك الشيمة الأدبُ	١٤٩٧
فلا يدخلن الدهر قبـرك حوب	فـإنـك تلقــاه عليـك حسيب	١٥٢٨
أتهجـر ليلى بـالفــراق حبيبهـا	ومـا كان نفساً بالفـراق تطيب	١٥٤١
فـلا تحرمني نـائلاً عن جنـابة	فإني امرؤ وسط القباب غريب	١٥٨٠، ١٥٨٨
فلمـا جلاهـا بـالأيـام تحيـزت	ثبـاتـاً عليهــا ذلهـا واكتئـابهـا	١٦٠٤
بيضاء في برج صفراء في غنج	كـأنهـا فضـة قـد مسَّهـا ذهب	١٦١٥
قـريب ثـراه مــا ينـال عــدوه	لـه نبطا آبـي الهوان قـطوب	١٦٢٤
فإن تبله يضجر كما ضجر بازل	من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه	١٦٢٥
إن تـذنبـوا ثم تــأتيني بقيتكم	فما عليَّ بذنب عنـدكم حوب	١٦٤٨، ٢٧٣٠
فقلت لهـا فيئي إليـك فــإنني	حــرام وإني بعــد ذاك لبيـب	١٦٨٧
وفي الشرائع من جلان مقتنص	بالي الثياب خفي الصوت منزرب	١٧٣٥
ولـكــن ديــافــي أبــوه وأمــه	بحوران يعصرن السليط أقاربه	١٧٨٨
فبت كـأن العـائـدات فـرشنني	هراساً به يُعلى فراشي ويقشب	١٨٣٤، ٢١٥١
إذا ذهب القوم الذي كنت فيهم	وخلِّفت في قرن فأنت غـريب	١٨٦٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وما لي إلا آل أحمد شيعة	وما لي إلا مشعب الحق مشعب	١٨٧٤
لئن كان برد الماء هيمان صادياً	إليَّ حبيباً إنها لحبيب	١٩٤٥، ٢٧٥٥
وأزرق الفجر يبدو قبل أبيضه	وأول الغيث قطر ثم ينسكب	٢٠٠٩
تصغي إذا شدَّها بالرحل جانحة	حتى إذا ما استوى في غرزها تثب	٢٠٣٨
وإني لآتي ما أتيت وإنني	لما اقترفت نفسي عليَّ لذاهب	٢٠٤٢
أفعنك لا برق كأن وميضه	غراب تسنَّمه ضرام مثقب	٢١٤٦
لدن بهز الكف يعسل متنه	فيه كما عسل الطريق الثعلب	٢١٥٣، ٢٤٤٩، ٢٧٤١
وقد جعلت قلوص بني سهيل	من الأكوار مرتعها قريب	٢١٧٣
يحيي العظام الراجفات من البلى	فليس لداء الركبتين طبيب	٢٢٣٦
وربيته حتى إذا ما تركته	أخا القوم واستغنىٰ عن المسح شاربه	٢٢٤٦
وخبرتماني أنما الموت بالقرىٰ	فكيف وهاتا هضبة وكثيب	٢٤٥٦
وجدناهما كاذباً إلّهم	وذو العهد والإلّ لا يكذب	٢٤٥٩
ما نقموا من بني أمية إلا	أنهم يحلمون إن غضبوا	
وأنهم سادة الملوك ولا	يصلح إلا عليهم العرب	٢٥١٨
فأوّه الداعي وضوضى أكلبه		٢٥٤٧
أحقاً عباد الله أن لست ذاهباً	ولا والجاً إلا عليَّ رقيب	٢٥٦٦، ٢٥٦٧
كأن مثار النقع فوق رؤوسنا	وأسيافنا ليل تهاوىٰ كواكبه	٢٥٧٨
بمنزلة أما اللئيم فسامن	بها وكرام الناس بادٍ شحوبها	٢٦٣٨
ولقد طعنت أبا عيينة طعنة	جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا	٢٦٩٨
ولقد بليت وكل صاحب جدَّة	لِبلى يعود وذاكم التتبيب	٢٧٠٦
وأزور يمطو في بلاد بعيدة	تعاوى به ذؤبانه وثعالبه	٢٧٥٢
إليكم ذوي آل النبي تطلَّعت	نوازع من قلبي ظماء وألبب	٢٨١٣
وكل ذي غيبة يؤوب	وغائب الموت لا يؤوب	٢٨٢٣

الباء المكسورة

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم	ويرجعن من دارين بجر الحقائب	
على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلاً زريق المال ندل الثعالب	٢، ١٨٢٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ	بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب	١٣
فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها	فإنك مما أحدثت بالمجرب	١٧، ٢٥٨٨
معاذ الإله أن تكون كظبية	ولا دمية ولا عقيلة ربرب	٢٦، ٢٧٦٤
يا ويح زيابة للحارث الصا	بح فالغانم فالآيب	١٢٢، ٢٦٥١، ٢٦٥٣
تطاللت فاستشرفته فعرفته	فقلت له آأنت زيد الأرانب	١٤٧
إذا قصرت أسيافنا كان وصلها	خطانا إلى أعدائنا فنضارب	١٨٤
فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم	وكان إذا ما يسلل السيف يضرب	١٨٥
أحلامكم لسقام الجهل شافية	كما دماؤكم تشفي من الكلب	١٩٣
ديار التي كانت ونحن على منى	تحلُّ بنا لولا نجاء الركائب	٢١٩
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب	٢٢١، ٤٢٣، ٢٣٠٩، ٢٦٣٢، ٢٧٩٠
فلو رفع السماء إليه قوماً	لحقنا بالسماء مع السحاب	٢٣١
هما أظلما حاليَّ ثمت أجليا	ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب	٢٤٩، ١٣١٣
فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواكب	٣٠٨، ١٣٧٨
أبلغ أبا دختنوس مألكة	غير الذي قد يقال ملكذب	٣٢٨، ٢٧٢٠
لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ولم تسق دعد في العلب	٥٠٢
سالت هذيل رسول الله فاحشة	ضلَّتْ هذيل بما سالت ولم تصب	٥٠٤
لأصبح رتماً دقاق الحصى	مكان النبي من الكاثب	٥١١
تلك خيلي منه وتلك ركابي	هنَّ صفر أولادها كالزبيب	٥٤٣
ألى الآن لا يبين ارعواء	لك بعد المشيب عن ذا التصابي	٥٤٧
حلفت يميناً غير ذي مثنوية	ولا علم إلا حسن ظنٍ بصاحب	٥٥٦
أرانا موضعين لأمر غيب	ونسحر بالطعام وبالشراب	٦٤٣، ٢٤٩٠
إن السيوف غدوها ورواحها	تركت هوازن مثل قرن الأعضب	٦٤٩، ١٤٧٢
فإنكما إن تنظراني ساعة	من الدهر ينفعني لدى أم جندب	٦٦٨، ٩١٢
نعب الغراب فقلت بَيْن عاجل	ما شئت إذ ظعنوا لبين فانعب	٦٧١
أولئك أولى من يهود بمدحة	إذا أنت يوماً قلتها لم تؤنب	٦٨١

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يا أيها الراكب المزجي مطيته	سائل بني أسد ما هذه الصوت	٩١٧، ١٩٠٨
ليت شعري وأشعرن إذا ما	قرِّبوها منشورة ودعيت	
ألي الفضل أم عليٌّ إذا حو	سبت إني على الحساب مقيت	١٦٢٨
فلو أن الأطبا كانُ حولي	وكان مع الأطباء الأساة	٢١٢٦
ينفع الطيب القليل من الرز	ق ولا ينفع الكثير الخبيت	٢٦٤٨
	التاء المكسورة	
رحم الله أعظماً دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات	٧٣، ١٥٧٩
وللأرض أما سودها فتجللت	بياضاً وأما بيضها فادهأمت	٨٦
بنيتي سيدة البنات	عيشي ولا يؤمن أن تماتي	٢٣٨، ١٤٧٩
وإذا العذارى بالدخان تلفعت	واستعجلت نصب القدور فملت	٢٩٧
إذا لم يكن فيكنَّ ظل ولا جنى	فأبعدكن الله من شيرات	٣٧٣
زعمت تماضر أنني إما أمت	يسدد أبينوها الأصاغر خلتي	٣٨٩
أرى عيني ما لم تر أيـاه	كلانا عالم بالترهات	٥٥٠
في سعي دنيا طالما قد مدت		٥٧٧، ٥٩٨
فكأن في العينين حب قرنفل	أو سنبل كحلت به فانهلت	٦٥٣، ١٠٥٢
وما كنت أدري قبل عزة ما البُكا	ولا موجعات القلب حتى تولَّت	٦٦١
صفوح فما تلقاك إلا بحيلة	فمن مَلَّ منها ذلك الوصل ملَّتِ	٦٧٧
قليل الألا يا حافظ ليمينه	إذا صدرت منه الأليَّة برت	٩٦٦
بني أسد إن ابن قيس وقتله	بغير دم دار المذلة حلَّت	٩٩٦
بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلَّت	١٠٥١
عمرو بن يربوع شرار النات	ليسوا بأجيادٍ ولا أكيات	١٠٦٥، ١٥٩٤
تعدُّ لكم جزر الجزور رماحنا	ويرجعن بالأسيافِ منكسرات	١١٠٥
أنعتها إني من نعُاتها	مدارة الأخفاف مجمراتها	
غلب الرقاق وعفرنياتها	كوم الذرى وادقة سراتها	١١٤٢
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة	ورجل رمىٰ فيها الزمان فشلَّت	١١٩١، ١٥١٩

البيت		الأرقام التي ورد فيها
حنَّت نــوار ولات هنَّــا حنَّت	وبـدا الذي كـانت نوار أجنَّت	١٢٥٣
من يـكُ ذا بتٍّ فـهـذا بَتِّي	مـقـيِّظ مـصـيِّـف مشـتِّـي	١٢٨٦
لا يعـدلن أتـاويــون تضـربهم	نكباء صر بأصحاب المحـلات	١٣٩٢
عوابس بالشعث الكماة إذا ابتغوا	عـلالتها بـالمحصدات أصـرت	١٤٣١
هنيئاً مريئاً غيـر داء مخـامـر	لعزة من أعراضنـا ما استحلَّت	١٥٤٣
فقلت لها يا عـزُّ كل مصيبـة	إذا وطِّنت لـهـا النفس ذلَّت	١٨٩٣
إذا نعتت أشياء قد كـان قبلها	قـديمـاً فـلا تعتـدَّهـا بغتـات	١٨٩٨
خبير بنو لهب فـلا تك ملغيـاً	مقـالة لهبي إذا الـطير مـرَّت	١٩٣٣
وأشعث يشهى النوم قلت له ارتحل	إذا ما النجوم أعرضت واسبكرت	٢٢٣٨
إذا غرَّد المكَّاء في غير روضة	فـويل لأهـل الشاء والحمـرات	٢٤١٢
أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة	لـدينـا ولا مقليـة إن تقـلَّت	٢٤٩٩، ٢٥١٩، ٢٨٣٤
ولقـد طعنت مجامع الربـلات	ربـلات هنـد خيـرة الملكـات	٢٥٢٨
وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً	إذا ما الهوادي بالعبيط احمأرَّت	٢٥٧٩، ٢٦٣٥
غشيت ديـار الحي بـالبكـرات	فعــارمــة فبــرقــة الـعيــرات	٢٨٠٩

الثــاء

فـظلنـا هنـالـك في نعمـة	وكـل اللذاذة غيـر الـرفـثْ	٨٥٨
فتخبـره بـأن العقـل عنـدي	جـراز لا أفـلُّ ولا أنيـثُ	١٦٥١
بعثتـك مـائـراً فمكثت حـولاً	متى يـأتي غيـاثـك من تغيث	٢٨٠٥

الجيم الساكنة

يـا رب إن كنت قبلت حجتج	فـلا يزال شـاحج يـأتيك بـجْ	٣٧٢

الجيم المفتوحة

متى تأتنا تلمم بنـا في ديارنـا	تجد حطباً جزلاً ونـاراً تأججـا	١٧٣، ٤٤٩، ١١٤٥
عكف النبيط يلعبـون الفنـرجـا		٧١٨

الجيم المضمومة

شربْن بماء البحر ثم ترفَّعَتْ	متى لجج خضرٍ لهنَّ نئيج	٩، ١٧٠٠، ١٨٠٤
كانوا خساً أوزكاً من دون أربعة	لم يخلقوا وجدود الناس تعتلج	٤٢٠
من يك ذا شك فهذا فلج	ماء رواء وطريق نهج	١٧٣٦

الجيم المكسورة

أما النهار ففي قيد وسلسلة	والليل في بطن منحوت من الساج	٥٠، ٢٢٣١
ليت الغراب غداة ينعب دائباً	كان الغراب مقطع الأوداج	٤٨٩
رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه	خوارج تراكين قصد المخارج	١١٩٣
كأنما ضربت قدام أعينها	قطناً بمستحصد الأوتار محلوج	١٧٠١
يا رب بيضاء من العواهج	أم صبي قد حبا أو دارج	٢٠٠٣
كأن أصوات من إيغالهن لنا	أواخر الميس أصوات الفراريج	٢٠٧٦
يفرك حب السنبل الكنافج	بالقاع فَرْكَ القطن المحالج	٢٠٨٠
هل من سبيل إلى خمر فأشربها	أم من سبيل إلى نصر بن حجَّاج	٢٥٣٤
ومرسل ورسول غير متَّهم	وحاجة غير مزجاة من الحاج	٢٨٢٥

الحاء الساكنة

بين مغلوب تليل خدُّه	وخذول الرجل من غير كسحْ	١٤٨٧
لو خفت هذا منك ما نلتني	حتى ترى خيلاً أمامي تسيح	٢٤٤٧

الحاء المفتوحة

نحن اللذون صبَّحوا الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا	٧٥
يا ليت زوجك قد غدا	متقلداً سيفاً ورمحا	١٤٩، ١٢٩٣، ٢٢٠٧، ٢٦١٠
قد كاد من طول البلى أن يمصحا		٢٤٢، ٥٤٩
سأترك منزلي لبني تميم	وألحق بالحجاز فأستريحا	٦٩٨، ١٣٢٨، ١٦٤٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يقـولون لا تبعد وهم يدفنـونـه	ولا بُعْدَ إلا ما تواري الصفائح	٢٦٦٨، ٢٧٠١
مـررنا فقلنـا إيه سلمٌ فسلَّمت	كما اكتلَّ بالبرق الغمام اللوائح	٢٦٧٧
يـا بـؤس للحـرب الـتـي	وضعت أراهط فـاسـتـراحـوا	٢٧٠٠
فـأهـدت متكـة لبني أبيهـا	تخبُّ بهـا العثمثمة الـوقـاح	٢٧٧٥

الحاء المكسورة

	فضلٌ عن نهج الصراط الواضح	٦٨
تبكي على زيـد ولا زيد مثله	بريء من الحمَّى سليم الجوانح	٩٦
فساغ لي الشراب وكنت قبلا	أكـاد أغص بـالمـاء القـراح	١٢٥، ١٤٤٠
لـو أن حياً مـدرك الفـلاح	أدركـه مـلاعـب الـرمـاح	١٣٣
ألستم خيـر من ركب المطايا	وأنـدى العـالمين بـطون راح	٣٣٤، ١٠٦١
وإذا مـررت بقبـره فـاعقـر بـه	كوم الهجان وكل طرفٍ سابح	
وانضـح جوانب قبـره بدمـائهـا	فلقـد يكـون أخـادمٍ وذبـائـح	٦٣٩
فـمـا أدري وظنـي كـل ظن	أمسلمني إلى قـومي شراحي	٧١٠
بنا أبداً لا غيرنا تُدرك المنى	وتكشف غماء الخطوب الفوادح	٩٣٣
وإن قصائدي لـك فاصـطنعني	كـرائم قد عضلن عن النكـاح	٩٨٤
إنـي زعـيـم يـا نـويـ	ـقـة إن أمـنت مـن الـرَّزاح	
أن تـهـبـطيـن بـلاد قـو	مٍ يـرتـعـون مـن الـطلاح	٩٨٩، ١٧٨٣
وليست بسـنهـاء ولا رجبيَّـة	ولكن عرايا في السنين الجوائح	١٠٥٣
فـأنت من الغوائـل حين تُرمى	ومـن ذم الـرجـال بمـنتـزاح	١٤٢٤، ٢٧٧٢
أفـنى ريـاحـاً وبـنـي ريـاح	تنـاسـخ الأمسـاء والأصبـاح	٢٠٠٦
على صـدى أسـود المـواري	في الترب أمسى وفي الصفيح	٢١٦٤
وإقـدامي على المكروه نفسي	وأضرب هامة البطل المشيح	٢٣٨٨
وقـولي كلما جشـأت وجاشت	مكـانك تحمـدي أو تستريحي	٢٥٩٠
ومن يكُ مثلي ذا عيال ومقتراً	من المال يطرح نفسه كل مطرح	٢٧٤٢

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا	وعادك ما عاد السليم المسهَّدا	١٠٥٩
آليت لا نعطيه من أبنائنا	رهناً فيفسدهم كرهن أفسدا	١١٣٦
فما كعب بن مامة وابن سعدى	بأجود منك يا عمرو الجوادا	١٢١٨
فما تزدري من حية جبلية	سكات إذا ما عض ليس بأدردا	١٢٥٥
كم من أخٍ لي صالح	بَوَّأته بيديَّ لحدا	١٤١٩
الا أيهذا السائلي أين أصعدت	فإن لها في أهل يثرب موعدا	١٤٦٦
أصبح قلبي صردا	لا يشتهي أن يردا	
إلا عراراً عردا	وصليانا بردا	١٥٣٤، ٢٥٢٤
فآليت لا أرثي لها من كلالة	ولا من وحى حتى تلاقي محمدا	١٥٥٥
فنافذ هداجون حول بيوتهم	بما كان إياهم عطية عودا	١٦٠٢
وما الحب إلا ما تلذ وتشتهي	وإن لام فيه ذو الشنان وفنَّدا	١٦٩٠
وذا النصب المنصوب لا تقربنَّه	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا	١٦٩٤، ٢٧٩١
وكان وإياها كحران لم يفق	عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	١٧٢٤
أتوعدني بقومك يا بن حجل	أشابات يخالون العبادا	١٧٥٧
قام ولاها فسقوه صرخدا		١٧٥٨
دعاني من نجد فإن سنينه	لعبن بنا شيباً وشَيَّبننا مردا	١٧٧٩، ٢٢٦٦
رهبان مدين والذين عهدتهم	يبكون من حذر العقاب قعودا	
لو يسمعون كما سمعت كلامها	خرُّوا لعزَّةَ ركَّعاً وسجودا	١٨٠٠، ٢٢٤٤
ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما	لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا	١٨٣٣، ٢٦٠٣
إذا التف جنح الليل فلتأت ولتكن	خطاك خفافاً إن حرَّاسنا أسدا	١٨٣٨، ٢٢٠٩، ٢٣٦١
منى إن تكن حقاً يكن أحسن المنى	وإلا فقد عشنا بها زمناً رغدا	١٨٩٤
أريت ما جاءت به أملودا	مرجَّلاً ويلبس البرودا	
أقائلن أحضروا الشهودا		١٩١١، ١٩١٨، ١٩٢٠
فزججتها بمزجة	زج القلوص أبي مزاده	٢٠٦٥، ٢٠٦٨، ٢٠٧٨
لا تنجز الوعد إن وعدت وإن	أعطيت أعطيت تافهاً نكدا	٢٢٢٣
نحن الذين بايعوا محمدا	على الجهاد ما بقين أبدا	٢٢٢٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ومـدَّ طـوفـان مبيـد مـددا	شهـراً شآبيب وشهـراً بـردا	٢٢٨١
تـزوَّد مثـل زاد أبيـك فينـا	فـنعـم الـزاد زاد أبيـك زادا	٢٣٤٠
فإن تسألي عني فيا رب سائل	حفي عن الأعشىٰ حيث أصعدا	٢٣٥٧
تسمع لـلأحشـاء منه لغـطا	ولـليـديـن جـسـأة وبـددا	٢٣٩٦
دع الدهر يفعـل ما أراد فـإنه	إذا كلف الإفناد بالنـاس أفندا	٢٨٣٢

الدال المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا مـا الخبـز تـأدمـه بلحم	فـذاك أمـانـة الله الثـريـد	٩٣
أحبُّ المؤقـدين إليَّ مـوسى	وجعـدة إذا أضاءهمـا الـوقـود	١٢٨، ١٦٧٦
إذا وجدت أوار الحب في كبدي	أقبلت نحـو سقاء القـوم أبترد	٢٥٠، ٢٥٢٥
أتـيـمـاً تـجـعـلون إليَّ نـدّاً	ومـا تيم لـذي حسبٍ نـديـد	٢٦٨
سبحـانه ثم سبحـاناً نعـوذ بـه	وقبلنـا سبَّح الجـودي والجمـد	٣٤٩، ٢٦٦٧
ألا حبذا هند وأرض بهـا هند	وهند أتى من دونها النأي والبعد	٤٦٦، ٧٧٩، ١٧٣٧، ١٨٨٦، ٢٠٥٥، ٢٤٨٦
إذا كانت الهيجاء وانشقَّت العصا	فحسبك والضحاك سيف مهنَّد	٤٩٤، ٢٤٤٢
إني امـرؤ من حبـه هـائـد		٥١٢، ٢٣١٤
أما الفقير الذي كانت حلوبتـه	وفق العيال فلم يترك لـه سبد	٥٧٥
وبـالصريمـة منهم منزل خلق	عـافٍ تغيَّر إلا النؤي والـوتـد	٥٨٢
أو درَّة صـدفـيَّـة غـوَّاصهـا	بهـج متى يرهـا يهلُّ ويسجـد	٨١٨
آلـيت أمـدح مـغـرمـاً أبـداً	يبقى المـديح ويـذهب الـرفـد	٨٤١
وشهـر مستهـل بـعـد شهـر	وحـول بعـده حـول جـديـد	٨٦٥
عـزمت على إقامة ذي صباح	لأمـرٍ مـا يسـوَّد من يسـود	٩٦٩، ١٠٠٢
نرضى عن الناس إن الناس قد علموا	أن لا يـدانينا من خلقـه أحـد	٩٨٠، ٩٩١، ١٧٨٦
وقال لها الأملاء من كل معشر	وخير أقاويل الرجـال سديـدها	١٠١٩
ألا ما لسلمى اليوم بتَّ جديدها	وضنَّت وما كان النوال يؤودها	١٠٣٧
إن الخليط أجدوا البين فانجردوا	وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا	١١٢٠، ١٧٥٩، ٢٤٨٨

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ولقد سئمت من الحياة وطولها	وسؤال هذا الناس كيف لبيد	١١٣٠
ألا ليت أيام الصفاء جديد	ودهر تولّى يا بثين يعود	١١٧٣
حتى إذا ما استقل النجم في غلسٍ	وغودر البقل ملويٌّ ومحصود	١١٨٩
إن من ساد ثم ساد أبوه	ثم قد ساد قبل جدُّه	١٣١١
وشقوا بمنحوض السنان فؤاده	لهم قترات قد بنين محاتد	١٤٤٥
ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه	ذئاب تبغّى الناس مثنى وموحد	١٥٣١
مليك على عرش السماء مهيمن	لعزّته تعنو الوجوه وتسجد	١٧٣٤
أبني لبيني إن أمكم	أمة وإن أباكم عبد	١٧٥٠
جاد الحمى بسط اليدين بوابل	شكرت نداه تلاعه ووهاده	١٧٦٦
فواكبدي من لاعج الحب والهوى	إذا اعتاد قلبي من أميمة عيدها	١٨٤٧
عاد قلبي من الطويلة عيد	واعتراني من حبها تسهيد	١٨٤٩
وأبغض من وضعت إليَّ فيه	لساني معشر عنهم أذود	٢٠٥٦
فينا معاشر لن يبنوا لقومهم	وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا	٢٠٥٧
إذا ما أبا حفص أتتك رأيتها	على شعراء الناس يعلو قصيدها	٢٠٨٩
حرام على عيني أن تطعما الكرى	وأن ترقأ حتى ألاقيك يا هند	٢٢٠٨
عشية لا عفراء منك قريبة	فتدنو ولا عفراء منك بعيد	٢٢١٦
قد علمت سلمى وجاراتها	أني من الله لها هائد	٢٣١٣
بأبناء حي من قبائل مالك	وعمرو بن يربوع أقاموا فأخلدوا	٢٣٣٨
ألا كل مولودٍ فللموت يولد	ولست أرى حياً لحي يخلد	٢٣٤٥
يهاب النوم أن يغشى	عيوناً تهابك فهو نفّار شرود	٢٣٨٧
فكيف ولم أعلمهم خذلوكم	على معظم ولا أديمكم قدُّوا	٢٤٥٧
يصيح بالأسحار من كل سادة	كما تأسد الذم الكفيل المعاهد	٢٤٦٩، ٢٤٧٠
نبئت أخوالي بني يزيد	ظلماً علينا لهم فديد	٢٥٤١
ولا يقيم على ضيم يراد به	إلا الأذلان عير الحي والوتد	٢٨٠٨
وشهدت أنجية الأفاقة عالياً	كعبي وأرداف الملوك شهود	٢٨١٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
الدال المكسورة		
دعاني أخي والخيل بيني وبينه	فلما دعاني لم يجدني بقعدد	١٦
إليك أبيت اللعن كان كلالها	إلى الماجد القرم الجواد المحمد	٣٥
وأبلج محمود الثناء خصصته	بأفضل أقوالي وأفضل أحمدي	٣٦
سقته إياة الشمس إلا لثاته	أسفَّ فلم تكدم عليه بإثمد	٦٢
تباري عتاقاً ناجيات وأتبعت	وظيفاً وظيفاً فوق مَوْر معبد	٦٣
تطاول ليلك بالإثمد	وبات الخليُّ ولم ترقد	
وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الأرمد	
وذلك من نبأ جاءني	وخبرته عن أبي الأسود	٦٤، ١٠٦٠
وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد	٧٦، ٢١١
فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال ألا لا من سبيل إلى هند	٩٤، ١٣١٧
أرى الحاجات عند أبي خبيب	نكدْنَ ولا أمية في البلاد	٩٧
سقط النصيف ولم ترد إسقاطه	فتناولته واتقتنا باليد	١١٠
سواء عليه أي حين أتيته	أساعة نحسٍ تتقى أم بأسعد	١٤٣
لست ممَّنْ يكعُّ أو يستكينو	ن إذا كافحته خيل الأعادي	١٦٩
لم تدر مالا ولست قائلها	عمرك ما عشت آخر الأبد	
ولم تؤامر نفسيك ممترياً	فيها وفي أختها ولم تكد	١٧٥
ترفع لي خندف والله يرفع لي	ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد	١٨٢
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ونصفه فقد	١٨٩، ١٤٧٧
ولست بحلال التلاع لبيته	ولكن متى يسترفد القوم أرفد	١٩٠، ١٥٠٢
أنحوي هذا العصر ما هي لفظة	جرت في لساني جرهم وقمود	
إذا نفيت والله أعلم أثبتت	وإنْ أثبتت قامت مقام جحود	٢٤٣
هذا الثناء فإن تسمع لقائله	فلن أعرض أبيت اللعن بالصفد	٢٧٨
تناغي غزالاً عند باب ابن عامر	وكحل أماقيك الحسان بإثمد	٢٨٥
رحيب قطاب الجيب منها رفيقة	بجسِّ الندامى بضة المتجرد	٢٩٦
فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت	ولكن حمد الناس ليس بمخلد	٢٩٩

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فكـأنـه لهق الســراة كـأنــه	مـا حـاجبيـه معيـن بســواد	٦٥٠، ١٤٧١
أمـون كـالـواح الإران نسأتهـا	على لاحب كـأنه ظهـر برجـد	٦٧٣
يا ويح أصحاب النبي ورهطه	بعد المغيب في سواء الملحد	٦٧٤
أربت بهـا الأرواح كل عشية	فـلم يبق إلا خيـم منـضـد	٧٩٧
إذا مـا مـات ميت من تميم	فســرٌك أن يعيش فجيء بـزاد	٨١٦
لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى	ولكنمـا الفتيان كـل فتى ندي	٨٢٥
فـإمـا تثقفـوني فـاقـتلوني	فمن أثـقف فـليس إلى خـلود	٨٦٧
فـإن تـقـتـلونـا نـقـتـلكـم	وإن تقصـدوا الـذمَّ نـقصـد	٨٦٩
تـلد أقـران الــرجـال اللـدد		٨٩٦
وهل أنا إلا من غزية إن غَـوَتْ	غويت وإن ترشـد غزيـة أرشد	٩١١
لو كان لي وزهير ثالث وردت	من الحمام عدانـا شر مـورود	٩٣٤
وأعـلم علم حـق غـيــر ظـن	وتقــوى الله من خيـر العتـاد	٩٧٩
فلولا رجاء النصر منـك ورهبة	عقابك قد كانـوا لنا كـالموارد	٩٨٢، ١٠١١، ١٥١٣، ١٧٣٢، ١٧٤٧، ١٧٩٠، ٢٦٢٠
نقي نقي لـم يكـثِّـر غنيمــه	بنهكـة ذي قـربـى ولا بحقلَّد	١٠٤٤، ١٣٠٣
لحفظ المـال أيسـر من بقـاه	وضـرب في البـلاد بغيــر زاد	١٠٨٣
حتى استثاروا بـي إحدى الإحد	ليثـاً هزبـراً ذا سـلاح معتـدي	١١٢٨
إلى ردح من الشيــزى مــلاء	لبــاب البـر يلبــك بـالشهــاد	١١٤٣
فلولا الشُّهى والله كنت جديرة	بأن أترك اللذات في كل مشهد	١١٩٥
يـا دارميـة بـالعليـاء فـالسنـد	أقوت وطال عليها سالف الأبد	١٢١٩
ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت	فإن صاحبها قد تـاه في البلد	١٣٢٣
من يكـدني بسيِّـيء كنت منـه	كـالشجـابين حلقـه والـوريــد	١٤١٧، ٢٢٧٠
قـد كنت تبكين على الإصعاد	فاليوم سُرِّحت وصاح الحـادي	١٤٦٧
وقـتيــل مــرَّةَ أثــأرن فـإنــه	فــرغ وإن أخـاكم لم يقصــد	١٤٨٠
خـذول تـراعي ربـربـاً بخميلة	تناول أطراف البـرير وتـرتدي	١٤٨٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
حتى تـركت العائـدات يعدنـه	فيقلن لا يبعد وقلت له ابعـد	١٥١٢
كمرضعة أولاد أخرى وضيَّعَتْ	بني بطنها هذا الضلال عن القصد	١٥١٥
فـظلوا ومنهم دمعه سـابق لـه	وآخـر يثني دمعة العين بـاليـد	١٥٩١
أؤم بهـا أبا قـابـوس حتى	أنيـخ على تحيتـه بجـنـدي	١٦٢٩
على أعـراقه تجري المـذاكي	ولـيس على تـقلبـه وجهـده	١٦٩٣
وما كل مغبون ولو سلف صفقه	بـراجـع مـا قـد فـاتـه بـرداد	١٧٥٢
ومستـنـة كـاستـنـان الخـرو	ف قـد قطع الحبـل بـالمـرود	١٧٦١
بنـونا بنـو أبنـائنـا وبنـاتنـا	بنـوهن أبناء الـرجـال الأبـاعـد	١٧٩١
ردت عليـه أقـاصيـه ولبَّـده	ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأد	١٨٠٧
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه	من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد	١٨٢١
أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذي أخنى على لبد	١٩٠٥
وإن أدع للجلى أكن من حماتها	وإن يأتك الأعداء بالجهد أجهد	١٩٢٤
ولم يترك النبل المحالف بينها	أخاً لاح يرجى وما ثورة الهند	١٩٩٨
أعـاذل مـا يـدريـك أن منيتي	إلى ساعة في اليوم أوفي ضحى الغد	٢٠٣٠
خلت الديار فسدت غير مسود	ومن العنـاء تفـرُّدي بـالسؤدد	٢١٨٤، ٢٧٢٦
وأعط مـا أعـطيتـه طيبـاً	لا خيـر في المنكود والنـاكـد	٢٢٢٢
لـو شهد عـاد في زمـان عـاد	لابتـزَّهـا مبـارك الـجـلاد	٢٢٢٧، ٢٣٢٢
واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت	إلى حمـام سراعٍ وارد الثمـد	٢٢٢٩
رأيت بني غبـراء لا ينكرونني	ولا أهل هذاك الطراف الممدد	٢٢٤٢
ولقـد غنوا فيهـا بـأنعم عيشـة	في ظـل ملك ثـابت الأوتـاد	٢٢٤٩
عـودت قـومـك أن كـل مبـرر	مهمـا تعـود شيمـة يتعـود	٢٢٧٥
يـا بن أمي ويـا شقيّق نفسي	أنت خلَّفتني لـدهـر شـديـد	٢٣٠٠
كنـواح ريش حمـامـة نجـديـة	ومسحت باللثتين عصف الإثمد	٢٣٤٣
ليس الإمـام بالشحيـح الملحد		٢٣٤٨
أنى سلكت فإنني لك كـاشح	وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد	٢٣٥٠
وقفت فيهـا أصيـلالاً أسـائلهـا	عَيَّتْ جواباً وما بالربع من أحد	٢٣٧٨

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أتنــظران قليــلاً ريث غفلتهم	أم تعدوان فإن الريح للعــادي	٢٤٢٨
كما حميناك يوم النعف من شطط	والفضل للقوم من ريح ومن عدد	٢٤٣٠
ولقد علمت وما إخالك نـاسيا	أن المنيــة للفتى بـالمــرصــد	٢٤٥٢
فــلا والله لا يــلفــى أنــاس	فتى حتّـاك يا بن أبي يـزيـد	٢٤٥٣
أخوك الذي إنْ قمت بالسيف عامداً	لتضربه لم يَسْتغشَّـك في الود	٢٥٠٠
جمـوحاً مـروحـاً وإحضــارهـا	كمعمعــة الـسعـف المــوقــد	٢٥٠٢
فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى	تهيَّـأ لأخرى مثلهـا وكـأن قـد	٢٥٢١
فـأسررت النـدامـة يـوم نـادى	بـردٍّ جمالِ غـاضـرةَ المنـادي	٢٦٠٠
لعمـرك مـا أمـري عليَّ بغمَّـة	نهـاري ولا ليلي عليَّ بسرمـد	٢٦١٤
أعــاذل شكتي بــدني وسيفي	وكــل مـقلَّص سلس القيــاد	٢٦٢٨
ألم يــأتيـك والأنبــاء تنمي	بمــا لاقت لبــون بني زيــاد	٢٦٤٠، ٢٧٤٩، ٢٨٢٦
لــه داعٍ بـمكـة مـشـمـعــلّ	وآخــر فــوق دارتـه ينــادي	٢٦٧١
وصادقتا سمع التوجُّس للسرى	للمـح خفيّ أو لصـوت منـدد	٢٦٨٠
فارتاع من صوت كلَّاب فبات له	طوع الشوامت من خوف ومن صرد	٢٦٨٩
ونسائحـة تنـوح بقــطع ليــل	على رجـل بقـارعــة الصعيـد	٢٦٩٦
من كان بينك في التراب وبينه	شبــران فهـو بغــايــة البعــد	٢٧٠٢
فما سبق القيسي من سوء فعله	ولكن طفت علماء غرلة خالد	٢٧٢١
فقالت على اسم الله أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود	٢٧٥٧
ولو أن هذا الموت يقبل فديـة	شريت أبا زيد بما ملكت يدي	٢٧٦٠
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه	وما أحاشي من الأقوام من أحد	٢٧٨٥
صــادياً يستغيث غيــر مغـاث	ولقــد كـان عصــرة المنجـود	٢٨٠٠
يا صاحبيَّ دعا لومي وتفنيدي	فليس ممَّا قلت مِنْ أمرٍ بمردود	٢٨٣١
إلا سليمـان إذ قال الإلـه لـه	قم في البرية فاحددها عن الفند	٢٨٣٣

الراء الساكنة

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ	١٨، ٢٨١٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
حتى إذا اشتال سهيل في السحر	كشعلة القابس ترمي بالشرر	٢٠٦
أنا ابن ماوية إذ جدَّ النقر		٣٨٠
داني جناحيه من الطور فمرّ	تقضي البازي إذا البازي كسر	٥١٩، ٢١٧٢
عن مبرقات بالبرين وتبـ	ـدو في الأكف اللامعات سور	٥٣٧
جعل البيت مثاباً لهم	ليس منه الدهر يقضون الوطر	٧١٣
فيوم علينا ويوم لنا	ويوم نساء ويوم نسرّ	٧٤٥
لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم	مرابط للأمهار والعكر الدثر	٧٦٠
وترى المرو إذا ما هجَّرت	عن يديها كالفراش المشفتر	٧٨٠
لولا الثريدان لمتنا بالضمر	ثريد ليل وثريد بالنهر	٧٨٦
أخذته عزَّة من جهله	فتولى مغضباً فعل الضجر	٩٠١
في لامع العقبان لا يمشي الخمر		٩٤٢
تمشي بها ربد النعا	م تماشي الآم الزوافرْ	٩٥٠
إذا المعضلات تصدَّيْنني	كشفت حقائقها بالنظر	٩٨٨
وأركب في الروع خيفانة	كسا وجهها سعف منتشر	٩٩٢
غلام رماه الله بالحسن يافعاً	له سيمياء لا تشق على البصر	١٠٨٧
لا يفزع الأرنب أهوالها	ولا ترى الضبَّ لها ينحجر	١٠٨٩، ١٤٦٤
ثم راحوا عبق المسك بهم	يلحفون الأرض هداب الأزر	١٠٩٣
عطفوا عليَّ بغير آ	صرةٍ فقد عظم الأواصر	١١٥٤
لها ذنب مثل ذيل العرو	س تسدُّ به فرجها من دبر	١١٩٦
يعل به برد أنيابها	إذا غرَّد الطائر المستحر	١١٩٩
فإن القوافي تتلجن مـوالجا	تضايق عنها أن تولجها الإبر	١٢٢١
في أي يومي من الموت أفر	أ يوم لم يقدر أم يوم قدر	١٤٤٩
يفاكهنا سعد ويغدو لجمعنا	بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر	١٥٣٢
فأقبلت زحفاً على الركبتين	فثوب لبست وثوب أجرّ	١٦٧٨، ٢٣٩٨
وهرٌّ تصيد قلوب الرجال	وأفلت منها ابن عمرو وحجر	١٦٨٦
لو عصر منه البان والمسك انعصر		١٧٦٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لـمـا رأيت نـبـطاً أنـصـارا	شـمَّـرت عن ركـبـتـي الإزارا	
كنت لهم من النصارى جارا		٥١٧
له الويل إن أمسى ولا أم عامر	لديه ولا البسباسة ابنة يشكرا	٥٦٢، ٢٢١٧
يـديـان بيضـاوان عنـد محلم	قد يمنعانـك أن تضام وتقهـرا	٥٦٥
سقيناهم كأسـاً سقونـا بمثلهـا	ولكنهم كانوا على الموت أصبرا	٥٨٣
وقـيـدني الـشعـر في بيتـه	كمـا قيـد الأسـرات الحمـارا	٥٩١
كأن الحصى من خلفها وأمامها	إذا نجلته رجلها خذف أعسرا	٦٨٨، ١٢٢٠، ١٨٧٢، ٢٦١٩
أطافت به جيـلان عند قـطاعه	تـردَّد فيـه العين حتى تحيـرا	٧١٦
حـراجيج لا تنفـك إلا مناخـة	على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا	٨١٤
ولقـد تكنَّفني الوشـاة فصادفـوا	حصرك بسرِّك يا أميم حصورا	٨٧٤
البـاركين على ظهـور نسـوتهم	والنـاكحين بشطء دجلة البقـرا	٩٤٨
ويـهـلك الـمـرئـي لـغــواً	كمـا ألغيت في الديـة الحوارا	٩٦٣
ولا خير في حلم إذا لم تكن له	بـوادر تحمي صفوه أن يكـدَّرا	٩٦٥
فـطافت ثـلاثـاً بين يـوم وليلة	وكان النكير أن تضيـف وتجأرا	٩٩٨
وكان لها في سالف الدهر خلة	يـسارق بالطرف الخباء المستَّرا	١٠٣٠
وكيف أنسا وانتحـال القـوا	في بعد المشيب كفى ذاك عارا	١٠٤١
على لاحب لا يهتـدى بمنـاره	إذا سافه العود النباطي جرجرا	١٠٨٨، ١٤٦٥، ١٨٥٠
لعمرك لا أخشى التصعلك ما بقي	على الأرض قيسيٌّ يسوق الأباعرا	١١١٢
لقد رسخت في القلب مني مدة	لليلى أبت آيساتهـا أن تغيـرا	١١٦٨
وأدلـج من طيبـة مسـرعـاً	فـجـاء إليـنـا وقـد أسحـرا	١٢٠٠
ولاح بجـانب الجبلين منـه	ركـام يحفـر الأرض احتفـارا	١٢٢٦
متى مـا تلقني فـردين تـرجف	روانـف أليتيـك وتستـطارا	١٢٧٤
أيهـا الـرائح المجدُّ ابتكـارا	قـد قضى من تهامة الأوطـارا	١٢٧٧
فـألفيتـه يـومـاً يبيـر عـدوه	وبحـر عطاء يستخف المعـابرا	١٢٨٨، ١٩٤٠، ٢٠٠٢
فقلت لـه لا تبك عينك إنما	نحاول ملكاً أو نمـوت فنعذرا	١٣٣٥، ١٤٢٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فتولى غلامهم ثم نادى	أظليماً أصيدكم أم حمارا	١٣٦٣
أصبحت لا أحمل السلاح ولا	أملك رأس البعير إن نفرا	١٣٧٤، ١٧١٨
بسيرٍ يضج العود منه يمنُّه	أخو الجهد لا يلوي على من تعذَّرا	١٤٦٨
أخاف زياداً أن يكون عطاؤه	أداهم سوداً أو محدرجة سمرا	١٤٦٩، ٢٤١٠
فسرْ في بلاد الله والتمس الغنى	تعش ذا يسارٍ أو تموت فتعذرا	١٥٥٩
من القاصرات الطرف لودبَّ محول	من الذرِّ فوق الإتب منها لأثَّرا	١٥٨٥
فأركسوا في جحيم النار إنهم	كانوا عصاة وقالوا الإفك والزورا	١٦٣٣
ألا هل أتاها والحوادث جمة	بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا	١٦٥٧
وأعددت للحرب أوزارها	رماحاً طوالاً وخيلاً ذكورا	١٨٩٩
ألا يا صاحبي قفا المهارى	تسائل حيَّ بثنة أين سارا	
بأي تراهم الأرضين حلُّوا	ألدبران أم عسفوا الكفارا	٢٠٩٣
وحلت بيوتي في بقاع ممنَّع	تخال به راعي الحمولة طائرا	٢١٠٠
إذا ما شاء ضروا من أرادوا	ولا يألوهم أحد ضرارا	٢١٢٧
وبإذنه سجدوا لآدم كلهم	إلا لعيناً خاطئاً مدحورا	٢١٦١
نهانا رسول الله أن نقرب الزنى	وأن نشرب الإثم الذي يوجب الزورا	٢١٨٧
ألا ليت شعري هل إلى أم سالم	سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا	٢٣٢٩، ٢٥٣٣
أيان نؤمنك تؤمن غيرنا وإذا	لم تدركِ الأمن منا لم تزل حذرا	٢٣٥٣
سما لك شوق من بعد ما كان أقفرا	وحَلَّت سليمى بطن قوٍّ فعرعرا	٢٣٧٦
جعلت السيف بين الجيد منه	وبين أسيل خدَّيه عذارا	٢٣٩٠
غرائر في كنّ وصون ونعمةٍ	تحلَّين ياقوتاً وشذرا مفقَّرا	٢٤٣٣
وأقنيت للحرب آلاتها	وأعددت للسلم أوزارها	٢٤٤٠
أكل امرىء تحسبين امرأ	ونارٍ توقد بالليل نارا	٢٤٤٣، ٢٥٨٥، ٢٦١٣
تصلي الضحى ما دهرها بتعبُّد	وقد أثخنت فرعون في كفره كفرا	٢٤٤٥
السنا أكبر الثقلين رحلاً	وأعظمهم ببطن حر إنارا	٢٤٧٨
عقب الربيع خلافهم فكأنما	بسط الشواطب بينهن حصيرا	٢٥٢٠
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية قارعنا جذام وحميرا	٢٥٥٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر	٣٩٧، ٤٧٩، ٨١٢
أكون مكان البر منه ودونه	وأجعل مالي دونه وأوامره	٤٢٥
فلا تصرميني واسألي ما خليقتي	إذا ردَّ عافي القدر من يستعيرها	٤٦٢
وقاسمها بالله جهداً لأنتم	ألذُّ من السلوى إذا ما نشورها	٤٨٠، ٢١٦٥
فألقت عصاها واستقرَّ بها النوى	كما قرَّ عيناً بالإياب المسافر	٤٩٣
كأنهما ملآن لم يتغيَّرا	وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصر	٥٤٨
تغلغل حب عثمة في فؤادي	فباديه مع الخافي يسير	
تغلغل حيث لم يبلغ شراب	ولا حزن ولم يبلغ سرور	
أكاد إذا ذكرت العهد منها	أطير لو أن إنساناً يطير	٦١٩، ١٤٨٨
إنَّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره	لكن وقائعه في الحرب تنتظر	٦٤١
فوالله ما أدري وإني لصادق	أداء عراني من حبابك أم سحر	٦٤٢
تعلم أنه لا طير إلا	على متطير وهو الثبور	٦٤٨
تقول أناس لا يضيرك مأيها	بلى كل ما شفَّ النفوس يضيرها	٦٦٠
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار	٧٠٧
إن العسير بها داء مخامرها	وشطرها نظر العينين محسور	٧٦٧
لعل الذي أصعدتني أن يردني	إلى الأرض إن لم يقدر الخير قادره	٧٩٣، ٢٣٦٧
يهل بالفرقد ركبانها	كما يهلُّ الراكب المعتمر	٨١٧
هم المولى وإن جنفوا علينا	وإنا من لقائهم لزور	٨٣٢
ويربه من أنس الحديث زوانيا	ولهن عن رفث الرجال نفار	٨٥٧
ذكرتك والخطي يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمر	٨٦٨
عسى فرج يأتي به الله إنه	له كل يوم في خليقته أمر	٩٢٧
فمن يك سائلاً عني فإني	وجروة لا ترود ولا تعار	٩٩٧
فلو يلاقي الذي لاقيته حضن	لظلّت الشمُّ منه وهي تنصار	١٠٦٣
فثبت الله ما أتاك من حسن	تثبيت عيسى ونصراً كالذي نصروا	١٠٦٧، ٢١٢٥، ٢٥١٤
وبينما المرء في الأحياء مغتبط	إذ هو في الرمس تعفوه الأعاصير	١٠٧٢
لا يغمز الساق من أين ولا وصب	ولا يعض على شرسوفه الصفر	١٠٩١

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لهفي عليك للهفة من خائف	يبغي جوارك حين ليس مجير	١١١٦
يطوي ابن سلمى بها من راكب بعدا	عيدية أرهنت فيها الدنانير	١١٣٩
ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة	فاغفر عليك سلام الله يا عمر	١١٥٠، ٢٠١٢
على حين من تلبث عليه ذنوبه	يجد فقدها وفي الذناب تداثر	١١٧١
إن امرأً غرَّه منكنَّ واحدة	بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور	١١٨٧
وإن شلَّ ريعان الجميع مخافة	نقول جهاراً ويلكم لا تنفروا	١٢٣٤
يا بشر حق لوجهك التبشير	هلا غضبت لنا وأنت أمير	١٢٥٧
ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر	١٢٦١
مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو بلغت سوءاتهم هجر	١٢٦٤، ١٥٠٥
أمن آل نعم أنت غادٍ فمبكر	غداة غدٍ أم رائح فمهجِّر	١٢٧٦
بات يغشيها بعضب باتر	يقصد في أسوقها وجائر	١٢٨٩، ٢٠٠٤
فأصبحوا كأنهم ورق جَفْـ	ـفَ فألوت به الصبا والدبور	١٣٧٣
يموت أناس أو يشيب فتاهم	ويحدث ناس والصغير فيكبر	١٣٧٩
قد تكظم البزل منه حين تبصره	حتى تقطع في أجوافها الجرر	١٤٣٠
فلا تجزعن من سنة أنت سرتها	فأول راضٍ سنة من يسيرها	١٤٣٣، ٢٥٧٥
شاده مرمراً وجلَّله كلـ	ـساً فللطير في ذراه وكور	١٦١٦
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	١٦٦٥
حمامة بطن الواديين ترنَّمي	سقاك من الغرّ الغوادي مطيرها	١٧٢٩، ٢٢٤٣
نرضى عن الناس إن الناس قد علموا	أن لا يدانينا من خلقه بشر	(انظر: أحدُ)
لو كان منفلت كانت قساوسة	يحييهم الله في أيديهم الزبر	١٧٩٥
أما والذي مسحت أركان بيته	طماعية أن يغفر الذنب غافره	١٨٠٥
محرمة لا يطعم الناس لحمها	ولا نحن في شيء كذاك البحائر	١٨١٥
ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرت	فإنما هي إقبال وإدبار	١٨٤٣، ١٩٠١
تبكي على لبنى وأنت تركتها	وكنت عليها بالملا أنت أقدر	١٨٥٧، ٢٤٠٩
ألم يك غدراً ما فعلتم بسمعل	وقد خاب من كانت سريرته الغدر	١٨٨٠
أريتك إذ هنا عليك ألم تخف	رقيباً وحولي من عدوِّك حضَّر	١٩١٢

ثم بعد الفلاح والملك والأمـ	ـمة وارتهم هناك القبور	٢٧٩٨
وتالله ما إن شهلة أم واجد	بأوجد مني أن يهان صغيرها	٢٨٠٧
أماوي ما يغني الثراء عن الفتى	إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر	٢٨١٤

الراء المكسورة

إن امرأً خصَّني عمداً مودته	على التنائي لعندي غير مكفور	٨١، ١٨١٩
لا تأمنن فزارياً حللت به	على قلوصك واكتبها بأسيار	١٠٣
نحلُّ بلاداً كلها حلَّ قبلنا	ونرجو الفلاح بعد عاد وحمير	١٣٤
فوردت قبل انبلاج الفجر	وابن ذكاء كامن في كفر	١٣٧
فتذكرا ثقلاً رثيداً بعدما	ألقت ذكاء يمينها في كافر	١٣٨
بما لستما أهل الخيانة والغدر		١٩١
ولما رأيت النسر عزَّ ابن داية	وعَشَّش في وكريه جاش له صدري	٢٠٤
سقوني النسء ثم تكنفوني	عدا الله من كذب وزور	٢٢٤
جاء الخلافة أو كانت له قدرا	كما أتى ربه موسى على قدر	٢٢٥
وقد جعلتُ إذا ما قمت يثقلني	ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر	
وكنت أمشي على رجلين معتدلاً	فصرت أمشي على أخرى من الشجر	٢٤٦
يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار	٢٥٧
ولأنت تغري ما خلقت وبعـ	ـض القوم يخلق ثم لا يفري	٢٦١، ١٢٩٦
يبشرني الغراب ببين أهلي	فقلت له ثكلتك من بشير	٢٨٧
وحديث الركب يوم هنا	وحديث ما على قصره	٣٠٤، ٢٦٤٣
فلما علونا واستوينا عليهم	تركناهم صرعى لنسر وكاسر	٣٢٤
أبلغ النعمان عني مألكاً	أنه قد طال حبسي وانتظاري	٣٣٠، ١١١٩
إذا قلت إني آيب أهل بلدة	نزعت بها عن الولية بالهجر	٣٣٣
أقول لما جاءني فخره	سبحان من علقمة الفاخر	٣٤٢، ٣٤٨، ٦٩١
وسخَّر من جن الملائك تسعة	قياماً لديه يعملون بلا أجر	٣٥٥
بجمع تضل البلق في حجراته	ترى الأكم فيها سجَّداً للحوافر	٣٥٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
آبـك أيـه بي أو مـصـدر	حمـر الجلة جـأب حشـور	٩٣٧
أما الإماء فلا يدعونني ولداً	إذا تداعى بنو الإموان بالعار	٩٤٩
رأيت حيون العام والعام قبله	كحائضة يزنى بها غير طاهر	٩٥١
اطرد اليأس بالرجاء فكائن	آلمـاً حمّ يسره بعد عسر	١٠٢٧، ١٤٦٠
فلما علونا واستوينا عليهم	تركناهم صرعى لنسر وكاسر	١٠٣٨
حتى يقول الناس مما رأوا	يـا عجبـا للميت الناشر	١٠٥٤، ٢٢١٨
وأسـمـر خـطـيـاً كـأن كـعـوبـه		
	نوى القسب قد أربى ذراعاً على العشر	١٠٩٤
ولقد ضللت أباك يدعو دارماً	كضلال ملتمس طريق وبار	١١٢٦
فلا تدفنوني إن دفني محرم	عليكم ولكن خامري أم عامر	١١٥٦
ألا آذنت أهل اليمامة طيِّئ	بحرب كناصاة الأغر المشهر	١١٥٩
لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها	كـأنهن نعاج حول دوار	١١٦٩
تنتهض الرعدة في ظهيري	من لدن الظهر إلى العصير	١١٧٥، ١١٨٠
تذكر نعماه لدن أنت يافع	إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر	١١٧٧
دسّت رسولاً بأن القوم إن قدروا	عليك يشفوا صدوراً ذات توغير	١٢٣٢
وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه	تشوُّف أهل الغائب المتنظر	١٢٣٦
إن يسألوا الخير يعطوه وإن خبروا	في الجهد أدرك منهم طيب أخبار	١٢٣٨
وشارب مربح بالكأس نادمني	لا بالحصور ولا فيها بسآر	١٢٦٣
لبئس الفتى إن كنت أعور عاقراً	جباناً فما عذري لدى كل محضر	١٢٧٠
إذا كلمتني بالعيون الفواتر	رددت عليهما بالدموع البوادر	١٢٧١
مَنْ كان مسروراً بمقتل مالك	فليأت نسوتنا بوجه نهار	١٣٣١
ولم يغلب الخصم الألد ويملأ الـ	ـجفان سديفاً يوم نكباء صرصر	١٣٩٣
يصر بالليل ما تخفي شواكله	يا ويح كل مصر القلب ختار	١٤٣٢
قوم إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم	دون النساء ولو باتت بأطهار	١٥٥٢
فـمـا زلـنـا عـلى السـكـر	نـداوي السـكـر بـالسـكـر	١٥٨٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أبنيَّ إن أبـاك غيَّـر لـونـه	كرُّ الليالي واختلاف الأعصـر	١٦٦٠
لا يبعـدن قـومي الـذين هم	سمُّ العـداة وآفـة الجـزر	
النـازلـين بكـل معتـرك	والطيبون معـاقـد الأزر	١٦٧٤
أجـل أن الله قـد فضَّلكم	فوق من أحكى بصلب وإزار	١٧٢٠
أنا أبو النجم وشعري شعري		١٧٦٨
رهبان مدين لو رأوك تنزلوا	والعصم من شعف العقول الغادر	١٨٠١
دعـوت لمـا نـابني مسـورا	فلبَّى فلبي يـدي مسـور	١٩٢٦
تبيت تعمى على الهجران غائبة	سقياً ورعياً لذاك الغائب الزاري	١٩٦٧
باعـد أم العمر من أسيرها	حراس أبواب على قصورها	١٩٧٧
نصف النهـار الماء غـامـره	ورفيقـه بـالغيب لا يـدري	١٩٨٤
كـأن رماحنـا أشطان بئـر	بعيـدة بين جـاليهـا جـرور	١٩٩٥
تردت به ثم انفرى عن أديمها	تفرِّي ليـل عن بيـاض نهار	٢٠٠٨
تمر على ما تستمر وقد شفت	غلائل عبدالقيس منها صدورها	٢٠٧٧، ٢٠٨٥
وفاق كعب بجير منقذ لك من	تعجيل مهلكة والخلد في سقر	٢٠٨٨
ما بين لقمتها الأولى إذا انحدرت	وبين أخرى تليها قيد أظفور	٢١١٠
وكحـل العينين والعـواور		٢١١١
تضغـو الخنـانيص والغـول التي أكلت		
في حـاويـاء ردوم الليـل مجعـار		٢١١٤
وإن كـلابـاً هـذه عشـر أبطن	وأنت بريء من قبائلهـا العشر	٢١٣٤، ٢٣١٧، ٢٣١٩
دحرت بني الحصيب إلى قديد	وقـد كـانـوا ذوي أشـر وفخـر	٢١٦٢
أحصُّ فـلا أجيـر ومن أجـره	فليس كمن تـدلَّى بـالغـرور	٢١٧٠
شمـوس ودود في حياء وعفـة	رخيمة رجع الصوت طيبة النشر	٢١٩٣
لا عيب بالقوم من طول ولا عظم	جسم الجمال وأحلام العصافير	٢١٩٥
عضَّ بمـا أبقىٰ المـواسي لـه	من أمـه في الـزمن الغـابـر	٢٢٤١
إذا تغنى الحمام الورق هيجني	ولـو تسلَّيت عنهـا أم عمـار	٢٢٥٦
لم يحرموا حسن الغذاء وأمهم	طفحت عليك بناتق مذكار	٢٣٣١

السن الساكنة

وحضرت يوم خميس الأخماس	وفي الوجوه صفرة وإبلاس	٣٦١

السين المفتوحة

فلم أر مثل الحي حياً مصبحاً	ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا	
أكر وأحمى للحقيقة منهم	وأضرب منا بالسيوف القوانسا	٣٤٥، ١١٣١، ٢٠٤٧
يا صاح هل تعرف رسماً مكرسا	قال نعم أعرفه وأبلسا	٣٦٢، ١٠٣٣
فإما تريني لا أغمض ساعة	من الدهر إلا أن أكبَّ فأنعسا	٣٩١
ترى الجليس يقول الحق تحسبه	رشداً وهيهات فانظر ما به التبسا	
صدق مقالته واحذر عداوته	والبس عليه أموراً مثل ما لبسا	٤١٢
ألا إن بعد العدم للمرء قنوة	وبعد المشيب طول عمر وملبسا	٤١٥
هذي برزت فهجت رسيسا	ثم انصرفت وما شفيت نسيسا	٥٨٥، ٢١١٦
وهم يمشين بنا هميسا	إن يصدق الطير ننك لميسا	٨٥٩
إذا ما الضجيع ثنى جيدها	تثنَّت عليه فكانت لباسا	٨٦١
لبست أناساً فأفنيتهم	وأفنيت بعد أناس أناسا	٨٦٢، ١٩٤٢
وبدِّلت قرحاً دامياً بعد صحة	لعلَّ منايانا تحوَّلْنَ أبؤسا	١٤٣٩
وكل رجاس يسوق الرجسا		١٨٠٩
فلو أنها نفس تموت جميعة	ولكنها نفس تساقط أنفسا	١٨٩١
أذقناهم كؤوس الموت صرفاً	وذاقوا من أسنَّتنا كؤوسا	١٩٤٣
كلاهما كان رئيساً بئيسا	يضرب في يوم الهياج القونسا	٢٣٢٠
حنقاً عليَّ ولا أرى	لي منهما شراً بئيسا	٢٣٢١
فلا تلمه أن يخاف البائسا		٢٨١٥

السين المضمومة

لله يبقى على الأيام ذو حيد	بمشمخرٍ به الظيان والآس	٤٠
نبئت أن النار بعدك أوقدت	واستبّ بعدك يا كليب المجالس	٢٩٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يــظل إذا دار العشـا متحنفــاً	ويضحي لديه وهو نصران شامس	٥١٥
آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس	١٠٦٤
ليث هـزبر مـدل عنـد خيسته	بـالـرقمتين لـه أجـر وأعــراس	١٠٩٥
ورمل كأوراك العـذارى قطعتـه	إذا جللته المظلمات الحنادس	١١٠٢
سـوى أن العتاق من المـطايا	أحسن بــه فهنَّ إليه شــوس	١٣٠٧، ١٥٤٧
يــا ليتـني وأنـت يــا لميس	فـي بـلد لـيس بـهــا أنــيس	١٧٧٣، ١٧٧٧
مصابيح ليست باللواتي تقودها	نجـوم ولا بالأفـلات شموسهـا	١٩٦٦
فهـذا أوان العرض حيٌّ ذبـابه	زنــابيــره والأزرق المـتـلمس	٢٤٢٥
	السين المكسورة	
فإن نسيت عهوداً منك سالفـة	فاغفر فـأول ناسٍ أول النـاس	١٦٥
لا تنسين تلك العهـود فـإنمـا	سمِّيت إنســانـاً لأنـك نـاسي	١٦٦
فأدركنه يأخذن بـالساق والنسـا	كما شبرق الولدان ثوب المقدس	٣٤٣
وابن اللبون إذا ما لزَّ في قرن	لم يستطع صولة البزل القناعيس	٤٧٦، ١٥٨٢
يهيـل ويـذري تـربـه ويثيــره	إثـارة نبـات الهـواجـر مخمس	٥٤٥
لـراهب يحـج بيت المقــدس	في منقــل وبـرجــد وبـرنس	٧٨١
بقيت وفري وانحرفت عن العلى	ولقيت أضيـافي بوجـه عبـوس	
إن لم أشن على ابن حربٍ غارة	لم تخل يوماً من نهاب نفوس	٨٠٣، ١٨٨٤، ٢٢٤٧
قد علم القدوس مولى القدس	أن أبــا العبــاس أولـى نفس	
	في معدن الملك القديم الكرسي	١٠٣٤
خـوًّى على مستـويـات خمس	كــركــرة وثـفــنـات مــلس	١٠٤٨
وحـاصن من حـاصنـات ملس	من الأذى ومن قـراف الـوقس	١٥٦٩
لسو عــرضــت لأيـبـلي قس	أشعث فـي هيـكـله منــدس	
	حنَّ إليهــا كحـنيـن الـطيس	١٧٩٤
وحـلق الـمــاذي والـقــوانس	فدا سهم دوس الحصاد الدائس	٢٠٧٩
ليـتـني ألــقى رقـيــة فـي	خـلوة مـن غـيــر مــا بئس	٢٣٢٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	٢٤٨٩
اليوم خمر ويبدو في غد خبر	والدهر من بين إنعام وابآس	٢٥٢٩

الشين

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أورثني حمولة وفرشا	أمشُها في كل يوم مشَّا	٢٠٩٧
	كمشفر الناب تلوك الفرشا	٢٠٩٩
أيا أبتي لا زلت فينا فإنما	لنا أمل في العيش ما دمت عائشا	٢٧٣٦
إليك أشكو شدة المعيش	ومرَّ أعوامٍ نتفن ريشي	٩٥٣، ٢١٤١

الصاد

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وما خلت أبقى بيننا من مودة	عراض المذاكي المسنفات القلائصا	١٥٠٩
تبيتون في المشتى ملاءً بطونكم	وجاراتكم غرثى يبتن خمائصا	١٦٩٧
كلوا في بعض بطنكم تعفُّوا	فإن زمانكم زمن خميصُ	١٥٣، ١١٦٣، ١٦٩٨
أمن ذكر ليلى أن نأتك تنوص	فتقصر عنها خطوة وتبوص	٣١٩، ٦١٢
أتحيص من حكم المنيةً جاهداً	ما للرجال عن المنون محاص	١٦٥٤
جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين	وإذا أتاك فلات حين مناصِ	١٥٢١

الضاد

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لنعم البيت بيت أبي دثار	إذا ما خاف بعض القوم بعضا	٣٠٧
داينت أروى والديون تقضى	فمطَّلت بعضاً وأدَّت بعضا	١١٢١
بتيهاء قفر والمطيُّ كأنها	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	٣٦٤، ١٢٩٩، ١٣٨٥، ١٧١٥
شيَّب أصداغي فرأسي أبيض	محامل فيها رجال فرَّض	٥٣٢
فأصبح من أسماء قيس كقابض	على الماء لا يدري بما هو قابض	٢٣٦٦
يا رب ذي ضغن عليّ فارض	له قروء كقروء الحائضِ	٥٣٣، ٩٧٤
أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا	حنانيك بعض الشر أهون من بعض	١٣٠٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
طول الليالي أسرعت في نقضي	طوين طولي وطوين عرضي	١٣٧٧
له قصر يا عير وساقا نعامة	كفحل الهجان ينتحي للعضيض	١٤٠٦
إذا أنا لم أنفع صديقي بودّه	فإن عدوّي لن يضرُّهم بغضي	٢٠٣٣
أرى المرء كالأذواء يصبح محرضاً	كإحراض بكر في الديار مريض	٢٨٢١

الطاء

شحنًا أرضهم بالخيل حتى	تركناهم أذلَّ من الصراط	٧٠
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطّ		٢٤٠١
وكن من الناس جميعاً وسطا		٧٥٤
ومنهل وردته التقاطا		٢٧٤٦
كأن مزاحف الحيَّات فيه	قبيل الصبح آثار السياطِ	٢٣٩٩

العين الساكنة

ربَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لي موتاً لم يطع	١٥٨
أبيض اللون لذيذ طعمه	طيّب الريق إذا الريق خدع	١٧٤
من أناس ليس في أخلاقهم	عاجل الفحش ولا سوء الجزع	٤٠٨
لما عصى أصحابه مصعباً	أدّى إليه الكيل صاعاً بصاع	٧٠٦
كمهت عيناه لما ابيضَّتا	فهو يلحى نفسه لما نزع	١٣٠١
لما رأى أن لا دعه ولا شبع	مال إلى أرطأة حقف فالطجع	١٣٣٩، ٢٢٥٩
كيف يرجون سقاطي بعدما	لفع الرأس مشيب وصلع	٢٢٩٦
يا ليتني فيها جذع	أخبُّ فيها وأضع	٢٤٩١
وحبيب لي إذا لاقيته	وإذا يخلو له لحمي رتع	٢٧٤٧

العين المفتوحة

أقمنا لأهل العراقين سوق الط	طعان فخافوا وولُّوا جميعا	١١٣
تقول بنتي وقد قرَّبت مرتحلا	يارب جنّبْ أبي الأوصاب والوجعا	

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا قلت قدني قال بالله حلفة	لتغني عني ذا إنائك أجمعا	٢٠٣٤
كم بجودٍ مقرف نال العلى	وشريف بخله قد وضعه	٢٠٤٣
إن الأحامرة الثلاثة أتلفت	مالي وكنت بهنَّ قدماً مولعا	٢٠٤٨
لا يسمع المرء فيها ما يؤنِّسه	بالليل إلا نئيم البوم والضوعا	٢١١٣
قد ساد وهو فتى حتى إذا بلغت	أشدّه وعلا في الأمر واجتمعا	٢١٢٠
وإنك مهما تعط بطنك سؤله	وفرجك نالا منتهى الذمِّ أجمعا	٢٢٧٤
يا ليت أيام الصبا رواجعا		٢٣٦٢
فقلت ويحك ماذا في صحيفتكم	قالوا الخليفة أمسى مثبتاً وجعا	٢٤٠٨
فما تحي لا تسأم حياة وإن تمت	فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا	٢٤٥٥
قفي قبل التفرق يا ضباعا	ولا يك موقف منك الوداعا	٢٥٧٠
وأنكرتني وما كان الذي نكرت	من الحوادث إلا الشيب والصلعا	٢٦٧٨
إذا أخذتها هزة الروع أمسكت	بمنكبِ مقدامٍ على الهول أروعا	٢٦٨٧
إذا التياز ذو العضلات قلنا	إليك إليك ضاق بها ذراعا	٢٦٩١
ولو أن قومي لم يكونوا أعزة	لبعد لقد لاقيت لا بد مصرعا	٢٧٢٨
تعصي الوشاة وكان الحب آونة	مما يزيِّن للمشغوف ما صنعا	٢٧٦٨
وقالوا لا تنكحيه فإنه	لأول نَصْلٍ أن يلاقي مجمعا	٢٨٠٦

العين المضمومة

قد ناله ربُّ الكلاب بكفه	بيض رهاف ريشهنَّ مقزَّع	٤٣
ينام بإحدى مقلتيه ويتقي	بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع	٢٢٣
ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته	عليه ولكن ساحة الصبر أوسع	٢٥٤، ١٩٧٤
من النفر اللاء الذين هم	يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا	٢٦٠
إذا قيل أي الناس شر قبيلة	أشارت كليب بالأكف الأصابع	٢٩٢، ٩٣٩، ٢٠٤٤
سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم	فتخرموا ولكل جنب مصرع	٣٩٤، ٢١٣٨
توهَّمت آيات لها فعرفتها	لستة أعوام وذا العام سابع	٣٩٨، ٨٧٦، ١١٩٠، ١٣٤٩، ١٣٥٨

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أخبر أخبار القرون التي مضت	أدبُّ كأني كلما قمت راكع	٤٢١، ١٨٦٤
رماد ككحل العين لأياً أبينه	ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشع	٤٣٠، ١١٩٠، ١٣٥٨
عظام المقاري ضيفهم لا يفزَّع		٤٨٢
راحت بمسلمة البغال عشية	فارعي فزارة لا هناك المرتع	٥٠١
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا	حياتك لا نفعٌ وقوتك فاجع	٥٢٩
لما أتى خبر الزبير تواضعت	سور المدينة والجبال الخشَّع	٥٥٢، ١٧٠٧
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	٥٥٧
أقارع عوف لا أحاول غيرها	وجوه قرود تبتغي من تجادع	٦٤٤، ١٢٠٤
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم	ليعلم ربي أن بيتي واسع	٦٦٣، ١٤٨١، ٢٠٣٥
وخيل قد دلفت لها بخيل	تحية بينهم ضرب وجيع	٦٦٥، ٩٠٣، ١٤٧٠، ١٧٤٩
أمِنْ ريحانة الداعي السميع	يؤرقني وأصحابي هجوع	٦٩٢، ١٢٠٧
وعليهما مسرودتان قضاهما	داود أو صنع السوابغ تبع	٦٩٣، ١٩٣٦
ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة	إليَّ فهلا نفس ليلي شفيعها	٧٠٣
فواعجبا حتى كليب تسبني	كأن أباها نهشل أو مجاشع	٧٣٣، ٢١٩٢
فإنك والتأبين عروة بعدما	دعاك وأيدينا له شوارع	
لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى	وطير المنايا فوقهن أواقع	٨٢٨
وظل بنات الليل حولي عكفا	عكوف البواكي بينهن صريع	٨٦٤
السلم تأخذ منها ما رضيت به	والحرب يكفيك من أنفاسها جرع	٩٠٨، ٢٤٤١
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم	فإذا المنيَّة أقبلت لا تدفع	١٠٢٨
إذا حارب الحجاج أي منافق	علاه بسيف كلما هزَّ يقطع	١٠٧٦، ١٨٦٢
علي حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت ألمَّا أصح والشيب وزاع	١١٧٢، ١٨٥٨، ٢٦٧٣
إذا مت كان الناس صنفين شامت	وآخر مثن بالذي كنت أصنع	١١٨٨، ٢٤٧٦
ولا بالذي إن بان عنه حبيبه	يقول ويخفي الصبر إني لجازع	١٢٣٥
يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع	١٢٣٩، ١٤١٣، ١٦١٢
وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت	فهناك يعترفون أين المفزع	١٢٥٢، ٢٢٦٤، ٢٥٩٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لا يغـرَّنكـم أولاء من القـو	م جنوح للسلم فهـو خـداع	١٣٢٧
فيا ربَّ ليلى أنت في كل موطن	وأنت الذي في رحمة الله أطمع	١٣٤٨
منَّا الأناة وبعض القوم يحسبنا	أنَّـا بطاء وفي إبطائنـا سـرع	١٤٩٦
فبـانوا فلولا مـا تـذكـر منهم	من الحلف لم ينكف لعينك مدمع	١٦٨١
فإنك كالموت الذي هو مدركي	وإن خلت أن المنتأى عنك واسع	١٨٨٩
أطـوِّف مـا أطـوف ثم آوي	إلـى أمَّـا ويـرويني النَّـقيـع	١٩٢٢
تعلمْ أن بـعـد الغـيّ رشـدا	وحـان لتـالـك الغمـر انقشـاع	(انظر: انكسارا)
أتـاني أبيت اللعن أنك لمتني	وتلك التي تستكُّ منها المسامع	
مقالة أنْ قد قلت سوف أنـاله	وذلـك من تلقـاء مثلك رائـع	١٩٩١
وما المال والأهلون إلا وديعـة	ولا بـد يومـاً أن ترد الـودائـع	٢٠١٤
فغبـرت بعدهم بعيش نـاصب	وإخــال أني لاحق مـستتبـع	٢٢٣٩
بـعكـاظ يـعشي الـنـاظـريـ	ـن إذا هم لمحــوا شعـاعـه	٢٢٤٥
منا الذي اختير الرجال سماحة	وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازع	٢٣٠٨
لنا القدم الأولى عليهم وخلفنا	لأولنـا في طـاعـة الله تـابـع	٢٣٢٧
ولقـد علمت ولا محالـة أنني	للحـادثات فهـل تريني أجـزع	٢٤٣٧
أبى الله إلا عــدلــه ووفــاءه	فلا النكر معروف ولا العرف ضائع	٢٤٧١
فمن يـك سـائـلاً عني فـإني	وجـروة لا تـعــار ولا تـبــاع	٢٥١٠
فــوالــلّه مــا أدري أأحــلام راكــب		
	ألـمَّـتْ بنـا أم كـان فـي الـركـب يـوشـع	٢٥٣٠
فـلا تـطمـع أبيت اللعن فيهـا	ومنعكهـا بشيء يستـطاع	٢٥٨٧
يا ليت شعري والمنى لا تنفع	هل أغدون يوماً وأمري مجمع	٢٦٠٨، ٢٦١٢
فصبرت نفساً عنـد ذلك حـرة	تـرسو إذا نفس الجبـان تـطلع	٢٦٦١
فنكـرتـه فنفـرن وامتـرست بـه	هـوجاء هـادية وهـادٍ جـرشع	٢٦٧٩
وقد حال هم دون ذلـك والج	مكان الشغاف تبتغيه الأصابع	٢٧٦٩
فمـا فتئت حتى كـأن غبـارهـا	سـرادق يوم ذي ريـاح تـرفـع	٢٨١٨
فمـا فتئت خيل تثـوب وتدَّعي	ويلحق منهـا لاحق وتقـطع	٢٨١٩

العين المكسورة

الفاء الساكنة

إنا وجدنا خلفنا بئس الخلف	عبداً إذا ما ناء بالحمل وقفْ	٢٣٢٨

الفاء المفتوحة

قضينا من تهامة كل ريب	وخيبر ثم أجمعنا السيوفا	١٠٧
طيَّ الليالي زلفاً فزلفا	سماوة الهلال حتى احقوقفا	٢٣٠، ٢٧٢٩
إذا ما القلب أشرب حب شيء	فلا تأمل له الدهر انصرافا	٦١٧
أنا ابن التارك البكري بشر	عليه الطير ترقبه عكوفا	٧١٧
كانت هي الوسط المحميَّ فاكتنفت	بها الحوادث حتى أصبحت طرفا	٧٥٢
يأكلن كل ليلة إكافا		٨٢٢
أدركنه بلا شفا أو بشفا	والشمس قد كادت تكون دنفا	١٣٧٥
خالط من سلمى خياشيم وفا		١٤٠٤
قد أفنى أنامله أزمه	فأمسى يعضُّ عليَّ الوظيفا	١٤٠٨
كأن أذنيه إذا تشوَّفا	قادمة أو قلمًا محرَّفا	١٨٤٠
خلفت خلفاً ولم تدع خلفا	ليت بهم كان لا بك التلفا	٢٣٢٥

الفاء المضمومة

وما حل من جهلٍ حبا حلمائنا	ولا قائل المعروف فينا يعنف	١٨٨، ١٨٩٧، ٢٥٩٦
بكى الخز من روح وأنكر جلده	وعَجَّب عجيجاً من جذام المطارف	٢٠٣، ١٦٨٠
ألمَّا بسلمى عنكما إن عرضتما	وقولا لها عوجي على من تخلَّفوا	٥١٨
فحالف فلا والله تهبط تلعة	من الأرض إلا أنت للذل عارف	٨٤٠، ٩٥٤
ترى حولهن المعتفين كأنهم	على صنم في الجاهلية عكف	٨٦٣
ما قلت ما قال وشاة سعوا	سَعْيَ عدوٍ بيننا يرجف	٨٩٩
تعلق في مثل السواري سيوفنا	وما بينها والأرض غوط نفانف	٩٣١
وأدماء مثل الفحل يوماً عرضتها	لرحلي وفيها هزة وتقاذف	٩٥٨
وعضُّ زمان يا بن مروان لم يدع	من المال إلا مسحتاً أو مجلف	١٠٢٥، ١٤١١، ١٧٣٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
نحن بما عندك وأنت بما عنـ	ـدنـا راض والـرأي مختـلف	١٠٧٨، ١٧٦٩، ٢٥٠٨
هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم	ماضي العزيمة ما في حكمه جنف	١١١١
ونحن أناس تَمْلأ البيض هامنا	ونحن الحـواريون يـوم نزاحف	١٣١٠
وما زودوني غير سحق عمـامة	وخمس مئي منها قسيٌّ وزائف	١٧١٢
يـا ليتنـا وهمـا نخلو بمنـزلـه	حتى يرى بعضنا بعضاً ونأتلف	١٧٧٥
إذا ذكـرن حديثـاً قلن أحسنـه	وهن عن كل سوء يتقي صدف	١٩٢٩
مـا دمية من مـرمـر صُـوِّرت	أو ظبيـة في خمـر عـاطـف	
أحسن منهـا يـوم قـالت لنـا	والـدمـع من مقلتهـا واكـف	
لأنت أحلى من لـذيذ الكـرى	ومـن أمـان نـالـه خـائـف	١٩٦٠
تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها	كما تضمن ماء المزنة الرصف	٢٠٩٤
بـوادٍ لا أنـيس بـه ببـابٍ	وأمسـلة مـذانبـهـا خـليـف	٢١٤٣
ولما رأيت الحج قد حان وقته	وظلت جمال القوم بالحي ترجف	٢٢٣٥
عمرو الذي هشم الثريد لقومه	ورجـال مكة مسنتـون عجـاف	٢٢٦٨، ٢٧٩٤
أنى ألم بـك الخيـال يـطيف	ومـطافـه لـك ذكـرة وشعـوف	٢٣٧١
لمن الـظعائن سيـرهن تـزحف	مثل السفين إذا تقاذف تجدف	٢٣٩٧
لـولا بنو مـالـك والإل مـرقبـة	ومـالـكُ فيهم الآلاء والشـرف	٢٤٥٨
ولائجهم في كل مبدى ومحضر	إلى كل من يُرجى ومن يتخوَّف	٢٤٧٤

الفاء المكسورة

من نثقفن منهم فـليس بـآئب	أبداً وقتـل بني قتيبـة شـافي	٣٩٣، ٢٥٩٨
فكلتاهما خرَّت وأسجد رأسهـا	كما أسجدت نصرانة لم تحنف	٥١٤
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهيم تنقاد الصيـاريف	٦٨٧، ١٦٥٥، ١٩٣٨، ٢٠٧٠
لـلبس عبـاءة وتـقـر عيـني	أحب إليَّ من لبس الشفـوفِ	٧٠١، ٨٠٥، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٣٤٥، ١٤٢٧، ١٦٣٧، ١٧٤٣، ٢١٨٢، ٢٦٩٤

البيت		الأرقام التي ورد فيها
حمدت الله حين هدى فؤادي	إلى الإسلام والدين الحنيف	٧٤٣
لبيت تخفق الأرواح فيه	أحبُّ إليَّ من قصر منيف	٧٩٨
إذا نهي السفيه جرى إليه	وخالف والسفيه إلى خلاف	١٣٨٧، ١٥٠١، ١٦٧١، ١٩٤٧، ٢٧٣١
ولولاهن قد سَوَّمت مهري	وفي الرحمن للضعفاء كافي	١٣٩٤
لقد زاد الحياة إليَّ حباً	بناتي أنهن من الضعاف	
أحاذر أن يرين البؤس بعدي	وأن يشربن رنقاً بعد صافي	١٥٥٠
لها صواهل في صم السلام كما	صاح القسيّات في أيدي الصياريف	١٧١١
وزادها عجباً أن رحت في سبل	وما درت دوران الدر في الصدف	١٩٣٠
حتى انتهيت إلى فراش عزيزة	سوداء روثة أنفها كالمخصف	٢١٧٤
كل كناز لحمة نياف	كالجبل الموفي على الأعراف	٢٢٠٢
وإني بحمد الله لا مال مسلم	أخذت ولا معطي اليمين محالف	
ولكن عطاء الله من مال فاجر	قصيّ المحل معور للمقارف	٢٨٣٧

القاف الساكنة

فيها خطوط من سواد وبلق	كأنه في الجلد توليع البهقْ	٥٣٩، ١٥٢٧، ١٥٤٠، ١٦٦٤، ١٧٢٣، ٢١٨١، ٢٥٠٧
فعفّ عن أسرارها بعد الغسق	ولم يدعها بعد فرك وعشق	١٠٨٥
كأن أيديهن بالقاع القرق	أيدي جوار يتعاطين الورق	١٨٠٨
وَسْوَس يدعو مخلصاً رب الفلق	لما دنا الصيد دنا من الوهق	٢١٦٣
فأبلغن خالد بن نضلة	والمرء معنيٌّ بلوم من يثق	٢٣٧٠
حشرج في الصدر صهيلاً وشهق	حتى يقال ناهق وما نهق	٢٧٠٩

القاف المفتوحة

رزقت مالاً ولم ترزق منافعه	إن الشقيَّ هو المحروم ما رُزِقَا	١٢٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لن يخب لأن من رجائك من حَرْ	رك من دون بابك الحلقه	٢٧٧
قالت سليمى اشتر لنا سويقا	واشتر فعجّل خادماً لبيقا	٤٧٣، ١٠١٣
أتته بمجلوم كأن جبينه	صلاءة ورس وسطها قد تفلّقا	٧٥٥
أيا جارتا بيني فإنك طالقه	كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه	٩٧٠
أعينيَّ هلا تبكيان عفاقا	إذا كان طعناً بينهم وعناقا	١١٣٢
جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول الفستقا	١١٨٢، ٢٠٦٠، ٢٤٨٥
وأخلفتك ابنة البكريِّ ما وعدت	فأصبح الحبل منها واهناً خلقا	١٤٣٨
ليث بعثَّرَ يصطاد الرجال إذا	ما الليث كذب عن أقرانه صدقا	١٦٨٤
غشيته وهو في جأواء باسلة	عضباً أصاب سواء الرأس فانفلقا	٢٣٨٩
وضحك الأرانب فوق الصفا	كمثل دم الجوف يوم اللقا	٢٦٨١

القاف المضمومة

أبى الله إلا أن سرحة مالك	على كل أفنان العضاة تروق	٧٨
فجاءت بنسج العنكبوت كأنه	على عصويها سابريٌّ مشبرق	٤٩٢
عدس ما لعبَّاد عليك إمارة	أمنتِ وهذا تحملين طليق	٥٨٦
أداراً بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق	٥٩٩، ٢٤٢٣
إذا مت فادفنّي إلى جنب كرمة	تروِّي عظامي في الممات عروقها	
ولا تدفنني في الفلاة فإنني	أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها	٨٣٠، ٩٧٦
ولم يرتفق والناس محتضرونه	جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه	١٠٧٥، ٢٠٤٠
وتصبح عن غب السرى وكأنما	ألمَّ بها من طائف الجن أولق	١١٠٠، ٢٣٧٢
يزداد حتى إذاما تمَّ أعقبه	كرُّ الجديدين نقصاً ثم ينمحق	١١٠٦
وأمصلت ما لي كله بحياته	وما سست من شيء فربُّك ماحقه	١١٠٧
يا مانع الضيم أن يغشى سراتهم	والحامل الإصر عنهم بعدما عرقوا	١١٥٢
رضيعي لبان ثدي أم تحالفا	بأسحم داجٍ عوض لا نتفرق	١٣٥٠
رأتني بحبليها فصدت مخافة	وفي الحبل روعاء الفؤاد فروق	١٣٨٨
تفرق أهلانا ببين فمنهم	فريق أقام واستقل فريق	١٦١٧

القاف المكسورة

البيت		الأرقام التي وردت فيها
قضيت أموراً ثم غادرت بعدها	بوائق في أكمامها لم تفتق	٦٩٤
إذ قالت الأنساع للبطن الحقي		٦٩٦، ٢٣٣٦
أريد لأنسى حبها فكأنما	تمثّل لي ليلى بكل طريق	٨٥٠، ١٥٧٥، ١٩٥٤
إن تحت التراب عزماً وحزماً	وخصيماً ألدّ ذا مغلاق	٨٩٥
هلا سألت بذي الجماجم عنهم	وأبي نعيم ذي اللواء المحرق	٩٣٢
ألا يا زيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق	٩٤١
وذات حليل أنكحتها رماحنا	حلال لما يبني بها لم تطلق	٩٦١، ١٥٧١
ما لي بأمرك كرسي أكاتمه	ولا بكرسي علم الله مخلوق	١٠٣٦
أعلل نفسي بما لا يكون	كذي المسّ جنّ ولم يخنق	١٠٩٩
زها الشوق حتى ظل إنسان عينه	يفيض بمغمور من الدمع متأق	١١٠٨
وما الدنيا بباقاة علينا	وما حيٌّ على الدنيا بباق	١١٠٩، ١١٦١
أفنى تلادي وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباديق	١٣٦٠
وأنت امرؤ قد كثأت لك لحية	كأنك منها قاعد في جوالق	١٣٨٦
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	محياك أخفى ضوءه كل شارق	١٤٧٣
أبى الذم أخلاق الكسائي وانتحى	به المجد أخلاق الأبوّ السوابق	١٤٧٨
ومن لا يقدم رجله مطمئنة	فيثبتها في مستوى القاع يزلق	١٦٤٥
ومتى واغل بينهم يحيُّو	ه وتعطف عليه كأس الساقي	١٦٦١
وإلا فاعلموا أنّا وأنتم	بغاة ما بقينا في شقاق	١٧٣١، ١٧٧١، ١٧٧٦
لو أن بالعلم تعطى ما تعيش به	لما ظفرت من الدنيا بفروق	١٧٨٩
يا عيد مالك من شوق وإيراق	ومرٌّ طيف على الأهوال طرّاق	١٨٤٨
وإيسالي بنيَّ بغير جرم	بعوناه ولا بدم مراق	١٩٥٣
هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد ربٍ أخا عون بن مخراق	٢٠١١
ضربت صدرها إليَّ وقالت	يا عديّاً لقد وقتك الأواقي	٢٧٦٧
إذا العجوز غضبت فطلّق	ولا ترضّاها ولا تملّق	٢٨٢٨

البيت		الأرقام التي وردفيها
فقلت أجـرنـي أبـا مـالـك	وإلا فـهبـنـي أمـرأً هـالـكـا	١١٧٤
لا همَّ إن جـر همأ عبـادكـا	الناس طـرف وهم بـلا دكـا	١٢١٥
إذا الأمهـات قبحن الـوجـو	ه فـرجت الـظلام بـأماتكـا	١٥٦٣
يـا أيها المـائح دلـوي دونكـا	إني رأيت النـاس يحمـدونكـا	١٥٧٢
والبس من رضـاه في طـريقي	سـلاحاً يـذعر الأبـطال شـاكـا	٢٣٨٥
يـا أبتـا علّك أو عسـاكـا		٢٧٣٤، ٢٧٣٧
ورأي عـينـيَّ الـفتـى أبـاكـا	يعـطي الجـزيـل فعليك ذاكـا	٢٧٦٥
الكاف المضمومة		
لئن حللت بجـو في بني أسد	في دين عمرو وحالت بيننا فدك	٥٨
حـوكت على نيرين إذ تحـاك	تـختبط الـشـوك ولا تـشـاك	١٨٧
أبا خالد صلت عليك الملائك		٣٣٢
تعلمن هـالعمـر الله ذا قسمـاً	فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك	٦٤٥، ١٣٢٢، ٢٦٩٠
وإنمـا الهـالـك ثم التـالـك	ذو حيرة ضاقت بـه المسالـك	
كيف يكـون النـوك إلا ذلـك		٩٤٥
حتى إذا ما هوت كف الغلام لها	طارت وفي كفه من ريشها بتك	١٦٥٢
ومقـربـة دهم وكمت كـأنهـا	طماطم من فوق الوفاز هنـادك	١٩٦٢
حتى استغاث بماء لا رشاء له	من الأباطح في حـافاتـه البرك	
مكلل بـأصـول النبت تنسجـه	ريح حريق لضاحي مائه حبك	
كما استغاث بسيء قبر عنطلة	خاف العيون ولم ينظر به الحسك	٢٣٨٣
الكاف المكسورة		
أبيت أسـري وتبيتي تـدلـكي	وجهك بالعنبر والمسك الذكي	١٣٢٩، ١٩٦٩
اجمعت أمرين ضاع الحزم بينهما	تيـه الملوك وأفعال الممـاليـك	١٥٨١
قليـل التشكي للمهم يصيبـه	كثير الهوى شتى النوى والمسالك	١٥٩٢
ابنى أفي يمنى يديك جعلتني	فأفرح أم صيَّرتني في شمالك	٢١٥٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أفـرح أن أرزأ الـكـرام وأن	أورث ذوداً شصـائصـاً نبـلا	٣٤٠، ١٦١٩، ١٩٦٤، ٢٢٦٠
قلت إذا أقبلت وزهـر تهادىٰ	كنعـاج الفـلا تعسَّفـن رمـلا	٣٦٥
خرجنا من النقبين لا حيَّ مثلنا	بآياتنا نزجي اللقاح المطافلا	٣٩٩
وقد لبست لهذا الأمر أعصره	حتى تجلل رأسي الشيب فاشتعلا	٤١٤
وجاعل الشمس مصراً لا خفاء به	بين النهار وبين الليل قد فصلا	٥٠٣
يذيب الرعب منه كل عضب	فلولا الغمـد يمسكـه لسـالا	٥٥٥
إن الكـلام لفي الفؤاد وإنما	جعل اللسان على الفؤاد دليلا	٥٧٢
إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم	هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا	٥٨٤، ١٣٢٦
عبدوا الصليب وكذبوا بمحمد	وبجبـرئيل وكـذَّبـوا ميكـالا	٦٣٠، ٦٣٣
وأسلمت وجهي لمن أسـلمت	لـه المزن تحمـل عذبـاً زلالا	٦٨٠
يـوماً تـراهـا كشبـه أردية الـ	ـعصب ويـومـاً أديمهـا نغـلا	٧٢٢، ١٥٩٥
فانعق بضأنـك يا جـرير فـإنما	منَّتك نفسك في الخلاء ضلالا	٨١٣
ولم يك في بؤس إذا بات ليلة	يناغي غزالاً ساجي الطرف أكحلا	٨٢٧
قـد أركب الألـة بعـد الألـه	وأتـرك العـاجـز بـالجـدالـه	٨٨٦
دع المغمـر لا تسأل بمصـرعه	واسأل بمصقلة البكري ما فعلا	٩١٨
حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا	٩٢٣، ١٤٩١، ١٧٨٠
بنيت مـرافقهن فـوق مـزلـة	لا يستطيع بهـا القـراد مقيـلا	٩٥٢
وبنو غدانـة شاخص أبصـارهم	يمشـون تحت بطونهن رجـالا	١٠١٠
أجـدك لن تـرى بثعيلبـات	ولا بيـدان نـاجيـة ذمـولا	
ولا متـدارك والليـل طفـل	ببعض نـواشغ الـوادي حمـولا	١٠٤٥
الحمد لله الذي لم يأتني أجلي	حتى اكتسيت من الإسلام سربالا	١٠٥٥
وميـة أحسن الثقلين جيـداً	وسـالفـة وأحسنـه مـذالا	١١٠٣
على أنني بعـد مـا قـد قضى	ثـلاثـون للهجـر حـولاً كميـلا	
يـذكـر نيـك حنين العجـول	ونـوح الحمامـة تدعـو هـديـلا	١١٢٧، ٢٠٦١
أنـجـب أيـام والـداه بـه	إذ نجـلاه فنعم مـا نـجـلا	١١٦٢، ٢٠٨٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وغريبة تأتي الملوك حكيمة	قد قلتها ليقال مَنْ ذا قالها	٢٥٥٨
وعهدي بسلمى ضاحكاً في لبانة	ولم يعد حقاً ثديها أن يحلما	٢٦٨٢
لبيك على ملحان ضيف مدفع	وأرملة تزجي مع الليل أرملا	٢٨٢٤
اللام المضمومة		
لقد بسملت ليلى غداة لقيتها	ألا حبذا ذاك الحديث المبسمل	٧
وإن مدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل	١٤
كناطح صخرة يوماً ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل	٣٠
ويلمها خلة قد سيط من دمها	فجع وولع وإخلاف وتبديل	٣٩، ١٩١٦
أبى جوده لا البخل واستعجلت نعم	به من فتى لا يمنع الجود نائله	٨٥، ٢٠٣٢، ٢١٤٥
وكل أناس سوف تدخل بينهم	دويهية تصفرُّ منها الأنامل	١٦٤
أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط	كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل	٢٠٧
ترى النعرات الزرق تحت لبانه	أحاد ومثنى أصقلتها صواهله	٢٣٥، ١٩٨٧
زيادتنا نعمان لا تحرمَنَّنا	تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	٢٨٠، ١٢٢٨
وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي	كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها	٢٩٨
يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدم	ولا حبال محب واصل تصل	٣٠٥
ألا تسألان المرء ماذا يحاول	أنحب فيقضى أم ضلال وباطل	٣٠٩
لعمرك ما أدري وإني لأوجل	على أيِّنا تعدو المنية أول	٣٤٤
ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل	٣٨٤، ٤١٧، ١٢٥٩
فإما تريني كابنة الرمل ضاحياً	على رقة أحفى ولا أتنعَّل	٣٨٧
ويوم شهدناه سليماً وعامراً	قليل سوى الطعن النهال نوافله	٤٣٥، ١٨٥٦، ٢٦٧٢، ٢٧٠٧، ٢٧٤٩
جزى الله بالخيرات ما فعلا بكم	وأبلاهما خير البلاء الذي يبلو	٤٥٢، ٢٤٠٠
أطورين في عام غزاة ورحلة	ألا ليت قيساً غرَّقته القوابل	٤٥٧
ضربت عليك العنكبوت بنسجها	وقضى عليك به الكتاب المنزل	٥٠٥، ٩٢١
لما وردن نبياً واستتبَّ بنا	مسحنفر كخطوط النسج منسحل	٥١٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا لقحت حرب عوان مضـرة	ضروس تهر الناس أنيابها عصل	٥٣٦
وإن هولم يحمل على النفس ضيمها	فليس إلى حسن الثناء سبيـل	٦٠٠
قالت لأخت له قصِّيه عن جنب	وكيف تقفو ولا سهل ولا جبل	٦٠١
لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـل	يـلـوح كـأنـه خـلـل	٦٠٨، ٨٩١
جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي	فأصبح لي عن كل شغل بها شغل	٦١٨
وجبـريل يـأتيه وميكـال معهمـا	من الله وحي يشرح الصدر منزل	٦٢٦
ويـوم بـدرٍ لقينـاكم لنـا عـدد	فيه مع النصـر ميكال وجبـريل	٦٣٢
لـمـن زحـلوقـة زل	بـهـا الـعـيـنـان تـنـهـل	٦٥٢
ليس العطاء من الفضول سماحة	حتى تجـودو ما لـديك قليل	٦٥٥
فما زالت القتلى تمج دمـاءها	بـدجلة حتى ماء دجلة أشكـل	٦٥٦، ١٥٤٥، ٢١٩١
كمـا خط الكتاب بكف يـومـاً	يـهـودي يقـارب أو يـزيـل	٦٥٩، ٢٠٦٣، ٢٠٦٧، ٢٠٧٢
يدعون بالويل فيها لا خلاق لهم	إلا سـرابيل من قـطر وأغـلال	٦٦٤
أستغفر الله ذنباً لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمـل	٦٩٠، ٨٩٠، ٢٣١٠
مثـاب لأفنـاء القبـائـل كلهـا	تخبُّ إليها اليعملات الـذوامل	٧١٢
وفيهم مقامات حسان وجوههم	وأنـدية ينتـابها القـول والفعـل	٧١٤، ٢٥٥٥
وإنَّا لقوم مـا نرى القتـل سبة	إذا مـا رأتهـا عـامـر وسلول	٧٢٣، ٨٥٣
فـلا وأبيـك خيـر منك إني	ليؤذيني التحمحـم والصـهيـل	٧٣٨
ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما	يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل	٧٣٩
فما كان بين الخير لو جاء سالماً	أبـو حجـر إلا ليـال قـلائـل	٧٤٦، ٨٠٢، ١١٤٧، ١٦٦٧، ١٨٧٣
السالك الثغرة اليقظان سـالكها	مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل	٧٨٤
ثـلاثـة أحبـاب فحب عـلاقـة	وحب تملاق وحب هو القتـل	٨٠٠
سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	وليس سـواء عـالم وجهـول	٨٢٣، ٢٣٧٩
أليس عـظيمـاً أن تلم ملمـة	وليس علينا في الخطوب معول	٨٢٤
تـراه إذا مـا جئتـه متـهللاً	كأنك تعطيه الـذي أنت سائله	٨٢٦

فأصبح أجلي الطرف ما يستزيده	يرى الشهر قبل الناس وهو نحيل	٨٤٦
وألقى بكفيه الفتى استكانة	من الجوع وهناً ما يمر وما يحلو	٨٧١
وما هجر ليلى أن تكون تباعدت	عليك ولا أن أحصرتك شغول	٨٧٣
قد يدرك المتأني بعض حاجته	وقد يكون مع المستعجل الزلل	٨٩٢
شرائع السلم قد بانت معالمها	فما يرى الكفر إلا من به خبل	٩٠٧
من كل نضاخة الذفرى إذا عرقت	عرضتها طامس الأعلام مجهول	٩٥٥، ١٥٩٣
تربَّص بها ريب المنون لعلها	تطلق يوماً أو يموت حليلها	٩٦٧، ٢٥٣٦
ونحن عضلنا بالرماح نساءنا	وما فيكم عن حرمة الله عاضل	٩٨٥
وما كان من خير أتوه فإنما	توارثه آباء آبائهم قبل	٩٩٤
ودِّع هريرة إن الركب مرتحل	وهل تطيق وداعاً أيها الرجل	١٠٥٨
وغيث من الوسمي حوّ تلاعه	أجابت روابيه النجاء هواطله	١٠٦٨
أبى الضيم والنعمان يحرق نابه	عليه فأفضى والسيوف معاقله	١٠٧٣، ٢٤٧٢، ٢٦١٥
بخيلٍ عليها جنة عبقرية	جديرون يوماً أن ينالوا فيستعلوا	١١٠١، ٢٥٣٥
يراهنني فيرهنني بنيه	وأرهنه بنيَّ بما أقول	١١٣٧
لا يستفيقون منها وهي راهنة	إلا بهات وإن علوا وإن نهلوا	١١٤٠
ألم تعلمي يا عمرك الله أنني	كريم على حين الكرام قليل	١١٧٠
لأرتحلن بالفجر ثم لأدأبن	إلى الليل إلا أن يعرجني طفل	١١٨٥
كأبي براقش كل لو	نٍ لونه يتخيل	١١٩٧
والوجه عليه القبول		١٢٤٥
هنالك إن يستخبلوا المال يخبلوا	وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا	١٢٥١، ١٤٠١
أبوك خليفة ولدته أخرى	وأنت خليفة ذاك الكمال	١٢٥٤
يضاحك الشمس منها كوكب شرق	مؤزر بعميم النبت مكتهل	١٢٩٠
يذمُّون للدنيا وهم يرضعونها	أفاويق حتى ما يدرُّ لها ثعل	١٣٣٤
أراك فما أدري أهمٌّ هممته	وذو الهمِّ قدماً خاشع متضائل	١٣٩١
سعى بعدهم قوم لكي يدركوهم	فلم يفعلوا ولم يليموا ولم يألوا	١٣٩٧
ولست بذي نيرب فيهم	ولا منمش منهم منمل	١٤١٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم	أذنب وإنْ كثرت فيَّ الأقاويل	١٤٩٣
وعيشك يا سلمى لأوقن أنني	لما شئت مستحل ولو أنه القتل	١٥٠٦
يميناً لأبغض كل امرىء	يزخرف قولاً ولا يفعل	١٥٠٧
إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا	أو تنزلون فإنَّا معشر نزل	١٥٢٣، ١٦٤٧، ٢٢٦٢
وما يدري الفقير متى غناه	وما يدري الغنيُّ متى يعيل	١٥٣٨
ولم ندر إن حصنا من الموت حيصة	كم العمر باق والمدى متطاول	١٦٥٣
وقد ذهبت سلمى بعقلك كله	فهل غير صيد أحرزته حبائله	١٦٨٥
وسباع الطير تغدو بطاناً	تتخطاهم فما تستقل	١٦٩٢
وأهل خباء صالح ذات بينهم	قد احتربوا في عاجل أنا آجله	١٧١٩
تعوَّد بسط الكف حتى لو أنه	دعاها لقبض لم تطعه أنامله	١٧٦٤
أرجو وآمل أن تدنو مودَّتها	وما إخال لدينا منك تنويل	١٧٨١
في فتية كسيوف الهند قد علموا	أن هالك كل من يحفى وينتعل	١٧٨٥، ٢٠٥٩، ٢١٢٢، ٢٥٧٣
حماها أبو قابوس في عزِّ ملكه	كما قد حمى أولاد أولاده الفحل	١٨١٨
ليت الشباب هو الرجيع على الفتى	والشيب كان هو البدي الأول	١٨٣٩
أخي ثقة لا تتلف الخمر ماله	ولكنه قد يهلك المال نائله	١٩٠٢
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	شديداً بأعباء الخلافة كاهله	١٩٧٦
إن شئت أن تضبط يا خليل	أسماء ما تثمره النخيل	٢٠١٩
فلا تلحني فيها فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابله	٢٠٦٢، ٢٥٦٥
يا عمرو إنك قد مللت صحابتي	وصحابتيك إخال ذاك قليل	٢١١٧
ولما رأيت العدم قيَّد نائلي	وأملق ما عندي خطوب تنبل	٢١١٩
ورحت حزيناً ذاهل العقل بعدهم	كأني شربت الإثم أو مسَّني خبل	٢١٨٨
تداركتما عبساً وقد ثلَّ عرشها	وذبيان إذ زلَّت بأقدامها النعل	٢٢١٢
وبلدة مثل ظهر الترس موحشة	للجن بالليل في حافاتها زجل	٢٢٢١
إن الذي سمك السماك بنى لنا	بيتاً دعائمه أعزُّ وأطول	٢٢٩١
اخترتك الناس إذ رثَّت خلائقهم	واعتلَّ من كان يرجى عنده السؤل	٢٣٠٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ولا تمسك بالعهد الذي زعمت	إلا كما تمسك الماء الغرابيل	٢٣٣٠
فلما التقينا بيَّن السيف بيننا	لسائلة عنا حفي سؤالها	٢٣٥٦
فلا الجارة الدنيا بها تلحينها	ولا الضيف منها إن أناخ محول	٢٤٠٢
بكت عيني وحقَّ لها بكاها	وما يغني البكاء ولا العويل	٢٤١٥
على مكثريهم رزق مَنْ يعتريهم	وعند المقلين السماحة والبذل	٢٤٤٦
وأنت ما أنت في غبراء مظلمة	إذا دعت ألليها الكاعب الفضل	٢٤٦٥
لا خطوتي تتعاطى غير موضعها	ولا يدي في حميت السمن تندخل	٢٥٠١
وقد صرت أذناً للوشاة سميعة	ينالون من عرضي ولو شئت ما نالوا	٢٥٠٦
وقال العذارى إنما أنت عمنا	وكان الشباب كالخليط نزايله	٢٥٩٢
لعمري لموت لا عقوبة بعده	لذي البث أشفى من هوى لا يزايله	٢٥٣٢
وعربة أرض ما يحل حرامها	من الناس إلا اللوذعيُّ الحلاحل	٢٧٣٣
إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة	ففي الناس بوقات لهم وطبول	٢٨١٠

اللام المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أيّما شاطن عصاه عكاه	ثم يلقى في السجن والأكبال	٤
كدينك من أم الحويرث قبلها	وجارتها أم الرباب بمأسل	٥٥، ١١٨٤
فألحقه بالهاديات ودونه	جواحرها في صرة لم تزيَّل	٦٧
كأني غداة البين يوم تحملوا	لدى سمرات الحي ناقف حنظل	٧٤
غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤها	تصل وعن قيض بزيزاء مجهل	٧٩
ويلحينني في اللهو أن لا أحبه	ولَلهو داعٍ دائب غير غافل	٨٤
لم أكن من جناتها علم اللّـ	ـه وإني بحرها اليوم صالي	١١٧
ما سُمِّيَ القلب إلا من تقلُّبه	فاحذر على القلب من قلب وتحويل	١٥١
واستغن ما أغناك ربك بالغنى	وإذا تصبك خصاصة فتجمَّل	١٨٣
نخاف أن تسفَّه أحلامنا	فنجهل الجهل مع الجاهل	١٩٥
كميت يزل اللبد عن حال متنه	كما زلت الصفواء بالمتنزل	٢٢٠، ٣٧٨

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا ما بكى من خلفها انصرفت له	بشق وشق عندنا لم يحوَّل	٢٢٢، ٧٤٩، ١٤٧٤، ١٦٧٩، ١٨٦١، ٢٦٧٠
لعمرك والخطوب مغيرات	وفي طول المعاشرة التقالي	
لقد باليت مظعن أم أوفى	ولكن أم أوفى لا تبالي	٢٢٩
ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال	وقبل منايا فاديات وآجال	٢٥٦، ١٦٠٩
وإن شفائي عبرة مهراقة	وهل عند رسم دارس من معول	٢٨٦، ٢٥٦٩
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي	وهل يعمن مَنْ كان في العصر الخالي	
وهل ينعمن إلا سعيد مخلد	قليل الهموم ما يبيت بأوجال	٣٠٠
من مبلغ أفناء يعرب كلها	أني بنيت الجار قبل المنزل	٣٠٣
هولا ثم هولا كلاً أعطيـ	ـت نعالاً محذوة بمثال	٣٤٦
خليلي لولا ساكن الدار لم أقم	بتا الدار إلا عابر ابن سبيل	٣٧١
يزل الغلام الخف عن صهواته	ويلوي بأثواب العنيف المثقل	٣٧٩
لا أرى من يعنيني في حياتي	غير نفسي إلا بني إسرال	٤٠٢
فإن تك أذواد أُصبن ونسوة	فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال	٤٠٦، ١٩٤٦، ٢٧٥٤
فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإني شريت الحلم بعدك بالجهل	٤١٠، ١٥٩٩
وجدنا نهشلاً فضلت فقيماً	كفضل ابن المخاض على الفصيل	٤٣٤، ١٠٢٩
وأجزأت أمر العالمين ولم يكن	ليجزا إلا كامل وابن كامل	٤٣٩
ثلاثة أنفس وثلاث ذود	لقد جار الزمان على عيالي	٤٤١، ١٠٦٢، ١٥٢٤، ٢١٣٦، ٢٣١٦
فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى	بنا بطن حقف ذي ركام عقنقل	٤٥٠، ٢٧٥٣
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها	لما نسجتها من جنوب وشمأل	٤٦١
هم جمعوا بؤسى ونعمى عليكم	فهلا شكرت القوم إذ لم تقاتل	٤٦٣
فاليوم أشرب غير مستحقب	إثماً من الله ولا واغل	٤٧٠، ٧٢٠، ١٩٧٠، ٢٦٥٥
عزل الأمير للأمير المبدل		٤٨٥
وبدلت والدهر ذو تبدل	هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل	٤٨٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا لسعته النحل لم يرج لسعها	وخالفها في بيت نوب عواسل	٩٤٠
لعمري لأنت البيت أكرم أهله	وأقعد في أفيائه بالأصائل	٩٤٦، ١٠١٨، ١٣٦١
إنـي بحبلك واصـل حبلي	وبريش نبلك رائش نبلي	
ما لم أجدك على هدى أثر	يقرو مقصك قائف قبلي	١٠٠٤
فكأن الخمر العتيق من الإسـ	ـفنط ممزوجة بماء زلال	١٠٣٩
وصم صلاب ما يقين من الوجى	كأن مكان الردف منه على رال	١٠٩٠
ويأوي إلى نسوة عطل	وشعثاً مراضيع مثل السعالي	١٢٠٣، ١٦٧٥
وماذا عليه أن ذكرت أوانسا	كغزلان رملٍ في محاريب أقيال	١٢٤٦
تقول وقد مال الغبيط بنا معاً	عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل	١٢٦٨، ٢٢٣٣
أبلغ أبا سلمى رسولاً تروعه	ولو حلَّ ذا سدر وأهلي بعسجل	١٢٩٢
أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا	تعالي أقاسمك الهموم تعالي	١٣١٢
فإن يك قوم سرَّهم ما صنعتم	ستحتلبوها لاقحاً غير باهل	١٣٣٠، ١٩٦٨
أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن	قناعه مغطياً فإني لمجتلي	١٣٤١
قولا لدودان عبيد العصا	ما غرَّكم بالأسد الباسل	١٣٤٦
فظل طهاة اللحم من بين منضج	صفيف شواء أو قدير معجَّل	١٣٥٥
أرى مرَّ السنين أخذن مني	كما أخذ السرير من الهلال	١٣٧٦
وما المرء ما دامت حشاشة نفسه	بمدرك أطراف الخطوب ولا آل	١٣٩٨، ٢٨٠٢
ألا رب خصم فيك ألوى رددته	نصيح على تعذاله غير مؤتل	١٤٠٠
وقد صالحوا قوماً علينا أشحة	يعضون غيظاً خلفنا بالأنامل	١٤٠٧
أقول إذ خرَّت على الكلكال	يا ناقتي ما جلت من مجال	١٤٢٣
كذبت لقد أصبي على المرء عرسه	وأمنع عرسي أن يزن بها الخالي	١٤٨٢
يبكي علينا ولا نبكي على أحد	لنحن أغلظ أكباداً من الإبل	١٤٨٤
أنصب للمنية تعتريهم	رجالي أم هم درج السيول	١٤٨٩
وشوهاء تعدوبي إلى صارخ الوغى	بمستلئم مثل الفنيق المدجَّل	١٥١٨، ١٨٥٢
فيا كرم السكن الذين تحمَّلوا	عن الدار والمستخلف المتبدل	١٥٢٦
بميزان صدق لا يغل شعيرة	له حاكم من نفسه غير عائل	١٥٣٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لها حارس لا يبرح الدهر بيتها	وإن ذبحت صلَّى عليها وزمزما	١١٦
فذلك إن يهلك فحسنىٰ ثناؤه	وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمَّما	١٣١
هلا سألت بني ذبيان ما حسبي	إذا الدخان تغشى الأشمط البرما	١٥٧
متى تقول القلص الرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما	١٦٧
وريشي منكم وهواي معكم	وإن كانت زيارتكم لماما	١٩٧، ٢١٧٨
وأغفر عوراء الكريم ادِّخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما	٢٣٧
لا يلفك الراجوك إلا مظهراً	خلق الكرام ولو تكون عديما	٢٥٥، ١٥٥١، ٢٢٥٣
لنا الجفنات الغرُّ يلمعن في الضحىٰ	وأسيافنا يقطرن من نجدة دما	٢٦٥
لكيلا يكون السندريُّ نديدتي	وأجعل أقواماً عموماً عماعما	٢٦٩
فقلت لهم ما هنَّ كهي فكيف لي	سلوٌّ ولا أنفك صباً متيَّما	٣٢٥
كأطوم فقدت برغزها	أعقبتها الغبس منه عدما	
غفلت ثم أتت تطلبه	فإذا هي بعظام ودما	٣٣٧
نعاماً بوجرة صفر الخدو	د ما تطعم النوم إلا صياما	٤٩٧
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة	يد الدهر إلا جبرئيل أمامها	٦٢٩
إن الذين أمرتهم أن يعدلوا	نبذوا كتابك واستحلُّوا المحرَّما	٦٣٧
فما كان قيس هلكه هلك واحد	ولكنه بنيان قومٍ تهدَّما	٦٥١، ١٤٩٨
هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له	إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما	٦٥٨
وأيقظ من كان منكم نياما		٦٧٨
لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ويأوي إليها المستجير فيعصما	٦٩٩، ١٦٤٤
هم الفاعلون الخير والآمرونه	إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	٧١١، ١٠٠٥، ١٠٧٤، ٢٠٤١
وشر الظالمين فلا تكنه	يقاتل عمه الرؤوف الرحيما	٧٥٨
فلو أن حياً يقبل المال فدية	لسقنا إليه المال كالسيل مفعما	
ولكن أبى قوم أصيب أخوهم	رضا العار واختاروا على اللبن الدما	٨٢٠
خيل صيام وخيل غير صائمة	تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما	٨٣٥
وفي ناتق أجلت لدى حومة الوغى	وولَّت على الأدبار فرسان خثعما	٨٤٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وقال لإبليس رب العباد	أن اخرج لعيناً دحيراً مذموماً	٢١٦٠
كن لي لا عليَّ يا بن عمَّا	ندم عزيزين ونكف الذمَّا	٢٣٠٣
عيُّوا بأمرهم كما	عيَّت ببيضتها الحمامه	٢٤٢٦
ألسنا الناسئين على معدّ	شهور الحل نجعلها حراما	٢٤٨٣
من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	من القوم إلا خارجياً مسوَّما	٢٥٤٣
كفاك كف ما تليق درهماً	جودا وأخرى تعط بالسيف بالدما	٢٧٠٨
فحصحص في صمِّ الصفا ثفناته	وناء بسلمى نوءة ثم صمما	٢٨٠٤

الميم المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لا يرفع الطرف إلا ما تخوَّنه	داعٍ يناديه باسم الماء مبغوم	١٩
وعامنا أعجبنا مقدَّمه	يدعى أبا السمح وقرضاب سمه	
مبتركاً لكل عظمٍ يلحمه		٢٠
وهو بها ينحو طريقاً يعلمه	باسم الذي في كل سورة سمه	٢١
ألا يا سنا برق على قلل الحمى	لهنَّك من برقٍ عليَّ كريم	٢٤
فأما إذا عضت بك الحرب عضة	فإنك معطوف عليك رحيم	٣١
فاقنع بما قسم المليك فإنما	قسم الخلائق بيننا علاَّمها	٤٨
تشفي الصداع ولا يؤذيك صالبها	ولا يخالطها في الرأس تدويم	١٠٩، ١٣٤٤
يعلو طريقة متنها متواتر	في ليلة كفر النجوم غمامها	١٣٩
تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم عليَّ إذن حرام	١٤٨، ١٧٧، ٢٩١، ٧٨٣، ١٣٦٤، ١٨٣٦، ١٩٣٧، ٢٠٤٦، ٢١٤٩، ٢٥٩٥
تبعتك إذ عيني عليها غشاوة	فلمَّا انجلت قطعت نفسي ألومها	١٥٦، ٢١٥٨
ونرفع من صدور شمر دلات	يصك وجوهها وهج أليم	١٧٩
قد استهزؤوا منا بألفي مدجج	سراتهم وسط الصحاصح جثم	٢٠٠
وكيد ضباع القف يأكلن جثتي	وكيد خراش عند ذلك ييتم	٢٤٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يهدي بها أكلف الخدين مختبر	من الجمال كثير اللحم عيثوم	٩٩٣
لم تخلق السماء والنجوم	والشمس معها قمر يعوم	
قدَّره مهيمن قيُّوم	والحشر والجنة والنعيم	
إلا لأمر شانه عظيم		١٠٣١
وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول لا غائب مالي ولا حرم	١٢٣١، ١٤١٤، ١٦١٣
فمدافع الريَّان عرِّي رسمها	خلقاً كما ضمن الوحيُّ سلامها	١٢٨٢
ترَّاك أمكنة إذا لم أرضها	أو يرتبط بعض النفوس حمامها	١٣٠٤
معرورياً رمض الرضراض يركضه	والشمس حيرى لها في الجو تدويم	١٣٤٣
يلومونني في اشتراء النخيـ	ـل أهلي فكلهم ألوم	١٣٨٩
فوه كشق العصا لأياً تبينه	أسك ما يسمع الأصوات مصلوم	١٤٠٢
يصبح ظمآن وفي البحر فمه		١٤٠٣
وما فاهوا به أبداً مقيم		١٤٠٥
فحضضت قومي واحتسبت قتالهم	والقوم من خوف المنايا كظم	١٤٢٨
من أمة سنَّت لهم آباؤهم	ولكل قوم سنة وإمامها	١٤٣٥
كأيِّن في المعاشر من أناس	أخوهم فوقهم وهم كرام	١٤٥٦
لو يدبُّ الحوليُّ من ولد الذرْ	رِ عليها لأندبتها الكلوم	١٥٨٤
رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع	فقلت وأنكرت الوجوه هم هم	١٦١٨
إني امرؤ رابني همٌّ فأحرضني	حتى بليت وحتى شفَّني السقم	١٦٢٦، ٢٤٤٤، ٢٨٢٠
عشية ما تغني الرماح مكانها	ولا النبل إلا المشرفيُّ المصمم	١٦٧٢
وغداة ريح قد وزعت وقرة	إذ أصبحت بيد الشمال زمامها	١٧٦٥
سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلا	فسيَّان لا حمد عليك ولا ذم	١٧٦٧
تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم	١٧٨٧
قوارص تأتيني وتحتقرونها	وقد يملأ الماء الإناء فيفعم	١٨٠٣
كانوا فريقين يصفون الزجاج على	قعس الكواهل في أشداقها ضخم	
وآخرين ترى الماذيَّ فوقهم	من نسج داود أو ما أورثت إرم	١٨٢٦
إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد	بها أبداً ما دام فيها الجراضم	١٨٢٨، ٢٦٠٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	١٨٥٤
لها أخاديد من آثار ساكنها	كما تردد في قرطاسه القلم	١٨٧٠
فمضى وقدَّمها وكانت عادة	إذا هي عرَّدت إقدامها	١٨٨١
إذا ما انتضوها في الوغى من أكنة	حسبت بروق الغيث تأتي غيومها	١٨٨٣
وماء وردت قبيل الكرى	وقد جنَّه السدف الأدهم	١٩٦١
واحرَّ قلباه ممن قلبه شبم	ومَنْ بجسمي وحالي عنده سقم	١٩٧٩، ٢٧٧٨
يديرونني عن سالم وأديرهم	وجلدة ما بين الأنف والعين سالم	١٩٩٢، ١٩٩٦
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامُها	١٩٩٩
لقد ولد الأخيطل أم سوءٍ	على باب استها صلب وشام	٢٠٢٤
عاين حياً كالحراج نعمه		٢٠٥٣
جالت لصرعني فقلت لها اقصري	إني امرؤ صرعي عليك حرام	٢٠٨٢
فإن يكن النكاح أحلَّ شيءٍ	فإن نكاحها مطر حرام	٢٠٨٣
وقد ركدت وسط السماء نجومها		٢١١٢
وإني لقوَّام مقاوم لم يكن	جرير ولا مولى جرير يقومها	٢١٤٢
وأقاموا حتى أبيروا جميعاً	في مقامٍ وكلهم مذؤوم	٢١٥٩
أظن الحلم دلَّ عليَّ قومي	وقد يستجهل الرجل الحليم	٢١٧١
داوية ودجى ليلٍ كأنهما	يمٌّ تراطن في حافاته الروم	٢٢٨٣
ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه	أنى توجه والمحروم محروم	٢٤١٩
هم يضربون حبيك البيض إذ لحقوا	لا ينكصون إذا ما استلحموا لحموا	٢٤٣١
متى يبلغ البنيان يوماً تمامه	إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم	٢٥٤٦
فلا ينبسط من بين عينك ما انزوى	ولا تلقني إلا وأنفك راغم	٢٦٢٥
فيأبى فما يزداد إلا لحاجة	وكنت أبياً في الخفا لست أقدم	٢٦٣٧
ولقد علمت لتأتين منيتي	إن المنايا لا تطيش سهامها	٢٨١٠

الميم المكسورة

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم	٥
فخندف هامة هذا العالم		٨٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وسنان أقصده النعاس فرنّقت	في عينه سنة وليس بنائم	١٠٣٢
ثلاث مئين للملوك وفى بها	ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم	١٠٥٠
الشاتمي عرضي ولم أشتمهما	والناذرين إذا لم ألقهما دمي	١٠٧٧
يخبرك من شهد الوقيعة أنني	أغشى الوغى وأعفُّ عند المغنم	١٠٨٦
رأيت المنايا خبط عشواء مَنْ تصب	تمته ومن تخطىء يعمّر فيهرم	١٠٩٨
ليوم روعٍ أو فعال مكرم		١١١٧
وخندف هامة هذا العالم		١١٢٣
سئمت تكاليف الحياة ومن يعش	ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم	١١٢٩
نستوقد النبل بالحضيض ونصـ	ـطاد نفوساً بنت على الكرم	١١٦٠
وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا	قرابة ذي قربى ولا حق مسلم	١١٧٦
بكرن بكوراً واستحرن بسحرة	فهنّ ووادي الرس كاليد للفم	١١٩٨، ١٢٧٨
لا هم إن عامر بن جهم	أحرم حجاً في ثياب دسم	١٢١٤
لدى أسد شاكي السلاح مقذف	له لبد أظفاره لم تقلم	١٢٧٩، ٢٣٨٤
أتى العجم والآفاق منه قصائد	بقين بقاء الوحي في الحجر الأصم	١٢٨١
كيف أصبحت كيف أمسيت مما	يزرع الود في فؤاد الكريم	١٢٨٥، ٢١٠٢
وإن حراماً أن أسبَّ مجاشعا	بآبائي الشمّ الكرام الخضارم	١٣٥٧، ١٨٣٠، ٢٣٦٤، ٢٥٦٨
أناس أصدوا الناس بالسيف عنهم	صدود السوافي من أنوف المخارم	١٣٦٢
عوجا على الطلل المحيل لأننا	نبكي الديار كما بكى ابن حذام	١٣٦٥، ٢٠٢٨
فجاءت كخاصي العير لم تحل حاجة	ولا عاجة منها تلوح على وشم	١٣٦٦
هل أنتم عائجون بنا لعنّا	نرى العرصات أو أثر الخيام	١٣٦٧، ٢٠٢٩
وأقتل أقواماً لئاماً أذلة	يعضّون مِنْ غيظٍ رؤوس الأباهم	١٤٠٩
إذا رأوني أطال الله غيظهم	عضّوا من الغيظ أطراف الأباهيم	١٤١٠
وما بوّأ الرحمن بيتك منزلاً	بشرقيّ أجياد الصفا والمحرم	١٤١٨
ينباع من ذفرى غضوب جسرة	زيّافة مثل الفنيق المكدم	١٤٢٢، ٢٢٣٠، ٢٧٧٣
وكائن لنا فضلاً عليكم ورحمة	قديماً ولا تدرون ما منُّ منعم	١٤٦١

البيت		الأرقام التي ورد فيها
هما نفثا في فيّ من فمويهما	على النابح العاوي أشدُّ رجام	١٤٦٣، ١٧٢٨
أخشى فظاظة عم أو جفاء أخٍ	وكنت أخشى عليها من أذى الكلم	١٤٨٣
ورثتم قناة المجد لا عن كلالة	عن ابني منافٍ عبد شمس وهاشم	١٥٥٤
في صلب مثل العنان المؤدم		١٥٦٨
فإن لم تك المرآة أبدت وسامة	فقد أبْدَت المرآة جبهة ضيغم	١٥٨٣
وإنا لممَّا نضرب الكبش ضربة	على رأسه تلقي اللسان من الفم	١٥٩٨
ومن هاب أسباب المنايا ينلنه	ولو رام أسباب السماء بسلم	١٦١٤
أتغضب إن أذنا قتيبة حزَّتا	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	١٦٩١
الآن لمَّا ابيضَّ مسربتي	وعضضت من نابي على جذم	١٦٩٥
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علم ما في غدٍ عم	١٦٩٦، ٢٢٢٦، ٢٥٨١
بطل كأن ثيابه في سرحة	يحذى نعال السبت ليس بتوءم	١٨٣٢
كذب العواذل لو رأين مناخنا	بحزيز رامة والمطيُّ سوامي	١٨٩٢
وليس الذي حللته بمحلل	وليس الذي حرمته بمحرم	١٩٣١
ما بين عوفٍ وإبراهيم من نسب	إلا قرابة بين الزنج والروم	١٩٩٣، ١٩٩٧
وكأنما أقص الإكام عشية	بقريب بين المنسمين مصلم	١٩٩٤
فشدَّ ولم ينظر بيوتاً كثيرة	إلىَّ حيث ألقت رحلها أمُّ قشعم	٢٠٥١
تخدي على العلّات سامٍ رأسها	روعاء منسمها رثيم دام	٢٠٨٢
نرى أسهماً للموت تصمي ولا تنمي	ولا ترعوي من نقض أهواؤنا العزم	٢٠٨٦
كأن برذون أبا عصام	زيد حمار دق باللجام	٢٠٩٠
ولئن حلفت على يديك لأحلفن	بيمين أصدق من يمينك مقسم	٢٠٩٢
وما راعني إلا حمولة أهلها	وسط الديار تسفُّ حب الخمخم	٢١٠١، ٢٦٨٨
عهدي به شدَّ النهار كأنما	خضب البنان ورأسه بالعظلم	٢١٢١، ٢٣٩١، ٢٧٦٢
وقد شهدت قيس فما كان نصرها	قتيبة إلا عضَّها بالأباهم	٢١٤٠
فيها اثنتان وأربعون حلوبة	سوداً كخافية الغراب الأسحم	٢٢٢٠، ٢٣١٨
عرفت المنتأى وعرفت منها	مطايا القدر كالحدأ الجثوم	٢٢٣٧
ولكنا نعض السيف منها	بأسوق عافيات الشحم كوم	٢٢٥٢

النون الساكنة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إنــمــا شــعــري مـلـح	قـــد خـــلـــط بـــجـلجـلان	١٢٧، ٤٧٥، ١١١٠، ٢٨٣٥
قالت بنات العم يا سلمى وإن	كـان فقيراً معـدمـاً قـالت وإن	٢٧٠، ١٧٥٣
أنشـد والباغي يحب الـوجدان	قـلائصـاً مختلفـات الألـوان	٦١١
تـدر على أسـوق المـمتـريـ	ـن ركضاً إذا ما السراب ارجحن	٧٧٠
مـا ليلة الفقيـر إلا شيـطان		١٠٨٢
وهـل يمنعني ارتيـادي البـلا	د من حـذر الموت أن يأتين	١٢٠٨
ومن شـانىء كـاسف وجهـه	إذا مـا انتسبت لـه أنكـرن	١٢٠٩
حتى تـراهـا وكـأن وكـأن	أعنـاقهـا مـشـددات بقـرن	١٣٨٢
ونـبئت قـيسـاً ولـم أبـله	كمـا زعمـوا خيـر أهـل اليمن	١٦٠٠
ركسـوا في فتنـة مـظلمـة	كسـواد الليـل يتلوهـا فـتن	١٦٣٦
ومـهمـهين قـذفين مـرتـين	ظهـراهما مثـل ظهور الترسين	١٧٢٦
أنا أبو المنهـال بعض الأحيان		١٨٦٣
نحن نَطَحْناهم غـداة الجمعين	بالشامخـات في غبار النَّقْعَيْن	
نطحاً شديداً لا كنطح الصورين		١٩٥٥
وإن يستضيفـوا إلى حـلمـه	يضـافوا إلى راجـح قـد عـدن	٢٥١٦
وكنت امـرأً زمنـاً بـالعـراق	طـويـل الشـواء طـويـل التغن	٢٥٨٠

النون المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فليت لي بهم قـوماً إذا ركبـوا	شنّـوا الإغارة فـرسانـاً وركبانـا	٨
فكفى بنا فضلاً على من غيرنا	حب النـبي محـمـد إيـانـا	١٢، ١٥٩
إن الـمـنـايـا يَـطَّلعْـ	ـن عـلى الأنـاس الآمـنـينـا	٢٧، ١٦٢
سموت بالمجد يا بن الأكرمين أباً	وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا	٣٢
لن تدركوا بالمجد أو تشروا عباءكم	بالخز أو تجعلوا الينبوت ضمرانا	
أو تتركون إلى القسين هجرتكم	ومسحكم صلبهم رخمان قربانا	٣٣، ١٥٤٩

النون المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ما الذي دأبه احتياط وحزم	وهواه أطاع يستويان	١١٤٨
فوالله ما فارقتكم عن ملالة	ولكن ما يقضى فسوف يكون	١٢١٠
ثياب بني عوف طهارى نقية	وأوجههم عند المشاهد غرَّان	١٢١١
نعوِّدها الطراد فكل يومٍ	تسنُّ على سنابكها القرون	١٤٣٧
كئن من صديق خلته صادق الإخا	أبان اختباري أنه لي مداهن	١٤٥٩
قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت	بكنْهِ ذلك عدنان وقحطان	١٥٥٦
وإن يروا سُبَّة طاروا بها فرحاً	مني وما سمعوا من صالحٍ دفنوا	١٧١٧، ٢٢٧١
ألم تر أني قد حميت حقيقتي	وباشرت حد الموت والموت دونها	٢٠٠٠
إن حيث استقر مَنْ أنت راجيه	حمى فيه عزة وأمان	٢٠٥٠
وإن مذلت رجلي دعوتك أشتفي	بدعواك من مذل بها فتهون	٢١٣٩
فللموت تغذو الوالدات سخالها	كما لخراب الدور تبنى المساكن	٢٣٤٦، ٢٦٢٣
سؤال حفي عن أخيه كأنه	بذكرته وسنان أو متواسن	٢٣٥٥
ما لك من طول الأسى فرقان	بعد قطين رحلوا وبانوا	٢٤٠٦
وكيف أرجّي الخلد والموت طالبي	وما لي من كأس المنية فرقان	٢٤٠٧
عدتني عن زيارتها العوادي	وحالت دونها حرب زبون	٢٤٢١
وإن حلفت لا تنقض الدهر عهدها	فليس لمخضوب البنان يمين	٢٤٧٣

النون المكسورة

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا	وعائذاً بك أن يعلو فيطغوني	١
تقول إذا درأت لها وضيني	أهذا دينه أبداً وديني	٥٦
وإذا يقال أتيتم لم يبرحوا	حتى تقيم الخيل سوق طعان	١١٤
من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله سيان	١٤٠، ٨٢٩، ١٢٤٨، ١٤١٥، ٢١٤٨
ألم تراني قالباً مجنّي	قد قتل الله زياداً عني	١٩٦، ٨٥١
كيف الهجاء وما تنفك صالحة	من آل لأمٍ بظهر الغيب تأتيني	٢٨٩
دعي ماذا علمت سأتقيه	ولكن بالمغيب نبئيني	٣١١

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فلو أنَّا على حجر ذبحنا	جرى الدميان بالخبر اليقين	٣٣٦
فوالله ما أدري وإن كنت داريا	بسبع رمين الجمر أم بثمان	٣٤١، ١٦٢٠، ١٩٦٣
لمَّا لبست الحق بالتجني	غنين واستبدلن زيداً مني	٤١٣
رب همٍّ فرَّجته بغريمٍ	وغيوب كشفتها بظنون	٤٣٢
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب	عني ولا أنت دياني فتخزوني	٤٣٣
مضت مئة لعام ولدت فيه	وعشر بعد ذاك وحجتان	٤٣٧
وماذا يبتغي الشعراء مني	وقد جاوزت حدَّ الأربعين	٤٥٩
ولست براجع ما فات مني	بلهف ولا بليت ولا لو آني	٤٦٨، ٢٤٦٥، ٢٧٣٨
دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن	أخاها ولم أرضع لها بلبان	٤٩٨، ٢٣١١
حصان مواضع النقب الأعالي	نواعم بين أبكار وعون	٥٣٥
لا تأمنن وإن أمسيت في حرم	حتى تلاقي ما يمنىٰ لك الماني	٥٦٠
إن هو مستولياً على أحد	إلا على أضعف المجانين	٥٦١، ٢٣٦٠
أليس الليل يجمع أم عمرو	وإيانا فذاك بنا تداني	
نعم وترى الهلال كما أراه	ويعلوها النهار كما علاني	٥٦٧، ٢٢٠٠، ٢٣٣٣
ألا رب مولود وليس له أب	وذي ولد لم يلده أبوان	٥٦٩
وكل أخ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلا الفرقدان	٥٧٩، ٧٧٤، ١٠٢٦، ١٦٣٩
ذعرت به القطا ونفيت عنه	مقام الذئب كالرجل اللعين	٦٠٧
فمن تكن الحضارة أعجبته	فأي رجال بادية تراني	٦٢٤
إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضىٰ	بصحراء فلجٍ ظلتا تكفان	٦٥٤
ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني	٦٩٧، ٨٣٨، ١٦٤٢، ١٨٣١، ٢٤١٤
ولكنَّا خلقنا إذ خلقنا	حنيفاً ديننا عن كل دين	٧٤٤
تراه كالثغام يعلُّ مسكاً	يسوء الفاليات إذا فليني	٧٥٠، ١٩٧٢، ٢٤٣٦
ما الذي دأبه احتياط وحزم	وهواه أطاع يستويان	٧٨٩
وما أدري إذا يممت أرضاً	أريد الخير أيهما يليني	٨٣٤

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فسرت إليهم عشرين شهراً	وأربعة فذلك حجتان	٨٧٩
ومجر كغلان الأنيعم بالغ	ديار العدو ذي زهاء وأركان	٩٨١
إذا حاولت في أسد فجوراً	فإني لست منك ولست مني	١٠٢٣، ١٢٢٣، ١٥٦٥، ٢١٣١
كأنك من جمال بني أقيش	يقعقع خلف رجليه بشنّ	١٠٧١، ١٥١٤
رماني بأمر منه كنت منه ووالدي	بريئاً ومن أجل الطويّ رماني	١٠٧٩، ٢٠٢٢، ٢٥٧٢
بثين الزمي لا إنَّ لا إن لزمته	على كثرة الواشين أي معون	١١١٨
ألا يا ديار الحي بالسبعان	أملَّ عليها بالبلى الملوان	١١٢٢
وحملت زفرات الضحى فأطقتها	وما لي بزفرات العشيّ يدان	١١٩٤
أجل المرء يستحث ولا يد	ري إذا يبتغي حصول الأماني	١٢٣٠
تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني	نكن مثل مَنْ يا ذئب يصطحبان	١٢٣٣، ١٨٨٢
أعلمه الرماية كل يوم	فلما اشتدَّ ساعده رماني	
وكم علمته نظم القوافي	فلما قال قافية هجاني	١٣١٨
فظلت لدى البيت العتيق أخيله	ومطواي مشتاقان له أرقان	١٣٣٧، ٢٦٦٢
ما عاين الناس من فضل كفضلكم	ولا رؤي مثله في سائر السنن	١٤٣٦
وكل رفيقي كل راحل وإن هما	تعاطى القنا قوماً هما أخوان	١٤٧٦
نهار وليل دائم ملواهما	على كل حال المرء يختلفان	١٤٩٩
لمن طلل أبصرته فشجاني	كخط زبور في عسيب يماني	١٥٠٣
سريت بهم حتى تكل مطيّهم	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	١٥٤٦، ٢١٩٠
ما أنا من دود ولا الدد مني		١٥٦٦
سكران سكر هوى وسكر مدامة	أنى يفيق فتى به سكران	١٥٨٦
وصدر مشرق النحر	كأن ثدييه حقان	١٦٠٥، ٢٥٧٤، ٢٧١١، ٢٧١٤
يهز سلاحاً لم يرثها كلالة	يشك بها منها غموض المغابن	١٦٥٠
مخش مجش مقبل مدبر معاً	كتيس ظباء الحلب العدوان	١٦٨٨
وقبلك ما هاب الرجال ظلامتي	وفقأت عين الأشوس الأبيان	١٦٨٩

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يــا رب فــافــرق بينــه وبيني	أشــدَّ مــا فــرَّقت بين اثنين	١٧١٤
رأيت بني البكريّ في حومة الوغى	كفاغـري الأفـواه عنـد عـرين	١٧٢٧
قــوام دنـيــا وقــوام ديــن		١٨١٢
تحنُّ فتبدى ما بها من صبابة	وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني	١٨٣٥، ٢١٥٠، ٢٤٥٠
اذهب إليك فما أمي براعية	ترعى المخاض ولا أغضي على الهون	١٩٨٥
يطفن بحوزي المراتع لم ترع	بواديه من قرع القسي الكنائن	٢٠٦٤، ٢٠٦٩، ٢٠٨١
وكنت أمنيتي وكـن خـالصتي	وليس كل امرىء يوماً بمؤتمن	٢٠٩٦
ويمنحها بنو شمجىٰ بن جرم	معيـزهم حنـانـك ذا الحنان	٢١٠٦
حتى إذا كـانـا همـا اللذين	مثــل الجــديلين المحملجين	٢١٢٤
وإنــي لأطــمــع أن الإلــه	قـديـر بحسن يقيني يقيني	٢٢٠٤
غيـر مـأسـوفٍ عـلى زمـن	يـنقضـي بـالـهـم والـحـزن	٢٢٩٧
ومِنْ حسـد يجور عليَّ قومي	وأي الـدهر ذو لم يحسـدوني	٢٣٦٨
فقلت لها لا والذي حجَّ حاتم	أخونك عهداً إنني غير خـوان	٢٣٦٩
وإن الموت طوع يـدي إذا ما	وصلت بنـانهـا بـالهنـدواني	٢٣٩٢
وكان في الهيجا يحمي ذمارها	وبصرت عند الكرب كل بنان	٢٣٩٣
فليت لنا من ماء زمزم شربة	مبـردة بـاتت عـلى طهيـان	٢٤٨٦
أنـا ابن جـلا وطـلاع الثنـايـا	متى أضـع العمامـة تعـرفـوني	٢٥٣٨، ٢٥٤٠
يا جارة الحي ألا كنت لي سكنا	إذ ليس بعض من الجيران أسكنني	٢٥٤٢
إذا قـمـت أرحـلهـا بـليـل	تـأوَّه آهـة الـرجـل الحـزين	٢٥٤٨
ولست الشاعر السفساف فيهم	ولكن مـدره الحـرب العـوان	٢٥٩٧
فاعمد لما تعلو فما لك بالذي	لا تستطيع من الأمـور يـدان	٢٦٢١
طـريـد عشيـرة ورهين ذنب	بما جرمت يدي وجنى لساني	٢٦٥٨
وزحم ركنيك شديـد الأركن		٢٦٩٥
وصـاني الحجـاج فيمـا وصَّني		٢٧٨٦
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضي الشفـرتين يماني	٢٧٨٨

الهاء الساكنة

أقبل سيل كان من أمر الله	يحرد حرد الجنة المغلَّه	٢٨
قد هزئت مني أم طيسلة	قالت أراه معدماً لا مال له	١٩٩
إنما يعرف المعـ	ـروف في الناس ذووه	٥٧١
يا ويحه من جمل ما أشقاه	في كل يوم وبكل ليلاه	٧٨٥
وما كل ما نال الفتىٰ	قد نلته إلا التحيَّه	١٦٣٠

الهاء المفتوحة

فما رجعت بخائبة ركاب	حكيم بن المسيب منتهاها	١٥، ٩٢٠
إذا رضيت علي بنو قشير	لعمر الله أعجبني رضاها	٧٧، ٧٠٥
علفتها تبناً وماءً بارداً	حتى شتت همالة عيناها	١٥٠، ١٢٩٤، ١٥٣٥، ٢٢٠٥، ٢٦٠٩
فإما تريني ولي لمة	فإن الحوادث أودىٰ بها	٣٩٠، ١٥٧٨
أما ابن طوق فقد أوفى بذمته	كما وفى بقلاص النجم حاديها	٤٠٤
صبحنا الخزرجية مرهفات	أبان ذوي أرومتها ذووها	٥٧٠
إن علي عقبة أقضيها	لست بناسيها ولا منسيها	٦٧٢
أكرُّ على الكتيبة لا أبالي	أفيها كان حتفي أم سواها	٨٠٩، ٩٣٠
إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة	ظلت مؤمنة ممن يعاديها	٩٣٦
شفاها من الداء العضال الذي بها	غلام إذا هزَّ القناة شفاها	٩٨٧، ١٢٦٥
لها أشارير من لحم تتمره	من الثعالي وذخر من أرانيها	١٣٠٢
وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	إلا لأن عيونه سيل واديها	١٣٣٦، ١٤٥٥، ٢٦٦٢
كانت حنيفة أثلاثاً فثلثهم	من العبيد وثلث من مواليها	١٣٥٩
أغشى فتاة الحي عند حليلها	وإذا غزا في الجيش لا أغشاها	١٥٦٧
قبيلة ألأم الأحياء أكرمها	وأغدر الناس بالجيران وافيها	١٧٩٢
فأيي ما وأيك كان شراً	فسيق إلى المقامة لا يراها	١٨٧٧
يا با المغيرة رب أمرٍ معضل	فرَّجته بالمكر مني والدها	١٩١٥، ٢٤٩٨

يهين النفوس وهون النفو	س يوم الكريهة أبقى لها	١٩٨٦

الهاء المكسورة

لله در الغانيات المدَّه	سبَّحن واسترجعن من تألهي	٢٥
فارتدَّ عنها كارتداد الأكمه		١٣٠٠

الواو

لا تقلواها وادلواها دلوا	إن مع اليوم أخاه غدوا	٢٧٥٩
سبحان مَنْ عنت الوجوه لوجهه	ملك الملوك ومالك العفو	٤٦
وكم موطن لولاي طحت كما هوى	بأجرامه من قلة النيق منهوي	٢٤٧٩

الألف المقصورة

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة	وقد حلَّق النجم اليماني فاستوىٰ	٣٢٢
يجزيه رب العرش عني إذ جزى	جنات عدن في العلاليّ العلى	٤٣٨
شكا إليَّ جملي طول السرى	صبر جميل فكلانا مبتلى	٤٨٤، ٢٧٥٨
تفور علينا قدرهم فنديمها	ونفثؤها عنا إذا حميها غلا	٤٩٩
تسألني عن زوجها أي فتى	خب جروز وإذا جاع بكى	١٠٨١
لم أر كالمزن سواماً بهلا	تحسبها مرعيَّة وهي سدى	١٣١٦
ما زلت معتصماً بجبلٍ منكم	من حل ساحتكم بأسباب نجا	١٣٧٢
شديد جلز الصلب ممحوص السوى		١٤٤٦
نعم صادقاً والفاعل القائل الذي	إذا قال قولاً أنبط الماء في الثرى	١٦٢٣
وأركستني عن طريق الهدى	وصيَّرتني مثلاً للعدى	١٦٣٥
أبيض لا يرهب الهزال ولا	يقطع رحمي ولا يخون إلى	٢٢٢٨
ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهنَّ المهارى	٢٢٨٧
فقلت له اخترها قلوصاً سمينة	وناب علينا مثل نابك في الحيا	٢٣٠٧
فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه	وإن قال قرظني وخذ رشوة أبى	

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ولا ذا بئيس يتـركن لبؤسـه	فينفعه شكوي إليـه إن اشتكى	٢٤٠٣

اليـاء المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وتضحك مني شيخة عبشمية	كأن لم تري قبلي أسيراً يمانيا	٦، ٢٦٨٤
عميرة ودع إن تجهزت غاديا	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا	١١
يـا صباح لم تنـام العشيـا		٢٠٢
له ما رأت عين البصير وفوقه	سماء الإله فـوق سبع سمائيا	٢٣٢، ١٠٦٦
أيـا راكباً إمـا عـرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا	٣٥٢
تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر ممـا قضى الله واقيـا	٣٩٥، ٨٨١
وحلَّت سواد القلب لا أنا باغياً	سـواها ولا في حبهـا متراخيـا	٣٩٦، ٨٨٣، ١٠٩٦
أحب محمـداً حباً شـديـداً	وعـبـاسـاً وحمـزة أو عـليـا	٥٥١
ألم تـر أني يوم جـو سويقة	دعـوت فنـادتني هنيـدة مـاليـا	٦٣١
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا	أصم في نهار القيظ للشمس باديا	٦٦٢، ٢٣١٢
عليَّ إذا لاقيت ليلى بخفيـة	أن ازدار بيت الله رجلان حافيا	١٠٠٩
فـإمـا كـرام مـوسـرون لقيتهم	فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	١١١٣
فإن كان لا يرضيك حتى تردني	إلى قـطري لا إخالـك راضيـا	١٢٣٧
أيها العالم بالتصريف لا زلت تحيا		١٢٥٨
على وجه ميّ مسحة من ملاحة	وتحت الثياب الخزي إن كان باديا	١٢٨٤
أراني إذا ما بتّ بتّ على هوى	فثم إذا أمسيت أمسيت غـاديا	١٣٨١
وإن الألى بالطفّ من آل هاشم	تـأسَّوا فسنُّوا للكـرام التـأسيـا	١٤٣٤
رأيت فضيـلاً كان شيئـاً ملففا	فكشَّفه التمحيص حتى بدا ليا	١٤٤٣
فما برحت أقـدامنا في مقـامنا	ثـلاثتنـا حتى أزيـروا المنـائيـا	١٥١٦، ١٨٥٥
بـاتت تنـزِّي دلـوهـا تنـزيّـا	كـمـا تنـزِّي شـهلة صـبيـا	١٦٣١
بدا لي أني لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائيـا	١٧٠٩
وقـائلة خولان فـانكـح فتـاتهم	وأكرومة الحيّين خلو كمـا هيا	١٧٢٥، ٢٣٩٥
وقد تدرك الإنـسـان رحمة ربـه	ولو كان تحت الأرض سبعين واديا	١٩٠٤

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ومَنْ را مثل معدان بن سعد	إذا ما النسع طال على المطيَّه	١٩١٧
ونقشت عن سمه حتى تنفشا	وقلت له لا تخش شيئاً ورائيا	٢١٩٤
ولو كان عبدالله مولى هجوته	ولكن عبدالله مولى مواليا	٢١٩٨
قد عجبت مني ومن يعيليا	لمَّا رأتني خلقاً مُقْلوليا	٢١٩٩
بويزل عام قد أذاعت بخمسة	وتعتدُّني إن لم يق الله ساديا	٢٢١١
مهما لي الليلة مهما ليه	أودى بنعليّ وسرباليه	٢٢٧٣
فإن كلامها شفاء لما بيا		٢٢٨٨
فأبلوني بليتكم لعلي	أصالحكم وأستدرج نويا	٢٣٥١
بنيته من عصبة من ماليا	أخشى ركيباً أو رجيلًا عاديا	٢٤٢٤
سؤدد غير فاحش لا يدا	نيه تجبارة ولا كبريا	٢٦١٧
يقولون لا تبعد وهم يدفنونني	وأين مكان البعد إلا مكانيا	٢٧٠٣
ألا لا أرى ذا إمة أصبحت به	فتتركه الأيام وهي كما هيا	٢٧٩٩
إني إذا ما القوم كانوا أنجيَهْ		٢٨١٦

الياء المضمومة

ألا إن لا تكن إبل فمعزى	كأن قرون جلَّتها العصيُّ	١٠٦٩، ٢١٠٤
أطرباً وأنت قنَّسْري	والدهر بالإنسان دواريُّ	١٣٤٧، ٢٥٧٦
ألا ابلغ بني عصم رسولا	بأني عن فتاحتكم غنيُّ	٢٢٤٨

الياء المكسورة

لا هيثم الليلة للمطيِّ		٩٨، ١٣٥٦
وليس المال فاعلمه بمال	وإن أرضاك إلا للذيِّ	
ينال به العلاء ويصطفيه	لأقرب أقربيك وللقصيِّ	٢١٢
فإياكم وحية بطن وادٍ	هموز الناب ليس لكم بسيٍّ	١٧٠٢
وكم من ماجد لهم كريم	ومن ليث يعزَّر في النديِّ	١٧١٠

البيت	الأرقام التي ورد فيها
أيها الرائح المجدُّ ابتكارا	انظر: الراء المفتوحة
بخيلٍ عليها جنة عبقرية	انظر: اللام المضمومة
بمستأسد القريان عاف نباته	انظر: الراء المضمومة
جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي	انظر: اللام المضمومة
حرام على عيني أن تطعما الكرى	انظر: الدال المضمومة
حلفت لها بالله حلفة فاجر	انظر: اللام المكسورة
خل السبيل لمن يبني المنار بها	انظر: الراء المضمومة
دعتني أخاها أم عمرو	انظر: النون المكسورة
سموت ولم تكن أهلاً لتسمو	انظر: الباء المضمومة
شاب المفارق واكتسين قتيرا	انظر: الراء المفتوحة
شهد الحطيئة حين يلقى ربه	انظر: الراء المكسورة
عاد قلبي من الطويلة عيد	انظر: الدال المضمومة
علا زيدنا يوم النقا	انظر: النون المكسورة
على وجه مي مسحة من ملاحة	انظر: الياء المفتوحة
عشية قارعنا جذام وحميرا	انظر: الراء المفتوحة
على حين من تلبث عليه ذنوبه	انظر: الراء المضمومة
على حين عاتبت المشيب على الصبا	انظر: العين المضمومة
غداة طفت علماء بكر بن وائل	انظر: الميم المكسورة
فهذا أوان العرض حيٌّ ذبابه	انظر: السين المضمومة
فحزن كل أخي حزن أخو الغضب	٢٢٩٨
فأو لذكراها إذا ما ذكرتها	انظر: الهمزة المكسورة
فهل لك أو من والد لك قبلنا	٧٣٢
فقلنا أسلموا إنَّا أبوكم	٧٣٧
فأصبحن لا يسألن عن بما به	انظر: الباء المفتوحة
فبت كأن العائدات فرشن لي	انظر: الباء المضمومة
فوه كشق العصا لأياً تبينه	انظر: الميم المضمومة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا	انظر: اللام المضمومة
قوم إذا الخيل جالوا في كوائبها	٢٣٧٤
قد حصت البيضة رأسي	انظر: العين المكسورة
قليل التشكي للمهم يصيبه	انظر: الكاف المكسورة
كاليوم مطلوباً ولا طلبا	انظر: الباء المفتوحة
كذبت لقد أصبي على المرء عرسه	انظر: اللام المكسورة
كمهت عيناه حتى ابيضّتا	انظر: العين الساكنة
لدوا للموت وابنوا للخراب	انظر: الباء المسكورة
لقد ولد الأخيطل أم سوء	انظر: الميم المضمومة
لأوحت إلينا والأنامل رسلها	١٢٨٠
لقد كبر البعير بغير لب	انظر: الراء المضمومة
لعلك يوماً أن تلم ملمة	٢٦٤
لو أن عصم عمايتين ويذبل	١٣٧٠
لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها	انظر: الراء المكسورة
ليبك يزيد ضارع لخصومة	انظر: الحاء المضمومة
ليت الشباب هو الرجيع على الفتى	انظر: اللام المضمومة
ما زلت معتصماً بحبل منكم	انظر: الألف المقصورة
هم الفاعلون الخير والآمرونه	انظر: الميم المفتوحة
ومن العناء رياضة الهرم	٢٢٣٤
وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر	٢٢٥٥
ونشوة سقطت منها في يدي	٢٢٩٥
ولا يجزون من حسنى بسوء	٢٣٤٧
وإن شئت حرمت النساء سواكم	انظر: الدال المفتوحة
والراقصات إلى منى فالغبغب	انظر: الباء المفتوحة
ولا يك موقف منك الوداعا	انظر: العين المفتوحة
وما حل من جهل حبا حلمائنا	انظر: الفاء المضمومة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
ينباع من ذفرى غضوب جسرة	انظر: الميم المسكورة
يا بن أمي فدتك نفسي ومالي	٢٣٠١

* * *

فهرس

* * *

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في الجزء الرابع

الخطأ	الصواب	ص	س
العامل،	العامل»	٧	١
منهما،	منهما»	٨	٨ تحت
المحذوفَ	المحذوفُ	١٨	٤ تحت
لَلِما	لِلِما	٢٠	٧
وحمزة	وحمزة(٣)	٥٠	٧
عبدالله(٣)	عبدالله	٥٠	١٠
وسأترك	سأترك	٨٠	٢ تحت
حصناً	حصنا	٩٥	١
يزاد	يُذاد	١٢٩	٦
«الظالم»	«الظالم» لم يصح	١٣٦	١٤
بكفرهم	بكفرهم قلت: لم يصح لأن قوله بل طبع الله عليها بكفرهم	١٤٣	٦ تحت
فضلة	منه	١٤٦	٢
الزمخشري(٦)	الزمخشري(٢)	١٥٨	٥
أعدائهم،	أعدائهم»،	٢١٩	٥ تحت
قِسِيّ	قَسِيّ	٢٢٢	٨
إليهما	إليها	٢٣٨	٦ تحت
قال	«قال	٢٣٩	٢ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
أيماننا	إيماننا	٣٢٠	١
بهم	منهم	٣٥٣	٤ تحت
تحصيله حججه	تحصيل حججه	٣٨٠	٤ تحت
جماعة	جماعة»	٤١٩	٤
صفةً	صفةٌ	٤٢٢	٤
لهذه	بهذه	٤٢٢	١٠
الجَراضم	الجُراضم	٤٦٨	٦ تحت
الرجيعُ	الرجيعَ	٤٩٠	٣ تحت

وتصويب البيت في ص ٤٩٣ كما يلي:

يـا حكمُ بنَ المنـذرِ بنِ الجـارودْ أنت الجـوادُ ابن الجـوادِ ابنُ الجـودْ

* * *

الدُّرُّ المصُون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السابع

دار القلم

دمشق

/ سـورة الـرَّعـد [٥٢٤/أ]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قـوله تعـالى: ﴿تلك آياتُ﴾**: يجـوز في «تلك» أن تكونَ مبتدأً والخبرُ «آياتُ الكتابِ»، والمشـارُ إليه آيـاتُ السورة. والمـرادُ بالكتـابِ السورةُ. وقيل: إشارةٌ إلى ما قَصَّ عليه مِنْ أنباء الرسل.

وهـذه الجملةُ[١] لا محـلَّ لهـا إن قيـل: إنَّ «المـر» كـلامٌ مستقـلٌ[٢]، أو قُصِـد به مُجَـرَّدُ التنبيهِ، وفي محـلِّ رفـعٍ على الخبـرِ إنْ قيـل: إنَّ «المـر» مبتـدأٌ، ويجـوز أن تكـونَ «تلك» خبـراً لـ «المـر»، و «آيـاتُ الكتـابِ» بـدلٌ أو بيانٌ. وقد تقدَّم تقريرُ[٣] هذا بإيضاحٍ أولَ الكتاب، وأَعَدْتُه...[٤].

قـوله: «والـذي أُنْزِلَ» يجـوز فيـه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أن يكـونَ مبتـدأً، و «الحقُّ» خبـرُه. الثاني: أن يكـون مبتـدأً، و «مِنْ ربِّـك» خبـرُه، وعلى هـذا فـ«الحقُّ» خبرُ مبتدأ مضمـر، أي: هو الحق. الثـالث: أنَّ «الحقُّ» خبرٌ بعـد خبـر. الـرابـع: أن يكـونَ «مِنْ ربـك الحقُّ» كـلاهمـا خبـرٌ واحـدٌ. قـالـه

---

(١) أي جملة «تلك آيات».

(٢) في الأصل: «كلاماً مستقلاً» وهو سهو.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٨٠.

(٤) لفظة لم أتبينها. وفي (ش): وإعرابـه بقراءاته.

أبـو البقاءُ(١) والحوفيُّ. [وفيه بُعْدٌ](٢)؛ إذ ليس هو مثلَ «هذا حلوٌ حامِضٌ».

الخامس: أن يكـون «الـذي» صفـةً لـ «الكتـاب». قـال أبـو البقاء(٣): «وأُدْخِلَت الـواوُ [في لفظه، كمـا أُدْخِلت](٤) في «النـازِلين» و «الـطيبين». قلت: يعني أن الـواوَ تكونُ داخلةً على الـوصف. وفي المسألـة كلامٌ يحتـاج إلى تحقيقٍ، والـزمخشـريُّ(٥) [يُجيـز مثـلَ ذلـك، ويجعـلُ أنَّ](٦) في ذلـك تأكيداً، وسيأتي هذا أيضاً إن شاء اللَّهُ تعـالىٰ في الحجر، في قـوله «مِنْ قـريةٍ إلَّا ولها كتابٌ معلومٌ»(٧). وقـولـه «في النـازلين» و «الـطيبين» يشيـر إلى بيت الخِرْنِقِ بنت هِفَّان في قولها حين مَدَحَتْ قومَها(٨):

٢٨٣٨ـ لا يَبْعَـدَنْ قـوميْ الـذين هُـمُ ... سُـمُّ الـعُـداةِ وآفَـةُ الـجُـزْرِ
الـنـازِلـيـنَ بـكـلِّ مُـعْـتَـرَكٍ ... والـطَّـيـبـيـن مَـعـاقِـدَ الأُزْرِ

فعطَفَ «الطيبين» على «النازِلين»، وهما صفتان لقومٍ(٩) معينين، إلَّا أنَّ الفـرقَ بين الآيةِ والبيتِ واضحٌ: من حيث إن البيتَ فيـه عـطفُ صفـةٍ على مثلِها، والآيةُ ليست كذلك.

---

(١) الإملاء ٢/٦٠.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٣) الإملاء ٢/٦٠.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقولـه «في لفظه» ورد في أبـي البقاء «في الصفة» وهو أوضـح.
(٥) الكشاف ٢/٣٤٨.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٧) الآيـة ٤ من الحجر. وانـظر: الكشاف ٢/٣٨٧ وعبـارته: «لتـأكيد لصـوق الصفـة بـالمـوصـوف».
(٨) تقدم برقم (١٦٧٤).
(٩) قوله «لقوم» مخروم في الأصل.

وقال الشيخ[1] شيئاً يقتضي أن تكونَ الآيةُ ممَّا عُطِفَ فيها وَصْفٌ على مثلِه فقال: «وأجاز الحوفي أيضاً أن يكونَ «والذي» في موضع رفعٍ عطفاً على «آيات»، وأجاز هو وابنُ عطية[2] أن يكونَ «والذي» في موضعِ خفضٍ، وعلى هذين الإعرابين يكون «الحقُّ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو الحق، ويكون «والذي» ممَّا عُطِفَ فيه الوصفُ على الوصفِ وهما لشيءٍ واحد، كما تقول «جاءني الظريفُ والعاقلُ» وأنت تريد شخصاً واحداً، ومن ذلك قولُ الشاعر[3]:

٢٨٣٩ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ
وليثِ الكَتِيبةِ في المُزْدَحَمْ

قلت: وأين الوصفُ المعطوفُ عليه حتى يجعلَه مثلَ البيتِ الذي أنشده؟

السادس: أن يكونَ «الذي» مرفوعاً نسقاً على «آيات» كما تقدَّمَتْ حكايتُه عن الحوفي. وجَوَّز الحوفيُّ أيضاً أن يكونَ «الحقُّ» نعتاً لـ «الذي» حالَ عطفِه على «آيات الكتاب».

وتَلَخَّص في «الحقُّ» خمسةُ أوجه، أحدها: أنه خبرٌ أولُ أو ثانٍ أو هو مع ما قبله[4]، أو خبرٌ لمبتدأ مضمر، أو صفةٌ لـ «الذي» إذا جَعَلْناه معطوفاً على «آيات».

---

(١) البحر ٥/٣٥٩.

(٢) المحرر ٨/١٠٩ (ط قطر).

(٣) تقدم برقم (١٢١).

(٤) وهو قوله «من ربك»، كلاهما خبر واحد.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بغير عَمَدٍ﴾: هذا الجارُّ في محل نصبٍ على الحال من «السموات»، أي: رَفَعَهَا خاليةً مِنْ عَمَد. ثم في هذا الكلامِ وجهان، أحدُهما: انتفاءُ العَمَدِ والرؤيةِ جميعاً، أي: لا عَمَدَ فلا رؤيةَ، يعني لا عَمَدَ لها فلا تُرَى. وإليه ذهب الجمهورُ. والثاني: أن لها عَمَداً ولكن غيرُ مرئيَّةٍ. وعن ابنِ عباس: «ما يُدْريك أنهما بِعَمَدٍ لا تُرىٰ؟»، وإليه ذهب مجاهدٌ، وهذا قريبٌ مِنْ قولهم: ما رأيت رجلاً صالحاً، ونحوُه: «لا يَسْألون الناسَ إلْحافاً»[1] [وقوله:][2].

٢٨٤٠ ـ علىٰ لاحِبٍ لا يُهتدىٰ بِمَنارِه ....

وقد تقدَّم[3]. هذا إذا قُلْنا: إنَّ «تَرَوْنها» صفةٌ، أمَّا إذا قلنا: إنها مستأنفةٌ ـ كما سيأتي ـ فيتعيَّن أنْ لا عَمَدَ لها البتةَ.

والعامَّةُ على فتحِ العين والميم وهو اسمُ جمعٍ[4]، وعبارةُ بعضِهم «إنه جمعٌ»، نَظَرَ إلى المعنى دون الصناعة، وفي مفرده احتمالان، أحدهما: أنه عِماد، ونظيرُه إهاب وأَهَب[5]. والثاني: أنه عمود كأَدِيْم[6] وأَدَم وقضيم[7] وقَضَم، كذا قال الشيخ[8]. وقال أبو البقاء[9]: «جمع عِماد،

---

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٢) تقدم برقم (١٠٨٨).

(٣) انظر المسألة في: الدر المصون ٢/٦٢٢.

(٤) لأنه لم يكن على وزن خاص بالجموع القياسية، وانظر: اللسان (عمد)، وكونه اسم جمع مذهب سيبويه ٢/٢٠٣.

(٥) الإهاب: الجلد ما لم يُدْبغ. وانظر: اللسان(أهب).

(٦) الأديم: الجِلْدُ ما كان.

(٧) القضيم: الجلد الأبيض يُكتب فيه.

(٨) البحر ٥/٣٥٧.

(٩) الإملاء ٢/٦٠.

أو عَمود مثل: أَدِيْم وأَدَم، وأَفِيْق(١) وأَفَق، وإهاب وأَهَب، ولا خامسَ لها».
قلت: فجعلوا فَعُولاً كفَعِيْل في ذلك، وفيه نظر؛ لأنَّ الأوزانَ لها خصوصيةٌ فلا يلزمُ مِنْ جَمْعِ فَعِيل على كذا أن يُجْمع عليه فَعُول، فكان ينبغي أن يُنَظِّروه بأنَّ فَعُولاً جُمِعَ على فَعَل.

ثم قول أبي البقاء «ولا خامسَ لها» يعني أنه لم يُجْمَعْ على فَعَل إلَّا هذه الخمسةُ: عِماد، وعَمُود، وأَدِيم(٢)، وأَفِيْق، وإهاب، وهذا الحصرُ ممنوعٌ لِما ذكرْتُ لكَ مِنْ نحو: قَضِيم وقَضَم. ويُجْمعان في القِلَّة على «أَعْمِدة».

وقرأ أبو حَيْوة ويحيىٰ بن وثاب «عُمُد» بضمتين، ومفردُه يحتمل أن يكونَ عِماداً كشِهاب وشُهُب، وكِتاب وكُتُب، وأن يكون عَمُوداً/ كرَسُول [٥٢٤/ب] ورُسُل، وقد قرِيء في السبع: «في عَمَدٍ مُمَدَّدَة» (٣) بالوجهين. وقال ابن عطية(٤) في عَمَد: «اسم جمعِ عَمُود، والبابُ في جمعه «عُمُد» بضم الحروفِ الثلاثة كرَسُوْل ورُسُل».

قال الشيخ (٥): «وهذا وهمٌ، وصوابُه بضم الحرفين؛ لأن الثالث هو حرفُ الإعراب، فلا تُعْتبر ضمةٌ في كيفية الجمع».

والعِماد والعَمود: ما يُعَمَّد به، أي: يُسْنَدُ، يقال: عَمَدْتُ الحائطَ

---

(١) الأفيق: الجلد لم يدبغ.
(٢) البحر ٥/ ٣٥٩، الكشاف ٢/ ٣٤٩، المحرر ٨/ ١١١.
(٣) الآية ٩ من الهمزة. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بضمتين، والباقون بفتحتين. السبعة ٦٩٧.
(٤) المحرر ٨/ ١١١.
(٥) البحر ٥/ ٣٥٩.

أَعْمِدُه عَمْداً، أي: أَدْعَمْتُه فاعتمد الحائطُ على العِماد. والعَمَدُ: الأساطينُ. قال النابغة(١):

٢٨٤١ـ وخَيِّسَ الجِنَّ إني قد أَذِنْتُ لهم
يَبْنُون تَدْمُرَ بالصُّفَّاح والعَمَدِ

والعَمْدُ: هو قَصْدُ الشيءِ والاستنادُ إليه، فهو ضِدُّ السهو، وعمودُ الصبح: ابتداءُ ضوئِه تشبيهاً بعمود الحديد في الهيئة، والعُمْدَةُ: ما يُعتمد عليه مِنْ مالٍ وغيرِه، والعَميد: السيِّدُ الذي يَعْمِدُه الناسُ، أي: يَقْصِدُونه.

قوله: «تَرَوْنَها» في الضميرِ المنصوبِ وجهان، أحدهما: أنه عائدٌ على «عَمَد» وهو أقربُ مذكورٍ، وحينئذٍ تكون الجملةُ في محل جَرٍّ صفةً لـ «عَمَد»، ويجيءُ فيه الاحتمالان المتقدمان: من كونِ العَمَد موجودةً، لكنها لا تُرى، أو غيرَ موجودةٍ البتةَ. والثاني: أن الضميرَ عائدٌ على «السموات». ثم في هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها، أي: استشهد برؤيتهم لها كذلك، ولم يَذْكر الزمخشريُّ(٢) غيرَه. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِن «السموات»، وتكونُ حالاً مقدرة؛ لأنها حين رَفْعِها(٣) لم نكن مَخْلُوْقِينَ، والتقدير: رَفَعَها مَرْئيةً لكم.

وقرأ أُبَيٌّ(٤) «تَرَوْنَه» مراعاةً للفظ «عَمَدَ» إذ هو اسمُ جمعٍ. وهذه القراءةُ رجَّح بها الزمخشريُّ(٥) كونَ الجملةِ صفةً لـ «عَمَد».

(١) ديوانه ١٣، والمحرر ٨/١١١، والبحر ٥/٣٥٧، واللسان (عمد)، وخيَّس: ذلَّل، وتدمر: بلدة بالشام. والصفَّاح: حجارة عراض رقاق.

(٢) الكشاف ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٣) قوله «رَفْعِها» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٥/٣٥٩.

(٥) الكشاف ٢/٣٤٩.

وزعم بعضُهم أنَّ «تَـرَوْنهـا» خبـرٌ لفـظاً، ومعنـاه الأمـر[1]، أي: رَوْهـا وانظروا إليها لتعتبروا بها. وهو بعيدٌ، ويتعيَّنُ على هذا أن تكونَ مستأنفةً؛ لأنَّ الطلبَ لا يقـع صفةً ولا حالاً.

و «ثم» في «ثم استـوىٰ» لمجردِ العطفِ لا للترتيب؛ لأنَّ الاستـواءَ على العرش غيرُ مرتَّبٍ على رَفْـع السموات.

قوله: «يُدَبِّرُ الأمرَ، يُفَصِّل الآياتِ» قرأ العامَّةُ هـذين الحرفين بـالياء مِنْ تحتُ جَـرْياً على ضميـرِ اسمِ الله تعالىٰ، وفيهمـا وجهان، أحـدُهمـا ـ وهـو الظاهر ـ : أنهما مستأنفان للإِخبارِ بذلك. والثاني: أن الأولَ حالٌ مِنْ فاعـلِ «سَخَّر»، والثاني حالٌ مِنْ فاعل «يُدَبِّر».

وقرأ[2] النخعي وأبان بن تغلب: «نُـدَبِّرُ الأمـرَ، نُفَصِّل» بـالنون فيهمـا، والحسنُ والأعمشُ «نُفَصِّـل» بـالنـون، «يُـدَبِّـر» بـاليـاء. قـال المهـدوي: «لم يُخْتَلَفْ في «يُدَبِّر»، يعني أنه بالياء، وليس كما ذَكَر لِما قدَّمْتُه عن النخعيِّ وأبان بن تغلب.

آ. (٣) والـرَّواسِي: الثوابت وهي الجبـال، وفَواعِـل الوصفُ لا يَـطَّرِدُ إلَّا في الإِنـاث، إلَّا أن المكسَّر ممَّـا لا يَعْقِلُ يجـري مَجْرىٰ جمـعِ الإِنـاث، وأيضاً فقد كَثُرَ استعمالُه كالجوامِد فجُمِـعَ كحـائط وحوائط وكـاهِل وكـواهل. وقيل: هو جمـعُ راسِيَة، والهاء للمبالغة، والرُّسُوُّ: الثبوت قال[3]:

---

(١) قوله «ومعناه الأمر» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) الإتحـاف (تحقيق شعبان إسمـاعيل) ٢/١٥٩، ونصَّ على أن الحسن قـرأ «ندبِّـر»، وكذا في الشواذ ٦٦، وانظر: البحر ٥/٣٦٠.

(٣) البيت لـلأحوص، وهـو في مستدرك ديـوانه ٣٧٢، واللسـان (رسـا) بـروايـة «سـوى خـالـدات»، والمحـرر ٨/١١٥. والخـالـدات هنـا: الأثـافي. ويـرمـن: يبـرحن. والهامد: الرماد الساكن. والأشعث: هنا الوتد. والفهر: ضرب من الحجر يكون ملء الكف.

٢٨٤٢ـ بـهِ خـالـداتٌ مـا يَـرِمْنَ وهـامِـدٌ
وَأَشْعَثُ أَرْسَتْـهُ الـوَليـدةُ بـالـفِهْـرِ

قوله: «ومِنْ كـلِّ الثمرات» يجـوز فيه ثـلاثةُ أوجـه، أحدهـا: أَنْ يتعلَّقَ بـ «جَعَل» بعده، أي: وجعل فيها زوجين اثنين مِنْ كلٍ، وهو ظاهر. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ من «اثنين»؛ لأنـه في الأصـلِ صفـةٌ لـه. والثـالث: أن يَتِمَّ الكـلامُ على قـولـه «ومن كـلِّ الثمـرات» فيتعلَّقَ بـ «جَعَـلَ» الأولى على أنـه من عـطفِ المفـردات، يعني عَـطَفَ على معمـول «جعـل» الأولى، تقـديـرُه: أنـه جَعَـلَ في الأرض كـذا وكـذا ومن كـل الثمرات. قـال أبو البقاء[1]: «ويكون جَعَلَ الثاني مستأنفاً».

و «يُغشِي الليـلَ» تقدَّم الكـلامُ[2] فيه وهـو: إمَّا مستـأنفٌ وإمَّا حـالٌ مِنْ فاعلِ الأفعالِ قبله.

آ. (٤) **قـولـه تعـالى: ﴿وفي الأرض قِطَـعٌ﴾**: العـامَّـة على رفـع «قِـطَـعٌ» و «جنـات»: إمَّـا على الابتـداء، وإمَّا على الفـاعليـة بـالجـارِّ قبله. وقرىء[3] «قِطَعـاً متجاوراتٍ» بـالنصب، وكذلـك في بعض المصاحف، على إضمار «جَعَلَ».

وقرأ[4] الحسن «وجناتٍ» بكسر التاء وفيها أوجهٌ، أحـدُها: أنـه جرٌّ عـطفاً على «كـلِ الثمـرات». الثـانـي: أنـه نصبٌ نَسَقـاً على «زَوْجَيْنِ اثنين» قـالـه الزمخشري[5]. الثالث: نَصْبُه نسقـاً على «رواسي». الرابـع: نَصْبُـه بإضمـار

---

(١) الإملاء ٢/ ٦٠.
(٢) في الآية ٥٤ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٣٤١. والسبعة ٣٥٧.
(٣) وهي قراءة الحسن. انظر: الإتحاف ٢/ ١٥٩. والبحر ٥/٣٦٣.
(٤) الإتحاف ٢/ ١٥٩، والبحر ٥/٣٦٣.
(٥) الكشاف ٢/ ٣٤٩.

«جَعَلَ» وهو أَوْلى لكثرةِ الفواصلِ في الأوجهِ قبله. قال أبو البقاء[1]: «ولم يَقْرَأ أحدٌ منهم «وزرعاً» بالنصب».

قوله: «وزَرْعٌ ونخيلٌ صِنْوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ» قرأ[2] ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع في الأربعة، والباقون بالخفض. فالرفعُ في «زَرْعٌ ونخيلٌ» للنسقِ على «قِطَعٌ» وفي «صِنْوان» لكونِهِ تابعاً لـ «نخيل»، و«غيرُ» لعطفِهِ عليه.

وعاب الشيخُ[3] على ابن عطية[4] قولَه «عطفاً على «قطع»[5] قال: «وليسَتْ عبارةً محررةً؛ لأنَّ فيها ما ليس بعطف وهو صِنْوان». قلت: ومثل هذا غيرُ مَعيبٍ لأنه عطفٌ محققٌ، غايةُ ما فيه أنَّ بعضَ ذلك تابعٌ، فلا يُقْدَحُ في هذه العبارة.

والخفضُ مراعاةً لـ «أعناب». وقال ابن عطية[6]: «عطفاً على «أعناب»، وعابَها الشيخ[7] بما تقدَّم، وجوابُه ما تقدَّم.

وقد طعنَ قومٌ على هذه القراءة وقالوا: ليس الزرعُ من الجنات، رُوِيَ ذلك عن أبي عمرٍو[8]. وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّ الجنةَ احتَوَتْ على النخيلِ والأعنابِ والزرعِ كقوله: «جَعَلْنا لأحدِهما جَنَّتَيْن مِنْ أعنابٍ

---

(١) الإملاء ٢/٦١.
(٢) السبعة ٣٥٦، الحجة ٣٦٩، التيسير ١٣١، الإتحاف ٢/١٦٠، البحر ٥/٣٦٣.
(٣) البحر ٥/٣٦٣.
(٤) المحرر ٨/١١٦.
(٥) عبارة البحر «عطفاً على أعناب» وهي تحريف.
(٦) المحرر ٨/١١٦.
(٧) البحر ٥/٣٦٣.
(٨) البحر ٥/٣٦٣.

وحَفَفْناهما بنَخْلٍ وجعلنا بينهما زَرْعاً»[1]. وقال أبو البقاء[2]: «وقيل:
[٥٢٥/أ] المعنى: ونبات/ زرعٍ فَعَطَفَه على المعنى». قلت: ولا أدري ما هذا الجوابُ؟ لأنَّ الذي يمنَع أن تكون الجنةُ من الزرعِ يمنع أن تكونَ من نباتِ الزرع، وأيُّ فرق؟

والصِّنْوانُ: جَمْع صِنْوٍ كقِنْوان جمع قِنْو، وقد تقدم تحقيق هذه البنية في الأنعام[3]. والصِّنْوُ: الفَرْعُ، يَجْمعه وفرعاً آخر أصلٌ واحدٌ، وأصله المِثْلُ، وفي الحديث[4]: «عَمُّ الرجل صِنْوُ أبيه»، أي: مثلُه، أو لأنهما يجمعهما أصلٌ واحد.

والعامَّة على كسرِ الصاد. وقرأ[5] السلمي وابن مصرِّف وزيدُ بن علي بضمِّها[6]، وهي لغةُ قيسٍ وتميم، كذِئْب وذُؤْبان. وقرأ الحسنُ وقتادةُ بفتحها، وهو اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسير؛ لأنه ليس مِنْ أبنيتِه فَعْلان، ونظيرُ «صَنْوان» بالفتح «السَّعْدان»[7]. هذا جمعُه في الكثرةِ، وأمَّا في القِلَّة فيُجْمع على أصْنَاءٍ كحِمْل وأَحْمال.

قوله: «يُسْقَىٰ» قرأه[8] بالياء مِنْ تحتُ ابنُ عامر وعاصمٌ، أي: يُسقى

---

(١) الآية ٣٢ من الكهف.
(٢) الإملاء ٢/٦١.
(٣) في الآية ٩٩. وانظر: الدر ٥/٧٢.
(٤) رواه أبو داود في كتاب الزكاة، ٢١ باب في تعجيل الزكاة، ٢/٢٧٥، وأحمد في مسنده ١/٩٤.
(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٣٦٣، المحتسب ١/٣٥١، المحرر ٨/١١٨، الشواذ ٦٦.
(٦) وهي رواية القوَّاس عن حفص، عن عاصم كما في السبعة ٣٥٦.
(٧) السَّعْدان: شوك النخل مفرده «سَعْدانة».
(٨) السبعة ٣٥٦، التيسير ١٣١، البحر ٥/٣٦٣، الإتحاف ٢/١٦٠.

مـا ذُكِرَ، والبـاقون بـالتاء مِنْ فـوقُ مراعـاةً للفظِ ما تقـدم، وللتأنيث في قـولـه «بعضَها».

قوله: «ونُفَضِّل» قرأه[1] بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للفاعل الأخَوان، والبـاقون بنونِ العظمة[2]. ويحيـى بن يعمر وأبو حيوة «يُفَضَّل» بالياء مبنياً للمفعول[3]، «بعضُها» رفعاً. قال أبو حـاتم: «وَجَدْتُـه كذلـك في مصحف يحيـى بن يعمر» وهو أولُ مَنْ نَقَّط المصاحفَ. وتقدَّم الخلاف[4] في «الأُكُل» في البقرة[5].

و «في الأُكُل» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه ظرفٌ للتفضيل. والثـاني: أنه حـال من «بعضِها»، أي: نُفَضِّـل[6] بعضَها مـأكولاً، أي: وفيـه الأكلُ، قـاله أبو البقاء[7]، وفيه بُعْدٌ مِنْ جهة المعنىٰ والصناعة.

آ. (٥) **قوله تعـالى: ﴿فَعَجَبٌ قولُهم﴾**: يجـوز فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُها: أنه خبرٌ مقدمٌ، و «قولُهم» مبتـدأ مؤخرٌ، ولا بـد مِنْ حَذْفِ صفـةٍ لتتِمَّ الفائدةُ، أي: فَعَجَبٌ أيُّ عَجَبٍ، أو غريب ونحوه. والثاني: أنه مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ ما ذكرْتُه مِن الـوصفِ المقدَّرِ، ولا يَضُـرُّ[8] حينئذٍ كـونُ خبرِه معـرفةً،

---

(١) قوله «ونفضِّل قرأه» مخروم في الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٥٧، البحر ٥/٣٦٣، التيسير ١٣١، الإتحاف ٢/١٦٠، الشواذ ٦٦.

(٣) قوله «للمفعول» مخروم في الأصل، أثبتناه مـن (ش).

(٤) قوله «وتقدم الخلاف في» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) الآيـة ٢٦٥، وانظر: الـدر ٢/٥٩٣. وقرأ بسكـون الكاف نـافـع وابن كثيـر. انـظر: الإتحاف ٢/١٦٠.

(٦) قوله «نفضِّل» مخروم في الأصل.

(٧) الإملاء ٢/٦١.

(٨) قوله «ولا يضر» مخروم في الأصل.

وهـذا كما أَعْـرب سيبويـهِ[١] «كم» مِنْ «كم مالُـك» و«خيرٌ» مِنْ «اقصِـدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه» مبتدأين لمسوِّغ الابتداء بهما، وخبرُهما معرفةٌ. قالـه الشيـخ[٢] وللنزاعِ فيه مجالٌ.

على أنَّ هنـاك عِلَّةً لا تَتَأَتَّى ههنـا: وهي أن الذي حَمَـلَ سيبـويـهِ على ذلك في المسألتين أنَّ أكثرَ ما يقـع موقـعَ «كم» و«خير» مـا هو مبتـدأ، فلذلك حَكَمَ عليهما بحكمِ الغالبِ بخلافِ ما نحن فيه.

الثـالث: أنَّ «عجبٌ» مبتدأٌ بمعنى مُعْجِب، و«قـولُهم» فاعـلٌ به، قـاله أبـو البقـاء[٣]، وردَّ عليـه الشيـخُ[٤]: بـأنهم نَصُّـوا على أن «فَعَـلًا» و«فُعْلَة» و«فِعْـلًا» يَنُوب عن مفعـولٍ في المعنى ولا يعمل عملَه، فـلا تقـول: مـررتُ بـرجلٍ ذِبْـحٍ كبشُـه، ولا غُرْفـةٍ مـاؤه، ولا قَبَضٍ مـالُـه». قلت: وأيضـاً فـإن الصفـاتِ لا تعملُ إلَّا إذا اعتمَـدَتْ على أشياءَ مخصـوصـةٍ، وليس منهـا هنـا شيءٌ.

قـوله: «أإذا كنَّـا تـرابـاً أإنـا لفي خَلْقٍ جـديـد» يجـوز في هـذه الجملةِ الاستفهاميةِ وجهان، أحدُهما: ـ وهو الظاهر ـ أنها منصوبةُ المحلِّ لحكـايتها بالقولِ. والثاني: أنها وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ بـدلاً مِنْ «قولُهم»، وبـه بـدأ الزمخشـري[٥]، ويكون بـدلَ كلٍ مِنْ كـل، لأنَّ هـذا هـو نفسُ قـولِهم. و«إذا» هنا ظرفٌ محضٌ، وليس فيها معنى الشرطِ، والعاملُ فيها مقدرٌ يُفَسِّـره «لَفي خَلْقٍ جديدٍ» تقديرُه: أإذا كنا تراباً نُبْعَثُ أو نُحْشَر، ولا يَعْمـل فيها «خَلْقٍ

(١) انظر: المسألة في الكتاب ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠، ١/١٦٦.
(٢) البحر ٥/٣٦٦.
(٣) الإملاء ٢/٦١.
(٤) البحر ٥/٣٦٦.
(٥) الكشاف ٢/٣٤٩.

جـديدٍ» لأنَّ مـا بعد «إذا» لا يعمـل فيمـا قبلهـا، ولا يعمـل فيهـا أيضـاً «كُنَّـا» لإضافتها إليها.

واختلف القـرَّاءُ في هذا الاستفهـامِ المكررِ اختـلافاً منتشـراً، وهـو في أحدَ عشرَ موضعاً من القرآن، فلا بُدَّ مِنْ تعيينها وبيانِ مراتبِ القرَّاء فيها، فـإنَّ فـي ضبطها عُسْراً يَسْهُل بعَوْنِ الله تعالىٰ:

أمَّـا المواضـعُ المـذكورةُ، فـأوَّلُها مـا في هذه السـورة. الثاني والثـالث كلاهما في «الإسراء» وهما: «أإذا كنَّا عظاماً ورُفاتاً أإنَّا لمبعوثون خَلْقاً جديداً» مـوضعان[1] الـرابـع: في «المؤمنون»[2]. «أإذا مِتْنـا وكنَّا تـراباً وعـظامـاً أإنَّـا لَمَبْعُوْثون»، / وفي «النمل»[3]: «أإذا كنا تراباً [وآباؤنا] أإنا لمُخْرَجون». وفي [٥٢٥/ب] «العنكبوت»[4]: «إنكم لَتَأْتُوْن الفاحشةَ ما سبقكم بهـا مِنْ أحدٍ من العـالمين، أإنكم لتأتون الرجـال». وفي «ألم، السجدة»[5]: «أإذا ضَلَلْنـا في الأرض أإنَّا لفي خَلْق جديد». وفي «الصـافات» مـوضعان[6]، وفي الـواقعة[7] مـوضـعٌ: «أإذا مِتْنا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنَّا لمبعوثون». وفي «النازعات»[8]: «أإنَّا لَمَـرْدُودون في الحافِرَة، أإذا كُنَّا عِظاماً نَخِرة».

---

(١) الآية ٤٩، والآية ٩٨.

(٢) الآية ٨٢.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ٢٨ ـ ٢٩.

(٥) الآية ١٠.

(٦) الآية ١٦: «أإذا مِتْنـا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنا لمبعـوثـون».
الآية ٥٣: «أإذا مِتْنـا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنا لَمَـدِينـون».

(٧) الآية ٤٧.

(٨) الآية ١١.

هذه هي المواضعُ المختلَفُ فيها، وأمَّا ضبطُ الخلافِ فيها بالنسبةِ إلى القرَّاء ففيه طريقان، أحدهما بالنسبة إلى ذِكْر القُرَّاء، والثاني: بالنسبة إلى ذِكْر السُّوَر وهذا الثاني أقربُ، فلذلك بَدَأْتُ به فأقول: هذه المواضعُ تنقسم قسمين: قسمٌ منها سبعةُ مواضعَ لها حكمٌ واحدٌ، وقسمٌ منها أربعةُ مواضعَ، لكلٍ منها حكمٌ على حِدَته.

أمَّا القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث في سبحان(1)، والرابع في المؤمنين، والخامس في ألم السجدة، والسادس والسابع في الصَّافات، وقد عَرَفْتَ أعيانَها ممَّا تقدَّمَ.

أمَّا حكمُها(2): فإنَّ نافعاً والكسائيَّ يستفهمان في الأول ويُخْبران في الثاني، وأن ابنَ عامرٍ يُخْبِر في الأول، ويستفهم في الثاني(3)، وأنَّ الباقين يَسْتفهمون في الأول والثاني.

وأمَّا القسمُ الثاني: فأوَّله [ما في سورة النمل](4)، وحكمُه: أنَّ نافعاً يُخْبِر في الأول ويستفهم في الثاني، وأن ابنَ عامر والكسائي يعكِسُه، أي: يَسْتفهمان في الأول ويُخْبِران في الثاني، وأنَّ الباقين يَسْتفهمون فيهما. الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمُه: أن نافعاً وابنَ كثير وابنَ عامرٍ وحفصاً يُخْبرون في الأول ويستفهمون في الثاني، وأن الباقين يستفهمون فيهما.

---

(1) وهي الإسراء.

(2) ثمة اختلاف في كتب القراءات، وذلك لاختلاف الرواة عن القرّاء. انظر: السبعة ٣٥٧، الإتحاف ٢/ ١٦٠، البحر ٥/ ٣٦٥، التيسير ١٣٢، الحجة ٣٧٠، النشر ١/ ٣٧٢.

(3) قوله «الثاني» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(4) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمُه: أن نـافعاً والكسـائيَّ يستفهمان[1] في الأول، ويُخبـران في الثاني، وأن البـاقين يستفهمـون فيهمـا. الـرابـع مـا في سورة النازعات، وحكمه: أنَّ نافعاً وابن عامر والكسـائي يستفهمون في الأول ويخبرون في الثاني، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما.

وأمَّا الطريقُ الآخَرُ بالنسبة إلى القراء فأقول: إن القـراء فيها على أربـعِ مراتبَ، الأولىٰ: أن نافعاً ـ رحمه الله ـ قرأ بالاستفهام في الأول وبالخبـر في الثـاني، إلا في النمل والعنكبـوت فإنـه عَكَسَ. المرتبـة الثانيـة: أن ابن كثير وحفصـاً قـرآ بـالاستفهـام في الأول والثـاني، إلا الأولَ من العنكبـوت فقــرآه بـالخبر. المـرتبة الثـالثة: أن ابنَ عـامر قـرأ بالخبـر في الأول والاستفهـام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بـالاستفهام في الأول، وبـالخبر في الثـاني، وفي الـواقعـة بـالاستفهـام فيهمـا. المـرتبـة الـرابعة: البـاقون ـ وهم أبـو عمرو وحمـزة وأبو بكـر ـ قرؤوا بـالاستفهام في الأول والثـاني، ولـم يخالِفْ أحـدٌ منهم أصلَه، وإنما ذكـرت هذين الـطـريقين لعُسْرهما وصعوبةِ استخراجهما من كتب القراءات.

ثم الـوجهُ في قـراءةِ مَن استفهم في الأول والثـاني قَصْـدُ المبـالغـة في الإنكار، فأتىٰ به في الجملة الأولى، وأعاده في الثانية تأكيداً لـه، والوجـهُ في قـراءة منْ أتىٰ به مـرة واحدةً حصـولُ المقصـودِ بـه؛ لأنَّ كـلَّ جملة مـرتبـطةٌ بالأخرى، فإذا أنكرَ في إحداهما حَصَل الإنكار في الأخـرىٰ، وأمَّا مَنْ خـالف أصلَه في شيءٍ من ذلك فلاتِّباعِ الأثَر.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿قبلَ الحسنـة﴾**: فيه وجهـان، أحدهمـا: أنه متعلقٌ بالاستعجال ظرفاً له، والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حالٌ مقدَّرةٌ مِن «السَّيِّئة» قاله أبو البقاء[2].

---

(١) الأصل: «يستفهما» وهو سهو.

(٢) الإملاء ٢/٦١.

قوله: «وقد خلَتْ» يجوز أن تكونَ حالاً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على فتح الميم وضمِّ المثلثة، الواحدة «مَثُلَة»، كسَمُرَة وسَمُرات[1]، وهي العقوبةُ الفاضحة. قال ابن عباس: «العقوباتُ المستأصِلات كَمَثُلَةِ قَطْعِ الأذن والأنف ونحوِهما»، سُمِّيَت بذلك لما بين العقاب والمُعَاقَب من المماثلة كقوله: «وجزاءُ سيِّئةٍ سيِّئةٌ مثلها»[2]، أو لأَخْذِها من المِثال بمعنى القِصاص، يقال: أَمْثَلْتُ الرجلَ منْ صاحِبه وأقْصَصْته، بمعنى واحد، أو لأَخْذِها مِنْ ضَرْبِ المَثَل لعِظَم شأنها.

وقرأ[3] ابن مُصَرِّف بفتح الميم وسكون الثاء. قيل: وهي لغةُ الحجاز في «مَثْلة». / وقرأ ابن وثَّاب بضمِّ الميم وسكونِ الثاء، وهي لغة تميم. وقرأ الأعمشُ ومجاهدٌ بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكرٍ في روايةٍ بضمهما. [٥٢٦/أ]

فأمَّا الضمُّ والإِسكانُ فيجوز أن يكونَ أصلاً بنفسه لغة، وأن يكونَ مخففاً مِنْ قراءة مَنْ ضمَّهما. وأمَّا ضمُّهما فيُحْتمل أيضاً أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ إتباعاً مِنْ قراءة الضمِّ والإِسكان نحو: العُسُرِ في العُسْر، وقد عُرِفَ ما فيه.

قوله: «على ظلمِهم» حال من «للناس». والعامل فيها قال أبو البقاء[4]: «مغفرة» يعني أنه هو العامل في صاحبها.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿ولكلِّ قومٍ هادٍ﴾** فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن هذا كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌّ من مبتدأ وخبر. الثاني: أنَّ «لكلِّ قومٍ» متعلقٌ بهادٍ، و «هادٍ» نَسَقٌ على مقدَّر، أي: إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكل قوم. وفي هذا

---

(١) السمرة: ضرب من شجر الطلح.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٣٦٦، الشواذ ٦٦، المحتسب ١/٣٥٣.

(٤) الإملاء ٢/٦١.

الوجهِ الفصلُ بين حرفِ العطفِ والمعطوف بالجارِّ، وفيه خلافٌ تقدَّم. ولمَّا ذكر الشيخ[1] هذا الوجهَ لم يذكر هذا الإشكالَ، ومِنْ عادته ذِكْرُه رادّاً به على الزمخشري[2]. الثالث: أنَّ هادياً خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: [إنما أنت منذرٌ][3]، وهو لكلِّ قومٍ هادٍ، فـ «لكلٍّ» متعلقٌ به أيضاً.

ووقف ابن كثير[4] على «هادٍ» و «واقٍ»[5] حيث وقعا، وعلى «والٍ»[6] هنا [وباقٍ[7] في النحل بإثبات][8] الياء، وحَذَفها الباقون. ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب، ونَقَل عن ورش أنه خَيَّر في الوقف [بين الياءِ وحَذْفِها، والباب][9] هو كلُّ منقوصٍ منوَّنٍ غيرِ منصوبٍ.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿اللهُ يعلمُ﴾**: يجوز في الجلالة وجهان، أحدُهما: أنها خبرُ مبتدأٍ مضمر، [أي: هو الله، وهذا][10] على قول مَنْ فَسَّر هادياً بأنه هو الله تعالىٰ، فكأنَّ هذه الجملةَ تفسيرٌ له، وهذا عَنَىٰ الزمخشريُّ بقوله[11]: «وأن يكونَ المعنىٰ: هو الله تفسيراً لهادٍ على الوجه الأخير، ثم ابتدأ

---

(١) البحر ٥/٣٦٧.

(٢) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى هذا الوجه. انظر: الكشاف ٢/٣٥٠.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) السبعة ٣٦٠، الإتحاف ٢/١٦١، التيسير ١٣٣، النشر ٢/١٣٧، البحر ٥/٣٦٨.

(٥) الآية ٣٤ من الرعد «وما لهم من الله مِنْ واقٍ».

(٦) الآية ١١ من الرعد «وما لهم مِنْ دونه مِنْ والٍ».

(٧) الآية ٩٦ من النحل «وما عند الله باق».

(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٩) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١٠) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١١) الكشاف ٢/٣٥١.

فقال: «يَعْلَم». والثاني: أن الجلالةَ مبتدأ و«يَعْلَمُ» خبرُها، وهو كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌّ.

قال الشيخ[1]: «ويَعْلَمُ هنا متعديةٌ إلى واحدٍ، لأنه لا يُراد هنا النسبةُ، إنما المرادُ[2] تعلُّق العلمِ بالمفردات». قلت[3]: وإذا كانت كذلك كانت عِرْفانيةً، وقد قدَّمْتُ أنه لا ينبغي أن يجوزَ نسبةُ هذا إلى اللَّهِ تعالىٰ، وحَقَّقْتُه فيما تقدَّم، فعليك باعتباره في موضعه من سورة الأنفال[4].

قوله: «ما تَحْمِل»: «ما» تحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أن تكون موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوف، أي: ما تحمله. والثاني: أن تكونَ مصدريةً فلا عائدَ. والثالث: أن تكونَ استفهاميةً، وفي محلها وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«تحملُ» خبرُه، والجملة معلِّقةٌ للعلم. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بـ«تَحْمل» قاله أبو البقاء[5]، وهو أَوْلىٰ، لأنه لا يُحْوِجُ إلى حَذْفِ عائدٍ، ولا سيما عند البصريين فإنهم لا يُجيزون «زيدٌ ضربْتُ»، ولم يذكرِ الشيخُ[6] غيرَ هذا، ولم يتعرَّضْ لهذا الاعتراض.

و«ما» في قوله «وما تَغِيضُ... وما تَزْداد» محتملةٌ للأوجهِ المتقدمة. وغاض وزاد سُمِع تعدِّيهما ولزومُهما، فلك أن تدَّعيَ حَذْفَ العائدِ على القول بتعدِّيهما، وأن تجعلَها مصدريةً على القولِ بمصدرهما.

قوله: «عندَه» يجوزُ أن يكونَ مجرورَ المحلِّ صفةً لشيءٍ، أو مرفوعَه

---

(١) البحر ٥/٣٦٩.

(٢) قوله «المراد» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «قلت» مخروم في الأصل.

(٤) انظر: الدر ٥/٦٣٠.

(٥) الإملاء ٢/٦٢.

(٦) أي غير كونها استفهاماً مبتدأ و«تحمل» خبره. البحر ٥/٣٦٩.

صفةً لـ «كل»، أو منصوبَه ظرفاً لقوله «بمقدار» أو ظرفاً للاستقرار الذي تَعَلَّق به الجارُّ لوقوعِه خبراً.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿عالِمُ الغيب﴾**: يجوز أن يكونَ مبتدأً وخبرُه «الكبيرُ المتعالِ»، وأن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو عالِمٌ. وقرأ زيدُ بن عليّ «عالِمَ» نصباً على المدح. ووقف ابن كثير[1] وأبو عمرو في روايةٍ على ياء «المتعالِ» وصلاً ووقفاً، وهذا هو الأشهرُ في لسانهم، وحَذَفَها الباقون وصلاً ووقفاً لحَذْفِها في الرسم. واستسهل سيبويه[2] حَذْفَها في الفواصل والقوافي ولأن «أل» تعاقِبُ التنوين، فَحُذِفَتْ[3] معها إجراءً لها مُجْراها.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿سواءٌ منكم مَنْ أَسَرَّ﴾**: في «سواءٌ» وجهان، أحدُهما: أنه خبرٌ مقدَّمٌ، و «مَنْ أَسَرَّ» و «مَنْ جَهَرَ» هو المبتدأ، وإنما لم يُثَنَّ الخبر لأنه في الأصل مصدرٌ، وهو هنا بمعنى مُسْتَوٍ، وقد تقدَّم الكلامُ فيه أوَّلَ هذا الموضوع[4]، و «منكم» على هذا حالٌ من الضمير المستتر في «سواءٌ» لأنه بمعنى «مُسْتَوٍ». قال أبو البقاء[5]: «ويَضْعُفُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «أَسَرَّ» أو «جَهَرَ» لوجهين، أحدُهما: تقديمُ ما في الصلةِ على الموصولِ أو الصفة على الموصوف، والثاني: تقديمُ الخبرِ على «منكم»،

(١) السبعة ٣٥٨. وأبو عمرو في رواية عبد الوارث.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩. قال: «وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه أن لا يُحذف: يُحذف في الفواصل والقوافي».

(٣) أي فحذفت الياء مع أل إجراء للياء مع أل مجرى نون التنوين مع أل، والأوضح أن يقول: مجراه، أي مجرى التنوين.

(٤) انظر: الدر المصون ١/١٠٧.

(٥) الإملاء ٢/٦٢.

وحقُّه أن يقعَ بعده». قلت: [قوله][1] «وحقُّه أن يقع بعده» يعني بعده وبعد
[٥٢٦/ب] المبتدأ، وإلا يَصِرْ / كلامُه لا معنى له.

والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداءُ به لوصفِه بقوله «مِنْكم» وأَعْرَبَ سيبويه[2]«سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ» كذلك. وقولُ ابن عطية[3] أن سيبويه ضَعَّفَ ذلك بأنه ابتداءٌ بنكرة، غَلَطٌ عليه.

قوله: «وسارِبٌ بالنهارِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على «مُسْتَخْفٍ»، ويُرادُ بـ «مَنْ» حينئذ اثنان، وحَمَلَ المبتدأَ الذي هو لفظةُ « هو » على لفظِها فأفرده، والخبرَ على معناها فثَنَّاه. الوجه الثاني: أن يكونَ عطفاً على «مَنْ هو مُسْتَخْفٍ» لا على مُسْتَخْفٍ وحدَه. ويُرَجِّح هذين الوجهين ما قاله الزمخشري[4]. قال رحمه الله: «فإنْ قلت: كان حقُّ العبارة أن يُقال: «ومَنْ هو مُسْتَخْفٍ بالليل ومَنْ هو ساربٌ بالنهار؛ حتى يتناولَ معنى الاستواء المستخفي والساربُ، وإلاَّ فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وساربٌ. قلت: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ قولَه «وساربٌ» عطفٌ على «مَنْ هو مُسْتَخْفٍ» لا على «مُسْتَخْفٍ». والثاني: أنه عَطْفٌ على «مُسْتَخْفٍ»، إلا أنَّ «مَنْ» في معنى الاثنين، كقوله[5]:

٢٨٤٣ـ .... نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

كأنه قيل: سواءٌ منكم اثنان[6]: «مُسْتَخْفٍ بالليل وساربٌ بالنهار».

---

(١) زيادة من (ش).
(٢) الكتاب ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٣) المحرر ٨/١٣٢.
(٤) الكشاف ٢/٣٥١.
(٥) تقدم برقم (١٢٣٣).
(٦) قوله «اثنان» مخروم في الأصل.

قلت: وفي عبارتِه بقوله «كان حقُّ العبارةِ كذا» سوءُ أدب. وقولـه: «كقـولِه: «نَكُنْ مثـلَ مَنْ» يشيـر إلى البيت المشهـور في قصـة بعضِهم[1] مـع ذئبٍ يخاطبه:

تَعَشَّ فإنْ عاهَـدْتَني لا تَخُونُني   نَكُنْ مِثْل مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبان

وليس في البيت حَمْلٌ على اللفظِ والمعنىٰ، إنما فيه حَمْلٌ على المعنى فقط، وهو مقصودُه. وقوله «وإلا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسارِبٌ» لو قال بهذا قائلٌ لأصاب الصـوابَ، وهو مـذهبُ ابنِ عباس ومجـاهدٍ، ذهبـا إلى أن المستخفي والسارب شخصٌ واحد، يَسْتخفي[2] بالليل ويَسْـرُب بالنهـار ليرىٰ تصرُّفَه في الناسِ.

الثالث: أن يكونَ على حذف «مَنْ» الموصـولة، أي: ومَنْ هـو سارِبٌ، وهذا إنما يَتَمشَّىٰ عند الكوفيين، فإنهم يُجيزون حَذْفَ الموصـول، وقد تقـدَّم استدلالُهم ذلك.

والسَّـارِب: اسمُ فاعـلٍ مِنْ سَـرَبَ يَسْـرُبُ، أي: تَصَـرَّف كيف شـاء. قال[3]:

٢٨٤٤ـ أَنَّىٰ سَـرَبْتِ وكنتِ غيرَ سَـرُوْبِ   وتُقَـرِّبُ الأحـلامُ غيـرَ قـريبِ

وقال آخر[4]:

٢٨٤٥ـ وكـلُّ أُناسٍ قـاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ   ونحنُ خَلَعْنَـا قَيْدَهُ فهـو سـارِبُ

---

(١) هو الفرزدق.
(٢) قوله «يستخفي» مخروم في الأصل.
(٣) البيت لقيس بن الخَطيم وهو في ديوانه ١٥، واللسـان (سرب)، والمحـرر ٨/١٣٤، والبحر ٥/٣٥٨.
(٤) تقدم برقم (١٦٣).

أي: متصرِّفٌ كيف تَوَجَّه، لا يدفعه أحدٌ عن مَرْعى، يَصِفُ قومه بالمَنَعَة والقوة.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿له﴾**: الضميرُ فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه عائدٌ على «مَنْ» المكررة، أي: لِمَنْ أسرَّ القولَ ولِمَنْ جَهَرَ به ولِمَنْ استخفى وسَرَب مُعَقِّبات، أي: جماعة من الملائكة يَعْقُبُ بعضُهم بعضاً. الثاني: أنه يعود على «مَنْ» الأخيرةِ، وهو قولُ ابنِ عباس. قال ابنُ عطية[١]: «والمُعَقِّبات على هذا: حَرَسُ الرَّجُلِ وجَلاوِزَتُه[٢] الذين يَحْفظونه. قالوا: والآيةُ على هذا في الرؤساء الكفارِ، واختاره الطبري[٣] في آخرين»، إلا أنَّ الماورديَّ[٤] ذكر على هذا التأويلِ أنَّ الكلامَ نفيٌ، والتقدير: لا يحفظونه. وهذا ينبغي أن [لا][٥] يُسْمَعَ البتة، كيف يَبْرُزُ كلامٌ موجَبٌ ويُراد به نفي؟ وحَذْفُ « لا » إنما يجوز إذا كان المنفيُّ مضارعاً في جوابِ قسمٍ نحو: «تالله تَفْتأ»[٦] وقد تقدَّم تحريرُه، وإنما معنى الكلام ـ كما قال المهدوي ـ يحفظونه مِنْ أمرِ اللَّهِ في ظنِّه وزعمه.

الثالث: أنَّ الضميرَ في « له » يعود على الله تعالى ذِكْرُه، وفي «يَحْفظونه» للعبد، أي: لله ملائكةٌ يحفظون العبدَ من الآفات، ويحفظون عليه أعمالَه، قاله الحسن.

الرابع: عَوْدُ الضميرين على النبي عليه السلام، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ قريبٌ، ولتقدُّم ما يُشْعر به في قوله: «لولا أُنْزِلَ عليه»[٧].

---

(١) المحرر ١٣٦/٨.
(٢) الجلاوِزة: ج جِلْواز وهو الشرطيُّ.
(٣) التفسير ١١٧/١٣، ١٢٣/١٣.
(٤) تفسير الماوردي ٣٢١/٢.
(٥) سقطت «لا» سهواً من الأصل وثبتت في (ش).
(٦) الآية ٨٥ من سورة يوسف. وانظر: الدر المصون ٥٤٦/٦.
(٧) الآية ٨ من الأنعام.

ومعَقِّبات: جمع «مُعَقِّب» بزنة مُفَعِّل، مِنْ عَقَّب الرجلُ إذا جاء على عَقِب الآخر؛ لأنَّ بعضَهم يُعَقِّب بعضاً، أو لأنهم يُعَقِّبون ما يتكلم به. وقال الزمخشري[1]: «والأصلُ معْتَقِبات، فَأُدْغمت التاءُ في القاف كقوله[2]: «وجاء المُعَذِّرون»، أي: المُعْتَذِرُوْن»، ويَجوز «مُعِقِّبات» بكسر العين ولم يُقرأ به. وقال الشيخ[3]: «وهذا وهمٌ فاحشٌ لا تُدْغم التاءُ في القاف، ولا القاف في التاء، لا مِنْ كلمةٍ ولا مِنْ كلمتين، وقد نصَّ التصريفيون على أن القافَ والكاف كلٌ منهما يُدْغم في الآخر، ولا يدغمان في غيرهما، ولا يُدْغم غيرهما فيهما. وأمَّا تشبيهُه بقوله: «وجاء المُعَذِّرون» فلا يتعيَّن أن يكونَ أصلُه «المُعْتَذِرون» وقد تقدَّم توجيهُه[4]، وأنه لا يتعيَّن ذلك فيه. وأمَّا قوله «ويجوز «مُعِقِّبات» بكسر العين فهذا لا يجوز لأنه بناه على أنَّ أصلَه «مُعْتَقِبات» فأُدْغِمَت التاءُ في القافِ، وقد بيَّنَّا أنَّ ذلك وهمٌ فاحشٌ»/. [٥٢٧/أ]

وفي «مُعَقِّبات» احتمالان، أحدهما: أن يكون جمع «مُعَقِّبة» بمعنى مُعَقِّب والتاء للمبالغة كعلاَّمَة ونَسَّابة، أي: مَلَكٌ مُعَقِّبٌ، ثم جُمِع كعَلاَّمات ونسَّابات. والثاني: أن يكون «مُعَقِّبة» صفةً لجماعة، ثم جُمِع هذا الوصفُ. وذكر ابن جرير[5] أنَّ «مُعَقِّبة» جمعُ مُعَقِّب، وشبَّه ذلك برجل ورِجال ورجالات. قال الشيخ[6]: «وليس كما ذَكَر، إنما ذلك كَجَمَل وجِمال

---

(١) الكشاف ٢/٣٥٢.
(٢) الآية ٩٠ من التوبة.
(٣) البحر ٥/٣٧١.
(٤) انظر: الدر ٦/٩٦.
(٥) التفسير ١٣/١١٥.
(٦) البحر ٥/٣٧١.

وجِمالات، ومُعَقَّبة ومُعَقِّبات إنما هي كضارِبة وضاربات. ويمكن أن يُجابَ عنه بأنه يريد بذلك أنه أُطْلِق مِنْ حيث الاستعمالُ على جمع مُعَقِّب، وإن كان أصلُه أن يُطْلَق على مؤنث «مُعَقِّب»، فصار مثلَ «الوارِدَة» للجماعة الذين يَرِدُون، وإن كان أصلُه للمؤنثة من جهةِ أن جموعَ التكسير في العقلاء تُعَامَلُ معاملةَ المؤنثة في الإخبار وعَوْدِ الضمير، ومنه قولهم «الرجال وأعضادُها»، [و «العلماء ذاهبة إلى كذا»، وتشبيهه][1] ذلك برجل ورجال ورِجالات من حيث المعنى لا الصناعةُ».

وقرأ[2] أُبَيّ وإبراهيم وعُبيد الله بن زياد[3] «له مَعاقيبُ». قال الزمخشري[4]: [«جمع مُعْقِب أو][5] مُعْقِبة، والياءُ عوضٌ منْ حذف إحدى القافين في التكسير». قلت: ويوضِّح هذا ما قاله ابنُ جني[6]، فإنه قال: «معاقيب تكسير [مُعْقِب بسكونِ العين][7] وكسر القاف كمُطْعِم ومَطاعِيْم، ومُقْدِم ومَقاديم، فكأنَّ مُعْقِباً جُمِع على مَعاقِبَة، ثم جُعِلَتِ الياء في «مَعاقيب» عوضاً[8] من الهاء المحذوفة في مَعاقبة».

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «ذاهبة» في البحر: قائلة.

(٢) البحر ٥/٣٧٢، الكشاف ٢/٣٥٢، الشواذ ٦٦.

(٣) عبيد الله بن زياد بن أبيه أمير العراق أبو حفص، سفك الدماء، أبغضه المسلمون لِمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه، قُتِل سنة سبعٍ وستين. سير أعلام النبلاء ٣/٥٤٥.

(٤) الكشاف ٢/٣٥٢.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) المحتسب ١/٣٥٥.

(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وضبط محقق المحتسب «معقب» بفتح العين وتشديد القاف المكسورة.

(٨) قوله «عوضاً» مخروم في الأصل.

قوله: «مِنْ بينِ يديه» يجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مُعَقِّبات»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بمعقِّبات، و «مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير الذي هو في الظرف الواقع خبراً. والكلامُ على هذه الأوجهِ تامٌّ عند قوله «ومِنْ خلفه». وعَبَّر أبو البقاء[1] عن هذه الأوجهِ بعبارةٍ مُشْكلة هذا شَرْحُها، وهي قولُه: «مِنْ بينِ يَدَيْه» يجوز أن يكونَ صفةً لمُعَقِّبات، وأن يكون ظرفاً[2]، وأن يكونَ حالاً مِنَ الضميرِ الذي فيه، فعلى هذا يتم الكلامُ عنده». انتهى.

ويجوز أَنْ يتعلَّق[3] بـ «يحفظونه»، أي: يحفظونه مِنْ بينِ يديه ومِنْ خلفِه. [فإن قلت: كيف يتعلَّق حرفان][4] متحدان لفظاً ومعنى بعاملٍ واحد[5]: وهما «مِنْ» الداخلةُ على «بين» و «مِنْ» الداخلة على «أَمْرِ الله»؟ فالجواب أنَّ «مِنْ» الثانيةَ مغايرةٌ للأولى في المعنى كما ستعرفه.

قوله «يَحْفَظونه» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «مُعَقِّبات»، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ الواقعِ خبراً. و «مِنْ أمر الله» متعلقٌ به، و «مِنْ»: إمَّا للسبب، أي: بسبب أمرِ الله، ـ ويدلُّ له قراءة[6] علي بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة «بأَمْرِ الله». وقيل: المعنى على هذا: يحفظون عملَه بإذن الله، فحذف المضافَ ـ وإمَّا أن تكونَ على بابها. قال أبو البقاء[7]: «مِن أَمْرِ الله، أي: من الجنِّ والإنس، فتكون «مِنْ» على

(١) الإملاء ٢/٦٢.
(٢) قوله «ظرفاً» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٣) أي: ويجوز أن يتعلق «من بين يديه».
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٥) العامل «يحفظونه».
(٦) البحر ٥/٣٧٢، المحتسب ١/٣٥٥.
(٧) الإملاء ٢/٦٢.

بابها» يعني أَنْ يُرادَ بأمر الله نفسُ ما يُحْفَظُ منه كمَرَدة الإنس والجنِّ، فتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. وجَوَّز أيضاً أن تكون بمعنى «عن»، وليس عليه معنىً يليقُ بالآية الكريمة.

ويجوز أن تتعلّق[1] بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمُعَقِّبات أيضاً، فيجيء الوصفُ بثلاثةِ أشياءَ في بعض الأوجه المتقدمة: بكونها[2] مِنْ بينِ يديه ومِنْ خلفِه، وبكونها تحفظُه، وبكونها مِنْ أَمْرِ الله، ولكن يتقدَّمُ الوصفُ بالجملةِ على الوصف بالجارِّ، وهو جائزٌ فصيح. وليس في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم الفراءُ[3] وغيره، وأن الأصلَ: لهُ مُعَقِّبات مِنْ أَمْرِ الله يحفظونه مِنْ بينِ يديه، لأنَّ الأصلَ عدمُه مع الاستغناءِ عنه.

قوله: «وإذا أراد» العاملُ في «إذا» محذوفٌ لدلالة جوابِها عليه تقديرُه: لم يُرَدَّ، أو وقع، ونحوُهما، ولا يَعْمل فيها جوابُها؛ لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

آ. **(١٢) قوله تعالى: ﴿خَوْفاً وطَمَعاً﴾**: يجوز أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوفٌ، أي: يخافون خَوْفاً ويطمعون طَمَعاً. ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصبٍ على الحال، وفي صاحبِ الحال حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه مفعولُ «يُرِيْكم» الأول، أي: خائفين طامعين، أي: تخافون صواعقَه، وتطمعون في مطره، كما قال المتنبي[4]:

٢٨٤٦ـ فتىً كالسَّحابِ الجُونِ يُخْشَى ويُرْتَجى
يُرَجَّى الحَيا منها وتُخْشَى الصَّواعِقُ

---

(١) أي «من أمر الله».

(٢) أي بكون المعقبات.

(٣) معاني القرآن له ٢/٦٠.

(٤) الديوان ٣/٨٦. والجُون: مفردها جَوْن وهو الأسود.

والثاني: أنه البرقُ، أي: يريكمـوه حالَ كـونه ذا خـوفٍ وطمـع، أو هو في نفسه خوفٌ وطمـعٌ على المبـالغة، والمعنىٰ كمـا تقدَّم. ويجـوز أن يكونَ مفعـولاً من أجله، ذكـره أبـو البقـاء[1]، ومنعـه الـزمخشـري[2] بعـدمِ اتحـاد الفاعلِ، يعني أنَّ فاعلَ الإراءةِ وهو الله تعالىٰ غيرُ فاعلِ الخوف والطمـع وهو ضميرُ المخاطبين، فاختلف فاعلُ الفعل المُعَلَّل وفاعلُ العلَّة. وهذا يمكن أن يجابَ عنه: بأنَّ المفعولَ في قوة الفاعل، فإنَّ معنى «يُريكم» يجعلكم رائين، فتخافون وتطمعون، ومثلُه في المعنى قول/ النابغةِ الذبياني[3]: [٥٢٧/ب]

٢٨٤٧ـ وحَلَّتْ بيـوتي في يَفـاعٍ مُمَنَّـعٍ تَخال به راعي الحَمـولةِ طـائرا
حِـذاراً على أن لا تُنال مَقَادَتي ولا نِسْـوتي حتى يَمُتْنَ حَـرائِـرا

فـ «حِذاراً» مفعولٌ من أجله، وفاعلُه هو المتكلم، والفعل المُعَلَّل الذي هو «حَلَّتْ» فاعلُه «بيوتي»، فقد اختلف الفاعل. قالوا: لكن لمَّا كان التقدير: وأَحْلَلْتُ بيوتي حِذاراً صَـحَّ ذلك.

وقد جوَّز الزمخشري[4] ذلك أيضاً على حَذْفِ مضاف فقـال: «إلاَّ على تقـدير حَـذْفِ المضـاف، أي: إرادةَ خـوفٍ وطَمَـع». وجـوَّزه أيضـاً على أنَّ بعضَ المصـادر نـاب عن بعض، يعني: أن الأصـلَ: يُـريكم البـرقَ إخـافـةً وإطماعاً؛ فإنَّ المُرْئِيَّ والمُخِيفَ والمُطْمِـعَ هو اللَّهُ تعالىٰ، وناب «خـوف» عن

---

(١) الإملاء ٢/ ٦٢.
(٢) الكشاف ٢/ ٣٥٢.
(٣) تقدم الأول برقم (٢١٠٠). والثاني في ديوانه ١٣٤، والكتاب ١/ ١٨٥، وابن يعيش ٢/ ٥٤. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول: أحللت بيوتي في مواضـع مرتفعة خوفـاً منك وحفظاً لنفسي ونسوتي كيلا يصيبهن السَّبْـي.
(٤) الكشاف ٢/ ٣٥٢.

إخافة، و«طمع» عن إطماع نحو: «أَنْبتكم من الأرض نَباتاً»(1)، على أنه قد ذهب جماعةٌ منهم ابنُ خروفٍ(2) إلى أنَّ اتحادَ الفاعل ليس بشرطٍ.

آ. **(13) قوله تعالى: ﴿وهم يُجادِلُون﴾**: يجوز أن تكون الجملةُ مستأنفةً أخبر عنهم بذلك، ويجوز أن تكونَ حالاً. وظاهر كلام الزمخشري(3) أنها حالٌ مِنْ مفعول «يُصِيب»، فإنه قال: «وقيل: الواوُ للحال، [أي: فيصيب بها مِنْ يشاء في حالِ جِدالِهم»](4)، وجعلها غيرُه حالاً من مفعول «يشاء».

قوله: «وهو شديدُ المِحال» [هذه الجملة حالٌ من الجلالة](4) الكريمة، ويَضْعُفُ استئنافُها. وقرأ العامَّةُ بكسر الميم، وهو القوة والإهلاك، قال عبد المطلب(5):

2848ـ لا يَغْلِبَنَّ صَلِيْبُهُمْ ومِحالُهم عَدْواً مِحالَكْ

وقال الأعشى(6):

2849ـ فَرْعُ نَبْعٍ يهتزُّ في غُصُنِ المَجْـ
ـدِ عظيمُ النَّدَىٰ شديد المِحالِ

والمِحال أيضاً: أشدُّ المكايدة والمماكرة، يقال: ماحَلَه مُمَاحَلةً، ومنه:

---

(1) الآية 17 من نوح.

(2) انظر: الارتشاف 2/221.

(3) الكشاف 2/353.

(4) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(5) اللسان (محل)، والمحرر 8/148، والبحر 5/358.

(6) ديوانه 7، والبحر 5/358، والمحرر 8/148، واللسان (محل). والنبع: شجر صلب.

تَمَحَّلَ فلانٌ لكذا، أي: تكلّف له استعمالَ الحيلة. وقال أبو زيد: «هو النِّقْمة». وقال ابنُ عرفةَ: «هو الجِدال» [وفيه على هذا][1] مقابلةٌ معنوية كأنه قيل: وهم يجادلون في الله وهو شديدُ الجِدال.

[واختلفوا في ميمه][1]: فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحْلِ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنُه فِعال كمِهاد. وقال القتبي[2]: إنه مِنَ الحيلة، وميمُه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنْتُ. وقد غلَّطه الأزهري[3] وقال: «لو كان مِفعَلاً مِنَ الحيلة لظهرت[4] مثل: مِزْوَد[5] ومِحْوَل ومِحْوَر».

وقرأ[6] الأعرج والضحاك بفتحِها، والظاهر أنه لغةٌ في المكسورِها، وهو مذهبُ ابن عباس، فإنه فسَّره بالحَوْل وفسَّره غيرُه بالحيلة. وقال الزمخشري[7]: «وقرأ الأعرج بفتح الميم على أنه مَفْعَل مِنْ حال يحولُ مَحالاً، إذا احتال، ومنه «أَحْوَلُ مِنْ ذئب»[8]، أي: أشدُّ حِيْلة، ويجوز أن يكونَ المعنى: شديد الفَقار، ويكون مَثَلاً في القوَّة والقدرة، كما جاء «فساعِدُ اللَّهِ أشدُّ، ومُوْساه أَحَدُّ»؛ لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ مَحالُه كان منعوتاً بشدةِ القوةِ والاضطلاع بما يَعْجُزُ عنه غيرُه، ألا ترى إلى قولهم: «فَقَرَتْه الفاقِرة»[9] وذلك أنَّ الفَقارَ عمودُ الظهرِ وقِوامُه».

---

(١) مخروم في الأصل.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٢٢٦. وانظر: اللسان (محل).

(٣) تهذيب اللغة ٥/٩٥.

(٤) أي الواو. وانظر: الممتع ٢/٤٨٧.

(٥) المزود: وعاء الزاد.

(٦) البحر ٥/٣٧٦، المحتسب ١/٣٥٦، الشواذ ٦٦.

(٧) الكشاف ٢/٣٥٣.

(٨) مجمع الأمثال ١/٢٢٨.

(٩) الفاقرة: الداهية.

آ. (١٤) وقوله: **﴿له دعوةُ الحقّ﴾**: من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، والأصل: له الدعوةُ الحقُّ كقوله: «ولَدارُ الآخرة[١]» على أحدِ الوجهين. وقال الزمخشري[٢]: «فيه وجهان، أحدُهما: أن تُضافَ الدعوةُ إلى الحق الذي هو نقيض الباطل، كما تُضاف الكلمةُ إليه في قوله «كلمة الحق»[٣]. والثاني: أن تُضافَ إلى الحق الذي هو اللهُ على معنى دعوةِ المَدْعُوِّ الحق الذي يسمع فيجيب». قال الشيخ[٤]: «وهذا الوجهُ الثاني لا يظهر؛ لأنَّ مآلَه إلى تقدير: لله دعوةُ الله كما تقول: لزيدٍ دعوةُ زيد، وهذا التركيبُ لا يَصِحُّ». قلت: وأين هذا ممَّا قاله الزمخشريُّ حتى يَرُدَّ عليه به؟

قوله: «والذين يَدْعُون» يجوز أن يُرادَ بالذين المشركون، فالواوُ في «يَدْعُون» عائده، ومفعولُه محذوفٌ وهو الأصنام، والواوُ في «لا يَسْتجيبون» عائدٌ على مفعول «يَدْعون» المحذوفِ، وعاد عليه الضمير كالعقلاء لمعاملتِهم إياه معاملتَهم. والتقدير: والمشركون الذين يَدْعُون الأصنام لا تستجيب لهم الأصنامُ إلا استجابةً كاستجابةِ باسطِ كَفَّيْه، أي: كاستجابة الماءِ مَنْ بَسَطَ كَفَّيْه إليه، يطلب منه أن يَبْلُغَ فاه، والماءُ جمادٌ لا يَشْعُر بِبَسْط كَفَّيْه ولا بعطشِه، ولا يَقْدِرُ أن يُجيبَه ويَبْلُغَ فاه، قال معناه الزمخشري[٥]. ولمَّا ذكر أبو البقاء[٦] قريباً من ذلك وقدَّر التقديرَ المذكور قال: «والمصدرُ في هذا التقدير مضافٌ

---

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.

(٢) الكشاف ٢/٣٥٤.

(٣) قال بعد ذلك: «للدلالة على أن الدعوة ملابسة للحق مختصة به وأنها بمعزل عن الباطل...».

(٤) البحر ٥/٣٧٦.

(٥) الكشاف ٢/٣٥٤. وقال بعد ذلك: «وكذلك ما يدعونه جماد لا يحس بدعائهم ولا يستطيع إجابتهم».

(٦) الإملاء ٢/٦٣.

إلى المفعول كقوله: «لا يَسْأم الإنسان مِنْ دعاءِ الخير»[1]، وفاعلُ هذا المصدرِ مضمرٌ هو ضميرُ الماءِ، أي: لا يُجيبونهم إلا كما يُجيب الماءُ باسطَ كفِّه إليه، والإجابةُ هنا كنايةٌ عن الانقياد. / [٥٢٨/أ]

ويجوز أن يُرادَ بالذين الأصنامُ، أي: والآلهة الذين يَدْعُونهم مِنْ دونِ الله لا يستجيبون لهم بشيءٍ إلا استجابةً، والتقديرُ كما تقدَّم في الوجهِ قبلَه. وإنما جَمَعَهم جَمْعَ العقلاء: إمَّا للاختلاطِ؛ لأنَّ الآلهةَ عقلاءُ وجمادٌ، وإمَّا لمعاملتِهم إياها معاملةَ العقلاءِ في زعمهم، فالواوُ في «يَدْعُون» للمشركين، والعائدُ المحذوفُ للأصنام، وكذا واوُ «يستجيبون».

وقرأ اليزيديُّ[2] عن أبي عمرٍو «تَدْعُونَ» بالخطاب وهي مُقَوِّيَةٌ للوجهِ الثاني، ولم يذكرِ الزمخشريُّ[3] غيرَه.

قوله: «لِيَبْلُغَ» اللامُ متعلقةٌ بـ «باسِط» وفاعلُ «ليبلُغَ» ضميرُ الماءِ.

قوله: «وما هو ببالغِه» في «هو» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ الماء. والهاء في «ببالغِه» للفم، أي: وما الماء ببالغٍ فيه. الثاني: أنه ضميرُ الفم، والهاء في «ببالغِه» للماء، أي: وما الفمُ ببالغِ الماءِ؛ إذ كلٌّ واحدٍ منهما لا يبلُغُ الآخرَ على هذه الحالِ، فنسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ وعدمُها صحيحتان. الثالث: أن يكون ضميرَ الباسط، والهاء في «ببالغه» للماء، أي: وما باسطُ كَفَّيْهِ إلى الماء ببالغٍ الماءَ. ولا يجوز[4] أن يكون «هو» ضميرَ الباسط، وفاعلُ «ببالغِه» مضمراً والهاء في «ببالغِه» للماء، لأنه حينئذٍ يكونُ

---

(١) الآية ٤٩ من فصلت.

(٢) البحر ٣٧٦/٥.

(٣) الكشاف ٣٥٤/٢.

(٤) انظر: الإملاء ٦٣/٢.

من باب [جَرَيـان الصفةِ على غيـر مَنْ هي][1] له، ومتى كـان كذا لـزِم إبرازُ الفـاعلِ فكـان التركيبُ هكـذا[2]: وما هو ببالغِـه الماءُ، فإن جَعَلْتَ الهاء في «ببالغِه» للماءِ جاز أن يكونَ « هو » ضميرَ الباسط كما تقدَّم تقريرُه.

والكافُ في «كباسطِ»: إمَّا نعتٌ لمصدرٍ محـذوف، وإمَّا حـالٌ من ذلك المصدرِ كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرة[3].

وقـال أبو البقـاء[4]: «والكاف في «كبـاسط» إنْ جعلتَها حـرفاً كـان فيها ضميـرٌ يعـود على المـوصـوفِ المحـذوفِ، وإنْ جعلْتَهـا اسمـاً لم يكن فيهـا ضميـرٌ». قلت: وكونُ الكـافِ اسمـاً في الكـلام لم يَقُـلْ بـه الجمهـورُ، بـل الأخفشُ[5]، ويعني بالموصوفِ ذلك المصدرَ الذي قدَّره فيما تقدَّم.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿وطَوْعاً وكرْهـاً﴾**: إمَّا مفعـولٌ مِنْ أجله، وإمَّا حال، أي: طائِعِين وكارهين، وإمَّا منصوبٌ على المصـدر المؤكِّد بفعـلٍ مضمر. وقرأ أبو مِجْلَز[6]: «والإيصال» بالياء قبل الصاد. وخرَّجها ابنُ جني[7] على أنـه مصدرُ «آصَـلَ» كضارَبَ، أي: دَخَـل في الأصيل، كـأَصْبَـح، أي: دخل في الصباح.

---

(١) ما بين معقوفيـن مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) لم يقل: وما البـاسطُ ببالـغٍ المـاءَ الباسطَ. فـالتقديـر الممنوع أن تعيـد الضمير في «ببالغـه» على الباسط وتضمر في «بالغ » الفاعل، لأننا لو قدَّرنا ذلك وجب التصـريـح بالفاعل وهو في الآية لم يصنـع ذلك.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٤١.

(٤) الإملاء ٢/٦٣.

(٥) انظر المسألة في: الدر المصـون ١/١٥٤. والأخفش في «معاني القـرآن» لم يصرِّحْ باسمية الكاف في هذا الموضـع.

(٦) البحر ٥/٣٧٨، الكشاف ٢/٣٥٥.

(٧) المحتسب ١/٣٥٦.

و «ظلالُهم» عطف على «مَنْ». و «بالغُدُوِّ» متعلِّقٌ بيَسْجُد، والباء بمعنىٰ في، أي: في هذين الوقتين.

آ. (١٦): وقرأ[١] الأخَوان وأبو بكر عن عاصم «يَسْتوي»[٢] بالياء من تحتُ، والباقون بالتاء من فوق، والوجهان واضحان باعتبار أنَّ الفاعلَ مجازيُّ التأنيث، فيجوز في فِعْله التذكيرُ والتأنيثُ، كنظائرَ له مرَّتْ.

وقوله «أَمْ هَلْ» هذه «أم» المنقطعةُ، فتتقدَّر بـ «بل» والهمزةِ عند الجمهور، وبـ «بل» وحدَها عند بعضهم، وقد تقدَّم ذلك محرَّراً، وقد يَتَقَوَّى بهذه الآيةِ مَنْ يرىٰ تقديرَها بـ «بل» فقط بوقوع «هَل» بعدها، فلو قَدَّرْناها بـ «بل» والهمزةِ لزم اجتماعُ حرفَيْ معنىٰ، فَتُقَدَّرها بـ «بل» وحدها ولا تقوية له، فإنَّ الهمزةَ قد جامَعَتْ «هل» في اللفظ كقول الشاعر[٣]:

٢٨٥٠ـ .... أهلْ رَأَوْنا بوادِيْ القُفِّ ذي الأَكَمِ

فأَوْلَىٰ أن يجامِعَها تقديراً. ولقائلٍ أن يقول: لا نُسَلِّمُ أنَّ «هل» هذه استفهاميةٌ بل بمعنى «قد»، وإليه ذهب جماعةٌ، وإن لم يجامِعْها همزةٌ كقوله تعالىٰ: «هل أتىٰ على الإنسان حِيْنٌ»[٤]، أي: قد أتىٰ، فهنا أَوْلىٰ، والسماعُ قد وَرَدَ بوقوع «هل» بعد «أم» وبعدمِه. فمِنَ الأوَّلِ هذه الآيةُ، ومن الثاني

---

(١) السبعة ٣٥٨، التيسير ١٣٣، البحر ٥/٣٧٩، الحجة ٣٧٢، الإتحاف ٢/١٦١.

(٢) أي الثانية.

(٣) صدره:

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشَدَّتِنا

والبيت لزيد الخيل، وهو في المقتضب ١/٤٤، والخصائص ٢/٤٦٣، وابن يعيش ٨/١٥٢، والهمع ٢/٧٧، والدرر ٢/٩٥. والشَّدَّة: الحملة.

(٤) الآية ١ من سورة الإنسان.

مـا بعدهـا[١] مِنْ قولِـه: «أم جَعَلوا»، وقد جمـع الشاعرُ أيضاً بين الاستعمـالين في قوله[٢]:

٢٨٥١ــ هـل مـا عَلِمْتَ ومـا استُـوْدِعْتَ مكتـومُ
أم حَبْلُهـا إذ نَـأَتْـكَ اليـومَ مَصْـرومُ
أَمْ هَـلْ كبيـرٌ بكَىٰ لم يَقْضِ عَبْـرَتَـه
إثـرَ الأحـبَّـةِ يـومَ البَيْـنِ مَـشْـكُـومُ

[٥٢٨/ب] / والجملةُ من قوله «خَلَقوا» صفةٌ لشركاء.

آ. (١٧) قـوله تعـالى: ﴿أَودِيَة﴾: هـو جمـعُ وادٍ، وجمـعُ فاعِـل على أفْعِلَة، قـال أبـو البقـاء[٣]: «شـاذٌ، ولـم نَسْمَعْـه في غيـرِ هـذا الحـرف، ووجهُه: أنَّ فاعِـلاً قد جـاء بمعنى فَعِيل، وكمـا جاء فَعِيـل وأفْعِلَة كجَرِيْب[٤] وأَجْرِبَة، كذلك فـاعِل»، قلت: قـد سُمـع فاعِـل وأفْعِلة في حرفين آخـرين، أحدُهما: قولهم: جائز[٥] وأجْوِزَة، والثاني: ناحِية وأَنْحِية[٦].

قوله: «بقَدَرها» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «سالَتْ»، والثـاني: أنـه متعلِّقٌ بمحـذوفٍ لأنـه صفـةٌ لـ «أَوْديـة». وقـرأ العـامَّـةُ بفتـح الـدال، وزيد[٧] بن علي والأشهب العقيلي وأبو عمـرو في روايةٍ بسكـونها، وقـد تقدَّم ذلك في سورة البقرة[٨].

---

(١) أي في الآية التي يعربها.
(٢) البيتان لعلقمة بن عبـدة، وهما في ديـوانه، وسيبـويه ١/٤٨٧، والشجري ٢/٣٣٤، وابن يعيش ٤/١٨، والمفضليات ٣٩٧، والمشكوم: المجازىٰ.
(٣) الإملاء ٢/٦٣.
(٤) الجريب: مكيال.
(٥) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: اللسان (جوز).
(٦) الناحية: الجانب، وثمة نادٍ وأندية.
(٧) الإتحاف ٢/١٦١، البحر ٥/٣٨١. (٨) انظر: الدر المصون ٢/٤٨٨.

و «احتمل» بمعنى حَمَل فافْتَعَلَ بمعنى المجرد، وإنما نكَّر الأودية وعَرَّف السيلَ؛ لأنَّ المطر يَنْزِل في البِقاع على المناوبة، فتسيلُ بعضُ أوديةِ الأرض دونَ بعض، وتعريفُ السيل لأنه قد فُهِم من الفعل قبله وهو «فسالَتْ» وهو لو ذُكِر لكان نكرةً، فلمَّا أُعيد أُعِيدَ بلفظِ التعريفِ نحو: «رأيت رجلاً فأكرمت الرجلَ» [والزَّبَد: وَضَرُ الغَلَيان وخَبَثُه][(1)] قال النابغة[(2)]:

٢٨٥٢ـ فما الفُراتُ إذا هَبَّ الرياحُ له
تَرْمي غواربُه العِبْرَيْنِ بالزَّبَدِ

وقيل: هو ما يَحْتمله السَّيلُ مِنْ غُثاءٍ ونحوه، وما يرمي به [على] ضفَّته من الحَباب[(3)]. وقيل: هو ما يَطْرحُه الوادي إذا جاش ماؤه، وارتفعت[(4)] أمواجُه. وهي عباراتٌ متقاربة. والزُّبَد: المستخرجُ من اللبن. قيل: مشتقٌّ مِنْ هذا لمشابَهَتِه إياه في اللون، ويقال: زَبَدْتُه زَبْداً، أي: أعطيته مالاً، يُضرب به المثلُ في الكثرةِ، وفي الحديث: «غُفِرَتْ له ذنوبُه وإن كانتْ مِثْلَ زَبَد البحر»[(5)].

قوله: «ومِمَّا يُوْقِدون» هذا الجارُّ [خبر مقدَّمٌ، ومبتدَؤه «زَبَدٌ»][(6)]. و «مثلُه» صفةُ المبتدأ، والتقدير: ومن الجواهرِ التي هي كالنحاس والذهب

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) ديوانه ٢٢، والبحر ٣٥٨/٥. وغواربه: أمواجه مفرده: غارب، وغارب كل شيء: ما ارتفع منه. وعِبْراه: شطَّاه، مفرده عِبْر.
(٣) الحباب: ما يظهر على وجه الماء من أثر الريح، أو الفقاقيع.
(٤) قوله «وارتفعت» مخروم في الأصل.
(٥) رواه البخاري: فتح الباري ١١/ ٢٠٦، ٨٠ كتاب الدعوات، ٦٥ فضل التسبيح، وأحمد ١٥٨/٢، وابن ماجة ١٢٥٣/٢، ٣٣ كتاب الأدب، ٥٦ فضل التسبيح..
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

والفضة زَبَدٌ، أي: خَبَثٌ مثلُه، أي: مثلُ زَبَدِ الماء، ووجهُ المماثلةِ: أنَّ كلًّا منهما ناشئٌ مِن الأَكْدار.

وقَرَأَ[1] الأخَوانِ وحفصٌ «يُوقِدُوْن» بالياء من تحت، أي: النـاسُ، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ على الخطاب.

و «عليه» متعلقٌ بـ «يُوْقِدون». وأمَّا «في النار» ففيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ يوقِدون، وهو قول الفارسيِّ[2] والحوفيِّ وأبي البقاء[3]. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف، أي: كائناً أو ثابتاً، قاله مكي[4] وغيره. ومنعوا تعلُّقه بـ«يُوْقِدون» لأنهم زعموا أنه لا يُوْقَد على شيء إلا وهو في النار، وتعليقُ حرفِ الجر بـ «يُوْقِدون» يقتضي تخصيصَ حالٍ من حالٍ أخرىٰ. وهذا غيرُ لازمٍ. قال أبو علي[5]: «قد يُوْقَد على الشيء وإن لم يكنْ في النارِ، كقوله تعالىٰ: «فَأَوْقِدْ لي يا هامانُ على الطِّين»[6] والطِّين لم يكن فيها، وإنما يُصيبُه لَهَبُها، وأيضاً فقد يكونُ ذلك على سبيلِ التوكيدِ كقوله تعالىٰ: «ولا طائرٍ يَطيرُ بجناحَيْه»[7].

قوله: «ابتغاءَ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ مِنْ أجله. والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: مُبْتَغِين حِلْيـة، و «حِلْيةٍ» مفعولٌ معنىً. «أو متاعٍ» نَسَقٌ على «حِلْيةٍ»، فالحلْيَةُ ما يُتَزَيَّن به، والمَتَاع: ما يَقْضُون به

(١) السبعة ٣٥٨، الحجة ٣٧٣، التيسير ١٣٣، البحر ٣٨١/٥، الإتحاف ١٦٢/٢.
(٢) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.
(٣) الإملاء ٦٣/٢.
(٤) ليس في «المشكل» و «الكشف» إشارة إلى ذلك.
(٥) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.
(٦) الآية ٣٨ من القصص.
(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

حوائِجَهم كالمَساحي[1] من الحديد ونحوِها. و «مِنْ» في قوله «ومِمَّا يُوْقِدون» تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكونَ لابتداءِ الغايـة، أي: ومنه ينشأ زَبَدٌ مثلُ زَبَدِ الماء. والثاني: أنها للتبعيض، بمعنىٰ: وبَعْضُه زَبَدٌ.

قوله: «جُفاءً» حال. والجُفَـاءُ: قال ابن الأنبـاري: «المتفرِّقُ». يقـال: جَفَـأَتِ الريـحُ السحـابَ، أي: قَطَعَتْـه وفرَّقتـه. وقيل: الجُفـاء: ما يَـرْمي به السَّيْلُ. يُقال: جَفَأَتِ القِدْرُ بزَبَدِها تَجْفَأُ، وجَفَأَ السَّيْلُ بـزَبَدِه وأَجْفَـأَ وأَجْفَلَ، وباللامِ قرأ رُؤبة بن العجاج[2]. قال أبو حاتم: «لا يُقرأ بقراءةِ رؤبة، لأنه كان يأكلُ الفارَ» يعني أنه أعرابـيٌّ جافٍ. قلت: قد تقدَّم ثنـاءُ الزمخشـري[3] عليه أولَ البقرة، وذِكْرُ فصاحتِه. وقد وجَّهوا قراءَتَه بأنها مِنْ أَجْفَلَتِ الـريـحُ الغنمَ، أي: فَرَّقَتْه قِطَعاً فهي في المعنى كقراءةِ العامَّة بالهمزة.

وفي همزة «جُفاء» وجهان، أظهرُهمـا: أنها أصـلٌ لثبوتِهـا في تصاريف هذه المادةِ كما رأيتَ. والثاني: بدلٌ من واو، وكأنه مختارُ أبـي البقـاء[4] وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مادة جفا يَجْفُو لا يليق معناها هنا، والأصلُ عدمُ الاشتراكِ.

قـوله: «كـذلك يَضْـرِب» / الكـافُ في محـل نصبٍ، أي: مثـلَ ذلـك الضَّرْبِ يَضْرِب. [٥٢٩/أ]

آ. (١٨) **قـولـه تعـالى: ﴿لِلَّذين استجـابــوا﴾**: فيـه وجهــان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ «يَضْرِب» وبه بدأ الـزمخشريُّ[5]. قـال: «أي: كذلـك يضرب الأمثالَ للمؤمنين الـذين استجابـوا، وللكافـرين الذين لم يَسْتَجيبـوا».

---

(١) المِسْحاة: أداة تُقْشَر بها الأرض وتجرف.

(٢) البحر ٥/٣٨٢، والقرطبي ٩/٣٠٥، والشواذ ٦٦.

(٣) الكشاف ١/٢٦٤.

(٤) الإملاء ٢/٦٣.

(٥) الكشاف ٢/٣٥٦.

والحُسْنىٰ صفةٌ لمصدرِ «استجابوا»، أي: استجابوا الاستجابةَ الحُسْنىٰ. وقوله: «لو أنَّ لهم ما في الأرض» كلامٌ مبتدأً في ذِكْر ما أعَدَّ لغيرِ المستجيبين». قال الشيخ[1]: «والتفسيرُ الأولُ أَوْلىٰ» يعني به أنَّ «للذين» خبرٌ مقدَّم، و «الحُسْنىٰ» مبتدأ مؤخر كما سيأتي إيضاحُه.

قال: «لأن فيه ضَرْبَ الأمثالِ غيرُ مقيَّدٍ بمثل هذين، واللَّهُ تعالىٰ قد ضَرَبَ أمثالاً كثيرةً في هذين وفي غيرِهما، ولأنَّ فيه ذِكْرَ ثواب المستجيبين، بخلاف قولِ الزمخشريِّ، فكما ذَكَر ما لغير المستجيبين من العقاب ذَكَر ما للمستجيبين من الثَّواب؛ ولأنَّ تقديرَه بالاستجابة الحُسْنَىٰ مُشْعِرٌ بتقييدِ الاستجابة، ومقابلُها ليس نفيَ الاستجابةِ مطلقاً، إنما مقابلُها نفيُ الاستجابةِ[2] الحسنى، واللَّهُ تعالىٰ قد نفىٰ الاستجابةَ مطلقاً، ولأنَّه على قولِه يكون قولُه «لو أنَّ لهم ما في الأرض» مُفْلَتاً أو كالمُفْلَتِ[3]؛ إذ يصير المعنىٰ: كذلك يَضْرِبُ اللَّهُ الأمثالَ للمؤمنين وللكافرين لو أنَّ لهم ما في الأرض، فلو كان التركيبُ بحرفٍ رابطٍ «لو»[4] بما قبلَها زال التفلُّت، وأيضاً فيُوهِمُ الاشتراكَ في الضمير، وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً».

قلت: قوله «لأنَّ فيه ضرْبَ الأمثال غيرُ مقيَّدٍ» ليس في قول الزمخشري ما يقتضي التقييدَ. وقوله: «ولأنَّ فيه ذِكْرَ ثوابِ المستجيبين» إلى آخره، ما ذكره الزمخشري أيضاً يُؤْخذ مِنْ فحواه ثوابُهم. وقوله «واللَّهُ تعالىٰ نفىٰ الاستجابة مطلقاً» ممنوعٌ؛ بل نفى تلك الاستجابةَ الأولى، لا يُقال: فَثَبَتَتْ استجابةٌ غيرُ حسنىٰ؛ لأنَّ هذه الصفةَ لا مفهومَ لها؛ إذ الواقعُ أنَّ الاستجابةَ

---

(١) البحر ٥/٣٨٣.

(٢) قوله «الاستجابة» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «كالمفلت» مخروم في الأصل.

(٤) قوله «لو بما قبلها» مخروم في الأصل.

لله لا تكون إلا حُسْنىٰ. وقوله: «يصيرُ مُفْلَتاً» كيف يكون مُفْلَتاً مع قول الزمخشري: [كلامٌ] مبتدأً في ذِكْر ما أعدَّ لهم؟ وقوله: «وأيضاً فيوهِمُ الاشتراك» كيف يُتَوَهَّمُ هذا بوجه من الوجوه؟ وكيف يقول ذلك مع قوله «وإنْ كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً» فإذا عُلِم كيف يُتوَهَّم؟

والوجه الثاني: أن يكونَ «للذين» خبراً مقدَّماً، والمبتدأ «الحُسْنىٰ»، و «الذين لم يَسْتجيبوا» مبتدأٌ، وخبرُه الجملةُ الامتناعيةُ بعده. ويجوز على الوجه الأول أن يكون «والذين لم يستجيبوا» مبتدأً، وخبره الجملةُ الامتناعية بعده، وإنما خصَّ بضرب الأمثال الذين استجابوا، لانتفاعِهم دونَ غيرِهم.

آ. **(١٩) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ﴾**: كقوله: «أَفَلَمْ» وقد تقدَّم تقريرُ القولين فيه، ومذهب الزمخشري[١] فيه بُعْدٌ هنا.

آ. **(٢٠) قوله تعالى: ﴿الذين يُوفُون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لأُولي أو بدلاً منه أو بياناً له، أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو منصوباً على إضمار فِعْلٍ، كلاهما على المدح، أو هو مرفوعٌ بالابتداء، وما بعده عطفٌ عليه. و «أولئك لهم عُقْبَىٰ الدار» خبره.

آ. **(٢٢) قوله تعالى: ﴿ابتِغاءَ وجهِ﴾**: يجوز أن يكونَ مفعولاً له وهو الظاهرُ، وأن يكونَ حالاً، أي: مُبْتَغِين، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله.

قوله: «عُقْبَىٰ الدارِ» يجوز أن يكونَ مبتدأً، خبرُه الجارُّ قبله، والجملةُ خبرُ «أولئك»، ويجوز أنْ يكونَ «لهم» خبرَ «أولئك» و «عُقْبىٰ» فاعلٌ بالاستقرار.

---

(١) مذهب الزمخشري تقدير فعل قبل الفاء عطف عليه ما بعده والهمزة في موضعها غير منوي بها التأخير. انظر: الدر المصون ٣٢٨/١، والزمخشري في هذا الموضع لم يقدِّرْ شيئاً.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿جنات عَـدْنٍ﴾**: يجوز أن يكـون بدلاً مِنْ «عقبى»، وأن يكونَ بياناً، وأن يكونَ خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون مبتدأً خبرُه «يَـدْخُلونهـا» وقـرأ النخعيُّ[1] «جنـةُ» بـالإفـراد. وتقـدَّم الـخـلافُ في «يَدْخُلونها»[2].

والجملةُ مِنْ «يَدْخُلونها» تحتمل الاستئنافَ أو الحاليةَ المقدرةَ.

قوله: «وَمَنْ صَلَـحَ» يجـوز أن يكونَ مـرفوعـاً عطفـاً على الواو، وأغنى الفصـلُ بالمفعـول عن التأكيـد بالضميـر المنفصل، وأن يكـونَ منصوبـاً على المفعولِ معه، وهو مرجوحٌ.

وقرأ[3] ابن أبـي عبلة «صَلُـحَ» بضم اللام، وهي لغةٌ مَرْجوحة.

قـولـه: «مِنْ آبـائهم» في محـلِّ الحـال مِنْ «مَنْ صَلَـح» و«مِنْ» لبيـان الجنس. وقرأ[4] عيسى الثقفي «وذُرِّيَّتِهم» بالتوحيد.

قوله: «سلامٌ» الجملةُ محكيَّةٌ بقولٍ مضمر، والقـولُ المضمرُ حـالٌ مِنْ فاعلِ «يَدْخُلون»، أي: يَدخُلون قائلين.

/ قوله: «بما صَبَرْتم» متعلِّقٌ بما تعلَّق به «عليكم»، و«ما» مصدريَّـةٌ، أي: بسبب صَبْركم. ولا يتعلَّقُ بـ «سلامٌ» لأنه لا يُفْصَل بين المصدرِ ومعمولِه بالخبر. [٥٢٩/ب]

---

(١) البحر ٥/٣٨٦.

(٢) يعني بذلك الخلافَ بين البصريين والكـوفيين إذا جرى الـوصف على غير من هـو له فهل يجب إبراز الضمير؟

(٣) البحر ٥/٣٨٧، الكشاف ٢/٣٥٨.

(٤) البحر ٥/٣٨٧.

قاله أبو البقاء[1]. وقال الزمخشري[2]: «ويجوز أن يتعلَّق بـ «سلام»، أي: نُسَلِّم عليكم ونُكْرمكم بصبركم»، ولمَّا نقله عنه الشيخ[3] لم يَعْترض عليه بشيء. والظاهرُ أنه لا يُعْتَرَض عليه بما تقدَّم؛ لأنَّ ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدري وفعل، وهذا المصدرُ ليس من ذلك. والباءُ: إمَّا سببيَّةٌ كما تقدَّم، وإمَّا بمعنى بَدَل، أي: بَدَلَ صبركم، أي: بما احتملتم مَشاقَّ الصبر. وقيل: «بما صَبَرْتُم» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هذا الثوابُ الجزيل بما صبرتم.

وقرأ الجمهور «فنِعْمَ» بكسرِ النونِ وسكونِ العين، وابن يعمر[5] بالفتحِ والكسر، وقد تقدَّم أنها الأصلُ كقوله[6]:

٢٨٥٣ــ .... نَعِمَ السَّاعُون في القومِ الشُّطُرْ

وابنُ وثاب بالفتح والسكون، وهي تخفيفُ الأصلِ، ولغةُ تميم تسكينُ عينِ فَعِل مطلقاً. والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ، أي: الجنة.

آ. (٢٥) **قوله تعالىٰ: ﴿والذين يَنْقُضُون﴾**: مبتدأ، والجملةُ مِنْ قوله «أولئك لهم اللعنةُ» خبرُه. والكلامُ في اللعنةِ كالكلامِ في «عُقْبىٰ الدار»[7].

---

(١) الإملاء ٢/٦٤.

(٢) الكشاف ٢/٣٥٨. (٣) البحر ٥/٣٨٧.

(٤) انظر لغات «نعم» في الخزانة ٤/١٠١.

(٥) البحر ٥/٣٨٧، المحتسب ١/٣٥٦.

(٦) البيت لطرفة وصدره:

خالتي والنفس قدماً إنهمْ

وهو في ديوانه ٧٢، والمحتسب ١/٣٥٧، والخزانة ٤/١٠١. والشطر: مفردها شطير، يعني الغرباء. (٧) من الآية ٢٢.

آ. (٢٦) وقرأ[١] زيدُ بنُ عليّ «ويَقْدُر» بضم العين.

قوله: «وفَرِحوا» هذا استئنافُ إخبار. وقيل: بل [هو عطفٌ على صلةِ «الذين»][٢] قبله. وفيه نظرٌ: من حيث الفصلُ بين أبعاضِ الصلةِ بالخبر، وأيضاً فإنَّ هذا ماضٍ وما قبله مستقبلٌ، ولا بد من التوافق في الزمان[٣]، إلا أن يُقال: المقصودُ استمرارُهم[٤] بذلك، وإنَّ الماضي متى وقع صلةً صَلَحَ للمُضِيِّ والاستقبال.

قوله: «وما الحياةُ الدنيا في الآخرة»، أي: في جنب الآخرة. وهذا الجارُّ في موضع الحال تقديرُه: وما الحياةُ القريبةُ كائنةً في جنب الآخرة إلا متاعٌ، ولا يجوز تعلُّقُه بالحياة ولا بالدنيا لأنهما لا يقعان في الآخرة.

آ. (٢٧) والضميرُ في «عليه» عائدٌ على الله تعالى، أي: إلى دينِهِ وشَرْعه. وقيل: على الرسول. وقيل: على القرآن.

آ. (٢٨) **قوله تعالىٰ: ﴿الذين آمنوا وتطمئنُّ﴾**: يجوز فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكون مبتدأً خبرُه الموصولُ الثاني[٥]، وما بينهما اعتراضٌ. [الثاني: أنه بدلٌ][٦] مِنْ «مَنْ أناب». الثالث: أنه عطفُ بيانٍ له. الرابع: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. الخامس: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعل.

قوله: «بذِكْرِ الله» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «تطمئنُّ» فتكون الباءُ سببيةً، أي:

---

(١) البحر ٥/٣٨٨.

(٢) وهو قوله «والذين ينقضون»، وما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) هذا الشرط غير واردٍ في الصلات المعطوفة

(٤) مخروم في الأصل.

(٥) وهو قوله «الذين آمنوا».

(٦) مخروم في الأصل.

بسبب ذِكْر الله. وقال أبو البقاء[1]: «ويجوز أن يكونَ مفعولاً به، أي: الطمأنينةُ تَحْصُل بذِكْر الله، الثاني[2]: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «قلوبُهم»، أي: تطمئنُّ وفيها ذِكْرُ اللَّهِ».

آ. (٢٩) قوله تعالىٰ: ﴿الذين آمَنوا وعَمِلوا﴾: فيه أوجه: أن يكونَ بدلاً من «القلوبُ» على حَذْفِ مضاف، أي: قلوب الذين آمنوا، وأن يكونَ بدلاً مِنْ «مَنْ أناب»، وهذا على قولِ مَنْ لم يجعلِ الموصولَ الأول بدلاً مِن «مَنْ أناب»، وإلا كان يَتَوالَىٰ بدلان. وأن يكونَ مبتدأً، و«طُوْبَىٰ لهم» جملةٌ خبرية. وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر. وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ. والجملةُ مِنْ «طُوْبَىٰ لهم» على هذين الوجهين حالٌ مقدَّرة، العاملُ فيها «آمَنُوا وعَمِلوا».

وواوُ «طُوْبَىٰ» منقلبةٌ عن ياءٍ لأنها من الطِّيب، وإنما قُلِبَتْ لأجلِ الضمة قبلها[3] كمُوْسِر ومُوْقِن من اليُسْر واليقين. واختلفوا فيها: فقيل: هي اسمٌ مفردٌ مصدر كبُشْرى ورُجْعى، مِنْ طاب يطيب. وقيل: بل هي جمعُ «طَيِّبة» كما قالوا: كُوْسَىٰ في جمع كَيِّسَة، وضُوْقَىٰ في جمع ضَيِّقة. ويجوز أن يقال: «طِيْبىٰ» بكسر الفاء وكذلك الكِيْسَىٰ والضِيقَىٰ. وهل هي اسمٌ لشجرةٍ بعينِها أو اسمٌ للجنة بلغةِ الهند أو الحبشة؟ خلافٌ مشهور.

وجاز الابتداءُ بـ «طُوْبَىٰ»: إمَّا لأنها عَلَمٌ لشيءٍ بعينه، وإمَّا لأنها نكرةٌ في معنى الدعاء كسَلام عليك ووَيْل له، كذا قال سيبويه[4]. وقال ابن مالك: «إنه

---

(١) الإملاء ٢/ ٦٤.
(٢) أي مما أجازه أبو البقاء.
(٣) وكونها اسماً. انظر: الممتع ٢/ ٤٩٣.
(٤) الكتاب ١/ ١٦٦.

يُلتزم رَفْعُها بالابتداء، ولا تدخُلُ عليها نواسِخُه». وهذا يَـرُدُّ عليه: أنَّ بعضَهم جعلها في هذه الآيةِ منصوبةً بإضمارِ فِعْلٍ، أي: وجَعَلَ لهم طُوْبَى، وقد يَتَأَيَّد ذلك بقراءةِ[١] عيسى الثقفي «وحُسْنَ مآب» بنصب النون. قال[٢]: «إنه معطوفٌ على «طُوْبَى»، وإنها في موضع نَصْبٍ». قال ثعلب: «وطُوْبَى على هذا مصدرٌ كما قالوا: سُقْياً». وخَرَّج هذه القراءةَ صاحبُ «اللوامح» على النداء كـ «يا أَسَفا»[٣] على الفَوْت[٤]، يعني أنَّ «طُوْبَى» تضاف للضمير، واللام/ مقحمةٌ، كقوله[٥]: [٥٣٠/أ]

٢٨٤٥ـ .... يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

و [قوله][٦]:

٢٨٥٥ـ يا بُوسَ للحَرْبِ التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحوا

ولذلك سقط التنوينُ مِنْ «بؤس» كأنه قيل: يا طِيْباهم، أي: ما أطيبَهم وأحسنَ مآبَهم. قال الزمخشري[٧]: «ومعنى طُوْبَى لك: أَصَبْتَ خيراً وطِيباً، ومحلُّها النصبُ أو الرفع كقولك: طِيباً لك وطِيبٌ لك، وسلاماً لك، وسلامٌ لك، والقراءةُ في قوله: «وحُسن مآب» بالنصب والرفع تدلُّك على مَحَلَّيْها، واللامُ في «لهم»[٨] للبيان، مثلها في «سَقْياً لك». فهذا يدلُّ على أنها تتصرَّفُ ولا تلزم الرفعَ بالابتداء.

---

(١) البحر ٥/٣٩٠، والإتحاف ٢/١٦٢.
(٢) نسب أبو حيان هذا القول لثعلب. البحر ٥/٣٩٠.
(٣) الآية ٨٤ من يوسف.
(٤) أي يندب ما فاته.
(٥) تقدم برقم (٤٠٠).
(٦) تقدم برقم (٢٧٠٠).
(٧) الكشاف ٢/٣٥٩.
(٨) الأصل: «لك» وهو سهو.

وقرأ(١) مَكْوَزَةُ الأعرابي «طِيْبَىٰ» بكسرِ الطاء لِتَسْلَمَ الياءُ نحو: بِيْض(٢) ومَعِيْشة(٣).

وقُرِيء(٤) «وحُسْنَ مآبٌ» بفتح النون ورفع «مآب» على أنه فعلٌ ماضٍ، أصلُه «حَسُن» فَنُقِلَت ضمةُ العينِ إلى الفاءِ قَصْداً للمدح، كقولهم(٥):

٢٨٥٦ـ .... حُسْنَ ذا أَدَبا

و «مَآبٌ» فاعلُه.

آ. (٣٠) قوله تعالىٰ: ﴿كذلك أرْسلْناك﴾: الكافُ في محلِّ نصبٍ كنظائرها. قال الزمخشري(٦): «مثلَ ذلك الإرسالِ أَرْسلناك، يعني: أرسلْناك إرسالاً له شأن». وقيل: الكافُ متعلقةٌ بالمعنىٰ الذي في قوله «إنَّ

---

(١) في البحر ٥/٣٩٠ «بكرة»، وفي الكشاف ٢/٣٥٩ ـ كما في السمين ـ «مكوزة»، وفي الشواذ ٦٧ «مكورة» ولم أقف عليه.
(٢) أصلها «بُيْض» جمع أبيض كصُفْر جمع أصفر، ولو لم تكسر الباء لقلنا: بُوض. الممتع ٤٥٨.
(٣) تابع السمينُ الزمخشريَّ في هذا المثال، ولعله لا يصحُّ لأنَّ أصلَها مَعْيِشَة، نُقِلَتْ كسرة الياء إلى العين الساكنة فأين تغيير الضم إلى الكسر؟
(٤) البحر ٥/٣٩٠.
(٥) تمامه:

لم يَمْنَعِ الناسُ مني ما أردْتُ وما
أعطيهُمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا

وهو لسهم بن حنظلة الغنوي، في اللسان «حسن»، والأصمعيات ٥٦، والخزانة ٤/١٢٣.
(٦) الكشاف ٢/٣٥٩.

اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدي»[1]، أي: «كما أنفذ اللَّهُ هذا كذلك أرسلناك»[2]. وقال ابن عطية[3]: «الذي يظهر لي أن المعنىٰ: كما أَجْرَيْنا العادةَ بأنَّ الله يُضِلُّ ويَهْدِيْ لا الآياتِ المقترحةَ، فكذلك أيضاً فَعَلنا في هذه الأمَّةِ: أرسَلْناك إليها بوحيٍ لا بآيات مقترحة».

وقال أبو البقاء[4]: «كذلك» [التقديرُ:][5] الأمر كذلك فجعلها في موضعِ رفعٍ. وقال الحوفي: «الكافُ للتشبيه في موضع نصب، أي: كفِعْلِنا الهدايةَ والإِضلال». والإِشارةُ بـ «ذلك» إلى ما وَصَفَ به نفسَه مِنْ أنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدِي مَنْ يشاء.

قوله: «قد خَلَتْ» جملةٌ [في محلِّ جرٍّ صفةً][6]. و «لتتلُوَ» متعلِّقٌ بـ «أَرْسَلْناك».

قوله: «وهم يكفرون» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ استئنافيةً وأن تكونَ حاليةً، والضميرُ في «وهم» عائدٌ على «أمة» من حيث المعنى، ولو عاد على لفظِها لكان التركيبُ «وهي تكفر». وقيل: الضميرُ عائدٌ على «أُمَّة» وعلى «أُمَم». وقيل: على الذين قالوا: «لولا أُنْزِل»[7].

آ. (٣١) **قوله تعالىٰ: ﴿ولو أنَّ قرآناً﴾**: جوابُها محذوفٌ، أي: لكان هذا القرآنُ، لأنه في غاية ما يكونُ من الصحة. وقيل: تقديرُه:

---

(١) الآية ٢٧.
(٢) ذكر ابن عطية هذا القول في تفسيره ٨/١٦٩.
(٣) المحرر ٨/١٦٩.
(٤) الإملاء ٢/٦٤.
(٥) زيادة من (ش) والإملاء.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.
(٧) في الآية ٢٧.

لمـا آمنـوا. ونُقِـل عن الفـراء[1] أنَّ جـوابَ «لـو» هي الجملة مِنْ قـولِـه «وهم يكفُـرون» ففي الكلامِ تقـديمٌ وتأخيـرٌ، وما بينهمـا اعتراضٌ. وهـذا في الحقيقـة دالٌّ على الجوابِ. وإنمـا حُذِفَت التـاءُ في قولـه «وكُلِّم به المَـوْتىٰ» وثَبَتَتْ في الفعلَيْن قبله لأنـه من باب التغليب؛ لأنَّ «المَـوْتىٰ» يشمل المـذكـرَ والمؤنث[2].

قـوله: «أَفَلَمْ يَيْئَس الـذين» أصلُ اليَـأْسِ: قَـطْـعُ الـطمـعِ عن الشيء والقُنـوطُ فيه. واختلف النـاسُ فيه ههنـا: فقال بعضهم: هـو هنا على بـابـه، والمعنىٰ: أفلم يَيْئَسِ الذين آمنوا من إيمانِ الكفَّار من قريش، وذلك أنهم لَمَّا سألوا هذه الآياتِ طَمِعوا في إيمانِهم وطلبـوا نزولَ هـذه الآيات ليؤمِنَ الكفـار، وعَلِم اللَّهُ أنهم لا يؤمنون فقال: أفلم يَيْئَسوا من إيمانهم، قاله الكسائي. وقال الفراء[3]: «أَوْقَـعَ الله للمؤمنين أنْ لو يشاء اللَّهُ لهدىٰ الناسَ جميعاً فقال: أفلم يَيْئسـوا عِلْماً، يقـول: أَيْئَسهم العِلْم مضمراً، كمـا تقـول في الكـلام: يَئِست منك أن لا تفلـح، كأنه قال: عَلِمـه علماً»، قال: فَيَئِسْتُ بمعنى عَلِمَت، وإنْ لم يكنْ قد سمـع، فإنه يتوجَّه إلى ذلك بالتأويل».

وقال ابن عطية[4]: «ويحتمل أن يكونَ «اليأسُ» في هذه الآية على بابه، وذلـك: أنه لمَّـا أبْعَدَ إيمـانَهم في قولـه: «ولـو أنَّ قـرآنـاً» على التـأويلين في المحذوفِ المقدَّر قـال في هذه: أفلم يَيْئسِ المؤمنـون من إيمانِ هؤلاءِ عِلْمـاً منهم أن لو يشاء اللَّهُ لهدَىٰ الناسَ جميعاً».

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٣.

(٢) الأقرب أن يقول: إن جمـع التكسير يجوز في فعله التأنيث والتذكير.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٦٣.

(٤) المحرر ٨/ ١٧٢.

وقال الزمخشري(١): «ويجوز أن يتعلَّقَ «أنْ لو يشاء» بـآمَنوا على: أولم يَقْنَطْ عن إيمانِ هؤلاءِ الكَفَرةِ الذين آمنوا بأن لو يشاءُ اللَّهُ لهدىٰ النـاسَ جميعاً ولهداهم» وهذا قد سبقه إليه أبو العباس.

[٥٣٠/ب] وقال الشيخ(٢): «ويُحْتَمَلُ عندي وجهٌ آخرُ غيرُ الذي/ ذكروه: وهو أنَّ الكـلامَ تامٌّ عنـد قولـه «أفلم يَيْئَس الذين آمنـوا» وهـو تقـريـرٌ، أي: قـد يَئِس المؤمنـون من إيمان المعـاندين، و«أنْ لـو يشاءُ اللَّهُ» جـوابُ قَسَمٍ محذوفٍ، أي: وأُقْسِمُ لو يشاء الله لهـدىٰ الناس جميعـاً، ويدلُّ على هـذا القَسَمِ وجودُ «أنْ» مـع «لو»، كقولِ الشاعر(٣):

٢٨٥٧ـ أَمَـا والـلَّهِ أنْ لـو كـنـتَ حُـرَّاً
ومـا بـالـحُـرِّ أنـت ولا الـقَـمِـيـنِ

وقول الآخر(٤):

٢٨٥٨ـ فـأُقـسـمُ أنْ لَـوِ الـتـقـيـنـا وأنـتُـمُ
لـكـان لكـم يـومٌ من الـشـرِّ مـظلِمُ

وقـد ذكر سيبـويه(٥) أنَّ «أنْ» تـأتي بعد القَسَم، وجعلهـا ابنُ عصفـور(٦) رابطةً للقَسَم بالجملة المُقْسَمِ عليهـا.

---

(١) الكشاف ٢/٣٦١.
(٢) البحر ٥/٣٩٢.
(٣) لم أهتـد إلى قـائله وهـو في المغني ٥٠، وشـرح التصريح ٢/٢٣٣، ويـروى «ولا العتيقِ».
(٤) البيت للمسيب بن علس، وهـو في الكتاب ١/٤٥٥، وابن يعيش ٩/٩٤، والخـزانة ٤/٢٢٤، والمغني ٥٠، وشرح التصريح ٢/٢٣٣.
(٥) الكتاب ١/٤٥٥.
(٦) شرح جمل الزجاجي له ١/٥٢٨.

وقـال بعضُهم: «بل هـو هنا بمعنى عَلِمَ وتَبَيَّن. قـال القاسم بن معن[1] وهو من ثقاتِ الكـوفيين: «هي لغة هـوازن»[2]. وقال ابن الكلبـي: «هي لغـةُ حيٍّ من النَّخَـع[3]، ومنه قولُ رباح بن عدي[4]:

٢٨٥٩ـ ألم يَيْئَسِ الأقـوامُ أني أنـا ابنُـهُ وإن كنتُ عن أرضِ العشيرةِ نائيا

وقـول سحيـم[5]:

٢٨٦٠ ـ أقـولُ لهم بـالشِّعْبِ إذ يَـأْسِـرُونني
ألم تَيْئَسُـوا أني ابـنُ فـارسِ زَهْـدَمِ

وقول الآخر[6]:

٢٨٦١ـ حـتـى إذا يَئِسَ الـرُّمـاةُ وأَرْسَـلوا
غُضْفـاً دواجِـنَ قـافِـلاً أعْصـامُـهـا

وردَّ الفراء[7] هذا وقال: «لم أَسْمَـعْ يَئِسْتُ بمعنى عَلِمْتُ». ورُدَّ عليه: بـأنَّ مَنْ حَفِظ حجـةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ، ويَـدُلُّ على ذلـك قـراءةُ[8] عليّ وابن عبـاس وعكرمـة وابن أبـي مُلَيْكة[9] والجحـدري وعلي بن الحسين وابنه

---

(١) من علماء الكوفة بالعربية والفقه والحديث. له: النوادر في اللغـة وغريب المصنف. توفي سنة ١٧٥، أو ١٨٨. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٦٣.
(٢) وهذا قول أبـي عبيد في «لغات القبائل» ص ١٥٠.
(٣) النخَـع: قبيلة باليمن. انـظـر: القاموس (نخـع).
(٤) المحتسب ١/٣٥٧، البحر ٥/٣٩٢. (٥) تقدم برقم (٩٤٤).
(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١١، والبحر ٥/٣٩٢، والغضف: المسترخية الأذان. الدواجن: المعوَّدة للصيد. قافل: يابس. أعصـامها: قـلائدهـا. والواو في «أرسلوا» زائدة. (٧) معاني القرآن ٢/٦٣.
(٨) البحر ٥/٣٩٣، المحتسب ١/٣٥٧، والشواذ ٦٧، والقرطبي ٩/٣٢٠.
(٩) عبد الله بن عبيد الله أبـو بكر، التـابعي، روى عن إسماعيـل بن عبد الملك. تـوفي سنة ١١٧. طبقات ابن الجزري ١/٤٣.

زيد وجعفر بن محمد وابن يزيد المديني[١] وعبد الله بن يزيد وعلي ابن بَذِيمة[٢]: «أولم يتبيَّنْ»، مِنْ تبيَّنْتُ كذا إذا عَرَفْته. وقد افترى مَنْ قال: «إنما كتبه الكاتب وهو ناعِسٌ، وكان أصله «أفلم يتبيَّن» فَسَوَّى هذه الحروفَ فَتُوُهِّمَ أنها سين».

قال الزمخشري[٣]: «وهذا ونحوُه ممَّا لا يُصَدَّقُ في [كتاب الله الذي لا يأتيه][٤] الباطلُ مِنْ [بينِ] يديه ولا مِنْ خلفِه، وكيف يَخْفَى هذا حتى يَبْقى بين دَفَّتَيْ الإمام، وكان متقلِّباً في أيدي أولئك الأعلامِ المحتاطِيْنَ في دين الله، المهيمنين عليه، لا يَغْفُلون عن جلائِله ودقائقِه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجعُ، والقاعدةُ التي عليها المبنى، هذه واللَّهِ فِرْيَةٌ، ما فيها مِرْيَةٌ». وقال الزمخشري[٥] أيضاً: «وقيل: إنما اسْتَعْمَلَ اليأسَ بمعنى العِلْم، لأن الآيسَ[٦] عن الشيء عالمٌ بأنه لا يكونُ، كما اسْتَعْمل الرجاءَ في معنى الخوف والنسيان والتركِ لتضمُّن ذلك».

ويُحتمل في «أَنْ» قولان، أحدُهما: أنها المخففةُ من الثقيلة فاسمُها ضميرُ الشأنِ، والجملةُ الامتناعيةُ بعدها خبرُها، وقد وقع الفصلُ بـ «لو»، و «أنْ» وما في حَيِّزها إن عَلَّقْناها بـ «آمنوا» تكونُ في محلِّ نصبٍ أو جَرٍّ على

---

(١) كذا في الأصل، وفي البحر: «أبو زيد المزني»، وفي المحتسب: «أبو يزيد المدني» ولعله الصحيح وهو نزيل البصرة مقبول من الرابعة كما في تقريب التهذيب ٦٨٥.

(٢) علي بن بذيمة الجزري، رمي بالتشيُّع. وثَّقه ابن معين والنسائي، توفي سنة ١٨٦. انظر في ترجمته: التقريب ٣٩٨، ميزان الاعتدال ٣/ ١١٥.

(٣) الكشاف ٢/ ٣٦٠.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٥) الكشاف ٢/ ٣٦٠.

(٦) الكشاف: «اليائس»، واستعمل المصنف لغة القلب المكاني: أيس.

الخلاف بين الخليلِ وسيبويه[1]، إذ أصلُها الجرُّ بالحرفِ، أي: آمَنوا بأن لو يشاءُ الله، وإن عَلَّقْناها بـ «يَيْئَس» على أنه بمعنىٰ «عَلِمَ» كانت في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ المفعولين.

والثاني: أنها رابطةٌ بين القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه كما تقدم[2].

قوله: «أو تَحُلُّ» يجوز أن يكونَ فاعلُه ضميرَ الخطاب [أي:] أو تَحُلُّ أنت يا محمدُ، وأن يكونَ ضميرَ القارعة، وهذا أَبْيَنُ، أي: تُصيبهم قارِعَةٌ، أو تَحُلُّ القارعة.

وقرأ[3] ابن جبير ومجاهد «يَحُلُّ» بالياء مِنْ تحتُ، والفاعلُ على ما تقدم: إمَّا ضميرُ القارعة، وإنما ذكَّر الفعلَ لأنها بمعنى العذاب، أو لأن التاءَ للمبالغة، والمرادُ قارِع، وإمَّا ضميرُ الرسول، أتىٰ به غائباً. وقرآ أيضاً «مِنْ ديارهم» جمعاً[4] وهي واضحة.

آ. **(٣٣) قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ هو قائم﴾**: «مَنْ» موصولةٌ، صلتُها «هو قائم» والموصولُ مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: كمَنْ ليس كذلك مِنْ شركائِهم التي لا تَضُرُّ ولا تنفع. ودلَّ على هذا المحذوفِ قولُه «وجَعَلُوا للَّهِ شركاءَ»، ونحوُه قولُه تعالىٰ: «أَفَمَنْ شَرَح اللَّهُ صدرَه للإسلام»[5] تقديره: كَمَنْ قَسا قلبُه، يَدُلُّ عليه «فَوَيْلٌ للقاسيةِ قلوبُهم مِنْ ذِكْر الله» وإنما حَسَّن حَذْفَه كونُ الخبرِ مقابلاً للمبتدأ. وقد جاء منفياً كقوله: «أفمَنْ يَخْلُق

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له ١/٥٢٨.

(٣) البحر ٥/٣٩٣.

(٤) البحر ٥/٣٩٣، الشواذ ٦٧.

(٥) الآية ٢٢ من الزمر.

كمن لا يَخْلُق»[1] «أَفَمَنْ يَعْلَمُ أنما أُنْزِل إليك مِنْ ربك الحقُّ كَمَنْ هو أَعْمىٰ»[2].

قوله: «وجَعَلُوا» يجوز أن يكونَ استئنافاً وهو الظاهرُ، جيءَ به للدلالةِ على الخبرِ المحذوفِ كما تقدم تقريرُه. وقال الزمخشري[3]: «ويجوز أَن يُقَدَّر ما يقع خبراً للمبتدأ، ويُعْطَفَ عليه «وجعلُوا»، وتمثيلُه: أفَمَنْ هو بهذه الصفةِ لم يوحِّدوه، / وجعلوا له وهو اللَّهُ الذي يستحقُّ العبادةَ وحدَه شركاءَ. [٥٣١/أ]
قال الشيخ[4]: «وفي هذا التوجيهِ إقامةُ الظاهر مُقامَ المضمر في قوله «وجعلوا لله: أي له»، وفيه حَذْفُ الخبرِ عن المقابل، وأكثرُ ما جاء هذا الخبرُ مقابلاً».
وقيل: الواو للحال والتقدير: أفَمَنْ هو قائمٌ على كل نفسٍ موجودٌ، والحالُ أنهم جعلوا له شركاءَ، فَأُقيم الظاهرُ ـ وهو الله ـ مُقامَ المضمرِ، تقريراً للإِلٰهية وتصريحاً بها.

وقال ابن عطيَّة[5]: «ويظهر أن القولَ مرتبطٌ بقوله: «وجعلوا لله شركاء»، كأن التقديرَ: أَفَمَنْ له القدرةُ والوحدانيةُ، ويُجْعَلُ له شريكٌ، أَهْلٌ أن ينتقمَ ويعاقِبَ أم لا؟». وقيل: «وجعلوا» عطفٌ على «استُهْزِىء» بمعنىٰ: ولقدِ استهزَؤوا وجعلوا.

وقال أبو البقاء[6]: «هو معطوفٌ على «كَسَبَتْ»، أي: وبجَعْلِهم لله شركاءَ».

---

(١) الآية ١٧ من النحل.
(٢) الآية ١٩ من الرعد.
(٣) الكشاف ٢/٣٦١.
(٤) البحر ٥/٣٩٤.
(٥) المحرر ٨/١٧٥.
(٦) الإملاء ٢/٦٤.

قوله: «أم تُنَبِّئونه» أم هذه منقطعةٌ مقدَّرةٌ بـ «بل» والهمزةِ، والاستفهامُ للتوبيخ: بل أتُنَبِّئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض، ونحوُه: «قل أتُنَبِّئُون اللَّهَ بما لا يعلم في السمٰوات ولا في الأرض»(١)، فجعل الفاعلَ ضميراً عائداً على الله، والعائدُ على « ما » محذوفٌ، تقديرُه: بما لا يعلمُهُ اللَّهُ، وقد تقدَّم في تلك الآيةِ أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على « ما » وهو جائزٌ هنا أيضاً.

قوله: «أم بظاهرٍ» الظاهرُ أنها منقطعة. و«الظاهر» هنا قيل: الباطلُ. وأنشدوا(٢):

٢٨٦٢ـ أعَيَّرْتَنا ألبانَها ولحومَها وذلك عارٌ يا بنَ رَيْطَةَ ظاهِرُ

أي باطِلُ، وفَسَّره مجاهدٌ «بكذبٍ» وهو(٣) موافقٌ لهذا. وقيل: « أم » متصلةٌ، أي: أتنبئونه بظاهرٍ لا حقيقةَ له.

قوله: «وصُدُّوا» قرأ(٤) الكوفيون «وصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وفي غافر «وصُدَّ عن السبيل»(٥) كذلك. وباقي السبعة مبنِّيين للفاعل. و« صَدَّ » جاء لازماً ومتعدياً فقراءةُ الكوفةِ من المتعدِّي فقط، وقراءةُ الباقين تحتمل أن يكونَ من المتعدِّي ومفعولُه محذوفٌ، أي: وصَدُّوا غيرَهم أو أنفسَهم، وأن يكونَ مِنَ اللازم، أي: أعْرَضوا وتَولَّوا.

وقرأ(٦) ابنُ وثاب «وصِدُّوا» و«صِدَّ عن السبيل» بكسرِ الصاد، وهو

---

(١) الآية ١٨ من يونس.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٣٩٥، والقرطبي ٩/٣٢٣.
(٣) قوله «وهو» مخروم في الأصل.
(٤) السبعة ٣٥٩، التيسير ١٣٣، الحجة ٣٧٤، البحر ٥/٣٩٥، النشر ٢/٢٩٨.
(٥) الآية ٣٧. وانظر السبعة ٥٧٠ ـ ٥٧١.
(٦) الإتحاف ٢/١٦٢، البحر ٥/٣٩٥، القرطبي ٩/٣٢٣. وانظر في تخريج آية غافر: البحر ٧/٤٦٦، والقرطبي ١٥/٣١٥.

مبنيٌّ للمفعول، أجراه مُجْرى قِيْل وبِيْع، فهو كقراءة[1] «رِدَّت إلينا»، [وقوله:][2]

٢٨٦٣ـ وما حِلَّ مِنْ جهلٍ حُبا حُلَمائِنا ....

وقد تقدم.

آ. (٣٥) **قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الجنَّة﴾**: مبتدأ، وخبرُه محذوفٌ تقديره: فيما قَصَصْنا، أو فيما يُتْلَىٰ عليكم مَثَلُ الجنَّة، وعلى هذا فقولُه «تَجري مِنْ تحتِها الأنهارُ» تفسيرٌ لذلك المَثَلِ. وقال أبو البقاء[3]: «فعلىٰ هذا «تَجري» حالٌ من العائدِ المحذوف في «وُعِد»، أي: وُعِدَها مُقَدَّراً جَرَيانُ أنهارها». ونَقَل عن الفراء[4] أنه جعل الخبر قوله «تجري». قال: «وهذا خطأٌ عند البصريين». قال: «لأنَّ المَثَلَ لا تَجْري مِنْ تحتِه الأنهارُ، وإنما هو من صفاتِ المضافِ إليه، وشُبْهَتُه: أنَّ المَثَل هنا بمعنى الصفة فهو كقولِه «صِفَةُ زيدٍ أنه طويلٌ»، ويجوز أن يكونَ «تجري» مستأنَفاً».

قلت: وهذا الذي ذكره أبو البقاء نَقَل نحوَه الزمخشريُّ[5]. ونَقَل غيرُه عن الفراء[6] في الآية تأويلين آخرين، أحدُهما: على حذف لفظةِ «أنَّها» والأصلُ: صفةُ الجنَّة أنها تجري، وهذا منه تفسيرُ معنىً لا إعرابٍ، وكيف

(١) الآية ٦٥ من يوسف وهي قراءة علقمة ويحيى والأعمش. انظر: الدر المصون ٦/٥١٩.

(٢) تقدم برقم (١٨٨).

(٣) الإملاء ٢/٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٦٥.

(٥) الكشاف ٢/٣٦٢.

(٦) معاني القرآن ٢/٦٥.

يَحْذِفُ «أنها» من غير دليلٍ. والثاني[1]: أنَّ لفظةَ «مثل» زائدةٌ، والأصل: الجنة تجري مِنْ تحتِها الأنهار، وزيادةُ «مَثَل» كثيرةٌ في لسانِهم، ومنه «ليس كمِثْلِه [شيءٌ][2]» «فإنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمنْتُمْ»[3] وقد تقدَّم.

وقال الزمخشري[4]: «وقال غيرُه: ـ أي سيبويه[5] ـ الخبر «تجري مِنْ تحتِها الأنهار» كما تقول: صفةُ زيدٍ أسمرُ». قال الشيخ[6]: «وهذا أيضاً لا يَصِحُّ أن يكونَ «تَجْري» خبراً عن الصفةِ، ولا «أسمر» خبراً عن الصفة، وإنما يُتَأَوَّل «تجري» على إسقاطِ «أنْ» ورفعِ الفعل، والتقدير: أَنْ تَجْري، أي: جَرَيانُها».

وقال الزجَّاج[7]: «مَثَل الجنَّة جَنَّةٌ تجري، على حَذْفِ الموصوفِ تمثيلاً لِما غاب عنَّا بما نشاهده». ورَدَّ عليه أبو عليٍّ قال: «لا يَصِحُّ ما قال الزجاج، لا على معنى الصفة، ولا على معنى الشَّبَه؛ لأنَّ الجنَّةَ التي قَدَّرها جثةٌ ولا تكونُ الصفة، ولأنَّ الشَّبه عبارةٌ عن المماثلةِ التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجنَّةُ جثَّةٌ فلا تكون المماثلةُ، والجمهورُ على أن المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فليس هنا ضَرْبُ مَثَلٍ، فهو كقولِه تعالى: «ولله المَثَلُ الأعلى»[8] وأنكر أبو علي أَنْ تكون بمعنى الصفة، وقال: معناه الشبه.

---

(١) لم يرد هذا التأويل عند الفراء في هذه الآية.
(٢) الآية ١١ من الشورى.
(٣) الآية ١٣٧ من البقرة، وانظر: الدر المصون ٢/١٤٠.
(٤) الكشاف ٢/٣٦٢.
(٥) انظر مذهب سيبويه في ذلك: الكتاب ١/٧١.
(٦) البحر ٥/٣٩٦.
(٧) معاني القرآن ٣/١٤٩ بعبارة قريبة.
(٨) الآية ٦٠ من النحل.

وقرأ[1] عليٌّ وابن مسعود «أمثال الجنة»، أي: صفاتها.

و «أُكُلُها دائمٌ» كقوله «تَجْرِيْ» في الاستئناف التفسيري أو الخبرية أو الحالية. وقد تقدَّم خلافُ القرَّاءِ فيه في البقرة»[2].

آ. (٣٦) قوله تعالىٰ: [﴿ ولا أُشْرِكُ ﴾]: قرأ نافع[3] في روايةٍ عنه برفع «ولا أُشْرِكُ» وهي تحتمل القطع، أي: وأنا لا أُشْرِك، وقيل: هي حالٌ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المنفيَّ بـ « لا » كالمُثْبِتِ في عدمِ مباشرة واوِ الحال له.

[٥٣١/ب] آ. (٣٧) و: ﴿حُكْماً﴾: حال/ من مفعولِ «أنزلناه». والكاف في «كذلك» نصب، أي: وكما يَسَّرنا هؤلاء للفرحِ، وهؤلاء لإنكار البعضِ كذلك أَنْزَلْناه حُكْماً.

آ. (٣٩): وقرأ[4] أبو عمرٍو وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ: «ويُثْبِتُ» مخففاً مِنْ أَثْبَتَ، والباقون بالتشديد والتضعيف، والهمزةُ للتعدية. ولا يَصِحُّ أن يكونَ التضعيفُ للتكثير؛ إذ من شرطِه أن يكون متعدياً قبل ذلك. ومفعولُ «يُثْبِتُ» محذوفٌ، أي: ويُثْبِتُ ما يشاء.

آ. (٤٠) قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّما عليك البلاغُ﴾: جوابٌ للشرط قبله. قال الشيخ[5]: «والذي تقدَّم شرطان؛ لأنَّ المعطوفَ على الشرط شرطٌ: فأمَّا كونُه جواباً للشرط الأول فليس بظاهرٍ؛لأنه لا يترتَّب عليه؛ إذ يصير

---

(١) البحر ٥/٣٩٦، معاني القرآن للفراء ٢/٦٥.

(٢) الآية ٢٦٥. وانظر: الدر المصون ٢/٥٩٣.

(٣) البحر ٥/٣٩٧، القرطبي ٩/٣٢٦.

(٤) السبعة ٣٥٩، الحجة ٣٧٤، التيسير ١٣٤، البحر ٥/٣٩٩، القرطبي ٩/٣٢٩.

(٥) البحر ٥/٣٩٩.

المعنىٰ: وإمَّا نُرِيَنَّك بعضَ ما نَعِدُهم من العذابِ فإنَّما عليك البلاغُ، وأمَّا كونُه جواباً للشرطِ الثاني وهو «أو نَتَوَفَّيَنَّك» فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إنْ ما نَتَوَفَّيَنَّك فإنَّما عليك البلاغُ، ولا يترتَّب جوابُ[1] التبليغِ عليه ـ على وفاتِه عليه السلام ـ لأنَّ التكليفَ ينقطعُ عند الوفاة، فيُحتاج إلى تأويل: وهو أنْ يُقَدَّرَ لكلِّ شرطٍ ما يناسبُ أنْ يكون جزاءً مترتباً عليه، والتقدير: وإمَّا نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهم فذلك شافيك مِنْ أعدائك، أو: إنْ نَتَوَفَّيَنَّك قبل خَلْقِه لهم فلا لَوْمَ عليك ولا عَتَبَ».

آ. (٤١) قوله تعالىٰ: ﴿نَنْقُصُها﴾: حال: إمَّا مِنْ فاعل «نأتي» أو مِنْ مفعوله. وقرأ[2] «نُنَقِّصُها» بالتضعيف الضحَّاكُ، عدَّاه بالتضعيف.

قوله: «لا مُعقِّبَ» جملةٌ حالية، وهي لازمةٌ. والمُعقِّبُ: الذي يكُرُّ على الشيء، فيُبْطله. قال لبيد[3]:

٢٨٦٤ـ .... طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلومُ

آ. (٤٢) قوله تعالىٰ: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾: قرأ[4] ابنُ عامرٍ والكوفيون «الكفَّار» جمعَ تكسير، والباقون «الكافر»[5] بالإفراد، ذهاباً إلى الجنس. وقرأ عبد الله «الكافرون» جمعَ سلامةٍ.

---

(١) البحر: «وجوب»، وهي أنسب.

(٢) البحر ٥/٤٠٠، والشواذ ٦٧ ونسبها إلى عطية العوفي.

(٣) صدره:

حتى تَهَجَّر في الرَّواح وهاجَه

وهو في ديوانه ١٢٨، وابن يعيش ٢/٢٤، الخزانة ١/٣٣٤، الهمع ٢/١٤٥، الدرر ٢/٢٠٢.

(٤) السبعة ٣٥٩، والبحر ٥/٤٠١، التيسير ١٣٤، الحجة ٣٧٥، النشر ٢/٢٩٨.

(٥) مخروم في الأصل.

آ. (٤٣) قوله تعالىٰ: ﴿ومَنْ عنده﴾: العامَّة [على فتح ميم][1] «مَنْ»، وهي موصولةٌ، وفي محلِّها أوجهٌ، أحدُها: أنها مجرورةُ المحلِّ نَسَقاً على لفظ الجلالةِ، أي: بالله وبمَنْ عنده عِلْمُ الكتابِ كعبد الله بن سلام ونحوِه. والثاني: أنها في محلِّ رفعٍ عطفاً على محل [الجلالة، إذ هي][2] فاعلةٌ، والباءُ زائدةٌ[3] فيها. الثالث: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه محذوف، أي: ومَنْ عنده عِلْم الكتاب أَعْدَلُ وأمضى قولاً.

و«عنده علْمُ الكتابِ» يجوز أن يكونَ الظرفُ صلةً، و«عِلْمُ» فاعلٌ به. واختاره الزمخشري[4]، وتقدَّم تقريرُه، وأن يكونَ مبتدأً وما قبله الخبرُ، والجملةُ صلةٌ لـ «مَنْ».

والمراد بمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب: إمَّا ابنُ سَلام[5] أو جبريلُ أو اللَّهُ تعالىٰ. قال ابن عطية[6]: «ويُعْتَرض هذا القولُ بأنَّ فيه عطفَ الصفة[7] على الموصوف[8] ولا يجوز، وإنما تُعْطَفُ الصفاتُ». واعترض الشيخُ[9] عليه بأنَّ «مَنْ» لا يُوْصَفُ بها

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٣) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٤) الكشاف ٢/٣٦٥، وقال: «يرتفع العلم بالمقدر في الظرف فيكون فاعلاً؛ لأن الظرف إذا وقع صلة أوغل في شبه الفعل لاعتماده على الموصول فعمل عمل الفعل».
(٥) عبد الله بن سَلام الإسرائيلي أبو يوسف، توفي سنة ثلاث وأربعين. انظر: التقريب ٣٠٧.
(٦) المحرر ٨/١٩٠.
(٧) وهي «مَنْ» عند ابن عطية.
(٨) وهو «بالله».
(٩) البحر ٥/٤٠١.

ولا بغيرِها من الموصولات إلَّا ما اسْتُثْني[1] ، وبأنَّ عطفَ الصفاتِ بعضِها على بعض لا يجوز إلا بشرطِ الاختلاف[2] .

قلت : ابن عطية إنما عَنَىٰ الوصفَ المعنويَّ لا الصناعيَّ ، وأمَّا شرطُ الاختلافِ فمعلومٌ .

وقرأ[3] عليٌّ وأُبَيٌّ وابنُ عباس وعكرمة وابن جبير وعبد الرحمن ابن أبي بكرة[4] والضحاك وابن أبي إسحاق ومجاهد في خَلْق كثير «ومِنْ عِنْدِه عِلْمُ الكتاب» جعلوا «مِنْ» حرفَ جرّ، و «عندِه» مجرورٌ بها، وهذا الجارُّ هو خبرٌ مقدَّمٌ، و «عِلْم» مبتدأ مؤخرٌ . وقرأ عليٌّ أيضاً والحسن وابن السَّمَيْفَع «ومِنْ عندِه عُلِمَ الكتابُ» يجعلون «مِنْ» جارَّةً، و «عُلِمَ» مبنياً للمفعول، و «الكتابُ» رفعٌ به . وقُرِىء كذلك إلَّا أنه بتشديد[5] «عُلِّم» . والضمير في «عنده» علىٰ هذه القراءاتِ لله تعالى فقط . وقُرِىء أيضاً «وبمَنْ» بإعادةِ الباءِ الداخلةِ علىٰ الجلالة .

[تمَّت بحمد الله]

* * *

---

(١) نحو «الذي والتي» وفروعهما .

(٢) قال أبو حيان : ويعني ابن عطية : «لا تقول : مررت بزيدٍ والعالم» .

(٣) انظر في قراءاتها : الإتحاف ١٦٣/٢، البحر ٤٠٢/٥، المحتسب ٣٥٨/١، القرطبي ٣٣٦/٩، الشواذ ٦٧ .

(٤) نُفَيْع بن الحارث الثقفي البصري ثقة من الثانية . مات سنة ست وتسعين . تقريب التهذيب ٣٣٧ .

(٥) الأصل «بتشد» وهو سهو.

سورة إبراهيم عليه السلام

بسم الله الرحمٰن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالىٰ: ﴿كتابٌ أَنْزَلْناه إليك﴾**: يجوزُ أَنْ يرتفعَ خبراً لـ «ألر» إن قلنا إنها مبتدأ، والجملةُ بعده صفةٌ، ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هذا كتابٌ، وأن يرتفعَ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ بعده، وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأنها موصوفةٌ تقديراً. تقديره: كتابٌ أيُّ كتابٍ، يعني عظيماً مِنْ بينِ الكتبِ السماوية.

قوله: «لِتُخْرِجَ» متعلقٌ بـ «أَنْزَلْناه» وقُرِىءَ[١] «لِيَخْرج الناسُ» بفتح الياء وضمِّ الراء مِنْ خَرَجَ يَخْرُج، «الناسُ» رفعاً على الفاعلية.

قوله: «بإذنِ» يجوز أن يتعلَّقَ بالإخراج، أي: بتسهيلِه وتيسيرِه، ويجوز أَن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «تُخْرِجَ»، أي: مأذوناً لك.

قوله: «إلى صراط» فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من قوله «إلى النور» بإعادةِ العامل، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالجارِّ[٢] لأنه من معمولاتِ العاملِ في

---

(١) البحر ٥/٤٠٣، الكشاف ٢/٣٦٥، وقال في الشواذ ٦٨: «رواية عن ابن عامر وأبي الدرداء».

(٢) أي بقوله «بإذن ربهم».

المُبْدَلِ منه[1]. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه جوابُ سؤالٍ مقدَّر، كأنه قيل: إلى أيِّ نور؟ فقيل: إلى صراط.

آ. (٢) قوله تعالىٰ: ﴿اللَّهِ الذي﴾: قرأ[2] نافعٌ وابن عامرٍ برفعِ الجلالةِ والباقون ـ ورواها الأصمعيُّ عن [نافع][3] ـ بالجرِّ.

فأمَّا الرفعُ فعلى وجهين، أحدُهما: أنه مبتدأٌ، خبرُه الموصولُ بعده، أو محذوفٌ تقديرُه: اللَّهُ الذي له ما في السمٰواتِ وما في الأرضِ العزيزُ الحميد، حُذِف لدلالة ما تقدَّم. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمر، أي: هو اللَّهُ، وذلك على المدح.

وأمَّا الجرُّ فعلى البدلِ عند أبي البقاء[4] والحوفي وابنِ عطية[5]، والبيان عند الزمخشري[6] قال: «لأنه جَرَى مَجْرَىٰ الأسماءِ الأعلام لغلبتِه على المعبودِ بحق كالنجم للثريا». قال الشيخ[7]: «وهذا التعليلُ لا يتمُّ إلا أن يكونَ أصلُه الإلٰه، ثم فُعِل فيه ما تقدَّم أولَ هذا الموضوع». وقال الأستاذ ابن عصفور[8]: «لا تُقَدَّمُ صفةٌ على موصوفٍ إلا حيث سُمِع، وهو قليلٌ، وللعربِ فيه وجهان، أحدُهما: أنْ تتقدَّمَ الصفةُ بحالها، وفيه

---

(١) العامل في المبدل منه هو «لتخرج».

(٢) السبعة ٣٦٢، التيسير ١٣٤، القرطبي ٩/ ٣٣٩، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ٢/ ١٦٦، البحر ٥/ ٤٠٤، المحرر ٨/ ١٩٤.

(٣) سقط من الأصل سهواً وأثبتناه من البحر وابن عطية.

(٤) الإملاء ٢/ ٦٥.

(٥) المحرر ٨/ ١٩٥.

(٦) الكشاف ٢/ ٣٦٥.

(٧) البحر ٥/ ٤٠٤.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢١٨.

إعرابان للنحويين، أحدُهما: أن تُعْرَبَ صفةً متقدمةً. والثاني: أن يُجعل/ [٥٣٢/أ]
الموصوفُ بدلاً من صفتِه. الثاني من الأولين: أن تُضيفَ الصفةَ إلى الموصوف(١). فعلى هذا يجوز أن يُعْرَبَ «العزيزِ الحميدِ» صفةً متقدِّمة(٢)، ومِنْ مجيء تقديمِ الصفةِ قولُه(٣):

٢٨٦٥ـ والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطيرِ يَمْسَحُها ... رُكْبانُ مكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

وقول الآخر(٤):

٢٨٦٦ـ وبالطويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْذَراً

يريد: الطير العائذات، وبالعمر الطويل. قلت: وهذا فيما لم يكنِ الموصوفُ نكرةً، أمَّا إذا كان نكرةً صار لنا عملٌ آخرُ: وهو أن تنتصبَ تلك الصفةُ على الحال(٥).

قوله: «ووَيْلٌ» مبتدأ، جاز الابتداءُ به لأنه دعاء كـ «سلامٌ عليكم»(٦). و «للكافرين» خبره. و «مِنْ عذاب» متعلِّقٌ بالويل. ومنعه الشيخ(٧) لأنه يَلْزَمُ

---

(١) قال: «إذا قدَّمتها عليه كقراءة «وأنه تعالىٰ جُدُّ ربنا» وأصله: ربنا الجُدُّ أي العظيم، فقدمت الصفة وحذفت منها الألف واللام، وأضيفت إلى الموصوف.

(٢) وقوله «اللَّهِ» موصوف متأخر.

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٠، وشرح الجمل ١/٢١٨، والبحر ٥/٤٠٤. والمؤمن: الله الذي آمن الطير في الحرم، العائذات من عاذَتْ بالحرم. الغيل والسَّند: أَجَمَتان بين مكة ومِنى قال أبو حيان: «فلو جاء على الكثير لكان التركيب: والمؤمن الطير العائذات».

(٤) تقدم برقم (٤٠٩).

(٥) كقوله: لميَّةَ موحشاً طللُ.

(٦) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٧) البحر ٥/٤٠٤.

منه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه، وقد تقدَّم لك بحثٌ في ذلك[1]: وهو أنَّ ذلك ممنوعٌ حيث يتقدَّر المصدرُ بحرفٍ مصدريٍّ وفِعْلٍ، ولذلك جَوَّزوا تعلُّقَ «بما صَبَرْتُم»[2] بـ «سلام» ولم يَعْترضوا عليه بشيء، وقد تقدَّم ذلك في السورةِ قبلها، ولا فرقَ بين الموضعين.

وقال الزمخشريُّ[3]: «فإنْ قلتَ: ما وجهُ اتصالِ قولِه: «مِنْ عذابٍ شديدٍ» بالويل؟ قلت: لأنَّ المعنى يُوَلْوِلون[4] من عذاب شديد». قال الشيخ[5]: «فظاهرُه يدلُّ على تقدير عاملٍ يتعلَّقُ به «من عذاب شديد». ويجوز أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للمبتدأ، وفيه سَلامةٌ من الاعتراضِ المتقدم، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر.

آ. **(٣) قوله تعالى: ﴿الذين يَسْتَحِبُّون﴾**: يجوز أن يكون مبتدأً خبرُه «أولئك» وما بعده، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم الذين، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ على المدح فيهما، وأن يكون مجروراً على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ، قاله الزمخشري[6] وأبو البقاء[7] والحوفيُّ وغيرُهم. وردَّه الشيخ[8] بأنَّ فيه الفَصْلَ بأجنبي وهو قولُه «مِنْ عذابٍ شديدٍ» قال: «ونظيرُه إذا كان صفةً أن تقول: «الدارُ لزيدٍ الحسنةُ القُرَشِيِّ» وهذا لا يجوز، لأنك

---

(١) انظر: الدر المصون الورقة ٥٢٩ ب.

(٢) الآية ٢٤ من الرعد.

(٣) الكشاف ٢/٣٦٥.

(٤) الأصل: يولون، والتصحيح من «الكشاف».

(٥) البحر ٥/٤٠٤.

(٦) الكشاف ٢/٣٦٦.

(٧) الإملاء ٢/٦٦.

(٨) البحر ٥/٤٠٤ والرَّد للوجه الأخير وهو النعت.

فَصَلْتَ بين زيد وصفتِه بأجنبيٍّ منهما وهو صفةُ الدار، وهو لا يجوز، والتركيبُ الفصيحُ أن تقول: الدارُ الحسنةُ لزيدٍ القرشيِّ، أو: الدارُ لزيدٍ القرشيِّ الحسنةُ».

و «يَسْتَحِبُّون»: استفعلَ فيه بمعنىٰ أَفْعَل كاستجاب بمعنىٰ أجاب، أو يكونُ على بابه، وضُمِّن معنى الإيثار، ولذلك تعدَّىٰ بـ علىٰ.

وقرأ الحسن[1] «ويُصِدُّون» مِنْ أَصَدَّ، وأَصَدَّ منقولٌ مِنْ صَدَّ اللازمِ، والمفعولُ محذوفٌ، أي: غيرَهم، أو أنفسَهم.

و «يَبْغُونها عِوَجاً» تقدَّم مثله[2].

آ. (٤) **قوله تعالىٰ: ﴿إلاَّ بلسانِ قومه﴾**: يجوز أن يكونَ حالاً، أي: إلاَّ متكلِّماً بلغةِ قومِهِ. وقرأ العامَّةُ «بلسان» بزِنَةِ «كِتاب»، أي: بلغةِ قومِه. وأبو الجوزاء[3] وأبو السَّمَّال وأبو عمران الجوني «بِلِسْنِ» بكسر اللام وسكون السين. وفيه قولان، أحدُهما: أنهما بمعنى واحدٍ كالرِّيش والرِّياش. والثاني: أن اللسانَ يُطْلَقُ على العضوِ المعروف وعلى اللغةِ، وأمَّا اللِّسْنُ فخاصٌّ باللغة، ذكره ابن عطية[4] وصاحب «اللوامح».

وأبو رجاء وأبو المتوكل والجحدريُّ «بِلُسُن» بضمِّ اللام والسين وهو جمع «لِسان» ككِتاب وكُتُب. وقُرِىء بسكونِ السين فقط، وهو تخفيفٌ للقراءةِ قبلَه، نحو: رُسْل في رُسُل، وكُتْب في كُتُب.

والهاءُ في «قومه» الظاهرُ عَوْدُها على «رسول» المذكور. وعن

---

(١) الإتحاف ١٦٦/٢، البحر ٤٠٤/٥، الشواذ ٦٨.

(٢) الآية ٩٩ من آل عمران.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٥٩/١، والبحر ٤٠٥/٥، الشواذ ٦٨.

(٤) المحرر ٢٠٠/٨.

الضحاك: أنها تعودُ لمحمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وغَلَّطوه في ذلك؛ إذ يصير المعنىٰ: أنَّ التوراةَ وغيرَها أُنْزِلَتْ بلسان العربِ، ليُبَيِّن لهم النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم التوراة.

قوله: «فَيُضِلُّ» استئنافُ إخبارٍ، ولا يجوز نصبُه عطفاً على ما قبله، لأنَّ المعطوفَ كالمعطوف عليه في المعنىٰ، والرسلُ أُرْسِلَتْ للبيانِ لا للإضلالِ. قال الزجاج(١): «لو قُرِىء بنصبِه علىٰ أنَّ اللامَ لامُ العاقبة جاز».

آ. (٥) قوله تعالىٰ: ﴿أن أَخْرِجْ﴾: يجوز أن تكونَ «أنْ» مصدريةً، أي: بأَنْ أَخْرِجْ. والباءُ في «بآياتنا» للحال، وهذه(٢) للتعدية. ويجوز أن تكون مفسرةً للرسالة. وقيل: بل هي زائدةٌ، وهو غلطٌ.

قوله: «وذَكِّرْهم» يجوز أن يكونَ منسوقاً على «أَخْرِجْ» فيكونَ من التفسير، وأن لا يكونَ منسوقاً، فيكونَ مستأنفاً. و«أيام الله» عبارةٌ عن نِعَمه، كقوله(٣):

٢٨٦٧ـ وأيامٍ لنا غُرٍّ طِوالٍ ... عَصَيْنا المَلْكَ فيها أن نَدِينا

أو نِقَمه، كقوله(٤):

٢٨٦٨ـ وأيامُنا مشهورةٌ في عَدُوِّنا ... .

[٥٣٢/ب] ووجهه: أنَّ العرب تتجوَّزُ فَتُسْنِدُ الحدَثَ/ إلى الزمان مجازاً، وتُضيفُه إليها(٥) كقولهم: نهارٌ صائمٌ، وليل قائمٌ، ومَكْرُ الليلِ.

---

(١) معاني القرآن ٣/١٥٤ بعبارة قريبة.
(٢) في «أخرج».
(٣) تقدم برقم (٤٧).
(٤) لم أهتدِ إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٥/٤٠٦.
(٥) كذا في الأصل والنسخ، والسياق: إليه، أي: إلى الزمان.

آ. (٦) قوله تعالىٰ: ﴿إذ أنْجاكم﴾: يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ منصوباً بـ «نِعمَةَ». الثاني: أن يكونَ بـ «عليكم» ويوضِّح ذلك ما ذكره الزمخشريُّ[1] فإنه قال: «إذ أنْجاكم ظرفٌ للنعمة بمعنىٰ الإنعام، أي: إنعامه عليكم ذلك الوقت. فإن قلت: هل يجوزُ أن ينتصِبَ بـ «عليكم»؟ قلت: لا يَخْلو: إمَّا أن يكونَ صلةً للنعمة بمعنى الإنعام، أو غيرَ صلة إذا أردت بالنعمة العَطِيَّة، فإذا كان صلةً لم يعملْ فيه، وإذا كان غيرَ صلةٍ بمعنى: اذكروا نعمةَ الله مستقرةً عليكم عَمِلَ فيه. ويتبيَّن الفرقُ بين الوجهين: أنك إذا قلت: «نعمة الله عليكم» فإنْ جَعَلْتَه صلةً لم يكن كلاماً حتى تقول: فائضة أو نحوها، وإلاَّ[2] كان كلاماً. والثالث: أنه بدلٌ من «نعمة»، أي: اذكروا وقتَ إنجائِكم وهو مِنْ بدلِ الاشتمال.

قوله: «ويذَبِّحون» حالٌ أُخرى مِنْ «آل فرعون». وفي البقرة[3] دون واو لأنه قُصِد به التفسيرُ فالسَّوْم هنا غيرُ السَّوْمِ هناك.

آ. (٧) قوله تعالىٰ: ﴿وإذْ تَأَذَّنَ﴾: يجوزُ أن يكونَ نَسَقاً على «إذ أنجاكم»، وأن يكونَ منصوباً بـ «اذكروا» مفعولاً لا ظرفاً. وجَوَّز فيه الزمخشري[4] أن يكون نَسَقاً على «نعمة» فهو مِنْ قولِ موسى، والتقدير: وإذ قال موسى: اذكروا نعمةَ الله واذكروا حين تَأَذَّن. وقد تقدَّم[5] نظيرُ ذلك في الأعراف. وقرأ[6] ابن محيصن «يَذْبَحون» مخففاً.

---

(١) الكشاف ٢/٣٦٧.

(٢) أي وإن لم تجعله صلة كان كلاماً.

(٣) الآية ٤٩ «يسومونكم سوء العذاب يُذَبِّحون».

(٤) الكشاف ٢/٣٦٨

(٥) الآيات: ٦٩، ٧٤، ٨٦.

(٦) البحر ٥/٤٠٧.

آ. (٩) قوله تعالىٰ: ﴿قومِ نوحٍ﴾: بدلٌ أو عطفُ [بيانٍ].

قوله: «والذين مِنْ بعدهم» يجوز أن يكونَ عطفاً على الموصولِ الأولِ، أو على المبدل منه، وأن يكونَ مبتدأً، خبرُه «لا يَعْلَمُهُم إلا اللَّهُ»، و «جاءَتْهُم» خبر آخر. وعلى ما تقدَّم يكون «لا يعلمهم» حالاً من «الذين»، أو من الضمير في «مِنْ بَعدِهم» لوقوعِه صلةً[١]، وهذا عنى أبو البقاء[٢] بقوله: «حال من الضمير في «مِنْ بَعْدهم»، ولا يُريد به الضميرَ المجرورَ؛ لأنَّ مذهبَه مَنْعُ الحالِ من المضاف إليه، وإن كان بعضُهم جَوَّزه في صورٍ. وجَوَّز أيضاً[٣] هو والزمخشري[٤] أن تكونَ استئنافاً.

وقال الزمخشري[٥]: «والجملةُ مِنْ قولِه «لا يَعْلَمُهم إلا اللَّهُ» اعتراضٌ. ورَدَّ عليه الشيخ[٦] بأنَّ الاعتراضَ إنما يكون بين جُزْأَيْن أحدهما يطلب الآخر، ولذلك لمَّا أَعْرَبَ الزمخشريُّ «والذين» مبتدأً و «لا يَعْلمهم» خبره، قال[٧]: «والجملةُ مِنَ المبتدأ والخبر اعتراضٌ». واعترضه الشيخُ أيضاً بما تقدَّم. ويمكنُ أن يُجابَ عنه في الموضعين: بأنَّ الزمخشريَّ يمكن أن يعتقدَ أنَّ «جاءَتْهم» حالٌ مما تقدَّم، فيكون الاعتراضُ واقعاً بين الحالِ وصاحبِها، وهذا كلامٌ صحيح.

قوله: «فَرَدُّوا أيديَهم في أفواهِهم» يجوز أن تكونَ الضمائرُ للكفَّارِ،

---

(١) التقدير: والذين استقروا من بعدهم غيرَ عالِم بهم إلّا الله.
(٢) الإملاء ٢/٦٦.
(٣) أي في جملة «لا يعلمهم».
(٤) الكشاف ٢/٣٦٨ ولكنه لم يذكر الاستئناف، بل ذكر الاعتراض.
(٥) الكشاف ٢/٣٦٨.
(٦) البحر ٥/٤٠٨.
(٧) الكشاف ٢/٣٦٨.

أي: فَـرَدَّ الكفـارُ أيـديَهم في أفـواههم من الغيظ. و«في» على بـابِهـا من الـظرفية، أو فَـرَدُّوا أيديَهم على أفـواههم ضحكـاً واستهـزاءً. فـ«في» بمعنى علىٰ، أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم وما نطقوا به من قولِهم: إنَّا كَفَرْنا، فهي بمعنى إلى. ويجوز أن يكونَ المـرفوعُ للكفـار والآخران للرسـل[1]، على أن يُراد بالأيدي النِّعَم، أي: رَدُّوا نِعَمَ الرُّسُـل وهي نصائحُهم في أفـواهِ الرسـل، لأنهم إذا كَـذَّبـوهـا كـأنهم رَجَعـوا بهـا من حيث جـاءَتْ على سبيـل المثـل. [ويجوز أن يُراد هذا المعنىٰ، والمرادُ بالأيدي الجوارح][2]. ويجوز أن يكون الأوَّلان للكفار، والأخيرُ للرسُـل، أي: فَرَدَّ الكفـارُ أيديَهم في أفـواهِ الرسُـل، أي: أطبِقُـوا أفواهَكم، يشيـرون إليهم بالسكـوت، أو وَضَعُوهـا على أفواههم يمنعونهم بذلك من الكلامِ.

وقيل: «في» هنا بمعنى الباء. قال الفراء[3]: «قد وَجَدْنا من العرب مَنْ يجعل «في» موضـعَ الباء. يُقال: أَدْخَلَكَ بالجنَّة، وفي الجنَّة، وأنشَد[4]:

٢٨٦٩ـ وأرغَبُ فيهـا عن لَقيطٍ ورَهْـطِهِ ... ولكنَّني عن سِنْبِسٍ لستُ أرغبُ

أي: أرغب بها. وقال أبو عبيدةَ[5]: «هذا ضَرْبُ مَثَلٍ، تقول العـرب: «رَدَّ يَـدَه في فيه»، إذا أمسـكَ عن الجوابِ»، وقـاله الأخفش[6] أيضـاً. وقـال

---

(١) المرفوع الواو في «ردوا» والآخران هم: في «أيديهم» وهم في «أفواههم».

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) معاني القرآن له ٢/٧٠.

(٤) لم أهتـدِ إلى قـائله وهـو في الفـراء ٢/٧٠، والبحـر ٥/٤٠٩. وسنبس: حَيٌّ من طيِّىء.

(٥) مجـاز القرآن ١/٣٣٦. وسقـطت التاء من «عبيـدة» في الأصل سهـواً، إلاّ أن يكون أبو عبيد وأبو عبيدة قد قالا النص نفسه.

(٦) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

القتيبي[1]: «لم نسمعْ أحداً يقول: «رَدَّ يده في فيه» إذا تَرَكَ ما أُمِرَ به». ورُدَّ عليه، فإنَّ مَنْ حَفِظَ حجةٌ على مَنْ لم يَحْفظْ.

وقرأ طلحة[2] «تَدْعُوْنَّا» بإدغامِ نونِ الرفع في نون الضميرِ، كما تُدْغَم في نونِ الوقاية.

آ. (١٠) **قوله تعالىٰ: ﴿أفي الله شَكٌّ﴾**: يجوز في «شَكٌّ» وجهان، أظهرُهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام. والثاني: أنه مبتدأ وخبره الجارُّ، والأولُ أَوْلَىٰ، بل كان ينبغي أن يَتَعَيَّن لأنه يلزمُ مِنَ الثاني الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بأجنبيّ وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإنَّ الفاصلَ ليسَ أجنبياً؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزء من رافعه. ويدلُّ على ذلك تجويزُهم: «ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد» بنصب «أحسنَ» صفةً ورفع «الكحلُ» فاعلًا بأَفْعَلَ، ولم يَضُرَّ الفصلُ به بين أَفْعَل وبين «مِنْ» لكونه كالجزء مِنْ رافعِه، ولم يُجيزوا رَفْعَ «أحسن» خبراً مقدَّماً و «الكحلُ» مبتدأ مؤخر، لئلا يلزم الفصلُ بين أَفْعَل وبين «مِنْ» بأجنبي. ووجهُ الاستشهادِ من هذه المسألة: أنهم جعلوا المبتدأ أجنبياً بخلاف الفاعل، ولهذه المسألةِ موضعٌ غيرُ هذا.

وقرأ العامَّةُ «فاطرِ» بالجرِّ. وفيه وجهان: النعتُ والبدليةُ، قاله أبو البقاء[3]. وفيه نظر؛ فإنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ، ولو جعله عطفَ بيانٍ كان أسهلَ. قال الزمخشريُّ[4]: «أُدْخِلَتْ همزةُ الإنكارِ على الظرف؛ لأنَّ

---

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٠.

(٢) البحر ٥/٤٠٩.

(٣) الإملاء ٢/٦٦.

(٤) الكشاف ٢/٣٦٩.

الكلامَ ليس في الشَّكِّ، إنما هو في المشكوك فيه، وأنه لا يحتمل الشكَّ لظهورِ الأدلَّةِ وشهادتِها عليه/ . [٥٣٣/أ]

وقوله: «لِيَغْفِرَ» اللامُ متعلِّقةٌ بالدعاء، أي: لأجلِ غفران ربِّكم، كقوله[1]:

٢٨٧٠ـ دَعَوْتُ لِما نابني مِسْورا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

ويجوز أن تكونَ اللامُ مُعَدِّيةً كقولِك: دَعَوْتُكَ لِزيدٍ، وقوله: «إذ تُدْعَوْن إلى [الإيمان»][2]. والتقدير: يَدْعُوْكم إلى غفرانِ ذنوبِكم.

وقوله: «أَنْ تَصُدُّونا» العامَّة على تخفيفِ النون. وقرأ طلحةُ[3] بتشديدها كما شَدَّد «تَدْعُونَّا»[4]. وفيها تخريجان، أحدُهما: ما تقدَّم في نظيرتِها على أَنْ تكونَ «أَنْ» هي المخففةَ لا الناصبةَ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وشذَّ عَدَمُ الفصلِ بينها وبين الجملة الفعلية. والثاني: أنها الناصبةُ، ولكنْ أُهْمِلَتْ حملاً على « ما » المصدريَّةِ، كقراءةِ «أنْ يُتِمُّ»[5] برفع «يُتِمُّ». وقد تقدَّمَ القولُ فيه.

و « مِنْ » في «مِنْ ذنوبِكم» قيل: مزيدةٌ. وقيل: تبعيضيةٌ. وقيل: بمعنى البدلِ، أي: بدلَ عقوبةِ ذنوبكم، كقوله: «أَرَضِيْتُمْ بالحياةِ الدنيا مِنَ الآخرة»[6].

---

(١) تقدم برقم (١٩٢٦).

(٢) الآية ١٠ من غافر.

(٣) البحر ٥/ ٤١٠.

(٤) في الآية ٩ وقد مرَّ تخريجها.

(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة «لمن أراد أن يتم الرضاعة» وهي قراءة مجاهد وابن عباس. الدر المصون ٢/ ٤٦٣.

(٦) الآية ٣٨ من التوبة.

قـوله: «تُـرِيْدون» يجـوز أن يكونَ صفـةً ثانيـةً لـ «بَشَـرٌ»، وحُمِـل على معناه؛ لأنَّه بمنزلةِ القومِ والرَّهْط، كقوله: «أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا»(١) وأَنْ يكونَ مُسْتأنفاً.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿وما كان لنا أَنْ نَأْتِيَكم﴾**: يجوز أن يكونَ خبـرَ «كـان»: «لنـا»، و«أَنْ نَـأْتِيَكم» اسمَهـا، أي: ومـا كـان لنـا إتيـانُكم بسلطانٍ(٢). و«إلا بإذنِ الله» حـالٌ. ويجــوز أن يكـونَ الخبــرُ «إلا بـإذنِ الله» و«لنا» تبيينٌ.

آ. (١٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿وما لنـا أنْ لا﴾**: كقولـه: «ومـا لنـا أَنْ لا نقاتِلَ»(٣) وقد تقدَّم. و«لَنَصْبِرَنَّ» جوابُ قسمٍ. وقوله: «ما آذَيْتُمونـا» يجوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، وهـو الأرجـحُ لعدم الحـاجةِ إلىٰ رابطٍ ادُّعِيَ حَـذْفُه على غيرقياس.والثاني أنها موصولـةٌ اسميةٌ، والعـائدُ محـذوفٌ على التدريـج؛ إذ الأصل: آذيْتُمونا به، ثم حُذِفَت الباءُ، فَوَصَلَ الفعلُ إليه بنفسِه.

وقرأ(٤) الحسن بكسرِ لامِ الأمرِ في «فَلِيَتَوَكَّلْ» وهو الأصلُ.

آ. (١٣): **و﴿لَنُخْـرِجَنَّكم﴾**: جوابُ قسمٍ مقـدَّرٍ، كقولـه: «ولَنَصْبِرَنَّ»(٥).

قوله: «أَوْ لَتَعُوْدُنَّ» في «أَوْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنهـا على بابِهـا مِنْ كـونِها لأحـدِ الشيئين. والثـاني: أنهـا بمعنىٰ «حتى». والثـالث: أنهـا بمعنىٰ «إلا»، كقولهم: «لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَني حقي». والقولان الأخيران مَرْدُودان؛ إذ

---

(١) الآية ٦ من التغابن.

(٢) الأصل «بسورة» وهو سهو.

(٣) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٤) المحتسب ١/٣٥٩، البحر ٥/٤١١.

(٥) في الآية ١٢.

لا يَصِحُّ تركيبُ «حتى» ولا تركيبُ « إلا » مع قولِه «لَتَعُوْدُنَّ» بخلافِ المثال المتقدم.

والعَوْدُ هنا: يُحتمل أن يكونَ على بابِه، أي: لَتَرْجِعُنَّ. و«في مِلَّتنا» متعلقٌ به، وأن يكونَ بمعنىٰ الصيرورةِ، فيكونَ الجارُّ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[1] غيرَه. [قال:] «فإنْ قلتَ: كأنَّهم على مِلَّتهم حتى يَعُودوا فيها. قلت: مَعاذَ اللَّهِ، ولكنَّ العَوْدَ بمعنىٰ الصيرورة، وهو كثيرٌ في كلام العرب كثرةً فاشيةً، لا تكاد تسمعهم يستعملون «صار»، ولكن «عاد»: ما عُدْتُ أراه، عاد لا يكلمني، ما عاد لفلان مالٌ، أو خاطبوا به كلَّ رسولٍ ومَنْ آمن به، فَغَلَّبوا في الخطاب الجماعةَ على الواحد». فقوله «أو خاطبوا» إلى آخره هو الوجهُ الأولُ بالتأويلِ المذكورِ[2]، وهو تأويلٌ حسنٌ.

قوله: «لَنُهْلِكَنَّ» جوابُ قسمٍ مضمر، وذلك القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه على إضمارِ القولِ، أي: قال: لَنُهْلِكَنَّ. والثاني: أنه أجرىٰ الإيحاءَ مُجْرى القول لأنه ضَرْبٌ منه.

وقرأ[3] أبو حَيْوَةَ «لَيُهْلِكَنَّ»، و«لَيُسْكِنَنَّكم» بياءِ الغَيْبة مناسَبَةً لقوله « ربُّهم ».

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ذلك﴾**: مبتدأ، وهو مُشارٌ به إلى توريثِ الأرضِ. و«لِمَنْ خاف» الخبر. و«مَقامي» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مُقْحَمٌ وهو بعيدٌ؛ إذ الأسماءُ لا تُقْحم. الثاني: أنه مصدرٌ مضافٌ للفاعل.

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٧٠.

(٢) أي وجه «أو» لأحد الشيئين بتأويل «عاد» بمعنى صار.

(٣) البحر ٥/٤١١، الكشاف ٢/ ٣٧٠.

قال الفراء[1]: «مَقامي: مصدرٌ [مضافٌ][2] لفاعِله، أي: قيامي عليه بالحِفْظ». الثالث: أنه اسمُ مكانٍ. قال الزجاج: «مكان وقوفه بين يَدَي الحسابِ، كقولِه «ولِمَنْ خاف مَقامَ ربه»[3].

قوله: «وَعِيْد» أثبت الياءَ هنا وفي (ق) في موضعين: «كلٌّ كَذَّب الرسلَ فحقَّ وعيد»[4]، «فَذَكِّرْ بالقرآن مَنْ يخافُ وَعِيد»[5] وصلاً وحَذَفها وَقْفاً ورشٌ عن نافع[6]، وحذفها الباقون وَصْلاً ووقفاً.

آ. (١٥) **قوله تعالىٰ: ﴿واسْتَفْتَحُوا﴾**: العامَّةُ على «استفتحوا» فعلاً ماضياً، وفي ضميرِه أقوالٌ، أحدُها: أنه عائدٌ على الرسلِ الكرام، ومعنى الاستفتاحِ: الاستنصارُ، «إنْ تَسْتَفْتِحوا فقد جاءكم الفتحُ»[7]. وقيل: طَلَبُ الحكم من الفُتاحة[8]. الثاني: أن يعودَ على الكفَّار، أي: استفتح أُمَمُ الرسلِ عليهم، كقولِه: «فأَمْطِرْ علينا حِجارةً من السماء»[9]. وقيل: عائدٌ على الفريقين لأنَّ كُلاًّ طلبَ النصرَ على صاحبِه. وقيل: يعودُ على قريشٍ لأنهم في سِنِي الجَدْبِ اسْتَمْطَرُوْا فلم يُمْطَروا، وهو على هذا مستأنفٌ، وأمَّا على غيرِه من الأقوال فهو عطفٌ على قولِه «فأَوْحَىٰ إليهم».

---

(١) لم يرد في «معاني القرآن».
(٢) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).
(٣) الآية ٤٦ من سورة الرحمن. ولم يرد قول الزجاج في «معاني القرآن».
(٤) الآيــة ١٤.
(٥) الآيــة ٤٥.
(٦) الإتحاف ٢/١٦٧، والتيسير ١٣٥، السبعة ٣٦٤، النشر ١/٣٠١.
(٧) الآية ١٩ من الأنفال.
(٨) الفُتاحة: الحكم أو الحكومة أو أن تحكم بين خصمين. اللسان: (فتح).
(٩) الآية ٣٢ من الأنفال.

وقرأ[1] ابنُ/ عباسٍ ومجاهدٌ وابنُ محيصن «واسْتَفْتِحوا» على لفظِ الأمر، أمراً للرسل بطلبِ النُّصرة، وهي مقوِّيةٌ لعَوْدِه في المشهورةِ على الرسل. والتقدير: قال لهم: لنهلكنَّ وقال لهم: اسْتَفْتِحوا. [٥٣٣/ب]

قوله: «وخابَ» هو في قراءةِ العامَّةِ عطفٌ على محذوفٍ تقديرُه: انتَصروا وظَفِروا وخاب. ويجوز أن يكونَ عطفاً على «اسْتَفْتحوا» على أنَّ الضميرَ فيه للكفار. وفي غيرها[2] على القولِ المحذوف، وقد تقدَّم أنه يُعْطَفُ الطلبُ على الخبر وبالعكس.

آ. (١٦) و **﴿مِنْ ورائِه جهنَّمُ﴾**: جملةٌ في محل جَرٍّ صفةً لـ «جبارٍ». ويجوز أَنْ تكونَ الصفةُ وحدَها الجارَّ، و «جهنمُ» فاعلٌ به. وقوله: «ويُسْقَىٰ» صفةٌ معطوفةٌ على الصفةِ قبلَها، جملةٌ فعليةٌ على اسمية. وإنْ جَعَلْتَ الصفةَ من الجارِّ وحدَه، وعَلَّقْته بفعلٍ كان من عطفِ فعليةٍ على فعلية. وقيل: عطفٌ على محذوفٍ، أي: يُلقَىٰ فيها ويُسْقَى.

و «وراء» هنا على بابها. وقيل: بمعنى «أمام» فهو من الأضداد، وهذا عنى الزمخشري[3] بقوله: «مِنْ بين يديه» وأنشد[4]:

٢٨٧١ـ عَسَى الكربُ الذي أَمْسَيْتُ فيه
يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وهو قولُ أبي عبيدة[5] وقطرب وابن جرير[6]. وقال الآخَرُ في

(١) الإتحاف ٢/١٦٧، المحتسب ١/٣٥٩، البحر ٥/٤١٢.

(٢) أي على قراءة «استفتِحوا» أمراً.

(٣) الكشاف ٢/٣٧١. و «هذا» مفعول مقدم.

(٤) تقدم برقم (٩٢٨).

(٥) مجاز القرآن ١/٣٧٧.

(٦) تفسير الطبري ١٣/١٩٤.

ذلك(١):

٢٨٧٢ـ أيَرْجُو بنو مروانَ سَمْعي وطاعتي
وقومي تميمٌ والفلاةُ ورائِيا

أي: قُدَّامي. وقال آخر(٢):

٢٨٧٣ـ أليس ورائي إنْ تراخَتْ مَنِيَّتي
لُزومُ العَصَا تُحْنَىٰ عليها الأصابعُ

وقال ثعلب: «هو اسمٌ لِما توارَىٰ عنك، سواءً كان خلفَك أم قدَّامك».

قوله: «مِنْ ماءٍ صَديد» في «صديد» ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه نعتٌ لـ «ماء» وفيه تأويلان، أحدهما: أنه على حَذْفِ أداة التشبيه، أي: ماءٍ مثلِ صديد، وعلىٰ هذا فليس الماءُ الذي يَشْربونه صَديداً، بل مثلُه. والثاني: أنَّ الصديدَ لَمَّا كان يُشبه الماءَ أُطْلق عليه ماءٌ، وليس هو ماءً حقيقةً، وعلى هذا فيكونون يشربون نفسَ الصديد المُشْبِهِ للماء. وهو قول ابن عطية(٣). وإلى كونِه صفةً ذَهَبَ الحوفيُّ وغيره. وفيه نظرٌ؛ إذ ليس بمشتقٍ، إلا على مَنْ فسَّره بأنه صَدِيدٌ بمعنى مَصْدود، أخذه مِن الصَّدِّ، فكأنه لكراهيته مَصْدودٌ عنه، أي: يَمْتنع عنه كلُّ أحدٍ.

الثاني: أنه عطفُ بيانٍ، وإليه ذهب الزمخشريُّ(٤)، وليس مذهبَ(٥) البصريين جريانُه في النكرات، إنما قال به الكوفيون، وتبعهم الفارسيُّ أيضاً.

الثالث: أن يكونَ بدلاً. وأعرب الفارسيُّ «زيتونةٍ» مِنْ قوله: «[يُوْقَدُ] مِنْ

(١) البيت لسَوَّار بن المُضَرِّب، وهو في اللسان: (وري)، ومجاز القرآن ١/٣٣٧.
(٢) البيت للبيد، وهوفي ديوانه ١٧٠، واللسان: (وري).
(٣) المحرر ٨/٢١٩.
(٤) الكشاف ٢/٣٧١.
(٥) انظر: الارتشاف ٢/٦٠٥.

شجرةٍ مباركةٍ زَيْتونةٍ»[1] عطفَ بيان أيضاً.

والصَّديدُ: ماءٌ يسيل مِنْ أجساد أهل النار. وقيل: ما حالَ بين الجلدِ واللحمِ مِنَ القَيْحِ.

آ. (١٧) **قوله تعالىٰ: ﴿يَتَجَرَّعُه﴾**: يجوز أن تكونَ الجملةُ صفةً لـ «ماءٍ»، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «يُسْقَىٰ»، وأن تكونَ مستأنفةً[2]. و «تَجَرَّع» تَفَعَّل وفيه احتمالاتٌ، أحدُها: أنه مطاوعُ لجَرَّعْتُه نحو: عَلَّمْتُه فَتَعَلَّمَ. والثاني: أن يكونَ للتكلُّف نحو: تَحَلَّم، أي: يتكلَّفُ جَرْعَه، ولم يذكر الزمخشريُّ[3] غيرَه. الثالث: أنه دالٌّ على المُهْلة نحو: فَهَّمته، أي: يتناوله شيئاً فشيئاً بالجَرْع، كما يَفْهم شيئاً فشيئاً بالتفهيم. الرابع: أنه بمعنى جَرَع المجرد نحو: «عَدَوْت الشيءَ» و «تَعَدَّيْتُه».

«ولا يَكاد يُسِيغُه»، أي: لم يقارِبْ إساغتَه فكيف بحصولها؟ كقوله: «لم يَكَدْ يَرَاها»[4] وستأتي إن شاء الله.

قوله: «ومِنْ ورائِه عذابٌ غليظٌ» في الضمير وجهان، أظهرُهما: أنه عائدٌ على «كل جبار». والثاني: أنه عائدٌ على العذابِ المتقدِّمِ.

آ. (١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الذين كفروا﴾**: فيه أوجه، أحدُها: ـ وهو مذهبُ سيبويه[5] ـ أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ تقديرُه: فيما يُتْلَىٰ عليكم مَثَلُ الذين كفروا، وتكون الجملة من قوله «أعمالُهم كرَمادٍ» مستأنفةً جواباً

---

(١) الآية ٣٥ من النور.

(٢) الأصل: «مستأنفاً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/٣٧١.

(٤) الآية ٤٠ من النور.

(٥) الكتاب ١/٧١ ـ ٧٢.

لسؤال مقدر، كأنه قيل: كيف مَثَلُهم؟ فقيل: كيت وكيت. والمَثَلُ استعارةٌ للصفةِ التي فيها غرابةٌ كقولِكَ: صفةُ زيدٍ: عِرْضُه مَصُوْنٌ، ومالُه مبذول.

الثاني: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» مبتدأ ثانٍ، و «كرمادٍ» خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبرُ الأول. قال ابن عطية[1]: «وهذا عندي أرجحُ الأقوالِ، وكأنك قلت: المتحصِّلُ في النفس مثالاً للذين كفروا هذه الجملةُ المذكورةُ». وإليه نحا الحوفي. قال الشيخ[2]: «وهو لا يجوزُ لأنَّ الجملةَ التي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابطَ فيها يربُطها بالمبتدأ[3]، وليست نفسَ المبتدأ فَتَسْتَغْني عن رابطٍ». قلت: بل الجملةُ نفسُ المبتدأ، فإنَّ نفسَ مَثَلِهم هو نفسُ أعمالِهم كرمادٍ في أنَّ كلًّا منهما لا يفيد شيئاً، ولا يَبْقَى له أثرٌ، فهو نظيرُ قولك: / «هِجِّيْرى[4] أبي بكر لا إلَهَ إلا اللَّهُ». [٥٣٤/أ]

الثالث: أنَّ «مَثَل» مزيدةٌ، قاله الكسائيُّ والفراء[5]: أي: الذين كفروا أعمالُهم كرَمادٍ، فالذين مبتدأ و «أعمالُهم» مبتدأٌ ثانٍ و «كرمادٍ» خبرُه. وزيادة الأسماءِ ممنوعةٌ.

الرابع: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» بدلٌ منه، على تقدير: مَثَلُ أعمالِهم، و «كرمادٍ» الخبرُ. قاله الزمخشريُّ[6]، وعلى هذا فهو بدلُ كلٍ مِنْ كلٍ، على حَذْفِ المضافِ كما تقدَّم.

الخامس: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» بدلٌ منه بدلُ اشتمالٍ،

---

(١) المحرر ٨/٢٢١.
(٢) البحر ٥/٤١٥.
(٣) الذي هو «مثل» فَخَلَتْ مِنْ رابطٍ يعود عليه.
(٤) أي عادته وشأنه. انظر: النهاية ٥/٢٤٦.
(٥) لم يشر في إعرابه لها إلى مسألة الزيادة. انظر: معاني القرآن ٢/٧٢.
(٦) الكشاف ٢/٣٧٢.

و «كرمادٍ» الخبر، كقول الزَّبَّاء[1]:

٢٨٧٤ـ ما للجِمال مَشْيِها وئيدا أجَنْدَلاً يَحْمِلْن أم حديدا

والسادس: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» خبرَه، أي: مَثَلُ أعمالِهم، فحذف المضاف. و «كرماد» على هذا خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وقال أبو البقاء[2] حين ذكر وجهَ البدل: «ولو كان في غير القرآن لجاز إبدالُ «أعمالهم» من «الذين» وهو بدلُ اشتمال»، يعني أنه كان يُقْرأُ «أعمالِهم» مجرورةً، لكنه لم يُقرأْ به.

و«الرمادُ» معروفٌ، وهو[3] ما سَحَقَتْه النارُ من الأَجْرام، وجمعُه في الكثرة على رُمُد، وفي القلَّة على أرْمِدَة كجَماد وجُمُد وأَجْمِدَة، وجمعُه على «أَرْمِدَاء» شاذٌّ. والرَّماد: السَّنَةُ أيضاً، السَّنةُ: المَحْل، أَرْمَدَ الماءُ، أي: صار بلون الرماد، والأَرْمَدُ: ما كان على لونِ الرَّماد. وقيل للبعوض «رُمْد» لذلك، ويقال: رَمادٌ رِمْدِدٌ، أي: صار هباءً.

قوله: «اشْتَدَّتْ به الريحُ» في محلِّ جرٍّ صفةٌ لرماد، و «في يوم» متعلِّقٌ بـ «اشْتَدَّت».

قوله: «عاصفٍ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه على تقدير: عاصفٍ ريحُه، أو عاصفِ الريح، ثم حُذِف «الريح» وجُعلت الصفةُ لليوم مجازاً كقولهم: «يومٌ ماطر» و «ليلٌ نائم». قال الهرويُّ: «فَحُذِفَتْ لتقدُّم ذِكْرِها، كما قال[4]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٧٣، والأشموني ٢/٤٦، الهمع ١/١٥٩، الدرر ١/١٤١.
والوئيد: ذو صوت شديد.

(٢) الإملاء ٢/٦٧.

(٣) انظر: اللسان: (رمد).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وتمامه، وهو في القرطبي ٩/٣٥٣. والبحر ٥/٤١٥.

٢٨٧٥ـ إذا جـاء يـومٌ مـظلِمُ الشمسِ كـاسفٌ

. . . .

أي: كاسِفُ الشمسِ.

الثاني: أنه على النَّسَب، أي: ذي عُصُوفٍ كلابِن وتامِر.

الثالث: أنه خُفِض على الجِوار، أي: كان الأصلُ أن يَتْبع العاصفُ الريحَ في الإعراب فيُقال: اشتدَّتْ به الريحُ العاصفُ في يوم، فلمَّا وقع بعد اليوم أُعْرِبَ بإعرابه، كقولهم: «جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وفي جَعْلِ هذا من باب الخفضِ على الجوارِ نظرٌ، لأنَّ مِنْ شرطِه: أن يكون بحيث لو جُعِل صفةً لِما قُطع عن إعرابه لَصَحَّ كالمثال المذكورِ، وهنا لو جَعَلْتَه صفةً للريح لم يَصِحَّ لتخالفِهما تعريفا وتنكيراً في هذا التركيبِ الخاصِّ.

وقرأ[1] الحسن وابنُ أبي إسحاق بإضافة «يوم» لـ «عاصِف». وهي على حَذْفِ الموصوفِ، أي: في يومِ ريحٍ عاصِف، فَحُذِفَ لفَهْم المعنى الدالِّ على ذلك. ويجوز أن يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوف إلى صفته عند مَنْ يَرَىٰ ذلك نحو: بَقْلَةُ الحَمْقاء.

ويقال: ريحٌ عاصِفٌ ومُعْصِفٌ، وأصلُه من العَصْفِ، وهو ما يُكْسَرُ مِن الزَّرْع فقيل ذلك للريحِ الشديدة لأنها تَعْصِفُ، أي: تكسِرُ ما تَمُرُّ عليه.

قوله: «لا يَقْدِرُوْنَ» مستأنفٌ، ويَضْعُفُ أن يكونَ صفةً ليوم على حَذْفِ العائد، أي: لا يَقْدِرُون فيه، و«مِمَّا كَسَبُوا» متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لأنَّه حالٌ من «شيء» إذ لو تأخَّر لكانَ صفةً. والتقديرُ: على شيءٍ مِمَّا كسبوا.

آ. (١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ألم تَرَ﴾**: قرأ[2] أبو عبد الرحمن بسكونِ

---

(١) المحتسب ١/٣٦٠، القرطبي ٩/٣٥٤، البحر ٥/٤١٥.

(٢) البحر ٥/٤١٥، المحتسب ١/٣٦٠.

الراء وفيها وجهان، أحدُهما: أنه أَجْرَىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقف. والثاني: أنَّ العربَ حَذَفَتْ لامَ الكلمة عند عدمِ الجازمِ فقالوا: «ولو تَرَ ما الصبيانُ» فلما دخل الجازمُ تخيَّلوا أن الراءَ محلُّ الجزم، ونظيرُه: لم أُبَلْ، فإنَّ أصلَه أبالي، ثم حذفوا لامَه رفعاً فلمَّا جزموه لم يَعْتَدُّوا بلامِه، وتوهَّموا الجزم في اللام.

والرؤية هنا قلبيةٌ فـ «أنَّ» في محلِّ المفعولَيْن أو أحدهما على الخلاف. وقرأ[1] الأخَوان هنا «خالق السموات والأرض» «خالق» اسمُ فاعلٍ مضافاً لِما بعده، فلذلك خفضوا ما عُطِفَ عليه وهو الأرض. وفي النور: «خالقُ كلِّ دابَّة»[2] اسمُ فاعل مضافاً لما بعده. والباقون «خَلَق» فعلاً ماضياً، ولذلك نصبوا «الأرضَ»، و«كلَّ دابة»، فكسرةُ «السمواتِ» في قراءة الأخوين خفضٌ، وفي قراءةِ غيرِهما نصبٌ. / ولو قيل بأنه في قراءة الأخوين [٥٣٤/ب] يجوزُ نَصْبُ «الأرضَ» على أحدِ وجهين: إمَّا على المحلِّ، وإمَّا على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، فتكون «السمواتِ» منصوبةً لفظاً وموضعاً، لم يمتنعْ، ولكن لم يُقْرأْ به.

و«بالحقِّ» متعلِّقٌ بـ «خلق» على أن الباءَ سببيةٌ، وبمحذوفٍ علىٰ أنها حاليةٌ: إمّا من الفاعلِ، أي: مُحِقَّاً، وإمَّا من المفعول، أي: ملتبسةً بالحق.

آ. (٢١) **قوله تعالىٰ: ﴿ تَبَعاً ﴾**: يجوز أن يكونَ جمع «تابِع» كخادِمٍ وخَدَم وغائِب وغَيَب، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً نحو: قومٌ عَدْلٌ، ففيه ثلاثةُ التأويلاتِ المشهورةِ[3].

قوله: «مِنْ عذابِ الله مِنْ شيء» في «مِنْ» و«مِنْ» أوجهٌ، أحدُها: أنَّ

---

(١) البحر ٤١٦/٥، السبعة ٣٦٢، النشر ٢٩٨/٢، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ١٦٧/١.

(٢) الآيــة ٤٥.

(٣) أي تأويل المصدر باسم الفاعل، أو تقدير مضاف، أي: ذو كذا، أو على إرادة المبالغة حتى كأنه نفس العدل. انظر: أوضح المسالك ٤٧٢.

« مِنْ» الأولى للتبيين، والثانيةَ للتبعيض، تقديرُه: مُغْنون عنا بعضَ الشيءِ الذي هو عذابُ الله، قاله الزمخشري(١). قال الشيخ(٢): «هذا يقتضي التقديمَ في قوله «من شيء» على قوله «مِنْ عذاب الله»؛ لأنه جَعَلَ «من شيء» هو المُبَيَّنَ بقولِهِ من عذاب، و« مِنْ » التبيينيةُ مقدَّمٌ عليها ما تُبَيِّنه ولا يتأخَّر». قلتُ: كلامُ الزمخشري صحيحٌ من حيث المعنى، فإنَّ «مِنْ عذاب الله» لو تأخَّر عن « شيء » كان صفةً له ومُبَيِّناً، فلمَّا تقدَّم انقلب إعرابُه من الصفة إلى الحال، وأمَّا معناه وهو البيانُ فباقٍ لم يتغيَّرْ.

الثاني: أن تكونا للتبعيضِ معاً بمعنى: هل أنتم مُغْنُوْن عنا بعضَ شيءٍ هو بعضُ عذابِ الله؟ أي: بعض بعض عذاب الله، قاله الزمخشري(٣). قال الشيخ(٤): «وهذا يقتضي أن يكونَ بدلاً، فيكونَ بدلَ عامٍّ مِنْ خاص(٥)، وهذا لا يُقال؛ فإنَّ بَعْضِيَّةَ الشيء مطلقةٌ، فلا يكون لها بعضٌ». قلت: لا نزاعَ أنه يُقال: بعضُ البعض، وهي عبارةٌ متداولةٌ، وذلك البعضُ المُتَبَعِّضُ هو كلٌّ لأبعاضِه بعضٌ لكلِّه، وهذا كالجنسِ المتوسط هو نوعٌ لِما فوقَه، جنسٌ لِما تحته.

الثالث: أنَّ « مِنْ » في «مِنْ شيء» مزيدةٌ، و« مِنْ » في «مِنْ عذاب» فيها وجهان، أحدُهما: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها في الأصل صفةٌ لشيء، فلمَّا تقدَّمَتْ نُصِبت على الحال. والثاني: أنها تتعلَّق بنفس «مُغْنُوْنَ» على أن يكون «من شيء» واقعاً موقعَ المصدر، أي: غِنىً. ويوضح هذا ما قاله

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٣.
(٢) البحر ٥/٤١٧.
(٣) الكشاف ٢/٣٧٣.
(٤) البحر ٥/٤١٧.
(٥) قال: لأنَّ «من شيء» أعمُّ من قوله «من عذاب الله».

أبـو البقاء[1]، قـال: «ومِنْ زائدةٌ، أي: شيئاً كـائنـاً من عـذاب الله، ويكـون محمولاً علىٰ المعنىٰ تقديره: هل تمنعون عنا شيئـاً؟ ويجوز أن يكـونَ «شيء» واقعاً موقـعَ المصدر، أي: غِنَىٰ، فيكون «مِنْ عذاب الله» متعلقاً بـ «مُغْنُوْن». وقال الحوفيُّ أيضـاً: «ومِنْ عذاب الله» متعلقٌ بـ «مُغْنُـون»، و« مِنْ » فـي «مِنْ شيء» لاستغراقِ الجنسِ زائدةٌ للتوكيد».

قـوله: «سَـواءٌ علينا» إلى آخـرِه، فيه قـولان، أحدهُمـا: أنـه مِنْ كـلامِ المستكبرين. والثاني: أنه من كلام المستكبرين والضعفاءِ معـاً. وجاءَتْ كـلُّ جملةٍ مستقلةٍ من غيـرِ عاطف دلالـةً على أنَّ كلًّا من المعـاني مستقـلٌّ بنفسـه كافٍ في الإخبار. وقد تقدَّم الكلامُ في التسويةِ والهمزةِ بعده في أول البقرة[2].

والجَزَعُ: عدمُ احتمالِ الشِّدَّة. قال امرؤ القيس[3]:

٢٨٧٦ـ جَـزِعْتُ ولم أَجْـزَعْ من البَيْنِ مَجْـزَعـاً
وعَـزَّيْتَ قلبـاً بـالكـواعب مُـولَعـا

وقال الراغب[4]: «أصلُ الجَزَعِ: قَطْـعُ الحَبْلِ مِنْ نصفه يقال: جَـزَعْتُه فانْجَزَع، ولتصَوُّرِ الانقطاع فيه قيل: جَزْعُ الوادي لمُنْقَطَعِه، ولانقـطاعِ اللونِ بتغيُّره. قيل للخرزِ المتلوِّن: جَزْعٌ، واللحمُ المُجَزَّع ما كان ذا لونين، والبُسْرة المُجَـزَّعَة أن يَبْلـغَ الإرطـابُ نصفَها، والجـازِع خشبةٌ تُجعـل في وسط البيت تلْقىٰ عليها رؤوس الخشب من الجانبين، وكأنه سُمِّي بـذلك تَصَـوُّراً لجَزَعِـهِ لِما حُمِل عليه من العِبْء أو لقطعِـه وسطَ البيت» والجَزَعُ أخصُّ من الحـزن، فإنَّ الجَزَعَ حُزْنٌ يَصْرِف الإنسان عمَّا هو بصددِه.

(١) الإملاء ٢/٦٧. (٢) الدر المصون ١/١٠٥.
(٣) ديوانه ٢٤٠، والبحر ٥/٤١٤.
(٤) المفردات ٩٢.

والمَحيصُ: يكون مصدراً ويكون مكاناً. ويقال: جاض[1] بالضاد المعجمة وجَيْضاً، بها[2] وبالجيم.

آ. (٢٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ وَعْدَ الحق ﴾**: يجوز أن يكونَ من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه، أي: الوعد الحق، وأن يرادَ بالحق صفةُ الباري تعالىٰ، أي: وَعَدَكم الله وَعْدَه، وأن يراد بالحقِّ البعثُ والجزاءُ علىٰ الإجمال، فتكونَ إضافةً صريحةً.

قوله: «إلا أنْ دَعَوْتُكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنَّ دعاءَه ليس من جنسِ السلطانِ وهو الحُجَّةُ البيِّنةُ. والثاني: أنه متصلٌ، لأنَّ القدرةَ على حَمْلِ الإنسانِ على الشرِّ تارةً تكون بالقَهْرِ، وتارةً تكون بقوة الداعية[3] في قلبه، وذلك بالوسوسة إليه فهو نوعٌ من التسلُّطِ.

وقُرِىء[4] «فلا يَلُوْموني» بالياء من تحتُ على الالتفاتِ، كقولِهِ[5]: «حتى إذا كُنْتُمْ في الفُلْك وجَرَيْن بهم».

قوله: «بِمُصْرِخِيَّ» العامَّةُ على فتحِ الياءِ؛ لأنَّ الياءَ المدغمَ فيها تُفْتَحُ أبداً لا سيما وقبلها[6] كسرٌ ثانٍ. وقرأ[7] حمزةُ بكسرِها، وهي لغةُ بني يَرْبوع. وقد اضطربت أقوالُ الناس في هذه القراءةِ اضطراباً شديداً: فمِنْ مُجْتَرِىءٍ

(١) جاض: عدل عن القصد.
(٢) أي بالضاد.
(٣) (ش): الباعث.
(٤) البحر ٥/٤١٩، ونسبها في الشواذ ٦٨ إلى مبشر بن عبيد.
(٥) الآية ٢٢ من يونس.
(٦) الأفصح أن يقول: ولا سيما قبلها.
(٧) الإتحاف ٢/١٦٧، السبعة ٣٦٢، الحجة ٣٧٧، البحر ٥/٤١٩، النشر ٢/٢٩٨، القرطبي ٩/٣٥٧. وهي قراءة الأعمش أيضاً.

عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ.

قال حسين الجعفي: «سألْتُ أبا عمروٍ عن كسرِ الياءِ فأجازه». وهذه الحكايةُ تُحكىٰ عنه بطرقٍ كثيرة، منها ما تقدَّم، ومنها: «سألت أبا عمروٍ وقلت: إن أصحابَ النحوِ يُلَحِّنوننا فيها فقال: هي جائزة أيضاً، إنما أراد تحريك الياء، فلستَ تبالي إذا حَرَّكْتَها إلى أسفلَ أم إلى فوقُ». وعنه: مَنْ شاء فتحَ، ومَنْ شاء كسر، ومنها أنه قال: إنها بالخفضِ حسنةٌ. وعنه قال: قَدِم علينا أبوعمرو بن العلاء فسألْتُه عن القرآن فوجدْتُه به عالماً، فسألْتُه عن شيء [مِنْ] قراءة الأعمش واستشعرتُه «وما أنتم بمُصْرِخِيِّ» بالجرِّ فقال: هي جائزةٌ، فلما أجازها وقرأ بها الأعمشُ أَخَذْتُ بها.

وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمروٍ تحسينَه لهذه القراءةِ، ولا التفاتَ إليه لأنه عَلَمٌ من أعلامِ القرآن واللغةِ والنحوِ، واطَّلع على ما لم يطَّلع عليه [مَنْ فوقَ السجستاني](١):

٢٨٧٧ــ وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ(٢)

ثم ذكر العلماءُ في ذلك توجيهات: منها أنَّ الكسرَ على أصلِ التقاءِ الساكنين، وذلك أنَّ/ ياءَ الإعرابِ ساكنةٌ، وياءَ المتكلمِ أصلُها السكونُ، [٥٣٥/أ]
فلمَّا التقيا كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين. الثاني: أنها تُشْبِهُ هاءَ الضميرِ في أنَّ كلاًّ منهما ضميرٌ على حرف واحد، وهاءُ الضميرِ تُوْصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومةً، وبياءٍ إذا كانت مكسورة، وتُكْسَرُ بعد الكسرةِ والياءِ الساكنة، فَتُكْسَرُ كما تُكْسَرُ الهاءُ في «عليْهِ»، وبنو يربوعٍ يَصِلونها بياءٍ، كما يَصِل ابن كثير(٣) نحو:

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) تقدم برقم (٤٧٦).
(٣) انظر: النشر ١/٣٠٤.

« عليهي » بياء، فحمزةُ كسرَ هذه الياءَ من غير صلةٍ، إذ أصلُه يقتضي عدمَها. وزعم قطرب أيضاً أنها لغةُ بني يربوع، قال: يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد[1]:

٢٨٧٨ـ ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ　　قال لها: هل لكِ ياتا فِيِّ

أنشده الفراء[2] وقال: «فإنْ يَكُ ذلك صحيحاً فهو ممَّا يلتقي من الساكنين»[3]. وقال أبو عليّ[4]: «قال الفراء في كتاب « التصريف » له: زعم القاسم بن معن أنه صوابٌ، وكان ثقةً بصيراً».

ومِمَّن طعن عليها أبو إسحاقَ قال[5]: «هذه القراءةُ عند جميعِ النحويين رديئةٌ مَرْذُوْلَةٌ ولا وجهَ لها إلا وجهٌ ضعيفٌ». وقال أبو جعفر[6]: «صار هذا إدغاماً[7]، ولا يجوز أن يُحْمل كتابُ اللَّهِ تعالى على الشذوذ». وقال الزمخشري[8]: «هي ضعيفةٌ، واستشهدوا لها ببيتٍ مجهول[9]:

٢٨٧٩ـ قال لها: هل لكِ ياتا فِيِّ　　قالت له: ما أنت بالمَرْضِيِّ

وكأنه قدَّر ياءَ الإضافة ساكنةً، وقبلها ياءٌ ساكنة، فحرَّكها بالكسر

---

(١) من أرجوزة للأغلب العجلي. وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٧٦، والمحتسب ٢/٤٩، والخزانة ٢/٢٥٧. والماضي: الذي لا يتوانى وبعده:
قالَتْ له: ما أنت بالمَرْضِيِّ
وانظر بحثاً مفصلاً حول الموضوع في: الخزانة ٢/٢٥٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٧٦.

(٣) ثم قال: «فيُخفض الآخِر منهما وإن كان له أصل في الفتح».

(٤) الحجة (خ) ٣/٣٠٢.　　(٥) معاني القرآن ٣/١٥٩.

(٦) وهو النحاس في «إعراب القرآن ٢/١٨٣.

(٧) في «إعراب القرآن»: صار هذا بإجماع لا يجوز.

(٨) الكشاف ٢/٣٧٤.

(٩) تقدم برقم (٢٨٧٨).

لِما عليه أصلُ التقاءِ الساكنين، ولكنه غيرُ صحيح ؛ لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تكونُ إلا مفتوحةً حيث قَبْلها ألفٌ نحو: «عصايَ» فما بالُها وقبلَها ياءٌ؟ فإن قلتَ: جَرَتِ الياءُ الأولى مَجْرى الحرفِ الصحيح لأجل الإدغامِ فكأنها ياءٌ[١] وقعَتْ [ساكنةً][٢] بعد حرفٍ صحيحٍ ساكنٍ فَحُرِّكَتْ بالكسرِ على الأصل. قلت: هذا قياسٌ حسنٌ، ولكن الاستعمالَ المستفيضَ الذي هو بمنزلةِ الخبرِ المتواترِ تتضاءلُ إليه القياساتُ».

قال الشيخ[٣]: «أمَّا قولُه «واستشهدوا لها ببيتٍ مجهولٍ» فقد ذكر غيرُه أنه للأغلبِ العجليّ، وهي لغةٌ باقيةٌ في أفواهِ كثيرٍ من الناس إلى اليوم يقولون: «ما فِيِّ أفعلُ» بكسر الياء». قلت: الذي ذكر صاحبَ هذا الرجزِ هو الشيخُ أبو شامةَ، قال: «ورأيتُه أنا في أول ديوانِه، وأولُ هذا الرجز[٤]:

٢٨٨٠ـ أقبلَ في ثَوْبٍ مَعافِرِيِّ ... عند اختلاط الليلِ والعَشيِّ

ثم قال الشيخ[٥]: «وأمَّا التوجيهُ الذي ذكره فهو توجيه الفراء[٦] نقله عنه الزجَّاجُ. وأمَّا قولُه في غضونِ كلامِه «حيث قبلها ألفٌ» فلا أعلم «حيث» تضاف إلى الجملةِ المصدرةِ بالظرف نحو: «قعد زيد حيث أمام[٧] عمروٍ بكر» فيحتاج هذا التركيب إلى سماعٍ». قلت: إطلاقُ النحاةِ قولَهم: إنها

---

(١) أي الثانية.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ٥/٤١٩.

(٤) الخزانة ٢/٢٥٨. ومَعافر: حي من همدان وإليهم تنسب الثياب المعافرية. والأصل «ثوبَيْ» وهو تصحيف. وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٥٥١.

(٥) البحر ٥/٤١٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٧٦، وللزجاج ٣/١٥٩.

(٧) الأصل: «أمامه» والتصويب من البحر.

تضافُ إلى الجملِ كافٍ في هذا، ولا يُحتاج [إلى] تَتَبُّع كلِّ فردٍ فردٍ، مع إطلاقِهم القوانينَ الكلية.

ثم قال: وأمَّا قولُه «ياء الإضافةِ إلى آخره» قد[1] رُوي سكونُ الياءِ بعد الألف، وقد قرأ بذلك القراءُ نحو «محيايْ[2]». قلت: مجيءُ السكون في هذه الياءِ لا يُفيده ههنا، وإنما كان يفيده لو جاء بها مكسورةً بعد الألف فإنه مَحَلُّ البحثِ. وأنشد النحاة بيت الذبياني بالكسرِ والفتحِ، وهو قوله[3]:

٢٨٨١ـ عليَّ لِعمروٍ نِعْمةٌ بعد نعمةٍ لوالدِه ليسَتْ بذاتِ عَقارِبِ

وقال الفراء[4] في كتاب «المعاني» له: «وقد خَفَضَ الياء مِنْ «بمُصْرِخِيِّ» الأعمشُ ويحيى بنُ وثاب جميعاً، حدَّثني بذلك القاسمُ بن مَعْن عن الأعمش، ولعلها مِنْ وَهْم القرَّاء، فإنه قَلَّ مَنْ سَلِمَ منهم مِنَ الوَهْمِ، ولعله ظَنَّ أن الباءَ في «بمُصْرِخِيِّ» خافضةٌ للفظِ كلِّه، والياءُ للمتكلم خارجةٌ من ذلك». قال: «ومما نرى أنهم وَهِمُوا فيه قوله «نُوَلِّهْ ما تولَّى ونُصْلِهْ جهنَّمَ»[5] بالجزم في الهاء». ثم ذكر غيرَ ذلك.

وقال أبو عبيد: «أمَّا الخفضُ فإنَّا نراه غلطاً، لأنهم ظنُّوا أن الباءَ تَكْسِرُ كلَّ ما بعدها، وقد كان في القرَّاء مَنْ يجعله لحناً، ولا أحبُّ أن أبلغَ به هذا كلَّه، ولكنَّ وجهَ القراءةِ عندنا غيرُها».

---

(١) الفصيح: فقد.

(٢) الآية ١٦٢ من الأنعام. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٥/٢٣٨.

(٣) ديوانه ٥٥، والمحتسب ٢/٤٩، وأمالي الشجري ٢/١٨٠، وعمرو هو ابن الحارث بن أبي شَمِر. ليست بذات عقارب: لا يُكَدِّرها ولا يَمُنُّها.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٥.

(٥) الآية ١١٥ من النساء وهي قراءة أبي عمرو وحمزة وأبي بكر. انظر: الإتحاف ١/٥٢٠.

قال الأخفش[1]: «ما سَمِعْتُ بهذا مِنْ أحد من العرب ولا من أحدٍ من النحويين». قال النحاس[2]: «فصار هذا[3] إجماعاً».

قلت: ولا إجماعَ. فقد تقدَّم ما حكاه الناسُ من أنها لغةٌ ثانيةٌ لبعضِ العربِ. وقد انتدب لنُصْرةِ هذه القراءة أبو عليٍّ الفارسيّ، قال في «حُجَّته»[4]: «وجهُ ذلك أن الياءَ ليسَتْ تخلُو مِنْ أَنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ أو جرّ، فالياءُ في النصبِ والجرِّ كالهاء فيهما، وكالكاف في «أكرمتُك» و «هذا لك»، فكما أنَّ الهاءَ قد لحقَتْها الزيادةُ في هذا: لهُوْ، وضَرَبَهُوْ، / ولحقَ الكاف أيضاً الزيادةُ في قولِ مَنْ قال «أَعْطَيْتُكاه» و «أَعْطَيْتُكِيْه» فيما حكاه سيبويه[5]، وهما[6] أختا الياء، ولحقت التاءَ الزيادةُ في قول الشاعر[7]: [٥٣٥/ب]

٢٨٨٢ـ رَمَيْتِيْهِ فَأَصْمَيْتِ وما أَخْطَأْتِ [في] الرَّمْيَهْ

كذلك ألحقوا الياءَ الزيادةَ مِن المدِّ فقالوا: «فِيِّ»، ثم حُذِفَتْ الياءُ الزائدةُ على الياءِ كما حُذِفَتِ الزيادةُ مِن الهاء في قولِ مَنْ قال[8]:

٢٨٨٣ـ ....لَهْ أرِقانِ

وزعم أبو الحسنِ أنها لغةٌ».

---

(١) معاني القرآن له ٢/ ٣٧٥.

(٢) إعراب القرآن له ٢/ ١٨٣.

(٣) أي كونها غير جائزة.

(٤) الحجة (خ) ٣/ ٣٠٢.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٩٦.

(٦) أي الكاف والهاء.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله وهو في الحجة (خ) ٣/ ٣٠٢. والارتشاف ١/ ٤٦٣. وأصمى الرمية: أنفذها وينبغي قطع همزة «الرمية» للوزن العروضي على رواية إسقاط «في».

(٨) تقدم برقم (١٣٣٧).

قلت: مرادُ أبي عليٍّ بالتنظير بالبيت في قوله: «لَهْ أَرِقان» حذْفُ الصلةِ، واتفق أن في البيت أيضاً حَذْفَ الحركةِ، ولو مَثَّل بنحو « عليهِ » و « فيهِ » لكان أولى.

ثم قال الفارسيُّ: «كما حُذِفت الزيادةُ من الكاف فقيل: أعطيتكَهُ وأَعْطَيْتُكِهِ، كذلك حُذِفت الياءُ اللاحقةُ للياء كما حُذِفَتْ من أُخْتَيْها، وأُقِرَّتْ الكسرةُ التي كانت تلي الياء المحذوفةَ فبقيت الياءُ على ما كانت عليه من الكسر». قال: «فإذا كانت الكسرةُ في الياء على هذه اللغةِ ـ وإن كان غيرُها أَفْشى منها، وعَضَدَه مِن القياسِ ما ذكرنا ـ لم يَجُزْ لقائلٍ أن يقول: إن القراءةَ بذلك لحنٌ لاستقامةِ[1] ذلك في السماعِ والقياسِ، وما كان كذلك لا يكون لحناً».

قلت: وهذا التوجيهُ هو توضيحٌ للتوجيه الثاني الذي قدَّمْتُ ذِكْرَه. وأما التوجيهُ الأولُ فأوضحه الفراءُ أيضاً، قال الزجاج[2]: «أجاز الفراء[3] على وجهٍ ضعيفٍ الكسرَ لأنَّ أصلَ التقاءِ الساكنين الكسرُ». قال الفراء: «ألا ترى أنهم يقولون: مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، والرفعُ في الذال هو الوجهُ، لأنه أصلُ حركةِ «منذ»، والخفضُ جائزٌ، فكذلك الياءُ من «مُصْرِخيِّ» خُفِضَتْ ولها أصلٌ في النصب».

قلت: تشبيهُ الفراءِ المسألةَ بـ«مذ اليوم» فيه نظر؛ لأنَّ الحرفَ الأولَ صحيحٌ، لم يتوالَ قبله كَسْرٌ بخلافِ ما نحن فيه، وهذا هو الذي عناه الزمخشريُّ[4] بقوله فيما قدَّمْتُه عنه: «فكأنها[5] وقعَتْ بعد حرفٍ صحيحٍ».

---

(١) الحجة: «لاستفاضة».

(٢) معاني القرآن له ٣/١٥٩.

(٣) معاني القرآن له ٢/٧٥.

(٤) الكشاف ٢/٣٧٥.

(٥) الكشاف: فكأنها ياء.

وقد اضطرب النقلُ عن الفراء في هذه المسألـةِ كما رأيْتَ: مِنْ نَقْـلِ بعضِهم عنه التخطئةَ مرةً، والتصويبَ أخرىٰ، ولعل الأمرَ كذلك، فإنَّ العلماءَ يُسـأَلُون فيُجيبون بما يَحْضُرهم حالَ السؤالِ وهي مختلفةٌ.

التـوجيهُ الثـالث: أنَّ الكسرَ لـلإتباع لِمـا بعدهـا، وهو كسـرُ الهمـزِ من « إنِّي » كقراءةِ «الحمدِ لِلَّه»(١)، وقـولهم: بِعِير وشِعِيـر وشِهيد، بكسـر أوائِلها إتباعاً لما بعدها، وهو ضعيفٌ جداً.

التوجيه الرابـع: أنَّ المسوِّغ لهذا الكسرِ في الياء وإن كان مستثقـلاً أنَّها لَمَّـا أُدْغِمَتْ فيها التي قبلهـا قَـوِيَتْ بـالإدغـام، فـأشبهتِ الحـروفَ الصِّحـاحَ فاحتملتِ الكسرَ؛ لأنه إنما يُسْتَثْقَلُ فيها إذا خَفَّتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترىٰ أن حـركـاتِ الإعـرابِ تجـري على المشـدَّدِ ومـا ذاك إلاَّ لإلحـاقِـه بـالحـروفِ الصِّحاح.

والمُصْرِخُ: المُغِيْث يُقال: اسْتَصْرَخْتُه فَـأَصْرَخَني، أي: أعـانني، وكأنَّ همزتَه للسَّلْب، أي: أزال صُراخي. والصَّارخ هو المستغيثُ. قال الشاعر(٢):

٢٨٨٤ـ ولا تَجْـزَعـوا إني لكمْ غيـرُ مُصْـرِخٍ
وليس لكـم عنـدي غَنـاءٌ ولا نَصْـرُ

ويُقال: صَرَخَ يَصْرُخُ صَرْخاً وصُراخاً وصَرْخَة. قال(٣):

(١) الآية ١ من الفاتحة، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر المصون ١/٤١.
(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، والقرطبي ٩/٣٥٧، والبحر ٥/٤١٤.
(٣) البيت لسلامة بن جندل وهو في المحرر ٨/٢٢٨، والقرطبي ٩/٣٥٧، والبحر ٥/٤١٤. والظنابيب: ج: ظُنْبوب وهو حرف الساق اليابس من قدم البعير، وقرع الظنبوب: أن يقرعه الرجل ليركبه، والمراد سرعة الإجابة.

٢٨٨٥ـ كـنَّـا إذا مـا أتـانـا صـارخٌ فَـزِعٌ
كـان الصُّـراخُ لـه قَـرْعَ الـظَّنـابيبِ

يريد: كان بدل الإصراخ، فحذف المضافَ، وأقام مصدرَ الثلاثي مُقام مصدرِ الرباعي نحو: «أَنْبتكم من الأرضِ نَباتاً»[1].

والصَّريْخُ: القومُ المُسْتَصْرِخونَ قال[2]:

٢٨٨٦ـ قـومٌ إذا سَـمِعُـوا الـصَّـريخَ رأيتَـهُمْ
مـا بـيـن مُلْجِـمِ مُـهْـرِهِ أو سـافِـعِ

والصَّـريـخُ أيضاً: المُغِيثـون فهو من الأضـداد، وهو محتمـلٌ أَنْ يكـون وَصْفـاً على فَعِيْـل كـالخَليط، وأن يكـونَ مصـدراً في الأصـل. وقـال: «فلا صَريخَ لهم»[3] فهذا يُحتمل أن يكـونَ مصدراً، وأن يكـونَ فعيلاً بمعنى المُفْعِل، أي: فلا مُصْرِخَ لهم، أي: ناصر، وتَصَرَّخ: تكلَّف الصُّراخ.

قوله: «بما أَشْركتمـونِ» يجوزُ في « مـا » وجهان، أحـدُهما: أَنْ تكـونَ بمعنى الـذي. ثم في المراد بهـذا الموصولِ وجهـان، أحدُهمـا: أنه الأصنامُ، تقديرُه: بالصنمِ الذي أطعتموني كما أَطَعْتُموه، كذا قال أبو البقاء[4]، والعائدُ محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء: بما أشركتموني به، ثم حُـذِفَ، يعني بعد حـذف [٥٣٦/أ] الجارِّ ووصولِ / الفعلِ إليه، ولا حاجةَ إلى تقـديرِه مجـروراً بالبـاء؛ لأنَّ هذا الفعلَ متعدٍّ لواحدٍ نحو: شَرَكْتُ زيداً، فلمَّا دَخَلَتْ همـزةُ النقل أَكْسَبتـه ثانيـاً هو العائد، تقول: أَشْرَكْتُ زيداً عمراً، جعلتُه شريكاً لـه. الثاني: أنـه الباري

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) تقدم برقم (٦٣٥).
(٣) الآية ٤٣ من يس: «وإن نشأْ نغرقْهم فلا صريخَ لهم».
(٤) الإملاء ٢/٦٨.

تعالىٰ، أي: بما أشركتموني، أي: بالله تعالىٰ، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم، إلا أنَّ فيه إيقاعَ «ما» على مَنْ يَعْلَمُ، والمشهورُ فيها أنها لغير العاقل.

قال الزمخشريُّ[1]: «ونحو «ما» هذه «ما» في قولهم: سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ»، ومعنىٰ إشراكهم الشيطانَ بالله تعالى طاعتُهم له فيما كان يُزَيِّنُه لهم مِنْ عبادةِ الأوثانِ». قال الشيخ[2]: «ومن مَنَع ذلك جَعَل «سبحان» عَلَماً للتسبيح كما جعل «بَرَّة» عَلَماً للمَبَرَّة، و«ما» مصدرية ظرفية»، أي: فيكون على حذفِ مضافٍ، أي: سبحانَ صاحبِ تسخيرِكنَّ؛ لأنَّ التسبيحَ لا يليقُ إلاَّ بالله.

الثاني من الوجهين الأولين[3]: أنها مصدريةٌ، أي: بإشراككم إياي.

قوله: «مِنْ قبلُ» متعلِّقٌ بـ «كَفَرْتُ» على القولِ الأول، أي: كفرتُ مِنْ قبلُ، حين أَبَيْتُ السجودَ لآدمَ بالذي أشركتمونيه وهو اللَّهُ تعالىٰ، وبـ «أشركْتُ» على الثاني، أي: كفرتُ اليومَ بإشراكِكم إيَّاي مِنْ قبلِ هذا اليوم، أي في الدنيا، كقوله: «ويومَ القيامة يَكْفُرون بِشِرْكِكم»[4] هذا قولُ الزمخشريِّ[5]. وأمَّا أبو البقاء[6] فإنه جَوَّز تعلُّقَه بكفرْتُ وبأشركتموني، من غير ترتيبِ على كون «ما» مصدريةً أو موصولية فقال: «ومِنْ قبلُ: متعلِّقٌ بأشركتموني، أي: كفرْتُ الآن بما أَشْرَكْتموني مِنْ قبل. وقيل: هي متعلِّقةٌ بـ «كفرتُ»، أي: كَفَرْتُ مِنْ قبلِ إشراكِكم فلا أنفعُكم شيئاً».

(١) الكشاف ٢/٣٧٥.
(٢) البحر ٥/٤٢٠.
(٣) في إعراب «بما أشركتمون».
(٤) الآية ١٤ من فاطر.
(٥) الكشاف ٢/٣٧٥.
(٦) الإملاء ٢/٦٨.

وقرأ[1] أبو عمروٍ بإثباتِ الياء في «أشركتموني» وَصْلًا وحَذْفِها وقفاً، وحَذَفها الباقون وصلاً ووقفاً.

وهنا تمَّ كلامُ الشيطان. وقوله «إن الظالمين» مِنْ كلامِ الله تعالىٰ، ويجوز أن يكونَ مِنْ كلامِ الشيطان. و «عذاب» يجوز رَفْعُه بالجارِّ قبلَه على أنه الخبر[2]، وعلى الابتداءِ وخبرُه الجارُّ.

آ. **(٢٣) قوله تعالىٰ: ﴿ وأُدْخِلَ ﴾**: قرأ العامَّةُ «أُدْخِلَ» ماضياً مبنياً للمفعولِ، والفاعلُ اللَّهُ أو الملائكة. والحسن[3] وعمرو بن عبيد «وأُدْخِلُ» مضارعاً مسنداً للمتكلم وهو اللَّهُ تعالىٰ، فمَحَلُّ الموصولِ على الأول رفعٌ، وعلى الثانية نصبٌ.

قوله: «بإذن ربِّهم» في [قراءةِ] العامَّةِ يتعلق بـأُدْخِلَ، أي: أُدْخِلوا بأمرِه وتيسيرِه. ويجوز تعلُّقه بمحذوف على أنه حالٌ، أي: ملتبسين بأمرِ ربهم، وجوَّز أبو البقاء[4] أن يكون من تمام «خالدين» يعني أنه متعلِّقٌ به، وليس بممتنعٍ. وأمَّا على قراءة الشيخين فقال الزمخشري[5]: «فيم تتعلَّق في القراءة الأخرىٰ، وقولُك «وأُدْخِلُ أنا بإذنِ ربِّهم» كلامٌ غير مُلْتئمٍ؟ قلت: الوجهُ في هذه القراءة أَنْ يتعلق بما بعده، أي: تحيتُهم فيها سلامٌ بإذن ربهم». ورَدَّ عليه الشيخ[6] هذا بأنه لا يتقدَّم معمولُ المصدر عليه[7].

---

(١) ونافع كذلك في رواية إسماعيل بن جعفر وابن جمَّاز. انظر: السبعة ٣٦٤، التيسير ١٣٥، النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٦٨.

(٢) على تقدير: إن الظالمين استقر بهم العذاب.

(٣) الإتحاف ٢/١٦٨، البحر ٥/٤٢٠، القرطبي ٩/٣٥٨، المحتسب ١/٣٦١.

(٤) الإملاء ٢/٦٨.

(٥) الكشاف ٢/٣٧٦.

(٦) البحر ٥/٤٢٠.

(٧) «بإذن ربهم» معمول للمصدر «تحيتهم» والمصدر ينحل بحرف مصدري وفعل.

وقد عَلَّقه غيرُ الزمخشري بأُدْخِلُ، ولا تنافُرَ في ذلك؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلم أن المتكلم ـ في قوله: وأُدْخِلُ أنا ـ هو الربُّ تعالىٰ. وأحسنُ من هذين أن تتعلَّقَ في هذه القراءة بمحذوفٍ على أنه حالٌ كما تقدَّم تقريرُه. و«تحيتُهم» مصدرٌ مضاف لمفعولِه، أي: يُحَيِّيهم الله أو الملائكة. ويجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعله، أي: يُحَيِّي بعضُهم بعضاً. ويعضد الأولَ: «والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سَلامٌ عليكم»[1]. و«فيها» متعلقٌ به.

آ. (٢٤) قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كلمةً﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ « ضَرَبَ » متعديةٌ لواحدٍ، بمعنىٰ: اعتمد مثلاً، ووضَعَه، و« كلمةً » على هذا منصوبةٌ بمضمرٍ، أي: جعل كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبة، وهو تفسيرٌ لقوله «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً» كقولك: «شرَّفَ الأميرُ زيداً كساه حُلَّة، وحمله على فرس»، وبه بدأ الزمخشري[2]. قال الشيخ[3]: «وفيه تكلُّفُ إضمار لا ضرورةَ تدعو إليه». قلت: بل معناه محتاج إليه فيُضطرُّ إلى تقديرِهِ محافظةً على لَمْح هذا المعنىٰ الخاصِّ.

الثاني: أنَّ « ضَرَب » متعديةٌ لاثنين لأنها بمعنى « صَيَّر »، لكنْ مع لفظ « المَثَل » خاصة، وقد تقدَّم تقريرُ هذا أولَ هذا الموضوعِ، فتكون «كلمةً» مفعولاً أولَ، و« مَثَلاً » هو الثاني، فيما تقدَّم.

الثالث: أنه متعدٍّ لواحدٍ وهو « مَثَلاً» و« كلمةً » بدلٌ منه، و« كشجرةٍ » خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي كشجرةٍ طيبةٍ، وعلى الوجهين قبله تكون «كشجرةٍ» نعتاً لـ« كلمة ».

---

(١) الآيــة ٢٣ من الرعد.

(٢) الكشاف ٢/٣٧٦.

(٣) البحـر ٥/٤٢١.

وقُرِىء[1] «كلمةٌ» بالرفع، وفيها وجهان. أحدهما: أنها خبرُ مبتدأ مضمر، أي: هو، أي: المَثَلُ كلمةٌ طيبةٌ، وتكون «كشجرةٍ» على هذا نعتاً لكلمة. والثاني: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، و «كشجرةٍ» خبرُه.

وقرأ[2] أنس بن مالك «ثابتٍ أصلُها». قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين القراءتين؟ قلت: قراءةُ الجماعةِ أقوىٰ معنىً؛ لأنَّ قراءةَ أنسٍ أُجْرِيَتِ الصفةُ على «الشجرة»/ وإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبوه[4] قائمٌ» فهو أقوىٰ مِنْ «برجل قائمٍ أبوه» لأنَّ المُخْبَرَ عنه إنما هو الأبُ لا رجل». [٥٣٦/ب]

والجملةُ مِنْ قوله «أصلُها ثابتٌ» في محلِّ جرّ نعتاً لشجرة.

آ. (٢٥): ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا﴾: ويجوزفيهما أَنْ تكونا مستأنفتين. وجوَّز أبو البقاء[5] في «تُؤْتِي» أن تكونَ حالاً من معنى الجملة التي قبلها، أي: ترتفع مُؤْتِيَةً. وتقدَّم[6] الخلاف في «أُكُلَها» بالنسبة إلى القرَّاء.

آ. (٢٦): وقُرِىء «ومَثَلَ» بنصب «مثلَ» عطفاً على «مثلَ»[7] الأول، و«اجْتُثَّتْ» صفةٌ لشجرة. ومعنى «اجْتُثَّتْ»: بَلَغَتْ جُثَّتَها، أي: شخصَها، والجُثَّةُ: شَخْصُ الإنسانِ قاعداً ونائماً يقال: اجْتَثَثْتُ الشيءَ، أي: اقتَلَعْتُ، فهو افتِعال من لفظ الجُثَّة، وجَثَثْتُ الشيءَ: قَلَعْتُهُ. قال لقيط

---

(١) البحر ٥/٤٢١.
(٢) المحتسب ١/٣٦٢، البحر ٥/٤٢٢.
(٣) الكشاف ٢/٣٧٦.
(٤) الأصل: «أبو» وهو سهو.
(٥) الإملاء ٢/٦٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٩٣.
(٧) في الآية ٢٤.

الإيادي(١):

٢٨٨٧– هــو الجَــلاءُ الــذي يَجْـتَـثُّ أصــلَكُمُ
فَمَنْ رَأَىٰ مثــلَ ذا يــومــاً ومَنْ سَمِعــا

وقال الراغب(٢): «جُثَّـة الشيءِ شَخْصُه النـاتِيءُ، والمَجَثَّـةُ: مـا يُجَثُّ به، والجَثِيْثَة: لِما يأتي جُثَّته بعد طَحْنه(٣)، والجَثْجاث نَبْتٌ».

و «مِنْ قَرار» يجوز أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبلَه لاعتمادِه على النفي، وأن يكـونَ مبتـدأً. والجملةُ المنفيَّــةُ: إمَّـا نعتٌ لشجــرة وإمـا حــالٌ مِنْ ضميـرِ «اجْتُثَّتْ».

آ. (٢٧) قـوله تعـالىٰ: ﴿ بالقَـوْلِ ﴾: فيه وجهـان، أحـدُهمـا: تعلُّقُه بـ «يُثَبِّتُ». والثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «آمنوا».

قوله: «في الحياةِ» متعلِّقٌ بـ «يُثَبِّتُ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بالثابِتِ.

آ. (٢٨) قوله تعالىٰ: ﴿بَدَّلوا نعمةَ اللَّهِ كُفْراً﴾: فيه أوجهٌ:

أحدُها: أنَّ الأصلَ بَدَّلوا شكرَ نعمـةِ [الله](٤) كفراً، كقـوله: «وتَجْعلون رِزْقَكم أنكم تُكَذِّبون»(٥) [أي](٦): شُكر رزقكم، وَجَبَ عليهم الشكرُ فوضَعُـوا موضعَه الكفرَ.

---

(١) ديوانه ٤٧، البحر٥/٤١٤، والقرطبي ٩/٣٦٢. وقـوله «يـومـاً» جـاءت في الديـوان «رأياً».

(٢) المفردات ٨٨.

(٣) قال في اللسان (جثث): «النخلة التي كانت نواة فحُفِر لها وحُمِلَتْ بجُرْثومتها».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) الآيـة ٨٢ من الواقعة.

(٦) زيادة من (ش).

الثاني: أنهم بَدَّلوا نفسَ النعمةِ كفراً، على أنهم لمَّا كَفَروها سُلِبوها، فبَقُوا مَسْلُوبِي النعمةِ موصوفين بالكفر حاصلاً لهم. قالهما الزمخشري[1]. قلت: وعلى هذا فلا يُحتاج إلى حَذْفِ مضاف على هذا، وقد تقدَّم أن «بَدَّل» يتعدَّى لاثنين، أوَّلُهما من غير حرف، والثاني بالباء، وأن المجرورَ هو المتروكُ، والمنصوبَ هو الحاصلُ، ويجوز حَذْفُ الحرفِ، فيكونُ المجرورُ بالباءِ هنا هو «نعمة» لأنها المتروكةُ. وإذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أنَّ قولَ الحوفيِّ وأبي البقاء[2] أنَّ «كفراً» هو المفعولُ الثاني ليس بجيدٍ؛ لأنه هو الذي يَصِل إليه الفعل بنفسِه لا بحرف الجر، وما كان كذا فهو المفعولُ الأول.

آ. **(٢٩) قوله تعالى: ﴿ جهنَّمَ ﴾**: فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ من « دارَ ». الثاني: أنه عطفُ بيانٍ لها. وعلى هذين الوجهين فالإحلالُ يقع في الآخرة. الثالث: أَنْ يَنْتصِبَ على الاشتغال بفعلٍ مقدَّر، وعلى هذا فالإحلالُ يقع في الدنيا، لأنَّ قولَه «جهنم يَصْلَوْنها» واقعٌ في الآخرة.

ويؤيِّد هذا التأويلَ قراءةُ ابن أبي عبلة[3] «جهنمُ» بالرفع، على أنها مبتدأٌ، والجملةُ بعدها الخبرُ. وتحتمل قراءةُ ابن أبي عبلة وجهاً آخرَ: وهو أن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمر، و «يَصْلَوْنها» حالٌ: إمَّا مِنْ «قومَهم»، وإمَّا مِنْ «دارَ»، وإمَّا مِنْ «جهنمَ». وهذا التوجيهُ أَوْلىٰ من حيث إنه لم يتقدَّمْ ما يرجِّح النصبَ، ولا ما يَجْعلُه مساوياً، والقرَّاءُ الجماهيرُ على النصبِ، فلم يكونوا ليتركُوا الأفصحَ، إلاَّ لأن المسألة لَيستْ من الاشتغالِ في شيءٍ. وهذا الذي ذكرتُه أيضاً مُرَجِّح لنصبِهِ على البدليَّة أو البيانِ على انتصابِه على الاشتغال.

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٧.

(٢) الإملاء ٢/٦٨.

(٣) البحر ٥/٤٢٤.

والبَوارُ: الهَلاكُ، قال الشاعر[1]:

٢٨٨٨ـ فلم أرَ مثلَهُمْ أبطالَ حربٍ غداةَ الرَّوْعِ إذ خِيْفَ البوارُ

وأصلُه من الكَسادِ، كما قيل: كَسَد حتى فَسَد، ولَمَّا كان الكسادُ يؤدي إلى الفسادِ والهلاكِ أُطْلِقَ عليه البَوار. ويقال: بار يَبُورُ بَواراً وبُوراً، ورجل حائرٌ بائرٌ، وقوله تعالىٰ: «وكنتم قوماً بُوراً»[2] يحتمل أن يكونَ مصدراً وُصِفَ به الجمعُ، وأن يكونَ جمع بائر في المعنىٰ. ومِنْ وقوعِ «بُور» على الواحد قوله[3]:

٢٨٨٩ـ يا رسولَ المَليكِ إنَّ لساني
راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذ أنا بُوْرُ

أي: هالِكٌ.

آ. (٣٠) قوله تعالىٰ: ﴿لِيضلُّوا﴾: قرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو هنا: «وجعلوا لله أنداداً لِيَضِلُّوا» بفتح الياء، والباقون بضمِّها، مِنْ «أَضَلَّه». واللامُ هي لامُ الجرِّ مضمرةً «أنْ» بعدها، وهي لامُ العاقبةِ لمَّا كان مآلُهم إلى كذلك. ويجوز أن تكونَ للتعليل. وقيل: هي مع فتحِ الياءِ للعاقبةِ فقط، ومع ضَمِّها محتملةٌ للوجهين، كأنَّ هذا القائلَ تَوَهَّم أنهم لم يجعلوا الأندادَ لضلالِهم، وليس كما زَعَم؛ لأنَّ منهم مَنْ كفر عناداً، واتخذ الآلهةَ ليضلَّ بنفسِه.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤١٤، والقرطبي ٩/٣٦٥.
(٢) الآية ١٢ من الفتح.
(٣) البيت لعبد الله بن الزبعرى أو سفيان بن الحارث، وهو في مجاز القرآن ١/٣٤٠، واللسان (بور)، والمحرر ٨/٢٤٢.
(٤) التيسير ١٣٤، القرطبي٩/٣٦٥، الحجة ٣٧٨، النشر ٢/٢٩٩، البحر ٥/٤٢٥.

قوله: «فإنَّ مصيرَكم إلى النارِ» «إلى النارِ» خبرُ «إنَّ». و«المصير» مصدرٌ لـ صار التامة، أي: فإنَّ مرجعَكم كائن إلى النار. وأجاز الحوفيُّ أَنْ يتعلقَ «إلى النار» بـ«مصيرَكم». وقد ردَّ هذا بعضُهم بأنه لو جعلناه مصدراً[1] صار بمعنى انتقل، و«إلى النار» متعلقٌ به، بقيَتْ «إنَّ» بلا خبر، لا يقال: خبرُها حينئذ محذوفٌ؛ لأنَّ حَذْفَه في مثل هذا يَقِلُّ، وإنما يكثُرُ حَذْفُه إذا كان [٥٣٧/أ] الاسمُ نكرةً/ والخبرُ ظرفاً أو جارَّاً كقوله[2]:

٢٨٩٠ـ إنَّ مَحَلاًّ وإن مُرْتَحَلا وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلا

آ. (٣١) قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ لعبادِيَ الذين آمنوا يُقيموا﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «يُقيموا» مجزومٌ بلامِ أمرٍ محذوفةٍ تقديرُه: ليقيموا، فحُذِفَتْ وبقي عملُها، كما يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى عملُه، كقوله[3]:

٢٨٩١ـ محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

يريد: لِتَفْدِ. أنشده سيبويه[4]، إلا أنَّه خَصَّه بالشعر. قال الزمخشري[5]: «ويجوزُ أن يكونَ «يُقيموا» و«يُنْفِقوا» بمعنى: لِيُقيموا ولِيُنْفقوا، ويكون هذا هو المَقُولَ. قالوا: وإنما جاز حَذْفُ اللامِ لأنَّ الأمرَ الذي هو «قُلْ» عِوَضٌ منها، ولو قيل: يقيموا الصلاة ويُنْفقوا ابتداءً بحذف اللام لم يَجُزْ». قلت: وإلى قريبٍ من هذا نحا ابن مالك[6] فإنه جَعَلَ حَذْفَ

---

(١) الأصل: «مصدر» وهو سهو.

(٢) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه ٢٣٣، والكتاب ١/٢٨٤، والخصائص ٢/٢٧٣، وابن يعيش ١/١٠٣، والخزانة ٤/٣٨١، والهمع ١/١٣٦، والدرر ١/١١٣.

(٣) تقدم برقم (٢٢٨٩).

(٤) الكتاب ١/٤٠٨.

(٥) الكشاف ٢/٣٧٨.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩.

هذه اللامِ على أضربٍ: قليلٍ وكثيرٍ ومتوسطٍ. فالكثيرُ: أن يكونَ قبلَه قولٌ بصيغة الأمر كالآيةِ الكريمةِ، والقليلُ: أن لا يتقدَّمَ قولٌ كقوله: «محمدُ تَفْدِ» البيت، والمتوسط[1]: أن يتقدَّمَ بغيرِ صيغةِ الأمرِ كقوله[2]:

٢٨٩٢ـ قُلْتُ لِبَوَّابٍ لديهِ دارُها تِيْذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها

الثاني: أنَّ «يُقيموا» مجزوم على جوابِ «قُلْ»، وإليه نحا الأخفش[3] والمبرد[4]. وقد رَدَّ الناسُ عليهما هذا بأنه لا يلزمُ مِنْ قوله لهم: «أقيموا» أَنْ يَفْعلوا، وكم مَنْ تخلَّف عن هذا الأمر. وقد أجيب عن هذا: بأنَّ المرادَ بالعباد المؤمنون، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون متى أَمَرَهم امْتَثَلُوا.

الثالث: أنه مجزومٌ على جوابِ المقولِ المحذوف تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأَنْفِقُوا، يُقيموا وينفقوا. قال أبو البقاء[5]: ـ وعزاه للمبرد[6] ـ «كذا ذكره جماعة ولم يتعرَّضوا لإفسادِه. وهو فاسد لوجهين، أحدُهما: أنَّ جوابَ الشرطِ يُخالِفُ الشرطَ: إمَّا في الفعلِ أو في الفاعل أو فيهما، فأمَّا إذا كان مثلَه في الفعلِ والفاعلِ فهو خطأٌ كقولك: قم تقمْ، والتقديرُ على ما ذُكِرَ في هذا الوجه: إنْ يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أنَّ الأمرَ المقدَّرَ للمواجهة، و«يُقيموا» على لفظ الغَيْبَةِ وهو خطأٌ، إذا كان الفاعل

---

(١) وسمَّاه القليل الجائز في الاختيار.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩، والعيني ٤/٤٤٤، والهمع ٢/٥٦، والدرر ٢/٧١، وضرائر الشعر للقيرواني ١٥٠.

(٣) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك، وممن نقل هذا القول منسوباً للأخفش ابن الشجري في «الأمالي» ٢/١٩٢.

(٤) مذهبه في المقتضب ٢/٨٤ أنَّ «يقيموا» ليس جواباً لـ «قل» ولكن المعنى: قل لعبادي أقيموا يقيموا.

(٥) الإملاء ٢/٦٩.

(٦) المقتضب ٢/٨٤.

واحداً». قلت: أمَّا الإفسادُ الأولُ فقريبٌ، وأمَّا الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبدي أَطِعْني يُطِعْك، وإن كان للغَيْبة بعد المواجهة باعتبارِ حكايةِ الحال.

الرابع: أنَّ التقديرَ: إن تَقُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا. وهذا مَرْوِيٌّ عن سيبويه[1] فيما حكاه ابن عطية[2]. قلت: وهذا هو القولُ الثاني.

الخامس: قال ابن عطية[3]: «يحتمل أن يكونَ «يُقيموا» جوابَ الأمرِ الذي يعطينا معناه قولُه « قُلْ »؛ وذلك أن تجعلَ قولَه « قُلْ » في هذه الآيةِ بمعنى بَلِّغْ وأَدِّ الشريعة يُقيموا».

السادس: قال الفراء[4]: «الأمرُ معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول: «أَطِعِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الجنَّةَ». والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أنَّ ما قبله ضُمِّن فيه الأمرُ نفسُه معنى الشرط، وفي هذا قُدر فعلُ الشرطِ بعد فعلِ الأمرِ مِنْ غيرِ تضمينٍ.

السابع: قال الفارسيُّ[5]: «إنَّه مضارعٌ صُرِف عن الأمرِ إلى الخبرِ ومعناه: أقيموا». وهذا مردودٌ؛ لأنه كان ينبغي أن يُثْبِتَ نونَه الدالَّةَ على إعرابه. وأُجيبَ عن هذا بأنه بُني لوقوعِه موقعَ المبني، كما بُني المنادىٰ في نحو: « يا زيدُ » لوقوعِه موقعَ الضمير، ولو قيل بأنه حُذِفَتْ نونُه تخفيفاً على

---

(١) الكتاب ١/٤٥١ ـ ٤٥٢ بعبارة محتملة.

(٢) المحرر ٨/٢٤٤.

(٣) المحرر ٨/٢٤٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٧ بعبارة محتملة.

(٥) المسائل الحلبيات ١٠٧، ومذهبه في شرح الأبيات المشكلة ٦٥ على تقدير حذف اللام.

حَدٌّ حَذْفها في قوله[1] «لا تَدْخُلوا الجنَّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا».

وفي معمول «قُلْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: الأمرُ المقدَّرُ، أي: قُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا. الثاني: أنه نفسُ «يُقيموا» على ما قاله ابنُ عطية[2]. الثالث: أنَّه الجملةُ من قوله «اللَّهُ الذي خَلَق» إلى آخره، قاله ابن عطية[3]. وفيه تفكيكٌ للنَّظْم، وجَعْلُ الجملةِ «يُقيموا الصلاة» إلى آخره مُفْلتاً ممَّا قبلَه وبعدَه، أو يكونُ جواباً فَصَل به بين القولِ ومعمولِه، لكنه لا يترتَّبُ على قولِ ذلك إقامةُ الصلاةِ والإنفاقُ، إلا بتأويلٍ بعيدٍ جداً.

قوله: «سِرّاً وعلانِيَةً» في نصبِهما ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنهما حالان ممَّا تقدَّم، وفيهما ثلاثةُ التأويلاتِ في «زيد عَدْل»، أي: ذوي سر وعلانية أو مُسِرِّين ومُعْلِنين، أو جُعِلوا نفسَ السِّرِّ والعَلانية مبالغةً. الثاني: أنهما منصوبان على الظرف، أي: وَقْتَيْ سِرٍّ وعلانية. الثالث: أنهما/ منصوبان [537/ب] على المصدرِ، أي إنفاق سرّ وإنفاق علانية.

قوله: «مِنْ قبل» متعلِّقٌ بـ «يُقيموا» و «يُنْفِقوا»، أي: يفعلون ذلك قبل هذا اليوم.

وقد تقدَّم خلاف القراء في «لا بَيْعٌ فيه ولا خِلالٌ»[4]. والخِلال: المُخالَّة وهي المصاحبةُ. يقال: خالَلْته خِلالاً ومُخَالَّةً. قال طرفة[5]:

2893- كُلُّ خليلٍ كنتُ خالَلْتُه ... لا تَرَكَ اللَّهُ له واضِحَهْ

---

(1) سبق تخريجه. انظر: الدر 3/247.

(2) المحرر 8/245.

(3) المحرر 8/245.

(4) انظر: الدر المصون 2/538.

(5) ديوانه 118، واللسان (وضح). والواضحة: الأسنان التي تبدو عند الضحك.

وقال امرؤ القيس[1]:

٢٨٩٤ـ صَرَفْتُ الهَوَىٰ عنهنَّ مِنْ خشيةِ الرَّدىٰ
ولستُ بمَقْلِيِّ الخِلالِ ولا قالِ

وقال الأخفش[2]: «خِلال جمعاً لخُلَّة، نحو: بُرْمَة وبِرام»[3].

آ. (٣٢) قوله تعالىٰ: ﴿مِنَ السَّماءِ﴾: يجوز أن يتعلَّق بأَنْزَل، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «ما» لأنه صفةٌ في الأصل، وكذلك «مِن الثمرات» في الوجهين.

وجَوَّز الزمخشريُّ[4] وابنُ عطيةَ[5] أن تكونَ «مِنْ» لبيانِ الجنسِ، أي: رِزْقاً هو الثمرات. ويُرَدُّ عليهما: بأنَّ التي للبيان إنما تجيء بعد المبهم. وقد يُجاب عنهما: بأنهما أرادا ذلك من حيث المعنىٰ لا الإعراب. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك في البقرة[6].

و«بأَمْرِه» يجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ«تَجْري»، أي: بسببِه، أو بمحذوفٍ على أنها للحالِ، أي: ملتبسةً به.

آ. (٣٣) قوله تعالىٰ: و﴿دائِبَيْنِ﴾: حالٌ مِنَ الشمسِ والقمرِ، وتقدَّم اشتقاقُ الدَّأْب[7].

---

(١) ديوانه ٣٥، والمحرر٨/٢٤٥. والمقلي: المُبْغَض، والقالي: المبغِض.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٧٦. ولكنَّه مَثَّل بقُلَّة وقِلال.
(٣) البُرْمة: القِدْر من الحجارة.
(٤) الكشاف ٢/٣٧٩.
(٥) المحرر ٨/٢٤٦.
(٦) انظر: الدر ١/١٩٣.
(٧) انظر: الدر ٣/٣٩.

آ. (٣٤) قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ كلِّ ما سَأَلْتموه﴾: العامَّةُ على إضافةِ « كُـلّ » إلى « ما ». وفي « مِنْ » قـولان، أحدُهمـا: أنها زائـدةٌ في المفعولِ الثـاني، أي: كُـلَّ مـا سـألتمـوه، وهـذا إنمـا يتـأتَّى على قـولِ الأخفش(١). والثاني: أن تكونَ تبعيضيَّـةً، أي: آتاكم بعضَ جميـعِ مـا سألتمـوه نظراً لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فـالمفعولُ محـذوفٌ، تقديـرُه: وآتاكم شيئـاً مِنْ كُلِّ ما سألتموه، وهو رأيُ سيبويه(٢).

و « ما » يجوز فيها أن تكونَ موصولةً اسمية أو حرفية أو نكرةً موصـوفةً، والمصـدرُ واقـعٌ مـوقـعَ المفعـولِ، أي: مَسْؤولكم. فـإن كـانت مصـدريَّــةً فالضميرُ في «سَأَلْتموه» عائدٌ على الله تعالىٰ، وإن كانتْ مـوصولـةً أو موصـوفةً كان عائداً عليها، ولا يجوزُ أن يكون عائداً على اللّهِ تعالى، وعائدُ الموصـولِ أو المـوصوفِ محـذوفٌ؛ لأنه: إمَّـا أن يُقَدَّر متصلاً: سألتموهوه أو منفصـلاً: سألتموه إياه، وكلاهما لا يجوز فيه الحَذْفُ لِما قدَّمْتُ لك أولَ البقرةِ في قـوله «وممَّا رَزَقْناهم يُنْفِقُون».

وقـرأ(٤) ابنُ عبـاس ومحمـد بن علي(٥) وجعفـر بن محمـد والحسن والضحّاك وعمرو بن فائد وقتادة وسلام ويعقوب ونافـع في روايةٍ: « مِنْ كُلٍ » منونةً. وفي « ما » على هذه القـراءة وجهان، أحـدُهما: أنهـا نافيـة، وبه بـدأ الـزمخشري فقـال(٦): «وما سَـأَلْتموه نفيٌ، ومحلُّه النصبُ على الحـال، أي:

(١) لا يشترط الأخفش أن تسبق بنفي وأن تـدخـل على نكـرة. انـظر: معـاني القـرآن ١/٩٨. ومذهبه في إعراب هذه الآية على غير ذلك. انظر: المعاني ٢/٣٧٦.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) انظر: الدر ١/٩٥.
(٤) الشواذ ٦٨، الإتحاف ٢/١٦٩، المحتسب ١/٣٦٣، البحر ٥/٤٢٨.
(٥) وهو الباقر وتقدمت ترجمته.
(٦) الكشاف ٢/٣٧٩.

آتاكم من جميعِ ذلك غيرَ سائِليه». قلت: ويكون المفعولُ الثاني هو الجارَّ مِنْ قوله « مِنْ كُلٍ »، كقوله: «وأُوتِيَتْ مِنْ كلِّ شيءٍ»[1].

والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، هي المفعول الثاني لآتاكم. وهذا التخريجُ الثاني أَوْلَى، لأنَّ في الأول منافاةً في الظاهر لقراءةِ العامَّة. قال الشيخ[2]: «ولما أحسَّ الزمخشريُّ بظهورِ التنافي بين هذه القراءةِ وبين تلك قال[3]: «ويجوز أن تكونَ « ما » موصولةً على: وآتاكم مِنْ كُلِّ ذلك ما احتجتم إليه، ولم تصلُحْ أحوالُكُم ولا معائِشُكم إلا به، فكأنكم طلبتموه أو سألتموه بلسانِ الحال، فتأوَّل «سَأَلْتموه» بمعنىٰ ما احتجتم إليه ».

قوله: «نعمةَ» في معنى المُنْعَمِ به، وخُتِمَتْ هذه بـ «إنَّ الإنسانَ لَظلومٌ»، ونظيرتُها في النحل بـ «إنَّ اللَّهَ لَغفورٌ رحيم»[4]، لأنَّ في هذه تقدَّمَ قولُه «ألم تَرَ إلى الذين بَدَّلوا نِعْمَةَ اللَّهِ كفراً»[5]، وبعده «وجعلوا لله أَنْداداً»[6] فجاء قولُه «إنَّ الإنسانَ» شاهداً بقُبْحِ مَنْ فَعَلَ ذلك، فناسَبَ خَتْمَها بذلك، والتي في النحل ذكر فيها عدةَ تفصيلاتٍ وبالَغَ فيها، وذكر قولَه «أَفَمَنْ يخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ»[7]، أي: مَنْ أوجَدَ هذه النِّعَمَ السابقَ ذكرُها كَمَنْ لم يَقْدِرْ منها على شيءٍ، فَذَكَرَ أيضاً أنَّ مِنْ جملة تَفَضُّلاتِه اتصافَه بهاتين الصفتين.

---

(١) الآية ٢٣ من النمل.
(٢) البحر ٥/٤٢٨.
(٣) الكشاف ٢/٣٧٩.
(٤) الآية ١٨ من النحل.
(٥) الآية ٢٨ من إبراهيم.
(٦) الآية ٣٠ من إبراهيم.
(٧) الآية ١٧ من النحل.

آ. (٣٥) قوله تعالىٰ: ﴿هذا البلدَ آمِناً﴾: مفعولا الجَعْلِ التصييري، وقد تقدَّم تحريرُه في البقرة[١]. قال الزمخشري[٢]: «فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين قولِه «اجْعَلْ هذا بلداً آمِناً»[٣] وبين قولِه «هذا البلدَ آمِناً»؟ قلت: قد سأل في الأول أن يجعلَه مِنْ جملة البلادِ التي يأْمَنُ أهلُها ولا يخافون، وفي الثاني أن يُخْرِجَه مِنْ صفةٍ كان عليها من الخوفِ إلى ضِدِّها من الأمنِ، كأنه قال: هو بلدٌ مَخُوفٌ فاجْعَلْه آمِناً».

قوله: «واجْنُبْنِيْ» يُقال: جَنَبَه شرَّاً، / وأَجْنَبَه إياه، ثلاثياً ورباعياً، وهي [٥٣٨/أ] لغةُ نجدٍ، وجَنَّبه إياه مشدداً، وهي لغةُ الحجازِ، وهو المَنْعُ، وأصلُه مِنَ الجانب. وقال الراغب[٤]: «وقولُه تعالىٰ: «واجْنُبْني وبَنِيَّ» مِنْ جَنَبْتُه عن كذا، أي: أَبْعَدْتُه منه. وقيل: مِنْ جَنَبْتُ الفَرَسَ كأنما سأله أن يقودَه عن جانبِ الشِّرْك بألطافٍ منه وأسبابٍ خفيَّةٍ».

و «أن نَعْبُدَ» على حَذْفِ الحرف، أي: عن أن. وقرأ[٥] الجحدريُّ وعيسى الثقفي «وأَجْنِبْني» بقطعِ الهمزة مِنْ أَجْنَبَ.

آ. (٣٦) والضميرُ في «إنَّهُنَّ» و «أَضْلَلْنَ» عائدٌ على الأصنامِ لأنها جمعُ تكسيرٍ غيرُ عاقلٍ. وقوله «مني»، أي: من أشياعي.

قوله: «ومَنْ عصاني» شرطٌ، ومحلُّ «مَنْ» الرفعُ بالابتداءِ، والجوابُ «فإنَّك غفورٌ رحيم» والعائدُ محذوفٌ، أي: له.

---

(١) انظر: الدر ١/١٩٢.
(٢) الكشاف ٢/٣٧٩.
(٣) الآية ١٢٦ من البقرة.
(٤) المفردات ١٠٠.
(٥) البحر ٥/٤٣١، والمحتسب ١/٣٦٣، والشواذ ٦٨.

آ. (٣٧) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾**: يجوزُ أَنْ يكون المفعولُ محذوفاً، وهذا الجارُّ صفتُه، أي: أسكنْتُ ذريةً مِنْ ذريتي. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» مزيدةً عند الأخفش(١).

قوله: «بوادٍ»، أي: في وادٍ، نحو: هو بمكة.

قوله: «عند بَيْتِك» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «وادٍ». وقال أبو البقاء(٢): «ويجوز أن يكونَ بدلاً منه»، يعني أنه يكونُ بدلَ بعضٍ مِنْ كُلّ، لأنَّ الواديَ أعمُّ مِنْ حضرةِ البيت. وفيه نظرٌ، من حيث إنَّ «عند» لا تتصرَّف.

قوله: «لِيُقِيموا» يجوز أَنْ تكونَ هذه اللامُ لامَ أمرٍ، وأن تكونَ لامَ علَّة. وفي متعلقها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بأَسْكَنْتُ وهو ظاهرٌ، ويكون النداءُ معترضاً. الثاني: أنها متعلقةٌ باجْنُبْني، أي: اجْنُبْهم الأصْنامَ لِيُقِيموا، وفيه بُعْدٌ.

قوله: «أفئدةً من الناسِ» العامَّةُ على «أفْئِدة» جمع «فُؤاد» كغُراب وأَغْرِبة. وقرأ(٣) هشام عن ابن عامر بياءٍ بعد الهمزة، فقيل: إشباع، كقوله(٤):

٢٨٩٥ـ .... يُحِبَّك عَظْمٌ في الترابِ تَرِيْبُ

---

(١) قدَّر الأخفش في معاني القرآن ٣٧٧ المفعول محذوفاً والجار صفة له، ولم يقدِّر زيادة «مِنْ».

(٢) الإملاء ٢/٦٩.

(٣) الإتحاف ٢/١٧٠، البحر ٥/٤٣٢، النشر ٢/٢٩، التيسير ١٣٥.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وصدره:

تُحِبُّك نفسي ما حَيِيْتُ فإن أَمُتْ ....

وهو في رصف المباني ١٣، وورد في الأصل قبل قوله «يحبك» حتى، وهي مقحمة.

أي: تَرِب، وكقوله[1]:

٢٨٩٦ـ أعــوذُ بــالــلَّهِ مِنَ الـعَـقْــرابِ الشــائــلاتِ عُقَــدَ الأَذْنــابِ

وقد طعن جماعةٌ على هذه القراءةِ وقالـوا: الإشباعُ من ضـرائرِ الشعـر فكيف يُجْعَلُ في أفصحِ كلامٍ؟ وزعم بعضُهم أنَّ هشاماً إنَّما قرأ بتسهيلِ الهمزةِ بين بين، فظنَّها الراوي زيادةَ ياءٍ بعد الهمزة، قـال: «كما تُـوُهِّم عن أبـي عمـرو اختلاسُـه في «بارئكم»[2] و«يَـأْمُركم»[3] أنـه سَكَّن». وهـذا ليس بشيءٍ فإنَّ الرواةَ أجلُّ من هذا.

وقرأ[4] زيدُ بن عليّ « إفادة » بزنةِ « رِفادة »، وفيهـا وجهان، أحـدهما: أن يكونَ مصدراً لِأفاد كأَقام إقامةً، أي: ذوي إفادةٍ، وهم النـاسُ الذين يُنْتَفَعُ بهم. والثـاني: أن يكون أصلُهـا « وِفادة » فَـأُبْدِلَتِ الـواوُ همـزةً نحـو: إشـاح وإعاء.

وقرأت أمُّ الهيثم[5] « أَفْوِدَة » بواوٍ مكسورة، وفيها وجهان، أحدُهما: أن يكونَ جمـع « فُوَاد » المُسَهَّل: وذلك[6] أنَّ الهمزةَ المفتوحةَ المضمومَ ما قبلها يَطَّرِد قَلْبُها واواً نحـو: جُوَن[7]، ففُعِـل في « فُؤاد » المفرد ذلـك، فأُقِـرَّت في الجمـع على حـالها. والثـاني: قال صـاحب «اللوامـح»: «هي جمـعُ وَفْد». قلت: فكان ينبغي أن يكونَ اللفظ « أَوْفِـدة » بتقديم الـواو، إلا أن يُقال: إنـه

---

(١) تقدم برقم (١٤٦٢).

(٢) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٦١.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٦.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٤٣٣، والشواذ ٦٨.

(٥) لم أقف على ترجمتها.

(٦) انظر: الممتع ١/٣٦٢.

(٧) الجؤن: ج جُؤْنة وهي سلة مستديرة مغشاة جلداً، يُجعل فيها الطيب والثياب.

جَمْـعَ «وَفْداً» على «أَوْفِدَة» ثم قلَبه فوزنه أَعْفِلَة، كقولهم: آرام في أرْآم[1] وبـابِه، إلا أنـه يَقِلُّ جمـعُ فَعْـل على أفْعِلة نحو: نَجْـد وأَنْجدة[2]، وَوَهْي[3] وأَوْهِيَة. وأمُّ الهيثمِ امرأةٌ نُقِلَ عنها شيءٌ من اللغة.

وقُرِيء «آفِدَة» بزِنَةِ ضارِبة، وهي تحتمل وجهين، أحدُهمـا: أن تكونَ مقلوبةً مِنْ أَفْئدة بتقـديم الهمزة على الفـاء فَقُلِبَتْ الهمزةُ ألفـاً، فوزنهـا أَعْفِلَة كـآرام في أرْآم. والثاني: أنهـا اسمُ فاعـلٍ مِنْ أَفِد يَـأْفَدُ، أي: قَـرُب ودَنـا، والمعنىٰ: جماعة آفِدَة، أو جماعات آفِدة.

وقرىء «أَفِدة» بالقَصْر، وفيها وجهان أيضـاً، أحدُهمـا: أن يكونَ اسمَ فاعلٍ على فَعِل كفَرِحَ فهو فَرِح. [والثـاني]: أن تكونَ مخففـةً من «أَفْئِدة». بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكن قبلها، وحَذْفِ الهمزةِ.

و «من الناس» في «مِنْ» وجهان، أحدُهما: أنهـا لابتداءِ الغـاية. قـال الزمخشريُّ[4]: «ويجوز أن تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ كقولـك: «القلبُ مني سقيم» تريد: قلبـي، كأنه قيل: أفئدةَ ناسٍ، وإنما نَكَّـرْتَ المضافَ في هـذا التمثيـلِ لتنكيرِ «أَفْئـدة» لأنها في الآيـة نكـرةٌ، ليتنـاولَ بعضَ الأفئـدةِ». قـال الشيـخ[5]: «ولا يَظْهر كونُها للغايةِ؛ لأنه ليس لنا فِعْلٌ يُبتدأ فيه بغايـةٍ[6] ينتهي إليها، إذ/ لا يَصِـحُّ جَعْلُ ابتداءِ الأفئدة من الناس». [٥٣٨/ب]

(١) آرام جمـع رِئْم وأصله أفعال أرْآام ثم حدث فيـه قلب مكاني بتقـديم العين وتسكينها فصار أأرام. اجتمعت همزتان متحركـة وساكنـة فقلبت الثانيـة من جنس الأولى فصار أارام على وزن أعْفال ورسمه آرام.

(٢) النجد: ما ارتفـع من الأرض.

(٣) الوهي: الشق في الشيء.

(٤) الكشاف ٢/ ٣٨٠.

(٥) البحر ٥/٤٣٢.

(٦) البحر: لغاية.

والثـاني: أنها للتبعيض، وفي التفسيـر: لو لم يقـل «من الناس» لحـجَّ الناسُ كلُّهم.

قوله: « تَهْـوِي » هذا هـو المفعولُ الثاني للجَعْل. والعـامَّة « تَهْـوِي » بكسرِ العين بمعنى: تُسْرِعُ وتَطيرُ شوقاً إليهم. قال[1]:

٢٨٩٧ـ وإذا رَمَيْتَ بـه الفِجـاجَ رَأَيْتَـه يَهْوِي مخارمَها هُـوِيَّ الأجْـدَلِ

وأصلُه أنْ يتعدَّىٰ باللام، كقوله[2]:

٢٨٩٨ـ حتى إذا مـا هَـوَتْ كفُّ الغـلامِ لهـا
طـارَتْ وفي كَفِّـه مِنْ ريشِـهـا بِتَـكُ

وإنَّما عُدِّي[3] بـ « إلىٰ » لأنه ضُمِّنَ معنىٰ « تميل »، كقوله[4]:

٢٨٩٩ـ تَهْـوِي إلى مكَّـةَ تَبْغي الهـدىٰ مـا مُـؤْمِنُ الجِنِّ كـأَنْجـاسِهـا

وقـرأ[5] أميـرُ المؤمنين علي وزيـد بن علي ومحمد بن علي وجعفر ابن محمد ومجاهد بفتـح الواو، وفيـه قولان، أحـدُهما: أنَّ « إلى » زائـدةٌ، أي: تهواهم. والثاني: أنه ضُمِّنَ معنىٰ تَنْزِعُ وتميل، ومصدرُ الأول على « هُوِيّ »، كقوله[6]:

---

(١) البيت لأبـي كبيـر الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٩٤، واللسان «خرم»، والمحرر ٨/٢٥٤. والفجـاج: ج فـج وهـو الـطريق، والمخـارم: في رؤوس الـجبـال. والأجدل: الصقر.

(٢) تقدم برقم (١٦٥٢).

(٣) أي في الآية.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المحرر ٨/٢٥٤، والبحر ٥/٤٣٣ برواية «كأجناسها».

(٥) المحتسب ١/٣٦٤، والبحر ٥/٤٣٣، والشواذ ٦٩.

(٦) تقدم برقم (٢٨٩٧).

٢٩٠٠ـ . . . . يَهْوي مخارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَل

والثاني على «هَوَى». وقال أبوالبقاء[١]: «معناهما متقاربان إلَّا أنَّ هَوَى ـ يعني بفتح الواو ـ متعدٍّ بنفسه، وإنما عُدِّيَ بإلى حَمْلاً على تميل».

وقرأ[٢] مسلمة بن عبد الله: «تُهْوَىٰ» بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول مِنْ «أهوى» المنقول مِنْ «هَوِيَ» اللازمِ، أي: يُسْرَع بها إليهم.

آ. (٣٩) **قوله تعالىٰ: ﴿على الكِبَرِ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ « على » على بابها من الاستعلاءِ المجازيِّ. والثاني: أنها بمعنىٰ مع كقوله[٣]:

٢٩٠١ـ إنِّي علىٰ ما تَرَيْنَ من كِبَري
أعلمُ مِنْ حيثُ تُؤْكَلُ الكَتِفُ

قاله الزمخشري[٤]. ومحلُّ هذا الجارِّ النصبُ على الحالِ من الباء في «هَبْ لي».

قوله: «لَسميعُ الدعاءِ» فيه أوجه، أحدُها: أن يكون فعيل مثالَ مبالغةٍ مضافاً إلى مفعوله، وإضافتُه مِنْ نصبٍ، وهذا دليلٌ لسيبويه[٥] على أن فَعِيلاً يعملُ عملَ اسمِ الفاعل، وإن كان قد خالف جمهور البصريين والكوفيين.

---

(١) الإملاء ٢/٦٩.

(٢) المحتسب ١/٣٦٤، البحر ٥/٤٣٣، ومسلمة بن عبد الله بن ربعي الجهني الدمشقي. قال ابن حجر: مقبول من السادسة. التقريب ٥٣١، وهناك الفهري البصري النحوي. له اختيار في القراءة، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢/٢٩٨.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٥/٤٣٤، والكشاف ٢/٣٨١.

(٤) الكشاف ٢/٣٨١.

(٥) الكتاب ١/٥٦.

الثاني: أنَّ الإضافةَ ليسَتْ مِنْ نصبٍ، وإنما هـو كقولـك: «هذا ضـاربُ زيدٍ أمس». الثـالث: أنَّ سميعاً مضـافٌ لمرفـوعه ويُجْعَـلُ دعـاءُ الله سميعـاً على المجاز، والمراد سماع الله، قاله الزمخشري(١).

قـال الشيـخ(٢): «وهو بعيـدٌ لاستلزامِـهِ أن يكـونَ من الصفـة المشبهـة والصفةُ متعديةٌ، وهذا إنما يتأتَّى على قولِ الفارسيِّ فإنه يُجيز أن تكونَ الصفةُ المشبهة من الفعلِ المتعـدِّي بشرطِ أَمْنِ اللَّبْس نحـو: «زيد ظـالمُ العبيد» إذا عُلِم أن له عبيداً ظالمين، وأمَّا هنا فاللَّبْسُ حاصلٌ؛ إذ الـظاهرُ أنـه من إضافـةِ المثالِ للمفعول لا للفاعل».

قلت: واللَّبْسُ أيضاً هنا مُنْتَفٍ لأن المعنىٰ على الإسنـاد المجازي كمـا تقرَّر فانتفىٰ اللَّبْسُ.

آ. (٤٠) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾**: عـطفٌ على المفعـولِ الأول لـ «اجعلني»، أي: واجعل بعضَ ذُرِّيَّتي مقيمَ الصلاة. وهـذا الجارُّ في الحقيقة صفةٌ لذلك المحذوفِ، أي: وبعضاً من ذريتي.

قوله: «وتَقَبَّـل دعائي»(٣) قـرأ(٤) أبو عمـرٍو وحمزةُ وورشٌ بـإثبات اليـاء وصلاً وحَذْفِهـا وقفاً، والبـزيُّ بإثبـاتها في الحـالـين، والباقـون بحذفهـا وصلاً ووقفاً، وقد روىٰ بعضُهم إثباتَها وقفاً أيضاً.

آ. (٤١) **قوله تعالىٰ: ﴿وَلِوالِـدَيَّ﴾**: العامَّـةُ على «والِدَيَّ» بـألفٍ

---

(١) الكشاف ٢/٣٨١.

(٢) البحـر ٥/٤٣٤.

(٣) رسمها على القراءة الثانية كما سيأتي.

(٤) الإتحاف ٢/١٧١، السبعة ٣٦٣، البحر ٥/٤٣٤، التيسير ١٣٥، النشر ٢/٣٠١.

بعد الواو وتشديدِ الياء، وابن جبير[1] كذلك، إلا أنه سَكَّن الياءَ أراد والده وحدَه كقولِه[2] «واغفرْ لأبي».

وقرأ الحسين بن علي ومحمد وزيد ابنا علي بن الحسين وابن يعمر «ولولدي» دون ألف، تثنية وَلَد، ويعني بهما إسماعيل وإسحاق، وأنكرها الجحدريُّ بأنَّ في مصحف أُبَيّ «ولأبويَّ» فهي مفسِّرةٌ لقراءةِ العامَّة.

ورُوي عن ابنِ يعمر أنَّه قرأ «ولِوُلْدي» بضمِّ الواو وسكونِ الياء، وفيها تأويلان، أحدُهما: أنه جمع «وَلَد» كأُسْد في «أَسَد»، وأنْ يكونَ لغةً في الوَلَد كالحُزْن والحَزَن، والعَدَم والعُدْم، والبُخْل والبَخَل، وعليه قول الشاعر[3]:

٢٩٠٢ـ فليتَ زياداً كان في بَطْنِ أمِّه
وليت زياداً كان وُلْدَ حمارِ

وقد قُرِىء بذلك في مريم[4] والزخرف[5] ونوح[6] في السبعة، كما سيأتي إن شاء اللَّهُ تعالىٰ. و «يومَ» نصبٌ بـ «اغفر».

آ. (٤٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ليومٍ﴾**: أي: لأجْلِ يومٍ، فاللامُ للعلَّة وقيل: بمعنىٰ إلىٰ، أي: للغاية. وقرأ العامَّة «يُؤَخِّرُهم» بالياء لتقدُّم اسمِ الله

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١/٣٦٥، البحر ٥/٤٣٥، الشواذ ٦٩.
(٢) الآية ٨٦ من الشعراء.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (ولد)، والمحرر ٨/٢٥٧، والبحر ٥/٤٣٥.
(٤) الآية ٧٧ من مريم وقراءة ضم الواو وسكون اللام لحمزة والكسائي. السبعة ٤١٢.
(٥) الآية ٨١.
(٦) الآية ٢١.

الكـريم. وقـرأ[١] الـحسـن والسـلميُّ والأعـرج وخـلائـق ـ وتُـروى عن أبـي عمـرو ـ «نُؤَخِّـرهم» بنون العـظمـة. و «تَشْخَصُ» صفـةٌ لـ «يـوم» ومعنى شُخـوصِ البصر حِـدَّةُ النظرِ وعَـدَمُ استقرارِه في مكـانِه، ويقـال[٢]: شَخَص سَهْمُـهُ وبَصَرُه وأشخصَهمـا صـاحبُهمـا، وشَخَصَ بصـرُه: لم يَـطْرِفْ جَفْنُـه، ويقال: شَخَص/ مِنْ بلدِه، أي: بَعُدَ، والشَّخْص: سوادُ الإنسانِ المَـرْئِيِّ من [٥٣٩/أ] بعيد.

آ. (٤٣) قوله تعالىٰ: ﴿مُهْطِعِـينَ مُقْنِعِي رؤوسِهِم﴾: حالان من المضـافِ المحذوفِ؛ إذ التقـديرُ: أصحـاب الأبصار، إذ يُقـال: شَخَصَ زيدٌ بصرَه، أو تكون الأبصارُ دلَّتْ على أربابِها فجاءت الحالُ مِن المدلـولِ عليه، قالهما أبو البقاء[٣]. وقيـل: «مُهْطِعين» منصـوبٌ بفعلٍ مقـدَّرٍ، أي: يُبْصِرُهم مُهْـطِعين. ويجـوز في «مُقْنِعي» أن يكـونَ حـالاً من الضميـر في «مُهْـطِعين» فتكون حالاً متداخلةً. وإضافة «مُقْنعي» غيرُ حقيقيةٍ فلذلك وَقَعَتْ حالاً.

والإهطاع: قيل: الإسراعُ في المشي قال[٤]:

٢٩٠٣ـ إذا دعـانسا فـأَهْـطَعْنـا لـدَعْـوَتـه
داعٍ سـميـعٌ فَـلَفُّـونـا وسـاقُـوْنسا

---

(١) الإتحاف ٢/١٧١، البحر ٥/٤٣٥، القرطبي ٩/٣٧٦، السبعة ٣٦٣، وقـال: إنها رواية عباس عن أبـي عمرو.

(٢) انظر: اللسان (شخص).

(٣) الإمـلاء ٢/٧٠.

(٤) البيت لعمران بن حِطَّان وهو في المحرر ٨/٢٥٩، والبحر ٥/٤٢٩. ولفَّ: جمـع.

وقال[1]:

٢٩٠٤ـ وبِمُهْطِعٍ سُرُحٍ كأن عِنانَه
في[رأس]جِذْعٍ ....

وقال أبو عبيدة[2]: «قد يكون الإسراعَ وإدامةَ النظر». وقال الراغب[3]: «هَطَع الرجلُ ببصره إذا صَوَّبه، وبعيرٌ مُهْطِعٌ إذا صَوَّب عُنُقَه». وقال الأخفش[4]: «هو الإقبالُ على الإصغاء» وأنشد[5]:

٢٩٠٥ـ بِدِجْلَةَ دارُهم ولقد أراهُمْ
بِدِجْلَةَ مُهْطِعِيْن إلى السَّماعِ

والمعنىٰ: مُقْبِلْين برؤوسهم إلى سَماع الدَّاعي. وقال ثعلب: «أَهْطَع الرجلُ إذا نظر بِذُلٍّ وخُشُوع، لا يُقْلِعُ ببصره»، وهذا موافِقٌ لقول أبي عبيدٍ فقد سُمِعَ فيه: أَهْطَعَ وهَطَعَ رباعياً وثلاثياً.

---

(١) تمامه:

في رأس جِذْعٍ من أوالَ مُشَذَّبِ

وهو في مجاز القرآن ١/٣٤٢، والبحر ٥/٤٢٩، والمحرر ٨/٢٥٩. والبيت بهذه الرواية لم أهتدِ إلى قائله، وثمة رواية ثانية في اللسان منسوباً لأُنيف بن جَبَلة:

أمَّا إذا استَقْبَلْتَه فكأنَّه ... للعين جِذْعٌ مِنْ أوالَ مُشَذَّبُ

والسرح: السريعة. وأوال: قرية بالبحرين.

(٢) لم يزد في مجاز القرآن ١/٣٤٢ على قوله «أي مسرعين».

(٣) المفردات ٥٤٣.

(٤) ليس في «معاني القرآن».

(٥) البيت لابن مفرِّغ، وهو في ديوانه ١٦٧، والمحرر ٨/٢٥٩، واللسان (هطع)، والقرطبي ٩/٢٧٩، ومجاز القرآن ١/٣٤٣.

والإقناع: رَفْعُ الرأسِ وإدامةُ النظر من غيرِ التفاتٍ إلى غيرِه، قالـه القتبيُّ[1] وابنُ عرفة، ومنه قولُه يَصِفُ إبلاً ترعىٰ أعالي الشجر فترفع رؤوسها[2]:

٢٩٠٦ـ يُباكِرْن العِضاهَ بمُقْنَعاتٍ ... نواجِذُهنَّ كالحِدَأ الوَقيع

ويقال: أَقْنَعَ رأسَه، أي: طَأْطأها ونَكَّسها فهو من الأضداد، والقَناعَةُ: الاجتِزاءُ باليسير، ومعنىٰ قَنِع بكذا: ارتفع رأسُه عن السؤال، وفَمٌ مُقَنَّع: مَعْطوفُ الأسنان إلى[3] داخله ورجلٌ مُقَنَّعٌ بالتشديد. ويقال: قَنِعَ يَقْنَعُ قَناعةً وقَنَعاً إذا رَضِيَ، وقَنَع قُنُوعاً إذا سَأَل، فوقع الفرقُ بالمصدر[4].

وقال الراغب[5]: «قال بعضُهم: «أصلُ هذه الكلمة مِن القِناع، وهو ما يُغَطِّي الرأسَ، والقانِعُ مَنْ [لا][6] يُلِحُّ في السؤال فيَرْضَى بما يأتيه كقوله[7]:

---

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٣.

(٢) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والقرطبي ٣٧٧/٩، والمحرر ٢٦٠/٨، ومجاز القرآن ٣٤٣/١، واللسان: قنع. ويباكرن: يبادرن ويعاجلن. والعضاه: أعظم الشجر. والمقنعات: رؤوس مرفوعات والمقنع في الأصل: الفم القوي وعطفُ أسنانه للداخل. الحدأ: جمع حِدَأة وهي الفأس. الوقيع: المحدَّد. شبَّه أسنان الإبل بالفؤوس الحادة.

(٣) الأصل: «إليه» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٤) انظر: القاموس (قنع).

(٥) المفردات ٤١٣.

(٦) زيادة من «المفردات».

(٧) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والمفردات ٤١٣، واللسان: (قنع). والمفاقر: وجوه الفقر. والقنوع: السؤال والتذلل للمسألة. وجملة «يصلحه» حال. أي: قيام المرء على حفظ ماله أفضل له من التبذير وذل السؤال.

٢٩٠٧ـ لَمـالُ المَـرْءِ يُصْلِحُـهُ فَيُغْني مَفـاقِـرَه أعفُّ مِنَ القُنُـوعِ

ورجـل مُقْنَـعٌ يُقْنَـعُ بـه. قـال(١):

٢٩٠٨ـ . . . .

شُهـودِيْ على لَيْلَى عُـدُولٌ مَقـانِعُ

والـرُّؤوس: جمـع رَأس وهـو مؤنثٌ، ويُجْمـع في القلة على أَرْؤُس، وفي الكثرةِ على رُؤُوس، والأَرْأَسُ: العظيم الـرأس، ويُعَبَّر بهـا عن الـرجـل العـظيم كالـوجهِ، والـرئيس مشتق مِنْ ذلـك، ورِئـاسُ السيفِ مَقْبَضُـهُ، وشاةٌ رَأْساء اسْوَدَّت رأسُها.

قوله: «لا يَرْتَدُّ إليهم» في محـلِّ نصب على الحال أيضـاً من الضمير في «مُقْنِعي». ويجوز أن يكونَ بدلاً من «مُقْنِعي» كذا قـال أبو البقـاء(٢)، يعني أنه يَحُلُّ مَحَلَّه. ويجوز أن يكونَ استئنافاً.

والطَّرْفُ في الأصل مصدرٌ، وأُطْلِق على الفاعلِ لقولِهم: «ما فيهم عَيْنٌ تَطْرِفُ»، [ولعلَّه](٣) هنا العينُ. قال(٤):

٢٩٠٩ـ وأَغُضُّ طَـرْفي مـا بَـدَتْ لي جـارَتي
حـتـى يُـواري جـارَتـي مَـأْواهـا

---

(١) صـدره:

وبايَعْتُ ليلى بالخَلاء ولم يكنْ

وهـو للبعيث، وقولـه «عـدول» اسم «يكن». والبيت في اللسـان (قنـع) والمفـردات ٤١٤.

(٢) الإملاء ٢/٧٠.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٣٠٨، والقرطبي ٩/٣٧٧.

والـطَّرْفُ: الجَفْنُ أيضاً، يقـال: مـا طَبَّق طَـرْفَـه ـ أي: جَفْنَـه ـ على الآخر، والطَّرْفُ أيضاً تحريكُ الجَفْن.

قـوله: «وأَفْئِـدَتُهم هواءٌ» يجـوز أن يكونَ استئنـافـاً، وأن يكـونَ حـالاً، والعاملُ فيه: إمَّا «يَـرْتَدُّ»، وإمَّـا ما قبله من العـوامل. وأفـرد «هواء» وإن كـان خبـراً عن جمـعٍ لأنه في معنى: فـارغة متخـرِّقة، ولـو لم يقصِدْ ذلـك لقال: «أَهْوِيَة» ليُطابِقَ الخبرُ مبتدأه.

والهـواءُ: الخالي من الأجسـام، ويُعَبَّـر بـه عن الجبن، يقـال: جَـوْفُـه هواءٌ، أي: فارغ، قال زهير[1]:

٢٩١٠ــ كـأن الرَّحْـلَ منها فـوق صَعْـلٍ من الـظِّلْمَـانِ جُـؤْجُـؤُه هَـواءُ

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه[2]:

٢٩١١ــ . . . . وأنـت مُجَـوَّفٌ نَـخِـبٌ هـواءُ

النَّخِب: الذي أَخَذْتَ نُخْبتَه، أي: خِيارَه.

آ. (٤٤) **قوله تعالىٰ: ﴿يومَ يَأْتيهمْ﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «أَنْذِرْ»، أي: خَوِّفْهم عذابَ يومٍ، كذا قدَّره أبو البقـاء[3]، وفيه نـظرٌ؛ إذ يَؤُول إلى قـولِك: أَنْذِرْ عذابَ يومٍ يأتيهم العذابُ، فلا حاجةَ إلى ذلك. ولا جائزٌ أن يكونَ ظرفاً

---

(١) ديوانه ٦٣، والمحرر ٨/٢٦٢، والقرطبي ٩/٣٧٨، يصف ناقته. الرحل: مـا يوضـع على ظهر البعير للركوب عليه، والصعل: الصغير الرأس، والجؤجؤ: الصدر، يشبه ناقته في سرعتها بالظليم ــ وهو ذكر النعام ــ فكأن رَحْلَها فوقه.

(٢) ديوانه ١٨، والمحرر ٨/٢٦٢، وصدره:

ألا أبلـغْ أبا سفيانَ عني

(٣) الإملاء ٢/٧٠.

له، لأنَّ ذلك اليومَ لا إنذارَ فيه، سواءٌ قيل: إنه يومُ القيامةِ، أو يومٌ لهـلاكهم، أو يومَ يلقاهم الملائكةُ. وقوله: «نُجِبْ» جوابُ الأمر.

قـوله: «أو لم تكـونوا» قـال الزمخشـريُّ(١): «على إرادةِ القـول، وفيـه وجهـان: أن يقولـوا ذلك بَـطَراً وأَشَراً، وأَنْ يقـولوه بلسـان الحـالِ حيث بَنَـوْا شديداً وأمَّلوا بعيداً».

و «مالكم» جوابُ القسـمِ، وإنما جاء بلفظِ الخطابِ، لقوله: «أَقْسَمْتُمْ» ولو جاء بلفظِ المُقْسِمين لقيل: ما لنـا. وقَدَّر الشيـخ(٢) ذلـك القولَ من قـولِ الله تعالىٰ أو الملائكةِ، أي: فيقال لهم: أو لم تكـونوا. وهـو عندي أظهـرُ مِن الأول، أعني جَرَيَانَ القولِ مِنْ غيرهم لا منهم.

آ. (٤٥) قـوله تعـالىٰ: ﴿وسَكَنْتُـمْ في مسـاكنِ﴾: أصـلُ «سَكَن» التعدِّي بـ «في» كما في هذه الآيةِ، وقد يتعدَّىٰ بنفسه. قال الـزمخشريُّ(٣): «السُّكنَىٰ مِن السكونِ الذي هو اللُّبْث، وأصلُ تَعَدِّيه بـ «في» كقـولك: قَـرَّ/ في الدارِ، وأقامَ فيها، وغَنِي فيها، ولكنـه لمَّا نُقِـل إلى سكونٍ خـاص تصَرَّفَ فيـه، فقيل: «سَكَنَ الـدارَ» كما قيـل: تبوَّأهـا وأَوْطَنها، ويجـوز أن يكونَ مِن السُّكون، أي: قَرُّوا فيها واطمأنُّوا». [٥٣٩/ب]

قـولـه: «وتَبَيَّنَ» فـاعلُه مضمـرٌ لـدلالـةِ الكـلامِ عليـه، [أي]: حـالُهم وخبرُهم وهلاكُهم. و «كيف» نَصْبٌ بفَعَلْنـا، وجملةُ الاستفهامِ ليست معمـولةً لـ «تَبيَّن»؛ لأنـه من الأفعال التي لا تُعلَّق، ولا جائـزٌ أن يكـونَ «كيف» فـاعـلاً؛

(١) الكشاف ٢/٣٨٣.
(٢) البحر ٥/٤٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٣٨٣.

لأنها: إمَّا شرطيةٌ أو استفهاميةٌ، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدَّمه، والفاعلُ لا يتقدَّم عندنا.

وقال بعض الكوفيين: «إنَّ جملةَ «كيف فَعَلْنا» هو الفاعلُ»، وهم يُجيزون أن تكونَ الجملةُ فاعلاً، وقد تقدم هذا قريباً في قوله تعالىٰ: «ثم بدا لهم مِنْ بعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه»[1].

والعامَّةُ على «تَبَيَّنَ» فعلاً ماضياً. وقرأ[2] عمر بن الخطاب والسُّلَمي في روايةٍ عنه: «ونُبَيِّنُ» بضمِّ النونِ الأولىٰ والثانية، مضارع «بَيَّن»، وهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملةُ حالٌ، أي: ونحنُ نبيِّن. وقرأ السُّلَميُّ ـ فيما نقل المهدويُّ ـ كذلك إلَّا أنه سَكَّن النونَ للجزمِ نَسَقاً على «تكونوا»، فيكونُ داخلاً في حيِّز التقرير.

آ. (٤٦) قوله تعالىٰ: ﴿وعند الله مَكْرُهم﴾: يجوز أن يكونَ هذا المصدرُ مضافاً لفاعله كالأولِ بمعنى: أنَّ مَكْرَهُمْ الذي مكروه جزاؤُه عند الله تعالىٰ، أو للمفعولِ، بمعنى: أنَّ عند الله مَكْرَهم الذي يَمْكُرُهم به، أي: يُعَذِّبهم. قالهما الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وهذا لا يَصِحُّ إلا إنْ كان «مَكَرَ» يتعدَّىٰ بنفسِه كما قال هو، إذ قدَّر: يمكرهم به، والمحفوظ أنَّ «مَكَر» لا يتعدَّىٰ إلى مفعولٍ به بنفسِه. قال تعالىٰ: «وإذ يَمْكُر بك الذين كفروا»[5]، وتقول: زيدٌ ممكورٌ به، ولا يُحْفظ «زيدٌ ممكورٌ» بسبب كذا».

---

(١) الآية ٣٥ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٤٩٤.

(٢) البحر ٥/٤٣٦، القرطبي ٩/٣٧٩.

(٣) الكشاف ٢/٣٨٣.

(٤) البحر ٥/٤٣٧.

(٥) الآية ٣٠ من الأنفال.

قوله «لِتَزُوْلَ» قرأ العامَّةُ بكسـر اللام، والكسـائيُّ[1] بفتحِهافـأمَّا القـراءةُ الأولىٰ ففيها ثلاثة أوجه، أحدُها: أنها[2] نافيةٌ واللامُ لامُ الجحودِ؛ لأنها بعـد كونٍ منفيّ، وفي «كان» حينئذٍ قولان، أحدُهما: أنها تامَّـةٌ، والمعنىٰ: تحقيرُ مَكْرِهم، أنه مـا كان لتـزولَ منه الشـرائـع التي كالجبـالِ في ثبوتِهـا وقوتِهـا. ويؤيد كونَها نافيةً قراءةُ[3] عبـد الله: «وما كـان مَكْرُهم». القـول الثاني: أنهـا نـاقصـةٌ، وفي خبـرِهـا القـولان المشهـوران بين البصـريين والكـوفيين: هـل هو محذوفٌ واللامُ متعلقةٌ به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جَرَّتْـه، كما هو مذهبُ الكوفيين، وقد تقرَّر هذا في آخر آل عمران[4].

الوجه الثاني: أن تكونَ المخففةَ من الثقيلة. قال الزمخشري[5]: «وإنْ عَظُمَ مكرُهم وتَبالـغَ في الشدَّةِ، فضرب زوالَ الجبالِ منـه مثلاً لشـدَّته، أي: وإنْ كان مَكْرُهم مُعَدَّاً لذلك». وقال ابن عطية[6]: «ويحتمل عندي أن يكـون معنى هـذه القراءةِ: تَعـظـيمَ مَكْرِهم، أي: وإن كـان شديـداً[7]، إنمـا يفعـل لتذهب به عظامُ الأمور» فمفهومُ هذين الكلامين أنها مخففةٌ لأنه إثباتٌ.

والثالث: أنها شرطيةٌ، وجوابُها محـذوف، أي: وإنْ كان مكـرُهم مُعَدَّاً لإزالة أشباهِ الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازِيْهم بمكـرٍ هو أعظمُ منه. وقد رُجِّح الوجهان الأخيران على الأول[8] وهو أنها نافيةٌ؛ لأن فيه

---

(١) الإتحاف ٢/١٧١، البحر ٥/٤٣٧، السبعة ٣٦٣، الحجة ٣٧٩، النشر ٢/٣٠٠.

(٢) أي «إنْ».

(٣) البحر ٥/٤٣٨، الشواذ ٦٩.

(٤) الدر المصون ٣/٥٠٧.

(٥) الكشاف ٢/٣٨٣.

(٦) المحرر ٨/٢٦٤.

(٧) الأصل: «شديد» وما أثبتناه من ابن عطية، وفي نقل البحر عنه «شديداً بما».

(٨) أي رُجِّح كونها مخففة أو شرطية على كونها نافية.

معارضةً لقراءة الكسائي[1]، وذلك أن قراءتَه تُؤْذِنُ بالإثباتِ، وقراءةَ غيره تُؤْذن بالنفي.

وقد أجاب بعضُهم عن ذلك بأنَّ الحالَ في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظام غيرِ الإسلامِ ومُعجزاتِه كمكرهم صلاحيةَ إزالتها، وفي قراءةِ الجماعةِ مُشارٌ بها إلى ما جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم من الدين الحق، فلا تَعارُضَ؛ إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفياً وإثباتاً.

وأمَّا قراءةُ الكسائي ففي « إنْ » وجهان: مذهبُ البصريين، أنها المخففةُ واللام فارقة، ومذهبُ الكوفيين: أنها نافيةُ واللامُ بمعنى « إلا »، وقد تقدَّم تحقيقُ المذهبين.

وقرأ[2] عمرُ وعليٌّ وعبد الله وزيد بن علي وأبو سلمة[3] وجماعة «وإن كاد مكرهم لَتزول» كقراءةِ الكسائي إلا أنهم جعلوا مكان نون « كان » دالاً فعلَ مقاربة، وتخريجها كما تقدَّم، ولكن الزوالَ غيرُ واقعٍ.

وقُرِئ[4] « لَتَزُوْل » بفتح اللامين. وتخريجها على إشكالها أنها جاءَتْ على لغةِ مَنْ يفتح لام «كي».

آ. (٤٧) **قوله تعالىٰ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ﴾**: العامَّةُ على إضافة «مُخْلِف» إلىٰ «وعدِه» وفيها وجهان، أظهرهما: أن «مُخْلف» يَتَعَدَّىٰ لاثنين كفعلِه، فقدَّم المفعولَ الثاني، وأُضيف إليه اسمُ الفاعل تخفيفاً نحو: «هذا

---

(١) الذي قرأ بفتح لام «لَتزول».

(٢) الشواذ ٦٩، والمحتسب ١/٣٦٥، والبحر ٥/٤٣٧، والطبري ٩/٣٨٠.

(٣) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر. توفي سنة ٩٤ أو ١٠٤. تقريب التهذيب ٦٤٥.

(٤) البحر ٥/٤٣٨.

[٥٤٠/أ] كاسِيْ جُبَّةٍ زيداً» قال الفراء(١) وقطرب: «لمَّا تعدَّىٰ/ إليهما جميعاً لم يُبَالَ بالتقديمِ والتأخير». وقال الزمخشري(٢): «فإن قلتَ: هلا قيل: مُخْلِفَ رسلِه وعدَه، ولِمَ قَدَّم المفعولَ الثاني على الأول؟ قلت: قَدَّمَ الوعدَ ليُعْلِمَ أنه لا يُخْلِفُ الوعدَ ثم قال «رسله» ليُؤْذِنَ أنه إذا لم يُخْلِفْ وعدَه أحداً ـ وليس من شأنِه إخلافُ المواعيد ـ كيف(٣) يُخْلِفُه رُسلَهُ»؟

وقال أبو البقاء(٤): «هو قريب من قولهم(٥):

٢٩١٢ـ يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

وأنشد بعضُهم نظيرَ الآيةِ الكريمة قولَ الشاعر(٦):

٢٩١٣ـ ترىٰ الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِ رأسَهُ
وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ

والحُسبان هنا: الأمر المنتفي، كقوله(٧):

٢٩١٤ـ فلا تحسَبَنْ أني أَضِلُّ مَنِيَّتي
فكلُّ امرِئٍ كأسَ الحِمام يذوقُ

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٩.
(٢) الكشاف ٢/٣٨٤.
(٣) الأفصح: فكيف.
(٤) الإملاء ٢/٧١. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٠.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٨٩، وأمالي الشجري ٢/٢٥٠، وابن يعيش ٢/٤٥، والخزانة ١/٤٨٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠.
(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٩٢، ومعاني القرآن ٢/٨٠، والمحرر الوجيز ٨/٢٦٦، والهمع ٢/١٢٣، والدرر ٢/١٥٦. والبيت في وصفِ هاجِرَةٍ جعلت الثيران تُدخل رؤوسها في الظل من شدة الحرِّ.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤٣٨.

الثاني: أنه متعدٌّ لواحدٍ، وهو «وعدِه»، وأمَّا «رُسُلَه» فمنصوبٌ بالمصدر، فإنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ تقديرُه: مُخْلِفُ ما وعدَ رُسَلَه، فـ «ما» مصدريةٌ لا بمعنى الذي.

وقرأت[1] جماعةٌ «مُخْلِفَ وعدَه رسلِه» بنصبِ «وعدَه» وجرِّ «رسلِه» فَصْلاً بالمفعولِ بين المتضايفين، وهي كقراءةِ ابن عامرٍ «قَتْلُ أولادَهم شركائِهم»[2]. قال الزمخشري[3] جرأةً منه: «وهذه في الضَّعْفِ كمَنْ قرأ «قَتْلُ أولادَهم شركائِهم».

آ. (٤٨) قوله تعالىٰ: ﴿يومَ تُبَدَّلُ﴾: يجوز فيه عدةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ منصوباً بـ «انتقام»، أي: يقع انتقامُهُ في ذلك اليوم. الثاني: أن ينتصبَ بـ «اذكُر». الثالث: أن ينتصبَ بما يتلخَّص مِنْ معنىٰ «عزيز ذو انتقام». الرابع: أن يكونَ بدلاً من «يوم يأتيهم»[4]. الخامس: أن ينتصبَ بـ «مُخْلِف». السادس: أن ينتصبَ بـ «وَعْدِه»، و «إنَّ» وما بعدها اعتراضٌ. ومنع أبو البقاء[5] هذين الأخيرين، قال: «لأنَّ ما قبل «إنَّ» لا يعمل فيما بعدها». وهذا غيرُ مانعٍ لأنه كما تقدَّم اعتراضٌ فلا يُبالَىٰ به فاصلاً.

وقوله «والسمواتُ» تقديرُهُ: وتُبَدَّل السمواتُ غيرَ السمواتِ. وفي التبديلِ قولان: هل هو متعلِّقٌ بالذات أو بالصفة؟ وإلى الثاني مَيْلُ

---

(١) البحر ٥/٢٤٤، الكشاف ٢/٣٨٤، المحرر ٨/٢٦٦.
(٢) الآية ١٣٧ من الأنعام. وانظر: الدر ٥/١٦١.
(٣) الكشاف ٢/٣٨٤.
(٤) في الآية ٤٤.
(٥) الإملاء ٢/٧١.

ابنِ عباس، وأنشد(1):

2915ـ فما الناسُ بالناسِ الذين عَهِدْتُهُمْ
ولا الدارُ بالدارِ التي كنتُ تَعْلَمُ

وقرىء(2) «نُبَدِّل» بالنون «الأرضَ» نصباً، و «السمواتِ» نَسَقٌ عليه.

قوله: «وبَرَزوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنها جملةٌ مستأنفةٌ، أي: ويَبْرُزُون، كذا قدَّره أبو البقاء(3)، يعني أنه ماضٍ يُراد به الاستقبالُ، والأحسنُ أنه مِثْلُ «ونادى أصحابُ النار»(4) «ونادَى أصحابُ الجنة»(5) «رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا»(6) «أتى أَمْرُ الله»(7) لتحقُّقِ ذلك.

والثاني: أنها حالٌ من الأرض، و «قد» معها مُرادةٌ، قاله أبو البقاء(8)، ويكون الضميرُ في «بَرَزوا» للخَلْق دَلَّ عليهم السياقُ، والرابطُ بين الحالِ وصاحِبِها الواوُ.

وقرأ(9) زيدُ بنُ علي «وبُرِّزوا» بضم الباءِ وكسر الراء مشددةً على التكثير في الفعلِ ومفعوله.

---

(1) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الكشاف 2/384، والبحر 5/439.
(2) البحر 5/440.
(3) الإملاء 2/71.
(4) الآية 50 من الأعراف.
(5) الآية 44 من الأعراف.
(6) الآية 2 من الحجر.
(7) الآية 1 من النحل.
(8) الإملاء 2/71.
(9) البحر 5/440.

آ. (٤٩) **قوله تعالىٰ: ﴿مُقَرَّنِينَ﴾**: يجوز أن يكونَ حالاً على أنها بَصَرية، وأن يكونَ مفعولاً ثانياً على أنها عِلْمية. و «في الأَصْفاد» متعلِّقٌ به. وقيل: بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ أو صفةٌ لـ «مُقَرَّنين». والمُقَرَّنُ: مَنْ جُمِعَ في القَرَن، وهو الحبلُ الذي يُرْبط به، قال(١):

٢٩١٦ ـ وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيْسِ

وقال آخر(٢):

٢٩١٧ ـ والخيرُ والشرُّ مَلْزُوْزان في قَرَنٍ
. . . .

وفي التفسير: أنَّ كلَّ كافرٍ يُقْرَنُ مع شيطانِه في سلسلة.

والأَصْفاد: جمعُ صَفَد وهو الغِلُّ والقيد، يُقال: صَفَده يَصْفِدُه صَفْداً: قَيَّده، والاسمُ: الصَّفَد، وصَفَّده مشدداً للتكثير. قال(٣):

٢٩١٨ ـ فآبُوا بالنِّهائِبِ والسَّبايا وأُبْنا بالمُلوكِ مُصفَّدينا

والصِّفاد مثلُ الصَّفَدِ، وأَصفَده، أي: أعطاه، فَفَرَّقوا بين فَعَل وأَفْعل. وقيل: بل يُستعملان في القَيْد وفي العطاء.

قال النابغة(٤):

---

(١) تقدم برقم (٤٧٦).
(٢) لم أقف عليه.
(٣) تقدم برقم (٥٠٦).
(٤) تقدم برقم (٢٧٨).

٢٩١٩ـ ....

فلم أُعَـرِّض ـ أبيتَ اللَّعْنَ ـ بـالصَّفَـد

أي: بالإعطاءِ، وسُمِّي العَطـاءُ صَفَـداً لأنه يُقَيِّدُ مَـنْ يعطيـه ومنـه «أنـا مَغْلولُ أياديك، وأَسِيْرُ نِعْمتِك».

آ. (٥٠) **قوله تعالىٰ: ﴿سَرابيلُهم مِنْ قَطِران﴾** : مبتـدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّـا من «المجرمين»، وإمَّـا من «مُقَرَّنين»، وإمَّـا مِنْ ضميره. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهر.

والسَّرابيلُ: الثياب. وسَرْبَلْتُه، أي: أَلْبَسْتَه السِّربال. قال(١):

٢٩٢٠ـ أَوْدَىٰ بـنَعْـلَيَّ وسِـرْبـاليَـهْ

ويُـطلقُ على ما يُحَصَّنُ في الحَرْب، من الدِّرْع وشبهِـه، قـال تعـالىٰ: «وسَرابيلَ تَقِيْكُمْ بَأْسَكـم»(٢).

والقَـطِران: ما يُسْتَخْـرج مِنْ شجرٍ، فيُطبـخ وتُطْلَىٰ بـه الإبـلُ الجُـرُبُ لِيَذْهَبَ جَرَبُها بِحِدَّته، وهو أفضلُ الأشياءِ لـلاشتعال بـه. وفيه لغـاتٌ: قَطِران بفتـح/ القـاف وكسر الـطاء، وهي قراءةُ العـامَّة. وقَـطْران بزنـة سَكْران وبهـا [٥٤٠/ب]
قرأ(٣) عمر بن الخطاب وعلي بن أبـي طالب. وقال أبو النجم(٤):

٢٩٢١ـ لَبَّسَـه القَطْرانَ والمُسُـوحَا

---

(١) تقدم برقم (٢٢٧٣).
(٢) الآية ٨١ من النحل.
(٣) انـظر في قـراءاتهـا: البحـر ٥/ ٢٤٠، القـرطبـي ٩/ ٣٨٥، والمحتسب ١/ ٣٦٦، الشواذ ٧٠.
(٤) القرطبـي ٩/ ٣٨٥.

وقِطْران بكسر القافِ وسكونِ الطاء بزنـة سِرْحـان[1]، ولم يُقرأْ بهـا فيما عَلِمْت.

وقـرأ جماعـةٌ كثيرة منهم عليٌّ بن أبـي طـالب وابن عباس وأبـو هـريـرة والحسَن «بقَطِرٍ» بفتـح القافِ وكسرِ الطاءِ وتنـوينِ الراء، «آنٍ» بـوزن عانٍ[2]، جعلوهما كلميتن. والقَطِر: النحاس، والآني: اسمُ فاعل مِنْ أَنَىٰ يَأْني، أي: تنـاهىٰ في الحرارةِ كقـولـه: «وبينَ حميمٍ آنٍ»[3]، وعن عمـرَ رضي الله عنه «ليس بالقَطِران، ولكنه النحاسُ الذي يَصير بلَوْنِه».

وقـرىء[4]: «وتَغَشَّى» بتشديـدِ الشينِ، أي: وتَتَغشَّىٰ، فحـذف إحـدىٰ التاءين.

وقُرِىء[5] برفـعِ «وجوهُهـم» ونصبِ «النار» على سبيـلِ المجاز، جَعَـلَ ورودَ الوجوهِ النارَ غِشْياناً.

والجملةُ من قوله «وتَغْشىٰ» قال أبو البقـاء[6]: «حالٌ أيضـاً»، يعني أنها معطوفةٌ على الحال، ولا يَعْني أنها حالٌ، والواوُ للحال؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ.

آ. (٥١) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿لِيَجْـزِيَ﴾**: في هـذه الآيـةِ وجهـان. أولاهما: أن يتعلَّق بـ «بَرَزوا»، وعلى هـذا فقولُـه «وَتَرَىٰ» جملةٌ معتـرضةٌ بين المتعلَّق والمتعلَّق به. والثاني: أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: فَعَلْنـا بالمجـرمين

(١) السرحان: الذئب.
(٢) العانـي: الأسير.
(٣) الآية ٤٤ من الرحمن.
(٤) البحر ٥/٤٤١، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى ابن مسعود.
(٥) البحر ٥/٤٤٠ من غير نسبة.
(٦) الإملاء ٢/٧١.

ذلك ليَجْزي كلَّ نفس؛ لأنه إذا عاقب المجرمَ أثاب الطائعَ.

آ. (٥٢)وقوله تعالىٰ: ﴿هذا﴾: إشارةٌ إلىٰ ما تقدَّم مِنْ قوله: «فلا تَحْسَبَن»[١] إلى هنا، أو إلى كلِّ القرآن نُزِّل مَنْزِلةَ الحاضر.

قوله: «ولِيُنْذَروا» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: ولِيُنْذَرُوا به أَنْزَلْنا عليك.

الثاني: أنه معطوفٌ على محذوفٍ، ذلك المحذوفُ متعلقٌ بـ«بلاغ»، تقديره: لِيُنْصَحوا ولِيُنْذَروا. الثالث: أن الواوَ مزيدَةٌ و«لِيُنْذَروا» متعلقٌ بـ«بلاغ»، وهو رأيُ الأخفش[٢]، نقله الماوردي[٣]. الرابع: أنه محمولٌ على المعنىٰ، أي: لِيُبَلَّغُوا ولِيُنْذَرُوا. الخامس: أن اللامَ لامُ الأمر. قال بعضُهم: وهو حسنٌ لولا قولُه «ولِيَذَّكَّر» فإنه منصوبٌ فقط. قلت: لا محذورَ في ذلك فإنَّ قولَه «ولِيَذَّكَّرَ» ليس معطوفاً على ما تقدَّمه، بل متعلِّقٌ بفعلٍ مقدر، أي: ولِيَذَّكَّر أَنزَلْناه وأَوْحيناه. السادس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. التقدير: هذا بلاغٌ وهو ليذَّكَّر[٤]، قاله ابن عطية[٥]. السابع: أنه عطفُ مفردٍ على مفردٍ، أي: هذا بلاغٌ وإنذار، قاله المبرد، وهو تفسيرُ معنى لا إعرابٍ. الثامن: أنه معطوفٌ على قوله «لِتُخْرِجَ الناسَ»[٦] في أولِ السورة. وهذا

---

(١) الآية ٤٧ من السورة نفسها.

(٢) لم يذكر الأخفش هنا شيئاً في «معاني القرآن». وانظر أمثلة على إثباته زيادة الواو في: معاني القرآن له ١/١٢٥.

(٣) لم يرد في تفسيره.

(٤) كذا في الأصل، والصواب كما في ابن عطية: «وهو لينذروا».

(٥) المحرر ٨/٢٧٤.

(٦) الآية ١.

غريبٌ جداً. التاسع: قال أبو البقاء[1]: «المعنىٰ: هذا بلاغٌ للناسِ وللإنذار، فتعلَّق بالبلاغ أو بمحذوف إذا جَعَلْتَ «للناس» صفةً، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديره: ولِيُنْذَروا به أُنْزِل وتُلِي». قلت: فيؤدي التقدير إلى أَنْ يَبْقَىٰ التركيبُ: هذا بلاغٌ للإنذار، والإنذارُ لا يتأتَّىٰ فيه ذلك.

وقرأ العامَّة: «لِيُنْذَرُوا» مبنياً للمفعول، وقرأ[2] مجاهد وحميد بن قيس: «ولِتُنْذِرُوا» بتاءٍ مضمومة وكسرِ الذال، كأنَّ البلاغَ للعموم والإنذار للمخاطبين.

وقرأ[3] يحيى بن عُمارة الذارع[4] عن أبيه، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي[5] «ولِيَنْذَرُوا» بفتح الياء والذال مِنْ نَذَر بالشيء، أي: عَلِم به فاستعدَّ له، قالوا: ولم يُعرف له مصدرٌ فهو كعَسَىٰ وغيرِها من الأفعالِ التي لا مصادرَ لها.

[تمَّت بحمد الله]

* * *

(١) الإملاء ٢/٧١.
(٢) البحر ٥/٤٤١.
(٣) البحر ٥/٤٤١، القرطبي ٩/٣٨٥، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي عمار الذارع عن أبيه.
(٤) يحيى بن عُمارة، ويقال ابن عبَّاد الكوفي مقبول. قال في تقريب التهذيب ص٥٩٤: «من الرابعة».
(٥) لم أقف على ترجمته.

سورة الحجر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالىٰ: ﴿تلك آياتُ﴾: تقدَّم نظيرُها في أول الرعد[١]. والإشارة بـ «تلك» إلى ما تضمَّنته السورةُ، ولم يذكرْ الزمخشري[٢] غيرَه. وقيل: إشارةٌ إلى الكتب السالفة. وتنكيرُ القرآنِ للتفخيم.

آ. (٢) قوله تعالىٰ: ﴿رُبَما﴾ ﴿رُبَ﴾: فيها قولان، أحدُهما: أنها حرفُ جرٍّ، وزعم الكوفيون وأبو الحسن[٣] وابن الطَّراوة أنها اسم. ومعناها التقليلُ على المشهور. وقيل: تفيد التكثير. وقيل: تفيد التكثير في مواضعِ الافتخار كقوله[٤]:

٢٩٢٢ـ فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ
بآنسةٍ كأنها خطُّ تِمْثالِ

---

(١) الآية ١.

(٢) الكشاف ٢/٣٨٥.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣٧٨ أنها حرف اتصل بـ «ما» ليُتكلم بالفعل بعدها.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٩، والهمع ٢/٢٦، والدرر ٢/١٨. والآنسة: المرأة ذات أنس. وخط تمثال: نقش صورة.

وقد أُجيب عن ذلك: بأنها لتقليل النظير. ودلائلُ هذه الأقوال في النحو[1]. وفيها لغاتٌ كثيرةٌ أشهرها: «رُبَ» بالضم والتشديد، أو التخفيف، وبالثانية قرأ[2] نافع وعاصم. و «رَبَ» بالفتح مع/ التشديد والتخفيف، [٥٤١/أ]
ورُبْ ورَبْ بالضم والفتح مع السكون فيهما. وتتصل تاءُ التأنيث بكلٍّ ذلك، وبالتاء قرأ طلحةُ[3] بن مصرف وزيدُ بن علي: رُبَّتَما. وإذا اتصلت بها التاء جاز فيها الإسكانُ والفتح كثُمَّت ولات، فتكثر الألفاظ، ولها أحكامٌ كثيرةٌ منها: لزومُ تصديرِها، ومنها تنكيرُ مجرورِها. وقوله[4]:

٢٩٢٣ـ رُبَّما الجامِلِ المُؤَبَّلِ فيهمُ وعَنَاجيجُ بينهنَّ المهَارَى

ضرورةٌ في رواية مَنْ جَرَّ «الجامِل». وتَجُرُّ ضميراً لازمَ التفسير بنكرةٍ بعده، يُستغنَى بتثنيتِها وجمعِها وتأنيثِها عن تثنية الضمير وجمعِه وتأنيثِه كقوله[5]:

٢٩٢٤ـ ....

ورُبَّه عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

---

(١) انظر: المغني ١٧٩، رصف المباني ١٨٨، الارتشاف ٢/٤٥٥.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، الحجة ٣٨٠، الإتحاف ٢/١٧٣، البحر ٥/٤٤٤، التيسير ١٣٥، القرطبي ١٠/١، النشر ٢/٣٠١.

(٣) البحر ٥/٤٤٤، والكشاف ٢/٣٨٦، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي السَّمَّال.

(٤) تقدم برقم (٢٢٨٧).

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وثمة روايتان في صدره، في اللسان: (ربب):

كائِنْ رَأَبْتُ وَهَايا صَدْعِ أعْظُمِه

وفي العيني ٣/٢٥٧:

واهٍ رأبْتُ وشيكاً صَدْعَ أعْظُمِه

وَرَأَبْتُ: أصلحتُ، وشيكاً: سريعاً، الصدع: الشق. والعَطِب: الهالك.

والمطابقةُ نحو: «رُبَّهما رجلين» نادرةٌ[1]. وقد يُعطف على مجرورها ما أُضيف إلى ضميرِه نحو: «رُبَّ رجلٍ وأخيه». وهل يلزم وَصْفُ مجرورِها ومُضِيُّ ما يتعلَّق به؟ خلاف، والصحيحُ عدمُ ذلك. فمِنْ مجيئه غيرَ موصوفٍ قولُ هندٍ[2]:

٢٩٢٥ـ يا رُبَّ قائلةٍ غداً يا لهفَ أمِّ مُعاويهْ

ومن مجيء المستقبلِ قولُه[3]:

٢٩٢٦ـ فإنْ أَهْلِكْ فربَّ فتىً سيبكي عليَّ مهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

وقولُها: «يا رُبَّ قائلةٍ غداً» البيت، وقول سليم[4]:

٢٩٢٧ـ ومعتصمٍ بالحيِّ من خشية الرَّدىٰ سيُرْدىٰ وغازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوب

فإنَّ حرفَ التنفيس و «غداً» خَلَّصاه للاستقبالِ.

و « ما » في «رُبَما» تحتمل وجهين، أظهرُهما: أنها المهيِّئَةُ، بمعنى: أن « رُبَّ » مختصةٌ بالأسماء، فلمَّا جاءت « ما » هَيَّأت دخولَها على الأفعال. وقد تقدَّم نظيرُ ذلك في «إنَّ» وأخواتها، وتَكُفُّها أيضاً عن العمل كقوله[5]:

٢٩٢٨ـ رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ ....

في روايةِ مَنْ رَفَعه، كما جَرَىٰ ذلك في كاف التشبيه. والثاني: أنَّ

---

(١) الأصل: «نادر» وهو سهو.

(٢) هند بنت عتبة، وهو في المغني ١٨٣، والهمع ٢/٢٨، والدرر ٢/٢٢.

(٣) البيت لجحدر بن مالك اللص، وهو في أمالي القالي ١/٢٨٢، والمغني ١٨٣، والخزانة ٤/٣٨٤.

(٤) سليم القشيري، وهو في البحر ٥/٤٤٤.

(٥) تقدم برقم (٢٢٨٧).

« ما » نكرةٌ موصوفـةٌ بالجملةِ الـواقعة بعـدها، والعـائدُ على « مـا » محذوفٌ، تقديره: رُبَّ شيءٍ يَوَدُّه الذين كفروا.

وقـوله «يَـوَدُّ الـذين كفـروا» مَنْ لم يلتـزمْ مُضِيَّ متعلَّقِهـا لم يَحْتَـجْ إلى تـأويـلٍ، ومَنْ التَـزَم ذلـك قـال: لأن المُتَـرَقَّب في أخبـار الله تعـالىٰ واقـعٌ لا محـالةَ، فعبَّـر عنه بـالماضي تحقيقـاً لوقـوعِـه، كقـولـه: «أتىٰ أمـرُ الله»[1] ونحوِه.

قوله: «لـو كانـوا» يجوز في « لـو » أن تكونَ الامتنـاعيةَ، وحينئـذٍ يكون جوابُها محذوفاً، تقديره: لو كانوا مسلمين لسُرُّوا بـذلك، أو لَخَلصـوا ممَّا هم فيه. ومفعولُ «يَوَدُّ» محذوفٌ على هـذا التقديـرِ، أي: رُبَما يـودُّ الذين كفـروا النجاةَ، دَلَّ عليه الجملةُ الامتناعية.

والثاني: أنها مصدرية عند مَنْ يرىٰ ذلك كما تقدَّم تقريرُه في البقرة[2]. وحينئذٍ يكون هذا المصدرُ هو المفعولَ للوَدادة، أي: يَـوَدُّون كونَهم مسلمين، إنْ جعلنا « ما » كـافةً، وإنْ جعلنـاها نكـرةً كانت « لـو » وما في حَيِّـزِها بـدلاً مِنْ « ما ».

آ. (٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ذَرْهم﴾**: هذا لا يُستعمل له مـاضٍ إلا قليلاً استغناءً عنه بـ «تَـرَكَ»، بل يُستعمـل منه المضـارعُ نحو: «ويَـذَرُهم»[3]. ومن مجيء الماضي قولُه عليه السـلام: «ذَرُوا الحبشة مـا وَذَرَتْكم»[4]، ومثله: دَعْ

---

(١) الآية ١ من النحل.
(٢) انظر: الدر المصون ٢/١٣.
(٣) الآية ١٨٦ من الأعراف.
(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ «وَذَرَتْكم».

ويَدَعُ، ولا يقال «وَدَعَ» إلاَّ نادراً، وقد قـرىء[1] «ما وَدَعـك» مخفَّفاً، وأنشـدوا قوله[2]:

٢٩٢٩ـ سَـلْ أميري مـا الـذي غيَّـرهْ عن وصـالي اليـومَ حتى وَدَعَـهْ

و «يَـأْكلوا» مجزومٌ على جـوابِ الأمـر، وقـد تقـدَّم أنَّ «تَـرَكَ» و « ذَرْ » يكونان بمعنى صَيَّـر، فعلىٰ هذا يكـون المفعولُ الثـاني محذوفـاً، أي: ذَرْهُمْ مُهْمِلين، ولا يكونوا[3] هو الثاني ولا حالاً؛ إذ كان يجبُ رفعـه.

آ. (٤) قـوله تعـالىٰ: ﴿إلا ولها كتـابٌ﴾: فيـه أوجـه، أحـدُهـا: ـ وهو الظاهرُ ـ أنها واوُ الحالِ، ثم لك اعتباران، أحدُهما: أن تجعل الحالَ وحـدَها الجـارَّ، ويرتفـع «كتـابٌ» به فـاعلاً. والثـاني: أن تجعلَ الجـارَّ خبراً مقدماً، و «كتاب» مبتدأ والجملةُ حالٌ، وهذه الحالُ لازمةٌ.

الثاني: أنَّ الواوَ مزيدةٌ، وأيَّد هذا قولَه بقراءة ابن أبـي عبلة[4] «إلا لها» بإسقاطِها. والزيادةُ ليسَتْ بالسهلةِ.

الثـالث: أنَّ الـواوَ داخِلةٌ على الجملةِ الـواقعـة صفـةً تـأكيـداً، قـال الزمخشري[5]: «/والجملةُ واقعةٌ صفةً لقرية، والقياسُ أن لا تتوسطَ هذه الواوُ [٥٤١/ب]
بينهما كما في قوله: «وما أَهْلكنا من قريةٍ إلاَّ لهـا مُنْذِرون»[6] وإنمـا توسَّـطَتْ

(١) الآيـة ٣ من الضحى. وهي قراءة عـروة بن الـزبيـر وابن عبـاس وآخـرين. البحـر ٨/٤٨٥، المحتسب ٢/٣٦٤.

(٢) البيت لسويد بن أبـي كاهل، وهو في اللسان: (ودع).

(٣) لعله يعني أن جملة «يأكلوا» لا تكون مفعولاً ثانياً.

(٤) البحر ٥/٤٤٥.

(٥) الكشاف ٢/٣٨٧.

(٦) الآية ٢٠٨ من الشعراء.

لتأكيدِ لصوق الصفة بالموصوف، كما تقول(١): «جاءني زيد عليه ثوبُه، وجاءني وعليه ثوبُه». وقد تَبِعَ الزمخشريَّ في ذلك أبو البقاء(٢) تعالىٰ: وقد سبق له ذلك أيضاً في البقرة عند قوله تعالىٰ: «وعَسَىٰ أَنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم»(٣).

قال الشيخ(٤): «ولا نَعلَمُ أحداً قاله من النحويين، وفي محفوظي أنَّ ابنَ جني(٥) سَبَقهما إلى ذلك». ثم قال الشيخ: «وهو مبنيٌّ على جوازِ أنَّ ما بعد «إلا» يكون صفةً، وقد مَنَعُوا ذلك. قال الأخفش: «لا يُفْصَل بين الصفةِ والموصوفِ بـ«إلا». ثم قال: وأمَّا نحوُ: «ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ» على(٦) تقدير: إلا رجلٌ راكب، وفيه قُبحٌ لِجَعْلِكَ الصفةَ كالاسم». وقال أبو عليٍّ(٧): «تقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائماً، «قائماً» حال، ولا تقول: إلا قائمٍ، لأنَّ «إلَّا» لا تعترضُ بين الصفةِ والموصوفِ». وقال ابنُ مالك ــ وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشريُّ في قوله «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه»: إنَّ الجملة بعد «إلا» صفةٌ لـ«أحد» ــ: «إنه مذهبٌ لا يُعرف لبصريٍّ ولا كوفيٍّ، فلا يُلتفتُ إليه»، وأَبْطَلَ قولَه: إن الواوَ توسَّطت لتأكيدِ لُصوقِ الصفةِ بالموصوف.

قلت: قولُ الزمخشريِّ قويٌّ من حيث القياسُ، فإنَّ الصفةَ كالحال في المعنىٰ، وإن كان بينهما فرقٌ مِنْ بعضِ الوجوهِ، فكما أن الواوَ تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ حالاً كذلك تَدْخُلُ عليها واقعةً صفةً. ويقوِّيه أيضاً ما نظَّره به

---

(١) أي في جملة الحال.
(٢) الإملاء ٢/٧٢.
(٣) الآية ٢١٦.
(٤) البحر ٥/٤٤٥.
(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٦٥٠.
(٦) الأفصح «فعلى»، وقوله «أما» لم يرد في البحر.
(٧) انظر: المسائل البصريات ٢/٨٤١.

من الآيةِ الأخرىٰ في قوله «إلَّا لها مُنْذِرون» ويُقَوِّيه أيضاً قراءةُ ابن أبي عبلة المتقدمةُ.

وقال منذر بن سعيد: «هذه الواوُ هي التي تعطي أنَّ الحالةَ التي بعدها في اللفظ هي في الزمنِ قبل الحالةِ التي قبل الواوِ، ومنه قولُه تعالىٰ: «حتى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها»[(١)].

آ. (٥) قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ أُمةٍ﴾: فاعلُ «تَسْبِقُ»، و «مِنْ» مزيدةٌ للتأكيد، وحُمِل على لفظِ «أمَّة» في قوله «أجلَها» فأفردَ وأنَّث. وعلى معناها في قولِه «وما يَسْتأخرون» فَجَمَعَ وذَكَّرَ. وحَذَفَ متعلَّق «يَسْتأخِرُون»، تقديرُه: «عنه» للدلالةِ عليه، ولوقوعِه فاصلةً.

آ. (٦) قوله تعالىٰ: ﴿نُزِّل عليه الذِّكْرُ﴾: العامَّةُ على «نُزِّل» مشدَّداً مبنيَّاً للمفعول، وزيدُ بنُ علي[(٢)] «نَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل.

آ. (٧) قوله تعالىٰ: ﴿لَوْما﴾: حرفُ تحضيضٍ كهَلَّا، وتكون أيضاً حرفَ امتناعٍ لوجود، وذلك كما أنَّ «لولا» مترددةٌ بين هذين المعنيين، وقد عُرِف الفرقُ بينهما: وهو أنَّ التحضيضيَّةَ لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً كقولِهِ[(٣)]:

٢٩٣٠ـ .... لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

والامتناعيةُ لا يليها إلا الأسماءُ لفظاً أو تقديراً عند البصريين. وقولُه[(٤)]:

---

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) البحر ٥/٤٤٦.

(٣) تقدم برقم (٧٠٢).

(٤) تقدم برقم (٥٢٠).

٢٩٣١ـ ولـولا يَحْسَبُـون الحِلْمَ عَجْـزاً لَمَـا عَـدِمَ المُسِيْئُـون احتمـالي

مؤولٌ خلافاً للكوفيين. فمِنْ مجيء «لَوْما» حرفَ امتناعٍ قولُه[١]:

٢٩٣٢ـ لَـوْمـا الحياءُ ولـومـا الـدينُ عِبْتُكمـا

ببعضِ مـا فيكمـا إذ عِبْتُمـا عَـوَري

واخْتُلِف فيها: هل هي بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ فقال الـزمخشري[٢]: «لـو» رُكِّبَتْ مع «لا» ومع «ما» لمعنيين[٣]، وأمَّا «هل» فلم تُـرَكَّب إلا مع «لا» وحدَها للتحضيض. واخْتُلِف أيضاً في «لوما»: هل هي أصـلٌ بنفسِها أو فـرعٌ على «لولا»؟ وأن الميمَ مبدلةٌ من اللامِ كقولهم[٤]: خالَلْتُه وخالَمْته فهو خِلِّي وخِلْمي، أي: صديقي. وقالـوا: استولى عليَّ كـذا، واستومَى عليـه بمعنىً؟ خلاف مشهور. وهذه الجملةُ من التحضيضِ دالَّةٌ على جوابِ الشرطِ بعدَها.

آ. (٨) قـوله تعـالى: ﴿ما نُنَـزِّلُ المـلائكـةَ﴾: قـرأ[٥] أبـو بكـر: «ما تُنَزَّل» بضمِّ التاء وفتحِ النونِ والزايِ مشددةً مبنياً للمفعول، «المـلائكةُ» مرفوعاً لقيامِه مَقامَ فـاعِلِه، وهو مـوافقٌ لقولـه: «ونُزِّلَ المـلائكةُ تَنْـزيلاً»[٦]، ولأنها لا تُنَزَّلُ إلا بأمرٍ من الله، فغيرُها هو المُنَزِّل لها وهو اللَّهُ تعالىٰ.

وقـرأ الأخَـوان وحفصٌ بضم النـون الأولىٰ وفتـح الثـانيـة وكَسْـرِ الـزاي

(١) تقدم برقم (٥٢٤).
(٢) الكشـاف ٢/٣٨٧.
(٣) قال: «وهما معنى امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض».
(٤) انظر: اللسان (ولي) ونسب هذا القول إلى الأصمعي.
(٥) انـظر في قراءاتهـا: الإتحـاف ٢/١٧٤، القـرطبـي ١٠/٤، الحجـة ٣٨١، السبعـة ٣٦٦، البحر ٥/٤٤٦.
(٦) الآية ٢٥ من الفرقان.

مشددةً مبنياً للفاعل المعَظَّم، وهو الباري تعالىٰ، «الملائكةَ» نصباً مفعولاً بها، وهو موافِقٌ لقوله تعالىٰ «ولو أننا نَزَّلْنا إليهم الملائكة»[1]، ويناسِبُ قولَه قبل ذلك «وما أهلكنا»[2]، وقولُه بعده «إنَّا نحن نَزَّلْنا»[3] وما بعده من ألفاظِ التعظيمِ. والباقون من السبعةِ «ما تَنَزَّلُ» بفتح التاء والنون والزايِ / مشددةً، [٥٤٢/أ]
و«الملائكةُ» مرفوعةً على الفاعلية، والأصل: تَتَنَزَّل بتاءين، فَحُذِفت إحداهما، وقد تقدَّم تقريرُه في «تَذَكَّرون»[4] ونحوه، وهو موافقٌ لقولِه «تَنَزَّل الملائكةُ والرُّوحُ فيها»[5].

وقرأ زيدُ بنُ عليّ «ما نَزَلَ» مخفَّفاً مبنياً للفاعل، «الملائكة» مرفوعةً بالفاعلية، وهو كقولِه «نَزَل به الرُّوْحُ الأمينُ»[6].

قوله: «إلا بالحقِّ» يجوز تعلُّقه بالفعلِ قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ الفاعلِ أو المفعولِ، أي: ملتبسين بالحق. وجعله الزمخشريُّ[7] نعتاً لمصدر محذوف، أي: إلا تَنَزُّلاً ملتبساً بالحقِّ.

قوله: «إذَنْ» قال الزمخشري[8]: «إذن» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ؛ لأنَّها جوابٌ لهم، وجزاءُ الشرطِ مقدرٌ، تقديرُه: ولو نَزَّلْنا الملائكة ما كانوا مُنْظَرين وما أُخِّر عذابُهم.

---

(١) الآية ١١١ من الأنعام.
(٢) الآيـة ٤ من الحجـر.
(٣) الآيـة ٩ من الحجـر.
(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٢٢٣.
(٥) الآيـة ٤ من القدر.
(٦) الآية ١٩٣ من الشعراء.
(٧) الكشاف ٢/٣٨٧.
(٨) الكشاف ٢/٣٨٧.

آ. (٩) **قوله تعالىٰ: ﴿نحن﴾**: إمَّا مبتدأ، وإمَّا تأكيدٌ، ولا يكون فصلاً لأنه لم يقع بين اسمين. والضمير في «له» للذِّكْر، وهو الظاهرُ. وقيل: للرسولِ عليه السلام.

آ. (١٠) **قوله تعالىٰ: ﴿أرْسَلْنا﴾**: مفعولُه محذوفٌ، أي: أرسلنا رسلاً من قبلك، فـ «مِنْ قبلك» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «أَرْسَلْنا»، وأن يتعلَّق بمحذوفٍ، على أنه نعتٌ للمفعولِ المحذوفِ.

و «في شِيَعِ الأَوَّلين» قال الفراء[١]: «هو من إضافة الموصوفِ لصفتِه، والأصلُ: في الشِّيَعِ الأولين كصلاة الأُوْلىٰ، وجانب الغربيِّ». والبصريون[٢] يُؤَوِّلونه[٣] على حذفِ الموصوفِ، أي: في شِيَعِ الأممِ الأَوَّلين، وجانب المكانِ الغربي، وصلاةِ الساعةِ الأولىٰ.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿وما يأتيهم﴾**: قال الزمخشري[٤] «حكايةُ حالٍ ماضيةٍ؛ لأنَّ «ما» لا تدخُل على مضارعٍ إلا وهو في موضع الحال، ولا على ماضٍ إلا وهو قريبٌ من الحال». وهذا الذي ذكرَه هو الأكثرُ في لسانِهم، لكنه قد جاءَتْ مقارِنَةً للمضارعِ المرادِ به الاستقبالُ كقولِه تعالىٰ: «قُلْ ما يكون لي أن أُبَدِّلَه من تِلْقاءِ نفسي»[٥]، وأنشدوا للأعشىٰ يمدح النبيَّ صلى الله عليه وسلم[٦]:

---

(١) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».
(٢) الإنصاف ٢/٤٣٦.
(٣) الأصل: «يؤوله» وهو سهو.
(٤) الكشاف ٢/٣٨٨.
(٥) الآية ١٥ من يونس.
(٦) ديوانه ١٣٧، والبحر ٥/٤٤٧. وما يغبُّ: ما ينقطع وما يبطىء.

٢٩٣٣ـ لـه صَـدَقـاتٌ مـا يَغِبُّ نَـوالُهـا   وليس عـطاءُ اليومِ مـانِعَه غَـدا

وقولَ أبـي ذؤيب[١]:

٢٩٣٤ـ أودَىٰ بَـنِيَّ وأَوْدَعُـونـي حَسْـرة   عنـد الـرُّقَـادِ وعَبْـرةً مـا تُقْلِـعُ

قـولـه: «إلا كـانـوا» هـذه الجملةُ يجـوز أن تكـونَ حـالاً من مفعـولِ «يَأْتِيهِمْ». ويجوزُ أن تكونَ صفةً لـ «رسول» فيكونَ في محلِّهـا وجهان: الجـرُّ باعتبارِ اللفظ، والرفـعُ باعتبار الموضـعِ، وإذا كانت حالاً فهي حالٌ مقدرةٌ.

آ. (١٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿كذلـك نَسْلُكُه﴾**: يجـوز في الكافِ أن تكـونَ مرفـوعةَ المحـلِّ على أنهـا خبـرُ مبتـدأ مضمـر، أي: الأمـرُ كـذلـك، و «نَسْلُكُـه» مستأنفٌ. ويجـوز أن تكونَ منصـوبـةَ المحـلِّ: إمَّـا نعتـاً لمصـدرٍ محـذوف، أي: مثـلَ ذلـك السَّلْكِ ونحـوِه نَسْلُكُـه، أي: نَسْلُكُ الـذِّكْـرَ، وإمَّا حالاً من المصدرِ المقدَّرِ.

والهـاءُ في «نَسْلُكُه» يجـوز عَوْدُهـا للذِّكْر، وهـو الظاهـر. وقيـل: يعـودُ للاستهزاء. وقيل: على الشِّرك.!

آ. (١٣) **والهاء في: ﴿به﴾**: يجوز عَوْدُها على ما تقدَّم من الثلاثة، ويكون تأويلُ عَوْدِها علىٰ الاستهزاءِ والشِّـركِ، أي: لا يؤمنون بسببِـه. وقيل: للرسولِ، وقيل: للقرآن. وقال أبـو البقاء[٢]: «ويجـوز أن يكونَ حـالاً، أي: لا يؤمنون مُسْتهزئين» قلت: كأنه جعل «به» متعلقـاً بالحـالِ المحذوفـةِ قائمـاً مَقـامَها، وهـو مردودٌ؛ لأن الجـارَّ إذا وقـع حالاً أو نعتـاً أو صلةً أو خبـراً تعلَّق بكونٍ مطلقٍ لا خاصٍ، وكذا الظرفُ.

---

(١) ديوان الهذليين ١/٢، والمفضليات ٤٢١، والبحر ٥/٤٤٧.

(٢) الإملاء ٢/٧٢.

ومحلُّ «لا يُؤْمنون» النصبُ على الحال، ويجوز أَنْ لا يكونَ لهـا محلٌّ، لأنها بيانٌ لقوله «كذلك نَسْلُكُه».

وقوله «وقد خَلَتْ سنَّةُ الأوَّلين» استئناف.

والسَّلْكُ: الإدخال. يقال: سَلَكْتُ الخيطَ في الإبْرة، ومنه «ما سلَكَكُمْ في سَقَرٍ»[١] يُقال: سَلَكه وأَسْلكه، أي: نَظَمَه، قال الشاعر[٢]:

٢٩٣٥ـ وكنتُ لِزازَ خَصْمِك لم أُعَرِّدْ وقد سَلَكُوكَ في أَمْرٍ عَصِيْبِ

وقال الآخر في «أَسْلَكَ»[٣]:

٢٩٣٦ـ حتى إذا أَسْلَكُوهمْ في قُتائِدَةٍ شَلًّا كما تَطْرُدُ الجَمَّالةُ الشُّرُدا

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿فَظَلُّوا﴾**: هي الناقصةُ، والضميرُ في «فظلُّوا» عائدٌ على الكفارِ المُفَتَّحِ[٤] لهم البابُ. وقيل: يعودُ على الملائكة. وقرأ[٥] الأعمشُ وأبو حَيْوة «يَعْرِجون» بكسر الراء، وهي لغةُ هُذَيْلٍ في عَرَج يَعْرِج، أي: صَعِد.

آ. (١٥) **قوله تعالىٰ: ﴿سُكِّرَتْ﴾**: قرأ[٦] ابن كثير «سُكِرَتْ»

---

(١) الآية ٤٢ من المدثر.

(٢) تقدم برقم (٢٦٩٢)، والشطر الأول منه مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٣) البيت لعبد مناف بن رِبْع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٤٢، واللسان (سلك)، والمحرر ٨/٢٨٧. وقتائدة: ثنية جبل. والشَّلُّ: الطرد. والجمالة: أصحاب الجِمال. والشرد: جمع شرود.

(٤) كذا في الأصل، والأقرب: المفتوح.

(٥) الإتحاف ٢/١٧٤، البحر ٥/٤٤.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٧٤، البحر ٥/٤٤٨، الحجة ٣٨٢، القرطبي ١٠/٨، الشواذ ٧٠، المحتسب ٢/٣.

مبنياً للمفعول مخففَ الكاف، وباقي السبعة كذلك، إلا أنهم شدَّدُوا الكاف.
والزهري « سَكِرَتْ » بفتح السين وكسرِ الكاف خفيفةً مبنياً للفاعل.

فأمَّا القراءةُ الأولى فيجوز أن تكونَ بمعنى المشددة، فإنَّ التخفيفَ يَصْلُح للقليلِ والكثير، وهما مأخوذتان من « السِّكْر » بكسرِ السينِ وهو السَّدُّ، فالمعنىٰ: حُبِسَتْ أبصارنا وسُدَّت. وقيل: بمعنىٰ عُطِبَتْ. وقيل: بمعنىٰ أُخِذَتْ. وقيل: بمعنىٰ سُحِرَتْ. وقيل: المشدَّدُ مِنْ سِكْرِ الماء، والمخفَّفُ بمعنىٰ سُحِرَتْ. / وقيل: المشدَّدُ مِنْ سِكْر الماءِ[1] بالكسرِ، [٥٤٢/ب] والمخفَّفُ مِنْ سُكْرِ الشَّراب بالضم.

والمشهورُ أنَّ « سَكَر » لا يتعدَّىٰ فكيف بُني للمفعول؟ فقال أبو علي[2]: «ويجوز أن يكونَ سُمِع متعدِّياً في البصر» والذي قاله المحققون مِنْ أهل اللغة أنَّ «سَكَرَ»: إنْ كان من سَكَرِ الشرابِ، أو مِنْ سَكَرِ الريح [3]، فالتضعيفُ فيه للتعدية، وإن كان مِنْ سَكَرِ الماءِ فالتضعيفُ للتكثيرِ لأنه متعدٍّ مخففاً، وذلك أنه يُقال: سَكَرَتْ[4] الريح تَسْكُرُ سَكَراً إذا رَكَدَتْ، وسَكِر الرجلُ من الشراب سَكَراً إذا رَكَد ولم يَنْفُذْ[5] لحاجته، فهذان قاصران، فالتضعيفُ فيهما للتعدية. ويقال: سَكَرْتُ الماءَ في مجارِيْه: إذا مَنَعْتَه من الجَرْيِ، فهذا متعدٍّ، فالتضعيفُ فيه للتكثير.

---

(١) لم أقف على هذا المصدر، وإنما يقال: «سِكْر» لما سُدَّ به، ومصدر هذا الفعل سَكْر.

(٢) الحجة (خ) ٣/٣١٢.

(٣) مصدر سَكَرت الريح: سُكوراً وسَكَراناً، ولم أقف على ما ذكره المؤلف. انظر: اللسان (سكر).

(٤) ضبطها المؤلف «سَكِرت» ولم أجده.

(٥) لم ينفذ: لم يمض.

وأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فإن كانت مِنْ سَكَرِ الماءِ فواضحةٌ لأنه متعدٍّ، وإن كانَتْ مِنْ سَكَرِ الشَّرابِ أو سَكَر الريحِ فيجوز أن يكون الفعلُ استُعْمل لازماً تارةً ومتعدياً أخرىٰ، نحو: رَجَع زيدٌ، ورَجَعَه غيرُه، وسَعَدَ وسَعَدَه غيرُه.

وقال الزمخشري(١): «وسُكِّرت: حُيِّرَتْ، أو حُبِسَتْ من السَّكَر أو السُّكْر، وقُرِىء «سُكِرَتْ» بالتخفيف، أي: حُبِسَتْ كما يُحْبَسُ النهرُ مِنَ الجَرْيِ» فجعل قراءة التشديدِ محتملةً لمعنيين، وقراءةَ التخفيفِ لمعنىً واحدٍ.

وأمَّا قراءةُ الزُّهريِّ(٢) فواضِحَةٌ، أي: عُطِبَتْ. وقيل: هي مطاوِعُ أَسْكَرْتُ المكانَ فسَكِرَ، أي: سَدَدْتُه فانْسَدَّ.

آ. (١٦) قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلْنا﴾: يجوز أن يكونَ بمعنى خَلَقْنا، فيتعلَّقَ به الجارُّ، وأن يكونَ بمعنى صَيَّرنا، فيكون مفعولُه الأول «بُروجاً»، ومفعولُه الثاني الجارَّ، فيتعلَّقُ بمحذوف.

و «للناظرين» متعلِّقٌ بـ «زيَّنَّاها». والضميرُ للسماء. وقيل: للبروجِ، وهي الكواكبُ، زَيَّنها بالضوء. والنظر عينيٌّ. وقيل: قلبيٌّ. وحُذِف متعلَّقُه لِيَعُمَّ.

آ. (١٨) قوله تعالىٰ: ﴿إلا مَنْ اسْتَرَقَ﴾: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: في محلِّ نصب على الاستثناءِ المتصلِ، والمعنىٰ: فإنها لم تُحفَظْ منه، قاله غيرُ واحدٍ. الثاني: منقطع، ومحلُّه النصبُ أيضاً. الثالث: أنه بدلٌ

---

(١) الكشاف ٢ / ٣٨٩.

(٢) سَكِرَتْ.

مِنْ «كل شيطان» فيكون محلُّه الجرَّ، قاله الحوفي وأبو البقاء[1]. وفيه نظر؛ لأن الكلامَ موجَبٌ. الرابع: أنه نعتٌ لـ «كلِّ شيطانٍ»، فيكونُ محلُّه الجرَّ على خلافٍ في هذه المسألة. الخامس: أنه في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه «فَأَتْبعه». وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لأنَّ «مَنْ»: إمَّا شرطيةٌ، وإمَّا موصولةٌ مُشَبَّهَةٌ بالشرطية، قاله أبو البقاء[2]، وحينئذ يكونُ من بابِ الاستثناء المنقطع.

والشِّهاب: الشُّعْلَةُ من النار، وسُمِّي بها الكوكبُ لِشِدَّة ضوئِه وبَرِيْقِهِ، ويُجمع على شُهُب في الكثرة، وأَشهِبَة. والشُّهْبَةُ: بياضٌ مختلِط بسوادٍ تشبيهاً بالشهاب لاختلاطِه بالدخان، ومنه كتيبةٌ شَهْباءُ لسوادِ القوم وبياضِ الحديد، ومِنْ ثَمَّ غَلِط الناسُ في إطلاقهم الشُّهْبَةَ على البياضِ الخالِص.

آ. (١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿والأرضَ مَدَدْناها﴾**: «الأرض» نصبٌ على الاشتغالِ، ولم يُقرأ بغيرِه؛ لأنه راجحٌ مِنْ حيث العطفُ على جملةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله «ولقد جَعَلْنا في السماءِ بُرُوْجاً»[3].

قال الشيخ[4]: «ولمَّا كانَتْ هذه الجملةُ بعدها جملةً فعليةً كان النصبُ أرجحَ مِنَ الرفع». قلت: لم يَعُدُّوا هذا من القرائن المرجِّحة للنصب، إنما عَدُّوا عطفَها على جملةٍ فعليةٍ قبلَها لا عطفَ جملةٍ فعليةٍ عليها، ولكنه القياسُ، إذ تُعْطَفُ فيه فعليةٌ على مثلِها بخلافِ ما لو رَفَعْتَ، إذ تَعْطِفُ فعليةً على اسميةٍ، لكنهم لم يعتبروا ذلك. والضميرُ في «فيها» للأرض. وقيل: للرواسي. وقيل: لهما.

---

(١) الإملاء ٢/٧٣.
(٢) الإملاء ٢/٧٣.
(٣) الآية ١٦.
(٤) البحر ٥/٤٥٠.

قوله: «مِنْ كلِّ شيءٍ» يجوز في « مَنْ » أن تكونَ تبعيضيةً وهو الصحيحُ، وأن تكونَ مزيدةً عند الكوفيين والأخفش[1].

آ. (٢٠) قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ﴾: يجوز في « مَنْ » خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو قولُ الزجاج[2] ـ أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديرُه: وأَعَشْنا مَنْ لستم له برازقين، كالعبيد والدوابِّ/ والوحوشِ. الثاني: أنه [٥٤٣/أ] منصوبٌ عطفاً على « معايش »، أي: وجعلنا لكم فيها مَنْ لستم له برازقين من الدوابِّ المنتفعِ بها. الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على محلِّ « لكم ». الرابع: أنه مجرورٌ عطفاً على « كم » المجرورِ باللام، وجاز ذلك مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ على رأيِ الكوفيين وبعضِ البصريين، وقد تقدَّم تحقيقُه في سورة البقرة، عند قوله «وكفرٌ به والمسجدِ»[3]. الخامس: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، أي: ومَنْ لستم له برازقين جَعَلْنا له فيها معايشَ، وسُمِع من العرب «ضربْتُ زيداً وعمرٌو» برفع «عمرٌو» مبتدأً، محذوفَ الخبر، أي: وعمرٌو ضربْتُه.

و « مَنْ » يجوز أن يُرادَ بها العقلاءُ، أي: ومَنْ لسْتُمْ له برازقين مِنْ مواليكم الذين تزعمون أنَّكم ترزقونهم، وأن يُرادَ بها غيرُهم، أي: ومَنْ لَسْتُمْ له برازقين من الدوابِّ، وإن كنتم تزعمون أنكم ترزقونهم، وإليه ذهب جماعةٌ من المفسِّرين. ويجوز أن يُراد بها النوعان، وهو حَسَنٌ لفظاً ومعنىً.

---

(١) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. وانظر أمثلة على ذلك في «معاني القرآن»: ٩٨، ٢٠٩، فلا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بموجب.

(٢) معاني القرآن ٣/١٧٧.

(٣) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر ٢/٣٩٤.

آ. (٢١) **قوله تعالىٰ: ﴿وإنْ مِنْ شيءٍ﴾**: «إنْ» نافيةٌ، و« مِنْ » مزيدةٌ في المبتدأ، و« عندنا » خبرُه، و« خزائنُه » فاعلٌ بـه لاعتماده، ويجـوز أن يكونَ « عندنـا » خبراً لمـا بعده، والجملةُ خبـرُ الأولِ، والأولُ أَوْلىٰ لقُرْب الجارِّ من المفرد.

قـولـه: « إلا بقَـدَر » يجـوزُ أن يتعلَّق بـالفعـلِ قبلَه، ويجـوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ، أي: إلَّا ملتبساً بقَدَرٍ.

آ. (٢٢) **قوله تعالىٰ: ﴿لواقِحَ﴾**: حـالٌ مقدرةٌ من « الـرياح ». وفي اللواقـح أقـوال، أحـدهـا: أنـه جمـع « مُلْقِح » لأنـه مِنْ أَلْقَحَ يُلْقِحُ فهـو مُلْقِحٌ، فحقُّه مَـلاقِـح، فَحُذِفَتِ الميمُ تخفيفـاً. يقـال: أَلْقَحتِ الـريـحُ السحـابَ، كمـا يقــالُ: ألقـح الفحـلُ الأنثىٰ. ومثلُه الـطوائـح، وأصلُه « المَطاوِح » لأنه مِنْ أطاح يُطيـح قال[1]:

٢٩٣٧ـ لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارعٌ لخصـومـةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّـا تُـطيـح الـطَّوائِـحُ

وهذا قول أبـي عبيدة[2].

والثـاني: أنها جمـع لاقِـح يُقـال: لَقِحَتِ الـريـحُ: إذا حَمَلَتِ المـاءَ. وقال الأزهري[3]: «حوامِلُ تحملُ السَّحابَ كقولك: أَلْقَحَتِ النـاقةُ فَلَقِحَتْ، إذا حَمَلَتِ الجنينَ في بطنِها، فشُبِّهَتْ الريـحُ بها، ومنه قوله[4]:

(١) تقدم برقم (١٢٠١).
(٢) المجاز ١/٣٤٨.
(٣) تهذيب اللغة ٤/٥٦.
(٤) تقدم برقم (٥٣٦).

٢٩٣٨ـ إذا لَـقِـحَـتْ حـربٌ عَـوانٌ مُـضِـرَّةٌ
ضَـروسٌ تُهِـرُّ النـاسَ أنيـابُهـا عُصْـلُ

والثالث: أنها جمعُ « لاقِح » على النسَب كـ لابنٍ وتامرٍ، أي: ذاتُ لِقاح؛ لأنَّ الريحَ إذا مَرَّتْ على الماء، ثم مرَّتْ على السحابِ والماءِ كان فيها لِقاحٌ، قاله الفراء[١]. وقد تقدَّم الخلافُ في « معايش » في الأعراف[٢]، وفي « يُنَـزِّل »[٣]، وفي « الريح »[٤] في البقرة. ولم يَبْقَ هنا إلا مَنْ أفـردَ « الريح »، فإنه يُقال: كيف نصبَ الحالَ مجموعةً عن مفردٍ؟ وقد تقدم أن المرادَ به الجنسُ وهو جمعٌ في المعنىٰ فلا محذورَ.

قوله: « فَأَسْقَيْناكموه » يقال: أَسْقاه وسَقاه وسيأتي بيانُهما في السورة بعدها فإنه قُرِىء بهما[٥]. واتصل الضميران هنا لاختلافِهما رتبةً[٦]، ولو فُصِل ثانيهما لجاز عند غير سيبويه[٧]، وهذا كما تقدَّم في قولِه « أَنُلْزِمُكُموها »[٨].

قـولـه: «ومـا أنتم لـه بخـازِنين» جملةٌ مستـأنفـة و « لـه » متعلِّقٌ بـ « خازنين ».

آ. **(٢٣) قوله تعالىٰ: ﴿ لَنَحْنُ ﴾**: « نحن » يجوز أن يكونَ مبتدأً،

---

(١) معاني القرآن ٢/٨٧ بعبارة قريبة.
(٢) الآية ١٠، وانظر: الدر ٥/٢٥٧.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٥١١.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٧.
(٥) في الآية ٦٦ من النحل «نسقيكم ممَّا في بطونه». وانظر: السبعة ٣٧٤.
(٦) رتبة الأول الخطاب، ورتبة الثاني الغيبة.
(٧) الكتاب ١/٣٨٤ ــ ٣٨٥. وانظر: أوضح المسالك ٥١.
(٨) الآية ٢٨ من هود. وانظر: الدر ٦/٣١٥.

و « نُحْيِيْ » خبرُه، والجملةُ خبرُ « إنَّا ». ويجوز أن يكونَ تأكيداً لـ « نا » في « إنَّا »، ولا يجوز أن يكونَ فَصْلاً لأنه لم يَقَعْ بين اسمين، وقد تقدَّم نظيرُه. وقال أبو البقاء[1]: «لا يكون فَصْلاً لوجهين، أحدهما: أنَّ بعده فعلاً، والثاني: أنَّ معه اللامَ. قلت: الوجهُ الثاني غَلَطٌ فإنَّ/ لامَ التوكيد لا يمتنع دخولُها [٥٤٣/ب] على الفَصلِ، نصَّ النحاةُ[2] على ذلك، ومنه قوله تعالَىٰ: «إنَّ هذا لهو القَصَصُ»[3] جَوَّزوا فيه الفصلَ مع اقترانِه باللامِ.

آ. (٢٦) **قوله تعالَىٰ: ﴿مِنْ صَلْصالٍ﴾**: « مِنْ » لابتداء الغاية أو للتبعيضِ. والصَّلْصال: قال أبو عبيدة[4]: «هو الطينُ المختلِطُ بالرَّمْل، ثم يَجِفُّ، فيُسمع له صَلْصَلَةٌ، أي: تَصْوِيْت». وقال الزمخشري[5]: «الطين اليابسُ الذي يُصَلْصِلُ من غيرِ طبخٍ، فإذا طُبِخَ فهو فَخَّار». وقال أبو الهيثم: «هو صوتُ اللِّجامِ[6] وما أشبهه كالقَعْقَعَة في الثوبِ». وقال الزمخشري أيضاً[7]: «قالوا: إذا تَوَهَّمْتَ في صوته مَدَّاً فهو صَليل، وإن توهَّمْتَ فيه ترجيعاً[8] فهو صَلْصَلَة. وقيل: هو مِنْ تضعيفِ « صَلَّ » إذا أَنْتَنَ». انتهىٰ. وصَلْصال هنا بمعنى مُصَلْصِل كزَلْزال بمعنى مُزَلْزِل، ويكون فَعْلال أيضاً مصدراً نحو: الزَّلزال. ويجوز كسرُه أيضاً[9].

---

(١) الإملاء ٢/٧٣.
(٢) انظر: الجنى الداني ١٣٢.
(٣) الآية ٦٢ من آل عمران.
(٤) المجاز ١/٣٥٠ بعبارةٍ قريبة.
(٥) الكشاف ٢/٣٩٠.
(٦) اللجام: الحديدة في فم الفرس.
(٧) الكشاف ٢/٣٩٠.
(٨) الأصل «جيعاً» وهو سهو والتصحيح من الكشاف.
(٩) انظر: اللسان (زلل)، ومعاني القرآن للزجاج ٥/٣٥١.

وفي وزن هذا النوعِ أعني ما تكرَّرت فاؤه وعينُه خلاف، فقيل: وزنه فَعْفَع، كُرِّرَتْ الفاءُ والعينُ ولا لامَ للكلمة، قاله الفراء وغيرُه. وهو غَلَطٌ لأنَّ أقلَّ الأصولِ ثلاثةٌ: فاء وعين ولام. الثاني: أنّ وزنَه فَعْفَل وهو قولُ الفرّاء. الثالث: أنه فَعَّل بتشديدِ العينِ وأصلُه صَلَّل، فلما اجتمع ثلاثةُ أمثالٍ أبدل الثاني من جنسِ فاءِ الكلمةِ وهو مذهبُ كوفي(١). وخصَّ بعضُهم هذا الخلافَ بما إذا لم يختلَّ المعنىٰ بسقوطِ الثالث نحو: لَمْلَمَ وكَبْكَبَ فإنك تقول فيهما: لَمَّ وكَبَّ، فلو لم يَصِحَّ المعنىٰ بسقوطِه نحو: سِمْسِم، قال: فلا خلاف في أصالةِ الجميع.

قوله: «مِنْ حَمَأٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ جرّ صفةً لصَلْصال، فيتعلَّقُ بمحذوف. والثاني: أنه بدلٌ من «صَلْصال» بإعادة الجارِّ.

والحَمَأُ: الطينُ الأسودُ المُنْتِنُ. قال الليث: «واحدُه حَمَأة بتحريك العين»، جعله اسمَ جنسٍ، وقد غَلِط في ذلك؛ فإنَّ أهلَ اللغة قالوا: لا يُقال إلا « حَمْأَة » بالإسكان، ولا يُعْرَفُ التحريكُ، نصَّ عليه أبو عبيدة(٢) وجماعة، وأنشدوا لأبي الأسود(٣):

٢٩٣٩ـ يجيْءُ بِمِلْئِها طَوْراً وطَوْراً ... يَجِيْءُ بِحَمْأَةٍ وقليلِ ماءِ

فلا تكون « الحَمْأَةُ » واحدةَ « الحَمَأ » لاختلاف الوزنين(٤).

---

(١) ولِمَ لا يكون فَعْلَل من الرباعي المجرد؟

(٢) عبارة أبي عبيدة في المجاز ١/٣٥١ «وهو جميع حمأة» وضبطها المحقق بتسكين الميم كما يقرر السمين وأبو حيان، في حين أن صاحب اللسان (حمأ) يقول: «وقال أبو عبيدة: واحدة الحَمَأ حَمَأة كقصَبة واحدة القَصَب».

(٣) ديوانه ١٢٦، والبحر ٥/٤٤٣.

(٤) يعني المؤلف أن المفرد «حَمْأة» والجمع «حَمَأ» فلا يكون من باب ما يُفَرَّق بين مفرده وجمعه بالتاء لاختلاف وزن المفرد عن وزن الجمع، وما يفرق بين مفرده وجمعه بالتاء يكون فيهما الوزن واحداً مثل تَمْر وتَمْرة.

والمَسْنُون: المَصْبوبُ مِنْ قولهم: سَنَنْتُ الشرابَ كأنَّه لرطوبتِهِ جُعِل مَصْبوباً كغيره من المائعات، فكأنَّ المعنىٰ: أَفْرغ صورة إنسانٍ كما تُفْرَغُ الجواهرُ المُذابة. قال الزمخشري[1]: «وحَقُّ مَسْنُون بمعنى مُصَوَّر أن يكون صفةً لصَلْصال، كأنة أَفْرغ الحَمَأَ فصَوَّر منه تمثالَ شخصٍ». قلت: يعني أنه يصيرُ التقدير: مِنْ صَلْصالٍ مُصَوَّر، ولكن يلزم تقديمُ الوصفِ المؤوَّلِ على الصريح إذا جَعَلْنا «مِنْ حَمَأ» صفةً لصَلْصال، أمَّا إذا جَعَلْناه بدلاً منه فلا. وقيل: مَسْنُون مُصَوَّر، مِنْ سُنَّةِ الوجهِ وهي صورتُه. قال الشاعر[2]:

٢٩٤٠ـ تُريكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غيرَ مُقْرِفَةٍ

. . . .

وقال الزمخشري[3]: «مِنْ سَنَنْتُ الحجرَ بالحجر: إذا حَكَكْتَه به، فالذي يَسِيل بينهما «سَنينٌ» ولا يكون إلا مُنْتِناً». وقيل: المَسْنُون: المنسوبُ إليه، والمعنىٰ: يُنْسَبُ إليه ذُرِّيَّةٌ، وكأن هذا القائلَ أخذه مِنَ الواقع. وقيل: هو من أَسِن الماءُ إذا تَغَيَّر، وهذا غَلَطٌ لاختلافِ المادتين.

آ. (٢٧) **قوله تعالىٰ: ﴿والجانَّ خَلَقْناه﴾**: منصوبٌ على الاشتغال، ورُجِّح نصبُه لعطفِ جملتِه على جملةٍ فعليةٍ. والجانُّ أو الجنُّ وهو إبليس كآدم أبي الإنس. وقيل: اسمٌ لجنسِ الجِنّ.

---

(١) الكشاف ٢/٣٩٠.

(٢) عجزه:

مَلْساءُ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ١/٢٩، والقرطبي ٩/٢٢، واللسان (سنن). والمقرفة: التي دنت من الهجينة. والندب: أثر الجرح.

(٣) الكشاف ٢/٣٩٠.

وقرأ[١] الحسن « والجَأَنَّ » وقد تقدَّم القولُ في ذلك في أواخر الفاتحة[٢].

و « من قبل » و « مِنْ نار » متعلقان بـ « خَلَقْنا »؛ لأن الأولى لابتداءِ الغاية والثانيةَ للتبعيض، وفيه دليلٌ على أن « مِنْ » لابتداء الغايةِ في الزمانِ، وتأويلُ البصريين[٣] له ولنظائرِه بعيدٌ.

[٥٤٤/أ] والسَّمومُ: ما يَقْتُل من إفراطِ الحَرِّ من شمسٍ أو ريحٍ أو نار؛ / لأنها تَدْخُل في المَسامِّ فتقتُل. وقيل: السَّموم ما كان ليلاً، والحَرُور ما كان نهاراً.

آ. (٣٠) **قوله تعالىٰ: ﴿ أَجْمعون ﴾**: تأكيدٌ ثانٍ، ولا يفيد الاجتماع في الوقت، خلافاً لبعضهم. قال أبو البقاء[٤]: «لكان حالاً [لا] توكيداً» يعني أنه يُفيد إفادةَ الحال مع أنه توكيدٌ، وفيه نظر؛ إذ لا منافاةَ بينهما بالنسبة إلى المعنىٰ. ألا ترىٰ أنه يجوز «جاؤوني جميعاً» مع إفادتِه للتوكيدِ، وقد تقدَّم لك تحريرُ هذا وحكايةُ ثعلب مع ابن قادم[٥].

---

(١) الإتحاف ٢/١٧٥، البحر٥/٤٥٣.

(٢) الدر المصون ١/٧٤.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان. الإنصاف ٣٧٠.

(٤) الإملاء ٢/٧٤، وعبارته: «وزعم بعضهم أنها أفادت ما لم تُفِدْه «كلهم» وهو أنها دلت على أن الجميع سجدوا في حالٍ واحدة، وهذا بعيد... ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً».

(٥) المسألة التي تقدمت حول الفرق بين: «جاؤوا جميعاً، وجاؤوا معاً». انظر: الدر المصون ١/٢٩٨، وابن قادم هو محمد بن عبد الله بن قادم أبو جعفر، أستاذ ثعلب، له الكافي والمختصر وغريب الحديث. توفي سنة ٢٥١. انظر: الوافي بالوفيات ٣/٢٩٥، البغية ١/١٤٠.

آ. **(٣٣) قوله تعالىٰ: ﴿ لِأَسْجُدَ ﴾**: هذه لامُ الجحودِ.

وقوله «فَقَعُوا له»[١] يجوز أن تتعلَّقَ اللامُ بالفعل قبلها، وأن تتعلَّق بساجدين. وقد تقدم نظائرُ ألفاظِ هذه القصة في البقرة[٢] والأعراف[٣].

آ. **(٣٨) قوله تعالىٰ: ﴿ إلى يوم ﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ بالاستقرار في « عليك »، ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ اللعنةِ.

آ. **(٣٩) والضميرُ في: ﴿لهم﴾**: لذرِّيَّةِ آدم، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ للعِلْمِ بهم.

آ. **(٤١) قوله تعالىٰ: ﴿ هذا صِراطٌ ﴾**: « هذا » إشارةٌ إلى الإخلاص المفهومِ من « المُخْلَصين ». وقيل: « هذا »، أي: انتفاءُ تَزْيينِه وإغوائه. و « عليَّ »، أي: مَنْ مَرَّ عليه مَرَّ عليَّ، أي على رضواني وكرامتي. وقيل: على بمعنى إلىٰ، نُقِل عن الحسن.

وقرأ[٤] الضحَّاك وأبو رجاء وابن سيرين ويعقوب في آخرين « عَلِيٌّ »، أي: عالٍ مرتفعٌ.

آ. **(٤٢) قوله تعالىٰ: ﴿إلا مَنِ اتَّبعك مِنَ الغاوين﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ متصل؛ لأنَّ المرادَ بعبادي العمومُ طائعهم وعاصيهم، وحينئذ يَلْزَمُ استثناءُ الأكثرِ من الأقل، وهي مسألةُ خلافٍ.

---

(١) عاد إلى الآية ٢٩.

(٢) الآية ٣٤.

(٣) الآية ١١.

(٤) المحتسب ٢/٣، الإتحاف ٢/١٧٥، البحر ٥/٤٥٤، القرطبي ١٠/٢٨.

والثاني: أنه منقطعٌ؛ لأنَّ الغاوين لم يَنْدرجوا في «عبادي»؛ إذ المرادُ بهم الخُلَّصُ، والإضافةُ إضافةُ تشريفٍ.

آ. (٤٣): و ﴿أجمعين﴾: تأكيدٌ. وقال ابن عطية[١]: «تأكيدٌ فيه معنىٰ الحال» وفيه جنوحٌ لِمَنْ يَرَىٰ اتحادَ الوقت[٢].

قوله: «لَمَوْعِدُهم أجمعين» في «أجمعين» وجهان أظهرُهما: أنه تأكيدٌ للضمير. والثاني: أنه حالٌ منه، والعاملُ فيه معنى الإضافة، قاله أبو البقاء[٣]. وقد عَرَفْتَ خلافَ الناس في مجيءِ الحالِ من المضافِ إليه. ولا يَعْمل فيها المَوْعِدُ إن أريد به المكانُ، فإنْ أُريد به المصدرُ جاز أَنْ يعمل لأنه مصدرٌ، ولكن لا بدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: مكان موعِدِهم.

آ. (٤٤) قوله تعالىٰ: ﴿لها سبعةُ أبوابٍ﴾: يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ مستأنفةً وهو الظاهرُ، ويجوز أن تكونَ خبراً ثانياً، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من «جهنم» لأنَّ «إنَّ» لا تعملُ في الحال، قاله أبو البقاء[٤]، وقياسُ ما ذكروه في ليت وكأنَّ ولعلَّ مِنْ أخواتها، مِنْ عملِها في الحال، لأنها بمعنىٰ تَمَنَّيْتُ وشَبَّهْتُ وترجَّيْتُ: أن تعمل[٥] فيها «إنَّ» أيضاً؛ لأنها بمعنىٰ أكَّدْتُ، ولذلك عَمِلَتْ عَمَلَ الفعلِ، وهي أصلُ البابِ.

قوله: «منهم» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ «جُزْء» لأنه في الأصل صفةٌ

---

(١) المحرر ٨/٣١٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٠ من هذه السورة.

(٣) الإملاء ٢/٧٤.

(٤) الإملاء ٢/٧٤.

(٥) قوله «أن تعمل» خبر «قياس».

له، فلمَّا قُدِّمَتْ انتصبَتْ حالاً. ويجوز أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في الجارِّ، وهو «لكلِّ بابٍ»، والعاملُ في هذه الحالِ ما عَمِل في هذا الجارِّ. ولا يجوز أن تكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في «مَقْسُوم» لأنَّ الصفةَ لا تعمل فيما قبل الموصوفِ. ولا يجوز أن تكونَ صفةً لـ «باب» لأنَّ البابَ ليس من الناس.

وقرأ(١) أبو جعفر بتشديد الزَّاي من غير همزٍ، كأنه ألقى حركةَ الهمزةِ على الزاي، ووَقَفَ عليها فَشَدَّدها، كقولهم: «خالدّ»، ثم أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ.

آ. (٤٥): وكَسَر عينَ ﴿عِيُون﴾: منكَّراً و«العِيون» مُعَرَّفاً حيث وقع ابنُ كثير(٢) والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان. والباقون بالضمِّ وهو الأصل.

آ. (٤٦) قوله تعالىٰ: ﴿ادْخُلُوها﴾: العامَّةُ على وَصْلِ الهمزةِ من دَخَل يَدْخُل. وقد تقدَّم خلافُ القرَّاء في حركةِ هذا التنوين(٣)/ لالتقاء [٥٤٤/ب] الساكنين في البقرة. وقرأ(٤) يعقوب بفتح التنوين وكسرِ الخاء. وتوجيهُها: أنه أمرٌ مِنْ أَدْخَل يُدْخِل، فلمَّا وقع بعد «عيون» ألقى حركة الهمزةِ على التنوين لأنها همزةُ قطع، ثم حذفها. والأمرُ مِنَ الله تعالىٰ للملائكةِ، أي أَدْخِلوها إياهم.

وقرأ(٥) الحسن ويعقوب أيضاً «أُدْخِلوها» ماضياً مبنياً للمفعول، إلا أنَّ

---

(١) يعني لفظة «جزء». انظر: الإتحاف ٢/١٧٥، المحتسب ٢/٤، البحر ٥/٤٥٥.
(٢) التيسير ١٣٦، النشر ٢/٢٢٦، البحر ٥/٤٥٦، الإتحاف ٢/١٧٦.
(٣) في قوله «عيونٍ ادخلوها».
(٤) البحر ٥/٤٥٦، ورَسْمُها «وعيونَ دْخِلوها».
(٥) الإتحاف ٢/١٧٦، البحر ٥/٤٥٦، القرطبي ١٠/٣٢.

يعقوبَ ضمَّ التنوين، ووجهُه: أنه أخذه مِنْ أَدْخَلَ رباعياً، فألقى حركَـة همزةِ القطـع على التنوين، كما ألقى حركةَ المفتوحةِ في قراءتِه الأولى. والحسن[1] كَسَره على أصلِ التقـاءِ الساكنين، ووجهُـه: أن يكونَ أجـرى همزةَ القـطـعِ مُجْرى همزةِ الوصلِ في الإسقاط.

وقـراءةُ الأمرِ على إضمـارِ القول، أي: يُقـال لأهل الجنـة: ادْخُلوهـا. أو يُقال للملائكة: أَدْخِلُوها إياهم. وعلى قراءة الإخبار يكون مستأنفاً مِنْ غيـرِ إضمارِ قولٍ.

قوله: «بسلامٍ» حالٌ، أي: ملتبسين بالسلامة، أو مُسلِّماً عليكم.

قوله: «آمِنين» حالٌ أخرىٰ وهي بدلٌ مِمَّا قبلها: إمَّا بدلُ كلٍ من كـلٍ، وإمَّا بدلُ اشتمال؛ لأنَّ الأَمْنَ مُشْتملٌ على التحيةِ أو بالعكس.

آ. (٤٧) **قوله تعـالىٰ: ﴿إِخْوانـاً﴾**: يجوز فيـه أن يكونَ حـالاً من «هم» في «صدورِهم»، وجاز ذلك لأنَّ المضافَ جـزءُ المضاف إليـه. وقال أبو البقاء[2]: «والعاملُ فيها معنىٰ الإلصاق». ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعـل «ادْخُلوها» على أنها حالٌ مقدرةٌ، كذا قال أبـو البقاء[3]، ولا حـاجةَ إليـه، بل هي حـالٌ مقارِنـةٌ، ويجوز أن يكـونَ حالاً من الضميـر في «آمِنين»، وأن يكونَ حالاً مِنَ الضمير في قوله «في جنَّات».

قوله «على سُرُرٍ» يجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ «إخـواناً» لأنـه بمعنىٰ متصافِّيْنَ على سُرُر. قالـه أبو البقـاء[4]، وفيه نـظرٌ من حيث تأويـلُ جامـدٍ بمشتق بعيدٍ

(١) رسم قراءته وعيونِنِ ادْخِلوها.
(٢) الإملاء ٢/٧٥.
(٣) الإملاء ٢/٧٥.
(٤) الإملاء ٢/٧٥.

منه. و «متقابلين» على هذا حالٌ من الضمير في «إخواناً»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لإخوان، وعلى هذا فـ «متقابلين» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ. ويجوز أن يتعلَّقَ بـ «متقابلين»، أي: متقابلين على سُرُرٍ، وعلى هذا فـ «متقابلين» حالٌ من الضمير في «إخواناً» أو صفةٌ لـ «إخواناً» ويجوز نصبُه على المدح، يعني أنه لا يمكن أن يكونَ نعتاً للضمير فلذلك قُطِعَ.

والسُّرُر: جمع سَرِيْر وهو معروفٌ. ويجوز في «سُرُر» ونحوِه ممَّا جُمِعَ على هذه الصيغةِ مِنْ مضاعَف فعيل فَتْحُ العين تخفيفاً، وهي لغةُ كلبٍ وتميم فيقولون: سُرَرٌ وذُلَلٌ في جمع: سَرير وذَليل.

آ. (٤٨) **قوله تعالىٰ: ﴿لا يَمَسُّهم فيها نَصَبٌ﴾**: يجوز أن تكون هذه مستأنفةً، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من الضمير في «متقابلين». والنَّصَب: التَّعَبُ. يُقال منه: نَصِبَ يَنْصَبُ فهو نَصِبٌ وناصِب، وأَنْصَبَني كذا. قال(١):

٢٩٤١ــ تـأوَّبَني هَمٌّ مع الليلِ مُنْصِبُ ....

وهَمٌّ ناصِبٌ، أي: ذو نَصَب كـ لابنٍ وتامرٍ. قال النابغة(٢):

٢٩٤٢ــ كِلِيْني لِهَمٍّ يا أُميمةُ ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بَطِيْءِ الكواكبِ

و «منها» متعلقٌ بـ «مُخْرَجِيْن».

آ. (٤٩) **قوله تعالىٰ: ﴿أنا الغفورُ﴾**: يجوز في «أنا» أن يكونَ تأكيداً، وأن يكونَ مبتدأً، وأن يكونَ فصلاً.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وتمامه وهو في المفردات ٤٩٤.

(٢) تقدم برقم (٢٧٣٩).

آ. (٥٠) قوله تعالىٰ: ﴿هو العذابُ﴾: يجوز في «هو» الابتداء والفصلُ، ولا يجوز التوكيدُ؛ إذ المُظْهَرُ لا يُؤَكَّد بالمضمرِ.

آ. (٥٢) قوله تعالىٰ: ﴿إذ دَخَلُوا﴾: في «إذ» وجهان: أحدُهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدَّر، أي: اذكر إذ دخلوا. والثاني: أنه ظرفٌ على بابِه. وفي العاملِ فيه وجهان، أحدُهما: أنه محذوفٌ تقديره: خبر«ضيفِ». والثاني: أنه نفس «ضيف». وفي توجيه ذلك وجهان، أحدُهما: أنه لمَّا كان في الأصل مصدراً اعتُبر ذلك فيه، ويدلُّ على اعتبار مصدريَّته بعد الوصفِ بِه عدمُ مطابقته لِما قبله تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً في الأغلب، ولأنه قائمٌ مَقامَ وصفٍ، والوصفُ يعمل. والثاني: أنه على حَذْفِ مضاف، أي: أصحاب ضيفِ إبراهيم، أي: ضيافته، فالمصدرُ باقٍ على حالِه فلذلك عَمِلَ.

[٥٤٥/أ] وقال أبو البقاء[١]: ـ بعد أنْ قَدَّر أصحابَ ضيافته ـ/ «والمصدرُ على هذا مضافٌ إلى المفعول». قلت: وفيه نظر؛ إذ الظاهرُ إضافتُهُ لفاعِلِه، إذ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هو . . .[٢].

آ. (٥٣) قوله تعالىٰ: ﴿لا تَوْجَلْ﴾: العامة على فتح التاء، مِنْ وَجِل كشَرِب يَشْرَب، والفتحُ قياسُ فَعِل، إلا أنَّ العربَ آثَرَتْ يَفْعِل بالكسرِ في بعضِ الألفاظِ إذا كانت فاؤه واواً نحو: يَثِقُ.

وقرأ[٣] الحسن «تُوْجَل» مبنياً للمفعول من الإيجال. وقُرِيء[٤] «لا تَاجَل»

(١) الإملاء ٢/٧٥.
(٢) بياض في الأصل وأسقطته النسخ الأخرىٰ، من قوله: «إذ النبي ﷺ هو».
(٣) الإتحاف ٢/١٧٧، البحر ٥/٤٥٨، المحتسب ٢/٤.
(٤) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أبي معاذ. وانظر: البحر ٥/٤٥٨.

والأصلُ «تَوْجَل» كقراءة العامَّةِ، إلَّا أنه أبدل من الواو ألفاً لانفتاحِ ما قبلها، وإن لم تتحرَّكْ، كقولهم[1]: تابة وصامة، في تَوْبة وصَوْمَة، وسُمِع: «اللهم تقبَّل تابتي وصامتي». وقُرِىء[2] أيضاً «لا تَوَاجَلْ» من المواجلة.

آ. (٥٤) **قوله تعالىٰ: ﴿أَبَشَّرْتموني﴾**: قرأ[3] الأعرج «بَشَّرْتموني» بإسقاطِ أداةِ الاستفهام، فتحتمل الإخبارَ، وتحتمل الاستفهامَ وإنما حذَفَ أداتَه للعلمِ بها.

قوله: «على أنْ مَسَّنِيَ» في محلِّ نصبٍ على الحال. وقرأ[4] ابنُ محيصن «الكُبْرُ» بزنةِ قُفْل.

قوله: «فبِمَ تُبَشِّرون» «بِمَ» متعلقٌ بـ «تُبَشِّرون»، وقُدِّم وجوباً لأنَّ له صدرَ الكلامِ. وقرأ العامَّةُ بفتح النون مخففةً على أنها نونُ الرفع، ولم يُذْكَرْ مفعولُ التبشير. وقرأ[5] نافع بكسرها، والأصل «تُبَشِّرُونني» فَحَذَفَ الياءَ مجتزِئاً عنها بالكسرة. وقد غلَّطه أبو حاتم وقال: «هذا يكونُ في الشعرِ اضطراراً».

وقال مكي[6]: «وقد طَعَنَ في هذه القراءةِ قومٌ لبُعْدِ مَخْرَجِها في

---

(١) قال في اللسان (توب): «فأما قوله:

تُبْتُ إليك فتقبَّلْ تابتي ... وصمتُ ربي فتقبَّل صامتي

إنما أراد: توبتي وصومتي، فأبدل الواو ألفاً لضَرْبٍ من الخفة».

(٢) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أصحاب عبد الله.

(٣) البحر ٥/٤٥٨.

(٤) البحر ٥/٤٥٨.

(٥) السبعة ٣٦٧، النشر ٢/٣٠٢، البحر ٥/٤٥٨، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٣، الإتحاف ٢/١٧٧.

(٦) الكشف ٢/٣١.

العربيةِ؛ لأنَّ حَذْفَ النونِ التي تصحب الياءَ لا يَحْسُنُ إلا في شِعْرٍ، وإن قُدِّر حَذْفُ النونِ الأولى حَذَفْتَ عَلَمَ الرفعِ من غيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ؛ ولأنَّ نونَ الرفعِ كَسْرُها قبيحٌ، إنما حَقُّها الفتح». وهذا الطعنُ لا يُلتفت إليه لأنَّ ياءَ المتكلمِ قد كَثُرَ حَذْفُها مجتزَأً عنها بالكسرةِ، وقد قرىء بذلك في قوله: «أفغيرَ [اللَّهِ] تَأْمُرُوْنِّي»[1] كما سيأتي بيانُه.

ووجهُه: أنه لَمَّا اجتمع نونان إحداهما للرفع، والأخرىٰ نونُ الوقاية، استثقل اللفظ: فمنهم مَنْ أدغم، ومنهم مَنْ حذف. ثم اخْتُلِف في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟ وقد قدَّمْتُ دلائلَ كلِّ قولٍ مستوفاةً في سورةِ الأنعام[2]. وقرأ ابنُ كثير بتشديدِها مكسورةً، أدغم الأولىٰ في الثانية وحَذَف ياءَ الإضافةِ. والحسن أثبت الياءَ مع تشديدِ النون. ويرجِّح قراءةَ مَنْ أثبت مفعولَ «تُبَشِّرون» وهو الياءُ قولُه: «قالوا بَشَّرْناك».

آ. (٥٥): و﴿بالحق﴾: متعلقٌ بالفعلِ قبله، ويَضْعُفُ أن يكون حالاً، أي: بَشَّرْناك ومعنا الحقُّ.

آ. (٥٦) **قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾**: هذا الاستفهامُ معناه النفي؛ ولذلك وقع بعده الإيجابُ بـ «إلا». وقرأ[3] أبو عمروٍ والكسائي «يَقْنِط» بكسرِ عينِ هذا المضارعِ حيث وقع، والباقون بفتحها، وزيدُ بن علي والأشهبُ بضمِّها. وفي الماضي لغتان: قَنِط بكسر النون، يَقْنَط بفتحها،

---

(١) الآية ٦٤ من الزمر، ولم أرَ مَن نَصَّ على قراءة حذف الياء، قالوا: إن نافعاً قرأ بفتح الياء في «تأمرونيَ» ولم يفتحها ابن عامر: السبعة ٥٦٣، والمؤلف نفسه في إعرابه للآية في سورة الزمر لم يُشر إلى ذلك.

(٢) انظر: الدر المصون ١٥/٥، الآية ٨٠ من الأنعام.

(٣) البحر ٤٥٩/٥، السبعة ٣٦٧، الحجة ٣٨٣، التيسير ١٣٦، الإتحاف ١٧٧/٢.

وقَنَط بفتحِها يَقْنِط بكسرِها، ولولا أنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ لكان قياسُ مِنْ قرأ «يَقْنَطُ» بالفتح أن يقرأ ماضيَه «قَنِط» بالكسر، لكنهم أَجْمعوا على فتحِه في قولِه تعالى في قوله[1]: «مِنْ بعد ما قَنَطوا»[2]. والفتحُ في الماضي هو الأكثر ولذلك أُجْمِعَ عليه. ويُرَجِّح قراءةَ «يَقْنَطُ» بالفتح قراءةُ أبي عمروٍ في بعض الروايات «فلا تَكُنْ مِنَ القَنِطين»[3] كفَرِح يَفْرَحُ فهو فَرِح[4]. والقُنُوط: شدةُ اليأسِ من الخير.

آ. (٥٩) **قوله تعالىٰ: ﴿إلا آلَ لوطٍ﴾**: فيه [أوجهٌ] أحدُها: أنه مستثنىٰ متصلٌ على أنه مستثنىٰ من الضميرِ المستكنِّ في «مجرمين» بمعنىٰ: أَجْرَموا كلُّهم إلا آلَ لوطٍ فإنهم لم يُجْرِموا، ويكونُ قولُه «إنَّا لَمُنَجُّوهم»/ [٥٤٥/ب] استئنافَ إخبارٍ بنجاتهم لكونِهم لم يُجْرِموا، ويكون الإرسالُ حينئذ شاملاً للمجرمين ولآلِ لوط، لإهلاكِ أولئك، وإنجاءِ هؤلاء.

والثاني: أنه استثناءٌ منقطع؛ لأنَّ آلَ لوط لم يَنْدَرجوا في المجرمين البتةَ. قال الشيخ[5]: «وإذا كان استثناءً منقطعاً فهو ممَّا يجبُ فيه النصبُ؛ لأنه من الاستثناء الذي لا يمكن تَوَجُّه العاملِ إلى المستثنىٰ فيه؛ لأنهم لم يُرْسَلوا إليهم، إنما أُرْسِلوا إلى القوم المجرمين خاصةً، ويكون قوله «إنَّا

---

(١) قوله «في قوله» مقحمة في الأصل.

(٢) الآية ٢٨ من الشورىٰ.

(٣) الآية ٥٥ من الحجر. وانظر: القرطبي ٣٦/١٠، الإتحاف ١٧٧/٢ منسوبة إلى الحسن.

(٤) وجه الترجيح أن قراءته «من القَنِطين» تعني أنه اسم فاعل مِنْ فَعِل يَفْعَل، وقد نصُّوا على أنَّ قياس اسم الفاعل من فَعِل اللازم: فَعِل. ابن عقيل ٤٢٥/١.

(٥) البحر ٤٦٠/٥.

لمنجُّـوهم» جَرَىٰ مجرى خبرِ «لكن» في اتصالِه بآلِ لوطٍ، لأنَّ المعنىٰ: لكن آل لوطٍ مُنَجُّوهم. وقد زعم بعض النحويين في الاستثناءِ المنقطعِ المقدَّرِ بـ «لكن» إذا لم يكن بعده ما يَصِحُّ أن يكونَ خبراً أنَّ الخبرَ محذوفٌ، وأنه في موضعِ رفعٍ لجريان « إلا »وتقديرها بـ «لكن».

قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَهم: لا يتوجَّه عليه العاملُ، أي: لا يمكن، نحو: «ضحك القومُ إلا حمارَهم»، و «صَهِلَت الخيلُ إلا الإبلَ». وأمَّا هذا فيمكن الإرسالُ إليهم مِنْ غيرِ مَنْعٍ. وأمَّا قولُه «لأنَّهم لم يُرْسَلُوا إليهم» فصحيحٌ لأنَّ حكمَ الاستثناءِ كلِّه هكذا، وهو أن يكونَ خارجاً عن ما حُكِم به عن الأولِ، لكنه لو تَسَلَّط عليه لَصَحَّ ذلك، بخلافِ ما ذكرْتُه مِنْ أمثلتِهم.

آ. (٦٠) **قوله تعالىٰ: ﴿إلا امرأتَه﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ مِنْ آل لوط. قال أبو البقاء(١): «والاستثناءُ إذا جاء بعد الاستثناءِ كان الاستثناءُ الثاني مضافاً إلى المبتدأ كقولِك: «له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا درهماً» فإنَّ الدرهمَ يُستثنىٰ من الأربعة، فهو مضافٌ إلى العشرة، فكأنك قلت: أحد عشر إلا أربعةً، أو عشرة إلا ثلاثةً»

الثاني: أنَّها مستثناةٌ من الضمير المجرور في «مُنَجُّوهم». وقد مَنَع الزمخشريُّ الوجهَ الأول، وعَيَّن الثاني فقال(٢): «فإن قلتَ: فقوله «إلا امرأته» مِمَّ استثني؟ وهل هو استثناءٌ مِنْ استثناءٍ؟ قلت: مستثنىٰ من الضمير المجرور في قوله «لمنجُّوهُمْ» وليس من الاستثناء من الاستثناء في شيءٍ؛ لأنَّ الاستثناءَ من الاستثناء إنما يكونُ فيما اتَّحد الحكمُ فيه، وأن يقالَ: أهلكناهم إلا آلَ لوطٍ إلا امرأتَه، كما اتحد في قولِ المُطَلِّق: أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلا اثنتين

(١) الإملاء ٢/٧٦.

(٢) الكشاف ٢/٣٩٣.

إلا واحدةً، وقولِ المُقِرِّ لفلان: عليَّ[1] عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا درهماً، وأمَّا الآيةُ فقد اختلف الحكمان لأنَّ «إلا آلَ لوط» متعلقٌ بـ «أَرْسَلْنا» أو بمجرمين، و «إلا امرأتَه» قد تعلَّق بقولِه «لمنجُّوهم» فأنَّى يكون استثناءً من استثناء»؟

قال الشيخ[2]: «ولمَّا استسلف الزمخشريُّ أن «امرأته» استثناءٌ من الضمير في لمنجُّوهم» أنى[3]أن يكون استثناءً من استثناء؟ ومَنْ قال إنه استثناءٌ من استثناء فيمكن تصحيحُ قولِه بأحدِ وجهين، أحدُهما: أنَّه لمَّا كان «امرأتَه» مستثنى من الضمير في «لَمُنجُّوهم» وهو عائدٌ على آلِ لوط صار كأنه مستثنىً مِن آلِ لوط، لأنَّ المضمرَ هو الظاهر. والوجهُ الآخر: أن قولَه «إلا آلَ لوط» لمَّا حَكَمَ عليهم بغيرِ الحكم الذي حَكَم به على قومٍ مجرمين اقتضى ذلك نجاتَهم فجاء قولُه «إنَّا لَمُنَجُّوهم أجمعين» تأكيداً لمعنى الاستثناء، إذ المعنى: إلا آلَ لوط لم يُرْسَلْ إليهم بالعذاب، ونجاتُهم مترتبةٌ على عدمِ الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظيرَ قولِك: «قام القومُ إلا زيداً لم يَقُمْ»، أو «إلا زيداً فإنه لم يَقُمْ»، فهذه الجملةُ تأكيدٌ لِما تَضَمَّن الاستثناءُ من الحكم على ما بعد إلاّ بضدِّ الحكم السابق على المستثنىٰ منه، فـ «إلا امرأته» على هذا التقريرِ الذي قَرَّرْناه مستثنى مِنْ آل لوط، لأنَّ الاستثناءَ ممَّا جيء به للتأسيسِ أَوْلَى من الاستثناءِ ممَّا جِيْءَ به للتأكيد».

وقرأ[4] الأخوان «لَمُنْجُوْهم» مخفَّفاً، وكذلك خَفَّفا أيضاً فِعْلَ هذه الصفةِ في قولِه تعالىٰ في العنكبوت[5]: «لَنُنْجِيَنَّه وأهلَه» وكذلك خَفَّفا أيضاً

(١) قوله «عليَّ» غير واضح في الأصل.

(٢) البحر ٥/٤٦٠.

(٣) عبارة البحر «لم يجوِّز»، وعبارة السمين على تقدير الفاء، أي: فأنَّىٰ.

(٤) الإتحاف ٢/١٧٨، السبعة ٣٦٧، النشر ٢/٢٥٨، التيسير ١٣٦، البحر ٥/٤٦٠.

(٥) الآية ٣٢ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

قـولَه فيهـا(١): «إنَّا مُنْجُـوك»، فهما جـاريان على سَنَنٍ واحـد. وقـد وافقهمـا ابنُ كثير/ وأبو بكـر على تخفيف «مُنْجوك» كـأنهما جمعـا بين اللغتين. وباقي السبعة بتشديد الكلِّ، والتخفيفُ والتشديدُ لغتـان مشهورتـان مِنْ نَجَّى وأَنْجى كأَنْزَلَ ونَزَّل، وقد نُـطِقَ بفعلهما قـال: «فلمَّا نَجَّـاهم»(٢)، وفي موضـعٍ آخـرَ «أنجاهم»(٣). [٥٤٦/أ]

قوله: «قَدَّرْنا»(٤) أبـو بكر(٥) بتخفيف [الـدال](٦) والباقـون بتشديـدها، وهما لغتان: قَدَرَ وقدَّر، وهذا الخلافُ أيضاً جارٍ في سورة النمل(٧).

قوله: «إنَّها» كُسِرَتْ من أجلِ اللامِ في خبرها وهي معلِّقـةٌ لِما قبلهـا، لأنَّ فِعْلَ التقديـرِ يُعَلِّقُ إجراءً لـه مُجْرى العِلْم: إمَّـا لكونـه بمعناه، وإمَّـا لأنَّه مترتِّبٌ عليه. قال الزمخشري(٨): «فإن قلتَ: لِمَ جاز تعليقُ فِعْلِ التقـدير في قـوله «قَـدَّرْنا إنهـا»، والتعليق مِنْ خصـائصِ أفعـالِ القلوب؟ قلت: لتضمُّنِ فِعْـلِ التقديـر معنى العِلْم». قال الشيـخ(٩): «وكُسِـرَتْ « إنها » إجـراءً لفعل التقدير مُجْرىٰ العِلْم». قلت: وهذا لا يَصِـحُّ علةً لكسـرِها، إنمـا يَصْلُـحُ علةً لتعليقِهـا الفعلَ قبلهـا، والعلةُ في كسرِهـا ما قَـدَّمْتُه في وجـودِ اللامِ ولـولاها لفُتِحَتْ.

---

(١) الآية ٣٣ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.
(٢) الآية ٣٥ من العنكبوت.
(٣) الآية ٢٣ من يـونـس.
(٤) الأصل «قدرناها» وهو سهو.
(٥) الإتحاف ٢/١٧٨، البحر ٥/٤٦٠، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٤، النشر ٢/٣٠٢.
(٦) مخروم في الأصل.
(٧) الآية ٥٧ «قَدَّرناها» وقرأ أبو بكر بالتخفيف. البحر ٧/٨٦.
(٨) الكشاف ٢/٣٩٤.
(٩) البحـر ٥/٤٦٠.

آ. (٦٣) قوله تعالىٰ: ﴿بل جِئْناك﴾: إضرابٌ عن المفعول المحذوفِ تقديرُه: ما جئناك بما يُنْكَرُ، بل جِئْناك.

آ. (٦٥) وقد تقدَّم الخلافُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَأَسْرِ﴾: قطعاً ووصلاً في هود[1]. وقرأ[2] اليمانيُّ فيما نقل ابن عطية[3] وصاحب «اللوامح» «فَسِرْ» من السَّيْر. وقرأت[4] فرقةٌ «بِقِطَع» بفتح الطاء. وقد تَقَدَّم في يونس[5]: أن الكسائيَّ وابنَ كثير قرآه بالسكون في يونس في قوله «قطعاً»، والباقون بالفتح.

قوله: «حيث تُؤْمَرون» «حيث» على بابِها مِنْ كونِها ظرفَ مكانٍ مبهمٍ، ولإِبهامها تعدَّى إليها الفعلُ من غير واسطة على أنه قد جاء في الشعر تَعَدِّيْه إليها بـ « في » كقولِه[6]:

٢٩٤٣ـ فَأَصْبحَ في حيثُ التقَيْنا شريدُهُمْ طَليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعِفُ

وزعم بعضُهم أنها هنا ظرفُ زمانٍ، مستدلاً بقولِه «بِقِطْعٍ من الليل»، ثم قال: «وامْضُوا حيث تُؤْمَرون»، أي: في ذلك الزمان. وهو ضعيفٌ، ولو كان كما قال لكان التركيبُ: حيث أُمِرْتم، على أنه لو جاء التركيب كذا لم يكن فيه دلالةٌ.

---

(١) الآية ٨١ من هود. وانظر: الدر ٦/٣٦٤.
(٢) البحر ٥/٤٦١.
(٣) المحرر ٨/٣٣٣.
(٤) البحر ٥/٤٦١.
(٥) اية ٢٧. وانظر: الدر المصون ٦/١٨٦.
(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٦٢، والكتاب ١/٢٢٢، والخزانة ٢/٢٩٩. الشريد: الطريد، والمزعف: الصريع.

آ. (٦٦) قوله تعالىٰ: ﴿وقَضَيْنا إليه﴾: ضَمَّن القضاءَ معنى الإيحاء، فلذلك تَعَدَّىٰ تعديتَه بـ « إلى »، ومثلُه: «وقَضَيْنا إلى بني إسرائيل»[1].

قوله: «ذلك الأمرَ» «ذلك» مفعولُ القضاء، والإشارةُ به إلى ما وَعَدَ من إهلاكِ قومِه، و «الأمرَ»: إمَّا بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ له.

قوله: «أنَّ دابِرَ» العامَّةُ على فتحِ «أنَّ» وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها بدلٌ مِنْ «ذلك» إذا قلنا: «الأمر» عطفُ بيان. الثاني: أنها بدل من «الأمر» سواء قلنا: إنها بيانٌ أو بدل ممَّا قبلَه. والثالث: أنه على حَذْفِ الجارِّ، أي: بأنَّ دابِرَ، ففيه الخلافُ المشهور[2].

وقرأ[3] زيدُ بن علي بكسرِها؛ لأنه بمعنىٰ القول، أو على إضمار القول. وعَلَّله الشيخُ[4] بأنَّه لمَّا عَلَّق ما هو بمعنىٰ العلم كُسِر. وفيه النظرُ المتقدم[5].

قوله: «مُصْبِحين» حالٌ من الضمير المستتر في « مقطوعٌ » وإنما جُمِع حَمْلاً على المعنىٰ، وجعله الفراء[6] وأبو عبيد خبراً لـ « كان » مضمرة، قالا:

---

(١) الآية ٤ من الإسراء.

(٢) أي: هل هو في محل جر أو نصب؟ وانظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٣) البحر ٥/٤٦١، الكشاف ٢/٣٩٥.

(٤) البحر ٥/٤٦١، وعبارته أوضح «لَمَّا ضمَّن قَضَيْنا» معنى أَوْحينا، فكان المعنىٰ: أَعْلَمْنا، علَّق الفعلَ فكسَر «إنَّ» ولمَّا كان القضاءُ بمعنى الإيحاءُ معناه القول كسَرَ «إنَّ».

(٥) يعني بذلك أنَّ كَوْنَ الفعلِ «قضى» بمعنى عَلِم لا يُسَوِّغ كسر همزة «إن». وانظر إعرابه للآية (٦٠) قبل قليل.

(٦) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

«تقديره: إذا كانوا مُصبِحين نحو: «أنتَ ماشياً أحسنُ منك راكباً». وهو تكلُّفٌ. و« مُصْبِحين » داخلين في الصَّباح فهي تامَّةٌ.

آ. (٦٧) **قوله تعالىٰ: و ﴿ يَسْتَبْشِرون ﴾**: حال.

آ. (٧١) **قوله تعالىٰ: ﴿ هؤلاء بناتي ﴾**: يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ « بناتي » مفعولاً بفعلٍ مقدرٍ، أي: تَزَوَّجوا هؤلاء. و« بناتي » بيانٌ أو بدلٌ. الثاني: أن يكونَ «هؤلاء بناتي» مبتدأً وخبراً[1] ولا بُدَّ مِنْ شيءٍ محذوفٍ تَتِمُّ به الفائدةُ، أي: فَتَزَوَّجُوْهن. الثالث: أن يكونَ « هؤلاء » مبتدأً، و« بناتي » بدلٌ أو بيان، والخبرُ محذوفٌ، أي: هُنَّ أطهرُ لكم، كما جاء في نظيرتها[2].

قوله « فلا تَفْضَحُونِ »[3]: الفَضْحُ والفَضيْحَةُ البيان والظهور، ومنه فَضَحه الصُّبْحُ قال[4]:

٢٩٤٤ــ ولاحَ ضوءُ هِلالِ الليلِ يَفْضَحُنا
مثلَ القُلامَةِ قد قُصَّتْ من الظُّفُرِ

إلا أنَّ الفضيحةَ اختصَّتْ بما هو عارٌ على الإنسانِ عند ظهورِه.

آ. (٧٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾**: مبتدأٌ، محذوفُ الخبر وجوباً، ومثلُه: لايْمُنُ الله. و« إنهم » وما في حَيِّزه جوابُ القسمِ تقديرُه:

---

(١) الأصل «وخبر» وهو سهو.
(٢) «هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم» الآية ٧٨ من هود.
(٣) عاد إلى الآية ٦٨.
(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤٥٦. برواية «هلالٍ كاد يفضحنا».

لَعَمْرِكَ قسمي أو يميني إنهم. والعَمْر والعُمْر بالفتح والضم هو البقاء، [٥٤٦/ب] إلا أنهم التزموا الفتح في القسم(١). قال/ الزجاج(٢): «لأنه أَخَفُّ عليهم، وهم يُكْثِرون القَسَم بـ «لَعَمْري» و«لَعَمْرك». وله أحكامٌ كثيرة منها: أنه متى اقترن بلام الابتداء لَزِم فيه الرفعُ بالابتداءِ، وحُذِفَ خبرُه، لِسَدِّ جوابِ القسم مَسَدَّه. ومنها: أنه يصير صريحاً في القسم، أي: يَتَعَيَّن فيه، بخلافِ غيرِه نحو: عهدُ اللَّه وميثاقُه. ومنها: أنه يَلْزَمُ فَتْحُ عينِه، فإن لم يقترنْ به لامُ الابتداء جاز نصبُهُ بفعل مقدر نحو: عَمْرَ اللَّهِ لأفعلنَّ، ويجوز حينئذ في الجلالةِ وجهان: النصبُ والرفعُ، فالنصبُ على أنه مصدرٌ مضافٌ لفاعله وفي ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الأصلَ: أسألُكَ بتعميرك اللَّهَ، أي: بوصفِك اللَّهَ تعالى بالبقاء، ثم حُذِف زوائدُ المصدرِ. والثاني: أن المعنى: عبادتك الله، والعَمْر: العبادة، حكى ابن الأعرابي «عَمَرْتُ ربي»، أي: عَبَدْته، وفلانٌ عامِرُ ربِّه، أي: عابدُه.

وأمَّا الرفعُ: فعلى أنه مضافٌ لمفعولِه. قال الفارسي: «معناه: عَمَّرَك اللَّهُ تَعْميراً». وقال الأخفش: «أصله: أسألك بتعميرك اللَّهَ، فحُذِفَ زوائدُ المصدرِ والفعلُ والباءُ فانتصب، وجاز أيضاً ذِكْرُ خبرِهِ فتقول: عَمْرُك قَسَمي لأَقُوْمَنَّ، وجاز أيضاً ضَمُّ عينِه، ويُنْشَدُ بالوجهين قولُه(٣):

٢٩٤٥ـ أيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهَ كيفَ يلتقيانِ

---

(١) انظر: المقتضب ٢/٣٢٧.

(٢) معاني القرآن ٣/١٨٣.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٩٥، وابن يعيش ٩/٩١، والمقتضب ٢/٣٢٩، والخزانة ١/٢٣٨، واللسان (عمر).

ويجوزُ دخولُ باءِ الجرِّ عليه، نحو: بعَمْرِكَ لأفعلَنَّ. قال[1]:

٢٩٤٦ـ رُقَيَّ بعَمْـرِكُمْ لا تَـهْجُـرِينـا   ومَنِّيْنـا المُـنَى ثـم امْـطُلِيْنـا

وهـو من الأسماء الـلازمة لـلإضافـة، فلا يُقـطـع عنها، ويُضـاف لكـلِّ شيءٍ. وزعم بعضُهم أنه لا يُضاف إلى الله. قيـل: كأنَّ قـائل هـذا تَوَهَّم أنـه لا يُسْتعمـل إلا في الانقـطاع، وقـد سُمع إضـافتُـه للبـاري تعـالى. قـال الشاعر[2]:

٢٩٤٧ـ إذا رَضِيَتْ علـيَّ بنـو قُشَيْـرٍ   لعَمْـرُ اللَّهِ أَعْجبني رِضـاهـا

ومَنَـع بعضُهم إضافتَه إلى ياءِ المتكلمِ قال: لأنه حَلْفٌ بحياة المُقْسِم، وقد وَرَدَ ذلك، قال النابغة[3]:

٢٩٤٨ـ لَعَمْـري ـ وما عَمْـري عليَّ بهَيِّنٍ ـ
لـقـد نَـطَقَـتْ بُـطْلاً عَـلَيَّ الأقـارِعُ

وقد قَلَبَتْه العربُ بتقديمِ رائِه على لامه فقالوا: «رَعَمْـلي»، وهي رديئةٌ.

والعامَّة على كسرِ «إنَّ» لوقـوعِ اللامِ في خبـرها. وقـرأ[4] أبو عمـروٍ فـي روايـةِ الجَهْضَمِيِّ[5] بفتحها. وتخـريجُها على زيـادةِ اللامِ وهي كقـراءة

(١) البيت لعبيـد الله بن قيس الـرقيـات، وهـو في ديـوانـه ١٣٧، والمحتسب ١/٤٣، والهمـع ٢/٤١، والدرر ٢/٤٦.

(٢) تقدم برقم (٧٧).

(٣) ديوانه ٤٩، والكتاب ١/٢٥٢، والخزانة ١/٤٢٦. والأقارع: الذي وَشَوْا بـه.

(٤) البحر ٥/٤٦٢، الشواذ ٧١، وقال: إنها عن نصر أبيه عن أبـي عمرو.

(٥) أبـو الحسن علي بن نصـر الجهضمي البصـري، من أصحـاب الخليـل وسيبـويـه، محـدِّث ثقة صـدوق. تـوفي سنـة ١٨٧. انـظر: البغيـة ٢/٢١١، تـاريـخ العلمـاء النحويين للتنوخي ٨٩، طبقات النحويين ٧٥.

ابن جبير: «إلَّا أنهم ليأكلون الطعام»[1] بالفتح.

والأعمش[2] « سَكْـرِهم »[3] دون تـاءٍ. وابن أبـي عبلة « سَكَـراتهم » جمعاً. والأشهبُ « سُكْرَتِهم » بضم السين.

و « يَعْمَهُـوْن » حـالٌ: إمَّـا من الضميـرِ المستكنِّ في الجـارِّ، وإمَّـا من الضميرِ المجرورِ بالإضافةِ. والعامـل: إمَّا نفسُ « سَكْـرَة » لأنها مصـدرٌ، وإمَّا معنى الإضافة.

آ. **(٧٣) قـولـه تعـالىٰ: ﴿ مُشْـرِقِـين ﴾**: حـالٌ مِنْ مفعـول « أَخَذَتْهم »، أي: داخلين في الشُّروق.

آ. **(٧٤) : والضميـرُ في « عـاليَهـا سـافلَهـا »** للمـدينـة. وقـال الزمخشري[4]: «لقرى قومِ لوطٍ». ورُجِّـح الأولُ بأنه تقدَّم ما يعود عليـه لفظاً بخلاف الثاني.

آ. **(٧٥) قوله تعالىٰ: ﴿ لِلْمُتَوَسِّمِيْنَ ﴾**: متعلِّقٌ بمحذوف على أنه صفـةٌ لآيـات. والأجـودُ أَنْ يتعلَّق بنفس « آيـاتٍ » لأنهـا بمعنى العـلامـات. والتَّوَسُّم تَفَعُّلٌ مِنَ الوَسْمِ، والوَسْم: أصلُه التثبُّتُ والتفكُّر، مأخوذٌ من الوَسْم، وهـو التأثيـر بحديـدةٍ في جِلْد البعير أو غيـره. وقال ثعلب: «الـواسم: الناظـرُ
[٥٤٧/أ] إليـك مِنْ قَرْنِـكَ إلى قَدَمِـك»، وفيه معنى التثبُّت. وقيـل: / أصلُه: استقصاءُ

(١) الآية ٢٠ من الفرقان. وانظر البحر ٦/٤٩٠، شرح الرضي ٢/٣٥٦.
(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧١، البحر ٥/٤٦٢، المحرر ٨/٣٤١.
(٣) اختلفوا في ضبط السين بين الفتح والضم.
(٤) الكشاف ٢/٣٩٦.

التعرُّفِ يُقال: تَوَسَّمْتُ، أي: تَعَرَّفْتُ مُسْتَقْصِياً وجوهَ التعرُّف. قال[1]:

٢٩٤٩ـ أوَ كلما وَرَدَتْ عُكاظَ قبيلةٌ
بَعَثَتْ إليَّ عريفَها يتوسَّمُ

وقيل: هو تَفَعُّل من الوَسْمِ، وهو العَلامَةُ: تَوَسَّمْتُ فيك خيراً، أي: ظَهَر له مِيْسَمُه عليك. قال ابن رواحة في النبي صلَّى الله عليه وسلم[2]:

٢٩٥٠ـ إنِّي تَوَسَّمْتُ فيك الخيرَ أَعْرِفُه
والله يَعلم أني ثابتُ البَصَرِ

وقال آخر[3]:

٢٩٥١ـ تَوَسَّمْتُه لَمَّا رَأَيْتُ مَهابَةً
عليهِ وقُلْتُ: المرءُ مِنْ آلِ هاشمِ

ويُقال: اتَّسَمَ الرجلُ: إذا اتَّخَذَ لنفسِه علامةً يُعْرَفُ بها، وتَوَسَّمَ: إذا طلبَ كَلأً الوَسْمِيِّ، أي: العشبِ النابتِ في أولِ مطرِ [الربيعِ][4].

آ. (٧٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ وإنها لبِسَبيلٍ ﴾**: الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ على المدينة أو القُرىٰ. وقيل: على الحجارةِ. وقيل: على الآيات.

آ. (٧٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ وإنْ كان أصحابُ ﴾**: « إنْ » هي

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري، وهو في الكتاب ٢/٢١٥، والأصمعيات ١٢٧، والمنصف ٣/٦٦.

(٢) القرطبي ١٠/٤٣، المحرر ٨/٣٤٣.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٠/٤٣، والمحرر ٨/٣٤٢.

(٤) زيادة من اللسان (وسم) وفي (ش): «في أول المطر».

المخففةُ واللامُ فارقةٌ، وقد تَقَدَّم حكمُ ذلك[1]. والأَيْكَةُ: الشجرةُ المُلْتَفَّةُ، واحدةُ الأَيْكِ. قال[2]:

٢٩٥٢ـ تَجْلُوْ بقادِمَتَيْ حَمامةِ أَيْكةٍ   بَرَداً أُسِفَّ لِثاتُه بالإِثْمِدِ

ويقال: لَيْكَة. وسيأتي بيانُ هذا عند اختلافِ القرَّاءِ فيه إن شاء الله تعالىٰ في الشعراء[3].

آ. **(٧٩) قوله تعالىٰ: ﴿ وإنَّهما لبإمامٍ ﴾**: في ضمير التثنيةِ أقوالٌ، أَرْجَحُها: عَوْدُه على قريتَيْ قومِ لوطٍ وأصحابِ الأيكة وهم قوم شُعَيب لتقدُّمِهما ذِكْراً. وقيل: يعودُ على لوطٍ وشُعَيْبٍ، وشعيبٌ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، ولكنْ دَلَّ عليه ذِكْرُ قومِه. وقيل: يعود على الخبرين: خبرِ إهلاكِ قومِ لوطٍ، وخبر إهلاكِ قومِ شعيب. وقيل: يعودُ علىٰ أصحابِ الأيكةِ وأصحابِ مَدْيَنَ؛ لأنه مُرْسَلٌ إليهما فَذِكْرُ أحدِهما مُشْعِرٌ بالآخرِ.

آ. **(٨٣)**: **و « مُصْبِحين »** حالٌ كما تقدَّم، وهي تامَّةٌ.

آ. **(٨٤) قوله تعالىٰ: ﴿ فما أَغْنَىٰ ﴾**: يجوز أن تكونَ نافيةً، أو استفهاميةً فيها معنى التعجبِ. و « ما »[4] يجوزُ أنْ تكونَ مصدريةً، أي: كَسْبُهم، أو موصوفةً، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: شيءٌ يَكْسِبونه، أو الذي يَكْسِبونه.

---

(١) انظر: الدر ٢/١٥٥.

(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٦، والقرطبي ١٠/٤٥. وقادِمتا الحمامة: الريشتان في مقدم الجناحين، شَبَّه لون شفتيها بهما، ويبقى السواد مع بياض الأسنان، وهذا مما يُتَزَيَّنُ به. وأُسِفَّ: حُشِي به.

(٣) الآية ١٧٦. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز. السبعة ٤٧٣.

(٤) في قوله «ما كانوا».

آ. (٨٥) قوله تعالىٰ: ﴿ إلا بالحقِّ ﴾: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: خَلْقاً ملتبساً بالحقِّ.

آ. (٩٠) قوله تعالىٰ: ﴿ كما أنْزَلْنا ﴾: فيه أقوالٌ، أحدُها: أنَّ الكافَ متعلقٌ بـ « آتيناك »، وإليه ذهب الزمخشري(١) فإنه قال(٢): «أي: أَنْزَلْنا عليك مثلَ ما أَنْزَلْنا على أهل الكتاب، وهم المقتسِمُون الذين جعلوا القرآن عِضِينَ». والثاني: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ منصوبٌ بـ « آتيناك » تقديرُه: آتَيْناك إتْياناً(٣) كما أَنزَلْنا. الثالث: أنه منصوبٌ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، ولكنه مُلاقٍ لـ « آتيناك » من حيث المعنىٰ لا من حيث اللفظُ، تقديرُه: أَنْزَلْنا إليك إنزالاً كما أَنْزَلْنا، لأنَّ « آتيناك » بمعنىٰ أَنْزَلْنَا إليك. الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف، العاملُ فيه مقدرٌ أيضاً تقديرُه: مَتَّعْناهم تمتيعاً كما أَنْزَلْنا، والمعنىٰ: نَعَّمْنا بعضَهم كما عَذَّبنا بعضَهم. الخامس: أنه صفةٌ لمصدرٍ دَلَّ عليه « النذير » والتقدير: أنا النذيرُ إنْذاراً كما أَنْزَلْنا، أي: مثلَ ما أنزلناه.

السادس: أنه نعتٌ لمفعولٍ محذوف، الناصبُ له « النذير »، تقديرُه: النذير عذاباً، كما أنزلنا على المُقْتَسِمين، وهم قومُ صالحٍ لأنهم قالوا: «لَنُبَيِّتَنَّهُ وأهلَه»(٤) فَأَقْسموا على ذلك، أو يُراد بهم قريشٌ حين قَسَموا القرآنَ إلى سِحْرٍ وشِعْرٍ وافتراء. وقد رَدَّ بعضُهم هذا بأنه يلزمُ منه إعمالُ الوصفِ موصوفاً، وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين، جائزٌ عند الكوفيين، فلو عَمِل ثم وُصِفَ جاز عند الجميعِ.

---

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.

(٢) أقحم في الأصل بعد «قال»: «الزمخشري».

(٣) الأصل «إتيا» وسقطت «ناً» سهواً.

(٤) الآية ٤٩ من النمل.

السابع: أنه مفعولٌ به، ناصبُه «النذير» أيضاً. قال الزمخشريُّ[1]: «والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بقوله: «وقل: إني أنا النذيرُ المبين، أي: وأَنْذِرْ قريشاً
[٥٤٧/ب] مثلَ ما/ أَنْزَلْنَا من العذابِ على المقتسمين، يعني اليهودَ وهو ما جَرَىٰ علىٰ قُرَيْظَةَ والنَّضِير». وهذا مردودٌ بما تقدم من إعمالِ الوصفِ موصوفاً.

الثامن: أنه منصوبٌ نعتاً لمفعولٍ به مقدرٍ، والناصبُ لذلك المحذوفِ مقدَّرٌ أيضاً لدلالةِ لفظِ «النذير» عليه، أي: أُنْذِرُكم عذاباً مثلَ العذابِ المنزَّلِ على المقتسمين، وهم قومُ صالحٍ أو قريشٌ، قاله أبو البقاء[2]، وكأنه فَرَّ مِنْ كونِهِ منصوباً بلفظِ «النَّذير» لِما تقدَّم من الاعتراض البَصْرِيِّ.

وقد اعترض ابنُ عطيةَ على القول السادس فقال[3]: «والكافُ من قوله «كما» متعلقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: وقل إني أنا النذيرُ المبينُ عذاباً كما أنزَلْنا[4]، فالكافُ اسمٌ في موضع نصبٍ، هذا قولُ المفسِّرين. وهو عندي غيرُ صحيحٍ، لأنَّ «كما أنْزَلْنا» ليس مما يقولُه محمدٌ عليه السلام، بل هو مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالىٰ، فينفصِلُ الكلامُ، وإنما يترتَّبُ هذا القولُ بأن الله تعالىٰ قال له: أَنْذِرْ عذاباً كما. والذي أقول في هذا: «المعنىٰ: وقل: إني أنا النذيرُ المبين، كما قال قبلَك رسلُنا، وأنزلْنا عليهم كما أَنْزَلْنا عليك. ويُحْتمل أن يكونَ المعنىٰ: وقل إني أنا النذيرُ المُبينُ، كما قد أَنْزَلْنا في الكتب أنك ستأتي نذيراً، على أنَّ المُقْتَسِمين أهلُ الكتاب». انتهىٰ.

---

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.
(٢) الإملاء ٢/٧٧.
(٣) المحرر ٨/٣٥٤.
(٤) عبارة المطبوعة: «النذير بعذاب كالذي أنزلنا».

وقد اعتذر بعضُهم[١] عَمَّا قاله أبو محمدٍ فقال: «الكافُ متعلقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه المعنى تقديرُه: أنا النذيرُ بعذابٍ مثلِ ما أنزلنا، وإنْ كان المُنَزِّل اللَّهَ، كما يقول بعضُ خواصِّ المَلِك: أَمَرْنا بكذا، وإن كان المَلِكُ هو الآمرَ، وأمَّا قولُ أبي محمدٍ: وأنْزَلْنا عليهم كما أَنْزَلْنا عليك كلامٌ[٢] غيرُ منتظمٍ، ولعل أصلَه: وأَنْزَلْنا عليك كما أَنْزَلْنا عليهم، كذا أصلحه الشيخ[٣] وفيه نظرٌ: كيف يُقَدَّر ذلك والقرآن ناطقٌ بخلافِهِ: وهو قولُه «على المُقْتَسِمين»؟

التاسع: أنه متعلِّقٌ بقوله « لَنَسْأَلَنَّهم »[٤] تقديرُه: لَنَسْأَلَنَّهم أجمعين مثلَ ما أَنْزَلْنا.

العاشر: أنَّ الكافَ مزيدةٌ تقديره: أنا النذير المُبين ما أنزلناه على المقتسِمين، ولا بد مِنْ تأويلِ ذلك: على أنَّ « ما » مفعولٌ بالنذير عند الكوفيين فإنهم يُعْمِلون الوصفَ الموصوفَ[٥]، أو على إضمارِ فعلٍ لائق، أي: أُنْذِركم ما أنزلناه كما يليق بمذهبِ البصريين.

الحادي عشر: أنه متعلِّقٌ بـ « قل » التقديرُ: وقُلْ قولاً كما أنزَلْنا على المقتسِمين: إنك نذيرٌ لهم، فالقولُ للمؤمنين في النِّذارة كالقولِ للكفارِ المقتسِمين؛ لئلا تظنَّ أن إنذارَك للكفارِ مخالِفٌ لإنذار المؤمنين، بل أنت في وصفِ النِّذارة لهم بمنزلةٍ واحدةٍ، تُنْذِر المؤمنَ كما تُنْذر الكافرَ، كأنه قال: أنا النذيرُ المبينُ لكم ولغيرِكم.

---

(١) انظر: البحر ٥/٤٦٩.

(٢) الأفصح: فكلام.

(٣) البحر ٥/٤٦٩.

(٤) في الآية ٩٢.

(٥) الوصف «النذير» ووُصف بالمبين.

آ. (٩١) **قوله تعالىٰ: ﴿ الذين جَعَلُوا ﴾**: فيه أوجهٌ، أظهرُها: أنه نعتٌ للمقتسِمين. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه بيانٌ له. الرابع: أنه منصوبٌ على الذمِّ. الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. السادس: أنه منصوب بالنذير المبين، قاله الزمخشري[١]، وهو مردودٌ بإعمال الوصفِ الموصوفِ عند البصريين، وتقدَّم تقريرُه.

و « عِضِيْن» جمع « عِضَة » وهي الفِرْقَةُ، فـ « العِضين » الفِرَق، ومعنى جَعْلِهم القرآنَ كذلك: أنَّ بعضَهم جعله شعراً، وبعضَهم سحراً، وبعضَهم كِهانةً، نعوذ بالله من ذلك. وقيل: العَضْهُ: السِّحْرُ بلغة قريش، يقولون: هوعاضِهٌ وهي عاضِهَةٌ. قال[٢]:

٢٩٥٣ـ أَعُوْذُ بربِّي مِن النَّافِثا ... تِ في عُقَدِ العاضِهِ المُعْضِهِ

وفي الحديث[٣]: «لَعَن العاضِهَة والمُسْتَعْضِهَة»، أي: الساحرة والمُسْتَسْحِرَة. وقيل: هو مِنْ العِضِهِ، وهو الكذبُ والبُهْتانُ. يقال: عَضَهَهُ عَضْهاً وعَضِيْهَةً، أي: رماه بالبُهْتان، وهذا قولُ الكسائيِّ. وقيل: هو من العِضَاه، وهي شجرٌ له شَوْكٌ مُؤْذٍ، قاله الفراء[٤].

وفي لام « عِضَة » قولان يَشْهد لكلٍّ منهما التصريفُ: الواوُ، لقولهم: عِضَوات، واشتقاقها من العُضْوِ، لأنه جزءٌ مِنْ كلٍّ، ولتصغيرِها على عُضَيَّة، والهاء[٥]

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (عضه)، والقرطبي ١٠/٥٩.
(٣) انظر: النهاية ٣/٢٥٥.
(٤) لم يرد هذا المعنى في كتابه «معاني القرآن».
(٥) قوله «والهاء» معطوف على قوله: «الواو».

/ لقولهم: عُضَيْهَة وعاضِهٌ وعاضِهَةٌ وعَضِهٌ(١)، وفي الحديث(٢): «لا تَعْضِيَةَ في مِيراثٍ» وفُسِّر بأنْ لا تَفْريقَ فيما يَضُرُّ بالوَرَثَةِ، تفريقُه كسيفٍ يُكْسَر بنصفَيْن فيَنْقُصُ ثمنُه. [٥٤٨/أ]

وقال الزمخشريُّ(٣): «عِضين: أجزاءٌ، جمع عِضَة، وأصلُها عِضْوَة فِعْلَة، مِنْ عَضَا الشاةَ إذا جَعَلها أعضاءً. قال(٤):

٢٩٥٤ـ وليسَ دينُ اللَّهِ بالمُعَضَّىٰ

وجُمِعَ عِضَة على عِضين، كما جُمع سَنَة وثُبَة(٥) وظُبَة(٦)، وبعضهم يُجْري النونَ بالحركاتِ مع الياء، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك(٧)، وحينئذ تَثْبُتُ نونُه في الإِضافةِ فيقال: هذه عِضِينُك.

آ. (٩٤) قوله تعالىٰ: ﴿فاصْدَعْ﴾: أصلُ الصَّدْعِ: الشَّقُّ، صَدَعْتُه فانصَدَعَ، أي: شَقَقْتُه فانْشَق، ومنه التفرقةُ أيضاً كقوله: «يومئذ يَصَّدَّعُون»(٨).

---

(١) بَعِير عاضِهٌ وعَضِهٌ: يرعى العضاه. وثمة معنى آخر وهو قولهم للساحر: عاضه، وللساحرة: عاضِهَة، وللسحر: عِضَةٌ، وللنميمة: عَضْةٌ.

(٢) سنن البيهقي ١٠/١٣٣. وانظر: النهاية ٣/٢٥٦.

(٣) الكشاف ٢/٣٩٨.

(٤) البيت لرؤبة من قصيدته التي مطلعها:

دايَنْتُ أرْوَىٰ والدُّيونُ تُقضَىٰ

وهو في ديوانه ٨١، والمحرر ٨/٣٥٦.

(٥) الثُّبة: الجماعة، جمعه ثُبُوْن وثُبات.

(٦) الظُّبَة: حَدُّ السيف وما أشبهه، جمعه ظِبُون وظُبا.

(٧) انظر: الدر المصون ٤/٣٦١.

(٨) الآية ٤٣ من الروم.

وقــال(١):

٢٩٥٥ـ .... كـأنَّ بياضَ غِـرَّتِـه صَـدِيْـعُ

والصَّـديـعُ: ضـوء الفجر لانشقـاقِ الظلمـةِ عنه، ومعنى « فـاصدَعْ »: فافرُقْ بين الحقِّ والباطلِ وافْصِلْ بينهما. وقال الراغب(٢): «الصَّـدْعُ شِقٌّ في الأجسامِ الصُّلْبة كالزُّجاج والحديـد، وصَدَّعْتُـه بالتشـديد فتصَـدَّع، وصَدَعْتُـه بـالتخفيفِ فانْصَـدَع، وصُداع الـرأسِ منه لتـوهُّمِ الانشقـاقِ فيـه، وصَـدَعْتُ الفَلاةَ، أي: قطعتُها» مِنْ ذلك، كأنه تَوَهَّمَ تفريقَها.

و « ما » في « بما تُؤْمَر » مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والأصلُ: تُـؤْمَر بـه، وهذاالفعلُ يَطَّرِدُ حَذْفُ الجارِّ معه، فَحَذْفُ العائـدِ فصيحٌ، وليس هو كقـولك «جاء الذي مررت» ونحوُه(٣):

٢٩٥٦ـ أَمَـرْتُـكَ الخيرَ فـافعَـلْ مـا أُمِـرْتَ بـه ....

والأصـل: بالخيـر. وقـال الـزمخشـري(٤): «ويجـوز أن تكـونَ « مـا » مصـدريـةً، أي: بـأَمْـرِك، مصـدرٌ من المبني للمفعـول». انتهى. وهــو كـلامٌ صحيـحٌ. ونَقَل الشيـخُ(٥) عنه أنه قال: «ويجوز أن يكونَ المصدرُ يُراد بـه «أنْ»

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وصدره:

تَرَى السِّرْحانَ مُفْتَرِشاً يَدَيْهِ

وهو في ديوانه ١٣٣، واللسان (صدع)، والبحر ٥/٤٧٠.

(٢) المفردات ٢٧٦. (٣) تقدم برقم (٢٢١). (٤) الكشاف ٢/٣٩٩.

(٥) لم ينقـل الشيـخ عن الزمخشـري ذلك، وليست هـذه عبارة الزمخشـري، وإنمـا قـال الشيـخ: «وهذا ينبني على مذهب مَنْ يُجَوِّز أن المصدرَ يُرادُ به «أنْ» والفعـل المبني للمفعول» البحر ٥/٤٧٠.

والفعلِ المبنيِّ للمفعول». ثم قال الشيخ[1]: «والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز». قلت: الخلافُ إنما هو في المصدرِ المُصَرَّح به: هل يجوز أن يَنْحَلَّ لحرفٍ مصدريٍ وفعلٍ مبني للمفعول أم لا يجوزُ ذلك؟ خلافٌ مشهور، أمَّا أنَّ الحرفَ المصدريَّ هل يجوزُ فيه أن يُوْصَلَ بفعل مبني للمفعول نحو: «يُعجبني أن يُكْرَمَ عمرٌو» أم لا يجوز؟ فليس محلَّ النِّزاعِ.

* * *

[انتهت سورة الحجر]

* * *

(١) البحر ٥/٤٧٠.

سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالىٰ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾: في «أتىٰ» وجهان، أحدُهما: ــ وهو المشهورُ ــ أنه ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنى؛ إذ المرادُ به يومُ القيامة، وإنما أُبْرِز في صورةِ ما وَقَع وانقضىٰ تحقيقاً له ولصِدْقِ المخبِرِ به. والثاني: أنه على بابه، والمرادُ به مقدِّماته وأوائلُه، وهو نَصْرُ رسولِه صلى الله عليه وسلم.

قوله: «فلا تَسْتَعْجِلوه» في الضميرِ المنصوبِ وجهان، أظهرُهما: أنَّه للأمرِ، فإنَّه هو المُحَدَّثُ عنه. والثاني: أنه لله، أي: فلا تستعجلوا عذابَه.

قوله: «عَمَّا يُشْركون» يجوز أن تكونَ «ما» مصدريةً فلا عائدَ عند الجمهور[١]، أي: عن إشراكِهم به غيرَه، وأن تكونَ موصولةً اسميةً.

وقرأ العامَّةُ: «فلا تَسْتَعْجِلُوه» بالتاء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين. وابنُ جبير[٢] بالياء من تحتُ عائداً على الكفار أو المؤمنين.

---

(١) لأنها حرف عندهم. وعند الأخفش وابن السراج أنها اسم.

(٢) البحر ٥/٤٧٢، الشواذ ٧٢.

وقرأ الأَخَوان[1]: «تُشْرِكُون» بتاءِ الخطابِ جَرْياً على الخطابِ في «تَسْتَعْجِلُوْه» والباقون بالياء عَوْداً على الكفار. وقرأ الأعمشُ وطلحةُ والجحدريُّ وجَمٌّ غفيرٌ بالتاء من فوقُ في الفعلين.

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الملائكةَ﴾**: قد تقدَّم الخلافُ في «يُنَزِّل» بالنسبة إلى التشديدِ والتخفيفِ في البقرة[2]. وقرأ[3] زيدُ بن علي والأعمشُ وأبو بكر عن عاصم «تُنَزَّلُ» مشدداً مبنياً للمفعول وبالتاءِ مِنْ فوقُ، «الملائكةُ» رفعاً لقيامِه مَقامَ الفاعلِ وقرأ الجحدريُّ كذلك، إلا أنه خَفَّف الزايَ. وقرأ الحسنُ والأعرجُ وأبو العالية والمفضَّل عن عاصم «تَنَزَّلُ» بتاءٍ واحدةٍ مِنْ فوقُ، وتشديدِ الزايِ مبنياً للفاعل، والأصلُ: «تَتَنَزَّل» بتاءَيْن. وقرأ ابنُ أبي عبلة «نُنَزِّلُ» بنونين وتشديدِ الزاي، «الملائكةَ» نصباً، وقتادةُ كذلك إلا أنه بالتخفيف. قال/ ابن عطية[4]: «وفيهما شذوذٌ» ولم يُبَيِّن وجهَ ذلك، [٥٤٨/ب] ووجهُه: أنَّ ما قبله وما بعده مضمرٌ غائبٌ، وتخريجُه على الالتفات.

قوله: «بالرُّوْحِ» يجوز أن يكونَ متعلقاً بنفس الإنزال، وأن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الملائكة»، أي: ومعهم الروحُ.

قوله: «مِنْ أمرِه» حالٌ من «الرُّوحِ». و«مِنْ»: إمَّا لبيانِ الجنسِ، وإمَّا للتبعيضِ.

---

(١) قراءة الأخوين بالخطاب هنا في الفعلين: في الآية ١ والآية ٣، وعبارة المصنف توهم أن قراءة الأخوين بالخطاب مقصورة على الآية١. انظر: التيسير ١٢١، والنشر ٢/٢٨٢، والإتحاف ٢/١٨٠، والبحر ٥/٤٧٢، والحجة ٣٨٥، والشواذ ٧٢.

(٢) الآية ٩٠. انظر: الدر المصون ١/٥١١، والسبعة ٣٧٠.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٠، البحر ٥/٤٧٣، القرطبي ١٠/٦٧، الحجة ٣٨٥، الشواذ ٧٢، المحرر ٨/٣٦٧.

(٤) المحرر ٨/٣٦٧.

قـوله: «أنْ أنْـذِروا» في«أَنْ»ثلاثةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنهـا المُفَسِّـرةُ؛ لأنَّ الوحيَ فيه ضـربٌ من القولِ، والإنـزالُ بالـروحِ عبارةٌ عن الـوحيِ. الثاني: أنهـا المخففةُ مِنَ الثقيلة، واسمُهـا ضميرُ الشـأنِ محذوفُ تقـديره: أنَّ الشـأنَ أقولُ لكم: إنه لا إلـه إلا أنا، قـاله الـزمخشريُّ[1]. الثـالث: أنها المصـدريةُ التي من شأنِها نصبُ المضارع ووُصِلَتْ بالأمر كقولهم: «كتبت إليه بأنْ قُمْ»، وقد مضىٰ لنا فيه بحثٌ.

فإن قلنا: إنها المفسِّرةُ فلا مَحَلَّ لها، وإنْ قلنا: إنها المخففةُ أو الناصبةُ ففي محلِّها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً من «الـرُّوح»؛ لأنَّ التوحيدَ رُوْحٌ تَحْيا به النفوسُ. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ على إسقاطِ الخـافضِ كمـا هـو مـذهبُ الخليـل. والثـالث: أنهـا في محـلِّ نصب على إسقـاطـه وهـو مذهبُ سيبـويه[2]، والأصـلُ: بـأَنْ أَنْـذِروا، فلمَّـا حُـذِفَ الجـارُّ جَـرَىٰ الخلافُ المشهورُ.

قـوله: «أنـه لا إله إلا أنـا» هو مفعـولُ الإنذارِ والإنذار قد يكـونُ بمعنىٰ الإعلامِ، يقال: نَذَرْتُه وأَنْذَرته بكذا، أي: أَعْلِمُوهم التوحيدَ. وقوله «فاتَّقونِ» التفاتٌ إلى التكلمِ بعد الغَيْبة.

آ. (٤) **قـوله تعـالىٰ: ﴿مِنْ نُـطْفَـةٍ﴾**: متعلِّقٌ بـ« خَلَق » و« مِنْ »

---

(١) الكشاف ٢/٤٠٠.

(٢) تقدم لنا أن هذه النسبة لسيبويه ليست دقيقة، فهو يرى أن المحلَّ هو الجرُّ، والخليـل يـرى النصب كما في الكتـاب ١/٤٦٤ ــ ٤٦٥. وانظر: الـدر المصون ١/٢١١ ــ ٢١٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٤٨.

لابتداءِ الغاية. والنُّطْفَةُ: القَطْرَةُ من الماء، نَطَفَ رأسُه ماءً، أي: قَطَر. وقيل: هي الماء الصافي ويُعَبَّرُ بها عن ماءِ الرجل، ويُكْنَى بها عن اللؤلؤة، ومنه صبيٌّ مُنَطَّف: إذا كان في أذنه لُؤْلؤة، ويقال: ليلة نَطُوف: إذا جاء فيها مطرٌ. والناطِف: ما سال من المائعاتِ، نَطَفَ يَنْطِفُ، أي: سال فهو ناطِفٌ. وفلانٌ يَنْطِفُ بسوءٍ.

قوله: «فإذا هو خَصِيمٌ» عَطَفَ هذه الجملةَ على ما قبلَها. فإن قيل[1]: الفاءُ تدلُّ على التعقيب، ولا سيما وقد وُجِدَ معها «إذا» التي تقتضي المفاجَأةَ، وكونُه خصيماً مبيناً لم يَعْقُبْ خَلْقَه مِنْ نُطْفَة، إنما توسَّطَتْ بينهما وسائطُ كثيرةٌ. فالجوابُ من وجهين، أحدُهما: أنه من باب التعبير عن حال الشيءِ بما يؤُول إليه، كقوله تعالىٰ: «أَعْصِرُ خَمْراً»[2]. والثاني: أنه أشار بذلك إلى سُرْعَةِ نِسْيانهم مَبْدَأَ خَلْقِهم. وقيل: ثَمَّ وسائِطُ محذوفةٌ. والذي يظهر أنَّ قولَه «خَلَقَ» عبارةٌ عن إيجاده وتربيتِه إلى أن يبلغَ حدَّ هاتين الصفتين.

و«خصيم» فَعِيْل، مثالُ مبالغةٍ مِنْ خَصَم بمعنىٰ اختصم، ويجوز أن يكونَ مُخاصِم كالخَلِيط والجَلِيس.

آ. (٥) **قوله تعالىٰ: ﴿والأنعامَ خلَقَها﴾**: العامَّةُ على النصبِ وفيه وجهان، أحدُهما: نصبٌ على الاشتغال، وهو أرجحُ مِن الرفعِ لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ[3]. والثاني: أنه نصبٌ على عَطفِه على «الإنسان»، قاله

(١) انظر: الإملاء ٢/٧٨.

(٢) الآية ٣٦ من يوسف.

(٣) وهي قوله «خلق الإنسان».

الزمخشريُّ[1] وابنُ عطية[2]، فيكون «خَلَقَها» على هذا مؤكِّداً، وعلى الأول مفسِّراً. وقُرِىء[3] في الشاذِّ «والأنعامُ» رفعاً وهي مَرْجُوحَةٌ.

قوله: «لكم فيها دِفْءٌ» يجوز أن يَتَعَلَّقَ «لكم» بـ «خَلَقَها»، أي: لأجلِكم ولمنافِعِكم، ويكون «فيها» خبراً مقدماً، «ودِفْءٌ» مبتدأً مؤخراً. ويجوز أن يكونَ «لكم» هو الخبر، و«فيها» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ، أو يكونَ «فيها» حالاً من «دِفْء» لأنه لو تأخَّر لكان صفةً له، أو يكونَ «فيها» هو الخبرَ، و«لكم» متعلِّقٌ بما تعلَّق به، أو يكونَ حالاً مِنْ «دِفْء» قاله أبو البقاء[4]. وردَّه الشيخ[5] بأنه إذا كان العاملُ في الحال معنوياً فلا يتقدَّم على الجملةِ بأسرها، لا يجوز: «قائماً في الدار زيدٌ» فإنْ تأخَّرَتْ نحو: «زيدٌ في الدار قائماً» جازَ بلا خلافٍ، أو توسَّطَتْ/ فخلافٌ، أجازه الأخفشُ، ومنعه غيرُه. [٥٤٩/أ]

قلت: ولقائلٍ أن يقولَ: لَمَّا تقدَّمَ العاملُ فيها وهي معه جاز تقديمُها عليه بحالها، إلاَّ أنْ يقولَ: لا يَلْزَمُ مِنْ تقديمِها عليه وهو متأخرٌ تقديمُها عليه وهو متقدمٌ، لزيادةِ القبح.

وقال أبو البقاء[6] أيضاً: «ويجوز أَنْ يرتفعَ «دِفْء» بـ «لكم» أو بـ «فيها» والجملةُ كلُّها حالٌ من الضمير المنصوب». قال الشيخ[7]:

---

(١) الكشاف ٢/٤٠١.
(٢) المحرر ٨/٣٧١.
(٣) البحر ٥/٤٧٥.
(٤) الإملاء ٢/٧٨.
(٥) البحر ٥/٤٧٤.
(٦) الإملاء ٢/٧٨.
(٧) البحر ٥/٤٧٤.

«ولا تُسَمَّى جملةً؛ لأنَّ التقدير: خلقها كائناً[1] لكم فيها دفءٌ، أو خَلَقها لكم كائناً فيها دِفْءٌ» قلت: قد تقدَّم الخلاف[2] في تقدير متعلَّق الجارِّ إذا وقع حالاً أو صفةً أو خبراً: هل يُقَدَّرُ فِعْلاً أو اسماً؟ ولعلَّ أبا البقاء نحا إلى الأول، فتسميتُه له جملةً صحيحٌ على هذا.

والدِّفْء اسمٌ لِما يُدْفَأُ به، أي: يُسْخَنُ، وجمعُه أدْفاء، ودَفِيءَ يومُنا فهو دَفِيءٌ، ودَفِيءَ الرجلُ يَدْفَأُ دَفاءَةً ودَفَاءً فهو دَفْآنُ، وهي دَفْأَىٰ، كسَكْران وسَكْرَىٰ. والمُدْفَأة بالتخفيفِ والتشديد[3]: الإبلُ الكثيرةُ الوبرِ والشحمِ. قيل: الدِّفْءُ: نِتاجُ الإبل وألبانُها، وما يُنْتفع به منها.

وقرأ[4] زيدُ بنُ عليّ «دِفٌ» بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاء، والزهريُّ كذلك، الا أنه شَدَّدَ الفاء، كأنه أجرىٰ الوَصْلَ مُجْرىٰ الوقفِ نحو قولِهم: «هذا فَرُخّْ» بالتشديد وقفاً. وقال صاحب «اللوامح»[5]: «ومنهم مَنْ يُعَوِّضُ من هذه الهمزةَ فيُشَدِّد الفاءَ، وهو أحدُ وجهَيْ حمزةَ بنِ حبيب وقفاً». قلت: التشديد وَقْفاً لغةٌ مستقلةٌ، وإن لم يكن ثَمَّ حَذْفٌ من الكلمةِ الموقوفِ عليها.

قوله: «ومنها تأكلون» «مِنْ» هنا لابتداء الغاية، والتبعيض هنا ضعيفٌ. قال الزمخشري[6]: «فإن قلت: تقديمُ الظرفِ مُؤْذِنٌ بالاختصاص، وقد يُؤْكَلُ مِنْ غيرِها. قلت: الأكل منها هو الأصلُ الذي يعتمده الناسُ، وأمَّا غيرُها مِن البَطِّ والدَّجاج ونحوِها من الصَّيْد فكغيرِ المُعْتَدِّ به».

---

(١) سقط قوله «كائناً» من مطبوعة البحر.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٣٨.
(٣) بالتشديد: المُدَفَّأة. اللسان (دفأ).
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٧، البحر ٥/٤٧٥، الإتحاف ٢/١٨١.
(٥) انظر: البحر ٥/٤٧٥.
(٦) الكشاف ٢/٤٠١.

آ. (٦) قوله تعالىٰ: ﴿ولكم فيها جَمالٌ﴾: كقوله: «لكم فيها دِفْء»[1]. و« حين » منصوبٌ بنفس «جَمال»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له، أو معمولٌ لِما عَمِل في « فيها » أو في « لكم ».

وقرأ[2] عكرمةُ والضحاكُ «حيناً» بالتنوين على أنَّ الجملةَ بعدَه صفةٌ له، والعائدُ محذوفٌ، أي: حيناً تُرِيْحون فيه، وحيناً تَسْرحُون فيه، كقولِه تعالىٰ: «واتَّقوا يوماً تُرْجَعُون فيه»[3].

وقُدِّمَتْ الإراحةُ على السَّرْحِ؛ لأنَّ الأنعامَ فيها أجملُ لِمَلْءِ بطونِها وتَحَفُّلِ ضُروعِها.

والجَمالُ: مصدرُ جَمُلَ بضمِّ الميم يَجْمُل فهو جميل، وهي جميلة. وحكى الكسائيُّ جَمْلاء كَحَمْراء، وأنشد[4]:

٢٩٥٧ـ فهيَ جَمْلاءُ كَبَدْرٍ طالعٍ   بَذَّتِ الخَلْقَ جميعاً بالجَمالْ

ويقال: أراحَ الماشيةَ وهَرَاحَها بالهاءِ بدلاً من الهمزة. وسَرَحَ الإبلَ يَسْرَحُها سَرْحاً، أي: أرسلَها، وأصلُه أن يُرْسِلَها لترعىٰ السَّرْحَ، والسَّرْحُ شجرٌ له ثمرٌ، الواحدة سَرْحَة. قال[5]:

٢٩٥٨ـ أبىٰ اللَّهُ إلا أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ
على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تَسرُوْقُ

(١) الآية المتقدمة: ٥.
(٢) البحر ٥/٤٧٦، الشواذ ٧٢.
(٣) الآية ٢٨١ من البقرة.
(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١/١٥، واللسان (جمل).
(٥) تقدم برقم (٧٨).

وقال(١):

٢٩٥٩ـ بَطَلٌ كأن ثيابَه في سَرْحةٍ يُحْذَىٰ نِعالَ السِّبْتِ ليس بتَوْءَم

ثم أُطْلِق على كل إرسالٍ، واستُعير أيضاً للطَّلاق فقالوا: سَرَّحَ فلانٌ امرأتَه، كما استعير الطلاقُ أيضاً من إطلاق الإبل من عُقُلِها(٢). واعْتُبِر من السَّرْحِ المُضِيُّ فقيل: ناقةٌ سُرُحٌ، أي: سريعة قال(٣):

٢٩٦٠ـ ... سُرُحُ اليَدَيْن ....

وحَذَفَ مفعولي «تُرِيْحون» و«تَسْرَحُون» مراعاةً للفواصل مع العلم بهما.

آ. (٧) قوله تعالىٰ: ﴿لم تكونوا﴾: صفةٌ لـ «بلد» و«إلا بشِقِّ» حالٌ من الضمير المرفوع في «بالِغِيْه»، أي: لم تَبْلُغوه إلا ملتبسِيْنَ بالمَشَقَّة.

والعامَّةُ على كسرِ الشين. وقرأ(٤) أبو جعفر، ورُوِيَتْ عن نافع وأبي عمرو بفتحها. فقيل: هما مصدران بمعنىً واحدٍ، أي: المَشَقَّة، فمِنَ الكسر قولُه(٥):

٢٩٦١ـ رأى إبِلاً تَسْعى، ويَحْسِبُها له أخي نَصَبٍ مِنْ شِقِّها ودُؤُوْبِ

---

(١) تقدم برقم (١٨٣٢).

(٢) العُقُل: ج عِقال وهو الحبل الذي يُعْقل به البعير.

(٣) تقدم برقم (١٥٨٩). وأقحمت «كأنها» في الأصل بعد قوله «اليدين».

(٤) الإتحاف ٢/١٨١، المحتسب ٢/٧، البحر ٥/٤٧٦، القرطبي ١٠/٧٢.

(٥) البيت للنمر بن تولب وهو في اللسان (شقق)، ورواية صدرِه فيه:
وذي إبل يَسْعى ....
والمحرر ٨/٣٧٣، والقرطبي ١٠/٧٢، والبحر ٥/٤٧٦.

أي: مِنْ مَشَقَّتها. / وقيل: المفتوحُ المصدرُ، والمكسورُ الاسمُ. [٥٤٩/ب]
وقيل: بالكسرِ نصفُ الشيء. وفي التفسير: إلا بنصفِ أنفسكم، كما تقول: «لم تَنَلْه إلا بقطعةٍ من كَبِدك» على المجاز.

آ. (٨) قوله تعالىٰ: ﴿والخيلَ﴾: العامَّةُ على نصبِها نَسَقاً على «الأنعامَ». وقرأ[1] ابن أبي عبلة برفعِها على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، أي: مخلوقةٌ أو مُعَدَّةٌ لتركبوها، وليس هذا ممَّا نابَ فيه الجارُّ منابَ الخبرِ لكونِه كوناً خاصاً.

قوله: «وزينةً» في نصبها أوجهُ، أحدُها: أنها مفعولٌ من أجلِه، وإنما وَصَل الفعلُ إلى الأول باللام في قوله: «لتركبوها» وإلى هذا بنفسِه لاختلالِ شرطٍ في الأول، وهو عَدَمُ اتحادِ الفاعلِ، فإن الخالقَ اللَّهُ، والراكبَ المخاطبون بخلافِ الثاني.

الثاني: أنها منصوبةٌ على الحال، وصاحبُ الحال: إمَّا مفعول «خَلَقَها»، وإمَّا مفعولُ «لتركبوها»، فهو مصدرٌ أقيم مُقامَ الحال.

الثالث: أَنْ ينتصِبَ بإضمارِ فِعْلٍ، فقدَّره الزمخشري[2] «وخَلَقها زينة». وقدَّره ابن عطية[3] وغيرُه «وجَعَلها زينةً».

الرابع: أنه مصدرٌ لفعلٍ محذوف، أي: وَيَتَزَيَّنُوْن بها زينةً.

وقرأ قتادةُ[4] عن ابن عباس «لتَرْكَبوها زينةً» بغير واوٍ، وفيها الأوجهُ

---

(١) البحر ٤٧٦/٥، القرطبي ٧٣/١٠.
(٢) الكشاف ٤٠٢/٢، ولكن تقديره هذا وَرَدَ على قراءة إسقاط الواو.
(٣) المحرر ٣٧٤/٨.
(٤) البحر ٤٧٦/٥، المحتسب ٨/٢، المحرر ٣٧٤/٨.

المتقدمةُ، ويزيد أن تكونَ حالاً من فاعل «لتركبوها»، أي: تركبونها مُتَزَيِّنين بها.

آ. (٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ومنها جائِرٌ﴾**: الضميرُ يعود على السبيل لأنها تُؤَنَّثُ: «قل هذه سبيلي»[١]، أو لأنها في معنىٰ سُبُل، فَأَنَّثَ على معنى الجمع.

والقَصْدُ مصدرٌ يُوْصَفُ به فهو بمعنىٰ قاصِد، يُقال: سبيلٌ قَصْدٌ وقاصِدٌ، أي: مستقيم كأنه يَقْصِد الوجهَ الذي يَؤُمُّه السَّالكُ لا يَعْدِل عنه. وقيل: الضمير يعود على الخلائق، ويؤيِّده قراءةُ عيسىٰ وما في مصحف عبد الله: «ومنكم جائِرٌ»، وقراءةُ عليٍّ: «فمنكم جائر» بالفاء.

وقيل: أل في السبيل للعَهْدِ، فعلىٰ هذا يعود الضميرُ على « السبيل » التي يتضمَّنها معنى الآيةِ كأنه قيل: ومِن السبيل، فأعاد عليها وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ مقابلَها يَدُلُّ عليها. وأمَّا إذا كانت أل للجنس فتعودُ على لفظها.

والجَوْرُ: العُدولُ عن الاستقامةِ. قال النابغة[٣]:

٢٩٦٢ـ ....

يَجُور بها المَلاَّحُ طَوْراً ويَهْتَدي

---

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) البحر ٥/٤٧٧، الشواذ ٧٢.

(٣) هذا سهو؛ لأن البيت لطرفة، وصدره:

عَدَوْلِيَّةٌ أو مِنْ سَفينِ ابن يامِنٍ

وهو في ديوانه ٧، والقرطبي ١٠/٨١. والعدولية: سفينة منسوبة إلى عَدَوْلَى قرية بالبحرين.

وقال آخر(١):

٢٩٦٣ـ ومن الطريقةِ جائرٌ وهُدىً
قَصْدُ السبيلِ ومنه ذُو دَخْلِ

وقال أبو البقاء(٢): «وقَصْدُ مصدرٌ بمعنىٰ إقامةِ السبيل وتَعْديلِ السبيلِ، وليس مصدرَ قصَدْتُه بمعنىٰ أَتَيْتُه».

آ. (١٠) **قوله تعالىٰ: ﴿ماءً لكم منه شَرابٌ﴾**: يجوزُ في «لكم» أن يتعلَّقَ بـ«أَنْزَلَ»، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«ماءً»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، فعلىٰ الأولِ يكون «شرابٌ» مبتدأً و«منه» خبرُه مقدَّمٌ عليه، والجملةُ أيضاً صفةٌ لـ«ماءً» وعلى الثاني يكون «شرابٌ» فاعلاً بالظرف، و«منه» حالٌ من «شراب»(٣). و«مِنْ» الأولىٰ للتبعيض، وكذا الثانيةُ عند بعضِهم، لكنه مجاز لأنه لمَّا كان سَقْيُه بالماء جُعِل كأنه من الماء كقوله(٤):

٢٩٦٤ـ أَسْنِمَةَ الأبالِ في رَبابَهْ

أي: في سَحابة، يعني به المطرَ الذي يَنْبُتُ به الكلأُ الذي تأكلُه الإِبِلُ فَتَسْمَنُ أَسْنِمَتُها.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «هو على حذف مضاف إمَّا من الأول، يعني

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٣٨، والقرطبي ١٠/٨١. والدخل: الفساد.

(٢) الإملاء ٢/٧٨.

(٣) تقديره «منه» حالاً من شراب لأن الصفة إذا تقدَّمت على الموصوف كانت حالاً، وتقدير الأصل: شراب مستقر منه، ثم صار التقدير: مستقراً منه شراب، فشراب فاعل بهذه الحال. ويجوز أن يتعلق «منه» بالفعل استقرَّ فلا يكون ثمة حال.

(٤) تقدم برقم (٢١٧٩).

قبل الضمير، أي: مِنْ سَقْيِه وجِهتِه شجرٌ، وإمَّا من الثاني، يعني قبل شجر، أي: شُرْب شجر أو حياة شجر». وجعل أبو البقاء[1] الأولى للتبعيض والثانية للسببية، أي: بسببه، ودَلَّ عليه قولُه: «يُنْبِتُ لكم به الزَّرْعَ».

والشَّجَرُ هنا: كلُّ نباتٍ من الأرض حتى الكَلأُ، وفي الحديث: «لا تأكُلوا الشجرَ فإنه سُحْتٌ»[2] يعني الكلأ، ينهى عن تحجُّر[3] المباحاتِ المحتاجِ إليها بشدة. وقال[4]:

٢٩٦٥ـ نُطْعِمُها اللحمَ إذا عَزَّ الشجَرْ

وهو مجاز؛ لأنَّ الشجرَ ما كان له ساقٌ.

قوله: «فيه تُسِيْمُون» هذه صفةٌ أخرى لـ «ماءً». والعامَّة على «تُسِيمون» بضمِّ الياء مِنْ أسام، أي: أَرْسَلَها لِتَرْعَى، وزيد[5] بن علي بفتحِها، فيحتمل أن يكونَ متعدياً، ويكون فَعَل وأَفْعَل بمعنىً، ويحتمل أن يكون لازماً على حذفِ مضافٍ، أي: تَسِيْمُ مواشِيَكُمْ.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿يُنْبِتُ﴾**: تحتمل هذه الجملةُ الاستئنافَ والتبعيةَ كما في نظيرتِها[6]. ويقال: «أَنْبت اللَّهُ الزرعَ» فهو مَنْبُوْت، وقياسُه

---

(١) الإملاء ٢/ ٧٩.

(٢) نسب ابن عطية هذا القول لعكرمة بلفظ «لا تأكلوا ثمر الشجر...» المحرر ٨/ ٣٨٠، ولم أجده حديثاً، وانظر: البحر ٥/ ٤٧٨ وممن ذهب إلى أن الشجر هنا الكلأ ابن قتيبة واستشهد بقول عكرمة. انظر: تفسير غريب القرآن له ٢٤٢. وفي رواية الزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٠٣: «لا تأكلوا ثمن الشجر...».

(٣) لعله مِنْ «حَجَّرَ الأرضَ» إذا وضع على حدودها أعلاماً بالحجارة ونحوها لحيازتها.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/ ٤٧٨.

(٥) البحر ٥/ ٤٧٨.

(٦) لعله يعني بنظيرتها الجملة وقعت رأس آية، فإمَّا أن تكون تابعة لما قبلها أو تستأنف كلاماً جديداً.

مُنْبَتٌ. وقيل: «أَنْبت» قد يجيْءُ لازماً كـ «نَبَتَ»، أنشد الفراء[1]:

٢٩٦٦ــ رأيتَ ذوي الحـاجـاتِ حـولَ بيـوتِهمْ
قَـطِينـاً لهـم حتى إذا أَنْبـتَ البَـقْـلُ

وأباه الأصمعي، والبيتُ حجةٌ عليه، وتأويلُه بـ «أَنْبت البقلُ نفسَه» على المجاز بعيدٌ جداً.

وقرأ[2] أبو بكر «نُنْبِتُ» بنون العظمة، / والزهري «نُنَبِّتُ» بالتشديد. [٥٥٠/أ]
والظاهر أنه تضعيف المتعدي. وقيل: بل للتكرير. وقرأ أُبَي «يَنْبُت» بفتحِ الياءِ وضم الباء، «الزَّرعُ» وما بعده رفعٌ بالفاعلية.

آ. (١٢): وقد تقدَّم خلافُ القراء في رفع «الشمس» وما بعدها ونصبِها، وتوجيهُ ذلك في سورة الأعراف[3].

آ. (١٣) **قوله تعالىٰ: ﴿وما ذَرَأ﴾**: عطفٌ على «الليل» قاله الزمخشري[4] يعني ما خَلَقَ فيها من حيوانٍ وشَجَر. وقال أبو البقاء[5]: «في موضعِ نصبٍ بفعلٍ محذوف، أي: وخَلَقَ وأَنْبَتَ». كأنه استبعد تَسلُّطَ «سَخَّر» على ذلك فقدَّر فعلاً لائقاً. و«مختلفاً» حالٌ منه، و«ألوانُه» فاعلٌ به.

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١١١، والمحتسب ٢/٨٩، واللسان (نبت). والقطين: سكان الدار. يريد أن الناس يقيمون بينهم وقت القحط حتى يخصبوا.

(٢) السبعة ٣٧٠، البحر ٥/٤٧٨، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٦، النشر ٢/٣٠٢، الإتحاف ٢/١٨١.

(٣) الآية ٥٤. وانظر الدر ٥/٣٤٣.

(٤) الكشاف ٢/٤٠٤.

(٥) الإملاء ٢/٧٩.

وخَتَمَ الآيةَ الأولىٰ بالتفكُّر؛ لأنَّ ما فيها يحتاج إلى تأمُّلٍ ونَظَر، والثانيةَ بالعقل؛ لأنَّ مدارَ ما تقدَّم عليه، والثالثةَ بالتذكُّر؛ لأنه نتيجةُ ما تقدَّمَ. وجَمَعَ « آيات »[1] في الثانية دونَ الأولى والثالثةِ؛ لأنَّ ما نِيْطَ بها أكثرُ، ولذلك ذَكَرَ معها العقلَ.

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ منه لَحْماً﴾**: يجوز في « منه » تعلُّقُه بـ « لتأكلوا »، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده. و« مِنْ » لابتداء الغاية أو للتبعيض، ولا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ، أي: مِنْ حيوانِه.

و« طَرِيّاً » فَعِيْل مِنْ طَرُوَ يَطْرُوْ طَراوةً كسَرُوَ[2] يَسْرُوْ سَراوَةً. وقال الفراء: «بل يقال: طَرِي يَطرَىٰ طَراوةً وطَراءً مثل: شَقِيَ يَشْقَىٰ شَقَاوَةً وشَقاءً». والطَّراوةُ ضد اليُبُوسة، أي: غَضاً جديداً. ويُقال: الثيابُ المُطَرَّاة. والإطراء: مَدْحٌ تَجَدَّد ذِكْرُه، وأمَّا « طَرَأَ » بالهمز فمعناه طَلَع.

قوله: « حِلْيَةً » الحِلْيَةُ: اسمٌ لِما يُتَحَلَّىٰ به، وأصلُها الدلالةُ على الهيئة كالعِمَّة والخِمْرَة. و« تَلْبَسُونها » صفةٌ. و« منه » يجوز فيه ما جاز في « منه »[3] قبله. وقوله « وتَرَىٰ » جملةٌ معترضةٌ بين التعليلين وهما « لتأكلوا » و« لِتَبْتَغُوا »، وإنما كانَتْ اعتراضاً لأنها[4] خطابٌ لواحد بين خطابين لجمعٍ.

قوله: « فيه » يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ « ترىٰ »، وأَنْ يتعلَّقَ بـ « مواخِرَ » لأنها

---

(١) في الآية ١٢.
(٢) سَرُوَ: شَرُفَ.
(٣) في قوله «لتأكلوا منه».
(٤) قوله «لأنها» غير واضح في الأصل.

بمعنىٰ شَواقٌّ[1]، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ « مَواخِر »، أو مِنَ الضميرِ المستكنِّ فيه.

و « مَواخِر » جمع ماخِرة، والمَخْرُ: الشَّقُّ، يُقال: مَخَرَتِ السفينةُ البحرَ، أي: شَقَّتْه، تَمْخُره مَخْراً ومُخُوراً. ويقال للسُّفُنِ: بناتُ مَخْرٍ وبَخْرٍ بالميم، والباءُ بدل منها[2]. وقال الفراء[3]: «هوصوتُ جَرْيِ الفُلْكِ». وقيل: صوتُ شدَّةِ هُبوبِ الريحِ. وقيل: «بناتُ مَخْرٍ» لسَحابٍ ينشَأُ صَيْفاً، وامْتَخَرْتُ الريحَ واسْتَمْخَرْتُها، أي: استقبلْتَها بأنفك. وفي الحديث[4]: «اسْتَمْخِروا الريحَ، وأَعِدُّوا النُّبَلَ» يعني في الاستنجاء، والماخُور: الموضع الذي يُباع فيه الخمرُ. و « ترىٰ » هنا بَصَريَّةٌ فقط.

قوله: « ولِتَبْتَغُوا » فيه ثلاثةُ أوجهٍ: عطفُه على « لتأكلوا »، وما بينهما اعتراضٌ ـ كما تقدَّم ـ وهذا هو الظاهرُ. ثانيها: أنه عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ تقديره: لتنتفعوا بذلك ولتبتَغُوا، ذكره ابن الأنباري، ثالثُها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فَعَل ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه.

---

(١) لعله جمع «شاقَّة» لأن المواخر جمع ماخرة وهي التي تشق، كما سيأتي. ونصَّ على هذا الجمع صاحب اللسان في (شقق).

(٢) ونقل الفارسي العكس فاشتقه من البخار. وقال: «فهذا يدلك على أن الميم في «مخر» بدل من الباء في بخر». انظر: اللسان (مخر).

(٣) معاني القرآن ٢/٩٨.

(٤) لم أقف عليه حديثاً، وفي المحرر ٨/٣٨٧ هو قولٌ منسوب لواصل مولى أبي عيينة «فليتمخَّر الريح»، وفي النهاية ٤/٣٠٥: «ومنه حديث سُراقة... واستمخروا الريح». وفي النهاية ٥/١٠ «أَعِدُّوا النُّبَل» هي الحجارة الصِّغار التي يُسْتَنْجىٰ بها، واحدتها نُبْلة.

آ. (١٥) قوله تعالىٰ: ﴿ أَنْ تَمِيْدَ ﴾: ، أي: كراهةَ أَنْ تَمِيْدَ، أو: لئلَّا تَمِيْدَ.

قوله: «وأنهاراً» عطفٌ على «رَواسي» لأنَّ الإلقاءَ بمعنى الخَلْق. وادِّعاءُ ابنِ عطية[1] أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، أي: وجَعَل فيها أنهاراً، ليس كما ذكره. وقدَّره أبو البقاء[2]: «وشَقَّ فيها أنهاراً» وهو مناسِبٌ، و«سُبُلاً»، أي: وذَلَّل، أو: وجعل فيها طُرُقاً.

آ. (١٦): و ﴿ وعلاماتٍ ﴾، أي: ووَضَعَ فيها علاماتٍ.

قوله تعالىٰ: ﴿ وبالنجم ﴾: متعلِّق بـ«يهتدون». والعامَّةُ على فتحِ النونِ وسكونِ الجيمِ بالتوحيد فقيل: المرادُ به كوكبٌ بعينه كالجَدْيِ أو الثُّرَيَّا. وقيل: بل هو اسمُ جنسٍ. وقرأ[3] ابن وثاب بضمِّهما، والحسنُ بضمِّ النون فقط، وعَكَسَ بعضُهم النَّقْلَ عنهما.

فأمَّا قراءةُ الضمتين ففيها تخريجان، أظهرُهما: أنها جمعٌ صريحٌ لأنَّ فَعْلاً يُجْمع على فُعُلٍ نحو: سَقْف وسُقُف، ورَهْن ورُهُن. / والثاني: أنَّ [٥٥٠/ب] أصلَه النجومُ، وفَعْلٌ يُجمع على فُعُول نحو: فَلْس وفُلُوس، ثم خُفِّف بحَذْفِ الواوِ كما قالوا: أَسَد وأُسُود وأُسُد. قال أبو البقاء[4]: «وقالوا في خِيام: خِيَم، يعني أنه نظيرُه، من حيث حَذَفوا منه حرفَ المدِّ. وقال

---

(١) المحرر ٨/٣٨٨.
(٢) الإملاء ٢/٧٩.
(٣) المحتسب ٢/٨، الإتحاف ٢/١٨٢، البحر ٥/٤٨٠، الشواذ ٧٢.
(٤) الإملاء ٢/٧٩.

ابنُ عصفور: إن قولهم «النُّجُم مِنْ ضرورة الشعر» وأنشد(١):

٢٩٦٧ـ إنَّ الـذي قَضَىٰ بـذا قـاضٍ حَكَمْ
أن تَـرِدَ الـمـاءَ إذا غـابَ النُّـجُـمْ

يريد: النجوم، كقوله(٢):

٢٩٦٨ـ حتى إذا ابْتَلَّتْ حَلاقِيْمُ الحُلُقْ

يريد الحُلُوق.

وأمَّا قراءةُ الضمِّ والسكونِ ففيها وجهان، أحدهما: أنها تخفيفٌ من الضم. والثاني: أنها لغةٌ مستقلة.

وتقديمُ كلٍّ من الجار والمبتدأ يفيد الاختصاصَ. قال الزمخشري(٣): «فإن قلت: قوله «وبالنجم هم يهتدون» مُخْرَجٌ عن سَنَنِ الخِطاب، مقدَّم فيه النجم(٣)، مُقْحَمٌ فيه [هم](٤)، كأنه قيل: وبالنجمِ خصوصاً هؤلاء خصوصاً يهتدونَ، فَمَنْ المرادُ بهم؟ قلت: كأنَّه أراد قريشاً، كان لهم اهتداءٌ بالنجوم في مسائرِهم، وكان لهم به عِلْمٌ لم يكنْ لغيرِهم فكان الشكرُ عليهم أوجبَ ولهم أَلْزَمَ».

آ. (١٧) قوله تعالىٰ: ﴿كَمَنْ لا يَخْلُق﴾: إنْ أُريد بـ «مَنْ لا يَخْلُق» جميعُ ما عُبِد مِنْ دونِ الله كان ورودُ « مَنْ » واضحاً؛ لأن العاقلَ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الخصائص ٣/١٣٤، والمحتسب ١/١٩٩، واللسان (نجم)، والبحر ٥/٤٨١. ولم أقف على البيت في كتاب الضرورات لابن عصفور.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣/١٣٤، واللسان(حلق)، والبحر ٥/٤٨١.

(٣) الأصل «النجوم» والتصحيح من «الكشاف».

(٤) من الكشاف.

يُغَلَّبُ على غيرِه، فيُعبَّر عن الجميع بـ « مَنْ » ولو جِيْء بـ « ما » أيضاً لجازَ، وإنْ أريد به الأصنامُ ففي إيقاعِ « مَنْ » عليهم أوجهٌ، أحدُها: إجراؤهم لها مُجْرىٰ أُولي العلمِ في عبادتهم إياها واعتقادِ أنها تَضُرُّ وتنفع كقوله[1]:

٢٩٦٩ـ بَكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي
فقلتُ ومِثْلي بالبكاءِ جديرُ

أسِرْبَ القَطا هل مَنْ يُعيرُ جناحَه
لعلِّي إلىٰ مَن قد هَوِيْتُ أطيرُ

فأوقعَ على السِّرْب « مَنْ » لمَّا عاملها معاملةَ العقلاءِ. الثاني: المشاكلةُ بينه وبين مَنْ يَخْلُق. الثالث: تخصيصُه بمَنْ يَعْلَمُ، والمعنىٰ: أنه إذا حَصَلَ التبايُنُ بين مَنْ يَخْلُقُ وبين مَنْ لا يَخْلُق مِنْ أولي العلم، وأنَّ غيرَ الخالقِ لا يَسْتحق العبادةَ البتة، فكيف تستقيم عبادةُ الجمادِ المنحطِّ رتبةً، الساقطِ منزلةً عن المخلوق من أولي العلم كقوله: «ألهم أَرْجُلٌ يَمْشُون بها»[2] إلى آخره؟ وأمَّا مَنْ يُجيز إيقاعَ « مَنْ » على غيرِ العقلاء مِنْ غير شرطٍ كقطرب فلا يحتاج إلى تأويلٍ.

قال الزمخشريُّ[3]: «فإن قلتَ: هو إلزامٌ للذين عَبَدوا الأوثانَ ونحوَها، تشبيهاً بالله تعالىٰ، وقد جعلوا غيرَ الخالقِ مثلَ الخالق، فكان حَقُّ الإلزامِ أن يُقال لهم: أفَمَنْ لا يَخْلُق كَمَنْ يَخلق؟ قلت: حين جعلوا غيرَ الله مِثْلَ اللَّهِ لتسميتِهم باسمِه، والعبادةِ له، جعلوا الله من جنس المخلوقات وشبيهاً

---

(١) البيتان للعباس بن الأحنف وهما في ديوانه ١٤٣، والعيني ١/٤٣١، والهمع ١/٩١، والدرر ١/٦٩.

(٢) الآية ١٩٥ من الأعراف.

(٣) الكشاف ٢/٤٠٥.

بها، فأنكر عليهم ذلك بقوله «أفمن يَخْلُقُ كمن لا يَخْلُقُ».

آ. (١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ ما تُسِرُّون﴾**: قرأ العامَّةُ « تُسِرُّون » و « تُعْلِنون » بتاء الخطاب. وأبو جعفر[١] وشيبة بالياء مِنْ تحتُ.

آ. (٢٠): وقرأ[٢] عاصم وحده « يَدْعُون » بالياء، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ. وقُرِىء[٣] « يُدْعَوْن » مبنياً للمفعول. وهنَّ واضحاتٌ.

آ. (٢١) **قوله تعالىٰ: ﴿ أمواتٌ ﴾**: يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، أي: وهم يُخْلَقُون وهم أمواتٌ. ويجوز أن يكونَ « يُخْلَقون » و « أمواتٌ » كلاهما خبراً من بابِ: «هذا حُلْوٌ حامِض» ذكره أبو البقاء[٤]، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم أمواتٌ.

قوله: «غيرُ أحياءٍ» يجوزُ فيه ما تقدم، ويكون تأكيداً. وقال أبو البقاء[٥]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ قصد بها أنهم في الحال غيرُ أحياءٍ لِيَرْفَعَ به توهُّمَ أنَّ قولَه « أمواتٌ » فيما بعد إذ قال تعالىٰ: «إنَّك مَيِّتٌ وإنهم مَيِّتون»[٦]. قلت: وهذا لا يُخْرِجُه عن التأكيدِ الذي ذكره قبلَ ذلك.

قوله: «أيَّان يُبْعَثُوْن» « أيَّان » منصوبٌ بما بعده لا بما قبلَه لأنه استفهامٌ،

---

(١) المحرر ٨/٣٩٢، وفي القرطبي ١٠/٩٤: «أنها رواية هبيرة عن حفص عن عاصم». وانظر: السبعة ٣٧١.

(٢) السبعة ٣٧١، الإتحاف ٢/١٨٢، البحر ٥/٤٨٢، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٧.

(٣) وهي قراءة محمد اليماني. الشواذ ٧٢، البحر ٥/٤٨٢.

(٤) الإملاء ٢/٧٩.

(٥) الإملاء ٢/٧٩.

(٦) الآية ٣٠ من الزمر.

وهو مُعَلَّقٌ لـ « يَشْعُرون » فجملتُه في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، هذا هو الظاهرُ. وفي الآية قولٌ آخرُ: وهو أن « أيَّان » ظرفٌ لقولِه «إلٰهُكم إلٰهٌ واحدٌ» يعني أن الإلٰهَ واحدٌ يومَ القيامة، ولم يَدَّعِ أحدٌ الإلٰهيةَ في ذلك اليومِ بخلاف أيَّام الدنيا، فإنه قد وُجِد فيها مَن ادَّعَىٰ ذلك، وعلى هذا فقد تَمَّ الكلامُ على قولِه « يَشْعُرون »، إلا أن هذا القول مُخْرِجٌ لـ « أيَّان » عن موضوعِها ـ وهو: إمَّا/ الشرطُ، وإمَّا الاستفهامُ ـ إلى مَحْضِ الظرفيةِ بمعنى وقت، مضافٌ للجملة بعده كقولِك: «وقتَ تَذْهَبُ عمرٌو منطلق» فوقتَ منصوبٌ بمُنْطَلِق، مضافٌ لتذهب. [٥٥١/أ]

آ. (٢٣) **قوله تعالىٰ: ﴿لا جَرَمَ﴾**: قد تقدَّمَ الكلامُ على هذه اللفظةِ في سورةِ هود[(١)]. والعامَّةُ على فتحِ الهمزة مِنْ « أنَّ اللَّهَ » وكَسَرَها عيسى الثقفيُّ[(٢)]، وفيها وجهان، أظهرُهما: الاستئنافُ. والثاني: جَرَيانُ « لا جَرَم » مَجْرَىٰ القسمِ فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به. وقال بعضُ العرب: «لا جَرَم واللَّهِ لا فارَقْتُك» وهذا عندي يُضْعِفُ كونَها للقسم لتصريحه بالقسمِ بعدها، وإن كان الشيخ[(٣)] أتىٰ بذلك مُقَوِّياً لجريانِها مَجْرىٰ القسَم.

آ. (٢٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ماذا أَنْزَلَ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على « ماذا » أولَ البقرة[(٤)]. وقال الزمخشري[(٥)]: «أو مرفوعٌ بالابتداءِ بمعنىٰ: أيُّ شيءٍ أنزلَه ربُّكم؟» قال الشيخ[(٦)]: «وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين». يعني مِنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٣٠٣.
(٢) البحر ٥/٤٨٣، الشواذ ٧٢.
(٣) البحر ٥/٤٨٣.
(٤) الدر ١/٢٢٩.
(٥) الكشاف ٢/٤٠٦.
(٦) البحر ٥/٤٨٤.

كونه حَذَفَ عائدَه المنصوب نحو: «زيدٌ ضربتُ» وقد تقدَّم خلافُ النـاس في هذا، والصحيـحُ جوازه.

والقائمُ مَقامَ فاعلِ « قيل » الجملةُ مِنْ قولِه «ماذا أَنْزلَ» لأنها المَقُـولَةُ، والبصريون يَأْبَوْن ذلـك، ويجعلون القائمَ مقـامَه ضميـرَ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقـامَ الفاعـلِ ، والفاعـلُ المحذوفُ: إمَّـا المؤمنون، وإمَّا بعضُهم، وإمَّا المقتسِمون(١).

وقرىء(٢) « أساطيرَ » بالنصب، على تقـدير: أَنْـزَلَ أساطيـرَ على سبيل التهكُّم، أو ذكرتُمْ أساطيرَ، والعامَّةُ برفعِه على خبر مبتدأ مضمرٍ، أي: المنزَّلُ أساطيرُ على سبيـل التهكُّم، أو المذكـورُ أساطيـرُ. وللزمخشريِّ(٣) هنـا عبارةٌ فظيعةٌ يقف منها الشَّعْرُ.

آ. (٢٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ لِيَحْمِلوا ﴾**: في هذه الـلام ثلاثـةُ أوجه، أحدها: أنها لامُ الأمرِ الجـازمةُ على معنىٰ الحَتْمِ عليهم، والصَّغـارِ الموجبِ لهم، وعلى هـذا فقد تَمَّ الكـلامُ عند قـولِه « الأوَّلين »، ثم اسْتُـؤْنِف أَمْـرُهم بذلك. الثاني: أنها لامُ العاقبة، أي: كان عاقبةُ قولِهم ذلك، لأنهم لم يقولوا « أساطير » لِيَحْمِلوا، فهو كقولِه تعالىٰ(٤) «ليكون لهم عَدُوَّاً وحَزَناً»، وقوله(٥):

٢٩٧٠ـ لِـدُوا للمـوتِ وابْنُـوا للخـرابِ ....

---

(١) الذين اقتسموا مداخل مكـةَ يُنَفِّرون عن رسـول الله ﷺ إذا سألهم عنـه وفود الحجـاج.
انظر: الكشاف ٢/٤٠٦.

(٢) البحر ٥/٤٨٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٤٠٦.

(٤) الآية ٨ من القصص.

(٥) تقدم برقم (١٩٣٢).

الثالث: أنَّها للتعليل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه تعليلٌ مجازيٌّ. قال الزمخشري[1]: «واللامُ للتعليلِ مِنْ غيرِ أن يكونَ غرضاً نحو قولِك: خرجْتُ من البلد مخافةَ الشرِّ». والثاني: أنه تعليلٌ حقيقةً. قال ابن عطية[2]: ـ بعد حكاية وجهِ لامِ العاقبة ـ «ويُحتمل أن تكونَ صريحَ لامِ كي، على معنى: قَدَّر هذا لكذا» انتهى. لكنه لم يُعَلِّقْها بـ«قالوا» إنما قَدَّرَ لها علة «كيلا»[3]، وهو قَدَّر هذا، وعلى قول الزمخشري يتعلَّقُ بـ«قالوا»؛ لأنها ليست لحقيقةِ العلَّةِ. و«كاملةً» حالٌ.

قوله: «ومِنْ أَوْزَارِ» فيه وجهان، أحدهما: أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ، وهو قولُ الأخفش[4]، أي: وأوزار الذين على معنى: ومثل أوزارِ، كقوله: «كان عليه وِزْرُها ووِزْرُ مَنْ عَمِل بها»[5]. والثاني: أنها غيرُ مَزيدةٍ وهي للتبعيضِ، أي: وبعض أوزارِ الذين. وقَدَّر أبو البقاء[6] مفعولاً حُذِف وهذه صفتُه، أي: وأوزاراً مِنْ أوزارِ، ولا بدَّ مِنْ حذف «مثل» أيضاً.

وقد منع الواحديُّ أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض قال: «لأنه يَسْتلزِمُ تخفيفَ الأوزارِ عن الأتباع، وهو غيرُ جائزٍ لقولِه عليه السلام «من غير أن ينقصَ من أوزارهم شيءٌ» لكنها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزارِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٠٦.

(٢) المحرر ٨/٣٩٨.

(٣) قوله «علةَ كيلا» غير واضح في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها هنا. وانظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) «ومن سَنَّ سنَّة سيئة...». حديث رواه ابن ماجة: المقدمة ١/٧٤، ١٤ باب من سَنَّ سُنَّة، وابن حنبل في المسند ٤/٣٥٧.

(٦) الإملاء ٢/٧٩.

الأتباع». قال الشيخ[1]: «والتي لبيانِ الجنسِ لا تتقدَّر هكذا، إنما تتقدَّر: والأوزار التي هي أوزارُ الذين، فهو من حيث المعنى كقول الأخفش، وإن اختلفا في التقدير».

قوله: «بغير عِلْمٍ» حالٌ، وفي صاحبِها وجهان، أحدُهما: أنه مفعول «يُضِلُّونهم»، أي: يُضِلُّون مَنْ لا يعلم أنهم ضُلَّالٌ، قاله الزمخشري[2]. والثاني: أنه الفاعل، ورُجِّح هذا بأنه هو المُحَدَّث عنه. وقد تقدَّم[3] الكلامُ في إعرابِ نحو «ساءَ مايَزِرون»، وأنها قد تجري مَجْرىٰ بِئْس.

آ. (٢٦) **قوله تعالىٰ: ﴿من القَواعد﴾**: «مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: من ناحيةِ القواعدِ، أي: أتىٰ أمرُ الله وعذابُه.

قوله: «مِنْ فوقِهم» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «خَرَّ» وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز/ أَنْ يتعلق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «السقف» وهي [٥٥١/ب] حالٌ مؤكِّدة؛ إذ السقفُ لا يكون تحتهم. وقال جماعة[4]: ليس قوله «مِنْ تحتِهم» تأكيداً؛ لأنَّ العرب تقول: «خَرَّ علينا سَقْفٌ، ووقع علينا حائط» إذا كان يملكه وإنْ لم يَقَعْ عليه، فجاء بقوله «من فوقهم» لِيُخْرِج هذا الذي في كلام العرب، أي: عليهم وَقَعَ وكانوا تحته فهلكوا. وهذا معنىً غيرُ طائلٍ، والقولُ بالتأكيد أَنْصَعُ منه.

والعامَّةُ على «بُنْيانَهم». وفرقة[5]: «بِنْيَتَهُمْ». وفرقةٌ ـ منهم أبو جعفر ـ

---

(١) البحر ٥/٤٨٤.

(٢) الكشاف ٢/٤٠٦.

(٣) الدر ٤/٥٩٧.

(٤) نسبه القرطبي ١٠/٩٧ إلى ابن الأعرابي.

(٥) المحرر ٨/٤٠٠، البحر ٥/٤٨٥.

« بَيْتهم »[1]. والضحاك « بُيوتهم ».

والعامَّةُ أيضاً « السَّقْفُ » مفرداً. وفرقةٌ[2] بفتحِ السين وضمِّ القاف بزنةِ عَضُد، وهي لغةٌ في السَّقْف، ولعلها مخففةٌ من المضموم، وكَثُرَ استعمالُ الفرعِ لخفَّتِهِ كقول تميم: « رَجْل »، ولا يقولون: « رَجُل ». وقرأ الأعرج « السُّقُف » بضمتين. وزيدُ بن علي بضم السين وسكونِ القاف، وقد تقدَّم مثلُ ذلك في قراءةِ «وبالنُّجْم هم يَهْتدون»[3].

آ. (٢٧) **قوله تعالىٰ: ﴿أين شركائي﴾**: مبتدأٌ وخبر[4]. والعامَّة على « شركائي » ممدوداً. وسَكَّن ياءَ المتكلم فرقةٌ[5]، فتُحْذَفُ[6] وصلاً لالتقاء الساكنين. وقرأ البزي بخلافٍ عنه بقصره[7] مفتوحَ الياء. وقد أنكر جماعةٌ هذه القراءةَ، وزعموا أنَّها غيرُ مأخوذٍ بها؛ لأنَّ قصرَ الممدودِ لا يجوز إلَّا ضرورةً. وتعجَّب أبو شامةَ من أبي عمرٍو الداني حيث ذكرها في كتابه[8] مع ضعفها، وترك قراءاتٍ شهيرةً واضحة.

---

(١) ثمة اختلاف في القارىء والقراءة، ففي المحرر ٨/٤٠٠: وقرأ جعفر بن محمد «بَنِيَّتَهُمْ»، وفي الشواذ ٧٢: أبو جعفر محمد بن علي «بَيْنَهم». وفي البحر ٥/٤٨٥: «وقرأ جعفر «بَيْتَهم». وأثبتنا في النص عبارة الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٤٨٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٦ من النحل، وهي قراءة الحسن.

(٤) المبتدأ «شركائي» و«أين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧١، الإتحاف ٢/١٨٢، التيسير ١٣٧، القرطبي ١٠/٩٨، النشر ٢/٣٠٣، البحر ٥/٤٨٥.

(٦) أي الياء.

(٧) أي قصر الممدود: شُرَكايَ.

(٨) التيسير ١٣٧.

قلت: وقد رُوِي عن ابنِ كثير أيضاً قَصْرُ التي في القصص[1]، ورُوي عنه أيضاً قَصْرُ «ورائي» في مريم[2]، ورَوىٰ عنه قنبل أيضاً قَصْرَ «أنْ رآه استغنىٰ» في العلق[3]، فقد رَوَى عنه قصرَ بعضِ الممدوداتِ، فلا تَبْعُدُ روايةُ ذلك عنه هنا، وبالجملة فَقَصْرُ الممدودِ ضعيفٌ، ذكره غيرُ واحدٍ لكن لا يَصِلُ به إلى حَدِّ الضرورة.

قوله: «تُشَاقُّون»: نافع[4] بكسرِ النونِ خفيفةً والأصل: تُشاقُّوني، فَحَذَفَها مجتزِئاً عنها بالكسرة، والباقون بفتحها خفيفةً، ومفعولُه محذوفٌ، أي: تُشَاقُّون المؤمنين أو تشاقُّون اللَّهَ، بدليلِ القراءةِ الأولىٰ. وقد ضَعَّفَ أبو حاتمٍ هذه القراءةَ، أعني قراءةَ نافعٍ. وقرأَتْ فرقةٌ بتشديدِها مكسورةً، والأصل: تُشَاقُّونني فأدغم، وقد تقدَّم تفصيلُ ذلك في «أَتُحاجُّونِّي»[5] و«فبم تُبَشِّرون»[6] وسيأتي في قولِه تعالىٰ «أفغيرَ الله تَأْمُرونِّي»[7].

قوله: «اليومَ» منصوب بالخِزْي، وعَمِل المصدرُ وفيه أل. وقيل: هو منصوبٌ بالاستقرار في «على الكافرين» إلا أنَّ فيه فَصْلاً بالمعطوفِ بين العاملِ ومعمولِه، واغْتُفِر ذلك لأنهم يَتَّسِعُون في الظروفِ.

آ. (٢٨) **قوله تعالىٰ: ﴿الذين تَتَوَفَّاهُمْ﴾**: يجوز أن يكونَ

---

(١) الآية ٦٢.

(٢) الآية ٥.

(٣) الآية ٧.

(٤) السبعة ٣٧١، الإتحاف ٢/١٨٣، الحجة ٣٨٨، النشر ٢/٣٠٣، التيسير ١٣٧، القرطبي ١٠/٩٨، البحر ٥/٤٨٦.

(٥) الآية ٨٠ من الأنعام. وانظر: الدر ٥/١٥.

(٦) الآية ٥٤ من الحجر. وانظر: الدر، الورقة ٥٤٥ أ.

(٧) الآية ٦٤ من الزمر.

الموصولُ مجرورَ المحلِّ نعتـاً لِما قبله، أو بـدلاً منه، أو بيـاناً لـه، وأن يكونَ منصوباً[1] على الذمِّ، أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ قولُه «فَأَلْقَوُا السَّلَمَ» والفـاءُ مزيـدةٌ في الخبر، قـاله ابن عـطية[2]، وهـذا لا يجيْءُ إلَّا على رأي الأخفش[3] في إجازته زيادةَ الفاء في الخبـر مطلقـاً، نحو: «زيـد فقام»، أي: قام. ولا يُتَوَهَّم أن هذه الفاءَ هي التي تـدخل مـع المـوصولِ المتضمِّنِ معنى الشرط؛ لأنه لو صُرِّح بهذا الفعلِ مـع أداةِ الشـرط لم يَجُزْ دخـولُ الفاء عليـه[4]، فما ضُمِّن معنـاه أَوْلَىٰ بالمنـع، كـذا قالـه الشيـخ[5]، وهو ظـاهر. وعلى الأقوالِ المتقدمةِ خلا القولِ الأخيرِ يكـون « الذين » وصلتُـه داخلاً في المَقُول، وعلى القولِ الأخيرِ لا يكونُ داخلاً فيه.

وقرأ « يَتَوَفَّاهُمْ » في الموضعين[6] بالياء حمـزة[7]، والباقـون بالتـاء مِنْ فـوق، وهما واضحتـان ممَّا تقـدَّم في قولـه[8] «فنادَتْـه الملائكـةُ» « فنـاداه ». وقـرأت فرقـةٌ بـإدغـام إحـدى التـاءين في الأخـرى[9]، في مصحفِ عبـدِ الله « تَـوَفَّـاهم » بتـاءٍ واحـدة، وهي مُحْتَمِلةٌ للقـراءةِ بـالتشـديـد على الإدغــام، وبالتخفيفِ على حَذْفِ إحدىٰ التاءَيْن.

---

(١) الأصل: «منصوب» وهو سهو. (٢) المحرر ٨/٤٠٣.

(٣) لـم يُشر الأخفش في هذا الموضـع إلى زيادة الفـاء، وانظر مـذهبه في معـاني القرآن له: ١٢٤.

(٤) أي لم يجُـز دخول الفـاء على جواب الشـرط «ألقوا» لأنـه ليس من مـواضـع اقتـران جواب الشرط بالفاء.

(٥) البحر ٥/٤٨٦.

(٦) الموضـع الثاني في الآية ٣٢.

(٧) انـظر في قراءاتهـا: السبعـة ٣٧٢، النشـر ٢/٣٠٣، القـرطبي ١٠/١٠١، التيسيـر ١٣٧، الإتحاف ٢/١٨٤، المحرر ٨/٤٠٨.

(٨) الآية ٣٨ من آل عمران. وانظر: الدر ٣/١٥٠.

(٩) نسبها في الشواذ ٧٣ إلى ابن كثير.

و «ظالِمِيْ أنفسهم» حالٌ مِنْ مفعولِ « تَتَوَفَّاهم » و «تَتَوَفَّاهم» يجوز أن يكونَ مستقبلاً على بابه إن كان القولُ واقعاً في الدنيا، وأن يكونَ ماضياً على حكاية الحال إن كان واقعاً يوم القيامة.

قوله: « فَأَلْقَوا » يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبر الموصول وقد تقدَّم فسادُه. الثاني: أنه عطفٌ على «قال الذين». الثالث: أن يكونَ مستأنفاً، والكلامُ قد تَمَّ عند قولِه « أنفسِهم »، ثم عاد بقولِه « فألْقَوا » إلى حكاية كلام المشركين يومَ القيامة، فعلىٰ هذا يكون قولُه «قال الذين أُوْتوا العِلْم» إلى قوله « أنفسهم » جملةَ اعتراض. الرابع: أن يكونَ معطوفاً على « تَتَوفَّاهم » قاله أبو البقاء(١)، وهذا إنما يتمشَّىٰ على أنَّ « تَتَوفَّاهم » بمعنى المُضِيِّ، ولذلك لم يذكرْ أبو البقاء في « تَتَوفَّاهم » سواه.

قوله: «ما كنَّا نعملُ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون تفسيراً للسَّلَم الذي أَلْقَوه؛ لأنه بمعنى القول بدليلِ الآيةِ الأخرىٰ: «فألْقَوْا إليهم القول»(٢)، قاله أبو البقاء(٣)، ولو قال: «يحكي ما هو بمعنى القول» كان أوفقَ لمذهب الكوفيين. الثاني: أن يكونَ «ما كنَّا» منصوباً بقولٍ مضمرٍ، ذلك الفعلُ منصوب على الحال، أي: فألقَوا السَّلَم قائلين ذلك. / و «مِنْ سوء» مفعول « نعمل »، [٥٥٢/أ]
زِيْدَتْ فيه « مِنْ »، و « بلىٰ » جوابٌ لـ « ما كنَّا » فهو إيجابٌ له.

آ. **(٢٩) قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَبِئْسَ ﴾**: هذه لامُ التأكيدِ، وإنما دخَلَتْ على الماضي لجمودِه وقُرْبِه من الأسماء. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، أي: جهنَّمُ.

---

(١) الإملاء ٢/ ٨٠.
(٢) الآية ٨٦ من النحل.
(٣) الإملاء ٢/ ٨٠.

آ. (٣٠) **قوله تعالىٰ: ﴿ خيراً ﴾**: العامَّةُ على نَصْبِه، أي: أَنْزل خيراً. قال الزمخشري[١]: «فإن قلتَ: لِمَ رَفَعَ الأولَ[٢] ونَصَبَ هذا؟ قلت: فصلاً بين جواب المُقِرِّ وجوابِ الجاحد». يعني أن هؤلاء لمَّا سُئِلوا لم يَتَلَعْثموا، وأطبقوا الجوابَ على السؤال بَيِّناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال فقالوا: خيراً، وأولئك عَدَلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطيرُ الأولين، وليس هو من الإنزال في شيء.

وزيدُ بن علي[٣]: «خيرٌ» بالرفع، أي: المُنْزَل خيرٌ، وهي مؤيدةٌ لجَعْلِ «ذا» موصولةً، وهو الأحسنُ لمطابقة الجوابِ لسؤاله، وإن كان العكسُ جائزاً، وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة[٤].

قوله: «للذين أَحْسنُوا في هذه الدنيا حسنةٌ» هذه الجملةُ يجوز فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ منقطعةً مِمَّا قبلها، إخبارَ استئنافٍ بذلك. الثاني: أنها بدلٌ مِنْ «خيراً». قال الزمخشري[٥]: «هو بدل من «خيراً» حكايةً لقول الذين اتَّقَوْا، أي: قالوا هذا القولَ فقدَّم تسميتَه خيراً ثم حكاه». الثالث: أن هذه الجملةَ تفسيرٌ لقوله «خيراً»؛ وذلك أن الخيرَ هو الوحيُ الذي أَنْزل الله فيه: مَنْ أَحْسَنَ في الدنيا بالطاعة حسنةٌ في الدنيا وحسنةٌ في الآخرة.

وقوله: «في هذه الدنيا» الظاهرُ تعلُّقه بـ «أَحْسَنوا»، أي: أَوْقَعُوا الحسنةَ في دار الدنيا. ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حال مِنْ

---

(١) الكشاف ٢/٤٠٧.
(٢) وهو قوله «ماذا أنزل ربكم؟ قالوا أساطير الأولين» الآية ٢٤.
(٣) البحر ٥/٤٨٧.
(٤) الدر المصون ١/٢٢٩.
(٥) الكشاف ٢/٤٠٧.

« حَسَنة » إذ لو تأخَّر لكان صفةً لها، ويَضْعُفُ تعلُّقه بها نفسِها لتقدُّمِه عليها[1].

آ. (٣١) قوله تعالىٰ: ﴿جنَّاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكونَ هو المخصوصَ بالمدح فيجيءُ فيها ثلاثةُ الأوجهِ: رفعُها بالابتداء، والجملةُ المتقدمة خبرُها، أو رفعُها خبرَ المبتدأ المضمر، أو رفعُها بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ، وهو أضعفُها، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك. ويجوز أن يكونَ «جناتُ عدنٍ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ لا على ما تقدَّم، بل يكونُ المخصوصُ محذوفاً، تقديرُه: ولَنِعْمَ دارُ المتقين دارُهم هي جنات. وقَدَّره الزمخشريُّ[2] «ولَنِعْمَ دارُ المتقين دارُ الآخرة». ويجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ الجملةُ مِنْ قوله: «يَدْخلونها»، ويجوز أن يكونَ الخبرُ مضمراً تقديره: لهم جناتُ عدن، ودلَّ على ذلك قولُه «للذين أحسنوا في هذه الدنيا حَسَنَةٌ».

والعامَّةُ على رفع « جناتُ » على ما تقدَّم. وقرأ[3] زيد بن ثابت والسُّلَمي « جناتِ » نصباً على الاشتغال بفعل مضمر تقديره: يَدْخلون جناتِ عدن يَدْخُلونها، وهذه تُقَوِّي أن يكون « جنات » مبتدأً، و «يَدْخلونها » الخبرَ في قراءةِ العامَّة.

وقرأ[4] زيد بن علي «ولَنِعْمَةُ دارٍ» بتاءِ التأنيثِ مرفوعةً بالابتداء، و « دارٍ » خفضٌ بالإِضافة، و «جناتُ عدن» الخبر. و « يَدْخُلونها » في جميعِ ذلك نصبٌ على الحال، إلاّ إذا جَعَلْناه خبراً لـ «جنات عدن».

---

(١) في هذا نظر، فلو كانت «حسنة» صفةً لجاز تعلُّق «في هذه الدنيا» بها ولو تقدَّمت.

(٢) الكشاف ٢/٤٠٨.

(٣) البحر ٥/٤٨٨، المحرر ٨/٤٠٧.

(٤) البحر ٥/٤٨٨.

وقرأ[1] نافع في روايةٍ «يُدْخَلُونها» بالياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول، وأبو عبد الرحمن« تَدْخُلونها » بتاء الخطاب مبنياً للفاعل.

قوله: « تَجْري » يجوز أن يكونَ منصوباً على الحالِ مِنْ « جنات » قاله ابن عطية[2]، وأن يكونَ في موضعِ الصفة لـ «جنات » قاله الحوفي، والوجهان مبنيَّان على القولِ في « عَدْن »: هل هو معرفةٌ لكونه علماً، أو نكرةٌ، فقائلُ الحالِ لَحَظ الأولَ، وقائلُ النعتِ لحظَ الثاني.

قوله: «لهم فيها ما يشاؤون» الكلامُ في هذه الجملةِ كالكلامِ في الجملة قبلَها، والخبرُ: إمَّا « لهم » وإمَّا « فيها ».

قوله: « كذلك » الكافُ في محلِّ نصب على الحال من ضمير المصدرِ، أو نعتٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أو في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمر، أي: الأمرُ كذلك. و «يَجْزِي الله المتقين» مستأنَفٌ.

آ. (٣٢): و «الذين تَتوفَّاهم» يَحْتَمل ما ذكرناه فيما تقدَّم، إذا جَعَلْنا « يقولون » خبراً فلا بُدَّ مِنْ عائدٍ محذوفٍ، أي: يقولون لهم، وإذا لم نَجْعَلْه خبراً كان حالاً من «الملائكة»/ فيكون « طيبين » حالاً مِنَ المفعولِ، [٥٥٢/ب]
و « يقولون » حالاً مِنَ الفاعل. وهي يجوز أن تكونَ حالاً مقارِنَةً إن كان القولُ واقعاً في الدنيا، ومقدَّرةً إنْ كان واقعاً في الآخرة.

و « ما » في « بما » مصدريةٌ، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

آ. (٣٣)وقوله تعالىٰ: ﴿إلا أن تأتيَهم الملائكةُ﴾: وقد تقدَّم في

---

(١) البحر ٤٨٨/٥، المحرر ٤٠٨/٨.

(٢) المحرر ٤٠٨/٨.

آخرِ الأنعام[1] أن الأَخَوَيْنِ يَقْرآن بالياء مِنْ تحتُ، والباقين يقرؤون بالتاءِ من فوقُ، وهما واضحتان لكونه تأنيثاً مجازياً.

آ. (٣٤) **وقوله تعالىٰ: ﴿فأصابهم﴾**: عطفٌ على «فَعَل الذين» وما بينهما اعتراضٌ.

آ. (٣٦) **قوله تعالىٰ: ﴿أنِ اعْبُدوا الله﴾**: يجوز في « أَنْ » أَنْ تكونَ تفسيريةً؛ لأن البَعْثَ[2] يتضمَّن قولاً، وأن تكونَ مصدريةً، أي: بَعَثْناه بأَنِ اعْبُدُوا.

قوله: «مَنْ هَدَىٰ» و «مَنْ حَقَّتْ» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً، وأن تكون نكرةً موصوفةً، والعائدُ على كلا التقديرينِ محذوفٌ من الأولِ.

آ. (٣٧) **وقرأ العامَّةُ «إنْ تَحْرِص»**: بكسرِ الراءِ مضارعَ « حَرَص » بفتحِها، وهي اللغةُ العاليةُ لغةُ الحجاز. والحسن[3] وأبو حَيْوة «تَحْرَصْ» بفتح الراء مضارعَ «حَرِص» بكسرِها، وهي لغةٌ لبعضِهم، وكذلك النخعي، إلا أنه زاد واواً قبل « إنْ » فقرأ «وإنْ تَحْرَصْ».

قوله: «لا يَهْدِي» قرأ[4] الكوفيون « يَهْدِي» بفتح الياءِ وكسرِ الدالِ،

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٢٣٢.

(٢) في قوله «ولقد بعثنا».

(٣) البحر ٥/٤٩٠، المحتسب ٢/٩، الشواذ ٧٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٤، التيسير ١٣٧، البحر ٥/٤٩٠، القرطبي ١٠/١٠٤.

وهذه القراءةُ تحتمل وجهين، أحدُهما: أن يكون الفاعلُ ضميراً عائداً على الله، أي: لا يَهْدِي اللَّهُ مَنْ يُضِلُّه، فـ « مَنْ » مفعولُ «يَهْدِي»، ويؤيده قراءةُ أُبَيّ «فإنَّ اللَّهَ لا هاديَ لِمَنْ يُضِلُّ، ولِمَنْ أضلَّ»[1]، وأنه في معنى قولِه: «ومَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هادِيَ له»[2].

والثاني: أن يكونَ الموصول هو الفاعلَ، أي: لا يَهْدِيْ المُضِلُّون، و «يَهْدِي» يجيءُ في معنى يهتدي. يقال: هداه فَهَدَىٰ، أي: اهتدىٰ. ويؤيد هذا الوجهَ قراءةُ عبدِ الله «يَهِدِّيْ» بتشديدِ الدالِ المكسورةِ، فَأَدْغم. ونقل بعضُهم في هذه القراءةِ كسرَ الهاءِ على الإتباع، وتحقيقُه تقدَّمَ في يونس[3]. والعائدُ على « مَنْ » محذوفٌ: «مَنْ يُضِلُّ»، أي: الذي يُضِلُّه اللَّهُ.

والباقون «لا يُهْدَىٰ» بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ مبنياً للمفعول، و « مَنْ » قائمٌ مَقامَ فاعلِه، وعائدُه محذوفٌ أيضاً.

وجَوَّز أبو البقاء[4] في « مَنْ » أن يكونَ مبتدأً و «لا يَهْدِي» خبره، يعني: مقدَّمٌ عليه. وهذا خطأٌ؛ لأنه متىٰ كان الخبرُ فعلاً رافعاً لضميرٍ مستترٍ وجب تأخُّرُه نحو: «زيدٌ لا يَضْرِبُ»، ولو قَدَّمْتَ لالتبس بالفاعل.

وقُرِىء «لا يُهْدِيْ» بضمِّ الياءِ وكسرِ الدالِ. قال ابن عطية[5]: «وهي

---

(١) الظاهر أن المؤلف ينقل عن أُبَيّ هذه القراءة معتمداً على الزمخشري ٢/٤٠٩، ويبدو أن لأُبَيّ قراءتين: الأولى «لِمَنْ يُضِلُّ»، والثانية: «لِمَنْ أضل»، انظر: الشواذ ٧٣، والبحر ٥/٤٩٠.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف. وسقطت الواو من الأصل سهواً، من قوله «ومَنْ».

(٣) الدر المصون ٦/١٩٩.

(٤) الإملاء ٢/٨١.

(٥) المحرر ٨/٤١٤.

ضعيفـةٌ». قال الشيـخ(١) : «وإذا ثَبَتَ أنَّ «هَـدَىٰ» لازمٌ بمعنىٰ اهتدى لم تكنْ ضعيفةً؛ لأنه أدخل همزةَ التعديةِ على اللازم، فالمعنىٰ: لا يُجْعَلُ مهتديـاً مَنْ أضلَّه اللَّهُ».

وقوله: «ومالهـم» حُمِلَ على معنى «مَنْ»، فلذلك جُمِـعَ.

وقُـرِىء(٢) «مَنْ يَضِلُّ» بفتـحِ الياءِ مِنْ «ضَلَّ»، أي: لا يَهْدي مَنْ ضَلَّ بنفسِه.

آ. (٣٨) قـوله تعـالىٰ: ﴿وأَقْسموا﴾: ظـاهرُه أنـه استئنافُ خبـرٍ، وجعله الزمخشريُّ(٣) نَسَقاً على «وقال الذين أشركـوا»، إيذانٌ بـأنهما كَفْـرتان عظيمتان.

قوله: «وَعْـداً عليه حَقّـاً» هذان منصـوبان على المصـدرِ المؤكِّد، أي: وَعَدَ ذلك، وحَقَّ حقاً. وقيل: «حقاً» نعتٌ لـ «وَعْد» والتقـدير: بلىٰ يَبْعثهم وَعَدَ بذلك. وقرأ(٤) الضحـاك: «وَعْدٌ عليـه حقٌّ» برفعِهمـا علىٰ أنَّ وَعْداً خبـرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: بلىٰ بَعْثُهم وَعْدٌ على الله، و«حَقٌّ» نعتٌ لِـ «وعدٌ».

آ. (٣٩) قوله تعالىٰ: ﴿لِيُبَيِّنَ﴾: هذه اللامُ متعلقةٌ بالفعـلِ المقدَّرِ بعد حرفِ الإيجاب، أي: بلى يَبْعثهم لِيُبَيِّنَ.

آ. (٤٠)وقولـه تعــالىٰ: ﴿كُنْ فيكـونُ﴾: قــد تقـدَّم ذلـك في

---

(١) البحـر ٥/٤٩٠.
(٢) البحـر ٥/٤٩٠.
(٣) الكشاف ٢/٤٠٩.
(٤) البحـر ٥/٤٩٠.

البقرة[1]. واللامُ في «لِشيءٍ» وفي « لـه » لامُ التبليغِ كهي في: «قلت لـه قم». وجعلها الزجاج[2] للسببِ فيهما، أي: لأجل شيءٍ، أَنْ نقولَ لأجله، وليس بواضح. وقال ابن عطية[3]: «وقوله تعالىٰ «أَنْ نقولَ» يُنَزِّلُ مَنْزِلةَ المصدرِ، كأنه قال: قولُنا، ولكنَّ « أنْ » مع الفعلِ تعطي استقبالاً[4] ليس في المصدر في أغلبِ أَمْرِها، وقد تجيءُ في مواضعَ لا يُلْحَظُ فيها الزمنُ كهذه الآيةِ، وكقوله: «ومِنْ آياتِه أن تقومَ السماءُ والأرضُ بأمرِه»[5] إلى غيرِ ذلك».

قال الشيخ[6]: «وقوله «في أغلبِ أمرِها» ليس بجيدٍ بل تَدُلُّ على المستقبل في جميع أمورِها، وقوله «وقد تجيءُ إلى آخره» لم يُفْهَمْ ذلك مِنْ « أنْ »، إنما فُهِمَ من نسبةِ قيامِ السماءِ والأرض بأمرِ الله لأنـه لا يختصُّ بالمستقبلِ دونَ الماضي في حَقِّه تعالىٰ، ونظيرُه: «وكان اللَّهُ غفوراً رحيماً»[7]، و « كان » تدل على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمنِ الماضي، وهو تعالى / متصفٌ بذلك في كلِّ زمن. [٥٥٣/أ]

آ. (٤١) قوله تعالىٰ: ﴿حَسَنَةً﴾: فيها أوجهٌ، أحدُها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: تَبْوِئَةً حسنةً. والثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر الملاقي لعاملِه في المعنىٰ؛ لأنَّ معنىٰ «لَنُبَوِّئَنَّهم»: لَنُحْسِنَنَّ إليهم. الثالث: أنها مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الفعلَ قبلها مضمَّنٌ معنىٰ: لَنُعْطِيَنَّهم. و «حسنةٌ» صفةٌ

(١) انظر: الدر ٢/٨٧.
(٢) معاني القرآن ٣/١٩٩ بعبارة قريبة.
(٣) المحرر ٨/٤١٨.
(٤) قوله «استقبالاً» ورد في «المحرر» وما نقله عنه أبو حيان: «استئنافاً».
(٥) الآية ٢٥ من الروم.
(٦) البحر ٥/٤٩٢.

لموصوفٍ محذوفٍ، أي: داراً حسنة، وفي تفسيرِ الحسن: داراً حسنة، وهي المدينةُ. وقيل: تقديره: منزلةً حسنةً وهي الغَلَبَةُ على أهلِ المشرقِ والمغربِ وقيل: «حسنة» بنفسها هي المفعولُ من غيرِ حَذْفِ موصوفٍ.

وقرأ[١] أميرُ المؤمنين وابنُ مسعود ونعيم بن ميسرة: «لَنُثْوِيَنَّهُمْ» بالثاء المثلثة والياء، مضارع أَثْوَىٰ المنقولِ بهمزةِ التعديةِ مِنْ ثَوَىٰ بمعنىٰ أقام، وسيأتي أنه قُرىء بذلك في السبع في العنكبوت[٢]، و«حسنةً» على ما تقدَّم. ونزيد أنه يجوز أن يكونَ على نَزْعِ الخافضِ، أي: في حسنة.

والموصولُ[٣] مبتدأ، والجملةُ مِنَ القسمِ المحذوفِ وجوابِه خبرُه. وفيه رَدٌّ على ثعلب حيث مَنَعَ وقوعَ جملةِ القسم خبراً. وجَوَّز أبو البقاء[٤] في «الذين» النصبَ على الاشتغال بفعلٍ مضمرٍ، أي: لَنُبَوِّئَنَّ الذين. وردَّه الشيخُ[٥]: بأنه لا يجوز أن يُفَسِّر عاملاً إلا ما جاز أَنْ يعملَ، وأنت لو قلت: «زيداً لأضْرِبنَّ» لم يَجُزْ، فكذا لا يجوزُ «زيداً لأضربنَّه».

وقوله: «لو كانوا يَعْلَمون» يجوز أن يعودَ الضميرُ على الكفار، أي: لو كانوا يَعْلمون ذلك لرجَعوا مسلمين، أو على المؤمنين، أي: لاجتهدوا في الهجرةِ والإحسانِ، كما فعل غيرُهم.

آ. **(٤٢) قوله تعالىٰ: ﴿الذين صَبَروا﴾**: مَحَلُّه رفعٌ على «هم»

---

(١) المحتسب، ٢/٩٠، البحر ٥/٤٩٢، والمحرر ٨/٤٢١. وأمير المؤمنين هنا عليٌّ رضي الله عنه.

(٢) الآية ٥٨ وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٥٠٢.

(٣) في قوله «والذين هاجروا».

(٤) الإملاء ٢/٨١.

(٥) البحر ٥/٤٩٣.

أو نصبٌ على «أمدحُ»، ويجوز أن يكونَ تابعاً للموصول قبله نعتاً أو بدلاً أو بياناً فمحلُّه محلُّه.

آ. (٤٣) قوله تعالىٰ: ﴿نُوْحِي إليهِمْ﴾: قد تقدَّم في آخر يوسف[1]. وقرأت[2] فرقةٌ «يُوحي»، أي: الله.

آ. (٤٤) قوله تعالىٰ: ﴿بالبيِّنات﴾: فيه ثمانيةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رِجالاً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مُصاحبين لها. وهو وجهٌ حسنٌ ذكره الزمخشري[3] لا محذورَ فيه. الثاني: أنه متعلقٌ بـ «أَرْسَلْنا» ذكره الحوفيُّ والزمخشريُّ[4] وغيرُهما، وبه بدأ الزمخشريُّ قال: «يتعلَّق بـ «أَرسَلْنا» داخلاً تحت حكمِ الاستثناءِ مع «رجالاً»، أي: وما أرسَلْنا إلا رجالاً بالبينات كقولك: «ما ضربْتُ إلا زيداً بالسَّوْطِ»؛ لأنَّ أصلَه: ضربْتُ زيداً بالسَّوْطِ». وضعَّفه أبو البقاء[5] بأنَّ ما قبلَ «إلاَّ» لا يعمل فيما بعدها إذا تَمَّ الكلامُ على «إلا» وما يليها. قال: «إلا أنه قد جاء في الشِّعر[6]:

٢٩٧١ـ نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنارِ جارتَهمْ ... ولا يُعَذِّبُ إلا اللَّهُ بالنارِ

قال الشيخ[7]: «وما أجازه الحوفيُّ والزمخشريُّ لا يُجيزه البصريون،

---

(١) الآية ١٠٩ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٦١.

(٢) البحر ٥/٤٩٣، المحرر ٨/٤٢٣، ولم يُشِر المؤلف إلى قراءة «يُوْحَىٰ» وهي قراءة الجمهور ما عدا حفصاً. انظر: السبعة ٣٧٣، المحرر ٨/٤٢٣.

(٣) الكشاف ٢/٤١١.

(٤) الكشاف ٢/٤١١.

(٥) الإملاء ٢/٨١.

(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١٠١، والإملاء ٢/٨١، والعيني ٢/٤٩٢، والتصريح ١/٨٤، والبحر ٥/٤٩٤.

(٧) البحر ٥/٤٩٤.

إذ لا يُجيزون أن يقع بعد « إلا » إلا مستثنى أو مستثنىٰ منه أو تابعٌ لذلك، وما ظُنَّ بخلافه[1] قُدِّرَ له عاملٌ. وأجاز الكسائيُّ أن يليَها معمولُ ما قبلها[2] مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، نحو: ما ضَرَب إلا عمراً زيدٌ، وما ضَرَب إلا زيدٌ عمراً وما مرَّ إلا زيدٌ بعمرٍو، ووافقه ابنُ الأنباريِّ في المرفوع، والأخفش في الظرف وعديله[3]، فما قالاه[4] يتمشَّىٰ على قولِ الكسائي والأخفش».

الثالث: أنه يتعلَّقَ بـأَرْسَلْنا أيضاً، إلا أنه على نيةِ التقديم قبل أداةِ الاستثناء تقديرُه: وما أرسلْنا مِنْ قبلك بالبيناتِ والزبر إلا رجالاً، حتى لا يكونَ ما بعد « إلا » معمولَيْنِ متأخِّرَيْنِ لفظاً ورتبةً داخلَيْنِ تحت الحصرِ لِما قبل « إلا »، حكاه ابنُ عطية[5].

الرابع: أنَّه متعلقٌ بـ «نُوْحِي» كما تقول: «أُوْحي إليه بحق»، ذكره الزمخشري[6] وأبو البقاء[7]. الخامس: أن الباءَ مزيدةٌ في «بالبيِّنات» وعلى هذا فيكون «بالبيِّنات» هو القائمَ مَقامَ الفاعل[8] لأنها هي المُوْحاة. السادس: أن الجارَّ متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ القائمِ مَقامَ الفاعل، وهو «إليهم»[9]

---

(١) أي معمول لِما قبل «إلا».

(٢) الأصل «بعدها» وهو سهو، والتصحيح من البحر.

(٣) زاد في البحر: والحال. وعديل الظرف الجارُّ والمجرور.

(٤) أي الحوفي والزمخشري.

(٥) المحرر ٨/٤٢٤ ــ ٤٢٥، ولم يحك التعليل الذي ذكره.

(٦) الكشاف ٢/٤١١.

(٧) الإملاء ٢/٨١.

(٨) في قراءة غير حفص: «يُوْحَىٰ»، وعلى قراءة حفص يكون مفعولاً.

(٩) في قراءة غير حفص: «يُوحَىٰ»، وعلى قراءة حفص يكون «بالبينات» متعلقاً بمحذوف على أنه حال من المجرور في «إليهم».

ذكرهما أبو البقاء[1]، وهما ضعيفان جداً معنىً وصناعةً.

[٥٥٣/ب] السابع: أنْ يتعلَّق بـ «لا تعلمون» على أنَّ الشرطَ/ في معنى التبكيتِ والإلزام، كقولِ الأجير: «إن كنتُ عَمِلْتُ لك فأَعْطِني حقي». قال الزمخشري[2]: «وقوله: «فاسْألوا أهلَ» اعتراضٌ على الوجوه المتقدِّمة» ويعني بقوله «فاسألوا» الجزاءَ وشرطَه، وأمَّا على الوجهِ الأخير فعدَمُ الاعتراضِ واضحٌ.

الثامن: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: بم أُرْسِلوا؟ فقيل: أُرْسِلوا بالبينات والزُّبُر. كذا قدَّره الزمخشري[3]، وهو أحسنُ مِنْ تقديرِ أبي البقاء[4]: «بُعِثوا»؛ لموافقتِه للدالِّ عليه لفظاً ومعنىً.

آ. **(٤٥) قوله تعالىٰ: ﴿السيِّئاتِ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: المَكَرات السيئات، ولم يذكر الزمخشريُّ[5] غيرَه. الثاني: أنه مفعولٌ به على تضمين «مَكَروا» عَمِلوا وفعلوا، وعلى هذين الوجهين فقولُه: «أن يَخْسِفَ الله» مفعول[6] بـ «أَمِنَ». الثالث: أنه منصوبٌ بـ «أَمِنَ»، أي: أَمِنُوا العقوباتِ السيئات، وعلى هذا فقولُه «أن يَخْسِفَ الله» بدلٌ من «السيئات».

آ. **(٤٧) قوله تعالىٰ: ﴿على تَخَوُّفٍ﴾**: متعلقٌ بمحذوفٍ، فإنه حالٌ إمَّا مِنْ فاعلِ «يأخذهم»، وإمَّا مِنْ مفعوله، ذكرهما أبو البقاء[7].

---

(١) الإملاء ٢/٨١.
(٢) الكشاف ٢/٤١١.
(٣) الكشاف ٢/٤١١.
(٤) الإملاء ٢/٨١.
(٥) الكشاف ٢/٤١١.
(٦) الأصل: «مفعولاً» ولعله سهو.
(٧) الإملاء ٢/٨١.

والظَاهِرُ كونُه حالاً من المفعولِ دونَ الفاعل[1].

والتخوُّفُ: التنقُّص. حكى الزمخشري[2] أن عمر بن الخطاب سألهم على المِنْبر عنها فسكتوا، فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا: التخوُّفُ: التنقُّصُ قال: فهل تعرف [العربُ][3] ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم. قال شاعرُنا وأنشد[4]:

٢٩٧٢ـ تَخَوَّف الرَّحْلُ منها تامِكاً قَرِدا   كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

فقال عمر: «أيها الناسُ، عليكم بديوانِكم لا يَضِلُّ». قالوا: وما ديواننا؟ قال: «شعرُ الجاهلية، فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم».

قلت: وكان الزمخشريُّ نَسَبَ البيتَ قبل ذلك لزهيرٍ، وكأنه سهوٌ، فإنَّه لأبي كبير الهذلي[5]، ويؤيد ذلك قول الرجل: «قال شاعرنا»، وكان هُذَلِيَّاً كما حكاه هو. وقيل: التخوُّفُ: الخوفُ.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿أو لم يَرَوا﴾**: قرأ[6] الأخَوان «تَرَوْا» بالخطاب جَرْياً على قولِه «فإنَّ ربَّكم»، والباقون بالياءِ جَرْياً على قوله: «أفَأَمِنَ

---

(١) لا أرى جواز الحال من الفاعل على أي وجه، إن لم يكن على اللغة التي سيذكرها.

(٢) الكشاف ٢/٤١١.

(٣) من الكشاف.

(٤) نسبه الزمخشري (٢/٤١١) إلى زهير وليس في ديوانه، ونسبه في اللسان لابن مقبل (اللسان: خوف) وهو في المحرر ٨/٤٢٧، والقرطبي ١٠/١١٠. والتامك: السَّنام. والقرد: الذي تراكم لحمه من السِّمَن. والنبعة: ضرب من الشجر الصلب. والسَّفَن: المِبْرَد. ويُروى البيت: تَخوَّفَ السَّيْرُ.

(٥) لم يردْ في ديوان الهذليين.

(٦) الإتحاف ٢/١٨٤، البحر ٥/٤٩٦، التيسير ١٣٧، القرطبي ١٠/١١١.

الذين مكروا». وأمَّا قولُه: «ألم يَرَوْا إلى الطير»[1] فقرأه حمزةُ أيضاً بالخطاب، ووافقه ابنُ عامر فيه، فحصل من مجموعِ الآيتين أنَّ حمزةَ بالخطاب فيهما، والكسائيَّ بالخطابِ في الأول والغَيْبة في الثاني، وابنَ عامر بالعكس، والباقون بالغيبة فيهما.

فأمَّا توجيهُ الأولى فقد تقدَّم، وأمَّا الخطابُ في الثانية فَجَرْياً على قوله «والله أَخْرَجَكم مِنْ بُطون أمهاتكم»[2]. وأمَّا الغيبةُ فَجَرْياً على قوله «ويَعْبُدون مِنْ دون الله»[3] إلى آخره، وأمَّا تفرقَةُ الكسائيِّ وابنِ عامرٍ بين الموضعين فجمعاً بين الاعتبارين وأنَّ كلاًّ منهما صحيحٌ.

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» هذا بيانٌ لِما في قوله: «ما خَلَقَ اللَّهُ» فإنها موصولةٌ بمعنى الذي. فإن قلتَ: كيف يُبَيِّنُ الموصولُ ـ وهو مبهمٌ ـ بـ «شيء» وهو مبهمٌ، بل أَبْهَمُ ممَّا قبله؟ فالجواب أنَّ شيئاً قد اتضح وظهر بوصفِه بالجملة بعدَه، وهي «يتفيَّأ ظلالُه».

قال الزمخشري[4]: «وما موصولة بـ «خَلَقَ اللَّهُ» وهو مبهمٌ، بيانُه «مِنْ شيء يتفيَّأُ ظلالُه». وقال ابن عطية[5]: «وقولُه «مِنْ شيء» لفظٌ عامٌّ في كل ما اقتضَتْه الصفةُ مِنْ قوله «يتفيَّأ ظلالُه» فظاهر هاتين العبارتين أنَّ جملةَ «يتفيَّأُ ظلالُه» صفةٌ لشيء، وأمَّا غيرُهما[6] فإنه قد صَرَّح بعدمِ كونِ الجملةِ صفةً فإنه قال: «والمعنى: من شيءٍ له ظِلٌّ من

(١) من الآية ٧٩ من النحل. وانظر: القرطبي ١٠/١٥٢، والنشر ٢/٣٠٤.
(٢) من الآية ٧٨ من النحل.
(٣) من الآية ٧٣ من النحل.
(٤) الكشاف ٢/٤١١ ـ ٤١٢.
(٥) المحرر ٨/٤٣٠.
(٦) انظر: البحر ٥/٤٩٦.

جبلٍ وشجرٍ وبناءٍ وجسمٍ قائمٍ. وقوله «يتفيَّأ ظلالُه» إخبارٌ عن قوله «مِنْ شيء» ليس بوصفٍ له، وهذا الإِخبارُ يَدُلُّ على ذلك الوصفِ المحذوفِ الذي تقديرُه: هو له ظلٌّ» وفيه تكلُّفٌ لا حاجةَ له، والصفةُ أبينُ. و «من شيء» في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، أو متعلقٌ بمحذوفٍ على جهةِ البيان، أي: أَعْني مِنْ شيء.

والتفيُّؤ: تَفَعُّل مِنْ فاء يَفِيْءُ، أي: رَجَع، و « فاء » قاصرٌ، فإذا أُريد تعديتُه عُدِّي بالهمزة كقوله تعالى: «ما أفاء/ اللَّهُ على رسوله»[1] أو بالتضعيف [٥٥٤/أ] نحو: فَيَّأ اللَّهُ الظلَّ فَتَفَيَّأ. وتَفَيَّأ مطاوعٌ فهو لازمٌ. ووقع في شعر أبي تمام متعدياً في قوله[2] [3]:

٢٩٧٣ـ طَلَبَتْ ربيعَ ربيعةَ المُمْرَىٰ لها وتفيَّأَتْ ظلالَه مَمْدودا

واخْتُلِفَ في الفَيْءِ فقيل: هو مُطْلَقُ الظِّلِّ سواءً كان قبل الزَّوالِ أو بعده، وهو الموافِقُ لمعنىٰ الآيةِ ههنا. وقيل: «ما كان [قبل][4] الزوال فهو ظلٌّ فقط، وما كان بعده فهو ظِلٌّ وفَيْءٌ»، فالظلُّ أعمُّ، يُرْوَىٰ ذلك عن رؤبةَ ابن العجاج[5]. وقيل: بل يختصُّ الظِّلُّ بما قبل الزوالِ والفَيْءُ بما بعده. قال الأزهري[6]: «تَفَيُّؤُ الظلالِ رجوعُها بعد انتصافِ النهارِ، فالتفيُّؤُ لا يكون

---

(١) الآية ٧ من الحشر.

(٢) ديوانه ١/٤١١، والبحر ٥/٤٩٦. والمُمْرَىٰ: مِنْ مَرَيْتُ الناقة إذا مسحتَ ضَرْعها ليدرَّ، ويروى المُمْهىٰ مِنْ أَمْهَيْتُ الحبل: إذا أرخيتَه. وقوله «ظلاله» ينبغي أن يقرأ بإشباع كسرة الظاء ليستقيم الوزن العروضي لأنه من الكامل.

(٣) قال أبو حيان (البحر ٥/٤٩٦): «ويحتاج ذلك إلى نَقْلِه من كلام العرب متعدياً».

(٤) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش). (٥) انظر: اللسان (فيأ).

(٦) معجم تهذيب اللغة ١٥/٥٧٨. وقوله «فالتفيُّؤ» إلى آخر النص يحكيه الأزهري عن أبي طالب النحوي وليس من كلامه.

إلا بالعَشِيّ، وما انصرفَتْ عنه الشمسُ، والظلُّ ما يكون بالغداة، وهو ما لم تَنَلْهُ [الشمسُ][1] قال الشاعر[2]:

٢٩٧٤ـ فلا الظِلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحىٰ تَسْتَطيعُه
ولا الفيْءُ من بَرْدِ العَشِيِّ تَذُوْقُ

وقال امرؤُ القيس أيضاً[3]:

٢٩٧٥ـ تَيَمَّمَتِ العينَ التي عند ضارِجٍ   يَفِيْءُ عليها الظِّلُّ عَرْمَضُها طامِ

وقد خطَّأ ابن قتيبة[4] الناسَ في إطلاقهم الفيْءَ على ما قبلَ الزَّوال، وقال: إنما يُطْلَقُ على ما بعده، واستدلَّ بالاشتقاق، فإن الفيْءَ هو الرجوعُ وهو متحققٌ ما بعد الزوال، فإنَّ الظلَّ يَرْجِعُ إلى جهةِ المشرق بعد الزوال بعدما نَسَخَتْه الشمسُ قبل الزَّوال.

وقرأ[5] أبو عمرو « تَتَفيَّأ » بالتاء مِنْ فوقُ مراعاةً لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب، والباقون بالياء لأنه تأنيثٌ مجازي.

وقرأ العامَّة « ظلالُه » جمع ظِلّ، وعيسىٰ[6] بن عمر « ظُلَلُهُ » جمع

---

(١) من تهذيب اللغة.

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي وهو في ديوانه ٤٠، والمحرر ٨/٤٣٠، والبحر ٥/٤٩٦، واللسان (فيأ).

(٣) ملحق ديوانه ٤٧٦، واللسان (عرمض)، والبحر ٥/٤٩٦. وضارج: اسم موضع، والعرمض: الطُّحْلُب. والأصل «العين الذي» ولعله سهو.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٤٣، تأويل مشكل القرآن ٤١٦.

(٥) السبعة ٣٧٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ٢/١٨٥، البحر ٥/٤٩٦، القرطبي ١٠/١١١.

(٦) المحتسب ٢/١٠، البحر ٥/٤٩٦.

« ظُلَّة » كغُرْفَة وغُرَف. قال صاحب « اللوامح » في قراءة عيسىٰ[1] « ظُلَلُهُ »: «والظُّلَّة: الغَيْمُ، وهو جسمٌ، وبالكسرِ الفَيْءُ وهو عَرَضٌ، فرأىٰ عيسىٰ أنَّ التفيُّؤَ الذي هو الرجوعُ بالأجسام أَوْلَىٰ منه بالأعْراضِ، وأمَّا في العامَّة فعلىٰ الاستعارة».

قوله: «عن اليمين» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها تتعلَّق بـ « يتفيَّأ »، ومعناها المجاوزةُ، أي: تتجاوز الظلالُ عن اليمينِ إلى الشَّمائل. الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من « ظلالُه ». الثالث: أنها اسمٌ بمعنى جانب، فعلى هذا تَنْتَصِبُ على الظرف.

وقوله: «عن اليمينِ والشَّمائلِ» فيه سؤالان، أحدهما: ما المراد باليمين والشَّمائل؟ والثاني: كيف أفرد الأولَ وجمع الثاني؟ وأُجيب عن الأول بأجوبةٍ، أحدُها: أنَّ اليمينَ يمينُ الفَلَك وهو المشرقُ، والشَّمائلُ شمالُه وهي المغرب، وخُصَّ هذان الجانبان لأنَّ أقوىٰ الإِنسانِ جانباه وهما يمينُه وشماله، وجعل المشرقَ يميناً؛ لأن[2] منه تظهر حركةُ الفَلَكِ اليومية.

الثاني: البلدةُ التي عَرْضُها أقلُّ مِنْ مَيْل الشمس تكون الشمس صيفاً عن يمينِ البلدِ فيقع الظلُّ عن يمينهم.

الثالث[3]: أنَّ المنصوبَ للعِبْرة: كلُّ جِرْمٍ له ظِلٌّ كالجبل والشجر، والذي يترتَّبُ فيه الأيْمان والشَّمائل إنما هو البشرُ فقط، لكنَّ ذِكْرَ الأيْمانِ والشَّمائلِ هنا على سبيل الاستعارة.

---

(١) انظر: البحر ٥/٤٩٦.
(٢) اسم «أنَّ» هنا ضمير الشأن.
(٣) انظر: المحرر ٨/٤٣٣.

الرابع: قال الزمخشري(١): «أو لم يَرَوْا إلى ما خَلَقَ اللَّهُ من الأَجْرامِ التي لها ظلالٌ متفيِّئَةٌ عن أَيْمانِها وشَمائِلِها عن جانبي كل واحدٍ منها وشِقَّيْه استعارةً من يمين الإنسان وشماله لجانبي الشيءِ، أي: تَرْجِعُ من جانبٍ إلى جانب». وهذا قريبٌ ممَّا قبله.

وأُجِيْب عن الثاني(٢) بأجوبةٍ، أحدُها: أن الابتداءَ يقع من اليمين
[٥٥٤/ب] وهو شيءٌ واحدٌ، فلذلك وَحَّد اليمينَ ثم يَنْتَقِصُ شيئاً فشيئاً، حالاً بعد حال/ فهو بمعنى الجمعِ، فَصَدَق على كلِّ حالٍ لفظةُ «الشمال»، فَتَعَدَّدَ بتعدُّدِ الحالات. وإلى قريبٍ منه نحا أبو البقاء(٣).

والثاني: قال الزمخشري(٤): «واليمين بمعنى الأَيْمان» يعني أنه مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمع، وحينئذٍ فهما في المعنى جمعان كقوله «ويُوَلُّوْن الدُّبُر»(٥)، أي: الأدبار.

الثالث: قال الفراء(٦): «كأنه إذا وَحَّد ذَهَبَ إلى واحدٍ من ذواتِ الظلال، وإذا جَمَع ذَهَبَ إلى كلِّها» لأنَّ قولَه «ما خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شيءٍ» لفظُه واحدٌ ومعناه الجمعُ، فعبَّر عن أحدِهما بلفظِ الواحدِ كقوله تعالى: «وجعل الظُّلُماتِ والنور»(٧) وقوله: «خَتَمَ اللَّهُ على قلوبِهم وعلى سمعِهم»(٨).

---

(١) الكشاف ٢/٤١٢.
(٢) وهو: كيف أفرد الأول وجمع الثاني؟
(٣) الإملاء ٢/٨١.
(٤) الكشاف ٢/٤١٢.
(٥) الآية ٤٥ من القمر.
(٦) معاني القرآن ٢/١٠٢.
(٧) الآية ١ من الأنعام.
(٨) الآية ٧ من البقرة.

الرابع: أنَّا إذا فَسَّرْنا اليمينَ بالمشرقِ كانت النقطةُ التي هي مَشْرِقُ الشمسِ واحدةً بعينها، فكانت اليمينُ واحدةً، وأمَّا الشمائلُ فهي عباراتٌ عن الانحرافاتِ الواقعةِ في تلك الظلال بعد وقوعِها على الأرضِ وهي كثيرةٌ، فلذلك عَبَّر عنها بصيغةِ الجمع.

الخامس: قال الكرماني: «يُحتمل أَنْ يُراد بالشمائل الشِمالُ والخَلْفُ والقُدَّامُ؛ لأنَّ الظِّلَّ يفيءُ من الجهاتِ كلِّها، فبُدِيء باليمين لأنَّ ابتداءَ التفيُّؤ منها أو تَيَمُّناً بذِكرها، ثم جَمَع الباقي على لفظ الشِّمال لما بين اليمين واليسار مِنَ التَّضادِّ، ونَزَّلَ القُدَّام والخلفَ منزلةَ الشَّمائل لِما بينهما وبين اليمينِ من الخلافِ».

السادس: قال ابن عطية[1]: «وما قال بعضُ الناس: مِنْ أنَّ اليمينَ أولُ وَقْعَةٍ[2] للظلِّ بعد الزوالِ ثم الآخرُ الغروبُ[3] هي عن الشَّمائل؛ ولذلك جَمَعَ الشمائل وأَفْرد اليمين، فتخليطٌ من القول، ويَبْطُل مِنْ جهات. وقال ابن عباس: «إذا صَلَّيْتَ الفجرَ كان ما بين مَطْلَعِ الشمس ومَغْرِبِها ظِلًّا ثم بَعَثَ الله عليه الشمسَ دليلًا، فقبضَ إليه الظلَّ، فعلى هذا فأَوَّلُ دُرُوْرِ[4] الشمس فالظِّلُّ عن يمينِ مستقبِلِ الجنوب، ثم يبدأ الانحرافُ فهو عن الشَّمائل؛ لأنه حركاتٌ كثيرة وظلالٌ متقطعةٌ فهي شمائلُ كثيرةٌ، فكان الظلُّ عن اليمينِ متصلًا واحداً عامّاً لكلِّ شيء».

---

(١) المحرر ٨/٤٣٤.

(٢) المحرر: دفعة.

(٣) المحرر: إلى الغروب.

(٤) الأصل: دور.

السابع: قال ابن الضائع[1]: «أَفْرَدَ وجَمَع بالنظر إلى الغايتين؛ لأنَّ ظِلَّ الغَداةِ يَضْمَحِلُّ حتى لا يبقى منه إلا اليسيرُ، فكأنه في جهةٍ واحدة، وهي في العَشِيِّ على العكس لاستيلائِه على جميع الجهات، فلُحِظَت الغايتان في الآية. هذا من جهةِ المعنىٰ، وأمَّا مِنْ جهةِ اللفظ ففيه مطابقةٌ؛ لأنَّ «سُجَّداً» جمع فطابقه جَمْعُ الشَّمائل لاتصاله به، فَحَصَل في الآية مطابَقَةُ اللفظِ للمعنىٰ ولَحْظُهما معاً، وتلك الغايةُ في الإعجاز»[2].

قوله: «سُجَّداً» حالٌ مِنْ «ظلالُه» و«سُجَّداً» جمع ساجِد كشاهِد وشُهَّد، وراكِع ورُكَّع.

قوله: «وهم داخِرُون» في هذه الجملة ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها حالٌ من الهاء في «ظلالُه». قال الزمخشري[3]: «لأنه في معنى الجمع، وهو ما خلق اللَّهُ مِنْ شيءٍ له ظِلٌّ وجُمِع بالواوِ والنون؛ لأنَّ الدُّخورَ من أوصافِ العقلاء، أو لأن في جملة ذلك مَنْ يَعْقِل فَغُلِّبَ».

وقد رَدَّ الشيخُ[4] هذا: بأن الجمهور لا يُجيزون مجيءَ الحال من المضافِ إليه، وهو نظيرُ: «جاءني غلامُ هندٍ ضاحكةً» قال: «ومَنْ أجاز مجيئَها منه إذا كان المضافُ جزءاً أو كالجزء جوَّز الحاليةَ منه هنا، لأنَّ الظِّلَّ كالجزءِ إذ هو ناشِئٌ عنه».

الثاني: أنها حالٌ من الضميرِ المستتر في «سُجَّداً» فهي حالٌ متداخِلةٌ.

---

(١) علي بن محمد الكَتامي، أبو الحسن، لازم الشَّلوبين، له إملاء على الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٨٠. انظر: البغية ٢/٢٠٤.

(٢) انظر: البحر ٥/٤٩٧.

(٣) الكشاف ٢/٤١٢.

(٤) البحر ٥/٤٩٨.

الثالث: أنها حالٌ مِنْ « ظلالُه » فينتصبُ عنه حالان.

ثم لك في هذه الواو اعتباران، أحدُهما: أن تجعلَها عاطفةً حالاً على مثلِها فهي عاطفةٌ، وليست بواوِ حال، وإن كان خُلُوُّ الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأيٍ. وممَّن صَرَّح بأنها عاطفةٌ أبو البقاء[1]. والثاني: أنها واوُ الحال، وعلى هذا فيقال: كيف يقتضي العاملُ حالين؟ فالجوابُ أنه جاز ذلك لأنَّ الثانيةَ بدلٌ مِن الأولىٰ، فإن أُريد بالسجودِ التذلُّلُ والخضوعُ فهو/ بدلُ كلٍ من كل، وإن أُريد به حقيقته فهو بدلُ [٥٥٥/أ] اشتمالٍ؛ إذ السجودُ مشتملٌ علىٰ الدُّخور، ونظير ما نحن فيه: «جاء زيد ضاحكاً وهو شاكٍ» فقولك «وهو شاكٍ» يحتمل الحاليةَ من « زيد » أو من ضمير « ضاحكاً ».

والدُّخور: التواضعُ قال[2]:

٢٩٧٦ــ فلم يَبْقَ إلا داخِرٌ في مُخَيَّسٍ ومُنْجَحِرٌ في غير أرضِكَ في جُحْرِ

وقيل: هو القهرُ والغلبةُ. ومعنى داخِرُون: أَذِلَّاءُ صاغِرون.

آ. (٤٩) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ دابةٍ﴾**: يجوز أن يكونَ بياناً لِما في السموات وما في الأرض، ويكون لله تعالىٰ في سمائِه خَلْقٌ يَدِبُّون كما يَدِبُّ الخَلْقُ الذي في الأرض. ويجوز أن يكون بياناً لِما في الأرض فقط. قال

---

(١) الإملاء ٢/٨٢.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٢/٩٧٩. ونسبه في اللسان (خيس) إلى الفرزدق، وهو في المحرر ٨/٤٣٦، والقرطبي ١٠/١١١، والبحر ٥/٤٨٧. والمخيس: السجن. والمنجحر: الداخل في الجحر.

الزمخشري[1]: «فإن قلت: فهلَّا جيْءَ بـ « مَنْ » دونَ « ما » تغليباً للعقلاء مِن الدوابِّ على غيرهم؟ قلت: لأنه لو جِيْءَ بـ « مَنْ » لم يكنْ فيه دليلٌ على التغليب فكان متناوَلاً للعقلاءِ خاصةً فجيء بما هو صالحٌ للعقلاءِ وغيرِهم إرادةَ العمومِ».

قال الشيخ[2]: «وظاهرُ السؤالِ تسليمُ أنَّ « مَنْ » قد تشمل العقلاءَ وغيرَهم على جهةِ التغليبِ، وظاهرُ الجوابِ تخصيصُ « مَنْ » بالعقلاء، وأنَّ الصالحَ للعقلاء [وغيرِهم][3] « ما » دون « مَنْ » وهذا ليس بجواب؛ لأنه أورد السؤالَ على التسليم، ثم أورد الجوابَ على غير التسليم، فصار المعنىٰ: أنَّ « مَنْ » يُغَلَّبُ بها والجوابَ لا يُغَلَّبُ بها، وهذا في الحقيقةِ ليس بجوابٍ».

قوله: «وهم لا يَسْتَكْبِرُون» يجوز أن تكونَ الجملةُ استئنافاً أخبر عنهم بذلك، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ « يَسْجُدُ ».

آ. (٥٠) **قوله تعالىٰ: ﴿ يَخافون ﴾**: يجوز فيها أن تكونَ مفسِّرةً لعدم استكبارِهم، كأنه قيل: ما لهم لا يَسْتكبرون؟ فَأُجِيْبَ بذلك، ويُحْتمل أن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «لا يَسْتكبرون» ومعنى «يخافون ربَّهم»، أي: عقابَه.

قوله: «مِنْ فوقِهم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلَّقَ بـ «يَخافون»، أي: يخافون عذابَ ربهم كائناً مِنْ فوقهم؛ لأنَّ العذابَ إنما ينزل مِنْ فوقُ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « ربهم » أي يخافون ربَّهم عالياً عليهم، قاهراً لهم، كقولِه تعالىٰ: «وهو القاهرُ فوقَ عبادِه»[4].

---

(١) الكشاف ٢/٤١٢.   (٢) البحر ٥/٤٩٩.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٤) الآية ١٨ من الأنعام.

آ. (٥١) **قوله تعالىٰ: ﴿ اثنين ﴾**: فيه قولان، أحدُهما: أنـه مؤكد لـ « إلـٰهَيْن » وعليه أكثرُ الناسِ، و « اتَّخذ » على هذا يحتمل أن تكونَ متعديةً لـواحدٍ، وأن تكـونَ متعديـةً لاثنين، والثاني منهـا محـذوفٌ، أي: لا تَتَّخـذوا إلـٰهين اثنين معبوداً.

والثـاني: أنَّ « اثنين » مفعولٌ أولُ، وإنمـا أُخِّـر، والأصـلُ: لا تَتَّخـذوا اثنين إلـٰهين، وفيه بُعْدٌ.

وقـال أبو البقـاء[١]: «هو مفعـولٌ ثانٍ» وهـذا كالغلط إذ لا معنى لـذلك البتةَ، وكلامُ الزمخشري هنـا يُفْهِم أنه ليس بتـأكيدٍ فـإنه قـال[٢]: «فإنْ قلتَ: إنمـا جمعوا بين العـددِ والمعدودِ فيمـا وراء الواحـدِ والاثنين، فقالوا: عنـدي رجالٌ ثلاثةٌ وأفراسٌ أربعةٌ؛ لأنَّ المعدودَ عـارٍ عن العدد الخـاص، فأمَّا رجل ورجلان وفَرَسٌ وفَرَسان فمعدودان فيهما دلالةٌ على العدد، فـلا حاجـةَ إلى أَنْ يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان، فما وجهُ قوله تعالىٰ «إلَـٰهين اثنين»؟ قلت: الاسمُ الحاملُ لمعنى الإفـرادِ أو التثنيةِ دَلَّ على شيئين: على الجنسيـةِ والعددِ المخصوصِ، فإذا أُريدت الدلالةُ على أن المعنيَّ بـه منهما والذي يُساق إليه الحديثُ هو العددُ شُفِـع بما يؤكِّد العددَ، فدلَّ به على القصدِ إليه والعنـايةِ بـه، ألا تـرىٰ أنك لـو قلْتَ: إلـٰه، ولـم تؤكِّدْه بـواحدٍ لم يَحْسُنْ، وخُيِّـل أنك تُثْبِتُ الإلـٰهيةَ لا الوَحْدانيةَ».

وقال الشيـخ[٣]: «لمَّـا كان الاسمُ الموضوع للإفـراد والتثنية قـد يُتَجَوَّزُ بـه فَيُراد بـه الجنسُ نحو: نِعم الـرجلُ زيـدٌ، ونِعْم الرجـلان الزيـدان، وقول

---

(١) الإملاء ٢/٨٢، واستبعده أبو البقاء.

(٢) الكشاف ٢/٤١٣.

(٣) البحر ٥/٥٠١.

[٥٥٦/ب] الشاعر(١): /

٢٩٧٧ـ فـإنَّ النـارَ بـالعُـوْدَيْنِ تُـذْكَىٰ   وإنَّ الحـربَ أوَّلُهـا الكـلامُ

أَكَّدَ الموضوعَ لهما بالوصفِ فقيل: إلـهين اثنين، وقيل: إلـه واحد».

قوله: « فإيَّايَ » منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ مقدرٍ بعده، يُفَسِّره هذا الظاهرُ، أي: إياي ارهبوا فارْهَبون. وقـدَّر ابنُ عطيـة(٢) «ارهَبوا إيَّـاي فارهبـون». قال الشيـخ(٣): «وهـو ذُهولٌ عن القـاعـدةِ النحـويـة، وهي أنَّ المفعـولَ إذا كـان ضميراً منفصلاً والفعلُ متعدٌّ لواحد وَجَبَ تأخيرُ الفعـلِ نحو: «إيَّـاكَ نَعْبُدُ»(٤) ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ إلا في ضرورةٍ كقوله(٥):

٢٩٧٨ـ إليـك حتى بَـلَغَـتْ إيَّـاكـا

وهذا قد مَرَّ تقريرُه في أولِ البقرة(٦). وقـد يُجاب عن ابنِ عـطية: بـأنه لا يَقْبُحُ في الأمـور التقديـرية مـا يقبـح في [الأمورِ] اللفـظيةِ. وفي قـولـه: « فإيَّايَ » التفاتٌ من غَيْبة وهي قولُه «وقال الله» إلى تكلُّمٍ وهو قوله « فـإيَّاي » ثم التفت إلى الغَيْبة أيضاً في قوله «وله ما في السموات».

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿ واصِباً ﴾**: حالٌ من « الدِّين » العاملُ فيها

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، مـع كثرة تداوله، وهو في البحر ٥/٥٠١.
(٢) المحرر ٨/٤٣٨.
(٣) البحر ٥/٥٠١.
(٤) الآية ٥ من الفاتحة.
(٥) تقدم برقم (٨١٥).
(٦) انظر: الدر المصون ١/٥٩، ٢/٢٣٥.

الاستقرارُ المتضمِّنُ الجارَّ الواقعَ خبراً. والواصِبُ: الدائم، قال حسَّان[1]:

٢٩٧٩ـ غَيَّرَتْهُ الريحُ تَسْفِي بِهِ وهَزِيمٌ رَعْدُهُ واصِبُ

[وقال] أبو الأسود[2]:

٢٩٨٠ـ لا أبتغي الحَمْدَ القليلَ بقاؤُه
يوماً بِذَمٍّ الدهرِ أَجْمَعَ واصِبا

والوَصِبُ: العليلُ لمداوَمَةِ السُّقَمِ له. وقيل[3]: مِنَ الوَصَبِ وهو التَّعَبُ، ويكون حينئذٍ على النَّسَب، أي: ذا وَصَبٍ؛ لأن الدينَ فيه تكاليفُ ومَشَاقٌّ على العبادِ، فهو كقوله[4]:

٢٩٨١ـ .... أضحىٰ فؤادي به فاتِنا

أي: ذا فُتُوْن. وقيل: الواصِبُ: الخالِصُ.

وقال ابن عطية[5]: والواوُ في قوله: «وله ما في السموات» عاطفةٌ على قولِه «إلٰه واحد»، ويجوزُ أن تكونَ واوَ ابتداء». قال الشيخ[6]: «ولا يُقال واوُ ابتداءٍ إلا لواوِ الحال، ولا تظهر هنا الحالُ». قلت: وقد يُطْلِقون واوَ

---

(١) ديوانه ٢٨٢، وهو من المديد، والمحرر ٨/٤٣٩، والبحر ٥/٥٠٠، تسفي: تحمل التراب. والهزيم: السحاب الممطر. يصف مكاناً غيَّرَتْه الريحُ والأمطار.

(٢) ديوانه ٣٧، والقرطبي ١٠/١١٤، والمحرر ٨/٤٣٩، والمجاز ١/٣٦١.

(٣) نسب أبو حيان هذا القول لابن الأنباري. انظر: البحر ٥/٥٠١.

(٤) تمامه:

رخيمُ الكلامِ قطيعُ القيا م ....

ولم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (فتن)، والبحر ٥/٥٠١، والمحرر ٨/٤٤٠.

(٥) المحرر ٨/٤٣٨، وقد عاد إلى أول الآية.

(٦) البحر ٥/٥٠١.

الابتـداء، ويـريـدون واوَ الاستئنـاف، أي: التي لم يُقْصَـدْ بهـا عـطفٌ ولا تَشْريكٌ، وقد نصُّوا على ذلك فقالـوا: قد يُـؤْتَى بالـواو أولَ كلامٍ من غيـر قَصْـدٍ إلى عَـطفٍ. واسْتَـدَلُّـوا على ذلـك بـإتيـانهم بهـا في أولِ قصـائـدِهم وأشعارِهم، وهو كثيرٌ جداً. ومعنى قـولِه[1] «عـاطفة على قـوله «إلـهٌ واحـدٌ»، أي: أنهـا عَطَفَتْ جملةً على مفـرد، فيجبُ تأويلُهـا بمفردٍ لأنهـا عَطَفَتْ على الخبرِ فيكونُ خبراً، ويجوز على كـونِها عـاطفةً أن تكـونَ عاطفـةً على الجملة بأسرها، وهي قولـه «إنما هـو إلَـهٌ واحدٌ» وكـأنَّ ابنَ عطيـة قَصَدَ بـواوِ الابتداءِ هذا، فإنها استئنافيةٌ.

آ. (٥٣) قـوله تعـالىٰ: ﴿وما بكم﴾: يجـوز في «مـا» وجهـان، أحدهما: أن تكونَ موصولةً، والجارُّ صلتُها، وهي مبتـدأ، والخبرُ قـولُه «فمِن الله» والفاءُ زائدةٌ في الخبر لتضمُّنِ الموصولِ معنى الشرطِ، تقـديره: والـذي استقرَّ بكم. و «من نعمةٍ» بيان للموصول. وقدَّر بعضُهم متعلَّق «بكم» خاصَّاً فقال: «وما حَلَّ بكم أو نزل بكم» وليس بجيدٍ؛ إذ لا يُقَدَّر إلا كونٌ مطلقٌ.

والثاني: أنها شرطية، وفعلُ الشرطِ بعدها محذوفٌ وإليه نحا الفراء[2]، وتبعه الحوفيُّ وأبـو البقاء[3]. قـال الفراء: «التقـدير: ومـا يكنْ بكم». وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُحْذَفُ فعـلٌ إلا بعد «إنْ» خـاصةً، في مـوضعين، أحدُهمـا: أن يكـون في باب الاشتغـال نحو: «وإنْ أحـدٌ مِن المشـركين استجـارك»[4] لأنَّ المحـذوفَ في حكمِ المـذكـورِ. والثـاني: أن تكــونَ «إنْ» متلوَّةً بـ «لا»

---

(١) أي قول ابن عطية.

(٢) معاني القرآن ٢/١٠٤.

(٣) الإملاء ٢/٨٢.

(٤) الآية ٦ من التوبة.

النافية، وأنْ يَدُلَّ على الشرطِ ما تقدَّمه من الكلامِ كقوله(١):

٢٩٨٢ـ فطلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإن لا تُطَلِّقْها، فَحَذَفَ لدلالةِ قوله «فَطَلِّقْها» عليه فإن لم توجَدْ «لا» النافيةُ، أو كانت الأداةُ غيرَ «إنْ» لم يُحْذَفْ إلا ضرورةً، مثالُ الأول(٢):

٢٩٨٣ـ قالَتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمىٰ وإنْ
كان غنياً مُعْدِماً قالت: وإنْ

أي: وإن كان غنياً رَضِيْتُه. ومثالُ الثاني(٣):

٢٩٨٤ـ صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أَيْنَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وقول الآخر(٤):

٢٩٨٥ـ فمتىٰ واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ه وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي

قوله: «فإليه تَجْأَرُوْن» الفاءُ جوابُ «إذا». والجُؤار رَفْعُ الصوتِ، قال رؤبة يصفُ راهباً(٥): / [٥٥٧/أ]

---

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٠، والإنصاف ٧٢، وشرح التصريح ٢/٢٥٢، والعيني ٤/٤٣٥، والهمع ٢/٦٢، والدرر ٢/٧٨. والمفرق: وسط الرأس.

(٢) تقدم برقم (٢٧٠). وقوله «غنياً» كذا في الأصل. والمشهور «فقيراً».

(٣) البيت لكعب بن جعيل أو لحسام بن ضرار. وهو في الكتاب ١/٤٥٨، والمقتضب ٢/٧٥، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ٩/١٠، والخزانة ١/٤٥٧. والصعدة: القناة المستوية. الحائر: المكان المطمئن الوسط تتحيَّر فيه المياه. يشبه قَدَّ المرأة بقناة.

(٤) تقدم برقم (١٦٦١).

(٥) البيت للأعشى وليس لرؤبة، وهو في الديوان ٥٣، والمحرر ٨/٤٤٢. والقصيدة في مديح قيس بن معديكرب.

٢٩٨٦ـ يُراوِحُ مِنْ صلواتِ المَليـ ـكِ طَوْراً سُجوداً وطَوْراً جُؤاراً

ومنهم مَنْ قَيَّده بالاستغاثة، وأنشد الزمخشري[١]:

٢٩٨٧ـ جَأَّرُ ساعاتِ النيامِ لربِّه ....

وقيل: الجُؤار كالخُوار، جَأَر الثورُ وخارَ واحد، إلا أنَّ هذا مهموزُ العين وذاك معتلُّها. وقال الراغب[٢]: «جَأَر إذا أفرط في الدعاء والتضرع، تشبيهاً بجُؤارِ الوَحْشِيَّات».

وقرأ[٣] الزهري: «تَجَرون» بحذفِ الهمزةِ وإلقاء حركتها على الساكنِ قبلَها، كما قرأ نافع «رِدَاً»[٤] في «رِدْءاً».

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿إذا كَشَفَ﴾: «إذا» الأولى شرطيةٌ والثانيةُ فجائية جوابُها. وفي الآيةِ دليلٌ على أنَّ «إذا» الشرطية لا تكونُ معمولةً لجوابها؛ لأنَّ ما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل فيما قبلَها.

وقرأ[٥] قتادة «كاشَفَ» على فاعَلَ. قال الزمخشري[٦]: «بمعنى فَعَل، وهو أقوى مِنْ «كَشَفَ» لأنَّ بناءَ المغالبةِ يدلُّ على المبالغة».

قوله: «منكم» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «فريق» و «مِنْ» للتبعيض، ويجوز أن تكونَ للبيان. قال الزمخشري[٧]: «كأنه قال: إذا فريقٌ كافرٌ، وهم أنتم».

(١) أساس البلاغة ٥٠ (جأر) ولم أقف على البيت.
(٢) المفردات ١٠٣.
(٣) المحتسب ٢/١٠، البحر ٥/٥٠٢.
(٤) من الآية ٣٤من القصص. وانظر: السبعة ٤٩٤.
(٥) المحتسب ٢/١٠، البحر ٥/٥٠٢، الشواذ ٧٣.
(٦) الكشاف ٢/٤١٣. (٧) الكشاف ٢/٤١٣.

آ. (٥٥) قوله تعالىٰ: ﴿لِيَكْفُروا﴾: في هذه اللامِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها لامُ كي، وهي متعلقةٌ بـ «يُشْرِكون»، أي: إنَّ إشراكهم سبُبه كفرُهم به. الثاني: أنها لامُ الصيرورةِ، أي: صار أمرُهم إلى ذلك. الثالث: أنها لامُ الأمرِ، وإليه نحا الزمخشريُّ(١).

وقرأ(٢) أبو العالية ـ ورواها مكحول(٣) عن أبي رافع(٤) مولَىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم «فَيُمْتَعُوا» بضمِّ الياء مِنْ تحتُ، ساكنَ الميم مفتوحَ التاء، مضارعَ مُتِع مبنياً للمفعول. «فسوف يَعْلمون» بالياء مِنْ تحتُ أيضاً. وهذا المضارع في هذه القراءةِ يجوز أن يكونَ حَذْفُ النونِ فيه: إمَّا للنصبِ عطفاً على «ليكفروا» إنْ كانت لامَ كي، أو للصيرورة، وإمَّا للنصبِ أيضاً، ولكنْ على جوابِ الأمر إنْ كانت اللامُ للأمر. ويجوز أن يكونَ حَذْفُها للجزم عَطْفاً على «ليَكْفُروا» إن كانت للأمر أيضاً.

آ. (٥٦) قوله تعالىٰ: ﴿لِما لا يَعْلَمون﴾: الضميرُ في «يَعْلمون» يجوز أن يكونَ للكفار، أي: لِما لا يَعْلم الكفار، ومعنى لا يَعْلمونها: أنهم يُسَمُّونها آلهةً، ويعتقدون أنها تَضُرُّ وتنفع وتسمع، وليس الأمرُ كذلك. ويجوز أن يكونَ للآلهة وهي الأصنامُ، أي: لأشياءَ غيرِ موصوفةٍ بالعلم.

---

(١) الكشاف ٢/٤١٤.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٥٠٢، المحتسب ٢/١١، الشواذ ٧٣.

(٣) مكحول بن أبي مسلم الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، محدِّث. قال الزهري: «لم يَكُن في زمنه أبصر منه بالفتيا». توفي سنة ١١٢هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ١/١٠١، ميزان الاعتدال ٣/١٩٨.

(٤) اختُلِف في اسمه بين: إبراهيم وأسلم وثابت وهرمز، القبطي. مات في أول خلافة علي. انظر: تقريب التهذيب ٦٣٩.

و «نصيباً» هو المفعول الأول، والجارُّ قبلَه هو الثاني، أي: ويُصيِّرون للأصنام نصيباً. و «ممَّا رَزَقْناهم» يجوز أن يكونَ نعتاً لـ «نصيباً»، وأن يتعلَّقَ بالجَعْلِ. فـ «مِنْ» على الأول للتبعيض، وعلى الثاني للابتداء.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ ما يَشْتَهُون﴾: يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أن هذا جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبر، أي: يجعلون لله البناتِ، ثم أخبر أنَّ لهم ما يَشْتهون. وجوَّز الفراء[١] والحوفيُّ والزمخشريُّ[٢] وأبو البقاء[٣] أن تكونَ «ما» منصوبةَ المحلِّ عطفاً على «البناتِ» و «لهم» عطفٌ على «لله»، أي: ويجعلون لهم ما يشتهون.

قال الشيخ[٤]: «وقد ذَهَلُوا عن قاعدةٍ نحوية: وهو أنه لا يتعدَّى فِعْلُ المضمرِ المتصلِ إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنَّ وفي عَدِمَ وفَقَد، ولا فرقَ بين أن يتعدَّى الفعلُ بنفسِه أو بحرفِ الجر، فلا يجوز: «زيدٌ ضربه»، أي: ضربَ نفسَه، ولا «زيدٌ مَرَّ به»، أي: مرَّ بنفسه، ويجوز: «زيدٌ ظنَّه قائماً»، و «زيدٌ فَقَده» و «عَدِمه»، أي: ظنَّ نفسَه قائماً وفَقَد نفسه وعَدِمها[٥]. إذا تقرَّر هذا فَجَعْلُ «ما» منصوبةً عطفاً على «البنات» يؤدِّي إلى
[٥٥٧/ب] تعدِّي فِعْلِ المضمرِ المتصل وهو واو/ «يَجْعَلُون» إلى ضميرِه المتصل،

---

(١) معاني القرآن ٢/١٠٥.
(٢) الكشاف ٢/٤١٤.
(٣) عبارة أبي البقاء وقيل «ما» في موضع نصب عطفاً على «نصيباً». الإملاء ٢/٨٢.
(٤) البحر ٥/٥٠٣ ـ ٥٠٤.
(٥) قال بعد ذلك: «والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل، فلا يجوز: زيد غضب عليه تريد: غضب على نفسه».

وهو « هم » في « لهم »[1]. انتهى ملخصاً.

وما ذكره[2] يحتاج إلى إيضاحٍ أكثرَ مِنْ هذا فأقول فيها مختصِراً: اعلمْ أنه لا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمرِ المتصلِ ولا فعلِ الظاهرِ إلى ضميرِهما المتصلِ، إلا في بابِ ظَنَّ وأخواتِها من أفعال القلوب، وفي فَقَد وعَدِم، فلا يجوز: «زيد ضربه» ولا «ضربه زيد»، أي: ضربَ نفسه. ويجوز: «زيد ظنَّه قائماً»، وظنَّه زيدٌ قائماً، و«زيد فَقَده وعَدِمه»، و«فَقَده وعَدِمَه زيد»، ولا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمر المتصل إلى ظاهره في بابٍ من الأبواب، لا يجوز: «زيداً ضرب»، أي: ضربَ نفسَه.

وفي قولي: «إلى ضميرِهما المتصلِ» قيدان أحدُهما: كونُه ضميراً فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع نحو: «زيدٌ ضَرَبَ نفسَه» و«ضَرَبَ نفسَه زيدٌ». والثاني: كونُه متصلاً، فلو كان منفصلاً جاز نحو: «زيدٌ ما ضربَ إلا إياه»، و«ما ضرب زيدٌ إلا إياه»، وعِلَلُ هذه المسألةِ وأدلتُها موضوعُها غيرُ هذا الموضوعِ، وقد أَتْقَنْتُها في «شرح التسهيل».

وقال مكي[3]: «وهذا لا يجوزُ عند البصريين، كما لا يجوز جعلتُ لي طعاماً، إنما يجوز: جعلتُ لنفسي طعاماً، فلو كان لفظُ القرآن «ولأنفسِهم ما يَشْتَهون» جاز ما قال الفراء عند[4] البصريين. وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليلٍ وبَسْطٍ كثير». قلت: ما أشارَ إليه من المَنْع قد عرفْتَه ولله الحمدُ مما قدَّمْتُه لك.

---

(١) وقال: فهو نظير «زيد غضب عليه».

(٢) قوله «ما ذكره» من (ش) وفي الأصل رُسِمت: عده.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/١٦.

(٤) تكرر قوله «عند» في الأصل.

وقال الشيخ[1] بعد ما حكى أنَّ «ما» في موضعِ نصبٍ عن الفراءِ ومَنْ تبعه: «وقال أبو البقاء[2] ـ وقد حكاه ـ: وفيه نظرٌ» قلت: وأبو البقاء لم يجعلِ النظرَ في هذا الوجه، إنما جعله في تضعيفه بكونِه يؤدِّي إلى تَعَدِّي فِعْلِ المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غيرِ ما اسْتُثْني فإنه قال: «وضَعَّف قومٌ هذا الوجهَ وقالوا: لو كان كذلك لقال: ولأنفسهم، وفيه نظرٌ» فجعل النظرَ في تضعيفِه لا فيه.

وقد يُقال: وَجْهُ النظرِ الممتنعُ تعدِّي ذلك الفعلِ، أي: وقوعُه على ما جُرَّ بالحرف نحو: «زيدٌ مَرَّ به» فإن المرورَ واقعٌ بزيد، وأمَّا ما نحن فيه فليس الجَعْلُ واقعاً بالجاعِلِين، بل بما يَشْتهون، وكان الشيخُ يَعْترض دائماً على القاعدةِ المتقدمةِ بقوله تعالىٰ: «وهُزِّي إليك بِجذْعِ النخلة»[3] «واضْمُمْ إليك جناحَك»[4] والجوابُ عنهما ما تقدَّم: وهو أنَّ الهَزَّ والضَّمَّ ليسا واقعين بالكاف، وقد تقدَّم لنا هذا في مكانٍ آخرَ، وإنما أَعَدْتُه لصعوبتِه وخصوصيةِ هذا بزيادةِ فائدةٍ.

آ. (٥٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ظَلَّ وَجْهُه﴾**: يجوز أن تكونَ على بابها مِنْ كونِها تدلُّ على الإقامة نهاراً على الصفةِ المسندةِ إلى اسمها، وأن تكونَ بمعنى صار، وعلى التقديرَيْن فهي ناقصةٌ، و«مُسْوَدّاً» خبرُها. وأمَّا «وجهُه» ففيه وجهان، المشهور ـ وهو المتبادَرُ إلى الذهن ـ أنه اسمها. والثاني: أنه

---

(١) البحر ٥/٥٠٣.
(٢) الإملاء ٢/٨٢.
(٣) الآية ٢٥ من مريم.
(٤) الآية ٣٢ من القصص.

بدلٌ من الضميرِ المستتر في « ظل » بدلُ بعضٍ من كل، أي: ظلَّ أحدُهم وجهُه، أي: ظلَّ وجهُ أحدِهم.

قوله: «كَظِيم» يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مَفْعول كقوله «وهو مَكْظُوم»(١). والجملة حال(٢) من الضمير في « ظَلَّ »، أو مِنْ «وجهه»، أو من الضمير في «مُسْوَدَّاً». وقال أبو البقاء(٣) هنا: «فلو قُرِىء «مُسْوَدٌّ» يعني بالرفع لكان مستقيماً، على أن تَجْعَلَ اسمَ « ظَلَّ » مضمراً(٤)، والجملةُ خبرها». وقال في سورة الزخرف(٥): «ويُقرآن بالرفع على أنه مبتدأ وخبر في موضعِ خبرِ « ظلَّ »».

آ. (٥٩) قوله تعالىٰ: ﴿يَتَوارَى﴾: يحتمل أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً ممَّا كانت الأُوْلى حالاً منه، إلا [مِنْ] «وجهُه» فإنه لا يليق ذلك به، ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في «كظيم».

قوله: «مِنَ القومِ مِنْ سُوْء» يُعَلَّق هنا جارَّان بلفظٍ واحدٍ لاختلافِ معناهما؛ فإنَّ الأولى للابتداء، والثانية للعلة، أي: من أجلِ سُوْءِ ما بُشِّر به.

قوله «أَيُمْسِكُه». قال أبو البقاء(٦): «في موضع الحال تقديرُه: يَتَوارى متردِّداً: هل يُمْسكه أم لا»، وهذا خطأٌ عند النَّحْويين؛ لأنهم نَصُّوا على أن

(١) «إذ نادى وهو مكظوم» الآية ٤٨ من القلم.

(٢) الأصل: «حالاً» وهو سهو.

(٣) الإملاء ٢/٨٢.

(٤) الأصل: «مضمر» وهو سهو.

(٥) في الآية ١٧ «ظلَّ وجهُه مُسْوَدّاً وهو كظيم». الإملاء ٢/٢٢٧. ولم أَجد مَنْ نسب هذه القراءة، وانظر فيها القرطبي ١٦/٧٠.

(٦) الإملاء ٢/٨٢.

الحالَ لا تقع[1] جملةً طلبيةً. والذي يظهر أنَّ هذه الجملةَ الاستفهاميةَ معمولةٌ لشيء محذوفٍ هو حالٌ مِنْ فاعل «يتوارى» المتممِ للكلام، أي: يتوارىٰ ناظراً أو مفكِّراً: أيُمْسِكُه على هُوْن.

[٥٥٨/أ] والعامَّةُ على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ « ما » وقرأ[2]/ الجحدريُّ «أَيُمْسِكها»، «أم يَدُسُّها» مُراعاةً للأنثىٰ أو لمعنىٰ « ما ». وقُرِىء «أَيَمْسِكه أم يَدُسُّها»

والجحدريُّ[3] وعيسىٰ قرآ على «هَوان» بزنة «قَذَالٍ»، وفرقةٌ على «هَوْنٍ» بفتح الهاء، وهي قَلِقَةٌ هنا؛ لأن «الهَوْن» بالفتح الرِّفقُ واللين، ولا يناسب معناه هنا، وأمَّا «الهَوان» فبمعنى هُوْن المضمومة.

قوله: «على هُوْن» فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ مِنَ الفاعلِ، وهو مَرْوِيٌّ عن ابن عباس فإنه قال: يُمْسِكه مع رضاه بهوانِ نفسه وعلى رغمِ أنفِه.

والثاني: أنه حالٌ من المفعولِ، أي: يُمْسِكها ذليلةً مُهانةً.

والدَّسُّ: إخفاءُ الشيءِ وهو هنا عبارةٌ عن الوَأْد.

آ. (٦٢) **قوله تعالىٰ: ﴿أَلْسِنَتُهم الكذبَ﴾**: العامَّةُ على أنَّ «الكذبَ» مفعولٌ به، و «أنَّ لهم الحسنىٰ» بدلٌ منه بدلُ كلٍ مِنْ كل، أو على إسقاط الخافض، أي: بأنَّ لهم الحسنىٰ.

---

(١) قوله «لا تقع» مخروم في الأصل.
(٢) القرطبي ١٠/١١٧، البحر ٥/٥٠٤.
(٣) القرطبي ١٠/١١٧، البحر ٥/٥٠٤.

وقرأ[1] الحسن «أَلْسِنَتْهُمْ» بسكونِ التاءِ تخفيفاً، وهي تُشْبِه تسكينَ لامِ «بلى ورُسُلْنا لديهم يكتبون»[2]، وهمزة «بارِئْكم»[3] ونحوه.

والألْسِنَةُ جمع «لِسان» مراداً به التذكير[4] فجُمِع كما يُجْمَعُ فِعال المذكر نحو: حِمار وأَحْمِرة، وإذا أُريد به التأنيثُ جُمِعَ جمعَ أَفْعُل كذِراع وأَذْرُع.

وقرأ[5] معاذ بن جبل «الكُذُبُ» بضمِّ الكاف والذال ورفعِ الباء، على أنه جَمْعُ كَذُوْب كصَبُور وصُبُر، وهو مقيسٌ، وقيل: جمع كاذِب نحو: شارِف[6] وشُرُف، كقولها[7]:

٢٩٨٨ـ ألا يا حَمْزُ للشُّرُفِ النِّواءِ ....

لكنه غيرُ مقيسٍ، وهو حينئذٍ صفةٌ لـ «ألسنتهم»، وحينئذٍ يكون «أنَّ لهم الحُسْنىٰ» مفعولاً به. وقد تقدَّم الكلامُ في «لا جَرَمَ»[8] مستوفى في هود.

قوله: «وأنهم مُفْرَطون» قرأ نافع[9] بكسرِ الراءِ اسمَ فاعلٍ مِنْ أَفْرَطَ

---

(١) البحر ٥/٥٠٦.
(٢) الآية ٨٠ من الزخرف. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.
(٣) الآية ٥٤ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ١/٣٦١.
(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٤.
(٥) البحر ٥/٥٠٦، المحتسب ٢/١١.
(٦) الشارف: الناقة المسنَّة.
(٧) تقدم برقم (١٧٥٥).
(٨) انظر: الدر ٦/٣٠٣.
(٩) السبعة ٣٧٤، الإتحاف ٢/١٨٥، النشر ٢/٣٠٤، البحر ٥/٥٠٦، الحجة ٣٩١، التيسير ١٣٨.

إذا تجاوَزَ، فالمعنىٰ: أنهم يتجاوزون الحَدَّ في معاصي الله تعالىٰ. فأفْعَلَ هنا قاصرٌ. والباقون بفتحها اسمَ مفعولٍ مِنْ أَفْرَطْتُه، وفيه معنيان، أحدُهما: أنَّه مِنْ أَفْرطته خلفي، أي: تركتُه ونَسِيْتُه، حكى الفراء[1] أنَّ العرب تقول: أَفْرَطْتُ منهم ناساً، أي: خَلَّفْتُهم، والمعنىٰ: أنهم مَنْسِيُّون متروكون في النار. والثاني: أنه مِنْ أَفْرَطْتُه، أي: قَدَّمْتُه إلى كذا، وهو منقولٌ بالهمزة مِنْ فَرَط إلى كذا، أي: تقدَّم إليه، كذا قال الشيخ[2]، وأنشد للقطامي[3]:

٢٩٨٩ـ واسْتَعْجَلُوْنا وكانوا مِنْ صحابَتِنا   كما تَعَجَّلَ فُرَّاطٌ لِوُرَّادِ

فَجَعَلَ «فَرَط» قاصراً و«أفرط» منقولاً. وقال الزمخشري[4]: «بمعنى يتقدَّمون إلى النار، ويتعجَّلون إليها، مِنْ أَفْرَطْتُ فلاناً وفَرَطْتُه إذا قدَّمته إلى الماء»، فجعل فَعَل وأفْعَل بمعنىٰ، لا أن أَفْعل منقولٌ مِنْ فَعَل، والقولان محتملان، ومنه «الفَرَطُ»، أي: المتقدم. قال عليه السلام[5]: «أنا فَرَطُكم على الحوض»، أي: سابِقُكم. ومنه[6] «واجعله فَرَطاً وذُخْراً»، أي: متقدِّماً بالشفاعةِ وتثقيلِ الموازين.

وقرأ[7] أبو جعفر ـ في روايةٍ ـ «مُفَرِّطون» بتشديدِ الراءِ مكسورةً مِنْ

---

(١) معاني القرآن ٢/١٠٧.
(٢) البحر ٥/٥٠٦.
(٣) اللسان (فرط)، والمحرر ٨/٤٥٢.
(٤) الكشاف ٢/٤١٥.
(٥) رواه البخاري: الفتح كتاب الرقاق ١١/٤٦٣، ٥٣ باب في الحوض. ابن حنبل ١/٢٥٧.
(٦) رواه البخاري: الفتح كتاب الجنائز ٣/٢٠٣، ٦٥ باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، ابن ماجة كتاب الزهد ٢/١٤٤٠، ٣٦ باب ذكر الحوض.
(٧) الإتحاف ٢/١٨٥، البحر ٥/٥٠٦، القرطبي ١٠/١٢١، النشر ٢/٣٠٤.

فَرَّط في كذا: أي: قَصَّر، وفي روايةٍ: مفتوحةً، مِنْ فَرَّطته مُعَدَّىٰ بالتضعيفِ مِنْ فَرَط بالتخفيف، أي: تَقَدَّم وسَبَق.

وقرأ[١] عيسى بن عمر والحسن «لا جَرَمَ إنَّ لهم النارَ وإنهم» بكسرِ « إنَّ » فيهما على أنَّها جوابُ قسمٍ أَغْنَتْ عنه «لا جَرَم».

آ. (٦٣) قوله تعالىٰ: ﴿فهو وَلِيُّهم اليوم﴾: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، أي: فهو ناصرُهم، أو آتيةٍ، ويراد باليوم يومُ القيامة، هذا إذا عاد الضمير على « أُمَم » وهو الظاهر.

وجَوَّز الزمخشريُّ[٢] أن يعودَ على قريش، فيكونَ حكايةَ حالٍ في الحال لا ماضيةٍ ولا آتيةٍ، وجوَّز أن يكون عائداً على « أمم » ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ تقديره: فهو وَلِيُّ أمثالِهم اليومَ. واستبعده الشيخُ[٣]، وكأنَّ الذي حمله على ذلك قولُه «اليومَ» فإنه ظرفٌ حاليٌّ، وقد تقدَّم أنه على حكايةِ الحالِ الماضية أو الآتية[٤].

آ. (٦٤) قوله تعالىٰ: ﴿وهُدَىً ورحمةً﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنهما انتصبا على أنهما مفعولان مِنْ أجلهما، والناصبُ «أَنْزَلْنا»، ولَمَّا اتَّحد الفاعلُ في العِلَّة والمعلول وَصَل الفعلُ إليهما بنفسه، ولَمَّا لم يتَّحدْ في قوله: «وما أَنْزَلْنا إلاَّ لِتُبَيِّن»؛ لأنَّ فاعلَ الإنزالِ اللَّهُ، وفاعلَ التبيينِ الرسولُ/ وَصَلَ [٥٥٨/ب]

---

(١) البحر ٥/٥٠٦.

(٢) الكشاف ٢/٤١٦.

(٣) البحر ٥/٥٠٧.

(٤) ليس هذا وجهَ الاستبعاد من الشيخ؛ لأن الشيخ نفسه أقرَّ تقدير الحال الماضية أو الآتية، وإنما وجهُ الاستبعاد كما يقول «لاختلاف الضمائر من غير ضرورة تدعو إلى ذلك».

الفعلُ إلى العلةِ بالحرفِ فقيل: «إلا لتبيِّنَ»، أي: لِأَنْ تُبَيِّنَ، على أنَّ هذه اللامَ لا تَلْزَمُ من جهةٍ أخرى: وهي كونُ مجرورِها « أنْ ». وفيه خلافٌ في خصوصيةِ هذه المسألةِ.

وهذا معنى قولِ الزمخشري[1] فإنه قال: «معطوفان على محلِّ «لتبيِّنَ» إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعولٌ لهما، لأنَّهما فِعْلُ الذي أَنْزَلَ الكتابَ، ودخلت اللامُ على «لتبيِّنَ» لأنه فِعْلُ المخاطبِ لا فِعْلُ المُنَزِّلِ، وإنما ينتصِبُ مفعولاً له ما كان فعلَ الفاعلِ[2] الفعل المعلل». قال الشيخ[3]: «قوله «معطوفان على محل «لتبيِّنَ» ليس بصحيح؛ لأنَّ مَحَلَّه ليس نصباً فيُعطف منصوبٌ [عليه][4]، ألا ترى أنه لو نصبه لم يَجُزْ لاختلافِ الفاعل».

قلت: الزمخشريُّ لم يجعلِ النصبَ لأجل العطفِ على المحلِّ، إنما جَعَلَه بوصولِ الفعلِ إليهما لاتحادِ الفاعلِ كما صَرَّح به فيما حكَيْتُه عنه آنفاً، وإنما جَعَلَ العطفَ لأجل التشريكِ في العِلِّيَّةِ لا غير، يعني أنهما علتان، كما أنَّ «لتبيِّنَ» علةٌ. ولَئِنْ سَلَّمْنا أنه نُصِب عطفاً على المحلِّ فلا يَضُرُّ ذلك. قوله[5]: «لأنَّ محلَّه ليس نصباً» ممنوعٌ، وهذا ما لا خلافَ فيه: مِنْ أنَّ محلَّ الجارِّ والمجرورِ النصبُ لأنه فَضْلَةٌ، إلا أنْ يقومَ مقامَ مرفوعٍ، ألا ترى إلى تخريجِهم قولَه «وأرجلَكم»[6] في قراءة النصبِ على العطف على محلِّ

---

(١) الكشاف ٢/٤١٦.

(٢) الكشاف: فاعل.

(٣) البحر ٥/٥٠٧.

(٤) من البحر.

(٥) أي قول أبي حيان.

(٦) الآية ٦ من المائدة، والنصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

«برؤوسكم»، ويُجيزون «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً» على خلافٍ في ذلك، بالنسبة إلى القياسِ وعدمِه لا في أصلِ المسألة. وهذا بحثٌ حسنٌ تركه المَرْدُودُ عليه.

آ. (٦٦) **قوله تعالىٰ: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾**: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ مفسرةً للعِبْرة، كأنه قيل: كيف العِبْرة؟ فقيل: نُسْقيكم من بينِ فَرْثٍ ودمٍ لبناً خالصاً. ويجوز أن تكونَ خبراً لمبتدأ مضمر، والجملةُ جوابٌ لذلك السؤالِ، أي: هي، أي: العِبْرةُ نُسْقيكم، ويكون كقولهم[1]: تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أَنْ تَراه».

وقرأ[2] نافع وابنُ عامر وأبو بكر «نَسْقيكم» بفتح النون هنا وفي المؤمنين[3]. والباقون بضمِّها فيهما. واختلف الناس: هل سَقَى وأَسْقى لغتان[4] بمعنىً واحدٍ أم بينهما فرقٌ؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنىً، وأنشد جمعاً بين اللغتين[5]:

٢٩٩٠ــ سَقَىٰ قومي بني مَجْدٍ وأَسْقىٰ نُمَيْراً والقبائلَ من هلالِ

دعا للجميع بالسَّقْيِ والخِصْب. و«نُمَيْراً» هو المفعول الثاني، أي: ماءً نُمَيْراً. وقال أبو عبيد: «مَنْ سقىٰ الشَّفَةِ: سَقَى فقط، ومَنْ سقىٰ الشجرَ والأرضَ: أَسْقَىٰ، وللداعي لأرضٍ بالسُّقْيا وغيرها: أَسْقَىٰ فقط». وقال

---

(١) مجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٢) السبعة ٣٧٤، النشر ٢/٣٠٤، البحر ٥/٥٠٨، القرطبي ١٠/١٢٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ٢/١٨٦.

(٣) الآية ٢١.

(٤) الأصل: «لغتين» وهو سهو.

(٥) تقدم برقم (٤٩١).

الأزهري[1]: «العربُ تقول لكل ما كان من بطونِ الأنعام، ومن السماء، أو نهرٍ يجري: أَسْقَيْتُ، أي: جَعَلْتُ شِرْباً له وجَعَلْتُ له منه سُقْيا، فإذا كان للشَّفَة قالوا: سَقَىٰ، ولم يقولوا: أسقىٰ».

وقال الفارسي[2]: «سَقَيْتُه حتى رَوِيَ، وأَسْقَيْتُه نهراً، أي: جَعَلْتُه له شِرْباً». وقيل: سَقاه إذا ناوله الإناءَ ليشربَ منه، ولا يُقال مِنْ هذا: أَسْقاه.

وقرأ[3] أبو رجاء «يُسْقِيْكم» بضمِّ الياء من أسفلَ وفي فاعلِه وجهان، أحدُهما: هو الله تعالىٰ، الثاني: أنه ضميرُ النَّعَمِ المدلولُ عليه بالأنعام، أي: نَعَماً يُجْعَلُ لكم سُقْيا. وقُرىء[4] «تَسْقيكم» بفتح التاء من فوق[5]. قال ابن عطية[6]: «وهي ضعيفةٌ». قال الشيخ[7]: «وضَعْفُها عنده ـ والله أعلمُ ـ أنه أنَّثَ في «تَسْقِيْكم»، وذَكَّر في قوله «مما في بطونِه»، ولا ضَعْفَ مِنْ هذه الجهةِ؛ لأنَّ التذكيرَ والتأنيثَ باعتبارين». قلت: وضَعْفُها عنده من حيث المعنىٰ: وهو أنَّ المقصودَ الامتنانُ على الخَلْقِ فنسبةُ السَّقْيِ إلى اللَّهِ تعالى هو الملائِمُ، لا نِسْبتُه إلى الأنعام.

قوله: «ممَّا [في] بطونِهِ» يجوز أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض، وأن تكونَ لابتداءِ الغاية. وعاد الضميرُ هنا على الأنعام مفرداً مذكراً. قال

---

(١) تهذيب اللغة ٩/٢٢٨.
(٢) الحجة (خ) ٣/٣٣٢.
(٣) البحر ٥/٥٠٨.
(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، البحر ٥/٥٠٨، القرطبي ١٠/١٢٣، النشر ٢/٣٠٤.
(٥) الأصل: «أسفل» وهو سهو كما يبدو من المناقشة التالية.
(٦) المحرر ٨/٤٥٦.
(٧) البحر ٥/٥٠٨.

الزمخشري[١]: «ذكر سيبويه[٢] الأنعامَ في باب «ما لا ينصرف» في الأسماءِ المفردةِ الواردةِ على أَفْعال كقولهم: ثوبٌ أَكْياش[٣]، ولذلك رَجَع الضميرُ إليه مفرداً، وأمَّا «في بطونها»[٤] في سورة المؤمنين فلأنَّ معناه جمع. ويجوز أن يُقال في «الأنعام» وجهان، أحدهما: أن يكون تكسير «نَعَم» كأَجْبال في جَبَل، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع [كنَعَم][٥]، فإذا ذُكِّر فكما يُذَكَّرُ «نَعَم» في قوله[٦]:

٢٩٩١ـ في كل عام نَعَمٌ تَحْوُوْنَهُ
يُلْقِحُه قومٌ وتَنْتِجُونَهْ

وإذا أُنِّثَ ففيه وجهان: أنه تكسير «نَعَم»، وأنَّه في معنىٰ الجمع».

قال الشيخ[٧]: «أمَّا ما ذَكَره عن سيبويه ففي كتابه في: «هذا بابُ ما كان على مِثال مَفاعِل ومفاعِيل ما نصُّه[٨]: «وأمَّا أَجْمال وفُلُوس فإنها تَنْصَرِفُ وما أشبهها؛ لأنها ضارَعَتْ الواحد/ ألا ترىٰ أنك تقول: أَقْوال [٥٥٩/أ] وأقاويل، وأعراب وأعاريب وأَيْدٍ وأيادٍ، فهذه الأحرفُ تَخْرُج إلى مثال مفاعِل

---

(١) الكشاف ٤١٦/٢.
(٢) الكتاب ١٧/٢.
(٣) الأصل: «أسمال» وهو تحريف، والتصويب من الكتاب والكشاف والبحر. والأكياش: ضرب من برود اليمن.
(٤) الآية ٢١.
(٥) من الكشاف.
(٦) البيت لقيس بن حصين الحارثي وهو في الكتاب ٦٥/١، والخزانة ١٩٦/١، واللسان (نعم)، والعيني ٥٢٨/١.
(٧) البحر ٥٠٩/٥.
(٨) الكتاب ١٦/٢.

ومفاعيل[1]، كما يَخْرُج إليه الواحد إذا كُسِّر للجمع. وأمَّا مَفاعِل ومَفاعيل فلا يُكسَّرُ، فلا يَخْرُجُ[2] الجمعُ إلى بناءٍ غيرِ هذا؛ لأن هذا البناءَ هو الغايةُ، فلمَّا ضارَعَتِ الواحدَ صُرِفَتْ». ثم قال: «وكذلك الفُعُوْل لو كَسَّرْتَ مثل الفُلوس لِأَنْ تُجْمَعَ جميعاً لأَخْرَجْتَه إلى فَعائِل، كما تقول: جَدُود[3] وجَدائد ورَكوب وركائب، ولو فَعَلْتَ ذلك بمَفاعِل ومَفاعيل لم تجاوِزْ هذا البناءَ، ويُقَوِّي ذلك أنَّ بعضَ العربِ يقول: أُتِيٌّ[4] فَيَضُمُّ الألفَ. وأمَّا أَفْعَال فقد يقع للواحد، مِنَ العرب مَنْ يقول: هو الأنعام، قال الله عز وجل «نُسْقيكم ممَّا في بطونِهِ». وقال أبو الخطاب: «سَمِعْت مِنَ العرب مَنْ يقول: هذا ثوبٌ أكياش».

قال[5]: «والذي ذكر سيبويهِ هو الفرق بين مَفاعِل ومفاعِيل وبين أفعال وفُعول، وإن كان الجميعُ أبنيةً للجمع من حيث إنَّ مفاعِل ومفاعِيل لا يُجْمعان وأَفْعالاً وفُعولاً قد يَخْرُجان إلى بناءٍ يُشْبِه مَفاعِل أو مفاعيل، فلمّا كانا قد يَخْرُجان إلى ذلك انصرفا، ولم ينصَرِفْ مَفاعِل ومفاعيل لشِبْه ذَيْنك بالمفردِ؛ من حيث إنه يمكن جمعُهما وامتناعُ هذين من الجمع، ثم قَوِي شَبَهُهما بالمفرد بأنَّ بعض العرب يقول في أُتِيّ: «أُتِيّ» بضمِّ الهمزة، يعني أنه قد جاء نادراً فُعول من غير المصدرِ للمفرد، وبأنَّ بعضَ العربِ قد يُوْقِعُ أفعالاً للمفرد من حيث أفرد الضميرَ فيقول: «هو الأنعامُ»، وإنما يعني أنَّ ذلك[6] على سبيل المجاز؛ لأن الأنعامَ في

(١) إذا كُسِّر للجمع.
(٢) كذا في الأصل، وفي الكتاب والبحر: «فَيُخْرج» والمعنى واحد.
(٣) الجدود: النعجة التي قلَّ لبنها من غير بأس.
(٤) للواحد. والآتي: النهر يسوقه الرجل إلى أرضه.
(٥) أي أبو حيان.
(٦) كرَّر المؤلف في نسخة الأصل السطر السابق بعد قوله «أن ذلك».

معنى النَّعَم، والنَّعَمُ مفردٌ كما قال[1]:

٢٩٩٢ـ تَرَكْنا الخيلَ والنَّعَمَ المُفَدَّىٰ
وقلنا للنساءِ بها أقيمي

ولذلك قال سيبويه[2]: «وأمَّا أَفْعال فقد[3] يقع للواحد» فقوله «قد يقع للواحد» دليلٌ على أنه ليس ذلك بالوضْعِ، فقولُ الزمخشري[4] «أنه ذكره في الأسماء المفردة على أَفْعال» تحريفٌ في اللفظ، وفَهِمَ عن سيبويه ما لم يُرِدْه. ويَدُلُّ على ما قلناه أنَّ سيبويه حين ذَكَر أبنيةَ الأسماء المفردةِ نَصَّ على أنَّ أَفْعالاً ليس من أبنيتها. قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادةُ من بنات الثلاثة[5]: «وليس في الكلام أُفْعِيل ولا أَفْعَوْل ولا أُفْعال ولا أَفْعِيْل ولا أَفْعال، إلا أن تُكَسِّرَ عليه اسماً للجمع». قال[6]: «فهذا نصٌّ منه على أنَّ أَفْعالاً لا يكون في الأسماء المفردة».

قلتُ: الذي ذكره الزمخشريُّ هو ظاهرُ عبارةِ سيبويه وهو كافٍ في تسويغ عَوْد الضمير مفرداً، وإن كان أَفْعال قد يقع موقعَ الواحد مجازاً فإنَّ ذلك ليس بضائرٍ فيما نحن بصددِه، ولم يُحَرِّفْ لفظَه، ولم يَفْهَمْ عنه غيرَ مرادِه، لِما ذَكَرْتُه من هذا المعنىٰ الذي قَصَده.

وقيل: إنما ذَكَّر الضميرَ لأنه يعودُ على البعض وهو الإناث؛ لأنَّ الذكورَ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٦.
(٢) الكتاب ٢/١٧.
(٣) الأصل «قد».
(٤) الكتاب ٢/٣١٦.
(٥) الكتاب ٢/٣١٦.
(٦) أي أبو حيان.

لا أَلْبانَ لها، فكأنَّ العِبْرَة هي في بعض الأنعام. وقال الكسائي[1]: «أي في بطونِ ما ذُكِرَ». قال المبرد: «وهذا شائعٌ في القرآن، قال تعالىٰ: «إنَّ هذه تذكرةٌ فَمَنْ شاء ذَكَره»[2]، أي: ذَكَرَ هذا الشيءَ. وقال تعالىٰ: «فلمَّا رأى الشمسَ بازغةً قال: هذا ربِّي»[3]، أي: هذا الشيءُ الطالعُ، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازيِّ، لا يجوز: جاريتُك ذهب». قلت: وعلى ذلك خُرِّج قوله[4]:

٢٩٩٣ـ فيها خطوطٌ مِنْ سوادٍ وبَلَقْ
كأنه في الجِلْدِ تَوْلِيْعُ البَهَقْ

أي: كأنَّ المذكورَ. وقيل: جمعُ التكسير فيما لا يَعْقِل يُعامَل معاملةَ الجماعةِ ومعاملةَ الجمع، ففي هذه السورةِ اعتُبِر معنىٰ الجمع، وفي سورة المؤمنين[5] اعتُبر معنىٰ الجماعة، ومن الأولِ قولُ الشاعر[6]: / [٥٥٩/ب]

٢٩٩٤ـ مثل الفراخِ نُتِفَتْ حواصِلُهْ

وقيل: لأنه يَسُدُّ مَسَدَّه واحدٌ يُفْهِمُ الجمعَ، فإنه يَسُد مَسَدَّه «نَعَم»، و«نَعَم» يُفْهِم الجمعَ، ومثلُه قولُه[7]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٩.
(٢) الآية ١١ من عبس.
(٣) الآية ٧٨ من الأنعام.
(٤) تقدم برقم (٥٣٩).
(٥) الآية ٢١ «مما في بطونها».
(٦) لم أهتدِ إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، ٢/ ١٠٩، واللسان (نعم)، والمحرر ٨/ ٤٥٦، وثمة رواية «نَتَقَتْ»، أي سَمِنت. والحوصلة: أسفل البطن.
(٧) تقدم برقم (١٥٣٩).

٢٩٩٥ـ وطـابَ أَلْبـانُ الـلِّقـاحِ وبَـرَدْ

لأنه يَسُدُّ مَسَدَّها لَبَن، ومثلُه قولهم «هو أحسنُ الفتيان وأجملُه»، أي: أحسنُ فتىً، إلا أن هذا لا ينقاس عند سيبويه وأتباعِه.

وذكر أبو البقاء[1] ستةَ أوجهٍ، تقدَّم منها في غضون ما ذكرْتُه خمسةٌ. والسادس: أنه يعود على الفحل؛ لأن اللبن يكون مِنْ طَرْقِ الفحلِ الناقةَ، فأصلُ اللبنِ [ماءُ][2] الفحلِ قال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اللبن وإن نُسِب إلى الفحلِ فقد جَمَعَ البطون، وليس فحلُ الأنعام واحداً ولا للواحد بطونٌ. فإن قال: أراد الجنسَ فقد ذُكِر». يعني أنه قد تقدَّم أن التذكيرَ باعتبارِ جنسِ الأنعام فلا حاجة إلى تقدير عَوْدِه على « فَحْل » المرادِ به الجنسُ. قلت: وهذا القولُ نقله مكي[3] عن إسماعيل القاضي[4] ولم يُعْقِبْه بنكير.

قوله: «من بين فَرْثٍ» يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بالسَّقْي، على أنها لابتداءِ الغاية، فإن جَعَلْنا ما قبلها كذلك تَعَيَّن أن يكونَ مجرورُها بدلاً مِنْ مجرور « مِنْ » الأولىٰ؛ لئلا يتعلَّقَ عاملان متحدان لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحد وهو ممتنعٌ. وهو مِنْ بدلِ الاشتمالِ؛ لأن المكانَ مشتمِلٌ على ما حَلَّ فيه. وإن جعلْتَها للتبعيض هان الأمرُ.

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ « لَبَناً »؛ إذْ لو تأخَّرَتْ

---

(١) الإملاء ٢/٨٣.

(٢) من أبي البقاء.

(٣) المشكل ٢/١٨.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي، وُلِّيَ قضاء جانبي بغداد في خلافة المتوكل، له «معاني القرآن» كان ابن مجاهد يقول: «القاضي إسماعيل أعلم بالتصريف مني». توفي سنة ٢٨٢. انظر: البغية ١/٤٤٣.

لكانَتْ مع مجرورِها نعتاً له. قال الزمخشري[1]: «وإنما تقدَّم لأنه موضعُ العِبْرة، فهو قَمِنٌ بالتقديم».

الثالث: أنَّها مع مجرورِها حالٌ من الموصولِ قبلها.

والفَرْث: فُضالةُ ما يَبْقى مِنَ العَلَفِ في الكِرْش، وكثيفُ ما يبقى من الأكل في المَعِيّ. ويقال: فَرَثَ كَبِدَه، أي: فتَّتَها، وأَفْرث فلانٌ فلاناً: أوقعه في بَلِيَّةٍ تجري مجرى الفَرْث.

قوله: «لَبَناً» هو المفعولُ الثاني لنُسْقي. وقرىء[2] «سَيِّغاً» بتشديد الياء بزِنة «سَيِّد»، وتصريفُه كتصريفِه. وخَفَّفه عيسى بن عمر نحو: مَيْت وهَيْن. ولا يجوز أن يكون فَعْلاً؛ إذ كان يجب أن يكونَ «سَوْغاً» كقَوْل[3].

آ. (٦٧) **قوله تعالى:﴿ومن ثَمَرَاتِ النخيل﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلقٌ بمحذوف، فقدَّره الزمخشريُّ[4]: «ونُسْقيكم من ثمراتِ النخيل والأعناب، أي: مِنْ عصيرِها، وحُذِف لدلالةِ «نُسْقيكم» قبلَه عليه». قال: «وَتتَّخذون: بيانٌ وكَشْفٌ عن كيفية[5] الإسقاء». وقدَّره أبو البقاء[6]: «خَلَقَ لكم وجَعَل[7] لكم».

---

(١) الكشاف ٢/٤١٦.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٥١٠، المحتسب ٢/١١، الشواذ ٧٣، المحرر ٨/٤٥٧.

(٣) فلا موجب لقلب الواو ياء فتصحُّ الواو، وأما سَيْغ فهو فَيْل، وحُذفت العين قبل قلبها ياء وإدغام الياء في الياء.

(٤) الكشاف ٢/٤١٧.

(٥) الكشاف: كنه.

(٦) الإملاء ٢/٨٣.

(٧) الإملاء: أو جعل.

وما قدَّره الزمخشريُّ أَلْيَقُ، لا يُقال: لا حاجةَ إلى تقدير « نُسْقِيكم » بل قولُه «ومن ثمراتِ» عطفٌ على قولِه «ممَّا في بطونِه» فيكون عَطَفَ بعضَ متعلِّقاتِ الفعلِ الأولِ على بعضٍ، كما تقول: «سَقَيْتُ زيداً من اللبنِ ومن العسل» فلا يحتاج إلى تقديرِ فعلٍ قبل قولك «من العسل»، لا يُقال ذلك لأنَّ « نُسْقيكم » الملفوظَ به وقع تفسيراً لعِبْرة الأنعام فلا يَليقُ تَعَلُّق هذا به، لأنه ليس من العِبْرة المتعلقةِ بالأنعام. قال الشيخ[1]: «وقيل: متعلِّقٌ بـ « نُسْقيكم ». فيكونُ معطوفاً على «ممَّا في بُطونِه» أو بـ « نُسْقيكم » محذوفةً دلَّ عليها « نُسْقِيكم ». انتهى. ولم يُعْقِبْه بنكير، وفيه ما قَدَّمْتُه آنفاً.

الثاني: أنه متعلِّقٌ بـ « تَتَّخذون » و « منه » تكريرٌ للظرف توكيداً نحو: «زيدٌ في الدارِ فيها» قاله الزمخشريُّ[2]. وعلى هذا فالهاءُ في « منه » فيها ستةُ أوجهٍ: أحدها: أنها تعودُ على المضافِ المحذوفِ الذي هو العصيرُ، كما رَجَعَ في قوله «أوهم قائِلون»[3] إلى الأهلِ المحذوفِ. الثاني: أنها تعود على معنى الثمراتِ لأنها بمعنى الثَّمَر. الثالث: أنها تعودُ على النخيل. الرابع: أنها تعودُ على الجنس. الخامس: أنها تعودُ على البعض. السادس: أنها تعود على المذكور.

الثالث من الأوجهِ الأُوَلِ: أنه معطوفٌ على قولِه «في الأنعام»، فيكونُ في المعنى خبراً عن اسمِ « إنَّ » في قوله: «وإنَّ لكم في الأنعام لَعِبْرة»، التقدير: وإنّ لكم في الأنعام ومن ثمرات النخيل لَعِبْرَةً، ويكونُ قوله « تتخذون » بياناً وتفسيراً للعِبْرة كما وقع « نُسْقِيْكم » تفسيراً لها أيضاً.

---

(١) البحر ٥/٥١٠.

(٢) الكشاف ٢/٤١٧.

(٣) الآية ٤ من الأعراف «وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا بَياتاً أو هم قائِلون».

الرابع: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ فقدَّره الطبريُّ[1]: «ومن ثمراتِ النخيل ما تتَّخذون»/ قال الشيخ[2]: «وهو لا يجوزُ على مذهبِ البصريين». [٥٦٠/أ] قلت: وفيه نظر؛ لأنَّ له أن يقول: ليسَتْ «ما» هذه موصولةً، بل نكرةٌ موصوفةٌ، وجاز حَذْفُ الموصوفِ والصفةُ جملةٌ، لأن في الكلام «مِنْ»، ومتى كان في الكلام «مِنْ» اطَّرد الحذفُ نحو: «منا ظَعَنَ ومنا أقام» ولهذا نظَّره مكيٌّ[3] بقوله تعالى: «وما منَّا إلا له مقامٌ»[4]، أي: إلا مَنْ له مقام. قال: «فَحُذِفَتْ «مَنْ» لدلالةِ «مِنْ» عليها في قوله «وما مِنَّا». ولما قدَّر الزمخشري[5] الموصوفَ قدَّره: ثَمَرٌ تتخذون، ونظَّره بقول الشاعر[6]:

٢٩٩٦ـ يَـرْمي بكفَّيْ كان مِنْ أَرْمى البشر

تقديرُه: بكفَّيْ رجل، إلَّا أنَّ الحذفَ في البيت شاذٌّ لعدم «مِنْ»: ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجهَ قال[7]: «وقيل: هو صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: شيئاً تتخذون منه، بالنصب، أي: وإنَّ من ثمراتِ النخيل. وإن شئت «شيء» بالرفعِ بالابتداء، و«مِنْ ثمرات» خبرُه».

والسَّكَر: ـ بفتحتين ـ فيه أقوال، أحدها: أنه من أسماءِ الخمر، كقول الشاعر[8]:

---

(١) تفسير الطبري ١٤/١٣٣.

(٢) البحر ٥/٥١٠.

(٣) المشكل ٢/١٩.

(٤) الآية ١٦٤ من الصافات.

(٥) الكشاف ٢/٤١٧.

(٦) تقدم برقم (٢١٠٩).

(٧) الإملاء ٢/٨٣.

(٨) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١/٢٠٨، والقرطبي ١٠/١٢٨، وتفسير الماوردي ٢/٣٩٨. والمزاء: ضرب من النبيذ.

٢٩٩٧ـ بئس الصُّحاةُ وبئس الشَّرْبُ شَرْبُهُمُ
إذا جَرَىٰ فيهم المُزَّاءُ والسَّكَرُ

الثاني: أنه في الأصل مصدرٌ، ثم سُمِّي به الخمرُ. يقال: سَكِر يَسْكَرُ سُكْراً وسَكَراً، نحو: رَشِد يَرْشَدُ رُشْداً ورَشَداً.

قال الشاعر(١):

٢٩٩٨ـ وجاؤُوْنا بهم سَكَرٌ علينا فَأَجْلَىٰ اليومُ والسَّكْران صاحي

قاله الزمخشري(٢). الثالث: أنه اسمٌ للخَلِّ بلغةِ الحبشة(٣)، قاله ابن عباس. الرابع: أنه اسمٌ للعصير ما دام حُلْواً، كأنه سُمِّي بذلك لمآله لذلك لو تُرِكَ. الخامس: أنه اسمٌ للطُّعْم قاله أبو عبيدة(٤)، وأنشد(٥):

٢٩٩٩ـ جَعَلْتَ أعراضَ الكرامِ سَكَراً

أي: تتقلَّبُ بأعراضِهم. وقيل في البيت: إنه من الخمر، وإنه إذا انتهك أعراضَ الناسِ كأنه تَخَمَّر بها.

وقوله: «ورِزْقاً حَسَناً» يجوز أن يكونَ مِنْ عطف المغايِرات،

(١) البيت لغنيّ بن مالك العقيلي وهو في المشوف المعلم ١/٣٦٠، واللسان (سكر)، وشواهد الكشاف ٤/٤١٧. ورواه في اللسان «سُكُرٌ»، ثم قال: أراد «سُكْر». وأجلى بمعنى جلا أي: انكشف، يقول: جاؤونا غضاباً علينا ولكننا هزمناهم.
(٢) الكشاف ٢/٤١٧.
(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٠/١٢٨، ولم يرد في «لغات القبائل» لأبي عبيد.
(٤) المجاز ١/٣٦٣.
(٥) نسبه في المجاز لجندل، وروايته فيه:
جعلتَ عيبَ الأكرمين سَكَراً
وهو في القرطبي ١٠/١٢٩، واللسان (سكر)، ٥/٥١١.

وهو الظاهرُ. وفي التفسير: أنه كالزَّبيب والخَلِّ ونحوِ ذلك، وأن يكونَ من عطفِ الصفاتِ بعضِها على بعضٍ، أي: تتخذون منه ما يَجْمَعُ بين السَّكَرِ والرِّزْقِ الحسن كقوله[1]:

٣٠٠٠ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابن الهُمامِ ....

البيت.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿أن اتَّخِذي﴾**: يجوز أن تكونَ مفسِّرةً، وأن تكون مصدريةً. واستشكل بعضُهُم كونَها مفسرةً. قال: «لأنَّ الوَحْيَ هنا ليس فيه معنى القول؛ إذ هو إلهامٌ لا قولَ فيه». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القولَ لكلِّ شيءٍ بحسَبِهِ.

والنَّحْلُ: يذكَّر ويؤنَّثُ على قاعدةِ أسماء الأجناس. والتأنيثُ فيه لغةُ الحجاز[2]، وعليها جاء «أَنْ اتَّخِذي». وقرأ[3] ابن وثَّاب «النَحَل» فيُحتمل أن يكون لغةً مستقلةً، وأن يكونَ إتباعاً.

و «من الجبال» «مِنْ» فيه للتبعيض؛ إذ لا يتهيَّأُ لها ذلك في كلِّ جبلٍ ولا شجرٍ. وتقدَّم القولُ[4] في «يَعْرِشون»، ومَنْ قرأ بالكسر والفتح في الأعراف.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿ذُلُلاً﴾**: جمع ذَلُول. ويجوز أن تكونَ حالاً مِن السُّبُل، أي: ذَلَّلها لها اللَّهُ تعالى، كقوله: «هو الذي جَعَلَ لكم

---

(١) تقدم برقم (١٢١).

(٢) وهو ما اعتمده الفراء في المذكر والمؤنث ٨٥.

(٣) القرطبي ١٠/١٣٣، البحر ٥/٥١١.

(٤) انظر: الدر ٥/٤٤١. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر.

الأرضَ ذَلُولًا»(١)، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ « اسْلُكي »، أي: مطيعةً منقادةً. وفي التفسير المعنيان منقولان.

وانتصابُ « سُبُل » يجوز أن يكونَ على الظرفية، أي: فاسْلُكي ما أكلْتِ في سُبُلِ ربِّك، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النَّوْر(٢) ونحوه عَسَلاً، وأن يكونَ مفعولاً به، أي: اسْلكي الطرقَ التي أَفْهَمَكِ وعَلَّمَكِ في عَمَلِ العسل.

و« مِنْ » في «مِنْ كلِّ الثَّمَرات» يجوز أن تكونَ تبعيضيةً، وأن تكونَ للابتداء على معنىٰ: أنها تأكُلُ شيئاً ينزل من السماء شِبْهَ التَّرَنْجَبِيْن(٣) على وَرَق الشجر وثمارِها، لا أنها تأكلُ نَفْسَ الثمرات، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «يَخْرُج مِنْ بطونِها» التفاتٌ وإخبارٌ بذلك، ولو جاءَ على الكلام الأَوَّل لقيل: مِنْ بطونكِ. والهاء في/ « فيه » تعودُ على « شَراب »، [٥٦٠/ب] وهو الظاهرُ، وقيل: تعودُ على القرآن.

آ. (٧٠) قوله تعالىٰ: ﴿ لِكَيْلا ﴾: في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها لامُ التعليل، و« كي » بعدها مصدريةٌ ليس إلا، وهي ناصبةٌ بنفسِها للفعلِ بعدَها، وهي ومنصوبُها في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ باللام، واللامُ متعلقةٌ بـ « يُرَدُّ ». وقال الحوفيُّ: «إنها لامُ كي، وكي للتأكيد» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ اللامَ للتعليلِ و« كي » مصدريةٌ لا إشعارَ لها بالتعليل والحالةُ هذه، وأيضاً فعملُها مختلفٌ.

---

(١) الآية ١٥ من الملك.

(٢) ش: النور المرّ. والنَّوْر: الزهر.

(٣) شيء حلو يسقط على الشجر، انظر: اللسان (منن).

الثاني: أنها لامُ الصَّيْرورةِ.

قوله: «شيئاً» يجوز فيه التنازع؛ وذلك أنه تقدمه عامِلان: «يَعْلَمَ» و«عِلْمٍ». فعلىٰ رأيِ البصريين ــ وهو المختار ــ يكون منصوباً بـ«عِلْم»، وعلى رأيِ الكوفيين يكون منصوباً بـ«يَعْلم». وهو مردودٌ؛ إذ لو كان كذلك لأَضْمَرَ في الثاني، فكان يُقال: لكيلا يعلمَ بعد عِلْمٍ إياه شيئاً.

آ. (٧١) **قوله تعالىٰ: ﴿فهمْ فيه سَواءٌ﴾**: في هذه الجملةِ أوجهٌ، أحدُها: أنها على حَذْفِ أداةِ الاستفهام تقديرُه: أَفَهُمْ فيه سواءٌ، ومعناه النفيُ، أي: ليسوا مُسْتَوين فيه. الثاني: أنها إخبارٌ بالتساوي، بمعنى: أن ما تُطْعِمونه وتُلْبِسُونه لمماليككم إنما هو رِزْقِي أَجْرَيْتُه على أيديهم، فهم فيه سواءٌ. الثالث: قال أبو البقاء[1]: «إنها واقعةٌ موقعَ فعلٍ»، ثم جَوَّز في ذلك الفعلِ وَجْهَيْنِ، أحدهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النفي تقديرُه: فما الذين فُضِّلوا برادِّي رزقِهم على ما ملكَتْ أيمانُهم فيَسْتَوُوا. والثاني: أنه معطوفٌ على موضع «برادّي» فيكون مرفوعاً تقديرُه: فما الذين فُضِّلوا يَرُدُّون فما يَسْتَوُوْن.

وقرأ[2] أبو بكر «تَجْحَدُون» بالخطابِ مراعاةً لقولِه «بعضَكم»، والباقونَ بالغَيْبةِ مراعاةً لقولِه «فما الذين فُضِّلوا».

آ. (٧٢) **قوله تعالىٰ: ﴿وحَفَدَة﴾**: في «حَفَدَة» أوجهٌ. أظهرُها: أنه معطوفٌ على «بنين» بقيدِ كونِه من الأزواج، وفُسِّر هنا بأنه

---

(١) الإملاء ٢/٨٤. وعبارته «الجملة من المبتدأ والخبر هنا واقعة موقع الفعل والفاعل...».

(٢) السبعة ٣٧٤، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٦، البحر ٥/٥١٥، الحجة ٣٩٢.

أولادُ الأولادِ. الثاني: أنه مِنْ عطفِ الصفاتِ لشيءٍ واحدٍ، أي: جَعَل لكم بنينَ خَدَماً، والحَفَدَةُ: الخَدَمُ. الثالث: أنه منصوبٌ بـ « جَعَلَ » مقدرةً، وهذا عند مَنْ يُفَسِّر الحَفَدة بالأعوان[1] والأَصْهار، وإنما احتيج إلى تقدير « جَعَلَ » لأنَّ « جَعَلَ » الأولىٰ مقيدةٌ بالأزواج، والأعوانُ والأصهارُ ليسوا من الأزواج.

والحَفَدَةُ: جمع حافِد كخادِم وخَدَم. وفيهم للمفسرين أقوالٌ كثيرةٌ، واشتقاقُهم مِنْ قولِهم: حَفَد يَحْفِد حَفْداً وحُفوداً وحَفَداناً، أي: أسرع في الطاعة. وفي الحديث[2]: «وإليك نَسْعَىٰ ونَحْفِدُ»، أي: نُسْرِع في طاعتِك. قال الأعشىٰ[3]:

٣٠٠١ـ كَلَّفْتُ مجهولَها نُوْقاً يَمانيةً إذا الحُداة على أَكْسائها حَفَدُوا

وقال الآخر[4]:

٣٠٠٢ـ حَفَدَ الولائدُ حولَهُنَّ وأَسْلَمَتْ بأكفِّهنَّ أَزِمَّةَ الأَجْمالِ

ويستعمل « حَفَدَ » أيضاً متعدياً. يقال: حَفَدَني فهو حافِدٌ، وأُنْشِد[5]:

٣٠٠٣ـ يَحْفِدون الضيفَ في أبياتِهِمْ كَرَماً ذلك منهم غيرَ ذُلّْ

---

(١) العين في الأصل غير واضحة. وفي (ش): الإخوان.

(٢) قطعة من قنوت عمر في صلاة الفجر. انظر: المغني والشرح الكبير ١/٧٨٦.

(٣) ليس في ديوانه، ونسبه الماوردي في تفسيره ٢/٤٠٢ إلى الراعي، وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٠/١٤٣، والمحرر ٨/٤٦٨. والأكساء: ج كُسْيٍ وهو مؤخر العجز. وقوله «حَفَدوا» ضبطه في الأصل بكسر الفاء ولم أجده، لعله سهو.

(٤) البيت لجميل وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٠/١٤٣، واللسان (حفد)، والمجاز ١/٣٦٤، والمحرر ٨/٤٦٧. ونسبه أبو عبيد في غريب الحديث ٣/٣٧٤ إلى الأخطل، وليس في ديوانه.

(٥) البيت لطرفة وليس في ديوانه، وهو في تفسير الماوردي ٢/٤٠٢، والبحر ٥/٥٠٠.

وحكى أبو عبيدة[1] أنه يقال: «أَحْفَدَ» رباعياً. وقال بعضهم: «الحَفَدَةُ: الأَصْهار، وأنشد[2]:

٣٠٠٤ـ فلو أنَّ نفسي طاوَعَتْني لأصبحَتْ ... لها حَفَدٌ ممَّا يُعَدُّ كثيرُ

ولكنها نَفْسٌ عليَّ أَبِيَّةٌ ... عَيُوفٌ لإصهارِ اللِّئامِ قَذُوْرُ

ويقال: سيفٌ مُحْتَفِدٌ، أي: سريعُ القطع. وقال الأصمعيُّ: «أصلُ الحَفْدِ: مقارَبَةُ الخَطْوِ».

و «مِنْ» في «من الطيبات» للتبعيض.

آ. (٧٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ شيئاً ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ، أي: لا يَمْلِكُ لهم مِلْكاً، أي: شيئاً من المِلْك. والثاني: أنه بدلٌ مِنْ «رِزْقاً»، أي: لا يَمْلِكُ لهم شيئاً. وهذا غيرُ مفيدٍ؛ إذ من المعلومِ أنَّ الرزقَ شيءٌ من الأشياء، ويؤيِّد ذلك: أنَّ البدلَ يأتي لأحدِ معنيين: البيانِ أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيانٌ؛ لأنه أعمُّ، ولا تأكيدَ. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «رِزْقاً» على أنه اسمُ مصدرٍ، واسمُ المصدرِ يعمل عملَ المصدرِ على خلافٍ في ذلك.

ونقل مكيٌّ[3] أن اسمَ المصدرِ لا يعملُ عند البصريين إلا في شعرٍ[4].

[٥٦١/أ] قلت: وقد اختلفتِ النقلةُ/ عن البصريين: فمنهم مَنْ نَقَلَ المَنْعَ، ومنهم مَنْ

(١) ليس في المجاز، ولعله أبو عبيد فقد حكى هذه اللغة في غريب الحديث ٣/٣٧٥.

(٢) البيت لجميل. وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠/١٤٤، واللسان (حفد)، والبحر ٥/٥٠٠.

(٣) المشكل ٢/٢٠.

(٤) انظر: المساعد ٢/٢٣٩.

نَقَلَ الجوازَ. وقد ذكر الفارسيُّ[1] انتصابَه بـ «رِزْقاً» كما تقدَّم. ورَدَّ عليه ابنُ الطَّراوة بأن الرِّزْقَ اسم المرزوق كالرِّعْيِ والطِّحْن. ورُدَّ على ابنِ الطراوة: بأنَّ الرِّزْقَ بالكسرِ أيضاً مصدرٌ، وقد سُمِعَ فيه ذلك. قلت: فظاهرُ هذا أنه مصدرٌ بنفسِه لا اسمُ مصدرٍ.

وقوله: «من السموات» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بـ« يملك »، وذلك على الإعرابين الأوَّلَيْنِ في نصبِ « شيئاً ». الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ« رزقاً ». الثالث: أن يتعلَّقَ بنفس « رِزْقاً » إن جعلناه مصدراً. وقال ابن عطية[2]: ـ بعد أن ذكر إعمالَ المصدرِ منوَّناً ـ «والمصدرُ يعمل مضافاً باتفاق؛ لأنه في تقديرِ الانفصالِ، ولا يَعْمل إذا دخله الألفُ واللام؛ لأنه قد تَوَغَّل في حالِ الأسماءِ، وبَعُد عن الفعليَّة، وتقدير الانفصالِ في الإضافةِ حَسَّنَ عملَه، وقد جاء عاملاً مع الألف واللام في قول الشَّاعر[3]:

٣٠٠٥ـ ضعيفُ النكايةِ أعداءَه ....

[وقوله][4]:

٣٠٠٦ـ .... فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

(١) الإيضاح العضدي ١/١٥٥.

(٢) المحرر ٨/٤٧١.

(٣) تقدم برقم (٢٦٩٧).

(٤) تمامه:

لقد عَلِمَتْ أُولي المُغيرةِ أنني لَحِقْتُ ....

وهو للمرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي، وهو في الكتاب ١/٩٩، وابن يعيش ٦/٩، والخزانة ٣/٤٣٩، والهمع ٢/٩٢، والدرر ٢/١٢٥.

قال الشيخ[1]: «أمَّا قولُه « باتفاق »: إن عَنَىٰ من البصريين فصحيحٌ، وإن عَنَىٰ مِنَ النحويين فليس بصحيحٍ؛ إذ قد ذهب بعضُهم إلى أنه لا يعمل. فإن وُجِد بعده منصوبٌ أو مرفوعٌ قَدَّر له عاملاً. وأمَّا قولُه «في تقدير الانفصال» فليس كذلك؛ لئلا تكون إضافتُه غيرَ محضةٍ، كما قال به ابن الطراوة وابن بَرْهان[2]. ومذهبُهما فاسدٌ؛ لأنَّ هذا المصدرَ قد نُعِتَ وأُكِّد بالمعرفة[3]. وقوله «لا يعمل» إلى آخره ناقَضَه بقولِه «وقد جاء عاملاً» إلى آخرِه.

قلت: فغايةُ ما في هذا أنه نحا إلى أقوالٍ قال بها غيرُه. وأمَّا المناقضةُ فليست صحيحةً؛ لأنه عَنَىٰ أولاً أنه لا يَعْمل في السَّعَة، وثانياً أنه قد جاء عاملاً في الضرورة، ولذلك قيَّده فقال: «في قول الشاعر».

قوله: «ولا يَسْتطيعون» يجوز في الجملة وجهان: العطفُ على صلةِ « ما »، والإِخبارُ عنهم بنفيِ الاستطاعةِ على سبيلِ الاستئنافِ، ويكون قد جَمَع الضميرَ العائدَ على « ما » باعتبارِ معناها؛ إذ المرادُ بذلك آلهتُهم، ويجوز أن يكونَ الضميرُ عائداً على العابدين.

آ. (٧٥) قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاه﴾: يجوزُ في « مَنْ » هذه أن

---

(١) البحر ٥/٥١٦.

(٢) عبد الواحد بن علي، صاحب العربية واللغة، قرأ على عبد السلام البصري وابن بطة، مات سنة ٤٥٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٢٠.

(٣) معروف أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً، والإضافة المحضة تفيده، فإذا كانت غير محضةٍ فهي في تقدير الانفصال، نحو: حَسَنُ الوجه، أي: حسنٌ وجهُه، فإذا كانت إضافةُ المصدر غيرَ مَحْضةٍ فكيف جاز أن يُنْعَتَ ويؤكَّد بالمعرفة؟ نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً الشديدِ.

تكونَ موصولةً، وأن تكونَ موصوفةً. واختاره الزمخشري[1] قال: «كأنه قيل: وحُرّاً رَزَقْناه، ليطابقَ عَبْداً». ومحلُّها النصبُ عطفاً على «عبداً». وقد تقدَّم الكلامُ[2] في المَثَلِ الواقعِ بعد «ضَرَبَ».

قوله: «سِرّاً وجَهْراً» يجوز أن يكونَ منصوباً على المصدر، أي: إنفاقَ سِرٍّ وجَهْر، ويجوز أن يكونَ حالاً.

قوله: «هل يَسْتَوُوْن» إنما جُمِعَ الضميرُ وإن تَقَدَّمَه اثنان؛ لأنَّ المرادَ جنسُ العبيدِ والأحرارِ المدلولِ عليهما بعبد وبمَنْ رَزَقْناه. وقيل: على الأغنياءِ والفقراءِ المدلولِ عليهما بهما أيضاً. وقيل: اعتباراً بمعنى «مَنْ» فإنَّ معناها جمعٌ، راعىٰ معناها بعد أن راعَىٰ لفظَها.

قوله: «وأنتم لا تَعْلمون»[3] حُذِفَ مفعولُ العِلْمِ اختصاراً أو اقتصاراً.

آ. (٧٦): والكَلُّ: الثقيل، والكَلُّ: العِيال، والجمع: كُلُول. والكَلُّ: مَنْ لا وَلَدَ له ولا والدَ، والكَلُّ أيضاً: اليتيم، سُمِّي بذلك لثِقْلِه على كافِلِه. قال الشاعر[4]:

٣٠٠٧ـ أَكُولٌ لِمالِ الكَلِّ قبل شبابِه
إذا كان عَظْمُ الكَلِّ غيرَ شديدِ

قوله: «أينما يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ» شرطٌ وجزاؤه. وقرأ[5] ابنُ مسعودٍ

---

(١) الكشاف ٢/٤٢٠.

(٢) انظر: الورقة ٥٣٦ أ.

(٣) عاد إلى الآية ٧٤.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (كلل)، والمحرر ٨/٤٧٧، والقرطبي ١٠/١٤٩.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١١، البحر ٥/٥٢٠، الشواذ ٧٣.

وابن وثاب وعلقمةُ « يُوَجِّهْ » بهاءٍ ساكنة للجزم. وفي فاعلِه وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الباري تعالى، ومفعولُه محذوفٌ، تقديرُه كقراءةِ العامة. والثاني: أنه ضميرُ الأبكم، ويكون « يُوَجِّه » لازماً بمعنى تَوَجَّه، يقال: وَجَّه وتَوَجَّه بمعنى.

وقرأ علقمةُ أيضاً وطلحةُ كذلك، إلا أنه بضم الهاء، وفيها أوجهٌ، أحدها: أنَّ « أينما » ليست هنا شرطيةً و« يُوَجِّهُ » خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: [٥٦١/ب] أينما هو يُوَجِّهُ، أي: الله تعالى، والمفعولُ محذوفٌ/ أيضاً، وحُذِفَتْ الياءُ مِنْ « لا يَأْتِ » تخفيفاً، كما حُذِفَتْ في قوله «يوم يأتِ»(١) و«إذا يَسْرِ»(٢). ورُدَّ هذا بأن « أينما » إما شرط أو استفهام فقط، والاستفهام هنا غير لائق. والثاني: أنَّ لامَ الكلمةِ حُذِفَتْ تخفيفاً لأجلِ التضعيفِ، وهذه الهاءُ هي هاءُ الضمير فلم يُحِلَّها جزم. ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرازي.

الثالث: أن « أينما » أُهْمِلَتْ حَمْلاً على « إذا » لما بينهما من الأُخُوَّة في الشرط(٣)، كما حُمِلَتْ « إذا » عليها في الجزم في نفسِ المواضع، وحُذِفت الياءُ مِنْ « يَأْتِ » تخفيفاً أو جزماً على التوهم، ويكون « يُوَجِّهُ » لازماً بمعنى يَتَوَجَّه كما تقدَّم.

[وقرأ عبدُ الله أيضاً](٤). وقال أبو حاتم(٥) ـ وقد حكى هذه القراءة(٦) ـ «هذه ضعيفةٌ؛ لأنَّ الجزمَ لازمٌ» وكأنه لم يعرف توجيهَها.

---

(١) «يوم يأتِ لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلا بإذنه» الآية ١٠٥ من هود. وانظر: الدر ٣٨٧/٦.

(٢) «والليل إذا يسر» الآية ٤ من الفجر.

(٣) ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٥٢/٥.

(٤) ما بين معقوفين لعله مقحم في الأصل، فهو لم يذكر قراءة، وكذا في النسخ. وقد تقدمت قراءة عبد الله بن مسعود في أول الآية: يُوَجِّهْ.

(٥) انظر: البحر ٥٢٠/٥. (٦) أي قراءة علقمة «يُوَجِّهُ».

وقرأ علقمةُ وطلحةُ أيضاً « يُوَجَّهْ » بهاءٍ واحدة ساكنةٍ للجزم والفعلُ مبنيٌّ للمفعولِ، وهي واضحةٌ.

وقرأ ابن مسعود أيضاً « تُوَجِّهْـه » كالعامَّةِ، إلا أنه بتاء الخطاب وفيه التفاتٌ.

وفي الكلام حَذْفٌ، وهو حَذْفُ المقابلِ لقوله «أحدُهُما أبكمُ» كأنه قيل: والآخرُ ناطِقٌ متصرفٌ في مالِه، وهو خفيفٌ على مولاه، أينما يُوَجِّهْهُ يأتِ بخيرٍ. ودَلَّ على ذلك قولُه: «هل يَسْتوي هو ومَن يَأْمُرُ بالعدلِ».

ونَقَل أبو البقاء[1] أنه قُرِىء «أينما تَوَجَّهَ» فعلاً ماضياً، فاعلُه ضميرُ الأبكم.

وقوله: «ومَنْ يَأْمُرُ» الراجحُ أَنْ يكونَ مرفوعاً عطفاً على الضميرِ المرفوعِ في « يَسْتَوِي »، وسَوَّغَه الفصلُ بالضمير. والنصبُ على المعيَّة مرجوحٌ. «وهو على صراطٍ» الجملةُ: إمَّا استئنافٌ أو حالٌ.

آ. (٧٧) **قوله تعالىٰ: ﴿أو هو أقربُ﴾**: ، أي: أو أَمْرٌ، فالضميرُ للأمر، والتقدير: أو أمرُ الساعةِ أقربُ من لَمْحِ البصر.

آ. (٧٨) **قوله تعالىٰ: ﴿لا تعلمون شيئاً﴾**: الجملةُ حالٌ مِنْ مفعول « أَخْرجكم »، أي: أخرجكم غيرَ عالِمين. و « شيئاً » إمَّا مصدرٌ، أي: شيئاً من العلم، وإمَّا مفعولٌ به. والعِلْمُ هنا العِرْفان. وقد تقدَّم الكلامُ في « أمَّهاتكم » في النساء[2].

---

(١) الإملاء ٢/٨٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٦٣٩.

قوله: «وجَعَلَ» يجوز أن يكونَ معطوفاً على «أَخْرجكم» فيكونَ داخلاً فيما أَخْبر به عن المبتدأ، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً.

والأَفْئِدَةُ: جمعُ «فؤاد» وقد تقدَّم[1]. وقال الرازي: «إنما جُمِع جَمْعَ قِلَّة؛ لأنَّ أكثرَ الناسِ مشغولون بأفعالٍ بهيمية فكأنهم لا فؤادَ لهم». وقال الزمخشري[2]: «إنه من الجموع التي استُعْمِلت للقلة والكثرة، ولم يُسمع فيها غيرُ القلة، نحو: «شُسُوع»[3] فإنها للكثرة، ويستعمل في القِلة، ولم يُسْمَعْ غيرُ شُسُوع». كذا قال، وفيه نظر. سُمِع منهم «أَشْسَاع» فكان ينبغي أن يقول: غَلَبَ شُسُوع.

آ. (٧٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ما يُمْسِكُهُنَّ﴾**: يجوز أن تكون الجملةُ حالاً من الضمير المستتر في «مُسَخَّراتٍ»، ويجوز أن تكونَ من «الطير»، ويجوز أن تكونَ مستأنفةً.

آ. (٨٠) **قوله تعالىٰ: ﴿سَكَناً﴾**: يجوز أن يكونَ مفعولاً أولَ، على أنَّ الجَعْلَ تصييرٌ، والمفعولُ الثاني أحدُ الجارَّيْنِ قبله. ويجوز أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى الخَلْقِ فيتعدَّىٰ لواحدٍ. وإنما وَحَّد السَّكن لأنه بمعنى ما تَسْكُنُون فيه، قاله أبو البقاء[4]. وقد يُقال: إنه في الأصل مصدرٌ، وإليه ذهب ابن عطية[5] فتوحيدُه واضحٌ. إلا أنَّ الشيخ[6] منع كونَه مصدراً، ولم يذكر

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/١١٠.
(٢) الكشاف ٢/٤٢٢.
(٣) شِسْعُ النَّعْل: قِبالها الذي يُشَدُّ إلى السَّيْر.
(٤) الإملاء ٢/٨٤.
(٥) المحرر ٨/٤٨١.
(٦) البحر ٥/٥٢٣.

وَجْهَ المنعِ، وكأنه اعتمد على قولِ أهل اللغة أن «السَّكَن» فَعَل بمعنى مَفْعول كالقَبَضِ والنَّقَض بمعنى المقبوض والمنقوض، وأنشد الفراء[١]:

٣٠٠٨ـ جاء الشتاءُ ولَمَّا أتخِذْ سَكَناً
يا ويحَ نفسي مِنْ حَفْرِ القراميصِ

قوله: «يَوْمَ ظَعْنِكم» قرأ[٢] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو بفتح العين؛ والباقون بإسكانها، وهما لغتان بمعنىً كالنَّهْر والنَّهَر. وزعم بعضُهم أن الأصلَ الفتحُ، والسكونُ تخفيفٌ لأجلِ حرفِ الحلق كالشَّعْر في الشعَر.

قوله: «أثاثاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ عطفاً على «بُيوتاً»، أي: وجَعَلَ لكم من أصوافِها أثاثاً، وعلى هذا فيكونُ قد عطف مجروراً على مجرور ومنصوباً على منصوبٍ، ولا فَصْلَ هنا بين حرفِ العطفِ والمعطوف حينئذٍ. وقال أبو البقاء[٣]: «وقد فُصِلَ بينه وبين حرفِ العطفِ بالجارِّ والمجرور وهو قولُه «ومن أصوافِها»، وهو ليس بفصلٍ مستقبَحٍ كما زعم في «الإيضاح»[٤]؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ مفعول، وتقديمُ/ مفعولٍ على مفعولٍ قياسٌ». وفيه نظرٌ؛ لِما عَرَفْتَ من أنه عَطْفُ مجرورٍ على مثلِه ومنصوبٍ على مثله. [٥٦٢/أ]

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ، ويكون قد عَطَفَ مجروراً على مثلِه، تقديرُه: وجَعَل لكم مِنْ جلودِ الأنعام ومِنْ أصوافِها وأوبارِها وأشعارِها بيوتاً

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (قرمص)، والبحر ٥/٥٢٣. والقِرْماص: حفرة يستدفىء فيها الإنسان من البرد.

(٢) السبعة ٣٧٥، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٧، البحر ٥/٥٢٣، الحجة ٣٩٣.

(٣) الإملاء ٢/٨٤.

(٤) وهو للفارسي، ولم أجد هذا القول في «الإيضاح».

حالَ كونِها أثاثاً، فَفَصَل بالمفعول بين المتعـاطفين. وليس المعنىٰ على هذا، إنما هو على الأول.

وقوله: «كَلَمْـحِ البَصَر»[1]: اللَّمْـحُ مصدرُ لَمَـحَ يَلْمَـح لَمْحاً ولَمَحاناً، أي: أَبْصَـرَ بسرعـة. وقيل: أصلُه من لَمْـحِ البـرق، وقولهم «لأُرِيَنَّـك لَمْحـاً باصراً»[2]، أي: أمراً واضحاً.

وقوله «في جَوِّ السماء»[3]: الجَوُّ: الهواء، وهو ما بين السماءِ والأرض. قال[4]

٣٠٠٩ـ فلستَ لإنْـسـيٍّ ولـكن لِـمَـلْأَكٍ تَنَـزَّلَ مِنْ جَـوِّ السمـاء يَصُـوبُ

وقيل: الجَوُّ مـا يلي الأرضَ في سَمْتِ العُلُوِّ، واللُّوح والسُّكاك[5] أبعـدُ منه.

وقـوله: «ظَعْنِكم» مصـدرُ ظَعَن، أي: ارْتَحَلَ، والـظَّعِيْنَـةُ الهَـوْدَجُ فيـه المرأةُ، وإلا فهو مَحْمَلٌ، ثم كَثُرحتى قيل للمرأة: ظَعينة.

وقـال أهل اللغـة: الأصوافُ للضَّـأْن، والأَوْبار للإِبِل، والشَّعْـر للمَعِـز. والأثـاث: مَتاعُ البيت إذا كـان كثيراً. وأصلُه مِنْ أثَّ الشعـرُ والنَّباتُ إذا كَثُفـا وتكاثرا. قال امرؤ القيس[6]:

---

(١) عاد إلى الآية ٧٧.

(٢) انظر: اللسان (لمح).

(٣) في الآية ٧٩.

(٤) تقدم برقم (٢٢٧).

(٥) اللوح والسُّكاك: الهواء بين السماء والأرض.

(٦) تقدم برقم (١٧٤٦).

٣٠١٠ــ وفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كقِنْــوِ النخلةِ المُتَعَثْكِـلِ

ونسـاء أَثائِثُ، أي: كثيـراتُ اللحمِ، كأنَّ عليهن أثـاثاً، وَتَـأَثَّث فلانٌ: كَثُر أثاثُه. وقال الزمخشري[١]: «الأثاث ما جَـدَّ مِنْ فَرْشِ البيت، والخُـرْثِيُّ: ما قَدُم منها»، وأنشد[٢]:

٣٠١١ــ تـقــادَم العـهــدُ مِنْ أُمِّ الــولـيــد بنــا
دَهْــراً وصــار أثــاثُ البيـتِ خُــرْثِيَّــا

وهل له واحدٌ من لفظه[٣]؟ فقـال الفراء: لا. وقـال أبو زيـد: «واحده: أَثاثَةٌ، وجمعُه في القلَّة «أثِثَّة، كبَتـات[٤] وأَبِتَّة». قـال الشيـخ[٥]: «وفي الكثير على «أُثُثٍ». وفيه نظر؛ لأنَّ[٦] فَعـالاً المُضَعَّف يلزمُ جَمْعُه على أفْعِلَة في القلة والكثـرة، ولا يُجْمـع على فُعُل إلا في لفـظتين شَـذَّتـا، وهمـا: عُنُن وحُجُـج جمـع عِنـان[٧] وحِجـاج[٨]، وقـد نصَّ النحـاة على مَنْـع القيــاس عليهمـا، فـلا يجوز: زِمـام وزُمُم بل أَزِمَّـة. وقـال الخليـل: «الأَثـاثُ والمَتـاع واحـدٌ، وجُمِـع بينهما لاختلافِ لَفْظَيْهما كقوله[٩]:

---

(١) الكشاف ٢/٥٢١ في تفسيره لقوله تعالى: «هم أحسنُ أثاثاً».
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٦٤.
(٣) انظر: اللسان «أثث».
(٤) البتات: متاع البيت.
(٥) البحر ٥/٥١٨.
(٦) انظر: شرح الشافية ٢/١٢٦، وحكم فَعال هو حكم فِعال.
(٧) عِنان اللجام: السَّير الذي تُمسك به الدابَّة. وهذا الجمـع نادر والكثير أعِنَّة. انـظر: اللسان (عنن).
(٨) الحجاج: بالكسر والفتـح: العظم المستدير حول العين. انظر: اللسان (حجـج).
(٩) تقـدم بـرقـم (٤٦٥).

٣٠١٢ـ . . . . وألْفَىٰ قـولَهـا كَـذِبـاً ومَيْنـا

[وقوله][1]:

٣٠١٣ـ . . . .

. . . . أتىٰ مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

آ. (٨١) **قوله تعالىٰ: ﴿أكْناناً﴾**: جمع «كِنّ» وهو ما حَفِظ مِن الريح والمطرِ، وهو في الجبل: الغار.

قوله: «تَقِيْكم الحَرَّ» قيل: حُذِف المعطوفُ لفَهْمِ المعنى، أي: والبَردَ كقوله[2]:

٣٠١٤ـ كأنَّ الحصى مِنْ خلفِها وأمـامِها إذا نَجَلَتْـه رِجْلُها خَـذْفُ أَعْسرا

أي: ويدُها، وقيل: لا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ بلادَهم حارَّة. وقال الزجاج[3]: «اقتصر على ذِكْر الحرِّ؛ لأنَّ ما يقيه يَقي البردَ». وفيه نظرٌ للاحتياجِ إلى زيادةٍ كثيرةٍ لوقاية البرد.

قوله: «كذلك يُتِمُّ»، أي: مِثْلَ ذلك الإتمامِ السابقِ يُتِمُّ نعمتَه عليكم في المستقبل. وقرأ[4] ابن عباس: «تَتِمُّ» بفتح التاءِ الأولىٰ، «نِعْمَتُـه» بالرفع على الفاعلية. وقرأ[5] أيضاً «نِعَمـه» جمع «نعمة» مضافةً لضميرِ الله تعالىٰ. وعنه[6]: «لعلكم تَسْلَمُوْن» بفتح التاءِ واللامِ مضارع «سَلِم» من

(١) تقدم برقم (٤٦٦). (٢) تقدم برقم (٦٨٨).
(٣) معاني القرآن ٣/٢١٥.
(٤) البحر ٥/٥٢٤، القرطبي ١٠/١٦١.
(٥) البحر ٥/٥٢٤.
(٦) البحر ٥/٥٢٤، القرطبي ١٠/١٦١.

السَّلامة، وهو مناسبٌ لقولِه «تَقِيْكم بَأْسَكم»؛ فإنَّ المرادَ به الدُّروعُ الملبوسةُ في الحرب.

آ. (٨٢) **قوله تعالىٰ: ﴿فإنْ تَولَّوا﴾**: يجوز أن يكونَ ماضياً، ويكون التفاتاً مِن الخطاب المتقدِّم، وأن يكونَ مضارعاً، والأصل: تَتَولَّوا بتاءَيْن، فحذف نحو: «تَنَزَّلُ»(١) و«تَذَكَّرون»(٢)، ولا التفاتَ على هذا بل هو جارٍ على الخطابِ السابق.

قوله: «فإنَّما عليك البلاغُ» هو جوابُ الشرط، وفي الحقيقة جوابُ الشرطِ محذوفٌ، أي: فأنتَ معذورٌ، وإنما ذلك على إقامةِ السببِ مُقامَ المسبب؛ وذلك لأنَّ تبليغَه سببٌ في عُذْرِه، فَأُقيم السببُ مُقامَ المُسَبَّب.

آ. (٨٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ثم يُنْكرونها﴾**: جِيْءَ بـ «ثُمَّ» هنا للدلالةِ على أنَّ إنكارَهم أمرٌ مستبعدٌ بعد حصولِ المعرفة؛ لأنَّ مَنْ عَرَفَ النعمة حَقُّه أن يَعْتَرِفَ لا أَنْ يُنْكِرَ.

آ. (٨٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ويومَ نَبْعَثُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بإضمارِ اذكر. الثاني: بإضمارِ «خَوِّفْهم». الثالث: تقديره(٣): ويوم نَبْعَثُ وقعوا في أمرٍ عظيم. الرابع: أنه معطوفٌ على ظرفٍ محذوف، أي: ينكرونها اليومَ ويوم نَبْعَثُ.

/ قوله: «ثم لا يُؤْذَنُ» قال الزمخشري(٤): «فإن قلتَ: ما معنىٰ «ثم» [٥٦٢/ب]

---

(١) الآية ٤ من سورة القدر.

(٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٤) الكشاف ٢/٤٢٣.

هـذه؟ قلت: معنـاه أنهم يُمَنَّوْن بعـد شهـادةِ الأنبيـاء بمـا هـو أَطَمُّ منـه(١)، وهـو أنهم يُمْنَعُون الكـلام، فلا يُـؤْذَنُ لهم في إلقاءِ مَعْـذرةٍ ولا إدلاءٍ بحجةٍ». انتهىٰ. ومفعولُ الإذنِ محـذوفٌ، أي: لا يُـؤْذَنُ لهم في الكـلامِ، كمـا قـالـه الزمخشري، أو: في الرجوعِ إلى الدنيا.

قوله: «ولاهم يُسْتَعْتَبُون»، أي: لا تُزال عُتْباهم، وهي ما يُعْتَبُـون عليها ويُـلامون. يقـال: اسْتَعْتَبْتُ فلانـاً بمعنىٰ أَعْتَبْتُه، أي: أزلت عُتْبـاه، واستفعل بمعنىٰ أَفْعـل غيرُ مُسْتَنْكَـرٍ. قالـوا: اسْتَدْنَيْتُ فـلاناً، وأَدْنَيْتُـه، بمعنىً واحـد. وقيل: السين على بابها من الطلب، ومعناه: أنهم لا يُسْأَلـون أن يَرْجِعُـوا عَمَّا كـانـوا عليـه في الـدنيـا، فهـذا استعتـابٌ معنـاه طَلَبُ عُتْبـاهم. وقـال الـزمخشري(٢): «ولا هم يُسْتَـرْضَوْن، أي: لا يُقـال لهم: أَرْضُوا ربَّكم؛ لأن الآخرةَ ليست بدارِ عملٍ». وسيأتي لهذا مزيـدُ بيانٍ إن شـاء الله في سورة حم السجدة(٣)؛ لأنه أَلْيَقُ به لاختلافِ القرَّاء فيه.

آ. (٨٥) **قوله تعـالىٰ: ﴿فلا يُخَفَّفُ﴾**: هـذه الفاءُ ومـا في حَيِّزِهـا جوابُ «إذا»، ولا بُدَّ من إضمارِ مبتدأ قبـلَ هذه الفـاءِ، أي: فهو لا يُخَفَّفُ، لأنَّ جوابَ «إذا» متى كان مضارعاً لم يَحْتَـجْ إلى فاءٍ سواءٌ كان موجَباً كقولـه تعالى: «وإذا تُتْلَىٰ عليهم آياتُنا بَيِّناتٍ تَعْرِفُ»(٤) أم منفيَّاً نحـو: «إذا جاء زيـدٌ لا يكرمُك».

---

(١) الكشاف: «منها». وأطمُّ منه مِنْ «طَمَّ» إذا كَثُرَ وعلا.

(٢) الكشاف ١/٤٢٣.

(٣) «وإن يَسْتَعتِبوا فمـا هم من المُعْتَبين» الآيـة ٢٤ من فصلت. وقـرأ الحسنُ وآخـرون «يُسْتَعْتَبُوا... المُعْتِبين». انظر: البحر ٧/٤٩٤، والمحتسب ٢/٢٤٥.

(٤) الآية ٧٢ من سورة الحج.

آ. (٨٧) قوله تعالىٰ: ﴿السَّلَم﴾: العامَّةُ على فتحِ السين واللام. وقرأ[١] أبو عمرو في روايةٍ بسكونِ اللامِ. ومجاهدٌ بضم السين واللام، وكأنه جمع «سَلام» نحو قَذَال وقُذُل، والسَّلام والسَّلَم واحدٌ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في سورة النساء[٢].

آ. (٨٨) قوله تعالىٰ: ﴿الذين كفروا﴾: يجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ «زِدْناهم» وهو واضحٌ. وجوَّز ابنُ عطية[٣] أن يكونَ «الذين كفروا» بدلاً مِنْ فاعلِ «يَفْتَرُوْن»، ويكون «زِدْناهم» مستأنفاً. ويجوز أن يكونَ «الذين كفروا» نصباً على الذمِّ أو رفعاً عليه، فَيُضْمَرُ الناصبُ والمبتدأُ وجوباً.

آ. (٨٩) قوله تعالىٰ: ﴿تِبْياناً﴾: يجوز أن يكونَ في موضعِ الحال، ويجوز أن يكونَ مفعولاً مِنْ أجله وهو مصدرٌ، ولم يَجِىءْ من المصادرِ على هذه الزِّنَةِ إلا لفظان: هذا وتِلْقاء، وفي الأسماء كثيرٌ نحو: التِّمْساح والتِّمْثال. وأمَّا المصادرُ فقياسُها فتحُ الأولِ دلالةً على التكثير كالتَّطواف والتَّجْوال. وقال ابن عطية[٤]: «إن التِّبْيان اسمٌ وليس بمصدرٍ»، والنَّحْويون على خلافِه.

قوله: «للمُسْلمين» متعلقٌ بـ «بُشْرَىٰ»، وهو متعلقٌ من حيث المعنىٰ بـ «هدىً ورحمةً» أيضاً. وفي جوازِ كونِ هذا من التنازعِ نظرٌ من حيث لزومُ الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِه بالمعطوفِ حالَ إعمالِك غيرَ الثالِث فتأمَّله. وقياسُ مَنْ جَوَّز التنازعَ في فعلِ التعجبِ والتزم إعمال الثاني لئلا يَلْزَمَ الفصلُ أن يُجوِّز هذا على هذه الحالةِ.

---

(١) البحر ٥/٥٢٦ ــ ٥٢٧، وقال في المحرر ٨/٤٩١: إنها رواية يعقوب عنه.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٦٩.
(٣) المحرر ٨/٤٩١. (٤) المحرر ٨/٤٩٣.

آ. (٩٠) قوله تعالىٰ: ﴿وإيتاءِ ذي القُرْبَىٰ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ولم يَذْكر متعلِّقاتِ العدلِ والإحسانِ والبَغْيِ لِيَعُمَّ جميعَ ما يُعْدَلُ فيه، ويُحْسَنُ به إليه، ويُبْغىٰ فيه؛ فلذلك لم يذكُرِ المفعولَ الثاني للإيتاء، ونَصَّ على الأول حَضَّاً عليه لإدلائه بالقرابة، فإنَّ إيتاءَه صدقَةٌ وصِلَةٌ.

قوله: «يَعِظُكم» يجوز أن يكونَ مستأنفاً في قوة التعليل للأمرِ بما تقدَّم، أي: إنَّ الوعظَ سببٌ في أمره لكم بذلك. وجَوَّز أبو البقاء(١) أن يكونَ حالاً من الضمير في «يَنْهَىٰ»، وفي تخصيصِه الحالَ بهذا العاملِ فقط نظرٌ؛ إذ يظهرُ جَعْلُه حالاً مِنْ فاعل «يأمرُ» أيضاً، بل أَوْلى؛ فإن الوعظ يكونُ بالأوامر والنواهي، فلا خصوصيةَ له بالنهي.

آ. (٩١) قوله تعالىٰ: ﴿بعد تَوْكِيْدِها﴾: متعلقٌ بفعل النهي. والتوكيدُ مصدرُ وَكَّدَ يُوَكِّدُ بالواو، وفيه لغةٌ أخرى: أَكَّد يُؤَكِّد بالهمز، وهذا كقولِهم: وَرَّخْتُ الكتابَ وأَرَّخْتُه، وليست الهمزة بدلاً من واوٍ كما زعم أبو إسحق(٢)؛ لأنَّ الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادِّعاءُ كونِ أحدهما أصلاً أَوْلَى من الآخر.

وتبع مكيٌّ(٣) الزجاجَ في ذلك ثم قال: «ولا يَحْسُن أَنْ يقال: الواوُ بدلٌ من الهمزة، كما لا يَحْسُنُ أن يقالَ ذلك في « أَحَد »؛ إذ أصلُه « وَحَد »، فالهمزةُ بدل من الواو». يعني أنه لا قائلَ بالعكس، وكذلك تَبِعه في ذلك الزمخشري(٤) أيضاً. و«تَوْكيدِها» مصدرٌ/ مضافٌ لمفعوله. [٥٦٣/أ]

---

(١) لم يَرِدْ هذا في مطبوعة «الإملاء».
(٢) معاني القرآن ٣/٢١٧. وهو الزجاج.
(٣) المشكل ٢/٢٠.
(٤) الكشاف ٢/٤٢٥.

وأدغم أبو عمروٍ الدالَ في التاء، ولا ثانيَ له في القرآنِ، أعني أنه لم تُدْغَمْ دالٌ مفتوحةٌ بعد ساكنٍ[1] إلا في هذا الحرفِ.

قوله: «وقد جَعَلْتُمْ» الجملةُ حالٌ: إمَّا مِنْ فاعلِ «تَنْقُضوا»، وإما من فاعلِ المصدرِ، وإن كان محذوفاً.

آ. (٩٢) **قوله تعالىٰ: ﴿أَنْكاثاً﴾**: يجوز فيه وجهان، أظهرُهما: أنه حالٌ مِنْ «غَزْلها». والأَنْكاث: جمعُ نِكْث بمعنى مَنْكوث، أي: منقوضٌ. والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لتضمين «نَقَضَتْ» معنى «صَيَّرَتْ». وجَوَّز الزجاجُ[2] فيه وجهاً ثالثاً وهو: النصبُ على المصدرية؛ لأنَّ معنى نَقَضَتْ: نَكَثَتْ، فهو مُلاقٍ لعاملِه في المعنىٰ.

قوله: «تَتَّخذون» يجوز أن تكونَ الجملةُ حالاً من واو «تكونوا» أو من الضمير المستتر في الجارِّ، إذ المعنى: لا تكونوا مُشْبِهين كذا حالَ كونِكم متَّخذين.

قوله: «دَخَلاً بينكم» هو المفعولُ الثاني لـ «تَتَّخذون». والدَّخَل: الفسادُ والدَّغَلُ[3]. وقيل: «دَخَلاً»: مفعولٌ من أجله. وقيل: الدَّخَل: الداخلُ في الشيءِ ليس منه.

قوله: «أنْ تكونَ»، أي: بسبب أَنْ تكونَ، أو مخافةَ أَنْ تكونَ. و «تكون» يجوزُ أَنْ تكونَ تامةً، فتكون «أُمَّةٌ» فاعلَها، وأن تكونَ ناقصةً، فتكون «أمَّةٌ» اسمَها، و «هي» مبتدأ، و «أَرْبَىٰ» خبرُه. والجملةُ في محلِّ

---

(١) الدال المفتوحة دال «بَعْدَ»، والساكن العين فيها. وانظر: الإتحاف ١/١١٨.

(٢) معاني القرآن ٣/٢١٧.

(٣) الدغل: عيب في الأمر يفسده.

نصبٍ على الحال، على الوجه الأول، وفي موضعِ الخبرِ على الثاني. وجوَّز الكوفيون أن تكونَ «أُمَّةٌ» اسمَها، و « هي » عمادٌ، أي: ضميرُ فَصْلٍ، و «أربَىٰ» خبرُ «تكون»، والبصريون لا يُجيزون ذلك[1] لأجلِ تنكيرِ الاسمِ، فلو كان الاسمُ معرفةً لجاز ذلك عندهم.

قوله: « به » يجوز أن يعودَ الضميرُ على المصدر المنسبك مِنْ «أَنْ تكونَ» تقديره: إنما يَبْلُوكم الله بكونِ أُمَّة، أي: يختبركم بذلك. وقيل: يعودُ على « الربا » المدلولِ عليه بقولِه «هي أربَىٰ» وقيل: على الكثرة، لأنها في معنى الكثير. قال ابن الأنباري: «لَمَّا كان تأنيثُها غيرَ حقيقي حُمِلَتْ على معنى التذكير، كما حُمِلت الصيحةُ على الصِّياح» ولم يتقدمْ للكثرةِ لفظٌ، وإنما هي مدلولٌ عليها بالمعنىٰ مِنْ قوله «هي أَرْبَىٰ».

آ. (٩٤) **قوله تعالىٰ: ﴿فَتَزِلَّ﴾**: منصوبٌ بإضمار « أَنْ » على جوابِ النهي.

قوله: «بما صَدَدْتُمْ»: « ما » مصدريةٌ، و «صَدَدْتُمْ» يجوز أن يكونَ من الصُّدود، وأن يكونَ مِن الصَدِّ، ومفعولُه محذوفٌ. ونُكِّرت «قَدَمٌ»: قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: لِمَ وُحِّدَتِ القَدَمُ ونُكِّرَتْ؟ قلت: لاستعظامِ أن تَزِلَّ قدمٌ واحدةٌ عن طريقِ الحق بعد أن ثَبَتَتْ عليه فكيف بأقدامٍ كثيرة؟».

قال الشيخ[3]: «الجمع تارةً يُلْحَظُ فيه المجموعُ من حيث هو مجموعٌ، وتارةً يُلحظ فيه كلُّ فردٍ فردٍ. فإذا لُوْحظ فيه المجموعُ كان

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب لا تكون «هو» وأخواتها فيه فصلاً، ويكنَّ بمنزلة اسم مبتدأ... لم يَجعلوه فصلاً وقبله نكرة». انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

(٢) الكشاف ٢/٤٢٧.

(٣) البحر ٥/٥٣٢ ــ ٥٣٣.

الإسنـادُ معتبراً فيه الجمعيَّةُ، وإذا لُوْحظ فيه كلُّ فردٍ فردٍ كـان الإسناد مـطابقاً للفظِ الجمع كثيراً، فَيُجْمـع ما أُسند إليه، ومطابقاً لكلِّ فردٍ فردٍ فيُفْرد، كقوله تعالىٰ: «وأَعْتَدَتْ لهنَّ مُتَّكَأً وآتَتْ» لمَّا كان لُوْحِظ في قـوله «لهنَّ» معنى لكـلِّ واحدة، ولو جاء مُراداً به الجمعيةُ أو الكثيـرُ في الوجـهِ الثاني لجُمِـع المتكـأ، وعلى هذا المعنىٰ يُحمل قول الشاعر(١):

٣٠١٥ـ فإني وَجَدْتُ الضَّامِرِيْنَ متـاعُهمْ يَمُوْتُ ويَفْنَىٰ فارْضِخي مِنْ وعائيا

أي: رأيتُ كلَّ ضامرٍ؛ ولذلك أَفْرَدَ الضميرَ في «يموتُ ويَفْنىٰ» ولمَّا كان المعنىٰ: لا يَتَّخِذْ كلُّ واحدٍ منكم جاء «فَتَزِلَّ قَدَمٌ»، مـراعاةً لهـذا المعنىٰ، ثم قال: وتَذُوْقوا، مراعاةً للمجموع [أو](٢) لِلَفْظِ الجمـع على الوجهِ الكثيـرِ إذا قلنـا: إن الإسنادَ لكـل فردٍ فـرد، فتكون الآيـة قد تعـرَّضَتْ للنهي عن اتخـاذ الأَيْمَانِ دَخَلاً باعتبار المجموعِ، وباعتبارِ كل فردٍ فرد، ودَلَّ على ذلـك بإفـراد « قَدَم » وبجَمْـعِ الضمير في «وتَذُوْقوا».

قلت: وبهـذا التقديـرِ الذي ذكـره الشيـخ يفوتُ المعنى الجَزْلُ الـذي اقتنصَـه أبو القـاسم مِنْ تنكير « قَـدَم » وإفرادهـا. وأمَّـا البيتُ المـذكـورُ فـإنَّ النَّحْويين خَرَّجـوه على أن المعنى: يموت مَنْ ثَمَّ، ومَنْ ذُكِـرَ، فأفـرد الضميرَ لذلك لما لا لِما ذكر.

آ. (٩٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ما عندكم يَنْفَدُ﴾**: مبتـدأ وخبر. والنَّفَـادُ:

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهـو في البحر ٥/٥٣٣، والمسـاعد ١/٨٨. قـال ابن عقيل في المسـاعد: «أي يموتون فـأفرد الضميـر، كأنـه قال: يمـوت من ذكـره». وارضخي: أعطي.

(٢) زيادة من البحر.

الفناءُ والذَّهابُ يقال[1]: نَفِد بكسر العين يَنْفَدُ بفتحها نَفاداً ونُفُوداً. وأمَّا «نَفَذَ» بالذالِ المعجمة فَفِعْلُه نَفَذَ بالفتح يَنْفُذُ بالضم، وسيأتي. ويُقال: أَنْفَد القومُ: فَنِي زادُهم، وخَصْمٌ مُنافِدٌ، لِيُنْفِد حجةَ صاحبِه، يقال: نافَدْتُه فَنَفِدْتُه.

وقوله «باقٍ» قد تقدَّم الكلامُ في الوقف عليه في الرعد[2].

قوله: «ولَنَجْزِيَنَّ الذين» قرأ[3] ابن كثير وعاصم وابن ذكوان «ولَنَجْزِيَنَّ» بنونِ العظمة، التفاتاً من الغَيْبة إلى التكلم. وتقدَّم تقريرُ الالتفاتِ. والباقون بياء الغَيْبة رجوعاً إلى اللهِ لتقدُّم ذكرِه العزيز في قوله تعالى / «وما عندالله باقٍ». [٥٦٣/ب]

وقوله: «بأحسنِ ما كانوا» يجوز أن تكونَ أَفْعَل على بابِها من التفضيل، وإذا جازاهم بالأحسنِ فَلأَنْ يُجازِيَهم بالحَسَن من باب الأَوْلىٰ. وقيل: ليسَتْ للتفضيل، وكأنهم فَرُّوا مِنْ مفهومِ أَفْعل؛ إذ لا يلزم من المجازاةِ بالأحسنِ المجازاةُ بالحَسَن. وهو وَهْمٌ لما تقدَّم مِنْ أنه مِنْ مفهوم الموافقة بطريق الأَوْلىٰ.

آ. (٩٧) قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ ذَكَرٍ﴾: «مِنْ» للبيان فتتعلقُ بمحذوفٍ، أي: أَعْني مِنْ ذَكَر. ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل «عَمِل».

قوله: «وهو مُؤْمِنٌ» جملةٌ حاليةٌ أيضاً.

---

(١) انظر: المفردات ٥٠٠.

(٢) وقف ابن كثير عليها بالياء. انظر: الإتحاف ٢/١٨٩. وانظر: الدر المصون: الورقة ٥٢٦ أ.

(٣) البحر ٥/٥٣٣، الإتحاف ٢/١٨٩، القرطبي ١/١٧٣، الحجة ٣٩٣، السبعة ٣٧٥.

قوله: «ولَنَجْزِيَنَّهم» راعىٰ معنىٰ « مَنْ » فَجَمع الضميرَ بعد أن راعَىٰ لفظَها فَأَفْرَدَ في «فَلَنُحْيِيَنَّه» وما قبله، وقرأ العامَّةُ «ولَنَجْزِيَنَّهم» بنونِ العظمةِ مراعاةً لِما قبله. وقرأ ابنُ عامر(١) في روايةٍ بياء الغيبة، وهذا ينبغي أن يكونَ على إضمارِ قَسَمٍ ثانٍ، فيكونَ من عطفِ جملةٍ قَسَميةٍ على قَسَميةٍ مثلِها، حُذفتا وبقي جواباها.

ولا جائزٌ(٢) أن يكونَ مِنْ عطفِ جوابٍ على جواب لإفضائِه إلى إخبارِ المتكلم عن نفسِه بإخبار الغائب، وهو لا يجوزُ. لو قلت: «زيد قال(٣): واللَّهِ لَأضْرِبَنَّ هنداً ولَينفينَّها» تريد: ولَينفينَّها زيدٌ، لم يَجُزْ. فإن أَضْمَرْت قسماً آخرَ جاز، أي: وقال: واللَّهِ لينفينَّها؛ لأنَّ لك في مثلِ هذا التركيبِ أن تحكيَ لفظه، ومنه «ولَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنا إلا الحُسْنىٰ»(٤) وأن تحكيَ معناه، ومنه «يَحْلِفُون بالله ما قالوا»(٥) ولو جاء على اللفظ لقيل: ما قلنا.

آ. **(٩٨) قوله تعالىٰ: ﴿فإذا قَرَأْتَ﴾**: أي: فإذا أَرَدْتَ، فأضمرتَ الإرادةَ. قال الزمخشري(٦): «لأنَّ الفعلَ يوجد عند القصدِ والإرادةِ من غير فاصلٍ وعلى حسبِه، فكان منه بسببٍ قوي وملابسةٍ ظاهرة». وقال ابن عطية(٧): «فـ « إذا »(٨) وَصْلَةٌ بين الكلامين، والعربُ تستعملها في مثل

---

(١) في البحر ٥/٥٣٤، والمحرر ٨/٥٠٥: قراءة نافع في روايةٍ عنه.

(٢) انظر: البحر ٥/٥٣٤.

(٣) البحر: «قلت»، وغير واضحة في نسخة الأصل.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٧٤ من سورة التوبة.

(٦) الكشاف ٢/٤٢٨.

(٧) المحرر ٨/٥٠٧.

(٨) عبارة المحرر: الفاء في «فإذا» واصلة.

هـذا، وتقديـر الآية: فـإذا أَخَذْتَ في قـراءةِ القرآن فـاسْتَعِـذْ». قلت: وهـذا هو مذهبُ الجمهورِ من القُرَّاء والعلماء، وقد أخذ بظاهـرِ الآية، فـاستعاذ بعـد أن قرأ، من الصحابة أبو هريرة، ومن الأئمـة مالـك وابن سيرين، ومن القـرَّاء حمزة.

آ. (١٠٠) **قوله تعالىٰ: ﴿به يُشْرِكـون﴾**: يجوز أن يعـودَ الضميرُ على الشيطانِ، وهو الظاهرُ؛ لتتحدَ الضمائـرُ. والمعنىٰ: والذين هم مشـركون بسببه. وقيل: والـذين هم بإشـراكهم إبليس مشركـون باللَّهِ. ويجـوز أن يعودَ على « ربهم ».

آ. (١٠١) **قوله تعالىٰ: ﴿واللَّهُ أعلمُ بما يُنَزِّل﴾**: في هذه الجملةِ وجهان، أظهرهما: أنها اعتراضيةٌ بين الشرطِ وجوابه. والثاني: أنهـا حاليـةٌ، وليس بظاهرٍ. وقوله: «إنما أنت مُفْتَرٍ» نسبوا إليه صلى الله عليه وسلم الافتراءَ بأنواعٍ من المبـالغات: الحصـرِ والخطابِ واسمِ الفـاعلِ الـدالِّ على الثبوتِ والاستقرار. ومفعول «لا يَعْلمون» محذوفٌ للعلمِ بـه، أي: لا يعلمون أنَّ في نَسْـخِ الشرائـعِ وبعضِ القرآنِ حِكَماً بالغة.

آ. (١٠٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿لِيُثَبِّتَ﴾**: متعلقٌ بـ «نَـزَّلـه». و «هـدى وبشـرى» يجوز أَنْ يكـونا عـطفاً على محـلِّ «لِيُثَبِّت» فيُنْصبـان، أو على لفـظِه باعتبارِ المصدرِ المُؤَوَّل فَيُجَرَّان. وقد تقدَّم كلامُ[1] الزمخشريِّ في نظيرِهمـا، وما رَدَّ به الشيـخُ، وما رُدَّ به عليه. وجوَّز أبـو البقاء[2] ارتفـاعَهما خَبَـرَيْ مبتدأ محذوفٍ، أي: وهو هُدَىً، والجملةُ حالٌ.

---

(١) انظر: الورقة ٥٥٨ ب من الدر المصون.

(٢) الإملاء ٢/٨٥.

وقرئ[1] «لِيُثْبِتَ» مخففاً مِنْ أَثْبتَ.

آ. (١٠٣) **قوله تعالىٰ: ﴿لسانُ الذي﴾**: العامَّة على إضافة «لسان» إلى ما بعدَه. واللِّسانُ: اللغة. وقرأ[2] الحسن «اللسان» معرَّفاً بأل، و «الذي» نعتٌ له. وفي هذه الجملة وجهان، أحدُهما: لا محلَّ لها لاستئنافِها، قاله الزمخشري[3]. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «يقولون»، أي: يقولون ذلك والحالُ هذه، أي: عِلْمُهم بأعجميةِ هذا البشرِ وإبانةِ عربيَّةِ هذا القرآنِ كان ينبغي أَنْ يمنعَهم من تلك المقالةِ، كقولِك: «تَشْتُمُ فلاناً وهو قد أحسنَ إليك»، أي: وعِلْمُك بإحسانِه إليك كان يمنعُك مِنْ شَتْمِهِ، قاله الشيخ[4]. ثم قال: «وإنما ذهب إلى الاستئنافِ لا إلى الحالِ؛ لأنَّ مِنْ مذهبِه أنَّ مجيءَ الحالِ جملةً اسميةً من غيرِ واوٍ شاذٌ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ تَبِع فيه الفراءَ»[5].

و «أعجميٌّ» خبرٌ على كلتا القراءتين. والأعجميُّ: مَنْ لم يتكلَّمْ بالعربية. وقال الراغب[6]: «العَجَمُ خلافُ العرب، والعجميُّ منسوبٌ إليهم، والأَعْجَم مَنْ في لسانِه عُجْمَةٌ عربياً كان أو غيرَ عربي؛ اعتباراً بقلة فَهْمِه من العُجْمة[7]. والأعجميُّ منسوبٌ إليه، ومنه قيل للبهيمة «عَجْمَاءُ» من حيث

---

(١) نسبها ابن خالويه في الشواذ ٧٤ إلى أبي حيوة. وانظر: البحر ٥/٥٣٦.
(٢) المحتسب ٢/١٢، البحر ٥/٥٣٦، الشواذ ٧٤.
(٣) الكشاف ٢/٤٢٩.
(٤) البحر ٥/٥٣٧.
(٥) انظر: الارتشاف ٢/٣٦٦.
(٦) المفردات ٣٢٣.
(٧) المفردات: «عن العجم».

إنها لا تُبِيْنُ، و«صلاةُ النهارِ عَجْماء»[1]، أي: لا يُجْهَرُ فيها. والعَجَمُ[2]: النَّوَىٰ لاختفائِه. وحروف المعجم[3]، قال الخليل: «الحروفُ المقطَّعة لأنها أعجمية» قال بعضهم: معناه أنَّ الحروفَ المجردة لا تَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه الموصولةُ. وأَعْجمتُ الكتاب ضِدُّ أَعْرَبْتُه، وأَعْجَمْتُه: أَزَلْتُ عُجْمَتَه كأَشْكَيْتُه، أي: أَزَلْتُ شِكايتَه، وسيأتي لهذا أيضاً مزيدُ بيانٍ إنْ شاء الله في الشعراء، وحم السجدة. وتقدَّم خلافُ القرَّاءِ في «يُلْحِدُون» في الأعراف[4].

آ. (١٠٦) **قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كفر بالله﴾**: يجوز فيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ بدلاً من «الذين لا يؤمنون»، أي: إنما يفتري الكذبَ مَنْ كفر. الثاني: أنه بدلٌ مِنَ «الكاذبون». والثالث: / مِنْ «أولئك» قاله [٥٦٤/أ]
الزمخشريُّ[5]، فعلى الأولِ يكون قولُه «وأولئك هم الكاذبون» جملةً معترضةً بين البدلِ والمُبْدلِ منه.

واستضعف الشيخُ[6] الأوجهَ الثلاثةَ فقال: «لأنَّ الأولَ يقتضي أنه لا يَفْتري الكذبَ إلا مَنْ كفر بالله من بعدِ إيمانِه، والوجودُ يَقْضي أنَّ المفتريَ مَنْ لا يؤمن، سواءً كفر بالله من بعدِ إيمانِه، أم لا[7]، بل الأكثرُ الثاني وهو المفتري» قال: «وأمَّا الثاني فيؤُوْل المعنىٰ إلى ذلك؛ إذ التقديرُ: وأولئك: أي: الذين لا يؤمنون هم مَنْ كفر بالله من بعدِ إيمانِه، والذين

---

(١) حديث الحسن. انظر: النهاية ١٨٧/٣.
(٢) وفيه لغة ثانية: عُجام.
(٣) انظر: اللسان (عجم).
(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٥.
(٥) الكشاف ٤٣٠/٢.
(٦) البحر ٥٤٠/٥.
(٧) أي لم يؤمن قط.

لا يؤمنون هم المُفْترون. وأمَّا الثالثُ فكذلك؛ إذ التقديرُ: إنَّ المشارَ إليهم هم مَنْ كفرَ بالله من بعد إيمانه، مُخْبِراً عنهم بأنهم الكاذبون».

الوجه الرابع: أن ينتصبَ على الذمِّ، قاله الزمخشري[١]. الخامس: أن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ على الذمِّ أيضاً. السادس: أن يرتفعَ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: فعليهم غضبٌ لدلالةِ ما بعد «مَنْ» الثانيةِ عليه.

السابع: أنها مبتدأٌ أيضاً، وخبرُها وخبرُ «مَنْ» الثانيةِ أيضاً قولُه «فعليهم غَضَبٌ»، قاله ابن عطية[٢]، قال: «إذ هو واحدٌ بالمعنىٰ؛ لأنَّ الإخبارَ في قولِه «مَنْ كفر بالله» إنما قَصَدَ به الصنفَ الشارحَ بالكفر». قال الشيخ[٣]: «وهذا وإنْ كان كما ذكر، إلا أنهما جملتان شرطيتان، وقد فُصِل بينهما بأداةِ الاستدراك، فلا بد لكلٍّ واحدةٍ منهما على انفرادِها مِنْ جوابٍ لا يشتركان فيه، فتقديرُ الحَذْفِ أَجْرَىٰ على صناعةِ الإعرابِ، وقد ضَعَّفوا مذهبَ الأخفشِ في ادِّعائه أنَّ قولَه «فسلامٌ لكَ من أصحابِ اليمين»[٤]، وقولُه «فَرَوْحٌ ورَيْحان» جوابُ «أمَّا»، و«إنْ» هذا، وهما أداتا شرط وَلِيَتْ إحداهما الأخرىٰ».

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٠.

(٢) المحرر ٨/٥١٦.

(٣) البحر ٥/٥٣٩.

(٤) «فأمَّا إنْ كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ ورَيْحَانٌ وجنةُ نعيم، وأمَّا إنْ كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين». الآيات ٨٨ ـ ٩١ من الواقعة. وقَدَّر الأخفش في «معاني القرآن» ٤٩٣، «فله رَوْحٌ وريحان» لـ «أمَّا» الأولى، وقدَّر «فيُقال سلام لك» لـ «أمَّا» الثانية.

الثامن: أن تكونَ « مَنْ » شرطيةً وجوابُها مقدرٌ تقديره: فعليهم غضبٌ؛ لدلالةِ ما بعد « مَنْ » الثانيةِ عليه. وقد تقدَّم أن ابنَ عطية[1] جَعَلَ الجزاءَ لهما معاً، وتقدَّم الكلامُ معه فيه.

قوله: «إلا مَنْ أُكْرِه» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مستثنىً مقدَّمٌ مِنْ قوله «فعليهم غَضَبٌ من الله»[2]، وهذا يكونُ فيه منقطعاً؛ لأنَّ المُكْرَه لم يَشْرَحْ بالكفرِ صدراً. وقال أبو البقاء[3]: «وقيل: ليس بمقدَّمٍ فهو كقول لبيد[4]:

٣٠١٦ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطلُ

. . . .

فظاهرُ كلامِه يَدُلُّ على أنَّ بيتَ لبيدٍ لا تقديمَ فيه، وليس كذلك فإنه ظاهرٌ في التقديمِ جداً.

الثاني: أنه مستثنىً مِنْ جوابِ الشرط، أو مِنْ خبر المبتدأ المقدر، تقديرُه: فعليهمْ غضبٌ من الله إلا مَنْ أُكْرِه، ولذلك قَدَّر الزمخشري جزاءَ الشرط قبل الاستثناء، وهو استثناءٌ متصلٌ؛ لأنَّ الكفرَ يكون بالقولِ مِنْ غير اعتقادٍ كالمُكْرَه، وقد يكون ـ والعياذُ بالله ـ باعتقادٍ، فاستثنى الصِّنفَ الأول.

قوله: «وقلبُه مطمئنٌ» جملةٌ حاليةٌ، أي: إلا مَنْ أُكْرِهَ في هذه الحالةِ.

قوله: «ولكن مَنْ شَرَحَ» الاستدراكُ واضحٌ؛ لأنَّ قوله: «إلا مَنْ أُكْرِه»

---

(١) المحرر ٨/٥١٦.
(٢) الأصل: «فأولئك عليهم غضبٌ» وهو سهو.
(٣) الإملاء ٢/٨٦.
(٤) تقدم برقم (٣٨٤).
(٥) الكشاف ٢/٤٣٠.

قد يَسْبق الوهمُ إلى الاستثناء مطلقاً فاستدرك هذا. وقولُه «وقلبُه مطمئنٌ» لا ينفي ذلك الوهم. و«مَنْ»[1]: إمَّا شرطيةٌ أو موصولةٌ، ولكن متى جُعِلَتْ شرطيةً فلا بدَّ من إضمارِ مبتدأ قبلها؛ لأنه لا يليها[2] الجملُ الشرطيةُ، قاله الشيخ[3] ثم قال: «ومثلُه[4]:

٣٠١٧ـ .... ولكن متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

أي: ولكن أنا متى يَسْتَرْفد» وإنما لم تقع الشرطيةُ بعد «لكن» لأنَّ الاستدراكَ لا يقع في الشُّروط. هكذا قيل، وهو ممنوع.

آ. (١٠٧) قوله تعالىٰ: ﴿ذلك بأنَّهم﴾: مبتدأ وخبر، كنظائرَ مَرَّتْ، والإِشارةُ بـ«ذلك» إلى ما ذُكِرَ من الغضبِ والعذاب؛ ولذلك وُحِّد كقوله: «بين ذلك»[5] و[قوله][6]:

٣٠١٨ـ كأنه في الجِلْدِ ....

وقد مَرَّ ذلك.

آ. (١١٠) قوله تعالىٰ: ﴿ثم إنَّ ربَّكَ للذين هاجَرُوا﴾: في خبر «إنَّ» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه قولُه «لَغفورٌ رحيم»، و«إن ربَّك». الثانيةُ واسمُها تأكيدٌ للأولىٰ واسمِها، فكأنه قيل: ثم إنَّ ربَّك إنَّ ربَّك لغفورٌ

---

(١) في قوله «مَنْ شرح».
(٢) أي «لكنْ» لا تلي «مَنْ».
(٣) البحر ٥/٥٣٩.
(٤) تقدم برقم (١٩٠).
(٥) من الآية ٦٨ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٩.
(٦) تقدم برقم (٥٣٩).

رحيم، وحينئذٍ يجوز في قولِه «للذين» وجهان: أن يتعلَّقَ بالخبرين على سبيل التنازعِ، أو بمحذوفٍ على سبيلِ البيان كأنه قيل: الغُفرانُ والرحمةُ للذين هاجرُوا. الثاني: أن الخبرَ هو نفسُ الجارِّ بعدها كما تقول: إنَّ زيداً لك، أي: هُوَ لك لا عليك بمعنى هو ناصرُهم لا خاذِلُهم، قال معناه الزمخشريُّ[1] [ثم قال «كما يكون المَلِكُ للرجل لا عليه، فيكون مَحْمِيَّاً مَنْفُوْعاً»][2].

[٥٦٤/ب] الثالث: أن خبرَ الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، / يعني أنه محذوفٌ لفظاً لدلالةِ ما بعده عليه، وهذا معنى قولِ أبي البقاء[3]: «وقيل: لا خبرَ لـ «إنَّ» الأولى في اللفظ؛ لأنَّ خبرَ الثانيةِ أغنى عنه» وحينئذٍ لا يَحْسُنُ رَدُّ الشيخِ عليه بقوله[4]: «وهذا ليس بجيدٍ لأنه ألْغَى حكمَ الأولى، وجَعَلَ الحكمَ للثانيةِ، وهو عكسُ ما تقدَّمَ ولا يجوز».

قوله: «مِنْ بعدِ ما فُتِنوا» قرأ[5] ابنُ عامر «فَتَنوا» مبنياً للفاعل، أي: فَتَنُوا أَنْفُسَهم، فإن عاد الضميرُ على المؤمنين فالمعنى: فَتَنُوا أنفسَهم بما أَعْطَوا المشركين من القولِ ظاهراً، أو أنهم لَمَّا صبروا على عذابِ المشركين فكأنهم فَتَنُوا أنفسَهم، وإنْ عاد على المشركين فهو واضحٌ، أي: فتَنُوا المؤمنين.

والباقون «فُتِنُوا» مبنياً للمفعول. والضميرُ في «بعدها» للمصادرِ المفهومةِ من الأفعالِ المتقدمةِ، أي: مِنْ بعد الفتنةِ والهجرةِ والجهادِ والصبرِ. وقال

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٠.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش) والكشاف.
(٣) الإملاء ٢/٨٦.
(٤) البحر ٥/٥٤١.
(٥) السبعة ٣٧٦، البحر ٥/٥٤١، الإتحاف ٢/١٩٠، التيسير ٣٩٥.

ابن عطية[1]: «عائدٌ على الفتنةِ أو الفَعْلة أو الهجرة أو التوبة».

آ. (١١١) قوله تعالىٰ: ﴿يومَ يأتي﴾: يجوز أَنْ ينتصبَ بـ «رحيم»، ولا يلزمُ مِنْ ذلك تقييدُ رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رَحِم في هذا اليوم فرحمتُه في غيرِه أَوْلَىٰ وأحْرَىٰ، وأن ينتصِبَ بـ «اذكر» مقدرةً، وراعىٰ معنىٰ « كل » فأنَّث الضمائر في قوله «تجادل» إلى آخره، ومثلُه[2]:

٣٠١٩ــ جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كلَّ..........

إلا أنَّه زاد في البيت الجمعَ على المعنىٰ، وقد تقدَّم ذلك أولَ هذا الموضوع. وقوله «وهم لا يُظْلَمون» حَمَلَ على المعنىٰ فلذلك جَمَعَ.

آ. (١١٢) قوله تعالىٰ: ﴿والخوفِ﴾: العامَّةُ على جَرِّ « الخوف » نسقاً على « الجوع »، ورُوي[3] عن أبي عمرو نصبُه، وفيه أوجه، أحدها: أن يُعطف على « لباس ». الثاني: أن يُعْطَفَ على موضعِ « الجوع »؛ لأنه مفعولٌ في المعنى للمصدرِ. التقدير: «أَنْ أَلْبَسَهم الجوعَ والخوفَ»، قاله أبو البقاء[4]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللباسَ اسمُ ما يُلْبَسُ، وهو استعارةٌ بليغةٌ كما سأنبِّهك عليه. الثالث: أن ينتصِبَ بإضمارِ فعلٍ قاله أبو الفضل الرازي. [الرابع: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، أي:][5] ولباس

---

(١) المحرر ٨/٥٢٥.

(٢) تقدم برقم (٢٤٨).

(٣) وهي رواية علي بن نصر وآخرين عنه، ورواية اليزيدي وغيره عنه بالجر. انظر: السبعة ٣٧٦، والإتحاف ٢/١٩٠، والبحر ٥/٥٤٣، والقرطبي ١٠/١٩٤.

(٤) الإملاء ٢/٨٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

الخوف، ثم حُذِف وأقيم [المضافُ إليه](١) مُقامَه قاله الزمخشري(٢).

ووجه الاستعارةِ ما قاله الزمخشري(٣)، فإنه قال: «فإن قُلْتَ: الإذاقةُ واللباسُ استعارتان فما وجهُ صحتِهما؟ والإذاقةُ المستعارةُ مُوَقَّعَةٌ على اللباس المستعار فما وجهُ صحةِ إيقاعِها عليه؟ قلت: الإذاقَةُ جَرَتْ عندهم مَجْرى الحقيقةِ لشيوعِها في البلايا والشدائد وما يَمَسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانٌ البؤسَ والضُّرَّ، وأذاقه العذابُ، شَبَّه ما يُدْرَكُ مِنْ أثرِ الضررِ والألمِ بما يُدْرَكُ مِنْ طَعْمِ المُرِّ والبَشِعِ، وأمَّا اللباسُ فقد شبَّه به لاشتمالِه على اللابسِ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبس به من بعض الحوادث. وأمَّا إيقاعُ الإذاقةِ على لباسِ الجوعِ والخوفِ فلأنه لمَّا وقع عبارةً عَمَّا يُغْشَى منهما ويُلابَسُ، فكأنه قيل: فأذاقهم ما غَشِيهم من الجوعِ والخوفِ. ولهم في هذا طريقان، أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له كما نَظَر إليه هٰهنا، ونحوُه قول كثيِّر(٤):

٣٠٢٠ـ غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّم ضاحكاً غَلِقَتْ لضَحْكَتِهِ رِقابُ المالِ

استعار الرداءَ للمعروفِ لأنه يَصُون عِرْضَ صاحبِه صَوْنَ الرداء لِما يُلْقى عليه، ووصفَه بالغَمْرِ الذي هو وصفُ المعروفِ والنَّوال، لا وصفُ الرداء، نظراً إلى المستعار له. والثاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار كقوله(٥):

---

(١) زيادة من (ش). (٢) الكشاف ٢/٤٣٢.

(٣) الكشاف ٢/٤٣١.

(٤) ديوانه ٢٨٨، واللسان (غمر)، والمشوف المعلم ٢/٥٥٤. وغمر الرداء: كثير المعروف، ورقاب المال: أنفسه. وغلِقت: حصلت للموهوب له ويئس من ردِّها.

(٥) لم أهتدِ إلى قائلهما، وهما في الكشاف ٢/٤٣٢، وشرح شواهده ٤/٤٠٩. والاعتجار: الاعتمام. قال في شرح شواهد الكشاف: «والمعنى: ينازعني هذا الرجل سيفي الذي أصون به نفسي وعرضي. فقلت له: أمهل في هذه المنازعة =

٣٠٢١ـ يُنـازعني رِدائي عَبْـدُ عَمْـرٍو   رُوَيْـدَكَ يا أخـا عمـرِو بن بكـر
لِيَ الشَّـطْرُ الذي ملكَتْ يميني   ودونَـك فـاعْتَجِـر منـه بشَـطْرِ

أراد بردائِه سيفَـه ثم قال: «فـاعتجِرْ منـه بشَطْر» فنـظر إلى المستعارِ في لفظِ الاعتجـار، ولو نـظر إليه فيمـا نحن فيه لقـال: «فكساهُمْ لبـاسَ الجـوعِ والخوف»، ولقال كثيِّر: «ضافي الرداءِ إذا تبسَّم». انتهىٰ. وهذا نهايةُ مـا يُقال في الاستعارة.

وقـال ابن عطيـة(١): «لمَّا بـاشرهم ذلـك صار كـاللباس، وهـذا كقـول الأعشىٰ(٢):

٣٠٢٢ـ إذا مـا الضَّجِيْـعُ ثنىٰ جِيْـدَهـا   تَثَنَّتْ عليـه فكـانَتْ لبـاسـا

ومثلُه قـولُه تعـالىٰ: «هُنَّ لِباسٌ لكمْ وأنتم لبـاسٌ/ لهنَّ»(٣)، ومثلُه قولُ الشاعر(٤): [٥٦٥/أ]

٣٠٢٢ـ وقـد لَبِسَتْ بعـد الـزبيـرِ مُجـاشِعٌ
لبـاسَ التي حـاضَتْ ولم تَغْسِـل الـدِّمـا

كأنَّ العارَ لمَّا باشرهم ولصِقَ بهم كأنهم لَبِسُوه».

وقـوله: «فـأذاقهم» نـظيرُ قـولِـه تعـالىٰ: «ذُقْ إنـك [أنت] العـزيـزُ

= لأني أقاسمك في هذا الطرف الذي في يميني وهو قائم السيف فخذه فاعتجر بطرفه الآخر وهو صدره، واسْتُرْ به رأسك».

(١) المحرر ٥٢٨/٨.

(٢) تقدم برقم (٨٦١). والقائل هو النابغة الجعدي لا الأعشىٰ.

(٣) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٤٦، والمحرر ٥٢٨/٨، والبحر ٥٤٣/٥.

الكريم»[1]، ونظيرُ قولِ الشاعر[2]:

٣٠٢٣ـ دونَـكَ مـا جَـنَـيْـتَـه فـاحْسُ وذُقْ

وفي قراءةِ عبد الله «فـأذاقها اللَّهُ الخـوفَ والجوعَ»، وفي مصحف أُبَـيّ «لباسَ الخوفِ والجوعِ».

وقـولـه: «بـأَنْعُمِ اللَّهِ» أتىٰ بجمـعِ القِلَّةِ، ولم يَقُـلْ «بنِعَمِ اللَّهِ» جمـعَ كثـرةٍ تنبيهاً بـالأدْنىٰ على الأعْلى؛ لأنَّ العـذابَ إذا كـان على كُفْـرانِ الشيءِ القليلِ فكونُه على النِّعَم الكثيرةِ أَوْلَىٰ.

و «أنْعُم» فيهـا قولان، أحـدُهما: أنهـا جمـعُ «نِعْمـةٍ» نحـو: شِـدَّة: أَشُدّ. قال الـزمخشري[4]: «جمـعُ «نِعْمـة» على تَرْكِ الاعتـداد بالتـاء كَدِرْع وأَدْرُع». وقال قطرب[5]: «هي جمـع نُعْم، والنُّعْمُ: النَّعيم، يقال: «هذه أيامُ طُعْمٍ ونُعْم». وفي الحديث[6]: «نادىٰ مُنادي رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالمَوْسم بمِنـىٰ: «إنها أيام طُعْمٍ ونُعْمٍ فلا تَصُوموا».

قوله: «بما كانوا» يجوز أَنْ تكـونَ مصدريـةً، أو بمعنى الذي، والعـائدُ

---

(١) الآية ٤٩ من الدخان.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في المحرر ٨/٥٢٩، والبحر ٥/٥٤٣. وحسا الطائرُ الماءَ: شربه.

(٣) البحر ٥/٥٤٣ ـ ٥٤٤.

(٤) الكشاف ٢/٤٣١.

(٥) انظر: المحرر ٨/٥٢٧.

(٦) انـظر: مجـاز القـرآن ١/٣٦٩. وفي المسنـد ٢/٢٢٩ عن أبـي هـريـرة قـال: قـال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام طعمٍ وذكرِ الله. قال مرة: أيام أكل وشرب».

محذوفٌ، أي: بسبب صُنْعهم أو بسببِ الذي كانوا يصنعونه. والواو في «يَصْنعون» عائدةٌ على أهل المعذَّب. قيل: قرية، وهي نظيرةُ قولِه «أوهم قائلون»[1] بعد قولِه «وكم مِنْ قريةٍ أَهْلكناها».

آ. (١١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿واشكروا نِعْمَةَ الله﴾**: صَرَّح هنا بالنعمة لتقدُّمِ ذِكْرِها مع مَنْ كفر بها، ولم يَجِئْ ذلك في البقرة، بل قال: «واشكروا لِلَّه»[2] لمَّا لم يتقدمْ ذلك، وتقدَّم نظائرُها هنا.

آ. (١١٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ولا تَقُولوا لِما تَصِفُ ألسنتُكم الكذبَ﴾**: العامَّةُ على فتح الكافِ وكسرِ الذالِ ونصب الباءِ. وفيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه منصوبٌ على المفعولِ به وناصبُه «تَصِفُ» و«ما» مصدريةٌ، ويكونُ معمولُ القولِ الجملةَ مِنْ قوله «هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ» و«لِما تَصِفُ» علةٌ للنهي عن القول ذلك، أي: ولا تقولوا: هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ لأجل وَصْفِ ألسنتِكم الكذبَ، وإلى هذا نحا الزجَّاجُ[3] والكسائيُّ، والمعنىٰ: لا تُحَلِّلوا ولا تُحَرِّمُوا لأجلِ قولٍ تَنْطِقُ به ألسنتُكم من غير حُجَّةٍ.

الثاني: أن ينتصِب[4] مفعولاً به للقولِ، ويكون قوله: «هذا حَلالٌ» بدلاً مِنَ «الكذب» لأنه عينُه، أو يكون مفعولاً بمضمرٍ، أي: فيقولوا: هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ، و«لِما تَصِفُ» علةٌ أيضاً، والتقديرُ: ولا تقولوا الكذب

---

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الآية ١٧٢ من البقرة «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله...».

(٣) معاني القرآن ٣/٢٢٢.

(٤) أي «الكذب».

لوصفِ ألسنتِكم. وهل يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازعِ على هذا الوجهِ، وذلك: أن القولَ يَطْلُبُ «الكذب» و«تَصِفُ» أيضاً يطلبه، أي: ولا تَقُولوا الكذب لما تصفه ألسنتُكم؟ فيه نظرٌ.

الثالث: أن ينتصِبَ على البدلِ من العائدِ المحذوف على «ما» إذا قلنا: إنها بمعنى الذي؛ التقدير: لِما تصفُه، ذكر ذلك الحوفيُّ وأبو البقاء[1]. الرابع: أن ينتصبَ بإضمار أعني، ذكره أبو البقاء[2]، ولا حاجةَ إليه، ولا معنىً عليه.

وقرأ[3] الحسن وابن يعمر وطلحةُ «الكذبِ» بالخفضِ وفيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من الموصولِ، أي: ولا تقولوا لوصفِ ألسنتِكم الكذبِ، أو للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ، جعله نفسَ الكذبِ لأنه هو. والثاني: ذكره الزمخشري[4] أن يكون نعتاً لـ«ما» المصدريةِ. ورَدَّه الشيخُ[5]: بأنَّ النحاةَ نصُّوا على أن المصدرَ المنسبكَ مِنْ أنْ والفعلِ لا يُنْعَتُ، لا يُقال: «يعجبني أن تخرجَ السريعُ» ولا فرقَ بين هذا وبين باقي الحروفِ المصدرية.

وقرأ[6] ابن أبي عبلة ومعاذ بن جبل بضمِّ الكاف والذال، ورفعِ الباءِ

---

(١) الإملاء ٢/٨٦.
(٢) الإملاء ٢/٨٦.
(٣) الإتحاف ٢/١٩٠، البحر ٥/٥٤٥، القرطبي ١٠/١٩٦، المحتسب ٢/١٢.
(٤) الكشاف ٢/٤٣٣.
(٥) البحر ٥/٥٤٥، وقال بعد هذا: «بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن ينعت، وليس لكل مقدر حكم المنطوق به، وإنما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب».
(٦) المحتسب ٢/١٢، البحر ٥/٥٤٥، القرطبي ١٠/١٩٦.

صفةً للألسنة كصَبُور وصُبُر، أو جمع كاذِب كشارِف وشُرُف(١)، أو جمع « كِذاب » نحو: كِتاب وكُتُب.

وقرأ مَسْلَمَةُ بنُ محارِبٍ فيما نقله ابن عطية(٢) كذلك، إلا أنَّه نصب الباءَ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، ذكرها الزمخشري(٣). أحدُها: أن تكونَ منصوبةً على الشتم، يعني وهي في الأصل نعتٌ للألسنة كما في القراءة قبلها. الثاني: أن تكون بمعنى الكَلِمِ الكواذب، يعني أنها مفعولٌ بها، والعامل فيها: إمَّا « تَصِفُ »، وإمَّا القولُ/ على ما مَرَّ، أي: لا تقولوا الكَلِمَ الكواذبَ، [٥٦٥/ب] أو لِما تَصِفُ ألسنتُكم الكلمَ الكواذبَ. الثالث: أن يكونَ جمع الكِذاب مِنْ قولِك «كَذِب كِذاباً» يعني فيكون منصوباً على المصدر؛ لأنه مِنْ معنى وَصْفِ الألسنةِ فيكون نحو: كُتُب في جمع كِتاب، وقد قرأ الكسائيُّ: «ولا كِذاباً»(٤) بالتخفيف كما سيأتي في النبأ.

قوله: « لِتَفْتَرُوا » في اللام ثلاثةُ أوجه، أحدها: قال الواحدي: «إنه بدلٌ مِنْ «لِما تَصِفُ» لأنَّ وصفَهم الكذبَ هو افتراءٌ على الله». قال الشيخ(٥): «فهو على تقدير جَعْلِ « ما » مصدريةً، أمَّا إذا كانت بمعنى الذي فاللامُ فيها ليست للتعليل فَيُبْدل منها ما يُفْهِمُ التعليلَ، وإنما اللامُ في « لِما » متعلقةٌ بـ «لا تقولوا» على حَدِّ تَعَلُّقِها في قولك: لا تقولوا لِما أَحَلَّ اللَّهُ: هذا

(١) الشارف من الدواب: المُسِنّ. وثمة جموع أخرى. شوارف وشُرَّف وشُرُوف. انظر: اللسان (شرف).
(٢) المحرر ٥٣٦/٨ «الكُذُبَ».
(٣) الكشاف ٤٣٣/٢.
(٤) الآية ٣٥ من النبأ. وانظر: السبعة ٦٦٩.
(٥) البحر ٥٤٥/٥ ــ ٥٤٦.

حرامٌ، أي: لا تُسَمُّوا الحَلالَ حراماً وكما تقول: لا تقلْ لزيدٍ عمراً، أي: لا تُطْلِقْ عليه هذا الاسمَ». قلت: وهذا وإن كان ظاهراً، إلَّا أنه لا يمنع من إرادةِ التعليل، وإنْ كانت بمعنىٰ الذي.

الثاني: أنها للصيرورة إذ لم يَفْعلوه لذلك الغرضِ.

الثالث: أنها للتعليلِ الصريحِ، ولا يَبْعُدُ أن يَصْدُرَ عنهم مثلُ ذلك.

آ. (١١٧) **قوله تعالىٰ: ﴿متاعٌ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مبتدأٌ، و«قليل» خبره، وفيه نظرٌ للابتداءِ بنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغ. فإن ادُّعِي إضافتُه نحو: متاعُهم قليل، فهو بعيدٌ جداً. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: بَقاؤهم[1] أو عيشُهم[2] أو منفعتُهم[3] فيما هم عليه.

آ. (١١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ قبلُ﴾**: متعلِّقٌ بـ«حَرَّمْنا» أو بـ«قَصَصْنا» والمضافُ إليه «قبلُ» تقديرُه: ومِنْ قبلِ تحريمِنا على أهلِ مِلَّتِك.

آ. (١١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ بعدِها﴾**: أي: مِنْ بعدِ عَمَلِ السوءِ والتوبةِ والإصلاحِ، وقيل: على الجهالةِ. وقيل: على السوءِ؛ لأنه في معنى المعصيةِ.

و«بجهالة» حالٌ مِنْ فاعل «عَمِلوا».

(١) وهو تقدير العكبري في الإملاء ٢/٨٧.
(٢) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ٨/٥٣٨.
(٣) وهو تقدير الزمخشري في الكشاف ٢/٤٣٣.

آ. (١٢٠) قوله تعالىٰ: ﴿ أُمَّةً ﴾: تُطْلَقُ الأمَّةُ[١] على الرجل الجامع لخصالٍ محمودة. وقيل: فُعْلَةٌ تدل على المبالغةِ، وإلى المعنى الأول نَظَر ابنُ هانىءٍ في قوله[٢]:

٣٠٢٤ــ وليس لله بمُسْتَنْكَرٍ أن يَجْمَعَ العالَمَ في واحِدِ

آ. (١٢١) قوله تعالىٰ: ﴿ شاكراً ﴾: يجوز أن يكونَ خبراً ثالثاً، أو حالاً مِنْ أحدِ الضميرين في « قانِتاً » أو « حنيفاً ».

قوله: « لِأَنْعُمِه » يجوز تعلُّقه بـ « شاكراً » أو بـ « اجتباه »، و « اجتباه »: إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ آخرُ لـ كان. و «إلى صراط» يجوز تعلُّقه بـ « اجتباه » وبـ « هداه » على قاعدةِ التنازع.

آ. (١٢٣) قوله تعالىٰ: ﴿ثم أَوْحَيْنا﴾: قال الزمخشري[٣]: «في « ثم » هذه ما فيها مِنْ تعظيم منزلتِهِ وإجلالِ مَحَلِّه، والإيذانُ بأنَّ أَشْرَفَ ما أُوتي خليلُ الرحمنِ من الكرامةِ وأَجَلَّ ما أُولِيَ من النعمة اتِّباعُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم[٤] من قِبَلِ أنها دَلَّتْ على تباعُدِ هذا النعتِ في الرتبةِ مِنْ بينِ سائرِ النُّعوتِ التي أثنى اللَّهُ عليه بها».

قوله: «أَنِ اتَّبِعْ» يجوز أن تكونَ المفسِّرةَ، وأن تكونَ المصدريةَ فتكونَ مع منصوبِها مفعولَ الإيحاء.

---

(١) انظر: البحر ٥/٥٤٧.

(٢) وهو أبو نواس، ديوانه ١/٣٤٩، دلائل الإعجاز ١٥٢، والبحر ٥/٥٤٧.

(٣) الكشاف ٢/٤٣٤.

(٤) عبارة الكشاف «اتباع ملته» وكتبها السمين ثم شطبها.

قوله: « حنيفاً » حالٌ، وتقدَّم تحقيقُه في البقرة[1]. وقال ابن عطية[2]: «قال مكي[3]: ولا يكونــ يعني حنيفاً ــحالاً من « إبراهيم » لأنه مضافٌ إليه، وليس كما قال؛ لأن الحالَ قد تعمل فيها حروفُ الجرِّ إذا عَمِلَتْ في ذي الحال كقولِك «مررتُ بزيدٍ قائماً». قلت: ما ذكره مكيٌّ من امتناعِ الحال من المضاف إليه فليس[4] على إطلاقه لِما تقدَّم تفصيلُه في البقرة[5]. وأمَّا قولُ ابن عطية: إن العاملَ الخافضُ فليس كذلك، إنما العاملُ ما تعلَّق به **الخافضُ،** ولذلك إذا حُـذِفَ الخافضُ، نُصِبَ مخفـوضُـه.

آ. (١٢٤) **قوله تعالىٰ: ﴿إنما جُعِلَ﴾**: العامَّـةُ على بنائِـه للمفعول، وأبو حَيْوَةَ[6] على بنائِه للفاعلِ، « السَّبْتَ » مفعول به.

آ. (١٢٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ ادْعُ ﴾**: يجوز أن يكونَ مفعولُه مراداً، أي: ادعُ الناسَ، وأن لا يكونَ، أي: افعلِ الدعاءَ. و « بالحكمة » حالٌ، أي: ملتبساً بها.

آ. (١٢٦) **قوله تعالىٰ: ﴿وإنْ عاقَبْتُمْ فعاقِبوا﴾**: العامَّةُ على المُفاعلة، وهي بمعنى فَعَلَ كسافَر، وابنُ سيرين[7] « عَقَّبتم » بالتشديد بمعنى: قَفَّيْتُمْ فَقَفُّوا بمثلِ ما فُعِل بكم. وقيل: تتبَّعْتُم[8]. والباءُ مُعَدِّيَةٌ، وفي قراءةِ ابنِ سيرين: إمَّا

---

(١) الآية ١٣٥. وانظر: الدر المصون ٢/١٣٦.
(٢) المحرر ٨/٥٤٣.
(٣) المشكل ٢/٢٢.
(٤) على تقدير زيادة الفاء، أو توهُّم «أمَّا» قبلها.
(٥) انظر: الدر المصون ٢/١٣٦.
(٦) الشواذ ٧٤، الإتحاف ٢/١٩١، البحر ٥/٥٤٩.
(٧) المحتسب ٢/١٣، البحر ٥/٥٤٩.
(٨) وهو تقدير ابن جني في المحتسب، والأول تقدير أبـي حيان.

للسببيةِ، وإمَّا مزيدةٌ.

قوله: «للصَّابرين» يجوز أن يكونَ عامًّاً، أي: الصبرُ خيرٌ لجنسِ الصابرين، وأن يكونَ مِنْ وقوعِ الظاهر موقعَ المضمر، أي: صَبْرُكم خيرٌ لكم.

آ. (١٢٧) **قوله تعالىٰ: ﴿إلاَّ بالله﴾**: أي: بمعونتِهِ فهي للاستعانة.

قوله: «في ضيق» ابن كثير[١] هنا، وفي النمل[٢]؛ بكسر الصاد، والباقون بالفتح. فقيل: لغتان بمعنىً في هذا المصدر، كالقَوْل والقِيْل. وقيل: المفتوحُ مخفَّفٌ من «ضَيِّق» كَمَيْت في «مَيِّت»، أي: في أمرٍ ضَيِّق. وردَّه الفارسيُّ[٣]: بأنَّ الصفةَ غيرُ خاصةٍ بالموصوف فلا يجوز ادِّعاءُ الحذفِ، ولذلك جاز: «مررت بكاتبٍ» وامتنع «بآكلٍ».

قوله: «ممَّا يَمْكُرون» متعلقٌ بـ «ضَيْق». و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

[تمَّت بحمد الله]

* * *

(١) السبعة ٣٧٦. وقال: «وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر، عن نافع وخلف، عن المسيبي، عن نافع، وهو وهم في روايتهما جميعاً». وانظر: البحر ٥/٥٥٠، القرطبي ١٠/٢٠٣، الحجة ٣٩٥، النشر ٢/٣٠٥، الإتحاف ٢/١٩١.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) الحجة (خ) ٣/٣٣٦، فمذهب الفارسي كما بسطه في البحر ٥/٥٥٠ أنهما لغتان، لأنه لو كان مخففاً من «ضيِّق» لزم أن تقام الصفة مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف، وليس هذا موضع ذلك، والصفة إنما تقوم مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة كما تقول: «رأيت ضاحكاً»، فإنما تخصص الإنسان، ولو قلت: «رأيت بارداً» لم يَحْسُنْ، و «ضيق» لا يخصص الموصوف.

[٥٦٦/أ]

/ سـورة الإسـراء

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿سُبْحان﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليه مستوفى أول البقرة[١]. و«أَسْرىٰ» و«سَرَىٰ» لغتان، وقد تقدَّم الكلام عليهما في سـورة هـود[٢]، وأن بعضَهم خَصَّ «أَسْرىٰ» بالليل. قال الزمخشري[٣] هنا: «فإن قلتَ: الإسراءُ لا يكون إلا ليلاً فما معنى ذِكْرِ الليلِ؟ قلت: أراد بقوله «ليلاً» بلفظ التنكيرِ تقليلَ مـدةِ الإسراءِ، وأنـه أُسْرِي بـه في بعضِ الليلِ من مكـةَ إلى الشام مسيـرةَ أربعين ليلةً؛ وذلك: أنَّ التنكيرَ دلَّ على البعضية، ويَشْهد لذلك قراءةُ عبدِ الله وحذيفة[٤] «من الليـل»، أي: بعضه كقـوله: «ومِن الليـلِ فتهجَّـدْ بـه»[٥]. انتهىٰ. فيكون «سَـرىٰ» و«أَسْرىٰ» كـ«سَقَىٰ» و«أَسْقىٰ» والهمـزةُ ليست للتعـديـةِ، وإنمـا المُعَدَّىٰ الباءُ في «بعبده»، وقد تقدَّم أنها لا تَقْتضي مصـاحبةَ الفـاعلِ للمفعـول عند الجمهور، في البقرة خلافاً للمبرد[٦].

---

(١) الآية ٣٢ من البقرة. الدر المصون ١/٢٦٥.

(٢) الآية ٨١ من هود. الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٣) الكشاف ٢/٤٣٦.

(٤) البحر ٦/٥.

(٥) الآية ٧٩ من الإسراء.

(٦) انـظر: المغني ١٣٨، والـدر المصـون ١/١٦٢، وشـرح الجمـل لابن عصفـور ١/٤٩٣.

وزعم ابنُ عطية(١) أنَّ مفعولَ « أَسْرىٰ » محذوفٌ، وأنَّ التعديةَ بالهمزة فقال: «ويَظْهر أنَّ « أَسْرىٰ » مُعَدَّاةٌ بالهمزةِ إلى مفعولٍ محذوف، أي: أَسْرى الملائكةَ بعبدِه، لأنه يَقْلَقُ أَنْ يُسْنَد « أسرىٰ » وهو بمعنى « سرى » إلى الله تعالى؛ إذ هو فعلٌ يقتضي النُّقْلة كمشىٰ وجرى وأحضر وانتقل، فلا يَحْسُنُ إسنادُ شيءٍ من هذا مع وجودِ مَنْدوحةٍ عنه، فإذا وقع في الشريعة شيءٌ من ذلك تَأَوَّلْناه نحو: أَتَيْتُه هَرْوَلة»(٢).

قلت: وهذا كلُّه إنما بناه اعتقاداً على أن التعديةَ بالباء تَقتضي مصاحبةَ الفاعلِ للمفعول في ذلك، وقد تقدَّم الردُّ على هذا المذهبِ في أول البقرة في قوله «ولو شاء الله لَذَهَبَ بسمعِهِم»(٣). ثم جَوزَّ أن يكونَ « أَسْرىٰ » بمعنىٰ « سَرَىٰ » على حَذْفِ مضافٍ كقولِه: «ذَهَبَ اللَّهُ بنورِهِم»(٤)، يعني فيكون التقدير: الذي أَسْرَىٰ ملائكتَه بعبدِه، والحاملُ له على ذلك ما تقدَّم من اعتقاد المصاحبة.

قوله: « لَيْلاً » منصوبٌ على الظرف. وقد تقدَّم فائدةُ تنكيرِه. و «من المسجد» لابتداء الغاية.

قوله: « حولَه » فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ على الظرف، وقد تقدَّم

---

(١) انظر: البحر ٦/٤.

(٢) «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة». رواه البخاري. انظر: الفتح ١٣/٣٨٤، ١٥ باب قول الله تعالىٰ: ويحذركم الله نفسه. من كتاب التوحيد. ورواه أحمد في مسنده ٢/٢٥١.

(٣) الآية ٢٠. وهذا سهوٌ منه فحديثه عن المسألة جاء في الآية ١٧.

(٤) الآية ١٧ من البقرة.

تحقيقُ القولِ فيه أولَ البقرة[1]. والثاني: أنـه مفعولٌ. قـال أبو البقـاء[2]: «أي: طَيَّبْنا ونَمَّيْنا». يعني ضَمَّنه معنى ما يتعدَّىٰ بنفسه، وفيه نظرٌ لأنه لا يَتَصَرَّف.

قـوله: « لِنُـرِيَهُ » قـرأ العامَّـةُ بنونِ العـظمة جَـرْياً على « بـارَكْنا ». وفيهمـا التفـاتان: مِن الغَيْبَـة في قـولـه «الـذي أسـرىٰ بعبـده» إلى التكلُّم في « بـارَكْنـا » و « لِنُـرِيَه »، ثم التفتَ إلى الغَيْبـة في قولِـه «إنه هـو» إن أَعَدْنـا الضميـرَ على اللَّهِ تعالى وهو الصحيـحُ، ففي الكلام التفاتان.

وقرأ[3] الحسن « لِيُرِيَه » باليـاء مِنْ تحتُ أي الله تعالى، وعلى هـذه القراءةِ يكون في هذه الآية أربعةُ التفاتات: وذلك أنَّه التفت أولاً من الغَيْبة في قوله «الذي أَسْرى بعبده» إلى التكلم في قوله «بارَكْنا»، ثم التفت ثانياً من التكلمِ في «بارَكْنا» إلى الغيبة في «لِيُرِيَه» على هذه القراءة، ثم التفت بالياء من هذه الغَيْبة إلى التكلم في « آياتنا »، ثم التفت رابعاً من هذا التكلمِ إلى الغيبة في قولـه «إنه هـو» على الصحيـح في الضميرِ أنَّه لله، وأمَّا على قولٍ نقله أبو البقـاء[4] أن الضمير في «إنه هو» للنبـيِّ صلى الله عليه وسلم، فلا يجيءُ ذلـك، ويكون في قـراءة العامَّـةِ التفـاتٌ واحدٌ، وفي قـراءة الحسنِ ثلاثـةٌ. وهذا مـوضـعٌ غـريبٌ، وأكثـرُ مـا وَرَدَ الالتفاتُ [فيه] ثلاثُ مرات على ما قال الزمخشري[5] في قولِ امرىء القيس:

٣٠٢٥ـ تـطاوَلَ لـيـلُكَ بـالإثْـمِـدِ ....

---

(١) على نحوٍ مختصر. الدر المصون ١/١٦١.

(٢) الإملاء ٢/٨٧.

(٣) الإتحـاف ٢/١٩٢، البحـر ٦/٦، الكشـاف ٢/٤٣٧. وقـال ابن خـالـويـه في الشواذ ٧٤: «قراءة الحسن «لَنَريه» بفتح النون» ولعله يعني فتح النون والراء.

(٤) الإملاء ٢/٨٧.

(٥) الكشاف ١/٦٣، وتقدم قول امرىء القيس برقم (٦٤).

الأبيات. وقد تقدَّم النزاعُ معه في ذلك، وبعضُ ما يُجاب بـه عنه أولَ الفاتحة[١].

ولو ادَّعَىٰ مُدَّعٍ أنَّ فيها خمسةَ التفاتات[٢] لاحتـاج في دَفْعِه إلى دليـلٍ واضـحٍ، والخـامس: الالتفـاتُ مِنْ «إنَّـه هـو» إلى التكلم في قـولـه «وآتَيْنـا موسىٰ» الآية.

والرؤيةُ هنـا بَصَرِيةٌ. وقيـل: قلبية وإليـه نحا ابن عـطية، فـإنه قـال[٣]: «ويُحتمـل أَنْ يريـد: لِنُرِيَ محمـداً للناس آيـةً، أي: يكـون النبـي صلى الله عليه وسلم آيةً في أَنْ يصنـعَ اللَّهُ ببشرٍ هذا الصنـعَ» فتكـونُ الرؤيـةُ قلبيةً على هذا.

آ. (٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ وآتَيْنا ﴾**: فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُهـا: أن [٥٦٦/ب] تُعْـطَفَ هذه الجملةُ على الجملةِ السـابقـة من/ تنـزيـهِ الـربِّ تبـارك وتعـالى ولا يَلْزَمُ في عَـطْفِ الجمـلِ مشـاركـةٌ في خبـرٍ ولا غيـرِه. الثـاني: قـال العسكـري[٤]: إنـه معـطوف على «أسـرىٰ». واستبعـده الشيـخُ[٥]. ووجهُ

(١) انظر: الدر ١/٥٨.
(٢) الأصل: «التفات» وهو سهو.
(٣) انظر: البحر ٦/٦.
(٤) كـذا في الأصل، وفيـه إشكال، ففي مـطبوعـة البحـر (٦/٧) «العكبـري» وليس في الإمـلاء، فلعله تحـريف. وورد هـذا القـول في تفسيـر القـرطبي (١٠/٢١٢) غيـر منسوب.
(٥) البحر ٦/٧.

الاستبعــادِ: أن المعـطوفَ على الصلةِ صلةٌ، فيؤدِّي التقـديـرُ إلى ضــرورةِ التركيبِ: سُبْحان الذي أسرى وآتينا، وهو في قوة: الذي آتينا موسىٰ، فيعـود الضميرُ على الموصولِ ضميرَ تكلمٍ مِنْ غيرِ مسوِّغ لذلك.

والثالث: أنه معطوفٌ على ما في قوله « أسـرىٰ » من تقديـر الخبر كـأنه قـال: أَسْرَيْنـا بعبدِنـا، وأَرَيْنـاه آيـاتِنـا وآتَيْنـا، وهـو قـريبٌ مِنْ تفسيـرِ المعنىٰ لا الإعراب.

قوله: « وجَعَلْناه » يجوز أن يعودَ ضميرُ النصبِ للكتـاب، وهو الـظاهرُ، وأَنْ يعودَ لموسىٰ عليه السلام.

قـوله: «لبني إسـرائيلَ» يجـوز تعلُّقُه بنفس « هـدى » كقـولـه: «يَهْـدِي للحق»[1]، وأَنْ يتعلَّقَ بـالجَعْل، أي: جعلنـاه لأجلِهم، وأن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ نعتاً لـ « هُدىٰ ».

قوله: « ألاَّ تَتَّخـذوا » يجوز أَنْ تكـون « أَنْ » ناصبـةً على حَذْفِ حـرفِ العلة، أي: لئلا تتَّخذوا. وقيل: « لا » مزيدةٌ، والتقديـر: كراهـةَ أَنْ تتخذوا، وأَنْ تكونَ المفسرةَ و « لا » نـاهيةٌ، فـالفعلُ منصـوبٌ على الأول مجزومٌ على الثاني، وأَنْ تكونَ مزيدةً عند بعضِهم[2]، والجملةُ التي بعدهـا معمولـةٌ لقولٍ مضمر، أي: مقولاً لهم: لا تتخذوا، أو قلنا لهم: لا تتخذوا، وهذا ظاهرٌ في قراءةِ الخطاب. وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضـعِ زيادةِ « أَنْ ».

وقـرأ أبو عمـرٍو [3]«أَنْ لا يتَّخذوا» بيـاء الغَيْبـة جَـرْيـاً على قـولـه «لبني إسرائيل» والباقون بالخطاب التفاتاً.

---

(١) الآية ٣٥ من يونس.
(٢) ذكره مكي في الكشف ٢/٤٢، والعكبري في الإملاء ٢/٨٧.
(٣) السبعة ٣٧٨، التيسير ١٣٩، القرطبي ١٠/٢١٢، البحر ٦/٧، الحجة ٣٩٦.

آ. (٣) **قوله تعالىٰ**: ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾: العـامَّةُ على نصبهـا وفيها أوجـهٌ، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الاختصاصِ، وبه بدأ الزمخشري[١]. الثـاني: أنَّها منصـوبَـةٌ على البـدلِ من «وَكِيـلا»، أي: أن لا تتخـذوا من دونـه ذريـةَ مَنْ حَمَلْنا. الثالث: أنهـا منصوبـةٌ على البدلِ مِنْ «مـوسىٰ»، ذكره أبـو البقاء[٢] وفيـه بُعْدٌ بعيـد. الرابـع: أنهـا منصوبـةٌ على المفعولِ الأول لـ «تتخـذوا»، والثاني هو «وكيلًا» فَقُدِّم، ويكون «وكيلًا» ممَّا وقـع مفردَ اللفظ والمَعْنِيُّ بـه جمـعٌ، أي: لا تتخذوا ذريةَ مَنْ حَمَلْنا مـع نوح وُكَلاءَ كقوله[٣]: «ولا يَأْمُـرُكم أَنْ تتَّخذوا الملائكة والنبيين أرباباً».

الخامس: أنها منصوبةٌ على النـداء، أي: يا ذريـةَ مَنْ حَمَلْنا، وخَصُّـوا هذا الوجهَ بقراءة الخطاب في «تَتَّخذوا» وهو واضـحٌ عليها، إلا أنـه لا يَلْزَمُ، وإن كان مكيٌّ قد منـع منه فإنه قال[٤]: «فأمَّا مَنْ قرأ «يتَّخذوا» بـالياء فـذريَّةَ مفعولٌ لا غيرَ، ويَبْعُدُ النداءُ؛ لأن الياءَ للغَيْبة والنداءَ للخطابِ، فـلا يجتمعان إلا على بُعْدٍ». وليس كما زعم، إذ يجوزُ أن يُناديَ الإنسانَ شخصاً ويُخبِرَ عن آخـرَ فيقول: «يـا زيدُ ينـطلقُ بكرٌ وفعلتَ كـذا» و«يا زيـدُ ليفعـلْ عمـرٌو كيتَ وكيت».

وقـرأت[٥] فرقـةٌ «ذُرِّيَّةُ» بـالرفـع، وفيهـا وجهان، أحـدهما: أنهـا خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هو ذريَّةُ، ذكره [أبو] البقاء[٦] وليس بواضـحٍ. والثـاني:

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٨.

(٢) الإملاء ٢/٨٨.

(٣) الآية ٨٠ من آل عمران.

(٤) المشكل ٢/٢٥.

(٥) وهي قراءة مجاهد كما في الشواذ ٧٤، وانظر: البحر ٦/٧، والكشاف ٢/٤٣٨.

(٦) الإملاء ٢/٨٨.

أنه بدلٌ من واوِ « تتَّخذوا » قال ابن عطية: «ولا يجوز ذلك في القـراءةِ بالتـاءِ، لأنـك لا تُبْدِلُ من ضميـرٍ مخـاطب، لـو قلت: «ضـربْتُـكَ زيـداً» على البـدل لم يَجُزْ».

ورَدَّ عليه الشيخ[1] هذا الإطلاقَ وقال: «ينبغي التفصيلُ، وهو إن كـان بدلَ بعضٍ أو اشتمالٍ جاز، وإن كان كـلًّا مِنْ كل، وأفـاد الإحاطـةَ[2] نحو: «جئتُمْ كبيرُكم وصغيركم» جَوَّزه الأخفش والكوفيون. قال: «وهـو الصحيـحُ». قلت: وتمثيلُ ابنِ عطيةَ بقولِه «ضَرَبْتُكَ زيداً» قد يَدْفـع عنه هذا الردَّ[3].

وقال مكي[4]: «ويجوز الرفـعُ في الكلامِ على قراءةِ مَنْ قرأ بالياء على البـدلِ من المضمـرِ في « يتَّخـذوا » ولا يَحْسُنُ ذلـك في قـراءة التـاء؛ لأنَّ المخاطبَ لا يُبْدَلُ منه الغائبُ، ويجوز الخفضُ على البدل من بني إسرائيل». قلت: أمَّـا الرفـعُ فقـد تقدَّم أنـه قرىء بـه وكأنـه لم يَطَّلِـعْ عليـه، وأمَّا الجـرُّ فلم يُقْرَأْ به فيما عَلِمْتُ ويَرِد عليه في قوله «لأنَّ المخاطب لا يُبْدَلُ منه الغائبُ» مـا وَرَدَ على ابن عطيـة، بل أَوْلَىٰ لأنـه لم يـذكـر مثـالاً يبيِّن مرادَه كمـا فعل ابنُ عطية/ . [٥٦٧/أ]

---

(١) البحر ٦/٧. والنص المنقول عن البحر أورده مختصراً، والضابط الذي ذكره النحاة لا ينسحب على الإبـدال من ضمير الغيبـة فهو جـائز نحـو: زره خالـداً، وما ذكـروه ينسحب على ضميـر الحـاضـر. انـظر: الارتشـاف ٢/٦٢٢، شـرح ابن عقيـل ١٢٦/٣.

(٢) مذهب الأخفش والكوفيين أنـه يجوز وإن لم يُفـد معنى الإحاطـة. انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) لأن تمثيله لا يفيد الإحاطـة والشمول، فـلا يجوز ـ على مـذهب الجمهور ـ إبـدال «زيداً» من الكاف.

(٤) المشكل ٢/٢٦.

آ. (٤) قـوله تعـالىٰ: ﴿مَنْ حَمَلْنـا﴾: يجـوز أن تكـونَ مـوصـولـةً أو موصوفةً.

قـولـه: « وقَضَيْنـا » « قَضَىٰ » يتعـدَّىٰ بنفسِـه: «فلمَّـا قَضَىٰ زيـدٌ منهـا وَطَراً»(١) «فلمَّا قضىٰ موسىٰ الأجلَ»(٢)، وإنمـا تَعَدَّىٰ هنـا بـ « إلى » لتضمُّنه معنى: أَنْفَذْنا وأَوْحَيْنا، أي: وأَنْفَذْنا إليهم بالقضاءِ المحتومِ. ومتعلَّقُ القضـاءِ محذوفٌ، أي: بفسادِهم. وقوله « لَتُفْسِـدُنَّ » جوابُ قسمٍ محـذوفٍ تقديـرُه: واللهِ لتفسِدُنَّ، وهذا القسمُ مؤكدٌ لمتعلَّق القضاء. ويجوز أن يكونَ «لَتُفْسِدُنَّ» جواباً لقوله: « وقَضَيْنا » لأنه ضُمِّن معنى القسمِ، ومنـه قولُهم: «قضـاء الله لأفعلنَّ» فيُجْـرُون القضاء والنَّذْرَ مُجْرى القسم فيُتَلَقَّيان بما يُتَلَقَّى به القسمُ.

والعـامَّـةُ على تـوحيـد « الكتـاب » مُـراداً بــه الجنسُ. وابنُ جبيـر(٣) وأبو العالية «في الكُتُب» على الجمع، جاؤوا به نَصَّاً في الجمـع.

وقرأ العامَّةُ بضمِّ التاءِ وكسرِ السينِ مضارعَ « أفسدَ »، ومفعولُـه محذوفٌ تقديره: لَتُفْسِـدُنَّ الأديانَ. ويجـوزُ أنْ لا يُقَدَّر مفعـولٌ، أي: لَتُوْقِعُنَّ الفسـاد. وقـرأ(٤) ابنُ عبـاسٍ ونصـرُ بن علي وجـابـر بن يـزيـد(٥) « لَتُفْسَـدُن » ببنـائـه

---

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الآية ٢٩ من القصـص.

(٣) البحر ٦/٨، الشواذ ٧٤.

(٤) المحتسب ٢/١٤، القرطبي ١٠/٢١٤، البحر ٦/٨، الكشاف ٢/٤٢٨، الشواذ ٧٥.

(٥) في الأصل: «زيد» وهو تحريف. وجابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي الكوفي، روى عن عطاء وعكرمة، وروى عنه شعبة والثوري. مات سنة ١٢٨. انظر: تهذيب التهذيب ٢/٤٦.

للمفعـولِ، أي: لَيُفْسِدَنَّكم غيـرُكم: إمَّا من الإضـلال أو من الغلبة. وقـرأ[1] عيسى بن عمر بفتحِ التاء وضمِّ السين، أي: فَسَدْتُمْ بأنفسِكم.

قوله: «مَرَّتَيْنِ» منصوبٌ على المصـدر، والعامـلُ فيه «لتُفْسِـدُنَّ» لأنَّ التقديرَ: مرتين من الفساد.

قوله: «عُلُوّاً» العامَّةُ على ضمِّ العين واللامِ مصدرَ عـلا يَعْلُو. وقرأ[2] زيد بن عليٍّ «عِلِيّاً» بكسرِهما والياء، والأصلُ الـواو، وإنما اعتـلَّ على اللغة القليلة؛ وذلك[3] أن فُعُولاً المصدرَ الأكثرُ فيه التصحيـحُ نحو: عَتا عُتُوّاً، والإعلالُ قليلٌ نحو «أشدُّ على الرحمنِ عِتيّاً»[4] على أحدِ الوجهين كما سيـأتي، وإنْ كان جمعاً فالكثيرُ الإعلالُ. نحو: «جِثِيّاً»[5] وشَذَّ: بَهْوٌ وبُهُوٌّ[6]، ونَجْوٌ ونُجُوٌّ[7]، وقاسه الفراء.

آ. (٥) **قـوله تعـالىٰ: ﴿وَعْدُ﴾**: أي: مَـوْعُـود، فهـو مصـدرٌ واقـعٌ موقـعَ مفعول، وتركه الـزمخشري[8] على حـالِه، لكن بحـذف مضاف، أي: وَعْدُ عقابِ أُوْلاهما. وقيل: الوَعْدُ بمعنى الوعيد. وقيل: بمعنى المَوْعِد الذي يُراد به الوقتُ. فهذه أربعةُ أوجهٍ. والضميرُ عائدٌ على المرتين.

---

(١) انظر: مراجـع القراءة السابقة.

(٢) البحر ٦/٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٨١، الأصول ٣/٢٥٦، شرح الشافية ٣/١٧٣، الممتـع ٥٥٠.

(٤) الآية ٨ من مريم، وأصله عُتُوْوٌ ثم عُتُوْي ثم عُتِيّ ثم كسر الفاء والعين لمناسبة الياء.

(٥) انظر: شرح الشافية ٣/١٧١، الممتع ٥٥١، وهذا على تقدير لامه واواً فأصله جُثُوْوٌ. قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمـع على فُعول فصـار «جُثُوْي» فأعلَّتْ إعلال «سَيِّد».

(٦) البَهْو: الصدر.

(٧) النجو: السحاب. وانظر: شرح الشافية ٣/١٧١.

(٨) الكشاف ٢/٤٣٨ ـ ٤٣٩.

قوله: « عِباداً » العامَّةُ على « عِباد » بزنة فِعـال، وزيدُ بن عليٍ والحسنُ « عبيداً » على فَعِيْل، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك.

قوله: « فجاسُوا » عطفٌ على « بَعَثْنا »، أي: تَـرَتَّب على بعثنا إياهم هذا. والجَوْسُ والجُـوْس بفتحِ الجيمِ وضمِّها مصدرَ جاسَ يَجُوْسُ، أي: فَتَّشَ ونقَّبَ، قاله أبو عبيد. وقال الفراء[3]: « قَتَلُوا » قال حسان[4]:

٣٠٢٦ـ ومِنَّا الذي لاقى بسيفِ محمدٍ فجاسَ به الأعداءُ عَرْضَ العساكرِ

وقال أبو زيد: «الجُوْسُ والجَـوْسُ والحَوْسُ والهَـوْسُ طَلَبُ الطَّوْف[5] بالليل». وقال قطرب: «جاسُوا: نزلوا». وأنشد[6]:

٣٠٢٧ـ فَجُسْنا ديارَهُمُ عَنْوَةً وأُبْنا بساداتِهم مُوْثَقِيْنا

وقيل: «جاسُوا بمعنى داسوا»، وأنشد[7]:

٣٠٢٨ـ إليك جُسْنا الفِيْلَ بالمَطِيِّ

وقيل: الجَـوْسُ: التردُّد. وقيل: طَلَبُ الشيءِ باستقصاء. ويقال: « حاسُوا » بالحاءِ المهملة، وبها قرأ[8] طلحة وأبو السَّمَّال، وقرىء[9] « فَجُوِّسُوا » بالجيم بزنة نُكِّسُوا.

---

(١) المحتسب ٢/١٤، البحر ٦/٩، الإتحاف ٢/١٩٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٢٧٣. (٣) معاني القرآن ٢/١١٦.
(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠/٢١٦، وتفسير الماوردي ٢/٤٢٤.
(٥) الطَّوْف مصدر طاف بالقوم وعليهم. انظر: اللسان (طوف).
(٦) لم أهتدِ إلى قائله وهو في القرطبي ١٠/٢١٦، والماوردي ٢/٢٢٤.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ٢/٢٢٤.
(٨) المحتسب ٢/١٥، البحر ٦/١٠، الكشاف ٢/٤٣٨.
(٩) الشواذ ٧٥، الكشاف ٢/٤٣٨.

قوله: « خلالَ » العامَّةُ على « خِلال » وهو محتملٌ لوجهين، أحدهمـا: أنه جمـعُ خَلَل كجِبال في جَبَـل، وجِمال في جَمَـل. والثاني: أنـه اسمٌ مفردٌ بمعنى وَسْط، ويدلُّ له قراءةُ الحسن[1] «خَلَلَ الدِّيار». وقوله: «وكان وَعْداً»، أي: وكان الجَوْسُ، أو وكان وَعْدُ أُوْلاهما، أو وكان وَعْدُ عقابِهم.

آ. (٦) قـولـه تعـالىٰ: ﴿ الكَـرَّةَ ﴾: مفعــولُ « رَدَدْنـا » وهي في الأصلِ مصدرُ كَرَّ يَكُرُّ، أي: رَجَـعَ، ثم يُعَبَّر بها عن الدَّوْلَةِ والقَهْر.

قوله: « عليهم » يجوز تعلُّقه بـ« رَدَدْنا »، أو بنفس/ الكَرَّة، لأنه يُقال: [٥٦٧/ب] كَـرَّ عليـه فتعدَّى بـ« على » ويجـوز أن تتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنهـا حـالٌ من « الكَرَّة ».

قوله: « نَفِيْراً » منصوبٌ على التمييـز، وفيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنَّه فَعِيْـل بمعنىٰ فاعِل، أي: أكثر نافراً، أي: مَنْ يَنْفِرُ معكم. الثـاني: أنه جمـع نَفْـرٍ نحو: عَبْد وعَبيـد، قالـه الزجـاج[2]، وهم الجماعـة الصَّائِـرون إلى الأعداء. الثالث: أنه مصدرٌ، أي: أكثرُ خروجاً إلى الغَزْو. قال الشاعر[3]:

٣٠٢٩ـ فَــأَكْــرِمْ بقَحْــطانَ مِـنْ والــدٍ ... وحِمْيَــرَ أكــرِمْ بقــومٍ نَفيــرا

والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، فقدَّره بعضُهم: أكثر نفيراً من أعدائكم، وقدَّره الزمخشري[4]: أكثر نفيراً مِمَّا كنتم.

---

(١) الإتحاف ٢/١٩٣، البحر ٦/١٠، الكشاف ٢/٤٣٨.
(٢) معاني القرآن ٣/٢٢٨.
(٣) البيت لتُبَّع بن بكـر، وهـو في القـرطبـي ١٠/٢١٧، والبحـر ٦/١٠، والمــاوردي ٢/٤٢٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٣٩.

آ. (٧) قـوله تعـالىٰ: ﴿ فلها ﴾: في الـلامِ أوجهٌ، أحـدُها: أنهـا بمعنى « على »، أي فعليها كقوله(١):

٣٠٣٠ـ .... فَخَـرَّ صـريعـاً لليـدينِ وللفـمِ

أي: على اليدين. والثاني: أنهـا بمعنىٰ إلى. قال الـطبري(٢): «أي: فإليها تَرْجِـعُ الإساءةُ». الثالث: أنها على بـابها، وإنمـا أتىٰ بها دون « علىٰ » للمقابلة في قوله: « لأنفسِكم » فأتىٰ بها ازْدِواجاً. وهذه اللامُ يجـوز أن تتعلَّقَ بفعلٍ مقدرٍ كما تقدَّم في قولِ الطبريِّ، وإمَّا بمحذوفٍ على أنها خبـرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه: فلها الإساءةُ لا لغيرِها.

قوله: «فـإذا جاء وَعْـدُ الآخرة»، أي: المـرة الآخرة فَحُـذِفَت « المرَّة » للدَّلالة عليها، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديرُه: بَعَثْناهم.

وقـوله: «لِيَسُــوْءُوا وجـوهَكم» متعلقٌ بهـذا الجـوابِ المقـدر. وقـرأ(٣) ابن عامر وحمزة وأبو بكر « لِيَسُوْءَ » بالياءِ المفتوحةِ وهمزةٍ مفتوحةٍ آخرَ الفعل. والفاعلُ: إمَّا اللَّهُ تعالىٰ، وإمَّـا الوعـدُ، وإمَّا البعثُ، وإمَّـا النفيرُ. والكسـائيُّ « لِنَسُوْءَ » بنونِ العظمة، أي: لِنَسوْءَ نحن، وهو موافِقٌ لِما قبلَه مِنْ قوله «بَعَثْنـا عباداً لنا» و « رَدَدْنا » و « أَمْدَدْنا »، وما بعده من قوله: « عُدْنا » و « جَعَلْنا ».

---

(١) البيت لجابر بن حني التغلبي أو للعكبر بن حديد، وصدره:

تـنـاوَلَـه بـالـرُّمْحِ ثـم اتَّـنَـىٰ لـه

وهـو في المفضليات ٢١٢، والمغني ٢٨٠، واتَّنىٰ: انثنىٰ. ومن شـواهـد ابن هشام في المغني: «دعانا لجنبه» «وَتلَّه للجبين».

(٢) التفسير ١٥/٣١.

(٣) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٣٧٨، النشـر ٢/٣٠٦، الحجـة ٣٩٧، البحـر ٦/١١، التيسير ١٣٩، الشواذ ٧٥، القرطبـي ١٠/٢٢٣.

وقرأ الباقون « لِيَسُوْءُوا » مسنداً إلى ضميرِ الجمـع العـائد على العِبـاد، أو على النفيـر؛ لأنه اسمُ جمـعٍ ، وهـو موافِقٌ لِمـا بعدَه من قـولـه «وليَـدْخلوا المسجد كما دَخَلُوه أولَ مرةٍ ولِيُتَبِّروا مـا عَلَوْا». وفي عَوْدِ الضميـر على النفير نظرٌ؛ لأنَّ النفيرَ المذكورَ من المخاطبين، فكيف يُوصف ذلك النفيرُ بأنه يَسُـوْء وجوهَهم؟اللهم إلا أنْ يريدَ هذا القائلَ أنه عائدٌ على لفظِه دون معناه، من بابِ «عندي درهمٌ ونصفُه».

وقرأ أُبَيٌّ « لِنَسُوْءَنْ » بلامِ الأمرِ ونـونِ التوكيـدِ الخفيفة ونـونِ العظمـة، وهذا جوابٌ لـ«إذا»، ولكن على حَذْفِ الفاء، أي: فَلِنَسُـوْءَنْ، ودخلت لامُ الأمرِ على فعلِ المتكلمِ كقولِه تعالى «وَلْنَحْمِلْ خطاياكم»(١).

وقـرأ عليُّ بنُ أبـي طالب «لَيَسُـوْءَنَّ» و «لَنَسُـوْءَنَّ» بـاليـاء أو النـون التي للعـظمةِ، ونـونِ التوكيـدِ الشديـدة، واللامِ التي للقسَم. وفي مصحف أُبَـيّ « لِيَسُوْءُ » بضمِّ الهمزة من غير واوٍ، وهذه القـراءةُ تشبه أَنْ تكـونَ على لغةِ مَنْ يَجْتَزِىءُ عن الواوِ بالضمة، كقوله(٢):

٣٠٣١ـ فـلوْ أنَّ الأطبَّـا كـانُ حـولـي ....

يريد: «كانوا». وقولِ الآخر(٣):

٣٠٣٢ـ إذا مـا النـاسُ جاءُ وأَجْـدَبُـوا ....

يـريد «جـاءُوا»، فكـذا هذه القـراءةُ، أي: لِيَسُـوْءُوا، كمـا في القـراءةِ الشهيرة، فَحَذَفَ الوَاو.

---

(١) الآية ١٢ من العنكبوت.
(٢) تقدم برقم (٢١٢٦).
(٣) لم أقف عليه.

وقـرىء(1) «لِيُسِيْء» بضمِّ الياءِ وكسـرِ السينِ وياءٍ بعدهـا، أي: ليُقَبِّـحَ اللَّهُ وجـوهكم، أو ليقبِّـح الوعـدُ، أو البعثُ. وفي مصحفِ أنس(2) «وَجْهَكم» بالإفرادِ كقوله(3):

٣٠٣٣ـ كُلوا في بعضِ بـطنِكُـمُ تَعِفُّـوا . . . .

[وكقوله:](4)

٣٠٣٤ـ . . . . في حَلْقِكم عَـظْمٌ وقـد شَجِيْنـا

[وكقوله:](5)

٣٠٣٥ـ . . . . وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيْبُ

قـوله: «ولِيَـدْخُلُوا» مَنْ جَعَلَ الأولى لامَ « كي » كـانت هـذه أيضـاً لامَ « كي » معطوفةً عليهـا، عَطْفَ علةٍ على أخـرى، ومَنْ جَعَلَها لامَ أمـرٍ كأُبَـيّ، أو لامَ قسمٍ كعليّ بن أبـي طالب فالـلامُ في «لِيَدْخُلوا» تحتمـل وجهين: الأمرَ والتعليل، و «كما دَخَلُوه» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميره، كما يقول سيبويه(6)، أي: دخولاً كما دخلوه. و «أولَ مرة» ظرفُ زمانٍ، وتقدَّم/ الكـلامُ عليها في براءة(7). [٥٦٨/أ]

[قـوله:] «ما عَلَوْا» يجوز في « ما » أن تكونَ مفعولاً بها، أي: ليُهْلِكُـوا

(١) وهي قراءة أُبَـيّ بن كعب كما في البحر ٦/١١.
(٢) البحر ٦/١١.
(٣) تقدم برقم (١٥٣).
(٤) تقدم برقم (١٥٥).
(٥) تقدم برقم (١٥٤).
(٦) الكتاب ١/١١٦. وانظر: الدر المصون ١/١٤١.
(٧) الدر المصون ٦/٢٦، وقد فصَّل القول في «أول» في مكان آخر: ١/٣١٦.

الذي عَلَوه، وقيل[1]: لِيَهْدِمُوْه كقوله[2]:

٣٠٣٦ـ ومـا الناسُ إلا عـاملان فعـامِلٌ   يُتَبِّـرُ مـا يَبْني وآخـرُ رافِعُ

ويجـوز فيها أَنْ تكـونَ ظرفيـةً، أي: مدةَ استعـلائِهم وهذا مُحْـوجٌ إلى حذفِ مفعولٍ، اللهم إلا أَنْ يكونَ القصدُ مجردَ ذِكْرِ الفعـلِ نحو: هـو يعطي ويمنـع.

آ. (٨) **قوله تعـالىٰ: ﴿حَصِيرا﴾**: يجـوزُ أَنْ يكونَ بمعنى فـاعِل، أي: حـاصـرةً لهم، مُحيطةً بهم، وعلى هـذا فكـان ينبغي أن يؤنَّث بـالتـاء كخبيرة. وأُجيب: بأنَّها على النسَب، أي ذات حَصْرٍ كقـولِه: «السمـاءُ مُنْفَطِرٌ به»[3]، أي ذاتُ انفطارٍ. وقيل: الحَصِيْرُ: الحَبْسُ، قال لبيد[4]:

٣٠٣٧ـ ومَقـامَـةٍ غُلْبِ الـرجـالِ كـأَنَّهمْ   جِنٌّ لـدىٰ بـابِ الحصيـرِ قِيـامُ

وقال أبو البقاء[5]: «لم يؤنِّثْه لأنَّ فعيـلاً بمعنى فاعِـل» وهذا منـه سهوٌ؛ لأنـه يؤدِّي إلىٰ أن تكونَ الصفـةُ التي على فعيل إذا كـانَتْ بمعنىٰ فاعِـل جـاز حَذْفُ التاءِ منها، وليس كذلك لِما تقدَّم مِنْ أنَّ فعيلاً بمعنى فاعِل يَلْزَمُ تأنيثه، وبمعنى مَفْعول يجب تذكيـرُه، وما جـاء شاذَّاً مِنَ النـوعين يُؤَوَّل. وقيـل: إنما لم يُـؤَنِّثْ لأنَّ تـأنيث «جهنَّم» مجـازيٌّ، وقيـل: لأنهـا في معنىٰ السِّجْـن والمَحْبَس، وقيل: لأنها بمعنى فِرَاش.

---

(١) وهو قول قطرب كما في القرطبي ١٠/٢٢٣.
(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٠، والقرطبي ١٠/٢٢٣، والماوردي٢/٤٢٥.
(٣) الآية ١٨ من المزمل.
(٤) تقدم برقم (٨٧٥).
(٥) الإملاء ٢/٨٩.

آ. (٩) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿للتي هي أَقْـوَمُ﴾**: أي: للحالـةِ أو للمِلَّة أو للطريقـة. قال الـزمخشري[١]: «وأيَّتمـا قـدَّرْتَ لم تَجِـدْ مـع الإثبـاتِ ذَوْقَ البلاغةِ الذي تجده مـع الحذف؛ لِما في إبهام الموصـوفِ بحذفِه مِنْ فخامـةٍ تُفْقَدُ مـع إيضاحِه».

آ. (١٠) **قوله تعـالىٰ: ﴿وأنَّ الذين لا يُـؤْمنون﴾**: فيـه وجهان، أحـدُهما: أن يكـونَ عـطفـاً علىٰ « أنَّ » الأولىٰ، أي: يُبَشِّرُ المؤمنين بشيئين: بأجرٍ كبيرٍ وبتعذيبِ أعدائهم، ولا شكَّ أنَّ ما يُصيبُ عَدُوَّك سُـرورٌ لك. وقـال الزمخشري[٢]: «ويُحتمل أن يكونَ المرادُ: ويُخبر بأنَّ الذين».

قـال الشيـخ[٣]: «فلا يكـونُ إذ ذاك داخلاً تحت البشـارةِ». قلتُ: قولُ الـزمخشريِّ يَحْتمـل أمرين، أحـدُهما: أن يكـونَ قـولُـه «ويُحتمـل أن يكـونَ المـرادُ: ويُخْبِـرُ بـأنَّ» أنـه من بـاب الحـذف، أي: حَـذَف «ويُخْبِرُ» وأبقىٰ معموله، وعلى هذا فيكون «أنَّ الذين» غيرَ داخلٍ في حَيِّز البِشـارة بلا شـك، ويحتمل أن يكونَ قصدُه: أنه أُريـد بـالبِشـارة مجرَّدُ الإخبـار سواءً كـان بخيرٍ أم بِشَـرّ، وهل هـو فيهما حقيقـةٌ أو في أحـدِهمـا، وحينئـذٍ يكـون جمعـاً بين الحقيقةِ والمجاز، أو استعمـالاً للمشترك في معنيـيـه، وفي المسـألتين خلافٌ مشهور، وعلى هذا فلا يكون قولُه «وأنَّ الذين لا يُؤْمِنون» غيرَ داخـلٍ في حَيِّز البِشارة، إلا أنَّ الظاهرَ مِنْ حالِ الزمخشري أنـه لا يُجيز الجمـعَ بين الحقيقـةِ والمجازِ ولا استعمالَ المشتركِ في مَعْنَيَيْه.

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٩.
(٢) الكشاف ٢/٤٤٠.
(٣) البحر ٦/١٣.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿ويَدْعُو الإنسانُ بالشرِّ دعاءَه بـالخير﴾**: في الباءين ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنهمـا متعلِّقتان بـالدعـاءِ على بابهمـا نحو: «دَعَوْتُ بكذا» والمعنىٰ: أنَّ الإنسانَ في حالِ ضَجَرِه قد يَـدْعُو بـالشـرِّ ويُلِـحُّ فيه، كما يَدْعُو بالخيرِ ويُلِحُّ فيه.

والثـاني: أنهما بمعنىٰ « في » بمعنىٰ أنَّ الإنسـانَ إذا أصـابـه ضـرٌّ دعـا وألَـحَّ في الدعاءِ واستعجل الفرجَ، مثلَ الدعاءِ الذي كان يحبُّ أَنْ يدعـوَه في حالة الخير، وعلى هذا فالمَدْعُوُّ به ليس الشرَّ ولا الخيرَ. وهو بعيدٌ. الثـالث: أن تكونَ للسببِ، ذكره أبو البقاء[1]، والمعنىٰ لا يُساعده، والمصدرُ مضافٌ لفاعِلِه.

آ. (١٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿آيَتَيْنِ﴾**: يجـوز أن يكـونَ هـو المفعـولَ الأولَ، و «الليلَ والنهارَ» ظرفان في موضـع الثاني قُدِّما على الأول، والتقدير: وجَعَلْنَا آيتين في الليلِ والنهـار، والمرادُ بـالآيتين: إمَّا الشمسُ والقمـرُ، وإمَّا تكويرُ هذا على هذا، وهـذا على هذا، ويجـوز أنْ يكونَ «آيَتَيْن» هـو الثاني، و «الليـلَ والنهارَ» همـا الأول. ثم فيه احتمـالان، أحدُهمـا: أنـه على حَـذْفِ مضافٍ: / إمَّا من الأولِ، أي: نَيِّرَي الليل والنهار[2]، وهما القمرُ والشمسُ، [٥٦٨/ب] وإمَّـا من الثاني، أي: ذَوِي آيتين. والثـاني: أنـه لا حَـذْفَ، وأنهما عـلامتان في أنفسِهما، لهما دلالةٌ على شيءٍ آخرَ. قـال أبو البقـاء[3]: «فلذلك أضـافَ في مـوضـعٍ، ووَصَف في آخر» يعني أنـه أضافَ الآيـةَ إليهما في قـولِه «آيـةَ الليل» و «آيةَ النهار» ووصفَهما في موضـعٍ آخرَ بأنهما اثنـان لقولـه: «وجَعَلْنا الليلَ والنهارَ آيتين». هـذا كلُّه إذا جَعَلْنا الجَعْـلَ تصييراً متعـدِّياً لاثنين، فـإن جَعَلْناه بمعنىٰ «خَلَقْنا» كان «آيتين» حالاً، وتكونُ حالاً مقدرة.

---

(١) الإملاء ٢/ ٨٩.

(٢) انظر: الكشاف ٢/ ٤٤٠.

(٣) الإملاء ٢/ ٨٩.

واستشكل بعضُهم(١) أنْ يكونَ «جَعَلَ» بمعنىٰ صَيَّر قال: «لأنه يَسْتَدْعِي أن يكونَ الليلُ والنهارُ موجودَيْن على حالةٍ، ثم انتقل عنهما إلى أخرىٰ».

قوله: «مُبْصِرَةً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مِنَ الإسنادِ المجازيِّ، لأنَّ الإبصارَ فيها لأهلِها، كقولِه: «وآتَيْنا ثمودَ الناقةَ مُبْصِرَةً»(٢) لمَّا كانت سبباً للإبْصار. وقيل: «مُبْصِرَة»: مضيئةً، وقيل: هي من بابِ أَفْعَل، والمرادُ به غيرُ مَنْ أُسْنِد الفعلُ إليه كقولهم: «أَضْعَفَ الرجلُ»، أي: ضَعُفَتْ ماشِيَتُه، و«أَجْبن» إذا كان أهلُه جبناء، فالمعنى أنَّ أهلَها بُصَراء.

وقرأ(٣) عليُّ بن الحسين وقتادةُ «مَبْصَرة» بفتح الميم والصاد، وهو مصدرٌ أقيم مُقام الاسمِ، وكَثُر هذا في صفاتِ الأمكنة نحو: «مَذْأَبَة»(٤).

قوله: «وَكُلَّ شيءٍ فَصَّلْناه» فيه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ على الاشتغال، ورُجِّح نصبُه لتقدُّمِ جملةٍ فعلية. وكذلك «وكلَّ إنسانٍ أَلْزَمْناه»(٥). والثاني: ـ وهو بعيد ـ أنه منصوبٌ نَسَقاً على «الحِسابَ»، أي: لتعلموا كلَّ شيءٍ أيضاً، ويكون «فَصَّلْناه» على هذا صفةً.

وقرىء(٦) «في عُنْقِه» وهو تخفيفٌ شائعٌ.

آ. (١٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ونُخْرِجُ﴾**: العامَّةُ على «نُخْرِجُ» بنونِ

---

(١) هو الكرماني كما في البحر ٦/١٤.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) البحر ٦/١٤.

(٤) المذأبة: المكان تكثر فيه الذئاب.

(٥) الآية ١٣ وهي التالية.

(٦) البحر ٦/١٥. ونسبها في الشواذ ٥٧ إلى أحمد بن موسىٰ.

العظمة مضـارع «أَخْرَجَ»، و«كتـاباً» فيـه وجهان، أحـدهما: أنـه مفعولٌ بـه. والثـاني: أنـه منصـوبٌ على الحـالِ من المفعـول المحـذوف، إذ التقـديـرُ: ونُخْرِجُه إليه كتاباً، أي: ونُخْرِجُ الطائرَ.

ورُوِي[1] عن أبي جعفر: «ويُخْرَجُ» مبنيّاً للمفعول، «كتاباً» نصبٌ على الحال، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ الطائرِ، وعنه أنَّه رَفَع «كتاباً». وخُـرِّج على أنَّه مرفوعٌ بالفعلِ المبنيِّ للمفعول، والأُوْلىٰ قراءة قلقةٌ.

وقـرأ الحسن: «ويَخْرُجُ» بفتـحِ اليـاءِ وضمِّ الـراءِ مضـارعَ «خَـرَجَ»، «كتابٌ» فاعلٌ به، وابن محيصن ومجاهد كذلك، إلا أنهما نَصَبا «كتـاباً» على الحـال، والفاعـلُ ضميرُ الـطائرِ، أي: ويَخْـرُجُ له طـائـرُه في هـذه الحـالِ. وقرىء[2] «ويُخْرِجُ» بضمِّ الياء وكسرِ الـراء مضارعَ «أَخْـرَجَ»، والفاعـلُ ضميرُ الباري تعالىٰ، «كتاباً» مفعولٌ.

قوله: «يَلْقَاْه» صفةٌ لـ «كتاباً»، و«مَنْشُورا» حالٌ من هاء «يَلْقاه». وجـوَّز الزمخشري[3] والشيـخ[4] وأبو البقاء[5] أن يكونَ نعتاً لكتاب. وفيه نظرٌ: من حيث إنه يَلْزَمُ تقدُّم الصفةِ غيرِ الصريحة على الصريحةِ، وقد تقدَّم ما فيه.

وقرأ ابنُ عامر[6] «يُلَقَّاه» بضمِّ الياء وفتـح اللام وتشديد القاف، مضارعَ

---

(١) انـظر في قراءاتهـا: النشر ٢/٣٠٦، الإتحـاف ٢/١٩٤، البحـر ٦/١٥، القـرطبي ١٠/٢٢٩.

(٢) نسبهـا الفراء في معـاني القرآن ٢/١١٨ إلى أبي جعفـر المدني، ونسبهـا القرطبي ١٠/٢٢٩ إلى يحيى بن وثاب.

(٣) الكشاف ٢/٤٤١.

(٤) البحر ٦/١٥.

(٥) الإملاء ٢/٨٩.

(٦) السبعـة ٣٧٨، النشر ٢/٣٠٦، البحـر ٦/١٥، التيسير ١٣٩، القـرطبي١٠/٢٢٩، الحجة ٣٩٨.

«لَقَّى» بالتشديد، والباقون بالفتح والسكونِ والتخفيف[1] مضارع لَقِي.

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿اقرَأْ﴾**: على إضمارِ القولِ، أي: يُقال له: اقرأْ، وهذا القولُ: إمَّا صفةٌ أو حالٌ كما في الجملةِ قبله.

قوله: «كَفَىٰ بنفسِك» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، المشهورُ عند المُعْرِبين: أنَّ «كفىٰ» فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ هو المجرورُ بالباء، وهي فيه مزيدةٌ، ويَدُلُّ عليه أنها إذا حُذِفت ارتفع، كقوله[2]:

٣٠٣٨ـ ويُخْبِرني عن غائبِ المَرْءِ هَدْيُه
كَفَىٰ الهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ المَرْءُ مُخْبِرا

وقولِ الآخر[3]:

٣٠٣٩ـ . . . . كَفَىٰ الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

وعلى هذا فكان ينبغي أن يُؤَنَّثَ الفعلُ لتأنيث فاعلِه، وإن كان مجروراً كقوله: «ما آمنَتْ قبلَهم مِنْ قريةٍ»[4] «وما تأتيهمْ مِنْ آية»[5]. وقد يقال: إنه جاء على أحد الجائزين فإن التأنيثَ مجازيٌّ. والثاني: أنَّ الفاعلَ/ ضميرُ المخاطبِ، و«كفىٰ» على هذا اسمُ فعلِ أمرٍ، أي: اكْتَفِ، وهو ضعيفٌ لقَبولِ «كَفَىٰ» علاماتِ الأفعالِ. الثالث: أنَّ فاعلَ «كَفَىٰ» ضميرٌ يعودُ على [٥٦٩/أ]

---

(١) أي فتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف.
(٢) البيت لزياد بن زيد العدوي، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١١٩، واللسان (هدي)، والبحر ٦/١٥. والهدي: السيرة والسَّمْت.
(٣) تقدم برقم (١١).
(٤) الآية ٦ من الأنبياء.
(٥) الآية ٤ من الأنعام.

الاكتفاء، وقد تقدَّم الكلامُ[1] على هذا مستوفى. و «اليومَ» نصبٌ بـ «كفىٰ».

قوله: «حَسِيْبا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه تمييزٌ. قال الـزمخشري[2]: «وهو بمعنىٰ حاسِب، كضَرِيْب القِداح بمعنىٰ ضاربها، وصَرِيْم بمعنىٰ صارِم، ذكرهما سيبويه[3]، و «على» متعلقةٌ به مِنْ قـولك: حَسِب عليـه كذا، ويجـوز أن يكـونَ بمعنىٰ الكـافي ووُضِـع مـوضـعَ الشهيـد، فَعُــدِّي بـ « علىٰ » لأنَّ الشـاهدَ يكفي المُـدَّعي ما أهمَّـه. فإن قلت: لِمَ ذَكَـرَ «حسيبـاً»؟ قلت: لأنَّـه بمنزلةِ الشاهدِ والقاضي والأمين[4]، وهذه الأمور يَتولَّاها الرجـالُ فكأنَّـه قيل: كفى بنفسِـك رجلاً حسيبـاً، ويجوز أَنْ تُتَـأَوَّلَ النفسُ بمعنى الشخصِ، كمـا يقال: ثلاثة أنفس». قلت: ومنه قولُ الشاعر[5]:

٣٠٤٠ـ ثـلاثــةُ أنــفسٍ وثــلاثُ ذَوْدٍ لقـد جـارَ الـزمـانُ على عيـالي

والثـاني: أنه منصـوبٌ على الحالِ، وذُكِـرَ لِما تقـدَّم. وقيـل: حَسِيب بمعنىٰ مُحاسِب كخَلِيط وجَلِيس بمعنىٰ: مُخالِط ومُجالس.

آ. (١٦) **قوله تعالىٰ: ﴿أَمَرْنا﴾**: قرأ العامَّةُ بالقصرِ والتخفيفِ وفيـه وجهان، أحدُهمـا: أنه من الأمـرِ الذي هـو ضِدُّ النهيِ. ثم اختلف القـائلون بذلك في متعلَّق هذا الأمرِ: فعن ابنِ عباس في آخرين: أنه أَمَرْنـاهم بالـطاعةِ فَفَسَقُوا، وقد رَدَّ هذا الزمخشريُّ[6] رداً شديـداً وأنكره إنكـاراً بليغاً في كـلامٍ

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٥٨٦.

(٢) الكشاف ٢/٤٤١.

(٣) الكتاب ٢/٢١٥، وذكر أن من ذلك «عريفاً» بمعنىٰ عارف.

(٤) في مطبوعة الكشاف «والأمير».

(٥) تقدم برقم (٤٤١).

(٦) الكشاف ٢/٤٤٢.

طويل ، حاصلُه : أنه حَذْفُ ما لا دليلَ عليه ، وقـدَّر هو متعلَّق الأمـرِ : الفسق ، أي : أَمَرْناهم بـالفسق قال : «أي : أَمَـرْناهم بـالفِسْق ، فعملوا ، والأمرُ مجـازٌ ؛ لأنَّ حقيقـةَ أمرِهم بـالفسقِ أَنْ يقول لهم : افْسُقـوا ، وهذا لا يكـونُ ، فبقي أن يكونَ مجازاً . ووجـهُ المجازِ : أنـه صَبَّ عليهم النعمة صَبّـاً ، فجعلوها ذريعـةً إلى المعاصي واتِّباع الشهوات ، فكأنهم مَـأمورون بـذلك لِتَسَبُّبِ إيـلاءِ النِّعْمةِ فيه ، وإنما خَوَّلهم فيها ليشكروا» .

ثم قال : «فإنْ قلت : فهلاَّ زَعَمْتَ أنَّ معناه : أَمَرْناهم بـالطاعـةِ ففسَقُوا . قلت : لأنَّ حَذْفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائزٍ ، فكيف حَذْفُ ما الدليـلُ قائمٌ على نَقِيضِه؟ وذلك أنَّ المأمورَ بـه إنما حُـذِف لأنَّ «فَفَسَقُوا» يـدلُّ عليه ، وهـو كلامٌ مستفيضٌ يقال : «أَمَرْتُه فقام» ، و «أَمَرْتُه فَقَـرأ» ، لا يُفهم منه إلا أنَّ المـأمورَ بـه قيامٌ أو قراءةٌ ، ولو ذَهَبْتَ تُقَدِّر غيـرَه رُمْتَ مِنْ مخاطَبِـك عِلْمَ الغيبِ ، ولا يَلْزَمُ [على][1] هذا قولُهم : «أَمَرْتُه فعصاني» أو «فلم يمتثلْ» لأنَّ ذلك منافٍ لـلأمرِ مناقِضٌ له ، ولا يكونُ ما يناقض الأمرَ مأموراً به ، فكان محـالاً أن يُقصَدَ أصـلاً حتى يُجْعَلَ دالاً على المأمورِ به ، فكان المأمورُ به في هذا الكلامِ غيـرَ مَنْوِيٍّ ولا مُرادٍ ؛ لأن مَنْ يتكلمُ بهـذا الكلامِ لا يَنْوي لأمرِه مأموراً به ، فكأنه يقول : كان مني أَمْرٌ فكان منه طـاعةٌ[2] ، كمـا أنَّ مَنْ يقول : [«فلان][3] يأمـرُ ويَنْهى ويعطي ويمنـع» لا يَقْصِدُ مفعـولاً . فإن قلت : هـلاَّ كان ثبـوتُ العلمِ بأنَّ اللَّهَ لا يأمرُ بالفحشاء دليلاً على أنَّ المراد : أَمَرْناهم بالخيرِ[4] ، قلت[5] : لأنَّ قـوله

---

(١) زيادة من الكشاف .

(٢) كذا في الأصلْ ولعله سهو في النقل عن الزمخشري ،وعبارته «فلم تكن منه طاعة» .

(٣) زيادة من «الكشاف» .

(٤) أي : ففسقـوا .

(٥) عبارة الكشاف : «قلت : لا يصـح ذلك لأن . . .» .

«فَفَسَقوا» يدافعه، فكأنَّك أظهرْتَ شيئاً وأنت تُضْمِرُ خلافَه، ونظيرُ « أمر »: « شاء » في أنَّ مفعولَه استفاضَ حَذْفُ مفعولِه لدلالةِ ما بعدَه عليه. تقول: لو شاءَ لأحسنَ إليك، ولو شاءَ لأساءَ إليك، تريد: لو شاء الإحسانَ، ولو شاء الإساءةَ، ولو ذَهَبْتَ تُضْمِرُ خلافَ ما أظهرْتَ، وقلت: قد دَلَّتْ حالُ مَنْ أُسْنِدَتْ إليه المشيئةُ أنه من أهلِ الإحسان أو من أهلِ الإساءةِ فاتركِ الظاهرَ المنطوقَ وأَضْمِرْ ما دَلَّتْ عليه حالُ المسندِ إليه المشيئةُ، لم تكنْ على سَدادٍ».

وتَتَبَّعه الشيخُ(١) في هذا فقال: «أمَّا ما ارتكبه من المجاز(٢) فبعيدٌ جداً، وأمَّا قولُه: «لأنَّ حَذْفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائزٍ» فتعليلٌ لا يَصِحُّ فيما نحن بسبيلِه، بل ثَمَّ ما يَدُلُّ على حَذْفِه. وقوله: «فكيف يُحْذَفُ ما الدليلُ على نقيضِه قائمٌ» إلى «عِلْم/ الغيب» فنقول: حَذْفُ الشيءِ تارةً يكونُ لدلالةِ [٥٦٩/ب] موافِقِه عليه، ومنه ما مَثَّل به في قوله «أَمَرْتُه فقامَ»، وتارةً يكونُ لدلالةِ خِلافِه أو ضدِّه أو نقيضِه كقولِه تعالىٰ: «وله ما سَكَن في الليلِ والنهار»(٣)، أي: ما سَكَنَ وتحرَّكَ، وقوله: «سَرابيلَ تَقِيكم الحَرَّ»(٤)، أي: والبردَ، وقول الشاعر(٥):

٣٠٤١ـ وما أَدْرِيْ إذا يَمَّمْتُ أرْضاً أريدُ الخيرَ أيُّهما يَلِيْني
أالخيرُ الذي أنا أَبْتَغِيْهِ أم الشرُّ الذي هو يَبْتَغيني

أي: وأَجْتَنِبُ الشرَّ، وتقول: «أَمَرْتُه فلم يُحْسِنْ» فليس المعنىٰ: أمرتُه بعدمِ الإحسانِ، بل المعنىٰ: أَمَرْتُه بالإحسانِ فلم يُحْسِنْ، والآيةُ من هذا

---

(١) البحر ٦/١٩.
(٢) وهو قول الزمخشري «صبَّ عليهم النعمة صباً فجعلوها ذريعة إلى المعاصي».
(٣) الآية ١٣ من الأنعام.
(٤) الآية ٨١ من النحل.
(٥) تقدم برقم (٨٣٤).

القبيل، يُستدلُّ على حذف النقيض بنقيضه[1] كما يُسْتَدَلُّ على حَـذْفِ النظيـر بنظيره، وكذلك: «أَمَرْتُه فأساء إليَّ» ليس المعنىٰ: أَمَـرْتُه بـالإساءة بـل أَمَرْتُـه بالإحسان. وقوله: «ولا يَلْـزم هذا قولَهم: «أَمَرْتُه فعصاني». نقول: بل يَلْزَمُ. وقـوله «لأنَّ ذلـك منـافٍ»، أي: لأنَّ العِصْيـانَ منـافٍ. وهـو كـلامٌ صحيـح. وقوله: «فكان المأمـورُ به غيـرَ مدلـولٍ عليه ولا مَـنْـويٍّ» لا يُسَلَّم بل مَـدْلُولٌ عليه ومنوِيٌّ لا دلالةُ الموافقِ بل دلالةُ المنـاقِض، كما بَيَّنَّـا. وقولـه: «لا يَنْوي مأموراً به» لا يُسَلَّم. وقوله «لأنَّ فَفَسَقُوا يدافعُه، إلى آخـره» قلنا: نعم نَـوَىٰ شيئاً ويُظْهِرُ خلافَه، لأنَّ نقيضَه يَدُلُّ عليه. وقولُه: «ونظيرُ «أمر» «شاء» ليس نـظيرَه؛ لأنَّ مفعـولَ «أمر» كَثُـر التصريـحُ بـه. قال الله [تعـالى]: «إنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بالفحشاء»[2] «أَمَرَ أَنْ لا تعبدوا إلا إياه»[3] «يـأمر بالعدل»[4] «أَمَر ربـي بالقسط»[5] «أم تأمرُهُمْ أحلامُهم بهذا»[6]، وقال الشاعر[7]:

٣٠٤٢ـ أَمَـرْتُـك الخيـرَ فـافْعَـلْ مـا أُمِــرْتَ بـه

. . . .

قلت: والشيـخُ رَدَّ عليـه رَدَّ مُسْتريـحٍ من النـظرِ، ولولا خَـوفُ السآمـةِ على الناظرِ لكان للنظرِ في كلامهما مجـالٌ.

---

(١) أي: بإثبات نقيضه.
(٢) الآية ٢٨ من الأعراف.
(٣) الآية ٤٠ من يـوسـف.
(٤) الآية ٧٦ من النحـل.
(٥) الآية ٢٩ من الأعراف.
(٦) الآية ٣٢ من الطـور.
(٧) تقدم برقـم (٢٢١).

والوجه الثاني: أنَّ «أَمَرْنا» بمعنى كَثَّرْنا، ولم يَرْتَضِ[1] الزمخشريُّ[2] في ظاهرِ عبارتِه فإنَّه قال: «وفسَّرَ بعضُهم «أَمَرْنا» بـ «كَثَّرْنا»، وجَعَلَه من بابِ: فَعَّلْتُه فَفَعَلَ، كثَبَّرْتُه فَثَبَر[3]. وفي الحديثِ[4]: «خَيْرُ المالِ سِكَّةٌ مأْبُوْرة ومُهْرَةٌ مَأْمورة»، أي: كثيرةُ النِّتاج». قلت: وقد حكى أبو حاتم هذه اللغةَ، يقال: أَمِر القومُ، وأَمَرهم اللَّهُ، ونقله الواحديُّ أيضاً عن أهل اللغة، وقال أبو علي[5]: «الجيِّد في «أَمَرْنا» أن يكونَ بمعنى كَثَّرْنا». واستدل أبو عبيدة[6] بما جاء في الحديثِ فذكره. يقال: أَمَرَ اللَّهُ المُهْرَة، أي: كَثَّر ولدَها. قال: «ومَن أنكر «أمرَ اللَّهُ القومَ» أي: كَثَّرهم لم يُلتفَتْ إليه لثبوتِ ذلك لغةً». ويكون ممَّا لَزِمَ وتعدَّىٰ بالحركةِ المختلفة؛ إذ يُقال: أَمِر القومُ كَثُروا، وأَمَرهم اللَّهُ كثَّرهم، وهو من بابِ المطاوعة: أَمَرهم اللَّهُ فأْتَمَروا كقولِك: شَتَرَ اللَّهُ عَيْنَه فَشَتِرَتْ[7]، وجَدَعَ أَنْفَه فَجَدِع[8]، وثَلَمَ سِنَّه فَثَلِمَتْ[9].

وقرأ[10] الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمةُ: «أَمِرْنا» بكسر الميم بمعنىٰ «أَمَرْنا» بالفتح. حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يُقال: «أَمَرَ اللَّهُ مالَهُ،

---

(١) ش: ولم يرتضه.

(٢) الكشاف ٢/٤٤٢.

(٣) ثبره: حبسه أو ردَّه. وفي اللسان (أمر): «والعرب تقول: أَمِرَ بنوفلان أي كَثُروا».

(٤) رواه أحمد في مسنده ٣/٤٦٨.

(٥) انظر: الحجة (خ) ٣/٣٤٤.

(٦) مجاز القرآن ١/٣٧٣.

(٧) الشَّتَر: استرخاء الجفنِ الأسفل.

(٨) جَدَع أنفه: قطعه.

(٩) ثَلَم سنه: كسرها.

(١٠) انظر في قراءات «أمرنا»: السبعة ٣٧٩، الإتحاف ٢/١٩٥، الشواذ ٧٥، القرطبي ١٠/٢٣٣، المحتسب ٢/١٥، النشر ٢/٣٠٦، البحر ٦/٢٠.

وأَمِـرَه» بفتـحِ الميم وكسرِها، وقد رَدَّ الفراء[1] هـذه القراءةَ، ولا يُلْتَفَتُ لِـرَدِّه لثبـوتِهـا لغـةً بنَقْـلِ العُـدولِ، وقـد نَقَلهـا قـراءةً عن ابن عبـاس أبـو جعفـر وأبو الفضل الرازي في «لوامِحه» فكيف تُرَدُّ؟

وقـرأ عليٌّ بن أبـي طـالب وابنُ أبـي إسحـاق وأبـو رجـاء في آخـرين « آمَـرْنا » بـالمَـدِّ، ورُوِيَتْ هـذه قـراءةً عن ابنِ كثيـر[2] وأبـي عمـرو وعـاصم ونافـعٍ[3]، واختارها يعقوبُ، والهمزةُ فيه للتعديةِ.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابنُ عباس وأبو عثمـان النهدي: « أمَّـرْنا » بـالتشديـد. وفيـه وجهان، أحـدُهما: أنَّ التضعيفَ للتعديةِ، عـدَّاه تـارةً بـالهمـزة وأخـرى بتضعيفِ العين، كـأَخْرَجْتـه وخَرَّجتـه. والثاني: أنـه بمعنى جعلنـاهم أُمَـراءَ، [٥٧٠/أ] والـلازمُ من ذلـك « أُمِّر». قال الفارسيُّ[4]: «لا وجـهَ لكـون « أَمَّـرْنـا »/ من الإمارة؛ لأنَّ رئاستَهم لا تكونُ إلَّا لواحدٍ بَعْدَ واحـدٍ، والإهلاكُ إنمـا يكون في مُدَّة واحدة». وقد رُدَّ[5] على الفارسي: بأنَّا لا نُسَلِّم أن الأميرَ هو المَلِك حتى يَلْزَمَ مـا قلتُ، بل الأميـرُ عند العـرب مَنْ يَأْمُـرُ ويُـؤْتَمَـرُ بـه. ولَئِنْ سُلِّم ذلـك لا يلزم مـا قال؛ لأنَّ المُتْـرَفَ إذا مَلَكَ فَفَسَق ثم آخرَ بعـده فَفَسَق، ثم كذلـك كَثُر الفسادُ، ونزل بهم على الآخِرِ مِنْ ملوكهم.

آ. (١٧) **قـوله تعـالىٰ: ﴿وكـم أهلَكْنا﴾**: « كم » نصبٌ بـأَهْلكنا، و«من القـرونِ» تمييزٌ لـ « كم »، و «مِنْ بعـدِ نـوح»: « مِنْ » لابتـداء الغـايـة،

---

(١) معاني القرآن ٢/١١٩.

(٢) برواية حماد بن سلمة كما في السبعة ٣٧٩.

(٣) برواية خارجة عنه كما في السبعة ٣٧٩.

(٤) الحجة (خ) ٣/٣٤٦.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٠.

والأُوْلىٰ للبيـان فلذلـك اتَّحـد متعلَّقُهمـا. وقـال الحـوفي: «الثـانيـة بـدلٌ مِن الأولى، وليس كـذلك لاختـلاف معنييهما. والبـاءُ بعد «كَفَىٰ» تقـدَّم الكلامُ عليها[1]. وقال ابن عطية: «إنمـا يُجاءُ بهـذه الباءِ في مـوضـعِ مَدْحٍ أو ذم». والبـاء في «بذنـوب» متعلقةٌ بـ«خبيـراً»، وعَلَّقها الحـوفيُّ بـ«كَفَىٰ». قال الشيـخ[2]: «وهو وهمٌ». قلت: إنما جَعَلَه وهماً لأنه لا يَتَعَدَّىٰ بالباء، ولا يليق به المعنىٰ.

آ. (١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كان﴾**: «مَنْ» شـرطيةٌ، و«عَجَّلْنـا» جوابُه، و«ما يشاء» مفعولُه، و«لِمَنْ نريدُ» بـدلُ بعضٍ من كل، من الضميـر في «له» بإعادةِ العاملِ، و«لِمَنْ نريد» تقديرُه: لمَنْ نريدُ تعجيلَه له.

قوله: «ثم جَعَلْنا له جهنَّمَ» «جَعَلَ» هنا تصييريةٌ.

قـوله: «يَصْـلاها» الجملةُ حـالٌ: إمَّا من الضميـر في «لـه» وإمَّـا مِنْ «جهنَّم»، و«مَـذْمُومـاً» حالٌ مِنْ فـاعلِ «يَصْـلاهـا». قيـل: وفي الكـلامِ حَـذْفٌ، وهو حَـذْفُ المقابِـل؛ إذ الأصل: مَنْ كـان يريـد العاجلةَ وسَعَىٰ لهـا سَعْيَها وهو كافرٌ لدلالةِ ما بعده عليه. وقيل: بل الأصل: مَنْ كان يريد العاجلة بعمله[3] للآخرةِ كالمنافِق.

آ. (١٩) **قـوله تعـالىٰ: ﴿سَعْيَهَا﴾**: فيـه وجهان، أحـدُهُما: أنـه مفعـولٌ به لأنَّ المعنىٰ: وعَمِـل لها عملَهـا. والثاني: أنـه مصدرٌ، و«لهـا»، أي: مِنْ أجلِها.

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٥٨٦، والورقة ٥٦٨ ب، ٥٦٩ أ من هذا الجزء.
(٢) البحر ٦/٢٠.
(٣) أي: مقابل عمله للآخرة وبدلاً عنه.

قوله: «وهو مؤمِنٌ» هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعل « سعىٰ ».

آ. (٢٠) **قوله تعالىٰ: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هؤلاء﴾**: « كُلًّا » منصوب بـ « نُمِدُّ » و « هؤلاء » بدلُ، « وهؤلاء » عطفٌ عليه، أي: كلَّ فريق نُمِدُّ هؤلاء الساعين بالعاجلة، وهؤلاء الساعين للآخرة، وهذا تقديرٌ جيد. وقال الزمخشري[١] في تقديره: «كلَّ واحد من الفريقين نُمِدُّ». قال الشيخ[٢]: «كذا قَدَّره الزمخشريُّ، وأعربوا « هؤلاء » بدلاً مِنْ « كُلًّا » ولا يَصِحُّ أن يكونَ بدلاً مِنْ « كل » على تقدير: كلَّ واحد، لأنه إذ ذاك بدلُ كل من بعض، فينبغي أن يكونَ التقدير: كلَّ الفريقين»[٣].

و «مِنْ عطاء» متعلقٌ بـ « نُمِدُّ ». والعطاءُ اسمُ مصدرٍ واقعٌ موقعَ اسم المفعول.

والمَحْظور: الممنوعُ، وأصله مِن الحَظْر وهو: جَمْعُ الشيءِ في حَظيرة، والحَظيرة: ما يُعْمل مِنْ شجرٍ ونحوِه لتَأْوِي إليه الغنم، والمُحْتَظِر: مَنْ يعمل الحظيرة.

آ. (٢١) **قوله تعالىٰ: ﴿كيف فَضَّلْنا﴾**: « كيف » نصبٌ: إمَّا على التشبيه بالظرف، وإمَّا على الحال، وهي معلِّقَةٌ لـ « انظرْ » بمعنىٰ فَكِّرْ، أو بمعنىٰ أبصرْ[٤].

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٣.

(٢) البحر ٦/٢١.

(٣) أي فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل، كما قال أبو حيان.

(٤) أي يجوز أن تكون «انظر» من نظر الفكر فيكون قلبياً علقه الاستفهام، أو من نظر البصر فيكون معلقاً بتأويل أن النظر سبب إلى العلم، فجاز أن يعلق. انظر: البحر ٦/٢١.

قوله: «وأكثر تَفْصيلاً»، أي: من درجاتِ الدنيا، ومِنْ تفضيلِ الدنيا.

آ. (٢٢) قوله تعالىٰ: ﴿ فَتَقْعُدَ ﴾: يجوز أن تكونَ على بـابها[١]، فينتصِبَ ما بعدها على الحال، ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى « صار » فينتصبَ على الخبرية، وإليه ذهب الفراء[٢] والزمخشري[٣]، وأنشدوا في ذلك[٤]:

٣٠٤٣ـ لا يُقْنِعُ الجـاريــةَ الخِضــابُ ولا الـوِشـاحــان ولا الجِلْبـابُ
مـن دون أن تلتـقـي الأَرْكـابُ ويَـقْـعُـدَ الأَيْــرُ لــه لُـعــابُ

أي: ويَصِير. والبصريون لا يَقيسون هذا، بل يَقْتَصِـرون به على المَثَـل في قولهم: «شَحَذَ شفرتَه حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبَةٌ».

آ. (٢٣) قوله تعالىٰ: ﴿أنْ لا تَعْبُدوا إلا إياه﴾: يجوز أَنْ تكـونَ « أنْ » مفسِّرةً؛ لأنها بعد ما هوبمعنىٰ القول، و« لا » ناهيةٌ. ويجـوز أَنْ تكونَ النـاصبةَ، و« لا » نـافيةٌ، أي: بـأنْ لا، ويجوزُ أن تكـونَ المخففةَ، واسمُهـا ضميرُ الشأن، و« لا » ناهيةٌ أيضاً، والجملةُ خبرُهـا، وفيه إشكـالٌ: من حيث وقوعُ الطلبِ خبراً لهذا الباب. ومثلُه في هذا الإشكـالِ قولُـه: «أنْ بُوْرِكَ مَنْ في النار»[٥]، وقوله: «أنْ غَضِبَ اللَّهُ عليها»[٦] لكونِه دعـاءً وهو طَلَبٌ أيضـاً، ويجوز أَنْ تكونَ الناصبةَ و« لا » زائدة. قال أبـو البقاء[٧]: «ويجـوز أَنْ يكونَ

(١) أي فعلاً تاماً.
(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».
(٣) الكشاف ٢/٤٤٤.
(٤) الأبيات لبعض بني عامر. وهي في اللسان (قعد)، والبحر ٦/٢٢.
(٥) الآية ٨ من النمل «فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها».
(٦) الآية ٩ من النور، وهي قراءة نافـع. انظر: السبعة ٤٥٣.
(٧) الإملاء ٢/٩٠.

في موضـع نصبٍ، [أي:] أَلْزَمَ ربُّك عبادتَه و « لا » زائدةٌ. قـال الشيـخ(1): «وهـذا وهمٌ لـدخـولِ « إلا » على مفعـولِ « تَعْبـدوا » فَلَزِم أن يكـونَ نَفْيـاً أو نهياً».

وقـرأ الجمهور « قَضَىٰ » فعـلاً مـاضيـاً، فقيـل: هي على مـوضـوعِهـا الأصلي. قال ابنُ عطية: «ويكون الضمير في « تَعْبُدوا » للمؤمنين من النـاسِ إلى يومِ القيامةِ» وقيل: هي بمعنىٰ أَمَر. وقيل: بمعنى أَوْحَىٰ، وقيل: بمعنى حَكَم، وقيل: بمعنى أَوْجَبَ أو ألزم.

[٥٧٠/ب] وقـرأ(2) بعضُ وَلَد معـاذِ بن جَبَل « وقضـاء »/ اسمـاً مصـدراً مـرفـوعـاً بالابتداء، و «أَنْ لا تَعْبُدوا» خبرُه.

قوله: «وبالوالدَيْن إحساناً» قد تقدَّم نظيرُه في البقرة(3). وقـال الحوفي: «الباءُ متعلقةٌ بـ « قضىٰ »، ويجـوز أن تكونَ متعلقـةً بفعلٍ محـذوفٍ تقديـرُه: وأَوْصىٰ بالوالدين إحساناً، وإحساناً مصدر، أي: يُحْسِنون بالوالدين إحساناً».

وقال الواحديُّ: «الباءُ مِنْ صلة الإحسانِ فَقُدِّمَتْ عليه كما تقول: بزيـدٍ فانْزِلْ». وقد مَنَـعَ الزمخشريُّ(4) هذا الوجهَ قال: «لأنَّ المصدرَ لا يتقـدَّم عليه معمـولُه»(5). قلت: والـذي ينبغي أن يُقال: إن هـذا المصدرَ إنْ عَنَىٰ بـه أنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفِعْلٍ فالأمرُ على مـا ذَكَرَ الـزمخشريُّ، وإن كـان بدلاً مِنَ اللفظ بـالفعلِ فـالأمرُ علىٰ مـا قال الـواحـديُّ، فـالجـوازُ والمنعُ بهـذين الاعتبارين.

---

(1) البحـر ٢/٢٥.
(2) الإتحاف ٢/١٩٥، البحر ٦/٢٥، الشواذ ٧٦.
(3) الآية ٨٣ من البقرة.
(4) الكشاف ٢/٤٤٤.
(5) مطبوعة الكشاف: «صلته».

وقال ابنُ عطيـة: «قولـه بالـوالدَيْن إحسـاناً عـطف على « أنْ » الأولى، أي: أَمَر اللَّهُ أَنْ لا تعبدوا إلا إيـاه، وأن تُحْسِنوا بـالوالـدَيْن إحسانـاً». واختار الشيـخُ[1] أَنْ يكـون « إحسـانـاً » مصـدراً واقعـاً مـوقـعَ الفعــلِ، وأنَّ « أنْ » مفسرةٌ، و « لا » ناهيةٌ. قال: «فيكون قد عَطَفَ ما هـو بمعنى الأمرِ على نَهْيٍ كقولِه[2]:

٣٠٤٤ـ .... يقولون: لا تَهْلِكْ أَسَىً وتَجَمَّلِ

قلت: و « أَحْسَنَ » و « أساء » يتعدَّيان بـ إلى وبالباء. قال تعـالىٰ: «وقد أَحْسَنَ بـي»[3] وقال كثيِّر عَزَّة[4]:

٣٠٤٥ـ أسِيْئـي بنـا أو أَحْـسِنِـي لا مَـلومــةً ....

وكأنه ضُمِّن « أَحْسَن » لمعنى « لَطُف » فتعدَّىٰ تعديتَه.

قـوله: «إمَّـا يَبْلُغَنَّ» قرأ الأخَـوان[5] « يَبْلُغانِّ » بـألفِ التثنيـةِ قبـل نـونِ التوكيدِ المشدَّدةِ المكسورةِ، والبـاقون دونَ ألفٍ وبفتـحِ النـون. فأمَّـا القراءةُ الأولى ففيهـا أوجهٌ، أحـدهـا: أن الألفَ ضميـرُ الـوالـدين لتقـدُّم ذكـرهمـا، و « أَحَدُهما » بدلٌ منه، و«أو كِلاهما» عـطفٌ عليه. وإليـه نحا الـزمخشريُّ[6]

---

(١) البحر ٢٥/٦.

(٢) تقدم برقم (١٨٢٥).

(٣) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٤) تقدم برقم (٢٤٩٩).

(٥) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، البحر ٢٦/٦، التيسير ١٣٩، الحجـة ٣٩٩، النشر ٣٠٦/٢.

(٦) الكشاف ٤٤٤/٢.

وغيرُه. واستشكله بعضُهم[1] بأنَّ قولَه «أحدُهما» بـدلُ بعضٍ مِنْ كل، لا كـلٌّ من كل، لأنه غيرُ وافٍ بمعنى الأول، وقوله بعد ذلك «أو كِلاهما» عطفٌ على البدلِ، فيكونُ بدلاً، وهو مِنْ بدل الكلِّ من الكل؛ لأنه مرادفٌ لألف التثنيـة. لكنه لا يجوز أن يكـونَ بدلاً لعُـرُوِّه عن الفائـدة؛ إذ المستفادُ من ألفِ التثنيـةِ هو المستفادُ مِنْ « كِلاهما » فلم يُفِدِ البدلُ زيادةً على المبدلِ منه.

قلت: هذا معنى قولِ الشيـخِ. وفيه نظرٌ؛ إذ لقـائلٍ أن يقـول: مُسَلَّمٌ أنـه لم يُفِدِ البـدلُ زيادةً على المبـدلِ منه، لكنـه لا يَضُرُّ لأنـه شأنُ التـأكيد، ولـو أفاد زيـادةً أخرى غيـرَ مفهومـةٍ من الأولِ كان تـأسيساً لا تـأكيـداً. وعلى تقـديـر تسليمِ ذلك فقد يُجابُ عنه بما قال ابنُ عطية فإنه قـال بعد ذِكْـره هذا الوجهَ: «وهو بدلٌ مُقَسَّمٌ كقولِ الشاعرِ[2]:

٣٠٤٥ـ وكنت كـذي رِجْلَيْنِ رجـلٍ صحيحـةٍ
ورِجْـلٍ رَمَىٰ فيهـا الـزمـانُ فَشَلَّتِ

إلا أنَّ الشيـخ[3] تعقَّب كـلامَه فقـال: «أمَّا قـولُـه بـدلٌ مُقَسَّمٌ كقـولـه: « وكنتُ. . . » فليس كذلك؛ لأنَّ شـرطَه العطفُ بـالواو، وأيضـاً فشرطُـه: أن لا يَصْدُقَ المُبْدَلُ منه على أحدِ قِسْميه، لكنْ هنا يَصْدُقُ على أحدِ قسمَيْه، ألا ترى أنَّ الألفَ وهي المبدلُ منه يَصْدُقُ على أحدِ قِسْمَيْها وهو « كلاهما » فليس من البدلِ المقسِّم». ومتى سُلِّم له الشـرطان لزم ما قاله.

الثـاني: أن الألفَ ليست ضميراً بـل علامـةُ تثنيةٍ و«أحـدُهمـا» فـاعـلٌ بـالفعلِ قبلَه، و«أو كـلاهمـا» عـطفٌ عليه. وقـد رُدَّ هذا الـوجهُ: بـأن شـرطَ الفعـلِ المُلْحَقِ به عـلامة تثنيـةٍ أن يكون مسنـداً لمثًنى نحو: قـامـا أخـواك،

---

(١) انظر: البحر ٦/٢٦ ـ ٢٧.
(٢) تقدم برقم (١١٩١).
(٣) البحر ٦/٢٧.

أو إلى مُفَرَّق بالعطف بالواو خاصةً على خلاف فيه نحو: «قاما زيـد وعمرو»، لكنَّ الصحيـحَ جوازُه لورودِه سماعاً كقوله(١):

٣٠٤٦ـ .... وقـد أَسْلمـاه مُبْعَـدٌ وحمـيم

والفعلُ هنا مسندٌ إلى « أحدُهما » وليس مثنى ولا مفرَّقاً بالعطف بالواو.

الثالث: نُقِل عن الفـارسيِّ(٢) أنَّ/ « كلاهمـا » توكيـدٌ، وهذا لا بـدَّ من إصلاحِه بزيادةٍ، وهو أن يُجْعَلَ «أحدُهما» بـدلَ بعضٍ من كل، ويُضْمَـرَ بعدَه فعلٌ رافـعٌ لضمير تثنية، ويقـع « كلاهمـا » توكيـداً لـذلـك الضميرِ تقـديرُه: أو يَبْلُغـا كلاهمـا، إلا أنَّ فيه حَـذْفَ المؤكَّد وإبقـاءَ التوكيـد، وفيهـا خـلافٌ، أجـازها الخليـل وسيبويـه(٣) نحو: «مـررت بزيـدٍ ورأيت أخـاك(٤) أنفسهمـا» بـالرفـع والنصب، فـالرفـعُ على تقـديرِ: همـا أنفسُهما، والنصبُ على تقـدير أَعْنِيهما أنفسَهما، ولكنْ في هذا نظرٌ: من حيث إن المنقولَ عن الفارسيِّ مَنَـعَ حَذْفَ المؤكَّد وإبقاءَ توكيدِه، فكيف يُخَرِّجُ قولُه على أصلٍ لا يُجيزُه؟ [٥٧١/أ]

وقد نصَّ الزمخشريُّ(٥) على مَنْـعِ التوكيـدِ فقال: فـإنْ قلت: لو قيـل: «إمَّا يَبْلُغانِّ كلاهما» كان « كلاهما » توكيداً لا بدلاً، فما لكَ زَعَمْتَ أنـه بدلٌ؟ قلت: لأنَّـه معطوفٌ على مـا لا يَصِـحُّ أن يكون تـوكيـداً لـلاثنين، فـانتـظم في حكمِـه، فـوجَبَ أن يكـونَ مثلَه». قلت: يعني أنَّ « أحـدُهمـا » لا يَصْلُـحُ أن يقـعَ توكيداً للمثنىٰ ولا لغيرِهما، فكذا ما عُطِفَ عليه لأنه شريكُه.

---

(١) تقدم برقم (١٧٨٧).

(٢) الحجة (خ) ٣٤٨/٣ ولكن الفارسي هنـا لا يعني التوكيـد الصناعي، وإنمـا من جهة المعنى.

(٣) انظر: المسألة في: الكتاب ٢٤٧/١.

(٤) مثال الكتاب: وأتاني أخوه.

(٥) الكشاف ٤٤٤/٢.

ثم قال[١]: «فإنْ قلتَ: ما ضَرَّك لو جَعَلْتَه توكيداً[٢] مع كونِ المعطوفِ عليه بدلاً، وعَطَفْتَ التوكيدَ على البدل؟ قلت: لو أريد توكيدُ التثنيةِ لقيل: «كلاهما» فحسبُ، فلمَّا قيل: «أحدهما أو كلاهما» عُلِمَ أنَّ التوكيدَ غيرُ مرادٍ فكان بدلاً مثلَ الأول».

الرابع[٣]: أَنْ يرتفعَ «كلاهما» بفعلٍ مقدَّر تقديرُه: أو يبلغُ كلاهما، ويكون «إحداهما» بدلاً من ألفِ الضمير بدلَ بعضٍ من كل. والمعنى: إمَّا يَبْلُغَنَّ عندك أحدُ الوالدَيْن أو يبلُغُ كلاهما.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ[٤] فواضحةٌ، و«إنْ ما»: هي «إنْ» الشرطيةُ زِيْدَتْ عليها «ما» توكيداً، فَأُدْغِم أحدُ المتقاربين في الآخر بعد أن قُلب إليه، وهو إدغامٌ واجب. قال الزمخشري[٥]: «هي إنْ الشرطيةُ زِيْدَتْ عليها «ما» توكيداً لها ولذلك دَخَلَتْ النون، ولو أُفْرِدَتْ «إنْ» لم يَصِحَّ دخولُها، لا تقول: إن تُكْرِمَنَّ زيداً يُكْرِمْكَ، ولكن: إمَّا تُكْرِمنَّه.

وهذا الذي قاله أبو القاسم نصَّ سيبويهِ على خلافِه، قال سيبويه[٦]: «وإن شِئْتَ لم تُقْحِمِ النونَ، كما أنك إن شِئْتَ لم تَجِئْ بـ«ما»». قال الشيخ[٧]: «يعني مع النون وعَدَمِها». وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ سيبويه إنما نصَّ على أن نونَ التوكيد لا يجبُ الإتيانُ بها بعد «أمَّا»، وإن كان أبو إسحاقَ قال

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٤.
(٢) الأصل: «بدلاً» وهو سهو، والتصحيح من الكشاف.
(٣) أي في تخريج قراءة «يَبْلُغَانِّ».
(٤) أي: يبلغَنَّ.
(٥) الكشاف ٢/٤٤٤.
(٦) الكتاب ٢/١٥٢.
(٧) البحر ٢/٢٦.

بوجوبِ ذلك. وقولـه بعد ذلـك «كما أنَّـك إنْ شِئْتَ لم تجئْ بـ « ما »، ليس فيه دليلٌ على جوازِ توكيدِ الشرط مـع إنْ وحدها.

و « عندك » ظرفٌ لـ « يَبْلُغَنَّ »، و « كِـلا » مثنَّاةٌ معنىً من غيـرِ خلافٍ، وإنما اختلفوا[1] في تثنيتِها لفظاً: فمذهبُ البصريين أنهـا مفردةٌ لفـظاً، ووزنُها على فِعَل كـ « مِعَى » وألفُها منقلبةٌ عن واوٍ بدليل قلبِها تاءً في « كِلْتا » مـؤنثَ « كِلا » هذا هو المشهور. وقيـل: ألفُها عن يـاء وليس بشيءٍ. وقال الكـوفيون ـ وتبعهم السهيليُّ[2] مستدلِّين على ذلك بقوله[3]:

٣٠٤٧ـ في كلتِ رِجْلَيْهـا سُلامىٰ واحدَه ....

فَنَطَق بمفردِهـا ـ: هي مثنَّاةٌ لفـظاً، ولذلـك تُعْرَبُ بـالألفِ رفعاً واليـاء نصبـاً وجراً، فـألفُها زائـدةٌ على ماهيـة الكلمـة كـألف « الـزيـدان »، ولامُها محـذوفةٌ عنـد السهيليِّ، ولم يأتِ عن الكـوفيين نَصٌّ في ذلـك، فـاحتمـل أن يكونَ الأمرُ كما قال السهيليُّ، وأن تكونَ موضـوعةً على حـرفَيْن فقط، لأنَّ مِنْ مذهبِهم جوازَ ذلك في الأسماءِ المعربة.

وحكمهـا أنها متى أُضيفت إلى مضمرٍ أعْـرِبت إعـرابَ المثنى، أو إلى ظاهرٍ أُعْرِبَتْ إعرابَ المقصورِ عند جمهورِ العربِ، وبنو كنانةَ يُعْربونها إعرابَ المثنى مطلقاً فيقولون: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْك، وكـونُها جَـرَتْ مَجْرىٰ المثنى مـع

(١) انـظر: المسائـل البصريـات ٨٩٤، سر الصنـاعة ١٤٩/١، شـرح المفصل ٥٤/١، ٦/٦.

(٢) نتائـج الفكر ٢٨٣.

(٣) لم أهتـدِ إلى قـائله، وهـو في اللسـان (كـلا)، والعيني ١٥٩/١، والهمـع ٤١/١، والدرر ١٦/١، والخزانة ٦٢/١. وبعده:

كـلتـا هــمـا مـقـرونَـةٌ بـزائـدَهْ

المضمرِ دونَ الظاهر يضيق الوقتُ عن ذكره فإنّي حَقّقْتُه في «شرح التسهيل».

ومن أحكـامِها: أنهـا لا تُضـاف إلا إلى مثنى لفـظاً ومعنى نحـو: «كِـلا الرجلين»، أو معنىً لا لفظاً نحو: / «كِلانا»، ولا تُضاف إلى مُفَرَّقَيْنِ بالعطفِ [٥٧١/ب] نحو: «كِلا زيد وعمرو» إلا في ضرورةٍ كقوله(١):

٣٠٤٨ـ كِـلا السيفِ والسَّـاقِ الـذي ذهبَتْ بـه
على مَهَـلٍ بـاثنين ألقـاه صـاحِبُـهْ

وكذا لا تُضافُ إلى مفردٍ مرادٍ به التثنيةُ إلا في ضرورةٍ كقوله(٢):

٣٠٤٩ـ إنَّ لـلـخـيـر والـشـرِّ مَـدَىً ... وكِـلا ذلـك وَجْـهٌ وقَـبَـلْ

والأكثرُ مطابَقَتُها(٣) فَيُفْرَدُ خبرُها وضميرُها نحو: كلاهما قائمٌ، وكلاهما ضربتُه، ويجوزُ في قليل: قائمان، وضربتُهما، اعتباراً بمعناها، وقد جَمَعَ الشاعرُ بينهما في قوله(٤):

٣٠٥٠ـ كلاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما ... قـد أقلعـا وكِـلا أَنْفَيْهمـا رابـي

وقـد يَتَعَيَّنُ اعتبارُ اللفظِ نحـو: كِلانـا كفيلُ صـاحِبِهِ، وقـد يتعيَّنُ اعتبارُ المعنىٰ، ويُستعمل تابعاً توكيداً، وقد لا يَتْبَـعُ فيقـع مبتدأً ومفعولاً بـه ومجروراً. و «كلتا» في جميـعِ ما ذُكِر كـ «كِلا»، وتاؤها بدلٌ عن واو، وألفُها للتأنيث، ووزنُها فِعْلىٰ كذكرىٰ. وقال يونس: ألفُها أصلٌ وتاؤُها مزيـدةٌ، ووزنُها فِعْتَـل.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٣/٣، وشرح التصريح ٢/٢٢.
(٢) تقدم برقم (٤٥٣).
(٣) لأن لفظها مفرد.
(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٣، والخصائص ٢/٤٢١، وابن يعيش ١/٥٤، والعيني ١/١٥٧.

وقد رَدَّ عليه الناس[1]، وله موضعٌ غيرُ هـذا. والنسب إليها عنـد سيبويـه[2]: كِلْوِيّ كمـذكَّرِهـا، وعند يـونس: كِلْتَوِيّ لئـلا تَلْتَبِسَ، وهذا القَـدْرُ كـافٍ في هاتين اللفظتين.

قوله: «أُفٍّ» «أُفَّ» اسمُ فعـلٍ مضارعٍ بمعنىٰ أتضجَّـر، وهو قليـلٌ؛ فإنَّ أكثرَ بابِ أسماء الأفعـال أوامرُ، وأقـلُّ منه اسمُ المـاضي، وأقلُّ منـه اسمُ المضــارع كـ «أُفَّ» وأَوَّه، أي: أتـوجَّـع، ووَيْ، أي: أَعْجَبُ. وكــان مِنْ حقِّها أَنْ تُعرَبَ لوقوعِها موقـعَ مُعْرَبٍ، وفيها لغاتٌ كثيرة وصلهـا الرُّمَّـاني إلى تسـع وثـلاثين، وذكـر ابنُ عـطيـة لفظةً، بهـا تمت الأربعــون، وهي اثنتـان وعشـرون مـع الهمزةِ المضمـومةِ: أُفُّ، أُفَّ، أُفِّ، بـالتشـديـدِ مـع التنـوين وَعَـدَمِـه، أُفُ، أُفَ، أُفِ، بـالتخفيف مـع التنـوين وعـدمـه، أُفْ بـالسكـون والتخفيف؛ أُفّْ بالسكون والتشديد، أُفُّه أُفَّه أُفِّه، أُفًّا من غير إمالة، وبالإمـالة المحضة، وبالإمالة بين بين، أُفُّو أُفِّي: بالواو والياء[3] وإحدىٰ عشرة مـع كسرِ الهمـزةِ إفَّ إفِّ: بالتشـديد مـع التنـوينِ وعدمِـه، إفُ إفَ إفِ بالتخفيفِ مـع التنوينِ وعدمِه، إفًّا بالإمالة. وستٌ مـع فتـح الهمزة: أَفَّ أَفُّ، بـالتشديـد مـع التنوينِ وعدمِه، أَفْ بالسكون، أفا بـالألف. فهذه تسـعٌ وثـلاثون لغـةً، وتمامُ الأربعين: «أُفاهْ» بهاء السكت. وفي استخراجها بغيرِ هذا الضابطِ الذي ذكرتُه عُسْـرٌ ونَصَبٌ يَحتاج في استخـراجِه من كتب اللغـة، ومن كـلامِ أهلِهـا، إلى

---

(١) انـظر المسـألـة في: شـرح الملوكي ٢٩٣، ليس في كــلام العـرب ١٤٢، الممتـع ٣٨٥، شرح الأبيات للفارسي ١٤٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٢.

(٣) هذه اثنتان وعشرون لغة هي على التـرتيب الذي ذكـره: أُفُّ، أُفَّ، أُفِّ، أُفٌّ، أُفًّا، أُفٍّ، أُفُ، أُفِ، أُفاً، أُفُ، أُفَ، أُفِ أُفْ، أُفّْ، أُفُّه أُفَّه، أُفِّه، أُفًا، أُفًّا بـالإمالـة، أُفًّا بالإمالة بين بين، أُفُّو، أُفِّي.

تتبُّع كثيرٍ، والشيخ[1] لم يَزِدْ على أنْ قـالَ: «ونحن نَسْرِدُهـا مضبوطـةً كمـا رأينـاها»، فـذكرهـا، والنسَّاخ خـالفوه في ضبطِه، فمِنْ ثَمَّ جاء فيـه الخَلَلُ، فَعَدَلْتُ إلى هذا الضابطِ المذكورِ ولله الحمدُ.

وقد قُرِىء[2] من هذه اللغاتِ بسبعٍ: ثلاثٍ في المتواتـر، وأربـعٍ في الشاذ، فقرأ نافـعٌ وحفصٌ بالكسـر[3] والتنوين، وابنُ كثير وابنُ عامـر بالفتـحِ دون تنوين[4]، والباقون بالكسـر دون تنوين[5]، ولا خـلافَ بينهم في تشديـدِ الفاء. وقرأ نافـعٌ في روايةٍ: أُفٌ بالرفـع والتنوين، وأبو السَّمَّال بالضمِّ مِنْ غير تنوين، وزيد بن علي بالنصبِ والتنوين، وابنُ عباس: « أفْ » بالسكون.

وقـوله: «ولا تَنْهَـرْهما»، أي: لا تَـزْجُرْهمـا، والنَّهْـرُ: الـزَّجْـرُ بصِيـاحٍ وغِلْظة/ وأصلُه الظهورُ، ومنه « النَّهْر » لظهوره. وقال الزمخشـري[6]: «النَّهْيُ والنَّهْرُ والنَّهْمُ أَخواتٌ». [٥٧٢/أ]

آ. (٢٤) **قوله تعالىٰ: ﴿جَناحَ الذُّلِّ﴾**: هذه استِعارةٌ بليغة، قيـل: وذلك أنَّ الطائرَ إذا أراد الطيرانَ نَشَرَ جناحَيْه ورَفَعَهمـا ليرتفـعَ، وإذا أراد تَـرْكَ الطيران خَفَضَ جناحيه، فجعـلَ خَفْضَ الجناحِ كنـايةً عن التـواضـعِ واللِّين. قـال الزمخشـري[7]: «فإنْ قلتَ: مـا معنى جَناح الـذُّل؟ قلت: فيه وجهـان،

---

(١) البحر ٦/٢٣.

(٢) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٣٧٩، النشـر ٢/٣٠٦، التيسير ١٣٩، البحـر ٦/٢٧، الحجة ٣٩٩، الشواذ ٧٦، الإتحاف ٢/١٩٦.

(٣) أي كسر الفاء، وضم الهمزة.

(٤) أي: أُفَّ.

(٥) أي: أُفِّ.

(٦) الكشاف ٢/٤٤٤.

(٧) الكشاف ٢/٤٤٥.

أحـدُهما: أن يكـونَ المعنىٰ: واخفِضْ لهمـا جنـاحَـك كمـا قـال: «واخفِضْ جناحَك للمؤمنين»(١) فأضافه إلى الذُّل أو الـذِّل كما أُضيف حـاتمٌ إلى الجودِ على معنىٰ: واخفِضْ لهما جناحَك الذليلَ أو الذَّلولَ. والثاني: أن تَجعلَ لذُلِّه أو لذِلِّه جناحاً خفيضاً، كما جعل لبيد للشَمال يداً وللقَرَّةِ زِماماً ـ في قوله(٢):

٣٠٥١ـ وغـداةِ ريـحٍ قـد كَشَفْتُ وقَـرَّةٍ إذ أصبحَـتْ بيدِ الشَمالِ زِمامُها

مبـالَغةً في التـذلُّـل والتـواضـع لهمـا» انتهىٰ. يعني أنـه عبَّـر عن اللينِ بـالذُّلِ، ثم استعـار له جنـاحاً، ثم رشَّـح هـذه الاستعـارةَ بـأَنْ أمـرَه بخفضِ الجَناح.

ومِنْ طريفِ ما يُحكىٰ: أن أبا تمام لَمَّا نظَم قوله(٣):

٣٠٥٢ـ لا تَسْقِني مـاءَ المَـلام فـإنني صَبٌّ قـد اسْتَعْذَبْتَ مـاء بكائي

جاءه رجلٌ بقَصْعةٍ وقال لـه: أَعْطني شيئـاً من ماء المَـلام. فقال: حتى تـأتيَني بريشـةٍ مِنْ جَناح الـذُّلِّ» يـريـد أن هـذا مجـازُ استعـارةٍ كـذاك. وقـال بعضهم(٤):

٣٠٥٣ـ أراشُـوا جَناحِيْ ثم بَلُّوه بـالنَّدىٰ فلم أَسْتَطِـعْ مِنْ أَرْضِهم طَيَرانا

وقرأ العامَّـةُ «الذُّلِّ» بضم الـذَّال، وابن عباس(٥) في آخـرين بكسرهـا،

---

(١) الآية ٨٨ من الحجر.

(٢) تقدم برقم (١٧٦٥)، ولم يرد البيت في «الكشاف».

(٣) ديوانه ١/٢٣.

(٤) نسبـه أبو حيـان لبعض المتأخـرين. البحر ٦/٢٨. وأراش فـلاناً: قـوَّاه وأصلـح مِنْ حاله.

(٥) المحتسب ٢/١٨، القرطبي ١٠/٢٤٤، البحر ٦/٢٨، الشـواذ، ونسبها الفراء في معاني القرآن ٢/١٢٢ إلى عاصم.

وهي استعارةٌ؛ لأنَّ الذِّلَّ في الدوابِّ لأنه ضدُّ الصعوبـة، فاستعير للأنـاسيِّ، كما أن الذُّلَّ بالضمِّ ضدُّ العِزِّ.

قـوله: «من الـرحمة» فيـه أربعـةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: أنها للتعليل فتتعلق بـ «اخفِضْ»، أي: اخفِضْ مِن أجـل الرحمـة. والثاني: أنهـا لبيـانِ الجنس. قـال ابنُ عـطيـة: «أي: إنَّ هـذا الخفضَ يكـون من الـرحمــة المستكنَّـة في النفس». الثـالث: أن تكـونَ في محــلِّ نصبٍ على الحـالِ مِنْ « جَنــاح ». الـرابـع: أنها لابتـداءِ الغايـة. قولـه: «كما ربَّيـانِيْ» في هذه الكـافِ قـولان، أحدهما: أنهـا نعتٌ لمصدرٍ محـذوف، فقدَّره الحـوفيُّ: «ارْحَمْهما رحمةً مثلَ تربيتِهما لي». وقدَّره أبو البقاء[1]: «رحمةً مثلَ رحمتِهما»، كـأنه جعـل التربيـة رحمةً. الثاني: أنها للتعليل، أي: ارْحَمْهما لأجلِ تربيتِهما كقولِه: «واذكروه كما هداكم»[2].

آ. (٢٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ولا تُبَذِّرْ﴾**: التَّبْذِيْرُ: التفريق ومنه «البَـذْرُ» لأنه يُفَرَّق في الأرض للزراعة. قال[3]:

٣٠٥٤ــ تــرائبُ يَسْتَضِيْءُ الحَلْيُ فيهــا كجَمْــر النـارِ بُــذِّرَ بـالــظَّلامِ

ثم غَلَبَ في الإسرافِ في النفقةِ.

آ. (٢٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ابتغاءَ رحمةٍ﴾**: يجوز أَنْ يكـونَ مفعولاً من أجله، نـاصبُه «تُعْـرِضَنَّ» وهو مِنْ وَضْـعِ المُسَبَّب مـوضـعَ السببِ، وذلك أن

---

(١) الإملاء ٢/ ٩٠.
(٢) الآية ١٩٨ من البقرة.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهـو في البحر ٦/ ٢٣. والتـرائب: موضـع القـلادة من الصدر. والحَلْيُ: ما يُتَزَيَّن بـه.

الأصل: وإمَّا تُعْرِضَنَّ عنهم لإعسارِك. وجعله الزمخشريُّ[1] منصوباً بجوابِ الشرطِ، أي: فقل لهم قولاً سهلاً ابتغاء رحمةٍ. وردَّ عليه الشيخ[2]: بأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: «إن يَقُمْ زيدٌ عمراً فاضرِبْ» فإنْ حَذَفْتَ الفاءَ جاز عند سيبويهِ والكسائي نحو: «إنْ يَقُمْ زيدٌ عمراً يَضْرِبْ». فإن كان الاسمُ مرفوعاً[3] نحو «إن تَقُمْ زيدٌ يَقُمْ» جاز ذلك عند سيبويهِ[4] على أنَّه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ بعده، أي: إن تَقُمْ يَقُمْ زيدٌ يقمْ. ومنع مِنْ ذلك الفراءُ وشيخُه.

وفي الردِّ نظرٌ؛ لأنه قد ثبت ذلك، لقوله تعالىٰ: «فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ»[5] الآية. لأنَّ «اليتيمَ» وما بعده منصوبان بما بعدَ فاءِ الجوابِ.

الثاني[6]: أنه موضعِ الحالِ مِنْ فاعلِ «تُعْرِضَنَّ»[7].

قوله: «من ربِّك» يجوز أن يكونَ/ صفة لـ «رحمةٍ»، وأَنْ يكونَ متعلِّقاً [٥٧٢/ب] بـ «تَرْجُوها»، أي: تَرْجُوها مِنْ جهةِ ربِّك، على المجاز.

قوله: «تَرْجُوها» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «تُعْرِضَنَّ»، وأَنْ يكونَ صفةً لـ «رحمةٍ».

آ. (٢٩) **قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّ البَسْطِ﴾**: نصبُ على المصدرِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٧.
(٢) البحر ٦/٣٠.
(٣) أي معمول الفعل.
(٤) الكتاب ١/٤٥٨.
(٥) الآية ٩ من الضحى.
(٦) أي في إعراب «ابتغاء».
(٧) وذلك على تأويل المصدر بالوصف: مبتغياً.

لإضافتِها إليه. و «فَتَقْعُدَ» نصبُه على جواب النهي. و «مَلُوماً»: إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ، كما تقدَّم[1].

آ. (٣١) قوله تعالىٰ: ﴿خِطْئاً﴾: قرأ[2] ابن ذكوان: «خَطَأً» بفتح الخاءِ والطاءِ مِنْ غيرِ مَدّ، وابنُ كثير بكسرِ الخاء والمدّ، ويلزمُ منه فتحُ الطاء، والباقون بالكسرِ وسكونِ الطاء.

فأمَّا قراءةُ ابنِ ذكوان فَخَرَّجها الزجَّاج[3] على وجهين، أحدهما: أن يكونَ اسمَ مصدرٍ مِنْ أَخْطأَ يُخْطِيء خَطَأً، أي: إخطاءً، إذا لم يُصِبْ. والثاني: أن يكونَ مصدرَ خَطِيءَ يَخْطَأُ خَطَأً، إذا لم يُصِبْ أيضاً، وأنشد[4]:

٣٠٥٥ـ والناسُ يَلْحَوْن الأميرَ إذا هُمُ ... خَطِئوا الصوابَ ولا يُلام المُرْشِدُ

والمعنىٰ على هذين الوجهين: أنَّ قَتْلهم كان غيرَ صواب. واستبعد قومٌ هذه القراءةَ قالوا: لأن الخطأ ما لم يُتَعَمَّدْ فلا يَصِحُّ معناه ههنا.

قلت: وخفي عنهم أنه يكونَ بمعنى أخطأ، أو أنه يقال: « خَطِيء » إذا لم يُصِبْ.

وأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فهي مصدرُ خاطَأَ يُخاطِيء خِطاءً مثل: قاتَلَ يُقاتِل قِتالاً. قال أبو علي[5]: «هي مصدرُ خاطَأَ يُخاطِيء، وإنْ كنَّا لم نجدْ « خاطَأَ »

---

(١) سبق أن أشار إلى أنَّ «قعد» عند الفراء فعل ناقص. انظر: الورقة ٥٧٠ أ.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٩، النشر ٢/٣٠٧، التيسير ١٣٩، القرطبي ١٠/٢٥٣، الحجة ٤٠٠، البحر ٦/٣٢، الشواذ ٧٦.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٣٦.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ٤٢، ومعاني القرآن للزجّاج ٣/٢٣٦، واللسان (أمر)، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٩، والمحتسب ٢/٢٠.

(٥) الحجة (خ) ٣/٣٤٨.

ولكنْ وَجَدْنا تخاطَأ وهو مطاوِعُ « خاطَأ » فَدَلَّنا عليه[1]، ومنه قولُ الشاعر[2]:

٣٠٥٦ـ تـخـاطَـأَتِ النَّبْـلُ أَحْشـاءَه ... وأخَّـرَ يَـوْمِـي فلم يَـعْـجَـلِ

وقال الآخر[3]:

٣٠٥٧ـ تخـاطأَه القَنَّـاصُ حتى وَجَـدْتُـه ... وخُرْطُوْمُه في مَنْقَـعِ الماءِ راسِبُ

فكأنَّ هؤلاء الذين يَقْتُلون أولادَهم يُخاطِئُون الحقَّ والعَدل.

وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ حتى قال أبو جعفر[4]: «لا أَعْرِفُ لهـذه القـراءةِ وجهاً»، ولـذلك جعلها أبو حاتم غَلَطاً. قلت: قـد عَرَفـه غيرُهمـا ولله الحمدُ.

وأمَّـا قراءةُ البـاقين فهي جيدةٌ واضحـةٌ لأنها مِنْ قـولهم: خَطِىء يَخْـطَأُ خِطْئاً، كأَثِمَ يَأْثَمُ إثْماً، إذا تَعَمَّد الكذبَ.

وقـرأ الحســن: « خَطاء » بفتـح الخـاء والمدّ وهـو اسمُ مصدر «أَخْـطَأَ» كالعَطاء اسمٌ للإعطاء.

وقـرأ أيضاً «خَـطا» بالقصـرِ، وأصلُه «خَطَأ» كقـراءةِ ابن ذَكْوان، إلا أنـه سَهَّل الهمزةَ بإبدالها ألفاً فَحُذِفت كعَصا.

وأبو رجاءٍ والزُّهْريُّ كذلك، إلا أنهمـا كسرا الخـاء كـ « زِنَىٰ » وكلاهمـا مِنْ خَطِىء في الدِّين، وأَخْطأ في الرأي، وقد يُقام كلٌّ منهما مَقامَ الآخَر.

---

(١) قال: لأن «تفاعَلَ» مطاوع «فاعَل».

(٢) البيت لأوفى بن مـطر المـازني، وهـو في الحجـة (خ) ٣/٣٤٨، واللسـان (خـطأ)، والقرطبـي ١٠/٢٥٣، والبحر ٦/٣٢.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الحجة(خ)٣/٣٤٨، والقرطبي١٠/٢٥٣، والبحر ٦/٣٢.

(٤) وهو النحاس كما في البحر ٦/٣٢، ولم يُشِر إليها في «إعراب القرآن».

وقـرأ ابنُ عامـرٍ في روايةٍ « خَـطْئَاً» بـالفتـح والسكون والهمـزِ، مصدرُ « خَطِيء » بالكسرِ.

وقرأ[1] ابنُ وثاب والأعمشُ «تُقَتِّلوا»، و «خِشْية»[2] بكسرِ الخاء.

آ. **(٣٢) قـوله تعـالىٰ: ﴿الزِّنَىٰ﴾**: العـامَّةُ على قصـرِه وهي اللغـة الفـاشية. وقُـرِىء[3] بالمـدِّ وفيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه لغـةٌ في المقصـور. والثاني: أنه مصـدر زانىٰ يُزاني، كقـاتل يُقـاتل قِتـالاً؛ لأنَّه يكـونُ بين اثنين، وعلى المدِّ قولُ الفرزدق[4]:

٣٠٥٨ـ أبـا خـالـدٍ مَنْ يَـزْنِ يُعْـرَفْ زِنـاؤُه
ومن يَشْـرَبِ الخُـرْطـومَ يُصْبِـحْ مُسَكَّـرا

وقـول الآخـر[5]:

٣٠٥٩ـ كـانـت فـريضـةُ مـا تـقـولُ كـمـا
كـان الـزِّنـاءُ فـريـضـةَ الـرَّجْـمِ

وليس ذلك من بابِ الضرورةِ لثبوتِه قراءةً في الجملة.

قوله: «وساء سبيلاً» تقـدَّم نظيـره[6]. قال ابنُ عـطيةَ: «وسبيـلاً: نصبٌ

---

(١) البحر ٦/٣٢.

(٢) ذكرها في البحر ٦/٣٢ من غير نسبة.

(٣) لم أقف على نسبة هذه القراءة، وقال في اللسان: «القصر لغة أهل الحجاز، والمد لأهل نجد». انظر: اللسان (زنى).

(٤) ديوانه ١/٣٧٣، واللسان (زنىٰ)، ومجاز القرآن ١/٣٧٧.

(٥) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديـوانه ٢٣٥، والمجـاز ١/٣٧٨، واللسان (زنىٰ)، والقرطبـي ١٠/٢٥٣.

(٦) انظر إعـرابه للآية ٢٢ من النساء في الدر ٣/٦٣٨.

على التمييـز، أي: وسـاء سبيـلاً سبيلُه». ورَدَّ الشيـخ(١) هـذا: بـأنَّ قـولَـه «منصـوبٌ على التمييز» ينبغي أن يكـونَ الفاعـلُ ضميراً مُفَسَّـراً بمـا بعـده من التمييز فلا يصـحُّ تقديرُه: ساء سبيلُه سبيلاً؛ لأنه ليس بمضمرٍ لاسم جنس(٢).

آ. (٣٣) قـولـه تعـالىٰ: ﴿إلا بـالحقِّ﴾: أي: إلا بسببِ الحق، فيتعلَّقُ بـ «لا تَقْتُلوا» ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل «لا تَقْتُلوا» أو مِنْ مفعولِه، أو(٣): لا تَقْتُلوا إلا ملتبسين بـالحق أو إلا ملتبسـةً بـالحقِّ، ويجـوز أن يكـونَ نعتاً/ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا قَتْلاً ملتبساً بالحق. [٥٧٣/أ]

قوله: «مَظْلُوماً» حالٌ مِنْ مرفوع «قُتِل».

قوله: «فـلا يُسْرِفْ» [قـرأ] الأخَوان بـالخطاب(٤)، على إرادةِ الـوليِّ، وكان الوليُّ [يَقْتُل](٥) الجماعةَ بالواحد، أو السلطانِ رَجَـع لمخاطبته بعد أن أتىٰ به غائباً.

والباقون بالغَيْبة، وهي تحتمل ما تقدَّم في قراءةِ الخطاب.

وقـرأ أبو مسلم(٦) بـرفـعِ الفاءِ على أنـه خبرٌ في معنى النهيِ كقـولِه:

---

(١) البحر ٣٣/٦.
(٢) فإصلاحُ عبـارة ابن عطيـة: «وساء السبيـل سبيلاً»، وليست في تقـديره «سبيله» اسم جنس.
(٣) الأنسب أن يقول: أي.
(٤) والجزم. انظر في قـراءاتها: السبعـة ٣٨٠، البحر ٣٤/٦، التيسيـر ١٤٠، القرطبـي ٢٥٥/١٠، الحجة ٤٠٢، المحتسب ٢٠/٢، النشر ٣٠٧/٢.
(٥) زيادة من (ش).
(٦) في الكشاف ٤٤٨/٢، والمحتسب ٢٠/٢: «أبو مسلم صاحب الدولـة»، ونسب في البحر ٣٤/٦ إلى ابن عطية أنه «أبـو مسلم السراج صـاحب الدعـوة العباسيـة»، كما نسب إلى صاحب اللوامـح بأنه «أبو مسلم العجلي مولى صاحب الدولة».

«فلا رَفَثَ»[1]. وقيل: «في» بمعنى الباء، أي: بسبب القتلِ.

قوله: «إنه كان»، أي: إنَّ الوليَّ، أو إنَّ السلطان، أو إنَّ القاتـل، أي: إنـه إذا عُوقِب في الـدنيـا نُصِـر في الآخـرة، أو إلى المقتـولِ، أو إلى الـدمِ أو إلى الحق.

آ. **(٣٤) قوله تعالى: ﴿إنَّ العهدَ كـان مَسْؤولاً﴾**: فيه وجهـان، أحدُهما: أنَّ الأصـلَ على حَذْفِ مضـافٍ، أي: إن ذا العهدِ كـان مسؤولاً عن الوفاءِ بعهده. والثاني: أن الضميرَ يعود على العهدِ، ونَسَبَ السؤالَ إليه مجازاً كقوله: «وإذا المَوءُودَةُ سُئِلَتْ»[2].

آ. **(٣٥) قـوله تعـالى: ﴿بـالقِسـطاسِ﴾**: قـرأ الأخـوانِ وحفصٌ بكسر[3] القافِ هنا وفي سورة الشعـراء بكسر[4] القـاف، والباقـون بضمِّها[5] فيهما، وهما لغتان مشهورتان، وهو القَرَسْطُون[6]. وقيل: هو كل ميزان. قـال ابن عـطيـة: «واللفـظةُ للمبـالغـة من القِسْط». ورَدَّه الشيـخ[7] بـاختـلافِ المادتين، ثم قال: «إلا أَنْ يَـدَّعِيَ زيادةَ السين آخـراً كقُدْمـوس[8]، وليس من مواضـع زيادتها». ويقال بالسين والصاد. قال بعضُهم: هو روميٌّ معرَّبٌ.

(١) الآية ١٩٧ من البقرة.
(٢) الآية ٨ من التكوير.
(٣) في الأصل «بضم» وهو سهو. وانظر: السبعة ٣٨٠، النشر ٢/٣٠٧، التيسير ١٤٠، القرطبي ١٠/٢٥٧، الحجة ٤٠٢.
(٤) في الأصل «بضم»، والآية ١٨٢ من الشعراء.
(٥) في الأصل «بكسرها».
(٦) انظر: اللسان (قسطس).
(٧) البحر ٦/٣٤.
(٨) القدموس: الصخرة العظيمة، والملك، والسيد.

والمَحْسُور[1]: المنقطعُ السيرِ، حَسَرْتُ الدابةَ: قَطَعْتُ سيرَها، وحَسير: أي كليل تعبانُ بمعنى مَحْسُور، والجمع: حَسْرىٰ قال[2]:

٣٠٦٠ـ بها جِيَفُ الحَسْرىٰ فأمَّا عِظامُها ... فبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيْبُ

وحَسَر عن كذا: كشف عنه، كقوله[3]:

٣٠٦١ـ .... يَحْسِرُ الماءُ تارةً ... .

قوله: «تأويلاً» منصوب على التفسير[4]. والتأويلُ: المَرْجِعُ مِنْ آلَ يؤولُ، أي: أحسن عاقبةً.

آ. (٣٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ولا تَقْفُ﴾**: العامَّةُ على هذه القراءةِ، أي: لا تَتَّبِعْ، مِنْ قفاه يقْفوه إذا تتبَّع أثرَه، قال النابغة[5]:

٣٠٦٢ـ ومثلُ الدُّمىٰ شُمُّ العَرانينِ ساكنٌ ... بهنَّ الحياءُ لا يُشِعْنَ التَّقافيا

وقال الكميت[6]:

٣٠٦٣ـ فلا أَرْمي البريْءَ بغيرِ ذنبٍ ... ولا أَقْفُو الحواصِنَ إن قُفِيْنا

وقرأ زيدُ بن عليّ: «ولا تَقْفُو» بإثباتِ الواو، وقد تقدَّم أن إثباتَ حرفِ

---

(١) عاد إلى الآية ٢٩.
(٢) تقدم برقم (١٥٤).
(٣) تقدم برقم (١٨٢٧).
(٤) أي التمييز.
(٥) هو النابغة الجعدي في ديوانه ١٨٠، ومجاز القرآن ١/٣٧٩، والبحر ٢/٣٦، وتفسير الماوردي ٢/٤٣٤.
(٦) القرطبي ١٠/٢٥٨، والبحر ٢/٣٦.

العلةِ جزماً لغةُ قوم، وضرورةً عند غيرهم كقوله(١):

٣٠٦٤ـ ....

مِنْ هَجْـوِ زبَّـانَ لم تَهْجُـو ولم تَـدَعِ

وقرأ(٢) معاذ القارىء «ولا تَقُفْ» بزنةِ تَقُلْ، مِنْ قـاف يَقُوف، أي: تَتَبَّـع أيضـاً، وفيـه قـولان، أحـدُهمـا: أنـه مقلوبٌ مِنْ قفـا يَقْفُـو، والثـاني ـ وهـو الأظهـرُ ـ أنه لغـةٌ مستقلةٌ جيدة كجَبَـذَ وجَذَب، لكثـرة الاستعمالين، ومثله: قَعا الفحلُ الناقةَ وقاعَهـا(٣).

قـوله: «والفُؤادَ» قـرأ(٤) الجَرَّاح العقيلي(٥) بفتـح الفـاء وواوٍ خـالصـة. وتوجيهُها: أنه أبدل الهمزةَ واواً بعد الضمة في القراءةِ المشهورة، ثم فتـح فاءَ الكلمة بعد البدلِ لأنها لغةٌ في الفؤاد، يقال: فُؤَاد وفَآد، وأنكرها أبـو حاتمٍ، أعني القراءةَ، وهو معذورٌ.

والبـاء في « به » متعلقةٌ بمـا تَعلَّق به « لـك » ولا تتعلَّق بـ « عِلْم » لأنـه مصدر(٦)، إلا عند مَنْ يتوسَّـع في الجارِّ.

قوله: «أولئك» إشارة إلى ما تقدَّم من السمـعِ والبصر والفؤادِ كقوله(٧):

---

(١) تقدم برقم (٢٣٥٨).
(٢) البحر ٦/٣٦، القرطبي ١٠/٢٥٨، معاني القرآن للفراء ٢/١٢٣.
(٣) قاع الفحلُ الناقة وقعاها: ضربها.
(٤) المحتسب ٢/٢١، البحر ٦/٣٦.
(٥) لم أهتدِ إلى ترجمته.
(٦) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.
(٧) البيت لجرير، وهـو في ديوانـه ٥٥١ بـروايـة «الأقـوام»، والمقتضب ١/١٨٥، وابن يعيش ٣/١٢٦، والخزانة ٢/٤٦٧.

٣٠٦٥ـ ذُمَّ المنـازلَ بعـد منــزلـةِ اللِّوَىٰ   والعيشَ بعــد أولئــك الأيــامِ

فـ «أولئك» يُشـار به إلى العقلاءِ وغيرِهم من الجموع. واعتذر ابنُ عطية عن الإشـارةِ بـه لغيـر العقـلاءِ فقـال[١]: «وعَبَّـر عن السمـعِ والبصَـرِ والفؤاد بـ «أولئك» لأنها حواسُّ لها إدراكٌ،وجعلها في هذه الآيةِ مسؤولةً فهي حـالةُ مَنْ يَعْقِلُ، ولذلك عَبَّر عنها بكنايةِ مَنْ يَعْقِلُ، وقـد قال سيبـويه[٢] ـ رحمـه الله ـ في قوله «رأيتُهم لي ساجدين»[٣] إنما قال «رأيتُهم» في نجوم؛ لأنه لَمَّا وصفها بالسجود ـ وهو فِعْلُ مَنْ يَعْقِل ـ عَبَّر عنها بكنايةِ مَنْ يَعْقِلُ. وحكى الزجاج[٤] أنَّ العــرب تُعَبِّـر عَمَّن يَعْقِــلُ وعَمَّن لا يَعْقِـل بـ «أولئــك»، وأنشــد هــو[٥] والطبري[٦]:

ـ ذمَّ المنـازلَ بعـد منــزلـة اللِّوىٰ   والعيشَ بعــد أولئــكَ الأيــامِ

وأمَّا حكايةُأبـي إسحاقَ عن اللغةِ فأمرٌيُوْقَفُ عنده، وأمَّا البيتُ فـالروايـةُ فيه «الأقوامِ»[٧]. ولا حـاجةَ إلى هـذا الاعتذار لِمـا عرفْتَ. وأمَّـا قولُـه: «إنَّ الروايةَ: «الأقوامِ» فغيرُ معروفةٍ[٨] والمعروفُ إنما هو «الأيَّام»».

قـولـه: «كـلُّ أولئـك» مبتـدأٌ، والجملةُ مِنْ «كـان» خبـرُه، وفي اسـمِ «كان» وجهان، أحدُهما: أنه عائدٌ على «كل» باعتبارِ لفظِها، وكـذا الضميرُ

---

(١) انظر: البحر ٦/٣٦.
(٢) الكتاب ١/٢٤٠.
(٣) الآية ٤ من يوسف.
(٤) معاني القرآن ٣/٢٣٩.
(٥) أي الزجـاج.
(٦) تفسير الطبري ١٥/٨٧.
(٧) هنا ينتهي كلام ابن عطية.
(٨) وهي رواية الديوان.

في « عنه »، و « عنه » متعلقٌ بـ « مَسْؤولاً »، و « مسؤولاً » خبرُها. والثاني: أنَّ اسمَها ضميرٌ يعود على القافي، وفي « عنه » يعودُ على « كل » وهو من الالتفاتِ؛ إذ لو جَرَىٰ على ما تقدَّم لقيل: كنتَ عنه مسؤولاً. وقال الزمخشريُّ[1]: و « عنه » في موضع الرفع بالفاعلية/، أي: كلُّ واحدٍ كان مسؤولاً عنه، فمسؤول مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور كالمغضوبِ في قوله «غيرِ المغضوب عليهم»[2]. انتهى. وفي تسميته مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه فاعلاً خلافُ الاصطلاح. [٥٧٣/ب]

وقد رَدَّ الشيخ[3] عليه قولَه: بأنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ حكمُه حكمُه، فلا يتقدَّم على رافعِه كأصلِه. وليس لقائلٍ أَنْ يقولَ: يجوزُ على رأيِ الكوفيين فإنَّهم يُجيزون تقديمَ الفاعلِ؛ لأنَّ النحاس[4] حكى الإجماعَ على عدمِ جوازِ تقديمِ القائمِ مقامَ الفاعل إذا كان جارَّاً ومجروراً، فليس هو نظيرَ قولِه «غيرِ المغضوبِ عليهم» فحينئذٍ يكون القائمُ مقامَ الفاعلِ الضميرَ المستكنَّ العائدَ على « كل » أو على القافي.

آ. (٣٧) **قوله تعالىٰ: ﴿ مَرَحاً ﴾**: العامَّةُ على فتحِ الراء وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: مَرِحاً بكسر الراء، ويدلُّ عليه قراءةُ بعضِهم[5] فيما حكاه يعقوبُ « مَرِحاً » بالكسر. الثاني: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا مَرَحٍ. الثالث: أنه مفعولٌ مِنْ أجله.

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٤٩.
(٢) الآية ٧ من الفاتحة.
(٣) البحر ٦/ ٣٧.
(٤) قال أبو حيان: ذكر ذلك في كتاب «المقنع».
(٥) نسبها في الشواذ ٧٦ إلى يحيى بن يعمر. وانظر: البحر ٦/ ٣٧، والقرطبي ١٠/ ٢٦١.

والمَرَحُ: شِدَّةُ السرورِ والفرحِ. مَرِح يَمْرَح مَرَحاً فهو مَرِحٌ كفَـرِح يَفْرَح فَرَحاً فهو فَرِحٌ.

قوله: « طُوْلاً » يجوز أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل « تَبْلُـغ » أو مِنْ مفعـولِه، أو مصـدراً مِنْ معنى « تَبْلُـغ » أو تمييزاً أو مفعـولاً لـه. وهـذان ضعيفـان جـداً لعدمِ المعنىٰ.

وقرأ[1] أبو الجرَّاح: «لن تَخْرُق» بضمِّ الراءِ، وأنكرها أبو حاتمٍ، وقال: «لا نَعْرِفُها لغةً البتةَ».

آ. (٣٨) **قوله تعالىٰ: ﴿كان سَيِّئُـه﴾**: قرأ[2] ابنُ عـامرٍ والكـوفيون بضمِّ الهمـزةِ والهاء، والتـذكيرِ، وتَـرْكِ التنوين. والبـاقون بفتـح الهمـزة وتـاءِ التأنيث منصوبةً منونةً. فالقراءةُ الأُولىٰ أشير فيها بذلـك إلى جميـعِ ما تقـدَّم، ومنه السَّيِّءُ والحَسَنُ، فأضاف السَّيِّءَ إلى ضميرِ ما تقدَّم، ويؤيِّدها ما قرأ بـه عبـدُ الله: «كلُّ ذلـك كـان سَيِّآتـه» بـالجمـع مضـافـاً للضمير، وقـراءةُ أُبَـيّ « خبيثُهُ » والمعنىٰ: كلُّ ما تقدَّم ذِكْرُه ممَّا أُمِرْتُمْ به ونُهِيْتُمْ [عنه][3] كان سَيِّئُه ـ وهـو ما نُهِيْتُمْ عنـه خاصـةً ـ أمراً مكـروهاً. هـذا أحسنُ مـا يُقَـدَّر في هـذا المكان.

وأمَّا ما استشكله بعضُهم من أنَّه يصير المعنىٰ: كلُّ ما ذُكِـرَ كان سَيِّئـةً، ومِنْ جملةِ كلِّ ما ذُكِر: المأمورُ به، فَيَلْزَمُ أن يكونَ فيه سيِّـىءٌ، فهو استشكـالٌ واهٍ؛ لِما ذكرْتُ من تقدير معناه.

---

(١) في البحر ٣٧/٦ «الجراح الأعرابي»، وفي الشواذ ٧٦ «الجراح قاضي البصرة».
(٢) انـظر في قراءاتهـا: السبعـة ٣٨٠، النشـر ٣٠٧/٢، القـرطبـي ٢٦٢/١٠، الحجـة ٤٠٣، التيسير ١٤٠، البحر ٣٨/٦.
(٣) زيادة من (ش).

و « مكروهاً » خبر « كان »، وحُمِل الكلامُ كلُّه على لفظِ « كل » فلذلك ذكَّر الضميرَ في « سَيِّئُهُ »، والخبرُ وهو: مكروه.

وأمَّا قراءةُ الباقين: فتحتمل أن تقعَ الإشارةُ فيها بـ« ذلك » إلى مصدري النَّهْيَيْنِ المتقدِّمَيْن قريباً وهما: قَفْوُ ما ليس به عِلْمٌ، والمَشْيُ في الأرض مَرَحاً. والثاني: أنه أُشيرَ به إلى جميعِ ما تقدَّم مِنَ المناهي. و « سَيِّئَةً » خبرُ كان، وأُنِّثَ حَمْلاً على معنىٰ « كُل »، ثم قال « مَكْروهاً » حَمْلاً على لفظها.

وقال الزمخشريُّ[1] كلاماً حسناً وهو: أنَّ «السيئة في حكمِ الأسماءِ بمنزلةِ الذَّنْبِ والإثمِ زال عنه حكمُ الصفاتِ، فلا اعتبارَ بتأنيثِه، ولا فرقَ بين مَنْ قرأ « سَيِّئة » ومَنْ قرأ « سَيِّئاً » ألا ترىٰ أنَّك تقولُ: الزِّنَىٰ سيئة، كما تقول: السرقةُ سيئةٌ، فلا تُفَرِّقُ بين إسنادِها إلى مذكر ومؤنث».

وفي نَصْبِ « مكروهاً »[2] أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه خبرٌ ثانٍ لـ « كان »، وتعدادُ خبرِها جائزٌ على الصحيح. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ « سيئة ». وضعِّف هذا: بأنَّ البدلَ بالمشتقِ قليلٌ. الثالث: أنه حالٌ من الضمير المستتر في «عند ربك» لوقوعِه صفةً لـ « سَيِّئة ». الرابع: أنه نعتٌ لـ « سَيِّئة »، وإنما ذكَّر لأن تأنيثَ موصوفِه مجازيٌّ. وقد رُدَّ هذا: بأن ذلك إنَّما يجوزُ حيث أُسْنِد إلى المؤنثِ المجازيِّ، أمَّا إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِهِ فلا، نحو: «الشمسُ طالعةٌ»، لا يجوز: « طالعٌ » إلا في ضرورةٍ كقوله[3]:

٣٠٦٦ـ . . . . ولا أرض أبقلَ إبقالها

(١) الكشاف ٢/٤٥٠.

(٢) أي في قراءة «سيئة».

(٣) تقدم برقم (٢٨٣).

وهذا عند غيرِ ابنِ كَيْسان، وأمَّا ابنُ كَيْسان فيُجيز في الكلام: «الشمسُ طَلَـعَ، وطالـعٌ».

وأمَّا قراءةُ عبدِ الله[1] فهي ممَّا أُخْبر فيها عن الجمعِ إخبارَ الواحدِ لسَـدِّ الواحدِ مَسَدَّه كقوله[2]:

٣٠٦٧ـ فـإمَّـا تَـرَيْـني ولِـيْ لِـمَّـةٌ فـإنَّ الـحـوادثَ أَوْدَىٰ بـهـا

لـو قال: فـإنَّ الحَدَثـان/ لصَـحَّ من حيـث المعنى، فَعَدَلَ عنه ليَصِـحَّ الوزنُ. [٥٧٤/أ]

وقـرأ عبدُ اللَّهِ أيضـاً «كان سَيِّئـاتٍ» بالجمـعِ من غيـر إضافـةٍ وهو خبـرُ « كان »، وهي تؤيد قراءةَ الحَرَمِيِّين وأبـي عمرو.

آ. (٣٩) قـولـه تعـالىٰ: ﴿ذلـك ممَّـا أَوْحَىٰ﴾: مبتـدأ أو خبـر، و « ذلك » إشارةٌ إلى جميـعِ ما تقدَّم من التكاليفِ وهي أربعةٌ وعشرون نوعاً، أولُها قـولُـه: «لا تجعـلْ مـع اللَّهِ إلـهاً آخـرَ»[3]، وآخـرُهـا: «ولا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً»[4]. و «ممَّا أَوْحىٰ» « مِنْ » للتبعيضِ ؛ لأنَّ هذه بعضُ مـا أوحاه اللَّهُ تعالىٰ إلى نبيِّه.

قوله: «مِنَ الحكمةِ» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكـونَ حالاً مِنْ عائدِ الموصولِ المحذوف تقديرُهُ: مِن الذي أوحـاه حالَ كـونِهِ من الحكمـة،

---

(١) بلفظ الجمـع: «سيئاته».
(٢) تقدم برقم (٣٩٠).
(٣) الآية ٢٢.
(٤) الآية ٣٧.

أو حـالٌ(١) من نفسِ الموصـولِ. الثـاني: أنـه متعلق بـأَوْحىٰ، و « مِنْ » إمَّـا تبعيضيةٌ؛ لأنَّ ذلك بعضُ الحكمةِ وإمَّا لـلابتداءِ، وإمَّـا للبيان. وحينئـذٍ تتعلَّق بمحذوفٍ. الثالث: أنها مـع مجرورِها بدلٌ مِنْ «مِمَّا أَوْحىٰ».

آ. **(٤٠) قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَصْفـاكم ﴾**: ألفُ « أَصْفى » عن واوٍ، لأنَّه من صفا يَصْفو، وهو استفهامُ إنكارٍ وتوبيخٍ.

قوله: « واتَّخَذَ » يجوز أن يكونَ معطوفاً على « أَصْفاكم » فيكـونَ داخلاً في حَيِّز الإنكار، ويجوز أن تكونَ الـواوُ للحالِ، و « قـد » مقدرةٌ عنـد قومٍ. و « اتَّخذ » يجوز أَنْ تكـونَ المتعديـةَ لاثنين، فقال أبـو البقاء(٢): «إنَّ ثـانيَهما محذوفٌ، أي: أولاداً، والمفعولُ الأولُ هو « إناثـاً »». وهذا ليس بشيءٍ، بـل المفعولُ الثاني هو «من الملائكـة» قُدِّم على الأولِ، ولـولا ذلك لَـزِمَ أن يُبتدأ بـالنكرةِ من غيـر مسـوِّغ(٣)، لأنَّ مـا صَلُـح أن يكـونَ مبتـدأً صَلُـح أن يكـونَ مفعولاً أول في هذا الباب، وما لا فلا. ويجوز أن تكونَ متعدِّيةً لواحدٍ كقوله: «وقالوا اتَّخذ اللَّهُ ولداً»(٤)، و «من المـلائكةِ» متعلِّقٌ بـ « اتَّخـذ » أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من النكرةِ بعده.

آ. **(٤١) قوله تعالىٰ: ﴿ولقد صَرَّفْنا﴾**: العامَّةُ على تشديد الراء، وفي مفعول « صَرَّفْنا » وجهان، أحـدُهما: أنـه مذكـورٌ، و « في » مزيـدةٌ فيه،

---

(١) على تقدير: أو هو حال.

(٢) الإملاء ٢/٩٢.

(٣) وإذا قدَّرنا «من المـلائكة» متعلقـةً بالمفعـول الثاني المحـذوف، فإنَّ مسـوِّغ مجـيء المفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل ـ التقديم والتأخير، والخبر جار ومجرور كقولنا: «في الدار رجل».

(٤) الآية ١١٦ من البقرة.

أي: ولقد صَرَّفْنا هذا القرآنَ، كقولِه: «ولقد صَرَّفْناه بينهم»[1]، ومثلُه[2]:

٣٠٦٨ـ ... . يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلِيْ

وقولـه تعـالىٰ: «وأَصْلِحْ لي في ذُرِّيَّتي»[3]، أي: يَجْـرَحْ عـراقيبَهـا، وأَصْلح لي ذريتي. ورُدَّ هذا بأنَّ « في » لا تُزاد، وما ذُكِـرَ متأول، وسيـأتي إنْ شاءَ الله تعالى في الأحقاف.

الثـاني: أنَّه محـذوفٌ تقديـرُه: ولقد صَـرَّفْنا أمثـالَه ومـواعـظَه وقصصَـه وأخبارَه وأوامره.

وقال الزمخشري[4] في تقديـر ذلك: «ويجـوز أن يُراد بـ «هـذا القرآن» إبطالُ إضافتِهم إلى الله البناتِ؛ لأنه ممَّا صـرَّفـه وكرَّر ذِكْـرَه، والمعنىٰ: ولقد صَرَّفْنا القولَ في هذا المعنىٰ، وأوقَعْنا التصريفَ فيه، وجَعَلْناه مكاناً للتكـرير، ويجوز أن يريد بـ «هذا القرآن» التنزيلَ، ويريد: ولقد صَـرَّفناه[5]، يعني هـذا المعنى في مـواضـعَ من التنزيـل، فتـركَ الضميـرَ لأنـه معلومٌ». قلت: وهـذا التقديرُ الذي قَدَّره الزمخشريُّ أحسنُ؛ لأنه مناسِبٌ لمـا دَلَّتْ عليـه الآيةُ وسِيْقَتْ

---

(١) الآية ٥٠ من الفرقان.

(٢) البيت لذي الرمة، وتمامه:

وإن تعتـذِرْ بالمَحْـل من ذي ضُـروعهـا على الضيف ....

وهـو في ديوانـه ١٥٧/١، وابن يعيش ٣٩/٢، والخـزانـة ٢٨٤/١. والعُـرْقـوب: العصب الغليظ خلف الكعبين. وعرقبت الدابة: قطعت عرقوبها. والمحل: انقـطاع المطر. والنصل: السيف.

(٣) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٤) الكشاف ٤٥٠/٢.

(٥) في المطبوعة: «صرفنا».

لأجلِه، فقدَّرَ المفعولَ خاصًّا، وهو: إمَّا القولُ، وإمَّا المعنىٰ، وهو الضميرُ الذي قَدَّره في « صَرَّفْناه »، بخلافِ تقديرِ غيرِه، فإنَّه جَعَلَه عامًّا.

وقيل: المعنىٰ: لم نُنَزِّلْه مرةً واحدة بل نجوماً، والمعنىٰ: أَكْثَرْنا صَرْفَ جبريلَ إليك، فالمفعولُ جبريل عليه السلام.

وقرأ[1] الحسن بتخفيفِ الراء فقيل: هي بمعنى القراءةِ الأولىٰ، وفَعَل وفَعَّل قد يَشْتركان. وقال ابنُ عطية: «أي: صَرَفْنا الناسَ فيه إلىٰ الهدىٰ».

قوله: « لِيَذَّكَّرُوا » متعلقٌ بـ « صَرَّفْنا ». وقرأ[2] الأخَوان هنا وفي الفرقان[3] بسكون الذال وضمِّ الكاف مخففةً مضارع « ذكر » من الذِّكْر أو الذُّكر، والباقون بفتح الذال والكافُ مشددةٌ، والأصلُ: يتذكَّروا، فأدغم التاءَ في الذال، وهو من الاعتبار والتدبُّر.

قوله: «وما يزيدُهم»، أي: التصريفُ، و« نُفوراً » مفعولٌ ثانٍ.

آ. (٤٢) **قوله تعالىٰ: ﴿كما يقولون﴾**: الكافُ في موضعِ نصبٍ، وفيها وجهان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بما تعلَّقَتْ به « مع » من الاستقرار، قاله الحوفي. والثاني: أنها/ نعتٌ لمصدر محذوف، أي: كوناً [٥٧٤/ب]
كقولكم[4] قاله أبو البقاء[5].

---

(١) الإتحاف ٢/١٩٨، والمحتسب ٢/٢١، والبحر ٦/٤٠، والقرطبي ١٠/٢٦٥.
(٢) السبعة ٣٨١، التيسير ١٤٠، القرطبي ١٠/٢٦٥، النشر ٢/٣٠٧، الحجة ٤٠٤، البحر ٦/٤٠.
(٣) الآية ٥٠.
(٤) على حسب القراءة، كما سيأتي.
(٥) الإملاء ٢/٩٢.

وقرأ[1] ابنُ كثيرٍ وحفصٌ « يقولون » بالياءِ مِنْ تحت، والباقون بـالتاء مِنْ فوقُ،وكذا قولُه بعـد هذا «سبحـانه وتعـالىٰ عَمَّا يقـولون»[2]، قـرأه بالخـطابِ الأخَوان، والباقـون بالغيب، فتحصَّـل من مجموع الأمـر أنَّ ابنَ كثير وحفصاً يَقْرآنهما بالغيب، وأن الأخوين قرآ بالخطاب فيهما، وأن الباقين قرؤوا بالغيب في الأول، وبالخطاب في الثاني.

فالوجهُ في قراءةِ الغيبِ فيهما أنه: حَمَل الأولَ على قولِـهِ: «وما يـزيدُهم إلا نُفوراً»[3]، وحَمَل الثـاني عليه. وفي الخـطاب فيهما أنـه حمل الأولَ على معنىٰ: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهـةٌ كما تقـولون، وحَمَـل الثاني عليـه. وفي قراءة الغيبِ في الأولِ أنَّه حَمَله على قوله «ومـا يزيـدهم» والثاني التفت فيه إلى خطابهم.

قوله: « إذَنْ » حـرفُ جوابٍ وجـزاءٍ. قال الـزمخشري[4]: «وإذن دالَّـةٌ على أنَّ ما بعدها وهو « لابتَغَـوْا » جوابٌ لمقـالةِ المشـركين وجزاءٌ لـ « لـو ». وأدغم[5] أبو عمرٍو الشينَ في السين، واستضعفها النحاةُ لقوةِ الشين.

آ. (٤٣) قـولـه تعـالىٰ: ﴿ وتعـالىٰ ﴾: عـطفٌ على مـا تضمَّنـه المصـدرُ، تقديـرُه: تنزَّه وتعـالىٰ. و« عن » متعلقة بـه. أو بـ« سبحان » على

---

(١) السبعة ٣٨١، البحر ٦/٤٠، التيسير ١٤٠، القرطبي ١٠/٢٦٥، الحجة ٤٠٤، النشر ٢/٣٠٧.

(٢) الآية ٤٣.

(٣) الآية ٤١.

(٤) الكشاف ٢/٤٥٠.

(٥) قال في النشر ١/٢٩٢: «روى إدغامه منصوصاً عبـد الله بن اليزيـدي عن أبيه، وهي روايـة ابن شيـطا مِنْ جميـع طـرقـه عن الـدوري... ورَوىٰ إظهـاره سـائـر أصحـاب الإدغام عن أبـي عمرو». ثم قال: «والوجهان صحيحان قرأت بهما».

الإعمـال لأنَّ « عن » تعلَّقت بـه في قـولـه «سبحـان ربِّـك ربِّ العـزة عمَّـا يصفـون»[1] و « عُلُوّاً » مصـدرٌ واقـع مـوقـعَ التعـالي، كقـولـه: «أَنْبَتكم من الأرض نَباتاً»[2] في كونِه على غير الصدرِ.

آ. (٤٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ تُسَبِّح ﴾**: قرأ[3] أبـو عمـرٍو والأخَـوان وحفصٌ بـالتاء، والبـاقـون بـاليـاء مِنْ تحت، وهمـا واضحتـان؛ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ ولوجودِ الفصلِ أيضاً.

وقال ابن عطية: «ثم أعاد على السمـواتِ والأرض ضميرَ مَنْ يَعْقِـلُ لَمَّا أَسْنَدَ إليها فعلَ العاقلِ وهو التسبيـحُ»، وهذا بناءً منه على أنَّ « هُنَّ » مختصٌّ بالعاقلات، وليس كما زَعَمَ، وهذا نظيرُ اعتذارِه عن الإشـارة بـ« أولئك » في قوله «كلُّ أولئك» وقـد تقدَّم[4]. وقـرأ[5] عبدُ الله والأعمشُ « سبَّحَتْ » مـاضيـاً بتاء التأنيث.

آ. (٤٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ مَسْتُوراً ﴾**: فيـه وجهان، أحـدُهما: أنـه على بابه بمعنى: مستور عن أعينِ الكفار فلا يَرَوْنه. وقيل: هـو على النسب، أي: ذو سِتْرٍ كقولِهم: مكان مَهُول[6] وجاريةٌ مَغْنُوْجة[7]، أي: ذو هَـوْل وذات غُنْجٍ، ولا يُقـال فيهمـا: هُلْتُ المكـانَ ولا غَنَجْتُ الجـاريـة[8]. وقيــل:

---

(١) الآية ١٨٠ من الصافات.
(٢) الآية ١٧ من نوح.
(٣) السبعة ٣٨١، البحر ٦/٤١، النشر ٢/٣٠٧، الإتحاف ٢/١٩٩.
(٤) انظر: الورقة ٥٧٣ أ.
(٥) البحر ٦/٤١، الإتحاف ٢/١٩٩ منسوبة إلى المطوعي.
(٦) مكان مهول: فيه هَوْل.
(٧) جارية مغنوجة: ذات دَلّ.
(٨) أي إن أفعالها لازمة. ومع ذلك استعملت العرب منها صيغة مفعول.

هو وصفٌ على جهة المبالغة كقولهم: «شِعْرٌ شاعِر». ورُدَّ هذا: بأنَّ ذلك إنما يكون في اسمِ الفاعلِ ومِنْ لفظِ الأولِ.

والثـاني: أنَّه بمعنى فـاعِـل كقـولهم: مَشْـؤُوم ومَيْمـون بمعنى: شـائِم ويـامِن، وهذا كمـا جاء اسمُ الفـاعلِ بمعنى مفعـول كماء دافِق، وهـذا قـولُ الأخفش[1] في آخرين.

آ. (٤٦) قـوله تعـالىٰ: ﴿ وَحْدَه ﴾: فيـه وجهان، أحـدهما: أنَّـه منصوبٌ على الحال، وإن كـان معرفـةً لفظاً، لأنـه في قوةِ النكـرة؛ إذ هو في معنىٰ «منفرداً»، وهل هو مصدرٌ أو اسمٌ موضوعٌ مـوضـعَ المصدرِ المـوضوعِ مـوضـعَ الحـال، فـ «وَحْـدَه» وُضِـعَ مـوضـعَ «إيحـاد» و«إيحـاد» وُضـع موضـعَ «مَوْحَد» وهو مذهب سيبويـه[2]، أو هو مصـدرٌ على حَذْف الـزوائد، إذ يقال: أَوْحَدَه يـوْحِدُه إيحـاداً، أو هو مصـدرٌ بنفسِه لـ «وَحَـد» ثلاثيـاً. قال الـزمخشري[3]: «وَحَـدَ يَحِـدُ وَحْـداً وحِـدَة نحـو: وَعَـد يَعِـد وَعْـداً وعِـدَة، و«وَحْدَه» من باب: «رَجَـع عَـوْدَه على بَدْئـه» و«افعَلْه جهدَك وطـاقتَك» في أنه مصدرٌ سـادٌّ مَسَدَّ الحـال، أصلُه يَحِدُ وَحْـدَه، بمعنىٰ واحداً». قلت: وقـد عرفْتَ أن هذا ليس مذهبَ سيبويه.

والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ يـونس[4]. واعلمْ أنَّ هذه الحالَ بخصوصِهـا ــ أعني لفظة «وحـده» ــ إذا وَقَعَتْ بعد فـاعلٍ ومفعـولٍ نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمراً وَحْده» فمذهبُ سيبويه: أنـه حالٌ من الفـاعل، أي:

(١) معاني القرآن ٣٩١.
(٢) الكتاب ١/١٨٧ ــ ١٨٨.
(٣) الكشاف ٢/٤٥٢.
(٤) انظر: الكتاب ١/١٨٩.

مُوَحِّداً له بالضرب. ومذهبُ المبردِ: أنه يجـوز أن يكونَ حـالاً من المفعول. قال الشيـخ[1]: «فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير: وإذا ذكرْتَ ربَّك مُوَحِّـداً لله[2]، وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكونَ التقديرُ: مُوَحَّداً بالذِّكْر».

قوله: « نُفوراً » فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْر؛ لأنَّ التولِّيَ والنفور بمعنى. والثاني: أنه حال مِنْ فاعـل « وَلَّوا » وهـو حينئذ جمـع نافرٍ، كقاعِد وقُعود وجالس وجلوس. والضميرُ في « وَلَّوا » الظاهر/ عودُه على الكفارِ. وقيل: يعود على الشياطين، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ. [٥٧٥/أ]

آ. (٤٧) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿بمـا يَستمعـون﴾**: متعلقٌ بـ « أَعْلَمُ ». ومـا كـان من بـاب العلمِ والجهـلِ في أفْعَـلِ التفضيـلِ وأفعـلَ في التعجب تعدَّىٰ بالباء نحو: أنت أعلمُ به، وما أعلمك به!! وهو أجهلُ به، وما أجهلَه به!! ومن غيرِهما[3] يتعدَّى في البابين[4] بـاللام نحو: أنت أَكْسَىٰ للفقراء. و« مـا » بمعنى الـذي، وهي عبارةٌ عن الاستخفاف والإعراض فكأنه قـال: نحن أعلمُ بالاستخفافِ والاستهزاءِ الذي يستمعون به. قاله ابنُ عطية.

قـوله: « بـه » فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنه حـالٌ، فيتعلق بمحـذوف. قـال الزمخشري[5]: «وبه في موضـع الحالِ كما [تقـول:][6] يستمعون بـالهُزْء، أي: هازئين». الثاني: أنهـا بمعنى اللامِ، أي: بمـا يستمعون لـه. الثالث:

---

(١) البحر ٦/٤٣.
(٢) البحر: موحِّداً له بالذكر.
(٣) أي من غير العلم والجهل.
(٤) أي في التفضيل والتعجب.
(٥) الكشاف ٢/٤٥٢.
(٦) مـن الكـشـاف.

أنَّهـا على بـابهـا، أي: يستمعـون بقلوبهم أو بـظاهـرِ أسماعهم، قـالهمـا أبو البقاء[1]. الرابـع: قال الحوفيُّ[2]: «لم يَقُلْ يَسْتمعونه ولا يستمعونك؛ لَمَّا كان الغرضُ ليس الإخبارَ عن الاستماعِ فقط، وكان مُضَمَّناً أنَّ الاستمـاعَ كان على طريق الهُزْء بأن يقولوا: مجنون أو مسحور جاء الاستماع به وإلى، لِيُعْلَمَ أنَّ الاستماعَ ليس المرادُ بـه تَفَهُّمَ المسموعِ دون هـذا المقصد»، فعلى هـذا أيضاً تتعلق الباء بـ« يستمعون ».

قوله: «إذ يستمعـون» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه معمـولٌ لـ« أَعْلَمُ ». قـال الـزمخشـريُّ[3]: «إذ يستمعـون نصبٌ بـ« أَعْلَمُ »، أي: أَعْلَمُ وقـتَ استماعِهم بما به يستمعون، وبما يتناجَـوْن به، إذ هم ذَوُو نجـوىٰ». والثاني: أنه منصوبٌ بـ«يَسْتمعون» الأولىٰ. قال ابن عطية: «والعاملُ في « إذ » الأولى وفي المعـطوف « يستمعـون » الأول. وقـال الحـوفي: «فـ إذ الأولى تتعلق بـ« يستمعـون » وكـذا «وإذ هم نَجْـوىٰ» لأنَّ المعنىٰ: نحن أعلمُ بـالـذي يستمعـون إليك وإلى قـراءتِك وكـلامِـك، إنمـا يستمعـون لسَقْـطِك، وتتبُّـعِ عيبِك، والتماسِ ما يَطْعنون به عليـك، يعني في زعمهم؛ ولهذا ذكـر تعديتَـه بالباء و« إلى ».

قوله: « نَجْوىٰ » يجوز أن يكونَ مصدراً فيكونَ من إطلاقِ المصدرِ على العينِ مبـالغـةً، أو على حَـذْفِ مضـاف، أي: ذوو نجـوىٰ، كمـا قـالـه الزمخشريُّ[4]. ويجوز أَنْ يكونَ جمـعَ نَجِـيّ كقتيل وقَتْلَىٰ. قاله أبو البقاء[5].

---

(١) الإمـلاء ٢/٩٢.

(٢) انظر: البحر ٦/٤٣.

(٣) الكشاف ٢/٤٥٢.

(٤) الكشاف ٢/٤٥٢.

(٥) الإملاء ٢/٩٢.

قـولـه: «إذْ يقـولُ» بـدلٌ مِنْ « إذ » الأولى في أَحَـد القـولين، والقـولُ الآخر: أنها معمولةٌ لـ « اذكُرْ » مقدراً.

قوله: « مَسْحوراً »الظاهرُ أنه اسمُ مفعـولٌ من « السِّحْر » بكسـرِ السين، أي: مَخْبـولَ العقلِ أو مخـدوعَه. وقـال أبو عبيـدة(١): «معناه أن لـه سَحْراً، أي: رِئة بمعنى أنه لا يَسْتغني عن الطعام والشرابِ، فهو بشـرٌ مثلُكم. وتقول العـرب للجبان: «قـد انتفـخ سَحْره» بفتـح السين، ولكـلِّ مَنْ أكـل وشـرب: مَسْحُور، ومُسْحَر. فمِنْ الأولِ قولُ امرىء القيس(٢):

٣٠٦٩ــ أرانـا مُـوْضَعِيْـنَ لأمـرِ غَيْـبٍ وَنُسْحَـرُ بـالـطعـامِ وبالشَّـرابِ

أي: نُغَذَّىٰ ونُعَلَّلُ. ومِن الثاني قول لبيد(٣):

٣٠٧٠ــ فـإنْ تَسْـأَلينـا فيمَ نحنُ فـإنَّنـا عصافيرُ مِنْ هذا الأنامِ المُسَحَّرِ

وردَّ الناسُ على أبـي عبيدة قولَه لبُعْـدِه لفظاً ومعنى. قـال ابن قتيبة(٤): «لا أَدْري مـا الذي حَمَـل أبا عبيـدةَ على هذا التفسيـرِ المستكرَهِ مع مـا فسَّره السلفُ بـالوجـوهِ الواضحـةِ». قلت: وأيضاً فـإن « السَّحْر » الـذي هـو الـرِّئَـة لم يُضْرَبْ له فيه مَثَلٌ بخلافِ « السِّحْر »، فإنهم ضربوا له فيه المَثَلَ، فما بعد الآيـةِ مِنْ قـولِـه «انـظر كيف ضَـرَبُـوا لـك الأمثـالَ» لا ينـاسِبُ إلا « السِّحْـر » بالكسرِ.

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٨١ بعبارة قريبة.

(٢) تقدم برقم (٦٤٣).

(٣) ديوانه ٥٦، والمجاز ١/٣٨١، والقرطبي ١٠/٣٧٣، واللسان (سحر). وعصافير: صِغار ضِعاف.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٦.

آ. (٤٩) **قـوله تعـالىٰ: ﴿أإذا كنّا﴾**: قـد تقدَّم خـلافُ القـراء في الاستفهـامين كهذه الآيـةِ في سورة الـرعـد[1]، وتحقيقُ ذلـك. والعـامـلُ في « إذا » محـذوفٌ تقديـرُه: أنُبْعَثُ أو أُنْحْشَـرُ إذا كنَّـا، دلَّ عليـه «لَمَبْعـوثـون»، ولا يعملُ فيها «مَبْعوثون» هذا؛ لأنَّ ما بعـد « إنَّ » لا يعملُ فيمـا قبلها، وكـذا ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيمـا قبلـه، وقـد اجتمعـا هنـا، وعلى هذا التقـديرِ الذي ذكرْتُه تكون « إذا » متمحِّضـةً للظرفيةِ، ويجـوز أَنْ تكونَ شـرطيةً فَيُقَـدَّرُ العاملُ فيها جوابَها، تقديرُه: أإذا كنا عظاماً ورُفاتاً نُبْعَثُ أو نُعادُ، ونحو ذلـك، فهذا المحذوفُ جـوابُ الشرطِ عنـد سيبويـه والذي انـصبَّ عليـه/ الاستفهامُ [٥٧٥/ب] عند يونس.

قوله: «ورُفاتاً» الرُّفات: ما بُوْلِـغَ في دَقِّه وتَفْتِيته وهـو اسمٌ لأجزاءِ ذلـك الشيءِ المُفَتَّتِ. وقال الفراء[2]: «هو التراب». ويؤيِّده أنه قد تكرَّر في القرآن «تُـراباً وعِـظاماً». ويقـال: رَفَتَ الشيءَ يَرْفِت بـالكسرِ، أي: كَسـرَه. والفُعال يغلب في التفريق كالحُطام والدُّقاق والفُتات.

قوله: « خَلْقاً » يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ من معنى الفعلِ لا مِنْ لفظِه، أي: نُبْعَثُ بَعْثاً جديداً. والثاني: أنه في مـوضـع الحالِ، أي: مَخْلوقين.

آ. (٥١) **قوله تعالىٰ: ﴿الذي فطركم﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوف، أي: الذي فطركم يعيدُكم. وهذا التقديرُ فيه مطابقةٌ بين السؤالِ والجـوابِ. والثاني: أنـه خبـرُ مبتـدأ محـذوف، أي: مُعِيْـدُكم.

---

(١) انظر: الورقة ٥٢٥ أ، ب.

(٢) معاني القرآن ١٢٥/٢ .

الذي فطركم. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر، أي: يعيدُكم الذي فطركم، ولهذا صُرِّح بالفعل في نظيره عند قوله: «لَيَقُوْلُنَّ خَلَقَهُنَّ العزيزُ العليمُ»(1).

و «أولَ مرةٍ» ظرفُ زمان ناصبُه «فَطَركم».

قوله: «فسَيُنْغِضُون»، أي: يُحَرِّكونها استهزاءً. يقال: أَنْغَضَ رأسَه يُنْغِضها، أي: حَرَّكها إلى فوقُ، وإلى أسفلَ إنغاضاً، فهو مُنْغِضٌ، قال(2):

٣٠٧١ـ أَنْغَضَ نحوي رأسَه وأَقْنَعا كأنه يطلُبُ شيئاً أَطْمعا

وقال آخر(3):

٣٠٧٢ـ لَمَّا رَأَتْني أَنْغَضَتْ لِي الرَّأْسا

وقال أبو الهيثم: «إذا أُخْبِرَ بشيءٍ فَحَرَّك رأسَه إنكاراً له فقد أَنْغَضَ». قال ذو الرمة(4):

٣٠٧٣ـ ظَعائِنُ لم يَسْكُنَّ أَكْنافَ قريةٍ بِسِيْفٍ ولم تَنْغُضْ بهنَّ القَناطِرُ

أي: لم تُحَرَّك، وأمَّا نَغَضَ ثلاثياً، يَنْغَضُ ويَنْغُضُ بالفتح والضم، فبمعنى تَحَرَّك، لا يَتَعَدَّى يقال: نَغَضَتْ سِنُّه، أي: تَحَرَّكت، تَنْغُضُ نَغْضاً

---

(1) الآية ٩ من الزخرف.

(2) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٠/٢٧٥، والبحر ٦/٤٥. وأقنع رأسه: أي رفع بصره ووجهه.

(3) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٤٥، ومجاز القرآن ١/٣٨٢، والقرطبي ١٠/٢٧٥.

(4) ديوانه ٢/١٠١٩، ومجاز القرآن ١/٣٨٣، والبحر ٦/٤٥، واللسان (نغض). أكناف: نواحٍ. والسيف: ساحل الماء. أي: لم يسرن على القناطر كما تسير دواب الريف.

ونُغوضاً. قال(١):

٣٠٧٤ـ ونَغَضَتْ مِنْ هَــرَمٍ أسنــانُهــا

قوله: «عسىٰ أن يكـونَ» يجوز أن تكـونَ الناقصـة، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ على البعثِ والحشرِ المدلولِ عليهمـا بقوة الكـلام، أو لتضمُّنِه في قـوله «مَبْعوثون»، و «أن يكونَ» خبرُهـا، ويجوز أن تكـونَ التامَّـةَ مسندةً إلى « أنَّ » وما في حيِّزها، واسمُ « يكونَ » ضميرُ البعثِ كما تقدَّم.

وفي «قريباً» وجهان، أحدُهما: أنه خبر « كان » وهو وصفٌ على بابِـه. والثـاني: أنه ظـرفٌ، أي: زمانـاً قريبـاً، و «أن يكونَ» على هـذا تامـةٌ، أي: عسىٰ أن يقـع العَوْد في زمانٍ قريب.

آ. (٥٢) **قوله تعالىٰ: ﴿يومَ يَدْعُوْكم﴾**: فيه أوجهٌ، أحـدُها: أنـه بدلٌ من «قريباً»، إذا أَعْرَبْنا «قريباً» ظرفَ زمان كما تقدم. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «يَكونَ» قاله أبو البقاء(٢)، وهذا عند مَنْ يُجيز إعمـالَ الناقصـةِ في الظرفِ، وإذا جَعَلْناها تامَّةً فهو معمولٌ لها عند الجميـع. الثـالث: أنه منصـوبٌ بضميرِ المصدرِ الذي هو اسمُ « يكون » أي: عسىٰ أن يكونَ العَوْدُ يوم يَدْعوكم. وقد منعـه أبو البقـاء(٣) قال: «لأنَّ الضميـرَ لا يعمـل» يعني عنـد البصـريين، وأمَّـا الكوفيون فيُعملون ضميـرَ المصدرِ كمُـظْهَرِه فيقـولون: مـروري بزيـدٍ حَسَنٌ، وهو بعمرٍو قبيـحٌ» وعندهـم متعلِّق بـ « هو » لأنَّه ضمير المـرور، وأنشدوا قـول زهير على ذلك(٤):

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ١/٣٨٢، والقرطبي ١٠/٣٨٢.
(٢) الإملاء ٢/٩٣.
(٣) الإملاء ٢/٩٣.
(٤) تقدم برقم (٥).

٣٠٧٥ـ وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ
وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

فـ « هو » ضميرُ المصدرِ، وقد تَعَلَّق به الجارُّ بعده، والبصريون يُؤَوِّلونه. الرابع: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذكُرْ يومَ يَدْعوكم. الخامس: أنه منصوبٌ بالبعثِ المقدَّر، قالهما أبو البقاء[1].

قوله: «بحَمْدِهِ» فيه قولان، أحدُهما: أنها حالٌ، أي: تستجيبون حامِدِين، أي: منقادين طائعين. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «يَدْعوكم» قاله أبو البقاء[2]، وفيه قَلَقٌ.

قوله: «إنْ لَبِثْتُمْ» « إنْ » نافيةٌ، وهي معلِّقَةٌ للظنِّ عن العمل، وقلَّ مَنْ يذكُر « إنْ » النافيةَ، في أدواتِ تعليق هذا الباب. و «قليلًا» يجوز أن يكونَ نعتَ زمانٍ أو مصدرٌ[3] محذوفٌ، أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا لُبْثاً قليلاً.

آ. (٥٣) **وقوله تعالىٰ: ﴿وقُلْ لعبادِيْ﴾**: تقدَّم نظيرُه في إبراهيم[4].

قوله: «إنَّ الشيطانَ يَنْزَغُ» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ اعتراضاً بين المفسَّر والمفسِّر، وذلك أنَّ قولَه: «ربُّكم أعلمُ بكم إنْ يَشَأْ يَرْحَمْكم» وَقَعَ تفسيراً لقوله «التي هي أحسنُ» وبياناً لها، ويجوز أن لا تكونَ معترِضَةً بل مستأنفةً.

---

(١) الإملاء ٢/٩٣.
(٢) الإملاء ٢/٩٣.
(٣) على تقدير: أو هو مصدر.
(٤) الآية ٣١.

وقرأ(١) طلحة «يَنْزِع» بكسر الزاي وهما لغتان، كيَعرِشون ويَعْرُشون(٢)، قاله الزمخشري(٣). قال الشيخ(٤): «ولو مَثَّل بـ «يَنْطَح» و «يَنْطِح»/، كـأنه [٥٧٦/أ] يعني من حيث إن لامَ كلٍ منهما حرفُ حَلْقٍ، وليس بطائلٍ.

آ. (٥٥) قوله تعالىٰ: ﴿وربُّك أَعْلَمُ بمَنْ في السموات﴾: في هذه الباءِ قولان، أظهرُهما: أنها تتعلَّقُ بـ «أَعْلَمُ» كما تَعَلَّقَتْ الباءُ بـ «أَعْلَمُ» قبلها(٥)، ولا يلزمُ مِنْ ذلك تخصيصُ علمِه بمَنْ في السموات والأرض فقط. والثاني: أنها متعلِّقَةٌ بـ «يَعْلَمُ» مقدراً. قاله الفارسي محتجاً بأنه يَلزَمُ مِنْ ذلك تخصيصُ عِلْمِه بمَنْ في السموات والأرض، وهو وَهْمٌ، لأنه لا يَلْزَمُ من ذِكْرِ الشيءِ نَفْيُ الحكمِ عَمَّا عداه. وهذا هو الذي يقول الأصوليون: إنه مفهومُ اللقَب، ولم يَقُلْ به إلا أبو بكر الدقاق(٦) في طائفةٍ قليلة.

قوله: «زَبُورا» قد تقدَّم خلافُ القراءِ فيه(٧)، ونكَّره هنا دلالةً على التبعيضِ، أي: زَبُوراً من الزُّبُر، أو زَبُوراً فيه ذِكْرُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فأُطْلِقَ على القطعةِ منه زَبورٌ، كما يُطْلَقُ على بعضِ القرآن، ويجوزُ أَنْ يكونَ «زَبُور» عَلَماً، فإذا دَخَلَتْ عليه أل كقولِه: «ولقد كَتَبْنا في الزَّبور»(٨)

---

(١) البحر ٦/٤٩، الكشاف ٢/٤٥٣.

(٢) من الآية ١٣٧ من الأعراف. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر. الدر ٥/٤٤١.

(٣) الكشاف ٢/٤٥٣.

(٤) البحر ٦/٤٩.

(٥) في قوله «ربكم أعلمُ بكم».

(٦) هو القاضي محمد بن محمد البغدادي، أصولي شافعي. توفي سنة ٣٩٢. انظر: طبقات الأسنوي ١/٥٢٢.

(٧) قرأ الجمهور بفتح الزاي، وحمزة بضمها. انظر: الدر المصون ٤/١٥٨.

(٨) الآية ١٠٥ من الأنبياء.

كانت لِلَمْـحِ الأصلِ كعبَّاس والعبَّاس، وفَضْل والفضل.

آ. (٥٦) قـولـه تعـالىٰ: ﴿الـذين زَعَمْتُمْ﴾: مفعـولا الـزَّعـم محـذوفان لفَهْمِ المعنىٰ، أي: زَعَمْتُـوهم آلهةً، وحَـذْفُهما اختصـاراً جـائـزٌ، واقتصاراً فيه خلافٌ.

آ. (٥٧) قوله تعالىٰ: ﴿أولئك الذين يَدْعُون﴾: «أولئك» مبتدأٌ، وفي خبره وجهان، أظهرُهما: أنه الجملةُ مِنْ «يبتغون» ويكـون الموصـولُ نعتاً أو بيـاناً أو بـدلاً، والمرادُ بـاسم الإشـارة الأنبيـاءُ الـذين عُبِـدوا مِنْ دون الله. والمـرادُ بالـواوِ العبَّادُ لهم، ويكـون العائـدُ على «الذين» محـذوفاً، والمعنىٰ: أولئـك الأنبياءُ الـذين يَدْعُـونهم المشركـون[1] لكَشْفِ ضُرِّهم ـ أو يَـدْعُـونهم آلهةً، فمفعولها أو مفعولاها محذوفان ـ يَبْتَغون.

ويجوز أن يكونَ المرادُ بالواوِ ما أُريد بأولئك، أي: أولئك الأنبياءُ الذين يَدْعُون ربَّهم أو الناسَ إلى الهدىٰ يَبتغون، فمفعولُ «يَدْعُون» محذوف.

والثاني[2]: أن الخبرَ نفسُ الموصولِ، و «يَبْتَغُـون» على هذا حـالٌ مِنْ فاعل «يَدْعُون» أو بدلٌ منه. وقرأ العامَّةُ «يَدْعُون» بالغيبِ، وقد تقدَّم الخـلافُ في الواو: هل تعـودُ على الأنبياء أو على عـابِدِيْهم. وزيـد[3] بن علي بالغَيْبـة أيضـاً، إلا أنه بنـاه للمفعـول. وقتـادةُ وابنُ مسعـودٍ بتـاء الخـطاب. وهـاتـان القراءتان تقوِّيان أن الواوَ للمشركين لا للأنبياءِ في قراءة العامَّة.

قوله: «أيُّهم أَقْرَبُ» في « أيُّ » هذه وجهان، أحدُهما: أنها استفهـاميةٌ.

---

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) أي في خبر المبتدأ «أولئك».

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١، القرطبي ١٠/٢٧٩، والشواذ ٧٧.

والثاني: أنها موصولةٌ بمعنىٰ الذي، وإنما كَثُرَ كلامُ المُعْرِبين فيها من حيث التقديرُ. فقال الزمخشري[1]: «وأيُّهم بدلٌ مِنْ واو «يَبْتغون» و«أيُّ» موصولةٌ، أي: يبتغي مَنْ هو أقربُ منهم وأَزْلَفُ، أو ضُمِّن [يَبْتَغُون][2] الوسيلةَ معنىٰ يَحْرِصُون، فكأنه قيل: يَحْرِصُون أيُّهم يكون أقربَ». قلت: فَجَعَلَها في الوجهِ الأولِ موصولةً، وصلتُها جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبر، حُذِف المبتدأ وهو عائدُها، و«أَقْرَبُ» خبرُ «هو». واحتملت «أيُّ» حينئذٍ أن تكونَ مبنيةً، وهو الأكثرُ فيها، وأن تكونَ مُعْرَبةً، ولهذا موضعٌ هو أليقُ به في مريم[3]. وفي الثاني جَعَلَها استفهاميةً بدليل أنه [4] ضَمَّن الابتغاءَ معنى شيء يُعَلَّقُ وهو «يَحْرِصُون»، فيكون «أيُّهم» مبتدأً و«أقربُ» خبرَه، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنَّ «يَحْرِص» يتعدَّى بـ«على» قال تعالىٰ: «إنْ تَحْرِصْ على هُداهُمْ»[5]، «أَحْرَصَ الناسِ على حياة»[6].

وقال أبو البقاء[7]: «أيُّهم» مبتدأ، و«أقربُ» خبرُه وهو استفهامٌ في موضع نصب[8] بـ«يَدْعُوْنَ»، ويجوز أن يكونَ «أيُّهم» بمعنى الذي، وهو بدلٌ مِنَ الضميرِ في «يَدْعُوْن».

قال الشيخ[9]: «علَّق «يَدْعُون» وهو ليس فعلاً قلبياً، وفي الثاني فَصَلَ

---

(1) الكشاف ٢/٤٥٤.

(2) من الكشاف.

(3) الآية ٦٩.

(4) الأصل «أنها» والتصحيح من (ش).

(5) الآية ٣٧ من النحل.

(6) الآية ٩٦ من البقرة.

(7) الإملاء ٢/٩٣.

(8) الإملاء: «والجملة في موضع نصب».

(9) البحر ٦/٥٢.

بين الصلةِ ومعمــولِها بــالجملةِ الحاليــةِ، ولا يَضُــرُّ ذلــك لأنهـا معمــولــةٌ للصِّلة». قلت: أمَّا كونُ «يَـدْعُون» لا يُعَلَّق هـو[١] مـذهبَ الجمهـور. وقـال يـونس: يجوز تعليقُ الأفعـالِ مطلقـاً، القلبيةِ وغيـرِهـا. وأمَّا قـولُـه «فَصَـل بالجملة الحاليـة» يعني بها «يَبْتَغُـون» فَصَل بهـا بين «يَدْعُـون» الذي هـو صلةُ « الذين » وبين معمولِـه وهو «أيُّهم أقـربُ» لأنه مُعَلَّقٌ عنـه كما عَـرَفْتَه، إلا أنَّ الشيخَ لم يتقـدَّم في كلامِـه إعرابُ «يبتغـون» حالاً، بـل لم يُعْرِبْهـا إلا خبـراً للموصول، وهذا قريب.

وجعل أبو البقاء أيَّاً الموصولة بدلاً من واو «يَدْعُون»، ولم أرَ أحداً وافقه على ذلك، بل كلُّهم يجعلونها مِنْ واو «يَبْتَغون» وهو الظاهر.

وقـال الحـوفي: «أيُّهم أقـرب» ابتـداءٌ وخبـر، والمعنى: ينـظرون أيُّهم أقـربُ فيتوسَّلون بـه، ويجوز أن يكـونَ «أيُّهم أقربُ» /بدلاً من واو «يَبْتغون». [٥٧٦/ب]
قلت: فقد أضمر فعلاً معلَّقاً وهـو «ينظرون»، فـإن كان مِنْ نَـظَرِ البصَرِ تَعَـدَّى بـ«إلى»، وإن كان مِنْ نَظَرِ الفِكْـرِ تعـدَّى بـ« في »، فعلى التقـديـرين الجملةُ الاستفهامية في موضـعِ نصبٍ بإسقـاطِ الخافضِ، وهـذا إضمارُ مـا لا حاجـةَ إليه.

وقـال ابن عـطيـة: «وأيُّهم ابتـداءٌ، و«أقربُ» خبرُه، والتقدير: نَـظَرُهم ووَكْـدُهم[٢] أيُّهم أقربُ، ومنـه قولُ عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنـه: «فبات الناس يَدُوكون[٣] أيُّهم يُعطاهـا»، أي: يتبارَوْن في القُـرْب». قال الشيـخ[٤]:

---

(١) الأفصح: «فهو»، لسبق «أمَّا».
(٢) الوَكْد: المراد والهَمُّ. قال في اللسان(وكد): فكأن الوُكد اسم والوَكْدَ المصدر.
(٣) وذلك القول في حديث خيبر عندما قال النبي ﷺ: «لأُعْطِيَنَّ الراية غـداً رجلاً يفتـح الله على يديه» ويدوكون: يخوضون ويختلفون فيه. انظر: النهايـة ٢/١٤٠، اللسان (دوك).
(٤) البحر ٦/٥٢.

«فَجَعَل المحذوفَ «نَـظَرُهم ووَكْدُهم» وهـذا مبتدأ، فـإن جعلْتَ «أيُّهم أقرب» في موضـعِ نصبٍ بـ «نَظَرُهم» بقي المبتدأ بلا خبر، فَيَحْتاج إلى إضمار خبر، وإن جعلت «أيُّهم أقـرب» [هــو][1] الخبـر لم يَصِـحَّ؛ لأنَّ نـظرَهم ليس هـو أيهم أقرب، وإنْ جَعَلْتَ التقـديـر: نَـظَرُهم في أيهم أقـربُ، أي: كـائنٌ أو حاصلٌ، لم يَصِـحَّ ذلك؛ لأنَّ كائناً وحاصلاً ليس ممَّا يُعَلَّق».

قلت: فقـد تحصَّل في الآيـةِ الكريمـةِ ستةُ أوجـهٍ، أربعةٌ حـالَ جَعْـلِ « أيّ » استفهاماً. الأولُ: أنها مُعَلَّقةٌ للوسيلة كمـا قرَّره الـزمخشري. الثـاني: أنها مُعَلِّقَةٌ لـ «يَدْعُون» كما قالـه أبو البقـاء. الثالث: أنهـا مُعَلِّقَةٌ لـ «يَنْـظرون» مقـدَّراً، كمـا قـالـه الحـوفيُّ. الـرابـع: أنهـا مُعَلِّقـةٌ لـ «نَـظَرُهُمْ» كمـا قـدَّره ابن عطية. واثنان حالَ جَعْلِها موصـولةً، الأول: البـدلُ مِنْ واو «يَدْعُـون» كما قاله أبو البقاء. الثاني: أنها بدلٌ مِنْ واو «يَبْتَغون» كما قاله الجمهور.

آ. (٥٨) **قوله تعـالىٰ: ﴿وإنْ مِنْ قريـةٍ﴾**: « إن » نافيـةٌ و« مِنْ » مزيدةٌ في المبتـدأ لاستغراقِ الجنس. وقـال ابنُ عطيـة: «هي لبيانِ الجنسِ، وفيـه نظرٌ مِنْ وجهين، أحـدهمـا قـال الشيـخ[2]: «لأنَّ التي للبيـان لا بُـدَّ أَنْ يتقدَّمَها مبهمٌ ما، تُفَسِّره كقـوله: «مـا يَفْتَـحِ اللَّهُ للناسِ مِنْ رحمـةٍ»[3]، وهنا لم يتقدَّم شيءٌ مبهمٌ». ثم قال «ولعلَّ قولَه لبيانِ الجنسِ من الناسـخِ، ويكون هو قد قـال: لاستغراقِ الجنس، ألا تـرىٰ أنه قـال بعد ذلـك: «وقيل: المـرادُ الخصوصُ».

وخبرُ المبتدأ الجملةُ المحصورةُ مِنْ قولِه: «إلا نحن مُهْلِكوها».

---

(١) زيادة من البحر.
(٢) البحر ٦/٥٢.
(٣) الآية ٢ من فاطر.

والثـاني[1]: أنَّ شَرْطَ ذلـك أَنْ يَسْبِقَهـا مُحَلًّى بـأل الجنسيـة، وأن يَقَـعَ موقعَها[2] «الذي» كقوله: «فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوثان»[3].

آ. (٥٩) قـوله تعـالىٰ: ﴿وما مَنَعَنـا أنْ نُرْسِـلَ بالآيـات إلا أنْ كذَّب﴾: «أنْ» الأولى وما في حَيِّزها في محـلِّ نصبٍ أو جرٍ على اختـلاف القولين؛ لأنها على حَذْفِ الجارِّ، أي: مِنْ أَنْ نُرْسل، والثانية ومـا في حَيِّزهـا في محـلِّ رفـعٍ بـالفـاعليـة، أي: ومـا مَنَعَنـا مِنْ إرسـال الـرسـلِ بـالآيـاتِ إلا تكـذيبُ الأوَّلين، أي: لو أَرْسلنـا الآياتِ المقتـرحةَ لقـريش لأُهْلِكـوا عنـد تكذيبِهم كعادة مَنْ قبلَهم، لكنْ عَلِمَ اللَّه أنه يُؤْمِنُ بعضُهم، ويكـذِّبُ بعضُهم مَنْ يؤمن، فلذلك لم يُرْسِلِ الآياتِ لهذه المصلحةِ.

وقَـدَّر أبو البقـاء[4] مضافـاً قبل الفـاعـلِ فقـال: «تقـديـرُه: إلا إهـلاكُ التكـذيب، كأنـه يعني أنَّ التكذيبَ نفسَـه لم يمنـعْ من ذلك، وإنمـا مَنَـعَ منه ما يترتَّبُ على التكذيبِ وهو الإهلاك، ولا حاجـةَ إلى ذلك لاستقـلالِ المعنىٰ بدونه.

قوله: «مُبْصِرَة» حالٌ، وزيدُ[5] بن علي يرفعُها على إضمارِ مبتدأ، أي: هي، وهو إسنادٌ مجازيٌّ، إذ المرادُ إبصـارُ أهلِها، ولكنهـا لمَّا كـانت سبباً في

---

(١) وهو النظر الثاني على تقدير ابن عطية السابق.

(٢) الأصل «موقعه» وهو سهـو؛ لأن حديث المؤلف عن «مِنْ» كـان بضمير التـأنيث. قال المرادي: «وعلامتها أن يَحْسُنَ جَعْلُ «الذي» مكانها؛ لأن المعنىٰ: فاجتنبـوا الرجس الذي هو وثن». انظر: الجنى الداني ٣١٠.

(٣) الآية ٣٠ من الحج.

(٤) الإملاء ٢/٩٣.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥٣، الشواذ ٧٧، وفيه أن قتادة قرأ «مُبْصَرة».

الإبصار نُسِب إليها. وقرأ قومٌ بفتحِ الصاد، مفعولٌ على الإسناد الحقيقي. وقتادة بفتح الميم والصاد، أي: مَحَلُّ إبصارٍ كقوله عليه السلام[1]: «الولدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَة»، وكقوله[2]:

٣٠٧٦ـ .... والكفرُ مَخْبَثَةٌ لنفسِ المُنْعِمِ

أجرىٰ هذه الأشياءَ مُجْرىٰ الأمكنةِ نحو: أرضٌ مَسْبَعَة ومَذْأَبَة.

قوله: «إلا تَخْويفاً» يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً له، وأن يكونَ مصدراً في موضع الحال: إمَّا من الفاعل، أي: مُخَوِّفين أو من المفعولِ، أي: مُخَوَّفاً بها.

آ. (٦٠) **قوله تعالىٰ: ﴿والشجرةَ﴾**: العامَّة على نصبها نَسَقاً على «الرؤيا»، و«الملعونةَ» نعت، قيل: هو مجازٌ؛ إذ المُراد: الملعونُ طاعِموها؛ لأنَّ الشجرةَ لا ذَنْبَ لها وهي شجرةُ الزقُّوم. وقيل: بل على الحقيقة، ولَعْنُها: إبعادُها مِنْ رحمة الله، لأنها تخرجُ في أصلِ الجحيم. وزيد[4] بن علي برفعِها على الابتداء. وفي الخبر احتمالان، أحدُهما: هو محذوفٌ، أي: فتنة. والثاني: ـ قاله أبو البقاء[5] ـ أنه قولُه «في القرآن» وليس بذاك.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت لعنترة من معلقته، وصدره:

نُبِّئْتُ عمراً غيرَ شاكرِ نعمتي

وهو في ديوانه ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/٢، والخزانة ١٦٣/١، وقال البغدادي: «ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة». والكفر هنا: الجحود.

(٤) الكشاف ٤٥٦/٢، البحر ٥٦/٦.

(٥) الإملاء ٩٣/٢.

قوله: «ونُخَوِّفُهم» قراءةُ العامَّةِ بنون العظمة. والأعمش[1] بياء الغيبة.

آ. (٦١) **قوله تعالىٰ: ﴿طِيْناً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حالٌ من «لِمَنْ» فالعاملُ فيها «أأسْجُدُ»، أو مِنْ عائد هذا الموصول، أي: خلقتَه طِيْناً، فالعاملُ فيها «خَلَقْتَ»، وجاز وقوعُ طين حالاً، وإن كان جامداً، لدلالتِه على الأصالةِ كأنه قال: متأصِّلاً من طين. الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، أي: مِنْ طين، كما صَرَّح به في الآية الأخرى: / «وخَلَقْتَه من طين»[2]. الثالث: أنه منتصِبٌ على التمييز، قاله الزجاج[3]، وتبعه ابنُ عطية، ولا يظهرُ ذلك إذ لم يتقدَّم إبهامُ ذاتٍ ولا نسبةٍ. [٥٧٧/أ]

آ. (٦٢) **قوله تعالىٰ: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾**: قد ذُكِرَتْ مستوفاةً في الأنعام[4]. وقال الزمخشري[5]: «الكافُ للخطاب، و«هذا» مفعول به، والمعنىٰ: أَخْبِرْني عن هذا الذي كَرَّمْتَه علي، أي: فَضَّلْتَه لِمَ كَرَّمْتَه وأنا خيرٌ منه؟ فاختصر الكلامَ». وهذا قريبٌ من كلام الحوفي.

وقال ابنُ عطية: «والكافُ في «أَرَأَيْتَكَ» حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها من الإعراب، ومعنى «أَرَأَيْتَ» أتأمَّلْتَ ونحوه، كأنَّ المخاطِبَ يُنَبِّه المخاطَب ليستجمعَ لما يَنُصُّ عليه [بعدُ]. وقال سيبويه[6]: «هي بمعنى أَخْبِرْني، ومَثَّل بقوله: «أَرَأَيْتك زيداً أبو من هو؟» وقولُ سيبويهِ صحيحٌ، حيث يكون

(١) الإتحاف ٢/٢٠٠، ونسبها إلى المطوعي، البحر ٦/٥٦.
(٢) الآية ٧٦ من ص.
(٣) معاني القرآن ٣/٢٤٩ وأجاز أيضاً الحالية.
(٤) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.
(٥) الكشاف ٢/٤٥٦.
(٦) الكتاب ١/١٢٢.

بعـدها استفهـامٌ كمثـالِـه، وأمَّـا في الآيـة فهي كمـا قلتُ، وليست التي ذكـر سيبويهِ». قلت: وهذا الذي ذكره ليس بمُسَلَّمٍ، بل الآيةُ كمثالِه، غايـةُ ما في البابِ أنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ وهـو الجملةُ الاستفهاميـةُ المقدَّرةُ، لانعقـادِ الكلام مِنْ مبتدأوخبــر، لو قلت: هذا الذي كَرَّمْتَه عليَّ لِمَ كرَّمته؟

وقال الفراء[1]: «الكافُ في محلِّ نصب، أي: أَرَأَيْتَ نفسَك كقولـك: أَتَدَبَّرْتَ آخرَ أمرِكَ فإني صانـعٌ فيه كذا ثم ابتدأ: هذا الذي كرَّمْتَ عليَّ».

وقـال أبـو البقـاء[2]: «والمفعـولُ الثـاني محـذوفٌ، تقـديـرُه: تفضيلَه أو تكريمه». قلت. وهذا لايجوز لأنَّ المفعول الثاني في هـذا البابِ لا يكـونُ إلا جملةً مشتملةً على استفهام».

قــال الشيـخ[3]: «ولــو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ[4] الجملة القسميــة هـي المفعـولُ الثاني لكـان حَسَناً». قلت: يَـرُدُّ ذلك التـزامُ كونِ المفعـولِ الثاني جملةً مشتملةً على استفهـامٍ. وقد تقـرَّر جميـعُ ذلـك في الأنعـام[5] فعليـك باعتباره هنا.

قوله: «لَئِنْ أَخَّرْتَنِ» قرأ[6] ابن كثيـر بإثبـاتِ ياءِ المتكلمِ وصـلاً ووقفاً، ونافـع وأبو عمرو بإثباتِها وَصْلاً وحَذْفِها وقفاً، وهذه قاعدةُ مَنْ ذُكِرَ في الياءاتِ الزائدةِ على الرسم، والباقون بحذفهـا وصلاً ووقفـاً، هذا كلُّه في حـرفِ هذه

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣ في إعراب آية الأنعام وأما في هذا الموضـع فلم يقل شيئاً.

(٢) الإملاء ٢/٩٤.

(٣) البحر ٦/٥٧.

(٤) عبارة البحر: «إلى أن «هذا» مفعول أول لقوله «أرأيتك»».

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٦) السبعة ٣٨٢، النشر ٢/٣٠٩، الإتحاف ٢٠١، التيسير ١٤١.

السورةِ، أمَّا الذي في المنافقين[1] في قولِه «لولا أخَّرْتَني» فأثبتَه الكلُّ لثبوتِها في الرسمِ الكريم.

قـوله «لأَحْتَنِكَنَّ» جـوابُ القسمِ المُوَطَّـأ له بـاللام. ومعنى «لأَحْتَنِكَنَّ» لأَسْتَوْلِيَنَّ عليهم استيلاءَ مَنْ جَعَلَ في حَنَكِ الدابَّةِ حَبْـلاً يقودُهـا به فـلا تأبـى ولا تَشْمُسُ عليه. يقال: حَنَـك فلانٌ الـدابةَ واحْتَنَكهـا، أي: فَعَل بهـا ذلك، واحْتَنَكَ الجرادُ الأرضَ: أكلَ نباتها قال[2]:

٣٠٧٧ـ نَشْكُـو إليـك سَنَـةً قـد أَجْحَفَتْ جَهْـداً إلى جَهْدٍ بنـا فـأضعفَتْ
واحتنكَتْ أموالَنا وجَلَّفَتْ

وحكى سيبويه[3]: «أَحْنَكُ الشـاتَيْن»، أي: آكَلُهما، أي: أكثـرُهمـا أَكْلاً.

آ. (٦٣) قـوله تعـالىٰ: ﴿اذهَبْ فَمَنْ﴾: تقدَّم أنَّ البـاءَ تُدْغَمُ في الفاءِ في ألفاظٍ[4] منها هذه، عند أبـي عمروٍ والكسائيِّ وحمزةَ في رواية خلَّادٍ عنه بخلافٍ في قوله «ومَنْ لم يَتُبْ فأولئك»[5].

قوله: «جـزاؤُكم» يجوز أن يكـونَ الخطابُ التغليبَ لأنـه تقدَّم غـائبٌ ومخـاطَبٌ في قولـه: «فَمَنْ تَبِعَكَ منهم» فغلَّب المخـاطَب، ويجوز أن يكـونَ الخطابُ مراداً به «مَنْ» خاصةً ويكونُ ذلك على سبيل الالتفات.

قوله: «جَزاءً» في نصبِه أوجـهٌ، أحدُهـا: أنه منصـوبٌ على المصدرِ،

---

(١) الآية ١٠.

(٢) لم أهتـدِ إلى قائلها، وهي في مجـاز القـرآن ١/٣٨٤، ومعـاني القـرآن للزجـاج ٣/٢٤٩، والقرطبـي ١٠/٢٨٧، والبحر ٦/٤٥. وجَلَّفَتْ: أذهبت بالمال.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٢.

(٤) انظر هذه الألفاظ في: النشر ٢/٨.

(٥) الآية ١١ من الحجرات.

الناصبُ له المصدرُ قبله، وهو مصدرٌ مبيِّن لنوعِ المصدرِ الأول. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ أيضاً لكن بمضمرٍ، أي: يُجازَوْن جزاءً. الثالث: أنه حالٌ موطِّئة كجاء زيد رجلاً صالحاً. الرابع: أنه تمييزٌ وهو غيرُ مُتَعَقَّل.

و «مَوْفُوراً» اسمُ مفعولٍ مِنْ وَفَرْتُه، ووفَرَ يُستعمل متعدِّياً، ومنه قولُ زهير[1]:

٣٠٧٨ـ ومن يَجْعَلِ المعروفَ مِنْ دُوْنِ عِرْضِهِ
يَفِرْه ومَنْ لا يَتَّقِ الشتم يُشْتَمِ

والآيةُ الكريمةُ من هذا، ويُستعمل لازماً يقال: وَفَرَ المالُ.

آ. (٦٤) **قوله تعالىٰ: ﴿واستَفْزِزْ﴾**: جملةٌ أمريةٌ عُطِفَتْ على مِثْلِها من قولِه «اذهَبْ». و«مَنْ استطَعْتَ» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنها موصولةٌ في محلِّ نصب مفعولاً للاستفزاز، أي: استفزِزْ الذي استطعْتَ استفزازَه منهم. والثاني: أنها استفهاميةٌ منصوبةُ المحلِّ بـ «استطعْتَ» قاله أبو البقاء[2]، وليس بظاهرٍ لأنَّ «اسْتَفْزِزْ» يطلبه مفعولاً به، فلا يُقطع عنه، ولو جَعَلْناه استفهاماً لكان مُعَلِّقاً له، وليس هو بفعلٍ قلبي/ فيعلَّق. [٥٧٧/ب]

والاسْتِفْزاز: الاستخفاف، واستفزَّني فلانٌ: استخفَّني حتى خَدَعني لِما يريده. قال[3]:

٣٠٧٩ـ يُطيع سَفِيهَ القومِ إذ يستفزُّه ... ويَعْصي حليماً شَيَّبَتْه الهزاهِزُ

---

(١) ديوانه ٣٠، وشرح القصائد السبع ٢٨٧. وقال: «معناه: من اصطنع المعروف إلى الناس وقى عرضه».

(٢) الإملاء ٢/ ٩٤.

(٣) لم أقف عليه. والهزاهز: الفتن يهتز فيها الناس.

ومنه سُمِّي ولدُ البقرة « فَزّاً ». قال الشاعر(١):

٣٠٨٠ـ كما استغاثَ بسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خافَ العيونَ ولم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

وأصلُ الفَزِّ: القَطْعُ، يقال: تَفَزَّز الثوبُ، أي: تقطَّع.

قوله: « وأَجْلِبْ »، أي: اجْمَعْ عليهم الجموعَ مِنْ جُنْدِك يقال: أَجْلَبَ عليه وجَلَبَ، أي: جَمَعَ عليه الجموعَ. وقيل: أَجْلَبَ عليه: توعَّده بشرٍّ. وقيل: أَجْلَبَ عليه: أعان، وأجلب، أي: صاح صِياحاً شديداً، ومنه الجَلَبَة، أي: الصِّياح.

قوله: « وَرَجِلِك » قرأ(٢) حفصٌ بكسرِ الجيمِ، والباقون بسكونها، فقراءة حفصٍ « رَجِل » فيها بمعنى رَجُل بالضم بمعنى راجل يُقال: رَجِلَ يَرْجَلُ إذا صار راجِلاً، فيكون مثل: حَذِر وحَذُر، ونَدِس ونَدُس(٣)، وهو مفردٌ أريد به الجمعُ. وقال ابن عطية: «هي صفةٌ يقال: فلان يمشي رَجِلاً إذا كان غيرَ راكبٍ، ومنه قولُ الشاعر(٤):

٣٠٨١ـ .... رَجِلاً إلا بأصحابي

قلت: يشير إلى البيتِ المشهور وهو:

فما أُقاتِلُ عن ديني على فَرَسي ... إلا كذا رَجِلاً إلا بأصحابي

---

(١) تقدم برقم (٢٣٨٣).

(٢) السبعة ٣٨٢، النشر ٢/٣٠٨، الحجة ٤٠٦، البحر ٦/٥٨، التيسير ١٤٠.

(٣) رجل نَدس بسكون الدال وضمها وكسرها، أي: سريع السمع، فَطِنٌ، فَهِم.

(٤) البيت ليحيى بن وائل، وهو في اللسان (رجل) وروايته:

أما أقاتل عن ديني على فرسٍ ... ولا كذا رَجُلاً إلا بأصحاب

وروى بعده:

لقد لَقِيتُ إذاً شَرّاً وأَدْرَكني ... ما كنت أَرْغَم في جسمي من العابِ

أراد: فارساً ولا راجلاً.

وقال الزمخشريُّ[1]: «على أن فَعِلاً بمعنى فـاعِل نحـو: تَعِب وتاعب، ومعناه: وجَمْعك الرَّجِلَ، وتُضَمُّ جيمُه أيضاً فيكون مثلَ: حَذُر[2] وحَذِر، ونَـدُس ونَدِس، وأخواتٍ لهما».

وأما قراءةُ البـاقين فتحتملُ أَنْ تكـون تخفيفاً مِنْ « رَجِـل » بكسر الجيم أو ضمِّهـا، والمشهـورُ: أنـه اسمُ جمـع لـراجِــل كـرَكْب وصَحْب في راكِب وصاحِب. والأخفش[3] يجعل هذا النحوَ جمعاً صريحاً.

وقرأ[4] عكرمةُ « ورِجالك » جمـع رَجِل بمعنى راجِـل، أو جمـع راجِل كقائم وقيام. وقُـرِىء[5] « ورُجَّالـك » بضمِّ الراء وتشـديد الجيم، وهـو جمـع راجِل كضارِب وضُرَّاب.

والباء في « بخَيْلِك » يجوز أن تكـونَ الحاليـة، أي: مصاحَبـاً بخيلك، وأن تكون مزيدةً كقوله[6]:

٣٠٨٢ـ .... لا يَقْرَأْنِ بالسُّوَر

وقد تقدَّم في البقرة[7].

---

(١) الكشاف ٢/٤٥٦.

(٢) في مطبوعة الكشاف «حدث» وهو تحريف.

(٣) معاني القرآن ٥٠٤، ومذهب الجمهور أنه اسم جمـع لأنه خالف أوزان الجموع.

(٤) المحتسب ٢/٢١، البحر ٦/٥٩.

(٥) الكشاف ٢/٤٥٦.

(٦) تقدم برقم (٧٤٧).

(٧) انظر: الدر المصون ٢/١٤٠.

قـوله: «ومـا يَعِدُهُمْ الشيـطانُ» من بابِ الالتفـات وإقامـةِ الظاهـر مُقـامَ المضمـرِ؛ إذ لو جَـرَىٰ على سَنَنِ الكلامِ الأول لقـال: وما تَعِـدُهم، بالتـاء من فوق.

قـوله: «إلا غُـروراً» فيـه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنـه نعتُ مصـدرٍ محـذوفٍ وهو نفسُه مصدرٌ، الأصل: إلا وَعْداً غروراً، فيجـيء فيه ما في «رجلٌ عَدْلٌ»، أي: إلا وَعْـداً ذا غـرور[1]، أو على المبـالغـة أو على: وعـداً غـارًّاً، ونسب الغرورَ إليه مجازاً. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه، أي: مـا يَعِدُهم ممَّـا يَعِدُهم من الأماني الكاذبـة إلا لأجل الغُـرور. الثالث: أنـه مفعولٌ بـه على الاتِّساع، أي: ما يَعِدُهم إلا الغرورَ نفسَه.

آ. (٦٧) **قـوله تعـالىٰ: ﴿إلا إياه﴾**: فيـه وجهان، أحـدهمـا: أنـه استثنـاءٌ منقطـعٌ لأنـه لم يَنْدَرِجْ فيمـا ذُكِر، إذ المـرادُ بـه آلهتُهم من دون الله. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنهم كانوا يَلْجَؤون إلى آلهتِهم وإلى اللَّهِ تعالىٰ.

آ. (٦٨) **قـوله تعـالىٰ: ﴿أفأَمِنْتُمْ﴾**: استفهـامُ توبيـخٍ وتقـريـعٍ. وقدَّر الزمخشري[2] على قاعدتِه معطوفاً عليه، أي: أَنَجَوْتم فَأَمِنْتُمْ.

قوله: «جانب البَرِّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه مفعولٌ به كقوله: «فَخَسَفْنا به وبدارِه الأرضَ»[3]. والثـاني: أنه منصـوبٌ على الظرف. و« بكم » يجـوز أن تكونَ حاليةً، أي: مصحوبـاً بكم، وأَنْ تكونَ للسببيـة. قيل: ولا يَلْزَمُ مِنْ

---

(١) الأصل «غروراً» وهو سهو.

(٢) الكشاف ٢/٤٥٧.

(٣) الآية ٨١ من القصص.

خَسْفِـه بسببهم أن يَهْلكوا. وأُجيب بـأنَّ المعنىٰ: جـانبَ البـر الـذي أنتم فيـه فيلزم بخَسْفِه هلاكُهم، ولولا هذا التقديرُ لم يكنْ في التوعُّدِ به فائدةٌ.

قـوله: ﴿أن يَخْسِفَ﴾: «أو يُرْسِلَ» «أن يُعِيْدَكم» «فيُرْسِلَ» «فيُغْرِقكم» قرأ هذه [جميعَها][1] بنون العظمة ابنُ كثير وأبو عمرٍو[2]، والباقون بالياءِ فيها على الغيبـة. فـالقـراءةُ الأولى على سبيـل الالتفـاتِ مِن الغـائبِ في قـولِـه « ربُّكم »[3] إلى آخـره، والقـراءةُ الثـانيـةُ على سَنَنِ مـا تقـدَّم من الغَيْبـةِ المذكورة.

قوله: « حـاصِباً »، أي: ريحـاً حاصِبـاً، ولم يؤنِّثْه: إمَّـا لأنه مجـازيٌّ، أو على النسَبِ، أي: ذاتَ حَصْبٍ. والـحَصْـبُ: الـرميُ بـالـحَصَىٰ وهي الحجارةُ الصغار. قال الفرزدق[4]:

٣٠٨٣ـ مُسْتَقْبِلين شَمالَ الشامِ تَضْرِبُهم حَصْباءُ مثلُ نَدِيْفِ القُطْنِ مَنْثُوْرِ

والحاصِبُ أيضاً: العارِضُ الذي يَرْمِي البَرَد.

آ. (٦٩) قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ﴾ / : يجوز أَنْ تكونَ المتصلة، أي: أيُّ [٥٧٨/أ] الأمرين كائن؟ ويجوز أَنْ تكونَ المنقطعةَ، و «أن يُعِيْدَكم» مفعولٌ به كـ «أَنْ يخسِفَ».

قوله « تارةً » بمعنىٰ مرةً وكَرَّة، فهي مصدرٌ، ويُجمـع على تِيَرٍ وتاراتٍ. قال الشـاعـر[5]:

٣٠٨٤ـ وإنسـانُ عيني يَحْسِرُ المـاءُ تارةً فَيَبْـدُو وتـارات يَجُمُّ فَيَغْـرَقُ

---

(١) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، البحر ٦١/٦، القرطبي ٢٩٣/١٠، الحجة ٤٠٦.
(٣) من الآية ٦٦.
(٤) ديوانه ٢٦٢/١، والقرطبي ٢٩٢/١٠.
(٥) تقدم برقم (١٨٢٧).

وألفُهـا تحتمل أن تكـونَ عن واوٍ أو ياء. وقـال الراغب[(١)]: «وهـو فيمـا قيل: مِنْ تارَ الجُرْحُ: التأَمَ».

قوله: «قاصِفاً» القـاصِفُ يحتمل أن يكـون مِنْ قَصَفَ متعديـاً، يقال: قَصَفَتِ الريـحُ الشجرَ تَقْصِفها قَصْفاً. قال أبو تمام[(٢)]:

٣٠٨٥ـ إنَّ الـريـاحَ إذا مـا أَعْصَفتْ قَصَـفَتْ
عَيْـدانَ نَجْـدٍ ولم يَعْبَـأْنَ بـالـرَّتَمِ

فالمعنىٰ: أنها لا تُلْفِي شيئاً إلا قَصَفَتْه وَكَسَـرَتْه. والثـاني[(٣)]: أن يكون مِنْ قَصِفَ قاصراً، أي: صـار له قَصِيف يقـال: قَصِفَتِ الريـحُ تَقْصَفُ، أي: صَوَّتَتْ. و«مِن الريـح» نعت.

قوله: «بما كَفَرْتُمْ» يجوز أن تكونَ مصـدريةً، وأن تكـونَ بمعنى الذي، والباءُ للسببية، أي: بسببِ كفرِكم، أو بسبب الذي كفَـرْتم به، ثم اتُّسِـع فيـه فَحُذِفت الباءُ فـوصل الفعـلُ إلى الضميرِ، وإنمـا احتيـج إلى ذلك لاختـلافِ المتعلق.

وقـرأ[(٤)] أبو جعفـرٍ ومجاهـد «فَتُغْرِقَكم» بـالتاء من فـوقُ أُسْنـد الفعـلُ لضميـر الريـح. وفي كتـاب الشيـخ[(٥)]: «فتُغْرِقَكم بتـاء الخـطاب مسنـداً إلى

---

(١) المفردات ٧٦.

(٢) ديوانه ٣/٢٨٠، والبحر ٦/٤٥. والعَيْدان: ج عَيْدانة وهي النخلة الطويلةُ. والرتم: شجر بعينه.

(٣) الأنسب أن يقول: «ويحتمل أن يكون» متابعةً للسياق.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٠٢، والقـرطبـي ١٠/٢٩٣، البحر ٦/٦١، النشـر ٢/٣٠٨.

(٥) البحر ٦/٦١.

« الـريـح ». والحسنُ وأبو رجـاء بيـاء الغيبـة وفتـح الغين وشـدِّ الـراء، عَـدَّاه بالتضعيف والمقرىء لأبـي جعفر كذلك إلا أنه بتاء الخطاب». قلت: وهـذا: إمَّا سهوٌ، وإمَّا تصحيفٌ من النسَّاخ عليه؛ كيف يَسْتقيم أن يقولَ بتـاءِ الخطاب وهو مسندٌ إلى ضميـر الريـح، وكـأنه أراد بتـاء التأنيث فسبقـه قلمُه أو صَحَّف عليه غيرُه.

وقرأ[1] العامَّة « الريـحِ » بالإفراد، وأبو جعفر: « الرياح » بالجمـع.

قـوله: «بـه تَبِيْعا» يجـوز في « بـه » أن يَتَعَلَّق بـ « تَجِـدوا »، وأن يتعلَّقَ بتبيـع، وأن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ لأنه حـالٌ مِنْ تبيـع. والتَّبِيْـع: المـطالِبُ بحقٍّ، المُلازِمُ[2]، قال الشمَّاخ[3]:

٣٠٨٦ـ .... كمـا لاذَ الغَـريمُ من التَّبِيـعِ

وقال آخر[4]:

٣٠٨٧ـ غَـدَوْا وغَدَتْ غِـزْلانُهم فكأنَّهـا ضَـوامِنُ مِنْ غُـرْمٍ لهنَّ تَبيـعُ

آ. (٧٠) **قوله تعالىٰ: ﴿كرَّمْنا بني آدم﴾**: عَدَّاه بالتضعيفِ، وهو مِنْ كَرُم بالضمِّ كشَرُف، وليس المرادُ من الكرمِ في المال.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٠٢، النشر ٢/٢٢٣، القرطبي ١٠/٢٩٣.

(٢) عدَّها الأنباري في «الأضداد» من ألفاظ الأضداد. ص ٣٧٢.

(٣) صـدره:

تَـلُوْذُ ثَـعـالِـبُ الـشَّـرَفَـيْـنِ مـنـهـا

وهو في ديوانه ٢٢٧، واللسان (تبع)، والبحر ٦/٦٠. وتلوذ: تستتر وتفرُّ، والغريم: المدين الذي عليه الدين. والبيت في وصف عقاب، فهذه الثعالب تجدُّ في الهرب من العقاب كما يجدّ المدين في الهرب من الدائن.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦١.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿يومَ نَدْعُو﴾** : فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ « فَضَّلْناهم »، أي: فَضَّلْناهم بالثوابِ يوم نَدْعُو. قال ابن عطية[(١)] في تقريره: «وذلك أنَّ فَضْلَ البشرِ على سائرِ الحيوان يوم القيامةِ بيِّنٌ؛ إذ هم المُكَلَّفون المُنَعَّمون المحاسَبون الذين لهم القَدْرُ. إلا أنَّ هذا يَرُدُّه أن الكفار [يومئذٍ] أَخْسَرُ مِنْ كلِّ حيوان، لقولِهم: «يا ليتني كنت تراباً»[(٢)].

الثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه اذكر، قاله الحوفيُّ وابنُ عطية. قلت: وهذا سهوٌ؛ كيف يعمل فيه ظرفاً؟ بل هو مفعولٌ[(٣)].

الثالث: أنه مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وإنما بُنِيَ لإضافتِهِ إلى الجملةِ الفعلية، والخبرُ الجملةُ بعده. قال ابنُ عطية في تقريره: «ويَصِحُّ أَنْ يكونَ «يوم» منصوباً على البناء لَمَّا أُضيف إلى غيرِ متمكِّن، ويكون موضعُه رفعاً بالابتداء، وخبرُه في التقسيم الذي أتى بعدَه في قوله «فَمَنْ أُوتِيَ كتابَه»، إلى قوله «ومَنْ كان». قال الشيخ[(٤)]: «قوله منصوبٌ على البناء» كان ينبغي أن يقول: مبنيّاً على الفتح، وقوله «لَمَّا أُضيف إلى غيرِ متمكن» ليس بجيدٍ؛ لأنَّ المتمكِّنَ وغيرَ المتمكِّنِ إنما يكون في الأسماءِ لا في الأفعالِ، وهذا أُضيفَ إلى فعلٍ مضارعٍ، ومذهبُ البصريين فيه أنه[(٥)] معربٌ، والكوفيون يُجيزون بناءَه. وقوله: «والخبر في التقسيم» إلى آخره، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط جملةَ التقسيم بالابتداء». قلت: الرابطُ محذوفٌ للعلمِ به، أي: فَمَنْ أُوتي كتابَه فيه.

الرابع: أنه منصوبٌ بقولِه «ثم لا تجدوا»[(٦)] / قاله الزجَّاج[(٧)]. الخامس: أنه [٥٧٨/ب]

(١) انظر: البحر ٦٢/٦.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ.

(٣) أي لأن الفعل «اذكُرْ» متعدٍّ وليس بلازم.

(٤) البحر ٦٢/٦.

(٥) أي الظرف «يوم». وانظر المسألة في: الارتشاف ٥٢٢/٢.

(٦) الأصل: «لا تجد» وهو سهو.

(٧) مذهبه في معاني القرآن ٢٥٢/٣ أنه منصوب باذكر أو منصوب بمعنى يعيدكم الذي فطركم.

منصوبٌ بـ « يُعيدكم » مضمرةً، أي: يُعيدكم يومَ نَدْعو. السادس: أنـه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «ولا يُظْـلَمـون» بعده، أي: ولا يُظْلَمون يوم ندعو، قـاله ابن عـطية وأبو البقاء[1]. السابـع: أنه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «متى هو»[2]. الثامن: أنه منصوبٌ بما تقدَّمه مِنْ قولِه تعالىٰ: «فَتَسْتجيبون بحَمْده»[3]. التاسـع: أنه بـدلٌ مِنْ «يومَ يَدْعوكم»[4]. وهذان القولان ضعيفان جداً لكثرة الفواصل. العاشر: أنه مفعولٌ به بإضمار « اذكر »، وهذا ـ وإن كان أسهلَ التقاديرِ ـ أظهرُ ممَّا تقدم؛ إذ لا بُعْدَ فيه ولا إضمارَ[5] كثيرٌ.

وقرأ العامَّة « نَدْعـو » بنون العـظمة، ومجـاهدٌ[6] « يَـدْعُو » بيـاءالغيبة، أي: الله تعالىٰ أو المَلَك. و « كلَّ » نصبٌ مفعولاً به على القراءتين.

وقـرأ الحسن فيما نقله الـدانيُّ عنه « يُـدْعَىٰ » مبنياً للمفعـول، « كـلُّ » مرفوعٌ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ، وفيما نقله عنه غيرُه[7] « يُدْعَو » بضمِّ اليـاء وفتـح العين، بعـدها واوٌ. وخُـرِّجَتْ على وجهين، أحدُهمـا: أن الأصلَ: يُـدْعَـوْن فَحُذِفت نونُ الرفـعِ كما حُذِفَتْ في قولِـه عليه السـلام[8]: «لا تَدْخُلوا الجنـة حتى تُؤْمِنوا، ولا تُؤْمنوا حتى تحابُّوا» وقوله[9]:

(١) الإملاء ٢/٩٤.

(٢) في الآية ٥١.

(٣) في الآية ٥٢.

(٤) في الآية ٥٢.

(٥) الأصل: «والإضمار» والتصحيح من (ش).

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٦٢، الكشاف ٢/٤٥٩، الشواذ ٧٧.

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ٢/١٢٧ «رَوَوْه عن الحسن فأخبرته أني لا أعرفه».

(٨) رواه أبو داود: إفشاء السلام ٥/٣٧٨، الترمذي (التحفة) إفشاء السلام ٧/٤٦٠.

(٩) تقدم برقم (١٣٢٩).

٣٠٨٨ـ أَبِيْتُ أَسْـرِيْ وتَبِيْـتي تَـدْلُـكِي   وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الـذَّكي

و «كلٌّ» مرفـوعٌ بالبـدلِ من الواوِ التي هي ضميـرٌ، أو بالفـاعليةِ والـواوُ علامةٌ على لغةِ «يتعاقبون فيكمْ ملائكةٌ»(١).

والتخـريـجُ الثاني: أنَّ الأصـلَ «يُدْعَىٰ» كمـا نَقَله عنه الـدانيُّ، إلا أنـه قَلَبَ الألفَ واواً وَقْفاً، وهي لغةٌ لقومٍ، يقولون: هذه أَفْعَـوْ وعَصَوْ، يـريدون: أَفْعىٰ وعَصا، ثم أجرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ. و « كـلُّ » مرفـوعٌ لقيامِـه مقامَ الفاعلِ على هذا ليس إلا.

قـوله: «بـإمامِهم» يجـوزُ أَنْ تكونَ البـاءُ متعلقةً بـالدعـاء، أي: بـاسمِ إمـامهم، وأن تكـونَ للحـالِ فيتعلَّقَ بمحـذوف، أي: نَـدْعُـوهم مصـاحبين لكتابهم. والإمام: مَنْ يُقْتَدَىٰ به. وقال الزمخشـري(٢): «ومن بِدَعِ التفـاسير: أن الإمامَ جمـع «أُمّ»، وأنَّ الناسَ يُدْعَوْن يـومَ القيامـة بأمهـاتهم دونَ آبائهم، وأن الحكمـةَ فيه رِعـايـةُ حقِّ عيسىٰ، وإظهـارُ شـرفِ الحسن والحسين، وأن لا يُفْضَـحَ أولادُ الزِّنىٰ» قال: «وليت شعري أيهما أَبْـدَعُ: أصحةُ لفـظِه أم بَهاءُ معناه؟».

قلت: وهـو معذورٌ لأن « أُمّ » لا يُجْمـع على « إمـام »، هـذا قـولُ مَنْ لا يَعْـرف الصناعـةَ ولا لغةَ العـربِ، وأمَّا مـا ذكروه من المعنىٰ فـإنَّ الله تعالىٰ نـادىٰ عيسىٰ باسمِـه مضـافـاً لأمِّـه في عـدةِ مـواضـعَ من قـولـه «يـا عيسىٰ بنَ مريم»(٣)، وأَخْبر عنه كذلك نحو: « وإذ قـال عيسىٰ بنُ مريم»(٤)، وفي ذلـك

---

(١) رواه البخاري (الفتـح) ٢/٣٣، مسلم: المساجد ١/٤٣٩، ابن حنبل ٢/٢٥٧.

(٢) الكشاف ٢/٤٥٩.

(٣) الآية ١١٠ من المائدة.

(٤) الآية ٦ من الصف.

غَضاضةٌ من أميرِ المؤمنين عليّ رضي الله عنه وكرَّم وجهَه.

قوله: «فَمَنْ أُوْتِي» يجوز أن تكونَ شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ لشَبَهه بالشرط. وحُمِل على اللفظِ أولاً في قوله «أُوْتِيَ كتابَه بيمينِه» فَأُفْرِد، وعلى المعنىٰ ثانياً في قولِه: «فأولئك» فَجُمِع.

آ. (٧٢) **قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ كان في هذه﴾**: يجوز في « مَنْ » ما جاز في « مَنْ » قبلها. وأمال[١] الأخَوان وأبو بكر « أعمى » في الموضعين من هذه السورة، وأبوعمرٍو أمال الأولَ دون الثاني، والباقون فتحوهما، فالإمالةُ لكونِهما من ذوات الياء، والتفخيمُ لأنه الأصل. وأمَّا أبو عمرٍو فإنه أمال الأولَ لأنه ليس أفعلَ تفضيلٍ فألفُه متطرفةٌ لفظاً وتقديراً، والأطرافُ محلُّ التغيير غالباً، وأمَّا الثاني فإنه للتفضيلِ ولذلك عَطَف عليه « وأَضَلُّ » فألفُه في حكم المتوسطة؛ لأنَّ « مِنْ » الجارَّةَ للمفضول كالملفوظ بها، وهي شديدةُ الاتصالِ بأَفْعَلِ التفضيلِ فكأنَّ الألفَ وقعت حَشْواً فتحصَّنَتْ عن التغيير.

قلت: كذا قرَّره الفارسيُّ[٢] والزمخشري[٣]، وقد رُدَّ هذا بأنهم أمالوا «ولا أَدْنَىٰ من ذلك»[٤] مع التصريح بـ « مِنْ » فَلأَنْ يُميلوا « أَعْمىٰ » مقدَّراً معه « مِنْ » أَوْلَىٰ وأَحْرَىٰ.

وأمَّا «أَعْمىٰ» في طه[٥] فأماله الأخَوان وأبوعمرو، ولم يُمِلْه أبو بكر، وإن كان يُميله هنا، وكأنه جَمَعَ بين الأمرين وهو مقيَّدٌ باتِّباع الأثر. وقد فَرَّق

(١) السبعة ٣٨٣، التيسير ١٤٠ ، الحجة ٤٠٧، النشر ٢/ ٥٤.
(٢) الحجة (خ) ٣/ ٣٦٤.
(٣) الكشاف ٢/ ٤٦٠.
(٤) الآية ٧ من سورة المجادلة.
(٥) الآية ١٢٤.

بعضُهم: بـأنَّ « أعمىٰ » في طـه مِنْ عَمَىٰ البصـرِ، وفي الإسـراء مِنْ عَـمَىٰ البصيرة؛ ولذلك فسَّروه هنـا بالجَهْـل فأُمِيْـلَ هنا، ولم يُمَـلْ هناك للفـرقِ بين [٥٧٩/أ] المعنيين. قلت: والسؤال بـاقٍ؛ / إذ لقـائـلٍ أن يقـولَ: فَلِمَ خُصِّصَتْ هـذه بالإمالةِ، ولو عُكِسَ الأمرُ كان الفارقُ قائماً.

آ. (٧٣) قـوله تعـالىٰ: ﴿وإنْ كادُوا لَيَفْتِنُـوْنـك﴾: « إنْ » هـذه فيها(١) المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين(٢): أنها مخففةٌ، واللامُ فارقةٌ بينها وبين « إنْ » النافية، ولهذا دَخَلَتْ على فعلٍ ناسخٍ، ومـذهبُ الكوفيين أنهـا بمعنىٰ « ما » النـافيـةِ، والـلامُ بمعنىٰ « إلا ». وضُمِّنَ «يَفْتِنُـوْنَـك» معنىٰ يَصْرِفُونك، فلهذا عُـدِّيَ بـ « عن » تقديـرُه: لَيَصْرِفُـونَكَ بفتنتِهم. و «لتفتـرِيَ» متعلِّقٌ بالفتنةِ.

قوله: «وإذَنْ لاتَّخَذُوك» « إذن » حرفُ جـوابٍ وجزاءٍ؛ ولهـذا تقـع أداةُ الشـرطِ مـوقعَهـا، و «لاتَّخـذوك» جـوابُ قسمٍ محـذوفٍ تقـديـرُه: إذن واللَّهِ لاتَّخذوك، وهو مستقبلٌ في المعنىٰ، لأنَّ « إذَنْ » تقتضي الاستقبالَ؛ إذ معناها المجـازاةُ. وهذا كقـولِه: «ولَئِنْ أَرْسَلْنـا رِيْحاً فـرَأَوْه مُصْفَـرَّاً لَـظَلُّوا»(٣)، أي: لَيَظَلُّنَّ. وقولُ الزمخشري(٤): «أي: ولو اتَّبَعْتَ مرادَهم لاتَّخَذُوك» تفسيرُ معنىٰ لا إعرابٍ، لا يريد بذلك أنَّ «لاتَّخَذُوك» جوابٌ لـ « لو » محـذوفةً إذ لا حـاجةَ إليه.

---

(١) الأصل: «فيه» والتصحيح من (ش).
(٢) انظر المسألة في المغني ٣٠٦.
(٣) تمام الآية «من بعدهِ يكفرون» الآية ٥١ من الروم.
(٤) الكشاف ٢/٤٦١.

آ. (٧٤) قـوله تعـالىٰ : ﴿ تَـرْكَنُ ﴾ : العـامَّـة على فتـح الكـاف مضـارع رَكِنَ بالكسر، وقتـادة[١] وابنُ مُصَـرِّف وابنُ أبـي إسحـاق « تَـرْكُن » بالضمِّ مضارعَ رَكَنَ بالفتـح، وهذا من التداخل، وقد تقدَّم تحقيقـه في أواخر هود[٢].

وقوله «شيئـاً»: منصوبٌ على المصـدر، وصفتُه محـذوفة، أي: شيئـاً قليلاً من الرُّكون.

آ. (٧٥) قوله تعالىٰ: ﴿ضِعْفَ الحياة﴾: قال الزمخشـري[٣]: فإن قلت: كيف حقيقةُ هذا الكلام؟ قلت: أصلُه: لأَذَقْناك عـذابَ الحياةِ وعـذابَ المماتِ ؛ لأنَّ العذابَ عذابان، عذابٌ في المماتِ وهو عذابُ القبرِ، وعذابٌ في حياةِ الآخرةِ وهـو عذاب النـار، والضِّعْفُ يُوْصفَ بـه، نحوَ قـوله تعـالىٰ: «فآتِهِمْ عذاباً ضِعْفاً من النار»[٤] يعني عذابـاً مُضاعَفـاً، فكأنَّ أصـلَ الكلام: لأذَقْنـاك عذابـاً ضِعْفـاً في الحيـاة، وعـذابـاً ضِعْفـاً في المَمَـات، ثم حُـذِف الموصوفُ، وأُقيمت الصفةُ مُقامـه وهو الضِّعْف، ثم أُضِيْفَتِ الصفـة إضـافـةَ الموصوف فقيل: ضِعْفَ الحياة، وضِعْفَ المماتِ، كما لو قيل: أليمَ الحياةِ، وأليمَ الممات». والكلامُ في « إذن » و« لأَذَقْناك » كما تقدَّم في نظيره[٥].

آ. (٧٦) قوله تعالىٰ: ﴿وإذَنْ لا يَلْبَثُون﴾: قرأ العامَّةُ برفـع الفعل بعد «إذَنْ» ثـابتَ النـون، وهي[٦] مـرسـومـةٌ في مصـاحف العـامَّـة. ورفعُـهُ وعـدمُ

(١) البحر ٦/٦٥.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٤١٨.
(٣) الكشاف ٢/٤٦١.
(٤) الآية ٣٨ من الأعراف.
(٥) في الآية ٧٣.
(٦) الأصل «هو» وهو سهو.

إعمـالِ « إذن » فيـه ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: أنهـا تـوسَّـطَتْ بين المعـطوفِ والمعطوفِ عليه. قال الزمخشري(١): «فإن قلت: مـا وجهُ القـراءتين؟ قلت: أمَّـا الشائعـةُ ـ يعني برفـعِ الفعـلِ ـ فقد عُـطِف فيها الفعـلُ على الفعـلِ، وهو مرفوعٌ لوقوعِه خبرَ كاد، وخبرُ « كاد » واقـعٌ موقـعَ الاسم». قلت: فيكون «لا يَلْبَثُون» عطفاً على قوله «لَيَسْتَفِزُّونك».

الثـاني: أنها متـوسـطةٌ بين قسمٍ محـذوفٍ وجـوابِـه فَـأُلْغِيَتْ لـذلـك، والتقدير: وواللَّهِ إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطةٌ بين مبتدأ محذوفٍ وخبرِه، فأُلْغِيَتْ لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقـرأ أُبَـيٌّ(٢) بحذفِ النـون، فَنَصْبُـه بـإذن عنـد الجمهـور، وبـ « أَنْ » مضمـرةً بعدهـا عند غيـرِهم، وفي مصحف عبد الله «لا يَلْبَثـوا» بحـذفِهـا(٣). ووجهُ النصبِ أنه لم يُجعل الفعلُ معـطوفاً على مـا تقدَّم ولا جـواباً ولا خبـراً. قـال الـزمخشـري(٤) «وأمَّـا قـراءةُ أُبَـيّ ففيهـا الجملةُ بـرأسهـا التي هي: إذاً لا يَلْبثوا(٥)، عَطَفَ على جملة قوله «وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّونك».

وقـرأ عطاء «لا يُلَبَّثُـوْن» بضمِّ الياء وفتـحِ الـلام والبـاء، مشـددةً مبنيـاً للمفعول، مِنْ لَبَّثَه بالتشديد. وقرأها يعقوب كـذلك إلا أنـه كسرَ البـاءَ، جَعَلَه مبنياً للفاعل.

قوله: «خِلافَك» قرأ(٦) الأخَوان وابنُ عامر وحفصٌ: «خِلافَك» بكسر الخاء وألفٍ بعـد اللام، والبـاقون بفتـح الخـاء وسكونِ الـلام. والقـراءتـان بمعنـى

(١) الكشاف ٢/٤٦٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٦٦، الشواذ ٧٧، الإتحاف ٢٠٢.

(٣) أي بحذف النون من «يلبثون».

(٤) الكشاف ٢/٤٦٢.

(٥) في الأصل «لا يلبثون» والتصحيح من «الكشاف»، لأن الحديث عن قراءة أُبَـيّ.

(٦) السبعة ٣٨٣، النشر ٢/٣٠٨، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٣٠٢.

واحدٍ. وأنشدوا[1] في ذلك:

/٣٠٨٩ـ عَفَتِ الديارُ خِلافَهم فكأنما بَسَطَ الشَّواطِبُ بينهنَّ حَصِيْرا [٥٧٩/أ]

وقال تعالىٰ: «خِلافَ رسول الله»[2] والمعنىٰ: بعد خروجك. وكثُر إضافةُ قبل وبعد ونحوِهما إلى أسماءِ الأعيان على حَذْفِ مضافٍ، فيُقَدَّر من قولك: جاء زيدٌ قبل عمرٍو: أي قبل مجيئه.

قوله: «إلا قليلاً» يجوز أن تكونَ صفةً لمصدرٍ أو لزمانٍ محذوف، أي: إلا لُبْثاً قليلاً، أو إلا زماناً قليلاً.

آ. (٧٧) قوله تعالىٰ: ﴿سُنَّةَ﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن ينتصِبَ على المصدرِ المؤكِّد، أي: سَنَّ الله ذلك سُنَّةَ، أو سَنَنَّا ذلك سُنَّةَ. الثاني: ـ قاله الفراء[3] ـ أنه على إسقاطِ الخافض، أي: كسُنَّةِ اللَّهِ، وعلى هذا لا يُوقف على قولِه «إلا قليلاً». الثالث: أن ينتصبَ على المفعول به، أي: اتبعْ سُنَّةَ.

آ. (٧٨) قوله تعالىٰ: ﴿لِدُلُوكِ﴾: في هذه اللامِ وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى «بَعْد»، أي: بَعْدَ دُلوكِ الشمسِ، ومثلُه قول متمم بن نويرة[4]:

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في مجاز القرآن ١/٣٨٧، واللسان (خلف) وروايته فيه:
عَقَبَ الربيعُ خِلافَهم فكأنما نَشَط ....
وتفسير القرطبي ١٠/٣٠٢، وتفسير الماوردي ٢/٤٤٨، والبحر ٦/٦٦، والشواطب: مفرده «الشاطبة» وهي المرأة التي تشق الخُوْصَ لتتخذ منه الحُصْر.

(٢) الآية ٨١ من التوبة. (٣) معاني القرآن ٢/١٢٩.

(٤) المفضليات ٢٦٧، أمالي الشجري ٢/٢٧١، الهمع ٢/٣٢، الدرر ٢/٣١.

٣٠٩٠ـ فلمَّا تَفَرَّقْنا كأني ومالِكاً
لطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

ومثلُه قولُهم: «كَتَبْتُه لثلاثٍ خَلَوْنَ». والثاني: أنها على بابها، أي: لأجلِ دُلُوك. قال الواحدي: «لأنها إنما تَجِبُ بزوالِ الشمس».

والدُّلوك: مصدرُ دَلَكت الشمسُ، وفيه ثلاثةُ أقوالٍ، أشهرُها: أنه الزوالُ، وهو نِصْفُ النهار. والثاني: أنه من الزوال إلى الغروب. قال الزمخشري[١]: «واشتقاقُه من الدَّلْكِ؛ لأنَّ الإنسانَ يَدْلُكُ عينَه عند النظرِ إليها»[٢]. قلت: وهذا يُفْهِم أنه ليس بمصدرٍ؛ لأنه جعله مشتقاً من المصدرِ. والثالث: أنه الغروبُ، وأنشد الفراءُ عليه قولَه[٣]:

٣٠٩١ـ هذا مُقامُ قَدَمَيْ رَباحِ   ذَبَّبَ حتى دَلَكَتْ بَراحِ

أي: غَرَبَتْ بَراحِ، وهي الشمسُ. وأنشد ابن قتيبة[٤] على ذلك قولَ ذي الرمة[٥]:

٣٠٩٢ـ مصابيحُ ليسَتْ باللواتي تقودها   نُجومٌ ولا بالآفلاتِ الدوالِكِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٦٢.
(٢) الضمير في كلام الزمخشري يعود للشمس.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١٢٩، والماوردي ٢/٤٤٩، والقرطبي ١٠/٣٠٣، واللسان (دلك)، وفي قوله «براح» رويتان: بكسر الباء على أنها حرف جر، وفتحها على أنها من أصل الكلمة. وقوله «غدوة» كذا رواية البحر ٦/ ٦٨، والمشهور في البيت «ذَبَّب»، أي: طرد الناس.
(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٩.
(٥) ديوانه ٣/١٧٣٤، وتفسير القرطبي ١٠/٣٠٣، والبحر ٦/٦٨. والبيت في وصف الإبل. المصباح من الإبل: الذي يبرك في معرسه، فلا ينهض حتى يصبح.

أي: الغارِبات، وقال الراغب[1]: دُلُوْكُ الشمسِ مَيْلُها للغُروب، وهو مِنْ قولِهم: دَلَكْتُ الشمسَ: دفعتُها بالرَّاح[2]، ومنه: دَلَكْتُ الشيءَ في الراحةِ، ودَلَكْتُ[3] الرجلَ: ماطَلْتُه، والدُّلُوك: ما دَلَكْتَه مِنْ طِيبٍ، والدَّلِيْكُ: طعامٌ يُتَّخذ مِنْ زُبْدٍ وتَمْر».

قوله: «إلى غَسَقِ الليل» في هذا الجارِّ وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «أَقِمْ» فهي لانتهاءِ غايةِ الإقامةِ، وكذلك اللامُ في «لِدُلوك» متعلقةٌ به أيضاً. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الصلاة»، أي: أَقِمْها مَمْدودةً إلى غَسَق الليل، قاله أبو البقاء[4]. وفيه نظرٌ: من حيث إنه قَدَّر المتعلَّق كوناً مقيداً، إلا أَنْ يريدَ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ.

والغَسَقُ: دخولُ أولِ الليل، قاله ابنُ شميل. وأنشد[5]:

٣٠٩٣ــ إنَّ هذا الليلَ قد غَسَقا ... واشتكَيْتُ الهَمَّ والأرقا

وقيل: هو سَوادُ الليلِ وظُلْمَتُه، وأصلُه من السَّيَلان: غَسَقَتِ العين، أي: سالَ دَمْعُها فكأن الظُّلْمَةَ تَنْصَبُّ على العالَم وتَسِيْل عليهم قال[6]:

٣٠٩٤ــ ظلَّتْ تجودُ يداها وهي لاهِيَةٌ ... حتى إذا هَجَمَ الإظْلامُ والغَسَقُ

---

(١) المفردات ١٧١.

(٢) قال أبو عبيدة في المجاز ١/٣٨٨: «يضع كفه على حاجبيه من شعاعها».

(٣) مطبوعة المفردات: «دالكت».

(٤) الإملاء ٢/٩٥.

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ١٨٧، ومجاز القرآن ١/٣٨٨، واللسان (غسق)، والقرطبي ١٠/٣٠٤، والبحر ٦/٦٨.

(٦) البيت لزهير وليس في ديوانه، والقرطبي ١٠/٣٠٤، والماوردي ٢/٤٥٠، والبحر ٦/٦٨، والرواية المشهورة «جنح» مكان «هجم».

ويُقال: غَسَقَتِ العينُ: امتلأَتْ دَمْعاً، وغَسَقَ الجرحُ: امتلأ دَماً، فكـأنَّ الظُّلْمَةَ مَلأَتِ الوجودَ. والغاسِقُ في قوله: «ومِنْ شَرِّ غاسِقٍ»(١) قيل: المرادُ به القمرُ إذا كَسَف واسْوَدَّ. وقيل: الليل. والغَساقُ بالتخفيف والتشـديدِ مـا يَسِيل مِنْ صَديدِ أهلِ النار. ويُقال: غَسَق الليلُ وأَغْسَقَ، وظَلَمَ وَأَظْلَمَ، ودَجَى وأَدْجَى، وغَبَشَ وأَغْبَشَ، نقله الفرَّاء.

قوله: «وقرآنَ الفجرِ» فيه أوجهٌ، أحـدها: أنـه عطفٌ على « الصـلاة »، أي: وأَقِمْ قرآنَ الفجرِ، والمرادُ به صلاةُ الصبـحِ، عَبَّر عنها ببعضِ أركانِهـا. والثـاني: أنه منصـوبٌ على الإغراء، أي: وعليـك قـرآنَ الفجـر، كـذا قـدَّره الأخفشُ(٢) وتَبِعـه أبو البقـاء(٣)، وأصولُ البصـريين تَـأْبَىٰ هـذا؛ لأنَّ أسمـاءَ الأفعالِ لا تعملُ مضمرةً. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: كَثِّر قـرآنَ أو الزَمْ قرآنَ الفجرِ.

آ. (٧٩) **قوله تعـالىٰ: ﴿ومن الليلِ﴾**: في « منْ » هـذه وجهان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بـ «تَهَجَّدْ»، أي: تَهَجَّدْ بـالقرآنِ بعضَ الليـل. والثاني: أنهـا متعلقةٌ بمحـذوفٍ تقديـرُه: وقُمْ قَـوْمـةً من الليـل، أو واسهـرْ من الليـل، ذَكَرهما الحوفيُّ. وقال الـزمخشري(٤): «وعليك بعضَ الليل فتهَجَّـدْ به» فـإنْ كـان أراد تفسيـرَ المعنىٰ فقـريبٌ، وإن أراد تفسيـرَ الإعــراب فـلا يَصِـحُّ لأنَّ المُغْـرَىٰ به لا يكـون حرفـاً، وجَعْلُه « مِنْ » بمعنى بعض لا يَقْتضي اسميَّتَها، بدليل أنَّ واوَ « مـع » ليسَتْ اسماً بإجمـاعٍ، وإن كانت بمعنى اسمٍ صـريـحٍ
[٥٨٠/أ] وهو « مـع ». /

---

(١) الآية ٣ من سورة الفلق.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٢.
(٣) الإملاء ٢/٩٥.
(٤) الكشاف ٢/٤٦٢.

والضميرُ في « به » الظاهرُ عَوْدُه[1] على القرآنِ من حيث هو، لا بقيد إضافتِه إلى الفجر. والثاني: أنها تعودُ على الوقت المقدَّرِ، أي: وقُمْ وقتاً من الليل فتهَجَّدْ بذلك الوقتِ، فتكونُ الباءُ بمعنى « في ».

قوله « نافِلَةً » فيها أوجهٌ، أحدُها: أنها مصدرٌ، أي: تَتَنَفَّلُ نافلةً لك على الصلواتِ المفروضةِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بـ « تَهَجَّدْ » لأنَّه في معنى تَنَفَّلْ، فكأنه قيل: تنفَّل نافلة. والنَّافِلَةُ، مصدرٌ كالعاقِبة والعافِية. الثالث: أنها منصوبةٌ على الحالِ، أي: صلاةَ نافِلَةٍ، قاله أبو البقاء[2] وتكون حالاً من الهاء في « به » إذا جَعَلْتَها عائدةً على القرآن لا على وقتٍ مقدر. الرابع: أنها منصوبةٌ على المفعولِ بها، وهو ظاهرُ قولِ الحوفيِّ فإنه قال: «ويجوز أن ينتصِبَ « نافلةً » بتهجَّدْ، إذا ذَهَبْتَ بذلك إلى معنى: صَلِّ به نافلةً، أي: صَلِّ نافِلَةً لك».

والتهَجُّدُ: تَرْكُ الهُجُودِ وهو النَّوْمُ، وتَفَعَّل يأتي للسَّلْب نحو: تَحَرَّجَ وتَأَثَّمَ، وفي الحديث[3]: «كان يَتَحَنَّثُ بغارِ حراءٍ». وفي الهُجود خلافٌ بين أهل اللغةِ فقيل: هو النوم. قال[4]:

---

(١) الأصل «عودها» والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٩٥.

(٣) رواه البخاري ولفظه «وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه» ١: كتاب بدء الوحي، الباب الثالث، رقم ٣. (الفتح ١/٢٢).

(٤) البيت لطرفة، وعجزه:

بَوادِيَها أمشي بِعَضْبٍ مُجَرَّدِ

وهو في ديوانه ٤٤ برواية «نوادِيَه» بدلاً من «بواديها»، واللسان (برك)، والبحر ٦/٦٨. والبرك: جماعة إبل الحي، والهجود: النيام. والعضب المجرد: السيف المجرد المسلول.

٣٠٩٥ـ وبَرْكُ هُجودٍ قد أثارَتْ مَخافتي ....

وقال آخر(١):

٣٠٩٦ـ ألا طَرَقَتْنا والرِّفاقُ هُجودُ ....

وقال آخر(٢):

٣٠٩٧ـ ألا زارَتْ وأهلُ مِنَىً هُجودُ   وليت خيالَها بمِنَىً يعودُ

فَهُجُوْدٌ: نيامٌ، جمعُ «هاجِد» كساجِد وسُجود. وقيل: الهُجود: مشتركٌ بين النائِم والمُصَلِّي. قال ابن الأعرابي(٣): «تَهَجَّدَ: صلَّى من الليل، وتَهَجَّدَ: نامَ»، وهو قول أبي عبيدة(٤) واللَّيْث.

قوله: «عَسَىٰ أن يَبْعثك رَبُّك مقاماً» في نصب «مَقاماً» أربعةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، أي: يبعثُك في مَقام. الثاني: أن ينتصِبَ بمعنىٰ «يَبْعَثُك» لأنه في معنىٰ يُقيمك، يقال: أُقِيم مِنْ قبرِه وبُعِث منه، بمعنىً فهو نحو: قعد جلوساً. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال، أي: يَبْعَثُك ذا مقامٍ محمودٍ. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ، وناصبُه مقدَّرٌ، أي: فيقوم مقاماً.

و«عَسَىٰ» على الأوجهِ الثلاثةِ دونَ الرابع يتعيَّن فيها أن تكونَ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وعجزُه:

فباتَتْ بعَلاَّتِ النَّوالِ تجودُ

وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥١. والعلاَّت: ما يُتَعَلَّل به.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥٠.

(٣) انظر: اللسان (هجد).

(٤) مجاز القرآن ١/٣٨٩.

التامَّة، فتكـونَ مسندةً إلى « أنْ » ومـا في حَيِّزهـا إذ لو كـانت ناقصـةً على أَنْ يكـونَ «أَنْ يَبْعَثَـك» خبـراً مقـدمـاً، و« ربُّـك » اسمـاً مؤخـراً، لَـزِمَ من ذلـك محذورٌ: وهو الفصلُ بأجنبـي بين صلة الموصول ومعمولِها[1]، فإنَّ « مَقامـاً » على الأوجـه الثـلاثـةِ الأُوَلِ منصـوبٌ بـ« يَبْعَثُـكَ » وهـو صلةٌ لـ« أَنْ » فـإذا جَعَلْتَ « رَبُّك » اسمَها كان أجنبياً من الصلة فلا يُفْصَلُ به، وإذا جَعَلْتَه فـاعِلاً لم يكن أجنبياً فلا يُبالَىٰ بالفصلِ به. وأمَّا على الوجه الرابـع فيجـوز أن تكونَ التامَّةَ والناقصةَ بالتقديم والتأخير لعـدم المحذور؛ لأنَّ « مقـامـاً » معمـولٌ لغير الصلة، وهذا من محاسِنِ صناعة النحو، وتقدَّم لـك قريبٌ مِنْ هـذا في سورةِ إبراهيم عليه السلام في قولِه تعالىٰ: «أفي اللَّهِ شَكٌّ فاطِرِ»[2].

آ. (٨٠) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿مُـدْخَـلَ صِـدْقٍ﴾**: يحتمـل أن يكـونَ مصدراً، وأن يكونَ ظرفَ مكان وهـو الظاهـر. والعامَّـةُ على ضم الميم فيهما لسَبْقِهما فعلٌ ربـاعي. وقرأ[3] قتـادة وأبو حيـوة وإبراهيم بن أبـي عبلة وحميـد بفتـحِ الميمِ فيهما: إمَّا لأنهمـا مصدرانِ على حَـذْفِ الزوائـد كـ«أَنْبَتكم من الأرض نَباتاً»[4]، وإمَّـا لأنهما منصـوبان بمقـدَّرٍ موافقٍ لهمـا تقديـره: فادْخُـلْ مَـدْخَلَ واخـرُجْ مَخْرَج. وقـد تقدَّم هـذا مستـوفى في قـراءةِ نـافـع في سـورة النساء[5]، وأنه قَرَأ كذلك في سورة الحـج[6].

ومُدْخَلُ صِـدْقٍ ومُخْرَجُ صِـدْقٍ من إضافـة التبيين، وعند الكـوفيين من

(١) صلة الموصول «يبعثك» و«مقاماً» معمول لها.
(٢) الآية ١٠ من إبراهيم.
(٣) الإتحاف ٢/٢٠٣، القرطبي ١٠/٣١٣، البحر ٦/٧٣.
(٤) الآية ١٧ من نوح.
(٥) الآية ٣١. انظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.
(٦) الآية ٥٩. وانظر: السبعة ٢٣٢.

إضافةِ الموصوف لصفته، لأنه يُوصف به مبالغةً.

قـوله: « سُلْطانـاً » هو المفعـولُ الأول للجَعْلِ، والثـاني أحدُ الجـارَّيْن المتقدِّمين، والآخرُ متعلِّقٌ بـاستقراره. و« نصيـرا » يجوز أن يكـون مُحَوَّلاً مِنْ فاعِلٍ للمبالغةِ، وأن يكونَ بمعنى مفعول.

آ. (٨١): والزُّهُوق: الذَّهابُ والاضمحلال قال[١]:

٣٠٩٨ـ ولقد شَفَىٰ نَفْسي وأبـرَأَ سُقْمَهـا إقـدامُـه بمَـزَالَـةٍ لم يَـزْهَـقِ

يقال: زَهَقَتْ نَفْسي تَزْهَقُ زُهـوقاً بـالضم. وأمَّا الـزَّهوق بـالفتـح فمثالُ مبالَغَةٍ كقوله[٢]:

٣٠٩٩ـ ضَـرُوْبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُـوْقَ سِمـانِهـا

....

آ. (٨٢) **قوله تعالىٰ: ﴿مِن القرآنِ﴾**: في « مِنْ » هذه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها لبيانِ الجنسِ، قاله الزمخشري[٣]، وابنُ عطية وأبو البقاء[٤]. ورَدَّ الشيـخُ[٥] عليهم: بأنَّ التي للبيان لا بد أن يتقدَّمَها ما تُبَيِّنُه، لا أَنْ تتقدَّمَ هي عليه، وهنا قد وُجِدَ تقديمُها عليه.

الثاني: أنها للتبعيض، وأنكره الحوفي قال: «لأنه يَلْزَمُ أن لا يكونَ بعضُه

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، وتفسير الماوردي ٢/٤٥٣.
(٢) تقدم برقم (١٢٦١).
(٣) الكشاف ٢/٤٦٣.
(٤) الإملاء ٢/٩٥.
(٥) البحر ٦/٧٤.

شفاءٌ» . وأُجيب عنه : بأنَّ إنزالَه إنما هو مُبَعَّضٌ . وهذا الجوابُ ليس بظاهرٍ . وأجاب أبو البقاء[1] بأنَّ منه ما يَشْفي من المرضِ . قلت : وهذا قد وُجِد بدليل رُقْيَةِ بعضِ الصحابةِ سَيِّدَ الحيِّ الذي لُدِغ ، بالفاتحةِ فشُفي .

الثالث : أنها لابتداءِ الغاية وهوواضـح .

والجمهـور على رفـع «شِفاءٌ/ ورحمـةٌ» خبرين لـ « هـو »، والجملةُ صلةٌ لـ « ما » وزيدُ بن علي[2] ينصبهما، وخُرِّجَتْ قراءتُه على نصبِهمـا على الحال، والصلةُ حينئذٍ « للمؤمنين »[3] وقُدِّمَتْ الحالُ على عاملها المعنويِّ كقوله «والسمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه»[4] في قراءةِ مَنْ نصب « مَطْوِيَّاتٍ » . وقولِ النابغة[5] : [٥٨٠/ب]

٣١٠٠ـ رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحْقِبـي أَدْراعَهم فيهم ورَهْطُ ربيعـةَ بنِ حُـذارِ

وقيل : منصوبان بإضمـارِ فعلٍ ، وهـذا [عند] مَنْ يمنـع تقـديمَها على عـاملِها المعنـوي . وقال أبـو البقاء[6] : «وأجـاز الكسائيُّ « ورحمـةً » بالنصب عطفاً على « ما » . فظاهرُ هذا أن الكسـائيَّ بَقَّى « شفاء » على رفعِـه ، ونَصَبَ « رحمة » فقط عطفاً على « ما » الموصولة كأنه قيل : ونُنَزِّل من القرآن رحمةً ، وليس في نَقْله مايؤذن بأنه تلاها قرآناً . وتقدَّم الخلاف[7] [في][8] « وننـزل »

---

(١) الإملاء ٢/٩٥.

(٢) البحر ٦/٧٤.

(٣) يعني أنه متعلق بالصلة المحذوفة، التقدير : استقر للمؤمنين.

(٤) الآية ٦٧ من الزمر. وهي قراءة عيسى والجحدري. انظر: البحر ٧/٤٤٠.

(٥) تقدم برقم (٢٧٣٢).

(٦) الإملاء ٢/٩٥.

(٧) الـذي تقدم في الآيـة ٨ من الحجر ـ الـورقة ٥٤١ ب ـ خـلاف القـراء في قـراءتـه معلوماً أو مجهولاً أو بفتـح التاء والنون والزاي مشددة. وقـرأ هنا أبـو عمرو ويعقـوب «ونُنْزِل». انظر: الإتحاف ٢/٢٠٣، النشر ٢/٣٠٨.

(٨) سقط من الأصل سهواً، وثبت في (ش).

تخفيفــاً وتشديـداً. والعامَّـة على نونِ العـظمة. ومجـاهد[1] « ويُنْـزِل » بياء الغيبة، أي: الله.

آ. (٨٣) **قوله تعالىٰ:** ﴿ **ونَأىٰ** ﴾: قرأ العامَّـةُ بتقديمِ الهمـزةِ على حـرف العلة مِن النَّأْيِ وهـو البُعْـدُ. وابن ذكــوان[2] ــ ونقلهـا الشيـخ[3] عن ابن عامر بكمالِه[4] ــ: « نـاءَ » بتقديم الألف على الهمـزة. وفيها تخـريجان، أحدُهما: أنها مِنْ ناء يَنُوْءُ أي نهض. قال الشاعر[5]:

٣١٠١ــ حتى إذا مـا التـأَمَتْ مَفـاصِلُهْ ونـاءَ في شِقِّ الشِّمـالِ كـاهِلُهْ

والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ نأىٰ، ووزنُه فَلَـع كقولهم في « رأىٰ » راءَ، إلى غيرِ ذلك، ولكن متى أمكن عـدمُ القلبِ فهو أَوْلَىٰ. وهـذا الخلافُ جـارٍ أيضاً في سورة حم السجدة[6].

وأمال[7] الألفَ إمالةً محضةً الأخَوان وأبو بكـر[8] عن عاصم، وبينَ بينَ بخلافٍ عنه السـوسيُّ[9]، وكذلـك في فُصِّلت، إلا أبا بكرٍ فإنه لم يُمِلْه[10].

---

(١) البحر ٦/٧٤، القرطبي ١٠/٣١٥.

(٢) وهو راوي ابن عامر. انظر: السبعة ٣٨٤، البحر ٦/٧٥، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٢٢١، الحجة ٤٠٩، النشر ٢/٣٠٨، الإتحاف ٢/٢٠٣.

(٣) البحر ٦/٧٥.

(٤) أي لم يقل إنها رواية عنه.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (نوأ)، والبحر ٦/٧٥.

(٦) الآية ٥١ وهي فصلت. وانظر: السبعة ٥٧٧.

(٧) النشر ٢/٤٣، الإتحاف ٢/٢٠٤، السبعة ٣٨٤.

(٨) في الرواية المشهورة عنه قال في النشر: وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي عون، عن شعيب، عن يحيى عنه بفتحه.

(٩) قال صاحب النشر: «وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح».

(١٠) الإتحاف ٢/٢٠٤.

وأمـال[1] فتحـةَ النـونِ في السـورتين خَلَف، وأبـو الحـارث والـدُّوري عن الكسائي.

آ. (٨٤) **قـوله تعـالىٰ: ﴿عـلى شـاكِلَتِـهِ﴾**: متعلِّقٌ بـ «يَعْمـل». والشَّاكِلَةُ: أحسنُ ما قيل فيها ما قاله الزمخشريُّ[2]: أنها مذهبه الـذي يُشاكـل حالَه في الهدىٰ والضلالة مِنْ قولهم: «طريقٌ ذو شواكـل»[3] وهي الطرقُ التي تَشَعَّبَتْ منه، والدليلُ عليه قولُه «فـربُّكم أعلمُ بمَنْ هو أَهْـدَىٰ سبيلا». وقيـل: على دينه. وقيل: خُلُقه. وقال ابن عباس: «جانبـه». وقال الفـراء[4]: «هي الطريقةُ والمذهب الذي جُبِلَ عليه».

وهو من «الشَّكْلِ» وهو المِثْل، يقال: لستَ على شَكْلي ولا شاكلتي. وأمَّا «الشِّكْلُ» بالكسر فهو الهيئة[5]. يقال: جاريةٌ حسنةُ الشِّكْل. وقال امـرؤ القيس[6]:

٣١٠٢ـ حَيِّ الحُمـولَ بجـانب العَـزْلِ   إذ لا يُـلائم شَكـلُهـا شَكْـلي

أي: لا يلائمُ مثلُها مثلي.

قوله: «أَهْدىٰ» يجوز أن يكونَ مِنْ «اهْتَدى»، على حـذفِ الزوائـد، وأن يكـونَ مِنْ «هَدَىٰ» المتعـدِّي. وأن يكونَ مِنْ «هـدى» القـاصـر بمعنىٰ اهتدىٰ. و«سبيلًا» تمييز.

---

(١) النشـر ٢/٤٤.
(٢) الكشاف ٢/٤٦٤.
(٣) انظر: اللسان (شكل).
(٤) معاني القرآن ٢/١٣٠ بعبارة قريبة.
(٥) فسَّرها في اللسان بحسن الدَّلِّ وما تتحسَّن به المرأة من الغُنْـج.
(٦) ديوانه ٢٣٦. الحمـول: الإبل عليهـا الأحمال. وهي أيضـاً الإبل الـراعية. وجـانب العزل: موضـع بعينه.

آ. (٨٥) قـولـه تعـالىٰ: ﴿من العلم﴾: متعـلِّقٌ بـ « أُوتِيْـتم »، ولا يجـوز تعلُّقُه بمحـذوفٍ على أنه حـال مِنْ « قليلًا »؛ لأنـه لو تـأخَّـر لكـان صفةً؛ لأنَّ ما في حَيِّز « إلَّا » لا يتقدم عليها.

وقرأ[1] عبد الله والأعمش «وما أُوْتُوا» بضمير الغيبة.

آ. (٨٧) قوله تعالىٰ: ﴿إلا رحمةً﴾: فيهـا قولان، أحـدُهما: أنهـا استثناءٌ متصلٌ لأنها تَنْدَرِجُ في قولِه « وكيـلا ». والثاني: أنهـا استثناء منقـطـعٌ فتتقـدر بـ « لكن » عند البصـريين، و « بل » عنـد الكـوفيين. و «مِنْ ربِّـك»: يجوز أن يتعلَّقَ بـ « رحمة » وأن يتعلَّقَ بمحذوف، صفةً لها.

آ. (٨٨) قوله تعالىٰ: ﴿لا يَأْتُـون﴾: فيه وجهـان، أظهرهمـا: أنه جوابٌ للقسمِ الموطَّأ له باللام[2]. والثاني: أنه جـواب للشرط، واعتـذروا به عن رفعِه بأنَّ الشرطَ ماضٍ فهو كقوله[3]:

٣١٠٣ـ وإنْ أتـاه خليـلٌ يـومَ مسـألـةٍ ... يقـولُ لا غائبٌ مـالـي ولا حَرِمُ

واستشهدوا عليه[4] بقولِ الأعشىٰ[5]:

---

(١) البحر ٦/٧٦.

(٢) قال الفراء: «والعرب إذا أجابت لئن بـ «لا» جعلوا ما بعد «لا» رفعاً لأن لئن كاليمين وجواب اليمين بـ «لا» مرفوع». معاني القرآن ٢/١٣٠.

(٣) تقدم برقم (١٢٣١). وهذا التخريج للزمخشري في الكشاف ٢/٤٦٥.

(٤) عَوْدُ الضمير هنا مُشْكل؛ لأنَّ مسألة البيت في جزم الجواب مع تقدُّم القسم المحذوف.

(٥) ديوانه ٦٣ وفيه «لم تلفنا»، والخزانة ٤/٥٣٤، والعيني ٣/٢٨٣. ومنيت: ابتليت. الغب: العقب. ننتفل: نجحد وننتفي، أي: لا نجحد دماء القوم هرباً من القتال.

٣١٠٤ـ لئِنْ مُنِيْتَ بنا عن غِبِّ معركــةٍ لا تُلْفِنا مِنْ دماءِ القـومِ نَنْتَفِـلُ

فأجاب الشـرطَ مـع تقدُّمِ لامِ التـوطئة، وهـو دليلٌ للفـراء[1] ومَنْ تبعه على ذلك. وفيه رَدٌّ على البصريين، حيث يُحَتِّمون جـوابَ القسمِ عند عـدمِ تقدُّم ذي خبرٍ.

وأجاب بعضهم[2] بأنَّ اللامَ في البيت ليست للتوطِئـةِ بل مزيدةٌ، وهـذا ليس/ بشيء لأنه لا دليلَ[3] عليه. وقال الزمخشري[4]: «ولولا اللامُ الموطِّئة [٥٨١/أ] لجاز أن يكونَ جواباً للشرط كقولِه[5]:

٣١٠٥ـ .... يقولُ لا غائبٌ ....

لأنَّ الشـرطَ وقـع ماضيـاً. ونـاقشـه الشيـخُ[6]: بـأنَّ هـذا ليس مـذهبَ سيبـويه ولا الكـوفيين والمبـرد؛ لأنَّ مـذهبَ سيبـويـه[7] في مثلِه أن النيـةَ بـه التقـديمُ، ومذهبَ الكـوفيين[8] والمبـرد[9] أنـه على حـذف الفاء، وهذا[10]

---

(١) معاني القرآن ٢/١٣٠.

(٢) وهو أبو حيان في البحر ٦/٧٨.

(٣) قوله «لا دليل» مخروم في الأصل.

(٤) الكشاف ٢/٤٦٥.

(٥) تقدم برقم (١٢٣١).

(٦) البحر ٦/٧٨.

(٧) الكتاب ١/٤٣٦.

(٨) انظر: المساعد ٣/١٥٠.

(٩) المقتضب ٢/٧٠.

(١٠) أي تخريج الزمخشري السابق، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢/١١٠٤.

مذهبٌ ثالثٌ قال به بعضُ الناس.

قوله: «ولو كان» جملةٌ حاليةٌ، وقد تقدَّم تحقيق هذا[1]، وأنه كقوله عليه السلام «أَعْطُوا السائل ولو جاء على فرس»[2] و«لبعضٍ» متعلِّقٌ بـ «ظَهير».

آ. (٨٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ولقد صَرَّفْنا﴾**: مفعولُه محذوف. وقيل: «مِنْ» زائدة في «مِنْ كل مَثَلٍ» وهو المفعولُ، قاله ابن عطية وهو مذهبُ الكوفيين[3] والأخفش[4].

وقرأ[5] الحسن «صَرَفْنا» بتخفيفِ الراء، وقد تقدَّم نظيرُه.

قوله: «إلا كُفُوراً» مفعولٌ به، وهو استثناءٌ مفرغ لأنه في قوة: لم يَفْعلوا إلا الكُفور.

آ. (٩٠) **قوله تعالىٰ: ﴿حتى تَفْجُرَ﴾**: قرأ الكوفيون[6] «تَفْجُرَ» بفتح التاء وسكونِ الفاء وضمِّ الجيم خفيفةً، مضارعَ «فَجَر». والباقون بضمِّ التاءِ وفتحِ الفاء وكسرِ الجيم شديدةً، مضارع فَجَّر للتكثير. ولم يختلفوا في الثانية أنها بالتثقيلِ للتصريحِ بمصدرِها. وقرأ الأعمش[7] «تُفْجِرَ» بضمِّ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٤١٧، ٣/٣٠٧.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٢/٣٠٦، ابن حنبل ١/٢٠١.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩١.

(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادة «مِنْ» في هذا الموضع، وهذا هو مذهبه في كونه لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تسبق بنفي أو استفهام. انظر: معاني القرآن ٩٨.

(٥) البحر ٦/٧٩.

(٦) السبعة ٣٨٤، النشر ٢/٣٠٨، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٣٣٠، البحر ٦/٧٩.

(٧) البحر ٦/٧٩.

التـاءِ وسكونِ الفـاء وكسر الجيم خفيفـةً، مضـارعَ أَفْجـر بمعنى فَجَـرَ، فليس التضعيفُ ولا الهمزةُ مُعَدِّيَيْنِ.

و « يَنْبوعاً » مفعولٌ به، ووزنُـه يَفْعُول لأنَّـه مِنْ النَّبْـعِ، واليَنْبُوعُ: العَيْنُ تفورُ من الأرض.

آ. (٩١) **قوله تعـالىٰ: ﴿ خلالَهـا ﴾**: نصبٌ على الظرفِ، وتقـدَّم تحقيقُه أول السورة[١].

آ. (٩٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿أو تُسْقِطَ﴾**: العامَّـةُ على إسنـاد الفعـل للمخاطَب. و« السماءَ » مفعولٌ بها. ومجاهد[٢] على إسنـادِه إلى « السماء » فَرَفْعُهـا بـه.

قوله: « كِسَفاً » قرأ[٣] نافـعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ هنـا بفتـح السين، وفَعَل ذلـك حفصٌ في الشعراء[٤] وفي سبـأ[٥]. والباقـون بسكونهـا في المـواضـعِ الثـلاثةِ. وقـرأ ابنُ ذكوان[٦] بسكـونها في الـروم[٧] بلا خـلافٍ، وهشامٌ عنـه الوجهان، والباقون بفتحها.

فمَنْ فتـح السينَ جعله جمـعَ كِسْفـة نحـو: قِــطْعَـة وقِــطَـع، وكِسْـرة

---

(١) الآية ٥.

(٢) البحـر ٦/٧٩، القـرطبـي ١٠/٣٣٠، الشـواذ ٧٧، وعن مجـاهـد روايتـان في لفظ الفعل: يَسْقُط وتسقط.

(٣) السبعة ٣٨٥، النشر ٢/٣٠٩، التيسير ١٤١، القرطبـي ١٠/٣٣٠، البحر ٦/٧٩.

(٤) الآية ١٨٧ من الشعراء.

(٥) الآية ٩ من سبأ.

(٦) انظر: النشر ٢/٣٠٩. وابن ذكوان وهشام راويا ابن عامر.

(٧) الآية ٤٨ من الروم.

وكِسَر، ومَنْ سَكَّن جعله جمع كِسْفَة أيضاً على حَدِّ سِدْرة وسِدْر[1]، وقَمْحة وقَمْح.

وجوَّز أبو البقاء[2] فيه[3] وجهين آخرين، أحدُهما: أنه جمعٌ على فَعَل بفتح العينِ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، وهذا لا يجوز لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ يحتملُها حرفُ العلة، حيث يُقَدَّر فيه غيرُها[4] فكيف بالحرف الصحيح؟. قال: «والثاني: أنه فَعْل بمعنىٰ مَفْعول» كالطِّحْن بمعنىٰ مَطْحون، فصار في السكون ثلاثةُ أوجهٍ.

وأصل الكَسْفِ القَطْع. يقال: كَسَفْتُ الثوبَ قطعتُه. وفي الحديثِ في قصة سليمان مع الصافنات الجياد: أنه «كَسَفَ عراقيبَها»[5]، أي: قطعها. وقال الزجاج[6]: «كَسَفَ الشيء بمعنىٰ غَطَّاه». قيل: ولا يُعرفُ هذا لغيرِه.

وانتصابُه على الحالِ، فإنْ جَعَلْناه جمعاً كان على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذات كِسَفٍ، وإنْ جعلناه فِعْلًا بمعنى مَفْعول لم يَحْتج إلى تقدير، وحينئذ فيقال: لِمَ لَمْ يؤنَّثْ؟ ويجاب: بأنَّ تأنيثَ السماء غيرُ حقيقي، أو بأنها في معنى السقف.

قوله: «كما زَعَمْتَ» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إسقاطاً مثلَ

---

(١) السدرة: شجر النبق.
(٢) الإملاء ٢/٩٦.
(٣) في قراءة التسكين.
(٤) أي تقدر الكسرة والضمة في مثل «القاضي» وتظهر الفتحة لخفتها.
(٥) العُرْقوب من الدابة: ما يكون في رجلها بمنزلة الرُّكبة في يدها.
(٦) معاني القرآن ٣/٢٥٩.

مَزْعومِك، كذا قدَّره أبو البقاء[1].

قـوله: «قَبِيْلاً» حـالٌ من «الله والمـلائكـة» أو مِنْ أحـدِهمـا، والآخـرُ محذوفةٌ حالُه، أي: بالله قبيلاً والملائكةِ قبيلاً. كقوله[2]:

٣١٠٦ـ .... كنتُ منه ووالدي بريئاً ....

[وكقولِهِ][3]:

٣١٠٧ـ .... فـإنِّـي وقَيَّـارٌ بـهـا لغـريـبُ

ذكـرَه الـزمخشـريُّ[4]، هـذا إذا جَعَلْنـا «قبيـلاً» بمعنى كفيـلاً، أي: ضامِناً، أو بمعنىٰ معايَنة كمـا قالـه الفارسيُّ. وإنْ جعلنـاه بمعنى جماعـةً كان حالاً من «الملائكة».

وقرأ الأعرج[5] «قِبَلاً» من المقابلة.

آ. **(٩٣) قوله تعالىٰ: ﴿أو تَرْقىٰ﴾**: فعل مضارعٌ منصوبٌ تقديـراً، لأنـه معـطوفٌ على «تَفْجُـرَ»، أي: أو حتى تَـرْقَىٰ في السمـاء، أي: في معـارِجها، والـرُّقِيُّ: الصُّعودُ. يقـال: رَقِي بالكسـرِ يَـرْقىٰ بـالفتـح رُقِيّـاً على فُعول، والأصل رُقُـوْي، فَأُدْغم بعـد قلبِ الواو يـاءً، ورَقْياً بـزنة ضَـرْب. قال الراجز[6]:

---

(١) الإملاء ٢/٩٦.

(٢) تقدم برقم (١٠٧٩). وجاء في الأصل «ووالدي منه» وهو سهو.

(٣) تقدم برقم (٦٢٥).

(٤) الكشاف ٢/٤٦٥.

(٥) البحر ٦/٨٠.

(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، واللسان (رقا).

٣١٠٨ـ أنتَ الذي كلَّفتني رَقْيَ الدَّرجْ
علی الكَلالِ والمَشِيْبِ والعَرَجْ

قوله: «نَقْرَؤُه» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون نعتاً لـ «كتاباً». والثاني: أن يكونَ [حالاً] مِنْ «نا» في «علينا» قاله أبو البقاء[1]، وهي حالٌ مقدرةٌ، لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزالِه لا في حالِ إنزالِه.

قوله: «قُلْ سبحانَ» قرأ[2] ابنُ كثير وابنُ عامر «قال» فعلاً ماضياً إخباراً
[٥٨١/ب] عن الرسولِ عليه السلام بذلك، والباقون «قُلْ» على الأمرِ/ أمراً منه تعالىٰ لنبيِّه صلى الله عليه وسلم بذلك، وهي مرسومةٌ في مصاحف المكيين والشاميين: «قال» بألف، وفي مصاحِفِ غيرِهم «قُلْ» بدونها، فكلٌ وافق مصحفَه.

قوله: «إلا بَشَراً رسولاً» يجوزُ أَنْ يكونَ «بشراً» خبرَ «كنتُ» و «رسولاً» صفتُه، ويجوز أن يكون «رسولاً» هو الخبر، و «بَشَراً» حالٌ مقدمةٌ عليه.

آ. (٩٤) **قوله تعالىٰ: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾**: «أَنْ يُؤْمِنُوا» مفعولٌ ثانٍ لـ «مَنَع»، أي: ما مَنَعَهم إيمانَهم أو مِنْ إيمانهم[3]، و «أَنْ قالوا» هو الفاعلُ، و «إذ» ظرفٌ لـ «مَنَعَ»، والتقدير: وما مَنَعَ الناسَ من الإيمانِ وقتَ مجيءِ الهُدىٰ إياهم إلا قولُهم: أَبَعَثَ الله.

---

(١) الإملاء ٢/٩٦.
(٢) السبعة ٣٨٥، النشر ٢/٣٠٩، الحجة ٤١٠، البحر ٦/٨٠، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٣٣١.
(٣) فيكون المصدر المؤول على نزع الخافض.

وهذه الجملةُ المنفيَّةُ يُحتمل أَنْ تكونَ مِنْ كـلام الله، فتكونَ مستـأنفةً، وأن تكونَ مِنْ كلامِ الرسولِ فتكونَ منصوبةَ المحلِّ لانـدراجِها تحت القـولِ في كلتا القراءتين.

قوله: «بَشَراً رسولاً» كما تقدَّم مِنَ الوجهين في نظيره[1]، وكذلـك قولُـه «لَنزَّلْنا [عليهم] من السماء مَلَكاً رسولاً».

آ. (٩٥) **قوله تعالىٰ: ﴿لو كـان في الأرض﴾**: يجوز في « كـان » هذه التمامُ، أي: لـو وُجِد وحَصَـل، و« يمشون » صفـةٌ لـ« ملائكـةٌ » و«في الأرض» متعلقٌ بـه، و« مطمئنين » حـالٌ من فـاعـل « يَمْشُـون ». ويجـوز أن تكـونَ النـاقصـةَ، وفي خبـرهـا أوجـهٌ، أظهـرُهـا: أنـه الجـارُّ، و«يَمْشُــون» و«مطمئنين» على ما تقدَّم. وقيل: الخبر «يَمْشُون» و«في الأرض» متعلِّق بـه. وقيـل: الخبرُ «مـطمئنين» و«يَمْشُون» صفـةٌ. وهذان الـوجهـان ضعيفـان لأنَّ المعنىٰ على الأول.

آ. (٩٧) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ومَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾**: يجـوز أن تكـونَ هـذه الجملةُ منـدرجةً تحت المَقُـولِ، فيكون محلُّهـا نصباً، وأن تكـونَ مِنْ كـلامِ اللَّهِ، فلا مَحَلَّ لها لاستئنافِهـا، ويكون في الكـلامِ التفاتٌ؛ إذ فيه خروجٌ مِنْ غَيْبَةٍ إلى تكلُّم في قوله « ونَحْشُرهم ».

وحُمِل على لفظِ « مَنْ » في قولِه «فهو المهتدِ» فَأُفْرِد، وحُمِل على معنىٰ «مَنْ» الثانيةِ في قولِه «ومَنْ يُضْلِلْ فلن تجدَ لهم»، فجُمِعَ. ووجهُ المناسبةِ في ذلك ـ والله أعلم ـ: أنه لمَّا كان الهَدْي شيئاً واحداً[2] غيرَ متشعبِ السبلِ نـاسَبَه التوحيدُ، ولمَّا كان الضلالُ له طرقٌ نحو: «ولا تتَّبعـوا السُّبُلَ فَتَفَـرَّقَ بكم عن

---

(١) في الآية السابقة: ٩٣.

(٢) الأصل: «شيء واحد» وهو سهو.

سبيلِهِ»[1] نـاسب الجمـعُ الجمـعَ، وهذا الحمـلُ الثاني مِمَّـا حُمِـل فيـه على المعنىٰ، وإن لم يتقـدَّمْه حَمْـلٌ على اللفظ. قال الشيـخُ[2]: «وهـو قليـلٌ في القرآن»، يعني بالنسبةِ إلى غيرِه. ومثلُه قوله[3]: «ومنهم مَنْ يَسْتمعـون إليك» ويمكن أن يكونَ المُحَسِّنَ لهذا هنا كونُه تقدَّمَه حَمْلٌ على اللفظِ وإنْ كـان في جملةٍ أخرىٰ غيرِ جملتِه.

وقرأ[4] نافـعٌ وأبو عمرٍو بـإثباتِ يـاء « المُهْتدي » وصـلاً وحَذْفِهـا وقفاً، وكذلك في التي تحت هذه السورة[5]، وحَذَفَها الباقون في الحالين[6].

قوله: «على وجوهِهم» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـالحشر، وأن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: كائنين ومَسْحوبين على وجوههم.

قـوله: « عُمْيـاً » يجوز أن تكـونَ حالاً ثـانية، أو بـدلاً من الأولىٰ، وفيه نـظرٌ؛ لأنه لا تَـظْهَـرُ أنـواعُ البـدلِ وهي: كـلٌّ من كـل، ولا بعضٌ من كـل، ولا اشتمالٌ، وأن تكونَ حالاً من الضمير المرفوع في الجارِّ لوقوعِهِ حالاً، وأن تكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ في «وجوهِهم».

قوله: «مَأْواهم جهنَّمُ» يجوزُ في هـذه الجملةِ الاستئنافُ والحـاليةُ: إمَّـا من الضميرِ المنصوبِ أو المجرورِ.

---

(١) الآية ١٥٣ من الأنعام.

(٢) البحر ٦/٨٢.

(٣) الآية ٤٢ من يونس.

(٤) الإتحاف ٢/٢٠٥، التيسير ١٤٢، السبعة ٣٨٦، النشر ٢/٣٠٩.

(٥) أي سورة الكهف: الآية ١٧. وانظر: السبعة ٣٩١.

(٦) قـال صاحب النشـر ٢/٣٠٩: «وأثبتهـا في الحـالين يعقـوب، ورُوِيَتْ عن قنبـل من طريق ابن شنبوذ».

قـوله: «كلمـا خَبَتْ» يجـوز فيهـا الاستئنـافُ والحـاليـةُ مِنْ « جهنم »، والعاملُ فيها معنىٰ المَأْوَىٰ.

وخَبَتِ النار تَخْبُو: إذا سكن لهَبُها، فإذا ضَعُفَ جَمْرُها قيـل: خَمَدَتْ، فإذا طُفِئَتْ بالجملةِ قيل: هَمَدَت[1]. قال[2]:

٣١٠٩ـ وَسْطُه كاليَـراعِ أو سُرُجِ المِجْـ ـدَلِ حِيْنـاً يَخْبُـوْ وحِينـاً ينيـرُ

وقال آخر[3]:

٣١١٠ـ لِـمَـنْ نـارٌ قـبيـل الـصُّبْـ ـحِ عـنـد البيتِ مـا تَـخْبُـو
إذا مـا أُخْـمِـدَتْ أُلْـقِـيْ عـليهـا المَنْـدَلُ الـرَّطْبُ

وأَدْغم التـاءَ[4] في زاي « زِدْنـاهم » أبـو عمـرٍو والأخَـوان وورشٌ[5]، وأظهرها الباقون.

آ. (٩٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ذلك جـزاؤُهم بأنَّهم﴾**: يجـوز أَنْ يكونَ مبتدأً وخبراً، و « بأنَّهم » متعلِّقٌ بالجزاء، أي: ذلك العذابُ المتقدِّمُ جـزاؤهم

---

(١) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٦١.
(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٨٥، واللسان (وسط)، والبحر ٦/٦٩. واليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. والمجدل: القصر.
(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ٤٨٦، واللسان (ندل)، والبحر ٦/٦٨. وحُرِّف البيت الأول في الأصل على نحوٍ لا يقوم بـه وزن البيت:
أمِـنْ زيـنَـب ذي الـنـار قـبيـلَ الصبح مـا تـخبـو
(٤) أي في «خَبَتْ».
(٥) انظر: الإتحاف ٢/٢٠٥، والنشر ٢/٥، ورواية الأزرق عن ورش: التـاء في الظاء فقط نحو: «وكانت ظالمة». ولم أجد من نص على ورش في إدغام التاء في الزاي.

بسببِ أنهم، ويجوز أَنْ يكونَ « جزاؤهم » مبتدأ ثانياً، والجـارُّ خبرُه، والجملةُ خبرُ « ذلك »، ويجوز أن يكونَ « جزاؤهم » بدلاً أو بياناً، و « بأنَّهم » الخبرُ.

آ. (٩٩) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿وجَعَـلَ لهم﴾**: معــطوفٌ على قـولــه «أولم يَـرَوْا» لأنـه في قـوة: قـد رَأَوْا، فليس داخــلاً في حَيِّـز الإنكــار، بـل معطوفاً[١] على جملته[٢] برأسها.

قوله: «لا رَيْبَ فيه» صفةٌ لـ « أجَلاً »، أي: أجلاً غيرَ مرتابٍ فيه. فـإن أُريد به يـومُ القيامـة فالإفـرادُ واضـحٌ، وإن أريد بـه الموتُ فهـو اسم جنسٍ / [٥٨٢/أ] إذ لكلِّ إنسان أجلٌ يَخُصه.

قوله «إلا كُفُوراً» قد تقدَّم قريباً[٣].

آ. (١٠٠) **قوله تعـالىٰ: ﴿لو أنتم تَمْلِكـون﴾**: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحـدُها: ــ وإليـه ذهب الزمخشـري[٤] والحـوفي وابن عـطيـة وأبـو البقـاء[٥] ومكي[٦] ــ أن المسـألة من بـابِ الاشتغال، فـ « أنتم » مـرفوعٌ بفعـلٍ مقـدرٍ يُفَسِّـره هذا الـظاهرُ، لأنَّ « لـو » لا يليهـا إلا الفعـلُ ظـاهـراً أو مضمـراً، فهي كـ « إنْ » في قولِه تعالىٰ: «وإنْ أحدٌ من المشركين»[٧]. وفي قوله[٨]:

(١) الأحسن أن يقول: معطوف، أي هو معطوف.
(٢) جملة الإنكار «أو لم يروا».
(٣) الآية ٨٩.
(٤) الكشاف ٢/٤٦٧ ـ ٤٦٨.
(٥) الإملاء ٢/٩٧.
(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤.
(٧) الآية ٦ من التوبة.
(٨) تقدم برقم (٦٠٠).

٣١١١ـ وإن هـو لم يَحْمِلْ على النفس ضَيْمَهـا
فـليس إلـى حُسْـنِ الـثَّـنـاء سـبيـلُ

والأصل: لو تملكون، فحذف الفعـلَ لدلالـةِ ما بعـده عليه فـانفصل[1] الضميـرُ وهو الـواوُ؛ إذ لا يمكن بقاؤه متصـلاً بعد حَـذْف رافِعِه. ومثلُه: «وإن هو لم يَحْمِلْ» الأصلُ: وإن لم يَحْمل، فلمَّا حُذِف الفعلُ انفصل ذلك الضميرُ المستتر وبَرَزَ، ومثلُه فيما نحن فيه قولُ الشاعـر[2]: «لو ذاتُ سِـوارٍ لَطَمَتْني»، وقولُ المتلمس[3]:

٣١١٢ـ ولـو غـيـرُ أَخْـوالي أرادُوا نَـقِيْـصَتـي
....

فـ «ذاتُ سوار» مرفوعةٌ بفعلٍ مفسَّرٍ بالظاهرِ بعده.

الثـاني: أنه مـرفوعٌ بـ «كـان» وقد كَثُـر حَذْفُهـا بعد «لـو» والتقديـر: لو كنتم تملكون، فَحُذِفَتْ «كان» فانفصل الضميـر، و«تملكون» في محـلِّ نصبٍ بـ «كان» المحذوفةِ، وهو قولُ ابنِ الصائـغِ. وقريبٌ منه قولُه[4]:

---

(١) أي أصبـح ضميراً منفصلاً.

(٢) كذا في الأصل، وهو ليس بشعر، وإنما هو مثل عربـي ينسب لحاتم. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٢٢، ١٥٢، جمهرة الأمثال ١٧٤، الجنى الداني ٢٧٩، المغني ٣٥٣.

(٣) ديوانه ٢٩، واللسان (نقص)، وعجزه:
جَـعَلْتُ لـهـم فـوق الـعَـرانـيـنِ مِـيْـسـمـا
والميسم: أثر الـوسـم.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، وعجزه:
فـإنَّ قـومـيَ لـم تـأكـلْهُـمُ الـضـبُـعُ
وهو في الكتاب ١/١٤٨، والخصائص ٢/٣٨١، وأمالي الشجري ١/٣٤، وابن يعيش ٢/٩٩، والخزانة ٢/٨٠.

٣١١٣ـ أبـا خُـراشَـةَ أمَّـا أنتَ ذا نَفَـرٍ . . . .

فـإنَّ الأصلَ: لأَنْ كنتَ، فحُـذِفَتْ «كان» فـانفصل الضميـر إلا أنَّ هنا عُوِّض مِنْ «كان» «ما»، وفي «لو» لم يُعَوَّض منها.

الثـالث: أنَّ «أنتم» تـوكيـدٌ لاسمِ «كـان» المقـدرِ معهـا، والأصـلُ «لو كنتم أنتم تملِكُون» فَحُذِفَتْ «كان» واسمهـا وبقي المؤكِّد، وهـو قولُ ابن فضَّال المجاشعي[١]. وفيه نظرٌ من حيث إنَّـا نحذِفُ مـا في التوكيـد[٢]، وإن كان سيبويه يُجيزه[٣].

وإنما أحوجَ هذين القائلَيْن إلى ذلك: كونُ مذهب البصريين في «لـو» أنَّـه لا يليها إلا الفعـلُ ظاهـراً، ولا يجوز عنـدهم أَنْ يليَهـا مضمـراً[٤] مفسَّـراً إلا في ضـرورةٍ أو ندورٍ كقـوله: «لـو ذاتُ سِوَارٍ لـطمَتْني». فـإن قيـل: هـذان الـوجهان أيضـاً فيهما إضمـار فعلٍ. قيـل: ليس هـو الإضمـارَ المَعْنيَّ؛ فـإنَّ الإضمارَ الذي أَبَوْه هو على شريطةِ التفسير في غير «كان»، وأمَّا «كـان» فقد كَثُـر حَذْفُهـا بعد «لـو» في مواضـعَ كثيـرةٍ. وقد وقـع الاسمُ الصـريـحُ بعـد «لو» غيرَ مذكورٍ بعده فعلٌ، أنشد الفارسي[٥]:

٣١١٤ـ لـو بغيـرِ المـاءِ حَلْقي شَـرِقٌ   كنت كالغصَّانِ بالماءِ اعتصاري

---

(١) علي بن فضَّـال المجاشعي القيـرواني أبو الحسن، إمـام في النحـو والتفسيـر، لـه: البرهان في التفسير، شرح معاني الحروف، العوامل. توفي سنة ٤٧٩. انـظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٩، بغية الوعاة ٢/١٨٣.

(٢) أي حُذِف المؤكَّد وبقي المؤكِّد.

(٣) يستـأنس في هذا بقـول سيبويـه (الكتاب ١/٢٤٧): «وسألت الخليـل رحمـه الله عن مـررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما فقال الرفـع على: هما صاحباي أنفسُهما».

(٤) قوله «مضمراً» حال من فاعل «يليها» التقدير أن يليها الفعل مضمراً.

(٥) شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٥٨٢. وتقدم برقم (٢٨٠١).

إلا أنـه خرَّجـه على أنه مـرفوعٌ بفعـلٍ مقدر يُفَسِّـره الوصفُ مِنْ قـولِـه « شَرِقٌ ». وقد تقدَّم تحقيق القول[1] في « لو » فلنقتصِرْ على هذا.

قـولـه: «لَأَمْسَكْتُمْ» يجـوز أن يكـونَ لازمـاً لتضمُّنِـه معنى بَخَلْتُمْ، وأن يكـونَ متعدِّيـاً، ومفعولُـه محذوفٌ، أي: لأَمْسَكْتم المـال، ويجوز أن يكـونَ كقولِه «يُحْيـي ويميت»[2].

قوله: «خَشْيَـةَ الإنفاقِ» فيـه وجهان، أظهـرهما: أنـه مفعولٌ مِنْ أجله. والثـاني: أنه مصـدرٌ في موضـع الحـال، قـالـه أبـو البقـاء[3]، أي: خـاشِين الإنفاقَ. وفيه نظرٌ؛ إذ لا يقـع المصدرُ المعرَّفُ موقـعَ الحالِ إلا سماعاً نحو: «جَهْدَك» و «طاقتَك» و [كقوله:][4]

٣١١٥ـ وأرسلها العِراكَ ....

ولا يُقـاسُ عليـه. والإنفـاقُ مصـدرُ أنفق، أي: أَخْـرَجَ المـالَ. وقـال أبو عبيدة[5]: «هـو بمعنى الافتقار والإقتار».

---

(١) انظر: الدر المصون ١٨٢/١.

(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة، وهذا من باب حذف الاقتصار.

(٣) الإملاء ٢/٩٧.

(٤) البيت للبيد وتمامه في رواية الديوان ٨٦:

فـأوردهـا الـعِـراكَ ولـم يَـذُدْهـا ... ولـم يُشْفِقْ عـلى نَغَصِ الـدِّخـالِ

وهـو في الكتاب ١٨٧/١، وأمـالـي الشجري ١٦٤/٢، وابن يعيش ٦٢/٢، والخزانة ٥٢٤/١. والضمير في أرسلها للأتن. والعراك أي: جمـاعةً. ولم يـذدها: لم يحسبها. والدِّخال: أن يشرب بعضها ثم يرجـع فيزاحم الذي على الماء.

(٥) لم يرد هذا النقل في «مجاز القرآن».

آ. (١٠١) **قوله تعالىٰ: ﴿تسعَ آياتٍ بَيِّنات﴾**: يجوز في «بَيِّنات» النصبُ صفةً للعددِ، والجرُّ صفةً للمعدود.

قوله: «إذا جاءهم» فيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ معمولاً لـ « آتَيْنا »، ويكون قولُه «فاسْأَلْ بني إسرائيل» اعتراضاً. والثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمار اذكُرْ. والثالث: أنه منصوبٌ بـ يُخْبرونك مقدَّراً. الرابع: أنه منصوبٌ بقولٍ مضمرٍ، إذ التقديرُ: فَقُلْنا له: سَلْ بني إسرائيل حين جاءهم. وقد ذكر هذه الأوجهَ الزمخشريُّ[١] مرتبةً على مقدمةٍ ذكرها قبل ذلك فلنذكُرْها. قال: «فاسْأَلْ بني إسرائيل، أي: فقلنا له: سَلْ بني [إسرائيل]، أي: سَلْهُمْ عن[٢] فرعونَ، وقل/ له: أرسلْ معي بني إسرائيل، أو سَلْهم عن إيمانهم وحالِ دينهم، أو سَلْهُمْ أن يُعاضِدوك، وتَدُلُّ عليه قراءةُ رسول الله[٣] «فسال» على لفظ الماضي بغير همزٍ وهي لغةُ قريش. [٥٨٢/ب]

وقيل: فَسَلْ يا رسول اللَّهِ المُؤْمِنَ[٤] من بني إسرائيل كعبدِ الله بن سلام وأصحابِه عن الآيات ليزدادوا يقيناً وطُمَأْنينة كقوله: «ولكنْ ليطمئنَّ قلبي»[٥]. ثم قال: «فإن قلتَ بِمَ تعلَّق «إذ جاءهم»؟ قلت: أمَّا على الوجهِ الأولِ فبالقولِ المحذوفِ، أي: فقلنا له: سَلْهُمْ حين جاءهم، أو بـ« سال » في القراءة الثانية. وأمَّا على الأخير فبـ« آتَيْنا » أو بإضمار اذْكُرْ، أو بيُخْبرونك. ومعنى إذ جاءهم: إذ جاء آباءهم». انتهىٰ.

---

(١) الكشاف ٢/٤٦٨.
(٢) سقطت نون «عن» من الأصل سهواً.
(٣) نسبها القرطبي (١٠/٣٣٦) إلى ابن عباس وأبي نهيك.
(٤) الكشاف: المؤمنين.
(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

قال الشيـخ(١): «ولا يتأتَّى تَعَلُّقـه بـ «اذكر» ولا بـ يُخبـرونك لأنـه ظرفٌ ماضٍ». قلت: إذا جعله معمولاً لـ اذكُرْ، أو لـ يُخْبرونك لم يَجْعَلْه ظرفاً بل مفعولاً به، كما تقرَّر ذلك غيرَ مرة.

الخامس: أنه مفعولٌ به والعـاملُ فيـه «فَسَلْ». قـال أبو البقـاء(٢): «فيه وجهان، أحدُهما: هو مفعـولٌ به بـاسْأَلْ على المعنىٰ لأنَّ المعنىٰ: اذْكـرْ لبني إسـرائيل [إذ جـاءهم](٣). وقيل: التقـديرُ اذكـر إذ جاءهم وهي غيـرُ « اذكر » الـذي قَدَّرْتَ بـه اسْأَلْ». يعني أن اذكـرْ المقدرةَ غيـرُ « اذكر » الـذي فَسَّـرْتَ « اسأَلْ » بها، وهذا يؤيد ما ذكرْتُه لك مِنْ أنَّهم إذا قـدَّروا «اذكر» جعلوا « إذ » مفعولاً به لا ظرفاً.

إلا أنَّ أبـا البقاء ذكـر حالَ كـونِه ظـرفاً مـا يقتضي أنْ يعمـلَ فيـه فعـلٌ مستقبلٌ فقال(٤): «والثاني: أن يكونَ ظرفاً. وفي العامل فيـه أوجـهٌ، أحـدُها: « آتَيْنا ». والثاني: « قلنا » مضمرة. والثالث: « قُلْ »، تقديرُه قـل لخصمِك: سَلْ. والمرادُ به فرعونُ، أي: قُلْ يا موسىٰ، وكان الوجـهُ أن يُقال: إذ جئتهم بالفتـح، فرجـع من الخطاب إلى الغيبة».

قلت: فظاهرُ الـوجهِ الثـالثِ أنَّ العامـلَ فيه « قُـلْ » وهو ظـرفُ ماضٍ، على أنَّ هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجـع إلى: يا مـوسىٰ قُلْ لفرعونَ: سَلْ بني إسرائيـل، فيعودُ فـرعون هـو السائـلَ لبني إسرائيـل، وليس المـرادُ ذلك قـطعاً، وعلى التقـدير الـذي قَدَّمْتُـه عن الـزمخشـريِّ ــ وهـو أنَّ

(١) البحر ٦/٨٥.

(٢) الإملاء ٢/٩٧.

(٣) من الإملاء.

(٤) الإملاء ٢/٩٧.

المعنى: يا موسىٰ سَلْ بني إسرائيل، أي: اطْلُبْهم من فرعونَ ـ يكون المفعولُ الأول للسؤال محذوفاً، والثاني هو «بني إسرائيل»، والتقدير: سَلْ فرعونَ بني إسرائيل، وعلى هذا فيجوز أن تكونَ المسألةُ من التنازع، وأعمل الثانيَ، إذ التقديرُ: سَلْ فرعونَ فقال فرعونُ، فأعمل الثانيَ فَرَفَع به الفاعلَ، وحَذَفَ المفعولَ مِنَ الأول وهو المختار من المذهبين.

والظاهرُ غيرُ ذلك كلِّه، وأنَّ المأمورَ بالسؤال إنما هو سيدُنا رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه، وبنو إسرائيل كانوا معاصِرِيه.

والضميرُ في «إذ جاءهم»: إمَّا للآباء، وإمَّا لهم على حَذْفِ مضافٍ، أي: جاء آباءهم.

قوله: «مَسْحُوراً» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه بمعناه الأصلي، أي: إنك سُحِرْتَ، فمِنْ ثَمَّ اختلَّ كلامُك، قال ذلك حين جاءَه بما لا تَهْوَىٰ نفسُه الخبيثةُ. الثاني: أنه بمعنى فاعِل كمَيْمون ومَشْؤوم، أي: أنت ساحرٌ؛ فلذلك تأتي بالأعاجيبِ، يشير لانقلابِ عصاه حيةً وغيرِ ذلك.

آ. (١٠٢) **قوله تعالىٰ: ﴿لقد عَلِمْتَ﴾**: قرأ[1] الكسائيُّ بضم التاء أَسْند الفعلَ لضمير موسى عليه السلام، أي: إني متحققٌ أني ما جئت به هو مُنَزَّلٌ مِنْ عندِ الله. والباقون بالفتح على إسناده لضميرِ فرعونَ، أي: أنت متحقِّقٌ أنَّ ما جئتُ به هو مُنَزَّل من عند الله وإنما كفرُك عِنادٌ، وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه أنكر الفتحَ، وقال: «ما عَلِم عدوُّ اللَّهِ قط، وإنما عَلِم موسىٰ»، والجملةُ المنفيَّةُ في محلِّ نصبٍ لأنها معلِّقةٌ للعِلْم قبلها.

قوله: «بَصائر» حالٌ وفي عاملها قولان، أحدُهما: أنه «أَنْزَلَ» هذا

---

(١) السبعة ٣٨٥، التيسير ١٤١، النشر ٢/٣٠٩، الحجة ٤١١، البحر ٦/٨٦.

الملفوظُ به، وصاحبُ الحال هؤلاء، وإليه ذهب الحوفيُّ وابنُ عطية وأبو البقاء[١]، وهؤلاء يُجيزون أن يَعْمل ما قبلَ « إلا » فيما بعدها، وإنْ لم يكنْ مستثنىٰ، ولا مستثنىٰ منه، ولا تابعاً له. والثاني: وهو مذهب الجمهور أنَّ ما بعد « إلا » لا يكون معمولاً لما قبله، فيُقدَّر لها عاملٌ تقديرُه: أَنْزَلها بصائِرَ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه في « هود » عند قوله «إلا الذين هم أراذِلُنا باديَ الرَّأْيِ»[٢].

قوله: «مَثْبورا» «مَثْبوراً» مفعولٌ ثانٍ، واعترض بين المفعولين بالنداء. والمَثْبُور: المُهْلَكُ. يقال: ثَبَره اللَّهُ، أي: أَهْلكه، قال ابن الزِّبَعْرىٰ[٣]:

٣١١٦ـ إذ أُجاريْ الشيطانَ في سَنَنِ الغَيْ
يِ ومَنْ مالَ مَيْلَه مَثْبورُ

والثُّبور: الهَلاكُ قال تعالىٰ: «لا تَدْعوا اليوم ثُبوراً واحداً»[٤].

/آ. (١٠٤) قوله تعالىٰ: ﴿لَفِيْفاً﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ، وأن أصلَه مصدرُ لفَّ يَلُفُّ لفيفاً نحو: النَّذير والنكير، أي: جِئْنا بكم منضمّاً بعضُكم إلى بعض، مِنْ لفَّ الشيءَ يَلُفُّه لَفّاً، والأَلَفُّ: المتداني الفَخِذَيْنِ، وقيل: العظيمُ البطن. والثاني: أنه اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظِه، والمعنى: جئنا بكم جميعاً فهو في قوةِ التأكيدِ. [٥٨٣/أ]

آ. (١٠٥) قوله تعالىٰ: ﴿وبالحقِّ أَنْزَلْناه﴾: في الجارِّ ثلاثةُ

---

(١) الإملاء ٢/٩٧.
(٢) الآية ٢٧ من هود. وانظر المسألة في الدر المصون ٦/٣١٢.
(٣) البيت في مجاز القرآن ١/٣٩٢، والقرطبي ١٠/٣٣٨.
(٤) الآية ١٤ من الفرقان.

أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلق بـأَنْزَلْنـاه، والباء سببيـة، أي: أنزلنـاه بسبب الحق. والثاني: أنه حالٌ من مفعول «أنزلناه»، أي: ومعـه الحق. والثالث: أنـه حالٌ من فاعلِه، أي: ملتبسين بالحقِّ. وعلى هذين الوجهين يتعلَّقُ بمحذوفٍ.

والضمير في «أَنْزَلْناه» الظاهرُ عَوْدُه للقرآن: إمَّا الملفوظِ به في قولِه قبل ذلـك «على أن يَأْتُـوا بِمِثْلِ هـذا القرآنِ»[1]، ويكـون ذلك جَـرْياً على قـاعدةِ أسـاليب كلامِهم، وهـو أنْ يستطردَ المتكلمُ في ذِكْـر شيءٍ لم يَسْبِقْ له كـلامُه أولاً، ثم يعـودُ إلى كلامِـه الأولِ، وإمَّا للقـرآنِ غيـرِ الملفـوظ أولاً؛ لـدلالـة الحـالِ عليه كقـولِه تعـالىٰ: «إنَّا أَنْـزَلْناه في ليلة القـدرِ»[2] وقيل: يعـودُ على موسىٰ كقوله: «وأَنْزَلْنا الحديدَ»[3]. وقيل: على الـوعد. وقيـل: على الآيات التسـعِ، وذكَّر الضميرَ وأفرده حملاً على معنى الدليل والبرهان.

قوله: «وبالحقِّ نَزَل» فيه الوجهان الأوَّلان دونَ الثالث لعدمِ ضميرٍ آخـرَ غيرِ ضمير القرآن. وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدُهمـا: أنها للتـأكيد، وذلـك أنه يُقال: أنزلْتُه فَنَزَل، وأنزلْتُه فلم يَنْزِلْ، فجيْءَبقولِه «وبالحقِّ نَزَل» دَفْعاً لهـذا الوهم. وقيل: ليست للتأكيد، والمغايرةُ تَحْصُل بالتغـاير بين الحقَّيْنِ، فـالحقُّ الأول التوحيد، والثاني الوعدُ والوعيـدُ والأمر والنهي. وقـال الزمخشـري[4]: «وما أَنْزَلْنا القرآنَ إلا بـالحكمةِ المقتضيـة لإِنزالـه، وما نَـزَلَ إلا ملتبساً بـالحق والحكمـةِ لاشتمالـه على الهـدايـة إلى كـلِّ خيـر، أو مـا أَنْـزَلْنـاه من السمـاء إلا بالحقِّ محفوظاً بالرَّصْدِ من المـلائكةِ، ومـا نَزَلَ على الـرسول إلا محفـوظاً

---

(١) الآية ٨٨ من الإسراء.

(٢) الآية ١ من القدر.

(٣) أي جُعل مُنَزَّلاً كما هو شأن الحديد، والآية ٢٥ من الحديد.

(٤) الكشاف ٢/ ٤٦٩.

بهم مِنْ تخليط الشياطين». و «مبشِّراً ونذِيراً حالان من مفعول أَرْسَلْنَاك».

آ. (١٠٦) **قوله تعالىٰ: ﴿وقُرْآناً فَرَقْناه﴾**: في نصبه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: وآتَيْناك قرآناً» يدلُّ عليه قوله «ولقد آتَيْنا موسىٰ»[١]. الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الكافِ في «أَرْسَلْناك». قال ابنُ عطية: «من حيث كان إرسالُ هذا وإنزال هذا معنى واحداً»[٢].

الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على «مُبَشِّراً ونذيراً» قال الفراء[٣]: «هو منصوبٌ بـ «أَرْسَلْناك»، أي: ما أرسلناك إلا مبشِّراً[٤] ونذيراً وقرآناً، كما تقول: ورحمة[٥] لأنَّ القرآنَ رحمةً». قلت: يعني أنه جُعِل نفسُ القرآن مُراداً به الرحمةُ مبالغةً، ولو ادَّعىٰ ذلك على حَذْفِ مضافٍ كان أقربَ، أي: وذا قرآنٍ. وهذان الوجهان متكلَّفان.

الرابع: أن ينتصِبَ على الاشتغال[٦]، أي: وفَرَقْنا قرآناً فرقناه. واعتذر الشيخُ[٧] عن ذلك، أي: عن كونِه لا يَصِحُّ الابتداءُ به لو جَعَلْناه مبتدأً لعدم مُسَوِّغٍ[٨]؛ لأنه لا يجوزُ الاشتغال إلا حيث يجوز في ذلك الاسمِ الابتداءُ، بأنَّ ثمَّ صفةً محذوفةً، تقديرُه: وقرآناً أيَّ قرآنٍ، بمعنى عظيم. و«فَرَقْناه» على

---

(١) الآية ١٠١.
(٢) الأصل «واحد» وهو سهو.
(٣) معاني القرآن ٢/١٣٢.
(٤) الأصل «بشيراً» وهو سهو.
(٥) سقطت الواو من الأصل وأثبتناها من الفراء.
(٦) قال أبو حيان: «ورجَّحه على الرفع كونه عطفاً على جملة فعلية وهي قوله وما أرسلناك». انظر: البحر ٦/٨٧.
(٧) البحر ٦/٨٧.
(٨) لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِدْ.

هـذا لا محـلَّ لـه بخـلاف الأوجـهِ المتقـدمـةِ؛ فـإنمحـلَّه النصبُ لأنَّـه نعتٌ لـ « قرآناً ».

والعامَّةُ «فَرَقْناه» بالتخفيف، أي: بَيَّنَا حلالَه وحـرامَه، أو فَـرَقْنا فيـه بين الحق والبـاطـل. وقـرأ[1] علي بن أبـي طـالب ـ كـرَّم اللَّهُ وجهَـه ـ وأُبَـيّ وعبـدُ اللَّه وابنُ عباس والشعبـي وقتـادة وحميد في آخـرين بـالتشـديـد. وفيـه وجهان، أحدُهمـا: أنَّ التضعيفَ فيه للتكثيـر، أي: فَرَّقْنـا آياتِـه بين أمرٍ ونهيٍ وحِكَمٍ وأحكامٍ ومواعظ وأمثال وقصص وأخبار ماضيةٍ ومستقبلةٍ. والثاني: أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم.

قال الزمخشري[2]: «وعن ابن عباس أنـه قرأ مشـدَّداً، وقال: لم يَنْـزِلْ في يـومين ولا في ثلاثـةٍ، بل كـان بين أولـه وآخـره عشـرون سنـةً، يعني أنَّ « فَرَقَ » بالتخفيف يدلُّ على فصلٍ متقاربٍ».

قال الشيـخ[3]: «وقال بعضُ من اختار ذلك ـ يعني التنجيمَ ـ لم يَنْزِلْ في يومٍ ولا يومين ولا شهرٍ ولا شَهْرَيْن، ولا سنةٍ ولا سنتين. قال ابنُ عبـاس: كـان بين أوله وآخـره عشرون سنـة، كذا قـال الزمخشـريُّ عن ابن عبـاس».

[٥٨٣/ب] قلت: وظاهرُ/ هذا أنَّ القولَ بالتنجيم ليس مرويَّاً عن ابن عباس ولا سيما وقد فَصَلَ قولَه «قال ابن عباس» مِنْ قولِه «وقال بعضُ مَنْ اختـار ذلك»، ومقصـودُه أنه لم يُسْنِده لابن عباس لِيَتِمَّ له الـردُّ على الزمخشـري في أنَّ فَعَّل بـالتشديـد لا يَدُلُّ على التفريق، وقد تقدَّم له معه هذا المبحثُ أولَ هذا الموضوع.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٠٦، منسوبـة إلى ابن محيصن، البحر ٦/٨٧، القـرطبـي ١٠/٣٣٩، المحتسب ٢/٢٣.
(٢) الكشاف ٢/٤٦٩.
(٣) البحر ٦/٨٧.

قـوله: «لتقـرأَه» متعلقٌ بـ «فَرَقْنـاه». و«على مُكْثٍ» فيـه ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدُها: أنـه متعلِّق بمحـذوفٍ، على أنـه حـالٌ من الفـاعـل أو المفعـول في «لتقـرأه»، أي: متمهِّلاً متـرسِّلاً. والثـاني: أنه بـدلٌ مِنْ «على النـاس» قـالـه الحوفيُّ، وهو وهمٌ، لأنَّ قوله «على مُكْثٍ» من صفاتِ القارىء أو المقـروء من جهةِ المعنىٰ، لا من صفاتِ الناس حتى يكون بـدلاً منهم. الثالث: أنه متعلِّقٌ بـ «فَرَقْناه».

وقال الشيخ[1]: «والظاهرُ تَعَلُّق «على مُكْث» بقوله «لتقـرأه»، ولا يُبالَىٰ بكونِ الفعلِ يتعلَّق به حرفا جرٍّ من جنسٍ واحدٍ لأنه اختلف معنى الحـرفين؛ لأنَّ الأولَ في موضعِ المفعول به، والثاني في موضـعِ الحالِ، أي: متمهِّـلاً مترسِّلاً».

قلت: قولُه أولاً إنه متعلقٌ بقوله «لتقرأَه» ينـافي قولَـه في موضـع الحال؛ لأنه متى كان حالاً تعلَّق بمحذوف. لا يُقال: أراد التعلق المعنوي لا الصناعي لأنـه قال: ولا يُبـالَىٰ بكون الفعـل يتعلق به حـرفا جـرّ من جنسٍ [واحد»]، وهذا تفسيرُ إعرابٍ لا تفسيرُ معنى.

والمُكْثُ: التـطاولُ في المـدة وفيـه ثـلاثُ لغـاتٍ[2]: الضمُّ والفتـحُ ـ ونقـل القراءةَ بهمـا الحـوفي وأبـو البقـاء[3] ـ والكسـرُ، ولم يُقـرأ بـه فيمـا علمتُ. وفي فعله الفتـحُ والضم[4] وسيأتيان إن شاء الله تعالى في النمل[5]

---

(١) البحر ٦/٨٧.

(٢) أي في الميم، وقـراءة الفتـح قراءة ابن محيصن كما في القرطبي ١٠/٣٤٠، أو قتـادة كما في الشواذ ٧٧.

(٣) الإملاء ٢/٩٧.

(٤) أي في الكاف: مَكَثَ، ومَكُث. انظر: اللسان (مكث).

(٥) الآية ٢٢، قرأ عاصم بفتح الكاف وقرأ الباقون بالضم. السبعة ٤٨٠.

آ. (١٠٧) **قوله تعالىٰ: ﴿للأذقان﴾**: في هذه اللام ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها بمعنى «على»، أي: على الأذقان كقولِهم: خرَّ على وجهِه. والثاني: أنها للاختصاص، قال الزمخشري[1]: «فإن قُلْتَ: حرفُ الاستعلاءِ ظاهرُ المعنى إذا قلت: خَرَّ على وجهه وعلى ذَقَنه فما معنىٰ اللام في «خَرَّ لذقَنِه ولوجهه»؟ قال[2]:

٣١١٧ـ . . . . فخرَّ صريعاً لليدين وللفمِ

قلت: معناه جَعَلَ ذقَنَه ووجهَه للخُرور، واختصَّ به؛ لأنَّ اللامَ للاختصاص. وقال أبو البقاء[3]: «والثاني هي متعلقةٌ بـ«يَخِرُّون» واللامُ على بابها، أي: مُذِلُّون للأذقان».

والأَذْقان: جمعُ ذَقَنٍ وهو مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْن. قال الشاعر[4]:

٣١١٨ـ فَخَرُّوا لأَذْقانِ الوجوه تنوشُهُمْ سِباعٌ من الطير العوادِي وتَنْتِفُ

و«سُجَّداً» حال. وجوَّز أبو البقاء[5] في «للأذقان» أن يكونَ حالاً. قال: «أي: ساجدين للأذقان» وكأنه يعني به «للأذقان» الثانية[6]؛ لأنه يصير المعنىٰ: ساجدين للأذقان سُجَّداً، ولذلك قال: «والثالث: أنها ـ يعني اللامَ ـ بمعنىٰ «علىٰ»، فعلىٰ هذا تكون حالاً مِنْ «يَبْكُون» و«يبْكُون» حال».

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٧٠.
(٢) تقدم برقم (٣٠٣٠).
(٣) الإملاء ٢/ ٩٨.
(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/ ٦٩.
(٥) الإملاء ٢/ ٩٨.
(٦) في الآية ١٠٩.

آ. (١٠٩) قـوله تعـالىٰ: ﴿ويَزِيـدُهم﴾: فـاعـلُ «يـزيـد»: إمَّـا القـرآنُ، أو البكاءُ أو السجـودُ أو المتلوُّ، لـدلالـةِ قـولـه: «إذا يتْلى». وتكـرَّر الخُـرور لاختلافِ حـالتِه بـالبكاء والسجـود، وجاءتِ الحـالُ الأولى[١] اسمـاً لدلالتِه على الاستقرار، والثانية فعلًا لدلالتِه على التجدُّدِ والحدوث.

آ. (١١٠) قـوله تعـالىٰ: ﴿أيـاً مـا تـدْعُـوا﴾: «أيَّـاً» منصـوب بـ «تَدْعُوا» على المفعـول به، والمضـافُ إليه محـذوفٌ، أي: أيَّ الاسمين. و«تَدْعوا» مجزوم بها فهي عاملةٌ معمولـةٌ، وكذلـك الفعلُ، والجـوابُ الجملةُ الاسمية مِنْ قوله «فله الأسماءُ الحسنىٰ». وقيـل: هو محـذوفٌ تقديـرُه: جاز، ثم استأنفَ فقال: فله الأسماءُ الحسنى». وليس بشيءٍ.

والتنـوين في «أيَّـاً» عـوضٌ من المضـافِ إليـه. وفي «مـا» قــولان، أحدهما: أنها مزيدةٌ للتأكيد. والثاني: أنهـا شرطيـةٌ جُمِـعَ بينهما تـأكيداً كمـا جُمِـع بين حَرْفَيْ الجرِّ للتأكيد، وحَسَّنه اختلافُ اللفظ كقوله[٣]:

٣١١٩ـ فَـأَصْبَحْـنَ لا يَسْـأَلْنني عن بـمـا بـه
. . . .

ويؤيِّد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف[٤] «أياً مَنْ تَدْعُـوا» فقيل: «مَنْ» تحتمل الزيادة على رأيِ الكسـائي كقوله في قوله[٥]:

---

(١) وهي قوله «سُـجَّداً».
(٢) وهي قوله «يبكون».
(٣) تقدم برقم (٩١٦).
(٤) البحر ٦/٩٠.
(٥) تقدم برقم (١٦٠). و«في قوله» مقحمة.

٣١٢٠ـ يـا شـاةَ مَنْ قَـنَص لِـمَـنْ حَـلَّتْ لـه

. . . .

واحتُمِل أن تكونَ شرطيةً، وجُمِع بينهما تأكيداً لِما تقدم. و «تَدْعُوا» هنا يحتمل أن يَكونَ من الدعاء وهو النداء فيتعدَّى لـواحدٍ، وأن يَكـونَ بمعنى التسمية فيتعدَّىٰ لاثنين، إلى الأولِ بنفسه، وإلى الثاني بحرفِ الجر، ثم يُتَّسَعُ في الجارِّ فيُحذف كقوله[1]:

٣١٢١ـ دَعَتْني أخاها أمُّ عمروٍ. . . . .

[٥٨٤/أ] والتقدير: قل: ادعُوا معبودَكم بالله أو بالرحمن/ بـأيِّ الاسمين سَمَّيتموه. وممَّن ذهب إلى كونها بمعنى «سَمَّىٰ» الزمخشري[2].

ووقف[3] الأخوان على «أيّا» بإبدال التنوين ألفاً، ولم يقفا على «ما» تبييناً لانفصالِ «أيَّ» مِنْ «ما». ووقف غيرُهما على «ما» لامتزاجها بـ «أيّ»، ولهذا فُصِل بها بين «أيّ» وبين ما أُضيفت إليه في قوله تعالىٰ «أيَّ ما الأجلين»[4]. وقيل: «ما» شرطيةٌ عند مَنْ وقف على «أياً» وجعل المعنىٰ: أيَّ الاسمينِ دَعَوْتموه به جاز ثم استأنف «ما تَدْعُوا فله الأسماء الحسنىٰ»، يعني أنَّ «ما» شرطٌ ثانٍ، و «فله الأسماءُ» جوابُه، وجوابُ الأول مقدَّرٌ. وهذا مردودٌ بأنَّ «ما» لا تُطْلق على آحاد أولي العلم، وبأنَّ الشرطَ يقتضي عموماً، ولا يَصِحُّ هنا، وبأن فيه حَذْفَ الشرط والجزاء معاً.

آ. (١١١) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ الذُّلِّ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها:

---

(١) تقدم برقم (٤٩٨).

(٢) الكشاف ٢/٤٧٠.

(٣) التيسير ٦١، الإتحاف ٢/٢٠٦.

(٤) الآية ٢٨ من القصص. أي فرسمت «أيما».

أنهـا صفةٌ لـ « وليّ »، والتقـدير: وليّ من أهـلِ الذل، والمـرادُ بهم: اليهـودُ والنصارىٰ؛ لأنهم أذلُّ الناسِ. والثاني: أنها تبعيضية. الثالث: أنها للتعليل، أي: مِنْ أجل الذُّلِّ. وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشريُّ[1] فإنه قـال: «وليٌّ من الذل: ناصـرٌ من الذل، ومـانـعٌ له منـه، لاعتزازه بـه، أو لم يُوالِ أحـداً لأجْلِ مَذَلَّةٍ به ليدفعَها بموالاتِه».

وقد تقدَّم الفرقُ بين الذُّل والذِّل في أولِ هذه السورة[2].

والمخـافَتَةُ: المُسَـارَّةُ بحيث لا يُسْمَـعُ الكـلامُ. وضَـرَبْتُـه حتى خَفَتَ، أي: لم يُسْمَـعْ له حِسٌّ.

* * *

(١) الكشاف ٢/٤٧٠.

(٢) الآية ٢٤.

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ولم يَجْعَلْ﴾: في هذه الجملةِ أوجهٌ، أحدُها: أنَّها معطوفةٌ على الصلةِ قبلَها. والثاني: أنها اعتراضيةٌ بين الحالِ وهي «قَيِّما» وبين صاحبِها وهو «الكتابَ». والثالث: أنَّها حالٌ من «الكتابَ»، ويترتَّبُ على هذه الأوجهِ القولُ في «قَيِّماً».

آ. (٢) قوله: ﴿قَيِّماً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه حالٌ من «الكتاب». والجملةُ مِنْ قولِه «ولم يَجْعَلْ» اعتراضٌ بينهما. وقد مَنَع الزمخشريُّ[1] ذلك فقال: «فإنْ قُلْتَ: بم انتصَبَ «قَيِّماً»؟ قلت: الأحسنُ أن ينتصِبَ بمضمرٍ، ولم يُجْعَلْ حالاً من «الكتابَ» لأنَّ قولَه «ولم يَجْعَلْ» معطوفٌ على «أَنْزَلَ» فهو داخلٌ في حَيِّز الصلةِ، فجاعِلُه حالاً فاصِلٌ بين الحالِ وذي الحالِ ببعضِ الصلةِ». وكذلك قال أبو البقاء[2]. وجوابُ هذا ما تقدَّمَ مِنْ أنَّ الجملةَ اعتراضٌ لا معطوفةٌ على الصلةِ.

الثاني: أنَّه حالٌ مِنَ الهاءِ في «له». قال أبو البقاء[3]: «والحالُ مؤكِّدةٌ. وقيل: منتقلةٌ». قلت: القولُ بالانتقالِ لا يَصِحُّ.

---

(١) الكشاف ٢/٤٧١.

(٢) الإملاء ٢/٩٨.

(٣) الإملاء ٢/٩٨.

الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُه: جَعَلَه قيِّماً. قال الزمخشريُّ[1]: «تقديرُه: ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً، جعله قيماً، لأنه إذا نفى عنه العِوَج فقد أثبتَ له الاستقامةَ». قال: «فإنْ قلتَ: ما فائدة الجمعِ بين نَفْيِ العِوَجِ وإثباتِ الاستقامةِ وفي أحدِهما غِنَىً عن الآخر؟. قلت: فائدتُه التأكيدُ فَرُبَّ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامةِ، ولا يَخْلو مِنْ أدنى عِوَجٍ عند السَّبْرِ والتصفُّح».

الرابع: أنَّه حالٌ ثانيةٌ، والجملةُ المنفيَّةُ قبلَه حالٌ أيضاً، وتعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدٍ جائزٌ. والتقديرُ: أنزلَه غيرَ جاعلٍ له عِوجاً قيِّماً.

الخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملةِ قبلَه لأنَّها حال، وإبدالُ المفردِ من الجملةِ إذا كانت بتقديرِ مفردٍ جائزٌ، وهذا كما أُبْدِلَتِ الجملةُ من المفردِ في قولهم: «عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو»[2].

والضميرُ في «له» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه للكتاب، وعليه التخاريجُ المتقدمةُ. والثاني: أنَّه يعودُ على «عبدِه»، وليس بواضحٍ.

وقرأ العامَّةُ بتشديد الياء[3]. وأبانُ بنُ تَغْلبَ[4] بفتحِها خفيفةً. وقد تَقَدَّم القولُ فيها[5].

ووقف حفصٌ[6] على تنوينِ «عِوَجاً» يُبْدله ألفاً، [ويسكت] سكتةً لطيفةً

(١) الكشاف ٢/٤٧٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٦ ـ ٦٢٧، البحر ٦/٩٦.

(٣) في «قَيِّما».

(٤) الشواذ ٧٨.

(٥) انظر: الدرّ المصون ٣/٥٨١.

(٦) انظر: التيسير ١٤٢، النشر ٢/٣١٠، الإتحاف ٢/٢٠٨. وفي هذا الوقف تنبيه إلى أنَّ «قَيِّماً» ليس وصفاً لـ «عِوَجاً» لأنه يؤدي إلى فساد المعنى، كما يشير المؤلف.

من غير قَطْع نَفَسٍ ، إشْعاراً بأنَّ «قَيِّماً» ليس متصلاً بـ «عِوَجاً» ، وإنما هو مِنْ صفةِ الكتاب. وغيرُه لم يَعْبَأْ بهذا الوهمِ فلم يسكتْ اتِّكالاً على فَهْمِ المعنىٰ.

قلت: قد يتأيَّد ما فعله حفصٌ بما في بعضِ مصاحفِ[١] الصحابةِ: «ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً، لكنْ جَعَلَه قَيِّماً». وبعض القراء يُطْلِقُ فيقول: يَقِف على «عِوَجا»، ولم يقولوا: يُبدل التنوين ألفاً، فيُحْتمل ذلك، وهو أقربُ لغرضِه فيما ذكرْتُ.

ورَأَيْتُ الشيْخَ شهابَ الدين أبا شامة قد نقل هذا عن ابنِ غلبون[٢] وأبي علي الأهوازيِّ، أعني الإطلاقَ. ثم قال: «وفي ذلك نَظَرٌ ــ أي في إبدالِ التنوين ألفاً ــ فإنه لو وَقَفَ على التنوين لكان أَدَلَّ على غرضِه، وهو أنه واقفٌ بنيَّةِ الوصلِ». انتهىٰ.

وقال الأهوازيُّ: «ليس هو وَقْفاً مختاراً، لأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً، معناه: أَنْزَلَ على عبدِه الكتاب قَيِّماً ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً». قلت: دَعْوى التقديمِ والتأخيرِ وإنْ كان قال به غيرُه، إلا أنها مَرْدودةٌ بأنَّها على خلافِ الأصل، وقد تقدَّم تحقيقُه.

وفَعَلَ حفص[٣] في مواضعَ من القرآن مثلَ فِعْلِهِ هنا مِنْ سكتةٍ لطيفةٍ نافيةٍ لوَهْمٍ مُخِلٍّ. فمنها: أنَّه كان يقفُ على «مَرْقَدِنا»، ويَبْتدىء: «هذا ما وعَدَ الرَحمنُ»[٤]. قال: «لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ «هذا» صفةٌ لـ «مَرْقَدِنا» فالوقفُ

---

(١) البحر ٦/٩٦، وقال أبو حيان: «ويُحمل ذلك على تفسير المعنى لا أنها قراءة».

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله أبو الطيب الحلبي نزيل مصر. له «الإرشاد» في السبع. توفي سنة ٣٨٩. انظر: طبقات القراء ١/٤٧٠، النشر ١/٧٩.

(٣) النشر ١/٢٤٣، التيسير ١٤٢.

(٤) الآية ٥٢ من يس.

[٥٨٤ب] يبيِّن أنَّ كلامَ الكفارِ انقضى، ثم ابتُدِىء بكلامٍ / غيرِهم. قيل: هم الملائكةُ. وقيل: هم المؤمنون. وسيأتي في يس ما يَقْتضي أنْ يكونَ «هذا» صفةً لـ «مَرْقَدِنا» فيفوتُ ذلك.

ومنها: «وقيل مَنْ راقٍ»(١). كان يقف على نونِ «مَنْ» ويَبْتَدِىء «راقٍ» قال: «لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّها كلمةٌ واحدةٌ على فَعَّال اسمَ فاعلٍ للمبالغة مِنْ مَرَق يَمْرُق فهو مَرَّاق.

ومنها: «بَلْ ران»(٢) كان يقفُ على لام بل، ويَبْتدىء «رانَ» لِما تقدَّم.

قال المهدويُّ: «وكان يَلْزَمُ حفصاً مثلُ ذلك، فيما شاكَلَ هذه المَواضعَ، وهو لا يفعلُه، فلم يكن لقراءتِه وَجْهٌ من الاحتجاجِ إلا اتباعُ الأثَرِ في الرواية». قال أبو شامة(٣): «أَوْلَى من هذه المواضعِ بمراعاةِ الوقفِ عليها: «ولا يَحْزُنْكَ قولُهم. إنَّ العِزَّة للَّهِ جميعا»(٤)، الوقفُ على «قَوْلُهم» لئلا يُتَوَهَّم أنَّ ما بعده هو المقولُ»، وكذا «أنَّهم أصحابُ النارِ. الذين يَحْمِلون العَرْشَ»(٥) ينبغي أن يُعْتَنَى بالوقفِ على «النار» لئلا تُتَوَهَّم الصفةُ».

قلت: وَتَوَهُّمُ هذه الأشياءِ مِنْ أبعدِ البعيدِ. وقال أبو شامةَ أيضاً: «ولو لَزِم الوقفُ على اللامِ والنونِ ليَظْهرا لَلَزِمَ ذلك في كلِّ مُدْغَمٍ». قلت: يعني في «بَلْ رانَ» وفي «مَنْ راقٍ».

قوله: «لِيُنْذِرَ» في هذه اللامِ وجهان، أحدُهما: أنَّها متعلقةٌ بـ «قَيِّماً»

---

(١) الآية ٢٧ من القيامة.

(٢) الآية ١٤ من المطففين.

(٣) إبراز المعاني له ٥٦٦.

(٤) الآية ٦٥ من يونس.

(٥) الآية ٦، ٧ من غافر. «وكذلك حَقَّتْ كلمةُ ربِّك على الذين كفروا أنَّهم أصحابُ النارِ * الذين يَحْملون العرشَ ومَنْ حولَه يُسَبِّحون بحمدِ ربِّهم...».

قاله الحوفيُّ. والثاني: ـ وهو الظاهرُ ـ أنها تتعلَّق بـ «أَنْزَلَ». وفاعلُ «لِيُنْذِرَ» يجوز أن يكونَ «الكتابَ» وأن يكونَ الله، وأن يكون الرسول.

و «أَنْذَرَ» يتعدَّىٰ لاثنين: «إنَّا أَنْذَرْناكم عذاباً قريباً»[١]، فَقُلْ أَنْذَرْتُكم صاعقةً»[٢]. ومفعولُه الأولُ محذوفٌ، فقدَّره الزمخشريُّ[٣]: «لِيُنْذِرَ الذين كفروا، وغيره: «لِيُنْذِرَ العبادَ»، أو «لِيُنذِرَكم»، أو لِيُنْذِرَ العالَم. وتقديرُه أحسنُ لأنه مقابلٌ لقولِه «ويُبَشِّرَ المؤمنين»، وهم ضِدُّهم.

وكما حَذَفَ المُنْذَرَ وأَتَىٰ بالمُنْذَرِ به هنا، حَذَفَ المُنْذَرَ به وأتىٰ بالمُنْذَر في قولِه «ويُنْذِرَ الذين قالوا»[٤] فَحَذَفَ الأولَ مِنَ الأولِ لدَلالةِ ما في الثاني عليه، وحذَفَ الثاني مِنَ الثاني لدلالةِ ما في الأوَّلِ عليه، وهو في غايةِ البلاغة، ولمَّا لم تتكررِ البِشارةُ ذَكَرَ مفعوليها فقال: «ويُبَشِّر [المؤمنين] الذين يَعْملون الصالحاتِ أنَّ لهم أَجْراً».

قوله: «مِنْ لَدُنْه» قرأ[٥] أبو بكر عن عاصم بسكون الدالِ مُشَمَّةً الضمَّ وكسرِ النونِ والهاءِ موصلةً بياءٍ، فيقرأ «مِنْ لَدْنِهِيْ» والباقون يَضُمون الدالَ، ويسكِّنون [النونَ] ويَضُمُّون الهاءَ، وهم على قواعِدهم فيها: فابنُ كثيرٍ يَصِلها بواوٍ نحو: مِنْهو وعَنْهو، وغيرُه لا يَصِلُها بشيء.

ووَجهُ أبي بكرٍ: أنه سَكَّن الدالَ تخفيفاً كتسكين عين «عَضُد» والنونُ

(١) الآية ٤٠ من النبأ.
(٢) الآية ١٣ من فصلت.
(٣) الكشاف ٢/٤٧٢.
(٤) الآية ٤ من الكهف.
(٥) السبعة ٣٨٨، النشر ٢/٣١٠، التيسير ١٤٢، الإتحاف ٢/٢٠٩، البحر ٦/٩٦. وقال في النشر: «وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة».

ساكنةٌ، فـالتقى ساكنـانِ فكسَرَ النـونَ لالتقاءِ السـاكنين، وكان حقُّـه أن يكسِرَ الأولَ على القاعدةِ المعـروفةِ إلا أنَّـه يَلْزَمُ منه العَـوْدُ إلى ما فَـرَّ منه، وسيـأتي لتحقيقِ هـذا بيانٌ في قـولِه «ويَخْـشَ اللَّهَ وَيَتَّقْـهِ»[1] في سـورة النـور، فهنـاك نتكلَّم فيـه، ولَمَّا كَسَـر النونَ لِمـا ذكرْتُـه لك كَسَـرَ الهاءَ إتْبـاعاً على قـاعدته ووَصَلَها بياء. وأَشَمَّ الدالَ إشارةً إلى أصلِها في الحركة.

والإشمـامُ هنا عبـارةٌ عن ضَـمِّ الشفتين مِنْ غير نـطق، ولهذا يختصُّ بـه البصيرُ دونَ الأَعْمى، هكذا قـرَّره القراءُ وفيـه نَظَرٌ، لأنَّ الإشمـامَ المشارَ إليـه إنمـا يتحقَّقُ عند الـوقفِ على آخرِ الكلمـةِ فلا يليق إلا بـأنْ يكونَ إشـارةً إلى حركةِ الحـرفِ الأخيرِ المـرفوعِ إذا وُقف عليـه نحو: «جـاء الرجـل»، وهكذا ذكره النحويـون. وأمَّا كـونُه يُؤْتى بـه في وَسَط الكلمةِ فـلا يُتَصَوَّرُ إلا أَنْ يقفَ المتكلمُ على ذلك الساكنِ ثم يَنْطِقَ بباقي الكلمة. وإذا جَرَّبْتَ نُطْقَك في هذا الحرفِ الكريم وَجَدْتَ الأمرَ كذلك، لا تَنْطِقُ بالدالِ ساكنةً مشيراً إلى ضمِّهـا إلا حتى تقفَ عليها، ثم تأتي بباقي الكلمةِ.

فـإنْ قلتَ: إنمـا آتي بـالإشـارةِ إلى الضمـةِ بعـد فـراغي من الكلمـة بأَسْرِها. قيل لك: فاتَتِ الدلالةُ على تعيينِ ذلك الحرفِ المشارِ إلى حركتِـه. ويمكن أَنْ يُجابَ عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يَصْلُح أَنْ يُشـارَ إلى حركتِـه إلا الـدالُ. وقد تقـدَّم في «يوسف» أن الإشمـامَ في «لا تَأْمَنَّـا»[2] إذا فَسَّـرنـاه بـالإشارةِ إلى الضمـة: منهم مَنْ يفعلُه قبل كمـالِ الإدغـام، ومنهم مَنْ يفعلُه بعده، وهذا نظيرُه. وتقدَّم أنَّ الإشمامَ يقع بإزاء معانٍ أربعةٍ تقدَّم تحقيقُها[3].

---

(١) الآية ٥٢ من النور.

(٢) الآية ١١.

(٣) انظر: الدرّ المصون ٦/٤٤٨.

و «مِنْ لَـدُنْـه» متعلق بـ «لِيُنْـذِرَ» /. ويجـوز تعلُّقُـه بمحـذوفٍ نعتـاً [٥٨٥أ]
لـ «بَأْساً»، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «شديداً».

وقُرِىء[1] «ويُبَشِّرُ» بالرفعِ على الاستئنافِ.

آ. (٣) **قـوله: ﴿مـاكثين﴾**: حـالٌ: إمَّـا من الضميـرِ المجـرورِ في «لهم»، أو المرفوعِ المستترِ فيه، أو مِنْ «أجراً» لتخصُّصِه بالصفةِ، إلا أنَّ هذا لا يجيءُ إلا على رَأْيِ الكوفيين: فإنهم لا يشترطون بروزَ الضميرِ في الصفـةِ الجـاريـةِ على غيـر مَنْ هي لـه إذا أُمِنَ اللَّبْسُ[2]، ولـو كـان حـالاً منـه عنـد البصريين لقال: مـاكثين هم فيه. ويجـوز على رَأْيِ الكوفيين أن يكـونَ صفةً ثانيةً لـ «أَجْراً». قال أبو البقاء[3]: «وقيل: هو صفةٌ لـ «أَجْراً»، والعائدُ: الهـاءُ مِنْ «فيه». ولم يَتَعَرَّضْ لبروزِ الضميرِ ولا لعدمِه بالنسبة إلى المذهبين.

و «أبداً» منصوبٌ على الظرفِ بـ «ماكثين».

آ. (٥) **قوله: ﴿ما لَهُمْ به﴾**: أي: بالولدِ، أو باتخـاذه، أو بالقـولِ المدلولِ عليه بـ «اتَّخذ» وبـ «قالوا»، أو بالله.

وهذه الجملةُ المنفيةُ فيهـا ثلاثـةُ أوجهٍ، أظهـرُها: أنهـا مستأنفـةٌ سِيقَتْ للإخبارِ بذلك. والثاني: أنها صفةٌ للولدِ، قـاله المهـدويُّ. وردَّه ابنُ عطيـةَ: بأنه لا يَصِفُه بذلك إلا القائلون، وهم لم يَقْصِدوا وَصْفَه بذلك. الثـالث: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «قالوا»، أي: قالوه جاهلين.

---

(١) البحر ٦/٩٦. ولم يشر السمين هنا إلى قراءة حمزة والكسائي «ويَبْشُر» بالتخفيف. انظر: الإتحاف ٢/٢٠٩.

(٢) الإنصاف ١/٥٧.

(٣) الإملاء ٢/٩٨.

و «مِنْ علمٍ» يجوز أَنْ يكونَ فاعلاً[١]، وأن يكون مبتدأ. والجارُّ[٢] هو الرافع[٣]، أو الخبر[٤]. و «مِنْ» مزيدةٌ على كِلا القولين.

قوله: «كَبُرَتْ كلمةً» في فاعلِ «كَبُرَتْ» وجهان، أحدُهما: أنه مضمرٌ عائدٌ على مقالتِهم المفهومة مِنْ قولِه: «قالوا: اتَّخذ الله»، أي: كَبُرَ مقالُهم، و «كلمةً» نصبٌ على التمييز، ومعنى الكلامِ على التعجب، أي: ما أكبرَها كلمةً. و «تَخْرُجُ» الجملةُ صفةٌ لـ «كلمة». ودَلَّ استعظامُها لأنَّ بعضَ ما يَهْجِسُ بالخاطرِ لا يَجْسُر الإنسانُ على إظهاره باللفظ[٥].

والثاني: أن الفاعلَ مضمرٌ مفسَّرٌ بالنكرةِ بعده المنصوبةِ على التمييز، ومعناها الذمُّ كـ «بِئس رجلًا»، فعلى هذا: المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: كَبُرَتْ هي الكلمةُ كلمةً خارجةً مِنْ أفواهِهم تلك المقالةُ الشَّنعاءُ.

وقرأ العامَّةُ «كلمةً» بالنصبِ، وفيها وجهان: النصبُ على التمييز، وقد تقدَّم تحقيقُه في الوجهين السابقين. والثاني: النصبُ على الحالِ. وليس بظاهر.

وقوله: «تَخْرُجُ» في الجملة وجهان، أحدُهما: هي صفةٌ لكلمة. والثاني: أنها صفةٌ للمخصوصِ بالذمِّ المقدَّرِ تقديرُه: كَبُرَت كلمةً خارجةً كلمةً.

---

(١) لأنَّ «مِنْ» زائدة، فقد دخلت على نكرة وسبقت بنفي.
(٢) وهو «لهم».
(٣) التقدير: ما استقرَّ لهم.
(٤) التقدير: ما علم كائن لهم.
(٥) انظر: البحر ٦/٩٧.

وقـرأ[1] الحسنُ وابنُ محيصن وابنُ يعمرَ وابن كثير ـ في رواية القَوَّاس[2] عنه ـ «كلمةٌ» بالرفع على الفاعلية، و«تَخْرُج» صفةٌ لها أيضاً. وقُرِىء[3] «كَبْرَتْ» بسكون الباء وهي لغةُ تميم.

قوله: «كَذِباً» فيه وجهان، أحدهما: هو مفعول به لأنه يتضمَّنُ معنى جملة. والثاني: هو نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً كذباً.

آ. (٦) **قوله: ﴿إنْ لم يُؤمنوا﴾**: العامَّةُ على كسرِ «إنْ» على أنها شرطيةٌ، والجوابُ محذوفٌ عند الجمهور لدلالةِ قوله: «فَلَعَلَّكَ»، وعند غيرهم هو جوابٌ متقدمٌ. وقُرِىء[4]: «أَنْ لم» بالفتح على حَذْفِ الجارِّ، أي: لِأَنْ لم يؤمنوا».

وقُرِىء[5] «باخِعُ نَفْسِكَ» بالإضافة، والأصل النصبُ. وقال الزمخشري[6]: «وقُرىء «باخع نفسك» على الأصل، وعلى الإضافة. أي: قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمَنْ قرأ «إنْ لم يُؤمنوا»، وللمضيِّ فيمن قرأ «أن لم تُؤْمنوا» بمعنى: لِأَنْ لم تؤمنوا». قلت: يعني أنَّ باخِعاً للاستقبال في قراءةِ كسرِ «إنْ» فإنها شرطيةٌ، وللمضيِّ في قراءةِ فتحها، وذلك لا يجيءُ إلا

(١) الإتحاف ٢/٢٠٩، البحر ٦/٩٧.

(٢) أحمد بن محمد أبو الحسن المكي، إمام مكة في القراءة. قرأ عليه قنبل والحلواني والبزي. توفي سنة ٢٤٠. طبقات القراء ١/١٢٤.

(٣) البحر ٦/٩٧.

(٤) قال في الشواذ ٧٨: «ذكره الفراء للأعشىٰ عن أبي بكر عن عاصم». وانظر: البحر ٦/٩٨.

(٥) نسبها في الشواذ ٧٨ إلى قتادة. وانظر: البحر ٦/٩٧.

(٦) الكشاف ٢/٤٧٣.

في قراءةِ الإضافةِ إذ لا يُتَصَوَّر المُضِيُّ مع النصبِ عند البصريين. وعلى هذا يَلْزم أن لا يَقرأ بالفتح إلا مَنْ قرأ بإضافة «باخع»، ويُحتاج في ذلك إلى نَقْلٍ وتوقيف.

و «لعلَّك» قيل: للإشفاق على بابها. وقيل: للاستفهام، وهو رأي الكوفيين[1]. وقيل: للنهي أي: لا تَبْخَعْ.

والبَخْعُ: الإهلاك. يقال: بَخَع الرجُل نفسَه يَبْخَعُها بَخْعاً وبُخُوعاً، أهلكها وَجْداً. قال ذو الرمة[2]:

٣١٢٢ـ ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لِشَيْءٍ نَحَتْه عن يديه المَقَادِرُ

يريد: نَحَّته بالتشديد، فخفَّف. / قال الأصمعي: «كان يُنْشِده: «الوجدَ» بالنصب على المفعول له، وأبو عبيدةَ[3] رواه بالرفع على الفاعلية بـ «الباخع». [٥٨٥ب]

وقيل: البَخْعُ: أن تُضعِفَ الأرضَ بالزراعة. قاله الكسائي. وقيل: هو جَهْدُ الأرضِ، وفي حديثِ عائشةَ[4] رضي الله عنها، عن عمر: «بَخَعَ الأرضَ» تعني جَهَدَها حتى أخَذَ ما فيها من أموالِ ملوكِها، وهذا استعارةٌ، ولم يُفَسِّرْه الزمخشري[5] هنا بغير القَتْلِ والإهلاك. وقال في سورة الشعراء[6]:

---

(١) انظر: الجنى الداني ٥٨٠، الهمع ١/١٣٤.
(٢) ديوانه ٢/١٠٣٧، واللسان (بخع)، ومجاز القرآن ١/٣٩٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٦٨، والقرطبي ١٠/٣٤٨.
(٣) مجاز القرآن ١/٣٩٣.
(٤) انظر: النهاية ١/١٠٢، واللسان (بخع).
(٥) الكشاف ٢/٤٧٣.
(٦) في تفسيره للآية ٣. الكشاف ٣/١٠٤.

«والبَخْعُ»: أن يَبْلُغَ بالذَّبْح البِخاع بالباء، وهو عِرْقٌ مستبطنُ الفقار، وذلك أقصى حَدِّ الذابح». انتهى. وسمعت شيخنا علاء الدين القُونِيَّ[1] يقول: «تتبَّعْتُ كتبَ الطِّبِّ والتشريح فلم أجدْ لهذا أصلاً». قلت: يُحتمل أنهم لمَّا ذكروه سَمَّوْه باسمٍ آخرَ لكونِه أشهرَ فيما بينهم.

وقال الراغب[2]: «البَخْعُ: قَتْلُ النفسِ غَمَّاً». ثم قال: «وبَخَعَ فلانٌ بالطاعةِ، وبما عليه من الحقِّ: إذا أَقَرَّ به وأَذْعَنَ مع كراهةٍ شديدةٍ، تجري مَجْرَىٰ بَخْعِ نفسِه في شِدَّتِه».

وقوله: «على آثارِهم» متعلقٌ بـ «باخعٌ»، أي: مِنْ بعد هلاكِهم.

قوله: «أَسَفاً» يجوز أن يكونَ مفعولاً من أجله والعامل فيه «باخعٌ»، وأن يكونَ مصدراً في موضعِ الحال من الضميرِ في «باخعٌ».

آ. (٧) **قوله: ﴿زِيْنَةً﴾**: يجوز أَنْ ينتصِبَ على المفعول له، وأن ينتصِبَ على الحالِ إنْ جَعَلْتَ «جَعَلْنا» بمعنى خَلَقْنا، ويجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً إنْ كانَتْ «جَعَلَ» تصييريةً و «لها» متعلقٌ بـ «زِيْنَةً» على العلةِ، ويجوز أَنْ تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول، ويجوز أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «زينة».

قوله: «لِنَبْلُوَهُمْ» متعلقٌ بـ «جَعَلْنا» بمعنييه.

قوله: «أيُّهم أحسنُ» يجوز في «أيُّهم» وجهان، أحدهما: أن تكونَ استفهاميةً مرفوعةً بالابتداء، و «أحسنُ» خبرُها. والجملةُ في محلِّ نصبٍ معلِّقَةً لـ «نَبْلُوَهم» لأنه سببُ العلم كالسؤال والنظر. والثاني: أنها موصولةً

---

(١) علي بن إسماعيل القونوي، سمع من ابن عساكر. أديب مفسر فقيه، وُلِّيَ قضاء الشام. له شرح الحاوي. توفي سنة ٧٢٩. انظر: بغية الوعاة ٢/١٤٩.

(٢) المفردات ٣٨.

بمعنى الذي و «أحسنُ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملةُ صلةٌ لـ «أيُّهم»، ويكون هذا الموصولُ في محلِّ نصبٍ بدلاً مِنْ مفعول «لنبلوَهم» تقديرُه: لِنَبْلُوَ الذي هو أحسنُ. وحينئذٍ تحتمِل الضمةُ في «أيُّهم»، أن تكونَ للبناء كهي في قولِه تعالى: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيُّهم أَشَدُّ»[1] على أحدِ الأقوالِ، وفي قوله[2]:

٣١٢٣ـ إذا ما أَتَيْتَ بني مالكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهم أَفْضَلُ

وشرطُ البناءِ موجودٌ، وهو الإضافةُ لفظاً، وحَذْفُ صدرِ الصلةِ، وهذا مذهبُ سيبويه[3]، وأن تكونَ للإعراب[4] لأنَّ البناءَ جائزٌ لا واجبٌ. ومن الإعراب ما قُرِىء به شاذاً «أيَّهم أشدُّ على الرحمنِ»[5] وسيأتي إنْ شاء الله تحقيقُ هذا في مريم.

والضمير في «لِنَبْلُوَهم» و «أيُّهم» عائدٌ على ما يُفهَمُ من السِّياق، وهم سكانُ الأرض. وقيل: يعودُ على ما على الأرضِ إذا أُريد بها العقلاء. وفي التفسير: المرادُ بذلك الرُّعاة. وقيل: العلماءُ والصُّلحاءُ والخُلفاء.

---

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) البيت لغسان بن وعلة وهو في ابن يعيش ١٤٧/٣، والخزانة ٥٢٢/٢، والهمع ٨٤/١، والدرر ٦٠/١.

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨. وانظر مذاهب العلماء فيها: الارتشاف ٥٣٤/١، شرح الكافية ٥٧/٢.

(٤) الإعراب على تقدير « أيُّ » مبتدأ فتكون استفهامية، والبناء على تقدير « أي » في محل نصب بدلاً من « هم » في « لنبلوهم » فتكون موصولة. أما تكون الضمة للإعراب على تقدير البدلية فهذا لا يجوز لأن المبدل منه منصوب والبدل تابع.

(٥) الآية ٦٩ من مريم. وهي قراءة هارون وابن مصرف والأعرج وآخرين. انظر: البحر ٢٠٩/٦، والقرطبي ١٣٣/١١.

آ. (٨) قوله: ﴿صَعيداً﴾: مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ الجَعْلَ هنا تصييرٌ ليس إلا، والصَّعِيْدُ: الترابُ. والجُرُزُ: الذي لا نباتَ به. يقال: سَنَةٌ جُرُز، وسِنونَ أَجْـرازٌ: لا مطرَ فيهـا. وأرض جُرُزٌ وأَرَضُـونَ أَجْرازٌ: لا نبـاتَ بهـا. وجَـرَزَتِ الأرضُ: إذا ذَهَبَ نباتُها بقَحْطٍ أو جـرادٍ وجَرَز الأرضَ الجـرادُ: أكلَ مـا فيها. والجَرُوْزُ: المَرْأةُ الأكولةُ. قال(١):

٣١٢٤ـ إنَّ الـعَـجـوزَ خَـبَّـةً جَـرُوزا تـأكـلُ كـلَّ لـيـلةٍ قَـفـيـزا

آ. (٩) قـوله: ﴿أم حَسِبْتَ﴾: «أم» هـذه منقطعـةٌ فتُقَـدَّرُ بـ «بـل» التي لـلانتقال لا لـلإبطال، وبهمـزة الاستفهام عنـد جمهـورِ النحـاة، و «بـل» وحدَها، أو بالهمزةِ وحدَها عند غيرِهم. وتقدَّم تحقيقُ القولِ فيها(٢).

و «أنَّ» وما في حَيِّزها سادَّةٌ [مَسَدَّ] المفعولَيْن أو أحـدِهما على الخـلافِ المشهور.

والكَهْفُ: قيـل: مُطْلق الغـار. وقيل: هـو مـا اتَّسـع في الجبـل، فـإن لم يَتَّسِعْ فهو غارٌ. والجمعُ «كُهوفٍ» في الكثرة، و «أَكْهُف» في القِلَّةِ.

والـرَّقيم: قيل: بمعنى مَـرْقوم. وقيـل: بمعنى راقم. وقيـل: هـو اسمٌ للكلبِ الذي لأصحاب الكهفِ. وأنشدوا لأميةَ بنِ أبـي الصلت(٣):

٣١٢٥ـ وليسَ بهـا إلا الـرَّقيمُ مُجـاوِراً وصِيدَهُمُ، والقومُ بالكهفِ هُمَّدُ

/ قـوله: «عَجَبـا» يجوز أن تكـونَ خبراً، و «مِنْ آيـاتنا» حـالٌ منه، وأَنْ [٥٨٦أ]

---

(١) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥، الجنى الداني ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٣) ديوانه ٣٧٥، والبحر ٦/٩٣.

يكونَ خبراً ثانياً، و «من آياتِنا» خبراً أول، وأن يكونَ «عجباً» حالاً من الضميرِ المستتر في «من آياتنا» لوقوعه خبراً. ووُحِّدَ وإن كان صفةً في المعنىٰ لجماعة لأنَّ أصلَه المصدرُ. وقيل: «عَجَباً» في الأصل صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: آيةً عجبا. وقيل: على حذفِ مضاف، أي: آيةً ذاتَ عَجَبٍ.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ أَوَىٰ﴾: يجوز أن ينتصِبَ بـ «عَجَباً» وأَنْ ينتصِبَ بـ «اذْكُر».

قوله: «وهَيِّىءْ» العامَّةُ على همزِه بعد الياء المشددة، وأبو جعفر[1] وشيبة والزهري بياءين: الثانيةُ خفيفةٌ، وكأنه أبدل الهمزةَ ياءً، وإن كان سكونُها عارضاً. ورُوي عن عاصم «وهَيِّ»[2] بياءٍ مشددةٍ فقط. فيحتمل أَنْ يكونَ حَذَفَ الهمزةَ مِنْ أولِ وَهْلةٍ تخفيفاً، وأن يكونَ أبدلها كما فعل أبو جعفر، ثم أجرى الياءَ مُجْرىٰ حرفِ العلةِ الأصلي فحذفه، وإن كان الكثيرُ خلافَه، ومنه[3]:

٣١٢٦ـ جَرِيْءٍ متى يُظْلَمْ يعاقِبْ بظُلمِه ... سريعاً وإلاَّ يُبْدَ بالظلمِ يَظْلِمِ

وقرأ أبو رجاء[4] «رُشْدا» بضمِ الراء وسكونِ الشين، وتقدم تحقيقُ ذلك في الأعراف[5]. وقراءةُ العامَّةِ هنا أليقُ لتوافِقَ الفواصلَ.

آ. (١١) قوله: ﴿فَضَرَبْنا﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: ضَرَبْنا

---

(١) الإتحاف ٢/ ٢١٠، النشر ١/ ٣٩٠، البحر ٦/ ١٠٢.
(٢) ورد رسم القراءة في الأصل بالتكرار.
(٣) تقدم برقم ٣٥٣.
(٤) البحر ٦/ ١٠٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٥/ ٤٥٧.

الحجابَ المانعَ. و«على آذانِهم» استعارةٌ للزومِ النوم. كقول الأسود[1]:

٣١٢٧ـ ومن الحوادِث لا أبالَكِ أنني ضُرِبَتْ عَلَيَّ الأرضُ بالأَسْدادِ

وقال الفرزدق[2]:

٣١٢٨ـ ضَرَبَتْ عليكَ العَنْكَبوتُ بنَسْجِها وقَضَىٰ عليك به الكتاب المُنَزَّلُ

ونصَّ على الآذان لأنَّ[3] بالضرب عليها خصوصاً يَحْصُلُ النومُ.

وأمال «آذانهم»...[4]

و«سنينَ» ظرفٌ لـ «ضَرَبْنا». و«عَدَداً» يجوزُ فيه أن يكونَ مصدراً، وأن يكون فَعَلاً بمعنى مَفْعول كالقَبَض والنَّقَص. فعلى الأولِ يجوز نصبُه مِنْ وجهين: النعتِ لـ «سنين» على حَذْفٍ، أي: ذوات عدد، أو على المبالغةِ، والنصبُ بفعلٍ مقدرٍ، أي: تُعَدُّ عدداً. وعلى الثاني: نعت ليس إلا، أي: معدودة.

آ. (١٢) قوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾: متعلقٌ بالبعث. والعامَّةُ على نون العظمة جرياً على ما تقدم. وقرأ[5] الزُّهْري «لِيَعْلم» بياء الغَيْبةِ، والفاعلُ اللَّهُ

---

(١) الأسود بن يعفر النهشلي وهو في المفضليات ٢١٦، والقرطبي ٣٦٣/١٠، والبحر ١٠٣/٦. والأَسْداد: جمع سَدّ وهو الحاجز بين الشيئين، يشير هنا إلى ضعفه فقد عُمِي.

(٢) تقدم برقم ٥٠٥.

(٣) اسم «أنَّ» ضمير الشأن.

(٤) بعده بياض في الأصل ولم تكتب النسخ شيئاً. وفي الإتحاف (٢١٠/٢): «وأمال الألف الثانية من «آذانهم» الدوري عن الكسائي».

(٥) البحر ١٠٣/٦.

تعالىٰ. وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغَيْبَة. ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ «أيُّ الحِزْبَيْنِ» إذا جَعَلْناها موصولةً كما سيأتي.

وقرىء[1] «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مَقامُ الفاعلِ: قال الزمخشري[2]: «مضمونُ الجملة، كما أنه مفعولُ العلمِ». وردَّه الشيخ[3] بأنه ليس مذهبَ البصريين[4]. وتقدَّم تحقيقُ هذا أولَ البقرة[5].

وللكوفيين في قيامِ الجملة مَقامَ الفاعلِ أو المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه: الجوازُ مطلقاً، والتفصيلُ بين ما يُعلَّق كهذه الآيةِ فيجوزُ، فالزمخشري نحا نحوَهم على قَوْلَيْهم. وإذا جَعَلْنا «أيُّ الحزبين» موصولةً جاز أَنْ يكونَ الفعلُ مسنداً إليه في هذه القراءةِ أيضاً كما جاز إسنادُه إليه في القراءةِ قبلها.

وقُرِىء[6] «لِيُعْلِمَ» بضمِّ الياء، والفاعلُ الله تعالىٰ، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه: لِيُعْلِمَ اللَّهُ الناسَ. و «أيُّ الحزبين» في موضعِ الثاني فقط، إنْ كانت عِرْفانيةً، وفي موضعِ المفعولين[7] إن كانَتْ يقينية.

قوله: «أَحْصَىٰ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه أفعلُ تفضيلٍ. وهو خبرٌ لـ «أيُّهم»، و «أيُّهم» استفهاميةٌ. وهذه الجملةُ معلِّقَةٌ للعلمِ قبلَها. و «لِما

---

(١) قال في الشواذ ٧٨: «حكاه الأخفش». وانظر: البحر ١٠٣/٦.

(٢) الكشاف ٤٧٣/٢.

(٣) البحر ١٠٣/٦.

(٤) قال أبو حيان: «لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضع الفاعل فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه».

(٥) انظر: الدر المصون ١٣٦/١.

(٦) البحر ١٠٣/٦.

(٧) أي الثاني والثالث لأنها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إنْ كانت يقينية.

لَبِثُوا» حال مِنْ «أَمَداً»، لأنه لو تأخَّر عنه لكان نعتاً له. ويجوز أَنْ تكونَ اللامُ على بابِها من العلَّة، أي: لأجل، قاله أبو البقاء[1]. ويجوز أن تكونَ زائدةً، و «ما» مفعولةٌ: إمَّا بـ «أَحْصىٰ» على رأيِ مَنْ يُعْمِلُ أفعلَ التفضيل في المفعولِ به، وإمَّا بإضمارِ فعلٍ. و «أمداً» مفعولُ «لَبِثوا» أو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه أَفْعَلُ عند الجمهور، أو منصوبٌ بنفسِ أَفْعَلَ عند مَنْ يَرى ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون «أَحْصَى» فعلاً ماضياً. و «أَمَداً» مفعولُه، و «لِما لَبثوا» متعلقٌ به، أو حالٌ مِنْ «أَمَداً» أو اللامُ فيه مزيدةٌ، وعلى هذا: فأَمَداً منصوبٌ بـ لَبِثوا. و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. واختار الأولَ ـ أعني كونَ «أَحْصىٰ» للتفضيل ـ / الزجاجُ[2] والتبريزي، واختار الثاني أبو علي [٥٨٦ب] والزمخشري[3] وابن عطية. قال الزمخشري: «فإن قلتَ: فما تقول فيمَنْ جعله مِنْ أفعلِ التفضيلِ؟ قلت: ليس بالوجهِ السديدِ، وذلك أنَّ بناءَه مِنْ غيرِ الثلاثي ليس بقياسٍ، ونحو «أَعْدَى من الجَرَب»[4] و «أفلس من ابن المُذَلَّق»[5] شاذٌّ، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآن ممتنعٌ فكيف به؟ ولأنَّ «أَمَداً»: إمَّا أَنْ ينتصِبَ بأفعلَ وأفعلُ لا يعملُ، وإمَّا أَنْ ينتصِبَ بـ «لبثوا» فلا يَسُدُّ عليه المعنىٰ. فإنْ زعمتَ أني أنصِبُه بفعلٍ مضمرٍ كما أَضْمَرَ في قوله[6]:

---

(١) الإملاء ٢/٩٩. (٢) معاني القرآن ٣/٢٧١.

(٣) الكشاف ٢/٤٧٤.

(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/٣٩٣.

(٥) مثل عربي. ويقال: إن ابن المُذَلَّق رجل من بني عبد شمس لم يكن يجد مكاناً يبيت فيه ليلته، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس. انظر: مجمع الأمثال ٢/٤٦١.

(٦) تقدم برقم ٣٤٥.

٣١٢٩ــ . . . . وأَضْرَبَ منا بالسيوفِ القَوانِسا

فقد أبعدْتَ المتناوَلَ، حيث أَبَيْتَ أَنْ يكونَ [«أحصى»] فعلاً ثم رجعتَ مضطراً إليه».

وناقشه الشيخ(١) فقال: «أمَّا دعواه أنه شاذٌّ فمذهبُ سيبويهِ خِلافُه، وذلك أنَّ أفعلَ فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، ويُعْزَى لسيبويه(٢)، والمنعُ مطلقاً، وهو مذهب الفارسي، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزتُه للتعديةِ فيمتنعَ، وبين أَنْ لا تكونَ فيجوزَ، وهذا ليسَتِ الهمزةُ فيه للتعدية. وأمَّا قولُه: «أَفْعَلُ لا يعمل» فليس بصحيحٍ لأنه يعملُ في التمييز، و«أَمَداً» تمييزٌ لا مفعولٌ به، كما تقول: زيدٌ أقطعُ الناسِ سيفاً، وزيد أقطعُ لِلْهامِ سيفاً».

قلت: الذي أحوجَ الزمخشريَّ إلى عَدَمِ جَعْلِه تمييزاً مع ظهوره في بادىء الرأي عدمُ صحةِ معناه. وذلك أنَّ التمييزَ شرطُه في هذا الباب أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، ألا ترىٰ إلى مثاله في قوله: «زيد أقطعُ الناس سيفاً» كيف يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليه فيقال: زيد قَطَع سيفُه، وسيفه قاطع، إلى غيرِ ذلك. وهنا ليس الإِحصاءُ من صفةِ الأَمَد، ولا تَصِحُّ نسبتُه إليه، وإنما هو من صفات الحزبين، وهو دقيق.

وكان الشيخُ نقل عن أبي البقاء نصبَه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبَه على التمييز حالَ جَعْلِه «أَحْصىٰ» أفعلَ تفضيلٍ، وإنما ذكر ذلك حين

---

(١) البحر ١٠٥/٦.

(٢) ذكر سيبويه في أبنية التعجب أنه يبنى من أفْعَل. وقد يكون حكم التفضيل في هذا الحكم التعجب عند من نسبوا لسيبويه ما ينقله أبو حيان عنه. انظر: الكتاب ٣٧/١.

ذكر أنه فعلٌ ماضٍ. قال أبو البقاء[1]: «في أحصىٰ وجهان، أحدُهما: هو فعلٌ ماضٍ، «وأَمَداً» مفعوله، و«لِما لَبِثوا» نعتٌ له، قُدِّم فصار حالاً أو مفعولاً له، أي: لأجل لُبْثِهم. وقيل: اللامُ زائدةٌ و«ما» بمعنى الذي، و«أَمَداً» مفعولُ «لبثوا» وهو خطأٌ، وإنما الوجهُ أن يكونَ تمييزاً والتقدير: لما لبثوه. والوجه الثاني: هو اسمٌ و«أَمَداً» منصوبٌ بفعلٍ دَلَّ عليه الاسمُ» انتهىٰ. فهذا تصريحٌ بأنَّ «أَمَداً» حالَ جَعْلِه «أحصى» اسماً ليس تمييزاً بل مفعولاً به[2] بفعلٍ مقدرٍ، وأنه جعله تمييزاً عن «لبثوا» كما رأيت.

ثم قال الشيخ[3]: «وأمَّا قولُه[4] «وإمَّا أَنْ يُنْصَب[5] بـ«لبثوا» فلا يَسُدُّ عليه المعنى، أي: لا يكون معناه سديداً، فقد ذهب الطبري[6] إلى أنه منصوبٌ بـ«لَبِثوا». قال ابن عطية: «وهو غيرُ متجهٍ» انتهىٰ. وقد[7] يتجه: وذلك أنَّ الأمدَ هو الغاية، ويكون عبارةً عن المدةِ من حيث إنَّ المدَّةَ غايةٌ هي أَمَدُ المدة[8] على الحقيقة، و«ما» بمعنى الذي، و«أَمَداً» منصوبٌ على إسقاط الحرفِ، وتقديره: لِما لبثوا مِنْ أمدٍ، أي: مِنْ مدةٍ، ويصيرُ «مِنْ أمدٍ» تفسيراً لما أُبْهِمَ من لفظ «ما» كقوله: «ما نَنْسَخْ مِنْ آية»[9] «ما يفتحِ اللَّهُ للناسِ مِنْ رحمةٍ»[10] ولمَّا سقط الحرفُ وصل إليه الفعل».

---

(١) الإملاء ٢/٩٩.

(٢) الأنسب أن يقول: بل مفعولٌ به.

(٣) البحر ٦/١٠٥.

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) أي: أمداً.

(٦) تفسير الطبري ١٥/٢٠٧.

(٧) الكلام لأبي حيان.

(٨) البحر: «إن للمدة غاية في أمد المدة» وهي أوضح.

(٩) الآية ١٠٦ من البقرة.

(١٠) الآية ٢ من فاطر.

قلت: يكفيه أنَّ مِثْلَ ابنِ عطية جعله غيرَ متجهٍ، وعلى تقديرِ ذلك فلا نُسَلِّم أنَّ الطبريَّ عنى نصبَه بلبثوا مفعولاً به بل يجوز أَنْ يكونَ عنى نصبَه تمييزاً كما قاله أبو البقاء.

ثم قال[1]: «وأمَّا قولُه: «فإن زعمت[2] إلى آخره فنقول: لا يُحتاج إلى ذلك؛ لأنَّ لقائلٍ ذلك أَنْ يذهب مذهبَ الكوفيين في أنه ينصِبُ «القوانسَ» بنفس «أَضْرَبُ» ولذلك جعل بعضُ النحاة أنَّ «أعلم» ناصبٌ لـ «مَنْ» في قوله: «أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ»[3]، وذلك لأنَّ أَفْعَلَ مضمَّنٌ لمعنى المصدر إذ التقدير: يزيد ضربُنا القوانسَ على ضَرْبِ غيرنا».

قلت: هذا مذهبٌ مرجوحٌ، وأفعلُ التفضيلِ ضعيفٌ ولذلك قَصُرَ عن الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ، حيث لم يؤنَّثْ ولم يُثَنَّ ولم يُجْمع.

وإذا جعلنا «أَحْصَى» اسماً فجوَّز الشيخ[4] في «أيّ» أن تكونَ الموصولةَ، و «أَحْصَى» خبرٌ لمبتدأ محذوف هو عائدُها، وأنَّ الضمةَ للبناء على مذهبِ سيبويهِ[5] لوجودِ / شرطِ البناءِ وهو إضافتُها لفظاً، وحَذْفُ صدرِ صلتِها، وهذا إنما يكون على جَعْلِ العِلْم بمعنى العرفان، لأنه ليس في الكلام إلا مفعولٌ واحدٌ، وتقديرٌ آخرُ لا حاجةَ إليه. إلا أنَّ في إسنادِ «عَلِمَ» بمعنى عَرَف إلى الله تعالى إشكالاً تقدَّم تحريرُه في الأنفال[6] وغيرِها. وإذا جَعَلْناه فعلاً امتنع أن تكونَ موصولةً إذ لا وجهَ لبنائها حينئذٍ وهو حسن. [٥٨٧أ]

(١) البحر ٦/١٠٥.
(٢) أي: تقدير فعل مضمر.
(٣) الآية ١١٧ من الأنعام.
(٤) البحر ٦/١٠٤.
(٥) الكتاب ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٥/٦٣٠ لأن المعرفة تستدعي سبق جهل.

آ. (١٣) **قوله: ﴿آمنوا بربِّهم﴾**: فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة إذ لو جاء على نَسَقِ الكلامِ لقيل: إنهم فتيةٌ آمنوا بنا. وقوله: «وزِدْناهم» «ورَبطْنا» التفاتٌ من هذه الغَيْبة إلى التكلم أيضاً.

آ. (١٤) **قوله: ﴿إذ قامُوا﴾**: منصوبٌ بـ «رَبَطْنا» والرَّبْطُ استعارةٌ لتقويةِ قلوبهم في ذلك المكانِ الدَّحْضِ[1].

قوله: «إذن»جوابٌ وجزاءٌ، أي: لقد قُلنا قولاً شَطَطاً إنْ دَعَوْنا مِنْ دونِه إلٰهاً. وشَطَطاً في الأصل مصدرٌ،يقال: شَطَّ شَطَطاً وشُطُوطاً، أي: جارَ وتجاوزَ حَدَّه، ومنه: شطَّ في السَّوْمِ، وأشَطَّ، أي: جاوَزَ القَدْر. وشَطَّ المنزلُ: بَعُدَ، من ذلك. وشَطَّتِ الجاريةُ شِطاطاً: طالَتْ، من ذلك. وفي انتصابِه ثلاثةُ أوجهٍ: مذهبُ سيبويهِ[2] النصبُ على الحال من ضميرِ مصدر «قُلْنا». الثاني: نعتٌ لمصدرٍ، أي: قولاً ذا شَطَطٍ، أو هو الشَّطَطُ نفسُهُ مبالغةً. الثالث: أنه مفعولٌ بـ «قُلْنا» لتضمُّنِه معنى الجملة.

آ. (١٥) **قوله: ﴿هؤلاء قومُنا اتَّخذوا﴾**: يجوز في «قومُنا» أن يكونَ بدلاً أو بياناً، و «اتَّخذوا» هو خبرُ «هؤلاء»، ويجوز أن يكونَ «قومُنا» هو الخبرَ، و«اتَّخذوا» حالاً. و «اتَّخذ» يجوزُ أنْ يتعدَّى لواحدٍ بمعنى عَمِلوا؛ لأنهم نَحَتوها بأيديهم، ويجوز أَنْ تكونَ متعدِّيةً لاثنين بمعنى صَيَّروا، و «مِنْ دونه» هو الثاني قُدِّمَ، و «آلهةً» هو الأولُ. وعلى الوجهِ الأولِ يجوز في «مِنْ دونِه» أن يتعلَّقَ بـ اتَّخذوا»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «آلهة» إذ لو تأخَّر لجاز أن يكونَ صفةً لـ «آلهةً».

---

(١) مكان دَحْض: إذا كان مَزَلَّة لا تثبت عليه الأقدام.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

قوله: «لولا يَأْتُون» تحضيضٌ فيه معنى الإِنكار. و«عليهم»، أي: على عبادتِهم أو على اتِّخاذهم، فَحُذِفَ المضافُ للعِلْمِ به. ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ التحضيضية صفةً لـ«آلهةً» لفساده معنى وصناعةً، لأنها جملةٌ طلبيةٌ. فإنْ قلت: أُضْمِرُ قولاً كقوله(1):

٣١٣٠ـ جاؤُوا بمَذْقٍ هل رَأَيْتَ الذئبَ قطّْ

لم يساعِدْك المعنى لفسادِه عليه.

آ. (١٦) قوله: ﴿وإذ اعْتَزَلْتُموهم﴾: «إذ» منصوبٌ بمحذوف، أي: وقال بعضُهم لبعضٍ وقتَ اعتزالِهم. وجَوَّز بعضُهم أَنْ تكونَ «إذ» للتعليل، أي: فَأْووا إلى الكهفِ لاعتزالِكم إياهم، وهو قولٌ مَقُولٌ لكنَّه لا يَصِحُّ.

قوله: «وما يَعْبُدون» يجوز في «ما» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ مقدرٌ، أي: واعْتَزَلْتم الذي يعبدونه. و«إلا الله» يجوز فيه أن يكونَ استثناءً متصلاً: فقد رُوي أنهم كانوا يعبدون اللَّهَ ويُشْركون به غيرَه، ومنقطعاً: فقد رُوي أنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط. والمستثنى منه يجوز أن يكونَ الموصولَ، وأن يكون عائدَه، والمعنى واحد.

والثاني: أنها مصدريةٌ، أي: واعتزلتُمْ عبادتَهم، أي: تركتموها. و«إلا اللَّهَ» على حَذْفِ مضاف، أي: إلا عبادةَ اللَّهِ. وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان.

الثالث: أنها نافيةٌ، وأنَّه مِنْ كلامِ الله تعالى، وعلى هذا فهذه الجملةُ

---

(1) تقدم برقم ٢٤٠١.

معترضةٌ بين أثناءِ القصةِ وإليه ذهب الزمخشري[1]. و «إلا االلَّهَ» استثناءٌ مفرغٌ أخبر الله عن الفتيةِ أنَّهم لا يعبدون غيرَه. وقال أبو البقاء[2]: «والثالث: أنها حرفُ نفيٍ فيخرج في الاستثناء وجهان، أحدهما: هو منقطعٌ، والثاني: هو متصلٌ، والمعنىٰ: وإذ اعتزلتموهم إلا الله[3] وما يعبدون إلا اللَّهَ» قلت: فظاهرُ هذا الكلامِ: أن الانقطاعَ والاتصالَ في الاستثناءِ مترتبان على القولِ بكون «ما» نافيةً، وليس الأمرُ كذلك.

قوله: «مِرْفَقا» قرأ بكسرِ الميمِ وفتحِ الفاءِ الجمهورُ. ونافع[4] وابنُ عامر بالعكس، وفيهما اختلافٌ بين أهلِ اللغة[5]، فقيل: هما بمعنى واحد وهو ما يُرْتَفَقُ به، وليس بمصدرٍ. وقيل: هو بالكسر في الميم لليد، وبالفتح للأمر، وقد يُسْتعمل كلٌّ واحدٍ منهما موضعَ الآخر، حكاه الأزهري[6] عن ثعلبٍ. وأنشد الفراءُ جمعاً بين اللغتين في الجارِحَة[7]:

٣١٣١ـ بِتُّ أُجافي مِرْفقاً عن مَرْفقِ

/ وقيل: يُسْتعملان معاً في الأمرِ وفي الجارحة، حكاه الزجاج[8]. [٥٨٧ب]

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٧٥.

(٢) الإملاء ٢/ ٩٩.

(٣) الإملاء: إلا عبادة الله.

(٤) الإتحاف ٢/ ٢١٠، البحر ٦/ ١٠٧، النشر ٢/ ٣١٠، السبعة ٣٨٨، الحجة ٣١٢.

(٥) انظر: اللسان «رفق»، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٦، وللزجاج ٣/ ٢٧٢، والبحر ٦/ ١٠٧.

(٦) بل حكاه في قولين عن يونس والليث. انظر: التهذيب ٩/ ١١٢.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) معاني القرآن ٣/ ٢٧٢.

وحكى مكي[1]، عن الفراء[2] أنه قال: «لا أعرِفُ في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيءٍ إلا كسرَ الميمِ».

قلت: وتواترُ قراءةِ نافعٍ والشاميين يَرُدُّ عليه. وأنكر الكسائيُّ كسرَ الميم في الجارحة، وقال: لا أعرفُ فيه إلا الفتحَ وهو عكسُ قولِ تلميذِه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضعُ كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدرٌ جاء على مَفْعَل». وقال بعضهم: هما لغتان فيما يُرْتَفَقُ به، فأمَّا الجارِحَةُ فبكسرِ الميمِ فقط. وحُكي عن الفرَّاء أنَّه قال: «أهلُ الحجاز يقولون: «مَرْفِقا» بفتح الميم وكسرِ الفاءِ فيما ارتفقْتَ به، ويكسِرون مِرْفَق الإنسان، والعربُ بعدُ يَكْسِرون الميمَ منهما جميعاً». وأجاز معاذ فتحَ الميم والفاءِ، وهو مصدرٌ كالمَضْرَبِ والمَقْتَلِ.

و «مِنْ أَمْرِكم» متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيض. وقيل: هي بمعنى بَدَل، قاله ابن الأنباريِّ وأنشد[3]:

٣١٣٢ـ فليت لنا مِنْ ماءِ زمزمَ شَرْبَةً
مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ

أي: بَدَلاً. ويجوز أن يكونَ حالاً من «مِرْفَقاً» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ.

آ. (١٧) **قوله: ﴿تَزَاوَرُ﴾**: قرأ[4] ابن عامر «تَزْوَرُّ» بزنةِ تَحْمَرُّ،

---

(١) لم ترد حكايته في المشكل والكشف.

(٢) معاني القرآن له ٢/١٣٦ بعبارة قريبة، وعبارة «لا أعرف غير هذا» نسبها الزجاج في معانيه للأصمعي. انظر: معاني القرآن ٣/٢٧٢.

(٣) تقدم برقم ٢٤٨٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٨، النشر ٢/٣١٠، الإتحاف ٢/٢١١، الحجة ٤١٣، التيسير ١٤٢، البحر ٦/٢٠٧، الشواذ ٧٨.

والكوفيون «تَزاوَرُ» بتخفيفِ الزاي، والباقون بتثقِيلها. فـ «تَزْوَرُّ» بمعنى تميل من الزَّوَر وهو المَيَلُ، وزاره بمعنى مال إليه، وقول الزُّور: مَيْلٌ عن الحق، ومنه الأَزْوَرُ وهو المائلُ بعينه وبغيرها. قال عمر بن أبي ربيعة(1):

٣١٣٣ـ .... وجَنْبي خِيفة القوم أَزْوَرُ

وقيل: تَزْوَرُّ بمعنى تَنْقَبِضُ مِنْ ازْوَرَّ، أي: انقبضَ. ومنه قولُ عنترة(2):

٣١٣٤ـ فازْوَرَّ مَنْ وَقْعَ القَنا بلَبانِه   وشكا إليَّ بعَبْرَةٍ وتَحَمْحُمِ

وقيل: مال. ومثلُه قولُ بِشْر بن أبي خازم(3):

٣١٣٥ـ يَؤُمُّ بها الحداةُ مياهَ نَخْلٍ   وفيها عن أبانَيْنِ ازْوِرارُ

أي: مَيْلٌ.

وأما «تزاوَرُ» و «تَّزاوَرُ»(4) فأصلهما تَتَزاوَرُ بتاءين، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين، وغيرُهم أدْغم، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في «تَظَاهَرون»(5)

---

(1) تمامه وروايته في الديوان:

وخُفِّضَ عني الصوتُ، أقبلْتُ مِشْيَةَ الـ   ـحُبابِ وشخصي خشية الحيِّ أَزْوَرُ

وهو في ديوانه ٩٦، والقرطبي ٣٦٨/١٠، والبحر ٩٣/٦. والحباب: الحية. وقبل البيت:

فلمَّا فَقَدْتُ الصوتَ منهم وأُطْفِئَتْ   مصابيحُ شَبَّتْ بالعِشاءِ وأَنْؤُرُ
وغابَ قُمَيْرٌ كنت أهوى غيوبه   ورَوَّح رُعْيانٌ ونَوَّم سُمَّرُ

(2) ديوانه ٢١٧، والقرطبي ٣٦٨/١٠

(3) اللسان (أبن)، والبحر ٩٣/٦، والبيت في وصف الظعائن. وأبانان: جبلان في البادية.

(4) لم أقف على هذا الفعل قراءةً.

(5) الآية ٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٧٨/١.

و «تَساءلون»[1] ونحوِهما. ومعنى ذلك الميل أيضاً.

وقرأ أبو رجاء والجحدري وابن أبـي عبلة وأيُّوب السُّختياني «تَزْوَارُّ» بزنة تَحْمـارُّ. وعبد الله وأبـو المتوكـل «تَزْوَئِـرُّ» بهمـزةٍ مكسـورةٍ قبـل راءٍ مشـددة، وأصلُها «تَزْوارُّ» كقراءة أبـي رجاء ومَنْ معه، وإنما كَرِهَ الجمعَ بين السـاكنين، فأبدل الألفَ همزةً على حدِّ إبدالها في «جَـأَنّ»[2] و «الضَّأَلِّين»[3]. وقـد تقدَّم تحقيقُه أولَ هذا التصنيف آخرَ الفاتحة[4].

و «إذا طَلَعَتْ» معمولٌ لـ «تَرَىٰ» أو لـ «تَزَاوَرُ»، وكذا «إذا غَرَبَتْ» معمولٌ للأولِ أو للثاني وهو «تَقْرِضُهم». والظاهرُ تمحُّضُه للظرفيةِ، ويجـوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً.

ومعنى «تَقْـرِضُهـم»: تَقْـطَعُهم لا تُقَـرِّبهم، لأنَّ القَـرْضَ القَـطْعُ، من القَطِيعةِ والصَّرْم. قال ذو الرمة[5]:

٣١٣٦ــ إلى ظُعُنٍ يَقْرِضْنَ أَقْوازَ مُشْـرِفٍ شِمالاً، وعن أَيْمَانِهِنَّ الفوارِسُ

والقَرْضُ: القَطْعُ. وتقدَّم تحقيقُه في البقرة[6]. وقال الفـارسي: «معنى تَقْرِضُهم: تُعْطيهم مِنْ ضوئِها شيئاً ثم تزولُ سـريعاً كـالقَرْضِ يُسْتَـرَدُّ». وقد ضُعِّف قولُه بأنه كان ينبغي أن يُقْرأ «تُقْرِضُهم» بضم التاء لأنه مِنْ أَقْرض.

(١) الآية ١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٣/٥٥٣.
(٢) الآيـة ٣٩ من الـرحمن. وهي قـراءة الحسن وعمـرو بن عبيـد. البحـر ٨/١٩٥، والإتحاف ٢/٥١٠.
(٣) الآية ٧ من الفاتحة. وهي قراءة أبـي أيوب السختياني. الدر ١/٧٤.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٧٤.
(٥) ديـوانـه ٢/١١٢٠، والبحـر ٦/٩٣، والقـرطبـي ١٠/٣٥٠، ومشـرف والفـوارس: موضعان. والقَوْز: كثيب الرمل المستدير.
(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥١١.

وقرئ[1] «يَقْرِضهم» بالياء مِنْ تحتُ، أي: الكهف، وفيه مخالَفَةٌ بين الفعلين وفاعِلهما، فالأَوْلى أن يعودَ على الشمس ويكون كقوله[2]:

٣١٣٧ـ .... ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

وهو قولُ ابنِ كَيْسان.

و «ذات اليمين» و «ذات الشِّمال» ظرفا مكانٍ بمعنى جهةِ اليمين وجهةِ الشِّمال.

قوله: «وهم في فَجْوَةٍ منه» جملةٌ حاليةٌ، أي: نفعلُ هذا مع اتساع مكانِهم، وهو أعجبُ لحالِهم، إذ كان ينبغي أَنْ تصيبَهم الشمسُ لاتِّساعِه. والفَجْوَةُ: المُتَّسَعُ، من الفَجا، وهو تباعدُ ما بين الفَخِذين[3]. يقال: رجلٌ أَفْجَى وامرأة فَجْواء، وجمع الفَجْوَة فِجاءٌ كقَصْعَة وقِصاع.

قوله: «ذلك» مبتدأٌ مُشار به إلى جميعِ ما تقدم مِنْ حديثهم. و «من آياتِ الله» الخبرُ. ويجوز أن يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: الأمرُ ذلك. و «من آياتِ الله» حالٌ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿أَيْقاظاً﴾**: جمعُ «يَقُظ» بضم القاف، ويُجمع على يِقاظ. ويَقُظ وأيقاظ كعَضُد وأَعْضاد، ويَقُظ ويِقاظ كرَجُل ورِجال. وظاهر كلام الزمخشري[4] أنه يقال: «يَقِظ» بالكسر، لأنه قال: «وأيقاظ جمع «يَقِظ» كأَنْكادِ في «نَكِد». واليَقَظَةُ: الانتباهُ ضدُّ النوم.

---

(١) القرطبي ١٠/٣٦٩، البحر ٦/١٠٨.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) انظر: اللسان «فجا».

(٤) الكشاف ٢/٤٧٥.

والرُّقود: جمع راقِد كقاعِد وقُعود، ولا حاجةَ إلى إضمارِ شيءٍ كما قال بعضهم: إنَّ التقديرَ: لو رَأَيْتَهم لَحَسِبْتَهم أيقاظاً.

قوله: «ونُقَلِّبهم» قرأ العامَّةُ «نُقَلِّبهم» مضارعاً مسنداً للمعظِّم نفسَه. وقرىء[1] كذلك بالياء مِنْ تحتُ، أي: الله أو المَلَك. وقرأ الحسن: «يُقْلِبُهم» بالياءِ من تحتُ ساكنَ القافِ مخففَ اللامِ، وفاعلُه كما تقدَّم: إمَّا اللَّهُ أو المَلَكُ.

وقرأ أيضاً «وتَقَلُّبَهم» بفتح التاءِ وضمِّ اللامِ مشددةً مصدرَ تَقَلَّبَ»، كقولِه: «وتَقَلُّبَك في الساجدين»[2] ونصبِ الباء. وخرَّجه أبو الفتح[3] على إضمارِ فعلٍ، أي: ونَرَىٰ تقلُّبَهم أو نشاهِدُ. ورُوِيَ عنه أيضاً رفعُ الباءِ على الابتداءِ، والخبرُ الظرفُ بعدَه. ويجوز أن يكونَ محذوفاً، أي: آيةٌ عظيمة. / وقرأ عكرمةُ[4] «وتَقْلِبُهم» بتاءِ التأنيثِ مضارعَ «قَلَب» مخففاً، وفاعلُه [٥٨٨أ] ضميرُ الملائكةِ المدلولِ عليهم بالسِّياقِ.

قوله: «وكَلْبُهم» العامَّةُ على ذلك. وقرأ[5] جعفر الصادق «كالِبُهم»، أي: صاحبُ كلبِهم، كلابِن وتامِر. ونقل أبو عمر الزاهدُ غلامُ ثعلب «وكالِئُهم» بهمزةٍ مضمومةٍ اسمَ فاعلٍ مِنْ كَلأَ يكلأُ، أي: حَفِظ يَحْفَظُ.

و «باسِط» اسمُ فاعلٍ ماضٍ، وإنما عَمِلَ على حكاية الحال. والكسائيُّ

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٦، البحر ٦/١٠٩، الكشاف ٢/٤٧٥، الإتحاف ٢/٢١١، الشواذ ٧٨.

(٢) الآية ٢١٩ من الشعراء.

(٣) المحتسب ٢/٢٦.

(٤) نسبها في الإتحاف ٢/٢١١ إلى الحسن.

(٥) البحر ٦/١٠٩.

يُعْمِله ويَسْتشهد بالآية(١).

والـوَصيْدُ: البـاب. وقيل: العَتَبـة. وقيل: الصَّعيـد والتـراب. وقيـل: الفِناء. وأنشد(٢):

٣١٣٨ـ بأرضِ فضاءٍ لا يُسَـدُّ وَصِيْدُهـا عليَّ ومعـروفي بهـا غيـرُ مُنكَـرِ

والعامَّةُ على كسرِ الـواوِ مِنْ «لـوِ اطَّلعْتَ» على أصلِ التقـاءِ الساكنين. وقـرأها(٣) مضمـومةً أبـو جعفر وشيبـةُ ونافـعٌ وابنُ وثاب والأعمش تشبيهـاً بواوِ الضمير، وتقدَّم تحقيقُه.

قـوله: «فِـراراً» يجوز أَنْ يكـونَ منصوبـاً على المصدرِ مِنْ معنى الفعـل قبلَه، لأنَّ التولِّيَ والفِرارَ مِنْ وادٍ واحدٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً في موضعِ الحال، أي: فارّاً، وتكونُ حالاً مؤكدة، ويجوز أن يكونَ مفعولاً له.

قـوله: «رُعْبـاً» مفعـولٌ ثـانٍ. وقيـل: تمييـز. وقـرأ(٤) ابنُ كثيـر ونـافـعٌ «لَمُلِّئْتَ» بالتشديدِ على التكثيرِ. وأبو جعفر وشيبةُ كذلك إلا أنه بإبدال الهمـزةِ ياءً. والزُّهْري بتخفيف اللام والإبدال، وهو إبدالٌ قياسيٌّ. وتقدَّم الخلافُ في الرعب في آل عمران(٥).

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٣.

(٢) يُنسب البيت لزهير، وليس في ديوانه، ونسبه القرطبي ١٠/٣٥١ إلى عبد بن وهب العبسيّ. ونسبـه في الزاهـر إلى الأخـطل وليس في ديـوانـه. وهـو في المـاوردي ٢/٤٧١، والبحر ٦/٩٣.

(٣) الإتحاف ٢/٢١١، البحر ٦/١٠٩، القرطبي ١٠/٣٧٣.

(٤) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٣٨٩، الحجـة ٤١٣، الإتحـاف ٢/٢١١، والبحـر ٦/١١٠، والنشر ٢/٣١٠، التيسير ١٤٣.

(٥) قـرأ ابن عامـر والكسائي بضم العين والبـاقون بـالإسكـان. انـظر: الـدر المصـون ٣/٤٣٤.

آ. (١٩) قوله: ﴿وكذلك بَعَثْناهُمْ﴾: الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: كما أَنَمْناهم تلك النَّوْمَةَ كذلك بَعَثْناهم ادُّكاراً بقُدرتِه. والإشارةُ بـ «ذلك» إلى المصدرِ المفهومِ مِنْ قوله «فَضَرَبْنا»، أي: مثلَ جَعْلِنا إنامتَهم هذه المدةَ المتطاولةَ آيةً جَعَلْنا بَعْثَهم آيةً. قاله الزجاج(١) والزمخشري(٢).

قوله: «ليتساءَلُوا» اللامُ متعلقةٌ بالبعث، فقيل: هي للصَّيْرورة، لأنَّ البَعْثَ لم يكنْ للتساؤلِ. قاله ابنُ عطيةَ. والصحيحُ أنَّها على بابِها مِن السببية.

قوله: «كم لَبِثْتُمْ» «كم» منصوبةٌ على الظرف، والمُمَيِّزُ محذوفٌ، تقديرُه: كم يوماً، لدلالةِ الجواب عليه. و «أَوْ» في قوله: «أوبعضَ يوم» للشكِّ فيهم، وقيل: للتفصيل، أي: قال بعضُهم كذا وبعضُهم كذا.

قوله: «بوَرِقِكم» حال مِنْ «أحدَكم»، أي: مصاحباً لها، وملتبساً بها. وقرأ(٣) أبو عمروٍ وحمزةُ وأبو بكر بفتحِ الواوِ وسكونِ الراءِ والفَكِّ. وباقي السبعة بكسر الراء، والكسرُ هو الأصلُ، والتسكينُ تخفيفٌ كـ «نَبْق»(٤) في نَبِق. وحكى الزجاج(٥) كسرَ الواوِ وسكونِ الراء وهو نَقْلٌ، وهذا كما يقال: كَبِد وكَبْد وكِبْد.

---

(١) لم يرد في كتابة «معاني القرآن».
(٢) الكشاف ٢/٤٧٦.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، التيسير ١٤٣، النشر ٢/٣١٠، البحر ٦/١١٠، الحجة ٤١٣، الإتحاف ٢/٢١٢.
(٤) النبق: شجر بعينه.
(٥) معاني القرآن ٣/٢٧٥.

وقـرأ أبو رجـاء وابن محيصن[١] كـذلـك[٢]، إلا أنـه بـإدغـام القـاف. واستضعفوها مِنْ حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حَدِّيهما وقد تقدَّم لك في المتـواترِ مـا يُشبه هـذه مِنْ نحوِ «نِعْمّـا»[٣] «ولا تَعْـدُّوا في السَّبْت»[٤]. . . [٥] ورُوي عن ابنِ محيصن أنَّه لما أَدْغَمَ كسرَ الراءَ فِراراً مِمَّا ذَكَرْتَ.

وقـرأ أميـرُ المؤمنين[٦] «بـوارِقِكم» اسمَ فـاعـلٍ، أي: صـاحب وَرِقٍ كـ «لابِن». وقيل: هو اسمُ جمعٍ كجامِلٍ وباقر[٧].

والوَرِقُ: الفِضَّةُ المضروبةُ. وقيل: الفضةُ مطلقاً. ويقـال لها: «الـرِّقَةُ» بحذفِ الفاء[٨]. وفي الحـديث: «في الرِّقَـةِ رُبْع العُشْـر»[٩] وجُمعت شذوذاً جَمْعَ المذكرِ السالم، قالوا: «حُبُّ الرِّقِيْنِ يغطِّي أَفْن الأَفِين»[١٠].

---

(١) ثمة روايتان عن ابن محيصن:
الأولى بكسر الواو وسكون الراء مع إدغام القاف في الكاف، فتصير كافاً خالصة.
والثانية: بكسر الواو والراء والإدغام.
انظر: البحر ٦/١١٠ ـ ١١١.

(٢) كذلك: أي بكسر الواو وسكون الراء كما في حكاية الزجاج.

(٣) من قـوله تعـالى: «إن تبدوا الصـدقـات فنعمَّـا هي» حيث روي إسكـان العين عن أبـي عمرو. انظر: الدر المصون ٢/٦٠٩، من الآية ٢٧١ من البقرة.

(٤) وهي رواية قالون. انظر: الدر ٤/١٤١، من الآية ١٥٤ من النساء.

(٥) كلمات لم أتبينها.

(٦) وهو عليّ بن أبـي طالب رضي الله عنه كما في البحر ٦/١١١.

(٧) الجامل: جماعة من الإبل. والجامل والباقر اسما جمع لأنهمـا لم يكونـا على وزن خاص بالجمـوع.

(٨) انظر: اللسان (ورق).

(٩) لم أقف على تخريجه.

(١٠) مثل شرحه في اللسان بقوله: «معناه أن المال يغطي العيوب». وانظر: شرح الأبيات للفارسي ٤٠٦.

قوله: أيُّها أَزْكَىٰ: يجوز في «أيّ» أن تكونَ استفهاميةً، وأن تكونَ موصولةً. وقد عَرَفْتَ ذلك ممَّا تقدَّم لك في قوله: «أيُّهم أحسنُ عَمَلًا»[1] فالعملُ واحدٌ. ولا بد مِنْ حذفٍ: «أيُّ أَهْلِها أَزْكَىٰ». وطعاماً: تمييز. وقيل: لا حَذْفَ، والضميرُ عائدٌ على الأطعمة المدلول عليها من السياق.

قوله: «وَلْيَتَلَطَّفْ» قرأ[2] العامَّةُ بسكونِ لامِ الأمر، والحسنُ[2] بكسرِها على الأصل. وقتيبة المَيَّال[3] «وليُتَلَطَّفْ» مبنياً للمفعول. وأبو جعفر وأبو صالحٍ وقتيبة «ولا يَشْعُرَن»[4] بفتحِ الياءِ وضمِّ العين، «أحدٌ» فاعلٌ به.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿إنهم﴾**: هذا الضميرُ يجوز أن يعودَ على «أحد» لأنه في معنى الجمع، وأنْ يكونَ عائداً على «أهل» المضاف لضمير المدينة[5]، قاله الزمخشري[6]. ويجوز أَنْ يعودَ على قومِهم لدلالةِ السِّياقِ عليهم. وقرأ[7] زيدُ بن علي «يُظْهَروا» مبنيًّا للمفعول و«إذن» جوابٌ وجزاءٌ، أي: إنْ ظَهَروا فلن تُفْلِحوا.

آ. (٢١) **قوله: ﴿وكذلك أَعْثَرْنا﴾**: أي: وكما أَنَمْناهم وبَعَثْناهم أَعْثَرْنا، أي: أَطْلَعْنا. وقد تقدَّم الكلامُ على مادة«عثر» في المائدة[8]

---

(١) الآية ٧ من الكهف.

(٢) البحر ٦/١١١.

(٣) لم أقف على ترجمته. وانظر في هذه القراءة: البحر ٦/١١١.

(٤) البحر ٦/١١١.

(٥) سبق في إعراب قوله«أيها أزكى» أن ثمة حذفاً والتقدير: أيُّ أهلها أزكى، وقد ورد قوله تعالى «فلينظر أيها أزكى» بعد قوله «إلى المدينة».

(٦) الكشاف ٢/٤٧٧.

(٧) البحر ٦/١١١.

(٨) انظر: الدر المصون ٤/ ٤٧٠

و «لِيَعْلَمـوا» متعلقٌ بأَعْثَـرْنـا. والضميـر: قيـل: يعـود على مفعـول «أَعْثَـرْنـا» المحذوفِ تقديرُه: أَعْثَرْنا الناسَ. وقيل: يعود على أهل الكهف.

قوله: «إذ يَتَنازَعون» يجوز أَنْ يعمَل فيه «أَعْثَرنـا» أو ليَعْلَموا»، أو لمعنىٰ «حَقٌّ»[1] أو لـ «وَعْـدَ» عنـد مَنْ / يَتَّسـع في الـظرف. وأمَّـا مَنْ لا يَتَّسـعُ، [٥٨٨ب] فلا يجوز الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صِلَتِه[2].

قوله: «بُنْيـاناً» يجـوز أَنْ يكونَ مفعـولاً به، جمـعَ بُنْيانَـة[3]، وأن يكونَ مصدراً.

قوله: «ربُّهم أعلمُ بهم» يجـوز أن يكونَ مِنْ كـلام الباري تعـالى، وأن يكونَ من كلامِ المتنازِعَيْنِ فيهم.

قوله «غَلَبوا» قرأ[4] عيسىٰ الثقفي والحسن بضم الغين وكسرِ اللام.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿سَيَقُـولون﴾**: قيل: إنما أُتي بالسِّينِ في هذا لأنَّ في الكـلامِ طَيّاً وإدْمـاجاً تقـديـرُه: فـإذا أَجَبْتَهم عن سؤالِهم عن قصـةِ أهـلِ الكهفِ فَسَلْهُمْ عن عددِهم فإنهم سيقـولون. ولم يـأتِ بها في بـاقيةِ الأفعـالِ لأنها معطوفةٌ على ما فيه السينُ فأُعْطِيَتْ حُكْمَه من الاستقبَال.

---

(١) من قوله «أنَّ وعدَ الله حق».

(٢) إذا قدَّرنا تعُّلق « إذ » بـ « وَعْد » فإننا نكون قد أخبرنا عن الموصول « أنَّ » قبل تمام صلته حيث إن خبر « أنَّ » قد ورد وهو « حق » قبل قوله « إذ » الـذي هو من تمـام الموصول.

(٣) نقله الراغب في المفردات ٦٢.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٢، البحر ٦/١١٣.

وقرأ[1] ابنُ محيصن «ثَلاثٌّ» بإدغامِ الثاءِ المثلثةِ في تاء التأنيث لقربِ مَخْرَجَيْهما، ولأنهما مهموسان، ولأنهما بعد ساكنٍ معتلٍّ.

قوله: «رابعُهم كلبُهم» الجملةُ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «ثلاثة».

قوله: «خَمْسةٌ» قرأ[2] ابن كثير في روايةٍ بفتحِ الميم، وهي لغةٌ كعشَرَة. وقرأ[3] ابن محيصن بكسرِ الخاءِ والميم، وبإدغامِ التاءِ في السين، يعني تاءَ «خمسة» في سين «سادسهم» وهي قراءةٌ ثقيلةٌ جداً، تتوالى كسرتان وثلاثُ سيناتٍ، ولا أظنُّ مثلَ هذا إلا غلطاً على مثلِه. ورُوِيَ عنه إدغامُ التنوينِ في السين مِنْ غيرِ غُنَّة.

و «ثلاثةٌ» و «خمسةٌ» و «سبعةٌ» إخبارٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: هم ثلاثةٌ، وهم خمسةٌ، وهم سبعةٌ. وما بعد «ثلاثة» و «خمسة» من الجملةِ صفةٌ لهما، كما تقدَّم. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً لعدم عاملٍ فيها، ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: هؤلاء ثلاثةٌ، وهؤلاء خمسةٌ، ويكون العاملُ اسمَ الإشارة أو التنبيه. قال أبو البقاء[4]: «لأنَّها إشارةٌ إلى حاضرٍ، ولم يُشيروا إلى حاضر».

قوله: «رَجْماً بالغَيْب» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولٌ مِنْ أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغَيْب. والثاني: أنه في موضعِ الحال، أي:

---

(١) المحتسب ٢/٢٦، البحر ٦/١١٣.
(٢) المحتسب ٢/٢٧، البحر ٦/١١٤. وفي رواية حسن بن محمد عن شبل. قال ابن جني «لم يُحَرك ميم خمسة إلاّ عن سماع».
(٣) الإتحاف ٢/٢١٢، البحر ٦/١١٤.
(٤) الإملاء ٢/١٠٠.

ظانِّين. والثالث: أنَّه منصوبٌ بـ «يقولون» لأنه بمعناه. والرابع: أنه منصوبٌ بمقدَّرٍ مِنْ لفظه، أي: يَرْجُمون بذلك رَجْماً.

والرَّجْمُ في الأصلِ: الرَّمْيُ بالرِّجامِ وهي الحجارةُ الصِّغارُ، ثم عُبِّر به عن الظنِّ. قال زهير[1]:

٣١٣٩ـ وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ
وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: المَظْنون.

قوله: «وثامِنُهُم» في هذه الواوِ أوجهٌ، أحدُها: أنها عاطفةٌ، عَطَفَتْ[2] هذه الجملةَ على جملةِ قولِه «هم سبعة» فيكونون قد أَخْبروا بخبرين، أحدُهما: أنهم سبعةُ رجالٍ على البَتِّ. والثاني أنَّ ثامنَهم كلبُهم، وهذا يُؤْذِنُ بأنَّ جملةَ قولِه «وثامنُهم كَلْبُهم» مِنْ كلام المتنازِعِيْنَ فيهم. الثاني: أنَّ الواوَ للاستئنافِ، وأنَّه مِنْ كلامِ الله تعالى أخبر عنهم بذلك. قال هذا القائلُ: وجيءَ بالواوِ لتعطي انقطاعَ هذا ممَّا قبله. الثالث: أنها الواوُ الداخلةُ على الصفةِ تأكيداً، ودلالةً على لَصْقِ الصفةِ بالموصوفِ. وإليه ذهب الزمخشري[3]، ونَظَّره بقولِه: «مِنْ قريةٍ إلا ولها كتابٌ مَعْلوم»[4].

وَرَدَّ الشيخ[5] عليه: بأنَّ أحداً من النحاة لم يَقُلْه، وقد تقدَّم القولُ في ذلك[6].

---

(١) تقدم برقم ٥.

(٢) الأصل «عطف» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/ ٤٧٩.

(٤) الآية ٤ من الحجر.

(٥) البحر ٦/ ١١٥.

(٦) انظر: الورقة ٥٤١ب.

الرابع: أنَّ هذه تُسَمَّى واوَ الثمانيـة، وأنَّ لغةَ قـريش إذا عَدُّوا يقـولون: خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة، فيُدْخلون الواوَ على عَقْدِ الثمانيةِ خاصة. ذكر ذلك ابن خالويه[1] وأبـو بكر راوي عـاصم. قلت: وقد قـال ذلك بعضُهم في قولِه تعالىٰ: «وفُتِحَتْ أبوابُها»[2] في الزمر فقال: دخلَتْ في أبوابِ الجنة لأنها ثمـانيةٌ، ولـذلك لم يُجَـأْ بهـا في أبـوابِ جهنم لأنهـا سبعـةٌ وسيـأتي هـذا إن شاء الله.

وقُرِيء: «كالِبُهم»[3]، أي: صاحبُ كلبِهم. ولهذه القـراءةِ قدَّرَ بعضُهم في قراءةِ العامة: وثامنُهم صاحبُ كلبِهم.

وثلاثة وخمسة وسبعة مضافةٌ لمعـدودٍ محذوفٍ فقـدَّره الشيخ[4]: ثـلاثة أشخـاص، قال: «وإنمـا قدَّرْنـا أشخاصـاً لأنَّ رابعَهم اسمُ فاعـلٍ أُضيفـ إلى الضميـر، والمعنىٰ: أنـه رَبَعَهم، أي: جَعَلَهم أربعــةً، وصَيَّرهم إلى هــذا العـددِ، فلو قَدَّرنـاه رجالاً استحـال أن يُصَيِّـر ثـلاثـةَ رجـالٍ أربعـةً لاختـلافِ الجنسين». وهو كلامٌ حسنٌ.

وقال أبو البقـاء[5]: «ولا يَعْمل اسمُ الفـاعلِ هنـا لأنه مـاضٍ». قلت: يعني أنَّ رابعَهم فيمـا مضىٰ، فلا يعمـل النصبَ تقديـراً، والإِضافـة محضـة. وليس كما زعم فإنَّ المعنى على: يَصير الكلبُ لهم أربعةً، فهو ناصبٌ تقـديراً، وإنما عَمِلَ وهو ماضٍ لحكاية الحالِ كباسِط[6].

---

(١) انظر: الجنى الداني ١٦٧.

(٢) الآية ٧٣ من الزمر.

(٣) البحر ٦/١١٤.

(٤) البحر ٦/١١٤.

(٥) الإملاء ٢/١٠٠.

(٦) من الآية ١٨.

آ. / (٢٤) قوله: ﴿إلا أَنْ يشاءَ اللهُ﴾: قال أبو البقاء(١): «في [٥٨٩أ] المستثنىٰ منه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: هو مِنَ النَّهْي. والمعنىٰ: لا تقولَنَّ: أفعل غداً، إلا أَنْ يُؤْذَنَ لك في القول. الثاني: هو من «فاعلٌ»، أي: لا تقولَنَّ إني فاعلٌ غداً حتى تَقْرِنَ به قولَ «إن شاء الله»(٢). والثالث: أنه منقطعٌ. وموضعُ «أَنْ يشاء اللَّهُ» نصبٌ على وجهين، أحدُهما على الاستثناءِ، والتقدير: لا تقولَنَّ ذلك في وقتٍ إلا وقتَ أَنْ يشاء الله، أي: يَأْذَنَ، فحذف الوقتَ وهو مُرادٌ. والثاني: هو حالٌ والتقدير: لا تقولَنَّ أفعل غداً إلا قائلاً: إن شاء الله، وحَذْفُ القولِ كثيرٌ، وجَعَل قولَه إلا أن يشاء في معنى: إن شاء وهو ممَّا حُمِلَ على المعنىٰ. وقيل: التقدير إلا بأَنْ يشاءَ اللَّهُ، أي: إلا ملتبساً بقولِ: «إنْ شاءَ الله».

قلت: قد رَدَّ الزمخشريُّ(٣) الوجهَ الثاني، فقال: «إلا أَنْ يشاء» متعلقٌ بالنهي لا بقولِه «إنِّي فاعِلٌ» لأنَّه لو قال: إني فاعلٌ كذا إلا أَنْ يشاء اللَّهُ كان معناه: إلا أن تَعْتَرِضَ مشيئةُ اللَّهِ دونَ فِعْلِه، وذلك ممَّا لا مَدْخَلَ فيه للنهي». قلت: يعني أنَّ النهي عن مثلِ هذا المعنى لا يَحْسُن.

ثم قال: «وتعلُّقُه بالنهي مِنْ وجهين، أحدهما: ولا تقولنَّ ذلك القولَ إلا أَنْ يشاءَ الله أَنْ تقولَه بأَنْ يَأْذَنَ لك فيه. والثاني: ولا تقولَنَّه إلا بأَنْ يشاءَ الله، أي: إلا بمشيئته، وهو في موضعِ الحال، أي: ملتبساً بمشيئةِ الله قائلاً إنْ شاء الله. وفيه وجهٌ ثالث: وهو أَنْ يكونَ «إلا أَنْ يشاء» في معنى كلمةِ تأبيد كأنَّه قيل: ولا تقولَنَّه أبداً، ونحوُه: «وما يكون لنا أن نعودَ فيها إلا

(١) الإملاء ٢/١٠١.

(٢) وهو قول الأخفش في معانيه ٣٩٥ قال: «أي إلاّ أن تقول: إن شاء الله. فأجزأ من ذلك هذا. وكذلك إذا طال الكلام أجزأ فيه شبيه بالإيماء لأن بعضه يدل على بعض».

(٣) الكشاف ٢/٤٧٩.

أَنْ يشاءَاللَّهُ ربُّنا»[1] لأنَّ عَوْدَهم في مِلَّتهم ممَّا لم يَشَأ الله».

وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ قد رَدَّه ابنُ عطية بعد أنْ حكاه عن الطبري[2] وغيرِه ولم يُوضِّح وجهَ الفسادِ.

وقال الشيخ[3]: «وإلا أَنْ يشاءَ اللَّهُ استثناءٌ لا يمكن حَمْلُه على ظاهرِه، لأنه يكونُ داخلاً تحت القول فيكونُ من المقول، ولا ينهاه اللَّهُ أَنْ يقول: إني فاعل ذلك غداً إلا أَنْ يشاءَ اللَّهُ، لأنه كلامٌ صحيحٌ في نفسِه لا يمكنُ أَنْ يَنْهَى عنه، فاحتيج في تأويلِ هذا الظاهرِ إلى تقديرٍ. فقال ابن عطية: «في الكلامِ حَذْفٌ يَقْتضيه الظاهرُ، ويُحَسِّنه الإيجازُ، تقديرُه: إلا أَنْ تقولَ: إلا أَنْ يشاءَ الله، أو إلا أَنْ تقولَ: إنْ شاء الله. والمعنى: إلا أَنْ تذكُرَ مشيئةَ الله، فليس «إلا أن يشاءَ اللَّهُ» من القولِ الذي نَهَى عنه».

آ. (٢٥) قوله: ﴿ثلاثَ مئةٍ سنين﴾: قرأ[4] الأخَوان بإضافة «مِئَةِ» إلى سنين. والباقون بتنوين «مِئَةٍ». فأمَّا الأولى فأوقع فيها الجمعَ موقعَ المفردِ كقولِه: «بالأخسرين أَعْمالاً»[5]. قاله الزمخشري[6] يعني أنه أوقع «أَعْمالاً» موقعَ «عَمَلاً». وقد أنحىٰ أبو حاتم على هذه القراءةِ ولا يُلْتَفَتُ إليه. وفي مصحفِ عبد الله «سَنَة» بالإفراد. وبها قرأ أُبَيّ. وقرأ الضحاك «سِنُون» بالواو على أنها خبرٌ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي سنُون.

---

(١) الآية ٨٩ من الأعراف.

(٢) تفسير الطبري ١٥/٢٢٨.

(٣) البحر ٦/١١٥.

(٤) انظر في قراءات الآية: السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٤، النشر ٢/٣١٠، الكشف ٢/٤٨١، البحر ٦/١١٧، الإتحاف ٢/٢١٢.

(٥) الآية ١٠٣ من الكهف.

(٦) الكشاف ٢/٤٨١.

وأمَّـا الباقـون، فلمَّا لم يَـرَوْا إضافـةَ «مِئـة» إلى جمـعٍ نـوَّنـوا، وجعلوا «سِنين» بدلاً مِنْ «ثلثمئة» أو عطفَ بيان. ونَقَل أبو البقـاء(١) أنَّه بـدلٌ مِنْ «مِئَة» لأنها في معنى الجمع. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ «سنين» في هذه القـراءةِ مميِّزاً، لأنَّ ذلك إنما يجيءُ في ضرورةٍ مع إفرادِ التمييز، كقوله(٢):

٣١٤٠ـ إذا عـاش الفَتَى مِئَتين عـامـاً [فقـد] ذَهَب اللَّذاذَةُ والفَتـاءُ

قوله: «تِسْعا»، أي: تسعَ سنين، حَذَفَ المُمَيِّزَ لـدلالةِ مـا تقدَّمَ عليـه، إذ لا يُقـال: عندي ثلثمئـة درهم وتسعة، إلا وأنت تعني: تسعـة دراهم، ولـو أَرَدْتَ ثياباً ونحوَها لم يَجُزْ لأنه إلغـازٌ. و«تِسْعاً» مفعـولٌ به. وازداد: افتعَـلَ، أُبْدِلَتِ التاءُ دالاً بعد الزاي، وكـان متعدِّيـاً لاثنين نحو: «وزِدْناهم هُدَى»(٣)، فلمَّا بُني على الافتعال نَقَص واحداً.

وقرأ(٤) الحسن وأبو عمرٍو في رواية «تَسْعا» بفتح التاء كعَشْر.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿أَبْصِرْ به﴾**: صيغةُ تعجبٍ بمعنى ما أبصرَه، على سبيل المجاز، والهاءُ للَّهِ تعالىٰ. وفي مثلِ هذا ثلاثةُ مذاهبَ: الأصحُّ أنه بلفظِ الأمـرِ ومعناه الخبـرُ، والباءُ مـزيدةٌ في الفـاعل إصـلاحـاً للَّفْظ. والثـاني: أنَّ الفـاعلَ ضميـرُ المصدرِ. والثـالث: أنه ضميـرُ المخاطبِ، أي: أَوْقِـعْ أيهـا المخـاطبُ. وقيل: هـو أمـرٌ حقيقـةً لا تعجبٌ، وأن الهـاءَ تعـودُ على الهُـدى المفهوم من الكلام.

---

(١) الإملاء ٢/١٠١.
(٢) البيت للربيع بن ضبع أو يزيد بن ضبة. وهو في الكتاب ١/١٠٦، واللسان (فتا)، والعيني ٤/٤٨١، وابن يعيش ٦/٢١.
(٣) الآية ١٣ من الكهف.
(٤) الإتحاف ٢/٢١٣، البحر ٦/١١٧، القرطبي ١٠/٣٨٧.

وقرأ[1] عيسى: «أَسْمَعَ» و«أَبْصَرَ» فعلاً ماضياً، والفاعلُ الله تعالى، وكذلك الهاءُ في «به»[2]، أي: أبصرَ عبادَه وأَسْمعهم.

قوله: «مِنْ وليّ» يجوز أَنْ يكونَ فاعلاً[3]، وأَنْ يكونَ مبتدأً.

قوله: «ولا يُشْركُ»، قرأ[4] ابن عامر بالتاءِ والجزم، أي: ولا تُشْرِكْ أنت أيها الإِنسانُ. والباقون بالياء من تحتُ ورفعِ الفعلِ، أي: ولا يُشْرِكُ اللَّهُ في حكمِه أحداً، فهو نفيٌ مَحْضٌ.

وقرأ مجاهد: «ولا يُشْرِكْ» بالتاء من تحتُ والجزم.

قال يعقوب: «لا أعرفُ وجهه». قلت: وجهُه أنَّ الفاعلَ ضميرُ الإِنسانِ، أُضْمِرُ للعِلْمِ به.

[٥٨٩ب] والضميرُ في قولِه / «مالهم» يعود على معاصري رسولِ الله ﷺ. قال ابن عطية: «وتكون الآيةُ اعتراضاً بتهديد». كأنَّه يعني بالاعتراضِ أنهم ليسوا ممَّن سَبَق الكلامُ لأجلهم، ولا يريد الاعتراضَ الصناعيَّ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿واصبِرْ نفسَك﴾: أي: احبِسْها وثَبِّتْها، قال أبو ذؤيب[5]:

٣١٤١ـ فصبَرْتُ عارفةً لذلك حُرَّةً   تَرْسُو إذا نَفْسُ الجبانِ تَطَلَّعُ

---

(١) البحر ١١٧/٦.

(٢) أي: تعود على الله تعالى أيضاً.

(٣) لاعتماده على النفي فهو فاعل باستقر لهم و«من» زائدة.

(٤) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، البحر ١١٧/٦، النشر ٣١٠/٢، الحجة ٤١٥، البحر ١١٧/٦.

(٥) تقدم برقم ٢٦٦١. والبيت لعنترة وليس لأبي ذؤيب.

وقوله: «بالغَداة» تقدَّم الكلامُ عليها في الأنعام[١].

قوله: «ولا تَعْدُ عَيْناك» فيـه وجهان، أحـدهما: أنَّ مفعـولَه محـذوفٌ، تقديرُه: ولا تَعْدُ عيناك النـظرَ. والثاني: أنـه ضُمِّنَ معنى ما يتعـدَّىٰ بـ «عَنْ». قال الزمخشـري[٢]: «وإنما عُـدِّيَ بـ «عَنْ» لتضمين «عَدا» معنى نبـا وعلا في قولك: نَبَتْ عنه عَيْنُه، وعلَتْ عنه عَيْنُه، إذا اقتحَمَتْه ولم تَعْلَقْ به. فإن قلت: أيُّ غـرضٍ في هذا التضمين؟ وهَـلاَّ قيل: ولا تَعْـدُهم عيناك، أو: ولا تَعْـلُ عينـاك عنهم؟ قلت: الغرضُ فيـه إعـطاءُ مجمـوعِ معنيين، وذلـك أقـوىٰ من إعـطاءِ معنى فَذّ. ألا تـرىٰ كيف رَجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تَقتَحِمْهُمْ عينـاك متجـاوزتَيْنِ إلى غيرهم. ونحـوه «ولا تـأكلوا أمـوالَهم إلى أمـوالِكم»[٣]، أي: ولا تَضُمُّوها إليها آكلين لها».

ورَدَّه الشيـخُ[٤]: بأنَّ مـذهبَ البصريين أن التضمينَ لا ينقـاس، وإنمـا يُصار إليه عند الضرورة. فإذا أمكن الخروجُ عنه فلا يُصار إليه.

وقـرأ[٥] الحسن «ولا تُعْدِ عَيْنَيْـكَ» مِنْ أَعْدىٰ ربـاعياً. وقـرأ هـو وعيسى والأعمش «ولا تُعَـدِّ» بـالتشـديـد من عَـدَّى يُعَـدِّي مُضَعَّفـاً، عـدَّاه في الأولى بالهمزةِ، وفي الثانيةِ بالتثقيلِ، كقولِ النابغة[٦]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٩.
(٢) الكشاف ٢/٤٨١.
(٣) الآية ٢ من النساء.
(٤) البحر ٦/١١٩.
(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧، الإتحاف ٢/٢١٣، البحر ٦/١١٩.
(٦) البيت في ديوانه ٥. وانم: ارفع. والقتود: عيدان الرحل. والأجد: الموثقة الخَلْق من النوق.

٣١٤٢ـ فَعَـدِّ عمَّـا تَـرَىٰ إذ لا ارْتِـجـاعَ لــه
وانْـمِ القُـتُـوْدَ عـلى عَـيْـرانَـةٍ أُجُـدِ

كذا قال الزمخشري[١] وأبو الفضل[٢]. وردَّ عليهما الشيخ[٣]: بأنه لو كان تعدِّيه في هاتين القراءتين بالهمزةِ أو التضعيفِ لَتَعَدَّى لاثنين، لأنه قبل ذلك متعدٍّ لواحدٍ بنفسه. وقد أقرَّ الزمخشري بذلك حيث قال[٤]: «يقال: عَداهُ إذا جاوزه، وإنما عُدِّي بـ عن لتضمُّنِه معنى علا ونبا، فحينئذٍ يكون أَفْعَل وفَعَّلَ مِمَّا وافقا المجردَ» وهو اعتراضٌ حسنٌ.

قوله: «تُريد» جملةٌ حالية. ويجوز أن يكونَ فاعلُ «تريد» المخاطبَ، أي: تريد أنت. ويجوز أن يكون ضمير العينين، وإنما وُحِّد لأنهما متلازِمان يجوز أَنْ يُخْبِرَ عنهما خبرُ الواحد. ومنه قولُ امرىء القيس[٥]:

٣١٤٣ـ لِـمَـنْ زُحْـلُوْقَـةٌ زُلٌّ بـهـا الـعَـيْـنـان تَـنْـهَـلُّ

وقولُ الآخر[٦]:

٣١٤٤ـ وكـأنَّ في العينين حَبَّ قَـرَنْفُـلٍ أو سُنْبُـلاً كُحِلَتْ بـه فـانهَلَّتِ

وفيه غيرُ ذلك. ونسبةُ الإرادةِ إلى العينين مجازٌ. وقال الزمخشري[٧]:

---

(١) الكشاف ٢/٤٨٢.
(٢) وهو صاحب كتاب «اللوامح» في القراءات الشاذة.
(٣) البحر ٦/١١٩.
(٤) الكشاف ٢/٤٨١.
(٥) تقدم برقم ٦٥٢.
(٦) تقدم برقم ٦٥٣.
(٧) الكشاف ٢/٤٨٢.

«الجملةُ في موضعِ الحال». قال الشيخ[1]: «وصاحبُ الحالِ إنْ قُدِّرَ «عَيْناك» فكان يكون التركيبُ: تريدان». قلت: غَفَل عن القاعدةِ التي ذكَرْتُها: من أنَّ الشيئين المتلازمين يجوز أن يُخْبَرَ عنهما إخبارُ الواحدِ. ثم قال: «وإن قَدَّر الكافَ[2] فمجيءُ الحالِ من المجرورِ بالإضافةِ مثلَ هذا فيه إشكالٌ، لاختلافِ العاملِ في الحالِ وذي الحال. وقد أجاز ذلك بعضُهم إذا كان المضافُ جزءاً أو كالجزءِ، وحَسَّن ذلك أنَّ المقصودَ نهيُه هو عليه السلام. وإنما جِيْءَ بقوله «عيناك» والمقصودُ هو لأنهما بهما تكونُ المراعاةُ للشخصِ والتلفُّتُ له».

قلت: وقد ظهر لي وَجْهٌ حسنٌ لم أرَ غيري ذَكَرَه: وهو أن يكون «تَعْدُ» مُسنداً لضميرِ المخاطب ﷺ، و«عيناك» بدلٌ من الضميرِ بدلُ بعضٍ من كل. و«تُرِيدُ» على وجهَيْها: مِنْ كونها حالاً مِنْ «عيناك» أو من الضمير في تَعْدُ. إلا أنَّ في جَعْلِها حالاً من الضمير في «ولا تَعْدُ» ضَعْفاً: من حيث إنَّ مراعاةَ المبدلِ منه بعد ذِكْرِ البدلِ قليلٌ جداً تقول: «الجارية حسنُها فاتِنٌ» ولا يجوز «فاتنةٌ» إلا قليلاً، كقوله[3]:

٣١٤٥ـ فكأنَّه لِهقُ السَّراةِ كأنَّه ... ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ

فقال: «مُعَيَّنٌ» مراعاةً للهاء في «كأنه»، وكان الفصيحُ أن يقولَ: «مُعَيَّنان» مراعاةً لحاجِبَيْه الذي هو البدلُ.

قوله: «أَغْفَلْنا قلبَه» العامَّة على إسنادِ الفعل لـ «نا» و«قلبَه» مفعول به.

---

(١) البحر ٦/١١٩.

(٢) أي: صاحب الحال.

(٣) تقدم برقم ٦٥٠.

وقرأ[1] عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وموسى الأسواري[2] بفتح اللام ورفع «قلبُه» أَسْندوا الإغفالَ إلى القلبِ. وفيه أوجهٌ. قال ابن جني[3]: مَنْ ظَنَّنا غافِلين عنه». وقال الزمخشري[4]: «مَنْ حَسِبَنا قلبُه غافلين، مِنْ أَغْفَلْتُه إذا وَجَدْتَهُ غافلاً». وقال أبو البقاء[5]: «فيه وجهان، أحدهما: وَجَدَنا قلبُه مُعْرِضين عنه. والثاني: أهملَ أَمْرَنا عن تَذَكُّرِنا».

[٥٩٠أ] قوله: «فُرُطا» يحتمل أَنْ يكون وصفاً / على فُعُل كقولِهم: «فرسٌ فُرُطٌ»، أي: متقدِّمٌ على الخيل، وكذلك هذا، أي: متقدِّماً للحقِّ[6]. وأن يكونَ مصدراً بمعنى التفريط أو الإفراط. قال ابنُ عطية: «الفُرُطُ: يحتمل أن يكون بمعنى التفريط والتضييع، أي: أمرَه الذي يجب أن يَلْزَمَ، ويُحتمل أَنْ يكونَ بمعنى الإفراط والإسراف.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وقُلِ الحقُّ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: هذا، أي: القرآن، أو ما سمعتم الحقُّ. الثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ دَلَّ عليه السياقُ، أي: جاء الحقُّ، كما صَرَّح به في موضعٍ آخرَ[7]، إلا أنَّ الفعلَ لا يُضمر إلا في مواضعَ تقدَّم التنبيهُ عليها، منها: أَنْ

---

(١) المحتسب ٢/٢٨، البحر ٦/١٢٠.
(٢) موسى بن سيار الأُسواري البصري، روى عن قتادة والحسن وعطية العوفي. ضعَّفه يحيى القطان. وقال ابن معين: كان قدرياً. ولم تذكر وفاته. انظر: ميزان الاعتدال ٤/٢٠٦.
(٣) المحتسب ٢/٢٨.
(٤) الكشاف ٢/٤٨٢.
(٥) الإملاء ٢/١٠١.
(٦) بمعنى يجعل الحقَّ وراء ظهره. انظر: الكشاف ٢/٤٨٢.
(٧) الآية ٨١ من الإسراء: «وقل جاء الحقُّ وَزَهَقَ الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقا».

يُجابَ به استفهامٌ[1]، أو يُرَدَّ به نفيٌ[2]، أو يقعَ بعد فعل مبنيّ للمفعول، لا يَصْلُح إسنادُه لما بعده كقراءة: «يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ»[3] كما سيأتي إنْ شاء الله تحقيقُه في موضعِه. الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُه الجارُّ بعده.

وقرأ[4] أبو السَّمَّال قعنب: «وقُلُ الحقَّ» بضمِّ اللامِ حيث وقع، كأنه إتباعٌ لحركةِ القاف. وقرأ أيضاً بنصب «الحقَّ». قال صاحب «اللوامح»: «هو على صفةِ المصدرِ المقدَّر؛ لأن الفعلَ يَدُلُّ على مصدره وإن لم يُذْكَرْ، فتنصِبُه معرفةً كما تنصِبُه نكرةً، وتقديرُه: وقلِ القولَ الحقَّ وتُعَلَّقُ «مِنْ» بمضمرٍ على ذلك. أي: جاء مِنْ ربكم» انتهى.

وقرأ[5] الحسن والثقفي بكسرِ لامَيْ الأمرِ في قوله: «فَلِيُؤْمِنْ»، و «فَلِيَكْفُرْ» وهو الأصل.

قوله: «فَمَنْ شاء فَلْيُؤْمِنْ» يجوز في «مَنْ» أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ موصولةً، والفاءُ لشَبَهِه بالشرط. وفاعلُ «شاء» الظاهرُ أنه ضميرٌ يعود على «مَنْ»[6]. وقيل: ضميرٌ يعودُ على الله، وبه فَسَّر ابنُ عباس، والجمهورُ على خلافِه.

---

(١) كقوله تعالى: «وَلَئِنْ سَأَلْتم مَنْ خَلَقهم؟ ليقولُنَّ الله».

(٢) كقول الشاعر:

تجلَّدْتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه　　　من الوجدِ شيءٌ قلت: بل أعظم الوَجْدِ

(٣) قرأ ابن عامر وأبو بكر «يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ» السبعة ٤٥٦. والباقون «يُسَبِّح». وانظر: مسألة إضمار الفعل في: شرح التصريح ١/٢٧٣، شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٢.

(٤) البحر ٦/١٢٠.

(٥) البحر ٦/١٢٠.

(٦) الأصل « ما » وهو سهو.

قوله: «أحاطَ بهم سُرادِقُها» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «ناراً». والسُّرادِقُ: قيل: ما أحاط بشيءٍ كالمِضْـرَب[1] والخِباء[2]. وقيـل للحائط المشتمـل على شيء: سُرادِق. قاله الهَرَوِيُّ. وقيـل[3]: هو الحُجْـرَةُ تكونُ حـول الفُسْطاط. وقيـل: هو مـا يُمَدُّ على صحنِ الـدار. وقيـل: كـلُّ بيتٍ من كُـرْسُفٍ[4] فهـو سُرادِق، قال رؤبة[5]:

٣١٤٦ـ يـا حَكَمُ بـنَ المنـذرِ بن الـجـارُوْدْ
سُـرادِقُ الـمـجـدِ عـلـيـك مَـمْـدودْ

ويُقال: بيت مُسَرْدَق. قال الشاعر[6]:

٣١٤٧ـ هو المُدْخِلُ النُّعْمانَ بيتاً سماؤُه صدورُ الفُيولِ بعد بيتٍ مُسَرْدَقِ

وكان أبرويز ملكُ الفرس قد قتل النعمان بن المنذر تحت أَرْجُلِ الفِيلة. والفُيول: جمع فِيل. وقيل: السُّرادق: الدِّهليز. قال الفرزدق[7]:

٣١٤٨ـ تَمَنَّيْتَهم حـتى إذا مـا لَـقِيْـتَهُـمْ تركْتَ لهم قبلَ الضِّراب السُّرادقا

والسُّـرادق: فارسيٌّ معـرَّبٌ أصله: سرادَة، قـالـه الجـواليقي[8]، وقـال

(١) المضرب: بيت من الشعر وهو الفسطاط.
(٢) الخباء: من بيوت الأعراب.
(٣) وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٢٦٧.
(٤) الكرسف: القطن.
(٥) تقدم برقم ١٢١٧.
(٦) البيت لسلامة بن جندل. وهو في الصحاح واللسان(سردق)، ومجاز القرآن ١/٣٩٩، والقـرطبـي ١٠/٣٩٣.
(٧) ديوانه ١/٥٨٦، والبحر ٦/٩٣.
(٨) المعرب ٢٤٨.

الراغب[1]: «فارسيٌّ معرَّبٌ، وليس في كلامهم اسمٌ مفردٌ، ثالثُ حروفِه ألفٌ بعدها حرفان».

قوله: «وإن يَسْتَغيثوا»، أي: يَطْلُبوا العَوْنَ. والياءُ عن واوٍ، إذ الأصل: يستَغْوِثوا، فَقُلبت الواو ياءً لتصريفٍ ذُكِر في الفاتحة عند قوله: «نَسْتعين»[2]، وهذا الكلامُ من المشاكلةِ والتجانُسِ، وإلا فأيُّ إغاثةٍ لهم في ذلك؟ أو من باب التهكُّم كقولِه[3]:

٣١٤٩ـ ....فَأُعْتِبُوا بالصَّيْلَمِ

[وكقولِه][4]:

٣١٥٠ـ .... تَحِيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ

وهو كثير.

و«كالمُهْلِ» صفةٌ لـ «ماء». والمُهْلُ: دُرْدِيُّ الزيت[5]، وقيل: ما أُذِيْب من الجواهر كالنُّحاس والرصاص. والمَهَل بفتحتين: التُّؤَدَة والوَقار. قال: «فَمَهِّل الكافرين»[6].

---

(١) المفردات ٢٣٠.

(٢) الآية ٤. الدر المصون ١/٥٩ حيث استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الغين قبلها فصار: يَسْتَغْوْثوا. سكنت الواو إثر كسرة فقلبت ياء.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وتمامه:
غَضِبَتْ تميمٌ أن تَقَتَّلَ عامِرٌ يوم النِّسارِ ....
وهو في اللسان (صلم)، والكشاف ٢/٤٨٢، والصيلم: السيف.

(٤) تقدم برقم ٦٦٥.

(٥) دُرْدِيُّ الزيت: ما يبقى في أسفله. انظر: اللسان (درد).

(٦) الآية ١٧ من الطارق.

قوله: «يَشْوِي الوجوهَ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ صفةً ثانيةً، وأن تكونَ حالاً مِنْ «ماء» لأنه تخصَّصَ بالوصف، ويجوز أَنْ تكونَ حالاً من الجارِّ وهو الكاف.

والشَّيُّ: الإنضاجُ بالنارِ من غير مَرَقَةٍ تكون مع ذلك الشيءِ المَشْوِيِّ.

قوله: «بِئْس الشَّرابُ» المخصوصُ محذوفٌ تقديره: هو، أي: ذلك الماءُ المستغاثُ به.

قوله: «وساءَتْ مُرْتَفَقًا» «ساءَتْ» هنا متصرفةٌ على بابها. وفاعلُها ضميرُ النار. ومُرْتَفَقًا تمييز منقولٌ من الفاعلية، أي: ساء وقَبُحَ مُرْتَفَقُها. والمُرْتَفَقُ: المُتَّكأ. وقيل: المنزل، وقيل: هو مصدرٌ بمعنى الارتفاق، وهو من بابِ المقابلة أيضاً كقوله في وصفِ الجنة بعدُ: «وحَسُنَتْ مُرْتفقًا»(١)، وإلاَّ فأيُّ ارتفاقٍ في النار؟ قال الزمخشري(٢): إلا أَنْ يكون من قوله(٣):

٣١٥١ـ إني أَرِقْتُ فَبِتُّ الليلَ مُرْتَفِقًا ... كأنَّ عَيْنِيَ فيها الصابُ مَذْبوحُ

يعني من باب التهكُّم.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿إِنَّا لا نُضِيْعُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «إنَّ الذين». والرابطُ: إمَّا تَكَرُّرُ الظاهرِ بمعناه، وهو قولُ الأخفش(٤). ومثلُه في الصلة / [٥٩٠ب]

---

(١) الآية ٣١ من الكهف.

(٢) الكشاف ٢/٤٨٣.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/١٠٤ برواية «مشتجرا»، والقرطبي ١٠/٣٩٥، واللسان: صوب، والكشاف ٢/٤٨٣. والصاب: عصارة شجر مُرّ.

(٤) معاني القرآن ٣٩٦.

جائزٌ. ويجوز أن يكونَ الرابطُ محذوفاً، أي: منهم، ويجوز أن يكـونَ الرابطُ العمومَ، ويجوز أن يكونَ الخبرُ قولَه: «أولئك لهم جناتٌ»، ويكونَ قولُه: «إنَّا لا نُضيعُ» اعتراضاً. قال ابن عطية: ونحوُه في الاعتراض قولُه[١]:

٣١٥٢ـ إنَّ الـخليفـةَ إنَّ اللَّهَ ألْـبَسَـه سِرْبالَ مُلْكٍ به تُزْجى الخـواتِيمُ

قال الشيخ[٢]: «ولا يتعيَّنُ أن يكونَ «إنَّ اللَّهَ ألبسَه» اعتـراضاً لجـوازِ أَنْ يكونَ خبراً عن «إنَّ الخليفة». قلت: وابن عطيةَ لم يَجْعَلْ ذلـك متعيَّناً بـذلك هو نحوه[٣] في أحد الجائـزين فيه. ويجـوز أن تكون الجملتـان ــ أعني قولَـه «إنَّا لا نُضيعُ» وقولَه «أولئك لهم جنَّاتٌ» ــ خبَـرَيْن لـ «إنَّ» عند مَنْ يـرى جوازَ ذلك، أعني تعدُّدَ الخبر، وإنْ لم يكونا في معنى خبرٍ واحد[٤].

وقرأ[٥] الثقفيُّ «لا نُضَيِّع» بالتشديدِ، عَدَّاه بالتشديد كما عَـدَّاه الجمهورُ بالهمزة.

آ. (٣١) قـولـه: ﴿مِنْ أسـاوِرَ﴾: في «مِنْ» هـذه أربعــةُ أوجـه، أحدُها: أنَّها للابتداءِ. والثاني: أنها للتبعيض. والثالث: أنهـا لبيان الجنسِ، أي: شيئاً مِنْ أساور. والرابع: أنها زائدةٌ عند الأخفش[٦]، ويَدُلُّ عليه قولُـه:

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانـه ٥٢٧، ومجالـس العلمـاء للزجاجي ٢٩٣، والخـزانة ٣٤٤/٤. وسربله: ألبسه. وتزجى: تُساق. الخواتيم: ج خاتـام لغة في الخـاتم. يريد أن سلاطين الآفاق يرسلون إليه خواتمهم خوفاً منه.

(٢) البحر ١٢١/٦.

(٣) كذا في الأصل وأسلوب العبارة غير مستقيم، لعله «لم يجعل ذلك متعيناً، وإنما ذكر أحد الجائزين فيه».

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٧٢/١.

(٥) انظر: البحر ١٢٢/٦.

(٦) لم يُشِر الأخفش في معانيه إلى زيادتها، في هذا الموضع. وانظر: مذهبه في زيادة =

«وحُلُّوا أساوِرَ»(١). ذكر هذه الثلاثةَ الأخيرةَ أبو البقاء(٢).

وأساوِر جمع أَسْوِرة، وأَسْوِرة جمعُ سِوار، كحِمار وأَحْمِرة، فهو جمعُ الجمع. وقيل(٣): جمع إسْوار. وأنشد(٤):

٣١٥٣ـ والـلَّهِ لـولا صِبْـيَـةٌ صِغـارُ كـأنَّـمـا وجـوهُهـمْ أَقْـمـارُ
ـ أخـافُ أَنْ يُصِيبَهـمْ إقْتـارُ أو لاطِـمٌ لـيسَ لـه إسْـوارُ
ـ لـمَّـا رآنـي مَـلِكٌ جَبَّـارُ بـبـابِـه مـا طَـلَعَ الـنَّـهـارُ

وقـال أبو عبيـدة(٥): «هو جمـعُ «إسـوار» على حـذف الـزيـادة، وأصله أساوِيرْ.

وقرأ(٦) أبان عن عاصم «أَسْوِرة» جمعَ سِوار وستـأتي إنْ شاء الله تعـالى في الزخرف(٧) هاتان القـراءتان في المتـواتر، وهنـاك أذكُر إن شـاء الله تعالىٰ الفرقَ.

= «من» حيث لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تسبق بنفي أو استفهام: معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(١) الآية ٢١ من الإنسان.

(٢) الإملاء ٢/١٠٢.

(٣) نسب الزجاج هذا القول إلى قطرب ولكنه أضاف: على حذف الياء لأن جمع إسوار أساوير. انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٢٨٣، وإسوار بكسر الهمزة أثبته في اللسان «سور» وفي القاموس بضمها «سور».

(٤) رجز لم أهتدِ إلى قائله. والأبيات في البحر ٦/٩٣، ونسب أبو حيـان إنشادهـا إلى ابن الأنباري ولم أجدها في المظان المطبوعة له.

(٥) ليس في مجاز القرآن ١/٤٠١ عند شرحه للآية.

(٦) البحر ٦/١٢٢.

(٧) الآية ٥٣. قرأ عـاصم في رواية حفص «أسْوِرَة» وقرأ البـاقون «أسـاوِرَة» السبعة ٥٨٧.

والسِّوارُ يُجمع في القِلَّة على «أَسْوِرة» وفي الكثرة على «سُور» بسكون الواو، وأصلُها كقُذُل[1] وحُمُر، وإنما سُكِّنَتْ لأجلِ حرفِ العلة. وقد يُضَمُّ في الضرورة، قال[2]:

٣١٥٤ـ عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنَ وتَبْـ ـدُو في الأكفِّ اللامعاتِ سُوُرْ

وقال أهل اللغة: السِّوار ما جُعِل في الذِّراع مِنْ ذهبٍ أو فضة أو نُحاس، فإن كان مِنْ عاج فهو قُلْبٌ.

قوله: «مِنْ ذهبٍ» يجوز أن تكونَ للبيان، وأَنْ تكونَ للتبعيض. ويجوز أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لأساوِر فموضعُه جر، وأن تتعلَّقَ بنفس «يُحَلَّوْنَ» فموضعها نصب.

قوله: «ويَلْبَسُون» عطفٌ على «يُحَلَّوْن». وبُني الفعل في التحلية للمفعول إيذاناً بكرامتِهم، وأنَّ غيرَهم يَفعل لهم ذلك ويُزَيِّنُهم به، كقولِ امرئِ القيس[3]:

٣١٥٥ـ غرائرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمةٍ يُحَلَّيْنَ ياقُوتاً وشَذْراً مُفَقَّراً

بخلافِ اللِّبس فإنَّ الإنسانِ يتعاطاه بنفسه. وقُدِّم التحلِّي على اللِّباس لأنه أَشْهىٰ للنفسِ.

وقرأ[4] أبان عن عاصم «ويَلْبِسُون» بكسر الباء.

قوله: «مِنْ سُنْدُسٍ وإسْتَبْرَقٍ» «مِنْ» لبيانِ الجنس وهي نعتٌ لثياب.

---

(١) القذال: جماع مؤخر الرأس.
(٢) تقدم برقم ٥٣٧.
(٣) تقدم برقم ٢٤٣٣.
(٤) البحر ٦/١٢٢.

والسُّنْدُسُ: ما رَقَّ من الدِّيباج. والإستبرق: ما غَلُظَ منه وهما جمعُ سُنْدُسة واسْتَبْرَقَة. وقيل: ليسا جمعَيْن. وهل «اسْتَبْرق» عربيٌّ الأصلِ مشتق من البريق، أو معرَّبٌ أصلُه استبره؟ خلافٌ بين اللغويين. وقيل: الإستبرق اسم للحرير. وأنشد للمرقش(١):

٣١٥٦ـ تـراهُنَّ يَلْبَسْنَ المشاعِرَ مَرَّةً وإستبرقُ الديباجِ طَوْراً لِباسُها

وهو صالحٌ لِما تقدَّم. وقال ابنُ بحر: «الإستبرق: ما نُسج بالذهب».

ووَزْنُ سُنْدُس: فُعْلُل ونونُه أصلية.

وقرأ(٢) ابن محيصن «وآسْتَبرقَ» بوصلِ الهمزة وفتح القافِ غيرَ منونة. فقال ابن جني(٣): هذا سهوٌ أو كالسهوِ. قلت: كأنه زعم أنَّه مَنَعه الصرفَ ولا وجهَ لمنعِه، لأنَّ شرطَ مَنْعِ الاسمِ الأعجمي أَنْ يكونَ عَلَماً وهذا اسمُ جنسٍ. وقد وجَّهها غيرُه(٤) على أنه جَعَله فعلاً ماضياً من البريق، واستَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرد نحو: قَرَّ واستقرَّ. وقال الأهوازيُّ في «الإقناع»: «وآستبرق
[٥٩١أ] بالوصلِ وفتحِ / القاف حيث كان لا يَصْرِفُه» فظاهرُ هذا أنه اسمٌ، وليس بفعلٍ وليس لمنعِه وجهٌ، كما تقدَّم عن ابن جني، وصاحب «اللوامح»(٥) لمَّا ذكر وَصْلَ الهمزةِ لم يَزِد على ذلك، بل نَصَّ على بقائِه منصرفاً ولم يذكر فتح القاف أيضاً فقال(٦): «ابن محيصن «وآستبرق» بوصلِ الهمزة في جميع

(١) البيت في تفسير الماوردي ٢/٤٨٠، والقرطبي ١٠/٣٩٧.
(٢) المحتسب ٢/٢٩، الإتحاف ٢/٢١٣، البحر ٦/١٢٢.
(٣) المحتسب ٢/٢٩.
(٤) وهو أبو حيان في البحر ٦/١٢٢.
(٥) وهو أبو الفضل الرازي وتقدمت ترجمته.
(٦) انظر: البحر ٦/١٢٢.

القرآن، فيجوز أنه حذف الهمزةَ تخفيفاً على غيرِ قياسٍ، ويجوز أنَّه جعله عربياً مِنْ بَرِق يَبْرَقُ بَرِيْقاً، ووزنُه استفعل، فلمَّا سُمِّي به عامَلَه معاملةَ الفعل في وَصْلِ الهمزةِ، ومعاملةَ المتمكنةِ من الأسماء في الصرف والتنوين، وأكثرُ التفاسيرِ علىٰ أنَّه عربية وليس بمستعربٍ، دَخَل في كلامِهم فأعربوه».

قوله: «مُتَّكئين» حال. والأرائِكُ: جمعُ أَرِيْكَة وهي الأَسِرَّة بشرط أن تكونَ في الحِجالِ[1] فإن لم تكنْ لم تُسَمَّ أَرِيْكَة. وقيل[2]: الأرائِكُ: الفُرُش في الحِجال أيضاً. وقال الراغب[3]: «الأَرِيْكة: حَجَلَةٌ على سريرٍ، وتسميتها بذلك: إمَّا لكونِها في الأرض مُتَّخَذَةً مِنْ أَراك، أو مِنْ كونها مكاناً للإقامة من قولهم: أَرَك بالمكان أُرُوكاً، وأصل الأُروك الإقامةُ على رَعْيِ الأَراكِ، ثم تُجُوِّز به في غيره من الإقامات».

وقرأ[4] ابن محيصن «عَلَّرَائك» وذلك: أنَّه نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى لامِ التعريف فالتقىٰ مِثْلان: لامُ «على» ـ فإنَّ ألفها حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين ـ ولامُ التعريف، واعتدَّ بحركة النقل فأدغم اللامَ في اللامِ، فصار اللفظُ كما ترى، ومثلُه قولُ الشاعر[5]:

٣١٥٧ـ فما أصبحَتْ عَلَّرْضِ نَفْسٌ بريئةٌ ... ولا غيرُها إلا سليمانُ نالها

يريد «على الأرض». وقد تقدَّم قراءةٌ قريبةٌ مِنْ هذه أولَ البقرة[6]: «بما أُنْزِلَّيْكَ»، أي: أُنزِلَ إليك.

---

(١) الحجال: ج حَجَلة وهي بيت يُزَيَّن بالأسرَّة والستور.
(٢) وهو رأي الزجاج في معانيه ٣/٢٨٤.
(٣) المفردات ١٦.
(٤) البحر ٦/١٢٢.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٢٣، والمساعد ٤/١٢٠.
(٦) انظر: الدر المصون ١/١٠٠.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿رَجُلين﴾**: قد تقدَّم[١] أنَّ «ضَـرَبَ» مع المَثَـلِ، يجوز أن يتعدَّىٰ لاثنين في سورةِ البقرة. وقال أبو البقاء[٢]: التقدير: مثلاً مَثَل رجلين، و «جَعَلْنا» تفسيرٌ لـ «مَثَـل» فلا موضعَ لـه، ويجوز أن يكـونَ موضعُـه نصباً نعتاً لـ «رَجُلَيْن» كقولك: مررت برجلين جُعِلَ لأحدِهما جنةٌ».

قوله: «وَحَفَفْناهما» يقال: حَفَّ بالشيءِ: طـاف به من جميـع جوانبِـه. قال النابغة[٣]:

٣١٥٨ـ يَحُفُّـه جـانِبـا نِيْـقٍ وتُتْـبِعُـهُ   مِثْلَ الزجاجة لم تُكْحَلْ مِن الرَّمَدِ

وحَفَّ بـه القومُ: صـاروا طائفين بجـوانبِه وحـافَّتـه، وحَفَفْتُـه بـه، أي: جَعَلْتُه مُطِيْفاً به.

آ. **(٣٣) قوله: ﴿كِلْتا﴾**: قد تقدَّم في السورة قبلهـا[٤] حكمُ «كلتا» وهي مبتدأ، و «آتَتْ» خبرُها. وجاء هنا على الكثير: وهـو مراعـاةُ لفظِهـا دونَ معناها.

وقرأ[٥] عبد الله ـ وكـذلك هي في مصحفِـه ـ «كلا الجَنَّتين» بـالتذكيـر لأنَّ التأنيثَ مجازِيٌّ. ثم قرأ «آتَتْ» بالتأنيث اعتباراً بلفظ «الجنتين» فهو نظيـرُ «طَلَعَ الشمسُ وأشرقَتْ». وروىٰ الفراء[٦] عنه قراءةً أخرىٰ: «كلُّ الجنتين آتىٰ أُكُلَه» أعادَ الضميرَ على لفظِه.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.
(٢) الإملاء ٢/١٠٢.
(٣) ديوانه ١٥. والبحر ٦/١٢٣. والنيق: الجبل. ومثل الزجاجة: أي: عيناً صافية.
(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء.
(٥) البحر ٦/١٢٤.
(٦) معاني القرآن ٢/١٤٣. وانظر: البحر ٦/١٢٤.

قوله: «وفجَّرْنا» العامَّةُ على التشديد وإنما كان كذلك، وهو نهر واحد مبالغةً فيه. وقرأ[1] يعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيفِ وهي قراءةُ الأعمش في سورة القمر[2]، والتشديدُ هناك أظهرُ لقولِه «عيوناً».

والعامَّةُ على فتحِ هاء «نَهَر» وأبو السَّمال[3] والفياض بسكونها.

آ. (٣٤) **وقوله: ﴿وكان له ثَمَرٌ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ فيه في الأنعام[4] مستوفى، وتقدَّم أنَّ «الثُّمُرَ» بالضم المالُ. فقال ابنُ عباس: جميع المال مِنْ ذهبٍ وفِضَّةٍ وحيوانٍ وغير ذلك. قال النابغة[5]:

٣١٥٩ـ مَهْلاً فداءً لكَ الأقوامُ كلُّهمُ وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ

وقيل: هو الذهب والفضة خاصةً.

وقرأ[6] أبو رجاء «بِثَمْرِه» بفتحة وسكون.

قوله: «وهو يحاوِرُه» جملةٌ حالية مُبَيِّنة إذ لا يَلْزَمُ مِنَ القولِ المحاوَرَةُ؛ إذ المحاوَرَةُ مراجعةُ الكلام مِنْ حار، أي: رَجَعَ، قال تعالىٰ: «إنَّه ظنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»[7]. وقال امرؤ القيس[8]:

---

(١) الإتحاف ٢/٢١٤، البحر ٦/١٢٤.

(٢) الآية ١٢. وهي رواية المفضل عن عاصم. انظر: الشواذ ١٤٧، والبحر ٨/١٧٧.

(٣) البحر ٦/١٢٥.

(٤) الآية ٩٩، والدر المصون ٥/٨٠.

(٥) تقدم برقم ٥٩٤.

(٦) البحر ٦/١٢٥.

(٧) الآية ١٤ من الانشقاق.

(٨) البيت للبيد ـ وليس لامرىء القيس ـ وهو في ديوانه ١٦٩، واللسان «حور».

٣١٦٠ـ وما المرءُ إلا كـالشِّهابِ وضَـوئِه يَحُـوْرُ رَماداً بعـد إذ هُوَ سـاطِعُ

ويجوز أَنْ تكونَ حالاً مِنَ الفاعل أو من المفعول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿جَنَّتَه﴾: / إنما أفرد بعد ذِكْرِ التثنية اكتفاءً بالواحدِ للعِلْمِ بالحال. قال أبو البقاء(١): «كما اكْتُفِيَ بالواحدِ عن الجمعِ في قولِ الهُذَليّ(٢): [٥٩١ب]

٣١٦١ـ فالعينُ بعدَهُم كأنَّ حِداقَها سُمِلَتْ بشَوكٍ فَهْي عُورٌ تَدْمَعُ

ولقائلٍ أن يقول: إنما جاز ذلك لأنَّ جمعَ التكسيرِ يجري مَجْرى المؤنثة، فالضمير في «سُمِلَتْ» وفي «فهي» يعود على الحِداق لا على حَدَقة واحدة كما تَوَهَّم.

وقال الزمخشري(٣): «فإن قلت: لِمَ أَفْرَدَ الجنَّة بعد التثنية؟ قلت: معناه: ودخل ما هو جنتُه، ماله جنةٌ غيرُها، بمعنى: أنَّه ليس له نصيبٌ في الجنة التي وُعِد المتقون. فما ملكه في الدنيا هو جَنَّته لا غير، ولم يَقْصِدْ الجنتين ولا واحدةً منهما».

قال الشيخ(٤): «ولا يُتَصَوَّر ما قال؛ لأنَّ قوله: «ودخل جَنَّته» إخبارٌ من الله تعالى بأنَّ هذا الكافرَ دَخَل جَنَّته فلا بُدَّ أَنْ قَصَدَ في الإخبار أنَّه دَخَل إحدىٰ جنتيه إذ لا يمكن أَنْ يَدْخُلَهما معاً في وقتٍ واحد». قلت: ومتى ادَّعَى

---

(١) الإملاء ٢/١٠٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في قصيدته المشهورة، وهو في ديوان الهذليين ١/٣، والمفضليات ٤٢٢. وسملت: فقئت.

(٣) الكشاف ٢/٤٨٤.

(٤) البحر ٦/١٢٥.

دخولهما في وقتٍ واحدٍ حتى يُلْزِمَه بهذا المستحيل في البداية. وأمَّا قولـه[1] «ولم يَقْصِـدِ الجنتين ولا واحدةً» معنـاه لـم يَقْصِـدْ تعيينَ مفـردٍ ولا مثنىٰ لا أنـه لم يَقْصِدْ الإِخبارَ بالدخول».

وقـال أبو البقـاء[2]: «إنمـا أَفْـرَدَ لأنهمـا جميعاً مِلْكُه[3] فصـارا كـالشيء الواحد».

قوله: «وهو ظالمٌ» حـالٌ مِنْ فاعـل «دَخَل»، و«لنفسِـه» مفعولُ «ظـالمٌ» واللام مزيدةٌ فيه لكونِ العامل فرعاً[4].

«قال له صـاحبُه» يجـوزُ أَنْ يكونَ حـالاً من الضمير في «ظـالم»، أي: وهو ظالمٌ في حالِ كونِهِ قائلاً، ويجوز أن يكونَ مستأنفـاً بيانـاً لسبب الظلمِ، وهو الأحسن.

قوله: «أَنْ تبيد»، أي: تَهْلَكَ، قال[5]:

٣١٦٢ـ فَـلَئِـنْ بـاد أهـلُه لـبِـمـا كـان يُـوْهَـلُ

ويقال: باد يبيدُ بُيُوداً وبَيْدُودة، مثل «كَيْنُونة» والعملُ فيها معروفٌ وهو أنه حُذِفَت إحدىٰ الياءين، ووزنُها فَيْعَلُولة[6].

---

(١) أي: الزمخشري. (٢) الإملاء ٢/١٠٢.

(٣) قوله « ملكه » غير واضح في الأصل.

(٤) العامل هـو اسم الفاعـل « ظالم » وكـونها فـرعاً، أي: عن الفعـل. ويسمونهـا لام التقوية.

(٥) البيت من مجـزوء الخفيف وهـو لعمـر بن أبـي ربيعـة في ديـوانـه ٣٣٢، والهمـع ٢/٤٢، والدرر ٢/٤٧، والمساعد ٢/٣٢١.

(٦) أي وزن الأصل.

آ. (٣٦) **قوله**: ﴿**خيراً منها**﴾: قرأ[١] أبو عمروٍ والكوفيون «منها» بالإفراد نظراً إلى أقربِ مذكورٍ، وهو قولُه: «جَنَّته» وهي في مصاحفِ العراق دونَ ميمٍ. والباقون «منهما» بالتثنية نظراً إلى الأصل في قوله[٢]: «جَنَّتَيْن» و «كِلْتا الجنتين» ورُسِمَتْ في مصاحف الحرمين والشام بالميم، فكلٌّ قد وافق رَسْمَ مصحفِه».

آ. (٣٧) **قوله**: ﴿**مِنْ نُطْفَةٍ**﴾: النُّطْفَةُ في الأصل: القطرةُ من الماء الصافي يقال: نَطَف يَنْطِف، أي: قَطَر يَقْطُر. وفي الحديث[٣]: «فخرجَ ورأسُه يَنْطِفُ» وفي رواية: يَقْطُر، وهي مفسِّرةٌ، وأُطلِق على المَنِيِّ «نُطْفَةٌ» تشبيهاً بذلك.

قوله: «رَجُلاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال، وجاز ذلك وإنْ [كان] غيرَ منتقلٍ ولا مشتقٍ لأنه جاء بعد «سَوَّاك» إذ كان مِنَ الجائز أَنْ يُسَوِّيَه غيرَ رجلٍ وهو كقولِهم[٤]: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها» وقول الآخر[٥]:

٣١٦٣ـ فجاءت به سَبْطَ العظام كأنما عِمامتُه بين الرِّجالِ لِواءُ

---

(١) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، القرطبي ١٠/٤٠٤، النشر ٢/٣١١، الحجة ٤١٧، البحر ٦/١٢٦.

(٢) في الآيتين ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان، ٢٤ باب هل يخرج من المسجد لعلة، الفتح ٢/١٢١، المسند لابن حنبل ٢/١٢٢، أبو داود في كتاب الطهارة، ٩٤ باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس ١/١٦١.

(٤) الكتاب ١/٧٧.

(٥) البيت لرجل من بني جناب أو لبعض بني العنبر وهو في اللسان «سبط»، والخزانة ٤/١٤٦، والعيني ٣/٢١١.

والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «سَوَّاك» لتضمُّنِه معنىٰ صَيَّرك وجعلك، وهو ظاهرُ قول الحوفي.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿لكنَّا هو الله ربي﴾**: قرأ[1] ابنُ عامر[2] بإثباتِ الألفِ وَصْلاً ووَقْفاً، والباقون بحذفِها وصلاً وبإثباتها وقفاً. فالوَقْفُ وِفاقٌ.

والأصلُ في هذه الكلمةِ: «لكنْ أنا» فَنَقَلَ حركةَ همزةِ «أنا» إلى نون «لكن» وحَذَفَ الهمزةَ، فالتقى مِثْلان فأدغم. وهذا أحسنُ الوجهين في تخريجِ هذا. وقيل: حَذَفَ همزةَ «أنا» اعتباطاً فالتقى المِثْلان فَأَدْغَمَ، وليس بشيءٍ لجَرْيِ الأولِ على القواعدِ، فالجماعةُ جَرَوْا على مُقْتَضَىٰ قواعِدهم في حَذْفِ أَلِفِ «أنا» وَصْلاً وإثباتِها وَقْفاً، وكان تقدَّم لك[3]: أنَّ نافعاً يُثْبت ألفَه وَصْلاً قبلَ همزةٍ مضمومةٍ[4] أو مكسورة[5] أو مفتوحة[6] بتفصيلٍ مذكورٍ في البقرة، وهنا لم يُصادِفْ همزةً، فهو على أصلِه أيضاً، ولو أثبتَ الألفَ هنا لكان أقربَ مِنْ إثباتِ غيرِه لأنه أثبتها في الوصلِ في الجملةِ.

وأمَّا ابنُ عامرٍ، فإنه خَرَجَ عن أصلِه في الجملة؛ إذ ليس من مذهبِهِ

(١) السبعة ٣٩١، البحر ٦/١٢٨، الحجة ٤١٧، التيسير ١٤٣، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١٠/٤٠٤.

(٢) قال في السبعة ٣٩١ «وقرأ نافع في رواية المسيبي «لكنَّا» يثبت الألف في الوصل والوقف، وقرأ ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ويقف بالألف».

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٥٣.

(٤) نحو قوله تعالى: «أنا أُحْيي».

(٥) بخلافٍ عنه نحو قوله تعالى: «إنْ أنا إلّا نذيرٌ».

(٦) نحو قوله تعالى: «وأنا أول».

[٥٩٢أ] إثباتُ / هذه الألفِ وَصْلاً في موضعٍ ما ، وإنما اتَّبَعَ الرسمَ. وقد تقدَّم أنها لغةُ تميمٍ أيضاً(١).

وإعرابُ ذلك: أن يكونَ «أنا» مبتدأ و«هو» مبتدأ ثانٍ، و«هو» ضمير الشأن، و«اللَّهُ» مبتدأ ثالث. و«ربي» خبر الثالث، والثالث وخبره خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبر الأول. والرابطُ بين الأولِ وبين خبرِه الياءُ في «ربي». ويجوز أَنْ تكونَ الجلالةُ بدلاً مِنْ «هو» أو نعتاً أو بياناً إذا جُعِل «هو» عائداً على ما تقدَّمَ مِنْ قولِه «بالذي خَلَقَك مِنْ ترابٍ» لا على أنَّه ضميرُ الشأنِ، وإن كان أبو البقاء(٢) أطلق ذلك، وليس بالبيِّن. ويجوز أَنْ يكونَ «هو» مبتدأً، وما بعده خبرُه، وهو وخبرُه خبرُ «لكنَّ». ويجوز أَنْ يكونَ(٣) تأكيداً للاسم، وأَنْ يكونَ فصلاً. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ شأنٍ، لأنه حينئذٍ لا عائدَ على اسمِ «لكنَّ» من هذه الجملةِ الواقعةِ خبراً.

وقرأ أبو عمروٍ «لكنَّهْ» بهاءِ السكت وقفاً؛ لأن القَصْدَ بيانُ حركةِ نون «أنا»، فتارةً تُبَيَّنُ بالألفِ وتارةً بهاءِ السكتِ. وعن حاتم الطائي(٤): «هكذا فَرْدِي أَنَهْ».

وقال ابنُ عطية عن أبي عمرو: «رَوَى عنه هارون «لكنَّهُ هوالله» بضمير لَحِقَ «لكن». قلت: فظاهر هذا أنه ليس بهاءِ السكتِ، بل تكون الهاءُ ضميراً اسماً لـ«لكن» وما بعدها الخبرُ. وخَرَّجه الفارسيُّ(٥) على وجهٍ

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٥٣.
(٢) الإملاء ٢/١٠٣.
(٣) أي: «هو».
(٤) انظر: شرح المفصل ٩/٨٤.
(٥) الحجة (خ) ٣/٣٩٢.

غريبٍ: وهو أَنْ تكونَ «لكنَّا» لكنَّ واسمَها وهو «نا»، والأصل: «لكنَّنا» فحذف إحدىٰ النونات نحو: «إنَّا نحنُ»(1)، وكان حقُّ التركيبِ أن يكون «ربنا»، «ولا نُشرك بربِّنا» قال: «ولكنه اعتبر المعنى فأفرد». وهو غريب جداً.

وأمَّا في قراءةِ العامَّة(2): فلا يجوزُ أَنْ تكونَ «لكنَّ» مشددةً عاملةً لوقوعِ الضمير بعدها بصيغةِ المرفوع.

وقرأ عبدُ الله «لكنْ أنا هو» على الأصلِ من غير نَقْلٍ ولا إدغامٍ. ورَوَىٰ عنه ابن خالويه(3) «لكنْ هو الله» بغير «أنا». وقرىء أيضاً «لكنَنَا»(4).

وقال الزمخشري(5): وحَسَّن ذلك ـ يعني إثباتَ الألفِ في الوصلِ ـ وقوعُ الألفِ عوضاً مِنْ حَذْفِ الهمزةِ». [وقال(6):] «ونحوُه ـ يعني إدغامَ نون «لكن» في نون «نا» بعد حَذْفِ الهمزةِ ـ قولُ القائل(7):

٣١٦٤ـ وتَرْمِينَنِيْ بالطَّرْفِ أَيْ أنت مُذنِبٌ وتَقْلِيْنني لكنَّ إياكِ لا أَقْلِيْ

الأصل: لكنَّ أنا، فَنَقَلَ وحَذَفَ وأَدْغم(8). قال الشيخ(9): «ولا يتعيَّنُ

---

(1) الآية ٩ من الحجر.

(2) بحذف الألف وصلاً وإثباتها وقفاً.

(3) الشواذ لابن خالويه ٨٠ وحكاها عن عبد الله بن مسعود.

(4) قال في البحر ١٢٨/٦: «بحذف الهمزة وتخفيف النونين».

(5) في توجيه قراءة ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف. الكشاف ٤٨٤/٢.

(6) هذا نص آخر للزمخشري في تخريج قراءة العامة، ورد قبل النص الذي سبقه.

(7) لم أهتدِ إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وابن يعيش ١٤٠/٨، والخزانة ٤٩٠/٤، والهمع ١٤٨/١، والدرر ٢٠٧/١. وقلاه يقليه، أي: أبغضه.

(8) أي نقل حركة الهمزة إلى نون « لكن » ثم حذف الهمزة فالتقى مثلان فأدغم.

(9) البحر ١٢٨/٦.

ما قاله في البيت لجوازِ أَنْ يكـونَ حَذَفَ اسمَ «لكنَّ»، وحَـذْفُه لـدليلٍ كثيـرٌ، وعليه[1]:

٣١٦٥ـ فلو كنتَ ضَبِّيّاً عَـرَفْتَ قَـرابتي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عـظيمُ المَشـافِـرِ

أي: ولكنَّـك، وكذا هنـا: ولكنّني إياك». قلت: لم يَـدَّعِ الزمخشـريُّ تعيُّنَ ذلك في البيت حتى يَرُدَّ عليه بما ذكره.

ويَقْـرُبُ مِنْ هذا مـا خَرَّجـه البصريـون[2] في بيتٍ استدل بـه الكوفيـون عليهم في جوازِ دخولِ لامِ الابتداء في خبر «لكنَّ» وهو[3]:

٣١٦٦ـ . . . . ولـكنَّـني مِـنْ حُبِّـهـا لَعَـمِيْـدُ

فأدخل اللامَ في خبر «لكنَّ». وخَرَّجه البصريون على أن الأصل: ولكنْ إني مِنْ حُبِّها، ثم نَقَلَ حركةَ همزةِ «إنِّي» إلى نون «لكن» بعد حذف الهمـزة، وأَدْغَمَ على مـا تقدَّم، فلم تـدخلِ الـلامُ إلا في خبر «إنَّ»، هـذا على تقديـرِ تسليمِ صحةِ الروايةِ، وإلا فقالوا: إنَّ البيتَ مصنوعٌ، ولا يُعرف له قائلٌ.

والاستـدراكُ مِنْ قولـه «أكفرْتَ»، كـأنَّه قـال لأخيـه: أنت كـافـرٌ؛ لأنـه

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديـوانه ٤٨١، والكتـاب ٢٨٢/١، والمحتسب ١٨٢/٢، وابن يعيش ٨١/٨، والخـزانة ٣٧٨/٤. وأصـل المشفـر للبعيـر وجعله لشفـة مَنْ يهجوه.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٠٩.

(٣) قال في الخزانة: «لا يُعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير». والبيت في الإنصاف ٢٠٩، وابن يعيش ٦٢/٨، والخزانة ٣٤٣/٤، والعيني ٢٤٧/٢، والهمع ١٤٠/١، والدرر ١١٦/١. وأثبت له ابن عقيل ٣٢٢/١ صدراً وهو:
يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي
والعميد: مَنْ هَدَّه العشق.

استفهامُ تقريرٍ، لكنني أنا مؤمنٌ نحو قولِك: «زيدٌ غائبٌ لكنَّ عمراً حاضرٌ» لأنه قد يُتَوَهَّمُ غَيْبَةُ عمروٍ أيضاً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿ولولا إذْ دَخَلْتَ جنَّتَك قلتَ﴾: «لولا» تحضيضية داخلةٌ على «قلتَ» و «إذ دَخَلْتَ» منصوبٌ بـ «قلتَ» فُصِلَ به بين «لولا» وما دَخَلَتْ عليه، ولم يُبالَ بذلك لأنه ليس بأجنبي، وقد عَرَفْتَ أنَّ حرف التحضيض إذا دخل على الماضي كان للتوبيخ.

قوله: «ما شاء الله» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ شرطيةً، فتكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماً وجوباً بـ «شاء» أي: أيَّ شيءٍ شاءاللَّهُ. والجواب محذوف، أي: ما شاء الله كان ووقَع. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ مبتدأةً، وخبرُها محذوفٌ، أي: الذي شاءه اللَّهُ كائنٌ وواقعٌ. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه[1]: الأمرُ الذي شاءه الله. وعلى كلِّ تقديرٍ: فهذه الجملة في محلِّ نصب بالقول.

قوله: «إلا بالله» خبرُ «لا» التبرئةِ، والجملةُ أيضاً منصوبةٌ بالقولِ، أي: لولا قُلْتَ هاتين الجملتين.

قوله: «إنْ تَرَني[2] أنا أقلَّ» يجوز في «أنا» وجهان. أحدُهما: أنْ يكونَ مؤكِّداً لياء المتكلم. والثاني: أنه ضميرُ الفصلِ بين المفعولين. و «أَقَلَّ» مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ بحسبِ الوجهين في الرؤية: هل هي بَصَريةٌ أو عِلْميةٌ؟ إلا أنَّك إذا جعلتَها بَصَريةً تعيَّن في «أنا» أَنْ تكونَ توكيداً لا فصلاً؛ لأنَّ شرطَه أَنْ يقع بين مبتدأ وخبرٍ، أو ما أصلُه المبتدأُ والخبرُ.

---

(١) وهو إعراب الزجاج في «معاني القرآن» ٣/٢٨٨.

(٢) كذا بإثبات الياء على الأصل.

وقرأ[1] عيسى بن عمر «أَقَلُّ» بالرفع، ويَتَعَيَّن أن يكونَ «أنا» مبتدأ، و «أقلُّ» خبرُه. والجملةُ: إمَّا في موضعِ المفعولِ الثاني، وإمَّا في موضع الحال على ما تقدَّم في الرؤية.

و «مالاً وولَداً» تمييز. وجوابُ الشرطِ قولُه «فعسى ربي».

[٥٩٢ب] آ. (٤٠) قوله: ﴿حُسْبَاناً﴾: الحُسْبانُ / مصدرُ حَسَبَ الشيءَ يَحْسُبه، أي: أَحْصاه. قال الزجاج[2]: «أي عذابَ حُسْبان، أي: حسابَ ما كسبت يداك». وهو حسن. وقال الراغب[3]: «قيل: معناه ناراً وعذاباً، وإنما هو في الحقيقة ما يُحاسَبُ عليه فيُجازَى بحَسَبِه» وهذا موافقٌ لِما قاله أبو إسحاق، والزمخشري[4] نحا إليه أيضاً، فقال: «والحُسْبانُ مصدرٌ كالغُفْرانِ والبُطْلانِ بمعنى الحِساب، أي: مقداراً حَسَبه الله وقَدَّرَه، وهو الحُكْمُ بتخريبِها». وقيل: هو جمع حُسْبانة وهي السَّهْمُ. وفي التفسير: أنها قِطَعٌ مِنْ نارٍ. وفيه: هي الصواعِقُ.

آ. (٤١) قوله: ﴿أَوْ يُصْبِحَ﴾: عطفٌ على «يُرْسِلَ» قال الشيخ[5]: «و «أو يُصْبحَ» عطفٌ على قوله: «ويُرْسِلَ» لأنَّ غُؤُوْرَ الماءِ لا يَتَسَبَّبُ عن الآفةِ السماويةِ، إلا إنْ عَنَى بالحُسْبانِ القضاءَ الإلهيَّ، فحينئذٍ يتسَبَّبُ عنه إصباحُ الجنة صعيداً زَلَقاً، أو إصباحُ مائِها غَوْراً.

والزَّلَقُ والغَوْرُ في الأصلِ: مصدران وُصِف بهما مبالغةً.

(١) البحر ٦/١٢٩، الكشاف ٢/٤٨٥.

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن». وورد النص في الكشاف ٢/٤٨٥.

(٣) المفردات ١١٦.

(٤) الكشاف ٢/٤٨٥.

(٥) البحر ٦/١٢٩.

والعامَّةُ على فتحِ الغين. غار الماءُ يغورُ غَوْراً: غاض وذهب في الأرض. وقرأ[1] البرجميُّ[2] بضمِّ الغين لغةً في المصدر. وقرأتْ طائفةٌ «غُؤوراً» بضمِّ الغينِ والهمزةِ وواوٍ ساكنة. وهو مصدرٌ أيضاً يُقال: غار الماءُ غُؤوراً مثل: جَلَسَ جُلوساً.

آ. (٤٢) قوله: ﴿يُقَلِّبُ كَفَّيه﴾: قُرِىء[3] «تَقَلَّبُ كَفَّاه»، أي: تتقلَّب كفَّاه. و «أصبح»: يجوزُ أَنْ تكونَ على بابِها، وأَنْ تكونَ بمعنىٰ صار، وهذا كنايةٌ عن الندمِ لأنَّ النادمَ يَفْعل ذلك.

قوله: «على ما أَنْفَقَ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «يُقَلِّب»، وإنما عُدِّيَ بـ «علىٰ» لأنَّه ضُمِّن معنىٰ يَنْدَمُ.

وقوله: «فيها»، أي: في عِمارتها. ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ فاعلِ «يُقَلِّبُ»، أي: مُتَحَسِّراً. كذا قَدَّره أبو البقاء[4]. وهو تفسيرُ معنى. والتقديرُ الصناعيُّ إنما هو كونٌ مطلقٌ.

قوله: «ويقولُ» يجوز أَنْ يكونَ معطوفاً على «يُقَلِّبُ»، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً[5].

آ. (٤٣) قوله: ﴿ولم تَكُنْ له فِئَةٌ﴾: قرأ الأخَوان[6] «يَكُنْ» بالياء

---

(١) البحر ٦/١٢٩.

(٢) عبد الحميد بن صالح التيمي أبو صالح الكوفي، مقرىء ثقة أخذ عن أبي بكر ابن عياش. توفي سنة ٢٣٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٦٠.

(٣) الإملاء ٢/١٠٣.

(٤) الإملاء ٢/١٠٣.

(٥) يرى النحاة ضعف اقتران جملة الحال ـ التي فعلها فعل مضارع ـ بالواو.

(٦) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٨، البحر ٦/١٣٠.

مِنْ تحتُ. والباقون مِنْ فـوقُ، وهما واضحتـان؛ إذ التأنيثُ مجـازيٌّ، وحَسَّن التذكيرَ الفصلُ.

قوله: «يَنْصُرُوْنه» يجـوزُ أَنْ تكونَ هـذه الجملةُ خبراً وهـو الظاهـرُ، وأَنْ تكونَ حاليةً[1]، والخبرُ الجارُّ المتقدِّمُ، وسوَّغ مجيءَ الحالِ من النكـرة تقدُّمُ النفيِ. ويجوز أَنْ تكونَ صفةً لـ «فئة» إذا جَعَلْنا الخبرَ الجارَّ.

وقال: «يَنْصُرونه» حَمْلاً على معنى «فِئَـة» لأنهم في قوةِ القـوم والناس، ولو حُمِل على لفظِها لأُفْرِد كقولِه تعالى[2]: «فئةٌ تُقاتِـلُ في سبيل الله وأخـرى كافرةٌ».

وقـرأ[3] ابن أبـي عبلة: «تَنْصُرُه» على اللفظ. قـال أبو البقـاء[4]: «ولو كان «تَنْصُره» لكان على اللفظ». قلت: قد قرىء بذلك كما عَرَفْتَ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿هنالك الوَلايةُ لله﴾**: يجوز أَنْ يكونَ الكـلامُ تَمَّ على قـوله «منتصـراً» وهذه جملةٌ منقـطعةٌ عمَّـا قبلَها، وعلى هـذا فيجـوز في الكلامِ أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ «هنالك الوَلايةُ» مقدَّراً بجملةٍ فعليةٍ، فالولايةُ فـاعلٌ بـالظرف قبلهـا، أي: استقرَّتِ الـولايةُ لله، و«لله» متعلقٌ بـالاستقرار، أو بنفسِ الظرفِ لقيامِه مَقامَ العاملِ أو بنفسِ الـوَلاية، أو بمحـذوفٍ على أنه حالٌ من «الولاية»، وهذا إنمـا يتأتَّىٰ على رَأْيِ الأخفش من حيث إنَّ الـظرفَ يرفعُ الفاعلَ مِنْ غيرِ اعتماد.

والثاني: أَنْ يكونَ «هنالك» منصوباً على الـظرف متعلقاً بخبـر «الولاية»

(١) من الضمير المستتر في الخبر «له».
(٢) الآية ١٣ من آل عمران.
(٣) البحر ٦/١٣٠.
(٤) الإملاء ٢/١٠٣.

وهـو «لله» أو بما تعلَّق بـه «لله» أو بمحـذوفٍ على أنَّـه حـالٌ منهـا، والعـامـلُ الاستقرار في «لله» عند مَنْ يُجيز تقدُّمَ الحـالِ على عامِلِهـا المعنويِّ، أو يتعلَّق بنفس «الولاية».

والثـالث: أَنْ يُجْعَلَ «هنـالك» هـو الخبر، و «لله» فَضْلةٌ، والعـاملُ فيـه ما تقدَّم في الوجه الأول.

ويجوز أن يكونَ «هنالك» مِنْ تتمـة ما قبلهـا فلم يَتِمَّ الكلامُ دونَـه، وهو معمولٌ لـ «منتصِراً»، أي: وما كان منتصِراً في الدار الآخرة، و «هنالك» إشارةٌ إليها. وإليه نحا أبو إسحاق[1]. وعلى هذا فيكون الوقفُ على «هنالِك» تـامَّاً، والابتداءُ بقولِه «الوَلايةُ لله» فتكونُ جملةً مِنْ مبتدأ وخبـر.

والظاهرُ في «هنالك»: أنَّه على موضوعِه مِنْ ظـرفيةِ المكـان كما تقـدَّم معناه[2]. وتقدَّم أنَّ الأَخوين يَقْرآن «الوِلاية» بالكسرِ، والفرقُ بينها وبين قـراءةِ الباقين بالفتح في سورة الأنفال[3] فلا معنى لإِعادتِه.

وحُكي عن أبـي عمروٍ والأصمعيِّ[4] أنَّ كسرَ الواوِ هنا لحنٌ. قالا: لأنَّ فِعـالة إنمـا تجيءُ فيما كـان صنعـةً[5] أو معنى متقلداً[6]، وليس هنـاكَ تَـوَلِّي أمورٍ.

---

(١) لم يَرِدْ ذلك في إعرابه للآية في «معاني القرآن» ٣/٢٨٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/١٤٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٦٤٠.

(٤) انظر: البحر ٦/١٣٠.

(٥) نحو: نجارة وخياطة. قال سيبويه: «وقالوا: النجارة والخياطة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها». الكتاب ٢/٢١٧.

(٦) قال سيبويه: «وأما الوِكالة والوِصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة...» الكتاب ٢/٢١٦ ـ ٢١٧.

قوله: «الحق» قرأ[1] أبو عمروٍ والكسائيُّ برفع «الحقُّ» والباقون بجرِّه، [٥٩٣أ] والرفعُ / من ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه صفةٌ للوَلاية. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو، أي: ما أَوْحيناه إليك. الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبرُه مضمرٌ، أي: الحقُّ ذلك. وهو ما قُلْناه.

والجرُّ على أنه صفةٌ للجلالةِ الكريمة.

وقرأ[2] زيدُ بن علي وأبو حيوة وعمرو بن عبيد ويعقوب «الحقَّ» نصباً على المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة كقولك: هذا عبدُ اللَّهِ الحقَّ لا الباطلَ».

قوله: «عُقبا» قرأ[3] عاصمٌ وحمزةُ بسكونِ القافِ، والباقون بضمها. فقيل: لغتان كالقُدُس والقُدْس[4]. وقيل: الأصل الضمُّ، والسكونُ تخفيفٌ. وقيل: بالعكس كالعُسْر واليُسْر، وهو عكسُ معهودِ اللغةِ. ونصبُها ونصبُ «ثواباً» و«أملًا»[5] على التمييز لأفعل التفضيل قبلها. ونقل الزمخشري[6] أنه قُرِىء «عُقْبى» بالألف وهي مصدرٌ أيضاً كبُشْرى، وتُروى عن عاصم.

آ. (٤٥) **قوله**: ﴿كماءٍ﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أن تكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، فقدَّره ابنُ عطية هي، أي: الحياة الدنيا. والثاني: أنه متعلقٌ

---

(١) السبعة ٣٩٢، البحر ٦/١٣١، التيسير ١٤٣، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١٠/٤١١، الحجة ٤١٩.

(٢) البحر ٦/١٣١، معاني القرآن للفراء ٢/١٤٦.

(٣) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٩، البحر ٦/١٣١، القرطبي ١٠/٤١١.

(٤) انظر: اللسان (قدس).

(٥) في الآية ٤٦.

(٦) الكشاف ٢/٤٨٦.

بمعنى المصدر، أي: ضرباً كماء. قاله الحوفي. وهذا بناءً منهما على أن «ضَرَب» هذه متعديةٌ لواحدٍ فقط. والثالث: أنه في موضعِ المفعول الثاني لـ «اضْرِبْ» لأنها بمعنى صَيِّرْ. وقد تقدَّم(1).

قال الشيخ(2) بعدما نقل قولَيْ ابن عطية والحوفي: «وأقولُ: إنَّ «كماء» في موضعِ المفعولِ الثاني لقوله «واضربْ»، أي: وصَيِّرْ لهم مَثَلَ الحياة، أي: صفتَها شبهَ ماء». قلت: وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء(3).

و «أَنْزَلْناه» صفةٌ لـ «ماء».

قوله: «فاختلَطَ به» يجوز في هذه الباءِ وجهان أحدهما: أن تكونَ سببيةً. الثاني: أَنْ تكونَ معدِّية. قال الزمخشري(4): «فالتفَّ بسببِه وتكاثف حتى خالط بعضُه بعضاً. وقيل: نَجَعَ الماءُ في النبات حتى رَوِيَ ورَفَّ رَفِيْفاً. وكان حقُّ اللفظِ على هذا التفسيرِ: فاختلط بنباتِ الأرضِ. ووجه صحتِه: أنَّ كلَّ مختلطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهما بصفةِ الآخرَ».

قوله: «فأصبح هَشِيماً» «أصبح» يجوزُ أَنْ تكونَ على بابِها؛ فإنَّ أكثرَ ما يَطْرُقُ مِن الآفاتِ صباحاً، كقوله: «فأصبح يُقَلِّبُ كَفَّيْه»(5) ويجوز أَنْ تكونَ بمعنى صار مِنْ غير تقيُّدٍ بصَباحٍ كقوله(6):

٣١٦٧ـ أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السلاحَ ولا   أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفَرا

---

(1) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.

(2) البحر ٦/١٣٣.

(3) الإملاء ٢/١٠٤.

(4) الكشاف ٢/٤٨٦.

(5) الآية ٤٢ من الكهف.

(6) تقدم برقم ١٣٧٤.

والهَشِيمُ: واحدُه هَشِيْمَة وهـو اليابس. وقـال الزجـاج(١) وابن قتيبة(٢): كـل ما كـان رطباً فَيَبِسَ. ومنـه «كهَشِيم المُحْتَظِرِ»(٣). ومنـه: هَشَمْتُ الفتَّ. ويقال: هَشَمَ الثَّريدَ: إذا فَتَّه.

قوله: «تَذْرُوْه» صفةٌ لـ «هَشيماً» والذَّرْوُ: التفريقُ، وقيل: الرفْعُ.

والعامَّةُ «تَذْرُوْه» بالواو. وقرأ(٤) عبد الله «تَذْرِيه» من الذَّرْي، ففي لامـه لغتـان: الواوُ واليـاءُ. وقرأ ابن عبـاس «تُذْرِيـه» بضـم التاء من الإذْراء. وهـذه تحتمـل أَنْ تكونَ من الـذَّرْوِ وأَنْ تكونَ من الـذَّرْيِ. والعامَّـةُ على «الـريـاح» جمعاً. وزيد(٥) بن علي والحسن والنخعي في آخرين «الرِّيحُ» بالإفراد.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿زينةُ الحياة﴾**: إنما أفرد «زينـة» وإن كانت خبـراً عن بَنِين لأنَّهـا مصدرٌ، فـالتقديـر: ذوا زِيْنة، إذ جُعـلا نفسَ المصدر مبـالغةً؛ إذ بهما تَحْصُلُ الزينة، أو بمعنى مُزَيِّنَتَيْنِ. وقرىء(٦) شاذاً «زينتا الحيـاة» على التثنيـة، وسقطت ألفهـا لفظاً لالتقـاء الساكنين فيُتَـوَهَّمُ أنه قـرىء بنصب «زينة الحياة».

آ. (٤٧) **قوله: ﴿ويوم نُسَيِّرُ﴾**: «يومَ» منصوبٌ بقولٍ مضمرٍ بعـده تقديرُه: نقول لهم نُسَيِّر الجبال: لقد جِئْتمونا. وقيـل: بإضمـار اذكر. وقيـل: هو معطوفٌ على «عند ربك» فيكونُ معمولاً لقوله «خيرٌ».

---

(١) عبارته في معاني القرآن ٣/٢٩١: «والهشيم: النبات الجاف الذي تسفيه الريح».
(٢) عبارته في تفسير غريب القرآن ٢٦٨: «والهشيم من النبت المتفتِّت».
(٣) «إنَّا أرسلنا عليهم صيحة واحدة فكانوا كهشيم المُحْتَظِرِ» الآية ٣١ من القمر.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٣٣، والشواذ ٨٠، والقرطبي ١٠/٤١٣.
(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: الإتحاف ٢/٢١٦، البحر ٦/١٣٣، والنشر ٢/٢٢٣، والتيسير ٧٨.
(٦) لم أقف على نسبة هذه القراءة.

وقرأ ابن كثير[١] وأبو عمرو وابن عامر بضمِّ التاء وفتح الياء مبنياً للمفعول. «الجبالُ» بالرفع لقيامِه مَقامَ الفاعل، وحَذَفَ الفاعلَ للعِلْمِ به وهو الله، أو مَنْ يأمرُه من الملائكة. وهذه القراءةُ موافقةٌ لِما اتُّفق عليه في قولِه «وسُيِّرَتِ الجبالُ»[٢]، ويؤيِّدها قراءةُ عبدِ الله هنا «وسُيِّرت الجبال» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول.

والباقون «نُسَيِّر» بنون العظمة، والياءُ مكسورةٌ مِنْ «سَيَّر» بالتشديد؛ «الجبالَ» بالنصب على المفعول به، وهذه القراءةُ مناسِبةٌ لِما بعدها مِنْ قولِه «وحَشَرْناهم فلم نغادِرْ».

وقرأ الحسنُ كقراءةِ / ابنِ كثير ومَنْ ذُكِرَ معه إلا أنه بالياءِ مِنْ تحتُ لأنَّ [٥٩٣ب] التأنيثَ مجازيٌّ. وقرأ ابن محيصن، ورواها محبوبٌ عن أبي عمرو: «تَسِيْر» بفتحِ التاءِ من فوقُ ساكن الياء مِنْ سارَتْ تسيرُ، و«الجبالُ» بالرفع على الفاعليةِ.

قوله: «وتَرَىٰ الأرضَ بارزةً» «بارزةً» حالٌ؛ إذ الرؤيةُ بَصَرِيةٌ. وقرأ[٣] عيسى «وتُرىٰ الأرضُ» مبنياً للمفعول، و«الأرضُ» قائمةٌ مقامَ الفاعل.

قوله: «وحَشَرْناهم» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ماضٍ مُرادٌ به المستقبلُ، أي: ونَحْشُرهم، وكذلك «وعُرِضُوا»[٤] و«ووُضِعَ الكتابُ»[٥].

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، النشر ٢/٣١١، التيسير ١٤٤، القرطبي ١٠/٤١٦، البحر ٦/١٣٤، الإتحاف ٢/٢١٦.

(٢) الآية ٢٠ من النبأ.

(٣) البحر ٦/١٣٤، الكشاف ٢/٤٨٧.

(٤) في الآية ٤٨.

(٥) في الآية ٤٩.

والثاني: أن تكونَ الواوُ للحالِ، والجملةُ في محلِّ النصب، أي: تفعل التسييرَ في حال حَشْرِهم ليشاهدوا تلك الأهوالَ. والثالث: قال الزمخشري(١): «فإن قلتَ: لِمَ جِيْءَ بـ «حَشَرْناهم» ماضياً بعد «نُسَيِّر» و «تَرَىٰ»؟ قلت: للدلالة على أنَّ حَشْرَهم قبل التَّسْييرِ وقبل البروزِ ليعاينوا تلك الأهوالَ العِظامَ، كأنه قيل: وحَشَرناهم قبل ذلك».

قال الشيخ(٢): «والأَوْلَىٰ أَنْ تكونَ الواوُ للحال» فَذَكَرَ نحواً ممَّا قدَّمْتُه.

قوله: «فلم نغادِرْ» عطفٌ على «حَشَرْناهم» فإنه ماضٍ معنىً. والمغادَرَةُ هنا: بمعنى الغَدْر وهو الترك(٣)، أي: فلم نتركْ. والمفاعلةُ هنا ليس فيها مشاركةٌ. وسُمِّيَ الغَدْرُ غَدْراً لأنَّ به تُرِكَ الوفاءُ. وغَديرُ الماء مِنْ ذلك لأنَّ السيلَ غادَرَه، أي: تَرَكَه فلم يَجِئْهُ أو ترك فيه الماءَ، ويُجْمع على «غُدُر» و «غُدْران» كَرغِيف ورُغْفان، واسْتَغْدَرَ الغَدِيرُ: صار فيه الماء. والغَدِيْرة: الشَّعْرُ الذي تُرِكَ حتى طالَ. والجمع غَدائِر. قال امرؤ القيس(٤):

٣١٦٨ـ غَدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا ....

وقرأ(٥) قتادة «فلم تُغادِرْ» بالتاءِ من فوقُ، والفاعلُ ضميرُ الأرضِ، أو الغَدْرَةِ المفهومةِ من السياق. وأبان «يُغادَرْ» مبنياً للمفعول، «أحدٌ» بالرفع.

---

(١) الكشاف ٢/٤٨٧.

(٢) البحر ٦/١٣٤.

(٣) قال الرغب: «والغدر يقال لترك العهد ومنه قيل: فلان غادر» المفردات ٣٥٨.

(٤) عجزه:
تَضِلُّ المَدارَىٰ في مثنى ومُرْسَلِ
وهو في ديوانه ١٧: مستشزرات: مفتولات. والمدارى: جمع مِدْرَىٰ وهي شوكة تُسَرِّح بها المرأة رأسها.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٣٤، الكشاف ٢/٤٨٧، الشواذ ٨٠.

والضحاك: «نُغْدِرْ» بضم النونِ وسكونِ العينِ وكسرِ الدالِ مِنْ «أَغْدَرَ» بمعنى غَدَر.

آ. (٤٨) قوله: ﴿صَفًّا﴾: حالٌ من مرفوعِ «عُرِضوا» وأصلُه المصدريةُ. يُقال منه: صَفَّ يَصُفُّ صَفًّا، ثم يُطْلَقُ على الجماعة المُصطَفِّين. واخْتُلِف هنا في «صَفًّا»: هل هو مفردٌ وقع مَوْقع الجمعِ، إذ المرادُ صفوفاً، ويَدُلُّ عليه الحديث الصحيح[(١)]: «يَجْمَع اللَّهُ الأوَّلين والآخرين في صَعيدٍ واحدٍ صُفوفاً». وفي حديث آخر[(٢)]: «أهلُ الجنةِ مئةٌ وعشرون صَفًّا، أنتم منها ثمانون». وقيل: ثَمَّ حَذْفٌ، أي: صَفًّا صَفًّا. ومثلُه قولُه في موضع: «وجاء ربُّك والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»[(٣)]. وقال في آخرَ: «يقومُ الرُّوحُ والملائكةُ صفاً»[(٤)] يريد: صفاً صفاً، بدليل الآيةِ الأخرى فكذلك هنا. وقيل: بل كلُّ الخلائقِ يكونون صفاً واحداً، وهو أبلغُ في القُدرة. وأمَّا الحديثان فيُحملان على اختلافِ أحوال، لأنه يومٌ طويلٌ كما شهد له بقولِه «كان مقدارُه خمسين ألفَ سنة»[(٥)] فتارةً يكونون فيه صَفًّا واحداً وتارةً صفوفاً.

قوله: «لقد جِئْتُمونا» على إضمارِ قولٍ، أي: وقُلْنا لهم: كيت وكيت. وتقدَّم أنَّ هذا القولَ هو العاملُ في «ويومَ نُسَيِّر الجبالَ»[(٦)]. ويجوز أن يُضمر هذا القولُ حالاً من مرفوعِ «عُرِضُوا»، أي: عُرِضُوا مَقُولاً لهم كذا.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، ٣ باب قول الله عز وجل: «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه»، الفتح ٦/٣٧١، وابن حنبل ١/٤.

(٢) لم أقف على تخريجه.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٤) الآية ٣٨ من سورة النبأ.

(٥) الآية ٤ من المعارج.

(٦) في الآية ٤٧.

قوله: «كما خَلَقْناكم»، أي: مجيئاً مُشْبِهاً لخلقِكم الأول حفاةً عُراة غُرْلاً[1]، لا مالَ ولا ولدَ معكم. وقال الزمخشري[2]: «لقد بَعَثْناكم كما أَنْشَأْناكم أولَ مرة» فعلى هذين التقديرين، يكونُ نعتاً للمصدرِ المحذوفِ، وعلى رأي سيبويه[3] يكون حالاً مِنْ ضميرِه.

قوله: «أنْ لن نجعلَ» «أنْ» هي المخففةُ، وفُصِل بينها وبين خبرِها لكونِه جملةً فعليةً متصرفةً غيرَ دعاءٍ بحرفِ النفي. و «لكم» يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً[4] للجعل بمعنى التصيير. و«مَوْعِداً» هو الأول. ويجوز أَنْ يكونَ مُعَلَّقاً بالجَعْل، أو يكونَ حالاً مِنْ «مَوْعداً» إذا لم يُجعل الجَعْلُ تصييراً، بل بمعنى لمجردِ الإيجاد.

و«بل» في قولِه: «بل زَعَمْتُمْ» لمجردِ الانتقال من غيرِ إبطالٍ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿ووُضِع الكتابُ﴾**: العامَّةُ على بنائه للمفعول. وزيد[5] بن علي على بنائِه للفاعل، وهو الله أو المَلَك. و «الكتابَ» منصوبٌ مفعولاً به. و «الكتابُ» جنسٌ للكتب؛ إذ من المعلوم أنَّ لكلِّ إنسانٍ كتاباً يَخُصُّه. وقد تقدَّم الوقفُ على «ما لِهذا الكتابِ» وكيف فُصِلَتْ لامُ الجرِّ مِنْ مجرورِها خطاً في سورة النساء عند «فما لهؤلاءِ القومِ لا يكادُون»[6].

---

(١) غرلاً: غير مختونين.

(٢) الكشاف ٢/ ٤٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١١٦.

(٤) أي إنه متعلق به، التقدير: نجعل موعداً كائناً لكم.

(٥) البحر ٦/ ١٣٤.

(٦) الآية ٧٨ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/ ٤٦. حيث وقف أبو عمرو والكسائي ـ بخلاف عنه ـ على « ما ». والباقون على لام الجر دون مجرورها إتباعاً للرسم.

و «لا يغـادِرُ» جملةٌ حاليـة من «الكتاب». والعـاملُ الجـارُّ والمجـرورُ [٥٩٤أ]
لقيامِه مَقامَ الفعلِ، أو الاستقرارُ الذي تعلَّق به الحالُ.

قوله: «إلا أَحْصـاها» في محـلِّ نصب نعتاً لصغيـرة وكبيرة. ويجـوز أن تكونَ الجملةُ في موضعِ المفعول الثـاني؛ لأنَّ يُغَادِرُ بمعنى يتـرك، و «يترك» قد يتعدَّىٰ لاثنين كقوله[١]:

٣١٦٩ـ .... فقـد تَرَكْتُـكَ ذا مـالٍ وذا نَشَبِ

في أحدِ الوجهين.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿وإذ قُلْنا﴾**: أي: اذْكُرْ.

قوله: «كانَ من الجِنِّ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه استئنافٌ يفيد التعليلَ جـواباً لسؤالٍ مقـدَّر. والثاني: أنَّ الجملةَ حـاليةٌ، و «قـد» معها مـرادةٌ. قالـه أبو البقاء[٢] وليس بالجليِّ.

قـوله: «فَفَسَقَ» السببيـةُ في الفاءِ ظـاهـرةٌ، تَسَبَّبَ عن كـونـه من الجنِّ الفِسْقُ. وقال أبو البقاء[٣]: إنما أدخل الفاءَ هنا لأنَّ المعنى: «إلا إبليس امتنع فَفَسَق». قلت: إنْ عَنَىٰ أنَّ قولَه «كـان من الجنِّ» وُضِعَ مـوضعَ قـولِه «امتنع» فيُحتمل مع بُعْدِه، وإنْ عنَىٰ أنه حُـذِفَ فِعْلٌ عُـطِفَ عليه هـذا فليس بصحيحٍ للاستغناءِ عنه.

قـولـه: «عَنْ أمـر» «عن» على بـابهـا من المجـاوزة، وهي متعلِّقَـةٌ

---

(١) تقدم برقم ٢٢١.
(٢) الإملاء ٢/ ١٠٤.
(٣) الإملاء ٢/ ١٠٤.

بـ «فَسَق»، أي: خرج مجاوِزاً أمرَ ربِّه. وقيل: هي بمعنى الباء، أي: بسببِ أمرِه، فإنه فَعَّالٌ لِما يريدُ.

قوله: «وذُرِّيَّتَه» يجوز في الواو أَنْ تكونَ عاطفةً وهو الظاهرُ، وأنْ تكونَ بمعنى مع. و «مِنْ دوني» يجوز تعلُّقُه بالاتخاذ، وبمحذوفٍ على أنه صفةٌ لأَوْلياء.

قوله: «وهم لكم عدوٌّ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ مفعولِ الاتخاذِ أو فاعلِه؛ لأنَّ فيها مصحِّحاً لكلٍ من الوجهين وهو الرابطُ.

قوله: «بِئْسَ» فاعلُها مضمرٌ مفسَّرٌ بتمييزه. والمخصوص بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: بِئْسَ البَدَلُ إبليسُ وذريتُه و «للظالمين» متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «بَدَلاً». وقيل: متعلِّقٌ بفعل الذَّمِّ.

آ. (٥١) قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ﴾: أي: إبليسَ وذريتَه، أو ما أشهدْتُ الملائكةَ فكيف تعبدونهم؟ أو ما أشهدْتُ الكفارَ فكيف تَنْسُبون إليَّ ما لا يليق بجلالي؟ أو ما أشهدْتُ جميعَ الخَلْقِ.

وقرأ[١] أبو جعفر وشيبةُ والسختياني في آخرين: «أشهَدْناهم» على التعظيم.

قوله: «وما كنتُ متَّخِذَ المُضِلِّيْنَ» وُضع الظاهرُ موضعَ المضمر؛ إذ المراد بالمُضِلِّين مَنْ نفىٰ عنهم إشهادَ خَلْقِ السمواتِ، وإنما نبَّه بذلك على وَصْفِهم القبيح.

وقرأ العامَّةُ «كُنْتُ» بضمِّ التاء إخباراً عنه تعالىٰ. وقرأ[٢] الحسن

(١) الإتحاف ٢/٢١٧، البحر ٦/١٣٦، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢.

(٢) الإتحاف ٢/٢١٧، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢، البحر ٦/١٣٧.

والجحـدري وأبو جعفـر بفتحها خـطابـاً لنبيِّنـا محمـدٍ صلى الله عليـه وسلم. وقرأ(١) علي بن أبـي طالب رضي الله عنه «مُتَّخذاً المُضِلِّيْنَ» نوَّن اسمَ الفاعلِ ونَصَبَ به، إذ المرادُ به الحالُ أو الاستقبالُ.

وقرأ(٢) عيسىٰ «عَضْداً» بفتح العين وسكون الضـاد، وهو تخفيفٌ شـائعٌ كقـولِ تميم: سَبْع ورَجْـل في: سَبُع ورَجُـل. وقرأ الحسن «عُضْـداً» بـالضم والسكون: وذلك أنـه نَقَل حـركةَ الضـادِ إلى العينِ بعد سَلْبِ العينِ حـركتَها. وعنه أيضاً «عَضَـداً» بفتحتين و «عُضُداً» بضمتين. والضحـاك «عِضَداً» بكسـر العين وفتحِ الضاد. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ.

والعَضُدُ من الإِنسانِ وغيرِه معروفٌ. ويُعَبَّر به عن العونِ والنصير فيقال: فـلان عَضُـدي. ومنـه «سَنَشُـدُّ عَضُـدَك بـأخيـك»(٣) أي: سنُقَـوِّي نُصْـرَتَـك ومعونتَك.

آ. (٥٢) قوله: ﴿ويومَ يقولُ﴾: معمولٌ لـ «اذكر» أي: ويوم نقولُ يجـري كيت وكيت. وقرأ(٤) حمـزة «نقولُ» بنـون العظمـة مراعـاةً للتكلم في قـوله: «مـا أَشْهَدْتُهم» إلى آخـره. والباقـون بياءِ الغَيْبَـةِ لتقدُّمِ اسمِ الشـريفِ الظاهر.

قوله: «مَوْبِقا» مفعولٌ أولُ للجَعْلِ، والثاني الظرفُ المُقَـدَّم. ويجوز أن تكونَ متعدِّيـةً لواحـدٍ، فيتعلَّق الظرفُ بـالجَعْلِ أو بمحـذوفٍ على الحال مِنْ «مَوْبِقا».

---

(١) البحر ١٣٧/٦، الكشاف ٤٨٨/٢.
(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢١٧/٢، القرطبي ٢/١١، البحر ١٣٧/٦.
(٣) الآية ٣٥ من سورة القصص.
(٤) السبعة ٣٩٣، النشر ٣١١/٢، البحر ١٣٧/٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٠.

والمَوْبِقُ: المَهْلَكُ، يقال: وَبِقَ يَوْبِق وَبَقاً، أي: هَلَكَ ووَبَقَ يَبِقُ وُبُـوْقاً أيضاً: هَلَكَ وأَوْبَقه ذنبُه. وعن الفراء[١]: «جَعَلَ اللَّهُ تواصُلَهم هَلاكاً» فجعـل البَيْنَ بمعنى الـوَصْـلِ، وليس بـظرفٍ كقـولـه: «لقـد تَقَـطَّعَ بينَكم»[٢] في وجهٍ[٣]. وعلى هذا فيكون «بينَهم» مفعولاً أولَ و «مَوْبِقاً» مفعولاً ثانياً. والمَوْبِقُ هنا: يجوز أَنْ يكونَ مصدراً وهو الظاهر. ويجوزُ أَنْ يكونَ مكاناً / . [٥٩٤ب]

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَصْرِفا﴾: المَصْرِفُ: المَعْدِل. قال الهذلي[٤]:

٣١٧٠ـ أزهيـرُ هـل عَنْ شَيْبَـةٍ مِـنْ مَصْـرِفِ
أم لا خُـلُوْدَ لـبـاذِلٍ مـتـكـلِّفِ

ويجوز أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أو زمانٍ. وقال أبو البقـاء[٥]: «مَصْرِفـا: أي انْصِرافاً، ويجوز أَنْ يكونَ مكاناً». قلت: وهذا سَهْوٌ فـإنه جَعَلَ المَفْعِل بكسـرِ العينِ مصدراً لِما مضارعُه يَفْعِل بالكسرِ من الصحيح، وقد نصُّوا على أنَّ اسمَ مصدر هذا النوعِ مفتوحُ العين، واسمَ زمانِه ومكانِه مكسوراها نحو: المَضْرَب والمَضْرِب.

وقرأ[٦] زيدُ بن عليّ رضي الله عنه «مَصْرَفاً» بفتح الراء جعله مصـدراً؛

---

(١) معاني القرآن ٢/١٤٧.
(٢) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٨.
(٤) وهـو أبو كبيـر الهذلي. والبيت في ديـوان الهذليين ٢/١٠٤، واللسـان (صـرف)، وتفسيـر الماوردي ٢/٤٩٠، والمجـاز ١/٤٠٧، والبحر ٦/١٣٨، ومعـاني القرآن للزجاج ٣/٢٩٦. وزهير مرخم زهيرة. وشيبة: صديقه يرثيه.
(٥) الإملاء ٢/١٠٤.
(٦) البحر ٦/١٣٨.

لأنَّه مكسور العين في المضارع فهو كالمَضْرَب بمعنىٰ الضَّرْب، وليت أبا البقاءِ ذكر هذه القراءةَ وَوَجَّهَها بما ذكره قبلُ.

آ. (٥٤) **قوله: ﴿مِنْ كل مَثَلٍ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ «مِنْ كـلٍّ» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو مفعـولُ «صَرَّفنـا»، أي: صَرَّفنـا مَثَلاً مِنْ كـلِّ مَثَل. ويجوز أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً على رَأْيِ الأخفش[١] والكوفيين.

قوله: «جَدَلاً» منصوبٌ على التمييـز. وقولـه: «أكثرَ شيءٍ»، أي: أكثـر الأشيـاء التي يتأتَّىٰ منهـا الجِدال إنْ فَصَّلْتهـا واحداً واحـداً، يعني أنَّ الإنسانَ أكثرُ جدلاً مِنْ كلِّ شيءٍ يُجادل، فَوَضَعَ «شيءٍ» مَـوْضِعَ الأشيـاء. وهل يجـوزُ أَنْ يكـونَ جَدَلاً منقـولاً مِنْ اسم كان إذ الأصـل: وكـان جَـدَلُ الإنسـانِ أكثـرَ شيء؟ فيه نظرٌ. وكلامُ أبـي البقاء مُشْعِـرٌ بجوازِه فـإنه قـال[٢]: «فيه وجهـان، أحدُهما: أنَّ شيئـاً هنا في معنىٰ مُجـادِل؛ لأنَّ أَفْعل يُضـافُ إلى ما هـو بعضٌ له، وتمييزُه بـ «جَدَلاً» يَقْتَضي أَنْ يكونَ الأكثرَ مُجادلاً. وهذا مِنْ وَضْعِ العـامِّ موضعَ الخاصِّ. والثاني: أنَّ في الكلام محذوفاً تقديره: وكان جَـدَلُ الإنسانِ أكثرَ شيءٍ، ثم مَيَّزه». فقوله: «تقـديرُه: وكـان جَدَلُ الإنسـانِ» يفيد أنَّ إسنـادَ «كان» إلى الجَدَلِ جائزٌ إلى الجملة، إلا أنه لا بُدَّ من تتميمٍ لذلك: وهـو أَنْ تَتَجَوَّزَ فتجعَلَ للجَدَلِ جَدَلاً كقـولِهم: «شِعْرٌ شـاعرٌ» يعني أنَّ لجـدل الإنسانِ جَدَلاً هو أكثرُ من جَدَلِ سائرِ الأشياءِ.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿وما مَنَع﴾**: قـد تقدَّم في آخـرِ السورة قبلهـا[٣].

---

(١) لم يُشِر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع، وانظر أمثلة على مذهبـه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، حيث لا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بنفي.

(٢) الإملاء ٢/١٠٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٩ من الإسراء.

وقوله: «قُبُلاً» قد تقدَّم خلافُ القراء[1] فيه وتوجيهُ ذلك.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لِيُدْحِضُوا﴾: متعلِّقٌ بـ «يُجادِل» والإِدْحاض: الإِزْلاق يقال: أَدْحَضَ قدمَه، أي: أَزْلَقَها وأَزَلَّها عن موضعِها. والحجة الداحضة التي لا ثباتَ لها لزلزلةِ قَدَمِها. والدَّحْضُ: الطينُ لأنه يُزْلَقُ فيه. قال[2]:

٣١٧١ـ أبا مُنْذِرٍ رُمْتَ الوفاءَ وهِبْتَه وحِدْتَ كما حادَ البعيرُ عن الدَّحْضِ

وقال آخر[3]:

٣١٧٢ـ وَرَدْتُ ونجَّى اليَشْكرِيَّ حِذارُه وحادَ كما حادَ البَعيرُ عن الدَّحْضِ

و «مكانٌ دَحْضٌ» مِنْ هذا[4].

قوله: «وما أُنْذِرُوا» يجوزُ في «ما» هذه أَنْ تكونَ مصدريةً، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف. وعلى التقديرين فهي عطفٌ على «آياتي».

---

(١) انظر إعرابه للآية ١١١ من الأنعام في الدر المصون ١١٢/٥. وقد قرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون بضمهما، وأبوعمرو وابن كثير هنا بكسر القاف وفتح الباء.

(٢) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٧٣، والقرطبي ٦/١١.

(٣) عجز البيت في ديوان طرفة، وصدره كما ورد في البيت السابق. وثمة صدر آخر في القصيدة نفسها ص ١٦٩:

وأَسْتنقِذُ المولى من الأمر بعدما

وهو في المجاز ٤٠٨/١، واللسان (دحض) برواية «رَدِيْتُ»، والماوردي ٤٩١/٢.

(٤) أي هو مَزَلَّة لا تثبت عليها الأقدام.

و «هُزُوا» مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ. وتقـدَّم الخلافُ في «هُـزُوا»[١]. وتقدَّم إعـرابُ ما بعد هذه الآية في الأنعام[٢].

آ. (٥٨) قوله: ﴿بل لهم مَوْعِدٌ﴾: يجوز في «المَـوْعِد» أَنْ يكـونَ مصدراً أو زماناً أو مكاناً.

والمَوْئِلُ: المَرْجِعُ مِنْ وَأَلَ يَئِلُ، أي: رَجَعَ، وهو من التأويـل[٣]. وقال الفراء[٤]: «المَوْئِلُ: المَنْجىٰ، وَأَلَتْ نَفْسُه، أي: نَجَتْ» قال الأعشىٰ[٥]:

٣١٧٣ـ وقـد أُخـالِسُ رَبَّ البيتِ غَفْلَتَـهُ   وقـد يُحـاذِرُ مِنِّي ثم مـا يَئِـلُ

أي: ما يَنْجُو. وقال ابن قتيبة[٦]: «المَوْئل: المَلْجَأ». يقال: وَأَلَ فـلان إلى فلان يَئِل وأْلاً، ووُؤُولاً، إذا لَجَأَ إليه وهو هنا مصدرٌ.

و «مِنْ دونِه» متعلِّقٌ بالوِجْدان لأنـه متعدٍّ لـواحدٍ، أو بمحـذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «مَوْئِلاً».

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤١٨.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من الأنعام في الدر المصون ٤/٥٧٦.
(٣) يريد المؤلف أن يـؤلف بين بعض المعاني الواردة لمادتي: وأل ـ ومنها المـوئل ـ وأول ـ ومنهـا التأويـل ـ ولا يعني أن المادة واحـدة. فمن معاني التـأويل مـا قالـه ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه». انـظر: اللسان: (أول ـ وأل). وذكر الماوردي في تفسير الموئل: الملجأ والمحرز والوليّ والمنجى. انظر: تفسيره ٢/٤٩٢.
(٤) معاني القرآن ٢/١٤٨.
(٥) ديوانه ٥٩، ومجاز القرآن ١/٤٠٨، والقـرطبـي ١١/٨، والبحر ٦/١٣٢. وخلس الشيء: سرقه.
(٦) تفسير غريب القرآن ٢٦٩.

وقـرأ أبو جعفـر[1] «مَوِلا» بـواوٍ مكسورةٍ فقط. والـزُّهري: بـواوٍ مشددة فقط. والأُوْلَىٰ أقيسُ تخفيفاً.

آ. (٥٩) قـوله: ﴿وتلك القُـرىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكـونا مبتدأ وخبراً، و«أهلكناهم» حينئذ: إمَّـا خبرٌ ثـانٍ أو حالٌ. ويجـوز أن تكونَ «تلك» مبتـدأ، و«القرى» صفتها أو بيان لها أو بدل منها و«أَهْلكناها» الخبرُ. ويجوز أن يكون «تلك» منصوبَ المحل بفعلٍ مقدر على الاشتغال.

والضميـرُ في «أَهْلَكْنـاهم» عـائـدٌ على «أهـل» المضـافِ إلى القـرىٰ، إذ التقديرُ: وأهل تلك القُرىٰ، فراعى المحذوفَ فـأعاد عليـه الضميرَ. وتقـدَّم ذلك في أول الأعراف[2].

و«لَمَّـا ظَلَموا» يجـوزُ أَنْ يكونَ حـرفـاً، وأن يكـونَ ظـرفـاً وقـد عُـرِف ما فيها[3].

قـوله: «لِمَهْلِكِهِمْ» قـرأ[4] عاصم[5] «مَهْلَك» بفتـح الميم[6]، والباقـون بضمها[7]، وحفصٌ بكسر اللام[8]. والباقون بفتحها. فتحصَّل مِنْ ذلك ثلاثُ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢١٨، البحر ٦/١٤٠.

(٢) الآية ٤. وانظر: الدر المصون ٥/٢٤٨.

(٣) ذهب الجمهور إلى أنها حرف وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، التيسيـر ١٤٤، النشر ٢/٣١١، البحـر ٦/١٤٠، الإتحاف ٢/٢١٨.

(٥) في رواية أبي بكر عنه.

(٦) وفتـح الـلام.

(٧) وفتـح الـلام.

(٨) وفتـح الميم.

قراءاتٍ، لعاصم قـراءتان: فتحُ الميم / مع فتحِ اللامِ، وهي روايةُ أبـي بكرٍ [٥٩٥أ]
عنه. والثانية فتح الميم مع كسر اللام وهي روايةُ حفصٍ عنه. والثالثـةُ: ضمُّ الميمِ وفتحُ اللام، وهي قراءةُ الباقين.

فـأمَّا قـراءةُ أبـي بكـر فـ «مَهْلَك» فيهـا مصـدرٌ مضـافٌ لفـاعلِه. وجـوَّز أبـو عليّ[١] أن يكونَ مضـافاً لمفعـوله. وقـال: إنَّ «هَلَك» يتعـدَّى دون همـز وأنشد[٢]:

٣١٧٤ـ ومَهمَـهٍ هـالـكٍ مَنْ تعـرَّجـا

فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هالكٍ». وقد مَنَع الناسُ ذلك وقالوا[٣]: لا دليلَ في البيتِ لجواز أن يكونَ مِنْ بابِ الصفةِ المشبهةِ. والأصل: هـالك مَنْ تعـرَّجا. فـ«مَنْ تعرَّج» فاعلٌ بهالك، ثم أَضْمر في «هالِك» ضميـرَ «مَهْمه» ونَصَبَ «مَنْ تعرَّج»[٤] نَصْبَ «الوجهَ» في قولِك: «مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الـوجهَ» ثم أضـاف الصفة وهي «هالك» إلى معمولها، فالإِضـافةُ مِنْ نصبٍ، والنصبُ مِنْ رفـعٍ. فهـو كقـولـك: «زيـدٌ منـطلقُ اللسـان ومنبسط الكفِّ»، ولـولا تقـديـرُ النصبِ لامتنعَتِ الإِضـافـةُ؛ إذ اسمُ الفَـاعـلِ لا يُضـاف إلى مـرفـوعِـه. وقـد يُقـال: لا حاجـةَ إلى تقديـرِ النصب، إذ هذا جـارٍ مَجْـرَىٰ الصفـةِ المشبهـة، والصفةُ المشبهةُ تُضافُ إلى مرفوعها، إلا أنَّ هذا مبنيٌّ على خلافٍ آخر وهو:

---

(١) الحجة (خ) ٣/٤٠٠.

(٢) البيت للعجـاج وهـو في ديـوانـه ٢/٤٣، والمقتضب ٤/١٨٠، واللسـان (هلك)، والخصائص ٢/٢١٠، والمحتسب ١/٩٢. والمهمه: القفر. وبعد البيت:
هـائـلـةٍ أهـوالُـه مَـنْ أدْلَـجـا
والخلاف في « هلك » فالكثيرون على أنه لازم، وأبو علي على أنه متعدٍ.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٨٠، البحر ٦/١٤٠.

(٤) أي: على التشبيه بالمفعول.

هل يقعُ الموصولُ في بابِ الصفةِ(1) أم لا؟ والصحيح جوازه(2). قال الشاعر(3):

٣١٧٥ـ فَعُجْتُها قِبَلَ الأخيارِ منزلةً والطيِّبي كلِّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ

وقال الهذلي(4):

٣١٧٦ـ أَسِيْلاتُ أبدانٍ دِقاقٌ خُصورُها وَثِيراتُ ما التفَّتْ عليها الملاحِفُ

وقال الشيخ(5) في قراءة أبي بكر هذه: «إنه زمانٌ» ولم يذكرْ غيرَه. وجوَّز غيرُه فيه الزمانَ والمصدرَ. وهو عجيبٌ؛ فإنَّ الفعلَ متى كُسِرَتْ عينُ مضارِعِه فُتِحَتْ في المَفْعَل مراداً به المصدرُ، وكُسِرَتْ فيه مراداً به الزمانُ والمكانُ، وكأنه اشتبهَتْ عليه بقراءةِ حفصٍ فإنَّه بكسرِ اللام كما تَقَدَّم، فالمَفْعِلُ منه للزمانِ والمكان.

وجوَّز أبو البقاء(6) في قراءته(7) أَنْ يكونَ المَفْعِل فيها مصدراً. قال(8):

---

(١) أي: المشبهة.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/٨٦، والعيني ٣/٦٢٩.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢١، والعيني ٣/٦٢٥، وشرح التصريح ٢/٨٥، والبحر ٦/١٤٠. وقوله «فَعُجتها»، أي: الناقة، يُقال: عُجت البعير: إذا عطفت رأسه بالزمام. وقِبلهم: نحوهم. التاثت: اختلطت والتفت. ويعني أنهم موصوفون بالعفة.

(٤) ليس في ديوان الهذليين والبيت لعمر بن أبي ربيعة. في ديوانه ٤٦٤، والعيني ٣/٦٢٩، وشرح التصريح ٢/٨٦، والبحر ٦/١٤٠. والأسيلة: الطويلة وكل مسترسل: أسيل. والوثيرة: الوطيئة وأراد هنا: وطيئات الأرداف والأعجاز.

(٥) البحر ٦/١٠٤.

(٦) الإملاء ٢/١٠٥.

(٧) أي قراءة حفص.

(٨) لم يردْ هنا هذا القول في مطبوعة «الإملاء».

«وشَذَّ فيه الكسرُ كالمَرْجِعِ». وإذا قلنا: إنه مصدرٌ فهل هو مضافٌ لفاعلِه أو مفعولِه؟ يجيءُ ما تقدَّم في قراءةِ رفيقِه. وتخريجُ أبي عليّ واستشهادُه بالبيت والردُّ عليه، كلُّ ذلك عائدٌ هنا.

وأمَّا قراءةُ الباقين[1] فواضحةٌ. و«مُهْلَك» فيها يجوز أن يكونَ مصدراً مضافاً لمفعولِه، وأَنْ يكون زماناً، ويَبْعُدُ أن يُرادَ به المفعولُ، أي: وجَعَلْنا للشخصِ أو الفريقِ المُهْلَكِ منهم.

والمَوْعِدُ: مصدرٌ أو زمان.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿وإذ قال موسىٰ﴾**: «إذ» منصوبٌ بـ اذكر، أو وقتَ قال لفتاه جرىٰ ما قَصَصْنا عليك مِنْ خبرِه.

قوله: «لا أَبْرَحُ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ ناقصةً فتحتاجَ إلى خبر. والثاني: أن تكونَ تامةً فلا تحتاج إليه. فإن كانَتِ الناقصةَ ففيها تخريجان، أحدُهما: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً للدلالةِ عليه تقديرُه: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغَ، إلا أنَّ حَذْفَ الخبرِ في هذا البابِ نَصَّ بعضُ النَّحْويين على أنه لا يجوزُ ولو بدليلٍ، إلا في ضرورة كقوله[2]:

٣١٧٧ـ لَهَفي عليكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خائفٍ ... يَبْغي جوارَك حينَ ليس مُجِيْرُ

أي: حين ليس في الدنيا مُجير. والثاني: أنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: لا يَبْرَحُ مسيري حتى أبلغَ، ثم حذف «مسير» وأقيمت الياء مُقامَه، فانقلبَتْ مرفوعةً مستترة بعد أن كانت مخفوضةَ المحلِّ بارزةً، وبقي «حتى أَبْلُغَ» على حالِه هو الخبر.

---

(١) أي: مُهْلَك.

(٢) تقدم برقم ١١١٦.

وقد خَلَطَ الزمخشريُّ هذين الوجهين فجعَلَهما وجهاً واحداً، ولكنْ في عبارةٍ حسنةٍ جداً، فقال[1]: «فإنْ قلت: «لا أبرح» إن كان بمعنى «لا أَزُوْل» مِنْ بَرِح المكانَ فقد دَلَّ على الإقامة لا على السفر. وإن كان بمعنى «لا أزال» فلا بُدَّ من خبر. قلت: هي بمعنى لا أزال، وقد حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحالَ والكلامَ معاً يَدُلَّان عليه: أمَّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَرٍ، وأمَّا الكلامُ فلأنَّ قولَه «حتى أَبْلُغَ» غايةٌ مضروبةٌ تَسْتدعي ما هي غايةٌ له، فلا بد أن يكون المعنى: [لا أبرح أسير حتى أبلغ. ووجهٌ آخرُ وهو أَنْ يكونَ المعنى:][2] لا يبرح مسيري حتى أبلغَ على أنَّ «حتى أبلغَ» هو الخبرُ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامه وهو ضميرُ المتكلم، فانقلب الفعلُ مِنْ ضمير الغائبِ إلى لفظِ المتكلم وهو وجهٌ لطيفٌ».

قلت: وهذا على حُسْنِه فيه نظرٌ لا يخفى وهو: خلوُّ الجملةِ الواقعةِ خبراً عن «مسيري» في الأصل مِنْ رابط يَرْبِطُها به. ألا ترى أنه ليس في قوله «حتى أبلغ» ضميرٌ يعودُ على «مَسيري» إنما يعودُ على المضافِ إليه المستتر، ومِثْلُ ذلك لا / يُكتفى به. [٥٩٥ب]

ويمكن أَنْ يُجابَ عنه: بأنَّ العائدَ محذوفٌ، تقديرُه حتى أبلغَ به، أي: بمسيري.

وإن كانت التامةَ كان المعنى: لا أبرح ما أنا عليه، بمعنى ألزمُ المسيرَ والطَّلَبَ، ولا أفارقه ولا أتركه، حتى أبلغَ، كما تقول: لا أبرحُ المكانَ. قلت: فعلى هذا يُحتاجُ أيضاً إلى حَذْفِ مفعولٍ به كما تقدَّمَ تقريرُه، فالحذفُ لا بُدَّ منه على تقديرَيْ التمامِ والنقصانِ في أحدِ وجهَيْ النقصان.

---

(١) الكشاف ٢ / ٤٩٠.

(٢) سقط من الأصل وأثبتناه من الكشاف.

وقرأ العامَّةُ «مَجْمَعَ» بفتح الميمِ وهو مكانُ الاجتماع، وقيل: مصدر. وقرأ[1] الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار[2] بكسرها[3]، وهو شاذ[4] لفتح عينِ مضارعِه.

قوله: «حُقُبا» منصوبٌ على الظرفِ وهو بمعنى الدهر. وقيل: ثمانون سنة. وقيل: سنةٌ واحدة بلغة قريش. وقيل: سبعون. وقرأ الحسن[5]: «حُقْبا» بإسكان القاف فيجوزُ أَنْ يكونَ تخفيفاً، وأن يكونَ لغةً مستقلة. ويُجمع على «أَحْقاب» كعُنُق وأَعْناق. وفي معناه الحِقْبَةُ بالكسر. قال امرؤ القيس[6]:

٣١٧٨ـ فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها
فإنَّك ممَّا أَحْدَثْتَ بالمُجَرِّبِ

والحُقْبَة بالضمِّ أيضاً. وتُجمع الأُولىٰ على حِقَب بكسر الحاء كقِرَب[7]، والثانيةُ على حُقَب بضمِّها كقُرَب[8].

وقوله: «أو أَمْضِيَ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه منسوقٌ على «أَبْلُغَ» يعني

(١) المحتسب ٢/٣٠، البحر ٦/١٤٤.
(٢) لم أقف على ترجمته سوى إشارة ذكرها ابن سعد في طبقاته ٧/٢٣٩.
(٣) أي: كسر الميم الثانية.
(٤) حمله ابن جني على نظائر له كالمشرِق والمنسِك... انظر: المحتسب ٢/٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٤٨ حيث عدَّ كسر عين مفعِل الاسم هو القياس وإن كان قليلًا.
(٥) البحر ٦/١٤٥، والشواذ ٨١.
(٦) تقدم برقم ١٧.
(٧) القِرْبة: ما يُستقىٰ فيه الماء.
(٨) القُرْبة: القُربى.

بأحد أمرين: إمَّا ببلوغِه المَجْمَعَ، أو بمضيِّه حُقُبا. والثاني: أنه تَغْيِيَةٌ لقوله لا أَبْرَحُ، فيكون منصوباً بإضمارِ «أَنْ» بعد «أو» بمعنى «إلى» نحو «لألْزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقي».

قال الشيخ(١): «فالمعنى: لا أبرحُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البحرَيْنِ، إلى أن أَمْضِيَ زماناً أتيقَّنُ معه فواتَ مجمعِ البحرَيْن» قلت: فيكونُ الفعلُ المنفيُّ قد غُيِّيَ بغايتَيْن مكاناً وزماناً، فلا بدَّ مِنْ حصولِهما معاً نحو: «لأسيرَنَّ إلى بيتِك إلى الظهر» فلا بُدَّ من حصولِ الغايتين. والمعنى الذي ذكره الشيخُ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقَّنُ فيه فواتَ مجمعِ البحرين.

وجَعَلَ أبو البقاء(٢) «أو» هنا بمعنى «إلَّا» في أحدِ الوجهين، قال: «والثاني: أنَّها بمعنى: إلا أَنْ أَمْضِيَ زماناً أتيقَّنُ معه فواتَ مجمعِ البحرين». وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنىً صحيحٌ، فأخذ الشيخ هذا المعنى، رَكَّبه مع القولِ بأنها بمعنى «إلى» المقتضيةِ للغايةِ، فمِنْ ثَمَّ جاء الإشكالُ.

آ. (٦١) **قوله**: ﴿نَسِيَا﴾: الظاهرُ نسبةُ النِّسْيانِ إلى موسى وفتاه، يعني نَسِيا تفقُّدَ أَمْرِه، فإنه كان علامةً لهما على ما يَطْلبانه. وقيل: نَسِي موسى أن يأمرَه بالإتيانِ به ونسيَ يوشع أَنْ يفكِّرَه بأمرِه. وقيل: الناسي يوشع فقط، وهو على حذفِ مضافٍ، أي: نَسِيَ أحدُهما كقولِه: «يَخْرُجُ منهما اللؤلؤُ والمَرْجان»(٣).

قوله: «في البحرِ سَرَبا» «سَرَبا» مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخذ». و «في البحر»

---

(١) البحر ٦/١٤٥.

(٢) الإملاء ٢/١٠٥.

(٣) الآية ٢٢ من الرحمن. أي من الماء الملح لا من العذب، وانظر آراء المفسرين في فتح القدير ٥/١٣٤.

يجوز أن يتعلَّق بـ «اتَّخَذَ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ الأولِ أو الثاني.

والهاءُ في «سبيلَه» تعودُ على الحُوْت. وكذا المرفوع في «اتَّخَذَ».

آ. (٦٢) **قوله: ﴿جاوَزَا﴾**: مفعولُه محذوفٌ، أي: جاوزا الموعدَ. وقيل: جاوزا مجمعَ البحرَيْن.

قوله: «هذا» إشارةٌ إلى السَّفَر الذي وقع بعد مجاوزتِهما المَوْعِدَ، أو مجمعَ البحرين. و«نَصَبا» هو المفعول بـ «لَقِيْنا». والعامَّةُ على فتح النون والصاد. وعبد الله[(١)] بن عبيد بن عمير[(٢)] بضمِّهما. وهما لغتان من لغاتٍ أربعٍ في هذه اللفظة[(٣)]. كذا قال أبو الفضلِ الرازي في «لوامحه».

آ. (٦٣) **قوله: ﴿أرأيْتَ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ فيها مُشْبعاً في الأنعام[(٤)]. وقال أبو الحسن الأخفش[(٥)] هنا فيها كلاماً حسناً رأيت نَقْلَه وهو: «أنَّ العربَ أَخْرَجَتْها عن معناها بالكلية، فقالوا: أَرَأَيْتَك وأَرَيْتَكَ بحذفِ الهمزة إذا كانت بمعنى أَخْبِرْني، وإذا كانت بمعنى أَبْصَرْتَ لم تُحْذَفْ همزتُها. وشَذَّت أيضاً فألزَمْتَها الخطابَ على هذا المعنىٰ، ولا تقولُ فيها أبداً: «أراني زيداً عمراً ما صَنَعَ» وتقولُ هذا على معنى «اعلَمْ». وشذَّتْ أيضاً

---

(١) البحر ٦/١٤٥.

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير أبو هاشم الليثي المكي. تابعي وردت الرواية عنه في حروف القرآن. توفي سنة ١١٣. طبقات القراء ١/٤٣١.

(٣) النَّصْبُ والنُّصْب والنُّصُب والنَّصَب. انظر: اللسان « نصب ».

(٤) الآية ٤٠ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) ليس في «معاني القرآن» هذا النص، وفيه نص قريب تحدَّث فيها عن معانيها ولغاتها. انظر: معاني القرآن ١/١٠٠. وقد ورد النص في البحر ٦/١٤٦.

فَأَخْرَجْتَهـا عن موضعِهـا بالكليـة بدليـلِ دخولِ الفـاءِ ألا ترىٰ قـولَه: «أَرَأَيْتَ إذ أَوَيْنا إلى الصخرةِ فـإني» فما دخلتِ الفـاءُ إلا وقد أُخْـرِجَتْ إلى معنى: أمَّا أو تنبَّهْ. والمعنى: أمَّا إذ أَوَيْنا إلى الصخرة فإنِّي نَسِيْتُ الحوتَ. وقد أَخْرَجْتَها أيضاً إلى معنى أخبرني كما قَدَّمْنا. وإذا كانت / بمعنى أخبِرْني فلا بُدَّ بعدهـا [٥٩٦أ] من الاسمِ المستخبَرِ عنه، وتلزَمُ الجملةُ التي بعـدها الاستفهـامَ، وقد تَخْـرُجُ لمعنى «أمَّا»، ويكون أبداً بعدها الشرطُ وظروفُ الزمان، فقولـه «فإني نَسِيْتُ» معناه: أمَّـا إذ أَوَيْنـا فإنِّي، أو تَنَبَّـه إذ أوينا، وليستِ الفـاءُ إلا جواباً لأَرَأَيْتَ لأنَّ «إذْ» لا يَصِحُّ أَنْ يُجازىٰ بها إلا مقرونةً بـ «ما» بلا خلافٍ».

وقال الزمخشري[١]: «أرأيتَ بمعنى أخبِرْني. فإن قلتَ: ما وجـهُ التئامِ هذا الكلامِ، فـإنَّ كلَّ واحـدٍ مِنْ «أرأيت» ومِنْ «إذ أَوَيْنا»، ومِنْ «فـإنِّي نَسِيْتُ الحوتَ» [لا متعلَّقَ له][٢]؟ قلت: لَمَّا طَلَب موسىٰ الحوتَ ذكر يـوشع مـا رأىٰ منه وما اعتراه مِنْ نِسيانه إلى تلك الغايةِ، ودُهِش فَطَفِقَ يسأل موسى عن سبب ذلـك كأنَّـه قال: أرأيتَ مـا دهاني إذ أَوَيْنـا إلى الصخرة فـإنِّي نسيتُ الحوت. فحذف ذلك».

قال الشيخ[٣]: «وهـذان مَفْقودانِ في تقـديرِ الـزمخشري «أرأيتَ بمعنى أخبـرني» . يعني بهذين مـا تقدَّم في كـلام الأخفش مِنْ أنَّه لا بُـدَّ بعدهـا من الاسم المستخبَرِ عنه ولزومِ الاستفهامِ الجملةَ التي بعدها.

قـولـه: «ومـا أَنْسَـانِيْـهِ» قـرأ[٤] حفص بضمِّ الهـاء. وكـذا في قــولـه:

---

(١) الكشاف ٢/٤٩١.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من « الكشاف ».

(٣) البحر ٦/١٤٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٤، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢/٢١٩، النشر ١/٣٠٥، الحجة ٤٢٢، البحر ٦/١٤٧.

«عليهُ اللهَ»[١] في سورة الفتـح . قيل : لأنَّ اليـاءَ هنا أصلُهـا الفتح[٢] ، والهـاءُ بعد الفتحةِ مضمومةٌ[٣] فنظر هنا إلى الأصل . وأمَّا في سورة الفتح فـلأنَّ الياءَ عارضةٌ إذ أصلُها الألفُ[٤] ، والهاءُ بعـد الألف مضمومـةٌ[٥] فنظر إلى الأصـلِ أيضاً .

والبـاقون بـالكسر نـظراً إلى اللفظِ ، فإنهـا بعد يـاءٍ ساكنـة . وقد جمـع حفص في قراءتِه بين اللغات في هاء الكناية : فإنه ضمَّ الهاء في «أنسانِيْه» في غيـرِ صلةٍ[٦] ، ووصَلَها بيـاءٍ في قـولـه : «فيهي مُهـانـا»[٧] على مـا سيـأتي إنْ شاء الله تعالى . وقرأ كأكثرِ القراء فيما سوىٰ ذلك .

قوله : «أَنْ أذكرَه» في محلِّ نصبٍ على البـدلِ مِنْ هاء «أنسـانِيْه» بـدلِ اشتمال ، أي : أَنْساني ذكرَه .

قوله : «عَجَبـاً» فيه أوجـهٌ ، أحدُهـا : أنه مفعـولٌ ثانٍ لـ «اتَّخـذ» . و «في البحـرِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـالاتخاذِ ، أو بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ من المفعـولِ الأولِ أو الثاني .

وفي فـاعل «اتَّخـذ» وجهان ، أحـدُهمـا : هـو الحـوت ، كمـا تقـدَّم في «اتَّخذ» الأولىٰ . والثاني : هو موسى .

---

(١) الآية ١٠ .

(٢) يعني في قولنا « نسيَ » .

(٣) يعني في قولنا « نسيَهُ » .

(٤) لأن الأصل « على » ولم تنقلب الألف ياء إلّا بعد اتصال الضمير .

(٥) نحو قولنا : فتاهُ ــ علاهُ .

(٦) أي لم يشبع كسـرة الهاء حتى تتولد منها ياء .

(٧) الآية ٦٩ من الفرقان .

الوجهُ الثاني مِنْ وجهَيْ «عَجَبا» أنه مفعولٌ بـه، والعامـلُ فيه محـذوفٌ، فقال الزمخشري[1]: «أو قال: عَجَباً في آخرِ كلامِه تعَجُّباً مِنْ حالـه. وقولـه: «وما أَنْسانِيْه إلا الشيطان» اعـتـراضٌ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه». فظاهرُ هذا أنَّه مفعولٌ بـ «قال»، أي: قال هذا اللفظَ.

الثالث: أنه مصـدر، فالعـاملُ فيـه مقدَّرٌ تقـديرُه[2]: فتعجَّب مِنْ ذلـك عَجَباً.

الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ناصبُـه «اتَّخذ»، أي: اتخـذ سبيلَه في البحر اتِّخاذاً عَجَباً. وعلى هذه الأقوالِ الثلاثـةِ يكون «في البحـر» مفعولاً ثانياً لـ «اتَّخَذَ» إن عَدَّيْناها لمفعولين.

آ. (٦٤) **قوله**: ﴿نَبْغي﴾[3]: حذفَ[4] نافع وأبو عمرو والكسائي ياء «نَبْغي» وقفاً، وأثبتوها وصلاً. وابن كثير أثبتها في الحالين. والباقـون حَذَفـوها في الحـالين اتِّباعـاً للرسم. وكان مِنْ حَقِّهـا الثبـوتُ، وإنمـا حُـذفت تشبيهـاً بالفواصلِ، أو لأنَّ الحَذْفَ يُؤْنِسُ بالحذفِ فإنَّ «ما» موصولةٌ حُـذِفَ عائـدُها، وهذه بخلافِ التي في يوسف[5] فإنها ثابتةٌ عند الجميعِ، وقد تقـدَّم ذلك في مَوْضِعِه[6].

---

(١) الكشاف ٢/٤٩٢.

(٢) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٣) كذا بإثبات الياء على الأصل.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٩، البحر ٦/١٤٧، السبعة ٣٩١، ٤٠٣، النشر ٢/٣١٦، التيسير ١٤٧.

(٥) الآية ٦٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/٥٢٠.

قوله: «قَصَصاً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: قاصِّيْن. الثاني: أنه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مِنْ لفظِه مقدَّرٍ، أي: يَقُصَّان قَصَصاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «ارتَدَّا» لأنه في معنى فَقَصَّا.

وقرأ[1] الكسائيُّ «أنسانِيْهِ» بالإمالة.

وعبد الله[2] «أَنْ أذكرَكَه». وأبو حيوة[3] «واتخاذَ سبيلِه» عَطَفَ هذا المصدرَ على مفعولِ «أذكره».

آ. (٦٥) قوله: ﴿عِلْماً﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «عَلَّمْناه»، قال أبو البقاء[4]: «ولو كان مصدراً لكان تعليماً» يعني لأنَّ فعلَه على فَعَّل بالتشديد، وقياسُ مصدرِه التفعيلُ.

و «مِنْ لَدُنَّا» يجوز أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِلْماً».

آ. (٦٦) قوله: ﴿على أَنْ تُعَلِّمَني﴾: في موضعِ / الحال من الكاف في «أتَّبِعُك»، أي: أتَّبِعُك باذلاً لي علمَك. [٥٩٦ب]

قوله: «رُشْدا» مفعولٌ ثانٍ لـ «تُعَلِّمَني»، لا لِقوله: «مِمَّا عُلِّمْتَ». قال أبو البقاء[5]: «لأنَّه لا عائد إذن على الذي» يعني أنه إذا تعدَّىٰ لمفعولٍ ثان غيرِ ضميرِ الموصولِ لم يَجُزْ أَنْ يتعدَّىٰ لضميرِ الموصولِ؛ لئلَّا يتعدَّىٰ إلى

(١) عاد إلى الآية ٦٣. وسبق الإشارةَ إلى مظان قراءات «أنسانيه».
(٢) الكشاف ٢/٤٩٢.
(٣) البحر ٦/١٤٧.
(٤) الإملاء ٢/١٠٦.
(٥) الإملاء ٢/١٠٦.

ثلاثةٍ(١)، ولكن لا بدَّ مِنْ عائدٍ على الموصول.

وقد تقدَّم خلافُ القرَّاء في «رُشْدا» في سورة الأعراف(٢). وهل هما بمعنى واحدٍ أم لا؟

آ. (٦٨) **قوله: ﴿خُبْراً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه تمييزٌ لقوله «تُحِطْ»، وهو منقولٌ مِنَ الفاعليةِ، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ به خَبَرُك. والثاني: أنه مصدرٌ لمعنى لم تُحِط، إذ هو في قوة: لم يُخْبِرْه خُبْراً. وقرأ(٣) الحسن «خُبُراً» بضمتين.

آ. (٦٩) **قوله: ﴿ولا أَعْصِي﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافِها. وفيه بُعْدٌ. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ عطفاً على «سَتَجِدُني» لأنَّها منصوبةُ المحلِّ بالقول. وقال الشيخ(٤): «ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «ستجِدُني» فلا يكونُ له محلٌّ من الإعراب» وهذا سَهْوٌ؛ فإنَّ «ستجِدُني» منصوبُ المحلِّ لأنه منصوبٌ بالقول، فكذلك ما عُطِفَ عليه، ولكن الذي غَرَّ الشيخَ أنَّه رأى كلامَ الزمخشري كذلك، ولم يتأمَّله فتبعه في ذلك، فمن ثَمَّ جاء السهو. قال الزمخشري(٥): «ولا أَعْصِي: في محلِّ النصبِ عطفاً على «صابراً»، أي: ستجدني صابراً وغيرَ عاصٍ. أو «لا» في محلٍّ عطفاً على «ستَجِدُني».

---

(١) فإذا قدَّرنا «رشداً» مفعولاً لـ «عُلِّمْتَ» تَعَدَّى إلى ثلاثة هي: التاء نائب الفاعل والهاء المقدرة فيها ورشداً. وهذا لا يجوز لأنه يتعدى إلى اثنين فقط.

(٢) الآية ١٤٦. وانظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

(٣) الإتحاف ٢/٢٢٠، البحر ٦/١٤٨.

(٤) البحر ٦/١٤٨.

(٥) الكشاف ٢/٤٩٢ ـ ٤٩٣.

الرابع[1]: أنَّه في محلِّ نصبٍ عطفاً على «صابراً»[2] كما تقدَّم تقريرُه.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿فلا تَسْأَلْني﴾**: قد تقدَّم خلافُ القُرَّاء في هذا الحرفِ في سورة هود[3]: وقرأ أبو جعفر[4] هنا بفتحِ السينِ واللامِ وتشديدِ النونِ من غير همزٍ.

آ. (٧١) **قوله: ﴿لِتُغْرِقَ﴾**: في اللام وجهان، أحدُهما: هي لامُ العلة. والثاني: هي لامُ الصَّيْرورة. وقرأ[5] الأخوان: «ليَغْرَقَ» بفتح الياء مِنْ تحتُ وسكونِ الغين وفتحِ الراء، «أهلُها» بالرفع فاعلاً. والباقون بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الراء، أي: لتُغْرِق أنت أهلَها بالنصب مفعولاً به. والحسن وأبو رجاء كذلك، إلا أنَّهما شَدَّدا الراءَ.

والسفينة معروفةٌ، وتُجمع على سُفُن وسَفائن نحو: صحيفة وصُحُف وصحائف. وتُحذف منها التاءُ مراداً بها الجمعُ، فتكونُ اسمَ جنسٍ نحو: تَمْر وبَلَح. إلا أنه هذا في المصنوع[6] قليلٌ جداً نحو: جَرَّة وجَرّ[7]، وعِمامة وعِمام. قال الشاعر[8]:

---

(١) لم يذكر الوجه الثالث.

(٢) فيكون في موضع نصب، على تقدير عطف الفعل «ولا أعصي» على الاسم « صابراً » لأنه في معناه. كقوله تعالى «صافَّاتٍ ويقبضن»، أي: وقابضات.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٣٧.

(٤) البحر ٦/١٤٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٥، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢/٢٢١، الشواذ ٨١، البحر ٦/١٤٩، الحجة ٤٢٣.

(٦) أي غير المخلوق.

(٧) الجرة: إناء مِنْ خَزَف كالفَخَّار. انظر: اللسان (جرر). وثمة جمع آخر: جرار.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٤١، وفيه جَزْمُ فعلِ الشرط والجزاء فينكسر =

٣١٧٩ـ متى تَـأْتِيـه تـأتي لُـجَّ بَحْـرٍ تقـاذَفُ في غـوارِبِـه السُّفِنُ

واشتقاقها مِن السَّفْنِ وهـو القَشْر؛ لأنهـا تقشُر المـاءَ. كما سُمِّيَتْ «بِنْتَ مَخْرٍ» لأنها تَمْخُر الماء، أي: تَشُقُّه.

قـوله: «إمْـراً» شيئاً عـظيماً، يقـال: أَمِـرَ الأَمْـرُ، أي: عَـظُم وتفـاقَمَ. قال[1]:

٣١٨٠ـ داهِـيَـةً دَهْـيـاءَ إدَّاً إمْـراً

آ. (٧٣) قوله: ﴿عُسْرا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «تُـرْهِقْني» مِنْ أَرْهَقَه كـذا إذا حَمَّله إيـاه وغشَّاه بـه. و«ما» في «بمـا نَسِيْتُ» مصدريـةٌ أو بمعنى الـذي، والعائدُ محذوفٌ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿زاكِيَة﴾[2]: قرأ[3] «زاكيـة» بألفٍ وتخفيفِ اليـاءِ نـافعٌ وابنُ كثيـر وأبو عمـرو. وبدون الألف وتشـديد اليـاء الباقـون. فَمَنْ قَـرَأ «زاكية» فهو اسـمُ فاعـلٍ على أصلِه. ومَنْ قرأ «زَكِيَّـة» فقد أخـرجه إلى فَعِيلة للمبالغة.

= البيت لأنه من الوافر. وقد أثبتـه السمين بإشبـاع كسرتي التـاء في الشرط والجـزاء مراعاةً للوزن فهو ضرورة شعرية.

(١) رجز لم أهتدِ إلى قائله وقبله:
قـد لقي الأَقْـرانُ مني نُـكْـراً
وهو في مجاز القرآن ١/٤٠٩، واللسـان (أمر)، والقرطبـي ١١/١٩، والمـاوردي ٢/٤٩٦. وأقحم السمين في نسخة الأصل واواً قبل «داهية» وهي مفعولٌ به.

(٢) كذا على قراءة نافع ومن معه.

(٣) السبعة ٣٩٥، الحجة ٤٢٤، الإتحاف ٢/٢٢١، البحر ٦ / ١٥٠، التيسير ١٢٤، القرطبي ١١/٢١، النشر ٢/٢١٦.

والغُـلام: مَنْ لم يَبْلُغْ. وقد يُطْلق على البالـغِ الكبيرِ. فقيـل: مجـازاً باعتبارِ ما كان. ومنه قولُ ليلى(١):

٣١٨١ـ شَفاهـا مِنَ الـدَّاءِ الـذي قـد أصـابهـا
غُـلامٌ إذا هَـزَّ الـقـنـاةَ شَـفـاهـا

وقال آخر(٢):

٣١٨٢ـ تَلَقَّ ذُبـابَ السَّيْفِ عني فـإنني غلامٌ إذا هُـوجِيْتُ لَسْتُ بشـاعرِ

وقيل: بل هو حقيقةٌ لأنه مِن الإِغلام وهو السَّبْق، وذلك إنمـا يكونُ في الإِنسانِ المحتلِمِ. وقد تقدَّم ترتيبُ أسمـاءِ الآدمي مِنْ لَدُن هـو جنينٌ إلى أن يصير شيخاً ولله الحمد(٣) / . [٥٩٧أ]

قـال الزمخشـري(٤): «فإن قلت: لِمَ قيـل: «حتى إذا رَكِبا في السفينـةِ خَرَقَها» بغير فاءٍ، و«حتى إذا لَقِيا غلامـاً فَقَتَله» بالفـاء؟ قلت: جَعَل «خَـرَقَها» جزاءً للشرطِ، وجَعَل «قَتَله» من جملةِ الشرط معـطوفاً عليـه، والجزاءُ «قـال: أَقَتَلْتَ». فإنْ قلت: لِمَ خُولف بينهما؟ قلت: لأنَّ الخَرْقَ لم يتعقَّبِ الـركوبَ، وقد تعقَّبَ القتلُ لقاءَ الغلامِ».

قوله: «بغيرِ نَفْسٍ» فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدهـا: أنها متعلقـةٌ بـ «قَتَلْتَ». الثاني: أنها متعلقـةٌ بمحذوفٍ على أنهـا حالٌ مِنَ الفـاعلِ أو من المفعـولِ،

---

(١) تقدم برقم ٩٨٧ برواية قريبة:
شَفاها من الداءِ العُضالِ الذي بها

(٢) البيت لصفوان بن المعطل وهـو في السيرة ٣/٣٠٥، والقـرطبـي ١١/٢١، والبحر ٦/١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٦٠.

(٤) الكشاف ٢/٤٩٣.

أي: قَتَلْتَه ظالماً أو مظلوماً، كذا قَدَّرَه أبو البقاء(1). وهو بعيدٌ جداً. الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قَتْلاً بغيرِ نفسٍ.

قوله: «نُكْراً» قرأ(2) نافع(3) وأبو بكر وابن ذكوان بضمتين، والباقون بضمة وسكون. وهما لغتان، أو أحدهما أصل. و«شيئاً»: يجوز أن يُراد به المصدرُ، أي: مَجيئاً نُكْرا، وأن يُراد به المفعولُ به، أي: جِئْتَ أمراً مُنْكَراً. وهل النُّكْرُ أَبْلَغُ من الإمر أو بالعكس؟ فقيل: الإمْرُ أبلغ؛ لأنَّ قَتْلَ أَنْفُسٍ بسبب الخَرْقِ أعظمُ مِنْ قَتْل نفسٍ واحدة. وقيل: بل النُّكْر أبلغُ لأن معه القَتْلَ الحَتْمَ، بخلاف خَرْقِ السفينة فإنه يمكن تدارُكه، ولذلك قال: «ألم أَقُلْ لك» ولم يأتِ بـ «لك» مع «إمْراً».

آ. (76) **قوله: ﴿فلا تُصاحِبْني﴾**: العامَّةُ على «تصاحِبْني» من المفاعلة. وعيسى(4) ويعقوب: «فلا تَصْحَبَنِّي» مِنْ صَحِبَه يَصْحَبُه(5). وأبو عمروٍ في روايةٍ وأُبَيٌّ بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الحاء، مِنْ أصحب يُصْحِب، ومفعولُه محذوفٌ تقديره: فلا تُصْحِبْني نفسك. وقرأ أُبَيٌّ «فلا تُصْحِبْني عِلْمَك»(6) فأظهر المفعول.

قوله: «مِنْ لَدُنِّي» العامَّةُ على ضَمِّ الدالِ وتشديد النون. وذلك أنَّهم

---

(1) الإملاء 2/106.

(2) السبعة 395، النشر 2/216، التيسير 144، الحجة 424، البحر 6/150.

(3) قال صاحب السبعة: «واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر «نُكْراً». وروى ابن جماز وقالون والمسيبي وابن أبي أويس وورش مثقلاً». السبعة 395.

(4) انظر في قراءاتها: الإتحاف 2/222، البحر 6/151، القرطبي 11/22، النشر 2/313، الشواذ 81.

(5) نسبها في الشواذ إلى ابن عامر في روايةٍ له.

(6) يحملون مثل هذا على التفسير.

أَدْخلوا نونَ الوقايةِ على «لَدُن» لِتَقِيَها من الكسرِ محافَظَةً على سكونِها، كما حُوْفِظَ على سكونِ نون «مِنْ» و«عَنْ» فأُلْحِقَتْ بهما نونُ الوقايةِ فيقولون: مِنِّي وعَنِّي بالتشديد.

ونافعٌ[1] بتخفيف النون. والوجهُ فيه: أنه لم يُلْحِقْ نونَ الوقاية لـ «لَدُن». إلا أنَّ سيبويه[2] منع مِنْ ذلك وقال: «لا يجوزُ أَنْ تأتيَ بـ «لَدُنْ» مع ياء المتكلم دون نونِ وقاية». وهذه القراءةُ حجةٌ عليه. فإنْ قيل: لِمَ لا يُقال: إن هذه النونَ نونُ الوقايةِ، وإنما اتصلَتْ بـ «لَدُ» لغةً في «لَدُن» حتى يتوافَقَ قولُ سيبويه مع هذه القراءة؟ قيل: لا يَصِحُّ ذلك من وجهين، أحدهما: أنَّ نونَ الوقايةِ إنما جِيءَ بها لتقيَ الكلمةَ الكسرَ محافظةً على سكونها. ودون النون لا يُسَكِّنون؛ لأن الدالَ مضمومةٌ، فلا حاجةَ إلى النون.

والثاني: أنَّ سيبويهِ يمنع أَنْ يُقال: «لَدُني» بالتخفيف.

وقد حُذِفَتِ النونُ مِنْ «عَنْ» و«مِنْ» في قوله[3]:

٣١٨٣ـ أيُّها السَّائِلُ عنهم وعَنِيْ لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مِنِيْ

ولكن تَحْتمل هذه القراءةُ أن تكون النونُ فيها أصليةً، وأن تكونَ للوقاية على أنها دخلَتْ على «لَدْ» الساكنة الدال، لغةً في «لدن» فالتقى ساكنان

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٦، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٥، النشر ٢/٣١٣.

(٢) الكتاب ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧. قال: «ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلّا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا (أي نون لدن) فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحركٍ...».

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/١٢٥، والخزانة ٢/٤٤٨، والعيني ١/٣٥٢، والدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٤.

فكُسِرَتْ نونُ الوقاية على أصلها. وإذا قلنا بأنَّ النونَ أصليةٌ فالسكونُ تخفيفٌ كتسكين ضاد «عَضْد» وبابِه.

وقرأ أبو بكرٍ بسكونِ الدال وتخفيفِ النون أيضاً، ولكنه أَشَمَّ الدالَ الضَّمَّ مَنْبَهة على الأصل. واختلف القرَّاء في هذا الإشمام، فقائلٌ: هو إشارةٌ بالعضوِ من غيرِ صوتٍ كالإشمام الذي في الوقف، وهذا هو المعروف. وقائلٌ: هو إشارةٌ للحركةِ المُدْرَكةِ بالحسِّ فهو كالرَّوْم في المعنى، يعني: أنه إتيانٌ ببعض الحركة. وقد تقدَّم هذا محرَّراً في يوسف عند قوله «لا تأمَنَّا»[١]، وفي قوله في هذه السورةِ «مِنْ لدنه» في قراءة شعبة[٢] أيضاً، وتقدَّم لك بحثٌ يعودُ مثلُه هنا.

وقرأ[٣] عيسى وأبو عمروٍ في روايةٍ «عُذُراً» بضمتين. وعن أبي عمرو[٤] أيضاً «عُذْرِي» مضافاً لياءِ المتكلم.

و «مِنْ لَدُنِّي» متعلقٌ بـ «بَلَغْتَ»، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عُذْرا».

آ. (٧٧) **قوله: ﴿اسْتَطْعَمَا أهلَها﴾**: جواب «إذا»، أي: سألاهم الطعامَ. وفي تكريرِ «أهلَها» وجهان، أحدهما: أنه توكيدٌ من بابِ إقامةِ الظاهر مُقامِ المضمر كقوله[٥]:

---

(١) الآية ١١. وانظر: الدر المصون ٦/٤٤٨.

(٢) قراءة شعبة هي قراءة أبي بكر بإشمام الدال الضمة. انظر: المظان السابقة.

(٣) القرطبي ١١/٢٣، البحر ٦/١٥١.

(٤) ورويت كذلك عن أُبَيّ. انظر: المظان السابقة.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. ووقع في الأصل مكسوراً: «أرى الموت لا يسبق».

٣١٨٤ـ لا أرىٰ المـوتَ يَسْبِقُ الـمـوتَ شيءٌ
نـغَّصَ المـوتُ ذا الـغِنىٰ والـفـقـيـرا

والثاني: أنَّه للتأسيس؛ وذلك أنَّ الأهـلَ المَأْتِيِّين ليسـوا جميعَ الأهـل، إنما هم البعضُ، إذ لا يمكن أَنْ يأتيا جميعَ الأهلِ في العادة في وقتٍ واحد، فلمَّا ذَكَرَ الاستطعامَ ذكره بالنسبة إلى جميع الأهـل كأنهمـا تَتَبَّعا الأهـلَ واحداً واحـداً، فلو قيل: استـطعماهم لاحتمـل أنَّ الضميرَ/يعودُ على ذلـك البعضِ المأتِيِّ دونَ غيرِه، فكرَّر الأهلَ لذلك. [٥٩٧ب]

قوله: «أَنْ يُضَيِّفُوهما» مفعولٌ به لقولِه «أبَوْا». والعامَّة على التشديد مِنْ ضَيَّفَه يُضَيِّفه. والحسن(١) وأبو رجاء وأبو رزين بالتخفيف مِنْ: أضـافَه يُضيفـه وهما مثل: مَيَّله وأماله.

قوله: «أَنْ يَنْقَضَّ» مفعولُ الإرادة. و«انقَضَّ» يُحتمل أن يكـونَ وزنُه(٢) انْفَعَلَ، من انقِضاضِ الـطائرِ أو مِنْ القِضَّـة وهي الحَصَىٰ الصِّغار. والمعنىٰ: يريدُ أَنْ يتفتَّتَ كـالحصى، ومنه طعـامٌ قَضَضٌ إذا كان فيـه حَصَى صِغارٌ. وأن يكونَ وزنُه افْعَلَّ(٣) كاحْمَـرَّ مِن النَّقْضِ يقال: نَقَضَ البنـاءَ يَنْقُضُه إذا هَـدَمه. ويؤيِّـد هـذا مـا في حـرفِ عبـدِ الله(٤) وقـراءةِ الأعمش «يـريـد لِيُنْقَضَ» مبنيـاً للمفعول واللامِ، كهي في قولِه «يريد الله ليخفِّفَ عنكم»(٥). ومـا قرأ بـه أُبَيٌّ كذلك إلا أنَّه «يريد أَنْ يُنْقَضَ» بغيرِ لامِ كي.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١.

(٢) انظر: اللسان (قضض).

(٣) وهو مذهب الفارسي في التكملة ٢١٨.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣١، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥٢، الشواذ ٨١.

(٥) ليس ثمة آية بهذا اللفظ لعله يريد قوله تعالىٰ: «يريد الله ليبيِّن لكم» الآية ٢٦ من النساء.

وقـرأ الزُّهْـري «أَنْ يَنْقاضَ» بـألفٍ بعد القـاف. قال الفارسيُّ: «هـو مِنْ قـولهم قِضْتُه فـانقاضَ» أي: هَـدَمْتُه فـانهدم». قلت: فعلى هـذا يكونُ وزنُـه يَنْفَعِل. والأصل انْقَيَض فَـأُبْدِلَت اليـاءُ ألفاً. ولمَّـا نَقَل أبـو البقاء هـذه القراءةَ قال[1]: «مثل: يَحْمارّ»[2] ومقتضى هذا التشبيه أن يكونَ وزنُـه يَفْعالّ. ونقـل أبو البقاء أنه قُرِىء كذلك بتخفيفِ الضاد قال: «هو مِنْ قولِـك: انقاضَ البنـاءُ إذا تهدَّم».

وقـرأ عليٌّ أميرُ المؤمنين رضي الله عنـه وعكرمـة في آخـرين «يَنْقـاص» بـالصاد مهملةً، وهـو مِنْ قاصَـه يَقِيْصُه، أي: كسـره. قـال ابنُ خـالـويـه[3]: «وتقول العرب: انقاصَتِ السِّنُّ: إذا انشقَّتْ طولاً». وأُنْشِدُ لذي الرُّمَّة[4]:

٣١٨٥ـ .... مُنْقاصٌ ومُنْكَثِبُ

وقيل: إذا تَصَدَّعَتْ كيف كان. وأُنْشِد لأبـي ذؤيب[5]:

٣١٨٦ـ فِراقٌ كقَيْصِ السِّنِّ، فالصَّبْرَ إنَّه لكـلِّ أُنـاسٍ عَثْـرَةٌ وجُبـورُ

ونسبـةُ الإرادةِ إلى الجدارِ مجـازٌ وهو شـائـعٌ جـداً. ومَنْ أنكـر المجـازَ

---

(١) الإملاء ٢/١٠٧.

(٢) لم يمثِّـل أبو البقـاء بـ «يحمارّ» على قـراءة تخفيف الضاد وإنمـا مثّـل على قـراءة التشديد قال: «ويقرأ بالألف والتشديد مثل يحمارُّ ويقرأ كذلك بغير تشديد...».

(٣) الشواذ ٨١. وانظر: اللسان: اللسان (قيص).

(٤) تـمـامـه:

يَغْشَى الكِنـاسَ بـرَوْقَيْـهِ ويَهْـدِمُـهُ من هائل الرَّمْلَ ....

وهـو في ديوانـه ١/٨٨، والبحـر ٦/١٥٢. ورَوْقَيـه: قـرنَيْـه. ومنقـاض ومنكثب: ما انهال وسقط من الرمل. يقول: كلما تحرك هذا في الثور في كناسه أصاب قرناه الرمل فيسقط. ورواية الديوان بالضاد.

(٥) ليس في ديوان الهذليين وهو في اللسان (قيص).

مطلقـاً أو في القرآنِ خـاصةً تـأَوَّلَ ذلـك على أنـه خُلِقَ للجِـدار حيـاةٌ وإرادة كالحيوانات. أو أنَّ الإرادةَ صدرت من الخَضِرِ ليَحْصُلَ له ولموسى من العَجَبِ. وهو تَعَسُّفٌ كبيرٌ. وقد أنحىٰ الزمخشريُّ[1] على هذا القائِل إنحاءً بليغاً.

قوله: «لاتَّخَذْتَ» قرأ[2] ابن كثير وأبو عمرو «لتَخِذْتَ» بفتح التاءِ وكسـرِ الخـاءِ مِنْ تَخِذَ يَتْخَـذُ كتَعِبَ ويتعَبُ. والباقـون: «لاتَّخَذْتَ» بهمـزةِ الوصـلِ وتشديدِ التاءِ وفتحِ الخاءِ مِنَ الاتّخاذ. واختُلِفَ: هـل هما مِن الأَخْـذ، والتاءُ بـدلٌ من الهمـزة، ثم تُحْـذَفُ التـاءُ الأولىٰ[3] فيُقـال: تَخِـذَ، كتَقِيَ مِنْ اتَّقَىٰ نحو[4]:

٣١٨٧ــ .... تَقِ اللَّهَ فينا والكتابَ الـذي تَتْلُوْ

أم همـا مِنْ تَخِذَ والتـاءُ أصيلةٌ، ووزنُهمـا فَعِـل وافْتَعَـل؟ قـولان تقـدَّم تحقيقُهما في هذا الموضوع[5]. والفِعْلُ هنا على القـراءتين متعدٍّ لـواحدٍ لأنَّـه بمعنى الكسب.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿فِـراقُ بيني﴾: العامَّـةُ على الإضافـةِ اتِّساعـاً في**

---

(١) الكشاف ٢/٤٩٤.

(٢) السبعة ٣٩٦، النشر ٢/٣١٤، القـرطبـي ١١/٣٢، التيسير ١٤٥، الحجـة ٤٢٥، البحر ٦/١٥٢.

(٣) عبارة المؤلف غير محررة، الأَوْلى أن يقول: أصله إتخذ اجتمعت همزتان مكسورة وساكنة فقلبت الثانية ياء فصار ايتخذ. وقعت الياء فاء قبل تـاء افتعل فـأبدلت تـاء وأدغمت في تاء الافتعال. انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ٣١٣.

(٤) تقدم برقم ٢٨٠.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٣٥٤.

الظرف. وقيل: هو بمعنى الوَصْلِ. ومِثْلُه قولُه(١):

٣١٨٨ـ .... وجِلْدَةُ بين العَيْنِ والأَنْفِ سالِمُ

وقرأ(٢) ابنُ أبي عبلة «فِراقٌ» بالتنوين على الأصل. وتكريرُ المضافِ إليه عطفاً بالواو هو الذي سَوَّغ إضافةَ «بَيْنَ» إلى غيرِ متعدِّدٍ، ألا ترى أنَّك لو اقتصَرْتَ على قولك: «المالُ بيني» لم يكن كلاماً حتى تقولَ: بيننا، أو بيني وبين فلان. وقرأ(٣) ابن وثاب «سَأُنْبِيْكَ» بإخلاص الياء بدلَ الهمزة.

آ. (٧٩) قوله: ﴿لِمساكينَ﴾: العامَّةُ على تخفيفِ السِّين، جمعَ «مِسْكين». وقرأ(٤) عليٌّ أميرُ المؤمنين ـ كرَّم اللَّهُ وجهَه ـ بتشديدِها جمع «مَسَّاك». وفيه قولان، أحدُهما: أنه الذي يُمْسِك سكان السفينة. وفيه بعضُ مناسبة. والثاني: أنه الذي يَدْبَغُ المُسُوكَ جمعَ «مَسْك» بفتح الميم وهي الجُلود(٥). وهذا بعيدٌ، لقوله: «يَعْمَلون في البحر». ولا أظنُّها إلا تحريفاً على أمير المؤمنين. و«يَعْمَلون» صفةٌ لمساكين.

قوله: «وراءَهُمْ مَلِكٌ» «وراء» هنا قيل: يُراد بها المكانُ. وقيلَ:
[٥٩٨أ] الزمانُ. واخْتُلِف / أيضاً فيها: هل هي على حقيقتِها أو بمعنى أمام؟ وأنشدوا على هذا الثاني(٦):

---

(١) تقدم برقم ١٩٩٢.
(٢) البحر ٦/١٥٢، الكشاف ٢/٤٩٥.
(٣) البحر ٦/١٥٢.
(٤) البحر ٦/١٥٣، القرطبي ١١/٣٤.
(٥) انظر: اللسان (مسك).
(٦) البيت لعروة بن الورد وهو في ديوانه ١١٤، والأضداد للأنباري ٦٩، البحر ٦/١٥٤.

٣١٨٩ـ أليس ورائي أَنْ أَدِبَّ على العَصا
فَيَأْمَنَ أعدائي ويَسْأَمَني أَهْلي

وقولَ لبيد(١):

٣١٩٠ـ أليس ورائي إنْ تراخَتْ مَنِيَّتي لُزومُ العَصا تُحْنَى عليها الأصابعُ

وقول سَوَّار بن المُضَرِّبِ السَّعْدي(٢):

٣١٩١ـ أيَرْجُو بنو مروانَ سَمْعي وطاعتي وقومي تميمٌ والفلاةُ ورائيا

ومثله قولُه تعالىٰ: «مِنْ ورائِه جهنم»(٣)، أي: بين يديه.

قوله: «غَصْباً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ في موضعِ الحال، أو منصوبٌ على المصدرِ المبيِّنِ لنوعِ الأَخْذِ، أو منصوبٌ على المفعولِ له. وهو بعيدٌ في المعنىٰ. وادَّعى الزمخشري(٤) أنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً فقال: «فإنْ قلتَ: قولُه: «فَأَرَدْتُ أَنْ أعيبَها» مُسَبَّبٌ عن خوفِ الغَصْبِ عليها فكان حقُّه أن يتأخرَ عن السبب فلِمَ قُدِّم عليه؟ قلت: النيةُ به التأخيرُ، وإنما قُدِّمَ للعنايةِ به، ولأنَّ خَوْفَ الغصبِ ليس هو السببَ وحدَه، ولكن مع كونِها للمساكينِ، فكان بمنزلةِ قولِك: زيدٌ ظنِّي مقيمٌ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿فكان أبواه مُؤْمِنَيْنِ﴾: التثنيةُ للتغليبِ، يريد: أباه وأمه، فغلَّب المذكرَ، وهو شائعٌ. ومثلُه: القمران والعُمَران. وقد تقدَّم

(١) ديوانه ١٧٠، واللسان (وري)، والبحر ٦/١٥٤. وتراخت: أبطأت.
(٢) اللسان (وري)، والمجاز ١/٤١٢، والبحر ٦/١٥٤، والماوردي ٢/٥٠١.
(٣) الآية ١٦ من إبراهيم.
(٤) الكشاف ٢/٤٩٥.

في يوسف(١): أنَّ الأبوين يُراد بهما الأبُ والخالَةُ فهذا أقربُ.

والعامَّةُ على «مُؤْمِنَيْنِ» بالياء. وأبو سعيد الخُدريُّ(٢) والجحدري «مؤمنان» بالألف. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه على لغة بين الحارث(٣) وغيرهم. الثاني: أنَّ في «كان» ضميرَ الشأنِ، و«أبواه مؤمنان» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ النصبِ كقوله(٤):

٣١٩٢ـ إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ

. . . .

فهذا أيضاً محتمِلٌ للوجهين. الثالث: أن في «كان» ضميرَ الغلامِ، أي: فكان الغلامُ، والجملةُ بعده الخبرُ. وهو أحسنُ الوجوهِ.

آ. (٨١) **قوله: ﴿أَنْ يُبْدِلَهما﴾**: قرأ(٥) نافع وأبو عمرو بفتح الباء وتشديد الدال مِنْ «بَدَّل» هنا، وفي التحريم(٦) «أن يُبْدِلَه»، وفي القلم(٧) «أَنْ يُبْدِلَنا» والباقون بسكونِ الباءِ وتخفيفِ الدالِ مِنْ «أَبْدَلَ» في المواضعِ الثلاثة. فقيل: هما لغتان بمعنىً واحد. وقال ثعلب: الإبدالُ تَنْحِيَةُ جوهرَةٍ،

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٥٥٧.

(٢) المحتسب ٢/٣٣، البحر ٦/١٥٥، وأبو سعيد سعد بن مالك. من علماء الصحابة وحفاظهم. توفي سنة ٧٤. انظر: الاستيعاب ٤/١٦٧١.

(٣) بنو الحارث يُجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور فَتَثْبُت ألفه في النصب والجر والرفع. انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٨.

(٤) تقدم برقم ١١٨٨.

(٥) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٣١٤، البحر ٦/١٥٥، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧.

(٦) الآية ٥.

(٧) الآية ٣٢.

واستئنافُ أخرىٰ. وأنشد(١):

٣١٩٣ـ عَـزْلَ الأميـرِ لـلأميـرِ المُبْـدَلِ

قال: ألا تراه نَحَّى جسماً، وجعل مكانَه آخرَ. والتبديلُ: تغييرُ الصـورةِ إلى غيرِها، والجوهرةُ بـاقيةٌ بعينِهـا. واحتجَّ الفـراء بقولـه تعالىٰ: «يُبَدِّلُ اللَّهُ سيئاتِهم حسناتٍ»(٢) قال: «والذي قال ثعلبُ حسنٌ، إلا أنَّهم يجعلون أَبْدَلْتُ بمعنى بَـدَّلْتُ». قلت: ومِنْ ثَمَّ اختلف الناسُ في قـولـه تعـالىٰ: «يـوم تُبَدَّلُ الأرضُ»(٣): هل يتغير الجسمُ والصفةُ، أو الصفةُ دونَ الجسمِ؟

قـوله: «رُحْمـاً» قرأ(٤) ابنُ عـامـر «رُحُمـاً» بضمتين. والبـاقـون بضمـةٍ وسكونٍ وهما بمعنى الرحمة. قال رؤبة(٥):

٣١٩٤ـ يـا مُنْـزِلَ الـرُّحْمِ على إدْريسـا ومُـنْــزِلَ اللَّعْـنِ على إبْـليســا

وقيل: الرُّحْم بمعنى الرَّحِم. وهو لائقٌ هنا مِنْ أجلِ القَـرابةِ بـالولادة. ويؤيِّده قراءةُ ابنِ عباس(٦) «رَحِماً» بفتحِ الراءِ وكسـرِ الحاءِ. و «زكـاةً ورُحْماً» منصوبان علىٰ التمييز.

آ. (٨٢) **قوله: ﴿رَحْمَةً﴾**: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أوضحُها: أنَّـه مفعولٌ له. الثاني: أَنْ يكونَ في موضعِ الحالِ من الفاعل، أي: أراد ذلـك راحماً،

---

(١) تقدم برقم ٤٨٥.
(٢) الآية ٧٠ من الفرقان.
(٣) الآية ٤٨ من إبراهيم.
(٤) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧، البحر ٦/١٥٥.
(٥) ملحق ديوانه ١٧٥، واللسان (رحم)، والبحر ٦/١٥٥، والقرطبي ١١/٣٧.
(٦) البحر ٦/١٥٥.

وهي حالٌ لازمةٌ. الثالث: أَنْ ينتصِبَ انتصابَ المصدرِ لأنَّ معنىٰ «فأراد ربُّك أَنْ يَبْلُغا» معنىٰ «فَرَحِمَهما».

قوله: «تَسْطِعْ»، قيل: أصلُه استطاع، فَحُذِفَتْ تاءُ الافتعالِ[1]. وقيل: المحذوفُ: الطاءُ الأصلية ثم أُبْدِلت تاءُ الافتعال طاءً بعد السِّين. وهذا تكلُّفٌ بعيدٌ. وقيل: السينُ مزيدةٌ عوضاً من قلبِ الواوِ ألفاً، والأصلُ: أطاع. ولتحقيقِ القولِ فيه موضعٌ غيرُ هذا.

ويقال: «استتاعَ» بتاءين، و«اسْتاعَ» بتاء واحدة، فهذه أربعُ لغاتٍ، حكاها ابن السكيت.

آ. (٨٣) **قوله: ﴿منه ذِكْراً﴾**: أي: مِنْ أخبارِهِ وقَصَصِه.

آ. (٨٤) **قوله: ﴿إنَّا مَكَّنَّا له﴾**: مفعولُه محذوفٌ، أي: أمره وما يريد.

آ. (٨٥) **قوله: ﴿فَأَتْبع﴾**: قرأ[2] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو «فَأَتْبَعَ» و«ثم أَتْبَعَ» في المواضعِ الثلاثة[3] بهمزةِ وصلٍ وتشديدِ التاء. والباقون بهمزةِ القطع وسكونِ التاء. فقيل: هما بمعنى واحدٍ فيتعدَّيان لمفعولٍ واحدٍ. وقيل: «أتبع» بالقطع متعدٍ لاثنين حُذِف أحدُهما تقديرُه: فأتبع سبباً سبباً آخرَ، أو فأتبع أمرَه سبباً. ومنه «وأَتْبَعْناهم في هذه الدنيا لَعْنَةً»[4] فعدَّاه لاثنين / [٥٩٨ب]

---

(١) قال الزجاج: «التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ». انظر: معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٢) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٣١٤، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٨، البحر ٦/١٥٩.

(٣) الآيات ٨٥، ٨٩، ٩٢.

(٤) الآية ٤٢ من القصص.

ومِنْ حَـذْفِ أحدِ المفعـولين: قولُـه تعـالىٰ: «فَـأَتْبعـوهم مُشْـرِقِيْن»[١]، أي: أَتْبعوهم[٢] جنودَهم. واختار أبو عبيد «اتَّبع» بالوصـل، قال: «لأنـه من المسيرِ» قال: تقول: تَبِعْتُ القومَ واتَّبَعْتُهم. فأما الإتباعُ بالقَطْع فمعناه اللَّحاق، كقـولِه تعالىٰ: «فَأَتْبعه شهابٌ ثاقِبٌ»[٣]. وقال يونس وأبو زيد: «أَتْبَعَ» بـالقطع عبـارةٌ عن المُجِدِّ المُسْرِعِ الحثيثِ الطلبِ. وبالوصل إنما يتضمَّن الاقتفاءَ دونَ هذه الصفات.

آ. (٨٦) **قوله: ﴿حامِيَةٍ﴾**[٤]: قرأ[٥] ابن عامر وأبو بكـر والأخَوان بالألف وياءٍ صريحة بعـد الميم. والباقـون دون ألفٍ وهمزة بعـد الميم. فأمَّـا القراءةُ الأولىٰ فإنهـا اسمُ فاعـلٍ مِنْ حَمِي يَحْمَىٰ، والمعنى: في عينٍ حارَّة. واختـارها أبـو عبيدٍ، قـال: «لأنَّ عليها جمـاعةً من الصحـابة» وسمَّـاهـم. وأمَّا الثانيةُ فهي مِنَ الحَمْأةِ وهي الطينُ.

وكان ابنُ عباس عند معاويـةَ. فقرأ معـاويةُ «حـاميةٍ» فقـال ابن عباس: «حَمِئَـةٍ». فسأل معـاويةُ ابنَ عمـرَ كيف تقرأ؟ فقـال: كقـراءةِ أميـر المؤمنين. فبعث معـاويةُ، فسـأل كعباً فقـال: «أَجِـدُهـا تغـرُب في مـاءٍ وطين». فـوافق ابن عباس. وكان رجلٌ حاضرٌ هناك فأنشد قولَ تُبَّع[٦]:

---

(١) الآية ٦٠ من الشعراء.

(٢) الأصل « أتبعو » وهو سهو.

(٣) الآية ١٠ من الصافات.

(٤) كذا على القراءة الثانية.

(٥) السبعة ٣٩٨، البحر ١٥٩/٦، التيسير ١٤٥، القرطبي ٤٩/١١، النشر ٣١٤/٢، الحجة ٤٢٩.

(٦) نسبه ابن بري لتبَّع يصف ذا القرنين، كما في اللسان (ثـأط). وليس في ديوان أمية بن أبـي الصلت. وهو في البحـر ١٥٩/٦، واللسان: ثـأط وحرمـد. والثائط: الطين. الحرمد: المتغير اللون والريـح. والخلب: الطين.

٣١٩٥ـ فرأىٰ مغيبَ الشمسِ عند مآبِها   في عينِ ذي خُلُبٍ وثَأْطٍ حَرْمِدِ

ولا تناقضَ بين القراءتين؛ لأنَّ العينَ جامعةٌ بين الوصفين: الحرارةِ وكونِها مِنْ طين.

قوله: «إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ» يجوز في «أَنْ تُعَذِّب» الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، أي: إمَّا تعذيبُك واقعٌ، أو الرفعُ على خبرٍ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو تعذيبُك. والنصبُ، أي: إمَّا أَنْ تَفْعَلَ أَنْ تُعَذِّبَ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿جزاءً الحُسْنىٰ﴾: قرأ[١] الأخوان وحفصٌ بنصب «جزاءً» وتنوينِه. والباقون برفعِه مضافاً. فالنصبُ على المصدر المؤكِّد لمضمونِ الجملة، فتُنْصَبُ بمضمرٍ أو مؤكِّدٍ لعاملٍ مِنْ لفظِه مقدرٍ، أي: يَجْزِي جزاء[٢]. وتكونُ الجملةُ[٣] معترضةً بين المبتدأ[٤] وخبرِه[٥] المقدَّمِ عليه. وقد يُعْترض على الأولِ: بأنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لمضمونِ جملةٍ لا يتقدَّمُ عليها[٦]، فكذا لا يَتَوسَّط[٧]. وفيه نظرٌ يحتمل الجوازَ والمنعَ، وهو إلى الجوازِ أقربُ.

---

(١) السبعة ٣٩٨، النشر ٢/٣١٥، التيسير ١٤٥، القرطبي ١١/٥٢، البحر ٦/١٦٠، الحجة ٤٣٠.

(٢) عدَّ السمين هذا التقدير وجهين متفرعين عن المصدر المؤكد لمضمون الجملة، الأول انتصابه بمضمر، والثاني بمؤكد لعامل من لفظه مقدر. وهذا في الحقيقة شيء واحد لأنه في كلا التقديرين مفعول مطلق عامله محذوف وهو مؤكد لهذا العامل.

(٣) أي يجزي جزاء.

(٤) وهو «الحسنى».

(٥) وهو «فله».

(٦) نحو: جزاءً له الحسنى.

(٧) كما في الآية: «فله جزاءً الحسنى».

الثالث: أنه في موضع الحالِ. والقراءةُ الثانية رفعُه فيها على الابتداء، والخبـرُ الجـارُّ قبلَه. و«الحُسْنىٰ» مضـاف إليهـا. والمـرادُ بـالحُسْنى الجنَّـةُ. وقيل: الفَعْلَة الحسنىٰ.

الرابع: نصبُه على التفسيرِ. قاله الفراء[1]. يعني التمييزَ. وهو بعيدٌ.

وقـرأ[2] ابن عباس ومسـروقٌ بـالنصبِ والإضـافـةِ. وفيهـا تخـريجـان، أحدُهما: أنَّ المبتدأَ محذوفٌ، وهو العامِلُ في «جزاءَ الحسنىٰ» التقـديرُ: فله الجزاءُ جزاءَ الحسنىٰ. والثاني: أنه حَذَفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكنين كقوله[3]:

٣١٩٦ـ . . . . ولا ذاكـرَ الـلَّـهَ إلاَّ قـلـيـلا

ذكره المهدويُّ.

وقرأ[4] عبد الله وابن أبـي إسحاق «جزاءٌ» مرفوعـاً منونـاً على الابتداء. و«الحُسْنى» بدلٌ أو بيان، أو منصوبةٌ بإضمار «أعْني»، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ.

و«يُسْـراً» نعتُ مصدرٍ محـذوفٍ، أي: قولاً ذا يُسْـرٍ. وقرأ[5] أبـو جعفر بضمِّ «اليُسُر» حيث وَرَدَ.

آ. (٩٠) قـوله: ﴿مَـطْلِعَ﴾: العامَّـةُ على كسر الـلام، والمضـارعُ يَطْلُع بالضم، فكان القياسُ فتحَ اللامِ في المَفْعَل مطلقاً، ولكنها مـع أخواتٍ لهـا سُمـع فيهـا الكسر[6]، وقيـاسُهـا الفتـح. وقـد قـرأ[7] ابن الحسن وعيسىٰ

(١) معاني القرآن ٢/١٥٩.
(٢) البحر ٦/١٦٠.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٤) القرطبـي ١١/٥٢، البحر ٦/١٦٠.
(٥) البحر ٦/١٦١، النشر ٢/٢١٦.
(٦) انظر: شرح الشافية ١/١٨١، شذا العرف ٨٩.
(٧) الإتحاف ٢/٢٢٤، البحر ٦/١٦١، القرطبـي ١١/٥٣.

وابن محيصن، ورُوِيَتْ عن ابن كثير وأهلِ مكة. قال الكسائي: «هذه اللغةُ قد ماتَتْ» يعني: أي: بكسر اللام من المضارع والمفْعِل[1]. وهذا يُشْعِرُ أنَّ مِن العرب مَنْ كان يقول: طَلَع يَطْلِعُ بالكسرِ في المضارع[2].

آ. (٩١) **قوله: ﴿كذلك﴾**: الكافُ: إمَّا مرفوعةُ المحلِّ، أي: الأمر كذلك، أو منصوبتُه، أي: فَعَلْنا مثلَ ذلك.

قوله: «بَلَغَ بين السَّدَّيْنِ» «بين» هنا يجوز أن يكونَ ظرفاً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: بلغ غَرَضَه ومقصودَه، وأَنْ يكونَ مفعولاً به على الاتِّساع، أي: بلغ المكانَ الحاجزَ بينهما.

وقرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو بفتح سين «السَّدَّين» و«سَدًّا» في هذه السورةِ، وحفص فتح الجميع، أعني موضعَيْ هذه السورة[4] وموضعَيْ سورةِ يس[5]. وقرأ الأخوان بالفتح في «سَدًّا» في سورتيه[6] وبالضمِّ في «السُّدَّيْن».
[٥٩٩أ] والباقون بالضم في الجميع. فقيل: هما بمعنى واحد. / وقيل[7]: المضمومُ ما كان من فِعْلِ اللَّهِ تعالى، والمفتوحُ ما كان مِنْ فِعْلِ الناس. وهذا مرويٌّ عن عكرمةَ والكسائي وأبي عبيد. وهو مردودٌ: بأن السَّدَّيْن في هذه السورة جَبَلان، سَدَّ ذو القرنين بينهما بسَدّ، فهما مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، والسَّدُّ الذي فعله

---

(١) أي: واسم المكان منه المَفْعِل.
(٢) فتكون قراءة الجمهور «مَطْلِع» قد وردت على قياس هذه اللغة القديمة لأن اسم المكان من فَعَل يفعِل: مَفْعِل.
(٣) السبعة ٣٩٩، النشر ٢/٣١٥، البحر ٦/١٦٣، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣١.
(٤) الآية ٩٣، ٩٤.
(٥) الآية ٩ «من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً».
(٦) أي في الكهف ويس.
(٧) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٤١٤.

ذو القرنين مِنْ فِعْل المخلوق. و «سَدّاً» في يس مِنْ فِعْلِ الله تعالىٰ لقوله: «وجَعَلْنا»، ومع ذلك قُرِىء في الجميع بالفتح والضمِّ. فَعُلِم أنهما لغتان كالضَّعْف والضُّعف والفَقْر والفُقْر. وقال الخليل: المضمومُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ. وهذا هو الاختيارُ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿يَفْقَهُونَ﴾: قرأ[١] الأخَوان بضمِّ الياء وكسرِ القافِ مِنْ أَفْقَهَ غيرَه، فالمفعولُ محذوفٌ، أي: لا يُفْقِهون غيرهم قولاً. والباقون بفتحها، أي: لا يَفْهمون كلامَ غيرِهم، وهو بمعنىٰ الأول. وقيل: ليس بمتلازِمٍ؛ إذ قد يَفْقَهُ الإنسانُ قولَ غيرِه ولا يَفْقَه غيرُه قولَه. وبالعكس.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَأْجوجَ ومَأْجوجَ﴾: قرأ عاصمٌ بالهمزة الساكنة، والباقون بألفٍ صريحة. واخْتُلِف في ذلك فقيل: هما أعجميان. لا اشتقاقَ لهما ومُنِعا من الصرف للعلَميَّة والعُجْمة. ويحتمل أَنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً والألفُ بدلٌ عنها، أو بالعكس؛ لأنَّ العربَ تتلاعب بالأسماءِ الأعجمية. وقيل: بل هما عربيَّان واختلفوا في اشتقاقِهما: فقيل: اشتقاقُهما مِنْ أَجيج النار وهو التهابُها وشِدَّةُ تَوَقُّدِها. وقيل: مِنَ الأُجَّة. وهو الاختلاطُ أو شدةُ الحَرِّ. وقيل: من الأَجِّ، وهو سُرعةُ العَدْوِ. ومنه قوله[٢]:

٣١٩٧ـ .... تؤُجُّ كما أَجَّ الظَّليمُ المُنَفَّرُ[٣]

---

(١) السبعة ٣٩٩، النشر ٢/٣١٥، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣٢، البحر ٦/١٦٣.

(٢) السبعة ٣٩٩، النشر ١/٣٩٠، ٣٩٤، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣٣، البحر ٦/١٦٣.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وصدره:

فراحَتْ وأطرافُ الصُّوَىٰ مُحْزَئِلَّةٌ

وهو في اللسان (أجج). والمُحْزَئِلُّ: المرتفع، والصُّوىٰ: العلامات في الطريق مفردها صُوَّة. والبيت في وصف الناقة.

وقيل: من الأُجاجِ، وهو الماءُ المِلْحُ الزُّعاق. ووزنهما يَفْعُوْل ومَفْعول. وهذا ظاهرٌ على قراءةِ عاصمٍ. وأمَّا قراءةُ الباقين فيُحتمل أن تكونَ الألفُ بدلاً من الهمزة الساكنة، إلا أنَّ فيه أنَّ مِنْ هؤلاءِ مَنْ ليس أصلُه قَلْبَ الهمزةِ الساكنةِ وهم الأكثرُ. ولا ضَيْرَ في ذلك. ويُحتمل أَنْ تكونَ ألفُهما زائدتين، ووزنُهما فاعول مِنْ يَجَّ ومَجَّ.

ويُحتمل أَنْ يكونَ ماجوج مِنْ ماج يموج، أي: اضطرب ومنه المَوْجُ فوزنُه مَفْعول والأصل: مَوْجُوْج. قاله أبو حاتم. وفيه نظرٌ من حيث ادِّعاءُ قَلْبِ حَرْفِ العلة وهو ساكنٌ. وشذوذُه كشذوذِ «طائيّ»[1] في النسب إلى طيِّء. وعلى القولِ بكونِهما عربيين مشتقين فَمَنْعُ صرفِهما للعَلَميَّةِ والتأنيثِ بمعنى القبيلة، كما تقدَّم لك تحقيقُه في سورة هود[2]. ومثلُ هذا الخلافِ والتعليلِ جارٍ في سورة الأنبياء[3] عليهم السلام. والهمزةُ في يَأْجوج ومَأْجوج لغةُ بني أسد. وقرأ[4] رؤبة وأبوه العجاج «آجوج».

قوله: «خَراجاً»[5] قرأ ابن عامر[6] «خَرْجاً» هنا وفي المؤمنين[7] بسكون الراء[8]، والأخَوان «خراجاً» «فَخَراج»[9] في السورتين بالألف، والباقون كقراءةِ ابن عامر في هذه السورة، والأول في المؤمنين وفي الثاني وهو

(١) قلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الياء الثانية على غير قياس في النسب. انظر: اللسان (طوأ).

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٢٧٧.

(٣) في الآية ٩٦ «حتى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهم مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُون».

(٤) البحر ٦/١٦٣.

(٥) كذا في الأصل على القراءة الثانية.

(٦) السبعة ٤٠٠، البحر ٦/١٦٣، التيسير ١٤٦، النشر ٢/٣١٥، الحجة ٤٣٣.

(٧) الآية ٧٢ «أم تسألهم خَرْجاً فخراجُ ربِّك خير».

(٨) في الموضعين.

(٩) رسمت في الأصل بدون ألف.

« فَخَراج » كقراءة الأخوين . فقيل : هما بمعنى واحد كالنَّوْل والنَوال . وقيل : الـخـراجُ بـالألـف مـا صُـرِفَ عـلى الأرضِ مـن الإتـاوة كـلَّ عـام ، وبغير ألف بمعنى الجُعْل، أي : نُعْطيك مِنْ أموالِنا مرةً واحدة ما تَسْتعين به على ذلك.

قال مكي رحمه الله :[1] «والاختيارُ تَرْكُ الألف ؛ لأنهم إنما عَرَضوا عليه أن يُعْطوه عَطِيَّةً واحدة على بنائه، لا أنْ يُضْرَبَ ذلك عليهم كلَّ عام. وقيل: الخَرْج ما كان على الرؤوس، والخراج ما كان على الأرض، يقال: أَدِّ خَرْجَ رأسِكَ، وخراجَ أرضِك. قاله ابن الأعرابي. وقيل: الخَرْجُ أخصُّ، والخَراجُ أعَمُّ. قاله ثعلب. وقيل: الخَرْجُ مصدرٌ، والخَراج اسمٌ لِما يُعطى، ثم قد يُطلق على المفعول المصدرُ كالخَلْق بمعنى المخلوق.

آ . (٩٥) **قوله : ﴿ما مَكَّنِّي﴾** : «ما» بمعنى الذي. وقرأ[2] ابن كثير «مكَّنَني» بإظهار النون. والباقون بإدغامِها في نون الوقاية للتخفيف.

آ . (٩٦) **قوله : ﴿آتوني﴾** : قرأ[3] أبو بكر «ايتوني»[4] بهمزةِ وصلٍ مِنْ أتىٰ يَأْتي في الموضعين من هذه السورة بخلافٍ عنه في الثاني[5]. ووافقه حمزةُ على الثاني من غيرِ خلافٍ عنه. والباقون بهمزةِ القطعِ فيهما[6].

---

(١) الكشف ٢/٧٨.

(٢) السبعة ٤٠٠، النشر ٢/٣١٥، الحجة ٤٣٤، التيسير ١٤٦، البحر ٦/١٦٤.

(٣) النشر ٢/٣١٥، التيسير ١٤٦، الإتحاف ٢/٢٢٦. وأبو بكر من طريق العليمي وأبي حمدون عن يحيى كما في الإتحاف.

(٤) عند الابتداء.

(٥) ذكر الخلاف عنه في الأول صاحب الإتحاف والنشر.

(٦) من الرباعي آتىٰ.

فـ «زُبُرَ» على قراءةِ همزةِ الوصل منصوبةٌ على إسقاط الخافض، أي: جيئوني بزُبُرِ الحديد. وفي قراءة قَطْعِها على المفعول الثاني لأنه يتعدَّىٰ / بالهمزة إلى اثنين. وعلى قـراءة أبـي بكـر يُحتـاج إلى كسـر التنـوين من «رَدْمـاً» لالتقـاءِ الساكنين؛ لأنَّ همزةَ الوصلِ تسقط دَرْجاً فيُقْرأ له بكسر التنوين، وبعده همـزةٌ سـاكنـة هي فـاءُ الكلمـة. وإذا ابتـدأت بكلمتي «ائتـوني» فـي قـراءتِـه وقــراءةِ حمـزة تبدأ بهمـزةٍ مكسورةٍ للوصـل ثم ياءٍ صـريحة، هي بـدلٌ من همزةِ فـاء الكلمة[١]، وفي الدَّرْجِ تسقط همـزةُ الوصـل، فتعود الهمـزةُ لزوالِ مـوجِبِ إبدالها[٢]. [٥٩٩ب]

والباقون يَبْتَدِئون ويَصِلُون بهمزةٍ مفتوحة لأنها همـزة قطع[٣]، ويتـركون تنـوين «رَدْماً» على حـاله من السكـون، وهذا كلُّه ظـاهرٌ لأهـلِ النحو، خَفِيٌّ على القُرَّاء.

والزُّبَرُ جمع زُبْرَة كغُرْفَة وغُرَف. وقرأ[٤] الحسن بضم الباء.

قـوله: «سـاوَىٰ» هذه قـراءةُ الجمهور، وقتـادة[٥] «سـوَّى» بـالتضعيف. وعاصمٌ في رواية «سُوِّيَ»[٦] مبنياً للمفعول.

---

(١) لأنه اجتمع همـزتان الأولى مكسـورة والثانيـة ساكنـة، فتبدل الثـانية يـاء من جنس ما قبلها.

(٢) لأن الهمزة الأولى همزة الوصل تسقط في الدرج فتبقى فاء الكلمة الهمزة الساكنة.

(٣) الأصـل على قراءة العامة أأْتِيوني على وزن أَفْعِلوني كـأَكْرِمـوني اجتمعت همزتـان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فأبدلت الثانية ألفاً. وترسم الهمزة والألف: آتِيُوني ثم تستثقل الضمة على اليـاء فتحذف فيلتقي ساكنان: الياء والواو فتحذف الياء ثم تضم التاء لئلا تنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٤) القرطبـي ١١/٦١، البحر ٦/١٦٤. (٥) البحر ٦/١٦٤.

(٦) كـذا رسمت في الأصل. وفي البحـر ٦/١٦٤: «وابن أبـي أمية عن أبـي بكـر عن =

قوله: «الصَّدَفَيْن» قرأ[1] أبو بكر بضم الصاد وسكون الدال. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمِّهما، والباقون بفتحهما. وهذه لغاتٌ قُرِىء بها في السبع. وأبو جعفر وشيبة وحميد بالفتح والإسكان، والماجِشون[2] بالفتح والضم، وعاصم في روايةٍ بالعكس.

والصَّدَفان: ناحيتا الجبلين. وقيل: أَنْ يتقابلَ جبلان وبينهما طريق، فالناحيتان صَدَفان لتقابُلِهما وتصادُفِهما، مِنْ صادَفْتُ الرجلَ، أي: لاقَيْتُه وقابَلْته. وقال أبو عبيد: «الصَّدَفُ: كل بناءٍ مرتفع وليس بمعروفٍ، والفتح لغة تميم[3]، والضمُّ لغة حِمْير».

قوله: «قِطْراً» هو المتنازَعُ فيه. وهذه الآيةُ أشهر أمثلةِ النحاةِ في باب التنازع، وهي من إعمالِ الثاني للحذف من الأول. والقِطْر: النُّحاس أو الرَّصاصُ المُذاب.

آ. (٩٧) قوله: ﴿فما اسْطاعوا﴾: قرأ[4] حمزة بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها. والوجهُ في الإدغام كما قال أبو علي[5]: «لمَّا لم يمكن

= عاصم «سُوِي» وكذلك رسمت في الكشاف. ولعله الصواب لأنها مجهولُ «ساوى» قراءة العامَّة.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠١، البحر ٦/١٦٤، التيسير ١٤٦، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٧.

(٢) ثمة أكثر من عَلَم بهذا اللقب فقد ذكر في تقريب التهذيب: عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الملك بن عبد العزيز، ويعقوب بن أبي سلمة ويوسف بن يعقوب. انظر هذه الأعلام في التقريب.

(٣) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ١٨٣ وفيه «الصدفين: الجبلين بلغة تميم».

(٤) السبعة ٤٠١، البحر ٦/١٦٥، التيسير ١٤٦، القرطبي ١١/٦٣، الحجة ٤٣٥، النشر ٢/٢٧١.

(٥) الحجة (خ) ٣/٤٢٠ بعبارة قريبة.

إلقاءُ حركةِ التاءِ على السين لئلا يُحَرَّكَ ما لا يتحرك» ـ يعني أنَّ سين استفعل لا تتحرك ـ أُدْغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين. وقد قرأت القراءُ غيرَ حرفٍ من هذا النحو. وقد أنشد سيبويه «ومَسْحِي» يعني في قول الشاعر[1]:

٣١٩٨ـ كأنَّه بعد كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقابٍ كاسِرِ

يريد «ومَسْحِه» فأدغم الحاء في الهاء بعد أَنْ قَلَبَ الهاءَ حاءً، وهو عكسُ قاعدةِ الإدغام في المتقاربين. وهذه القراءةُ قد لحَّنها بعضُ النحاة. قال الزجاج[2]: «مَنْ قرأ بذلك فهو لاحِنٌ مخطِئٌ» وقال أبو علي[3]: «هي غيرُ جائزة».

وقرأ[4] الأعشى، عن أبي بكر «اصْطاعوا» بإبدال السين صاداً. والأعمش «استطاعوا» كالثانية.

آ. (٩٨) قوله: ﴿جَعَلَه دَكَّاءَ﴾: الظاهرُ أن الجَعْلَ هنا بمعنى التصيير فتكون «دَكَّاء» مفعولاً ثانياً. وجوَّز ابنُ عطية أن يكونَ حالاً، و«جعل»

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في الكتاب ٢/٤١٣، والمخصص ٨/١٣٩، واللسان (كسر). والرجز في وصف بعير. المسح هنا: ذَرْع الأرض بالسير. يقول: كأنه بعد سيره الطويل وكلال الزاجر له عقاب مكسورة الجناحين. والشاهد في هذا البيت إخفاء الهاء في «ومسحه» وسيبويه يسمّيه إدغاماً ويقول: «ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله...» والإخفاء هذا عند سيبويه ضرب من الإدغام. انظر: الكتاب ٢/٤١٣.

(٢) معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٣) الحجة (خ) ٣/٤٢٠.

(٤) البحر ٦/١٦٥، الكشاف ٢/٤٩٩.

بمعنى خلق، وفيه[1] بُعدٌ؛ لأنه[2] إذ ذاك موجودٌ. وقد تقدَّم خلافُ القراء في «دَكَّاء» في الأعراف[3].

قوله: «وَعْدُ ربـي» الوَعْدُ هنا مصدرٌ بمعنى الموعود أو على بابه.

آ. (٩٩) قـوله: ﴿يَمُـوْجُ﴾: مفعـولٌ ثـانٍ لـ «تَـرَكْنـا» والضميـر في «بعضَهم» يعودُ على «يَأْجُوج ومَأْجوج» أو على سائر الخلق.

قوله: «يومئذ» التنوينُ عوضٌ من جملةٍ محذوفة. تقديرُهـا: يوم إذ جـاء وَعْدُ ربـي، أو إذ حَجَزَ السَّدُّ بينهم.

آ. (١٠١) قوله: ﴿الذين كانَتْ﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ مجـروراً بدلاً من «للكافرين» أو بيـاناً أو نعتـاً، وأن يكونَ منصـوباً بـإضمار أَذُمُّ، وأن يكـونَ مرفوعاً خبرَ ابتداءٍ مضمر.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿أفَحَسِبَ﴾: العامَّةُ على كسرِ السين وفتح البـاء فعلاً ماضيـاً. و «أن يَتَّخِذوا»[4] سـادٌّ مَسَدَّ المفعـولين. وقرأ[5] أميـر المؤمنين علي بن أبـي طالب وزيد بن علي وابن كثير[6] ويحيـى بن يعمر في آخـرين،

---

(١) انظر: البحر ٦/١٦٥.

(٢) أي السد. قال في البحر: ولا يُخْلق المخلوق لكنه ينتقل من بعض هيئاته إلى هيئة أُخرىٰ».

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٠. وحمزة والكسائي وعاصم هنا بالمدّ، والباقون بتنوين الكـاف. وثمـة روايتـان عن حفص عن عـاصم. انـظر: السبعـة ٤٠٢، الإتحـاف ٢/٢٢٨.

(٤) الأصل « يتخذ » وهو سهو.

(٥) الإتحاف ٢/٢٢٨، البحر ٦/١٦٦، القرطبـي ١١/٦٥، المحتسب ٢/٣٤.

(٦) بخلافٍ عنه كما في البحر ٦/١٦٦.

بسكونِ السينِ ورفعِ الباءِ على الابتداء، والخبر «أَنْ» وما في حَيِّزها.

وقال الزمخشري(١): «أو على الفعلِ والفاعلِ لأن(٢) اسمَ الفـاعلِ إذا اعتمـد على الهمزةِ سـاوىٰ الفعلَ في العمـل كقولـك: «أقائمٌ الـزيدان» وهي قراءةٌ مُحْكَمةٌ جيدةٌ».

قال الشيخ(٣): «والذي يظهرُ أنَّ هذا الإعـرابَ لا يجوزُ لأنَّ حَسْبـاً ليس [٦٠٠أ] بـاسمِ فـاعـل فيعمـل، ولا يلزم مِنْ تفسيـر شيءٍ بشيء أن تجـريَ عليــه / أحكـامُـه. وقـد ذكـر سيبـويـه(٤) أشيـاءَ مِنَ الصفـات(٥) التي تجـري مَجْـرىٰ الأسماءِ، وأنَّ الوجـهَ فيها الـرفعُ. ثم قـال: وذلك نحـو: مررتُ بـرجلٍ خيـرٌ [منه](٦) أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءٌ عليـه الخيرُ والشـرُّ، ومررت بـرجلٍ أبٌ لـه صاحبُه، ومررت برجلٍ حَسْبُك مِنْ رجلٍ هو(٧)، ومررت برجلٍ أيُّما رجلٍ هو. ثم قال الشيخ: «ولا يَبْعُدُ أَنْ يُرْفعَ به الظاهرُ، فقد أجازوا في «مـررت برجـلٍ أبـي عشرةٍ أبوه» أن يرتفعَ «أبوه» بأبـي عشرة لأنه في معنىٰ والدِ عشرة».

قوله: «نزلاً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على الحالِ جمـعَ «نازِل» نحو شارِف(٨) وشُرُف. الثاني: أنه اسمُ موضـعِ النزول(٩). الثـالث: أنَّه اسـمُ

---

(١) الكشاف ٢/٥٠٠ في تخريج القراءة.
(٢) الأصل « كاسم » والتصحيح من (ش) والكشاف.
(٣) البحر ٦/١٦٦.
(٤) الكتاب ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٥) الأصل: « الأسماء » وهو سهو. والتصحيح من البحر
(٦) سقط من الأصل وأثبتناه من البحر والكتاب.
(٧) قوله « هو » لم يَرِد في البحر، وورد في الأصل والكتاب.
(٨) الشارف من الدواب: المُسِنَّة.
(٩) وهو ما ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن ٣/٣١٤.

ما يُعَدُّ للنازلين من الضيوفِ، ويكونُ على سبيلِ التهكُّم بهم، كقوله تعالىٰ: «فَبَشِّرْهُمْ بعذابٍ أليم»(١)، وقوله(٢):

٣١٩٩ـ .... تحيَّةُ بينهم ضَرْبٌ وجيعُ

ونصبُه على هذين الوجهين مفعولاً به، أي: صَيَّرْنا.

وأبو حيوة(٣) «نُزْلا» بسكونِ الزاي، وهو تخفيفُ الشهيرةِ.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿أعْمالاً﴾: تمييزٌ للأَخْسَرين، وجُمِعَ لاختلافِ الأنواع.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿الذين ضَلَّ﴾: يجوز فيه الجرُّ نعتاً وبدلاً وبياناً، والنصبُ على الذمِّ، والرفعُ على خبر ابتداء مضمر.

قوله: «يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنون» يُسَمَّى في البديع «تجنيسَ التصحيف» وتجنيس الخَطِّ، وهذا مِنْ أحسنِه. وقال البحتري(٤):

٣٢٠٠ـ ولم يكن المُغْتَرُّ باللهِ إذ شَرَىٰ
لِيُعْجِزَ والمُعْتَزُّ باللهِ طالبُهْ

فالأولُ من الغُرور، والثاني مِن العِزِّ. ومِنْ أحسنِ ما جاء في تجنيس التصحيف قوله(٥):

---

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) تقدم برقم ٦٦٥.

(٣) البحر ٦/١٦٦، كما تنسب إلى أبي عمرو بخلافٍ عنه.

(٤) ديوانه ١/٢١٥، والبحر ٦/١٦٧، والطراز ٢/٣٦٦. وشرىٰ: لجَّ وبالغ.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٦٧. وغَنَّى الله فلاناً: جعله غنياً. بان: بَعُد. والخرود: المرأة الحيية.

٣٢٠١ـ سَقَيْنَني رِيِّي وغَنَّيْنَنِي ... بُحْتُ بحُبِّي حين بِنَّ الخُرَّدْ

يصحف بنحو[١]:

٣٢٠٢ـ شَقَيْتَني ربي وعَنَّيْتَنِي ... بحُبِّ يحيى خَتَنِ ابن الجُرَدْ

وفي بعض رسائلِ الفصحاء: «قَبِّلَ قبلَ يَدِك ثَراك، عبدٌ عند رَخاك[٢] رجاك، آمِلٌ أَمَّك»[٣].

آ. (١٠٥) وقرأ[٤] ابن عباس «فَحَبِطَتْ» بفتح الباء. والعامَّة على «نُقيم» بنون العظمة مِنْ «أقام». ومجاهد[٥] وعبيد بن عمير. «فلا يُقيم» بياءِ الغَيبة لتقدُّم قوله: «بآياتِ ربِّهم»، فالضميرُ يعود عليه. ومجاهدٌ أيضاً «فلا يقومُ لهم» مضارع قام، «وزنٌ» بالرفع. وعن عبيد بن عمير أيضاً «فلا يقومُ وزناً» بالنصب كأنه توَهَّم أنَّ «قام» متعدٍّ. كذا قال الشيخ[٦]. والأحسنُ مِنْ هذا أَنْ تُعْرَبَ هذه القراءةُ على ما قاله أبو البقاء[٧] أَنْ يُجْعَلَ فاعلُ «يقومُ» صنيعُهم أو سَعْيُهم، وينتصِبُ حينئذٍ «وَزْناً» على أحد وجهين: إمَّا على الحال، وإمَّا على التمييز.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿ذلك جزاؤهم جهنَّمُ﴾: فيه أوجهٌ كثيرةٌ

---

(١) عنَّاه: كلفه ما يشقُّ عليه. والختن: زوج البنت أو الأخت.

(٢) مقصور الرخاء.

(٣) الأَمَم: القرب وقد أدغم الميم في الميم.

(٤) القرطبي ١١/٦٦، البحر ٦/١٦٧.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٦٧، الكشاف ٢/٥٠٠، القرطبي ١١/٦٦، الشواذ ٨٢.

(٦) البحر ٦/١٦٧. وعبارته «كأنه جعل قام متعدياً».

(٧) الإملاء ٢/١٠٩.

أحدُها: أَنْ يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و «جزاؤهم جهنَّمُ» جملةٌ برأسها. الثاني: أن يكون «ذلك» مبتدأ أولَ، و «جزاؤهم» مبتدأ ثانٍ و «جهنَّم» خبرُه، وهو وخبرُه خبرُ الأول. والعائدُ محذوف، أي: جزاؤهم به، كذا قال أبو البقاء[1]، فالهاء في «به» تعود على «ذلك»، و «ذلك» مُشارٌ به إلى عدم إقامة الوزن.

قال الشيخ[2]: «ويحتاج هذا التوجيهُ إلى نظر». قلت: إنْ عَنَى النظرَ من حيث الصناعةُ فَمُسَلَّمٌ. ووجهُ النظر: أنَّ العائدَ حُذِفَ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ إلا بتكلفٍ، فإنَّ العائدَ على المبتدأ إذا كان مجروراً لا يُحْذَفُ إلا إذا جُرَّ بحرفِ تبعيضٍ[3] أو ظرفية[4]، أو يَجُرُّ عائداً جُرَّ قبله بحرفٍ، جُرَّ به المحذوفُ كقوله[5]:

٣٢٠٣ـ أَصِخْ فالذي تُدْعَىٰ به أنت مُفْلِحُ
....

أي: مفلحٌ به[6]. وإنْ عَنَىٰ من حيث المعنى فهو معنى جيدٌ.

---

(١) الإملاء ٢/١٠٩.

(٢) البحر ٦/١٦٧.

(٣) نحو: «السَّمْن مَنَوان بدرهم»، أي: منوان منه. وكقول الخنساء:
كأنْ لم يكونوا حِمَىً يُتَّقى إذ الناس إذ ذاك مَن عَزَّ بَزَّا
أي: من عَزَّ منهم.

(٤) كقوله:
فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويوم نُساء ويوم نُسَرْ
أي: نُساء فيه ونُسَرُّ فيه.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المساعد لابن عقيل ١/٢٣٤ وعجزه:
فلا تكُ إلاَّ في الفلاحِ منافِسا

(٦) انظر المسألة في المساعد ١/٢٣٤.

الثالث: أن يكون «ذلك» مبتدأً، و «جزاؤهم» بدلٌ أو بيان، و «جهنم» خبره. الرابع: أن يكون «ذلك» مبتدأ أيضاً، و «جزاؤهم» خبره و «جهنمُ» بدلٌ أو بيانٌ أو خبر ابتداء مضمر. الخامس: أن يُجعل «ذلك» مبتدأ و «جزاؤهم» بدلٌ أو بيان و «جهنم» خبر ابتداءٍ مضمرٍ، و «بما كفروا» خبر الأول، والجملة اعتراضٌ. السادس: أن يكون «ذلك» مبتدأً، والجارُّ الخبر، و «جزاؤهم جهنمُ» جملةٌ معترضةٌ وفيه بُعْدٌ. السابع: أن يكون «ذلك» إشارةً إلى جماعة / وهم مذكورون في قوله: «بالأخسرين»، وأُشير إلى الجمع كإشارة الواحد كأنه قيل: أولئك جزاؤهم جهنَّمُ، والإعرابُ المتقدمُ يعودُ إلى هذا التقدير. [٦٠٠ب]

قوله: «واتَّخذوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه عطفٌ على «كفروا»، فيكونُ محلُّه الرفعَ لعطفِه على خبر «إنَّ». الثاني: أنه مستأنفٌ فلا مَحَلَّ له.

والباء في قوله: «بما كفروا» لا يجوزُ تعلُّقُها بـ «جزاؤهم» للفَصْلِ بين المصدرِ ومعمولِه.

آ. (١٠٧) **قوله: ﴿نُزُلًا﴾**: فيه ما تقدَّم[1]: من كونِه اسمَ مكانِ النزولِ، أو ما يُعَدُّ للضيف. وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه خبر «كانت»، و «لهم» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حال مِنْ «نُزُلًا»، أو على البيان، أو بـ «كانت» عند مَنْ يرى ذلك. والثاني: أنه حالٌ من «جنات»، أي: ذوات نُزُلٍ، والخبرُ الجارُّ.

آ. (١٠٨) **قوله: ﴿لا يَبْغُوْن﴾**: الجملةُ حالٌ: إمَّا مِنْ صاحب «خالدين»، وإمَّا من الضمير في «خالدين»، فتكونُ حالًا متداخلة.

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٢.

والحِوَل: قيل: مصدرٌ بمعنى التحوُّل. يُقال: حال عن مكانه حِوَلاً، فهو مصدرٌ كالعِوَج والعِوَد[1] والصِّغَر قال[2]:

٣٢٠٤ـ لكلِّ دولةٍ أجلُ ثم يُتاحُ لها حِوَل

وقال الزجاج[3]: «هو عند قومٍ بمعنى الحِيلة في التنقُّل». وقال ابن عطية: «والحِوَلُ: بمعنى التحوُّل». قال مجاهد: «مُتَحَوَّلاً» وأنشد الرجز المتقدم ثم قال: «وكأنه اسم جمع، وكأنَّ واحدَة حوالة»[4] قلت: وهذا غريب والمشهورُ الأولُ. والتصحيح في فِعَل هو الكثير إن كان مفرداً نحو: الحِوَل وإن كان جمعاً فالعكسُ نحو: «ثِيَرة»[5] و . . .[6].

آ. (١٠٩) **قوله: ﴿تَنْفَدَ﴾**: قرأ[7] الأخوان «يَنْفَذَ» بالياء من تحتُ؛ لأنَّ التأنيثَ مجازي. والباقون بالتاء من فوقُ لتأنيثِ اللفظ. وقرأ السُّلمي

---

(١) أثبت هذا المصدر لـ «عاد» الزجاج في معانيه ٣/٣١٥ وأبو حيان في البحر ٦/١٦٨.

(٢) البيت غير مستقيم عروضياً. وهو على هذا النحو في البحر ٦/١٦٨.

(٣) معاني القرآن ٣/٣١٥، بعبارة قريبة.

(٤) يبدو أن الحكم عليه باسم الجمع لكونه ليس على وزن خاص بالجموع.

(٥) ثيرة: ج ثور.

(٦) مثال لم أتبين قراءته.

قلت: ما ذهب إليه المؤلف في تصحيح «حِوَل» غير مشهور. ذهب ابن عصفور إلى أن الواو متحركة وليس بعدها ألف، أو أن هذا المصدر ليس على وزن فعل من الأفعال، وعدَّه ابن عقيل شاذاً وحمله الزجاج على أنه جارٍ على غير فِعْلٍ. انظر: الممتع ٤٦٦، ٤٩٥، المساعد ٤/١٦٧، معاني القرآن ٣/٣١٥. وانظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال ٨٩.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٢، النشر ٢/٣١٦، الحجة ٤٣٦، التيسير ١٤٦، البحر ٦/١٦٩.

ـ ورُويت عن أبي عمرو وعاصم ـ تَنَفَّدَ ـ بتشديدِ الفاءِ، وهو مُطاوِعُ نَفَّدَ بالتشديد نحو: كسَّرته فتكسَّر. وقراءةُ الباقين مطاوعُ أَنْفَدْته.

قوله: «ولو جِئْنا» جوابُها محذوف لِفَهْمِ المعنىٰ تقديره: لنفِدَ. والعامَّةُ على «مَدَداً» بفتح الميم. والأعمشُ[1] قرأ بكسرها، ونصبُه على التمييز كقوله[2]:

٣٢٠٥ـ . . . . فإنَّ الهوىٰ يَكْفِيْكه مثلُه صَبْرا

وقرأ[3] ابن مسعود وابنُ عباس «مِداداً» كالأول. ونصبُه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء[4]. وقال غيرُه ـ كأبي الفضل الرازي ـ: إنه منصوب على المصدرِ بمعنى الإمداد نحو: «أَنْبَتَكم مِن الأرضِ نباتاً»[5] قال: والمعنىٰ: ولو أَمْدَدْناه بمِثْله إمداداً.

آ. (١١٠) قوله: ﴿أنَّما إلهكُم﴾: «أنَّ» هذه مصدرية وإنْ كانت مكفوفةً بـ «ما». وهذا المصدر قائمٌ مقامَ الفاعلِ كأنه قيل: إنما يُوْحَىٰ إليَّ التوحيدُ.

قوله: «ولا يُشْرِكْ» العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحتُ، عُطِفَ بها على أمرٍ. ورُوي[6] عن أبي عمروٍ «ولا تُشْرِك» بالتاءِ مِنْ فوقُ خطاباً على الالتفات من الغَيْبة إلى الخطاب ثم التُفِتَ في قوله «بعبادة ربِّه» إلى الأول. ولو جيْءَ على

---

(١) نسبها في البحر ١٦٩/٦، إلى الأعرج.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله وصدره. وهو في البحر ١٦٩/٦.
(٧) الإتحاف ٢٢٩/٢، المحتسب ٣٥/٢، القرطبي ٦٨/١١، البحر ١٦٩/٦.
(٤) الإملاء ١٠٩/٢.
(٥) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٦) في رواية الجعفي كما في البحر ١٦٩/٦.

الالتفات الثاني، لقيل: ربك. والباءُ سببية، أي: بسبب. وقيل: بمعنى في.

والفِرْدوس: الجَنَّةُ مِن الكَرْم خاصة. وقيل: بـل ما كـان غالبُهـا كَرْمـاً. وقيل: كل ما حُوِطَ[1] فهو فِرْدوسٌ والجمع فراديس. وقال المبرد: «الفِـرْدوس فيمـا سمعتُ من العـرب: الشجـرُ الملتفُّ، والأغلبُ عليـه أن يكـون من العِنَب». وحكىٰ الزجاج[2] أنها الأَوْدِيَة التي تُنْبِتُ ضُروباً من النَّبْت. واختُلف فيه: فقيل: هو عربيٌّ وقيـل: أعجمي. وهل هـو روميٌّ أو فارسيٌّ أو سُـرْيانيٌّ؟ قيل: ولم يُسْمع في كلام العرب إلا في بيت حَسَّان[3]:

٣٢٠٦ـ وإنَّ ثـوابَ اللَّهِ كـلَّ مُـوَحِّـدٍ جِنانٌ من الفردوسِ فيهـا يُخَلَّدُ

وهذا ليس بصحيح، لأنه سُمع في شعرِ أميةَ بنِ أبـي الصلت[4]:

٣٢٠٧ـ كـانت منـازِلُهمْ إذ ذاك ظـاهـرةً فيها الفَراديسُ ثم الثومُ والبَصَلُ

ويقـال: كَرْمٌ مُفَـرْدَسٌ، أي: مُعَرَّشٌ، ولهـذا سُمِّيَتِ الروضـةُ التي دونَ اليَمامة فِرْدوساً.

وإضافةُ «جنَّات» إلى الفِرْدوس إضافةُ تبيينٍ.

[تمت سورة الكهف]

* * *

(١) كذا بالتصحيح والمجهول مِنْ «حاط» القياسُ فيه: حِيط.

(٢) معاني القرآن ٣/٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) ديـوانه ١/٣٠٦، ومعـاني القرآن للزجـاج ٣/٣١٥، واللسان (فـردس). و«كـل» مفعول «ثواب».

(٤) ديوانه ٤٣٧، والبحر ٦/١٦٨.

سورة مريم عليها السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

[٦٠١أ] آ./(٢) قوله: ﴿ذِكْرُ﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر، تقديرُه: فيما يُتْلَىٰ عليكم ذِكْرُ. الثاني: أنه خبرٌ محذوفُ المبتدأ، تقديرُه: المَتْلُوُّ ذِكْرُ، أو هذا ذِكْرُ. الثالث: أنه خبرُ الحروفِ المتقطعةِ، وهو قولُ يحيى بن زياد[١]. قال أبو البقاء[٢]: «وفيه بُعْدٌ؛ لأن الخبرَ هو المبتدأُ في المعنى، وليس في الحروفِ المقطَّعةِ ذِكْرُ الرحمةِ، ولا في ذكرِ الرحمة معناها».

والعامَّةُ على تسكينِ أواخرِ هذه الأحرفِ المقطَّعةِ، وكذلك كان بعضُ القُرَّاءِ يقفُ على كلِّ حرفٍ منها وَقْفَةً يسيرةً مبالغَةً في تمييزِ بعضِها مِنْ بعضٍ.

وقرأ[٣] الحسنُ «كافُ» بالضم، كأنه جَعَلها معربةً، ومَنَعها من الصَّرْف للعَلَمِيَّةِ والتأنيث[٤]. وللقُرَّاء خلافٌ[٥] في إمالة «يا» و«ها» وتفخيمِهما.

(١) وهو الفراء في معاني القرآن ٢/١٦١.

(٢) الإملاء ٢/١١٠. وانظر ردَّ الزجاج في معانيه ٣/٣١٨.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٢، القرطبي ١١/٧٤، البحر ٦/١٧٢.

(٤) قال القرطبي ١١/٧٥: «والقولُ فيها ما بيَّنه هرون القارىء قال: كان الحسن يشمُّ الرفعَ، فمعنى هذا أنه كان يُوْمِىء». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٧.

(٥) للقراء مذاهب منتشرة في ذلك. انظر: السبعة ٤٠٦، النشر ٢/٧١، الإتحاف ٢/٢٣١، الحجة ٤٣٧، التيسير ١٤٨، البحر ٦/١٧٢.

وبعضُعهم يُعَبِّر عن التفخيم بالضمِّ، كما يُعَبِّر عن الإمالةِ بالكسرِ، وإنما ذكَرْتُه لأنَّ عبارتَهم في ذلك مُوْهِمَةٌ.

وأظهر(١) دالَ صاد قبل ذال «ذِكْرُ» نافعٌ وابنُ كثير وعاصم لأنـه الأصل، وأدغمها فيها الباقون.

والمشهورُ إخفاءُ نونِ «عَيْن» قبل الصـاد؛ لأنها تُقـاربها، ويشتـركان في الفم، وبعضُهم يُـظْهِرُهـا(٢) لأنها حـروف مقـطعـة يُقْصَـدُ تمييـزُ بعضِهـا [من بعض](٣).

و «ذِكْرُ» مصدرٌ مضافٌ. قيل: إلى مفعولِه وهـو الرحمـةُ، والرحمـةُ في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعلِه، و «عبدَه» مفعولٌ به. والنـاصبُ له نفسُ الرحمةِ، ويكونُ فاعلُ الذِّكْرِ غيرَ مذكورٍ لفـظاً، والتقديـر: أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ رحمتَـه عبـدَه. وقيل: بـل «ذِكْـرُ» مضـافٌ إلى فـاعلِه على الاتِّسـاعِ ويكـون «عبـدَه» منصوباً بنفسِ الـذِّكْر، والتقـديرُ: أَنْ ذَكَـرَتِ الرحمـةُ عبدَه، فَجَعَـلَ الرحمـةَ ذاكرةً له مجازاً.

و «زَكَرِيَّا» بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، أو منصوبٌ بإضمار «أَعْني».

وقـرأ يحيـى بن يعمر(٤) ـ ونقلهـا الزمخشـريُّ(٥) عن الحسنِ ـ «ذَكَّرَ» فعـلًا ماضيـاً مشدَّداً، و «رحمـةَ» بالنصبِ على أنهـا مفعولٌ ثـانٍ قُـدِّمَتْ على

(١) الإتحاف ٢/٢٣٢، البحر ٦/١٧٢، السبعـة ٤٠٦، النشر ١/٤٢٥.

(٢) وهو حفص عن عاصم كما في البحر ٦/١٧٢. وانظر: الإملاء ٢/١١٠، الإتحاف ٢/٢٣٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٦/١٧٢.

(٥) الكشاف ٢/٥٠٢.

الأولِ، وهـو «عبدَه» والفـاعلُ: إمَّـا ضميرُ القـرآنِ، أو ضميرُ البـاري تعالىٰ. والتقـدير: أَنْ ذكَّـر القرآنُ المتلُوُّ ـ أو ذَكَّـرَ اللَّهُ ـ عَبْـدَه رحمتَـه، أي: جعـلَ العبدَ يَذْكرُ رحمتَه. ويجوز على المجازِ المتقدِّمِ أن تكون «رحمـةَ ربك» هـو المفعولَ الأولَ، والمعنىٰ: أنَّ اللَّهَ جَعَلَ الرحمةَ ذاكرةً للعبدِ. وقيل: الأصلُ: ذكَّرَ برحمةٍ، فلمَّا انْتُزِعَ الجارُّ نُصِب مجرورُه، ولا حاجةَ إليه.

وقـرأ الكلبـيُّ[١] «ذَكَـرَ» بـالتخفيفِ مـاضيـاً، «رحمـةَ» بـالنصبِ على المفعول به، «عبدُه» بالرفع فاعلاً بـالفعلِ قبلَه، «زكـريَّا» بـالرفـعِ على البيانِ أو البدلِ أو على إضمارِ مبتدأ، وهو نظيرُ إضمار الناصب في القراءة الأولىٰ.

وقـرأ[٢] يحيـى بن يعمر ـ فيمـا نقله عنه الـدانيُّ ـ «ذَكِّـرْ» فعـلَ أمـرٍ، «رحمةَ» و «عبدَه» بالنصب فيهما على أنهما مفعولان، وهمـا على ما تقـدَّم مِنْ كونِ كلِّ واحدٍ يجوز أَنْ يكونَ المفعولَ الأولَ أو الثاني، بالتأويلِ المتقـدِّم في جَعْلِ الرحمة ذاكرةً مجازاً.

آ. (٣) قوله: ﴿إِذْ نادَىٰ﴾: في ناصبـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنَّـه «ذِكْرُ»، ولم يذكـر الحوفيُّ غيـرَه. والثاني: أنَّـه «رحمة»، وقـد ذكر الـوجهين أبو البقاء[٣]. والثالث: أنَّه بدلٌ مِنْ «زكريَّـا» بدلُ اشتمـالٍ لأنَّ الوقتَ مُشْتمـلٌ عليه وسيأتي مِثْلُ هذا عند قولِه «واذكُرْ في الكتابِ مريمَ»[٤] ونحوِه.

آ. (٤) وقوله: ﴿قال ربِّ﴾: لا مَحَلَّ لهذهِ الجملةِ لأنها[٥] تفسيرٌ

---

(١) القرطبي ١١/٧٥، البحر ٦/١٧٢.
(٢) البحر ٦/١٧٢، القرطبي ١١/٧٥.
(٣) الإملاء ٢/١١٠.
(٤) الآية ١٦ من مريم.
(٥) الأصل «لا تفسير» وهو سهو والتصويب من (ش).

لقولِه «نادىٰ ربَّه» وبيانٌ، ولذلك تُرِكَ العاطفُ بينهما لشدَّة الوَصْلِ.

قوله: «وَهَنَ» العامَّةُ على فتحِ الهاء. وقرأ[1] الأعمشُ بكسرِها. وقُرِىء بضمِّها، وهذه لغاتٌ في هذه اللفظةِ. ووَحَّد العظمَ لإرادةِ الجنسِ، يعني أنَّ هذا الجنسَ الذي هو عَمُوْدُ البدنِ، وأشدُّ ما فيه وأَصْلَبُه، قد أصابه الوَهْنُ، ولو جُمع لكان قصداً آخرَ: وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عظامه ولكن كلُّها، قاله الزمخشري[2]. وقيل: أُطْلِقَ المفردُ، والمرادُ به الجمعُ كقولِه[3]:

٣٢٠٨ـ بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِظامُها فبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيْبُ

أي: جلودُها، ومثلُه[4]:

٣٢٠٩ـ كُلوا في بعضِ بطنِكمْ تَعِفُّوا فإنَّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

أي: بطونكم.

و «مِنِّي» حالٌ من «العَظْم». وفيه رَدٌّ على مَنْ يقول: إن الألفَ واللامَ تكونُ عِوَضاً من الضميرِ المضافِ إليه؛ لأنه قد جُمع بينهما هنا وإن كان الأصلُ: وَهَنَ عَظْمي. ومثلُه في الدِّلالةِ على ذلك ما أنشدوه شاهداً على ما ذَكَرْتُ[5]:

٣٢١٠ـ رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رَفِيْقَةٌ بجَسِّ النَّدامَىٰ بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

قوله: «شَيْباً» في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو المشهورُ ـ أنه

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٧٣، القرطبي ١١/٧٦، الشواذ ٨٣.
(٢) الكشاف ٢/٥٠٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٤.
(٤) تقدم برقم ١٥٣.
(٥) تقدم برقم ٢٩٦.

تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية؛ إذ الأصلُ: اشتعلَ شيبُ الرأسِ. قال الزمخشري[1]: «شبَّه الشيبَ بشُواظِ النار في بياضِه[2] وانتشارِه في الشعر وفُشُوِّه فيه، وأَخْذِه منه كلَّ مَأْخَذٍ باشتعال النار، ثم أخرجه مُخْرَجَ الاستعارةِ، ثم أَسْنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعْر ومَنْبَتِه وهو الرأسُ، وأخرج الشَّيْبَ مميَّزاً، ولم يُضِفِ الرأسَ[3] اكتفاءً بعِلْم المخاطب أنه رأسُ زكريا، فمِنْ ثَمَّ / فَصُحَتْ هذه الجملةُ وشُهِد لها بالبلاغةِ» انتهى. وهذا مِنْ استعارةِ محسوسٍ لمحسوسٍ، ووجهُ الجمع: الانبساطُ والانتشارُ. [٦٠١ب]

والثاني[4]: أنه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْرِ، فإنَّ معنى «اشتعلَ الرأسُ» شابَ.

الثالث: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: شائباً أو ذا شيبٍ.

قوله: «بدُعائِك» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّ المصدرَ مضافٌ لمفعولِه، أي: بدعائي إياك. والثاني: أنه مضافٌ لفاعلِه، أي: لم أكنْ بدعائِك لي[5] إلى الإيمانِ شَقِيًّا.

آ. (٥) **قوله: ﴿خِفْتُ المَوالِي﴾**: العامَّةُ على «خِفْتُ» بكسر الخاء وسكونِ الفاء، وهو ماضٍ مسندٌ لتاءِ المتكلم. و«المَوالي» مفعولٌ به بمعنى: أنَّ مَوالِيَه كانوا شِرارَ بني إسرائيل، فخافَهم على الدِّين. قاله الزمخشري[6].

---

(١) الكشاف ٢/٥٠٢.

(٢) زاد في الكشاف: وإنارته.

(٣) أي: لم يقل: واشتعل رأسي.

(٤) في إعراب «شيباً».

(٥) قوله «لي إلى» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) الكشاف ٢/٥٠٢.

قال أبو البقاء[1]: «لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: عَدَمَ المَوالي أو جَوْرَ المَوالي».

وقرأ[2] الزُّهري كذلك، إلا أنه سَكَّن ياءَ «المَواليْ» وقد تَقَدَّم أنَّه قد تُقَدَّر الفتحةُ في الياء والواو، وعليه قراءةُ زيدِ بنِ عليّ «تُطْعِمون أهالِيْكم»[3]. وتقدَّم إيضاحُ هذا.

وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن جبير وسعيد بن العاص[4] ويحيى بن يعمر وعلي بن الحسين في آخرين: «خَفَّتِ» بفتحِ الخاءِ والفاءِ مشددةً وتاءِ تأنيثٍ، كُسِرَتْ لالتقاءِ السَّاكنين. و«المَوالِيْ» فاعلٌ به، بمعنى دَرَجُوا وانقرضُوا بالموت.

قوله: «مِنْ ورائي» هذا متعلِّقٌ في قراءةِ الجُمهورِ بما تضمَّنه المَوالي مِنْ معنى الفِعْلِ، أي: الذين يَلُوْن الأمرَ بعدي. ولا يتعلق بـ«خِفْتُ» لفسادِ المعنى، وهذا على أَنْ يُرادَ بـ«ورائي» معنى خلفي وبعدي. وأمَّا في قراءةِ «خَفَّت» بالتشديد فيتعلَّق الظرفُ بنفسِ الفعل، ويكونُ «ورائي» بمعنى قُدَّامي. والمرادُ: أنهم خفُّوا قدَّامَه ودَرَجُوا، ولم يَبْقَ منهم مَنْ به تَقَوٍّ واعْتِضادٌ. ذكر هذين المعنيين الزمخشري[5].

---

(١) الإملاء ٢/١١٠.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٧٤، القرطبي ١١/٧٧، المحتسب ٢/٣٧.

(٣) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. وانظر القراءة والمسألة في: الدر المصون ٤/٤٠٧.

(٤) سعيد بن العاص الأموي القرشي، صحابي من الأمراء الفاتحين، كان واليَ المدينة إلى وفاته، أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان. توفي سنة ٥٣، أو ٥٩. انظر: الإصابة رقم ٣٢٦١، سِيَر أعلام النبلاء ٣/٤٤٤.

(٥) الكشاف ٢/٥٠٢.

والمَوالي: بنو العمِّ يدلُّ على ذلك تفسيرُ الشاعرِ لهم بذلك في قوله[1]:

٣٢١١ـ مَهْلاً بني عَمِّنا مَهْلاً مَوالِيَنا ... لا تَنْبُشوا بَيْنَنا ما كان مَدْفُوْنا

وقال آخر[2]:

٣٢١٢ـ ومَوْلَىً قد دَفَعْتُ الضَّيْمَ عنهُ ... وقد أمْسَىٰ بمنزلةِ المَضِيْمِ

والجمهورُ على «ورائي» بالمدِّ. وقرأ[3] ابنُ كثير ـ في روايةٍ عنه ـ «وَرايَ» بالقصر، ولا يَبْعُدُ ذلك عنه فإنه قد قَصَرَ «شُرَكاي»[4] في النحل كما تقدَّم، وسيأتي أنَّه قَرَأ «أَنْ رَأْه اسْتَغْنىٰ» في العَلَق[5]، كأنه كان يُؤْثِرُ القَصْرَ على المدِّ لخفَّتِه، ولكنه عند البصريين لا يجوزُ سَعَةً.

و «مِنْ لَدُنْك» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «هَبْ». ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «وليَّاً» لأنه في الأصل صفةٌ للنكرةِ فقُدِّمَ عليها.

آ. (٦) **قوله: ﴿يَرِثُني ويَرِثُ﴾**: قرأ[6] أبو عمروٍ والكسائي بجزم الفعلين على أنَّهما جوابٌ للأمر إذ تقديرُه: إن يَهَبْ يَرِثْ. والباقون برفعِهما على أنَّهما صفةٌ لـ «وليَّاً».

---

(١) البيت للفضل بن العباس. وهو في الحماسة ١٢٩، والزاهر ١/٢٢٢، والقرطبي ١١/٧٨.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٠١، وتفسير الماوردي ٢/٥١٦، والبحر ٦/١٧٣.

(٣) البحر ٦/١٧٤، القرطبي ١١/٧٩.

(٤) الآية ٢٧ من النحل. وانظر: الورقة ٥٥١ ب من الدر المصون.

(٥) الآية ٧.

(٦) السبعة ٤١٧، النشر ٢/٣١٧، الحجة ٤٣٧، البحر ٦/١٧٤، التيسير ١٤٨، المحتسب ٢/٣٨.

وقـرأ عليٌّ أميـرُ المؤمنين ــ رضي الله عنـه ــ وابن عبـاس والحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وقتادة في آخرين: «يَرِثُني» بياء الغيبة والرفع، وأَرِثُ» مُسْنداً لضمير المتكلم. قال صاحب «اللوامح»[1]: «في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ. والتقديرُ: يَرِثُ نبوَّتي إن مِتُّ قبلَه وأَرِثُه مالَه إنْ مات قبلي»[2]. ونُقِل هذا عن الحسن.

وقـرأ عليٌّ أيضـاً وابن عبـاس والجحـدري «يَـرِثُني وارثٌ» جعلوه اسمَ فاعلٍ، أي: يَرِثُني به وارِثٌ، ويُسَمى هذا «التجريدَ» في علم البيان[3].

وقرأ مجاهد «أُوَيْرِثٌ» وهـو تصغيرُ «وارِث»، والأصـلُ وُوَيْرِث بـواوين. وَجَبَ قَلْبُ أولاهما همزةً لاجتماعهما متحركتين أولَ كلمةٍ[4]، ونحو «أُوَيْصِل» تصغيـرَ «واصل». والـواو الثانيـة بـدلٌ عن ألفِ فـاعِـل. وأُوَيْـرِث مصـروفٌ. لا يُقال: ينبغي أن يكونَ غيرَ مصروفٍ لأنَّ فيـه علتين الوصفيـةَ ووزنَ الفعل، فإنه بزنة أُبَيْطِر مضارع بَيْطَرَ[5]، وهذا مِمَّا يكون الاسم فيه منصرفـاً في التكبير ممتنعاً في التصغير[6]. لا يُقال ذلك لأنه غَلَطٌ بيِّنٌ؛ لأنَّ «أُوَيْرِثاً» وزنُه فُـوَيْعِل لا أُفَيْعِل بخلافِ «أُحَيْمِر» تصغير «أَحْمَر».

---

(١) انظر: البحر ٦/١٧٤.

(٢) نَصُّ صـاحب «اللوامـح» كما في البحـر: «فمعناه: فَهَبْ لي من لـدنك وليّاً مِنْ آل يعقوب يرثني إن مِتُّ قبله، أي: نبوتي، وأرثه إن مات قبلي، أي: ماله».

(٣) انظر: الكشاف ٢/٥٠٣.

(٤) انظر: الممتع ١/٣٣٢.

(٥) بيطر: عالج الدوابَّ.

(٦) هنا ينتهي قول المعترض. ويليه الجواب عنه. ومسألة اختلاف حكم الصرف ومنعه بين التصغير والتكبير تحدَّث عنها النحاة فقالوا: إن مثل «تَحْلِئ» عَلَماً يُصَغَّر على «تُحَيْلِىء» فيمنع في التصغير فقط لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية، والموجود في التكبير العلميـة وحدها، وكذا يتحتم منع «هند» مصغرة إذ يُقال: هنيدة والتاء تحتم =

وقرأ الزُّهْري «وارِث» بكسرِ الواو، ويَعْنُون بها الإمالةَ.

قوله: «رَضِيًّا» مفعولٌ ثانٍ، وهو فَعِيْل بمعنى فاعِل، وأصلُه رَضِيْوٌ لأنه مِنَ الرِّضْوان.

آ. (٧) **قوله: ﴿يَحْيَىٰ﴾**: فيه قولان، أحدُهما: أنه اسمٌ أعجميٌّ لا اشتقاقَ له، وهذا هو الظاهرُ، ومَنْعُه من الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمةِ. وقيل: بل هو منقولٌ من الفعلِ المضارعِ كما سَمَّوْا بيَعْمُرَ ويَعيشَ ويَموتَ، وهو يموتُ بنُ المُزَرِّع(١).

والجملةُ مِنْ قولِه: «اسمُه يَحْيىٰ» في محلِّ جَرٍّ صفةً لـ «غُلام» وكذلك «لم نَجْعَلْ». و «سَمِيًّا» كقوله: «رَضِيًّا» إعراباً وتصريفاً لأنَّه من السُّمُوِّ، وفيه دلالةٌ لقول البصريين(٢): أنَّ الاسمَ من السُّمُوِّ، ولو كان من الوَسْم لقيل: وَسِيما.

آ. (٨) **قوله: ﴿عِتِيًّا﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مفعولٌ به، أي: بَلَغْتُ عِتِيًّا من الكِبَرِ، فعلى هذا «من الكِبَر» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «بَلَغْتُ»، ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِتِيًّا» لأنه في الأصلِ صفةٌ له كما قَدَّرْتُه لك. الثاني: أن يكونَ مصدراً مؤكِّداً مِنْ معنى الفعل، لأنَّ/بلوغَ [٦٠٢أ]

= المنع، وليس في التكبير تاء فجاز فيه الوجهان. والعكس وارد فقد يصرف مصغراً ما لا يصرف مكبراً مثل «عمير» تصغير «عمر» لزوالِ العَدْل. انظر: المساعد ٣/٤١ ـ ٤٢.

(١) يموت بن المزرَّع البصري واسمه محمد لكن اشتهر بلقبه. مقرىء أديب، روى عنه أبو بكر بن مجاهد. توفي سنة ٣٠٣ بدمشق. طبقات القراء ٢/٣٩٢. قال في بغية الوعاة ٢/٣٥٣: «المزرَّع» بفتح الراء والمحدثون يكسرونها.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٦.

الكِبَر في معناه. الثالث: أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من فاعل «بَلَغْتُ»، أي: عاتياً أو ذاعِتِيّ. الرابع: أنه تمييزٌ. وعلى هذه الأوجهِ الثلاثةِ فـ «مِنْ» مزيدةٌ، ذكره أبو البقاء[1]، والأولُ هو الوجهُ.

والعُتُوُّ[2]: بزنة فُعُوْل، وهو مصدرُ عَتا يَعْتُو، أي: يَبِس وصَلُب. قال الزمخشري[3]: «وهو اليُبْس والجَسَاوَةُ في المفاصِلِ والعظام كالعُوْدِ القاحِل يُقال: عَتا العُوْدُ وجَسا[4]، أو بَلَغْتُ مِنْ مدارجِ الكِبَر ومراتبِه ما يُسَمَّى عِتِيًّا» يريد بقوله: «أو بَلَغْتُ» أنه يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عتا يَعْتُو، أي: فَسَدَ.

والأصل: عُتُوْوٌ بواوين فاسْتُثْقِل واوان بعد ضمتين، فَكُسِرَتِ التاءُ تخفيفاً فانقلبت الواوُ الأولىٰ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغمت فيها الياءُ الأُولى. وهذا الإعلالُ جارٍ في المفرد كهذا، والجمعِ نحو: «عِصِيّ» إلا أنَّ الكثيرَ في المفردِ التصحيحُ كقوله: «وعَتَوْا عُتُوّاً كبيراً»[5] وقد يُعَلُّ كهذه الآية، والكثيرُ في الجمعِ الإعلالُ، وقد يُصَحَّحُ نحو: «إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة»[6] وقالوا: فُتِيّ وفُتُوّ[7].

---

(١) الإملاء ٢/١١١.

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم ١٨٢، الكتاب ٢/٣٨١، شرح الشافية ٣/١٧٣.

(٣) الكشاف ٢/٥٠٣.

(٤) كذا في الأصل، وفي الكشاف «عسا». وجسا وعسا كلاهما بمعنى يَبِس صَلُب.

(٥) الآية ٢١ من الفرقان.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٨١.

(٧) فتو: ج فتى. وانظر: الممتع ٥٥١.

وقرأ الأخَوان(1) «عِتِيًّـا» و «صِلِيًّا»(2) و «بِكِيًّـا»(3)و «جِثِيًّا»(4) بكسـر الفاء للإتباع، والباقون بالضمِّ على الأصل(5).

وقـرأ عبـدُ الله بن مسعـود بفتـح الأول مِنْ «عَتِيًّـا» و «صَلِيًّا» جَعَلَهمـا مصدَرَيْن على زنة فَعيل كالعَجيج والرَّحيل.

وقـرأ عبد الله ومجـاهـد «عُسِيًّـا» بضم العين وكسـر السينِ المهملة(6). وتقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظة في الأعراف وتصريفُها(7).

آ. (9) **قوله: ﴿كذلك﴾**: في محلِّ هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنـه رفعٌ على خبـرِ ابتداءٍ مضمـرٍ، أي: الأمرُ كـذلك، ويكـون الوقف على: «كـذلك» ثم يُبْتَـدَأ بجملة أخـرىٰ. والثـاني: أنهـا منصـوبـةُ المحـلِّ، فَقَـدَّره أبـو البقاء(8) بـ أَفْعَـلُ مثلَ مـا طلبْتَ، وهو كنـايةٌ عن مـطلوبِه، فَجَعَـلَ ناصبَـه مقدَّراً، وظاهرُه أنَّه مفعولٌ به.

وقـال الـزمخشـري(9): «أو نصبٌ بـ «قـال» و «ذلــك» إشـارةٌ إلى مُبْهم

---

(1) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٧ ، النشر ٢/٣١٧، الحجة ٤٣٩، البحر ٦/١٧٥، الإتحاف ٢/٢٣٤ ، المحتسب ٢/٣٩، الشواذ ٨٣.

(2) الآية ٧٠ من مريم.

(3) الآية ٥٨ من مريم.

(4) الآية ٧٢ من مريم.

(5) أمَّا حفصٌ عن عاصم فقد كسر أوائل هذه الحروف، إلَّا «بُكِيًّا» فإنه يضمُّ أوله.

(6) ضبطها في البحـر ٦/١٧٥ بضم العين والسين، وضبطهـا الفراء في معـاني القرآن ٢/١٦٢ كضبط السمين.

(7) لم تتقدم في الأعراف.

(8) الإملاء ٢/١١١.

(9) الكشاف ٢/٥٠٤.

يُفَسِّره «هو عَلَيَّ هَيِّن»، ونحوُه: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابِرَ هؤلاء مَقْطوعٌ مُصْبِحين»(١). وقرأ(٢) الحسن «وهو عَلَيَّ هَيِّنٌ» ولا يُخَرَّجُ هذا إلا على الوجه الأول، أي: الأمرُ كما قلت، وهو على ذلك يَهُون عليَّ. ووجهٌ آخرُ: وهو أَنْ يُشارَ بـ «ذلك» إلى ما تقدَّم من وَعْدِ الله، لا إلى قولِ زكريًا. و «قال» محذوفٌ في كلتا القراءتين. ـ في كلتا القراءتين: يعني قراءةَ العامة وقراءةَ الحسنِ ـ أي: قال هو عليَّ هيِّن، قال: وهو عَلَيَّ هَيِّن، وإن شئتَ لم تَنْوِه، لأنَّ اللَّهَ هو المخاطَب، والمعنى أنه قال ذلك، ووَعْدُه وقولُه الحق».

وفي هذا الكلامِ قَلَقٌ؛ وحاصلُه يَرْجع إلى أنَّ «قال» الثانيةَ هي الناصبةُ للكاف. وقوله: «وقال محذوفٌ» يعني تفريعاً على أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند «قال ربك» ويُبْتَدأ بقوله: «هو عليَّ هيِّنٌ». وقوله: «وإنْ شِئْتَ لم تَنْوِه» أي: لم تَنْوِ القولَ المقدَّرَ، لأنَّ اللَّهَ هو المتكلِّمُ بذلك.

وظاهرُ كلامِ بعضِهم: أنَّ «قال» الأولى مُسْنَدَةٌ إلى ضميرِ المَلَكِ، وقد صَرَّح بذلك ابنُ جريرٍ، وتبعه ابن عطية. قال الطبري(٣): «ومعنى قوله «قال كذلك»، أي: الأمران اللذان ذكرْتَ مِنَ المرأةِ العاقرِ والكِبَرِ هو كذلك، ولكن قال ربُّكِ، والمعنى عندي: قال المَلَكُ: كذلك، أي: على هذه الحال، قال ربك: هو عليَّ هَيِّنٌ» انتهى.

وقرأ(٤) الحسن البصري «عَلَيِّ» بكسر ياء المتكلم كقوله(٥):

---

(١) الآية ٦٦ من الحجر.
(٢) البحر ١٧٥/٦، الكشاف ٥٠٤/٢.
(٣) التفسير ٥١/١٦.
(٤) الإتحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٧٥/٦.
(٥) تقدم برقم ٢٨٨١.

٣٢١٣ـ عَلَيَّ لعمروٍ نِعْمَةٌ بعد نِعْمةٍ لوالدِه ليسَتْ بذاتِ عَقَارِبِ

أنشدوه بالكسر. وقد أَمْعَنْتُ الكلامَ في هذه المسألة في قراءةِ حمزة «بمُصْرِخِيِّ»[١].

قوله: «وقد خَلَقْتُكَ» هذه جملة مستأنفة. وقرأ[٢] الأخوان «خَلَقْناك»[٣] أسنده إلى الواحدِ المعظِّمِ نفسَه. والباقون «خَلَقْتُكَ» بتاءِ المتكلم.

وقوله: «ولم يَكُ شيئاً» جملةٌ حاليةٌ، ومعنىٰ نَفْيِ كونِه شيئاً، أي: شيئاً يُعْتَدُّ به كقوله[٤]:

٣٢١٤ـ .... إذا رَأَىٰ غيرَ شَيْءٍ ظَنَّه رَجُلا

وقالوا: عَجِبْتُ مِنْ لا شيء. ويجوز أن يكونَ قال ذلك؛ لأنَّ المعدومَ ليس بشيءٍ.

آ. (١٠) قوله: ﴿سَوِيّاً﴾: حالٌ مِنْ فاعل «تُكَلِّمَ». وعن ابن عباس: أنَّ «سَوِيًّا» من صفةِ الليالي بمعنىٰ كاملات، فيكونُ نصبُه على النعتِ للظرف. والجمهورُ على نصب ميم «تُكَلِّم» جعلوها الناصبةَ. وابن أبي عبلة[٥] بالرفعِ، جَعَلها المخففةَ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوف، و «لا» فاصلةٌ. وتقدَّم تحقيقُه.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٢ من إبراهيم.

(٢) النشر ٢/٣١٧، التيسير ١٤٨، القرطبي ١١/٨٤، السبعة ٤٠٨، الحجة ٤٣٩.

(٣) الأصل: خلقنا والتصويب من (ش).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وصدرُه:

وضاقَتِ الأرضُ حتى كان هارِبُهُمْ

وهو في البحر ٦/١٧٦، والكشاف ٢/٥٠٤، وشواهده ٤/٤٩٤.

(٥) البحر ٦/١٧٦.

آ. (١١) قوله: ﴿أَنْ سَبِّحُوا﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكونَ مفسِّرةً لأوْحىٰ، وأَنْ تكونَ مصدريةً مفعولةً بالإيحاء. و«بُكْرَةً وعَشِيّاً» ظرفا زمانٍ للتسبيح. وانصرفَتْ «بُكْرَةً» لأنه لم يُقْصَدْ بها العَلَمِيَّةُ، فلو قُصِد بها العَلَميةُ امتنعت من الصرف. وسواءً قُصد بها وقتٌ بعينه نحو: لأسيرنَّ الليلةَ إلى بكرةَ، أم لم يُقصد نحو: بكرةُ وقتُ نشاط، [لأنَّ عَلَمِيَّتها جنسيَّة كأُسامة][1]، ومثلُها في ذلك كله «غدوة».

وقرأ[2] طلحة «سَبِّحُوه» بهاءِ الكِناية. وعنه أيضاً: «سَبِّحُنَّ» بإسناد الفعل إلى ضمير الجماعة مؤكَّداً بالثقيلة وهو كقوله: «لَيَقُوْلُنَّ ما يَحْبِسُه»[3] وقد تقدَّم تصريفه[4].

آ. (١٢) قوله: ﴿بقوة﴾: حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبساً أنت، أو ملتبساً هو بقوة. و«صَبِيًّا» حال من هاء «آتيناه».

آ. (١٣) و﴿حَناناً﴾: يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً به نَسَقاً على «الحُكْمَ»، أي: وآتَيْناه تَحَنُّناً. والحنانُ: الرحمةُ واللِّيْنُ، وأنشد أبو / [٦٠٢ب]
عبيدة[5]:

٣٢١٥ــ تحنَّنْ عليَّ هداك المليكُ ... فإنَّ لكلِّ مقامٍ مَقالا

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) البحر ٦/١٧٦.
(٣) الآية ٨ من هود.
(٤) انظر الدر ٦/٢٩١.
(٥) مجاز القرآن ٢/٣. والبيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٢٢، والقرطبي ١١/٨٨، واللسان (حنن).

قال: «وأكثرُ استعمالِه مثنًى كقولِهم: حَنانَيْكَ، وقولِه[1]:

٣٢١٦ـ .... حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ مِنْ بعضِ

وجوَّز فيه أبو البقاء[2] أَنْ يكونَ مصدراً، كأنَّه يريد به المصدرَ الواقعَ في الدعاء نحو: سَقْياً ورَعْياً، فنصبُه بإضمارِ فِعْلٍ كأخواتِه. ويجوز أَنْ يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ نحو: «فصبرٌ جميلٌ»[3] و«سَلامٌ عليكم»[4] في أحد الوجهين. وأنشد سيبويه[5]:

٣٢١٧ـ وقالَتْ حَنانٌ ما أَتَىٰ بك هَهنا
أذو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحَيِّ عارِفُ

وقيل لله تعالىٰ: حَنان، كما يقال له «رَحيم» قال الزمخشري[6]: «وذلك على سبيل الاستعارة».

و«مِنْ لَدُنَّا» صفةٌ له.

آ. (١٤) **قوله: ﴿وبَرًّا﴾**: يجوز أن يكون نَسَقاً على خبر «كان»، أي: كان تقيًّاً بَرًّا. ويجوز أَنْ يكون منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: وجَعَلْناه بَرًّا. وقرأ[7] الحسن «بِرًّا» بكسر الباء في الموضعين[8]. وتأويلُه واضح كقوله:

---

(١) تقدم برقم ١٣٠٥. (٢) الإملاء ٢/١١١.
(٣) الآية ١٨ من يوسف.
(٤) الآية ٤٦ من الأعراف، ٢٤ من الرعد، ٧٣ من الزمر.
(٥) الكتاب ١/١٦١، والبيت للمنذر بن درهم الكلبي وهو في المقتضب ٣/٢٢٥، وابن يعيش ١/١١٨، والخزانة ١/٢٧٧، والهمع ١/١٨٩، والدرر ١/١٦٣.
(٦) الكشاف ٢/٥٠٤.
(٧) الإتحاف ٢/٢٣٤، البحر ٦/١٧٧.
(٨) الموضع الثاني في الآية ٣٢ «وبراً بوالدتي».

«ولكنَّ البَرَّ مَنْ آمَنَ»[1] وتقدَّم تأويلُه. و «بوالِدَيْهِ» متعلِّقٌ بـ «بَرًّا».

و «عَصِيًّا» يجوز أَنْ يكونَ وزنُه فَعُولاً، والأصل: عَصُوْيٌ فَفُعِل فيه ما يُفْعَلُ في نظائره، وفَعُول للمبالغة كصَبُوْر. ويجوز أَنْ يكونَ وزنُه فَعِيْلا، وهو للمبالغة أيضاً[2].

آ. (١٦) قوله: ﴿إذ انْتَبَذَتْ﴾: في «إذ» أوجهٌ، أحدُها: أنَّها منصوبةٌ بـ «اذكُرْ» على أنها خَرَجَتْ عن الظرفية، إذ يستحيل أَنْ تكونَ باقيةً على مُضِيِّها. والعاملُ فيها ما هو نَصٌّ في الاستقبال. الثاني: أنَّه منصوبٌ بمحذوفٍ مضافٍ لمريم تقديره: واذكر خبرَ مريم، أو نَبأَها، إذِ انْتَبَذَتْ، فـ «إذ» منصوبٌ بذلك الخبر أو النبأ. والثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوف تقديره: وبَيَّنَ، أي: اللَّهُ تعالى، فهو كلامٌ آخرُ. وهذا كما قال سيبويه[3] في قوله: «انْتَهُوا خيراً لكم»[4] وهو في الظرف أقوى وإنْ كان مفعولاً به. والرابع: أن يكونَ منصوباً على الحال مِنْ ذلك المضافِ المقدَّر، أي: خبر مريم أو نبأ مريم. وفيه بُعْدٌ. قاله أبو البقاء[5]. والخامس: أنه بدلٌ مِنْ «مريَم» بدلُ اشتمال. قال الزمخشري[6]: «لأنَّ الأحيانَ مشتملةٌ على ما فيها، وفيه: أنَّ المقصودَ بذِكْر مريم ذِكْرُ وقتها هذا لوقوع هذه القصةِ العجيبةِ فيه».

قال أبو البقاء[7]: ـ بعد أن حكى عن الزمخشريِّ هذا الوجهَ ـ «وهو

---

(١) الآية ١٧٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٢٤٥.

(٢) أي: فأدغمت ياء فعيل بلام الكلمة.

(٣) الكتاب ١/١٤٣.

(٤) الآية ١٧١ من النساء، وقد قدَّر فعلاً محذوفاً، تقديره: وَأْتُوا خيراً لكم.

(٥) الإملاء ٢/١١١.

(٦) الكشاف ٢/٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٧) الإملاء ٢/١١١.

بعيدٌ؛ لأنَّ الزمانَ إذا لم يكنْ حالاً من الجثة ولا خبراً عنها ولا صفةً لها لم يكن بَدَلاً منها». وفيه نظرٌ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ صحةِ ما ذَكَرَ عَدَمُ صحةِ البدلية، ألا ترى نحو: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه» فـ «ثوبُه» لا يَصِحُّ جَعْلُه خبراً عن «زيد» ولا حالاً منه ولا وصفاً له، ومع ذلك فهو بدلُ اشتمالٍ.

السادس[1]: أنَّ «إذ» بمعنى «أَنْ» المصدرية كقولك: «لا أُكْرِمُك إذ لم تكرِمْني»، أي: لأنَّك لا تُكرِمُني، فعلى هذا يَحْسُن بدلُ الاشتمال، أي: واذكر مريمَ انتباذَها. ذكره أبو البقاء[2].

والانْتِباذُ: افتعالٌ من النَّبْذِ وهو الطَّرْحُ، وقد تقدَّم بيانُه[3].

آ. (١٧) والجمهورُ على ضَمِّ الراء مِنْ «رُوْحِنا» وهو ما يَحْيَوْن به. وقرأ[4] أبو حيوة وسهلٌ بفتحها، أي: ما فيه راحةٌ للعباد كقوله: «فَرَوْحٌ ورَيْحانٌ»[5]. وحكى النقاش أنه قد قُرِىء[6] «رُوْحَنَّا» بتشديدِ النون، وقال: هو اسم مَلَكٍ من الملائكة.

قوله: «بَشَراً سَوِيَّاً» حالٌ مِنْ فاعل «تَمَثَّلَ». وسَوَّغ وقوعَ الحالِ جامدة وَصْفُها، فلمَّا وُصِفَتِ النكرةُ وقعت حالاً.

آ. (١٩) قوله: ﴿لِأَهَبَ﴾: قرأ[7] نافع وأبو عمرو «لِيَهَبَ» بالياء

---

(١) الأصل «الخامس» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ٢/١١١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢٧.

(٤) البحر ٦/١٨٠، والكشاف ٢/٥٠٥.

(٥) الآية ٨٩ من الواقعة.

(٦) البحر ٦/١٨٠.

(٧) السبعة ٤٠٨، الإتحاف ٢/٢٣٤، البحر ٦/١٨٠، التيسير ١٤٨، النشر ٢/٣١٧.

والباقون «لِأَهَبَ» بالهمزة. فالأُوْلَى: الظاهرُ فيها أنَّ الضميرَ للربِّ، أي: لِيَهَبَ الرَّبُّ. وقيل: الأصلُ: لِأَهَبَ بالهمز، وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً تخفيفاً؛ لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ فتتَّفِقُ القراءتان وفيه بُعْدٌ. وأمَّا الثانيةُ فالضميرُ للمتكلم، والمرادُ به المَلَكُ وأسنده لنفسِه لأنه سببٌ فيه. ويجوز أَنْ يكونَ الضمير لله تعالىٰ ويكون على الحكاية بقولٍ محذوف. ويُقَوِّي الذي قبله أنَّ في بعض المصاحف: أَمَرَني أَنْ أَهَبَ لك.

وقوله: «إِنْ كنتَ تَقِيّاً»(١) جوابُه محذوفٌ أو متقدم.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿بَغِيًّا﴾**: في وزنِه قولان(٢)، أحدُهما ـ وهو قولُ المبردِ ـ أنَّ وزنَه فَعول، والأصل بَغُوْيٌ فاجتمعت الياء والواو فَفُعِل فيه ما هو معروفٌ. قال أبو البقاء(٣): «ولذلك لم تلحَقْ تاءُ التأنيث كما لم تَلْحَقْ في صبور وشكور». ونَقَل الزمخشري(٤) عن أبي الفتح(٥) أنها فَعِيْل، قال: «ولو كانَتْ فَعُولاً لقيل: بَغُوٌّ، كما يقال: فلان نَهُوٌّ عن المنكر» ولم يُعْقِبْه بنكير. ومَنْ قال: إنها فَعِيْل فهل هي بمعنى فاعِل أو بمعنى مَفْعول؟ فإنْ كانَتْ بمعنى فاعِل فينبغي أَنْ تكونَ بتاء التأنيث نحو: امرأةٌ قديرةٌ وبَصيرة. وقد أُجيب عن ذلك: بأنها بمعنى النسب كحائِض وطالِق، أي ذات بَغْي. وقال أبو البقاء(٦) حين جَعَلها بمعنى فاعِل: «ولم تَلْحَقِ التاءُ أيضاً لأنها للمبالغة» فجعل العلةَ

---

(١) عاد إلى الآية ١٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٢، الممتع ١/٥٤٩، الأشباه والنظائر ٣/٢٣١.

(٣) الإملاء ٢/١١٢.

(٤) الكشاف ٢/٥٠٥.

(٥) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٠٢.

(٦) الإملاء ٢/١١٢.

في عدم اللَّحاق كونَه للمبالغة. وليس بشيءٍ. وإنْ قيل بأنها بمعنىٰ مَفْعول فَعَدَمُ الياءِ واضحٌ.

آ. (٢١) وقوله: ﴿كذلكِ﴾: تقدَّمَ نظيرُه[١].

قوله: «ولِنَجْعَلَه» يجوز أن يكونَ علةً، ومُعَلَّلُه محذوفٌ تقديره: لنجعلَه آيةً للناسِ فَعَلْنا ذلك. ويجوز أَنْ يكونَ نَسَقاً على علةٍ محذوفةٍ تقديره: لِنُبَيِّنَ به قُدْرَتَنا ولنجعلَه آيةً. والضميرُ عائدٌ على الغلام، واسم «كان» مضمرٌ فيها، أي: وكان الغلامُ، أي: خَلْقُه وإيجادُه أمراً لا بُدَّ منه /. [٦٠٣أ]

آ. (٢٢) قوله: ﴿فانتبَذَتْ به﴾: الجارُّ والمجرورُ في محل نصب على الحال، أي: انتبذَتْ وهو مصاحبٌ لها، كقولِه[٢]:

٣٢١٨ـ .... تَدُوْسُ بنا الجَماجِمَ والتَّرِيْبا

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَجاءها﴾: الأصلُ في «جاء» أَنْ يتعدَّى لواحدٍ بنفسه، فإذا دَخَلَتْ عليه الهمزةُ كان القياسُ يقتضي تَعَدِّيَه لاثنين. قال الزمخشري[٣]: «إلا أنَّ استعمالَه قد تغيَّر بعد النقلِ إلى معنى الإِلْجاءِ، ألا تراكَ لا تقول: جِئْتُ المكانَ وأَجَاْءَنِيْهِ زيدٌ، كما تقول: بَلَغْتُه وأَبْلَغَنِيْه، ونظيرُه «آتىٰ» حيث لم يُستعمل إلا في الإِعطاء ولم تَقُلْ: أتيت المكانَ وآتانِيه فلان». وقال أبو البقاء[٤]: الأصلُ «جاءها» ثم عُدِّيَ بالهمزة إلى مفعولٍ ثانٍ، واسْتُعمل بمعنى أَلْجَأَها».

---

(١) انظر إعرابه للآية ٩.

(٢) تقدم برقم ٤٥٤.

(٣) الكشاف ٢/٥٠٦.

(٤) الإملاء ٢/١١٢.

قال الشيخ(١): «قوله وقولُ [غيرِه](٢): إنَّ «أجاءها» بمعنى أَلْجَأَها يحتاج إلى نَقْلِ أئمةِ اللغة المستقرئين لذلك مِنْ لسانِ العرب. والإجاءةُ تدلُّ على المُطلق، فَتَصْلُح لِما هو بمعنى الإلجاءِ ولِما هو بمعنى الاختيار، كما تقول: «أَقَمْتُ زيداً» فإنه يَصْلُحُ أَنْ تكونَ إقامتُك له قَسْراً أو اختياراً. وأمَّا قوله(٣): «ألا تراك لا تقول» إلى آخره فَمَنْ رَأَىٰ أنَّ التعديةَ بالهمزة قياسٌ أجاز ذلك وإنْ لم يُسْمَعْ، ومَنْ منع(٤) فقد سُمِع ذلك في «جاء»(٥) فيُجيز ذلك. وأمَّا تنظيرُه ذلك بـ «آتىٰ» فليس تنظيراً صحيحاً؛ لأنَّه بناه على أنَّ همزتَه للتعديةِ، وأنَّ أصلَه «أتى»، بل «آتىٰ» ممَّا بُني على أَفْعَل، ولو كان منقولاً مِنْ «آتىٰ» المتعدِّي لواحد لكان ذلك الواحدُ هو المفعولَ الثاني، والفاعلُ هو الأولُ، إذا عَدَّيْتَه بالهمزةِ تقولُ: «أتى المالُ زيداً» و«آتىٰ عمروٌ زيداً المالَ» فيختلف التركيب بالتعدية لأنَّ «زيداً» عند النحويين هو المفعولُ الأول، و«المالَ» هو المفعولُ الثاني، وعلى ما ذكره الزمخشري كان يكون العكس، فَدَلَّ على أنَّه ليس على ما قاله، وأيضاً فآتىٰ مُرادِفٌ لأَعْطى(٦)، فهو مخالِفٌ من حيث الدَّلالةُ في المعنى. وقوله: «ولم تَقُلْ: أتيت المكانَ وآتانِيْه»(٧) هذا غيرُ مُسَلَّمٍ بل تقول: «أتيتُ المكانَ» كما تقول: «جئت المكان». وقال الشاعر(٨):

---

(١) البحر ١٨٢/٦.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من البحر.

(٣) أي: قول الزمخشري.

(٤) البحر: ومن لا يراه قياساً.

(٥) فقد قالوا «أجاء».

(٦) البحر: «من حيث الدلالة في المعنى».

(٧) الأصل: «آتيته» والتصحيح من البحر والكشاف و(ش).

(٨) البيت لسمير بن الحارث. وهو في الكتاب ٤٠٢/١، والمقتضب ٣٠٧/٢، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٨/٢.

٣٢١٩ـ أَتَـوْا نـاري فقلتُ مَنُـونَ أنتُمْ فقالوا: الجنُّ قلتُ عِمُوا ظَلاما

ومَنْ رأى التعديةَ بالهمزةِ قياساً، قال: «آتانيه»(١). وهذه الأبحـاثُ التي ذكرها الشيخُ معه ظاهرُه الأجوبة، فلا نُطَوِّلُ بذِكْرِها.

وقرأ الجمهورُ «فَأَجَاءَها»، أي: أَلْجأها وساقَها، ومنه قولُه(٢):

٣٢٢٠ـ وجـارٍ سـارَ مُـعْتَـمِـداً إليـكم أَجَـاْءَتْـهُ المَخـافـةُ والـرَّجـاءُ

وقرأ(٣) حَمَّاد بن سَلَمة «فاجَأها» بألفٍ بعد الفاء وهمزةٍ بعد الجيم، من المفاجأة، بزنة قـابَلَها. ويقـرأ(٤) بألفين صـريحتين كأنهم خفَّفـوا الهمزةَ بعـد الجيمِ، وكذلك رُوِيَت بينَ بينَ.

والجمهور على فتحِ الميم من «المَخاض» وهو وَجَعُ الوِلادةِ. ورُوِي(٥) عن ابن كثير بكسرِ الميمِ، فقيـل: هما بمعنى. وقيـل: المفتوح اسمُ مصـدرٍ كالعَطاء والسَّلام، والمكسورُ مصدرٌ كالقتال واللِّقاء، والفِعال قد جاء مِنْ واحد كـالعِقاب والـطِّراق(٦). قالـه أبو البقـاء(٧). والميمُ أصليـةٌ لأنـه مِنْ تَمَخَّضَتِ الحامِلُ تتمخَّضُ.

و«إلى جِـذْعِ» يتعلقُ في قراءة العـامَّة بـ «أَجـاءها»، أي: سـاقَها إليـه.

---

(١) الأصل: «آتيته» والتصحيح من «البحر».

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانـه ٢٧٧، والقرطبـي ٩٢/١١، ومعـاني القرآن للزجـاج ٣٢٤/٣، واللسان (جيأ).

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٣٩/٢، والقـرطبي ٩٢/١١، والبحـر ١٨٢/٦، والشواذ ٨٤.

(٤) نسبها ابن خالويه في «الشواذ» إلى حماد بن سليمان عن عاصم.

(٥) القرطبـي ٩٢/١١، البحر ١٨٢/٦.

(٦) الطراق: الضِّراب.

(٧) الإملاء ١١٢/٢.

وفي قراءةِ حَمَّاد بمحذوفٍ لأنه حالٌ من المفعولِ، أي: فـاجَأَهـا مستندةً إلى جِذْعِ النخلة.

قوله: «نَسْيَـاً» الجمهورُ على كسـرِ النون وسكـون السين وبصريـح الياء بعدها. وقرأ(١) حمزةُ وحفص وجمـاعة بفتـح النون، فـالمكسورُ فِعْـل بمعنى مَفْعول كالذِّبْح والطِّحْن، ومعناه الشيءُ الحقيرُ الذي مِنْ شأنه أن يُنْسَىٰ كالوَتِدِ والحَبْلِ وخِرْقَةِ الطَّمْثِ ونحوِها.

قـال ابن الأنباري: «مَنْ كسـر فهـو اسمٌ لمـا يُنْسَىٰ كـالنَّقْص اسمٌ لمـا يُنْقص، والمفتوحُ مصدرٌ يَسُـدُّ مَسَدَّ الـوصفِ». وقال الفـراء(٢): «هما لغتـان كالوَتْر والوِتْر، الكسرُ أَحَبُّ إليَّ».

وقـرأ(٣) محمدُ بن كعب القَـرَظِيُّ «نِسْئاً» بكسـر النـون، والهمـزةُ بـدلُ الياء. ورُوِي عنه أيضاً وعن بكر بن حبيب(٤) السَّهْمي فتحُ مع الهمز. قالـوا: وهو مِنْ نَسَأْتُ اللَّبَنَ إذا صَبَبْتَ فيه ماءً فاستُهْلِك فيه، فالمكسورُ أيضاً كذلـك الشيءُ المُسْتَهْلَكُ، والمفتوحُ مصدر كما كان ذلك من النِّسْيان

ونَقَـل ابن عطيـة عن بكر بن حبيب «نَسَـا» بفتح النـون والسين والقصرِ كعَصَا، كأنه جَعَل فَعَلاً بمعنىٰ مَفْعول كالقَبَض بمعنى المَقْبوض.

و «مَنْسِيّاً» نعتٌ على المبالغةِ، وأصلُه مَنْسُوْي فَأُدْغم. وقرأ(٥) أبـو جعفر

---

(١) السبعة ٤٠٨، النشر ٢/٣١٨، التيسير ١٤٨، البحر ٦/١٨٣، الحجة ٤٤١.

(٢) معاني القرآن ٢/١٦٤.

(٣) القـرطبي ١١/٩٣، البحر ٦/١٨٣، المحتسب ٢/٤٠.

(٤) بكـر بن حبيب السهمي، أخذ عن أبـي إسحـاق كـان عـالمـاً بـالعـربيـة في طبقـة أبـي عمرو بن العلاء وهـو أكبر من الخليـل. ولم تذكـر وفاتـه. انظر: إنبـاه الرواة ١/٢٤٤، البغية ١/٤٦٢.

(٥) البحر ٦/١٨٣، الكشاف ٢/٥٠٦.

والأعمش «مِنْسِيًّا» بكسر الميم للإتباع لكسرةِ السين، ولم يَعْتَدُّوا بالساكن لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ كقولهم: «مِنْتِن»[1] و«مِنْخِر»[2].

آ. (٢٤) **قوله: ﴿من تحتها﴾**: قرأ[3] الأخَوان ونافع وحفص بكسر ميم «مِنْ»، وجَرِّ «تحتِها» على الجار والمجرور. والباقون بفتحها ونصب «تحتَها». فالقراءةُ الأولىٰ تقتضي أن يكونَ الفاعلُ في «نادَىٰ» مضمراً وفيه تأويلان، أحدهما: هو جبريل ومعنىٰ كونِه «مِنْ تحتها» أنه في مكانٍ أسفلَ منها. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ ابنِ عباس[4] «فناداها مَلَكٌ مِنْ تحتها» فَصَرَّح به. و«مِنْ تحتِها» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالنداء، أي: جاء النداء مِنْ هذه الجهةِ. والثاني: أنه حالٌ من الفاعل، أي: فناداها[5] وهو تحتَها / . [٦٠٣ب]

وثاني التأويلين: أنَّ الضمير لعيسىٰ، أي: فناداها المولودُ مِنْ تحت ذَيْلها. والجارُّ فيه الوجهان: مِنْ كونِه متعلِّقاً بالنداء، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ. والثاني أوضح.

والقراءةُ الثانية[6]: تكون فيها «مَنْ» موصولةً، والظرفُ صلتُها، والمرادُ بالموصولِ: إمَّا جبريلُ، وإمَّا عيسىٰ.

قوله: «ألَّا تَحْزَني» يجوزُ في «أَنْ» أَنْ تكونَ مفسرةً لتقدُّمِها ما هو بمعنى

---

(١) المنتن: ذو الرائحة الكريهة والأصل فيه مُنْتِن. وانظر: اللسان (نتن).
(٢) المَنْخِر: ثقب الأنف.
(٣) السبعة ٤٠٨، النشر ٢/٣١٨، البحر ٦/١٨٣، التيسير ١٤٨، الحجة ٤٤١.
(٤) البحر ٦/١٨٣. والأصل «ابن عيسى» وهو سهو.
(٥) سقطت ألف «فناداها» من الأصل سهواً.
(٦) «مَنْ تحتَها».

القول، و «لا» على هذا ناهيةٌ، وحَذْفُ النونِ للجزم؛ وأَنْ تكونَ الناصبةَ و «لا» حينئذٍ نافيةٌ، وحَذْفُ النونِ للنصبِ. ومَحَلُّ «أنْ»: إمَّا نصب أو جرٌّ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجر، أي: فناداها بكذا. والضمير في «تحتها»: إمَّا لمريمَ عليها السلام، وإمَّا للنخلةِ، والأولُ أَوْلَى لتوافُقِ الضميرين.

قوله: «سَرِيًّا» يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً أولَ، و «تحتك» مفعولٌ ثان لأنها بمعنى صَيَّر. ويجوز أن تكون بمعنى خَلَق، فتكون «تحتك» لغواً[1].

والسَّرِيُّ فيه قولان، أحدهما: أنه الرجلُ المرتفعُ القَدْرِ، مِنْ سَرُوَ يَسْرُو كشَرُف يَشْرُف، فهو سَرِيٌّ. وأصله[2] سَرِيْوٌ، فأُعِلَّ إعلالَ سَيِّد[3]، فلامُه واوٌ. والمرادُ به في الآية عيسى بن مريم عليه السلام، ويُجْمع «سَرِيٌّ» على «سَراة» بفتح السين، وسُرَواء كظُرَفاء، وهما جمعان شاذَّان[4]، بل قياسُ جَمْعِه «أَسْرِياء»، كغَنِيٍّ وأَغْنِياء. وقيل: السَّرِيُّ: مِنْ سَرَوْتُ الثوبَ، أي: نَزَعْتُه، وسَرَوْتُ الجُلَّ عن الفَرَس، أي: نَزَعْتُه. كأنَّ السَّرِيَّ سَرَى ثوبَه، بخلاف المُدَّثِّر والمُتَزَمِّل. قاله الراغب[5].

والثاني: أنه النهرُ الصغير، ويناسِبُه «فكُلي واشربي» واشتقاقه مِنْ سَرَى يَسْرِي، لأن الماءَ يَسْري فيه، فلامُه على هذا ياء، وأنشدوا للبيد[6]:

(١) أي: لا يكون هذا الظرف عمدة.
(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال للمحقق ١٤٠.
(٣) اجتمعت الياء والواو والنون وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.
(٤) انظر: شرح الشافية ٢/١٣١، ١٣٧.
(٥) المفردات ٢٣١.
(٦) ديوانه ٣٠٧، والقرطبي ١١/٩٤. والعرض: الناحية. المسجورة: العين المملوءة. =

٣٢٢١ـ فتوسَّطا عُـرْضَ السَّرِيِّ فَصَـدَّعا   مَسْجـورةً مُتَجـاوِزاً قُـلاَّمُهـا

آ. (٢٥) **قوله: ﴿وهُـزِّي إليكِ بِجِـذْعِ﴾**: يجوز أَنْ تكـونَ الباءُ في «بجِذْعِ» زائدةً كهي في قولِه تعالىٰ: «ولا تُلْقُوا بأَيْديكم»[١] [وقوله:][٢]

٣٢٢٢ـ . . . . لا يَقْرَأْن بالسُّوَر

وأنشد الطبري[٣]:

٣٢٢٣ـ بـوادٍ يَمانٍ يُنْبِتُ السِّـدْرَ صَـدْرُه   وأَسْفَلُه بـالمَـرْخِ والشَّبَهـانِ

أي: هُزِّي جِذْعَ النخلةِ. ويجوز أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً، والجارُّ حالٌ من ذلك المحذوفِ تقـديرُه: وهُـزِّي إليك رُطَبـاً كائنـاً بجذع النخلة. ويجـوز أن يكونَ هذا محمولاً على المعنىٰ؛ إذِ التقدير: هُزِّي الثمـرةَ بسبب هَزِّ الجِـذْعِ، أي: انفُضِي الجِـذْع. وإليه نحـا الزمخشـري[٤] فـإنـه قـال: «أو افْعَلي الهَـزَّ كقوله[٥]:

٣٢٢٤ـ . . . . يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلي

قـال الشيـخ[٦]: «وفي هـذه الآيـةِ وفي قـولِـه تعـالىٰ: «واضْمُمْ إليـكَ

= والقـلام: ضرب من النبت. وروايـة الـديـوان «وصَـدَّعـا» بـالـواو. والضميـر في «توسَّطا» للحمار والأتان.

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) البيت ليعلى الأحـول اليشكري أو لـرجل من عبـد القيس وهو في تفسيـر الطبـري ١٦/٧٢، واللسان (شبه). والشبهان: ضرب من الرياحين.

(٤) الكشاف ٢/٥٠٧.

(٥) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٦) البحر ٦/١٨٤.

جناحَكَ»(١) ما يَرُدُّ على القاعدةِ المقررةِ في علم النحو: من أنَّه لا يتعدَّىٰ فعلُ المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصلِ إلا في باب ظنَّ، وفي لفظَتَيْ فَقَد وعَدِم، لا يُقالُ: ضَرَبْتَكَ ولاَ ضَرَبْتُني، أي: ضربْتَ أنت نفسَك وضربْتُ أنا نفسي، وإنما يُؤتىٰ في هذا بالنفس، وحكمُ المجرورِ بالحرفِ حكمُ المنصوبِ فلا يقال: هَزَزْتَ إليك، ولا زيدٌ هَزَّ إليه، ولذلك جَعَلَ النحويون «عن» و«علىٰ» اسْمَيْن في قولِ امرِىءِ القيس(٢):

٣٢٢٥ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حُجُراتِه
ولكنْ حَدِيثاً ما حديثُ الرواحلِ

وقول الآخر(٣):

٣٢٢٦ـ هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بِكَفِّ الإلهِ مقاديْرُها

وقد ثبت بذلك كونُهما اسمين لدخولِ حرفِ الجر عليهما في قوله(٤):

٣٢٢٧ـ غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدما تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

وقولِ الآخر(٥):

(١) الآية ٣٢ من القصص.
(٢) تقدم برقم ٢١٧٧.
(٣) تقدم برقم ٨٠.
(٤) تقدم برقم ٧٩.
(٥) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٢٨، وابن يعيش ٨/٤١، والعيني ٣/٢٩٧، واللسان (حبا)، ورصف المباني ٣٦٧، والمقرب ١/١٩٥، والحبيا: موضع. وقيل: مقابلة.

٣٢٢٨ـ فقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ
مِنْ عَنْ يمينِ الحُبيَّا نظرةٌ قَبْلُ

وإمَّا «إلى»(١) فحرفٌ بلا خلافٍ، فلا يمكنُ فيها أَنْ تكونَ اسماً كـ «عَنْ» و «على». ثم أجاب: بأنَّ «إليك» في الآيتين لا تتعلَّقُ بالفعلِ قبله، إنما تتعلَّقُ بمحذوفٍ على جهةِ البيان تقديرُه: أَعْني إليك». قال: «كما تَأَوَّلوا ذلك في قوله: «إني لكما من الناصحين»(٢) في أحد الأوجه».

قلت: وفي ذلك جوابان آخران، أحدهما: أن الفعلَ الممنوعَ إلى الضمير المتصل إنما هو حيث يكون الفعلُ واقعاً بذلك الضمير، والضميرُ مَحَلٌّ له نحو: «دَعْ عنك» «وهَوِّنْ عليك» وأمَّا الهَزُّ والضَّمُّ فليسا واقعين بالكاف فلا محذورَ. والثاني: أنَّ الكلامَ على حذفِ مضافٍ تقديره(٣): هُزِّي إلى جهتِكِ ونحوك، واضمُمْ إلى جهتِك ونحوك.

قوله: «تُساقِطْ» قرأ حمزة(٤) «تَسَاقَطْ» بفتح التاء وتخفيفِ السين وفتح القاف. والباقون ـ غيرَ حفصٍ ـ كذلك إلا أنَّهم شَدَّدوا السين، وحفص بضم التاء وتخفيفِ السين وكسر القاف.

فأصلُ قراءةِ غيرِ حفص «تَتَساقط» بتاءين، مضارعَ «تساقَطَ» فحذف حمزةُ إحدى التاءين تخفيفاً نحو: «تَنَزَّلُ»(٥) و «تَذَكَّرون»(٦)، والباقون أدغموا التاءَ في السِّيْن. وقراءةُ حفص مضارع «ساقَطَ».

---

(١) في مطبوعة البحر: «على» وهو خطأ مطبعي.
(٢) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر أوجه الإعراب في الدر المصون ٥/٢٧٩.
(٣) الأصل تقدير. وهو سهو.
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٩، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/٩٤، النشر ٢/٣١٨، البحر ٦/١٨٤، الحجة ٤٤٢، المحتسب ٢/٤٠.
(٥) الآية ٤ من القدر.
(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام.

وقرأ الأعمش والبراء بن عازب[1] «يَسَّاقَطْ» كالجماعـة إلا أنه بـالياء مِنْ تحتُ، أدغم التاء في السين، إذ الأصلُ: يتساقط فهو مضارع «اسَّاقط» وأصلُه يَتَساقط، فأُدْغم واجْتُلِبَتْ همزةُ الوصل كـ «ادَّارَأ» في تَدَارَأَ.

[٦٠٤أ] ونُقل عن أبـي حيوة ثلاثُ قراءاتٍ: / وافقـه مسروقٌ في الأولى، وهي «تُسْقِط» بضم التاء وسكون السين وكسر القاف مِنْ أَسْقَط. والثـانية كـذلك إلا أنه بالياء مِنْ تحت. الثالثة كذلك إلا أنه رفع «رُطَباً جَنِيًّا» بالفاعلية.

وقُرِىء[2] «تَتَساقط» بتاءين مِنْ فوقُ، وهو أصلُ قراءةِ الجماعـة. وتَسْقُط ويَسْقُط[3] بفتـح التـاء واليـاء وسكـون السين وضَمِّ القـاف. فَرَفْـعُ الـرُّطَبِ بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة. ومَنْ قرأ بـالتاءِ مِنْ فوقُ فالفعلُ مسندٌ: إمَّـا للنخلة، وإمَّا للثمـرةِ المفهومـة من السِّياق، وإمَّا للجِذْع. وجاز تأنيثُ فِعْلِه لإِضافتِه إلى مؤنث، فهو كقوله[4]:

٣٢٢٩ـ . . . . كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

وكقراءة «تَلْتَقِطْه بعض السيـارة»[5]. ومَنْ قرأ بـالياء مِنْ تحتُ فـالضميرَ للجِذْع وقيل: للثمر المدلولِ عليه بالسياق.

وأمَّـا نَصْبُ «رُطَباً» فـلا يَخْرُجُ عن كـونِه تمييـزاً أو حالاً مـوطِّئة إنْ كـان الفعل قبلَه لازماً، أو مفعولاً به إن كـان الفعل متعـدِّياً، والـذكيُّ يَرُدُّ كـلَّ شيء

(١) البراء بن عازب الخزرجي أبو عمارة، صحابـي فاتح، روى له البخاري ومسلم توفي سنة٧١هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٤/ ٨٠، الإصابة ١/١٤٢.

(٢) وهي قراءةُ أبـي السَّمَّال كما في الشواذ ٨٤.

(٣) روايتان عن أبـي حيوة كما في الشواذ ٨٤.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

(٥) وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٦/٤٤٧، والآية ١٠ من يوسف.

إلى ما يليق به من القراءات. وجَوَّز المبردُ في نصبه وجهاً غريباً: وهو أَنْ يكونَ مفعولاً به بـ «هُزِّيْ» وعلى هذا فتكون المسألة من باب التنازع في بعض القراءات: وهي أَنْ يكونَ الفعلُ فيها متعدِّياً، وتكونَ المسألةُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

وقرأ(١) طلحة بن سليمان «جِنِيًّا» بكسرِ الجيم إتباعاً لكسرةِ النون.

والرُّطَبُ: اسمُ جنسٍ لرُطَبَة بخلافِ «تُخَم» فإنَّه لتُخَمة، والفرق: أنهم لَزِموا تذكيرَه فقالوا: هو الرُّطَبُ، وتأنيثَ ذاك فقالوا: هي التُّخَم، فذكَّروا «الرطب» باعتبار الجنس، وأنَّثوا «التُّخَم» باعتبار الجمعية، وهو فرقٌ لطيفٌ. ويُجْمَعُ على «أَرْطاب» شذوذاً كرُبَع(٢) وأَرْباع. والرُّطَب: ما قُطِع قبل يُبْسِه وجَفافِه، وخُصَّ الرُّطَبُ بالرُّطَبِ من التَّمْرِ. وأَرْطَبَ النخلُ نحو: أَتْمَرَ وأَجْنَىٰ.

والجَنِيُّ: ما طابَ وصَلُحَ للاجْتِناء. وهو فَعِيل بمعنى مفعول وقيل: بمعنى فاعِل، أي: طَرِيَّاً، والجَنَىٰ والجَنِيُّ أيضاً: المُجْتَنَىٰ من العَسَلِ، وأَجْنَىٰ الشجرُ: أَدْرَكَ ثَمَرُه، وأَجْنَتِ الأرضُ كَثُرَ جَناها. واسْتُعير من ذلك «جَنَىٰ فلانٌ جنايةً» كما استعير «اجْتَرَم جريمةً».

آ. (٢٦) **قوله: ﴿وقَرِّيْ عَيْناً﴾**: «عَيْناً» نصبٌ على التمييز منقولٌ من الفاعل، إذ الأصلُ: لِتَقَرَّ عينُك. والعامَّة على فتحِ القاف مِنْ «قَرِّيْ» أمراً مِنْ قَرَّتْ عَيْنُه تَقَرُّ، بكسر العين في الماضي، وفتحِها في المضارع.

وقُرِيء(٣) بكسرِ القاف، وهي لغةُ نجدٍ يقولون: قَرَّتْ عينُه تَقِرُّ بفتح

---

(١) المحتسب ٢/٤١، والبحر ٦/١٨٥.

(٢) الرُّبَع: الفصيل ينتج في الربيع.

(٣) البحر ٦/١٨٥، القرطبي ١١/٩٦.

العين في الماضي وكسرِها في المضارع، والمشهورُ أن مكسورَ العين في الماضي للعين، والمفتوحَها في المكان. يقال: قَرَرْتُ بالمكانِ أَقِرُّ به، وقد يُقال: قَرِرْتُ بالمكان بالكسر. وسيأتي ذلك في قوله تعالى «وَقَرْنَ في بُيوتكن»(١).

وفي وَصْفِ العين بذلك تأويلان، أحدُهما: أنَّه مأخوذٌ مِنَ «القُرّ» وهو البَرْدُ: وذلك أنَّ العينَ إذا فَرِح صاحبُها كان دَمْعُها قارّاً أي بارداً، وإذا حَزِن كان حَرّاً(٢) ولذلك قالوا في الدعاء عليه: «أَسْخَنَ اللَّهُ عينَه»، وفي الدعاء له: «أقرَّ اللَّهُ عينَه. وما أَحْلَى قولَ أبي تمام(٣):

٣٢٣٠ـ فأمَّا عيونُ العاشقينَ فَأُسْخِنَتْ   وأمَّا عيونُ الشامتينَ فقَرَّتِ

والثاني: أنه مأخوذٌ من الاستقرار، والمعنى: أعطاه الله ما يُسَكِّنُ عينَه فلا تطمحُ إلى غيره.

قوله: «فإمَّا تَرَيِنَّ» دخلت «إنْ» الشرطية على «ما» الزائدة للتوكيد، فَأُدْغِمت فيها، وكُتِبَتْ متصلةً. و «تَرَيِنَّ» تقدَّم تصريفُه(٤). والعامَّةُ على صريح الياء المكسورة وقرأ(٥) أبو عمروٍ في رواية «تَرَئِنَّ» بهمزة مكسورةٍ بدلَ

(١) الآية ٣٣ من الأحزاب.

(٢) ش: «حاراً» وهي أنسب للسياق.   (٣) ديوانه ١/٣٠٠.

(٤) لم يسبق أن تقدَّم تصريفه، لأنه لم يرد في آيةٍ سابقة. قلت في «معجم مفردات الإبدال والإعلال» ٣٨٤: «فعل مضارع معتل اللام مؤكد بالنون الثقيلة مسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وزنه تَفَيِنَّ أصله قبل التوكيد: تَرْأَيِيْنَ استثقلت الكسرة على الياء فحذفَت فالتقى ساكنان، حذفت اللام فصار تَرْأَيْنَ نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة للتخفيف فصار تَرَيْنَ ثم دخل الجازم، فحذفت نون الرفع، فصار تَرَيْ، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فصار تَرَيِنَّ». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٢٦، والحلبيات ٨٧، وشرح التصريح ١/٥٧.

(٥) في رواية ابن الرومي. انظر في قراءاتها: الشواذ ٨٤، والبحر ٦/١٨٥، والمحتسب ٢/٤٢.

الياء، وكذلك رُوي عنه «لتَرَؤُنَّ»[1] بإبدالِ الواوِ همزةً. قال الزمخشري[2]: «هذا مِنْ لغةِ مَنْ يقول: لَبَأْتُ بالحَجِّ وحَلأْتُ السَّوِيْقَ» ـ يعني بالهمز ـ وذلك لتآخٍ بين الهمز وحروف اللين». وتجرَّأ ابن خالَوَيْه[3] على أبي عمرو فقال: «هو لحنٌ عند أكثر النحويين».

وقرأ أبو جعفر قارئُ المدينةِ وشيبة وطلحة «تَرَيْنَ» بياءٍ ساكنة ونونٍ خفيفة. قال ابن جني[4]: «وهي شاذَّةٌ». قلت: لأنه كان ينبغي أَنْ يُؤَثِّر الجازمُ، وتُحذفَ نونُ الرفع. كقول الأَفْوه[5]:

٣٢٣١ـ إمَّا تَرَيْ رَأْسِيَ أَزْرَىٰ بِهِ ... ماسُ زمانٍ ذي انتكاثٍ مَؤُوْسِ

ولم يؤثِّرْ هنا شُذوذاً. وهذا نظيرُ قولِ الآخر[6]:

٣٢٣٢ـ لولا فَوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ ... يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوْفُوْنَ بالجارِ

فلم يُعْمِلْ «لم»، وأبقىٰ نونَ الرفعِ.

و «من البشر» حالٌ من «أحداً» لأنه لو تأخَّر لكان وصفاً. وقال أبو البقاء[7]: «أو مفعول» يعني أنه متعلِّق بنفسِ الفعل قبله.

قوله: «فَقُولِيْ» بين هذا الجوابِ وشرطِه جملةٌ محذوفةٌ، تقديرُه: فإمَّا

---

(١) من الآية ٦ من التكاثر «لَتَرَوُنَّ الجحيم». وانظر: البحر ٨/٥٠٨، المحتسب ٢/٣٧١.

(٢) الكشاف ٢/٥٠٧.

(٣) الشواذ له ٨٤.

(٤) المحتسب ٢/٤٢.

(٥) البحر ٦/١٨٥. والماس: الطيش، والمؤوس: الإفساد والبيت مكسور.

(٦) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في المحتسب ٢/٤٢، وابن يعيش ٧/٨، واللسان (صلف)، والهمع ٢/٥٦، والدرر ٢/٧٢. ويوم الصليفاء من أيام العرب.

(٧) الإملاء ٢/١١٣.

تَـرَيِنَّ من البشـر أحـداً فسـألـكِ الكـلامَ فَقُـولي. وبهـذا المقـدَّر نَخْلُصُ من
[٦٠٤ب] إشكالٍ: وهو أنَّ قولَها «فلن أُكَلِّمَ اليومَ إنْسِيًّا» / كلامٌ، فيكون ذلـك تناقضـاً؛ لأنها قد كَلَّمَتْ إنْسِيَّـاً بهذا الكـلامِ. وجوابُـه ما تَقَـدَّم. وقيل: المـرادُ بقولـه «فقُولي» إلى آخره، أنه بالإشارة. وليس بشيء. بل المعنى: فلن أكلِّمَ اليـومَ إنْسِيًّاً بعد هذا الكلامِ.

وقرأ[1] زيد بن علي «صِياماً» بدل «صوم»، وهما مصدران.

آ. **(٢٧) قوله: ﴿فَـأَتَتْ به قـومَها تَحْمِلُه﴾**: «بـه» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعل «أَتَتْ»، أي: أتَتْ مصاحِبَـةً له نحـو: جاء بثيـابِه، أي: ملتبساً بها. ويجوز أَنْ تكونَ الباءُ متعلِّقةً بالإتيان. وأمَّا تَحَمُّلُه فيجوز أن يكونَ حالاً ثانية مِنْ فاعل «أَتَتْ». ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الهاء في «به». وظـاهرُ كلام أبـي[2] البقاء أنها حالٌ من ضمير مريم وعيسى معاً وفيه نظرٌ.

قـولـه: «شيئـاً» مفعـولٌ بـه، أي: فَعَلْتِ. أو مصـدرٌ، أي: نـوعـاً من المجيء فَـرِيًّاً. والفَـرِيُّ: العظيم من الأمـر، يقالُ في الخيـر والشرِّ. وقيـل: الفَـرِيُّ: العجيب. وقيل المُفْتَعَـلُ[3]. ومن الأول، الحديثُ في وصفِ عمـرَ رضي الله عنه[4]: فلم أَرَ عبقَرِيَّـاً يَفْرِيْ فَـرِيَّه». والفَـرْيُ: قَطْعُ الجِلْد للخَـرْزِ والإصلاح. والإفراء: إفسادُه. وفي المثل[5]: جاء يَفْري الفَـرِيَّ، أي: يعمل

---

(١) البحر ٦/١٨٥. (٢) الإملاء ٢/١١٣.

(٣) قال الماوردي في تفسيره ٥٢٤: «المتصنَّع مـأخوذ من الفـرية وهـو الكذب، قـاله اليزيدي».

(٤) انظر: النهاية ٣/٤٤٢. ويُروى « فَرْيَهُ » وحُكي عن الخليل أنه أنكـر التثقيل وغلَّط قائله. والحديث رواه البخاري. ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه. (الفتح ٧/٤١)، وابن حنبل ٢/٣٩.

(٥) مجمع الأمثال ١/١٧٧.

العملَ العظيم. وقال[1]:

٣٢٣٣ـ فَلأَنْتَ تَفْرِيْ ما خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْري

وقرأ أبو حيوة فيما نَقَل عنه ابن خالويه[2] «فَرِيْئاً» بالهمز. وفيما نقل ابن عطية «فَرْياً» بسكون الراء.

آ. (٢٨) وقرأ[3] عُمَرُ بن لجأ «ما كان أباك امرُؤُ سَوْءٍ» جَعَلَ النكرةَ الاسمَ، والمعرفةَ الخبرَ، كقوله[4]:

٣٢٣٤ـ .... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

[وكقوله:][5]

٣٢٣٥ـ .... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاْعا

وهنا أحسنُ لوجودِ الإضافةِ في الاسم.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿فَأَشارَتْ﴾**: الإشارةُ معروفةٌ تكونُ باليد والعين وغير ذلك وألفُها عن ياءٍ. وأنشدوا لكثيِّر[6]:

---

(١) تقدم برقم ٢٦١.
(٢) الشواذ ٨٤.
(٣) البحر ٦/١٨٦، القرطبي ١١/١٠١.
وعمر بن لجأ التيمي من بني تميم بن عبد مناة. شاعر من شعراء العصر الأموي اشتهر بما كان بينه وبين جرير من مفاخرات ومعارضات. توفي سنة ١٠٥. انظر: الخزانة ١/٣٦٠، تاج العروس (لجأ) ١/١١٥، والأعلام ٥/٥٩. ووقع في الأصل «عمرو» بإقحام الواو.
(٤) تقدم برقم ١٨٢٩.
(٥) تقدم برقم ٢٥٧٠.
(٦) البيت في البحر ٦/١٧٠، والهمع ٢/٨٩. ومخامر: أي مخالط. وما يقوله السمين =

٣٢٣٠ـ فقلتُ وفي الأحشـاءِ داءٌ مُخامِـرٌ ألا حَبَّـذا يـا عَـزُّ ذاك التَّشـايُـرُ

قوله: «مَنْ كان في المَهْدِ صَبِيًّا» في «كان» هـذه أقوالٌ. أحـدُها: أنهـا زائـدةٌ وهو قـولُ أبـي عبيد، أي: كيف نُكَلِّمُ مَنْ في المهـد. و«صَبِيًّـا» على هذا نصبٌ على الحالِ من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرورِ الـواقع صلةً. وقد رَدَّ أبو بكرٍ[١] هذا القولَ ـ أعني كونَهـا زائدةً ـ بـأنها لـو كانَتْ زائـدةً لَما نَصَبَتِ الخبرَ، وهذه قد نصبَتْ «صَبيًّا». وهذا الردُّ مردودٌ بما ذكـرتُه مِنْ نصبِـه على الحال لا الخبرِ.

الثاني: أنها تامةٌ بمعنى حَدَث ووُجد. والتقـدير: كيف نكلِّم مَنْ وُجِـد صبيًّا، و«صَبِيًّاً» حال من الضمير في «كان».

الثالث: أنها بمعنى صـار، أي: كيف نُكَلِّم مَنْ صار في المهـدِ صَبِيًّا، و«صَبِيًّا» على هذا خبرُها، فهو كقوله[٢]:

٣٢٣٧ـ . . . . قَطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخاً بُيوضُها

الرابع: أنها الناقصةُ على بابها مِنْ دلالتِها على اقتـران مضمونِ الجملة بالزمان الماضي مِنْ غيـرِ تَعَرُّضٍ لـلانقطاع كقـوله تعـالىٰ: «وكان الله غفـوراً رحيماً»[٣]، ولذلـك يُعَبَّر عنهـا بأنهـا ترادِف «لم تَـزَلْ». قال الـزمخشري[٤]: «كان» لإِيقاع مضمون الجملة في زمانٍ ماضٍ مبهمٍ صالـحٍ للقريبِ والبعيـد.

= نقله عن البحر وهو خلاف ما تنصّ عليه كتب اللغة من أن ألفها عن واو، والسمين نفسه عقد مادة «شور» في «عمدة الحفاظ» ٢٨١، ولم يذكر مادة شير. وقال في اللسان: أشار إليه وشوَّرَ: أومـأ. أمّا البيت فلعله تصحيف أو شـاذ. وروايته الثـانية «التساتر». ولم يرد البيت في قصائد الديوان.

(١) وهو ابن الأنباري كما في البحر ٦/١٨٧.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤.

(٣) الآية ٩٦ من النساء.

(٤) الكشاف ٢/٥٠٨.

وهو هنا لقريبِه خاصةً، والدالُّ عليه معنى[1] الكلام، وأنه مسوقٌ للتعجب. ووجه آخر: وهو أنْ يكونَ «نُكلِّمُ» حكاية حالٍ ماضيةٍ، أي: كيف عُهِد قبل عيسى أَنْ يُكَلِّمَ الناسَ صبيًا في المهد حتى نُكَلِّمَه نحن»؟

وأمَّا «مَنْ» فالظاهرُ أنها موصولةٌ بمعنى الذي. ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفة، أي: كيف نُكَلِّم شخصاً أو مولوداً. وجَوَّز الفراء[2] والزجاج[3] فيها أَنْ تكون شرطيةً. و«كان» بمعنى «يكنْ»، وجوابُ[4] الشرطِ: إمَّا متقدِّمٌ وهو: «كيف نُكَلِّم»، أو محذوفٌ لدلالةِ هذا عليه، أي: مَنْ يكنْ في المهدِ صبياً فكيف نُكَلِّمه؟ فهي على هذا مرفوعةُ المحلِّ بالابتداءِ، وعلى ما قبله منصوبتُه بـ«نكلِّم». وإذا قيل بأنَّ «كان» زائدةٌ. هل تتحمَّل ضميراً أم لا؟ فيه خلاف، ومَنْ جَوَّز استدلَّ بقوله[5]:

٣٢٣٨ـ فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فرفع بها الواوَ. ومَنْ منع تأوَّل البيتَ بأنها غيرُ زائدةٍ، وأنَّ خبرَها هو «لنا» قُدِّم عليها، وفُصِل بالجملة بين الصفة والموصوف.

وأبو عمروٍ[6] يُدْغم الدالَ في الصاد. والأكثرون على أنه إخفاءٌ.

آ. (٣١) قوله: **﴿أينما كنتُ﴾**: هذه شرطيةٌ. وجوابُها: إمَّا محذوفٌ مَدْلولٌ عليه بما تقدَّمَ، أي: أينما كنتُ جَعَلني مباركاً، وإمَّا متقدِّمٌ

---

(١) الكشاف: مبنى.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن.

(٣) معاني القرآن له ٣/٣٢٨.

(٤) الأصل وجوابها وهو سهو.

(٥) تقدم برقم ٧٥٦.

(٦) انظر: الإقناع لابن الباذش ١/٢١٢.

عند مَنْ يرى ذلك. ولا جائزٌ أن تكونَ استفهاميةً؛ لأنه يلزمُ أَنْ يعملَ فيها ما قبلها، وأسماءُ الاستفهامِ لها صدرُ الكلامِ، فيتعيَّنُ أن تكونَ شرطيةً لأنها منحصرةٌ في هذين المعنيين.

قوله: «ما دُمْتُ» «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ وتقدُّمُ [ما] على «دام» شرطٌ في إعمالها. والتقدير: مدةَ دوامي حياً. ونقل ابن عطية[1] عن عاصمٍ وجماعة أنهم قرؤوا «دُمْتُ» بضم الدال، وعن ابن كثير وأبي عمرو وأهلِ المدينة «دِمت» بكسرها، وهذا لم نَرَه لغيره وليس هو موجوداً في كتب القراءات المتواترة والشاذة التي بين أيدينا، فيجوز أن يكون اطَّلَعَ عليه في مصحفٍ غريب. ولا شك أنَّ في «دام» لغتين، يقال: دُمْتَ تَدُوْم، وهي اللغةُ العالية، [٦٠٥أ] ودِمْتَ تَدام كخِفْتَ تَخاف، وهذا كما تقدم لك[2] / في مات يموت وماتَ يَمات.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وبَرًّا﴾: العامَّةُ بفتحِ الباء، وفيه تأويلان، أحدُهما: أنه منصوبٌ نَسَقاً على «مباركاً»، أي: وجَعَلَني بَرًّا. والثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ. واخْتِير هذا على الأولِ لأنَّ فيه فَصْلاً كثيراً بجملةِ الوصيَّةِ ومتعلَّقِها.

وقُرِىء[3] «بِرًّا» بكسرِ الباءِ: إمَّا على حَذْفِ مضاف، وإمَّا على المبالغة في جَعْلِه نفسَ المصدر. وقد تقدَّم في البقرة[4] أنه يجوز أن يكونَ وصفاً على

---

(١) انظر: البحر ٦/١٨٧.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٤٥٨.
(٣) وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الإتحاف ٢/٢٣٤، والمحتسب ٢/٤٢.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٤٥.

فِعْل. وحكى الزهراويُّ وأبو البقاء[1] أنه قُرِىء بكسر الباء والراء. وتوجيهُه: أنه نَسَقٌ على «الصلاة»، أي: وأوصاني بالصلاةِ وبالزكاةِ وبالبِرِّ. و «بوالدَيَّ» متعلقٌ بالبَرّ أو البِرّ[2].

آ. (٣٣) قوله: ﴿والسَّلامُ﴾: الألفُ واللامُ فيه للعهدِ؛ لأنه قد تقدَّمَ لفظُه في قوله: «وسَلامٌ عليه»[3]، فهو كقوله: «كما أرْسَلْنا إلى فرعونَ رسولاً فعصَىٰ فرعونُ الرسولَ»[4]، أي: ذلك السلامُ الموجَّه إلى يحيى مُوَجَّهٌ إليَّ. وقال الزمخشري[5] ـ بعد ذِكْرِه ما قدَّمْتُه ـ: «والصحيحُ أن يكونَ هذا التعريفُ تعريضاً باللعنةِ على متهمي مريمَ عليها السلام وأعدائِها من اليهود. وتحقيقُه: أنَّ اللامَ للجنسِ، فإذا قال: وجنسُ السَّلامِ عليَّ خاصةً فقد عَرَّضَ بأنَّ ضِدَّه عليكم. ونظيرُه: «والسَّلامُ على مَنِ اتَّبع الهُدَىٰ»[6].

قوله: «يومَ وُلِدْتُ» منصوبٌ بما تضمَّنه «عليَّ» من الاستقرار. ولا يجوزُ نَصْبُه بـ «السَّلام» للفَصْلِ بين المصدرِ ومعمولِه. وقرأ[7] زيد بن علي «وَلَدَتْ» جعله فعلاً ماضياً مسنداً لضميرِ مريمَ، والتاءُ للتأنيث. و «حَيَّاً» حالٌ مؤكِّدَةٌ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿ذلك عِيسَىٰ بنُ مريمَ قولَ الحقِّ﴾: يجوز أَنْ

---

(١) الإملاء ٢/٦٢، وانظر: البحر ٦/١٨٨.
(٢) على حسب قراءتي كسر الباء وفتحها.
(٣) في الآية ١٥.
(٤) الآيتان ١٥ ـ ١٦ من المزمل.
(٥) الكشاف ٢/٥٠٨.
(٦) الآية ٤٧ من طه.
(٧) البحر ٦/١٨٨.

يكونَ «عيسىٰ» خبراً لـ «ذلك»، ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً أو عطفَ بيانٍ. و «قولُ الحق» خبره[1]. ويجوز أَنْ يكونَ «قولُ الحق» خبرَ مبتدأ مضمر، أي: هو قولُ، و «ابن مريم» يجوز أَنْ يكونَ نعتاً أو بدلاً أو بياناً أو خبراً ثانياً.

وقرأ[2] عاصم وحمزة وابن عامر «قولَ الحق» بالنصبِ والباقون بالرفع. فالرفعُ علىٰ ما تقدَّم. قال الزمخشري[3]: «وارتفاعُه على أنَّه خبرٌ بعد خبرٍ، أو بدلٌ» قال الشيخ[4]: «وهذا الذي ذكرَه لا يكونُ إلا على المجازِ في قولٍ: وهو أن يُرادَ به كلمةُ اللَّهِ؛ لأنَّ اللفظَ لا يكون الذاتَ».

والنصب: يجوز فيه أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً لمضمون الجملة كقولك: «هو عبدُ الله الحقَّ لا الباطِلَ، أي: أقولُ قولَ الحق، فالحقُّ الصدقُ وهو مِنْ إضافةِ الموصوف إلى صفتِه، أي: القول الحق، كقوله: «وَعْدَ الصدقِ»[5]، أي: الوعدَ الصدقَ. ويجوز أن يكونَ منصوباً على المدح، أي: أُريد بالحقِّ البارِيْ تعالى، و «الذي» نعتٌ للقول إنْ أُرِيْدَ به عيسىٰ، وسُمِّي قولاً كما سُمِّي كلمةً لأنه عنها نشأ. وقيل: هو منصوبٌ بإضمار أعني. وقيل: هو منصوبٌ على الحالِ من «عيسىٰ». ويؤيِّد هذا ما نُقِل عن الكسائي في توجيهِ الرفعِ: أنه صفةٌ لعيسىٰ.

وقرأ الأعمشُ «قالُ» برفع اللام، وهي قراءةُ ابن مسعودٍ أيضاً. وقرأ

---

(١) على قراءة الرفع كما سيأتي.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٩، النشر ٢/٣١٨، البحر ٦/١٨٩، الحجة ٤٤٣، التيسير ١٤٩، الشواذ ٨٤.
(٣) الكشاف ١/٥٠٩.
(٤) البحر ٦/١٨٩.
(٥) الآية ١٦ من الأحقاف.

الحسن «قُوْلُ» بضم القاف ورفع اللام، وهي مصادر لقال. يقال: قال يَقُولُ قَوْلاً وقالاً وقُوْلاً، كالرَّهْبِ والرَّهَب والرُّهْب. وقال أبو البقاء[1]: «والقال: اسمٌ [للمصدرِ][2] مثل: القيل، وحُكي «قُولُ الحق» بضمِّ القاف مثل «الرُّوْح» وهي لغةٌ فيه». قلت: الظاهرُ أنَّ هذه مصادرُ كلُّها، ليس بعضُها اسماً للمصدرِ، كما تقدَّم تقريرُه في الرَّهْب والرَّهَب والرُّهْب.

وقرأ طلحةُ والأعمش «قالَ الحقُّ» جعل «قال» فعلاً ماضياً، و «الحقُّ» فاعلٌ به، والمرادُ به الباري تعالى. أي: قال اللَّهُ الحقُّ: إنَّ عيسى هو كلمةُ الله، ويكونُ قولُه «الذي فيه يَمْتَرُون» خبراً لمبتدأ محذوف.

وقرأ[3] علي بن أبي طالب والسُّلَمي وداود بن أبي هند ونافع والكسائي في رواية عنهما «تَمْتَرون» بتاء الخطاب. والباقون بياءِ الغَيْبة. وتَمْتَرُون تَفْتَعِلُون: إمَّا مِنْ المِرْية وهي الشكُّ، وإمَّا من المِراء وهو الجِدالُ.

آ. (٣٥) وتقدَّم الكلامُ على نصبِ «فيكونَ» وما قيل فيه[4].

آ. (٣٦) **قوله: ﴿وإنَّ اللَّهَ﴾**: قرأ[5] ابن عامرٍ والكوفيون «وإنَّ» بكسر «إنَّ» على الاستئناف، ويؤيِّدها قراءةُ أُبَيّ «إنَّ اللَّهَ» بالكسر دون واو.

---

(١) الإملاء ٢/١١٤.

(٢) من «الإملاء»، وسقط سهواً من الأصل.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٦، القرطبي ١/١٠٦، البحر ٦/١٨٩. وداود بن أبي هند القشيري أبو بكر البصري، ثقة متقن، من الخامسة. انظر: التقريب ٢٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، النشر ٢/٣١٨، القرطبي ١١/١٠٧، البحر ٦/١٨٩، الحجة ٤٤٤، التيسير ١٤٩.

وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها على حَذْفِ حرفِ الجرِّ متعلِّقاً بما بعده، والتقدير: ولأنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم فاعبُدوه، كقوله تعالىٰ: «وأنَّ المساجدَ لله فلا تَدْعُوا مع الله أحداً»[1] والمعنىٰ لوَحْدانيَّته أَطِيْعوه. وإليه ذهب الزمخشري[2] تابعاً للخليل وسيبويه[3].

الثاني: أنها عطفٌ على «الصلاةِ» والتقدير: وأوصاني بالصلاةِ وبأنَّ اللَّهَ. وإليه ذهب الفراء[4]، ولم يذكر مكيٌّ[5] غيرَه. ويؤيِّده ما في مصحف أُبَيّ «وبأنَّ اللَّهَ ربي» بإظهار الباءِ الجارَّة. وقد استُبْعِد هذا القولُ لكثرةِ الفواصلِ بين المتعاطفَيْن. وأمَّا ظهورُ الباءِ في مصحفِ أُبَيّ فلا يُرَجِّحُ هذا لأنها باءُ السببيةِ، والمعنىٰ: بسبب أنَّ الله ربي وربُّكم فاعبُدوه فهي كاللام.

الثالث: أَنْ تكونَ «أنَّ» وما بعدها نَسَقاً على «أمراً» المنصوبِ بـ «قَضَىٰ» والتقدير: وإذا قضى أمراً، وقضىٰ أنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم. ذكر ذلك أبو عبيدة[6] عن أبي عمرو بن العلاء. واستبعد الناسُ صحةَ هذا النقلِ عن أبي عمرو؛ لأنَّه من الجلالةِ في العِلْم والمعرفة بمنزلٍ يمنعُه من هذا القولِ؛ وذلك لأنَّه إذا عَطَفَ على «أمراً» لزم أن يكونَ داخلاً في حَيِّز الشرطِ بـ «إذا»، وكونُه تبارك وتعالىٰ ربُّنا لا يتقيَّد بشرطٍ البتةَ، بل هو ربُّنا على

(١) الآية ١٨ من سورة الجن.
(٢) الكشاف ٢/٥٠٩.
(٣) يرىٰ سيبويه أن المحل هو الجر، ويرى الخليل أن المحل هو النصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.
(٤) معاني القرآن ٢/١٦٨.
(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٧.
(٦) لم يرد في «مجاز القرآن».

الإطلاق. ونسبوا هذا الوهمَ لأبـي عبيدةَ لأنه كان ضعيفاً في النحو، وعَدُّوا له غَلَطاتٍ، ولعلَّ ذلك منها.

الرابع: أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، تقديرُه: والأمرُ أنَّ الله ربـي وربُّكم. ذُكِر ذلك عن الكسائي، ولا حاجةَ إلى هذا الإِضمارِ.

الخامس: أَنْ / يكونَ في محلِّ نصبٍ نَسَقاً على «الكتاب» في قوله [٦٠٥ب] «قال: إني عبد الله آتاني الكتابَ» على أن يكونَ المخاطَبُ بذلك معاصِرِي عيسى عليه السلام، والقائلُ لهم ذلك عيسى. وعن وَهْب[1]: عَهِدَ إليهم عيسى أنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم. قال هذا القائل: ومَنْ كسرَ الهمزةَ يكون قد عَطَفَ «إن الله» على قوله «إني عبدُ الله» فهو داخِلٌ في حَيِّز القولِ. وتكون الجملُ من قوله «ذلك عيسى بن مريم» إلى آخرها جملَ اعتراض، وهذا من البُعْدِ بمكانٍ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ مَشْهَدٍ﴾: «مَشْهد» مَفْعَل: إمَّا من الشهادة، وإمَّا من الشهود وهو الحضورُ. و«مَشْهد» هنا يجوز أن يُراد به الزمانُ أو المكان أو المصدر: فإذا كان من الشهادة، والمراد به الزمان، فتقديره: مِنْ وقتِ شهادة. وإن أريد به المكانُ فتقديره: من مكانِ شهادة يوم. وإنْ أريد به المصدرُ فتقديرُه: من شهادةِ ذلك اليومِ، وأَنْ تشهدَ عليهم ألسنتُهم وأيديهم وأرجلُهم والملائكةُ والأنبياءُ. وإذا كان من الشهود وهو الحضورُ فتقديرُه: مِنْ شهود الحساب والجزاء يوم القيامة، أو من مكانِ الشهود فيه وهو الموقفُ

---

(١) وَهْب بن مُنَبِّه الصنعاني أبو عبد الله مؤرخ عالِم بالإسرائيليات، تابعي، ولَّاه عمر ابن عبد العزيز قضاء صنعاء، توفي سنة ١١٤. انظر: شذرات الذهب ١/١٥٠، طبقات ابن سعد ٥/٣٩٥.

أو من وقتِ الشهود. وإذا كان مصدراً بحالتيه المتقدمتين فتكون إضافتُه إلى الظرف من بابِ الاتساعِ، كقوله «مالكِ يومِ الدِّيْنِ»[1]. ويجوز أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعلِه على أن يُجْعَلَ اليومُ شاهداً عليهم: إمَّا حقيقة وإمَّا مجازاً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾: هذا لفظُه أمرٌ ومعناه التعجبُ، وأصَحُّ الأعاريبِ فيه كما تقرَّر في علم النحو[2]: أنَّ فاعلَه هو المجرورُ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ، وزيادتُها لازمةٌ إصلاحاً للَّفظِ، لأنَّ أَفْعِلْ أمراً لا يكون فاعلُه إلا ضميراً مستتراً، ولا يجوزُ حَذْفُ هذه الباءِ إلا مع أَنْ وأنَّ كقوله[3]:

٣٢٣٩ـ تَرَدَّدَ فيها ضَوْءُها وشُعاعُها ... فَأَحْصِنْ وأَزْيِنْ لامرِىءٍ أن تَسَرْبَلا

أي: بأَنْ تَسَرْبَلَ، فالمجرور مرفوعُ المحلِّ، ولا ضميرَ في أَفْعِلْ. ولنا قولٌ ثانٍ: أن الفاعلَ مضمرٌ، والمرادُ به المتكلمُ كأنَّ المتكلمَ يأمر نفسَه بذلك والمجرورُ بعده في محلِّ نصب، ويُعزَى هذا للزجاج[4].

---

(١) الآية ٤ من الفاتحة.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/٣٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٨٤، واللسان (عزل)، والهمع ٢/٩٠، والدرر ٢/١٢٠، والارتشاف ٣/٣٥. والبيت في وصف الدرع. قال في اللسان: «يصف الدرع أنك إذا نظرت إليها وجدتها صافية برَّاقة كأن شعاع الشمس وقع عليها».

(٤) شرح في «معاني القرآن» ٣/٣٣٠ الآية بقوله: «المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم». وانظر: الارتشاف ٣/٣٤.

ولنا قول ثالث[1]: أن الفاعلَ ضميرُ المصدرِ، والمجرورَ منصوبُ المحلِّ أيضاً، والتقديرُ: أحسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ. ولشَبَهِ هذا الفاعلِ عند الجمهور بالفَضْلة لفظاً جاز حَذْفُه للدلالةِ عليه كهذه الآيةِ فإنَّ تقديرَه: وأَبْصِرْ بهم. وفيه أبحاثٌ موضوعُها كتبُ النحو.

وقوله «يَوْمَ يَأْتُوْننا» معمولٌ لـ «أَبْصِرْ». ولا يجوز أن يكونَ معمولاً لـ «أَسْمِعْ» لأنه لا يُفْصَلُ بين فعلِ التعجبِ ومعمولِه، ولذلك كان الصحيحُ أنه لا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازع. وقد جَوَّزه بعضُهم ملتزِماً إعمالَ الثاني، وهو خلافُ قاعدةِ الإعمال. وقيل بل هو أمرٌ حقيقةً، والمأمورُ به رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، والمعنى: أَسْمِعِ الناسَ وأَبْصِرْهم بهم وبحديثهم: ماذا يُصنع بهم من العذاب؟ وهو منقولٌ عن أبي العالية.

وقوله «اليوم» منصوبٌ بما تضمَّنه الجارُّ مِنْ قولِه «في ضلال مبين»، أي: لكن الظالمون استقروا في ضلال مبين اليوم. ولا يجوز أن يكون هذا الظرفُ هو الخبرَ، والجارُّ لغوٌ؛ لئلا يُخْبَرَ عن الجثةِ بالزمان بخلافِ قولك: القتال اليوم في دارِ زيدٍ، فإنه يجوز الاعتباران[2].

آ. (٣٩) قوله: **﴿إذ قُضِيَ الأمرُ﴾**: يجوز أن يكونَ منصوباً بالحَسْرةِ، والمصدرُ المعرَّفُ بأل يعملُ في المفعولِ الصريح عند بعضِهم فكيف بالظرف؟ ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يوم» فيكون معمولاً لـ «أَنْذر» كذا قال أبو البقاء[3] والزمخشري[4] وتبعهما الشيخُ[5]، ولم يَذْكر غيرَ البدل.

---

(١) نسب أبو حيان هذا القول لابن كيسان وابن الطراوة. انظر: الارتشاف ٣/٣٥.

(٢) أي: أن يكون الظرف خبراً أو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ٢/١١٤.

(٤) الكشاف ٢/٥١٠.

(٥) البحر ٦/١٩١.

وهـذا لا يجوزُ إن كـان الـظرف بـاقيـاً على حقيقتـه؛ إذ يستحيـلُ أَنْ يعمـلَ المستقبـل في الماضي، فـإن جَعَلْتَ «اليوم» مفعـولاً بـه، أي: خَـوِّفْهم نفسَ اليومِ، أي: إنهم يخافون اليومَ نفسَـه، صَحَّ ذلـك لخروجِ الـظرفِ إلى حَيِّزِ المفاعيل الصريحة.

وقوله: «لكِنِ الظالمون» من إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ.

قـوله: «وهم في غَفْلَةٍ وهم لا يؤمنـون» جملتان حـاليتان وفيهما قولان، أحدهما: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في قولِه «في ضَلالٍ مبين»، أي: استقرُّوا في ضـلالٍ مبين على هاتين الحـالتين السَّيِّئتين. والثـاني: أنهمـا حـالان مِنْ مفعـولِ «أَنْذِرْهم»، أي: أَنْذِرْهم على هذه الحـالِ وما بعدَها، وعلى الأولِ يكون قولُه «وأَنْذِرْهم» اعتراضاً.

آ. (٤٠) وقـرأ العامَّـةُ «يُـرْجَعـون» بـاليـاء من تحت مبنيـاً للمفعـول. والسلمي[١] وابن أبـي إسحاق وعيسى مبنياً للفاعل، والأعـرج بالتـاء مِنْ فوقُ مبنياً للمفعول على الخطاب، ويجوز أن يكونَ التفاتاً وأن لا يكونَ.

آ. (٤٢) **قـولـه: ﴿إذ قـال لأبيـه﴾**: يجـوز أَنْ يكـونَ بـدلاً من «إبراهيمَ» بدلَ اشتمال كما تقدَّم في «إذ انتبذَتْ»[٢] وعلى هذا فقد فَصَـل بين البدلِ والمبدلِ منه بقولِـه: «إنه كـان صِدِّيقـاً نبيًّاً نحـو: «رأيت زيـداً ـ ونِعْم الـرجلُ ـ أخـاك». وقال الـزمخشري[٣]: «ويجـوز أن يتعلَّقَ «إذ» بـ «كان» أو

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/١٩١.

(٢) في الآية ١٦.

(٣) الكشاف ٢/٥١٠.

بـ «صِدِّيقاً نبيًّا»، أي: كان جامعاً لخصائص الصِّدِّيقين والأنبياء حين خاطب أباه تلك المخاطباتِ». ولذلك جَوَّز أبو البقاء[1] أن يعمل فيه «صِدِّيقاً نبيًّا» أو معناه.

قال الشيخ[2]: «الإعرابُ الأولُ ـ يعني البدليةَ ـ يقتضي تصرُّفَ «إذ» وهي لا تتصرَّفُ، والثاني فيه إعمالُ «كان» في الظرف وفيه خلافٌ، والثالث لا يكون العاملُ مركباً من مجموع لفظَيْنِ بل يكون العملُ منسوباً للفظٍ واحدٍ. ولا جائز أن يكون معمولاً لـ «صِدِّيقاً» لأنه قد وُصِفَ، إلا عند الكوفيين. ويَبْعُدُ أن يكونَ معمولاً لـ «نبيًّا» لأنه يقتضي أنَّ التَّنْبِئَةَ كانت في وقتِ هذه المقالة».

قلت: العاملُ فيه ما لخَّصه أبو القاسم ونَضَّده بحسنِ صناعتِه من مجموع اللفظين كما رأيتَ في قوله «أي: كان جامعاً / لخصائصِ الصِّدِّيقين [٦٠٦أ]
والأنبياء حين خاطب أباه».

آ. (٤٣) وقد تَقَدَّمت قراءةُ ابن عامر[3] «يا أَبَتَ» وفي مصحف عبد الله[4] «وا أبتِ» بـ «وا» التي للنُّدْبة.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿أراغبٌ أنتَ﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكون «راغبٌ» مبتدأً لاعتمادِه على همزةِ الاستفهام، و«أنت» فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر. والثاني: أنه خبر مقدمٌ، و«أنت» مبتدأ مؤخر ورُجِّح الأولُ بوجهين،

---

(١) الإملاء ٢/١١٤.
(٢) البحر ٦/١٩٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/٤٣١.
(٤) البحر ٦/١٩٣.

أحدهما: أنه ليس فيه تقديمٌ ولا تأخير؛ إذ رتبةُ الفاعلِ التأخيرُ عن رافعِه. والثاني: أنه لا يلزم فيه الفصلُ بين العاملِ ومعموله بما ليس معمولاً للعامل؛ وذلك لأنَّ «عن آلهتي» متعلقٌ بـ «راغِبٌ»، فإذا جُعل «أنت» فاعلاً فقد فُصِل بما هو كالجزءِ من العامل، بخلافِ جَعْلِه خبراً فإنه أجنبي إذ ليس معمولاً لـ «راغبٌ».

قوله: «مَلِيًّا» في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرفِ الزماني، أي: زمناً طويلاً، ومنه «المَلَوان» للَّيلِ والنهار، وَمُلاوةُ الدَّهْر بتثليث الميم قال[1]:

٣٢٤٠ـ فَعُسْنا بها من الشَّبابِ مَلاوةً ... فالحجُّ آيات الرسولِ المحبَّبِ

وأنشد السدِّي على ذلك لمهلهل[2]:

٣٢٤١ ـ فتصَدَّعَتْ صُمُّ الجِبالِ لمَوْتِه ... وبكَتْ عليه المُرْمِلاتُ مَلِيَّا

والثاني: أنه منصوبٌ على الحال معناه: سالماً سَوِيًّا. كذا فَسَّره ابن عباس، فهو حالٌ مِنْ فاعلِ «اهْجُرْني»، وكذلك فَسَّره ابنُ عطيةَ قال: «معناه: مُسْتَبِدًّا، أي: غنيًّا من قولهم هو مَلِيٌّ بكذا وكذا». قال الزمخشري[3]: «أي: مُطيقاً». والثالث: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: هَجْراً مَلِيًّا يعني: واسعاً متطاولاً كتطاول الزمان الممتد.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٩٥.
وعسنا: طُفنا بالليل. وحذف الشاعر حركة فاء فعولن من الشطر الثاني وهو قليل في الطويل.

(٢) البحر ٦/١٩٥، والقرطبي ١١/١١١، والماوردي ٢/٥٢٧. والمرملات: الفقيرات.

(٣) الكشاف ٢/٥١١.

آ. (٤٧) وقرأ أبو البرهسم[1] «سَلاماً» بالنصب، وتوجيهُها واضحٌ ممَّا تقدَّم.

آ. (٤٩) وقوله: ﴿وكُلاًّ جَعَلْنا نبيّاً﴾: «وكُلًّا» مفعولٌ مقدم هو الأول، و«نبيًّا» هو الثاني.

آ. (٥٢) قوله: ﴿نَجِيّاً﴾: حالٌ مِنْ مفعولِ «قَرَّبْناه» وأصلُه نَجِيْوا؛ لأنه مِنْ نجا يَنْجو، والأَيْمَن: الظاهر أنه صفةٌ للجانب بدليل أنه تبعه في قوله تعالىٰ: «وواعَدْناكم جانبَ الطُّور الأيمنَ»[2]. وقيل: إنه صفةٌ للطور؛ إذ اشتقاقُه من اليُمْن والبركة.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مِنْ رحمتنا﴾: في «مِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها تعليليةٌ، أي: مِنْ أَجْل رحمتِنا. و«أخاه» على هذا مفعولٌ به، و«هرون» بدلٌ أو عطف بيان، أو منصوبٌ بإضمار أَعْني، و«نَبِيًّا» حالٌ. والثاني: أنها تبعيضيةٌ، أي: بعض رحمتِنا. قال الزمخشري[3]: «وأخاه على هذا بدلٌ، وهرونَ عطف بيان»[4]. قال الشيخ[5]: «الظاهرُ أنَّ «أخاه» مفعولُ «وَهَبْنا»، ولا تُرادِفُ «مِنْ» بعضاً فَتُبْدِلُ «أخاه» منها».

آ. (٥٥) قوله: ﴿مَرْضِيّاً﴾: العامَّةُ على قراءته كذلك معتلاًّ

---

(١) البحر ١٩٥/٦.
(٢) الآية ٨٠ من طه.
(٣) الكشاف ٥١٣/٢.
(٤) ومثَّل على هذا بقوله: «رأيت رجلاً أخاك زيداً».
(٥) البحر ١٩٩/٦.

وأصلُه مَرْضُوْوٌ، بواوين: الأولى زائدةٌ كهي في مَضْروب، والثانيـة لام الكلمة لأنه من الرِّضْوان، فأُعِلَّ بقلب الواو ياءً وأُدْغمت الأخيرة يـاءً، واجتمعت الياءُ والواو فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغمت ويجوز النطقُ بالأصلِ. وقد تقدَّم تحريرُ هذا. وقرأ[1] ابن أبـي عبلة بهذا الأصلِ وهو الأكثرُ، ومن الإعلالِ قولُه[2]:

٣٢٤٢ـ لقـد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَـةُ أنني أنـا المَرْءُ مَعْـدِيَّاً عليـه وعـادِيـا

وقالوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ ومَسْنُوَّة، أي: مُسْقاة بالسَّانية[3].

آ. (٥٨) قـوله: ﴿مِن النَّبيِـين مِنْ ذريَّةِ﴾: «مِنْ» الأولى للبيـان؛ لأنَّ كلَّ الأنبياء مُنَعَّمٌ عليهم، فالتبعيضُ مُحالٌ، والثانيةُ للتبعيض، فمجـرورُها بدلٌ مما قبلَه بإعادة العاملِ، بدلُ بعضٍ من كل.

قوله: «وإسرائيلَ» عطفٌ على «إبراهيمَ».

قـوله: «ومِمَّنْ هَـدَيْنا» يحتمـل أَنْ يكونَ عـطفاً على «مِن النبيين»، وأن يكونَ عطفاً على «مِنْ ذريةِ آدمَ».

قوله: «إذا تُتْلَىٰ» جملةٌ شرطيةٌ فيها قولان، أظهرهما: أنهـا لا مَحَلَّ لهـا لاستئنافِها. والثاني: أنها خبرُ «أولئك»، والموصولُ قبلها صفةٌ لاسم الإشارة، وعلى الأول يكون الموصولُ نفسَ الخبر. وقرأ العامَّةُ «تُتْلَىٰ» بتاءين مِنْ فوقُ. وقـرأ[4] عبد الله وشيبـةُ وأبو جعفـر وابن كثير وابن عـامر وورشٌ عن نـافـع في

---

(١) البحر ٦/١٩٩.

(٢) البيت لعبـد يغـوث بن وقاص، وهـو في الكتــاب ٢/٣٨٢، والمحتسب ٢/٢٠٧، وابن يعيش ٥/٣٦، والمفضليات ١٥٨، والممتع ٥٥٠.

(٣) سناها الغيث يَسْنوهافهي مسنوَّة.

(٤) البحر ٦/٢٠٠، الكشاف ٢/٥١٤.

رواياتٍ شاذة بالياء أولاً مِنْ تحتُ، والتأنيثُ مجازيٌّ فلذلك جاء في الفعلِ الوجهان.

قوله: «سُجَّدا» حالٌ مقدرة. قال الزجاج[١]: «لأنهم وقتَ الخُرورِ ليسوا سُجَّداً».

و «بُكِيًّا» فيه وجهان، أظهرهما: أنه جمع باكٍ، وليس بقياسِه، بل قياسُ جَمْعِه على فُعَلة، كقاضٍ وقُضاة، ولم يُسمع فيه هذا الأصلُ. وقد تقدَّم أنَّ الأخوين يكسِران فاءَه على الإِتباع[٢]. والثاني: أنه مصدرٌ على فُعُوْل نحو: جَلَسَ جُلُوْساً، وقَعَد قُعودا[٣]. والأصلُ فيه على كِلا القولين بُكُوْي بواوٍ وياء، فأُعِلَّ الإِعلالَ المشهور في مثله[٤]. وقال ابن عطية: «وبكيًّا بكسر [الباء][٥] وهو مصدرٌ لا يحتمل غيرَ ذلك». قال الشيخ[٦]: «وليس بسديدٍ بل الإِتباعُ جائزٌ فيه». وهو جمعٌ كقولِهم عُصِيّ ودُليّ، جمع عَصا ودَلْو، وعلى هذا فيكون «بكيًّا»: إمَّا مصدراً مؤكداً[٧] لفعلٍ محذوف، أي: وبَكَوْا بُكِيًّا، أي: بكاءً، وإمَّا مصدراً واقعاً موقع الحال، أي: باكين أو ذوي بكاءً، أو جُعِلوا [نفس] البكاءِ مبالغةً.

---

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٥. وعبارته: حال مقدرة. المعنى: خرُّوا مقدِّرين السجود لأن الإنسان في حال خُروره لا يكون ساجداً».

(٢) التيسير ١٤٨، البحر ٦/٢٠٠، الحجة ٤٣٩، والأخوان: حمزة والكسائي.

(٣) قال الزجاج: «ومن قال «بكيًّا» ههنا مصدر فقد أخطأ، لأنَّ «سُجَّداً» جمع ساجد و «بكيا» عطف عليه». انظر: معاني القرآن ٣/٣٣٥.

(٤) حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر حيث إنه ينقل كذلك عن ابن عطية.

(٦) البحر ٦/٢٠٠.

(٧) الأصل «مصدر مؤكد» وهو سهو.

آ. (٦٠) قوله: ﴿إلا مَنْ تابَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناءٌ متصلٌ. وقال الزجاج[١]: «هو منقطعٌ» وهذا بناءً منه على أنَّ المُضَيِّعَ للصلاة من الكفار.

وقرأ[٢] عبد الله والحسن والضحاك وجماعةٌ «الصلوات» جمعاً. والغَيُّ تقدم[٣].

وقرأ[٤] الحسنُ هنا وجميعَ ما في القرآن «يُدْخَلون» مبنياً للمفعول. ونقل الأخفش[٥] أنه قُرِىء «يُلَقَّوْن» بضم الياء وفتح اللام وتشديدِ القاف، مِنْ لقَّاه مضعفاً. وستأتي هذه القراءة لبعض السبعة[٦] في آخر الفرقان.
و«شيئاً»: إمَّا / مصدرٌ، أي: شيئاً من الظلم، وإمَّا مفعولٌ به. [٦٠٦ب]

آ. (٦١) قوله: ﴿جناتِ عدن﴾: العامَّةُ على كسر التاء نصباً على أنها بدل مِن «الجنةَ»، وعلى هذه القراءةِ يكون قولُه «ولا يُظْلَمون شيئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اعتراضٌ بين البدلِ والمبدلِ منه. الثاني: أنه حالٌ، كذا قال الشيخ[٧]. وفيه نظرٌ: من حيث إن المضارع المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبَتِ في أنه لا تباشِرُه واوُ الحالِ.

---

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٦.
(٢) الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، وعاد المؤلف إلى الآية ٥٩.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.
(٤) الإتحاف ٢/٢٣٧، التيسير ٩٧، البحر ٦/٢٠١، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في الإتحاف والتيسير.
(٥) انظر: الشواذ ٨٥، البحر ٦/٢٠١.
(٦) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص. انظر: السبعة ٤٦٨. وهي الآية ٧٥ من الفرقان.
(٧) البحر ٦/٢٠١.

وقرأ[1] أبو حيوة والحسن وعيسى بن عمر والأعمش «جناتُ» بالرفع وفيه وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: تلك، أو هي جناتُ عدنٍ. الثاني: ــ وبه قال الزمخشري[2] ــ أنها مبتدأ، يعني ويكون خبرُها «التي وُعِد».

وقرأ الحسن بن حيّ[3] وعلي بن صالح[4] والأعمشُ في روايةٍ «جَنَّةَ عَدْنٍ» نصباً مفرداً. واليماني والحسنُ والأزرقُ عن حمزةَ «جنةُ» رفعاً مفرداً، وتخريجُها واضحٌ ممَّا تقدَّم. قال الزمخشري[5]: «لَمَّا كانت مشتملةً على جناتِ عدنٍ أُبْدِلَت منها كقولِك: «أَبْصَرْتُ دارَكَ القاعةَ والعلاليَّ»، و«عَدْنٍ» معرفةٌ علمٌ بمعنى العَدْنِ وهو الإقامةُ كما جعلوا فينةَ وسحَر وأمسَ ــ فيمن لم يَصْرِفْه[6] ــ أعلاماً لمعاني الفينة والسَّحَر والأمس، فجرىٰ مَجْرىٰ العَدْن لذلك، أو هو عَلَمٌ لأرضِ الجنةِ لكونِها دارَ إقامة، ولولا ذلك لَمَا ساغَ الإبدالُ لأنَّ النكرةَ لا تُبْدَلُ من المعرفةِ إلَّا موصوفةً، ولَما ساغ وصفُها بالتي».

قال الشيخ[7]: «وما ذكره متعقَّبٌ: أمَّا دعواه أنَّ عَدْناً عَلَمٌ لمعنى العَدْنِ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، الكشاف ٢/٥١٥.

(٢) الكشاف ٢/٥١٥.

(٣) الحسن بن صالح بن صالح بن حَيّ، عُرِف بالحسن بن حيّ، الهَمْداني الثوري. قال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع». مات سنة ١٦٩. انظر: التقريب ١٦١.

(٤) علي بن صالح أبو محمد البكالي، أخذ عن عاصم وحمزة. توفي سنة ١٥٤. انظر: طبقات القراء ١/٥٤٦.

(٥) الكشاف ٢/٥١٥.

(٦) وهم فرقة من تميم. انظر: لغات العرب في «أمس». انظر: شرح الكافية ٢/١٢٥.

(٧) البحر ٦/٢٠٢.

فيحتاج إلى تَوْقيفٍ وسَماعٍ من العرب، وكذا دعوى العَلَميةِ الشخصيةِ فيه. وأمَّا قولُه «ولولا ذلك» إلى قوله «موصوفة» فليس مذهبَ البصريين؛ لأنَّ مذهبَهم جوازُ إبدالِ النكرةِ من المعرفةِ وإن لم تكن موصوفةً، وإنما ذلك شيءٌ قاله البغداديون، وهم مَحْجُوْجون بالسَّماعِ على ما بيَّناه[1]، وملازمتُه فاسدةٌ. وأمَّا قولُه «ولَما ساغَ وصفُها بـ«التي» فلا يتعيَّن كون «التي» صفةً، وقد ذَكَرْنا أنه يجوزُ إعرابُه بدلاً».

قلت: الظاهر أنَّ «التي» صفةٌ، والتمسُّكُ بهذا الظاهرِ كافٍ، وأيضاً فإنَّ الموصولَ في قوةِ المشتقات، وقد نَصُّوا على أنَّ البدلَ بالمشتقِّ ضعيفٌ فكذا ما في معناه.

قوله: «بالغيبِ» فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ حاليةٌ. وفي صاحب الحالِ احتمالان، أحدُهما: ضميرُ الجنَّة وهو عائدُ الموصولِ، أي: وَعَدَها، وهي غائبةٌ عنهم لا يُشاهدونها. والثاني: أن يكونَ مِنْ «عبادَه»، أي: وهم غائبون عنها لا يَرَوْنها، إنما آمنوا بها بمجردِ الإخبار منه.

والوجه الثاني: أن الباءَ سببيةٌ، أي: بسببِ تصديقِ الغيب، وبسببِ الإيمان به.

قوله: «إنه كان» يجوز في هذا الضميرِ وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الباري تعالى يعودُ على الرحمن، أي: إنَّ الرحمن كان وعدُه مَأْتِيًّا. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ؛ لأنه مَقامُ تعظيمٍ وتفخيمٍ، وعلى الأول يجوز أَنْ يكونَ في «كان» ضميرٌ هو اسمُها يعودُ على اللَّهِ تعالى، و «وعدُه» بدلٌ من ذلك الضميرِ بدلُ اشتمال، و «مَأْتِيًّا» خبرُها. ويجوز أَنْ لا يكون فيها ضميرٌ،

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦١٩ ـ ٦٢٠.

بل هي رافعةٌ لـ «وَعْدُه» و «مَأْتِيًّا» الخبرُ أيضاً، وهو نظير: «إنَّ زيداً كان أبوه منطلقاً».

ومَأْتِيًّا فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ على بابِهِ، والمرادُ بالوعدِ الجنةُ، أُطْلِقَ عليها المصدرُ أي موعوده نحو: دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ. وقيل: الوَعْدُ مصدرٌ على بابه ومَأْتِيًّاً مفعولٌ بمعنى فاعِل ولم يَرْتَضِه الزمخشريُّ[1] فإنه قال: « قيل في «مَأْتِيًّا» مفعولٌ بمعنى فاعِل. والوجهُ: أنَّ الوعدَ هو الجنة، وهم يَأْتونها، أو هو مِنْ قولِك: أتىٰ إليه إحساناً، أي: كان وعدُه مفعولاً مُنْجَزاً ».

آ. (٦٢) قوله: ﴿إلا سَلاماً﴾: أبدى الزمخشريُّ[2] فيه ثلاثةَ أوجهٍ أحدُها: أَنْ يكونَ معناه: إنْ كان تَسْليمُ بعضِهم على بعض ـ أو تسليمُ الملائكة عليهم ـ لغواً، فلا يسمعون لغواً إلا ذلك فهو مِنْ وادي قولِه[3]:

٣٢٤٣ـ ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

الثاني: أنهم لا يَسْمعون فيها إلا قولاً يَسْلَمون فيه من العيبِ والنقيصةِ، على الاستثناء المنقطع. الثالث: أنَّ معنى السلامِ هو الدعاءُ بالسلامةِ، ودارُ السلام هي دارُ السلامةِ، وأهلُها عن الدعاءِ بالسلامةِ أغنياءُ، فكان ظاهرُه من باب اللَّغْوِ وفُضولِ الحديث، لولا ما فيه من فائدةِ الإكرامِ.

قلت: ظاهرُ هذا أنَّ الاستثناءَ على الأول والآخر متصلٌ؛ فإنه صَرَّح بالمنقطع في الثاني. أمَّا اتصالُ الثالثِ فواضحٌ، لأنه أَطْلَقَ اللغوَ على السلامِ

(١) الكشاف ٢/٥١٥.

(٢) الكشاف ٢/٥١٥.

(٣) تقدم برقم ١٥٦١.

بالاعتبارِ الذي ذكره، وأمَّا الاتصالُ في الأولِ فَعَسِرٌ؛ إذ لا يُعَدُّ ذلـك عيباً[1]، فليس من جنس الأول، وسيأتي تحقيقُ هذا إنْ شاء الله تعالى عند قولِه تعالى «لا يَذُوْقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى»[2].

آ. (٦٣) قوله: ﴿نُوْرِثُ﴾: قرأ[3] الأعمش «نُـوْرِثها» بـإبرازِ عـائدِ الموصول. وقرأ الحسن والأعرج وقتادة «نُوَرِّثُ» بفتحِ الواوِ وتشديد الـراء مِنْ «وَرَّثَ» مضعَّفاً.

آ. (٦٤) قوله: ﴿وما نَتَنَزَّلُ﴾: قـال ابن عطيـة[4]: «الواو عـاطفةٌ [٦٠٧أ] جملةَ كلامٍ على أخرى، واصلةٌ بين القـولين وإن لم يكن / معناهما واحداً». وقد أغربَ النقاشُ في حكايتِه لقولٍ: وهو أنَّ قولَه «وما نَتَنَزَّل»، متصلٌ بقـولِه «قال إنما أنا رسولُ ربِّك لِأَهَبَ لك[5]». وقال أبو البقاء[6]: «وما نَتَنَزَّل، أي: وتقول الملائكةُ» فَجَعَله معمولاً لقولٍ مضمر. وقيل: هو من كلامِ أهل الجنة وهو أقربُ ممَّا قبله.

ونَتَنَزَّل مطاوعُ نَزَّل بالتشديدِ ويقتضي العمـلَ في مُهْلة وقد لا يقتضيهـا. قال الزمخشـري[7]: «التَنَزُّلُ على معنيين: معنى النـزولِ على مَهْلٍ، ومعنى

(١) الأصل: « عيب » وهو سهو.

(٢) الآية ٥٦ من الدخان.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠٢، النشر ٢/٣١٨.

(٤) انظر: البحر ٦/٢٠٣.

(٥) الآية ١٩.

(٦) الإملاء ٢/١١٥.

(٧) الكشاف ٢/٥١٦.

النزولِ على الإطلاق كقوله[1]:

٣٢٤٤ـ فَلَسْتُ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جوِّ السَّماء يصوبُ

لأنه مطاوع نَزَّل، ونزَّل يكون بمعنى أَنْزَلَ، ويكون بمعنى التدريج، واللائقُ بهذا الموضعِ هو النزولُ على مَهْلٍ، والمراد: أنَّ نزولَنا في الأحايين وقتاً غِبَّ وقتٍ»[2] قلت: وقد تقدم أنه يُفَرَّق بين نزَّل وأنزل في أول هذا الموضع[3].

وقرأ العامَّةُ «نَتَنَزَّل» بنون الجمع. وقرأ[4] الأعرج «يتنَزَّل» بياء الغيبة. وفي الفاعل حينئذ قولان، أحدهما: أنه ضميرُ جبريل. قال ابن عطية[5]: «ويَرُدُّه قولُه «له ما بين أيدينا وما خَلْفَنا» لأنه يَطَّرِدُ معه، وإنما يتجه أن يكون خبراً عن جبريل أنَّ القرآن لا يَتَنَزَّل إلا بأمر الله في الأوقات التي يُقَدِّرها». وقد يُجاب عما قال ابن عطية: بأنَّه على إضمار القول، أي: قائلاً: «له ما بين أيدينا».

الثاني: أنه يعود على الوَحْي، وكذا قال الزمخشري[6] على الحكاية عن جبريل، والضميرُ للوحي، ولا بد من إضمار هذا القولِ الذي ذكرتُه أيضاً.

قوله: «له ما بينَ أَيْدينا» استدلَّ بعضُ النحاة على أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ:

---

(١) تقدم برقم ٢٢٧.

(٢) قال الزمخشري: «ليس إلا بأمر الله وعلى ما يراه صواباً وحكمة».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٩٨.

(٤) البحر ٦/٢٠٤، الشواذ ٨٥.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٠٤.

(٦) الكشاف ٢/٥١٦.

ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ بهذه الآية، وهو كقولِ زهير[1]:

٣٢٤٥ـ وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

آ. (٦٥) **قوله**: ﴿**رَبُّ السمواتِ**﴾: فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدها: كونُه بدلاً مِنْ «ربُّك». الثاني: كونُه خبرَ مبتدأ، أي: هو ربُّ. الثالث: كونُه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ الأمريةُ بعده وهذا ماشٍ على رَأْي الأخفش[2]: أنه يُجَوِّزُ زيادةَ الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً.

قوله: «لعبادتِه» متعلِّقٌ بـ «اصْطَبِرْ» وكان مِنْ حَقِّه تعديتُه بـ «على» لأنها صلتُه كقولِه: «واصطبرْ عليها»[3] ولكنه ضُمِّن معنى الثبات، لأنَّ العبادةَ ذاتُ تكاليفَ قَلَّ مَنْ يَثْبُتُ لها فكأنه قيل: واثْبُتْ لها مُصْطَبِراً.

قوله: «هل تَعْلَمُ» أدغم[4] الأخَوان وهشام وجماعة لام «هل» في التاء، وأنشدوا على ذلك بيت مزاحم العقيلي[5]:

٣٢٤٦ـ فَدَعْ ذا ولكن هَتُّعِيْنُ مُتَيَّماً على ضوءِ بَرْقٍ آخرَ الليلِ ناصِبِ

آ. (٦٦) **قوله**: ﴿**أإذا ما مِتُّ**﴾: «إذا» منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ

---

(١) تقدم برقم ١٦٩٦.

(٢) انظر أمثلة على إعراب الأخفش في معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ٢٢٢.

(٣) الآية ١٣٢ من طه.

(٤) انظر: السبعة ٤١٠، الإتحاف ٢/٢٣٨، البحر ٦/٢٠٤. وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو كما في السبعة.

(٥) البيت من شواهد سيبويه ٢/٤١٧، وابن يعيش ١٠/١٤١. والناصب: المتعب. والمتيم: الذي تيَّمه الحب. وجعل الشاعر البرق متعباً له لما يعانيه من التعرف على مكان مطره.

عليه بقوله تعالىٰ «لَسَوْفَ أُخْرَجُ» تقديرُه: إذا مِتُّ أُبْعَثُ أو أُحيا. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه «أُخْرج» لأنَّ ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء[1]: «لأنَّ ما بعد اللامِ وسوف لا يَعْمل فيما قبلها كإنَّ» قلت: قد جَعَلَ المانعَ مجموعَ الحرفين: أمَّا اللامُ فمُسَلَّمٌ، وأمَّا حرفُ التنفيسِ فلا مَدْخَلَ له في المنع؛ لأنَّ حرفَ التنفيسِ يَعْملُ ما بعده فيما قبله. تقول: زيداً سأضرب، وسوف أضرب، ولكنْ فيه خلافٌ ضعيفٌ، والصحيحُ الجوازُ، وأنشدُوا عليه[2]:

٣٢٤٧ـ فلمَّا رَأَتْه أمُّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أبونا هكذا سوف يَفْعَلُ

فـ «هكذا» منصوب بـ «يَفْعل» بعد حرف التنفيس.

وقال ابن عطية[3]: واللامُ في قوله: «لَسَوْف» مجلوبةٌ على الحكاية لكلامٍ تقدَّم بهذا المعنىٰ، كأنَّ قائلاً قال للكافر: إذا مِتَّ يا فلان لسوف تُخْرَجُ حَيّاً، فقرَّر الكلامَ على الكلام على جهة الاستبعادِ، وكرَّر اللامَ حكايةً للقول الأول».

قال الشيخ[4]: «ولا يُحتاج إلى هذا التقدير، ولا أن هذا حكايةٌ لقولٍ تقدَّمَ، بل هو من كلامِ الكافرِ، وهو استفهامٌ فيه معنى الجحدِ والاستبعادِ».

وقال الزمخشري[5]: «لامُ الابتداءِ الداخلةُ على المضارع تعطي معنى

---

(١) الإملاء ٢/١١٥.

(٢) البيت للنمر بن تولب وهو في جمهرة أشعار العرب للقرشي ٢/٥٤٧، برواية «كان يفعل»، والمصون ١٥٠، والحيوان ٦/٥٠٣.

(٣) انظر: البحر ٦/٢٠٧.

(٤) البحر ٦/٢٠٧.

(٥) الكشاف ٢/٥١٧.

الحالِ فكيف جامَعَتْ حرفَ الاستقبال؟ قلت: لم تجامِعْها إلا مُخَلِّصَةً للتوكيد كما أَخْلَصَت الهمزةُ في «يا الله» للتعويض، واضمحلَّ عنها معنى التعريف». قال الشيخ[1]: «وما ذَكَر مِنْ أنَّ اللامَ تعطي الحالَ مخالَفٌ فيه، فعلى مذهبِ مَنْ لا يرى ذلك يُسْقط السؤال. وأمَّا قولُه: «كما أَخْلَصَت الهمزة» فليس ذلك إلا على مذهبِ مَنْ يزعم أنَّ أصلَه إلاه، وأمَّا مَنْ يزعم أنَّ أصله: لاه[2]، فلا تكون الهمزةُ فيه للتعويض؛ إذ لم يُحْذَفْ منه شيءٌ، ولو قلنا: إن أصلَه إلاه، وحُذِفَتْ فاءُ الكلمة، لم يتعيَّنْ أنَّ الهمزةَ فيه في النداء للتعويض، إذ لو كانَتْ عوضاً من المحذوف لثَبَتَتْ دائماً في النداء وغيرِه، ولَمَا جاز حذفُها في النداء، قالوا: «يا لله» بحَذْفِها، وقد نَصُّوا على أن [قطعَ][3] همزةِ الوصل في النداء شاذ».

وقرأ الجمهور «أإذا» بالاستفهامِ وهو استبعادٌ كما تقدَّم. وقرأ[4] ابن ذكوان بخلافٍ عنه وجماعةٌ «إذا» بهمزةٍ واحدة على الخبر، أو للاستفهامِ وحَذَف أداتَه للعلمِ بها، ولدلالةِ القراءةِ الأخرىٰ عليها.

وقرأ طلحة بن مصرف «لَسَأُخْرَجُ» بالسين دون سوف، هذا نَقْلُ الزمخشريِّ[5] عنه، وغيرُه[6] نَقَل عنه «سَأُخْرج» دونَ لامِ ابتداء، وعلى هذه

---

(١) البحر ٦/٢٠٧.
(٢) انظر مذاهب العلماء في لفظ الجلالة: معجم مفردات الإبدال والإعلال ص ٢٥.
(٣) زيادة من البحر.
(٤) النشر ١/٣٧٢، التيسير ١٤٩، البحر ٦/٢٠٦، الإتحاف ٢/٢٣٨، وقال: «من طريق الصوري، وابن الأخرم عن الأخفش عنه».
(٥) الكشاف ٢/٥١٧.
(٦) البحر ٦/٢٠٦.

القراءةِ يكونُ العاملُ في الظرف نفسَ «أُخْرَج»، ولا يمنع حرفُ التنفيسِ على الصحيح.

وقرأ العامَّةُ «أُخْرَجُ» مبنياً للمفعول. والحسن[1] وأبو حيوة «أَخْرِجُ» مبنياً للفاعل. و «حَيَّاً» حالٌ مؤكِّدة لأنَّ مِنْ لازمِ خروجِه أن يكونَ «حَيَّاً» وهو كقولِه: «أُبْعَثُ حياً»[2].

وقرأ[3] نافع وابن عامر وعاصم وجماعة «يَذْكُرُ» مخففاً مضارعَ «ذكر»، والباقون بالتشديد مضارعَ تَذَكَّر، والأصل «يتذكَّر» فأُدْغِمَتْ التاءُ في الذال. وقد قرأ بهذا الأصلِ وهو يَتَذَكَّر: أُبَيٌّ.

آ. (٦٧) والهمزةُ في قوله «أَوَلا يَذْكُرُ» مؤخرةٌ عن حرف العطف تقديراً كما هو قول الجمهور. وقد رَجَع الزمخشري[4] إلى رأي الجمهورِ هنا فقال: «الواوُ عَطَفَتْ «لا يَذْكُر» على «يقول» / ووُسِّطَتْ همزةُ الإنكار بين [٦٠٧ب]
المعطوف[5] وحرفِ العطف» ومذهبُه أَنْ يُقَدِّرَ بين حرفِ العطفِ وهمزة الاستفهام جملةً يُعْطف عليها ما بعدها، وقد فعل هذا ـ أعني الرجوعَ إلى قولِ الجمهور ـ في سورة الأعراف كما نبَّهت عليه في موضعِه.

قوله: «مِنْ قبلُ»، أي: مِنْ قبلِ بَعْثه. وقَدَّره الزمخشري[6] «من قبلِ

---

(١) القرطبي ١١/١٣١، البحر ٦/٢٠٧، معاني القرآن للفراء ٢/١٧١.
(٢) الآية ٣٣ من مريم.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، التيسير ١٤٩، البحر ٦/٢٠٧، النشر ٢/٣١٨، الحجة ٤٤٥، القرطبي ١١/١٣١.
(٤) الكشاف ٢/٥١٨.
(٥) الكشاف «المعطوف عليه».
(٦) الكشاف ٢/٥١٨.

الحالةِ التي هو فيها وهي حالةُ بقائه».

آ. (٦٨) **قوله: ﴿جِثِيًّا﴾**: حالٌ مقدرةٌ مِنْ مفعولِ «لَنُحْضِرَنَّهم» و«جِثِيًّا» جمعُ جاثٍ[١] جمعٌ على فُعُوْل نحو: قاعِد وقُعود وجالِس وجُلوس. وفي لامِه لغتان[٢]، إحداهما الواو، والأخرىٰ الياء يُقال: جثا يَجْثُو جُثُوّاً، وجَثِيَ يَجْثِي جِثايةً، فعلى التقدير الأول يكون أصلَه «جُثُوْوٌ» بواوين: الأُوْلى زائدةٌ علامةٌ للجمع، والثانيةُ لامُ الكلمةِ، ثم أُعِلَّتْ إعلالَ عِصِيّ ودُلِيّ، وتقدَّم تحقيقُه في «عِتِيًّا»[٣]. وعلى الثاني يكون الأصلُ جُثُوْياً، فَأُعِلَّ إعلالَ هَيِّن ومَيِّت. وعن ابن عباس: أنه بمعنى جماعاتٍ جماعاتٍ جمعَ جُثْوَة، وهو: المجموعُ من التراب والحجارة. وفي صحتِه عنه نظرٌ من حيث إنَّ فُعْلَة لا يُجمع على فُعُوْل. ويجوز في «جِثِيًّا» أن يكون مصدراً على فُعول، وأصلُه كما تقدَّم في حالِ كونه جمعاً: إمَّا جُثُوٌّ، وإمَّا جُثُوْيٌ.

وقد تقدَّم: أنَّ الأخوين يكسران فاءَه، والباقون يَضُمونها[٤].

والجُثُوُّ: القُعُودُ على الرُّكَب.

آ. (٦٩) **قوله: ﴿أَيُّهم أَشَدُّ﴾**: في هذه الآيةِ أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرُها

---

(١) وهو مذهب الراغب في المفردات ٨٨، كما أجاز المصدرية، ولم يذكر الزجاج في معانيه ٣/٣٣٨ غير الجمعية.

(٢) انظر: اللسان (جثا).

(٣) الآية ٨ من مريم، أي: قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمع على فُعُوْل فأصبح جُثُوْي فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كُسِر ما قبل الياء للمناسبة. وانظر: معجم المفردات ٧٨.

(٤) السبعة ٤٠٧، النشر ٢/٣١٧، البحر ٦/٢٠٨، الحجة ٤٣٩.

عنـد الجمهور من المعـربين، وهو مـذهب سيبويـه[1]: أن «أيُّهم» مـوصـولـةٌ بمعنى الـذي، وأنَّ حركتَهـا حركـةُ بنـاءٍ بُنِيَتْ عنـد سيبـويـه، لخـروجِهـا عن النـظائـر، و «أَشَــدُّ» خبـرُ مبتــدأ مضمـرٍ، والجملةُ صلةٌ لـ «أيُّهم»، و «أيُّهم» وصلتُها في محل نصب مفعولاً بها بقوله «لَنَنْزِعَنَّ».

ولـ «أيّ» أحوالٌ أربعةٌ، أحدُها: تُبْنَى فيهـا وهي ـ كما في الآيـةِ ـ أَنْ تضافَ ويُحْذَفَ صدرُ صلتِها، ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

٣٢٤٨ـ إذا مـا أَتَـيْـتَ بـنـي مـالـكٍ فَـسَـلِّمْ عـلىٰ أَيُّـهـم أَفْـضَـلُ

بضم «أيُّهم» وتفاصيلُها مقررةٌ في موضوعات النحو[3].

وزعم الخليل[4] رحمه الله أنَّ «أيُّهم» هنا مبتدأٌ، و «أشـدُّ» خبرُه، وهي استفهـاميةٌ والجملةُ محكيـةٌ بقولٍ[5] مقـدر والتقديـر: لننزِعَنَّ من كـل شيعـةٍ المقولِ فيهم: أيُّهم أشدُّ. وقوَّى الخليلُ تخريجَه بقول الشاعر[6]:

٣٢٤٩ـ ولقــد أَبِيْتُ من الفتـاةِ بمنــزلٍ فَـأَبِيْتُ لا حَــرِجٌ ولا مَحْــرُوْمُ

قال: تقديره: فَأَبِيْتُ يُقال فيَّ: لا حَرِجٌ ولا محرومُ.

وذهب يـونسُ[7] إلى أنَّها استفهـاميةٌ مبتـدأةٌ، ما بعـدها خبـرُها كقـولِ

---

(١) الكتاب ١/٣٩٦ ـ ٣٩٧.
(٢) تقدم برقم ٣١٢٣.
(٣) انظر: الارتشاف ١/٥٣٠، شرح الكافية الشافية ١/٢٨٥.
(٤) الكتاب ١/٣٩٧.
(٥) الأصل: « بالقول » والتصحيح من (ش).
(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه ـ صالحـاني ـ ٨٤ وابن يعيش ٣/١٤٦، والإنصاف ٧١٠، والخزانة ٢/٥٥٣.
(٧) انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

الخليلِ ، إلا أنه زعم أنها مُعَلِّقَةٌ لـ «نَنْزِعَنَّ»[١] فهي في محلِّ نصب، لأنَّه يُجَوِّز التعليقَ في سائر الأفعال، ولا يخصُّه بأفعالِ القلوب، كما يَخُصُّه بها الجمهور.

وقال الزمخشري[٢]: «ويجوز أَنْ يكونَ النَّزْعُ واقعاً على «من كلِّ شيعةٍ» كقوله: «ووَهَبْنا لهم مِنْ رحمتنا»[٣]، أي: لَنَنْزِعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ فكأنَّ قائلاً قال: مَنْ هم؟ فقيل: أُيهم أشدُّ عِتِيًّا» فجعل «أُيُّهم» موصولةً أيضاً، ولكن هي في قوله خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم الذين هم أشدُّ».

قال الشيخ[٤]: «وهذا تكلُّفُ ما لا حاجةَ إليه، وادِّعاءُ إضمارٍ غيرِ مُحْتاجٍ إليه، وجَعْلُ ما ظاهرُه أنه جملةٌ واحدةٌ جملتين».

وحكى أبو البقاء[٥] عن الأخفش والكسائي أنَّ مفعولَ لَنَنْزِعَنَّ[٦] «كل شيعة» و «مِنْ» مزيدةٌ، قال: «وهما يجيزان زيادةَ «مِنْ»[٧]، و «أيُّ» استفهام»، أي: لننزِعَنَّ كلَّ شيعة. وهذا يخالِفُ في المعنى تخريجَ الجمهورِ؛ فإنَّ تخريجَهم يُؤَدِّي إلى التبعيضِ، وهذا يؤدي إلى العمومِ، إلا أَنْ تجعلَ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ لا للتبعيض فيتفق التخريجان.

---

(١) وقال: إنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله.

(٢) الكشاف ٢ / ٥٢٠.

(٣) الآية ٥٠ من مريم.

(٤) البحر ٦ / ٢٠٨.

(٥) الإملاء ٢ / ١١٦.

(٦) الأصل: «لينزعن مِنْ» بإقحام «مِنْ» سهواً.

(٧) انظر أمثلة على زيادة «مِنْ» من غير شروطها عند الأخفش في معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

وذهب الكسائي إلى أنَّ معنىٰ «لننـزِعَنَّ» لننادِيَنَّ، فعومِلَ معاملَتَه، فلم يعمل في «أيّ». قال المهدوي: «ونادىٰ يُعَلَّق إذا كان بعده جملةُ نصبٍ، فيعملُ في المعنى، ولا يعملُ في اللفظِ».

وقال المبرد: «أيُّهم» متعلِّقٌ بـ « شيعةٍ » فلذلك ارتفع، والمعنى: من الذين تشايَعُوا أيُّهم أشدُّ، كأنهم يتبارَوْن إلى هذا». ويَلْزَمُه على هذا أَنْ يُقَدِّر مفعولاً لـ «نَنْزِعَنَّ» محذوفاً. وقَدَّر بعضُهم في قولِ المبرد: من الذين تعاونوا فنظروا أيُّهم. قال النحاس[1]: «وهذا قولٌ حسنٌ، وقد حكى الكسائي تَشايَعُوا بمعنى تعاونوا». قلت: وفي هذه العبارة المنسوبةِ للمبرد قلقٌ، ولا بَيَّنَ الناقلُ عنه وجهَ الرفع على ماذا يكون، وبيَّنه أبو البقاء[2]، لكنْ جَعَلَ «أيُّهم» فاعلاً لِما تَضَمَّنَتْه «شيعة» من معنى الفعلِ، قال: «التقدير: لننزِعَنَّ من كلِّ فريقٍ يُشَيَّع أيُّهم، وهي على هذا بمعنى الذي».

ونُقِل عن الكوفيين[3] أنَّ «أيُّهم» في الآية بمعنى الشرط. والتقدير: إنْ اشتدَّ عُتُوُّهم، أو لم يَشْتَدَّ، كما تقول: ضربْتُ القومَ أيُّهم غَضِبَ، المعنى: إنْ غضبوا أو لم يَغْضبوا.

وقرأ[4] طلحة بن مصرِّف ومعاذ بن مسلم[5] الهراء أستاذُ الفراءِ وزائدةُ[6]

---

(١) إعراب القرآن له ٢/٣٢٤.

(٢) الإملاء ٢/١١٦.

(٣) وهي حكاية أبي بكر بن شقير عنهم. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٤.

(٤) البحر ٦/٢٠٩، القرطبي ١١/١٣٣.

(٥) معاذ بن مسلم، من قدماء النحاة، يقال إنه أول من وضع التصريف، أخذ عنه الكسائي، وأخذ عن جعفر الصادق. توفي سنة ١٩٠. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٠.

(٦) زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي. عرض على الأعمش، وعرض عليه الكسائي، ثقة. توفي بالروم غازياً سنة ١٦١. انظر: طبقات القراء ١/٢٨٨.

عن الأعمش «أيَّهم» نصباً. قلت: فعلى هذه القراءة والتي قبلَها: ينبغي أَنْ يكونَ مذهبُ سيبويهِ جوازَ إعرابِها وبنائِها، وهو المشهورُ عند النَّقَلَةِ[1] عنه، وقد نُقِل عنه أنَّه يحتِّم بناءَها. قال النحاس[2]: «ما علمتُ أحداً من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه» قال: «وسمعتُ أبا إسحاق الزجاج[3] يقول: «ما تبيَّن لي أن سيبويه غَلِط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدُهما» قال: وقد أعرب سيبويه «أيَّاً» وهي مفردةٌ لأنها مُضافةٌ[4]، فكيف يبنيها مضافةً»؟

وقال الجرميُّ: «خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارَقْتُ الخندقَ إلى مكةَ أحداً يقول: «لأَضْرِبَنَّ أيُّهم قائمٌ» بالضمِّ بل يَنْصِبُ».

[٦٠٨أ] و «على الرحمن» متعلقٌ بـ «أشدُّ»، و «عِتِيَّا» منصوبٌ على / التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن المبتدأ، إذ التقديرُ: أيُّهم هو عتوُّه أشدُّ، ولا بدَّ مِنْ محذوفٍ يَتِمُّ به الكلامُ، التقدير: فَنُلْقِيْهِ في العذابِ، أو فنبدأ بعذابه. قال الزمخشري[5]: «فإن قلتَ: بِمَ تتعلَّقُ على والباء[6]؟ فإنَّ تعلُّقهما بالمصدَرَيْن لا سبيلَ إليه». قلت: هما للبيان لا للصلةِ، أو يتعلَّقان بـ «أفْعَل»، أي: عُتُوُّهم أشدُّ على الرحمنِ، وصَلْيُهم أَوْلَى بالنار كقولهم[7]: «هو أَشَدُّ على خَصْمه، وهو أَوْلَى بكذا».

---

(١) انظر: البحر ١/٣٩٧.

(٢) إعراب القرآن له ٢/٣٢٣.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣/٣٣٩ هو مذهب الخليل السابق.

(٤) النحاس: «تضاف».

(٥) الكشاف ٣/٥٢٠.

(٦) «على» في قوله تعالى «أشدُّ على الرحمن»، والباء في قوله «أولى بها» في الآية التالية.

(٧) الأصل: «كقوله» والتصحيح من «الكشاف».

قلت: يعني بـ «على» قولَه «على الرحمن»، وبالباء قولَه «بالذين هم». وقوله «بالمصدر» يعني بهما «عِتِيًّا» و «صِلِيًّا» وأمَّا كونُه لا سبيلَ إليه فلأنَّ المصدرَ في نيةِ الموصولِ، ولا يتقدَّم معمولُ الموصولِ عليه.

وجَوَّزَ بعضهم أَنْ يكونَ «عِتِيّاً»[1] و «صِلِيّاً»[2] في هذه الآيةِ مصدرين كما تَقَدَّمَ، وجَوَّزَ أَنْ يكونا جمعَ عاتٍ وصالٍ فانتصابُهما علىٰ هذا على الحال. وعلى هذا يجوزُ أَنْ تتعلقَ على والباء بهما لزوالِ المحذورِ المذكورِ.

آ. (٧١) قوله: ﴿وإنْ منكم إلاَّ﴾: في هذه الواوِ وجهان، أحدهما: أنها عاطفةٌ هذه الجملةَ على ما قبلَها. وقال ابن عطية: «وإنْ منكم إلا واردُها» قَسَمٌ والواو تَقْتَضيه، ويُفَسِّره قولُ النبي صلى الله عليه وسلم[3]: «مَنْ مات له ثلاثٌ من الولد لم تَمَسَّه النار إلا تَحِلَّة القسمِ». قال الشيخ[4]: «وذَهِلَ عن قولِ النحويين إنه لا يُستغنىٰ عن القسمِ بالجواب لدلالةِ المعنى، إلا إذا كان الجوابُ باللامِ أو بـ «إنْ»، والجوابُ هنا على زَعْمه بـ «إنْ» النافيةِ فلا يجوز حَذْفُ القسم على ما نَصُّوا. وقوله: «والواو تَقْتَضِيه» يدلُّ على أنها عنده واوُ القسم، ولا يذهبُ نحويٌ إلى أنَّ مِثْلَ هذه الواوِ واوُ قسمٍ لأنه يلزمُ مِنْ ذلك حَذْفُ المجرورِ وإبقاءُ الجارِّ، ولا يجوز ذلك إلا إنْ وَقَعَ في شعرٍ أو نادرِ كلامٍ بشرط أن تقومَ صفةُ المحذوف مَقامَه، كما أَوَّلوا في قولهم:

---

(١) نقل الراغب مصدريته. انظر: المفردات ٣٢٢.

(٢) نقل الراغب مصدريته. انظر: المفردات ٢٨٥.

(٣) رواه البخاري: ٦ باب فضل من مات له ولد فاحتسب، ٢٣ كتاب الجنائز (الفتح ٣/١١٨)، وابن ماجة: ٦ كتاب الجنائز، ٥٧ باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده ٢/٥١٢، المسند ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٤) البحر ٦/٢٠٩.

«نِعْمَ السيرُ على بئسَ العَيْرُ»[1]، أي: على عَيْرٍ بئسَ العَيْرُ، وقولِ الشاعر[2]:

٣٢٥٠ـ واللَّهِ ما ليلي بنامَ صاحِبُهْ

أي: برجلٍ نام صاحبُهْ، وهذه الآيةُ ليست من هذا الضَّرْبِ؛ إذ لم يُحْذَفِ المُقْسَمُ به وقامَتْ صفتُه مَقامَه».

و «إنْ» حرفُ نفيٍ، و «منكمْ» صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه[3]: وإنْ أحدٌ منكم. ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: وإن منكم إلا مَنْ هو وارِدُها. وقد تقدَّم لذلك نظائرُ.

والخطابُ في قولِه «منكمْ» يَحْتمل الالتفاتَ وعدمَه. قال الزمخشري[4]: «التفاتٌ إلى الإنسان، ويَعْضُدُه قراءةُ[5] ابن عباس وعكرمةَ «وإنْ منهم» أو خطابٌ للناس مِنْ غير التفاتٍ إلى المذكور».

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١١٢، وحكاه عن بعض الفصحاء.

(٢) نسبه الأستاذ عبد السلام هارون في «معجم الشواهد» ٤٤٤ إلى القناني مع أن البغدادي في الخزانة ٤/١٠٧ يقول: «والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو غير معلوم قائله»، وبعده:

ولا مُخالِطُ اللَّيَّانِ جانبُهْ

وهو في أمالي الشجري ٢/١٤٨، والإنصاف ١١٢، وابن يعيش ٣/٦٢، والعيني ٤/٣، والهمع ١/٦، والدرر ١/٣، واللسان (نوم). واللَّيَّان مصدر لان بمعنى اللين، هي بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر.

(٣) الأصل: «تقدير» وهو سهو.

(٤) الكشاف ٢/٥٢٠.

(٥) القرطبي ١١/١٣٨، البحر ٦/٢١٠.

والحَتْمُ: القضاءُ والوجوبُ. حَتَمَ، أي: أوجب [وحَتَمه][1] حتماً، ثم يُطلق الحتم على الأمر المحتوم كقوله تعالىٰ: «هذا خَلْقُ الله»[2] و«هذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ». و«على ربِّك» متعلِّقٌ بـ«حَتْم» لأنه في معنى اسمِ المفعول، ولذلك وصَفَه بـ«مَقْضِيًّا».

آ. (٧٢): وقرأ العامَّةُ «ثم نُنَجِّيْ» بضمِّ «ثمَّ» على أنَّها العاطفةُ. وقرأ[2] عليٌّ بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأُبيٌّ والجحدريُّ ويعقوبُ «ثَمَّ» بفتحها على أنها الظرفيةُ، ويكون منصوباً بما بعده، أي: هناك نُنَجِّي الذين اتَّقَوا.

وقرأ الجمهور «نُنَجِّيْ» بضم النونِ الأولى وفتحِ الثانية وتشديدِ الجيم، مِنْ «نجَّىٰ» مضعفاً. وقرأ[3] الكسائي والأعمش وابن محيصن «نُنْجِي» مِنْ أَنْجىٰ. والفعلُ على هاتين القراءتين مضارعٌ.

وقرأَتْ فِرقةٌ «نُجِّيْ» بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ وجيمٍ مشددة. وهو على هذه القراءةِ ماضٍ مبني للمفعول، وكان مِنْ حق قارئها أن يفتحَ الياءَ، ولكنه سكَّنه تخفيفاً. وتحتمل هذه القراءةُ توجيهاً آخرَ سيأتي في قراءة متواترةٍ آخرَ سورةِ الأنبياء[4]. وقرأ عليٌّ بن أبي طالب أيضاً «نُنَحِّيْ» بحاءٍ مهملة، من التَّنْحِيَة.

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٦/٢١٠، والكشاف ٢/٥٢٠، والشواذ ٨٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١١، البحر ٦/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤١، النشر ٢/٢٥٩، الحجة ٤٤٦، القرطبي ١١/١٤١، الشواذ ٨٦.

(٤) الآية ٨٨ من الأنبياء.

ومفعـول «اتَّقَوا» إمَّـا[1] محـذوفٌ مـرادٌ للعلمِ بـه، أي: اتَّقُـوا الشِّـرْكَ والظلمَ.

قوله: «جِثِيًّـا» إمَّا مفعـولٌ ثانٍ إنْ كـان «نَذَرُ» يتعـدَّى لاثنين بمعنى نترك ونُصَيِّر، وإمَّا حالٌ إنْ جَعَلْتَ «نَذَرُ» بمعنىٰ نُخَلِّيْهم. و«جِثِيًّا» على ما تقدَّم[2].

و«فيها» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «نَـذَرُ»، وأَنْ يتعلَّقَ بـ «جِثِيًّا» إنْ كـان حالاً، ولا يجوزُ ذلك فيه إنْ كان مصدراً. ويجوز أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ مِنْ «جِثِيًّا» لأنه في الأصلِ صفةٌ لنكرةٍ قُدِّم عليها فَنُصِبَ حالاً.

آ. (٧٣) **قوله: ﴿مَقاماً﴾**: قرأ[3] ابن كثير «مُقاماً» بالضم، ورُوِيَتْ عن أبـي عمـرو[4]، وهي قـراءةُ ابن محيصن. والبـاقـون بـالفتـح. وفي كلتـا القراءتين يحتمل أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أو اسمَ مصدر، إمَّا من «قام» ثلاثياً، أو مِنْ «أقام»، أي: خير مكانِ قيامٍ أو إقامةٍ.

والنَّدِيُّ: فَعِيل، أصلُه نَدِيْوٌ لأنَّ لامَه واو، يقال: نَدَوْتُهم أَنْدُوْهم، أي: أَتَيْتُ نادِيَهم، والنادي مثلُه. ومنه «فَلْيَدْعُ ناديَه»[5]، أي: أهل ناديـه. والنَّدِيُّ والنادي: مجلسُ القومِ ومُتَحَدَّثُهم. وقيل: هـو مشتقٌّ من النَّدىٰ وهـو الكَرَمُ؛

---

(١) كذا في الأصل بإقحام «إمَّا».

(٢) انظر إعرابه للآية ٦٨.

(٣) السبعة ٤١١، البحر ٦/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبـي ١١/١٤٢، الحجة ٤٤٦، الإتحاف ٢/٢٣٩.

(٤) وهي رواية أبـي حاتم عنه كما في البحر.

(٥) الآية ١٧ من العلق.

لأن الكرماء يجتمعون فيه، وانْتَدَيْتُ المكانَ والمُنْتدىٰ كذلك. وقال حاتم[1]:

٣٢٥١ـ ودُعِيْتُ في أُوْلَىٰ النَّدِيِّ ولم ... يُنْظَرْ إليَّ بأَعْيُنٍ خُزْرِ

والمصدرُ: النَّدْوُ. و «مَقاماً» و «نَدِيًّا» منصوبان على التمييز من أفْعل[2].

وقرأ[3] أبو حيوةَ والأعرجُ وابن محيصن «يُتْلَىٰ» بالياء مِنْ تحتُ، والباقون / بالتاءِ من فوقُ واللامُ في «للذين» يحتمل أَنْ تكونَ للتبليغِ، وهو [٦٠٨ب] الظاهر، وأن تكونَ للتعليلِ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿وكم أَهْلَكْنا﴾: «كم» مفعولٌ مقدمٌ واجبُ التقديم؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ لأنها إمَّا: استفهاميةٌ أو خبريةٌ، وهي محمولةٌ على الاستفهاميةِ، و «أهلَكْنا» مُتَسَلِّطٌ على «كم» أي: كثيراً من القرون أَهْلَكْنا. و «مِن قَرنٍ» تمييزٌ لـ «كَمْ» مُبَيِّنٌ لها.

قوله: «هم أحسنُ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: ـ وإليه ذهب الزمخشري[4] وأبو البقاء[5] ـ أنَّها في محلِّ نصب، صفةً لـ «كم». قال الزمخشري: «ألا ترىٰ أنَّك لو أَسْقَطْتَ «هم» لم يكن لك بَدٌّ مِنْ نصبِ «أحسنُ» على الوصفية». وفي هذا نظرٌ لأنَّ النَّحْويين نَصُّوا: على أنَّ «كم»

---

(١) ديوانه ٨٥، والبحر ٦/١٩٧، واللسان (خزر) والأعين الخزر: أن يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخرها. والأصل: «قد دعيت» فينكسر البيت.

(٢) أفْعَل هو «خير» وحُذِفت همزته تخفيفاً.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٢١.

(٥) الإملاء ٢/١١٦.

استفهاميةً كانت أو خبريةً لا تُوْصَفُ ولا يُوْصَفُ بها. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «قَرْن» ولا محذورَ في هذا، وإنما جُمِعَ في قوله: «هم» لأنَّ قَرْناً وإن كان لفظُه مفرداً فمعناه جمعٌ، فـ «قَرْن» كلفظِ «جميع» و«جميع» يجوز مراعاةُ لفظِه تارةً فيُفْرَدُ كقولِه تعالىٰ: «نحن جميعٌ منتصِرٌ»(١) ومراعاةُ معناه أخرىٰ فيُجمع مالَه كقوله تعالىٰ: «لَمَّا جميعٌ لدنيا مُحْضَرون»(٢).

قوله: «ورِئْياً» الجمهورُ على «رِئْيا» بهمزةٍ ساكنةٍ بعدَها ياءٌ صريحةٌ وَصْلاً ووقفاً، وحمزةُ(٣) إذا وَقَفَ يُبْدِلُ هذه الهمزةَ ياءً على أصلِه في تخفيفِ الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان: الإظهارُ اعتباراً بالأصل، والإدغامُ اعتباراً باللفظ، وفي الإظهار صعوبةٌ لا تَخْفَىٰ، وفي الإدغام إبهامُ أنها مادةٌ أخرىٰ: وهو الرِّيُّ الذي بمعنى الامتلاء والنَّضارة، ولذلك تَرَكَ أبو عمروٍ أصلَه في تخفيفِ همزِه.

وقرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر «ورِيًّا» بياءٍ مشددةٍ بعد الراءِ، فقيل: هي مهموزةُ الأصلِ، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ياءً وأُدْغِمَتْ. والرِّأْيُ بالهمز، قيل: مِنْ رُؤْية العَيْن، وفِعْل فيه بمعنى مَفْعول، أي: مَرْئِيٌّ. وقيل من الرُّواء وحُسْنِ المنظر. وقيل: بل هو مِنَ الرِّيِّ ضد العطش وليس مهموزَ الأصلِ، والمعنىٰ: أحسنُ منظراً لأنَّ الرِّيَّ والامتلاءَ أحسنُ مِنْ ضِدَّيْهما.

وقرأ حميد وأبو بكر عن عاصم في روايةِ الأعشىٰ «وَرِيْئاً» بياءٍ ساكنةٍ

---

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) الآية ٣٢ من يس «وإن كلٌّ لمَّا...».

(٣) انظر في أوجه قراءتها: السبعة ٤١١، الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤٣، النشر ٢/٣٩٣، المحتسب ٢/٢٤٣، الشواذ ٨٦.

بعدَها همزةٌ وهو مقلوبٌ مِنْ «رِئْياً» في قراءةِ العامَّةِ، ووزنـه فِلْعٌ، وهو مِنْ راءه يَرْآه كقولِ الشاعر[1]:

٣٢٥٢ـ وكـلُّ خليـلٍ راءَني فهـو قـائـلٌ مِنَ آجلِكَ: هذا هامةُ اليومِ أوغدِ

وفي القلب من القلبِ ما فيه[2].

ورَوَىٰ اليزيديُّ قراءةَ «ورِياء» بياءٍ بعدهـا ألف، بعدهـا همزة، وهي من المُـراءاة، أي: يُـرِيْ بعضُهم حُسْنَ بعضٍ، ثم خَفَّف الهمـزةَ الأولى بقلبِهـا ياءً، وهو تخفيفٌ قياسِيٌّ.

وقـرأ ابنُ عباس أيضـاً في رواية طلحـة «وَرِيَاً» بيـاء فقط مخففةٍ. ولهـا وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ أصلُهـا كقراءةِ قـالون، ثم خَفَّفَ الكلمـةَ بحذفِ إحـدىٰ الياءَيْن، وهي الثـانيةُ لأنَّ[3] بهـا حَصَـل الثِّقَـلُ، ولأنَّهـا لامُ الكلمـةِ، والأواخـرُ أَحْرَىٰ بـالتغيير. والثـاني: أن يكونَ أصلُهـا كقـراءةِ حميـد «وَرِيْئا» بـالقلب، ثم نَقَلَ حـركةَ الهمـزةِ إلى الياءِ قبلهـا، وحَذَفَ الهمـزةَ على قاعـدةِ تخفيفِ الهمـزةِ بالنقـل، فصار «وَرِيـا» كما تـرىٰ. وتجاسَـرَ بعضُ النـاسِ[4] فجعل هذه القراءة لَحْناً، وليس اللاحنُ غيرَه، لخَفاءِ توجيهِها عليه.

وقرأ ابن عباس أيضاً وابنُ جُبَيْر وجماعةٌ «وزِيًّا» بزايٍ وياءٍ مشددة، والزِّيُّ: البِـزَّة الحسنة والآلاتُ المجتمعـة، لأنه مِنْ زَوَىٰ كـذا يَزْوِيـه، أي: يَجْمعـه، والمُتَزَيِّنُ يَجْمع الأشياء التي تُزَيِّنه وتُظهِرُ زِيَّه.

---

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٤٣٥، والكتاب ٢/١٣٠، واللسان (رأي)، والبحر ٦/٢١١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٣، ووصلت همزة «أجل» للوزن.

(٢) أي في القلب المكاني من قلب الناظر ما فيه.

(٣) اسم « أنَّ » ضمير الشأن.

(٤) نقل هذا صاحب البحر ٦/٢١١.

آ. (٧٥) قوله: ﴿مَنْ كان في الضلالة﴾: «مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في الخبرِ لِما تَضَمَّنه الموصولُ مِنْ معنى الشرط. وقولُه: «فَلْيَمْدُدْ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه طَلَبٌ على بابه، ومعناه الدُّعاءُ. والثاني: لفظُه لفظُ الأمرِ، ومعناه الخبر. قال الزمخشري(١): أي: مَدَّ له الرحمنُ، بمعنى أَمْهَلَه فأُخْرِجَ على لفظِ الأمرِ إيذاناً بوجوبِ ذلك. أو فَمُدَّ له في معنى الدعاء بأن يُمْهِلَه الله ويُنَفِّسَ في مدةِ حياتِه».

قوله: «حتى إذا» في «حتى» هذه ما تقدَّمَ في نظائرِها مِنْ كونِها: حرفَ جرٍّ أو حرفَ ابتداءٍ(٢)، وإنما الشأنُ فيما هي غايةٌ له على كلا القولين. فقال الزمخشري(٣): «وفي هذه الآيةِ وجهان: أن تكونَ متصلةً بالآيةِ التي هي رابِعَتُها، والآيتان اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: أيُّ الفريقينِ خيرٌ مقاماً وأَحْسَنُ نَدِيَّاً، حتى إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون، أي: لا يَبْرَحون يقولون هذا القولَ ويَتَوَلَّعُون [به](٤) لا يَتَكافَوْن عنه إلى أن يُشاهدوا الموعودَ رأيَ العينِ» وذكر كلاماً حسناً.

ثم قال(٥): «والثاني: أن تتصلَ بما يليها، والمعنى أنَّ الذينَ في
[٦٠٩أ] الضلالةِ ممدودٌ لهم» وذكر كلاماً طويلاً. ثم قال: «إلى أنْ يُعايِنوا نُصْرَةَ / اللَّهِ للمؤمنين، أو يشاهدوا السَّاعةَ ومُقَدِّماتها. فإنْ قلت: «حتى» هذه ما هي؟

---

(١) الكشاف ٢/٥٢١.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٥٢١.
(٤) من الكشاف.
(٥) الكشاف ٢/٥٢٢.

قلت: هي التي تُحْكى بعدها الجملُ، ألا ترىٰ الجملةَ الشرطيةَ واقعةً بعدها، وهي «إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون فَسَيَعْلمون».

قال الشيخ[1]: ـ مُسْتبعداً للوجه الأول ـ «وهو في غاية البُعْدِ لطولِ الفَصْلِ بين قوله: «قالوا أيُّ الفريقينِ» وبين الغايةِ، وفيه الفصلُ بجملتَيْ اعتراضٍ ولا يُجيزه أبو علي». وهذا الاستبعادُ قريبٌ. وقال أبو البقاء[2]: «حتى» يُحْكى ما بعدها ههنا، وليست متعلقةً بفعلٍ».

قوله: «إمَّا العذابَ وإمَّا الساعةَ» قد عَرَفْتَ [ما][3] في «إمَّا»: من كونها حرفَ عطفٍ أو لا[4]، ولا خلاف أن أحدَ معانيها التفصيل كما في الآية الكريمة. و«العذابَ» و«الساعةَ» بدلان مِنْ قوله: «ما يُوْعَدُون» المنصوبةِ بـ «رَأَوْا» و«فَسَيَعْلمون» جوابُ الشرط.

و«مَنْ هو شَرٌّ مَكاناً» يجوز أَنْ تكونَ «مَنْ» موصولةً بمعنى الذي، وتكونَ مفعولاً لـ «يَعْلَمون». ويجوزُ أَنْ تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«هو» مبتدأٌ ثانٍ، و«شَرٌّ» خبرُه، والمبتدأُ والخبرُ خبرُ الأول. ويجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مُعَلِّقةً لفعل الرؤيةِ فالجملةُ في محلِّ نصبٍ على التعليق.

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَيَزِيْدُ اللَّهُ﴾: في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها لا مَحَلَّ لها لاستئنافِها، فإنها سِيْقَتْ للإخبار بذلك. وقال

(١) البحر ٦/٢١٢.
(٢) الإملاء ٢/١١٦.
(٣) زيادة من (ش) وهي موصولة.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤١٥.

الزمخشري[1]: «إنها معطوفةٌ على موضعِ «فَلْيَمْدُدْ» لأنه واقعٌ موقعَ الخبر، تقديرُه: «مَنْ كان في الضلالة مَدَّ ـ أو يَمُدُّ ـ له الرحمنُ ويَزيدُ». قال الشيخ[2]: ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ «ويَزيدُ» معطوفاً على «فَلْيَمْدُدْ» سواءً كان دعاءً أم خبراً بصورةِ الأمر؛ لأنه في موضع الخبرِ إنْ كانت «مَنْ» موصولةً، أو في موضعِ الجوابِ إن كانت «مَنْ» شرطيةً، وعلى كلا التقديرين فالجملةُ مِنْ قولِه: «ويزيدُ اللَّهُ الذين اهتَدوا هدىً عاريةٌ من ضميرٍ يعود على «مَنْ» يَرْبِطُ جملةَ الخبرِ بالمبتدأ، أو جملةَ الشرطِ بالجزاء الذي هو «فَلْيَمْدُدْ» وما عُطِفَ عليه؛ لأنَّ المعطوفَ على الخبر خبرٌ، والمعطوفَ على جملةِ الجزاءِ جزاءٌ. وإذا كانت أداةُ الشرطِ اسماً لا ظرفاً تَعَيَّنَ أَنْ يكونَ في جملة الجزاءِ ضميرُه أو ما يقوم مَقامه، وكذا في الجملةِ المعطوفةِ عليها».

قلت: وقد ذكر أبو البقاء[3] أيضاً كما ذكر الزمخشري. وقد يُجاب عمَّا قالاه: بأنَّا نختار على هذا التقدير أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً. قوله: «لا بُدَّ من ضميرٍ يعود على اسمِ الشرطِ غيرِ الظرف» ممنوعٌ لأنَّ فيه خلافاً قدَّمْتُ تحقيقَه وما يُسْتَدَلُّ به عليه في سورة البقرة. فقد يكون الزمخشريُّ وأبو البقاء من القائلين بأنه لا يُشْتَرَطُ.

آ. (٧٧) **قوله**: ﴿**أَفَرَأَيْتَ**﴾: عطفٌ بالفاء إيذاناً بإفادةِ التعقيبِ كأنه قيل: أَخْبَرَ أيضاً بقصة هذا الكافر عَقِيْبَ قصةِ أولئك. و «أَرَأَيْتَ» بمعنى أَخْبِرْني كما قد عَرَفْتَه. والموصولُ هو المفعول الأول، والثاني هو الجملةُ

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٢.
(٢) البحر ٦/٢١٢.
(٣) الإملاء ٢/١١٦.

الاستفهـاميـةُ مِنْ قـولِـه «أطَّلعَ الغيبَ». و«لأُوْتَيَنَّ» جـوابُ قسمٍ مضمرٍ، والجملةُ القسميةُ كلُّها في محلِّ نصبٍ بالقول.

وقوله هنا: «وَوَلَداً» وفيها «قالوا اتَّخذ الـرحمنُ وَلَداً» مـوضعان[1]. وفي الـزخرف «إن كـان للرحمن وَلَد»[2] وفي نـوح «مالُـه وولدُه»[3]. قـرأ الأربعـةَ الأخَوان بضم الواو وسكونِ اللام. وافقهما ابن كثير وأبـو عمرو. . . .[4] على الذي في نوحٍ دون السورتين، والباقـون وهم نافـعٌ وابن عامـر وعاصمٌ قـرؤوا ذلك كلَّه بفتح الواو واللام[5].

فأمَّا القراءةُ بفتحتين فواضحـةٌ وهو اسمٌ مفـردٌ قائمٌ مقـامَ الجمع. وأمَّـا قراءةُ الضمِّ والإسكانِ، فقيل: هي كالتي قبلها في المعنى، يقال: وَلَد ووُلْد، كما يقال: عَرَب وعُرْب، وعَـدَم وعُدْم. وقيـل[6]: بل هي جمـع لوَلَـد نحو: أَسَد وأُسْد، وأَنْشدوا على ذلك[7]:

٣٢٥٣ـ ولـقـد رَأَيْـتُ مـعـاشـراً   قـد ثَـمَّـروا مـالاً وَوُلْـدا

---

(١) الآية ٨٨، والآية ٩١: «أَنْ دعوا للرحمن ولداً».

(٢) الآية ٨١.

(٣) الآية ٢١.

(٤) كلمة لم أتبينها، أسقطها (ش) هي أقرب إلى «رحمهما» ويكـون لفظ الجلالـة بعدها سقط سهواً.

(٥) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٤١٢، النشـر ٢/٣١٩، الحجة ٤٤٧، التيسيـر ١٤٩، البحر ٦/٢١٣، القرطبـي ١١/١٤٦، الشواذ ٨٦.

(٦) نسبها في اللسان إلى قيس. انظر: اللسان (ولد).

(٧) البيت للحـارث بن حِلِّزة وهو في القـرطبـي ١/١٤٦، واللسـان (ولـد)، والبحـر ٦/٢١٣، وتفسير الماوردي ٢/٥٣٥.

وأنشدوا شاهداً على أنَّ الوَلَد والوُلْد مترادِفان قول الآخر(١):

٣٢٥٤ـ فَلَيْتَ فلاناً كان في بَطْنِ أمِّه
وليت فلاناً كان وُلْدَ حمارِ

وقرأ عبد الله ويحيى بن يعمر «ووِلْدا» بكسر الواو، وهي لغةٌ في الوَلَد، ولا يَبْعُدُ أَنْ يكون هذا من باب الذِّبْح والرِّعْي، فيكون وِلْدٌ بمعنى مَوْلود، وكذلك في الذي بفتحتين نحو: القَبَض بمعنى المَقْبوض.

آ. (٧٨) قوله: ﴿أَطَّلَعَ﴾: هذه همزةُ استفهامٍ سَقَطَ من أجلها همزةُ الوصل. وقد قُرِيء(٢) بسقوطِها دَرْجاً وكَسْرِها ابتداءً على أنَّ همزةَ الاستفهام قد حُذِفَتْ لدلالةِ «أم» عليها كقوله(٣):

٣٢٥٥ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإن كنتُ دارِيا
بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

واطَّلع مِنْ قولهم: اطَّلَعَ فلانٌ الجبلَ، أي: ارتقى أَعْلاه. قال جرير(٤):

٣٢٥٦ـ .... لاقَيْتُ مُطَّلَعَ الجِبالِ وُعُوْرا

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في المحتسب ١/٣٦٥، واللسان (ولد)، والبحر ٦/٢١٣.

(٢) البحر ٦/٢١٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤١.

(٤) صدره:

إني إذا مُضَرُ عليَّ تَحَدَّبَتْ

وهو في ديوانه ٢٩١، واللسان (طلع).

فـ «الغيبَ» مفعول به، لا على إسقاط حرف الجـر، أي: على الغيبِ، كما زعمه بعضُهم.

آ. (٧٩) قوله: ﴿كَلَّا﴾: للنحويين في هـذه اللفظةِ ستـةُ مذاهبَ. أحدها: ـ وهو مذهبُ جمهـور البصريين كـالخليل وسيبـويه[١] وأبـي الحسن الأخفش وأبي العباس ـ أنها حرفُ رَدْعٍ وزَجْر، وهذا معنىً لائقٌ بها حيث وَقَعَتْ في القرآن، وما أحسنَ ما جاءَتْ في هذه الآيةِ حيث زَجَرَتْ ورَدَعَتْ ذلك القائلَ / [٦٠٩ب]
والثـاني[٢]: ـ وهو مـذهبُ النَّضْر بن شميـل أنها حـرفُ تصديقٍ بمعنىٰ نعم، فتكون جواباً، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ أَنْ يتقدَّمَها شيءٌ لفظاً أو تقديراً. وقـد تُسْتعمل في القسم. والثـالث: ـ وهـو مـذهب الكسـائي وأبـي بكـر بن الأنبـاري ونصيـر بن يوسف[٣] وابن واصـل[٤] ـ أنهـا بمعنى حقـاً. والـرابـع: ـ وهـو مـذهبُ أبـي عبد الله محمـد بن الباهلي[٥] ـ أنها رَدٌّ لِما قبلهـا وهذا قـريبٌ من معنى الرَّدْع. الخامس: أنها صلةٌ في الكلام بمعنى «إي» كـذا قيل[٦]. وفيـه نـظرٌ فإنَّ «إي» حـرفُ جوابٍ ولكنـه مختصٌّ بالقسم. السـادس: أنهـا حـرفُ استفتاحٍ وهو قولُ أبـي حاتم. ولتقريرِ هذه المواضعِ موضوعٌ هو أليقُ بهـا قد حققتُها بحمدِ الله تعالى فيه.

---

(١) الكتاب ٢/٣١٢.

(٢) انظر في هذه المذاهب: الجنى الداني ٥٧٧، والمغني ٢٤٩، والارتشاف ٣/٢٦٢.

(٣) نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي النحوي، أخذ عن الكسائي. كان من الأئمة في رسم المصحف وله فيه تصنيف. توفي سنة ٢٤٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٠.

(٤) محمـد بن أحمد بن واصـل أبو العبـاس، مقرىء ضـابط أخذ عن أبيـه أحمد عن اليزيدي والكسائي. توفي سنة ٢٧٣. انظر: طبقات القراء ٢/٩١.

(٥) في الارتشـاف ٣/٢٦٢، والجنى الداني ٥٧٧: عبـد الله بن محمـد البـاهلي ولعله أبو محمد من أهل سمرقند، روىٰ عنه الدارقطني. انظر: تاريخ بغداد ١٠/١١٩.

(٦) نسب أبو حيان هذا القول إلى الباهلي السابق.

وقد قُرِىء[1] هنا بالفتح والتنوين في «كَلًّا» هذه، وتُروى عن أبي نُهَيْك. وسيأتي لك أن الزمخشريَّ يحكي هذه القراءةَ ويَعْزِيْها[2] لابن نُهَيْك في قوله: «كَلًّا سيكفرون»[3] ويحكي أيضاً قراءةً بضم الكاف والتنوين، ويَعْزِيْها لابن نهيك أيضاً. فأمَّا قولُه: «ابن نهيك» فليس لهم ابنُ نهيك، إنما لهم أبو نُهَيْك بالكُنْية.

وفي قراءةِ الفتحِ والتنوينِ أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظها تقديرُه: كَلُّوا كَلًّا، أي: أَعْيَوْا عن الحق إعْياءً، أو كَلُّوا عن عبادةِ الله لتهاونِهم بها، من قولِ العرب: «كَلَّ السيفُ» إذا نَبا عن الضَّرْب، وكَلَّ زيد، أي: تَعِبَ. وقيل: المعنىٰ: كَلُّوا في دَعْواهم وانقطعوا. والثاني: أنَّه مفعولٌ به بفعلٍ مقدرٍ من معنى الكلام تقديره: حَمَلُوا كَلًّا، والكَلُّ أيضاً: الثِّقْل. تقول: فلان كَلٌّ على الناس، ومنه قوله تعالىٰ: «وهو كَلٌّ على مَوْلاه»[4] والثالث: أنَّ التنوينَ بدلٌ مِنْ ألف «كَلًّا» وهي التي يُراد بها الرَّدْعُ والزَّجْر، فيكونُ صَرْفاً أيضاً.

قال الزمخشري[5]: «ولقائلٍ أَنْ يقول: إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ فهي «كَلًّا» التي للردع، قَلَبَ الواقفُ عليها ألفَها نوناً كما في قوله: «قواريراً»[6]. قال الشيخ[7]: «وهذا ليس بجيد لأنه قال: «التي للرَّدْع» والتي للرَّدْعِ حرفٌ

---

(١) انظر: المحتسب ٢/٤٥، البحر ٦/٢١٣، القرطبي ١١/١٤٨.

(٢) كذا على اللغة الثانية، واللغة المشهورة: يعزوها.

(٣) الآية ٨٢ من مريم. وانظر: الكشاف ٢/٥٢٣.

(٤) الآية ٧٦ من النحل.

(٥) الكشاف ٢/٥٢٣.

(٦) الآية ١٥ من الإنسان ولم أقف على هذه القراءة عند غير الزمخشري.

(٧) البحر ٦/٢١٤.

ولا وجهَ لقَلْبِ ألفِها نوناً، وتشبيهُه بـ «قواريـراً» ليس بجيدٍ لأن «قـواريراً» اسمٌ رُجِـعَ به إلى أصلِه، فـالتنوينُ[1] ليس بـدلاً مِنْ ألف بل هـو تنوينُ الصَّـرْف، وهذا الجمعُ مختلفٌ فيه: أيتحتَّم مَنْعُ صَرْفِه أم يجوز؟ قولان ومنقول أيضاً أنَّ لغةَ بعضِ العرب يصـرفون مـا لا يَنْصَرِفُ فهـذا القولُ: إمَّـا على قولِ مَنْ لا يَرَىٰ بالتحتُّم، أو على تلك اللغة».

والـرابع: أنـه نعتٌ لـ «آلهة»[2] قـالـه ابن عـطيـة. وفيـه نـظرٌ، إذ ليس المعنى على ذلك. وقد يظهر له وجهٌ: أن يكونَ قد وَصَفَ الآلهة بالكَلِّ الذي هـو المصدرُ بمعنىٰ الإعيـاءُ والعَجْز، كـأنه قيـل: آلهةً كـالَّيْنَ، أي: عاجِزين منقطعين، ولمَّا وَصَفهم بالمصدر وَحَّده.

آ. (٨٢) وروىٰ[3] ابن عـطية والـدانيُّ وغيرُه عن أبـي نهيـك أنه قـرأ «كُـلاًّ» بضـم الكافِ والتنـوين. وفيهـا تـأويـلان، أحـدهمـا: أن ينتصِبَ على الحالِ، أي: سيكفرون جميعاً. كذا قَـدَّره أبو البقـاء[4] واستبعدَه. والثـاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: يَرْفُضون أو[5] يَجْحَدون أو يُتْرَكُـون كُلاًّ، قـاله ابن عطية.

وحكى ابن جـرير[6] أنَّ أبـا نهيك قـرأ « كُلٌّ » بضـم الكـاف ورفـع الـلام منـونةً على أنَّـه مبتدأ، والجملةُ الفعليـةُ بعده خبـرُه. وظاهـرُ عبارةِ هؤلاء أنـه لم يُقرأ بذلك إلا في «كُلًّا» الثانية.

---

(١) الأصل « النون » والتصحيح من البحر.

(٢) « كلا » هذه في الآية ٨٢، و« آلهةً » من قوله «واتخذوا من دون الله آلهة».

(٣) انظر مظان قراءة أبـي نهيك في الآية ٧٩.

(٤) الإملاء ٢/١١٧.

(٥) سقطت الواو من « أو » في الأصل سهواً.

(٦) تفسير الطبري ١٦/١٢٥.

وقرأ[1] عليٌّ بن أبي طالب «ونُمِدُّ» مِنْ أمَدَّ. وقد تقدَّم القولُ في مَدَّه وأمدَّه[2].

قوله[3]: «ونَرِثُه ما يقولُ» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مفعولاً بها. والضميرُ في «نَرِثُه» منصوبٌ على إسقاط الخافضِ تقديرُه: ونَرِثُ منه ما يقولُه. الثاني: أن تكونَ بدلاً من الضمير في «نَرِثُه» بدلَ الاشتمال. وقدَّر بعضُهم مضافاً قبل الموصولِ، أي: نَرِثُه معنى ما يقول، أو مُسَمَّىٰ ما يقول، وهو المال والولد؛ لأنَّ نفس القول لا يُوَرَّث.

و «فَرْداً» حال: إمَّا مقدَّرةٌ نحو: «فادْخُلوها خالدين»[4] أو مقارِنة، وذلك مبنيٌّ على اختلافٍ في معنى الآية مذكور في الكشاف[5].

والضمير في «سَيَكْفرون»[6] يجوز أن يعودَ على الآلهةِ لأنه أقربُ مذكورٍ، ولأنَّ الضميرَ في «يكونون» أيضاً عائدٌ عليهم فقط. ومثلُه: «وإذا رَأَىٰ الذين أَشْركوا شركاءهم»[7] ثم قال: «فَأَلْقَوا إليهم القولَ إنكم لكاذِبُون». وقيل: يعود على المشركين». ومثلُه قولُه: «واللَّهِ رَبِّنا ما كُنَّا مشركين»[8]. إلا أنَّ فيه عَدَمَ توافقِ الضمائرِ إذ الضميرُ في «يكونون» عائدٌ على الآلهة، و «بعبادتِهم» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعِلِه إنْ عاد الضميرُ في «عبادتهم» على المشركين العابدين، وإلى المفعولِ إنْ عاد إلى الآلهة.

---

(1) عاد إلى الآية ٧٩. وانظر: البحر ٦/٢١٤، والكشاف ٢/٥٢٣.
(2) انظر: الدر المصون ١/١٤٩.
(3) الآية ٨٠.
(4) الآية ٧٣ من الزمر.
(5) الكشاف ٢/٥٢٣.
(6) في الآية ٨٢.
(7) الآية ٨٦ من النحل.
(8) الآية ٢٣ من الأنعام.

وقوله: «ضِدًّا» إنما وَحَّده، وإن كان خبراً عن جَمْع، لأحدِ وجهين: إمَّا لأنَّه مصدرٌ في الأصلِ، والمصادرُ مُوَحَّدَةٌ مُذَكَّرَةٌ، وإمَّا لأنه مفردٌ في معنى الجمع. قال الزمخشري(١): «والضِّدُّ: العَوْنُ، وُحِّدَ توحيدَ «وهم يَدٌ على مَنْ سواهم»(٢) لاتفاق كلمتِهم، وأنَّهم كشيءٍ واحدٍ لفَرْطِ تَضَامِّهم وتوافُقِهم والضِّدُّ: العَوْن والمُعاوَنَة(٣). ويقال: مِنْ أضدادكم، أي: أَعْوانكم». قيل: وسُمِّي العَوْنُ ضِدًّا لأنه يُضادُّ مَنْ يُعاديك ويُنافيه بإعانتِك له عليه. وفي التفسير: أنَّ الضدَّ هنا الأعداءُ. وقيل: القِرْن. وقيل: البلاءُ وهذه تناسِبُ معنى الآية.

آ. (٨٣) قوله: ﴿أَزًّا﴾: مصدر مؤكِّدٌ والأَزُّ والأزيز والهَزُّ والاستفزاز. قال الزمخشري(٤): «أخَواتٌ، وهو التَّهيِيْجُ وشِدَّةُ الإزعاج». والأَزُّ أيضاً: شِدَّة الصوتِ، ومنه «أَزَّ المِرْجَلُ أزًّا» وأَزِيْزاً، أي: غلا واشتد غَلَيانُه حتى سُمع له صوتٌ. وفي الحديث: «فكان له أَزِيز»، أي: للجِذْع حين فارقه النبيُّ [صلى الله] عليه وسلم.

آ. (٨٥) قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ﴾: منصوبٌ بـ«سَيَكْفُرون» أو بـ«يكونون عليهم ضِدًّا» أو بـ«نَعُدُّ» لأنَّ «نَعُدُّ» تَضَمَّن معنى المجازاة، أو بقوله: «لا يَمْلكون» الذي بعده، أو بمضمرٍ وهو «اذْكُرْ» أو احْذَرْ. وقيل: هو معمولٌ لجوابِ سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: متى يكون ذلك؟ فقيل: يكون

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٤.

(٢) رواه ابن ماجه: الديات ٣١، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم، ٢/٨٩٥.

(٣) سقط قوله «والمعاونة» من «الكشاف».

(٤) الكشاف ٢/٥٢٤ ولم يرد في قوله «الأزيز».

[٦١٠أ] يوم يُحْشَرُ. وقيل: / تقديرُه: يوم نَحْشُر ونَسُوق نَفْعَلُ بالفريقين ما لا يُحيط به الوصفُ.

قوله: «وَفْداً» نصبٌ على الحال، وكذلك «وِرْداً»(١). والوَفْدُ: الجماعة الوافِدُون. يُقال: وَفَدَ يَفِدُ وَفْداً وَوُفُوْداً ووِفادَةً، أي: قَدِمَ على سبيل التَّكرِمة، فهو في الأصل مصدرٌ ثم أُطْلق على الأشخاصِ كالصَّفِّ. وقال أبو البقاء(٢): «وَفْدٌ جُمعُ وافِد مثلَ راكِب ورَكْب وصاحِب وصَحْب» وهذا الذي قاله ليس مذهبَ سيبويه(٣) لأنَّ فاعِلاً لا يُجْمَعُ على فَعْل عند سيبويه. وأجازه الأخفش(٤). فأمَّا رَكْبٌ وصَحْبٌ فأسماءُ جمعٍ لا جَمْعٌ بدليلِ تصغيرها على ألفاظها، قال(٥):

٣٢٥٧ـ أَخْشَىٰ رُجَيْلاً ورُكَيْبا غادِيا

فإن قلت: لعلَّ أبا البقاء أراد الجمعَ اللغويَّ. فالجواب: أنَّه قال بعد قوله: «والوِرْدُ اسمٌ لجمعِ وارِد» فَدَلَّ على أنه قصد الجمعَ صناعةً المقابلَ لاسمِ الجمع.

آ. (٨٦) والوِرْدُ: اسمٌ للجماعةِ العِطاشِ الوارِدينَ للماءِ، وهو في الأصلِ أيضاً مصدرٌ أطْلِقَ على الأشخاص يقال: وَرَدَ الماءَ يَرِدُه وِرْداً

---

(١) في الآية ٨٦.

(٢) الإملاء ٢/١١٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣، فهو عند سيبويه اسم جمع، قال: «فالركب لم يُكَسَّر عليه راكِب، ألا ترى أنك تقول في التحقير رُكَيْب فلو كان كُسِّرعليه الواحد رُدَّ إليه فليس فَعْل مِمَّا يكسَّر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك: طائِر وطَيْر، وصاحِب وصَحْب».

(٤) معاني القرآن له ٢/٥٠٤.

(٥) تقدم برقم ٢٤٢٤ برواية قريبة.

ووُرُوْداً. قال الشاعر[1]:

٣٢٥٨ـ رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطاةٍ صَمَّا   كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَها بَرْدُ المَا

وقال أبو البقاء[2]: «هو اسمٌ لجمعِ وارِد. وقيل: هو بمعنى وارِد. وقيل هو محذوفٌ مِنْ «وِراد» وهو بعيدٌ» يعني أنه يجوز أَنْ يكونَ صفةً على فِعْل.

وقرأ[3] الحسن والجحدريُّ «يُحْشَر المتقون، ويُساق المجرمون» على ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

آ. (٨٧) قوله: ﴿لا يَمْلكون﴾: في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سِيْقت للإِخبارِ بذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ممَّا تقدَّم. وفي هذه الواوِ قولان، أحدهما: أنها علامةٌ للجمع ليسَتْ ضميراً البتةَ، وإنما هي علامةٌ كهي في لغةِ «أكلوني البراغيث» والفاعلُ «مَنِ اتَّخَذَ» لأنه في معنى الجمع. قاله الزمخشري[4]. وفيه بُعْدٌ، وكأنه قيل: لا يملك الشفاعةَ إلا المتخذون عَهْداً. قال الشيخ[5]: «ولا ينبغي حَمْلُ القرآنِ على هذه اللغةِ القليلةِ مع وضوحِ جَعْلِ الواوِ ضميراً. وقد قال الأستاذ أبو الحسن ابنُ عصفور[6]: إنها لغة ضعيفة».

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (صمم)، والكشاف ٢/٥٢٤، والبحر ٦/٢١٧. قال في اللسان: «وقولهم للقطاة: «صمَّاء» لِسَكَكِ أذنيها. وقيل: لصممها إذا عطشت».

(٢) الإملاء ٢/١١٧.

(٣) الإتحاف ٢/٢٤٠، البحر ٦/٢١٧.

(٤) الكشاف ٢/٥٢٤.

(٥) البحر ٦/٢١٧.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ١/١٦٧، واختار بعد تضعيفها أن اللاحق علامة.

قلت: قد قالوا ذلك في قوله تعالىٰ: «عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم»[١] «وأَسَرُّوا النجوىٰ الذين ظلموا»[٢] فلهذا الموضعِ بهما أُسْوَةٌ.

ثم قال الشيخ[٣]: «وأيضاً فالألفُ والواوُ والنونُ التي تكون علاماتٍ لا ضمائرَ لا يُحْفَظُ ما يجيءُ بعدها فاعلاً إلا بصريح الجمع وصريحِ التثنية أو العطفِ، أمَّا أَنْ يأتيَ بلفظٍ مفردٍ، ويُطلَقَ على جمع أو مثنى، فيُحتاج في إثباتِ مثلِ ذلك إلى نَقْلٍ. وأمَّا عَوْدُ الضمائرِ مثناةً أو مجموعةً على مفردٍ في اللفظِ يُراد به المثنىٰ والمجموعُ فمسموعٌ معروفٌ في لسانِ العرب، على أنه يمكنُ قياسُ هذه العلاماتِ على تلك الضمائرِ، ولكن الأَحْوَطَ أن لا يُقال إلا بسماعٍ».

والثاني[٤]: أن الواوَ ضميرٌ. وفيما تعود عليه حينئذٍ أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها تعودُ على الخَلْق جميعِهم لدلالة ذِكْرِ الفريقين ـ المُتَّقين والمجرمين ـ عليهم، إذ هما قِسْماه. والثاني: أنه[٥] يعودُ على المتقين والمجرمين، وهذا لا تظهر مخالفتُه للأولِ أصلاً لأنَّ هذين القسمين هما الخَلْقُ كله. والثالث: أنه يعودُ على المُتَّقين فقط أو المجرمين فقط، وهو تَحَكُّمٌ. قوله: «إلا مَنْ اتَّخَذَ» هذا الاستثناءُ يترتب على عَوْدِ الواو على ماذا؟ فإنْ قيل بأنَّها تعودُ على الخَلْقِ أو على الفريقَيْن المذكورَيْن أو على المتَّقِين فقط فالاستثناءُ حينئذٍ متصلٌ. وفي محلِّ المستثنىٰ الوجهان المشهوران: إمَّا الرفعُ على البدلِ، وإمَّا النصبُ على

---

(١) الآية ٧١ من المائدة.
(٢) الآية ٣ من الأنبياء.
(٣) البحر ٦/٢١٧.
(٤) أي: في واو «يملكون».
(٥) ذَكَّر هنا الضمير، على تقدير: أن الضمير الواو.

أصلِ الاستثناء. وإنْ قيل: إنه يعودُ على المجرمينَ فقط كـان استثناءً منقطعاً، وفيه حينئذٍ اللغتان المشهورتان: لغةُ الحجازِ التزامُ النصبِ، ولغةُ تميمٍ جوازُه مع جوازِ البدلِ كالمتصل.

وجَعَلَ الزمخشريُّ[1] هذا الاستثنـاءَ من «الشفاعـة» على حَذْفِ مضـافٍ تقديرُه: لا يملكـونَ الشفاعـةَ إلا شفاعـةَ مَنِ اتَّخذ، فيكـون نصبُه على وَجْهَي البدلِ وأصلِ الاستثناء، نحو: «مـا رأيت أحداً إلا زيـداً». وقال بعضُهم: إن المستثنىٰ منه محذوفٌ والتقديرُ: لا يملكون الشفاعـةَ لأحدٍ إلا لمَنِ اتَّخَـذَ عند الرحمن عَهْداً، فَحُذِفَ المستثنىٰ منه للعلمِ به فهو كقول الآخر[2]:

٣٢٥٩ـ نجـا سالمٌ والنفسُ منـه بِشِدْقِـهِ ولم يَنْـجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ ومِئْزَرا

أي: ولم يَنْـجُ شيءٌ.

وجَعَـلَ ابنُ عطيـة الاستثناءَ متصـلاً وإن عاد الضميـرُ في «لا يَمْلِكـون» على المجرمين فقط على أَنْ يُراد بـالمجرمين الكفـرةُ والعُصاةُ من المسلمين. قال الشيخ[3]: «وحَمْلُ المجرمين على الكفارِ والعُصاة بعيـدٌ». قلت: ولا بُعْدَ فيه، وكما اسْتَبْعَدَ إطلاقَ المجرمين على العصاة كـذلك يَسْتبعـد غيرُه إطـلاقَ المُتَّقين على العُصـاة، بل إطـلاقُ المجـرمِ على العـاصي أشهـرُ مِنْ إطـلاقِ المتَّقي عليه.

آ. **(٨٩) قـوله: ﴿شيئـاً إدًّا﴾**: العامَّـةُ على كسر الهمـزة مِنْ «إدًّا»

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٥.

(٢) تقدم برقم ٣١٤.

(٣) البحر ٦/٢١٨.

وهـو الأمرُ العـظيمُ المنكَرُ المتعجَّبُ منـه. وقرأ[1] أميـر المؤمنين والسلمي[2] بفتحها. وخَرَّجوه على حَذْف مضاف، أي: شيئاً أدّاً، لأنَّ الأَدَّ بالفتحِ مصـدرٌ يُقال: أدَّه[3] الأمرُ، وأدَّني يَؤُدُّني أدّاً، أي: أثْقلني. وكان الشيخ ذكر أنَّ الأَدَّ والإِدَّ بفتح الهمزةِ وكسرِها هـو العَجَبُ. وقيل: هـو العظيم المُنْكَـر، والإِدَّة: الشِّدَّة /. وعلى قولـه: «وإن الإِدَّ والأَدَّ بمعنى واحد» ينبغي أَنْ لا يُحتـاج إلى حَذْفِ مضاف، إلا أَنْ يريدَ أنه أراد بكونهما بمعنى العَجَب في المعنىٰ لا في المصدرية وعَدَمِها. [٦١٠ب]

آ. (٩٠) **قوله**: ﴿**تكاد**﴾: قرأ[4] نافع والكسائي باليـاءِ من تحتُ، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ، وهما واضحتان إذ التأنيثُ مجازِيٌّ، وكذلك في سورة الشورىٰ[5].

وقـرأ[6] أبو عمـروٍ وابنُ عامـرٍ وأبو بـكـرٍ عن عاصمٍ وحمـزةَ «ينفَطِرْنَ» مضارع انْفَطَرَ. والباقون «يتفـطَّرْن» مضارعَ تَفَـطَّرَ بالتشـديدِ في هـذه السورة. وأمَّا التي في الشورىٰ فقرأها حمـزة وابنُ عامـرٍ بالتـاء والياء وتشـديد الـطاء[7] والبـاقـون على أصـولِهم في هـذه السـورة. فتلَخَّصَ من ذلـك أن أبـا عمـروٍ وأبا بكر يقرآن بالتاء والنون[8] في السـورتين، وأن نافعـاً وابن كثير والكسـائيَّ

(١) القرطبي ١١/١٥٦، المحتسب ٢/٤٥، البحر ٦/٢١٨.

(٢) ورد قوله «والسلمي» مكرراً في الأصل.

(٣) في الأصل « أدَّ ». انظر: اللسان أدد.

(٤) السبعة ٤١٣، النشر ٢/٣١٩، القرطبي ١١/١٥٦، التيسير ١٥٠، البحر ٦/٢١٨.

(٥) الآية ٥ «تكاد السموات يتفطرن» وانظر: السبعة ٥٨٠.

(٦) السبعة ٤١٣، النشر ٢/٣١٩، القرطبي ١١/١٥٧، التيسير ١٥٠، البحر ٦/٢١٨.

(٧) «تكاد، يتفطَّرْن».

(٨) «تكاد، ينفطرن».

وحفصاً عن عاصم يقرؤون بالتاء والياء وتشديد الطاء فيهما[١]، وأنَّ حمزة وابن عامر في هذه السورةِ بالتاء والنون[٢]، وفي الشورىٰ بالتاء والياء وتشديد الطاء.

فالانفِطارُ مِنْ «نَطَرَه» إذا شَقَّه، والتفطُّر مِنْ «فطَّره» إذا شَقَّقَه، وكَرَّر فيه الفعلَ. قال أبو البقاء[٣]: «وهو هنا أَشْبَهُ بالمعنىٰ»، أي: التشديد. و «يَتَفَطَّرْنَ» في محلِّ نصب خبراً لـ «تكادُ» وزعم الأخفش[٤] أنها[٥] هنا بمعنىٰ الإرادة وأنشد[٦]:

٣٢٦٠ـ كادَتْ وكِدْتُ وتلكَ خيرُ إرادةٍ　　　لو عادَ مِنْ زمنِ الصَّبابةِ ما مَضَىٰ

قوله: «هَدًّا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مصدرٌ في موضعِ الحال، أي: مَهْدُوْدَةً وذلك على أن يكونَ هذا المصدرُ مِنْ هدَّ زيدٌ الحائطَ يَهُدُّه هَدًّا، أي: هَدَمه. والثاني: وهو قولُ أبي جعفر[٧] أنه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْرِ لمَّا كان في معناه لأنَّ الخُرورَ السُّقوطُ والهَدْمُ، وهذا على أن يكون مِنْ هَدَّ الحائطُ يَهِدُّ، أي: انهدمَ، فيكون لازماً. والثالث: أن يكونَ مفعولاً مِنْ أجله. قال الزمخشريُّ[٨]: «أي: لأنَّها تُهَدُّ».

---

(١) «تكاد، يتفطَّرْن».

(٢) «ينفطرن»

(٣) الإملاء ٢/١١٨.

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٠٥.

(٥) أي: كاد.

(٦) لم أهتده إلى قائله، وهو في معاني القرآن للأخفش ٣٧١، والمحتسب ٢/٣١، وأضداد ابن الأنباري ٩٧، والقرطبي ٩/٢٣٦، واللسان (كيد)، والرواية المشهورة «لهو الصبابة».

(٧) إعراب القرآن ٢/٣٢٨.

(٨) الكشاف ٢/٥٢٥.

آ. (٩١) قوله: ﴿أنْ دَعَوْا﴾: في محلِّه خمسةُ أوجه، أحدها: أنه في محلِّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أجله. قاله أبو[1] البقاء والحوفي، ولم يُبَيِّنا: ما العاملُ فيه؟ ويجوز أَنْ يكونَ العاملُ «تكاد» أو «تَخِرُّ» أو «هَدًّا»، أي: تَهِدُّ لأَنْ دَعَوْا، ولكنَّ شَرْطَ النصبِ فيها مفقودٌ وهو اتِّحادُ الفاعلِ في المفعولِ له والعاملِ فيه، فإن عَنَيا أنه على إسقاطِ اللامِ ـ وسقوطُ اللامِ يَطَّرِدُ مع أنْ ـ فقريبٌ. وقال الزمخشري[2]: «وأَنْ يكونَ منصوباً بتقديرِ سقوطِ اللام وإفضاءِ الفعلِ، أي: هدًّاً لِأَنْ دَعَوْا، عَلَّلَ الخرورَ بالهدِّ، والهدَّ بدعاءِ الوَلَدِ للرحمن». فهذا تصريحٌ منه بأنَّه على إسقاطِ الخافضِ، وليس مفعولاً له صريحاً.

الوجه الثاني: أَنْ يكونَ مجروراً بعد إسقاطِ الخافض، كما هو مذهبُ الخليلِ والكسائي[3].

والثالث: أنه بدلٌ من الضمير في «مِنْه» كقوله[4]:

٣٢٦١ـ على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً
على جودِهِ لضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

بجر «حاتم» الأخير بدلاً من الهاء في «جودِه». قال الشيخ[5]: «وهو بعيدٌ لكثرةِ الفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بجملتين».

---

(١) الإملاء ٢/١١٨.
(٢) الكشاف ٢/٥٢٦.
(٣) مذهب سيبويه هو الجر، ومذهب الخليل النصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.
(٤) تقدم برقم ٥٩٦.
(٥) البحر ٦/٢١٩.

الوجه الرابع: أَنْ يكونَ مرفوعاً بـ «هَدًّا». قال الزمخشري[1]: أي: هَدَّها دعاءُ الولدِ للرحمن». قال الشيخ[2]: «وفيه بُعْدٌ لأنَّ الظاهرَ في «هَدًّا» أن يكونَ مصدراً توكيدياً، والمصدرُ التوكيديُّ لا يعملُ، ولو فَرَضْناه غيرَ توكيديّ لم يَعْمَلْ بقياسٍ إلا إنْ كان أمراً أو مستفهماً عنه نحو: «ضَرْباً زيداً» و «أضَرْباً زيداً» على خلافٍ فيه. وأمَّا إنْ كان خبراً، كما قدَّره الزمخشري «أي: هَدَّها دعاءُ الوَلَدِ للرحمن» فلا يَنْقاس، بل ما جاءَ من ذلك هو نادرٌ كقولِ امرِىء القيس[3]:

٣٢٦٢ـ وُقوفاً بها صَحْبِيْ عليَّ مطيَّهم يقولون: لا تَهْلِكْ أَسَىً وتجمَّلِ

أي: وقف صحبي.

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: المُوْجِبُ لذلك دعاؤهم، كذا قَدَّره أبو البقاء[4].

و «دَعا» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ سَمَّىٰ فيتعدَّى لاثنين، ويجوز جَرُّ ثانيهما بالباءِ. قال الشاعر[5]:

٣٢٦٣ـ دَعَتْنِي أخاها أمُّ عمروٍ ولم أكنْ
أخاها ولم أَرْضَعْ لها بِلَبانِ

دَعَتْني أخاها بعد ما كان بينَنا
من الفِعْلِ ما لا يَفْعَلُ الأَخَوانِ

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٦.
(٢) البحر ٦/٢١٩.
(٣) تقدم برقم ٢١١٨.
(٤) الإملاء ٢/١١٨.
(٥) تقدم برقم ٤٩٨.

وقول الآخر[1]:

٣٢٦٤ـ ألا رُبَّ من يُـدْعَىٰ نَصيحـاً وإنْ يَغِبْ

تَـجِـدْه بغَيْبٍ منـكَ غيـرَ نَـصِيْـحِ

وأوَّلُهما في الآية محذوفٌ. قال الزمخشري[2]: «طلباً للعموم والإحاطة بكلِّ ما يُدْعَىٰ له ولداً. ويجوز[3] أن يكونَ مِنْ «دعا» بمعنى نَسَبَ الذي مُطاوِعُه ما في قوله عليه السلام «مَنِ ادَّعَىٰ إلى غير مَواليه»[4] وقول الشاعر[5]:

٣٢٦٥ـ إنَّـا بني نَهْشَلٍ لا نـدَّعِـيْ لِأَبٍ

عنـه ولا هـو بـالأَبْنـاءِ يَشْـرِيْـنـا

أي: لا نَنْتَسِبُ إليه.

آ. (٩٢) و ﴿يَنْبَغِي﴾: مضارع انْبَغَىٰ. وانْبَغَى مطاوعُ لبَغَىٰ، أي: طَلَبَ، و «أن يَتَّخِذَ» فاعلُه. وقد عَدَّ ابن مالك[6] «يَنْبَغي» في الأفعالِ التي لا تَتَصَرَّف. وهو مردودٌ عليه، فإنه قد سُمِع فيه الماضي قالوا: انْبَغَىٰ.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٢١٩/٦، واللسان (دعا) برواية:
ألا رُبَّ مَنْ تَدْعُو نَصِيْحاً وإنْ تَغِبْ تَجِدْهُ بِغَيْبٍ غيرَ مُنْتَصِحِ الصدرِ

(٢) الكشاف ٥٢٦/٢. ويكون التقدير: دعوا للرحمن عيسى (أو غيره) ولداً.

(٣) انظر الكشاف ٥٢٦/٢.

(٤) لفظ البخاري «ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله»، ٥٨ كتاب الجزية، باب ١٠ ذمة المسلمين (الفتح ٢٧٣/٦) وهو في المسند ٨١/١، وأبي داود في كتاب الأدب ٣٥، باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه ١١٩ (٣٣٩/٥).

(٥) تقدم برقم ١٢٠٢.

(٦) التسهيل ٢٤٧.

آ. (٩٣) قوله: ﴿مَنْ في السموات﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكونَ نكرةً موصوفة، وصفتُها الجارُّ بعدها. ولم يذكر أبو البقاء[١] غيرَ ذلك، وكذلك الزمخشري[٢]. إلا أنَّ ظاهرَ عبارتِه يقتضي أنه لا يجوز / غيرُ ذلك، [٦١١أ]
فإنه قال: «مَنْ موصوفةٌ؛ فإنها وقعَتْ بعد كل نكرةٍ وقوعَها بعد «رُبَّ» في قوله[٣]:

٣٢٦٦ـ رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غيظاً صدرَه ....

انتهىٰ. ويجوز أن تكونَ موصولةً. قال الشيخ[٤]: «أي: ما كلُّ الذي في السموات، و«كُلُّ» تدخُل على «الذي» لأنها تأتي للجنس كقولِه تعالىٰ: «والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّق به»[٥] ونحوه[٦]:

٣٢٦٧ـ وكلُّ الذي حَمَّلْتِني أَتَحَمَّلُ ....

يعني أنَّه لا بدَّ مِنْ تأويلِ الموصول بالعموم حتى تَصِحَّ إضافةُ «كلُ» إليه، ومتى أُريد به معهودٌ بعينِه شَخَص[٧] واستحال إضافةُ «كل» إليه.

و«آتِيْ الرحمن» خبرُ «كلُّ» جُعِل مفرداً حَمْلاً على لفظِها ولو جُمع لجاز وقد تقدَّم أولَ هذا الموضوعِ أنها متى أُضيفت لمعرفةٍ جاز الوجهان. وقد

(١) الإملاء ٢/١١٨.
(٢) الكشاف ٢/٥٢٦.
(٣) تقدم برقم ١٥٨.
(٤) البحر ٦/٢١٩.
(٥) الآية ٣٣ من الزمر.
(٦) لم أقف على تمامه وقائله. وهو في البحر ٦/٢١٩.
(٧) شَخَص: ارتفع وجاوز.

تكلَّم السهيليُّ[١] في ذلك فقال: «كُلٌّ» إذا ابْتُدِئَتْ، وكانَتْ مضافةً لفظاً ـ يعني لمعرفةٍ ـ فلا يَحْسُنُ إلا إفرادُ الخبرِ حَمْلاً على المعنى. تقول: كلُّكم ذاهبٌ، أي: كلُّ واحدٍ منكم ذاهبٌ، هكذا هذه المسألةُ في القرآنِ والحديثِ والكلامِ الفصيح. فإنْ قلت: في قوله: «وكلُّهم آتِيْهِ»[٢] إنما هو حَمْلٌ على اللفظ لأنه اسمٌ مفردٌ. قلنا: بل هو اسم للجمع، واسمُ الجمع لا يُخْبَرُ عنه بإفراد. تقول: «القومُ ذاهبون» ولا تقولُ: ذاهبٌ، وإن كان لفظُ «القوم» لفظَ المفردِ. وإنما حَسُن «كلُّكم ذاهب» لأنهم يقولون: كلُّ واحدٍ منكم ذاهبٌ، فكان الإفرادُ مراعاةً لهذا المعنىٰ».

قال الشيخ[٣]: «ويَحتاج «كلُّكم ذاهبون» ونحوُه إلى سَماعٍ ونَقْلٍ عن العرب». يُقَرِّر ما قاله السهيليُّ. قلت: وتسميةُ الإفرادِ حَمْلاً على المعنىٰ غيرُ الاصطلاحِ، بل ذلك حَمْلٌ على اللفظ، والجمعُ هو الحَمْلُ على المعنىٰ.

وقال أبو البقاء[٤]: «وَوُحِّدَ «آتِيْ» حَمْلاً على لفظ «كل» وقد جُمِعَ في موضعٍ آخرَ حَمْلاً على معناها». قلت: قوله في موضعٍ آخرَ إنْ عَنَىٰ في القرآن فلم يأتِ الجمعُ إلا و«كلٌّ» مقطوعةٌ عن الإضافة نحو: «كلٌّ في فَلَكٍ يُسَبِّحون»[٥] «وكلٌّ أَتَوْه داخِرِيْن»[٦] وإنْ عَنَىٰ في غيرِه فيَحْتاج إلى سماعٍ عن العرب كما تقدَّم.

---

(١) نتائج الفكر ٢٧٦ (المسألة ٥٥) بعبارة قريبة. وانظر: البحر ٦/ ٢٢٠.

(٢) الآية ٩٥ من مريم.

(٣) البحر ٦/ ٢٢٠.

(٤) الإملاء ٢/ ١١٨.

(٥) الآية ٣٣ من الأنبياء.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

والجمهورُ على إضافة «آتِيْ» إلى «الرحمن». وقرأ[1] عبد الله بن الزبير وأبو حيوة وطلحة وجماعة بتنوينه ونصبِ «الرحمن».

وانتصبَ «عَبْداً» و «فَرْداً»[2] على الحال.

آ. **(٩٦) قوله: ﴿وُدًّا﴾**: العامَّةُ على ضمِّ الواوِ[3]. وقرأ أبو الحارث[4] الحنفي بفتحها، وجناح بن حبيش بكسرِها، فَيُحتمل أَنْ يكونَ المفتوحُ مصدراً، والمضمومُ والمكسورُ اسمين.

آ. **(٩٧) قوله: ﴿بِلِسانِكَ﴾**: يجوز أن يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ. واللِّسان هنا: اللغةُ، أي: نَزَّلناه كائِناً بلسانِكَ. وقيل: هي بمعنى على، وهذا لا حاجةَ إليه بل لا يظهرُ له معنىٰ.

و «لُدّاً» جمع «أَلَدّ» وهو الشديدُ الخصومةِ كالحُمْر جمعَ أَحْمر.

آ. **(٩٨)** وقرأ الناسُ «تُحِسُّ» بضمِّ التاء وكسرِ الحاء مِنْ أَحَسَّ. وقرأ[5] أبو حيوةَ وأبو جعفرٍ وابن أبي عبلة «تَحُسُّ» بفتح التاء وضم الحاء. وقرأ بعضُهم «تَحِسُّ» بالفتح والكسر، من حَسَّه، أي: شَعَرَ به، ومنه «الحواسُّ الخَمس».

و «منهم» حالٌ مِنْ «أحد» إذ هو في الأصلِ صفةٌ له، و «مِنْ أحدٍ» مفعولٌ زِيْدَتْ فيه «مِنْ».

---

(١) الشواذ ٨٦.

(٢) في الآية ٩٥.

(٣) البحر ٦/٢٢١.

(٤) وهو أبو الحويرث الحنفي وتقدمت ترجمته.

(٥) البحر ٦/ ٢٢١، الكشاف ٢/٥٢٧.

وقرأ(1) حنظلةُ(2) «تُسْمَعُ» مضمومَ التاء، مفتوحَ الميمِ مبنياً للمفعولِ، و «رِكْزاً» مفعولٌ على كلتا القراءتين إلا أنه مفعولٌ ثانٍ في القراءة الشاذة. والرِّكْزُ الصوت الخفي دونَ نطقٍ بحروفٍ ولا فمٍ، ومنه «رَكَزَ الرمحَ»، أي: غَيَّبَ طَرَفَه في الأرضِ وأَخْفاه، ومنه الرِّكازُ، وهو المال المدفونُ لخفائِه واستتارِه. وأنشدوا(3):

٣٢٦٨ـ فَتَوَجَّسَتْ رِكْزَ الأَنيسِ فَرَاعَها عن ظهرِ غَيْبٍ، والأَنِيْسُ سَقامُها

انتهت سورة مريم
بحمد الله
ويبدأ الجزء الثامن إن شاء الله
بسورة طه

* * *

---

(1) الشواذ ٨٦، البحر ٦/٢٢١.
(2) حنظلة بن أبي سفيان الجمحي القرشي المكي روى القراءة عن عكرمة بن خالد المخزومي. توفي سنة ١٥١. طبقات القراء ١/٢٦٥.
(3) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣١١، وجمهرة أشعار القرشي ١/٣٦٧. والأنيس: الصياد. وراعها: أفزعها. ظهر غيب: من وراء حجاب. والسقام: الداء.

فهرس الشواهد الشعرية(١)
الواردة في المجلد السابع

البيت		رقمه
	[الهمزة]	
كأن الرحل منها فوق صعل	من الظلماء جؤجؤه هواء	٢٩١٠
ألا أبلغ أبا سفيان عني	وأنت مجوَّف نخب هواء	٢٩١١
إذا عاش الفتى مئتين عاماً	فقد ذهب اللذاذة والفتاء	٣١٤٠
فجاءت به سبط العظام كأنما	عمامته بين الرجال لواء	٣١٦٣
وجارٍ سار معتمداً إليكم	أجاءته المخافة والرجاء	٣٢٢٠
كأن سبيئة من بيت رأس	يكون مزاجها عسل وماء	٣٢٣٤
يجيء بملئها طوراً وطوراً	يجيء بحمأةٍ وقليل ماء	٢٩٣٩
ألا يا حمز للشرف النواء	فهنَّ معقلات بالفناء	٢٩٨٨
لا تسقني ماء الملام فإنني	صبٌّ قد استعذَبْتُ ماء بكائي	٣٠٥٢
	[الباء]	
لم يمنع الناس مني ما أردت وما	أعطيهم ما أرادوا حسنَ ذا أدبا	٢٨٥٦
أقبل في المستنِّ من سحابه	أسنمة الآبال في ربابه	٢٩٦٤
لا أبتغي الحمد القليل بقاؤه	يوماً بذمِّ الدهر أجمع واصبا	٢٩٨٠
فأصبحن لا يسألن عن بما به	أصعد في علو الهوىٰ أم تصوبا	٣١١٩
فمرَّت غير نافرةٍ عليهم	تدوس بنا الجماجم والتريبا	٣٢١٨
وكل أناسٍ قاربوا قيد فحلهم	ونحن خلعنا قيده فهو سارب	٢٨٤٥
وأرغب فيها عن لقيط ورهطه	ولكنني عن سنبس لست أرغب	٢٨٦٩
عسىٰ الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٢٨٧١
تحبك نفسي ما حييت فإن أمت	يحبك عظم في التراب تريب	٢٨٩٥
ومعتصم بالحي من خشية الردىٰ	سيردي وغاز مشفق سيؤوب	٢٩٢٧

(١) سرنا في ترتيب حرف الروي على أن نبدأ بالساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور.

البيت		رقمه
تريك سنة وجه غير مقرفة	ملساء ليس بها خال ولا ندب	٢٩٤٠
غيرته الريح تسفي به	وهزيم رعده واصب	٢٩٧٩
فلست لإنسي ولكن لملأك	تنزَّل من جو السماء يصوب	٣٠٠٩
		٣٢٤٤
بها جيف الحسرىٰ فأما عظامها	فبيض وأما جلدها فصليب	٣٠٣٥
		٣٠٦٠
		٣٢٠٨
لا يقنع الجارية الخضاب	ولا الوشاحان ولا الجلباب	
من دون أن تلتقي الأركاب	ويقعد الأير له لعاب	٣٠٤٣
كلا السيف والساق الذي ذهبت به	على مهل باثنين ألقاه صاحبه	٣٠٤٨
تخاطأه القناص حتى وجدته	وخرطومه في منقع الماء راسب	٣٠٥٧
فمن يك أمسىٰ بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	٣١٠٧
لمن نار قبيل الصبـ	ـح عند النار ما تخبو	
إذا أخمدت ألقي	عليها المندل الرطب	٣١١٠
يغشى الكناس بروقيه ويهدمه	من هائل الرمل منقاضٌ ومنكثب	٣١٨٥
ولم يكن المغترُّ بالله إذ شرى	ليعجز والمعتز بالله طالبه	٣٢٠٠
والله ما ليلي بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه	٣٢٥٠
أنَّىٰ سربت وكنت غير سروب	وتقرب الأحلام غير قريب	٢٨٤٤
عليَّ لعمرٍو نعمة بعد نعمة	لوالده ليست بذات عقارب	٢٨٨١
		٣٢١٣
وكنا إذا ما أتانا صارخ فزع	كان الصراخ له قرع الظنابيب	٢٨٨٥
أعوذ بالله من العقراب	الشائلات عقد الأذناب	٢٨٩٦
وبمهطع سرح كأن عنانه	في رأس جذع من أوال مشذب	٢٩٠٤
واه رأبت وشيكاً صدع أعظمه	وربه عطباً أنقذت من عطبه	٢٩٢٤
وكنت لزاز خصمك لم أعرد	وقد سلكوك في أمر عصيب	٢٩٣٥
كليني لهمّ يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	٢٩٤٢

البيت		رقمه
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب	٢٩٥٦
		٣٠٤٢
		٣١٦٩
عيرانة سرح اليدين شملة	عبر الهواجر كالهزف الخاضب	٢٩٦٠
رأى إبلاً تسعى ويحسبها له	أخي نصب من شقها ودؤوب	٢٩٦١
لدوا للموت وابنوا للخراب	فكلكم يصير إلى ذهاب	٢٩٧٠
كلاهما حين جدَّ الجري بينهما	قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	٣٠٥٠
أرانا موضعين لأمر غيبٍ	ونسحر بالطعام وبالشراب	٣٠٦٩
أو أقاتل عن ديني على فرس	ولا كذا رجلاً إلا بأصحابي	٣٠٨١
فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها	فإنك مما أحدثت بالمجرب	٣١٧٨
فعسنا بها من الشباب ملاوة	فالحج آيات الرسول المحبب	٣٢٤٠
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم	بهن فلول من قراع الكتائب	٣٢٤٣
فدع ذا ولكن هتِّعين متيماً	على ضوء برق آخر الليل ناصب	٣٢٤٦
	[التاء]	
نشكو إليك سنة قد أجحفت	جهداً إلى جهد بنا فأضعفت	
	واحتنكت أموالنا وجلفت	٣٠٧٧
فلو أن الأطبا كانُ حولي	وكان مع الأطباء الأساة	٣٠٣١
أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة	لدينا ولا مقلية إن تقلت	٣٠٤٥
وكأن في العينين حب قرنفل	أو سنبلاً كحلت به فانهلت	٣١٤٤
فأما عيون العاشقين فأسخنت	وأما عيون الشامتين فقرت	٣٢٣٠
	[الجيم]	
أنت الذي كلفتني رقي الدرج	على الكلال والمشيب والعرج	٣٠١٨
ومهمه هالك من تعرَّجا	....	٣١٧٤
	[الحاء]	
كل خليل كنت خاللته	لا ترك الله له واضحه	٢٨٩٣
لبَّسه القطران والمسوحا	....	٢٩٢١
يا بؤس للحرب التي	وضعت أراهط فاستراحوا	٢٨٥٥

البيت		رقمه
ليبـك يـزيـد ضارع لخصـومة	ومختبط ممـا تـطيـح الـطوائـح	٢٩٣٧
إني أرقت فبتّ الـليـل مـرتفـقـا	كـأن عيني فيهـا الصـاب مـذبـوح	٣١٥١
فـلا تـك إلا في الفـلاح منـافسـا	أصخ فالـذي تدعى بـه أنت مفلح	٣٢٠٣
وجـاؤونـا بـهم سـكـر علينـا	فـأجلى اليـوم والسكـران صاحي	٢٩٩٨
هـذا مـقـام قـدمـي بـراح	ذبّـب حـتـى دلـكـت بـراح	٣٠٩١
ألا رب من يدعي نصيحاً وإن يغب	تجـده بغيب منك غيـر نصيـح	٣٢٦٤
[الـدال]		
وطـاب ألـبـان الـلقـاح وبـردْ	....	٢٩٩٥
يـا حكم بن المنذر بن الجـارود	سـرادق المجـد عليـك ممـدودْ	٣١٤٦
سقيـتـنـي ربي وغـنـيـتـني	بـحب يـحيى حين بـنَّ الـخـردْ	٣٢٠١
شـقـيـتـنـي ربـي وعـنـيـتـني	بـحب يـحيى ختن ابـن الجـرد	٣٢٠٢
مـا لـلجمـال مشـيهـا وئيـدا	أجنـدلاً يـحـمـلن أم حـديـدا	٢٨٧٤
لـه صـدقـات مـا يغب نـوالهـا	وليس عـطاء اليوم مـانعـه غـدا	٢٩٣٣
حتى إذا أسلكـوهم في قتـائـدة	شـلاً كما تـطرد الجمالـة الشـردا	٢٩٣٦
طلبت ربيـع ربيعـة الممـرى لهـا	وتـفـيـأت ظـلالـه مـمـدودا	٢٩٧٣
في كلت رجليهـا سـلامى واحـده	....	٣٠٤٧
ولـقـد رأيـت مـعـاشـراً	قـد ثـمـروا مـالاً وولـدا	٣٢٥٣
كلفت مجهـولهـا نـوقـاً يمـانيـة	إذا الحـداة على أكسـائهـا حفـدوا	٣٠٠١
ألا حبـذا هنـد وأرض بهـا هنـد	وهنـد أتى من دونها النـأي والبعـد	٣٠١٣
ألا طـرقتنـا والـرفـاق هـجـود	فبـاتت بعـلات النـوال تـجـود	٣٠٩٦
ألا زارت وأهـل مـنـى هـجـود	وليت خيـالهـا بـمنـى يـعـود	٣٠٩٧
وليس بهـا إلا الـرقيم مجـاوراً	وصيـدهم والقـوم بـالكهف همـد	٣١٢٥
يلومـونني في حب ليلى عـواذلي	ولـكنني مـن حـبهـا لـعـميـد	٣١٦٦
وإن ثـواب الله كـل مـوحـد	جنـان من الفـردوس فيمـا يخلد	٣٢٠٦
وخيس الجن إني قـد أذنـت لهـم	يبنـون تـدمر بـالصفـاح والعمـد	٢٨٤١
فمـا الفـرات إذا هب الـريـاح لـه	تـرمي غـواربـه العبـرين بـالـزبـد	٢٨٥٢
والمؤمن العائذات الـطير يمسحهـا	ركبـان مكـة بين الغيـل والسنـد	٢٨٦٥

[الراء]

البيت		رقمه
وسطه كاليراع أو سرج المجـ	ـدل حيناً يخبو وحيناً ينير	٣١٠٩
إذا أجاري الشيطان في سنن الغي	ي ومَنْ مال ميله مثبور	٣١١٦
ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه	لشيء نحته عن يديه المقادر	٣١٢٢
وخفض عني الصوت أقبلت مشية الـ	ـحباب وجنبي خيفة القوم أزور	٣١٣٣
يؤم بها الحداة مياه نخلٍ	وفيها عن أبانين ازورار	٣١٣٥
والله لولا صبية صغار	كأنما وجوههم أقمار	
أخاف أن يصيبهم إقتار	أو لاطم ليس له إسوار	
لما رآني ملك جبار	ببابه ما طلع النهار	٣١٥٣
فعجتها قبل الأخيار منزلة	والطيبي كل ما التاثت به الأزر	٣١٧٥
لهفي عليك للهفة من خائف	يبغي جوارك حين ليس مجير	٣١٧٧
فراق كقيص السن فالصبر إنه	لكل أناس عثرة وجبور	٣١٨٦
فراحت وأطراف الصوى محزئلة	تؤج كما أج الظليم المنفر	٣١٩٧
هون عليك فإن الأمور	بكف الإله مقاديرها	٣٢٢٦
فقلت وفي الأحشاء داء مخامر	ألا حبذا يا عز ذاك التشاير	
لا يبعدن قومي الذين هم	سم العداة وآفة الجزر	
النازلين بكل معترك	والطيبين معاقد الأزر	٢٨٣٨
به خالدات ما يرمن وهامد	وأشعث أرسته الوليدة بالفهر	٢٨٤٢
دعوت لما نابني مسورا	فلبى فلبي يدي مسور	٢٨٧٠
فليت زياداً كان في بطن أمه	وليت زياداً كان ولد حمار	٢٩٠٢
		٣٢٥٤
يا سارق الليلة أهل الدار	....	٢٩١٢
لوما الحياء ولوما الدين عبتكما	ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري	٢٩٣٢
ولاح ضوء هلال الليل يفضحنا	مثل القلامة قد قصت من الظفر	٢٩٤٤
إني توسمت فيك الخير أعرفه	والله يعلم أني ثابت البصر	٢٩٥٠
نبئتهم عذبوا بالنار جارتهم	ولا يعذِّب إلا الله بالنار	٢٩٧١
فلم يبق إلا داخر في مخيس	ومنجحر في غير أرضك في حجر	٢٩٧٦
ينازعني ردائي عبد عمرو	رويدك يا أخا عمرو بن بكر	

البيت		رقمه
[الصاد]		
كلوا في بعض بطنكم تعفوا	فإن زمانكم زمن خميص	٣٠٣٣
		٣٢٠٩
جاء الشتاء ولما أتخذ سكناً	يا ويح نفسي من حفر القراميص	٣٠٠٨
[الضاد]		
وليس دين الله بالمعضَّى	....	٢٩٥٤
كادت وكدت وتلك خير إرادة	لو عاد من زمن الصبابة ما مضى	٣٢٦٠
بتيهاء قفر والمطي كأنها	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	٣٢٣٧
أبا منذر رمت الوفاء وهبته	وحدت كما حاد البعير عن الدحض	٣١٧١
وردت ونجى اليشكري حذاره	وحاد كما حاد البعير عن الدحض	٣١٧٢
أبا منذر أفنيت فاستبقِ بعضنا	حنانيك بعض الشر أهون من بعض	٣٢١٦
[الطاء]		
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط	....	٣١٣٠
[العين]		
رب من أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لي موتاً لم يطع	
جزعت ولم أجزع من البين مجزعا	وعزَّيت قلباً بالكواعب مولعا	٢٨٧٦
هو الجلاء الذي يجتث أصلكم	فمن رأى مثل ذا يوماً ومن سمعا	٢٨٨٧
سل أميري ما الذي غيره	عن وصالي اليوم حتى ودعه	٢٩٢٩
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا	٢٩٣٠
لقد علمت أولي المغيرة أنني	لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	٣٠٠٦
أنغض نحوي رأسه وأقنعا	كأنه يطلب شيئاً أطمعا	٣٠٧١
فلما تفرقنا كأني ومالكاً	لطول اجتماعٍ لم نبت ليلةً معا	٣٠٩٠
قفي قبل التفرق يا ضباعا	ولا يك موقفٌ منك الوداعا	٣٢٣٥
أليس ورائي إن تراخت منيتي	لزوم العصا تحنى عليها اصابع	٢٨٧٣
		٣١٩٠
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم	ما بين ملجم مهره أو سافع	٢٨٨٦
وبايعت ليلى بالخلاء ولم يكن	شهودي على ليلى عدول مقانع	٢٩٠٨

البيت		رقمه
ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه	وسائره بادٍ إلى الشمس أجمع	٢٩١٣
أودى بنيّ وأودعوني حسرة	عند الرقاد وعبرة ما تقلع	٢٩٣٤
لعمري وما عمري علي بهين	لقد نطقت بطلاً علي الأقارع	٢٩٤٨
ترى السرحان مفترشاً يديه	كأن بياض غرته صديع	٢٩٥٥
وما الناس إلا عاملان فعامل	يتبر ما يبني وآخر رافع	٣٠٣٦
غدوا وغدت غزلانهم فكأنها	ضوامن من غرم لهنَّ تبيع	٣٠٨٧
أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع	٣١١٣
فصبرت عارفة لذلك حرة	ترسو إذا نفس الجبان تطلع	٣١٤١
وخيلٍ قد دلفت لها بخيلٍ	تحية بنيهم ضرب وجيع	٣١٥٠
		٣١٩٩
وما المرء إلا كالشهاب وضوئه	يحور رماداً بعد إذ هو ساطع	٣١٦٠
فالعين بعدهم كأن حداقها	سملت بشوك فهي عور تدمع	٣١٦١
إذا متّ كان الناس صنفين شامت	وآخر مثن بالذي كنت أصنع	٣١٩٢
بدجلة دارهم ولقد أراهم	بدجلة مهطعين إلى السماع	٢٩٠٥
يباكرن العضاه بمقنعات	نواجذهن كالحدأ الوقيع	٢٩٠٦
لمال المرء يصلحه فيغني	مفاقره أعف من القنوع	٢٩٠٧
هجوت زباناً ثم جئت معتذراً	من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	٣٠٦٤
تلوذ ثعالب الشرفين منها	كما لاذ الغريم من التبيع	٣٠٨٦

[الفاء]

وما حل من جهل حبا حلمائنا	ولا قائل المعروفِ فينا يعنف	٢٨٦٣
فأصبح في حيث التقينا شريدهم	طليق ومكتوف اليدين ومزعف	٢٩٤٣
فخروا لأذقان الوجوه تنوشهم	سباع من الطير العوادي وتنتف	٣١١٨
إني على ما ترين من كبري أعـ	ـلم من حيث تؤكل الكتف	٢٩٠١
أسيلات أبدان دقاق خصورها	وثيرات ما التفت عليها الملاحف	٣١٧٦
وقالت حنان ما أتى بك ههنا	أذو نسب أم أنت بالحي عارف	٣٢١٧
أزهير هل عن شيبة من مصرف	أم لا خلود لباذل متكلف	٣١٧٠

البيت		رقمه
صـعـدة نـابـتـة فـي حـائـرٍ	أيـنمـا الـريـح تـميلهـا تمـل	٢٩٨٤
يحفـدون الضيـف في أبيـاتهـم	كـرمـاً ذلـك منـهـم غيـر ذل	٣٠٠٣
ضـعـيـف الـنـكـايـة أعـداءه	يخـال الفـرار يـراخـي الأجـل	٣٠٠٥
إن لـلـخـيـر ولـلـشـر مـدى	وكـلا ذلـك وجـه وقـبـل	٣٠٤٩
إن مـحـلاً وإن مـرتـحـلاً	وإن في السفـر مـا مضى مهـلا	٢٨٩٠
محمـد تفـد نفسـك كـل نفسٍ	إذا مـا خـفـت من شيء تبـالا	٢٨٩١
فـلا مـزنـة ودقـت ودقـهـا	ولا أرض إبـقـل إبـقـالـهـا	٣٠٦٦
		٣١٣٧
فمـا أصبحت علَّرض نفس بـريئة	ولا غيـرهـا إلا سليمـان نـالهـا	٣١٥٧
فـألـفـيـتـه غـيـر مـسـتـعـتـب	ولا ذاكـر الله إلا قـلـيـلا	٣١٩٦
وضاقت الأرض حتى كان هـاربهم	إذا رأى غيـر شيء ظنـه رجـلا	٣٢١٤
تـحـنـن عـلـيَّ هـداك الـمـلـيـك	فـإن لـكـل مـقـام مـقـالا	٣٢١٥
تـردد فيهـا ضـوءهـا وشعـاعهـا	فأحصن وأزين لامرىء أن تسـربلا	٣٢٣٩
إذا لقحت حـرب عـوان مضـرة	ضـروس تهر النـاس أنيابهـا عصل	٢٩٣٨
رأيت ذوي الحاجات حـول بيوتهم	قـطيناً لهم حتى إذا أنبت البقـل	٢٩٦٦
مـثـل الفـراخ نـتفـت حـواصله	. . . .	٢٩٩٤
ألا كـل شيء مـا خـلا الله بـاطـل	وكـل نـعيم لا محـالـة زائـل	٣٠١٦
حـتى إذا مـا الـتـأمت مفـاصله	ونـاء في شق الـشمـال كـاهـله	٣١٠١
لئن منيت بنـا عن غـب معـركـة	لا تلفنـا من دمـاء القـوم ننتفـل	٣١٠٤
وإن هولم يحمل على النفس ضيمها	فليس إلى حسن الـثنـاء سبيـل	٣١١١
إذا مـا أتـيـت بـنـي مـالـك	فـسلم عـلى أيـهـم أفـضـلُ	٣١٢٣
		٣٢٤٨
ضربت عليك العنكبوت بنسجها	وقضى عليك به الكتاب المنزل	٣١٢٨
لـمـن زحـلوقـة زل	بـهـا الـعـيـنـان تـنـهـل	٣١٤٣
فـلـئـن بـاد أهـلـه	لـبـمـا كـان يـوهـل	٣١٦٢
وقـد أخـالس رب البيت غفلتـه	وقـد يحـاذر مني ثم مـا يئـل	٣١٧٣
زيـادتنـا نعـمـان لا تحـرمـننـا	تق الله فينـا والكتـاب الـذي تتلو	٣١٨٧

البيت		رقمه
لـكـل دولـة أجـل	ثم يـتـاح لـهـا حـول	٣٢٠٤
كـانت منازلهم إذ ذاك ظـاهـرة	فيها الفـراديس ثم الثوم والبصل	٣٢٠٧
فقلت للركب لـمـا أن عـلا بهـم	من عن يمين الحبيـا نـظرة قبـل	٣٢٢٨
فلمـا رأتـه أمنـا هـان وجـدهـا	وقـالت أبونـا هكـذا سوف يفعل	٣٢٤٧
....	وكـل الـذي حملتني أتحمـل	٣٢٦٧
فـرع نبـع يهتـز في غصن المجـ	ـد عظيم الندى شديد المحـال	٢٨٤٩
صرفت الهوى عنهن من خشية الردى	ولست بمقلي الخلال ولا قال	٢٨٩٤
فيا رب يوم قد لهوت وليلة	بآنسة كأنها خط تمثال	٢٩٢٢
ومن الطريقة جائر وهدى	قصد السبيل ومنه ذو دخل	٢٩٦٣
سقى قومي بني مجد وأسقى	نميراً والقبائل من هلال	٢٩٩٠
حفد الولائد حولهن وأسلمت	بأكفهن أزمة الأجمال	٣٠٠٢
وفرع يغشي المتن أسود فاحم	أثيث كقنو النخلة المتعثكل	٣٠١٠
غمر الرداء إذا تبسم ضاحكاً	غلقت لضحكته رقاب المال	٣٠٢٠
ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذود	لقد جار الزمان على عيالي	٣٠٤٠
وقوفاً بها صحبي علي مطيهم	يقولون لا تهلك أسىً وتجمل	٣٠٤٤
		٣٢٦٢
تخاطأت النبل أحشاءه	وأخّر يومي فلم يعجل	٣٠٥٦
وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها	على الضيف يجرح في عراقيبها نصلي	٣٠٦٨
حيّ الحمول بجانب العزل	إذ لا يلائم شكلها مثلي	٣١٠٢
وأرسلها العراك ولم يذدها	ولم يشفق على نغص الدخال	٣١١٥
وإذا رميت به الفجاج رأيته	يهوي مخارمها هويّ الأجدل	٢٨٩٧
		٢٩٠٠
ولولا يحسبون الحلم عجزاً	لما عدم المسيئون احتمالي	٢٩٣١
وترمينني بالطرف أي أنت مذنب	وتقلينني لكن إياك لا أقلي	٣١٦٤
غدائره مستشزرات إلى العلا	تضل المداري في مثنى ومرسل	٣١٦٨
أليس ورائي أن أدب على العصا	فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي	٣١٨٩
عزل الأمير للأمير المبدل	....	٣١٩٣

البيت		رقمه
وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها	إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي	٣٢٢٤
دع عنك نهباً صيح في حجراته	ولكن حديثاً ما حديث الرواحل	٣٢٢٥
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها	تصل وعن قيض بزيزاء مجهل	٣٢٢٧

[الميم]

البيت		رقمه
إلى الملك القرم وابن الهمام	وليث الكتيبة في المزدحم	٢٨٣٩
		٣٠٠٠
إن الذي قضى بذا قاضٍ حكم	أن ترد الماء إذا غاب النجم	٢٩٦٧
وقد لبست بعد الزبير مجاشع	لباس التي حاضت ولم تغسل الدما	٣٠٢٢
ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي	جعلت لهم فوق العرانين ميسما	٣١١٢
أتوا ناري فقلت منون أنتم	فقالوا الجن قلت عموا ظلاما	٣٢١٩
ردي ردي ورد قطاة صما	كدرية أعجبها برد الما	٣٢٥٨
هل ما علمت وما استودعت مكتوم	أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم	٢٨٥١
فأقسم أن لو التقينا وأنتم	لكان لكم يوم من الشر مظلم	٢٨٥٨
حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا	غضفاً دواجن قافلاً أعصامها	٢٨٦١
حتى تهجر في الرواح وهاجه	طلب المعقب حقه المظلوم	٢٨٦٤
فما الناس بالناس الذين عهدتهم	ولا الدار بالدار التي كنت تعلم	٢٩١٥
أو كلما وردت عكاظ قبيلة	بعثت إليَّ عريفها يتوسَّم	٢٩٤٩
فإن النار بالعودين تذكى	وإن الحرب أولها الكلام	٢٩٧٧
فطلقها فلست لها بكفء	وإلا يعل مفرقك الحسام	٢٩٨٢
ومقامةٍ غلب الرجال كأنهم	جن لدى باب الحصير قيام	٣٠٣٧
تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم	٣٠٤٦
وغداة ريحٍ قد كشفت وقرة	إذ أصبحت بيد الشمال زمامها	٣٠٥١
وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول لا غائب مالي ولا حرم	٣١٠٣
		٣١٠٥
إن الخليفة إن الله ألبسه	سربال ملك به تزجى الخواتيم	٣١٥٢
يديرونني عن سالم وأديرهم	وجلدة بين العين والأنف سالم	٣١٨٨
فتوسطا عرض السري فصدعا	مسجورة متجاوزاً قلامها	٣٢٢١

البيت		رقمـه
ولقـد أبيت من الفتـاة بـمنـزل	فـأبيـت لا حـرج ولا محـروم	٣٢٤٩
فتـوجست ركـز الأنيس فـراعها	عن ظهـر غيب والأنيس سقـامهـا	٣٢٦٨
سـائـل فـوارس يـربـوع بشـدَّتنـا	أهـل رأونا بـوادي القف ذي الأكم	٢٨٥٠
قـالت بنو عـامـر خـالـوا بني أسـد	يـا بؤس للجهـل ضـراراً لأقـوام	٢٨٥٤
أقـول لهم بـالشعب إذ يـأسـرونني	ألم تيئسـوا أني ابن فـارس زهـدم	٢٨٦٠
تـوسمتـه لمـا رأيت مـهـابـة	عليه وقلت المرء من آل هـاشم	٢٩٥١
بـطل كـأن ثيـابـه في سـرحـة	يحـذىٰ نعـال السبت ليس بتـوءم	٢٩٥٩
تيممت العين التي عنـد ضـارج	يفيء عليهـا الظل عـرمضهـا طـام	٢٩٧٥
تـركنـا الخيـل والنعم المفـدىٰ	وقـلنـا لـلنسـاء بـهـا أقـيمـي	٢٩٩٢
جـادت عـليـه كـل عـين ثـرة	فتـركن كـل قـرارة كـالـدرهم	٣٠١٩
تنـاولـه بـالـرمـح ثم اثّنى لـه	فخـر صـريعـاً لـليـدين ولـلفم	٣١١٧
		٣٠٣٠
تـرائب يستضيء الحـلي فيهـا	كـجمـر النـار بـذر بـالـظلام	٣٠٥٤
كـانت فـريضـة مـا تقـول كمـا	كـان الـزنـاء فـريضـة الـرجم	٣٠٥٩
ومـا الحـرب إلا مـا علمتم وذقتم	ومـا هو عنهـا بـالحـديث المـرجم	٣٠٧٥
		٣١٣٩
نبئت عمـراً غير شـاكـر نعمتي	والكفـر مخبثـة لنفس المنعـم	٣٠٧٦
ومن يجعل المعروف من دون عرضه	يـفـره ومن لا يـتق الـشتـم يشتـم	٣٠٧٨
إن الـرياح إذا مـا أعصفت قصفت	عيـدان نجـد ولم يعبـأن بـالـرتم	٣٠٨٥
يـا شـاة من قنص لمن حلت لـه	حـرمت عليَّ وليتهـا لم تـحـرم	٣١٢٠
ذم المنـازل بعـد منـزلـة اللوى	والـعيش بـعـد أولئـك الأيـام	٣٠٦٥
جـريء متى يظلم يعـاقب بـظلمـه	سـريعاً وإن لا يبـد بـالـظلم يـظلم	٣١٢٦
فـازور من وقـع القنـا بلبـانـه	وشـكـا إليَّ بـعبـرةٍ وتـحمـحـم	٣١٣٤
غضبت تميم أن تـقتـل عـامـر	يـوم النسـار فـأعتبـوا بـالصيلم	٣١٤٩
ومـولى قـد دفعت الضيم عنـه	وقـد أمسىٰ بـمنـزلـة المضيم	٣٢١٢
وتشـرق بالقـول الـذي قـد أذعتـه	كمـا شرقت صـدر القناة من الـدم	٣٢٢٩
فـكيـف إذا مـررت بـدار قـوم	وجـيـران لـنـا كـانـوا كـرام	٣٢٣٨

البيت		رقمه
وأعلم علم اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علم ما في غد عم	٣٢٤٥
على حالة لو أن في القوم حاتماً	على جوده لضنَّ بالمال حاتم	٣٢٦١
قالت بنات العم يا سلمى وإن	كان فقيراً معدماً قالت وإنْ	٢٩٨٣
وأيام لنا غر طوال	عصينا الملك فيها أن ندينا	٢٨٦٧
إذا دعانا فأهطعنا لدعوته	داعٍ سميع فلفونا وساقونا	٢٩٠٣
فآبوا بالنهائب والسبايا	وأبنا بالملوك مصفدينا	٢٩١٨
رقيّ بعمركم لا تهجرينا	ومنينا المنى ثم امطلينا	٢٩٤٦
رخيم الكلام قطيع القيا	م أضحى فؤادي به فاتنا	٢٩٨١
في كل عام نعم تحوونه	يلقحه قوم وتنتجونه	٢٩٩١
فقدمت الأديم لراهشيه	وألفى قولها كذباً ومينا	٣٠١٢
فجسنا ديارهم عنوة وأبنا	بساداتهم موثقينا	٣٠٢٧
لا تنكروا القتل وقد سبينا	في حلقكم عظم وقد شجينا	٣٠٣٤
أراشوا جناحي ثم بلوه بالندى	فلم أستطع من أرضهم طيرانا	٣٠٥٣
فلا أرمي البريء بغير ذنب	ولا أقفو الحواصن إن قفينا	٣٠٦٣
مهلاً بني عمنا مهلاً موالينا	لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا	٣٢١١
إنا بني نهشل لا ندَّعي لأب	عنه ولا هو بالأبناء يشرينا	٣٢٦٥
تخوَّف الرحل منها تامكاً قردا	كما تخوف عود النبعة السفن	٢٩٧٢
ونغضت من هرمٍ أسنانها	....	٣٠٧٤
متى تأتيه تأتي لج بحر	تقاذف في غواربه السفن	٣١٧٩
تعش فإن عاهدتني لا تخونني	نكن مثل من يا ذئب يصطحبان	٢٨٤٣
أما والله أن لو كنت حراً	وما بالحر أنت ولا القمين	٢٨٥٧
فظلت لدى البيت العتيق أخيله	ومطواي مشتاقان له أرقان	٢٨٨٣
فإن أهلك فرب فتى سيبكي	علي مهذب رخص البنان	٢٩٢٦
أيها المنكح الثريا سهيلاً	عمرك الله كيف يلتقيان	٢٩٤٥
وما أدري إذا يممت أرضاً	أريد الخير أيهما يليني	
أالخير الذي أنا أبتغيه	أم الشر الذي هو يبتغيني	٣٠٤١
رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي	بريئاً ومن أجل الطويِّ رماني	٣١٠٦

البيت		رقمه
أقبل في ثوب معافري	عند اختلاط الليل والعشيِّ	٢٨٨٠
إليك جسنا الفيل بالمطيّ	. . . .	٣٠٢٨

[الألف]

ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهن المهارى	٢٩٢٣
		٢٩٢٨
سقاها من الداء الذي قد أصابها	غلام إذا ما هز القناة سقاها	٣١٨١

***

فهرس

• • •

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد الخـامس

الخـطأ	الصواب	ص	س
الياءين	الباءين	١١	٢ تحت
التاء	الياء	١٩	١٤
كيف	وكيف	٢١	٥ تحت
نُوام ورُجال	تؤام ورُخال	٤٥	٧
ـ	حذف الحاشية	٤٥	ح ٣
فالتاء	فالياء	٧٨	٦ تحت
تاءه	ياءه	٧٨	٤ تحت
بضمها	بضمهما	١١٢	٥
تالي	ثاني	٢٠٧	٢
برزت	برزت لنا	٢٠٨	الشعر
يك	يَلِ	٢٥٦	٩
والخبر	والخبر الجملة	٢٦٣	١ تحت
يُبْعِد	يَبْعُدُ	٢٦٩	٤
أبثنىٰ	أبيني	٢٧٠	٥
فمدحته	فمدهته	٢٧١	٣ تحت
اللوائح	اللوامح	٢٧٣	٢ تحت
أراده	أراد (وحذف ح١)	٢٧٤	٥
المحذوف	المحذوف يمتنع	٢٧٥	١

الخطأ	الصواب	ص	س
يريد	لا يريد	٢٧٥	١
أحببت	أُحِبُّكِ	٢٨١	٦
وما كنا	ما كنا	٣٢٥	٩
وعدْنا	وعَدَنا	٣٢٥	٣ تحت
تُطْعما	تَطْعما	٣٣٥	٤ تحت
نشر	ناشر	٣٤٧	٥
أَنْ قد	أنْ	٣٥٧	٢
عتيا»	عتيا» محتمل للوجهين	٣٦٧	٣
وإذا	وإذ	٣٧٠	٩
الكسائي	الكسائي وورش عن نافع	٤١٠	١
ظنة	ضِنَّةٍ	٤٢٧	١٠
كالواجب	كالواجب لكثرته	٤٢٨	٥
من	بمعنى	٤٣١	٢ تحت
لا ولا	«ولا	٤٣٦	٦ تحت
لعيارة	لعبدة	٤٤٤	٧
عملاً	عجلاً	٤٥٩	٨
يا غلاماً	يا غلاما	٤٦٧	١٠
البدل	المبدل. (وإلغاء ح٢)	٤٧٥	٧
صدقوا	حذفوا	٤٨٠	٢ تحت
مذكر	ذكر	٤٨٦	٤
غيره	تمييز	٤٨٦	٤ تحت
اليومَ	اليومُ	٤٩٤	١١
عشرون	إحدى وعشرون	٤٩٩	ح ٧
تُـؤْمَنْ	تُـؤْمِنْ	٥٢٩	٣ تحت
وعباد	وعباداً	٥٤١	٦ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
قيسٍ	قيسُ	٥٤٤	٥ تحت
إذا	إذ	٥٦٥	٣ تحت
ويُقوى	ويَقوى	٥٦٧	٦ تحت
بأنفسهم	بل تصيبهم	٥٩٤	٦
استئنافية	استفهامية	٥٩٩	٩
مُكُواً	مَكْواً	٦٠٠	٣ تحت
منسئاً	منشئاً	٦٠٣	١٠
نبا	ثنى	٦٠٣	١٠
له	نحو: لن	٦١٤	١ تحت
الباقين	الغيبة	٦٢٤	٢ تحت
لا تحسبوا	لا يحسبوا	٦٢٥	٢
ـ	إضافة رقم البيت: ٢٤٤٦	٦٣٨	١١

***

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد السادس

الخطأ	الصواب	ص	س
مثله	في مثله	٣٥	٩
يضاهئون	يضاهُون	٣٩	٤
عزَر	عزْر	٣٨	٥
الهاء	الياء	٣٩	٩
الياء	التاء	٤٩	٥
المقدرَ	المقدرُ	٥٠	٥
مَنْعِهم	«مَنَعَهم»	٦٦	٦ تحت
التضعيف	بالتضعيف	٨٠	٢
كالذين	كالذي	٨٣	٨
مَنْ خَلَفَ	مِنْ «خَلَفَ»	٩٣	٦ تحت
المعذَّرون	المعذِرون	٩٦	١٠
التفضيل	التفصيل	١٦٧	١٠
وأنَّ	وكأنَّ	١٧٢	٢ تحت
ذا	ذات	١٧٨	٧ تحت
الرابع	الرابعة	١٨٦	٦
على	على ذلك	١٨٩	٧
الموصول	الموصوف	٢٠٥	٢
ظلمْت	ظلمتْ	٢٢٢	٢

الخطأ	الصواب	ص	س
إلا أفضتم	إذا أفضتم	٢٢٩	٦
وإذا	وإذ	٢٣٩	٤
يعلمون	يفلحون	٢٣٨	٧ تحت
جواب	«فعليه» جواب	٢٥٨	١
١٢٤٦	٢٣٤٦	٢٥٩	ح ٥
مبوأ	تبوُّء	٢٦٦	٢ تحت
وقرأ	وقرآ	٢٦٨	٣ تحت
ذكر	كـرر	٢٧٦	٨ تحت
قرأ	قرآ	٢٨٢	٢ تحت
وهو الثن	من الثن	٢٨٦	٣
يشبه	يُشَبِّهه	٣٠٦	٢ تحت
صفةُ	صفةَ	٣٠٩	٤ تحت
إلا زيدٌ أخير	إلا زيداً خير	٣١٢	٢ تحت
جَمَع	جَمْعٌ	٣٣١	٦ تحت
لَغُو	لَغْو	٣٤٣	٥
كتابة	كناية	٣٤٦	٣ تحت
وإن	وأن	٣٥٢	٢ تحت
اختصارَ	اختصارٌ	٣٦٩	٤
الفرسَ	الفرسُ	٣٨٢	٤ تحت
فحصَّل	فتحصَّل	٤٠٢	٣ تحت
أفِدُ	أفدَ	٤١١	٣
تَفِّردي	تَفرُّدي	٤١١	٤ تحت
ولئن	لئن	٤١٢	٨
جند	جيد	٤٢٣	٣
اجترىء	اجتزىء	٤٣٥	٧

الخطأ	الصواب	ص	س
الفم	ببخر الفم	٤٤٢	ح ١
ورميت	ورقِّيت	٤٤٦	٣ تحت
ولا يقبلون	ولا يقلبون	٤٦٥	٢ تحت
مُنْ	مُذْ	٤٨٥	٨
يُصبى	يَصْبى	٤٩٣	٢ تحت
أنه	أنه مصدر	٥١٠	٤
ليوسف	لِيوسفَ	٥١٥	٥ تحت
آ (٧)	آ(٧٠)	٥٢٤	٤
شر	أنتم شر	٥٣٦	١
والعير	العير	٥٤٤	٣
المغيَّ	المغيًّا	٥٦٣	٧
نفسه	المعظم نفسه	٥٦٧	٥

***

الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجُزءُ الثامن

دار القلم

دمشق

سورة طه / [٦١١/أ]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قد تقدَّم الكلامُ في الحروفِ المُقَطَّعةِ أولَ هذا الموضوعِ[(١)]، و«طـه» مِنْ ذاك، هذا هو الصحيح. وقيل: إنَّ معنى «طـه» يا رجلُ في لغةِ عَك[(٢)]، وقيل: عُكْل، وقيل: هي لغة يمانية. وحكى الكلبي أنك لو قلتَ في عَكّ: يا رجلُ، لم يُجِبْ حتى تقولَ: طه.

وقال الطبري[(٣)]: «طه في عَكّ بمعنى: يا رجلُ»، وأنشدَ قولَ شاعرهم[(٤)]:

٣٢٦٩ـ دَعَوْتُ بِطهَ في القتالِ فلم يُجِبْ
فَخِفْتُ عليهِ أَنْ يكونَ مُوائِلا

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧٩.

(٢) قال في اللسان: «عَكٌّ بن عدنان: أخو مَعَدّ وهو اليوم في اليمن، هذا قول الليث. وقال بعض النسابين: إنما هو معد بن عدنان. فأما عك فهو ابن عُدْثان مِنْ ولد قحطان، وعدنان من ولد إسماعيل». اللسان: (عكك). وانظر: البحر ٦/ ٢٢٤، والقرطبي ١١/ ١٦٥.

(٣) تفسير الطبري ١٦/ ١٣٧.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة، وهو في القرطبي ١١/ ١٦٥، والبحر ٦/ ٢٢٤، والمحرر ١١/ ٦٢، والموائل: طالب النجاة.

وقـول آخـر(١):

٣٢٧٠ـ إنَّ الـسَّـفـاهــةَ طــه فـي خــلائِـقِــكـمْ
لا قَــدَّسَ الــلَّـهُ أرواحَ الــمَــلاعــيــنِ

قال الزمخشري(٢): «وأثرُ الصَّنْعَةِ ظاهرٌ في البيت المستشهدِ به» فذكره، وقال السدي: «معناه: يا فلانُ». وقال الزمخشري أيضاً: «ولعل عَكّاً تصرَّفوا في «يا هذا»، كأنهم في لغتهم قالبون الياءَ طاءً، فقالوا في يا: طا، واختصروا «هذا» فاقتصروا على «ها». يعني فكأنه قيل في الآية الكريمة: يا هذا. وفيه بُعدٌ كبيرٌ.

قال الشيخ(٣): «ثم تَخَرَّص وحَزَرَ على عَك ما لم يَقُلْه نحويٌّ: وهو أنهم يقلبون يا التي للنداء طاءً، ويحذفون اسم الإشارة ويقتصرون منه على «ها» التي للتنبيه». قلت: وهذا وإن كان قريباً مما قاله عنه إلاَّ أنه أنحى عليه في عبارته بقوله «تَخَرَّص».

وقيل: «طه» أصلُه طَأْها بهمزة «طَأْ» أمراً مِنْ وَطِيء يَطَأُ، و«ها» ضميرُ مفعولٍ يعودُ على الأرض، ثم أبدل الهمزةَ لسكونها ألفاً، ولم يَحْذِفْها في الأمرِ نظراً إلى أصلها أي: طَأ الأرضَ بقدمَيْك. وقد جاء في التفسير: «أنه قام حتى تَوَرَّمَتْ قدماه»(٤).

---

(١) البيت ليزيد بن المهلهل، وهو في القرطبي ١١/١٦٦، والبحر ٦/٢٢٤، وتفسير الماوردي ٣/٧، والكشاف ٢/٥٢٨. وأنشد البيتَ قطرب، وقال: إنه لغة طَيِّىء.

(٢) الكشاف ٢/٥٢٨.

(٣) البحر ٦/٢٢٤.

(٤) تمامه: «فقيل له: غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: أفلا أكون عبداً شكوراً»، رواه البخاري في كتاب التفسير ٤٨ ــ سورة الفتح، ٢ باب: ليغفر لك الله ما تقدم. الفتح ٨/٤٤٨.

وقرأ(١) الحسنُ وعكرمـةُ وأبو حنيفـةَ وورشٌ في اختياره / بـإسقاطِ الألفِ [٦١١/ب] بعد الطاء، وهاءٍ ساكنة. وفيها وجهان، أحدهمـا: أنَّ الأصلَ «طَـأْ» بالهمـز أمراً أيضـاً مِنْ وَطِيء يَـطَأُ، ثم أبـدلَ الهمـزةَ هـاءً كـإبـدالهم(٢) لهـا في «هَـرَقْتُ» و«هَـرَحْتُ» و«هَبَرْتُ». والأصـلُ: أَرَقْتُ وأَرَحْتُ وأَبَرْت. والثـاني: أنـه أبـدل الهمزةَ ألفاً، كأنه أَخَذه مِنْ وَطِي(٣) يَطا بالبدل كقوله(٤):

٣٢٧١ــ . . . .

. . . . لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

ثم حَـذَفَ الألفَ حَمْلاً لـلأمرِ على المجـزومِ وتناسِيـاً لأصـل الهمـز ثم ألحق هاءَ السكتِ، وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ. وقد تقدَّم في أولِ يـونس(٥) الكلامُ على إمالةِ طا و ها فأغنى عن إعادتِه هنا.

آ. (٢) قـولـه: ﴿أَنْـزَلْنا﴾: هـذه قـراءةُ العـامَّـةِ. وقـرأ(٦) طلحـةُ «ما نُزِّلَ» مبنياً للمفعول، «القرآنُ» رُفِعَ لقيامه مَقامَ فاعلِه.

وهـذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكـونَ مستأنفـةً إنْ جُعِلت «طه» تعـديـداً لأسمـاءِ الحروفِ، ويجوز أن تكونَ خبراً لـ طه إنْ جَعَلْتَها اسماً للسورة، ويكـون القرآنُ ظاهراً واقعاً موقعَ المضمرِ؛ لأنَّ طه قرآنٌ أيضاً، ويجوز أن تكـونَ جوابَ قسمٍ، إنْ جَعَلْتَ طه مُقْسَماً به، وقد تقدَّم تفصيلُ القول في هذا.

---

(١) انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣، والقرطبي ١١/١٦٧، والبحر ٦/٢٢٤.
(٢) انظر: الممتع ١٧١، ٣٩٩.
(٣) قال في اللسان وطي: «وَطِيْتُه لغة في وَطِئْتُه».
(٤) تقدم برقم ٥٠١.
(٥) انظر: الدر المصون ٦/١٤٣.
(٦) البحر ٦/٢٢٤، والقرطبي ١١/١٦٨.

آ. (٣) قوله: ﴿إلَّا تَذْكِرَةً﴾: في نصبه أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ مفعولاً من أجله. والعاملُ فيه فِعْلُ الإنزال، وكذلك «تَشْقَى» علةٌ له أيضاً، ووجبَ مجيءُ الأولِ مع اللام لأنه ليس لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّل، ففاتَتْه شريطةُ الانتصابِ على المفعولية، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط. هذا كلام الزمخشري(١)، ثم قال: «فإن قلتَ: «هل يجوزُ أن تقولَ: ما أَنْزَلْنا، أن تَشقى كقوله «أَنْ تَحْبَطَ أعمالُكم»(٢)؟ قلت: بلى ولكنها نصبةٌ طارئة كالنصبةِ في «واختار موسىٰ قومَه»(٣) وأما النصبةُ في «تَذْكرةً» فهي كالتي في «ضَرَبْت زيداً» لأنه أحدُ المفاعيلِ الخمسةِ التي هي أصولٌ وقوانينُ لغيرِها».

قلت: قد منع أبو البقاء(٤) أن تكونَ «تَذْكرةً» مفعولاً له لأَنْزَلْنا المذكورةِ، لأنها قد تعدَّتْ إلى مفعولٍ له وهو «لِتَشْقَىٰ» فلا تتعدَّىٰ إلى آخرَ مِنْ جنسِه. وهذا المنعُ ليس بشيءٍ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يُعَلَّلَ الفعلُ بعلتين فأكثرَ، وإنما هذا بناءً منه على أنه لا يُفضِي العاملُ من هذه الفَضَلاتِ إلَّا شيئاً واحداً، إلَّا بالبدلية أو العطف.

الثاني: أن تكونَ «تذكرة» بدلاً مِنْ محلِّ «لتَشْقَى» وهو رأيُ الزجاج(٥)، وتبعه ابنُ عطية(٦)، واستبعده أبو جعفر(٧)، وردَّه الفارسيُّ بأنَّ التذكرةَ ليسَتْ

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) «ولا تَجْهروا له بالقولِ كجَهْرِ بعضِكم لبعض، أَنْ تَحْبَطَ أعمالُكم»، الآية ٢ من الحجرات.

(٣) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ٢/١١٨.

(٥) لم يرد في مطبوعة «معاني القرآن».

(٦) المحرر ١١/٦٣.

(٧) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٣١.

بشقاءٍ. وهو ردٌّ واضحٌ. وقد أوضح الزمخشريُّ[1] هذا فقال: «فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ «تذكرةً» بدلاً مِنْ محلِّ «لِتشْقى»؟ قلت: لا؛ لاختلافِ الجنسينِ ولكنها نُصِبَتْ علىٰ الاستثناءِ المنقطع الذي «إلَّا» فيه بمعنىٰ «لكن».

قال الشيخُ[2]: «يعني باختلافِ الجنسَيْنِ أن نَصْبَةَ «تذكرةً» نصبةٌ صحيحةٌ ليست بعارضةٍ، والنصبةُ التي تكون في «لِتشقى» بعد نَزْعِ الخافضِ نصبةٌ عارضةٌ. والذي نقول: إنه ليس له محلٌّ البتَةَ فيتوهمُ البدلُ منه». قلت: ليس مُرادُ الزمخشري باختلافِ الجنسين إلَّا ما ذكرتُه عن الفارسيِّ ردّاً على الزجاج، وأيُّ أثرٍ لاختلاف النصبين في ذلك؟

الثالث: أن يكونَ منصوباً على الاستثناء المنقطع أي: لكنْ أَنْزَلْناه تذكرةً. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكدٌ لفعلٍ مقدرٍ، أي: لكنْ ذَكَّرْنا، أو تذكَّرْ به أنت تَذْكِرة. الخامس: أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: إلَّا مُذَكِّراً. السادس: أنه بدلٌ من «القرآن»، ويكون القرآنُ هو التذكرةَ، قاله الحوفي. السابع: أنه مفعولٌ له أيضاً، ولكن العاملَ فيه «لِتَشْقَى» ويكون المعنى كما قال الزمخشريُّ[3]: «إنا أَنْزَلْنا عليك القرآنَ لتحتمل متاعبَ التبليغِ ومقاولةَ العُتاةِ مِنْ أعداءِ الإسلام ومقاتلتَهم، وغيرَ ذلك من أنواعِ المشاقِّ وتكاليفِ النبوة، وما أنزلنا عليك هذا المَتْعَبَ الشاقَّ إلَّا ليكونَ تذكرةً. وعلى هذا الوجهِ يجوزُ أن يكونَ «تذكرةً» حالاً ومفعولاً له» انتهىٰ.

فإنْ قلتَ: مِنْ أين أَخَذْتَ أنه لمَّا جعله حالاً ومفعولاً له أنَّ العاملَ فيه

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.
(٢) البحر ٦/٢٢٥.
(٣) الكشاف ٢/٥٢٩.

«لِتَشْقَى»؟ وما المانعُ أن يريدَ بالعاملِ فيه فعلَ الإنزال؟ فالجوابُ أنَّ هذا الـوجهَ قد تقدَّم له في قوله(١) : «وكلُّ واحدٍ مِنْ «لِتَشْقَىٰ» و «تذكرةً» علةٌ للفعل». وأيضاً فإنَّ تفسيرَه للمعنىٰ المذكور منصبٌّ على تسلُّطِ «لِتَشْقَى» على «تـذكرةً». إلَّا أنَّ أبـا البقاء لمَّـا لـم يظهـرْ له هـذا المعنى الذي ظهـر للزمخشري مَنَـعَ مِنْ عمـلِ «لِتَشْقَى» في «تـذكـرةً» فقـال(٢) : «ولا يَصِـحُّ أن يعمـلَ فيهـا «لِتَشْقَى» لفسـاد المعنى» وجوابُه ما تقدَّم. ولا غَرْوَ في تسميةِ التعبِ شقاءً. قال الـزمخشري(٣) : «والشقــاءُ يجيء في معنى التعب. ومنـه المثـل: «أتعبُ مِنْ رائضِ مُهْـر»(٤) و «أشقى مِنْ رائض مُهْر».

و «لِمَنْ يَخْشى» متصـلٌ بـ «تذكـرةً». وزيدت الـلام في المفعولِ تقـويـةً للعـامـلِ لكـونـه فَـرْعـاً، ويجـوز أن يكـونَ متعلقـاً بمحـذوفٍ على أنـه صفـةٌ لـ «تذكرةً».

آ. (٤) **قوله: ﴿تَنْزِيلًا﴾** : في نصبِه أوجهٌ(٥)، أحـدها: أن يكـونَ بـدلاً مِنْ «تذكـرةً» إذا جُعِل حـالاً لا إذا كان مفعـولاً [له](٦) لأنَّ الشيءَ لا يُعَلَّلُ بنفسِـه. قلت: لأنه يصيـرُ التقديـرُ: ما أنـزَلْنا القـرآنَ إلَّا للتنزيـل. الثـاني: أن ينتصبَ بـ نزَّل مضمراً. الثـالث: أن ينتصبَ بـ «أَنْزَلْنـا» لأنَّ معنى ما أنـزلناه إلَّا تـذكـرةً: أنـزَلْنـاه تـذكـرةً. الـرابـع: أن ينتصبَ على المـدحِ والاختصـاصِ.

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.
(٢) الإملاء ٢/١١٨.
(٣) الكشاف ٢/٥٢٩.
(٤) انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٨، وقد ورد المثل الثاني فحسب في الكشاف.
(٥) نقل السمين هذه الأوجه عن الزمخشري ٢/٥٢٩.
(٦) من الكشاف.

الخامس: أن ينتصبَ بـ «يَخْشَىٰ» مفعولاً به أي: أنزلـه للتذكـرةِ[1] لِمَنْ يخشىٰ تنزيلَ الله، وهو معنى حسنٌ وإعرابٌ بيِّن[2].

قال الشيخُ[3]: ـ ولم يُنْصِفْه ـ «والأحسنُ ما قدَّمناه أولاً من أنـه منصوبٌ بـ «نَزَّل» مضمرةً. وما ذكره الزمخشري مِنْ نصبه على غيره فمتكلَّفٌ: أمَّا الأولُ ففيـه جَعْلُ تـذكرةً وتنـزيلاً حـالين، وهمـا مصـدران. وجَعْـلُ المصـدرِ/ حـالاً [٦١٢/أ] لا ينقاسُ.

وأيضاً فمدلولُ «تذكرةً» ليس مدلولَ «تنزيلَ»، ولا «تنزيلاً» بعضُ تذكـرة. فإن كان بدلاً فيكونُ بدلَ اشتمالٍ على مـذهبِ مَنْ يرى أن الثـاني مشتملٌ على الأولِ؛ لأنَّ التنـزيلَ مشتمـلٌ على التذكـرة وغيـرِهـا. وأمَّـا قـولُـه: «لأنَّ معنى ما أنزلناه إلَّا تذكرة: أَنْزَلْناه تذكرةً» فليس كذلك لأنَّ معنى الحصرِ يَفُوت في قوله أنزلناه تذكرةً. وأمَّا نصبُه على المـدحِ فبعيدٌ. وأمَّـا نصبُه بـ «يَخْشَىٰ» ففي غـاية البُعْـدِ لأنَّ «يخشى» رأسُ آيةٍ وفـاصلٌ، فـلا يناسبُ أن يكـونَ «تنزيـلاً» منصوبـاً بـ «يَخْشَىٰ»، وقوله فيه «وهو معنى حسنٌ وإعـرابٌ بيِّنٌ» عُجمةٌ وبُعْـدٌ عن إدراك الفصاحة».

قلت: ويَكْفيه ردُّه الشيءَ الواضحَ مِنْ غير دليل، ونسبةُ هـذا الرجـلِ إلى عدمِ الفصاحةِ ووجودِ العُجْمة.

قـولـه: «مِمَّنْ خَلَق» يجـوز في «مِنْ» أن تتعلق بـ «تنـزيـلاً»، وأن تتعلقَ بمحـذوفٍ على أنه صفـةٌ لـ «تنزيـلاً». وفي «خَلَق» التفاتٌ مِنْ تَكَلُّمٍ في قـولـه

---

(١) الكشاف: تذكرة.
(٢) انتهت عبارة الزمخشري.
(٣) البحر ٢٢٥/٦.

«أَنْزَلْنا» إلى الغَيْبـة. وجوَّز الـزمخشري[1] أن يكـونَ «ما أنـزَلْنا» حكـايةً لكـلامِ جبريل وبعضِ الملائكة[2] فلا التفاتَ على هذا.

وقوله «العُلاَ» جمع عُلْيا نحو: دنيا ودُنا. ونظيرُه في الصحيح كُبْرىٰ وكُبَر، وفُضْلى وفُضَل.

آ. (٥) قـوله: ﴿الـرحمنُ﴾: العـامَّـةُ على رفعـِهِ. وفيـه أوجـهٌ، أحـدُها: أنـه بدلٌ من الضميـرِ المستكنِّ في «خَلَق». ذكره ابنُ عـطية[3]. وردَّه الشيخُ[4] بأن البدلَ يَحُلُّ مَحَـلَّ المبدلِ منـه، ولو حَـلَّ هنا مَحَلَّه لم يَجُـزْ لخلوِّ الجملةِ الموصولِ بهـا مِنْ رابطٍ يربـطُها بـه. الثاني: أن يـرتفعَ على خبـرِ مبتدأ مضمرٍ، تقديرُه: هو الرحمن. الثالث: أن يرتفعَ على الابتـداءِ مشاراً بـلامِه إلى مَنْ خَلَق[5]، والجملةُ بعده خبرُه.

وقرأ[6] جناح بن حبيش «الرحمنِ» مجروراً. وفيه وجهان، أحدهما: أنـه بـدلٌ من الموصـولِ. لا يقال إنـه يؤدي إلى البـدلِ بـالمشتق وهـو قليـلٌ؛ لأنَّ الرحمنَ جرىٰ مَجْرى الجوامدِ لكثرة إيـلائِه العـواملَ. والثـاني: أن يكونَ صفـةً للموصول أيضاً.

قـال الشيـخ[7]: «ومـذهبُ الكـوفيين أنَّ الأسمـاءَ النـواقصَ[8] كـ «مَنْ»

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) قال أبو حيان: «وهذا تجويز بعيد، بل الظاهر أنه إخبار من الله تعالى عن نفسه» البحر ٦/٢٢٦.

(٣) المحرر ١١/٦٣.

(٤) البحر ٦/٢٢٦.

(٥) وهو مذهب الزمخشري في الكشاف ٢/٥٣٠.

(٦) الشواذ ٨٧، والبحر ٦/٢٢٦.

(٧) البحر ٦/٢٢٦.

(٨) قال: «التي لا تتم إلاَّ بصلاتها».

و «مـا» لا يُوصَف منهـا إلَّا «الـذي» وحـدَه، فعلى مـذهبهِم لا يجـوز أن يكـونَ صفةً». قال ذلك كالرادِّ على الزمخشري(١).

والجملةُ مِنْ قولِه «على العرش استوىٰ» خبرٌ لقولِه «الرحمنُ» على القـول بأنه مبتدأٌ، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ إنْ قيل: إنه مـرفوعٌ على خبـر مبتدأ مضمـر(٢)، وكذلك في قراءةِ مَنْ جَرَّه(٣).

وفـاعِلُ «استـوىٰ» ضميـرٌ يعـودُ على الـرحمنِ، وقيـل: بـل فـاعلُه «مـا» الموصولةُ» بعده أي: استوى الذي لـه في السموات، قـال أبو البقـاء(٤): «وقال بعضُ الغـلاةِ: «ما» فـاعلُ «استـوىٰ». وهـذا بعيـدٌ، ثم هـو غيـرُ نـافـعٍ لـه في التأويل، إذ يبقى قولُه «الرحمنُ على العرش» كلاماً تاماً ومنه هرب». قلت: هـذا يُروى عن ابنِ عباس، وأنه كان يقف على لفظ «العرش»، ثم يبتدِئ «استوىٰ له ما في السموات» وهذا لا يَصِحُّ عنه.

آ. (٦) **قوله: ﴿الثَّرَىٰ﴾**: هو الترابُ النديُّ(٥)، ولامُـه ياءٌ بـدليل تثنيتِه على ثَرَيَيْن، وقولهم ثَرِيَتْ الأرضُ تَثْرَى ثَرًى. والثَّرىٰ يستعمل في انقطاعِ المودة. قال جرير(٦):

٣٢٧٢ـ فـلا تَـنْبُـشُـوا بيـنـي وبـيـنَـكُـمُ الـثـرىٰ
فـإنَّ الـذي بـيـنـي وبـيـنَـكُـمُ مُـثْـرِي

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) لماذا لا تكون الجملة خبراً ثانياً لهذا المبتدأ المضمر؟

(٣) والتقدير: الرحمنِ، هو على العرش استوىٰ.

(٤) الإملاء ٢/١١٩.

(٥) انظر: عمدة الحفاظ ٧٩.

(٦) ديوانه ٢٧٧، واللسان (ثرىٰ)، والبحر ٦/٢٢٢.

والثَّراءُ بالمدِّ: كثرةُ المالِ قال(1):

٣٢٧٣ـ أَمَـاوِيَّ مـا يُغْنـي الـثـراءُ عـن الـفـتـى
إذا حَشْـرَجَتْ يـومـاً وضـاقَ بهـا الصـدرُ

وما أحسنَ قولَ ابنِ دريد(2):

٣٢٧٤ـ يـومـاً تـصـيـرُ إلـى الـثَّـرىٰ
ويـفـوزُ غـيـرُك بـالـثَّـراءِ

فجمع في هذه القصيدةِ بين الممدودِ والمقصورِ باختلاف معنىً.

آ. (٧) قـولـه: ﴿وأَخْفَىٰ﴾: جَـوَّزوا فيه وجهين، أحـدهما: أنـه أفعلُ تفضيل، أي: وأَخْفَىٰ من السِّر. والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ أي: وأَخْفى اللَّهُ عن عبادِهِ غيبَه كقولِه: «ولا يُحِيطون به عِلْماً»(3).

آ. (٨) والجلالةُ: إمَّا مبتدأٌ، والجملةُ المنفيةُ خبرُها، وإمَّا خبـرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هو الله. و «الحُسْنى» تأنيثُ الأحسن. وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ جمعَ التكسيرِ في غير العقلاءِ يُعامَلُ معاملةَ المؤنثة الواحدة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إذ رأىٰ﴾: يجـوز أَنْ يكونَ منصـوباً بـالحديث وهـو الظاهـرُ. ويجوز أن ينتصِبَ بـ «اذكـر» مقـدَّراً، كمـا قـالـه أبـو البقـاء(4)، أو بمحذوفٍ بعدَه أي: إذ رأىٰ ناراً كان كيتَ وكيتَ، كما قاله الزمخشريُّ(5).

---

(1) تقدم برقم ٢٨١٤.
(2) شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٢٢٦.
(3) الآية ١١٠ من طه.
(4) الإملاء ٢/١١٩.
(5) الكشاف ٢/٥٣١.

و «هل»(١) على بابها مِنْ كونها استفهامَ تقريرٍ، وقيل: بمعنى قد، وقيل: بمعنى النفي. وقرأ «لأهلِهُ امكثُوا»، بضم الهاء حمزة(٢) وقد تقدم أنه الأصلُ وهو لغةُ الحجاز، وقال أبو البقاء(٣): «إن الضمَّ للإتباع».

قوله: «آنَسْتُ» أي: أبصرْتُ. والإيناسُ: الإبصارُ البيِّنُ، ومنه إنسانُ العينِ؛ لأنه يُبْصَر به الأشياءُ، وقيل: هو الوِجْدان، وقيل: الإحساسُ فهو أعمُّ من الإبصار، وأنشدوا للحارث بن حِلِّزة(٤):

٣٢٧٥ـ آنَسَتْ نَبْأَةً وأَفْزَعَها القُنْـ
ـناصُ عَصْراً وقد دنا الإمْساءُ

والقَبَسُ: الجَذْوَةُ من النار، وهي الشُّعْلةُ في رأسِ عُودٍ أو قَصَبةٍ ونحوِهما. وهو فَعَلٌ بمعنى مَفْعول كالقَبَض والنَّقَضِ بمعنى المَقْبوض والمَنْقوض. ويقال: أَقْبَسْتُ الرجلَ علماً وقَبَسْتُه ناراً، ففرقوا بينهما، هذا قولُ المبردِ. وقال الكسائيُّ: إن فَعَلَ وأَفْعَلَ يُقالان في المعنيين، فيقال: قَبَسْتُه ناراً وعلماً، وأَقْبَسْته أيضاً عِلْماً وناراً.

وقوله «مِنْها» يجوز أَنْ يتعلق/ بـ «آتِيكم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ قَبَس(٥). وأمال بعضُهم(٦) ألفَ «هدىٰ» وقفاً. والجيدُ أَنْ لا تُمالَ لأنَّ الأشهر أنها بدلٌ من التنوين. [٦١٢/ب]

---

(١) عاد إلى الآية ٩.
(٢) السبعة ٤١٧، والبحر ٦/ ٢٣٠، والتيسير ١٥٠، والنشر ١/ ٣١٢، والحجة ٤٥٠.
(٣) الإملاء ٢/ ١١٩ أي: لما بعده.
(٤) تقدم برقم ١٥٤٨ وورد في الأصل بوزن عروضي مضطرب.
(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف أعربت حالاً.
(٦) أمال جميع فواصل هذه السورة حمزة والكسائي وخلف. انظر: الإتحاف ٢/ ٢٤٣، والنشر ٢/ ٣٥، والتيسير ١٥٣.

آ. (١١) **قوله: ﴿نُوْدِي﴾**: القائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ موسى، وقيل: ضميرُ المصدرِ أي: نُودي النداء. وهو ضعيفٌ، ومنعوا أن يكونَ القائمُ مَقامَه الجملةَ مِنْ «يا موسى»؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلاً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿إني﴾**: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، على تقديرِ الباءِ أي بأني؛ لأنَّ النداءَ يُوْصَلُ بها تقول: نادَيْتُه بكذا. قال الشاعر[٢]: ـ أنشده الفارسيُّ ـ

٣٢٧٦ـ نادَيْتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَدَّمٍ
إنَّ المُنَوَّهَ باسمِه المَوْثُوْقُ

وجَوَّز ابنُ عطية[٣] أن يكون بمعنى لِأَجْلِ. وليس بظاهرٍ. والباقون بالكسرِ: إمَّا على إضمارِ القولِ كما هو رأيُ البصريين، وإمَّا لأنَّ النداءَ في معنى القولِ عند الكوفيين.

وقوله: «أنا» يجوزُ أن يكونَ مبتدأً، وما بعده خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ». ويجوزُ أن يكونَ توكيداً للضميرِ المنصوب، ويجوزُ أَنْ يكونَ فَصْلاً.

قوله «طُوىٰ» قرأ[٤] الكوفيون وابنُ عامر «طُوىً» بضمِّ الطاءِ والتنوين. والباقون بضمِّها من غيرِ تنوين. وقرأ الحسنُ والأعمش وأبو حيوةَ وابن محيصن

---

(١) التيسير ١٥٠، والنشر ٢/٣١٩، والبحر ٦/٢٣٠، والحجة ٤٥١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٤٢٩، والخزانة ٢/٥٢١، والمحرر ١١/٦٦.

(٣) المحرر ١١/٦٦، قال: «على معنى: لأجل أني أنا ربك فاخلع نعليك».

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣١٩، والحجة ٤٥١، والتيسير ١٥٠، والإتحاف ٢/٢٤٥، والبحر ٦/٢٣١، والشواذ ٨٧.

بكسرِ الطاءِ منوَّناً. وأبو زيدٍ[1] عن أبـي عمروٍ بكسرِها غيرَ منونٍ.

فَمَنْ ضَمَّ ونَوَّنَ فإنه صَرَفَه لأنَّه أَوَّله بالمكان. ومَنْ مَنَعه فيحتمل أوجهاً، أحدها: أنه مَنَعه للتأنيث باعتبار البُقْعَةِ والعَلَمِيَّة. الثاني: أنه مَنَعه للعَـدْل إلى فُعَل، وإن لم يُعْرَفِ اللفظُ المعـدولُ عنه، وجعله كعُمَـر وزُفَر. والثـالث: أنه اسمٌ أعجمي فَمَنْعُه للعَلَمِيَّة والعُجْمة.

ومَنْ كَسَر ولم يُنَوِّن فباعتبارِ البُقْعة أيضاً. فإن كان اسماً فهو نظيرُ عِنَب، وإنْ كان صفةً فهو نظير عِدَى وسِوَى. ومَنْ نَوَّنَه فباعتبار المكان. وعن الحسنِ البَصْـريِّ أنه بمعنىٰ الثِّنَىٰ بـالكسرِ والقَصْـر، والثِّنىٰ: المكررُ مـرتين، فيكـون معنى هذه القراءة أنه ظهر مرتين، فيكون مصدراً منصوباً بلفظ «المقدَّس» لأنه بمعناه كأنه قيل: المقدَّس مرتين، من التقديس.

وقرأ[2] عيسى بن عمر والضحَّاك «طاوِيْ اذهَبْ».

و «طُـوَىٰ»: إمَّا بـدلٌ من الوادي، أو عـطفُ بيانٍ لـه، أو مـرفـوعٌ على إضمارِ مبتدأ، أو منصوبٌ على إضمار أعني.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وأنا اخْتَرْتُك﴾**: قرأ حمزةُ[3] في آخرين «وأنَّا اخترناك» بفتحِ الهمزة بضمير المتكلمِ المعظمِ نفسَـه. وقرأ السلميُّ والأعمش وابن هـرمز كـذلك، إلَّا أنهم كسـروا الهمزةَ. والبـاقون «وأنـا اخْتَرْتُـك» بضميرِ المتكلم وحدَه. وقرأ أُبَـيٌّ «وأني اخترتك» بفتح الهمزة.

---

(١) وهـو سعيـد بن أوس الأنصـاري النحـوي روى عن أبـي عمـرو. تـوفي سنـة ٢١٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٥.

(٢) ذكر هذه القراءة الشاذة ابن خالويه في شواذه ٨٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٧، والنشر ٢/٣٢٠، والتيسير ١٥٠، والبحر ٦/٢٣١، والإتحاف ٢/٢٤٥، والحجة ٤٥١.

فـأمَّا قـراءةُ حمزة[1] فعـطفٌ على قولـه «أني أنا ربـك»، وذلك أنـه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لَمَّا عطف غيرَها عليهـا. ومَنْ كسرهـا فلأنـه يقرأ «إنِّي أنا ربك» بالكسر. وقراءة أُبَـيّ كقراءةِ حمزة بالنسبة للعطف. وجَوَّز أبو البقـاء[2] أن يكـونَ الفتحُ على تقـديرِ: ولأنَّـا اخترنـاك فاستمـع، فعلَّقه بـاستمع. والأولُ أَوْلَىٰ. ومفعولُ «اخترتك» الثاني محذوف أي: اخترتك مِنْ قومك.

قوله «لِما يُوْحىٰ» الظاهرُ تعلُّقه بـ «استمِـعْ». ويجوزُ أن تكونَ اللامُ مزيدةً في المفعول على حَدِّ قولِه تعالى: «رَدِف لكم»[3]. وجَوَّز الزمخشريُّ[4] وغيـرُه أن تكـونَ المسألـة من باب التنـازع بين «اخْتَرْتُـك» وبين «استمع» كـأنـه قيـل: اختـرتُك لِمـا يوحى فـاستمع لِمـا يـوحىٰ. قـال الـزمخشـري[5]: «فَعَلَّق الـلامَ بـ «استمعْ» أو بـ «اخترتُك».

وقد رَدَّ الشيخُ[6] هذا بأنْ قـال: «ولا يجوزُ التعليقُ بـ «اختـرتك» لأنَّـه مِنْ بـابِ الإعمال، يجب ـ أو يُختـار ـ إعـادةُ الضميرِ مـع الثـاني فكـان يكـونُ: فاستمعْ له لِما يوحى، فَدَلَّ على أنه من باب إعمال الثاني». قلت: الزمخشريُّ عنى التعليقَ المعنويَّ من حيث الصلاحيةُ، وأما تقديرُ الصناعةِ فلم يَعْنِه.

و «مـا» يجوزُ أَنْ تكـونَ مصدريـةً، وبمعنى الذي أي: فـاستمـعْ للوحيِ أو للذي يُوْحىٰ.

---

(١) ولكن حمزة هناك قـرأ بكسر «إني». قـال ابن زنجلة في الحجة ٤٥١: «على معنى: نودي أنَّا اخترناك».
(٢) الإملاء ٢/١١٩.
(٣) الآية ٧٢ من النمل.
(٤) الكشاف ٢/٥٣٢.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٢.
(٦) البحر ٦/٢٣١.

آ. (١٤) قوله: ﴿لِذِكْرِي﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعلِه أي: لأنِّي ذكرتُها في الكتب، أو لأنِّي أذكرُك. ويجوز أن يكونَ مضافاً لمفعولِه أي: لأَنْ تذكرَني. وقيل: معناه ذِكْرُ الصلاةِ بعد نِسْيانِها كقولِه عليه السلام[1]: «مَنْ نام عن صلاةٍ أو نَسِيها فَلْيُصَلِّها إذا ذكرها». قال الزمخشري[2]: «وكان حقُّ العبارة: «لذكرها». ثم قال: «ومَنْ يَتَمَحَّلْ له[3] أن يقول: إذا ذَكَر الصلاة فقد ذكر [اللَّهَ]، أو على حذفِ مضاف أي: لذكر صلاتي، أو لأنَّ الذِّكْرَ والنسيانَ من الله تعالى في الحقيقة».

وقرأ[4] أبو رجاء والسُّلمي «للذكرىٰ» بلام التعريف وألفِ التأنيث. وبعضهم[5] «لذكرىٰ» منكرةً، وبعضهم «للذكر» بالتعريف والتذكير.

قوله: «أكاد أُخْفيها» العامةُ على ضمِّ الهمزةِ مِنْ «أُخْفيها». وفيها تأويلاتٌ، أحدُها: أن الهمزةَ في «أُخْفيها» للسَّلْبِ والإزالةِ أي: أُزيل خفاءَها نحو: أعجمتُ الكتابَ أي: أزلْتُ عُجْمَتَه. ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الخفاءَ بمعنى السِّتْر، ومتى أزال سَتْرَها فقد أظهرَها. والمعنى: أنها لتحقُّقِ وقوعِها وقُرْبِها أكادُ أُظْهِرُها لولا ما تَقْتضيه الحكمةُ من التأخير. والثاني: أنَّ الخفاءَ هو الظهورُ كما سيأتي. والمعنىٰ: أزيلُ ظهورَها، وإذا أزالَ ظهورَها فقد استترَتْ. والمعنىٰ: أني لِشدَّةِ إبهامها أكاد أُخْفيها فلا أُظْهِرُها/ البتةَ، وإن كان [٦١٣/أ]

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الصلاة (١٠) باب من نام عن الصلاة أو نسيها ١/٢٢٧، وأحمد ٣/١٠٠.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٢.

(٣) الصواب «فله».

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٢٣٢، الشواذ ٨٧.

(٥) نسبها النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٣٤ إلى أبي عبد الرحمن وأبي رجاء والشعبي.

لا بد من إظهارِها؛ ولذلك يوجدُ في بعض المصاحف كمصحف أُبَيّ[١]: أكاد أُخْفيها مِنْ نفسي فكيف أُظْهِرُكُمْ عليها؟ وهو على عادةِ العرب في المبالغة في الإخفاء قال[٢]:

٣٢٧٧ـ أيامَ تَصْحَبُني هندٌ وأُخْبِرُها
ما كِدْت أكتُمُه عني من الخبرِ

وكيف يُتَصَوَّرُ كِتْمانُه مِنْ نفسه؟

والتأويلُ الثاني: أنَّ «كاد» زائدةٌ. قاله ابنُ جُبَيْر. وأنشدَ غيرُه شاهداً عليه قولَ زيدِ الخيل[٣]:

٣٢٧٨ـ سريعٌ إلى الهَيْجاء شاكٍ سلاحُه
فما إنْ يكادُ قِرْنُه يتنفَّسُ

وقال آخر[٤]:

٣٢٧٩ـ وألاَّ ألومَ النفسَ فيما أصابني
وألاَّ أكادَ بالذي نِلْتُ أَبْجَحُ

ولا حُجَّةَ في شيءٍ منه.

(١) البحر ٦/٢٣٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٦.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١١/١٨٥، والبحر ٦/٢٣٣.
(٣) الأضداد للأنباري ٩٧، واللسان (كيد)، والبحر ٦/٢٣٣، والقرطبي ١١/١٨٤. والقِرْن: المثيل في الشجاعة.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الأضداد ٩٧، والارتشاف ٣/٢٩٢، وأمالي المرتضى ١/٣٣٢، والقرطبي ١١/١٨٤، والبحر ٦/٢٣٣. والبجح: الفرح.

والتـأويـل الثـالث: أنَّ الكَيْـدُوْدَةَ بمعنى الإرادة، ونُسِبت لـلأخفش[1] وجماعةٍ، ولا ينفعُ فيما قصدوه.

والتأويل الرابع: أنَّ خبرَها محذوفٌ تقديره: أكاد آتي به لقُرْبها. وأنشدوا قول ضابىء البرجمي[2]:

٣٢٨٠ـ هَـمَمْـتُ ولـم أَفْـعَـلْ وكِـدْتُ وليـتـني
تَـرَكْـتُ على عـثمـانَ تَبْـكـي حـلائِلُهْ

أي: وكِدْتُ أفعلُ، فالـوقفُ على «أكـادُ»، والابتـداء بـ «أُخْفيهـا»، واستحسنه أبو جعفر[3].

وقرأ[4] أبو الـدرداء وابنُ جبير والحسنُ ومجاهدٌ وحميـدٌ «أَخْفيها» بفتح الهمزة. والمعنىٰ: أُظْهرها، بالتأويل المتقدم يقال: خَفَيْتُ الشيءَ: أظهَـرْتُه، وأَخْفَيْتُـه: سترتـه، هذا هـو المشهور. وقـد نُقِـل عن أبـي الخـطاب أنَّ خَفَيْتُ وأَخْفَيْتُ بمعنىً. وحُكي عن أبـي عبيد[5] أنَّ «أَخْفى» من الأضدادِ يكون بمعنى أظهـر وبمعنى سَتَـر، وعلى هـذا تَتَّحـد القـراءتـان. ومِنْ مجيءِ خَفَيْتُ بمعنى أظهَرْت قولُ امرىء القيس[6]:

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٧١ قال: «وزعموا أن تفسير أكاد: أريد، وأنها لغة؛ لأن أريد قـد تُجْعـل مكان «أكـاد» مثل «جـداراً يريـد أن يَنْقَضَّ» أي: يكـاد أن ينقضَّ، فكـذلـك «أكاد» إنما هي أريد».

(٢) شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٢٢٩، واللسان (قير)، والخزانة ٤/٨٠.

(٣) إعراب القرآن ٢/٣٣٥ وهو النحاس.

(٤) القرطبـي ١١/١٨٢، والمحتسب ٢/٤٧، والبحر ٦/٢٣٢.

(٥) ذكره الأنباري في الأضداد ٩٥.

(٦) ديـوانه ٥١. الأنفـاق: أسراب تحت الأرض والـودق: المطر. والمجلِّب: الـذي له صوت لشدة وَقْعه.

٣٢٨١ـ خَفَـاهُـنَّ مِـنْ أَنْفـاقِـهِـنَّ كـأنـمـا
خـفـاهُـنَّ وَدْقٌ مِـنْ عَشِـيٍّ مُـجَـلِّبِ

وقول الآخر(١):

٣٢٨٢ـ فـإنْ تَـدْفِـنـوا الـداءَ لا نَـخْـفِـهِ
وإنْ تُـوْقِـدُوْا الـحـربَ لا نَـقْـعُـدِ

قـوله: «لِتُجْـزَىٰ» هذه لامُ كي، وليسَتْ بمعنى القسمِ أي: لَتُجْـزَيَنَّ كما نقله أبو البقاء(٢) عَنْ بعضهم. وتتعلَّق هـذه اللامُ بـ «أُخْفيهـا». وجعلها بعضُهم متعلقةً بـ «آتيةٌ» وهذا لا يَتِمُّ إلَّا إذا قَدَّرْتَ أنَّ «أكاد أُخْفيها» معترضةٌ بين المتعلَّقِ والمتعلِّقِ به، أمَّا إذا جعلتَهـا صفةً لآتِيَـةٌ فلا يتجـه على مذهب البصـريين؛ لأن اسمَ الفاعلِ متى وُصِفَ لم يعملْ، فإنْ عَمِل ثم وُصِف جاز.

وقال أبو البقاء(٣): «وقيل بـ «آتِيَةٌ»، ولذلك وَقَفَ بعضُهم عليه وَقْفَةً يسيرةً إيذاناً بانفصالِها عن أخفيها».

قوله «بما تَسْعَىٰ» متعلقٌ بـ «تُجْزَىٰ». و «مـا» يجـوز أَنْ تكـونَ مصـدريـةً أو مـوصولـةً اسميةً، ولا بـدَّ من مضاف أي: تُجْـزىٰ بعقـابِ سَعْيهـا أو بعقـابِ ما سَعَتْه.

آ. (١٦) **قوله: ﴿فـلا يَصُدَّنَّـكَ عنها مَنْ لا يُـؤْمِنُ بها﴾**: «مَنْ لا يُـؤْمِنُ» هو المَنْهيُّ صـورةً، والمـرادُ غيـرُه، فهـو من بـابِ «لا أُرَيَنَّـك هَهنا»(٤). وقيل: إنَّ صَدَّ الكافر عن التصديقِ بها سببٌ للتكذيب، فذكر السببَ

---

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٨٦، والأضداد ٩٦.
(٢) الإملاء ٢/١٢٠.
(٣) الإملاء ٢/١٢٠.
(٤) انظر: الكتاب ١/٤٥٣.

ليدُلَّ على المسبَّب. والضميران في «عنها» و«بها» للساعة. وقيل: للصلاة. وقيل في «عنها» للصلاة، وفي «بها» للساعة.

قوله: «فَتَرْدَىٰ» يجوزُ فيه أَنْ ينتصبَ في جوابِ النهيِ بإضمارِ «أنْ»، وأن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: فأنت تَرْدَىٰ. وقرأ[1] يحيى «تِرْدَىٰ» بكسر التاء. وقد تقدم أنها لغةٌ[2]. والرَّدَىٰ: الهلاكُ يقال: رَدِيَ يَرْدَىٰ رَدى.

قال دُرَيْدُ بن الصِّمَّة[3]:

٣٢٨٣ـ تنادَوْا فقالوا أَرْدَتِ الخيلُ فارساً
فقلتُ أَعَبْدُ اللَّهِ ذلكُمُ الرَّدِي

آ. (١٧) قوله: ﴿وما تلك بيمينك﴾: «ما» مبتدأةٌ استفهامية. و«تلك» خبره. و«بيمينك» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال كقوله: «وهذا بَعْلي شيخاً»[4]. والعاملُ في الحال المقدرة معنى الإشارة. وجَوَّز الزمخشريُّ[5] أَنْ تكونَ «تلك» موصولةً بمعنى التي، و«بيمينك» صلتُها. ولم يذكر ابنُ عطية[6] غيره، وهذا ليس مذهبَ البصريين، لأنهم لم يجعلوا من أسماءِ الإشارة موصولاً إلَّا «ذا» بشروطٍ ذكرْتُها أولَ هذا الكتابِ. وأمَّا الكوفيون[7] فيُجيزون ذلك في جميعها، ومنه هذه الآيةُ عندهم أي: «وما التي بيمينك» وأنشدوا أيضاً[8]:

(١) البحر ٦/٢٣٣، والشواذ ٨٧.
(٢) انظر في هذه اللغة وشروطها: الدر المصون ١/٦٠.
(٣) الحماسة ١/٣٩٧، وجمهرة أشعار العرب ٢/٦٠١، والمحرر ١١/٦٩.
(٤) الآية ٧٢ من هود.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٣.
(٦) المحرر ١١/٦٩.
(٧) انظر: الإنصاف ٧١٧.
(٨) تقدم برقم ٥٨٦.

٣٢٨٤ـ ....

نَـجَـوْتِ وهـذا تحـمـليـنَ طَـليـقُ

أي: والذي تحملين.

آ. (١٨) قـولـه: ﴿هي عَصـاي﴾: «هي» تعود على المُسْتَفْهَم عنـه. وقرأ العـامَّـةُ «عصـايَ» بفتـح اليـاء، والجحـدري[١] وابن أبـي إسحـاق «عَصَيَّ» بالقلب والإدغام. وقد تقدم في أول البقرة[٢] توجيهُ ذلك، ولمَنْ تُنْسَبُ هذه اللغةُ، والشعرُ المَرْوِيُّ في ذلك. ورُوي عن أبـي عمرو وابن أبـي إسحـاق أيضاً «عَصَايْ» بسكونها وصلاً. وقد فَعَلَ نافعٌ مثلَ ذلك في «مَحْيَايْ»[٣] فجمـع بين ساكنين وصلاً، وتقدَّم الكلام هناك.

قوله: «أَتَوَكَّأُ» يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً لـ «هي»، ويجوز أن يكونَ حالاً: [٦١٣/ب] إمَّا مِنْ «عصايَ»، وإمَّـا من الياء. وفيـه بُعْدٌ؛ لأنَّ مجيءَ الحـالِ من المضاف/ إليـه قليلٌ، ولـه مع ذلـك شروطٌ[٤] ليس فيـه شيءٌ منها هنـا. ويجوز أن تكـون جملةً مستأنفةً. وجَـوَّز أبو البقـاء[٥] نقلاً عن غيـره أن تكون «عصـايَ» منصوبـةً بفعل مقدَّر، و «أتوكَّأُ» هو الخبر، ولا ينبغي أَنْ يقال ذلك.

والتوَكُّؤ: التحامُلُ على الشيءِ، وهو بمعنى الاتكاء. وقد تقدَّم تفسيرُه في يوسف[٦] فهما من مادةٍ واحدة، وذَكَرْتُه هنا لاختلاف وَزْنَيْهما.

---

(١) انظر في قراءاتهـا: المحتسب ٢/٤٩، والشواذ ٨٧، والقـرطبـي ١١/١٨٦، والبحر ٦/٢٣٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٣٠٣.

(٣) الآية ١٦٢ من الأنعام وانظر: الدر المصون ٥/٢٣٨.

(٤) انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٧٥٠.

(٥) الإملاء ٢/١٢٠.

(٦) الآية ٣١ «وأعتدت لهنَّ متكأ». وانظر: الدر المصون ٦/٤٧٧.

والهَشُّ ـ بالمعجمةِ ـ الخَبْطُ. يقال: هَشَشْتُ الوَرَقَ أَهُشُّه أي: خَبَطْتُه ليسقطَ، وأمَّا هَشَّ يَهِش بكسر العين في المضارع فبمعنى البَشاشة، وقد قرأ النخعي[1] بذلك فقيل: هو بمعنىٰ أَهُشُّ بالضمِّ، والمفعولُ محذوفٌ في القراءتين أي: أهشُّ الورقَ أو الشجرَ. وقيل: هو في هذه القراءةِ مِنْ هَشَّ هَشاشةً إذا مال. وقرأ الحسن وعكرمة «وأَهُسُّ» بضم الهاءِ والسينِ المهملة وهو السَّوْقُ، ومنه الهَسُّ[2] والهَساس، وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدَّىٰ بنفسه، ولكنه ضُمِّنَ معنىٰ ما يتعدَّى بـ «على» وهو أَقوم[3]. ونقل ابن خالويه[4] عن النخعي أنه قرأ «وأُهِشُّ»[5] بضم الهمزة وكسر الهاء مِنْ «أَهَشَّ» رباعياً وبالمهملة، ونقلها عنه الزمخشري[6] بالمعجمة فيكون عنه قراءات.

ونقل صاحب «اللوامح» عن مجاهد وعكرمة «وأَهُشُ» بضم الهاء وتخفيف الشين قال: «ولا أعرف لها وجهاً» إلَّا أَنْ يكونَ قد استثقل التضعيف مع تفشِّي الشين فخفف، وهي بمعنىٰ قراءة العامة.

وقرأ[7] بعضهم «غَنْمي» بسكون النون ولا ينقاس. والمآرب: جمع مَأْرَبة وهي الحاجة وكذلك الإِرْبة أيضاً. وفي راء «المأربة» الحركاتُ الثلاثُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٥٠، والقرطبي ١١/١٨٦، والبحر ٦/٢٣٤، والشواذ ٨٧.

(٢) الهَسُّ في الأصل: زجر الغنم. ولعل صواب الهساس: الهَساهِسُ الذي هو المشي. انظر: اللسان (هس).

(٣) قوله «أقوم» مخروم في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٤) الشواذ ٨٧.

(٥) في مطبوعة «الشواذ» بالشين، والسياق يُفهم السين.

(٦) الكشاف ٢/٥٣٣.

(٧) البحر ٦/٢٣٥.

و «أخرىٰ» كقوله(١) : «الأسماء الحُسْنى» وقد تقدم قريباً(٢). قال أبو البقاء(٣): «ولو قيل «أُخَر» لكانَ على اللفظ» يعني: «أُخَر» بضمِّ الهمزة وفتح الخاء، وباللفظ لفظ الجمع. ونقل الأهوازي(٤) عن شيبة والزهري «مارب» قال: «بغيرِ همزٍ» كذا أَطْلق. والمرادُ بغير همز محقق بل مُسَهَّلٌ بين بين، وإلَّا فالحذفُ بالكليَّةِ شاذٌّ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿تَسْعىٰ﴾: يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند مَنْ يُجَوِّز ذلك. ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «حيَّة».

آ. (٢١) قوله: ﴿سِيْرَتَها﴾: في نصبها أوجه، أحدها: أن تكونَ منصوبةً على الظرف أي: في سيرتها أي: طريقتها. الثاني: أنها منصوبةٌ على أنها بدلٌ من ها «سنعيدها» بدلُ اشتمال؛ لأن السيرةَ الصفة أي: سنعيدها صفتها وشكلها. الثالث: أنها منصوبة على إسقاط الخافض أي: إلى سيرتها. قال الزمخشري(٥): «ويجوز أن يكون مفعولاً(٦)، مِنْ عاده أي: عاد إليه، فيتعدَّىٰ لمفعولَيْنِ، ومنه بيتُ زهير(٧):

٣٢٨٥ـ . . . .

وعادَكَ أَنْ تُلاَقِيَها العَداءُ

---

(١) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٢) انظر إعرابه للآية ٨ من طه.
(٣) الإملاء ٢/١٢٠.
(٤) انظر: البحر ٦/٢٣٥.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٤.
(٦) في المطبوعة «منقولاً» ولعله تحريف، ونص «البحر» يوافق نص «الدر».
(٧) ديوانه ٦٢، وصدره:

فَصَرِّمْ حَبْلَها إذْ صَرَّمَتْه

وصرّم: اقطع. و «العداء» فاعل «عادك» وهو الشغل أو البعد.

وهـذا هو معنى قـولِ مَنْ قال: إنـه على إسقاط إلى، وكـان قد جَـوَّز أن يكونَ ظرفاً كما تقـدَّم. إلَّا أن الشيخ(١) ردَّه بـأنه ظـرفٌ مختص، ولا يَصِلُ إليـه الفعلُ إلَّا بوساطة «في» إلَّا فيما شَذَّ.

والسِّيرة: فِعْلَة تدل على الهيئة من السَّيْر كـالرِّكْبَـة من الركـوب، ثـم اتُّسِع فعُبِّر بها عن المذهب والطريقة. قال خالد الهُذَلي(٢):

٣٢٨٦ـ فـلا تَـغْضَـبَنْ مِـنْ سِيـرَةٍ أنـت سِـرْتَهـا
فـأولُ راضٍ سـيـرةً مَـنْ يَـسِـيـرُهـا

وجَـوَّز أيضاً أن ينتصبَ بفعـلٍ مضمرٍ أي: يسيـر سيرتَهـا الأولى، وتكون هذه الجملةُ المقدرةُ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: سنعيدها سائرةً سيرتَها.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿واضْمُمْ﴾**: لا بـدَّ هنا مِنْ حَـذْف، والتقديـر: واضمُمْ يَـدك تنضمَّ، وأَخْـرِجْهـا تَخْرُجْ، فحـذف من الأول والثـاني، وأبقى مقـابلَيْهما ليـدلا(٣) على ذلك إيجـازاً واختصـاراً، وإنمـا احتيج إلى هـذا لأنـه لا يترتَّبُ على مجردِ الضمِّ الخروجُ.

قوله: «بَيْضاءَ» حالٌ مِنْ فاعل «تَخْرُجْ».

قـوله: «مِنْ غيـرِ سُوْءٍ» يجـوز أن يكـونَ متعلِّقـاً بـ«تخـرجْ»، وأن تكـونَ متعلقةً بـ«بيضاءَ» لِما فيها من معنى الفعل نحو: ابيضَّتْ من غيـرِ سوءٍ. ويجـوز أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حال من الضمير في «بيضاء». وقولـه: «من غيرِ سُوء» يُسَمَّى عند أهل البيـان «الاحتراس» وهـو: أن يؤتى بشيءٍ يرفـعُ تَوَهُّمَ

---

(١) البحر ٦/٢٣٦.

(٢) تقدم برقم ١٤٣٣.

(٣) الأصل «ليدلان» وهو سهو.

مَنْ يتـوهَّمُ غيرَ المـرادِ؛ وذلك أن البيـاضَ قد يُـرادُ به البَـرَصُ والبَهَقُ[1]، فأتى بقوله: «مِنْ غير سوءٍ» نفياً لذلك.

قـوله: «آيـةً» فيها أوجـهٌ، أحدهـا: أن تكـونَ حـالاً أعني أنهـا بـدلٌ مِنْ «بيضاءَ» الواقعةِ حالاً. الثاني: أنها حالٌ من الضمير في «بيضاءَ». الثالث: أنهـا حالٌ من الضمير في الجارِّ والمجرور. الرابع: أنهـا منصوبـةٌ بفعلٍ محـذوفٍ. فقدَّره أبو البقاء[2]: جَعَلْناها آيةً، أو آتَيْناك آيةً. وقَدَّره الزمخشري[3]: خُذْ آيةً، وقـدَّر أيضاً: دونـك آية. وردَّ الشيـخُ[4] هذا: بـأن ذلك من بـاب الإِغراء. ولا يجوز إضمارُ الظروفِ في الإِغراء. قال: لأنَّ العاملَ حُذِفَ، وناب هذا مَنابَه فلا يجوز أن يُحْذَفَ النائبُ أيضاً. وأيضاً فإنَّ أحكـامَها تخـالفُ العامـلَ الصريـحَ، فلا يجوز إضمارُها، وإنْ جاز إضمارُ الأفعال.

آ. **(٢٣) قـوله: ﴿لِنُـرِيَكَ﴾**: متعلقٌ بمـا دَلَّتْ عليه «آيـة» أي: دَلَلْنا بها لِنُرِيَكَ، أو بجعلناها، أو بآتيناك المقدَّرِ. وقدَّره الزمخشريُّ[5] «لِنـريك فَعَلْنـا ذلـك». وَجـوَّز الحـوفيُّ أن يتعلقَ بـ «اضْمُمْ». وجَـوَّزَ غيـرُه أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَخْـرُجْ». ولا يجـوزُ أَنْ يتعلَّقَ بلفظ «آيــة» لأنهـا قـد وُصِفَـتْ. وقــدَّره الزمخشريُّ[6] أيضاً: «لِنُرِيَكَ خُذْ هذه الآيةَ أيضاً». / [٦١٤/أ]

قوله: «مِنْ آياتنا الكُبْرىٰ» يجوزُ أَنْ يتعلقَ «مِنْ آيـاتنا» بمحـذوفٍ علىٰ أنه

(١) البهق: داء يذهب بلون الجلد.
(٢) الإملاء ٢/١٢٠.
(٣) الكشاف ٢/٥٣٤.
(٤) البحـر ٦/٢٣٦، وهذا الـردُّ يتعلق بتقديـر اسم الفعل فقط. وكـلام أبـي حيان أورده بالمعنى.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٤.
(٦) الكشاف ٢/٥٣٤.

حالٌ مِن «الكبرىٰ» ويكون «الكبرىٰ» على هذا مفعولاً ثانياً لـ «نُريَك». والتقديرُ: لِنُرِيَك الكبرىٰ حالَ كونِها مِنْ آياتنا، أي: بعض آياتِنا. ويجوز أَنْ يكونَ المفعولُ الثاني نفسَ «مِنْ آياتنا»، فتتعلقَ بمحذوفٍ أيضاً، وتكون «الكبرىٰ» على هذا صفةً لـ «آياتنا» وصفاً لجمع المؤنثِ غيرِ العاقل وصفَ الواحدةِ على حَدِّ «مآرب أخرىٰ»[1] و «الأسماء الحسنىٰ»[2].

وهذان الوجهان قد نقلهما الزمخشري[3] والحوفي وأبو البقاء[4] وابنُ عطية[5]. واختار الشيخُ[6] الثاني قال: «لأنه يلزمُ من ذلك أَنْ تكونَ آياتُه كلُّها هي الكُبَرَ؛ لأنَّ ما كان بعضَ [الآيات][7] الكبر صَدَقَ عليه أنه الكبرىٰ، وإذا جَعَلْتَ «الكبرى» مفعولاً ثانياً لم تتصِفْ الآياتُ بالكُبَرِ؛ لأنها هي المتصفةُ بأفعل التفضيل. وأيضاً إذا جَعَلْتَ «الكُبْرىٰ» مفعولاً فلا يمكنُ أَنْ تكونَ صفةً للعصا واليد معاً، إذ كان يلزم التثنية. ولا جائزٌ أَنْ يَخُصَّ إحداهما بالوصف دونَ الأخرىٰ؛ لأنَّ التفضيلَ في كلٍ منهما. ويَبْعُدُ ما قاله الحسنُ: من أنَّ اليدَ أعظمُ في الإعجاز من العصا؛ فإنه جعل «الكبرىٰ» مفعولاً ثانياً لِنُرِيَك، وجعل ذلك راجعاً للآية القريبة، وقد ضَعُفَ قولُه بأنَّ منافعَ العصا أكبرُ. وهو غيرُ خفيٍّ»[8]. انتهى ملخصاً.

---

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء. وانظر إعرابه للآية ٨ من طه.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٤.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) المحرر ١١/٧١.

(٦) البحر ٦/٢٣٧.

(٧) زيادة من البحر.

(٨) قال: «لأنه ليس في اليد إلَّا تغييرُ اللون. وأمَّا العصا ففيها تغييرُ اللون وخلق الزيادة في الجسم وخلق الحياة والقدرة والأعضاء المختلفة وابتلاع الشجر والحجر...».

آ. (٢٥) **قوله: ﴿لي صَدْري﴾**: «لي» متعلق بـ «اشرح». قال الزمخشريُّ[١]: «فإنْ قلت: «لي» في قوله: «اشرحْ لي صدري، ويَسِّر لي أَمْري» ما جدواه والأمرُ[٢] مستتبٌّ بدونه؟ قلت: قد أبهم الكلامَ أولاً فقال: اشرح لي ويَسِّر لي، فَعُلِمَ أنَّ ثَمَّ مشروحاً ومُيَسَّراً، ثم بَيَّن ورفع الإبهامَ بذكرِهما فكان آكدَ لطلبِ الشرحِ لصدرِه والتيسير لأمره».

آ. (٢٦) ويقال: يَسَّرْتُه لكذا، ومنه «فسنيسِّرُه لليُسْرىٰ»[٣] ويَسَّرْتُ له كذا، ومنه هذه الآيةُ.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿مِنْ لساني﴾**: يجوز أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «عُقْدَةً» أي: مِنْ عُقَدِ لساني. ولم يذكر الزمخشريُّ[٤] غيرَه. ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ «احلُلْ» والأولُ أحسنُ.

آ. (٢٩ ـ ٣٠) **قوله: ﴿واجْعَلْ لي وزيراً﴾**: يجوز أَنْ يكونَ «لي» مفعولاً ثانياً مقدماً، و «وزيراً» هو المفعولُ الأول. و «مِنْ أهلي» علي هذا يجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «وزيراً». ويجوز أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالجَعْلِ.

و «هارونَ» بدلٌ مِنْ «وزيراً». وجَوَّز أبو البقاء[٥] أن يكونَ «هارونَ» عطفَ بيانٍ لـ «وزيراً». ولم يذكر الزمخشريُّ[٦] غيرَه. ولَمَّا حكى الشيخُ[٧] هذا

---

(١) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٢) الكشاف: والكلام.
(٣) الآية ٧ من الليل.
(٤) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٥) الإملاء ٢/١٢١.
(٦) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٧) البحر ٦/٢٤٠.

لم يُعْقِبْه بنَكير، وهـو عجيبٌ منه؛ فـإنَّ عطفَ البيـان يُشترط فيـه التوافقُ تعـريفاً وتنكيراً، وقد عَرَفْتَ أنَّ «وزيراً» نكرةٌ و «هارونَ» معرفة، والزمخشري قد تقدَّم له مثلُ ذلك في قوله تعالىٰ: «فيه آياتٌ بيناتٌ مَقامُ إبراهيم»[1] وقد تقدم الكلام[2] معه هناك وهو عائد هنا.

ويجوز أَنْ يكونَ «هارونَ» منصوبـاً بفعلٍ محـذوف كأنـه قال: أخصُّ من بينهِم هـارون أي: مِنْ بينِ أهلي. ويجـوز أَنْ يكـونَ «وزيـراً» مفعـولاً ثـانيـاً، و «هارونَ» هو الأول، وقَدَّم الثاني عليـه اعتناءً بـأَمْرِ الـوِزارة. وعلى هذا فقـولُه «لي» يجـوز أن يتعلَّق بنفسِ الجَعْـل، وأَنْ يتعلقَ بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ مِنْ «وزيـراً»؛ إذ هو في الأصـل صفةٌ لـه. و «مِنْ أهلي» على ما تقـدَّم من وَجْهَيْه. ويجوز أن يكون «وزيـراً» مفعولاً أولَ، و«مِنْ أهلي» هو الثاني. وقـوله «لي» مثـلُ قـولِـه: «ولم يكنْ لـه كُفُـواً أحـدٌ»[3] يَعْنُـون أنـه بـه يتمُّ المعنىٰ، ذكـر ذلـك أبـو البقاء[4]. ولَمَّـا حكاه الشيـخ[5] لم يتعقبه بنكيـر، وهو عجيب؛ لأنَّ شـرطَ المفعـولَيْن في باب النـواسخ صحـةُ انعقادِ الجملة الاسميـة، وأنت لو ابتَـدَأْتَ بـ «وزير» وأخبرْتَ عنه بـ «من أهلي» لم يَجُزْ إذ لا مُسَوِّغ للابتداءِ به.

و «أخي» بـدلٌ أو عطفُ بيـانٍ لـ «هارونَ». وقـال الـزمخشـري[6]: «وإنْ جُعِل عطفَ بيانٍ آخرَ جاز وحَسُنَ. قال الشيخ[7]: «ويَبْعُدُ فيه عطفُ البيان؛ لأنَّ

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣١٩.
(٣) الآية ٤ من الإخلاص.
(٤) الإملاء ٢/١٢١.
(٥) البحر ٦/٢٤٠.
(٦) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٧) البحر ٦/٢٤٠.

عطفَ البيان الأكثرُ فيه أن يكونَ الأولُ دونَه في الشُّهرة وهذا بالعكس». قلت: لم يُرِدْ الزمخشري أنَّ «أخي» عطفُ بيانٍ لـ «هارون» حتى يقول الشيخ إن الأولَ ـ وهو «هارون» ـ أشهرُ من الثاني وهو «أخي»، إنما عَنَى الزمخشريُّ أنه عطفُ بيان أيضاً لـ «وزيراً» ولذلك قال: «آخر». ولا بُدَّ من الإتيان بلفظِه ليُعْرَفَ أنه لم يُرِدْ إلَّا ما ذكرتُه قال[1]: «وزيراً وهارونَ مفعولا قوله «اجعَلْ»[2]، أو «لي وزيراً» مفعولاه، و «هارونَ» عطفُ بيان للوزير، و «أخي» في الوجهين بدلٌ من «هارون»، وإن جُعل عطفَ بيانٍ آخرَ جاز وحَسُن». فقوله «آخر» تعيَّنَ أن يكونَ عطفَ بيانٍ لما جعله عنه عطف بيان قبل ذلك.

وجَوَّز الزمخشري[3] في «أخي» أن يرتفعَ بالابتداء، ويكونَ خبرُه الجملةَ مِنْ قوله: «اشْدُدْ به»، وذلك على قراءةِ الجمهور له بصيغة الدعاء، وعلى هذا فالوقفُ على «هارونَ».

وقرأ ابن عامر[4] «أَشْدُدْ» بفتح الهمزة للمضارعة وجزمِ الفعلِ جواباً للأمر، «وأُشْرِكْهُ» بضم الهمزة للمضارعة وجزمِ الفعلِ نَسَقاً على ما قبلَه. وقرأ الباقون بحذف[5] همزة الوصل من الأول، وفتحِ همزة القطع في الثاني، على أنهما دعاءٌ من موسىٰ لربِّه بذلك. وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملةُ قد تُرِكَ فيها العطفُ خاصةً دونَ ما تقدَّمَها مِنْ جمل الدعاء.

وقرأ الحسنُ «أُشَدِّدُ» مضارعَ شَدَّد بالتشديد.

---

(١) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٢) قال الزمخشري «قُدِّم ثانيهما على أولهما عنايةً بأمر الوِزارة».

(٣) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٤) انظر في قراءاتها: التيسير ١٥١، والبحر ٦/٢٤٠، والسبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والحجة ٤٥٢، والإتحاف ٢/٢٤٦.

(٥) عند وصل الفعل بما قبله، وعند الابتداء بضم همزة الوصل.

والوَزير: قيل(1): مشتقٌ من الوِزْر وهو الثِّقَل. وسُمِّي بـذلك لأنـه يَحْمل أعباءَ المُلْكِ ومُؤَنَهُ(2) فهو مُعِيْنٌ على أمر/ الملك ويأتَمُّ بأمره. وقيل: بل هو من [614/ب] الوَزَرِ وهو الملجأُ، كقولِه تعالىٰ: «لا وَزَرَ»(3) وقال(4):

٣٢٨٧ـ مِـن السِّبـاعِ الضَّـواري دونَـه وَزَرٌ
والـنـاسُ شَـرُّهُـمُ مـا دونَـه وَزَرُ
كـم مَعْشَـرٍ سَلِمـوا لـم يُـؤْذِهِمْ سَبُـعٌ
ومـا نَـرَىٰ بَـشَـراً لـم يُـؤْذِهِـمْ بَشَـرُ

وقيـل: من المُؤَازَرَة وهي المعـاونةُ. نقله الـزمخشـري(5) عن الأصمعي قال: «وكان القياسُ أَزِيراً» يعني بالهمزةِ؛ لأنَّ المادةَ كذلك. قال الـزمخشريُّ: «فَقُلِبَت الهمزةُ إلى الواو. ووجـهُ قَلْبِها إليهـا أنَّ فَعيلاً جـاء بمعنىٰ مُفاعِـل مجيئاً صالحاً كقـولهم: عَشِير وجَلِيس وخليط وصـديق وخليل ونـديم، فلمَّا قُلِبت في أخيه قُلِبَتْ فيه، وحَمْلُ الشيءِ على نظيره ليس بعزيزٍ، ونظراً إلى يُوازِرُ وأخواتِـه وإلى المُوازَرة».

قلت: يعني أنَّ وزيـراً بمعنى مُوازِر، ومُـوازر تقلب فيـه الهمـزةُ واواً قلبـاً قياسياً(6)؛ لأنها همزةٌ مفتوحةٌ بعد ضمة فهو نظيـرُ «مُوَجَّـل»(7) و «يُوَاخِـذكم»(8)

(1) وهو قول ثعلب انظر: الزاهر ١/٣٠٨.
(2) المُؤَن: جمع «مُؤْنَة» وهي الثقل.
(3) الآية ١١ من القيامة.
(4) لم أهتد إلى قائلهما. وهما في البحر ٦/٢٣٩.
(5) الكشاف ٢/٥٣٥.
(6) انظر: الممتع ٣٦٢.
(7) «كتاباً مؤجلاً» وهي قراءة ورش في الآية ١٤٥ من آل عمران. انـظر: الدر المصـون ٣/٤١٩.
(8) من الآية ٢٢٥ من البقرة.

وشبهِه، فحُمِل «أزير» عليه في القلب، وإن لم يكنْ فيه سببُ القلبِ.

آ. **(٣٣) قـوله: ﴿كثيـراً﴾**: نعتٌ لمصدر محـذوف أو حـالٌ من ضمير المصدر، كما هو رأيُ سيبويه[١]. وجَوَّز أبو البقاء[٢] أن يكون نعتاً لزمـانٍ محذوفٍ أي: زماناً كثيراً.

آ. **(٣٦) قوله: ﴿سُؤْلَكَ﴾**: فُعْل هنا بمعنىٰ مَفْعـول نحو: أُكْـل بمعنى مَأْكول، وخُبْز بمعنى مَخْبور. ولا ينقاس.

آ. **(٣٧)** و«مرة» مصدرٌ. و«أخرىٰ» تأنيث آخَـر بمعنى غير. وزعم[٣] بعضُهم أنهـا بمعنى آخِرَة، فتكـونُ مقابِلةً لـلأولى، وتحيَّـل لـذلـك بـأن قـال: «سَمَّاها أخرىٰ وهي أُولىٰ لأنها أخرىٰ في الذِّكْرِ».

آ. **(٣٨) قوله: ﴿إذ أَوْحَيْنا﴾**: العامـلُ في «إذ» «مَنَنَّا» أي: مَنَنَّـا عليـك في وقتِ إلحائنـا إلى أمِّك، وأُبْهِم في قـوله «مـا يُوحىٰ» للتعـظيم كقولـه تعالىٰ: «فغشِيَهم من اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ»[٤].

آ. **(٣٩) قوله: ﴿أَنِ اقْـذِفِيْه﴾**: يجـوز أن تكون «أنْ» مفسـرةً؛ لأنَّ الوَحْيَ بمعنى القول، ولـم يذكر الزمخشريُّ[٥] غيـرَه، وجوَّز غيـرُه أن تكونَ مصدريةً. ومحلُّهـا حينئذٍ النصبُ بـدلاً مِنْ «ما يُـوحَىٰ» والضمائـرُ في قولـه «أَنِ اقْذِفيه» إلى آخرها عائدةٌ[٦] على موسى عليه السلام لأنه المُحَـدَّثُ عنه. وجَـوَّز

(١) الكتاب ١/١١٦.
(٢) الإملاء ٢/١٢١.
(٣) انظر: البحر ٦/٢٤٠.
(٤) الآية ٧٨ من طه.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٦.
(٦) الأصل «عائد» وهو سهو.

بعضُهم أن يعودَ الضمير في قوله(١) «فـاقْذِفيـه في اليَمِّ» للتابـوت، وما بعـده وما قبله لموسى عليه السلام. وعابَه الزمخشـريّ(٢) وجعله تنافـراً أو مُخْرِجـاً للقرآن عن إعجازه فإنه قال: «والضمائر كلُّهـا راجعة إلىٰ مـوسى، ورجوعُ بعضهـا إليه وبعضِهـا إلى التابـوت فيه هُجْنَـةٌ لِما يُـؤَدِّي إليـه من تنـافُـرِ النَّـظْم. فـإنْ قلت: المقذوفُ في البحر هو التابوتُ وكذلـك المُلْقى إلى الساحـل. قلت: ما ضـرَّك لو جَعَلْتَ المقذوفَ والمُلْقى به إلى الساحل هو مـوسى في جوفِ التـابوت حتى لا تُفَرَّقَ الضمائرُ فيتنافرَ عليك النظمُ الذي هـو أمُّ إعجاز القـرآن والقانـونُ الذي وقع عليه التحدِّي، ومراعاتُه أهمُّ ما يجب على المفسِّر».

قال الشيخ(٣): «ولقائلٍ أن يقـولَ: إن الضمير إذا كـان صالحـاً لأَنْ يعودَ على الأقربِ وعلى الأبعدِ كان عودُه على الأقـربِ راجحاً. وقـد نَصَّ النحويـون على هذا فَعَوْدُه على التـابوتِ في قـولِه «فـاقْذِفيـه في اليَمِّ فَلْيُلْقِه اليَمُّ» راجـحٌ. والجـواب: أنَّ أحدَهمـا إذا كان مُحَـدَّثـاً عنـه والآخـرُ فضلةً، كـان عـودُه على المحـدَّثِ عنه أرجـحَ. ولا يُلْتَفَتُ إلى القُـرْبِ؛ ولهـذا رَدَدْنـا على أبـي محمـد ابن حـزم في دَعْواه: أنَّ الضميـرَ في قولـه تعالىٰ: «فـإنه رِجْسٌ»(٤) عـائـدٌ على «خنزير» لا على «لحم» لكونه أقـربَ مذكـورٍ، فَيَحْرُمُ بـذلك شحمُـه وغُضْرُوْفُـه وعـظمُه وجِلْدُه، فـإن المحدَّث عنـه هو «لحمَ خنـزيرٍ» لا خنـزيـر». قلت: قـد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ في الأنعام(٥) وما تكلَّم الناسُ فيها.

قوله: «فَلْيُلْقِه اليَمُّ» هذا أمرٌ معناه الخبرُ، ولكونه أمراً لفظاً جُزِم جوابُه في

---

(١) أقحم في الأصل بعد قوله: «قوله» «في» ولا معنى هنا.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٣) البحر ٦/٢٤١.

(٤) «إلَّا أَنْ يكونَ مَيْتَةً أو دماً مَسْفوحاً أو لحمَ خنزيرٍ فإنه رِجْس» الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٢٠٠.

قـوله: «يَـأْخُذْه». وإنمـا خَرَج بصيغـة الأمر مبـالغـةً؛ إذ الأمـرُ أقـطعُ الأفعـالِ وآكدُها. وقال الزمخشري(١): «لَمَّا كانَتْ مشيئةُ اللَّهِ وإرادتُه أَنْ لا تُخْطِىءَ جَرْيَةُ ماءِ اليَمِّ الوصولَ به إلى السـاحل، وألقـاه إليه، سلك في ذلـك سبيلَ المجـاز، وجعلِ اليَمَّ كأنه ذو تمييزٍ، أمر بذلك ليطيع الأمرَ ويَمْتَثِلَ رسمَه».

و «بـالسـاحـل» يحتمـل أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أن البـاءَ للحـالِ أي: ملتبساً بالساحل، وأَنْ يتعلَّقَ بنفسِ الفعل علىٰ أنَّ الباءَ ظرفيةٌ بمعنىٰ «في».

قوله: «مِنِّي» فيـه وجهان. قـال الزمخشـري(٢): «لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يتعلقَ بـ «أَلْقَيْتُ» فيكـون المعنىٰ: على أني أَحْبَبْتُك، ومَنْ أحبَّـه اللَّهُ أحبَّتْـه القلوبُ، وإمَّا أن يتعلقَ بمحذوفٍ هو صفةٌ لـ «محبةً» أي: محبةً حـاصلةً، أو واقعةً مني، قد رَكَزْتُها أنا في القلوبِ وزَرَعْتُها فيها».

قوله: «ولِتُصْنَعَ» قرأ العامَّةُ بكسر اللام وضم التاء وفتحِ النـون على البناءِ للمفعول، ونصبِ الفعلِ بإضمار أَنْ بعد لام كي. وفيه وجهـان، أحدهمـا: أن هـذه العلةَ معطوفـةٌ على علةٍ مقدرة قبلهـا. والتقـديـرُ: ليتلطَّفَ بـك ولِتُصْنَـعَ، أو ليعطفَ عليك وتُـرامَ ولتصنعَ. وتلك العلةُ المقـدرةُ متعلقةٌ بقـوله: «وألقيتُ» أي: ألقيتُ عليك المحبة ليَعْـطفَ عليك ولِتُصْنَـعَ. ففي الحقيقة هـو متعلقٌ بما قبله من إلقاءِ المحبة.

[٦١٥/أ] والثاني: أن هذه اللامَ تتعلقُ بمضمرٍ/ بعدها تقديرُه: ولِتُصْنَعَ على عيني فعلتُ ذلـك، أو كان كيت وكيت. ومعنى لِتُصْنَـعَ أي: لِتُـرَبَّىٰ ويُحْسَنَ إليـك، وأنـا مراعِيْـكَ ومراقِبُـكَ كما يـراعي الإنسانُ الشيءَ بعينِـه إذا اعتنىٰ بـه. قـالـه الزمخشري(٣).

(١) الكشاف ٢/٥٣٦.
(٢) الكشاف ٢/٥٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٥٣٦ ـ ٥٣٧.

وقرأ[1] الحسن وأبو نهيك «ولِتَصْنَعَ» بفتح التاء. قال ثعلب[2]: «معناه لتكون حركتُك وتصرُّفُك على عينٍ مني. وقال قريباً منه الزمخشري[3]. وقال أبو البقاء[4]: «أي لتفعلَ ما آمُرك بمرأىٰ مني».

وقرأ أبو جعفر وشَيْبَةُ «ولْتُصْنَعْ» بسكون اللام والعين وضم التاء وهو أمرٌ معناه: لِيُرَبَّ ولِيُحْسَنْ إليك. وروي عن أبي جعفر في هذه القراءةِ كسرُ لامِ الأمر. قلت: ويحتمل مع كسرِ اللام أو سكونِها حالةَ تسكينِ العين أن تكونَ لامَ كي، وإنما سُكِّنَتْ تشبيهاً بكَتْف وكَبْد، والفعل منصوب. والتسكينُ في العين لأجل الإدغامِ لأنه لا يُقْرأ في الوصل إلَّا بالإدغام فقط.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿إذ تَمْشي﴾**: في عاملِ هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدها: أن العامل فيه «ألقيتُ» أي: ألقيتُ عليك محبةً مني في وقتِ مَشْيِ أختِك.

الثاني: أنه منصوبٌ بقولِه «ولِتُصْنَعَ» أي: لتُرَبَّىٰ ويُحْسَنَ إليك في هذا الوقتِ. قال الزمخشري[5]: «والعاملُ في «إذ تمشي» «ألقيتُ» أو «لِتُصْنع». وقال أبو البقاء[6]: «إذ تمشي» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بأحد الفعلين». قلت: يعني بالفعلينِ ما تقدَّم مِنْ ألقيتُ أو لِتُصْنَعَ. وعلى هذا فيجوز أن تكونَ المسألةُ من بابِ التنازع؛ لأنَّ كلاًّ من هذين العاملين يطلب هذا الظرفَ من حيث المعنىٰ،

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/١٩٧، والمحتسب ٢/٥١، والبحر ٦/٢٤٢، والإتحاف ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٥٢.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٧.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٧.

(٦) الإملاء ٢/١٢١.

ويكـونُ من إعمال الثـاني للحذف من الأول. وهـذا إنما يتجـه كلَّ الاتجـاه إذا جعلْتَ «ولِتُصْنَعَ» معطوفـاً على علةٍ محذوفـةٍ متعلقةٍ بـ «أَلْقَيْتُ»، أمَّـا إذا جعلته متعلقـاً بفعلٍ مضمرٍ بعده فيبعـدُ ذلك أو يمتنـع، لكونِ الثـاني صـار من جملةٍ أخرىٰ.

الثالث: أن تكونَ «إذ تمشي» بدلاً من «إذ أَوْحَيْنا». قال الزمخشـري[1]: «فـإن قلت: كيف يَصِحُّ البـدل والوقتـان مختلفان متبـاعدان؟ قلت: كمـا يصحُّ ــ وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه ــ أن يقول لك الـرجل: لَقِيْت فـلاناً سنـةَ كذا فتقـول: وأنا لقيتـه إذ ذاك، وربما لقيـه هـو في أولهـا وأنت في آخـرهـا». قـال الشيخ[2]: «وليس كما ذكر لأن السنةَ تقبـل الاتساع، فـإذاً وقع لُقِيُّهمـا[3] فيها، بخلاف هذين الظَّرفين فإنَّ كل واحدٍ منهمـا ضيقٌ ليس بمتسِع لتخصصهمـا بما أضيفا إليه، فلا يمكن أن يقعَ الثاني في الظرف الـذي وقع فيـه الأول؛ إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحيِ فيه ووقوعِ مَشْي الأخت، فليس وقتُ وقوعِ الفعل[4] مشتملاً على أجزاءٍ وقع في بعضها المشي بخلاف السنة». قلت: وهـذا تحمُّلٌ منـه عليه فـإنَّ زمنَ اللُّقِيِّ أيضاً ضيقٌ لا يَسَـعُ فِعْلَيْهمـا، وإنمـا ذلـك مبنيٌّ على التساهل؛ إذ المراد أن الزمانَ مشتملٌ على فعليهما.

وقـال أبو البقـاء[5]: «ويجـوز أن يكـونَ بـدلاً من «إذ» الأولىٰ؛ لأنَّ مَشْيَ أختِه كان مِنَّةً عليه» يعني أن قولَه «إذ أَوْحَيْنا» منصوبٌ بقوله: «مَنَنَّا» فإذا جُعِل «إذ تمشي» بدلاً منه كان أيضاً مُمْتَنَّاً به عليه.

---

(١) الكشاف ٢/٥٣٧.
(٢) البحر ٦/٢٤٢.
(٣) من مصادر لقي.
(٤) البحر: «الوحي».
(٥) الإملاء ٢/١٢١.

الرابع: أن يكونَ العاملُ فيه مضمراً تقديره: اذكر إذ تمشي. وهو على هذا مفعولٌ به لفساد المعنى على الظرفية.

وقرأ[1] العامَّةُ «كي تَقَرَّ» بفتح التاء والقاف. وقرأتْ فرقة[2] «تَقِرَّ» بكسر القاف، وقد تقدم[3] أنهما لغتان في سورة مريم. وقرأ جناح بن حبيش «تُقَرَّ» بضمِّ التاءِ وفتحِ القاف على البناء للمفعول. «عينُها» رفعاً لِما لَم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: «فُتُوناً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ على فُعُوْل كالقُعود والجُلوس، إلاَّ أنَّ فُعُوْلاً قليلٌ في المتعدِّي. ومنه الشُّكُوْر والكُفور والثُّبور واللُّزوم. قال تعالىٰ: «لِمَنْ أراد أن يَذَّكَّرَ أو أراد شُكُوراً»[4]. والثاني: أنه جمعُ فَتْنٍ[5] أو فِتْنَة على تَرْكِ الاعتداد بتاء التأنيث كـ «حُجُور» و «بُدُوْر» في حَجْرة[6] وبَدْرة[7] أي: فَتَنَّاك ضُروباً من الفتن. عن ابن عباس[8]: أنه وُلِد في عامٍ يُقتل فيه الوِلْدَان، وألقَتْه أمُّه في البحر، وقتل القبطيَّ وأَجَر نفسَه عشرَ سنين، وضَلَّ عن الطريق، وتفرَّقَتْ غنمُه في ليلةٍ مظلمة. ولمَّا سأل سعيدُ بن جبير عن ذلك أجابه بما ذكرْتُه، وصار يقول عند كل واحدة: فهذه فتنةٌ يا ابن جبير. قال معناه الزمخشري[9]. وقال غيره[10]: بفُتُوْنٍ من الفِتَنِ ـ أي المِحَنِ ـ تُخْتبر بها.

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧٨، والقرطبي ١١/١٩٧، والبحر ٦/٢٤٢.

(٢) وهي رواية عبد الحميد عن ابن عامر كما في القرطبي ١١/١٩٧.

(٣) انظر: الورقة ٦٠٤ أ.

(٤) الآية ٦٢ من الفرقان.

(٥) الفَتْنُ: الفنُّ والحال، ومنه «العيش فَتْنان» أي لونان: حلو ومُرّ. انظر: القاموس: (فتن).

(٦) الحَجْرَة: الناحية، وإذا كانت «حُجُوز» فمفردها حِجْزٌ وحُجْزَة من الشدّ والحجز.

(٧) البَدْرة: جِلْد السَّخْلَة.

(٨) انظر: البحر ٦/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٩) الكشاف ٢/٥٣٧.

(١٠) وهو قول أبي البقاء في الإملاء ٢/١٢١.

قوله: «على قَدَرٍ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنـه حالٌ من فـاعل «جئت» أي: جئتَ موافقاً لِما قُدِّر لك. كذا قـدَّره أبو البقـاء[1]، وهو تفسيـرُ معنىً. والتفسير الصناعي: ثم جئت مستقراً أو كائناً على مقدار معين. كقول الآخر[2]:

٣٢٨٨ـ نـال الـخـلافـةَ أو جـاءَتْ عـلى قَـدَرٍ
كـمـا أتـىٰ رَبَّـه مـوسـىٰ عـلى قَـدَرِ

آ. (٤١) ومعنى «اصْطَنَعْتُكَ» أي: أَخْلَصْتُك. واصْطَفَيْتُـكَ افتعال من الصُّنْع، فأُبْدِلَتْ التاءُ طاءً لأجل حرف الاستعلاء، وهـذا مجازٌ عن قُـرْبِ منزلتِه ودُنُوِّه مِنْ ربه؛ لأنَّ أحداً لا يَصْطَنع إلاَّ مَنْ يختاره.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿ولا تَنِيـا﴾**: يقال: وَنىٰ يَني وَنْيـاً كوَعَـدَ/ يَعِد وَعْداً إذا فَتَر و . . .[3] والوَنْيُ الفُتور. ومنه امرأةٌ أَناة، وصفوها بفُتور القيام كناية عن ضَخامتها قال[4]: [٦١٥/ب]

٣٢٨٩ـ مِنَّـا الأَنـاةُ وبعضُ الـقـومِ يَحْسَبُنـا
أَنَّـا بِـطاءٌ وفـي إبـطائِـنـا سَـرَعُ

والأصـل وَنـاة. فـأبـدلـوا الهمـزة من الـواو كـأَحَـد في وَحَـد[5]. وليس بالقياس، وفي الحـديث: «إن فيك لخَصْلتين يحبهمـا الله: الحِلْمُ والأَناة»[6].

---

(١) الإملاء ٢/١٢١.
(٢) تقدم برقم ٢٢٥ برواية قريبة.
(٣) كلمة لم أتبينها.
(٤) تقدم برقم ١٤٩٦.
(٥) انظر: المتمع ٣٣٥.
(٦) رواه ابن ماجه في كتاب الحلم، ١٨ باب الزهد، ٢/١٤٠١، وأحمد ٣/٢٢.

والواني: المقصِّرُ في أمره. قال الشاعر[1]:

٣٢٩٠ـ . . . .
فمـا أنـا بـالـواني ولا الضَّـرَعِ الغُمْـرِ

ووَنَى فعـلٌ لازمٌ لا يتعدى، وزعم بعضهم[2] أنـه يكـون مِنْ أخـواتِ زَال وانفك فيعمل بشرط النفيِ أو شبهِه عَمَلَ كان فيقال: «ما وَنى زيـدٌ قائمـاً» أي: مـا زال قائمـاً. وأنشد الشيـخُ جمالُ الـدين بنُ مالـكٍ شـاهـداً على ذلـك قـول الشاعر[3]:

٣٢٩١ـ لا يَنِيْ الـحُـبُّ شِـيْـمَـةَ الـحِـبِّ مـا دا
مَ فـلا تَـحْـسَـبَـنَّـه ذا ارْعِـواءِ

أي لا يزال الحُبُّ ـ أي بضم الحاء ـ شيمةَ الحِبِّ ـ أي بكسرِها ـ وهو المُحِبُّ. ومَنْ منع ذلك يتأوَّلُ البيتَ على حَذْفِ حـرفِ الجرِّ؛ فـإنَّ هذا الفعـلَ يتعـدَّى تارةً بـ عَنْ وتـارة بـ في. يُقال: مـا وَنَيْتُ عن حاجتـك أو في حاجتـك. فالتقدير: لا يَفْتُرُ الحُبُّ في شِيمة المُحِبِّ وفيه مجازٌ بليغ. وقـد عُدِّيَ في الآيـةِ الكريمة بـ في.

وقرأ[4] يحيـى بنُ وثَّاب «ولا تِنِيا» بكسر التاء إتباعاً لحركـةِ النون. وسَكَّن

---

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في اللسان (ضرع) والبحر ٦/٢٤٤. وصدره:
أنـاةً وحِلْـماً وانتظـاراً بهـمْ غـداً
والضَّرَعُ والغُمْرُ: الضعيف من الرجال.

(٢) قال الجوهري: «وفلان لا يني يفعل كذا أي: لا يزال يفعل كـذا». انظر: الصحـاح (ونى) والمساعد ١/٢٤٩.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المساعد ١/٢٤٩، والهمع ١/١١٢، والدرر ١/٨٢.
وثمة رواية ثانية: «لا يني الخِبُّ شيمة الخَبِّ» وارعواء: زجر وارتداع.

(٤) البحر ٦/٢٤٥، والكشاف ٢/٥٣٨، والشواذ ٨٨.

الياءَ مِنْ «ذِكْرِيْ» . . . .[1].

آ . (٤٣) وذَكَر المذهوبَ إليه في قوله: «اذهبا إلى فرعون» وحَذَفه في الأولِ في قوله: «اذهبْ أنت وأخوك» اختصاراً في الكلام. وقيل: أُمِرا أولاً بالذهابِ لعمومِ الناسِ ثم ثانياً لفرعونَ بخصوصه، وفيه بُعد؛ بل الذهابان متوجِّهان لشيءٍ واحدٍ وهو فرعونُ، وقد حَذَفَ من كلٍ من الذهابين ما أثبته في الآخر: وذلك أنه حذف المذهوبَ إليه من الأول وأثبته في الثاني، وحَذَفَ المذهوبَ به وهو «بآياتي» من الثاني وأثبته في الأول.

آ . (٤٤) وقرأ أبو معاذٍ[2] «قولاً لَيْناً» وهو تخفيف مِنْ لَيِّن كمَيْت في مَيِّت.

وقوله: «لَعَلَّه» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «لعلَّ» على بابها من التَّرَجِّي: وذلك بالنسبة إلى المُرْسَل، وهو موسى وهارون أي: اذهبا على رجائِكما وطَمَعِكما في إيمانه، اذهبا مُتَرَجِّيَيْنِ طامِعَيْن، وهذا معنى قولِ الزمخشري[3]، ولا يَسْتقيمُ أن يَرِدَ ذلك في حق الله تعالىٰ إذ هو عالمٌ بعواقب الأمور، وعن سيبويه[4]: «كلُّ ما وَرَدَ في القرآن مِنْ لعلَّ وعسىٰ فهو من الله واجبٌ»، يعني أنه مستحيلٌ بقاءُ معناه في حق الله تعالىٰ. والثاني: أنَّ لعلَّ بمعنى كي فتفيد العلةَ.

---

(١) بياض في الأصل. وقال في الإتحاف ٢/٢٤٧: «وفتح ياء الإضافة مِنْ «ذكريَ» نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر».

(٢) الشواذ ٨٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٤) قال سيبويه ١/١٦٧: «فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومَبْلَغِكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يعلما».

وهـذا قول الفـراء[1]، قال: «كمـا تقول: اعمـل لعلك تـأخـذُ أَجْـرَك أي: كي تـأخـذ». والثـالث: أنهـا استفهـاميـةٌ أي: هـل يتـذكَّـر أو يَخْشَىٰ؟ وهـذا قـولُ سـاقط[2]؛ وذلـك أنـه يَسْتحيـل الاستفهــامُ في حق الله تعـالى كمــا يستحيـل التـرجِّي. فإذا كـان لا بُدَّ من التـأويل فَجَعْـلُ اللفظِ على مدلـولِه بـاقياً أَوْلَىٰ مِنْ إخراجِه عنه.

آ. (٤٥) قـوله: ﴿أَنْ يَفْـرُطَ﴾: «أَنْ يَفْرُطَ» مفعـولُ «نخـاف». ويقال[3]: فَرَطَ يَفْرُط: سَبَقَ وَتَقدَّم، ومنه الفارِطُ. وهو الذي يتقدَّم الـورادةَ إلى الماء وفَرَسٌ فَرَطٌ: يسبقُ الخيلَ، أي: نخافُ أَنْ يُعَجِّلَ علينـا بالعقـوبةِ ويبـادِرَنا بها، قالـه الزمخشـري[4]، ومِنْ وُرودِ الفارط بمعنى المتقـدِّم على الواردة قـولُ الشاعر[5]:

٣٢٩٢ـ واسْتعـجلونـا وكـانـوا مِـنْ صحـابَتنـا
كـمـا تَـقَـدَّم فُـرَّاطٌ لـوُرَّادِ

وفي الحديث: «أنا فَرَطُكم على الحَوْضِ»[6] أي: سابقُكم ومتقدِّمُكم.

---

(١) ليس في معاني القرآن إشارة إلى ذلك. وهـو قول الأخفش في معـاني القرآن ٤٠٧، والمثال مثاله. وانظر: المغني ٣٧٩.

(٢) قـال ابن هشام في المغني ٣٧٩: «أثبتـه الكوفيـون ولهذا عُلِّق بهـا الفعلُ في نحـو: «لا تدري لعل الله يُحْدِثُ بعد ذلك أمراً».

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٥٩٦.

(٤) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٩.

(٦) رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ بـاب في الحوض. الفتـح ١١/٤٧١، والمسند ٢/٣٠٠.

وقـرأ[١] يحيـى بن وثاب وابنُ محيصن وأبـو نَوْفـلٍ «يُفْـرَط» بضمِّ حـرف المضـارعـة وفتـح الـراء على البنـاء للمفعـول، والمعنى: خـافـا أن يُسْبَقَ في العقـوبةِ. أي: يحملُه حـامِلٌ عليهـا وعلى المعاجلة بهـا: إمَّا قـومُـه وإمَّا حُبُّ الرئاسةِ، وإمَّا ادِّعاؤه الإلٰهيةَ.

وقــرأ ابن محيصن في روايـةٍ والـزعفـراني[٢] «أن يُفَــرِّطَ» بضمِّ حـرفِ المضارَعَةِ وكسر الراء مِنْ أفرط. قال الزمخشري[٣]: «مِنْ أَفْرَطَه غيـرُه إذا حمله على العَجَلة، خـافا أَنْ يَحْمِلَه حـاملٌ على المُعـاجلة بالعقـاب». قـال كعب ابن زهير[٤]:

٣٢٩٣ـ تَنْفِي الـريــاحُ القَــذَىٰ عـنــه وأَفْــرَطَــه
مِـنْ صَــوْبِ ســاريــةٍ بِـيْضٌ يَـعــالِـيْــلُ

أي: سَبَقَتْ إليه هذه البِيْضُ لتملأه. وفاعلُ «يَفْرُطَ» ضميرُ فرعـونَ. وهذا هـو الظاهـر الذي ينبغي أَن لا يُعْـدَلَ عنه. وجعله أبـو البقاء[٥] مضمـراً لـدلالـة الكلامِ عليه فقال «فيجوز أن يكون التقديـر: أن يَفْرط علينـا منه قـولٌ، فأضمـر

(١) انــظر في قـراءاتهــا: الإتحـاف ٢/٢٤٧، والبحــر ٦/٢٤٦، والمحتسب ٢/٥٢، والقرطبي ١١/٢٠١.
(٢) ثمة قارئان بهذا اللقب، الأول الحسين بن مالك أبو عبد الله المقرىء، له اختيـار في القـراءة، قرأ على ابن واقـد وقرأ عليـه أبو نصـر ابن حـاشـد، والثـاني: عبد الله ابن محمـد، روى عن خلف والدوري، وروى عنـه الغضـائـري. انـظر: طبقـات القـراء ١/٢٤٩، ٤٥٥.
(٣) الكشاف ٢/٥٣٨.
(٤) ديوانه ٧، وجمهرة الأشعار ٢/٧٩٠.
«عنه» أي: عن الماء الذي مزجت به الراح. الصوب: المطر.
السارية: السحابة تسري فتمطر بالليل. واليعاليل: الحباب الذي يعلو وجه الماء.
(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

القولَ لدلالة الحالِ عليه كما تقول: فَرَطَ مني قـول، وأن يكونَ الفـاعلُ ضميـرَ فرعون كما كان في «يَطْغىٰ».

آ. (٤٦) ومفعـولُ «أسمـع وأرىٰ» محـذوفٌ فقيـل: تقـديـره: أسمـع أقوالكما وأرى أفعالَكما، وعن ابن عبـاس: أسمعُ جـوابَه لكمـا وأرىٰ ما يَفْعـل بكما، أو يكون مِنْ حَذْفِ الاقتصار نحو: «يُحْيـي ويُميت»[١].

آ. (٤٧) قـولـه: ﴿قـد جِئْنـاك بـآيـةٍ مِنْ ربـك﴾: قـال الزمخشري[٢]: «هذه الجملةُ جاريةٌ من الجملة الأولى وهي: «إنَّا رسولا ربِّك» مَجْرى البيانِ والتفسير؛ لأنَّ دعوىٰ الـرسالـةِ لا تَثْبُتُ إلَّا بِبَيِّنَتِها التي هي مجيءُ الآيـةِ. وإنما وَحَّـدَ بـ «آية» ولم تُثَنَّ ومعـه آيتان؛ لأنَّ المـرادَ في هذا المـوضعِ تثبيتُ الدعوىٰ ببرهانهـا، فكأنـه قيل: قـد جِئْناك بمعجـزةٍ وبرهـانٍ وحجة على ما ادَّعَيْناه/ من الرسالة، وكذلك قال: «قد جِئْتُكم ببيِّنة مِنْ ربكم»[٣] «فَأْتِ بآيـة إنْ كنت من الصادقين»[٤] «أولو جئتُك بشيءٍ مُبين»[٥]. [٦١٦/أ]

و «على مَنِ اتَّبَعَ الهُدىٰ» يحتمل أَنْ يكونَ مأموراً بقـوله، فيكـونَ منصوبَ المَحَلِّ كأنه قيل: فَقُولا أيضاً: والسلامُ على مَن اتَّبع الهدىٰ، ويحتمل أَنْ يكونَ تسليما منهما لم يُؤْمَرا بقوله، فتكون الجملةُ مستأنفةً لا محل لهـا من الإعراب. وزعم بعضُهم أن «على» بمعنى الـلام أي: والسـلام لمَنْ اتَّبـع الهـدى. وهـذا لا حاجةَ إليه.

---

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.
(٢) الكشاف ٢/٥٣٩.
(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.
(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.
(٥) الآية ٣٠ من الشعراء.

آ. (٤٨) قوله: ﴿أنَّ العذابَ على مَنْ كَذَّب﴾: «أنَّ» وما في حَيِّزها في محل الرفع لقيامِها مَقامَ الفاعل الذي حُذِف في «أُوْحي إلينا». وسببُ بنائِه للمفعول خوفاً أن يَبْدُرَ مِنْ فرعونَ بـادرةٌ لمَنْ أَوْحَىٰ لو سَمَّيـاه، فَطَوَيـا ذِكْرَه تعظيماً له واستهانَةً بالمخاطب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿يا موسىٰ﴾: نـادىٰ موسى وحـدَه بعد مخـاطبته لهما معاً: إمَّا[١] لأنَّ موسىٰ هو الأصلُ في الرسالـة، وهارونُ تَبَـعٌ ورِدْءٌ ووزيرٌ، وإمَّا لأنَّ فرعونَ كان لخُبْثِه يعلمُ الرُّتَّـة[٢] التي في لسانِ مـوسى، ويعلم فصاحـةَ أخيـه بدليـلِ قولـه «وأخي هارونُ هـو أفصحُ منِّي لِسـاناً»[٣] وقـوله: «ولا يَكـاد يُبين»[٤] فأراد استنطاقَـه دونَ أخيه، وإمَّـا لأنه حَـذَفَ المعطوفَ للعلمِ بـه أي: يا موسىٰ وهارون. قاله أبو البقاء[٥]، وبدأ به، ولا حاجةَ إليه، وقد يُقال: حَسَّنَ الحذفَ كونُ موسىٰ فاصلةً، لا يُقال: كان يُغني في ذلك أَنْ تُقَدِّمَ هارون وتؤخِّرَ موسىٰ فيقال: يا هارونُ وموسىٰ فتحصُلُ مجانسةُ الفـواصلِ مِنْ غيـرِ حَذْفٍ لأنَّ البَدْءَ[٦] بموسىٰ أهمُّ فهو المبدوءُ به.

آ. (٥٠) قـوله: ﴿أعـطى كلَّ شيءٍ خَلْقَـه﴾: في هذه الآيـة وجهـان، أحدهمـا: أن يكونَ «كـلَّ شيءٍ» مفعولاً أولَ، و«خَلْقَـه» مفعولاً ثـانياً على معنى[٧]: أعطى كلَّ شيءٍ شكلَه وصورتَه، الـذي يطابقُ المنفعـةَ المنوطـةَ

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٥٣٩.
(٢) الرُّتَّة: العجمة.
(٣) الآية ٣٤ من القصص.
(٤) الآية ٥٢ من الزخرف.
(٥) الإملاء ٢/١٢٢.
(٦) الأصل «بدأ» ولم أجد له وجهاً.
(٧) انظر: الكشاف ٢/٥٣٩.

به، كما أعـطىٰ العينَ الهيئةَ التي تـطابق الإبصارَ، والأذنَ الشكـلَ الذي يـطابقُ الاستماعَ ويوافقه، وكذلك اليدُ والرِّجْلُ واللسانُ، أو أعطى كلَّ حيوانٍ نظيرَه في الخَلْق والصـورةِ حيث جعـل الحصـانَ والحِجْـر[1] زوجين، والنـاقـةَ والبعيـرَ، والرجلَ والمرأةَ، ولم يزاوِجْ شيءٌ منها غيرَ جنسِـه، ولا ما هـو مخالفٌ لخَلْقِـه. وقيـل: المعنى أعطى كـلَّ شيءٍ مخلوقٍ خَلْقَه أي: هـو الذي ابتـدعه. وقيـل: المعنىٰ: أعطى كلَّ شيءٍ ممَّا خَلَق خِلْقَتَه وصورتَه على مـا يناسبـه من الإِتقانِ. لم يجعـل خَلْقَ الإِنسـانِ في خَلْقِ البهـائم، ولا بـالعكس، بـل خَلَق كـلَّ شيءٍ فَقدَّره تقديراً.

والثـاني: أن يكونَ «كـلَّ شيءٍ» مفعولاً ثـانياً، و «خَلْقَـه» هو الأول، فَقَدَّم الثاني عليه، والمعنىٰ: أعطى خليقتَه كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه ويَرْتفقون به.

وقـرأ[2] عبدُ الله والحسنُ والأعمشُ وأبـو نهيكٍ وابنُ أبـي إسحـاق ونصير عن الكسائي وناسٌ من أصحـاب رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم «خَلَقَه» بفتـح الـلام فِعْلاً مـاضياً. وهـذه الجملةُ في هذه القـراءةِ تحتمـل أَنْ تكـونَ منصـوبـةَ المحـلِّ صفـةً لـ «كـل» أو في محـلِّ جَـرٍّ صفـةً لـ «شيء»، وهــذا معنى قـولِ الـزمخشري[3]: «صفـةٌ للمضاف ـ يعني «كـل» ـ أو للمضافِ إليـه» ـ يعني «شيءٍ» ـ . والمفعـولُ الثاني على هـذه القراءةِ محـذوفٌ، فيُحتمـلُ أَنْ يكـونَ حَـذْفُه حَـذْفَ اختصارٍ للدلالـةِ عليه أي: أعـطى كلَّ شيءٍ خَلَقَـه ما يحتـاج إليه ويُصْلحه أو كمالَه، ويحتمل أن يكـونَ حذفُـه حَذْفَ اقتصـارٍ، والمعنىٰ: أن كلَّ شيءٍ خَلَقه الله لم يُخْلِه من إنعامِه وعطائِه.

---

(١) الحجر: ما يتخذ من إناث الخيل للنسل.

(٢) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٧، والقرطبي ١١/٢٠٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٩.

آ. (٥١) والبالُ: الفِكْرُ. يقال: خَطَر ببـالِه كـذا، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، وشَذَّ جمعُه على «بالات». ويقال للحال المُكْتَرَثِ بها، ولذلك يُقال: مـا بالَيْتُ بالَةً، والأصل . . . . . . فحذف لامه تخفيفاً.

آ. (٥٢) قوله: ﴿قـال: عِلْمُها عنـد ربـي﴾: في خبر هـذا المبتدأ أوجهٌ، أحدها: أنه «عند ربـي» وعلى هذا فقولُـه «في كتاب» متعلقٌ بمـا تعلق بـه الظرفُ من الاستقـرار، أو متعلقٌ بمحذوفٍ على أنـه حالٌ من الضميـر المستتر في الظرف، أو خبرٌ ثان.

الثاني: أنَّ الخبرَ قـولُه «في كتـاب» فعلى هذا قـولُه «عنـد ربـي» معمولٌ للاستقرار الـذي تعلَّق به «في كتـاب» كما تقـدَّم في عكسه، أو يكـون حالاً من الضمير المستتر في الجارِّ الواقـعِ خبراً. وفيـه خلاف أعني تقـديمَ الحالِ على عـاملهـا المعنـوي. والأخفش يجيـزه ويستـدلُّ بقـراءة «والسمـوات مَـطْوِيَّـاتٍ بيمينه»[1] وقوله[2]:

٣٢٩٤ــ رَهْطُ ابــنِ كــوزٍ مُـحــقِـبـيْ أَدْراعِــهِــمْ
فــيـــهــم ورَهْطُ رَبـيــعــةَ بــنِ حُــذارِ

وقـال بعضُ النحـويين: إنـه إذا كـان العـامـلُ معنـوياً، والحـالُ ظـرفٌ أو عديلُه، حَسُن التقديمُ عند الأخفشِ وغيرِه، وهذا منه. أو يكـونُ ظرفـاً للعلم نفسه، أو يكونُ حالاً من المضاف إليـه وهو الضميـر في «عليها». ولا يجـوزُ أن يكونَ «في كتاب» متعلِّقاً بـ «عِلْمها» على قـولِنا إنَّ «عنـد ربـي» الخبر كمـا جاز

(١) الآية ٦٧ من الزمـر وهي قراءة عيسى والجحـدري. انظر: البحـر ٤٤٠/٧. وانظر: مسـألة تقـديم الحـال على العـامـل الـظرفي واستـدلال الأخفش في شـرح الكـافيـة الشافية ٧٥٣.

(٢) تقدَّم برقم ٢٧٣٢. وانظر: الدر المصون ٤٢٨/٦.

تعلُّقُ «عند»[1] به لئـلا يلزمَ الفصلُ بين المصـدر[2] ومعمولـه[3] بأجنبـي، وقـد تقدم أنه لا يُخْبَرُ عن الموصول إلَّا بعد تمامِ صلته.

الثـالث: أن يكونَ الـظرفُ وحرفُ الجـرِّ معـاً خبـراً واحـداً في المعنى، فيكونَ بمنزلةِ «هذا حُلْوٌ حامِض» قاله أبو البقاء[4]، وفيه نظرٌ؛ إذ كلٌّ منها يستقلُّ بفائدةِ الخبريةِ، بخلاف «هذا حلو حامِضٌ».

والضميـر في «عِلْمُهـا» فيـه وجهـان، أظهـرُهمـا: عَـوْدُه على القـرون. والثاني: عَوْدُه على القيامةِ لدلالةِ ذِكْرِ القرون على ذلـك؛ لأنه سـأله عن بَعْثِ/ [٦١٦/ب] الأممِ، والبعثُ يدلُّ على القيامة.

قوله: «لا يَضِلُّ ربـي» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محـلِّ جرٍّ صفةً لـ «كتاب»، والعائـدُ محذوفٌ، تقـديرُه: في كتـاب لا يَضِلُّه ربـي[5]، أو لا يَضِـلُّ حِفْظَه ربـي، فـ «ربـي» فـاعل «يَضِـلُّ» على هذا التقـدير، وقيـل: تقـديرُه: الكتـابَ ربـي. فيكون في «يَضِـلُّ» ضميرٌ يعـود على «كتاب»، وربـي منصـوبٌ على التعظيمِ. وكـان الأصلُ: عن ربـي، فحُـذِفَ الحرفُ اتِّسـاعـاً، يُقـال: ضَلَلْتُ كذا وضَلَلْتُـه بفتح الـلام وكسرهـا، لغتان مشهـورتان وشُهـراهما الفتحُ. الثاني: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالىٰ لمجرد الإخبارِ بذلك حكايةً عن موسىٰ.

وقـرأ[6] الحسنُ وقتـادة والجحـدريُّ وعيسى الثـقفـي وابن مـحيـصن

---

(١) الأصل «عندي» وهو سهو.

(٢) المصدر «علمها».

(٣) معموله «في كتاب» لأنه متعلقٌ به.

(٤) الإملاء ٢/١٢٢.

(٥) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢/١٨١.

(٦) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٨، والقرطبي ١١/٢٠٨.

وحَمَّاد بن سلمة «لا يُضِلُّ» بضم الياء أي: لا يُضِلُّ ربي الكتابَ أي: لا يُضَيِّعه يقال: أَضْلَلْتُ الشيءَ أي: أضعتُه. فـ «ربي» فاعلٌ على هذا التقدير. وقيل: تقديرُه: لا يُضِلُّ أحدٌ ربي عن علمه أي: عن علم الكتاب، فيكون الربُّ منصوباً على التعظيم.

وفرَّق بعضُهم بين ضَلَلْتُ وأَضْلَلْت فقال: «ضَلَلْتُ منزلي»، بغيرِ ألفٍ، و «أَضْلَلْت بعيري» ونحوَه من الحيوان بالألفِ. نقل ذلك الرمانيُّ عن العرب، وقال الفراء[1]: «يقال: ضَلَلْتُ الشيءَ إذا أخطأْتَ في مكانه وضَلِلْتُ لغتان، فلم تهتدِ له، كقولك: ضَلَلْتُ الطريقَ والمنزلَ ولا يُقال: أَضْلَلْتُه إلَّا إذا ضاع منك كالدَّابة انفلَتَتْ، وشبهِها.

قوله: «ولا يَنْسَىٰ» في فاعل «يَنْسَىٰ» قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على «ربي» أي: ولا يَنْسىٰ ربي ما أَثْبَتَه في الكتاب. والثاني: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائدٌ على الكتاب على سبيل المجاز، كما أُسند إليه الإحصاءُ مجازاً في قوله «إلَّا أَحْصاها»[2] لمَّا كان مَحَلًّا للإحصاء.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿الذي جَعَلَ لكم﴾**: في هذا الموصولِ وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو منصوبٌ بإضمار «أمدح»، وهو على هذين التقديرين مِنْ كلامِ الله تعالىٰ لا مِنْ كلامِ موسىٰ، وإنما احْتجنا إلى ذلك لأنَّ قولَه «فَأَخْرَجْنا به»، وقولَه «كُلوا وارْعَوْا أنعامَكم» وقولَه «منها خَلَقْناكم» إلى قوله «ولقد أَرَيْناه» لا يَتَأتَّى أن يكونَ مِنْ كلام موسىٰ؛ فلذلك جَعَلْناه من كلامِ الباري تعالىٰ. ويكون فيه التفاتٌ من ضمير الغَيْبةِ إلى ضمير المتكلِّم المعظمِ نفسَه، فإن قلتَ: أجعلُه مِنْ كلامِ موسىٰ، يعني أنه وَصَفَ ربَّه تعالىٰ بذلك ثم

---

(١) معاني القرآن ٢/١٨١.

(٢) ﴿لا يغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلَّا أحصاها﴾ الآية ٤٩ من الكهف.

التفتَ إلى الإخبار عن الله بلفظِ المتكلِّمِ. قيل: إنما جَعَلْناه التفاتاً في الوجهِ الأول؛ لأنَّ المتكلمَ واحدٌ بخلاف هذا، فإنه لا يتأتَّىٰ فيه الالتفاتُ المذكورُ وأخواتُه من كلام الله.

والثاني: أنَّ «الذي» صفةٌ لـ «ربي» فيكونُ في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسَبِ ما تقدَّم من إعراب «ربي». وفيه ما تقدَّم من الإشكال في نظمِ الكلام مِنْ قوله «فَأَخْرَجْنا» وأخواتِه من عدم جوازِ الالتفاتِ، وإن كان قد قال بذلك الزمخشري[1] والحوفي. وقال ابن عطية[2]: «إن كلامَ موسى تَمَّ عند قوله «وأنزلَ مِن السماءِ ماءً» وإنَّ قولَه «فأخرَجْنا» إلى آخره مِنْ كلام الله تعالىٰ» وفيه بُعْدٌ.

وقرأ[3] الكوفيون «مَهْداً» بفتح الميم وسكونِ الهاء من غير ألفٍ. والباقون «مِهاداً» بكسرِ الميم وفتح الهاء وألفٍ بعدها. وفيه وجهان، أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحد يقال: مَهَدْتُه مَهْداً ومِهاداً، والثاني: أنهما مختلفان، فالمِهادُ هو الاسمُ والمَهْد هو الفعل[4]، أو أنَّ مِهاداً جمعُ مَهْد نحو: فَرْخ وفِراخ وكَعْب وكِعاب. ووَصْفُ الأرضِ بالمَهْدِ: إمَّا مبالغةً، وإمَّا على حذف مضاف أي: ذات مَهْدٍ.

قوله «شَتَّى»: «شَتَّى» فَعْلَى. وألفُه للتأنيث، وهو جمعٌ لشَتِيْت نحو: مَرْضى في جمع مريض، وجرحى في جمع جريح، وقتلى في جمع قتيل. يقال: شَتَّ

(١) الكشاف ٢/٥٤٠.
(٢) المحرر ١١/٨١.
(٣) السبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢٠٩، والحجة ٤٥٣، والبحر ٦/٢٥١.
(٤) أي المصدر.

الأمـر يَشِتُّ شَتًّاً وشَتـاتاً فهـو شَتٌّ أي تفرَّق. وشَتَّـان اسمُ فعـلٍ مـاضٍ بمعنى افترق، ولذلك لا يُكتفى بواحد.

وفي «شَتَّى» أوجهٌ، أحدُهـا: أنَّها منصـوبةٌ نعتـاً لـ «أَزْواجاً» أي: أزواجـاً متفرقةً بمعنى: مختلفةِ الألوانِ والطُّعوم. والثاني: أنها منصـوبةٌ على الحـال مِنْ «أزواجاً» وجاز مجيءُ الحـالِ من النكرة لتخصُّصِهـا بالصفـةِ وهي «مِنْ نبات». الثالـث: أَنْ تنتصِبَ على الحال أيضاً مِنْ فاعل الجارِّ؛ لأنـه لَمَّا وقـع وصفاً رفـع ضميراً فاعِلاً. الرابع: أنَّه في محـلِّ جر نعتـاً لـ «نبات»، قـال الزمخشـري[١]: «يجوز أن يكونَ صفةً لنبات، ونبات مصدرٌ سُمِّيَ بـه النابت كمـا سُمِّي بالنَّبْت، فـاستوى فيـه الواحـدُ والجمع، يعني أنهـا شَتَّى مختلفةُ النفـعِ والطعمِ واللونِ والرائحةِ والشكلِ، بعضُها يَصْلُح للناس، وبعضُها للبهائم» ووافقه أبـو البقاء[٢] أيضاً. ولكنَ الظاهرَ الأولُ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿كُلوا﴾: منصوبٌ بقولٍ محذوف، وذلك القولُ منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل «أَخْرَجْنا» تقـديره: فـأخرَجْنـا كذا قـائلين: كُلوا. وتَرَكَ مفعولَ الأكل على حَدِّ تَرْكِه في قولِه تعالَى «وكُلوا واشربوا»[٣].

[٦١٧/أ] «وارْعَوْا» رَعَىٰ يكون لازماً ومتعدِّياً يقال: رَعَىٰ دابَّته / رَعْيـاً فهـو راعِيها. ورَعَتِ الدابَّةُ تَرْعَىٰ رَعْياً فهي راعيةٌ، وجاء في الآيةِ متعدِّياً.

والنُّهىٰ فيه قولان، أحدهما: أنه جَمْعُ نُهْيَة كغُرَف جمع غُرْفَـة. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ كالهُدَىٰ والسُّرَىٰ. قاله أبو عليّ. وكنت قد قدَّمْتُ أولَ

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٠.
(٢) الإملاء ٢/١٢٢.
(٣) الآية ٦٠ من البقرة.

هذا الموضوع[1] أنهم قالوا: لم يأتِ مصدرٌ على فُعَل من المعتل اللام إلَّا سُرَىٰ وهُدَىٰ وبُكَىٰ، وأنَّ بعضهم زادَ «لُقَىٰ» وأنشدْتُ عليه بيتاً ثَمَّة[2]، وهذا لفظُ آخرُ فيكون خامساً. والنُّهىٰ: العَقْلُ. قالوا: سُمِّي بذلك لأنه يَنْهى صاحبَه عن ارتكابِ القبائح.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿أَرَيْناه آياتِنا﴾**: هي مِنْ «رأىٰ» البصَريةِ فَلَمَّا دخلَتْ همزةُ النقل تَعدَّتْ بها إلى اثنين أولُهما الهاء، والثاني «آياتِنا»، والمعنىٰ: أَبْصَرْناه. والإضافةُ هنا قائمةٌ مقامَ التعريفِ العَهْدي أي: الآياتِ المعروفةَ كالعصا واليد ونحوهما، وإلَّا فلم يُرِ اللَّهُ تعالىٰ فرعونَ جميعَ آياتِه. وجَوَّز الزمخشري[3] أن يُرادَ بها الآياتُ على العموم بمعنى: أنَّ موسى عليه السلام أراه الآياتِ التي بُعِث بها وعَدَّد عليه الآياتِ التي جاءَتْ بها الرسلُ قبله عليهم السلام، وهو نبيٌّ صادقٌ، لا فرقَ بين ما يُخْبِرُ عنه وبين ما يُشاهَدُ به».

قال الشيخ[4]: «وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الإخبارَ بالشيءِ لا يُسَمَّى رؤيةً له إلَّا بمجازٍ بعيد. وقيل: بل الرؤيةُ هنا رؤيةٌ قلبيةٌ، فالمعنىٰ: أَعْلَمْناه» وأيَّد ذلك: بأنه لم يكن أراه إلَّا اليدَ والعصا فقط. ومَنْ جَوَّز استعمالَ اللفظِ في حقيقتِه ومجازِه أو إعمالَ المشتركِ في معنَيَيْه يجيزُ أَنْ يُرادَ المعنيان جميعاً. وتأكيدُه[5]

---

(١) الدر المصون ١/٨٧.

(٢) البيت الذي أنشده:

وقد زَعَمُوا حِلْماً لُقاك ولم أَزِدْ
بحمدِ الذي أعطاك حِلْماً ولا عَقْلا

(٣) الكشاف ٢/٥٤١.

(٤) البحر ٦/٢٥٢.

(٥) الأصل «وتأكيد» وسقطت الهاء سهواً.

للآيات بـ «كلِّهـا» يدلُّ على إرادةِ العمـومِ لأنَّهم قالـوا: فائـدةُ التوكيـدِ بـ «كل» وأخواتِها رَفْعُ تَوَهُّمِ وَضْـعِ الأخَصِّ مَوْضِـعَ الأعمِّ، فلا يُـدَّعَى أنه أراد بـالآياتِ آياتٍ مخصوصةً، وهذا يَتَمَشَّىٰ على أن الرؤيةَ قلبيةٌ، ويُراد بالآيات ما يَدُلُّ على وَحْدانيةِ الله وصِدْقِ المبلِّغ. ولم يذكر مفعولَ التكذيب والإباءِ تعـظيماً لـه، وهو معلومٌ.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿فَلَنَـأْتِيَنَّك﴾**: جـوابُ قسمٍ محذوفٍ تقـديرُه: واللَّهِ لَنَـأْتِيَنَّك. وقـوله: «بسِحْـرٍ» يجوز أن يتعلَّقَ بـالإتيان، وهـذا هو الـظاهـرُ، ويجـوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ مِنْ فـاعـلِ الإتيـان أي: ملتبسين بسِحْرٍ.

قوله: «مَـوْعِداً» يجـوز أن يكونَ زمـاناً. ويُـرَجِّحه قـولُه: «مَـوْعِدُكم يـومُ الزينة» والمعنىٰ: عَيِّنْ لنا وقتَ اجتماع؛ ولذلك أجـابهم بقولـه: «مَوْعِـدُكم يومُ الـزِّينة». وضَعَّفـوا هذا: بـأنه يَنْبُـو عنه قـوله: «مَـوْعِـدُكم يـومُ»[١]، وبقـولـه: «لا نُخْلِفُه»[٢]. وأجاب عن قوله: «لا نُخْلِفُه» بأنَّ المعنىٰ: لا نُخْلِفُ الوقتَ في الاجتماع. ويجوز أن يكون مكاناً. والمعنىٰ: بَيِّنْ لنا مكـاناً معلومـاً نعرفـه نحن وأنت. . .[٣] ويُؤَيِّدُ بقوله: «مكاناً سُوىٰ» قال: فهذا يَدُلُّ على أنه مكانٌ، وهـذا يَنْبُوْ عنه قوله: «مَوْعِدُكم يومُ الزِّينة».

ويجوز أَنْ يكونَ مصدراً[٤]، ويؤيِّد هـذا قولُـه: «لا نُخْلِفُه نحن ولا أنت»

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «مكاناً سُوى» لأن ظاهـرها المكـانية والافتـراض أن الموعد زماني.

(٢) لأن الوعد لا يوصف بالإخلاف وإنما المواعدة.

(٣) كلمة لم أتبيَّنها.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول للقشيري. انظر: البحر ٢٥٢/٦.

لأنَّ المواعدَة تُوْصَفُ بالخُلْفِ وعدمِه. وإلى هذا نحا جماعةٌ مختارين له. وردَّ عليهم بقولِه: «موعدُكم يومُ الزينة» فإنه لا يطابقه.

وقال الزمخشري[1]: «إنْ جَعَلْتَه زماناً نظراً في أن قولَه: «مَوْعِدُكم يومُ الزينة» مطابقٌ له لَزِمك شيئان: أن تجعلَ الزمان مُخْلَفاً، وأن يَعْضُلَ[2] عليك ناصبُ «مكاناً»، وإن جَعَلْتَه مكاناً لقوله: «مكاناً سُوى» لَزِمك أيضاً أَنْ تُوْقِعَ الإِخلاف على المكان، وأن لا يطابِقَ قولَه موعدُكم يومُ الزينة، وقراءةُ الحسن[3] غيرُ مطابقةٍ له زماناً ومكاناً جميعاً لأنَّه قرأ «يومَ الزينة» بالنصب، فبقي أن يُجْعل مصدراً بمعنى الوَعْدِ، ويقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ أي: مكان الوعد[4]، ويُجْعلَ الضميرُ في «نُخلِفُه» للموعد، و«مكاناً» بدل من المكان المحذوف. فإن قلت: فكيف طابقه قولُه: «موعدُكم يومُ الزينة»، ولا بُدَّ من أن تجعلَه زماناً، والسؤالُ واقعٌ عن المكان لا عن الزمان؟ قلت: هو مطابقٌ معنىً، وإن لم يطابقْه لفظاً؛ لأنهم لا بُدَّ لهم أن يجتمعوا يومَ الزينة في مكانٍ بعينه مُشْتَهِرٍ باجتماعِهم فيه في ذلك الزمان. فبذِكْر الزمانِ عُلِمَ المكانُ. وأما قراءةُ الحسنِ فالموعدُ فيها مصدرٌ لا غيرَ. والمعنى: إنجازُ وعدِكم يومَ الزينة، وطابقَ هذا أيضاً من طريق المعنىٰ. ويجوز أن لا يُقَدَّرَ مضافٌ محذوف، ويكون المعنى: اجعل بيننا وبينك وعداً لا نُخْلفه».

وقال أبو البقاء[5]: «هو هنا مصدر لقوله: «لا نُخْلِفه نحن ولا أنت»».

---

(١) الكشاف ٢/٥٤١.

(٢) يعضل: يضيق ويَعْسر.

(٣) وهي رواية عن عاصم وقراءة خلق كثير. انظر: الإتحاف ٢/٢٤٨، والبحر ٦/٢٥٢، والمحتسب ٢/٥٣، والقرطبي ١١/٢١٣.

(٤) الكشاف: موعد.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

والجَعْـل هنا بمعنى التصييـر. ومَوْعِـداً مفعولٌ أولُ والـظرفُ هو الثـاني. والجملةُ مِنْ قوله: «لا نُخْلِفُه» صفةٌ لمـوعداً. و«نحن» تـوكيدٌ مُصَحِّـحٌ للعطفِ على الضميـرِ المرفـوعِ المستتـرِ في «نُخْلفـه»[1] و«مكـانـاً» بـدلٌ من المكـان المحذوف[2] كما قرره الزمخشـري. وجَوَّز أبـو علي الفارسي وأبـو البقاء[3] أن ينتصِبَ «مكاناً» على المفعول الثاني لـ «اجعَلْ» قال: «ومَـوْعداً على هـذا مكانٌ أيضاً، ولا ينتصِبُ بـ مَوْعد لأنه/ مصدرٌ قد وُصِف» يعني أنه يَصِحُّ نصبُـه مفعولاً ثانياً، ولكنْ بشرطِ أن يكونَ المَـوْعِدُ بمعنى المكـان؛ ليتطابقَ المبتـدأُ أو الخبرُ في الأصل. وقوله: «ولا ينتصِبُ بالمصدر» يعني أنه لا يجوزُ أن يُدَّعَى انتصـابُ «مكاناً» بـ مَوْعد. والمرادُ بالموعد المصدرُ وإنْ كان جائزاً مِنْ جهة المعنى؛ لأنَّ الصنـاعةَ تَـأْباه وهـو وصفُ المصدرِ، والمصـدرُ شرطُ إعمـالِه عَـدَمُ وصفِه قبـل العملِ عند الجمهور. [٦١٧/ب]

وهذا الذي منعه الفارسيُّ وأبو البقاء، جَوَّزه الزمخشريُّ وبدأ به فقال[4]: «فإن قلتَ: فبِمَ ينتَصِبُ مكاناً؟ قلت: بالمصدرِ، أو بما يَدُلُّ عليه المصدر. فإنْ قلت: كيف يطابقُه الجوابُ؟ قلت: أمَّا على قراءةِ الحسن[5] فظاهـرٌ، وأمَّا على قراءةِ العامَّةِ فعلى تقدير: وَعْدُكم وَعْدُ يومِ الزينة».

قال الشيخ[6]: «وقوله: إنَّ مكاناً ينتصب بـالمصدر ليس بجـائزٍ؛ لأنـه قد وُصِف قبل العملِ بقوله: «لا نُخْلِفُـه» وهو مـوصولٌ، والمصـدر إذا وُصِفَ قبل

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.
(٢) أي مكانَ الموعد مكاناً.
(٣) الإملاء ٢/١٢٣.
(٤) الكشاف ٢/٥٤٢.
(٥) «موعدكم يومَ الزينة».
(٦) البحر ٦/٢٥٣. وثمة سقط في مطبوعة البحر.

العمـلِ لم يَجُزْ أَنْ يعمـلَ عندهم». قلت: الـظروفُ والمجروراتُ يُتَّسـعُ فيهـا ما لم يُتَّسَعْ في غيرِها[1]. وفي المسألة خلافٌ مشهورٌ وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك.

وجعـل الحوفيُّ انتصـابَ «مكانـاً» على الظرف، وانتصـابَه بـ «اجعـل». فتحصَّـل في نصبِ «مكـانـاً» خمسـةُ أوجـهٍ، أحـدهـا: أنـه بـدلٌ مِنْ «مكـانـاً» المحذوفِ. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ للجَعْل. الثالث: أنه نُصِب بـإضمار فعـل. الرابع: أنه منصوبٌ بنفس المصدر. الخامس: أنه منصوبٌ على الـظرف بنفس «اجْعَلْ».

وقرأ[2] أبو جعفرٍ وشيبةُ «لا نُخْلِفْـه» بالجـزم على جوابِ الأمـر، والعامَّـةُ بالرفع على الصفةِ لِمَوْعِد، كما تقدَّم.

وقـرأ[3] ابن عامـر وحمزة وعـاصم والحسن[4] «سُوَىً» بضم السينِ منـوناً وصلاً. والباقون بكسرِها. فالكسرُ والضمُّ على أنها صفـةٌ بمعنى مكانٍ عَـدْلٍ، إلا أنَّ الصفـةَ على فُعَلٍ كثيـرةٌ نحـو: لُبَـد وحُـطَم، وقليلةٌ على فِعَـل. وحكى سيبويه[5] «لحم زِيَم» ولم يُنَوِّن الحسنُ «سُوَىٰ» أَجْرىٰ الوصـلَ مُجْرىٰ الـوقف. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ مَنَعَ صَرْفَه للعَدْل على فُعَلٍ كعُمَر لأن ذلك في الأعـلام. وأمَّا فُعَل في الصفاتِ فمصروفَةٌ نحو: حُطَم ولُبَد.

(١) ولكن الوصف هنا بقوله «لا نُخْلفه» وليس بالظروفِ والمجرورات وهذا لا يتسع فيه.

(٢) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٥٣، والنشر ٢/٣٢٠، والقرطبي ١١/٢١٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والحجة ٤٥٣، والبحر ٦/٢٥٣، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢١٢، والإتحاف ٢/٢٤٨.

(٤) قراءة الحسن من غير تنوين كما سيأتي.

(٥) لحم زيم: متفرق. وليس في الكتاب. وإنمـا فيـه «قـوم عِـدَىً». وانـظر: الممتـع ١/٦٣ حيث عَدَّها اسماً في الأصل وُصِف به.

وقرأ عيسى بن عمر «سِوى» بالكسر من غيرِ تنوين. وهي كقراءة الحسنِ في التأويل.

وسوى معناه «عَدْلاً ونَصَفَة». قال الفارسي[1]: «كأنه قال: قُرْبُه منكم قُرْبُه مِنَّا». قال الأخفش[2]: «سوى» مقصورٌ إنْ كَسَرْتَ سينَه أو ضَمَمْتَ، وممدودٌ إنْ فَتَحْتَها، ثلاثُ لغات، ويكون فيها جميعِها بمعنى غير، وبمعنى عَدْل ووسط بين الفريقين. قال الشاعر[3]:

٣٢٩٥ـ وإنَّ أبانا كان حَلَّ ببلدةٍ
سِوَىً بين قَيْسٍ قيسِ عَيْلانَ والفِزْرِ

قال: «وتقول: مررتُ برجلٍ سِواك وسُواك وسَوائِك أي: غيرِك ويكون للجميع» وأعلى هذه اللغاتِ الكسرُ، قاله النحاس[4]. وزعم[5] بعضُ أهلِ اللغة والتفسير أنَّ معنى مكاناً سوى: مستوٍ من الأرض، لا وَعْرَ فيه ولا حُزُوْنَة[6].

آ. (٥٩) قوله: ﴿مَوْعِدُكم يومُ الزينة﴾: العامَّةُ على رفع «يومُ الزينة» خبراً لـ «موعدُكم». فإنْ جَعَلْتَ «موعدكم» زماناً[7] لم تحتجْ إلى

---

(١) الحجة (خ) ٣/٤٧٢.
(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن»، وورد في اللسان (سوى) منسوباً له.
(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في المجاز ٢/٢٠ واللسان (سوىٰ)، والبحر ٦/٢٥٣، والقرطبي ١١/٢١٢، والخزانة ١/١٤٦. وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن: «والفِزْر: سعد بن زيد مَناة».
(٤) إعراب القرآن ٢/٣٤١.
(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٤.
(٦) حَزُن المكان حُزُونة: خَشُن وَغلُظ.
(٧) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٠.

حَذْفِ مضاف؛ إذ التقديرُ: زمانُ الوعدِ يومُ الزينة، وإن جعلتَـه مصدراً احتجْتَ إلى حَذْفِ مضافِ تقديرُه: وَعْدُكم وَعْدُ يومِ الزينة.

وقرأ[1] الحسن والأعمش وعيسى وعاصم في بعض طُرُقِه وأبـو حيوة وابن أبـي عبلة وقتادة والجحدري وهبيـرة «يومَ» بـالنصب. وفيه أوجـهٌ، أحدهـا: أن يكونَ خبراً لـ «موعدكم» على أنَّ المرادَ بالموعد المصدرُ أي: وَعْدُكم كـائن في يوم الزينة كقولِك: القتالُ يومَ كذا والسفر غداً.

الثاني: أن يكونَ «موعدُكم» مبتدأً، والمرادُ بـه الزمـان، و «ضُحَى» خبرُه على نيـةِ التعريفِ فيـه؛ لأنه ضحى ذلـك اليوم بعينـه، قـالـه الـزمخشـري[2]، ولـم يُبَيِّنْ ما الناصبُ لـ «يومَ الزينة»؟ ولا يجوز أن يكـونَ منصوبـاً بـ «موعـدُكم» على هذا التقديرِ؛ لأنَّ مَفْعِلاً مراداً به الزمانُ أو المكانُ لا يعملُ وإنْ كان مشتقاً، فيكونُ الناصبُ له فعلاً مقدَّراً. وواخذه الشيخ[3] في قولـه «على نيةِ التعـريف» قال: «لأنَّه وإن كـان ضُحى ذلك اليـومِ بعينه فليس على نيـة التعريفِ، بـل هو نكرةٌ، وإن كان من يومٍ بعينه؛ لأنه ليس معدولاً عن الألفِ واللام كسَحَر ولا هو معرَّفٌ بالإِضافةِ. ولو قلت: «جئت يوم الجمعة بَكَراً»[4] لم نَدَّعِ أن بَكَرَاً معرفةً وإن كنتَ تعلمُ أنه من يومٍ بعينه».

الثالث: أن يكونَ «موعدُكم» مبتـدأً، والمرادُ بـه المصدرُ و «يـومَ الزينـةِ» ظـرفٌ له. و «ضُحَىٰ» منصـوبٌ على الظرفِ خبـراً للموعـد، كما أخبـر عنه في الوجهِ الأول بيوم الزينة نحو: «القتالُ يومَ كذا».

---

(١) سبق تخريج هذه القراءة.

(٢) الكشاف ٥٤٢/٢.

(٣) البحر ٢٥٣/٦.

(٤) الأصل «بكر» ولا وجه لمنعه من الصرف، واللفظة في البحر مصروفة.

قوله: «وأَنْ يُحْشَرَ» في محلِّه وجهان، أحدُهما: الجرُّ نَسَقاً على الزينة أي: موعدُكم يومُ الزينة ويومُ أَنْ يُحْشر. أي: ويومُ حَشْرِ الناس. والثاني: الرفعُ[1] نَسَقاً على «يومُ» التقديرُ: موعدُكم يومُ كذا، وموعدكم أَنْ يُحْشَرَ الناسُ أي: حَشْرُهم.

وقرأ[2] ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فائد «وأن تَحْشُرَ الناسَ» بتاء الخطاب في «تَحْشُرَ»، ورُوي/ عنهم «يَحْشُرَ» بياء الغَيْبة. [٦١٨/أ] و«الناسَ» نصبٌ في كلتا القراءتين على المفعوليَّة. والضميرُ في القراءتين لفرعونَ أي: وأَنْ تَحْشُرَ أنت يا فرعونُ، أو وأن يَحْشُرَ فرعونُ. وجوَّز بعضُهم أَنْ يكونَ الفاعلُ ضميرَ اليوم في قراءة الغَيْبة؛ وذلك مجازٌ لمَّا كان الحشرُ واقعاً فيه نُسِبَ إليه نحو: نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ.

و«ضُحَىً» نصبٌ على الظرف، العاملُ فيه «يُحْشَر» وتُذَكَّر وتؤنَّث. والضَّحاء بالمد وفتح الضاد فوق الضحى؛ لأن الضُّحى ارتفاعُ النهارِ، والضَّحاء بعد ذلك، وهو مذكَّرٌ لا غير.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿كيدَه﴾**: فيه حَذْفُ مضافٍ أي: ذوي كيدِه.

آ. (٦١) **قوله: ﴿فَيُسْحِتَكم﴾**: قرأ[3] الأخوان وحفص عن عاصم «فيُسْحِتَكم» بضم الياء وكسر الحاء. والباقون بفتحهما. فقراءة الأخوين مِنْ أَسْحَتَ رباعياً وهي لغةُ نجدٍ وتميم. قال الفرزدق التميمي[4]:

---

(١) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/ ٣٦٠.

(٢) القرطبي ١١/ ٢١٤، والبحر ٦/ ٢٥٤.

(٣) السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/ ٢١٥، والحجة ٤٥٤، والبحر ٦/ ٢٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٠٢٥.

٣٢٩٦ـ وعَضُّ زمـانٍ يـا بـنَ مـروانَ لـم يَـدَعْ
مـن الـمـالِ إلاَّ مُـسْـحَـتـاً أو مُـجَـلَّفُ

وقراءةُ الباقين مِنْ سَحَتَه ثلاثياً وهي لغةُ الحجاز. وأصلُ هذه المادةِ الدلالةُ على الاستقصاءِ والنَّفاد. ومنه سَحَتَ الحالقُ الشَّعْرَ أي: استقصاه فلم يترِكْ منه شيئاً، ويستعملُ في الإهلاك والإذهاب. ونصبُه بإضمار «أَنْ» في جواب النهي. ولَمَّا أنشد الزمخشريُّ(١) قولَ الفرزدق «إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجْلَّفُ» قال بعد ذلك: «في بيتٍ لم تَزَلِ الرُّكَبُ تَصْطَكُّ في تسويةِ إعرابه».

قلت: يعني أن هذا البيتَ صعبُ الإعرابِ، وإذ قد ذَكَر ذلك فَلأَذْكُرْ ما ورد في هذا البيتِ من الروايات، وما قال الناس في ذلك على حسبِ ما يليق بهذا الموضوعِ، فأقولُ وبالله الحَوْلُ: رُوِي هذا البيتُ بثلاثِ روايات، كل واحدة لا تَخْلو من ضرورةٍ: الأُولى «لم يَدَعْ» بفتح الياءِ والدال ونصب «مُسْحَت». وفي هذه خمسةُ أوجه:

الأول: أنَّ معنى لم يَدَعْ من المال إلاَّ مُسْحتاً: لم يَبْقَ إلاَّ مُسْحَت، فلما كان هذا في قوة الفاعل عَطَفَ عليه قولَه: «أو مُجَلَّفُ» بالرفع. وبهذا البيتِ استشهد الزمخشريُّ(٢) على قراءة أُبَيّ والأعمش «فَشربوا منه إلاَّ قليلٌ»(٣) برفع «قليل» وقد تقدَّم ذلك(٤). الثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ دَلَّ عليه لم يَدَعْ، والتقدير: أو بقي مُجَلَّفٌ. الثالث: أن «مُجَلَّفُ» مبتدأ، وخبرُه مضمرٌ تقديره: أو مُجَلَّف كذلك وهو تخريج الفراء. الرابع: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستتر

(١) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٢) الكشاف ١/٣٨١.
(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٥٢٨.

في «مُسْحتاً»[1]، وكان مِنْ حقِّ هذا أن يَفْصِل بينهما بتأكيدٍ أو فاصلٍ ما. إلاَّ أنَّ القائلَ بذلك لا يَشْترط وهو الكسائيُّ. وأيضاً فهو جائزٌ في الضرورة عند الكل.
الخامس: أن يكونَ «مُجَلَّف» مصدراً بزنة اسم المفعول كقوله تعالىٰ: «كلَّ ممزَّق»[2] أي: تَجْليف وتمزيق، وعلى هذا فهو نَسَقٌ على «عَضُّ زمانٍ» إذ التقدير: رَمَتْ بنا همومُ المُنَى وعَضُّ زمانٍ أو تجليف، فهو فاعلٌ لعطفِه على الفاعل، وهو قولُ الفارسيِّ[3]. وهو عندي أحسنُها.

الروايةُ الثانية: فتحُ الياءِ وكسرُ الدال ورفعُ مُسْحت[4]. وتخريجُها واضحٌ: وهو أن تكون مِنْ وَدَع في بيته يَدِع فهو وادع، بمعنى: بقي يبقىٰ فهو باقٍ، فيرتفعُ مُسْحَتٌ بالفاعلية، ويُرْفَعُ «مُجَلَّفُ» بالعطفِ عليه. ولا بُدَّ حينئذٍ من ضميرٍ محذوفٍ تقديرُه: مِنْ أجله أو بسببه...[5] الكلام.

الرواية الثالثة: «يُدَعْ» بضمِّ الياء وفتح الدال على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و «مُسْحَت» بالرفع لقيامِه مَقام الفاعلِ، و «مُجَلَّف» عطفٌ عليه. وكان مِنْ حَقِّ الواو أن لا تُحْذف، بل تَثْبُتُ لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، وإنما حُذِفَتْ حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل. وفي البيت كلامٌ أطولُ من هذا تركتُه

(١) الأصل «محستاً» وهو سهو.
(٢) الآية ١٩ من سبأ.
(٣) مذهبه في شرح الأبيات المشكلة ٥٧٧ أنه محمول على معنىٰ: لم يَبْقَ من المال إلاَّ مُسْحَتٌ ومُجَلَّفٌ. وكذا في المسائل العضديات ٧٦، وذكر البغدادي في الخزانة هذا القولَ منسوباً للفارسي في كتاب التذكرة. الخزانة ٢/٣٤٨.
(٤) قال في الخزانة: «وقد نسبها صاحب التنبيهات إلى أبي عبيدة، وابن الأنباري في شرح المفضليات إلى عيسى بن عمر». الخزانة ٢/٣٤٩.
(٥) كلمة لم أتبينها.

اختصاراً وهذا لُبُّه. وقد ذكـرته في البقـرة[1] وفَسَّرْت معنـاه ولغَته، ووَصَلْتُـه بما قبله فعليك بالالتفاتِ إليه.

آ. **(٦٣) قـوله: ﴿إنْ هـذان﴾**: اختلف القُـرَّاءُ في هـذه الآيـةِ الكـريمة[2]: فقـرأ ابن كثيرٍ وحـدَه «إنْ هذانِّ» بتخفيف إنْ، والألفِ، وتشـديـدِ النون. وحفصٌ كذلك إلَّا أنه خَفَّف نونَ «هذانِ». وقرأ أبو عمرو «إنَّ» بالتشـديد «هـذين» باليـاء وتخفيفِ النون. والبـاقون كـذلك[3] إلَّا أنهم قَـرَؤوا/ «هـذان» [٦١٨/ب] بالألف.

فـأمَّـا القــراءةُ الأولىٰ[4] ـ وهي قـراءةُ ابنِ كثيــر وحفص ـ فـأوضــحُ القـراءاتِ معنىً ولفظاً وخَـطًّا؛ وذلـك أنهمـا جعـلا «إنْ» المخففـةَ من الثقيلة فَأُهْمِلَتْ، ولَمَّا أُهْمِلَتْ ـ كما هو الأفصحُ مِنْ وجهيها ـ خِيْفَ التباسُها بالنافية فجيء بـاللامِ فـارقةً في الخبـر[5]. فـ«هذان» مبتـدأٌ، و«لَساحـران» خبـرُه، ووافَقَتْ خَطَّ المصحفِ؛ فإن الرسم «هـذن» بدونِ ألفٍ ولا يـاءٍ وسيأتي بيـانُ ذلك.

وأمَّا تشديـدُ نونِ «هـذان» فعلىٰ ما تقـدَّم في سورةِ النسـاءِ، وقد أَتْقَنتُ ذلك هناك[6].

---

(١) الدر المصون ٥٢٨/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٩، والنشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٥٤، والبحر ٢٥٥/٦، والإتحاف ٢٤٨/٢.

(٣) «إنَّ هذانِ» وقرأ بذلك نافع وابن عامر وأبو بكر والأخوان وأبو جعفر ويعقوب وخلف.

(٤) «إنْ هذانِ» على قراءة حفص، و«إنْ هذانِّ» على قراءة ابن كثير.

(٥) انظر: رصف المباني ١٠٨.

(٦) انـظر: الدر المصـون ٦٢١/٣ حيث خرَّج التشـديد على تقـديـر أن إحـدى النـونين عوض من ياء «الذي».

وأمَّا الكوفيون[1] فيزعمون أنَّ «إنْ» نافيةٌ بمعنى ما، والـلامُ بمعنى إلاَّ، وهـو خلافٌ مشهـورٌ وقد وافقَ تخـريجُهم هنا قـراءةَ بعضِهم[2] «مـا هـذانِ إلاَّ ساحران».

وأمَّـا قراءةُ أبـي عمـروٍ[3] فـواضحـةٌ من حيث الإعـرابُ والمعنىٰ. أمَّـا الإعـرابُ فـ «هذَيْن» اسمُ «إنَّ» وعـلامةُ نصبِـه الياءُ، و«لَسـاحِـران» خبـرُهـا، ودخَلَتِ اللام توكيداً. وأمَّا مِنْ حيث المعنىٰ: فإنَّهم أَثْبتوا لهما السحرَ بـطريقٍ تأكيديٍّ من طـرفيه، ولكنهم استشكلُوهـا من حيث خَطِّ المصحفِ؛ وذلك أنَّ رَسْمَه «هذن» بدونِ ألفٍ ولا ياءٍ، فإثباتُه بالياءِ زيادةٌ على خطِّ المصحفِ. قال أبـو إسحاق[4]: «لا أُجيـز قراءةَ أبـي عمـرو لأنَّهـا خـلافُ المصحفِ». وقـال أبـو عبيـد[5]: «رأيتُهـمـا في الإمـام مصحفِ عثمـان «هـذن» ليس فيهـا ألفٌ، وهكـذا رأيتُ رفعَ الاثنين[6] في ذلـك المصحفِ بإسقـاط الألفِ، وإذا كتبـوا النصبَ والخفضَ كتبُوه بالياء، ولا يُسْقِطونها».

قلت: وهذا لا ينبغي أَنْ يُرَدَّ به على أبـي عمـرو، وكم جاء في الـرسم أشياءُ خارجةٌ عن القياسِ، وقد نَصُّوا هم أنه لا يجوزُ القـراءةُ بها فليكنْ هـذا منها، أعني ممَّا خَرَجَ عن القياس. فإن قلتَ: ما نَقَلْتَـه عن أبـي عبيد مشتـركُ الإلزامِ بين أبـي عمروٍ وغيرِه، فإنهم كما اعترضـوا عليه بـزيادةِ اليـاء يُعْترض عليهم بـزيـادةِ الألفِ: فـإنَّ الألفَ ثـابتـةٌ في قـراءتِهم، سـاقـطةٌ من خَطِّ

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٦٤٠، والصبان ١/٢٦٧، والتصريح ١/٢٧٩.

(٢) وهي قراءة أُبَـيّ كما في تفسير الفخر الرازي ٢٢/٧٥.

(٣) «إنَّ هذَيْن».

(٤) معاني القرآن ٣/٣٦٤.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٥.

(٦) أي المثنى المرفوع.

المصحفِ. فالجواب ما تقدَّم مِنْ قولِ أبي عبيدٍ أنهم رآهم يُسْقِطون الألفَ مِنْ رفع الاثنين، فإذا كتبُوا النصبَ والخفضَ كتبُوه بالياء.

وذهب[1] جماعةٌ ـ منهم عائشةُ رضي الله عنها وأبو عمروٍ ـ إلى أن هذا ممَّا لَحَنَ فيه الكاتبُ وأُقيم بالصواب. يَعْنُون أنه كان مِنْ حقه أن يكتبَه بالياءِ فلم يفعلْ، فلم يقرَأْه الناسُ إلَّا بالياءِ على الصوابِ.

وأمَّا قراءةُ الباقين[2] ففيها أوجه، أحدُها: أن «إنَّ» بمعنى نَعَمْ، و «هذان» مبتدأٌ، و «لَساحران» خبرُه، وكَثُرَ ورودُ «إنَّ» بمعنىٰ نعم وأنشدوا[3]:

٣٢٩٧ـ بَكَرَ العَواذِلُ في المَشِيْـ ... ـبِ يَلُمْنَني وأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

أي: فقلت: نَعَمْ. والهاءُ للسَّكْتِ. وقال[4] رجلٌ لابن الزبير: لَعَن اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْني إليكَ. فقال: «إنَّ وصاحبَها» أي: نعم. ولَعَنَ صاحبَها. وهذا رأيُ المبردِ[5] وعلي بن سليمان في آخرين. وهو مردودٌ من وجهين، أحدهما: عدمُ ثبوتِ «إنَّ» بمعنى نعم، وما أوردُوه مُؤَوَّلٌ: أمَّا البيتُ فإن الهاءَ اسمُها، والخبرَ محذوفٌ لفهمِ المعنىٰ تقديرُه[6]: إنه كذلك. وأمَّا قولُ ابنِ الزبير فذلك مِنْ حَذْفِ المعطوفِ عليه وإبقاءِ المعطوف وحَذْفِ خبر «إنَّ»

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٢، والبحر ٦/٢٥٥.
(٢) «إنَّ هذان».
(٣) تقدم برقم ١٧٧٢.
(٤) انظر: المغني ٥٧.
(٥) نقل هذا عن المبردِ الزجاجُ في معاني القرآن ٣/٣٦٣.
(٦) الأصل: تقدير وهو سهو.

للدلالـةِ عليـه، تقـديـره: إنَّهـا وصـاحبَهـا ملعـونـان. وفيـه تكلُّفٌ لا يَخْفَى.
والثاني[1]: دخولُ اللامِ على خبرِ المبتدأ غيرِ المؤكَّد بـ «إنَّ» المكسورةِ، لأنَّ مثلَه لا يقعُ إلَّا ضرورةً كقولِه[2]:

٣٢٩٨ـ أمُّ الـحُـلَيْسِ لَـعَـجُـوْزٌ شَـهْـرَبَـهْ
تَـرْضَـى من الـلحمِ بـعـظمِ الـرَّقَـبَـهْ

وقد يُجاب عنه: بأنَّ «لَسـاحِران» يجـوزُ أَنْ يكونَ خبـرَ مبتدأ محـذوفٍ دَخَلَتْ عليه هذه اللامُ تقديرُه: لهما ساحران. وقد فعل ذلـك الزجـاج[3] كما ستأتي حكايتُه عنه.

الثـاني[4]: أنَّ اسمَها ضميـرُ القصةِ وهـو «ها» التي قبـل «ذان» وليست بـ «هـا» التي للتنبيهِ الـداخلةِ على أسماءِ الإشـارةِ، والتقديـر: إنَّ القصـةَ ذانِ لسـاحران. وقـد رَدُّوا هذا من وجهين، أحـدهما: من جهـةِ الخَطِّ، وهـو أنـه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تُكتبَ «إنها» فيصِلوا الضميرَ بالحرفِ قبلَه كقولـه تعـالى: «فإنَّهـا لا تَعْمَى الأبصارُ[5]» فكَتْبُهم إيـاهـا مفصـولـةً من «إنَّ» متصلةً باسمِ الإشارة يمنع كونَها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنَّه يؤدِّي إلى دخـولِ لامِ الابتداءِ في الخبرِ غيرِ المنسوخِ. وقد يُجاب عنه بما تقدَّم.

الثالث: أنَّ اسمَها ضميرُ الشأنِ محـذوفٌ، والجملةُ من المبتدأ والخبـرِ

---

(١) وهو الوجه الثاني الذي يَرِد على تخريج المبرد السابق.
(٢) البيت لـرؤبـة وهـو في ملحقـات ديـوانـه ١٧٠، وابن يعيش ٣/ ١٣٠، واللسـان (شهرب)، والهمع ١/ ١٤٠، والدرر ١/ ١١٧. والشهربة: الكبيرة.
(٣) معـاني القرآن ٣/ ٣٦٣ قـال: «وقوع الـلام في الخبر جـائز، والمعنى: لأم الحليس عجوز».
(٤) من أوجه تخريج قراءة «إنَّ هذان».
(٥) الآية ٤٦ من الحج.

بعدَه في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ»، التقديرُ: إنَّه، أي: الأمرُ والشأنُ. وقد ضُعِّفَ هذا بوجهين، أحدهما: حَذْفُ اسمِ «إن»، وهو غيرُ جائزٍ، إلاَّ في شعرٍ، بشرطِ أَنْ لا تباشرَ «إنَّ» فعلاً كقوله[1]:

٣٢٩٩ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً
يَلْقَ فيها جَآذراً وظِباءَ

/ والثاني: دخولُ اللام في الخبرِ. [٦١٩/أ]

وقد أجابَ الزجَّاج[2] بأنها داخلةٌ على مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: لهما ساحران. وهذا قد استحسنه شيخُه المبردُ، أعني جوابَه بذلك.

الرابع: أنَّ «هذان» اسمُها، و«لَساحران» خبرُها. وقد رُدَّ هذا بأنه كان ينبغي أَنْ يكونَ «هذين» بالياءِ كقراءةِ أبي عمرو.

وقد أُجيب عن ذلك: بأنه على لغةِ بني الحارثِ وبني الهُجَيْم وبني العَنْبر وزُبَيْد وعُذْرَة ومُراد وخَثْعَم. وحكى هذه اللغةَ الأئمةُ الكبارُ كأبي الخَطَّاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي. قال أبو زيد[3]: «سمعتُ من العربِ مَنْ يَقْلِبُ كلَّ ياءٍ ينفتح ما قبلها ألفاً»، يجعلون المثنى كالمقصورِ فيُثْبِتون ألفاً في جميع أحواله، ويُقَدِّرون إعرابَه بالحركاتِ، وأنشدوا قولَه[4]:

٣٣٠٠ـ فأَطْرَقَ إطْراقَ الشُّجاعِ ولو يَرَىٰ
مَسَاغاً لِناباه الشُّجاعُ لَصَمَّما

---

(١) تقدم برقم ١٣٩٥.
(٢) معاني القرآن ٣/٣٦٣.
(٣) النوادر ٥٨.
(٤) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢، وابن يعيش ٣/١٢٨، والأشموني ١/٧٩، وتفسير الماوردي ٣/١٩.

أي: لنابَيْه. وقولَه[1]:

٣٣٠١ـ إنَّ أبــاهــا وأبــا أبــاهــا
قــد بَــلَغــا فــي الـمـجـدِ غــايـتــاهــا

أي: غايتيهما، إلى غير ذلك من الشواهد[2].

وقرأ ابن مسعود: «أنْ هذان ساحِران» بفتح «أنْ» وإسقـاط اللام: على أنها وما في حَيِّزها بدلٌ من «النجوىٰ» كذا قاله الزمخشري[3]، وتبعه الشيخ[4] ولم ينكره. وفيه نظرٌ: لأنَّ الاعتراضَ بالجملة القولية بين البدلِ والمبـدلِ منه لا يَصِحُّ[5]. وأيضاً فإنَّ الجملةَ القوليةَ مفسرةٌ للنجوىٰ في قراءةِ العامَّة، وكـذا قـاله الـزمخشريُّ أولاً فكيف يَصِـحُّ أَنْ يُجْعَلَ «أنْ هـذان ساحـران» بـدلاً من «النجوىٰ»؟

قـوله: «بـطريقتكم» الباءُ في «بـطريقتكم» مُعَدِّيَـةٌ كالهمـزة. والمعنى: بأهلِ طريقتِكم. وقيل: الطريقةُ عبارةٌ عن السَّادة[6] فلا حَذْفَ.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾**: قرأ[7] أبو عمرو «فاجْمَعُوا» بوصـل

---

(١) البيت لأبـي النجم، وهـو في ابن يعيش ١/٥١، والخزانـة ٣/٣٣٧، والتصـريـح ١/٦٥، والهمع ١/٣٩، والدرر ١/١٢.
(٢) انظر: ابن يعيش ٣/١٢٨.
(٣) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٤) البحر ٦/٢٥٥.
(٥) نصَّ الفـراء في معاني القـرآن ٢/١٨٤ على أن قراءة عبـد الله هـذه بـإسقـاط جملة القول «وأسروا النجوى أنْ هذان ساحران» وعلى هذا يسقط اعتراض السمين.
(٦) انظر: الماوردي ٣/٢٠، ونسبه لمجاهد.
(٧) انـظر: السبعة ٤١٩، والتيسيـر ١٥٢، والنشـر ٢/٣٢١، الحجـة ٤٥٦، والقـرطبـي ١١/٢٢٠، والبحر ٦/٢٥٦.

الألِف وفتحِ الميمِ. والباقون بقطعِها مفتوحةً وكسرِ الميمِ. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة يونس[1]، وما قاله الناسُ في الفرقِ بين الثلاثي والرباعي.

و «كيدَكم» مفعولٌ به. وقيل: هو على إسقاطِ الخافض أي: على كَيْدكم. وليس بشيءٍ.

قوله: «صَفًّا» يجوز أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «ائتُوا» أي: ائتُوا مُصْطَفِّين أي: ذوي صفٍّ فهو مصدرٌ في الأصل. وقيل: هو مفعولٌ به أي: ائتوا قوماً صَفاً، وفيه التسميةُ بالمصدر، أو هو على حذفِ المضاف أي: ذوي صف.

قوله: «وقد أَفْلح» قال الزمخشري[2]: «اعتراضٌ يعني: وقد فاز مَنْ غلب». قلت: يعني بالاعتراض أنه جِيء بهذه الجملة أجنبيةً بين كلامِهم ومقولِهم[3]، لأنَّ من جملة قولهم «قالوا يا موسى: إمَّا أَنْ تُلْقي» وهذه الجملةُ ـ أعني قولَه وقد أفلَح ـ مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالىٰ فهي اعتراضٌ. بهذا الاعتبارِ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنها مِنْ مقولاتِهم، قالوا ذلك تحريضاً لقومِهم على القتالِ، وحينئذٍ فلا اعتراضَ.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: اخْتَرْ أحدَ الأمرين، كذا قدَّره الزمخشري[4] قال الشيخ[5]: «وهذا تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعرابٍ، وتفسيرُ الإعرابِ: «إمَّا تختارُ الإلقاءَ». والثاني: أنَّه مرفوعٌ على خبرِ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: الأمرُ إمَّا إلقاؤُك

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٢٤٢

(٢) الكشاف ٢/٥٤٣.

(٣) كلامهم «فأجمعوا كيدكم...» ومقولهم «قالوا يا موسىٰ...».

(٤) الكشاف ٢/٥٤٣.

(٥) البحر ٦/٢٥٨.

أو إلقاؤُنا، كذا قدَّره الزمخشريُّ[(١)]. الثالث: أن يكونَ مبتـدأً، وخبرُه محـذوفٌ تقديرُه: إلقـاؤُك أولُ. ويَدُلُّ عليـه قولُـه: وإمَّا أَنْ نكـونَ أولَ مَنْ أَلْقَى». واختار هذا الشيخُ، وقال[(٢)]: «فَتَحْسُنُ المقابلةُ من حيث المعنى، وإنْ لم تَحْصُلْ مقابلةٌ من حيث التركيبُ اللفظيُّ». ثم قـال: «وفي تقديـرِ الزمخشـريِّ «الأمرُ إلقـاؤُك» لا مقابلةَ فيه» وهذا تَقَدَّم نظيرُه في الأعراف[(٣)].

آ. (٦٦) **قوله: ﴿فإذا حبالُهم﴾**: هـذه الفاءُ عـاطفةٌ على جملةٍ محذوفةٍ دَلَّ عليها السياقُ. والتقدير: فـأَلْقَوْا فـإذا. و«إذا» هذه التي للمفـاجَأة. وفيها ثلاثة أقوال تقدَّمت[(٤)]. أحدُها: أنها باقيةٌ على ظرفيةِ الزمان. الثاني: أنها ظرفُ مكانٍ. الثالث: أنها حرفٌ.

قـال الزمخشـري[(٥)]: «والتحقيقُ فيها أنهـا الكائنـةُ بمعنى الوقتِ الـطالبةُ ناصباً لها، وجملةً تُضاف إليها خُصَّتْ في بعضِ المواضـع بأن يكـونَ الناصبُ لها فعلاً مخصوصاً، وهو فِعْلُ المفاجأةِ، والجملةُ ابتدائيةٌ لا غيـر. فتقديـرُ قولـهِ تعـالى «فـإذا حِبـالُهم وعصيُّهم»: ففـاجـأ مـوسى وقتَ تخييـلِ سَعْيِ حبـالِهم وعِصيِّهم، [وهذا تمثيل. والمعنى: على مفاجأتـه حبالُهم وعصيُهم مُخَيَّلةً إليـه السَّعْيَ» انتهى][(٦)].

قال الشيخ[(٧)]: «قوله «إنَّها زمانية» مرجوحٌ، وهو مذهب الرِّياشي. وقولـه

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٢) البحر ٦/٢٥٨.
(٣) الآية ١١٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.
(٥) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٧) البحر ٦/٢٥٩.

«الطالبةُ ناصباً» صحيحٌ. وقوله: «وجملةً تضاف إليها» ليس صحيحاً عنـد بعض أصحـابنا لأنهـا: إمَّا أَنْ تكـونَ هي خبراً لمبتـدأ، وإمَّا أَنْ تكـونَ معمولـةً لخبـر المبتدأ. وإذا كان كذلك استحـال أَنْ تُضافَ إلى الجملةِ؛ لأنهـا: إمَّا أَنْ تكـونَ بعضَ الجملةِ، أو معمولةً[1] لبعضِهـا فلا يمكن الإضـافةُ. وقـوله: «خُصَّتْ في بعض المواضع إلى آخره» قد بَيَّنَّا الناصبَ لها. وقولُه: «والجملةُ بعدها ابتدائيةً لا غير» هذا الحَصْرُ ليس بصحيحٍ بل قد جَوَّز الأخفشُ، ونصَّ على أن الجملةَ الفعليةَ المقترنةَ بـ «قد» تقع بعدَها نحو «خرجْتُ فإذا زيدٌ قد ضربه عمروٌ» برفعِ «زيد» ونصبِه على الاشتغال. وقوله: «والمعنىٰ: على مفاجأته حبالُهم وعِصِيُّهم مخيِّلةً إليـه السَّعْيَ» فهـذا عكسُ مـا قُـدِّر بـل المعنى: على مفـاجـأةِ حبـالِهم وعصيِّهم إيـاه. فإذا قلت: «خَـرَجْتُ فإذا السَّبُـعُ» فالمعنى: أنـه فاجـأني السَّبُعُ وهجم ظهورُه» انتهى ما رَدَّ به.

قوله وما رَدَّ به عليه غيرُ لازمٍ له، لأنه يَرُدُّ عليه بقـولِ بعض النحاةِ، وهـو لا يلتزم ذلك القولَ حتى يَرُدَّ به عليه لا سيما إذا كان المشهـورُ غيرَه، ومقصـودُه تفسيرُ المعنىٰ.

وقال أبو البقاء[2]: الفاءُ جوابُ ما حُذِف، تقديـرُه «فَأَلْقَـوْا فإذا»، فـ «إذا» في هذا ظرفُ مكانٍ، العاملُ فيه «أَلْقَوْا». وفي هذا نظر؛ لأنَّ «أَلْقَوْا» هذا المقدَّرَ لا يَطْلُبُ جواباً حتى يقول: الفاءُ جوابُه، بل كـان ينبغي أَنْ يقولَ: الفـاءُ عاطفـةٌ هـذه الجملةَ الفجائيـة على جملةٍ أخرىٰ مقـدرةٍ. وقولُـه «ظـرف مكـانٍ»، هـذا مذهبُ المبردِ[3]، وظاهرُ قولِ سيبويه[4] أيضاً، وإن كـان المشهورَ بقـاؤها على

(١) كذا في الأصل والبحر. وفي (ش) «مضافة».
(٢) لم يرد هذا النص في إملائه.
(٣) المقتضب ٢/٥٧ ـ ٥٨.
(٤) الكتاب ٢/٣١١ قال: «وتكـونُ للشيء تُوافقـه في حالٍ أنت فيهـا». والحق أن نصَّ سيبويه محتمل للزمانية أيضاً لأنه قال قبل ذلك: «لِما يُستقبل من الدهر».

الزمان. وقوله: «إن العامل فيها «فألْقَوا» لا يجوز لأنَّ الفاءَ تمنع من ذلك.

هذا كلامُ الشيخ[1] ثم قال بعده: «ولأنَّ «إذا» هذه إنما هي معمولةٌ لخبرِ المبتدأ الذي هو «حبالُهم وعِصِيُّهم» إن لم يجعَلْها هي في موضع الخبر؛ لأنه يجوزُ أن/ يكونَ الخبرُ «يُخَيَّل»، ويجوز أَنْ تكونَ «إذا» و «يُخَيَّل» في موضعِ [٦١٩/ب] الحال. وهذا نظير: «خرجْتُ فإذا الأسدُ رابضٌ ورابضاً» فإذا رَفَعْتَ «رابضاً» كانت «إذا» معمولةً له، والتقدير: فبالحضرة الأسدُ رابضٌ، أو في المكان. وإذا نَصَبْتَ كانت «إذا» خبراً، ولذلك يُكْتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً، نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسدُ».

قوله: «يُخَيَّل إليه» قرأ العامَّة «يُخَيَّل» بضمِّ الياء الأولى وفتحِ الثانية مبيناً للمفعول. و «أنَّها تَسْعى» مرفوعٌ بالفعلِ قبلَه لقيامِه مقامَ الفاعلِ تقديرُه: يُخَيَّل إليه سَعْيُها. وجوَّز أبو البقاء[2] فيه وجهين آخرين: أحدهما: أَنْ يكونَ القائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرَ الحبالِ والعِصِيِّ، وإنما ذُكِّر ولم يَقُلْ «تُخَيَّل» بالتاء مِنْ فوقُ؛ لأنَّ تأنيثَ الحبالِ غيرُ حقيقي. الثاني: أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المُلْقى، ولذلك ذُكِّرَ. وعلى الوجهين ففي قوله «أنها تَسْعى» وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ المستترِ في «يُخَيَّل». والثاني: أنه مصدرٌ في موضع نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستتر أيضاً. والمعنى: يُخَيَّل إليه هي أنها ذاتُ سَعْيٍ. ولا حاجةَ إلى هذا، وأيضاً فقد نَصُّوا على أنَّ المصدرَ المؤول لا يقع موقعَ الحالِ. لو قلت: «جاء زيدٌ أَنْ يركضَ» تريد ركضاً، بمعنى ذا ركض، لم يَجُزْ.

وقرأ[3] ابن ذكوان «تُخَيَّلُ» بالتاء من فوق. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ

---

(١) البحر ٦/٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٢) الإملاء ٢/١٢٤.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/٥٥، والقرطبي ١١/٢٢٢، والتيسير ١٥٢، والإتحاف ٢/٢٥٠، والبحر ٦/٢٥٩.

الفعلَ مُسْنَدٌ لضميرِ الحبالِ والعِصِيِّ أي: تُخَيَّلُ الحبالُ والعِصِيُّ، و «أنَّها تَسْعَى» بدلُ اشتمال من ذلك الضمير. الثاني: كذلك إلاَّ أنَّ «أنَّها تَسْعى» حالٌ أي: ذات سعي كما تقدَّم تقريرُه قبل ذلك. الثالث: أن الفعلَ مسندٌ لقولِه «أنَّها تَسْعى» كقراءةِ العامَّةِ في أحدِ الأوجهِ، وإنما أنَّثَ الفعلَ لاكتسابِ المرفوعِ التأنيثَ بالإضافة؛ إذ التقديرُ: تَخَيَّلُ إليه سعيُها فهو كقوله[1]:

٣٣٠٢ـ . . . .
. . . . شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

[وقوله تعالى:] «فله عَشْرُ أمثالِها»[2].

وقرأ أبو السَّمَّال «تَخَيَّلُ» بفتح التاءِ والياء مبنياً للفاعلِ، والأصلُ: تَتَخَيَّلُ فَحَذَفَ إحدى التاءَيْن نحو: «تَنَزَّلُ الملائكةُ[3]»، و «أنَّها تَسْعَىٰ» بدلُ اشتمالٍ أيضاً من ذلك الضمير. وجَوَّز ابنُ عطيةَ أيضاً أنه مفعولٌ مِنْ أجله. ونقل ابنُ جُبارة الهُذَليُّ[4] قراءة أبي السَّمَّال «تُخَيِّل» بضمِّ التاء مِنْ فوقُ وكسر الياء، فالفعلُ مسندٌ لضميرِ الحِبال، و «أنها تَسْعىٰ» مفعولٌ أي: تُخَيِّلُ الحبالُ سَعْيَها. ونَسَبَ ابنُ عطيةَ هذه القراءةَ للحسنِ وعيسى الثقفيِّ.

وقرأ أبو حيوةَ «نُخَيِّل» بنونِ العظمة، و «أنها تَسْعَىٰ» مفعولٌ به أيضاً على هذه القراءةِ.

---

(١) تقدم برقم ٥٤٢.

(٢) الآية ١٦٠ من الأنعام.

(٣) الآية ٤ من القدر.

(٤) الورقة (٢١٨أ) من كتابه «الكامل». وهو يوسف بن علي جبارة أبو القاسم الهذلي. قال ابن الجزري: «فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي مَنْ لقي من الشيوخ» توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٢/٤٠١.

وقرأ[١] الحسنُ والثقفيُّ «عُصِيُّهم» بضم العين حيث وقع، وهو الأصلُ. وإنما كُسِرَتْ[٢] العينُ إتباعاً للصادِ وكُسِرت الصادُ إتباعاً للياء. والأصلُ عُصُوْوٌ بواوين فُعُولٌ ـ كما ترى ـ بقَلْب الواوين ياءَيْن استثقالاً لهما، فكُسِرَتِ الصادُ لتصِحَّ، وكُسِرَتِ العينُ إتباعاً. ونقل صاحبُ «اللوامح» أنَّ قراءةَ الحسنِ «عُصْيُهم» بضم العين وسكون الصاد وتخفيف الياء مع الرفع، وهو أيضاً جمع كالعامَّة، إلَّا أنه على فُعْلٍ كحُمْرٍ، والأولُ على فُعُوْل كفُلُوس.

والجملةُ من «يُخَيَّل» يُحتمل أَنْ تكونَ في محلِّ رفع خبراً لـ «هي»[٣] على أن «إذا الفجائية» فَضْلَةٌ، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، على أنَّ «إذا» الفجائيةَ هي الخبر. والضميرُ في «إليه» الظاهرُ عَوْدُه على موسىٰ. وقيل: يعود على فرعون، ويَدُلُّ للأولِ قولُه تعالىٰ: «فَأَوْجَسَ في نفسهِ خِيْفَةً موسىٰ».

آ. (٦٩) قوله: ﴿تَلْقَفْ﴾: قرأ العامَّةُ بفتح اللام وتشديد القافِ وجزمِ الفاءِ على جواب الأمر. وقد تقدم[٤] أنَّ حَفْصاً[٥] يقرأ «تَلْقَفْ» بسكون اللامِ وتخفيفِ القاف. وقرأ ابن ذكوان هنا «تَلْقَفُ» بالرفع: إمَّا على الحالِ،

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٠، والبحر ٦/٢٥٩، والقرطبي ١١/٢٢٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ١٠/١١٠، والممتع ٢/٥٥١، والتصريح ٢/٣٨٣. فالأصل عُصُوْوٌ جمعٌ على فُعُوْل قلبت الواو الثانية ياء فأصبح عُصُوْي. اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء فأصبح عُصُيٌّ، كسروا العين لمناسبة الياء ثم كسروا الفاء للإتباع.

(٣) كذا في الأصل وهو سهو والصواب: لـ «حبالُهم».

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤١٦.

(٥) انظر: السبعة ٤٢٠، والبحر ٦/٢٦٠، والتيسير ١٥٢، والحجة ٤٥٧، والنشر ٢/٣٢١.

وإمَّا على الاستئناف. وأَنَّثَ الفعلَ في «تَلْقَفْ» حَمْلاً على معنىٰ «ما» لأنَّ معناها العصا، ولو ذُكِّر ذهاباً إلى لفظِها لجاز، ولم يُقْرأ به.

[وقـال أبو البقـاء[1]: «يجوز أَنْ يكـونَ فاعـلُ «تَلْقَفْ» ضميرَ مـوسىٰ»[2] فعلى هـذا يجوز أَنْ يكـونَ «تلقفُ» في قراءة الـرفـع حـالاً من «مـوسى». وفيـه بُعْدٌ][3].

قـوله: «كَيْـدُ ساحـرٍ» العامَّـةُ على رَفْع «كَيْـدُ» على أنه خبـرُ «إنَّ» و «مـا» مـوصولـةٌ. و «صَنَعُوا» صلَتُهـا، والعـائـدُ محـذوفٌ، والمـوصـولُ هـو الاسمُ، والتقدير: إنَّ الذي صنعوه كيدُ ساحرٍ. ويجوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً فلا حاجـةَ إلى العائد، والإعرابُ بحالِه. والتقدير: إنَّ صُنْعَهم كيدُ ساحرٍ.

وقرأ[4] مجاهد وحميد وزيد بن علي «كَيْدَ» بالنصب على أنه مفعـولٌ به، و «ما» مزيدة[5] مُهَيِّئَةٌ.

وقرأ[6] الأخَوان «كيدُ سِحْرٍ» على أنَّ المعنى: كيـدُ ذوي سِحْرٍ، أو جُعِلوا نفسَ السحر مبالغـةً، أو تبيينٌ للكيد؛ لأنـه يكون سِحْـراً وغيرَ سحـرٍ، كما تُمَيَّـزُ سائرُ الأعدادِ بما يُفَسِّـرها[7] نحـو «مئة درهمٍ، وألف دينـار». ومثلُه: علمُ فقه،

---

(١) الإملاء ٢/١٢٤.
(٢) وقال: «ونُسِب ذلك إليه؛ لأنه يكون بتسببه».
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل أثبتناه من (ش).
(٤) البحر ٦/٢٦٠، والكشاف ٢/٥٤٥.
(٥) فتكون «إنما» كافة ومكفوفة لا عمل لها.
(٦) الإتحـاف ٢/٢٥١، والتيسيـر ١٥٢، والحجـة ٤٥٨، والسبعـة ٤٢١، والـنشـر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٠.
(٧) الأصل: يفسِّره.

وعلمُ نحو. وقال أبو البقاء[1]: «كيدُ ساحر» إضافةُ المصدر إلى الفاعلِ و«كيدُ سِحْر» إضافةُ الجنسِ إلى النوع».

[٦٢٠/أ] والباقون «ساحر». وأفرد/ ساحراً، وإنْ كان المرادُ به جماعةً. قال الزمخشري[2]: «لأنَّ القَصْدَ في هذا الكلامِ إلى معنى الجنسيةِ، لا إلى معنى العددِ، فلو جُمِع لخُيِّلَ أنَّ المقصودَ هو العددُ».

آ. (٧١) **قوله: ﴿فَلأُقَطِّعَنَّ﴾**: قد تقدَّم نحوُ ذلك[3]. و«مِنْ خِلافٍ» حالٌ أي: مختلفة. و«مِنْ» لابتداءِ الغاية، وقد تقدَّم أيضاً تحريرُ هذا وما قُرِىء به هناك.

قوله: «في جُذُوعِ النَّخْل» يُحتمل أن يكونَ حقيقةً، وفي التفسير: أنه نَقَرَ جذوعَ النخلِ حتى جَوَّفَها، ووضعهم فيها، فماتوا جوعاً وعَطَشاً، وأن يكونَ مجازاً، وله وجهان، أحدهما: أنه وضعَ حرفاً مكانَ آخرَ. والأصلُ: على جُذوع النخل كقول الآخر[4]:

٣٣٠٣ـ بَطَلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ
يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوءَمِ

والثاني: أنه شَبَّه تمكُّنَهم بتمكُّنِ مَنْ حواه الجِذْعُ واشتمل عليه. ومِنْ تَعَدِّي «صَلَب» بـ «في» قولُه[5]:

---

(١) الإملاء ٢/١٢٤.
(٢) الكشاف ٢/٥٤٥.
(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٢١.
(٤) تقدم برقم ١٨٣٢.
(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المقتضب ٢/٣١٩، والخصائص ٢/٣١٣، وأمالي الشجري ٢/٢٦٧، وابن يعيش ٨/٢١. والأجدع: الأنف المقطوع، وهو دعاء عليهم بجدع أنوفهم.

٣٣٠٤ـ وقـد صَلَبُـوا العَبْـدِيَّ في جِـذْعِ نَـخْلَةٍ
فَـلا عَـطَسَـتْ شَيْبـانُ إلاَّ بـأَجْـدَعـا

قـوله: «أيُّنـا أَشَدُّ» مبتـدأٌ وخبرٌ. وهـذه الجملةُ سادَّةٌ مَسَـدَّ المفعـولَيْنِ إنْ كانت «عَلِمَ» على بابهـا، ومَسَدَّ واحـدٍ إنْ كانَتْ عِـرْفانيـةً. ويجوز على جَعْلِها عِرفانيةً أن تكونَ «أيُّنا» موصولةً بمعنى الـذي، وبُنِيَتْ لأنه قـد أُضِيفَتْ، وحُذِفَ صـدرُ صلتِها، و «أَشَـدُّ» خبرُ مبتـدأ محذوفٍ. والجملةُ من ذلـك المبتدأ وهـذا الخبرِ صلةٌ لـ «أيّ» و «أيّ» وما في حَيِّـزها في محـلِّ نصبٍ مفعولاً بهـا، كقولـه تعـالىٰ: «ثم لَنَنْزِعَنَّ من كـل شيعة أيُّهم أشـدُّ على الرحمن»[١] في أحـدِ أوجهِه كما تقدم[٢].

آ. (٧٢) **قوله: ﴿والذي فَطَرَنا﴾**: فيه وجهـان، أحدهمـا: أن الواوَ عاطفةٌ، عَطَفَتْ هذا الموصولَ على «ما جـاءنا» أي: لن نؤثـرَك على الذي جاءنا، ولا على الذي فطرنا. وإنما أخَّروا ذِكْرَ البارِيْ تعالىٰ لأنه من باب الترقِّي من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ. والثاني: أنها واوُ قسمٍ، والموصولُ مقسمٌ بـه. وجوابُ القسمِ محذوفٌ أي: وحَقِّ الذي فطرنا لا نؤثِرُك على الحق. ولا يجوز أن يكونَ الجـوابُ «لن نُؤْثِـرك» عنـد مَنْ يُجَـوِّزُ تقـديمَ الجـوابِ؛ لأنـه لا يُجـاب القسمُ بـ «لن»[٣] إلاَّ في شذوذٍ من الكلام.

---

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) انظر: الدر المصون الورقة ٦٠٧ ب.

(٣) حروف النفي التي يتلقى بها القسم «ما» و «لا» و «إنْ» النافية، وأجاز ابن مالك «لن» و «لم» نحو:

والـلَّهِ لـن يَـصِـلُوا إلـيـك بـجـمـعِـهِـمْ
حـتـى أُوارَىٰ فـي الـتـراب دَفـيـنـا

وانظر المسألة في: الارتشاف ٢/٤٨٦.

قوله: «ما أنت قاضٍ» يجوز في «ما» وجهان، أظهرُهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، و «أنت قاضٍ» صلتُها والعائدُ محذوفٌ، أي: قاضِيه. وجاز حَذْفُه، وإنْ كان مخفوضاً، لأنه منصوب المحل. أي: فاقضِ الذي أنت قاضِيْه. والثاني: أنها مصدريةٌ ظرفيةٌ، والتقدير: فاقضِ أمرك مدةَ ما أنتَ قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء(١). وقد منع(٢) بعضُهم ذلك أعني جَعْلَها مصدريةً قال: لأنَّ «ما» المصدريةَ لا تُوْصَلُ بالجملة الاسمية. وهذا المَنْعُ ليس مجمعاً عليه، بل جَوَّز ذلك جماعةٌ كثيرة. ونقل ابنُ مالك(٣) أنَّ ذلك يَكْثُر إذا دَلَّتْ «ما» على الظرفية. وأنشد(٤):

٣٣٠٥ـ واصِلْ خليلَك ما التواصُلُ مُمْكِنٌ
فلأنْتَ أَوْ هُوَ عن قليلٍ ذاهِبُ

وَيقِلُّ إنْ كانت(٥) غيرَ ظرفية. وأنشد(٦):

٣٣٠٦ـ أَحْلامُكُمْ لِسَقَامِ الجَهْلِ شافيةٌ
كما دِماؤُكُمْ تَشْفي مِن الكَلَبِ

قوله: «إنما تَقْضي هذه الحياةَ» يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أن تكونَ المهيئةَ لدخول «إنَّ» على الفعل و «الحياةَ الدنيا» ظرفٌ لـ «تَقْضي»، ومفعولُه محذوفٌ أي: تقضي غرضَك وأمرَك. ويجوز أن تكونَ «الحياةَ» مفعولاً

---

(١) الإملاء ٢/١٢٤.
(٢) انظر: البحر ٦/٢٦٢.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٦.
(٤) تقدم برقم ١٩٢.
(٥) الأصل «كان» وهو سهو.
(٦) تقدم برقم ١٩٣.

بـه على الاتساع، ويـدلُّ لذلـك قراءةُ أبـي حيـوة[1] «تُقْضَىٰ هذه الحيـاةُ» ببنـاء الفعلِ للمفعول ورَفْعِ «الحياة» لقيامها مقام الفاعلِ؛ وذلك أنـه اتُّسِع فيـه فقام مقامَ الفاعلِ فرُفِعَ.

والثـاني: أن تكـونَ «مـا» مصـدريــةً هي اسمُ «إنَّ»، والخبـرُ الـظرفُ. والتقـدير: إنَّ قضـاءَكَ في هذه الحيـاةِ الدنيـا، يعني: إن لك الـدنيا فقط، ولنـا الآخرةَ.

وقال أبو البقاء[2]: «فإنْ كان قد قُرِىء بالرفع فهو خبرُ إنَّ». يعني لو قرىء برفعِ «الحياة» لكان خبراً لـ «إنَّ» ويكون اسمُها حينئذٍ «ما»،وهي موصولةٌ بمعنىٰ الذي، وعائدُها محذوفٌ تقديره: إنَّ الذي تَقْضِيه هذه الحياةُ لا غيرُها.

آ. **(٧٣) قوله: ﴿وما أَكْرَهْتَنا﴾**: يجوز في «مـا» هذه وجهـان، أحدهما: أنهـا موصـولةٌ بمعنىٰ الـذي. وفي محلها احتمـالان، أحدهمـا: أنها منصوبةُ المحلِّ نَسَقاً على «خطايانا» أي: ليغفر لنا أيضاً الذي أكرهتنـا. والثاني من الاحتمـالين: أنها مـرفوعـةُ المحلِّ على الابتـداء والخبرُ محـذوفٌ تقديـرُه: والذي أكرَهْتَنا عليه مِنَ السحر محطوطٌ عنا، أو لا نؤاخَذُ به ونحوُه.

والـوجه الثـاني: أنها نـافيةٌ. قـال أبو البقـاء[3]: «وفي الكـلامِ تقـديمٌ، تقـديرُه: ليغفـر لنا خـطايانـا من/ السِّحرِ، ولم تُكْـرِهْنـا عليـه» وهـذا بعيـدٌ عن [٦٢٠/ب] المعنىٰ. والظاهرُ هو الأولُ.

و «من السحـرِ» يجـوزُ أَنْ يكــونَ حــالاً من الهــاءِ في «عليــه» أو من الموصولِ. ويجوزُ أن تكونَ لبيانِ الجنسِ.

(١) الإتحاف ٢/٢٥١، والبحر ٦/٢٦٢.
(٢) الإملاء ٢/١٢٤.
(٣) الإملاء ٢/١٢٤.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿إنَّه مَنْ يَأْتِ﴾**: الهاءُ ضميرُ الشأنِ. والجملةُ الشرطيةُ خبرُها. و «مُجْرِماً» حالٌ مِنْ فاعلِ «يأْتِ». وقولُه: «لا يموتُ» يجوز أن يكونَ حالاً مِنَ الهاءِ في «له»، وأَنْ يكونَ حالاً من «جهنَّم»؛ لأنَّ في الجملة ضميرَ كلٍ منهما.

آ. (٧٦) **[قوله: ﴿جنَّاتُ﴾**: بدلٌ من «الدرجات» أو بيانٌ][١].

قال أبو البقاء[٢]: «ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: هي جناتُ؛ لأن «خالدين» حالٌ. وعلى هذا التقديرِ لا يكونُ في الكلام ما يعملُ في الثاني[٣]، وعلى الأولِ يكونُ العاملُ في الحال الاستقرارَ أو معنى الإشارة».

آ. (٧٧) **قوله: ﴿طريقاً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ به؛ وذلك على سبيلِ المجاز: وهو أنَّ الطريقَ مُتَسَبِّبٌ عن ضَرْب البحرِ، إذ المعنى: اضربْ البحرَ لينغلقَ لهم فيصيرَ طريقاً، فبهذا صَحَّ نسبةُ الضربِ إلى الطريق. وقيل: «ضرب» هنا بمعنى جَعَلَ أي: اجعل لهم طريقاً وأَشْرِعْه فيه[٤]. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ. قال أبو البقاء[٥]: «التقدير: موضعَ طريقٍ، فهو مفعولٌ به[٦] على الظاهر. ونظيرُه قولُه «أن اضْرِبْ بعصاك البحر[٧]» وهو مثلُ «ضربْتُ زيداً». وقيل: «ضرب» هنا بمعنى «جعل» و «شرع»

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.
(٢) الإملاء ٢/١٢٤ ـ ١٢٥.
(٣) الإملاء: «الحال» وهي أوضح.
(٤) أشرِعْ هنا بمعنى أَدْخِلْ وهو متعدّ أي: أَدْخِلْ الطريق في البحر.
(٥) الإملاء ٢/١٢٥.
(٦) الأصل «فيه» وهو سهو والتصحيح من الإملاء والسياق.
(٧) الآية ٦٣ من الشعراء.

مثلَ قولهم: ضربْتُ له بسَهْم» انتهىٰ. فقولُه على الظاهر يعني أنه لولا التأويلُ لكان ظرفاً.

قوله: «يَبَساً» صفةٌ لـ «طريقاً» وصَفَه به لِما يَؤُول إليه؛ لأنه لم يكنْ يَبَساً بعدُ، إنما مرَّت عليه الصَّبا(1) فجفَّفَتْه، كما يُرْوىٰ في التفسير. وهل في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً، أو على حذفِ مضافٍ أو جمع يابس كخادم وخَدَم، وُصِف به الواحدُ مبالغةً كقولِه(2):

٣٣٠٧ـ ....
.... ومِعَىً جِياعا

أي: كجماعةٍ جِياع، وَصَفَ به لفَرْط جوعه؟

وقرأ(3) الحسنُ «يَبْساً» بالسكونِ. وهو مصدرٌ أيضاً. وقيل: المفتوحُ اسمٌ، والساكنُ مصدرٌ. وقرأ أبو حيوة «يابساً» اسمُ فاعل.

قوله: «لا تخافُ» العامَّةُ على «لا تَخاف» مرفوعاً، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستأنفٌ فلا محلَّ له من الإعراب. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعل «اضرِبْ» أي: اضرب غيرَ خائفٍ. والثالث: أنه صفةٌ لـ «طريقاً»، والعائدُ محذوفٌ أي لا تخافُ فيه.

---

(1) الصَّبا: ضرب من الريح.

(2) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٨. وتمامه:

كأنَّ قتود رَحْلِي حين ضمَّت ... حوالِبَ غُرَّزاً ومِعَىً جياعا

والبيت في اللسان (معي) وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥، وخبر «كأنَّ» في البيت التالي.
والقتود: عيدان الرحل. والحالبان: العرقان المكتنفان بالسرَّة. والغُرَّز: قليلة اللبن.

(3) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤، والشواذ ٨٨.

[وقـرأ] حمزةُ وحـدَه من السبعة[1] «لا تَخَفْ» بـالجزم على النهي. وفيـه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ نَهْياً مستأنِفـاً. الثاني: أنـه نهيٌ أيضاً في محـلِّ نصب على الحال من فاعل «اضرِبْ» أو صفةٌ لطريقاً، كما تقـدَّم في قراءةِ العـامَّةِ، إلَّا أنَّ ذلك يحتاج إلى إضمار قول أي: مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف. كقوله[2]:

٣٣٠٨ـ جـاؤوا بـمَـذْقٍ هـل رَأَيْتَ الـذئـبَ قَطّ

الثالث: مجزومٌ على جوابِ الأمر أي: إن تضربْ طريقاً يَبَساً لا تَخَفْ.

قـولـه: «ولا تَخْشَىٰ» لم يُقْـرأ إلَّا ثـابتَ الألفِ. وكـان مِنْ حَقِّ مَنْ قـرأ «لا تَخَفْ» جـزماً أن يَقْـرأ «لا تَخْشَ» بحذفِهـا، كذا قـال بعضُهم. وليس بشيءٍ لأنَّ القـراءةَ سُنَّةٌ. وفيهـا أوجه أحـدها: أن تكـونَ حالاً. وفيـه إشكالٌ: وهـو أنَّ المضارعَ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبَتِ في عدمِ مباشرةِ الواو له. وتأويلُه على حذف مبتدأ أي: وأنت لا تَخْشَىٰ كقولِه[3]:

٣٣٠٩ـ . . . .
نَـجَـوْتُ وأَرْهَـنُـهـم مـالِـكـا

والثاني: أنه مستأنفٌ. أخبره تعالىٰ أنه لا يَحْصُل له خوفٌ. والثالث: أنه مجزومٌ بحذفِ الحركةِ تقديراً كقولِه[4]:

٣٣١٠ـ إذا الـعَـجُـوْزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَلِّقِ
ولا تَـرَضَّـاهـا ولا تَـمَـلَّقِ

---

(١) السبعـة ٤٢١، والنشر ٢/٣٢١، والحجـة ٤٥٨، والبحر ٦/٢٦٤، والتيسير ١٥٢، والقرطبي ١١/٢٢٨.

(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٣) تقدم برقم ٤١٩.

(٤) تقدم برقم ٢٨٢٨.

وقولِ الآخر[1]:

٣٣١١ـ ....

كَـأَنْ لـم تَـرَىٰ قبـلي أسيـراً يـمـانيـا

ومنه «فلا تَنْسَىٰ»[2] في أحد القولين، إجراءً لحرفِ العلة مُجْرى الحرفِ الصحيح. وقد تقـدَّم لك من هـذا جملةٌ صالحـة في سـورةِ يـوسف عنـد «مَنْ يَتَّقي»[3]. والرابع: أنـه مجزومٌ أيضـاً بحذفِ حـرفِ العلةِ. وهذه الألفُ ليسَتْ تلك، أعني لامَ الكلمة، إنما هي ألفُ إشباع أُتِيَ بها موافقةً للفواصلِ ورؤوسِ الآي، فهي كالألفِ في قولِه: «الرَّسولا»[4] و«السبيلا»[5] و«الـظنونـا»[6] وهذه الأوجهُ إنما يحتاجُ إليها في قراءةِ جزمِ «لا تَخَفْ». وأمَّـا من قرأه مـرفوعـاً فهذا معطوفٌ عليه.

وقـرأ أبو حيـوة «دَرْكاً» بسكـون الـراء. والـدَّرَك والـدَّرْك [اسمـان][7] من الإدراك أي: لا يُـدْركك فـرعونُ وجنـوده. وقد تقـدَّم الكلامُ عليهمـا في سـورة النساء[8]، وأنَّ الكوفيين قرؤوه بالسكونِ كأبـي حيوةَ هنا.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿بجنودِهِ﴾**: فيه أوجهُ، أحدهـا: أن تكونَ البـاءُ للحالِ: وذلك على أنَّ «أَتْبَعَ» متعدٍّ لاثنين حُـذف ثانيهمـا. والتقديـر: فَأَتْبَعهم

---

(١) تقدم برقم ٦ ولم يظهر الشطر في الأصل، وأثبتناه من (ش).
(٢) الآية ٦ من الأعلىٰ.
(٣) الآية ٩٠. وانظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.
(٤) من الآية ٦٦ من الأحزاب.
(٥) من الآية ٦٧ من الأحزاب.
(٦) من الآية ١٠ من الأحزاب.
(٧) قوله: «اسمان» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٨) انظر: الدر المصون ١٣١/٤.

فرعونُ عقابَه. وقدَّره الشيخ(١): «رُؤساءه وحَشَمه» والأول أحسن. والثاني: أنَّ الباءَ زائدةٌ في المفعولِ الثاني. والتقدير: فَأَتْبَعهم فرعونُ جنودَه فهو كقوله تعالىٰ: «ولا تُلْقُوا بأيديكم»(٢) [وقولِ الشاعر](٣):

٣٣١٢ـ ....

.... لا يَقْرَأْن بالسُّوَرِ

وأتبع قد جاء متعدِّياً لاثنين مُصَرَّحٍ بهما قال: «وأَتْبَعْناهم...»(٤). والثالث: أنها مُعَدِّيَةٌ على أنَّ «أَتْبَعَ» قد يتعدَّى لواحدٍ بمعنى مع، ويجوزُ على هذا الوجه أن تكونَ الباءُ للحالِ أيضاً، بل هو الأظهرُ.

وقرأ(٥) أبو عمروٍ في روايةٍ والحسنُ «فاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد، وكذلك قراءة الحسن في جميع القرآن/ إلاَّ في قولِه: «فَأَتْبَعَه شِهابٌ ثاقِب»(٦). [٦٢١/أ]

قوله: «ما غَشِيَهُمْ» فاعلُ «غَشِيَهم»، وهذا من باب الاختصار وجوامعِ الكَلِمِ التي يَقِلُّ لفظُها ويكثُر معناها أي: فغشِيَهم ما لا يَعْلم كُنْهَه إلاَّ اللَّهُ تعَالىٰ. وقرأ(٧) الأعمش: «فَغَشَّاهم» مضعَّفاً. وفي الفاعل حينئذٍ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه «ما غَشَّاهم» كالقراءةِ قبله. أي: غَطَّاهم من اليَمِّ ما غَطَّاهم.

---

(١) البحر ٦/٢٦٤.
(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ٧٤٧.
(٤) الأصل «وأَتْبَعْناهم ذُرِّيَّاتِهم» وليس ثمةَ آيةٌ بهذا اللفظِ، لعله يقصد «وأتبعناهم في هذه الدنيا لَعْنَةً»، الآية ٤٢ من القصص.
(٥) البحر ٦/٢٦٤. وقال في السبعة ٤٢٢: «رواية عبيد عن أبي عمرو».
(٦) الآية ١٠ من الصافات.
(٧) الإتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤.

والثاني: هو ضميرُ الباري تعالىٰ أي: فَغَشَّاهم اللَّهُ. والثالث: هو ضميرُ فرعونَ لأنه السببُ في إهْلاكهم. وعلى هذين الوجهين فـ «ما غَشَّاهم» في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً.

آ. (٨٠) قوله: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكم﴾: قرأ[١] الأخَوان «قد أَنْجَيْتُكم» و «واعَدْتُكم» و «رَزَقْتُكم»[٢] بتاءِ المتكلم. والباقون «أَنْجَيْناكم» و «رَزَقْناكم» و «واعَدْناكم» بنونِ العظمة. واتفقوا على «ونَزَّلْنا». وتقدَّم خلافُ أبي عمرو في «وَعَدْنا» في البقرة[٣]. وقرأ[٤] حميد «نَجَّيْناكم» بالتشديد.

وقُرِىء[٥] «الأَيْمَنِ» بالجرِّ. قال الزمخشري[٦]: «خَفْضٌ على الجِوارِ، كقولِهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وجعله الشيخ[٧] شاذاً ضعيفاً. وخَرَّجه على أنه نعتٌ للطُّور قال: «وُصِفَ بذلك لما فيه من اليُمْن، أو لكونِه على يمين مَنْ يستقبلُ الجَبَلَ».

و «جانبَ» مفعولٌ ثانٍ على حَذْفِ مضاف أي: إتيانَ جانبِ. ولا يجوزُ أن يكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً. و «جانب» ظرف للوعد. والتقدير: وواعَدْناكم[٨] التوراةَ في هذا المكانِ؛ لأنه ظرفُ مكانٍ مختصّ، لا يَصِلُ إليه الفعلُ بنفسِه ولو قيل: إنه تُوُسِّعَ في هذا الظرفِ فجُعِل مفعولاً به أي: جُعل نفسَ الموعود نحو: «سِيْر عليه فرسخان وبريدان» لجاز.

---

(١) التيسير ١٥٢، والحجة ٤٦٠، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٥.
(٢) في الآية ٨١.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٣٥٢.
(٤) البحر ٦/٢٦٤.
(٥) نسبها ابن خالويه إلى أحمد عن أبي عمرو. الشواذ ٨٩. وانظر: البحر ٦/٢٦٥.
(٦) الكشاف ٢/٥٤٧.
(٧) البحر ٦/٢٦٥.
(٨) الأصل: ووعدناكم.

آ. (٨١) قـوله: ﴿فيحِـلَّ﴾: قرأ العـامة «فيحِـلَّ» بكسر الحـاء، والـلام من «يَحْلِلْ». والكسـائيُّ[١] في آخـرين بضمِّهمـا، وابن عتيبـة[٢] وافق العامَّةَ في الحـاء، والكسائيَّ في الـلام. فقراءةُ العـامَّةِ مِنْ حَـلَّ عليه كـذا أي: وَجَبَ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنُ يَحِلُّ أي: وَجَـبَ قضاؤُه. ومنـه قولُـه: «حتى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّه»[٣] ومنـه أيضاً «وَيحِـلُّ عليه عـذابٌ مقيم»[٤]. وقراءةُ الكسـائي مِنْ حَـلَّ يَحُلُّ أي: نَزَل، ومنه «أو تَحُلُّ قريباً مِنْ دارِهم»[٥].

والمشهـورُ أنَّ فاعـلَ «يَحلُّ» في القـراءتين هو «غضبـي». وقـال صاحب «اللوامح»: «إنه مفعولٌ به، وإنَّ الفاعلَ تُـرِك لشُهْرَتـه، والتقديـر: فيَحِلُّ عليكم طُغيـانُكم غضبـي، ودَلَّ عليه «ولا تَـطْغَوا». ولا يجـوز أن يُسْنـد إلى «غضبـي» فيصيرَ في موضعِ رفعٍ بفعله». ثم قال: «وقد يُحْـذَفُ المفعولُ للدليـلِ عليه، وهو «العذابَ» ونحوه». قلت: فعنده أنَّ حَلَّ متعدٍّ بنفسِـه لأنه من الإحـلال كما صَرَّح هو بـه، وإذا كان من الإحْـلال تعدَّى لـواحدٍ، وذلـك المتعدَّى إليـه: إمَّا «غضبـي»، على أنَّ الفـاعـلَ ضميرٌ عـائـدٌ على الـطغيـانِ، كمـا قَـدَّره، وإمَّـا محذوفٌ، والفاعل «غضبـي». وفي عبارته قَلَقٌ.

وقرأ[٦] طلحة «لا يَحِلَّنَّ عليكم» بـ«لا» الناهيةِ وكسرِ الحاء، وفتحِ اللامِ

---

(١) السبعـة ٤٢٢، والتيسير ١٥٢، والبحـر ٦/٢٦٥، والنشر ٢/٣٢١، والحجـة ٤٦٠، والقرطبـي ١١/٢٣٠.

(٢) لم أقف على قارىء بهذه الكنية، وفي طبقات ابن الجـزري ١/٤٩٩ «عتبة بن عتبة روى القـراءة عن الحسن، وروى عنـه هـاشم البـربـري». وفي سيـر أعـلام النبـلاء ١٦/١١٣ ابن عتبة، أبو العباس الرازي.

(٣) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٤) الآية ٤٠ من الزمر.

(٥) الآية ٣١ من الرعد.

(٦) البحر ٦/٢٦٥.

مِنْ يَحِلَّنَّ، ونـونِ التـوكيـد المشـددة أي: لا تتعـرَّضـوا للطُّغْيـان فيحقَّ عليكم غضبـي، وهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا».

وقرأ[١] زيدُ بن علي «ولا تَطْغُوا» بضم الغين مِنْ طغا يَطْغُو، كغَدا يَغْدو.

وقوله: «فَيَحِلَّ» يجوز أن يكونَ مجزومـاً عطفـاً على «لا تَطْغَـوا» كذا قـال أبـو البقـاء[٢]، وفيـه نـظر؛ إذ المعنىٰ ليس على نَهْيِ الغضبِ أن يَحِـلَّ بهم. والثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ «أنْ» في الجواب[٣]. وهو واضحٌ.

آ. (٨٣) **قوله: ﴿وما أَعْجَلَكَ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ و«ما» استفهـاميةٌ عن سببِ التقـدُّم على قومِـه. قال الـزمخشري[٤]: «فـإن قلت: «مـا أَعْجلك» سؤالٌ عن سببِ العَجَلة، فكـان الذي ينـطبقُ عليه من الجـواب أَنْ يُقَالَ: طَلَبُ زيادةِ رضاك والشوقِ إلى كلامِك وتَنَجُّزِ مَوْعدِك. وقوله: «هم أُولاء على أَثَـري» ــ كما ترى ــ غيرُ منطبقٍ عليه. قلت: قد تَضَمَّنَ ما واجَهَه به رَبُّ العزةِ شيئين، أحـدهمـا: إنكـارُ العَجَلة في نفسهـا. والثـاني: السؤالُ عن سببِ المُسْتَنْكَـر والحاملِ عليه، فكان أهمُّ الأمرَيْن إلى موسىٰ بَسْطَ العُذْرِ وتمهيدَ العلةِ في نفس ما أَنْكر عليه، فاعتَلَّ بأنه لم يوجَدْ مني إلَّا تقدُّمٌ يسيرٌ، مثلُه لا يُعْتَدُّ بـه في العادةِ ولا يُحتفل به، وليس بيني وبين مَنْ سبقتُه إلَّا مسافةٌ قريبةٌ، يتقدَّمُ بمثلِهـا الوفـدَ رأسُهم ومقدمتُهم. ثم عَقَّبه بجـوابِ السؤالِ عن السبب فقال: «وعَجِلْتُ إليـك رَبِّ لتَرْضَىٰ».

---

(١) البحر ٦/٢٦٥.

(٢) الإملاء ٢/١٢٥.

(٣) الأصل «جواب» والتصحيح من (ش).

(٤) الكشاف ٢/٥٤٨.

آ. (٨٤) قـوله: ﴿هم أولاء عـلى أثَرِي﴾: كقـوله: «ثم أنتم هؤلاءِ تَقْتُلون»[١] و «على أثَرِي» يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً.

وقـرأ الجمهور «أُوْلاء»[٢] بهمـزةٍ مكسـورة[٣]. والحسن[٤] وابن معـاذ[٥] بيـاء مكسورة[٦]، أبـدال الهمزةَ يـاءً تخفيفـاً. وابن وثـاب «أُوْلَا» بـالقصـرِ دونَ همزةٍ. وقرأَتْ طائفةٌ[٧] «أولايَ» بياءٍ مفتوحةٍ، وهي قريبةٌ من الغَلَط.

والجمهـورُ على «أَثَري» بفتـح الهمزة، واليـاء. وأبو عمـروٍ[٨] في روايـةِ عبد الوارث وزيدُ بن علي «إِثْري» بكسر الهمزةِ وسكـونِ الياء. وعيسى بضمِّهـا وسكون الياء، وحكاها الكسائيُّ لغةً.

آ. (٨٥) قوله: ﴿وأَضَلَّهم﴾: العامَّةُ على أنَّه فعلٌ مـاضٍ مسندٌ إلى السامريّ. وقرأ أبو معـاذ[٩] في آخرين «وأَضَلُّهـم» مـرفوعـاً بالابتـداءِ، وهو أفعلُ تفضيلٍ. و «السامريُّ» خبره.

---

(١) الآية ٨٥ من البقرة.
(٢) الأصل «هؤلاء» وهو سهو.
(٣) وهي الأخيرة.
(٤) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٢٥٤، والبحـر ٦/٢٦٧، والقـرطبي ١١/٢٣٣، والشواذ ٨٨.
(٥) نُسبت في الشـواذ ٨٨ إلى أبـي معاذ. وفي البحـر ٦/٢٦٧ إلى ابن معـاذ عن أبيـه. وفي التقريب ٣٧٤: «عبد الله بن معاذ العنبري أبو عمرو البصري ثقة حافظ مات سنة ٢٣٧هـ».
(٦) في الإتحاف ٢/٢٥٤ «قال ابن القاصح: بكسرة ملينة من غير همز ولا مد ولا ياء».
(٧) نسبها في الشواذ ٨٨ إلى يحيـى بن وثاب وعبارته «أُوْلايَ بالقصر» ولعل الياءَ مقحمة فتكون هي نفسها السابقة.
(٨) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٧.
(٩) البحر ٦/٢٦٧.

آ. (٨٦) قوله: ﴿غضبانَ أسِفاً﴾: حالان. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة الأعراف(١).

قوله: «وَعْداً حسناً»/ يجوز أَنْ يكونَ مصدراً مؤكداً، والمفعولُ الثاني [٦٢١/ب] محذوفٌ تقديرُه: يَعِدُكم بالكتاب وبالهداية، أو يُترك المفعولُ الثاني ليَعُمَّ. ويجوز أن يكونَ الوعدُ بمعنى الموعود فيكونَ هو المفعولَ الثاني.

قوله: «مَوْعدي» مصدرٌ. ويجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعلِه بمعنى: أَوَجَدْتُموني أخلَفْتُكم ما وعدْتُكم. وأن يكونَ مضافاً لمفعوله، بمعنى: أنهم وَعَدُوْه أن يتمسَّكوا بدينه وشيعته.

آ. (٨٧) قوله: ﴿بمَلْكِنا﴾: قرأ(٢) الأَخَوان بضم الميم. ونافع وعاصم بفتحها، والباقون بكسرها: فقيل: لغاتٌ بمعنى واحدٍ كالنَّقْض والنِّقْض(٣). ومعناها: القُدْرَةُ والتسلُّطُ. وفرَّق الفارسيُّ(٤) وغيرُه بينها فقال: «المضمومُ معناه: لم يكنْ [لنا](٥) مُلْكٌ فَنُخْلِفَ موعدَك بسُلْطَانِه، وإنما فَعَلْناه بنظرٍ واجتهادٍ، فالمعنى على: أَنْ ليس لهم مُلْكٌ.

كقول ذي الرمة(٦):

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٤٦٥.

(٢) السبعة ٤٢٢، والبحر ٦/٢٦٨، والحجة ٤٦١، والنشر ٢/٣٢٢، والقرطبي ١١/٢٣٤، والتيسير ١٥٣.

(٣) كتبها المؤلف ثلاث مرات، ولعل الثالثة سهو؛ لأنه ليس في اللغة «النُّقْض» وأسقطها في (ش).

(٤) الحجة (خ) ٣/٤٩٠.

(٥) من الحجة.

(٦) ديوانه ١/٤٤، والحجة ٣/٤٩٠. وحدب: أي من الهزال.

٣٣١٣ـ لا تُشْتكى سَقْطَةٌ منها وقد رَقَصَتْ
بها المفاوِزُ حتى ظهرُها حَدِبُ

أي: لا يقع منها سَقْطَةٌ فتشتكى». وفتحُ الميمِ مصدرٌ مِنْ مَلَكَ أمرَه. والمعنى: ما فعلناه بأنَّا مَلَكْنا الصوابَ، بل غَلَبَتْنا أنفسُنا. وكسرُ الميمِ كَثُر فيما تَحُوْزه اليدُ وتحويه، ولكنه يُسْتعمل في الأمورِ التي يُبْرِمُها الإنسانُ ومعناها كمعنى التي قبلها. والمصدرُ في هذين الوجهين مضافٌ لفاعلِه، والمفعولُ محذوفٌ أي: بملكِنا الصوابَ.

قوله: «حُمِّلْنا» قرأ[١] نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر وحفصٌ بضم الحاء وكسر الميم مشددة. وأبو جعفرٍ كذلك إلاَّ أنه خَفَّف الميم[٢]، والباقون بفتحِهما خفيفةَ الميمِ. فالقراءةُ الأولى والثانية نَسَبوا فيهما الفعلَ إلى غيرِهم، وفي الثالثةِ نَسَبُوه إلى أنفسِهم.

و «أَوْزاراً» مفعولٌ ثانٍ على غيرِ القراءة الثالثة. و «مِنْ زِيْنَةِ» يجوز أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «حُمِّلْنا»، وأن يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أَوْزار».

وقوله: «فكذلك» نعتٌ لمصدرٍ، أو حالٌ من ضميره عند سيبويه[٣] أي: إلقاءً مثلَ إلقائِنا ألقى السامريُّ.

آ. (٨٩) **قوله: ﴿أَنْ لا يَرْجِعُ﴾**: العامَّةُ على «يرجعُ» لأنها المخففةُ من الثقيلة. ويدلُّ على ذلك وقوعُ أصلِها وهو المشدَّدةُ في قوله: «ألم يَرَوْا أنه لا يُكَلِّمهم»[٤].

---

(١) السبعة ٤٢٣، والنشر ٢/٣٢٢، والبحر ٦/٢٦٩، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والقرطبي ١١/٢٣٤.

(٢) الرواية المشهورة عن أبي جعفر بتشديد الميم فهي كقراءة حفص ومَنْ معه.

(٣) الكتاب ١/١١٦.

(٤) الآية ١٤٨ من الأعراف.

وقرأ[1] أبو حيوةَ والشافعيُّ[2] وأبانُ بنصبه. جعلوها الناصبةَ. والرؤيةُ على الأولى يقينيةٌ، وعلى الثانية بَصَرِيةٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذين القولين في سورة المائدة[3].

والسامريُّ: منسوبٌ لقبيلةٍ يُقال لها: سامرة.

وقرأ[4] الأعمشُ «فنسْي» بسكون السين[5] وهي لغةٌ فصيحةٌ. والضميرُ في «نسي» يجوز أن يعود على السامِرِيِّ، وعلى هذا فهو مِنْ كلامِ اللّهِ تعالىٰ، ويجوز أن يعودَ على موسىٰ صلَّى الله عليه وسلَّم. وعلى هذا فهو من كلامِ السامريِّ أي: نَسِي إلهَه. والقولان منقولان لأهل التفسير.

آ. (٩٠) وقرأ العامَّةُ: «إنما فُتِنْتُم» و «إنَّ ربَّكم الرحمنُ» بالكسر فيهما؛ لأنهما بعد القول لا بمعنى الظن. وقرأت[6] فرقة بفتحِهما وخُرِّجت على لغة سُلَيْم[7]: وهو أنهم يفتحون «أنَّ» بعد القول مطلقاً. وقرأ[8] أبو عمروٍ في روايةٍ، والحسن وعيسى بن عمر بفتح «أنَّ ربَّكم» فقط. وخُرِّجَتْ على

---

(١) البحر ٦/٢٦٩، والكشاف ٢/٥٥٠.

(٢) محمد بن إدريس القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة وعالم باللغة والقراءات والحديث له الأم والرسالة توفي سنة ٢٠٤. انظر: تذكرة الحفاظ ١/٣٢٩، وتاريخ بغداد ٢/٥٦، وطبقات الشافعية ١/١٨٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٢٩٩.

(٤) عاد إلى الآية ٨٨.

(٥) في البحر «بسكون الياء» ٦/٢٦٩.

(٦) البحر ٦/٢٧٢.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٢ قال: «القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن إلَّا بشروط».

(٨) الإتحاف ٢/٢٥٥، والبحر ٦/٢٧٢.

وجهين، أحـدهما: أنهـا وما بعـدها بتـأويل مصـدرٍ في محل رفـع خبراً لمبتـدأ محذوف تقديرُه: والأمرُ أَنَّ ربَّكم الرحمنُ فهو مِنْ عـطفِ الجملِ لا مِنْ عـطفِ المفـرداتِ. والثـاني: أنهـا مجـرورةٌ بحــرفٍ مقـدَّرٍ أي: لأَنَّ ربَّكم الــرحمنُ فاتَّبعوني. وقد تقدَّم القولُ في نظيرِ ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء.

آ. (٩٢) و«إذْ» منصــوبٌ بـ «مَنَعَــك» أي: أيُّ شـيءٍ مَنَـعَــك وقتَ ضلالِهم؟

آ. (٩٣) و«لا» فيها قولان. أحدُهما: أنها مزيدةٌ. أي: ما منعـك مِنْ أَنْ تَتَّبِعَني. والثـاني: أنهـا دَخَلَتْ حَمْـلاً على المعنىٰ، إذ المعنىٰ: مـا حملك على أن لا تتبعَني، وما دعاك إلى أَنْ لا تَتَّبِعَني؟ ذكره علي بن عيسى. وقد تقدَّم تحقيقُ هذين القولين بحمدِ الله في أول الأعراف[1].

آ. (٩٤) وتَقَدَّم الكلامُ والقراءةُ في «يا بنَ أُمَّ»[2].

والجمهورُ على كسرِ اللامِ من اللِّحْيةِ وهي الفصحىٰ. وفيها الفتح. وبـه قرأ[3] عيسى بن سليمان الحجـازي. والفتحُ لغـة الحجاز. ويجمـع على لِحَى كقِرَب. ونُقل فيها الضمُّ، كما قالوا[4]: صِوَر بالكسر، وحقُّها الضمُّ. والباء في «بلِحْيَتي» ليست زائدةً: إمَّا لأنَّ المعنى: لا يكنْ منـك أَخْذٌ، وإمَّـا لأنَّ المفعولَ

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٢٦١ في إعراب قوله تعالى: «أن لا تسجد».

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٦٧.

(٣) البحر ٦/٢٧٣، والكشاف ٢/٥٥٠ والقارىء أبو موسى عيسى بن سليمان الحجازي المعروف بالشيزري. أخذ عن الكسائي. كان عالماً بـالقراءات والحـديث ولم تذكـر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٨.

(٤) قال في الصحاح (صور): «والصِوَر بكسر الصاد لغة في الصُوَر جمع صُورة».

محـذوفٌ أي: لا تَأْخُـذْني. ومَنْ زعم زيادتَهـا كهي في «ولا تُلْقُوا بـأَيْدِيكم»(١) فقد تَعَسَّف.

قوله: «ولم تَرْقُبْ قَوْلي» هذه الجملةُ محلُّها النصبُ نَسَقـاً [على] «فَرَّقْتَ بين بني إسرائيل» أي: أن تقولَ: فَرَّقْتَ بينهم، وأَنْ تقولَ: لم تَرْقُبْ قولي أي: لم. . .(٢).

وقرأ أبو جعفر(٣) «تُرْقِبْ» بضمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ أَرْقَبَ.

آ. (٩٥) قوله: ﴿فـما خَطْبُـكَ﴾: مبتدأٌ وخبـر. والخَطْبُ تقـدَّم الكلامُ عليه في يوسف(٤). وقال ابن عـطية(٥) هنـا: / «إنه يقتضي انتهـاراً كأنـه [٦٢٢/أ] قال: ما نَحْسُك وما شؤمك»؟ وردَّ عليه الشيخ(٦) بقوله تعالىٰ: «فما خَطْبُكُمْ أيُّها المُرْسَلون»(٧).

آ. (٩٦) قـوله: ﴿بَصُـرْتُ﴾: يقال: بَصُـرَ بالشيءِ أي عَلِمـه، وأبصرَه. أي: نظر إليـه. كذا قـاله الـزجاج(٨). وقـال غيره: «بَصُـرَ به وأبصـره بمعنى علم».

---

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٢) لفظة غير واضحة في الأصل.
(٣) البحر ٢٧٣/٦.
(٤) انظر: الدر المصون ٥١٢/٦.
(٥) المحرر ١٠١/١١.
(٦) البحر ٢٧٣/٦.
(٧) تمام العبارة «وهو قول إبـراهيم لملائكـة الله فليس هذا يقتضي انتهـاراً ولا شيئاً ممـا ذكره» والآية ٥٧ من الحجر.
(٨) معاني القرآن ٣٧٤/٣.

والعـامَّـةُ على ضم الصـاد في المـاضي ومضـارعِـه. وقـرأ[1] الأعمش وأبو السَّمَّال «بَصِرْتُ» بالكسر، يَبْصَروا بالفتح وهي لغة. وعمرُو بـن عبيد بالبناء للمفعول في الفعلين أي: أُعْلِمْتُ بما لم يُعْلَموا به.

وقرأ[2] الأخَوان «تَبْصُروا» خطاباً لموسىٰ وقومه أو تعظيماً لـه كقولـه: «إذا طَلَّقْتُمُ النِّساء»[3] و[قوله][4]:

٣٣١٤ـ ...... حَرَّمْتُ النساءَ سواكُمُ

....

والباقون بالغَيْبة عن قومه.

والعـامَّـةُ على فتـح القـافِ من «قَبْضَـة» وهي المـرَّةُ من قَبَضَ. قـال الزمخشري[5]: «وأمَّا القَبْضَةُ فالمَرَّةُ من القَبْض، وإطلاقُها على المقبـوض مِنْ تسمية المفعولِ بالمصدر» قلت: والنحـاة يقولـون: إن المصدرَ الـواقعَ كـذلك لا يُؤَنَّثُ بالتاء تقول: هذه حُلَّةٌ نَسْجُ اليمن» ولا تقول: نَسْجَةُ اليمن. ويعترضون بهذه الآية، ثم يُجيبون بأنَّ الممنوعَ إنما هـو التاءُ الـدالةُ على التحـديدِ لا على مجرد التأنيث. وهذه التاءُ دالَّـةٌ على مجردِ التـأنيث، وكذلـك قولـه: «والأرضُ جميعاً قَبْضَتُه»[6].

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٢٥٥، والبحر ٦/ ٢٧٣.
(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/ ٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والبحر ٦/ ٢٧٣.
(٣) الآية ١ من سورة الطلاق: «يا أيُّها النبيُّ...».
(٤) تقدم برقم ١٠٢٤.
(٥) الكشاف ٢/ ٥٥١.
(٦) الآية ٦٧ من الزمر.

وقرأ[1] الحسن «قُبْضَة» بضم القاف وهي كالغُرْفَة والمُضْغة في معنى المَغْروف والمقبوض[2]. ورُوي عنه «قُبْصَة» بالصاد المهملة. والقَبْضُ بالمعجمة بجميع الكفِّ، وبالمهملة بأطرافِ الأصابع[3]. وله نظائر كالخَضْمِ وهو الأكلُ بجميع الفمِ، والقَضْمِ بمقدَّمِه. والقَصْمُ: قطعٌ بانفصالٍ، والفَصْمُ بالفاء باتصالٍ. وقد تقدم شيءٌ من ذلك في البقرة.

وأدغم[4] ابن محيصن الضادَ المعجمة في تاءِ المتكلم مع إبقائه الإطباقَ، كما تقدَّم [في] «بَسَطْتَ»[5]. وأدغم[6] الأخَوان وأبو عمروٍ الذال في التاء مِنْ «فَنَبَذْتُها».

آ. (٩٧) **قوله: ﴿لا مِسَاسَ﴾**: قرأ العامَّةُ بكسرِ الميمِ وفتحِ السين. وهو مصدرٌ لـ فاعَل كالقِتال مِنْ قاتَل، فهو يقتضي المشاركةَ. وفي التفسير: لا تَمَسُّني ولا أَمَسُّك، وإنَّ مَنْ مَسَّه أصابَتْه الحُمَّىٰ.

وقرأ[7] الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعنب بفتح الميم وكسر السين. قلت: هكذا عَبَّر الشيخُ[8] وتَبعَ فيه أبا البقاء[9]. ومتى أَخَذْنا بظاهِر

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٦، والمحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٣، والشواذ ٨٩.
(٢) كذا في الأصل. ولعل السياق: والممضوغ.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.
(٤) الإتحاف ٢/٢٥٦، والبحر ٦/٢٧٣.
(٥) الآية ٢٨ من المائدة ولم يُشر إليها من قبل.
(٦) الإتحاف ٢/٢٥٦، والنشر ٢/١٦.
(٧) المحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.
(٨) البحر ٦/٢٧٥.
(٩) الإملاء ٢/١٢٦.

هذه العبارةِ لَزِم أن يُقرأ «مَسِيس» بقلب الألفِ ياءً لانكسارِ ما قبلها ولكن لم يُـرْوَ ذلـك، فينبغي أَنْ يكونـوا أرادوا بالكسـرِ الإمالـةَ. ويَدُلُّ على مـا قُلْتُـه مـا قـالـه الزمخشريُّ[1]: «وقُـرِىء لا مَساسِ بـوزن فَجار. ونحـوُه قولهم في الـظباء[2]: «إن وَرَدَتِ الماءَ فلا عَباب وإن فَقَدَتْه فلا أَباب» وهي أعلامٌ للمَسَّة والعَبَّة والأَبَّـة وهي المرَّة من الأَبِّ وهو الطلَبُ». فهذا تصريحٌ منه ببقاء الألفِ على حالِها.

ويدلُّ أيضاً قولُ صاحبِ «اللوامح»[3]: «هو على صـورة نَزَالِ ونَـظارِ من أسماء الأفعال بمعنى انْزِلْ وانْظُرْ» فهذا أيضاً تصريحُ بـإقرار الألِف على حـالها. ثم قال صاحب «اللوامح»: «فهذه الأسماء التي بهذه الصيغةِ معارفُ، ولا تدخُلُ عليها «لا» النافيةُ التي تَنْصِبُ النكراتِ، نحو «لا مالَ لك» لكنه فيـه نَفْيُ الفعلِ فتقديرُه: لا يكون منك مساسٌ، ومعناه النهيُ أي: لا تَمَسَّني».

وقال ابنُ عطية[4]: «لا مَساسِ هـو معدولٌ عن المصـدرِ كفَجارِ ونحـوِه. وشبَّهـه أبو عبيـدة[5] وغيرُه بنَـزالِ ودَراكِ ونحوه، والشَّبَـهُ صحيـحٌ من حيث هُنَّ معدولاتٌ. وفارقه في أنَّ هذه[6] عُـدِلَتْ عن الأمر، ومَسـاس وفَجار عُـدلت عن المصدر. ومِن هذا قولُ الشاعر[7]:

---

(1) الكشاف ٢/٥٥١.
(2) انظر: اللسان (أبب).
(3) انظر: البحر ٦/٢٧٤.
(4) المحرر ١١/١٠٢.
(5) مجـاز القـرآن ٢/٢٧ وقـال: «ومن فتـح الميم جعله اسمـاً منـه فلم يـدخلهـا نصب ولا رفع، وكسر آخرها بغير تنوين».
(6) أي نزال ودراك.
(7) لم أهتد إلى قائله. وهـو في مجاز القـرآن ٢/٢٧، والمحرر ١١/١٠٢، والقـرطبـي ١١/٢٤٠، برواية مِساسا، والبحر ٦/٢٧٤.

٣٣١٥ــ تـمـيـمٌ كـرَهْطِ الـسَّـامِـرِيِّ وقَـوْلِـه
ألا لا يـريـدُ الـسَّـامِـرِيُّ مَـسـاسِ

فكلامُ الزمخشريِّ وابنِ عطيةَ يعطي أنَّ «مَساس» على هذه القراءةِ معدولٌ عن المصدرِ كفجَار عن الفَجَـرة، وكلامُ صـاحبِ اللوامحِ يقتضي أنهـا معدولـةٌ عن فعلِ أمرٍ، إلا أَنْ يكونَ مرادُه أنها مَعْدُوْلَةٌ، كما أنَّ اسمَ الفعلِ معدولٌ، كما تَقَدَّم توجيهُ ابنِ عطية لكلام أبـي عبيدة.

قـوله: «لن تُخْلَفَـه» قرأ[١] ابنُ كثيـرٍ وأبو عمـروٍ بكسرِ الـلامِ على البنـاء للفاعل. والباقون بفتحِها على البناءِ للمفعولِ. وقرأ أبو نهيك ــ فيما حكاه عنـه ابن خـالـويـه[٢] ــ بفتـح التـاء من فـوقُ، وضمِّ الـلام، وحكى عنـه صـاحب «اللوامـح» كذلـك، إلاَّ أن بـاليـاء مِنْ تحتُ. وابنُ مسعـودٍ والحسن بضمِّ نـونِ العظمة وكسرِ اللام.

فأمَّا القراءةُ الأولى فمعناها: لن تجدَه مُخلَّفاً كقولـك: أَحْمَدْتُـه وأَجْبَنْتُه/ [٦٢٢/ب] أي: وَجَـدْتُه مَحْمُـوداً وجَبانـاً. وقيل: المعنىٰ: سيصـلُ إليـك، ولن تستـطيـعَ الـرَّوَغانَ ولا الحَيْـدَة عنه. قـال الزمخشـري[٣]: «وهذا مِنْ أَخْلَفْتُ الـوعـدَ إذا وجدتَه مُخْلَفاً[٤]. قال الأعشىٰ[٥]:

---

(١) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٤٢٤، والتسيير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٢/١١، والحجة ٤٦٢، والمحتسب ٥٧/٢، والبحر ٢٧٥/٦.
(٢) الشواذ ٨٩.
(٣) الكشاف ٥٥١/٢.
(٤) الكشاف: خلفاً.
(٥) ديـوانه ٢٢٧. أثـوىٰ: أقام. أي: عـدل عن سفره فـأقام ليتـزوَّد من محبوبتـه ولكنها أخلفته الموعد.

٣٣١٦ـ أَثْـوَىٰ وقَـصَّـر لَـيْـلَةً لِـيُـزَوَّدا
فَـمَـضَـىٰ وأَخْـلَفَ مِنْ قُـتَـيْـلَةَ مَـوْعِـدا

ومعنى الثانيةِ: لن يُخْلِفَ اللَّهُ موعدَه الذي وَعَدك. وأمَّا قراءتا أبي نهيك[١] فهما مِنْ خَلَفَه يَخْلُفُه إذا جاء بعدَه أي: الموعدَ الذي لك لا يَدْفع قولَك الذي تقولُه. وهي قراءةٌ مُشْكِلَةٌ. قال أبو حاتم: «لا نعرف لقراءةِ أبي نهيك مذهباً» وأمَّا قراءةُ ابنِ مسعود[٢] فأسند الفعلَ فيها إلى الله تعالىٰ. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ أي: لن يُخْلِفَكه.

قوله: «ظَلْتَ» العامَّةُ على فتح الظاء، وبعدها لامٌ ساكنة. وابنُ مسعودٍ[٣] وقتادةُ والأعمشُ بخلافٍ عنه وأبو حيوة وابن أبي عبلة ويحيى بن يعمر [على] كسرِ الظاء. ورُوي عن ابن يعمر ضمُّها أيضاً. وأُبَيٌّ والأعمش في الرواية الأخرىٰ «ظَلِلْتَ» بلامَيْنِ أولاهما مكسورةٌ».

فأمَّا قراءةُ العامَّة ففيها: حَذْفُ أحدِ المِثْلين، وإبقاءُ الظاءِ على حالِها مِنْ حركتها، وإنما حُذف تخفيفاً. وعدَّه سيبويه[٤] في الشاذ. يعني شذوذَ قياسٍ لا شذوذَ استعمالٍ، وعَدَّ معه ألفاظاً أُخَرَ نحو: مَسْتُ وأَحَسْتُ[٥] كقولِه[٦]:

٣٣١٧ـ . . . .
أَحَـسْـنَ بـه فـهـنَّ إلـيـه شُـوْسُ

(١) أي: تَخْلُفه، يَخْلُفه.
(٢) أي: لن نُخْلِفَه.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٢٧٦، والقرطبي ١١/٢٤٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٩٠.
(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.
(٥) لم يذكر سيبويه هذا الفعل.
(٦) تقدم برقم ١٣٠٧.

وعَـدَّ ابنُ الأنباري «هَمْتُ» في «هَمَمْتُ» ولا يكـونُ هـذا الحـذفُ إلَّا إذا سُكِّنَتْ لامُ الفعـلِ. وذكر بعضُ المتـأخرين أن هـذا الحـذفَ منقـاسٌ في كـلِّ مضاعفِ العينِ واللامِ سَكَنَتْ لامُه، وذلك في لغة سُلَيْم.

والـذي أقولُـه: إنه متى التقى التضعيفُ المـذكورُ والكسـرُ نحـو: ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ انقاس الحذف. وهل يَجْري الضمُّ مَجْـرىٰ الكسرِ في ذلـك؟ فالـظاهرُ أنه يجري. بل بطريق الأَوْلى؛ لأن الضمَّ أثقلُ من الكسر نحـو: غُضْنَ يا نسـوةُ أي: اغْضُضْنَ أبصارَكُنَّ، ذكره جمال الدين ابن مالك[1]. وأمَّا الفتحُ فـالحذفُ فيه ضعيفٌ نحو: «قَرْن يا نسوةُ في المنزل» ومنه في أحدِ تـوجيهَيْ قراءةِ «وقَـرْنَ في بيوتِكُنَّ»[2] كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى.

وأمَّا الكسرُ فوجهُه أنه نَقَل كسرةَ اللامِ إلى الفاءِ بعد سَلْبِهـا حركتَهـا لتدُلَّ عليها. وأمَّا الضمُّ فيحتمل أن يكون جاء فيه لغةٌ على فَعَل يفعُل بفتحِ العينِ في المـاضي وضمِّها في المضـارع، ثم نُقِلَتْ، كما تقدّم ذلـك في الكسـر. وأمَّـا ظَلِلْت بلامين فهذه هي الأصلُ، وهي مَنْبَهَةٌ على غيرِها. و «عاكفاً» خبرُ «ظلَّ».

قوله: «لَنُحَرِّقَنَّهُ» جوابُ قسمٍ محذوفٍ أي: واللَّهِ لَنُحَرِّقَنَّهُ. والعـامَّة على ضمِّ النـونِ وكسرِ الـراءِ مشددةً مِنْ حَـرَّقَه يُحـرِّقُه بـالتشديـد. وفيهـا تـأويـلان. أظهرُهما: أنها مِنْ حَرَّقَه بالنار. والثاني: أنـه مِنْ حَرَق نـابُ البعير[3]، إذا وقـع عَضٌّ ببعضِ أنيـابِه على بعضٍ. والصـوتُ المسموعُ منـه يُقال لـه الصَّـريفُ.

---

(١) شـرح الكافيـة الشافيـة ٤/٢١٧١ قال: «ومثـال ذي الضم من المضـاعف: اغْضُضْ لو قيل فيه غُضْنَ قياساً على قِرْن لجاز، وإن لم أرَه منقولاً؛ لأن فَـكَّ المضموم أثقـلُ مِنْ فكِّ المكسور، وإذا كان فكُّ المفتـوح قد فـرَّ منه إلى الحـذف في «قَرْن» فَفِعْـلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز».

(٢) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم كما في السبعة ٥٢١.

(٣) ومضارعه يحرُق ويحرِق كما في اللسان (حرق).

والمعنى: لنَبْرُدَنَّه بـالمِبْرد بَـرْداً نمحقُه بـه كما يفعـل البعيرُ بـأنيابِـه بعضِها على بعض.

وقـرأ[1] الحسن وقتادة وأبـو جعفر «لَنُحْـرِقَنَّه» بضم النـون وسكونِ الحـاءِ وكسـرِ الراء، مِنْ أحـرق رباعيـاً. وقـرأ ابن عبـاس وحميـد وعيسى وأبـو جعفـر «لَنَحْرُقَنَّه» كذلك إلَّا أنه ضمَّ الراء[2]. فيجـوز[3] أن يكونَ أَحْـرق وحرَّق بمعنى كأَنْزَل ونَزَّل. وأمَّا القراءةُ الأخيرة[4] فبمعنى لنَبْرُدَنَّه بالمبرد.

قوله: «لَنَنْسِفَنَّه» العامَّةُ على فتح النون الأولى وسكونِ الثانية وكسرِ السين خفيفـةً. وقرأ[5] عيسى بضم السين. وقـرأ ابن مقسم بضمِّ النـون الأولى وفتـح الثانية وكسر السينِ مشددةً[6]. والنَّسْفُ: التفرقةُ والتَّذْرِيَةُ وقيل: قَلْعُ الشيء مِنْ أصله يقـال: نَسَفَــه يَنْسِفُــه بكسـر السين وضمهـا في المـضــارع، وعليــه القراءتان[7]. والتشديد للتكثير.

آ. (٩٨) قوله: ﴿وَسِـعَ كلَّ شيءٍ عِلْماً﴾: العـامَّةُ على كسـر السين خفيفةً. و«عِلْماً» على هذه القراءةِ تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ؛ إذِ الأصـلُ: وَسِع كلَّ شيءٍ عِلْمُه. وقرأ[8] مجاهد وقتادة بفتح السين مشـددةً. وفي انتصاب

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٢٥٦، والبحـر ٦/٢٧٦، والقـرطبـي ١١/٢٤٢، والنشر ٢/٣٢٢.
(٢) وفتح النون مِنْ حرق.
(٣) هذا تخريج قراءة الحسن ومَنْ معه.
(٤) قراءة ابن عباس ومَنْ معه.
(٥) البحر ٦/٢٧٦.
(٦) لَنُنَسِّفَنَّه.
(٧) في هذا نظر؛ لأن قراءة ابن مقسم من المضعف نَسَّف وليس من نَسَف يَنْسُف.
(٨) المحتسب ٢/٥٨، والبحر ٦/٢٧٧.

«علمـاً» حينئذ [وجهـان][1]، أحدهمـا: أنه مفعـولٌ به. قـال الـزمخشـري[2]: «وَجْهُه أنَّ وَسِع متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد[3]. وأمَّا «عِلْمـاً» فانتصـابُه على التمييـز فاعلاً في المعنى. فلما ثُقِّل[4] نُقِل إلى التعديةِ إلى مفعولَيْنِ فنصبُهمـا معاً على المفعـولية؛ لأن المُميِّـز فاعـلٌ في المعنى، كما تقـول في «خاف زيـد عمـراً»: «خَـوَّفْت زيداً عمـراً» فتردُّ بـالنقل مـا كان فـاعلاً مفعـولاً». وقال أبـو البقاء[5]: «والمعنى: أعطى كل شيء عِلْمـاً» فضمَّنه معنىٰ أعـطى. وما قـاله الـزمخشريُّ أَوْلىٰ.

والـوجـه الثـاني: أنـه تمييـزٌ أيضـاً كمـا هـو في قـراءةِ التخفيفِ. قـال أبو البقاء[6]: «وفيه وجهٌ آخرُ: / وهو أن يكـونَ بمعنى: عَظَّم خَلْقَ كـلِ شيءٍ[7] [٦٢٣/أ] كالأرض والسماء، وهو بمعنى بَسَط، فيكون عِلْماً تمييزاً». وقال ابن عطيـة[8]: «وسَّع خَلْقَ الأشياءِ وكَثَّرها بالاختراع».

آ. **(٩٩) قوله: ﴿كـذلك نَقُصُّ﴾**: الكـافُ: إمَّا نعتٌ لمصـدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ[9] من ضميـر ذلك المصـدرِ المقدَّرِ. والتقـديرُ: كقَصِّنـا هذا النبأ الغريبَ نَقُصُّ. و«من أنباءِ» صفةٌ لمحذوفٍ هو مفعولُ نَقُصُّ أي: نَقُصُّ نبأً من أنباءِ.

---

(١) سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) الكشاف ٢/٥٥٢.

(٣) وهو «كل شيء».

(٤) في قراءة مجاهد.

(٥) الإملاء ٢/١٢٧.

(٦) الإملاء ٢/١٢٧.

(٧) عبارة الإملاء «كلِّ شيءٍ عظيم».

(٨) المحرر ١١/١٠٤.

(٩) الأصل «حالاً» وهو سهو.

آ. (١٠٠) **قوله**: ﴿**مَنْ أَعْرَضَ**﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولة. والجملةُ الشرطيةُ أو الخبريةُ الشبيهةُ بها في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «ذِكْراً».

آ. (١٠١) **قوله**: ﴿**خالدين**﴾: حالٌ مِنْ فاعل «يَحْمِلُ». فإنْ قيل: كيفَ [وقع] الجمعُ حالاً من مفردٍ؟ فالجوابُ أنه حُمِل على لفظ «مَنْ» فَأُفْرِدَ الضميرُ في قولِه «أَعْرَضَ» و «فإنَّه» و «يَحْمِلُ»، وعلى معناها فَجُمِعَ في «خالدين» و «لهم». والضميرُ في «فيه» يعود لـ «وِزْراً». والمرادُ في العقاب المتَسَبِّبِ عن الوِزْرِ وهو الذنبُ فَأُقيم السببُ مُقامَ المُسَبَّبِ.

وقرأ داود بن رفيع[1] «يُحَمَّلُ» مُضَعَّفاً مبنياً للمفعول والقائمُ مقامَ فاعلِه ضميرُ «مَنْ». و «وِزْراً» مفعولٌ ثانٍ.

قوله: «وساءَ» هذه «ساء» التي بمعنى بِئْس. وفاعلُها مستترٌ فيها يعودُ على «حِمْلاً» المنصوبِ على التمييز، لأنَّ هذا البابَ يُفَسَّر الضمير فيه بما بعدَه. والتقديرُ: وساء الحِمْل حِمْلاً. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: وساء الحِمْل حِمْلاً وِزْرُهم. ولا يجوز أن يكون الفاعلُ لـ «بِئْس»[2] ضميرَ الوِزْرِ، لأنَّ شَرْطَ الضميرِ في هذا الباب أن يعودَ على نفس التمييز. فإن قلت[3]: ما أنكرْتَ أن يكونَ في «ساء» ضميرُ الوِزْر؟ قلت: لا يَصِحُّ أن يكونَ في «ساء» ــ وحكمُه حكمُ «بئس» ــ ضميرُ شيءٍ بعينه غيرِ مبهمٍ. ولا جائزٌ أن تكونَ «ساء» هنا بمعنى أهمَّ وأحزنَ، فتكونَ متصرفةً كسائر الأفعال. قال الزمخشري[4]: «كفاكَ صاداً عنه أَنْ يَؤُول كلامُ الله تعالى إلى [قولِك]: وأحزن

(١) انظر: البحر ٦/٢٧٨. وداود بن رفيع لم أقف على ترجمته.
(٢) في الآية «ساء» وأورد بئس على أنها أمُّ الباب.
(٣) هذا السؤال أورده الزمخشري في الكشاف ٢/٥٥٢.
(٤) الكشاف ٢/٥٥٢.

الوِزرُ لهم يومَ القيامة حِمْلاً. وذلك بعد أن تَخْرَجَ عن عُهْـدةِ هذه الـلامِ وعُهْدَةِ هذا المنصوب» انتهىٰ.

والـلامُ في «لهم» متعلقةٌ بمحـذوفٍ على سبيـلِ البيـان، كهي في «هَيْتَ لك»[1].

آ. (١٠٢) قوله: ﴿يـومَ يُنْفَخُ﴾: «يـومَ» بدل من «يـومَ القيامـة» أو بيانٌ له، أو منصـوبٌ بإضمـار فعل، أو خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ. وبُني على الفتحِ على رأي الكوفيين[2] كقراءةِ «هذا يومَ ينفع»[3] وقد تقدم[4].

وقرأ أبو عمروٍ[5] «نَنْفُخُ» مبنياً للفاعل بنونِ العظمة، أُسْنِدَ الفعلُ إلى الآمِرِ به تعظيماً للمأمورِ، وهو المَلَكُ إسرافيل. والباقون بـالياءِ مضمـومةً مفتـوحَ الفاءِ على البناءِ للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعل الجارُّ والمجرورُ بعـدَه. والعامَّـةُ على إسكانِ الواو[6]. وقرأ[7] الحسَنُ وابنُ عامرٍ ـ في روايةٍ ـ بفتحها جمعَ «صُوْرَة» كغُرَف جمع غُرْفَة. وقد تقدَّم القولُ في «الصور» في الأنعام[8].

وقرىء[9] «يَنْفُخُ» و «يَحْشُر» بالياءِ مفتوحـةً مبنياً للفـاعل، وهـو الله تعالىٰ

---

(١) الآية ٢٣ من يوسف.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٥٥٢.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠.

(٤) الدر المصون ٤/٥٢٠.

(٥) التيسيـر ١٥٣، والقـرطبي ١١/٢٤٤، والحجـة ٤٦٣، والسبعـة ٤٢٤، والبحـر ٦/٢٧٨.

(٦) من «الصور».

(٧) المحتسب ٢/٥٩، والبحر ٦/٢٧٨، والقرطبي ١١/٢٤٤.

(٨) انظر: الدر المصون ٤/٦٩٣.

(٩) نسب القـرطبيُّ قراءةَ «يَنْفُخُ» إلى ابن هُرْمـز. انظر: القـرطبي ١١/٢٤٤، والبحـر ٦/٢٧٨.

أو المَلَكُ. وقـرأ الحسنُ وطلحةُ وحميـدٌ «يُنْفَخ» كـالجمهـور و «يَحْشـر» بـاليـاءِ مفتوحةً مبنياً للفاعل. والفاعلُ كما تقدَّم ضمير البـاري أو ضميرُ المَلَك. ورُوي عن الحسن أيضاً و «يُحْشَر» مبنياً للمفعول «المجرمون» رفـعٌ به. و «زُرْقـاً» حال من المجرمين. والمراد زُرْقَةُ العيونِ. وجاءَتِ الحالُ هنـا بصفةٍ تشبـه اللازمـةَ؛ لأنَّ أصلَها على عَدَمِ اللزومِ، ولو قلتَ في الكلامِ: «جاءني زيدٌ أزرقَ العينِ» لم يَجُزْ إلَّا بتأويلٍ.

آ. (١٠٣) **قوله: ﴿يَتخافَتُون﴾**: يجـوز أَنْ يكونَ مستـأنفاً، وأن يكـونَ حالاً ثـانية من «المجـرمين»، وأن يكـونَ حـالاً من الضميـرِ المستتـر في «زرقـاً» فتكونَ حـالاً متداخلةً إذ هي حـالٌ من حـال. ومعنى «يَتَخـافَتُـون» أي: يتسارُّوْن فيما بينهم.

وقوله: «إنْ لَبِثْتُمْ إلَّا» هو مفعولُ المَسـارَّة. وقولـه: «إلَّا عَشْراً» يجـوز أن يُرادَ الليالي، فَحَذْفُ التاءِ من العددِ قياسٌ، وأن يـرادَ الأيامُ فيُسـألَ: لم حُذِفت التاء؟ فقيل: إنْ لم يُذْكَرِ المميِّز في عددِ المذكرِ جازت التاءُ وعدمُها. سُمِـع من كلامهم «صُمْنا من الشهر خمساً»[١] والمَصُوْمُ إنما هـو الأيامُ دون الليـالي. وفي الحـديث: «مَنْ صامَ رمضـانَ وأتبعـه بِستٍّ من شـوال»[٢] وحَسُن الحـذف هنـا لكونِه رأسَ آيةٍ وفاصلة.

آ. (١٠٤) **قوله: ﴿إذ يقـول﴾**: منصوبٌ بـ «أعلمُ» و «طـريقةً» نصبٌ على التمييز.

---

(١) وهي حكاية الكسائي عن أبي الجراح انظر: البحر ٦/٢٧٩.

(٢) باب الصوم في: مسلم ٢/٨٢٢، وأبو داود ٢/٨١٢.

آ. (١٠٦) **قوله: ﴿فَيَذَرُها﴾**: في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه ضميرُ الأرضِ أُضْمِرَتْ للدلالةِ عليها. والثاني: ضمير الجبال، وذلك على حَذْفِ مضاف أي: فَيَذَرُ مراكزَها ومَقارَّها. و «نَذَرُ» يجوز أن يكونَ بمعنى يُخَلِّيها، فيكونَ «قاعاً» حالاً، وأن يكونَ بمعنى يترك التصييريةِ فيتعدَّى لاثنين فـ «قاعاً» ثانيهما.

وفي «القاع» أقوالٌ. فقيل[1]: هو مستنقعُ الماء/ ولا يليقُ معناه هنا. [٦٢٣/ب]
والثاني: أنه المنكشِفُ من الأرض. قاله مكي. الثالث: أنَّه المكانُ المستوي ومنه قول ضرار بن الخطاب[2]:

٣٣١٨ـ لَتَكُوْنَنَّ بالبِطاحِ قُرَيْشٌ
فَقْعَةَ القاعِ في أَكُفِّ الإِماءِ

الرابع: أنه الأرضُ التي لا نباتَ فيها ولا بناءَ.

والصَّفْصَفُ: الأرض المَلْساء. وقيل: المستوية، فهما قريبان من المترادِفِ. وجمعُ القاعِ: أَقْوُع وأَقْواع وقِيْعان.

آ. (١٠٧) **قوله: ﴿لا تَرَىٰ فيها عِوَجاً﴾**: يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من الجبال، ويجوزُ أن تكونَ صفةً للحال المتقدمةِ وهي «قاعاً» على أحدِ التأويلين، أو صفةً للمفعولِ الثاني على التأويل الآخر.

والعِوَج: تقدم الكلامُ عليه[3]. قال الزمخشري[4] هنا: «فإنْ قلتَ: قد

---

(١) هو قول الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٩١.
(٢) البحر ٦/ ٢٧٠.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٢٦.
(٤) الكشاف ٢/ ٥٥٣.

فَـرَّقوا بين العَـوَج والعِوَج. قـالوا: العِـوَج بالكسـر في المعـاني، وبـالفتـح في الأَعْيان، والأرضُ عينٌ، فكيف صَحَّ فيها كَسْرُ العينِ؟ قلت: اختيـارُ هذا اللفظِ له موقـعٌ حَسَنٌ بديـعٌ في وصفِ الأرضِ بالاستـواءِ والمَلاسـة ونفيِ الاعوجـاج عنها، على أبلغِ ما يكونُ: وذلك أنـك لو عَمَـدْتَ إلى قطعـةِ أرضٍ فَسَوَّيْتَهـا، وبـالَغْتَ في التسويـة على عينِك وعيـونِ البُصَراء، واتَّفَقْتُمْ على أنَّـه لم يَبْقَ فيها اعوجاجٌ قطُّ، ثم استَطْلَعْتَ رأي المهندس فيها وأمرته أن يَعْرِضَ استـواءَها على المقاييسِ الهندسيةِ لَعَثَر فيها على عِوَجٍ في غير موضعٍ، لا يُدْرَكُ ذلك بحاسَّـةِ البصرِ، ولكن بالقياسِ الهندسِيِّ، فنفى اللَّهُ تعالى ذلك العِوَجَ الذي دَقَّ ولَطُفَ عن الإِدراك، اللهم إلاَّ بالقياس الذي يَعْرِفُـه صاحبُ التقـديرِ الهنـدسيِّ. وذلك الاعوجاجُ كمَّا لم يُدْرَكْ إلاَّ بـالقياسِ دون الإِحسـاسِ لَحِقَ بالمعـاني فقيل فيـه «عِوَج» بالكسر».

والأَمْتُ(١): النُّبُـوُّ اليسيـرُ. يقـال: مَـدَّ حبلَه حتى مـا فيـه أَمْتٌ. وقيـل: الأَمْتُ: التَـلُّ، وهـو قـريبٌ من الأولِ. وقيـل: الشُّقـوقُ في الأرضِ. وقيـل: الآكامُ.

آ. (١٠٨) **قوله: ﴿يومئذٍ﴾**: منصوبٌ بـ «يَتَّبِعُون». وقيـل: بدلٌ من «يوم القيامة»(٢). قاله الزمخشري(٣). وفيه نظرٌ للفصل الكثيـر. وأيضاً فـإنه يبقى «يَتَّبِعُون» غيرَ مرتبطٍ بما قبلَه، وبه يفوتُ المعنى. والتقدير: يـومَ إذ نُسِفت الجبال.

قوله: «لا عِوَج له» يجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مُستـأنفةً، وأن تكـونَ حالاً من

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٢٣.

(٢) في الآية ١٠١.

(٣) الكشاف ٢/٥٥٣.

«الداعي». ويجوز أن تكونَ الجملةُ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: يَتَّبِعُونه اتِّباعاً لا عِوَجَ له. والضميرُ في «له» فيه أوجهٌ، أظهـرُها: أنـه يعودُ على الـداعي أي: لا عِوَجَ لدعائِه بل يَسْمع جميعَهم، فـلا يميلُ إلى نـاسٍ دونَ ناسٍ. وقيـل[1]: هو عائدٌ على ذلك المصدرِ المحذوفِ أي لا عِوَج لذلـك الاتِّباع. الثـالث: أنَّ في الكلام قلباً. تقديرُه لا عِوَجَ لهم عنه.

قـوله: «إلَّا هَمْسـاً» مفعولٌ بـه وهـو استثنـاءٌ مفـرغٌ. والهَمْسُ: الصـوتُ الخفيُّ. قيل: هو تحريكُ الشفتين دون نطقٍ. قال الـزمخشري[2]: «هـو الرِّكْـزُ الخفيُّ. ومنه الحروفُ المهموسةُ». وقيل: هو ما يُسْمع مِنْ وَقْـعِ الأقدامِ على الأرض. ومنـه هَمَسَتِ الإبلُ: إذا سُمـع ذلـك مِنْ وَقْـعِ أخفـافِهـا على الأرض قال[3]:

٣٣١٩ـ وهُـنَّ يَـمْـشِـيْـنَ بِـنـا هَـمِـيْـسـا

آ. (١٠٩) **قوله: ﴿يومئذٍ﴾**: بدلٌ ممَّا تقـدم أو منصوب بمـا بعد «لا» عند مَنْ يُجيز ذلك. والتقديرُ: يومَ إذ يَتَّبِعُون لا تنفعُ الشفاعةُ.

قوله: «إلَّا مَنْ أَذِن» فيه أوجه. أحـدُها: أنـه منصوبٌ على المفعـولِ به. والناصبُ له «تَنْفَـعُ». و«مَنْ» حينئذٍ واقعـةٌ على المشفوعِ لـه. الثاني: أنـه في محلِّ رفعٍ بدلاً من الشفاعةِ، ولا بدَّ مِنْ حـذفِ مضافٍ تقـديرُه: إلَّا شفـاعةَ مَنْ أَذِن لـه. الثالث: أنـه منصوبٌ على الاستثنـاءِ من الشفـاعـةِ بتقـديـر المضـاف المحذوف، وهو استثناءٌ متصلٌ على هـذا. ويجوزُ أَنْ يكـونَ استثناءً منـقـطعاً إذا لم تقدِّرْ شيئاً، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ منصوباً وهي لغةُ الحجازِ، أو مرفوعاً وهـو

---

(١) وهو الوجه الثاني.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٤.

(٣) تقدم برقم ٨٥٩.

لغة تميم. وكلُّ هذه الأوجهِ واضحةٌ ممَّا تقدم فلا أُطيل بتقريرها. و «له» في الموضعين للتعليل كقوله: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا»[1] أي: لأجله ولأجلهم.

آ. (١١١) **قوله: ﴿وعَنَتِ الوجوهُ﴾**: يُقال: عَنا يَعْنُو إذا ذَلَّ وخَضَع[2]. وأَعْناه غيرُه أي: أذلَّه. ومنه العُنَاة[3] جمع عانٍ. وهو الأسيرُ قال[4]:

٣٣٢٠ـ فيا رُبَّ مَكْروبٍ كَرَرْتُ وراءَه
وعانٍ فَكَكْتُ الغُلَّ عنه فَفَدَّاني

وقال أمية بن أبي الصلت[5]:

٣٣٢١ـ مَلِيكٌ على عَرْشِ السماء مُهَيْمِنٌ
لِعِزَّته تَعْنُو الوجوهُ وتَسْجُد

وفي الحديث: «فإنَّهنَّ عَوانٍ»[6].

قوله: «وقد خابَ» يجوز أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً، ويجوز أن تكونَ اعتراضاً. قال الزمخشري[7]: «وقد خابَ وما بعده اعتراضٌ

(١) الآية ١١ من سورة الأحقاف والظاهر هنا أن تكون للتبليغ.
(٢) وثمة لغةٌ ثانيةٌ «عَنِيَ يَعْنَى». اللسان (عنا).
(٣) قال في الصحاح «عنا»: «وقوم عُناةٌ ونسوة عَوانٍ».
(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٩٠.
وقوله: «فَدَّاني» أي قال لي: فَدَتْك نفسي.
(٥) تقدم برقم ١٧٣٤.
(٦) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح، (٣) باب حق المرأة على الزوج ١/٥٩٤.
(٧) الكشاف ٢/٥٥٤.

كقولك: خابوا وخَسِروا، وكلُّ مَنْ ظَلَم فهو خائبٌ خاسِرٌ»، ومرادُه بالاعتراضِ هنا أنَّه خَصَّ الوجوهَ بوجوهِ العصاةِ حتى تكونَ الجملةُ قد دَخَلَتْ بين العُصاةِ وبين «ومَنْ يَعْمَلْ مِن الصالحاتِ» فهذا/ عنده قسيمُ «وعَنَتِ الوجوهُ» فلهذا كان اعتراضاً. وأمَّا ابنُ عطية[1] فجعل الوجوهَ عامة، فلذلك جعل «وقد خابَ مَنْ حَمَل ظلماً» معادَلاً بقولِه: «ومَنْ يعملْ مِن الصالحاتِ» إلى آخره. [٦٢٤/أ]

آ. (١١٢) قوله: ﴿وهو مؤمِنٌ﴾: جملةٌ حاليةٌ. وقوله: «فلا يخافُ». قرأ[2] ابنُ كثيرٍ بجزمِه على النهي. والباقون برفعِه على النفي والاستئنافِ أي: فهو لا يَخافُ.

والهَضْمُ: النَّقْصُ. تقول العرب: «هَضَمْتُ لزيدٍ مِنْ حقي» أي: نَقَصْتُ منه، ومنه «هَضِيم الكَشْحَيْن»[3] أي ضامِرُهما. ومِنْ ذلك أيضاً «طَلْعُها هَضِيْم»[4] أي: دقيقٌ متراكِبٌ، كأنَّ بعضَه يظلم بعضاً فيُنْقِصُه حقَّه. ورجل هضيم ومُهْتَضَم أي: مظلومٌ. وهَضَمْتُه واهْتَضَمْتُه وتَهَضَّمْتُه، كلٌّ بمعنىً. قال المتوكل الليثي[5]:

٣٣٢٢ـ إنَّ الأذِلَّةَ واللِّئامَ لَمَعْشَرٌ
مَوْلاهُمُ المُتَهَضَّمُ المظلومُ

قيل: والظلمُ والهَضْمُ متقاربان. وفَرَّق القاضي الماوردي[6] بينهما

---

(١) المحرر ١١/١٠٨.
(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ١١/٢٤٩، والبحر ٦/٢٨١.
(٣) الكشح: ما بين الخاصرة والضلوع.
(٤) الآية ١٤٨ من الشعراء.
(٥) تفسير الماوردي ٣/٣١، والقرطبي ١١/٢٤٩.
(٦) تفسير الماوردي ٣/٣١.

فقال: «الظلمُ مَنْعُ جميعِ الحقِّ، والهضمُ مَنْعُ بعضِه».

آ. (١١٣) قوله: ﴿وكذلك أنْزَلْناه﴾: نسقٌ على «كذلك نَقُصُّ»(١). قال الزمخشري(٢): «ومِثْلُ ذلك الإِنزالِ، وكما أنزَلْنا عليك هؤلاء الآيات أَنْزَلْنا القرآنَ كلَّه على هذه الوتيرةِ». وقال غيرُه: «والمعنى: كما قَدَّرْنا هذه الأمورَ وجَعَلْناها حقيقةً بالمرصادِ للعبادِ، كذلك حَذَّرْنا هؤلاءِ أمرَها وأنزَلْناه قرآناً».

قوله: «من الوعيدِ» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: صَرَّفْنا في القرآنِ وعيداً مِن الوعيد، والمرادُ به الجنسُ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً على رأيِ الأخفشِ(٣) في المفعولِ به. والتقديرُ: وصَرَّفْنا فيه الوعيدَ.

وقرأ(٤) الحسن «أو يُحْدِثْ» كالجماعة، إلَّا أنه سَكَّن لامَ الفعل. وعبد الله والحسنُ أيضاً في روايةٍ ومجاهدٌ وأبو حيوة: «نُحْدِثْ» بالنون وتسكينِ اللام أيضاً. وخُرِّجَ على إجراء الوصل مُجْرى الوقفِ، أو على تسكينِ الفعل استثقالاً للحركة، كقول امرىء القيس(٥):

٣٣٢٣ـ فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ

. . . .

وقول جرير(٦):

---

(١) الآية ٩٩.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٤.

(٣) حيث لا يشترط أن تسبق بنفي وأن يكون مجرورها نكرة، والأخفش هنا لم يقدر شيئاً في الآية.

(٤) المحتسب ٢/٥٩، والبحر ٦/٢٨١

(٥) تقدم برقم ٤٧٠.

(٦) تقدم برقم ٤٧١ برواية «العربُ».

ـ٣٣٢٤ ....

أو نـهــرُ تِيْــرَىٰ فـلا تَـعْـرِفْكُـمُ الـنَّـفَـرُ

وقد فعلَه كما تقدَّم أبو عمروٍ في الراءِ خاصةً نحو «يَنْصُرْكم»[١].

وقُرِىء «تُحْدِثُ» بتاء الخطاب أي: تُحْدِثُ أنت.

آ. (١١٤) قـوله: ﴿يُقْضَىٰ إليـك وحيُه﴾: العـامَّـةُ على بنـاء «يُقْضَىٰ» للمفعولِ ورفعِ «وَحْيُه» لقيامه مقامَ الفاعلِ. والجحدري[٢] وأبو حيوةَ والحسنُ ــ وهي قراءةُ عبد الله ــ «نَقْضي» بنون العظمة مبنياً للفـاعلِ، «وَحْيَـه» مفعول به. وقرأ الأعمشُ كذلك، إلَّا أنه سَكَّن لامَ الفعـلِ[٣]. استثقلَ الحـركةَ وإن كانَتْ خفيفةً على حرفِ العلةِ. وقد تقـدَّم لك منـه شواهـدُ عند قـراءةِ «مِنْ أوسطِ ما تُطْعِمُون أهالِيْكم»[٤].

آ. (١١٥) وقـرأ اليمـاني[٥] «فَنُسِّي» بضم النـون وتشـديـد[٦] السين بمعنى: نَسَّاه الشيطانُ.

قوله: «ولم نَجِدْ له عَزْما» يجوزُ أن تكونَ «وجـد» علميةً فتتعـدَّىٰ لاثنين، وهما «له عَزْما»، وأنْ تكونَ بمعنى الإصابة فتتعدى لواحدٍ، وهو «عَزْما». و «له»

---

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران. لم يُشر إليها السمين في «الـدر المصون» وإنما أشار إليها صاحب «الإتحاف» بقوله: «وأسكن راء «يَنْصُركم من بعده» أبو عمرو، واختلس حركتها. وللدوري عنه الإتمام أيضاً كالباقين».

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٢٢، والإتحاف ٢/٢٥٧، والبحر ٦/٢٨٢، والقرطبي ١١/٢٥٠.

(٣) وقراءة العامة بإظهار حركة النصب عليها.

(٤) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤/٤٠٧.

(٥) البحر ٦/٢٨٤، والكشاف ٢/٥٥٥.

(٦) الأصل «وتشد» والتصويب من (ش).

متعلقٌ بالوجدانِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عَزْما» إذ هـو في الأصل صفـةٌ له قُدِّمَتْ عليه.

آ. (١١٦) قـوله: ﴿أبـىٰ﴾: جملةٌ مستـأنفةٌ لأنهـا جوابُ سؤالٍ مقـدرٍ. أي: ما منعـه مِن السجود؟ فـأُجيب بأنـه أبـىٰ واستكبر. ومفعـولُ الإباءِ يجوز أن يكونَ مُراداً. وقد صَرَّح به في الآيـةِ الأخرى في قـولِه «أبـىٰ أن يكـونَ مـع الساجـدين»[١]. وحَسَّن حَذْفَـه هنا كـونُ العامـلِ رأسَ فاصلةٍ، ويجـوز أَنْ لا يُـرادَ البتةَ، وأنَّ المعنىٰ: إنـه مِنْ أهلِ الإبـاءِ والعصيـانِ، من غيـرِ نـظرٍ إلى متعلَّقِ الإباء ما هو؟

آ. (١١٧) قوله: ﴿فَتَشْقَى﴾: منصوبٌ بإضمـار «أَنْ» في جواب النهي. والنهيُ في الصـورةِ لإبليس، والمرادُ بـه همـا أي: لا تتعـاطيـا أسبـابَ الخروجِ فيحصُلَ لكما الشقاءُ، وهو الكَدُّ والتعبُ الدنيوي خـاصة. ويجـوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً على الاستئنافِ أي: فأنت تَشْقَى. كذا قَدَّره الشيخ[٢]. وهو بعيـدٌ أو ممتنع؛ إذ ليس المقصودُ الإخبـارَ بأنـه يشْقى، بل إنْ وَقَـع الإخراجُ لهمـا من إبليسَ حَصَلَ ما ذكر. وأسند الشقـاوةَ إليه دونَهـا؛ لأنَّ الأمورَ معصـوبةٌ بـرؤوس الرجال. وحسَّن ذلك كونُه رأسَ فاصلةٍ.

آ. (١١٨) قـولـه: ﴿أَنْ لا تجـوعَ﴾: في محـلِّ نصب اسمـاً لـ «إنَّ». والخبرُ «لك». والتقـديرُ: إنَّ لـك عَدَمَ الجـوع والعريِ. فـ «تَعْـرىٰ» منصوبٌ تقديراً نَسَقاً على «تجوعَ». والعُرْيُ: تجرُّدُ الجِلْدِ عن شيءٍ يَقيه. يُقال منه: عَرِي يَعْرَىٰ عُرِيَّاً. قال الشاعر[٣]:

---

(١) الآية ٣١ من الحجر.

(٢) البحر ٦/٢٨٤.

(٣) البيت لمِرْداس بن أَذَنَة، وهو في اللسان «عجف».

٣٣٢٥ـ وإنْ يَـعْـرَيْـنَ إن كُـسِـيَ الـجَـواري
فَـتَـنْـبُـو الـعـيـنُ عـن كَـرَمٍ عِـجـافِ

آ. (١١٩) قوله: ﴿وأَنَّك لا تَظْمَأُ﴾: قرأ[١] نافع وأبو بكر «وإنك» بكسرِ الهمزةِ. والباقون بفتحها. فَمَنْ كَسَرَ فيجوز أن يكونَ ذلك استئنافاً، وأن يكونَ نَسَقاً على «إنَّ» الأولىٰ. ومَنْ فتح فلأنَّه عَطَفَ مصدراً مؤولاً على اسمِ «إنَّ» الأولى. والخبرُ «لك» المتقدمُ. والتقديرُ: إنَّ لك عَدَمَ الجوعِ وعدمَ العُرِيِّ وعَدَمَ الظمأ والضُّحا. وجاز أن تكون «أنَّ» بالفتح[٢] اسماً لـ «إنَّ» بالكسر للفصل بينهما، ولولا ذلك لم يَجُزْ. لو قلت: «إن أنَّ زيداً قائم/ حَقٌّ»[٣] لم يَجُزْ فلمَّا فُصِل بينهما جاز. وتقول: «إنَّ عندي أن زيداً قائم» فـ «عندي» هو الخبرُ قُدِّم على الاسمِ وهو «أنَّ» وما في تأويلِها لكونِه ظرفاً، والآيةُ من هذا القبيل؛ إذ التقديرُ: وإنَّ لك أنَّك لا تظمأ. وقال الزمخشري[٤]: «فإنْ قلت: «إنَّ» لا تدخل علىٰ «أنَّ» فلا يُقال: «إنَّ أنَّ زيداً منطلق»، والواوُ نائبةٌ عن «أنَّ» وقائمةٌ مقامَها فلِمَ دَخَلَتْ عليها؟ قلت: الواوُ لم تُوْضَعْ لتكون أبداً نائبةً عن «أنَّ»، إنما هي نائبةٌ عن كلِّ عاملٍ، فلمَّا لم تكنْ حرفاً موضوعاً للتحقيق خاصة كـ «إنَّ» لم يمتنعْ اجتماعُهما كما [امتنع اجتماع][٥] إنَّ وأنَّ». [٦٢٤/ب]

وضَحَىٰ يَضْحَى أي: برز للشمسِ. قال عمر بن أبي ربيعة[٦]:

---

(١) السبعة ٤٢٤، والنشر ٣٢٢/٢، والتيسير ١٥٣، والبحر ٢٨٤/٦، الحجة ٤٦٤.
(٢) في قوله: «وأنك لا تظمأ» وكونه اسماً لـ إنَّ بتقدير عطفه على المصدر المؤول «أن لا تجوع».
(٣) على تقدير: إنَّ قيامَ زيدٍ حق.
(٤) الكشاف ٥٥٦/٢.
(٥) الأصل: «كما اجتمع» والتصحيح من الكشاف.
(٦) ديوانه ٩٤، واللسان (ضحا) والمغني ٧٩، والخزانة ٤٢١/٢. ويخصر: يبرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في الليل والنهار.

٣٣٢٦ـ رَأَتْ رجـلاً أَيْمـا إذا الشمسُ عـارَضَتْ
فَـيَضْـحىٰ وأيْمـا بـالعَشِيِّ فَـيَـخْـصَـرُ

وذكر الزمخشريُّ(١) هنا معنىً حسناً في كونِه تعالىٰ ذكر هذه الأشياءَ بلفظ النفي، دونَ أنْ يذكرَ أضدادَها بلفظِ الإثباتِ. فيقول: إنَّ لـك الشِّبَعَ والكِسْـوةَ والرِّيَّ والاكتنانَ في الظِّلِّ فقال: «وَذَكَرَها بلفظِ النفيِ لنقائضِها التي هي الجوعُ والعُرِيُّ والظمأُ والضَّحْوُ ليطرُقَ سمعَه بـأسامي أصنـافِ الشِّقْوَةِ التي حَـذَّرَه منها حتى يَتحامى السببَ الموقعَ فيها كراهةً لها.

آ. (١٢٠) قوله: ﴿فـوَسْوَسَ إليـه﴾: وَسْوَسَ إليـه أي: أنهىٰ إليه الوسوسةَ. وأمَّا وَسْوس له فمعناه لأجلِه. قـال الزمخشـري(٢): «فإنْ قلتَ: كيف عَدَّىٰ «وَسْوس» تارة باللامِ في قوله: «فوَسْوَسَ لهما الشيطانُ»(٣) وأخرىٰ بـ إلى؟ قلت: وَسْوَسَةُ الشيطانِ كوَلْوَلَةِ الثَّكْلى ووَقْوَقَةِ الدجاجة في أنها حكاياتٌ للأصواتِ، فحكمُها حكمُ صوتٍ أو جَرْسٍ(٤). ومنه وَسْوَسة المُبَرْسَم(٥)، وهو مُوَسْوِس بالكسر. والفتحُ لحنٌ. وأنشد ابن الأعرابي(٦):

٣٣٢٧ـ وَسْـوَسَ يَـدْعـو مُـخْـلِصـاً رَبَّ الـفَـلَقْ

فإذا قلت: وَسْوَسَ له فمعناه لأجلِه كقوله(٧):

---

(١) الكشاف ٢/٥٥٦.
(٢) الكشاف ٢/٥٥٦.
(٣) الآية ٢٠ من الأعراف.
(٤) في الأصل «واجرس» والتصويب من الكشاف.
(٥) المبرسم: صاحب علة.
(٦) تقدم برقم ٢١٦٣.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (جرس) وبعدها:
فـمـا لـهـا الـليـلةَ مـن إنْـفـاشِ
غـيـرَ الـسُّـرَىٰ وسـائـقٍ نَـجَّـاشِ =

٣٣٢٨ـ أجْـرِسْ لـهـا يـا ابـنَ أبـي كِـبـاشِ

ومعنى وَسْوس إليه: أنهى إليه الوَسْوَسة لكونه بمعنى ذكر له. ويكـون بمعنى لأجله.

آ. (١٢١) قوله: ﴿فغَـوَىٰ﴾: الجمهورُ على فتح الواوِ وبعـدها ألفٌ. وتفسيرُها واضـحٌ. وقيل: معنـاه بَشِمَ. من قولهم: «غَـوِي البعير» بكسـر الواو، والياء، إذا أصابه ذلك. وقد حكى أبو البقاء(١) هذه قراءةً وفسَّـروها بهـذا المعنى. قـال الزمخشـريُّ(٢): «وعن بعضِهم: فَغَـوى فبشِم من كثـرةِ الأكـل. وهذا ــ وإن صَحَّ على لغةِ مَنْ يَقْلِبُ الياءَ المكسورَ ما قبلَهـا ألفاً فيقـولُ في فَنِي وبَقِي: فَنا وبَقا وهم بنو طيِّـىء ــ تفسيرٌ(٣) خبيثٌ». قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على أنه قُرِىء بكسر الواو، ولو اطَّلع عليها لَرَدَّها. وقد فَرَّ القائـلُ بهذه المقـالةِ مِنْ نسبـةِ آدمَ عليه السلام إلى الغَيِّ.

آ. (١٢٤) قوله: ﴿ضَنْكاً﴾: صفةٌ لـ «معيشـة»، وأصلُه المصدرُ فلذلك لم يُؤَنَّثْ. ويقع للمفردِ والمثنى والمجموعِ بلفظٍ واحدٍ.

وقرأ الجمهورُ «ضَنْكاً» بالتنوين وَصْلاً وإبدالِه ألفاً وقفاً كسائِرِ المعـربات. وقـرأتْ(٤) فرقـةٌ قولـه: «ضَنْكىٰ» بألفٍ كسَكْـرىٰ. وفي هذه الألف احتمـالان،

= وأجْرَسَ الحادي: إذا حَـدا للإبـل. وانتهى اقتباس المؤلف من الكشـاف عند نهـاية البيت.

(١) الإملاء ١٢٨/٢.
(٢) الكشاف ٥٥٧/٢.
(٣) قوله: «تفسير» خبر اسم الإشارة «وهذا».
(٤) بالإمالـة المحضة وهي قـراءة الحسن كما في الإتحـاف ٢٥٨/٢، والبحر ٢٨٧/٦، والقرطبـي ٢٥٨/١١.

أحدهما: أنها بدلٌ من التنوين، وإنما أجرىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقف كنظائرَ له مَرَّتْ. وسيأتي منها بقيةٌ إن شاء الله تعالىٰ. والثاني: أن تكونَ ألفَ التأنيث، بُني المصدرُ على فَعْلىٰ نحو دَعْوَىٰ.

والضَّنْكُ: الضِّيقُ والشِّدة. يُقال منه: ضَنُكَ عيشُه يَضْنُك ضَنَاكة وضَنْكاً. وامرأة ضِناكٌ كثيرةُ لحمِ البدنِ، كأنهم تخيَّلوا ضِيْقَ جِلْدِها به.

وقرأ العامَّةُ «ونَحْشُرُه» بالنونِ ورَفْعِ الفعلِ على الاستئناف. وقرأ[1] أبانُ ابن تغلب في آخرين بتسكينِ الراءِ. وهي محتملةٌ لوجهين، أحدُهما: أن يكونَ الفعلُ مجزوماً نَسَقاً على مَحَلِّ جزاء الشرط، وهو الجملةُ مِنْ قولِه «فإنَّ له معيشةً» فإنَّ محلَّها الجزمُ، فهي كقراءةِ «مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم»[2] بتسكين الراء. والثاني: أَنْ يكونَ السكونُ سكونَ تخفيفٍ نحو «يأمُرْكم»[3] وبابِه.

وقرأ[4] فرقةٌ بياءِ الغَيْبة وهو اللَّهُ تعالى أو المَلَك. وأبان بن تغلب[5] في رواية «ونَحْشُرْهْ» بسكونِ الهاء وصلاً. وتخريجُها: إمَّا على لغةِ بني عقيل وبني كلاب[6]، وإمَّا على إجراء الوصل مُجْرىٰ الوقف. و «أعمى» نصب على الحال.

---

(١) المحتسب ٢/ ٦٠، والبحر ٦/٢٨٧.
(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الدر المصون ٥/٥٢٧.
(٣) الآية ٦٧ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ١/٤١٦.
(٤) البحر ٦/٢٨٧.
(٥) الكشاف ٢/٥٥٨.
(٦) فإنهم يسكنون هذه الهاء كما في البحر ٦/٢٨٧.

آ. (١٢٥) قوله: ﴿وقد كنتُ بَصيراً﴾: جملةٌ حاليةٌ من مفعولِ «حَشَرْتني». وفَتَحَ[1] الياءَ مِنْ «حَشَرْتني» قبل الهمزةِ نافعٌ وابن كثير.

آ. (١٢٦) قوله: ﴿كذلك أَتَتْكَ﴾: قال أبو البقاء[2]: / [٦٢٥/أ] «كذلك» في موضعِ نصبٍ أي: حَشْراً مثلَ ذلك، أو فَعَلْنا مثلَ ذلك، أو إتياناً مثلَ ذلك، أو جزاءً مثلَ إعراضِك أو نِسْياناً». وهذه الأوجهُ التي قالها تكون الكافُ في بعضها نصباً على المصدر، وفي بعضها نَصْباً على المفعول به. ولم يذكر الزمخشريُّ[3] فيه غيرَ المفعولِ به فقال: «أي: مثلَ ذلك فَعَلْتَ أنت، ثم فُسِّر بأنَّ آياتِنا أَتَتْك واضحةً مستنيرةً فلم تنظر إليها بعينِ المُعْتَبِرِ».

آ. (١٢٧) قوله: ﴿وكذلك نَجْزي مَنْ أَسْرَفَ﴾: أي: ومثلَ ذلك الجزاءِ نَجْزي مَنْ أسرف.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿أفلم يَهْدِ لهم﴾: في فاعل «يَهْدِ» أوجهٌ، أحدها: أنه ضميرُ الباري تعالىٰ. ومعنى يَهْدي: يُبيِّن. ومفعولُ يهدي محذوفٌ تقديرُه: أفلم يُبَيِّنِ اللَّهُ لهم العبرَ وفِعْلَه بالأمم المكذبة. قال أبو البقاء[4]: «وفي فاعِلِه وجهان، أحدهما: ضميرُ اسم الله تعالىٰ، وعَلَّق «بيَّن»[5] هنا إذ كانَتْ بمعنى اعلمْ، كما عَلَّقه في قوله تعالى: «وَتَبَيَّنَ لكم كيف فَعَلْنا بهم»[6]. قال

---

(١) النشر ٢/٣٢٣، والتيسير ١٥٤، والإتحاف ٢/٢٥٨، والسبعة ٤٢٦.
(٢) الإملاء ٢/١٢٨.
(٣) الكشاف ٢/٥٥٨.
(٤) الإملاء ٢/١٢٨.
(٥) لأنه قَدَّر «يَهْدِ» بمعنى يبيّن كما مرَّ.
(٦) الآية ٤٥ من إبراهيم.

الشيخ[1]: و «كم» هنا خبرية لا تُعَلِّق العاملَ عنها». وقال الزمخشري[2]: «ويجوز أَنْ يكونَ فيه ضميرُ اللَّهِ أو الرسولِ. ويدلُّ عليه القراءةُ بالنونِ»[3].

الوجه الثاني[4]: أنَّ الفاعلَ مضمرٌ يُفَسِّره ما دَلَّ عليه من الكلامِ بعدَه. قال الحوفي: «كم أَهْلكنا» قد دَلَّ على هلاك القرونِ. التقدير: أفلم يَتَبَيَّن لهم هلاكُ مَنْ أَهْلكنا من القرون ومَحْوُ آثارِهم فيتَّعِظوا بذلك. وقال أبو البقاء[5]: «الفاعلُ ما دَلَّ عليه قوله: «أَهْلكنا» أي إهلاكنا والجملةُ مفسِّرةٌ له».

الوجه الثالث: أنَّ الفاعلَ نفسُ الجملة بعده. قال الزمخشري[6]: «فاعلُ «لم يَهْدِ» الجملةُ بعده. يريدُ: ألم يَهْدِ لهم هذا بمعناه ومضمونِه. ونظيرُه قولُه تعالىٰ: «وتَرَكْنا عليه في الآخِرين: سلامٌ على نوحٍ في العالمين»[7] أي تَرَكْنا عليه هذا الكلامَ». قال الشيخ[8]: «وكَوْنُ الجملةِ فاعلَ «يَهْدِ» هو مذهبٌ كوفي. وأمَّا تشبيهُه وتنظيرُه بقولِه: «وتَرَكْنا عليه في الآخِرين: سلامٌ على نوحٍ في العالمين» فإنَّ «تركْنا» معناه معنى القول، فحُكِيَتْ به الجملةُ كأنه قيل: وقُلْنا عليه وأَطْلقنا عليه هذا اللفظ، والجملةُ تُحْكَىٰ بمعنى القولِ كما تُحْكَى بالقولِ»[9].

---

(١) البحر ٦/٢٨٩.
(٢) الكشاف ٢/٥٥٨.
(٣) سيأتي تخريج هذه القراءة.
(٤) الثاني عند السمين، أما الثاني عند أبي البقاء فسوف يَرِد بعد قليل.
(٥) الإملاء ٢/١٢٨.
(٦) الكشاف ٢/٥٥٨.
(٧) الآية ٧٩ من الصافات.
(٨) البحر ٦/٢٨٩.
(٩) انظر المسألة في المغني: ٥٥٩.

الوجهُ الرابعُ: أنه ضميرُ الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم؛ لأنه هو المُبَيِّن لهم بما يُوْحَىٰ إليه من أخبار الأممِ السالفةِ والقرونِ الماضية. وهذا الوجهُ تقدَّم نَقْلُه عن أبي القاسم الزمخشري(١).

الوجهُ الخامسُ: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، قال ابنُ عطية(٢) نقلاً عن غيره: «إن الفاعلَ مقدرٌ تقديرُه: الهُدىٰ أو الأمرُ أو النظرُ والاعتبار» قال ابن عطية: «وهذا عندي أحسنُ التقادير».

قال الشيخ(٣): «وهو قولُ المبردِ، وليس بجيدٍ؛ إذ فيه حَذْفُ الفاعلِ وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينُه أَنْ يقالَ: الفاعل مضمر تقديره: يهد هو أي الهدىٰ»، قلت: ليس في هذا القولِ أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، بل فيه أنه مقدرٌ، ولفظُ «مقدرٌ» كثيراً ما يُستعمل في المضمر. وأما مفعولُ «يَهْدِ» ففيه وجهان أحدهما: أنه محذوف. والثاني: أن يكونَ الجملةَ من «كم» وما في حَيِّزها؛ لأنها معلِّقَةٌ له فهي سادَّة مَسَدَّ مفعولِه.

الوجه السادس: أنَّ الفاعلَ «كم»، قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأنَّ «كم» استفهامٌ لا يَعْمل فيها ما قبلها. قال الشيخ(٤): «وليست هنا استفهاماً بل هي خبرية»(٥). واختار الشيخ أن يكون الفاعلُ ضميرَ الله تعالىٰ فقال: «وأحسنُ التخاريجِ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً عائداً على الله تعالىٰ فكأنه قال: أفلم يبيِّنِ الله. ومفعول «يُبَيِّن» محذوفٌ أي: العبر بإهلاك القرونِ السابقة. ثم قال: «كم أَهْلَكْنا» أي: كثيراً أَهْلَكْنا فـ «كم» مفعولةٌ بأهلكنا، والجملةُ كأنها مفسِّرةٌ للمفعولِ المحذوف لـ «يَهْدِ».

---

(١) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٢) المحرر ١١/١١٤.

(٣) البحر ٦/٢٨٩

(٤) البحر ٦/٢٨٩.

(٥) ويبقى حكم الصدارة لها ولو كانت خبرية.

قوله «من القـرونِ» في محلِّ نصبٍ نعتـاً لـ «كم» لأنها نكـرة. ويَضْعُفُ جَعْلُه حالاً من النكرة. ولا يجـوزُ أن يكونَ تمييـزاً على قواعـد البصريين[1]، و «مِنْ» داخلةٌ عليه على حَدِّ دخولِها على غيرِه من التمييزات لتعريفِه.

وقـرأ العامَّـةُ «يَهْدِ» بيـاءِ الغَيْبة. وتقـدَّم الكلامُ في فـاعلِه. وقرأ[2] ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنونِ المُؤْذِنَةِ بالتعظيم، وهي[3] مؤيدةٌ لكونِ الفاعلِ في قراءةِ العامَّةِ ضميرَ الله تعالىٰ.

قـوله: «يَمْشُـون» حالٌ من القـرون أو مِنْ مفعولِ «أهلَكْنـا». والضميـرُ على هذين عائدٌ على القرونِ المُهْلَكَة. ومعناه: إنَّـا أهلكناكم وهم في حـالِ أَمْنٍ ومَشْيٍ وتَقَلُّبٍ في حاجاتهم كقوله: «أَخَذْناهم بَغْتَـة»[4] ويجوز أَنْ يكـونَ حالاً من الضمير في «لهم». والضميرُ في «يَمْشُون» على هـذا عائـدٌ على مَنْ عاد عليه الضمير في «لهم»، وهـم المشركون المعاصرون لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. والعاملُ فيها «يَهْدِ». / و [المعنى][5]: أنكم تَمْشُون في مسـاكن الأمم السـالفةِ، وتتصـرَّفـون في بـلادهم، فينبغي أَنْ تعتبـروا لئـلاَّ يَحُـلَّ بكم ما حلَّ بهم. [٦٢٥/ب]

وقرأ[6] ابن السميفع «يُمَشَّـوْن» مبنياً للمفعـول مضعَّفاً؛ لأنـه لَمَّا تَعـدَّىٰ بالتضعيف جاز بناؤه للمفعول.

آ. **(١٢٩) قـولـه: ﴿وأَجَـلٌ مُسَمًّىٰ﴾**: في رفعِـه وجهـان، أظهرُهما: عطفُه على «كلمةٌ» أي: ولولا أجلٌ مُسَمًّى لكان العذابُ لازماً لهم.

---

(١) لأن التمييز عندهم نكرة، و «من» هنا أصلية.
(٢) القرطبي ١١/٢٦٠، والبحر ٦/٢٨٨.
(٣) الأصل «وهو» وهو سهو.
(٤) الآية ٤٤ من الأنعام.
(٥) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).
(٦) البحر ٦/٢٨٩.

الثـاني: ـ جَوَّزه الـزمخشريُّ[1] ـ وهـو أَنْ يكونَ مـرفـوعـاً عـطفـاً على الضمير المستتر[2]. والضميرُ عائدٌ على الأخذِ العاجلِ المدلولِ عليه بالسياقِ. وقام الفصلُ بالجرِّ مَقـامَ التأكيـدِ. والتقديـر: ولولا كلمـةٌ سَبَقَتْ مِنْ ربك لكـان الأخذُ العاجل وأجلٌ مُسَمَّى لازِمَيْن لهم، كما كانا لازِمَيْنِ لعادٍ وثمودَ، ولم ينفردِ الأجلُ المُسَمىٰ دون الأخذِ العاجل.

قلت: فقد جعل اسمَ «كـان» عائـداً على ما دَلَّ عليـه السياقُ، إلَّا أنـه قد تُشْكِلُ عليه مسألةٌ: وهو أنه قد جَوَّز[3] في «لـزام» وجهين، أحدهمـا: أَنْ يكونَ مصدرَ لازَمَ كالخِصام، ولا إشكال على هذا.

والثـاني: أن يكون وصفـاً على فِعال بمعنى مُفْعِـل أي: مُلْزِم، كأنـه آلـةُ اللُّزوم لفَرْطِ لُزومـه كما قـالوا: لِـزازُ خَصْمٍ، وعلى هذا فيُقـال: كان ينبغي أَنْ يطابق في التثنية فيقال: لِزَامَيْنِ بخلاف كونه مصدراً فإنه يُفْرَدُ على كل حال.

وجَوَّز أبو البقاء[4] أن يكونَ «لزاماً» جمعَ لازم كقِيام جمعَ قائم.

آ. **(١٣٠) قوله: ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾**: حالٌ أي: وأنت حامدٌ له.

قوله: «ومِنْ آناءِ الليلِ» متعلِّقٌ بـ «سَبِّحْ» الثانيـةِ، وقد تقـدَّم ما في هـذه الفاء[5].

قوله: «وأَطْـرافَ» العامَّـةُ على نصبِه. وفيـه وجهان أحـدُهما: أنـه عطفٌ

---

(١) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٢) في «لكان».

(٣) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٤) الإملاء ٢/١٢٩.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.

على محلِّ «ومِنْ آناءِ الليلِ». والثاني: أنه عطفٌ على «قبلَ». وقرأ[1] الحسنُ وعيسى بنُ عمر «وأطرافِ» بالجرِّ عَطْفاً على «آناءِ الليل». وقوله هنا «أطرافَ» وفي هود «طرفَيْ النهارِ»[2] فقيل: هو مِنْ وَضْعِ الجمعِ موضعَ التثنيةِ كقوله[3]:

٣٣٢٩ـ ظَهْراهما مثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

وقيل: هو على حقيقتِه. والمرادُ بالأطْراف: الساعات.

قوله: «تَرْضَى» قرأ[4] الكسائي وأبو بكر عن عاصم تُرْضَى» مبنياً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعلِ، وعليه «ولَسَوف يُعطيك ربُّك فَتَرْضَى»[5].

آ. (١٣١) **قوله: ﴿أَزْواجاً﴾**: في نصبِه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ به وهو واضح. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في «به». راعى لفظَ «ما» مرةً، ومعناها أخرى، فلذلك جَمَع. قال الزمخشري[6]: «ويكون الفعلُ واقعاً على «منهم». قال الزمخشري[7]: «كأنه قيل: إلى الذي مَتَّعْنا به وهو أصنافُ بعضِهم وناساً منهم».

قوله «زهرةَ» في نصبه تسعة أوجه[8]، أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه ضُمِّن مَتَّعْنا معنى أَعْطَيْنا. فـ «أزواجاً» مفعولٌ أولُ، و «زهرةَ» هو الثاني. الثاني: أن يكونَ بدلاً من «أزْواجاً»، وذلك: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي زهرة، وإمَّا

---

(١) الإتحاف ٢/٢٥٩، والبحر ٦/٢٩٠.
(٢) الآية ١١٤ «وأقِمِ الصلاةَ طَرَفي النهار».
(٣) تقدم برقم ١٧٢٦.
(٤) السبعة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والحجة ٢٦٤، والتيسير ١٥٣، والبحر ٦/٢٩٠.
(٥) الآية ٥ من الضحى.
(٦) الكشاف ٢/٥٥٩.
(٧) الكشاف ٢/٥٥٩.
(٨) بل هي عشرة أوجه.

على المبالغةِ جُعِلوا نفسَ الزهرة[1]. الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ دَلَّ عليـه «مَتَّعْنا» تقـديرُه: جَعَلْنـا لهم زهـرةَ. الثـالث[2]: نَصْبُـه على الـذَّمِّ، قـال الـزمخشري[3]: «وهـو النصبُ على الاختصاص». الـرابع: أن يكـونَ بدلاً من مـوضعِ المـوصـولِ. قـال أبـو البقـاء[4]: «واختـاره بعضُهم. وقـال آخـرون: لا يجوزُ لأنَّ قولَه «لِنَفْتِنَهم» مِنْ صلة «مَتَّعْنا» فيلزمُ الفصلُ بين الصلةِ والموصولِ بالأجنبـي». وهو اعتراضٌ حسنٌ.

الخامس: أن ينتصبَ على البدلِ من محـلِّ «به». السـادس: أن ينتصِبَ على الحال مِنْ «ما» الموصولةِ. السابع: أنه حالٌ من الهاء في «بـه» وهو ضميـرُ المـوصولِ فهـو كالـذي قبله في المعنىٰ، فإنْ قيـل: كيف تقع الحـالُ معرفـةً؟ فالجوابُ أن تجعلَ «زهرةَ» منـونةً نكـرة، وإنما حُـذِفَ التنوينُ لالتقـاءِ الساكنين نحو[5]:

٣٣٣٠ـ ....
ولا ذاكـرَ الـلَّـهَ إلَّا قـلـيـلا

وعلى هذا: فيم جُرَّتِ الحيـاة؟ فقيل: على البـدل مِنْ «ما» المـوصولـة. الثامن: أنه تمييـزٌ لـ «ما» أو للهـاءِ في «به» قـاله الفـراء[6]. وقد رَدُّوه عليـه بأنـه

---

(١) الأصل «الزهر».

(٢) من حق هذا أن يكونَ الرابع. أو تكون العبارة «ومن قبيل الوجه الثالث».

(٣) الكشاف ٢/٥٥٩.

(٤) الإملاء ٢/١٢٩.

(٥) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٦) عبارته في معاني القرآن ٢/١٩٦: «نُصِبت الـزهرة على الفعـل مَتَّعناهم بـه زهرةً في الحيـاة وزينةً فيهـا. وزهرة وإن كـان معرفـة فإن العـرب تقول: مـررت بـه الشـريفَ الكريم».

معرفةٌ، والمميِّزُ لا يكون معرفة. وهذا غيرُ لازمٍ له؛ لأنه يجوزُ تعريفُ التمييزِ على أصول الكوفيين(١).

التاسع: أنه صفةٌ لـ «أَزْواجاً» بالتأويلين المذكورَيْن في نصبِه حالاً. وقد منع أبو البقاء(٢) من هذا الوجهِ بكونِ الموصوفِ نكرةً، والوصفِ معرفةً، وهذا يُجابُ عنه بما أُجيب في تسويغِ نصبهِ حالاً، أعني حذفَ التنوينِ لالتقاءِ الساكنين.

والعامَّةُ على تسكينِ الهاء(٣). وقرأ(٤) الحسن وأبو البرهسم وأبو حيوةَ بفتحِها، فقيل: بمعنىً، كـ جَهْرَة وجَهَرَة(٥). وأجاز الزمخشري(٦) أن يكونَ جمعَ زاهر كفاجِر وفَجَرة وبارّ وبَرَرَة، وروى(٧) الأصمعي عن نافع «لنُفْتِنَهم» بضمِّ النون مِنْ أَفْتَنَه إذا أوقعه في الفتنةِ.

والزَّهْرَةُ: بفتحِ الهاء وسكونِها كنَهْر ونَهَر، ما يَرُوْقُ من النَّوْر. وسِراجٌ زاهِرٌ لبريقِه، ورجلٌ أزهرُ وامرأةٌ زهراءُ من ذلك. والأنجمُ الزهرُ هي المضيئةُ.

آ. **(١٣٢) قوله: ﴿للتَّقْوَىٰ﴾**: أي: لأهلِ التقوى. ويؤيد هذا قولُه في موضعٍ آخرَ «والعاقبةُ للمتقين»(٨)، وقرأ(٩) ابن وثاب «نَرْزُقُك» بإدغام

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٣٨٤.
(٢) الإملاء ٢/١٢٩.
(٣) من «زهرة».
(٤) النشر ٢/٣٢٢، والإتحاف ٢/٢٥٩، والبحر ٦/٢٩١، والقرطبي ١١/٢٦٢.
(٥) قرأ ابن عباس في البقرة بفتح الهاء. انظر: الدر المصون ١/٣٦٨.
(٦) الكشاف ٢/٥٥٩.
(٧) البحر ٦/٢٩١.
(٨) الآية ١٢٨ من الأعراف.
(٩) البحر ٦/٢٩١ ـ ٢٩٢.

القـاف في الكاف. / والمشهـورُ عنه أنـه لا يُـدْغِمُ إلاَّ إذا كـانَتِ الكـافُ متصلةً [٦٢٦/أ]
بميمِ جمعٍ نحو «خَلَقَكُم» وقد تقدم(١).

آ. (١٣٣) قوله: ﴿أو لم تَأْتِهم بَيِّنَةٌ﴾: قـرأ(٢) نافـع وأبو عمـرو وحفص «تأتهم» بالتأنيثِ. والباقون بالياء مِنْ تحت؛ لأنَّ التأنيثَ مجـازي. وقرأ العامَّةُ «بَيِّنَةُ ما» بإضافة «بَيِّنَة» إلَى «ما» مرفوعةً وهي واضحـةٌ. وقرأ(٣) أبـو عمروٍ فيمـا رواه أبو زيـدٍ بتنوينِ «بَيِّنَـةٌ» مرفـوعةً. وعلى هـذه القراءةِ ففي «مـا» أوجهٌ، أحـدُها: أنهـا بدلٌ من «بَيِّنَـةٌ» بدل كـل من كل. والثـاني: أن تكونَ خبـرَ مبتدأ مضمـرٍ أي: هي ما في الصحف الأولىٰ. والثـالث: أَنْ تكونَ «مـا» نافيـةً. قـال صاحب «اللوامح»: «وأُريدَ بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصلِ ممَّا لم يكنْ في غيرِه من الكتب».

وقرأَتْ جماعةٌ «بَيِّنَةً» بـالتنوين والنصب. ووجهُهـا أَنْ تكونَ «مـا» فاعلةً، و «بَيِّنَةً» نصب على الحال، وأنَّث على معنىٰ «ما». ومَنْ قرأ بتاء التأنيث فحمـلاً على معنى «ما»، ومَنْ قرأ بياءِ الغَيْبة فعلىٰ لفظِها.

وقرأ ابنُ عباس بسكونِ الحاء(٤).

آ. (١٣٤) والهاءُ في «قَبْلِهِ» يجوزُ أَنْ تعودَ للرسول بدليلِ قولِهِ: «لـولا أَرْسَلْتَ إلينا رسولاً». وجَوَّز الزمخشري(٥) وغيرُه أَنْ تعودَ على «بَيِّنَةٍ» باعتبارِ أنها في معنىٰ البرهان والدليل.

---

(١) الآية ٢١ من البقرة. وانظر: الإتحاف ١/٣٨٢.
(٢) السبعـة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والبحـر ٦/٢٩٢، والتيسير ١٥٣، والحجـة ٤٦٥، والقرطبـي ١١/٢٦٤.
(٣) انظر في قراءاتها: القرطبـي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.
(٤) من «الصحف». وانظر: القرطبـي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.
(٥) الكشاف ٢/٥٦٠.

قوله: «فَنَتَّبِـعَ» نصبٌ بإضمـار «أنْ» في جوابِ التخصيص. وفي إعـراب أبـي البقاء[1]: «في جوابِ الاستفهام» وهو سهوٌ.

وقـرأ[2] ابنُ عباس وابنُ الحنفيـة والحسن وجماعـةٌ كثيرة «نُـذَلَّ ونُخْزَىٰ» مبنيين للمفعول.

آ. **(١٣٥)** و «مُتَرَبِّصٌ» خبرُ «كل»، أَفْرَدَ حملاً على لفظ «كل».

قوله: «مَنْ أصحابُ» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان، أظهـرهما: أَنْ تكـونَ استفهـاميةً مبتـدأةً، و «أصحابُ» خبـره. والجملةُ في محـلِّ نصبٍ سـادَّة مَسَـدَّ المفعـولَيْن. والثاني ـ ويُعـزىٰ للفراء[3] ـ أن تكـونَ موصـولـةً بمعنى الـذين. و «أصحابُ» خبر مبتدأ مضمر أي: هم أصحاب، وهذا على مقتضَىٰ مذهبِهم، يحذفون مثلَ هذا العائدِ وإن لم تَطُلِ الصلةُ. ثم «عَلِمَ» يجوز أَنْ تكونَ عرفـانيةً فتكتفيَ بهذا المفعولِ، وأن تكون على بابها فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ ثانيهما.

وقرأ[4] العامَّةُ: «السَّوِيِّ» على وزن فَعيل بمعنى المُسْتَوي. وقرأ أبو مجلز وعمران بن حدير[5] «السَّواء» بفتحِ السينِ والمدِّ، بمعنى الـوسط الجيِّد. وقـرأ يحيـى بن يعمـر والجحدري «السُّـوْءَىٰ» على فُعْلَىٰ باعتبـار أن الصـراط يُـذَكَّـرُ ويؤنث. وقرأ ابن عباس «السَّوْء» بفتح السين بمعنىٰ الشرِّ.

---

(١) الإملاء ٢/١٢٩.

(٢) البحر ٦/٢٩٢، والكشاف ٢/٥٦٠.

(٣) قال في معاني القرآن ٢/١٩٧: «مَنْ» في موضع رفع ولو نصب كان صـواباً، يكـون بمنزلة قول الله «الله يعلم المفسد من المصلح».

(٤) انظر في قراءاته: القرطبـي ١١/٢٦٦، والبحر ٦/٢٩٢، والشواذ ٩١.

(٥) عمران بن حديـر، أبو عبيـدة السدوسي البصـري ثقة، روى الحـروف عن لاحق ابن حميد وعكرمـة. وروى عنه عبـاس بن الفضل الأنصـاري، توفي سنـة ١٤٩. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٤.

ورُوي عنهما[1] «السُّوَّىٰ» بضم السين وتشديد الواو. ويحتمل ذلك وجهين، أحدُهما: أنْ يكونَ قَلَبَ الهمزةَ واواً، وأدغم الواوَ في الواو، وأَنْ يكونَ فُعْلَى من السَّواء. وأصلُه السُّوْيا فقُلِبَتِ الياءُ واواً وأُدْغِم أيضاً. وكان قياسُ هذه السُّيَّا؛ لأنه متى اجتمع ياءٌ وواوٌ وسَبَقت إحداهما بالسكون قُلبت الواوُ ياءً[2] وهنا فُعِل بالعكس.

وقُرِىء «السُّوَيِّ» بضم السين وفتح الواو وتشديد الياءِ تصغيرَ «سُوْء» قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وليس بجيدٍ إذ لو كانَ كذلك لثَبَتَتْ همزةُ[5] «سوء». والأجودُ أَنْ يكونَ تصغيرَ «سواء»، كقولهم عُطَيّ في عَطاء». قلت: وقد جعله أبو البقاء[6] أيضاً تصغيرَ السَّوْء يعني بفتح السين[7]. ويَرِدُ عليه ما تقدَّم إيرادُه على الزمخشريِّ، وإبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ جائزٌ فلا إيرادَ.

قوله: «ومَنِ اهْتدىٰ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ استفهاميةً، وحكمُها كالتي قبلها إلاَّ في حَذْفِ العائدِ. الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ على ما تقدَّم في الاستفهاميةِ. الثالث: أنها في محلِّ جرٍّ نَسَقاً على «الصراطِ» أي: وأصحابُ مَنِ اهتدىٰ. وعلى هذين الوجهين تكونُ موصولةً، قال أبو البقاء[8] في الوجه الثاني: «وفيه عَطْفُ الخبرِ على الاستفهام، وفيه تقويةُ قولِ الفرَّاءِ» يعني أنه إذا جَعَلَها موصولةً كانت خبريةً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة طه]

---

(١) أي عن ابن يعمر والجحدري.
(٢) انظر: الممتع ٤٩٨.
(٣) الكشاف ٢/٥٦١.
(٤) البحر ٦/٢٩٣.
(٥) فقلت: «سُوَيْء».
(٦) الإملاء ٢/١٣٠.
(٧) الأصل «الهمزة» وهو سهو.
(٨) الإملاء ٢/١٣٠.

سورة الأنبياء عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿اقتربَ للنَّاسِ﴾: اللامُ متعلقٌ بـ «اقترب». قال الزمخشري(١): «هذه اللامُ لا تخلُو: إمَّا أَنْ تكونَ صلةً لاقترب، أو تأكيداً لإضافةِ الحسابِ إليهم كقولك: أَزِفَ للحَيِّ رحيلُهم الأصل: أَزِفَ رحيلُ الحيِّ، ثم أَزِفَ للحيِّ الرحيلُ، ثم أزف للحيِّ رحيلُهم، ونحوه ما أوردَه سيبويه(٢) في باب «ما يُثَنَّى فيه المستقِرُّ توكيداً» نحو: «عليك زيدٌ حريصٌ عليك»، و «فيك زيد راغب فيك»، ومنه قولهم: «لا أبا لك» لأنَّ اللامَ مؤكدةٌ لمعنى الإضافة. وهذا الوجهُ أغربُ من الأول. قال الشيخ(٣): / «يعني بقوله [٦٢٦/ب]
صلةً لاقتربَ أي: متعلقةً به. وأمَّا جَعْلُه اللامَ تأكيداً لإضافة الحسابِ إليهم مع تقدُّمِ اللامِ ودخولِها على الاسمِ الظاهرِ، فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً فتحتاج إلى ما تتعلَّقُ به. ولا يمكن تعلُّقها بـ «حسابُهم»؛ لأنه مصدرٌ موصولٌ، لأنه قُدِّم معمولُه(٤) عليه. وأيضاً فإنَّ التوكيدَ يكونُ متأخراً عن المُؤَكَّد، وأيضاً فلو أُخِّر في هذا التركيبِ لم يَصِحَّ. وأمَّا تشبيهُه بما أورد سيبويهِ فالفرقُ واضحٌ

---

(١) الكشاف ٢/٥٦١.

(٢) الكتاب ١/٢٧٧.

(٣) البحر ٦/٢٩٦.

(٤) معموله «للناس».

فإنَّ «عليك» معمولٌ لـ «حريصٌ»، و «عليك» المتأخرةُ تأكيدٌ، وكذلك «فيك زيدٌ راغبٌ فيك» يتعلَّقُ «فيك» بـ «راغبٌ»، و «فيك» الثانيةُ توكيدٌ. وإنما غَرَّه في ذلك صحةُ تركيبِ حسابِ الناس، وكذلك «أَزِفَ رحيلُ الحيِّ» فاعتقدَ إذا تقدَّم الظاهرُ مجروراً باللامِ وأُضيف المصدرُ لضميرِه أنَّه من بابِ «فيك زيد راغب فيك»، فليس مثلَه. وأمَّا «لا أبا لك» فهي مسألةٌ مشكلةٌ، وفيها خلاف، ويمكن أن يقال فيها ذلك؛ لأنَّ اللامَ فيها جاوَرَتِ الإِضافةَ، ولا يُقاس عليها لشذوذِها وخروجها عن الأقيسةِ».

قلت: مسألةُ الزمخشري أشبهُ شيءٍ بمسألةِ «لا أبا لَك»، والمعنى الذي أَوْرده صحيحٌ. وأمَّا كونُها مشكلةً فهو إنما بناها على قولِ الجمهورِ، والمُشْكِلُ مقررٌ في بابِه، فلا يَضُرُّنا القياسُ عليه لتقريرِه في مكانِه.

قوله: «وهم في غَفْلةٍ مُعْرِضُوْن» يجوز أَنْ يكونَ الجارُّ متعلقاً بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الضميرِ في «مُعْرِضُون»، وأن يكون خبراً للضمير، و «مُعْرِضون» خبر ثانٍ. وقولُ أبي البقاء[1] في هذا الجارِّ «إنه خبرٌ ثانٍ» يعني في العددِ، وإلاَّ فهو أولٌ في الحقيقة. وقد يقال: لَمَّا كان في تأويلِ المفرد جُعِل المفردُ الصريحُ مقدَّماً في الرتبةِ فهو ثانٍ بهذا الاعتبارِ. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من «للناس».

آ. (٢) **قوله: ﴿مُّحْدَثٍ﴾**: العامَّةُ على جَرِّ «مُحْدَثٍ» نعتاً لـ «ذِكْرٍ» على اللفظِ[2]. وقوله: «مِنْ ربهم» فيه أوجهٌ، أجودُها: أن يتعلَّقَ بـ «يَأْتيهم» وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغاية مجازاً. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستترِ في «مُحْدَثٍ». الثالث: أن يكونَ حالاً مِنْ نفسِ «ذِكْرٍ» وإنْ

---

(١) الإملاء ٢/١٣٠.

(٢) لأن لفظ «ذكر» مجرور، ومحله مرفوع لأن «مِنْ» زائدة.

كان نكرةً لأنَّه قد تَخَصَّصَ بالوصفِ بـ «مُحْدَثٍ»، وهو نظيرُ «ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقٌ» فَفَصَل بالحالِ بين الصفةِ والموصوفِ. وأيضاً فإنَّ الكلامَ نفيٌ وهو مُسَوِّغٌ لمجيء الحالِ من النكرةِ. الرابع: أَنْ يكونَ نعتاً لـ «ذِكْر» فيجوزُ في محلِّه الوجهان: الجرُّ باعتبارِ اللفظِ، والرفعُ باعتبارِ المحلِّ لأنَّه مرفوعُ المحل إذ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وسيأتي. وفي جَعْلِه نعتاً لـ «ذِكْرٍ» إشكالٌ من حيث إنه قد تقدَّم غيرُ الصريحِ على الصريحِ. وتقدَّم تحريرُه في المائدة. الخامس: أَنْ يتعلَّقَ بمَحذوفٍ على سبيلِ البيان.

وقرأ[1] ابنُ أبي [عَبْلة] «مُحْدَثٌ» رفعاً نعتاً لـ «ذِكْرٍ» على المحلِّ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستكمالِ الشرطين[2]. وقال أبو البقاء[3]: «ولو رُفِع على موضع «مِنْ ذكْر» جاز». كأنه لم يَطَّلِعْ عليه قراءةً. وزيدُ بنُ علي «مُحْدَثاً» نصباً على الحال مِنْ «ذِكْر»، وسَوَّغ ذلك وصفُه بـ «مِنْ ربِّهم» إنْ جَعَلْناه صفةً، أو اعتمادُه على النفي. ويجوز أن يكونَ من الضمير المستتر في «مِنْ ربهم» إذا جَعَلْناه صفةً.

قوله: «إلَّا اسْتَمَعُوْه» هذه الجملةُ حالٌ من مفعول «يأتيهم»، وهو استثناءٌ مفرغٌ، و «قد» معه مضمرةٌ عند قوم.

قوله: «وهم يَلْعبون» حالٌ مِنْ فاعل «استمعوه».

آ. (٣) **قوله: ﴿لاهِيَةً﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعل «اسْتَمَعوه» ـ عند مَنْ يُجيز تعدُّدَ الحالِ ـ فتكونَ الحالان مترادِفَتَيْنِ، وأن تكون

---

(١) البحر ٢٩٦/٦، والكشاف ٥٦٢/٢.
(٢) أن تدخل على نكرة، وأن تُسبق بنفي أو استفهام.
(٣) الإملاء ١٣٠/٢.

حالاً من فاعـل «يَلْعبون» فتكـونَ الحالان متـداخلتين. وعَبَّر الـزمخشري[١] عن ذلك فقال: «وهم يَلْعَبُـوْن لاهيةً قلوبُهم» حـالان مترادفتـان أو متداخلتـان» وإذا جعلناهما حالَيْنِ مترادفتين ففيـه تقديمُ الحـالِ غيرِ الصـريحة على الصـريحة، وفيه من البحثِ كما في باب النعت. و «قلوبُهم» مرفوعٌ بـ «لاهِيَةً».

والعامَّةُ على نصب «لاهِيَةً». وابنُ أبـي عبلة[٢] بالرفع على أنها خبرٌ ثـانٍ بقولِه «وهم» عند مَنْ يُجَوِّز ذلك، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ عند مَنْ لا يُجَوِّزه.

قـوله: «وأَسَـرُّوا النَّجْوىٰ الـذين ظلموا» يجـوزُ في محلِّ «الـذين» ثـلاثـةُ أوجـهٍ: الرفـعُ والنصبُ والجرُّ. فـالرفـعُ مِنْ أوجهٍ، أحـدهـا: أنـه بـدلٌ من واو «أَسَرُّوا» تنبيهاً على اتِّسامهم بالظلمِ الفاحش، وعزاه ابن عطية[٣] لسيبويـه[٤]، وغيره للمبرد.

الثاني: أنه فاعلٌ. والواوُ علامةُ جمعٍ دَلَّتْ على جمعِ الفاعل، كما تَدُلُّ التـاءُ على تـأنيثِه، وكـذلـك يفعلون في التثنيـة فيقـولـون: قـامـا أخـواك. [٦٢٧/أ] وأنشدوا[٥]: /

٣٣٣١ـ يَـلُوْمـونَـني في اشـتـراء الـنَّـخيـ
ـلِ أهـلي فـكـلُّهُـمُ أَلْـوَمُ

وقد تقدَّمت هذه المسألة في المائدة عند قـوله تعـالى: «ثم عَمُوا وصَمُّـوا

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٢.
(٢) البحر ٦/٢٩٦، والكشاف ٢/٥٦٢.
(٣) المحرر ١١/١٢٢.
(٤) الكتاب ١/٢٣٦، قال: «فإنما يجيء على البدل وكأنه قال: انطلقوا. فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان».
(٥) تقدم برقم ١٣٨٩.

كثيرٌ منهم»[1] وإليه ذهب الأخفش[2] وأبو عبيدة[3]. وضعَّف بعضُهم هذه اللغةَ، وبعضُهم حَسَّنها ونسبها لأزد شنوءة، وقد تقدمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالىٰ: «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثير منهم».

الثالث: أن يكونَ «الذين» مبتدأً، و «أَسَرُّوا» جملةً خبرية قُدِّمَتْ على المبتدأ، ويُعْزَىٰ للكسائي.

الرابع: أن يكون «الذين» مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ فقيل تقديره: يقولُ الذين. واختاره النحاس[4] قال: «والقول كثيراً ما يُضْمَرُ. ويَدُلُّ عليه قولُه بعد ذلك: «هل هذا إلَّا بشرٌ مثلُكم». وقيل: تقديرُه: أَسَرَّها الذين ظلموا.

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هم الذين ظلموا.

السادس: أنه مبتدأ. وخبرُه الجملةُ من قوله: «هل هذا إلَّا بَشَرٌ» ولا بُدَّ من إضمار القولِ على هذا القول تقديرُه: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلَّا بَشَرٌ، والقولُ يُضمر كثيراً.

والنصبُ مِنْ وجهين، أحدُهما: الذمُّ. الثاني: إضمار أعني. والجرُّ من وجهين أيضاً: أحدهما: النعت، والثاني: البدلُ، من «للناس»، ويُعْزَىٰ هذا للفراءِ[5]. وفيه بُعْدٌ.

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٤، ٤/٣٧٠، والآية ٧١ من المائدة.
(٢) قال في «معاني القرآن» ٤١٠: «كأنه قال: وأَسَرُّوا، ثم فسَّره بعدُ فقال: هم الذين ظلموا، أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك».
(٣) انظر: مذهب أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٠١، ٢/٣٥ حيث أجاز البدلية والفاعلية.
(٤) إعراب القرآن ٢/٣٦٦.
(٥) معاني القرآن ٢/١٩٨.

قوله: «هل هذا» إلى قوله: «تُبْصِرُون» يجوز في هاتَيْن الجملتين الاستفهاميتين أَنْ يكونا في محلٍّ نصب بدلاً من «النجوى»، وأَنْ يكونا في محلِّ نصبٍ بإضمار القول. قالهما الزمخشريُّ[1]، وأَنْ يكونا في محلِّ نصبٍ على أنهما محكيَّتان بالنجوى، لأنها في معنى القولِ. «وأنتم تُبْصِرون» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «تَأْتُون».

آ. (٤) **قوله: ﴿قُلْ ربي﴾**: قرأ[2] الأخَوان وحفصٌ «قال» على لفظِ الخبرِ. والضميرُ للرسولِ عليه السلام. والباقون «قُلْ» على الأمرِ له.

قوله: «في السماءِ» فيه أوجهٌ، أحدها: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من القول. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يعلمُ». وضَعَّفَه أبو البقاء[3]، وينبغي أَنْ يمتنعَ. والثالث: أنه متعلقٌ بـ «يَعْلَمُ»، وهو قريبٌ مِمَّا قبله. وحَذْفُ متعلَّق السميع العليم للعلمِ به.

آ. (٥) **قوله: ﴿أَضْغَاثُ أحلامٍ﴾**: خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أضغاثٌ. والجملةُ نصبٌ بالقول.

قوله: «كما أُرْسِلَ» يجوزُ في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محلِّ جرٍّ نعتاً لـ «آيةٍ» أي: بآية مثلِ آيةِ إرسالِ الأوَّلين. فـ «ما» مصدريةٌ. والثاني: أن تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إتياناً مثلَ إرسال الأولين.

آ. (٦) **قوله: ﴿أَهْلكناها﴾ و ﴿أفهم يؤمنون﴾**: قد تقدَّم نظيرُه[4].

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٢.

(٢) السبعة ٤٢٨، والتيسير ١٥٤، والحجة ٤٦٥، والنشر ٢/٣٢٣، والبحر ٦/٢٩٧، والقرطبي ١١/٢٧٠.

(٣) الإملاء ٢/١٣٠.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.

آ. (٧) **قوله: ﴿نُوْحي إليهم﴾**: قرأ[١] حفصٌ «نُوْحي» بنون العظمة مبنياً للفاعلِ أي: نوحي نحن. والباقون بالياء وفتحِ الحاء مبنياً للمفعولِ، وقد تقدَّم ذلك في يوسف[٢]. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «رِجالاً» و «إليهم» في القراءةِ الأُوْلى منصوبُ المحلِّ. والمفعولُ محذوفٌ أي: نُوحي إليهم القرآنَ أو الذِّكْرَ، ومرفوعُ المحلِّ في القراءةِ الثانيةِ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

قوله: «إنْ كُنْتم لا تعلمون» جوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: فاسْأَلوهم، حُذِفَ لدلالةِ ما تقدَّم عليه. ومفعولا العِلْمِ يجوز أَنْ يُرادا أي: لا تَعْلمون أنَّ ذلك كذلك، ويجوزُ أن لا يُرادا أي: إنْ كنتم مِنْ غيرِ ذوي العلمِ.

آ. (٨) **قوله: ﴿لا يَأْكُلون الطَّعامَ﴾**: في هذه الجملةِ وجهان، أظهرُهما: أنَّها في محلِّ نصب نعتاً لـ «جَسَداً»، و «جَسَداً» مفردٌ يُراد به الجمعُ، وهو على حذفِ مضافٍ أي: ذوي أجسادٍ غيرِ آكلينَ الطعامَ. وهذا رَدٌّ لقولِهم: «ما لهذا الرسولِ يأكلُ الطَّعام»[٣]. و «جعل» يجوز أن يكونَ بمعنى صَيَّر فيتعدَّىٰ لاثنين، ثانيهما «جسداً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى خلق وأنشأ فيتعدَّىٰ لواحدٍ، فيكون «جسداً» حالاً بتأويلِه بمشتقٍ أي: مُتَغَذِّيْنَ؛ لأنَّ الجسدَ لا بُدَّ له من الغذاءِ.

وقال أبو البقاء[٤]: «إنَّ «لا يأكلون» حالٌ[٥] أخرى بعد «جَسَداً» إذا قلنا

---

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٢/٢٩٦، والتيسير ١٣٠، والحجة ٤٦٦، والنشر ٢/٢٩٦.
(٢) الآية ١٠٩ «وما أرسلنا مِنْ قبلك إلاَّ رجالاً نوحي إليهم مِنْ أهلِ القرىٰ». وانظر: الدر المصون ٦/٥٦١.
(٣) الآية ٧ من الفرقان.
(٤) الإملاء ٢/١٣١.
(٥) الأصل «حالاً» وهو سهو.

إنَّ «جعل» يتعدَّىٰ لواحدٍ. وفيه نَظَرٌ، بل هي صفةٌ لـ «جَسَداً» بالاعتبارين، لا يليق المعنى إلَّا به.

آ. (٩) قوله: ﴿صَدَقْناهُمُ الوعدَ﴾: «صَدَق» يتعدَّى لاثنين إلى ثانيهما بحرفِ الجرِّ، وقد يُحْذف. تقولُ: صَدَقْتُك الحديثَ، وفي الحديث. نحو: أمر واستغفر وقد تقدَّم في آل عمران[1].

آ. (١٠) قوله: ﴿فيه ذِكْرُكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «كتاباً» ويجوزُ أَنْ يكونَ «فيه» هو الوصفَ وحدَه و «ذِكْرُكم» فاعلٌ. وقال بعضهم: «في الكلام حَذْفُ مضافٍ تقديرُه: فيه ذِكْرُ شَرَفِكم. و «ذَكَر» هنا مصدرٌ يجوز أن يكونَ مضافاً لمفعولِه أي: ذِكْرُنا إياكم. ويجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعلِه أي: ما ذَكَرْتُمْ من الشِّرْك وتكذيبِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

[٦٢٧/ب] آ. (١١) قوله: / ﴿وكم قَصَمْنا﴾: في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماً بـ «قَصَمْنا». و «من قرية» تمييزٌ. والظاهرُ أنَّ «كم» هنا خبريةٌ لأنها تفيدُ التكثيرَ.

قوله: «كانَتْ ظالمةً» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «قريةٍ». ولا بُدَّ من مضافٍ محذوفٍ قبل[2] «قرية» أي: وكم قَصَمْنا من أهلِ قرية بدليلِ عَوْدِ الضميرِ في قوله: «فلمَّا أَحَسُّوا» ولا يجوز أَنْ يعودَ على قولِه «قوماً»؛ لأنه لم يَذْكُرْ لهم ما يَقْتَضي ذلك.

---

(١) فصَّل فيه وعَدَّد أفعالَه في الأعراف. انظر: الدر المصون ٥/٤٧٤.

(٢) تكرر قوله «قبل» في الأصل سهواً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿إذا﴾**: هـذه فجائيـةٌ. وقد تقـدَّم الخلافُ فيهـا مُشْبَعـاً[(١)]. و «هم» مبتدأٌ، و «يَـرْكُضـون» خبـرُه، وتقـدَّم[(٢)] في أولِ هــذا الموضوعِ أنَّ هـذه الآيةَ وأمثالَها دالَّـةٌ على أن «لَمَّا» ليست ظـرفيةً، بـل حرفُ وجوبٍ لوجوب[(٣)] لأنَّ الظرفَ لا بُدَّ له مِنْ عـاملٍ ولا عـاملَ هنـا لأنَّ ما بعـدَ إذا لا يعملُ فيما قبلَهـا. والجواب: أنـه عَمِل فيهـا معنى المفاجـأةِ المدلـولِ عليه بـ «إذا».

والضميرُ في «مِنْها» يعودُ على «قرية». ويجوز أَنْ يعـودَ على «بَأْسَنـا» لأنه في معنى النِّقْمـة والبـأسـاء، فـأَنَّثَ الضميـرَ حمـلاً على المعنىٰ. و «مِنْ» على الأولِ لابتداءِ الغايةِ، وللتعليل على الثاني. والرَّكْضُ: ضَرْبُ الدابَّة بالـرِّجْلِ. يُقال: رَكَضَ الدابَّةَ يَرْكُضها رَكْضاً.

آ. (١٥) **قـوله: ﴿فـما زالَتْ تلك دعواهم﴾**: اسم «زالَتْ» «تلك» و «دعواهم» الخبرُ، هذا هو الصواب. وقد قال الحوفي والـزمخشري[(٤)] وأبو البقاء[(٥)] بجواز العكس. وهو مردودٌ بأنه إذا خَفِي الإعرابُ مع استوائِهما في المُسَـوِّغ لكونِ كـلٍ منهما اسمـاً أو خبراً وَجَبَ جَعْـلُ المتقدِّم اسمـاً والمتأخـرِ خبراً، وهو من باب «ضرب موسى عيسى» وقد تقـدَّم إيضاحُ هـذا في أول سورة الأعـراف[(٦)]. وهنـاك شيءٌ لا يتـأتَّىٰ ههنـا فَلْيُلْتَفَتْ إليــه. و «تلك» إشـارةٌ إلى الجملةِ المقولة.

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

(٣) وهـو مذهب سيبـويه. انـظر: الكتاب ٢/٣١٢. وذهب الفـارسي إلى أنهـا ظـرفيـة. انظر: الإيضاح العضدي ١/٣١٩.

(٤) الكشاف ٢/٥٦٥.

(٥) الإملاء ٢/١٣١.

(٦) انـظر: الدر المصـون ٥/٢٥٣. وقول المؤلف فيـه نـظرٌ؛ لأنـه قيـاسٌ مـع الفـارق، =

قوله: «حَصِيداً» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الجعلَ هنا تصييرٌ. و «حصيداً خامدين»: يجوزُ أَنْ يكونَ من باب «هذا حلوٌ حامِضٌ». كأنه قيل: جَعَلْناهم جامعين بين الوصفين جميعاً. ويجوز أن يكونَ «خامِدِيْن» حالاً من الضمير في «جَعَلْناهم»، أو من الضميرِ المستكنِّ في «حَصِيداً» فإنَّه في معنى مَحْصُوْد. ويجوزُ أن يكونَ مِنْ باب ما تعدَّد فيه الخبرُ نحو: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ». وجَوَّز أبو البقاء[1] فيه أيضاً أن يكونَ صفةً لـ «حَصيداً» وحَصِيد بمعنى مَحْصود كما تقدَّم؛ فلذلك لم يُجْمع. وقال أبو البقاء[2]: «والتقدير: مثل حصيدٍ، فلذلك لم يُجْمع كما لم يُجْمَعْ «مثل» المقدر» انتهى. وإذا كان بمعنى مَحْصُودين فلا حاجة.

آ. (١٦) **قوله: ﴿لاعِبين﴾**: حالٌ من فاعل «خَلَقْنا».

آ. (١٧) **قوله: ﴿إنْ كنَّا فاعِلين﴾**: في «إنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافيةٌ أي: ما كُنَّا فاعلين. والثاني: أنها شرطيةٌ. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ جوابِ «لو» عليه. والتقدير: إنْ كُنَّا فاعلينَ اتَّخَذْناه.

آ. (١٨) **قوله: ﴿فَيَدْمَغُه﴾**: العامَّةُ على رفع الغين نَسَقاً على ما قبله. وقرأ[3] عيسى بن عمر بنصبِها. قال الزمخشري[4]: «وهو في ضَعْفِ

= فمسألة «ضرب موسى عيسى» غيرُ مسألة «تلك دعواهم» مع خفاء الإعراب في المسألتين والعلة في منع الأولى الالتباس الذي يؤثر في الحكم، وهذا مفقودٌ في الثانية. فبطل القياس.

(١) الإملاء ٢/١٣١.

(٢) الإملاء ٢/١٣١.

(٣) البحر ٦/٣٠٢، والشواذ ٩١.

(٤) الكشاف ٢/٥٦٦.

قوله[1]:

٣٣٣٢ـ سأتركُ منزلي لبني تميمٍ
والحقُ بالحجازِ فأَسْتَريحا

وقرىء[2] شاذاً «فَيَدْمُغُه» بضمِّ الميم، وهي محتملةٌ لأن يكونَ في المضارع لغتان[3]: يَفْعَلُ ويَفْعُل، وأن يكونَ الأصلُ الفتحَ، والضمة للإتباع في حرف الحلق. ويدمغه: أي يصيب دماغه، من قولِهم دَمَغْتُ الرجلَ أي: ضَرَبْتَه في دماغِه كقولهم رَأَسَه وكَبَده ورَجَله، إذا أصاب منه هذه الأعضاءَ.

قوله: «مما تَصِفُون» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه متعلقٌ بالاستقرار الذي تَعَلَّق به الخبرُ أي: استقرَّ لكم الويلُ من أجلِ ما تَصِفُون. و«مِنْ» تعليليَّةٌ. وهذا وجهٌ وجيهٌ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ. والثالث: أنه حالٌ من الويلِ أي: الويلُ واقعاً مِمَّا تَصِفُون، كذا قَدَّره أبو البقاء[4]. و«ما» في «مِمَّا تَصِفُون» يجوز أَنْ تكونَ مصدريةً فلا عائدَ عند الجمهورِ، وأن تكونَ بمعنى الذي، أو نكرةً موصوفةً ولا بُدَّ من العائد، عند الجميع، حُذِف لاستكمالِ الشروطِ.

آ. (١٩) **قوله: ﴿وَمَنْ عنده﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على «مَنْ» الأولى. أخبرَ تعالى عن مَنْ في السموات والأرض، وعن مَنْ عنده بأنَّ الكلَّ له في مِلْكِه، وعلى هذا فيكون من باب ذِكْرِ الخاصِّ بعد العام مَنْبَهَةً على شرفه. لأنَّ قولَه: «مَنْ في السموات» شَمَل مَنْ عنده، وقد مَرَّ

---

(١) تقدم برقم ٦٩٨.

(٢) البحر ٦/٣٠٢.

(٣) قال في القاموس: (دمغ) «ودَمَغه كمنعه ونصره».

(٤) الإملاء ٢/١٣١.

نظيرُه في قولِه: «وجبريلَ ومِيْكالَ»[1]. وقولـه: «لا يَسْتَكْبِرون» على هـذا فيه
[٦٢٨/أ] أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنـه حـال/ مِنْ «مَنْ» الأولى أو الثانيـة أو منهمـا معـاً. وقـال أبو البقاء[2]: «حالٌ: إمَّا مِن الأولى أو الثانيةِ على قـولِ مَنْ رَفَع بـالظرف» يعني أنَّه إذا جَعَلْنا «مَنْ» في قولِه «وله مَنْ في السموات» مرفوعـاً بالفـاعليةِ، والـرافعُ الظرفُ؛ وذلك على رأي الأخفش، جاز أَنْ يكونَ «لا يَسْتكبرون» حالاً: إمَّا مِنْ «مَنْ» الأولى، وإمَّا مِن الثانيـة؛ لأن الفاعـلَ يجيءُ منه الحـالُ. ومفهومُـه أنَّا إذا جَعَلْناها مبتدأً لا يجيءُ «يستكبرون» حـالاً، وكأنـه يرى أنَّ الحـالَ لا تجيءُ من المبتدأ، وهو رأيٌ لبعضِهم. وفي المسألةِ كـلامٌ مقررٌ في غيـرِ هذا المـوضوع، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لا يستكبرون» حالاً من الضميـرِ المستكنِّ في «عندَه» الـواقعِ صلةً، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «له» الواقع خبراً.

والوجهُ الثاني من وجهَيْ «مَنْ»: أن تكونَ مبتدأً، و «لا يستكبرون» خبرُه، وهـذه جملةٌ معـطوفـةٌ على جملةٍ قبلَهـا. وهـل الجملةُ مِنْ قـولـه «ولـه مَنْ في السموات» استئنافيةٌ أو معادِلَةٌ لجملة قولِه: «ولكُم الوَيْلُ» أي: لكم الوَيْلُ، وللَّهِ تعالى جميعُ العالَمِ عُلْوِيِّه وسُفْلِيِّه؟ والأولُ أظهرُ.

ولا يَسْتَحْسِرون أي: لا يَكِلُّون ولا يَتْعبون. يقال: اسْتَحْسر البعيرُ أي كَلَّ وتَعِب. قال: علقمة بن عبدة[3]:

٣٣٣٣ـ بهـا جِيَفُ الحَسْـرىٰ فـأمَّـا عِـظامُهـا
فـبِـيْضٌ وأمَّـا جِـلْدُهـا فـصَـلِيْـبُ

---

(١) الآية ٩٨ من البقرة «مَنْ كان عَدُوَّاً لله وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ وميكـالَ فإنَّ الله عـدوٌّ للكافرين». وانظر: الدر المصون ٢/٢٢.

(٢) الإملاء ٢/١٣١.

(٣) تقدم برقم ١٥٤.

ويقال: حَسَر البعيرُ، وحَسَرْته أنا، فيكون لازماً ومتعدياً. وأَحْسَرْتُه أيضاً. فيكون فَعَل وأفْعَل بمعنىً في أحدِ وجهَيْ فَعَل. قال الزمخشري[1]: «الاستحسارُ مبالغةٌ في الحُسورِ. فكان الأبلغُ في وصفِهم أنْ ينفيَ عنهم أدْنى الحُسورِ. قلت: في الاستحسارِ بيانُ أنَّ ما هُمْ فيه يوجب غايةَ الحُسور وأقصاه، وأنَّهم أَحِقَّاءُ لتلك العباداتِ الباهظة بأَنْ يَسْتَحْسِروا فيما يَفْعلون» وهو سؤالٌ حسنٌ وجوابٌ مطابق.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يُسَبِّحون﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً من الفاعل في الجملةِ قبلَه. و «لا يَفْتُرون» يجوز فيه الاستئنافُ والحالُ من فاعلِ «يُسَبِّحون».

آ. (٢١) قوله: ﴿أم اتَّخذوا﴾: هذه «أم» المنقطعةُ، فتتقدَّرُ بـ بل التي لإِضرابِ الانتقال، وبالهمزةِ التي معناها الإِنكار. و «اتَّخذ» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى صَنَع، فتتعلَّقَ «مِن» به. وجَوَّز الشيخُ[2] أن يكونَ بمعنى صَيَّر التي في قوله: «واتَّخذ اللَّهُ إبراهيمَ خليلاً»[3] قال: «وفيه معنى الاصطفاءِ والاختيارِ». و «من الأرض» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بالاتخاذ كما تقدَّم، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها نعتٌ لـ «آلهة» أي: مِنْ جنسِ الأرض.

قوله: «هم يُنْشِرُون» جملةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لآلهة. وقرأ العامَّةُ «يُنْشِرون» بضمِّ حرفِ المضارعة مِنْ أَنْشَر. وقرأ[4] الحسن بفتحها وضم الشين يُقال: أَنْشَر اللَّهُ الموتى فَنَشَروا، ونَشَر يكون لازماً ومتعدياً.

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٦.

(٢) البحر ٦/٣٠٤.

(٣) الآية ١٢٥ من النساء.

(٤) الإتحاف ٢/٢٦٢، والقرطبي ١١/٢٧٨، والبحر ٦/٣٠٤.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إلَّا اللَّهُ﴾: «إلَّا» هنا صفةٌ للنكرة قبلها بمعنى «غَيْر». والإعرابُ فيها متعذِّر، فَجُعِل على ما بعدها. وللوصفِ بها شروطٌ منها: تنكيرُ الموصوفِ، أو قُرْبُه من النكرة بأَنْ يكونَ معرفاً بأل الجنسية. ومنها أَنْ يكونَ جمعاً صريحاً كالآية، أو ما في قوةِ الجمعِ كقوله[1]:

٣٣٣٤ـ لو كان غيري سُلَيْمى اليومَ غيَّره
وَقْعُ الحوادِثِ إلَّا الصارمُ الذَّكَرُ

فـ «إلَّا الصارِمُ» صفةٌ لغيري لأنه في معنى الجمع[2]. ومنها أَنْ لا يُحْذَفَ موصوفُها عكسَ «غير». وقد أَتْقَنَّا هذا كلَّه في «إيضاحِ السبيل إلى شرح التسهيل» فعليك به. وأنشد سيبويهِ على ذلك قولَ الشاعر[3]:

٣٣٣٥ـ وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخُوه
لَعَمْرُ أبيكَ إلَّا الفرقدانِ

أي: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارِقُه أخوه. وقد وقع الوصفُ بـ إلَّا كما وقع الاستثناء بـ «غير»، والأصلُ في «إلَّا» الاستثناءُ وفي «غير» الصفةُ. ومن مُلَحِ كلامِ أبي القاسم الزمخشري[4]: «واعلم أنَّ «إلَّا» وغير يَتَقارضان».

ولا يجوزُ أَنْ ترتفعَ الجلالةُ على البدل مِنْ «آلهة» لفسادِ المعنى. قال

---

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٦٢، والكتاب ١/ ٣٧٠.
(٢) قال ابن هشام في المغني ١٠٠ «ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بـ «لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لغُلِبْنا» ».
(٣) تقدم برقم ٥٧٩.
(٤) ورد هذا القولُ للزمخشري في كتابه «المفصَّل». انظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٨٨. ومعنى التقارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به.

الزمخشري(١) : «فإن قلت: ما مَنَعك من الرفع على البدل؟ قلت: لأنَّ «لو» بمنزلةِ «إنْ» في أنَّ الكلامَ معها موجَبٌ، والبدلُ لا يَسُوغ إلاَّ في الكلامِ غيرِ الموجبِ كقوله تعالىٰ: «ولا يَلْتَفِت منكم أحدٌ إلاَّ امرأتُك»(٢) وذلك لأنَّ أعمَّ العامِّ يَصِحُّ نفيُه ولا يَصِحُّ إيجابُه». فجعل المانعَ صناعياً مستنداً إلى ما ذُكِر مِنْ عدم صحةِ إيجاب أعمِّ العام.

وأحسنُ مِنْ هذا ما ذكره أبو البقاء(٣) مِنْ جهة المعنىٰ فقال(٤) : «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً، لأنَّ المعنىٰ يصيرُ إلى قولك: لو كان فيهما اللَّهُ لَفَسَدَتا، ألا ترىٰ أنَّك لو قلت: «ما / جاءني قومُك إلاَّ زيدٌ» على البدلِ لكان المعنىٰ: جاءني زيدٌ وحدَه. ثم ذكر الوجه الذي رَدَّ به الزمخشريُّ فقال: «وقيل: يمتنعُ البدلُ لأنَّ قبلها إيجاباً». ومنع أبو البقاء(٥) النصبَ على الاستثناء لوجهين، أحدُهما: أنه فاسدٌ في المعنىٰ، وذلك أنك إذا قلتَ: «لو جاءني القومُ إلاَّ زيداً لقتلتُهم» كان معناه: أنَّ القَتْلَ امتنع لكونِ زيدٍ مع القوم. فلو نُصِبَتْ في الآية لكان المعنىٰ: إنَّ فسادَ السمواتِ والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة. وفي ذلك إثباتُ إلهٍ مع الله. وإذا رُفِعَتْ على الوصفِ لا يلزمُ مثلُ ذلك؛ لأنَّ المعنىٰ: لو كان فيهما غيرُ اللَّهِ لفسدتا. والوجهُ الثاني: أنَّ آلهة هنا نكرةٌ، والجمعُ إذا كان نكرةً لم يُسْتَثْنَ منه عند جماعةٍ من المحققين؛ إذ لا عمومَ له بحيث يدخلُ فيه المستثنىٰ لولا الاستثناءُ». [٦٢٨/ب]

وهذا الوجهُ الذي منعاه ـ أعني الزمخشري وأبا البقاء ـ قد أجازه

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٧.
(٢) الآية ٨١ من هود.
(٣) الإملاء ٢/١٣١.
(٤) الإملاء ٢/١٣١.
(٥) المصدر نفسه.

أبو العباس المبرد[1] وغيره: أمَّا المبردُ فإنه قال: «جاز البدلُ لأنَّ ما بعد «لو» غيرُ موجَبٍ في المعنىٰ. والبدلُ في غير الواجبِ أحسنُ من الوصفِ. وفي هذا نظرٌ من جهة ما ذكره أبو البقاء من فسادِ المعنىٰ.

وقال ابنُ الضائعِ[2] تابعاً للمبرد: لا يَصِحُّ المعنى عندي إلَّا أن تكون «إلَّا» في معنى «غير» التي يُراد بها البدلُ أي: لو كان فيهما آلهةٌ عِوَضَ واحدٍ أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا. وهذا المعنى أرادَ سيبويه[3] في المسألةِ التي جاء بها توطئةً.

وقال الشَّلَوْبين في مسألةِ سيبويه «لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغُلِبْنا»: إنَّ المعنى: لو كانَ معنا رجلٌ مكانَ زيد لَغُلبنا، فـ «إلَّا» بمعنىٰ «غير» التي بمعنى مكان. وهذا أيضاً جنوحٌ من أبي عليّ[4] إلى البدلِ. وما ذكره ابنُ الضائع من المعنى المتقدمِ مُسَوِّغٌ للبدل. وهو جوابٌ عَمَّا أَفْسَد به أبو البقاء وجهَ البدل، إذ معناه واضحٌ، ولكنه قريبٌ من تفسير المعنى لا من تفسيرِ الإعراب.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿هذا ذِكْرُ مَنْ معي﴾**: العامَّةُ على إضافة «ذِكْر» إلى «مَنْ» إضافةَ المصدرِ إلى مفعوله، كقوله تعالى: «بسؤالِ نَعْجَتك»[5]. وقُرِىء[6] «ذِكْرٌ» بالتنوين فيهما، و «مَنْ» مفتوحة الميم، نُوِّنَ

---

(١) مذهبه في المقتضب ٤/٤٠٨ أن إلَّا وما بعدها نعت بمنزلة غير وما أضيفت إليه، ونقل ابن هشام في المغني ٩٩ ما نقله السمين عنه.

(٢) انظر قول ابن الضائع في المغني ٩٩.

(٣) قال سيبويه ١/٣٧٠: «هذا باب ما يكون فيه إلَّا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغُلِبْنا».

(٤) وهو الشلوبين.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص، «قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٠٦، والكشاف ٢/٥٦٩، والمحتسب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٠، والشواذ ٩١.

المصدرُ ونُصِبَ به المفعولُ كقوله تعالىٰ: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَة يتيماً»(١).

وقرأ يحيى بن يعمر «ذِكْرٌ» بتنوينه و «مِنْ» بكسرِ الميم، وفيه تأويلان، أحدُهما: أنَّ ثَمَّ موصوفاً محذوفاً قامَتْ صفتُه وهي الظرف مَقامَه. والتقدير: هذا ذِكْرٌ مِنْ كتاب معي، ومِنْ كتابٍ قبلي. والثاني: أنَّ «معي» بمعنى عندي. ودخولُ «مِنْ» على «مع» في الجملة نادرٌ؛ لأنها ظرفٌ لا يَتَصَرَّف. وقد ضَعَّفَ أبو حاتم هذه القراءةَ، ولم يَرَ لدخول «مِنْ» على «مع» وجهاً.

وقرأ طلحةُ «ذِكْرٌ معي وذكرٌ قبلي» بتنوينهما دونَ «مِنْ» فيهما. وقرأَتْ طائفةٌ «ذكرُ مَنْ» بالإضافة لـ «مَنْ» كالعامَّة، «وذكرٌ مِنْ قبلُ»(٢) بتنوينه وكسرِ ميم «مِنْ». ووجهها واضحٌ ممَّا تقدم.

قوله: «لا يَعْلَمون الحقَّ» العامَّةُ على نصب «الحق». وفيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه مفعولٌ به بالفعلِ قبلَه. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّد. قال الزمخشريُّ(٣): «ويجوزُ أَنْ يكونَ المنصوبُ أيضاً على التوكيدِ لمضمونِ الجملةِ السابقة، كما تقول: «هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطل» فأكَّدَ انتفاءَ العِلْم».

وقرأ(٤) الحسن وابن محيصن وحميد برفع «الحق». وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مبتدأٌ والخبرُ مضمرٌ. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ. قال الزمخشري(٥): «وقُرِىء «الحقُّ» بالرفعِ على توسيطِ التوكيد بين السببِ والمُسَبَّب. والمعنىٰ: أن إعراضَهم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطلُ».

---

(١) الآية ١٤ من البلد.
(٢) لم أجد مَنْ نص على هذه القراءة غير السمين.
(٣) الكشاف ٢/٥٦٩.
(٤) الإتحاف ٢/٢٦٢، والبحر ٦/٣٠٦، والقرطبي ١١/٢٨٠، والمحتسب ٢/٦١.
(٥) الكشاف ٢/٥٦٩.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿بل عبادٌ﴾**: «عبادٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم عبادٌ. و«مُكْرَمون» في العامَّة[١] مخففٌ، وقراءة[٢] عكرمة مشدداً.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿لا يَسْبِقُونه﴾**: جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «عبادٌ». والعامَّةُ على كسرِ الباءِ في «يَسْبِقونه» وقُرِئ[٣] بضمِّها. وخُرِّجَتْ على أنه مضارعُ سَبَقه أي غلبه في السبق يُقال: سابقه فَسَبقه يَسْبُقه أي: غلبه في السَّبْق. ومضارع فَعَلَ في المغالبة مضمومُ العينِ مطلقاً[٤] إلاَّ في ياءَيْ العينِ[٥] أو اللام[٦]، والمرادُ: لا يَسْبقونه بقوله، فَعَوَّض الألفَ واللامَ عن الضمة عند الكوفيين، والضميرُ محذوفٌ عند البصريين أي بالقول منه.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿فذلك نَجْزِيْهِ﴾**: يجوزُ في ذلك وجهان أحدُهما: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ. وهذا وجهٌ حسنٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره هذا الظاهرُ. والمسألةُ من بابِ الاشتغال. وفي هذا الوجهِ إضمارُ عاملٍ مع الاستغناءِ عنه، فهو مرجوحٌ. والفاءُ وما في حَيِّزها في موضعِ جزمٍ جواباً للشرط و«كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضمير المصدر أي: جزاءً مثلَ ذلك الجزاءِ، أو نجزي الجزاءَ حالَ كونِه مثلَ ذلك.

وقرأ العامَّةُ «نجزي» بفتحِ النونِ. وأبو عبد الرحمن المقرىء[٧] بضمِها.

---

(١) أي في قراءة العامة.

(٢) البحر ٦/٣٠٧، والكشاف ٢/٥٦٩.

(٣) البحر ٦/٣٠٧، والكشاف ٢/٥٦٩.

(٤) نحو: صارَعْتُه فَصَرعْته فأنا أَصْرُعُه.

(٥) فيكون على يَفْعِل نحو: سايَرْتُه فَسِرْتُه أَسِيْرُه.

(٦) نحو: ناهَيْتُه فَنَهَيْتُه أَنْهِيْه. وانظر الهمع ٢/١٦٣.

(٧) المحتسب ٢/٦١، والبحر ٦/٣٠٧ والمقرىء هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن القرشي، إمام في القراءات، روى عن نافع وله اختيار في القراءة. مات سنة ٢١٣. انظر: طبقات القراء ١/٤٦٤.

وجهُها أنه مِنْ أجزأ بالهمز، مِنْ أجزأني كذا أي: كفاني، ثم خَفَّفَ الهمزةَ فانقلبت إلى الياء.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أَوَ لَمْ يَرَ﴾: قرأ[١] ابن كثير «ألم يرَ» من غير واو. والباقون/ بالواوِ بين همزةِ الاستفهام و «لم». ونظيرُ حذفِ الواوِ وإثباتِها [٦٢٩/أ] هنا ما تقدَّم في البقرة وآل عمران في قولِه «قالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً»[٢] «سارِعُوا إلى مَغْفرة»[٣] وقد تقدَّم حكمُ ذلك. والرؤيةُ هنا يجوز أن تكونَ قلبيةً، وأن تكونَ بَصَريةً. فـ «أنَّ» وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْنِ عند الجمهور على الأول[٤]، ومَسَدَّ واحدٍ والثاني محذوف، عند الأخفش، وسادَّةٌ مسدَّ واحدٍ فقط على الثاني[٥].

قوله: «كانتا» الضميرُ يعودُ على السموات والأرض بلفظِ التثنيةِ، والمتقدِّم جمعٌ. وفي ذلك أوجه أحدُها: ما ذكره الزمخشري[٦] فقال: «وإنما قيل «كانتا» دونَ «كُنَّ» لأنَّ المرادَ جماعةُ السمواتِ وجماعةُ الأَرَضين[٧]. ومنه قولُهم: «لِقاحان سَوْداوان» أي: جماعتان. فَعَلَ في المضمر نحوَ ما فَعَل في المظهر. الثاني: قال أبو البقاء[٨]: «الضميرُ يعودُ على الجنسين». الثالث: قال الحوفي[٩]: «قال: كانتا رَتْقاً والسموات جمعٌ لأنه أراد الصِّنْفَيْنِ. قال الأسودُ ابنُ

---

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٣٢٣/٢، والبحر ٣٠٨/٦، والتيسير ١٥٥، الحجة ٤٦٧.
(٢) الآية ١١٦ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٨٣/٢.
(٣) الآية ١٣٣ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣٩٤/٣.
(٤) أي على كونها قلبية.
(٥) أي على كونها بصرية.
(٦) الكشاف ٥٧٠/٢.
(٧) في المطبوعة «الأرض».
(٨) انظر: البحر ٣٠٨/٦.
(٩) المصدر نفسه.

يَعْفَر[1]:

٣٣٣٦ـ إن المنيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهما
يُوفي المخارم يَرْقُبان سوادي

لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال[2]: «وقال: «وكانتا» من حيث هما نوعان. ونحوُه قولُ عمرِو بن شييم[3]:

٣٣٣٧ـ ألم يُحْزِنْكَ أنَّ حبالَ قيسٍ
وتَغْلِبَ قد تباينتا انقطاعا

ورَتْقاً: خبرٌ. ولم يُثَنَّ لأنَّه في الأصلِ مصدرٌ. ثم لك أن تجعلَه قائماً مقامَ المفعولِ كالخَلْقِ بمعنى المَخْلوق، أو تجعلَه على حَذْفِ مضافٍ أي: ذواتَيْ رَتْقٍ. وهذه قراءةُ الجمهور.

وقرأ[4] الحسنُ وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى «رَتَقاً» بفتحِ التاءِ وفيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أيضاً، ففيه الوجهان المتقدِّمان في الساكنِ التاءِ. والثاني: أنه فَعَل بمعنى مَفْعول كالقَبَض والنَّقَض بمعنى المَقْبوض والمَنْقوض، وعلى هذا فكان ينبغي أَنْ يطابقَ بخبرِه[5] في التثنية. وأجاب الزمخشري[6] عن ذلك فقال: «هو على تقديرِ موصوفٍ أي: كانتا شيئاً رَتَقاً». ورَجَّح بعضُهم

---

(١) البحر ٣٠٨/٦، المفضليات ٢١٦. والحُتُوف: جمع حَتْف وهو الموت. يوفي: يعلو. والمخارم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. وسوادي: شخصي.

(٢) المحرر ١٣٣/١١.

(٣) المحرر ١٣٣/١١، والبحر ٣٠٨/٦. ولعل اسمه المشهور عُمَيْر لأنه المعروف بالقطامي.

(٤) المحتسب ٦١/٢، والقرطبي ٢٨٣/١١، والبحر ٣٠٩/٦.

(٥) كذا في الأصل، ولعلها «خبره» لأنه يتعدى بنفسه.

(٦) الكشاف ٥٧٠/٢.

المصدريةَ بعدمِ المطابقَةِ في التثنية، وقد عرفت جوابه. ولـه أن يقولَ: الأصـلُ عدمُ حذفِ الموصوف فلا يُصارُ إليه دونَ ضرورةٍ.

والرَّتْقُ: الانضمامُ. ارْتَتَقَ حَلْقُـه: أي: انضمَّ. وامرأةٌ رَتْقـاءُ أي: مُنْسَدَّة الفَـرْجِ، فلم يُمْكِنْ جماعُهـا من ذلك. والفَتْقُ: فَصْـل ذلك المُـرْتَتِقِ، وهو من أحسنِ البديع هنا؛ حيث قابل الرَّتْقَ بـالفَتْق. قال الـزمخشري[1]: «فـإن قلت: متى رَأَوْهما رَتْقاً حتى جاء تقريـرُهم بذلـك؟ قلت: فيه وجهـان، أحدهمـا: أنه وارِدٌ في القرآن الذي هو معجِزٌ في نفسِه، فقام مقامَ المَرْئيِّ المشاهَدِ. والثاني: أنَّ تَلاصُقَ السماءِ والأرضِ وتباينَهما كلاهما جائزٌ في العقلِ فلا بُدَّ للتباين دون التلاصُقِ من مخصِّصٍ وهو القديمُ سبحانه».

قوله: «وجَعَلْنا من الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ» يجوز في «جَعَـل» هذه أَنْ تكـونَ بمعنى «خلق» فتتعدَّىٰ لواحدٍ وهو كلُّ شيءٍ، و«من الماء» متعلقٌ بـالفعلِ قبلَه. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «كـل شيء» لأنه في الأصـلِ يجوز أن يكونَ وَصْفاً لـه، فلما قُـدِّم عليه نُصِبَ على الحـال. ومعنى خَلْقِه من المـاء أحـدُ شيئين: إمَّا شـدةُ احتياجِ كـلِّ حيوانٍ للمـاء فلا يعيشُ بـدونِه، وإمَّـا لأنـه مخلوقٌ من النُّـطْفَـة التي تُسَمَّىٰ مـاءً. ويجـوز أن تكـونَ «جَعَـلَ» بمعنى صَيَّـر فتتعدَّى لاثنين، ثانيهما الجارُّ بمعنى: أنَّا صَيَّرْنـا كلَّ شيء حيّ بسبب من المـاء لا بُدَّ له منه.

والعـامَّةُ على خفض «حيّ» صفـةً لشَيْء. وقرأ[2] حميـد بنصبه على أنـه مفعولٌ ثانٍ لـ جَعَلْنـا. والظرفُ لغـوٌ. ويَبْعُد على هـذه القراءةِ أَنْ يكـونَ «جعل» بمعنى خَلَقَ، وأنْ ينتصبَ «حَيًّا» على الحال.

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٠.

(٢) الإتحاف ٢/٢٦٣، والبحر ٦/٣٠٩.

آ. **(٣١) قوله: ﴿أَنْ تَمِيدَ﴾**: مفعولٌ من أجله أي: أن لا تميدَ فَحُذِفَتْ «لا» لفَهْمِ المعنى، أو كراهةَ أَنْ تميد. وقَدَّره أبو البقاء[١] فقال: «مخافَةَ أن تميدَ». وفيه نظرٌ لأنَّا إنْ جَعَلْنا المخافةَ مسندةً إلى المخاطبين اخْتَلَّ شرطٌ من شروطِ النصبِ في المفعولِ له وهو الفاعل[٢]. وإنْ جَعَلْناها مسندةً لفاعلِ الجَعْلِ استحال ذلك، لأنَّه تبارك وتعالى لا يُسْنَدُ إليه الخوف. وقد يقال: يُختارُ أن تُسْنَدَ المخافةُ إلى المخاطبين. قولكم: يختلُّ شرطٌ من شروطِ النصب. جوابُه: أنه ليس بمنصوبٍ، بل مجرورٌ بحرف العلةِ المقدرِ. / وحَذْفُ [٦٢٩/ب]
حرفِ الجر مُطَّردٌ مع أنْ وأنَّ بشرطه[٣].

قوله: «فِجاجاً سُبُلاً» في «فجاجاً» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به و«سُبُلًا» بدلٌ منه. والثاني: أنه منصوب على الحال مِنْ «سبلاً» لأنه في الأصلِ صفةٌ له فلمَّا قُدِّم انتصبَ حالاً كقولِه[٤]:

٣٣٣٨ـ لـمـيَّـةَ مـوحـشـاً طَـلَـلُ
يـلـوحُ كـأنَّـه خِـلَـلُ

ويدلُّ على ذلك مجيْئُه صفةً في الآية الأخرى، وهي قولُه تعالى: «لِتَسْلُكُوا منها سُبُلاً فِجاجاً»[٥]. قال الزمخشري[٦]: «فإن قلت: في الفجاجِ معنى الوصفِ، فما لها قُدِّمَتْ على السُّبُل ولم تُؤَخَّرْ، كقولِه تعالى: «لِتَسْلُكوا

(١) الإملاء ٢/١٣٢.
(٢) أي اتحاد الفاعل.
(٣) بشرط عدم الالتباس مع الحذف.
(٤) تقدم برقم ٦٠٨.
(٥) الآية ٢٠ من نوح.
(٦) الكشاف ٢/٥٧٠.

منها سُبُلاً فِجاجاً»؟ قلت: لم تُقَدَّمْ وهي صفةٌ ولكنْ جُعِلَتْ حالاً كقوله[1]:

٣٣٣٩ــ لِعَزَّةَ مُوْحِشاً طَلَلٌ قديمُ

. . . .

فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بينهما من جهةِ المعنىٰ؟ قلتُ: أحدُهما إعلامٌ بأنه جَعَلَ فيها طرقاً واسعة. والثاني: أنه حينَ خَلَقها خَلَقها على تلك الصفةِ، فهو بيانٌ لما أُبْهِم ثمةَ».

قال الشيخ[2]: «يعني بالإبهام أنَّ الوصفَ لا يلزمُ أَنْ يكونَ الموصوفُ متصفاً به حالةَ الإخبارِ عنه، وإن كان الأكثرُ قيامَه به حالةَ الإخبارِ عنه. ألا ترىٰ أنه يُقال: مررتُ بوَحْشيٍّ القاتلِ حمزةَ، وحالةَ المرورِ لم يكن قائماً به قَتْلُ حمزة»[3].

والفَجُّ: الطريقُ الواسعُ. والجمعُ: الفِجاجُ.

والضميرُ في «فيها» يجوزُ أن يعودَ على الأرض، وهو الظاهرُ كقوله: «واللَّهُ جَعَلَ لكم الأرضَ بِساطاً لِتَسْلُكوا مِنْها سُبُلاً فِجاجاً»[4] وأَنْ يعودَ على الرَّواسي، يعني أنه جعل في الجبال طُرُقاً واسعة.

---

(١) البيت لكثير عزة، وليس في قصائد ديوانه، وإنما هو في الأبيات المنسوبة له ص ٥٣٦ وعجزه:

عفاه كلُّ أَسْحَمَ مستديمُ

وهو في ابن يعيش ٢/٦٢، ٦٤، والخزانة ١/٥٣١، وشرح التصريح ١/٣٧٥.
والأسحم: السحاب الأسود الذي امتلأ ماءً. والمستديم: السحاب الممطر.

(٢) البحر ٦/٣٠٩.

(٣) وقال بعد ذلك: «وأما الحال فهي هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار».

(٤) الآية ١٩ من نوح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وهم عن آياتِها﴾: جملةٌ استئنافيةٌ، ويَضْعُفُ جَعْلُها حالاً مقدرةً. وقرأ[١] مجاهد وحميد «عن آيتِها» بلفظِ الإفراد. جَعَلَ الخلقَ آيةً، وهي مشتملةٌ على آياتٍ، أو أطلق الواحدَ وأراد به الجنسَ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿كُلٌّ﴾: أي: كلٌّ منهما أي: من الشمس والقمر، أو مِنها أي: من الليل والنهار والشمس والقمر. و«يَسْبَحون» يجوز أن يكونَ خبرَ «كلٌّ» على المعنىٰ. و«في فلك» متعلقٌ به، ويجوزُ أن يكونَ حالاً. والخبرُ الجارُّ وهو «في فَلك». وهذا الذي: ذَكَرْتُه من كونِ المضافِ إليه يجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بالأربعةِ الأشياءِ[٢] المذكورةِ. ذكره أبو البقاء[٣]. وأمَّا غيرُه فلم يذكرْ إلَّا أنَّ المضافَ إليه الشمسُ والقمرُ. وهو الظاهر؛ لأنَّ السباحةَ من صفتِهما دونَ الليلِ والنهار، وعلى هذا فيُعْتَذَر عن الإتيانِ بضميرِ الجمعِ، وعن كونِه جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ.

أمَّا الأولُ فقيل: إنما جُمِع لأنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: والنجومُ، كما دَلَّتْ عليه آياتٌ أُخَرُ. وقال الزمخشري[٤]: «الضميرُ للشمسِ والقمرِ، والمرادُ بهما جنسُ الطوالِع كلَّ يومٍ وليلةٍ، جعلوها متكاثرةً لتكاثُرِ مَطالِعِها، وهو السببُ في جمعهما بالشموسِ والأقمارِ». انتهىٰ. والذي حَسَّن ذلك كونُه رأسَ آيةً.

وقال أبو البقاء[٥]: «يَسْبَحُون» خبر «كلٌّ» علىٰ المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ إذا سَبَح فكلُّها تَسْبَحُ. وقيل: يَسْبَحُون على هذا الوجهِ حالٌ. والخبر «في فَلَكٍ».

---

(١) البحر ٦/٣١٠.
(٢) كذا على اللغة المرجوحة، والراجحة هي دخول أل على المضاف إليه فحسب.
(٣) الإملاء ٢/١٣٢ ـ ١٣٣.
(٤) الكشاف ٢/٥٧١.
(٥) الإملاء ٢/١٣٣.

وقيل: التقدير: كلُّها، والخبر «يَسْبَحُون»، وأتىٰ بضميرِ الجمعِ على معنى «كل». وفي هذا الكلامِ نظرٌ: من حيث إنه لمَّا جَوَّز أن يكونَ المضافُ إليه شيئين جَعَل الخبرَ الجارَّ، و «يَسْبَحون» حالاً، فِراراً من عدم مطابقةِ الخبر للمبتدأ، فوَقَعَ في تخالُفِ الحالِ وصاحبِها.

وأمَّا الثاني[1] فلأنَّه لَمَّا أَسْنَدَ إليها السباحةَ التي هي مِنْ أفعالِ العقلاء جَمَعَها جَمْعَ العقلاءِ كقولِهِ: «رأيتُهم لي ساجِدِين»[2] و «أَتَيْنا طائِعين»[3].

وهذه الجملةُ[4] يجوز أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعرابِ لاستئنافِها. ويجوزُ أَنْ يكونَ محلُّها النصبَ على الحال. فإنْ قُلْنا: إن السباحةَ تُنْسَبُ إلى الليل والنهار، كما تقدَّم نَقْلُه عن أبي البقاء في أحدِ الوجهين فتكونُ حالاً من الجميع. وإن كان لا يَصِحُّ نِسْبَتُها إليهما كانت حالاً من الشمسِ والقمرِ. وتأويلُ الجمعِ قد تقدَّم. قال الشيخ[5]: «أو مَحَلُّها النصبُ على الحالِ من الشمس والقمر؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ لا يَتَّصِفان بأنهما يَجْرِيان في فَلَكٍ، فهو كقولك: رأيتُ زيداً وهنداً متبرِّجةً» انتهىٰ. وهذا قد سبقه إليه الزمخشري[6] فنَقَله عنه، يعني أنه قد دَلَّ دليلٌ علىٰ أنَّ الحالَ من بعضِ ما تقدَّم كما في المثالِ المذكور.

والسِّباحةُ: العَوْمُ في الماءِ. وقد يُعَبَّر به عن مطلقِ الذهابِ، وقد تقدَّم اشتقاقُه في «سُبْحانك»[7].

---

(١) وهو الاعتذار عن جمع مَنْ يعقل.
(٢) الآية ٤ من يوسف.
(٣) الآية ١١ من فصلت.
(٤) أي: «يسبحون».
(٥) البحر ٦/٣١٠.
(٦) الكشاف ٢/٥٧١.
(٧) لم يسبق له ذلك.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿أفإنْ مِتَّ﴾**: قد تقدَّم نظيرُ ذلك في آل عمران عند قولِه: «أفإنْ مات أو قُتِلَ انْقَلَبْتُم»[1]. وفي هذه الآيةِ دليلٌ لمذهب سيبويه[2]: وهو أنه إذا اجتمع شرطٌ واستفهام[3] أُجيب الشرطُ. فتكونُ الآيةُ قد دَخَلَتْ فيها همزةُ الاستفهامِ على جملةِ الشرطِ. والجملةُ المقترنةُ بالفاءِ جوابُ [٦٣٠/أ] الشرطِ، وليسَتْ مَصَبَّ الاستفهامِ، وزَعَمَ يونس[4] أنَّ الاستفهامَ/ مُنْصَبٌّ على الجملةِ المقترنةِ بالفاء، وأنَّ الشرطَ معترضٌ بين الاستفهامِ وبينَها، وجوابه محذوف. وليس بشيءٍ إذ لو كان كما قال لكان التركيبُ: أفإن مِتَّ هم الخالدون، بغير فاء. وكأنَّ ابنَ عطية[5] نحا مَنْحَىٰ يونسَ فإنه قال: «وألفُ الاستفهامِ داخلةٌ في المعنىٰ على جوابِ الشرط».

آ. (٣٥) **قوله: ﴿فتنةً﴾**: في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه مفعولٌ من أجله. الثاني: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي: فاتِنين. الثالث: أنَّه مصدرٌ مِنْ معنىٰ العاملِ لا من لفظِه؛ لأن الابتلاءَ فتنةٌ فكأنَّه قيل: نَفْتِنُكم فتنةً.

وقرأ العامَّة «تُرْجَعُوْن» بتاءِ الخطابِ مبنياً للمفعول. وغيرُهم بياءِ الغَيْبة على الالتفات[6].

---

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران، وانظر: الدر المصون ٣/٤١٦.
(٢) الكتاب ١/٤٤٤.
(٣) في الأصل «وقسم» وهو سهو.
(٤) الكتاب ١/٤٤٤، والارتشاف ٢/٥٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٩٤.
(٥) المحرر ١١/١٣٤.
(٦) قال في السبعة ٤٢٩: روى عباس عن أبي عمرو «يُرْجَعُون».

آ. (٣٦) **قوله: ﴿إنْ يَتَّخِذُونك﴾**: «إنْ» هنا نافيةٌ، وهي وما في حَيِّزها جوابُ الشرط بـ إذا، و«إذا» مخالفةٌ لأدواتِ الشرطِ في ذلك، فإنَّ أدواتِ الشرطِ متى أُجِيبت بـ «إنْ» النافيةِ أو بـ «ما» النافيةِ وَجَبَ الإِتيانُ بالفاءِ تقول: إن أَتَيْتَني فإنْ أَهَنْتُك وفما أَهَنْتُك. وتقول: إذا أَتَيْتَني ما أَهَنْتُك بغير فاءٍ يَدُلُّ له قولُه تعالىٰ: «وإذا تُتْلَىٰ عليهم آياتنا بَيِّناتٍ ما كان حُجَّتَهم إلَّا أَنْ قالوا»(١).

و«اتَّخَذَ» هنا متعديةٌ لاثنين. و«هُزُوا» هو الثاني: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ مبالغةً، وإمَّا على وقوعِه مَوْقِعَ اسمِ المفعول.

وفي جواب «إذا» قولان، أحدهما: أنه «إنْ» النافيةُ، وقد تقدَّم ذلك. والثاني: أنه محذوفٌ، وهو القولُ الذي قد حكىٰ به الجملةَ الاستفهاميةَ في قوله: «أهذا الذي يَذْكُرُ آلهتَكم» إذ التقديرُ: وإذا رآك الذين كفروا يقولونَ: أهذا الذي. وتكونُ الجملةُ المنفيةُ معترضةً بين الشرطِ وبين جوابِهِ المقدَّرِ.

قوله: «وهم بِذِكْرِ الرحمنِ هم كافرون» «هم» الأولىٰ مبتدأٌ مخبرٌ عنه بـ «كافرون»، و«بذِكْر» متعلقٌ بالخبرِ. والتقديرُ: وهم كافرون بِذِكْر. و«هم» الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً، فوقع الفصلُ بين العاملِ(٢) ومعمولِه(٣) بالمؤكِّد، وبين المؤكَّدِ(٤) والمؤكِّدِ(٥) بالمعمولِ.

وفي هذه الجملةِ قولان، أحدُهما: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ

(١) الآية ٢٥ من الجاثية.
(٢) العامل «كافرون».
(٣) المعمول «بذكر».
(٤) المؤكَّد «هم» الأولى.
(٥) المؤكِّد «هم» الثانية.

فاعلِ القولِ المقدَّرِ أي: يقولون ذلك وهم على هذه الحالةِ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَتَّخِذونك»، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال[1]: «والجملةُ في موضعِ الحالِ أي: يَتَّخِذُونك هُزُواً وهم على حالٍ هي أصلُ الهزْءِ والسخريةِ، وهي الكفرُ باللَّهِ».

آ. (٣٧) **قوله: ﴿مِنْ عَجَلٍ﴾**: فيه قولان، أحدهما: أنه من بابِ القلبِ. والأصلُ: خُلِقَ العَجَلُ من الإنسانِ لشدةِ صدورِهِ منه وملازَمتِه له. وإلى هذا ذهب أبو عمروٍ. وقد يتأيَّد هذا بقراءةِ عبدِ الله[2] «خُلِقَ العَجَلُ من الإنسانِ» والقلبُ موجودٌ. قال الشاعر[3]:

٣٣٤٠ـ حَسَرْتُ كَفِّيْ عن السِّربالِ آخُذُه

. . . .

يريد: حسرت السِّرْبالَ عن كفي. ومثلُه في الكلامِ: «إذا طَلَعَتِ الشِّعْرى استَوَىٰ العُوْدُ على الحِرْباء»[4] وقالوا: عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ. وقد قَدَّمْتُ منه أمثلةً[5] غيرَ هذه. إلَّا أن بعضَهم يَخُصُّه بالضرورةِ، وقد قَدَّمْتُ فيه مذاهبَ ثلاثةً.

---

(١) الكشاف ٥٧٢/٢.

(٢) البحر ٣١٢/٦.

(٣) البيت لتميم بن أُبَيّ بن مقبل وتمام روايته في الجمهرة ٨٦٢/٢.

حَسَرْتُ عن كفِّيَ السِّرْبالَ آخذُهُ
فَرْداً يُجَرُّ على أيْدي المُفَدِّيْنا

وهو في البحر ٣١٣/٦، والمحرر ١٣٧/١١. وانظر في شواهد القلب: أمالي الشجري ٣٦٦/١، والمغني ٩١١، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/٢، ٦٠٢.

(٤) الشعرىٰ: كوكب نَيِّر يطلع عند شدة الحر. والحرباء: دُوَيْبَّة تعانق عوداً وتدور مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب. انظر: أمالي الشجري ٣٦٧/١.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢١/٣.

والثاني[1]: أنه لا قلبَ فيه وفيه تأويلاتٌ، أحسنُها: أن ذلك على المبالغةِ، جَعَلَ ذاتَ الإنسانِ كأنها خُلِقَتْ من نفسِ العَجَلة، دلالةً على شدةِ اتصاف الإنسانِ بها، وأنها مادتُه التي أُخِذ منها. ومثلُه في المبالغة من جانب النفي قولُه عليه السلام: «لستُ من الدَّدِ، ولا الدَّدُ مني»[2] والدَّدُ: اللَّعِبُ. وفيه لغاتٌ: «دَدُ» محذوفُ اللامِ و «ددا» مَقْصوراً كـ «عصا» و «دَدَن» بالنون. وألفه في إحدى لغاتِه مجهولةُ الأصل لا ندري: أهي عن ياءٍ أو[3] واوٍ؟.

وقيل: العَجَلُ: الطين بلغة حمير، أنشد أبو عبيدة[4] على ذلك لشاعرٍ منهم[5]:

٣٣٤١ـ النَّبْعُ في الصَّخْرةِ الصَّمَّاء مَنْبِتُه
والنَّخْلُ مَنْبِتُه في الماءِ والعَجَلِ

قال الزمخشري[6] بعد إنشادِه عَجُزَ هذا البيتِ: «واللَّهُ أعلمُ بصحتِه» وهو معذورٌ.

وهذا الجارُّ يحتملُ تَعَلُّقُه بـ «خُلِقَ» على المجاز أو الحقيقةِ المتقدِّمَيْن، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ كأنه قيل: خُلِق الإنسانُ عَجِلاً. كذا قال أبو البقاء[7]. والأولُ أَوْلىٰ.

---

(١) في قوله تعالىٰ: «مِنْ عَجَل».
(٢) رمز له السيوطي في الجامع الصغير ٢/٣٤٧ بالصحة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٦٦.
(٣) الصواب «أم».
(٤) ليس في كتابه المجاز.
(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٣/٤٥، والقرطبي ١١/٢٨٩، واللسان (عجل).
(٦) الكشاف ٢/٥٧٣.
(٧) الإملاء ٢/١٣٣.

وقرأ العامَّة «خُلِق» مبنياً للمفعول. «الإنسانُ» مرفوعاً لقيامِه مقامَ الفاعلَ. وقرأ[1] مجاهد وحميد وابن مقسم «خَلَقَ» مبنياً للفاعل. «الإنسانَ» نصباً مفعولاً به.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿متى هذا﴾**: «متى» خبرٌ مقدمٌ، فهي في محلِّ رفعٍ. وزعم بعضُ أهلِ الكوفة[2] أنها في محلِّ نصبٍ على الظرفِ. والعاملُ فيها فعلٌ مقدرٌ رافعٌ لهذا. والتقديرُ: متى يجيءُ هذا الوعدُ، أو متى يأتي؟ ونحوُه. والأولُ هو المشهورُ[3].

آ. (٣٩) **قوله: ﴿لو يَعْلَمُ﴾**: جوابُها مقدَّرٌ لأنه أبلغُ في الوعيدِ. [٦٣٠/ب] فقدَّره الزمخشريُّ[4]: «لَما كانوا بتلك الصفةِ/ من الكفرِ والاستهزاءِ والاستعجالِ، ولكنَّ جَهْلَهم به هو الذي هَوَّنه عندهم». وقَدَّره ابنُ عطية[5]: «لَما استعجلوا». وقدَّره الحوفي «لَسارعوا». وقَدَّره غيرُهم «لَعَلِموا صحةَ البعث».

و «حينَ» مفعولٌ به لـ «عَلِموا» وليس منصوباً على الظرفِ. أي: لو يَعْلمون وقتَ عدمِ كفِّ النار. وقال الزمخشري[6]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «يعلمُ» متروكاً بلا تَعْدِيةٍ بمعنى: لو كان معهم علمٌ ولم يكونوا جاهلين لَما كانوا

---

(١) البحر ٣١٣/٦، والكشاف ٥٧٣/٢.
(٢) انظر: البحر ٣١٣/٦.
(٣) هي ظرف زمان عند الجميع، ولكن اختلفوا في متعلقه: فهل يتعلق بفعل محذوف تقديره: متى يجيء، أو متعلق بخبر محذوف تقديره: هذا الوعد كائن متى؟
(٤) الكشاف ٥٧٣/٢.
(٥) المحرر ١٣٨/١١.
(٦) الكشاف ٥٧٣/٢.

مستَعْجِلين. و «حينَ» منصوبٌ بمضمرٍ أي: حين لا يَكُفُّـون عن وجوهِهم النـارَ يعلمونَ أنهم كانـوا على الباطـلِ »، وعلى هذا فـ «حين» منصـوبٌ على الظرفِ لأنه جَعَلَ مفعولَ العلمِ «أنَّهم كانوا».

وقال الشيخ[1]: «والظاهرُ أنَّ مفعولَ «يعلم» محذوفٌ لدلالة مـا قبلَه أي: لـو يعلم الذين كفـروا مجيْءَ الموعـودِ الذي سَـألـوا عنـه واسْتَنْبـطوه. و «حين» منصوبٌ بالمفعولِ الذي هو «مجيء». ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ الإعمـالِ على حَـذْفِ مضـافٍ، وأعمـلَ الثـاني. والمعنىٰ: لـو يعلمـون مبـاشـرةَ النـارِ حين لا يَكُفُّونها عن وجوهِهم».

آ. (٤٠) قـولـه: ﴿بَغْتَـةً﴾: في مـوضـعِ نصبٍ على الحـالِ أي مباغتةً. والضميرُ في «تَأْتيهم» يعودُ على النار. وقيل: يعودُ على الحين لأنـه في معنى الساعة. وقيل: على الساعةِ التي يُصَيِّرهم فيها إلى العذابِ. وقيل: على الوعد؛ لأنَّه في معنىٰ النار التي وُعِدُوها، قاله الزمخشري[2] وفيه تكلُّفٌ.

وقرأ[3] الأعمش: «بل يَأْتيهم» بياء الغَيْبة. «بَغَتة» بفتح الغين. «فيَبْهَتُهُمْ» بالياء أيضاً. فأمَّا الياءُ فأعاد الضميـرَ على الحين أو على الوعـد. وقال بعضُهم: «هو عائدٌ على النار، وإنما ذكَّر ضميرها لأنهـا في معنىٰ العذاب، ثم راعىٰ لفظ النار فأنَّث في قوله «رَدَّها».

وقوله: «بل تَأْتيهم» إضرابُ انتقالٍ. وقال ابن عطيـة[4]: «بل» استـدراكٌ مقدرٌ قبلَه نفيٌ، تقديرُه: «إنَّ الآياتِ لا تأتي على حَسَب اقتراحهم». وفيه نظرٌ؛

---

(١) البحر ٦/٣١٣.
(٢) الكشاف ٢/٥٧٣.
(٣) البحر ٦/٣١٤.
(٤) المحرر ١١/١٣٨.

لأنه يَصيرُ التقديرُ: لا تَـأْتيهم الآياتُ على حسبِ اقتراحِهم، بل تـأتيهم بغتةً، فيكون الظاهرُ أن الآياتِ تأتي بغتةً، وليس ذلك مُراداً قطعاً. وإنْ أراد أن يكـونَ التقديرُ: بل تَأْتيهم الساعةُ أو النارُ فليس مطابقاً لقاعدةِ الإِضراب.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿مِن الرحمنِ﴾**: متعلقٌ بـ «يَكْلَؤُكم» على حذفِ مضافٍ أي من أمرِ الرحمنِ أو بَأْسِه كقوله: «يحفظونه من أمر الله»[١]. و «بالليل» بمعنى في الليل. والكِلاءَةُ: الحِفْظُ يقال: كَلأَه يَكْلَؤُه اللَّهُ كِلاءة بالكسر. كذا ضبطه الجوهري[٢] فهو كالِيءٌ ومَكْلُوْءٌ. قال ابنُ هَرْمَة[٣]:

٣٣٤٢ـ إنَّ سُلَيْمَى واللَّهُ يَكْلَؤُها
ضَنَّتْ بشَيْءٍ ما كان يَرْزَؤها

واكْتَلأْتُ منه: احتَرَسْتُ، ومنه سُمِّي النباتُ كَلأً؛ لأنَّ به تقومُ بُنْيَةُ البهائمِ وتُحْرس. ويقال[٤]: «بَلَّغَ الله بك أَكْلأَ العُمُرِ» والمُكَلأُ: موضعٌ تُحفظ فيه السفن. وفي الحديث[٥]: «نهى عن بيع الكالِيء بالكالِيء» أي: بَيْعِ الدَّيْن بالدَّيْن؛ كأنَّ كلاً من رَبِّ الدَّيْنَيْنِ يكلأُ الآخَرَ أي: يراقبه[٦].

---

(١) الآية ١١ من الرعد.
(٢) الصحاح (كلأ) ١/٦٩.
(٣) اللسان (كلأ)، والماوردي ٣/٤٥، ومجاز القرآن ٢/٣٩، والقرطبي ١١/٢٩١.
(٤) انظر: اللسان (كلأ) وشرحه بقوله: «أي أقصاه وآخره وأَبْعَدَه».
(٥) انظر: النهاية ٤/١٩٤ وقال: «أي النسيئة بالنسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بِعْنِيْهِ إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض.
(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ١/٢٠: «في وجوه كثيرة من البيع منها: أن يُسْلِم الرجل إلى الرجل مئة درهم إلى سنة في كُرِّ طعام لكُرّ. فإذا انقضت السنة وحلَّ الطعام عليه قال الذي عليه الطعام للدافع: ليس عندي طعام لكن بِعْني هذا الكُرَّ =

وقوله: «بل هم» إضرابٌ عن ما تَضَمَّنه الكلامُ الأول من النفي، إذ التقدير: ليس لهم كالئ ولا مانعٌ غيرُ الرحمنِ.

وقرأ[1] الزهري وابن القعقاع[2] «يَكْلَوُكم» بضمةٍ خفيفةٍ دونَ همزٍ. وحكى الكسائي والفراء[3] «يَكْلَوْكم» بفتحِ اللامِ وسكونِ الواو ولم أعرِفْها قراءةً، وهو قريبٌ من لغةِ مَنْ يخفِّف «أكلَتُ الكلا على الكلَوْ» وقفاً إلَّا أنه أجرى الوصل مُجْرَىٰ الوقف.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿أم لهم آلهةٌ﴾**: «أم» منقطعةٌ أي: بل ألهم آلهةٌ. وقد تقدم ما فيها. وقوله: «مِنْ دونِنا» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تَمْنَعُهم» قيل: والمعنى: ألهم آلهةٌ تجعلُهم في مَنْعَةٍ وعزٍّ. وإلى هذا ذهب الحوفي. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «آلهة» أي: آلهةٌ من دونِنا تمنعُهم؛ ولذلك قال ابن عباس: «إنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً». وقوله: «لا يستطيعون» مستأنفٌ فلا محلَّ له، ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «آلهة» وفيه بُعْدٌ من حيث المعنىٰ.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿ولا يَسْمَعُ﴾**: قرأ ابنُ عامر[4] هنا «ولا تُسْمِعُ» بضمِّ التاءِ للخطابِ وكسر الميم، «الصُّمَّ الدعاءَ» منصوبين. وقرأ ابنُ كثير

= بمئتي درهم إلى شهر. فهذه نسيئة انتقلت إلى نسيئة وكل ما أشبه ذلك. ولو كان قَبَض الطعام ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة لم يكن كالئاً بكالئ».

(١) البحر ٦/٣١٤.

(٢) وهو يزيد بن القعقاع أبو جعفر وتقدمت ترجمته.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٠٤.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والحجة ٤٦٧، والبحر ٦/٣١٠، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١١/٢٩٢، والنشر ٢/٣٢٣، والشواذ ٩١.

كذلك في النمل[1] والروم[2]. وقرأ باقي السبعةِ بفتح ياء الغَيْبة والميمِ[3]، «الصُّمُّ» بالرفع، «الدعاءَ» بالنصب في جميع القرآن.

وقرأ الحسن كقراءة ابن عامر إلَّا أنه بياءِ الغَيْبة وروى عنه ابنُ خالويه[4] «ولا يُسْمَعُ» بياءِ الغيبة مبنياً للمفعول، «الصُّمُّ» رفعاً، «الدعاءَ» نصباً. ورُوي عن أبي عمرو بن العلاء «ولا يُسْمِعُ» بضمِّ الياءِ مِنْ تحتُ وكسرِ الميمِ «الصُّمَّ»، نصباً «الدعاءُ» رفعاً.

فأمَّا قراءةُ ابنِ عامر[5] وابن كثير فالفاعل فيها ضميرُ المُخاطبِ وهو الرسولُ عليه السلام، فانتصب «الصُّمَّ» و «الدعاءَ» على المفعولين، وأوَّلُهما هو الفاعلُ المعنوي. وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فالفعلُ مسندٌ لـ «الصُّمّ» فانتصب الدعاء مفعولاً به/ وأمَّا قراءةُ الحسنِ[6] الأولى فَأُسْند الفعلُ فيها إلى ضميرِ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم. وهي كقراءةِ ابنِ عامر في المعنى. وأمَّا قراءتُه الثانيةُ[7] فإنه أُسْنِدَ الفعلُ فيها إلى «الصُّمُّ» قائماً مقامَ الفاعلِ، فانتصب الثاني وهو «الدعاء». [٦٣١/أ]

وأمَّا قراءةُ أبي عمرو[8] فإنه أُسْند الفعلُ فيها إلى الدعاء على سبيل الاتساع، وحُذِف المفعولُ الثاني للعلمِ به. والتقديرُ: ولا يُسْمِعُ الدعاءُ الصمَّ

(١) الآية ٨٠ (السبعة ٤٨٦) «ولا يَسْمع الصُّمُّ».
(٢) الآية ٥٢ (السبعة ٥٠٨) «ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ».
(٣) أي وفتح ميم يَسْمَعُ.
(٤) الشواذ ٩١.
(٥) «ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاءَ».
(٦) «ولا يَسْمَعُ الصمَّ الدعاءَ».
(٧) «ولا يُسْمَعُ الصُّمُّ الدعاءَ».
(٨) «ولا يُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاءُ».

شيئاً البتة. ولمَّا وصل أبو البقاء إلى هنا قال[1]: «ولا يَسْمَعُ» فيه قراءاتٌ وجوهها ظاهرة» ولم يَذْكُرْها.

و[قوله]: «إذا» في ناصِبه وجهان، أحدُهما: أنَّه «يَسْمَعُ». الثاني: أنه «الدعاءُ» فأَعمل المصدرَ المعرَّفَ بـ أل، وإذا أعملوه في المفعولِ الصريحِ[2] ففي الظرفِ أَحْرىٰ.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿نَفْحَةٌ﴾**: قال الزمخشري[3]: «في هذا ثلاثُ مبالغاتٍ: لفظُ المَسِّ وما في النفحِ مِنْ معنى القلَّةِ والنَّزارةِ. يقال: نَفَحَتْه الدابَّةُ: رَمَحَتْه رَمْحاً يسيراً. ونَفَحه بعَطيَّةٍ أي: بنائلٍ قليلٍ، ولبناء المَرَّةِ منه أي: بأدنىٰ إصابة يخضعون. والنَّفْحُ: الخَطْرة. ونَفَحَ له من عطائِه: أي رَضَخَ له بشيءٍ. قال الشاعر[4]:

٣٣٤٣ـ إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحَتْ له ... أتاه بِرَيَّاها خليلٌ يواصِلُهْ

و«من عذاب» صفةٌ لـ «نَفْحَة».

آ. (٤٧) **قوله: ﴿القِسْطَ﴾**: في نصب «القِسْطَ» وجهان أحدهما: أنه نعتٌ للموازين، وعلى هذا: فلِمَ أُفْرِد؟ وعنه جوابان، أحدهما:

---

(١) الإملاء ٢/١٣٣.

(٢) نحو قول الشاعر:

.... فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

(٣) الكشاف ٢/٥٧٤.

(٤) البيت لأبي حية النميري، وهو في اللسان (ريد)، والخزانة ٣/١٥٢، والعيني ٣/٣٨٦، والدرر ١/١٨٠. والهمع ١/١٢، والبحر ٦/٢٩٤. وريح رَيْدة ورأدة وريدانة أي لينة الهبوب. ورَيَّاها: رائحتها.

أنَّه في الأصلِ مصدرٌ، والمصدر يوحَّد مطلقاً. والثاني: أنَّه على حَذْفِ مضاف. الوجه الثاني: أنه مفعولٌ من أجله[١] أي: لأجلِ القسطِ. إلَّا أنَّ في هذا نظراً من حيث إنَ المفعولَ له إذا كان معرَّفاً بأل يَقِلُّ تجرُّده من حرف العلة تقول: جئتُ للإكرامِ، ويَقِلُّ: جئت الإكرامَ، كقول الآخر[٢]:

٣٣٤٤ـ لا أَقْعُدُ الجبنَ عن الهَيْجاءِ
ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

وقرىء[٣] «القِصْطَ» بالصاد لأجل الطاء، وقد تقدم[٤].

قوله: «ليومِ القيامةِ» في هذه اللام أوجه، أحدها: قال الزمخشري[٥]: «مثلُها في قولك: جِئْتُ لخمسٍ خَلَوْنَ من الشهر، ومنه بيتُ النابغة[٦].

٣٣٤٥ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها
لستةِ أعوام وذا العامُ سابعُ

والثاني: أنها بمعنى في. وإليه ذهب ابن قتيبة[٧] وابن مالك[٨]. وهو رأيُ الكوفيين[٩] ومنه عندهم: «لا يُجَلِّيها لوقتها [إلَّا هو][١٠]» وكقول مسكين

(١) وهو رأي ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٣٩٨.
(٢) تقدم برقم ٢٣٦.
(٣) البحر ٦/٣١٦.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٦٤.
(٥) الكشاف ٢/٣٩٨.
(٦) تقدم برقم ٣٩٨ أي معنى بَعْدَ. وانظر في وقوع اللام بمعنى بعد: المغني ٢٨١.
(٧) لم يَرِدْ هذا التفسير في كتابيه الغريب والمشكل.
(٨) لم أقفْ على هذا الرأيِ له في كتبه التي عدت إليها.
(٩) معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥.
(١٠) الآية ١٨٧ من الأعراف.

الدارمي[1]:

٣٣٤٦ـ أولئك قومي قد مضَوْا لسبيلِهم
كما قد مضى مِنْ قبلُ عادٌ وتُبَّعُ

وكقول الآخر[2]:

٣٣٤٧ـ وكلُّ أبٍ وابنٍ وإنْ عُمِّرا معاً
مُقِيْمَيْنِ مفقودٌ لوقتٍ وفاقدُ

والثالث: أنَّها على بابِها مِنَ التعليل، ولكنْ على حَذْفِ مضاف.

أي: لحسابِ يومِ القيامة.

قوله: «شيئاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً[3]، وأن يكون مصدراً، أي: شيئاً من الظلم.

قوله: «مِثْقال» قرأ[4] نافعٌ هنا وفي لقمان[5] برفع «مِثْقال» على أنَّ «كان» تامة، أي: وإنْ وُجِد مثقال. والباقون بالنصب على أنَّها ناقصةٌ، واسمها مضمر أي: وإنْ [كان] العملُ. و«مِنْ خَرْدَل» صفةٌ لحَبَّة.

وقرأ العامَّة «أَتَيْنَا» من الإِتيان بقَصْرِ الهمزة أي: جِئْنا بها، وكذا قرأ[6] ابن مسعود وهو تفسيرُ معنى لا تلاوة. وقرأ ابنُ عباس ومجاهدٌ وسعيد وابن أبي

---

(١) الخزانة ١١٧/٢، والبحر ٣١٦/٦.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في البحر ٣١٦/٦.

(٣) المفعول الأول هو نائب الفاعل «نفسٌ».

(٤) السبعة ٤٢٩، والنشر ٣٢٤/٢، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣١٦/٦، والحجة ٢٤٩.

(٥) الآية ١٦ «إنْ تَكُ مثقال حبةٍ».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٦/٦، والقرطبي ٢٩٤/١١، والمحتسب ٦٣/٢.

إسحاق والعلاء بن سيابة[1] وجعفرُ بن محمدٍ «آتَيْنا» بمدِّ الهمزة وفيها أوجهٌ، أحدُها: ـ وهو الصحيحُ ـ أنه فاعَلْنا من المؤاتاة وهي المجازاةُ والمكافَأة. والمعنى: جازَيْنا بها، ولذلك تَعَدَّىٰ بالباء. الثاني: أنها مُفاعَلَةٌ من الإتيان بمعنى المجازاة والمكافأةِ لأنهم أَتَوْه بالأعمال وأتاهم بالجزاءِ، قاله الزمخشري[2]. الثالث: أنه أفْعَل من الإيتاء. كذا توهَّمَ بعضُهم وهو غلطٌ. قال ابن عطية[3]: «ولو كان آتَيْنا أعطينا لَما تعدَّى بحرفِ جرّ. ويُوْهِنُ هذه القراءةَ أنَّ بدلَ الواوِ المفتوحةِ همزةً ليس بمعروفٍ، وإنما يُعْرَفُ ذلك في المضمومةِ والمكسورة» يعني أنَّه كان مِنْ حَقِّ هذا القارىءِ أَنْ يَقْرَأَ «واتَيْنا» مثل واظَبْنا؛ لأنها من المُواتاةِ على الصحيح، فأبدل هذا القارِىءُ الواوَ المفتوحةَ همزةً. وهو قليلٌ ومنه أَخَذَ «واتاه».

وقال أبو البقاء[4]: «ويُقرأ بالمدِّ بمعنى جازَيْنا بها، فهو يَقْرُبُ مِنْ معنى أَعْطَيْنا؛ لأنَّ الجزاءَ إعطاءٌ، وليس منقولاً مِنْ أَتَيْنا؛ لأن ذلك لم يُنْقَلْ عنهم.

وقرأ حميد «أَثَبْنا» من الثواب. والضمير في «بها» عائد على المِثْقال، وأنَّث ضميرَه لإضافتِه لمؤنث فهو كقوله[5]:

٣٣٤٨ـ ....

كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

(١) العلاء بن سيابة شيخ الفراء ورد اسمه في الارتشاف ٢/٤٠٨. ولم أقف على ترجمته.

(٢) الكشاف ٢/٥٧٥.

(٣) المحرر الوجيز ١١/١٤١ وكان قد قدَّر آتينا في القراءة على معنى واتَيْناه من المواتاة.

(٤) الإملاء ٢/١٣٣.

(٥) تقدم برقم ٥٤٢.

في اكتسابِه بالإضافةِ التأنيثَ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وضياءً وذِكْراً﴾: يجوزُ أن يكونَ من باب عطفِ الصفاتِ، فالمرادُ به شيءٌ واحدٌ أي: آتَيْناه الجامعَ بين هذه الأشياءَ. وقيل: الواوُ زائدةٌ. قال أبو البقاء(١): «فـ «ضياءً» حالٌ على هذا»/. [٦٣١/ب]

آ. (٤٩) قوله: ﴿الذين يَخْشَوْن﴾: في محلِّه ثلاثةُ الأوجهِ: وهي الجرُّ على النعتِ أو البدلُ أو البيانُ. والرفعُ والنصبُ على القطع(٢).

آ. (٥١) قوله: ﴿رُشْدَه﴾: مفعول ثان. وقرأ العامَّة «رُشْدَه» بضم الراء وسكونِ الشين. وعيسى الثقفي(٣) بفتحِهما. وقد تقدَّم الكلامُ عليهما(٤).

قوله: «مِنْ قبلُ» أي: من قبلِ موسى وهارون. وهذا أحسنُ ما قُدِّر به المضافُ إليه. وقيل: من قبلِ بلوغِه أو نبوَّتِه. والضميرُ في «به» يعودُ على إبراهيم. وقيل: على «رُشْدَه».

آ. (٥٢) قوله: ﴿إذ قال﴾: يجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ «آتَيْنا» أو بـ «رُشْدَه» أو بعالِمين أو بمضمر أي: اذكر وقت قوله. وجَوَّز أبو البقاء(٥) فيه أن يكونَ بدلاً من موضع قبلُ أي: إنه يَحُلُّ مَحَلَّه فيَصِحُّ المعنى، إذ يصير التقديرُ: ولقد آتَيْناه رُشْدَه إذ قال. وهو بعيدٌ من المعنى بهذا التقديرِ.

قوله: «لها» قيل: اللامُ للعلةِ أي: عاكفون لأجلها. وقيل: بمعنى على

---

(١) الإملاء ٢/١٣٣.
(٢) أي خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.
(٣) البحر ٦/٣٢٠.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.
(٥) الإملاء ٢/١٣٤.

أي: عاكفون عليها. وقيل: ضَمَّنَ «عاكفون»[1] معنى عابِدين فلذلك أتى باللام. وقال أبو البقاء[2]: وقيل: أفادت معنى الاختصاص. وقال الزمخشري[3]: «لم يَنْوِ للعاكفين محذوفاً[4]، وأَجْراه مُجْرى ما لا يَتَعدَّى كقوله[5]: فاعِلون العكوفَ». قلت: الأَولى أن تكونَ اللامُ للتعليل، وصلةُ «عاكفون» محذوفة أي: عاكفون عليها لأجلها لا لشيءٍ آخرَ[6].

والتماثيل: جمع تِمْثال، وهو الصورةُ المصنوعةُ من رُخامٍ أو نحاسٍ أو خَشَبٍ، يُشَبَّه بخَلْقِ الآدميِّ وغيرِه من الحيوانات. قال امرؤ القيس[7]:

٣٣٤٩ـ فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ
بآنِسَةٍ كأنَّها خَطُّ تِمْثالِ

آ. (٥٣) قوله: ﴿لها عابدين﴾: «عابدين» مفعولٌ ثانٍ لـ «وَجَدْنا» و «لها» لا تَعَلُّقَ له؛ لأنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به لتقدُّمه[8].

آ. (٥٤) قوله: ﴿أنتم﴾: تأكيدٌ للضميرِ المتصلِ. قال الزمخشري[9]: «وأنتم من التأكيدِ الذي لا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلالِ به؛ لأنَّ

---

(١) بالرفع على حكاية لفظ الآية.
(٢) الإملاء ٢/١٣٤.
(٣) الكشاف ٢/٥٧٥.
(٤) المطبوعة: مفعولاً.
(٥) المطبوعة: «كقولك» وهي أَوْلى.
(٦) وهو رأي الزمخشري نفسه. وقد قال بعدما نقله عنه «لو قصد التعديةَ لعدَّاه بصلته التي هي على».
(٧) تقدم برقم ٢٩٢٢.
(٨) وهي لام التقوية، عرَّفها ابن هشام بقوله: «وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُف». انظر: المغني ٢٨٦.
(٩) الكشاف ٢/٥٧٥.

العطفَ على ضميرٍ هو في حكمِ بعضِ الفعلِ ممتنعٌ. ونحوه «اسْكُنْ أنت وزَوْجُك الجنة»[1]. قال الشيخ[2]: «وليس هذا حكماً مُجْمعاً عليه؛ فلا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلالِ به؛ لأنَّ الكوفيين[3] يُجيزون العطفَ على الضمير المتصلِ المرفوعِ من غير تأكيدٍ بالضمير المنفصل ولا فصلٍ. وتنظيرُ ذلكَ بـ «اسكُنْ أنتَ وزوجُك الجنةَ» مخالِفٌ لمذهبِه في «اسْكُنْ أنت وزوجُك» لأنَّ مذهبَه[4] يزعم أنَّ «وزوجُك» ليس معطوفاً على الضمير المستكنِّ في «اسكُنْ»، بل مرفوعٌ بفعلٍ مضمر أي: وَلْتَسْكُنْ، فهو عنده من قبيل عطفِ الجمل، وقوله هذا مخالفٌ لمذهبِ سيبويه[5]».

قلت: لا يَلْزَمُ من ذلك أنه خالفَ مذهبَه، إذ يجوزُ أن يُنَظِّر بذلك عند مَنْ يعتقدُ ذلك، وإنْ لم يعتقدْه هو.

و «في ضَلالٍ» يجوز أَنْ يكونَ خبراً إنْ كانَتْ «كان» ناقصةً، أو متعلقاً بـ «كنتم» إن كانَتْ تامةً[6].

آ. (٥٥) **قوله: ﴿بالحق﴾**: متعلقٌ بـ «جِئْتَ». وليس المرادُ به حقيقةَ المجيء؛ إذ لم يكنْ غائباً. و «أم أنت» «أم» متصلةٌ وإنْ كان بعدها جملةٌ لأنها في حكم المفردِ، إذ التقديرُ: أيُّ الأمرَيْن واقعٌ: مجيئُك بالحقِّ أم لَعِبُك؟

---

(١) الآية ٣٥ من البقرة.

(٢) البحر ٦/٣٢٠.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٤) بل مذهبه أنَّ «أنت» تأكيد للمستكنِّ في «اسكُنْ» ليصحَّ العطف عليه. الكشاف ١/٢٧٣.

(٥) قال سيبويه: «وأمَّا ما يقبح أن يَشْرَكَه المُظْهر: فعلتَ وعبدُ الله. فإن نَعَتَّه حَسُن أن يَشْرَكَه المظهرُ. وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ». الكتاب ١/٣٩٠.

(٦) لا أرى جواز تمامها لأن التامة تكتفي بمرفوعها، وهذه في الآية ليست كذلك.

كقوله(1):

٣٣٥٠ـ ما أبالي أنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أم جفاني بظهرِ غَيْبٍ لئيمُ

وقوله(2):

٣٣٥١ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإن كنتُ دارياً
شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

يريد: أيُّ الأمرَيْنِ واقع؟ ولو كانَتْ منقطعةً لقُدِّرَتْ بـ بل والهمزةِ، وليس ذلك مُراداً(3).

آ. (٥٦) قوله: ﴿الذي فَطَرَهُنَّ﴾: يجوز أَنْ يكونَ مرفوعَ الموضع، أو منصوبَه على القطع. والضميرُ المنصوبُ في «فَطَرَهُنَّ» للسمواتِ والأرض. قال الشيخ(4): «ولَمَّا لم تكنْ السمواتُ والأرضُ تبلُغُ في العددِ الكثيرِ منه جاء الضميرُ ضميرَ القلة». قلت: إنْ عَنَى لم يَبْلُغْ كلُّ واحدٍ من السمواتِ والأرض فمُسَلَّم، ولكنه غيرُ مرادٍ بل المرادُ المجموعُ. وإنْ عَنَى لم يبلُغْ المجموعُ منهما فغيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنه يبلغ أربعَ عشرةَ، وهو في حَدّ جمعِ الكثرةِ،

(1) البيت لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٤٠، والكتاب ١/٤٨٨، والمقتضب ٣/٢٩٨، وأمالي الشجري ٢/٣٣٤، والخزانة ٤/٤٦١. والنبيب: صوت التيس عند النزو.

(2) البيت للأسود بن يعفر، وهو في الكتاب ١/٤٨٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والخزانة ٤/٤٥٠، والهمع ٢/١٣٢، والدرر ٢/١٧٥، والشاهد هو حذف الهمزة. والتقدير: أشعيث. وليس كما قال السمين.

(3) الأصل «مراد» وهو سهو.

(4) البحر ٦/٣٢١.

اللهم إلَّا أَنْ نقولَ: إنَّ الأرضَ شخصٌ واحدٌ، وليسَتْ بسبعٍ كالسماءِ على ما رآه بعضُهم فَيَصِحُّ له ذلك ولكنه غيرُ مُعَوَّلٍ عليه.

وقيل[1]: على التماثيل. قال الزمخشري[2]: «وكونُه للتماثيل أثبتُ لتَضْليلِهم، وأدخلُ في الاحتجاجِ عليهم». وقال ابن عطية[3]: «فَطَرَهُنَّ عبارةٌ عنها كأنها تَعْقِلُ، وهذه من حيث لها طاعةٌ وانقيادٌ، وقد وُصِفَتْ في مواضعَ بوَصْفِ مَنْ يَعْقِلُ». وقال غيرُه: «فَطَرَهُنَّ: أعادَ ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا صَدَرَ منهنَّ من الأحوالِ التي تَدُلُّ على أنَّها من قبيلِ مَنْ يَعْقِلُ؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى أخبر بقولِه: «أَتَيْنا طائِعين»[4]. وقوله عليه السلام: «أطَّتِ السماءُ وحُقَّ لها أَنْ تَئِطَّ»[5].

قلت[6]: كأنَّ ابنَ عطيةَ وهذا القائلَ تَوَهَّما أن «هُنَّ»، من الضمائرِ المختصةِ بالمؤنثات العاقلاتِ، وليس كذلك بل هو لفظٌ/ مشتركٌ بين العاقلاتِ [٦٣٢/أ] وغيرها. قال تعالى: «منها أربعةٌ حُرُمٌ»[7]. ثم قال تعالىٰ: «فلا تَظْلِمُوا فيهِنَّ».

قوله: «على ذلكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أو بـ «الشاهدين» اتساعاً، أو على البيان. وقد تقدَّم نظيرُه نحو: «لكما لَمِنَ الناصحين»[8].

---

(١) أي الضمير في «فطرهُنَّ».
(٢) الكشاف ٥٧٦/٢.
(٣) المحرر ١٤٢/١١.
(٤) الآية ١١ من فصلت.
(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الزهد (١٩) باب الحزن والبكاء ١٤٠٢/٢، وأحمد ١٧٣/٥.
(٦) انظر: البحر ٣٢١/٦.
(٧) الآية ٣٦ من التوبة.
(٨) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٢٧٩/٥.

آ. **(٥٧) قـوله: ﴿وتـاللهِ﴾**: قرأ العـامَّة بـالتاءِ مثنَّـاةً من فـوقُ. وقرأ[١] معاذ بن جبل[٢] وأحمد بن حنبل[٣] بالباء موحدة. قال الـزمخشري[٤]: «فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الباءِ والتـاءِ؟ قلت: الباءُ هي الأصـلُ، والتاءُ بـدلٌ من الواوِ المُبْدَلِ منها، وإنَّ التاءَ فيها زيادةُ معنىً، وهـو التعجبُ، كأنـه تَعَجَّبَ من تسهيلِ الكيدِ على يدِه وتَأَتِّيه». أمَّا قولُه: «إن الباءَ هي الأصلُ» فيدلُّ على ذلك تَصَرُّفُها في الباب، بخلافِ الواوِ والتاءِ، وإن كان السهيليُّ قد رَدَّ كونَ الواوِ بدلاً منها.

وقال الشيخ[٥]: «النظرُ يقتضي أنَّ كلاًّ منهـا أصلٌ. وأمَّـا قولُـه «التعجبُ» فنصوصُ النَّحْويين أنه يجوزُ فيها التعجبُ[٦] وعدمُه، وإنما يلزمُ ذلك مع الـلامِ كقوله[٧]:

٣٣٥٢ـ لـلَّهِ يَـبْـقـى عـلى الأيـامِ ذوحِـيَـدٍ
بـمُـشْـمَـخِـرٍّ بـه الـظَّيَّـانُ والآسُ

و «بعـدَ» منصوبٌ بـ «لأَكِيْـدَنَّ». و «مُدْبـرين» حالٌ مؤكّـدةٌ، لأنَّ «تُـوَلُّـوا»

---

(١) البحر ٣٢١/٦.
(٢) معاذ بن جبل صحابي، من كبار علماء الصحابة، بعثه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قاضياً لأهل اليمن. وكان أحد الستة الذين جمعوا القرآن، وشهد المشاهد. توفي سنة ١٨. انظر: سير الأعلام ٤٤٣/١.
(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أحد الفقهاء الأربعة شمائله كثيرة. له المسند، والمناسك، والزهد، امتنع عن القول بخلق القرآن فامتحن. توفي سنة ٢٤١. انظر: سير الأعلام ١٧٧/١١.
(٤) الكشاف ٥٧٦/٢.
(٥) البحر ٣٢٢/٦.
(٦) أي مع التاء.
(٧) لم يرد البيت في البحر. وتقدم برقم ٤٠.

تُفْهِمُ معناها. وقرأ العامَّة «تُوَلُّوا» بضم التاءِ واللامِ مضارعَ «ولَّى» مشدداً. وقرأ[1] عيسى بن عمر «تَوَلَّوا» بفتحِهما مضارعَ «تولَّى» والأصل «تَتَوَلَّوا» فحذف إحدى التاءين: إمَّا الأولى على رأي هشام، وإمَّا الثانية على رأي البصريين. ويَنْصُرُها قراءةُ الجميع «فَتَوَلَّوْا عنه مُدْبرين»[2] ولم يقرأ أحدٌ «فَوَلَّوْا» وهي قياسُ قراءةِ الناس هنا. وعلى كلتا القراءتين فلامُ الكلمةِ محذوفٌ وهو الياءُ لأنه مِنْ وَلي.

ومتعلَّقُ هذا الفعلِ محذوفٌ تقديرُه: تُوَلُّوا إلى عيدكم، ونحوُه.

آ. (٥٨) قوله: ﴿جُذَاذاً﴾: قرأ العامَّة «جُذاذاً» بضمِّ الجيم. والكسائيُّ[3] بكسرِها، وابن عباس وأبو نهيك وأبو السَّمَّال بفتحِها. قال قطرب: هي في لغاتها كلِّها مصدرٌ فلا يثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّثُ. والظاهرُ أن المضمومَ اسمٌ للشيءِ المكسَّرِ كالحُطام والرُّفات والفُتاتِ بمعنى الشيء المحطَّمِ والمفتَّتِ. وقال اليزيديُّ: «المضمومُ جمعُ جُذاذة بالضم نحو: زُجاج في زُجاجة، والمكسورُ جمع جَذيذ نحو: كِرام في كريم». وقال بعضُهم: المفتوحُ مصدرٌ بمعنى المفعولِ أي: مَجْذُوذين. ويجوز على هذا أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوات جُذاذ. وقيل: المضمومُ جمع جُذاذَة بالضمِّ، والمكسورُ جمع جِذاذَة بالكسر، والمفتوحُ مصدرٌ.

وقرأ ابن وثاب «جُذُذاً» بضمَّتين دونَ ألفٍ بين الذَّالَيْن، وهو جمع جَذِيذ كقَليب وقُلُب[4]. وقُرِىء بضمِّ الجيمِ وفتحِ الذال. وفيها وجهان، أحدهما:

---

(١) البحر ٦/٣٢٢، والشواذ ٩٢.
(٢) الآية ٩٠ من الصفات.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٦٨، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٢٢، والقرطبي ١١/٢٩٧، والشواذ ٩٢.
(٤) القليب: البئر قبل أن تُطْوى.

أن يكونَ أصلُها ضمتين، وإنما خُفِّف بإبدال الضمةِ فتحةً نحو: سُرَر وذُلَل في جمع سَرير وذَليل، وهي لغةٌ لبني كَلْب. والثاني: أنه جمع جُذَّة نحو: فُتَت في فُتَّة، ودُرَر في دُرَّة.

والجَذُّ: القطعُ والتكسير، وعليه قوله[1]:

٣٣٥٣ـ بنو المهلبِ جَذَّ اللَّهُ دابِرَهُمْ
أَمْسَوْا رَماداً فلا أَصْلٌ ولا طَرَفُ

وقد تقدَّم هذا مستوفىً في هود[2].

وأتى بـ «هم» وهو ضميرُ العقلاءِ معاملةً للأصنام معاملةَ العقلاءِ، حيث اعتقدوا فيها ذلك.

قوله: «إلَّا كبيراً» استثناءٌ من المنصوب في «فَجَعَلهم»، أي: لم يكسِرْه بل تركه. و «لهم» صفةٌ له، والضمير يجوز أن يعود على الأصنام. وتأويلُ عودِ ضميرِ العقلاءِ عليها تقدَّم. ويجوز أن يكون عائداً على عابديها. والضميرُ في «إليه» يجوز أن يعود إلى إبراهيم أي: يَرْجِعون إلى مقالتِه حين يظهر لهم الحقُّ، ويجوز أَنْ يكونَ عائداً على الكبير، وبكلٍ قِيل.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مَنْ فَعَلَ﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكونَ استفهاميةً. وهو الظاهر. فعلى هذا تكونُ الجملةُ مِنْ قولِه «إنَّه لمِن الظالمين» استئنافاً لا محلَّ لها من الإعراب، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وعلى هذا فالجملةُ من «إنَّه» في محلِّ رفع خبراً للموصول. والتقديرُ: الذي فَعَلَ هذا بآلهتنا إنه.

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٩٠، ومجاز القرآن ٢/ ٤٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٥.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾**: في هذه الجملةِ [وجوهٌ] أحدُها: أنَّ «سمع» هنا تتعدَّى لاثنين لأنها متعلقةٌ بعين، فيكونُ «فتىً» مفعولاً أول، و«يَذْكُرُهم» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ/ مفعولاً ثانياً، ألا ترىٰ أنَّك لو قلتَ: «سمعتُ زيداً» وسكتَّ لم يكن كلاماً بخلافِ سمعت قراءتَه وحديثَه. والثاني: أنَّها في محلِّ نصب أيضاً صفةً لإبراهيم، قال الزمخشري[1]: «فإن قلتَ: ما حكمُ الفعلَيْن بعد «سمعنا» وما الفرقُ بينهما؟ قلت: هما صفتان لـ «فَتَىً»؛ إلَّا أنَّ الأولَ وهو «يَذْكُرهم» لا بُدَّ منه لـ «سَمِعَ»؛ لأنك لا تقول: سمعت زيداً، وتسكتُ، حتى تذكرَ شيئاً ممَّا يُسْمع، وأمَّا الثاني فليس كذلك». [٦٣٢/ب]

قلت: هذا الذي قاله لا يتعيَّنُ؛ لِما عَرَفْتَ أنَّ «سَمِعَ» إنْ تعلَّقَتْ بما يُسْمع نحو «سمعت مقالةَ بكرٍ» فلا خلاف أنها تتعدَّى لواحدٍ، وإن تَعَلَّقَتْ بما لا يُسْمَع فلا يُكتفى به أيضاً بلا خلافٍ؛ بل لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شيءٍ يُسْمَعُ فلو قلت: «سمعتُ زيداً» وسَكَتَّ، أو «سمعتُ زيداً يركبُ» لم يَجُزْ. فإنْ قلتَ: سمعتُه يَقْرأ صَحَّ. وجرى في ذلك خلافٌ بين النحاةِ، فأبو علي يجعلُها متعديةً لاثنين ولا يَتَمَشَّىٰ عليه قولُ الزمخشري، وغيرُه يَجْعلها متعديةً لواحد، ويجعلُ الجملةَ بعد المعرفةِ حالاً، وبعد النكرةِ صفةً، وهذا أراد الزمخشري.

قوله: «إبراهيمُ» في رفع «إبراهيمُ» أوجهٌ أحدُها: أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه أي: قال له هذا اللفظَ، ولذلك قال أبو البقاء[2]: «فالمرادُ الاسمُ لا المُسَمَّى» وفي هذه المسألةِ خلافٌ بين النحويين: أعني تَسَلُّطَ القولِ على المفردِ الذي لا يؤدي معنى جملة، ولا هو مقتطعٌ من جملة، ولا هو مصدرٌ لـ «قال»، ولا هو صفةٌ لمصدرِه نحو: قلتُ زيداً، أي: قلت هذا اللفظ،

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٦.

(٢) الإملاء ٢/١٣٤.

فاختاره جماعة كالزجاجيِّ والزمخشريِّ وابنِ خروف وابنِ مالك، ومنعه آخرون. وممَّن اختارَ رفعَ «إبراهيمُ» على ما ذكرْتُ الزمخشري(١) وابنُ عطية(٢). أمَّا إذا كان المفردُ مؤدياً معنى جملةٍ كقولهم: قلتُ خطبةً وشعراً وقصيدةً، أو اقْتُطِع من جملة كقوله(٣):

٣٣٥٤ـ إذا ذُقْتُ فاها قلت طعمُ مُدامَةٍ
مُعَتَّقَةٍ مِمَّا يجيءُ به التُّجُرْ

أو كان مصدراً نحو: قلتُ قولاً، أو صفةً له نحو: قلتُ حقاً أو باطلاً، فإنَّه يَتَسَلَّطُ عليه. كذا قالوا، وفي قولهم «المفردُ المقتطعُ من الجملة» نظرٌ لأن هذا لم يَتَسَلَّطْ عليه القولُ، إنما يتسلَّطُ على الجملةِ المشتملةِ عليه.

الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: يقال له: هذا إبراهيمُ، أو هو إبراهيمُ. الثالث: أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر أي: يقال له: إبراهيمُ فاعلُ ذلك. الرابع: أنّه منادىً وحرف النداءِ محذوفٌ أي: يا إبراهيمُ، وعلى الأوجه الثلاثةِ فهو مقتطعٌ من جملةٍ، وتلك الجملةُ مَحْكِيَّةٌ بيُقال. وقد تقدَّم تقريرُ هذا في البقرة عندَ «وقولوا حِطَّةٌ»(٤) رفعاً ونصباً. وفي الأعرافِ عند قوله «قالوا مَعْذِرَةً»(٥) رفعاً ونصباً.

والجملةُ من «يُقال له» يُحتمل أَنْ تكونَ مفعولاً آخرَ نحو قولك: «ظننتُ

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٧.

(٢) المحرر ١١/١٤٤.

(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١١٠، والهمع ١/١٥٧، والدرر ١/١٣٨، واللسان (تجر)، والمدامة: الخمر القديمة. والتجر: التجار.

(٤) الآية ٥٨ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١/٣٧٣.

(٥) الآية ١٦٤ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٥/٤٩٤.

زيداً كاتباً شاعراً» وأن تكونَ صفةً على رأيِ الزمخشريِّ ومَنْ تابعه، وأَنْ تكونَ حالاً مِنْ «فتى». وجاز ذلك لتخصُّصِها بالوصف.

آ. (٦١) قوله: ﴿على أَعْيُنِ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من الهاء في «به» أي: ائتُوا به ظاهراً مكشوفاً بمَرْأًى منهم ومَنْظَرٍ. قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: ما معنى الاستعلاء في «على»؟ قلت: هو واردٌ على طريقِ المثلِ أي: يَثْبُتُ إتيانُه في الأعين ويتمكَّنُ ثباتَ الراكبِ على المركوبِ وتمكُّنَه منه».

آ. (٦٢) قوله: ﴿أأنْتَ فَعَلْتَ﴾: في «أنت» وجهان، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُه الظاهرُ بعدَه. والتقدير: أفعلتَ هذا بآلهتِنا، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصَلَ الضميرُ. والثاني: أنه مبتدأٌ، والخبرُ بعده الجملةُ. والفرقُ بين الوجهين من حيثُ اللفظُ واضحٌ: فإنَّ الجملةَ مِنْ قوله «فَعَلْتَ» الملفوظِ بها على الأولِ لا محلَّ لها لأنها مُفَسِّرةٌ، ومحلُّها الرفعُ على الثاني، ومن حيث المعنى: إن الاستفهامَ إذا دَخَلَ على الفعلِ أَشْعَرَ بأن الشَّكَّ إنما تعلَّق به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍ في فاعلِه. وإذا دخل على الاسم وقع الشكُّ فيه: هل هو الفاعلُ أم غيرُه، والفعلُ غيرُ مشكوكٍ في وقوعه، بل هو واقعٌ فقط. فإذا قلت: «أقام زيدٌ»؟ كان شكُّك في قيامِه. وإذا قلتَ: «أزيدٌ قام» وجعلتَه مبتدأً كان شكُّكَ في صدورِالفعل منه أم من عمروٍ. والوجه الأولُ هو المختارُ عند النحاةِ لأنَّ الفعلَ تقدَّم ما يطلبُه وهو أداةُ الاستفهام.

آ. (٦٣) قوله: ﴿بل فَعَلَه﴾: هذا الإضرابُ عن جملةٍ محذوفةٍ تقديرُه: لم أفعَلْه، إنما الفاعلُ حقيقةً اللَّهُ تعالىٰ، بل فعله. وإسنادُ الفعلِ إلى «كبيرهم» مِنْ أبلغِ / المعاريض. [٦٣٣/أ]

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٧.

قوله: «هذا» فيه ستةُ أوجه، أحدُها: أن يكونَ نعتاً لـ «كبيرُهم»(1)، الثاني: أن يكونَ بدلاً من «كبيرُهم». الثالث: أن يكونَ خبراً لـ «كبيرهم» على أنَّ الكلامَ يَتِمُّ عند قوله «بل فعله»، وفاعل الفعلِ(2) محذوفٌ، كذا نقله أبو البقاء(3)، وقال: «وهذا بعيدٌ لأنَّ حَذْفَ الفاعلِ لا يَسُوغ»، قلت: وهذا القولُ يُعْزَىٰ للكسائي، وحينئذٍ لا يَحْسُن الردُّ عليه بحذفِ الفاعلِ فإنه يُجيز ذلك ويلتزمُه، ويجعلُ التقديرَ: بل فعله مَنْ فعله. ويجوزُ أَنْ يكونَ أراد بالحذفِ الإضمارَ لأنه لَمَّا لم(4) يُذكر الفاعلُ لفظاً سُمِّي ذلك حَذْفاً.

الرابع: أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «فتى». الخامس: أن يكون الفاعلُ ضميرَ «إبراهيمُ». وهذان الوجهان يؤيِّدان ما ذكَرْتُ من أنه قد يكون مرادُ القائلِ بحذفِ الفاعل إنما هو الإضمارُ. السادس: أنَّ «فَعَلَه» ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلَتْ على «عَلَّ» التي أصلها «لعلَّ» حرفَ تَرَجّ. وحَذْفُ اللامِ الأولى ثابتٌ، فصار اللفظُ فَعَلَّه أي فَلَعَلَّه، ثم حُذفت اللامُ الأولى وخُفِّفت الثانيةُ. وهذا يُعْزَى للفراء(5). وهو قولٌ مرغوبٌ عنه وقد اسْتَدَلَّ على مذهبِه بقراءةِ ابنِ السَّمَيْفَع(6) «فَعَلَّه» بتشديدِ اللام وهذه شاذَّةٌ، لا يُرْجَعُ بالقراءة المشهورة إليها، وكأن الذي حَمَلَهم على هذا خفاءُ وجهِ صدورِ هذا الكلامِ من النبيِّ عليه السلام.

---

(1) على تأويل الجامد بمشتق أي: كبيرهم المشار إليه.
(2) الأصل «الفاعل» وهو سهو والتصحيح من (ش).
(3) قدَّره بقوله: فعله مَنْ فعله. انظر: الإملاء ٢/١٣٥.
(4) سقطت «لم» سهواً من الأصل.
(5) نقله الفراء عن بعض الناس، معاني القرآن ٢/٢٠٦.
(6) القرطبي ١١/٣٠٠، والبحر ٦/٣٢٥.

قوله: «إنْ كانوا يَنْطِقُون» جوابُه محذوفٌ لدلالة ما قبلَه. ومَنْ يجوِّزْ التقديمَ يجعلْ «فاسألوهم» هو الجوابَ.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿ثم نُكِسُوا على رؤوسِهم﴾**: قرأ العامَّةُ «نُكِسُوا» مبنياً للمفعول مخففةَ الكاف أي: نَكَسَهم اللَّهُ أو خَجَّلهم. و «على رؤوسهم» حالٌ أي: كائنين على رؤوسهم. ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ الفعل.

والنَّكْسُ والتَّنْكيسُ: القَلْبُ يقال: نَكَس رأسَه ونَكَّسه مخففاً ومشدداً أي: طَأطأه حتى صار أعلاه أسفله. وقرأ[1] أبو حيوة وابن أبي عبلة وابن الجارود[2] وابن مقسم «نُكِّسوا» بالتشديد. وقد تقدَّم أنه لغةٌ في المخفف، فليس التشديدُ لتعديةٍ ولا تكثيرٍ. وقرأ رضوان بن عبد المعبود «نَكَسُوا» مخففاً مبنياً للفاعل، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: نَكَسوا أنفسَهم على رؤوسهم.

قوله: «لقد عَلِمْتَ» هذه الجملةُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ، والقسمُ وجوابُه معمولان لقولٍ مضمرٍ، وذلك القولُ المضمرُ حالٌ من مرفوع «نُكِسُوا» أي: نُكِسُوا قائلين واللَّهِ لقد علمتَ.

قوله: «ما هؤلاءِ يَنْطِقُون» يجوز أَنْ تكونَ «ما» هذه حجازيةً فيكونَ «هولاء»[3] اسمَها و «يَنْطِقُون» في محلِّ نصب خبرَها، أو تميميةً فلا عملَ لها. والجملةُ المنفيةُ بأَسْرِها سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ، إن كانت «عَلِمْتَ» على بابِها، ومَسَدَّ واحدٍ إن كانَتْ عِرْفانية.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٢٥، الشواذ ٩٢.

(٢) عبد الحميد بن المنذر.

(٣) الأصل «هو».

آ. (٦٧) وقد تقدَّم الكلامُ على «أف» في سبحان[١] ولغاتها. واللام في «لكم» وفي «لِما» لامُ التبيينِ أي: التأفيفُ لكم لا لغيرِكم وهي نظيرةُ «هَيْت لك»[٢].

آ. (٦٩) **قوله: ﴿بَرْداً﴾**: أي: ذاتَ بَرْد. والظاهر في «سلاماً» أنه نَسَقٌ على «بَرْدا» فيكونُ خبراً عن «كُوني». وجَوَّز بعضُهم أن ينتصِبَ على المصدرِ المقصودِ به التحيةُ في العُرْفِ. وقد رُدَّ هذا بأنَّه لو قُصِد ذلك لكان الرفعُ فيه أَوْلَىٰ نحو قولِ إبراهيم: «سلامٌ»[٣]. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يأتيَ القرآنُ على الفصيحِ والأفصحِ. ويَدُلُّ على ذلك أنه جاء منصوباً، والمقصودُ به التحيةُ نحو قول الملائكة: «قالوا سلاماً»[٤].

وقوله «على إبراهيمَ» متعلق بنفس «سلام» إنْ قُصِد به التحيةُ. ويجوزُ أن يكونَ صفةً فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. وعلىٰ هذا فيُحْتمل أَنْ يكونَ قد حَذَف صفةَ الأول لدلالةِ صفةِ الثاني عليه تقديرُه: كوني بَرْداً عليه وسلاماً عليه.

آ. (٧١) **قوله: ﴿ولُوْطاً﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ معطوفاً على المفعولِ قبلَه، والثاني: أن يكونَ مفعولاً معه. والأولُ أَوْلى. وقوله: «إلى الأرض» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّق بِنَجَّيْناه على أن يُضَمَّنَ معنى أخرَجْناه بالنجاة. فلمَّا ضُمِّنَ معنى أخرج تعدَّى تعديتَه. والثاني: أنه لا تضمينَ فيه، وأنَّ حرفَ الجرِّ يتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه/ حالٌ من الضمير في «نَجَّيْناه» أي: نَجَّيْناه مُنْتَهياً إلى الأرض. كذا قدَّره الشيخ[٥]. وفيه [٦٣٣/ب]

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء. (الدر المصون ٧/٣٤١).

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٤) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٥) البحر ٦/٣٢٩.

نظرٌ: من حيث إنه قَدَّر كوناً مقيَّداً، وهو كثيراً ما يَرُدُّ على الزمخشري وغيره ذلك.

آ. (٧٢) **قوله: ﴿نافلةً﴾**: قيل في تفسير النافِلة: إنها العَطِيَّةُ. وقيل: الزيادةُ. وقيل: وَلَدُ الولد. فعلى الأول تنتصِبُ انتصابَ المصادر من معنى العامل وهو «وهبنا»، لا من لفظِه؛ لأنَّ الهِبَةَ والإِعطاءَ متقاربان فهي كالعاقبةِ والعافية. وعلى الأخيرين تنتصِبُ على الحال، والمرادُ بها يعقوب. والنافِلَةُ مختصةٌ بـ يعقوب على كلِّ تقديرٍ؛ لأن إسحاقَ ولدُه لصُلْبه.

قوله: «وكُلَّاً» مفعولٌ أولُ لـ «جَعَلْنا» و«صالحين» هو الثاني، توسَّط العاملُ بينهما. والأصل: وجَعَلْنا أي: صيَّرْنا كُلَّاً من إبراهيم ومَنْ ذُكر معه صالِحِين.

آ. (٧٣) **وقوله: ﴿وجَعَلْناهم أئمةً﴾**: كما تقدَّم إلَّا أنه لم يُوَسَّطِ العاملُ. و«يَهْدون» صفةٌ لـ «أئمة». و«بأَمْرِنا» متعلق بـ «يَهْدُون». وقد تقدَّم التصريفُ المتعلِّق بلفظ أئمة[1] وقراءةُ القراءِ فيها.

قوله: «فِعْلَ الخيراتِ» قال الزمخشري[2]: «أصلُه: أن تُفْعَلَ الخيراتُ، ثم فِعْلاً الخيراتِ، ثم فِعْلَ الخيراتِ، وكذلك «وإقامَ الصلاة وإيتاءَ الزكاةِ». قال الشيخ[3]: «كأنَّ الزمخشريَّ لمَّا رأى أنَّ فِعْلَ الخيراتِ وإقامَ الصلاةِ وإيتاءَ الزكاةِ ليس من الأحكامِ المختصةِ بالمُوْحى إليهم، بل هم وغيرُهم في ذلك مشتركون بُني الفعلُ للمفعولِ، حتى لا يكونَ المصدرُ مضافاً من حيث المعنى

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٢٥.

(٢) الكشاف ٢/٥٧٩.

(٣) البحر ٦/٣٢٩.

إلى ضميرِ المُوْحَى إليهم، فلا يكونُ التقديرُ: فِعْلَهم الخيراتِ، وإقامَتَهم الصلاةَ، وإيتاءَهم الزكاةَ. ولا يلزَمُ ذلك؛ إذ الفاعلُ مع المصدرِ محذوفٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ من حيث المعنىٰ مضافاً إلى ظاهرٍ محذوفٍ، ويشملُ المُوْحَىٰ إليهم وغيرَهم. والتقديرُ: فِعْلَ المكلَّفين الخيراتِ. ويجوز أن يكونَ مضافاً إلى ضميرِ الموحىٰ إليهم أي: [أن][1] يفعلوا الخيراتِ، ويُقيموا الصلاةَ، ويُؤْتُوا الزكاةَ، وإذا كانوا هم قد أُوْحي إليهم ذلك فأتباعُهم جارُوْن مَجْراهم في ذلك، ولا يَلْزَمُ اختصاصُهم به. ثم اعتقادُ بناءِ المصدرِ للمفعولِ مختلَفٌ فيه. أجاز ذلك الأخفشُ. والصحيحُ مَنْعُه فليس ما اختاره الزمخشريُّ بمختارٍ».

قلت: الذي يَظْهر أنَّ الزمخشريَّ لم يُقَدِّرْ هذا التقديرَ، لِما ذكره الشيخ، حتى يُلْزِمَه ما قاله، بل إنما قَدَّر ذلك لأنَّ نفسَ الفعلِ الذي هو معنىً صادرٌ مِنْ فاعِلِه لا بوَحْيٍ، إنما بوحيِ ألفاظٍ تَدُلُّ عليه، وكأنه قيل: وأَوْحَيْنا هذا اللفظ، وهو أن تُفْعَلَ الخيراتُ، ثم صاغ ذلك الحرفَ المصدريَّ مع ما بعده مصدراً منوَّناً ناصباً لِما بعده، ثم جَعَلَه مصدراً مضافاً لمفعولِه.

وقال ابن عطية[2]: «والإقام مصدرٌ. وفي هذا نظر». انتهى. يعني ابن عطية بالنظر أنَّ مصدرَ أَفْعَل على الإِفْعال. فإن كان صحيحَ العينِ جاء تامَّاً كالإكرام، وإنْ كان معتلَّها حُذِف منه إحدىٰ الألفين، وعُوِّض منه تاءُ التأنيث فيقال إقامة[3]. فلمَّا لم يُقَلْ كذلك جاء فيه النظر المذكور. قال الشيخ[4]:

(١) زيادة من البحر.
(٢) المحرر الوجيز ١١/١٤٨.
(٣) الأصل إقْوَام. حرف العلة متحرك وقبله ساكن صحيح، نُقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح فصار إقَوْام. قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ فصار إقَاْام، حُذفت إحدى الألفين وعُوِّض منها بالتاء. انظر في تفصيل خلاف النحاة: معجم مفردات الإعلال ٢٢٣.
(٤) البحر ٦/٣٢٩.

«وأيُّ نظرٍ في هذا؟ وقد نَصَّ سيبويه[1] على أنَّه مصدرٌ بمعنى الإقامة وإنْ كان الأكثرُ الإقامةَ بالتاء، وهو المقيسُ في مصدر أفْعَل إذا اعتلَّتْ عينُه. وحَسَّن ذلك أنه قابَلَ «وإيتاء الزكاة» وهو بغير تاءٍ، فتقع الموازنةُ بين قوله «وإقامَ الصلاة وإيتاء الزكاة».

وقال الزجَّاج[2]: «حُذِفَتِ التاءُ مِنْ إقامة لأنَّ الإضافةَ عوضٌ عنها» وهذا قولُ الفراءِ[3]: زعم أنَّ التاءَ تُحْذَفُ للإضافةِ كالتنوين. وقد تقدم بَسْطُ القولِ في ذلك عند قراءةِ مَنْ قرأ في براءة «عُدَّةً، ولكنْ كَرِه»[4].

آ. (٧٤) قوله: ﴿ولُوْطاً آتَيْناه﴾: «لُوْطاً» منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يُفَسِّره الظاهرُ بعدَه، تقديره: وآتَيْنا لوطاً آتَيْناه، فهي من الاشتغالِ. والنصبُ في مثلِه هو الراجحُ؛ ولذلك لم يُقرَأْ إلَّا به لعَطْفِ جملتِه على جملةٍ فعليةٍ، وهو أحدُ المُرَجِّحات.

قوله: «من القريةِ» أي: من أهلِ. يدلُّ على ذلك قولُه بعد ذلك: «إنَّهم كانوا»، وكذلك إسنادُ عملِ الخبائثِ إليها، والمرادُ أهلُها. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا[5]. والخبائثُ: / صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: تعملُ الأعمالَ الخبائثَ. [٦٣٤/أ]

آ. (٧٦) قوله: ﴿ونُوْحاً﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه منصوبٌ عَطْفاً على «لُوْطاً» فيكونُ مشترِكاً معه في عامِلِه الذي هو «آتَيْنا» المفسِّرِ

(١) الكتاب ٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٢) معاني القرآن له ٣/٣٩٨.
(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٤.
(٤) انظر الدرر المصون ٦/٥٧، والآية ٤٦ من التوبة.
(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥٤٤.

بـ «آتيناه» الظاهرِ. وكذلـك «داودَ وسليمانَ»[1] والتقـدير: ونـوحاً آتينـاه حُكْماً، وداودَ وسليمـان آتيناهمـا حكماً. وعلى هـذا فـ «إذ» بدلٌ مِنْ «نـوحاً» ومِنْ «داود وسليمان» بدلُ اشتمالٍ. وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ هذا في طه[2].

الثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ «اذكُرْ» أي: اذكـر نوحـاً وداودَ وسليمانَ أي: اذْكُرْ خبرَهم وقصتَهم، وعلى هذا فتكونُ «إذ» منصـوبةً بنفسِ المضـافِ المقدَّرِ أي: خبرَهم الواقعَ في وقتٍ كان كيتَ وكيتَ.

وقوله: «مِنْ قبلُ» أي: مِنْ قبلِ هؤلاءِ المذكورين.

آ. (٧٧) **قوله: ﴿مِنَ القومِ﴾**: فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أن يُضَمَّن «نَصَـرْناه» معنى منَعْنـاه وعَصَمْناه. ومثلُه «فَمَنْ يَنْصُـرُنـا مِنْ بـأسِ الله»[3] فلمَّـا ضُمِّنَ معنـاه تَعَدَّىٰ تعـديتَه. الثـاني: أنَّ نَصَر مـطاوِعُهُ انتصـر، فتعـدَّىٰ تعـديـةَ ما طاوعه. قال الزمخشري[4]: «هو نَصَر الذي مطاوِعُـه انتصر. وسمعتُ هُـذَلِيَّاً يدعو على سارِقٍ: «اللَّهم انْصُرْهم منه» أي: اجْعَلْهم منتصِرين منه». ولم يظهر فـرقٌ بالنسبـةِ إلى التضمين المذكـور؛ فـإنَّ معنىٰ قـولـه «منتصـرين منـه» أي: ممتنعين أو مَعْصُوْمين منه.

الثالث: أن «مِنْ» بمعنىٰ على أي: على القوم.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿لِحُكْمِهِم﴾**: في الضميرِ المضافِ إليه «حكمَ» أوجهٌ. أحدُها أنه ضميرٌ يُراد به المثنى، وإنَّما وقع الجمعُ مـوقعَ التثنيـةِ مجازاً، أو لأنَّ التثنيـةَ جمعٌ، وأقـلُّ الجمعِ اثنـان. ويـدل على أنَّ المـرادَ التثنيـةُ قـراءةُ

---

(١) في الآية ٧٨.
(٢) انظر: الورقة ١٦٥أ.
(٣) الآية ٢٩ من غافر.
(٤) الكشاف ٢/٥٧٩.

ابنِ عباس[١] «لحُكْمِهما» بصيغةِ التثنيةِ. الثاني: أنَّ المصدرَ مضافٌ للحاكِمِيْن وهما داودُ وسليمانُ والمحكوم له والمحكوم، وعليه فهؤلاء جماعةٌ. وهذا يلزَمُ منه إضافةُ المصدرِ لفاعلِه ومفعولِه دُفْعَةً واحدةً، وهو إنما يُضافُ لأحدِهما فقط. وفيه الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ، فإنَّ الحقيقةَ إضافةُ المصدرِ لفاعلِه، والمجازَ إضافتُه لمفعولِه. والثالث: أن هذا مصدرٌ لا يُرادُ به الدلالةُ على عِلاجٍ، بل جِيْءَ به للدلالةِ على أنَّ هذا الحدثَ وقع وصدَر كقولِهم: له ذكاءٌ ذكاءَ الحكماءِ وفَهْمٌ فهمَ الأذكياء، فلا يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ، وإذا كان كذلك فهو مضافٌ في المعنى للحاكمِ والمحكومِ له والمحكومِ عليه. ويَنْدَفع المحذوران المذكوران.

آ. (٧٩) وقرأ العامَّةُ «فَفَهَّمْناها» بالتضعيفِ الذي للتعديةِ، والضميرُ للمسألةِ أو للفُتْيا. وقرأ عكرمةُ[٢] «فَأَفْهَمْناها» بالهمزةِ عَدَّاه بالهمزةِ، كما عَدَّاه العامَّةُ بالتضعيف.

قوله: «يُسَبِّحْنَ» في موضعٍ نصبٍ على الحال. و«الطيرَ» يجوز أن ينتصبَ نَسَقاً على الجبالِ، وأن ينتصِبَ على المفعولِ معه. وقيل: «يُسَبِّحْن» مستأنفٌ فلا محلَّ له. وهو بعيدٌ، وقُرِىء[٣] «والطيرُ» رفعاً، وفيه وجهان. أحدهما: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: والطيرُ مُسَخَّراتٌ أيضاً. والثاني: أنه نَسَقٌ على الضميرِ في «يُسَبِّحْنَ» ولم يؤكَّدْ ولم يُفْصَلْ، وهو موافق لمذهب الكوفيين[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٨، والبحر ٦/٣٣١.
(٢) البحر ٦/٣٣٠، الشواذ ٩٢.
(٣) البحر ٦/٣٣١.
(٤) انظر: الإنصاف ٢/٢٤٧.

والنَّفْشُ[1]: الانتشارُ، ومنه «كالعِهْنِ المَنْفُوش»[2] ونَفَشَتِ الماشيةُ: أي: رَعَتْ ليلاً بغير راعٍ عكسَ الهَمَلِ وهو رَعْيُها نهاراً مِنْ غيرِ راعٍ[3].

آ. (٨٠) **قوله: ﴿لَبُوسٍ﴾**: الجمهورُ على فتح اللام، وهو الشيءُ المُعَدُّ لِلُّبْس. قال الشاعر[4]:

٣٣٥٥ـ الْبَسْ لكلِّ حالةٍ لَبُوسَها
إمَّا نَعيمَها وإمَّا بُوسَها

وقُرِىء[5] «لُبُوس» بضمِّها، وحينئذٍ: إمَّا أَنْ يكونَ جمعَ لُبْسِ المصدرِ الواقعِ موقعَ المفعول، وإمَّا أَنْ لا يكونَ واقعاً موقعَه، والأولُ أقربُ. و «لكم» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بعَلَّمْناه، وأَنْ يتعلَّقَ بصَنْعَة. قاله أبو البقاء[6]. وفيه بُعْد، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لِلَبوس.

قوله: «لِتُحْصِنَكم» هذه لامُ كي. وفي متعلَّقها أوجهٌ، أحدها: أن يتعلَّقَ بعَلَّمْناه. وهذا ظاهرٌ على القولين الأخيرين. وأمَّا على القولِ الثالثِ[7] فيُشْكِلُ. وذلك أنه يلزمُ تَعَلُّقُ حَرْفَيْ جر متحدَيْن لفظاً ومعنىً. ويُجاب عنه: بأَنْ يُجْعَلَ بدلاً من «لكم» بإعادةِ العاملِ، كقوله تعالى: «لِمَنْ يكفُر بالرحمنِ لِبيوتهم»[8]/ وهو بدلُ اشتمالٍ وذلك أنَّ «أنْ» الناصبةَ للفعلِ المقدرِ مؤولةٌ هي [٦٣٤/ب]

---

(١) عاد إلى الآية ٧٨.
(٢) الآية ٥ من القارعة.
(٣) قال في الصحاح (همل) «تركتُها هَمَلاً: إذا أرسلتها تَرْعَىٰ ليلاً ونهاراً بلا راعٍ».
(٤) البيت لِبَيْهَس الفزاري. وهو في اللسان «لبس»، والقرطبي ١١/ ٣٢٠.
(٥) البحر ٦/ ٣٣٢.
(٦) الإملاء ٢/ ١٣٥.
(٧) وهو تعلُّق «لكم» بصفة محذوفة لـ لبوس.
(٨) الآية ٣٣ من الزخرف.

ومنصـوبُها بمصـدرٍ. وذلك المصـدرُ بدلٌ من ضميـرِ الخـطابِ في «لكم» بـدلُ اشتمالٍ، والتقدير: وعَلَّمْناه صنعةَ لَبوسٍ لتحصينِكم.

الثـاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «صَنْعَـةَ» على معنى أنـه بـدلٌ من «لكم» كمـا تقـدَّم تقريرُه، وذلـك على رأي أبـي البقاء(١) فـإنه عَلَّق «لكم» بـ «صَنْعَـةَ». والثالث: أن يتعلَّقَ بالاستقرار الذي تعلَّقَ به «لكم» إذا جَعَلْناه صفةً لِما قبله.

وقـرأ(٢) الحَرَمِيَّـان والأخَوان وأبـو عمـرو «لِيُحْصِنَكم» بـاليـاء من تحتُ. والفاعلُ اللَّهُ تعالىٰ ـ وفيه التفاتٌ على هذا الـوجهِ إذ تَقَـدَّمَه ضميـرُ المتكلم في قولِهِ «وعَلَّمْناه» ـ أو داودُ(٣) أو التعليمُ أو اللَّبوس. وقرأ حفصٌ وابنُ عامر بالتاء من فـوقُ. والفـاعـل الصَّنْعَـةُ أو الـدِّرْعُ وهي مؤنثـةٌ، أو اللَّبـوس؛ لأنهـا يُـراد بهـا مـا يُلْبَسُ، وهو الـدِّرْعُ، والدِّرْعُ مؤنثـة كما تقـدم. وقرأ أبـو بكـر «لِنُحْصِنَكم» بالنونِ جرياً على «عَلَّمْنـاه» وعلى هذه القـراءاتِ الثلاثِ: الحـاءُ ساكنـةٌ والصادُ مخففةٌ.

وقرأ الأعمش «لِتُحَصِّنَكم» وكذا الفقيمي(٤) عن أبـي عمـروٍ بفتحِ الحـاءِ وتشديد الصادِ على التكثير. إلَّا أنَّ الأعمشَ بالتاءِ من فوقُ، وأبو عمروٍ بالياء من تحتُ. وقد تقدَّم ما هو الفاعلُ.

آ. (٨١) قـوله: ﴿ولسليمـانَ الريـحَ﴾: العامَّـةُ على النصب أي: وسَخَّرْنا الريحَ لسليمانَ، فهي منصوبةٌ بعامـلٍ مقدرٍ. وقـرأ(٥) ابنُ هرمـزٍ،

---

(١) الإملاء ٢/١٣٥.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٠، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٦٩، والبحر ٦/٣٣٢، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١١/٣٢١.

(٣) قوله: «أو داود» معطوف على «الله تعالى» من قوله: «والفاعلُ اللَّهُ تعالىٰ».

(٤) وهو عصمة بن عروة البصري أبو نجيح. وتقدمت ترجمته.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٢٣، والبحر ٦/٣٣٢، الشواذ ٩٢.

وأبو بكر عن عاصم في روايةٍ، بالرفـع على الابتداءِ، والخبـرُ الجارُّ قبلَه. وقـرأ الحسن وأبو رجاء بـالجمعِ والنصبِ. وأبـو حيوةَ بـالجمعِ والـرفعِ. وقـد تقدَّم الكلامُ على الجمع والإفرادِ في البقرة(١)، وبعضُ هؤلاء قرأ كذلـك في سبأ(٢). وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قـوله: «عـاصفةً» حـالٌ. والعامـلُ فيهـا على قـراءةِ مَنْ نصب: سَخَّـرْنـا المقـدَّر، وفي قراءةِ مَنْ رَفَـع: الاستقرارُ الـذي تعلَّقَ به الخبـرُ. يُقال: عَصَفَتِ الـريحُ تَعْصِفُ عَصْفـاً وعُصُوفـاً فهي عاصِفٌ وعـاصفةٌ. وأسـدٌ تقولُ: أَعْصَفَتْ بالألفِ تُعْصِفُ، فهي مُعْصِفٌ ومُعْصِفَةٌ.

و «تَجْـري» يجوزُ أَنْ تكـونَ حالاً ثـانيةً، وأَنْ تكـونَ حالاً من الضميـرِ في «عاصفةً» فتكـونُ حالَيْنِ متـداخلين. وزعم بعضُهم أنَّ «التي بارَكْنـا فيها» صفـةٌ للريح، وفي الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ. والتقدير: الريحَ التي بارَكْنا فيها إلى الأرضِ، وهو تَعَسُّفٌ.

آ. (٨٢) **قوله: ﴿مَنْ يَغُـوْصُوْنَ﴾**: يجـوز أن تكونَ مـوصولـةً أو موصوفةً. وعلى كلا التقديرين فموضعُها: إمَّا نَصْبٌ نَسَقاً على «الـريح» أي: وسَخَّرْنا له مَنْ يَغُوْصُون، أو رفعٌ على الابتـداءِ. والخبرُ في الجـارِّ قبلَه. وجُمِع الضميـرُ حَمْـلاً على معنىٰ «مَنْ». وحَسَّنَ ذلـك تقـدُّمُ الجمـعِ في قـولـه «الشياطينِ»، فلمَّا تَرَشَّح جانبُ المعنىٰ رُوْعِي. ونظيرُه قولُه(٣):

(١) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٧.

(٢) «ولسليمـانَ الريـحَ غُدُوُّهـا شهرٌ ورَواحهـا شهر» الآيـة ١٢ من سبـأ. وانـظر: النشـر ٢/٢٢٣، ٣٤٩ والبحر ٧/٢٦٤.

(٣) البيت لجران العود وهو في ديوانه، ص ٧، وروايته فيه:

ولَسْـنَ بـأَسْـواءٍ فـمـنـهـنَّ روضـةٌ ... غيرها لا تصوح =

٣٣٥٦ـ وإنَّ مِـن الـنِّـسْـوان مَـنْ هـي روضـةٌ
تَـهِـيْـجُ الـريـاضُ قـبلَها وتَـصُـوْحُ

راعىٰ التأنيثَ لتقدُّمِ قولِه «وإنَّ مِن النِّسْوانِ».

و «دونَ ذلك» صفةٌ لـ «عَمَلاً».

آ. (٨٣) **قوله: ﴿وأيُّوبَ﴾**: كقولِه: «ونوحاً»(١) وما بعده. وقرأ العامَّةُ «أني» بالفتح لتسليطِ النداءِ عليها بإضمار حرفِ الجرِّ أي: بأنِّي. وعيسى بن عمر(٢) بكسرٍ. فمذهبُ البصريين إضمارُ القولِ أي: نادىٰ فقال: إني. ومذهبُ الكوفيين إجراءُ النداءِ مُجْرَىٰ القولِ.

والضُّرُّ بالضمِّ: المَرَضُ في البدنِ، وبالفتح: الضررُ في كلِّ شيءٍ فهو أعمُّ من الأول.

آ. (٨٤) **قوله: ﴿رَحْمَةً﴾**: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مفعولٌ من أجلِه. والثاني: أنها مصدرٌ لفعلٍ مقدرٍ أي: رَحِمْناه رحمةً. و «مِنْ عندِنا» صفةٌ لـ «رحمةً».

آ. (٨٥) **قوله: ﴿وذا الكِفْلِ﴾**: و «ذا النُّوْن»(٣) عطفٌ على «أيوبَ»، و «ذا» بمعنىٰ صاحب. والكِفْلُ هنا: الكَفالة يقال: إنه تكفَّلَ بأمورٍ فَوَفَّىٰ بها.

= والعيني ١/٤٩٢، وشرح التصريح ١/١٤٠، والمخصص ٢/١٣١. وتصوح أي تَتَشَقَّق. شبَّه بعضَ النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتِها وتشقق أزهارِها. وأراد بها مَنْ تتأخر عن الولادة في وقتها.

(١) الآية ٧٦.

(٢) البحر ٦/٣٣٤.

(٣) في الآية ٨٧.

آ. (٨٧) ﴿والنُّونُ﴾: الحُوْتُ، ويُجمع على نِيْنان، كحُوْت وحِيْتان. وسُمِّي بذلك؛ لأنَّ النونَ ابتلعه.

قوله: «مُغاضِباً» حالٌ مِنْ فاعِل «ذهب». والمفاعلةُ هنا تحتملُ أَنْ تكونَ على بابِها من المشاركةِ. أي: غاضَبَ قومه وغاضَبوه، حين لم يُؤْمِنُوا في أول الأمر. وفي بعض التفاسير(١): مُغاضباً لربِّه. فإنْ صَحَّ ذلك عَمَّنْ يُعتبر قولُه، فينبغي أَنْ تكونَ اللامُ للتعليلِ لا للتعديةِ للمفعول أي: لأجلِ ربِّه ولدِينه. ويُحتمل أَنْ تكونَ بمعنى: غضبانَ فلا مشاركةَ كعاقَبْتُ وسافَرْتُ.

والعامَّة على «مُغاضِباً» اسمَ فاعلٍ. وقرأ(٢) أبو شرف(٣) «مغاضَباً» بفتح الضادِ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. كذا نقله الشيخ(٤)، ونقله الزمخشري(٥) عن أبي شرف «مُغْضَباً» دون ألفٍ مِنْ أَغْضَبْتَه فهو مُغْضَب.

قوله: «أنْ لنْ» «أَنْ» هذه المخففةُ، واسمُها ضمير الشأنِ محذوفٌ.

[٦٣٥/أ] و «لن نقدِرَ» هو الخبرُ. والفاصلُ/ حرفُ النفي المعنى: أَنْ لَنْ نُضَيِّق عليه، من باب قوله: «فَقَدَرَ عليه رِزْقَه»(٦)، «ومَنْ قُدِرَ عليه رِزْقُه»(٧).

والعامَّةُ على «نَقْدِرَ» بنون العظمة مفتوحةً وتخفيفِ الدالِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: الجهات والأماكن. وقرأ الزُّهريُّ(٨) بضمِّها وتشديد الدال. وقرأ ابنُ

---

(١) نسبه القرطبي ١١/٣٢٩ إلى الحسن والشعبي وسعيد بن جبير.
(٢) البحر ٦/٣٣٥. وفي شواذ ابن خالويه ٩٢ «مُغْضِباً».
(٣) لم أقف على ترجمته.
(٤) في مطبوعة البحر «مُغْضَباً».
(٥) الكشاف ٢/٥٨١.
(٦) الآية ١٦ من الفجر.
(٧) الآية ٧ من الطلاق.
(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٣٥، والقرطبي ١١/٣٣٢، والنشر ٢/٣٢٤، والشواذ ٩٢.

أبي ليلى[1] وأبو شرفٍ والكلبي وحميد بن قيس «يُقْدَر» بضمِّ الياءِ مِنْ تحتُ وفتحِ الدالِ خفيفةً مبنياً للمفعول. وقرأ الحسنُ وعيسى بنُ عمرَ بفتح الياءِ وكَسرِ الدالِ خفيفةً. وعليُ بن أبي طالب واليمانيُّ بضم الياءِ وكسرِ الدالِ مشددةً. والفاعلُ على هذين الوجهين ضميرٌ يعود على اللَّهِ تعالىٰ.

قوله: «أنْ لا إلَه إلاَّ أنتَ» يجوزُ في «أَنْ» وجهان، أحدُهما: أنها المخففةُ من الثقيلةِ. فاسمُها كما تقدَّم محذوفٌ. والجملةُ المنفيةُ بعدها الخبرُ. والثاني: أنها تفسيريةٌ؛ لأنها بعد ما هو بمعنىٰ القولِ لا حروفِه.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وكذلك نُنْجي﴾: الكاف نعتٌ لمصدرٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ. وقرأ العامَّة «نُنْجي» بضم النونِ الأولى وسكونِ الثانية مِنْ أَنْجىٰ يُنْجي. وقرأ[2] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم «نُجِّيْ» بتشديد الجيمِ وسكونِ الياءِ. وفيها أوجهٌ، أحسنها: أن يكونَ الأصل «نُنَجِّي» بضمِّ الأولى وفتح الثانيةِ وتشديد الجيمِ، فاستثقل توالي مِثْلين، فحُذِفت الثانيةُ، كما حُذِفَت في قوله «ونُزِّل الملائكةُ»[3] في قراءةِ مَنْ قرأه كما تقدَّم، وكما حُذِفَتْ التاءُ الثانيةُ في قولِه «تَذَكَّرون»[4] و «تَظاهَرون»[5] وبابِه.

ولكنَّ أبا البقاء[6] استضعَفَ هذا التوجيهَ بوجهين فقال: «أحدهُما: أنَّ النونَ

---

(١) عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي عرض القرآن على أبيه عن علي. عرض عليه أخوه محمد. وثَّقه ابن معين. طبقات القراء ١/٦٠٩.

(٢) السبعة ٤٣٠، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٦٩، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٣٥.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان وهي رواية خارجة عن أبي عمرو. انظر: البحر ٦/٤٩٤. والأصل «ما نُزِّل الملائكة» والتصحيح من البحر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) الإملاء ٢/١٣٦.

الثانيةَ أصلٌ، وهي فاءُ الكلمةِ فَحَذْفُها يَبْعُدُ جداً. والثاني: أنَّ حركتَها غيرُ حركةِ النونِ الأولىٰ، فلا يُسْتَثْقَلُ الجمعُ بينهما بخلافِ «تَظاهَرون» ألا ترى أنَّك لو قلتَ: «تُتَحامى المظالِمُ» لم يَسُغْ حَذْفُ الثانية».

أمَّا كونُ الثانيةِ أصلاً فلا أثرَ له في مَنْعِ الحَذْفِ، ألا ترىٰ أن النَّحْويين اختلفوا في إقامة واستقامة: أيُّ الألفينِ المحذوفة[1]؟ مع أنَّ الأولىٰ هي أصلٌ لأنَّها عينُ الكلمةِ. وأمَّا اختلافُ الحركةِ فلا أثرَ له أيضاً؛ لأنَّ الاستثقالَ باتحادِ لفظِ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا.

الوجه الثاني[2]: أن «نُجِّي» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وإنما سُكِّنَتْ لامُه تخفيفاً، كما سُكِّنت في قوله: «ما بَقِيْ من الربا»[3] في قراءةٍ شاذةٍ تقدَّمَتْ لك. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيحُ قد سُكِّن تخفيفاً فالمعتلُّ أولىٰ، فمنه[4]:

٣٣٥٧ـ إنّما شِعْرِيَ قَيْدٌ قد خُلِطْ بجُلْجُلانِ

وقد ذَكَرْتُ منه جملةً صالحةً.

وأُسْنِدَ هذا الفعلُ[5] إلى ضميرِ المصدرِ مع وجودِ المفعول الصريحِ

---

(١) مذهب سيبويه أن المحذوف هو الزائد، ومذهب الأخفش أن المحذوف هو الأصلي. انظر: معجم المفردات ٢٢٣.
(٢) في تخريج قراءة ابن عامر وأبي بكر «نُجِّي».
(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة. وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٢/٦٣٧.
(٤) تقدم برقم ١٢٧.
(٥) في قراءة ابن عامر وأبي بكر.

كقراءةِ أبي جعفرٍ «لِيُجْزَىٰ قوماً بما كانوا يكسبون»(1) وهذا رأيُ الكوفيين والأخفش(2). وقد ذكرْتُ له شواهدَ فيما مضىٰ من هذا التصنيفِ، والتقدير: نُجِّيَ النَّجاءُ. قال أبو البقاء(3): «وهو ضعيفٌ من وجهين، أحدُهما: تسكينُ آخرِ الفعلِ الماضي، والآخرُ إقامةُ المصدرِ مع وجودِ المفعولِ الصَّريح». قلت: عَرَفْتَ جوابَهما ممَّا تقدم.

الوجه الثالث: أنَّ الأصلَ: ننجِّي كقراءةِ العامة، إلَّا أنَّ النونَ الثانيةَ قُلِبَتْ جيماً، وأُدْغِمت في الجيم بعدها. وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن النونَ لا تُقارِبُ الجيمَ فتُدغَمُ فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسندٌ لضمير المصدرِ أي: نُجِّي النَّجاءُ كما تقدم في الوجه الثاني، إلَّا أن «المؤمنين» ليس منصوباً بنجِّي بل بفعلٍ مقدرٍ، وكأنَّ صاحبَ هذا الوجهِ فَرَّ من إقامةِ غيرِ المفعول به مع وجودِه، فجعله مِنْ جملةٍ أخرىٰ.

وهذه القراءةُ متواترةٌ، ولا التفاتَ على مَنْ طَعَن على قارئِها، وإنْ كان أبو عليٍ(4) قال: «هي لحنٌ». وهذه جراَةٌ منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجَّاج(5). وأمَّا الزمخشري(6) فلم يَطْعن عليها، إنما طعن على بعضِ الأوجهِ التي قدَّمْتُها فقال: «ومَنْ تَمَحَّل لصحتِه فجعله فُعِل وقال: نُجِّي النَّجاءُ

---

(1) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٢/٣٧٢، والبحر ٨/٤٥.

(2) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ والمشهور في الآية على هذه القراءة أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور.

(3) الإملاء ٢/١٣٦.

(4) الحجة (خ) ٣/٥٠٢.

(5) معاني القرآن له ٣/٤٠٣.

(6) الكشاف ٢/٥٨٢.

المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدرِه ونَصَبَ المؤمنين، فتعسُّفُ باردُ التعسُّفِ». قلت: فلم يَرْتَضِ هذا التخريجَ بل للقراءةِ عنده تخريجٌ آخرُ. وقد يمكنُ[1] أن يكونَ هو الذي بدأتُ به لسلامتِه ممَّا تقدَّم من الضعف.

آ. (٩٠) قوله: ﴿ويَدْعُوْنَنا﴾: العامَّةُ على ثبوتِ الرفع قبل «نا» مفكوكةً منها. وقرأَتْ[2] فرقةٌ «يَدْعُوْنا» بحذفِ نونِ الرفع. وطلحة بإدغامِها فيها. وهذان الوجهان فيهما إجراءُ نون «نا» مُجْرَىٰ نونِ الوقاية. وقد تقدَّم ذلك.

[٦٣٥/ب] قوله: «رَغَباً ورَهَباً» يجوز أَنْ يَنْتَصِبا/ على المفعولِ من أجله، وأَنْ ينتصِبا على أنهما مصدران واقعان موقعَ الحال أي: راغبين راهبين، وأن ينتصِبا على المصدرِ الملاقي لعاملِه في المعنى دون اللفظِ لأنَّ ذلك نوعٌ منه.

والعامَّةُ على فتحِ الغينِ والهاء. وابن وثاب[3] والأعمش ـ ورُويت عن أبي عمروٍ ـ بسكون الغينِ والهاءِ. ونُقِل عن الأعمش ـ وهو الأشهرُ عنه ـ بضمِّ الراء وما بعدها. وقرأَتْ فِرْقَةٌ[4] بضمةٍ وسكونٍ فيهما.

آ. (٩١) قوله: ﴿والتي أَحْصَنَتْ﴾: يجوز أَنْ ينتصِبَ نَسَقاً على ما قبلَها، وأن ينتصِبَ بإضمارِ اذكُرْ، وأن يرتفعَ بالابتداء، والخبرُ محذوف أي: وفيما يُتْلى عليكم التي أحصنت. ويجوز أن يكونَ الخبرُ «فنفَخْنا» وزِيْدَت

---

(١) سبب التقليل هنا أنَّ الزمخشري سكت عن تخريج القراءة الذي يرتضيه فلم يطعن فيها، وإنما طعن في تخريجٍ ذكره.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/٣٣٧، والبحر ٦/٣٣٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٦، والقرطبي ١١/٣٣٧، والشواذ ٩٢.

(٤) وهي رواية عن الأعمش كما في الإتحاف ٢/٢٦٧.

الفاءُ على رأي الأخفش[1] نحو: «زيدٌ فقائمٌ».

وفي كلامِ الزمخشري[2] «فَنَفَخْنا الروحَ في عيسى فيها». قال الشيخ[3] مؤاخِذاً له: «فاستعمل «نَفَخَ» متعدياً. والمحفوظُ أنه لا يَتَعَدَّىٰ فيحتاج في تَعَدِّيه إلى سماعٍ، وغيرَ متعدٍّ استعمله هو في قوله «أي: نَفَخْتُ في المِزْمار» انتهىٰ ما واخَذَه به. قلت: وقد سُمِعَ «نَفَخَ» متعدياً. ويَدُلُّ على ذلك ما قُرِىء في الشاذ[4] «فأنفخها فيكونُ طائراً» وقد حكاها هو قراءةً فكيف يُنْكِرُها؟ فعليك بالالتفات إلى ذلك.

قوله «آيةً» إنما لم يطابِقْ المفعولَ الأولَ فيُثَنِّي الثاني؛ لأنَّ كلًّا منهما آيةٌ بالآخر فصارا[5] آيةً واحدةً. أو نقولُ: إنَّه حُذِف من الأولِ لدلالةِ الثاني، أو بالعكس أي: وجَعَلْنا ابنَ مريمَ آيةً، وأمَّه كذلك. وهو نظيرُ الحذفِ في قوله «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه»[6] وقد تقدَّم[7].

آ. **(٩٢) قوله: ﴿أُمَّةً واحدةً﴾**: العامَّةُ على رفع «أمتُكم» خبراً لـ «إنَّ» ونصب «أمةً واحدةً» على الحالِ. وقيل على البدل من «هذه»، فيكونُ قد فُصِلَ بالخبرِ بين البدلِ والمبدلِ منه نحو «إن زيداً قائمٌ أخاك».

---

(١) لم يشر الأخفش في إعرابه لهذه الآية. وانظر أمثلة على زيادة الفاء في الخبر: ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

(٢) الكشاف ٢/٥٨٢.

(٣) البحر ٦/٣٣٦.

(٤) قراءة عبد الله بن مسعود «فأنفخها». انظر: الدر المصون ٣/١٩٥، والبحر ٢/٤٦٦. والآية ٤٩ من آل عمران.

(٥) سقطت ألف الاثنين من الأصل. والتصحيح من (ش).

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: الدر المصون ٦/٧٥.

وقرأ[1] الحسنُ «أُمَّتَكم» بالنصبِ على البدل من «هذه» أو عطف البيان. وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهبُ العقيلي وأبو حيوة وابن أبي عبلة وهارون عن أبي عمرو «أُمَّتُكم أمَّةٌ واحدةٌ» برفع الثلاثة على أنْ تكونَ «أمتُكم» خبرَ «إنَّ» كما تقدَّم و «أمةٌ واحدةٌ» بدلٌ منها بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ، أو تكونَ «أمةٌ واحدةٌ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿أمْرَهم﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الخفضِ أي: تَفَرَّقوا في أمرِهم. الثاني: أنه مفعولٌ به، وعَدَّىٰ تَقَطَّعوا لأنه بمعنىٰ قَطَّعوا. الثالث: أنه تمييزٌ. وليس بواضحٍ معنىً وهو معرفةٌ، فلا يَصِحُّ من جهة صناعةِ البصريين[2]. قال أبو البقاء[3]: «وقيل: هو تمييزٌ أي تقطَّع أمرُهم» فجعله منقولاً من الفاعلية.

و «زُبُراً»[4] يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أن يُضَمَّنَ «تقطَّعوا» معنى صَيَّروا بالتقطيع، وإمَّا أن ينتصِبَ على الحالِ من المفعول ـ أي: مثلَ زُبُرٍ أي: كُتُبٍ؛ فإنَّ الزُّبُرَ جمعُ زَبُور كرُسُل جمعَ رسول، أو يكون حالاً من الفاعل. نقله أبو البقاء في سورة المؤمنين[5]. وفيه نظرٌ؛ إذ لا معنى له، وإنما يَظْهر كونُه حالاً من الفاعلِ في قراءةِ «زُبَرا» بفتح الباءِ أي فِرَقاً. والمعنى: صَيَّروا أمرهم زُبُراً أو تقطَّعوه في هذه الحالِ. والوجهان مأخوذان مِنْ تفسير الزمخشري[6] لمعنى الآية الكريمة، فإنه قال: «والمعنى: جعلوا أَمْرَ دينهم

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٧، والقرطبي ١١/٣٣٨، والمحتسب ٢/٦٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٣٨٤.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) خلط السمين بين آيتي الأنبياء والمؤمنين وموضعها هناك.

(٥) الآية ٥٣ «فتقطَّعُوا أَمْرَهم بينهم زُبُراً». وانظر: الإملاء ٢/١٥٠.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.

فيمابينهم قِطَعاً كما يتوزَّعُ الجماعةُ [الشيءَ] ويقتسمونه، فيطير لهذا نصيبٌ ولذلك نصيبٌ، تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيرورتِهم فِرَقاً وأحزاباً».

وفي الكلامِ التفاتٌ من الخطاب وهو قوله «أمتُكم» إلى الغَيْبة تشنيعاً عليهم بسوءِ صنيعهم.

وقرأ[١] الأعمش بفتحِ الباء جمع زُبْرَة، وهي قطعة الحديد في الأصل. ونصبُه على الحال من ضمير الفاعِل في «تقطَّعوا» وقد تقدَّم. ولم يَتَعرَّض له أبو البقاء في هذه السورة[٢] وتَعَرَّض له في المؤمنين فذكر فيه الأوجهَ المتقدمة[٣] وزاد أنه قُرِيء «زُبْراً» بسكونِ الباء، وهو بمعنى المضمومِها.

آ. (٩٤) **قوله: ﴿فلا كُفْرانَ﴾**: الكُفْران: مصدرٌ بمعنى الكُفْر. قال[٤]:

٣٣٥٨ـ رأيتُ أُناساً لا تَنام جُدُوْدُهُمْ
وجَدِّيْ ـ ولا كُفرانَ لله ـ نائمُ

و «لِسَعْيه» متعلقٌ بمحذوفٍ أي: يكفُر لسَعْيه، ولا يتعلَّق بكفران؛ لأنه يَصير مُطوَّلاً[٥]، والمطوَّل يُنْصَبُ. وهذا مبنيٌّ. والضميرُ في «له» يعودُ على السعي.

---

(١) تكرر وهم السمين في هذا الموضع، فليس في «الأنبياء» هذا اللفظ، وإنما هو في سورة المؤمنين الآية ٥٣ وسيأتي تخريجه هناك.

(٢) لأنه ليس فيها هذا اللفظ.

(٣) الإملاء ٢/١٥٠.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في المحرَّر الوجيز ١١/١٦٣، ومجاز القرآن ٢/٤٢.

(٥) أي شبيهاً بالمضاف نحو: لا خيراً من زيدٍ عندنا.

آ. (٩٥) قوله: ﴿وَحَرامٌ﴾: قرأ(١) الأخوان وأبو بكر ورُوِيَتْ عن أبي عمرو «وحِرْمٌ» بكسرِ الحاء وسكونِ الراءِ. وهما لغتان كالحِلِّ والحَلال. وقرأ ابن عباس وعِكْرِمة و«حَرِمَ» بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم، على أنه فعلٌ ماضٍ، ورُوِي عنهما أيضاً وعن أبي العالية بفتح الحاء والميم وضمِّ الراءِ بزنة كرُمَ، وهو فعلٌ ماض أيضاً. ورُوي عن ابن عباس فتحُ الجميع. وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. واليمانيُّ بضم الحاء وكسر الراءِ مشددةً وفتح الميم ماضياً مبنياً للمفعول. ورُوي عن عكرمةَ بفتح الحاء وكسرِ الراء وتنوين الميم.

[٦٣٦/أ] فَمَنْ جعله اسماً: ففي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ/ وفي الخبر حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: قوله «[أنهم] لا يَرْجِعون» وفي ذلك حينئذٍ أربعةُ تأويلاتٍ، التأويلُ الأولُ: أنَّ «لا» زائدةٌ. والمعنى: وممتنعٌ على قريةٍ قدَّرْنا إهلاكَها لكفرِهم رجوعُهم إلى الإيمانِ، إلى أَنْ تقومَ الساعةُ. وممَّن ذهب إلى زيادتِها أبو عمروٍ مستشهداً عليه بقولِه تعالىٰ: «ما منعك أن لا تسجدَ»(٢) يعني في أحدِ القولين. التأويل الثاني: أنها غيرُ زائدةٍ، وأنَّ المعنىٰ: أنَّهم غيرُ راجعين عن معصيتِهم وكفرِهم. التأويلُ الثالث: أنَّ الحرامَ يُرادُ به الواجب. ويَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: «قل تعالَوا أَتْلُ ما حَرَّم ربُّكم عليكم أَنْ لا تُشْرِكوا»(٣) وتَرْكُ الشِّرْكِ واجبٌ، ويَدُلُّ عليه أيضاً قولُ الخنساء(٤):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣١، والتيسير ١٥٥، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٧٠، والبحر ٦/٣٣٨، والمحتسب ٢/٦٥.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف.

(٣) الآية ١٥١ من الأنعام.

(٤) ليس في ديوان الخنساء، وهو في القرطبي ١١/٣٤٠، والبحر ٦/٣٣٩. وفي اللسان منسوباً إلى عبد الرحمن بن جُمانة المحاربي:

فإنَّ حراماً لا أرى الدهرَ باكياً
على شَجْوِه إلَّا بَكَيْتُ على عمروِ

٣٣٥٩ـ حـرامٌ عـليَّ لا أرىٰ الـدهـرَ بـاكـيـاً
علـى شَـجْـوِهِ إلا بَـكَـيْـتُ عـلى صَـخْـرِ

وأيضاً فمن الاستعمالِ إطلاقُ أحدِ الضدين على الآخرِ.

ومِنْ ثَمَّ قال الحسن والسدي: لا يَرْجِعون عن الشرك. وقال قتادة: إلى الدنيا. التأويل الرابع: قال أبو مسلم ابن بَحْر: «حرامٌ: ممتنع. وأنهم لا يرجعون: انتفاء الرجوعِ إلى الآخرةِ، فإذا امتنع الانتفاءُ وَجَبَ الرجوعُ. فالمعنىٰ: أنه يجبُ رجوعُهم إلى الحياة في الدار الآخرة. ويكون الغرضُ إبطالَ قولِ مَنْ يُنْكر البعثَ. وتحقيقُ ما تقدَّم من أنه لا كُفْرانَ لسَعْي أحدٍ، وأنه يُجْزَى على ذلك يومَ القيامةِ». وقولُ ابن عطية[1] قريبٌ من هذا قال: «وممتنعٌ على الكفرة المُهْلَكين أنهم لا يَرْجعون إلى عذاب الله وأليم عِقابِه، فتكون «لا» على بابِها، والحرامُ على بابه».

الوجه الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ تقديرُه: حرامٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثهم، ويكونُ «أنَّهم لا يَرْجِعون» علةً لما تقدَّم من معنى الجملة، ولكن لك حينئذ في «لا» احتمالان، الاحتمال الأول: أَنْ تكونَ زائدةً. ولذلك قال أبو البقاء[2] في هذا الوجهِ بعدَ تقديرِه الخبرَ المتقدم: «إذا جَعَلْتَ لا زائدةً» قلت: والمعنى عنده: لأنهم يَرْجعون إلى الآخرة وجزائها. الاحتمال الثاني: أن تكونَ غيرَ زائدةٍ بمعنى: ممتنعٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثِهم؛ لأنهم لا يَرْجعون إلى الدنيا فَيَسْتدركوا فيها ما فاتهم من ذلك.

---

(١) المحرر ١١/١٦٤.

(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

الوجهُ الثالث: أَنْ يكونَ هذا المبتدأ لا خبرَ له لفظاً ولا تقديراً، وإنما رَفَع شيئاً يقوم مقامَ خبرِه من باب «أقائم أخواك». قال أبو البقاء[1]: «والجيدُ أن يكونَ «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر»، قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأن ذلك يُشْترطُ فيه أن يَعتمد الوصفُ على نفيٍ أو استفهامٍ، وهنا فلم يعتمِدْ المبتدأُ على شيءٍ من ذلك، اللهم إلاَّ أَنْ ينحوَ نَحْوَ الأخفشِ، فإنه لا يَشترطُ ذلك. وقد قررتُ هذه المسألةَ في غيرِ هذا الموضوع، والذي يظهر قولُ الأخفش[2]، وحينئذ يكون في «لا» الوجهان المتقدمان من الزيادةِ وعدمِها، باختلاف معنيين: أي امتنع رجوعُهم إلى الدنيا أوعن شركِهم إذا قَدَّرْتَها زائدةً، أو امتنع عدمُ رجوعِهم إلى عقابِ اللهِ في الآخرة إذا قَدَّرْتها غيرَ زائدة.

الوجه الثاني من وجهَيْ رفعِ «حرام» أنه خبرُ مبتدأ محذوف، فقدَّره بعضهم: الإقالةُ والتوبةُ حرامٌ. وقَدَّره أبو البقاء[3]: «أي ذلك الذي ذُكِرَ من العملِ الصالحِ حرامٌ». وقال الزمخشري[4]: «وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها ذَاك، وهو المذكورُ في الآية المتقدمةِ من العملِ الصالحِ والسَّعيِ المشكورِ غيرِ المكفورِ. ثم عَلَّل فقيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك؟

وقرأ العامَّةُ «أَهْلكناها» بنونِ العظمة. وقرأ[5] أبو عبد الرحمن وقتادةُ

---

(١) الإملاء ٢/١٣٧.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٣٣.
(٣) الإملاء ٢/١٣٧.
(٤) الكشاف ٢/٥٨٣.
(٥) القرطبي ١١/٣٤٠، والبحر ٦/٣٣٨.

«أهلكتُها» بتاءِ المتكلم. ومَن قرأ[1] «حَرِمٌ» بفتح الحاءِ وكسرِ الراء وتنوينِ الميم، فهو في قراءتِه صفةٌ على فَعِلٍ نحو: حَذِر. وقال[2]:

٣٣٦٠ـ وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ومَنْ قرأه[3] فعلاً ماضياً فهو في قراءتِه مسندٌ لـ «أنَّ» وما في حَيِّزها. ولا يَخْفى الكلامُ في «لا» بالنسبة إلى الزيادةِ وعدمِها/ فإنَّ المعنى واضحٌ مما [٦٣٦/ب] تقدَّم. وقُرِىء[4] «إنَّهم» بالكسرِ على الاستئناف، وحينئذٍ فلا بد من تقديرِ مبتدأ يَتِمُّ به الكلام، تقديرُه: ذلك العملُ الصالحُ حرامٌ. وتقدَّم تحريرُ ذلك.

آ. (٩٦) **قوله: ﴿حتى إذا﴾**: قد تقدم الكلام[5] على «حتى» الداخلةِ على «إذا» مشبعاً. وقال الزمخشري[6] هنا: «فإنْ قلت: بِمَّ تعلَّقَتْ «حتىٰ» واقعةً غايةً له وأيَّة الثلاث هي؟ قلت: هي متعلقةٌ بـ «حرامٌ» وهي غايةٌ له؛ لأنَّ امتناعَ رجوعِهم لا يزول حتى تقومَ القيامةُ، وهي «حتى» التي يُحْكىٰ بعدها الكلامُ، والكلامُ المحكيُّ هو الجملةُ من الشرطِ والجزاءِ، أعني «إذا» وما في حيزها». وأبو البقاء[7] نَحا هذا النحوَ فقال: «وحتى» متعلقةٌ في المعنى بـ «حرامٌ» أي: يستمرُّ الامتناع إلى هذا الوقتِ، ولا عملَ لها في «إذا».

وقال الحوفي: «هي غايةٌ، والعاملُ فيها ما دَلَّ عليه المعنىٰ مِنْ تأسُّفِهم

(١) وهي قراءة عكرمة وقد تقدمت.
(٢) تقدم برقم ١٢٣١.
(٣) وهي قراءة أبي العالية.
(٤) البحر ٦/٣٣٨.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.
(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.
(٧) الإملاء ٢/١٣٧.

على ما فَرَّطوا فيه من الطاعةِ حين فاتَهم الاستدراكُ». وقال ابنُ عطية[1]: «حتى» متعلقةٌ بقوله «وتَقَطَّعوا». وتحتملُ على بعضِ التأويلاتِ المتقدمة أَنْ تتعلَّق بـ «يَرْجِعون»، وتحتمل أَنْ تكونَ حرفَ ابتداءٍ، وهو الأظهر؛ بسبب «إذا»؛ لأنها تقتضي جواباً هو المقصودُ ذِكْرُه». قال الشيخ[2]: «وكونُ «حتى» متعلقةً بـ «تَقَطَّعوا» فيه بُعْدٌ من حيث كثرةُ الفصلِ لكنه من حيث المعنى جيدٌ: وهو أنهم لا يزالون مختلفين على دين الحقِّ إلى قُرْب مجيءِ الساعةِ، فإذا جاءت الساعةُ انقطع ذلك كلُّه».

وتلخَّصَ في تعلُّق «حتى» أوجهٌ، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «حرامٌ». الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه المعنى، وهو قولُ الحوفيِّ. الثالث: أنها متعلقةٌ بـ «تَقَطَّعوا». الرابع: أنها متعلقةٌ بـ «يَرْجِعون». وتلخَّص في «حتى» وجهان، أحدهما: أنها حرفُ ابتداءٍ وهو قولُ الزمخشري وابنِ عطية فيما اختاره، الثاني: أنها حرفُ جرّ، بمعنى إلى.

وقرأ[3] «فُتِّحَتْ» بالتشديدِ ابنُ عامر. والباقون بالتخفيفِ. وقد تقدَّم ذلك أولَ الأنعام[4]، وفي جواب «إذا» أوجهٌ أحدُها: أنه محذوفٌ فقدَّره أبو إسحاق[5]: «قالوا يا وَيْلَنا»، وقدَّره غيرُه: فحينئذٍ يُبعثون. وقوله «فإذا هي شاخصة» عطفٌ على هذا المقدرِ. الثاني: أنَّ جوابَها الفاءُ في قوله «فإذا هي» قاله الحوفي والزمخشري[6] وابن عطية[7]. فقال الزمخشري: «وإذا هي

(١) المحرر ١١/١٦٤.
(٢) البحر ٦/٣٣٩.
(٣) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٥٨، والحجة ٤٧٠، والتيسير ١٠٢، والبحر ٦/٣٣٩.
(٤) الآية ٤٤ وانظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.
(٥) وهو الزجاج في معانيه ٣/٤٠٥.
(٦) الكشاف ٢/٥٨٤.
(٧) المحرر ١١/١٦٥.

المفاجأةُ، وهي تقع في المجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاءِ كقوله تعالىٰ «إذا هم يَقْنَطُون»[1] فإذا جاءت الفاءُ معها تعاونَتا على وَصْل الجزاء بالشرط فيتأكَّدُ. ولو قيل: إذا هي شاخصة كان سديداً. وقال ابن عطية: «والذي أقول: إنَّ الجوابَ في قوله «فإذا هي شاخِصَةٌ»، وهذا هو المعنى الذي قُصِد ذِكْرُه؛ لأنه رجوعُهم الذي كانوا يُكَذِّبون به وحَرَّم عليهم امتناعَه».

وقوله: «يأْجُوْجُ» هو على حذفِ مضاف أي: سدُّ يأجوجَ ومَأْجوجَ. وتقدَّم الكلامُ فيهما قريباً[2].

قوله: «وهم» يجوز أَنْ يعودَ على يأجوج ومأجوج، وأن يعودَ على العالَم بأَسْرِهم. والأولُ أظهر.

وقرأ العامَّةُ: «يَنْسِلون» بكسر السين، وأبو السمَّالِ[3] وابنُ أبي إسحاق بضمها. والحَدَب: النَّشَزُ من الأرض أي: المرتفعُ، ومنه الحَدَبُ في الظهر وكلُّ كُدْية[4] أو أَكَمَةٍ فهي حَدَبَة، وبها سُمِّيَ القبرُ لظهورِه على وجه الأرض، والنَّسَلان مقارَبَةُ الخَطْوِ مع الإسراعِ، يُقال: نَسَل ينسِل وينسُل بالفتح في الماضي، والكسرِ والضم في المضارع، ونسل وعَسَل واحد، قال الشاعر[5]:

٣٣٦١ـ عَسَلانَ الذئبِ أمسىٰ قارِباً
بَرَدَ الليلُ عليه فَنَسَلْ

---

(١) الآية ٣٦ من الروم.
(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من الكهف.
(٣) البحر ٦/ ٣٣٩، والشواذ ٩٣.
(٤) الكُدْية: الأرض المرتفعة وقيل: الغليظة.
(٥) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٩٠، والمحرر ١١/ ١٦٥، واللسان (عسل) وجمهرة ابن دريد ١/ ٢٥٢، ويُنسب البيت خطأً للبيد.
وعسل الذئب: مضى مسرعاً. ونسل في العَدْوِ: أسرع. القارب: طالب الماء ليلاً.

والنَّسْلُ من ذلك وهو الذُّرِّيَّة، أطلقَ المصدرَ على المَفْعول. و«نَسَلْتُ ريشَ الطائر» من ذلك. وقُدِّمَ الجارُّ على متعلقه[1] لتواخي رؤوسِ الآي. وقرأ[2] عبد الله وابن عباس «جَدَث» بالثاء المثلثة، وهو القبرُ. وقُرِىء بالفاء وهي بدلٌ منها. قال الزمخشري[3]: «الثاء للحجاز والفاء لتميم». وينبغي أَنْ يكونا أصلين؛ لأنَّ كلاً منهما لغةٌ مستقلةٌ، ولكن قد كَثُر إبدال الثاء من الفاء قالوا: مَعْثُور في مَعْفور[4]، وقالوا[5]: «فُمَّ» في ثُمَّ، فأبدلت هذه من هذه تارةً، وهذه من هذه أخرىٰ[6].

آ. (٩٧) قوله: ﴿فإذا هي شاخِصَةٌ أبصارُ﴾: فيه أوجهٌ أحدُها: ــ وهو الأجود ــ أن تكونَ «هي» ضميرَ القصة، و«شاخصةٌ» خبرٌ مقدمٌ، و«أبصارُ» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرٌ لـ «هي» لأنها لا تُفَسَّر إلَّا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزأيها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكونَ «شاخصة» مبتدأً، و«أبصارُ» فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبرِ، وهذا يتمشَّىٰ على رأي الكوفيين[7]؛ لأنَّ

---

(١) الجارُّ «من كل حدب» ومتعلقة «ينسلون».
(٢) المحتسب ٢/٦٦، والقرطبي ١١/٣٤٢، البحر ٦/٣٣٩.
(٣) الكشاف ٢/٥٨٤ وفي مطبوعة الكشاف: «والباء تميمية» وهو تحريف، وقد ذكر ابن جني في المحتسب ذلك ٢/٦٦.
(٤) المعفور: هو المُتَرَّب المُعَفَّر بالتراب وفي اللسان (عثر): «وذهب يعقوب إلى أن الفاء في عافور بدل الثاء في عاثور وللذي ذهب إليه وجه، قال: إلَّا أنَّا إذا وجدنا للفاء وجهاً نحملها فيه على أنه أصل لم يجز الحكم بكونها بدلاً فيه إلَّا على قبح وضعف».
(٥) انظر: الممتع ٤١٤.
(٦) قال ابن عصفور في الممتع: «والأصل الثاء لقولهم في الجمع: أجداث ولم يقولوا أجداف».
(٧) انظر: الارتشاف ١/٤٨٦.

ضميرَ القصةِ يُفَسَّر عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإنَّه في قوة الجملة.
الثالث: قال الزمخشري[1]: «هي» ضميرٌ مُبْهَمٌ تُوَضِّحه الأبصارُ وتُفَسِّره، كما فُسِّر «الذين ظَلَمُوا» «وأسَرُّوا»[2]. ولم يَذْكر غيرَه. قلت: وهذا هو قولُ الفراء[3]؛ فإنَّه قال: «هي» ضميرُ الأبصارِ تقدَّمَتْ لدلالة الكلام ومجيءِ ما يُفَسِّرها». وأنشد شاهداً على ذلك[3]: / [٦٣٧/أ]

٣٣٦٢ـ فلا وأبيها لا تقول حَليلتي
ألا فَرَّ عني مالكُ بنُ أبي كعبِ

الرابع: أن تكونَ «هي» عماداً، وهو قول الفراء[4] أيضاً، قال: «لأنه يَصْلُح موضعَها «هو» وأنشد[5]:

٣٣٦٣ـ بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودِرْهمٍ
فهل هو مرفوعٌ بما ههنا راسُ

وهذا لا يَتَمشَّى إلَّا على أحدِ قولي الكسائي[6]: وهو أنه يُجيز تقدُّمَ الفصلِ مع الخبرِ المقدَّم نحو: «هو خيرٌ منك زيد» الأصل: زيدٌ هو خيرٌ منك،

---

(١) الكشاف ٢/٥٨٤.
(٢) من قوله تعالىٰ: «وأسروا النجوى الذين ظلموا» الآية ٣ من الأنبياء.
(٣) بدأ الفراء في معانيه ٢/٢١٢ بوجه العماد، ثم أجاز ما نقله عنه السمين. وصدره عند الفراء:

لَعَمْرُ أبيها لا تقول ظَعينَتي

والبيت لمالك بن أبي كعب، وهو من شعر في الأغاني ١٦/٢٣٤، والمحرر ١١/١٦٦.
(٤) معاني القرآن ٢/٢١٢.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح التصريح ٢/٧٢، والهمع ٢/٩٩، والدرر ٢/١٣٣ ـ ١٣٤.
(٦) نسبه في الارتشاف ١/٤٩٠ إلى الفراء.

وقال الشيخ(١): «أجاز هو القائمُ زيدٌ، على أنَّ «زيداً» هو المبتدأ و«القائم» خبره و«هو» عمادٌ. وأصلُ المسألةِ: زيدٌ هو القائم». قلتُ: وفي هذا التمثيلِ [نظرٌ](٢)؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ هنا ممتنعٌ لاستوائِهما في التعريفِ، بخلاف المثال الذي قَدَّمْتُه، فيكون أصلُ الآيةِ الكريمة: فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصةٌ، فلما قُدِّم الخبرُ وهو «شاخصةٌ» قُدِّم معها العِمادُ. وهذا أيضاً إنما يجيءُ على مذهبِ مَنْ يرى وقوعَ العمادِ قبل النكرةِ غيرِ المقاربةِ للمعرفةِ.

الخامس: أَنْ تكونَ «هي» مبتدأً، وخبرُه مضمرٌ، ويَتِمُّ الكلامُ حينئذٍ على «هي»، ويُبْتَدَأُ بقوله «شاخصة أبصار». والتقديرُ: فإذا هي بارزةٌ أي: الساعةُ بارزةٌ أو حاضرة، و«شاخصةٌ» خبرٌ مقدمٌ و«أبصارُ» مبتدأٌ مؤخرٌ. ذكره الثعلبي(٣). وهو بعيدٌ جداً لتنافرِ التركيبِ، وهو التعقيدُ عند علماءِ البيان.

قوله: «يا وَيْلَنا» معمولٌ لقولٍ محذوفٍ، وفي هذا القولِ المحذوفِ وجهان، أحدُهما: أنَّه جوابُ «حتى إذا» كما تقدَّم. والثاني: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذين كفروا»، قاله الزمخشري(٤).

آ. **(٩٨) قوله: ﴿وما تعبدون﴾**: أتىٰ هنا بـ«ما» وهي لغيرِ العقلاءِ؛ لأنه متىٰ اختلطَ العاقلُ بغيرِه تَخَيَّر الناطقُ بين ما ومَنْ.

وقرأ العامَّةُ «حَصَبُ» بالمهملتين والصادُ مفتوحةٌ، وهو ما يُحْصَبُ أي: يُرْمَىٰ في النارِ، ولا يقالُ له حَصَب إلاَّ وهو في النارِ. فأمَّا [ما] قبل ذلك فَحَطَبٌ وشجرٌ وغير ذلك وقيل: هي لغةٌ حبشية(٥). وقيل: يُقال له حَصَبٌ قبل الإلقاء

---

(١) البحر ٦/٣٤٠.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتنا من (ش).

(٣) انظر: البحر ٦/٣٤٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٨٤.

(٥) نسبها أبو عبيد في «لغات القبائل» ١٩٨ إلى قريش.

في النار. وقرأ ابن[1] السَّميفع وابن أبي عبلة ـ ورُويت عن ابنِ كثير ـ بسكونِ الصادِ وهو مصدرٌ، فيجوز أن يكونَ واقعاً موقع المفعول، أو على المبالغةِ أو على حَذْفِ مضافٍ. وقرأ ابن عباس بالضاد معجمةً مفتوحة أو ساكنةً، وهو أيضاً ما يُرمَىٰ به في النار، ومنه المِحْضَبُ: عُوْدٌ تُحَرَّك به النارُ لِتُوقَدَ. وأُنْشِدَ[2]:

٣٣٦٤ـ فلا تَكُ في حَرْبِنا مِحْضَباً
فتجعلَ قومَك شَتَّى شُعوبا

وقرأ أميرُ المؤمنين وأُبَيٌّ وعائشة وابن الزبير «حَطَبُ» بالطاء، ولا أظنُّها إلَّا تفسيراً لا تلاوةً.

آ. (٩٩) قوله: ﴿آلهةً﴾: العامَّةُ على النصب خبراً لـ «كان» وقرأ[3] طلحة بالرفع. وتخريجُها كتخريج قوله[4]:

٣٣٦٥ـ إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفَانِ...
....

ففيها ضمير الشأن.

وقوله «أنتم لها وارِدُون»[5] جَوَّز أبو البقاء[6] في هذه الجملةِ ثلاثةَ أوجه،

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والمحتسب ٢/٦٦، والبحر ٦/٣٤٠، والقرطبي ١١/٣٤٣.
(٢) البيت للأعشىٰ وليس في ديوانه، وهو في المحرر ١١/١٦٧، واللسان (حضب).
(٣) البحر ٦/٣٤٠.
(٤) تقدم برقم ١١٨٨.
(٥) عاد إلى الآية ٩٨.
(٦) الإملاء ٢/١٣٧.

أحدها: أن تكونَ بدلاً من «حَصَبُ جهنم». قلت: يعني أن الجملةَ بدلٌ من المفردِ الواقعِ خبراً، وإبدال الجملةِ من المفردِ إذا كان أحدُهما بمعنى الآخر جائز، إذ التقديرُ: إنكم أنتم لها واردون. والثاني: أن تكونَ الجملةُ مستأنفةً. والثالث: أن تكونَ في محلِّ نصب على الحال من «جهنم» ذكره أبو البقاء[1]. وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحالِ من المضافِ إليه في غيرِ المواضعِ المستثناةِ.

آ. (١٠١) **قوله: ﴿منَّا﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ بـ «سَبَقَتْ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من الحسنىٰ».

آ. (١٠٢) **قوله: ﴿لا يَسْمَعُون﴾**: يجوز أَنْ يكونَ بدلاً من «مُبْعَدُون» لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، فيغني عنه، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في «مُبْعَدون».

قوله: «وهم فيما اشْتَهَتْ» إلى قوله «وتَتَلقَّاهم» كلُّ جملةٍ من هذه الجملِ يحتمل أَنْ تكونَ حالاً مِمَّا قبلها، وأن تكون مستأنفةً. وكذا الجملةُ المضمرةُ من القولِ العاملِ في جملة قولِه «هذا يومُكم» إذ التقديرُ: وتَتَلقَّاهم يقولون: هذا يومُكم.

آ. (١٠٤) **قوله: ﴿يومَ نَطْوي﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «لا يَحْزُنُهم». والثاني: أنه منصوبٌ بـ «تتلقَّاهم». الثالث أنه منصوبٌ بإضمار اذكر أو أعني. الرابع: أنه بدلٌ من العائدِ المقدرِ تقديرُه: [٦٣٧/ب] تُوْعَدُونه/ يومَ نَطْوي فـ «يومَ» بدل من الهاء. ذكره أبو البقاء[2]. وفيه نظرٌ؛ إذ يَلْزَمُ مِنْ ذلك خُلُوُّ الجملةِ الموصولِ بها من عائدٍ على الموصول، ولذلك مَنَعُوا

---

(١) الإملاء ٢/١٣٧.

(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

«جاء الذي مررتُ به أبي عبد الله» على أن يكونَ «أبي عبد الله» بدلاً من الهاء لِما ذكرْتُ، وإن كان في المسألة خلاف. الخامس: أنه منصوبٌ بالفزع، قاله الزمخشري[١]، وفيه نظر؛ من حيث إنه أَعْمَلَ المصدرَ[٢] الموصوفَ قبل أَخْذِه معمولَه.

وقد تقدَّم[٣] أنَّ نافعاً[٤] يقرأ «يُحْزِنُ» بضم الياء إلاَّ هنا، وأن شيخَه ابنَ القَعْقاع يَقْرأ «يَحْزُن» بالفتح إلاَّ هنا.

وقرأ العامَّة «نَطْوي» بنون العظمة وشيبة بن نصاح[٥] في آخرين «يطوي» بياء الغَيْبة، والفاعلُ هو الله تعالىٰ، وقرأ أبو جعفر في آخرين «تُطْوَىٰ» بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ وفتحِ الواوِ مبنياً للمفعول.

وقرأ العامَّةُ «السِّجِلِّ» بكسر السينِ والجيمِ وتشديدِ اللامِ كالطِّمِرِّ[٦]. وقرأ[٧] أبو هريرة[٨] وصاحبُه أبو زرعةَ بن عمرو[٩] بن جرير بضمِّهما، واللامُ

---

(١) الكشاف ٢/٥٨٥.

(٢) المصدر «الفزع» الموصوف بالأكبر، ومعموله «يوم».

(٣) عاد إلى الآية ١٠٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٤٩٤، وشيخ نافع أبو جعفر يزيد بن القعقاع. وانظر: النشر ٢/٢٤٤، والقرطبي ١١/٣٤٦، والبحر ٦/٣٤٢.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٢٤، والإتحاف ٢/٢٦٨، والقرطبي ١١/٣٤٦، والبحر ٦/٣٤٣.

(٦) الطمرُّ: الفرس الشديدُ العَدْوِ.

(٧) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٦٧، والقرطبي ١١/٣٤٧، والبحر ٦/٣٤٣، والشواذ ٩٣.

(٨) عبد الرحمن بن صخر الدوسي. كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، توفي سنة ٥٩هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٠، والإصابة ت ١١٧٩.

(٩) هو عمرو بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، سمع أبا هريرة، وروى عنه الحارث العكلي. طبقات القراء ١/٦٠٢.

مشددةٌ أيضاً بزنةِ «عُتُلّ»[1]. ونقل أبو البقاء[2] تخفيفَها في هذه القراءةِ أيضاً، فتكونُ بزنةِ عُنُق، وأبو السَّمَّال وطلحة والأعمش بفتح السين. والحسن وعيسىٰ بن عمر [بكسرها][3]. والجيمُ في هاتين القراءتين ساكنةٌ واللامُ مخففةٌ، قال أبو عمرو: «قراءةُ أهلِ مكةَ مثل قراءةِ الحسن».

والسِّجِلُّ: الصحيفةُ مطلقاً. وقيل: بل هو مخصوصٌ بصحيفةِ العهد، وهي من المساجلةِ، والسَّجْل: الدَّلْوُ المَلأىٰ. وقال بعضهم: هو فارسيٌّ معرَّب فلا اشتقاقَ له.

و «طَيّ» مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: كما يطوي الرجلُ الصحيفةَ ليكتبَ فيها، أو لما يكتُبه فيها من المعاني، والفاعلُ يُحْذف مع المصدرِ باطِّراد. والكلامُ في الكاف معروفٌ أعني كونَها نعتاً لمصدرٍ مقدرٍ أو حالاً مِنْ ضميرِه. وأصلُ طيّ: طَوْيٌ فأُعِلَّ كنظائره[4].

وقيل: السِّجِلُّ اسمُ مَلَكٍ يَطْوي كتبَ أعمالِ بني آدم. وقيل: اسمُ رجلٍ كان يكتب لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[5]. وعلى هذين القولين يكون المصدرُ مضافاً لفاعله. و «الكتاب» اسمٌ للصحيفةِ المكتوبِ فيها. وقال أبو إسحاق[6]: «السِّجِلُّ: الرجلُ بلسان الحبشة». وقال الزمخشري[7]: كما

(١) العتلُّ: الشديد من كل شيء.

(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش)، ومصادر القراءة السابقة.

(٤) اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن أبي الجوزاء. انظر: معاني القرآن له ٣/٤٠٦.

(٦) معاني القرآن ٣/٤٠٦.

(٧) الكشاف ٢/٥٨٥.

يُطْوَىٰ الطُّومارُ[1] للكتابة، أي ليُكتبَ فيه، أو لما يُكتب فيه؛ لأن الكتابَ أصلُه المصدرُ كالبناء ثم يوقع على المكتوب». فقدَّره الزمخشريُّ من الفعلِ المبنيِّ للمفعول. وقد عَرَفْتَ ما فيه من الخلاف.

واللام في «للكتاب»: إمَّا مزيدةٌ في المفعولِ إنْ قلنا إنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعلِه، وإمَّا متعلقةٌ بطَيّ، وإمَّا بمعنى «على». وهذا ينبغي أَنْ لا يجوزَ لبُعْدِ معناه على كل قولٍ. والقراءاتُ المذكورةُ في «السِّجِلّ» كلُّها لغات. وقرأ[2] الأخَوان وحفص «للكتب» جمعاً، والباقون «للكتاب» مفرداً، والرسمُ يحتملهما: فالإفرادُ يُراد به الجنسُ، والجمعُ للدلالةِ على الاختلافِ.

قوله: «كما بَدَأْنا» في متعلَّقِ هذه الكافِ وجهان، أحدُهما: أنَّها متعلقةٌ بـ «نُعِيده»، و «ما» مصدريةٌ و «بدأنا» صلتُها، فهي وما في حَيِّزها في محلِّ جر بالكاف. و «أولَ خَلْقٍ» مفعولُ «بَدَأْنا»، والمعنى: نُعيد أولَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بَداءَتِنا[3] له أي: كما أبْرَزْناه من العَدَمِ إلى الوجودِ نُعيده من العَدَمِ إلى الوجود. وإلى هذا نحا أبو البقاء[4] فإنه قال: «الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُعيده عَوْداً[5] مثلَ بَدْئه» وفي قولِه: «عَوْد» نظرٌ إذ الأحسنُ أَنْ يقولَ: إعادة.

والثاني[6]: أنها تتعلَّقُ بفعلٍ مضمرٍ. قال الزمخشري[7]: «ووجهٌ آخرُ:

(١) الطومار: الصحيفة.

(٢) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٢٥، والحجة ٤٧١، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٤٣.

(٣) البُدَاءة من مصادر بدأ بفتح الباء وضمها. انظر: القاموس (بدأ).

(٤) الإملاء ٢/١٣٨.

(٥) في المطبوعة: عواداً.

(٦) في متعلق «كما بدأنا».

(٧) الكشاف ٢/٥٨٥.

وهو أَنْ تَنْتَصِبَ الكافُ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره «نُعيده»، و«ما» موصولةٌ أي: نُعيد مثلَ الذي بَدَأْنا نُعيده، و«أولَ خَلْقٍ» ظرف لـ «بَدَأْناه» أي: أولَ ما خلق، أو حالٌ من ضميرِ الموصولِ السَّاقط من اللفظِ الثابتِ في المعنىٰ».

قال الشيخ[1]: «وفي تقديرِه تهيئةُ «بَدَأْنا» لأَنْ يَنْصِبَ «أولَ خَلْقٍ» على المفعوليةِ وقَطْعُه عنه، من غيرِ ضرورةٍ تدعو إلى ذلك، وارتكابُ إضمارٍ بعيدٍ مُفَسَّراً بـ «نُعِيْدُه»، وهذه عُجْمَةٌ في كتابِ الله. وأمَّا قولُه «ووجهٌ آخرُ: وهو أن تنتصبَ الكافُ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّرُه «نُعِيْدُه» فهو ضعيفٌ جداً؛ لأنه مبنيٌّ على أن الكافَ اسمٌ لا حرفٌ، وليس مذهبَ الجمهور، وإنما ذهب إلى ذلك الأخفشُ[2]. وكونُها اسماً عند البصريين مخصوصٌ بالشعرِ». قلت: كلُّ ما قَدَّره فهو جارٍ على القواعدِ المنضبطةِ، وقادَه إلى ذلك المعنى الصحيحُ، فلا مُؤَاخَذَةَ عليه. يظهرُ ذلك بالتأمُّلِ لغيرِ الفَطِنِ.

وأمَّا قوله: «ما» ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها مصدريةٌ. والثاني: أنَّها بمعنى الذي. وقد تقدَّم تقريرُ هذين. والثالث: أنها كافةٌ للكافِ عن العملِ كما هي في قوله[3]:

٣٣٦٦ـ .... كما الناسُ مَجْرُوْمٌ عليه وجارِمُ

فيمَنْ رفع «الناس». قال الزمخشري[4]: «أولَ خَلْقٍ» مفعولُ «نُعيد»

---

(١) البحر ٦/٣٤٣.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارةٌ إلى ذلك وقد نقله عن الكثيرون. انظر: المغني ٢٣٨.

(٣) تقدم برقم ٨٨٨.

(٤) الكشاف ٢/٥٨٥

الـذي يُفَسِّره «نُعِيـده»، والكافُ مكفـوفةٌ بـ «مـا». والمعنى: نُعيد أولَ الخَلْقِ كما بَدَأْناه تَشْبيهاً للإعادةِ بالابتداء في تناوُلِ / القُدْرَةِ لهمـا على السَّواء. فـإنْ [٦٣٨/أ] قلتَ: فما أولُ الخَلْقِ حتى يُعيدَه كمـا بدأه؟ قلت: أوَّلُـه إيجادُه عن العَـدَمِ، فكما أوجدَه أولاً عن عدمٍ يُعيده ثانياً عن عدمٍ».

وأمَّا «أولَ خلق» فتَحصَّل فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولُ «بَدَأْنـا». والثاني: أنه ظـرفٌ لـ «بَدَأْنـا». والثالث: أنـه منصوبٌ على الحـال مِنْ ضميرِ الموصولِ كما تقدَّم تقريرُ كل ذلك. والرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعول «نُعيده» قاله أبو البقاء[(١)]، والمعنى: مثلَ أولِ خَلْقِه.

وأمَّـا تنكيرُ «خَلْقٍ» فللدلالـةِ على التفصيلِ. قـال الزمخشري[(٢)]: «فإن قلتَ: مـا بالُ «خَلْقٍ» منكَّـراً؟ قلت: هو كقـولِـك: «هـو أولُ رجـلٍ جـاءني» تـريد: أول الـرجال. ولكنـك وَحَّدْتَـه ونَكَّـرتَـه إرادةَ تفصيلِهم رجـلاً رجـلاً، وكــذلــك معنى «أولَ خَلْقٍ»[(٣)] بمعنى: أول الخــلائق؛ لأنَّ الخَلْقَ مصــدرٌ لا يُجْمَعُ».

قــولـه: «وَعْـداً» منصـوبٌ على المصــدرِ المؤكِّـد لمضمــونِ الجملة المتقدِّمة، فناصبُه مضمرٌ أي: وَعَدْنا ذلك وَعْداً.

آ. (١٠٥) **قـولـه: ﴿من بَعْــدِ الـذِّكْــرِ﴾**: يجـوزُ أَنْ يتعلَّق بـ «كتَبْنا»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «الزَّبُورِ» لأنَّه بمعنى المَزْبُـور أي: المكتوب أي: المَـزْبُور مِنْ بَعْـدِ. ومفعولُ «كَتَبْنـا» أنَّ ومـا في حَيِّـزهـا أي: كَتَبْنـا وِراثَـةَ الصالحينَ للأرضِ أي: حَكَمْنا به.

---

(١) الإملاء ٢/١٣٨.

(٢) الكشاف ٢/٥٨٥.

(٣) عبارة الكشاف «وكذلك معنى أول خلق أول الخلق بمعنى...».

آ. (١٠٧) **قوله: ﴿إلَّا رحمةً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له أي: لأجلِ الرَّحْمة. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على الحال مبالغةً في أَنْ جَعَلَه نفسَ الرحمة، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا رحمةٍ أو بمعنى راحِم. وفي الحديث: «يا أيها الناسُ إنما أنا رحمةٌ مُهْداة».

قوله: «للعالَمين» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «رَحْمَةً» أي: كائنةً للعالمين. ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَرْسَلْناك» عند مَنْ يَرَىٰ تَعَلُّقَ ما بعد «إلَّا» بما قبلها جائزاً أو بمحذوفٍ عند مَنْ لا يَرَىٰ ذلك. هذا إذا لم يُفَرَّغ الفعلُ لِما بعدها، أما إذا فُرِّغ فيجوزُ نحو: ما مررتُ إلَّا بزيدٍ، كذا قاله الشيخ هنا. وفيه نظرٌ من حيث إن هذا أيضاً مفرغ؛ لأنَّ المفرَّغَ عبارةٌ عمَّا افتقر ما بعد «إلَّا» لِما قبلها على جهةِ المعمولية له.

آ. (١٠٨) **قوله: ﴿أنَّما إلهُكم﴾**: «أنَّ» وما في حَيِّزِها في محلِّ رفعٍ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ؛ إذ التقديرُ: إنما يُوْحَىٰ إليَّ وَحْدانيةُ إلهكم. وقال الزمخشري[١]: «إنَّما» لقَصْرِ الحكمِ على شيءٍ أو لقَصْرِ الشيءِ على حكمٍ كقولِك: «إنما زيدٌ قائم» و «إنما يقومُ زيدٌ». وقد اجتمع المثالان في هذه الآيةِ؛ لأنَّ «إنما يُوْحَىٰ إليَّ» مع فاعلِه بمنزلةِ «إنما يقومُ زيد»، و «أنَّما إلهكم إله واحد» بمنزلةِ «إنَّما زيد قائم». وفائدةُ اجتماعِهما الدلالةُ على أنَّ الوَحْيَ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مقصورٌ على استئثارِ اللَّهِ بالوَحْدانية».

قال الشيخ[٢]: «أمَّا ما ذكره في «أنَّما» أنَّها لقَصْرِ ما ذَكَر، فهو مبنيٌّ على أن «أنَّما» للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وأنَّ «ما» مع «أنَّ» كهي مع

(١) الكشاف ٢/٥٨٦.
(٢) البحر ٦/٣٤٤.

كأنَّ ومع لعلَّ. فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيده مع «أنَّ». وأما جَعْلُه «أنما» المفتوحةَ الهمزةِ مثلَ المكسورتِها تدلُّ على القَصْر فلا نعلم الخلاف إلاَّ في «إنما» بالكسر، وأما «أنما» بالفتح فحرفٌ مصدريٌّ، ينسَبِكُ منه مع ما بَعْدَه مصدرٌ، فالجملةُ بعدها ليسَتْ جملةً مستقلةً. ولو كانَتْ «أنما» دالةً على الحصر لزم أَنْ يُقال: إنه لم يُوْحَ إليه شيءٌ إلاَّ التوحيدُ، وذلك لا يَصِحُّ الحَصْرُ فيه، إذ قد أُوْحي له أشياءُ غيرُ التوحيد».

قلت: الحَصْرُ بحسب كلِّ مقامٍ على ما يناسِبُه؛ فقد يكون هذا المقامُ يقتضي الحصرَ في إيحاءِ الوحدانية لشيءٍ جَرَىٰ من إنكارِ الكفارِ وحدانيتَه تعالى، وأنَّ اللَّهَ لم يُوْحِ إليه لها شيئاً. وهذا كما أجاب الناسُ عن هذا الإشكالِ الذي ذكره الشيخُ في قوله تعالى: «إنما أنتَ منذرٌ»[1] «إنما أنا بَشَر»[2] «إنما الحياةُ الدنيا لَعِبٌ ولهو»[3] إلى غير ذلك. و«ما» من قوله «إنما يُوْحَىٰ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ كافةً وقد تقدَّم. والثاني: أن تكونَ موصولةً كهي في قوله: «إنَّ ما صَنعُوا»[4] ويكون الخبرُ هو الجملةَ مِنْ قوله: «أنما إلهكم إله واحد» تقديرُه: إن الذي يوحىٰ إليَّ هو هذا الحكمُ.

قوله: «فهل أنتم مُسْلِمون» استفهامٌ معناه الأمرُ بمعنى أَسْلِموا، كقوله: «فهل أنتم مُنْتَهُوْن»[5] أي: انتهوا.

---

(١) الآية ٧ من الرعد.
(٢) الآية ١١٠ من الكهف.
(٣) الآية ٣٦ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم. وأقحم في الأصل بعد «لهو» «وزينة».
(٤) الآية ٦٩ من طه.
(٥) الآية ٩١ من المائدة.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿آذَنْتُكم﴾: أي: أَعْلَمْتُكم. فالهمزةُ فيه للنقل. قال الزمخشري(١): «آذن منقولٌ مِنْ أَذِنَ إذا عَلِمَ، ولكنه كَثُرَ استعمالُه في الجَرْيِ مَجْرىٰ الإنذار. ومنه قولُه تعالىٰ: «فَأْذَنُوا بحربٍ»(٢) وقول ابن حِلِّزَة(٣): / [٦٣٨/ب]

٣٣٦٧ـ آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسماءُ

....

قلت: وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة(٤).

قوله: «على سَواءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل والمفعول معاً، أي: مُسْتَوِين في العلم بما أَعْلَمْتُكم به لم يَطْوِه عن أحدٍ منهم.

قوله: «وإنْ أَدْري» العامَّةُ على إرسالِ الياء ساكنةً، إذ لا مُوْجِبَ لغيرِ ذلك. ورُوي(٥) عن ابن عباس أنه قرأ: «وإنْ أَدْرِيَ أقريبٌ»، «وإنْ أَدْرِيَ لعلَّه فتنةٌ»(٦) بفتح الياءَيْن. وخُرِّجَتْ على التشبيهِ بياءِ الإِضافة. على أن ابنَ مجاهدٍ(٧) أنكر هذه القراءةَ البتة. وقال ابن جني(٨): «هو غَلَطٌ؛ لأنَّ «إنْ» نافيةٌ لا عملَ لها». ونَقَل أبو البقاء(٩) عن غيرِه أنه قال في تخريجها: «إنه أَلْقىٰ

---

(١) الكشاف ٢/٥٨٦.
(٢) الآية ٢٧٩ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ١١١٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٦٣٩.
(٥) المحتسب ٢/٦٨، والبحر ٦/٣٤٤. وهي رواية أيوب عن يحيى عن ابن عامر.
(٦) في الآية ١١١.
(٧) انظر: المحتسب ٢/٦٨.
(٨) المحتسب ٢/٦٨.
(٩) الإملاء ٢/١٣٨.

حركةَ الهمزةِ على الياءِ فتحرَّكَتْ وبقيتْ الهمزةُ ساكنةً، فأُبْدِلَتْ ألفاً لانفتاحِ ما قبلها، ثم أُبْدِلَتْ همزةً متحركةً؛ لأنها في حُكْمِ المبتدأ بها، والابتداءُ بالساكنِ مُحالٌ. وهذا تخريجٌ متكلَّفٌ لا حاجةَ إليه. ونِسْبَةُ راويها عن ابن عباس إلى الغلطِ أَوْلَى من هذا التكلُّفِ، فإنها قراءةٌ شاذةٌ مُنْكَرَة. وهذا التخريجُ وإنْ نَفَعَ في الأولىٰ فلا يُجْدي في الثانيةِ شيئاً. وسيأتي لك قريبٌ من ادِّعاء قَلْبِ الهمزةِ ألفاً ثم قَلْبِ الألفِ همزةً في قوله: «مِنْسَأَتَه»[1] إنْ شاء اللَّهُ تعالىٰ، وبذلك يَسْهُلُ الخَطْبُ في التخريجِ المذكور.

والجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ بـ «أدْري» لأنها معلِّقةٌ لها عن العملِ، وأَخَّر المُسْتَفْهَمَ عنه لكونِه فاصلةً. ولو وَسَّطه لكان التركيبُ: أقريب ما تُوعدون أم بعيدٌ، ولكنه أُخِّر مراعاةً لرؤوسِ الآي.

و «ما تُوْعَدون» يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً، وما قبله خبرٌ عنه ومعطوفٌ عليه. وجَوَّز أبو البقاء[2] فيه أن يرتفعَ فاعلاً بـ «قريبٌ». قال: «لأنه اعتمد على الهمزةِ». قال: «ويُخَرَّج على قولِ البصريينَ أن يرتفعَ بـ «بعيد» لأنه أقربُ إليه». قلت: يعني أنه يجوزُ أَنْ تكونَ المسألةُ من التنازع فإنَّ كلاً من الوصفَيْنِ يَصِحُّ تَسَلُّطُه على «ما تُوْعَدون» من حيث المعنىٰ.

آ. (١١٠) **قوله: ﴿من القولِ﴾**: حالٌ مِنْ «الجهر».

آ. (١١١) **قوله: ﴿لعلَّه فتنةٌ﴾**: الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ معلَّقةٌ لـ «أَدْري»، والكوفيون يُجْرون الترجِّي مُجْرَىٰ الاستفهامِ في ذلك، إلاَّ أنَّ

---

(١) الآية ١٤ من سبأ.

(٢) الإملاء ٢/١٣٨.

النَّحْويين لم يَعُدُّوا من المعلِّقات «لعلَّ»(١) وهي ظاهرةٌ في ذلك كهذه الآيةِ وكقولِه: «وما يُدْريك لعلَّه يَزَّكَّىٰ»(٢) «وما يُدْرِيْك لعلَّ الساعةَ قريبٌ»(٣).

آ. (١١٢) **قوله: ﴿قال﴾**: قرأ(٤) حفص «قال» خبراً عن الرسولِ عليه السلام. والباقون «قل» علىٰ الأمر. وقرأ العامَّةُ «رَبِّ» بكسرِ الباءِ اجتزاءً بالكسرةِ عن ياءِ الإضافةِ، وهي الفصحىٰ. وقرأ أبو جعفر(٥) بضمِّ الباءِ، فقال صاحبُ «اللوامح»: «إنه منادى مفردٌ ثم قال: «وحَذْفُ حَرْفِ النداء فيما جاز(٦) أن يكونَ وصفاً لـ «أيّ» بعيدٌ، بابُه الشعرُ». قلت: ليس هذا من المنادىٰ المفردِ، بل نَصَّ بعضُهم على أنَّ هذه بعضُ اللغاتِ الجائزةِ في المضافِ إلى ياءِ المتكلم حالَ ندائه(٧).

وقرأ العامَّةُ «احْكُمْ» على صورةِ الأمر. وقرأ(٨) ابن عباس وعكرمة وابن يعمر «رَبِّيْ» بسكونِ الياءِ «أَحْكَمُ» أفعلُ تفضيلٍ فهما مبتدأ وخبر.

---

(١) قال أبو حيان: «ظهر لي من جملة الحروف المعلقة «لعلَّ» ورأيت مَصَبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجِّي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلَّق». انظر: الارتشاف ٣/ ٧٠.
(٢) الآية ٣ من عبس.
(٣) الآية ١٧ من الشورى.
(٤) السبعة ٤٣٢، والتيسير ١٥٦، والقرطبي ١١/ ٣٥١، والحجة ٤٧١، والبحر ٦/ ٣٤٥.
(٥) الإتحاف ٢/ ٢٦٨، والنشر ٢/ ٣٢٥، والمحتسب ٢/ ٦٩، والبحر ٦/ ٣٤٥.
(٦) الأصل «كان» والتصحيح من البحر ٦/ ٣٤٥ حيث نقل عن صاحب «اللوامح» النص نفسه.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٣.
(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٦/ ٣٤٥، والقرطبي ١١/ ٣٥١، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٤.

وقُرِىء[1] «أَحْكَمَ» بفتح الميم كألزَمَ، على أنَّه فعلٌ مـاضٍ في محلٍّ خبـرٍ أيضاً لـ «ربِّـي». وقرأ العامَّةُ «تَصِفُوْن» بالخطاب. وقـرأ[2] رسولُ الله صلَّى الله عليـه وسلَّم على أُبَـي رضي الله عنه «يَصِفُون» بالياء مِنْ تحت، وهي مَرْوِيَّةٌ أيضـاً عن عاصم[3] وابن عامر[4]. والغيبة والخطاب واضحان.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأنبياء]

(١) وهي قراءة الجحدري كما في القرطبي.
(٢) الإتحاف ٢/٢٦٨، والسبعة ٤٣٢، والنشر ٢/٣٢٥، والبحر ٦/٣٤٥.
(٣) رواية المفضَّل عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.
(٤) رواية الصوري عن ابن ذكوان عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.

سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾: يجوزُ في هذا المصدرِ وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين. أحدُ التقديرَيْن: أَنْ يكونَ مِنْ زلزل اللازمِ بمعنى تَزَلْزَلَ فالتقدير: إنَّ تَزَلْزُلَ الساعةِ. والتقديرُ الثاني: أَنْ يكونَ مِنْ زَلْزَل المتعدِّي، ويكون المفعولُ محذوفاً تقديرُه: إنَّ زِلْزالَ الساعةِ الناسَ. كذا قَدَّره أبو البقاء[١]. وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقَدَّرَ: إنَّ زِلْزالَ الساعةِ للأرض. يَدُلُّ عليه قولُه: «إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ»[٢] ونسبة التَّزَلْزُلِ أو الزلزال إلى الساعة على سبيل المجاز.

الوجه الثاني: أن يكونَ المصدرُ مضافاً إلى المفعولِ به، على طريقةِ الاتِّساع في الظرف كقوله[٣]:

٣٣٦٨ـ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَىٰ زادَ الكَسِلْ

وقد أوضح الزمخشريُّ[٤] ذلك بقوله: «ولا تَخْلُو الساعةُ من أَنْ تكونَ

---

(١) الإملاء ٢/١٣٩.

(٢) الآية ١ من سورة الزلزلة.

(٣) تقدم برقم ٤٩.

(٤) الكشاف ٣/٣.

على تقديرِ الفاعلةِ لها، كأنها هي التي تُـزَلْزِلُ الأشيـاءَ، على المجازِ الحُكْمي،
[٦٣٩/أ] فتكونُ الزلـزلة مصـدراً مضافـاً إلى فاعلِه، أو على تقـديرِ/ المفعـولِ فيها على طريقةِ الاتِّساعِ في الظرفِ، وإجرائه مُجْرَىٰ المفعولِ بـه، كقولـه تعالىٰ: «بـل مَكْرُ الليلِ والنهار»(١).

آ. (٢) **قوله: ﴿يومَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يَنْتَصِبَ بـ «تَذْهَـلُ» ولم يذكُرِ الزمخشريُّ(٢) غيـره. الثاني: أنـه منصوبٌ بـ «عـظيم». الثالث: أنـه منصـوبٌ بإضمـار اذكر. الـرابع: أنـه بدلٌ من السـاعة. وإنمـا فُتـح لأنـه مبنيٌّ لإضافتِه إلى الفعلِ. وهذا إنما يَتَمشَّىٰ على قولِ الأخفش، وقـد تَقَدَّم تحقيقُـه آخـرَ المائـدة(٣). الخامس: أنـه بدلٌ من «زلـزلة» بـدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ كـلاًّ من الحدثِ والزمانِ يَصْدُقُ أنه مشتملٌ على الآخر، ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ بـ «زلـزلة» لِمَا يَلْزَمُ من الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِهِ بالخبر.

قوله: «تَرَوْنَها» في هذا الضميرِ قولان، أظهرهما: أنه ضميرُ الزلزلةِ لأنَّهـا المحدَّثُ عنها، ويؤيِّدُه أيضاً قـولُه «تَـذْهَلُ كـلُّ مُرْضِعَـةٍ». والثاني: أنـه ضميرُ الساعةِ. فعلى الأولِ يكونُ الذُّهولُ والوَضْعُ حقيقةً لأنه في الدنيا، وعلى الثاني يكـونُ على سبيلِ التعـظيمِ والتهويـل، وأنها بهـذه الحيثيةِ، إذ المـرادُ بالسـاعةِ القيامةُ، وهو كقولِه: «يَوْماً يَجْعَلُ الوِلْدانَ شِيْباً»(٤).

قـوله: «تَـذْهَلُ» في محـلِّ نصب على الحال من «هـا» في «تَرَوْنَهـا» فإنَّ الرؤيةَ هنا بَصَريةٌ، وهذا إنما يَجِيْءُ على غيرِ الـوجهِ الأولِ. وأمَّـا الوجـهُ الأولُ

---

(١) الآية ٣٣ من سبأ.
(٢) الكشاف ٣/٤.
(٣) الدر المصون ٤/٥٢٠.
(٤) الآية ١٧ من المزمل.

وهـو أنَّ «تَذْهَـلُ» ناصِبٌ لـ «يـومَ تَرَوْنَهـا» فلا محـلَّ للجملةِ من الإعرابِ لأنهـا مستـأنفةٌ، أو يكـونُ محلُّها النصبَ على الحـال من الزلـزلة، أو من الضميـر في «عظيم»، وإنْ كان مـذكراً، لأنَّـه هو الـزَّلْزَلـةُ في المعنىٰ، أو من الساعـة، وإن كانت مضافاً إليها، لأنهـا: إمَّا فـاعلٌ أو مفعـولٌ كما تقـدَّم. وإذا جَعَلْناهـا حالاً فلا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ تقديرُه[١]: تَذْهَلُ فيها.

وقرأ العامة «تَذْهَلُ» بفتح التاءِ والهاءِ، مِنْ ذَهِل عن كذا يَـذْهَلُ. وقـرأ[٢] ابن أبـي عبلة واليماني بضم التاء وكسرِ الهاءِ ونصبِ «كل» على المفعوليـة، مِنْ أَذْهَلَه عن كذا يُذْهِله عَدَّاه بالهمزةِ. والذُّهولُ: الاشتغالُ عن الشيءِ. وقيل: إذا كان مع دَهْشَة. وقيل: إذا كان ذلك لطَرَآنِ[٣] شاغِلٍ مِنْ هَمٍّ ومَرَضٍ ونحوِهما. وذُهْل بنُ شَيْبان[٤] أصلُه من هذا.

والمُـرْضِعَةُ: مَنْ تَلَبَّسَتْ بـالفعـل، والمُـرْضِـعُ: مَنْ شَـأْنُهـا أَنْ تُـرْضِـعَ كحائض، فإذا أريد التلبُّسُ قيل: حائِضة.

قـال الزمخشـري[٥]: «فإن قلتَ: لِمَ قيـل مُرْضِعَـة دون مُرْضـع؟ قلت: المُرْضِعَةُ التي هي في حال الإرضاعِ ملقمةٌ ثديَها الصبـيَّ، والمرضـعُ التي مِنْ شأنِها أَنْ تُرْضِعَ وإن لم تباشِرْ الإرضاعَ في حالِ وَصْفِها به» والمعنىٰ: إنَّ[٦] مِنْ شِـدَّةِ الهَوْلِ تَـذْهَلُ هـذه عن ولـدِهـا فكيف بغيـرِهـا؟ وقـال بعضُ الكـوفيين: المُرْضِعَةُ تقال للأمِّ، والمُرْضِعُ تقـال للمستأجَـرَةِ غيرِ الأمِّ، وهـذا مردودٌ بقـولِ

---

(١) الأصل «تقدير» وهو سهو.
(٢) البحر ٦/ ٣٥٠.
(٣) لم تثبت كتب اللغة من مصادر طرأ غيرَ طَرْءاً وطُرُوْءاً.
(٤) حيٌّ من بكر، ذُهْل بن شيبان بن ثعلبة. انظر: اللسان (ذهل).
(٥) الكشاف ٣/ ٤.
(٦) اسم إنَّ ضمير الشأن.

الشاعر[1]:

٣٣٦٩ـ كـمُــرْضِـعَـةٍ أولادَ أخــرىٰ وضَـيَّـعَــتْ
بني بـطنِهـا هـذا الضـلالُ عن القصـدِ

فأَطْلَقَ المُرْضِعَةَ بالتاء على غير الأمِّ. وقولُ العرب مُرْضِعَة يَرُدُّ أيضاً قـولَ الكوفيين: إنَّ الصفاتِ المختصةَ بالمؤنثِ لا يلحقهـا تاءُ التـأنيثِ نحو: حـائِض وطالق. فالذي يُقال: إنْ قُصِد النَّسَبُ فالأمرُ على ما ذَكَـروا، وإنْ قُصِد الـدلالةُ على التلبُّسِ بالفعلِ وَجَبَتِ التاءُ فيقال: حائضة وطالقة وطامِثة.

قـولـه: «عَمَّـا أَرْضَعَتْ» يجـوزُ في «مــا» أَنْ تكـونَ مصــدريـةً أي: عن إرْضاعِها. ولا حاجةَ إلى تقديرِ حَذْفٍ على هذا. ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الـذي فلا بُدَّ من حَذْفِ عائـدٍ أي: أَرْضَعَتْه. ويُقَـوِّيه تعـدِّي «تَضَعُ» إلى مفعـولٍ دونَ مصـدرٍ. والحَمْلُ بـالفتحِ: مـا كان في بَـطْنٍ أو على رأسِ شجـرة، وبـالكسـرِ ما كان على ظَهْرٍ.

قـوله: «وتـرىٰ النـاسَ سُكـارىٰ» العامَّـةُ على فتحِ التـاءِ من «تـرىٰ» على خطابِ الواحـد. وقرأ[2] زيـدُ بن علي بضمِّ التاءِ وكسـرِ الراءِ، على أنَّ الفـاعلَ ضميرُ الزلزلةِ أو الساعةِ. وعلى هذه القراءةِ فلا بُدَّ من مفعولٍ أولَ محذوفٍ لِيَتِمَّ المعنىٰ به أي: وتُرِي الزلزلةُ أو الساعةُ الخَلْقَ الناسَ سُكارىٰ. ويؤيِّد هـذا قراءةُ أبـي هريرة وأبـي زرعة وأبـي نهيك «تُرَىٰ النـاسَ سكارىٰ» بضمِّ التاء وفتـح الراء على ما لم يُسَمَّ فاعله، ونصب «الناسَ»، بَنَوْه من المتعدِّي لثلاثـةٍ: فالأولُ قـام مَقـامَ الفاعـلِ، وهو ضميـرُ الخطابِ، و «النـاسَ سُكارى» همـا الأولُ والثاني.

(١) تقدم برقم ١٥١٥.
(٢) انظر في قراءات «ترىٰ»: البحر ٦/٣٥٠، والقرطبـي ١٢/٥، والشواذ ٩٤.

ويجـوز أن يكونَ متعـدِّياً لاثنين فقط على معنىٰ: وتُـرِي الـزلـزلـةُ أو السـاعـةُ/ [٦٣٩/ب] [الناسَ][1] قوماً سُكارىٰ. فالناسَ هو الأول و «سُكارىٰ» هو الثاني.

وقرأ الزعفرانيُّ وعباسٌ في اختيـاره «وتُرىٰ» كقـراءة أبـي هريـرة إلَّا أنهما رفعا «الناسُ» على أنه مفعول لم يُسَمَّ فـاعلُه. والتأنيثُ في الفعـلِ على تأويلِهم بالجماعة.

وقـرأ[2] الأخَوان «سَكْـرَىٰ» «ومـا هم بسَكْـرىٰ» على وزنِ وَصْفِ المؤنثـةِ بـذلك. واخْتُلف في ذلـك: هل هـو صيغةُ جمـعٍ على فَعْلَى كمَرْضى وقَتْلى، أو صفةٌ مفردةٌ اسْتُغني بها في وصفِ الجماعة؟ خلافٌ مشهورٌ تقدَّمَ الكلامُ عليه في قوله: «أَسْرَىٰ»[3]. وظاهرُ كلامِ سيبويه[4] أنه جمعُ تكسيرٍ فإنه قال: «وقـومٌ يقولون: سَكْرىٰ، جعَلوه مثلَ مَرْضَىٰ لأنهما شيئان يَدْخلان على الإنسان[5]، ثم جَعَلوا «رَوْبـىٰ» مثلَ سَكْرىٰ وهم المُسْتَثْقلون نَـوْماً من شـربِ الرائب[6]. وقـال الفارسي[7]: «ويَصِحُّ أن يكـونَ جمعَ «سَكِـر» كزَمِن وزَمْنَىٰ. وقـد حُكي «رجلٌ سَكِر» بمعنى سَكْران فيجيءُ سَكْـرَىٰ حينئذٍ لتـأنيث الجمع». قلت: ومِنْ ورودِ «سَكِر» بمعنى سَكْران قولُه[8]:

---

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٤، والنشـر ٢/٣٢٥، والتيسير ١٥٦، والحجـة ٤٧٢، والبحر ٦/٣٢٥، والمحتسب ٢/٧٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٨٠.

(٤) الكتاب ٢/٢١٤.

(٥) لم يَرِدْ قوله «يدخـلان على الإنسان» في كـلام سيبويـه، وإنما ورد من كـلام الخليل قبلُ.

(٦) عبارة سيبويه «الذين قد استثقلوا نوماً فشبَّهوه بالسكران»، ولم يذكر شرب الرائب.

(٧) الحجة (خ) ٤/٢.

(٨) تقدم برقم ٢٤٦.

٣٣٧٠ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني
ثَوْبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ
وكنتُ أَمْشي على رِجْلين مُعْتَدِلاً
فصِرْتُ أَمْشِي على أُخرىٰ من الشَّجرِ

ويُروى البيتُ الأول «الشارِبِ الثَّمِلِ»، والأولُ أَصَحُّ لدلالةِ البيت الثاني عليه.

وقرأ الباقون «سُكارَىٰ» بضمِّ السين. وقد تَقَدَّم لنا في البقرة[1] خلافٌ: هل هذه الصيغةُ جمعُ تكسيرٍ أو اسمُ جمعٍ؟

وقرأ أبو هريرةَ وأبو نهيك وعيسىٰ بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير، واحدُه سَكْران. قال أبو حاتم: «وهي لغةُ تميم».

وقرأ الحسنُ والأعرج وأبو زرعة والأعمش «سُكْرىٰ» «بِسُكْرىٰ» بضمِّ السين فيهما. فقال ابن جني[2]: «هي اسمٌ مفردٌ كالبُشْرَىٰ. بهذا أفتاني أبو علي». وقال أبو الفضل[3]: «فُعْلَىٰ بضمِّ الفاءِ مِنْ صفةِ الواحدةِ[4] من الإناثِ، لكنها لَمَّا جُعِلَتْ من صفاتِ الناس وهم جماعة، أُجْرِيَتْ الجماعة بمنزلة المؤنثِ الموحَّدِ». وقال الزمخشري[5]: «هو غريبٌ». قلت: ولا غرابةَ؛ فإنَّ فُعْلَىٰ بضم الفاء كَثُر مجيئُها في أوصافِ المؤنثة نحو الرُّبَّىٰ[6] والحُبْلَىٰ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤٨٠.
(٢) المحتسب ٢/٧٤.
(٣) وهو أبو الفضل الرازي كما في البحر ٦/٣٥٠.
(٤) الأصل «الواحد» وهو سهو والتصحيح من البحر.
(٥) الكشاف ٣/٤.
(٦) الرُّبَّىٰ: الشاة الحديثة النتاج.

وجَـوَّز أبو البقـاء(١) فيه أن يكـونَ محذوفـاً مِنْ سُكارىٰ(٢) . وكـان مِنْ حَقِّ هـذا القارىء أَنْ يُحَرِّكَ الكافَ بالفتح إبقاءً لها على ما كانَتْ عليه . وقد رواها بعضُهم كذلك عن الحسن . وقُرِىء(٣) «ويُرَىٰ الناسُ» بالياء من تحت ورفع «الناسُ» .

وقـرأ أبو زرعـة في روايـةٍ «سَكْـرى» بـالفتـح ، «بسُكْـرى» بـالضم . وعن ابن جبير كذلك ، إلَّا أنه حَذَف الألفَ من الأول دون الثاني .

وإثباتُ السُّكْرِ وعَدَمُه بمعنىٰ الحقيقة والمجاز أي : وتـرى الناس سَكْـرىٰ على التشبيه ، وما هم بسَكْرى على التحقيق . قال الـزمخشري(٤) : «فـإنْ قلتَ : لِمَ قيل أولاً : تَرَوْن ، ثم قيل : «تَرَىٰ» على الإِفراد؟ قلت : لأنَّ الرؤيةَ أولاً عُلِّقَتْ بالزلزلة ، فَجُعِل الناسُ جميعـاً رائِيْنَ لها ، وهي معلَّقَـةٌ أخيراً بكـونِ الناسِ على حالِ السُّكر ، فلا بُدَّ أن يُجْعَلَ كلُّ واحدٍ منهم رائياً لسائِرِهم» .

آ . (٣) و «مَنْ» في «مَنْ يجـادِلُ» يجوزُ أَنْ تكـونَ نكرةً مـوصوفـةً ، وأن تكونَ موصـولةً . و «في الله» أي في صفـاتِه . و «بغيـر علمٍ » مفعولٌ أو حـالٌ مِنْ فاعلِ «يُجادل» . وقرأ(٥) زيد بن علي «ويَتْبَعُ» .

آ . (٤) **قـوله : ﴿كُتِب عليـه أنَّـه﴾** : قـرأ العـامَّـةُ «كُتِبَ» مبنيـاً للمفعولِ وفتحَ «أنَّ» في الموضعين . وفي ذلك وجهـان ، أحدُهمـا : أنَّ الضميرَ وما في حَيِّزه في محلِّ رفعٍ لقيـامِه مقـامَ الفاعـل . فالهـاءُ في «عليه» وفي «أنـه»

---

(١) الإملاء ٢/١٣٩ .

(٢) وردت في «الإملاء» من غير ضبط .

(٣) ذكر هذه القراءة العكبريُّ في «الإمـلاء» ٢/١٣٩ وقال : أي : «يُبْصَـرون» . ومِنْ حَقِّ هذه القراءة أن يذكرها السمين في موضعها .

(٤) الكشاف ٣/٥ .

(٥) البحر ٦/٣٥١ .

يعـودان على «مَنْ» المتقدمـةِ. و «مَنْ» الثانيـة يجـوز أن تكـونَ شـرطيـةً والفـاءُ جـوابُها، وأن تكـونَ موصـولةً، والفـاءُ زائدةٌ في الخبـرِ لشَبَهِ المبتـدأ بالشـرط. وفُتِحَتْ «أنَّ» الثانيةُ لأنها وما في حَيِّزها في محـلِّ رفعٍ خبـراً لمبتدأ محـذوفٍ، تقديره: فشأنُه وحالُه أنه يُضِلُّه. أو يُقَدَّر «فَأَنَّه» مبتدأ، والخبر محـذوفٌ أي: فله أنَّه يُضِلُّه.

الثاني: قال الزمخشري[1]: «ومَنْ فَتَحَ فلأنَّ الأولَ فاعلُ «كُتِبَ»، والثاني عَطْفٌ عليه». قـال الشيخ[2]: «وهـذا لا يجوزُ؛ لأنَّـك إذا جَعَلْتَ «فأنَّـه» عطفـاً على «أنَّه» بقيت «أنَّه» بلا استيفاءِ خبـرٍ، لأنَّ «مَنْ تَوَلَّاه» «مَنْ» فيـه مبتدأةٌ. فـإنْ قَـدَّرْتَها مـوصولـةً فلا خبـرَ لها حتى تَسْتقـلَّ خبراً لـ «أنـه». وإنْ جَعَلْتَها شـرطيةً فلا جوابَ لها؛ إذ جُعِلَتْ «فأنَّه» عَطْفاً على «أنه».

قلت: وقد ذهبَ ابنُ عطية[3] ــ رحمه الله ــ إلى مثـلِ قولِ الـزمخشري فإنه قال: «وأنَّه» في موضعِ رفـعٍ على المفعولِ الـذي: لم يُسَمَّ فاعلُه و «أنَّـه» الثانيةُ عطفٌ على الأولى مؤكدةٌ مثلَها». وهذا رَدٌّ واضحٌ.

وقُرِىء[4] «كَتَبَ» مبنياً للفاعلِ أي: كَتَبَ اللَّهُ. فـ «أنَّ» وما في حَيِّزها في محل نصب على المفعول به، وباقي الآية على ما تقدم.

وقرأ[5] الأعمش والجعفي عن أبـي عمرو «إنه» «فإنه» بـكسـرِ الهمزتين. وقال ابن عطية[6]: «وقرأ أبو عمرٍو «إنَّه» «فإنه» بالكسر فيهمـا»، وهذا يُـوْهِم أنَّه

---

(١) الكشاف ٢/٥.
(٢) البحر ٦/٣٥١.
(٣) المحرر ١١/١٧٦.
(٤) البحر ٦/٣٥١.
(٥) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥١.
(٦) لم يَرِدْ هذا النصُّ في مطبوعة «المحرر الوجيز» المغربية.

مشهـورٌ عنه وليس كـذلك. وفي تخـريجِ هـذه القـراءةِ/ ثـلاثـةُ أوجـهٍ ذكـرهـا [٦٤٠/أ] الزمخشري[١] وهي: أَنْ تكونَ على حكايةِ المكتوبِ كما هو، كـأنه قيـل: كُتِب عليه هذا اللفظُ، كما تقول: كُتِبَ عليـه: إنَّ الله هو الغني الحميـد. الثاني: أن يكونَ على إضمار «قيـل». الثالث: أنَّ «كُتِبَ» فيـه معنىٰ قيل. قـال الشيخ[٢]: أمَّا تقديرُ «قيل» يعني[٣] فيكون «عليه» في موضعِ مفعـولِ ما لم يُسَمَّ فـاعلُه[٤] و «أنـه مَنْ تولاَّه» الجملةُ مفعـولٌ لم يُسَمَّ لـ قيل المضمـرة. وهذا ليس مـذهبَ البصـريين فإن الجملة[٥] عنـدهم لا تكون فـاعلاً ولا تكـون مفعولَ مـا لم يُسَمَّ فاعلُه» وكأنَّ الشيخَ قد اختارَ ما بدأ به الزمخشريُّ أولاً، وفيه ما فَرَّ منه: وهـو أنه أسنـدَ الفعلَ إلى الجملةِ فـاللازمُ مُشْتَـرَكٌ. وقد تقـدَّم تقريـرُ مثلِ هـذا في أولِ البقـرة[٦]. ثم قـال: «وأمَّـا الثـاني يعني أنــه ضُمِّنَ «كُتِب» معنى القـول فليس مـذهبَ البصريين لأنَّـه لا تُكْسَرُ «إنَّ» عنـدهم إلاَّ بعد القـول الصريـح لا ما هـو بمعناه».

والضميـران في «عليـه» و «أنـه» عـائـدان على «مَنْ» الأولى كمـا تقـدَّم، وكذلك الضمـائرُ في «تَـوَلَّاه» و «فأنـه»، والمرفـوعُ في «يُضِلُّه» و «يَهْديـه»؛ لأنَّ «مَنْ» الأول هـو المحدَّثُ عنـه. والضميرُ المـرفوعُ في «تَـوَلَّاه» والمنصـوبُ في «يُضِلُّه» و «يَهْـدِيه» عـائدٌ على «مَنْ» الثـانيةِ. وقيـل: الضميـرُ في «عليـه» لكـلِّ

(١) الكشاف ٣/٥.
(٢) البحر ٦/٣٥١ وقد حدث سقط في هذا الموضع في عبارة «البحر» المطبوعة.
(٣) هـذا الفعل مقحم. وقـوله: «فيكـون» هو جـواب «أمـا». أو أن قـولـه: «وهـذا ليس مذهب» هو جواب أمَّا، على تقدير: فهذا ليس.
(٤) للفعل كُتِب.
(٥) انظر المسألة في: المغني ٥٥٩.
(٦) انظر: الدر المصون ١/١٣٦.

شيطانٍ. والضميرُ في «فـأنَّه» للشـأن. وقال ابن عـطية(١): «الـذي يَظْهَـرُ لي أنَّ الضميرَ الأولَ في «أنَّه» يعودُ على كل شيطان، وفي «فأنَّه» يعودُ على «مَنْ» الذي هو المُتَوَلِّي».

آ. (٥) قــولــه: ﴿من البعثِ﴾: يجــوزُ أن يتعلَّق بـ«ريب»، ويجـوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنـه صفـةٌ لـ ريب. وقـرأ(٢) الحسن «البَعَث» بفتح العينِ. وهي لغة كالطَّرَدِ(٣) والجَلَب(٤) في الطَّرْد والجَلْب بالسكـون. قال الشيـخ(٥): «والكوفيـون إسكانُ العينِ عنـدهم تخفيفٌ [يقيسونـه] فيمـا وسـطَه حرفُ حلقٍ كالنَّهْرِ والنَّهَر والشَّعْرِ والشَّعَر، والبَصْـريون لا يقيسـونه، ومـا وَرَدَ من ذلك هو عندهم ممَّا جاء فيه لغتـان» قلت: فهذا يُـوْهِمُ ظاهـرُه أنَّ الأصلَ البَعَث بالفتح، وإنما خُفِّف، وليس الأمرُ كذلك، وإنمـا مَحَلُّ النـزاع إذا سُمِع الحلقيُّ مفتـوحَ العين: هل يجـوزُ تسكينُـه أم لا؟ لا أنـه كـلُّ مـا جـاء سـاكنَ العينِ من الحَلْقِيِّها يُدَّعى أن أصلَها الفتحُ كما هو ظاهرُ عبارتِه.

قوله: «مُخَلَّقةٍ وغيرِ مُخلَّقةٍ» العامَّةُ على الجرِّ في «مُخلَّقـةٍ»، وفي «غير»، على النعت. وقرأ(٦) ابن أبـي عبلة بنصبِهما على الحالِ من النكرة، وهـو قليلٌ جداً وإن كان سيبويه(٧) قاسه.

---

(١) المحرر ١١/١٧٧.
(٢) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٢، والقرطبي ١٢/٦.
(٣) الطرد: الشَّلُّ.
(٤) الجلب: سوق الشيء من موضع إلى آخر.
(٥) البحر ٦/٣٥٢.
(٦) البحر ٦/٣٥٢.
(٧) الكتاب ١/٣٤٣، ٣٧٢.

والعَلَقَـةُ: القطعـةُ من الدم الجـامدة. وعن بعضهم[1] ـ وقـد سُئِـل عن أصعبِ الأشيـاءِ ـ فقـال: «وَقْـعَ الـزَّلَقِ على العَلَق» أي: على دمِ القتلىٰ في المعركة. والمُضْغَـةُ: القطعـةُ من اللحمِ قَدْرَ مـا تُمضَغُ نحـو: الغُرفـة والأُكْلة بمعنى: المغروفة والمأكولة. والمُخَلَّقَةُ: المَلْساء التي لا عَيْبَ فيها مِنْ قـولهم: صخرةٌ خَلْقاءُ أي: مَلْساء. وخَلَقْتُ السِّواكَ: سَـوَّيْتُه ومَلَسْتُـه. وقيل: التضعيفُ في «مُخَلَّقَـة» دلالـةٌ على تكثيـرِ الخَلْق لأنَّ الإِنسـانَ ذو أعضـاءٍ متبـاينـةٍ وخُلُقٍ متفاوتةٍ. قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية. وهو معنى حسنٌ.

قوله: «ونُقِرُّ» العامَّـةُ على رفع «ونُقِـرُّ» لأنه مستـأنفٌ، وليس علةً لما قبلَه فينتصبَ نَسَقاً على ما تقدَّمه. وقرأ[2] يعقوب وعـاصم[3] في روايةٍ بنصبـه. قال أبـو البقاء[4]: «على أَنْ يكـونَ معطوفـاً في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأنَّ اللامَ في «لِنُبيِّنَ» للتعليل، واللامَ المقـدرةَ مع «نُقِـرُّ» للصيرورة» وفيـه نظرٌ؛ لأنَّ قـولَه «معـطوفاً في اللفظ» يَـدْفعه قـولُه: «والـلامُ المقدرة» فـإنَّ تقديـرَ الـلام يقتضي النصبَ بإضمارِ «أنْ» بعدها لا بالعطفِ على ما قبله.

وعن عاصم[5] أيضاً «ثم نُخْرِجَكم» بنصب الجيم. وقرأ[6] ابن أبـي عبلة «ليبيِّنَ ويَقِرُّ» بالياء من تحتُ فيهما، والفاعلُ هو اللَّهُ تعالىٰ كما في قراءة النون. وقرأ[7] يعقوب في رواية «ونَقُرُّ» بفتح النون وضم القاف ورفع الراء، مِنْ قَرَّ الماءَ

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٣٧٦، وشرح القول: «يعني زَلَقَهُ بدم القتلى في المعركة».
(٢) البحر ٦/٣٥٢، والكشاف ٣/٦.
(٣) في رواية المفضل كما في الشواذ ٩٤.
(٤) الإملاء ٢/١٤٠.
(٥) البحر ٦/٣٥٢.
(٦) البحر ٦/٣٥٢.
(٧) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٥٢، والشواذ ٩٤.

يَقُرُّه أي: صَبَّه. وقرأ أبو زيد النحوي «ويَقِرَّ» بفتح الياءِ من تحتُ وكسرِ القاف ونصبِ الراء أي: ويَقِرَّ الله. وهو مِنْ قَرَّ الماء إذا صبَّه. وفي «الكامل»[1] لابن جبارة «لِنُبَيِّن ونُقِرَّ ثم نُخْرِجَكم» بالنصبِ فيهنَّ ــ يعني وبالنون في الجميع ــ المفضل. بالياء فيهما مع النصب[2]: أبو حاتم[3]، وبالياء والرفع عمر بن شبة»[4] انتهى.

[٦٤٠/ب] وقال الزمخشري[5]: / «والقراءةُ بالرفع إخبارٌ بأنه تعالى يُقِرُّ في الأرحامِ ما يشاءُ أَنْ يُقِرَّه». ثم قال: «والقراءةُ بالنصب تعليلٌ، معطوفٌ على تعليلٍ. ومعناه: خلقناكم مُدَرَّجين، هذا التدريجُ لغرضين، أحدهما: أن نبيِّنَ قدرتَنا. والثاني: أَنْ نُقِرَّ في الأرحام مَنْ نُقِرُّ، ثم يُوْلَدوا ويَنْشَؤوا ويَبْلُغوا حَدَّ التكليفِ فأُكَلِّفَهم. ويَعْضُد هذه القراءةَ قولُه «ثم لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكم».

قلت: تسميةُ مثلِ هذه الأفعالِ المسندة إلى الله تعالى غَرَضاً لا يجوز.

وقرأ[6] ابن وثاب «نِشاء» بكسر النون، وهو كسرُ حرفِ المضارعة، وقد تقدَّم ذلك في أولِ هذا الموضوعِ[7].

قوله: «طِفْلاً» حالٌ مِنْ مفعول «نُخْرِجكم»، وإنما وُحِّد لأنَّه في الأصل

---

(١) الكامل (خ) ٢٢٠.
(٢) «ويُقِرَّ».
(٣) قال: «عن المفضل».
(٤) «ويُقِرُّ». وهو عمر بن شبة أبو زيد النميري البصري. روى عن أبي زيد الأنصاري. قال عنه أبو حاتم: صدوق. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٥٩٢.
(٥) الكشاف ٣/٦.
(٦) البحر ٦/٣٥٢، والقرطبي ١٢/١١.
(٧) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

مصدرٌ كالرِّضا والعَدْل، فيَلْزَمُ الإفرادُ والتذكيرُ، قاله المبرد[1]: إمَّا[2] لأنه مرادٌ به الجنسُ، وإمَّا لأن المعنىٰ: يُخْرِجُ كلَّ واحدٍ منكم نحو: القوم يُشْبعهم رغيفٌ أي: كلَّ واحدٍ منهم. وقد يطابِقُ به ما يُراد به، فيقال: طفلان وأطفال. وفي الحديث[3]: «سئل عن أطفال المشركين» والطِّفْلُ يُطْلَقُ على الولدِ مِنْ حين الانفصالِ[4] إلى البلوغ. وأمَّا الطَفْل بالفتح فهو الناعم، والمرأة طَفْلة قال[5]:

٣٣٧١ـ ولقد لَهَوْتُ بِطَفْلةٍ مَيَّالَةٍ
بَلْهاءَ تُطْلِعُني على أَسْرارِها

أمَّا الطَّفَل بفتح الطاءِ والفاءِ فوقتُ ما بعد العصر، مِنْ قولِهم: طَفَلَت الشمسُ[6] إذا مالَتْ للغُروب. وأطفلتِ المرأةُ أي: صارت ذاتَ طِفْلٍ.

وقرأت[7] فِرْقةٌ «يَتَوفَّى» بفتح الياء. وفيه تخريجان، أحدهما: أنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالىٰ أي: يَتَوفَّاهُ اللَّهُ تعالىٰ، كذا قدَّره الزمخشري[8]. والثاني: أن الفاعلَ ضميرُ «مَنْ» أي: يَتَوفَّىٰ أجلَه. وهذه القراءةُ كالتي في البقرة «والذين يَتَوَفَّوْن منكم»[9] أي: مدتهم.

---

(١) انظر: القرطبي ١٢/١٢، والبحر ٣٤٦/٦.

(٢) في الأصل «وإما».

(٣) في مسند أحمد ٢٩٤/١ «كتب إلى ابن عباس يسأله عن ... قتل أطفال المشركين».

(٤) أي انفصاله عن أمه وقت ولادته.

(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في اللسان (بله) وعمدة الحفاظ ٣٢٢.

(٦) من باب نصر.

(٧) حكاه أبو حاتم. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٣٥٣/٦، إعراب النحاس ٣٩٠/٢.

(٨) الكشاف ٦/٣.

(٩) الآية ٢٣٤، وهي قراءة عليٍّ ورواية المفضل عن عاصم. انظر: الدر المصون ٤٧٨/٢.

ورُوي[1] عن أبي عمروٍ ونافع أنهما قرآ «العُمْر» بسكون العينِ وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحو «عُنْق» في «عُنُق».

قوله: «لِكَيْلا» متعلقٌ بـ «يُرَدُّ». وتقدَّم نظيره في النحل[2].

و «هامدةً» نصب على الحال لأن الرؤيةَ بصريةٌ. والهُمُود: السكونُ والخُشُوع. وهَمَدَت الأرضُ: يَبِست ودَرَسَتْ. وهَمَدَ الثوبُ[3]: بَلِي. قال الأعشىٰ[4]:

٣٣٧٢ـ قالَتْ قُتَيْلَةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِباً
وأرىٰ ثيابَكَ بالِياتٍ هُمَّدا

والاهتزازُ: التحرُّكُ، وتُجُوِّز به هنا عن إنباتِ الأرض نباتَها بالماء. والجمهورُ على «رَبَتْ» أي: زادَت، مِنْ رَبا يَرْبُو. وقرأ[5] أبو جعفر وعبد الله ابن جعفر وأبو عمروٍ في رواية «وَرَبَأَت» بالهمزِ أي ارتفَعَتْ. يقال: رَبَأَ بنفسه عن كذا أي: ارتفعَ عنه. ومنه الرَّبِيئةُ وهو مَنْ يَطْلُعُ على موضعٍ عالٍ لينظر للقوم ما يأتيهم. ويقال له «رَبِيْءٌ» أيضاً قال الشاعر[6]:

٣٣٧٣ـ بَعَثْنا رَبِيْئاً قبلَ ذلك مُخْمِلاً
كذئب الغَضَىٰ يمشي الضَّراء ويَتَّقي

---

(١) البحر ٦/٣٥٣، والكشاف ٣/٦.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) من باب نصر.

(٤) ديوانه ٢٢٧، والقرطبي ١٢/١٣.

(٥) النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٣، والقرطبي ١٢/١٣، والمحتسب ٢/٧٤.

(٦) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٧٢، والقرطبي ١٢/١٤. مخملاً: أي: يستر نفسه ويخفيها: الغضىٰ: شجر يأوي إليه أخبث الذئاب. ومشية الضَّراء: مشية فيها اختيال وتبختر.

قـولـه: «مِنْ كـلِّ زوجٍ» فيـه وجهـان، أحـدهمـا: أنـه صفـةٌ للمفعـولِ المحـذوفِ تقديـره: وأنبَتَتْ ألوانـاً أو أزواجاً من كـلِّ زَوْج. والثـاني: أنَّ «مِنْ» زائدة أي: أنبَتَتْ كلَّ زوج. وهذا ماشٍ عند الكوفيين والأخفش[1].

والبهيجُ: الحَسَن الذي يَسِرُّ ناظرَه. وقد بَهُجَ ـ بالضم ـ بَهـاجَةً وبَهْجَـة أي: حَسُن. وأبهجني كذا أي: سرَّني بحُسْنه.

آ. (٦) قوله: ﴿ذلـك﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: أنَّه مبتـدأ، والخبـرُ الجـارُّ بعـدَه. والمُشـارُ إليـه مـا تقـدَّم مِنْ خَلْقِ بني آدمَ وتـطويـرهم. والتقـدير: ذلـك الذي ذكَـرْنا من خلقِ بني آدم وتـطويرهم حـاصلٌ بـأنَّ اللَّهَ هو الحق وأنه، إلى آخره. والثاني: أنَّ «ذلك» خبرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: الأمرُ ذلـك. الثـالث: أنَّ «ذلـك» منصـوبٌ بفعـلٍ مقـدرٍ أي: فَعَلْنـا ذلـك بسببِ أنَّ الله هـو الحق. فالباء على الأولِ مرفوعةُ المحلِّ، وعلى الثاني والثالث منصوبَتُه.

آ. (٧) قوله: ﴿وأنَّ الساعةَ آتِيَةٌ﴾: فيه وجهان، أحدُهمـا: أنَّه عطفٌ على المجرورِ بالباء أي: ذلـك بأنَّ السـاعةَ. والثـاني: أنه لَيس معـطوفاً عليـه ولا داخـلاً في حَيِّـزِ السببيـة. وإنمـا هـو خبـرٌ، والمبتـدأ محـذوفٌ لفَهْمِ المعنىٰ، والتقدير: والأمـرُ أنَّ الساعـةَ. و «لا ريبَ فيها» يُحتمـل أَنْ تكونَ هـذه الجملةُ خبراً ثانياً وأن تكونَ حالاً.

آ. (٨) قـوله: ﴿ومِنَ النـاسَ﴾: جعل ابنُ عـطية[2] هـذه الواوَ للحال فقال: «وكأنه يقولُ: هذه الأمثالُ في غاية الوضوحِ، ومن الناس مع ذلك

---

(١) حيث لا يشترطون دخولها على نكرة وسبقها بنفي أو استفهـام. انظر: معـاني القرآن للأخفش ٩٨، ٢٠٩. ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٦.

(٢) المحرر ١١/١٨٠.

مَنْ يجادِلُ، فكأن الواوَ واوُ الحال، والآية المتقدمةُ الواوُ فيها واوُ عطف». قال الشيخ(١): «ولا يُتَخَيَّلُ أنَّ الواوَ في «ومِن الناس مَنْ يجادِلُ» واوُ حال، وعلى تقديرِ الجملة التي قَدَّرها قبله لو كان مُصَرَّحاً بها فلا تتقدر بـ «إذ»، فلا تكونُ للحالِ وإنما هي للعطف». قلت: ومَنْعُه مِنْ تقديرها بـ «إذ» فيه نظرٌ، إذ لو قُدِّر لم يلزَمْ/ منه محذورٌ. [٦٤١/أ]

قوله: «بغير عِلْمٍ» يجوز أن يتعلَق بـ «يُجادِلُ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ فاعل «يجادل» أي: يجادِلُ ملتبساً بغير عِلْمٍ أي: جاهلاً.

آ. (٩) **قوله: ﴿ثانيَ عِطْفِهِ﴾**: حالٌ مِنْ فاعلِ «يُجادل» أي: معترضاً، وهي إضافةٌ لفظيةٌ نحو «مُمْطِرُنا»(٢). والعامَّةُ على كسرِ العين وهو الجانبُ، كَنَى به عن التكبُّر. والحسن(٣) بفتح العين، وهو مصدرٌ بمعنى التعطُّف، وصفه بالقسوةِ.

قوله: «لِيُضِلَّ» متعلقٌ: إمَّا بـ يُجادِلُ، وإمَّا بـ «ثانيَ عِطْفِهِ». وقرأ العامَّة بضم الياء مِنْ «يُضِلَّ» والمفعولُ محذوفٌ أي: لِيُضِلَّ غيرَه. وقرأ(٤) مجاهد وأبو عمروٍ في روايةٍ بفتحها أي: لَيَضِلَّ هو في نفسه.

قوله: «له في الدنيا خِزْيٌ» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ حالاً مقارِنَةً أي: مُسْتحقاً ذلك، وأن تكونَ حالاً مقدرةً، وأن تكونَ مستأنفةً. وقرأ(٥) زيد بن علي

(١) البحر ٦/٣٥٤.
(٢) من الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٣) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٤.
(٤) وهي أيضاً قراءة ابن كثير. انظر: النشر ٢/٢٩٩، والتيسير ١٣٤، والحجة ٤٧٢، والبحر ٦/٣٥٤، والإتحاف ٢/٢٧١.
(٥) البحر ٦/٣٥٥.

«وأُذِيْقُـه» بهمزة المتكلم. و «عـذابَ الحريق» يجـوز أَنْ يكون من بـاب إضافـة الموصوف لصفتِه، إذ الأصلُ: العذاب الحريق أي: المُحْـرِق كالسَّميـع بمعنى المُسْمِع.

آ. (١٠) قـولـه: ﴿ذلـك بمـا قَـدَّمَتْ﴾: كقـولـه: «ذلـك بأَنَّ الله»[١]. وكذا قولُه: «وأنَّ اللَّهَ» يجوز عطفُه على السبب. ويجوز أن يكـونَ التقديرُ: والأمرُ أنَّ الله، فيكون منقطعاً عما قبله.

وقوله: «ظَلَّام» مثالُ مبـالغةٍ. وأنت إذا قلت: «ليس زيـدٌ بظلَّامٍ» لا يلزمُ منه نفيُ أصلِ الـظلمِ؛ فإنَّ نَفْيَ الأخصِّ لا يَسْتلزم نَفْيَ الأعمِّ. والجـواب: أن المبالغةَ إنما جِيْءَ بها لتكثيرِ مَحَالِّها فإن العبيدَ جمعٌ. وأحسنُ منـه أنَّ فعَّالاً هنـا للنسَبِ أي: [ليس][٢] بذي ظلم لا للمبالغة.

آ. (١١) قـوله: ﴿عـلى حَرْفٍ﴾: حـالٌ من فاعـل «يَعْبُدُ» أي: مُتَزَلْزِلاً. ومعنىٰ «على حـرف» أي: على شك أو على انحـرافٍ، أو على طرفِ الـدين لا في وسطه، كـالذي يكـونُ في طرف العَسْكَـر: إنْ رأىٰ خيراً ثبت وإلَّا فرَّ.

قوله: «خَسِرَ» قرأ العامَّةُ «خَسِرَ» فعلاً مـاضياً. وهـو يحتملُ ثـلاثةَ أوجـهٍ: الاستئنافَ، والحاليـةَ مِنْ فاعـلِ «انقلبَ»، ولا حاجـةَ إلى إضمارِ «قـد» على الصحيحِ، والبدليةُ مِنْ قولـه «انقلَبَ»، كما أبـدل المضارعَ مِنْ مثلِه في قـوله: «يَلْقَ أثاماً، يُضاعَفْ»[٣].

---

(١) الآية ٦.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٦٩ من الفرقان.

وقرأ[1] مجاهـدٌ والأعرجُ وابنُ محيصن والجحـدري في آخرين «خـاسِرَ» بصيغـة اسم فاعـلٍ منصوبٍ على الحـال، وهي تؤيدُ كـونَ المـاضي في قـراءةِ العامَّةِ حالاً. وقُرِىء برفعِهِ. وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ فاعِـلاً بـ «انقلبَ» ويكونُ مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوْضِعَ المضمـرِ أي: انقلب خاسـرُ الدنيـا. والأصلُ: انقلبَ هو. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو خاسرُ. وهذه القـراءةُ تُؤَيِّدُ الاستئنافَ في قراءةِ المُضِيِّ على التخريج الثاني[2]. وحَقُّ مَنْ قَرَأَ «خاسر» رفعاً ونصباً أَنْ يَجُرَّ «الآخرةِ» لعطفِها على «الدنيـا» المجرورةِ بـالإِضافـةِ. ويجوز أن يبقى النصبُ فيها؛ إذ يجوزُ أَنْ تكونَ «الدنيا» منصوبةً. وإنما حُـذِفَ التنوينُ من «خاسر» لالتقاءِ الساكنين نحو قوله[3]:

٣٣٧٤ـ ....
ولا ذاكـرَ الـلَّهَ إلاَّ قـليـلا

آ. (١٣) قوله: ﴿يَـدْعُو لَمَنْ ضَرُّه أَقْـرَبُ مِنْ نَفْعِه﴾: فيـه عشرةُ أوجه، وذلك أنَّه: إمَّا بجَعْلِ «يَدْعُو» متسلِّطاً على الجملة مِنْ قوله: «لَمَنْ ضَـرُّه أَقْرَبُ مِنْ نَفعِـه» أو لا. فإنْ جَعَلْنَـاه مُتَسَلِّطاً عليها كـان فيه سبعـةُ أوجـه، أحدها: أنَّ «يَدْعُو» بمعنى يَقُـوْل، واللامُ لـلابتداء، و «مَنْ» مـوصولـةٌ في محلِّ رفـعٍ بـالابتـداء. و «ضَـرُّه» مبتـدأ ثـانٍ و «أقـربُ» خبرُه. وهــذه الجملةُ صلةٌ للموصول، وخبرُ الموصولِ محذوفٌ تقديرُه: يقـول لَلَّذي ضَرُّه أقـربُ من نَفْعِه إلهٌ أو إلهي أو نحوُ ذلـك. والجملةُ كلُّها في محـلِّ نصبٍ بـ «يَدْعُـو» لأنَّه بمعنى

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/٧٥، والنشـر ٢/٣٢٥، والإتحاف ٢/٢٧٢، والبحر ٦/٣٥٥.

(٢) كذا في الأصل. والصواب: الأول.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

يَقُول، فهي محكيَّةٌ بـه. وهذا قـولُ أبـي الحسنِ(1). وعلى هذا فيكـون قولُـه: «لَبِئْسَ المولى» مستأنفاً ليس داخلاً في المَحْكيِّ قبلَه؛ لأنَّ الكفار لا يقولـون في أصنامِهم ذلك. وقد رَدَّ بعضُهم هذا القولَ بأنه فاسـدُ المعنىٰ، والكافـرُ لا يَعتقد في الأصنامِ أنَّ ضَرَّها أقربُ مِنْ نفعِها البتةَ.

الثاني: أنَّ «يَدْعُـو» مُشَبَّهٌ بـأفعالِ القلوب؛ لأنَّ الـدعاءَ لا يَصْـدُرُ إلاَّ عن اعتقـادٍ، وأفعال القلوب تُعَلَّق، فـ «يَـدْعُـو» مُعَلَّقٌ أيضـاً بـالـلام. و«مَنْ» مبتـدأٌ مـوصولٌ. والجملةُ بعـده صلةٌ، وخبرُه محـذوفٌ على مـا مَـرَّ في الـوجـهِ قبلَه.

والجملة في محـلِّ نصبٍ، كما تكـون كذلـك بعد أفعـالِ القلوب. الثالث: أَنْ يُضَمَّن يَـدْعُو معنى يـزعم، فيُعَلَّق كما يُعَلَّقُ، والكـلامُ فيه كـالكلامِ في الـوجهِ الذي قبله. الرابع: أن الأفعالَ كلَّها يجوزُ أَنْ تُعَلَّق قلبيةً كانت أو غيـرَها فـاللامُ معلِّقَةٌ لـ «يَدْعو»، وهو مذهبُ يونسَ. فالجملةُ بعده الكلامُ فيها كما تقدَّم.

الخامس: أنَّ «يَدْعُو» بمعنى يُسَمِّي، فتكونَ الـلامُ مزيـدةً في المفعولِ الأولِ وهو الموصولُ وصلتُه، ويكون المفعولُ الثاني محذوفـاً تقديـرُه: يُسَمِّي الذي ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعِه إلٰهاً ومعبوداً ونحو ذلك. السادس: أنَّ اللامَ مُزالَةٌ/ [641/ب]
مِنْ موضِعِها. والأصلُ: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّه أقربُ. فقُدِّمَتْ مِنْ تأخيرٍ. وهـذا قولُ الفراء(2). وقد رَدُّوا هذا بأنَّ ما في صلةِ الموصولِ لا يتقدَّمُ على المـوصولِ. السابع: أنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به وهو «مَنْ». والتقديـرُ: يَدْعُـو مَنْ ضَرُّه أقـرب. فـ «مَنْ» موصـولٌ، والجملةُ بعدَهـا صلتُها، والمـوصولُ هـو المفعولُ

(1) معـاني القرآن لـه ٢/ ٤١٣. وانـظر رَدُّ أبـي بكـر الأنبـاري على الأخفش في الـوقف والابتداء ٧٨١.

(2) معاني القرآن له ٢/ ٢١٧.

بـ «يَدْعُو» زِيْدَتْ فيه اللامُ كزيادتِها في قولِه «رَدِفَ لكم»[1] في أحـدِ القولين. وقد رُدَّ هذا بـأنَّ زيادةَ الـلام إنما تكـونُ إذا كان العـاملُ فَـرْعاً[2]، أو بتقـديم المعمول[3]. وقرأ[4] عبد الله «يَدْعُـو مَنْ ضَرُّه» بغيـرِ لامِ ابتداءٍ، وهي مؤيـدةٌ لهذا الوجهِ.

وإنْ لم تجعَلْه[5] متسلِّطاً على الجملةِ بعـدَه كـان فيــه ثـلاثــةُ أوجـهٍ، أظهرُها: أنَّ «يَدْعُو» الثاني توكيدٌ لـ «يَدْعُو» الأولِ فلا معمولَ له، كـأنه قيـل: يَدْعو يَدْعو مِنْ دونِ الله الذي لا يَضُرُّه ولا ينفعه. وعلى هذا فتكونُ الجملةُ مِنْ قـولِه «ذلـك هو الضـلالُ» معترضـةً بين المؤكَّدِ والتـوكيدِ؛ لأنَّ فيهـا تَشْـديـداً وتأكيداً للكلام، ويكون قولُه «لَمَنْ ضَرُّه» كلاماً مستأنفاً. فتكونُ اللامُ للابتـداء و «مَنْ» موصولـةٌ، و «ضَرُّه» مبتـدأ و «أقربُ» خبـرُه. والجملةُ صلةٌ، و «لَبِئْسَ» جـوابُ قسمٍ مقـدر. وهـذا القسمُ المقـدرُ وجـوابُـه خبـرُ المبتـدأ الـذي هـو الموصول.

الثـاني: أن يُجْعَـلَ «ذلـك» مـوصـولاً بمعنى الـذي. و «هــو» مبتـدأ، و «الضلالُ» خبره والجملةُ صلةٌ. وهـذا الموصـولُ مع صلتِـه في محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ «يَدْعـو» أي: يدعـو الذي هـو الضلالُ. وهـذا منقولٌ عن أبـي علي

---

(١) الآيـة ٧٢ من النمل. مـذهب المبرد أنهـا الزائـدة المعترضـة بين الفعـل المتعـدي ومفعوله، ومذهب غيره أنَّ «ردف» ضُمِّنَ معنى اقترب. انظر: المغني ٢٨٥.

(٢) نحو قوله تعالىٰ: «فعَّـال لما يـريد» وهي لام التقـوية المـزيدة لتقـويةِ عـاملٍ ضَعُفَ لكونِه فرعاً في العمل. انظر: المغني ٢٨٧.

(٣) نحو قوله تعالى: «هدىً ورحمةً للذين هم لربهم يَرْهَبون».

(٤) انظر: القرطبي ١٢/٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٧.

(٥) أي: يدعو.

الفـارسي[1]، وليس هذا بمـاشٍ على رأي البصريين[2]؛ إذ لا يكـونُ عندهم من أسماءِ الإشارةِ موصولٌ إلاَّ «ذا» بشروطٍ ذكرْتُها فيما تقـدَّم. وأمَّا الكـوفيون فيُجيزون في أسماءِ الإشارة مطلقاً أن تكونَ موصولةً، وعلى هذا فيكـونُ «لَمَنْ ضَرُّه أَقْرَبُ» مستأنفاً، على ما تقدَّم تقريرُه.

والثالث: أن يُجْعَلَ «ذلـك» مبتدأً. و«هـو»: جوَّزوا فيـه أن يكونَ بـدلاً أو فَصْلاً أو مبتدأً، و«الضلالُ» خبرُ «ذلـك» أو خبرُ «هـو» على حَسَبِ الخلافِ في «هو» و«يَدْعُو» حالٌ، والعائدُ منـه محذوفٌ تقـديرُه: يَـدْعوه، وقـدَّروا هذا الفعـلَ الواقـعَ موقـعَ الحال بـ«مَـدْعُوَّاً» قـال أبـو البقـاء[3]: «وهـو ضعيفٌ»، ولم يُبَيِّنْ وجه ضَعْفِه. وكأنَّ وجهَه أنَّ «يَدْعُو» مبنيٌّ للفاعلِ فلا يناسِبُ أن تُقَدَّرَ الحالُ الواقعةُ موقعَـه اسمَ مفعولٍ، بـل المناسِبُ أن تُقَـدَّرَ اسمَ فاعـل، فكان ينبغي أَنْ يُقَـدِّروه: داعيـاً ولـو كـان التـركيبُ «يُـدْعَى» مبنيـاً للمفعـول لَحَسُن تقـديرُهم مَـدْعُوَّاً. ألا تـرى أنَّـك إذا قلتَ: «جـاء زيـدٌ يضـربُ» كيف تُقَـدِّره بـ«ضارب» لا بـ مَضْروب.

والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، تقديرُه: لبِئْسَ المولى ولبئس العشيرُ ذلك المَدْعُوُّ.

آ. (١٥) **قـوله: ﴿مَنْ كـان﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ شـرطيـةً، وهـو الـظاهرُ، وأَنْ تكـونَ موصـولـةً. وقـولـه: «فَلْيَمْـدُدْ» إمَّـا جـزاءٌ للشـرط أو خبـرٌ للموصولِ، والفاءُ للتشبيه بالشرطِ.

---

(١) انتصـر الفارسي في شـرح الأبيات المشكلة ٤٢٣ لمـذهـب البصريين، وأوَّل شـواهد الكوفيين التي يستدلون بها على موصولية أسماء الإشارة.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧.

(٣) الإملاء ٢/١٤٠.

والجمهورُ[1] على كسر اللامِ مِنْ «لِيَقْطَعْ» وسَكَّنها بعضُهم، كما سَكَّنها بعد الفاءِ والواوِ لكونِهِنَّ عواطفَ. وكذلك أَجْرَوْا «ثم» مُجْراهما في تَسكينِ هاء «هو» و«هي» بعدها، وهي قراءةُ الكسائي ونافعٍ في رواية قالون عنه.

قوله: «هل يُذْهِبَنَّ» الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنَّ النظرَ يُعَلَّقُ بالاستفهام، وإذا كان بمعنى الفكر تَعَدَّى بـ في. وقوله: «ما يَغيظ» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ هو الضميرُ المستتر. و«ما» وصلتُها مفعولٌ بقوله «يُذْهِبَنَّ» أي: هل يُذْهِبَنَّ كيدُه الشيءَ الذي يَغِيْظُه. فالمرفوعُ في يَغيظه عائدٌ على الذي، والمنصوبُ على مَنْ كان يظن.

وقال الشيخ[2]: «وما في «ما يَغيظ» بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أو مصدريةٌ». قلت: كلا هذين القولينِ لا يَصِحُّ. أمَّا قولُه: «العائدُ محذوفٌ» فليس كذلك، بل هو مضمرٌ مستترٌ في حكم الموجودِ ــ كما تقدَّم تقريرُه قبلَ ذلك ــ وإنما يُقال محذوفٌ فيما كان منصوبَ المحلِّ أو مجرورَه. وأمَّا قولُه: «أو مصدريةٌ» فليس كذلك أيضاً؛ إذ لو كانت مصدريةً لكانت حَرْفاً على الصحيح، وإذا كانَتْ حرفاً لم يَعُدْ عليها ضميرٌ، وإذا لم يَعُدْ عليها ضميرٌ بقي الفعل بلا فاعلٍ. فإن قلتَ: أُضْمِرُ في «يَغيظ» ضميراً فاعلاً يعود على مَنْ كان يظنُّ. فالجواب: أنَّ مَنْ كان يظنُّ، في المعنى مَغِيظٌ لا غائظٌ، وهذا بحثٌ حسنٌ فتأمَّلْه/. [٦٤٢/أ]

والضمير في «يَنْصُرَه» الظاهرُ عَوْدُه على «مَنْ» وفُسِّر النصرُ بالرزقِ. وقيل: يعودُ على الدينِ والإسلامِ فالنصرُ على بابه.

---

(١) ثمة خلاف بين القراء: فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر اللام، واختلف عن نافع. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير بسكون اللام. انظر: السبعة ٤٣٤، والإتحاف ٢/٢٧٢، والنشر ٢/٣٢٦، والتيسير ١٥٦.

(٢) البحر ٦/٣٥٨.

آ. (١٦) قـوله: ﴿وكـذلك أنْـزَلْناه﴾: الكـافُ: إمَّا حـالٌ من ضميـرِ المصدرِ المقـدرِ، وإمَّا نعتٌ لمصـدرٍ محذوفٍ على حَسَبِ مـا تقـدَّم من الخلاف[١] أي: ومثلَ ذلك الإنزالِ أنْـزَلْنا القـرآنَ كلَّه آياتٍ بينـاتٍ. فـ «آياتٍ» حالٌ.

قوله: «وأنَّ اللَّهَ يَهْدِي» يجوز في «أنَّ» ثلاثةُ أوجـهٍ أحدُهـا: أنَّها منصـوبةُ المحلِّ عَطْفاً على مفعولِ «أَنْـزَلْناه» أي: وأنـزَلْنا أنَّ الله يَهْـدِي مَنْ يريـد. أي: أَنْزَلْنا هدايةَ اللَّهِ لمن يريدُ هدايتَه. الثاني: أنها على حَذْف حرفِ الجـر، وذلك الحرفُ متعلقٌ بمحذوفٍ. والتقديرُ: ولأنَّ اللَّهَ يهـدِي مَنْ يريـدُ أَنْزَلنـاه، فيجيءُ في مـوضعها القـولان المشهوران: أفي محـلِّ نَصْبٍ هي أم جر[٢]. وإلى هـذا ذهب الـزمخشريُّ[٣] وقـال في تقـدِيـره: «ولأنَّ الله يهـديْ بـه الـذي يعلمُ أنهم يؤمنونَ أنزله كذلـك مبيَّناً». الثـالث: أنها في محـلِّ رفعٍ خبـراً لمبتدأ مضمـر، تقديرُه: والأمرُ أنَّ اللَّهَ يهدِي مَنْ يريد.

آ. (١٧) قوله: ﴿إنَّ الـذين آمنوا﴾: الآيـة فيها ثـلاثةُ أوجـه، أحدُها: أنَّ «إنَّ» الثانيةَ واسمَها وخبرَها في محلِّ رفع خبراً لـ «إنَّ» الأولى. قـال الـزمخشـري[٤]: «وأُدْخِلَتْ «إنَّ» على كـلِّ واحـدٍ من جُـزْأَي الجملةِ لـزيـادةِ التأكيدِ. ونحوُه قولُ جريرٍ[٥]:

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٤١.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل أن المحل هو النصب. انـظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٣) الكشاف ٣/٨.

(٤) الكشاف ٣/٨.

(٥) تقدم برقم ٣١٥٢.

٣٣٧٥ـ إنَّ الـخـلـيـفـةَ إنَّ الـلَّهَ سَـرْبـلَه
سِـرْبـالَ مُـلْكٍ بـه تُـرْجَى الـخَـواتيـمُ

قال الشيخ[١]: «وظاهرُ هذا أنه شَبَّه البيتَ بالآيةِ، وكذلك قرنه الزَّجَّاج[٢] بالآية، ولا يتعيَّنُ أن يكونَ البيتُ كالآية؛ لأنَّ البيتَ يَحْتمل أَنْ يكـونَ «الخليفةَ» خبرُه «به تُـرْجَىٰ الخواتيمُ»، ويكـونَ «إنَّ اللَّهَ سَرْبَله» جملةَ اعتـراضٍ بين اسمِ «إنَّ» وخبرِها، بخلافِ الآيةِ، فإنه يتعيَّنُ قولُه: «إنَّ اللَّهَ يَفْصِـل». وحَسَّنَ دخولَ «إنَّ» على الجملةِ الواقعةِ خبراً طولُ الفَصْلِ بينهما بالمعاطيف».

قلت: قوله: «فإنَّه يتعيَّنُ قولُه إن الله يَفْصِـل» يعني أن يكونَ خبـراً. ليس كذلك لأنَّ الآيةَ محتمِلةٌ لوجهين آخرين ذكرهما الناسُ. الأول: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً تقديرُهُ: يفتـرقون يـومَ القيامـة ونحوُه، والمـذكورُ تفسيـرٌ له. كـذا ذكره أبو البقاء[٣]. والثاني: أنَّ «إنَّ» الثانيةَ تكريرٌ للأولى على سبيلِ التوكيـدِ. وهذا ماشٍ على القاعدة[٤]: وهو أنَّ الحـرفَ إذا كُرِّرَ تـوكيداً أُعِيْـدَ معه مـا اتَّصل بـه أو ضميـرُ ما اتَّصـل به، وهـذا قد أُعِيْـدَ معه مـا اتَّصل بـه أولاً: وهي الجـلالـةُ المعظمةُ، فلم يتعيَّنْ أَنْ يكونَ قولُـه: «إنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ» خبـراً لـ «إنَّ» الأَوْلى كما ذُكر.

وقد تقدَّم تفسيرُ ألفاظِ هذه الآيةِ[٥]، إلاَّ المجوسَ. وهم قومٌ اختلف أهلُ العلمِ فيهم فقيل: قومٌ يعبـدون النارَ. وقيـل: الشمسَ والقمرَ. وقيـل: اعتزلـوا النصـارىٰ ولَبِسوا المُسُـوْح. وقيـل: أَخَـذوا من دين النصـارىٰ شيئـاً، ومن دينِ

---

(١) البحر ٦/٣٥٩.
(٢) معاني القرآن ٣/٤١٧.
(٣) الإملاء ٢/١٤١.
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٦.
(٥) انظر: الدر المصون ١/٤٠٥.

اليهودِ شيئاً، وهم القائلونَ بأنَّ للعالم أصلين: نورٌ[1] وظلمةٌ. وقيل: هم قومٌ يستعملون النجاساتِ، والأصل: نَجوس بالنونِ فأُبْدِلَتْ ميماً.

آ. (١٨) **قوله: ﴿وكثيرٌ من الناس﴾**: فيه أوجهٌ أحدُها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: ويَسْجُدُ له كثيرٌ من الناس. وهذا عند مَنْ يمنعُ استعمالَ المشتركِ في معنَيَيْه، أو الجمعَ بين الحقيقةِ والمجازِ، في كلمةٍ واحدةٍ؛ وذلك أنَّ السجودَ المسندَ لغيرِ العقلاءِ غيرُ السجودِ المسندِ للعقلاءِ، فلا يُعْطَفُ «كثيرٌ من الناس» على ما قبلَه لاختلافِ الفعلِ المسندِ إليهما في المعنىٰ. ألا ترىٰ أنَّ سجودَ غيرِ العقلاءِ هو الطَّواعيةُ والإذعانُ لأمرِه، وسجودَ العقلاءِ هو هذه الكيفيةُ المخصوصةُ.

الثاني: أنَّه معطوفٌ على ما تقدَّمه. وفي ذلك ثلاثةُ تأويلاتٍ أحدُها: أنَّ المرادَ بالسجودِ القَدْرُ المشتركُ بين الكلِّ العقلاءِ وغيرِهم وهو الخضوعُ والطواعيةُ، وهو من بابِ الاشتراكِ المعنويِّ. والتأويلُ الثاني: أنه مشتركٌ اشتراكاً لفظياً، ويجوز استعمالُ المشتركِ في معنييه. والتأويلُ الثالث: أنَّ السجودَ المسندَ للعقلاءِ حقيقةٌ ولغيرِهم مجازٌ. ويجوز الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ. وهذه الأشياءُ فيها خلافٌ، لتقريرِه موضوعٌ هو أليقُ به من هذا.

الثالثُ من الأوجه المتقدمة: أن يكون «كثيرٌ» مرفوعاً بالابتداء. وخبرُه محذوفٌ وهو «مُثابٌ» لدلالة خبرِ مقابِلِه عليه، وهو قولُه: «وكثيرٌ حَقَّ عليه العذابُ» كذا قَدَّره الزمخشريُّ[2]. وقَدَّره أبو البقاء[3]: «مُطيعون أو مُثابون أو نحوُ ذلك».

---

(١) على تقدير: هما نور وظلمة.
(٢) الكشاف ٣/٩.
(٣) الإملاء ٢/١٤١.

الرابع: أَنْ يرتفعَ «كثيرٌ» على الابتداءِ أيضاً، ويكون خبرُه «من الناس» أي: من الناس الذين هم الناسُ على الحقيقةِ، وهم الصالحون والمتّقون.

والخامسُ: أن يرتفعَ بالابتداءِ أيضاً، ويُبالَغَ في تكثيرِ المحقوقينِ بالعذاب، فيُعطفَ «كثيرٌ» على «كثير» ثم يُخْبَرَ عنهم بـ «حَقَّ عليه العذابُ» ذكر ذلك الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: ـ بعد أن حكى عن الزمخشريِّ الوجهين الآخرين ـ قال: «وهذان التخريجان ضعيفان» ولم يُبَيِّنْ وجهَ ضعفِهما.

قلت: أمَّا أوَّلُهما فلا شكَّ في ضعفِه؛ إذ لا فائدةَ طائلةٌ في الإِخبارِ بذلك. / وأمَّا الثاني فقد يظهر: وذلك أنَّ التكريرَ يفيد التكثيرَ، وهو قريبٌ مِنْ قولِهم: «عندي ألفٌ وألفٌ»، وقوله[3]: [٦٤٢/ب]

٣٣٧٦ـ لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتَ أَكْرَمَهم

. . . .

وقرأ الزهري[4] «والدَّوابُ» مخففَ الباءِ. قال أبو البقاء[5]: «ووجهُها: أنه حَذَفَ الباءَ الأولى كراهيةَ التضعيفِ والجمعِ بين ساكنين»[6]. وقرأ[7] جناح بن حبيش و «كبيرٌ» بالباء الموحدة. وقرىء[8] «وكثيرٌ حَقَّاً» بالنصب.

---

(١) الكشاف ٢/٩، وقال: «كأنه قيل: وكثير وكثير من الناس حق عليهم العذاب».

(٢) الكشاف ٦/٣٥٩.

(٣) البيت لعصام بن عبيد الزِّمَّاني وعجزه:

مَيْتاً وأبعدَهم من منزل الذَّامِ

وهو في الحماسة ٥٦٠، وخزانة الأدب ٣/٣٤٥.

(٤) المحتسب ٢/٧٦، والبحر ٦/٣٥٩، والمحرر ١١/١٨٦.

(٥) الإملاء ٢/١٤١.

(٦) الساكن الأول الألف، والثاني الباء الأولى من التضعيف.

(٧) البحر ٦/٣٥٩.

(٨) ذكره ابن جبير. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٦/٣٥٩.

وناصبُه محذوفٌ وهو الخبرُ، تقديرُه: وكثير حَقَّ عليه العذابُ حقاً. و «العذابُ» مرفوع بالفاعلية. وقُرِىء[1] «حُقَّ» مبنياً للمفعولِ.

وقال ابن عطيـة[2]: «وكثيرٌ حَقَّ عليـه العذاب» يحتمـل أن يكونَ معـطوفاً على ما تقدَّم أي: وكثير حَقَّ عليه العـذابُ يسجد أي كـراهيةً وعلى رَغْمِـه: إما بظلِّه، وإمَّا بخضـوعِه عنـد المكاره». قلت: فقـولُه: «معـطوفٌ على ما تقـدَّم» يعني عطفَ الجملِ لا أنه هو وحدَه عطفٌ على ما قبله، بدليلِ أنه قَـدَّره مبتدأً. وخبرُه قوله: «يَسْجد».

قوله: «ومَنْ يُهِنِ اللَّهُ» «مَنْ» مفعولٌ مقدمٌ، وهي شرطيةٌ. جوابُها الفاءُ مع ما بعدها. والعامَّةُ على «مُكْرِمٍ» بكسرِ الراء اسمَ فـاعل. وقـرأ[3] ابن أبـي عبلة بفتحِها، وهو اسمُ مصدرٍ[4] أي: فما له مِنْ إكرام.

آ. (١٩) **قـولـه: ﴿هـذان خَصْـمان﴾**: الخَصْم في الأصـل: مصـدرٌ؛ ولـذلـك يُـوَحَّـدُ ويـذكَّـرُ غـالبـاً، وعليـه قـولُـه تعـالىٰ: «نَبَـأُ الخَصْمِ إذ تَسَوَّروا»[5]. ويجوز أَنْ يُثَنَّى ويجمعَ ويؤنَّثَ، وعليه هذه الآيةُ. ولمَّا كان كـلُّ خَصْمٍ فريقاً يَجْمَعُ طائفةً قال: «اختصَمُوا» بصيغةِ الجمع كقولِه: «وإنْ طائفتانِ من المؤمنين اقْتَتَلُوا»[6] فالجمعُ مراعاةً للمعنىٰ.

وقرأ[7] ابن أبـي عبلة «اختصما» مراعاةً للفظِه وهي مخالفةٌ للسَّواد. وقال

---

(١) البحر ٦/٣٥٩.

(٢) المحرر ١١/١٨٦.

(٣) البحر ٦/٣٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٩.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الآية ٢١ من سورة ص.

(٦) الآية ٩ من الحجرات.

(٧) البحر ٦/٣٦٠.

أبو البقاء[١]: «وأكثرُ الاستعمالِ تـوحيدُه فَمَنْ ثَنَّاه وجَمَعه حَمَله على الصفـات والأسمـاء، و «اختصمـوا» إنمـا جُمِـعَ حمـلاً على المعنى لأنَّ كـلَّ خصمٍ [فـريقٌ][٢] تحته أشخـاصٌ». وقال الـزمخشري[٣]: «الخصم صفـةٌ وُصِفَ بها الفوجُ أو الفريقُ فكأنه قيل: هذان فوجان أو فريقان مختصمان. وقوله: «هذان» للَّفظِ، و «اختصمـوا» للمعنى كقـولـه: «ومنهم مَنْ يستمـعُ إليـك، حتى إذا خَـرَجـوا»[٤] ولـو قيـل: هؤلاء خصمـان أو اختصمـا جـاز أن يُـراد: المؤمنـون والكـافرون». قلت: إنْ عَنَىٰ بقـوله: «إن «خَصْمـاً» صفـةٌ» بـطريقِ الاستعمـال المجـازي فمُسَلَّم؛ لأنَّ المصدرَ يكثـرُ الوصفُ بـه، وإنْ أراد أنـه صفـةٌ حقيقـةً فَخَطَؤُه ظاهرٌ لتصريحِهم بأن نحوَ «رجلٌ خصمٌ» مثل «رجلٌ عَدْل» وقوله: «هذان للفظِ» أي: إنما أُشير إليهم إشارةَ المثنى وإنْ كان في الحقيقـة المرادُ الجمـعَ، باعتبار لفظِ الفوجَيْن والفريقين ونحـوهما. وقـوله كقـولهم: «ومنهم مَنْ يستمع» إلى آخـره فيه نـظرٌ؛ لأنَّ في تيك الآيـةِ تقدَّمَ شيءٌ لـه لفظٌ ومعنىً، وهو «مَنْ»، وهنـا لم يتقـدَّمْ شيءٌ لـه لفظٌ ومعنىً. وقـولـه تعـالى: «في ربهم» أي: في دين ربهم، فلا بُدَّ من حذف مضاف.

وقـرأ[٥] الكسائيُّ ــ في روايـةٍ عنه ــ «خِصمـان» بكسر الخـاء. وقـولـه: «فـالذين كفـروا» هذه الجملةُ تفصيـلٌ وبيانٌ لفصـلِ الخصـومـة المَعْنِيِّ بقـولـه تعالىٰ: «إنَّ الله يَفْصِلُ بينهم»[٦] قاله الزمخشري[٧]. وعلى هذا فيكونُ «هـذان

---

(١) الإملاء ٢/١٤١.
(٢) من الإملاء.
(٣) الكشاف ٣/٩.
(٤) الآية ١٦ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٥) البحر ٦/٣٦٠، والشواذ ٩٤.
(٦) الآية ١٧.
(٧) الكشاف ٣/٩.

خَصْمـان» معترضـاً. والجملة مِنْ «اختصمـوا» حـاليـةٌ، وليست مؤكـدةً؛ لأنهـا أخصُّ مِنْ مطلقِ الخصومةِ المفهومةِ من «خصمان».

وقرأ[1] الزعفراني في اختياره «قُطِعَتْ» مخففَ الطاءِ. والقـراءةُ المشهورةُ تفيدُ التكثيرَ، وهذه تحتمله.

قوله: «يُصَبُّ» هذه الجملةُ تحتمل أَنْ تكون خبراً ثانياً للمـوصول، وأن تكونَ حالاً من الضميرِ في «لهم»، وأن تكونَ مستأنفةً.

آ. (٢٠) قـوله «يُصْهَـرُ» جملةٌ حاليـةٌ من الحميم. والصَّهْرُ: الإذابَـةُ. يُقال: صَهَرْتُ الشحم أي: أَذَبْتُه والصُّهارة: الأَلْيَةُ المُذابة، وصَهَرَتْـهُ الشمسُ: أذابَتْه بحرارتها قال[2]:

٣٣٧٧ــ . . . .

تَـصْهَـرُه الـشـمسُ فـمـا يَـنْـصَـهِـرْ

وسُمِّي الصِّهْرُ صِهْراً لامتزاجِه بـأصهاره تخيُّـلاً لشدةِ المخـالطة. وقـرأ[3] الحسن في آخرين «يُصَهَّرُ» بفتحِ الصادِ وتشديدِ الهاء مبالغةً وتكثيراً لذلك.

قوله: «والجلودُ» فيه وجهان، أظهرُهما: عَطْفُه على «ما» الموصـولة أي: يُذابُ الذي في بطونِهم من الأمعاءِ، وتُذاب أيضاً الجلودُ أي: يُـذاب ظاهـرُهم وبـاطنُهم. والثاني: أنـه مرفـوعٌ بفعلٍ مقـدَّرٍ أي: وتُحْرَقُ الجلودُ. قـالوا: لأن

---

(١) البحر ٦/٣٦٠.

(٢) البيت لابن أحمر يصف فرخ قطاة وصدره:

تَـرْوِي لَقَـىً أُلْـقِيَ فـي صَفْـصَفٍ

وهـو في اللسان (صهـر) والقرطبـي ١١/٢٧، والمحـرر ١١/١٨٨. واللَّقى: الشيء الملقى، والصفصف: المستوي من الأرض.

(٣) الإتحاف ٢/٢٧٢، والبحر ٦/٣٦٠.

الجلدَ لا يُذابُ، إنما يَنْقَبِضُ وينكمشُ إذا صَلِيَ النارَ وهو في التقدير كقوله[1]:

٣٣٧٨ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً

. . . .

[٦٤٣/أ] / [وقوله][2].

٣٣٧٩ـ . . . .

وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

[وقوله تعالىٰ]: «والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمان»[3]. فإنه على تقديرِ: وسَقَيْتُها ماءً، وكَحَّلْنَ العُيونا، واعتقدوا الإيمانَ.

آ. (٢١) قوله: ﴿ولهم مَقامِعُ﴾: يجوزُ في هذا الضميرِ وجهان، أظهرُهما: أنه يعودُ على الذين كفروا، وفي اللام حينئذٍ قولان، أحدهما: أنها للاستحقاقِ. والثاني: أنها بمعنى «على» كقوله: «ولهم اللَّعْنَةُ»[4] وليس بشيءٍ. الوجه الثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ على الزبانية أعوانِ جهنَّمَ ودَلَّ عليهم سياقُ الكلامِ، وفيه بُعْدٌ. و «مِنْ حديدٍ» صفةٌ لمقامِعِ وهي جمعُ «مِقْمَعَة» بكسرِ الميمِ لأنَّها آلةُ القمعِ. يقال: قَمَعَه يَقْمَعُه إذا ضَرَبه بشيءٍ يَزْجُرُه به ويُذِلُّه، والمِقْمَعَةُ: المِطْرَقَةُ. وقيل: السَّوْطُ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿كلما أرادوا﴾: كلَّ: نصبٌ على الظرفِ. وقد تقدَّم الكلامُ في تحقيقِها في البقرة[5]. والعاملُ فيها هنا قوله: «أُعِيْدُوا». و «مِنْ

---

(١) تقدم برقم ١٥٠.
(٢) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٣) الآية ٩ من الحشر.
(٤) الآية ٢٥ من الرعد.
(٥) انظر: الدر المصون ١/ ١٧٩.

غَمٍّ» فيه وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من الضميرِ في «منها» بإعادةِ العاملِ، بدلُ اشتمالٍ كقولِه: «لِمَنْ يكفُرُ بالرحمن لِبُيوتِهِم»[1]. ولكن لا بُدَّ في بدلِ الاشتمال من رابطٍ، ولا رابطَ، فقالوا: هو مقدرٌ تقديره: مِنْ غَمِّها. والثاني: أنه مفعولٌ له، ولمَّا نَقَصَ شرطٌ من شروطِ النصبِ جُرَّ بحرفِ السَّببِ. وذلك الشرطُ: هو عدمُ اتحادِ الفاعلِ؛ فإن فاعل الخروجِ غيرُ فاعلِ الغَمِّ، فإنَّ الغَمَّ من النارِ والخروجَ من الكفار.

قوله: «وذُوقوا» منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ معطوفٍ على «أُعِيْدُوا» أي: وقِيل لهم: ذُوْقوا.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُحَلَّوْن﴾: العامَّةُ على الياءِ وفتحِ اللامِ مشددةً، مِنْ حَلاَّه يُحَلِّيه إذا ألبسَه الحُلِيَّ. وقُرِيءَ[2] بسكون الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً، وهو بمعنى الأول، كأنَّهم عَدَّوْه تارةً بالتضعيف وتارةً بالهمزةِ. قال أبو البقاء[3]: «مِنْ قولك: أَحْلَىٰ أي ألبسَ الحُلِيَّ، وهو بمعنى المشدَّد».

وقرأ ابنُ عباسٍ بفتحِ الياءِ وسكونِ الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنَّه من حَلِيَتْ المرأةُ تَحْلَى فهي حالٍ. وكذلك حَلِيَ الرجلُ فهو حالٍ، إذا لَبِسا الحُلِيَّ أو صارا دونَ حُلِيّ. الثاني: أنَّه من حَلِيَ بعيني كذا يَحْلَى إذا اسْتَحْسَنْته. و «مِنْ» مزيدةٌ في قولِه «مِنْ أساوِرَ» قال: «فيكونُ المعنى: يَسْتَحْسِنون فيها الأساور الملبوسة». ولما نقل الشيخ[4] هذا الوجهَ عن أبي الفضل الرازي قال: «وهذا ليس بجيد لأنه جَعَلَ حَلِيَ فعلاً

---

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٦٠، والمحتسب ٢/٧٧.

(٣) الإملاء ٢/١٤٢.

(٤) البحر ٦/٣٦١.

متعدياً، ولذلك حَكَم بزيادةِ «مِنْ» في الواجبِ. وليس مذهبَ البصريين. وينبغي على هذا التقديرِ أَنْ لا يجوزَ؛ لأنه لا يُحْفَظُ بهذا المعنىٰ إلَّا لازِماً، فإنْ كان بهذا المعنىٰ كانَتْ «مِنْ» للسببِ أي: بلباسِ أساورِ الذهبِ يَحْلَوْن بعينِ مَنْ رآهم، أي: يَحْلَىٰ بعضُهم بعينِ بعضٍ».

قلت: وهذا الذي نقله عن أبي الفضلِ قاله أبو البقاء[1]، وجَوَّز في مفعولِ الفعلِ وجهاً آخرَ فقال: «ويجوزُ أن يكونَ مِنْ حَلِيَ بعيني كذا إذا حَسُن، وتكونُ «مِنْ» زائدةً أو يكونُ المفعولُ محذوفاً، و «مِنْ أساورَ» نعتٌ له». فقد حكمَ عليه بالتعدِّي ليس إلَّا، وجَوَّز في المفعول الوجهَيْن المذكورَيْن.

الثالث: أنَّه مِنْ حَلِيَ بكذا إذا ظَفِرَ به، فيكونُ التقديرُ: يَحْلَوْن بأساورَ. فـ «مِنْ» بمعنىٰ الباء. ومِنْ مجيءِ حَلِيَ بمعنى ظَفِرَ قولُهم: لم يَحْلَ فلانٌ بطائلٍ أي: لم يظفرْ به. واعلم أنَّ حَلِي بمعنى لبس الحلية، أو بمعنى ظَفِر من مادةِ الياءِ لأنهما مِن الحِلْيَةِ. وأمَّا حَلِيَ بعيني كذا فإنه من مادة الواو لأنه من الحلاوة، وإنما قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قوله: «مِنْ أساورَ مِنْ ذَهَبٍ» في «مِنْ» الأولى ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها زائدةٌ، كما تقدَّم تقريره عن الرازي وأبي البقاء. وإن لم يكنْ مِنْ أصولِ البصريين[2]. والثاني: أنَّها للتبعيضِ أي: بعض أساور. والثالث: أنها لبيانِ الجنسِ، قاله ابن عطية[3]، وبه بدأ. وفيه نظرٌ إذ لم يتقدَّمْ شيءٌ مبهمٌ. وفي «مِنْ ذهب» لابتداءِ الغايةِ، وهي نعتٌ لأساورَ كما تقدَّم.

وقرأ[4] ابن عباس «مِنْ أَسَوِرَ» دونَ ألفٍ ولا هاءٍ، وهو محذوفٌ مِنْ

---

(١) الإملاء ٢/١٤٢.

(٢) حيث يشترطون أن تسبق بنفي أو استفهام وتدخل على نكرة. انظر: المغني ٤٢٥.

(٣) المحرر ١١/١٨٩.

(٤) البحر ٦/٣٦١.

«أسـاوِر» كما [في] جَنَـدِلٍ والأصل جَنـادِل(1)، قال الشيـخ(2): «وكان قيـاسه صَـرْفَه؛ لأنـه نَقَصَ بناؤه فصـار كجَنَدِلٍ، لكنـه قَدَّر المحـذوفَ موجـوداً فمنعه الصرف». قلت: فقد جعل أنَّ التنوينَ في جَنَـدِلٍ المقصور مِنْ «جنـادل» تنوينُ صَرْفٍ. وقد نصّ بعض النحاة(3) على أنه تنوينُ عوضٍ كهو في جَوارٍ وغَـواشٍ وبابِهما.

قوله: «ولُؤْلُؤاً» قرأ(4) نافعٌ وعـاصمٌ بالنصبِ. والبـاقون بـالخفضِ. فأمَّـا النصبُ ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: ويُـؤْتَوْن(5) لُؤْلؤاً. ولم يذكـر الزمخشـريُّ(6) غيرَه/، وكـذا أبو الفتـح(7) حَمَله على إضمار [٦٤٣/ب] فعلٍ. الثاني: أنَّـه منصوبٌ نَسَقاً على موضـع «مِنْ أساور»، وهـذا كتخريجِهم «وأرجُلَكُمْ» بـالنصب عطفـاً على محلِّ «بـرؤوسكم»(8)، ولأن «يُحَلَّوْن فيهـا مِنْ أساور» في قوة: «يَلْبَسون أساور»، فَحُمِل هذا عليـه. والثالث: أنـه عطفٌ على «أساور»؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها كما تقدَّم تقريرُه. الرابع: أنه معطوفٌ على ذلك المفعولِ المحـذوفِ. التقـديـرُ: يُحَلَّوْن فيهـا الملبـوسَ مِنْ أسـاور ولؤلؤاً. فـ «لؤلؤاً» عطفٌ على الملبوس.

(1) الجنادل: الحجارة. انظر: الممتع ١/٦٩.
(2) البحر ٦/٣٦١.
(3) قال سيبويه: «يقول بعضهم: جَنَدِلٌ يحذف ألف جنادِل وينونون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف». الكتاب ٢/١٦.
(4) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٦، والبحر ٦/٣٦١، والحجة ٤٧٤، والنشر ٢/٣٢٦.
(5) في مطبوعة الكشاف «ويأتون».
(6) الكشاف ٣/١٠.
(7) المحتسب ٢/٧٨.
(8) الآيـة ٦ من المائـدة. وهي قراءة نـافع وابن عـامر والكسـائي وحفص. انظر: الـدر المصون ٤/٢٠٩.

وأمَّا الجرُّ فعلى وجهَيْن، أحدُهما: عطفُه على «أساور». والثاني: عَطْفُه على «مِنْ ذهبٍ» لأنَّ السِّوارَ يُتَّخَذُ من اللؤلؤ أيضاً، يُنْظَمُ بعضُه إلى بعضٍ. وقد منع أبو البقاء[1] العطفَ على «ذهب» قال: «لأنَّ السِّوار لا يكونَ مِنْ لؤلؤ في العادة ويَصِحُّ أن يكونَ حُلِيّاً».

واختلف الناسُ[2] في رَسْمِ هذه اللفظةِ في الإِمام: فنقل الأصمعيُّ أنها في الإِمام «لؤلؤ» بغير ألفٍ بعد الواو، ونقل الجحدريُّ أنها ثابتةٌ في الإِمامِ بعد الواو. وهذا الخلافُ بعينِه قراءةً وتوجيهاً جارٍ في حَرْف فاطر[3] أيضاً.

وقرأ[4] أبو بكر في رواية المُعَلَّى بن منصور[5] عنه «لؤلوا» بهمزةٍ أولاً وواوٍ آخِراً. وفي روايةِ يحيى[6] عنه عكسُ ذلك.

وقرأ الفياض «ولُوْلِيا» بواوٍ أولاً وياءٍ أخيراً، والأصل: لُؤْلُؤاً أبدل الهمزتينِ واوَيْن، فبقي في آخرِ الاسم واوٌ بعد ضمةٍ. فَفُعِل فيها ما فُعِل بـ أَدْلٍ جمعَ دَلْو: بأنْ قُلِبَتْ الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً.

وقرأ ابنُ عباس: «وَلِيْلِيا» بياءَيْنِ، فَعَل ما فَعَل الفياض، ثم أتبعَ الواوَ

---

(١) الإِملاء ٢/١٤٢.

(٢) انظر: البحر ٦/٣٦١.

(٣) «يُحَلَّوْن فيها مِنْ أساوِرَ من ذهبٍ ولؤلؤاً»، الآية ٣٣ من فاطر.

(٤) انظر في أوجه رواياتها: الإتحاف ٢/٢٧٣، والبحر ٦/٣٦١، والقرطبي ١٢/٢٩، والشواذ ٩٤.

(٥) معلَّى بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ، روى عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه محمد بن سعدان توفي سنة ٢١١. طبقات القراء ٢/٣٠٤.

(٦) يحيى بن آدم أبو زكريا الصلحي، روىٰ عن أبي بكر بن عياش سماعاً، وعن الكسائي. قال عنه الإمام أحمد «ما رأيتُ أحداً أعلمَ ولا أجمعَ للعلمِ منه» توفي سنة ٢٠٣. طبقات القراء ٢/٣٦٤.

الأولى للثانيةِ في القلبِ. وقرأ طلحة «وَلُؤْلٍ» بالجر عطفاً على المجرورِ قبلَه. وقد تقدم، والأصل «ولُؤْلُوٍ» بواوين، ثم أُعِلَّ إعلالَ أَدْلٍ.

واللُّؤْلُؤ: قيل: كِبارُ الجوهر وقيل صِغارُه.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿مِن القولِ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «الطيِّب»، وأن يكونَ حالاً مِن الضميرِ المستكِنِّ فيه. و«مِنْ» للتبعيضِ أو للبيانِ.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿ويَصُدُّوْن﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على ما قبلَه. وحينئذٍ ففي عطفِه على الماضي ثلاثةُ تأويلاتٍ. أحدُها: أنَّ المضارعَ قولاً يُقْصَدُ به الدلالةُ على زمنٍ معينٍ من حالٍ، أو استقبالٍ، وإنما يُراد به مجردُ الاستمرارِ. ومثلُه «الذين آمَنُوا وتَطْمَئِنُّ قلوبُهم بذكرِ الله»(١). الثاني: أنه مؤولٌ بالماضي لعطفِه على الماضي. الثالث: أنه على بابِه، وأنَّ الماضي قبلَه مُؤَوَّل بالمستقبل.

الوجه الثاني: أنَّه حالٌ من فاعل «كفروا» وبه بدأ أبو البقاء(٢). وهو فاسدٌ ظاهراً؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ، وما كان كذلك لا تَدْخُل عليه الواو، وما ورد منه على قِلَّتِه مؤولٌ فلا يُحْمل عليه القرآنُ، وعلى هذين القولَيْنِ فالخبرُ محذوفٌ. واختلفوا في موضعِ تقديرِه: فقدَّره ابن عطية(٣) بعد قولِه «والبادِ» أي: إن الذين كفروا خَسِروا أو هلكوا ونحو ذلك. وقدَّره الزمخشري(٤) بعد قوله «والمسجدِ

---

(١) الآية ٢٨ من الرعد.
(٢) الإملاء ٢/١٤٢.
(٣) المحرر ١١/١٩٠.
(٤) الكشاف ٣/١٠.

الحرام» أي: إنَّ الذين كفروا نُذِيْقُهم من عذاب أليم. وإنما قَدَّره كذلك لأن قوله «نُذِقْه من عذاب أليم» يَدُلُّ عليه.

إلَّا أنَّ الشيخَ(١) قال في تقدير الزمخشري بعد المسجد الحرام: «لا يصحُّ»، قال: «لأنَّ «الذي» صفة للمسجد الحرام، فموضعُ التقديرِ هو بعد «البادِ» يعني: أنه يلزمُ من تقديرِه الفصلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ بأجنبيّ، وهو خبرُ «إنّ»، فيصيرُ التركيبُ هكذا: إنَّ الذين كفروا ويَصُدُّون عن سبيلِ اللَّهِ والمسجدِ الحرام نُذيقُهم مِنْ عذابٍ أليمٍ الذي جَعَلْناه للناس. وللزمخشريِّ أَنْ ينفصِلَ عن هذا الاعتراضِ بأن «الذي جَعَلْناه» لا نُسَلِّمُ أنه نعتٌ للمسجد حتى يَلْزَمَ ما ذَكَر، بل نَجْعَلُه مقطوعاً عنه نَصْباً أو رفعاً.

ثم قال الشيخ(٢): «لكنَّ مُقَدَّرَ الزمخشريِّ أحسنُ من مقدَّرِ ابنِ عطية؛ لأنه يَدُلُّ عليه الجملةُ الشرطيةُ بعدُ مِنْ جهةِ اللفظ، وابنُ عطيةَ لَحَظَ من جهةِ المعنى؛ لأنَّ مَنْ أُذيقَ العذابَ خَسِر وهَلَكَ».

الوجه الثالث: أنَّ الواوَ في «ويَصُدُّون» مزيدةٌ في خبر «إنَّ» تقديرُه: إنَّ الذين كفروا يَصُدُّون. وزيادةُ الواوِ مذهبٌ كوفي(٣) تقدَّم بُطلانُه، وقال ابنُ عطية(٤): «وهذا مُفْسِدٌ للمعنى المقصودِ». قلت: ولا أَدْري فسادَ المعنى من أيِّ جهة؟ ألا ترىٰ أنه لو صُرِّح بقولِنا: إنَّ الذين كفروا يَصُدُّون لم يكنْ فيه فسادُ معنىً. فالمانع إنما هو أمرٌ صناعيٌّ عند أهل البصرة لا معنويٌّ. اللهم إلَّا أَنْ يريدَ معنىً خاصاً/ يَفْسُدُ بهذا التقديرِ فيُحتاج إلى بيانه. [٦٤٤/أ]

---

(١) البحر ٣٦٢/٦.
(٢) البحر ٣٦٢/٦.
(٣) انظر: الإنصاف ٤٥٦.
(٤) المحرر ١١/١٩٠

قوله: «الذي جَعَلْناه» يجوزُ جَرُّه على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ، والنصبُ بإضمار فعلٍ، والرفعُ بإضمـارِ مبتدأ. و «جَعَـلَ» يجوز أن يتعـدَّىٰ لاثنين بمعنى صَيَّر، وأَنْ يتعدَّى لواحدٍ.

والعـامَّةُ على رفـعِ «سواءٌ» وقـرأه[1] حفصٌ عن عاصم بـالنصبِ هنا وفي الجـاثيـة[2]: «سـواءً مَحْيـاهم». ووافق على الـذي في الجـاثيـةِ الأخَـوان[3]، وسيأتي توجيهُه. فأمَّا على قراءةِ الرفع فـإن قلنا: إنَّ جَعَـلَ بمعنى صَيَّر كـان في المفعـولِ الثاني أوجـهٌ، أحدهـا: ــ وهو الأظهـرُ ــ أنَّ الجملةَ مِنْ قولـه «سواءٌ العاكفُ فيه» هي المفعـولُ الثاني، ثم الأحسنُ في رفـع «سواءٌ» أن يكـون خبراً مقدماً، والعاكفُ والبادي مبتدأ مؤخر. وإنما وُحِّد الخبرُ وإن كان المبتدأُ اثنين؛ لأنَّ سـواء في الأصل مصـدرٌ وُصِفَ به. وقـد تقدَّم هـذا أولَ البقـرة[4]. وأجـاز بعضُهم أن يكون «سواءٌ» مبتـدأ، وما بعـدَه الخبر. وفيـه ضَعْفٌ أو مَنْعٌ من حيث الابتداءُ بالنكرة من غير مُسَوِّغٍ، ولأنه متى اجتمع معرفـةٌ ونكرةٌ جُعِلت المعـرفةُ المبتدأ. وعلى هذا الوجهِ ــ أعني كـونَ الجملة مفعولاً ثـانياً ــ فقـولُه «للنـاس» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلق بالجَعْل أي: جَعَلْناه لأجلِ الناسِ كـذا. والثـاني: أنه متعلقٌ بمحـذوفٍ، على أنَّه حـالٌ مِنْ مفعول «جَعَلْنـاه» ولم يذكـر أبو البقاء[5] فيه على هذا الوجهِ غيرَ ذلك وليس معناه متضحاً.

الوجه الثاني: أنَّ «للناس» هو المفعولُ الثـاني. والجملةُ مِنْ قولـه «سواءٌ

---

(١) السبعـة ٤٣٥، والتيسير ١٥٧، والنشـر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٦٢، والحجـة ٤٧٥، والقرطبي ١٢/٣٤.

(٢) الآية ٢١. وانظر: السبعة ٥٩٥.

(٣) حمزة والكسائي.

(٤) انظر: الدر المصون ١/١٠٧.

(٥) الإملاء ٢/١٤٢.

العاكف» في محلِّ نصب على الحال: إمَّا من الموصول، وإمَّا مِنْ عائِدِه. وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء(1). وفيه نظرٌ؛ لأنه جعل هذه الجملةَ التي هي محطُّ الفائدةِ فَضْلةً.

الوجه الثالث: أنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ، قال ابن عطية(2): «والمعنى: الذي جَعَلْناه للناس قِبْلةً ومتعبَّداً. فتقدير ابنِ عطية هذا مُرْشِدٌ لهذا الوجهِ. إلاَّ أن الشيخ»(3). قال: «ولا يُحتاج إلى هذا التقديرِ، إلاَّ إنْ كان أراد تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ. فيَسُوغ لأنَّ الجملةَ في موضعِ المفعولِ الثاني، فلا يُحْتاج إلى هذا التقديرِ. وإنْ جَعَلْناها متعديةً لواحدٍ كان قولُه «للناس» متعلقاً بالجَعْلِ على العِلِّيَّة. وجَوَّزَ فيه أبو البقاء(4) وجهين آخرين، أحدهما: أنه(5) حالٌ من مفعولِ «جَعَلْناه». والثاني: أنه مفعولٌ تعدَّى إليه بحرف الجر. وهذا الثاني لا يُتَعَقَّل، كيف يكون «للناس» مفعولاً عُدِّي إليه الفعلُ بالحرف؟ هذا ما لا يعقلُ. فإن أراد أنه مفعولٌ مِنْ أجله فهي عبارةٌ بعيدةٌ من عبارة النحاة.

وأمَّا على قراءةِ حفص: فإنْ قلنا: «جَعَلَ» يتعدَّى لاثنين كان «سواءً» مفعولاً ثانياً. وإنْ قُلْنا يتعدَّى لواحدٍ كان حالاً من هاءِ «جَعَلْناه» وعلى التقديرين: فالعاكفُ مرفوعٌ به على الفاعليةِ؛ لأنه مصدرٌ وُصِفَ به فهو في قوةِ اسم الفاعل المشتقِّ تقديرُه: جَعَلْناه مُسْتوياً فيه العاكفُ. ويَدُلُّ عليه

---

(1) الإملاء ٢/١٤٢.
(2) المحرر ١١/١٩٠.
(3) البحر ٦/٣٦٣.
(4) الإملاء ٢/١٤٢.
(5) أي: للناس.

قولُهم: «مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعَدَمُ»[1]. فـ «هو» تأكيدٌ للضميرِ المستترِ فيه، و«العَدَمُ» نسقٌ على الضميرِ المستترِ ولذلك ارتفعَ. ويُرْوى: «سواءٍ والعدمُ» بدونِ تأكيدٍ وهو شاذٌّ.

وقرأ[2] الأعمش وجماعةٌ «سَواءً» نصباً، «العاكف» جراً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «الناس» بدلُ تفصيل. والثاني: أنه عطفُ بيانٍ. وهذا أراد ابنُ عطية[3] بقولِه «عَطْفاً على الناس» ويمتنع في هذه القراءةِ رفعُ «سواء» لفسادِه صناعةً ومعنىً؛ ولذلك قال أبو البقاء[4]: «وسواءً على هذا نصبٌ لا غير».

وأثبتَ ابنُ كثير[5] ياءَ «والبادي» وصلاً ووقفاً، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلاً وحذفاها وقفاً. وحَذَفَها الباقون وَصْلاً ووَقْفاً وهي محذوفةٌ في الإمام.

قوله: «ومن يُرِدْ فيه بإلْحادٍ» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ مفعولَ «يُرِدْ» محذوفٌ، وقولُه: «بإلحادٍ بظلم» حالان مترادفتان. والتقديرُ: ومَنْ يُرِدْ فيه مراداً ما، عادِلاً عن القصدِ ظالماً، نُذِقْه من عذابٍ أليم. وإنما حُذِفَ ليتناولَ كلَّ متناوَلٍ. قال معناه الزمخشريُّ[6]. والثاني: أن المفعولَ أيضاً محذوفٌ تقديرُه: ومَنْ يُرِدْ فيه تَعَدِّياً، و«بإلحادٍ» حال أي: مُلْتَبِساً بإلحادٍ. و«بظُلْمٍ» بدلٌ بإعادةِ الجارِّ. الثالث: أَنْ يكونَ «بظلمٍ» متعلقاً بـ «يُرِدْ»، والباءُ للسببيةِ

---

(1) انظر: الكتاب ٢٣٢/١.
(2) القرطبي ٣٤/١٢، والبحر ٣٦٣/٦.
(3) المحرر ١٩٠/١١.
(4) الإملاء ١٤٢/٢.
(5) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٨، والنشر ٣٢٧/٢، والحجة ٤٧٥، والبحر ٣٦٣/٦.
(6) الكشاف ١٠/٣.

[٦٤٤/ب] أي: بسببِ الظلم و «بإلحاد» مفعولٌ به. والباءُ مزيدةٌ فيه كقولـه: «ولا تُلْقُوا/ بأيديكم»(١) [وقوله:](٢)

٣٣٨٠ـ ....
.... لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَر

وإليه ذهب أبو عبيدة(٣)، وأنشد للأعشى(٤):

٣٣٨١ـ ضَـمِـنَـتْ بـرزقِ عـيـالِـنـا أرمـاحُـنـا
....

أي: ضَمِنَتْ رزقَ. ويؤيِّده قراءة الحسن(٥) «ومَنْ يُـرِدْ إلحادَه بـظُلْمٍ». قـال الزمخشـري(٦): أراد إلحاده(٧) فيـه فأضـافـه على الاتِّسـاعِ في الـظرف كـ «مَكْرُ الليل»(٨) ومعنـاه: ومَنْ يُرِدْ أن يُلْحِـدَ فيه ظـالماً. الـرابع: أن يُضَمَّنَ «يُرِدْ» معنى يتلبَّس، فلذلك تعدَّى بالباء أي: ومَنْ يتلَبَّسْ بإلحادٍ مُرِيْداً له.

---

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٢) تقدم برقم ٧٤٨.
(٣) مجاز القرآن ٢/٤٨ ـ ٤٩.
(٤) ديوانه ١٥٤، واللسان والتاج (جرد) والبحر ٦/٣٦٣. وعجزه في مجاز القرآن:
مِـلْءَ المَراجـلِ والصَّرِيْحَ الأَجْـردا
ورواية الديوان:
ضَـمِـنَـتْ لـنـا أعـجـازُهُـنَّ قُـدُوْرَنـا
وضُـرُوْعُـهُـنَّ لـنـا الـصَّـريـح الأجْـردا
(٥) البحر ٦/٣٦٣.
(٦) الكشاف ٣/١٠.
(٧) المطبوعة: «إلحاداً فيه» وهي الصواب.
(٨) الآية ٣٣ من سبأ.

والعـامَّةُ على «يُـرِدْ» بضـم الياء من الإرادة. وحكى الكسـائي والفراء[١] أنه قُرِىء «يَـرِدْ» بفتح اليـاء[٢]. قال الـزمخشري[٣]: «من الـوُرُوْد ومعناه: مَنْ أتىٰ فيه بإلحادٍ ظالماً».

آ. (٢٦) قـولـه: ﴿وإذْ بَـوَّأْنـا﴾: أي: اذكـرْ حينَ. والـلامُ في «لإبراهيمَ» فيها ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنها للعلةِ، ويكـون مفعولُ «بَـوَّأْنا» محـذوفاً أي: بَوَّأْنا الناسَ لأجل إبراهيم مكانَ البيت. و «بَـوَّأَ» جاء متعـدياً صَـرِيحاً قـال تعـالىٰ: ولقد بَـوَّأْنا بني إسـرائيـل»[٤]، «لَنُبَـوِّئَنَّهم من الجنـةِ غُـرَفـاً»[٥]. وقـال الشاعر[٦]:

٣٣٨٢ـ كَـمْ مِـنْ أَخٍ لـيَ صـالـحٍ ... بَـوَّأْتُـه بـيَـديَّ لَـحْـدا

والثـاني: أنها مـزيدةٌ في المفعـولِ به. وهـو ضعيفٌ؛ لِمـا عَـرَفْتَ أنهـا لا تُزاد إلَّا إنْ تَقَدَّم المعمولُ، أوكان العاملُ فـرعاً[٧] الثـالث: أَنْ تكونَ مُعَـدِّيَةً للفعل على أنه مُضَمَّنٌ معنى فعل يتعدَّى بها أي: هَيَّأْنا له مكانَ البيتِ كقولـك: هَيَّأْتُ له بيتاً، فتكونُ اللامُ مُعدِّيَةً قال معناه أبو البقاء[٨]. وقال الـزمخشري[٩]:

---

(١) معاني القرآن له ٢/ ٢٢٣ ووردت مصحفة «تَرِ».
(٢) الشواذ ٩٥، والبحر ٦/ ٣٦٣.
(٣) الكشاف ٣/ ١٠.
(٤) الآية ٩٣ من يونس.
(٥) الآية ٥٨ من العنكبوت.
(٦) تقدم برقم ١٤١٩.
(٧) انظر: المغني ٢٨٧.
(٨) الإملاء ٢/ ١٤٣.
(٩) الكشاف ٣/ ١٠.

«واذكـرْ حينَ جَعَلْنا لإبـراهيمَ مكـان البيت مبـاءة»(١) ففسَّـر المعنىٰ بـأنـه ضَمَّن «بَوَّأْنا» معنى جَعَلْنا، ولا يريد تفسيرَ الإعرابَ.

وفي «مكـانَ البيت» وجهان، أظهـرُهما: أنَّـه مفعولٌ بـه. والثـاني: قـال أبو البقاء(٢): «أَنْ يكونَ ظرفاً». وهو ممتنعٌ من حيث إنَّه ظرفٌ مختصٌّ فحَقُّه أن يتعدَّىٰ إليه بـ في.

قوله: «أَنْ لا تُشْرِكْ» في «أنْ هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها هي المفسِّرةُ. قـال الزمخشـري(٣): ـ بعد أَنْ ذكَـرَ هذا الـوجه ـ : «فـإن قلتَ: كيف يكـونُ النهيُ عن الشـرك والأمرِ بتطهيرِ البيتِ تفسيـراً للتبـوئَـةِ؟ قلت: كـانت التبـوئـةُ مقصودةً من أجل العبادةِ، وكأنه قيل: تعبَّدْنا إبراهيمَ قُلْنا لـه: لا تُشْرِكْ». قلت: يعني أبـو القـاسم أنَّ «أنْ» المفسـرةَ لا بُـدَّ أن يتقَـدَّمها مـا هـو بمعنى القـولِ لا حروفِه، ولم يتقـدَّم إلاَّ التَّبوئَـةُ وليست بمعنى القول، فضَمَّنهـا معنى القول، ولا يريدُ بقوله «قلنا: لا تشرك» تفسيرَ الإعراب بل تفسيرُ المعنى؛ لأنَّ المفسِّـرةَ لا تفسِّـر القولَ الصـريح. وقـال أبو البقـاء(٤): «تقديـرُه: قائِلين لـه: لا تشـرِكْ فـ «أنْ» مفسرةٌ للقولِ المقدَّر» وهذا. . . (٥).

الثاني: أنَّها المخففةُ من الثقيلةِ، قاله ابن عطيـة(٦). وفيه نـظرٌ من حيث

---

(١) وقال: «أي مَرْجعاً يرجع إليه للعمارة والعبادة».
(٢) الإملاء ٢/١٤٢.
(٣) الكشاف ٣/١٠.
(٤) الإملاء ٢/١٤٣.
(٥) كلمـات لم أتبينهـا أقـرب إلى البيـاض. ويعني أن هـذا ممنـوع لأنَّ «أنْ» المفســرةَ لا يقدر قبلها قولٌ صريح، وإنما بمعنى القول دون حروفه.
(٦) المحرر ١١/١٩٣.

إن «أَنْ» المخففةَ لا بُدَّ أَنْ يتقدَّمَها فعلُ تحقيقٍ أو ترجيح[1]، كحالِها إذا كانَتْ مشددة.

الثالث: أنها المصدريةُ التي تنصِبُ المضارعَ، وهي تُوْصَلُ بالماضي والمضارعِ والأمرِ، والنهي كالأمر. وعلى هذا فـ «أنْ» مجرورةٌ بلام العلةِ مقدرةً أي: بَوَّأناه لئلا تشركَ. وكان من حقِّ اللفظِ على هذا الوجه أن يكون «أن لا يشركَ» بياء الغَيْبةِ، وقد قُرِىء بذلك[2]. قال أبو البقاء[3]: «وقَوَّى ذلك قراءةُ مَنْ قرأه بالياء» يعني مِنْ تحتُ. قلت: ووجهُ قراءةِ العامَّةِ على هذا التخريج أن تكونَ من الالتفاتِ من الغيبة إلى الخطاب.

الرابع: أنها الناصبةُ، ومجرورةٌ بلام أيضاً، إلَّا أن اللامَ متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: فَعَلْنا ذلك لئلا تشركَ، فجعل النهيَ صلةً لها. وقوَّى ذلك قراءةُ الياء. قاله أبو البقاء[4] والأصلُ عدمُ التقديرِ مع عدمِ الاحتياج إليه.

وقرأ[5] عكرمة وأبو نهيك «أن لا يُشرِكَ» بالياء. قال الشيخ[6]: «على معنىٰ: أَنْ يقولَ معنى القول الذي قيل له». وقال أبو حاتم: «ولا بُدَّ مِنْ نصبِ الكافِ على هذه القراءةِ بمعنى لئلا تشركَ». قلت: كأنه لم يظهرْ له صلةُ «أنْ» المصدرية بجملةِ النهي. فجعل «لا» نافيةً، وسلَّط «أنْ» على المضارعِ بعدها، حتى صار علةً للفعل قبله. وهذا غيرُ لازمٍ لِما تقدَّم لك من وضوحِ المعنى مع جَعْلِها ناهيةً.

---

(١) أي يقين أو ظن.

(٢) وهي قراءة عكرمة وأبي نهيك. انظر: البحر ٦/٣٦٤، والقرطبي ١٢/٣٧.

(٣) الإملاء ٢/١٤٣.

(٤) الإملاء ٢/١٤٣.

(٥) سبق تخريجها قبلُ.

(٦) البحر ٦/٣٦٤.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وأَذِّنْ﴾: قرأ العامَّةُ بتشديـد الذال بمعنى نـادِ. وقــرأ[١] الحسنُ وابن محيصن «آذِنْ» بـالمــدِّ والتخفيف بمعنى أَعْلِمْ. ويُبْعِـدُه قوله: «في النـاس» إذ كان ينبغي أَنْ يتعـدَّى بنفسِه. وقـرآ أيضاً فيمـا نقله عنهما أبـو الفتح[٢] «أَذِنَ» بـالقصـر وتخفيف الـذال. وخـرَّجهـا أبـو الفتـح وصـاحب «اللوامح» على أنها عطفٌ على «بَوَّأنا» أي: واذكرْ/ إذ بَـوَّأْنا وإذ أَذِنَ في النـاس [٦٤٥/أ] وهي تخـريجٌ واضـح. وزاد صاحب «اللوامـح» فقـال[٣]: «فيصيرُ في الكـلام تقديمٌ وتأخيرٌ ويصير «يأتوكَ» جزماً على جواب الأمر الـذي في «وطهِّرْ»: ونَسَب ابنُ عطية[٤] أبا الفتح في هذه القراءةِ إلى التصحيفِ فقال ـ بعد أن حكى قراءةَ الحسنِ وابنِ محيصنٍ «وآذِنْ» بالمَدِّ ـ «وتَصَحَّفَ هذا على ابن جني فإنَّـه حكى عنهمـا «وأَذِنَ» على فعـلٍ مـاضٍ. وأعـربَ على ذلـك بـأَنْ جَعَلَه عـطفاً على «بَوَّأْنا».

قلت: ولم يَتَصَحَّفْ فِعْلُه، بل حكى تلك القراءةَ أبـو الفضل الـرازي في «اللوامح» له عنهما، وذكرها أيضاً ابنُ خالويـه[٥]، ولكنه لم يَـطَّلِعْ عليها فنسَب مَنْ اطَّلع إلى التصحيفِ ولو تأنَّى أصاب أو كاد.

وقـرأ ابنُ أبـي إسحاقَ «بـالحِـجِّ» بكسـرِ الحـاء حيث وَقَـع كمـا قَـدَّمْتُـه عنه[٦].

قـوله: «رِجـالاً» نصبٌ على الحالِ، وهـو جمـعُ راجِـل نحـو: صـاحِب

---

(١) البحر ٦/٣٦٤، والقرطبي ١٢/٣٧.
(٢) المحتسب ٢/٧٨.
(٣) انظر: البحر ٦/٣٦٤.
(٤) المحرر ١١/١٩٣.
(٥) الشواذ ٩٥.
(٦) نسبها في الإتحاف ٢/٢٧٤ إلى الحسن. وانظر: البحر ٦/٣٦٤.

وصِحاب وتاجِر وتِجار وقائِم وقِيام. وقرأ[1] عكرمة والحسن وأبو مجلز «رُجَّـالاً» بضمِّ الـراء وتشديـدِ الجيمِ. ورُوي عنهم تخفيفُهـا. وافقهم ابنُ أبـي إسحـاق على التخفيفِ وجعفر بن محمد ومجاهدٌ على التشديد. ورُوِيَتْ عن ابن عبـاس بالألف[2]. فالمخفف[3] اسمُ جمعٍ كظُؤار[4]، والمشـدَّدُ جمعُ تكسيـرٍ كصائم وصُوَّام. ورُوي عن عكرمةَ أيضاً «رُجَـالى» كنُعامى بـألف التأنيث، وكـذلك عن ابنِ عباس وعطاء، إلاَّ أنهما شدَّدا الجيمَ.

قـوله: «وعلى كـلِّ ضامِـر» نسَقٌ على «رِجـالاً» فيكـون حـالاً أي: مُشـاةً وركباناً.

قوله: «يَأْتِيْنَ» النونُ ضميرُ «كلِّ ضـامِرٍ» حَمْـلاً على المعنى؛ إذ المعنى: على ضـوامرَ. و «يَـأْتِيْنَ» صفةٌ لـ «ضـامِـر». وأتىٰ بضميـرِ الجمـعِ حَمْـلاً على المعنىٰ. وكـان قد تقـرَّر أولَ هـذا التصنيفِ[5] أنَّ «كـل» إذا أُضِيْفَتْ إلى نكـرةٍ لم يُراعَ معناها، إلاَّ في قليلٍ كقوله[6]:

٣٣٨٣ـ جـادَتْ عـليـه كـلُّ عَـيْـنٍ ثَـرَّةٍ
فـتـركْـنَ كـلَّ حَـديـقـةٍ كـالـدِّرْهَـمِ

وهذه الآيةُ تَرُدُّه؛ فإنَّ «كلَّا» فيها مضافةٌ لنكـرةٍ وقد روعي معنـاها. وكـان

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٧٩، والقرطبي ١٢/٣٩، والبحر ٦/٣٦٤.
(٢) أي: «رُجَّالىٰ».
(٣) أي: «رُجالاً».
(٤) الظِّئْرُ: المرضعةُ لغير ولدها.
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٨٠.
(٦) تقدم برقم ٢٤٨.

بعضُهم أجـاب عن بيتِ زهير(١) بـأنه إنمـا جاز ذلـك لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآيةُ جملةٌ واحدةٌ لأنَّ «يَأْتِيْنَ» صفةٌ لـ «ضامِر».

وجَوَّز الشيخ(٢) أَنْ يكـونَ الضميرُ يَشْمَـلُ رجالاً وكـل ضامـر قال: «على معنى الجماعات والرفاق» قلت: فعلى هذا يجوزُ أَنْ يقالَ عنده: الرجال يَأْتِيْنَ. ولا ينفعُه كونُه اجتمع مع الرجال هنا كلُّ ضامر فيقال: جاز ذلك لَمَّا اجتمع معـه ما يجوزُ فيه ذلك؛ إذ يلزمُ منه تغليبُ غيرِ العاقلِ على العاقلِ، وهو ممنوعٌ.

وقـرأ(٣) ابن مسعـود والضحـاك وابنُ أبـي عبلة «يَـأْتُـونَ» تغليبـاً للعقـلاءِ الذكورِ، وعلى هـذا فيحتمل أَنْ يكـونَ قولُـه: «وعلى كلِّ ضـامِر» حـالاً أيضاً. ويكون «يَأْتُون» مستأنفاً يتعلَّقُ به «من كلِّ فَجٍّ» أي: يَأْتُوك رِجالاً وركباناً ثم قال: يأتون من كلِّ فَج، وأَنْ يتعلَّقَ بقوله: «يَأْتُون» أي: يأتون على كلِّ ضامـرٍ من كلِّ فَج، و «يَأْتُون» مستأنفٌ أيضاً. ولا يجوز أن يكونَ صفةً لـ «رجـالاً» ولـ «ضامِـر» لاختـلافِ الموصـوفِ في الإعرابِ؛ لأنَّ أحـدَهمـا منصـوبٌ والآخَـرَ مجـرورٌ. لـو قلت: «رأيتُ زيداً ومـررت بعمرٍو العـاقِلَيْن» على النعتِ لم يَجُزْ، بـل على القطعِ. وقد جَـوَّزَ ذلك الـزمخشري(٤) فقـال: «وقرىء «يَـأْتُون» صفـةً للرجال والركبان» وهو مردودٌ بما ذكرتُه.

والضَّامِرُ: المَهْزولِ، يقال: . . .(٥) والعميق: البعيـدُ سُفلاً. يقـال: بئر عَميق ومَعِيق، فيجوز أن يكون مقلوباً، لأنه أَقَلُّ من الأول قال(٦):

(١) البيت لعنترة وليس لزهيـر. وانظر المسـألة في المغني ٢٥٨، ابن الأنبـاري في شرح المعلقات ٣١٣.

(٢) البحر ٣٦٤/٦.

(٣) القرطبي ٣٩/١٢، والبحر ٣٦٤/٦.

(٤) الكشاف ١١/٣.

(٥) بياض في الأصل.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٣٤٧/٦ والمحرر ١٩٥/١١.

٣٣٨٤ـ إذا الخيــلُ جــاءت مِنْ فِجــاجٍ عميقــةٍ
يَمُــدُّ بهــا فــي السيــرِ أشعثُ شــاحِبُ

يقال: عَمِقَ وعَمُقَ بكسر العين وضَمِّها عَمْقاً بفتح الفاء[1]. قـال الليث: عَميق ومَعِيق، والعَميق في الـطريقِ أكثرُ». وقـال الفـراء[2]: «عميق» لغـةُ الحجازِ، و «مَعِيْق» لغةُ تميم». وأَعْمَقْتُ البئرَ وأَمْعَقْتُها، وعَمُقَتْ ومَعُقَتْ عَماقَةً ومَعَاقة وإعْماقاً وإمْعاقاً. قال رؤبة[3]:

٣٣٨٥ـ وقــاتــمِ الأعمــاقِ خــاوي الـمُـخْـتَـرَقْ

الأعماقُ هنا ـ بفتح الهمزة ـ جمع عُمْق، وعلى هذا فـلا قلبَ في مَعِيق لأنها لغة مستقلة، وهو ظاهرُ قولِ الليث أيضـاً. وقرأ[4] ابن مسعـود «فج مَعِيق» بتقديم الميم. ويقال: غَمِيق بالغين المعجمةِ أيضاً.

آ. (٢٨) قـوله: ﴿لِيَشْهَـدُوا﴾: يجـوز في هـذه الـلامِ وجهـان أحدهما: أن يتعلَّقَ بـ «أَذِّن» أي: أَذِّن لِيَشْهدوا. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «يأْتُوْك» وهو الأظهرُ. قـال الزمخشـري[5]: «ونكَّر منـافع لأنـه أرادَ منافـع مختصةً بهـذه العبادةِ دينية ودنياوية[6] لا تُوْجَدُ في غيرها من العبادات». / [٦٤٥/ب]

(١) ثمة لغتان: العُمْق والعَمْق.
(٢) انظر: اللسان (عمق).
(٣) ديـوانـه ١٠٤، والكتـاب ٢/٣٠١، والخصـائص ١/٢٢٨، والمحتسب ١/٨٦، والخزانة ١/٣٨. والقـاتم: المغبر. والأعمـاق: هنا النـواحي القاصيـة. والخاوي: الخالي. والمخترق المتسع.
(٤) البحر ٦/٣٦٤.
(٥) الكشاف ٢/١١.
(٦) كذا في الأصل وفي الكشاف: ودنيوية.

آ. (٢٩) قوله: ﴿ثم لِيَقْضُوا﴾: العامَّةُ على كسرِ اللامِ وهي لامُ الأمرِ. وقرأ[1] نافع والكوفيون والبزي بسكونِها إجراءً للمنفصلِ مُجْرى المتصل نحو «كَتْف»[2] وهو نظيرُ تسكينِ هاء «هو» بعد «ثُمَّ» في قراءةِ الكسائي وقالون حيث أُجْرِيَتْ «ثُمَّ» مُجْرَى الواو والفاء[3].

والتَّفَثُ قيل: أصلُه مِن التَّفِّ وهو وَسَخُ الأظفارِ، قُلِبَت الفاءُ ثاءً كـ مُغْثُور[4] في مُغْفُور. وقيل: هو الوسخُ والقَذَرُ يقال: ما تَفَثُكَ؟ وحكى قطرب: تَفِثَ الرجلُ أي: كَثُرَ وسخُه في سَفَره. ومعنى «ليقْضُوا تَفَثَهم»: ليصنعوا ما يصنعه المُحْرِمُ مِنْ إزالةِ شعرٍ وشَعْثٍ ونحوِهما عند حِلِّه، وفي ضمن هذا قضاءُ جميعِ المناسك، إذ لا يُفعل هذا إلَّا بعد فِعْل المناسِك كلِّها.

قوله: «ولْيُوْفُوا» قرأ[5] أبو بكر «ولْيُوَفُّوا» بالتشديد. والباقون بالتخفيف. وقد تقدم في البقرة[6] أن فيه ثلاث لغاتٍ: وَفَى ووفَّى وأَوْفَى. وقرأ

---

(١) ثمة اختلاف في الروايات عن القراء في ذلك. انظر: السبعة ٤٣٤، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٣، والنشر ٢/٣٢٦.

(٢) التمثيل بـ كتف لبيان أن العرب قد تنحو بالمتحرك نحو التسكين طلباً للتخفيف.

(٣) قال أبو زرعة في حجته ٥٤٨: «وحجة أبي عمرو في ضمِّ الهاء أن «ثم» تنفصل من الكتابة ويحسن الوقف عليها، وكأن «هو» مبتدأة في المعنى، وإذا كانت مبتدأة لم يجز فيها غير الضم. وحجة من سكن الهاء أنها إذا اتصلت بفاء أو واو كانت ساكنة و «ثم» أخت الفاء والواو فجرت مجراهما في حكم ما بعدها».

(٤) قال في اللسان (غفر): «يقال لصمغ الرِّمث والعرفط: مغافير ومغاثير. والواحد مُغْثور ومُغْفُور». ونصَّ على هذا الإبدال في هذه اللفظة أبو حيان في الارتشاف ١/١٥٩.

(٥) التيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٥، والنشر ٢/٣٢٦، والإتحاف ٢/٢٧٤.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٣١٢.

ابن ذكوان[1] «ولِيُوْفوا» بكسر اللام، والباقون بسكونها، وكذلك هذا الخلاف جارٍ في قوله: «وليطَّوَّفوا».

آ. (٣٠) **قوله: ﴿ذلك﴾**: خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ والشأنُ ذلك. قال الزمخشري[2]: «كما يُقَدِّمُ الكاتبُ جملةً من كتابِه في بعضِ المعاني، ثم إذا أرادَ الخوضَ في معنى آخرَ قال: هذا وقد كان كذا». وقَدَّره ابنُ عطية[3]: «فَرْضُكُمْ ذلك، أو الواجبُ ذلك». وقيل: هو مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ. أي: ذلك الأمرُ الذي ذكرتُه. وقيل: في محلِّ نصب أي: امتثلوا ذلك. ونظيرُ هذه الإِشارةِ قولُ زهير، بعد تقدُّم جُمَل في وَصْفِ هَرِم ابن سنان[4]:

٣٣٨٦ـ هذا وليس كمَنْ يَعْيا بخُطْبَتِه وسْطَ النَّدِيِّ إذا ما ناطقٌ نَطَقا

قوله: «فهو» «هو» ضميرُ المصدرِ المفهومِ من قوله «ومن يُعَظِّمْ» أي: وتعظيمُه حرماتِ الله خيرٌ له كقوله تعالى: «اعْدِلُوا هو أقربُ»[5] و «خيرٌ» هنا ظاهرُها التفضيلُ بالتأويلِ المعروف.

قوله: «إلَّا ما يُتْلَىٰ عليكم» يجوز أَنْ يكونَ استثناءً متصلاً، ويُصْرَفُ إلى ما يُحَرَّمُ مِنْ بهيمةِ الأنعام لسببٍ عارضٍ كالموت ونحوه، وأن يكونَ استثناءً منقطعاً؛ إذ ليس فيها مُحَرَّمٌ وقد تقدَّم تقريرُ هذا الوجهِ أولَ المائدةِ[6].

---

(١) الإتحاف ٢/٢٧٤، والحجة ٤٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤.
(٢) الكشاف ٣/١١.
(٣) المحرر ١١/١٩٧.
(٤) ديوانه ٥٥، والمحرر ١١/١٩٧.
(٥) الآية ٨ من المائدة.
(٦) انظر: الدر المصون ٤/١٧٧.

قوله: «من الأوثانِ» في «مِنْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها لبيانِ الجنسِ، وهو مشهورُ قول المُعْرِبين، ويَتَقَدَّرُ بقولك: الرِّجْسُ الذي هو الأوثان. وقد تقدَّم أنَّ شرطَ كونِها بيانيةً ذلك. وتجيءُ مواضعُ كثيرةٌ لا يتأتَّى فيها ذلك ولا بعضُه. والثاني: أنَّها لابتداءِ الغايةِ. وقد خَلَط أبو البقاء القولين فجَعَلَهما قولاً واحداً فقال[1]: «ومِنْ لبيانِ الجنسِ أي: اجْتَنِبوا الرجسَ من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية ههنا» يعني أنه في المعنى يَؤُول إلى ذلك، ولا يَؤُول إليه البتةَ. الثالث: أنها للتبعيض. وقد غَلَّط ابنُ عطية[2] القائلَ بكونِها للتبعيضِ، فقال: «ومَنْ قال: إن «مِنْ» للتبعيض قَلَبَ معنى الآيةِ فأفسده» وقد يُمْكِنُ التبعيضُ فيها: بأَنْ يَعْني بالرِّجْسِ عبادة الأوثانِ. وبه قال ابنُ عباس وابنُ جريج، فكأنه قال: فاجْتَنِبوا من الأوثانِ الرِّجْسَ وهو العبادةُ؛ لأنَّ المُحَرَّمَ من الأوثان إنما هو العبادةُ. ألا ترى أنه قد يُتَصَوَّرُ استعمالُ الوثَنِ في بناءٍ وغيرِه ممَّا لم يُحَرِّمِ الشرعُ استعمالَه، وللوَثَنِ جهاتٌ منها عبادتُها، وهي بعض جهاتِها. قاله الشيخ[3]. وهو تأويلٌ بعيدٌ.

آ. (٣١) **قوله: ﴿حُنَفَاءَ﴾**: حالٌ مِنْ فاعلِ «اجْتَنِبوا». وكذلك «غيرَ مشركين» وهي حالٌ مؤكدة، إذ يلزَمُ من كونِهم حُنَفاءَ عدمُ الإشراك.

قوله: «فَتَخَطَّفُه» قرأ[4] نافعٌ بفتحِ الخاءِ والطاء مشددةً. وأصلُها تَخْتَطِفُه فأدغم. وباقي السبعةِ «فَتَخْطَفُه» بسكون الخاء وتخفيفِ الطاء. وقرأ الحسنُ والأعمشُ وأبو رجاء بكسر التاء والخاء والطاء مع التشديد. ورُوِي عن الحسن

---

(١) الإملاء ٢/١٤٣.

(٢) المحرر ١١/١٩٨.

(٣) البحر ٦/٣٦٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٦، والنشر ٢/٣٢٦، والحجة ٤٧٦، والبحر ٦/٣٦٦، والتيسير ١٥٧، والإتحاف ٢٧٤.

أيضاً فتحُ الطاءِ مشددةً مع كسرِ التاءِ والخاءِ. ورُوِي عن الأعمش كقراءةِ العامَّةِ إلَّا أنه بغير فاء: «تَخْطَفُه». وتوجيهُ هذه القراءاتِ قد تقدَّم مستوفى في أوائل البقرة عند ذِكْري القراءاتِ في قولِه تعالى: «يكادُ البَرْقُ يَخْطَف»[1] فلا أُعيدها.

وقرأ[2] أبو جعفر «الرياحُ» جمعاً. وقوله «خَرَّ» في معنىٰ يَخِرُّ؛ ولذلك عُطِفَ عليه المستقبلُ وهو «فَتَخْطَفُهُ»، ويجوز أن يكون على بابه، ولا يكونُ «فَتَخْطَفُه» عطفاً عليه، بل هو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: فهو يَخْطَفُه.

قال الزمخشري[3]: «ويجوزُ في هذا التشبيهِ أن يكونَ من المركب والمفرَّق. فإن كان تشبيهاً مركباً فكأنه قال: مَنْ أشرك بالله فقد أهلكَ نفسَه إهلاكاً ليس بعده [هلاكٌ][4]: بأَنْ صَوَّر حالَه بصورةِ حالِ مَنْ خَرَّ من السماءِ فاخْتَطَفَتْه الطيرُ، فتفرَّق مِزَعاً في حَواصلِها، أو عَصَفَتْ به الريحُ حتى هَوَتْ به في بعض المطاوحِ البعيدةِ. وإن كان مُفَرَّقاً فقد شَبَّه الإيمانَ في عُلُوِّه بالسماء، والذي تركَ الإيمانَ وأشرك بالله، بالساقط من السماء، والأهواءَ التي تتوزَّعُ أفكارَه بالطير المتخطفةِ، والشيطانَ الذي يُطَوِّحُ به في وادي الضَّلالةِ بالريح التي تهوي بما عَصَفَتْ به في بعض المهاوي المُتْلِفَةِ». قلت: وهذه العبارةُ من أبي القاسم مما يُنَشِّطُك إلى تَعَلُّم عِلْمِ البيان فإنها في غاية/ البلاغة. [٦٤٦/أ]

والأَوْثان: جمع وَثَن. والوَثَنُ يُطْلَقُ على ما صُوِّر من نحاسٍ وحديدٍ وخَشَبٍ. ويُطْلَقُ أيضاً على الصَّليب. وعن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه

---

(١) الآية ٢٠ من البقرة.
(٢) الإتحاف ٢٧٥، والنشر ٢/٣٢٤، والبحر ٦/٣٦٦.
(٣) الكشاف ٣/١٢.
(٤) من الكشاف.

قال[١] لعدي بن حاتم وقد رأى في عنقه صليباً: «ألْقِ هـذا الوثنَ عنـك». وقال الأعشى[٢]:

٣٣٨٧ـ يـطوفُ الـعـبـادُ بـأبـوابِـه
كـطَوْفِ الـنـصـارىٰ ببَيْـتِ الـوَثَـنْ

واشتقـاقُـه مِن وَثَن الشيءُ أي: أقـام بمكـانـه وثَبَتَ فهـو واثِنٌ. وأُنشـد لرؤبة[٣]:

٣٣٨٨ـ عـلى أَخِـلَّاء الـصَّـفـاءِ الـوُثَّـنِ

أي: المقيمين على العهد. وقد تقدَّم الفرقُ بين الوَثَنِ والصنم[٤].

والسَّحيقُ: البعيدُ. ومنه سَحَقَه اللَّهُ أي: أبـعـده. وقوله عليه السلام[٥]: «فأقولُ سُحْقاً سُحْقاً» أي: بُعْداً بُعْداً. والنَّخْلة السَّحُوقُ: الممتدةُ في السمـاء، من ذلك.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿ذلـك﴾**: إعرابُـه كإعـرابِ «ذلك» المتقـدم[٦] وتقدَّم تفسيرُ «الشَّعيرة» واشتقاقُها في المائدة[٧].

---

(١) رواه الترمذي في كتاب التفسير برقم ٥٠٩٣. انظر: التحفة ٨/٤٩٢.

(٢) ديوانه ٢١ وروايته «يطوف العُفاة».

(٣) ديوانه ١٦٣، واللسان (وثن) وقبله:

أمطرَ في أكنافِ غيم مُغْيِنِ

(٤) لم يسبق له أن ذكر الفرق. وقال المؤلف في عمدة الحفاظ ص ٦١٩: «الوثن ما كان له جثة من خشبة أو فضة، والصنم: الصورة بلا جسم».

(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ١١/٤٧٢.

(٦) انظر إعرابه للآية ٣٠ من السورة نفسها.

(٧) انظر: الدر ٢/١٨٨.

قوله: «فإنَّها مِنْ تَقْوى القلوب» في هذا الضميرِ وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الشعائرِ، على حَذْفِ مضافٍ. أي: فإن تعظيمَها مِنْ تقوىٰ القلوبِ. والثاني: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعل قبلَه أي: فإنَّ التعظيمةَ مِنْ تقوى القلوب. والعائدُ على اسمِ الشرط من هذه الجملةِ الجزائيةِ مقدرٌ، تقديرُه: فإنها مِنْ تَقَوى القلوب منهم. ومَنْ جوَّز إقامةَ أل مُقام الضميرِ ـ وهم الكوفيون ـ أجاز ذلِك هنا، والتقدير: مِنْ تقوى قلوبِهم، كقوله: «فإنَّ الجنَةَ هي المَأْوىٰ»[1] وقد تقدَّم تقريرُه. وقال الزمخشري[2]: أي فإنَّ تعظيمَها من أفعالِ ذوي تقوىٰ القلوبِ فحُذِفَتْ هذه المضافاتُ، ولا يَسْتقيمُ المعنى إلَّا بتقديرِها؛ لأنه لا بُدَّ من راجعٍ من الجزاء إلى «مَنْ» لتَرْتَبِط به» قال الشيخ[3]: «وما قَدَّره عارٍ من راجعٍ من الضميرِ من الجزاء إلىٰ «مَنْ». ألا ترى أنَّ قولَه «فإنَّ تعظيمَها من أفعال ذوي تقوى القلوب» ليس في شيءٍ منه ضميرٌ يَرْجِعُ من الجزاء إلى «مَنْ» يربطه به. وإصلاحُه أن يقولَ: فإنَّ تعظيمَها منه، فالضميرُ في «منه» عائدٌ على «مَنْ».

والعامَّة على خفض «القلوب». وقُرِىء[4] برفعِها فاعلةً للمصدرِ قبلها وهو «تقوىٰ».

آ. **(٣٣) [قوله ﴿فيها﴾:]** والضميرُ في «فيها» عائدٌ على الشعائر بمعنى الشرائع أي: لكم في التمسُّكِ بها. وقيل: عائدٌ على بهيمةِ الأنعام.

---

(١) الآية ٤١ من النازعات.
(٢) الكشاف ١٣/٣ ـ ١٤.
(٣) البحر ٣٦٨/٦.
(٤) القرطبي ٥٦/١٢، والبحر ٣٦٨/٦.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿مَنْسَكـاً﴾: قـرأ الأخـوان(١) هـذا ومـا بعـده «مَنْسِكاً» بالكسر، والباقون بالفتح. فقيل: هما بمعنىً واحد. والمرادُ بالمَنْسَـك مكـانُ النُّسُكِ أو المصـدرُ. وقيل: المكسـورُ مكـانٌ، والمفتـوحُ مصـدرٌ. قـال ابنُ عـطية(٢): «والكسـرُ في هذا من الشـاذِّ، ولا يَسُوغ فيـه القياس، ويُشْبِـهُ أَنْ يكونَ الكسائيُّ سمعه من العرب». قلت: وهذا الكلامُ منـه غير مَـرْضِيّ: كيف يقول: ويُشْبه أَنْ يكونَ الكسائيُّ سَمِعه. الكسائي يقول: قرأتُ به فكيف يحتاج إلى سماعٍ مع تمسُّكِه بأقوى السَّماعات، وهو روايتُه لذلك قرآناً متواتراً؟ وقوله: «من الشاذِّ» يعني قياساً لا استعمالاً فـإنه فصيـحٌ في الاستعمال؛ وذلـك أنَّ فَعَل يَفْعُـل بضم العين في المضارع قيـاسُ المَفْعَل منـه: أن تُفتَحَ عينُـه مطلقـاً أي: سواءٌ أُريد به الزمانُ أم المكانُ أم المصدرُ. وقد شَذَّتْ ألفاظٌ ضَبَطها النحـاةُ في كتبهم(٣) وذكرتُها أيضاً في هذا الموضوعِ.

آ. (٣٥) قـوله: ﴿الـذين إذا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قلوبُهم﴾: يجوز أن يكونَ هذا الموصـولُ في موضـعِ جرٍّ أو نصبٍ أو رفـعٍ. فالجـرُّ من ثلاثةِ أوجـهٍ: النعتُ للمُخْبِتِيْن، أو البدلُ منهم، أو البيـانُ لهم. والنصبُ على المـدحِ. والرفـعُ على إضمـار «هم» وهـو مـدحٌ أيضـاً، ويُسَمِّيـه النحـويـون «قَطْعاً».

قـولـه: «والمُقيمي الصـلاةِ» العـامَّـةُ على خفضِ «الصـلاةِ» بـإضـافـةِ المقيمين إليها. وقرأ(٤) الحسن وأبو عمروٍ في روايةٍ بنَصْبِها على حـذفِ النونِ تخفيفاً، كما يُحْذف التنوينُ لالتقاءِ السَّاكنين. وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ بهذا

(١) السبعة ٤٣٦، والنشر ٢/٣٢٦، والحجة ٤٧٦، والبحر ٦/٣٦٨، والتيسير ١٥٧.
(٢) المحرر ١١/٢٠٠.
(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٧٣، ١/١٨١.
(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والبحر ٦/٣٦٩، والقرطبي ١٢/٥٩.

الأصلِ: «والمقيمينَ الصلاةَ» بإثباتِ النونِ، ونصبِ «الصلاة». وقرأ الضحَّاكُ «والمقيمَ الصلاةَ» بميمٍ ليس بعدها شيء. وهذه لا تخالِفُ قراءةَ العامَّةِ لفظاً، وإنما تظهرُ مخالفتُها لها وَقْفاً وخَطّاً[١].

آ. (٣٦) قـوله: ﴿والبُـدْنَ﴾: العامَّةُ على نصب «البُـدْنَ» على الاشتغال. ورُجِّح النصبُ وإن كان مُحْوِجاً لإِضمارٍ، على الرفع الذي لم يُحْوِجْ إليه، لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ على جملةِ الاشتغالِ. وقُرِىء[٢] برفعِها على الابتداءِ، والجملةُ بعدها الخبرُ.

والعـامَّةُ أيضـاً على تسكينِ الـدالِ. وقـرأ الحسن ـ وتُـرْوى عن نـافـعٍ وشيخةِ أبـي جعفر ـ بضمِّها، وهما جمعان لـ «بَدَنَـة» نحو: ثَمَـرةٍ وثُمُرٍ وثُمْـرٍ. فـالتسكينُ يحتمل أن يكـونَ تخفيفاً من المضمـومِ، وأَنْ يكونَ أصـلاً. وقيـل: البُدْنُ والبُدُنُ جمعُ بَدَن، والبَـدَنُ جمعُ لبَـدَنَة نحـو: خَشَبة وخَشَب، ثم يُجْمـع خَشَبـاً على خُشُب وخُشْب. / وقيـل: البُـدْنُ اسمٌ مفـردٌ لا جمـعٌ يَعْنُـون اسمَ جنسٍ. وقرأ ابنُ أبـي إسحاق «البُدُنّ» بضم الباء والـدال وتشديـد النون. وهي تحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّه قرأ كالحسن، فـوقَفَ على الكلمةِ وضَعَّفَ لامَهـا كقـولهم: «هذا فَـرُخّْ» ثم أجرىٰ الـوصلَ مُجْـرىٰ الوقفِ في ذلـك. ويُحتمل أَنْ يكونَ اسماً على فُعُل كـ عُتُلّ[٣]. [٦٤٦/ب]

وسُمِّيَت البَـدَنَـة بَـدَنَـةً لأنهـا تُبْـدَنُ أي: تُسَمَّنُ. وهـل تختصُّ بـالإبـل؟ الجمهورُ على ذلك. قال الزمخشـري[٤]: «والبُدْنُ: جمـعُ بَدَنَـة سُمِّيَتْ لِعِظَمِ

---

(١) فالوقف على قراءة الجمهور وعلى قراءة الضحاك بالميم الساكنة. والحق أنها تخالف لفظاً؛ لأن قراءة الضحاك بالميم المفتوحة، والجمهور بالميم المكسورة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والقرطبي ١٢/٦٠، والبحر ٦/٣٦٩.

(٣) العتلّ: الشديد من كل شيء.

(٤) الكشاف ٣/١٤.

بَـدَنِها، وهي الإبـلُ خاصـةً؛ لأنَّ رسـولَ الله صلَّى الله عليـه وسلَّم ألحق البقـرَ بالإبل حين قال[1]: «البَدَنَةُ عن سبعةٍ، والبقرة عن سبعة» فجَعَلَ البقرَ في حُكْمِ الإبلِ، صارَت البَدَنَةُ متناوَلَةً في الشريعة للجنسين عند أبـي حنيفة وأصحـابِه، وإلَّا فالبُدْنُ هي الإبلُ وعليه تَدُلُّ الآيةُ». وقيـل لا تختصُّ، فقال الليث: البَـدَنَةُ بالهاء تقعُ على الناقةِ والبقرة والبعيـر وما يجـوز في الهَدْي والأضـاحي، ولا تقعُ على الشـاة. وقال[2] عـطاءٌ وغيرُه: مـا أشعر مِنْ نـاقة أو بقـرةٍ. وقال آخـرون: البُدْنُ يُراد به العظيمُ السِّنِّ[3] من الإبل والبقر. ويقال للسَّمين من الرجـال. وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ.

قوله: «من شعائرِ اللَّهِ» هو المفعولُ الثاني للجَعْل بمعنى التصيير.

قوله: «لكم فيهـا خيرٌ» الجملةُ حـالٌ: إمَّا من «هـا» «جَعَلْناهـا»، وإمَّا مِنْ شعائر الله. وهذان مبنيَّان على أن الضميرَ في «فيها» هل هو عائدٌ على «البُـدْن» أو على شعائر؟ والأولُ قولُ الجمهورِ.

قوله: «صَوافَّ» نصبٌ على الحال أي: مُصْطَفَّةً جنبَ بعضِها إلى بعض. وقرأ[4] أبو موسى الأشعري[5] والحسن ومجاهد وزيد بن أسلم «صَوافي» جمـعَ صافِيَة أي: خالصةً لوجهِ الله تعالى. وقرأ عمرو بن عبيد كذلك، إلَّا أنه نَوَّنَ اليـاءَ

---

(١) رواه ابن مـاجـه في كتـاب الأضـاحي (٥) بـاب: كم تجـزىء من الغنم عن البـدنـة ٢/١٠٤٨، وأحمد ١/٩٥، ١٠٥.

(٢) انظر: المحرر ١١/٢٠١.

(٣) في المحرر: «السمين» وفي (ش): العظيم في السن.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والمحتسب ٢/٨١، والبحر ٦/٣٦٩.

(٥) عبد الله بن قيس، حفظ القرآن وعرضه على النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم، من نجباء الصحـابة ومن أطيب النـاس صوتـاً بالقـرآن. توفي سنـة ٤٤. انظر: طبقـات القـراء ١/٤٤٢.

فقرأ «صَوافياً». واسْتُشْكِلَتْ من حيث إنه جمعُ متَناهٍ. وخُرِّجَتْ على وجهين، أحدُهما: ـ ذكره الزمخشري[1] ـ وهو أَنْ يكونَ التنوينُ عِوَضاً من حرفِ الإطلاقِ عند الوقف. يعني أنه وَقَفَ على «صَوافي» بإشباع فتحة الياءِ فَتَوَلَّد منها أَلِفٌ يُسَمَّى حرفَ الإطلاق، ثم عَوَّضَ عنه هذا التنوينَ، وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ النحوِ تنوينَ الترنُّم[2]. والثاني: أنه جاء على لغةِ مَنْ يَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ.

وقرأ الحسنُ «صَوافٍ» بالكسرِ والتنوين. وتوجيهُها: أنه نصبها بفتحة مقدرةٍ، فصار حكمُ هذه الكلمةِ كحكمِها حالةَ الرفعِ والجرِّ في حَذْفِ الياءِ وتعويض التنوينِ نحو: «هؤلاء جوارٍ»، ومررت بجوارٍ. وتقديرُ الفتحةِ في الياءِ كثيرٌ كقولهم: «أَعْطِ القوسَ بارِيْها»[3] وقولِه[4]:

٣٣٨٩ـ كأنَّ أيْدِيهنَّ بالقاعِ القَرِقْ
أيديْ جوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ

وقوله[5]:

٣٣٩٠ـ وكَسَوْتُ عارٍ لَحْمُه ....
....

---

(١) الكشاف ٣/ ١٥.

(٢) تنوين الترنم: هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٩.

(٣) مثل عربي. انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٠٨.

(٥) تمامه:

.... فتركتُه
جَذْلانَ يَسْحَبُ ذيلَه ورداءَه

والبيت لم أهتد إلى قائله، وهو في الممتع ٥٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠، والدرر ١/ ٢٩.

ويدلُّ على ذلك قراءةُ بعضِهم «صَوافيْ» بياءٍ ساكنةٍ من غيرِ تنـوينٍ، نحو: «رأيتُ القـاضيْ يا فتى» بسكـون اليـاء. ويجـوز أن يكـونَ سكَّن اليـاءَ في هـذه القراءةِ للوقفِ ثم أَجْرَىٰ الوصلَ مُجْراه.

وقرأ العبادلة[1] ومجاهدٌ والأعمش «صَوافِنْ» بالنون جمـعَ «صَافِنَـة» وهي التي تقومُ على ثلاثٍ وطرفِ الرابعة، إلَّا أنَّ ذلك إنما يُسْتَعْمَلُ في الخيلِ كقوله «الصَّافِناتُ الجِيادُ»[2]، وسيأتي، فيكون استعمالُه في الإبلِ استعارةً.

والوجوبُ: السُّقوطُ. وجَبَتِ الشَمسُ أي: سَقَطَتْ. ووجَبَ الجِدَارُ أي: سَقَطَ، ومنه الواجبُ الشرعي كأنه وقع علينا ولَزِمَنا. وقال أوس بن حجر[3]:

٣٣٩١ـ ألـم تُكْسَـفِ الـشـمسُ شـمسُ الـنَّهـا
رِ والـبـدرُ لـلجـبـلِ الـواجـبِ

قوله: القانِعَ والمعتَّر» فيهما أقوالٌ. فالقانِعُ: السائل والمُعْتَـرُّ: المعترضُ من غيرِ سؤالٍ. وقال قـومٌ بالعكس. وقـال ابن عباس: القـانِعُ: المستغني بمـا أعطيتَه، والمعترُّ: المعترضُ من غيـرِ سؤالٍ. وعنه أيضـاً: القانـعُ: المتعفِّفُ، والمعترُّ: السائلُ. وقال بعضُهم: القانِعُ: الراضي بالشيءِ اليسيرِ. مِنْ قَنِعَ يَقْنَعُ قَنـاعةً فهـو قانِـعٌ. والقَنِعُ: بغيـر ألفٍ هو السَّـائلُ. ذكـره أبـو البقـاء[4]. وقـال

---

(١) عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس.

(٢) الآية ٣١ من ص.

(٣) ديوانه ١٠، وروايته فيه:

ألـم تـكـسـف الـشـمسُ والـبـدر والـ
ـكـواكـبُ لـلجـبـلِ الـواجـبِ

والجبل هنا فضالة بن كلدة.

(٤) الإملاء ٢/١٤٤.

الزمخشري(1): «القانِعُ: السَّائلُ. مِنْ قَنِعْتُ وكَنَعْتُ إذا خَضَعْتَ له. وسألتُه قُنُوعاً. والمُعْتَرُّ: المتعرِّضُ بغيرِ سؤالٍ، أو القانِعُ الراضي. بما عندَه، وبما يُعْطَى، من غيرِ سؤالٍ. مِنْ قَنِعْتُ قَنَعاً وقناعة. والمعترُّ: المتعرض بالسؤال». انتهى. وفرَّق بعضهم بين المعنيين بالمصدر فقال: قَنِعَ يَقْنَع قُنوعاً أي سأل، وقَناعة أي: تعفَّف ببُلْغَته واستغنى بها. وأنشد للشماخ(2):

٣٣٩٢ـ لَمالُ المَرْءِ يُصْلِحُه فيُغْني
مَفاقِرَه أَعَفُّ من القُنوعِ

وقال ابن قتيبة(3): «المُعْتَرُّ: المتعرِّضُ من غير سؤال. يُقال: عَرَّه/ [٦٤٧/أ] واعتَرَّه وعَراه واعْتَراه أي: أتاه طالباً معروفَه قال(4):

٣٣٩٣ـ لَعَمْرُك ما المُعْتَرُّ يَغْشَى بلادَنا
لِنَمْنَعَه بالضائعِ المُتَهَضِّمِ

وقوله الآخر(5):

٣٣٩٤ـ سَلي الطارِقَ المعترَّ يا أمَّ مالِكٍ
إذا ما اعْتَراني بينَ قِدْري ومَجْزَري

---

(1) الكشاف ٢/١٥.
(2) تقدم برقم ٢٩٠٧.
(3) نصه في تفسير غريب القرآن ٢٩٣: «المعتر الذي يعتريك أي: يلمُّ بك لتعطيه ولا يَسْأل يقال: اعْتَرَّني وعرَّني وعَراني واعتراني».
(4) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٦٣، ومجاز القرآن ٢/٥٢، والمحرر الوجيز ١١/٢٠٣، والبحر ٦/٣٤٧. ورواية الديوان «لِنُمْتِعَه».
(5) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٦٤ وروايته فيه:
سلي البائس المقرور يا أم مالك
إذا ما أتاني بين ناري ومجزري
والبحر ٦/٣٤٧. والمجزر: مكان جزر الإبل.

وقرأ[1] أبو رجاء «القَنِع» دون ألف. وفيها وجهان، أحدهما: أنَّ أصلَها «القانِع» فَحَذَفَ الألف كما قالوا: مِقْوَل[2] ومِخْيَط وجَنَدِل[3] وعُلَبِط[4] في: مِقْوال ومِخْياط وجَنَادل وعُلابط. والثاني: أن القانِعَ هو الراضي باليسير، والقَنِع: السائلُ، كما تقدَّم تقريره، قال الزمخشري[5]: «والقَنِعُ: الراضي لا غير».

وقرأ[6] الحسن: «والمُعْتري» اسمُ فاعلٍ مِنْ اعْتَرى يَعْتري. وقرأ إسماعيل ـ وتُرْوىٰ عن أبي رجاء والحسن أيضاً ـ «والمُعْتَرِ» بكسر الراء اجتزاءً بالكسرة عن لامِ الكلمة.

وقُرِىء «المُعْتَرِيَ» بفتح الياء. قال أبو البقاء[7]: «وهو في معناه» أي: في معنى «المعترّ» في قراءة العامَّة.

و [قوله:] «كذلك سَخَّرْناها» الكافُ نعتُ مصدرٍ أو حالٌ من ذلك المصدرِ.

آ. (٣٧) وكذلك قوله: ﴿كذلك سَخَّرها﴾

و ﴿لِتُكَبِّروا﴾: متعلقٌ به. و «على ما هداكُمْ» متعلقٌ بالتكبير. عُدِّيَ بـ «على» لتضمُّنِه معنى الشكر.

---

(١) القرطبي ١٢/٦٤، والمحتسب ٢/٨٢، والبحر ٦/٣٧٠.
(٢) قال في اللسان (قول): «يقال للرجل إنه لِمِقْوَل إذا كان بَيِّناً ظريف اللسان».
(٣) الجَنَدِل: مفرده الجَنْدَل وهي الصخرة.
(٤) العُلَبِط: الغليظ من اللبن وغيره، والقطيع من الغنم.
(٥) الكشاف ٣/١٥.
(٦) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٨٢، والقرطبي ١٢/٦٥، والبحر ٦/٣٧٠.
(٧) الإملاء ٢/١٤٤.

قوله: «لن ينالَ اللَّهَ لحومُها» العامَّـةُ على القراءةِ بيـاءِ الغَيْبة في الفعلين؛ لأنَّ التأنيثَ مجازي[1] وقد وُجد الفصلُ بينهما. وقُـرِىء[2] بالتـاء فيهما اعتبـاراً باللفظ. وقرأ[3] زيد بن علي «لحومَها ولا دماءَها» بالنصب، والجلالةُ بـالرفـع، «ولكن يُنـالُه» بضم اليـاء، على أن يكـونَ القـائم مقـامَ الفـاعـلِ، «التقـوىٰ»، و «منكم» حالٌ من «التقوىٰ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ «تَنالُه».

آ. (٣٨) قـولـه: ﴿يُـدافِعُ﴾: قرأ[4] ابن كثير وأبو عمـرو «يَـدْفَـعُ» والباقون «يُدافع». وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ فاعَلَ بمعنى فَعَـل المجردِ نحـو: جاوَزْته وجُزْتُه، وسافَرْتُ[5]، وطارَقْتُ[6]. والثاني: أنه أُخْرِجَ على زِنَةِ المُفاعلة مبـالغةً فيـه؛ لأنَّ فِعْلَ المفـاعلةِ أبلغُ مِنْ غيـره. وقـال ابن عـطيـة[7]: «فَحَسُنَ دفاع[8] لأنه قـد عَنَّ للمؤمنين [مَنْ][9] يَدْفَعُهم ويؤذيهم فتجيء مقـاومتُه ودَفْعُـه عنهم مُدافَعَةً» يعني: فيُلْحَظُ فيها المفاعلةُ.

آ. (٣٩) قوله: ﴿أُذِنَ للذينَ﴾: قرأه[10] مبنياً للمفعول نافـع وأبو عمرو وعاصم. والباقون قرؤوه مبنياً للفاعل. وأمَّا «يُقاتِلون» فقرأه مبنياً للمفعول

---

(١) الأقرب أن يقول في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير.

(٢) وهي قراءة يعقوب والأعـرج وآخرين. انـظر: الإتحاف ٢/٢٧٥، والنشـر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٠.

(٣) البحر ٦/٣٧٠.

(٤) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٧، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.

(٥) ليس سافر بمعنى سَفَر وإنما هو بمعنى خرج للارتحال وهو يُغني عن الثلاثي.

(٦) طارق النعل: صيَّرها طاقاً فوق طاق.

(٧) المحرر ١١/٢٠٤.

(٨) في المطبوعة «يدافع».

(٩) زيادة من المحرر.

(١٠) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٨، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.

نافع وابن عامر وحفص. والباقون مبنياً للفاعـل. وحَصَلَ من مجمـوع الفعلين: أن نـافعاً وحفصـاً بَنَياهمـا للمفعول، وأنَّ ابنَ كثيـرٍ وحمـزةَ والكسـائي بَنَيـاهمـا للفـاعل، وأن أبـا عمرو وأبـا بكـر بَنَيـا الأول للمفعـول والثـاني للفـاعـل، وأن ابنَ عـامر عكسُ هـذا فهذِه أربـعُ رُتَبٍ. والمأذونُ فيـه محذوفٌ للعلمِ بـه أي: للذين يقـاتَلون في القتال. و «بـأنهم ظُلِموا» متعلقٌ بـ «أُذِنَ» والبـاءُ سببيـةٌ أي: بسبب أنهم مظلومون.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿الذين أُخْرِجُوا﴾**: يجوز أن يكـونَ في محلِّ جرٍّ، نعتاً للموصول الأولِ أو بياناً لـه، أو بدلاً منـه، وأن يكونَ في محـلِّ نصبٍ على المدح، وأن يكونَ في محلِّ رفعٍ على إضمارِ مبتدأ.

قوله: «إلا أَنْ يَقولوا» فيه وجهان، أحـدهما: أنـه منصوبٌ على الاستثنـاءِ المنقـطع، وهذا ممَّـا يُجْمِعُ العـربُ على نصبه؛ لأنـه منقطعٌ[١] لا يمكنُ تَـوَجُّهُ العاملِ إليـه، وما كـان كذا أجمعـوا على نصبهِ، نحـو: «ما زاد إلَّا مـا نقصَ»، «وما نفعَ إلَّا ما ضَرَّ». فلو توجَّهَ العاملُ جاز فيه لغتان: النصبُ وهو لغةُ الحجاز، وأَنْ يكونَ كالمتصلِ في النصبِ والبدل نحـو: «ما فيهـا أحدٌ إلَّا حمـارٌ»، وإنما كانت الآيةُ الكريمةُ من الـذي لا يتوجَّـه عليه العـاملُ؛ لأنـك لو قلت: «الـذين أُخْرِجوا مِنْ ديارهم إلا أَنْ يقولوا ربُّنا الله» لم يَصِـحَّ. الثاني: أنـه في محلِّ جـر بدلاً من «حَقّ» قال الزمخشري[٢]: «أي بغير موجِبٍ سوى التوحيـد الذي ينبغي أن يكـون موجب الإقـرارِ والتمكينِ لا موجبَ الإخـراجِ والتسييرِ. ومثلُه: «هـل تَنْقِمون منا إلَّا أَنْ آمَنَّا بالله»[٣].

---

(١) ومـنـفـي.
(٢) الكشاف ١٦/٣.
(٣) الآية ٥٩ من المائدة.

وممَّنْ جَعَلَه في موضع جرٌ بدلاً ممَّا قبله الزجاجُ[(١)]. إلَّا أن الشيخ[(٢)] قد رَدَّ ذلك فقال: «ما أجازاه من البدل لا يجوز؛ لأنَّ البدلَ لا يجوزُ إلَّا حيث سبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ في معنى النفي[(٣)]. وأمَّا إذا كان الكلام موجَباً أو أمراً فلا يجوزُ البدلُ[(٤)]؛ لأنَّ البدلَ لا يكون إلا حيثُ يكونُ العاملُ يَتَسَلَّطُ عليه. ولو قلت: «قام إلَّا زيدٌ»، و«لْيَضْرِبْ إلَّا عمروٌ» لم يجز. ولو قلت في غير القرآن: «أُخْرِجَ الناسُ مِنْ ديارِهم إلَّا بأَنْ يقولوا: لا إلهَ إلَّا اللَّهُ» لم يكن كلاماً. هذا إذا تُخُيِّل أَنْ يكونَ «إلا أَنْ يَقُولوا» في موضعِ جرٍّ بدلاً من «غير» المضاف إلى «حَقٍّ». وأمَّا إذا كان بدلاً من «حق» كما نَصَّ عليه الزمخشريُّ فهو في غايةِ الفسادِ؛ لأنه يَلْزَمُ منه أن يكونَ البدلُ يلي «غيراً» فيصير التركيبُ: بغير إلَّا أَنْ يقولوا، وهذا لا يَصِحُّ، ولو قَدَّرْنا [إلَّا][(٥)] بـ«غير» كما/ يُقَدَّرُ في النفي في: [٦٤٧/ب]
«ما مررت بأحدٍ إلَّا زيدٍ» فتجعلُه بدلاً لم يَصِحَّ؛ لأنه يصيرُ التركيبُ: بغيرِ غيرِ قولِهم ربُّنا اللَّهُ، فتكون قد أضَفْتَ غيراً إلى «غير» وهي هي فيصير: بغير غير، ويَصِحُّ في «ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدٍ» أن تقول: ما مررت بغير زيد، ثم إن الزمخشري حين مَثَّل البدلَ قَدَّره: بغير موجِبٍ سوى التوحيدِ، وهذا تمثيلٌ للصفة، جَعَلَ [إلَّا] بمعنى سِوَى، ويَصِحُّ على الصفةِ فالتبسَ عليه بابُ الصفة بباب البدل. ويجوز أن تقولَ: «مررتُ بالقومِ إلَّا زيدٍ» على الصفة لا على البدل».

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٤٣٠.

(٢) البحر ٦/ ٣٧٤.

(٣) مثَّل لذلك بقوله: نحو: ما قام أحد إلَّا زيد، ولا يضرب أحد إلَّا زيد، وهل يضرب أحد إلَّا زيد».

(٤) قال: لا يقال: «قام القوم إلَّا زيد» على البدل و«لا يضرب القوم إلَّا زيد» على البدل.

(٥) من البحر.

قـوله: «ولـولا دَفْـعُ اللَّهِ» قـد تقـدَّم الخـلافُ فيـه في البقـرة[1] وتـوجيـهُ القراءتين.

وقرأ[2] «لَهُدِمَتْ» بالتخفيفِ نافعٌ وابن كثير. والباقون بالتثقيل الدالِّ على التكثيرِ؛ لأنَّ المواضعَ كثيرةٌ متعددةٌ، والقراءةُ الأولى صالحةٌ لهذا المعنى أيضاً.

والعامَّةُ على «صَلَواتٌ» بفتح الصاد واللام جمعَ صلاةٍ. وقرأ[3] جعفر ابن محمد «وصُلُوات» بضمِّهما. ورُوِي عنه أيضاً بكسـرِ الصاد وسكـونِ اللام. وقـرأ الجحدري بضم الصاد وفتـح اللام. وأبـو العاليـة بفتح الصـادِ وسكونِ الـلامِ. والجحدريُّ أيضاً «وصُلُوْت» بضمِّهمـا وسكونِ الـواو، بعدهـا تاءٌ مثنـاةٌ من فوقُ مثلَ: صُلْب وصُلُوب.

والكلبـيُّ والضحـاكُ كذلـك، إلاَّ أنهما أَعْجَمـا التاءَ بثـلاثٍ مِنْ فـوقهـا. والجحدريُّ أيضاً وأبو العاليـةِ وأبو رجـاءٍ ومجاهـدٌ كذلـك، إلاَّ أنَّهم جعلوا بعد الثاءِ المثلثة ألفاً فقرؤوا «صُلُوْثا» ورُوِي عن مجاهدٍ في هذه التاءِ المثنَّاةِ مِنْ فوقُ أيضاً. ورُوِي عن الجحدريِّ أيضـاً «صُلْواث» بضم الصادِ وسكـونِ اللامِ وألفٍ بعد الواوِ والثاءِ مثلثةً.

وقرأ عكرمة «صِلْوِيْثَى» بكسر الصاد وسكون الـلام، وبعدهـا واوٌ مكسورةٌ بعـدَها يـاءٌ مثنَّـاةٌ مِنْ تحتُ بعـدهـا ثـاءٌ مثلثـةٌ، وحكى ابنُ مجـاهـد أنـه قُـرِئَ «صِلْواث» بكسـر الصاد وسكـون اللام، بعـدها واوٌ، بعـدها ألف، بعـدها ثـاءٌ مثلثةٌ.

وقـرأ الجحـدري «وصُلُوب» مثـل كُعُـوْب بـالبـاء المـوحـدةِ وهـو جمـع

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٣٣.

(٢) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٧٥.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٨٣، والقرطبي ١٢/٧١، والبحر ٦/٣٧٥.

«صليب»، وفُعُـوْل جمعُ فعيـل شاذٌّ نحـو: ظريف وظـروف وأَسِينة[1] وأُسُـون، ورُوي عن أبـي عمـرو «صلواتُ» كـالعـامَّـةِ، إلاَّ أنَّـه لم يُنَـوِّن، مَنَعـه الصـرفَ للعلميَّة والعجمة؛ لأنه جعله اسمَ موضـعٍ، فهذه أربـعَ عشرةَ قـراءةً، المشهورُ منها واحدةٌ، وهي هذه الصلاةُ المعهودة.

ولا بُـدَّ مِنْ حَـذْفِ مضـافٍ لِيَصِـحَّ تَسَلُّطُ الهَـدْمِ عليهـا أي: مـواضـع صلواتٍ، أو يُضَمَّن «هُدِّمَتْ» معنى «عُطِّلَتْ» فيكون قَدْراً مشتركاً بين المـواضع والأفعال؛ فإنَّ تعطيلَ كلِّ شيءٍ بِحَسبِه. وأخَّر المساجـدَ لحُدوثِهـا في الوجـود، أو الانتقـالِ إلى الأشـرفِ. والصلواتُ في الأمم . . . .[2] صـلاةُ كـلِّ مِلَّةٍ بحَسَبِها. وظاهرُ كلام الزمخشري[3] أنها بنفسِها اسمُ مكان فإنـه قال: «وسُمِّيَتْ الكنيسـةُ صلاةً لأنـه يُصَلَّى فيها. وقيـل: هي كلمةٌ مُعَـرَّبَـةٌ أصلُهـا بـالعبـرانيـةِ صَلُوثا». انتهى.

وأمَّا غيرُها[4] من القراءات فقيل: هي سريانيةٌ أو عبرانيةٌ دَخَلَتْ في لسانِ العربِ، ولذلك كَثُر فيها اللغاتُ.

والصَّوامِـعُ: جمعُ صَوْمَعَة وهي البناءُ المرتفعُ الحديدُ الأعلىٰ، مِنْ قولِهم رجلٌ أصمعُ[5]، وهـو الحديـدُ القولِ. ووزنهـا فَوْعَلة كـدَوْخَلة[6]. وهي متعبَّد الرهبانِ لأنهم ينفردون. وقيل: متعبَّدُ الصَّابِئين.

والبِيَـعُ: جمـع بِيْعَـة، وهي متعبَّـدُ النصـارى. وقيـل: كنـائس اليهـود.

---

(١) الأَسِيْنة: سَيْرٌ من سيور تُضْفر فتجعل وتراً أو غيره.

(٢) كلمة لم أتبينها، رسمت في ش «المسلمين».

(٣) الكشاف ٣/١٦.

(٤) أي غير قراءة العامة.

(٥) ورد ذلك في الكتاب ٢/٣٤٧.

(٦) الدوخلة: سَفيفة من خوص يوضع فيها التمر، بتخفيف اللام وتشديدها.

والأشهر أنَّ الصوامِعَ للرهبانِ والبِيَـعَ للنصارىٰ، والصَّلَواتِ لليهـود، والمساجـدَ للمسلمين.

و «يُذكَرُ فيها اسمُ الله» يجوز أَنْ يكونَ صفةً للمواضعِ المتقدمةِ كلِّها، إنْ أَعَدْنا الضميرَ مِنْ «فيها» عليها، أو صفةً للمساجد فقط، إنْ خَصَصْنا الضميرَ في «فيها» بها، والأولُ أظهر.

آ. (٤١) **قـولـه: ﴿الـذينَ إنْ مَكَّنَّـاهُمْ﴾**: يجـوزُ في هـذا الموصولِ ما جاز في الموصولِ قبلَه. ويزيد هذا عليه: بأَنْ يجوزَ أن يكون بدلاً مِنْ «مَنْ يَنْصُرُه» ذكره الزجاج[1] أي: ولَيَنْصُـرَنَّ اللَّهُ الذين إنْ مَكَّنَّـاهم. و «إنْ مَكَّنَّاهم» شرطٌ. و «أقاموا» جوابُه، والجُملةُ الشرطيةُ بأَسْرِها صلةُ الموصولِ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿نَكير﴾**: النكيرُ مصـدرٌ بمعنى الإنكار كـالنَّذيـر بمعنى الإنذار. وأثبتَ[2] ياءَ «نَكيري» حيث وقع ورشٌ في الوصل، وحذفها في الوقف. والباقون بحذفِها وَصْلاً ووَقْفاً.

آ. (٤٥) **قـوله: ﴿فَكَـأَيِّنْ مِنْ قريـةٍ أَهْلَكْناهـا﴾**: يجوز أن تكونَ «كأيِّنْ» منصوبةَ المحل على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسره «أهلكناها» وأَنْ يكـونَ في محلِّ رفـعٍ بالابتـداءِ، والخبر «أَهْلكناها». وقـد تقدَّم تحقيقُ القـولِ فيها[3].

قوله: «وهي ظالمةٌ» جملةٌ حالية مِنْ هاء «أَهْلكناها».

قوله: «فهي خاويةٌ» عـطفٌ على «أَهْلَكْناهـا»، فيجوزُ أن تكـونَ في محلِّ

---

(١) معاني القرآن ٣/٤٣١.

(٢) السبعة ٤٤١، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٤٢١.

رفعٍ لعطفِها على الخبر على القول الثاني، وأنْ لا يكونَ لها محلٌّ لعطفِها على الجملةِ المفسِّرة على القول الأول. وهذا عنى الزمخشريُّ(١) بقوله: «والثانيةُ ـ يعني قولَه: «فهي خاويةٌ» ـ لا محلَّ لها لأنها معطوفةٌ على «أهلكناها»، وهذا الفعلُ ليس له محلٌّ تفريعاً/ على القولِ بالاشتغالِ. وإلاَّ فإذا قلنا: إنه خبرٌ لـ «كأيِّن» كان له محلٌّ ضرورةً. [٦٤٨/أ]

وقرأ(٢) أبو عمروٍ «أهلكتُها». والباقون «أهْلكناها» وهما واضحتان.

قوله: «وبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ» عطفٌ على «قريةٍ»، وكذلك و«قَصْرٍ» أي: وكأيِّن من بئرٍ وقصرٍ أَهْلكناها أيضاً، هذا هو الوجهُ. وفيه وجهٌ ثانٍ(٣): أَنْ تكونَ معطوفةً وما بعدها على «عروشِها» أي: خاوية على بئرٍ وقصرٍ أيضاً. وليس بشيءٍ.

والبِئْرُ: مِنْ بَأَرْتُ الأرض أي حفرتُها. ومنه «التَّأْبِير» وهو شَقُّ . . . . . .(٤) الطلع. والبِئْر فِعْل بمعنى مَفْعول كالذِّبْح بمعنى المَذْبوح وهي مؤنثةٌ، وقد تُذَكَّرُ على معنى القليب. وقوله(٥):

٣٣٩٥ـ . . . .
وبِئْري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

---

(١) الكشاف ٣/١٧.

(٢) السبعة ٤٣٨، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٧٦.

(٣) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢/٢٢٨.

(٤) كلمة لم أتبينها لعلها محرفة من «كافور» جاء في اللسان: «كافور الطَّلْعَة: وعاؤها الذي ينشق عنها».

(٥) صدره:

فإن الماءَ ماءُ أبي وَجَدِّي

وهو لسنان بن الفحل، في أمالي الشجري ٢/٣٠٦، وابن يعيش ٣/١٤٧، والخزانة ٢/٥١١، والهمع ١/٨٤، والدرر ١/٥٩.

يَحتمـل التذكيـرَ والتأنيثَ. والمُعَـطَّلَةُ: المُهْملة، والتعطيـل: الإهمال. وقرىء[1] «مُعْطَلَةٍ» بالتخفيف يقال: أَعْطَلْتُ البئر وعَطَّلْتُها فَعَطَلَت بفتح الطاء، وأما عَطِلَتْ المرأةُ من الحُلِيِّ فبكسرِ الطاءِ. والمَشِيْدُ: قـد تَقدَّم[2] أنـه المرتفـعُ أو المُجَصَّصُ. وإنما بُني هنا مِنْ شادَه، وفي النساء[3] مِنْ شَيَّده؛ **لأنه هناك بعد** جمعٍ فنـاسَبَ التكثيـرَ، وهنـا بعـد مفـردٍ فنـاسَب التخفيفَ، ولأنـه رأسُ آيـةٍ وفاصلةٍ.

آ. (٤٦) **قـولـه: ﴿فتكـونَ﴾: هـو منصـوبٌ على جـوابِ** الاستفهامِ. وعبارةُ الحوفي «على جوابِ التقريرِ». وقيـل: على جوابِ النفي، وقرأ[4] مبشِّر بنُ عبيـد «فيكونَ» بـالياءِ من تحتُ؛ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ. ومتعلَّقُ الفعلِ محذوفٌ أي: ما حَلَّ بالأممِ السالفةِ.

قوله: «فإنها لا تَعْمَىٰ» الضميرُ للقصةِ. و «لا تَعْمَى الأبصـارُ» مُفَسِّرَةٌ لـه. وحَسَّنَ التأنيثَ في الضمير كونُه وَلِيَـه فِعْلٌ بعـلامةِ تـأنيثٍ، ولو ذُكِّـر في الكلامِ فقيل «فإنـه» لجازَ، وهي قـراءةٌ مَرْوِيَّـةٌ عن عبد الله[5]، والتـذكيرُ بـاعتبارِ الأمـرِ والشأنِ. وقال الزمخشري[6]: «ويجوزُ أن يكون ضميراً مُبْهماً يُفَسِّـره «الأبصارُ» وفي «تَعْمَىٰ» راجعٌ إليه». قال الشيخ[7]: «ومـا ذكره لا يجـوزُ لأن الذي يُفَسِّـره ما بعدَه محصـورٌ، وليس هذا واحـداً منه: وهـو في باب «رُبَّ»، وفي بـاب نِعْم

---

(١) وهي قراءة الحسن والجحدري. انظر: المحتسب ٢/٨٥، والبحر ٦/٣٧٦.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٤٦.
(٣) الآية ٧٨ «أينما تكونوا يدرككم الموت، ولو كنتم في بروج مشيَّدة».
(٤) البحر ٦/٣٧٧.
(٥) البحر ٦/٣٧٨، معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٨.
(٦) الكشاف ٣/١٧.
(٧) البحر ٦/٣٧٨.

وبئس، وفي باب الإعمال، وفي بـاب البدل، وفي بـاب المبتدأ والخبـر، على خـلافٍ في بعضها، وفي بـاب ضمير الشـأن، والخمسةُ الأُوَلُ تُفَسَّـر بمفـرد إلاَّ ضميرَ الشأنِ، فإنه يُفَسَّر بجملةٍ، وهذا ليس واحداً من الستة»(١).

قلت: بل هذا من المواضع المـذكورةِ، وهـو باب المبتـدأ. غايـةُ ما في ذلـك أنه دَخَـلَ عليه نـاسخٌ وهـو «إنَّ» فهـو نـظيـرُ قـولِهم: «هي العـربُ تقـول ما شاءَتْ، وهي النفسُ تتحمَّل ما حَمَلَتْ» وقوله تعالى: «إنْ هي إلاَّ حياتُنا»(٢). وقد جعل الزمخشريُّ جميعَ ذلك مِمَّا يُفَسَّر بما بعده، ولا فرقَ بين الآيةِ الكريمةِ وبين هـذه الأمثلةِ إلاَّ دخولُ النـاسخِ ولا أثـرَ لـه، وعَجِبْتُ من غَفْلَةِ الشيـخ عن ذلك.

قـوله «التي في الصـدورِ» صفةٌ أو بـدلٌ أو بيـانٌ. وهـل هـو تـوكيـدٌ؛ لأنَّ القلوبَ لا تكونُ في غير الصدور، أو لها معنى زائدٌ؟ كما قـال الزمخشـري(٣): «الذي قد تُعُوْرِف واعتُقِدَ أنَّ العَمىٰ في الحقيقـة مكانُـه البصرُ، وهـو أن تصابَ الحَدَقَةُ بما يَطْمِسُ نورَها، واستعمالُه في القلبِ استعارةٌ ومَثَلٌ. فلمَّا أُريدَ إثباتُ ما هو خلافُ المعتقدِ مِنْ نسبةِ العَمَىٰ إلى القلوبِ حقيقـةً، ونفيُه عن الأبصـارِ، احتاج هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيينٍ وفَضْلِ تعريفٍ؛ ليتقرَّرَ أنَّ مكـانَ العمى هو القلوبُ لا الأبصارُ، كما تقولُ: ليس المَضَاءُ للسَّيْفِ، ولكنه لِلسانِـك الذي بينَ فَكَّيْكَ. فقولُك: «الذي بين فَكَّيْكَ» تقريرٌ لِما ادَّعَيْتَـه لِلسانِـه وتثبيتٌ؛ لأنَّ مَحَلَّ المَضاءِ هو هو لا غير، وكأنَّك قلتَ: ما نَفَيْتُ المَضاءَ عن السيفِ وأثبتُّه لِلسانِك فلتةً مني ولا سهواً، ولكن تَعَمَّدْتُ به إيَّاه بعينه تَعَمُّداً».

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٨٤.
(٢) الآية ٢٩ من الأنعام.
(٣) الكشاف ٣/١٧.

وقد رَدَّ الشيخ(١) على أبي القاسم قولَه: «تَعَمَّدْتُ به إياه» وجعل هذه العبارةَ عُجْمَةً من حيث إنه فَصَلَ الضميرَ، وليس من مواضعِ فَصْلِه، وكان صوابُه أن يقول: تعمَّدْتُه به كما تقول: «السيفُ ضربتُك به» لا «ضربْتُ به إياك». قلت: وقد تقدَّم لك نظيرُ هذا الردِّ والجوابُ عنه بما أُجيب عن قوله تعالىٰ: «يُخْرِجُون الرسولَ وإيَّاكم»(٢)، «ولقد وَصَّيْنا الذين أُوْتُوا الكتابَ مِنْ قَبْلِكم وإيَّاكم»(٣): وهو أنه ـ مع قَصْدِ تقديمِ غيرِ الضميرِ عليه لغرضٍ ـ يمتنعُ اتصالُه، وأيُّ خطأ في مثل هذا حتى يَدَّعي العُجْمَةَ على فصيحٍ شَهِدَ له بذلك أعداؤه، وإن كان مُخْطِئاً في بعضِ الاعتقاداتِ ممَّا لا تَعَلُّقَ له فيما نحن بصددِه؟

وقال الإمامُ فخر الدين(٤): «وفيه عندي وجهٌ آخرُ: وهو أنَّ القلبَ قد
[٦٤٨/ب] يُجْعَلُ كنايةً عن الخاطرِ والتدبُّرِ، كقولِه تعالى: / «إنَّ في ذلك لَذِكْرىٰ لِمَنْ كان له قَلْبٌ»(٥). وعند قومٍ أنَّ محلَّ الذِّكْرِ هو الدماغُ، فاللَّهُ تعالَىٰ بيَّن أنَّ مَحَلَّ ذلك هو الصدرُ». وفي محلِّ العقلِ خلافٌ مشهورٌ، وإلى الأولِ مَيْلُ ابنِ عطية(٦) قال: «هو مبالغةٌ كما تقول: نظرتُ إليه بعيني، وكقوله: يقولون بأَفْواههم»(٧). قلت: وقد أَبْدَيْتُ فائدةً في قوله «بأفواههم» زيادةً على التأكيد(٨).

---

(١) البحر ٦/٣٧٨.
(٢) الآية ١ من الممتحنة، ولم يسبق له أن درس الممتحنة.
(٣) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١١.
(٤) تفسير الرازي ٢٣/٤٥.
(٥) الآية ٣٧ من سورة ق.
(٦) المحرر ١١/٢٠٩.
(٧) الآية ١٦٧ من آل عمران.
(٨) انظر: الدر المصون ٣/٤٧٨.

آ. (٤٧) قوله: ﴿مِمَّا تَعُدُّون﴾: قرأ[1] الأخَوان وابن كثير «يَعُدُّون» بياءِ الغَيْبة. والباقون بتاءِ الخطاب وهما واضحتان.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وكَأَيِّنْ مِنْ قريةٍ﴾: قد تقدَّم نظيرُها[2]. قال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: لِمَ عُطِفَتْ الأولى بالفاء، وهذه بالواو؟ قلت: الأولى وَقَعَتْ بدلاً مِنْ قولِه «فكيف كان نَكير» و[أمَّا][4] هذه فحكمُها حكمُ الجملتين قبلها المعطوفَتَيْن بالواو، أعني قولَه «ولن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَه، وإنَّ يوماً عند ربك كألفِ سنة».

آ. (٥١) قوله: ﴿مُعَاجِزين﴾: قرأ[5] أبو عمرو وابن كثير بالتشديد في الجيم هنا، وفي حرفَيْ سبأ[6]، والباقون «مُعاجزين» في الأماكن الثلاثة. والجحدري كقراءة ابن كثير وأبي عمرو في جميع القرآن وابن الزبير: «مُعْجِزين» بسكون العين.

فأمَّا الأُولى ففيها وجهان، أحدُهما: قال الفارسي[7]: معناه: ناسِبين أصحابَ النبيِّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى العَجْز نحو: فَسَّقْتُه أي نَسَبْتَه إلى الفسق». والثاني: أنها للتكثيرِ، ومعناها: مُثَبِّطِيْنَ الناسَ عن الإيمان. وأمَّا الثانيةُ فمعناها: ظانِّين أنهم يَعْجِزوننا. وقيل: معانِدين. وقال

---

(١) السبعة ٤٣٩، والنشر ٢/٣٢٧، والحجة ٤٨٠، والتيسير ١٥٨، والبحر ٦/٣٧٩.
(٢) الآية ٤٥ «فكأين من قرية أهلكناها...».
(٣) الكشاف ٣/١٨.
(٤) من الكشاف.
(٥) السبعة ٤٣٩، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٠، والبحر ٦/٣٧٩.
(٦) الآية ٥، ٣٨.
(٧) الحجة (خ) ٤/١٨.

الزمخشري[١]: «عاجَزَه: سابقَه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما في طَلَب إعجازِ الآخرِ عن اللَّحاق به، فإذا سبقه قيل: أعجزه وعَجَزه. فالمعنى[٢]: سابقين أو مُسابقين في زعمهم وتقديرِهم طامِعين أنَّ كيدَهم للإسلام يَتِمُّ لهم. والمعنى: سَعَوا في معناها بالفسادِ». وقال أبو البقاء[٣]: إنَّ معاجزين في معنى المُشَدَّدِ، مثلَ عاهَدَ وعَهَّد. وقيل: عاجَزَ سابَقَ، وعَجَز سَبَق».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿إلاَّ إذا تَمَنَّى ألقى الشيطانُ﴾**: في هذه الجملةِ بعد «إلَّا» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «رسول» والمعنى: وما أَرْسَلْناه إلَّا حالُهُ هذه، والحالُ محصورةٌ[٤]. الثاني: أنها في محلِّ الصفةِ لـ «رسول»، فيجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعها بالجرِّ باعتبارِ لفظِ الموصوف، وبالنصبِ باعتبارِ محلِّه؛ فإنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه. الثالث: أنَّها في موضعِ استثناءٍ من غيرِ الجنس. قاله أبو البقاء[٥]. يعني أنه استثناءٌ منقطعٌ.

و «إذا» هذه يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وإليه ذهب الحوفيُّ، وأَنْ تكونَ لمجردِ الظرفية. قال الشيخ[٦]: «ونَصُّوا على أنَّه يَليها في النفي ـ يعني «إلَّا» ـ المضارعُ بلا شرطٍ نحو: ما زيدٌ إلَّا يفعلُ، وما رأيتُ زيداً إلَّا يفعلُ، والماضي بشرطِ تقدُّم فِعلٍ نحو: «ما يأْتيهم من رسولٍ إلَّا كانوا»[٧]

---

(١) الكشاف ٣/١٨.

(٢) من قوله: «فالمعنى» إلى قوله: «يتم لهم» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٣) الإملاء ٢/١٤٥.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٦/٣٨٢: «والصحيح أن الجملة حالية لا صفة لقبولها واوَ الحال».

(٥) الإملاء ٢/١٤٥.

(٦) البحر ٦/٣٨٢.

(٧) الآية ٣٠ من يس.

أو مصاحبةٍ[1] قـد [نحو:] «مـا زيدٌ إلاَّ قـد فعل». ومـا جاء بعـد «إلاَّ» في الآية جملةٌ شرطية، ولم يَلِها ماضٍ مصحوبٌ بـ «قَدْ» ولا عارٍ منها. فإنْ صَحَّ ما نَصُّوا عليـه يُؤَوَّل على أنَّ «إذا» جُـرِّدَتْ للظرفية ولا شـرطَ فيهـا وفُصِل بهـا بين «إلاَّ» والفعلِ الذي هو «ألْقى»، وهو فصـلٌ جائـز، فتكونُ «إلاَّ» قـد وَلِيها مـاضٍ في التقديرِ ووُجِد شرطُه: وهو تقدُّم فعلٍ قبل «إلاَّ» وهو «وما أَرْسَلْنا».

قلت: ولا حاجةَ إلى هـذا التكلفِ المُخْرِجِ لـلآيةِ عن معنـاها. بـل هي جملةٌ شـرطيةٌ: إمَّـا حالٌ، أو صفـةٌ، أو استثناء، كقـولـه: «إلاَّ مَنْ تـولَّىٰ وكَفَـرَ فيعذِّبُه»[2] وكيف يُدَّعَىٰ الفصلُ بهـا وبالفعـلِ بعدَهـا بين «إلاَّ» وبين «ألقى» مِنْ غير ضرورةٍ تدعو إليه ومع عدم صحةِ المعنى؟

وقوله تعـالى: «إذا تَمَنَّى» إنما أُفْـرِد الضميرُ، وإن تقـدَّمه شيئـان معطوفٌ أحدُهما على الآخر بالواو؛ لأنَّ في الكلام حـذفاً تقـديرُه: ومـا أَرْسَلْنا مِنْ قبلِك مِنْ رسـولٍ إلاَّ إذا تمنَّى ولانبـيّ إلاَّ إذا تمنَّى كقـولـه: «واللَّهُ ورسـولُـه أَحَقُّ أنْ يُرْضُوْه»[3]. والحذفُ: إمَّا من الأول أو من الثاني.

والضميـرُ في «أُمْنِيَّتِـه» فيـه قـولان، أحـدُهمـا: ــ وهــو الـذي ينبغي أن يكـونَ ــ أنه ضميـرُ الشيطان. والثـاني: أنه ضميـرُ الرسـولِ، ورَوَوْا في ذلـك تفاسيرَ اللَّهُ أعلم بصحتها.

آ. **(٥٣) قوله: ﴿لِيَجْعَلَ﴾**: في متعلَّق هذه الـلامِ ثلاثـةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنهـا متعلقةٌ بـ «يُحْكِم» أي: يُحْكِم اللَّهُ آيـاتِه ليجعـلَ. وقولُـه: «والله عليمٌ حكيمٌ» جملةُ اعتـراضٍ. وإليـه نحـا الحـوفيُّ. والثـاني: أنهـا متعلقـةٌ

---

(١) عبارة البحر: «أو يكون الماضي...».

(٢) الآية ٢٣ من الغاشية.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

بـ «يَنْسَخُ» وإليه نحا ابن عطية[1]. وهو ظاهرٌ أيضاً. الثالث: أنها متعلقةٌ بأَلْقَىٰ، وليس بظاهر. وفي اللامِ قولان، أحدهما: أنها للعلةِ، والثاني: أنهـا للعاقبـةِ.

[٦٤٩/أ] و«مـا» في قـولِـه «مـا يُلْقي» الـظاهـرُ/ أنَّهـا بمعنى الـذي، ويجـوزُ أَنْ تكـونَ مصدريةً.

قوله: «والقاسيةِ» أل في «القاسية» موصولةٌ، والصفةُ صلتُهـا، و«قلوبُهم» فاعلٌ بها، والضميرُ المضافُ إليه هو عائدُ الموصـول وأُنِّثَتْ الصلةُ لأنَّ مرفـوعَها مؤنثٌ مجازي، ولو وُضع فعلٌ موضعَها لجـاز تأنيثُـه. و«القاسيـةِ» معطوفٌ على «الذين» أي: فتنةً للذين في قلوبِهم مَرَضٌ وفتنةً للقاسيةِ قلوبُهم.

قـوله: «وإنَّ الـظالمين» مِنْ وَضْع الـظاهرِ مَـوْضِعَ المضمـرِ؛ إذ الأصلُ: «وإنهم لفي ضلال» ولكن أُبْرِزُوا ظاهرين للشهادةِ عليهم بهذه الصفةِ الذَّميمةِ.

آ. (٥٤) **قـولـه: ﴿ولِيَعْلَمَ الـذين﴾**: عـطفٌ على «ليجعـلَ» عـطفَ علةٍ على مثلِها. والضميـرُ في «أنَّه» فيـه قولان، أحـدهما ـ وإليـه ذهب الزمخشري[2] ـ أنه عائدٌ على تمكينِ الشيطانِ أي: لِيَعْلَمَ المؤمنـون أن تمكينَ الشيطانِ هو الحق. الثاني ـ وإليه نحـا ابن عطيـة[3] ـ أنه عـائدٌ على القـرآنِ. وهو وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ فهو في قوة المنطوق.

قوله: «فَيُؤْمِنُوا» عطفٌ على «وليَعلَمَ» و«فَتُخْبِتَ» عطفٌ عليه. وما أحسنَ ما وقعَتْ هذه الفاءاتُ.

وقرأ العامَّةُ «لهادِيْ الذين» بالإضافةِ تخفيفاً. وابنُ أبـي عبلة[4] وأبو حيوةَ بتنوينِ الصفةِ وإعمالِها في الموصول.

---

(١) المحرر ٢١٣/١١.
(٢) الكشاف ١٩/٣.
(٣) المحرر ٢١٣/١١.
(٤) القرطبي ٨٧/١٢، والبحر ٣٨٣/٦.

آ. (٥٥) والمِرْيَةُ والمُـرْيَةُ بـالكسر والضم لغتـان مشهورتـان. وظاهـرُ كلامِ أبي البقاء[١] أنهما قراءتان، ولا أحفظ الضم هنا[٢]. والضمير في «منه» قيل: يعودُ على القرآن. وقيل: على الرسول. وقيل: على ما ألقاه الشيطان.

قوله: «عَقيم» العَقيم: من العُقْم. وفيه قولان، أحدهما: أنه السَّدُّ يقال: امـرأةٌ مَعْقُومَـةُ الرَّحِمِ أي: مسـدودتُه عن الـولادة. وهـذا قـول أبي عبيـد[٣]. والثـاني: أن أصلَه القـطعُ. ومنـه «المُلْك عَقيم» أي: لأنـه يقـطع صلةَ الـرحم بالتزاحُمِ عليه. ومنه العقيمُ لانقطاع ولادتِها. والعُقْم: انقطاعُ الخير، ومنه «يومٌ عقيم». قيل: لأنَّه لا ليلةَ بعده ولا يومَ[٤] فشُبِّـه بمَنْ انقطع نَسْلُه. هـذا إنْ أريد به يومُ القيامة. وإن أريد به يومُ بدرٍ[٥] فقيل: لأنَّ أبناءَ الحـربِ تُقْتَلُ فيـه، فكأنَّ النساء لم تَلِدْهُنَّ، فيكُنَّ عُقُماً. ويقـال: رجل عقيم وامـرأة عقيمة أي: لا يُـولد لهما، والجمعُ عُقُم.

آ. (٥٦) قـولـه: ﴿يـومئـذٍ﴾: منصـوبٌ بمـا تَضَمَّنـه «لله» من الاستقرارِ لوقوعه خبراً. و «يَحْكم» يجوزُ أن يكونَ حالاً من اسم الله، وأن يكون مستأنفاً. والتنوينُ في «يومئـذٍ» عوضٌ من جملة فقـدَّرها الـزمخشري[٦]: «يـوم يؤمنون» وهو لازمٌ لزوال المِرْيَةِ. وقدَّره أيضاً «يوم تزولُ مِرْيَتُهم».

---

(١) الإملاء ٢/١٤٥، وعبارته «لغتان».
(٢) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي. انظر: القرطبي ١٢/٨٧.
(٣) غريب الحديث له ٤/٧١، ووقع في مطبوعتـه تصحيف حيث ورد «مشدودتهـا» بدلاً من «مسدودتها».
(٤) لأنه يوم القيامة، فلا يعقبه مثله.
(٥) وهو قول ابن عباس كما في القرطبي ١٢/٨٧.
(٦) الكشاف ٣/٢٠.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿والذين كَفَروا﴾**: مبتـدأ. وقولـه: «فأولئـك» وما بعده خبرُه. ودَخَلَتِ الفاءُ لِما عَرَفْتَ مِنْ تضمُّنِ المبتدأ معنى الشرطِ بالشرطِ المـذكور. و«لهم» يُحتمـل أن يكونَ خبـراً عن «أولئك». و«عـذاب» فاعـلٌ به لاعتمادِه على المخبرِ عنـه، وأن يكونَ خبـراً مقدَّمـاً، وما بعـده مبتدأً، والجملةُ خبرُ «أولئك».

آ. (٥٨) **قـوله: ﴿لَيَـرْزُقَنَّهم﴾**: جـوابُ قَسَمٍ مقـدرٍ. والجملةُ القسميةُ وجوابُها خبرُ قـولِه: «والـذين هاجـروا». وفيه دليـلٌ على وقوعِ الجملةِ القَسَميـةِ خبراً لمبتـدأ. ومَنْ يَمْنَعْ يُضْمِرْ قولاً هـو الخبر تُحكى بـه هذه الجملةُ القَسَمية. وهو قولٌ مرجوح.

قوله: «رِزْقاً» يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أنه من باب الرِّعْي والذِّبْـح أي: مـرزوقاً حسنـاً، وأَنْ يكـونَ مصـدراً مؤكِّـداً. وقـولـه: «ثم قُتِلوا» وقـولـه: «مُدْخَلاً» قد تقدم الخلافُ في القراءةِ بهما في آل عمران[1] وفي النساء[2].

آ. (٥٩) والجمـلةُ مِنْ «لَيُـدْخِلَنَّهُمْ» يـجـوزُ أن تكـونَ بـدلاً مِـنْ «لَيَرْزُقَنَّهم»، وأن تكونَ مستأنفةً.

آ. (٦٠) **قـوله: ﴿ذلـك﴾**: خبرُ مبتـدأ مضمرٍ أي: الأمـرُ ذلك. وما بعده مستأنفٌ. والباء في قوله: «بمثل ما عُوْقب به» للسببيـةِ في الموضعين. قاله أبو البقاء[3]. والذي يظهـر أن الأُولى يُشبه أن تكـونَ للآلـة. و«مَنْ عاقَبَ» مبتدأ، خبرُه «لَيَنْصُرَنَّه الله».

---

(١) لم ترد هذه اللفـظة في آل عمران، وإنمـا وردت في الإسراء. انـظر: الدر المصـون ٤٠١/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.

(٣) الإملاء ٢/١٤٦ وعبارة المطبوعة: «الباء فيها...».

آ. (٦١) قوله: ﴿ذلك﴾: مبتدأ، و«بأنَّ اللَّهَ» خبرُه أي: ذلك النصر بسببِ أنَّ اللَّهَ يُوْلج.

وقرأ العامَّةُ «وأنَّ ما» عطفاً على الأولىٰ. والحسن[1] بكسرِها استئنافاً.

آ. (٦٢) قوله: ﴿هو الحقُّ﴾: يجوز أَنْ يكونَ فَصلاً ومبتدأً. وجوَّز أبو البقاء[2] أن يكونَ توكيداً. وبه بدأ. وهو غلط؛ لأنَّ المضمرَ لا يُؤَكِّدُ المُظْهَرَ، ولكان صيغةُ النصبِ أَوْلَى به من الرفعِ فيُقال «إياه» لأنَّ المتبوعَ منصوبٌ.

وقرأ[3] الأخَوان وحفصٌ وأبو عمروٍ هنا وفي لقمان[4] «يَدْعُون» بالياء من تحتُ. والباقون بالتاءِ من فوقُ. والفعلُ مبنيٌّ للفاعلِ. وقرأ مجاهدٌ واليماني بالياء من تحتُ مبنياً للمفعول. والواوُ التي هي ضميرٌ تعودُ على «ما» على معناها، والمرادُ بها الأصنامُ أو الشياطينُ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿فَتُصْبِحُ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه مضارعٌ لفظاً ماضٍ معنىٰ، تقديرُه فأصبحَتْ، فهو عطفٌ على أَنْزَل. قاله أبو البقاء[5]. ثم قال بعد أن عطف على «أَنْزل»: «فلا موضعَ له إذن» وهو كلامٌ متهافِتٌ؛ لأنَّ عَطْفَه على «أَنْـزَلَ» يَقْتضي أن يكونَ له محلٌّ من الإعرابِ: وهو الرفعُ خبراً لـ «أنَّ»، لكنه لا يجوزُ لعدم الرابطِ. والثاني: أنه على بابِه، ورَفْعُه على

---

(١) البحر ٦/٣٨٤.
(٢) الإملاء ٢/١٤٦.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٠، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧، والحجة ٤٨٢، والبحر ٦/٣٨٤.
(٤) الآية ٣٠.
(٥) الإملاء ٢/١٤٦.

[٦٤٩/ب] الاستئنافِ. قال/ أبو البقاء[١]: «فهي أي القصة، وتُصْبِحُ الخبر». قلت: ولا حاجةَ إلى تقديرِ مبتدأ، بل هذه جملةٌ فعليةٌ مستأنفةٌ، لا سيما وقَدَّر المبتدأ ضميرَ القصة[٢] ثم حذفه وهو لا يجوز؛ لأنه لا يُؤْتى بضميرِ القصة إلَّا للتأكيدِ والتعظيم، والحذفُ يُنافيه.

قال الزمخشري[٣]: «فإن قلتَ: هلا قيل: فَأَصْبحت، ولِمَ صُرِفَ إلى لفظِ المضارع؟ قلت: لنكتةٍ فيه: وهي إفادةُ بقاءِ أثرِ المطرِ زماناً بعد زمانٍ كما تقول: أنعم عليَّ فلانٌ عامَ كذا فأرُوْح وأَغْدو شاكراً له. ولو قلت: رُحْتُ وغَدَوْتُ لم يَقَعْ ذلك الموقعَ. فإن قلت: فما له رُفِعَ ولم يُنْصَبْ جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نُصِب لأعطى عكسَ الغرضِ لأنَّ معناه إثباتُ الاخضرارِ، فينقلبُ بالنصب إلى نفي الاخضرار. مثالُه أن تقولَ لصاحبك: ألم تَرَ أني أنعمتُ عليك فتشكر» إن نَصَبْتَ فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطَه [فيه][٤]، وإن رَفَعْتَه فأنت مُثْبِتٌ للشكر، وهذا وأمثالُه ممَّا يجب أَنْ يَرْغَبَ له من اتَّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله». وقال ابنُ عطية[٥]: «قوله: «فتصبحُ» بمنزلة قوله فتضحى أو تصير، عبارةٌ عن استعجالِها إثْرَ نزولِ الماءِ واستمرارها لذلك عادةً. ورَفْعُ قوله «فتُصْبِحُ» من حيث الآيةُ خبرٌ، والفاء عاطفةٌ وليسَتْ بجواب، لأنَّ كونَها جواباً لقوله: «ألم تَرَ» فاسدُ المعنى».

قال الشيخ[٦]: «ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصبُ نافياً

---

(١) الإملاء ٢/١٤٦.
(٢) يعني أن تقدير أبي البقاء: فهي أي القصة.
(٣) الكشاف ٣/٢١.
(٤) زيادة من الكشاف.
(٥) المحرر ١١/٢١٥.
(٦) البحر ٦/٣٨٦.

للاخضرار، إلّا كونَ المعنى فاسداً؟ قال سيبويه[1]: «وسألتُه ـ يعني الخليل ـ عن «ألم تَرَ أنَّ الله أنزل من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً» فقال: هذا واجبٌ وتنبيه. كأنك قلت: أتسمعُ أنزل[2] اللَّهُ من السماءِ ماء فكان كذا وكذا». قال ابن خروف: وقوله: «هذا واجبٌ» وقوله: «فكان كذا» يريدُ أنهما ماضيان، وفَسَّر الكلام بـ: أتسمع ليريَكَ أنه لا يتصل بالاستفهام لضعفِ حكمِ الاستفهامِ فيه. وقال بعضُ شُرَّاح الكتاب: «فتصبحُ» لا يمكن نصبُه؛ لأنَّ الكلامَ واجب. ألا ترى أن المعنىٰ: أن اللَّهَ أنزلَ، فالأرضُ هذه حالُها. وقال الفراء[3]: «ألم تَرَ» خبرٌ كما تقولُ في الكلام: اعلم أنَّ الله يفعل كذا فيكون كذا». ويقول: «إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا؛ لأنَّ النفيَ إذا دخل عليه الاستفهامُ، وإن كان يقتضي تقريراً في بعضِ الكلام هو مُعامَلٌ معاملةَ النفيِ المَحْضِ في الجواب». ألا ترىٰ إلى قولِه تعالى: «أَلَسْتُ بربِّكم قالوا بلى»[4] وكذلك الجوابُ بالفاءِ إذا أَجَبْتَ النفيَ كان على معنيين في كل منهما يَنْتفي الجوابُ. فإذا قلت: «ما تأتِيْنا فتحدِّثَنا» بالنصب، فالمعنىٰ: ما تأتينا محدِّثاً، وإنما تأتينا ولا تحدث. ويجوزُ أن يكون المعنىٰ: أنك لا تأتي فكيف تحدِّثُ؟ فالحديثُ منتفٍ في الحالتين، والتقريرُ بأداةِ الاستفهام كالنفي المَحْض في الجواب يُثْبت ما دَخَلَتْه الهمزةُ، وينتفي الجوابُ، فيلزَمُ من هذا الذي قَرَّرْناه إثباتُ الرؤيةِ وانتفاءُ الاخضرارِ، وهو خلافُ المقصودِ. وأيضاً فإنَّ جوابَ الاستفهامِ ينعقدُ منه مع الاستفهامِ السابقِ شَرْطٌ وجزاءٌ كقوله[5]:

---

(١) الكتاب ١/٤٢٤.

(٢) عبارة الكتاب: «أتسمع أن الله أنزل...».

(٣) معاني في القرآن ١/٢٢٩.

(٤) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وعجزه:

٣٣٩٦ـ ألـم تَـسْـأَلْ فَـتُـخْـبِـرْكَ الـرُّسـومُ

. . . .

يتقدر: إنْ تسألْ تخبرْك الرسوم، وهنا لا يتقدَّر: إنْ تَرَ إنزالَ المطر تصبحْ الأرضُ مخضرةً؛ لأنَّ اخضرارَها ليس مترتباً على عِلْمِك أو رؤيتِك، إنما هو مترتبٌ على الإنزال وإنما عَبَّر بالمضارعِ؛ لأن فيه تصويراً للهيئة التي الأرضُ عليها والحالةِ التي لابَسَتِ الأرضَ، والماضي يفيد انقطاعَ الشيء. وهذا كقولِ جَحْدَرِ بنِ مَعُونة يصف حاله مع أشدِّ نازلةٍ في قصةٍ جَرَتْ له مع الحجاج ابن يوسف الثقفي، وهي أبياتٌ فمنها[1]: / [٦٥٠/أ]

٣٣٩٧ـ يَسْمُو بناظِرَتَيْنِ تَحْسَبُ فيهما
لِما أجالهما شعاعَ سِراج
لَمَّا نَزَلْتُ بحُصْنِ أَزْبَرَ مُهْصِرٍ
للقِرْن أرواحَ العدا مَجَّاجِ
فأكرُّ أحملُ وهو يُقعي باسْته
فإذا يعودُ فراجعٌ أدراجي
وعلمْتُ أني إنْ أَبَيْتَ نِزالَه
أني من الحَجَّاج لستُ بناجي

فقوله «فأكرُّ» تصويرٌ للحالةِ التي لابَسَها».

قلت: أمَّا قولُه «وأيضاً فإنَّ جوابَ الاستفهامِ ينعقدُ منه مع الاستفهامِ» إلى قولِه: «إنما هو مترتِّبٌ على الإنزال» منتزعٌ مِنْ كلامِ أبي البقاء. قال

= على فِرْتاجَ والطللُ القديمُ
وهو في الكتاب ١/٤٢١، واللسان (فرتج).

(١) الحماسة البصرية ٢/٣٣٧، والخزانة ٣/٣٤٢.

أبو البقاء[1]: «إنما رُفع الفعلُ هنا وإنْ كان قبلَه استفهامٌ لأمرين، أحدهمـا: أنه استفهامٌ بمعنىٰ الخبر أي: قد رأيت، فلا يكـون له جـوابٌ. الثاني: أنَّ مـا بعدَ الفـاءِ ينتصِبُ إذا كان المستفهمُ عنـه سبباً لـه، ورؤيته لإنـزالِ الماءِ لا يُـوْجِبُ اخضرارَ الأرض، وإنما يجبُ عن الماء». وأمَّا قولُه: «وإنما عَبَّر بالمضارع» فهو معنى كلامِ الزمخشري بعينِه، وإنما غَيَّر عبارتَه وأَوْسَعَها.

وقوله: «فتصبحُ» استدلَّ به بعضُهم على أن الفاءَ لا تقتضي التعقيبَ قال: «لأنَّ اخضرارَها متراخٍ عن إنزالِ الماء، هذا بالمشاهدةِ». وقد أُجيب عن ذلـك بما نقله عكرمةُ: مِنْ أَنَّ أرضَ مكة وتهامةَ على ما ذُكر، وأنها تُمْطِرُ الليلةَ فتصبح الأرضُ غُدْوَةً خَضِرةً، فالفاءُ على بابها. قال ابن عطيـة[2]: «وشاهَـدْتُ هذا في السُّوس الأقصىٰ، نَزَل المطر ليلاً بعد قَحْط، فأصبحت تلك الأرضُ الرَّمِلةُ التي تَسْفيها الريـاحُ قد اخضـرَّت بنباتٍ ضعيف». وقيـل: تراخي كـلِّ شيء بحَسَبه. وقيل: ثَمَّ جملٌ محذوفةٌ قبل الفاءِ تقديره: فتهتَزُّ وتَرْبُو وتَنْبُتُ فتصبحُ. يبيِّنُ ذلك قولُه: «فإذا أَنْزَلْنا عليها الماءَ اهتَزَّتْ ورَبَتْ وأنبتَتْ. وهذا من الحذفِ الذي يَدُلُّ عليه فَحْوَى الكلام كقولـه تعالى: «فـأَرْسِلونِ. يوسفُ أيهـا الصِّدِّيقُ أَفْتِنـا»[3]. إلى آخر القصة.

و «تُصْبِحُ» يجوزُ أَنْ تكـونَ الناقصـةَ، وأَنْ تكونَ التـامَّـةَ. و «مُخْضَـرَّةً» حالٌ. قاله أبو البقاء[4]. وفيه بُعْدٌ عن المعنىٰ إذ يصير التقديرُ: فَتَدْخُلُ الأرضُ في وقتِ الصباح على هذه الحالِ. ويجوزُ فيها أيضاً أن تكونَ على بابِهـا من الـدلالةِ على اقتـرانِ مضمونِ الجملة بهـذا الزمنِ الخـاصِّ. وإنما خَصَّ هـذا

---

(١) الإملاء ٢/١٤٦.
(٢) المحرر ١١/٢١٦.
(٣) الآيتان ٤٥ ــ ٤٦ من يوسف.
(٤) الإملاء ٢/١٤٦.

الـوقتَ لأن الخضرةَ والبسـاتينَ أبهجُ مـا تُـرَىٰ فيـه. ويجـوزُ أن تكـونَ بمعنىٰ تَصير.

وقرأ العامَّـةُ بضمِّ الميم وتشديـدِ الراء اسمَ فـاعلٍ، مِنْ اخْضَـرَّت فهي مُخْضَرَّةٌ. والأصلُ مُخْضَرِرَة بكسر الـراء الأولى، فَأُدْغِمَتْ في مثلهـا. وقرأ[1] بعضُهم «مَخْضَرَة» بفتح الميم وتخفيفِ الـراء بزنـة مَبْقَلَة ومَسْبَعَة. والمعنىٰ: ذات خُضْرَواتٍ وذات سِباعٍ وذات بَقْلٍ.

آ. (٦٥) قـوله: ﴿والفُلْكَ﴾: العـامَّةُ على نصبِ «الفلك» وفيـه وجهـان، أحدهمـا: أنها عـطفٌ على «مـا في الأرض» أي: سَخَّـر لكم مـا في الأرض، وسَخَّـر لكم الفلك. وأفردهـا بالـذِّكْرِ، وإن انْـدَرَجَتْ بطريقِ العمـومِ تحت «ما». من قولـه: «ما في الأرض» لـظهورِ الامتنـانِ بها ولعجيب تسخيـرِها دونَ سـائر المُسَخَّـرات. و «تَجْري» على هـذا حال. الثـاني: أنها عَـطْفٌ على الجلالة بتقدير: ألم تَرَ أن الفلكَ تَجْري في البحر، فتجري خبرٌ على هذا.

وضمَّ[2] لامَ «الفُلُكَ» هنـا الكسـائي فيمـا رواه عن الحسن، وهي قـراءةُ ابن مقسم. وقرأ[3] أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني بـرفع «والفلكُ» على الابتداء وتجري بعده الخبر. ويجوز أن يكونَ ارتفاعُه عطفاً على محلِّ اسم «أنَّ» عند مَنْ يُجَوِّز[4] ذلك نحو: «إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان» وعلى هذا فـ «تجري» حال أيضـاً. و «بأمـرِه» البـاءُ/ للسببيـة. قولـه: «أَنْ تقعَ» فيـه ثلاثـةُ [٦٥٠/ب]
أوجهٍ، أحدُها: أنها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجرِّ تقديرُه:

---

(١) البحر ٣٨٧/٦، والإملاء ١٤٦/٢.
(٢) البحر ٣٨٧/٦.
(٣) البحر ٣٨٧/٦، والكشاف ٢١/٣.
(٤) انظر المسألة في الارتشاف ١٦٠/٢.

من أن تقـعَ . الثاني : أنهـا في محلِّ نصبٍ فقط ؛ لأنهـا بدلٌ من «السمـاء» بـدلُ اشتمـالٍ . أي : ويُمْسِكُ وقـوعَها يَمْنَعُـه . الثـالث : أنهـا في محـلِّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أجلِه ، فالبصريون يقدِّرون : كراهةَ أن تقعَ . والكوفيون : لئلا تقعَ .

قوله : «إلاَّ بإِذْنِه» في هـذا الجارِّ وجهـان ، أحدهُمـا : أنَّه متعلقٌ بـ «تقـعَ» أي : إلاَّ بإذنه فتقع . والثاني : أنَّه متعلِّقٌ بيُمْسِكُ . قـال ابن عطيـة(١) : «ويحتمل أَنْ يعودَ قولُه «إلاَّ بإذنـه» على الإمساك ، لأنَّ الكـلامَ يَقْتضي بغير عَمَـدٍ ونحوَه ، كأنه أراد : إلاَّ بإذنِه فبه يُمْسِكها» . قـال الشيخ(٢) : «ولـو كان على مـا قال لكـان التركيبُ : بإذنِه ، دونَ أداةِ الاستثناءِ . ويكونُ التقديرُ : ويُمْسِك السمـاءَ بإذنـه» . قلت : وهذا الاستثناءُ مُفَرَّغٌ ، ولا يقعُ في موجَبٍ ، لكنه لَمَّا كان الكـلامُ قبلَه في قوةِ النفي ساغَ ذلك ، إذ التقديرُ : لا يَتْرُكُها تقعُ إلاَّ بإذنه . والـذي يظهـرُ أنَّ هذه الباءَ حاليةٌ أي : إلاَّ ملتبسةً بأمرِه .

آ . **(٦٧) قوله : ﴿هم ناسِكُوه﴾** : هذه الجملةُ صفةٌ لـ مَنْسَكـاً . وقـد تقدَّم(٣) أنـه يُقْرَأُ بـالفتح والكسـر . وتقدَّم الخـلافُ فيـه : هـل هـو مصـدرٌ أو مكانٌ؟ وقال ابنُ عـطية(٤) : «نـاسِكوه يُعـطي أنَّ المَنْسَك المصـدرُ ، ولو كـان مكـاناً لقـال : ناسِكـون فيـه» يعني أنَّ الفعـلَ لا يَتَعَـدَّىٰ إلى ضميـر الـظرفِ إلاَّ بواسطةِ «في» . ومـا قالـه غيرُ لازمٍ ؛ لأنـه قد يُتَّسـع في الظرف فيجـري مَجْرَىٰ المفعولِ به ، فيصِلُ الفعلُ إلى ضميرِه بنفسه ، وكذا ما عَمِلَ عَمَلَ الفعـل . ومن الاتِّساع في ظرفِ الزمان قوله(٥) :

---

(١) المحرر ١١/٢١٦ .

(٢) البحر ٦/٣٨٧ .

(٣) انظر إعرابه للآية ٣٤ من الحج .

(٤) المحرر ١١/٢١٦ .

(٥) تقدم برقم ٤٣٥ .

٣٣٩٨ـ ويــومٍ شَـهِـدْنَــاه سُـلَيْـمَـىٰ وعــامــراً
قليــلٍ ســوى الــطَّعْنِ النِّهــالِ نــوافِلُهْ

ومن الاتِّساع في ظرفِ المكان قولُه(١):

٣٣٩٩ـ ومَــشْــرَبٍ أَشْــرَبُــه وَشِــيْــلِ
لا أَجِــنِ الــطَّعْــمِ ولا وَبِــيْــلِ

يريد: أشرب فيه.

قوله: «فـلا يُنَازِعُنَّـك» وقُرِىء(٢) بـالنون الخفيفـة. وقرأ أبـو مجلز: «فلا يَنْزِعُنَّك» مِنْ نَزَعْتُهُ مِنْ كذا أي: قَلَعْتُه منـه. وقال الـزجاج(٣): «هـو مِنْ نازَعْتُـه فَنَزَعْته أَنْزَعُه أي: غَلَبْتُهُ في المنازَعَـة». ومجيءُ هذهِ الآيـةِ كقولِـه تعالىٰ: «فـلا يَصُدَّنَّكَ عنها» وقولهم: لا أُرَيَنَّك ههنا. وهنـا جاء قـولُه «لكـلِّ أمةٍ» من غيـر واوِ عطفٍ، بخلافِ ما تَقَدَّم مِنْ نظيرتِها(٤) فإنها بواوِ عـطفٍ. قال الـزمخشري(٥): «لأنَّ «تلك» وَقَعَتْ مع ما يُـدانيها ويناسِبُها من الآيِ الـواردةِ في أمر النسـائِك، فَعُطِفَتْ على أخواتِها، وأمَّا هذه فواقعةٌ مع أباعدَ مِنْ معناها فلم تجد مَعْطَفاً.

آ. (٧٢) قــوله: ﴿تَعْـرِفُ﴾: العامَّـةُ على «تَعْرِف» خـطاباً مبنيـاً للفاعل. «المُنْكَرَ» مفعول به. وعيسى بن عمر(٦) «يُعْـرَفُ» باليـاءِ من تحتُ مبنياً

---

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح. وهـو في الارتشاف ٢/٢٧٠، والبحـر ٦/٣٨٧، والهمع ١/٢٠٣، والدرر ١/١٧٢.
والوَشَل: الماء القليل يقطر من جبل قليـلاً قليلاً. وأَجِنَ يَـأْجَنُ فهو أَجِن: إذا تغيَّـر. والوبيل: الذي لا يستمرأ.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبـي ١٢/٩٤، والمحتسب ٢/٨٥، والبحر ٦/٣٨٨.

(٣) معاني القرآن ٣/٤٣٧.

(٤) الآية ٣٤ من الحج «ولكل أمة جعلنا منسكاً».

(٥) الكشاف ٣/٢١.

(٦) البحر ٦/٣٨٨، والشواذ ٩٦.

للمفعول، و «المنكرُ» مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ. والمُنْكَرُ اسمُ مصدرٍ بمعنى الإنكارِ. وقوله: «الذين كفروا» من إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمرِ للزيادةِ عليهم بذلك.

قوله: «يَكادون يَسْطُوْنَ» هذه حالٌ: إمَّا مِنَ الموصولِ، وإنْ كان مضافاً إليه، لأنَّ المضافَ جزؤُه، وإمَّا من الوجوه لأنها يُعَبَّر بها عن أصحابِها، كقوله: «وجوهٌ يومئذٍ عليها غَبَرةٌ»[1] ثم قال: «أولئك هم». و «يَسْطُون» ضُمِّن معنى يَبْطِشُون فيُعَدَّىٰ تعديَته، وإلاَّ فهو متعدٍّ بـ على يُقال: سَطا عليه. وأصلُه القهرُ والغَلَبَةُ. وقيل: إظهارُ ما يُهَوِّلُ للإخافةِ. ولفلان سَطْوَةٌ أي: تَسَلُّطٌ وقهرٌ.

قوله: «النار» يُقرأ[2] بالحركاتِ الثلاث: فالرفعُ مِنْ وجهين. أحدُهما: الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ مِنْ «وَعَدَها الله» والجملةُ لا محلَّ لها فإنها مفسِّرةٌ للشرِّ المتقدِّم. كأنه قيل: ما شَرٌّ من ذلك؟ فقيل: النارُ وعدها الله. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ كأنه قيل: ما شرٌّ من ذلك؟ فقيل: النارُ أي: هو النارُ، وحينئذٍ يجوزُ في «وعدها الله» الرفعُ على كونِها خبراً بعد خبرٍ.

وأُجيز أن تكون بدلاً من «النار». وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المُبْدَلَ منه مفردٌ. وقد يُجاب عنه: بأنَّ الجملةَ في تأويلِ مفردٍ، وتكونُ بدلَ اشتمالٍ. كأنه قيل: النارُ وعدها اللَّهُ الكفارَ. وأجيز أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً. قال أبو البقاء[3]: «لأنه ليس في الجملةِ ما يَصْلُح أَنْ يَعْمَلَ في

---

(١) الآية ٤٠ من عبس.

(٢) قراءة الجمهور بالضم. وقرأ ابن أبي عبلة وآخرون بالنصب، وابن أبي إسحاق وآخرون بالكسر. انظر: القرطبي ٩٦/١٢، والبحر ٣٨٩/٦.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢.

الحال». وظاهرُ نَقْلِ الشيخ[1] عن الزمخشري[2] أنه يُجيز كونَها[3] حالاً فقال: «وأجاز الزمخشـريُّ أَنْ تكونَ «النـار» مبتدأً، و «وعـدَها» خبـرٌ، وأَنْ يكونَ حـالاً على الإعـرابِ الأول». انتهىٰ. والإعـرابُ الأولُ هـو كـونُ «النـار» خبـرَ مبتـدأ مضمرٍ. والزمخشريُّ لـم يجعَلْها حـالاً إلَّا إذا نَصَبْتَ «النار» أو جَـرَرْتَها بـإضمار «قد» هذا نصُّـه[4]. وإنما مَنَعَ ذلك لِمـا تقدَّم من قـولِ أبـي البقاء، وهـو عدمُ العاملِ.

والنَصبُ ـ وهـو قراءةُ زيـدِ بن علي وابن أبـي عبلة ـ من ثـلاثـةِ أوجـهٍ، أحدها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الفعلُ الظاهرُ، والمسألـةُ من الاشتغال. الثـاني: أنها منصـوبةٌ على الاختصـاصِ، قالـه الـزمخشـري[5]. الثـالث: أن ينتصبَ بإضمارِ أعني، وهو قريبٌ ممَّا قبله أو هو هو.

/ والجرُّ ـ وهو قـراءةُ ابن أبـي إسحاق وإبـراهيم بن نوح[6] على البـدل مِنْ «شر». [٦٥١/أ]

والضميرُ في «وعدهـا». قال الشيـخ[7]: «الظاهـرُ أنَّه هـو المفعولُ الأولُ على أنَّه تعالى وَعَدَ النارَ بالكفار أن يُـطْعِمَها إيَّـاهم، ألا ترىٰ إلى قـولِه تعـالىٰ: «وتقـولُ هَلْ مِنْ مـزيـدٍ»[8]. ويجـوزُ أَنْ يكـونَ الضميـرُ هـو المفعـولَ الثـاني،

---

(١) البحر ٦/٣٨٩.
(٢) الكشاف ٣/٢٢.
(٣) أي «وعدها».
(٤) قال: «وأن تكون حالاً عنها إذا نصبتها أو جررتها بإضمار قد».
(٥) الكشاف ٣/٢٢.
(٦) لم أقف على ترجمته
(٧) البحر ٦/٣٨٩.
(٨) الآية ٣٠ من سورة ق.

و «الذين كفروا» هـو المفعولَ الأولَ كمـا قال: وَعَـدَ اللَّهُ المنافقين والمنـافقاتِ والكفـارَ نـارَ جهنمَ»[1] . قلت: ينبغي أن يتعيَّنَ هـذا الثـاني ؛ لأنَّـه متى اجتمـع بعدما يتعدَّى إلى اثنين شيئان ليس ثانيهما عبـارةً عن الأول، فالفـاعلُ المعنـويُّ رتبتُه التقديمُ وهو المفعولُ الأولُ. ونعني بالفاعلِ المعنويِّ مَنْ يتأتَّى منه فِعْـلٌ. فإذا قلتَ: وَعَدْتُ زيداً ديناراً فالدينار هو المفعول؛ لأنه لا يتأتَّى منه فِعْـلٌ، وهو نظير: «أعطيت زيداً درهماً» فـ «زيدٌ» هو الفاعلُ لأنه آخذٌ للدرهم.

قـوله: «وبِئْسَ المصيـرُ» المخصوصُ محـذوفٌ. تقديـرُه: وبئس المصيرُ هي النارُ.

آ. (٧٣) قـوله: ﴿ضُرِب مَثَـلٌ﴾: قال الأخفش[2]: «ليس هنـا مَثَلٌ، وإنما المعنىٰ: جَعَلَ الكفارُ للَّهِ مثلاً». وقال الـزمخشري[3]: «فـإنْ قلتَ: الـذي جاء بـه ليس مَثَلاً فكيف سَمَّـاه مَثَـلاً؟ قلت: قـد سُمِّيَتِ الصفـةُ والقصـةُ الـرائعةُ المتلقَّـاةُ بالاستحسـانِ والاستغرابِ مثـلاً؛ تشبيهـاً لهـا ببعض الأمثـالِ المسيَّـرةِ لكـونِهـا مستغـربـةً مستحْسنـةً». وقـال غيـره[4]: هـو مَثَـلٌ» من حيث المعنىٰ؛ لأنه ضُرِب مثلُ مَنْ يعبد الأصنامَ بمن يعبد ما لا يخلقُ ذُباباً».

وقـرأ العـامَّـةُ «تَـدْعُـون» بتـاء الخـطاب. والحسن[5] ويعقـوب وهـارون

---

(١) الآية ٦٨ من سورة التوبة.

(٢) معاني القرآن لـه ٢/٤١٦ وعبارتـه: «ليس ههنا مثـل، لأنه تبـارك وتعالىٰ إنمـا قال: ضُرِب لي مثل فجعـل مثلاً عنـدهم لي فاستمعـوا لهذا المثـل الذي جعلوه مثلي في قـولهم واتخاذهم الآلهـة، وأنهم لن يَقْدِروا على خَلْقِ ذبـاب ولو اجتمعـوا لـه، وهم أضعف... فكيف تُضرب هذه الآلهة مثلاً لربها؟»

(٣) الكشاف ٣/٢٢.

(٤) انظر: البحر ٦/٣٩٠.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٩، والقرطبـي ١٢/٩٧، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٩٠.

ومحبـوب عن أبـي عمـرو بـاليـاء من تحت. وهـو في كلتيهمـا مبنيٌّ للفـاعـل. وموسى الأسواري واليماني «يُدْعَوْن» بالياء مِنْ أسفلُ مبنياً للمفعول.

قوله: لن يَخْلُقوا» جعل الزمخشري[1] نَفْي «لن» للتأبيد وقد تقدَّم البحث معـه في ذلك[2]. والـذبابُ معـروفٌ. ويُجمع على ذِبَّـان وذُبَّـان بكسـر الـذال وضمِّهـا وعلى ذُبّ. والمِذَبَّـة ما يُـطْرَدُ بها الـذبابُ. وهـو اسمُ جنسٍ واحـدتُـه ذُبابة، يقع للمذكرِ والمؤنثِ فيفرَّقُ بالوصف.

قوله: «ولو اجتمعوا لـه» قال الـزمخشري[2]: «نصبٌ على الحـالِ كأنـه قـال: يَسْتحيل خَلْقُهم الـذبابَ مشـروطاً [عليهم][3] اجتمـاعُهم جميعاً لخَلْقِـه وتعاونُهم عليه» وقد تقدم غيرَ مرة أنَّ هذه الواوَ عاطفةٌ هـذه الجملةَ الحاليـةَ على حال محذوفـةٍ أي: انتفى خَلْقُهم الذبـابَ على كلِّ حـال، ولو في هـذه الحالِ المقتضيةِ لخَلْقِهم لأجلِ الذباب، أو لأجلِ الصنَمِ.

والسَّلْبُ: اختطافُ الشيءِ بسرعة. يُقال: سَلَبَه نِعْمَتَه. والسلَبُ: ما على القتيـل. وفي الحديث[4]: «مَنْ قتـل قتيـلاً فله سَلَبُـه». والاستنقـاذ: استفعـالٌ بمعنى الإفعـال يقـال: أنقـذه مِنْ كـذا أي: أنجـاه منـه، وخَلَّصـه. ومثله أَبَـلَّ المريضُ واسْتَبَلَّ. وقـوله «ضَعُفَ الـطالبُ» قيل هـو إخبار. وقيـل: هو تعجُّبٌ. والأولُ أظهرُ.

---

(١) الكشاف ٢/٢٢ وعبارة المطبوعة «لن أخت «لا» في نفي المستقبل إلاَّ أنَّ [لَنْ] تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده ههنا للدلالة على أنَّ خَلْقَ الذباب منهم مستحيل».

(٢) الكشاف ٢/٢٢.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) رواه البخـاري في كتاب فـرض الخمس، ١٨ باب من لم يخمِّس الأسـلاب. الفتح ٦/٢٨٤.

آ. (٧٥) قوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفي من الملائكةِ رُسُلاً، ومن الناسِ﴾: قيل: تقديرُه: ومن الناسِ رسلاً. ولا حاجةَ لذلك، بل قوله «ومن الناس» مقدَّرُ التقديمِ أي: يصطفي من الملائكة، ومن الناس رسلاً.

آ. (٧٨) قوله: ﴿حقَّ جهادِه﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على المصدرِ. وهو واضح. وقال أبو البقاء[(١)]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: جهاداً حَقَّ جهادِه» وفيه نظر من حيث إنَّ هذا معرفةٌ فكيف يُجعل صفةً لنكرة؟ قال الزمخشريُّ[(٢)]: «فإنْ قلتَ: ما وَجْهُ هذه الإِضافةِ، وكان القياسُ: حَقَّ الجهادِ فيه، أو حَقَّ جهادِكم فيه. كما قال: «وجاهدوا في الله»؟ قلت: الإِضافةُ تكون بأَدْنى ملابسةٍ واختصاصٍ، فلمّا كان الجهادُ/ مختصاً بالله [٦٥١/ب] من حيث إنه مفعولٌ من أجلِه ولوجهِه صحَّتْ إضافتُه إليه. ويجوز أن يُتَّسَعَ في الظرف كقوله[(٣)]:

٣٤٠٠ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمى وعامِراً

. . . .

يعني بالظرفِ الجارَّ والمجرورَ، كأنه كان الأصلُ: حَقَّ جهادٍ فيه، فحذف حرفَ الجرِّ وأُضيف المصدرُ للضميرِ، وهو من باب «هو حقُّ عالم وجِدُّ عالم» أي: عالِمٌ حقاً وعالِمٌ جدًّاً.

قوله: «مِلَّةَ أبيكم» فيه أوجهٌ أحدُها: أنها منصوبةٌ بـ «اتَّبِعوا» مضمراً قاله الحوفي، وتبعه أبو البقاء[(٤)]. الثاني: أنها على الاختصاصِ أي: أعني بالدين

---

(١) الإملاء ٢/١٤٧.
(٢) الكشاف ٣/٢٣ ـ ٢٤.
(٣) تقدم برقم ٤٣٥.
(٤) الإملاء ٢/١٤٧.

ملةَ أبيكم. الثالث: أنها منصوبةٌ بما تقدَّمها، كأنه قال: وَسَّع دينَكم تَوْسِعَةَ ملَّةِ أبيكم، ثم حُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه. قاله الزمخشري[1]. الرابع: أنه منصوبٌ بـ «جَعَلها» مُقَدراً، قاله ابن عطية[2]. الخامس: أنها منصوبةٌ على حَذْف كافِ الجرِّ أي كملَّةِ إبراهيمَ، قاله الفراء[3]. وقال أبو البقاء[4] قريباً منه. فإنه قال: «وقيل: تقديرُه: مثلَ ملةِ؛ لأن المعنى: سَهَّل عليكم الدينَ مثلَ ملةِ أبيكم، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه». وأَظْهَرُ هذه الثالثُ. و«إبراهيم» بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبٌ بأَعْني.

قوله: «هو سَمَّاكم» في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على «إبراهيم» فإنه أقربُ مذكورٍ. إلَّا أنَّ ابنَ عطيةَ[5] قال: «وفي هذه اللفظةِ[6] ـ يعني قولَه «وفي هذا» ـ ضَعْفُ قَوْلِ مَنْ قال: الضمير لإبراهيم. ولا يَتَوَجَّه إلَّا بتقديرِ محذوفٍ من الكلامِ مستأنفٍ» انتهى. ومعنى «ضَعْف قولِ مَنْ قال بذلك» أنَّ قوله «وفي هذا» عطفٌ على «مِنْ قبلُ»، و«هذا» إشارةٌ إلى القرآن فيلزمُ أن «إبراهيم» سَمَّاهم المسلمين في القرآن. وهو غيرُ واضحٍ؛ لأن القرآن المشارَ إليه إنما نزل بعد إبراهيم بمُدَدٍ طِوالٍ؛ فلذلك ضَعُفَ قولُه. وقوله: «إلَّا بتقديرِ محذوفٍ» الذي ينبغي أَنْ يقدَّرَ: وسُمِّيْتُم في هذا القرآن المسلمين. وقال أبو البقاء[7]: «قيل الضميرُ لإبراهيم، فعلى هذا الوجهِ يكونُ قولُه «وفي

(١) الكشاف ٣/٢٤.
(٢) المحرر ١١/٢٢١.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٣١.
(٤) الإملاء ٢/١٤٧.
(٥) المحرر ١١/٢٢١.
(٦) عبارة المطبوعة: «وهذه اللفظة تضعف».
(٧) الإملاء ٢/١٤٧.

هـذا» أي : وفي هذا القـرآن سببُ تسميتهم»[1]. والثاني : أنـه عـائـدٌ على اللّهِ تعـالىٰ ويَدُلُّ له قراءةُ أُبَيّ[2]: «الله سَمَّـاكم» بصريـح الجلالـةِ أي : سَمَّـاكم في الكتبِ السالفةِ وفي هذا القرآنِ الكريمِ أيضاً.

قوله: «ليكونَ الرسولُ» متعلقٌ بسَمَّاكم.

وقوله «فنِعْمَ المَوْلَىٰ» أي : اللّهُ. وحَسَّن حذفَ المخصوصِ وقوعُ الثـاني رأسَ آيةٍ وفاصلةٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحج]

---

(١) عبارة المطبـوعة: «فعلى هـذا الوجـه يكون قـوله «وفي هـذا» أي: وفي هذا القـرآن سَمَّاكم أي: بسببه سُمِّيتم».

(٢) البحر ٦/٣٩١.

سـورة المؤمنـون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قـد أَفْلَحَ﴾: العامَّـةُ على «أَفْلَحَ» مفتوحَ الهمـزةِ والحاءِ فعلاً ماضياً مبنياً للفاعلِ. وورشٌ[١] على قاعدتِه مِنْ نَقْلِ حركـةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها وحَذْفِها. وعن حمزةَ في الوقف خلفٌ: فـرُوِيَ عنه كـورشٍ، وكالجماعة. وقال أبـو البقاء[٢]: «مَنْ ألقى حـركةَ الهمـزةِ على الدالِ وحَـذَفَها فَعِلَّتُه: أنَّ الهمزةَ بعد حَذْفِ حركتِها صُيِّرَتْ ألفاً، ثم حُـذِفَتْ لسكونِهـا وسكونِ الدالِ قبلها في الأصل. ولا يُعْتَدُّ بحركةِ الدال لأنها عارضةٌ». وفي كـلامِه نـظرٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ اللغةَ الفصيحةَ في النقـلِ حَذْفُ الهمـزةِ من الأصلِ فيقـولون: المَـرَة والكَمَة في: المَـرْأَة والكَمْـأَة. واللغـةُ الضعيفـةُ فيـه إبقـاؤُهـا وتَدْبيرُها بحركةِ ما قبلَها فيقولون: المَراة والكَماة بمَدَّةٍ بدل الهمزةِ كـراس وفاس فيمَنْ خفَّفَهما. فقولُه: «صُيِّرَتْ ألفاً» ارتكابٌ لأضعفِ اللغتين.

الثـاني: أنه ـ وإنْ سُلِّمَ أنَّهـا صُيِّرَتْ ألفـاً فلا نُسَلِّم أنَّ حَـذْفَها لسكـونِها وسكونِ الدالِ في الأصـل، بل حَـذْفُها لسـاكنٍ محققٍ في اللفظِ وهو الفـاء مِنْ «أفلح»، ومتى وُجد سببٌ ظاهرٌ أُحيل الحُكْمُ عليه دونَ السببِ المقدر.

(١) انظر في أوجه قراءتها: الإتحاف ٢/٢٨١، والبحر ٦/٣٩٥، والقرطبي ١٢/١٠٣.

(٢) الإملاء ٢/١٤٧.

وقرأ طلحة بن مصرف وعمرو بن عبيد «أُفْلِحَ» مبنياً للمفعول أي: دَخَلوا في الفلاح. فيُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ أفلح متعدِّياً. يقال: أَفْلحه أي: أصاره إلى الفلاح، فيكون «أفلح» مستعملاً لازماً ومتعدِّياً. وقرأ طلحة أيضاً «أَفْلَحُ» بفتح الهمزة واللام وضمِّ الخاء. وتخريجُها على أنَّ الأصلَ «أَفْلحوا المؤمنون» بلحاقِ علامةِ جمعٍ قبل الفاعلِ كلغة «أكلوني البراغيث» فيجيءُ فيها ما قَدَّمْتَه في قوله: «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم»[1] «وأسَرُّوا النجوى/ الذين ظَلَموا»[2] قال [٦٥٢/أ] عيسى: «سمعتُ طلحةَ يقرؤها. فقلتُ له: أتلحنُ؟ قال: نعم كما لحن أصحابي» يعني اتَّبَعْتُهم فيما قَرَأْتُ به. فإنْ لَحَنوا على سبيلِ فَرْضِ المُحالِ فأنا لاحنٌ تَبَعاً لهم. وهذا يدلُّ على شدَّةِ اعتناءِ القدماءِ بالنَّقْلِ وضَبْطِه خلافاً لمن يُغَلِّطُ الرواةَ.

وقال ابن عطية[3]: «وهي قراءةٌ مردودةٌ». قلت: ولا أدري كيف يَرُدُّونها مع ثبوتِ مِثْلِها في القرآن بإجماع وهما الآيتان المتقدمتان؟ وقال الزمخشري[4]: «وعنه ـ أي عن طلحةَ ـ «أَفْلَحُ» بضمةٍ بغير واو، اجتزاءً بها عنها كقوله[5]:

٣٤٠١ـ فَلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي

. . . .

وفيه نظرٌ مِنْ حيث إنَّ الواوَ لا تَثْبُتُ في مثلِ هذا دَرْجاً لئلا يلتقي ساكنان، فالحَذْفُ هنا لا بُدَّ منه فكيف يقول اجتزاءً عنها بها؟ وأمَّا تنظيرُه بالبيتِ

(١) الآية ٧١ من المائدة.
(٢) الآية ٣ من الأنبياء.
(٣) المحرر ١١/٢٢٢.
(٤) الكشاف ٣/٢٥.
(٥) تقدم برقم ٢١٢٦.

فليس بمطابقٍ؛ لأنَّ حَذْفَها من الآيةِ ضروريٌّ ومن البيتِ ضرورةٌ. وهذه الواوُ لا يظهر لفظُها في الدَّرْجِ، بل يظهرُ في الوقفِ وفي الخَطِّ.

وقد اختلف النَّقَلَةُ لقراءةِ طلحة: هل يُثْبِتُ للواوِ صورةً؟ ففي كتاب ابن خالويه[1] مكتوباً بواو بعد الحاء، وفي «اللوامح»: «وحُذِفَتْ الواوُ بعد الحاءِ لالتقائِهما في الدَّرْجِ، وكانت الكتابةُ عليها محمولةً على الوصلِ نحو: «ويَمْحُ اللَّهُ الباطلَ»[2]. قلت: ومنه «سَنَدْعُ الزَّبانِيَة»[3]، «صالِ الجحيم»[4].

و «قد» هنا للتوقُّع. قال الزمخشري[5]: «قد: نقيضةُ «لَمَّا»، هي تُثْبِتُ المتوقَّعَ و «لَمَّا» تَنْفيه، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقِّعين لهذه البشارةِ، وهي للإِخبار بثباتِ الفَلاحِ لهم فَخُوطبوا بما دَلَّ على ثباتِ ما تَوَقَّعوه».

آ. (٢) **قوله: ﴿في صَلاتِهم خاشِعون﴾**: الجارُّ متعلِّقٌ بما بعدَه وقُدِّمَ للاهتمام، وحَسَّنه كونُ متعلَّقِه فاصلةً، وكذلك فيما بعده مِنْ أخواتِه. وأُضِيْفَتْ الصلاةُ إليهم لأنهم هم المُنْتَفِعون بها، والمُصَلَّى له غَنِيٌّ عنها، فلذلك أُضِيْفَتْ إليهم دونَه.

آ. (٤) **قوله: ﴿للزَّكاة﴾**: اللامُ مزيدةٌ في المفعولِ لتقدُّمِه على عامِلِه ولكونِه فرعاً. والزكاةُ في الأصلِ مصدرٌ، ويُطْلَقُ على القَدْرِ المُخْرَجِ من

---

(١) الشواذ له ٩٧.

(٢) الآية ٢٤ من الشورىٰ وقد حُذِفت الواو من الرسم اتباعاً للفظ، حيث إن الواو تحذف لالتقاء الساكنين في الدرج.

(٣) الآية ١٨ من العلق.

(٤) الآية ١٦٣ من الصافات.

(٥) الكشاف ٢٥/٣.

الأَعْيـانِ. قال الـزمخشري[١]: «اسمٌ مشتـركٌ بين عَيْنٍ ومَعْنى، فالعينُ: القَـدْرُ الـذي يُخْـرِجُـه المُـزَكِّي مِنَ النِّصـاب، والمعنىٰ: فِعْـلُ المُـزَكِّي، وهـو الـذي أراده الله فجعـل المزكِّيْنَ فـاعِلين له، ولا يَسُـوغ فيه غيـرُه لأنَّه مـا مِنْ مصدرٍ إلَّا يُعَبَّـرُ عنه بـالفِعْلِ. ويُقـال لمُحْدِثِـه فاعـلٌ. تقول للضـارب: فاعـلُ الضَـرْبِ، وللقاتل فاعلُ القَتْل، وللمزكِّي فاعلُ التَّزْكية، وعلى هـذا الكلامُ كله. والتحقيقُ في هذا أنَّك تقـولُ في جميع الحـوادث: مَنْ فاعلُهـا؟ فيُقال لـك: الله أو بعضُ الخَلْق. ولم تمتنعِ الزكاةُ الدالَّةُ على العينِ أَنْ يتعلَّقَ بها [فاعلون][٢] لخروجِها مِنْ صحـةِ أَنْ يتناولَهـا الفاعـلُ، ولكن لأنَّ الخَلْقَ ليسوا بفـاعليها. وقـد أنشدوا لأميةَ بـن أبـي الصلت[٣]:

٣٤٠٢ـ الـمُـطْعِمُـون الـطعـامَ فـي السَّـنَـةِ الـ ... أزمـةِ والـفـاعـلون لـلزكـواتِ

ويجوز أن يُرادَ بالزكاةِ العَيْنُ، ويُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ وهـو الأداءُ، وحَمْلُ البيتِ على هذا أَصَحُّ لأنها فيه مجموعةٌ». قلت: إنما أحوجَ أبا القاسمِ إلى هذا أنَّ بعضَهم زعم أنه يتعيَّنُ أَنْ تكونَ الزكاةُ هنا المصدرَ؛ لأنـه لو أراد العينَ لقـال مُؤَدُّوْن، ولم يقل فاعلون، فقال الزمخشري: لم يمتنعْ ذلك لعدمِ صحةِ تناوُلِ فاعِلٍ لهـا، بل لأنَّ الخَلْقَ ليسـوا بفاعِليهـا، وإنما جَعَـلَ الزكَـواتِ في بيتِ أمية أعياناً لِجَمْعِها؛ لأنَّ المصدر لا يُجْمع.

وناقشه الشيخ[٤] فقال: «يجـوز أَنْ يكونَ مصـدراً وإنما جُمِـعَ لاختلافِ أنواعِه».

---

(١) الكشاف ٣/٢٦.
(٢) زيادة من الكشاف.
(٣) ديوانه ٣٤٥، والقرطبي ١٢/١٠٥.
(٤) البحر ٦/٣٩٦.

قوله: «إلاَّ على أَزْواجِهم» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه متعلقٌ بـ «حافِظون» على التضمين. يعني مُمْسِكين أو قاصِرين. وكلاهما يتعدَّى بـ على. قال تعالىٰ: «أَمْسِكْ عليك زوجَك»[1] الثاني: أن «على» بمعنى «مِنْ» أي: إلاَّ مِنْ أزواجهم. فـ «على» بمعنى «مِنْ»، كما جاءَتْ «مِنْ» بمعنى «على» في قوله «ونَصَرْناه من القومِ»[2]، وإليه ذَهَب الفراءُ[3]. الثالث: أَنْ يكونَ في موضع نصبٍ على الحالِ. قال الزمخشري[4]: أي إلاَّ والين على أزواجِهم أو/ [٦٥٢/ب] قَوَّامين عليهنَّ. مِنْ قولِك: كان فلان على فلانةَ فمات عنها، فخلف عليها فلانٌ. ونظيرُه: كان زيادٌ على البصرة أي: والياً عليها. ومنه قولُهم: «ثلاثةٌ[5] تحت فلان، ومِنْ ثَمَّ سُمِّيَتْ المرأةُ فِراشاً». الرابع: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «غيرُ مَلومين». قال الزمخشري[6]: «كأنه قيل: يُلامُونِ إلاَّ على أزواجِهم أي: يلامون على كلِّ مباشِر إلاَّ على ما أُطْلِقَ لهم فإنهم غيرُ ملومين عليه». قلت: وإنما لم يَجْعَلْه متعلقاً بـ «ملومين» لوجهين. أحدهما: أنَّ ما بعد «إنَّ» لا يَعْمل فيما قبلها. والثاني: أنَّ المضافَ إليه لا يَعْمل فيما قبلَ المضاف، ولفسادِ المعنىٰ أيضاً.

الخامس: أَنْ يُجعل صلةً لحافظين. قال الزمخشري[7]: «مِنْ قولِك: احفَظْ عَلَيَّ عِنانَ فرسي»، على تضمينِه معنى النفي كما ضُمِّن قولُهم: «نَشَدْتُك

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.
(٢) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٣١.
(٤) الكشاف ٣/ ٢٦.
(٥) الأصل: «فلان» وهو سهو؛ والتصحيح من الكشاف والأولى: ثلاث.
(٦) الكشاف ٣/ ٢٦.
(٧) الكشاف ٣/ ٢٦.

بـاللَّهِ إلاَّ فَعَلْتَ» معنى: مـا طَلَبْتُ منـك إلاَّ فِعْلَك. يعني: أَنَّ صـورتَــه إثبـاتٌ ومعناه نفيٌ.

قال الشيخ[1] بعدما ذَكَرْتُه عن الـزمخشري: «وهـذه وجوهٌ متكلَّفَـةٌ ظاهـرٌ فيهـا العُجْمَةُ» قلت: وأيُّ عُجْمَـةٍ في ذلك؟ على أنَّ الشيـخَ[2] جعلهـا متعلقـةً بـ «حافظون» على ما ذكره مِنَ التضمين. وهذا لا يَصِحُّ له إلاَّ بأَنْ يـرتكبَ وجهاً منها: وهو التأويلُ بالنفيِ كـ «نَشَدْتُك الله» لأنه استثناءٌ مفرغ، ولا يكونُ إلاَّ بعد نفيٍ أو ما في معناه.

السـادس: قـال أبـو البقـاء[3]: «في مـوضـعِ نصبٍ بـ حـافِـظُون» على المعنىٰ؛ لأنَّ المعنىٰ: صانُوهـا عن كل فَـرْجٍ إلاَّ عن فروجِ أزواجِهم». قلت: وفيه شيئان، أحدهما: تضمين «حافظون» معنىٰ صـانُوا، وتضمينُ «على» معنىٰ «عن».

قـوله: «أو مـا ملكَتْ» «مـا» بمعنى الـلاتي. وفي وقـوعهـا على العقـلاءِ وجهان، أحدهمـا: أنها واقعـةٌ على الأنواعِ كقـوله: «فـانكِحوا مـا طابَ» أي: أنواعَ. والثاني: قال الزمخشري[4]: «أُريد من جنسِ العقلاءِ ما يَجْـري مَجْرىٰ غيرِ العقلاءِ وهم الإناثُ». قال الشيخ[5]: «وقوله: «وهم» ليس بجيدٍ؛ لأنَّ لفظَ «هم» مختصٌّ بالذكورِ، فكان ينبغي أَنْ يقولَ: «وهو» على لفظ «ما». أو «وهُنَّ»

(١) البحر ٦/٣٩٦.
(٢) قـال أبـو حيـان: «والأَوْلى أَنْ يكـون من بـاب التضمين. ضمَّن «حـافـظون» معنى «مُمْسكون» أو «قاصرون»، وكلاهما يتعدى بـ على».
(٣) الإملاء ٢/١٤٦.
(٤) الكشاف ٣/٢٦.
(٥) البحر ٦/٣٩٦.

على معنىٰ «ما» قلت: والجواب عنه: أن الضميرَ عائدٌ على العقلاءِ، فقوله «وهم» أي: والعقلاءُ الإناث.

آ. (٨) **قوله: ﴿لأماناتِهم﴾**: قرأ[١] ابن كثير هنا وفي «سأل»[٢] «لأماناتِهم» بالتوحيد. والباقون بالجمع. وهما في المعنىٰ واحد؛ إذ المرادُ العمومُ والجمعُ أوفقُ. والأمانة في الأصلِ مصدرٌ، ويُطْلق على الشيء المُؤْتَمنِ عليه كقوله: «أَنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها»[٣] «وتَخُونوا أماناتِكم»[٤] وإنما يُؤَدَّىٰ ويُخان الأعيانُ لا المعاني، كذا قال الزمخشري[٥]. أمَّا ما ذكره من الآيتين فَمُسَلَّم. وأمَّا هذه الآيةُ الكريمةُ فتحتمل المصدرَ، وتحتمل العينَ.

وقرأ[٦] الأخَوان «على صلاتِهم» بالتوحيد. والباقون «صَلَواتهم» بالجمع. وليس في المعارج خلافٌ[٧]. والإفرادُ والجمعُ كما تقدَّم في «أمانتهم» و «أماناتهم». قال الزمخشري[٨]: «فإنْ قلتَ: كيف كرَّرَ ذِكْرَ الصلاةِ أولاً[٩] وآخراً؟ قلت: هما ذِكْران مختلفان، وليس بتكريرٍ، وُصِفُوا أولاً بالخشوع في صلاتهم، وآخِراً بالمحافظةِ عليها». ثم قال: «وأيضاً فقد وُحِّدَتْ أولاً لِيُفادَ الخُشوعُ في جنسِ الصلاةِ أيَّ صلاةٍ كانَتْ، وجُمعت آخراً لتُفادَ المحافظةُ على أعدادِها، وهي الصلواتُ الخمسُ والوِتْرُ والسُّنَنُ الراتبةُ».

---

(١) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٣، والنشر ٢/٣٢٨، والبحر ٦/٣٩٧.

(٢) وهي الآية ٣٢ من المعارج. وانظر: السبعة ٦٥١.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٧ من الأنفال.

(٥) الكشاف ٢/٢٧.

(٦) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٢، والنشر ٢/٣٢٨، والبحر ٦/٣٩٧.

(٧) الآية ٣٤ «والذين هم على صَلاتهم يُحافظون».

(٨) الكشاف ٢/٢٧.

(٩) في الآية ٢، والآية ٩.

قلت: وهذا إنما يَتَّجِهُ في قراءةِ غيرِ الأخَوين. وأمَّا الأخوانِ فإنهما أُفْرِدا أولاً وآخراً. على أن الزمخشريَّ قد حَكَى الخلافَ[1] في جَمْعِ الصلاة الثانية وإفرادِها بالنسبة إلى القراءة.

آ. (١١) **قوله: ﴿هم فيها خالدون﴾**: يجوز في هذه الجملةِ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً مقدرةً: إمَّا من الفاعلِ بـ «يَرِثُون»، وإمَّا مِنْ مفعولِه؛ إذ فيها ذِكْرُ كلٍ منهما.

آ. (١٢) **قوله: ﴿مِنْ سُلالةٍ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أَنْ يتعلَّقَ بـ خَلَقْنا و «مِنْ» لابتداءِ الغاية. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من الإنسان. والسُّلالَةُ: فُعالة. وهو بناءٌ يَدُلُّ على القِلَّة كالقُلامة. وهي مِنْ سَلَلْتُ الشيءَ من الشيءِ أي استَخْرَجْتَه منه، ومنه قولُهم: هو سُلالَةُ أبيه كأنه انْسَلَّ مِنْ ظَهْرِه وأُنْشِد[2]:

٣٤٠٣ـ فجاءت به عَضْبَ الأديمِ غَضَنْفَراً
سُلالَةَ فَرْجٍ كان غيرَ حَصِيْنِ

وقال أمية بن أبي الصلت[3]:

٣٤٠٤ـ خَلَقَ البَرِيَّةَ مِنْ سُلالةِ مُنْتِنٍ
وإلى السُّلالَةِ كلُّها سَنَعودُ

---

(١) الكشاف ٢/٢٧.
(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه ٥١٩، واللسان (سلل) ومجاز القرآن ٢/٥٦.
(٣) الديوان ٣٧٨، والبحر ٦/٣٩٣.

/ وقال الزمخشري(١) : «السُّلالَةُ: الخُلاصة لأنَّها تُسَلُّ من بين الكَدَر». [٦٥٣/أ] وهذه الجملةُ جوابُ قسمٍ محذوف. أي: والله لقد خَلَقْنا. وعُطِفَت على الجملةِ قبلَها لِما بينهما من المناسبةِ؛ وهو أنَّه تعالىٰ لمَّا ذَكر أنَّ المُتَّصِفين بتلك الأوصافِ يَرِثون الفردوسَ، فتضَمَّنَ ذِكْرَ المعادِ الأُخْروي، ذَكَرَ النشأةَ الأولى ليستدِلَّ بها على المَعَادِ، فإن الابتداء في العادة أصعبُ من الإعادةِ كقوله: «وهو أَهْوَنُ عليه»(٢). وهذا أحسنُ مِنْ قولِ ابن عطية(٣): «هذا ابتداءُ كلامٍ، والواو في أولِه عاطفةُ جملةَ كلامٍ على جملةِ كلامٍ، وإنْ تبايَنَتا في المعنىٰ» لأنِّي قَدَّمْتُ لك وَجْهَ المناسبة.

قوله: «مِنْ طِيْن» في «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها لابتداءِ الغايةِ. والثاني: أنها لبيانِ الجنس. قال الزمخشري(٤): «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين «مِنْ» و «مِنْ»؟ قلت: الأُوْلىٰ للابتداءِ، والثانيةُ للبيانِ كقولِه: «مِن الأوثان»(٥). قال الشيخ(٦): «ولا تكونُ للبيان؛ إلَّا إذا قلنا: إنَّ السُّلالةَ هي الطينُ. أمَّا إذا قُلْنا: إنه مِنْ أُنْسِل من الطين فـ «مِنْ» لابتداءِ الغاية».

وفيما تتعلَّق به «مِنْ» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها تتعلَّقُ بمحذوفٍ إذ هي صفةٌ لـ «سُلالة». الثاني: أنَّها تتعلَّقُ بنفس «سُلالة»؛ لأنها بمعنى مَسْلولة. الثالث: أنها تتعلَّقُ بـ «خَلَقْنا» لأنها بدلٌ مِن الأولىٰ، إذا قلنا: إن السُّلالةَ هي نفسُ الطين.

---

(١) الكشاف ٢٧/٣.

(٢) الآية ٢٧ من الروم.

(٣) المحرر ٢٢٣/١١.

(٤) الكشاف ٢٧/٣.

(٥) «فاجتنبوا الرجس من الأوثان» الآية ٣٠ من الحج.

(٦) البحر ٣٩٨/٦.

آ. (١٣) قوله: ﴿ثم جَعَلْناه نُطْفَةً﴾: في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه يعودُ للإِنسانِ. فإنْ أُريد غيرُ آدمَ فواضحٌ، ويكون خَلْقُه مِنْ سُلالةِ الطينِ خَلْقَ أصلِه وهو آدمُ، فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ. وإن كان المرادُ به آدمَ فيكونُ الضميرُ عائداً على نَسْلِه أي: جَعَلْنا نَسْلَه فهو على حَذْفِ مضافٍ أيضاً. أو عاد الضميرُ على الإِنسانِ اللائقِ به ذلك، وهو نَسْلُ آدمَ، فلفظُ الإِنسانِ من حيث هو صالحٌ للأصلِ والفرعِ، ويعود كلُّ شيءٍ لِما يليقُ به. وإليه نحا الزمخشري[١].

قوله: «في قَرارٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالجَعْل، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نُطْفَة». والقَرار: المستقَرُّ وهو مَوْضِعُ الاستقرارِ. والمرادُ بها الرَّحِمُ. ووُصِفَتْ بـ «مَكِيْن» لمكانةِ التي هي صفةُ المُسْتَقِرِّ فيها، لأحدِ معنيين: إمَّا على المجازِ كطريقٍ سائر، وإنما السائرُ مَنْ فيه. وإمَّا لمكانتِها في نفسِها لأنها تمكَّنَتْ بحيث هي وأُحْرِزَتْ.

آ. (١٤) قوله: ﴿ثم خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾: وما بعدها. ضَمَّنَ «خَلَق» معنى جَعَلَ التصييريةِ فتعدَّت لاثنين كما تَضَمَّنَ جَعَلَ معنى خَلَق فيتعدَّى لواحدٍ نحوَ: «وجَعَل الظلماتِ والنور»[٢].

قوله: «عِظاماً» قرأ العامَّةُ «عِظاماً» و «العظام» بالجمع فيهما. وابن[٣] عامر وأبو بكر عن عاصم «عَظْماً» و «العظم» بالإِفراد فيهما. والسُّلمي والأعرج والأعمش بإفرادِ الأول وجَمْعِ الثاني. وأبو رجاء ومجاهد وإبراهيم ابن

---

(١) الكشاف ٣/٢٧. (٢) الآية ١ من الأنعام.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٤، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٨، والبحر ٦/٣٩٨، والحجة ٤٨٤.

أبـي بكر[1] بجمع الأولِ وإفرادِ الثاني عكسَ ما قبله. فالجمعُ على الأصل لأنه مـطابِقٌ لِما يُـراد به، والإفـرادُ للجنسِ كقـولِـه: «وَهَنَ العَـظْمُ مني»[2]. وقـال الـزمخشري[3]: «وَضَـعَ الواحـدَ موضـع الجمـعِ لـزوالِ اللَّبْسِ لأنَّ الإنسـانَ ذو عِظامٍ كثيرة». قال الشيخ[4]: «هذا عند سيبويهِ[5] وأصحابِه لا يجـوزُ إلاَّ في ضرورةٍ وأنشدوا[6]:

٣٤٠٥ـ كُـلوا فـي بَـعْضِ بـطنِكُـم تَـعِـفُّـوا

. . . .

وإن كان مَعْلوماً أنَّ كلَّ واحدٍ له بطنٌ». قلت: ومثله[7]:

٣٤٠٦ـ لا تُـنْـكِـروا الـقَـتْـلَ وقـد سُـبِـيْـنـا
فـي حَـلْقِـكـم عَـظْمٌ وقـد شُـجِـيـنـا

يريد: في حُلوقكم. ومثلُه قولُ الآخر[8]:

٣٤٠٧ـ بهـا جِيَفُ الحَسْـرى فـأمَّـا عِـظامُهـا
فـبِـيْضٌ وأمَّـا جِـلْدُهـا فـصَـلِيْـبُ

---

(١) إبـراهيم بن أبـي بكر المكي سمـع طاوسـاً، وسمع عنـه ابن جريـج، صدوق أو هـو الأنصـاري المدني روى عنـه ابن جريـج، حديثـه في مصنف عبد الـرزاق ولم تذكـر وفاتهما. انظر: تهذيب التهذيب ١/١١١.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الكشاف ٣/٢٧.

(٤) البحر ٦/٣٩٨.

(٥) الكتاب ١/١٠٨ ـ ١٠٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٣.

(٧) تقدَّم برقم ١٥٥.

(٨) تقدَّم برقم ١٥٤.

يريد: جلودُها، ومنه «وعلى سَمْعِهم»[1] وقد تقدَّمَ طَرَفٌ مِنْ هذا[2].

قوله: «أَحْسَنَ الخالِقين» فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أنه بدلٌ مِن الجلالة. الثاني: أنَّه نعتٌ للجلالة وهو أَوْلَى مِمَّا قبلَه؛ لأن البدلَ بالمشتقِّ يَقِلُّ. الثالث: أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو أحسنُ. والأصلُ عدمُ الإضمارِ. وقد مَنَعَ أبو البقاء[3] أن يكونَ وصفاً قال: «لأنه نكرةٌ وإنْ أُضيف لمعرفةٍ؛ لأنَّ المضافَ إليه عِوَضٌ مِنْ «مِنْ» وهكذا جميعُ أَفْعَل منك». قلت: وهذا بناءٌ منه على أحد القولين في أَفْعَلِ التفضيلِ إذا أُضيف: هل إضافتُه محضةٌ أم لا؟ والصحيحُ الأول.

والخالقين أي: المقدِّرين كقولِ زهير[4]:

٣٤٠٨ـ ولأنتَ تَفْرِيْ ما خَلَقْتَ وبَعْـ
ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي

[٦٥٣/ب] / والمميِّزُ لأَفْعَل محذوفٌ لدلالةِ المضافِ إليه عليه أي: أحسن الخالقين خَلْقاً أي: المقدِّرين تقديراً كقوله: «أُذِنَ للذين يُقاتَلون»[5] أي: في القِتال. حُذِف المأذونُ فيه لدلالةِ الصلةِ عليه.

آ. (١٥) **قوله: ﴿بعد ذلك﴾**: أي: بعدما ذُكِر، ولذلك أُفْرِد اسمُ الإشارة. وقرأ العامَّةُ «لَمَيِّتُون»[6]. وزيد بن علي وابن أبي عبلة وابن

(١) الآية ٧ من البقرة.
(٢) انظر: الدر المصون ١/ ١١٤.
(٣) الإملاء ٢/ ١٤٨.
(٤) تقدم برقم ٢٦١.
(٥) الآية ٣٩ من الحج.
(٦) البحر ٦/ ٣٩٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٢.

محيصن «لَمائِتون» والفرقُ بينهما: أنَّ الميِّتَ يدلُّ على الثبوت والاستقرار، والمائِت على الحدوثِ كضيِّق وضائق، وفَرِح وفارِح. فيُقال لِمَنْ سيموتُ: ميِّت ومائت، ولمن مات: مَيِّت فقط دون مائت لاستقرارِ الصفةِ وثبوتِها وسيأتي مثلُه في الزمر إن شاء الله تعالىٰ. فإن قيل: الموتُ لم يَخْتَلِفْ فيه اثنان، وكم مِنْ مخالفٍ في البعثِ فلِمَ أكَّد المُجْمَعَ عليه أبلغَ تأكيدٍ، وتُرِك المختلَفُ فيه من تلك المبالغةِ في التأكيد؟ فالجواب[1]: أنَّ البعثَ لمَّا تظاهَرَتْ أدلتُه وتضافَرَتْ أَبْرَزَ في صورةِ المُجْمَعِ عليه المستغني عن ذلك، وأنَّهم لَمَّا لم يعملوا للموتِ ولم يهتموا بأمورِه نُزِّلوا منزلةَ مَنْ يُنكره فأبرزهم في صورةِ المُنْكِرِ الذي استبعدوه كلَّ استبعادٍ.

وكان الشيخُ[2]، سُئِل عن ذلك[3]. فأجاب بأنَّ اللامَ غالباً تُخَلِّص المضارعَ للحال، ولا يمكنُ دخولُها في «تُبْعثون» لأنه مخلِّصٌ للاستقبال لعملِه في الظرف المستقبل. واعترض على نفسِه بقوله: «وإنَّ رَبَّك لَيَحْكُمُ بينهم يومَ القيامة»[4] فإنَّ اللامَ دَخَلَتْ على المضارع العاملِ في ظرفٍ مستقبلٍ وهو يومُ القيامة. وأجاب بأنه خَرَجَ هذا بقوله «غالباً» أو بأنَّ العاملَ في يوم القيامة مقدرٌ، وفيه نظرٌ لا يَخْفى؛ إذ فيه تهيئةُ العاملِ للعملِ وقَطْعُه عنه.

و «بعد ذلك» متعلقٌ بـ «مَيِّتون» ولا تَمْنَعُ لامُ الابتداءِ من ذلك.

آ. **(١٨) قوله: ﴿على ذَهابٍ به﴾**: «على ذَهابٍ» متعلقٌ بـ «لَقادرون» واللامُ ــ كما تقدَّم ــ غيرُ مانعةٍ من ذلك، و «به» متعلقٌ بـ «ذَهاب»

---

(١) انظر: البحر ٦/٣٩٩.

(٢) البحر ٦/٣٩٩.

(٣) السؤال: لِمَ دخلت اللام في قوله لميتون، ولم تدخل في تبعثون؟

(٤) الآية ١٢٤ من النحل.

وهي مرادِفَةٌ للهمزةِ كهي في «لَذَهَبَ بسَمْعهم»[1] أي على إذهابه.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وشجرةً﴾: عطفٌ على «جناتٍ». وقرأ[2] نافع وابن كثير وأبو عمرو «سِيناء» بكسر السين. والباقـون بفتحها. والأعمش كـذلك إلَّا أنـه قَصَرهـا. فأمَّـا القراءةُ الأولى فـالهمزةُ فيهـا ليسَتْ للتـأنيثِ؛ إذ ليس في الكـلام فِعْلاء بكسـر الأول، وهمزتُـه للتـأنيث، بـل لـلإلحـاقِ كـ «سِرْداح»[3] و «قِـرْطاس» فهي كِعلْبـاء[4] فتكونُ الهمـزةُ منقلبةً عن يـاءٍ أو واوٍ؛ لأن الإلحاقَ يكـون بهما، فلمَّـا وقع حـرفُ العلةِ متطرفـاً بعد ألفٍ زائـدة قُلِبَتْ همـزةً كـرِداء وكِساء، قال الفارسي[5]: «وهي الياءُ التي ظهـرَتْ في «دِرْحايَـة». والدِّرْحـاية: الرجلُ القصيرُ السمينُ.

وجعل أبو البقاءِ[6] هذه الهمزةَ أصليةً فقال: «والهمزةُ على هذا[7] أصلٌ مثل «حِمْلاق» وليسَتْ للتأنيثِ إذ ليس في الكلام مثلُ [حِمْراء والياءُ[8] أصلٌ إذ ليس في الكلام «سنأ»][9] يعني: مادة سين ونون وهمزة. وهذا مخالِفٌ لِما تَقَدَّمَ مِنْ كـونِها بـدلاً من زائدٍ ملحقٍ بـالأصـل. على أن كـلامَـه محتمـلٌ للتـأويـلِ إلى ما تقدَّم، وعلى هذا فَمَنْعُ الصـرفِ للتعريف والتـأنيث؛ لأنها اسمُ بُقعـةٍ بعينها،

---

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) السبعة ٤٤٤، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والحجة ٤٨٤، والبحر ٦/٤٠٠.

(٣) السِّرداح: الناقة الطويلة.

(٤) العلباء: عصب عنق البعير.

(٥) الحجة (خ) ٤/٢٢.

(٦) الإملاء ٢/١٤٨.

(٧) على قراءة كسر السين. والحملاق: ما غَطَّت الجفونُ من بياض المقلة.

(٨) لعله: والهمزة أصل.

(٩) مـا بين معقوفتين لم يـرد في مطبـوعة الإمـلاء. في الإملاء «إذ ليس في الكـلام مثل سيناء».

وقيل: للتعريف والعُجْمة، قال بعضهم: والصحيحُ أن «سِيْناء» اسمٌ أعجمي نَطَقَتْ به العربُ فاختلفَتْ فيه لغاتُها فقالوا: سَيْناء كحَمْراء وصَفْراء، وسِيناء كعِلباء وحِرْباء وسِيْنين كخِنْذِيْذ[1] وزِحْليل، والخِنْذِيْذ: الفحلُ والخَصِيُّ أيضاً، فهو مِن الأضداد، وهو أيضاً رأسُ الجبلِ المرتفعُ، والزِّحْلِيلُ: المُتَنَحِّي مِنْ زَحَل إذا تَنَحَّىٰ[2].

وقال الزمخشري[3]: «طُوْرُ سيناء وطور سينين: لا يخلو: إمَّا أن يُضافَ فيه الطورُ إلى بقعةٍ اسمُها سيناء، وسينون، وإمَّا أَنْ يكونَ اسماً للجبلِ مركباً مِنْ مضافٍ ومضافٍ إليه كامرىء القيس وبعلبك، فيمَنْ أضاف. فَمَنْ كَسَرَ سينَ «سيناء» فقد مَنَعَ الصرفَ للتعريفِ والعجمةِ، أو التأنيثِ، لأنها بقعة وفِعْلاء لا تكون ألفه للتأنيث كعِلْباء وحِرْباء. قلت: وكونُ ألفِ فِعْلاء بالكسر ليست للتأنيث هو قولُ أهل البصرة، وأمَّا الكوفيون فعندهم أن ألفها تكون للتأنيثِ، فهي عندهم ممنوعةٌ للتأنيثِ اللازم كحمراء وبابها. وكسرُ السين من «سِيْناء» لغةُ كِنانة.

وأمَّا القراءة الثانية[4] فألِفُها للتأنيث، فَمَنْع الصرف واضحٌ. قال أبو البقاء[5]: «وهمزتُه للتأنيث إذ ليس في الكلامِ فَعْلال بالفتح. وما حكى الفراء[6] مِنْ قولهم: «ناقةٌ فيها خَزْعال»[7] لا يَثْبُتُ، وإنْ ثبت فهو شاذٌ لا يُحمل عليه».

---

(١) انظر: الأضداد للأنباري ٥٩.
(٢) انظر: اللسان (زحل).
(٣) الكشاف ٣/٢٩.
(٤) وهي فتح السين.
(٥) الإملاء ٢/١٤٨.
(٦) انظر: اللسان (خَزْعل).
(٧) وهي الناقة بها ظَلْع. وفي اللسان (خزعل): «وزاد ثعلب قَهْقار، وزاد أبو مالك قَسْطال».

وقد وَهِم بعضُهم فجعل «سيناء» مشتقةً من السَّنا وهو الضوءُ، ولا يَصِحُّ ذلك لوجهين أحدُهما: أنه ليس عربيَّ الوَضْعِ. نَصُّوا على ذلك كما/ تقدم، [٦٥٤/أ]
الثاني: أنَّا ـ وإنْ سلَّمنا أنه عربيُّ الوَضْعِ، لكنْ المادتان مختلفتان، فإنَّ عَيْنَ «السنا» نونٌ وعينَ «سيناء» ياء. كذا قال بعضُهم. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٍ أنْ يقولَ: لا نُسَلِّم أن عينَ «سيناء» ياءٌ، بل هي عينُها نونٌ وياؤُها مزيدةٌ، وهمزتُها منقلبةٌ عن واوٍ كما قُلِبت السَّناء، ووزنها حينئذٍ فِيْعال، وفِيْعال موجودٌ في كلامِهم كمِيْلاع(١) وقِيْتال مصدرُ قاتلَ.

قوله «تنبُتُ» قرأ(٢) ابن كثير وأبو عمرو، «تُنْبِتُ» بضمِّ التاءِ وكسرِ الباءِ. والباقون بفتح التاء وضم الباء. فأمَّا الأولى ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ «أنبت» بمعنى نَبَتَ فهو مما اتَّفق فيه فَعَل وأَفْعَل وأنشدوا لزهير(٣):

٣٤٠٩ـ رأيتُ ذوي الحاجاتِ عند بيوتِهم
قَطِيْناً لها حتى إذا أَنْبَتَ البقلُ

أي: نبت، وأنكره الأصمعي. الثاني: أنَّ الهمزةَ للتعديةِ، والمفعولَ محذوفٌ لفهم المعنى أي: تُنْبِتُ ثمرَها أو جَناها. و«بالدهن» أي: ملتبساً بالدهن. الثالث: أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المفعولِ به كهي في «ولا تُلْقُوا بأيديكم»(٤) وقولِ الشاعر(٥):

---

(١) الميلاع: الناقة السريعة. وانظر: اللسان (ملع).
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠١، والمحتسب ٢/٨٧.
(٣) تقدم برقم ٢٩٦٦.
(٤) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

٣٤١٠ـ ....
سُـوْدُ الـمَحـاجـرِ لا يَـقْـرَأْنَ بـالـسُّـوَرِ

وقـول الآخـر[١]:

٣٤١١ـ نَضْـربُ بـالسَّيْفِ ونـرْجُـو بـالـفَـرَجْ

وأمـا القراءةُ الأخـرى فواضحـةٌ، والباءُ للحـال من الفاعـل أي: ملتبسـةً بالدُّهْن، يعني: وفيها الدهن.

وقرأ الحسن والزهري وابن هرمـز «تُنْبَتُ» مبنياً للمفعـول، مِنْ أنبتها الله. و «بالدهن» حالٌ من القائمِ مقامَ الفاعلِ أي: ملتبسةً بالدهن.

وقرأ[٢] زر بن حبيش «تُنْبِتُ الدُّهْنَ» مِنْ أَنْبَتَ، وسقوطُ الباء هنا يَدُلُّ على زيادتها في قراءة مَنْ أثبتها. والأشهب وسليمان بن عبد الملك[٣] «بالدِّهان» وهو جمـع دُهْن كرُمْـح ورِماح. وأمَّـا قراءة أُبَـي «تُثْمـر»، وعبد الله «تَخْـرج» فتفسيرٌ لا قراءةٌ لمخالفة السواد.

والدُّهْنُ: عُصارة ما فيه دَسَمٌ. والدَّهْن بالفتح المَسْح بالدُّهن مصدرُ دَهَن يَدْهُنُ، والمُداهَنَةُ مِنْ ذلك؛ كأنه يَمْسَح على صاحبه ليقِرَّ خاطرُه.

---

(١) البيت للنابغة الجعدي، وقبله:

نـحـن بـنـو جَـعْـدَةَ أربـاب الـفـلجْ
نـحن مَـنَـعْـنـا سَـيْـلَه حتى اعْـتَـلَجْ

وهو في ديوانه ٢١٥، والخزانة ١٥٩/٤، والمغني ١٤٧، الفلج: موضع.

(٢) انظر في قراءات: «بالدهن» القرطبي ١١٦/١٢، والبحر ٤٠١/٦.

(٣) سليمان بن عبد الملك الخليفـة الأموي، معـروف بالتـدين والغزو، تـوفي سنة ٩٩. انظر: سير أعلام النبلاء ١١١/٥.

قوله: «وصِبْغ» العامَّةُ على الجرِّ نَسَقاً على «بالدُّهْن». والأعمش[1] «وصبغاً» بالنصبِ نَسَقاً على موضع «بالدُّهْن» كقراءةِ «وأَرْجلَكم»[2] في أحدِ محتملاته، وعامر بن عبد الله[3] «وصِباغ» بالألف، وكانت هذه القراءةُ مناسبةً لقراءةِ مَنْ قرأ «بالدِّهان». والصَبْغ والصِّباغ كالدِّبْغ والدِّباغ وهو اسمُ ما يُفْعل به. و «للآكلين» صفةٌ.

آ. (٢١) قوله: ﴿نُسْقيكم﴾: قد ذُكر ما فيه في النحل[4]، وقُرِىء[5] «تَسْقيكم» بالتاءِ مِنْ فوقُ أي: أي: الأنعام.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُنْزَلاً مُباركاً﴾: قرأ[6] أبو بكرٍ بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضمِّ الميم وفتح الزاي. والمَنْزِل والمُنْزَل كلٌ منهما يحتملُ أَنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإنزالُ والنُّزُول، وأَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ للنزولِ والإنزالِ، إلَّا أنَّ القياسَ «مُنْزَلاً» بالضم والفتح[7] لقوله «أَنْزِلْني»، وأما الفتح والكسر[8] فعلى نيابةِ مصدرِ الثلاثي مَناب مصدرِ الرباعي كقوله «أَنْبتكم

---

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٣، البحر ٦/٤٠١، والقرطبي ١٢/١١٦.

(٢) الآية ٦ من المائدة وانظر: الدر المصون ٤/٢٠٩ وهي قراءة نافع وحفص والكسائي وابن عامر.

(٣) عامر بن عبد الله أبو عبد الله العنبري، أدرك عثمان وابن مسعود وجماعة من الصحابة، توفي في خلافة عثمان وقد جهز إلى الشام فمات بها، انظر: طبقات القراء ١/٣٥٠.

(٤) الآية ٦٦، وانظر: الدر المصون ٧/٢٥١.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، والمحتسب ٢/٩٠، والنشر ٢/٣٠٤.

(٦) السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٢٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٢، والحجة ٤٨٦.

(٧) بضم الميم وفتح الزاي.

(٨) بفتح الميم وكسر الزاي.

من الأرض نباتاً»[1]، وقد تقدم نظيرُه[2] في مَدْخَل ومُدْخَل في سورةِ النساء.

و «إنْ» في قوله «وإنْ كُنَّا» مخففةٌ، واللامُ فارقةٌ. وقيل «إنْ» نافيةٌ، واللامُ بمعنى «إلاَّ»، وقد تقدَّم ذلك غيرَ مرة.

آ. (٣٢) قوله: ﴿فَأَرْسَلْنا فيهم﴾: قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: حَقُّ «أَرْسَلَ» أَنْ يَتَعَدَّىٰ بـ «إلى» كأخواتِه التي هي: وَجَّه وأنفذ وبَعَث، فما بالُه عُدِّي في القرآن بـ إلى تارة وبـ في أخرىٰ كقوله «كذلك أَرْسَلْناك في أمة»[4]؟ قلت: لم يُعَدَّ بـ «في» كما عُدِّي بـ «إلى» ولم يجعَلْه صلةً مثلَه، ولكن الأُمَّةَ أو القريةَ جُعِلَتْ مَوْضِعاً للإرسالِ كقولِ رُؤْبة[5]:

٣٤١٢ـ أرسلْتَ فيها مُصْعباً ذا إقحامِ

وقد جاء «بعث» على ذلك كقوله تعالىٰ: «ولو شِئْنا لبَعَثْنا في كل قريةٍ نذيراً»[6].

قوله: «أَنِ اعْبُدوا» يجوز أَنْ تكونَ المصدريةَ أي: أَرْسَلْناه بأَنِ اعبدوا أي: بقوله اعبدوا، وأَنْ تكونَ مفسِّرةً.

---

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) الآية ٣١ من النساء وانظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.
(٣) الكشاف ٣/٣١.
(٤) الآية ٣٠ من الرعد.
(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٣٢، وبعده:
طَبّاً فَقيهاً بذواتِ الأَبْلامِ
والطَّبُّ: الحاذق. والأبلام: الرحم. لأنَّ مَنْ كان حاذقاً بجراحتها كان في غاية الحذاقة.
(٦) الآية ٥١ من الفرقان.

قال الزمخشري(١): «فإنْ قلتَ: ذَكَر مقالةَ(٢) هود في جوابه في سورةِ الأعراف، وسورة هود، بغير واو: «قال الملأ الذين كفروا مِنْ قومه إنَّا لَنَراك في سَفاهة»(٣) «قالوا يا هودُ ما جِئْتَنا ببَيِّنة»(٤) وههنا(٥) مع الواوِ فأيُّ فَرْقٍ بينهما؟ قلت: الذي بغيرِ واوٍ على تقديرِ سؤالِ سائلٍ: قال: فماذا قيل له؟ فقيل له: قالوا: كيتَ وكيتَ. وأمَّا الذي مع الواو فَعَطْفٌ لِما قالوه على ما قاله، ومعناه أنه اجتمع في الحصول: هذا الحقُّ وهذا الباطلُ، وشتان ما بينهما».

[٦٥٤/ب] قلت: ولقائلٍ أَنْ يقولَ: هذا جوابٌ بنفس الواقعِ، والسؤالُ باقٍ/؛ إذ يَحْسُنُ أن يُقال: لِمَ لا يُجْعَلُ هنا قولُهم أيضاً جواباً لسؤالِ سائلٍ كما في نظيرتَيْها لو عكس الأمر؟

آ. **(٣٣) قوله: ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾**: أي: منه، فَحَذَفَ العائدَ لاستكمالِ شروطِه(٦) وهو: اتِّحادُ الحرفِ والمتعلَّقِ، وعدمُ قيامِه مقامَ مرفوع، وعدمُ ضميرٍ آخرَ. هذا إذا جَعَلْناها بمعنى الذي فإنْ جَعَلْتَها مصدراً لم تَحْتج إلى عائدٍ، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ أي: مِنْ مَشْروبكم. وقال في التحرير: «وزعم الفراء(٧) أنَّ معنى «ما تَشْربون» على حذفٍ أي: تشربون منه.

(١) الكشاف ٣١/٢.
(٢) مطبوعة الكشاف: «مقام».
(٣) الآية ٦٦ من الأعراف.
(٤) الآية ٥٣ من هود. والآية في الأصل: «قالوا ما نراك إلَّا بشراً مثلنا» والتصحيح من الكشاف وآية هود «فقال الملأ الذين كفروا مِنْ قومه ما نراك إلَّا بَشَراً مثلنا» وليس فيها شاهدٌ لما يريده الزمخشري.
(٥) في الآية ٣٣ من قوله: «وقال الملأ من قومه».
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٢/١.
(٧) معاني القرآن ٢٣٤/٢.

وهـذا لا يجوز عنـد البصريين، ولا يَحْتَـاج إلى حَذْفِ البتـةَ لأنَّ «ما» إذا كـانَتْ مصـدريـةً لم تحتـجْ إلى عـائـدٍ، فـإنْ جعلتَهـا بمعنى الـذي حَـذَفْتَ العـائـدَ، ولـم يُحْتَجْ إلى إضمار «مِنْ». يعني أنَّه يُقَدَّرُ: تَشْربونه من غيرِ حرفِ جرّ، وحينئذٍ تكون شروطُ الحذفِ أيضاً موجودةً، ولكنه تَفُوْتُ المقابلةُ إذ قولُـه «تأكلونَ منـه» فيه تبعيضٌ، فَلَوْ قَدَّرْتَ هذا: تشربونه مِنْ غير «مِنْ» فاتَتْ المقابلةُ. ثم إنَّ قولَه: «وهو لا يجوز عند البصريين» ممنوع بل هو جائزٌ لوجود شروطِ الحذف.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿إِذَنْ﴾: قـال الزمخشـري(١): «واقعٌ في جـزاءِ الشرط وجوابٌ للذين قاولوهم مِنْ قومِهم». قال الشيـخ(٢): «وليس «إذن» واقعاً في جـزاءِ الشرط بـل واقعـاً بين «إنَّكم» والخبـر، و «إنكم» والخبـرُ ليس جـزاءً للشرط، بل ذلك جملةُ جوابِ القَسمِ المحذوفِ قبل «إن» الشرطيةِ. ولو كانت «إنكم» والخبرُ جوابـاً للشرطِ، لَـزِمَتِ الفاءُ في «إنكم»، بـل لو كـان بالفـاءِ في تـركيبِ غيرِ القـرآنِ لم يكنْ ذلك التـركيبُ جائـزاً إلاَّ عند الفـراءِ. والبصـريـون لا يُجيزونه. وهو عندهم خطأٌ».

قلت: يعني أنه إذا توالَىٰ شرطٌ وقسم أُجيب سابقُهما، والقَسَمُ هنا متقـدِّمٌ فينبغي أَنْ يُجَابَ ولا يجابَ الشرطُ، ولو أُجيب الشرطُ لاختلَّتْ القاعـدةُ إلاَّ عند بعضِ الكوفيين، فإنَّه يُجيب الشرطَ وإنْ تأخَّر. وهو موجودٌ في الشعر(٣).

آ. (٣٥) قوله: ﴿أَيَعِدُكم أَنَّكُم﴾: الآيةُ في إعرابها ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ اسم «أنَّ» الأولى مضافٌ لضميرِ الخطاب حُذِفَ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، والخبرُ قولُه: «إذا مِتُّمْ» و «أنَّكم مُخْرَجُون» تكريرٌ لـ «أنَّ» الأولى للتأكيـدِ والدلالةِ على المحذوفِ والمعنىٰ: أنَّ إخراجَكم إذا مِتُّمْ وكُنْتُم.

---

(١) الكشاف ٣/٣١.

(٢) البحر ٦/٤٠٤.

(٣) انظر: المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٨.

الثاني: أنَّ خبرَ «أنَّ» الأولى هو «مُخْرَجُون»، وهو العامل في «إذا»، وكُرِّرَتْ الثانيةُ توكيداً لَمَّا طال الفصلُ. وإليه ذهبَ الجرميُّ والمبردُ[1] والفراءُ[2].

الثالث: أنَّ «أنَّكم مُخْرَجُون» مُؤَولٌ بمصدرٍ مرفوع بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعلُ المحذوفُ هو جوابُ «إذا» الشرطيةِ، وإذا الشرطيةُ وجوابُها المقدَّرُ خبرٌ لـ «أنَّكم» الأولىٰ، تقديرُه: يَحْدُث أنكم مُخْرَجون.

الرابع: ـ كالثالثِ ـ في كونِه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلَّا أنَّ هذا الفعلَ المقدَّرَ خبرٌ لـ «أنَّ» الأولى، وهو العاملُ في «إذا».

الخامس: أنَّ خبر الأولىٰ محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الثانيةِ عليه، تقديرُه: أنكم تُبْعَثُون، وهو العاملُ في الظرف، وأنَّ الثانية وما في حَيِّزها بدلٌ من الأولىٰ، وهذا مذهبُ سيبويه[3].

السادس: أنَّ «أنَّكم مُخْرَجون» مبتدأ، وخبرُه الظرفُ مقدَّماً عليه، والجملةُ خبرٌ عن «أنكم» الأولىٰ، والتقديرُ: أيَعِدُكم أنَّكم إخراجُكم كائنٌ أو مستقرٌ وقتَ موتِكم. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في «إذا» «مُخْرَجُون» على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في حيِّز «أنَّ» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها «مِتُّم» لأنه مضافٌ إليه، و «أنَّكم» وما في حَيِّزه في محلِّ نصبٍ أو جرّ بعد حَذْفِ الحرفِ، إذ الأصلُ: أيَعِدُكم بأنَّكم. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ حرفُ جرّ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زيداً خيراً.

---

(١) المقتضب ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٧.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٤.
(٣) الكتاب ١/٤٦٧.

آ. (٣٦) قوله: ﴿هيهات هيهات﴾: اسمُ فعلٍ معناه: بَعُدَ، وكُرِّر للتوكيدِ، فليسَتِ المسألةُ من التنازعِ. قال جرير[١]:

٣٤١٣ـ فهيهاتَ هيهاتَ العَقيقُ وأهلُه
وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ

وفَسَّره الزجَّاجُ[٢] في ظاهرِ عبارتِه بالمصدرِ فقال: «البُعْدُ لِما تُوعدون، أو بَعُدَ لِما توعدون». فظاهرُها أنَّه مصدرٌ بدليلِ عَطْفِ الفعل عليه. ويمكنُ أَنْ يكونَ فَسَّر المعنى فقط. و «هيهاتَ» اسمُ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ، وهنا قد جاء ما ظاهرُه الفاعلُ مجروراً باللامِ: فمنهم مَنْ جعله على ظاهرِه وقال: «ما توعدون» فاعلٌ به، وزِيْدت فيه اللامُ. التقديرُ: بَعُدَ بَعُدَ ما تُوْعَدُون. وهو ضعيفٌ إذ لم يُعْهَدْ زيادتُها في الفاعلِ. ومنهم مَنْ جَعَل الفاعلَ مضمراً لدلالةِ الكلامِ عليه، فقَدَّره أبو البقاء[٣]: «هيهاتَ التصديقُ أو الصحةُ لِما تُوْعَدون». وقدَّره غيرُه: بَعُدَ إخراجُكم، و «لِما تُوْعَدون» للبيانِ. قال/ الزمخشريُّ[٤]: [٦٥٥/أ] «لبيانِ المُسْتَبْعَدِ ما هو بَعْدَ التصويبِ بكلمةِ الاستبعادِ؟ كما جاءَتِ اللامُ في «هَيْتَ لك»[٥] لبيانِ المُهَيَّتِ به». وقال الزجاج[٦]: «البُعْدُ لِما تُوعدون» فجعله مبتدأً، والجارُّ بعدَه الخبرُ. قال الزمخشري[٧]: «فإنْ قلت: ما تُوعدون هو

---

(١) ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والهمع ١١١/٢، والدرر ١٤٥/٢.
(٢) معاني القرآن ١٣/٤.
(٣) الإملاء ١٤٩/٢.
(٤) الكشاف ٣٢/٣.
(٥) الآية ٢٣ من سورة يوسف.
(٦) معاني القرآن ١٣/٤.
(٧) الكشاف ٣٢/٣.

المستبعَدُ، ومِنْ حَقِّه أَنْ يرتفع بـ «هيهاتَ» كما ارتفع بقولِه(١):

فـهـيـهـاتَ هـيـهـاتَ الـعَـقـيـقُ وأهـلُه

. . . .

فما هذه اللام؟ قلت: قال الزجاجُ(٢) في تفسيرِه: «البُعْدُ لِما تُوْعَدون، أو بُعْدٌ لِما تُوْعَدون فيمَنْ نَوَّن فَنَزَّلَه مَنْزِلَةَ المصدر». قال الشيخ(٣): «وقولُ الزمخشري: فَمَنْ نَوَّنَه نَزَّله منزلةَ المصدرِ، ليس بواضحٍ، لأنهم قد نَوَّنوا أسماءَ الأفعال ولا نقول: إنها إذا نُوِّنَتْ تَنَزَّلَتْ منزلةَ المصادر». قلت: الزمخشريُّ لم يَقُل كذا، إنما قال فيمن نَوَّن نَزَّله منزلةَ المصدرِ لأجلِ قولِه: «أو بُعْدٌ» فالتنوينُ علةٌ لتقديره إياه نكرةً لا لكونِه مُنَزَّلاً منزلةَ المصدرِ؛ فإنَّ أسماءَ الأفعال ما نُوِّن منها نكرةٌ، وما لم يُنَوَّنْ معرفةٌ نحو: صَهْ وصَهٍ، تقديرُ الأول بالسكوت، والثاني بسكوتٍ ما.

وقال ابن عطية(٤): «طَوْراً تَلِي الفاعلَ دون لامٍ، تقول: هيهات مجيءُ زيدٍ أي: بَعُدَ، وأحياناً يكون الفاعلُ محذوفاً عند اللام كهذه الآيةِ. التقديرُ: بَعُدَ الوجودُ لِما تُوْعدون». ولم يَسْتَجْوِزْه الشيخُ(٥) من حيث قولُه حُذِفَ الفاعلُ، والفاعلُ لا يُحْذَفُ. ومن حيث إن فيه حَذْفَ المصدرِ ـ وهو الوجودُ ـ وإبقاءَ معمولِه وهو «لِما تُوعدون». وهيهاتَ الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً. وقد جاء غيرَ مؤكَّدٍ كقوله(٦):

---

(١) تقدم تخريج البيت قبل قليل.

(٢) معاني القرآن ٤/١٣.

(٣) البحر ٦/٤٠٥.

(٤) المحرر ١١/٢٣٢.

(٥) البحر ٦/٤٠٥.

(٦) البيت لجرير في ملحق ديوانه ١٠٣٩، والكتاب ٢/٢٩٩، واللسان (سوق)، والخصائص ٣/٤٣.

٣٤١٤ـ هيهات مَنْزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ
كانت مباركةً على الأيام

وقال آخر[١]:

٣٤١٥ـ هيهاتَ ناسٌ مِنْ أُناسٍ ديارُهُمْ
دُقاقٌ ودارُ الآخرين الأوانسُ

وقال رؤبة[٢]:

٣٤١٦ـ هيهاتَ مِنْ مُنْخَرِقٍ هَيْهاؤه

قال القيسي[٣] شارحُ «أبيات الإيضاح»: «وهذا مِثْلُ قولِك: بَعُدَ بُعْدُه؛ وذلك أنه بنىٰ من هذه اللفظةِ فَعْلالاً، فجاء به مجيءَ القَلْقَال[٤] والزِّلْزال. والألفُ في «هيهات» غيرُ الألفِ في «هيهاؤه»، وهي في «هيهات» لامُ الفعلِ الثانيةُ كقاف الحَقْحَقَة[٥] الثانية، وهي في «هيهاؤه» ألف الفَعْلال الزائدة»[٦].

وفي هذه اللفظةِ لغاتٌ كثيرةٌ تزيد على الأربعين، وأذكر هنا مشهورَها وما قُرِىء به: فالمشهورُ هَيْهات بفتح التاءِ من غيرِ تنوينٍ، بُني لوقوعِه موقعَ

(١) لم أقف عليه، والبيت من الطويل وقد حذفت حركة الفاء من التفعيلة الأولىٰ: فعولن. والدقاق: ما اندقَّ من الشيء.

(٢) ديوانه ٤، والمحتسب ٢/٩٣، والخصائص ٣/٤٣ اللسان (هيه).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١٩٤، والقيسي هو أبو علي الحسن بن عبد الله من علماء القرن السادس.

(٤) قلقل الشيء: حرَّكه فتحرك واضطرب، فإذا كسرته فهو مصدر وإذا فتحته فهو اسم. اللسان: قلل.

(٥) الحقحقة: أرفع السير وأتعبه للظهر. انظر: اللسان (حقق).

(٦) فيكون وزن هيهاؤه: فعلاؤه، ووزن هيهات فَعْلَلَت حيث الألف في الأولى زائدة وفي الثانية أصلية.

المبنيِّ أو لشِبْهِه بالحرفِ وقد تقدَّم تحقيق ذلك. وبها قرأ العامَّةُ وهي لغة الحجازيين. و «هَيْهاتاً» بالفتح والتنوين، وبها قرأ[1] أبو عمروٍ في روايةِ هارون عنه. ونسبها ابن عطية[2] لخالد بن إلياس[3]. و «هَيْهاتٌ» بالضمِّ والتنوين وبها قرأ الأحمر[4] وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتُرْوى عن أبي حيوةَ أيضاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السَّمَّال في الأولى دونَ الثانية.

و «هَيْهاتٍ» بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسرِ من غير تنوين، وهي قراءةُ أبي جعفرٍ وشَيْبة، وتروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد. وهَيْهاتْ بإسكانِ التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجة عن أبي عمرو والأعرج. و «هَيْهاهْ» بالهاء آخراً وصلاً ووَقْفاً. و «أَيْهاتَ» بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء[5]، وبهاتين قرأ بعضُ القرَّاء فيما نقل أبو البقاء[6]. فهذه تسعُ لغاتٍ قد قُرِىء بهن، ولم يتواتَرْ منها غيرُ الأولى.

ويجوز إبدالُ الهمزةِ من الهاء الأولى في جميعِ ما تقدَّم فيَكْمُل بذلك ستَ عشرةَ لغةً. و «إيْهان» بالنون آخراً، و «أَيْهَى» بالألفِ آخراً. فَمَنْ فَتَح التاءَ قالوا فهي عنده اسم مفرد. ومَنْ كسرها فهي عنده جمعُ تأنيثٍ كزَيْنبات وهِنْدات

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٩٠، والنشر ٢/٣٢٨، والإتحاف ٢/٢٨٤، والقرطبي ١٢/١٢٢، والبحر ٦/٤٠٤، والشواذ ٩٧.

(٢) المحرر ١١/٢٣٣.

(٣) خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي المدني، روى عن ربيعة وسعيد المقبري. قال أحمد: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٣/٨٠.

(٤) عنبسة بن النضر الأحمر أبو عبد الرحمن اليشكري. قرأ على أصحاب حمزة والحسين الجعفي. ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٦٠٥.

(٥) رُسمت في مطبوعة الإملاء قوله: «أيهاه».

(٦) الإملاء ٢/١٤٩.

ويُعْزى هذا لسيبويه(١) لأنه قال: «هي مثل بَيْضات» فنُسِب إليه أنه جَمْعٌ مِنْ ذلك، حتى قال بعض النحويين: مفردُها هَيْهَة مثل بَيْضَة. وليس بشيءٍ بل مفردُها هَيْهات قالوا: وكان ينبغي على أصلِه أن يُقال فيها: هَيْهَيات بقلب ألف هَيْهات ياءً لزيادتِها على الأربعة نحو: مَلْهَيات ومَغْوَيَات ومَرْمَيات؛ لأنها من بناتِ الأربعة المضعَّفة من الياء من باب حاحَيْت(٢) وصِيصِيَة(٣). وأصلُها بوزنِ القَلْقَلة(٤) والحَقْحَقَةُ(٥)/ فانقلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَتْ هَيْهاة كالسَّلْقاة(٦) والجَعْباة(٧)، وإنْ كانت الياءُ التي انقلبَتْ عنها ألفُ «سَلْقاة» و«جَعباة» زائدةً، وياء هَيْهَيَة أصلاً، فلمَّا جُمِعت كان قياسُها على قولِهم أَرْطَيات(٨) وعَلْقيات(٩) أن يقولوا فيها هَيْهَيَات، إلاَّ أنهم حَذَفوا الألف لالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسمٍ مبنيٍّ، كما حَذَفوها في ذان واللتان وتان ليَفْصِلوا بين الألفاتِ في أواخر المبنية والألفات في أواخر المتمكنة، وعلى هذا حذفوها في أُوْلات وذوات لتخالِفَ ياء «حَصَيَات» و«نَوَيات». [٦٥٥/ب]

وقالوا: مَنْ فتح تاء «هيهات» فحقُّه أَنْ يكتبَها هاء لأنها في مفرد كتمرة

---

(١) الكتاب ٢/٤٧.
(٢) حاحيت: صَوَّتُّ بالغنم.
(٣) الصيصية: الشيء يحتمي به كالحصن وغيره.
(٤) القلقلة: الحركة والاضطراب.
(٥) الحقحقة: أرفع السير وأتعبه للظهر.
(٦) سَلْقاه: ألقاه على قفاه.
(٧) جَعْباه: صرعه. قال سيبويه ٢/٣٣٤: «هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرىً ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف مثل فَعْلَيْتُه نحو: سَلْقيته سَلْقاة وجَعْبيته جَعْباة».
(٨) الأرطى: ضرب من الشجر يُدبغ به.
(٩) العلقى: ضرب من الشجر.

ونواة. ومَنْ كسرها فَحَقُّه أَنْ يكتبَها تاءً لأنها في جمعٍ كهندات. وكذلك حكمُ الوقفِ سواءً. ولا التفاتَ إلى لغة «كيف الإخوةُ والأخَواهْ» ولا «هذه ثَمَرَتْ» لقلَّتِها. وقد رُسِمَتْ في المصحفِ بالهاء(١).

واختلف القراءُ في الوقفِ(٢) عليها: فمنهم مَنْ اتَّبع الرسمَ فَوَقَفَ بالهاءِ وهما الكسائيُّ والبزيُّ عن ابن كثير. ومنهم مَنْ وَقَفَ بالتاءِ، وهم الباقونَ. وكان ينبغي أَنْ يكونَ الأكثرُ على الوقفِ بالهاءِ لوجهين، أحدُهما: موافقةُ الرسمِ. والثاني: أنهم قالوا: المفتوح اسمٌ مفردٌ أصله هَيْهَيَة كزَلْزَلَة وقَلْقَلَة من مضاعفِ الرُّباعي. وقد تقدَّم: أنَّ المفردَ يُوقف على تاء تأنيثِه بالهاء.

وأمَّا التنوينُ فهو على قاعدةِ تنوينِ أسماء الأفعال: دخولُه دالٌّ على التنكيرِ، وخروجُه دالٌّ على التعريف. قال القَيْسِيُّ: «مَنْ نَوَّن اعتقد تنكيرَها وتَصَوَّر معنى المصدرِ النكرةِ كأنه قال: بُعْداً بُعْداً. ومَنْ لم ينوِّنْ اعتقد تعريفَها وتَصَوَّر معنى المصدرِ المعرفةِ كأنه قال: البُعْدَ البُعْدَ فجعل التنوينَ دليلَ التنكيرِ وعدمَه دليلَ التعريفِ». انتهى. ولا يُوجد تنوينُ التنكير(٣) إلَّا في نوعين: أسماءِ الأفعال وأسماءِ الأصوات نحو: سيبويهِ وسيبويهٍ، وليس بقياسٍ: بمعنى أنه ليس لك أَنْ تُنَوِّن منها ما شِئْتَ بل ما سُمِع تنوينُه اعْتُقِد تنكيرُه. والذي يُقال في القراءاتِ المتقدمةِ: إنَّ مَنْ نَوَّن جعله للتنكيرِ كما تقدَّمَ، ومَنْ لم يُنَوِّنْ جَعَلَ عدمَ التنوينِ للتعريفِ. ومَنْ فَتَحَ فللخِفَّةِ وللإتْباعِ، ومَنْ كَسَرَ فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين، ومن ضم فتشبيهاً بقبلُ وبعدُ، ومَنْ سَكَّن فلأنَّ أصلَ البناءِ السكونُ، ومَنْ وقف بالهاءِ فإتْباعاً للرسم(٤)، ومن وقف بالتاءِ فعلى الأصلِ سواءً كُسِرت

(١) كذا في الأصل. والرسم بالتاء المفتوحة: هيهات.

(٢) انظر: الإتحاف ٢/ ٢٨٤، والتيسير ٦٠، والنشر ٢/ ١٣١.

(٣) انظر في تنوين التنكير: شرح ابن عقيل ١/ ٢٨. شرح الكافية الشافية ١٤٢١.

(٤) سبق التنبيه إلى هذا الوهم فالرسم بالتاء.

التاءُ أو فُتحت؛ لأنَّ الظاهرَ أنهما سواءٌ، وإنما ذلك مِنْ تغييرِ اللغاتِ، وإنْ كان المنقولُ مِنْ مذهب سيبويه[(١)] ما تقدَّم. هكذا ينبغي أن تُعَلَّل القراءاتُ المتقدمةُ.

وقال ابنُ عطية[(٢)] فيمَنْ ضَمَّ ونَوَّن: «إنه اسمٌ معربٌ مستقلٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه «لِما تُوْعَدون» أي: البعدُ لوعدكم كما تقول: النُّجح لسَعْيك». وقال الرازي في «اللوامح»[(٣)]: «فأمَّا مَنْ رَفع ونَوَّنَ احتمل أَنْ يكونا اسمين متمكنين مرفوعين [بالابتداء][(٤)]، خبرُهما من حروف الجر بمعنى: البُعْدُ لِما تُوعدون. والتكرارُ للتأكيد. ويجوز أَنْ يكونا اسماً للفعل. والضمُّ للبناء مثل: حَوْبُ[(٥)] في زَجْرِ الإبل[(٦)]، لكنه نَوَّنه نكرةً». قلت: وكان ينبغي لابنِ عطيةَ ولأبي الفضل[(٧)] أن يَجْعلاه اسماً أيضاً في حالةِ النصبِ مع التنوين، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الفعلِ.

قرأ ابنُ أبي عبلةَ «هَيْهات هَيْهات ما تُوْعدون» من غير لام ٍ جرٍّ. وهي واضحةٌ مؤيِّدَةٌ لمدَّعي زيادتِها في قراءةِ العامَّة.

و «ما» في «لِما تُوْعدون» تحتمل المصدريةَ أي: لِوَعْدِكم، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي، / والعائدُ محذوفٌ أي: تُوْعَدُوْنَه. [٦٥٦/أ]

---

(١) الكتاب ٢/٤٧.

(٢) المحرر الوجيز ١١/٢٣٣.

(٣) انظر: البحر ٦/٤٠٥.

(٤) زيادة من البحر حيث ينقل عن الرازي.

(٥) الأصل: حوت وهو تصحيف.

(٦) حَوْبُ: زجر لذكورة الإبل مثل «حَلْ» لإناثها، وتضم الباء وتفتح وتكسر. وإذا نُكّر دخله التنوين. انظر: اللسان (حوب).

(٧) وهو الرازي صاحب «اللوامح» في القراءات الشاذة.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿إنْ هي﴾**: «هي» ضميرٌ يُفَسِّره سياقُ الكلامِ أي: إنْ حياتُكم إلَّا حياتُنا. قال الزمخشري(١): «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُرادُ به إلَّا بما يَتْلوه مِنْ بيانِه. وأصلُه: إنِ الحياةُ إلَّا حياتُنا الدنيا، فوَضَعَ «هي» مَوْضِعَ «حياتُنا» لأنَّ الخبرَ يَدُلُّ عليها ويُبَيِّنُها. ومنه «هي النفس تتحمَّل ما حَمَلَت» و«هي العربُ تقولُ ما شاءَتْ». وقد جَعَلَ بعضُهم هذا القِسْمَ ممَّا يُفَسَّر بما بعدَه لفظاً ورتبةً ونسبه إلى الزمخشريِّ متعلقاً بهذا الكلام الذي نقلتُه عنه، لا تَعَلُّقَ له في ذلك.

قوله: «نموتُ ونَحْيا» جملةٌ مفسِّرةٌ لما ادَّعَوْه مِنْ أَنَّ حياتَهم ما هي إلَّا كذا. وزعم بعضُهم أنَّ فيها دليلاً على عدمِ الترتيبِ في الواو، إذ المعنى: نحيا ونموتُ إذ هو الواقعُ. ولا دليلَ فيها؛ لأنَّ الظاهرَ مِنْ معناها: يموت البعض مِنَّا، ويَحْيا آخرون، وهَلُمَّ جرًّا. يُشيرون إلى انقراضِ العصرِ وخَلْفِ غيره مكانَه. وقيل: نموت نحن ويَحْيا أبناؤنا. وقيل: القومُ يعتقدونَ الرَّجْعَةَ أي: نموت ثم نَحْيا بعد ذلك الموتِ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿عَمَّا قليلٍ﴾**: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ بينَ الجارِّ ومجرورِه للتوكيدِ كما زِيْدَتْ في الباءِ نحو: «فبِما رَحْمَةٍ»(٢). وفي «مِنْ» نحو «مِمَّا خَطِيْئاتهم»(٣). و«قليلٍ»: صفةٌ لزمنٍ محذوفٍ أي عَنْ زمنٍ قليل.

والثاني: أنها غيرُ زائدةٍ بل هي نكرةٌ بمعنى شيء أو زمن. و«قليل» صفتُها أو بدلٌ منها. وهذا الجارُّ فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنَّه متعلقٌ بقوله:

---

(١) الكشاف ٣٢/٣.
(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران.
(٣) الآية ٢٥ من نوح.

«لَيُصْبِحُنَّ» أي: لَيُصْبِحُن عن زمنٍ قليل نادمين. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «نادمين». وهذا على أحدِ الأقوالِ في لام القسم، وذلك أنَّ فيها ثلاثةَ أقوال[1]: جوازَ تقديمِ معمولِ ما بعدها عليها مطلقاً. وهو قول الفراء وأبي عبيدة. والثاني: المَنْعُ مطلقاً وهو قولُ جمهورِ البصريين. والثالث: التفصيلُ بين الظرفِ وعديلِه، وبين غيرِهما، فيجوزُ فيهما الاتساعُ، ويمتنعُ في غيرِهما، فلا يجوز في: «والله لأضربنَّ زيداً»: «زيداً لأضرِبَنَّ» لأنه غيرُ ظرفٍ ولا عديلِه.

والثالث من الأوجه المتقدمة: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: عَمَّا قليلٍ نُنْصَرُ حُذِف لدلالةِ ما قبلَه عليه. وهو قولُه «رَبِّ انْصُرْني».

وقرىء[2] «لَتُصْبِحُنَّ» بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ، أو على أن القولَ صدرَ من الرسولِ لقومِه بذلك.

آ. (٤١) **قوله: ﴿غُثَاءً﴾**: مفعولٌ ثانٍ للجَعْل بمعنى التصيير. والغُثاء: قيل هو الجُفاء وقد تقدَّم في الرعد[3]. قاله الأخفش[4]. وقال الزجاج[5]: «هو البالي مِنْ ورق الشجر، إذا جَرَىٰ السيلُ خالَطَ زَبَدَه». وقيل: كل ما يُلْقيه السَّيْلُ والقِدْرُ مِمَّا لا يُنْتَفَعُ به، وبه يُضْرَبُ المَثَلُ في ذلك. ولامُه واوٌ لأنَّه مِنْ غثا الوادي يَغْثُو غَثْواً[6] وكذلك غَثَت القِدْرُ. وأمَّا غَثِيَتْ[7] نفسُه تَغْثِي

(١) انظر: الارتشاف ٢/٤٩٢.
(٢) البحر ٦/٤٠٦.
(٣) الآية ١٧ «فأمَّا الزَّبَدَ فيذهب جُفاءً».
(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن».
(٥) معاني القرآن له ٤/١٣.
(٦) قال في اللسان (غثا): «وحكى ابن جني غَثَى الوادي يَغْثي، فهمزة الغثاء على هذا منقلبة عن ياء. والمعروف عند أهل اللغة غثا الوادي يَغْثُو غثاً».
(٧) و «غَثَتْ».

غَثَياناً أي: خَبُثَتْ فهو قريبٌ مِنْ معناه، ولكنه مِنْ مادة الياء. وتُشَدَّدُ ثاء «الغُثَّاء» وتُخَفَّفُ وقد جُمع على «أَغْثاء» وهو شاذٌّ، بل كان قياسُه أن يُجْمَعَ على أَغْثِيَة كأَغْرِبة، أو على غِثْيان كغِرْبان وغِلْمان. وأنشدوا لامرىء القيس[1]:

٣٤١٧ـ ....

من السَّيْلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مُغْزَلِ

بتشديد الثاء وتخفيفها والجمع أي: والأَغْثاء.

قوله: «فبُعْداً للقومِ» بُعْداً: مصدرٌ بَدَلٌ من اللفظِ بفعلِه، فناصبُه واجبُ الإِضمارِ لأنَّه بمعنى الدعاءِ عليهم. والأصلُ: بَعُدَ بُعْداً وبَعَداً نحو: رَشَدَ رُشْداً ورَشَداً. وفي هذه اللامِ قولان أحدُهما: وهو الظاهرُ أنَّها متعلقةٌ بمحذوفٍ للبيانِ كهي في سَقْياً له وجَدْعاً له. قاله الزمخشري[2]. الثاني: أنها متعلقةٌ بـ بُعْداً. قاله الحوفي. وهذا مردودٌ؛ / لأنه لا يُحفَظُ حَذْفُ هذه اللامِ ووصولُ [٦٥٦/ب] المصدرِ إلى مجرورِها البتةَ، ولذلك منعوا الاشتغالَ في قوله «والذين كفروا فَتَعْساً لهم»[3] لأنَّ اللامَ لا تتعلَّقُ بـ «تَعْساً» بل بمحذوفٍ، وإن كان الزمخشريُّ[4] جَوَّزَ ذلك، وسيأتي في موضِعه إنْ شاءَ الله تعالى.

آ. (٤٤) قوله: ﴿تَتْرَىٰ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ «رُسُلَنا» بمعنى متواتِرين أي: واحداً بعد

---

(١) من معلقته في ديوانه ٢٥، وصدره:

كأنَّ طَمِيَّةَ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً

وطمية: اسم جبل. والمجيمر: أرض لبني فزارة، شبَّه الجبل به حين أحاط به السيل والغثاء فاستدار ما بقي منه بفلكة المغزل.

(٢) الكشاف ٣٢/٣.

(٣) الآية ٨ من محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٤) الزمخشري في إعرابه للآية لم يشر إلى ذلك. انظر: الكشاف ٥٣٢/٣.

واحدٍ، أو مُتتابعين على حَسَبِ الخلافِ في معناه كما سيأتي. وحقيقتُه أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ. والثاني: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف تقديرُه: إرسالاً تَتْرى أي: متتابعين أو إرسالاً إثرَ إرْسال.

وقرأ[1] ابن كثير وأبو عمرو ـ وهي قراءةُ الشافعيِّ ـ «تَتْرَىً» بالتنوين. وباقي السبعةِ «تَتْرَىٰ» بألفٍ صريحةٍ دونَ تنوينٍ. وهذه هي اللغةُ المشهورةُ، فَمَنْ نَوَّن فله وجهان[2]، أحدُهما: أنَّ وَزْنَ الكلمةِ فَعْل كفَلْس، فقوله «تَتْرَىً» كقولك: نَصَرْتُه نَصْراً. وَوَزْنُه في قراءتِهم فَعْلًا. وقد رُدَّ هذا الوجهُ بأنَّه لم يُحْفَظْ جَرَيانُ حركاتِ الإعرابِ على رائِه، فيُقال: هذا تَتْرٌ ومررت بتَتْرٍ نحو: هذا نَصْرٌ، ورأيت نصراً، ومررتُ بنصرٍ. فإذا لم يُحْفَظْ ذلك بَطَلَ أَنْ يكونَ وزنُه فَعْلاً. الثاني: أن ألفَه للإلحاقِ بـ جَعْفر كهي في أَرْطى[3] وعَلْقى[4] فلمَّا نُوِّن ذَهَبَتْ لالتقاءِ الساكنين. وهذا أقربُ مِمَّا قبلَه، ولكنه يلزمُ منه وجودُ ألفِ الإلحاقِ في المصادرِ وهو نادرٌ. الثالث: أنها للتأنيثِ كدَعْوىٰ. وهي واضحةٌ فتحصَّلَ في ألفِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها بدلٌ من التنوينِ في الوقفِ. الثاني: أنها للإلحاقِ. الثالث: للتأنيث. واخْتُلف فيها: هل هي مصدرٌ كدَعْوىٰ وذِكْرىٰ، أو اسمُ جمعٍ كأَسْرىٰ وشتى، كذا قالهما الشيخ[5]. وفيه نظرٌ؛ إذ المشهورُ أنَّ أَسْرَىٰ وشَتَّى جمعا تكسيرٍ لا اسما جمعٍ. وفاؤُها في الأصلِ واوٌ؛ لأنَّها من المُواتَرة والوِتْر، فقُلِبَتْ تاءً كما قُلِبَتْ تاءً في تَوْراة وتَوْلج[6]

---

(١) السبعة ٤٤٦، والحجة ٤٨٧، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٧، والقرطبي ١٢/١٢٥.

(٢) سوف يعرض ثلاثة أوجه.

(٣) أرطى: ضرب من الشجر يُدبغ به.

(٤) علقى: ضرب من الشجر.

(٥) البحر ٦/٣٩٤. ويبدو أن حجته.

(٦) التولج: كناس الوحش.

وتَيْقُور[1] وتُخَمَة وتُراث وتُجاه[2]، فإنها من الـوَرْي والوُلـوج والوَقـار والوَخـامة والوِراثة والوَجْه.

واختلفوا في مَدْلُولها: فعن الأصمعيِّ: واحداً بعد واحـد، وبينهما مُهْلَة. وقـال غيـره: هي من المُـواتـرة وهي التتـابُـع بغيـر مُهْلة. وقـال الـراغب[3]: «والتواتُرُ: تتـابُعُ الشيءِ وِتْـراً وفرادىٰ. قـال تعالىٰ: «ثم أَرْسَلْنـا [رُسَلَنا] تَتْـرىٰ» والوَتِيْرَة: السَّجِيَّةُ والطريقة. يقال: هم على وَتيرةٍ واحدةٍ. والتِـرَةُ: الذَّحْـلُ[4]. والوَتيرة: الحاجزُ بين المَنْخِرَيْن.

قوله: «أحاديثَ» قيل: هو جمعُ «حديث» ولكنه شاذٌّ[5]. وقيل[6]: بل هو جمعُ أُحْدُوْثَة كأُضْحُوكة. وقال الأخفش: «لا يُقال ذلـك إلاَّ في الشَّـرِّ. ولا يُقـال في الخير. وقد شَذَّتِ العربُ في أُلَيْفاظ فجمعوها على صيغة مَفاعيل كـأَباطيـل وأَقاطيع». وقال الزمخشـري[7]: «الأحاديث تكـون اسمَ جمعٍ للحـديث، ومنه أحاديث رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم». قال الشيـخ[8]: «وأَفاعيـل ليس من

(١) التيقور: الوقار.

(٢) انظر: الممتع ٣٨٤.

(٣) المفردات ٥١١.

(٤) الذحل: الحقد.

(٥) قال سيبويه: «هذا باب ما جاء بناء جمعـه على غير مـا يكون في مثله ولم يكسَّـر هو على ذلك البناء. فمن ذلك: باطل وأباطيل لأن ذا ليس بناءَ باطل ونحوه إذا كسَّرتـه، فكأنه كُسِّرت عليه إبْطيل وإبْطال. ومثل ذلك: حديث وأحـاديث وعُروض وأعـاريض وقطيع وأقاطيع». الكتاب ٢/١٩٩.

(٦) نسب صاحب اللسان هـذا القول إلى الفـراء. اللسان (حـدث) وأنكره ابن بـري لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة.

(٧) الكشاف ٣/٣٣.

(٨) البحر ٦/٤٠٧.

أبنيةِ اسمِ الجمع، وإنما ذكرَه أصحابُنا فيما شَذَّ من الجموعِ كقَطيع وأقاطيـع، وإذا كان عَباديد قد حكموا عليه بأنه جمعُ تكسيرٍ مـع أنهم لم يَلْفِظوا لـه بواحـدٍ فأحرى «أحاديث» وقد لُفِظ له بواحدٍ وهو «حـديث» فاتضـح[1] أنه جمْـع تكسيرٍ لا اسمُ جمعٍ لما ذكَرْنا».

آ. (٤٥) **قوله: ﴿هـارونَ﴾**: يجوزُ أَنْ يكـونَ بدلاً، وأَنْ يكـونَ بياناً، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمار «أَعْني».

آ. (٤٧) **قوله: ﴿لِبَشَـرَيْنِ﴾**: «بَشَر» يقـع على الواحـدِ والمثنى والمجموعِ والمذكرِ والمؤنثِ. قال تعـالىٰ: «ما أنتم إلاَّ بَشَـرٌ» وقد يُـطابق. ومنه هذه الآيةُ. وأما إفراد «مِثْلِنا» فلأنَّه يَجْري مَجْرى المصادرِ في الإِفراد والتذكيـر، ولا يُؤَنَّثُ أصلاً، وقد يطابقُ ما هو له تثنيةً كقوله: «مِثْلَيْهم رَأيَ العينِ»[2] وجمعاً كقوله: «ثم لا يكونوا أمثالَكم»[3]. وقيل: أُريد المماثلةُ في البشـريةِ لا الكميَّـة. وقيل: اكتُفي بالواحدِ عن الاثنين.

قوله: «وقومُهما لنا عابِدون» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿ولقد آتيْنا موسى الكتابَ﴾** قيـل: أراد قومَ موسى فَحُذِفَ المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامـه؛ ولذلـك أعاد الضميرَ مِنْ قـوله «لعلَّهم» عليهم. وفيـه/ نظرٌ؛ إذ يجـوز عَوْدُ الضميـرِ على القومِ مِنْ غيـرِ [٦٥٧/أ]
تقديرِ إضافتِهم إلى موسىٰ، وتكونُ هِدايتُهم مُتَرَتِّبةً على إيتاء التوراةِ لموسىٰ.

---

(١) البحر: فالصحيح.
(٢) الآية ١٣ من آل عمران.
(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

آ. (٥٠) قوله: ﴿ومَعِينٍ﴾: صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: وماءٍ مَعِيْنٍ. وفيه قولان، أحدهما[١]: أنَّ ميمَه زائدةٌ، وأصله مَعْيُوْن أي: مُبْصَرٌ بالعين، فأُعِلَّ إعْلالَ «مبيع» وبابه، وهو مثلُ قولِهم «كَبَدْتُه» أي ضربْتُ كَبِدَه، ورَأَسْتُه أي: أصبتُ رأسَه، وعِنْته أي: أدركتُه بعيني. ولذلك أدخلَه الخليلُ في مادة ع ي ن. والثاني[٢]: أن الميمَ أصليةٌ، ووزنُه فَعيل مشتقٌّ من المَعْن. واختُلِف في المَعْن فقيل: هو الشيءُ القليلُ ومنه الماعُون. وقيل: هو مِنْ مَعَنَ الشيءُ مَعانَةً أي كَثُر. قال جرير[٣]:

٣٤١٨ـ إنَّ الذين غَدَوْا بِلُبِّك غادَروا
وَشَلاً بعينِك لا يَزال مَعينا

وقال الراغب[٤]: «هو مِنْ مَعَنَ الماءُ: جرى» وسمَّى مجاري الماءِ مُعْنان. «وأمعنَ الفرس: تباعَدَ في عَدْوِه، وأَمْعَنَ بحقي ذهبَ به، وفلانٌ مَعَنٌ في حاجته»، يعني سريعاً. قلت: كلُّه راجعٌ إلى معنى الجَرْيِ والسُّرعة.

آ. (٥١) قوله: ﴿واعْمَلوا صالحاً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: واعملوا عَمَلاً صالحاً من غير نظرٍ إلى ما يَعْملونه كقولهم: تُعْطي وتَمْنع. ويجوز أن يكونَ مفعولاً به وهو واقعٌ على نفسِ المعمولِ.

---

(١) أجازه الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢/٢٣٧، واللسان (معن).
(٢) وهو مذهب ابن الأعرابي. انظر: القرطبي ١٢/١٢٧.
(٣) ديوانه ٥٧٨، والبحر ٦/٣٩٤.
(٤) المفردات ٤٧٠.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وإنَّ هـذه أُمَّتُكم﴾: قرأ[١] ابن عامر وحده «وأنْ» هذه بفتحِ الهمزة وتخفيفِ النون. والكوفيون[٢] بكسرها والتثقيل، والباقون بفتحها والتثقيل. فأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ فهي المخففةُ من الثقيلة. وسيأتي توجيهُ الفتح في الثقيلة فيتضحُ معنى قراءتِه. وأمَّا قراءةُ الكوفيين فعلى الاستئنافِ.

وأمَّا قراءة الباقين[٣] ففيها ثلاثةُ أوجهٍ: أحدها: أنها على حذف اللام أي: ولِأنَّ هذه، فلمَّا حُذِف الحرفُ جرىٰ الخلافُ المشهورُ. وهذه اللامُ تتعلَّقُ بـ «اتَّقون». والكلامُ في الفاءِ كالكلامِ في قوله: «وإيَّاي فارهبون»[٤]. والثاني: أنها منسوقَةٌ على «بما تَعْملون» أي: إنِّي عليمٌ بما تَعْملون وبأنَّ هذه. فهذه داخلةٌ في حَيِّز المعلومِ. والثالث: أنَّ في الكلام حَذْفاً تقديره: واعلموا أنَّ هذه أمَّتُكم.

آ. (٥٣) وقد تقدَّم[٥] «فتقطَّعُوا أَمْرَهم بينهم زُبُرا» وما قيل فيهما، وما قُرِىء به فَأَغْنىٰ عن إعادتِه.

آ. (٥٤) قولهم: «في غَمْرَتِهم» مفعولٌ ثانٍ لـ «ذَرْهم» أي: اتْرُكهم مُسْتَقِرِّين في غَمْرَتهم. ويجوز أَنْ يكونَ ظرفاً للتَّرْكِ. والمفعول الثاني محذوفٌ. والغَمْرَةُ في الأصلِ: الماءُ الذي يَغْمُرُ القامةَ، والغَمْرُ: الماءُ الذي

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٦، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والحجة ٤٨٨، والبحر ٦/٤٠٨.
(٢) عاصم وحمزة والكسائي.
(٣) «وأنَّ».
(٤) الآية ٤٠ من البقرة وانظر: الدر المصون ١/٣١٤.
(٥) لم يتقدم البحث في هذه الآية. بيد أن قوله: «زبرا» ورد مثله في الكهف «زُبَرَ الحديدِ» انظر: الدر المصون ٧/٥٤٨.

يَغْمُر الأرضَ، ثم استُعير ذلك للجَهالةِ، فقيل: فلانٌ في غَمْرَة، والمادة تدل على الغِطاء والاستتارِ، ومِنه الغُمْرُ[1] بالضم لمَنْ لم يُجَرِّبِ الأمورَ، وغُمارُ الناسِ وخُمَارُهم: زِحامهم. والغِمْر بالكسر الحقد؛ لأنه يُغَطي القلب. والغَمَرات: الشدائدُ. والغامِرُ[2]: الذي يُلْقي نفسَه في المهالِك. وقال الزمخشري[3]: «والغَمْرَةُ: الماءُ الذي يَغْمُر القامةَ، فضُرِبَتْ لهم مَثَلاً لِما هم [مَغْمورون][4] فيه مِنْ جَهْلهم وعَمايتهم. أو شُبِّهوا باللاعبين في غَمْرَةِ الماءِ؛ لِما هم عليه من الباطل. كقوله[5]:

٣٤١٩ـ ....

كأنني ضاربٌ في غَمْرَةٍ لَعِبُ

وقرأ[6] أميرُ المؤمنين[7] وأبو حيوة وأبو عبدالرحمن «غَمَراتهم» بالجمع؛ لأنَّ لكلٍّ منهم غَمْرَةً تَخُصُّه. وقراءةُ العامَّةِ لا تأْبَى هذا المعنى فإنه اسمُ جنسٍ مضافٌ.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿أَنَّ ما نُمِدُّهُمْ﴾**: في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها بمعنى الذي وهي اسمُ «أنَّ»، و«نُمِدُّهم به» صلتُها وعائدُها.

---

(١) قال في اللسان (غمر): «ورجل غُمْر وغِمر لا تجربة له بحرب ولا أمر، ولم تحنِّكه التجارب. وصبي غُمْر وغَمْر وغَمَر وغَمِر ومُغَمَّر: لم يجرِّب الأمور».

(٢) ش: والمغامر.

(٣) الكشاف ٣/٣٤.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١/٣٨، واللسان (غمر) وصدره:

ليالِيَ اللهوُ يَطْبيني فَأَتْبَعُهُ

ضارب: سابح. يطبيني: يدعوني. لعب: لاعب.

(٦) البحر ٦/٤٠٩.

(٧) وهو علي رضي الله عنه.

«ومن مال» حالٌ من الموصولِ، أو بيانٌ له، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و«نُسارِعُ» خبرُ «أنَّ». والعائدُ من هذه الجملةِ إلى اسم «أنَّ» محذوفٌ تقديرُه: نُسارِعُ لهم به، أو فيه، إلَّا أنَّ حَذْفَ مثلِه قليلٌ. وقيل: الرابطُ بين هذه الجملةِ باسم[1] «أنَّ» هو الظاهرُ الذي قامَ مقامَ الضميرِ مِنْ قولِه «في الخيرات»، إذ الأصل: نُسارِعُ لهم فيه، فأوقع «الخيرات» موقعَه تعظيماً وتنبيهاً على كونِه من الخيرات. وهذا يَتَمَشَّىٰ على مذهبِ الأخفش[2]؛ إذ يَرَىٰ الرَّبْطَ بالأسماءِ الظاهرةِ، وإن. لم يكنْ بلفظِ الأول، فيُجيز «زيد الذي قام أبو عبد الله» إذا كان «أبو عبد الله» كنيةَ «زيد». وتقدَّمَتْ منه أمثلةٌ. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ «مِنْ مالٍ» لأنه كان «مِنْ مال»، فلا يُعاب عليهم [ذلك، وإنما يعابُ عليهم][4] اعتقادُهم أنَّ تلك الأموالَ خيرٌ لهم».

الثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً فينسَبِكُ منها ومِمَّا بعدَها مصدرٌ هو اسم «أنَّ» و«نُسارع» هو الخبرُ. وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ «أَنْ» المصدريةِ قبل «نُسارع» ليصِحَّ الإخبارُ، تقديرُه: أَنْ نسارعَ. فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفعَ المضارعُ بعدَها. والتقديرُ: أَيَحْسَبون أنَّ إمْدادَنا لهم من كذا مسارعةٌ منَّا لهم في الخيرات. والثالث: أنها مُهَيِّئَة كافَّةٌ. وبه قال الكسائي في هذه/ الآية وحينئذٍ [٦٥٧/ب]
يُوقف على «وَبَنِين» لأنه قد حَصَل بعد فِعْلِ الحُسْبانِ نسبةٌ مِنْ مسندٍ ومسندٍ إليه نحو: حَسِبْتُ أنَّما ينطلق عمروٌ، وأنما تقومُ أنت.

وقرأ[5] يحيى بنُ وَثَّاب «إنما» بكسرِ الهمزة على الاستئنافِ، ويكونُ

---

(١) الأنسب أن يقول «واسم».
(٢) انظر: الارتشاف ٢/ ٥١.
(٣) الإملاء ٢/ ١٥٠.
(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الإملاء».
(٥) البحر ٦/ ٤٠٩.

حَذْفُ مفعولَي الحُسْبان اقتصاراً أو اختصاراً. وابنُ كثيرٍ[1] في روايةٍ «يُمِدُّهم» بالياءِ، وهو اللَّهُ تعالى. وقياسُه أَنْ يَقرأ «يُسارِع» بالياء أيضاً. وقرأ[2] السلمي وابن أبي بكرةَ «يُسارِع» بالياءِ وكسرِ الراء. وفي فاعِله وجهان، أحدُهما: الباري تعالى. الثاني: ضميرُ «ما» الموصولة إنْ جَعَلْناها بمعنى الذي، أو على المصدرِ إنْ جَعَلْناها مصدريةً. وحينئذٍ يكون «يسارِعُ لهم» الخبرَ. فعلى الأولِ يُحتاجُ إلى تقديرِ عائدٍ أي: يُسارع اللَّهُ لهم به أو فيه. وعلى الثاني لا يُحْتاج إذ الفاعِلُ ضميرُ «ما» الموصولةِ.

وعن أبي بكرة المتقدمِ أيضاً «يُسارَع» بالياء مبنياً للمفعولِ و «في الخيرات» هو القائمُ مَقامَ الفاعل. والجملةُ خبرُ «أنَّ» والعائدُ محذوفٌ على ما تقدَّم. وقرأ الحسن «نُسْرِع» بالنون مِنْ «أَسْرَعَ» وهي كـ نُسارع فيما تقدَّم.

و «بل لا يَشْعُرُون» إضرابٌ عن الحُسْبانِ المُسْتفهمِ عنه استفهامَ تقْريعٍ، وهو إضرابُ انتقالٍ.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيانِ الجنسِ. قال ابن عطية[3]: «هي لبيانِ جنسِ الإِشفاق». قلت: وهي عبارةٌ قلقة. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «مُشْفِقُون» قاله الحوفي، وهو واضح.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿يُؤْتُوْن ما آتَوا﴾**: العامَّةُ على أنَّه من الإِيتاء أي: يُعْطون ما أَعْطَوا. وقرأت[4] عائشة وابن عباس والحسن والأعمش «يَأْتُون

---

(١) البحر ٦/٤٠٩.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٩٤، والبحر ٦/٤١٠، والقرطبي ١٢/١٣١.

(٣) المحرر ١١/٢٣٨.

(٤) المحتسب ٢/٩٥، والبحر ٦/٤١٠، والقرطبي ١٢/١٣٢.

ما أَتَوْا» من الإتيان أي: يفعلون ما فَعَلوا من الطاعاتِ. واقتصر أبو البقاء[1] في ذكر الخلاف على «أتَوْا» بالقصرِ فقط. وليس بجيدٍ لأنه يُوهم أنَّ مَنْ قرأ «أَتَوْا» بالقَصْرِ قرأ «يُؤْتُون» من الرباعي. وليس كذلك.

قوله: «وقُلوبُهم وَجِلَةٌ» هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعل «يُؤْتُوْن»، فالواوُ للحال.

قوله: «أنَّهم» يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: وَجِلةٌ مِنْ أنَّهم، أي: خائفةٌ مِنْ رجوعِهم إلى ربهم. ويجوزُ أن يكون «لأنَّهم» أي: سَبَبُ الوجَلِ الرجوعُ إلى ربهم.

آ. (٦١) قوله: ﴿أولئك يُسارعون﴾: هذه الجملةُ خبرُ «إنَّ الذين»[2]. وقرأ[3] الأعمش «إنهم» بالكسرِ على الاستئنافِ فالوقفُ على «وَجِلة» تامٌّ أو كافٍ. وقرأ[4] الحُرُّ[5] «يُسْرِعُون» مِنْ أَسْرع. قال الزجاج[6]: «يُسارِعُون أَبْلَغُ» يعني من حيث إنَّ المفاعلَة تَدُلُّ على قوةِ الفعلِ لأجلِ المغالبةِ.

قوله: «وهم لها سابقُون» في الضمير في «لها» أوجهٌ، أظهرها: أنَّه يعودُ على «الخيرات» لتقدُّمِها في اللفظ. وقيل: يعودُ على الجنة. وقيل: على

---

(١) الإملاء ٢/١٥١.

(٢) في الآية ٥٧.

(٣) البحر ٦/٤١١.

(٤) المحتسب ٢/٩٦، والبحر ٦/٤١١، والقرطبي ١٢/١٣٣.

(٥) هو حُرّ بن عبد الرحمن النحوي القارىء، سمع أبا الأسود الدؤلي وعنه طلب إعراب القرآن. انظر: بغية الوعاة ١/٤٩٣. وهناك الحر بن الصياح النخعي الكوفي ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ١٥٥.

(٦) معاني القرآن ٤/١٧.

السعادة. وقيل: على الأمم. والظاهرُ أنَّ «سابقون» هو الخبرُ. و«لهـا» متعلقٌ به قُدِّمَ للفـاصلةِ وللاختصـاص. واللامُ قيـل: بمعنى إلى. يقال: سَبَقْتُ لـه وإليـه بمعنىً. ومفعولُ «سـابقون» محـذوفٌ تقديـرُه: سابقـون النـاسَ إليهـا. وقيل: اللامُ للتعليل أي: سابِقُون الناسَ لأجلِهـا. وتكونُ هـذه الجملةُ مؤكدةً للجملةِ قبلهـا، وهي «يُسارِعُـون في الخيـرات» ولأنهـا تفيـدُ معنىً آخـرَ وهـو الثبوتُ والاستقرارُ بعدما دَلَّتِ الأولى على التجدد.

وقـال الزمخشـري(١): «أي فـاعلون السَّبْقَ لأجلهـا أو سـابقـونَ النـاسَ لأجلها». قال الشيخ(٢): «وهذان القولان عندي واحدٌ». قلت: ليسا بواحدٍ إذ مـرادُه بالتقـدير الأول أَنْ لا يُقَـدَّرَ للسَّبْقِ مفعولٌ البتـةَ، وإنما الغـرضُ الإعلامُ بـوقوعِ السَّبْقِ منهم من غيـرِ نَظَرٍ إلى مَنْ سَبقـوه كقولـه: «يُحيـي ويُميت»(٣) «وكُلوا واشْربوا»(٤) «يعـطي ويمنع» وغـرضُه في الثـاني تقديـرُ مفعولٍ حُـذِف للدلالةِ، واللام للعلة في التقديرين.

وقال الزمخشري(٥) أيضاً: «أو إياها سابقون أي: ينالونها قبل الآخـرة، حيث عُجِّلت لهم في الدنيا». قلت: يعني أنَّ «لها» هو المفعـولُ بـ «سابقـون» [٦٥٨/أ] وتكـون اللامُ قـد زِيْدَتْ في المفعـولِ. وحَسَّن زيادتَهـا شيئان، / كـلٌّ منهمـا لو انفرد لاقتضى الجوازَ: كونُ العاملِ فرعاً، وكونُه مقدَّماً عليـه معمولُـه. قال الشيـخ(٦): «ولا يَدُل لفظُ «لهـا سابِقُـون» على هـذا التفسيـرِ لأنَّ سَبْقَ الشيءِ

(١) الكشاف ٣/٣٥.
(٢) البحر ٦/٤١١.
(٣) الآية ٢٥٨ من البقرة.
(٤) الآية ١٨٧ من البقرة.
(٥) الكشاف ٣/٣٥.
(٦) البحر ٦/٤١١.

الشيءَ يدلُّ على تقدُّمِ السابقِ على المسبوقِ فكيفَ يقول: وهم يَسْبقون الخيراتِ؟ وهذا لا يَصِحُّ». قلت: ولا أَدْري: عدمُ الصحةِ من أيِّ جهةٍ؟ وكأنه تخيَّل أنَّ السابِقَ يتقدَّمُ على المسبوق فكيف يتلاقيان؟ لكنه كان ينبغي أن يقولَ: فكيف يقول: وهم ينالون الخيرات وهم لا يُجامِعُونها لتقدُّمهم عليها؟ إلَّا أنْ يكونَ قد سبقه القلمُ فكَتَبَ بدل «وهم يَنالون»: «وهم يَسْبِقُون»، وعلى كلِّ تقديرٍ فأين عَدَمُ الصِّحة؟.

وقال الزمخشري[1] أيضاً: «ويجوز أَنْ يكونَ «وهم لها سابقون» خبراً بعد خبرٍ، ومعنى «وهم لها» كمعنى قوله[2]:

٣٤٢٠ـ أنت لها أحمدُ مِنْ بينِ البَشَرْ

يعني أنَّ هذا الوصفَ الذي وَصَفَ به الصالحين غيرُ خارجٍ من حَدِّ الوُسْعِ والطاقةِ»[3]. فتحصَّل في اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّها بمعنى «إلى». الثاني: أنها للتعليلِ على بابِها. الثالث: أنَّها مزيدةٌ. وفي خبرِ المبتدأ قولان، أحدُهما: أنه «سابِقون» وهو الظاهرُ. والثاني: أنه الجارُّ كقوله:

ـ أنت لها أحمدُ مِنْ بينِ البَشَرْ

(١) الكشاف ٣/٣٥.
(٢) لم أقف عليه عند غير الزمخشري.
(٣) وقال بعد ذلك: «وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده بل هو مثبت لديه في كتاب».

وهذا قد رجَّحه الطبريُّ(١)، وهو مرويٌّ عن ابنِ عباس.

آ. (٦٢) **قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾**: صفةٌ لـ «كِتاب». و «بالحق» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «يَنْطِقُ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ، حالاً من فاعلِه أي: يَنْطِق مُلْتبساً بالحق.

آ. (٦٣) **قوله: ﴿هم لها عامِلُون﴾**: كقولِه: «هم لها سابقون».

آ. (٦٤) **قوله: ﴿حتى إذا﴾**: «حتى» هذه: إمَّا حرفُ ابتداءٍ والجملةُ الشرطيةُ بعدَها غايةٌ لِما قبلها، و «إذا» الثانيةُ فجائيةٌ هي جوابُ الشرطيةِ، وإمَّا حرفُ جَرٍّ عندَ بعضِهم. وقد تقدَّم تحقيقُه(٢) غيرَ مرةٍ. وقال الحوفيُّ(٣): «حتى غايةٌ، وهي عاطفةٌ، «إذا» ظرفُ مضافٌ لِما بعده، فيه معنى الشرطِ، «إذا» الثانية في موضعِ جوابِ الأولى، ومعنى الكلامِ عاملٌ في «إذا» والمعنى جَأَرُوا(٤). والعاملُ في الثانيةِ «أَخَذْنا». وهو كلامٌ لا يَظْهر(٥).

وقال ابن عطية(٦): «و «حتى» حرفُ ابتداءٍ لا غيرُ. و «إذا» والثانيةُ التي هي جوابٌ تمنعان مِنْ أَنْ تكونَ «حتى» غايةً لـ «عامِلُون». قلت: يعني أن الجملةَ الشرطيةَ وجوابَها لا يَظْهر أَنْ تكونَ غايةً لـ «عامِلون». وظاهرُ كلامِ

---

(١) عبارة الطبري في تفسيره ١٨/٣٤: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب القول الذي قاله ابن عباس من أنه سبقت لهم من الله السعادة قبل مسارعتهم في الخيرات ولما سبق لهم من ذلك سارعوا فيها».

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.

(٣) انظر: البحر ٦/٤١٢.

(٤) قال بعدها: «فيكون جاروا العامل في إذا الأولى».

(٥) قال أبو حيان في البحر ٦/٤١٢: «وهو كلام مخبط ليس أهلاً أن يرد».

(٦) المحرر ١١/٢٤١.

مكي[1] أنها غايةٌ لـ «عامِلون» فإنَّه قال: «أي لكفارِ قريش أعمالٌ من الشرِّ دونَ أعمالِ أهلِ البرِ هم لها عاملون، إلى أن يأخذَ اللَّهُ أهلَ النِّعْمةِ والبَطَرِ منهم إذا هم يَضِجُّون». انتهى.

والجُؤار: الصُّراخُ مطلقاً. وأنشد الجوهري[2]:

٣٤٢١ـ يُراوِحُ مِنْ صَلَواتِ المَلِيْـ
كِ طَوْراً سُجوداً وطَوْراً جُؤارا

وقد تقدَّم هذا مستوفىً في النحل[3].

آ. (٦٦) قوله: ﴿على أعقابِكم﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تَنْكِصُون». كقوله: «نَكَصَ على عَقِبَيْهِ»[4]. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال مِنْ فاعلِ «تَنْكِصُون» قاله أبو البقاء[5] ولا حاجةَ إليه. وقرأ[6] أميرُ المؤمنين «تَنْكُصُون» بضم العين. وهي لغةٌ.

آ. (٦٧) قوله: ﴿مُسْتَكْبِرين﴾: حالٌ مِنْ فاعل «تَنْكِصُون». قوله «به» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه يتعلقُ بـ «مُسْتكْبِرين». والثاني أنه متعلقٌ بـ «سامِراً». وعلى الأولِ فالضميرُ للقرآن أو للبيتِ شَرَّفه اللَّهُ تعالىٰ، أو للرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم أو للنُّكوصِ المدلولِ عليه بـ «تَنْكِصون»،

(١) لم يرد في «مشكله»، وورد في البحر ٦/٤١٢.
(٢) تقدم برقم ٢٩٨٦. ولم يرد في الصحاح للجوهري.
(٣) انظر: الدر المصون ٧/٢٣٩.
(٤) الآية ٤٨ من الأنفال.
(٥) الإملاء ٢/١٥١.
(٦) القرطبي ١٢/١٣٦، والبحر ٦/٤١٢، والشواذ ٩٩ ونسبها لابن مسعود. وأمير المؤمنين هنا هو عليّ رضي الله عنه.

كقولِه: «اعدِلُوا هو أقربُ»(1). والباءُ في هذا كلِّه للسببية؛ لأنه استكبـروا بسببِ القـرآنِ لَمَّا تُلِيَ عليهم، وبسببِ البيتِ لأنَّهم يقـولون: نحن وُلاتُـه وبالـرسـولِ لأنهم يقولون: هـو مِنَّا دونَ غيـرِه، أو بالنُّكـوصِ لأنه سببُ الاستكبـارِ. وقيل: ضَمَّنَ الاستكبارَ معنى التكذيبِ؛ فلذلك عُدِّيَ بالباءِ، وهذا يَتَأَتَّى على أن يكونَ الضميرُ للقرآنِ أو للرسولِ.

وأمَّا على الثاني وهو تَعَلُّقُه بـ «سامِراً» فيجوزُ أن يكونَ الضميرُ عائـداً على ما عادَ عليه فيما تقدَّم، إلَّا النكوصَ لأنهم كانوا يَسْمُرُون بالقرآن وبالرسول أي: يجعلونَهما حديثاً لهم يَخُوضون في ذلك كما يُسْمَرُ بالأحاديث، وكانوا يَسْمُـرُون في البيتِ، فـالباء ظـرفيةٌ على هـذا، و «سامِـراً»/ نصبٌ على الحالِ: إمَّـا مِنْ [٦٥٨/ب] فاعل «تَنْكِصُون»، وإمَّا مِنَ الضمير في «مُسْتَكْبِرين».

وقـرأ(2) ابنُ مسعود وابنُ عبـاس وأبو حيـوة ـ وتُـروى عن أبي عمـروٍ ـ «سُمَّـراً» بضمِّ الفاءِ وفتـحِ العين مشددةً. وزيـد بن علي وأبو رجـاء وابن عباس أيضـاً «سُمَّاراً» كـذلك، إلَّا أنَّـه بزيـادةِ ألفٍ بين الميمِ والراء، وكـلاهما جمـعٌ لـ «سامِر». وهما جمعان مَقيسـان لـ «فاعِـل» الصفةِ نحـو: ضُرَّب وضُـرَّاب في ضارِب. والأفصحُ الإفرادُ؛ لأنه يقـعُ على ما فـوق الواحـدِ بلفظ الإفرادِ تقـول: قومٌ سامِرٌ. والسَّامِرُ مأخوذٌ من السَّمَرِ وهـو سَهَرُ الليـلِ، مأخـوذٌ من السَّمَرِ وهـو ما يقعُ على الشجر من ضوءِ القمر، فيجلِسُون إليه يتحدثون مُسْتَأْنِسين بـه. قال الشاعر(3):

---

(1) الآية ٨ من المائدة.

(2) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٦، والمحتسب ٢/٩٦، والبحر ٦/٤١٣.

(3) البيت للحرث الجرهمي أو لعمرو بن الحرث، وهو في اللسان (حجن). والحجون: جبل بمكة.

٣٤٢٢ـ كـأَن لم يكُنْ بين الحَجـونِ إلى الـصَّفـا
أنـيسٌ ولـم يَـسْـمُـرْ بـمـكـةَ سـامِـرُ

وقال الراغب(١): «السَّامِرُ: الليلُ المظلم، ولا آتِيْكَ ما سَمَـر ابنا سَمِيـرٍ، يَعْنُـون الليـل والنهـار(٢). والسُّمْـرة: أحـدُ الألـوان، والسَّمْـراء: كُني بهـا عن الحِنْطة».

قـوله: «تَهْجُـرون» قـرأ العـامَّـةُ بفتـح التـاءِ وضمِّ الجيمِ، وهي تحتمـل وجهين، أحـدهما: أنَّهـا مِن الهَجْرِ بسكـونِ الجيمِ، وهو القـطع والصَّدُّ، أي: تهجُرُون آياتِ الله ورسـولَه وتَـزْهَدون فيهمـا، فلا تَصِلُونهمـا. الثاني: أنهـا من الهَجَرِ بفتحها وهو الهَذَيـانُ. يقال: هَجَـر المريضُ هَجَـراً أي هَذَىٰ فـلا مفعولَ لـه. ونـافـع(٣) وابن محيصن بضم التـاءِ وكسـرِ الجيم مِنْ أهجـر إهْجـاراً أي: أَفْحَشَ في مَنْـطِقِه. قـال ابن عبـاس: «يعني سَبَّ الصحـابـةِ». وزيـد بن علي وابن محيصن وأبـو نهيك بضمِّ التـاءِ وفتحِ الهـاء وكسرِ الجيمِ مشـددةً مضـارعَ هَجَّر بالتشديد. وهو محتمِلٌ لأَنْ يكونَ تضعيفاً للهَجْر أو الهَجَر أو الهُجْـر. وقرأ ابن أبـي عاصم(٤) كالعامَّةِ، إلاَّ أنَّه بالياءِ من تحتُ وهو التفاتٌ.

آ. (٧١) **قوله: ﴿ولو اتَّبَعَ﴾**: الجمهـورُ على كسرِ الـواوِ لالتقاء السـاكنين. وابن وثاب(٥) بضمِّهـا تشبيهاً بـواوِ الضميرِ كمـا كُسِرَتْ واوُ الضميـرِ تشبيهاً بها.

---

(١) المفردات ٢٤٢.
(٢) لم يرد قوله: «يعنون الليل والنهار» في المفردات.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٦، والنشر ٢/ ٣٢٩، والحجة ٤٨٩، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/ ٤١٣.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) المحتسب ٢/ ٩٧، والبحر ٦/ ٤١٤.

قوله: «بل أَتَيْناهم» العامَّةُ على إسناد الفعل إلى ضميرِ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَه. والمرادُ: أَتَتْهم رسلُنا. وقرأ[1] أبو عمروٍ في روايةٍ «آتيناهم» بالمدِّ بمعنى أَعْطيناهم، فيُحتمل أَنْ يكونَ المفعولُ الثاني غيرَ مذكورٍ. ويُحتمل أَنْ يكونَ «بذِكْرِهم» والباءُ مزيدةٌ فيه. وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمروٍ أيضاً «أَتَيْتُهم» بتاءِ المتكلم وحدَه. وأبو البرهسم وأبو حيوة والجحدري وأبو رجاء «أَتَيْتَهُمْ» بتاء الخطاب، وهو للرسول عليه السلام. وعيسى[2] «بذكراهم» بألفِ التأنيث. وقتادةُ «نُذَكِّرُهم» بنون المتكلمِ المعظمِ نفسَه مكانَ باءِ الجرِّ مضارعَ «ذَكَّر» المشدَّدِ، ويكون «نُذَكِّرُهم» جملةً حاليةً. وقد تقدَّم الكلامُ في «خَرْجاً» و «خَراج» في الكهف[3].

آ. (٧٤) قوله: ﴿عن الصِّراطِ﴾: متعلقٌ بـ «ناكِبون»، ولا تمنعُ لامُ الابتداءِ مِنْ ذلك على رأيٍ قد تقدَّم تحقيقه. والنُّكُوب والنَّكْبُ: العدولُ والمَيْلُ. ومنه النَّكْباءُ للريح بين رِيْحَيْنِ، سُمِّيَتْ بذلك لعُدولها عن المَهَابِّ ونَكَبَتْ حوادثُ الدهر أي: هَبَّتْ هبوبَ النَّكْباء، والمَنْكِبُ: مُجْتَمَعُ ما بين العَضُدِ والكَتِفِ. والأَنْكَبُ المائلُ المَنْكِبِ. ولفلانٍ نِكابة في قومه أي: نِقابة[4] فيشبه أن تكونَ الكافُ بدلاً من القاف. ويقال: نَكَبَ ونَكَّب مُخففاً ومُثقلاً.

آ. (٧٥) قوله: ﴿لَلَجُّوا﴾: جواب «لو». وقد توالَى فيه لامان وفيه تَضْعيفٌ لقول مَنْ قال: إنَّ جوابها إذا نفي بـ «لم» ونحوها مِمَّا صُدِّر فيه حرفُ النفي بلام، إنه لا يجوزُ دخولُ اللامِ لو قلت: «لو قام زيدٌ لَلَمْ يقم

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٩٨، والبحر ٦/٤١٤.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٩٨، والبحر ٦/٤١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٥٤٦.

(٤) النقابة: المنزلة. يقال: نَقَب الرجل على القوم يَنْقُب نِقابة. ومنه النقيب: عريف القوم وشاهدهم وضمينهم. انظر: اللسان (نقب).

عمروٌ» لم يَجُزْ قال: لئلاَّ يتـوالَىٰ لامان. وهـذا موجـودٌ في الإيجابِ كهـذهِ الآية ولم يَمْنَعْ، وإلاَّ فما الفرقُ بين النفيِ والإثباتِ في ذلك[١]؟

واللَّجاجُ: التَّمادِي في العِناد في تعاطي الفعلِ المزجورِ عنه. ومنه اللَّجَّة بالفتح لتردُّد الصوت كقوله[٢]:

٣٤٢٣ـ فـي لَـجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فُـلانـاً عـن فُـلِ

ولُجَّة البحرِ لتردُّدِ أمواجه. ولُجَّةُ الليـلِ لتردُّدِ ظَـلامِه. واللَّجْلَجَـةُ[٣] تردُّدُ الكلامِ، وهو تكريرُ لَجَّ. ويقال: لَجَّ وأَلَجَّ.

آ. (٧٦) **قوله: ﴿فما اسْتَكانـوا﴾**: قد تقـدم قبلَه استكان[٤] في آل عمـران. وجاء الأولُ مـاضياً، والثـاني مضـارعـاً[٥] ولم يَجِيْئـا مـاضيين ولا مضارعين، ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً؛ لإفادةِ الماضي وجودَ الفعـلِ وتحقُّقَه وهو بالاستكانـةِ أليقُ بخلافِ التضـرُّع، فإنـه أخبر عنهم بنفي ذلـك في الاستقبالِ. وأمَّا الاستكانةُ فقد تُوْجَدُ منهم. وقال الـزمخشري[٦]: «فـإن قلت: هلاَّ قيل: وما تَضَرَّعوا فما[٧] يَسْتَكِيْنون. قلت: لأن المعنى مَحَنَّاهم فما وُجِدَتْ

---

(١) الفرق في ذلك أن السمـاع لم يرد في النفي بـلم وورد في الإيجـاب، وليست العلة توالي لامين وإنما هو السماع.

(٢) البيت لأبـي النجم وهــو في الكتــاب ١/٢٣٣، والمقتضب ٤/٢٣٨، والخــزانــة ١/٤٠١، والهمع ١/١٧٧، والدرر ١/١٥٤، واللسان (لجج).

(٣) في الأصل: «والجلجة»: وانظر: المفردات ٤٤٨.

(٤) «فمـا وَهَنوا لِمـا أصابهم في سبيـل الله ومـا ضَعُفـوا ومـا استكـانـوا» الآيـة ١٤٦ من آل عمران.

(٥) الأول : «فما استكانوا»، والثاني : «وما يتضرعون».

(٦) الكشاف ٣/٣٩.

(٧) مطبوعة الكشاف «أو فما».

[٦٥٩/أ] منهم عقيبَ المِحْنَةِ استكانةً، وما من عادةِ هؤلاء أَنْ يَسْتَكينوا ويتضرعوا حتى / يُفْتَحَ عليهم بابُ العذابِ الشديد». قلت: فظاهرُ هذا أنَّ «حتى» غايةٌ لنفيِ الاستكانةِ والتضرُّعِ.

آ. (٧٧) وقُرِىء(١) «فَتَّحْنا» بالتشديدِ. والكلام في «إذا» و «إذا» قد تقدم(٢) قريباً. وقرأ(٣) السُّلميُّ «مُبْلَسُوْن» بفتحِ اللامِ مِنْ أَبْلَسه أي: أدخله في الإِبْلاس.

آ. (٨٠) قوله: ﴿أفلا تَعْقِلون﴾: قرأ(٤) أبو عمروٍ ـ في روايةٍ ـ «يَعْقِلون» بياء الغيبةِ على الالتفات.

آ. (٨٥) قوله: ﴿سَيَقُولون اللَّهُ﴾: قرأ(٥) أبو عمرو «سيقولون اللَّهُ» في الأخيرتين(٦) من غير لامِ جَرّ، رَفَعَ الجلالةَ، جواباً على اللفظِ لقوله «مَنْ» [مِنْ] قوله: «سيقولون اللَّهُ، قل: أفلا تَتَّقون» «سيقولون اللَّهُ، قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرون» لأنَّ المسؤولَ به مرفوعُ المحلِّ وهو «مَنْ» فجاء جوابُه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وكذلك رُسِمَ الموضعان في مصاحفِ البَصْرة. والباقون «لله» في الموضعين باللام، وهو جوابٌ على المعنى؛ لأنَّه لا فَرْقَ بين قوله «مَنْ ربُّ السموات» وبين قوله «لِمَنِ السموات». ولا بينَ قوله «مَنْ بيده» ولا «لِمَنْ له» إلاَّ جارُّه. وهذا كقولك: مَنْ ربُّ هذه الدار؟ فيقال: زيدٌ. وإن شِئْتَ: لزيدٍ؛ لأنَّ

---

(١) لم أجد مَنْ نسب هذه القراءة.

(٢) انظر إعرابه للآية ٦٥.

(٣) البحر ٦/٤١٦، والشواذ ٩٨.

(٤) البحر ٦/٤١٨، والكشاف ٣/٤٠.

(٥) السبعة ٤٤٧، والنشر ٢/٣٢٩، والتيسير ١٦٠، البحر ٦/٤١٨، والحجة ٤٩٠.

(٦) الآيتان ٨٧، ٨٩.

السؤالَ لا فرقَ فيه بين أن يقال: لِمَنْ هذه الدارُ، ومَنْ ربُّها؟ واللامُ مرسومةٌ في مصاحفهم فوافَقَ كلُّ مُصْحَفِه، ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه «لله» لأنه مرسومٌ باللام. وجاء الجوابُ باللامِ كما في السؤال. ولو حُذِفَتْ من الجواب لجاز؛ لأنه لا فرقَ بين «لِمَن الأرضُ» و «مَنْ رَبُّ الأرض» إلَّا أنَّه لم يَقْرَأْ به أحدٌ.

آ. (٩٠) **قوله: ﴿بل أَتَيْناهم﴾**: قد قُرِىء هنا ببعض ما قُرِىء به في نظيره: فقرأ(١) ابنُ أبي إسحاق «أَتَيْتَهم» بتاء الخطاب، وغيرُه(٢) بتاء المتكلم.

آ. (٩١) **قوله: ﴿إذَنْ لَذَهَبَ﴾**: «إذَنْ» جوابٌ وجزاءٌ. قال الزمخشري(٣): «فإن قلتَ: «إذَنْ» لا تَدْخُلُ إلَّا على كلامٍ هو جوابٌ وجزاءٌ، فكيف وقع قولُه: «لَذَهَبَ» جواباً وجزاءً، ولم يتقدَّمْه شرطٌ ولا سؤالُ سائلٍ؟ قلت: الشرطُ محذوفٌ تقديرُه: «لو كان معه آلهةٌ» حُذِف لدلالةِ «وما كان معه مِنْ إلهٍ». قلت: هذا رأي الفراء(٤)، وقد تقدَّم ذلك في الإسراء في قوله: «وإذَنْ لاتَّخَذُوكَ»(٥).

قوله: «عَمَّا يَصِفُوْنَ». وقرىء(٦) تَصِفُون، بتاء الخطابِ. وهو التفاتٌ.

آ. (٩٢) **قوله: ﴿عالمِ الغيبِ﴾**: قرأ(٧) ابن كثير وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصم بالجرِّ على البدل من الجلالةِ. وقال

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٤١٨، والشواذ ٩٨.
(٢) نسبت في الشواذ ٩٨ إلى يونس عن أبي عمرو.
(٣) الكشاف ٣/٤٠.
(٤) معاني القرآن ٣/٢٤١.
(٥) الآية ٧٣.
(٦) البحر ٦/٤١٩.
(٧) الإتحاف ٢/٢٨٧، والتيسير ١٦٠، والبحر ٦/٤١٩.

الزمخشري[1]: صفة لله»[2]. كأنَّه تَمَحَّضَ للإضافةِ فتعرَّفَ المضافُ. والباقون بالرفع على القطعِ خبرَ مبتدأ محذوفٍ.

قوله: «فتعالَىٰ» عطفٌ على معنى ما تَقَدَّم كأنه قال: عَلِمَ الغيبَ فتعالَىٰ كقولك: زيدٌ شجاعٌ فَعَظُمَتْ منزلتُه أي: شَجُعَ فعَظُمَتْ. أو يكونُ على إضمارِ القولِ أي: أقول: فتعالَىٰ اللَّهُ.

آ. **(٩٣) قوله: ﴿إمَّا تُرِيَنِّي﴾**: قرأ العامَّةُ «تُرِيَنِّي» بصريحِ الياء. والضحَّاك[3] «تُرِئَنِّي» بالهمز عوض الياء وهذا كقراءته: «فإمَّا تَرَئِنَّ»[4] «لَتَرَؤُنَّ»[5] بالهمز وهو بدلٌ شاذٌّ.

آ. **(٩٤) قوله: ﴿فلا تجْعَلْني﴾**: جوابُ الشرط. و «رَبِّ» نداءٌ معترضٌ بين الشرطِ وجزائِه.

آ. **(٩٥) قوله: ﴿على أَنْ نُرِيَكَ﴾**: متعلقٌ بـ لَقادِرون أو بمحذوفٍ على خلافٍ سَبَقَ: في أنَّ هذه اللامَ تمنعُ ما بعدها أَنْ تعملَ فيما قبلها.

آ. **(٩٧) قوله: ﴿مِنْ هَمَزاتِ﴾**: جمع هَمْزَة وهي النَّخْسَة والدَّفْعَةُ بيدٍ وغيرِها. والمِهْماز: مِفْعال من ذلك كالمِحْراث من الحَرْث. والهَمَّاز: الذي يَعيبُ الناسَ كأنه يَدْفع بلسانه ويَنْخُس به.

---

(١) الكشاف ٣/٤١.
(٢) انتهى هنا كلام الزمخشري.
(٣) البحر ٦/٤٢٠.
(٤) الآية ٢٦ من مريم.
(٥) الآية ٦ من التكاثر. ونُسبت قراءتا مريم والتكاثر إلى رواية عن أبي عمرو انظر: المحتسب ٢/٤٢، والبحر ٦/٢٨٥، والشواذ ٨٤.

آ. (٩٩) قوله: ﴿حتى إذا﴾: في «حتى» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنها غايةٌ لقوله: «بما يَصِفُون»(١). والثاني: أنها غايةٌ لـ «كاذبون»(٢). وبَيَّنَ هذين الوجهين قولُ الزمخشري(٣): «حتى تتعلق بـ «يَصِفُون» أي: لا يزالون على سوءِ الذكر إلى هذا الوقت، والآيةُ فاصلةٌ بينهما على وجهِ الاعتراضِ والتأكيدِ». ثم قال: «أو على قولِه: «وإنهم لكاذِبون». قلت: قوله: «أو على قولِه كذا» كلام محمولٌ على المعنىٰ إذ التقدير «حتى» مُعَلَّقَةٌ على «يَصِفُون» أو على قوله: «لَكاذِبون». وفي الجملةِ فعبارةٌ مُشْكلة.

الثالث: قال ابنُ عطية(٤): «حتى» في هذه(٥) المواضع حرفُ ابتداءٍ. ويُحتمل أَنْ تكونَ غايةً مجردةً بتقديرِ كلامٍ محذوفٍ. والأولُ أَبْيَنُ؛ لأنَّ ما بعدها هو المَعْنِيُّ به المقصودُ ذِكْرُه». قال الشيخ(٦): «فتَوَهَّمَ ابنُ عطية أن «حتى» إذا كانت حرفَ ابتداءٍ لا تكونُ غايةً، وهي وإنْ كانَتْ/ حرفَ ابتداءٍ، [٦٥٩/ب] فالغايةُ معنًى لا يُفارقها، ولم يُبَيِّنْ الكلامَ المحذوفَ المقدَّرَ». وقال أبو البقاء(٧): «حتى» غايةٌ في معنى العطفِ». وقال الشيخ(٨): «والذي يَظْهر لي أن قبلها جملةً محذوفةً تكون «حتى» غايةً لها يَدُلُّ عليها ما قبلها. التقديرُ: فلا أكونُ كالكفارِ الذين تَهْمِزُهم الشياطينُ ويَحْضُرونهم، حتى إذا جاء. ونظيرُ

---

(١) في الآية ٩٦.
(٢) في الآية ٩٠.
(٣) الكشاف ٣/٤٢.
(٤) المحرر ١١/٢٥٢.
(٥) المحرر: «في هذا الموضع».
(٦) البحر ٦/٤٢٠.
(٧) لم يرد في مطبوعة الإملاء.
(٨) البحر ٦/٤٢٠ ـ ٤٢١.

حَذْفِها قولُ الشاعر[1]:

٣٤٢٤ـ فيا عَجَبا حتى كُلَيْبُ تَسُبُّني

....

أي: يَسُبُّني الناسُ كلُّهم حتى كُلَيْبٌ. إلَّا أن[2] في البيت دَلَّ ما بعدها عليها بخلافِ الآيةِ الكريمة.

قوله: «رَبِّ ارْجِعُوْن» في قوله: «ارْجِعُون» بخطابِ الجمع ثلاثةُ أوجهٍ، أجودُها: أنه على سبيلِ التعظيم كقولِ الشاعر[3]:

٣٤٢٥ـ فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سِواكُمُ
وإن شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

وقال آخر[4]:

٣٤٢٦ـ ألا فارْحَمُوني يا إلَهَ محمدٍ

....

قد يُؤْخَذُ من هذا البيتِ ما يَرُدُّ على الشيخ جمال الدين بن مالك حيث قال: «إنه لم يَعْلَمْ أحداً أجاز للداعي يقول: يا رحيمون». قال: «لئلَّا يُوْهِمُ خلافَ التوحيدِ». وقد أَخْبر تعالى عن نفسه بهذه الصيغةِ وشِبْهِها للتعظيمِ في غيرِ موضعٍ من كتابِه الكريم.

الثاني: أنه نادىٰ ربَّه، ثم خاطب ملائكةَ ربِّه بقوله: «ارْجِعُون» ويجوز على هذا الوجهِ أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: يا ملائكةَ ربي، فحذف

---

(١) تقدم برقم ٧٣٣.

(٢) اسم «أن» هنا ضمير الشأن.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وعجزه. وهو في الكشاف ٤٢/٣، والبحر ٤٢١/٦.

المضافَ ثم التفت إليه في عَوْدِ الضميرِ كقوله: «وكم مِنْ قريةٍ أَهْلكناها» ثم قال: «أوهم قائلون»[1] التفاتاً لـ«أهل» المحذوف.

الثالث: أنَّ ذلك يَدُلُّ على تكريرِ الفعل، كأنه قال: ارْجِعُون ارْجِعون ارْجِعون. نقله أبو البقاء[2]. وهو يُشْبِهُ ما قالوه في قوله: «أَلْقِيا في جهنمَ»[3] أنه بمعنى: أَلْقِ أَلْقِ ثُنِّي الفعلُ للدلالةِ على ذلك، وأنشدوا قولَه[4]:

٣٤٢٧ـ قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزِلِ

. . . .

أي: قِفْ قِفْ.

آ. (١٠٠) قوله: ﴿إنها كَلِمَةٌ﴾: من بابِ إطْلاقِ الجزءِ وإرادةِ الكلِّ. كقوله: «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ»[5] يعني قوله[6]:

٣٤٢٨ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطِلُ

. . . .

وقد تقدَّم طَرَفٌ مِنْ هذا بأوسعِ عبارةٍ في آلِ عمران. و«هو قائلُها» صفةٌ لـ«كلمة».

قوله: «بَرْزَخٌ» البَرْزَخْ: الحاجِزُ بين المتنافِيَيْنِ. وقيل: الحِجابُ بين

---

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الإملاء ٢/١٥٢ وعبارته: ارجعني.

(٣) الآية ٢٤ من ق.

(٤) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب مناقب الأنصار ٢٦: ٧/١٤٩، وابن ماجه ٢/١٢٣٦.

(٦) تقدم برقم ٣٨٤.

الشيئين أَنْ يَصِلَ أحدُهما للآخـر، وهو بمعنى الأول. وقـال الراغب[1]: «أصلُه بَرْزَه بالهاءِ فَعُرِّب. وهو في القيامة الحائلُ بين الإنسانِ وبين المنـازلِ الرفيعـةِ. والبَرْزَخُ قبلَ البعثِ: المَنْعُ بين الإنسانِ وبين الرَّجْعَةِ التي يتمنَّاها».

آ. (١٠١) قوله: ﴿في الصُّوْر﴾: قرأ العامَّةُ بضم الصادِ وسكونِ الواو. وابن عباس[2] والحسنُ بفتحِ الواوِ جمعَ صورة. وأبو رزين بكسر الصـاد وفتح الواوِ وهو شاذٌّ، وهذا عكسُ «لُحَىً» بضم اللام جمعَ «لِحْية» بكسرِها.

قوله: «فلا أنسابَ» الأنسابُ: جمعُ نَسَب وهو القَرابَـةُ مِنْ جهةِ الـوِلادة، ويُعَبَّر به عن التواصلِ، وهو في الأصلِ مصدرٌ. قال الشاعر[3]:

٣٤٢٩ـ لا نَسَـبَ اليـومَ ولا خُـلَّةً
اتَّسَـعَ الـخَـرْقُ عـلى الـرَّاقِـعِ

قـوله: «بَيْنهم» يجـوزُ تَعَلُّقُه بنفسِ «أنسـاب»، وكـذلـكَ «يـومئـذٍ» أي: فـلا قرابـةَ بينهم في ذلـك اليـوم. ويجـوزُ أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنـه صفـةٌ لـ «أَنْساب». والتنوينُ في «يومئذٍ» عـوضٌ من جملةٍ، تقديـرُه: يومَ إذ يُنْفخ في الصُّور.

آ. (١٠٣) قـوله: ﴿في جهنمَ خـالِـدون﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ «خالِدون» خبراً ثانياً لـ «أولئك»، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هم خالدون، وقال الزمخشري[4]: «في جهنَم خالدون» بدلٌ مِنْ «خَسِروا أنفسَهم»، ولا محلَّ

(١) المفردات ٤٣.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٤٢١، والكشاف ٣/٤٣.
(٣) البيت لأنس بن العباس أو أبي عـامر جد العباس. وهـو في الكتـاب ١/٣٤٩، وابن يعيش ٢/١٠١، والعيني ٢/٣٥١.
(٤) الكشاف ٣/٤٣.

للبدلِ والمبدلِ منه؛ لأنَّ الصلةَ لا مَحَلَّ لها. قال الشيخ[1]: «جَعَلَ «في جهنم» بدلاً مِنْ «خَسِروا» وهذا بدلٌ غريبٌ. وحقيقتُه أَنْ يكونَ البدلُ الفعلَ الذي تَعَلَّق به «في جهنم» أي: استقرُّوا في جهنم، وهو بدلُ شيءٍ مِنْ شيء[2]؛ لأنَّ مَنْ خَسِر نفسَه استقرَّ في جهنَم».

قلت[3]: فجعل الشيخُ الجارَّ والمجرورَ البدلَ دون «خالدون» والزمخشريُّ جعل جميع ذلك بدلاً، بدليلِ قولِه[4] بعد ذلك: «أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ «أولئك» أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ». وهذان إنما يليقان بـ «خالدون»، وأمَّا «في جهنم» فمتعلِّقٌ به، فيحتاج كلامُ الزمخشريِّ إلى جوابٍ. وأيضاً فيصير «خالدون» مُفْلتاً. وجَوَّز أبو البقاء[5] أن يكونَ الموصولُ نعتاً لاسمِ الإشارة[6] وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ كونُه خبراً له.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿تَلْفَحُ﴾: يجوزُ استئنافُه، ويجوز حاليَّتُه. ويجوز كونُه خبراً آخرَ لـ «أولئك»، واللَّفْحُ: إصابةُ النارِ الشيءَ/ وكَلْحُها وإحْراقُها له، وهو أشَدُّ من النَّفْخِ. وقد تقدَّم النفخ في الأنبياء[7]. [٦٦٠/أ]

قوله: «كالحون» الكُلُوْح: تَشْميرُ الشَّفَةِ العليا، واسترخاءُ السُّفْلى. وفي الترمذي[8]: «تَتَقَلَّصُ شَفَتُه العليا، حتى تبلغَ وسطَ رأسِه، وتَسْتَرْخي السفلى

---

(١) البحر ٦/٤٢١.
(٢) وقال: «وهما لمسمى واحد على سبيل المجاز».
(٣) تكرر «قوله» في الأصل.
(٤) الكشاف ٣/٤٣.
(٥) لم يرد في الإملاء.
(٦) الموصول «الذين» واسم الإشارة «أولئك».
(٧) انظر: الورقة ٦٣٥ب.
(٨) باب ما جاء في صفة النار ٤/١٠٩.

حتى تَبْلُغَ سُرَّته» ومنه «كُلوحُ الأسَدِ» أي: تكشيرُه عن أنيابِه. ودهرٌ كالِحٌ، وبردٌ كالحٌ أي: شديد. وقيل: الكُلُوْحُ هو: تَقْطيبُ الوجهِ وبُسُورُه. وكَلَح الرجلُ يَكْلَحُ كُلُوْحاً وكِلاحاً.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿شِقْوَتُنا﴾: قرأ[1] الأخوان: «شَقاوتُنا» بفتح الشينِ وألفٍ بعد القاف. والباقون بكسرِ الشينِ وسكونِ القافِ وهما مصدران بمعنى واحدٍ، فالشَّقَاوة كالقَساوة وهي لغةٌ فاشِيَةٌ، والشِّقْوةُ كالفِطْنَة والنِّعْمة. وأنشد الفراء[2]:

٣٤٣٠ـ كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ
بنتَ ثماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وهي لغةُ الحجاز. وقرأ قتادة والحسن في روايةٍ كالأخَوَيْن إلَّا أنهما كَسَرا الشينَ، وشبلٌ في اختياره كالباقين، إلَّا أنَّه فَتَح الشينَ.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿إنَّه كان﴾: العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ استئنافاً. وأُبَيّ[3] والعتكيُّ بفتحها أي: لأنه. والهاءُ ضميرُ الشأنِ.

آ. (١١٠) قوله: ﴿سِخْرِيًّا﴾: مفعولٌ ثانٍ للاتخاذ. وقرأ[4]

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٨، والنشر ٢/٣٢٩، والحجة ٤٩١، والبحر ٦/٤٢٢، والقرطبي ١٢/١٥٣، والتيسير ١٦٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٤٢. البيت لنفيع بن طارق وهو في المخصص ١٤/٩٢، والخزانة ٣/١٠٥، والعيني ٤/٤٨٨، والهمع ٢/١٤٩، والدرر ٢/٢٠٥، والمراد أنه علقها حين كان في الحج.

(٣) المحتسب ٢/٩٨، والبحر ٦/٤٢٣، والعتكي هارون وتقدمت ترجمته.

(٤) السبعة ٤٤٨، والبحر ٦/٤٢٣، والحجة ٤٩١، والنشر ٢/١٢٩، والتيسير ١٦٠، والقرطبي ١٢/١٥٤.

الأخَوان ونافعٌ هنا وفي ص[1] بكسرِ السين. والباقون بضمِّها في المؤمنين. واختلف الناس في معناهما. فقيل: هما بمعنىً واحدٍ، وهو قولُ الخليلِ وسيبويه[2] والكسائي وأبي زيد. وقال يونس[3]: «إن أُرِيْدَ الخِدْمَةُ والسُّخْرة فالضمُّ لا غيرُ. وإنْ أريدَ الهُزْءُ فالضمُّ والكسر. ورجَّح أبو عليٍ[4] ـ وتبعه مكي ـ[5] قراءةَ الكسرِ قالا: لأنَّ ما بعدها أليقُ لها لقولِه: «وكنتم منهم تَضْحكون». قلت: ولا حجةَ فيه لأنَّهم جمعوا بين الأمرَيْن: سَخَّروهم في العمل، وسَخِروا منهم استهزاءً. والسُّخْرَة بالتاء: الاستخدام، و«سُخْرِيَّاً» ـ بالضمِّ ـ منها، والسُّخْرُ بدونها: الهزء، والمكسورُ منه. قال الأعشىٰ[6]:

٣٤٣١ـ إنِّي أتاني حديثٌ لا أُسَرُّ به
مِنْ عَلْوَ لا كَذِبٌ فيه ولا سُخْرُ

ولم يَختلف السبعةُ في ضَمِّ ما في الزخرف[7]؛ لأنَّ المرادَ الاستخدامُ وهو يُقَوِّي قولَ مَنْ فَرَّق بينهما. إلَّا أنَّ ابنَ محيصن[8] وابن مسلم[9] وأصحابَ

---

(١) الآية ٦٣.

(٢) قال النحاس في إعرابه ٢/٤٢٩: «ولا يَعْرف هذا التفريق الخليل وسيبويه ولا الكسائي ولا الفراء» ولم أقف على نص لسيبويه في كتابه. أما الفراء فقد قال في معانيه ٢/٢٤٣: وقد قرىء بهما جميعاً والضم أجود».

(٣) انظر: البحر ٦/٤٢٣.

(٤) الحجة (خ) ٤/٣٤.

(٥) الكشف ٢/١٣١ قال: «لصحة معناه، ولشبهه بما بعده، ولأن الأكثر عليه».

(٦) وهو أعشىٰ باهلة. والبيت في اللسان (سخر)، والبحر ٦/٤٢٣.

(٧) الآية ٣٢.

(٨) البحر ٨/١٣، والقرطبي ١٦/٨٣.

(٩) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي روىٰ عن يحيى الذماري. توفي سنة ١٩٥. انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٠.

عبدِ الله كسروه أيضاً[1]، وهي مُقَوِّيَةٌ لقولِ مَنْ جعلهما بمعنى.

والياءُ في «سِخرِيًّا» و«سُخْرِيًّا» للنسبِ زِيْدَتْ للدلالةِ على قوةِ الفعل، فالسُّخْرِيُّ أقوى من السُّخْر، كما قيل في الخصوص: خصوصيَّة، دلالةً على قوةِ ذلك، قال معناه الزمخشري[2].

آ. (١١١) قوله: ﴿أنهم هم الفائزون﴾: قرأ الأخوان[3] بكسرِ الهمزةِ استئنافاً. والباقون بالفتحِ، وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه تعليلٌ وهي موافقةٌ للأولى فإنَّ الاستئنافَ يُعَلَّلُ به أيضاً. والثاني ـ ولم يذكُرْ الزمخشري[4] غيرَه ـ أنَّه مفعولٌ ثانٍ لجَزَيْتُهم. أي: بأنهم أي: فَوْزهم[5]. وعلى الأول يكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً.

آ. (١١٢) قوله: ﴿قال: كم لَبِثْتُمْ﴾: قرأ[6] الأخوان «قل: كم لَبِثْتُمْ». «قُلْ إنْ لبثتم»[7] بالأمر في الموضعين، وابن كثير كالأخوين في الأول فقط، والباقون «قال» في الموضعين، على الإخبار عن الله أو المَلَك. والفعلان مرسومان[8] بغيرِ ألفٍ في مصاحفِ الكوفة، وبألفٍ في مصاحفِ مكةَ

---

(١) أي في الزخرف.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٤.

(٣) السبعة ٤٤٩، والنشر ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، والبحر ٦/ ٤٢٣، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٢.

(٤) الكشاف ٣/ ٤٤.

(٥) عبارة الزمخشري: «كقولك: جزيتهم فوزهم» وعلى هذا لا حاجة لتفسير عبارته بما فسَّرها المؤلف.

(٦) السبعة ٤٤٩، الحجة ٤٩٣، والنشر ٢/ ٣٣٠، والقرطبي ١٢/ ١٥٦، والبحر ٦/ ٤٢٤، والتيسير ١٦٠.

(٧) في الآية التالية.

(٨) انظر: المحرر ١١/ ٢٥٧.

والمدينةِ والشامِ والبصرةِ، فحمزةُ والكسائيُّ وافقا مصاحفَ الكوفة وخالفها عاصمٌ، أو وافقها على تقديرِ حَذْفِ الألفِ من الرسم وإرادتها. وابن كثير وافق في الثاني مصاحفَ مكة، وفي الأولِ غيرَها، أو أتاها على تقديرِ حَذْفِ الألف وإرادتِها. وأمَّا الباقون فوافقوا مصاحفَهم في الأول والثاني.

و «كم» في موضعِ نصبٍ على ظرفِ الزمانِ أي: كم سنة. و «عددَ» بدلٌ مِنْ «كم». قاله أبو البقاء[1]: وقال غيره: إن «عدد سنين» تمييز لـ «كم» وهذا هو الصحيحُ.

وقرأ[2] الأعمش والمفضل عن عاصم «عَدَداً» منوناً. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ «عدداً» مصدراً أُقيم مُقام الاسمِ، فهو نعتٌ تقدَّم على المنعوت. قاله صاحب «اللوامح»[3]. يعني أن الأصل: «سنين عدداً» أي: معدودة، لكنه يُلتزم تقديمُ النعتِ على المنعوتِ، فصوابُه أن يقول: فانتصبَ حالاً. هذا مذهبُ البصريين. والثاني: أنَّ «لَبِثْتُم» بمعنى عَدَدْتُم. فيكون نصبُ «عدداً» على المصدر و «سنين» بدلٌ منه. وقال صاحب «اللوامح» أيضاً: «وفيه بُعْدٌ؛ لعدم دلالة اللُّبث على العدد». والثالث: أنَّ «عدداً» تمييزٌ لـ «كم» و «سنين» بدلٌ منه.

آ. (١١٣) قوله: ﴿العادِّيْنَ﴾: جمعُ «عادٍّ» من العَدَد. وقرأ[4] الحسن والكسائي في روايةٍ بتخفيفِ الدالِ جمعَ «عادٍ» اسم فاعل مِنْ عدا

---

(١) الإملاء ٢/١٥٢.

(٢) البحر ٦/٤٢٤.

(٣) وهو أبو الفضل الرازي.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٦/٤٢٤، والكشاف ٣/٤٤.

[٦٦٠/ب] أي/(١): الظَّلَمَة. وقال أبو البقاء(٢): «وقُرِىء بالتخفيفِ على معنى العادِيْن المتقدِّمين كقولك: «وهذه بِئْرٌ عادية»، أي: سَلْ(٣) من تقدَّمَنا. وحَذَفَ إحدى ياءَي النسَب كما قالوا الأشعرون وحَذَفَ الأخرى لالتقاء الساكنين». قلت: المَحْذوفُ أولاً مِن الياء الثانية لأنها المتحركةُ، وبحذفِها يلتقي ساكنان. ويؤيِّد ما ذكره أبو البقاء ما ذكره الزمخشري فقال(٤): «وقُرِىء «العادِيِين» أي: القدماء المُعَمَّرين فإنهم يستقصرونها فكيف بمن دونهم؟». وقال ابن خالويه(٥): «ولغةٌ أخرىٰ «العاديِّين» ـ يعني بياءٍ مشددة جمع عادِيَّة ـ بمعنى القدماء».

آ. (١١٤) قوله: ﴿لو أنَّكم﴾: جوابُها محذوفٌ، تقديرُه: لو كنتم تعلمونَ مقدارَ لُبْثِكم من الطول لَمَا أَجَبْتُم بهذه المدة. وانتصب «قليلاً» على النعتِ لزمنٍ محذوفٍ أو لمصدرٍ محذوف أي: إلاَّ زمناً قليلاً أو إلاَّ لُبْثاً قليلاً.

آ. (١١٥) قوله: ﴿عَبَثاً﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: عابثين. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجله أي: لأجل العَبَثِ. والعَبَثُ: اللَّعِبُ وما لا فائدةَ فيه وكلُّ ما ليس له غَرَضٌ صحيحٌ. يقال: عَبَثَ يَعْبَثُ عَبَثاً إذا خَلَط عَمَلَه بلَعِبٍ. وأصله من قولِهم: عَبَثْتُ الأَقِطَ أي: خَلَطْتُه. والعَبِيْثُ طعام مخلوط بشيء، ومنه العَوْبَثانِيُّ لتمر وسَوِيْقٍ وسمن مختلط.

قوله: «وأنَّكم» يجوز أَنْ يكونَ معطوفاً على «أنما خَلَقْناكم» فيكونُ

(١) سقطت الورقة ٦٦٠ب من مصورة الأصل وأثبتناها من (ش).
(٢) الإملاء ٢/١٥٢.
(٣) ش: مثل. والتصحيح من الإملاء.
(٤) الكشاف ٣/٤٤ ـ ٤٥.
(٥) الشواذ ٩٩.

الحُسْبانُ منسحباً عليه، وأن يكون معطوفاً على «عبثاً» إذا كان مفعولاً مِنْ أجله. قال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «عبثاً» أي: للعبث ولتَـرْكِكِم غيرَ مرجوعين». وقدَّم «إلينا» على «تُرْجَعون» لأجل الفواصلِ.

قوله: «لا تُرْجِعُوْن» هـو خبر «أنَّكم». وقـرأ[2] الأخوان «تَـرْجِعُون» مبنيـاً للفاعل. والباقون مبنيـاً للمفعول. وقـد تقدَّم أنَّ «رَجَـعَ» يكون لازمـاً ومتعديـاً. وقيل: لا يكون إلاَّ متعدِّياً والمفعولُ محذوفٌ.

آ. **(١١٦) قوله: ﴿الكريمِ﴾**: قرأه العامَّةُ مجروراً نعتاً للعـرش وُصِفَ بذلك لتَنَزُّل الخيراتِ منه أو لنسبتِه إلى أكرمِ الأكرمين. وقرأ[3] أبو جعفر وابن محيصن وإسماعيل عن ابن كثيـر وأبان بن تغلب مـرفوعـاً. وفيه وجهـان، أحدُهما: أنه نعتٌ للعرش أيضاً، ولكنه قُطِع عن إعرابه لأجلِ المدحِ على خبر مبتـدأ مضمـر. وهـذا جيـدٌ لتَــوافُقِ القـراءتين في المعنىٰ. الثـاني: أنـه نعتٌ لـ «رب».

آ. **(١١٧) قـوله: ﴿ومَنْ يَـدْعُ﴾**: شرطٌ. وفي جـوابِـه وجهـان أصحُّهما: أنه قوله «فإنما حِسابُه» وعلى هذا ففي الجملة المتقدمـة وهي قولُـه: «لا بُرْهانَ له به» وجهان، أحدُهما: أنها صفـةٌ لـ «إلهاً» وهي صفـةٌ لازمةٌ. أي: لا يكـون الإِلَهُ المَـدْعُوُّ من دون اللَّهِ إلاَّ كـذا، فليس لها مفهـومٌ لفسادِ المعنى. ومثلُه «ولا طائرٍ يَطير بجناحيه»[4] لا يُفْهم أنَّ ثَمَّ إلَهاً آخرَ مَدْعُوّاً من دونِ اللَّهِ لـه برهان، وأن ثَمَّ طائراً يطير بغير جناحيه. الثاني: أنها جملةُ اعتراضٍ بين الشرطِ وجوابِه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري[5] بقـولِه: «وهي صفـةٌ لازمةٌ كقـوله:

---

(١) الكشاف ٣/٤٥.

(٢) السبعة ٤٥٠، والنشر ٢/٢٠٨، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٤، والبحر ٦/٤٢٤.

(٣) الإتحاف ٢/٢٨٩، والقرطبي ١٢/١٥٧، والبحر ٦/٤٢٤.

(٤) الآية ٣٨ من الأنعام. (٥) الكشاف ٢/٤٥.

«يَطير بجناحيه»، جيء بها للتوكيد لا أَنْ يكونَ في الآلهة ما يجوز أَنْ يقومَ عليه بُرْهانٌ. ويجوز أَنْ يكونَ اعتراضاً بين الشرطِ والجزاءِ كقولك: «مَنْ أحسن إلى زيدٍ ــ لا أحقَّ بالإحسان منه ــ فاللَّهُ مُثيبُه».

الثاني من الوجهين الأولين: أنَّ جوابَ الشرطِ «قولُه لا بُرْهانَ له به» كأنه فَرَّ مِنْ مفهومِ الصفةِ لِما يلزمُ مِنْ فسادِه فَوَقَعَ في شيءٍ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ، وهو حَذْفُ فاءِ الجزاءِ من الجملةِ الاسميةِ، كقوله[1]:

٣٤٣٢ــ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها

. . . .

البيت. وقد تقدَّم تخريجُ كونِ «لا برهانَ له» على الصفةِ. ولا إشكال؛ لأنها صفةٌ لازمةٌ، أو على أنها جملةُ اعتراضٍ.

قوله: «إنه لا يُفْلِحُ» الجمهور على كسرِ الهمزةِ على الاستئنافِ المُفيد للعلمِ. وقرأ[2] الحسنُ وقتادةُ «أنه» بالفتح. وخَرَّجَه الزمخشري[3] على أَنْ يكونَ خبر «حِسابُه» قال: ومعناه: حسابُه عدمُ الفلاحِ. والأصلُ: حسابُه أنه لا يُفلح هو، فوضع «الكافرون» في موضع الضمير، لأن مَنْ يَدْعُ في معنى الجمع وكذلك «حِسابُه أنه لا يُفلح» في معنى: حسابهم أنهم لا يُفْلحون» انتهى. ويجوزُ أَنْ يكونَ ذلك على حَذْفِ حرفِ العلةِ أي [لـ] أنَّه لا يُفْلح. وقرأ[4] الحسن «لا يَفْلح» بفتح الياءِ واللام، مضارعَ فَلَح بمعنى أفلح، فَعَل وأَفْعَل فيه بمعنىً. والله أعلم، وهو يقول الحقَّ ويَهْدي السبيلَ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المؤمنون]

---

(١) تقدم برقم ١٤٠.
(٢) المحتسب ٢/ ٩٨، والبحر ٦/ ٤٢٥.
(٣) الكشاف ٢/ ٤٥.
(٤) القرطبي ١٢/ ١٥٧، والإتحاف ٢/ ٢٨٩، والبحر ٦/ ٤٢٥.

[٦٦١/أ و ب]

سـورة النـور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿سـورةٌ أَنْزَلْنـاها﴾: يجـوزُ في رَفْعِها وجهـان. أحدهما: أن يكونَ مبتدأً. والجملةُ بعدَها صفةٌ لها، وذلك هو المُسَوِّغ للابتـداءِ بالنكرةِ. وفي الخبرِ وجهان، أحدُهما: أنَّه الجملةُ مِنْ قولِـه: «الزانيـةُ والزاني» وإلى هذا نحا ابنُ عطية[١]، فإنه قال: «ويجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ «الزانيـة والـزاني» وما بعـدَ ذلك. والمعنى: السـورةُ المُنَزَّلَـةُ المَفْرُوْضَـةُ كذا وكـذا؛ إذ السـورةُ عبارةٌ عن آيـاتٍ مسرودةٍ لهـا بَدْءٌ وخَتْم». والثـاني: أنَّ الخبرَ محـذوفٌ أي: فيما يُتْلَى عليكم سورةٌ، أو فيما أَنْزَلْنا سورةٌ.

والوجهُ الثاني مِنَ الوجهين الأَوَّلَيْن: أَنْ يكونَ خبرُ المبتدأ مضمراً[٢] أي: هذه سورةٌ. وقال أبو البقاء[٣]: «سورةٌ بالرفـع على تقديـرِ: هذه سـورةٌ، أو مِمَّا يُتْلى عليك سورةٌ فلا تكونُ «سورةٌ» مبتدأَةً لأنها نكرةٌ». وهذه عبارةٌ مُشْكلة على ظاهِرها. كيف يقول: لا تكونُ مبتدأً مع تقديرِه: فيما يُتْلى عليـك سورةٌ؟ وكيف يُعَلِّلُ المنعَ بأنها نكرةٌ مع تقديرِه لخبرِها جاراً مُقَدَّماً عليها، وهو مُسَوِّغٌ للابتـداء بالنكرة.

---

(١) المحرر ١١/٢٦١.

(٢) الأصل: مضمر.

(٣) الإملاء ٢/١٥٣.

وقـرأه(١) العامَّـةُ بالـرفعِ على مـا تقدَّم. وقـرأ الحسن(٢) بن عبد العـزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهدٌ وأبو حيوة في آخرين «سـورةً» بالنصبِ. وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ غيرِ مفسَّرٍ بما بعدَه. تقديـره: اتْلُ سـورةً أو اقرأ سـورةً. والثاني: أنهـا منصوبـةٌ بفعـلٍ مضمـرٍ يُفَسِّـره مـا بعـده. والمسألةُ من الاشتغال. تقديرُه: أَنْزَلْنا سورةً أنزلناها. والفرقُ بين الوجهين: أنَّ الجملةَ بعـد «سورةً» في محـلِّ نصبٍ على الأول، ولا محـلَّ لهـا على الثـاني. الثالث: أنها منصوبةٌ على الإغـراء، أي: دونَكَ سـورةً. قالـه الزمخشـري(٣)، وردَّه الشيخُ(٤): بأنه لا يجوزُ حَذْفُ أداة الإغْراءِ، واستشكـل الشيخُ أيضـاً على وجهِ الاشتغالِ جوازَ الابتداءِ بالنكرة من غيـرِ مُسَوِّغٍ. ومعنى ذلـك: أنه مـا مِنْ مَوْضع يجوز [فيه](٥) النصبُ على الاشتغالُ إلَّا ويجوز أن يُرْفَعَ على الابتـداءِ، وهنا لو رُفِعَتْ «سورة» بالابتـداءِ لم يَجُزْ؛ إذ لا مُسَـوِّغَ فلا يُقـال: رجلًا ضـربتُه لامتنـاعِ: رجلٌ ضـربتُه. ثم أجـاب: بأنـه إنْ اعتُقد حَـذْفُ وصفٍ جـاز، أي: سورة مُعَظَّمة ـ أو مُوَضَّحة ـ أَنْزَلْناها، فيجوزُ ذلك.

الرابع: أنَّهـا منصوبـةٌ على الحال مِنْ «هـا» في «أَنْزِلْنـاها». والحـالُ من المُكْنَىٰ يجوز أن تتقدمَ عليه. قاله الفراء(٦). وعلىٰ هذا فالضميرُ في «أَنْزَلْنـاها» ليس عائداً على سـورة بل على الأحكـام. كأنـه قيل: أَنْـزلنا الأحكـامَ سورةً مِنْ سُوَرِ القرآن، فهذه الأحكامُ ثابتةٌ بالقرآنِ، بخلافِ غيرِها فإنَّه قد ثَبَتَتْ بالسُّنة.

---

(١) المحتسب ٢/٩٢، والإتحاف ٢/٢٩١، والبحر ٦/٤٢٧، والقرطبي ١٢/١٥٨.
(٢) كذا في الأصل، ولعله تحريف لأنني لم أجد ذلك عند غيـر المؤلف. وفي المظان: «عمر بن عبد العزيز» ولعله المقصود.
(٣) الكشاف ٣/٤٦.
(٤) البحر ٦/٤٢٧.
(٥) زيادة من ش.
(٦) معاني القرآن ٢/٢٤٤.

قـوله: «وفَـرَضْناهـا» قرأ[1] ابن كثيـر وأبو عمـرو بـالتشـديـدِ. والبـاقـون بالتخفيف. فالتشديد: إمَّا للمبالغةِ في الإيجاب وتوكيداً، وإمَّا لتكثير المفروض عليهم، وإمَّا لتكثيرِ الشيءِ المفـروض. والتخفيفُ بمعنى: أَوْجَبْناهـا وجعلناهـا مقطوعاً بها.

آ. (٢) قوله: ﴿الزانيةُ والزَّاني﴾: في رفعهما وجهـان: مذهب سيبويه[2] أنَّـه مبتدأٌ، وخبـرُه محذوفٌ أي: فيمـا يُتْلَىٰ عليكم حكمُ الزانيـة. ثم بَيَّن ذلك بقوله: «فاجْلِدوا» إلى آخره. والثاني وهـو مذهبُ الأخفش[3] وغيـرِه: أنه مبتدأٌ. والخبرُ جملة الأمر. ودخلت الفـاءُ لشِبْه المبتـدأ بالشـرط. وقد تقـدَّم الكلامُ على هذه المسألةِ مستوفىً عند قوله[4] «واللذانِ يَأْتيانهـا منكم فآذُوْهمـا» وعند قوله «والسارقُ والسارقةُ»[5] فأغنى عن إعادتِه[6].

وقـرأ[7] عيسىٰ الثقفي ويحيـى بن يعمـر وعمـرو بن فـائـد وأبـو جعفـر وشيبة[8] ورُوَيْس[9] بالنصبِ على الاشتغال. قال الزمخشري[10]: «وهو أحسنُ

---

(١) السبعة ٤٥٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٢٧، والنشر ٢/٣٣٠.

(٢) الكتاب ١/٧١ ــ ٧٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٨٠ قال في قوله تعالى: «واللذان يأتيـانها منكم فـآذوهما» فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن الـذي إذا كانت صلتـه فعلاً جـاز أن يكون خبره بالفاء».

(٤) الآية ١٦ من النساء.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون.

(٧) البحر ٦/٤٢٧.

(٨) الأصل: «أبو شيبة» وهو سهو.

(٩) محمـد بن المتوكـل أبو عبـد الله اللؤلؤي البصري مقـرىء ضابط. أخـذ عن يعقوب الحضرمي. توفي بالبصرة سنة ٢٣٨. طبقات القراء ٢/٢٣٤.

(١٠) الكشاف ٣/٤٧.

مِنْ «سورةٌ أنزلناها» لأجلِ الأمر. وقُرِىء[1] «واللذَّانِ» بلا ياءٍ.

قـولـه: «رَأْفَـةٌ» قـرأ العـامَّـةُ هنـا، وفي الحـديـد[2]، بسكـون الهمـزة، وابنُ كثيرٍ[3] بفتحها. وقـرأ ابن جُرَيْـج ـ وتُروى أيضـاً عن ابن كثير وعـاصم ـ «رَآفة» بألفٍ بعد الهمزة بزنةِ سَحابة، وكلُها مصادرُ لـ رَأَفَ به يَرْؤُف. وقـد تقدَّم معناه[4]. وأشهرُ المصادرِ الأولُ. ونقل أبو البقاء[5] فيها لغةً رابعـةً: وهي إبدالُ الهمزةِ ألفاً. ومثلُ هذا ظاهرٌ غيـرُ محتاجٍ للتنبيـهِ عليه فـإنها لغـةٌ مستقلةٌ وقراءةٌ متواترة[6].

وقـرأ العامَّـةُ «تَأْخُـذْكم» بالتـأنيثِ مراعـاةً للَّفظِ. وعلي بن أبـي طالب[7] والسُّلمي ومجـاهد بـالياء مِنْ تحتُ؛ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ وللفصـلِ بالمفعـولِ والجارِّ. و «بهما» متعلقٌ بـ«تَأْخُذْكم» أو بمحذوفٍ على سبيل البيـانِ. ولا يتعلَّقُ بـ «رَأْفة» لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّم عليه معمولُه، وفي «دين الله» متعلقٌ بـالفعلِ قبله أيضـاً. وهذه الجملةُ دالَّـةٌ على جـوابِ الشـرطِ بعـدَهـا، أو هي الجـوابُ عنـد بعضِهم. / [٦٦٢/أ]

آ. (٣) قوله: ﴿وحُرِّم ذلك﴾: قرأ[8] أبو البرهسم «وحرَّم» مبنياً للفاعلِ مشدَّداً. وزيد بن علي «وحَرُمَ» بزنة كَرُم.

(١) وهي قـراءة عبد الله بن مسعـود رضي الله عنـه. انـظر: البحـر ٦/٤٢٧، والكشـاف ٣/٤٧.
(٢) الآية ٢٧ من الحديد.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٢، والنشر ٢/٣٣٠، والبحر ٦/٤٢٩، والتيسير ١٦١.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/١٥٩.
(٥) الإملاء ٢/١٥٣.
(٦) قال في السبعة ٤٥٢: «غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القـراءة أو قرأ في الصـلاة غَيَّر همزتها إلى الألف».
(٧) البحر ٦/٤٢٩.
(٨) البحر ٦/٤٣١.

آ. (٤) قـوله: ﴿والـذين يَرْمُـوْن المُحْصَنـاتِ﴾: كقـولـه: «الزانيةُ والزاني فاجْلِدوا»[١]، فيعودُ فيه ما تقدَّم بحـاله. وقـوله: «المُحْصَنـات» فيـه وجهان أحـدُهما: أنَّ المـرادَ به النسـاءُ فقط، وإنَّما خَصَّهُنَّ بـالـذِّكْـر؛ لأنَّ قَذْفَهُنَّ أشنعُ. والثاني: أنَّ المرادَ بهنَّ النساءُ والرجال، وعلى هذا فيقـالُ: كيف غَلَّبَ المؤنَّثَ على المـذكر؟ والجـوابُ: أنه صفـةٌ لشيء محذوفٍ يَعُمُّ الـرجالَ والنساءَ، أي: الأنفسَ المحصناتِ وهـو بعيدٌ. أو تقـولُ: ثَمَّ معطوفٌ محـذوفٌ لفهمِ المعنى، والإجماعُ على أنَّ حكمَهم حكمُهن أي: والمُحْصَنين.

قوله: «بأربعةِ شهداءَ» العامَّـةُ على إضافـةِ اسمِ العددِ للمعـدود. وقرأ[٢] أبو زرعة وعبد الله بن مسلم بالتنـوينِ في العدد، واستفصـحَ الناسُ هـذه القراءةَ حتى جاوزَ بعضُهم الحدَّ، كابنِ جني[٣]، ففضَّلها على قـراءة العامَّـةِ قال: «لأنَّ المعـدودَ متى كان صفـةً فالأجـودُ الإتباعُ دونَ الإضـافةِ. تقـول: عنـدي ثـلاثـةٌ ضاربون، ويَضْعُفُ ثلاثةُ ضـاربين» وهذا غلطٌ؛ لأن الصفـةَ التي جَرَتْ مَجْـرى الأسماءِ تُعْطى حكمَها فيُضاف إليها العددُ، و«شهداء» مِنْ ذلك؛ فإنه كَثُرَ حَذْفُ مـوصوفِـه. قال تعـالىٰ: «مِنْ كلِّ أمـةٍ بشهيـدٍ»[٤] «واسْتَشْهِـدوا شهيـدَيْن»[٥]. وتقول: عندي ثلاثةُ أَعْبُدٍ، وكلُّ ذلك صفةٌ في الأصل.

ونَقَل ابنُ عطية[٦] عن سيبويهِ أنه لا يُجيزَ تنوينَ العددِ إلاَّ في شعرٍ، وليس

---

(١) الآية ٢.

(٢) المحتسب ٢/١٠١، والبحر ٦/٤٣١.

(٣) المحتسب ٢/١٠١.

(٤) الآية ٤١ من النساء.

(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٦) المحرر ١١/٢٧١.

كما نقله عنه، إنما قال سيبويه[١] ذلك في الأسماءِ نحو: ثلاثةُ رجالٍ، وأمَّا الصفاتُ ففيها التفصيلُ المتقدمُ.

وفي «شهداء» على هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه تمييزٌ. وهذا فاسد؛ لأنَّ مِنْ ثلاثة إلى عشرة يُضافُ لمميِّزه ليس إلاَّ، وغيرُ ذلك ضرورةٌ. الثاني: أنه حالٌ وهو ضعيفٌ أيضاً لمجيئها من النكرةِ من غيرِ مخصِّص. الثالث: أنها مجرورةٌ نعتاً لأربعة، ولم ينصَرِفْ لألف التأنيث.

قوله: «وأولئك هم الفاسِقُون» يجوزُ أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً. وهو الأظهرُ، وجَوَّزَ أبو البقاء[٢] فيها أن تكونَ حالاً.

آ. (٥) **قوله: ﴿إلاَّ الذين تابُوا﴾**: في هذا الاستثناءِ خلافٌ: هل يعودُ لِما تقدَّمه من الجملِ أم إلى الجملة الأخيرة فقط؟ وتكلم عليها من النحاةِ ابنُ مالك والمهاباذي[٣]. فاختار ابنُ مالك عَوْدَه إلى الجملةِ المتقدمةِ، والمهاباذي إلى الأخيرة. وقال الزمخشري[٤]: «ردُّ شهادةِ القاذفِ مُعَلَّقٌ عند أبي حنيفة رحمه الله باستيفاءِ الحدِّ. فإذا شهد [به][٥] قبل الحَدِّ أو قبلَ تمام استيفائِه قُبِلَتْ شهادتُه. فإذا اسْتُوفي لم تُقْبَلْ شهادتُه أبداً، وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء. وعند الشافعيِّ رحمه الله يتعلَّقُ رَدُّ شهادتِه بنفسِ القَذْفِ. فإذا تاب عن القَذْفِ بأَنْ يرجعَ عنه عاد مقبولَ الشهادة. وكلاهما متمسِّكٌ بالآية: فأبو حنيفةَ ـ رحمه الله ـ جَعَلَ جزاءَ الشرطِ ـ الذي هو الرميُ ـ الجَلْدَ ورَدَّ

(١) الكتاب ١/١٠٥.
(٢) الإملاء ٢/١٥٣.
(٣) أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني له شرح اللمع. انظر: معجم الأدباء ٣/٢١٩، والبغية ١/٣٢٠.
(٤) الكشاف ٣/٥٠.
(٥) من الكشاف.

الشهـادةِ عقيبَ الجَلْدِ على التأبيـد، وكانـوا مردودي الشهـادة عنـدَه في أَبَـدِهم وهومدةُ حياتِهم، وجعل قولَه «وأولئك هم الفاسقون» كلاماً مستأنفـاً غيرَ داخـلٍ في حَيِّزِ جزاءِ الشـرط، كأنـه حكايـةُ حالِ الـرامين عند الله بعـد انقضاءِ الجملةِ الشرطيةِ، و «إلاَّ الذين تابوا» استثناءٌ من «الفاسقين». ويَدُلُّ عليه قولُـه «فإن اللَّهَ غفورٌ رحيم». والشافعيُّ ـ رحمه الله ـ جَعَل جزاءَ الشرطِ الجملتين أيضاً، غيرَ أنـه صَرَفَ الأبـدَ إلى مدةِ كـونِه قـاذفاً وهي تنتهي بـالتـوبـة [والـرجـوع][1] عن القـذف، وجعل الاستثنـاء[2] بالجملةِ الثـانيـة متعلقـاً». انتهى، وإنمـا ذكـرتُ الحكمَ؛ لأنَّ الإِعرابَ متوقفٌ عليه.

ومَحَـلُّ المستثنىٰ فيه ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: أنـه منصـوبٌ على أصـلِ الاستثنـاء. والثـاني: أنــه مجـرورٌ بــدلاً من الضميـر في «لهم» وقــد أوضـح الـزمخشري[3] ذلـك بقولـه: «وحَقُّ المستثنىٰ عنده ـ أي الشـافعي ـ أن يكونَ مجروراً بدلاً مِنْ «هم» في «لهم»، وحقُّه عند أبي حنيفة أن يكونَ منصوباً؛ لأنه عن مُـوْجَبٍ. والذي يقتضيـه ظـاهـرُ الآيـةِ ونـظمُهـا أن تكـونَ الجمـلُ الثـلاثُ بمجموعِهِنَّ جزاءَ الشرط كأنـه قيل: ومَنْ قَـذَفَ المُحْصناتِ فـاجْلِدوهم، ورُدُّوا شهـادتَهم وفَسِّقوهم أي: فـاجْمَعُوا لهم الجَلْدَ والـردَّ والتفسيقَ، إلاَّ الذين تـابوا عن القَذْفِ وأصلحوا فإنَّ اللَّهَ يغفرُ لهم فينقلبـون غيرَ مجلودِين ولا مَـرْدودين ولا مُفَسَّقين». قال الشيخ[4]: «وليس ظاهرُ الآية يقتضي عَوْدَ الاستثنـاءِ إلى الجملِ الثلاثِ، بل الظاهرُ/ هو ما يَعْضُـده كلامُ العـرب وهو الـرجوعُ إلى الجملةِ التي [٦٦٢/ب] تَليها».

(١) من الكشاف.
(٢) الكشاف: الاستئناف.
(٣) الكشاف ٣/٥١.
(٤) البحر ٦/٤٣٣.

والوجه الثالث: أنَّه مـرفوعٌ بـالابتداءِ، وخبـرُه الجملةُ من قولـه «فإنَّ اللَّهَ غفـورٌ رحيم». واعتُرِض بخُلُوِّهـا مِنْ رابطٍ. وأُجيب بـأنـه محـذوفٌ أي: غفـورٌ لهم، واختلفـوا أيضاً في هـذا الاستثنـاءِ: هـل هـو متصـلٌ أو منقـطع؟ والثـاني ضعيفٌ جداً.

آ. (٦) قـولـه: ﴿ولم يكنْ لهم شهـداءُ إلَّا أنفسُهم﴾: في رفـع «أنفسهم» وجهـان، أحـدُهمـا: أنــه بـدلٌ مِنْ «شهـداء»، ولم يـذكـر الـزمخشري[1] في غضـونِ كلامِـه غيرَه. والثـاني: أنه نعتٌ لـه، على أنَّ «إلَّا» بمعنى «غير». قال أبو البقاء[2]: «ولـو قُرِىء بـالنصبِ لجاز على أن يكـونَ خبرَ كان، أو منصوباً على الاستثناء. وإنما كان الرفعُ هنا أقوى؛ لأنَّ «إلَّا» هنـا صفةٌ للنكرةِ كما ذَكَـرنا في سـورة الأنبياء»[3]. قلت: وعلى قـراءةِ الرفـعِ يُحتمل أَنْ تكـونَ «كان» نـاقصةً، وخبـرُها الجـارُّ، وأَنْ تكـونَ تـامـةً أي: ولم يُـوجَـدْ لهـم شهداءُ.

وقرأ العامَّةُ «يكن» بالياءِ من تحتُ، وهو الفصيحُ؛ لأنه إذا أُسْنِـد الفعلُ لِما بعدَ «إلَّا» على سبيلِ التفريغ وَجَبَ عند بعضِهم التـذكيرُ في الفعـل نحو: «ما قام إلَّا هندٌ» ولا يجوز: ما قامَتْ، إلَّا في ضرورة كقوله[4]:

---

(١) الكشـاف ٢/٥٢ قال: «وقـرىء ولم تكن بالتـاء لأن الشهداء جمـاعـة، أو لأنهم في معنى الأنفس التي هي بدل».

(٢) الإملاء ٢/١٥٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٢ من الأنبياء.

(٤) البيت لذي الرمة، وصدره:

طـوى النَّحْـزُ والأجـرازُ ما في غروضـها

وهـو في ديوانـه ٢/١٢٩٦، وابن يعيش ٢/٨٧، والعيني ٢/٤٧٧. والنحز: الـركل بالعقب. والأجراز: ج جرز، وهي الأرض التي لا تنبت. والغروض: ج غَرْض، وهو حزام الرحل. والجراشع: ج جرشع، وهو الغليظ، المنتفخ الجنبين.

٣٤٣٣ـ ....

ومـا بَقِيَـتْ إلاَّ الـضلوعُ الـجَـراشـعُ

أو في شـذوذٍ كقـراءةِ الحسنِ: «لا تُـرَىٰ إلاَّ مَسـاكنُهم»(١) وقـرىء(٢) «ولم تَكُنْ» بالتاءِ من فوقُ وقد عَرَفْتَ ما فيه.

قوله: «فشَهادةُ أحدِهم» في رفعِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه مقدرٌ التقـديمِ أي: فعليهم شهادة(٣)، أو مُـؤَخَّرهُ أي: فشهـادة أحدِهم كـافيةٌ أو واجبـةٌ. الثاني: أن يكـون خبرَ مبتـدأ مضمرٍ أي: فـالواجبُ شهـادةُ أحـدِهم. الثالث: أن يكـونَ فاعـلاً بفعلٍ مقـدرٍ أي: فيكفي. والمصدرُ هنـا مضافٌ للفاعلِ.

وقـرأ العامَّةُ «أربعَ شهـاداتٍ» بـالنصبِ على المصـدر. والعـامـلُ فيـه «شهـادة» فالنـاصبُ للمصدرِ مصـدرٌ مثلُه، كمـا تقـدَّم في قـولـه «فـإنَّ جهنَّمَ جزاؤُكم جزاءً مَوْفوراً»(٤). وقرأ(٥) الأخَوان وحفصٌ برفع «أربع» على أنها خبرُ المبتدأ، وهو قوله: «فشهادة».

ويتخـرَّجُ على القـراءتين تعلُّقُ الجـارِّ في قـولـه: «بـالله»، فعلى قـراءةِ النصبِ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بشهادات؛ لأنـه أقربُ إليـه. والثـاني: أنه متعلِّقٌ بقـوله: «فشهـادةُ» أي: فشهـادةُ أحـدِهم بـالله. ولا يَضُـرُّ الفصلُ بـ «أربع» لأنها معمولةٌ للمصدرِ فليسَتْ أجنبيـةً. والثالث: أن المسـألةَ

---

(١) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: المحتسب ٢/٢٠٧.

(٢) البحر ٦/٤٣٣.

(٣) هذا على قراءة نصب «أربع» كما سيأتي.

(٤) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٥) السبعـة ٤٥٢، والنشـر ٢/٢٣٠، والتيسيـر ١٦١، والبحـر ٦/٤٣٤، والقـرطبي ١٢/١٨٢.

من بـابِ التنازعِ ؛ فـإنَّ كلاًّ مِنْ شهـادة وشهـادات تَـطْلُبـه من حيث المَعنى، وتكون المسألةُ من إعْمال الثـاني للحَذْفِ من الأول، وهـو مختار البصـريين. وعلى قراءةِ الرفعِ يتعيَّن تَعَلُّقُه بشهادات؛ إذ لو عَلَّقْتَـه بشهادة لَـزِمَ الفصلُ بين المصـدرِ ومعمولِـه بـالجرِّ، ولا يجـوزُ لأنـه أجنبـيٌّ. ولم يُختلفْ في «أربـع» الثانية[1] وهي قولُه «أَنْ تَشْهد أربعَ شهاداتٍ أنها منصـوبةٌ للتصـريح بـالعامـلِ فيها. وهو الفعلُ.

آ. (٧) قـوله: ﴿والخـامِسَةُ﴾: اتفق السبعـةُ على رفعِ الخـامسة الأولى، واختلفـوا في الثـانيـة[2]: فنصبهـا[3] حفصٌ، ونَصَبهمـا معـاً الحسنُ والسلمي وطلحـة والأعمش. فالـرفعُ على الابتـداءِ، وما بعـده مِنْ «أنَّ» وما في حَيِّزها الخبـرُ. وأمَّا نصبُ الأولى فعلى قـراءةِ مَنْ نصبِ «أربعَ شهـادات» يكون النصبُ للعطفِ على المنصوبِ قبلها. وعلى قراءةِ مَنْ رَفَعَ يكونُ النصبُ بفعلٍ مقـدرٍ أي: ويَشْهَـدُ الخـامسـةَ. وأمَّـا نصبُ الثـانيـةِ فعـطفٌ على مـا قبلَهـا من المنصوبِ وهو «أربع شهادات». والنصبُ هنا أقوىٰ منـه في الأولىٰ لقوةِ النصبِ فيما قبلَها كما تقدَّم تقريرُه، ولذلك لم يُخْتَلَفْ فيـه. وأمَّا «أنَّ» ومـا في حَيِّزهـا: فعلىٰ قراءةِ الرفـعِ تكونُ في محـلِّ رفعٍ خبـراً للمبتدأ كمـا تقدَّم، وعلى قـراءةِ النصبِ تكونُ على إسقاطِ الخافضِ، ويتعلَّقُ الخافضُ بذلك الناصبِ للخامسةِ أي: ويشهد الخامسةَ بأنَّ لعنةَ الله وبأنَّ غضبَ اللَّهِ. وجَوَّز أبو البقاء[4] أن يكونَ بدلاً من الخامسة.

قوله: «أنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عليه» قـرأ العامَّـةُ بتشديـد «أنَّ» في الموضعين. وقـرأ

---

(١) الآية ٨.

(٢) الآية ٩.

(٣) انظر في قراءات الآية: السبعة ٤٥٣، والنشر ٢/٣٣١، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٣٤.

(٤) الإملاء ٢/١٥٤.

نافعٌ بتخفيفها في الموضعين، إلاَّ أنه يقرأ «غَضِبَ اللَّهُ» بجَعْلِ «غَضِبَ» فعلاً ماضياً، والجلالة فاعلَه. كذا نقل الشيخ عنه التخفيفَ في الأولى أيضاً، ولم ينقُلْه غيره. فعلى قراءتِه يكون اسمُ «أنْ» ضميرَ الشأنِ في الموضعين، و «لعنةُ الله» مبتدأ و «عليه» خبرُها. والجملةُ خبرُ «أنْ». وفي الثانية يكون «غضِبَ الله» جملةً فعليةً في محل خبر «أنْ» أيضاً، ولكنه يقال: يلزمُكم أحدُ أمْرَيْن، وهو: إمَّا عَدَمُ الفصلِ بين المخففةِ والفعلِ الواقعِ خبراً، وإمَّا وقوعُ الطلبِ خبراً في هذا البابِ وهو ممتنعٌ. تقريرُ ذلك: أنَّ خبرَ المخففةِ متى كان فعلاً متصرفاً / غير مقرونٍ بـ «قد» وَجَبَ الفصلُ بينهما. بما تقدَّم في سورة [٦٦٣/أ] المائدة[١]. فإنْ أُجيب بأنه دعاءٌ اعتُرِض بأنَّ الدعاءَ طلبٌ، وقد نَصُّوا على أنَّ الجملَ الطلبيةَ لا تقع خبراً لـ «إنَّ». حتى تأوَّلوا قولَه[٢]:

٣٤٣٤ـ .... إنَّ الرِّياضةَ لا تُنْصِبْك للشَّيْبِ

وقوله[٣]:

٣٤٣٥ـ إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ
لا تَحْسَبوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

على إضمارِ القول. ومثلُه «أنْ بُوْرِكَ مَنْ في النار»[٤]. وقرأ الحسن[٥] وأبو رجاء وقتادة والسلميُّ وعيسى بتخفيف «أنْ» و «غَضَبُ الله» بالرفع على الابتداء، والجارُّ بعدَه خبرُه. والجملةُ خبرُ «أنْ».

(١) انظر: الدر المصون ٤/٣٦٧.
(٢) تقدم برقم ٢٥٦٠.
(٣) تقدم برقم ١٠٢١.
(٤) الآية ٨ من النمل.
(٥) الإتحاف ٢/٢٩٣، والمحتسب ٢/١٠٢، والبحر ٦/٤٣٤.

وقـال ابنُ عطيـة(١): «وأنْ الخفيفةُ على قـراءة الرفـع (٢) في قـولـه: «أَنْ غَضِبَ» قد وليها الفعلُ. قال أبـو علي(٣): «وأهلُ العـربيةِ يَسْتَقْبِحـون أَنْ يلِيَها الفعلُ إلاَّ بأَنْ يُفْصل بينها وبينه بشيء نحو قولِه «عَلِمَ أنْ سَيكونُ»(٤) «أفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ»(٥). فأمَّا قـولُه: «وأَنْ ليس لـلإنسان»(٦) فـذلك لقلةِ تمكُّنِ «ليس» في الأفعـال. وأمَّـا قـولُـه «أنْ بـورك مَنْ في النـار» فـ «بُـوْرِكَ» في معنى الـدعــاء فلم يَجِىءْ(٧) دخـولُ الفـاصـلِ لئـلا يَفْسُـدَ المعنىٰ». قلت: فـظاهـرُ هـذا أنَّ «غَضِبَ» ليس دعاءً، بل هو خبرٌ عن «غَضِبَ الله عليها» والظاهرُ أنه دعـاءٌ، كما أنَّ «بُـورك» كـذلـك. وليس المعنىٰ على الإخبـارِ فيهمـا فـاعتـراضُ أبـي علي ومتابعةُ أبـي محمد له ليسا بمَرْضِيَّيْنِ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿ولولا فَضْلُ اللَّهِ﴾**: جـوابُ «لولا» محـذوفٌ أي: لَهَلَكْتُمْ.

آ. (١١) **قوله: ﴿إنَّ الذين جاؤُوا بالإفْكِ﴾**: في خبـر «إنَّ» وجهان، أحدهما: أنه «عُصْبـةٌ» و «منكم» صفتُه. قـال أبو البقـاء(٨): «وبه أفـادَ الخبر». والثاني: أنَّ الخبرَ الجملةُ مِنْ قولِه «لا تَحْسَبُوه» ويكـونُ «عُصْبَةٌ» بـدلاً من فاعلِ «جاؤوا». قال ابن عطية(٩): «التقـديرُ: إنَّ فِعْـلَ الذين. وهـذا أَنْسَقُ

---

(١) المحرر ١١/٢٧٥.

(٢) كـذا في الأصل، والصـواب «على قراءة نـافع» كمـا في المحرر. وقـراءة نافـع «أنْ غَضِبَ الله».

(٣) الحجة (خ) ٤/٤٢.

(٤) الآية ٢٠ من المزمل. (٥) الآية ٨٩ من طه. (٦) الآية ٣٩ من النجم.

(٧) المحرر والحجة: «يجز».

(٨) الإملاء ٢/١٥٥.

(٩) المحرر ١١/٢٧٨.

في المعنى وأكثرُ فائدةً من أَنْ يكونَ «عُصبةٌ» خبرَ إنَّ. كـذا أورده عنه الشيـخ[1] غيرَ معترِضٍ عليه. والاعتراضُ عليه واضحٌ: من حيث إنه أوقع خبرَ «إنَّ» جملةً طلبيـةً، وقد تقـدم[2] أنه لا يجـوزُ. وإن وَرَدَ منه شيءٌ في الشعـر أُوِّل كـالبيتين المتقدمين، وتقديرُ ابنِ عطيةَ ذلك المضافَ قبل المـوصولِ ليَصِـحَّ به التـركيبُ الكـلاميُّ؛ إذ لو لم يُقَـدِّرْ لكان التـركيبُ: لا تَحْسَبوهم. ولا يعـودُ الضميـر في «لا تَحْسَبوه» على قولِ ابنِ عطيةَ على الإفكِ لئلا تَخْلُوَ الجملةُ من رابطٍ يَرْبِطُها بـالمبتدأ. وفي قـولِ غيرِه يجـوزُ أَنْ يعودَ على الإفـك أو على القَذْفِ، أو على المصدرِ المفهومِ من «جاؤوا» أو على ما نال المسلمين من الغَمِّ.

قـوله «كِبْـرَه» العامَّـةُ على كسـرِ الكـافِ، وضَمَّهـا في قـراءتـه[3] الحسنُ والـزهـريُّ وأبـو رجـاء وأبـو البـرهسم وابن أبـي عبلة ومجـاهـد وعمــرة بنت عبد الرحمن[4]، ورُوِيَتْ أيضاً عن أبـي عمروٍ والكسـائيِّ فقيل: همـا لغتان في مصدرِ كَبُرَ الشيءُ أي: عَظُم، لكن غَلَبَ في الاستعمالِ أنَّ المضمومَ في السِّنِّ والمكانةِ يُقال: هو كُبْرُ القومِ بالضمِّ أي: أكبرُهم سِنّـاً أو مكانـةً. وفي الحديث ـ في قصة مُحَيِّصَة وحُوَيِّصَة ـ «الكُبْرَ الكُبْرَ»[5] ـ وقيل: بالضم معظمُ الإفْكِ، وبالكسرِ البُداءَةُ به. وقيل: بالكسر الإثمُ.

---

(١) البحر ٦/٤٣٦.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/١٤٥.
(٣) الإتحاف ٢/٢٩٣، والنشر ٢/٣٣١، والمحتسب ٢/١٠٣ ـ ١٠٤.
(٤) عَمْرَة بنت عبد الرحمن الأنصارية النجَّارية المدنية تلميذة عـائشة. وجـدُّها سعـد من قـدماء الصحـابة وهـو أخو أسعـد بن زُرارة. كانت فقيهـة عالمـة. توفيت سنـة ٩٨، أو ١٠٦. انظر: سير الأعلام ٤/٥٠٧، وطبقات ابن سعد ٨/٤٨٠.
(٥) رواه البخـاري في كتاب الـديات، ٢٢ بـاب القسامـة، والفتـح ١٢/٢٣٩. والنصب على الإغراء كما قال ابن حجر.

آ. (١٢) قوله: ﴿لـولا إذ سَمِعْتُموه ظَنَّ المؤمنـون﴾: هذه تحضيضيـةٌ، و «إذ» منصـوبٌ بـ ظَنَّ. والتقـديـر: لـولا ظَنَّ المؤمنـون بـأنفسِهم إذ سَمِعْتُموه. وفي هذا الكلامِ التفاتٌ. قـال الزمخشـري[١]: «فإنْ قُلْتَ: هـلاَّ قيل: لولا إذ سَمِعْتُموه ظَنَنْتُمْ بأنفسِكم خيراً وقُلْتم. ولِمَ عَدَلَ عن الخـطابِ إلى الغَيْبة، وعن الضميرِ إلى الظاهرِ؟ قلت: ليُبالِغَ في التوبيخ بـطريقةِ الالتفـاتِ، وليُصَرِّحَ بلفظِ الإِيمانِ دلالةً على أنَّ الاشتراكَ فيه مُقْتَضٍ أَنْ لا يُصَدِّقَ أحدٌ قالةً في أخيه». وقوله «لِمَ عَدَلَ عن الخـطابِ»؟ يعني في قولِـه: «وقالـوا» فإنَّـه كان الأصلُ: وقلتم فعدل عن هذا الخطابِ إلى الغَيْبة في: «وقالوا». وقولـه: «وعن الضميـرِ» يعني أنَّ الأصـلَ كـان: ظَنَنْتُمْ فَعَـدَلَ عن ضميـرِ الخـطابِ إلى لفظِ المؤمنين.

آ. (١٣) قوله: ﴿فإذْ لم يَأْتُوا﴾: «إذْ» منصوبٌ بـ «الكاذبون» في قوله: «فأولئك عند الله هم الكاذبون». وهذا الكلامُ في قوةِ شرطٍ وجزاء.

آ. (١٥) قـولـه: ﴿إذْ تَلَقَّـوْنَـه﴾: «إذْ» منصـوبٌ بـ «مَسَّكُمْ» أو بـ «أَفَضْتُمْ». وقرأ العامَّةُ «تَلَقَّوْنه». والأصلُ: تَتَلَقَّوْنه فحُـذِفَتْ إحدى التـاءَيْن كـ «تَنَزَّلُ»[٢] ونحوه. ومعناه: يتلقَّاه بعضُكم من بعض. والبزيُّ[٣] على أصله: في أنه يُشَدِّد التاءَ وصلاً. وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة نحـو «ولا تَيَمَّموا»[٤] وهـو هناك سَهَّلَ لأنَّ ما قبلهِ حرفُ لِيْنٍ بخلافِه هنا. وأبو عمرو والكسائي وحمـزةُ على

---

(١) الكشاف ٣/٥٣.

(٢) الآية ٤ من سورة القدر.

(٣) انـظر في أوجـه القـراءة: السبعـة ٤٥٣، والبحـر ٦/٤٣٨، والقـرطبـي ١٢/٢٠٤، والمحتسب ٢/١٠٤، والنشر ٢/٣.

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

أصـولِهم في إدغامِ الـذالِ في التاء. وقـرأ أُبَـيّ «تَتَلَقَّوْنَـه» بتاءين، وتقـدَّم أنها الأصلُ. وقرأ ابن السميفع في روايةٍ عنه «تُلْقُوْنَه» بضمِّ التاءِ وسكـونِ اللام وضمِّ القـافِ مضارِعَ «ألقىٰ» إلقـاءً. وقرأ هـو في روايةٍ أخـرىٰ «تَلْقَـوْنَـه» بفتـح التـاءِ وسكونِ/ اللامِ وفتحِ القاف مضارع لَقِيَ. [٦٦٣/ب]

وقرأ ابنُ عباس وعائشةُ وعيسى وابنُ يعمر وزيد بن علي بفتحِ التاءِ وكسرِ الـلامِ وضَمِّ القـافِ مِنْ وَلَقَ الـرجـلُ إذا كَـذِبَ[١]. قـال ابن سيـده: «جـاؤوا بالمتعدي شاهداً على غير المتعدي. وعندي أنه أراد تَلِقُوْن فيه فحـذف الحرف ووصـلِ الفعـلُ للضميـر». يعني أنهم جـاؤوا بـ «تَلِقُـوْنـه» وهــو متعـدٍ مُفَسَّــراً بـ «تُكذِّبون» وهو غيرُ متعد ثم حَمَّله ما ذكر. وقال الـطبري[٢] وغيـره: «إن هذه اللفـظةَ مأخـوذةٌ من الوَلْقِ وهـو الإسراعُ بـالشيءِ بعد الشيءِ كعَـدْوٍ في إثْرِ عَـدْوٍ وكلامٍ في إثرِ كلامٍ يُقال: وَلَقَ في سَيْرِه أي: أسرع وأنشد[٣]:

٣٤٣٦ـ جــاءَتْ بــه عَــنْسٌ مـن الـشَّــأْمِ تَــلِقْ

وقال أبو البقاء[٤]: أي: تُسْرعون فيه. وأصله من الوَلْقِ وهو الجنون».

وقـرأ زيد بن أسلم وأبـو جعفر «تَـأْلِقُوْنـه» بفتح التـاء وهمزةٍ سـاكنةٍ ولامٍ مكسورةٍ وقافٍ مضمـومةٍ من الأَلْقِ وهـو الكذبُ. وقـرأ يعقوب «تِيْلَقُـوْنه» بكسـر التاءِ من فوقُ، بعدها ياءٌ ساكنةٌ ولامٌ مفتوحةٌ وقافٌ مضمـومةٌ، وهـو مضارع وَلِق بكسرِ اللامِ كما قالوا يِيْجَلُ مضارعَ وجِل.

---

(١) انظر: اللسان ولق.

(٢) الطبري ١٨/٩٧ ـ ٩٨.

(٣) البيت للشماخ، وهو يهجو جُلَيْداً الكلابـي وقبله:

كذَنـب العـقرب شَـوَّال عَلِـقْ

وهو في ديوانه واللسان (ولق). والطبري ١٨/٩٨.

(٤) الإملاء ٢/١٥٥.

وقوله: «بأفواهِكم» كقوله: «يَقُولون بأفْواهِهم»[1] وقد تقدَّم.

آ. (١٦) قـولـه: ﴿ولـولا إذْ سَمِعْتُمـوه قُلْتم﴾: كقـولـه: «لـولا[2] إذ سمعتموه ظَنَّ»[3] ولكن لا التفـاتَ فيه. قـال الزمخشـري[4]: «فإن قلت: كيف جـاز الفصـلُ بين «لـولا» و «قُلْتم». قلت: للظروفِ شـأنٌ ليس لغيرِها[5] لأنها لا يَنْفَكُّ عنها ما يقعُ فيها فلذلـك اتُّسِع فيهـا». قال الشيـخ[6]: «وهذا[7] يُوْهِمُ اختصاص ذلك بالظروف، وهـو[8] جارٍ في المفعـول به تقـول: لولا زيداً ضَرَبْتَ، ولولا[9] عمراً قَتَلْتَ».

وقال الزمخشري[10] أيضاً: «فإنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في تقديمِ الظرف حتى أوْقَـعَ فاصـلاً؟ قلت: الفائـدة فيه بيـانُ أنَّه كـان الـواجبُ عليهم أن يتفـادَوْا أولَ ما سمعوا بالإِفْكِ عن التكلُّم به، فلمَّا كان ذِكْر الـوقتِ أهَّم وَجَبَ تقديمُـه. فإنْ قلتَ: مـا معنى «يكون» والكـلامُ بدونـه مُتْلَئِبٌّ لو قيـل: ما لنـا أن نتكلَّم بهذا؟ قلت: معناه ينبغي ويَصِحُّ، أي: مـا ينبغي وما يصِـحُّ كقولِـه: «ما يكـونُ لي أنْ أقولَ»[11].

(١) الآية ١٦٧ من آل عمران.
(٢) الأصل «ولولا» وهو سهو.
(٣) الآية ١٢.
(٤) الكشاف ٣/٥٤.
(٥) قال: «وهو تَنَزُّلُها من الأشياء منزلةَ أنفسِها».
(٦) البحر ٦/٤٣٨.
(٧) عبارة البحر: «وما ذكره من أدوات التحضيض».
(٨) أي تقديم المفعول به على الفعل.
(٩) البحر: وهلَّا.
(١٠) الكشاف ٣/٥٥.
(١١) الآية ١١٦ من المائدة.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ تَعُـودوا﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: أنه مفعولٌ من أجلِه أي: يَعِظُكم كـراهةَ أَنْ تعـودوا. الثاني: أنـه على حَذْفِ «في» أي: في أَنْ تعودوا نحو: وَعَظْتُ فلاناً في كذا فتـركه. الثـالث: أنَّه ضُمِّن معنى فِعْلٍ يتعدىٰ بـ عَنْ، ثم حُذِفَتْ أي: يَزْجُـرُكم بالـوَعْظِ عن العَوْدِ. وعلى هـذين القولين يجيْءُ القولان في محلِّ «أنْ» بعد نَزْعِ الخافضِ.

آ. (٢١) قوله: ﴿فإنه يَأْمُرُ﴾: في هذه الهاءِ ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنها ضميرُ الشَّأْن. وبه بدأ أبو البقاء[١]. والثاني: أنهـا ضميرُ الشيـطان. وهذان الوجهان إنما يجوزان على رَأْيِ مَنْ لا يَشْترط عَوْدَ ضميـرٍ على اسمِ الشرط مِنْ جملة الجزاء. والثالث: أنه عائدٌ على «مَنْ» الشرطيَّةِ.

قوله: «مـا زَكا» العـامَّةُ على تخفيفِ الكـاف يقال: زكـا يَزْكُـو. وفي ألفه الإمالةُ وعدمُها[٢]. وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها. وكُتبت ألفُه ياءً وهو شاذٌّ لأنه من ذواتِ الواو كغزا. وإنما حُمِل على لغة مَنْ أمال أو على كتابـةِ المُشَدَّدِ. فعلى قـراءة التخفيفِ يكون «مِنْ أحـد» فـاعـلاً. وعلى قـراءةِ التشـديـدِ يكـونُ مفعولاً. و «مِنْ» مزيدةٌ على كلا التقديرَيْن. والفاعلُ هو اللَّهُ تعالىٰ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ولا يَأْتَلِ﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ يَفْتَعِـلُ مِن الأَلِيَّة وهي الحَلْف كقوله[٣]:

---

(١) الإملاء ٢/١٥٥، ولكن عبارته: «ضمير الشيطان أو ضمير مَنْ».

(٢) قرأ بالتشديد والإمالة الأعمش والحسن. انظر: الشواذ ١٠١، والبحر ٦/٤٣٩. وقرأ بالتخفيف والإمالة أبو جعفر مع آخرين. انظر: المحتسب ٢/١٠٥.

(٣) البيت لامرىء القيس من معلقته. وهو في ديوانه ١٢. وتمامه:

ويـومـاً عـلى ظـهـر الـكـثـيْـبِ تـعـذَّرت
عليَّ ....

والكثيب: رمل مرتفع. تعذَّرت: تصعَّبت.

٣٤٣٧ـ . . . .
. . . . وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

ونَصَـرَ الـزمخشـري[(١)] هـذا بقـراءة الحسن[(٢)] «ولا يَتَـأَلَّ» من الأَلِيَّـة كقـوله[(٣)]: «مَنْ تـألَّ على اللَّهِ يُكَذِّبْـهُ». ويجوز أَنْ يكـونَ يَفْتَعِـلُ مِنْ أَلَـوْتُ أي قَصَّرْتُ كقوله تعالى: «لا يَأْلُوْنَكم خَبالاً»[(٤)] قال[(٥)]:

٣٤٣٨ـ ومـا المرءُ مـا دامَتْ حُشـاشـةُ نَفْسِـه
بـمُـدْرِكِ أَطْـراف الـخُـطوب ولا آلِ

وقال أبو البقاء[(٦)]: «وقُرِىء «ولا يَتَألَّ» على يَتَفَعَّل وهو من الأَلِيَّة أيضـاً».

قلت: ومنه[(٧)]:

٣٤٣٩ـ تَـأَلَّـى ابـنُ أَوْسٍ حَـلْفَـةً لِـيَـرُدَّنـي
إلـى نِـسْـوةٍ كـأنَّـهـنَّ مَـفـائِـدُ

قوله: «أَنْ يُؤْتُوا» هـو على إسقاطِ الجـارِّ، وتقديـرُه على القول الأولِ، ولا يَـأْتَلِ أُولـو الفَضْـلِ على أَنْ لا يُحسِنـوا. وعلى الثـاني: ولا يُقَصِّـر أُولـو

(١) الكشاف ٣/٥٦.
(٢) النشر ٢/٣٣١، والإتحاف ٢/٢٩٥، والبحر ٦/٤٤٠، والمحتسب ٢/١٠٦.
(٣) انظر: النهايـة ١/٦٢، قال: أي: من حكم عليـه وحلف كقولـك: والله ليُدْخلنَّ الله فلاناً النار».
(٤) الآية ١١٨ من آل عمران.
(٥) تقدم برقم ١٣٩٨.
(٦) الإملاء ٢/١٥٥.
(٧) البيت لزيد الفوارس بن الحصين، وهو في الحماسة ١/٢٨٨، والمقـرب ١/٢٠٦، والخزانة ٤/٢١٨، وروي «لَيَرُدُّني». والمفائـد. ج المِفْأَد وهي المسعـر. أي حلف ليأسرنني ثم يمتنُّ عليَّ فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجْداً بـي.

الفَضْل في أَنْ يُحسِنوا. وقرأ[1] أبو حيوة وأبو البرهسم وابن قطيب[2] «تُـؤْتُوا» بتـاء الخـطاب. وهـو التفـاتٌ مـوافِقٌ لقـولِـه: ألا تُحِبـون». وقـرأ[3] الحسن وسفيان بن الحسين[4]: وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا، بالخطاب، وهو موافِقٌ لِما بعده.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يومَ تَشْهَدُ﴾: ناصبُه الاستقـرارُ الذي تَعَلَّق بـه «لهم». وقيل: بل نـاصبُه «عـذابٌ». ورُدَّ بأنـه مصدرٌ مـوصوفٌ. وأُجيب: بـأنَّ الـظرفَ يُتَّسَعُ فيـه/ ما لا يُتَّسَـعُ في غيرِه. وقـرأ[5] الأخَوان «يَشْهَـدُ» بـاليـاء من تحتُ؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ، وقد وقعَ الفَصْلُ. والباقون بالتاءِ مراعاةً للَّفظِ. [٦٦٤/أ]

آ. (٢٥) والتنوينُ في «إذ» عوضٌ من الجملة، تقديرُه: يـوم إذ تشهد. وقد تقدَّمَ خلافُ الأخفش فيه، وقرأ[6] زيد بن علي «يُـوْفِيْهِمْ» مخففاً مِنْ أَوْفَى. وقرأ العامَّةُ بنصب «الحق» نعتاً لـ «دينَهم»، وأبو حيوة[7] وأبـو رَوْق[8] ومجاهـدٌ ـ وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ ـ برفعِه نعتاً لله تعالى.

آ. (٢٦) قوله: ﴿لهم مغفرةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً مستأنفـةً، وأن تكـونَ في محلِّ رفـعٍ خبراً ثـانياً، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ «لهم» خبـرَ «أولئـك» و «مغفرةٌ» فاعلُه.

---

(١) البحر ٦/٤٤٠.
(٢) وهو يزيد بن قطيب وتقدمت ترجمته.
(٣) المحتسب ٢/١٠٦، والبحر ٦/٤٤٠.
(٤) سفيان بن حسين. حافظ صـدوق، حدَّث عن الـزهري. تـوفي سنة نيِّف وخمسين. انظر: سير الأعلام ٧/٣٠٢.
(٥) السبعة ٤٥٤، والتيسير ١٦١، والنشر ٢/٣٣١، والبحر ٦/٤٤٠.
(٦) البحر ٦/٤٤١.
(٧) انظر: المحتسب ٢/١٠٧، والبحر ٦/٤٤١، والقرطبـي ١٢/٢١٠.
(٨) عـطيـة بن الحـارث الهمـذاني الكـوفي، صـالـح صـدوق روى عن السـلمي، وعنـه الثوري. انظر: تهذيب التهذيب ٧/٢٢٤.

آ. (٢٧) قوله: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾: يجوزُ أن يكونَ من الاستئناس؛ لأنَّ الطارِقَ يَسْتَوْحِشُ من أنه: هل يُؤْذن له أو لا؟ فيُزالُ استيحاشُه، وهو رَدِيْفُ الاستئذانِ فَوُضِع موضعَه. وقيل: من الإيناس وهو الإبْصار أي: حتى تَسْتَكْشفوا الحالَ. وفسَّره ابن عباس[١] «حتى تَسْتَأْذِنُوا» وليست قراءةً. وما يُنقل عنه أنه قال: «تستأنسوا خطأً من الكاتب، إنما هو تستأذنوا» . . . . . .[٢] منحولٌ عليه. وهو نظيرُ ما تقدَّم في الرعد «أفلم يَيْئَس الذين آمنوا»[٣] وقد تقدَّم القول فيه.

والاستِئْناسُ: الاسْتِعْلام، قال[٤]:

٣٤٤٠ـ كأنَّ رَحْلِيْ وقد زال النهارُ بنا
يومَ الجليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِ

وقيل: هو من الإنْس بكسرِ الهمزةِ أي: يتعرَّفُ: هل فيها إنسِيٌّ أم لا؟ وحكى الطبريُّ[٥] أنه بمعنى: وتُؤْنِسُوا أنفسَكم».

قال ابنُ عطية[٦]: «وتصريفُ الفعل يَأْبى أَنْ يكونَ مِنْ آنسَ».

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَنْ تَدْخُلوا﴾: أي: في أن تدخلوا. والجارُّ متعلقٌ بجُناح.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١١/ ٢٩٠.
(٢) كلمة لم أتبينها يقرب رسمها من: فنسي، والرواية في الطبري ١٨/ ١٠٩.
(٣) الآية ٣١ من الرعد. وانظر: الدر ٧/ ٥١.
(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٦.
الجليل: موضع. زال النهار: انتصف، والوحد: الفرد.
(٥) الطبري ١٨/ ١١١.
(٦) المحرر ١١/ ٢٩٠.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مِنْ أبصـارِهم﴾: في «مِنْ» أوجهٌ، أحـدُها: أنها للتبعيض لأنَّه يُعْفَى عن الناظرِ أولُ نظرةٍ تقعُ مِنْ غيرِ قَصْدٍ. والثـاني: لبيانِ الجنسِ. قاله أبو البقاء[١]، وفيه نظرٌ؛ من حيث إنَّه لم يتقدَّمْ مُبْهَمٌ يكونُ مفسَّراً بـ «مِنْ». والثالث: أنها لابتداءِ الغاية. قاله ابنُ عطية[٢]. والرابعُ: أنها مزيدةٌ. وهو قولُ الأخفشِ[٣].

آ. (٣١) قـوله: ﴿وَلْيَضْـرِبْنَ﴾: ضَمَّن «يَضْرِبْنَ» معنى يُلْقِيْنَ، فلذلك عدَّاه بـ «على». وقرأ[٤] أبو عمروٍ في روايةٍ بكسرِ لامِ الأمرِ.

وقرأ[٥] طلحة «بخُمْرِهنَّ» بسكونِ الميمِ، وتسكين فُعُل في الجمع أَوْلَى مِنْ تسكينِ المفـردِ. وكَسَـر[٦] الجيمَ مِنْ «جُيُـوْبِهِـنَّ» ابنُ كـثيـر والأخَـوان وابن ذَكْوان.

والغَضُّ: إطباقُ الجَفْنِ بحيث يمنعُ الرؤيةَ. قال[٧]:

٣٤٤١ـ فَـغُضَّ الـطَّرْفَ إنَّـك مِـنْ نُـمَـيْـرٍ ... فـلا كـعـبـاً بَـلَغْـتَ ولا كِـلابـا

والخُمُـر: جمـع خِمـار. وفي القلَّة يُجْمَـعُ على «أَخْمِـرَة»، قـال امـرؤ القيس[٨]:

---

(١) الإملاء ٢/١٥٥.
(٢) المحرر ١١/٢٩٤.
(٣) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر: أمثلة على مذهب الأخفش في كتابه «معاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.
(٤) السبعة ٢٥٤، القرطبي ١٢/٢٣١، والبحر ٦/٤٤٨.
(٥) البحر ٦/٤٤٨.
(٦) التيسير ١٦١، والنشر ٢/٢٢٦، والبحر ٦/٤٤٨.
(٧) تقدم برقم ١٤١٦.
(٨) ديوانه ١٤٥، الشجراء: الأرض ذات الشجر. ريِّقه. أول المطر.

٣٤٤٢ـ وَتَـرىٰ الـشَّـجْـراءَ فـي رَيِّـقِـهِ
كَـرُؤوسٍ قُـطِعَـتْ فـيـهـا الـخُـمُـرْ

والجَيْبُ: ما في طَوْقِ القميصِ، يبدو منه بعضُ الجَسَدِ.

قوله «غيـر أُوْلِي» قرأ(١) ابن عـامر وأبـو بكر «غيـرَ» نصباً. وفيـه وجهان، أحدُهما: أنَّه استثناءٌ، والثاني: أنَّه حالٌ، والباقون «غيرِ» بـالجرِّ نعتـاً، أو بدلاً، أو بياناً، والإِرْبَةُ: الحاجةُ. وتقدَّم اشتقاقُها في طه(٢).

قوله: «من الرجال» حالٌ من «أُولي». وأمَّا قولُه: «أو الـطفلِ الـذين» فقد تقـدَّم في الحج(٣) أن «الـطفلَ» يُـطْلَقُ على المثنى والمجمـوعِ فلذلـك وُصِفَ بـالجمع. وقيـل: لَمَّا قُصِـد به الجنسُ رُوْعي فيـه الجمعُ فهـو كقولِهم: «أهلكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدِّرْهَمُ البِيضُ».

و «عَوْرات» جمعُ عَوْرَة وهو: ما يريدُ الإِنسانُ سَتْـره من بَدَنِـه، وغَلَبَ في السَّـوْءَتين. والعامَّـةُ على «عَوْرات» بسكـون الـواوِ، وهي لغـةُ عـامَّـةِ العـربِ، سَكَّنـوها تخفيفـاً، لحرفِ العلة. وقـرأ(٤) ابنُ عامـر في روايـةٍ «عَـوَرات» بفتـح العين. ونقـل ابن خالـويه(٥) أنهـا قراءةُ ابن أبـي إسحـاق والأعمش. وهي لغةُ هُذَيْلِ بن مُدْرِكَة. قال الفراء: «وأنشدَني بعضُهم(٦):

---

(١) السبعة ٤٥٥، التيسير ١٦١، والنشر ٢/١٤٢، والبحر ٦/٤٤٩.
(٢) انظر: الورقة ٦١٣ ب.
(٣) انظر: الورقة ٦٤٠ ب.
(٤) البحـر ٦/٤٤٩، والقـرطبي ١٢/٢٣٧ منسـوبـةً إلى ابن عبـاس. وفي بعض نسـخ القرطبي كما ذكر السمين. ولم يشر إليها صاحب السبعة ابن مجاهد.
(٥) الشواذ ١٠٣.
(٦) نُسب إلى أحد الهذليين وليس في ديـوانهم، وهو في المحتسب ١/٥٨، وابن يعيش ٥/٣٠، والخـزانة ٣/٤٢٩، والعيني ٤/٥١٧. والبيت في وصف الـظليم وهـو ذكـر =

٣٤٤٣ـ أخُـو بَـيَـضـاتٍ رائِـحٌ مـتـأوِّبٌ
رفـيـقٌ بـمَـسْـحِ الـمَـنْـكِـبَـيْـنِ سَـبُـوحُ

وجعلها ابن مجاهد لحناً وخطأ، يعني من طريق الرواية، وإلاَّ فهي لغة ثابتة.

قوله: «أيُّها المؤمنون» العامَّةُ على فتح الهاء وإثباتِ ألفٍ بعد الهاء، وهي «ها» التي للتنبيه. وقرأ[1] ابن عامر هنا وفي الزخرف «يا أيُّها الساحِرُ»[2]، وفي الرحمن «أيُّها الثَّقَلان»[3] بضم الهاء وصلاً، فإذا وَقَفَ سَكَّن. ووجْهُها: أنه لَمَّا حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنين اسْتُخِفَّتْ الفتحةُ على حرفٍ خَفِيّ فَضُمَّتْ الهاءُ إتباعاً. وقد رُسِمَتْ هذه المواضعُ الثلاثةُ دونَ ألفٍ. فوقَفَ أبو عمروٍ والكسائيُّ بألفٍ، والباقون بدونِها، إتْباعاً للرَّسْمِ ولموافقةِ الخَطِّ للفظِ، وثَبَتَتْ في غير هذه المواضعِ حَمْلاً لها على الأصل، نحو: «يا أيها الناسُ»[4]، «يا أيها الذين آمنوا»[5] وبالجملةِ فالرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ. / [٦٦٤/ب]

آ. (٣٢) قوله: ﴿الأَيَامَىٰ﴾: هو جمعُ «أيِّم» بزنةِ فَيْعِل. يُقال منه: آمَ يَئِيْم كباع يبيع. قال الشاعر[6]:

= النعام، وأخو بيضات كناية عن سرعته لأنه إذا قصد بيضاته يكون أسرع. والرائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوب: يسير نهاراً. والسبوح: من السبح وهو شدة الجري.

(١) انظر: السبعة ٤٥٥، والنشر ٢/١٤٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٥٠.
(٢) الآية ٤٩.
(٣) الآية ٣١.
(٤) الآية ٢١ من سورة البقرة.
(٥) الآية ١٥٣ من سورة البقرة.
(٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو في اللسان (أيم) وآمت المرأة: أقامت بلا زوج، أو فقدت زوجها.

٣٤٤٤ـ كلُّ امرىءٍ ستَئِيْمُ مِنْهُ
العِرْسُ أو منها يَئِيْمُ

وقياسُ جمعِه «أيائم» كسَيِّد وسِيائِد. و «أَيامىٰ» فيه وجهان، أظهرُهما: ـ من كلام سيبويه[1] ـ أنه جمعٌ على فَعالىٰ غيرَ مقلوبٍ وكذلك «يَتامىٰ»، وقيل: إن الأصل أيايِم[2] ويتايِم في: أيِّم ويتيم[3] فقُلبا. والأَيِّم: مَنْ لا زوجَ له ذكراً كان أو أنثى. وخَصَّه أبو بكر الخَفَّافُ بمَنْ فَقَدَتْ زوجَها فإطلاقُه على البِكْر مجازٌ. و «منكم» حالٌ، وكذا «مِنْ عبادِكم».

آ. (٣٣) قوله: ﴿والذين يَبْتَغون الكتابَ﴾: يجوز فيه الرفعُ على الابتداء. والخبرُ الجملةُ المقترنةُ بالفاء، لِما تضمَّنَه المبتدأ من معنىٰ الشرط. ويجوز نصبه بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. وهذا أرجحُ لمكان الأمر[4].

وقال الزمخشري[5]: «وقد آم وآمَتْ وتَأَيَّما: إذا لم يتزوَّجا، بِكْرين كانا

(١) الكتاب ٢/٢١٤ وهذا الجمع شاذ حيث إن فَيْعِلاً لا يُجمع على فَعالى، قال: «وقد جاء منه شيء كثير على فَعالىٰ شبَّهوه بـ وَجَاعى لأنها مصائب قد ابتلُوا بها فشُبِّهَتْ بالأوجاع حين جاءتِ على فَعْلى. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٢.

(٢) هذا مذهب أبي عمرو وابن السكيت وأبي حيان فأصله أيايم قُلبت اللامُ موضعَ العين فجاء على أيامي، فأبدل من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار وزنه فيالع. انظر: المعجم ٤٢.

(٣) مذهب سيبويه في يتامى فعالى وهو جمع شاذ لأنَّ فَعيلاً الوصف لا يُجمع على فَعالى وإنما على فِعال نحو كريم وكرام. ومذهب القلب: أصله يتايم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فصار يتامَيُ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. انظر: المعجم ٢٩٣.

(٤) لأنه يقلُّ الإخبار عن المبتدأ بجملة أمرية.

(٥) الكشاف ٢/٦٣.

أو ثيِّبَيْن. قال[1]:

٣٤٤٥ـ فـإن تـنـكِـحـي أنـكِـحْ وإن تـتـأيَّـمـي
ـ وإن كـنـتُ أَفْـتَـىٰ مـنـكـمُ ـ أَتـأَيَّـمُ

وعن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[2]: «اللهم إنَّا نعوذ بك من العَيْمة والغيمة والأيمة والكَزَم والقَرَم». قلت: أما العَيْمَة بالمهملة فشدةُ شهوةِ اللبن، وبالمعجمةِ شدةُ العطشِ. والأَيْمة: طول العُزْبَة، والكَزَم: شدةُ شهوةِ الأكل. والقَرَمُ: شدةُ شهوةِ اللحم.

قوله: «على البِغاء» «البغاء» مصدرُ بَغَت المرأةُ تَبْغي بِغاءً، أي: زَنَتْ. وهو مختصٌّ بزِنى النساء. ولا مفهومَ لهذا الشرطِ؛ لأن الإكراهَ لا يكونُ مع الإرداة.

قوله: «فإنَّ اللَّهَ» جملةٌ وقعَتْ جواباً للشرط. والعائدُ على اسمِ الشرط محذوفٌ تقديرُه: غفور لهم. وقدَّره الزمخشري[3] في أحدِ تقديراتِه، وابن عطية[4]، وأبو البقاء[5]: فإنَّ اللَّهَ غفورٌ لهنَّ أي: للمُكْرَهات، فَعَرِيَتْ جملةُ الجزاءِ عن رابطٍ يَرْبِطُها باسمِ الشرطِ. لا يُقال: إن الرابطَ هو الضميرُ المقدَّرُ الذي هو فاعلُ المصدرِ؛ إذ التقديرُ: مِنْ بعد إكراهِهم لهنَّ فَلْيُكْتَفَ بهذا الرابطِ المقدَّرِ؛ لأنهم لم يَعُدُّوا ذلك من الروابطِ، تقول: «هندٌ عجبْتُ مِنْ

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٢/٦٥، والقرطبي ١٢/٢٤٠، واللسان (أيم).

(٢) انظر: النهاية ٤/١٧٠، وفيه «القَرَم» وشرحه في ٤/٥٩، باللؤم والشح. وانظر: ٢/٣٣١ في شرح العيمة، ٣/٤٠٣ في الغيمة.

(٣) الكشاف ٣/٦٧.

(٤) المحرر ١١/٣٠٣ وعبارته «غفور رحيم بهن».

(٥) الإملاء ٢/١٥٦.

ضَـرْبِها زيـداً» فهذا جـائـزٌ، ولـو قلت: هنـدُ عجبتُ مِنْ ضَـرْبِ زيـدٍ أي: من ضَرْبِها[1]، لخلوِّها من الرابطِ وإنْ كان مقدَّراً.

وقد ضَعَّفَ الإمامُ الرازي[2] تقديرَ «بهم» ورَجَّح تقديرَ «بهنَّ» فقـال: «فيه وجهان، أحدُهما: غفورٌ لهنَّ؛ لأن الإكراهَ يُزيل الإثمَ والعقوبةَ عن المُكْرَهِ فيمـا فَعَـلَ. والثاني: فـإنَّ اللَّهَ غفورٌ للمكـرِه بشرطِ التـوبةِ. وهـذا ضعيفٌ لأنه على التفسيرِ الأولِ لا حاجةَ إلى هذا الإضمارِ». وفيه نظرٌ لِما عَرَفْتَ من أنَّه لا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرطِ عند الجمهـورِ وقد تقـدَّم تحقيقُه في البقـرةِ. ولَمَّا قَـدَّر الزمخشـريُّ[3] «لهنَّ» أورد سؤالاً فقال: «فـإنْ قلتَ: لا حـاجـةَ إلى تعليقِ المغفرةِ بهنَّ، لأنَّ المُكْرَهَةَ على الزِّنَىٰ ـ بخلاف المكرِه [عليه في أنها][4] غيرُ آثمـةٍ ـ. قلت: لعل الإكـراهَ غيرُ مـا اعتبَرَتْـه الشريعـةُ من إكراهٍ بقَتْـلٍ أو ممَّـا يُخافُ منه التَّلَفُ أو فواتُ عضوٍ حتى تَسْلَمَ من الإثمِ. وربما قَصَّرَتْ عن الحـدِّ الذي تُعْذَرُ فيه فتكونُ آثمةً».

آ. (٣٤) وتقدَّمَ الخلافُ[5] في «مُبَيِّنات» كسراً وفتحاً.

قـوله: «ومَثَـلاً» عطفٌ على «آيـات» أي: وأَنْزَلْنـا مثـلاً مِنْ أمثـال الـذين قبلكم.

آ. (٣٥) قوله: ﴿اللَّهُ نورُ السَّمواتِ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذو نـورِ السموات. والمـرادُ بالنـور عَدْلُـه. ويؤيِّد هـذا قولُـه

(١) أي لم يجز، وانظر: البحر ٦/٤٥٣.
(٢) تفسير الرازي ٢٣/٢٢١.
(٣) الكشاف ٣/٦٧.
(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من الكشاف.
(٥) قرأ بفتح الياء نافـع وابن كثير وأبـو عمرو والبـاقون بـالكسر. انـظر: النشر ٢/٢٤٨، والتيسير ١٦٢، والبحر ٦/٤٥٣.

«مَثَل نورِه». وأضاف النورَ لهـذين الظرفين: إمَّـا دَلالةً على سَعَـةِ إشراقِـه وفُشُوِّ إضـاءتـه، حتى تضيءَ لـه السمـواتُ والأرضُ، وإمَّــا لإرادةِ أهـلِ السمــوات والأرضِ، وأنَّهم يَسْتضيئون به. ويجوز أَنْ يبالَغَ في العبارةِ على سبيلِ المَدْحِ كقولهم: فلانٌ شمسُ البلاد وقمرُها، قال النابغة(١):

٣٤٤٦ـ فـإنَّـك شـمسٌ والـمـلوكُ كـواكـبٌ
إذا ظـهـرَتْ لـم يَـبْـدُ منـهـنَّ كـوكـبُ

وقـال(٢):

٣٤٤٧ـ قَـمَـرالقـبـائـلِ خـالـدُ بـن يـزيـد
. . . .

ويجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ واقِعاً موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: مُنَـوِّرُ السمواتِ. ويؤيِّد هذا الوجهَ قراءةُ(٣) أميرِ المؤمنين وزيدِ بن علي وأبـي جعفر وعبـد العزيـز المكي(٤) «نَوَّرَ» فعلاً ماضياً. وفاعلُه ضميرُ الباري تعالىٰ، و«السمواتِ» مفعولُه فكَسْرُه نصبٌ. و«الأرضَ» بالنصبِ نَسَقٌ عليـه. وفَسَّره الحسنُ فقـال: الله مُنَوِّرُ السموات.

قوله: «ومَثَلُ نورِه كَمِشْكاة» مبتدأٌ وخبـرٌ أيضاً. وهـذه الجملةُ إيضاحٌ لِمـا قبلَها وتفسيرٌ فلا محلَّ لها. وثَمَّ مضافٌ محـذوفٌ أي: كَمَثَلِ نـورِ مشْكاة. قـال

---

(١) ديوانه ٧٨ وفيه «إذا طَلَعَتْ».
(٢) لم أقف عليه.
(٣) البحر ٦/٤٥٥، والشواذ ١٠١.
(٤) لعله عبد العزيـز بن أبـي رَوَّاد، شيخ الحـرم المكي حدث عن الضحـاك وعكرمـة، توفي سنة ١٥٩. انظر: سير أعلام ٧/١٨٤.

الـزمخشري(١) : «أي: صفـةُ نورِه العجيبِ الشـأنِ في الإضـاءةِ كَمِشْكـاةٍ أي: كصفةِ مِشْكاة».

واختلفـوا في الضميـر في «نُـوره» فقيـل: هـو للَّهِ تعـالىٰ، وهـو الأَوْلَىٰ، والمرادُ بالنـورِ على هذا: الآيـاتُ المبيناتُ المتقـدمةُ، أو الإيمـان، وقيل: إنـه عـائدٌ على المؤمنين أو المُـؤْمنِ أو مَنْ آمن به. وقـد قـرأ أُبَـيٌّ(٢) بهـذه الألفـاظِ كلِّهـا. وأعاد الضميـرَ على ما قـرأ به. وقيـل: يعودُ على محمـدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يتقـدَّمْ لهذه الأشيـاءِ ذِكْرٌ. وأمَّـا عَوْدُه على المؤمنين في قـراءةِ أُبَـيٍّ، ففيه إشكالٌ من حيث الإفـراد. / قال مكي(٣) : «يُـوْقَفُ على «الأرض» في هذه الأقوالِ الثلاثةِ». [٦٦٥/أ]

واختلفـوا أيضاً في هـذا التشبيهِ: أهـو تشبيهٌ مـركَّبٌ أي: قُصِدَ فيـه تشبيهُ جملةٍ بجملةٍ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مقابلة جزءٍ بجـزءٍ، بل قَصَـدَ تشبيهَ هُـداه وإتقانَ صنعتِه في كلِّ مخلوقٍ على الجُملة بهذه الجملةِ من النور الـذي يَتَّخذونـه. وهو أبلغُ صفاتِ النورِ عنـدكم؟ أو تشبيهٌ غيـرُ مركبٍ أي: قُصِـدَ مقابلةُ جـزءٍ بجزءٍ؟ ويترتَّبُ الكلامُ فيه بحسَبِ الأقوال في الضمير في «نوره».

والمِشْكاةُ: الكُوَّةُ غيرُ النافِذَةِ. وهل هي عربية أم حبشية مُعَرَّبـة؟ خلافٌ. وقيل(٤) : هي الحديـدةُ أو الرَّصـاصة(٥) التي يـوضع فيهـا الذُّبـال وهو الفتيـل، وتكـون في جَـوْفِ الـزجـاجـةِ، وقيـل: هي العمـودُ الـذي يُـوْضَـعُ على رأسِـه

---

(١) الكشاف ٣/٦٧.
(٢) القرطبـي ١٢/٢٦٠، والبحر ٦/٤٥٥.
(٣) لم يرد في «المشكل» ونقله السمين عن البحر ٦/٤٥٥.
(٤) انظر: تفسير الماوردي ٣/١٢٩.
(٥) كذا في الأصل ورسمت في (ش): الزجاجة.

المصباحُ، وقيل: ما يُعَلَّقُ فيه القنديلُ من الحديدِ، وأمال «المِشْكاة» الدُّوري[1] عن الكسائي لتقدُّمِ الكسرِ، وإنْ وُجِدَ فاصلٌ. ورُسِمَتْ بالواو كالزكاة والصلاة.

والمِصْباح: السِّراجُ الضخمُ. والزجاجةُ: واحدةُ الزجاج، وهو جوهرٌ معروفٌ. وفيه ثلاثُ لغاتٍ: فالضم لغةُ الحجاز، وهو قراءةُ العامَّة، والكسرُ والفتحُ لغةُ قيس. وبالفتح قرأ[2] ابن أبي عبلة ونصر بن عاصم في رواية ابنِ مجاهد. وبالكسر قرأ نصر بن عاصم في روايةٍ عنه، وأبو رجاء. وكذلك الخلافُ في قوله «الزجاجةُ».

والجملةُ مِنْ قوله: «فيها مِصْباحٌ» صفةٌ لـ «مِشْكاة». ويجوزُ أن يكونَ الجارُّ وحدَه هو الوصفَ، و «مصباحٌ» مرتفعٌ به فاعلاً.

قوله: «دُرِّيٌّ»، قرأ[3] أبو عمرو والكسائي بكسر الدال وياءٍ بعدها همزةٌ. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وياءٍ بعدها همزةٌ. والباقون بضمِّ الدال وتشديد الياءِ من غيرِ همزةٍ، وهذه الثلاثةُ في السبع، وقرأ زيد بن علي والضحاكُ وقتادةُ بفتح الدال وتشديد الياء. وقرأ الزهريُّ بكسرِها وتشديد الياء. وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيِّب وأبو رجاء وقتادة أيضاً «دَرِّيْء» بفتح الدال وتشديدِ الراء وياءٍ بعدها همزةٌ.

فأما الأولى[4] فقراءةٌ واضحةٌ لأنه بناءٌ كثيرٌ يوجد في الأسماء نحو «سِكِّين» وفي الصفاتِ نحو سِكِّير».

---

(١) السبعة ٤٥٥، والنشر ٢/٣٨، والقرطبي ١٢/٢٦١.
(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٢/٢٦١، والبحر ٦/٤٥٦.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٦/٤٥٦، والقرطبي ١٢/٢٦٢، والمحتسب ٢/١١٠.
(٤) «دِرِّيْءٌ».

وأمَّا القراءةُ الثانية[1] فهي مِن الدَّرْءِ بمعنى الدَّفْع أي: يدفع بعضُها بعضاً أو يَدْفَعُ ضوءُها خَفاءَها، قيل[2]: ولم يوجد شيءٌ وزنُه فُعِّيـل إلاَّ مُرِّيقـاً للعُصْفُر وسُرِّيَّة[3] على قولنا: إنهـا من السرور، وإنـه أُبْدل مِنْ إحـدى المضعَّفاتِ يـاءٌ، وأُدْغِمَتْ فيها ياءُ فُعِّيل، ومُرِّيخاً[4] للذي في داخلِ القَرْنِ اليابس، ويقال بكسرِ الميمِ أيضـاً، وعُلِّيَّة ودُرِّيْء في هـذه القراءة، وذُرِّيَّـة[5] أيضاً في قـولٍ. وقـال بعضهم[6]: «وزن دُرِّيْء في هذه القراءةِ فُعُّول كسُبُّوح قُـدُّوْس، فاستُثْقِـل توالي الضـمِّ فنُقِل إلى الكسرِ، وهذا منقولٌ أيضاً في سُرِّية وذُرِّيَّة.

وأمَّا القراءة الثالثة[7] فتحتمل وجهين، أحدُهمـا: أَنْ يكونَ أصلُهـا الهمزَ كقـراءةِ حمزةَ، إلاَّ أنـه أَبْدَلَ مِنَ الهمـزةِ ياءً، وأَدْغم، فَيَتَّحِـدُ معنى القـراءتين، ويُحتمل أَنْ يكونَ نسبةً إلى الدُّر لصفائِها وظهورِ إشراقِها.

وأمَّا قراءةُ[8] تشديدِ اليـاءِ مع فتـحِ الدالِ وكسـرِها، فـالذي يـظهرُ أنـه منسوبٌ إلى الدُّر. والفتحُ والكسرُ في الدالِ من بابِ تغييراتِ النَّسَبِ.

---

(١) دُرِّيْءٌ.

(٢) قال ابن عصفور: «ولم يجيء إلاَّ صفة» انظر: الممتع ٩٩.

(٣) انـظر في تفصيل اشتقـاقها: الممتـع ٣٧٠. حيث احتمل كـونها من السـرور أو السرّ فهي فُعْلِيَّة، أو من سراة الشيء وهو أعلاه فهي فُعِّيلة واللام مِنْ تَسَرَّيْت واو. أُبْـدِلَتْ ياءً لوقوعها خامسةً لأنَّ السَّراة من الواو بدليل سروات.

(٤) ذكـر لها في اللسـان (مرخ) أكثـر من معنى، من ذلك: العـود الطويـل اللين، ومنها رجل مِرِّيخ: كثير الادِّهان.

(٥) انظر: في أقوال ذرية الدر المصون ٢/١٠١.

(٦) انظر: اللسان (درأ).

(٧) دُرِّيٌّ.

(٨) «دَرِّيٌّ».

وأمَّا فتحُ الدالِ مع المـدِّ والهمز[١] ففيهـا إشكالٌ. قـال أبو الفتـح[٢]: «وهو بناءٌ عزيزٌ لم يُحْفَظْ منـه إلَّا السَّكِّينة بفتـح الفاء وتشـديد العين». قلت: وقد حكى الأخفشُ: «فَعَلَيْهِ السَّكِّينة[٣] والوَقار» و «كوكَبٌ دَرِّيْءٌ»[٤] مِنْ دَرَأْتُه».

قوله: «يُوْقَدُ» قرأ[٥] ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ «تَوَقَّدَ» بـزنة تَفَعَّـلَ فعلاً مـاضياً فيه ضميرُ فاعلِه يعودُ على المصبـاح، ولا يعودُ على «كـوكب» لفسادِ المعنى. والأَخَوان وأبو بكر «تُوْقَدُ» بضم التاءِ مِنْ فوقُ وفتح القافِ، مضارعَ أَوْقَدَ. وهو مبنيٌّ للمفعولِ. والقائمُ مَقامَ الفاعـلِ ضميرٌ يعـودُ على «زجاجـة» فاسْتَتَـرَ في الفعل. وباقي السبعةِ كذلك إلَّا أنَّه بـالياءِ من تحتُ. والضميـرُ المستترُ يعـودُ على المصباح.

وقـرأ الحسن والسلمي وابن محيصن، ورُوِيَتْ عن عـاصم من طـريقِ المفضَّـلِ كذلـك، إلَّا أنَّه ضَمَّ الـدال[٦]، جعله مضارع «تـوَقَّدَ»، والأصـلُ: تَتَوَقَّد بتاءَيْن، فحُذِفَ إحداهما كـ «تَذَكَّرُ». والضميرُ أيضاً للزُّجاجة.

وقرأ عبد الله «وَقَّدَ» فعلاً ماضياً بزنةِ قَتَّـلَ مشدداً، أي: المصبـاح. وقرأ الحسنُ وسَـلَّام أيضاً «يَـوَقَّدُ» بـالياء مِنْ تحتُ، وضَمِّ الـدال، مضارعَ تَـوَقَّدَ. والأصلُ يَتَوَقَّدُ بياءٍ من تحتُ، وتاءٍ مِنْ فوقُ، فَحُذِفَتْ التاءُ مِنْ فوقُ. هذا شاذٌّ

---

(١) دَرِّيْء.

(٢) المحتسب ٢/١١٠.

(٣) هذه حكاية أبي زيد وهي لغة في السَّكينة. اللسان (سكن).

(٤) ضُبِط في كتابه «معاني القرآن» بكسـر الدال. انـظر: معاني القـرآن ٢/٤٢٠ وضبط في الأصل بفتحها.

(٥) السبعة ٤٥٥، والنشـر ٢/٣٣٢، والتيسيـر ١٦٢، والقـرطبي ١٢/٢٦٢، والبحـر ٦/٤٥٦.

(٦) «تَوَقَّدُ».

إذ لم يتوالَ مِثْلان، ولم يَبْقَ في اللفظِ ما يَدُلُّ على المحذوف، بخلافِ «تَنَزَّلُ» و«تَـذَكَّرُ» وبـابِه؛ فـإنَّ فيه تـاءَيْن، والباقي يَـدُلُّ على ما فُقِـد. / وقد يُتَمَحَّـلُ [٦٦٥/ب] لصحتِه وجهٌ من القيـاس وهو: أنهم قـد حَمَلوا أَعِدُ وتَعِـدُ ونَعِدُ على يَعِـدُ في حَذْفِ الواوِ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ فكذلـك حَمَلوا يَتَوَقَّـد[1] باليـاء والتاء على تَتَوَقَّد بتاءين، وإنْ لم يكنْ الاستثقالُ موجوداً في الياء والتاء.

قوله: «مِنْ شجرةٍ» «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وثَمَّ مضـافٌ محذوفٌ أي: مِنْ زيتِ شجرةٍ. وزَيْتونة فيها قولان أشهرُهمـا: أنَّها بـدلٌ مِنْ «شجرةٍ». الثـاني: أنها عطفُ بيان، وهذا مذهبُ الكوفيين[2] وتَبِعهم أبو عليّ. وقد تقدَّم هذا في قوله «من ماءٍ صَديدٍ»[3].

قـولـه: «لا شَـرْقِيَّـةٍ» صفـةٌ لـ «شَجَـرة» ودَخَلَتْ لتفيـدَ النفيَ. وقـرأ[4] الضحَّـاك بالـرفعِ على إضمـارِ مبتدأ أي: لا هي شـرقيةٌ. والجملةُ أيضـاً في محل جَرٍّ نعتاً لـ «شَجَرة».

قوله: «يَكادُ» هذه الجملةُ أيضاً نعتٌ لـ «شجرةٍ».

قـوله: «ولـو لَمْ تَمْسَسْه نـارٌ» جوابُهـا محـذوفٌ أي: لأضـاءَتْ لـدلالـةِ ما تقدَّمَ عليه، والجملةُ حاليةٌ. وقد تقدَّم تحريرُ هذا في قولِه «رُدُّوا السَّائلَ ولو جاءَ على فَرَس»[5] وأنها لاستقصاءِ الأحـوالِ: حتى في هذه الحـال. وقرأ[6]

---

(١) وهو أصل قراءة الحسن «يَوَقَّدُ».

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٠٥.

(٣) الآية ١٦ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ٧/٨٠. وليس مذهب البصريين جريانه في النكرات.

(٤) البحر ٦/٤٥٧.

(٥) رواه أبو داود في الزكاة ٢/٣٠٦، والمسند ١/٢٠١.

(٦) المحتسب ٢/١١١، والقرطبي ١٢/٢٦٢، والبحر ٦/٤٥٧.

ابن عباس والحسن «يَمْسَسْه» بالياءِ لأنَّ المؤنَّث مجازيٌّ، ولأنه قد فُصِلَ بالمفعولِ أيضاً.

قوله: «نورٌ على نورٍ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: ذلك نورٌ. و«على نورٍ» صفةٌ لـ «نور».

آ. (٣٦) **قوله: ﴿في بيوتٍ﴾**: فيها ستةُ أوجهٍ. أحدُها: أنها صفةٌ لـ «مِشْكاةٍ» أي: كمِشْكاةٍ في بيوتٍ أي: في بيتٍ من بيوتِ الله. الثاني: أنه صفةٌ لمصباح. الثالث: أنه صفةٌ لـ «زجاجة». الرابع: أنه متعلقٌ بـ «تُوْقَدُ». وعلى هذه الأقوالِ لا يُوقف على «عليم». الخامس: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ كقوله «في تِسْعِ آياتٍ»[١] أي: يُسَبِّحونه في بيوت. السادس: أَنْ يتعلَّقَ بـ «يُسَبِّحُ» أي: يُسَبِّحُ رجالٌ في بيوت. وفيها تكريرٌ للتوكيدِ كقوله: «ففي الجنة خالدين فيها»[٢]. وعلى هذين القولَيْن فيُوْقَفُ على «عليم». وقال الشيخ[٣]: «وعلى هذه الأقوالِ الثلاثةِ» ولم يُذْكر سوى قولين[٤].

قوله: «أَذِن اللَّهُ» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «بيوتٍ»، و«أن تُرفع» على حَذْفِ الجارِّ أي: في أَنْ تُرْفَعَ. ولا يجوزُ تَعَلُّقُ «في بيوت» بقوله: «ويُذْكَرُ» لأنه عطفٌ على ما في حَيِّز «أَنْ»، وما بعد «أَنْ» لا يتقدَّم عليها.

قوله: «يُسَبِّحُ» قرأ[٥] ابنُ عامرٍ وأبو بكر بفتح الباء مبنياً للمفعولِ.

---

(١) الآية ١٢ من النمل.

(٢) الآية ١٠٨ من هود.

(٣) البحر ٦/٤٥٨.

(٤) بل ذكر ثلاثة أقوال: تعلُّقها بـ «يُوْقد»، وكونها صفة لمشكاة، والاستئناف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٦/٤٥٨، والقرطبي ١٢/٢٧٥.

والقائمُ مَقامَ الفـاعلِ أحـدُ المجروراتِ الثـلاثة[1] . والأَوْلَى منهـا بذلـك الأولُ لاحتياجِ العاملِ إلى مرفـوعِه، والـذي يليه أَوْلَى. و «رجـالٌ» على هذه القـراءةِ مرفوعٌ على أحدِ وجهين: إمَّا بفعلٍ مقدرٍ لِتَعَذُّرِ إسنادُ الفعلِ إليه، وكأنه جـوابُ سؤالٍ مقـدَّرٍ، كأنـه قيل: مَنْ يُسَبِّحـه؟ فقيل: يُسَبِّحُـه رجـالٌ. وعليـه في أحـدِ الوجهين قولُ الشاعر[2]:

٣٤٤٨ـ لِـيُبْـكَ يَـزِيْـدُ ضـارِعٌ لـخُـصُـومَـةٍ
ومُـخْـتَـبِطٌ مِـمَّـا تُـطِـيحُ الـطَّوائـحُ

كأنه قيل: مَنْ يبكيه؟ فقيل: يَبْكيه ضارعٌ. إلَّا أنَّ في اقتياس هذا خلافاً، منهم مَنْ جَـوَّزَه، ومنهم مَنْ مَنعه. والـوجهُ الثـاني في البيت: أنَّ «يَزيـدُ» منادىً حُذِف منه حرفُ النداءِ أي: يا يزيد، وهو ضعيف جداً.

والثاني: أنَّ رجالاً خبرُ مبتدأ محـذوفٍ أي: المُسَبِّحه رجـالٌ. وعلى هذه القراءةِ يُوْقفُ على الآصال.

وباقي السبعةِ بكسرِ الباءِ مبنياً للفاعل. والفاعـلُ «رجال» فـلا يُوْقَفُ على الآصال.

وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة «تُسَبِّـح» بالتـاءِ مِنْ فوقُ وكسـرِ الباء؛ لأنَّ جَمْـعَ التكسيـرِ يُعامَـلُ مُعامَلَةَ المؤنثِ في بعض الأحكـامِ وهذا منهـا. وقرأ أبـو جعفرٍ كذلك إلَّا أنَّه فَتَح البـاءَ. وخَرَّجهـا الزمخشـري[3] على إسنادِ الفعـل إلى الغُدُوِّ والآصـال على زيادة البـاء[4]، كقـولهم: «صِيْـد عليـه يـومـان» أي: وَحْشُهـا.

(١) الأصل: «الثلاث» وهو سهو.
(٢) تقدم برقم ١٢٠١.
(٣) الكشاف ٣/٦٨.
(٤) قال: «وتُجعل الأوقات مُسَبَّحة، والمراد ربها».

وخَرَّجها غيرُه على أنَّ القائمَ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ التسبيحة أي: تُسَبَّح التسبيحةُ، على المجازِ المُسَوِّغ لإسنادِه إلى الوقتين، كما خَرَّجوا قراءةَ أبي جعفرٍ أيضاً «لِيُجْزَىٰ قوماً [بما كانوا يكسبون][(1)] » أي: لِيُجزَىٰ الجزاءُ قوماً، بل هذا أَوْلى مِنْ آيةِ الجاثية؛ إذ ليس هنا مفعولٌ صريح.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لا تُلْهِيْهِم﴾: في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رجالٌ».

قوله: «يَخافون» يجوزُ أَنْ تكونَ نعتاً ثانياً لرجال، وأَنْ تكونَ حالاً مِنْ مفعول «تُلْهِيْهم»، و «يوماً» مفعولٌ به لا ظرفٌ على الأظهر. و «يتقلَّبُ» صفة لـ يوماً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لِيَجْزِيَهم﴾: يجوز تعلُّقُه بـ «يُسَبِّح» أي: يُسَبِّحون لأجل الجزاء. ويجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ أي: فعلوا ذلك لِيَجْزيهم. وظاهرُ كلامِ الزمخشري[(2)] أنه من بابِ الإعمال فإنه قال: «والمعنى: يُسَبِّحونَ، ويَخافون ليجزِيَهم، ويكونُ على إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

قوله: «أحسنَ ما عملوا» أي ثوابَ أحسنِ، أو أحسنَ جزاءِ ما عملوا. و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي أو نكرة.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بِقيعَةٍ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لسراب. والثاني: أنَّه ظرفٌ. والعاملُ فيه الاستقرارُ العاملُ في كاف التشبيه. والسَّرابُ: ما يتراءَىٰ للإنسانِ في القَفْرِ في شِدةِ الحرِّ مِمَّا يُشْبِه الماءَ. وقيل: ما يتكاثَفُ في قُعُوْر[(3)] القِيْعان. قال الشاعر[(4)]:

---

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٢.

(٢) الكشاف ٣/٦٩.

(٣) قعر كل شيء: أقصاه، وجمعه قُعُوْر.

(٤) تقدم برقم ٢٦٢.

٣٤٤٩ـ فلمَّـا كَفَفْتُ الحـربَ كـانَتْ عـهـودُكُمْ
كَـلَمْـعِ سَـرابٍ في الـفَـلا مُتَـأَلِّـقِ

[٦٦٦/أ] يُضرب به المَثَلُ لِمَنْ يَظُنُّ بشيءٍ خيراً فَيَخْلُفُ. / وقيل: هو الشُّعاع الذي يَـرْمي به نصفُ النهـار في شـدَّةِ الحَرِّ، يُخَيِّـل للنـاظـرِ أنـه المـاءُ السـارِبُ أي الجـاري. والقِيْعَةُ: بمعنى القـاعِ، وهو المُنْبَسِطُ من الأرضِ. وقـد تقـدَّم في طه(١). وقيل: بل هي جمعُه كجارٍ وجِيْرَة.

وَقرأ(٢) مسلمة بن محارب بتاء ممطوطة(٣). وروي عنه بتاءٍ شَكْلِ الهاء، ويَقف عليها بالهاء. وفيها أوجهٌ، أحدها: أَنْ تكونَ بمعنى قِيْعَة كالعـامَّةِ، وإنمـا أَشْبـع الفتحـة فتـولَّـد منهـا أَلِفٌ كقـولـه: «مُخْـرَنْبِقٌ لِيَنْبـاعَ»(٤) قـالـه صـاحب «اللوامح». والثاني: أنه جمع قِيْعَة، وإنما وَقَف عليها بالهاء ذهاباً به مَذْهَبَ لغةِ طيِّـىء في قـولهم: «الإِخْـوَهْ والأخـواهْ، ودَفْنُ البنـاهْ مِن المَكْـرُمـاهْ»(٥) أي: والأخوات، والبنات، والمَكْرُمات. وهذه القراءةُ تؤيِّدُ أنَّ قِيْعَة جمع قاع. الثالث قال الزمخشري(٦): «وقولُ بعضِهم: بقيعاة بتاء مُدَوَّرَة كرجلٍ عِزْهاة»(٧) فظاهـرُ هذا أنه جعل هذا بناءً مستقلاً ليس جمعاً ولا اتِّساعاً(٨).

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٦ من طه.

(٢) المحتسب ٢/١١٣، والقـرطبـي ١٢/٢٨٣، والبحـر ٦/٤٦٠، والكشـاف ٣/٦٩. وثمة روايتان عنه: بقيعات، بقيعاة.

(٣) الأصل: «ممموطة» والتصحيح من البحر والكشاف.

(٤) قال في اللسان (نبع) أي: ساكت لينبعث ومُطْرِق لِيَنْثال». وهـو مثل عـربـي وانظر: البحر ٦/٤٦٠، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٩.

(٥) انظر: الممتع ١/٤٠٢، وشرح التصريح ٢/٣٤٣.

(٦) الكشاف ٣/٦٩.

(٧) رجل عِزّةٌ وعِزْهاة: رجل لا يقرب النساء واللهو.

(٨) قال ابن جني في المحتسب ٢/١١٣: «وذلك أن نظير قولهم قِيْعة وقيعاةٌ في أنه فِعْلَة =

وقوله: «يَحْسَبُه الظمآن» جملةٌ في محل الجرِّ صفةٌ لسَراب أيضاً. وحَسُن ذلك لتقدُّمِ الجارِّ على الجملةِ. هذا إنْ جَعَلْنا الجارَّ صفةً. والضمائرُ المرفوعةُ في «جاءَه» وفي «لم يَجِدْه» وفي «وَجَد»، والضمائرُ في «عنده» وفي «وَفَّاه» وفي «حسابه» كلُّها تَرْجِع إلى الظمآن؛ لأنَّ المرادَ به الكافرُ المذكورُ أولاً. وهذا قول الزمخشري[1] وهو حَسَنٌ. وقيل: بل الضميران في «جاءه» و«وجد» عائدان على الظمآن، والباقيةُ عائدةٌ على الكافر، وإنما أُفْرِدَ الضميرُ على هذا ــ وإنْ تَقَدَّمه جمعٌ وهو قولُه: «والذين كفروا» ــ حَمْلاً على المعنىٰ، إذِ المعنىٰ: كلُّ واحدٍ من الكفار. والأولُ أَوْلى لاتساقِ الضمائرِ.

وقرأ[2] أبو جعفر ــ ورُوِيَتْ عن نافع ــ «الظَّمان» بإلقاءِ حركةِ الهمزةِ على الميمِ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿أو كظُلُمات﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه نَسَقٌ على «كسَراب»، على حَذْفِ مضافٍ واحدٍ تقديرُه: أو كذي ظُلُمات. ودَلَّ على هذا المضافِ قولُه: «إذا أَخْرَجَ يدَه لم يَكَدْ يراها» فالكنايةُ تعودُ إلى المضافِ المحذوفِ وهو قولُ أبي عليّ. الثاني: أنه على حَذْفِ مضافين تقديرُهما: أو كأعمال ذي ظلمات[3]، فتُقَدِّر «ذي» ليصِحَّ عَوْدُ الضميرِ إليه في قوله: «إذا أَخْرَجَ يَدَه»، وتُقَدِّر «أعمال» ليَصِحَّ تشبيهُ أعمالِ الكفارِ بأعمالِ صاحبِ الظُّلْمَةِ، إذ لا معنى لتشبيهِ العملِ بصاحبِ الظُّلْمةِ. الثالث[4]: أنه لا حاجةَ

= وفعْلاة لمعنى واحد قولهم رجل عِزْهٌ وعِزْهاة فهذا فِعْلٌ وفِعْلاة وذلك فِعْلَة وفِعْلاة. ولا فرق بينهما غير الهاء، وذلك ما لا بال به».

(١) الكشاف ٣/٦٩.

(٢) القرطبي ١٢/٢٨٣، والبحر ٦/٤٦٠.

(٣) وهو قول العكبري في الإملاء ٢/١٥٧.

(٤) وهو أيضاً رأي العكبري في الإملاء ٢/١٥٧.

إلى حَـذْفِ البتـة. والمعنىٰ: أنـه شَبَّـه أعمـالَ الكفـارَ في حَيْلولَتِهـا بين القلبِ وما يَهْتدي به بالظُّلْمة. وأمَّـا الضميران في «أَخْـرج يدَه» فيعـودان على محذوفٍ دَلَّ عليه المعنىٰ أي: إذا أخرج يَدَه مَنْ فيها.

و «أو» هنا للتنويعِ لا للشَّكِّ. وقيل: بل هي للتخييرِ أي: شَبِّهوا أعمالَهم بهذا أو بهذا.

وقرأ[1] سفيان بن حسين «أَوَ كظُلُمات» بفتح الواو، جَعَلها عاطفـةً دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهام الذي[2] معناه التقريرُ. وقد تَقدَّم ذلك في قـولِه: «أَوَ أَمِن أهلُ القُرَىٰ»[3].

قـوله: «في بَحْـرٍ لُجِّيٍّ»: «في بحرٍ» صفـةٌ لظلمـات فيتعلَّقُ بمحـذوفٍ. واللُّجِّيُّ منسـوبٌ إلى اللُّجِّ وهو معـظَمُ البحرِ. كـذا قال الـزمخشـري[4]. وقـال غيرُه: منسوبٌ إلى اللُّجَّة بالتـاء وهي أيضاً مُعْـظمه، فـاللجِّيُّ هو العميقُ الكثيـرُ الماءِ.

قـوله: «يَغْشـاه مَوْجٌ» صفـةُ أخرىٰ لـ «بَحْـرٍ» هذا إذا أَعَـدْنـا الضميـرَ في «يَغْشـاه» على «بحرٍ» وهـو الظاهـر. وإنْ قدَّرنـا مضافـاً محـذوفـاً أي: أو كـذي ظُلُمـاتٍ ـ كما فَعَـل بعضُهم ـ كان الضميـر في «يَغْشاه» عـائداً عليـه، وكانت الجملةُ حالاً منه لتخصُّصِه بالإضافة، أو صفةً له.

قوله: «مِنْ فوقِه مَوْجٌ» يجوزُ أَنْ تكـونَ هذه جملةً مِنْ مبتـدأ وخبر، صفـةً لـ «موجٌ» الأول. ويجوزُ أن يُجْعَلَ الوصفُ الجارَّ والمجرورَ فقط و «مَوْجٌ» فاعلٌ به لاعتمادِه على الموصوفِ.

---

(١) البحر ٦/٤٦١.
(٢) الأصل «التي» وهو سهو.
(٣) الآية ٩٨ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٣٩٢.
(٤) الكشاف ٣/٦٩.

قوله: «مِنْ فوقِه سَحابٌ» فيه الوجهان المـذكوران قبلَه: من كـونِ الجملةِ صفةً لـ «موج» الثاني، أو الجارِّ فقط.

قوله: «ظُلُماتٌ» قرأ العامَّةُ بالرفع وفيه وجهان، أجودُهما: أن يكونَ خبـرَ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هذه، أو تلك ظلمات. الثاني: أَنْ يكونَ «ظُلُمات» مبتدأً. والجملةُ من قـولِه: «بعضُهـا فوقَ بعض» خبـرُه. ذكره الحـوفي. وفيه نـظرٌ لأنَّه لا مُسَوِّغ للابتداءِ بهذه النكرةِ، اللَّهم إلاَّ أَنْ يُقالَ: إنهـا موصـوفةٌ تقـديراً، أي: ظلماتٌ كثيرةٌ متكاثفةٌ، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم»[1].

وقـرأ[2] ابن كثير «ظلمـاتٍ» بالجـرِّ إلاَّ أنَّ البزيَّ روىٰ عنـه حينئذٍ حَـذْفَ التنـوينِ من «سَحاب»، فقـرأ البزي عنـه «سحابُ ظلمـاتٍ» بإضـافة «سَحـابُ» لـ «ظلمـات». ورَوَىٰ قنبـل عنـه التنـوينَ في «سَحـابٌ» كـالجمـاعـة مـع جـرِّه لـ «ظُلُمـاتٍ». فأمَّـا روايةُ البـزي فقال أبـو البقاء[3]: / «جَعَـلَ الموجَ المتـراكمَ بمنـزلةِ السحـابِ»، وأمَّا روايـةُ قنبل فـإنه جَعَـلَ «ظلماتٍ» بـدلاً مِنْ «ظلمـاتٍ» الأولى. [٦٦٦/ب]

قوله: «بعضُها فوقَ بعض» جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ في مـوضعِ رفـعٍ أو خبرٍ على حَسَبِ القراءتين في «ظلمات» قبلَهـا لأنها صفـةٌ لها. وجَـوَّز الحوفيُّ على قـراءةِ رفع «ظلمـاتٌ» في «بعضُها» أن يكـونَ بدلاً من «ظلمـات». ورُدَّ عليه من حيث المعنىٰ؛ إذ المعنىٰ على الإِخبارِ بأنها ظلماتٌ، وأنَّ بعضَ تلك الـظلماتِ

---

(١) التقدير: مَنَوان منه، غير أن هذا شاهد على أن جملة الخبر قد تُـربط بالمبتـدأ برابط مقدر. والتمثيل المنـاسب على الابتداء بـالنكرة المـوصوفـة تقديـراً قولهم: شـر أهرَّ ذا ناب، التقدير: شر عظيم.

(٢) السبعـة ٤٥٧، والنشـر ٢/٣٣٢، والتيسيـر ١٦٢، والقـرطبي ١٢/٢٨٤، والبحـر ٦/٤٦٢.

(٣) الإملاء ٢/١٥٧.

فـوق بعضٍ وصفاً لهـا بالتـراكم، لا أنَّ المعنىٰ: أن بعضَ تلك الظلمـاتِ فوقَ بعضٍ، من غيرِ إخبارٍ بأن تلك الظلماتِ السابقـةَ ظلماتٌ متـراكمةٌ. وفيـه نظرٌ؛ إذ لا فـرقَ بين قولِـك «بعضُ الظلمـاتِ فوقَ بعضٍ»، وبين قـولـك «الـظلمـاتُ بعضُها فوقَ بعضٍ» وإنْ تُخُيِّل ذلك في بادِىءِ الرَّأْيِ.

وقد تقدَّم الكلامُ[1] في «كاد»، وأن بعضَهم زَعَم أنَّ نَفْيَهـا إثباتٌ وإثبـاتَها نفيٌ. وتَقَدَّمَتْ أدلةُ ذلك في البقرة فَأَغْنى عن إعادتِه. وقال الزمخشري[2] هنـا: «لم يَكَدْ يَراها مبالغةٌ في لم يرها أي: لم يَقْرُبْ أَنْ يَـراها فضـلاً أنْ يَراهـا. ومنه قولُ ذي الرمة[3]:

٣٤٥٠ـ إذا غَـيَّـر النَّـأْيُ الـمُـحِـبِّـيْـنَ لـم يَـكَـدْ
رَسِيْسُ الـهَـوَىٰ مِـنْ حُـبِّ مَـيَّـةَ يَـبْـرَحُ

أي: لم يَقْرُبْ مِن البَراح فمـا بالُـه يَبْرَحُ». وقـال أبو البقـاء[4]: «اختلف النـاسُ في تأويـلِ هذا الكـلامِ. ومَنْشَأُ الاختـلافِ فيه: أنَّ مـوضوعَ «كـاد» إذا نُفِيَتْ: وقوعُ الفعلِ. وأكثرُ المفسِّرين على أن المعنىٰ: أنَّه لا يرىٰ يـدَه، فعلى هذا: في التقديـرِ ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنَّ التقـديرَ: لم يَـرَها ولم يَكَـدْ، ذكره جماعةٌ من النحويين. وهذا خطأٌ؛ لأنَّ قولَه «لم يَرَها» جزمٌ بنفيِ الرؤيةِ وقـوله: «لم يَكَدْ» إذا أخرجها على[5] مقتضىٰ البابِ كان التقديرُ: ولم يكَدْ يَراها كما هو مُصَرَّحٌ به في الآية. فإنْ أراد هذا القائلُ أنَّه لم يَكَدْ يراها، وأنه رآها بعد جُهْـدٍ، تناقَضَ؛ لأنه نفىٰ الرؤية ثم أَثْبَتَها، وإنْ كان معنىٰ «لم يكَدْ يَراها»: لم يَرَها البتةَ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٧٦، وابن يعيش ٧/١٢٤، وشرح الكافية ٢/٢٨٤.
(٢) الكشاف ٣/٦٩.
(٣) تقدم برقم ٢٤٤.
(٤) الإملاء ٢/١٥٧.
(٥) الإملاء: عن.

على خـلافِ الأكثرِ في هـذا البـاب، فينبغي أَنْ يُحْمَـلَ عليـه مِنْ غيـر أَنْ يُقَـدِّرَ لم يَـرَها. والـوجه الثـاني[1]: أنَّ «كاد» زائـدةً وهو بعيـدٌ. والشـالث: أنَّ «كـاد» أُخْرِجَتْ ههنا على معنىٰ «قارب» والمعنى: لم يقارِبْ رؤيتَهـا، وإذا لم يقارِبْهـا باعَدَها. وعليه جاء قولُ ذي الرمة:

ــ إذا غَيَّر النَّأْيُ ....

....

البيت. أي: لم يقارِبِ البَراحَ. ومِنْ هنـا حُكي عن ذي الرمـة أنه لَمَّـا رُوْجِـع في هذا البيت قـال: لم أجِدْ بـدل «لم يَكَدْ»[2]. والمعنىٰ الثـاني: أنَّه رآها بعد جُهْدٍ. والتشبيهُ على هذا صحيحٌ لأنَّه مع شدَّة الظُّلْمة إذا أَحَدَّ نـظرَه إلى يدِه وقرَّبها مِنْ عَيْنِه رآها» انتهى.

أمَّا الوجهُ الأولُ وهو ما ذكره أنه قولُ الأكثـرِ: مِنْ أنَّه يكـونُ إثباتـاً، فقد تقـدَّم أنه غيـرُ صحيـحٍ وليس هـو قـولَ الأكثـرِ، وإنمـا غَـرَّهم في ذلـك آيـةُ البقرة[3]، وما أَنْشَدْناه عن بعضِهم لُغْزاً وهو[4]:

٣٤٥١ــ أَنَحْـوِيَّ هــذا العصــرِ مــا هي لـفــظَةٌ

....

البيتين. وأمَّا [ما] ذكره مِنْ زيادةِ «كاد» فهو قولُ أبـي بكرٍ وغيرِه، ولكنه مردودٌ عندَهم. وأمَّا ما ذكـره من المعنى الثاني: وهـو أنه رآهـا بعد جُهْـدٍ فهو

---

(١) يتابع المؤلف نَقْلَه عن أبـي البقاء.

(٢) الأصل: لم أكد.

(٣) «فذبحوا وما كادوا يفعلون» الآية ٧١.

(٤) تقدم البيتان برقم ٢٤٣.

مذهبُ الفراء[١] والمبرد[٢]. والعجبُ كيف يَعْدِلُ عن المعنى الذي أشار إليه الزمخشريُّ[٣] وهو المبالغةُ في نفي الرؤية؟

وقال ابنُ عطيـة[٤] ما معنـاه: «إذا كان الفعـلُ بعد «كـاد» منفياً دَلَّ على ثبوتِه نحو: كاد زيدٌ لا يقوم، أو مُثْبَتاً دَلَّ على نفيه نحـو: «كاد زيـد يقوم» وإذا تقـدَّم النفيُ على «كاد» احتمـل أن يكونَ مُـوْجَباً، وأَنْ يكـونَ منفيـاً. تقـول: «المفلوج لا يَكـاد يَسْكُن» فهـذا يتضمَّن نَفْيَ السكـونِ. وتـقـول: رجـل منصرف[٥] لا يكاد يَسْكُن، فهذا تضمَّن إيجابَ السكونِ بعد جُهْد».

آ. (٤١) **قوله: ﴿والطيرُ﴾**: قرأ العامَّةُ «والطيرُ» رفعاً. «صافاتٍ» نصبـاً: فـالـرفـعُ عـطفٌ على «مَنْ»، والنصبُ على الحـال. وقـرأ[٦] الأعـرج «والطيرَ» نصباً على المفعولِ معه و «صافَّاتٍ» حالٌ أيضاً. وقرأ الحسن وخـارجة عن نافع «والطيرُ صـافَّاتٌ» بـرفعِهما على الابتـداءِ والخبر. ومفعـولُ «صافَّـاتٌ» محذوفٌ أي: أجنحَتَها.

قوله: «كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَه» في هذه الضمائرِ أقوالٌ[٧]، أحدُها: أنَّها كلَّها

---

(١) معاني القرآن له ٢/٢٥٥ قال: «وقال بعضهم: إنما هو مَثَلٌ ضـربه اللَّهُ فهـو يراهـا، ولكنه لا يراها إلاَّ بطيئـاً، كما تقـول: ما كِـدْتُ أَبْلُغُ إليك وأنت قـد بلغت وهو وجـه العربية».

(٢) مـذهبـه في المقتضب ٣/٧٥ غيـر ذلـك حيث قـال: «فمعنـاه والله أعلم: لم يَـرَهـا ولم يكد، أي لم يَدْنُ من رؤيتها».

(٣) الكشاف ٣/٦٩.

(٤) المحرر ١١/٣١٣.

(٥) المحرر: رجل متكلم.

(٦) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٥٧، والتيسيـر ١٦٢، والنشـر ٢/٣٣٢، والقـرطبـي ١٢/٢٨٤، والبحر ٦/٤٦٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٥.

عـائدةٌ على «كـل» أي: كلٌّ قـد عَلِمَ هو صـلاةَ نفسِه وتسبيحَهـا. وهـذا/ أَوْلَىٰ [٦٦٧/أ]
لتـوافُقِ الضمائـرِ. والثاني: أنَّ الضميـرَ في «عَلِمَ» عائـدٌ على اللَّهِ تعالىٰ، وفي «صلاتَه وتسبيحَه» عائدٌ على «كل». الثـالث: بالعكس أي: عَلِمَ كـلٌّ صلاةَ الله وتسبيحَه أي: اللذَيْن أَمَرَ بهما، وبأن يُفْعَلا كإضافةِ الخَلْقِ إلى الخالق.

ورَجَّحَ أبو البقاء(١) أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «كل» قال: «لأنَّ القراءة بـرفع «كلٌّ» على الابتداء، فَيَرْجِـعُ ضميرُ الفاعلِ إليه، ولو كـان فيه ضميـرُ اسمِ اللَّهِ لكـان الأَوْلى نَصْبَ «كل» لأنَّ الفعـلَ الذي بعـدها قـد نَصَبَ ما هـو مِنْ سببِها، فيَصيـرُ كقولـك: «زيداً ضـربَ عمروٌ غـلامَه» فتنصِبُ «زيـداً» بفعـلٍ دَلَّ عليـه ما بعده، وهو أقوىٰ من الرفع، والآخر جائز». قلت: وليس كما ذكر مِنْ ترجيحِ النصب على الـرفـعِ في هــذه الصــورةِ، ولا في هــذه الســورة، بـل نصَّ النحويون(٢) على أن مثلَ هذه الصورةِ يُرَجَّـحُ رفعُها بـالابتداء على نصبهـا على الاشتغـال؛ لأنه لم يكُنْ ثَمَّ قَـرينةٌ من القـرائنِ التي جعلوها مُـرَجِّحـةً للنصب، والنصب يُحْوِجُ إلى إضمارٍ، والرفعُ لا يُحْوِج إليه، فكانَ أرجحَ.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿بَيْنَه﴾**: إنما دخلَتْ «بينَ» على مفـردٍ وهي إنما تَدْخُلُ على المثنَّى فما فوقَه لأنه(٣): إمَّا أَنْ يُرادَ بالسحاب الجنسُ فعـاد الضميرُ عليه على حكمِه، وإمَّا أَنْ يُرادَ حَـذْفُ مضافٍ أي: بين قِـطَعِه، فـإنَّ كلَّ قـطعةٍ سَحابةٌ.

قـوله: «يَخْـرُجُ مِنْ خِلالِـه» تقدَّم الخـلافُ(٤) في «خِلال» هـل هو مفـرد

---

(١) الإملاء ٢/١٥٨.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٤٩.
(٤) انظر: الدر المصون ٧/٣١٥.

كحِجـاب أم جمعٌ كجِبـال جمع جَبَـل؟ ويؤيِّـد الأولَ قـراءةُ[1] ابنِ مسعـودٍ والضحاكِ، ويُرْوَىٰ عن أبـي عمرٍو أيضاً «مِنْ خَلَلِه» بالإفرادِ.

والوَدْقُ قيل: هو المطرُ ضعيفاً كان أو شديداً. قال[2]:

٣٤٥٢ـ فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا
ولا أرضَ أَبْـقَـلَ إبْـقـالَـهـا

وقيل: هو البَرْقُ. وأَنْشد[3]:

٣٤٥٣ـ أَثَـرْنَ عَـجـاجـةً وخَـرَجْـنَ مـنـهـا
خُـروج الـوَدْقِ مِـنْ خَـلَلِ الـسَّـحـابِ

والوَدْقُ في الأصل: مصدرٌ يقال: وَدَقَ السحابُ يَدِقُ وَدْقاً و «يَخْرُجُ» حالٌ لأنها بَصَرية.

قـوله: «مِن السمـاء مِنْ جبالٍ فيهـا مِنْ بَرَدٍ» «مِن» الأولى لابتـداءِ الغايـةِ اتفاقاً. وأمَّـا الثانيـةُ ففيها ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدهـا: أنها لابتـداءِ الغايـةِ أيضاً فهي ومجرورُها بدلٌ من الأولى بإعـادة العامِـل. والتقديـر: ويُنَزِّلُ من جبـالِ السماءِ أي: من جبـالٍ فيهـا، فهـو بـدل اشتمـالٍ. الثـاني: أنهـا للتبعيض، قـالـه الـزمخشري[4] وابنُ عـطية[5]. فعلى هـذا هي ومجرُورهـا في موضـعِ مفعولِ

---

(١) انظر: الإتحاف ٢/ ٣٠٠، والقرطبي ١٢/ ٢٨٩، والبحر ٦/ ٤٦٤.
(٢) تقدم برقم ٢٨٣.
(٣) البيت لزيد الخيل. وهو في مجاز القرآن ٢/ ٦٨ برواية:
ضُرِبْنَ بغَمْرة ....
....
وهو في تفسير القرطبي ١٢/ ٢٨٨، واللسان (ودق).
(٤) الكشاف ٣/ ٧١.
(٥) المحرر ١١/ ٣١٧.

الإنــزالِ كأنــه قال: ويُنَــزِّل بعضَ جبالٍ. الثـالـثَ: أنها زائـدة[1] أي: يُنَزِّل من السمـاءِ جبالاً. وقـال الحـوفيُّ: «مِنْ جبـال بـدلٌ مِن الأُولى». ثم قـال: «وهي للتبعيضِ».

وردَّه الشيخُ[2]: بأنه لا تَسْتَقيم البدليَّـةُ إلا بترافقهمـا معنىً[3]. لو قلت: «خَرَجْتُ من بغدادَ من الكَرْخِ» لم تكنِ الأولى والثانية إلاَّ لابتداءِ الغاية.

وأمَّا الثالثة[4] ففيها أربعةُ أوجهٍ: الثـلاثةُ المتقـدمةُ. والـرابع: أنهـا لبيانِ الجنسِ. قاله الحوفي والزمخشري[5]، فيكون التقديرُ على قولهما: ويُنَـزِّل من السماء بعضَ جبالٍ التي هي البَرَدُ، فالمُنَزَّل بَرَدٌ لأنَّ بعضَ البَـرَدِ بَرَدٌ. ومفعـولُ «يُنَـزِّلُ» هو «مِنْ جبـال» كما تقـدَّمَ تقريـرُه. وقال الـزمخشري[6]: «أو الأُوْلَيـان لـلابتداء، والثـالثةُ للتبعيض» قلت: يعني أن الثـانيةَ بـدلٌ من الأولى كما تقـدَّم تقريرُه، وحينئذ يكون مفعـول «يُنَزِّل» هـو الثالثـةَ مع مجـرورها تقـديرُه: ويُنَـزِّلُ بعضَ بردٍ من السماء مِنْ جبـالِها. وإذا قيـل: بأنَّ الثـانيةَ والثـالثةَ زائـدتان فهـل مجـرورُهما في محـلِّ نصبٍ، والثـاني بـدلٌ من الأول، والتقـديـر: ويُنَـزِّلُ من السمـاء جبالاً بَـرَداً، وهو بـدلُ كلٍ مِنْ كـلٍ، أو بعضٍ مِنْ كلٍ، أو الثـاني في محـلِّ نصبٍ مفعولاً لـ «يُنَـزِّل»، والثالثُ في محـل رفعٍ على الابتـداء، وخبـرُه

---

(١) هذا على تقدير مَنْ لا يشترط سَبْقَها بنفي أو استفهام.

(٢) البحر ٦/٤٦٤.

(٣) فالأولى لابتداء الغاية والثانية للتبعيض عنده، فلم يحصل الترافق.

(٤) وهي في قوله «مِنْ برد».

(٥) الكشاف ٣/٧١.

(٦) الكشاف ٣/٧١.

الجـارُّ قبلَه؟ خلافٌ. الأولُ قـولُ الأخفشِ[١]، والثاني قـولُ الفراءِ[٢]. وتكـون الجملةُ على قولِ الفراءِ صفةً لـ «جبال»، فيُحْكَمُ على مـوضعِها بـالجرِّ اعتبـاراً باللفظِ، أو بالنصبِ اعتباراً بالمَحَلِّ. ويجوزُ أن يكونَ «فيها» وحدَه هو الوصفَ، ويكون «مِنْ بَرَدٍ» فاعلاً به؛ لاعتمادِه أي: استقرَّ فيها.

وقال الزَّجاج[٣]: «معناه: ويُنَزِّلُ مِن السماءِ مِنْ جبالِ بَرَدٍ فيها كما تقولُ: «هذا خاتمٌ في يدي من حديدٍ» أي: خاتم حـديدٍ في يـدي. وإنما[٤] جِئْتَ في هذا وفي الآية بـ «مِنْ» لمَّا فرَّقْتَ، ولأنَّك إذا قلت: هذا خاتمٌ مِنْ حديـدٍ وخاتمُ حـديدٍ كـان المعنى واحـداً» انتهى. فيكونُ «مِنْ بَـرَدٍ» في مـوضـعِ جَـرٍّ صفـةً/ [٦٦٧/ب] لـ «جبال»، كما كان «من حديـد» صفةً لـ «خـاتم»، ويكونُ مفعـولُ «يُنَزِّل» «من جبال». ويَلْزَمُ مِنْ كونِ الجبال برداً أَنْ يكونَ المُنَزَّلُ بَرَداً.

وقال أبو البقاء[٥]: «والوجه الثاني: أنَّ التقدير: شيئاً من جبالٍ، فحُـذِفَ الموصوفُ واكتُفِي بالصفةِ. وهذا الوجهُ هو الصحيـحُ؛ لأنَّ قولَـه «فيها مِنْ بَـرَد» يُحْوِجُك إلى مفعولٍ يعودُ الضميرُ إليه، فيكونُ تقديرُه: ويُنَزِّلُ مِنْ جبالِ السماء جبالاً فيها بَرَدٌ. وفي ذلك زيادَةُ حَذْفٍ، وتقديرٌ مُسْتغنى عنه». وفي كلامـه نظرٌ؛ لأنَّ الضميرَ له شيءٌ يعودُ عليه وهـو السماء، فـلا حاجـةَ إلى تقديـرِ شيءٍ آخرَ؛ لأنَّـه مُسْتغنى عنه، وليسَ ثَمَّ مـانعٌ يمنـعُ مِنْ عَوْدِه على السمـاء. وقولـه آخراً:

---

(١) وهو الذي لا يشترط أن تُسْبق بنفي أواستفهام، ولكنـه في هذا المـوضع لم يشـر إلى زيادتها في إعرابه في «معاني القرآن».
(٢) لم ينصَّ على ذلـك في «معـاني القـرآن» (٢/ ٢٥٦) وإنمـا قَـدَّر زيـادة مِنْ قـال: «فـ «مِنْ» في هذا الموضع إذا أسقطت نصبت ما بعدها».
(٣) معاني القرآن له ٤/ ٤٩.
(٤) لم يَرِدْ هذا التعليل في «معاني القرآن» للزجاج.
(٥) الإملاء ٢/ ١٥٨.

«وتَقْديرٌ مستغنى عنه»، ينافي قولَه: «وهـذا الوجـه هو الصحيـح». والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على البَرد وهـو الظاهـرُ، ويجوزُ أَنْ يعـودَ على الوَدْق والبَـرَد معاً، جرياً بالضمير مَجْرى اسمِ الإشارةِ. كأنه قيل: فَيُصيب بذلك، وقـد تقدَّم نظيرُه في مواضعَ.

قوله: «سَنـا بَرْقِـه» العامَّـةُ على قَصْر «سَنـا» وهو الضَّـوْءُ، وهو مِنْ ذواتِ الواوِ، يُقال: سَنا يَسْنُو سَناً. أي: أضاءَ يُضيْءُ. قال امرؤُ القيس[1]:

٣٤٥٤ـ يـضـيءُ سَنـاه، أو مـصـابيـحُ راهِـبٍ

. . . .

والسَّنا بالمدِّ: الرِفْعَةُ. قال[2]:

٣٤٥٥ـ وسِـنٍّ كسُـنَّـيْـقٍ سَنـاءً وسُـنَّـمـاً

. . . .

وقرأ[3] ابنُ وثَّاب «سَناءُ بُرَقِه» بالمدِّ، وبضمِّ الباء مِنْ «بُرَقِه» وفتـح الراء. ورُوي عنـه ضَمُّ الراءِ أيضـاً. فأمَّـا قراءةُ المـدِّ فإنـه شَبَّه المحسـوسَ من البـرقِ

---

(١) عجزه:

أهان السَّلِيْـطَ في الذُّبـالِ المُفَتَّـلِ

وهو في ديوانه ٢٤. والسَّليط: الزيت. والـذبال: الفتـائل. وأهـان السليط: أي كثَّر منه.

(٢) البيت لامرىء القيس. وعجزه:

ذَعَـرْتُ بِمِـدْلاج الهَجيـرِ نَهُـوْضِ

وهـو في ديوانـه ٧٦، واللسان (سنق)، والسن: الثـور الوحشي، والسنيق: الصخـرة الصلبة أو هو جبل. والسُّنَّم: الارتفاع. مدلاج الهجير: فرس يسير في الهجير.

(٣) البحر ٦/٤٦٥، والقرطبي ١٢/٢٩٠، والمحتسب ٢/١١٤. والمشهـور أنها قـراءة طلحة بن مصرف.

لارتفاعِه في الهواءِ بغير المحسوسِ من الإنسانِ. وأمَّا «بُرَقِه» فجمعُ بُرْقَة، وهي المقدارُ من البرقِ كقُرَب. وأمَّا ضمُّ الراءِ فإتباعٌ كظُلُمات بضمِّ اللام إتباعاً لضم الظاء. وإنْ كان أصلُها السكونَ.

وقرأ العامَّة أيضاً «يَذْهَبُ» بفتح الياء والهاء. وأبو جعفر[1] بضمِّ الياءِ وكسرِ الهاءِ مِنْ أَذْهَبَ. وقد خَطَّأ هذه القراءةَ الأخفشُ وأبو حاتم قالا: «لأنَّ الباءَ تُعاقِبُ الهمزة».

وليس رَدُّهما بصوابٍ؛ لأنها تَتَخَرَّج على ما خُرِّج ما قُرِىء به في المتواتر «تُنْبِتُ بالدُّهْن»[2] من أنَّ الباء مزيدةٌ، أو أن المفعولَ محذوفٌ، والباءُ بمعنى «مِنْ» تقديرُه: يُذْهِبُ النُّورَ من الأَبْصارِ كقولِه[3]:

٣٤٥٦ـ ....

شُرْبَ النَّزِيف بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ

آ. (٤٥) قوله: ﴿مِنْ ماءٍ﴾: فيها وجهان. أحدُهما: أنَّها متعلقةٌ بـ «خَلَق» أي: خَلَق مِنْ ماءٍ كلَّ دابة. و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. وعلى هذا فيُقال: وُجِدَ من الدوابِّ ما لم يُخْلَقْ مِنْ ماءٍ كآدمَ فإنه مِنْ تراب، وعيسى فإنَّه مِنْ رُوحٍ، والملائكةِ فإنَّهم مِنْ نُور، والجِنَّ فإنهم مِنْ نارٍ. وأُجيب بأنَّ الأمرَ الغالِبَ ذلك. وفيه نظرٌ فإنَّ الملائكةَ أضعافُ الحيوان، والجنَّ أيضاً أضعافُهم. وقيل:

---

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والبحر ٦/٤٦٥، والمحتسب ٢/١١٤، والنشر ٢/٣٣٢.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لجميل. وصدره:

فَلَثَمْتُ فاها آخِذاً بقُرونِها

وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٣/٢٧٩، والهمع ٢/٢١. ونسبه في اللسان (حشرج) إلى عمر بن أبي ربيعة. والنزيف: المحموم الذي مُنِع من الماء. الحشرج: الماء العذب، أو الكوز الرقيق.

لأنَّ الحيوانَ لا يَعيش [إلَّا][1] به، فجُعِل منه لـذلك، وإن كـان لنا من الحيـوانِ ما لا يَحْتاج إلى الماءِ البتة، ومنه الضبُّ.

وقيـل: جاء في التفسيـر[2]: أنه كـان خَلَق في الأولِ جوهـرة فنظرَ إليهـا فـذابَتْ ماء، فمنهـا خَلَق ذلك. والثـاني: أنَّ «مِنْ» متعلقةٌ بمحـذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «دابَّة» والمعنىٰ: الإخبارُ بأنـه خَلَقَ كلَّ دابـةٍ كائنـةٍ من الماء، أي: كـلُّ دابة من ماءٍ هي مخلوقةٌ للّهِ تعالىٰ. قاله القفَّال.

ونكَّر «ماء» وعَرَّفه في قـوله: «من المـاءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ»[3] لأنَّ المقصـودَ هنا التنويعُ[4].

قوله: «فمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي» إلى آخـره. إنما أَطْلَقَ «مَنْ» على غيـرِ العاقـلِ لاختلاطِه بالعاقلِ في المفصَّل بـ «مَنْ» وهـو «كلَّ دابـة»، وكان التعبيـرُ بـ «مَنْ» أَوْلَىٰ لِتَوافُقِ اللفظِ. وقيل: لمَّا وصفَهم بما يُوصف به العقـلاء وهو المَشْيُ أَطْلق عليها «مَنْ». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه الصفـةَ ليسَتْ خاصـةً بالعقـلاء، بخلافِ قـولِه تعالىٰ: «أفَمَنْ يَخْلُقُ كمَنْ لا يَخْلُقُ»[5]. [وقوله:[6]]

٣٤٥٧ـ .... هل مَنْ يُعِيْرُ جناحَه
لَعَلِّي ....

---

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).
(٢) انظر: البحر ٦/٤٦٥.
(٣) الآية ٣٠ من الأنبياء.
(٤) قال أبو حيان في البحر ٦/٤٦٥: «لأن المعنى هنا خلق كل دابـة من نوعٍ من المـاء مختص بهذه الدابةِ أو من ماءٍ مخصوص».
(٥) الآية ١٧ من النحل.
(٦) تقدم البيت برقم ٢٩٦٩.

البيت. وقد تقدَّم خلافُ القُرَّاءِ في «خَلَقَ كلَّ دابةٍ» في سورة إبراهيم[1].
واستعير المَشْيُ للزَّحْفِ على البطنِ، كما استُعير المِشْفَرُ للشَّفَةِ وبالعكس.

آ. (٤٨) قـوله: ﴿لِيَحْكُمَ﴾: أفـردَ الضميرَ وقـد تقدَّمه اسمـان وهما: اللَّهُ ورسولُه، فهو كقوله تعالىٰ: «واللَّهُ ورسولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوْه»[2] [لأنَّ] حكمَ رسولِه هو حكمُه. قال الزمخشـري[3]: «كقولـك: «أعجبني زيدٌ وكَـرَمُه» أي: كرمُ زيدٍ/ ومنه[4]: [٦٦٨/أ]

٣٤٥٨ـ ومَـنْـهَـلٍ مـن الـفَـلا فـي أوسَـطِهْ
غَـلَسْـتُـه قـبـل الـقَـطا وفُـرَّطِـهْ

أي: قبل فُرَّط القَطا، يعني قبل تقدُّمِ القطا.

وقـرأ[5] أبـو جعفـرٍ «لِيُحْكَمَ بينَهم» هنـا والتي بعـدَهـا مبنيـاً للمفعـولِ، والظرفُ قائمٌ مقامَ الفاعل.

قوله: «إذا فريقٌ» «إذا» هي الفجائيـةُ. وقد تقـدَّم تحقيقُ القولِ فيهـا[6]. وهي جوابُ «إذا» الشرطيةِ أولاً. وهذا أحـدُ الأدلةِ على مَنْـعِ أن يَعْمَلَ في «إذا»

---

(١) ذكر الخلاف في إعرابه لقوله تعـالىٰ: «خلق السموات والأرض» في إبـراهيم آ ١٩، الـدر المصون ٧/٨٥. وقـرأ هنا حمـزة الكسـائي «خـالق كل» انـظر: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٣٤، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٦/٤٦٥.

(٢) الآية ٦٢ من التوبة.

(٣) الكشاف ٣/٧٢.

(٤) لم أهتـد إلى قـائله، وهـو في الكشـاف ٣/٧٢، والبحـر ٦/٤٦٧. وفُـرَّط القـطا: متقدماتها إلى الوادي والماء.

(٥) الإتحاف ٢/٣٠١، والنشر ٢/٢٢٧، والبحر ٦/٤٦٧.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

الشرطيةِ جوابُها؛ فإنَّ ما بعدَ الفجائيةِ لا يَعْمَلُ فيما قبلها، كذا ذكره الشيخ[1]، وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وجوابُ الجمهور عنه.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿إليه﴾**: يجوزُ تعلُّقه بـ «يَأْتُوا» لأنَّ أتى وجاء قد جاءا مُعَدَّيَيْنِ بـ «إلى». ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «مُذْعِنين»؛ لأنه بمعنى مُسرِعين في الطاعة. وصَحَّحَه الزمخشري[2] قال: «لِتقدُّم صلتِه ودلالتِه على الاختصاص». و «مُذعِنين» حالٌ. والإِذْعان: الانقيادُ يُقال: أَذْعَنَ فلانٌ لِفلان أي: انقادَ له. وقال الزجاج[3]: «الإذعانُ الإِسْراعُ مع الطاعةِ».

آ. (٥٠) **قوله: ﴿أم ارْتابوا أَمْ يَخافُون﴾**: «أَمْ» فيهما منقطعةٌ، تتقدَّرُ عند الجمهورِ بحرفِ الإِضراب وهمزةِ الاستفهام. تقديرُه: بل ارْتابوا، بل أيخافون. ومعنىٰ الاستفهام هنا التقريرُ والتوقيفُ، ويُبالَغُ به تارةً في الذمِّ كقوله[4]:

٣٤٥٩ــ أَلَسْتَ من القومِ الذينَ تعاهَدُوْا
على اللُّؤْمِ والفَحْشاءِ في سالفِ الدهر

وتارةً في المدح كقولِ جرير[5]:

٣٤٦٠ــ أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ ركبَ المَطايا
وأَنْدىٰ العالَمِينَ بُطونَ راحِ

---

(١) البحر ٦/٤٦٧.

(٢) الكشاف ٣/٧٢.

(٣) معاني القرآن ٤/٥٠.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٦/٤٦٧.

(٥) تقدم برقم ٣٣٤.

و[قـولـه]: «أَنْ يَحِيْفَ» مفعـول الخـوف. والحَيْفُ: المَيْـلُ والجَـوْرُ في القضاءِ.

يقال: حاف في قضائِه أي: مال.

آ. (٥١) قوله: ﴿إنَّما كان قولَ المؤمنينَ﴾: العامَّةُ على نصبِه خبراً لـ كان، والاسمُ «أنْ» المصدريةُ وما بعدَها. وقرأ[1] أمير المؤمنين والحسنُ وابن أبـي إسحـاق برفعِـه على أنه الاسمُ و «أَنْ» ومـا في حيِّـزهـا الخبـرُ. وهي عندهم مَرْجوحةٌ؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فـالأَوْلى جَعْلُ الأعـرفِ الاسمَ، وإنْ كان سيبويه[2] خَيَّر في ذلك بين كلِّ معرفتين، ولم يُفَرِّق هذه التفرقةَ. وقد تَقَـدَّم تحقيقُ هذا في آل عمران[3].

آ. (٥٢) قـوله: ﴿ويَتَّقْـهِ﴾: القُرَّاءُ فيـه بالنسبـةِ إلى القافِ على مرتبتين[4]: الأُولى تسكينُ القافِ، ولم يَقْـرأ بها إلاَّ حفصٌ، والبـاقون بكسـرِها وأمَّا بالنسبةِ إلى هاءِ الكنايةِ فهي على خمسِ مراتبَ: الأولى تحريكُها مفصولـة قولاً واحداً، وبها قرأ ورشٌ وابن ذكـوان وخلف وابن كثير والكسـائي. الثانيـةُ: تسكينُها قولاً واحداً. وبها قرأ أبو عمـروٍ وأبو بكـر عن عاصم. الثـالثةُ: إسكـانُ الهاءِ أو وَصْلُها بياءٍ وبها قرأ خَلاَّدٌ. الـرابعةُ: تحـريكها من غيـر صلةٍ. وبها قـرأ قالون وحفص. الخامسةُ: تحريكُها موصولةً أو مقصورةً. وبها قرأ هشامٌ.

فأمَّا إسكانُ الهاءِ وقَصْرُها وإشباعُها فقد مَرَّ تحقيقُهـا مستوفىً في مـواضعَ

---

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والمحتسب ٢/١١٥، والبحر ٦/٤٦٨، والقرطبي ١٢/٢٩٥.

(٢) الكتاب ١/٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٣.

(٤) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٥٧، والنشـر ١/٣٠٦، والتيسيـر ١٦٢، والقـرطبي ١٢/٢٩٥، والبحر ٦/٤٦٨، والإتحاف ٢/٣٠١.

من هذا التصنيفِ[١]. وأمَّا تسكينُ القافِ فإنهم حَمَلوا المنفصِلَ على المتصلِ: وذلـك أنهم يُسَكِّنون عين فَعِـل فيقولـون: كَبْد وكَتْف وصَبْـر[٢] في: كَبِد وكَتِف وصَبِـر، لأنهـا كلمـةٌ واحـدة، ثم أُجْـرِيَ مـا أشبَـه ذلـك من المنفصـل مُجْـرىٰ المتصل؛ فإنَّ «يَتَّقْهِ» صار منه «تَقِهِ» بمنزلة «كَتِف» فَسُكِّن كما تُسَكَّن. ومنه[٣]:

٣٤٦١ـ قـالَـتْ سُلَيْمَىٰ اشْتَـرْ لنـا سَـوِيقـا

بسكونِ الراءِ، كما سَكَّن الآخرُ[٤]:

٣٤٦٢ـ فـبـات مُـنْـتَـصْـبـاً ومـا تَـكَـرْدَسـا

والآخر[٥]:

٣٤٦٣ـ عَـجِـبْـتَ لـمَـوْلُـودٍ ولـيسَ لـه أَبٌ
وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَهُ أبـوان

يريد: مُنْتَصِباً، ولم يَلِدْه. وقد تَقَدَّم في أولِ البقرةِ تحريرُ هـذا الضابطِ في قوله: «فهي كالحجارة»[٦]، وهي وهو ونحوها.

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٤٠٩.

(٢) الصَّبِـرُ: عصارة شجـر بعينه ومنه الـدواء المـر، ولا يُسَكَّن إلَّا في ضـرورة الشعـر. اللسان (صبر).

(٣) تقدم برقم ٤٧٣.

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١٩٧ برواية «مُنْتَصًّا» والخصائص ٢/٢٥٢، وابن يعيش ٩/١٤٠، وشـرح شواهـد الشافيـة ٤/٢١. وتكـردس: انقبض واجتمـع بعضـه إلى بعض. يريد ما سقط أعلاه إلى أسفله لأنه متوجِّس خائف لا ينام. والبيت في وصف ثور وحشي وبعده:

إذا أحـسَّ نَـبْـأَةً تَـوَجَّـسـا

(٥) تقدم برقم ٥٦٩.

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

وقـال مكي[1]: «كان يجبُ على مَنْ أسكن القـاف أَنْ يَضُمَّ الهاءَ؛ لأنَّ هاءَ الكنايةِ إذا سَكَن ما قبلهـا، ولم يكنْ الساكنُ يـاءً ضُمَّتْ نحو: مِنْـهُ وعَنْهُ. ولكن لمَّا كان سكونُ القافِ عارضاً لم يُعْتَدَّ به، وأبقى الهاءَ على كسرتِها التي كانت عليها مع كسرِ القافِ، ولم يَصِلْها بيـاءٍ، لأنَّ الياءَ المحـذوفةَ قبـل الهاءِ مقدرةٌ مَنْويَّـةٌ، فبقي الحذفُ الـذي في الياءِ[2] قبـل الهاءِ على أصلِه». وقـال الفارسي[3]: «الكسرةُ في الهاءِ لالتقاءِ السـاكنين، وليسَتْ/ الكسرةَ التي قبـل [٦٦٨/ب] الصلةِ؛ وذلـك أنَّ هاءَ الكنـايةِ سـاكنةٌ في قـراءتِه، ولمَّـا أُجْرِيَ «تَقْـهِ» مجرى «كَتْف» وسكَّن القافَ التقى ساكنان، ولَمَّا التَقَيا اضْطُرَّ إلى تحريكِ أحـدِهما: فإمَّا أَنْ يُحَرِّكَ الأولَ أو الثاني. لا سبيلَ إلى تحريكِ الأولِ لأنه يعودُ إلى ما فَرَّ منه وهو ثِقَلُ فَعِل فحـرَّك ثانيهمـا. وأصلُ التقـاءِ الساكنين [الكسـر][4] فلذلك كسرَ الهاءَ[5] ويؤيِّدهُ قولُه:

. . . .

. . . . لم يَلْدَه أَبوانِ

وذلك أنَّ أصلَه «لَم يلِدْه» بكسرِ الـلام وسكونِ الـدال للجزمِ، ثم لَمَّـا سَكَّن اللامَ التقى ساكنان، فلو حَرَّكَ الأولَ لعادَ إلى ما فَرَّ منه، فحَـرَّكَ ثانيهمـا وهو الدالُ وحَرَّكَها بالفتحِ، وإنْ كان على خلافِ أصلِ التقاءِ الساكنين مراعاةً لفتحةِ الياءِ.

وقد رَدَّ القاسم بن فيـره[6] قولَ الفـارسي ويقول: «لا يَصِـحُّ قولُـه: إنه

(١) الكشف له ٢/ ١٤٢.
(٢) الكشف: «فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله».
(٣) الحجة (خ) ٤/ ٥٤.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.
(٦) وهو الإمام الشاطبي، وتقدمت ترجمته وفي الأصل «أبو القاسم».

كسر الهاءَ لالتقـاءِ الساكنين؛ لأنَّ حفصاً لم يُسَكِّن الهاءَ في قراءتِـه قط». وقد رَدَّ أبو عبد الله[1] شارحُ قصيدتِـه هذا الـردَّ وقال: «وعجبتُ مِنْ نَفْيِـه الإسكانَ عنه مع ثبوتِه عنـه في «أَرْجِهْ»[2] و «فَـأَلْقِهْ»[3] وإذا قـرأه في «أَرْجِهْ» و «فَـأَلْقِهْ» احتمل أن يَكونَ «يَتَّقْهِ» عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما تَرَجَّح ذلك بما ثَبَتَ عن عاصم مِنْ قراءته إياه بسكونِ الهاء مع كسرِ القاف».

قلت: لم يَعْنِ الشاطبـي بأنـه لم يُسَكِّنِ الهاءَ قط، الهـاء من حيث هي هي، وإنما عَنَى هاءَ «يَتَّقْهِ» بخصوصِها. وكان الشاطبـيُّ أيضاً يعترض التوجيهَ الذي قدَّمْتُه عن مكيّ ويقولُ: «تعليلُه حَذْفَ الصلةِ: بأنَّ اليـاءَ المحذوفـةَ قبل الهاء مقدرةٌ مَنْـوِيَّةٌ فبقي في حَـذْفِ الصلةِ بعد الهـاءِ على أصلِه، غيرُ مستقيم مِنْ قِبَلِ أنه قرأ «يُؤَدِّهي»[4] وشبهِه بالصلة، ولـو كان يَعْتَبِـرُ ما قـاله من تقـديرِ اليـاءِ قبل الهـاءِ لم يَصِلْها. قـال أبو عبـد الله: «وهو وإنْ قَـرَأَ «يؤدِّهي» وشِبْهَه بالصلةِ فإنه قرأ «يَرْضَهُ»[5] بغيرِ صلةٍ فألحقَ مكي «يَتَّقْهِ» بـ «يَرْضَهُ» وجعله ممَّا خَرَجَ فيه عن نظائرِه لاتِّباع الأثرِ والجمعِ بين اللغتين. وترجَّح ذلك عنـده لأنَّ اللفظَ عليه. وَلَمَّا كانت القافُ في حكمِ المكسورةِ بدليلِ كسرِ القافِ بعدَهـا صار كأنه «يَتَّقِهِ» بكسرِ القافِ والهاء من غيرِ صلةٍ كقراءةِ قالون وهشام في أحدِ وجهَيْه، فَعَلَّله بما يُعَلِّلُ به قراءتَهما. والشاطبـيُّ ترجَّح عنده حَمْلُه على الأكثرِ ممَّا قَرَأَ به، لا على ما قَلَّ ونَدَر، فاقتضى تعليلَه بما ذَكَرَ.

---

(١) الآلىء الفريدة السنيـة في شرح القصيـدة الشاطبية لأبـي عبد الله محمـد بن الحسن الفاسي، المتوفى سنة ٦٥٦. الورقة ٦٢ من مخطوطة الأحمدية.
(٢) الآية ١١١ من الأعراف.
(٣) الآية ٢٨ من النمل.
(٤) الآية ٧٥ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣/٢٦١.
(٥) «ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يَرْضَهُ لكم» الآية ٧ من الزمر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿جَهْدَ أَيْمانِهِم﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بدلاً من اللفظِ بفعلِه إذ أَصْلُ «أُقْسِمُ بـاللَّهِ جَهْدَ اليمين»: أُقْسِمُ بجَهْدِ اليمينِ جَهْداً، فَحُذِفَ الفعلُ وقُدِّمَ المصدرُ موضوعاً مَوْضِعَه مضافاً إلى المفعولِ كـ «ضَرْبَ الرِّقاب»(١)، قاله الزمخشري(٢). والثاني: أنه حالٌ تقديرُه: مجتهدين في أَيْمانِهم كقولِهم: افعَلْ ذلك جَهْدَك وطاقَتَك. وقد خلَطَ الزمخشري(٣) الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعدَ ما قَدَّمْتُه عنه: «وحكمُ هذا المنصوبِ حكمُ الحالِ كأنه قيل: جاهدين أَيْمانَهم». وقد تقدَّم الكلامُ على «جَهْدَ أَيْمانِهم»(٤) في المائدة.

قوله: «طاعةٌ معروفةٌ» في رفعِها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: أمرُنا طاعةٌ أو المطلوبُ طاعةٌ. الثاني: أنها مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: أَمْثَلُ، أو أَوْلَى. وقد تقدَّمَ أنَّ الخبرَ متى كان في الأصلِ مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعلِه وَجَبَ حَذْفُ مبتدئِه كقولِه: «صبرٌ جميلٌ»(٥) ولا يَبْرز إلاَّ اضطراراً كقوله(٦):

٣٤٦٤ـ فقالَتْ على اسمِ اللَّهِ أَمرُك طاعةٌ
وإنْ كُنْتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ

على خلافٍ في ذلك. والثالث: أَنْ تكونَ فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: ولْتَكُنْ طاعةٌ ولْتُوْجَدْ طاعةٌ. واستُضْعِفَ ذلك: بأنَّ الفعلَ لا يُحْذَفُ إلاَّ إذا تَقَدَّم

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٢) الكشاف ٣/٧٣.
(٣) الكشاف ٣/٧٣.
(٤) الآية ٥٣ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/٣٠٥.
(٥) الآية ١٨ من يوسف.
(٦) تقدم برقم ٢٧٥٧.

مُشْعِرٌ به كقوله: «يُسَبَّح له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ»[1]. / في قراءةِ مَنْ بناه [٦٦٩/أ]
للمفعولِ أي: يُسَبِّحه رجالٌ، أو يُجاب به نَفْيٌ كقولك: «بلى زيدٌ» لمَنْ قال:
لم يقم أحدٌ، أو استفهامٌ كقوله[2]:

٣٤٦٥ـ ألا هَلْ أتىٰ أمَّ الحُوَيْرِثِ مُرْسَلٌ
بلى خالدٌ إنْ لم تُعِقْه العَوائقُ

والعامَّةُ على رفعِ «طاعةٌ» على ما تقدَّم. وزيد بن علي[3] واليزيديُّ على نَصبِها بفعلٍ مضمرٍ، وهو الأصلُ. قال أبو البقاء[4]: «ولو قُرِىء بالنصبِ لكانَ جائزاً في العربية، وذلك على المصدرِ أي: أَطِيْعوا طاعةً وقولوا قولاً. وقد دَلَّ عليه قولُه تعالىٰ بعدَها «قُلْ أَطِيعوا اللَّهَ». قلت: ما وَدَّ أن يُقرَأَ به قد قُرِىء به كما تقدَّم نَقْلُه. وأمَّا قولُه: و «قولوا قَوْلاً» فكأنَّه سَبَق لِسانُه إلى آية القتال وهي: «فَأَوْلَىٰ لهم. طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»[5] ولكن النصبَ هناك ممتنعٌ أو بعيدٌ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ ماضياً، وتكون الواوُ ضميرَ الغائبين. ويكونُ في الكلام التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبة. وحَسَّن الالتفاتَ هنا كونُه لم يواجِهْهم بالتَّوَلِّي والإعراضِ، وأن يكونَ مضارعاً حُذِفَتْ إحدىٰ تاءَيْه. والأصل: تَتَوَلَّوْا. ويُرَجِّحُ هذا قراءةُ البزيِّ بتشديدِ التاء[6]: «فإنْ تَّوَلَّوْا» وإنْ كان بعضُهم يَسْتَضْعِفُها للجمعِ بينَ ساكنين على غيرِ حَدِّهما.

---

(١) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.
(٢) تقدم برقم ١٨٢٢.
(٣) البحر ٦/٤٦٨، والكشاف ٣/٧٣.
(٤) الإملاء ٢/١٥٩.
(٥) الآية ٢٠، وهي سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٦) الإتحاف ٢/٣٠١.

ويُرَجِّحه أيضاً الخطابُ في قولِه: «وعليكم ما حُمِّلْتُم، وإنْ تُطيعوه تَهْتدوا». ودَعْوَىٰ الالتفاتِ من الغيبةِ إلى الخطابِ ثانياً بعيدٌ.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهم﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: هو جوابُ قسمٍ مضمرٍ أي: أُقْسِم لَيَسْتَخْلِفَنَّهم ويكونُ مفعولُ الوعدِ محذوفاً تقديرُه: وَعَدَهم الاستخلافَ لدلالةِ قوله: «لَيَسْتَخْلِفَنَّهم» عليه. والثاني: أَنْ يجريَ «وعد» مَجْرى القسمِ لتحقُّقِه، فلذلك أُجيب بما يُجاب به القَسَمُ[1].

قوله: «كما اسْتَخْلَفَ» أي: استخلافاً كاستخلافهم. والعامَّةُ على بناء «اسْتَخْلَفَ» للفاعل. وأبو بكر[2] بناه للمفعول. فالموصولُ منصوبٌ على الأول، ومرفوعٌ على الثاني.

قوله: «ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ» قرأ[3] ابن كثير وأبو بكرٍ «ولَيُبْدِلَنَّهم» بسكونِ الباءِ وتخفيفِ الدال مِنْ «أَبْدَلَ». وقد تقدَّمَ توجيهُها في الكهفِ في قولِه: «أَنْ يُبْدِلَهما رَبُّهما»[4].

قوله: «يَعْبُدونني» فيه سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مستأنفٌ أي: جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر كأنه قيل: ما بالُهم يُسْتَخْلَفون ويُؤَمَّنون؟ فقيل: يَعْبُدونني. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم يعبدونني. والجملةُ أيضاً استئنافيةٌ تقتضي المدحَ. الثالث: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «وَعَدَ اللَّهُ». الرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعول

---

(١) انظر أمثلة من هذا الباب في المغني ٥٢٨.

(٢) النشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٣، والسبعة ٤٥٨، والبحر ٦/٤٦٩، والقرطبي ١٢/٢٩٩.

(٣) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢/٣٣٣، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٦٩، والقرطبي ١٢/٣٠٠.

(٤) الآية ٨١ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٥٣٨.

«لَيَسْتَخْلِفَنَّهم». الخامس: أن يكونَ حالاً مِنْ فاعِله. السادس: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ مفعولِ «لَيُبَدِّلَنَّهم». السابع: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعِله.

قوله: «لا يُشْرِكُون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «يَعْبُدُونني» أي: يَعْبُدونني مُوَحِّدين، وأن يكونَ بدلاً من الجملةِ التي قبلَه الواقعةِ حالاً وقد تَقَدَّم ما فيها.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿وأَقِيموا الصلاةَ﴾**: فيه وجهان. أحدُهما: أنه معطوفٌ على «أَطِيعوا الله وأطيعوا الرسولَ»[١]. وليس ببعيدٍ أن يقعَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ وإنْ طال؛ لأنَّ حَقَّ المعطوفِ أن يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه. قاله الزمخشري[٢]. قلت: وقولُه: «لأنَّ حَقَّ المعطوفِ» إلى آخره لا يَظْهَرُ علةً للحكمِ الذي ادَّعاه. والثاني: أنَّ قولَه «وأَقيموا» من بابِ الالتفاتِ من الغَيْبة إلى الخطابِ. وحَسَّنَه الخطابُ في قولِه قبل ذلك «منكم».

آ. (٥٧) **قوله: ﴿لا تَحْسَبَنَّ﴾**: قرأ العامَّة «لا تَحْسَبَنَّ» بتاءِ الخطابِ. والفاعلُ ضميرُ المخاطبِ أي: لا تَحْسَبَنَّ أيها المخاطبُ. ويمتنعُ أو يَبْعُدُ جَعْلُه للرسولِ عليه السلام؛ لأنَّ/ مِثْلَ هذا الحُسْبانِ لا يُتَصوَّر منه حتى يُنْهى عنه. وقرأ[٣] حمزةُ وابن عامرٍ «لا يَحْسَبَنَّ» بياء الغَيْبة وهي قراءةٌ حسنةٌ واضحة. فإنَّ الفاعلَ فيها مضمرٌ يعودُ على ما دَلَّ السِّياقُ عليه أي: لا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ ـ أو أحدٌ ـ وإمَّا على الرسولِ لتقدُّم ذِكْرِه. ولكنه ضعيفٌ للمعنى المتقدِّم خلافاً لِمَنْ لَحَّن قارِىءَ هذه القراءةِ كأبي حاتم[٤] وأبي جعفر[٥] [٦٦٩/ب]

---

(١) في الآية ٥٤.

(٢) الكشاف ٣/٧٤.

(٣) النشر ٢/٢٧٧، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٧٠، والقرطبي ١٢/٣٠١.

(٤) نقل هذا عنه النحاس في إعرابه ٢/٤٥٢.

(٥) وهو النحاس في إعرابه ٢/٤٥٢.

والفراء[1]. قال النحاس: «ما عَلِمْتُ أحداً مِنْ أهلِ العربية بَصْرياً ولا كوفياً إلاَّ وهو يُلَحِّنُ[2] قراءةَ حمزةَ، فمنهم مَنْ يقولُ: هي لحنٌ لأنه لم يأتِ إلاَّ بمفعولٍ واحدٍ لـ «يَحْسَبَنَّ».

وقال الفراء[3]: «هو ضعيفٌ» وأجازه على حَذْفِ المفعولِ الثاني. التقديرُ: «لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسَهم مُعْجزين» قلت: وسببُ تَلْحينِهم هذه القراءةَ أنهم اعتقدوا أنَّ «الذين» فاعلٌ، ولم يكُنْ في اللفظِ إلاَّ مفعولٌ واحدٌ وهو «معجزين»، فلذلك قالوا ما قالوا. والجوابُ عن ذلك مِنْ وجوهٍ أحدُها: أنَّ الفاعلَ مضمرٌ يعودُ على ما تقدَّم، أو على ما يُفْهَمُ من السياق، كما سَبَقَ تحريرُه. الثاني: أنَّ المفعولَ الأولَ محذوفٌ تقديرُه: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسَهم مُعْجزين. إلاَّ أنَّ حَذْفَ أحدِ المفعولَيْنِ ضعيفٌ عند البصريين[4]. ومنه قولُ عنترةَ[5]:

٣٤٦٦ـ ولَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَه
مني بمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي[6]: لا تظني غيرَه واقعاً. ولمَّا نحا الزمخشريُّ إلى هذا الوجه قال[7]: «وأن يكونَ الأصلُ: لا يَحْسَبَنَّهم الذين كفروا مُعْجِزين، ثم حُذِفَ الضميرُ الذي هو المفعولُ الأول. وكأنَّ الذي سَوَّغ ذلك أنَّ الفاعلَ والمفعولَيْن

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٥٩.
(٢) المطبوعة: يحظر.
(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٩.
(٤) انظر مذاهب النحاة في المسألة: الارتشاف ٣/٥٦.
(٥) تقدم برقم ٧٩٩.
(٦) تكرر في الأصل «أي».
(٧) الكشاف ٣/٧٤.

لَمَّا كانَتْ لشيءٍ واحدٍ اقْتَنَعَ بـذكرِ اثنين عن ذِكْرِ الثالث» فقَدَّرَ المفعولَ الأول ضميراً متصلاً. قال الشيخ[1]: «وقد رَدَدْنا هـذا التخريجَ في أواخرِ آلِ عمـران في قـوله: «لا يَحْسَبَنَّ الـذين يَفْرَحـون بما أَتَـوا»[2] في قراءةِ مَنْ قـرأه بالغَيْبَـة، وجَعَـل الفاعـلَ «الذين يَفْـرحون». وملخَّصُـه: أن هذا ليس من الضمـائـر التي يُفَسِّرها مـا بعدَهـا فلا يتقـدَّر «لا يَحْسَبَنَّهم» إذ لا يجوزُ: «ظَنَّـه زيدٌ قـائماً» على رَفْعِ «زيدٌ» بـ «ظنَّه» قلت: وقد تقدَّم في الموضعِ المذكورِ رَدُّ هذا الـردِّ فعليك بالالتفاتِ إليه.

الثالث: أنَّ المفعولَيْنِ هما قولُه: «مُعْجِزين في الأرض» قـاله الكـوفيون. ولمَّـا نحا إليـه الزمخشـريُّ قال[3]: «والمعنىٰ: لا يَحْسَبَنَّ الـذين كفـروا أحـداً يُعْجِزُ اللَّهَ في الأرض حتى يَطْمَعوا هم في مثلِ ذلك. وهذا معنىً قـويٌّ جيد». قلت: قيـل: هـو خـطأٌ؛ لأنَّ الـظاهـرَ تعلُّقُ في «الأرض» بـ «مُعْجِـزين» فجعله مفعولاً ثانياً كالتهيئةِ للعملِ والقطعِ عنه، وهو نظيرُ: «ظَنَنْتُ قائماً في الدار».

قوله: «وَمَأْواهم النارُ» فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ. أحـدُها: أنَّ هـذه الجملةَ عطفٌ على جملةِ النهيِ قبلَها مِنْ غيرِ تـأويلٍ ولا إضمـارٍ، وهو مـذهبُ سيبويـهِ أعني عَـطْفَ الجملِ بعضِهـا على بعض، وإن اختلفَتْ أنواعُهـا خبراً وطَلَبـاً وإنشاءً. وقد تقدَّم تحقيقُه في أولِ هذا الموضوعِ والدليلُ عليـه. الثاني: أنَّهـا معطوفـةٌ عليهـا، ولكن بتـأويـلِ جملةِ النهي بجملةٍ خبـريـةٍ. والتقـديـر: الـذين كفـروا لاَ يفُوتون اللَّهَ ومَأْواهم النار. قـاله الـزمخشري[4]. كـأنه يـرىٰ تناسُبَ الجمـلِ شرطاً في العطفِ. هذا ظاهرُ حالِه. الثـالث: أنها معـطوفةٌ على جملةٍ مقـدرةٍ.

---

(١) البحر ٦/٤٧٠.

(٢) الآية ١٨٨ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣/٥٢٥.

(٣) الكشاف ٣/٧٤.

(٤) الكشاف ٣/٧٤.

قال الجرجاني[1] : «لا يُحتمل أَنْ يكـونَ «ومَأْواهم» متصـلاً بقولـه : «لا تَحْسَبَنَّ ذاك» أي : وهـذا إيجابٌ فهـو إذن معـطوفٌ بـالـواو على مضمـرٍ قبلَه تقـديـرُه : لا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا مُعْجِزين في الأرضِ بل هم مقهورون، ومَأْواهم النار».

آ. (٥٨) **قوله : ﴿ثلاثَ مراتٍ﴾** : فيـه وجهان، أحـدهما: أنـه منصوبٌ على الظرفِ الزماني أي : ثلاثةَ أوقـاتٍ، ثم فَسَّر تلك الأوقـاتَ بقولـه : «مِنْ قبلِ صلاةِ الفجرِ وحينَ تَضَعُون» «ومن بعـد صلاةِ العشـاء». والثاني : أنـه [٦٧٠/أ] منصوبٌ على المصدريةِ أي ثلاثـةَ استئذانـاتٍ. ورجَّح الشيـخُ[2] هذا فقـال/ : «والـظاهرُ مِنْ قـوله «ثـلاثَ مرات». ثـلاثةَ استئـذاناتٍ لأنَّـك إذا قلتَ: ضربْتُ ثـلاثَ مراتٍ لا تَفْهَمُ منـه إلَّا ثلاثَ ضَـرَبات، ويؤيِّـده قـولُـه عليـه السـلام[3] : «الاستئـذانُ ثلاث» قلت: مُسَلَّمٌ أنَّ الـظاهرَ كـذا، ولكنَّ الـظاهـرَ هـذا متـروكٌ للقـرينةِ المـذكورةِ وهي التفسيـرُ بثلاثـةِ الأوقـاتِ المـذكـورةِ. وقـرأ[4] الحسن وأبو عمروٍ في رواية «الحُلْمَ» بسكونِ العينِ وهي تميميةٌ.

قوله : «مِنْ قَبْلِ صَلاةِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها : أنه بدلٌ مِنْ قوله «ثلاث» فتكونُ في محلِّ نصبٍ. الثاني : أنه بـدلٌ مِنْ «عورات» فيكـونُ في محلِّ جـر. الثـالث: أنه خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ أي : هي من قبلِ أي : تلك المـراتُ فيكون في محلِّ رفعٍ.

قوله: «من الظَّهِيرةِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُهما : أنَّ «مِنْ» لبيانِ الجنس أي :

---

(١) وهو عبد القاهر. انظر: البحر ٦/ ٤٧٠.
(٢) البحر ٦/٤٧٢.
(٣) هـذا عنـوان في البخـاري (١٣ بـاب التسليم والاستئـذان ثـلاثـاً). انـظر: كتـاب الاستئذان. وفي الباب حديث أبـي سعيد الخُدْري «استأذنت على عمر ثلاثـاً» الفتح ١١/ ٧٩.
(٤) الإتحاف ٢/ ٣٠٢، والقرطبي ١٢/ ٣٠٥، والبحر ٦/ ٤٧٢.

حين ذلك الذي هو الظهيرةُ. الثاني: أنها بمعنى «في» أي تَضَعُونها في الظهيرةِ. الثالث: أنَّها بمعنى اللام أي مِنْ أَجْلِ حَرِّ الظهيرةِ. وأمَّا قولُه: «وحين تَضَعُون» فعطفٌ على محلِّ «مِنْ قبلِ صلاةِ الفَجْرِ»، وقوله: «ومِنْ بعد[1] صلاة العشاء» عطفٌ على ما قبلَه. والظَّهيرةُ: شِدَّةُ الحَرِّ، وهو انتصافُ النهارِ.

قوله: «ثلاث عَوْراتٍ» قرأ[2] الأخَوان وأبو بكر «ثلاثَ» نصباً. والباقون رفعاً. فالأُوْلىٰ تَحْتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: وهو الظاهر أنَّها بدلٌ مِنْ قوله: «ثلاثَ مرات». قال ابن عطية[3]: «إنما يَصِحُّ البدلُ بتقديرِ: أوقات ثلاثِ عَوْراتٍ، فَحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه»، وكذا قَدَّره الحوفي والزمخشري[4] وأبو البقاء[5]. ويحتمل أنَّه جَعَل نفسَ ثلاثِ المراتِ نفسَ ثلاثِ العوراتِ مبالغةً، فلا يُحتاج إلى حَذْفِ مضافٍ. وعلى هذا الوجهِ ـ أعني وجهَ البدل ـ لا يجوزُ الوقفُ على ما قبل «ثلاثَ عَوْراتٍ» لأنه بدلٌ منه وتابعٌ له. ولا يُوْقَفُ على المتبوعِ دونَ تابعِه.

الثاني: أنَّ «ثلاثَ عوراتٍ» بدلٌ مِنَ الأوقاتِ المذكورةِ قاله أبو البقاء[6]. يعني قولَه: «من قبلِ صلاةِ الفجرِ» وما عُطِفَ عليه، ويكونُ بدلاً على المحلِّ؛ فلذلك نُصِبَ.

---

(١) الأصل «قبل» وهو سهو.

(٢) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢/٣٣٣، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٧٢، والقرطبي ١٢/٣٠٥.

(٣) المحرر ١١/٣٢٤.

(٤) الكشاف ٣/٧٥.

(٥) الإملاء ٢/١٥٩.

(٦) الإملاء ٢/١٥٩.

الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ بإضمارِ فِعْلٍ. فقَدَّره أبو البقاء[1] أعني. وأَحْسَنُ من هذا التقديرِ «اتَّقُوا» أو «احْذروا»[2] ثلاثَ.

وأمَّا الثانية[3] فـ «ثلاثُ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: هنَّ ثلاثُ عَوْراتٍ. وقدَّره أبو البقاء[4] مع حَذْفِ مضافٍ فقال: «أي: هي أوقاتُ ثلاثِ عوراتٍ، فحُذِف المبتدأُ والمضافُ». قلت: وقد لا يُحتاج إليه على جَعْلِ العوراتِ نفسَ الأوقاتِ مبالغةً وهو المفهومُ من كلامِ الزمخشريِّ، وإن كان قد قَدَّره مضافاً كما قدَّمْتُه عنه. قال الزمخشري[5]: «وسَمَّى كلَّ واحدٍ[6] من هذه الأحوالِ عورةً؛ لأنَّ الناسَ يَخْتَلُّ تَسَتُّرهم وتَحَفُّظُهم فيها. والعَوْرَةُ: الخَلَلُ ومنه أَعْوَرَ الفارِسُ، وأَعْوَرَ المكانُ. والأَعْوَرُ: المختلُّ العينِ» فهذا منه يُؤْذِنُ بعدمِ تقديرِ أوقاتٍ، مضافةً لـ «عَوْراتٍ» بخلافِ كلامِه أولاً. فيُؤْخَذُ من مجموعِ كلامِه وجهان، وعلى قراءةِ الرفع وعلى الوجهين قبلها في تخريجِ قراءةِ النصبِ يُوقف على ما قبلَ «ثلاثَ عورات» لأنَّها ليسَتْ تابعةً لما قبلها.

وقرأ[7] الأعمش «عَوَرات» وهي لغةُ هُذَيْلٍ وبني تميم: يفتحون عينَ فَعَلات واواً أو ياءً. وأُنشِدَ[8]:

٣٤٦٧ـ أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ
رفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبينِ سَبُوْحُ

---

(١) الإملاء ٢/١٥٩.
(٢) سقطت الألف سهواً من «احذروا» في الأصل.
(٣) أي قراءة الجمهور بالرفع.
(٤) الإملاء ٢/١٥٩.
(٥) الكشاف ٣/٧٤.
(٦) الكشاف: واحدة.
(٧) البحر ٦/٤٧٢.
(٨) تقدم برقم ٣٤٤٣.

قوله: «ليس عليكم» هذه الجملةُ يجوز أَنْ يكونَ لها محلٌّ من الإعرابِ وهو الرفعُ نعتاً لثلاث عَوْرات في قراءةِ مَنْ رفعها كأنه قيل: هُنَّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصوصةٌ بعدمِ الاستئذانِ، وأنْ لا يكونَ لها محلٌّ، بل هي كلامٌ مقرِّر للأمرِ بـالاستئـذانِ في تلك الأحـوالِ خـاصـةً، وذلـك في قـراءةِ مَنْ نصب «ثـلاثَ عَوْراتٍ».

قوله: «بَعْـدَهُنَّ» قال أبـو البقاء[1]: «التقـديرُ: بعـد استئذانِهم[2] فيهنَّ، ثم حَـذَفَ حرفَ الجرِّ والفاعـلَ، فبقي: بعد استئـذانِهم، ثم حَذَفَ المصـدرَ» يعني بالفاعلِ الضميرَ المضافَ إليه الاستئـذانُ فإنـه فاعـلٌ معنويٌّ بـالمصدر. وهذا غيرُ ظاهرٍ، بل الذي/ يَظْهَرُ أنَّ المعنىٰ: ليس عليكم جنـاحٌ. ولا عليهم [٦٧٠/ب]
أي: العبيـدِ والإمـاءِ والصبيـانِ، في عَـدَمِ الاستئـذانِ بعـد هـذه الأوقـاتِ المذكورةِ، ولا حاجةَ إلى التقديرِ الذي ذكره.

قوله: «طَـوَّافُون» خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ تقديـرُه: هم طَوَّافـون، و«عليكم» متعلِّقٌ به.

قوله: «بَعْضُكم على بعضٍ» في «بعضُكم» ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: أنه مبتدأٌ، و«على بعضٍ» الخبرُ، فقدَّره أبو البقـاء «يَطُوْفُ على بعض». وتكـونُ هذه الجملةُ بدلاً مِمَّا قبلها. ويجوز أن تكونَ مؤكدةً مُبَيِّنة. يعني: أنهـا أفادَتْ إفادةَ الجملةِ التي قبلها فكانَتْ بدلاً، أو مؤكِّدةً. ورَدَّ الشيخ[3] هذا: بأنه كونٌ مخصوصٌ فلا يجوزُ حَذْفُـه. والجوابُ عنـه: أن الممتنعَ الحـذفِ إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وقُصِد إقامةُ الجارِّ والمجرورِ مُقامَه، وهنا عليه دليلٌ ولم يُقْصَدْ إقامةُ

(١) الإملاء ٢/١٥٩.
(٢) الإملاء: استئذانهنّ.
(٣) البحر ٦/٤٧٢.

الجارِّ مُقامَه، ولذلك قال الـزمخشري[١]: «خبـرُه «على بعض»، على معنىً: طائف على بعض، وحُذِفَ لدلالةِ «طَوَّافون» عليه».

الثاني: أن يَرْتَفِعَ بدلاً مِنْ «طوَّافون» قاله ابن عطية[٢]. قـال الشيخ[٣]: «ولا يَصِحُّ إنْ قُدِّر الضميرُ ضميرَ غَيْبةٍ لتقدير المبتدأ «هم» لأنَّه يصيرُ التقـديرُ: هم يَـطُوف بعضُكم على بعضٍ، وهو لا يَصِـحُّ. فـإنْ جَعَلْتَ التقـديـر: أنتم يَـطُوف بعضُكم على بعضٍ، فيدفَعُـه أنَّ قـولَـه «عليكم» يَـدُلُّ على أنهم هم المَطُوفُ عليهم، و«أنتم طَوَّافون» يَدُلُّ على أَنَّهم طـائِفون فتعـارضا». قلت: نختـار أنَّ التقـديـرَ: أنتم، ولا يلزَمُ محـذورٌ. قـولـه: «فيـدفعـه إلى آخــره» لا تعارُضَ فيه لأنَّ المعنىٰ: كلٌّ منكم ومِنْ عبيدِكم طائِفٌ على صاحِبه، وإن كان طوافُ أحدِ النوعين غيـرَ طوافِ الآخـرِ؛ لأنَّ المرادَ الـظهورُ على أحـوالِ الشخصِ، ويكونُ «بعضُكم» بدلاً من «طَوَّافون». وقيـل: «بعضُ» بدلٌ[٤] مِنْ «عليكم»[٥] بـإعادة العـاملِ فـأَبْدَلْتَ مـرفوعـاً مِنْ مـرفـوعٍ[٦]، ومجـروراً من مجرور. ونظيرُه قولُ الشاعرِ[٧]:

٣٤٦٨ـ فلمَّـا قَـرَعْنـا النَّبْـعَ بـالنَّبْـعِ بعضَـه
بـبـعضٍ أبَـتْ عِيـدانُـه أَنْ تـكَـسَّـرا

(١) الكشاف ٣/٧٥.

(٢) المحرر ١١/٣٢٤.

(٣) البحر ٦/٤٧٢ ـ ٤٧٣. وقال قبل ذلك: «ولا يصح لأنه إنْ أراد بـدلاً من «طوافـون» نفسه فلا يجوز لأنه يصيـر التقديـر: هم بعضكم على بعض، وهذا معنى لا يصـح. وإن جعلته بدلاً من الضمير في «طوَّافون» فلا يصح أيضاً».

(٤) الأصل «بدلاً» ولعله سهو.

(٥) يعني أن «بعضُكم على بعض» بدل من «طوَّافون عليكم».

(٦) تكرر قوله «مرفوع» في الأصل.

(٧) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديـوانه ٧١، والـدرر ١/١٩٣، والخزانـة ١/٥١٤، والهمع ١/٢٢٦.

فـ «بعضُـه» بدلٌ من «النبـعَ» المنصوب، و «ببعض» بـدلٌ من المجـرورِ بالباء.

الثـالث: أنه مـرفـوعٌ بفعـلٍ مقـدَّر أي: يـطوفُ بعضُكم على بعضٍ، حُذِفَ لدلالةِ «طَوَّافون» عليه. قاله الزمخشري(١).

وقـرأ(٢) ابن أبـي عبلة «طـوَّافين» بـالنصبِ على الحـال من ضميـرِ «عليهم».

آ. (٦٠) قوله: ﴿والقواعِدُ﴾: جمع «قاعِد» من غيرِ تاءِ تأنيثٍ. ومعنـاه: القـواعـدُ عن النكـاحِ، أو عن الحيضِ، أو عن الاستمتـاعِ، أو عن الحَبَـل، أو عن الجميع. ولـولا تَخَصُّصُهُنَّ بذلـك لوَجَبَتِ التـاءُ نَحو: ضـارِبـة وقاعِدة من القعود المعروف. وقوله: «من النساءِ» وما بعدَه بيانٌ لهن و «القواعدُ» مبتدأٌ. و «من النساء» حالٌ و «اللاتي» صفـةٌ للقواعـد لا للنساء. وقـوله: «فليس عليهنَّ» الجملةُ خبرُ المبتدأ، وإنمـا دَخَلَتْ(٣) لأنَّ المبتدأ مـوصوفٌ بمـوصول، لو كان ذلك الموصـولُ مبتداً لجـاز دخولُهـا في خبرِه، ولـذلك مَنْعْتُ أَنْ تكـونَ «اللاتي» صفةً للنسـاء؛ إذ لا يبقى مسوِّغٌ لـدخولِ الفـاءِ في خبر المبتـدأ. وقال أبو البقاء(٤): «ودَخَلَتْ الفاءُ لِما في المبتدأ من معنى الشرطِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ بمعنى الـذي». وهذا مـذهب الأخفش، وتقدم تحقيقُـه في المائـدة. ولكن هنا ما يُغْني عن ذلك: وهو ما ذَكَرْتُه من وصفِ المبتدأ بالموصولِ المذكورِ.

و«غيرَ مُتَبَرِّجاتٍ» حالٌ مِنْ «عليهنَّ». والتبرُّجُ: الظهـورُ، مِن البُرْج: وهـو البناءُ الظاهرُ. و «بزينةٍ» متعلقٌ به.

---

(١) الكشاف ٣/٧٥.
(٢) البحر ٦/٤٧٣.
(٣) أي: الفاء.
(٤) الإملاء ٢/١٥٩.

قوله: «وأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ» مبتدأُ بتأويل: استعفافُهن، و «خيرٌ» خبرُه.

[٦٧١/أ] آ. (٦١) قوله: ﴿أوْ مـا مَلَكْتُمْ مفاتِحَـه﴾: العامـةُ على فتح / الميم، واللامُ مخففةٌ. وابن جبير[١] «مُلِّكْتُم» بضم الميم وكسرِ الـلامِ مشددةً أي: مَلَّككم غيـرُكم. والعامَّـةُ على «مفـاتحَـه» دونَ يـاءٍ جمـع مِفْتَـح. وجَـوَّز أبو البقاء[٢] أن يكون جمعَ «مِفْتَح» بالكسر وهو الآلـةُ، وأن يكون جمـعَ «مَفْتح» بالفتح وهو المصدر بمعنى الفتح. وابن جبير[٣] «مفاتيحَه» بالياء بعد التاء جمـع مِفْتاح. والأولُ أقيسُ. وقرأ أبـو عمرو في روايـةِ هارونَ عنـه «مِفْتاحَـه» بالإِفـراد وهي قراءةُ قتادة.

قوله: «أو صَديْقِكم» العامَّةُ على فتحِ الصادِ. وحميد[٤] الخـزاز[٥] روى كسرَها إتْباعاً لكسرةِ الدال. والصَّدِيْق يقع للواحِد والجمع كـالخَلِيط والقَطِين[٦] وشِبْهِهما.

قوله: «جميعاً» حالٌ من «تأْكُلوا»، و «أَشْتاتاً» عطفٌ عليه وهو جمعُ شَتّ.

قـوله: «تَحِيَّةً» منصوبٌ على المصـدرِ مِنْ معنى «فسَلِّموا» فهـو من بـابِ قَعَـدْتُ جُلوساً. وقـد تقـدَّم وزن التحيَّـة[٧]. و «مِنْ عنـد اللَّهِ» يجـوز أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ صفةً لـ «تحيـةً»، وأَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «تحيَّـة» أي: التحيـة صـادرةً من

---

(١) القرطبي ١٢/٣١٥، والبحر ٦/٤٧٤.

(٢) الإملاء ٢/١٦٠.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٢٦، والبحر ٦/٤٧٤، والقرطبي ١٢/٣١٥.

(٤) الشواذ ١٠٣، والبحر ٦/٤٧٤.

(٥) حميد بن الربيـع أبو القـاسم الخزار. روى القـراءة عن الكسائي وروى عنـه السراج ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٢٦٥.

(٦) القطين: أهل الدار.

(٧) انظر: الدر المصون ٤/٥٧.

جهةِ الله. و «مِنْ» لابتداء الغايةِ مجازاً، إلاَّ أنه يُعَكِّر على الوصفِ تـأخُّرُ الصفـةِ الصريحةِ عن المُؤَولةِ. وقد تقدَّم ما فيه.

آ. (٦٢) قـوله: ﴿عـلى أمرٍ جـامـع﴾: «جـامـع» مِن الإسنـادِ المجـازيِّ؛ لأنَّه لَمَّـا كان سبباً في جَمْعِهم نُسِبَ الفعـلُ إليـه مجـازاً. وقـرأ[١] اليمانيُّ «على أَمْرٍ جميع» فيُحتمل أَنْ تكـونَ صيغةَ مبـالغةٍ بمعنى مُجَمِّـع، وأَنْ لا تكونَ. والجملةُ الشرطيةُ مِنْ قولِـه: «وإذا كانـوا» وجوابِهـا عطفٌ على الصلةِ مِنْ قوله: «آمَنوا».

قوله: «لبعضِ شَأْنِهم» تعليلٌ أي: لأجلِ بعضِ حاجتِهم. وأظهر العامَّةُ الضادَ عند الشينِ، وأدغَمها[٢] أبو عمروٍ فيها لِما بينهما من التقارُبِ؛ لأنَّ الضادَ من أقصىٰ حـافـةِ اللســانِ، والشينَ مِنْ وسَـطِه. وقـد اسْتَضْعَفَ جمـاعـةٌ من النَّحْويين هذه الروايةَ واسْتَبْعـدوها عن أبـي عمـروٍ رأسِ الصناعـةِ من حيث إن الضادَ أقوى من الشين، ولا يُدْغم الأقوى في الأضعف. وأسـاء[٣] الزمخشـري على راويها السوسي.

وقـد أجاب النـاس[٤] فقال: «وجـهُ الإدغامِ أن الشينَ أشـدُّ استطالـةً من الضـادِ، وفيها نَفَسٌ ليس في الضـادِ، فقد صـارَتِ الضادُ أنقصَ منهـا، وإدغـامُ الأنقصِ في الأَزْيـد جائـزٌ». قال: «ويؤيِّـد هذا أن سيبـويه[٥] حكى عن بعضِ

---

(١) البحر ٦/٤٧٦.

(٢) قـال صاحب النشـر ١/٢٩٣: «والضاد تـدغم في الشين في مـوضـع واحـد «لبعض شأنهم» في النور حسب لا غير. وقد اخْتُلف فيـه فروىٰ إدغـامه منصـوصاً أبـو شعيب السوسي عن اليزيدي». وانظر: الإقناع ١/٢١٦.

(٣) لم يرد في «الكشاف» ما يفيد ذلك.

(٤) كذا في الأصل و (ش) على تقدير الناس ببعضهم.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٢.

العرب «اطَّجَعَ» في «اضْطجع»، وإذا جاز إدغامُها في الطاءِ فإدغامُهـا في الشين أَوْلى». والخَصْمُ لا يُسَلِّمُ جميعَ ما ذُكِرَ، وسَنَدُ المَنْعِ واضحٌ.

آ. (٦٣) قـوله: ﴿دعـاءَ الرسـولِ﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ هـذا المصدرُ مضافـاً لمفعولـه أي: دعاءَكم الـرسولَ بمعنى: أنَّكم لا تنـادُوه باسمِـه فتقولون: يـا محمدُ، ولا بكُنيتـه فتقولـون: يا أبـا القاسمِ، بـل نادُوه وخـاطِبوه بالتوقير: يا رسولَ الله يا نبـيَّ الله. وعلى هذا جماعـةٌ كثيرةٌ، وأَنْ يكـونَ مضافـاً للفاعل. واختلفت عباراتُ الناسِ في هذا المعنى فقيل: لا تَجْعلوا دعاءَه إيَّاكم كدعاءِ بعضٍ لبعضٍ فتتبـاطَؤُون عنـه، كما يتبـاطَأُ بعضُكم عن بعضٍ إذا دعـاه لأمرٍ، بل يجبُ عليكم المبـادرةُ لأمرِه. واختـاره أبو العبـاس[(١)]، ويؤيِّدُه قـوله: «فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالفونَ عَنْ أَمْرِه». وقيل[(٢)]: معناه لا تَجْعَلوا دعاءَ الرسولِ ربَّه مثـلَ ما يَـدْعو صغيـرُكم كبيرَكم، وفقيـرُكم غنيَّكم يَسْألـه حاجـةً، فرُبَّمـا تُجابُ دعـوتُـه، ورُبَّمـا لا تُجـاب. وإنَّ دَعَـواتِ الـرسـولِ عليـه السـلام مسمـوعـةٌ مستجابةٌ... [(٣)] في التخريجةِ الأخرى.

وقرأ[(٤)] الحسنُ «نَبِيِّكم» بتقديم النونِ على الباء المكسورةِ [بعدَها][(٥)] ياءٌ مشـدَّدةٌ مخفوضـةٌ مكانَ «بينَكم» الـظرفِ في قراءة العـامَّة. وفيهـا ثلاثـةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه بدلٌ من الرسول. الثاني: أنه عطفُ بيانٍ له لأنَّ النبـيَّ [رسولٌ][(٦)]، بإضافتِه إلى المخاطبين صار أشهرَ من الرسول. الثالث: أنَّه نعتٌ. لا يُقال: إنَّه

---

(١) وهو المبرد. انظر: البحر ٤٧٦/٦.

(٢) تكرر قوله: «وقيل» في الأصل.

(٣) كلمة لم أتبينها وسقطت من (ش).

(٤) الإتحاف ٣٠٢/٢، والبحر ٤٧٦/٦.

(٥) قوله: «بعدها» لم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) قوله: «رسول» لم يظهر في مصورة الأصل.

لا يجوزُ لأنَّ هذا كما قَرَّرْتُمْ أعرفُ، والنعتُ لا يكونُ أعـرفَ مِنَ المنعوتِ. بـل إمَّا أقلُّ أو مساوٍ(١)؛ لأنَّ الرسولَ صار عَلَمـاً بالغَلَبـةِ على محمدٍ صلَّى الله عليـه وسلَّم فقد تَسَاويا تعريفاً.

قوله: «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ» قد تَـدُلُّ على التقليلِ مـع المضارع إلَّا في أفعـالِ اللَّهِ تعالىٰ، فتدُلُّ على التحقيقِ كهذه الآيةِ. وقد رَدَّها بعضُهم إلى التقليلِ لكنْ إلى متعلَّقِ العلمِ، يعني أنَّ الفاعِلين لذلك قليلٌ، فـالتقليلُ ليس في العِلْمِ بـل في متعلَّقِه.

قوله: «لِواذاً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه منصـوبٌ على المصدرِ من معنى الفعلِ الأولِ؛ إذ التقديـرُ: يَتَسَلَّلُون منكم تَسَلُّلًا، أو يُلاوِذُون لِـواذاً. والثاني: أنـه مصـدرٌ في مـوضـعِ الحـالِ أي مُـلاوِذين. واللِّواذُ: مصـدرُ لاوَذَ. وإنَّمـا صَحَّتِ(٢) الواوُ وإنْ انكسَرَ ما قبلها، ولم تُقْلَبْ يـاءً كما قُلِبَتْ في قيـام وصِيام؛ لأنَّهـا صَحَّتْ في الفعـلِ نحـو: لاوَذَ فلو أُعِلَّتْ في الفعـلِ أُعِلَّتْ في المصـدرِ نحو: القيام والصِّيام لقَلْبها ألفـاً في قام وصـام. فأمَّـا مصدرُ لاذَ بكـذا يَلُوْذُ بِهِ/ [٦٧١/ب] فمعتلٌّ نحو: لاذَ لِياذاً، مثل: صامَ صِياماً وقام قِياماً. واللِّواذُ والمُـلاوَذَةُ: التَّسَتُّرُ يُقـال: لَاوَذَ فلانٌ بكـذا أي: اسْتَتَر بـه. واللَّوْذُ: ما يَـطِيْفُ بالجبـل(٣). وقيـل: اللِّواذُ: الرَّوَغانُ مِنْ شيءٍ إلى شيءٍ في خُفْيَةٍ. وفي التفسير: أنَّ المنافقين كانوا يَخْرُجون مُتَسَترين بالنـاسِ من غيرِ استئـذانٍ حتى لا يُرَوا. والمفـاعَلَةُ: لأنَّ كلًّا منهم يَلُوْذُ بصاحبِهِ فالمشاركةُ موجودةٌ.

وقـرأ(٤) يـزيـد بن قـطيب «لَـواذاً» بفتـحِ الـلامِ، وهي محتملةٌ لـوجهين

---

(١) الأصل «مساوي» وهو سهو.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجّاج ٥٦/٤، والممتع ٤٩٥، الإملاء ٤٨/١.

(٣) قال في اللسان (لوذ): «واللَّوْذ: حِصن الجبل وجانبه وما يطيف به، والجمع ألواذ».

(٤) انظر: البحر ٤٧٧/٦.

أحدُهما: أَنْ تكونَ مصدرَ «لاذ» ثلاثياً فتكون مثلَ: طـاف طَوافـاً. وصَلَحَتْ أَنْ تكـونَ مصدرَ لاوَذَ، إلَّا أنَّـه فُتِحَتْ الفاءُ إتبـاعاً لفتحـةِ العينِ وهو تعليـلٌ ضعيفٌ يَصْلُحُ لمثلِ هذه القراءةِ.

قوله: «فَلْيَحْـذَرِ الذينَ» فيـه وجهان، أشهـرُهما: ـ وهـو الذي لا يَعْـرِف النحـاةُ غيرَه ـ أنَّ المـوصولَ هـو الفاعـلُ و«أن تصيبَهم» مفعولُـه أي: فَلْيَحْـذَرِ المخالفون عن أمرِه إصابتَهم فتنةٌ. والثاني: أنَّ فاعل «فَلْيَحْـذَرْ» ضميرٌ مستتـرٌ، والموصولُ مفعولٌ به. وقد رُدَّ على هذا بـوجوهٍ منهـا: أنَّ الإِضمارَ على خـلافِ الأصلِ. وفيه نظرٌ؛ لأن هذا الإِضمارَ في قوةِ المنطوقِ به، فلا يُقال: هو خلافُ الأصلِ. ألا ترى أنَّ نحوَ: قُمْ ولْتقم فاعلُه مضمـرٌ، ولا يُقال في شيءٍ منـه: هو خلافُ الأصلِ، وإنما الإِضمارُ خلافُ الأصلِ فيمـا كان حَـذْفاً نحـو: «واسألِ القريةَ»(1).

ومنها: أنَّ هذا الضميرَ لا مَرْجِعَ له أي: ليس له شيءٌ يعودُ عليه فَبَطَلَ أَنْ يكـونَ الفـاعـلُ ضميـراً مستتـراً، وأُجيب: بـأنَّ الـذي يعـودُ عليـه الضميـرُ هـو الموصولُ الأولُ أي: فَلْيَحْذَرِ المُتَسَلِّلون المخالِفينَ عن أمرِه، فيكونون قد أُمِرُوا بالحَذَرِ منهم أي: أُمِروا باجتنـابِهم كما يُـؤْمَرُ بـاجتناب الفُسَّـاقِ. وقد رَدُّوا هـذا بوجهين، أحدُهما: أنَّ الضميرَ مفردٌ، والذي يعودُ عليه جمعٌ، ففاتَتِ المـطابقةُ التي هي شرطٌ في تفسيرِ الضمائر. الثـاني: أنَّ المُتَسَللين هم المخالِفُـون، فلو أُمِروا بالحَـذَرِ عن الذين يُخـالِفُوْن لكـانوا قـد أُمِروا بـالحَذَرِ من أنفسهم، وهـو لا يجوز؛ لأنَّه لا يمكِنُ أَنْ يُؤْمَروا بالحَذَرِ من أنفسهم.

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عن الأولِ: بأنَّ الضميرَ وإن كان مفرداً فإنمـا عاد على

(1) الآية ٨٢ من يوسف.

جمعٍ باعتبارِ أنَّ المعنىٰ: فليحذَرْ هو. أي: مِنْ ذِكْرِ مثلِ ذلك. وحكى سيبويه[1] «ضرَبني وضربْتُ قومَك» أي: ضربني مَنْ ثَمَّ ومَنْ ذُكِر، وهي مسألةٌ معروفةٌ في النحوِ، أو يكونُ التقديرُ: فليحذَرْ كلُّ واحدٍ من المُتَسَلِّلين. وعن الثاني: بأنه يجوزُ أَنْ يُؤْمَرَ الإنسانُ بالحَذَرِ عن نفسِه مجازاً. يعني أنَّه لا يطاوعُها على شهواتِها وما تُسَوِّلُه له من السوءِ. كأنه قيل: فَلْيحذرِ المخالفونَ أنفسَهم، فلا يُطِيْعوها في ما تَأْمُرُهُمْ به، ولهذا يُقال: أَمَر نفسَه ونهاها، وأَمَرَتْه نفسُه باعتبار المجازِ.

ومنها: أنَّه يَصيرُ قولُه: «أَنْ تُصِيْبَهُم فتنةٌ أو يُصيبَهم عذابٌ أليمٌ» مُفْلَتاً ضائِعاً؛ لأنَّ «يَحْذَرُ» يتعدَّى لواحدٍ، وقد أَخَذَه على زَعْمِكم وهو «الذين يُخالفون»، ولا يَتَعَدَّىٰ إلى اثنين حتى يَقُولوا: إنَّ «أَنْ تصيبَهم فتنةٌ» في محلِّ مفعولِه الثاني فبقي ضائعاً. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يُسَلَّم ضَياعُه؛ لأنه مفعولٌ من أجله. واعتُرِضَ على هذا: بأنه لم يَسْتكمل شروطَ النصبِ لاختلافِ الفاعلِ؛ لأنَّ فاعلَ الحَذَرِ غيرُ فاعلِ الإصابةِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حَذْفَ حرفِ الجرِّ يَطَّرِدُ مع أَنْ وأنَّ. فنقول: مُسَلَّمٌ شروطُ النصبِ غيرُ موجودة، وهو مجرورٌ باللامِ تقديراً، وإنما حُذِفَتْ مع «أَنْ» لطولِها بالصلة.

و «يُخالِفُون» يتعدَّىٰ بنفسِه نحو: خالَفْتُ أَمْرَ زيدٍ، و «إلى» نحو: خالَفْتُ إلى كذا، فكيف تَعَدَّىٰ هذا بحرفِ المجاوزةِ؟ وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه ضُمِّن معنىٰ صَدَّ وأَعْرَضَ أي: صدَّ عن أمرِه وأَعْرَضَ عنه مخالِفاً له. والثاني: قال ابن عطية[2]: «معناه يَقَعُ خلافُهم بعدَ/ أَمْرِه، كما تقول: كان المطر عن ريحٍ [٦٧٢/أ]

---

(١) الكتاب ١/٤١ قال: «فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرمُ بنيه وأَنْبَلُه».

(٢) المحرر ١١/٣٣١.

كذا، وعَنْ لما عدا الشيءَ». الثالث: أنها مزيدةٌ أي: يخالفون أمرَه، وإليـه نحا الأخفش[١] وأبو عبيدة[٢]، والزيادةُ خلافُ الأصلِ.

وقُرِىء[٣] «يُخَلِّفون» بالتشديد، ومَفْعولُه محذوفٌ أي: يُخَلِّفون أنفسَهم.

آ. (٦٤) قـولـه: ﴿قـد يَعْلَمُ مـا أنتمْ عليـه﴾: قـال الزمخشري[٤]: «أَدْخَلَ «قد» ليؤكِّدَ عِلْمَه بما هم عليه من المخالفةِ عن الدينِ والنفاق، ويرجع توكيدُ العلمِ إلى توكيدِ الوعيدِ: وذلك أنَّ «قد» إذا دَخَلَتْ على المضارعِ كانت بمعنى «رُبَّما» فوافَقَتْ «رُبَّما» في خروجِها إلى معنى التكثير في نحو قوله[٥]:

٣٤٦٩ـ فـإنْ تُـمْسِ مهجـورَ الفِنـاءِ فـرُبَّمـا
أقـامَ بـه بـعـدَ الـوُفـودِ وُفـودُ

ونحوُ من ذلك قولُ زهير[٦]:

٣٤٧٠ـ أخـي ثـقـةٍ لا تُـهْلِكُ الـخمـرُ مـالَـه
ولـكنَّـه قـد يُـهْلِكُ الـمـالَ نـائِـلُهْ

قال الشيخ[٧]: «وكونُ «قد» إذا دَخَلَتْ على المضارعِ أفادَتِ التكثيرَ قولُ

(١) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن».
(٢) مجاز القرآن ٢/٦٩.
(٣) البحر ٦/٤٧٧.
(٤) الكشاف ٣/٧٩.
(٥) البيت لأبي العطاء السِّنْدي، وهو في الحماسة ١/٣٩١، والخزانة ٤/١٦٧، واللسان (عهد).
(٦) تقدم برقم ١٩٠٢.
(٧) البحر ٦/٤٧٧.

لبعضِ النحــاة(١). وليس بصحيــحٍ، وإنمــا التكثيــرُ مفهــومٌ من السِّيــاق. والصحيـحُ: أنَّ «رُبَّ» للتقليلِ للشيءِ(٢)، أو لتقليـلِ نـظيـرِه. وإنْ فُهِم تكثيـرٌ فمِنَ السِّياقِ لا منها».

«ويومَ يُرْجَعُون» في «يوم» وجهان أحدُهما: أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ لعطفِـه على قـولِه: «مـا أنتم عليه» أي: يعلمُ الـذي أنتم عليـه مِنْ جميـعِ أحـوالِكم، ويَعْلَمُ يومَ يُرْجَعُون كقولِه: «إنَّ اللَّهَ عندَه عِلْمُ الساعةِ لا يُجَلِّيها لوقتِهـا إلاَّ هو». والثـاني: أنه ظـرفٌ لشيءٍ محـذوف. قـال ابن عـطيـة(٣): «ويجـوزُ أَنْ يكـونَ التقديرُ: والعلمُ الظاهرُ لكم ــ أو نحو هذا ــ يومَ، فيكونُ النصبُ على الظرفِ» انتهى.

وقـرأ العامَّـةُ «يُرْجَعـون» مبنياً للمفعـول. وأبو عمـرو(٤) في آخرين مبنيـاً للفاعلِ. وعلى كلتا القراءتين فيجـوزُ وجهان، أحـدهما: أَنْ يكـونَ في الكلامِ التفاتٌ من الخطابِ في قولِه: «ما أنتم عليه» إلى الغَيْبة في قولـه: «يُرْجَعـون». والثـاني: أنَّ «ما أنتم عليـه» خطابٌ عـامٌّ لكلِّ أحـدٍ. والضميرُ في «يُـرْجَعُـون» للمنافقين خاصةً، فلا التفاتَ حينئذٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة النور]

---

(١) انظر: المغني ٢٣١.

(٢) البحر: «لتقليل الشيء».

(٣) المحرر ١١/٣٣١.

(٤) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢/٢٠٨، والبحر ٦/٤٧٧.

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ليكونَ﴾: اللامُ متعلقةٌ بـ «نَزَّل». وفي اسم «يكون» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرٌ يعودُ على الذي نزَّل. أي: ليكونَ الذي نَزَّل الفرقانَ نذيراً. الثاني: أنه يعودُ على الفرقانِ وهو القرآنُ. أي: ليكون الفرقانُ نذيراً. الثالث: أنه يعودُ على «عبدِه» أي: ليكونَ عبدُه محمد صلَّى الله عليه وسلَّم نذيراً. وهذا أحسنُ الوجوهِ معنىً وصناعةً لقُرْبِه ممَّا يعودُ عليه، والضميرُ يعودُ على أقربِ مذكورٍ. و «للعالمين» متعلقٌ بـ «نذيراً» وإنما قُدِّم لأجلِ الفواصلِ. ودَعْوىٰ إفادةِ الاختصاصِ بعيدةٌ لعدمِ تأتِّيها هنا. ورَجَّح الشيخ[١] عَوْدَه على «الذي» قال: «لأنه العُمْدةُ المسندُ إليه الفعلُ، وهو مِنْ وصفِه تعالى كقوله: «إنَّا كنَّا مُنْذِرين»[٢]. و «نذيراً» الظاهرُ فيه أنه بمعنى مُنْذِر. وجَوَّزوا أَنْ يكونَ مصدراً بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار ومنه «فكيف كان عذابي ونُذُرِ»[٣].

آ. (٢) قوله: ﴿الذي له مُلْكُ﴾: يجوز في «الذي» الرفعُ نعتاً للذي الأولِ، أو بياناً، أو بدلاً، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو النصبُ على

(١) البحر ٦/ ٤٨٠.

(٢) الآية ٣ من الدخان.

(٣) الآية ١٦ من القمر.

المدحِ . وما بعد «نَزَّل» من تمام الصلة فليس أجنبياً، فلا يضُرُّ الفصلُ به بين الموصولِ الأولِ والثاني إذا جَعَلْنا الثاني تابعاً له .

قوله : «وخَلَقَ» الخَلْقُ هنا عبارةٌ عن الإِحداثِ والتهيئةِ لِما يَصْلُح له حتى يجيءَ قولُه : «فَقَدَّره تَقْديراً» مفيداً؛ إذ لو حَمَلْنا «خَلَقَ كلَّ شيء» على معناه الأصلي من التقدير لصار الكلام : وقَدَّر كلَّ شيءٍ فقدَّره .

آ . **(٣) قوله : ﴿واتَّخَذُوا﴾** : يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على الكفارِ الذينُ يَضُمُّهم لَفْظُ «العالمين»[١]، وأن يعودَ على مَنْ ادَّعَى للَّهِ شريكاً وولداً لدلالةِ قولِه : «ولم يَتَّخِذْ ولداً، ولم يكن له شريكٌ في المُلْك»، وأَنْ يعودَ على المُنْذَرين لدلالة «نذيراً» عليهم .

قوله : «لا يَخْلُقُون» صفةٌ لـ «آلهةً»، وغَلَّبَ العقلاءَ على غيرِهم ؛ لأنَّ الكفارَ/ كانوا يَعْبُدون العقلاءَ كعُزَيْرٍ والمسيح والملائكةِ وغيرِهم كالكواكبِ والأصنامِ . ومعنى «لا يَخْلُقون» لا يَقْدِرُوْن على التقدير، والخَلْقُ يُوْصَفُ به العبادُ . قال زهير[٢] : [٦٧٢/ب]

٣٤٧١ـ وَلأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وبَعْـ
ـضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْري

ويقال : خَلَقْتُ الأَديمَ[٣] أي : قدَّرْتُه . هذا إذا أُريد بالخَلْقِ التقديرُ . فإنْ أُريد به الإِيجادُ فلا يُوْصَفُ به غير الباري تعالى وقد تقدَّم . وقيل : بمعنى يَخْتَلِقون، كقوله : «وَتَخْلُقون إفْكاً»[٤] .

---

(١) الوارد في الآية ١ «ليكون للعالمين نذيرا».

(٢) تقدم برقم ٢٦١ .

(٣) الأديم : الجلد.

(٤) الآية ١٧ من العنكبوت.

آ. (٤) قوله: ﴿افْتَراه﴾: الهاءُ تعودُ على إفك. وقال أبو البقاء[1]: «الهاء تعود على «عَبْدِه» في أول السورة» ولا أظنّه إلاَّ غَلَطاً، وكأنه أراد أنْ يقولَ: الضمير المرفوع في افتراه فَغَلِط.

قوله: «ظُلْماً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه مفعولٌ به؛ لأنَّ «جاء» يتعدَّىٰ بنفسِه وكذلك «أتىٰ». والثاني: أنه على إسقاطِ الخافضِ أي: جاؤوا بظلمٍ. الثالث: أنه في موضعِ الحال، فيجيءُ فيه ما في قولك «جاء زيدٌ عَدْلاً» من الأوجه.

آ. (٥) قوله: ﴿اكْتَتَبها﴾: يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ حالاً من أساطيرُ، والعاملُ فيها معنىٰ التنبيه، أو الإشارةِ المقدرةِ؛ فإنَّ «أساطيرُ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: هذه أساطيرُ الأوَّلين مُكْتَتَبَةً. والثاني: أن يكونَ في موضع خبرٍ ثانٍ لـ «هذه». والثالث: أَنْ يكونَ «أساطيرُ» مبتدأً و «اكْتَتَبها» خبرُه، واكْتَتَبها: الافتعالُ هنا يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى أَمَر بكتابتها كاقتصد واحْتَجم، إذا أَمَر بذلك، ويجوز أَنْ يكونَ بمعنى كَتَبها، وهو مِنْ جملةِ افترائِهم عليه لأنه [عليه السلام][2] كان أُمِّيًّا لا يَقْرأ ولا يَكْتب، ويكونُ كقولهم: اسْتَكَبَّه واصْطَبَّه أي: سكبه وصبَّه. والافتعالُ مُشْعِرٌ بالتكلُّفِ. ويجوز أَنْ يكونَ مِنْ كَتَبَ بمعنى جَمَعَ، من الكَتْبِ وهو الجَمْعُ، لا من الكتابة بالقلَم.

وقرأ[3] طلحةُ «اكْتُتِبَها» مبنياً للمفعولِ. قال الزمخشري[4]: «والمعنى: اكتتبها له كاتِبٌ لأنه كان أمِّيًّا لا يكتبُ بيدِه، ثم حُذِفَتِ اللامُ فأَفْضَىٰ الفعلُ إلى الضمير فصار: اكتتبها إياه كاتبٌ. كقوله: «واختار موسىٰ قومَه»[5] ثم بُني

---

(١) الإملاء ٢/١٦٠.

(٢) زيادة من ش.

(٣) المحتسب ٢/١١٧، البحر ٦/٤٨٢.

(٤) الكشاف ٣/٨٢.

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

الفعلُ للضمير الذي هو «إياه» فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً، وبقي ضمير الأساطير على حالِه فصارَ «اكْتُتِبَها» كما تَرَىٰ».

قال الشيخ[1]: «ولا يَصِحُّ ذلك على مذهبِ جمهورِ البصريين؛ لأنَّ «اكتتبها له كاتب» وَصَل الفعلُ فيه لمفعولين أحدُهما مُسَرَّح، وهو ضميرُ الأساطير، والآخرُ مقيدٌ، وهو ضميرُه عليه السلام، ثم اتُّسِع في الفعلِ فحُذِفَ حرفُ الجر، فصار: اكتتبها إياه كاتبٌ. فإذا بُني هذا للمفعولِ: إنما ينوبُ عن الفاعلِ المفعولُ المُسَرَّحُ لفظاً وتقديراً لا المسرَّحُ لفظاً، المقيَّدُ تقديراً. فعلى هذا يكون التركيب: اكْتُتِبَه لا اكتتبها، وعلى هذا الذي قُلْناه جاء السماعُ. قال الفرزدق[2]:

٣٤٧٢ـ ومِنَّا الذي اختير الرجالَ سماحةً ... وجوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ

ولو جاء على ما قَرَّره الزمخشريُّ لجاء التركيبُ: «ومنا الذي اختيره الرجالُ» لأنَّ «اخْتِير» تَعدَّى إلى الرجال بإسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ إذ تقديرُه: اختير من الرِّجال». قلت: وهو اعتراضٌ حَسَنٌ بالنسبة إلى مذهبِ الجمهورِ، ولكن الزمخشريَّ قد لا يلْتزمه، ويوافق الأخفشَ والكوفيين، وإذا كان الأخفشُ وهم، يتركون المَسرَّحَ لفظاً وتقديراً، ويُقيمون المجرورَ بالحرفِ مع وجودِه فهذا أَوْلَى وأَحْرىٰ.

والظاهر أنَّ الجملةَ مِنْ قولِه «اكْتَتَبها فهي تُمْلَىٰ» مِنْ تَتِمَّةِ قولِ الكفارِ. وعن الحسن أنَّها من كلامِ الباري تعالى، وكان حَقُّ الكلام على هذا أَنْ يَقْرَأَ

---

(١) البحر ٦/٤٨٢.

(٢) تقدم برقم ٢٣٠٨، وقال أبو حيان قبل إنشاده البيت: «في هذا النوع الذي أحد المفعولين فيه مُسَرَّحٌ لفظاً وتقديراً، والآخر مسرح لفظاً لا تقديراً».

«أَكْتَتَبها» بهمزةٍ مقطوعةٍ مفتوحةٍ للاستفهام كقولِه: «أفْتَرَىٰ على اللَّهِ كَذِباً أَمْ به جِنَّةٌ»[1]. ويمكنُ أن يُعْتَذَرَ عنه: أنه حَذَفَ الهمزةَ للعلمِ بها كقولِه تعالىٰ: «وتلكَ نِعْمةٌ تمنُّها عليَّ»[2]. وقولِ الآخر[3]:

٣٤٧٣ـ أَفْـرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِـرامَ وأَنْ
أُوْرَثَ ذَوْداً شَصائِصـاً نَبْـلا

يـريدُ: أو تلك، وأأَفْـرَحُ، فَحُذِفَ لـدلالةِ الحـالِ، وحَقُّـه أَنْ يقفَ على «الأوَّلين». قـال الزمخشـري[4]: «كيف قيل: اكْتَتَبهـا فهي تُمْلَى عليـه، وإنمـا يُقـال: أَمْلَيْتُ عليه فهـو يكتتبها؟ قلت: فيـه وجهان، أحـدُهمـا: أراد اكتتـابَها وطَلَبَـه[5] فهي تُمْلَى عليه أو كُتِبَتْ لـه وهو أُمِّيٌّ فهي تُمْلَى عليـه أي: تُلْقَى عليه مِنْ كتـابٍ يَتَحفَّظُهـا؛ لأنَّ صـورةَ الإلقـاءِ على الحـافظِ كصـورة الإلقـاءِ على الكاتبِ».

وقـرأ[6] عيسى وطلحـة «تُتْلَى» بتـاءَيْن مِنْ فـوقُ، من التـلاوة. و «بُكْـرَةً وأَصيـلاً» ظـرفـا زمـان لـلإمـلاء. واليـاءُ في «تملَى» بـدلٌ من الـلامِ كقـولِـه: «فَلْيُمْلِلْ»[7] وقد تقدَّمَ[8].

---

(١) الآية ٨ من سبأ.
(٢) الآية ٢٢ من الشعراء.
(٣) تقدم برقم ٣٤٠.
(٤) الكشاف ٨٢/٣.
(٥) الكشاف: أو طلبه.
(٦) البحر ٤٨٢/٦.
(٧) الآية ٢٨٢ من البقرة.
(٨) قال المؤلف في الدر ٦٥٣/٢: «ويقـال أَمْلَلْت وأَمْلَيْت. فقيل: همـا لغتان. وقيـل: الياء بدل من أحد المثلين. وأصل المادتين: الإعادة مرة بعد أخرى.

آ. (٧) قوله: ﴿ما لِهٰذا﴾: «ما» استفهاميةٌ مبتدأةٌ. والجارُّ بعدَها خبرٌ. «ويأكل» جملةٌ حاليةٌ، وبها تَتِمُّ فائدةُ الإِخبار كقوله: «فما لهم عن التَذْكِرَة مُعْرِضين»(١). وقد تقدم في النساء(٢) أنَّ لامَ الجرِّ كُتِبَتْ مفصولةً من مجرورِها وهو خارجٌ عن قياسِ الخطِّ.

[٦٧٣/أ] / والعاملُ في الحالِ الاستقرارُ العاملُ في الجارِّ، أو نفسُ الجارِّ، ذكرَه أبو البقاء(٣).

قوله: «فيكونَ» العامَّةُ على نصبِه. وفيه وجهان، أحدُهما: نصبٌ على جوابِ التحضيضِ. والثاني قال أبو البقاء(٤): «فيكونَ منصوبٌ على جوابِ الاستفهام» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يَتَرَتَّبُ على هذا الاستفهامِ. وشرطُ النصبِ: أن ينعقدَ منهما شرطٌ وجزاءٌ. وقُرِىء(٥) «فيكونُ» بالرفعِ، وهو معطوفٌ على «أُنزِل». وجاز عطفُه على الماضي؛ لأنَّ المرادَ بالماضي المستقبلُ، إذ التقدير: لولا نُنَزِّلُ.

آ. (٨) قوله: ﴿أو يُلْقَى﴾: «أو تكونُ» معطوفان على «أُنْزِلَ» لِما تقدَّمَ مِنْ كونِه بمعنى نُنَزِّل. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطفا على «فيكونَ» المنصوبِ في الجواب، لأنهما مُنْدَرجان في التحضيض في حكم الواقعِ بعد «لولا». وليس المعنى على أنهما جوابٌ للتحضيضِ فيعطفا على جوابِه. وقرأ(٦) الأعمش وقتادةُ «أو يكونُ له» بالياء من تحتُ؛ لأن تأنيثَ الجنةِ مجازيٌّ.

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.
(٢) الآية ٧٨ «فمالِ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً».
(٣) الإملاء ٢/١٦٠.
(٤) الإملاء ٢/١٦٠.
(٥) حكاه أبو معاذ. انظر: الشواذ ١٠٤، والبحر ٦/٤٨٣.
(٦) البحر ٦/٤٨٣.

قوله: «يَأْكلُ منها» الجملةُ في موضعِ الرفعِ صفةٌ لـ «جنةٌ». وقرأ[1] الأخَوان «نَأْكُلُ» بنون الجمعِ. والباقون بالياء من تحتُ أي: الرسول.

قوله: «وقال الظالمون» وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمرِ، إذ الأصل: وقالوا. قال الزمخشري[2]: «وأرادَ بالظالمين إياهم بأعيانهم». قال الشيخ[3]: «وقوله ليس تركيباً سائغاً، بل التركيبُ العربيُّ أَنْ يقولَ: أرادَهم بأعيانِهم».

آ. (١٠) **قوله: ﴿جَنَّاتٍ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «خيراً»، وأَنْ يكونَ عطفَ بيانٍ عند مَنْ يُجَوِّزه في النكراتِ، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني. و «تَجْري من تحتِها الأنهارُ صفةٌ.

قوله: «ويَجْعَلْ لكَ» قرأ[4] ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع «ويجعَلُ» والباقون بإدغامِ لامِ «يَجْعَلْ» في لام «لك». وأمَّا الرفعُ ففيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مستأنفٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على جوابِ الشرط. قال الزمخشري[5]: «لأنَّ الشرطَ إذا وقع ماضياً جاز في جوابِه الجزمُ، والرفعُ كقولِه[6]:

٣٤٧٤ـ وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مَسْألةٍ
يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

(١) السبعة ٤٦٢، والتيسير ١٦٣، والنشر ٢/٣٣٣، والبحر ٦/٤٨٣، والقرطبي ١٣/٥، والحجة ٥٠٧.
(٢) الكشاف ٣/٨٢.
(٣) البحر ٦/٤٨٣.
(٤) السبعة ٤٦٢، والحجة ٥٠٨، والبحر ٦/٤٨٤، والنشر ٢/٣٣٣، والقرطبي ١٣/٦، والتيسير ١٦٣.
(٥) الكشاف ٣/٨٣.
(٦) تقدم برقم ١٢٣١.

قال الشيخ[1]: «وليس هذا مذهبَ سيبويه، بل مذهبُه[2]: أنَّ الجوابَ محذوفٌ، وأنَّ هذا المضارعَ مَنْوِيٌّ به التقديمُ، ومذهبُ المبرد[3] والكوفيين[4] أنه جوابٌ على حَذْفِ الفاءِ. ومذهبُ آخرين: أنه جوابٌ لا على حَذْفِها، بل لمَّا كان الشرطُ ماضياً ضَعُفَ تأثيرُ «إنْ» فارتفع». قلت: فالزمخشريُّ بنى قولَه على هذين المذهبين. ثم قال الشيخ[5]: «وهذا التركيبُ جائزٌ فصيحٌ. وزعم بعضُ أصحابِنا أنه لا يجيءُ إلَّا في ضرورة».

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فتحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّ سكونَ اللامِ للجزمِ عطفاً على مَحَلِّ «جَعَل»؛ لأنَّه جوابُ الشرط. والثاني: أنه مرفوعٌ، وإنما سُكِّن لأجلِ الإدغام. قاله الزمخشري[6] وغيرُه وفيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ[7] مِنْ جملةِ مَنْ قرأ بذلك ـ وهو نافعٌ والأخَوان وحفصٌ ـ ليس مِنْ أصولِهم الإدغامُ، حتى يُدَّعَىٰ لهم في هذا المكانِ. نعم أبو عمرو أصلُه الإدغامُ وهو يقرأ هنا بسكونِ اللامِ، فيُحتمل ذلك على قراءته، وهذا من محاسِنِ علمِ النحوِ والقراءاتِ معاً.

وقرأ[8] طلحةُ بن سليمان «ويَجْعَلَ» بالنصبِ؛ وذلك بإضمارِ «أنْ» على

---

(١) البحر ٦/٤٨٤.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦.

(٣) المقتضب ٢/٦٩.

(٤) نسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين أن التقدير في البيت: يقول إن أتاه خليل، ولولا أنه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعاً. الإنصاف ٢/٦٢٦.

(٥) البحر ٦/٤٨٤.

(٦) الكشاف ٣/٨٣. وهو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٣.

(٧) في هذا التركيب نظر.

(٨) المحتسب ٢/١١٨، والبحر ٦/٤٨٤.

جوابِ الشرطِ، واستضعفها ابنُ جني[1]. ومثلُ هذه القراءة[2]:

٣٤٧٥ـ فإنْ يَهْلَكْ أبو قابوسَ يَهْلَكْ
رَبيعُ الناسِ والبَلَدُ الحرامُ
ونأْخُذْ بعدَه بذِناب عيشٍ
أجبِّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

بالتثليث في «نَأْخذ».

آ. (١٢) قوله: ﴿إذا رَأَتْهُمْ﴾: هذه الجملةُ الشرطيةُ في موضعِ نصبٍ صفةً لـ «سَعيراً» لأنَّه مؤنَّثٌ.

قوله: «سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزَفيراً» إنْ قيل: التغيُّظُ لا يُسْمع. فالجوابُ من ثلاثةِ أوجه، أحدُها: أنه على حَذْفِ مضافٍ أي: صوتَ تغيُّظِها. والثاني: أنه على حَذْفٍ تقديرُهُ: سَمِعوا ورَأَوْا تغيُّظاً وزفيراً، فيرتفع كلٌّ واحدٍ إلى ما يَليقُ به أي: رَأَوْا تغيُّظاً وسَمِعوا زَفيراً. والثالث: أنْ يُضَمَّن «سمعوا» معنىً يَشْمَلُ الشيئين أي: أَدْرَكوا لها تغَيُّظاً وزفيراً. وهذان الوجهان الأخيران منقولان من قوله[3]:

٣٤٧٦ـ يا ليتَ زوجَك قد غَدا
متقلِّداً سيفاً ورُمْحاً

ومن قوله[4]:

٣٤٧٧ـ فَعَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً
....

(١) المحتسب ٢/١١٨.
(٢) تقدم برقم ٧٢٨.
(٣) تقدم برقم ١٤٩.
(٤) تقدم برقم ١٥٠.

أي: ومُعْتَقِلاً رمحاً، وسَقَيْتُها ماءً، أو تضمَّنُ «مُتَقَلِّداً» معنى مُتَسَلِّحاً، و «عَلَفْتُها» معنى: أَطْعَمْتُها تِبْناً وماءً بارداً.

آ. (١٣) **قوله: ﴿مكاناً﴾**: منصوب على الظرف و«منها» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «مكان» لأنه في الأصل صفةٌ له. و «مُقَرَّنين» حال مِنْ مفعول «أُلْقُوا». و «ثُبوراً» مفعول به. فيقولون: يا ثُبوراه. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً من معنى «دُعُوا» وقيل: منصوبٌ بفعلٍ من لفظِه مقدرٍ تقديرُه: ثَبَرْنا ثُبوراً. وقرأ[1]/ معاذ بن جبل «مُقَرَّنُوْنَ» بالواو. ووجهُها أَنْ تكونَ بدلاً من مفعول[2] «أُلْقُوا». [٦٧٣/ب]

وقرأ عمر بن محمد[3] «ثَبورا» بفتح الثاء. والمصادرُ التي على فَعُوْل بالفتحِ قليلةٌ جداً. وينبغي أن يُضَمَّ هذا إليها، وقد ذكرْتُها في البقرةِ عند قوله «وَقُودُها الناسُ»[4].

آ. (١٦) **قوله: ﴿خالدين﴾**: منصوبٌ على الحالِ: إمَّا مِنْ فاعل «يَشاؤون» وإمَّا مِنْ فاعل «لهم» لوقوعِه خبراً. والعائدُ على «ما» محذوفٌ أي: لهم فيها الذي يَشاؤُونه حالَ كونِهم خالدين.

قوله: «كان على ربِّك» في اسمِ كان وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ

---

(١) البحر ٦/٤٨٥ منسوبة إلى أبي شيبة صاحب معاذ بن جبل، ونسبها ابن خالويه في الشواذ ١٠٤ إلى معاذ.

(٢) يعني من نائب الفاعل: الواو.

(٣) في الأصل عمرو بن محمد نقلاً عن البحر ٦/٤٨٥، وليس ثمة قارىء عند ابن الجزري بهذا الاسم، وعنده ثمانية قراء باسم عمر بن محمد، وفي الشواذ ١٠٤ عمر بن محمد. ولعله عمر بن محمد أبو حفص القاضي من أصحاب الدوري توفي سنة ٣٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٥٩٨.

(٤) الآية ٢٤ من البقرة.

«ما يَشاؤون»، ذكره أبو البقاء[1]. والثاني: أَنْ يعودَ على الوَعْدَ المفهومِ مِنْ قوله «وُعِدَ المتَّقون». و «مَسْؤُولاً» على المجازِ أي: يُسْأَلُ: هل وُفِّي بك أم لا؟ أو يَسْأله مَنْ وُعِدَ به؟

آ. (١٧) **قوله: ﴿ويوم يَحْشُرهم﴾**: قرأ[2] ابنُ عامر «نَحْشُرهم» «فنقول» بالنون فيهما. وابنُ كثير وحفصٌ بالياء مِنْ تحت فيهما. والباقون بالنونِ في الأولِ، وبالياءِ في الثاني. وهنَّ واضحاتٌ. وقرأ[3] الأعرج «نَحْشِرُهم» بكسر الشين في جميع القرآن. قال ابن عطية[4]: «هي قليلةٌ في الاستعمالِ قويةٌ في القياس؛ لأنَّ يَفْعِل بكسرِ العين في المتعدِّي أَقْيَسُ مِنْ يَفْعُل بضمِّ العين». وقال أبو الفضل الرازي: «وهو القياس في الأفعالِ الثلاثيةِ المتعديةِ؛ لأنَّ يَفْعُل بضم العين قد يكونُ من اللازمِ الذي هو فَعُل بضمِّها في الماضي». قال الشيخ[5]: «وليس كما ذكرا، بل فِعْلُ المتعدِّي الصحيحُ[6] جميعُ حروفِه، إذا لم يكن للمغالبةِ[7] ولا حلقيٌّ عينٍ[8] ولا لامٍ فإنه جاء على يَفْعِل ويَفْعُل

(١) الإملاء ٢/١٦١.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٣، والنشر ٢/٣٣٣، والحجة ٥٠٨، والبحر ٦/٤٨٧، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ١٣/١٠.
(٣) المحتسب ٢/١١٩، والبحر ٦/٤٨٨.
(٤) المحرر ١٢/١٣.
(٥) البحر ٦/٤٨٨.
(٦) معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو يكون مضارعه على يفعِل نحو: راماني فرمَيْتُه أرْمِيه، وسايرني فسِرْته أسِيره، أي غلبته في السير، وواعدني فوعَدْتُه أعِدُه. انظر: الممتع ١٧٣.
(٧) البحر: للمبالغة. وفي الممتع ١/١٧٣ «للمغالبة» ومضارع المغالبة دائماً على يَفْعُل نحو: ضاربني فضربته أضْرُبه.
(٨) قال في الممتع: «وزعم الكسائي أنه يجيء على أَفْعَل بفتح العين إذا كان عينه حرف حلق نحو: فاخرني ففخَرْته أَفْخَرُه».

كثيراً. فإنْ شُهِر أحدُ الاستعمالين اتُّبعَ، وإلاَّ فالخيارُ. حتى إنَّ بعضَ أصحابِنا خَيَّر فيهما: سُمِعا للكلمة أو لم يُسْمَعا». قلت: الذي خَيَّرَ في ذلك هو ابنُ عصفور[1] فيُجيزُ أَنْ تقولَ: «زيد يَفْعِل» بكسرِ العينِ، و «يَضْرُب» [بضمِّ][2] الراءِ مع سماعِ[3] الضمِّ في الأول والكسرِ في الثاني. وسبَقَه إلى ذلك ابنُ درستويهِ، إلاَّ أنَّ النحاةَ على خلافِه.

قوله: «وما يَعْبُدون» عطفٌ على مَفْعولِ «نَحْشُرهم» ويَضْعُفُ نصبُه على المعيَّة. وغَلَّب غيرَ العاقلِ فأتى بـ «ما» دونَ «مَنْ».

قوله: «هؤلاءِ» يجوزُ أن يكونَ نعتاً لعِبادي، أو بدلاً، أو بياناً.

قوله: «ضَلُّوا السبيلَ» على حَذْفِ الجرِّ وهو «عن»، كما صَرَّح به في قوله «يَضِلُّ عن سبيلِه»[4] ثم اتُّسِع فيه فَحُذِف نحو: «هَدَى»، فإنه يتعدَّى بـ «إلى»، وقد يُحْذَفُ اتِّساعاً. و «ضَلَّ» مطاوعُ أَضَلَّ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿يَنْبَغِي﴾**: العامَّةُ على بنائِه للفاعل. وأبو عيسى الأسودُ القارىء[5] «يُنبَغَى» مبنياً للمفعولِ. قال ابنُ خالويه[6]:

---

(١) قال في الممتع: «فإن مضارِعه أبداً يجيء على يَفْعِل ويَفْعُل، نحو: ضَرَبَ يَضْرِب وقَتَلَ يقتُلُ وجَلَس يَجْلِس وقَعَد يقعُد. وقد يجتمعان في الفعل الواحد نحو عكف يعكِف ويعكُف، وهما جائزان سُمعا للكلمة أو لم يسمع إلاَّ أحدهما». الممتع ١/١٧٣.

(٢) زيادة من(ش).

(٣) سقطت العين من «سماع» في الأصل. والتصحيح من (ش).

(٤) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٥) البحر ٦/٤٨٨، والشواذ ١٠٤. ولم أقف على أبي عيسى الأسود وإنما وجدت أبا عيسى الأسواري البصري روى عن أبي سعيد الخدري وعنه قتادة وروى له مسلم. انظر تهذيب التهذيب ١٢/١٩٥.

(٦) الشواذ ١٠٤.

«زعم سيبويه[1] أن يُنْبَغَى لغة».

قوله: «أن نَتَّخِذَ» فاعلُ «ينبغي» أو مفعولٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ في قراءةِ الأسود. وقرأ العامَّةُ «نَتَّخِذَ» مبنياً للفاعل. و«من أولياء» مفعولُه، وزِيْدَتْ فيه «مِنْ». ويجوز أن يكونَ مفعولاً أولَ على أنَّ «اتَّخَذَ» متعديةٌ لاثنين، ويجوز أَنْ لا تكونَ المتعديةَ لاثنين بل لواحدٍ، فعلىٰ هذا «مِنْ دونِك» متعلِّقٌ بالاتِّخاذ، أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «أولياء».

وقرأ[2] أبو الدَّرْداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء والحسن وأبو جعفر في آخرين «نُتَّخَذَ»[3] مبنيَّاً للمفعول. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها المتعديةُ لاثنين، والأولُ همز[4] ضمير المتكلمين. والثاني: قولُه: «مِنْ أولياء» و«مِنْ» للتبعيضِ أي: ما كان ينبغي أَنْ نَتَّخِذَ بعضَ أولياء، قاله الزمخشري[5]. الثاني: أنَّ «مِنْ أولياء» هو المفعولُ الثاني أيضاً، إلَّا أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ في المفعولِ الثاني. وهذا مردودٌ: بأنَّ «مِنْ» لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأولِ. قال ابن عطية[6]: «ويُضْعِفُ هذه القراءةَ دخولُ «مِنْ» في قوله: «مِنْ أولياء». اعتَرَض بذلك سعيدُ بن جبير وغيرُه». الثالث: أَنْ يكونَ «مِنْ أولياء» في موضعِ الحالِ. قاله ابن جني[7] إلَّا أنه قال: «ودَخَلَتْ «مِنْ» زيادةً لمكانِ النفيِ المتقدم، كقولك: ما اتَّخذت زيداً مِنْ وكيل». قلت: فظاهرُ هذا أنه جَعَلَ

---

(١) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه.
(٢) النشر ٢/٣٣٣، الإتحاف ٢/٣٠٦، والبحر ٦/٤٨٩، والقرطبي ١٣/١٠، والمحتسب ٢/١١٩.
(٣) رُسمت في البحر مصحفة بالياء.
(٤) كذا في الأصل، ولا ضرورة لها.
(٥) الكشاف ٣/٨٦.
(٦) المحرر ١٢/١٣.
(٧) المحتسب ٢/١٢٠.

الجارَّ والمجرورَ في موضعِ الحالِ، وحينئذٍ يَسْتحيلُ أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً، ولكنه يريدُ أنَّ هذا المجرورَ هو الحالُ نفسُه و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، إلَّا أنه لا تُحفظ زيادةُ «مِنْ» في الحالِ وإنْ كانَتْ منفيةً، وإنما حُفِظ زيادةُ الباءِ فيها على خلافٍ في ذلك[1].

وقوله[2]: «أأنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ» «أَمْ هم ضَلُّوا» إنما قَدَّم الاسمَ على الفعل لمعنىً ذكرْتُه في قولِه تعالى: «أأنتَ قُلْتَ للناسِ»[3].

وقرأ الحَجَّاج[4] «نتخذ مِنْ دونك [أولياءَ][5]» فبلغ عاصماً فقال: «مُقِتَ المُخْدِجُ[6]. أَوَ ما عَلِم أنَّ فيها «مِنْ»؟

قوله: «ولكنْ مَتَّعْتَهم» لَمَّا تَضَمَّن كلامُهم أنَّا لم نُضِلَّهم، ولم نَحْمِلْهم على الضلالِ، حَسُن هذا الاستدراكُ وهو أَنْ ذَكَرُوا سببَه أي: أَنْعَمْتَ عليهم وتَفَضَّلْتَ فَجَعَلوا ذلك ذَرِيْعةً إلى ضلالهم عكسَ القضية.

قوله: «بُوْرا» يجوز فيه وجهان أحدُهما: أنه جمعُ بائرٍ كعائذٍ وعُوْذ. والثاني: أنه مصدرٌ في الأصلِ، فَيَسْتوي فيه المفردُ والمثنى والمجموعُ والمذكرُ والمؤنثُ. وهو مِن البَوارِ وهو الهَلاكُ. وقيل: من الفسادِ. وهي لغةٌ للأزد[7] يقولون: / بارَتْ بضاعتُه أي: فَسَدَتْ. وأمرٌ بائِرٌ أي: فاسدٌ. وهذا [٦٧٤/أ]

(١) انظر: المغني ١٤٩.
(٢) عاد إلى الآية ١٧.
(٣) الآية ١١٦ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/٥١١.
(٤) الحجاج بن يوسف الثقفي والي بني أمية الظالم الفصيح. قال الذهبي: «وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه». توفي سنة ٩٥. انظر: سير الأعلام ٤/٣٤٣.
(٥) من البحر ٦/٤٨٨.
(٦) المخدج: الناقص.
(٧) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٠، وفسَّرها بمعنى هلكى.

معنى قولِهم: «كَسَدَتِ البضاعةُ». وقال الحسن: «هو مِنْ قولِهم: أرضٌ بُوْرٌ أي: لا نباتَ بها. وهذا يَرْجِعُ إلى معنى الهلاكِ والفساد».

آ. (١٩) قوله: ﴿بما تقولون﴾: هذه الجملةُ من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ اتفاقاً، فهي على إضمارِ القولِ والالتفاتِ. قال الزمخشري[(١)]: «هذه المفاجأةُ بالاحتجاجِ والإلزامِ حسنةٌ رائعةٌ، وخاصةً إذا انضمَّ إليها الالتفاتُ وحَذْفُ القولِ. ونحوُها قولُه عَزَّ وجَلَّ: «يا أهلَ الكتابِ قد جاءَكم رسولُنا يبيِّنُ لكم على فَتْرةٍ من الرسل أَنْ تقولوا: ما جاءَنا مِنْ بشيرٍ ولا نَذيرٍ [فقد جاءَكم بشيرٌ ونذيرٌ][(٢)] » وقولُ القائل[(٣)]:

٣٤٧٨ـ قالوا خُراسانُ أَقْصى ما يُرادُ بنا
ثم القُفُوْلُ فقد جِئْنا خُراسانا

انتهى. يريد: أن الأصلَ في الآيةِ الكريمة: فقُلْنا: قد كَذَّبوكم، وفي البيت فقلنا: قد جِئْنا. والخطابُ في «كَذَّبوكم» للكفارِ، فالمعنىٰ: فقد كَذَّبكم المعبودون بما تقولون مِنْ أنَّهم أَضَلُّوكم. وقيل: المعنىٰ: فقد كَذَّبوكم فيما تقولون من الافتراءِ عليهم أنَّهم أَضَلُّوكم. وقيل: هو خطابٌ للمؤمنين في الدنيا أي: فقد كَذَّبكم أيُّها المؤمنون الكفارَ بما تقولون من التوحيدِ في الدنيا.

وقرأ[(٤)] أبو حيوة وقنبل في رواية ابن أبي الصلت[(٥)] عنه بالياءِ مِنْ تحتُ

---

(١) الكشاف ٨٦/٣.
(٢) الآية ١٩ من المائدة.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في الكشاف ٨٦/٣، والبحر ٤٨٩/٦.
(٤) نسبها في السبعة ٤٦٣ إلى ابن أبي بزة عن قنبل، وانظر: الإتحاف ٣٠٧/٢، والبحر ٤٨٩/٦، والقرطبي ١٢/١٣، والحجة ٥٠٩.
(٥) وهو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن، شيخ الإقراء بالعراق. توفي سنة ٣٢٨. انظر: طبقات القراء ٥٢/٢. ولفظة «أبي» من قول المصنف «ابن أبي الصلت» مقحمة.

أي: فقد كَذَّبكم الآلهةُ بما يقولون «سُبْحانَك ما كان ينبغي لنا أن نَتَّخِذَ» إلى آخِرِه. وقيل: المعنى: فقد كَذَّبكم أيها المؤمنونَ الكفَّارُ بما يقولون من الافتراءِ عليكم.

قوله: «فما تَسْتَطيعون» قرأ[1] حفص بتاءِ الخطاب والمرادُ عبادُها. والباقون بياءِ الغَيْبة. والمرادُ الآلهةُ التي كانوا يعبُدونها مِنْ عاقلٍ وغيرِه؛ ولذلك غَلَّب العاقلَ فجيْءَ بواوِ الضميرِ.

قوله: «نُذِقْه» العامَّةُ بنونِ العظمةِ، وقرىء[2] بالياءِ. وفي الفاعلِ وجهان، أظهرُهما: أنَّه اللَّهُ تعالى لدلالةِ قراءةِ العامَّةِ على ذلك. والثاني: أنه ضميرُ الظلمِ المفهومِ من الفعل. وفيه تَجَوُّزٌ بإسناد إذاقةِ العذابِ إلى سببِها وهو الظلمُ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿إلَّا إنَّهم لَيأكلون﴾**: في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها في محلِّ نصب صفةً لمفعولٍ محذوفٍ، فقدَّره الزمخشريُّ[3] تابعاً للزجَّاج[4]: «وما أَرْسَلْنا قبلَك أحداً من المرسلين إلَّا آكلين وماشِين» وإنما حُذِف لمكانِ الجارِّ بعدَه. وقَدَّره ابنُ عطية[5]: «رجالاً أو رُسُلاً». والضميرُ في «إنهم» وما بعدَه عائدٌ على هذا الموصوفِ المحذوفِ. والثاني: أنه لا محلَّ لها من الإعرابِ، وإنما هي صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ هو المفعولُ لأَرْسَلْنا، تقديرُه: إلَّا مَنْ إنهم، فالضميرُ في «إنهم» وما بعدَه عائدٌ

---

(١) السبعة ٤٦٣، والتيسير ١٦٣، والنشر ٢/٣٣٤، والقرطبي ١٣/١٢، والبحر ٦/٤٩٠، والحجة ٥٠٩.
(٢) حكاه أبو معاذ كما في الشواذ ١٠٤. وانظر: البحر ٦/٤٩٠.
(٣) الكشاف ٣/٨٧.
(٤) قدَّر في معاني القرآن ٤/٦٢: «ما أرسلنا رسلاً إلَّا هم يأكلون الطعام».
(٥) المحرر ١٢/١٥.

على معنى «مَنْ» المقدرةِ، وإليه ذهب الفراء(١). وهو مردودٌ: بأنَّ حَذْفَ الموصولِ لا يجوزُ إلاَّ في مواضعَ تَقَدَّم التنبيهُ عليها في البقرةِ. الثالث: أنَّ الجملةَ محلُّها النصبُ على الحالِ. وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. قال: التقديرُ: إلاَّ وإنهم، يعني أنَّها حاليةٌ، فقدَّر معها الواوَ بياناً للحالية. ورُدَّ: بكونِ ما بعدَ «إلاَّ» صفةً لِما قبلَها. وقدَّره أبو البقاء(٢) أيضاً.

والعامَّةُ على كسرِ «إنَّ» لوجودِ اللامِ في خبرِها، ولكونِ الجملةِ حالاً على الراجحِ. قال أبو البقاء(٣): «وقيل: لو لم تكنِ اللامُ لكُسِرَتْ أيضاً؛ لأنَّ الجملةَ حاليةٌ، إذ المعنىٰ: إلاَّ وهم [يأكلون»]. وقُرِىء(٤) «أنهم» بالفتح على زيادةِ اللامِ، و «أَنْ» مصدريةٌ. التقدير: إلاَّ لأنَّهم. أي: ما جَعَلْناهم رسلاً إلى الناسِ إلاَّ لكونِهم مِثْلَهم.

وقرأ العامَّةُ «يَمْشُوْن» خفيفةً. وأمير(٥) المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يُمَشَّوْن» مشدَّداً مبنياً للمفعولِ. أي: تُمَشِّيهم حوائجُهم أو الناسُ. وقرأ [أبو](٦) عبد الرحمن «يُمَشُّون» بالتشديدِ مبنياً للفاعل، وهي بمعنى «يَمْشُون». قال الشاعر(٧):

٣٤٧٩ـ ومَشَّىٰ بأعطانِ المَبَاْءَةِ وابْتَغَىٰ
قلائِصَ مِنْها صَعْبَةً ورَكُوْبُ

---

(١) معاني القرآن له ٢/٢٦٤. وانظر: ردّ الزجاج في معانيه ٤/٦٢.
(٢) الإملاء ٢/١٦١.
(٣) الإملاء ٢/١٦١.
(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: المغني ٣٠٧، والبحر ٦/٤٩٠.
(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٠، والبحر ٦/٤٩٠، والقرطبي ١٣/١٣.
(٦) وهو السلمي وتقدمت ترجمته.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المحرر ١٢/١٥، والبحر ٦/٤٩٠، والقرطبي ١٣/١٣.

قال الزمخشري[١] : «ولو قُرِىء «يُمَشُّون» لكان أوجهَ، لولا الروايةُ» يعني بالتشديد. قلت: قد قرأ بها السُّلَمِيُّ ولله الحمد.

قوله: «أَتَصْبِرون» المعادِلُ محذوفٌ أي: أم لا تصبرون. وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ قال الزمخشري[٢] : «موقعُها بعد الفتنةِ موقع «أيُّكم» بعد الابتلاءِ في قوله «لِيَبْلُوَكم أيُّكم أَحْسَنُ»[٣] يعني أنها معلَّقةٌ لِما فيها مِنْ معنى فِعْلِ القلبِ، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ على إسقاطِ الخافضِ.

آ. (٢١) **وقوله: ﴿عُتُوّاً﴾** : مصدرٌ. وقد صَحَّ هنا، وهو الأكثرُ، وأُعِلَّ في سورة مريم في «عِتِيًّا»[٤] لمناسبةٍ ذُكِرَتْ هناك وهي تواخي رؤوسِ الفواصلِ.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿يومَ يَرَوْن﴾** : فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ يَدُلُّ عليه قولُه: «لا بُشْرَىٰ» أي: يُمْنعون البشرىٰ يومَ يَرَوْن. الثاني: أنه منصوبٌ باذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «يُعَذَّبون» مقدَّراً. ولا يجوز أَنْ يعملَ فيه نفسُ البُشْرىٰ/ لوجهين، أحدهما: أنها مصدرٌ، [٦٧٤/ب] والمصدرُ لا يعملُ فيما قبله. والثاني: أنها منفيةٌ بـ «لا»، وما بعدَها لا يَعْمل فيما قبلَها.

قوله: «لا بُشْرَىٰ» هذه الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ أي: يَرَوْنَ الملائكةَ يقولون: لا بُشْرَىٰ، فالقولُ حالٌ من الملائكة. وهو نظيرُ التقديرِ في قولِه

---

(١) الكشاف ٣/٨٧.

(٢) الكشاف ٣/٨٧.

(٣) الآية ٢ من المُلك.

(٤) الآية ٨ من مريم. وانظر: الدر المصون ٧/٥٧٠ حيث صَرَّفها، ولم يُشر إلى تواخي الفواصل.

تعالىٰ: «والملائكةُ يَدْخُلُون عليهم من كل بابٍ سلامٌ عليكم»[1]. قال الشيخ[2]: «واحْتَمَلَ «بُشْرَى» أنْ يكونَ مبنياً مع «لا»، واحْتَمَل أن يكونَ في نيةِ التنوينِ منصوبَ اللفظِ، ومُنِع من الصرفِ للتأنيثِ اللازمِ. فإنْ كان مبنياً مع «لا» احْتَمَلَ أَنْ يكونَ «يومئذٍ» خبراً، و«للمجرمين» خبرٌ بعد خبرٍ، أو نعتاً لـ «بُشْرىٰ»، أو متعلقاً بما تَعَلَّق به الخبرُ، وأَنْ يكونَ «يومئذٍ» صفةً لـ «بُشْرَى»، والخبرُ «للمجرمين» ويجيءُ خلافُ سيبويهِ والأخفشِ: هل الخبرُ لنفسِ لا، أو الخبرُ للمبتدأ الذي هو مجموعُ «لا» وما بُني معها[3]؟ وإن كان في نيةِ التنوينِ وهو معربٌ جاز أن يكون «يومئذٍ»[4] و«للمجرمين» خبرين، وجاز أَنْ يكونَ «يومئذٍ» خبراً و«للمجرمين» صفةً. والخبرُ إذا كان الاسمُ ليس مبنيًّا لنفسِ «لا» بإجماع».

قلت: قوله: «واحْتَمَلَ أَنْ يكونَ في نيةِ التنوينِ» إلى آخره لا يتأتَّىٰ إلاَّ على قولِ أبي إسحاقَ. وهو أنَّه يَرَىٰ أنَّ اسمَ «لا» النافيةِ للجنسِ معربٌ، ويَعْتَذِرُ عن حذفِ التنوينِ بكثرةِ الاستعمالِ، ويَسْتَدِلُّ عليه بالرجوعِ إليه في الضرورةِ. ويُنْشِد[5]:

٣٤٨٠ـ ألا رجلاً جزاهُ اللَّهُ خيراً

. . . .

---

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) البحر ٦/٤٩٢.

(٣) ذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بـ لا، وذهب سيبويه إلى أن لا وما رُكِّب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه. انظر: الكتاب ١/٣٤٥، ٣٥٣، والارتشاف ٢/١٦٥.

(٤) بعده في مطبوعة البحر: «معمولاً لبشرىٰ وأن يكون صفة».

(٥) تقدم برقم ٩٥.

ويتأوَّلُه البصريون على إضمار: ألا تَرَوْنَني رجلًا. وكان يمكنُ الشيخُ أن يجعلَه معرباً ـ كما ادَّعى ـ بطريق أخرى: وهي أن يَجْعَلَ «بشرَى» عاملةً في «يومَئِذٍ» أو في «للمجرمين» فيصيرُ من قبيلِ المُطَوَّل[1]، والمُطَوَّلُ معربٌ، لكنه لم يُلِمَّ بذلك[2]. وسيأتي شيءٌ من هذا في كلام أبي البقاء[3] رحمه الله.

ويجوز أن يكونَ «بُشرى» معرباً منصوباً بطريقٍ أخرى. وهي أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ أي: لا يُبَشَّرون بُشرَىٰ كقولِه تعالىٰ: «لا مَرْحَباً بهم»[4]، «لا أهلًا ولا سهلًا». إلَّا أنَّ كلامَ الشيخِ لا يمكنُ تنزيلُه على هذا لقولِه: «جاز أَنْ يكونَ «يومَئذٍ» و «للمجرمين» خبرين» فقد حكمَ أنَّ لها خبراً. وإذا جُعِلَتْ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ لا يكون لـ «لا» حينئذٍ خبرٌ[5]؛ لأنها داخلةٌ على ذلك الفعلِ المقدرِ. وهذا موضعٌ حَسَنٌ فتأمَّلْه.

قوله: «يومئذٍ للمُجْرمين» قد تقدَّم في «يومئذٍ» أوجهٌ. وجَوَّز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ منصوباً بـ «بُشْرىٰ» قال: «إذا قَدَّرْتَ أنها منونةٌ غيرُ مبنيةٍ مع «لا» ويكونُ الخبرُ «للمجرمين»».

وجَوَّز أيضاً هو والزمخشريُّ[7] أَنْ يكونَ «يومئذٍ» تكريراً لـ «يومَ يَرَوْن». وردَّه الشيخ[8] سواءً أُريد بالتكريرِ التوكيدُ اللفظيُّ أم أريد به البدلُ قال: «لأنَّ

---

(١) أي الشبيه بالمضاف.

(٢) بل ألمَّ ويبدو أن سقطاً قد لحق نسخة البحر التي ينقل عنها السمين، فقد عدَّ أبو حيان «يومئذٍ» معمولاً لبشرىٰ.

(٣) الإملاء ٢/١٦٢.

(٤) الآية ٥٩ من ص.

(٥) الأصل خبراً.

(٦) الإملاء ٢/١٦٢.

(٧) الكشاف ٣/٨٨.

(٨) البحر ٦/٤٩٢.

يومَ منصوبٌ بما تقدَّم ذِكْرُه مِنْ «اذْكُر»، أو مِنْ يَعْدِمون البُشرىٰ. وما بعد «لا» العاملةِ في الاسمِ لا يَعْمَل فيه ما قبلَها. وعلى تقدير ما ذكراه يكون العاملُ فيه ما قبل لا». قلت: وما رُدَّ به ليس بظاهرٍ؛ وذلك لأنَّ الجملةَ المنفيَّةَ معمولةٌ للقولِ المضمرِ الواقعِ حالاً مِنَ «الملائكة»، والملائكةُ معمولةٌ لـ «يَرَوْن»، ويَرَوْن معمولٌ لـ «يوم» خفضاً بالإضافة، فـ «لا» وما في حَيِّزها مِنْ تتمةِ الظرفِ الأولِ من حيث إنَّها معمولةٌ لبعضِ ما في حَيِّزه فليسَتْ بأجنبيةٍ ولا مانعةٍ مِنْ أَنْ يعملَ ما قبلَها فيما بعدَها. والعجبُ له كيف تَخَيَّلَ هذا، وغَفَلَ عمَّا قُلْتُه فإنه واضحٌ مع التأمُّل؟

و «للمُجْرمين» مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوْضِعَ المضمرِ شهادةً عليهم بذلك. والضميرُ في «يقولون» يجوزُ عَوْدُه للكفارِ و «للملائكة».

و «حِجْراً» من المصادرِ المُلْتَزَمِ إضمارُ ناصبها، ولا يُتَصَرَّف فيه. قال سيبويه[1]: «ويقولُ الرجلُ للرجل: أتفعل كذا؟ فيقول: حِجْراً». وهي مِنْ حَجَره إذا مَنَعَه؛ لأن المستعيذَ طالبٌ من اللهِ أن يمنعَ المكروهَ لا يَلْحَقُه. وكأن المعنى: أسأل اللَّهَ أَنْ يمنعَه مَنْعاً ويَحْجُرَه حَجْراً.

والعامَّةُ على كسرِ الحاء. والضحاك[2] والحسن وأبو رجاء على ضَمِّها وهو لغةٌ فيه. قال الزمخشري[3]: «ومجيئُه على فِعْل أو فُعْل في قراءةِ الحسنِ تَصَرُّفٌ فيه لاختصاصِه بموضعٍ واحد، كما كان قَعْدَك وعَمْرك[4] كذلك.

---

(١) الكتاب ١/١٦٤.

(٢) الإتحاف ٢/٣٠٧، والقرطبي ١٣/٢١، والبحر ٦/٤٩٢. وقرأ المطوعي «حُجُراً».

(٣) الكشاف ٣/٨٨.

(٤) قَعْدَكَ الله بفتح القاف وكسرها كأنه قاعد معك يحفظ عليك قولك. انظر: اللسان (قعد) وعمرك: قال في اللسان (عمر): «يقال: قد طال عَمْرُه وعُمْرُه لغتان فصيحتان فإذا أقسموا فتحوا لا غير».

وأنشدتُ لبعض الرُجاز[1]:

٣٤٨١ـ قالَتْ وفيها حَيْدَةٌ وذُعْرُ
عَوْذٌ بربِّي منكُمُ وحُجْرُ

وهذا الذي أنشده الزمخشريُّ يقتضي تَصَرُّفَ «حجراً» وقد تقدَّم نصُّ سيبويهِ على أنَّه يلزمُ النصبَ. وحكى أبو البقاءِ[2] فيه لغةً ثالثةً وهي الفتحُ. قال: «وقد قُرِىء بها». فَعَلى هذا كَمَلَ فيه ثلاثُ لغاتٍ مقروءٌ بهنَّ.

ومَحْجُوراً صفةٌ مؤكِّدةٌ للمعنى كقولهم: ذَيْل ذائِل[3]، ومَوْت مائِت. والحِجْر: العقلُ لأنه يمنعُ صاحبَه.

آ. **(٢٣) قوله: ﴿هَباءً﴾**: الهَباءُ والهَبْوَة: الترابُ الدقيق قاله ابن عرفة. قال الجوهري[4]: «يُقال منه: هبا يَهْبو[5] إذا ارتفع وأَهْبَيْتُه أنا إهْباءً». وقال الخليل والزجَّاج[6]: «هو مثلُ الغبارِ الداخلِ في الكُوَّة يتراءَى مع ضوءِ الشمس». وقيل: الهَباء ما تطايَرَ مِنْ شَرَرِ النارِ إذا أُضْرِمَتْ. والواحدةُ هَباءة على حَدّ تَمْر وتمرة. ومَنْثوراً أي مُفَرَّقاً، نَثَرْتُ الشيء: فَرَّقْتُه. والنَّثْرَة[7]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان (حجر) وشواهد الكشاف ١٣/٤. والحيدة الصدود. والذعر: الخوف. وفي اللسان «حَجَر عليه يَحْجُرُ حَجْراً وحُجْراً وحِجْراً منع منه». وضبط البيت بالضم.

(٢) الإملاء ١٦٢/٢.

(٣) ذيل ذائل: الهوان والخزي.

(٤) الصحاح (هبا).

(٥) والمصدر هبْواً.

(٦) معاني القرآن ٦٤/٤.

(٧) قال الجوهري: «والنَّثْرَة: كوكبان بينهما مقدار شِبر، وفيهما لَطْخٌ بياض كأنه قطعة سحاب» الصحاح (نثر).

لنجومٍ متفرقة. والنَّثْرُ: الكلامُ غيرُ المنظوم على المقابلةِ بالشعرِ. وفائدةُ الوصفِ به أنَّ الهباءَ تراه منتظماً مع الضوء/ فإذا حَرَّكْتَه تَفَرَّقَ فجِيْءَ بهذه الصفةِ [٦٧٥/أ] لتفيدَ ذلك. وقال الزمخشري(١): «أو مفعولٌ ثالثٌ لجَعَلْناه أي: فَجَعَلْناه جامِعاً لحقارةِ الهَباء والتناثُرِ كقوله تعالىٰ: «كونوا قِرَدَةً خاسئين»(٢) أي: جامعين للمَسْخِ والخَسْءِ». قال الشيخ(٣): «وخالَفَ ابنُ درستويه، فخالف النحويين في مَنْعِه أن يكونَ لكان خبران وأزيدُ، وقياسُ قوله في «جَعَلَ» أَنْ يمنعَ أن يكونَ لها خبرٌ ثالث». قلت: مقصودُه أنَّ كلامَ الزمخشريِّ مردودٌ قياساً على ما مَنَعه ابنُ درستويه مِنْ تعديدِ خبر «كان».

آ. (٢٤) **قوله: ﴿خيرٌ مُسْتَقَراً وأَحْسَنُ﴾**: في أفْعَل هنا قولان، أحدُهما: أنها على بابِها من التفضيل. والمعنىٰ: أنَّ المؤمنين خيرٌ في الآخرة مستقراً مِنْ مستقرِّ الكفارِ، وأحسنُ مقيلاً مِنْ مَقِيلهم، لو فُرِض أَنْ يكونَ لهم ذلك، أو على أنهم خيرٌ في الآخرةِ منهم في الدنيا. والثاني: أَنْ تكونَ لمجردِ الوصفِ مِنْ غيرِ مفاضلةٍ.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿ويومَ تَشَقَّقُ﴾**: العاملُ في «يومَ»: إمَّا اذْكُرْ، وإمَّا: ينفردُ اللَّهُ بالمُلْك يومَ تَشَقَّقُ، لدلالة قوله «المُلْكُ يومئذٍ الحقُّ للرحمن»(٤) عليه.

وقرأ(٥) الكوفيون وأبو عمرو هنا وفي ق(٦) «تَشَقَّق» بالتخفيف. والباقون

---

(١) الكشاف ٣/٨٩.
(٢) الآية ٦٥ من البقرة.
(٣) البحر ٦/٤٩٣.
(٤) الآية ٢٦ من الفرقان، التالية.
(٥) السبعة ٤٦٤، والنشر ٢/٣٣٤، والبحر ٦/٤٩٤، والتيسير ١٦٣، والحجة ٥١٠.
(٦) الآية ٤٤.

بالتشديدِ[1]. وهما واضحتان. حَذَفَ الأوَّلون تاءَ المضارعةِ، أو تاءَ التَّفَعُّلِ، على خلافٍ في ذلك. والباقون أَدْغموا تاء التَفَعُّل في الشين[2] لِما بينهما من المقاربَةِ، وهما «كتَظَاهَرون[3] وتَظَّاهرون» حَذْفاً وإدغاماً. وقد مَضَىٰ في البقرة.

قوله: «بالغَمام» في هذه الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: على السببيَّة أي: بسببِ الغَمام، يعني بسببِ طُلوعِه منها. ونحوه «السماءُ مُنْفَطِرٌ به»[4] كأنَّه الذي تَنْشَقُّ به السماءُ. الثاني: أنها للحالِ أي: ملتبسَةً بالغَمام. الثالث: أنها بمعنىٰ عَنْ أي: عن الغمامِ كقوله: «يومَ تَشَقَّقَ الأرضُ عنهم»[5].

قوله: «ونُزِّل الملائكةُ» فيها اثنتا عشرة قراءة[6]: ثِنْتان في المتواتِر، وعشرٌ في الشاذ. فقرأ ابن كثير من السبعة «ونُنْزِلُ» بنونٍ مضمومةٍ ثم أُخْرى ساكنةٍ وزايٍ خفيفةٍ مكسورةٍ مضارعَ «أَنْزَلَ»، و «الملائكةَ بالنصبِ مفعولٌ به. وكان من حَقِّ المصدرِ أَنْ يجيءَ بعد هذه القراءةِ على إنْزال. قال أبو علي[7]: «لَمَّا كان أَنْزَلَ ونَزَّل يَجْريان مَجْرىً واحِداً، أَجْرىٰ مصدرَ أحدِهما على مصدرِ الآخر» وأنشدَ[8]:

٣٤٨٢ـ وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

---

(١) تَشَّقَّق.
(٢) فالأصل تَتَشَقَّق أبدلت التاء الثانية شيناً وأدغمت الشين في الشين.
(٣) الآية ٨٥. وانظر: الدر ١/٤٧٨.
(٤) الآية ١٨ من المزمل.
(٥) الآية ٤٤ من سورة ق.
(٦) انظر: السبعة ٢٦٤، والتيسير ١٦٤، والحجة ٥١١، والنشر ٢/٣٣٤، والبحر ٦/٤٩٤، والمحتسب ٢/١٢٠، والقرطبي ١٣/٢٤، والشواذ ١٠٤.
(٧) الحجة (خ) ٤/٦٦.
(٨) تقدم برقم ١٢٢٧.

لأنَّ تَـطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ بمعنىً». قلت: ومثله «وتَبَتَّـلْ إليه تَبْتيـلًا»[1] أي: تَبَتُّلًا. وقرأ الباقون من السبعةِ «ونُزِّل» بضمِّ النـون وكسرِ الـزاي المشدَّدةِ وفتحِ اللامِ، ماضياً مبنياً للمفعول. «الملائكـةُ» بالـرفعِ لقيـامِهِ مقـامَ الفاعـلِ. وهي موافقةٌ لمصدرِها.

وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء «ونَزَّلَ» بالتشديد ماضياً مبنياً للفاعـلِ، وهو الله تعالىٰ، «الملائكةَ» مفعولٌ به. وعنه أيضاً «وأَنْزَل» مبنياً للفاعلِ عَدَّاه بالتضعيفِ مرةً، وبالهمزة أخرى. والاعتذارُ عن مجيء مصدرِه على التفعيلِ كالاعتذارِ عن ابنِ كثير. وعنه أيضاً «وأُنْزِل» مبنياً للمفعولِ.

وقرأ هارون عن أبـي عمروٍ «وتُنَزِّل المـلائكةُ» بـالتاء من فـوق وتشديـدِ الزاي ورفعِ اللام مضارعاً مبنياً للفاعل، «المـلائكةُ» بـالرفـعِ، مضارعَ نَـزَّل بالتشديد، وعلى هذه القراءةِ فالمفعولُ محذوفٌ أي: وتُنَزِّل الملائكةُ ما أُمِرَتْ أَنْ تُنَزِّلَه.

وقـرأ الخَفَّاف عنـه، وجنـاح بن حبيش «ونَـزَل» مخففـاً مبنيـاً للفـاعـلِ «الملائكةُ» بالرفع. وخارجة عن أبـي عمروٍ أيضاً وأبو معاذ «ونُزِّلُ» بضـم النون وتشـديـدِ الـزاي ونصب «المـلائكــةَ». والأصـل: ونُنَـزِّلُ بنـونين حُـذِفَتْ إحداهما[2].

وقرأ أبو عمروٍ وابنُ كثير في روايـةٍ عنهما بهـذا الأصلِ «ونُنَـزِّل» بنونين وتشـديدِ الـزايِ. وقرأ أُبَـيٌّ و«نُـزِّلَتْ» بالتشـديدِ مبنيـاً للمفعولِ. «وتَنَـزَّلَتْ» بزيادةِ تاءٍ في أولِه، وتاءِ التأنيث فيهما.

---

(١) الآية ٨ من المزمل.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/٤٠١.

وقرأ أبو عمروٍ في طريقةِ الخَفَّاف عنه «ونُزِلَ» بضمِّ النون وكسرِ الزاي خفيفةً مبنياً للمفعول، قال صاحب اللوامح(١): «فإنْ صَحَّتِ القراءةُ فإنه حُذِفَ منها المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، تقديره: ونُزِل نزولُ الملائكةِ، فحُذِفَ النزولُ، ونُقِل إعرابُه إلى الملائكة. بمعنى: نُزِل نازلُ الملائكةِ؛ لأنَّ المصدرَ يجيءُ بمعنى الاسم. وهذا ممَّا يجيءُ على مذهب سيبويهِ/ في ترتيبِ بناءِ اللازمِ للمفعولِ به؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على مصدره»، [٦٧٥/ب]
قلت: وهذا تَمَحُّلٌ كثيرٌ دَعَتْ إليه ضرورةُ الصناعةِ، وقال ابن جني(٢): «وهذا غيرُ معروفٍ؛ لأنَّ نَزَلَ لا يَتَعَدَّىٰ إلى مفعولٍ فيُبْنَىٰ هنا للملائكة. ووجهُه: أَنْ يكونَ مثل: زُكِم الرجلُ وجُنَّ، فإنه لا يُقال إلَّا: أَزْكمه وأَجَنَّه الله، وهذا بابُ سماعٍ لا قياسٍ». قلت: ونظيرُ هذه القراءة ما تقدَّم في سورة الكهفِ في قراءةِ مَنْ قرأ «فلا يقوم له يومَ القيامة وزناً»(٣) بنصب «وَزْناً» من حيث تَعْدِيَةُ القاصرِ وتَقَدُّم ما فيها.

آ. (٢٦) قوله: ﴿الْمُلْكُ يومئذٍ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «المُلْكُ» مبتدأً، والخبر «الحق»، ويومئذٍ» متعلِّقٌ بالمُلْك. و«للرحمن» متعلِّقٌ بالحق، أو بمحذوفٍ على التبيين، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للحق. الثاني: أنَّ الخبرَ «يومئذٍ»، و «الحقُّ» نعتٌ للمُلْك. و «للرحمن» على ما تقدَّم. الثالث: أنَّ الخبرَ «للرحمن» و «يومَئِذٍ» متعلقٌ بالمُلْك، و «الحقُّ» نعتٌ للمُلك.

آ. (٢٧) قوله: ﴿ويوم يَعَضُّ﴾: معمولٌ لمحذوفٍ، أو معطوفٌ على «يومَ تَشَقَّقُ». و «يَعَضُّ» مضارعُ عَضَّ، ووزنُه فَعِل بكسرِ العينِ، بدليلِ

(١) انظر: البحر ٦/٤٩٤.
(٢) المحتسب ٢/١٢١.
(٣) الآية ١٠٥ من الكهف «فلا نُقيم»، وما ذكره قراءة عبيد بن عمير. وانظر: الدر المصون ٧/٥٥٤.

قولهم: عَضِضْتُ أَعَضُّ، وحكى الكسائيُّ فتحَها في الماضي، فعلى هذا يُقال: أَعِضُّ بالكسر في المضارع. والعَضُّ هنا كنايةٌ عن شدَّةِ اللزومِ. ومثله: حَرَقَ نابَه، قال[1]:

٣٤٨٣ـ أبى الضَّيْمَ والنُّعمانُ يَحْرِقُ نابَه
عليه فأَفْضَى والسيوفُ مَعاقِلُهْ

وهذه الكنايةُ أبلغُ من تصريحِ المُكْنَى عنه. وأَلْ في «الظالم» تحتملُ العهدَ، والجنسَ، على حَسَبِ الخلافِ في ذلك.

قوله: «يقولُ» هذه الجملةُ حال مِنْ فاعل «يَعَضُّ». وجملةُ التمنِّي بعد القولِ مَحْكيَّةٌ به. وتقدَّم الكلامُ في مباشرة «يا» لـ «ليت» في النساء[2].

وفلانٌ[3] كنايةٌ عن عَلَمِ مَنْ يَعْقِل وهو منصرفٌ، وفُلُ كنايةٌ عن نكرةِ مَنْ يَعْقِل من الذكور، وفُلَةُ عَمَّن يَعْقِلُ من الإناثِ، والفلانُ والفلانةُ بالألف واللام عن غيرِ العاقلِ. ويختصُّ فُلُ وفُلَةُ بالنداءِ إلاَّ في ضرورةٍ كقوله[4]:

٣٤٨٤ـ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ

وليس «فُلُ» مُرَخَّماً من فلان خلافاً للفراء[5]، وزعم الشيخ[6] أنَّ

---

(١) تقدم برقم ١٠٧٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٣٤.
(٣) الواردة في الآية ٢٨ من قوله تعالى: «لم أتخذ فلاناً خليلاً».
(٤) تقدم برقم ٣٤٢٣.
(٥) قال ابن مالك: «لو كان ترخيماً لوجب أن يقال فيه: يافُلا» شرح الكافية الشافية ١٣٢٩.
(٦) البحر ٦/٤٩٦.

ابنَ عصفورٍ[1] وابنَ مالك[2] وابن العلج[3] وَهِمُوا في جَعْلِهم «فُلُ» كنايةً عن عَلَم مَنْ يَعْقِلُ كفُلان. ولامُ فُل وفلان فيها وجهان، أحدهما: أنها واوٌ. والثاني: أنها ياءٌ، وقرأ[4] الحسن «يا ويلتي» بكسرِ التاء وياءٍ صريحةٍ بعدها، وهي الأصلُ، وقرأ الدُّوريُّ بالإمالة، قال أبو عليّ[5]: «وتَرْكُ الإمالةِ أحسنُ؛ لأنَّ أصلَ هذه اللفظةِ الياءُ، فبُدِّلت الكسرةُ فتحةً، والياءُ ألفاً؛ فِراراً من الياءِ. فَمَنْ أمال رَجَعَ إلى الذي منه فَرَّ أولاً» قلت: وهذا منقوضٌ بنحو «باع» فإنَّ أصلَه الياءُ ومع ذلك أمالوا، وقد أمالوا «يا حَسْرَتَىٰ على ما فَرَّطْتُ»[6] و «يا أَسَفَى»[7] وهما كـ «يا ويلَتىٰ» في كونِ ألفِهما عن ياءِ المتكلم.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿وكان الشيطانُ﴾**: يُحتمل أَنْ تكونَ هذه الجملةُ من مقولِ الظالمِ، فتكونَ منصوبةَ المحلِّ بالقولِ، وأَنْ تكونَ من مقولِ الباري تعالىٰ، فلا مَحَلَّ لها لاستئنافِها.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿مَهْجُورا﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخَذُوا» أو حال. وهو مفعولٌ مِن الهَجْرِ بفتحِ الهاءِ وهو التَّرْكُ والبُعْدُ. أي: جعلوه متروكاً بعيداً.

---

(١) شرح الجمل له ٢/١٠٦.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩.
(٣) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي من نحاة الأندلس، قرأ على الشلوبين، له البسيط، عاش في القرن السابع. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨.
(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٥٣، السبعة ٤٦٤، البحر ٦/٤٩٥، والقرطبي ١٣//٢٦.
(٥) الحجة (خ) ٤/٦٦.
(٦) الآية ٥٦ من الزمر. وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين، الإتحاف ٢/٤٣١.
(٧) الآية ٨٤ من يوسف، وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. الإتحاف ٢/١٥٢.

وقيل: هو من الهُجْر بالضم أي: مهجوراً فيه، حيث يقولون فيه: إنه شِعْرٌ وأساطيرُ، وجَعَل الزمخشري[1] مفعولاً[2] هنا مصدراً بمعنى الهَجْر قال: «كالمَجْلود والمَعْقُول». قلت: وهو غيرُ مَقيسٍ، ضَبَطَه أهلُ اللغةِ في أُلَيْفاظٍ فلا تُتَعَدَّىٰ إلاَّ بنَقْلٍ[3].

آ. (٣١) **قوله: ﴿هادِياً﴾**: حالٌ أو تمييزٌ. وقد تقدَّم إعرابُ مثلِ هذه الجملةِ[4].

آ. (٣٢) **قوله: ﴿جُمْلَةً﴾**: حالٌ من القرآن، إذ هي في معنى مُجْتمعاً.

قوله «كذلكَ» الكافُ: إمَّا مرفوعةُ المَحَلِّ أي: الأمرُ كذلك. و«لِنُثَبِّتَ» علةٌ لمحذوفٍ أي: لِنُثَبِّتَ فَعَلْنا ذلك. وإمَّا منصوبتُه على الحالِ أي: أنزل مثلَ ذلك، أو على النعت لمصدر محذوفٍ، و«لِنُثَبِّتَ» متعلقٌ بذلك الفعلِ المحذوفِ. وقال أبو حاتم: «هي جوابُ قسمٍ» وهذا قولٌ مرجُوْحٌ نحا إليه الأخفش[5] وجَعَلَ منه «ولِتَصْغَىٰ»، وقد تقدَّم في الأنعام[6].

وقرأ[7] عبد الله «لِيُثَبِّتَ» بالياءِ أي: اللَّهُ تعالىٰ.

والتَّرْتيل: التفريقُ. ومجيءُ الكلمةِ بعد الأخرىٰ بسكونٍ يسيرٍ دونَ قَطْعِ النَّفَسِ. ومنه ثَغْرٌ رَتْلٌ ومُرَتَّل أي: مُفَلَّجُ الأسنان، بين أسنانِه فُرَجٌ يسيرةٌ.

---

(١) الكشاف ٣/٩٠.
(٢) المفعول هنا «مَهْجورا».
(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٧٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٣/٥٨٦.
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤.
(٦) الآية ١١٣. وانظر: الدر المصون ٥/١١٨.
(٧) البحر ٦/٤٩٧.

قال الزمخشري[1]: «ونُزِّل هنا بمعنىٰ: أَنْزَل لا غيرُ كـ خَبَّر بمعنى أَخْبر، وإلاَّ تدافَعا» يعني أنَّ «نَزَّلَ» بالتشديدِ يقتضي بالأصالةِ التنجيمَ والتفريق، فلو لم يُجْعَلْ بمعنى أنزل الذي لا يقتضي ذلك لتدافعَ مع قوله «جُمْلَةً» لأنَّ الجملةَ تُنَافي التفريقَ، وهذا بناءً منه على معتقدِه وهو أنَّ التضعيفَ يَدُلُّ على التفريقِ. وقد نَصَّ على ذلك في مواضعَ من كتابه «الكشاف». وتقدَّم[2] ذلك في البقرةِ وأولِ آل عمران وآخرِ الإسراء، وحكى هناك عن ابنِ عباس ما يُقَوِّي ظاهرُه صحتَه. / [٦٧٦/أ]

آ. (٣٣) قوله: ﴿إلاَّ جِئْنَاك بالحق﴾: هذا الاستثناءُ مفرَّغٌ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: لا يَأْتُونك بمَثَلٍ إلاَّ في حالِ إتيانِنا إياك كذا. والمعنىٰ: ولا يَأْتونك بسؤالٍ عجيبٍ إلاَّ جِئْناك بالأمرِ الحقِّ. و «تَفْسيراً» تمييزٌ، والمفضلُ عليه محذوفٌ أي: تفسيراً مِنْ مِثْلِهم.

آ. (٣٤) قوله: ﴿الذين يُحْشَرون﴾: يجوز رفعُه خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هم الذين. ويجوزُ نصبُه على الذمِّ، ويجوز أن يرتفعَ بالابتداءِ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه «أولئك شَرٌّ مكاناً». ويجوز أَنْ يكونَ «أولئك» بدلاً، أو بياناً للموصول، و«شَرٌّ مكاناً» خبر الموصول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿هارونَ﴾: بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبٌ على القطع. و «وزيراً» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: حالٌ، والمفعولُ الثاني قوله: «معه».

آ. (٣٦) قوله: ﴿فدَمَّرْناهم﴾: العامَّةُ على «فَدَمَّرْنا» فعلاً ماضياً معطوفاً على محذوفٍ أي: فَذَهبا فكذَّبُوهما فدَمَّرْناهم. وقرأ[3] عليٌّ كرَّم اللَّهُ

(١) الكشاف ٣/٩٠.
(٢) انظر مثلاً: الدر المصون ٣/٢١، والكشاف ١/٤١١.
(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٢، والبحر ٦/٤٩٨، الشواذ ١٠٥.

وجهَه «فَدَمِّراهم» أمراً لموسىٰ وهارون. وعنه أيضاً «فَدَمِّرانِّهم» كذلك أيضاً، ولكنه مؤكَّدٌ بالنونِ الشديدةِ. وعنه أيضاً: «فدَمِّرا بهم» بزيادةِ باءِ الجر بعد فعلِ الأمرِ، وهي تُشْبِهُ القراءةَ قبلَها في الخَط. ونَقَلَ عنه الزمخشري[1] «فَدَمَّرْتُهم» بتاءِ المتكلِّم.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وقومَ نوحٍ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً، عطفاً على مَفْعول «دَمَّرْناهم». ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره قولُه «أغْرَقْناهم». ويُرَجِّح هذا بتقدُّم جملةٍ فعليةٍ قبلَه. هذا إذا قُلنا: إنَّ «لَمَّا» ظرفُ زمانٍ، وأمَّا إذا قُلْنا إنَّها حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ[2] فلا يَتَأَتَّىٰ ذلك؛ لأنَّ «أَغْرقناهم» حينئذٍ جوابُ «لَمَّا»، وجوابُها لا يُفَسِّر، ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ لا على سبيلِ الاشتغالِ، أي: اذكرْ قومَ نوحٍ.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿وعاداً﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أَنْ يكونَ معطوفاً على قومِ نوح، وأَنْ يكونَ معطوفاً على مفعولِ «جَعَلْناهم»، وأَنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ «للظالمين» لأنَّه في قوةِ: وَعَدْنا الظالمين بعذابٍ.

قوله: «وأصحابَ الرَّسِّ» فيه وجهان، أحدهما: من عَطْفِ المغايِرِ. وهو الظاهرُ. والثاني: أنَّه من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ. والمرادُ بأصحابِ الرَّسِّ ثمودُ؛ لأنَّ الرَّسَّ البِئْرُ التي لم تُطْوَ، عن أبي عبيد، وثمودُ أصحابُ آبار. وقيل: الرَّسُّ نهرٌ بالمشرق، ويقال: إنهم أناسٌ عبدةُ أصنامٍ قَتَلوا نبيَّهم، ورَسَوْه في بئرٍ أي: دَسُّوه فيها.

---

(١) لم يرد هذا النقل في «الكشاف».

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٢/٣١٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

قوله: «بينَ ذلك» «ذلك» إشارةٌ إلى مَنْ تقدَّم ذكرُه، وهم جماعاتٌ، فلذلك حَسُنَ دخولُ «بين» عليه.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿وكُلاًّ ضَرَبْنا له الأمثالَ﴾**: يجوزُ نصبُه بفعلٍ يفسِّره ما بعده أي: وحَذَّرْنا أو ذكَّرْنا، لأنهما في معنى: ضَرَبْنا له الأمثالَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما تقدَّم، و«ضَرَبْنا» بيانٌ لسببِ إهْلاكهم. وأمَّا «كلاًّ» الثانيةُ فمفعولٌ مقدمٌ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿مَطَرَ السَّوْءِ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ على حَذْفِ الزوائدِ أي: إمْطار السَّوْء. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ؛ إذ المعنى: أعطيتُها وأَوْلَيْتُها مطرَ السَّوْء. الثالث: أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: إمطاراً مثلَ مطرِ السَّوْء.

وقرأ: [١] زيد بن علي «مُطِرَت» ثلاثياً مبنياً للمفعولِ و«مَطَرَ» متعدٍ قال[٢]:

٣٤٨٥ـ ....

كَمَنْ بِوادِيْه بعد المَحْلِ مَمْطورِ

وقرأ[٣] أبو السَّمَّال «مَطَرَ السُّوء». بضم السين. وقد تقدَّم الكلامُ على السُّوء والسَّوْء في براءة[٤].

---

(١) البحر ٦/٥٠٠.

(٢) البيت للفرزدق وصدره:

إنِّي وإيَّاك إذْ حَلَّتْ بأَرْحُلِنا

وهو في ديوانه ٢٦٣، والكتاب ١/٢٦٩.

(٣) البحر ٦/٥٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/١٠٥.

وقوله: «أَتَوْا على القريةِ» إنما عَدَّىٰ «أتىٰ» بـ «على» لأنه ضُمِّنَ معنى «مَرَّ».

آ. (٤١) قوله: ﴿إنْ يَتَّخِذُونك﴾: «إنْ» نافيةٌ و«هُزُواً» مفعولٌ ثانٍ، ويحتمل أَنْ يكونَ التقديرُ: موضعَ هُزْء، وأَنْ يكونَ مَهْزُوّاً بك. وهذه الجملةُ المنفيةُ تحتمل وجهين، أحدهما: أنها جوابُ الشرطية. واختصَّت «إذا» بأنَّ جوابها متى كان منفياً بـ «ما» أو «إنْ» أو «لا»، لا يَحْتاج إلى الفاءِ، بخلافِ غيرِها مِنْ أدواتِ الشرط. فعلى هذا يكون قولُه: «أهذا الذي» في محلِّ نصبٍ بالقولِ المضمرِ. وذلك القولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: إنْ يَتَّخذونك قائلين ذلك. والثاني: أنَّها جملةٌ معترضةٌ بين «إذا» وجوابِها، وجوابُها: هو ذلك القولُ المضمرُ المَحْكيُّ به «أهذا الذي» والتقديرُ: وإذا رَأَوْك قالوا: أهذا الذي بعثَ، فاعترض بجملة النفي. ومفعولُ «بَعَثَ» محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ أي: بَعَثَه. و«رسولاً» على بابِه من كونِه صفةً فينتصبُ على الحالِ. وقيل هو مصدرٌ/ بمعنى رِسالة فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا [٦٧٦/ب]
رسولٍ، بمعنى: ذا رسالة، أو يُجْعَلُ نفسَ المصدرِ مبالغةً، أو بمعنى مُرْسَل. وهو تكلُّف.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إنْ كادَ لَيُضِلُّنا﴾: قد تقدَّم نظيرُه في «سبحان»[1].

قوله: «لولا أَنْ صَبَرْنا» جوابُها محذوفٌ أي: لضَلَلْنا عن آلهتِنا، قال الزمخشري[2]: «ولولا في مثلِ هذا الكلامِ جارٍ من حيث المعنى لا من حيث الصنعةُ مَجْرى التقييدِ للحكمِ المطلقِ».

---

(١) انظر: الدر المصون ٣٩٢/٧.

(٢) الكشاف ٩٣/٣.

قوله: «مَنْ أَضَلُّ» جملةُ الاستفهام معلِّقةٌ لـ «يَعْلمون»، فهي سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْها إنْ كانَتْ على بابِها، ومَسَدَّ واحدٍ إنْ كانَتْ بمعنى عَرَفَ. ويجوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ موصولةً. و «أَضَلُّ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، هو العائدُ على «مَنْ» تقديرُه: مَنْ هو أضلُّ. وإنما حُذِفَ للاستطالةِ بالتمييزِ كقولِهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»[1]، وهذا ظاهرٌ إنْ كانَتْ متعديةً لواحد، وإنْ كانَتْ متعديةً لاثنين فتحتاجُ إلى تقديرٍ ثانٍ ولا حاجةَ إليه.

آ. **(٤٣) قوله: ﴿مَنْ اتَّخَذَ إلَهَه هواه﴾**: مفعولا الاتِّخاذِ مِنْ غيرِ تقديمٍ ولا تأخيرٍ لاستوائِهما في التعريفِ، وقال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: لِمَ أَخَّر «هواه» والأصلُ قولُك: اتَّخذ الهوىٰ إلهاً»؟ قلت: ما هو إلَّا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأولِ للعنايةِ به، كما تقولُ «عَلِمْتُ منطلقاً زيداً» لفضلِ عنايتِك بالمنطَلِق». قال الشيخ[3]: «وادِّعاءُ القلبِ ـ يعني التقديمَ ـ ليس بجيدٍ لأنَّه من ضرائرِ الأشعارِ». قلت: قد تقدَّم فيه ثلاثةُ مذاهبَ. على أنَّ هذا ليس من القلبِ المذكورِ في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط.

وقرأ[4] ابن هرمز «إلاهَةً هواه» على وزن فِعالة. والإلاهة بمعنى: المألوه، والهاءُ للمبالغةِ كعلاَّمَة ونسَّابة. وإلاهَةً مفعولٌ ثانٍ قُدِّم لكونِه نكرةً، ولذلك صُرِفَ. وقيل: إلاهَةً هي الشمسُ. ورُدَّ هذا: بأنَّه كان ينبغي أن يمتنعَ من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ. وأُجيب بأنها تدخُل عليها أل كثيراً فلمَّا نُزِعَتْ منها صارَتْ نكرةً جاريةً مَجْرىٰ الأوصافِ. ويُقال: أُلاهَة بضمِّ الهمزةِ أيضاً اسماً للشمس.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.
(٢) الكشاف ٣/٩٣.
(٣) البحر ٦/٥٠١.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٣، والبحر ٦/٥٠١.

وقرأ بعضُ المدنيين «آلهةً هواه» جمع إلَه، وهو أيضاً مفعولٌ مقدَّمٌ، وجُمِع باعتبارِ الأنواعِ، فقد كان الرجلُ يعبُدُ آلهةً شَتى. ومفعولُ «أرأيتَ» الأولِ «مَنْ»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿كيف﴾**: منصوبةٌ بـ «مَدَّ» وهي مُعَلِّقَةٌ لـ «تَر» فهي في موضعِ نصبٍ وقد تقدَّم القولُ في «ألم تَرَ».

قوله: «ثمَّ جَعَلْنا» قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: «ثم» في هذين الموضعين كيف موقعُها؟ قلت: موقعُها لبيانِ تَفاضُلِ الأمورِ الثلاثة، كأنَّ الثاني أعظمُ من الأولِ، والثالثَ أعظمُ منهما تشبيهاً؛ لتباعُدِ ما بينها في الفَضْلِ بتباعُدِ ما بينها في الوقتِ».

آ. (٤٩) **قوله: ﴿لِنُحْيِيَ به﴾**: فيه وجهان أظهرُهما: أنَّه متعلقٌ بالإنزالِ. والثاني: ـ وهو ضعيفٌ ـ أنَّه متعلقٌ بـ «طَهورٍ». وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: إنزالُ الماءِ موصوفاً بالطهارة، وتعليلُه بالإحياءِ والسَّقْيِ يُؤْذِنُ بأنَّ الطهارةَ شرطٌ في صحةِ ذلك كما تقول: «حَمَلني الأميرُ على فَرَسٍ جوادٍ لأَصِيْدَ عليه الوحشَ»، قلت: لَمَّا كان سَقْيُ الأناسيِّ مِنْ جملة ما أُنْزِل له الماءُ وُصِفَ بالطهارة إكراماً لهم وتَتْميماً للمِنَّةِ عليهم»[3].

و «طَهُور» يجوز أَنْ يكونَ صفةَ مبالغةٍ منقولاً من طاهر. كقوله تعالى: «شراباً طهوراً»[4]، وقال:

---

(١) الكشاف ٣/٩٤.

(٢) الكشاف ٣/٩٥.

(٣) قال بعد ذلك: «وبياناً أن من حقهم حين أراد الله لهم الطهارة وأرادهم عليها أن يؤثروها في بواطنهم ثم في ظواهرهم».

(٤) الآية ٢١ من الإنسان.

٣٤٨٦ـ إلى رُجَّـحِ الأَكْفـالِ غِيْـدٍ من الصِّبـا
عِـذابِ الـثَّنـايـا رِيْـقُـهُـنَّ طَـهُـوْرُ [١]

وأَنْ يكـونَ اسمَ ما يُتَـطَهَّرُ بـه كـالسَّحُـور، وأَنْ يكـونَ مصـدراً كـالقَبـول والوَلُوع. ووصفُ «بَلْدةً» بـ «مَيْت» وهي صفةٌ للمذكرِ لأنها بمعنى البلد.

قوله «ونُسْقِيه» العامَّةُ على ضمِّ النونِ. وقرأ[٢] أبو عمرو وعاصم في روايةٍ عنهما وأبو حيوة وابنُ أبـي عبلة بفتحها. وقد تقدم أنه قُرِىء بذلك في النحل[٣] والمؤمنين[٤]. وتقدم كلامُ الناسِ عليهما.

قوله: «مِمَّـا خَلَقْنا» يجـوزُ أن تَتعلَّقَ بـ «نُسْقيه»، وهي لابتـداء الغايـة. ويجـوزُ أن تَتعلَّق بمحـذوفٍ على أنَّهـا حـالٌ مِنْ «أنعـامـاً». ونُكِّـرَتِ الأنعـام والأناسيّ: قال الزمخشري[٥]: «لأنَّ عليَّةَ الناسِ وجُلَّهم مُنيخـون بالأوديـة[٦] والأنهـارِ، فبهم غُنْيَـةٌ عن سقْي المـاء[٧]، وأعقـابُهم ـ وهم كثيـرٌ منهم ـ لا يُعَيِّشهم إلاَّ ما يُنْزِلُ اللَّهُ مِنْ رحمتِه وسُقْيا سمائِه».

قوله: «وأناسِيَّ» فيه وجهان، أحدهما: وهو مذهبُ سيبويه[٨] أنَّه جمـعُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (رجح) برواية «هَيْفٍ خصورُهـا». وامرأةَ رجـاح وراجح: ثقيلة العجيزة.

(٢) الإتحاف ٢/٣٠٩، والبحر ٦/٥٠٥، والقرطبي ١٣/٥٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٢٥١.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٢١ من سورة المؤمنين.

(٥) الكشاف ٣/٩٥.

(٦) الكشاف: «بالقرب من».

(٧) الكشاف: «السماء».

(٨) ليس في الكتـاب إشـارة إلى ذلـك، وإنمـا هـذا مـذهب الفـراء في معـاني القـرآن ٢/٢٦٩. وانظر: الممتع ٣٧٢.

إنسان. والأصلُ: إنسان وأَناسين، فَأُبْدِلَتِ النونُ ياءً وأُدْغم فيها الياءُ قبلَها، ونحوَ ظِرْبانِ وظَرابِيّ. والثاني: وهو قولُ الفراء[1] والمبرد والزجَّاج[2] أنه جمع إنْسِيّ. وفيه نظرٌ لأنَّ فَعالِيّ إنما يكونُ جمعاً لِما فيه ياءٌ مشددةٌ لا تدلُّ على نَسَبٍ نحو: كُرْسِيّ وكَرَاسيّ. / فلو أُريد بـ كرسيّ النسبُ لم يَجُزْ جمعُه على كراسيّ. ويَبْعُدُ أَنْ يُقالَ: إن الياءَ في إنْسِي ليست للنسبِ وكان حقُّه أَنْ يُجْمَعَ علىٰ أَناسِية نحو: مَهالبة في المُهَلَّبي وأزارِقة في الأَزْرقي. [٦٧٧/أ]

وقرأ[3] يحيى بن الحارث الذِّماري والكسائي ـ في رواية ـ «وأَناسِيَ» بتخفيف الياء. قال الزمخشري[4]: «بحذفِ ياءِ أفاعيل كقولك: أناعِم في أناعِيم». وقال[5]: «فإنْ قلت لِمَ قَدَّمَ إحياءَ الأرضِ وسَقْيَ الأنعامِ على سَقْي الأناسي؟ قلت: لأنَّ حياةَ الأناسيِّ بحياةِ أرضِهم وحياةِ أنعامهم، فقدَّم ما هو سببُ حياتِهم، ولأنَّهم إذا ظَفِروا بسُقْيا أرضِهم وسَقْيِ أنعامِهم لم يَعْدِموا سُقْياهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿ولقد صَرَّفْناه﴾: يجوزُ أَنْ تعودَ الهاءُ على القرآن، وأن تعودَ على الماءِ أي: صَرَّفنا نُزولَه مِنْ وابِل وَطلّ وجَوْد ورَذاذ وغيرِ ذلك. وقرأ[6] عكرمة «صَرَفْناه» بتخفيف الراء.

---

(١) وهذا ما أجازه الفراء إضافة إلى المذهب الأول. انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٩، وهو أيضاً مذهب الأخفش في معانيه ٤٢٢.

(٢) معاني القرآن ٤/٧١. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٤.

(٣) البحر ٦/٥٠٥.

(٤) الكشاف ٣/٩٥.

(٥) الكشاف ٣/٩٥.

(٦) البحر ٦/٥٠٦.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وجاهِدْهم به﴾: أي بالقرآنِ، أو بتركِ الطاعةِ المدلولِ عليها بقولِه «فلا تُطِعْ»، أو بما دَلَّ عليه «ولو شِئْنا لَبَعَثْنا في كل قرية نَذيراً» مِنْ كونِه نذيرَ كافةِ القُرى أو بالسيف.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَرَجَ البحرَيْن﴾: في مَرَجَ قولان، أحدهما: بمعنى: خَلَطَ ومَرَجَ، ومنه مَرَجَ الأمرُ أي: اختلط قاله ابن عرفة. وقيل: مَرَجَ: أجرى. وأَمْرَجَ لغةٌ فيه. قيل: مَرَجَ لغةُ الحجاز، وأَمْرَجَ لغةُ نجدٍ. وفي كلامِ بعضِ الفصحاء: «بَحْران أحدُهما بالآخرِ ممروجٌ، وماءُ العذب منهما بالأجاج ممروج».

قوله: «هذا عَذْبٌ فُراتٌ وهذا مِلْحٌ أُجاجٌ» هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ، جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ. كأنَّ قائلاً قال: كيف مَرْجُهما؟ فقيل: هذا عَذْبٌ وهذا مِلْحٌ. ويجوز على ضَعْفٍ أن تكونَ حاليةً. والفُراتُ المبالِغُ في الحلاوةِ. والتاءُ فيه أصليةٌ لامُ الكلمةُ. ووزنُه فُعال، وبعضُ العربِ يقفُ عليها هاءً. وهذا كما تقدَّم لنا في التابوت[1]. ويُقال: سُمِّي الماءُ الحُلْوُ فُراتاً؛ لأنه يَفْرُتُ العطشَ أي: يَشُقُّه ويَقْطَعُه. والأُجاج: المبالِغُ في المُلوحة. وقيل: في الحرارةِ. وقيل: في المَرارة، وهذا من أحسنِ المقابلةِ، حيث قال تعالى عَذْبٌ فُراتٌ ومِلْح أُجاجٌ. وأنشدْتُ لبعضهم[2]:

٣٤٨٧ـ فلا واللَّهِ لا أَنْفَكُّ أَبْكي
إلى أَنْ نَلْتَقِي شُعْثاً عُراتا
أَأُلْحَىٰ إنْ نَزَحْتُ أُجاجَ عَيْني
على جَدَثٍ حَوَىٰ العَذْبَ الفُراتَا

---

(١) انظر: الدر المصون ٢ / ٥٢٣.

(٢) لم أقف على هذين البيتين. وعراتاً هنا ترسم كتابة: عراةً.

ما أحسنَ ما كنىٰ عن دَمْعِه بالأجاج، وعن المبكيِّ عليه بالعذب الفُراتِ.
وكان سببَ إنشادِي هذين البيتين أنَّ بعضَهم لحَّن قائلَهما في قوله «عُراتا»: كيف يَقِفُ على تاءِ التأنيث المنونة بالألفِ؟ فقلت: إنها لغةٌ مستفيضةٌ يَجْعلون التاءَ كغيرِها فيُبْدلون تنوينَها بعد الفتحِ ألفاً. حَكَوْا عنهم. أكلْتُ تَمْرَتا، نحو: أكلْتُ زَيْتا.

وقرأ[1] طلحة وقتيبة عن الكسائي «مَلِحٌ» بفتح الميم وكسرِ اللام، وكذا في سورة فاطر[2]، وهو مقصورٌ مِنْ مالح، كقولهم: بَرِد في بارد قال[3]:

٣٤٨٨ـ وصِلِّيانا بَرِدا

وماء مالح لغةٌ شاذةٌ. وقال أبو حاتم: «وهذه قراءةٌ مُنْكَرَةٌ».

قوله: «وحِجْراً مَحْجورا» الظاهرُ عطفُه على «بَرْزَخاً». وقال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: حِجْراً مَحْجُوراً ما معناه؟ قلت: هي الكلمةُ التي يَقُولُها المتعوِّذُ، وقد فَسَّرناها، وهي هنا واقعةٌ على سبيلِ المجازِ. كأنَّ كلَّ واحدٍ من البحرَيْن يقول لصاحبِه: حِجْراً مَحْجُوراً، وهي من أحسنِ الاستعاراتِ»، فعلىٰ ما قالَه يكونُ منصوباً بقولٍ مضمرٍ.

قوله: «بَيْنَهما بَرْزَخاً» يجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ متعلِّقاً بالجَعْل، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «بَرْزَخاً»، والأولُ أظهرُ.

---

(١) البحر ٦/٥٠٧.
(٢) الآية ١٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٣٤.
(٤) الكشاف ٣/٩٦.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مِن الماءِ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بخَلَقَ، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «ماء» و «مِنْ» للابتداء أو للتبعيض. والصِّهْرُ: قال الخليل: «لا يُقال لأهلِ بيتِ المرأةِ إلَّا «أَصْهار»، ولا لأهلِ بيتِ الرَّجل إلَّا «أَخْتان»». قال: «ومن العربِ مَنْ يُطلق الأصهارَ على الجميع». وهذا هو الغالب.

آ. (٥٥) قوله: ﴿على ربِّه﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «ظَهيراً» وهو الظاهر، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه خبرُ «كان» و «ظهيراً» حالٌ. والظَّهير: المُعاوِن.

آ. (٥٧) قوله: ﴿إلَّا مَنْ شاء﴾: فيه وجهان، أحدُهما: هو منقطعٌ أي: لكنْ مَنْ شاءَ أَنْ يتَّخِذَ إلى ربه سبيلاً فَلْيَفْعَلْ. والثاني: أنه متصلٌ على حَذْفِ مضافٍ يعني: إلَّا أجرَ مَنْ، أي: الأجر الحاصل على دعائِه إلى الإيمانِ وقَبولِه؛ لأنَّه تعالى يَأْجُرُني على ذلك. كذا حكاه الشيخ[١]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لم يُسْنِدِ السؤالَ المنفيَّ في الظاهر إلى اللَّهِ تعالى، إنما أسندَه إلى المخاطبين. فكيف يَصِحُّ هذا التقديرُ؟

آ. (٥٩) قوله: ﴿الذي خَلَقَ السموات﴾: يجوزُ فيه على قراءةِ العامَّةِ في «الرحمنُ» بالرفع أوجهٌ، أحدُها: أن يكون مبتدأً و «الرحمنُ» خبره، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مقدرٍ أي: هو الذي خَلَقَ، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ، وأَنْ يكونَ صفةً للحيِّ الذي لا يموت أو بدلاً / أو بياناً. وأمَّا [٦٧٧/ب] على قراءةِ زيدِ بن علي[٢] «الرحمنِ» بالجرِّ فيتعيَّن أَنْ يكونَ «الذي خلق» صفةً للحيِّ فقط؛ لئلا يُفْصَلَ بين النعتِ ومنعوته بأجنبيّ.

---

(١) البحر ٦/٥٠٨.

(٢) البحر ٦/٥٠٨.

قوله: «الرحمنُ» مَنْ قرأ بالرفعِ ففيه أوجهٌ، أحدُها: أنه خبرُ «الذي خَلَق» وقد تقدَّم. أو يكونُ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو الرحمنُ، أو يكونُ بدلاً من الضمير في «استوىٰ» أو يكونُ مبتدأ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه «فاسأَلْ به» على رأيِ الأخفش. كقوله[1]:

٣٤٨٩ـ وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ

. . . .

أو يكونُ صفةً للذي خلق، إذا قلنا: إنه مرفوعٌ. وأمَّا على قراءةِ زيدٍ فيتعيَّن أَنْ يكونَ نعتاً.

قوله: «به» في الباءِ قولان، أحدهما: هي على بابِها، وهي متعلقةٌ بالسؤالِ. والمرادُ بالخبير اللَّهُ تعالى، ويكونُ مِنَ التجريدِ، كقولك: لقيت به أَسَداً. والمعنى: فاسأَلِ اللَّهَ الخبيرَ بالأشياء. قال الزمخشري[2]: «أو فاسْأَلْ بسؤالِه خبيراً، كقولك: رأيتُ به أسداً أي: برؤيتِه» انتهىٰ. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ صلةَ «خبيراً» و «خبيراً» مفعول «اسْأَلْ» على هذا، أو منصوبٌ على الحالِ المؤكِّدة. واستضعفه أبو البقاء[3]. قال: «ويَضْعُفُ أَنْ يكونَ خبيراً حالاً مِنْ فاعل «اسأَلْ» لأنَّ الخبيرَ لا يُسْأل إلاَّ على جهةِ التوكيد كقولـه: «وهو الحقُّ مُصَدِّقاً»[4] ثم قال: «ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من «الرحمن» إذا رَفَعْتَه بـ استوىٰ.

---

(١) تقدم برقم ١٧٢٥. والأخفش في «معاني القرآن» لم يشر إلى إعراب هذه الآية، غير أنه في هذا البيت قَدَّر: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال. وقد يكون المؤلف قد اعتمد في نسبة ما ذكره، إلى الأخفش، على أنه يجيز زيادة الفاء في قولهم: «أخوك فوجد». انظر: «معاني القرآن» ١٢٤. وانظر: ص ٨٠.

(٢) الكشاف ٣/٩٨.

(٣) الإملاء ٢/١٦٤.

(٤) الآية ٩١ من البقرة.

والثاني: أن تكونَ الباءُ بمعنى «عن»: إمَّا مطلقاً، وإمَّا مع السؤالِ خاصةً كهـذه الآيةِ الكريمةِ وكقولِ الشاعر(١):

٣٤٩٠ـ فإنْ تَسْألُوني بالنِّساءِ ....

....

البيت. والضميرُ في «عنه» للَّهِ تعالى و «خبيراً» من صفاتِ المَلَكِ وهو جبريلُ عليه السلام. ويجوز على هذا ـ أعني كونَ «خبيراً» من صفاتِ جبريل ـ أَنْ تكونَ الباءُ على بابِها، وهي متعلقةٌ بـ «خبيراً» كما تقدَّم أي: فاسْأَلِ الخُبَراء به.

آ. (٦٠) قوله: ﴿لِما تَأْمُرُنا﴾: قرأ الأخوان(٢) «يأْمُرُنا» بياءِ الغَيْبة يعني محمد(٣) صلَّى الله عليه وسلَّم. والباقون بالخطاب يعني: لِما تأمرنا أنت يا محمد. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي. والعائدُ محذوفٌ؛ لأنه متصلٌ؛ لأنَّ «أَمَرَ» يَتَعَدَّى إلى الثاني بإسقاطِ الحرفِ. ولا حاجةَ إلى التدريجِ الذي ذكره أبو البقاء(٤): وهو أنَّ الأصلَ: لِما تَأْمُرنا بالسُّجودِ له، ثم بسجودِه، ثم تَأْمُرُناه، ثم تأْمُرُنا. كذا قَدَّره، ثم قال: «هذا على مذهبِ أبي الحسن، وأمَّا على مذهبِ سيبويهِ فَحَذْفُ ذلك مِنْ غيرِ تَدْريج». قلت: وهذا ليس مذهبَ سيبويهِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ موصوفةً، والكلامُ في عائدِها موصوفةً كهي موصولةً. ويجوز أَنْ تكونَ مصدريةً، وتكونُ اللامُ للعلةِ أي: أَنَسْجُدُ مِنْ أجلِ أَمْرِكَ، وعلى هذا يكونُ المسجودُ له محذوفاً. أي: أَنَسْجُدُ للرحمن لِما تَأْمُرُنا. وعلى

(١) تقدم برقم ١٠.

(٢) السبعة ٤٦٦، والحجة ٥١١، والنشر ٢/٣٣٤، والبحر ٦/٥٠٩، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ١٣/٦٤.

(٣) أي إن فاعل «يأمرنا» هو محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٤) الإملاء ٢/١٦٤.

هذا لا تكونُ «ما» واقعةً على العالِم. وفي الوجهين الأوَّلَيْن يُحْتمل ذلك، وهو المتبادَرُ للفَهْمِ.

آ. (٦١) **قوله: ﴿سِراجاً﴾**: قرأ الجمهورُ بالإفراد، والمرادُ به الشمسُ، ويؤيِّده ذِكْرُ القمرِ بعدَه. والأخَوان[1] «سُرُجاً» بضمتين جمعاً، نحو حُمُر في حِمار. وجُمِعَ باعتبارِ الكواكبِ النيِّرات. وإنما ذُكِرَ القمرُ تَشْريفاً له كقولِه: «وجبريلَ وميْكال»[2] بعد انتظامِهما في الملائكةِ. وقرأ الأعمش والنخعي وابن وثاب كذلك، إلَّا أنه بسكونِ الراءِ تخفيفاً. والحسن[3] والأعمش والنخعي وعاصم ـ في روايةِ عصمة ـ و«قُمْراً» بضمةٍ وسكونٍ، وهو جمع قَمْراء كحُمْر في حَمْراء. والمعنىٰ: وذا ليالٍ قُمْرٍ منيرا، فحذف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، ثم التفتَ إلى المضاف بعد حَذْفِه فوصفَه بـ «منيرا». ولو لم يَعْتَبِرْه لقال: منيرةً، ونظيرُ مراعاتِه بعد حذفِه قولُ حسان[4]:

٣٤٩١ـ يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَريْصَ عليهمِ
بَرَدَىٰ يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٦، والبحر ٦/٥١١، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ١٣/٦٥، والحجة ٥١٢، والنشر ٢/٣٣٤.

(٢) «مَنْ كان عدواً للّه وملائكته ورسله وجبريلَ وميكالَ فإن الله عدوٌ للكافرين». الآية ٩٨ من البقرة.

(٣) الإتحاف ٢/٣١٠، والبحر ٦/٥١١، والقرطبي ١٣/٦٥.

(٤) ديوانه ١/٧٤، ابن يعيش ٦/١٣٣، الخزانة ٢/٢٣٦، الهمع ٢/٥١، الدرر ٢/٦٤، والبريص موضع بأرض دمشق، أو نهر يتشعب من بردىٰ. وفاعل يسقون وهو الواو عائد على أولاد جفنة. قال في الخزانة: «وتعدية الورود بـ على لتضمنه معنى النزول. والتصفيق: التحويل من إناء إلى إناء ليتصفَّى. والسلسل: السائغ الشرب، والرحيق: الخمر. يصفهم بالجود فيسقون الوارد عليهم ماء مصفى ممزوجاً بالخمر.

الأصل: ماء بَرَدَى، فحَذَفَه ثمَّ راعاه في قولِه: «يُصَفِّقُ» بالياءِ مِنْ تحتُ، ولو لم يكنْ ذلك لقالَ: «تُصَفِّقُ» بالتاء مِنْ فوقُ[1]. على أنَّ بيتَ حَسَّان يَحْتمل أن يكون كقوله[2]:

٣٤٩٢ـ ....
ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

مع أنَّ ابنَ كيسان يُجيزه سَعَةً.

آ. (٦٢) قوله: ﴿خِلْفَةً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ ثانٍ. والثاني: أنه حالٌ بحَسَبِ القَوْلَيْن في «جَعَل». وخِلْفَة يجوزُ أن يكونَ مصدراً مِنْ خَلَفَه يَخْلُفه، إذا جاء مكانَه، وأَنْ يكونَ اسمَ هيئةٍ كالرِّكْبَةِ، وأَنْ يكونَ من الاختلافِ كقولِه[3]:

٣٤٩٣ـ ولها بالماطِرُوْنَ إذا
أكلِ النملُ الذي جَمَعا
خِلْفَةً حتى إذا ارتَبَعَتْ
سَكَنَتْ مِنْ جِلَّقٍ بِيَعا
في بيوتٍ وَسْطَ دَسْكَرَةٍ
حَوْلَها الزيتونُ قد يَنَعا

ومثلُه قول زهير[4]:

---

(١) لأنَّ ألف بردى للتأنيث.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) تقدم برقم ٧٨٨ والدسكرة: بناء كالقصرِ حوله بيوتٌ للأعاجم يكون فيها الشراب والملاهي.

(٤) تقدم برقم ٧٨٧.

٣٤٩٤ـ بهــا العِيْـنُ والآرام يَـمْـشِيْـنَ خِـلْفَــةً

. . . .

وأَفْرَدَ «خِلْفَةً». قال أبو البقاء(١): «لأنَّ المعنى: يَخْلُفُ/ أحدُهما الآخرَ، [٦٧٨/أ]
فلا يتحقَّق هذا إلاَّ منهما» انتهى.

والشُّكور: بالضم مصدرٌ بمعنى الشُّكر، وبالفتحِ صفةُ مبالغةٍ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿وعبـادُ الرحمنِ﴾: رفـعٌ بالابتـداءِ. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجملةُ الأخيرةُ في آخرِ السورة: «أولئك يُجْزَوْن»(٢) وبه بَدَأ الزمخشريُّ(٣). «والذين يَمْشُون» وما بعده صفـاتٌ للمبتدأ. والثـاني: أنَّ الخبرَ «يَمْشُـوْن». والعامَّـةُ على «عباد». واليمـاني(٤) «عُبَّاد» بضمِّ العين، وشـدِّ البـاءِ جمع عابد. والحسن «عُبُد» بضمتين.

والعامَّةُ «يَمْشُوْن» بالتخفيفِ مبنياً للفاعل. واليماني(٥) والسُّلميُّ بالتشديد مبنياً للمفعول.

قوله: «هَوْناً»: إمَّا نعتُ مصدرٍ أي: مَشْيـاً هَوْنـاً، وإمَّا حـالٌ أي: هَيِّنِيْن. والهَوْن: اللِّيْنُ والرِّفْقُ.

قـوله: «سَـلاماً» يجـوز أن ينتصبَ على المصدرِ بفعـلٍ مقدرٍ أي: نُسَلِّم سَـلاماً، أو نُسَلِّمُ تَسْليمـاً(٦) منكم لا نُجاهِلكم، فـأُقيم السَّلامُ مُقـامَ التسليمِ.

---

(١) الإملاء ٢/١٦٥.
(٢) الآية ٧٥.
(٣) الكشاف ٣/٩٩.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٢، الشواذ ١٠٥.
(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٢، والشواذ ١٠٥.
(٦) تحتمل في الأصل: تسلُماً.

ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على المفعول به أي: قالُوا هذا اللفظَ. قال الزمخشري[1]: أي قالوا سَداداً مِنَ القولِ يَسْلَمُوْن فيه من الأَذىٰ. والمرادُ سَلامُهم من السَّفَهِ كقوله[2]:

٣٤٩٥ـ ألا لا يَجْهَلَنْ أحدٌ علينا
فنجهلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا

ورَجَّح سيبويه[3] أنَّ المرادَ بالسَّلام السَّلامةُ لا التسليمُ؛ لأنَّ المؤمنين لم يُؤْمَروا قَطُّ بالتسليم على الكفرة، وإنما أُمِروا بالمُسالَمَةِ، ثم نُسِخَ ذلك، ولم يَذْكُرْ سيبويهِ في كتابِه نَسْخاً إلاَّ في هذه الآيةِ.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿سُجَّداً﴾**: خبرُ «يَبِيْتُون» ويَضْعُفُ أَنْ تكونَ تامةً. أي: دَخَلوا في البَيات. و«سُجَّداً» حال. و«لربِّهم» متعلقٌ بسُجَّداً وقَدَّمَ السجودَ على القيام، وإن كان بعدَه في الفعلِ لاتفاق الفواصل. وسُجَّداً جمعُ ساجِد كضُرَّب[4] في ضارِب. وقرأ[5] أبو البرهسم «سُجوداً» بزنة قُعُود. و«يَبِيْتُ» هي اللغةُ الفاشيةُ، وأَزْدُ السَّراة وبُجَيْلَة[6] يقولون: يَباتُ وهي لغةُ العوامِّ اليوم.

---

(١) الكشاف ٣/٩٩.
(٢) تقدم برقم ٢٠١.
(٣) الكتاب ١/١٦٣ ـ ١٦٤ وعبارته «ولكنه على قولك: براءةً منكم وتسلُّماً».
(٤) الأصل: كضُرَّاب.
(٥) البحر ٦/٥١٣.
(٦) بنو بَجْلَة: حيٌّ من العرب، وبُجَيْلة بالتصغير. قيل: إنهم بطن من ضبة أو من قيس عيلان أو من سُليم. وبالنسبة إليهم بَجْلي. انظر: اللسان (بجل).

آ. (٦٥) **قوله: ﴿غَراماً﴾**: أي: لازِماً دائماً. وعن الحسن: كلُّ غَريمٍ يفارِقُ غَريمه إلاَّ غريمَ جهنَّمَ. وأنشدُوا قولَ بشر بن أبي خازم(١):

٣٤٩٦ـ ويومُ النِّسَارِ ويومُ الجِفا
رِ كانا عَذاباً وكانا غَراما

وقال الأعشىٰ(٢):

٣٤٩٧ـ إن يُعاقِبْ يكُنْ غَراماً وإن يُعْـ
ـطِ جَزِيلاً فإنَّه لا يُبالي

فـ «غراماً» بمعنى لازم.

آ. (٦٦) **قوله: ﴿ساءَتْ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى أَحْزَنَتْ فتكونَ متصرفةً، ناصبةً المفعولَ به، وهو هنا محذوفٌ أي: إنها أي: جهنَم أَحْزَنَتْ أصحابَها وداخليها. ومُسْتقراً: يجوزُ أن يكونَ تمييزاً، وأَنْ يكونَ حالاً. ويجوز أَنْ تكون «ساءَتْ» بمعنى بِئْسَتْ فتُعْطىٰ حكمَها. ويكونُ المخصوصُ محذوفاً. وفي ساءَتْ ضميرٌ مبهمٌ. و «مُسْتَقَراً» يتعيَّنُ أَنْ يكونَ تمييزاً أي: ساءَتْ هي. فـ «هي» مخصوصٌ. وهو الرابطُ بين هذه الجملةِ وبين ما وَقَعَتْ خبراً عنه، وهو «إنَّها»، كذا قدَّره الشيخ(٣). وقال أبو البقاء(٤): «ومُسْتَقَرَّاً تمييزٌ. وساءَتْ بمعنىٰ بِئْسَ». فإنْ قيلَ: يَلْزَمُ من هذا إشكالٌ، وذلك أنه يَلْزَمُ تأنيثُ فعلِ الفاعلِ المذكَّرِ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ لذلك، فإنَّ الفاعلَ في «ساءَتْ»

---

(١) نسبه في اللسان (غرم) إلى الطرماح. وهو في مجاز القرآن ٢/ ٨٠ منسوباً إلى بشر، ومعجم البلدان ٢/ ٨٩.
(٢) ديوانه ٩.
(٣) البحر ٦/ ٥١٣.
(٤) الإملاء ٢/ ١٦٥.

على هذا يكون ضميراً عائداً على ما بعدَه، وهو «مُسْتقراً ومُقاماً»، وهما مذكَّران فمِنْ أين جاء التأنيثُ؟ والجوابُ: أن المستقرَّ عبارةٌ عن جهنَّمَ فلِذلك جاز تأنيثُ فِعْلِه. ومثلُه قولُه[1]:

٣٤٩٨ـ أَوْ حُــرَّةٌ عَـيْـطَلٌ ثَـبْـجـاءُ مُـجْـفَـرَةٌ
دعـائـمُ الـزَّوْرِ نِـعْـمَـتْ زَوْرَقُ الـبـلدِ

ومُسْتقراً ومُقاماً: قيل: مُترادفان، وعُطِفَ أحدُهما على الآخر لاختلافِ لَفْظَيْهما. وقيل: بل هما مختلفا المعنى، فالمستقرُّ: للعُصاةِ فإنهم يَخْرُجون. والمُقام: للكفَّارِ فإنَّهم يَخْلُدون.

وقرأت[2] فرقةٌ «مَقاماً» بفتح الميم أي: مكانَ قيامٍ. وقراءةُ العامَّةِ هي المطابِقَةُ للمعنى أي: مكانَ إقامةٍ وثُوِيٍّ[3] وقوله: «إنها ساءَتْ مُسْتقراً» يُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ كلامِهم، فتكونَ منصوبةَ المحلِّ بالقول، وأَنْ تكونَ مِنْ كلامِ اللَّهَ تعالىٰ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿ولم يَقْتُرُوا﴾**: قرأ[4] الكوفيون بفتح الياء وضم التاء وابن كثير وأبو عمروٍ بالفتحِ والكسرِ. ونافع وابن عامر بالضم والكسر مِنْ

---

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١/١٧٤ وابن يعيش ٧/١٣٦، والخزانة ٤/١١٩. والحرة: الكريمة. والعيطل: الطويلة العنق. وثبجاء: عظيمة السنام. والمجفرة: العظيمة الجنب. ودعائم الزور: قوائمها أي عظيمة القوائم والزور: أعلى الصدر. قال ابن يعيش: «وانتصب على التشبيه بالمفعول به» ورواية الديوان بالضم.
(٢) البحر ٦/٥١٣.
(٣) قال في اللسان ثوا: «ثوى يثوي ثَواءً وثُوِيّاً».
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٦، والنشر ٢/٣٣٤، الحجة ٥١٣، والتيسير ١٦٤، والبحر ٦/٥١٤، والقرطبي ١٣/٧٤.

أَقْتَرَ. وعليه «وعلى المُقْتِرِ قَدَرُه»[1]. وأنكر[2] أبو حاتم/ «أقتر» وقال: [٦٧٨/ب]
«لا يُناسِب هنا فإنَّ أَقْتَرَ بمعنى افتقر، ومنه «وعلى المُقْتِرِ قَدَرُه». ورُدَّ عليه: بأن الأصمعيَّ وغيرَه حَكَوْا أَقْتَرَ بمعنى ضَيَّق.

وقرأ العلاء بن سيابة واليزيدي بضم الياء وفتح القاف وكسرِ التاء المشددةِ في قَتَّر بمعنىٰ ضَيَّق.

قوله: «وكان بَيْنَ ذلك قَواماً» في اسم كان وجهان، أشهرهما: أنه ضميرٌ يعودُ على الإنفاقِ المفهومِ مِنْ قوله: «أَنْفَقُوا» أي: وكان إنفاقُهم مُسْتوياً قَصْداً لا إسرافاً ولا تَقْتيراً. وفي خبرِها وجهان. أحدُهما: هو قَواماً و «بينَ ذلك»: إمَّا معمولٌ له، وإمَّا لـ «كان» عند مَنْ يَرَىٰ إعمالَها في الظرف، وإمَّا لمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قَواما». ويجوزُ أَنْ يكونَ «بين ذلك قواماً» خبرَيْن لـ «كان» عند مَنْ يَرَىٰ ذلك، وهم الجمهور خلافاً لابن دُرُسْتَوَيْه. الثاني: أن الخبرَ «بين ذلك» و «قَواماً» حالٌ مؤكدةٌ.

والثاني من الوجهين الأوَّلين: أَنْ يكونَ اسمُها «بين ذلك» وبُني لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، و «قواماً» خبرُها. قاله الفراء[3]. قال الزمخشري[4]: «وهو من جهةِ الإعرابِ لا بأسَ به، ولكنه من جهةِ المعنىٰ ليس بقويٍ، لأنَّ ما بينَ الإسْرافِ والتَّقْتيرِ قَوامٌ لا مَحالةَ، فليس في الخبر الذي هو معتمدُ الفائدةِ فائدةٌ». قلت: هو يُشْبِهُ قولَك «كان سيدُ الجارية مالكَها».

وقرأ[5] حسان بن عبد الرحمن «قِواما» بالكسرِ فقيل: هما بمعنىً. وقيل:

---

(١) الآية ٢٣٦ من البقرة.
(٢) انظر: البحر ٦/٥١٤.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٧٣.
(٤) الكشاف ٣/١٠٠ واستشهد على ذلك بقوله: لم يمنعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نطقَتْ.
(٥) المحتسب ٢/١٢٥، والقرطبي ١٣/٧٤، والبحر ٦/٥١٤.

بالكسرِ اسمُ ما يُقام به الشيءُ. وقيل: بمعنى سَداداً ومِلاكاً.

آ. (٦٨) قوله: ﴿إلَّا بالحقِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ تتعلَّقَ الباءُ بنفسِ «يَقْتُلون» أي: لا يَقْتُلونها بسببٍ من الأسبابِ إلَّا بسببِ الحق، وأَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ للمصدرِ أي: قَتْلاً ملتبساً بالحقِّ، أو على أنها حالٌ أي: إلَّا مُلْتَبِسين بالحقِّ.

قوله: «ذلك» إشارةٌ إلى جميعِ ما تقدَّم لأنه بمعنى: ما ذُكِر، فلذلك وُحِّدَ. والعامَّةُ على «يَلْقَ» مجزوماً على جزاءِ الشرط بحذفِ الألِف. وعبد الله[1] وأبو رجاء «يَلْقَىٰ» بإثباتها كقوله: «فلا تَنْسىٰ»[2] على أحدِ القولين، وكقراءةِ: «لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشَىٰ»[3] في أحدِ القولين أيضاً، وذلك بأَنْ نُقَدِّرَ علامةَ الجزمِ حَذْفَ الضمة المقدرة.

وقرأ بعضُهم[4] «يُلَقَّ» بضمِّ الياءِ وفتحِ اللامِ وتشديدِ القافِ مِنْ لَقَّاه كذا. والأَثام مفعولٌ على قراءةِ الجمهورِ، ومفعولٌ ثانٍ على قراءةِ هؤلاء. والأَثام: العقوبةُ. قال الشاعر[5]:

٣٤٩٩ـ جزى اللَّهُ ابنَ عُرْوَةَ حيث أَمْسىٰ
عَقُوقاً والعُقوقُ له أَثامُ

أي: عقوبةٌ. وقيل: هو الإثْمُ نفسُه. والمعنىٰ: يَلْقَ جزاءَ إثمٍ، فأطلقَ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٥، والشواذ ١٠٥.
(٢) الآية ٦ من الأعلى.
(٣) الآية ٧٧ من طه وهي قراءة حمزة كما في السبعة ٤٢١.
(٤) نسبها في الشواذ ١٠٥ إلى ابن مسعود وأبي رجاء.
(٥) البيت لشافع الليثي أو بلعاء بن قيس الكناني، وهو في اللسان (أثم)، ومجاز القرآن ٢/٨١، وتفسير الماوردي ٣/١٦٥.

اسمَ الشيءِ على جزائِه. وقال الحسن: «الأَثامُ اسمٌ مِنْ أسماءِ جهنَّم. وقيل: بئرٌ فيها. وقيل: وادٍ. وعبد الله «أيَّاماً» جمعُ «يوم» يعني شدائدَ، والعرب تُعَبِّر عن ذلك بالأيام.

آ. (٦٩) قوله: ﴿يُضَاعَفْ﴾: قرأ[1] ابن عامر وأبو بكر برفع «يُضاعَفُ» و«يَخْلُدُ» على أحدِ وجهين: إمَّا الحالِ، وإمَّا على الاستئنافِ. والباقون بالجزمِ فيهما، بدلاً من الجزاء بدلَ اشتمال. ومثلُه قولُه[2]:

٣٥٠٠ـ متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأَجَّجا

فأبدلَ من الشرطِ كما أبدل هنا مِنَ الجزاءِ. وابنُ كثير وابنُ عامرٍ على ما تقدَّم لهما في البقرةِ[3] من القَصْر والتضعيفِ في العين، ولم يذكرِ الشيخُ[4] ابنَ عامرٍ مع ابنِ كثير، وذكرَه مع الجماعة في قراءتهم.

وقرأ أبو جعفر وشيبة «نُضَعِّفْ» بالنون مضمومة وتشديدِ العين، «العذابَ» نصباً على المفعول به. وطلحة «يُضاعِف» مبنياً للفاعل أي اللَّهُ، «العذابَ» نصباً. وطلحة بن سليمان «وتَخْلُدْ» بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ. وأبو حيوةَ «ويُخَلَّد» مشدداً مبنياً للمفعولِ. ورُوِي عن أبي عمروٍ كذلك، إلَّا أنه بالتخفيف.

---

(١) السبعة ٤٦٧، والبحر ٦/٥١٥، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ١٣/٧٦، والحجة ٥١٤، والنشر ٢/٣٣٤.
(٢) تقدم برقم ١٧٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.
(٤) البحر ٦/٥١٥.

قوله: «مُهاناً» حالٌ. وهو اسمُ مفعولٍ. مِنْ أَهانه يُهِيْنُه[1] أي: أذلَّه وأذاقه الهوان.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿إلاَّ مَنْ تاب﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: ـ وهو الذي لم يَعْرف الناسُ غيرَه ـ أنَّـه استثناءٌ متصلٌ لأنَّه من الجنسِ. الثاني: أنه منقطع. قال الشيخ[2]: «ولا يَظْهَرُ ـ يعني الاتصال ـ لأنَّ المستثنى منه مَحْكومٌ عليه بأنَّه يُضاعَفُ له العذابُ، فيصيرُ التقديرُ: إلاَّ مَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً فلا يُضاعَفُ له. ولا يلزَمُ من انتفاءِ التضعيفِ انتفاءُ العذابِ غيرِ المضعَّفِ، فالأَوْلَى عندي أَنْ يكونَ استثناءً منقطعاً أي: لكن مَنْ/ تابَ وآمنَ وعَمِل عملاً صالحاً فأولئك يُبَدِّل اللَّهُ سيئاتِهم حسناتٍ. وإذا كان كذلك فلا يَلْقَى عذاباً البتةَ». قلت: والظاهرُ قولُ الجمهورِ. وأمَّا ما قاله فلا يَلْزَمُ؛ إذ المقصودُ الإِخبارُ بأنَّ مَنْ فعل كذا فإنه يَحُلُّ به ما ذَكَرَ، إلاَّ أَنْ يتوبَ. وأمَّا إصابةُ أصلِ العذابِ وعدمُها فلا تَعرُّضَ في الآية له. [٦٧٩/أ]

قوله: «سيئاتِهم» هو المفعولُ الثاني للتبديلِ، وهو المقيَّدُ بحرفِ الجر، وإنما حُذِفَ لفهم المعنىٰ وحَسَنات هو الأولُ المُسَرَّح وهو المأخوذُ، والمجرورُ بالباءِ هو المتروكُ. وقد صَرَّح بهذا في قوله تعالى: «بَدَّلْناهم بجنَّتيهم جنَّتين»[3]. وقال الراجز[4]:

---

(١) وتصريفه: أن أصله مُؤَهْوَن حذفت الهمزة قياساً على حذفها من المضارع المتكلم، فصار مُهْوَن. نقلت فتحة الواو إلى الهاء فصار مُهَوْن. تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفاً. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٧٠.

(٢) البحر ٦/٥١٥.

(٣) الآية ١٦ من سبأ.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/٥١٦.

٣٥٠١ـ تَضْحَكُ مِنِّي أختُ ذاتِ النِّحْيَيْنْ
أَبْدلكِ اللَّهُ بلونٍ لَوْنَيْنْ
سوادَ وجهٍ وبياضَ عَيْنَيْنْ

وقد تقدم تحقيقُ هذا في البقرةِ عند قوله: «ومَنْ يُبَدِّلْ نعمةَ الله»(١).

آ. (٧٢) **قوله: ﴿الزُّوْرَ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به أي: لا يَحْضُرون الزُّوْرَ. وفُسِّر بالصنمِ واللهوِ. الثاني: أنه مصدرٌ، والمرادُ شهادةُ الزُّوْرِ.

قوله: «باللَّغْوِ» أي بأهلِه.

آ. (٧٣) **قوله: ﴿لم يَخِرُّوا عليها صُمّاً﴾**: النفيُ مُتَسَلِّطٌ على القيدِ، وهو الصَّمَمُ والعَمَىٰ أي: إنهم يَخِرُّون عليها، لكنْ لا على هاتين الصفتين. وفيه تعريضٌ بالمنافقين.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿مِنْ أزْواجِنا﴾** يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأنْ تكونَ للبيانِ. قاله الزمخشري(٢)، وجعله من التجريدِ، أي: هَبْ لنا قُرَّةَ أَعْيُنٍ من أزواجِنا كقولِك: «رأيت منك أسداً» وقرأ(٣) أبو عمروٍ والأخَوان وأبو بكر «ذُرِّيَّتِنا» بالتوحيدِ، والباقون بالجمعِ سلامةً. وقرأ(٤) أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود «قُرَّاتِ» بالجمعِ. وقال الزمخشري(٥): «أتىٰ هنا بـ «أَعْيُن» صيغةِ القلةِ، دون «عيون» صيغةِ الكثرة، إيذاناً بأنَّ عيونَ المتقين

---

(١) الآية ٢١١ من البقرة. وانظر: الدر ٢/٣٧٠.
(٢) الكشاف ٣/١٠٢.
(٣) السبعة ٤٦٧، والتيسير ١٦٤، والبحر ٦/٥١٧، والحجة ٥١٥، والنشر ٢/٣٣٥.
(٤) البحر ٦/٥١٧، والشواذ ١٠٥.
(٥) الكشاف ٣/١٠٢.

قليلةٌ بالنسبةِ إلى عُيونِ غيرهم». وردَّه الشيخُ(١) بأنَّ أَعْيُناً يُطْلَقُ على العشرة فما دونَهـا، وعيونُ المتقين كثيـرةٌ فوق العَشـرة»، وهذا تَحَمُّـل عليه؛ لأنـه إنما أراد القلةَ بالنسبة إلى كثرةِ غيرِهم، ولم يُرِدْ قَدْراً مخصوصاً.

قـوله: «إمـاماً» فيـه وجهان، أحـدُهما: أنَّـه مفردٌ، وجـاء به مفـرداً إرادةً للجنس، وحَسَّنَه كونُه رأسَ فاصلةٍ. أو المراد: اجعَلْ كلَّ واحدٍ منا إمامـاً، وإمَّا لاتِّحادِهم واتفاقِ كلمتِهم، وإمَّا لأنَّه مصدرٌ في الأصلِ كصِيام وقِيام. والثـاني: أنه جمعُ آمّ كحالٍّ وحِلال، أو جمعُ إمامة كقِلادة وقِلاد.

آ. **(٧٥) قوله: ﴿الغُرْفَةَ﴾**: مفعـولٌ ثانٍ لـ «يُجْـزَوْن». والغُرْفَـةُ ما ارتفعَ من البناءِ، والجمعُ غُرَفٌ.

قوله: «بمـا صَبَروا» أي: بصَبْـرِهم» أي: بسببِه أو بسببِ الـذي صبروه. والأصلُ: صبروا عليه، ثم حُذِفَ بـالتدريـج. والباءُ للسببيـة كما تقـدَّم. وقيل: للبدلِ كقولِه(٢):

٣٥٠٢ـ فليت لي بهمُ قَوْماً . . . .

. . . .

البيت. ولا حاجةَ إلى ذلك.

قوله: «ويُلَقَّوْن» قرأ(٣) الأخَوان وأبو بكر بفتح اليـاء، وسكونِ الـلام، مِنْ لَقِيَ يَلْقَى. والباقون بضمِّها(٤) وفتحِها وتشديدِ القافِ على بنائِه للمفعول.

---

(١) البحر ٥١٧/٦.

(٢) تقدم برقم ٨.

(٣) السبعـة ٤٦٨، والنشـر ٣٣٥/٢، والقـرطبي ٨٤/١٣، والحجـة ٥١٥، والبحـر ٥١٧/٦، والتيسير ١٦٥.

(٤) أي بضم الياء وفتح اللام.

آ. (٧٧) قوله: ﴿لولا دُعاؤُكم﴾: جوابُها محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم. أي: لولا دعاؤُكم ما عَنَى بكم ولا اكترَثَ. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً. وهو الظاهرُ. وقيل: استفهاميةٌ بمعنى النفي، ولا حاجةَ إلى التجوُّزِ في شيءٍ يَصِحُّ أَنْ يكونَ حقيقةً بنفسه. و «دعاؤُكم»: يجوز أن يكونَ مضافاً للفاعلِ أي: لولا تَضَرُّعُكم إليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً للمفعول أي: لولا دعاؤُه إيَّاكم إلى الهدى. ويقال: ما عَبَأْتُ بك أي: ما اهتَمَمْتُ ولا اكتَرَثْتُ. ويقال: عَبَأْتُ الجيشَ وعَبَّأته أي: هَيَّأْتُه وأَعْدَدْتُه، والعِبْء: الثِّقَلُ.

قوله: «لِزاماً» خبرُ «يكون» واسمُها مضمرٌ أي: يكون العذابُ ذا لِزام. واللُّزام: بالكسرِ مصدرٌ كقوله[1]:

٣٥٠٣ـ فإمَّا يَنْجُوَا مِنْ حَتْفِ أرضٍ
فقد لَقِيا حُتوفَهما لِزاما

وقرأ[2] المنهال وأبان بن تغلب وأبو السمَّال «لَزاماً» بفتح اللامِ. وهو مصدرٌ أيضاً نحو: البَيات. وقرأ أبو السمَّالَ أيضاً «لَزامِ» بكسر الميم كأنه جَعَلَه مصدراً معدولاً نحو: «بَدادِ» فبَناه على لغةِ الحجاز فهو معدولٌ عن اللزْمةِ كفَجارِ عن الفَجْرة قال[3]:

٣٥٠٤ـ إنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بينَنا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفرقان]

(١) البيت لصخر الغي، وهو في ديوان الهذليين ١/١٠٢، ومجاز القرآن ٢/٨٢، والقرطبي ١٣/٨٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٧٩، واللسان والتاج (لزم). والضمير في ينجوا لحمارين وحشيين.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٠٥، والقرطبي ١٣/٨٦، والبحر ٦/٥١٨.

(٣) البيت للنابغة وهو في ديوانه (م الجزائر ١٠٥، واللسان فجر).

سـورة الشعـراء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿طسم﴾: أظهـر[١] حمزةُ نـونَ «سين» قبل الميمِ كـأنه نـاوِي الوقفِ/ وإلاَّ فـإدغامُ مثلِه واجبٌ. والبـاقون يُـدغمون. وقـد تقـدَّم [٦٧٩/ب] إعرابُ الحروفِ المقطعة[٢]. وفي مصحفِ عبـد الله ط. س. م. مقطوعـةً من بعضها. قيل: وهي قراءةُ أبـي جعفر، يَعْنُون أنه يقفُ على كلِّ حرفٍ وَقْفَةً يميز بها كلَّ حرفٍ، وإلاَّ لم يُتَصَوَّرْ أَنْ يُلْفَظَ بها على صورتِها في هذا الـرسمِ. وقرأ عيسى ـ وتُرْوَىٰ عن نافـع ـ بكسر الميم هنـا وفي القصص على البناء. وأمـال الطاءَ الأخَوان وأبو بكر. وقد تقدَّم ذلك.

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ﴾: العامَّةُ على نونِ العظمةِ فيهما. ورُوِي عن أبـي عمروٍ[٣] بالياء فيهما أي: إنْ يَشَـأْ اللَّهُ يُنَزِّلْ. و«إنْ» أصلُهـا أَنْ تدخلَ على المشكوكِ أو المحقَّقِ المبهمِ زمانُه، والآيةُ من هذا الثاني.

قوله: «فَظَلَّتْ» عطفٌ على «نُنَزِّلْ» فهو في محلِّ جزمٍ. ويجـوز أن يكونَ

(١) انـظر في قـراءات طسم: النشـر ١/٢٤١، والإتحـاف ٢/٣١٣، والبحـر ٧/٥، والقرطبـي ١٣/٨٨، والسبعة ٤٧٠، والتيسير ١٦٥.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٧٩.

(٣) البحر ٧/٥، والإتحاف ٢/٣١٣.

مستـأنفـاً غيـرَ معـطوفٍ على الجـزاءِ. ويؤيِّـد الأولَ قـراءةُ طلحـة[1] «فَتَـظْلِلْ» بالمضارع مفكوكاً.

قـوله: «خـاضِعين» فيـه وجهـان، أحـدُهمـا: أنـه خبـرٌ عن «أعنـاقُهم». واستُشْكِـلَ جمعُه جمـعَ سلامـةٍ لأنه مختصٌّ بـالعقـلاءِ. وأُجيب عنـه بـأوجـهٍ، أحدُها: أنَّ المرادَ بالأعناق الرؤساءُ، كما قِيل: لهم وجوهٌ وصدورٌ قال[2]:

٣٥٠٥ـ ....

في مَجْمَـعٍ مِنْ نـواصِي الخيـلِ مَشْهـودِ

الثاني: أنه على حـذفِ مضافٍ أي: فـظلَّ أصحابُ الأعنـاقِ، ثم حُذِفَ وبقي الخبرُ على ما كان عليه قبـل حَذْفِ المُخْبَـرِ عنه مـراعاةً للمحـذوفِ. وقد تقدَّم ذلك قريباً عند قراءةِ «وقُمْراً منيراً»[3]. الثالث: أنه لَمَّا أُضيفَتْ إلى العقلاءِ اكتسَبَ منهم هذا الحكمَ، كما يُكتسب التأنيثُ بالإضافةِ لمؤنث في قولِه[4]:

٣٥٠٦ـ ....

كمـا شَـرِقَتْ صَـدْرُ الـقنـاةِ مـن الـدمِ

---

(١) الشواذ ١٠٦ وأثبتها بالياء.

(٢) البيت لأم قيس الضبية أو لكبشة أخت عمرو بن معديكرب، وصدره:

ومـشهـدٍ قـد كَفَيْـتَ الغـائبيـن بـه

وهو في الحماسة ١/٥٢٢ برواية «الناس» بدل الخيل والبحر ٧/٦، والكشاف ٣/١٠٤.

(٣) الآيـة ٦١ من الفرقـان وهي قراءة الحسن وآخـرين. انظر: الـدر المصون: الـورقـة ٦٧٧ ب.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

الرابع: أنَّ الأعنـاقَ جمعُ عُنُق من النـاس، وهم الجماعـةُ، فليس المرادُ الجارحةَ البتة. ومنه قولُه[1]:

٣٥٠٧ـ أنَّ العـراقَ وأهـلَه
عُـنُـقٌ إلـيـك فـهَـيْـتَ هَـيْـتـا

قلت: وهـذا قريبٌ مِنْ معنى الأولِ. إلَّا أنَّ هـذا القائـلَ يُـطْلِقُ الأعنـاقَ على جمـاعـةِ النـاسِ مـطلقـاً، رؤسـاءَ كـانـوا أو غيـرَهم. الخـامس: قـال الزمخشري[2]: «أصلُ الكلامِ: فـظلُّوا لها خـاضعين، فَأُقْحِمَتِ الأعنـاقُ لبيانِ موضعِ الخضوعِ، وتُرِكَ الكلامُ على أصله، كقولهم: ذهبَتْ أهلُ اليمامة، فكأن الأهلَ غيرُ مذكور». قلت: وفي التنظير بقولِه: «ذهبَتْ أهـلُ اليمامـةِ» نظرٌ؛ لأن «أهـل» ليس مقحماً البتـة؛ لأنه المقصـودُ بالحكم. وأمَّـا التـأنيثُ فـلاكتسـابـه التأنيثَ[3]. السادس: أنها عُوْمِلَتْ معاملةَ العقلاءِ لَمَّا أُسْند إليهم ما يكونُ فِعْلَ العقلاءِ كقوله «ساجِدِين»[4] و «طائِعِين»[5] في يوسف والسجدة.

والثـاني[6]: أنه منصـوبٌ على الحالِ من الضميـرِ في «أعناقُهم»، قـالـه

---

(١) قبلـه:
أَبْـلِغْ أمـيـرَ الـمـؤمـنـيـ
ـنَ أخـا الـعِـراقِ إذا أَتَـيْـتـا
ونسبـه صاحب اللسـان (عنق) لشـاعـر يخـاطب أميـر المؤمنين علي بن أبـي طـالب رضي الله عنه. وهو في الصحاح (عنق) والمحرر ١٢/٥٠.
(٢) الكشـاف ٣/١٠٤.
(٣) أي: من المضاف إليه.
(٤) الآية ٤ من يوسف.
(٥) الآية ١١ من السجدة.
(٦) في إعراب خاضعين.

الكسائي، وضَعَّفه أبو البقاء[1] قال: «لأنَّ «خاضعين» يكون جارياً على غيرِ فاعلِ «ظَلَّتْ» فيَفْتَقِرُ إلى إبرازِ ضميرِ الفاعل، فكان يجبُ أَنْ يكونَ «خاضعين هم»». قلت: ولم يَجْرِ «خاضعين» في اللفظِ والمعنىٰ إلاَّ على مَنْ هو له، وهو الضمير في «أعناقُهم»، والمسألة التي قالها: هي أَنْ يجريَ الوصفُ على غير مَنْ هو له في اللفظِ دونَ المعنى، فكيف يلزمُ ما أَلْزَمه به؟ على أنه لو كان كذلك لم يَلْزَمْ ما قاله؛ لأنَّ الكسائيَّ والكوفيين[2] لا يُوْجِبون إبرازَ الضميرِ في هذه المسألةِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فهو يَلْتَزِمُ ما ألزمه به، ولو ضَعَّفه بمجيءِ الحالِ من المضاف إليه لكان أقربَ. على أنه لا يَضْعُفُ لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه كقولِه: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»[3].

آ. (٥) **قوله: ﴿إلاَّ كانوا﴾**: جملةٌ حاليةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا وما قبلَه في أول الأنبياء[4].

آ. (٧) **قوله: ﴿كم أَنْبَتْنا﴾**: «كم» للتكثيرِ فهي خبريةٌ، وهي منصوبةٌ بما بعدَها على المفعولِ به أي: كثيراً من الأزواج أَنْبتنا. و«من كلِّ زوجٍ» تمييزٌ. وجَوَّز أبو البقاء[5] أن يكونَ حالاً ولا معنى له.

قال الزمخشري[6]: «فإنْ قلتَ: ما معنى الجمعِ بين كم وكل؟ ولو قيل: أنبتنا فيها مِنْ كل زوج[7]؟ قلت: قد دَلَّ «كل» على الإحاطةِ بأزواجِ النباتِ

(١) الإملاء ٢/١٦٦.
(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.
(٣) الآية ٤٧ من الحجر.
(٤) انظر إعرابه للآية ٢.
(٥) الإملاء ٢/١٦٦.
(٦) الكشاف ٣/١٠٥.
(٧) الكشاف: «ما معنى الجمع بين كم وكل قيل: كم أنبتنا فيها من زوجٍ كريم؟».

على سبيلِ التفصيلِ، و«كم» على أن هذا المحيطَ متكاثرٌ مُفْرِطٌ».

آ. (١٠) **قوله: ﴿وإذ نادَىٰ﴾**: العاملُ فيه مضمرٌ. فقدَّره الزَّجَّاج[١]: اتلُ، وغيرُه: اذكر.

قوله: «أن ائْتِ» يجوزُ أن تكونَ مفسِّرةً، وأن تكونَ مصدريةً أي بأن.

آ. (١١) **قوله: ﴿قومَ فرعونَ﴾**: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ للقومِ الظالمين. وقال أبو البقاء[٢]: «إنه مفعولُ «تَتَّقون» على قراءةِ مَنْ قرأ «تتقون» بالخطاب وفتح النون كما سيأتي. ويجوز على هذه القراءةِ أن يكونَ منادىً».

قوله: «ألا يَتَّقون» العامَّةُ على الياء في «يتَّقون» وفتحِ النون، والمرادُ قومُ فرعونَ. والمفعولُ محذوفٌ أي: يتقون عقابَ. وقرأ[٣] عبد الله بن مسلم ابن يسار وحماد وشقيق بن سلمة بالتاء من فوق على الالتفات، خاطبهم بذلك توبيخاً، والتقدير: يا قومَ فرعون/. وقرأ[٤] بعضُهم «يتقونِ» بالياءِ مِنْ تحتُ [٦٨٠/أ] وكسرِ النونِ. وفيها تخريجان، أحدهما: أنَّ «يتَّقونِ» مضارعٌ، ومفعولُه ياءُ المتكلم، اجتُزِىءَ عنها بالكسرةِ. الثاني: ـ جَوَّزَه الزمخشري[٥] ـ أن تكونَ «يا» للنداء. و«اتقون» فعلُ أمرٍ كقوله: «ألا يا اسْجدوا»[٦] أي يا قومِ اتقونِ. أو يا ناسُ اتقونِ. وسيأتي تحقيقُ مثلِ هذا في النمل. وهذا تخريجٌ بعيد.

---

(١) معاني القرآن ٤/٨٤.
(٢) الإملاء ٢/١٦٦.
(٣) المحتسب ٢/١٢٧، والبحر ٧/٧، وفي الشواذ ١٠٦ ضُبِطت: تَتْقُوْن.
(٤) الشواذ ١٠٦، والبحر ٧/٧.
(٥) الكشاف ٣/١٠٦.
(٦) وهي قراءة الكسائي في الآية ٢٥ من النمل. وقرأ الباقون ألاَّ يَسْجُدوا. السبعة ٤٨٠.

وفي هـذه الجملة وجهـان، أحـدُهمـا: أنهـا مستـأنفـةٌ لا محـلَّ لهـا من الإعـرابِ. وجوَّزَ الـزمخشري[1] أن تكـونَ حالاً من الضميـر في الظالمين أي: يَـظْلِمون غيـرَ متقين اللَّهَ وعقابَـه. فأُدْخلت همـزةُ الإنكارِ على الحـالِ. وخطَّأه الشيـخ[2] من وجهين، أحدهمـا: أنـه يلزَمُ منـه الفصـلُ بين الحـالِ وعـامِلِها بـأجنبـيٍّ منهم، فإنـه أعربَ «قـومَ فـرعـون» عـطفَ بيـانٍ للقـوم الـظالمين[3]. والثاني: أنه على تقديرِ تسليمِ ذلك لا يجوزُ أيضاً؛ لأنَّ ما بعد الهمزةِ لا يعمـل فيه ما قبلها. قال: «وقولك: جئت أمسرعاً» إن جعلت «مسرعاً» معمولاً لـ جئت لم يَجُزْ فإنْ أضمرْتَ عاملاً جاز.

والظاهرُ أن «ألا» للعرض. وقال الـزمخشري[4]: «إنهـا لا النافيـةُ دخلت عليها همزةُ الإنكار». وقيل: هي للتنبيهِ.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَنْ يُكَذِّبُون﴾: مفعـولُ «أخافُ» أي: أخـاف تكذيبهم إيَّاي».

آ. (١٣) قـولـه: ﴿ويَضيقُ صَـدْري، ولا يَنْـطَلِقُ﴾: الجمهـورُ على الرفـع. وفيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه مستـأنفٌ، أخبر بـذلك. والثـاني: أنه معـطوفٌ على خبر «إنَّ». وقـرأ[5] زيـد بن علي وطلحـة وعيسى والأعمش بـالنصب فيهمـا. والأعـرج بنصبِ الأولِ ورفـعِ الثـاني. فـالنصبُ عـطفٌ على صلة «أنْ»، فتكـونُ الأفعـالُ الثـلاثـة: يُكَـذِّبُـونِ، ويَضيقُ،

---

(١) الكشاف ٣/١٠٦.
(٢) البحر ٧/٧.
(٣) قال: لأن قوم فرعون معمول لقوله: ائت.
(٤) الكشاف ٣/١٠٦.
(٥) الإتحاف ٢/٣١٤، والقرطبي ١٣/٩٢، والنشر ٢/٣٣٥، والبحر ٧/٧.

ولا يَنْطَلِقُ، داخلةً في حَيِّز الخوف. قال الزمخشري(1): «والفرقُ بينهما ـ أي الرفع والنصب ـ أن الرفعَ فيه يُفيد أن فيه ثلاثَ عللٍ: خوفَ التكذيبِ، وضيقَ الصدر، وامتناعَ انطلاقِ اللسانِ. والنصبُ: على أنَّ خَوْفَه متعلقٌ بهذه الثلاثة. فإنْ قلتَ: في النصبِ تعليقُ الخوفِ بالأمور الثلاثةِ. وفي جُملتها نفيُ انطلاقِ اللسانِ، وحقيقةُ الخوف إنما هي غَمٌّ يَلْحَقُ الإنسانَ لأمرٍ سيقعُ، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوفِ به؟ قلت: قد عَلَّقَ الخوفَ بتكذيبهم، وبما يَحْصُل له [بسببِه](2) من ضيقِ الصدرِ، والحُبْسَةُ في اللسانِ زائدةً على ما كان به. على أن تلك الحُبْسَةَ التي كانَتْ به زالَتْ بدعوتِه. وقيل: بَقِيَتْ منها بقيةٌ يسيرةٌ. فإنْ قلت: اعتذارُك هذا يَرُدُّه الرفعُ؛ لأن المعنى: إني خائفٌ ضَيِّقُ الصدرِ غيرُ منطلقِ اللسانِ. قلت: يجوز أن يكونَ هذا قبلَ الدعوةِ واستجابتِها. ويجوز أَنْ يريدَ القَدْرَ اليسيرَ الذي بقي».

قوله: «فَأَرْسِلْ» أي: فأَرْسِلْ جبريلَ أو المَلَكَ، فحذف المفعولَ به.

آ. (15) **قوله: ﴿فاذْهَبا﴾**: عطفٌ على ما دَلَّ عليه حرفُ الرَّدْعِ من الفعل. كأنه قيل: ارتدِعْ عما تظنُّ فاذهَبْ أنت وأخوكَ.

آ. (16) **قوله: ﴿إنَّا رسولُ﴾**: إنما أَفْرد رسولاً: إمَّا لأنه مصدرٌ بمعنى رسالة، والمصدرُ يُوَحَّد. ومن مجيءِ «رسول» بمعنى رسالة قوله(3):

3508ـ لقد كَذَبَ الواشُون ما فُهْتُ عندهمْ
بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ برسولِ

---

(1) الكشاف 3/106.

(2) بياض في الأصل، وما أثبتناه من الكشاف.

(3) تقدم برقم 605.

أي: برسالة، وإمَّا لأنهما ذوا شريعةٍ واحدة فنُزِّلا منزلـةَ رسول، وإمَّـا لأنَّ المعنى: أنَّ كـلَّ واحدٍ منـا رسولٌ، وإمَّـا لأنه مِنْ وَضْـعِ الواحـدِ موضـعَ التثنيةِ لتلازُمِهما، فصارا كالشيئين المتلازِمَيْن كالعينين واليدين، وحيث لم يقصِدْ هـذه المعانيَ طابَقَ في قولِه: «إنَّا رسولا ربِّك»[1].

آ. (١٧) قـولـه: ﴿أَنْ أَرْسِـلْ﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ مفسِّـرةً لـ «رسول» إذا قيل: بـأنَّه بمعنى الـرسالـة، شرحـا الرسـالة بهـذا، وبَيَّناهـا به. ويجوز أَنْ تكونَ المصدريةَ أي: رسولٌ بكذا.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَلِيـداً﴾: حال من مفعـول «نُرَبِّـكَ» وهو فَعيـل بمعنى مَفْعول. والوليد: الغلامُ تسميةً له بما كان عليه.

قوله: «من عُمُرِك» حال من «سنين». وقرأ[2] أبو عمروٍ في روايةٍ بسكـونِ الميم تخفيفاً لـ فُعُل.

آ. (١٩) وقرأ[3] «فِعْلَتَك» بالكسرِ على الهيئة: الشعبيُّ لأنها نـوع من القَتْـلِ وهي الوَكْـزَةُ. و «أنت من الكافـرين» يجوز أن تكـونَ حالاً، وأَنْ تكـونَ مستأنفةً.

آ. (٢٠) قـوله: ﴿إِذَنْ وأنـا مِن الضالِّـين﴾: إذن هنا حـرفُ جوابٍ فقط. وقال الزمخشري[4]: «إنهـا جوابٌ وجـزاءٌ معاً» قـال: «فإنْ قلتَ:

---

(١) الآية ٤٧ من طه.

(٢) قال في السبعة ٤٧١ «وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيـد عنه: مِنْ عُمْرِك خفيفاً. وقال هارون: كان أبو عمرو لا يرى بـالأخرى بـأساً يعني التثقيـل. وروى عبيد بن عَقيل عنه مثقلاً». وانظر: البحر ٧/١٠.

(٣) المحتسب ٢/١٢٧، والقرطبي ١٣/٩٤، والبحر ٧/١٠.

(٤) الكشاف ٣/١٠٩.

إذَنْ حرفُ جوابٍ وجـزاءٍ معاً، والكـلامُ وقع جـواباً لفـرعون فكيف وقـع جزاءً؟ قلت: قولُ فرعون «وفَعَلْتَ فَعْلَتَك» فيه معنى: أنك جـازَيْتَ نعمتي بما فعلْتَ. فقال له موسىٰ: نعم: فعلتُها مُجازِياً لك تسليماً لقـولِه، كـأنَّ نعمتَه كـانت عنده جديرةً بأَنْ تُجازَىٰ/ بنحوِ ذلك الجزاءِ». [٦٨٠/ب]

قال الشيخ[١]: «وهذا مذهبُ سيبويهِ[٢] يعني أنها للجزاءِ والجـوابِ معاً. قـال: ولكنَّ شُرَّاح الكتـابِ فهموا أنَّـه قد تتخلَّفُ عن الجـزاءِ، والجـوابُ معنىً لازمٌ لها».

آ. **(٢١) قوله: ﴿لَمَّا خِفْتُكم﴾**: العامَّـةُ على تشديـدِ الميم وهي «لَمَّـا» التي هي حرف وجـوبٍ عـنـد سيبـويـهِ أو بمعنى حين عـنـد الفـارسي[٣]. وروي[٤] عن حمـزةَ بكسـرِ الـلام وتخفيف الميم أي: لتخَـوُّفي منكم. و «مـا» مصدريةٌ. وهذه القراءةُ تُشْبِهُ قراءتَه في آل عمران[٥]: «لِما آتَيْتُكم» وقد تقـدَّمَتْ مستوفاةً. وقرأ[٦] عيسى «حُكُماً» بضمِّ الكاف إتباعاً.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿وتلك نِعْمَةٌ﴾**: فيه وجهان أحدُهما: أنه خبـرٌ على سبيـلِ التهكُّمِ أي: إن كانَ ثَمَّ نعمـةٌ فليسَتْ إلاَّ أنَّك جَعَلْتَ قـومي عبيداً لك. وقيل: حرفُ الاستفهام محذوفٌ لفهمِ المعنىٰ أي: أو تلك. وهذا مذهب الأخفش[٧]، وجَعَلَ مِنْ ذلك قولَ الشاعر[٨]:

---

(١) البحر ١١/٦.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

(٤) البحر ١١/٧، ونسبها في الإتحاف ٣١٤/٢ للمطوعي.

(٥) قرأ «لِما» وهي الآية ٨١. والسبعة ٢١٣.

(٦) البحر ١١/٧.

(٧) معاني القرآن له ٤٢٦/٢. غير أنه لم يستشهد بالبيت.

(٨) تقدم برقم ٣٤٠.

٣٥٠٩ـ أفرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ ....

....

وقد تقدَّم هذا مشبعاً في سورة النساء عند قوله تعالى: «وما أصابَك مِنْ سَيِّئةٍ فمِنْ نَفْسِك»(١) وفي غيرِه.

قوله: «أَنْ عَبَّدْتَ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنها في محلِّ رفعٍ عطفَ بيان لـ «تلك»، كقوله: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابِرَ هؤلاءِ مقطوعٌ»(٢). الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ مفعولاً مِنْ أجلِه. والثالثُ: أنها بدلٌ من «نعمةٌ». الرابع: أنها بدلٌ من «ها» في «تَمُنُّها». الخامس: أنها مجرورةٌ بباءٍ مقدرةٍ أي: بأَنْ عَبَّدْتَ. السادس: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هي. السابعُ: أنها منصوبةٌ بإضمار أعني. والجملة مِنْ «تَمُنُّها» صفةٌ لنعمة. و«تَمُنُّ» يتعدَّى بالباء فقيل: هي محذوفةٌ أي: تَمُنُّ بها، وقيل: ضَمَّنَ «تَمُنُّ» معنى تَذْكُرُ.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿وما رَبُّ العالمين﴾**: إنما أتى بـ «ما» دون «مَنْ»؛ لأنها يُسْأل بها عن طلبِ الماهيةِ كقولك: ما العنقاء؟ ولَمَّا كان جوابُ هذا السؤالِ لا يمكنُ عَدَلَ موسى عليه الصلاة والسلام إلى جوابٍ ممكنٍ، فأجاب بصفاتِه تعالى، وخَصَّ تلك الصفاتِ لأنه لا يشارِكُه تعالى فيها أحدٌ. وفيه إبطالٌ لدعواه أنه إلَهٌ. وقيل: جَهِلَ السؤالَ، فأتى بـ «ما» دون «مَنْ» وليس بشيءٍ. وقيل: إنما سأَلَ عن الصفاتِ. ذكره أبو البقاء(٣). وليس بشيءٍ؛ لأنَّ أهلَ البيانِ نَصُّوا على أنها يُطْلَبُ بها الماهياتِ وقد جاء بـ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ ربكما يا موسى»(٤).

---

(١) الآية ٧٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/٤٨.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) الإملاء ٢/١٦٧.

(٤) الآية ٤٩ من طه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وما بينَهما﴾: عـادَ ضميرُ التثنيـةِ على جمعَيْن: اعتباراً بالجنسَيْن كما فَعَلَ ذلك في الظاهر في قول الشاعرِ[١]:

٣٥١٠ـ ....

بـيـن رِمـاحَـيْ مـالِـكٍ ونَـهْـشَـلِ

آ. (٢٩) قوله: ﴿لأَجْعَلنَّك من المَسْجُونين﴾: إنما عَدَل عن لأَسْجُنَنَّك وهو أَخصُّ منه؛ لأنَّ فيه مبالغةً ليسَتْ في ذاك، أو معناه: لأَجْعَلَنَّك مِمَّنْ عَرَفْتَ حالَه في سُجوني.

آ. (٣٠) قـولـه: ﴿أَوَلَـوْ جِئْتُـك﴾: هـذه واوُ الحـالِ. وقـال الحوفي: «للعطف». وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قولِه: «أولو كان آبـاؤهم»[٢] في البقرة. وغالبُ الجملِ هنا تقدَّم إعرابُها.

آ. (٣٤) قـوله: ﴿حـوله﴾: حـالٌ من «الملأ». ومفعـولُ القولِ قـولُه: «إنَّ هـذا لساحِرٌ عليمٌ»، وقيل: صلةٌ للمـلأ فإنـه بمعنى الذي. وقيـل: الموصولُ محذوفٌ، وهما قولان للكوفيين[٣].

آ. (٤٤) قـوله: ﴿بعِـزَّةِ فرعـونَ﴾: يجـوزُ أن يكـون قَسَمـاً، وجـوابُه: «إنّـا لنحن الغالِبـون». ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ أي: نَغْلِبُ بسببِ عزَّتِه، يَـدُلُّ عليه مـا بعدَه، ولا يجـوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «الغالبـون»، لأنَّ ما في حَيِّـز «إنَّ» لا يتقدم عليها.

---

(١) تقدم برقم ٢٣١٥.

(٢) الآية ١٧٠ من البقرة. انظر: الدر المصون ٢/٢٢٧.

(٣) قال أبو حيان: «والكوفيون يجعلون «الملأ» موصولاً فكأنه قيل: قال للذي حوله، فلا موضع للعامل في الظرف لأنه وقع صلة»، البحر ٧/١٥.

آ. (٤٦) **قـوله: ﴿فَـأُلْقِيَ﴾**: قال الـزمخشري[1]: «فـإنْ قلتَ: فاعلُ الإلقاءِ ما هو لو صُـرِّح به؟ قلت: هـو اللَّهُ عزَّ وجـل»، ثم قال: «ولـك أن لا تقدِّرَ فاعلاً؛ لأنَّ «أُلْقُوا» بمعنى خَرُّوا وسقطوا». قـال الشيخ[2]: «وهـذا ليس بشيءٍ؛ لأنه لا يُبْنَى الفعلُ للمفعولِ إلَّا وله فاعلٌ ينوبُ المفعولُ به عنه. أمـا أنه لا يُقَدَّر له فاعلٌ فقولٌ ذاهِبٌ عن الصوابِ».

قوله: «فإذا هي تَلْقَفُ»[3] قد تقدَّم خلافُهم فيها. وقال ابن عطية[4] هنا: «وقرأ البزي وابن فليـح عن ابن كثير بشـدِّ التاءِ وفتـح اللام وشـدِّ القاف. ويلزم على هذه القراءةِ إذا ابتدأ أن يحذف[5] همزةَ الوصلِ، وهمزةُ الوصلِ لا تدخلُ على الأفعالِ المضارعةِ كما لا تـدخُل على أسمـاءِ الفاعلين»، قـال الشيخ[6]: «كأنه يُخَيِّل إليه أنه لا يمكن الابتداءُ بالكلمةِ إلَّا باجتلابِ همزةِ الوصـلِ، وهذا ليس بلازمٍ، كثيراً ما يكون الـوصلُ مخـالفاً للوقفِ، والـوقفُ مخالفـاً للوصلِ، ومَنْ له تَمَرُّنٌ في القراءات/ عَرَفَ ذلك». قلت: يريـد قولَـه: «فإذا هي تَلْقَفُ» [٦٨١/أ] فإن البزيَّ يُشَدِّد التاء، إذ الأصـل: تَتَلَقَّفُ بتاءَيْن فـأَدْغم، فإذا وَقَفَ على «هي» وابتدأ تَتَلَقَّفَ فحقُّه أَنْ يَفُكَّ ولايُدْغِمَ؛ لئلا يُبتدأ بسـاكنٍ وهو غيـرُ مُمْكِنٍ، وقولُ ابن عطية: «ويَلْزَمُ على هذه القراءةِ» إلى آخـره تضعيفٌ للقراءةِ لِمـا ذكره هـو: مِنْ أنَّ همـزةَ الوصـلِ لا تَـدْخُـل على الفعـلِ المضـارعِ، ولا يمكن الابتـداءُ

---

(١) الكشاف ١١٣/٣.
(٢) البحر ١٦/٧.
(٣) عـاد إلى الآية ٤٥. وانـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٧١، والنشـر ٢٧١/٢، والبحـر ١٦/٦، والتيسير ١١٢. وانظر في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤٠/٤.
(٤) المحرر ٦٠/١٢.
(٥) المحرر: «يجلب» وهو ما عناه ابن عطية وفي البحر «يحذف».
(٦) البحر ١٦/٧.

بساكنٍ، فمِنْ ثَمَّ ضَعُفَتْ. وجوابُ الشيخ بمَنْعِ الملازَمَةِ حَسَنٌ، إلَّا أنه كان ينبغي أن يُبْدِلَ لفظةَ الوقفِ بالابتداء؛ لأنه هو الذي وقع الكلامُ فيه، أعني الابتداءَ بكلمة «تَلَقَّفُ».

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنْ كُنَّا﴾: قرأ العامَّةُ بفتح «أَنْ» أي: لأَنْ كُنَّا مبدأ القول بالإِيمان. وقرأ[١] أبان بن تغلب وأبو معاذ بكسرِ الهمزةِ. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّها شرطيةٌ، والجوابُ محذوفٌ لفهمِ المعنى أو متقدمٌ عند مَنْ يُجيزه. والثاني: أنها المخففةُ من الثقيلة واسْتُغْني عن اللامِ الفارقةِ لإِرشادِ المعنى إلى الثبوت دونَ النفي، كقوله[٢]:

٣٥١١ـ . . . .
وإنْ مالِكٌ كانَتْ كرامَ المعادنِ

وفي الحديث[٣]: «إن كانَ رسولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم يُحِبُّ العَسَلَ» أي: ليُحبه.

آ. (٥٣) قوله: ﴿حاشِرين﴾: هو مفعولُ «أَرْسَلَ» و«حاشرين» معناه: حاشرين السحرةَ.

---

(١) البحر ١٦/٧، المحرر ٦٠/١٢.

(٢) صدره:

ونحن أباة الضيم من آل مالكٍ

وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢، والعيني ٢٧٦/٢، والهمع ١٤١/١، والدرر ١١٨/١، والتصريح ٢٤١/١.

(٣) لفظه في البخاري «يُعجبه» في كتاب الأشربة، ١٥ باب شرب الحلواء والعسل. الفتح ٨١/١٠.

آ. (٥٤) قوله: ﴿إنَّ هؤلاءِ لَشِرْذِمَةٌ﴾: معمولٌ لقولٍ مضمرٍ أي: قال إنَّ هؤلاءِ. وهذا القولُ يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: أَرْسَلَهم قائلاً ذلك، ويجوز أَنْ يكونَ مفسِّراً لـ أَرْسَلَ، والشِّرْذِمَةُ: الطائفةُ من الناسِ. وقيل: كلُّ بقيةٍ مِنْ شيءٍ خسيسٍ يُقال لها: شِرْذِمة، ويقال: ثوبٌ شَراذم أي: أَخْلاق، قال[1]:

٣٥١٢ـ جاء الشتاءُ وقميصي أُخْلاقْ
شراذِمٌ يضحكُ منه الخَلاَّقْ

وأنشد أبو عبيدة[2]:

٣٥١٣ـ [يُحْذَيْنَ] في شَراذِمِ النِّعالِ

آ. (٥٦) قوله: ﴿حاذِرُوْن﴾: قرأ[3] الكوفيون وابن ذكوان «حاذِرُون» بالألفِ، والباقون «حَذِرُوْن» بدونِها، فقال أبو عبيدة[4]: «هما بمعنىً واحد يُقال: رجلٌ حَذِرٌ وحَذُرٌ وحاذِرٌ بمعنىً» وقيل: بل بينهما فرقٌ. فالحَذِرُ: المُتَيَقِّظُ. والحاذِرُ: الخائِفُ. وقيل: الحَذِر: المخلوقُ مَجْبُولاً على الحَذَرِ. والحاذِرُ: ما عُرِض في ذلك، وقيل: الحَذِرُ: المُتَسَلِّح أي: له شوكةُ سلاحٍ. وأنشد سيبويهِ في إعمالِ حَذِر على أنه مثالُ مبالغةٍ مُحَوَّلٌ مِنْ حاذر قولَه[5]:

---

(١) رجز لا يُعرف قائله. وهو في تفسير الماوردي ٣/١٧٤، واللسان (خلق ـ شرذم) والخزانة ١/١١٤. والرواية «يضحك مني التَّوَّاق»، وهو ابنه.

(٢) مجاز القرآن ٢/٨٦، والمحرر ١٢/٦١.

(٣) السبعة ٤٧١، والنشر ٢/٢٣٥، والبحر ٧/١٨، والتيسير ١٦٥، والقرطبي ١٣/١٠١، والحجة ٥١٧.

(٤) المجاز ٢/٨٦.

(٥) تقدم برقم ٢٥١١. وانظر: الكتاب ١/٥٨.

٣٥١٤ـ حَـذِرٌ أمـوراً لا تَـضِـيْـرُ وآمِـنٌ
مـا لـيسَ مُـنْـجِـيَـه مـن الأَقْـدارِ

وقد زعم بعضُهم أنَّ سيبويهِ لمَّا سأله: هـل تحفظُ شيئاً في إعمـالَ فَعِل؟ صنع له هذا البيتَ. فعيب على سيبويه: كيف يأخذُ الشواهدَ الموضوعةَ؟ وهـذا غَلَطٌ؛ فإن هذا الشخصَ قد أقرَّ على نفسِه بالكذبِ فلا يُقْدَحُ قولُـه في سيبويـهِ. والذي ادَّعَىٰ أنَّه صنعَ البيتَ هو اللاحقيُّ(١). وحَذِر يتعدَّى بنفسه، قـال تعالى: «يَحْذَرُ الآخرة»(٢)، وقال العباس بن مرادس(٣):

٣٥١٥ـ وإنـي حـاذِرٌ أَنْـمِـيْ سِـلاحـي
إلـى أوصـالِ ذَيَّـالٍ مَـنـيـعِ

وقـرأ(٤) ابن السَّميفع وابن أبـي عمـار(٥) «حادِرُوْن» بـالـدال المهملة من قولهم: «عَيْنٌ حَدْرَة» أي: عظيمة، كقوله(٦):

٣٥١٦ـ وعَـيْـنٌ لـهـا حَـدْرَةٌ بَـدْرَةٌ
....

---

(١) أبان بن عبد الحميد من شعراء هارون الرشيد، مطعون في دينه، بصري، توفي سنة ٢٠٠هـ انظر: الخزانة ٣/٤٥٨، والأعلام ١/٢٧.
(٢) الآية ٩ من الزمر.
(٣) اللسان (ذيل)، البحر ٧/١٨، والمحرر ١٢/٦٣.
(٤) الشواذ ١٠٦، والمحتسب ٢/١٢٨، والبحر ٧/١٨، والقرطبي ١٣/١٠١.
(٥) لم أقف على ترجمته.
(٦) عـجـزه:
شُـقَّـتْ مـآقِيْهمـا مِنْ أُخُـرْ
والبيت لامرىء القيس، وفي ديوان ١٦٦، واللسان (حدر) وبَـدْرة: أي تبدر بـالنظر. ومن أخر: أي من مآخير العين.

والمعنى: عـظيماً. وقيـل: الحـادِرُ: القـويُّ الممتلىء. وحُكي: رجـلٌ حـادِرٌ أي: ممتلِىءٌ غَيْظاً، ورجـلٌ حادِرٌ أي: أحمقُ كـأنـه ممتلىءٌ مِنَ الحَمَقِ، قال(١):

٣٥١٧ـ أُحِبُّ الغـلامَ السَّـوْءَ مـن أجـلِ أُمِّـه
وأُبْـغِضُـهُ مـن بُـغْـضِـهـا وهـو حـادِرُ

ويقال أيضاً: رجلٌ حَذُر، بـزنة «يَقُظ» مبـالغةً في حـاذِر، من هذا المعنى قلت: فقد صار يُقال: حَذِر وحَذُر وحاذر بـالدال المعجمـة والمهملة، والمعنى مختلف.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿ومَقامٍ﴾**: قرأ العامَّةُ بفتحِ الميمِ، وهو مكـانُ القيامِ، وقتادة(٢) والأعرج بضمِّها. وهو مكانُ الإقامة.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿كذلك﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، قال الزمخشري(٣): «يَحْتمل ثلاثةَ أوجهٍ: النصبَ على: أخْرَجْناهم مثلَ ذلك الإخراج الذي وَصَفْنا. والجرُّ على أنَّه وصفٌ لـ مَقامٍ أي: ومقامٍ كـريمٍ مثلِ ذلـك المَقامِ الـذي كان لهم. والرفعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: الأمر كذلـك». قال الشيخ(٤): «فالوجـهُ الأولُ لا يَسُوْغُ؛ لأنـه يَؤُوْل إلى تشبيـهِ الشيءِ بنفسِه، وكـذلك الـوجهُ الثـاني لأنَّ/ المَقامَ الـذي كان لهم هـو المَقامُ الكـريمُ فلا يُشَبَّـهُ الشيءُ بنفسِه» [٦٨١/ب]
قلت: وليس في ذلـك تشبيهُ الشيءِ بنفسِـه؛ لأنَّ المرادَ في الأول: أَخْـرَجْنـاهم إخراجاً مثلَ الإخراجِ المعروفِ المشهورِ، وكذلك الثاني.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في اللسان (حدر) والبحر ١٨/٧.
(٢) البحر ١٩/٧.
(٣) الكشاف ١١٥/٣.
(٤) البحر ١٩/٧.

قوله: «وأَوْرَثْناها» عطفٌ على «فَأَخْرَجْناهم».

آ. (٦٠) **قوله: ﴿فَـأَتْبَعُوْهم﴾**: العـامَّةُ بقـطع الهمزة مِنْ أَتْبَعَـه أي: ألحقـه نفسَه، فحـذف الثاني، وقيـل: يُقال: أتبعـه بمعنىٰ اتَّبعـه بـوصـل الهمزة أي: لحقه، والحسن[١] والحارث الذمـاري بوصلِهـا وتشديـدِ التاءِ وهي بمعنى اللَّحاق.

قوله: «مُشْرِقِيْن» منصوبٌ على الحالِ. والظاهرُ أنه من الفـاعلِ. ومعنى مُشْـرِقين أي: داخِلين في وقتِ الشروقِ كـأصبح وأمسىٰ أي: دخَـلَ في هـذين الوقتين، وقيل: داخلين نحـو: المَشْرق كـأَنْجَدَ وأَتْهَمَ، وقيـل: مُشْرقين بمعنى مُضيئين. وفي التفسير: أنَّ بني إسرائيل كانوا في نُوْر، والقِبْطَ في ظُلمة، فعلى هذا يكون «مُشْـرِقين» حالاً من المفعـول، وعندي أنـه يجوزُ أَنْ يكـونَ حالاً من الفاعل والمفعول، إذا جَعَلْنا «مُشْرِقين» داخلين في وقتِ الشُّروق، أو في مكـانِ المَشْرِق؛ لأنَّ كلاًّ من القبيلين كان داخِلاً في ذلك الزمانِ، أو في ذلك المكان.

آ. (٦١) **قوله: ﴿فَلَمَّا تَراءَىٰ الجَمْعان﴾**: قـرأ العامَّـةُ «تراءَىٰ» بتحقيقِ الهمزة، وابن وثاب[٢] والأعمش من غير همزٍ. وتفسيرُه أن تكونَ الهمزةُ مخففةً بينَ بينَ، لا بالإبدال المحض؛ لئلا تجتمعَ ثلاثُ أَلِفاتٍ: الأولى الزائدةُ بعد الراءِ، والثانيةُ المبدلةُ عن الهمزةِ، والثالثةُ لامُ الكلمة، لكن الثـالثة لا تَثْبُتُ وَصْـلاً، لحذفِهـا لالتقاء السـاكنين. ثم اختلف القـراء في إمـالـة هـذا الحـرف فأقول: هذا الحرف إمَّا أَنْ يُوْقَفَ عليه أو لا. فإن وُقِفَ عليه: فحمزةُ يُميـل أَلِفَه الأخيـرةَ لأنها طـرفٌ منقلبةٌ عن يـاء. ومن ضرورةِ إمـالتِها إمـالـةُ فتحـةِ الهمـزةِ

---

(١) الإتحاف ٢/٣١٦، والبحر ٧/١٩.

(٢) انـظر في قراءاتهـا: الإتحـاف ٢/١٠٧، والسبعـة ٤٧١، والنشـر ٢/٦٦، والتيسيـر ١٦٥، والبحر ٧/١٩.

المُسَهَّلَةِ؛ لأنـه إذا وُقف على مثلِ هـذه الهمـزةِ سَهَّلَهـا على مقتضى مـذهبِـه، وأمال الألفَ الأولى إتْباعاً لإمالةِ فتحةِ الهمزةِ. ومِنْ ضرورةِ إمـالَتِها إمـالةُ فتحـةِ الراءِ قبلَها. وهذا هو الإمالةُ لإمالةٍ.

وغيرُه من القُرَّاءِ لا يُميل شيئاً من ذلك، وقياسُ مذهبِ الكسائيِّ أَنْ يُميـلَ الألفَ الأخيرةَ وفتحةَ الهمزةِ قبلها. وكذا نقله ابنُ الباذش[1] عنه وعن حمزةَ.

وإن وُصِلَ: فإنَّ ألفَه الأخيرةَ تَذْهَبُ لالتقاءِ السـاكنين، ولذهـابِها تَـذْهَبُ إمـالةُ فتحـةِ الهمزة وتبقى إمـالةُ الألف الـزائدة. وإمـالةُ فتحـةِ الراءِ قبلَهـا عنده اعتداداً بالألفِ المحذوفةِ. وعند ذلك يُقـال: حُذِفَ السببُ وبقي المُسَبَّبُ؛ لأن إمالةَ الألفِ الأولى إنما كان لإمالةِ الألفِ الأخيرةِ كما تقـدَّم تقريـرُه. وقد ذَهَبَتِ الأخيرةُ، فكان ينبغي أَنْ لا تُمال الأولى لذهـابِ المُقْتضي لذلـك، ولكنه راعى المحذوفَ، وجعلَه في قوةِ المنطوقِ، ولذلك نحا عليه أبو حاتمٍ فقال: «وقـراءةُ هذا الحرفِ بـالإمالـةِ مُحالٌ» قلت: وقـد تقدَّم في الأنعـام عند «رأى القمـر»[2] و «رأى الشمس»[3] ما يُشْبه هذا العملَ فعليك باعتبارِه ثَمَّة.

قوله: «لَمُدْرَكُوْنَ» العامَّةُ على سكونِ الدالِ اسمَ مفعـولٍ مِنْ أَدْرك أي: لَمُلْحَقُون. وقرأ[4] الأعرج وعبيد بن عمير بفتح الـدالِ مشدَّدةً وكسـرِ الراء[5]. قـال الزمخشـري[6]: «والمعنى: متتابِعُـون في الهَلاك على أيـديهم. ومنه بيت الحماسة[7]:

---

(١) الإقناع له ١/٢٨٨.
(٢) الآية ٧٧.
(٣) الآية ٧٨، وانظر: الدر المصون ٥/١٤.
(٤) القرطبي ١٣/١٠٦، والبحر ٧/٢٠.
(٥) لَـمُـدَّرِكُـون.
(٦) الكشاف ٣/١١٥.
(٧) البيت لأبـي الحبال البراء بن ربعي، وهو في الحماسة ٤٠٨، والبحر ٧/٢٠.

٣٥١٨ـ أَبَعْـدَ بَنـي أمِّيْ الـذيـن تـتـابَـعُـوا
أُرَجِّـيْ الحيـاةَ أم مِنَ الـمـوتِ أجْـزَعُ

يعني: أن ادَّرَكَ على افْتَعَـل لازمٌ بمعنى فَنِي واضْمَحَـلَّ. يقـال: ادَّرَكَ الشيءُ يَدَّرِكُ فهو مُدَّرِكٌ أي: فَنِيَ تتابعاً، ولذلك كُسِرَت الـراءُ. وممَّنْ نَصَّ على كسرِها أبو الفضلِ الرازي قال[1]: «وقد يكون «ادَّرَكَ» على افْتَعَـل بمعنى أَفْعَلَ متعدِّياً، ولو كانَتِ القراءةُ مِنْ هذا لَـوَجَبَ فتحُ الـراءِ، ولم يَبْلُغْني عنهما ــ يعني عن الأعرجِ ﷺ وعُبيدٍ ــ إلَّا الكسرُ».

آ. (٦٣) قـوله: ﴿فـانْفَلَقَ﴾: قبلَه جملةٌ محذوفـةٌ أي: فضـربَ فانفلقَ. وزعم ابنُ عُصْفور أنَّ المحذوفَ إنما هـو ضَرَبَ وفـاءُ انفلقَ، وأن الفاءَ الموجودَة هي فاء «فَضَرَبَ»، فأبقى من كلٍ ما يَدُلُّ على المحذوفِ. أبقى الفاءَ مِنْ «فضـرب» لِتَدُلَّ على «ضَـرَبَ» وأبقى «انفلق» لِتَدُلَّ على الفـاء المتصلةِ به، وهذا كلامٌ متهافتٌ.

واختلفَ القُـراء[2] في تـرقيقِ راءِ «فِـرْق» عن ورشٍ لأجـلِ القـاف. وقُرِىء[3] «فِلْق» بلامٍ بَدَلِ الراءِ لمـوافقةِ «فـانفلقَ». والطَّوْدُ: الجبـلُ العظيمُ/ [٦٨٢/أ] المتطاولُ في السماءِ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿وأَزْلَفْنا﴾: أي: قَرَّبْنا مِنَ النجاةِ. و «ثَمَّ» ظرفُ مكـانٍ بعيدٍ. و «الآخَـرين» هم موسىٰ وأصحـابُـه، وقـرأ[4] الحسن وأبـو حيـوة

---

(١) انظر: البحر ٧/٢٠.
(٢) انظر: الإتحاف ٢/٣١٧.
(٣) قال في الشواذ ١٠٧: «حكاه يعقوب». وانظر: البحر ٧/٢٠.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٩، والبحر ٧/٢٠، والقرطبي ١٣/١٠٧.

«وزَلَفْنـا» ثـلاثيـاً، وقـرأ أُبَـيٌّ وابن عبـاس وعبـد الله بن الحـارث بـالقـاف أي: أَزْلَلْنا(١). والمرادُ بالآخَرين في هذه القراءة فرعونُ وقومُه.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إذْ قال﴾: العامـلُ في «إذ» «نَبَأ» أو اتْـلُ. قالـه الحوفي. وهذا لا يتأتَّىٰ إلَّا على كونِ «إذ» مفعولاً به. وقيل: «إذ» بدلٌ مِنْ «نَبـأ» بدلُ اشتمالٍ، وهو يَؤُوْلُ إلى أنَّ العاملَ فيه «اتْلُ» بالتأويلَ المذكورِ.

قوله: «وقومِه» الهاءُ تعودُ على «إبراهيم» لأنَّه المُحَدَّثُ عنه. وقيـل: تعودُ على أبيـه، لأنَّه أقـربُ مذكـورٍ، أي: قال لأبيـه وقومِ أبيـه، ويؤيِّـده «إنِّي أَراك وقومَك»(٢)، حيث أضافَ القومَ إليه.

آ. (٧١) قوله: ﴿نَعْبُدُ أَصْناماً﴾: أَتَوْا في الجوابِ بالتصـريحِ بالفعل ليَعْطِفُوا عليه قولَهم «فَنَظَلُّ» افتخاراً بذلك وابتهـاجاً به، وإلَّا فكـان قولُهم «أصناماً» كافياً، كقوله تعالى: «قل العفوَ»(٣) «قالوا خيراً»(٤).

آ. (٧٢) قوله: ﴿هل يَسْمَعُوْنَكم﴾: لا بُـدَّ مِنْ محذوفٍ أي: يسمعـون دعاءَكم، أو يَسْمَعُـوْنكم تَدْعُـون. فعلى التقديـرِ الأولِ: هي متعديـةٌ لـواحدٍ اتفـاقاً، وعلى الثـاني: هي متعديـةٌ لاثنين، قامَتِ الجملةُ المقـدرَّةُ مَقام الثاني. وهو قولُ الفارِسيِّ. وعند غيرِه الجملةُ المقـدَّرَةُ حالٌ. وقـد تقدَّمَ تحقيقُ

(١) أي: أهلكنـا.
(٢) الآية ٧٤ من الأنعام.
(٣) «ويسألونك ماذا ينفقون، قل العفوَ».
الآية ٢١٩ من البقرة.
(٤) «ماذا أنزل ربكم، قالوا خيراً». الآية ٣٠ من النحل.

القَولَيْن. وقرأ[1] قتادة ويحيى بن يعمر بضمِّ الياءِ وكسرِ الميمِ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ. أي: يُسْمِعُونَكم الجوابَ.

قوله: «إذ تَدْعُوْن» منصوبٌ بما قبلَه، فما قبله وما بعده ماضيان معنىً، وإنْ كانا مستقبلَيْنِ لفظاً، لعملِ الأولِ في «إذ»، ولعَمَلِ «إذ» في الثاني. وقال بعضُهم: «إذ» هنا بمعنى إذا. وقال الزمخشري[2]: «إنه على حكاية الحالِ الماضيةِ، ومعناه: اسْتَحْضِروا الأحوالَ [الماضيةَ][3] التي كنتم تدْعُونها فيها، [وقولوا][4]: هل سَمِعُوكم أو أَسْمَعُوا، وهو أبلغ في التَّبْكِيْتِ». وقد تقدَّم أنه قُرِيءَ بإدغامِ ذال «إذ» وإظهارِها في التاء[5]. وقال ابنُ عطيةَ[6]: ويجوز فيه قياسُ «مُدَّكِر» ونحوِه. ولم يَقْرَأْ به أحدٌ. والقياسُ أن يكون اللفظُ به «إدَّدْعون»[7] والذي مَنَعَ من هذا اللفظِ اتصالُ الدالِ الأصليةِ في الفعلِ، فكَثُرَتْ المتماثلاتُ» قلت: يَعْني فيكون اللفظُ بدالٍ مشددةٍ مهملةٍ ثم بدالٍ ساكنةٍ مهملةٍ أيضاً».

قال الشيخ[8]: «وهذا لا يَجُوز؛ لأنَّ هذا الإبدالَ[9] إنما هو في تاءِ الافتعالِ بعد الدالِ والذالِ والزايِ نحو: ادَّهَنَ وادَّكَرَ وازْدَجَر، وبعد جيمٍ

---

(١) المحتسب ٢/١٢٩، والقرطبي ١٣/١٠٩، والبحر ٧/٢٣.
(٢) الكشاف ٣/١١٦.
(٣) من الكشاف.
(٤) من الكشاف.
(٥) قال في الإتحاف ٢/٣١٧: «وأدغم ذال إذ تَدْعُون أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف».
(٦) المحرر ١٢/٦٦.
(٧) رسمه في مطبوعة المحرر: إذ ددعون.
(٨) البحر ٧/٢٣.
(٩) أي إبدال التاء دالاً.

شذوذاً نحو: «اجْذَمَعُوا» في «اجتمعوا»، أو في تاء الضميرِ بعد الـدالِ والزايِ نحو «فُزْدُ» في «فُزْتُ» و «جَلَدُّ» في «جَلَدْتُ» أو تاء «تَوْلَج» قالوا فيها: «دَوْلج»، وتاء المضارعة ليس شيئاً مِمَّا ذَكر[1]. وقوله[2]: «والذي مَنَعَ إلى آخرِه» يَقْتضي جوازَه لو لم يُـوْجَدْ مـا ذُكِر، فعلى مقتضىٰ قـولِه يجـوز أَنْ تقولَ في إذْ تَخْـرج: ادَّخْرُج، ولا يقول ذلك أحدٌ، بل يقولون: اتَّخْرُج، فيُدغمون الذالَ في التاءِ»[3].

آ. (٧٤) **قوله: ﴿كـذلك﴾**: منصـوبٌ بـ «يَفْعَلون» أي: يَفْعَلون مثلَ فِعْلِنَا. ويَفْعَلُون في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ «وَجَدْنا».

آ. (٧٧) **قوله: ﴿عَدُوٌّ﴾**: اللغةُ العاليةُ إفرادُ «عَدُوّ» وتذكيرُه. قال تعـالىٰ: «هم العدوُّ»[4]. وإنمـا فُعِل بـه ذلك تَشْبيهـاً بالمصـادرِ نحو: الـوَلُـوع والقَبُول. وقد يُقال: أعداءٌ وعَدُوَّة. وقوله: «عَدُوٌّ لي» على أصلِه مِنْ غيرِ تقديـرِ مضافٍ ولا قلبٍ. وقيل: الأصنامُ لا تُعادِي لأنها جَمادٌ، فالتقديـرُ: فإنَّ عُبَّـادَهم عـدوٌّ لي. وقيـل: بـل في الكـلامِ قَلْبٌ، تقـديـرُه: فـإنِّي عـدوٌّ لهم. وهــذان مرجوحان لاستقامةِ الكلامِ بدونِهما.

قوله: «إلَّا رَبَّ العالَمين» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه منقطعٌ أي: لكنْ ربُّ العـالمين ليس بعدُوّ لي. وقـال الجرجـاني: «فيه تقـديمٌ وتـأخيـرٌ أي: أفَرَأَيْتُمْ مـا كنتم تَعْبُدُوْنَ أنتم وآبـاؤكم الأَقْـدمـون، إلَّا ربَّ العـالمين فـإنهم عـدوٌّ لي، و «إلَّا» بمعنى / «دون» و «سوى». والثاني: أنـه متصلٌ. وهـو قول الـزجاج[5]؛ [٦٨٢/ب]
لأنهم كانوا يَعْبدون اللَّهَ تعالى والأصنامَ.

---

(١) قال أبو حيان: فلا تبدل تاؤه.

(٢) أي قول ابن عطية.

(٣) قال أبو حيان: «بل إذا أدغم مثل هذا أبدل من الذال تاء، وأدغم في التاء».

(٤) الآية ٤ من المنافقون.

(٥) معاني القرآن ٩٣/٤.

آ. (٧٨) قوله: ﴿الـذي خَلَقني﴾: يجوز فيه أوجهٌ: النصبُ على النعتِ لـ «رَبَّ العالَمين» أو البدلِ، أو عطفِ البيانِ، أو على إضمارِ أعني. والرفعُ على خبرِ ابتداءِ مضمرٍ أي: هو الذي خلقني أو على الابتداءِ.

و[قوله]: «فهو يَهْدِينِ» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ رفعٍ خبراً له. قال الحوفي: «ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تَضَمَّنه المبتدأُ مِنْ معنى الشرط». وهذا مردودٌ؛ لأنَّ الموصولَ مُعَيَّنٌ ليس عامَّاً، ولأنَّ الصلةَ لا يمكنُ فيها التجدُّدُ، فلم يُشْبِهِ الشرطَ. وتابع أبو البقاء[1] الحوفيَّ ولكنه لم يتعرَّضْ للفاء. فإنْ عَنَىٰ ما عناه الحوفيُّ فقد تقدَّمَ ما فيه. وإن لم يَعْنِه فيكونُ تابعاً للأخفش[2] في تجويزِه زيادةَ الفاءِ في الخبر مطلقاً نحو: «زيدٌ فاضربه»، وقد تقدَّم تحريرُه.

آ. (٧٩) قوله: ﴿والـذي هو يُـطْعِمُني﴾: يجوز أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ. وكذلك ما بعده. ويجوزُ أَنْ يكونوا أوصافاً للذي خَلَقني. ودخولُ الواوِ جائزٌ. وقد تقدَّم تحقيقُه في أولِ البقرةِ كقوله[3]:

٣٥١٩ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ
وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وأثبت[4] ابنُ أبي إسحاقَ ـ وتُرْوى عن عاصم[5] أيضاً ـ ياءَ المتكلمِ في «يَسْقِيْنِ» و «يَشْفِينْ» و «يُحْيِيْنِ». والعامَّةُ «خَطِيْئَتي» بالإفرادِ. والحسن[6]

(١) الإملاء ٢/١٦٨.
(٢) انظر أمثلة على زيادة الفاء عند الأخفش في «معاني القرآن»: ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ٢٢٢.
(٣) تقدم برقم ١٢١. وانظر: الدر المصون ١/٩٧.
(٤) الإتحاف ٢/٣١٧، والنشر ٢/٣٣٦، والبحر ٧/٢٥، والمحرر ١٢/٦٧.
(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «نافع» كما في المظان السابقة.
(٦) الإتحاف ٢/٣١٧، والقرطبي ١٣/١١١، والبحر ٧/٢٥.

«خطاياي» جمعَ تكسيرٍ.

آ. (٨٥) قـوله: ﴿مِنْ وَرَثَـةِ﴾: إمَّا أَنْ يكـونَ مفعولاً ثـانياً أي: مستقِرّاً أو كائنـاً مِنْ وَرَثَةِ، وإمَّـا أَنْ يكونَ صفـةً لمحذوفٍ هـو المفعولُ الثـاني، أي: وارِثاً مِنْ وَرَثَةِ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿يـومَ لا يَنْفَعُ﴾: بـدلٌ مِنْ «يوم» قبلَه. وجعـل ابنُ عطية(١) هذا من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ إلى آخر الآياتِ مع إعرابِه «يومَ لا ينفعُ» بدلاً مِنْ «يوم يُبْعَثون». وردَّه الشيخُ(٢): بأنَّ العامِلَ في البدلِ هو العامِلُ في المبدلِ منه، أو آخرُ مثلُه مقدَّرٌ. وعلى كِلا هذين القولَين لا يَصِحُّ لاختلافِ المتكلِّمين.

آ. (٨٩) قوله: ﴿إلَّا مَنْ أَتَىٰ اللَّهَ﴾: فيـه أوجهٌ، أحـدُها: أنـه منقـطِعٌ أي: لكنْ مَـنْ أتىٰ الـلَّهَ بقَـلْبٍ سليـمٍ فـإنــه ينفَعُـه ذلــك. وقــال الزمخشري(٣): «ولا بُدَّ لك مـع ذلك مِنْ تقـديرِ مضـافٍ وهو الحـالُ المرادُ بهـا السلامةُ، وليست من جنسِ المـالِ والبنينَ، حتى يَؤول المعنى إلى: أنَّ البنينَ والمالَ لا ينفعانِ، وإنما ينفعُ سَلامةُ القلبِ، ولـو لم يُقَدِّرِ المُضـافُ لم يَتَحصَّلْ للاستثناءِ معنىً».

قال الشيخ(٤): «ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى حذفِ المضافِ كما ذكـر». قلت: إنما قَدَّرَ المضافَ ليُتَوَهَّمَ دخولُ المستثنى في المستثنى منه؛ لأنـه متى لم يُتَوَهَّمْ ذلك لم يَقعِ الاستثناءُ، ولهذا مَنعوا: «صَهَلَتِ الخيلُ إلَّا الإبلَ» إلَّا بتأويلٍ.

---

(١) المحرر ١٢/٧٠.
(٢) البحر ٧/٢٨.
(٣) الكشاف ٣/١١٨.
(٤) البحر ٧/٢٦.

الثاني: أنه مفعولٌ به لقوله[1]: «لا يَنْفَـعُ» أي: لا ينفعُ المـالُ والبنونَ إلاَّ هذا الشخصَ فإنه ينفَعُه مـالُه المصـروفُ في وجوهِ البِـرِّ، وبنوه الصلحـاءُ، لأنه عَلَّمهم وأحسنَ إليهم. الثـالث: أنه بـدلٌ مِن المفعولِ المحـذوفِ، أو مستثنىٰ منه، إذ التقديرُ: لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً من الناس إلاَّ مَنْ كانت هذه صفتَه. والمستثنى منه يُحْذَفُ كقوله[2]:

٣٥٢٠ـ ....

ولـم يَـنْـجُ إلاَّ جَـفْـنَ سـيـفٍ ومِئْـزرا

أي: ولم يَنْجُ بشيءٍ. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ فاعلِ «يَنْفَعُ» فيكـون مرفـوعاً. قال أبو البقاء[3]: «وغَلَّبَ مَنْ يَعْقِلُ فيكون التقديرُ: إلاَّ مالُ مَنْ، أو بنو مَنْ فإنـه ينفع نفسَه وغيرَه بالشفاعة».

قلت: وأبو البقاء خَلَط وجهاً بوجهٍ: وذلك أنه إذا أَرَدْنا أن نجعلَه بـدلاً من فاعل «ينفع» فلنا فيه طريقان، أحدهمـا: طريقـةُ التغليب أي: غَلَّبْنا البنين على المـالِ، فاستثنى من البنين، فكـأنه قيـل: لا ينفعُ البنـونَ إلاَّ مَنْ أتى مِن البنين بقلبٍ سليم فإنه ينفع نفسَه بصلاحِه، وغيرَه بالشفاعةِ.

والطريقة الثانية: أَنْ تُقَدِّر مضافاً محذوفاً قبل «مَنْ» أي: إلاَّ مالُ مَنْ أو بنو مَنْ فصارَتِ الأوجُه خمسةً.

ووجَّه الزمخشريُّ[4] اتصالَ الاستثناءِ، بوجهين، أحـدُهما: إلاَّ حـالَ مَنْ أتىٰ اللَّهَ بقلبٍ سليمٍ، وهو مِنْ قوله[5]:

---

(١) رسمت في الأصل «لقو».
(٢) تقدم برقم ٣١٤.
(٣) الإملاء ٢/١٦٨.
(٤) الكشاف ٣/١١٨.
(٥) تقدم برقم ٦٦٥.

٣٥٢١ـ ....
تَـحِـيَّـةُ بَـيْـنِـهِـمْ ضَـرْبٌ وَجِـيـعُ

«وما ثوابُه إلاَّ السيفُ» ومثاله[١] أن يقال: هـل لزيـدٍ مالٌ وبنـون؟ فيقال: مالُه وبَنُوه سلامةُ قلبِه. تريد نَفْيَ المـالِ والبنين عنه، وإثبـاتَ سلامـةِ قلبِه بـدلاً عن ذلك. والثاني قـال: «وإن شِئْتَ حَمَلْتَ الكلامَ على المعنىٰ وجَعَلْتَ المـالَ والبنين في معنى الغِنَىٰ، كأنه قيل: يومَ لا يَنْفـع غِنًى إلاَّ غنى مَنْ أتىٰ؛ لأنَّ غِنى الرجلِ في دينِه بسلامةِ قلبِه، كما أنَّ غِناه في دنياه بمالِه وبنيه.».

آ. (٩١) قوله: ﴿وبُـرِّزَتْ﴾: قرأ[٢] مـالك بن دينـار «وبَرَزَتْ» بفتح الباء والراء خفيفةً، مبنياً للفاعل، مسنداً للجحيم فلذلك رُفِعَ.

[٦٨٣/أ] آ. (٩٤) قوله: ﴿فَكُبْكِبُـوا﴾: أي: أُلْقُوا، وقُلِبَ بعضُهم/ على بعض. قال الزمخشـري[٣]: «الكَبْكَبَةُ تكـريرُ الكَبِّ. جَعَـلَ التكريـرَ في اللفظِ دليـلاً على التكريـرِ في المعنىٰ». وقال ابن عـطيـة[٤] نحـواً منـه، قـال: «وهـو الصحيـحُ لأنَّ تكـريـرَ الفعـلِ بَيِّنٌ نحـو: صَـرَّ وصَـرصَـرَ» وهــذا هـو مــذهـب الـزجاج[٥]. وفي مثـل هذا البنـاءِ ثلاثـةُ مذاهـبَ، أحـدها: هـذا. والثاني[٦]: ـ وهـو مذهبُ البصـريين ـ أنَّ الحـروفَ كلَّهـا أصـولٌ. والثـالث ـ وهـو قـول الكـوفيين ـ أنَّ الثـالثَ مُبْـدَلٌ من مثـلِ الثـاني، فـأصـل كَبْكَبَ: كَبَّبَ بثـلاثِ

---

(١) الكشاف: وبيانه.
(٢) البحر ٧/٢٧.
(٣) الكشاف ٣/١١٩.
(٤) المحرر ١٢/٦٩.
(٥) معاني القرآن ٤/٩٤. قال: «وحقيقة ذلك في اللغة تكرير الانكبـاب، كأنـه إذا أُلقي ينكبُّ مرةً بعد مرةٍ حتى يستقرَّ فيها».
(٦) انظر في المسألة: الارتشاف ١/٢٤.

بـاءات. ومثلُه: لَمْلَمَ وكَفْكَفَ. هذا إذا صَحَّ المعنى بسقوطِ الثـالث. فأمَّـا إذا لم يَصِحَّ المعنى بسقوطِـه كـانَتْ كلُّهـا أصـولاً من غيـرِ خـلافٍ نحـو: سِمسِم وخِمْخِم[1].

وواو «كُبْكِبـوا» قيـل: لـلأصنـام؛ إجـراءً لهـا مُجْـرى العقـلاءِ. وقيـل: لعابديها.

آ. (٩٦) قـولـه: ﴿وهم فيهـا يَخْتصمـون﴾: جملةٌ حـاليـةٌ معترضةٌ بين القولِ ومعمولِه، ومعمولُه الجملةُ القسميةُ.

آ. (٩٧) قـوله: ﴿إنْ كُنَّـا لَفي﴾: مذهبُ البَصْـريين: أنَّ «إنْ» مخففة واللامَ فارقةٌ، ومذهبُ الكوفيين: أنَّ «إنْ» نافية، واللامَ بمعنى «إلَّا»[2].

آ. (٩٨) قوله: ﴿إذ نُسَوِّيْكـم﴾: «إذ» منصوبٌ: إمَّا بـ «مُبين»، وإمَّا بمحذوفٍ أي: ضَلَلْنا في وقتِ تَسْويتنـا لكم باللَّه في العبـادةِ. ويجوز على ضَعْفٍ أَنْ يكـونَ معمولاً لـ «ضـلال»، والمعنىٰ عليه. إلَّا أنَّ ضعفَـه صنـاعيٌّ: وهو أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يَعْمَلُ بعد وصفِه.

آ. (١٠١) قوله: ﴿حميم﴾: الحميمُ: القـريبُ مِنْ قولِهم «حـامَّةُ فـلانٍ» أي: خاصَّتُـه. وقال الـزمخشري[3]: «الحميمُ مِنَ الاحتمـامِ، وهو من الاهتمـام، أو من الحامَّـةِ وهي الخاصَّـةُ، وهو الصـديقُ الخـالص» والنفي هنـا يَحْتمل نفيَ الصديقِ من أصلِه، أو نفيَ صفتِه فقط فهو من باب[4]:

---

(١) الخمخم: نبات تُعْلَفُ حَبَّه الإبلُ.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٤٠.

(٣) الكشاف ١١٩/٣.

(٤) تقدم برقم ١٠٨٨.

٣٥٢٢ـ على لاحِبٍ لا يُهْتَدَىٰ بمنارِه

. . . .

والصـديقُ: يحتمل أَنْ يكـونَ مفرداً، وأَنْ يكـونَ مُسْتَعملاً للجمـع، كما يُسْتعمل العدوُّ له يقال: هم صديق وهم عدو.

آ. (١٠٢) قـوله: ﴿فلَوْ أنَّ﴾: يجـوزُ أَنْ تكونَ المُشْـرَبَـةَ معنى التمني، فـلا جوابَ لهـا على المشهورِ. ويكـون نصبُ «فنكونَ» جـواباً للتمني الذي أَفْهَمَتْه «لو» ويجوزُ أَنْ تكونَ على بابِهـا، وجوابُهـا محذوفٌ أي: لَـوَجَدْنـا شُفَعـاءَ وأصدقـاءَ أو لَعَمِلْنا صـالحاً. وعلى هـذا فَنَصْبُ الفعلِ بـ «أَنْ» مضمـرةً عطفاً على «كَرَّةً» أي: لو أنَّ لَنا كَرَّةً فكوناً، كقولها[1]:

٣٥٢٣ـ لَـلُبْسُ عَـبـاءةٍ وتَـقَـرَّ عَـيـنـي

. . . .

آ. (١٠٥) قوله: ﴿كَذَّبَتْ قومُ﴾: إنَّمـا أَنَّثَ فعلَ القـومِ؛ لأنه مؤنثٌ بدليلِ تصغيره على قُوَيْمَة. وقيل: لأنَّه بمعنى «أُمَّة»[2] ولمَّا كانَتْ آحـادُه عقلاءَ ذكوراً وإناثاً عاد الضميرُ عليه باعتبارِ تغليبِ الذكورِ فقيل: «لهم أخوهم». وحَذَفَ مفعولَ «تتَّقون» أي: ألا تتَّقون عقابَ الله.

آ. (١١١) قـوله: ﴿واتَّبَعَـك الأَرْذَلُون﴾: جملةٌ حـاليـةٌ مِنْ كاف «لك». وقرأ[3] عبد الله وابن عباس وأبو حيـوة «وأَتْباعُـك» مرفـوعاً، جمـعَ

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) أليست العلة لمجيء الفعل مؤنثاً كون فاعله اسم جمـع، حيث يجوز لـذلك التـذكير والتأنيث، فجاء هنا التأنيث، وجاء في موضع آخر التذكير كقوله: «إذ هَمَّ قومٌ».

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/١٣١، والنشـر ٢/٣٣٥، والإتحـاف ٢/٣١٨، والبحر ٧/٣١، والقرطبـي ١٣/١٢١.

تابع كصاحِب وأَصْحاب، أو تَبِيْع كشَرِيف وأشـراف، أو تَبَع كـ بَـرَم[1] وأَبْرام. وفي رفعه وجهان، أحـدهما: أنّـه مبتدأٌ، «والأَرْذَلُـون» خبرُه. والجملةُ حـاليـةٌ أيضـاً. والثاني: أنـه عـطفٌ على الضميـرِ المـرفـوعِ في «نُؤْمِنُ» وحَسَّن ذلـك الفصلُ بالجارِّ. و«الأرذلون» صفتُه.

وقرأ اليماني «وأتباعِك» بالجرِّ عطفاً على الكاف في «لك». وهـو ضعيفٌ أو ممنـوعٌ عند البصـريين.[2] وعلى هذا فيـرتفع «الأَرْذَلُـون» على خبـر ابتـداء مضمر أي: هم الأرذلون. وقد تقدَّم مادة «الأَرْذَل» في هود[3].

آ. (١١٢) **قـولـه: ﴿ومـا عِلْمِي﴾**: يجـوز في «مـا» وجهـان، أحدهما: ــ وهو الظاهر ــ أنها استفهـامية في محـل رفع بـالابتداء. و«علمي» خبرها. والباء متعلقة به. والثاني: أنهـا نافيـةٌ. والباءُ متعلقـةٌ بـ «عِلْمي» أيضاً. قاله الحوفي، ويحتاج إلى إضمار خبر ليصير الكلامُ به جملةً.

آ. (١١٣) **قوله: ﴿لو تَشْعُرون﴾**: جوابُها محـذوفٌ، ومفعولُ «تَشْعُرون» أيضاً.

وقـرأ[4] الأَعْرج وأبـو زرعـة «لـو يَشْعُـرون» بيـاء الغَيْبـة، وهـو التفـاتٌ. ولا يَحْسُنُ عَوْدُه علىٰ المؤمنين.

آ. (١١٨) **قوله: ﴿فَتْحـاً﴾**: يجوز أَنْ يكـونَ مفعولاً بـه، بمعنى المفتوحِ /، وأَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً. [٦٨٣/ب]

---

(١) البَرَم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخلِه.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣١٠.

(٤) البحر ٧/ ٣١.

قوله «ونَجِّني» المُنَجَّى منه محذوفٌ لفهمِ المعنىٰ أي: ممَّا يَحُلُّ بقومي. و «من المؤمنين» بيانٌ لقوله «مَنْ معي».

آ. (١١٩) **قوله: ﴿المَشْحُون﴾**: أي المَمْلوءُ المُوْقَرُ[١]. يقال: شَحَنَها عليهم خَيْلاً ورِجالاً. والشَّحْناء: العَداوةُ؛ لأنها تملأُالصدورَ إحَناً. والفُلْكُ هنا مفردٌ بدليلِ وَصْفِه بالمفردِ. وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[٢].

آ. (١٢٨) **قوله: ﴿تَعْبَثُون﴾**: جملةٌ حاليةٌ من فاعلِ «تَبْنُون». والرِّيع بكسر الراء وفتحها: جمع رِيْعة. وهو في اللغةِ المكانُ المرتفعُ. قال ذو الرمة[٣]:

٣٥٢٤ـ طِراقُ الخَوافي مُشْرِفٌ فوقَ رِيْعَةٍ
نَدَىٰ لَيلِه في رِيْشه يَتَرَقْرَقُ

وقال أبو عبيدة[٤]: «هو الطريقُ» وأنشد للمسيَّب بن عَلَس يصفُ ظُعُناً[٥]:

٣٥٢٥ـ في الآلِ يَخْفِضُها ويَرْفَعُها
رِيْعٌ يَلُوْحُ كأنه سَحْلُ

---

(١) الموقر: المحمول حملاً ثقيلاً.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٠.

(٣) ديوانه ١/٤٨٨، واللسان (ريع) ومجاز القرآن ٢/٨٨، والقرطبي ١٣/٨٨. وطراق: بعضه على بعض. ويترقرق: يذهب ويجيء. والخوافي: ما دون القوادم من الجناح.

(٤) مجاز القرآن ٢/٨٨ ولم يَرِدْ بيت المسيب في المجاز. وقال القرطبي ١٣/١٢٢: وهو قول الضحاك والكلبي ومقاتل والسدي وابن عباس.

(٥) اللسان (ريع)، والقرطبي ١٣/١٢٢.

واختلفَ المفسِّرون في العبارة عنه على أقوالٍ كثيرةٍ. والرَّيْـعُ بالفتـح: ما يَحْصُل مِنَ الخَراج.

آ. (١٢٩) قـولـه: ﴿تَخْلُدون﴾: العـامَّةُ على تخفيفِـه مبنيـاً للفاعلِ. وقتادةُ[١] بالتشديدِ مبنياً للمفعول. ومنه قولُ امرِىء القيس[٢]:

٣٥٢٦ـ وهَـلْ يَـنْـعَـمَـنْ إلاَّ سَـعِـيْـدٌ مُـخَـلَّدٌ
قـليـلُ الهُـمـومِ مـا يَبِيْـتُ بـأَوْجـالِ

و «لَعَلَّ» هنا على بابِها. وقيـل: للتعليل. ويؤيِّـده قراءةُ[٣] عبـدِ الله «كي تَخْلُدون» فقيـل: للاستفهـام، قالـه زيد بن علي. وبـه قال الكـوفيون. وقيـل: معنـاهـا التشبيـهُ أي: كـأنكم تَخْلُدُون. ويؤيِّـدُه مـا في حـرفِ أُبَـيِّ «كـأنكم تَخْلُدون». وقُرِىء «كأنَّكم خالِدُون». وكم مَنْ نَصَّ عليها أنَّها تكونُ للتشبيهِ.

والمصانِـعُ: جمعُ مَصْنَعَة، وهي بِرَكُ المـاء. وقيل: القصـور. وقيل[٤]: بُروجُ الحَمام.

آ. (١٣٠) قـوله: ﴿وإذا بَـطَشْتُمْ﴾: أي: وإذا أَرَدْتُم. وإنمـا احْتَجْنا إلى تقديرِ الإِرادة لئلا يَتَّحدَ الشرطُ والجزاءُ. و «جَبَّارِين» حالٌ.

آ. (١٣٢) قوله: ﴿أَمَدَّكم بأَنْعامٍ﴾: فيه وجهـان، أحدهمـا: أنَّ الجملةَ الثانيةَ بيانٌ للأولىٰ، وتفسيرٌ لها. والثاني: أَنَّ «بأَنْعامٍ» بدلٌ مِنْ قوله:

---

(١) الرواية عن قتادة «تُخْلَدون» بفتح اللام كما في البحر ٣٢/٧، والمحتسب ١٣٠/٢. والرواية عن علقمة «تُخَلَّدون» كما في البحر ٣٢/٧،

(٢) تقدم برقم ٣٠٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٢/٧، والشواذ ١٠٧، والقرطبي ١٢٤/١٣.

(٤) وهو قول السدي كما في الماوردي ١٨١/٣.

«بمـا تَعْمَلُوْن» بـإعـادةِ العـامـلِ كقـولِـه: «اتَّبِعـوا المـرسلين. اتَّبعـوا مَنْ لا يَسْـألُكم»[1]. قـال الشيـخ[2]: «والأكثـرون لا يَجْعَلُون هـذا بـدلاً، وإنمـا يَجْعلونه تكريراً[3] وإنما يَجْعلون بدلاً بإعادةِ العاملِ إذا كانَ حـرفَ جرٍّ مِنْ غيـرِ إعادةِ متعلَّقِه نحو: «مَرَرْتُ بـزيدٍ بـأخيكَ» ولا يقـولون: «مَـرَرْتُ بزيـدٍ، مررتُ بأخيك» على البدلِ».

آ. (١٣٦) **قـولـه: ﴿أم لم تَكُنْ من الـواعِـظين﴾**: معـادِلٌ لقولِه: «أَوَعَظْتَ»، وإنما أتىٰ بالمعادِلِ كـذا، دونَ قولِـه: «أم لم تَعِظْ» لتواخي القـوافي، وأَبْدَىٰ لـه الزمخشـريُّ[4] معنىً فقال: «وبينهمـا فرقٌ؛ لأنَّ المعنىٰ: سَـواءٌ علينا أَفَعَلْتَ هـذا الفعلَ ـ الـذي هو الـوعظُ ـ أم لم تَكُنْ أصلاً مِنْ أهلِه ومباشِرَتِه، فهو أبلغُ في قِلَّةِ اعْتِدادِهم بوَعْظِه. مِنْ قولِك: «أَمْ لم تَعِظْ».

وقـرأ العامَّـةُ «أَوَعَظْتَ» بـإظهارِ الـظاءِ قبل التـاءِ، ورُوِيَ عن أبـي عمـروٍ والكسـائيِّ وعـاصمٍ، وبهـا[5] قـرأ الأعمشُ وابن محيصن بـالإدْغـامِ، وهي ضعيفةٌ؛ لأنَّ الظاءَ أقـوىٰ ولا يُدْغَمُ الأقـوىٰ في الأضعفِ، على أنَّه قـد جاء من هذا في القرآنِ العزيزِ أشياءُ متواتـرةٌ يجبُ قَبولُها نحو: «زُحْزِحَ عن»[6] و«لَئِنْ بَسَطْتَ»[7].

---

(١) الآية ٢١ من يس.
(٢) البحر ٣٣/٧.
(٣) قال: «من تكرار الجمل وإن كان المعنى واحداً ويسمى التتبيع».
(٤) الكشاف ١٢٢/٣.
(٥) القرطبي ١٢٥/١٣، والبحر ٣٣/٧.
(٦) الآية ١٨٥ من آل عمران.
(٧) الآية ٢٨ من المائدة.

آ. (١٣٧) قــولـه: ﴿إِلَّا خُلُقُ﴾: قـرأ[١] ابن كثيـر وأبـو عمـرو والكسـائي بفتحِ الخـاءِ وسكونِ الـلامِ. والباقـون بضمَّتين. فقيـل: معنـاهمـا الاختلاقُ وهو الكَذِبُ. وكذا قرأ ابنُ مسعودٍ. وقيل: ما نحن فيه من البِنْية حيـاةً ومـوتً هـو خُلُقُ الأوَّلينَ وعــادَتُهم. وروىٰ الأصمعيُّ عن نـافــعٍ، وبهـا قــرأ أبو قلابة[٢]، بضمِّ الخاءِ وسكونِ اللام وهي تخفيفُ المضمومَةِ.

آ. (١٤٧) قـوله: ﴿فِي جَنَّـاتٍ﴾: بدلٌ مِنْ «فيمـا ههنا» بـإعادةِ العاملِ؛ فَصَّل بعدمـا أَجْمَلَ كمـا في الآيةِ قبلَهـا. و«ما»[٣] مـوصولـةٌ، وظرفُ المكان صلتُها[٤].

آ. (١٤٨) قـوله: ﴿وَنَخْـلٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكـونَ من بـابِ ذِكْـرِ الخاص بعد العامِّ؛ لأنَّ الجناتِ تشمَلُ النخلَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ تكـريراً للشيءِ الواحدِ بلفظٍ آخَرَ، فإنَّهم يُطْلِقُوْن الجنةَ ولا يريدونَ إلاَّ النخلَ. قال زهير[٥]:

٣٥٢٧ـ كـأنَّ عَـيْـنَـيَّ فــي غَــرْبَـيْ مُـقَـتَّـلةٍ
مِـن النَّـواضِـحِ تَـسْقِـي جَنَّــةً سُـحُـقـا

/ وسُحُقـاً: جمعُ «سَحُـوْق» ولا يُوْصَفُ بـه إلاَّ النخلُ والـطَّلْعُ الكُفُرَّىٰ، [٦٨٤/أ]

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٢، والنشر ٢/٣٣٥، والبحر ٧/٣٣، والحجة ٥١٨، والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٣/١٢٥.

(٢) محمد بن أحمد مقرىء، روى عن النقار، وروىٰ عنه الخبازي والعراقي. ولم تذكر وفاته: انظر: طبقات القراء ٢/٦٢.

(٣) في قوله: «ما ههنا».

(٤) يعني متعلق الظرف: استقر.

(٥) ديـوانه ٣٧، والبحـر ٧/٣٤، واللسـان (سحق). والغـربـان: الـدلـوان الضخمـان. والمقتلة: الناقة المذللة. ونضح الرجل: إذا استقى على الناضح وهو البعير.

وهو عُنقودُ التَّمْرِ قبل خروجهِ من الكُمِّ. قال الزمخشري[1]: «الطَّلْعَـةُ: هي التي تَـطْلُع من النخلةِ كنَصْلِ السيفِ، في جَـوْفه شمـاريـخُ القِنْـو. والقِنْـو هـو اسمٌ للخارج من الجِذْعِ كما هو بعُرْجُوْنِه». والهَضِيْمُ: اللطيفُ، مِنْ قولهم: «كَشْحٌ هضيمٌ». وقيل: المتراكِبُ.

آ. (١٤٩) قـوله: ﴿وتَنْحِتُـون﴾: العامَّـةُ على الخطابِ وكسـرِ الحـاءِ. والحسنُ وعيسى[2] وأبو حيـوة بفتحها، وعن الحسن أيضـاً «تَنْحاتـون» بألفٍ للإشباعِ، وعنه وعن أبـي حيوة «يَنْحِتُون» بالياء مِنْ تحتُ. وقد تَقَدَّم ذلك كلُّه في الأعراف[3].

قوله: «فارهين» قرأ الكوفيون[4] وابنُ عـامر «فـارِهيْنَ» بالألف كمـا قرؤوا «حاذِرون» بها والباقونَ «فَرِهين» بدون ألف، كما قرؤوا «حَـذِرُون» بدونهـا[5]. والفَراهَةُ: النشاطُ والقوةُ. وقيل: الحِذْقُ. يقال: دابَّة فـارِهٌ، ولا يقال: فـارِهَة، وقد فَرُه يَفْرُه فَراهة.

آ. (١٥٥) قـوله: ﴿لهـا شِرْبٌ﴾: صفـةٌ لـ «ناقَـةٌ». ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ وحدَه الجارَّ والمجـرورَ و «شِرْبٌ» فـاعلٌ بـه لاعتمادِه. وقـرأ ابن أبـي عبلة «شُـرْبٌ» بالضمِّ فيهمـا. والشِّرْبُ: ـ بـالكسرِ ـ النصيبُ كـالسَّقْيِ، وبالضمِّ المصدرُ.

---

(١) الكشاف ١٢٣/٣.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٣٥/٧، والكشاف ١٢٣/٣، والشواذ ١٠٧.

(٣) الدر المصون ٣٦٣/٥.

(٤) السبعـة ٤٧٢، والتيسيـر ١٦٦، والقـرطبـي ١٢٩/١٣، والبحـر ٣٥/٧، والحجـة ٥١٩.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بغير ألفٍ، وقرأ الباقون بألف. انظر: السبعة ٤٧١.

آ. (١٦٨) قوله: ﴿لِعَمَلِكُمْ﴾: كقوله: «إني لَكما لَمِنَ النَّاصحين»(١) وقد تقدَّم. وقيل: «من القالِيْن» صفةٌ لخبرٍ محذوفٍ. هذا الجارُّ متعلِّقٌ به. أي: إنِّي قالٍ لِعملكم من القالِيْنَ.

آ. (١٧٣) قوله: ﴿فساءَ مَطَرُ المُنْذَرِيْنَ﴾: المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: مَطَرُهم. والقالي(٢): المُبْغِضُ. يقال: قَلاه يَقْليه قِلَىً ويَقْلاه، وهي شاذَّة. قال(٣):

٣٥٢٨ـ وتَرْمِيْنَنِي بالطَّرْفِ أي: أنتَ مُذْنِبٌ
وتَقْلِينَني لكنَّ إياكِ لا أَقْلي

وقال آخر(٤):

٣٥٢٩ـ وواللَّهِ ما فارَقْتُكم عَنْ قِلَىً لكمْ
ولكنَّ ما يُقْضَىٰ فسوفَ يكونُ

واسمُ المفعولِ منه: مَقْلِيّ. والأصلُ مَقْلُوْي. فأُدْغِمَ كـ مَرْمِيّ قال(٥):

٣٥٣٠ـ ....
ولَسْتُ بِمَقْليِّ الخِلالِ ولا قالِ

أي: لا يَبْغُضُني غيري ولا أَبْغَضُه. وغَلِط بعضُهم فَجَعَلَ ذلك مِنْ قولهم قلا اللحمَ أي: شواه، فكأنه: قلا كَبِدَه بالبُغْض. ووَجْهُ الغَلَطِ: أنَّ هذا من

---

(١) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٢٧٩.
(٢) عاد إلى الآية ١٦٨.
(٣) تقدم برقم ٣١٦٤.
(٤) تقدم برقم ١٢١٠.
(٥) تقدم برقم ٢٨٩٤.

ذواتِ اليـاءِ، وذَلـك من ذواتِ الـواوِ. ويُقـال: قـلا اللحمَ يَقْلُوه قَلْواً فهـو قـالٍ كغازٍ، ومَقْلُوٌّ.

آ. (١٧٦) قوله: ﴿الأَيْكَةِ﴾: قرأ[١] نـافعٌ وابنُ كثيـر وابن عامـر «لَيْكَـةَ» بلامٍ واحـدةٍ وفتح التـاء. جعلوه اسمـاً غيـرَ مُعَـرَّفٍ بـأل مضـافـاً إليـه «أصحاب» هنا، وفي ص[٢] خاصة. والباقون «الأَيْكَـةِ» مُعَرَّفـاً بأل مـوافقةً لِمـا أُجْمِعَ عليه في الحجر[٣] وفي ق[٤].

وقـد اضْـطَرَبَتْ أقـوالُ النـاسِ في القـراءةِ الأُولى. وتجـرَّأ بعضُهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً. فَوَجْهُها على ما قال أبـو عُبيد[٥]: «أَنَّ لَيْكَـةَ اسمٌ للقريةِ التي كـانوا فيهـا، والأَيْكَةَ اسمٌ للبلدِ كله. قـال أبو عبيـد: «لا أُحِبُّ مفـارقَةَ الخَطِّ في شيءٍ من القـرآنِ إلَّا ما يَخْـرُج من كلامِ العـربِ، وهذا ليسَ بخارجٍ من كلامِها مع صحـةِ المعنى في هذه الحـروفِ؛ وذلك أنّـا وَجَدْنـا في بعضِ التفسيرِ الفرقَ بين لَيْكة والأَيْكة فقيـل: لَيْكة هي اسمُ القـرية التي كـانوا فيها، والأَيْكَةُ: البلادُ كلُّها فصار الفرقُ بينهما شبيهاً بما بين بَكَّة ومَكَّة، ورأَيْتُهُنَّ مع هذا في الذي يقال: إنه الإمامُ مصحفُ عثمانَ مفترِقـاتٍ، فوجَـدْتُ التي في الحجر والتي في ق «الأَيْكَة»، ووَجَدْتُ التي في الشعراءِ والتي في ص «لَيْكَة»، ثم اجْتَمَعَتْ عليها مصاحفُ الأمصارِ بعدُ، فلا نَعْلَمُها اختلفَتْ فيهـا. وقرأ أهـلُ المدينةِ على هذا اللفظِ الذي قَصَصْنـا يعني بغيرِ ألفٍ ولامٍ ولا إجـراءٍ». انتهى

---

(١) السبعـة ٤٧٣، والنشـر ٢/٣٣٦، والقـرطبي ١٣/١٣٤، والتيسيـر ١٦٦، والبحـر ٧/٣٧، والحجة ٥١٩.

(٢) الآية ١٣.

(٣) الآية ٧٨.

(٤) الآية ١٤.

(٥) ورد نص أبي عبيد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

ما قاله أبو عبيد. قال الشيخ شهاب الدين أبو شـامة[1] بعـدما نقَلْتُـه عنه: «هـذه عبارتُه وليسَتْ سديدةً؛ فإن اللامَ موجودةٌ في «لَيْكة» وصوابُه بغير ألفٍ وهمـزةٍ».
قلت: بـل هي سديـدةٌ. فـإنـه يعني بغيـرِ ألفٍ ولامٍ معـرفـةٍ لا مُـطْلقَ لامٍ في الجملة.

وقد تُعُقِّبَ قولُ أبـي عبيـدٍ، وأنكروا عليـه، فقال أبـو جعفر[2]: «أَجْمـع القـرَّاءُ على خفضِ التي في الحجـر و ق فيجبُ أَنْ يُـرَدَّ مـا اخْتُلِفَ/ فيـه إلى [٦٨٤/ب] ما اتُّفِقَ عليه إذا كان المعنىٰ واحداً. فأمَّا ما حكاه أبو عبيدٍ[3] مِنْ أَنَّ «ليكَةَ» اسمُ القرية، وأن الأَيْكَةَ اسمُ البلدِ كلِّه فشيْءٌ لا يَثْبُتُ ولا يُعْرَفُ مَنْ قـاله، ولـو عُرِفَ لكان فيه نظرٌ؛ لأنَّ أهلَ العلـمِ جميعـاً من المفسِّرين والعـالِمين بكلامِ العـربِ على خـلافِه. ولا نَعْلم خـلافاً بين أهـلِ اللغة أنَّ الأَيْكَـة الشجرُ الملتفُّ. فـأمَّا احتجـاجُ بعضٍ مِن احتجَّ لقـراءة مَنْ قَرَأ في هـذين الموضعين بـالفتـح أنَّـه في السَّوادِ «لَيْكة» فلا حجَّةَ فيه. والقولُ فيـه: أنَّ أصلَه: الأَيْكة، ثم خُفِّفَتِ الهمـزةُ فَأُلْقِيَتْ حركتُها على اللامِ فسَقَطَتْ واسْتَغْنَيْتَ عن ألفِ الوصـلِ؛ لأنَّ اللامَ قـد تحـرَّكَتْ، فلا يجـوزُ على هذا إلَّا الخفضُ، كمـا تقول: مـررتُ بالأَحْمَـرِ على تحقيقِ الهمـزة، ثم تُخَفِّفُهـا فتقـول: بِلَحْمَرِ فـإنْ شِئْتَ كَتَبْتَـه في الخَطِّ على ما كتبتَه أولاً، وإن شِئْتَ كَتَبْتَه بالحَـذْفِ ولم يَجُزْ إلَّا الخفضُ، فلذلـك لا يجوزُ في «الأَيْكَـةِ» إلَّا الخفضُ. قال سيبـويه[4]: «واعلَمْ أنَّ كـلَّ مـا لم يَنْصَـرِفْ إذا دَخَلَتْـه الألفُ واللامُ أو أَضَفْتَـه انصرَفَ»[5]، ولا نعلمُ أحـداً خالَف سيبـويه في هذا»[6].

---

(١) إبراز المعاني ٦٢١.
(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢/٤٩٨.
(٣) في المطبوع: «عبيدة» ولعله تحريف ولم يذكر أبو عبيدة في «المجاز» شيئاً من ذلك.
(٤) الكتاب ١/٧، ٢/١٣.
(٥) يعني جُرَّ بالكسرة.
(٦) انتهى هذا الاقتباس المطول من النحاس.

وقـال المبردُ[1] في كتـاب «الخط»: «كَتَبُوا في بعضِ المـواضعِ «كَـذَّبَ أصحابُ لَيْكَة» بغير ألفٍ؛ لأن الألفَ تذهبُ في الوصلِ، ولذلك غَلِطَ القـارئُ بالفتحِ فتـوَهَّم أنَّ «لَيْكَةَ» اسمُ شيءٍ، وأنَّ الـلامَ أصلٌ فقَـرأ: أصحابُ ليكـةَ». وقـال الفراء[2]: «نـرى ــ والله أعلم ــ أنهـا كُتِبَتْ في هـذين المـوضعين بتـركِ الهمـزِ فسَقَطَتِ الألفُ لتحـريـكِ الـلام». قـال مكي[3]: تَعَقَّب ابنُ قتيبـةَ على أبـي عبيد فاختار «الأَيْكَةِ» بالألفِ والهمزةِ والخفضِ قال: «إنما كُتِبَتْ بغيرِ ألفٍ على تخفيفِ الهمـزِ». قال: «وقـد أجمعَ النـاسُ على ذلـك، يعني في الحجـر و ق، فوَجَبَ أَنْ يُلْحَقَ ما في الشعراء و ص بما أَجْمعوا عليه، فما أَجْمَعُوا عليـه شاهِدٌ لما اخْتَلفوا فيه»[4].

وقال أبو إسحاقَ[5]: «القراءة بجَرٍّ قوله: «ليكةِ» وأنت تريد «الأيكة» أجودُ مِنْ أَنْ تجعلَها «لَيْكَةَ»، وتفتَحهـا؛ لأنَّها لا تنصـرفُ؛ لأنَّ لَيْكَة لا تُعـرَّفُ، وإنما هي أَيْكـة للواحـدِ، وأَيْـك للجمعِ مثـل: أَجَمَـة[6] وأَجَم. والأَيْـكُ: الشجـرُ الملتفُّ فـأجـودُ القـراءةِ فيهـا الكسـرُ، وإسقـاطُ الهمـزة، لمـوافقـة المصحف ولا أعلمه إلَّا قد قُرِئ به».

وقال الفارسيُّ[7]: «قولُ مَنْ قال «ليكةَ» ففتحَ التاءَ مُشْكِلٌ؛ لأنه فَتَحَ مـعِ لَحاقِ اللامِ الكلمةَ. وهذا في الامتناعِ كقولِ مَنْ قـال: «مَرَرْتُ بِلَحْمَـرَ» ففتحَ

---

(١) ورد قول المبرد في «إبراز المعاني» لأبـي شامة ٦٢١.

(٢) لم يرد هذا القول في معاني القرآن للفراء، وورد عند أبـي شامة ٦٢٢.

(٣) الكشف ٢/٣٢.

(٤) ثم قال: «وأيضاً فإن القرية داخلة في البلدة فأيكة تشملها».

(٥) معاني القرآن ٤/٩٨.

(٦) الأَجَمَة: الشجر الكثير الملتف.

(٧) الحجة (خ) ٤/٨٤.

الآخِرَ مع لَحاقِ لامِ المعرفةِ، وإنما كُتِبَتْ «لَيْكَـةَ» على تخفيفِ الهمزِ، والفتحُ لا يَصِحُّ في العربيةِ؛ لأنه فَتْحُ حرفِ الإعرابِ في موضع الجرِّ مع لامِ المعرفةِ، فهو على قياسِ قَـوْلِ مَنْ قال «مـررتُ بلَحْمَرَ». ويَبْعُـدُ أَنْ يفتحَ نـافعٌ ذلـك مع ما قال عنه ورش».

قلت: يعني أنَّ وَرْشاً نَقَلَ عن نافعٍ نَقْلَ حركةِ الهمزةِ إلى السـاكنِ قبلَها، حيث وُجِد بشروطٍ مذكورةٍ، ومن جملةِ ذلك: ما في سورةِ الحجر و ق مِنْ لفظِ «الأيكة» فقرَأ على قاعدتِه في السورتين بنَقْـلِ الحركـةِ وطَرْحِ الهمـزةِ وخَفْضِ الياءِ، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ الحكمُ في هذين الموضعينِ أيضاً.

وقال الزمخشري[(١)]: «قُرِىءَ «أصحابُ الأَيْكة» بالهمزة وتخفيفها وبالجرِّ على الإضافةِ، وهو الوجـهُ. ومَنْ قَرَأَ بـالنصبِ وزعَمَ أنَّ لَيْكَة بـوزنِ لَيْلة اسمُ بلد، فَتَوَهُّمٌ قاد إليه خطُّ المصحفِ، وإنما كُتِبت على حكمِ لفظِ الـلافظ كما يكتب أَصحـاب [النحـو][(٢)]، لأن. . .[(٣)] على هـذه الصـورة لبيـان لـفظ المخفف، وقد كُتِبَتْ في سائرِ القرآنِ على الأصلِ، والقصة واحدةٌ. على أنَّ لَيْكَـة اسمٌ لا يُعْرَفُ. ورُوي أنَّ أصحـابَ الأَيْكة كـانوا أصحـابَ شجـرٍ مُلْتَفٍّ وكانَ شجرُهم الدَّوْمَ، يعني أنَّ مادةَ لام ي ك مفقودةٌ في لسانِ العرب كذا قال النُّقَّـابُ مِمَّنْ تَتَبَّـع ذلـك قـال[(٤)]: «وهـذا كمـا نَصُّـوا على أن الخـاء والـذال المعجمتين لم يُجـامعا الجيمَ في لغـةِ العربِ» ولـذلك لم يَـذْكـرهـا صـاحب

---

(١) الكشاف ١٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) لفظة لم أتبيَّنْها رُسمت في الأصل: ولاولى، وفي الكشاف: ولولى.

(٤) هذا كلام أبي حيان في البحر ٣٧/٧ في معرض رده على الطاعنين.

«الصحاح»[1] مع ذكرِه التفرقةَ المتقدمةَ عن أبـي عبيد، ولوكانت مـوجودةً في اللغةِ لذكرها مع ذكرِه التفرقةَ المتقدمةَ لشدة الاحتياجِ إليها.

وقال الزجاج[2] أيضاً: «أهلُ المدينة يفتحون على ما جاء في التفسيـرِ: أن اسمَ المدينة التي كـان فيها شعيبٌ لَيْكـة» قال أبـو علي[3]: «لو صَـحَّ هذا
[٦٨٥/أ] فلِمَ/ أجمـعَ القرَّاءُ على الهمـزِ في قولـه: «وإنْ كان أصحـابُ الأَيْكةِ»[4] في الحجـر. والأَيْكة التي ذُكِـرَتْ ههنا هي الأَيْكـةُ التي ذُكِرَتْ هنـاك. وقـد قـال ابن عباس: «الأَيْكَةُ: الغَيْضَةُ» ولم يُفَسِّرْها بالمدينةِ ولا البلدِ».

قلت: وهؤلاء كلُّهم كـأنَّهم زعموا أن هؤلاء الأئمـةَ الأثباتَ إنمـا أَخَذوا هذه القراءةَ مِنْ خَط المصـاحفِ دونَ أفواهِ الـرجالِ، وكيف يُـظَنُّ بمثلِ أَسَنِّ القـراءِ[5] وأعـلاهُمْ إسنـاداً، الآخـذِ للقــرآن عن جملةٍ من جُلَّة الصحـابــةِ أبـي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرِهما، وبمثل إمامِ مكةَ[6] شَرَّفها الله تعـالى وبمثلِ إمامِ المدينةِ[7]؟ وكيف يُنْكَـرُ على أبـي عبيدٍ قـولُه، أو يُتَّهَمُ في نَقْلِه؟ ومَنْ حَفِظَ حجةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ، والتواتُرُ قَطْعِيٌّ فلا يُعارَضُ بالظنِّي.

وأمَّـا اختلافُ القـراءةِ مع اتحـادِ القصةِ فـلا يَضُرُّ ذلـك، عَبَّر عنهـا تارةً

---

(١) الصحـاح (أيك) قـال: «ومن قرأ أصحـاب الأيكة فهي الغَيْضـة، ومَنْ قرأ لَيْكَـة فهي اسم القرية. ويقال: هما مثل بكة ومكة».

(٢) معاني القرآن ٩٧/٤.

(٣) الحجة (خ) ٨٤/٤.

(٤) الآية ٧٨ من الحجر.

(٥) وهو ابن عامر عبد الله بن عامر الدمشقي وقال أبـو حيان: «وهـو عربـي قـح قد سبق اللحن». البحر ٣٧/٧.

(٦) وهو ابن كثير.

(٧) وهو نافع.

بالقريةِ خاصةً، وتارةً بالمصرِ الجامعِ للقرىٰ كلِّها، الشـاملِ هو لها[1]. وأمَّـا تفسيـرُ ابنِ عباس فـلا ينافي ذلـك، لأنَّه عَبَّـر عنهـا بمـا كَثُـر فيهـا. ومَنْ رأىٰ ما ذكرْتُه من مناقبِ هؤلاء الأئمةِ في شَرْحِ «حرز الأماني»[2] اطَّرَحَ ما طُعِنَ به عليهم، وعَرَفَ قَدْرهم ومكانتَهم. وقال أبـو البقاء[3] في هـذه القراءةِ: «وهـذا لا يَسْتقيمُ؛ إذ ليس في الكـلامِ «لَيْكـة» حتى يُجْعَـلَ عَلَمـاً. فـإن ادُّعِي قَلْبُ الهمزة لاماً فهو في غايةِ البُعْدِ». قلت[4]:

٣٥٣١ـ وابـنُ الـلَّبـونِ إذا مـا لُـزَّ فـي قَـرَنٍ
لم يَسْتَـطِعْ صَـوْلَـةَ البُـزْلِ القَنـاعيسِ

«أطرقْ كرا إنَّ النَّعامِ بالقُرىٰ»[5] «مَنْ أنت وزيداً».

آ. (١٨٤) **قوله: ﴿الجِبِلَّةَ﴾**: العامَّةُ على كسرِ الجيمِ والباءِ وشَدِّ الـلامِ. وأبو حُصَيْن[6] والأعمشُ والحسن[7] بضمِّهمـا وشـدِّ الـلام. والسُّلمي بفتحِ الجيمِ أو كسرها مع سكون الباء. وهـذه لغاتٌ في هـذا الحرفِ ومعنـاه:

---

(١) ش: هو لها كلها.

(٢) شـرح حرز الأمـاني لأبي شامـة (إبـراز المعـاني) ص ٦، ٢٤. وحـرز الأمـاني هي المعروفة بالشاطبية.

(٣) الإملاء ٢/١٦٩.

(٤) تقدم برقم ٤٧٦. وقال أبو حيان في البحر ٧/٣٨: «وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلـك كانت الكلمـة أعجمية، ومـواد كلام العجم مخـالفة في كثير مواد كلام العرب فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث».

(٥) مجمع الأمثال ١/٤٣١.

(٦) عثمـان بن عاصم بن حصين الأسـدي الكوفي. روى عن جـابر وابن عبـاس. وروى عنه شعبة والثوري. ثقة. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٥/٤١٢.

(٧) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٣٢٠، والبحـر ٧/٣٨، والمحتسب ٢/١٣٢، والقرطبي ١٣/١٣٦.

الخَلْقُ المتَّحِدُ الغليظُ مأخوذٌ من الجَبَل. قال الشاعر[1]:

٣٥٣٢ـ والـمَـوْتُ أعـظَمُ حـادِثٍ فـيـمـا يَـمُـرُّ عـلى الـجِـبِـلَّهْ

وقال المهدَوِيُّ: «الجِبْلُ والجَبْلُ والجُبْلُ[2] لغاتٌ، وهو الجمعُ الكثيرُ العددِ من الناس. وقيل: الجِبِلَّةُ مِنْ قولِهم: جُبِل على كذا أي: خُلِق وطُبِع عليه. وسيأتي في يس إنْ شاء الله تعالى تمامُ الكلامِ على ذلك عند قوله: «جِبِلًّا كثيراً»[3] واختلافُ القراء فيه.

آ. (١٨٦) قوله: ﴿وما أَنْتَ﴾: جاء في قصةِ هود «ما أنت»[4] بغير واو وهنا «وما أنت» بالواو، فقال الزمخشري[5]: «إذا دَخَلَتِ الواوُ فقد قُصِدَ مَعْنيان كلاهما مخالِفٌ للرسالةِ عندهم: التسخيرُ والبَشَرِيَّةُ، وأنَّ الرسولَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ مُسَحَّراً ولا بَشَراً. وإذا تُرِكَتِ الواوُ فلم يُقْصَدْ إلَّا معنىً واحدٌ وهو كونُه مُسَحَّراً، ثم قَرَّر بكونِه بشراً». وتقدَّم الخلافُ في «كِسَفاً» واشتقاقُه في الإسراء[6].

آ. (١٩٢) قوله: ﴿وإنَّه لَتَنْزِيلٌ﴾: الهاءُ تعودُ على القرآنِ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ للعِلْمِ به. وتنزيل بمعنى مُنَزَّل، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: ذو تنزيل.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٣٦، والبحر ٧/٣٠، والمحرر ١٢/٧٨، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٢٠.

(٢) زاد في اللسان: والجِبِلُ والجُبُلُّ. انظر: اللسان (جبل).

(٣) الآية ٦١ من يس.

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.

(٥) الكشاف ٣/١٢٧.

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٤٠٩.

آ. (١٩٣) قـوله: ﴿نَـزَلَ﴾: قرأ[1] نـافع وابن كثيـر وأبو عمـرو وحفص «نَزَل» مخففاً. و«الروحُ الأمينُ» مرفـوعان على إسنـادِ الفعلِ للروحِ، والأمينُ نعتُه، والمرادُ به جبريل. وباقي السبعة بالتشديدِ مبنياً للفاعـل، وهو اللَّهُ تعالى. «الروحَ الأمينَ» منصوبان على المفعولِ به. والأمينُ صفتُه أيضاً وقُـرِىء «نُـزِّل» مشدَّداً مبنيـاً للمفعـولِ. و«الـروحُ الأمينُ» مـرفـوعـان على مـا لم يُسَمَّ فاعِلُه. و«به» إمَّا متعلِّقٌ بـ«نَزَلَ» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ.

آ. (١٩٤) قـوله: ﴿عـلى قَلْبِكَ لتكـونَ﴾: قـال الشيـخ[2]: الظاهرُ تعلُّقُ «على قلبِك» و«لتكون» بـ«نَزَل» ولم يَذْكُرْ ما يقابلُ هـذا الظاهـرَ. وأكثرُ ما يُتَخيـل أنَّه يجـوزُ أن يتعلقا بـ«تنـزيل» أي: وإنـه لتنزيـلُ ربِّ العالمين على قلبـك لتكون. ولكنْ فيـه ضَعْفٌ من حيث الفصلُ بين المصـدرِ ومعمـولـه بجملة «نَـزَلَ به الـروحُ». وقد يُجـاب عنه بـوجهين، أحدُهمـا: أنَّ هذه الجملةَ اعتراضيةٌ وفيها تأكيدٌ وتسديـدٌ، فليسَتْ بأجنبيـة. والثاني: الاغتفـارُ في الظرفِ وعديلِه. وعلى هذا فلا يَبْعُدُ أن يجيءَ في المسألةِ بابُ الإعمالِ؛ فإنَّ كُلًّا من/ [٦٨٥/ب] «تنزيل» و«نَزَل» يطلبُ هذين الجارَّيْن.

آ. (١٩٥) قوله: ﴿بِلِسانٍ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ المُنْـذِرين أي: ليكـونَ من الذين أَنْـذَرُوا بهذا اللسـانِ العربـيِّ وهم: هـودٌ[3] وصالـحٌ وشعيبٌ وإسماعيلُ ومحمـدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. ويجـوز أن يتعلَّقَ بـ«نَزَلَ» أي: نَـزَلَ بـاللسانِ العـربـيِّ لتنذرَ بـه؛ لأنـه لـو نَـزَلَ بـالأعجمي لقـالـوا: لِمَ نَـزَل علينـا

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٣، والنشـر ٢/٣٣٦، والبحر ٧/٤٠، والحجـة ٥٢١، والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٣/١٣٨.

(٢) البحر ٧/٤٠.

(٣) سقطت الدال من هود في الأصل.

ما لا نفهمُه؟ وجَـوَّز أبو البقـاء[1] أن يكون بـدلاً من «به» بـإعادةِ العـاملِ قـال: «أي: نَزَلَ بلسانٍ عربـيّ أي: برسالة أو لغة».

آ. (١٩٦) قوله: ﴿وإنه لَفِي زُبُر﴾: أي: وإن القرآنَ. وقيل: وإن محمـداً. وفيه التفـاتٌ؛ إذ لو جَـرَىٰ على ما تقـدَّم لقيل: وإنَّـك لفي زُبُر. وقرأ[2] الأعمش «زُبْرِ» بسكون الباء، وهي مخففةٌ من المشهورةِ.

آ. (١٩٧) قـوله: ﴿أو لم يكنْ لهم آيـةً﴾: قـرأ[3] ابن عـامـر «تكن» بـالتاء مِنْ فـوقُ «آيةٌ» بـالرفـع. والباقـون «يكنْ» بـاليـاء مِنْ تحتُ «آيـةً» بـالنصب. وابن عباس «تكن» بـالتـاء مِنْ فـوقُ و «آيـةً» بـالنصبِ. فـأمَّـا قـراءةُ ابنِ عامرٍ فـ «تكون» تُحتملُ أَنْ تكونَ تامـةً، وأَنْ تكونَ نـاقصةً. فـإن كانَتْ تـامةً جاز أن يكونَ «لهم» متعلقاً بها، و «آيةٌ» فاعلاً بها. و «أَنْ يعلَمَـه»: إمَّا بـدلٌ مِنْ آيـة، وإمَّـا خبـرُ مبتـدأ مضمـرٍ أي: أو لم يَحْـدُثْ لهم عـلامَـةُ عِلْمِ علمـاءِ بني إسرائيل.

وإنْ كانَتْ ناقصةً جاز فيها أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ اسمُهـا مضمراً فيهـا بمعنى القصةِ، و «آيـةٌ أَنْ يَعْلَمَه» جملةٌ قُـدِّم فيها الخبـرُ واقعةٌ مـوقعَ خبـر «تكن». الثـاني: أن يكونَ اسمُهـا ضميرَ القصـةِ أيضـاً، و «لهم» خبـرٌ مقـدمٌ، و «آيةٌ» مبتدأٌ مؤخر، والجملةُ خبر «تكن» و «أَنْ يعلَمَه»: إمَّا بدلٌ من «آيةٌ»، وإمَّا خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ، أي: هي أَنْ يعلَمه. الثـالث: أَنْ يكـونَ «لهم» خبـرَ «تكنْ» مقـدَّماً على اسمهـا، و «آيةٌ» اسمُهـا و «أَنْ يعلَمَـه» على الـوجهين المتقـدِّمين:

---

(١) الإملاء ٢/ ١٧٠.

(٢) البحر ٧/ ٤١.

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٧٣، والنشـر ٢/ ٣٣٦، والتيسيـر ١٦٦، والقـرطبـي ١٣/ ١٣٩، والحجة ٥٢١، والبحر ٧/ ٤١.

البدليةِ وخبرِ ابتداءٍ مضمرٍ. الرابع: أَنْ يكونَ «آيةٌ» اسمَها و «أَنْ يعلمَه» خبرُهـا. وقـد اعتُرِضَ هـذا: بأنـه يَلْزَمُ جَعْلُ الاسمِ نكـرةً، والخبـرِ معـرفـةً. وقـد نصَّ بعضُهم على أنه ضرورةٌ كقوله[1]:

٣٥٣٣ـ . . . .
ولا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مـنـكِ الـوَداعـا

وقوله[2]:

٣٥٣٤ـ . . . .
يـكـون مـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

وقد اعتُذِر عن ذلـك: بأنَّ «آيـة» قد تخصَّصَتْ بقـوله: «لهـم» فـإنه حـالٌ منها، والحال صفة، وبأن تعريفَ الجنسِ ضعيفٌ لعمومـه. وهو اعتـذارٌ باطـلٌ ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى هذا التخريجِ، بل التخريجُ ما تقدم.

وأمَّا قراءةُ الباقينَ فواضحةٌ جداً فـ «آيةٌ» خبرٌ مقـدمٌ، و «أَنْ يَعْلَمه» اسمُهـا مؤخرٌ، و «لهم» متعلِّقٌ بآية حالاً مِنْ «آية».

وأمَّـا قـراءةُ ابنِ عبـاس[3] فكقـراءةِ «ثم لم تكن فتنتَهم إلَّا أَنْ قـالـوا»[4] وكقول لبيد[5]:

٣٥٣٥ـ فـمـضَـى وقـدَّمـهـا وكـانـت عـادَةً
مـنـه إذا هـي عَـرَّدَتْ إقـدامُـهـا

---

(١) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) تكنْ، آيةً.

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ٢٥٥.

(٥) تقدم برقم ١٨٨١.

إمَّا لتأنيثِ الاسمِ لتأنيثِ [الخبر][1]، وإمَّا لأنه بمعنى المؤنث. ألا ترى أنَّ «أَنْ يعلَمَـه» في قوةِ «المعـرفةِ» و «إلَّا أَنْ قـالوا» في قـوة «مقالتهم» وإقـدامها «بإقدامتها».

وقـرأ[2] الجحـدريُّ: «أَنْ تعلمَـه» بـالتـاء من فـوق. شَبَّـه البنين بجمـع التكسير[3] في تغيُّر واحدِه صورةً، فعامَلَ فعلَه المسندَ إليه[4] معاملةَ فعلِه[5] في لَحاقِ علامةِ التأنيثِ. وهذا كقوله[6]:

٣٥٣٦ـ قـالَتْ بنـو عـامـرٍ خـالُـوا بني أَسَـدٍ
يـا بـؤسَ لـلجَـهْـلِ ضَـرَّاراً لأَقْـوامِ

وكتبوا في الرسم الكريم «عُلَمؤا» بواو بين الميمِ والألف. قيـل: هو على لغة مَنْ يُميل الألفَ نحو الواوِ، وهذا كما فُعِل في الصلاة والزكاةِ.

آ. (١٩٨) **قوله: ﴿الأَعْجمين﴾**: قال صـاحب «التحريـر»[7]: «الأَعْجَمين جمع أعجمي بالتخفيف. ولولا هذا التقديرُ لم يَجُزْ أَنْ يُجمعَ جَمْـعَ سلامةٍ» قلت: وكان سببُ مَنْعِ جمعِه: أنه من بابِ أَفْعَل فَعْلاء كأَحْمـر حَمْراء.

---

(١) سقط من الأصل وثبت في ش.

(٢) القرطبي ١٣/١٣٩، والبحر ٧/٤١.

(٣) ولكن الفعـل هنا مسنـد إلى جمع التكسيـر علماء وليس لبني. والفعـل المسنـد إلى جمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث.

(٤) المسند إلى البنين.

(٥) فعل جمع التكسير.

(٦) تقدم برقم ٤٠٠.

(٧) لعله التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير لابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨هـ. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

والبصريون لا يُجيزون جَمْعَه جمعَ سلامة إلَّا ضرورةً كقوله[1]:

٣٥٣٧ـ ....

حــلائــلَ أَسْــوَدِيْــنَ وأَحْــمَــرِيــنــا

فلذلك قَدَّره منسوباً فخففَ الياء. وقد جعله ابنُ عطية[2] جمعَ أَعْجَم فقال: «الأَعْجَمون جمعُ أَعْجَمُ/ وهو الذي لا يُفْصِحُ، وإن كان عربيَّ النسبِ يقال له «أعجمُ» وذلك يقال للحيوانات. ومنه قوله صلَّى الله عليه وسلَّم[3]: «جُرْحُ العجماء جُبار». وأسند الطبريُّ عن عبدِ الله بن مطيع[4]: أنه كان واقفاً بعرفةَ وتحته جَمَلٌ فقال: جملي هذا أعجمُ، ولو أنه أُنْزِل عليه ما كانوا يُؤْمِنون. والعَجَمِيُّ: هو الذي نِسْبَتُه في العَجَمِ، وإن كان أفصحَ الناسِ». [٦٨٦/أ]

وقال الزمخشريُّ[5]: «الأعجمُ: الذي لا يُفْصِحُ، وفي لسانِه عُجْمَةٌ أو استعجامٌ. والأعجميُّ مثلُه، إلَّا أنَّ فيه زيادةَ النسَبِ توكيداً» قلت: وقد تقدَّم نحوٌ مِنْ هذا في سورة النحلِ[6]. وقد صَرَّح أبو البقاء[7] بمَنْع أن يكون

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام، هجا به مضر وصدره:

فما وَجَدَتْ بناتُ بني نزارٍ

وهو في ابن يعيش ٥/٦٠، وشرح شواهد الشافية ١٤٣، والهمع ١/٤٥، والدرر ١/١٩، والخزانة ١/٨٦.

(٢) المحرر ١٢/٨٠.

(٣) رواه البخاري بلفظ: «العجماء جرحُها جُبار» في كتاب الديات. ٢٨ باب المعدن جبار. الفتح ١٢/٢٦٥. وجُبار أي: هدر. والعَجماء: البهيمة.

(٤) عبد الله بن مطيع العدوي المدني. كان رأس قريش يوم الحَرَّة، وأمَّره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ٧٣. انظر: التقريب ٣٢٤. وانظر في الخبر: الطبري ١٨/١١٤.

(٥) الكشاف ٣/١٢٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٢٨٧.

(٧) الإملاء ٢/١٧٠.

«الأعجمين» جمـعَ «أَعْجم» وإنمـا هـو جمـعُ أعجمي مخففـاً مِنْ أعجمـيّ كـ «الأشْعـرون» في الأشعري قـال: «الأعجمين [أي][1]: الأعجميين فحـذف ياءَ النسب كما قالوا: الأشعرون أي: الأشعريُّون، وواحدُه أعجمي، ولا يجـوز أن يكونَ جمعَ أعجم لأنَّ مؤنثَه عَجْماء. ومثلُ هذا لا يُجْمَعُ جَمْعَ التصحيح».

قلت: وقد تقدَّم ذلك. ففيما قال ابنُ عطية نظرٌ. وأمَّـا الزمخشـري فليس في كلامِه أنه جمع أَعْجم مخففاً أو غيرَ مخففٍ، وإنْ كان ظاهرُه أنَّه جمع أعجم مِنْ غيـرِ تخفيفٍ. ولكن الذي قـاله ابن عـطيـة تَبِـعَ فيـه الفـراء[2] فـإنـه قـال: «الأعجمين جمع أَعْجم أو أعجمي على حَذْفِ ياءِ النَّسَبِ كما قالوا: الأشعـرين وواحدهم أشعري. وأنشد للكميت[3]:

٣٥٣٨ـ ولـو جَـهَّـزْتَ قـافـيـةً شَـرُوْدا
لـقـد دَخَـلَتْ بـيـوتَ الأَشْـعَـرِيْـنـا

لكنَّ الفـراء لا يَضُـرُّه ذلـك فـإنـه من الكـوفيين. وقـد قَـدَّمْتُ عنهم أنهم يُجيزون جمع أَفْعَل فَعْلاء[4].

و[قـرأ][5] الحسن وابن مقسم «الأَعْجميِّين» بياءَي النسب، وهي مؤيـدةٌ لتخفيفِه منه في قراءةِ العامَّة.

آ. (٢٠٠) **قوله: ﴿كذلك سَلَكْناه﴾**: أي: مثلَ ذلك، أو الأمر كذلك. والضمير في «سَلَكْناه» عائدٌ على القرآن وهو الـظاهرُ أي: سلكنـاه في

---

(١) زيادة من الإملاء.
(٢) اقتصر في معاني القرآن ٢/ ٢٨٣ على قولـه: «الأعجم في لسـانـه، والأعجميّ المنسوب إلى أصله، إلى العجم، وإن كان فصيحاً».
(٣) البحر ٧/ ٤٢.
(٤) أي جمعاً سالماً.
(٥) الإتحاف ٢/ ٣٢١، والمحتسب ٢/ ١٣٢، والقرطبي ١٣/ ١٣٩، والبحر ٧/ ٤٢.

قلوبِ المجرمين، كما سَلَكْناه في قلوبِ المؤمنين. ومع ذلك لم ينجَعْ فيهم. وقيل: عائدٌ على التكذيبِ أو الكفر.

آ. (٢٠١) قوله: ﴿لا يُؤْمِنون به﴾: في الجملةِ وجهان، أحدُهما: الاستئنافُ على جهةِ البيانِ والإيضاحِ لِما قبله. والثاني: أنها حالٌ من الضمير في «سَلَكْناه» أي: سَلَكْناه غيرَ مُؤْمَنٍ به. ويجوز أن يكونَ حالاً من «المجرمين» لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه.

آ. (٢٠٢) قوله: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ﴾: و «فيقولوا» عطفٌ على «يَرَوْا». وقرأ العامة بالياءِ مِنْ تحتُ. والحسن[1] وعيسى بالتاء مِنْ فوقُ. أَنَّث ضميرَ العذابِ لأنَّه في معنى العقوبة. وقال الزمخشري[2]: «أنَّثَ على أن الفاعل ضميرُ الساعة». وقال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: ما معنى التعقيب في قوله: «فَيَأْتِيَهم»؟ قلت: ليس المعنى التعقيبَ في الوجود[4]، بل المعنى تَرَتُّبُها في الشدَّة. كأنَّه قيل: لا يُؤْمِنُون بالقرآنِ حتى تكونَ رُؤْيَتُهم العذابَ [فما هو][5] أشدُّ منها[6]. ومثالُ ذلك أن تقول: «إنْ أَسَأْتَ مَقَتَك الصالحون فَمقَتَك اللَّهُ»، فإنَّك لا تَقْصِدُ [بهذا الترتيب][7] أنَّ مَقْتَ اللَّهِ بعد مَقْتِ الصالحين، وإنما

---

(١) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/١٣٣، والقرطبي ١٣/١٤٠، والبحر ٧/٤٢.
(٢) الكشاف ٣/١٢٩.
(٣) الكشاف ٣/١٢٩.
(٤) الكشاف: «ليس المعنى ترادفَ رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود».
(٥) من الكشاف.
(٦) الكشاف: «فما هو أشدُّ منها، وهو لُحوقه بهم مفاجأةً، فما هو أشدُّ منه، وهو سؤالُهم النظرةَ».
(٧) من الكشاف.

قَصْدُكَ إلى ترتيبِ شدَّةِ الأمرِ على المسيء»[1].

وقرأ[2] الحسن «بَغَتَةً» بفتحِ الغين.

آ. (٢٠٥) **قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾**: قد تقدَّمَ تحقيقُه[3]. وقد تنازَعَ «أفرأيت» و«جاءهم» في قوله: «ما كانوا يُمَتَّعون» فإن أَعْمَلْتَ الثاني وهو «جاءهم» رَفَعْتَ به «ما كانوا» فاعلاً به، ومفعولُ «أرأَيْتَ» الأولُ ضميرُه، ولكنه حُذِفَ، والمفعولُ الثاني هو الجملةُ الاستفهاميةُ في قوله: «ما أَغْنَى عنهم». ولا بُدَّ مِنْ رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين المفعولِ الأولِ المحذوفِ، وهو مقدَّرٌ، تقديره: أفرأيْتَ ما كانوا يُوْعَدُون ما أَغْنَىٰ عنهم تَمَتُّعُهم، حين حَلَّ أي: الموعودُ به. ودَلَّ على ذلك قوةُ الكلامِ. وإنْ أَعْمَلْتَ الأولَ نصبْتَ به «ما كانوا يُوْعَدُون» وأَضْمَرْتَ في «جاءهم» ضميرَه فاعلاً به. والجملةُ الاستفهاميةُ مفعولٌ ثانٍ أيضاً. والعائدُ مقدرٌ على ما تقرَّرَ في الوجهِ قبلَه، والشرطُ معترضٌ، وجوابُه محذوفٌ. وهذا كلُّه مفهومٌ مما تقدَّم في سورةِ الأنعامِ[4]، وإنما ذكرْتُه هنا لأنه تقديرٌ عَسِرٌ يحتاج إلى تأمُّلٍ وحسنِ صناعةٍ، وهذا كلُّه إنَّما يتأتَّىٰ على قولِنا: إنَّ «ما» استفهاميةٌ، ولا يَضُرُّنا تفسيرُهم لها بالنفي، فإن الاستفهامَ قد يَرِدُ بمعنى النفيِ. وأمَّا إذا جَعَلْتَها نافيةً حرفاً، كما قال أبو البقاء[5]، فلا يتأتَّىٰ ذلك؛ لأنَّ مفعولَ «أرأيت» الثاني لا يكونُ إلاَّ جملةً استفهاميةً كما تقرَّر غيرَ مرة.

---

(١) وقال: «وأنه يَحْصُلُ له بسبب الإساءة مَقْتُ الصالحين، فما هو أشدُّ مِنْ مقتهم، وهو مَقْت الله».

(٢) الإتحاف ٢/٣٢١، والبحر ٧/٤٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥، ٧/٥٢١.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الإملاء ٢/١٧٠.

آ. (٢٠٧) قوله: ﴿مـا أَغْنَىٰ﴾: يجوز أَنْ تكـونَ «ما» استفهـاميةً في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدَّماً، و «ما كانوا» هو الفاعلُ، و «ما» مصدريةٌ بمعنى: أيُّ شيءٍ أغنىٰ عنهم كونَهم متمتِّعين. وأَنْ تكونَ نـافيةً والمفعـولُ محذوفٌ أي: لم يُغْنِ عنهم تمتُّعُهم شيئاً.

وقـرىء[١] «يُمْتَعُون» بـإسكانِ الميم وتخفيف التـاءِ، مِنْ أَمْتَـع اللَّهُ زيـداً بكذا.

آ. (٢٠٨) قوله: ﴿إلاَّ لها مُنْذِرون﴾: يجـوز أَنْ تكونَ الجملةُ صفـةً لـ «قـريـةٍ»، وأَنْ تكـونَ حـالاً منهـا. وسَـوَّغَ ذلـك سَبْقُ النفيِ. وقـال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: كيف عَزَلْتَ الـواوَ عن الجملةِ بعدَ «إلاَّ» ولم تُعْـزَلْ عنها في قوله: «وما أهلَكْنا مِنْ قريـةٍ إلاَّ ولها كتـابٌ/ معلومٌ»[٣]؟ قلت: الأصلُ عَـزْلُ الواوِ؛ لأنَّ الجملةَ صفـةٌ لـ «قريـةٍ». وإذا زِيْدَتْ فلتـأكيـدِ وَصْـلِ الصفـةِ بالموصوفِ كما في قوله: «سبعةٌ وثامنُهم كَلْبُهم»[٤]. قال الشيخ[٥]: «ولو قدَّرنا «لها مُنْذِرُون» جملةً لم يَجُزْ أن تجيءَ صفةً بعد «إلاَّ». [٦٨٦/ب]

ومـذهبُ الجمهـورِ أنـه لا تجيءُ الصفـةُ بعــد «إلاَّ» معتمـدةً على أداةِ الاستثناءِ نحو: مـا جاءَني أحـدٌ إلاَّ راكبٌ. وإذا سُمِع مثـلُ هذا خـرَّجوه على البـدلِ، أي: إلاَّ رجلٌ راكبٌ. ويَـدُلُّ على صحـةِ هـذا المـذهبِ أنَّ العـربَ تقولُ: «ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ قائماً» ولا يُحْفَظُ عنهم «إلاَّ قائمٍ» بالجرِّ. فلو كانت الجملةُ صفةً بعد «إلاَّ» لَسُمِـعَ الجرُّ في هـذا. [وأيضاً فلو كـانَتْ الجملةُ صفةً

---

(١) البحر ٧/٤٤.
(٢) الكشاف ٣/١٣٠.
(٣) الآية ٤ من الحجر.
(٤) الآية ٢٢ من الكهف.
(٥) البحر ٧/٤٤.

للنكرة لجاز أَنْ تقعَ صفةُ المعرفةِ بعد «إلَّا» يعني نحو: «ما مررتُ بزيدٍ إلَّا العاقلِ»][(١)].

ثم قال: «فإنْ كانَتِ الصفةُ غيرَ معتمدةٍ على الأداةِ جاءَتِ الصفةُ بعد «إلَّا» نحو: «ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ من عمروٍ». التقدير: ما جاءني أحدٌ خيرٌ من عمروٍ إلَّا زيدٌ. وأمَّا كونُ الواوِ تُزاد لتأكيدِ وَصْلِ الصفةِ بالموصوفِ فغيرُ معهودٍ في عبارةِ النَّحْويين. لو قلتَ: «جاءني رجلٌ وعاقلٌ» أي: «رجلٌ عاقلٌ» لم يَجُزْ. وإنما تدخل الواوُ في الصفاتِ جوازاً إذا عُطِفَ بعضُها على بعضٍ، وتَغَايَرَ مدلولُها نحو: مررت بزيدٍ الشجاعِ والشاعرِ. وأمَّا «وثامِنُهم كَلْبهم»[(٢)] فتقدَّم الكلامُ عليه».

قلت: أمَّا كونُ الصفةِ لا تقعُ بعد «إلَّا» معتمدةً، فالزمخشريُّ يختارُ غيرَ هذا، فإنَّها مسألةٌ خلافيةٌ. وأمَّا كونُه لم يُقَلْ «إلَّا قائماً» بالنصبِ دونَ «قائم» بالجرِّ فذلك على أحدِ الجائزين وليس فيه دليلٌ على المَنْعِ مِنْ قَسيمِه. وأمَّا قولُه «فغيرُ معهودٍ في كلامِ النحويين» فَممنوعٌ. هذا ابنُ جني نَصَّ عليه في بعضِ كتبِه. وأمَّا إلزامُه أنها لو كانَتِ الجملةُ صفةً بعد «إلَّا» للنكرةِ لجازَ أَنْ تقعَ صفةُ المعرفة بعد «إلَّا» فغيرُ لازمٍ؛ لأنَّ ذلك مختصٌّ بكونِ الصفةِ جملةً. وإذا كانت جملةً تعذَّر كونُها صفةً للمعرفةِ. وإنما اختصَّ ذلك بكونِ الصفةِ جملةً؛ لأنها لتأكيدِ وَصْلِ الصفةِ، والتأكيد لائقٌ بالجملةِ. وأمَّا قولُه: «لو قلتَ: جاءني رجلٌ وعاقلٌ لم يَجُزْ» فمُسَلَّمٌ، ولكن إنما امتنع ذلك في الصفةِ المفردةِ لئلا يُلْبَسَ أنَّ الجائي اثنان: رجلٌ وآخرُ عاقلٌ، بخلافِ كونِها جملةً، فإنَّ اللَّبْسَ مُنْتَفٍ. وقد تقدَّم «سبعةٌ وثامنُهم» فَلْيُلْتَفَتْ إليه ثَمَّة[(٣)].

---

(١) ما بين معقوفين لم يرد في مطبوعة البحر.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٤٦٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٤٦٧.

آ. (٢٠٩) قوله: ﴿ذِكْـرَىٰ﴾: يجوزُ فيهـا أوجهٌ، أحـدُها: أنهـا مفعـولٌ مِنْ أجله. وإذا كـانَتْ مفعــولاً مِنْ أجلِه ففي العـامــلِ فيـه وجهــان، أحـدهما: «مُنْـذِرُوْن»، على أنَّ المعنى: مُنْذِرون لأجـلِ الموعـظةِ والتذكـرةِ. الثاني: «أَهْلَكْنا». قـال الزمخشـري[١]: «والمعنى: وما أهلَكْنـا مِنْ أهلِ قـريةٍ ظالمين إلاَّ بعدَما ألزَمْناهم الحُجَّةَ بإرسالِ المُنْذَرِين إليهم ليكون [إهـلاكُهم][٢] تـذكرةً وعبـرةً لغيرِهم فـلا يَعْصُوا مثـلَ عصيانِهم» ثم قـال: «وهذا الـوجهُ عليـه المُعَوَّل».

قـال الشيخ[٣]: «وهـذا لا مُعَوَّلَ عليـه؛ فإنَّ مـذهبَ الجمهورِ أنَّ مـا قبل «إلاَّ» لا يعمل فيما بعدها، إلاَّ أَنْ يكونَ مستثنىٰ، أو مستثنىٰ منه، أو تابعاً له غيرَ معتمدٍ على الأداة نحو: «ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٌ من عمروٍ»، والمفعـولُ له ليس واحداً من هذه[٤]. ويتخرَّج مذهبُه على مذهبِ الكسـائي والأخفشِ، وإن كانـا لم يَنُصَّا على المفعولِ له بخصوصيَّته». قلت: والجواب ما تقدَّم قبـلَ ذلك مِنْ أنَّه يختارُ مذهبَ الأخفش.

الثاني من الأوجهِ الأُوَلِ: أنَّهـا في محلِّ رفـع خبراً لمبتـدأ محذوفٍ أي: هذه ذِكْرىٰ. وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً. الثالث: أنها صفةٌ لـ مُنْذِرُوْن: إمَّا على المبـالغـةِ، وإمَّـا على الحـذفِ أي: مُـنْــذروْن ذَوو ذكــرى، أو على وقـــوعِ المصدرِ وقوعَ اسمِ الفـاعلِ أي: مُنْـذِرون مُذكِّـرون. وقد تقـدَّم تقريـرُ ذلك. الـرابـع: أنهـا في محـلِّ نصبٍ على الحـال أي: مُـذَكِّــرين، أو ذوي ذكـرىٰ، أو جُعِلوا نفسَ الذكرى مبالغةً. الخامس: أنها منصـوبةٌ على المصـدرِ المؤكِّد.

(١) الكشاف ٣/١٣٠.
(٢) من الكشاف.
(٣) البحر ٧/٤٥.
(٤) قال: «فلا يجوز أن يتعلق بأهلكنا».

وفي العاملِ فيها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: لفظُ «مُنْذِرُون» لأنَّـه مِنْ معناهـا فهما كـ «قَعَـدْتُ جلوساً». والثـاني: أنه محـذوفٌ مِنْ لفظِهـا أي: تَذْكُـرون ذِكْرى. وذلك المحذوفُ صفةٌ لـ «مُنْذِرون».

آ. (٢١٠) قوله: ﴿وما تَنَزَّلَتْ به الشياطينُ﴾: العامَّـةُ على

[٦٨٧/أ و ب] اليـاء(١)/ ورفـعِ النـونِ، وهـو جمـعُ تكسيـرٍ. وقـرأ(٢) الحسن البصـري وابن السَّمَيْفع والأعمش بالواوِ مكانَ الياءِ، والنونُ مفتوحةٌ إجراءً له مُجْرى جمعِ السلامة. وهذه القراءةُ قد رَدَّها جمعٌ كثيرٌ من النحويين. قال الفـراء(٣): «غَلِطَ الشيخُ ظنَّ أنها النونُ التي على هِجاءَيْن»(٤). وقـال النضر بن شميـل: «إنْ جاز أن يُحْتَجَّ بقولِ العَجَّاجِ ورؤبةَ فهلا جازَ أَنْ يُحْتَجَّ بقولِ الحسنِ وصـاحبِه يعني محمـد بن السميفع، مـع أنَّا نعلُم أنَّهمـا لم يُقْرآ بـه إلاَّ وقد سَمِعـا فيه». وقـال النحاس(٥): «هو غَلَطٌ عند جميعِ النَّحْويين». وقال المهدويُّ: «هو غيـرُ جائـزٍ في العربيةِ». وقال أبو حاتم: «هي غلطٌ منه أو عليه».

وقد أَثْبَتَ هذه القراءةَ جماعةٌ من أهلِ العلمِ، ودفعـوا عنها الغَلَطَ، فـإنَّ القارىءَ بها من العلمِ بمكـانٍ مَكينٍ، وأجابـوا عنها بـأجوبـةٍ صالحـةٍ. فقال(٦) النضر بن شميل: «قال يونس بن حبيب: سمعتُ أعرابياً يقـول: «دخلتُ بساتينَ من ورائِها بساتُون» فقلت: ما أشبَـه هذا بقـراءةِ الحسنِ» وخرَّجهـا بعضُهم على أنها جمعُ شَيَّاط بالتشديد مِثالَ مبالغةٍ، مثلَ «ضَـرَّاب» و «قتَّال»، على أَنْ يكـونَ مشتقاً من شاط يَشِيْط أي: أَحْرَقَ، ثم جُمِع جَمْعَ سلامةٍ مع تخفيفِ الياءِ فوزنُـه

---

(١) سقطت الورقة ٦٨٧ بوجهيها من الأصل وأثبتناها من ش.

(٢) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/١٣٣، والبحر ٧/٤٦، والقرطبي ١٣/١٤٢.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٥.

(٤) عبارة الفراء: «ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

(٥) إعراب القرآن ٢/٥٠٣.

(٦) البحر ٧/٤٦.

فَعالُون مخففاً مِنْ فعَّالين بتشديد العين. ويَدُلُّ على ذلك أنَّهمـا وغيرَهمـا قرؤُوا بذلك أعني بتشديدِ الياءِ[1]. وهذا منقولٌ عن مؤرج السدوسي ووجَّهها آخرون: بأنَّ آخِرَه لَمَّا كان يُشْبِهُ آخرَ يَبْرين وفِلَسْطين أُجْرِي إعرابُه تارةً على النونِ، وتارةً بالحرفِ كما قالوا: هذه يَبْرِينُ وفِلَسْطينُ ويبرونَ وفلسطونَ. وقد تقدَّم القولُ في ذلك في البقرة[2].

والهاء في «به» تعود على القرآن.

وجاءت هذه الجمل الثلاث[3] منفيةً على أحسنِ ترتيب[4] نفىٰ أولاً تنزيلَ الشياطين به؛ لأنَّ النفيَ في الغـالبِ يكونُ في الممكنِ، وإنَّ كـان الإمكانُ هنـا منتفياً. ثم نفىٰ ثانياً انْبِغاءَ ذلك أي: ولو فُرِضَ الإمكانُ لم يكـونوا أهـلاً له، ثم نفىٰ ثالثاً الاستطاعةَ والقُدْرَةَ، ثم ذكر علةَ ذلـك، وهي انعزالُهم عن السَّمـاع من الملأِ الأعلى؛ لأنهم يُرْجَمُون بالشُّهُبِ لو تَسَمَّعوا.

آ. **(٢١٣) قوله: ﴿فتكونَ﴾**: منصوبٌ في جوابِ النهي.

آ. **(٢١٦) قـوله: ﴿فـإنْ عَصَوْكَ﴾**: في هـذه الـواوِ وجهـان، أحدُهما: أنَّهـا ضميرُ الكفـارِ أي: فإنْ عَصـاك الكفارُ في أَمْـرِك لهم بالتـوحيدِ. الثـاني: أنها ضميـرُ المؤمنين أي: فـإنْ عَصـاك المؤمنـون في فـروعِ الإسـلام وبعضِ الأحكامِ بعد تصديقِك والإيمانِ برسالتِك. وهذا في غاية البعد.

---

(١) انظر: البحر ٧/٤٦.

(٢) الدر المصون ٢/٢٨.

(٣) الأصل «الثلاثة» وهو سهو.

(٤) انظر: البحر ٧/٤٦.

آ. (٢١٧) قوله: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾: قرأ[1] نافعٌ وابنُ عامر بالفاءِ. والباقون بالواوِ. فأمَّا قراءةُ الفاءِ فإنَّه جَعَلَ فيها ما بعد الفاءِ كالجزاءِ لِما قبلها مُتَرَتِّباً عليه، وقراءةُ الواوِ لمجرَّدِ عَطْفِ جملةٍ على أخرى.

آ. (٢١٨) قوله: ﴿الذي يَرَاكَ﴾: يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعَ المحلِّ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو منصوبَه على المدحِ، أو مجرورَهُ على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ.

آ. (٢١٩) قوله: ﴿وتَقَلُّبَكَ﴾: عطفٌ على مفعول «يَراك» أي: ويرى تَقَلُّبَك. وهذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[2] جناح بن حبيش بالياء مِنْ تحتُ مضمومةً، وكسر اللامِ ورفعِ الباء جَعَلَه فعلاً، مضارع «قَلَّب» بالتشديد، وعَطَفه على المضارعِ قبلَه، وهو «يراك» أي: الذي يُقَلِّبُك.

آ. (٢٢١) قوله: ﴿على مَنْ تَنَزَّلُ﴾: متعلِّقٌ بـ «تَنَزَّلُ» بعده. وإنما قُدِّمَ لأنَّ له صدرَ الكلامِ، وهو مُعَلِّقٌ لِما قبله مِنْ فعلِ التنبئةِ لأنَّها بمعنى العِلْمِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ هنا متعديةً لاثنين فتسدَّ الجملةُ المشتملةُ على الاستفهام مَسَدَّ الثاني؛ لأن الأولَ ضميرُ المخاطبين، وأَنْ تكونَ متعدِّيةً لثلاثة فتسدَّ مَسَدَّ اثنين. وقرأ[3] البزي «على مَنْ تَّنَزَّلُ» بتشديد التاء [مِنْ تنزَّل][4] في الموضعين، والأصل تَتَنَزَّلُ بتاءَيْن، فأدغم. والإدغامُ في الثاني سَهْلٌ لتحرُّكِ

---

(١) السبعة ٤٧٣، والنشر ٢/٣٣٦، والحجة ٥٢٢، والبحر ٧/٤٧، والتيسير ١٦٧، والقرطبي ١٣/١٤٤.

(٢) الشواذ ١٠٨، والبحر ٧/٤٧.

(٣) الإتحاف ٢/٣٢٢، والنشر ٢/٢٣٢، ٢/٢٣٤.

(٤) زيادة من نسخة عارف حكمت.

ما قبل المُدْغَمِ، وفي الأول صعوبةٌ لسكونِ مـا قبلَه، وهو نـونُ «مَنْ» وقد تقـدَّم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: «ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ»(١).

آ. (٢٢٣) قـولـه: ﴿يُلْقُـوْن﴾: يجـوزُ أَنْ يعـودَ الضميرُ على «الشياطين»، فيجوزُ أَنْ تكـونَ الجملةُ مِنْ «يُلْقُون» حـالاً، وأَنْ تكونَ مستـأنفةً. ومعنى إلقـائِهم السمعَ: إنصـاتُهم إلى الملأ الأعلى لِيَسْتَـرِقُوا شيئـاً، أو يُلْقُـوْن الشيءَ المسمـوعَ إلى الكهنةِ. ويجـوزُ أَنْ يعودَ على «كـلِّ أَفَّاكٍ أثيمٍ» من حيثُ إنَّـه جَمْعٌ في المعنىٰ. فتكـونُ الجملة: إمَّا مستـأنفةً، وإمَّـا صفةً لـ «كـلِّ أَفَّاكٍ» ومعنى الإلقاء ما تقدَّم.

وقـال الشيخ(٢) ـ حـالَ عَـوْدِ الضميـرِ على «الشيـاطين»، وبعـدمـا ذكـر المعنيين المتقـدِّمين في إلقـاءِ السَّمْـعِ ـ قـال: «فعلىٰ معنىٰ الإنْصـاتِ يكـونُ «يُلْقُوْن» استئنافَ إخبار، وعلى إلقاءِ المسمـوع إلى الكَهَنَةِ يُحْتَمَـلُ الاستئنافُ، واحْتُمِلَ الحالُ من «الشياطين» أي: تَنَزَّل على كلِّ أَفَّاكٍ أثيمٍ مُلْقِيْنَ ما سَمِعُوا». انتهى. وفي تخصيصِه الاستئنافَ بالمعنى الأولِ، وتجويزِه الوجهين في المعنى الثاني نظرٌ؛ لأنَّ جوازَ الوجهين جارٍ في المعنَيَيْن فيُحتاج في ذلك إلى دليلٍ.

آ. (٢٢٤) قوله: ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾: قد تقدَّمَ أن نافعاً(٣) يقـرأ بتخفيف التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قوله: «لا يَتَّبِعُـوكم»(٤) والفرقُ بين المخفَّفِ والمثقَّـلِ، فَلْيُنْـظَرْ ثَمَّـة. وسكَّن(٥) الحسـنُ العـينَ، ورُوِيَـتْ عن

(١) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/ ٦٠٠.
(٢) البحر ٧/٤٨.
(٣) السبعة ٤٧٤، والنشر ٢/ ٢٧٤، والبحر ٧/ ٤٨، والحجة ٥٢٢.
(٤) الآية ١٩٣. وانظر: الدر المصون ٥/ ٥٣٧.
(٥) البحر ٧/٤٨.

أبـي عمـروٍ، وليسَتْ ببعيدةٍ عنـه كـ «يَنْصُرْكم»[1] وبـابِه. وروى[2] هـارونُ عن بعضِهم نصبَ العينِ وهي غلط. والقولُ بأنَّ الفتحةَ للإتباعِ خطأٌ.

والعـامَّةُ على رَفْـعِ «الشعراءُ» بـالابتداءِ. والجملةُ بعـدَه الخبرُ. وقـرأ[3] عيسىٰ بالنصبِ على الاشتغال.

آ. (٢٢٥) **قوله**: ﴿يَهِيْمُوْنَ﴾: يجوزُ أنْ تكون هذه الجملةُ خبـرَ «أنَّ». وهذا هو الظاهرُ؛ لأنَّه مَحَطُّ الفائـدةِ. و «في كل وادٍ» متعلقٌ بـه. ويجوزُ أَنْ يكـونَ «في كل وادٍ» هـو الخبرَ، و «يهيمـون» حـالٌ من الضميـرِ في الخبـر. والعاملُ مـا تَعَلَّق به هـذا الخبرُ أو نفسُ الجـارِّ، كما تقـدَّم في نظيـرِه غيرَ مـرة. ويجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ خبراً بعد خبرٍ عند مَنْ يرى تعدُّدَ الخبـرَ مطلقـاً وهذا من بابِ الاستعارةِ البليغةِ والتمثيلِ الرائعِ، شبَّه جَوَلانَهم في أفانينِ القولِ وطرائقِ المدحِ والذمِّ والتشبيهِ[4] وأنواعِ الشعرِ بِهَيْمِ الهائمِ في كلِّ وادٍ وطريقٍ.

والهائِمُ: الذي يَخْبِط في سَيْرِه ولا يَقْصِدُ موضعاً معيَّناً. هام على وجهـه: أي ذَهَبَ. والهائِمُ: العاشِقُ من ذلك. والهيمانُ: العَطْشانُ. والهُيام: داءٌ يأخذُ الإبـلَ من العطشِ. وجمـلٌ أَهْيَمُ، وناقـةٌ هَيْماءُ. والجمـع فيهمـا: هِيم. قـال تعالى: «فشاربون شُرْبَ الهِيْم»[5]. والهَيـام من الرَّمْـلِ: اليابسُ كـأنهم تَخَيَّلُوا فيه معنىٰ العطشِ.

---

(١) الآية ١٦٠ آل عمران. وانظر: الدر ١/٣٦١.
(٢) نسبت في الشواذ ١٠٨ إلى يعقوب في رواية هارون عنه. وانظر: البحر ٧/٤٨.
(٣) البحر ٧/٤٨، والقرطبي ١٣/١٥٢.
(٤) نسخة عارف: «التشبيب».
(٥) الآية ٥٥ من الواقعة.

آ. **(٢٢٧) قـولـه: ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾**: منصـوبٌ على المصـدرِ. والناصبُ له «يَنْقَلِبُوْن» وقُدِّمَ لتضمُّنِهِ معنى الاستفهامِ. وهـو مُعَلِّق لـ «سَيَعْلَمُ» سادًّاً مَسَدَّ مفعولَيْها. وقال أبو البقاء[١]: «أيَّ مُنْقَلَبٍ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أيْ: يَنْقلبون انقلابـاً أيَّ مُنْقَلَبٍ. ولا يعملُ فيـه «سَيَعْلم» لأنَّ الاستفهامَ لا يعمـل فيه مـا قبله». وهذا الـذي قالـه مردودٌ: بـأنَّ أيَّاً الـواقعةَ صفـةً لا تكونُ استفهـاميةً، وكـذلك الاستفهـاميةُ لا تكـونُ صفةً لشيء، بـل هما قِسْمـان، كلٌّ منهمـا قِسْمٌ بـرأسِه. و «أيّ» تنقسمُ إلى أقسـامٍ كثيرةٍ[٢] وهي: الشـرطيةُ، والاستفهـاميـةُ، والمـوصولـةُ، والصفةُ والمـوصوفـةُ[٣] عند الأخفش خـاصـة، والمنـاداةُ نحـو: يا أيُّهذا، والمُوْصِلَةُ لنداءِ ما فيه أل نحو: يا أيُّها الرجلُ، عند غيـر الأخفش[٤]. والأخفشُ يجعلُها في النداءِ موصولةً. وقد أَتْقَنْتُ ذلك في «شرح التسهيل».

وقرأ[٥] ابن عباس والحسن «أيَّ مُنْفَلَتٍ يَنْفَلِتُـون» بالفـاءِ والتاءِ من فـوقُ. من الانفلاتِ، ومعناها واضحٌ. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشعراء]

---

(١) الإملاء ٢/ ١٧٠.
(٢) انظر: المغني ١/ ١٠٩.
(٣) نحو: مررت بأيٍ معجب لك.
(٤) أما الأخفش فقد ذهب إلى أن أياً لا تكون كذلك، وهي في قـولنا: «يـا أيها الـرجل» الموصولة، حذف العائد وهو صدر صلتها والمعنى: يا من هو الرجل. انظر: المغني ١/ ١٠٩.
(٥) القرطبي ١٣/ ١٥٣، والبحر ٧/ ٤٩.

سـورة النمـل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿وكتابٍ﴾**: العامَّةُ على جَرِّه عطفاً على القرآن، وهل المرادُ نفسُ القرآنِ فيكونُ من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ، والمدلولُ واحدٌ، أو اللوحُ المحفوظُ أو نفس السورةِ؟ وقيل: القرآنُ والكتابُ عَلَمان للمنزَّلِ على نبيِّنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، فهما كالعبَّاسِ وعَبَّاس. يعني فتكون أل فيهما لِلَمْحِ الصفةِ. وهذا خطأٌ؛ إذ لو كانا عَلَمَيْن لما[1] وُصِفا بالنكرةِ، وقد وُصِف «قرآن» بها في قوله: «تلك آياتُ الكتابِ وقرآنٍ مُبينٍ» في سورة الحجر[2]. ووُصِفَ بها «كتاب» كما في هذه الآيةِ الكريمةِ. والذي يُقال: إنه نكرةٌ هنا لإِفادةِ التفخيم، كقوله تعالى: «في مَقْعَدِ صِدْقٍ»[3].

وقرأ ابن أبي عبلة «وكتابٌ مبينٌ» برفعِهما، عطفٌ على «آياتُ» المُخْبِرِ بها عن «تلك». فإن قيل: كيف صَحَّ أَنْ يُشارَ لاثنين، أحدُهما مؤنثٌ، والآخرُ مذكرٌ باسم إشارةِ المؤنثِ ولو قلتَ: «تلك هندٌ وزيدٌ» لم يَجُزْ؟ فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدُهما: أنَّ المرادَ بالكتابِ هو الآياتُ؛ لأنَّ الكتابَ عبارةٌ عن

---

(١) قوله: «لما» سقط من نسخة عارف.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ٥٥ من القمر.

[٦٨٨/أ] آياتٍ مجموعةٍ فلمَّا كانا شيئاً واحداً/ صَحَّتِ الإشارةُ إليهما بإشارةِ الواحدِ المؤنثِ. الثاني: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ أي: وآياتُ كتابٍ مبين. الثالث: أنه لَمَّا وَلِيَ المؤنثَ ما يَصِحُّ الإشارةُ به إليه اكتُفي به وحَسُنَ، ولو أُوْلِيَ المذكرَ لم يَحْسُنْ. ألا تراك تقولُ: «جاءَتْني هندٌ وزيدٌ» ولو حَذَفْتَ «هند» أو أَخَّرْتَها لم يَجُزْ تأنيثُ الفعلِ.

آ. (٢) **قوله: ﴿هُدًى وبُشْرَىٰ﴾**: يجوزُ فيهما أوجهُ، أحدُها: أنَّ يكونا منصوبَيْنِ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِهما أي: يَهْدي هُدًى ويُبَشِّر بُشْرَى. الثاني: أن يكونا في موضع الحالِ من «آياتُ». والعاملُ فيها ما في «تلك» مِنْ معنى الإشارةِ. الثالث: أَنْ يكونا في موضعِ الحالِ من «القرآن». وفيه ضعفٌ من حيث كونُه مضافاً إليه. الرابع: أَنْ يكونَ حالاً من «كتاب» في قراءة مَنْ رَفَعه. ويَضْعُفُ في قراءة مَنْ جرَّه لِما تقدَّمَ مِنْ كونِه في حكمِ المضافِ إليه لعَطْفِه عليه. الخامس: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في «مبين» سواءً رَفَعْتَه أم جَرَرْتَه. السادس: أَنْ يكونا بَدَلَيْن مِنْ «آيات». السابع: أَنْ يكونا خبراً بعد خبر. الثامن: أن يكونا خبرَيْ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي هدًى وبُشْرى.

آ. (٣) **قوله: ﴿الذين يُقيمون﴾**: يجوزْ أَنْ يكونَ مجرورَ المحلِّ نعتاً للمؤمنين، أو بدلاً، أو بياناً، أو منصوبَه على المدحِ أو مرفوعَه على تقديرِ مبتدأ أي: هم الذين.

قوله: «وهم بالآخرةِ هم يُوْقنون» «هم» الثاني تكريرٌ للأول على سبيلِ التوكيدِ اللفظيِّ. وفهم الزمخشري(١) منه الحَصْرَ أي: لا يُوقِنُ بالآخرةِ حقَّ الإيقانِ إلَّا هؤلاءِ المتصفونَ بهذه الصفاتِ. و «بالآخرة» متعلقٌ بـ «يُوقنون»

---

(١) الكشاف ٣/١٣٥ ـ ١٣٦.

ولا يَضُرُّ الفصلُ بينهما بالتوكيدِ. وهذه الجملةُ يُحتمل أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلةِ داخلةً في حَيِّزِ الموصولِ، وحينئذٍ يكون قد غايَرَ بين الصلتينِ لمعنىً: وهو أنَّه لَمَّا كان إقامةُ الصلاةِ وإيتاءُ الزكاةِ ممَّا يتكرَّرُ ويتجدَّدُ أتى بالصلتين جملةً فعليةً فقال: «يُقيمون» و«يُؤْتُون». ولمَّا كان الإيقانُ بالآخرةِ أمراً ثابتاً مطلوباً دوامُه أتى بالصلةِ جملةً اسميةً مكرَّراً فيها المسندُ إليه مُقَدَّماً فيها المُوْقَنُ به الدالُّ على الاختصاصِ ليدلَّ على الثباتِ والاستقرارِ. وجاء بخبرِ المبتدأ في هذه الجملةِ فعلاً مضارعاً، دلالةً على أنَّ ذلك مُتَجَدِّدٌ كلَّ وقتٍ غيرُ منقطعٍ. ويُحتمل أَنْ تكونَ مستأنفةً غيرَ داخلةٍ في حَيِّزِ الموصولِ.

قال الزمخشري[1]: «ويُحتمل أَنْ تَتِمَّ الصلةُ عنده» أي: عند قوله: «وهم». قال: «وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً» يريد أنَّ الصلةَ تَمَّتْ عند «الزكاةِ» فيجوزُ في ذلك. وإلَّا فكيف يَصِحُّ إذا أَخَذْنا بظاهرِ كلامِه أنَّ الصِّلةَ تَمَّتْ عند قوله «وهم»؟ وتسميتُه هذا اعتراضاً يعني من حيث المعنى، وسياقُ الكلام، وإلَّا فالاعتراضُ في الاصطلاحِ لِما يكون بين متلازِمَيْنِ من مبتدأ وخبرٍ، وشرطٍ وجزاءٍ، وقَسَمٍ وجوابِه، وتابعٍ ومتبوعٍ، وصلةٍ وموصولٍ، وليس هنا شيءٌ من ذلك.

آ. (٥) قوله: ﴿الأَخْسرون﴾: في أَفْعَل قولان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّها على بابِها من التفضيل، وذلك بالنسبةِ إلى الكفَّار من حيث اختلافُ الزمانِ والمكانِ. يعني: أنَّهم أكثرُ خُسْراناً في الآخرةِ منهم في الدنيا، أي: إنَّ خُسْرانَهم في الآخرة أكثرُ من خُسْرانِهم في الدنيا. وقال جماعةٌ منهم الكرماني: «هي هنا للمبالغةِ لا للشِّرْكة؛ لأن المؤمنَ لا خُسْران له في الآخرةِ البتة». وقد تقدَّمَ جوابُ ذلك: وهو أنَّ الخسرانَ راجعٌ إلى شيءٍ واحدٍ. باعتبارِ اختلافِ زمانِه ومكانِه.

---

(١) الكشاف ٣/١٣٥.

وقال ابن عطية[1]: «الأَخْسرون جمع «أَخْسَر» لأنَّ أَفْعَلَ صفةٌ لا يُجْمَعُ، إلَّا أن يُضافَ فَتَقْوىٰ رتبتُه في الأسماء، وفي هذا نظرٌ». قال الشيخ[2]: «ولا نظرَ في أنَّه يُجمع جَمْعَ سلامةٍ أو جمعَ تكسيرٍ إذا كان بأل، بل لا يجوزُ فيه إلَّا ذلك، إذا كان قبله ما يُطابِقُه في الجمعيَّةِ. فتقول: «الزيدون هم الأفضلون والأفاضل» و «الهندات هنَّ الفُضْلَياتُ، والفُضَلُ. وأمَّا قوله: «لا يُجْمَعُ إلَّا أَنْ يُضافَ» فلا يَتَعَيَّنُ إذ ذاك جَمْعُه، بل إذا أُضيف إلى نكرةٍ لا يجوزُ جَمْعُه، وإن أضيف إلى معرفةٍ جاز فيه الجمعُ والإفرادُ».

آ. (٦) قوله: ﴿لَتُلَقَّىٰ﴾: «لَقِيَ» مخفَّفاً يتعدَّىٰ لواحدٍ، وبالتضعيف يتعدَّىٰ لاثنين فأُقيم أَوَّلُهما هنا مُقامَ الفاعلِ، والثاني «القرآنَ».
[٦٨٨/ب] وقول من قال: إنَّ أصلَه تَلَقَّنَ بالنون/ تفسيرُ معنىً فلا يَتَعَلَّقُ به مُتَعَلِّقٌ، فإنَّ النونَ أُبْدِلَتْ حرفَ علةٍ.

آ. (٧) قوله: ﴿إذ قال﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار اذكُرْ أو تَعَلَّمْ مقدَّراً مدلولاً عليه بـ عَليم أو بـ حَليم. وفيه ضعفٌ لتقيُّدِ الصفةِ بهذا الظرفِ.

قوله: «بشِهابٍ قَبَسٍ» قرأ[3] الكوفيون بتنوين «شهاب» على أنَّ قَبَساً بدلٌ مِنْ «شهاب» أو صفةٌ له؛ لأنه بمعنى مَقْبوس كالقَبَضِ[4] والنَّقَضِ[5]. والباقون

---

(١) المحرر ١٢/٩٠.
(٢) البحر ٧/٥٤.
(٣) السبعة ٤٧٨، والنشر ٢/٣٣٧، والقرطبي ١٣/١٥٦، والتيسير ١٦٧، والبحر ٧/٥٥، والحجة ٥٢٢.
(٤) قال في اللسان (قبض): «والقَبَضُ بالتحريك بمعنى المقبوض وهو ما جُمع من الغنيمة قبل أن تُقْسَم».
(٥) النَّقَضُ: ما انتكث ثم أعيد غَزْلُه.

بـالإضافـةِ على البيانِ؛ لأن الشهـابَ يكون قَبَسـاً وغيـرَه. والشِّهـابُ: الشُّعلةُ. والقَبَس: القطعةُ منها، تكونُ في عُوْدٍ وغيرِ عُوْد. و «أَوْ» على بابِها من التنويـع. والطاء في «تَصْطَلُون» بدلٌ مِنْ تاءِ الافتعال[1] لأنه مِنْ صَلِيَ بالنار.

آ. (٨) **قوله: ﴿نُوْدِيَ﴾**: في القائمِ مَقـامَ الفاعـلِ ثلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ موسىٰ، وهو الظاهرُ. وفي «أَنْ» حينئذٍ ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنَّهـا المُفَسِّرَةُ لتقـدُّمِ ما هـو بمعنىٰ القول. والثـاني: أنها النـاصبةُ للمضـارعِ، ولكنْ وُصِلَتْ هنا بالماضي. وتقدَّم تحقيقُ ذلك، وذلك على إسقـاطِ الخافضِ أي: نُوْدي موسى بـأَنْ بُوْرِكَ. الثـالث: أنها المخففـةُ، واسمُها ضميـرُ الشأنِ، و «بُوْرِكَ» خبرُها، ولم يَحْتَجْ هنـا إلى فاصـلٍ؛ لأنه دعـاءٌ، وقد تقـدَّم نحوُه في النور في قوله: «أَنْ غَضِبَ»[2] في قراءته فعلاً ماضياً.

قال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ المخففةَ من الثقيلةِ، والتقدير: بأنَّه بُـورِكَ. والضميرُ ضميـرُ الشأنِ والقصـةِ؟ قلت: لا لأنه لا بُـدَّ مِنْ «قد». فإنْ قلتَ: فعلى إضمـارِها؟ قلت: لا يَصِـحُّ لأنها عـلامةٌ ولا تُحْـذَفُ». انتهى. فمنـع أَنْ تكونَ مخففـةً لِما ذُكِـر، وهذا بنـاءٌ منـه على أَنَّ «بُـوْرِكَ» خبـرٌ لا دعاءٌ. أمَّا إذا قُلْنا: إنه دعاءٌ كما تقدَّم في النورِ فـلا حاجـةَ إلى الفاصـلِ كما تقـدَّم. وقد تقـدَّم فيه استشكـالٌ: وهو أنَّ الـطلبَ لا يَقَعُ خبـراً في هـذا البـابِ فكيف وَقَعَ هذا خبراً لـ «أَنْ» المخففةِ وهو دُعاءٌ؟

---

(١) أصله تَصْتَلِيُـون وزنـه تَفْتَعِلون وقعت تـاء الافتعـال بعـد الصـاد فقلبت طـاء فصـار تَصْطَلِيُوْن استثقلت الضمـة على الياء فحـذفت فالتقى سـاكنان، فحـذفت اللام، ثم ضم مـا قبل الـواو لكيلا تنقلب الـواوُ ياءً لانكسـار ما قبلهـا وسكونهـا فيلتبس الجمع بالمفرد.

(٢) الآية ٩ من النور وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣.

(٣) الكشاف ١٣٧/٣.

الثاني من الأوجهِ الأُوَلِ: أنَّ القائمَ مَقامَ الفـاعلِ نفسُ «أَنْ بُـوْرِكَ» على حَذْفِ حرفِ الجرِّ أي: بأَنْ بُوْرِكَ. و «أَنْ» حينئذٍ: إمَّا ناصبةٌ في الأصلِ، وإمَّـا مخففةٌ.

الثالث: أنه ضميـرُ المصدرِ المفهـومِ من الفعلِ أي: نُـودي النداءُ، ثم فُسِّر بما بعدَه. ومثلُه «ثم بَدا لهم مِنْ بعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه»(١).

قوله: «مَنْ في النارِ» «مَنْ» قائمٌ مقـامَ الفاعـلِ لـ «بُوْرك». وبـارَكَ يتعدَّى بنفسِه، ولذلك بُني للمفعولِ. يقال: بارَكَكَ اللَّهُ، وبارَكَ عليكَ، وبارَكَ فيـك، وبارك لكَ، وقال الشاعر(٢):

٣٥٣٩ـ فَبُـوْرِكْتَ مَـوْلُـوداً وبُـوْرِكْـتَ نـاشِئـاً
وبُـوْرِكْـتَ عنـد الـشَّيْـب إذ أَنْتَ أَشْيَـبُ

وقال عبدُ الله بن الزبير(٣):

٣٥٤٠ـ فـبُـوْرِكَ فـي بَـنِـيْـكَ وفـي بَـنـيـهـمْ
إذا ذُكِـروا ونـحـن لـك الـفِـداءُ

وقال آخر(٤):

٣٥٤١ـ بُـوْرِكَ الـميِّـتُ الـغـرِيـبُ كـمـا بُـوْ
رِكَ نَـضْـحُ الـرُّمَّـانِ والـزيـتـونِ

والمـرادُ بـ «مَنْ»: إمَّا البـاري تعالى، وهـو على حَذْفِ مضـافٍ أي: مَنْ

---

(١) الآية ٣٥ من يوسف.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٥٨، والبحر ٧/٥٥.
(٣) البحر ٧/٥٥، والماوردي ٣/١٨٩.
(٤) البيت لأبـي طالب ابن عبد المطلب وهو في اللسان (برك) والبحر ٧/٥٥.

قُدْرَتُه وسُلْطانه في النار. وقيل: المرادُ به موسىٰ والملائكةُ، وكذلك بمَنْ حولَها. وقيل: المرادُ بـ «مَنْ» غيرُ العقلاءِ وهو النورُ والأمكنةُ التي حولَها.

قوله: «وسبحانَ الله» فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه من تتمَّةِ النداءِ أي: نُودِي بالبركةِ وتَنْزِيْهِ ربُّ العزَّةِ. أي: نُودي بمجموعِ الأمرَيْنِ. الثاني: أنه من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ مخاطِباً لنبيِّنا محمدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ، وهو على هذا اعتراضٌ بين أثناءِ القصةِ. الثالث: أنَّ معناه: وبُوْرِكَ مَنْ سَبَّح اللَّهَ. يعني أنه حَذَفَ «مَنْ» وصلتَها وأَبْقَىٰ معمولَ الصلةِ إذ التقدير: بُوْرِكَ مَنْ في النار ومَنْ حَوْلَها، ومَنْ قال: سبحان الله و «سُبْحانَ» في الحقيقةِ ليس معمولاً لـ «قال» بل لفعلٍ مِنْ لفظِه، وذلك الفعلُ هو المنصوبُ بالقول.

آ. (٩) **قوله: ﴿إِنَّه أنا اللَّهُ﴾**: في اسمِ «إنَّ» وجهان، أظهرهما: أنه ضميرُ الشأن. و «أنا الله» مبتدأ وخبرُه، و «العزيز الحكيم» صفتان لله. والثاني: أنه ضميرٌ راجعٌ إلى ما دلَّ عليه ما قبله، يعني: أنَّ مُكَلِّمَكَ أنا، و «الله» بيانٌ لـ «أنا». واللَّهُ العزيزُ الحكيمُ صفتان للبيانِ. قاله الزمخشري[(١)]. قال الشيخ[(٢)]: «وإذا حُذِفَ الفاعلُ وبُنِيَ الفعلُ للمفعولِ فلا يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على ذلك/ المحذوفِ، إذ قد غُيِّرَ الفعلُ عن بنائِه له. [٦٨٩/أ] وعُزِمَ على أَنْ لا يكونَ مُحَدَّثاً عنه، فَعَوْدُ الضميرِ إليه مِمَّا يُنافي ذلك؛ إذ يصيرُ مُعْتَنًى به».

قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد يُلْتَفَتُ إليه. وقد تقدَّم ذلك في قوله في البقرة «فَمَنْ عُفِيَ له»[(٣)] ثم قال: «وأداءٌ إليه» قيل: أي الذي عفا، وهو وليُّ الدمِ،

(١) الكشاف ٣/١٣٨.
(٢) البحر ٧/٥٦.
(٣) الآية ١٧٨. وانظر: الدر ٢/٢٥٢.

على ما تقدَّم تحريره[1]. ولَئِنْ سُلِّم ذلك فالزمخشريُّ لم يَقُلْ: إنه عائدٌ على ذلك الفاعلِ، إنما قال: راجعٌ إلى ما دَلَّ عليهِ ما قبلَه، يعني مِن السِّياقِ.

وقال أبو البقاء[2]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ «رَبّ» أي: إنَّ الرَّبَّ أنا الله، فيكون «أنا» فَصْلاً، أو توكيداً، أو خبرَ إنَّ، واللَّهُ بدلٌ منه».

آ. (١٠) قوله: ﴿وأَلْقِ﴾: عطفٌ على ما قبلَه من الجملةِ الاسميةِ الخبريةِ. وقد تقدَّم أَنَّ سيبويهِ لا يَشْترط تناسُبَ الجملِ، وأنه يُجيز «جاء زيدٌ ومَنْ أبوك» وتقدَّمت أدلَّته في أول البقرة. وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: علامَ عَطَفَ قولَه: «وأَلْقِ عصاكَ؟» قلت: على قولِه: «بُوْرِكَ» لأنَّ المعنى: نُوْدِيَ أَنْ بُوْرِكَ. وقيل له: أَلْقِ عَصاك[4]. والدليلُ على ذلك قولُه: «وأَنْ أَلْقِ عَصاك» بعد قولِه: «يا موسىٰ[5] إنَّه أنا اللَّهُ» على تكريرِ حرفِ التفسيرِ كما تقول: «كتبْتُ إليه أَنْ حُجَّ واعْتَمِرْ» وإنْ شِئْتَ: أَنْ حُجَّ وأَنِ اعْتَمِرْ». قال الشيخ[6]: «وقولُه: «إنه معطوفٌ على «بُوْرِكَ» منافٍ لتقديرِه «وقيل له: أَلْقِ عصاك» لأنَّ هذه جملةٌ معطوفةٌ على «بُوْرِكَ» وليس جُزْؤها الذي هو معمول «وقيل» معطوفاً على «بُوْرِكَ»، وإنما احتاج إلى تقديرِ «وقيل له: أَلْقِ» لتكونَ جملةً خبريةً مناسِبَةً للجملةِ الخبريةِ التي عُطِفَتْ عليها. كأنه يَرَىٰ في العطفِ تناسُبَ الجملِ المتعاطفةِ. والصحيحُ أنَّه لا يُشْتَرَطُ ذلك» ثم ذكرَ مذهبَ سيبويه.

---

(١) انظر: الدر ٢/٢٥٦.
(٢) الإملاء ٢/١٧٢.
(٣) الكشاف ٣/١٣٨.
(٤) الكشاف: «لأنَّ المعنى: نودي أن بورك وأن ألقِ عصاك كلاهما تفسير لـ نودي، والمعنى: قيل له بورك مَنْ في النار وقيل له ألق».
(٥) الأصل أن يا موسى.
(٦) البحر ٧/٥٦.

قوله: «تَهْتَزُّ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاء «تَراها» لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ.

قوله: «كأنَّها جانٌّ» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانيةً، وأَنْ تكونَ حالاً من ضمير «تَهْتَزُّ» فتكونَ حالاً متداخلةً. وقرأ[1] الحسن والزهري وعمرو بن عبيد «جَأَنٌّ» بهمزةٍ مكانَ الألفِ، وتقدَّم تقريرُ هذا في آخرِ الفاتحةِ عند «ولا الضالِّين»[2].

قوله: «ولم يُعَقِّبْ» يجوز أن يكونَ عطفاً على «وَلَّىٰ»، وأَنْ يكونَ حالاً أخرىٰ. والمعنى: لم يَرْجِعْ على عَقِبِه. كقوله[3]:

٣٥٤٢ـ فما عَقَّبوا إذ قيلَ: هل مَنْ مُعَقِّبٍ
ولا نَزَلُوا يومَ الكَريهةِ مَنْزِلا

آ. (١١) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ ظَلَمَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ المرسلين مَعْصُومون من المعاصي. وهذا هو الظاهرُ الصحيحُ. والثاني: أنه متصلٌ. وِلأهلِ التفسيرِ فيه عباراتٌ ليس هذا موضعَها. وعن الفراء[4]: أنَّه متصلٌ لكن من جملةٍ محذوفةٍ، تقديرُه: وإنما يَخاف غيرُهم إلَّا مَنْ ظَلَمَ. وردَّه النحاس[5]: بأنَّه لو جاز هذا لجازَ «لا أضرب القوم إلَّا زيداً» أي: وإنما أَضْرِبُ غيرَهم إلَّا زيداً، وهذا ضدُّ البيانِ والمجيءُ بما لا يُعْرَفُ معناه.

وقَدَّره الزمخشري[6] بـ «لكن». وهي علامةٌ على أنه منقطعٌ، وذكر كلاماً

(١) المحتسب ٢/١٣٥، والبحر ٧/٥٦.
(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر ١/٧٤.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٥٧، والكشاف ٣/١٣٨.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٨٧.
(٥) إعراب القرآن ٢/٥١٠.
(٦) الكشاف ٣/١٣٨.

طويلاً. فعلى الانقطاعِ يكونُ منصوباً فقط على لغـةِ الحجاز. وعلى لغـةِ تميمٍ يجـوزُ فيه النَصبُ والـرفعُ على البـدلِ من الفـاعـلِ قبلَه. وأمَّـا على الاتصـالِ فيجـوزُ فيه الـوجهان على اللغتين، ويكـون الاختيـارُ البـدلَ؛ لأنَّ الكـلامَ غيـرُ موجَبٍ.

وقرأ(١) أبو جعفر وزيد بن أسلـم «ألا» بفتح الهمزة وتخفيفِ اللامِ جعلاها حرفَ تنبيهٍ. و «مَنْ» شرطيةٌ، وجوابُها «فإني غفورٌ».

والعامَّةُ على تنوينِ «حُسْناً». ومحمد(٢) بن عيسى الأصبهاني غيـرَ منوَّن، جعله فُعْلى مصـدراً كرُجْعَى فمنعَهـا الصـرفَ لألفِ التـأنيثِ. وابنُ مقسم بضم الحاء والسين منوناً. ومجاهد وأبو حيوة ورُوِيَتْ عن أبـي عمروٍ ـ بفَتْحِهما. وقد تقدَّم تحقيقُ القراءتين في البقرة(٣).

آ. (١٢) قوله: ﴿تَخْرُجْ﴾: الظاهرُ أنه جوابٌ لقوله «أَدْخِلْ» أي: إنْ أَدْخَلْتَها تَخْرُجْ على هذه الصفةِ، وقيل: في الكلامِ حَـذْفٌ تقديـرُه: وأَدْخِلْ يـدَكَ تَدْخُـلْ، وأَخْرِجْهـا تَخْرُجْ. فَحَـذَفَ من الثـاني مـا أَثْبَتَـه في الأولِ، ومن الأولِ ما أَثْبته في الثاني. وهذا تقديرُ ما لا حاجةَ إليه.

قوله: «بَيْضاءَ» حالٌ مِنْ فاعلِ «تَخْرُجْ». و «مِنْ غيرِ سُوْءٍ» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً أُخْرىٰ، أو مِن الضميرِ في «بَيْضاء» أو صفةً لـ «بَيْضاءَ».

قوله: «في تِسْعِ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حالٌ ثالثـة. قالـه أبو البقـاء(٤).

---

(١) المحتسب ٢/١٣٦، والبحر ٧/٥٧.
(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٢٤، والبحر ٧/٥٧.
(٣) انظر: الدر ١/٤٦٦.
(٤) الإملاء ٢/١٧٢.

يعني: مِنْ فاعل يَخْرُجْ» / أي: آيةً في تسع آياتٍ. كذا قدَّره، والثاني: أنها [٦٨٩/ب] متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: اذهَبْ في تسعٍ. وقد تَقَدَّم اختيارُ الزمخشري[١] لذلك في أولِ هذا الموضوعِ عند ذِكْر البَسْملةِ، ونَظَّره بقولِ الآخرِ[٢]:

٣٥٤٣ـ وقُلْتُ إلى الطَعامِ فقالَ منهم

. . . .

وقولهم: «بالرِّفاهِ والبنين»، وجَعَلَ هذا التقديرَ أعربَ وأحسنَ. الثالث: أَنْ يتعلَّقَ بقولِه: «وأَلْقِ عَصاكَ وأَدْخِلْ». قال الزمخشري[٣]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنىٰ: وأَلْقِ عَصاكَ وأَدْخِلْ يَدكَ في تسع آياتٍ أي: في جملةِ تسعِ آياتٍ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: كانَتِ الآياتُ إحدىٰ عشرةَ منها اثنتان: اليدُ والعَصا. والتِّسْعُ: الفَلْقُ والطُّوفانُ والجَرادُ والقُمَّلُ والضفادِعُ والدَّمُ والطَّمْسَةُ والجَدْبُ في بَواديهم، والنُّقْصانُ في مزارِعهم» انتهى. وعلى هذا تكونُ «في» بمعنىٰ «مع» لأنَّ اليدَ والعَصا حينئذٍ خارِجتان مِن التِّسْع، وكذا فعلَ ابنُ عطية[٤]، أعني أنه جَعَلَ «في تِسْع» متصلاً بـ «أَلْقِ» و «أَدْخِلْ» إلَّا أنَّه جَعَلَ اليدَ والعَصا مِنْ جملةِ التسعِ. وقال: «تقديرُه نُمَهِّد لكَ ذلك، ونُيَسِّر في [جملةِ][٥] تسعٍ».

وجَعَلَ الزجاجُ[٦] أنَّ «في» بمعنىٰ «مِنْ» قال: كما تقول: خُذْ لي من الإِبِلِ عشراً فيها فَحْلان أي: منها فَحْلان».

---

(١) الكشاف ١٣٨/٣، قال: «والمعنى اذهب في تسع آيات».

(٢) عجزه:

زعيمٌ نَحْسُد الأَنَسَ الطعاما

وهو لسمير بن الحارث، في الخزانة ٤/٣، والنوادر ١٢٤.

(٣) الكشاف ١٣٨/٣.

(٤) المحرر ٩٦/١١.

(٥) من «المحرر».

(٦) معاني القرآن ١١٠/٤.

قـولُه: «إلى فِـرْعَوْنَ» هـذا متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ بـه «في تسعٍ»، إذا لم تَجْعَلْه حـالاً، فإنْ جَعَلْنـاه حالاً عَلَّقْنـاه بمحذوفٍ، فقـدَّره أبـو البقـاء[1] «مُـرْسَـلاً إلى فرعون». وفيه نظرٌ؛ لأنَّه كونٌ مقيدٌ وسبَقَه إلى هذا التقديرِ الزجاجُ[2]، وكأنهمـا أرادا تفسيـرَ المعنىٰ دونَ الإعرابِ. وجَـوَّزَ أبـو البقـاء[3] أيضـاً أن تكـونَ صفـةً لآيات، وقدَّره: «واصلةً إلى فرعونَ». وفيه ما تقدَّم.

آ. (١٣) **قوله: ﴿مُبْصِرَةً﴾**: حالٌ، ونَسَبَ الإبصارَ إليها مجـازاً؛ لأنَّ بها تُبْصِرُ، وقيل: بل هي مِنْ أَبْصَرَ المنقولةِ بالهمزةِ مِنْ بَصِرَ أي: إنها تُبْصِرُ غيـرَها لِمـا فيها من الـظهور. ولكنـه مجازٌ آخـرُ غيرُ الأولِ، وقيـل: هو بمعنى مفعـول نحو: مـاءٌ دافِقٌ أي: مَدْفُـوق. وقـرأ[4] علي بـن الحسين وقتـادة بفتـح الميم والصادِ أي: على وزنِ «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» ذاتُ سِبـاعٍ، ونصبُها على الحـالِ أيضـاً، وجَعَلهـا أبـو البقـاء[5] في هـذه القـراءةِ [مفعـولاً مِنْ أجله. وقـد تَقَـدَّم ذلك][6].

آ. (١٤) **قـوله: ﴿واسْتَيْقَنَتْهـا﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ هذه الجملةُ معطوفةً على الجملةِ قبلَها. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «جَحَـدُوا» وهو أبلغُ في الذَّمِّ. واسْتَفْعل هنـا بمعنىٰ تَفَعَّل نحـو: اسْتَعظم واسْتَكْبـر، بمعنىٰ: تَعَظَّم وتَكَبَّر.

---

(١) الإملاء ٢/١٧٢.
(٢) لم يرد هذا التقدير للزجاج في كتابه «معاني القرآن».
(٣) الإملاء ٢/١٧٢.
(٤) المحتسب ٢/١٣٦، البحر ٧/٥٨.
(٥) الإملاء ٢/١٧٢.
(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من ش.

قـوله: «ظُلْمـاً وعُلُوّاً» يجوزُ أَنْ يكـونا في مـوضعِ الحـالِ أي: ظـالِمين عـالِين، وأَنْ يكونـا مفعولاً مِنْ أجلِهمـا أي: الحامِـلُ على ذلك الـظُّلْمُ والعُلُوُّ. وقـرأ[1] عبد الله وابن وثـاب والأعمش وطلحـة «وعِلِيّـاً» بكسـر العينِ والـلامِ، وقَلْبِ الواوِ ياءً. وقد تقدَّم تحقيقُـه في «عِتِيًّا» في مـريم[2]. ورُوي عن الأعمش وابن وثاب ضمُّ العين كما في «عِتِيًّا». وقرىء[3] «وغُلُوّاً» بـالغينِ مُعَجَمَةً، وهـو قريبٌ من هذا المعنىٰ.

قوله: «كيف كان عاقبةُ» «كيف» خبرٌ مقـدمٌ. و«عاقبـةُ» اسمُها، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنها مُعَلِّقةٌ لـ «انْظُرْ» بمعنى تَفَكَّرْ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿وقالا﴾**: قال الزمخشري[4]: فـإن قلتَ: أليسَ هذا موضعَ الفاءِ دونَ الـواو كقولـك: «أَعْطَيْتُـه فَشَكر» و«مَنَعْتُـه فَصَبَر»؟ قلت: بلىٰ. ولكنَّ عَطْفَه بالواوِ إشعارٌ[5] بأنَّ ما قالاه بعضُ ما أَحْدَثَ فيهمـا إيتاءُ العِلْمِ وشيءٌ من مَـواجبِهِ، فـأضمرَ ذلـك ثُمَّ عَطَفَ عليـه التحميدَ، كـأنه قـال: ولقـد آتيناهُما عِلْماً فَعَمِلا به، وعَلَّماه وعَرَفاه حَقَّ مَعْرِفَتِه وقالا: الحمد» انتهى. وإنما نَكَّر «عِلْماً» تَعْظيماً له أي: علماً سَنِيَّـاً، أو دلالةً على التبعيضِ لأنـه قليلٌ جـداً بالنسبةِ إلى عِلْمِه تعالىٰ.

آ. (١٧) **قـوله: ﴿من الجنِّ﴾**: ومـا بعدَه بيـانٌ لجنـودِه، فيتعلَّق بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا الجارُّ حالاً، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً.

---

(١) انظر في قراءات «وعُلُوّاً»: البحر ٥٨/٧، والكشاف ١٣٩/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٩/٧.

(٣) ذكرها في الإملاء ١٧٢/٢ من غير نسبة.

(٤) الكشاف ١٣٩/٣.

(٥) الأصل إشعاراً وهو سهو.

قـوله: «يُـوْزَعُـون» أي: يُمْنَعُـون ويُكَفُّـون. والـوَزْعُ: الكَفُّ والحَبْسُ، يقـال: وَزَعَه يَـزَعُهُ فهـو وازِعٌ ومَوْزُوْع، وقـال عثمان رضي الله عنـه: «مـا يَـزَعُ السلطانُ أكثرُ مِمَّا يَزَعُ القرآنُ»[١] وعنـه[٢]: / «لا بُدَّ للقـاضي مِنْ وَزَعَةٍ»[٣]. [٦٩٠/أ]

وقال الشاعر[٤]:

٣٥٤٤ـ ومَـن لـم يَـزَعْـه لُـبُّـه وحَـيـاؤُه
فـليس لـه مِـنْ شَـيْـبِ فَـوْدَيْـه وازِعُ

وقـولـه: «أَوْزِعْني أَنْ أشكـرَ» بمعنى: أَلْهِمْني، من هـذا؛ لأن تحقيقَـه: اجعلني بحيث أَزَعُ نفسي عن الكفر.

آ. (١٨) قـولـه: ﴿حتى إذا﴾: في المُغَيَّـا بـ «حتى» وجهـان، أحـدهما: هـو يُوْزَعُـون؛ لأنَّه مُضَمَّنٌ معنى: فهم يسيـرون ممنوعـاً بعضُهم مِنْ مفـارقـةِ بعضٍ حتى إذا. والثـاني: أنَّـه محـذوفٌ أي: فسـارُوا حتى. وتقـدَّم الكلامُ[٥] في «حتى» الداخلةِ على «إذا» هل هي حرفُ ابتداءٍ أو حرفُ جرّ؟

قـوله: «وادي» متعلقٌ بـ «أَتَـوْا» وإنما عُـدِّيَ بـ «على» لأنَّ الواقـعَ كـذا؛ لأنَّهم كانوا محمـولِيْنَ على الرِّيـح فهم مُسْتَعْلُون. وقيل: هـو مِنْ قولِهم: أَتَيْتُ عليه، إذا اسْتَقْصَيْتَه إلى آخره والمعنى: أنهم قَطَعـوا الواديَ كلَّه وبَلَغُـوا آخرَه.

---

(١) قـال ابن الأثيـر في النهـايـة ٥/١٨٠: «أي من يَكفُ عن ارتكـاب العـظائم مخـافـة السلطان أكثرُ ممَّنْ يَكُفُّه مخافة القرآن والله تعالىٰ».

(٢) الأصل «وعن» والتصحيح من ش.

(٣) نسبـه ابن الأثير في النهـاية ٥/١٨٠ للحسن وروايتـه فيه: «لا بـد للناس مِنْ وَزَعـة» وشرحه بقوله: أي مَنْ يكفُّ بعضهم عن بعض، يعني السلطان وأصحابه».

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٥١.
والفَوْد: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.

ووقف القُراءُ كلُّهم على «وادِ» دونَ ياءٍ اتِّباعاً للرَّسْمِ ، ولأنها محذوفةٌ لفظاً لالتقاءِ الساكنين في الوصلِ ، ولأنها قد حُذِفَتْ حيث لم تُحْذَفْ لالتقاءِ الساكنين نحو: «جابُوا الصخرَ بالواد»[1] فَحَذفُها وقفاً ــ وقد عُهِدَ حَذْفُها دونَ التقاء ساكنين ــ أَوْلَىٰ. إلاَّ الكسائيَّ[2] فإنه وَقَفَ بالياء قال: «لأنَّ المُوْجِبَ للحذفِ إنما هو التقاءُ ساكنين بالوصلِ ، وقد زالَ فعادَتِ اللامُ»، واعتَذَر عن مخالفةِ الرسمِ بقوةِ الأصلِ.

والنَّمْلُ اسمُ جنسٍ معروفٌ، واحده نَمْلة، ويقال: نُمْلَة ونُمْلٌ بضمِّ النونِ وسكونِ الميم، ونُمُلَةٌ ونُمُلٌ بضمهما ونَمُلَة بالفتح والضم، بوزن سَمُرة، ونَمُل بوزن رَجُل. واشتقاقُه من التنمُّلِ لكثرةِ حركتِه. ومنه قيل للواشي: المُنْمِل، يقال: أَنْمَلَ بين القومِ يُنْمِلُ أي: وَشَىٰ، ونَمَّ لكثرةِ تَرَدُّدِه وحركتِه في ذلك، قال[3]:

٣٥٤٥ــ ولَسْتُ بذي نَيْرَبٍ فيهمُ ... ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلُ

ويقال أيضاً: نَمَلَ يَنْمُلُ فهو نَمِل ونَمَّال. وتَنَمَّل القوم: تفرَّقوا للجمع تفرُّقَ النملِ. وفي المثل: «أجمعُ مِنْ نملة»[4]. والنَّمْلَةُ أيضاً: قُرْحَةٌ تخرج في الجَنْب تشبيهاً بها في الهيئة، والنَّمْلَة أيضاً: شَقٌّ في الحافِر، ومنه: فَرَسٌ مَنْمولُ القوائم. والأَنْمُلَة طرفُ الإصْبَعِ مِنْ ذلك لِدِقَّتِها وسُرْعَةِ حركتِها. والجمعُ: أنامِل.

---

(١) الآية ٩ من الفجر.

(٢) السبعة ٤٧٨، والنشر ٢/١٣٨ ــ ١٣٩، والإتحاف ٢/٣٢٤.

(٣) تقدم برقم ١٤١٢.

(٤) مجمع الأمثال ١/١٨٨.

قـوله: «قـالَتْ نَمْلَةٌ» هذه النملةُ هنـا مؤنثةٌ حقيقيـةٌ بدليـلِ لَحاقِ عـلامـةِ التأنيثِ فِعْلَها؛ لأنَّ نملةً يُـطْلَقُ على الذَّكَـرِ وعلى الأنْثى، فإذا أُريـد تمييزُ ذلـك قيـل: نَمْلَةٌ ذَكَرٌ ونملةٌ أُنْثى نحـو: حَمامـةٌ ويَمامـةٌ. وحكى الزمخشـري[1] عن أبـي حنيفـةَ رضي الله عنه: أنـه وقف على قتادةَ وهـو يقول: سَلُوني. فـأمَـرَ مَنْ سأله عن نملةِ سليمان: هل كـانت ذكراً أو أنثى؟ فلم يُجب. فقيـل لأبـي حنيفة في ذلـك؟ فقال: كـانَتْ أنثى. واستدل بلَحـاقِ العلامـةِ. قال الـزمخشري[2]: «وذلك أنَّ النَّمْلَةَ مثلُ الحمامةِ والشاةِ في وقوعِهمـا على المذكَّـرِ والمؤنثِ فيُمَيَّزُ بينهما بعلامةٍ نحو قولهم: حمامةٌ ذَكَرٌ وحمامَةٌ أُنْثى، وهو وهي» انتهى.

إلَّا أنَّ الشيخَ[3] قد رَدَّ هذا فقال: «ولَحـاقُ التاءِ في «قـالَتْ» لا يَدُلُّ على أنَّ النملةَ مؤنثٌ، بل يَصِحُّ أن يُقال في المذكـر: «قالت نملة»؛ لأنَّ «نملة» وإنْ كانَتْ بالتاء هو ممَّـا لا يتميَّزُ فيـه المذكـرُ من المؤنث، وما كـان كذلـك كالنَّمْلَةِ والقَمْلة مِمَّا بَيْنَه في الجمعِ وبين واحدِه تاءُ التأنيثِ من الحيوان، فإنَّه يُخْبَرُ عنـه إخبارُ المؤنثِ، ولا يَدُلُّ كونُه يُخْبَرُ عنه إخبارُ المؤنثِ على أنه ذَكَـرٌ أو أنثى؛ لأنَّ التاءَ دخلت فيه للفَرْقِ لا للدلالةِ على التـأنيثِ الحقيقيِّ، بل دالـةٌ على الواحـدِ من هذا الجنسِ»، قال: «وكـان قتادةُ بصيـراً بالعـربيةِ. وكـونُه أُفْحِمَ يَـدُلُّ على معرفتِه باللسانِ؛ إذْ عَلِم أنَّ النملةَ يُخبـر عنها إخبـارُ المؤنث، وإنْ كانَتْ تنـطلقُ على الأنثى والذكرِ إذْ لا يَتَمَيَّزُ فيه أحدُ هذين. ولحاقُ العلامةِ لا يَدُلُّ، فـلا يُعْلَمُ التذكيرُ والتأنيثُ إلَّا بوحيٍ من اللَّهِ تعالى» قال: «وأمَّـا استنباطُ تـأنيثِه من كتـابِ اللَّهِ بـ «قالَتْ» ولو كان ذَكَراً لقيل: قال، فكلامُ النحاةِ على خِلافه، وأنَّه لا يُخْبر عنه إلَّا إخبارُ المؤنثِ سواءٌ كان ذكراً أم أنثى»، قال: «وأمَّـا تشبيهُ الـزمخشري/ [٦٩٠/ب]

---

(١) الكشاف ١٤١/٣.

(٢) الكشاف ١٤١/٣.

(٣) البحر ٦١/٧.

النملةَ بالحمامةِ والشاةِ ففيهما قَدْرٌ مشتركٌ يتميَّزُ فيهما المذكرُ من المؤنثِ فيمكن أَنْ يقول: حمامةٌ ذَكَرٌ وحمامةٌ أنثى فتمييزُه بالصفة، وأمَّا تمييـزُه بـ هو وهي فـإنه لا يجوزُ. لا تقول: هو الحمامةُ ولا هو الشاةُ، وأمَّا النملةُ والقملةُ فـلا يَتَمَيَّزُ فيـه المـذكرُ من المؤنثِ فـلا يجوز في الإخبـار إلَّا التـأنيثُ، وحكمُـه حكمُ المؤنثِ بالتاءِ من الحيوان[1] نحو: المرأة، أو غيرِ العاقل كالدابَّة، إلَّا إنْ وَقَعَ فَصْـلٌ بين الفعلِ وبين ما أُسْنِدَ إليه من ذلك، فيجوزُ أَنْ تَلحق العلامةُ وأن لا تَلْحَقَهـا على ما تقرَّر في علم العربية» انتهىٰ.

أمَّـا ما ذكـره ففيه نـظرٌ: من حيث إنَّ التأنيثَ: إمَّـا لفـظيٌّ أو معنـويٌّ، واللفظيُّ لا يُعتبر في لحاقِ العلامةِ البتة، بـدليلِ أنـه لا يجوز: «قـامَتْ ربعةُ» وأنت تعني رجـلًا؛ ولذلـك لا يجوز: قـامت طلحةُ ولا حمـزةُ عَلَمَيْ مـذكـرٍ، فَتَعَيَّنَ أن يكـونَ اللَّحاقُ إنمـا هو للتـأنيثِ المعنويِّ، وإنمـا تعيَّن لفظُ التأنيثِ والتذكيرِ في بابِ العددِ على معنى خاصٍّ أيضاً: وهـو أنَّا ننـظر إلى ما عـامَلَتِ العربُ ذلك اللفظَ به من تذكيرٍ أو تأنيثٍ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مـدلولِـه فهناك لـه هـذا الاعتبارُ، وتحقيقُـه هنا يُخْـرِجُنا عن المقصـودِ، وإنما نَبَّهْتُـك على القَدْرِ المحتاج إليه.

وأمَّـا قولُـه: «وأمَّا النملةُ والقَمْلةُ فـلا يَتَمَيَّزُ» يعني: لا يُتَـوَصَّلُ لمعـرفـةِ الـذَّكرِ منهمـا ولا الأنثى بخلافِ الحمـامةِ والشـاةِ؛ فـإنَّ الاطـلاعِ على ذلـك ممكنٌ فهـو أيضاً ممنـوعٌ. قد يمكن الاطـلاعُ على ذلك، وإنَّ الاطـلاع على ذكوريَّةِ الحمامةِ والشاةِ أسهلُ من الاطلاعِ على ذُكوريَّةِ النملةِ والقملةِ. ومَنْعُه أيضاً أن يقال: هو الشاةُ، وهو الحمامة، ممنوعٌ.

---

(١) أبو حيان: «العاقل».

وقرأ[1] الحسن وطلحة ومعتمر بن سليمان[2] النُّمُـل ونَمُلة بضم الميم وفتح النون بزنةِ رَجُل وسَمُرَة. وسليمان التميمي[3] بضمتين فيهما. وقـد تقدَّم أن ذلك لغاتٌ في الواحدِ والجمعِ.

قـوله: «لا يَحْـطِمَنَّكم» فيه وجهـان، أحدهمـا: أنه نهيٌ. والثـاني: أنه جوابٌ للأمرِ، وإذا كان نَهْياً ففيه وجهان، أحدُهما: أنه نهيٌ مستـأنِفٌ لا تَعَلُّقَ له بما قبله من حيث الإِعرابُ، وإنما هو نهيٌ للجنودِ في اللفظِ، وفي المعنى للنَّمْلِ أي: لا تكونوا بحيث يَحْطِمونَكُمْ كقولِهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا». والثاني: أنه بدلٌ من جملةِ الأمرِ قبلَه، وهي ادْخلوا. وقد تَعَرَّضَ الزمخشريُّ[4] لذلـك فقال: «فإنْ قلتَ: لا يَحْطِمَنَّكم ما هو؟ قلت: يُحتمل أَنْ يكونَ جواباً للأمـرِ، وأَنْ يكونَ نهياً بـدلاً من الأمرِ. والـذي جَوَّزَ أَنْ يكـونَ بدلاً أنـه[5] في معنى: لا تكـونـوا حيث أنتم، فيَحْـطِمَنَّكم، على طـريقـةِ «لا أُرَيَنَّـكَ ههنـا» أرادَتْ: لا يَحْطِمنكم جنودُ سليمان، فجاءت بمـا هو أبلغُ. ونحـوُه «عَجِبْتُ من نفسي ومن إشْفاقِها». قال الشيخ[6]: «أمَّا تخريجُه على أنه جوابٌ للأمـرِ فلا يكـون ذلك إلَّا على قراءةِ الأعمشِ فإنه مجزومٌ، مع أنـه يُحْتمل أن يكـونَ استئنافَ

---

(1) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/١٣٧، والبحـر ٧/٦١، والقـرطبـي ١٣/١٦٩، والشواذ ١٠٨.

(2) الأصـل ومعمر والتصحيـح من المظان. وهـو معتمـر بن سليمـان أبـو محمـد التيمي البصري. حدث عن منصور بن المعتمر، وحدث عنه ابن المبارك توفي سنة ١٨٧. انظر: سير الأعلام ٨/٤٧٨.

(3) سليمان بن بنت شُرَحبيل محدِّث دمشق، حدَّث عن إسماعيل بن عياش وحَـدَّث عنه البخاري وأبو عبيد. توفي سنة ٢٣٣. انظر: سير الأعلام ١١/١٣٦.

(4) الكشاف ٣/١٤٢.

(5) الأصل «لأنه» بإقحام اللام. والتصحيح من الكشاف.

(6) البحر ٧/٦٢.

نهي[1]». قلت: يعني أنَّ الأعمشَ قرأ[2] «لا يَحْطِمْكم» بجزم الميمِ، دونَ نونِ توكيدٍ.

قال: «وأمَّا مع وجودِ نونِ التوكيد فلا يجوزُ ذلك، إلَّا إنْ كان في شعرٍ، وإذا لم يَجُزْ ذلك في جوابِ الشرطِ إلَّا في الشعر فأحرىٰ أَنْ لا يجوزَ في جوابِ الأمرِ إلَّا في الشعرِ. وكونُه جوابَ الأمرِ متنازَعٌ فيه على ما قُرِّرَ في علمِ النحوِ. ومثالُ مجيءِ النونِ في جوابِ الشرطِ قولُ الشاعر[3]:

٣٥٤٦ـ نَبَتُّمْ نباتَ الخَيْزُرانةِ في الثَّرَى
حديثاً متى ما يأتِك الخيرُ يَنْفَعا

وقول الآخر[4]:

٣٥٤٧ـ فمهما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعطِكُمْ
ومهما تَشَأْ منه فَزارةُ تَمْنعا

قال سيبويه[5]: «وهو قليلٌ في الشعرِ شَبَّهوه بالنهيِ حيث كان مجزوماً غيرَ واجب» قال: «وأما تخريجُه على البدلِ فلا يجوزُ لأنَّ مدلولَ

---

(١) البحر: نفي.

(٢) البحر ٧/٦١.

(٣) البيت للنجاشي الشاعر. وهو في الكتاب ٢/١٥٢، والخزانة ٤/٥٦٣، والعيني ٤/٣٤٤، والهمع ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٧. والشاهد «ينفعا» جواب الشرط حيث أكد بالنون المنقلبة ألفاً. والشاعر يهجو قوماً، ويصفهم بحدثان النعمة. والرواية المشهورة: الخيزرانيّ، وهو كل نبتٍ ناعم وأراد بالخير المال. وفي البيت وصاحبِه كلامٌ طويل في الخزانة.

(٤) البيت لعوف بن عطية بن الخَرِع، أو للكميت بن ثعلبة، وهو في الكتاب ٢/١٥٢، والخزانة ٤/٥٥٩، والعيني ٤/٣٣٠، والتصريح ٢/٢٠٦، والهمع ٢/٧٩، والدرر ٢/٩٨.

(٥) الكتاب ٢/١٥٢.

«لا يَحْطِمَنَّكم» مخالِفٌ لمدلولِ «ادْخُلوا». وأمّا قولُه لأنَّه بمعنى: لا تكونوا
[٦٩١/أ] حيث أنتم فَيَحْطِمَنَّكم فتفسيرُ معنى لا إعراب/ والبدلُ من صفةِ الألفاظِ. نعم
لو كان اللفظُ القرآنيُّ: لا تكونوا بحيث لا يَحْطِمَنَّكم[١] لتُخُيِّلَ فيه البدلُ؛ لأنَّ الأمرَ بدخولِ المساكنِ نهيٌ عن كونِهم بظاهرِ الأرض. وأمّا قوله: «إنه أراد لا يحْطِمَنَّكم جنودُ سليمان إلى آخرِه» فيسوِّغُ زيادةَ الأسماءِ وهي لا تجوزُ، بل الظاهرُ إسنادُ الحكمِ إلى سليمانَ وإلى جنودِه. وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: خيلُ سليمانَ وجنودُه، أو نحو ذلك، مما يَصِحُّ تقديره». انتهى.

أمَّا مَنْعُه كونَه جوابَ الأمر مِنْ أجلِ النون فقد سبقه إليه أبو البقاء[٢] فقال: «وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يؤكَّدُ بالنونِ في الاختيار». وأمَّا مَنْعُهُ البدلَ بما ذَكَر فلا نُسَلِّم تغايُرَ المدلولِ بالنسبةِ لِما يَؤُول إليه المعنى. وأمَّا قوله: «فيُسَوِّغُ زيادةَ الأسماءِ» لم يُسَوِّغ ذلك، وإنما فَسَّر المعنى. وعلى تقدير ذلك فقد قيل به. وجاء الخطابُ في قولها «ادْخُلوا» كخطابِ العقلاء لَمَّا عُوْمِلوا معاملتَهم.

وقرأ أُبَيٌّ «ادْخُلْنَ»[٣]، «مَساكِنَكُنَّ»[٤]، «لا يَحْطِمَنْكُنَّ»[٥] بالنونِ الخفيفةِ جاءَ به على الأصل. وقرأ[٦] شهر بن حوشب «مَسْكَنَكُمْ» بالإفراد. وقرأ[٧] الحسن وأبو رجاء وقتادة وعيسى الهمداني بضمِّ الياءِ، وفتحِ الحاءِ،

---

(١) البحر: لا تكونوا حيث أنتم لا يحطمنكم.
(٢) الإملاء ٢/١٧٢.
(٣) البحر ٧/٦١.
(٤) البحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.
(٥) نسبها القرطبي ١٣/١٧٠ إلى سليمان التيمي. وفي البحر ٧/٦١ أن قراءة أُبَيّ لا يَحْطِمَنْكم.
(٦) البحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.
(٧) الإتحاف ٢/٣٢٤، والبحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٣.

وتشديدِ الطاءِ والنونِ، مضارعَ حَطَّمه بالتشديد. وعن الحسن [1] أيضاً قراءتان: فتحُ الياءُ وتشديدُ الطاءِ مع سكونِ الحاءِ وكسرِها. والأصل: لا يَحْتَطِمَنَّكم فأدْغَم. وإسكانُ الحاءِ مُشْكِلٌ تقدَّم نظيرُه في «لا يَهِدِّي» [2] ونحوِه. وقرأ ابن أبي إسحاقَ ويعقوبُ وأبو عمروٍ في روايةٍ بسكونِ نونِ التوكيدِ [3].

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملة حالية. والحَطْمُ: الكَسْر. يقال منه: حَطَمْتُه فحَطِمَ ثم اسْتُعمِل لكلِّ كَسْرٍ مُتَناهٍ [4]. والحُطامُ: ما تكسَّر يُبْساً، وغَلَبَ على الأشياءِ التافهةِ. والحُطَمُ: السائق السريع كأنه يَحْطِمُ الإبل قال [5]:

٣٥٤٨ـ قد لَفَّها الليلُ بسَوَّاقٍ حُطَمْ
ليس براعي إبلٍ ولا غَنَمْ
ولا بجَزَّارٍ على ظهرِ وَضَمْ

والحُطَمَةُ: من دَرَكاتِ النار. ورجلٌ حُطَمة: للأكول. تشبيهاً لبطنه بالنارِ كقوله [6]:

---

(١) البحر ٧/٦١.

(٢) الآية ٣٥ من يونس. وانظر: الدر ٦/١٩٨.

(٣) لا يَحْطِمَنْكُمْ وهي رواية عبيد عن أبي عمرو. ولم يرتض ابن مجاهد في السبعة ٤٧٩ هذه الرواية. وانظر: النشر ٢/٢٤٦، والبحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ١٣٠.

(٥) الأبيات لرشيد بن رميض أو الحطم القيسي أو أبي زغبة الخزرجي، وهي في الكتاب ٢/١٤، والمقتضب ١/٥٥، وابن يعيش ٦/١١٣، واللسان: حطم ـ زيم. والضمير في لفَّها للإبل أي جمعها. والحطم: الشديد السوق للإبل كأنه يحطم ما مرَّ به لشدة سوقه.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في عمدة الحفاظ ١٢٩.

٣٥٤٩ـ كأنَّما في جَوْفِه تَنُّوْرُ

آ. (١٩) قوله: ﴿ضاحكاً﴾: قيل: هي حالٌ مؤكدةٌ؛ لأنَّها مفهومةٌ مِنْ تَبَسَّمَ. وقيل: بل هي حالٌ مقدرةٌ فإنَّ التبسُّمَ ابتداءُ الضحكِ. وقيل: لَمَّا كان التبسُّمُ قد يكون للغَضَبِ، ومنه: تَبَسَّم تَبَسُّمَ الغَضْبانِ، أتى بضاحكاً مبيِّناً له. قال عنترة[١]:

٣٥٥٠ـ لمَّا رآني قد قَصَدْتُ أُرِيْدُه
أبْدَىٰ نواجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّمِ

وتَبَسَّمَ تفعَّل، بمعنى بَسَمَ المجرد. قال[٢]:

٣٥٥١ـ وتَبْسِمُ عن أَلْمَىٰ كأن مُنَوَّراً
تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي

وقال بعض المُوَلَّدين[٣]:

٣٥٥٢ـ كأنَّما تَبْسِمُ عن لؤلؤٍ
مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أَقَاحِ

وقرأ[٤] ابن السميفع «ضَحِكاً» مقصوراً. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى تَبَسَّم لأنه بمعناه. والثاني: أنه في موضعِ الحالِ فهو في

---

(١) ديوانه ٢١٢، الجمهرة ٢/٤٩٧.
(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩، واللسان (لما) ألمى: أسمر اللثاث. والمنور: الأقحوان ظهر نَوْرُه. تخلل حُرَّ الرمل: توسَّطه ونبت بينه. والدعص: كثيب الرمل. الندي: في أسفله الماء.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) المحتسب ٢/١٣٩، والبحر ٧/٦٢.

المعنى كالذي قبله. الثالث: أنه اسمُ فاعل كفَرِح؛ وذلك لأنَّ فِعْلَه على فَعِل بكسر العين وهو لازم فَهو كفَرِح وبَطِرٍ(١).

قوله: «أَنِ اشْكُرْ» مفعولٌ ثانٍ لأَوْزِعْني لأنَّ معناه أَلْهِمْني. وقيل: معناه اجْعَلني أَزَعُ شكرَ نعمتك أي: أَكُفُّه وأمنعُه حتى لا ينفلتَ مني، فلا أزال شاكراً. وتفسير الزَّجاج(٢) له بـ «امْنَعْني أن أكفر نعمتَك» من بابِ تفسيرِ المعنى باللازم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿ما لِيَ لا أرى الهُدْهُدَ﴾: هذا استفهامُ توقيفٍ، ولا حاجةَ إلى ادِّعاء القَلْب، وأنَّ الأصلَ: ما للهدهد لا أراه؟ إذ المعنى قويٌّ دونه. والهُدْهُدُ معروفٌ. وتصغيره على هُدَيْهِد وهو القياس. وزعم بعضُ النحويين أنه تُقْلَبُ ياءُ تصغيره ألفاً، فيقال: هُداهِد. وأنشد(٣): / [٦٩١/ب]

٣٥٥٣ـ كهُداهِدٍ كَسَرَ الرماةُ جناحَه
يَدْعو بقارعةِ الطريق هَدِيْلا

كما قالوا دُوابَّة وشُوابَّة، في: دُوَيْبَّة وشُوَيْبَّة. ورَدَّه بعضُهم: بأن الهُداهِد الحَمامُ، الكثيرُ ترجيعِ الصوتِ. تزعُمُ العربُ أن جارحاً في زمان الطُّوفانِ، اخْتَطَفَ فرخَ حمامةٍ تسمَّى الهديل. قالوا: فكلُّ حمامةٍ تبكي فإنما تبكي على الهديل.

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٣٣.

(٢) فسَّر الزجاج اللفظة في معاني القرآن ٤/١١٢، بقوله: «معنى أوزعني ألهمني وتأويله في اللغة كفّني عن الأشياء إلاَّ عن شكر نعمتك أي كفّني عما يباعدُ منك».

(٣) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٣٨، واللسان (هدد) والخصائص ٢/٩٥، وجمهرة أشعار العرب ٣/٩٤٠. والهديل: فرخ الحمام وفي اللسان أن الهُداهد طائر يشبه الحمام ونسب اللحياني المذهب الذي ذكره السمين للكسائي، ثم قال: أنكر الأصمعي ذلك ولا أعرفه تصغيراً.

قـوله: «أم كـان» هذه «أم» المنقـطعةُ وقـد تقدَّم الكـلامُ فيهـا[1]. وقـال ابن عطية[2]: «قوله مالي لا أرى الهدهد» مَقْصَدُ الكلامِ: الهُدْهُدُ غاب، ولكنه أَخَذَ اللازمَ عن مُغَيَّبه: وهو أَنْ لا يَراه، فاستفهم على جهةِ التوقُّفِ عن اللازمِ، وهذا ضَرْبٌ من الإيجاز. والاستفهامُ الذي في قولـه: «مالي» نـابَ منابَ الألفِ التي تحتـاجُهـا أم». قـال الشيـخ[3]: «فـظاهـرُ كـلامِـه أنَّ «أم» متصلةٌ، وأن الاستفهامَ الذي في قوله «مالي» ناب منابَ ألفِ الاستفهام. فمعناه: أغاب عني الآن فلم أَرَهُ حـال التفقُّد أم كـان مِمَّنْ غابَ قبلُ، ولم أَشْعُـرْ بغَيْبَتِـه؟». قلت: لا يُـظَنُّ بـأبـي محمـد ذلـك، فـإنـه لا يَجْهَـلُ أنَّ شَـرْطَ المتصلةِ تَقَــدُّمُ همـزةِ الاستفهامِ أو التسويةِ لا مطلقُ الاستفهامِ.

آ. (٢١) **قـولـه: ﴿عـذابـاً﴾**: أي: تَعْـذِيبـاً، فهـو اسمُ مصـدرٍ أو مصـدرٌ على حَـذْفِ الـزوائـد كـ «أَنْبَتَكُمْ من الأرض نَبـاتـاً»[4]. وقـد كتبـوا «أو لأَاذْبَحَنَّه» بزيادة ألفٍ بين لامِ ألفٍ والذال. ولا يجوز أن يُقرأ بها. وهذا كما تقدم أنهم كتبوا «ولأَاوْضَعوا خلالَكم»[5] بزيادة ألف بين لام ألف والواو.

قوله: «أَوْلَيَأْتِيَنِّي» قرأ[6] ابنُ كثيرٍ بنونِ التـوكيد المشـددة[7]، بعدهـا نونُ الوقايةِ. وهذا هو الأصلُ. واتَّبع مع ذلك رَسْمَ مصحفِه. والبـاقون بنـونٍ مشدَّدَةٍ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.

(٢) المحرر ١٢/١٠٢.

(٣) البحر ٧/٦٤.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٤٧ من التوبة.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٩، والنشر ٢/٣٤٠، والحجة ٢٥٤، والبحر ٧/٥٦، والتيسير ١٦٧، والقرطبي ١٣/١٨٠.

(٧) لَيَأْتِيَنَّنِي.

فقط. والأظهرُ أنها نونُ التوكيدِ الشديدةِ، تُوُصِّل بكسرِها لياءِ المتكلم. وقيل بل هي نونُ التوكيدِ الخفيفةِ أُدْغِمَتْ في نونِ الوقايةِ. وليس بشيءٍ لمخالَفَةِ الفعلين قبلَه. وعيسى بن عمر(١) بنونٍ مشددةٍ مفتوحة لم يَصِلْها بالياء(١).

آ. (٢٢) قوله: ﴿فَمَكَثَ﴾: قرأ(٢) عاصم بفتحِ الكافِ. والباقون بضمِّها. وهما لغتان. إلَّا أنَّ الفتحَ أشهرُ، ولذلك جاءت الصفة على «ماكِث» دون مَكِيْث(٣). واعْتُذِر عنه بأنَّ فاعِلاً قد جاء لفَعُل بالضمِّ نحو: حَمُض فهو حامِض، وخَثُرَ فهو خاثِرٌ، وفَرُهَ فهو فارِهٌ.

قوله: «غيرَ بعيدٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للمصدرِ أي: مُكْثاً غيرَ بعيدٍ، وللزمان أي: زماناً غيرَ بعيدٍ، وللمكان أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ. والظاهرُ أنَّ الضمير في «مكث» للهُدْهُدِ. وقيل: لسليمان عليه السلام.

تم الجزء الثالث، بحمد الله وعونه وحُسْن توفيقه على يد مؤلفه العبدِ الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف ابن محمد بن مسعود بن إبراهيم الشافعي الحلبي. وذلك في شهورِ سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة. أحسن الله تقضِّيَها في خير وعافية. ويتلوه في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى قوله: من سبأ قرأ البزي

(١) لَيَأْتِيَنٌّ.

(٢) السبعة ٤٨٠، والحجة ٥٢٥، والبحر ٧/٦٥، والقرطبي ١٣/١٨٠، والنشر ٢/٣٣٧، والتيسير ١٦٧.

(٣) لأن صفة فَعُل: فعيل نحو: شَرُف فهو شريف. انظر: الارتشاف ١/٢٣٣.

[٦٩٢/أ] / بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢٢) قوله: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾: قرأ(١) البَزِّيُّ وأبو عمروٍ بفتحِ الهمزةِ، جعلاه اسماً للقبيلة، أو البُقْعَةِ، فَمَنَعاه من الصرفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيث. وعليه قولُه(٢):

٣٥٥٤ـ مِنْ سَبَأَ الحاضرينَ مَأْرِبَ إذ
يَبْنُونَ مِنْ دونِ سَيْلِها العَرِما

وقرأ قنبل بسكونِ الهمزةِ، كأنه نوى الوقفَ وأَجْرَى الوَصْلَ مُجْراه. والباقون بالجَرِّ والتنوينِ، جعلوه اسماً للحَيِّ أو المكانِ. وعليه قولُه(٣):

٣٥٥٥ـ الواردُون وتَيْمٌ في ذُرا سَبَأٍ
قد عَضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجواميسِ

وهذا الخلافُ جارٍ بعينِه في سورة سَبَأ(٤). وفي قوله: «مِنْ سَبأٍ بِنَبَأٍ» فيه من البديع: «التجانُسُ» وهو تَجْنيسُ التصريفِ. وهو عبارةٌ عن انفرادِ كلِّ كلمةٍ من الكلمتين عن الأخرى بحرفٍ كهذه الآيةِ. ومثلُه: «تَفْرَحون في الأرضِ بغير

---

(١) السبعة ٤٨٠، والنشر ٢/٣٣٧، والحجة ٥٢٥، والتيسير ١٦٧، والبحر ٧/٦٦، والقرطبي ١٣/١٨١، والشواذ ١٠٩.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ١٣٤، ويُنسب أيضاً لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٩٠، والكتاب ٢/٢٨، والقرطبي ١٣/١٨١، واللسان (سبأ)، والكشاف ٣/١٤٤. والحاضرون: المقيمون على الماء. والعرم: السدود.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٨١، والبحر ٧/٦٦، والكشاف ٣/١٤٤.

(٤) الآية ١٥ «لقد كان لِسَبَأٍ».

الحقِّ، وبما كنتم تَمْرَحون»(١) وفي الحديث: «الخيلُ مَعْقُوْدٌ بنواصِيها الخيرُ»(٢).

وقال آخر(٣):

٣٥٥٦ـ لِلَّهِ ما صَنَعَتْ بنا ... تلك المَعاجِرُ والمَحَاجِرْ

وقال الزمخشري(٤): «وقوله: «مِنْ سَبأ بنبأ» مِنْ جنسِ الكلامِ الذي سَمَّاه المُحْدَثون بالبدِيع. وهو من محاسنِ الكلامِ الذي يتعلَّقُ باللفظِ، بشرطِ أَنْ يجيْءَ مطبوعاً، أو يصنَعه عالمٌ بجَوْهَرِ الكلامِ، يَحْفَظُ معه صحةَ المعنىٰ وسَدادَه، ولقد جاء هنا زائداً على الصحةِ فَحَسُنَ وبَدُعَ لفظاً ومعنىً. ألا ترىٰ أنه لو وُضِع مكان «بنَبَأ» «بخبر» لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أَصَحُّ؛ لِما في النبأ من الزيادة التي يطابِقُها وصفُ الحال». يريد بالزيادة: أنَّ النبأ أخصُّ من الخبرِ؛ لأنه لا يُقال إلاَّ فيما له شَأْنٌ من الأخبارِ بخلافِ الخبرِ فإنه يُطْلَقُ على ماله شَأْنٌ، وعلى ما لا شأنَ له، فكلُّ نبأ خبرٌ مِنْ غيرِ عكسٍ. وبعضُهم يُعَبِّرُ عن نحوِ «مِنْ سَبَأ بنَبَأ» في علم البديع بالتَّرْدِيد. قاله صاحب «التحرير»(٥). وقال

---

(١) الآية ٧٥ من غافر.

(٢) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٦٤/٦، ٥٦ كتاب الجهاد والسير، ٤٣ باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. وأحمد في المسند ١٣/٢، ٢٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٦٦/٧. والمعاجر: ضرب من ثياب اليمن. والمحاجر: ج مَحْجِر وهو ما أحاط بالعين.

(٤) الكشاف ١٤٤/٣.

(٥) لعله التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب. انظر: كشف الظنون ٣٥٨/١.

غيرُه: إنَّ الترديدَ عبارةٌ عن رَدِّ أعجاز البيوت على صدورِها، أو رَدُّ كلمةٍ من النصفِ الأولِ إلى النصف الثاني. فمثالُ الأولِ قولُه(١):

٣٥٥٧ـ سَريعٌ إلى ابنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَه
وليس إلى داعي الخَنا بسَريعِ

ومثالُ الثاني قولُه(٢):

٣٥٥٨ـ والليالي إذا نَأَيْتُمْ طِوالٌ
والليالي إذا دَنَوْتُمْ قِصَارُ

وقرأ ابن كثير في روايةٍ «مِنْ سَبَاً» مقصوراً منوَّناً. وعنه أيضاً: «مِنْ سَبْأَ» بسكونِ الباءِ وفتحِ الهمزةِ، جعله على فَعْل ومَنَعَه من الصرفِ لِما تقدَّم. وعن الأعمش «مِنْ سَبْءِ» بهمزةٍ مكسورةٍ غيرِ منونةٍ. وفيها إشكالٌ؛ إذ لا وجهَ للبناء. والذي يظهر لي أنَّ تنوينَها لا بدَّ أن يُقْلَبَ ميماً وصلاً ضرورةَ ملاقاتِه للباء، فسمعها الراوي، فظنَّ أنه كَسَر مِنْ غيرِ تنوينٍ. ورُوِيَ عن أبي عمروٍ «مِنْ سَبَا» بالألفِ صريحةً كقولِهم: «تَفَرَّقُوا أَيْدِيْ سَبا»(٣). وكذلك قُرِىء «بنَبَا» بألفٍ خالصةٍ، وينبغي أَنْ يكونا لقارِىءٍ واحدٍ.

و «سَبَأ» في الأصلِ اسمُ رجلٍ مِنْ قَحْطانَ، واسمه عبد شمس، وسَبَأٌ

---

(١) البيت للأُقَيْشِر في ابن عم له موسر. وهو في دلائل الإعجاز ١٥٠، والخزانة ٢/٢٨١، وقوله: «الخنا» لعله «الندى» كما في «دلائل الإعجاز» لأن الشاعر يهجو ابن عمه الذي لطمه.

(٢) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٧/٦٦.

(٣) في اللسان (سبأ): «أي: متفرقين شُبهوا بأهل سبأ لمَّا مزَّقهم الله في الأرض فأخذ كلُّ طائفة منهم طريقاً على حِدَة. واليد: الطريق. والعرب لا تهمز «سبا» في هذا الموضع لأنه كثر في كلامهم فاستثقلوا فيه الهمزة وإن كان أصله مهموزاً». وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/٢٧٥، والمستقصى للزمخشري ٢/٨٨.

لقبٌ له. وإنما لُقِّبَ به لأنه أولُ مَنْ سَبىٰ، وَوُلِدَ له عشرةُ أولادٍ، تيامَنَ ستةٌ وهم: حِمْيَـرُ وكِنْدَةُ والأَزْدُ وأَشْعَـرُ وخَثْعَمُ وبُجَيْلَةُ، وتشـاءَمَ أربعـةٌ وهم: لَخْمٌ وجُـذامُ وعامِلَةُ وغَسَّانُ.

آ. (٢٣) **قـولـه: ﴿وأُوْتِيَتْ﴾**: يجـوزُ أَنْ تكـونَ معـطوفـةً على «تَمْلِكُهم». وجـاز عَطْفُ المـاضي على المضارع؛ لأنَّ المضـارعَ بمعنـاه أي: مَلَكَتْهُمْ. ويجوز أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مـرفوعِ «تَمْلِكُهم»، و «قد» معها مضمرةٌ عند مَنْ يَرَىٰ ذلك.

وقـوله: «مِنْ كـلِّ شَيْءٍ» عامٌّ مخصـوصٌ بالعَقْـلِ لأنها لم تُؤْتَ مـا أُوْتِيَـه سُلَيْمانُ.

قـوله: «ولهـا عَرْشٌ» يجـوزُ أَنْ تكـونَ هـذه جملةً مستقلةً بنفسِهـا سِيْقَتْ لـلإخبارِ بهـا، وأَنْ تكونَ معـطوفةً على «أُوْتِيَتْ»، وأَنْ تكـونَ حالاً مِنْ مـرفـوعِ «أُوْتِيَتْ». والأحسنُ أَنْ تُجْعَـلَ الحالُ الجـارَّ، و «عَرْشٌ» مـرفوعٌ بـه، وبعضُهم يَقِفُ على «عَـرْشٌ»، ويَقْطَعُـه عن نَعْتِه. قـال الـزمخشـري[1]: «ومِنْ نَـوْكَى[2] القُصَّاص مَنْ يقفُ على قوله: «ولها عَرْشٌ» ثم يَبْتَدِئُ «عظيمٌ وَجَدْتُهـا» يريـد: أمرٌ عظيمٌ أَنْ وَجَدْتُها، فَرَّ مِن استعظامِ الهُـدْهُدِ عـرشَها فـوقع في عـظيمةٍ وهي مَسْخُ كتابِ الله»[3]. قلت: النَّوْكَىٰ: الحَمْقَىٰ جمعَ أَنْوَك. وهذا الـذي ذكرَه مِنْ أَمْرِ الوقف[4] نقله الدانيُّ عن نافعٍ، وقَرَّره، وأبو بكربـن الأنبـاري، ورفعه إلى

---

(١) الكشاف ٣/١٤٤.

(٢) الأنـوك: الأحمق والجـاهـل والعَيِـيُّ. جمعهـا نَـوْكىٰ ونُـوْك ولعـل مقصـوده المعنى الثالث.

(٣) استنكره كذلك النحاس في كتاب القطع والائتناف ٥٣٥.

(٤) انظر: القرطبـي ١٣/١٨٥.

بعضِ أهل العلمِ ، فلا ينبغي أَنْ يُقال: «نَوْكَى القُصَّاص». وخرَّجه الدانيُّ على أَنْ يكونَ «عظيم» مبتدأ و «وَجَدْتُها» الخبرُ. وهذا خطأٌ كيف يُبْتدأ بنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ ، ويُخْبَرُ عنها بجملةٍ لا رابطَ بينها وبينَه؟ والإعرابُ ما قاله الزمخشريُّ[1] : مِنْ أنَّ عظيماً صفةٌ لمحذوفٍ خبراً مقدماً [و «وَجَدْتُها» مبتدأٌ مؤخرٌ مُقَدَّراً معه حرفٌ مصدريٌّ أي : أمرٌ عظيمٌ وُجْداني إياها وقومَها غيرَ عابدي اللَّهِ تعالى.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَجَدتُّهَا﴾ : هي التي بمعنى لَقِيْتُ][2]

[٦٩٢/ب] وأَصَبْتُ/ فتتعدَّى لواحدٍ، فيكونُ «يَسْجُدون» حالاً مِنْ مفعولِها وما عُطِفَ عليه.

قوله: «ألَّا يَسْجُدوا» قرأ[3] الكسائيُّ بتخفيف «ألا»، والباقون بتشديدها. فأمَّا قراءةُ الكسائيِّ فـ «ألا» فيها تنبيهٌ واستفتاحٌ، و «يا» بعدها حرفُ نداءٍ أو تنبيهٍ أيضاً على ما سيأتي و «اسْجُدوا» فعلُ أمرٍ. وكان حَقُّ الخَطِّ على هذه القراءةِ أن يكونَ «يا اسْجُدوا»، لكنَّ الصحابةَ أسقطُوا ألفَ «يا» وهمزةَ الوصلِ من «اسْجُدوا» خَطَّاً لَمَّا سَقَطا لفظاً، ووَصَلُوا الياءَ بسين «اسْجُدوا»، فصارَتْ صورتُه «يَسْجُدوا» كما ترى، فاتَّحدت القراءتان لفظاً وخَطَّاً واختلفتا تقديراً.

واختلف النحويون في «يا» هذه: هل هي حرفُ تنبيهٍ أو للنداءِ، والمنادَى محذوفٌ تقديرُه: يا هؤلاءِ اسْجُدوا؟ وقد تقدَّم ذلك عند قوله: «يا لَيْتَني» في سورة النساء[4]. والمرجَّحُ أَنْ تكونَ للتنبيهِ؛ لئلا يُؤَدِّيَ إلى حَذْفٍ كثيرٍ مِنْ غيرِ بقاءِ ما يَدُلُّ على المحذوفِ. ألا ترى أنَّ جملةَ النداءِ حُذِفَتْ، فلو ادَّعَيْتَ

---

(١) لم يرد في الكشاف.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٠، والتيسير ١٦٧، والبحر ٦٨/٧، والحجة ٥٢٦، والقرطبي ١٣/ ١٨٥، والشواذ ١٠٩.
(٤) الآية ٧٣. وانظر: الدر المصون ٤/ ٣٤.

حَـذْفَ المنادَىٰ كَثُـرَ الحذفُ ولم يَبْقَ معمـولٌ يَدُلُّ على عـامِلِه، بخلافِ مـا إذا جَعَلْتَها للتنبيهِ. ولكنْ عارَضَنَا هنا أنَّ قبلَها حرفَ تنبيهٍ آخرَ وهو «ألا». وقد اعْتُذِرَ عن ذلك: بأنـه جُمِع بينهمـا تأكيـداً. وإذا كانـوا قد جَمَعُـوا بين حرفين عـامِلَيْنِ للتأكيدِ كقوله[1]:

٣٥٥٩ـ فَـأَصْبَحْـنَ لا يَسْـأَلْـنَنِـي عَنْ بـمـا بـه
. . . .

فغيرُ العامِلَيْن أَوْلَىٰ. وأيضاً فقد جَمَعُوا بين حَرْفَيْنِ عـامِلَيْنِ مُتَّحِدَّيْ اللفظِ والمعنى، كقوله[2]:

٣٥٦٠ـ فـلا والـلَّهِ لا يُـلْفَـىٰ لِـمـا بي
ولا لِـلِـمـا بـهـم أبـداً دَواءُ

فهذا أَوْلَى. وقد كَثُرَ مباشرةُ «يا» لفعلِ الأمرِ وقبلَهـا «ألا» التي للاستفتـاح كقوله[3]:

٣٥٦١ـ ألا يـا اسْلَمِي ثُـمَّ اسْلمـي ثُمَّـتَ اسْلَمـي
ثـلاثَ تـحيَّـاتٍ وإنْ لَـمْ تَـكَـلَّمـي

وقوله[4]:

٣٥٦٢ـ ألا يـا اسْـلَمي يـا دارَ مَـيٍّ عـلى الـبِلى
ولا زالَ مُـنْـهَـلًّا بـجَـرْعـائِـكِ الـقَـطْرُ

---

(١) تقدم برقم ٩١٦.
(٢) تقدم برقم ١٣٨٣.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/٣٩.
(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٥٥٩، وأمـالي الشجري ٢/١٥١، والعيني ٢/٦، والهمع ١/١١١، والدرر ١/٨١. منهلاً: سائلاً. الجرعاء: المرتفع.

وقوله[1]:

٣٥٦٣ـ ألا يا اسلمي ذاتَ الدَّماليجِ والعِقْدِ
وذَاتَ اللِّثاثِ الجُمِّ والفاحِمِ الجَعْدِ

وقوله[2]:

٣٥٦٤ـ ألا يا اسْلمي يا هندُ هندَ بني بدرِ
وإن كان حَيَّانا عِداً آخرَ الدهرِ

وقوله[3]:

٣٥٦٥ـ ألا يا اسْقِياني قبلَ خَبْلِ أبي بكرِ
لعل منايانا قَرُبْنَ ولا نَدْري

وقوله[4]:

٣٥٦٦ـ ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ
....

---

(١) البيت للعُذَيْل بن الفرخ العَجْليّ، وهو في الحماسة ١/٣٧٧، وبرواية الثنايا الغُرّ، والدماليج: ج دُمْلُج ودُمْلوج وهو ضرب من الحليّ. والجُمّ: ضرب من الصَّدَف.

(٢) البيت للأخطل، وهو في ديوانه (صالحاني) ١٢٨، وأمالي الشجري ٢/١٥١، والإنصاف ٩٩، وابن يعيش ٢/٢٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٦٩.

(٤) البيت للشماخ. وعجزه:

وقبل منايا قد حَضَرْنَ وآجالِ

وهو في ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٢/٣٠٧، واللسان سنجل.

وقوله(١):

٣٥٦٧ـ فقالَتْ ألا يا اسْمَعْ أَعِظْكَ لخُطْبةٍ
فقلتُ: سَمِعْنا فانْطِقي وأَصِيْبي

وقد جاءَ ذلك، وإنْ لم يكنْ قبلَها «ألا» كقوله(٢):

٣٥٦٨ـ يا دارَ هندٍ يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي
بِسَمْسَمٍ أو عَنْ يمين سَمْسَمِ

فقد عَرَفْتَ أنَّ قراءةَ الكسائيِّ قويةٌ لكثرةِ دَوْرِها في لغتهم.

وقد سُمع ذلك في النثر، سُمِع بعضُهم يقول: ألا يا ارحموني، ألا يا تَصَدَّقوا علينا. وأمَّا قولُ الآخرِ(٣):

٣٥٦٩ـ يا لعنةَ اللَّهِ والأقوامِ كلِّهمُ
والصالحينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ

فيُحتمل أَنْ تكونَ يا للنداءِ، والمنادىٰ محذوف، وأَنْ تكونَ للتنبيهِ وهو الأرجحُ لِما مَرَّ.

واعلمْ أن الكسائيَّ الوقفُ عنده على «يَهْتَدون» تامٌّ.

وله أن يَقِفَ على «ألا يا» معاً ويَبْتَدِىءَ «اسْجُدوا» بهمزة مضمومةٍ، وله أَنْ يقفَ على «ألا» وحدَها، وعلى «يا» وحدَها؛ لأنهما حرفان منفصِلان. وهذان الوقفان وقفا اختبارٍ لا اختيارٍ؛ لأنهما حرفان لا يَتِمُّ معناهما، إلَّا بما يتصلان به،

---

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في الإنصاف ١٠٢/١، والبحر ٦٩/٧.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٤٢/١، وملحقات رؤبة ١٨٣، والإنصاف ١٠٢/١، واللسان (سمم).

(٣) تقدم برقم ٢٥٧.

وإنما فعله القراءُ امتحاناً وبياناً. فهذا توجيهُ قراءةِ الكسائيِّ، والخطبُ فيها سَهْلٌ.

وأما قراءةُ الباقين فتحتاج إلى إمعانِ نَظَرٍ. وفيها أوجهٌ كثيرةٌ، أحدها: أنَّ «ألَّا» أصلُها: أَنْ لا، فـ «أَنْ» ناصبةٌ للفعلِ بعدَها؛ ولذلك سَقَطَتْ نونُ الرفعِ، و «لا» بعدها حَرفُ نفيٍ. و «أَنْ» وما بعدها في موضع مفعولِ «يَهْتَدون» على [٦٩٣/أ] إسقاطِ الخافضِ، أي: إلى أن/ لا يَسْجُدوا. و «لا» مزيدةٌ كزيادتِها في «لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب»(١). الثاني: أنه بدلٌ مِنْ «أعمالَهم» وما بينهما اعتراضٌ تقديرُه: وزَيَّن لهم الشيطانُ عدمَ السجودِ لله. الثالث: أنه بدلٌ من «السبيل» على زيادةِ «لا» أيضاً. والتقديرُ: فصَدَّهم عن السجودِ لله تعالىٰ. الرابع: أنَّ «ألَّا يَسْجدوا» مفعول(٢) له. وفي متعلَّقه وجهان، أحدهما: أنه زَيَّن أي: زَيَّن لهم لأجلِ أَنْ لا يَسْجُدوا. والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بـ «صَدَّهم» أي: صَدَّهم لأجلِ أَنْ لا يَسْجُدوا. وفي «لا» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه ليسَتْ مزيدةً، بل نافيةً على معناها من النفي. والثاني: أنها مزيدةٌ والمعنىٰ: وزَيَّن لهم لأجلِ توقُّعِه سُجودَهم، أو لأجْلِ خَوْفِه مِنْ سُجودِهم. وعدمُ الزيادةِ أظهرُ.

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وهذا المبتدأُ: إمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على «أعمالَهم» التقديرُ: هي أن لا يَسْجدوا، فتكون «لا» على بابِها من النفي، وإمَّا أن يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على «السبيل». التقديرُ: هو أَنْ لا يَسْجُدوا فتكون «لا» مزيدةً على ما تقدَّم ليَصِحَّ المعنىٰ.

وعلى الأوجهِ الأربعةِ المتقدمةِ لا يجوزُ الوقفُ على «يَهْتدون» لأنَّ ما بعدَه: إمَّا معمولٌ له أو لِما قبلَه مِنْ «زَيَّن» و «صَدَّ»، أو بدلٌ مِمَّا قبله أيضاً مِنْ

---

(١) الآية ٢٩ من الحديد.

(٢) الأصل: مفعولاً.

«أعمالَهم» أو من «السبيل» على ما قُرِّر وحُرِّرَ، بخلافِ الوجهِ الخامسِ فإنه مبنيٌّ على مبتدأ مضمرٍ، وإن كان ذلك الضمير مُفَسَّراً[1] بما سَبَقَ قبلَه.

وقد كُتِبَتْ «ألَّا» موصولةً غيرَ مفصولةٍ، فلم تُكْتَبْ «أنْ» منفصِلةً مِنْ «لا» فمِنْ ثَمَّ امتنعَ أَنْ يُوْقَفَ لهؤلاء[2] في الابتلاء والامتحان على «أنْ» وحدَها لاتِّصالِها بـ «لا» في الكتابةِ، بل يُوْقَفُ لهم على «ألَّا» بجملتِها، كذا قال القُراء. والنحويون متى سُئِلوا عن مثلِ ذلك وَقَفُوا لأجلِ البيانِ على كلِّ كلمةٍ على حِدَتِها لضرورةِ البيانِ، وكونُها كُتِبَتْ متصلةً بـ «لا» غيرُ مانعٍ من ذلك. ثم قولُ القُرَّاءِ كُتِبَتْ متصلةً فيه تجوُّزٌ وتَسامُحٌ؛ لأنَّ حقيقةَ هذا أَنْ يُثْبِتُوا صورةَ نونٍ ويَصِلُونها[3] بـ «لا»، فيكتبونها: أَنْلا، ولكنْ لَمَّا أُدْغِمَتْ فيما بعدَها لفظاً وذَهَبَ لفظُها إلى لفظِ ما بعدَها، قالوا ذلك تسامحاً.

وقد رتَّب أبو إسحاق[4] على القراءتين حُكماً: وهو وجوبُ سجودِ التلاوةِ وعَدَمُه؛ فأوجبه مع قراءةِ الكسائيِّ وكأنه لأجلِ الأمرِ به، ولم يُوْجِبْه في قراءة الباقين لعدمِ وجودِ الأمرِ فيها. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[5] لم يَرْتَضِه منه فإنه قال: «فإنْ قلتَ: أَسَجْدَةُ التلاوةِ واجبةٌ في القراءتين جميعاً أو في واحدةٍ فيهما؟ قلت: هي واجبةٌ فيهما، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجودِ، والأخرى ذَمٌّ للتاركِ». فما ذكره الزجاج مِنْ وجوبِ السجدةِ مع التخفيفِ دونَ التشديدِ فغيرُ مرجوعٍ إليه.

(١) الأصل: «مفسر».
(٢) أي للقراء.
(٣) كذا في الأصل على الاستئناف.
(٤) معاني القرآن له ـ وهو الزجاج ـ ٤/١١٥.
(٥) الكشاف ٣/١٤٥.

قلت: وكأنَّ الزجاجَ أخذ بظاهرِ الأمرِ، وظاهرُه الوجـوبُ، وهذا لـو خُلِّيْنا والآيةَ لكان السجودُ واجباً، ولكنْ دَلَّتِ السُّنَّةُ على استحبابِـه دونَ وجوبِـه، على أنَّـا نقول: هـذا مبنيٌّ على نظرٍ آخـر: وهو أنَّ هـذا الأمرَ من كـلامِ اللَّهِ تعالى، أو من كلامِ الهُدْهُدِ محكيًّا عنـه. فإنْ كـان مِنْ كلامِ اللَّهِ تعـالى فيُقال: يَقْتضي الوجوبَ، إلَّا أنْ يجيْءَ دليـلٌ يَصْرِفُـه عن ظاهـرِه، وإنْ كان من كـلامِ الهُدْهـد ـ وهو الظاهرُ ـ ففي انتهاضِه دليلاً نظرٌ لا يَخْفى.

وقرأ الأعمشُ «هَلَّا»، و «هَلا» بقلب الهمزة هاءً مع تشديدِ «لا» وتخفيفها وكـذا هي في مصحفِ عبد الله. وقـرأ عبدُ الله «تَسْجُـدون» بتاء الخـطابِ ونونِ الرفع. وقُـرِىءَ كذلـك باليـاء مِنْ تحتُ. فمَنْ أَثْبَتَ نونَ الـرفعِ فـألا بالتشـديدِ أو التخفيفِ للتحضيضِ، وقـد تكونُ المخففـةُ للعَرْضِ أيضـاً نحو: «ألا تَنْـزِل عندنا نتحدَّث» وفي حرف عبدِ الله أيضاً: «ألا هَلْ تَسْجدُون» بالخطاب.

قـوله: «الـذي يُخرِجُ الخَبْءَ» يجـوز أَنْ يكـونَ مجـرورَ المحـلِّ نعتاً لله [٦٩٣/ب] أو بدلاً منه أو بياناً، أو منصوبَه/ على المدحِ، ومرفوعَه على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ. والخَبْءُ مصـدرُ خَبَأْتُ الشَيءَ أخبَـؤُه خَبْئـاً أي: سَتَـرْتُـهُ، ثم أُطْلِقَ على الشيءِ المَخْبـوء. ونحوُه: «هـذا خَلْقُ الله»(١). وفي التفسير: الخَبْءُ في السمـواتِ: المـطرُ، وفي الأرضِ: النباتُ. والخـابِيَةُ مِنْ هـذا، إلَّا أنهم التزمـوا فيها تَـرْكَ الهمـزةِ كالبَـرِيَّة والـذُّرِّيَّة عنـد بعضِهم(٢). وقرأ(٣) أُبَـيٌّ وعيسى «الخَبَ» بنَقْـلِ حركةِ الهمزةِ إلى الباءِ، وحَذْفِ الهمزة، فيصيرُ نحوَ: رأيتُ الأبَ. وقرأ عبد الله وعكرمةُ ومالك بن دينار «الخبا» بألفٍ صريحة. ووجْهُها: أنـه أبدلَ الهمـزةَ ألفاً

---

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/١٠١.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ١/٤٤٥، والقرطبي ١٣/١٨٧، والبحر ٧/٦٩.

فلزِمَ تحريكُ الباءِ، وذلك على لغةِ مَنْ يَقِفُ من العرب[1] بـإبدال الهمـزةِ حرفـاً يجانِسُ حركتَها فيقول: هذا الخَبُوْ، ورأيتُ الخَبا ومررت بـالخَبِـي، ثم أُجْرِي الـوصلُ مُجْـرَىٰ الوقفِ. وعنـدي أنه لَمَّـا نَقَلَ حـركةَ الهمـزةِ إلى الساكنِ قبلَهـا لم يَحْذِفْها، بل تركها فسكنَتْ بعد فتحةٍ فدُبِّرَتْ بحركةِ ما قبلها، وهي لغةٌ ثـابتةٌ يقولون: المَراة والكَماة بألفٍ مكانَ الهمزةِ بهذه الطريقةِ.

وقد طَعن[2] أبو حاتم على هذه القـراءةِ وقال: «لا يجـوزُ في العربيـةِ؛ لأنه إنْ حَذَفَ الهمزة ألقىٰ حركتَها على الباءِ، فقال: الخَبَ، وإن حَوَّلها قال: الخَبْـيَ بسكونِ الباءِ وياءٍ بعدَها» قال المبرد: «كان أبو حاتم دونَ أصحـابِه في النحوِ، لم يَلْحَقْ بهم، إلاَّ أنه إذا خَرَجَ مِنْ بلدِهم لم يَلْقَ أَعْلَمَ منه».

قـوله: «في السمـوات» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه متعلقٌ بـ «الخَبْءَ» أي: المخبـوءَ في السمواتِ. والثـاني: أنـه متعلقٌ بـ «يُخْرِجُ» على أنَّ معنى «في» معنى «مِنْ» أي: يُخْرِجُه من السمواتِ. وهو قول الفراء[3].

قوله: «مـا تُخْفُوْن» قـرأ[4] الكسائيُّ وحفص بـالتاء مِنْ فـوقُ فيهما[5]، والبـاقون بـالياءِ مِنْ تحتُ. فـالخطابُ ظـاهـرٌ على قـراءةِ الكسـائي؛ لأنَّ قبلَه أَمْـرَهم بالسجـودِ وخطابَهم بـه. والغَيْبَةُ على قـراءةِ البـاقينِ ـ غيـرَ حفصٍ ـ ظاهرةٌ أيضاً؛ لتقدُّمِ الضمائرِ الغائبةِ في قوله: «لهم» و«أعمـالهم» و«صَدَّهم» و«فهمْ». وأمَّا قراءةُ حفصٍ فتأويلُها أنه خَرَجَ إلى خـطابِ الحاضـرين بعد أَنْ

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/٣١٠.

(٢) انظر: البحر ٧/٦٩.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٩١.

(٤) السبعة ٤٨١، والتيسير ١٦٨، والبحـر ٧/٦٩، والقـرطبي ١٣/١٨٨، والحجـة ٥٢٨، والنشر ٢/٣٣٧.

(٥) أي: وفي «تُعْلِنون».

أتمَّ قضيةَ أهلِ سَبَأ. ويجوز أَنْ يكونَ التفاتاً على أنه نـزَّل الغائبَ منزلةَ الحاضرِ فخاطبه مُلْتَفِتاً إليه.

وقال ابن عطية[1]: «القراءةُ بياءِ الغَيْبة تعطي أن الآيةَ من كلامِ الهُدْهد، وبتاءِ الخطابِ تعطي أنها من خطابِ الله لأمةِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم». وقد تقدَّم أنَّ الظاهر أنه من كلامِ الهدهد مطلقاً. وكذلك الخلافُ في قولِه «اللَّهُ لا إلهَ إلا هو» هل هو من كلامِ الهدهدِ استدراكاً منه، لَمَّا وَصَفَ عَرْشَ بلقيسَ العظيمَ، أو من كلامِ اللَّهِ تعالى رَدًّا عليه في وَصْفِه عَرْشَها بالعظيم؟

آ. **(٢٦)** والعامَّةُ على جرِّ «العظيم» تابعاً للجلالة. وابن محيصن[2] بالرفعِ. وهو يحتمل وجهين. أن يكونَ نعتاً للربِّ، وأَنْ يكونَ مقطوعاً عن تبعيَّةِ العرش إلى الرفعِ بإضمارِ مبتدأ.

آ. **(٢٧) قوله: ﴿أَصَدَقْتَ أم كنتَ﴾**: الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ بـ «نَنْظُرُ» لأنها معلِّقةٌ لها. و «أم» هنا متصلةٌ. وقوله: «أم كنتَ من الكاذبين» أبلَغُ مِنْ قولِه: «أم كَذَبْتَ» وإنْ كان هو الأصلَ؛ لأنَّ المعنى: مِن الذين اتَّصفوا وانْخَرَطوا في سِلْكِ الكاذبين.

آ. **(٢٨) قوله: ﴿هذا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ «كتابي» أو بدلاً منه أو بياناً له.

قوله: «فَأَلْقِهْ» قرأ[3] أبو عمرو وحمزةُ وأبو بكر بإسكان الهاء، وقالون

(١) المحرر ١٢/١٠٦.
(٢) الإتحاف ٢/٣٢٦، والبحر ٧/٧٠، والشواذ ١٠٩.
(٣) ثمة اختلاف في الرواية عن القراء السبعة في هذا الحرف ففي السبعة: أن ابن كثير والكسائي: الهاء موصولة بياء، وروايتان عن ابن عامر ونافع: فألقهي، فألقهِ. =

بكسـرها فقط من غيـرِ صلةٍ بلا خـلافٍ عنـه. وهشـام[1] عنـه وجهـان بـالقصـرِ والصلةِ. والباقون بالصلة بلا خلاف. وقد تقـدَّم توجيـهُ ذلك كلِّه في آل عمـران والنساء وغيرِهما عند «يُؤَدِّه إليك»[2] و «نُوَلِّه ما تَوَلَّىٰ»[3]. وقـرأ مسلم بن جندب بضمِّ الهاءِ موصولةً بواوٍ: «فَأَلْقِهُوْ إليهم» وقد تقدَّم أنَّ الضمَّ الأصلُ.

[قـوله:] «ثم تَـوَلَّ عنهم» زعم أبو علي وغيـرُه أنَّ في الكلام تقـديماً وأن الأصـلَ: فانـظرْ ماذا يَـرْجِعون ثم تَـوَلَّ عنهم. ولا حاجـةَ إلى هذا [لأن المعنىٰ بدونِه صحيحٌ أي: قِفْ قريباً منهم لتنظرَ ماذا يكون][4].

قوله: «مـاذا يَرْجِعُـون» إنْ جَعَلْنا «انـظر» بمعنى تأمَّـلْ وتَفَكَّرْ كـانت «ما» استفهاميةً. وفيهـا حينئذٍ وجهـان، / أحدُهمـا: أَنْ تُجْعَلَ مـع «ذا» بمنزلـةِ اسمٍ [٦٩٤/أ] واحد، وتكونُ مفعولةً بـ «يَرْجِعُون» تقـديرُه: أيَّ شيء يَـرْجِعون. والثـاني: أن تُجْعل «ما» مبتدأً، و «ذا» بمعنىٰ الذي و «يَرْجِعُون» صلتَها، وعائـدُها محـذوفٌ تقديرُه: أيُّ شيء الذي يَرْجعونه. وهذا الموصـولُ هو خبـر «ما» الاستفهـامية، وعلى التقـديرين فـالجملةُ الاستفهاميـةُ مُعَلِّقَـةٌ لـ «انْـظُرْ» فمحلُّهـا النصبُ على إسقاطِ الخافضِ أي: انْظُرْ في كذا وفَكِّـر فيه، وإنْ جَعَلْنـاه[5] بمعنى انتظرْ مِنْ قوله: «انْظُرونا نَقْتَبِسْ مِنْ نُـورِكم»[6] كانت «مـاذا» بمعنى الذي، و «يَـرْجِعون»

= وروايتان عن أبـي عمرو: فألقِهْ، فـألقهي. وقرأ عـاصم في روايتَيْه وحمـزة: فألقِـهْ. وانـظر: السبعـة ٤٨١، والنشـر ١/٣٠٥، والتيسيـر ١٦٨، والقـرطبـي ١٣/١٩٠، والحجة ٥٢٨، والبحر ٧/٧٠.

(١) وهو راوي ابن عامر.

(٢) الآية ٧٥. وانظر: الدر المصون ٣/٢٦١.

(٣) الآية ١١٥.

(٤) ما بين معقوفين أثبتناه من (ش)، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٥) أي جعلنا الفعل من قوله: «فانظر ماذا».

(٦) الآية ١٣ من الحديد.

صلةٌ، والعائدُ مقدرٌ كما مرَّ تقريرُه. وهذا الموصولُ مفعـولٌ به أي: انتـظر الذي يَرْجِعونه.

وقال الشيخ[1]: «وماذا: إنْ كان معنى «انـظرْ» معنى التأمُّـلِ بالفكـر كان «انظر» مُعَلَّقاً. و «ماذا»: إمَّا أَنْ يكونَ كلُّه استفهامـاً في موضـعِ نصبٍ، وإمَّا أَنْ يكونَ «ما» استفهاماً، وذا موصول بمعنى الذي. فعلى الأولِ يكونُ «يَـرْجِعون» خبراً عن «ماذا»، وعلى الثاني يكون «ذا» هو الخبرَ، وَيَرْجِعُون صلة» انتهى.

وهذا غَلَطٌ: إمَّا من الكاتبِ، وإمَّا مِنْ غيـرِه؛ وذلك أنَّ قولَه «فعلى الأولِ» يعني به أنَّ «ماذا» كلَّه استفهامٌ في موضع نصبٍ يمنعُ قولَه: «يَرْجِعون» خبـرٌ عن «ماذا». كيف يكون خبراً عنه وهو منصوبٌ به كما تقـدَّم تقريـرُه؟ وقد صَـرَّح هو بأنه منصوبٌ يعني بما بعدَه، ولا يعملُ فيه ما قبلَه. وهذا نظيـرُ ما تقـدَّم في آخرِ السورةِ قبلَها في قـولِه: «وسيعلمُ الـذين ظلمُوا أيَّ منقلَبٍ يَنْقلبـون»[2] في كونِ اسمِ الاستفهـامِ معمولاً لِمـا بعـدَه، وهـو مُعَلِّقٌ لِمـا قبله، فكمـا حَكَمْتَ على الجملةِ مِنْ «يَنْقَلِبُـوْن» ومـا اشتملَتْ عليـه من اسمِ الاستفهـامِ المعمـولِ لهـا بالنصبِ على سبيلِ التعليقِ، كذلك تَحْكُمُ على «يَـرْجِعُون» فكيف تقـول: إنها خبرٌ عن «ماذا»؟

آ. (٣٠) **قوله: ﴿إنه مِنْ سليمانَ وإنـه﴾**: العامَّـةُ على كسرِ الهمـزتين على الاستئنافِ جـواباً لسؤالِ قـومِهـا كـأنَّهم قـالـوا: مِمَّن الكتـابُ؟ وما فيه؟ فأجابَتْهم بالجوابَيْن.

وقـرأ[3] عبد الله «وإنَّـه مِنْ سليمانَ» بـزيادةِ واوٍ عـاطفةٍ «إنـه من سليمان»

---

(١) البحر ٧/ ٧٠ ـ ٧١.

(٢) الآية ٢٢٧ من الشعراء.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٧٢، والقرطبي ١٣/١٩٢، والشواذ ١٠٩.

على قولِه: «إني أُلْقِيَ إليَّ». وقرأ عكرمةُ وابن أبي عبلةَ بفتح الهمزتين. صَرَّح بذلك الزمخشري وغيرُه، ولم يذكر أبو البقاء[1] إلاَّ الكسرَ في «إنه من سليمانَ»، وكأنه سكتَ عن الثانيةِ؛ لأنها معطوفةٌ على الأولى. وفي تخريجِ الفتح فيهما أوجهٌ، أحدُهما: أنه بدلٌ من «كتاب» بدلُ اشتمالٍ، أو بدلُ كلٍ مِنْ كلٍ، كأنه قيل: أُلْقِي إليَّ أنه من سليمانَ، وأنه كذا وكذا. وهذا هو الأصحُّ. والثاني: أنه مرفوعٌ بـ «كريمٌ» ذكره أبو البقاء[2]، وليس بالقويِّ. الثالث: أنه على إسقاطِ حرفِ العلةِ. قال الزمخشري[3]: «ويجوز أَنْ تريدَ: لأنه مِنْ سليمانَ، ولأنَّه، كأنها عَلَّلَتْ كرمَه بكونِه من سليمان وتصديرَه باسم الله».

قال مكي[4]: «وأجاز الفراء[5] الفتحَ فيهما في الكلامِ» كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءةٌ.

وقرأ أُبَيٌّ «أَنْ مِنْ سليمانَ، وأنْ بسمِ اللَّهِ» بسكون النون فيهما. وفيها وجهان، أظهُرهما: أنَها «أنْ» المفسرةُ، لتقدُّم ما هو بمعنىٰ القول. والثاني: أنَّها المخففةُ، واسمُها محذوفٌ وهذا لا يَتَمَشَّىٰ على أصول البصريين[6]؛ لأنَّ اسمَها لا يكونُ إلاَّ ضميرَ شأنٍ، وضميرُ الشأنِ لا يُفَسَّر إلاَّ بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجُزْأَيْها.

آ. (٣١) **قوله: ﴿أَنْ لا تَعْلُوْا﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «أنْ»

---

(١) الإملاء ٢/١٧٣.

(٢) الإملاء ٢/١٧٣.

(٣) الكشاف ٣/١٤٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن له: ٢/١٤٨.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٩١.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/١٥١.

مفسِّرةً، كما تقدَّمَ في أحد الأوجهِ في «أنْ» قبلَها في قراءةِ عكرمة[1]، ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[2] غيرَه. وهو وجهٌ حسنٌ لِما في ذلك من المشاكلةِ: وهو عطفُ الأمرِ عليه وهو قولُه «وَأْتُوني». والثاني: أنها مصدرية في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «كتاب» كأنه قيل: أُلْقِيَ إليَّ: أَنْ لا تَعْلُوا عليَّ. والثالث: أنها في موضعِ رفعٍ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو أَنْ لا تَعْلُوا. والرابع: أنَّها على إسقاطِ الخافضِ أي: بأَنْ لا تَعْلُوا، فيجيْءُ في موضِعها القولان المشهوران[3]. والظاهر أنَّ «لا» في / هذه الأوجهِ الثلاثة للنهيِ. وقد تقدَّم أنَّ «أَنْ» المصدريةَ [٦٩٤/ب] تُوْصَلُ بالمتصرفِ مطلقاً. وقال الشيخ[4]: «وأَنْ في قولِه: «أن لا تَعْلُوا عليَّ» في موضعِ رفعٍ على البدلِ من «كتاب». وقيل: في موضعِ نصبٍ على [معنى][5]: بأن لا تَعْلُوا. وعلى هذين التقديرين تكون «أنْ» ناصبةً للفعل». قلت: وظاهرُ هذا أنها نافيةٌ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تكونَ ناهيةً بعد «أَنْ» الناصبةِ للمضارع. ويؤيِّد هذا ما حكاه عن الزمخشريِّ فإنه قال[6]: «وقال الزمخشريُّ[7]: وأنْ في «أَنْ لا تَعْلُوا» مفسرةٌ» قال: «فعلى هذا تكون «لا» في «لا تَعْلُوا» للنهي، وهو حسنٌ لمشاكلة عطفِ الأمرِ عليه». فقوله: «فعلى هذا» إلى آخره صريحٌ أنها على غيرِ هذا ــ يعني الوجهين المتقدمين ــ ليست للنهي

(١) كذا في الأصل وقراءة عكرمة «أنَّه» وهذه لا تكون مفسرة. والصواب «أُبي» حيث قرأ «أنْ من سليمان».
(٢) الكشاف ٣/١٤٦.
(٣) يرى سيبويه أن المحلَّ هو الجر، والخليل يرى النصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤، والدر المصون ١/٢١١.
(٤) البحر ٧/٧٢، وبدأه بـ «قيل».
(٥) زيادة من البحر.
(٦) البحر ٧/٧٢.
(٧) الكشاف ٣/١٤٦.

فيهما. ثم القولُ بأنَّها للنفيِ لا يَظْهَرُ؛ إذ يصيرُ المعنى على الإخبارِ منه عليه السلامُ بأنهم لا يَعْلُون عليه، وليس هذا مقصوداً، وإنما المقصودُ أَنْ يَنْهاهُمْ عن ذلك.

وقرأ[1] ابن عباس والعقيلي «تَغْلُوا» بالغين مُعْجمةً من الغُلُوِّ وهو مجاوَزَةُ الحَدِّ.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿ماذا تَأْمُرِيْنَ﴾**: «ماذا» هو المفعولُ الثاني لـ «تَأْمُرين»، والأولُ محذوفٌ، تقديره: تَأْمُرِيْنَنا. والاستفهامُ مُعَلِّق للنظرِ، ولا يَخْفَىٰ حكمُه ممَّا تقدَّم قبلَه[2].

آ. (٣٤) **قوله: ﴿وكذلك يَفْعَلُون﴾**: أي: مِثْلَ ذلك الفعلِ يَفْعلون. وهل هذه الجملةُ مِنْ كلامِها ــ وهو الظاهرُ ــ فتكونُ منصوبةً بالقولِ أو مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى، فهي استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهي معترضَةٌ بين قَوْلَيْها؟

آ. (٣٥) والهَدِيَّةُ: ما بُعِثَ على جهةِ الإكرامِ، وهي اسمٌ للمُهْدَىٰ فيحتمل أَنْ يكونَ اسماً صريحاً، ويُحتملُ أَنْ يكونَ في الأصلِ مصدراً أُطْلِقَ على اسمِ المفعولِ، وليسَتْ مصدراً قياسياً؛ لأنَّ الفعلَ منها «أَهْدَىٰ» رباعياً فقياسُ مصدرِه: إهداءً.

قوله: «فَناظِرَةٌ» عطفٌ على «مُرْسِلَة». و «بِمَ» متعلقٌ بـ «يَرجِعُ». وقد وَهِمَ الحوفيُّ فجعَلَها متعلقةً بـ «ناظِرَةٌ» وهذا لا يستقيمُ؛ لأنَّ اسمَ الاستفهامِ له صدرُ الكلامِ. «وبِمَ يَرْجِعُ» مُعَلِّقٌ لـ «ناظِرَةٌ».

---

(١) المحتسب ٢/١٣٩، والقرطبي ١٣/١٩٣، والبحر ٧/٧٢.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٨.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فَلَمَّا جاء سليمانَ﴾**: أي: فلمَّا جاء الرسولُ، أضمرَه لدلالةِ قولِها «مُرْسِلَةٌ» فإنه يَسْتَلْزِمُ رسولاً. والمرادُ به الجنسُ لا حقيقةُ رسولٍ واحدٍ بدليلِ خطابِه لهم بالجمع في قوله: «أتُمِدُّونَنِ» إلى آخره. ولذلك قرأ[١] عبد الله «فلمَّا جاؤُوا» وقرأ «فارْجِعوا» إليهم اعتباراً بالأصلِ المشارِ إليه.

قوله: «أتُمِدُّونَني»[٢] استفهامُ إنكارٍ. وقرأ[٣] حمزةُ بإدغام نونِ الرفع في نونِ الوقايةِ[٤]. وأمَّا الياءُ فإنه يَحْذِفُها وقفاً ويُثْبِتُها وصلاً[٥] على قاعدتِه في الزوائد. والباقون بنونَيْنِ على الأصل. وأمَّا الياءُ فإنَّ نافعاً وأبا عمروٍ كحمزةَ يُثْبِتانها وصلاً ويَحْذِفانها وَقْفاً، وابنُ كثيرٍ يُثْبِتُها في الحالَيْن، والباقون يَحْذِفونها في الحالَيْن. ورُوِيَ عن نافعٍ أنه يَقْرأ بنونٍ واحدة، فتكمَّلَتْ ثلاثُ قراءات، كما في «تَأْمُرُونِّي أعبدُ»[٦].

قال الزمخشري[٧]: «فإن قلتَ ما الفرقُ بين قولِك: أتُمِدُّونني بمال وأناأَغْنى منكم، وبين أَنْ تقولَه بالفاء؟

قلت: إذا قلتُه بالواوِ فقد جَعَلْتُ مخاطَبي عالماً بزيادتي عليه في الغِنَى، وهو مَعَ ذلك يَمُدُّني بالمال. وإذا قُلْتُه بالفاءِ فقد جَعَلْتُه مِمَّن خَفِي عليه حالي، وإنما أُخبِره الساعةَ بما لا أَحْتاجُ معه إلى إمدادِه كأني أقولُ: أُنْكِرُ عليك

---

(١) البحر ٧/٧٤، معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣.
(٢) الرسم المصحفي: «أتمدونن».
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٢، والنشر ٢/٣٤٠، والتيسير ١٧٠، والبحر ٧/٧٤، والقرطبي ١٣/٢٠١، والشواذ ١٠٩.
(٤) ولفظها «أتُمِدُّونِّ».
(٥) قال في السبعة: «وبياء في الوصل والوقف». وكذا في التيسير.
(٦) الآية ٦٤ من الزمر.
(٧) الكشاف ٣/١٤٨.

مـا فَعَلْتَ فإني غَنِيٌّ عنـه، وعليه وَرَد قـولُه: «فمـا آتانيَ اللَّهُ» انتهى. وفي هـذا الفـرقِ نَظَرٌ؛ إذ لا يُفهم ذلـك بمجردِ الـواوِ والفاءِ، ثم إنـه لم يُجِبْ عن السؤال الأول: وهو أنه لِمَ عَدَلَ عن قوله: «وأنا أَغْنَىٰ منكم» إلى قوله: «فما آتانيَ الله»؟ وجوابُه: أنه أُسْنِدَ إيتاءُ الغِنَىٰ إلى اللَّهِ إظهاراً لنعمتِـه عليه، ولـو قال: وأنـا أَغْنَىٰ منكم، كان فيه افتخارٌ من غيرِ ذِكْرٍ لنعمةِ اللَّهِ عليه.

قوله: «بل أنتم» إضرابُ انتقـالٍ. قال الـزمخشري[1]: «فـإنْ قلتَ: فما وجه الإِضرابِ؟ قلت: لَمَّا أَنْكر عليهم الإِمدادَ، وعَلَّل إنكارَه، أَضْرَبَ عن ذلك إلى بيـان السببِ الـذي حَمَلَهم عليـه، وهـو أنَّهم لا يَعْـرِفُـون سببَ رضـا إلاَّ مـا[2] يُهْدَىٰ إليهم/ من حُـظوظِ الدنيـا التي لا يَعْرِفُـون غيرَهـا. والهديَّـة يجوزُ [٦٩٥/أ]
إضافتُه إلى المُهْدي[3]. وإلى المُهْدَىٰ إليه وهي هنا محتملةٌ للأمرَيْن».

قال الشيخ[4]: «وهي هنا مضافَةٌ للمُهْدَىٰ إليه. وهذا هو الظاهـرُ. ويجوز أَنْ تكـونَ مضافـةً إلى المُهْدِي أي: بـل أنتم بهـديَّتِكم هـذه التي أَهْـدَيْتُمـوهـا تَفْرَحُوْنَ فَـرَحَ افتخارٍ». قلت كيف يَجْعَـلُ هذا الأولَ هـو الظاهـرَ، ولم يُنْقَلْ أنَّ سليمـان صلَّى الله عليه وسلَّم أرسـلَ إليهم هديـةً في هذه الحـالةِ حتى يُضيفَهـا إليهم؟، بل الذي يتعيَّن إضافتُها إلى المُهْدِي.

آ. (٣٧) **قـولـه: ﴿ارْجِـعْ﴾**: الـظاهـرُ أنَّ الضميـرَ يعـودُ على الرسولِ. وتقدَّمَتْ قراءةُ عبدِ الله «ارْجِعُوا». وقيل: يعودُ على الهُدْهُدِ.

---

(١) الكشاف ١٤٨/٣.
(٢) الكشاف: إلَّا أن.
(٣) وقـال: «ويكون المعنى: بـل أنتم بهـديتكم هـذه التي أهـديتمـوهـا تفـرحـون فـرح افتخار».
(٤) البحر ٧٤/٧.

قوله: «لا قِبَلَ» صفةٌ لـ «جُنودٍ» ومعنى لا قِبَلَ: لا طاقَةَ. وحقيقتُه لا مقابلةَ. والضميرُ في «بها» عائدٌ على «جنود» لأنه جمعُ تكسيرٍ فيجري مَجْرى المؤنثةِ الواحدةِ كقولِهم: «الرجال وأَعْضادُها».

وقرأ[1] عبد الله «بهم» على الأصلِ.

قوله: «وهم صاغِرُوْنَ» حالٌ ثانيةٌ. والظاهرُ أنها مؤكِّدةٌ؛ لأنَّ «أَذِلَّة» تُغْني عنها. إنْ قيل: قوله: «فَلَنَأْتِيَنَّهم» و«لَنُخْرِجَنَّهُمْ» قسمٌ فلا بدَّ أن يقعَ. فالجوابُ: أنه مُعَلَّقٌ على شرطٍ حُذِفَ لفَهْمِ المعنى أي: إنْ لم يأْتُوْني مُسْلِمين.

آ. (٣٩) قوله: ﴿عِفْرِيْتٌ﴾: العامَّةُ على كسرِ العينِ وسكونِ الياء بعدها تاءٌ مجبورةٌ. وقرأ[2] أبو حيوةَ بفتح العينِ. وأبو رجاء وأبو السَّمَّال ـ ورُوِيَتْ عن أبي بكر الصدِّيق ـ «عِفْرِيَةٌ» بياءٍ مفتوحةٍ بعدها تاءُ التأنيثِ المنقلبةُ هاءً وَقْفاً. وأنشدوا على ذلك قولَ ذي الرمة[3]:

٣٥٧٠ـ كأنه كوكبٌ في إِثْرِ عِفْرِيَةٍ
مُصَوَّبٌ في سوادِ الليلِ مُنْقَضِبُ

وقرأَتْ طائفةٌ «عِفْرٌ» بحذفِ الياءِ والتاءِ. فهذه أربعُ لغاتٍ، وقد قُرِىء بهِنَّ. وفيه لغتان أُخْرَيان[4] وهما: عَفارِيَة، وطيِّىء وتميمٌ يقولون: عِفْرَى بألفِ التأنيثِ كذِكْرَى. واشتقاقُه من العَفْرِ وهو الترابُ يقال: عافَرَه فعَفَرَه أي صارَعَه

---

(١) البحر ٧/٧٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣.
(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٤١، والقرطبي ١٣/٢٠٣، والبحر ٧/٧٦، والشواذ ١٠٩.
(٣) ديوانه ١١١، والبحر ٧/٧٦. والضمير في كأنه يعود إلى الثور. وفي الديوان «مُسَوَّمٌ» بدل «مُصَوَّب». ومنقضب: منقضّ.
(٤) تكرر في الأصل قوله: «أخريان».

فَصَرَعَه. وألقاه في العَفْرِ وهو الترابُ. وقيـل: من العُفْر وهـو القُوَّةُ، والعِفْـريتُ من الجنِّ المـارِدُ الخبيثُ. ويقال: عِفْـريت نِفْريت وهـو إتْباعٌ كشَيْـطان لَيْطان، وحَسَن بَسَن. ويُستعار للعارِمِ من الإنس، ولاشتهـارِ هذه الاستعـارةِ وُصِفَ في الآيةِ بكونِه من الجِنِّ تمييزاً لـه. وقال ابن قتيبـة[1]: «العِفْريـة: المُوَثَّقُ الخَلْقِ» وعِفْرِيَةُ الدِّيكِ والحُبارَىٰ: الشَّعْر الذي على رأسِهما، وعِفِـرْنَىٰ للقويِّ، ورجـلٌ عِفِرٌّ بتشديدِ الراءِ للمبالغةِ مثل: شَرٌّ شِمِرٌّ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿أنـا آتِيْكَ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكونَ فعـلاً مضارعـاً، فوزنُه أَفْعِلُ نحو: أَضْرِبُ، والأصل أَأْتِيْك بهمزتين، فَـأُبْدلت الثـانيةُ ألفـاً، وأن يكـونَ اسمَ فاعِـلٍ، وزنُه فـاعِل والألفُ زائـدةٌ، والهمزةُ أصليـةٌ عكسُ الأول. وأمالَ حمزةُ[2] «آتِيْكَ» في الموضعين من هذه السورةِ بخلافٍ عن خَلَّاد.

قوله: «طَـرْفُكَ» فيـه وجهان، أحـدُهما: أنـه الجَفْنُ. عَبَّر بـه عن سُرْعـةِ الأمرِ. وقال الـزمخشري[3]: «هـو تحريـكُ أجفانِـك إذا نظرْتَ فـوُضِعَ مَـوْضِعَ النـظرِ». والثاني: أنـه بمعنىٰ المَطْروفِ أي: الشيء الـذي تَنْظُره. والأولُ هـو الظاهرُ؛ لأنَّ الطَّرْفَ قد وُصِفَ بالإرسال في قولِه[4]:

٣٥٧١ـ وكـنـتَ مـتـى أرسَـلْتَ طـرفَـك رائـداً
لـقلبِـك يـومـاً أَتْـعَـبَـتْـكَ الـمـنـاظِـرُ
رأيـتُ الـذي لا كـلُّه أنـت قـادِرٌ
عـليـه ولا عَـنْ بَـعْـضِـه أنـتَ صـابـرُ

---

(١) لفظه في تفسير غريب القرآن ٣٢٤: «أي شديدٌ وَثِيق».

(٢) التيسير ٥١، والسبعة ٤٨٢، والنشر ٦٤/٢، والحجة ٥٢٩.

(٣) الكشاف ١٤٩/٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهـو في الحماسـة ١٥/٢، والبحر ٧٧/٧، والكشـاف ١٤٩/٣، والحماسة البصرية ١٢١/٢.

قوله: «مُسْتقراً» حالٌ لأنَّ الرؤيةَ بَصَريةٌ. و«عنده» معمولٌ له. لا يُقال: إذا وقع الظرفُ حالاً وَجَبَ حَذْفُ متعلَّقِه فكيف ذُكِرَ هنا؟ لأنَّ الاستقرارَ هنا
[٦٩٥/ب] ليس هو ذلك الحصولَ المطلقَ بل المرادُ به هنا الثابتُ الذي لا/ يَتَقَلْقَلُ، قاله أبو البقاء[١]. وقد جَعَلَه ابنُ عطيةَ[٢] هو العاملَ في الظرفِ الذي كان يجبُ حَذْفُه فقال: «وظهرَ العاملُ في الظرفِ مِنْ قولِه «مُسْتَقرًّا» وهذا هو المقدَّرُ أبداً مع كلِّ ظرفٍ جاء هنا مُظْهَراً، وليس في كتابِ اللَّهِ مثلُه». وما قاله أبو البقاءِ أحسنُ. على أنَّه قد ظهرَ العاملُ المُطْلَقُ في قولِه[٣]:

٣٥٧٢ـ . . . .
فأنتَ لدىٰ بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كائِنُ

وقد تقدَّم ذلك مُحقَّقاً في أولِ الفاتحة[٤]، فعليكَ بالالتفاتِ إليه.

قوله: «أأَشْكُرُ» مُعَلِّقٌ «لِيَبْلُوَني» و«أم» متصلةٌ، وكذلك قولُه «نَنْظُرْ: أتهتديْ أم تكونُ من الذين لا يَهْتَدون»[٥].

قوله: «ومَنْ شَكَرَ» «ومَنْ كَفَر» يُحْتمل أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولةً مُضَمَّنَةً معنى الشرطِ، فلذلك دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر. والظاهرُ: أنَّ جوابَ الشرطِ الثاني أو خبرَ الموصولِ قولُه: «فإنَّ ربِّي غَنِيٌّ كريمٌ» ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ يعودُ على «مَنْ» تقديرُه: غنيٌّ عن شكرِه. وقيل: الجوابُ محذوفٌ تقديرُه: فإنَّما كفرُه عليه؛ لدلالةِ مقابلِه وهو قولُه: «فإنَّما يَشْكُرُ لنفسِه» عليه.

---

(١) الإملاء ٢/١٧٣.
(٢) المحرر ١٢/١١٤.
(٣) تقدم برقم ٣٧.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٩.
(٥) في الآية التالية.

آ. (٤١) قوله: ﴿نَنْظُرْ﴾: العامَّةُ على جزمِه جواباً للأمرِ قبله. وأبو حيوةَ[1] بالرفعِ جَعَلَه استئنافاً.

آ. (٤٢) قوله: ﴿أهكذَا﴾: فَصَلَ بحرفِ الجرِّ بينَ حرفِ التنبيهِ واسمِ الإشارةِ. والأصلُ: أكهذا أي: أَمِثْلُ هذا عرشُكِ؟ ولا يجوزُ ذلك في غير الكافِ، لو قلت: أبهذا مَرَرْتَ، وأَلِهذا فعلتَ، لم يَجُزْ أن يُفْصَلَ بحرفِ الجرِّ بين «ها» و «ذا» فتقول: أها بِذا مَرَرْتَ، وأها لِذا فَعَلْتَ.

قوله: «وأُوْتِيْنَا العِلْمَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مِنْ كلامِ بلقيسَ. والضميرُ في «قَبْلِها» راجعٌ للمعجزةِ والحالةِ الدالِّ عليهما السياقُ. والمعنى: وأُوتِينا العلمَ بنبوةِ سليمانَ من قبلِ ظهورِ هذه المعجزةِ، أو من هذه الحالةِ؛ وذلك لِما رأَتْ قبلَ ذلك من أمرِ الهُدْهُدِ وردِّ الهديةِ. والثاني: أنه من كلامِ سليمانَ وأتباعِه، فالضميرُ في «قَبْلِها» عائدٌ على بلقيسَ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وصَدَّها ما كانت تَعْبُدُ﴾: في فاعلِ «صَدَّ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: ضميرُ الباري. والثاني: ضميرُ سليمان. وعلى هذا فـ «ما كانَت تَعْبُدُ» منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ أي: وصَدَّها اللَّهُ، أو سليمانُ، عن ما كانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دونِ الله، قاله الزمخشري[2] مُجَوِّزاً له. وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ حَذْفَ الجارِّ ضرورةٌ كقوله[3]:

٣٥٧٣ـ تَمُرُّون الديارَ ولم تَعُوْجُوا
. . . .

---

(١) البحر ٧/٧٨.
(٢) الكشاف ٣/١٥٠.
(٣) تقدم برقم ١٤٨.

كذا قاله الشيخ[1]. وقد تقدَّم لك آياتٌ كثيرةٌ من هذا النوع فلهذه بِهِنَّ أُسْوَةٌ. والثالث: أنَّ الفاعلَ هو «ما كَانَتْ» أي: صَدَّها ما كانَتْ تعبدُ عن الإسلام وهذا واضِحٌ. والظاهرُ أنَّ الجملةَ مِنْ قوله «وصَدَّها» معطوفةٌ على قوله: «وأُوْتِيْنا». وقيل: هي حالٌ مِنْ قوله: «أم تكونُ من الذينَ» و «قد» مضمرةٌ وهذا بعيدٌ جداً. وقيل: هو مستأنَفُ إخبارٍ من اللَّهِ تعالى بذلك.

قوله: «إنَّها» العامَّةُ على كسرِها استئنافاً وتعليلاً. وقرأ[2] سعيد بن جبير وأبو حيوةَ بالفتح، وفيها وجهان، أحدهما: أنها بدلٌ مِنْ «ما كانَتْ تعبدُ»، أي: وصَدَّها أنها كانَتْ. والثاني: أنها على إسقاطِ حَرْفِ العلةِ أي: لأنَّها، فهي قريبةٌ من قراءةِ العامة.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿الصَّرْحَ﴾**: قد تقدم[3] الخلافُ في الظرف الواقع بعد «دخل»: هل هو منصوبٌ على الظرفِ؟ وشَذَّ ذلك مع «دخل» خاصةً كما قاله سيبويه[4]، أو مفعول به كهَدَمْتُ البيتَ كما قاله الأخفش. والصَّرْحُ: القَصْرُ أو صَحْنُ الدارِ أو بَلاطٌ متخَذٌ مِنْ زُجاج. وأصلُه من التصريح، وهو الكشفُ. وكَذِبٌ صُراحٌ أي: ظاهرٌ مكشوفٌ وَلُؤْمٌ صُراحٌ. والصَّريحُ: مقابِلُ الكنايةِ لظهورِه واستتارِ ضدِّه. وقيل: الصريحُ: الخالِصُ، مِنْ قولِهم: لَبَنٌ صَريحٌ بَيِّنُ الصَّراحَةِ والصُّرُوْحَةِ.

وقال الراغب[5]: «الصَّرْحُ: بيتٌ عالٍ مُزَوَّقٌ، سمِّي بذلك اعتباراً بكونِه [٦٩٦/أ] صَرْحاً عن/ الشَّوْبِ[6] أي: خالصاً».

---

(١) البحر ٧/٧٩.

(٢) البحر ٧/٧٩، والكشاف ٣/١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٤٤.

(٤) الكتاب ١/١٥ ــ ١٦.

(٥) المفردات ٢٧٩.

(٦) ش: البيوت، وفي الأصل محتملة.

قوله: «ساقَيْها» العامَّةُ على ألفٍ صريحةٍ. وقنبل[1] روى همزَها عن ابنِ كثير. وضَعَّفَها أبو عليّ[2]. وكذلك فعل قنبل في جمع «ساق» في ص[3]، وفي الفتح[4] هَمَزَ واوَه. فقرأ «بالسُّؤْقِ والأعْناق» «فاسْتَوَىٰ على سُؤْقِه» بهمزةٍ مكانَ الواوِ. وعنه وجهٌ آخرُ: «السُّؤُوْق» و «سُؤُوْقه» بزيادة واوٍ بعد الهمزةِ.

ورُوِي عنه أنه كان يَهْمِزُه مفرداً في قوله: «يُكْشَفُ عَنْ سَأْقٍ»[5].

فأمَّا هَمْزُ الواوِ ففيها أوجهٌ، أحدُها: أنَّ الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلَها يَقْلِبُها بعضُ العربِ همزةً. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في أولِ البقرة عند «يُؤْقنون»[6] وأنشَدْتُ عليه[7]:

٣٥٧٤ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِين إليَّ مُؤْسَىٰ

....

وكان أبو حَيَّةَ النميري[8] يَهْمِزُ كلَّ واوٍ في القرآن، هذا وَصْفُها. الثاني: أنَّ ساقاً على فَعَلَ كأَسَدٍ، فجُمِعَ على فُعُل بضمِّ العين كأُسُدٍ. والواوُ المضمومةُ تُقْلب همزةً[9] نحو: وُجوه، ووُقِّتَتْ، ثم بعد الهمزِ سَكَنَتْ.

(١) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والحجة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٣٨، والبحر ٧/٧٩.

(٢) الحجة (خ) ٤/١٠٠.

(٣) الآية ٣٣ «بالسُّؤْقِ والأعناق»، وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٤) الآية ٢٩ «فاسْتَوَىٰ على سُؤْقِه»، وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٥) الآية ٤٢ من القلم.

(٦) الآية ٤، وانظر: الدر المصون ١/١٠١.

(٧) تقدم برقم ١٢٨.

(٨) الهيثم بن الربيع، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. فصيح راجز، توفي سنة بضع وثمانين ومئة. انظر: الشعر والشعراء ٢/٧٧٤. والخزانة ٤/٢٨٤.

(٩) انظر: الممتع ٣٣٢.

الثالث: أنَّ المفردَ سُمِعَ هَمْزُه، كما سيأتي تقريرُه، فجاء جَمْعُه عليه.

وأمَّا «سُؤْوق» بالواوِ بعد الهمزةِ فإنَّ ساقاً جُمِع على «سُوُوق» بواوٍ، فهُمِزَتْ الأولى لانضمامِها. وهذه الروايةُ غريبةٌ عن قنبلٍ، وقد قَرَأْنا بها ولله الحمدُ.

وأمَّا «سَأْقَيْها» فوجهُ الهمزِ أحدُ أوجهٍ: إمَّا لغةُ مَنْ يَقْلِبُ الألفَ همزةً، وعليه لغةُ العَجَّاج في العَأْلَمِ والخَأْتَمِ. وأنشد[1]:

٣٥٧٥ـ وخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ

وسيأتي تقريرُه أيضاً في «مِنْسَأَته»[2] في سبأ إنْ شاء اللَّهُ تعالى، وتقدَّم طَرَفٌ منه في الفاتحة[3]، وإمَّا على التشبيهِ بِرَأْس وكَأْس، كما قالوا: «حَلأْت السَّويق» حَمْلاً على حَلأْتُه عن الماء أي طَرَدْتُه، وإمَّا حَمْلاً للمفرد والمثنى على جَمْعِهما. وقد تَقَرَّر في جمعِهما الهمزُ.

قوله: «مُمَرَّدٌ» أي مُمَلَّسٌ. ومنه الأَمْرَدُ لِمَلاسَةِ وجهه من الشَّعر. وبَرِّيَّة مَرْدَاء: لخُلُوِّها من النباتِ، ورَمْلَةٌ مَرْداء: لا تُنْبِتُ شيئاً. والمارِدُ من الشياطين: مَنْ تَعَرَّى من الخيرِ وتَجَرَّد منه. ومارِدٌ: حِصْنٌ معروفٌ. وفي أمثال الزَّبَّاء: «تَمرَّد مارِدٌ وعَزَّ الأَبْلَقُ» قالَتْها في حِصْنَيْنِ امتنع فَتْحُهما عليها[4].

---

(١) تقدم برقم ٨٧.

(٢) الآية ١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٧٤ ـ ٧٥.

(٤) كانت الزباء سارت إلى مارِدٍ حصنِ دَوْمة الجندل، وإلى الأبلق وهو حصن تيماء، فامتنعا عليها، فقالت هذا المثل، وصار مثلاً لكل عزيز ممتنع. انظر: اللسان (مرد)، وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/٢٥٥.

والقـوارِيْرُ: جمعُ قارُوْرة، وهي الـزُّجاج الشفـافُ. و «مِنْ قواريـرَ» صفةٌ ثانية لـ «صَرْحٌ».

قـولـه: «مَـعَ سليمـانَ» متعلِّقٌ بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ، ولا يتعلَّقُ بـ «أَسْلَمْتُ»؛ لأنَّ إسـلامَه سـابقٌ إسلامَهـا بـزمـانٍ. وهـو وجـهٌ لـطيفٌ. وقـال ابن عـطيـة[1]: «ومـع ظـرفٌ[2] بُنِيَ على الفتـحِ. وأمَّـا إذا أُسْكِنَتِ العينُ فـلا خِلافَ أنه حرفٌ» قلتُ: قد تقدَّم القولُ في ذلك[3]. وقد قال مكي[4] هنا نحـواً مِنْ قولِ ابنِ عطيةَ.

آ. (٤٥) قـولـه: ﴿أَنِ اعْبُـدوا﴾: يجـوز في «أَنْ» أَنْ تكـونَ مُفَسِّرةً، وأَنْ تكونَ مصدريةً أي: بأَنْ اعْبُدوا، فيجيء في محلِّها القولان[5].

قـوله: «فـإذا هم فريقـان» تقدَّم الكـلامُ في «إذا» الفجـائيـةِ[6]. والمـرادُ بالفريقين: قومُ صالحٍ، وأنهم انقسموا فريقين: مؤمن وكافر. وقد صَرَّح بذلـك في الأعراف حيث قال تعالىٰ: «الذين اسْتَكْبروا للذين اسْتُضْعفُوا لِمَنْ آمن»[7]. وجَعَلَ الزمخشريُّ[8] الفريقَ الـواحدَ صـالحاً[9] وحـدَه، والآخرَ جميـعَ قومِـه. وحَمَلَه على ذلك العطفُ بالفاءِ؛ فإنَّه يُؤْذِنُ أنـه بمجرَّدِ إرسـالِه صـاروا فريقَيْنِ،

---

(١) المحرر ١٢/١١٦.

(٢) بعده في المحرر: «وقيل: حرف».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٤٦.

(٤) المشكل له ٢/١٤٩.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن المحـل هو الجـر، وذهب الخليل إلى أن المحـل هو النصب. انظر: الدر المصون ١/٢١١.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

(٧) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٨) الكشاف ٣/١٥١.

(٩) الأصل: صالح.

ولا يصيرُ قومُه فريقين إلاَّ بعد زمانٍ ولو قليلاً. و «يَخْتَصِمـون» صفةٌ لـ «فـريقان» كقولِه: «هذان خَصْمَان اخْتَصَمـوا» «وإنْ طائفتـانِ من المؤمنينَ اقْتَتَلوا». واختير هنا مراعاةُ الجَمْعِ لكونِها فاصلةً.

آ. (٤٧) وقُرِىءَ[1] «تَطَيَّرْنا بك» وهو الأصلُ وأُدْغِمَ. وقد تقدَّم تقريرُه.

قوله: «تُفْتَنُوْن» جاء بالخطابِ مراعاةً لتقدُّمِ الضميرِ. ولو رُوْعِيَ ما بعـده لقيـل: «يُفْتَنُون» بيـاءِ الغَيْبة، وهـو جائـزٌ، ولكنه مـرجوحٌ. وتقـول: أنت رجـلٌ تَفْعل، ويَفْعل، بالتاء والياء، ونحن قومٌ نقرأ ويَقْرؤون.

آ. (٤٨) قـوله: ﴿تِسْعَـةُ رَهْطٍ﴾: الأكثرُ أَنَّ تمييـزَ العددِ بهـذا مجـرورٌ بـ «مِنْ»[2] كقولـه: «أربعةً من الـطير»[3]. وفي المسـألةِ مـذاهبُ[4]، أحـدُهـا: أنـه لا يجـوزُ إلاَّ في قليـلٍ. الثـاني: أنـه يجـوزُ، ولكن لا ينقـاس.
[٦٩٦/ب] الثالث: التفصيل بين أن/ يكونَ للقلة كرَهْطٍ ونَفَرٍ فيجوزَ أو للكثـرةِ فقط، أو لها وللقلةِ فلا يجوز، نحو: تسعةُ قوم. ونَصَّ سيبويه[5] على امتناعِ «ثـلاث غنم». قال الزمخشري[6]: «وإنما جاز تمييزُ التسعةِ بالرَّهْطِ لأنه في معنى الجمعِ كأنـه قيل: تسعةُ أنفسٍ» قال الشيخ[7]: وتقديرُ غيـرِه «تسعة رجـالٍ» هو الأَوْلَى لأنـه من حيث أضـافَ إلى أَنْفُس كـان ينبغي أَنْ يقــولَ «تِسْـع أنفس»، على تـأنيث

(١) البحر ٨٢/٧.
(٢) لأنه اسم جمع.
(٣) الآية ٢٦٠ من البقرة.
(٤) انظر: الارتشاف ٣٥٨/١.
(٥) الكتاب ١٧٣/٢.
(٦) الكشاف ١٥١/٣.
(٧) البحر ٨٣/٧.

النفس؛ إذ الفصيحُ فيها التأنيثُ. ألا تراهُمْ عَدُّوا من الشذوذِ قولَ الشاعر[1]:

٣٥٧٦ـ ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ
. . . .

قلت: وإنما أراد تفسيرَ المعنىٰ.

قوله: «يُفْسِدُون» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً للمعدودِ أو العددِ، فيكونَ في موضع جرٍّ أو رفعٍ.

قوله: «ولا يُصْلِحُوْن» قيل: مؤكِّدٌ للأول. وقيل: ليس مؤكِّداً؛ لأنَّ بعض المفسدين قد يُصْلِحُ في وقتٍ ما، فأخْبَرَ عن هؤلاءِ بانتفاءِ تَوَهُّمِ ذلك.

آ. **(٤٩) قوله: ﴿تَقاسَمُوا﴾**: يجوز في «تقاسموا» أَنْ يكونَ أمراً أي: قال بعضُهم لبعضٍ: احْلِفُوا على كذا. ويجوز أن يكونَ فعلاً ماضياً، وحينئذٍ يجوز أَنْ يكونَ مفسِّراً لـ «قالوا»، كأنه قيل: ما قالوا؟ فقيل: تقاسَمُوا. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار «قد» أي: قالوا ذلك متقاسِمِيْن، وإليه ذهب الزمخشري[2]، فإنه قال: «يُحْتمل أَنْ يكونَ أمراً وخبراً في محلِّ الحالِ بإضمار قد». قال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه: «وخبراً» فلا يَصِحُّ لأنَّ الخبرَ أحدُ قسمَيْ الكلام؛ لأنه ينقسم إلى الخبرِ والإنشاء، وجميعُ معانيه إذا حُقِّقَتْ راجعةٌ إلى هذين القسمين». قلت: ولا أدري: عدمُ الصحة مِنْ ماذا؟ لأنه جَعَلَ الماضي خبراً لاحتمالِه الصدقَ والكذبَ مقابلاً للأمرِ الذي لا يَحْتَملهما. أمَّا كونُ الكلامِ لا ينقسِمُ إلاَّ إلى خبر وإنشاء، وأنَّ معانِيَه إذا حُقِّقَتْ تَرْجِعُ إليهما، فأيُّ مَدْخلٍ لهذا في الردِّ على أبي القاسم؟

---

(١) تقدم برقم ٤٤١.

(٢) الكشاف ١٥٢/٣.

(٣) البحر ٨٣/٧.

ثم قال الشيخ[1]: «والتقييدُ بالحـالِ ليس إلاَّ من باب نسبـةِ التقييدِ لا من نسبةِ الكلامِ التي هي الإسنـادُ، فإذا أُطْلِقَ عليهـا الخبرُ كـان ذلك على تقـديرِ: أنَّها لو لم تكنْ حالاً لجازَ أَنْ تُسْتعملَ خبراً. وكذلك قـولُهم في الجملةِ الواقعـةِ صلةً: هي خبـريةٌ فهـو مجازٌ والمعنى: أنهـا لو لم تكن صلةً لجـاز أَنْ تُسْتَعْمَـلَ خبراً وهذا فيه غموضٌ». قلت: مُسَلَّمٌ أنَّ الجملةَ ما دامَتْ حالاً أو صلةً لا يُقـال لهـا: خبريـة، يعني أنها تَسْتَقِـلُّ بإفـادةِ الإِسنادِ؛ لأنهـا سِيْقَتْ مَسَـاقَ القَيْـدِ في الحالِ ومَسَاقَ جزءِ كلمةٍ في الصلةِ، وكان ينبغي أن تُذْكَرَ أيضاً الجملةُ الـواقعةُ صفةً فإن الحكمَ فيها كذلك.

ثم قال[2]: «وأمَّا إضمارُ «قد» فلا يُحتاج إليـه لكثرةِ وقـوع الماضي حـالاً دون «قد»، كثرةً ينبغي القيـاسُ عليها» قلت: الـزمخشريُّ مَشَىٰ مـع الجمهورِ؛ فإنَّ مذهبَهم أنه لا بُدَّ من «قد» ظاهرةً أو مضمرةً لِتُقَرِّبَه من الحال.

وقـرأ[3] ابنُ أبـي ليلى «تَقَسَّموا» دونَ ألفٍ مـع تشديـد السين. والتقاسُمُ والتَّقَسُّم كالتظاهُر والتظَهُّر.

قوله: «باللَّهِ» إن جَعَلْتَ «تقاسَمُوا» أمراً تَعَلَّق بـه الجارُّ قـولاً واحداً، وإنْ جَعَلْتَه ماضياً احْتَمَلَ أَنْ يَتعلَّقَ به، ولا يكونُ داخلاً تحت المَقُولِ، والمقـولُ هو «لَنُبَيِّتَنَّـه» إلى آخره. واحتمـل أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحـذوفٍ هـو فعـلُ القسمِ، وجـوابـه «لَنُبَيِّتَنَّه» فعلىٰ هذا يكونُ مع ما بعده داخلاً تحتَ المَقُوْلِ.

قـوله: «لَنُبَيِّتَنَّـه» قرأ[4] الأخـوان بتاءِ الخـطابِ المضمـومـةِ وضمِّ التـاءِ،

---

(١) البحر ٨٣/٧.

(٢) البحر ٨٣/٧.

(٣) البحر ٨٣/٧.

(٤) السبعـة ٤٨٣، والتيسيـر ١٦٨، والنشـر ٣٣٨/٢، والبحـر ٨٤/٧، والحجـة ٥٣٠، والقرطبـي ٢١٦/١٣، والشواذ ١١١.

والباقون بنونِ المتكلِّمِ وفتحِ التاءِ. «ثم لَنقولَنَّ» قرأه الأخَوان بتاءِ الخطابِ المفتوحةِ وضمِّ اللامِ. والباقون بنونِ المتكلمِ وفتحِ اللامِ. ومجاهد وابن وثاب والأعمش كقراءة الأخَوَيْن، إلَّا أنه بياءِ الغَيْبة في الفعلين. وحميد ابن قيس كهذه القراءةِ في الأولِ وكقراءةِ غيرِ الأخوين من السبعةِ في الثاني.

فأمَّا قراءةُ الأخَوَيْن: فإنْ جَعَلْنا «تقاسَمُوا» فعلَ أمرٍ فالخطابُ واضحٌ رجوعاً بآخرِ الكلامِ إلى أولِه. وإنْ جَعَلْناه ماضياً فالخطابُ على حكايةِ خطابِ بعضِهم لبعضٍ بذلك. وأمَّا قراءةُ بقيةِ السبعةِ: فإنْ جَعَلْناه ماضياً أو أمراً، فالأمرُ فيها واضحٌ وهو حكايةُ/ إخبارِهم عن أنفسِهم. وأمَّا قراءةُ الغَيْبَةِ فيهما فظاهرةٌ [٦٩٧/أ]
على أن يكونَ «تَقاسَمُوا» ماضياً رُجُوعاً بآخرِ الكلامِ على أولِه في الغَيْبَةِ. وإنْ جَعَلْناه أمراً كان «لَنُبَيِّتَنَّه» جواباً لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: كيف تقاسَمُوا؟ فقيل: لنبيِّتَنه. وأمَّا غيبةُ الأولِ والتكلمُ في الثاني فتعليلُه مأخوذٌ مِمَّا تقدمَ في تعليلِ القراءتين.

قال الزمخشري(١): «وقُرِىءَ «لَنُبَيِّتَنَّه» بالياء والتاء والنون. فتقاسَموا مع التاءِ والنونِ يَصِحُّ فيه الوجهان» ــ يعني يَصِحُّ في «تقاسَمُوا» أن يكونَ أمراً، وأَنْ يكونَ خبراً ــ قال: «ومع الياء لا يَصِحُّ إلَّا أَنْ يكونَ خبراً». قلت: وليس كذلك لِما تقدَّم: مِنْ أنَّه يكونُ أمراً، وتكون الغَيْبَةُ فيما بعده جواباً لسؤالٍ مقدرٍ. وقد تابع الزمخشريَّ أبو البقاء(٢) على ذلك فقال: «تقاسَمُوا» فيه وجهان، أحدهما: هو أمرٌ أي: أَمَرَ بعضُهم بذلك بعضاً. فعلى هذا يجوزُ في «لَنُبَيِّتَنَّه» النونُ تقديرُه: قولوا: لَنُبَيِّتَنَّهُ، والتاءُ على خطابِ الآمرِ المأمورَ. ولا يجوزُ الياء. والثاني: هو فعل ماضٍ. وعلى هذا يجوز الأوجهُ الثلاثةُ ــ يعني بالأوجه: النونَ

(١) الكشاف ٢/١٥٢.
(٢) الإملاء ٢/١٧٣، ١٧٤.

والتـاءَ والياءَ ــ . قـال: «وهو على هـذا تفسيـرٌ»[1] أي: تقـاسَمُـوا على كـونـه ماضياً: مُفَسِّرٌ لنفسِ «قالوا». وقد سبقَهما إلى ذلك مكيٌّ[2]. وقـد تقدَّم تـوجيهُ ما منعوه ولله الحمدُ والمِنَّة. وتنزيلُ هذه الأوجه بعضِهـا على بعضٍ مما يَصْعُبُ استخـراجُه مِنْ كـلام القوم، وإنمـا رَتَّبْتُـه من أقـوالٍ شَتَّى. وتقـدَّم الكـلامُ في «مَهْلِكَ أَهْلِه» في: النمل[3].

آ. (٥١) **قوله: ﴿أَنَّا دَمَّرْناهم﴾**: قرأ الكوفيون بالفتح. والباقون بالكسر. فالفتح من أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ؛ أي: لأَنَّا دَمَّرْناهم. و «كان» تامةٌ و «عاقبةُ» فاعلٌ بها، و «كيف» حـالٌ. الثاني: أَنْ يكـونَ بدلاً مِنْ «عاقبة» أي: كيف كان تدميرُنا إيَّاهم بمعنى: كيف حَدَثَ. الثالث: أَنْ يكونَ خبرَ مبتـدأ محذوفٍ أي: هي أَنَّـا دَمَّرْنـاهم أي: العاقبـةُ تدميـرُنا إيـاهم. ويجوزُ مع هذه الأوجهِ الثلاثةِ أَنْ تكونَ «كان» ناقصةً، وتُجْعَـلَ «كيف» خبرَهـا، فتصيرَ الأوجهُ ستـةً: ثلاثـةً مع تمـام «كان» وثـلاثةً مـع نُقْصانهـا. ويُزاد[4] مـع النـاقصة وجـهٌ آخر: وهـو أَنْ تُجْعَلَ «عـاقبة» اسمَهـا و «أَنَّـا دَمَّـرنـاهم» خبـرَهـا و «كيف» حالٌ. فهذه سبعةُ أوجهٍ.

والثامن: أَنْ تكونَ «كان» «زائدةً، و «عاقبة» مبتـدأً، وخبرُه «كيف» و «أَنَّـا دَمَّرْناهم» بدلٌ مِنْ «عاقبة» أو خبرُ مبتدأ مضمر. وفيه تَعَسُّفٌ. التاسع: أنها على حَذْفِ الجارِّ أيضاً، إلاَّ أنه البـاءُ أي: بأَنَّـا دمَّرْنـاهم، ذكره أبـو البقاء[5]. وليس بالقويِّ. العاشر: أنها بدل مِنْ «كيف» وهذا وَهْمٌ من قائلِه لأنَّ المبـدل من اسمِ

(١) الإملاء: تفسير لـ «قالوا».
(٢) مشكل الإعراب له ٢/١٥١.
(٣) الآية ٤٩ من النمل. والأصل «الكهف» وهو سهو.
(٤) الأصل: ونزيد.
(٥) الإملاء ٢/١٧٤.

الاستفهـام يَلْزَمُ معـه إعـادةُ حـرفِ الاستفهـامِ نحـو: «كم مـالـكُ أعشـرون أم ثلاثون»؟ وقال مكي[1]: «ويجوز في الكلام نصبُ «عاقبة»[2]، ويُجْعَلُ «أنَّا دمَّرْناهم» اسمَ كان» انتهى. بل كان هذا هو الأرجحَ، كما كان النصبُ في قـوله «فما كان جوابَ قومـه إلاَّ أَنْ قالـوا» ونحوِه أرجـحَ لِما تقـدَّم مِنْ شَبَهِهِ بـالمضمرِ لتأويلِه بالمصدرِ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا.

وقـرأ[3] أُبَـيٌّ «أَنْ دَمَّـرْنـاهم» وهي أَنْ المصـدريـةُ التي يجـوزُ أَنْ تَنْصِبَ المضارعَ، والكلامُ فيها كالكلامِ على «أنَّا دَمَّرْناهم». وأمَّـا قراءةُ البـاقين فعلىٰ الاستئنافِ، وهو تفسيرٌ للعاقبةِ. و «كان» يجـوز فيها التمـامُ والنقصانُ والـزيادةُ. وكيف وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على إسقاطِ الخافض، لأنه مُعَلِّق للنظرِ.

و «أَجْمعين» تأكيدٌ[4] للمعطوفِ والمعطوفِ معاً.

آ. (٥٢) قوله: ﴿خاوِيةً﴾: العـامَّةُ على نصبِهـا حالاً. والعـاملُ فيها معنىٰ اسمِ الإشارة. وقرأ[5] عيسى «خاويةٌ» بالـرفع: إمَّـا على خبر «تلك» و «بيوتُهم» بدلٌ مِنْ «تلك»، وإمَّا خبرٌ ثـانٍ و «بيوتُهم» خبـرٌ أولُ، وإمَّا على خبـرِ مبتـدأ محذوف أي: هي خـاويةٌ، وهـذا إضمارٌ مُسْتَغْنَىٰ عنـه. و «بمـا ظَلَمـوا» متعلقٌ بـ «خاوية» / أي: بسببِ ظُلْمهم. [٦٩٧/ب]

آ. (٥٤) قوله: ﴿ولُوْطاً﴾: إمَّا منصوبٌ عطفاً على «صـالحاً»[6]

---

(١) المشكل ٢/١٥٢.
(٢) قال: على خبر كان.
(٣) القرطبي ١٣/٢١٧، والبحر ٧/٨٦.
(٤) في هذا نظر.
(٥) القرطبي ١٣/٢١٨، والبحر ٧/٨٦.
(٦) في الآية ٤٥.

أي: وأَرْسَلْنـا لُوْطـاً، وإمَّا عـطفاً على الـذين آمنـوا أي: وأَنْجَيْنـا لـوطـاً، وإمَّا بـ «اذْكُرْ» مضمرةً.

قـوله: «إذ قـال» بدلُ اشتمـالٍ مِنْ «لوطـاً». وتقـدَّم نـظيـرُه في مـريم[١] وغيرِها.

قوله: «وأنتم تُبْصِرُون» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَأْتُون»، أو مِنَ «الفاحشة» والعائدُ محذوفٌ، أي: تُبْصِرُونها لَسْتُمْ عُمْياً عنها، جاهلين بها، وهو أَشْنَعُ.

آ. (٥٥) قـوله: ﴿شَهْـوَةً﴾: مفعـولٌ مِنْ أَجْله، أو في مـوضـعِ الحالِ، وقد تقدَّم[٢].

آ. (٥٦) قوله: ﴿فما كان جوابَ قومِه﴾: خبرٌ مقـدَّمٌ، و «إلَّا أنْ قالوا» في موضعِ الاسمِ. وقـرأ[٣] الحسنُ وابنُ أبـي إسحاق بـرفعِه اسمـاً، و «إلَّا أنْ قـالـوا» خبـراً. وهـو ضعيفٌ[٤] لِمـا عَـرَفْتَ غيـرَ مـرةٍ. وتقـدَّم قـرآنـاً «قَدَّرْنا»[٥] تشديداً وتخفيفاً.

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٥٧٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٣٧٢.

(٣) المحتسب ٢/١٤١، والإتحاف ٢/٣٣١، والبحر ٧/٨٦.

(٤) قـال ابن جني في المحتسب ٢/١١٥ ـ في تعليـل كـون «أنْ» وصلتهـا أعـرفَ من الاسم المظهر ـ: «وذلك لشبه «أنْ» وصلتِها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصفُ المضمر، والمضمرُ أعـرفُ من الظاهـر». وانظر: الـدر المصون ٥/٣٧٣.

(٥) الآية ٦٠ من الحجر. قرأ أبو بكـر بتخفيف الدال والبـاقون بتشـديدهـا. انظر: الـدر المصـون ٧/١٧٠، وفي النمل هنـا قرأ أبـو بكر كـذلـك بـالتخفيف. انـظر: البحـر ٧/٨٦.

آ. (٥٨) والمخصـوصُ بالـذمِّ محـذوفٌ. أي: فسـاءَ مَـطَرُ المنـذَرينَ مَطَرُهم.

آ. (٥٩) قوله: ﴿قُلِ الحمدُ لله﴾: العامَّةُ على كسـرِ لام «قُلِ» لالتقاءِ الساكنين. وأبو السَّمَّال[١] بفتحِها تخفيفاً، وكذا في قوله: «وقل: الحمدُ للَّهِ سَيُرِيْكُم آياتِه»[٢]. و«سلامٌ» مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُه دعاءً.

قوله: «أَمْ ما» «أم» هذه متصلةٌ عـاطفةٌ لاستكمـالِ شروطِهـا. والتقديـرُ: أيُّهما خيرٌ؟ و«خيـرٌ»: إمَّا تفضيـلٌ على رغمِ الكفارِ وإلـزامِ الخَصْمِ، أو صفةٌ لا تفضيـلَ فيها. و«مـا» في «أَمْ ما» بمعنى الـذي. وقيل: مصـدرٌ. وذلك على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ أي: أتوحيدُ اللَّهِ خيرٌ أم شِرْكُهم.

وقرأ[٣] أبو عمروٍ وعاصـم «أَمْ ما يُشْرِكـون» بالغَيْبَـةِ حَمْلاً على مـا قبلَه من قوله. . .[٤].

آ. (٦٠) قوله: ﴿أَمْ مَنْ خَلَق﴾: أَمْ هذه منقطعةٌ؛ لعدمِ تقـدُّمِ همـزةِ استفهـامٍ ولا تَسْـويـةٍ. و«مَنْ خَلَقَ» مبتـدأٌ. وخبـرُه محـذوفٌ، فقـدَّره الزمخشري[٥]: «خيرٌ أَمْ ما تُشْرِكُون» فَقَدَّرَ ما أَثْبَتـه في الاستفهامِ الأولِ، وهـو حَسَنٌ، وقـدَّره ابنُ عطيـةَ: «يُكْفَرُ بنعمتِـه ويُشْرك بـه، ونحوَ هـذا من المعنى».

---

(١) البحر ٧/٨٨، والمحرر ١٢/١٢٢.

(٢) الآية ٩٣ من النمل.

(٣) التيسيـر ١٦٨، والقـرطبي ١٣/٢٢١، والحجـة ٥٣٣، والنشـر ٢/٣٣٨، والبحـر ٧/٨٨.

(٤) خـرم في الأصل. وقـال في الحجة في هـذه القراءة: «جعـلا الكلام خبراً عن أهل الشرك وهم غيب، وقرأ الباقون بالتاء وحجتهم أن الكلام أتى عقيب المخاطبة».

(٥) تقـدير الـزمخشري وابن عـطية هـذا في قـراءة الأعمش «أَمَنْ» بفتـح الميم مخففـةً. انظر: الكشاف ٣/١٥٤، والمحرر ١٢/١٢٤.

وقـال أبو الفضـل الرازي[١]: «لا بُـدَّ من إضمـارِ جملةٍ معـادِلَـة، وصـار ذلـك المضمـرُ كالمنـطوق [به] لـدلالةِ الفَحْـوىٰ عليه. وتقـديرُ تلك الجملة: أَمَنْ[٢] خَلَقَ السمـواتِ والأرضَ كمَنْ لم يَخْلُقْ، وكذلـك أخواتُهـا. وقد أظهـرَ في غيرِ هذا الموضعِ[٣] ما أَضْمَرَ فيها، كقولِه تعالى: «أفَمَنْ يَخْلُقُ كمَنْ لا يَخْلُق»[٤]. قـال الشيـخ[٥]: «وتَسْمِيَـةُ هـذا المقـدَّرِ جملةً: إنْ أراد بهـا جملةً من الألفـاظِ فصحيحٌ، وإنْ أراد الجملةَ المصطلحَ عليها في النحوِ فليس بصحيـحٍ، بل هـو مضمرٌ من قبيلِ المفردِ».

وقرأ الأعمش[٦]: «أمَنْ» بتخفيفِ الميمِ جَعَلَها «مَنْ» الموصولـةَ، داخلةً عليهـا همزةُ الاستفهـام. وفيها وجهـان، أحدهمـا: أن تكـونَ مبتـدأَةً، والخبـرُ محذوفٌ. وتقديرُه ما تقدَّم من الأوجهِ. ولم يذكُرْ الشيـخُ[٧] غيرَ هـذا. والثاني: أنها بدلٌ من «الله» كأنه قيل: أَمَنْ خلقَ السمواتِ والأرضَ خيـرٌ أَمْ ما تُشْـركون. ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[٨] غيره. ويكون قد فَصَل بين البدلِ والمبدلِ منه بالخبـرِ وبالمعطوف على المبدل منه. وهو نظيـرُ قولِـك: «أزيدٌ خيـرٌ أم عمروٌ أأخـوك» على أن يكونَ «أأخوك» بدلاً من «أزيد»، وفي جوازِ مثلِ هذا نظرٌ.

قوله: «فَأَنْبَتْنا» هذا التفاتٌ من الغَيْبَةِ إلى التكلمِ لتأكيـدِ معنىٰ اختصاصِ

---

(١) انظر: البحر ٧/٨٩، والنص كذلك في قراءة الأعمش.
(٢) الأصل: «أم من» والتصويب من «البحر» لأنها للأعمش.
(٣) الأصل «المواضع».
(٤) الآية ١٧ من النحل.
(٥) البحر ٧/٨٩.
(٦) المحتسب ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٣٣٢ منسوبة للمطوِّعي، والبحر ٧/٨٩.
(٧) البحر ٧/٨٩.
(٨) الكشاف ٣/١٥٤.

الفعلِ بذاتِه، والإنذارِ بأنَّ إنباتَ الحدائقِ المختلفةِ الألوانِ والطُّعوم مع سَقْيِها بماءٍ واحدٍ لا يَقْدِرُ عليه إلاَّ هو وحدَه؛ ولذلك رشَّحه بقوله: «ما كان لكم أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها».

والحَدائِقُ: جمعُ حديقة، وهي البستان. وقيل: القطعةُ من الأرض ذاتِ الماء. قال الراغب[1]: «سُمِّيَتْ بذلك تشبيهاً بحَدَقَةِ العين في الهيئة وحُصولِ الماءِ فيه»[2] وقال غيرُه: سُمِّيَتْ بذلك لإحداقِ الجُدْران بها. وليس بشيءٍ لأنها يُطْلَقُ عليها ذلك مع عَدَمِ الجُدْران.

ووقف القراء[3] على «ذات» مِنْ «ذاتَ بَهْجَة» بتاءٍ مجبورة. والكسائي بهاءٍ لأنَّها تاءُ تأنيثٍ.

قوله: «ما كان لكم أَنْ تُنْبِتُوا» «أن تُنْبِتُوا» اسمُ/ كان، و«لكم» خبرٌ مقدمٌ. والجملةُ المنفيةُ يجوزُ أَنْ تكون صفةً لـ «حدائق»، وأن تكونَ حالاً لتخصُّصِها بالصفةِ. وقرأ[4] ابنُ أبي عبلة «ذواتَ بَهَجة» بالجمعِ وفتحِ هاءِ «بَهَجة». [٦٩٨/أ]

آ. (٦١) **قوله: ﴿خِلاَلَهَا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لجَعَلَ بمعنى خَلَقَ المتعديةِ لواحدٍ، وأَنْ يكونَ في مَحَلِّ المفعولِ الثاني[5] على أنها بمعنى صَيَّر.

قوله: «بينَ البحرَيْن» يجوزُ فيه ما جازَ في «خلالَها». والحاجزُ: الفاصِلُ. حَجَزَ بينَهم يَحْجِزُ أي: مَنَعَ وفَصَل.

---

(١) المفردات ١١١.

(٢) الراغب: «فيها».

(٣) النشر ٢/١٣٢، والإتحاف ٢/٣٣٢.

(٤) البحر ٧/٨٩.

(٥) ليس الظرف نفسه مفعولاً ثانياً وإنما متعلَّقه.

وقُـرِىءَ «أَإِلَهٌ» بتحقيق الهمـزتين. وتخفيفِ الثانيـةِ وإدخـالِ ألفٍ بينهمـا تخفيفاً وتَسْهيلاً[1]. وهـذا كلُّه معروفٌ مِنْ أولِ هـذا الموضـوعِ[2]. وقُرِىء[3] «أإلهاً» بالنصبِ على إضمارِ: أتَدْعُوْنَ أو أَتُشْرِكون إلهاً.

آ. (٦٢) والمُضْطَرُّ: اسمُ مفعولٍ. مأخوذٌ مِنْ اضْطُرَّ، ولا يُسْتعمل إلاَّ مبنياً للمفعول. وإنمـا كُرِّر الجَعْـلُ هنا، ولم يُشْـرَكْ بين المعمولاتِ في عـاملٍ واحد؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ مِنْ هذه منه مستقلةٌ فَأَمْرَرَها[4] في جملةٍ مستقلةٍ بنفسِها.

آ. (٦٣) قوله: ﴿بُشْراً﴾: قد تقدَّم في الأعراف[5].

وقرأ[6] أبو عمرو وهشام «قليلاً ما يَذَّكَّرون» بالغيبة، والباقون بـالخطاب. وهذا واضحٌ. وأبو حيوةَ «تَتَذَكَّرون».

آ. (٦٥) قـوله: ﴿إلاَّ اللَّهُ﴾: فيـه أوجهٌ، أحـدُهـا: أنه فـاعـلُ «يَعْلَمُ» و «مَنْ» مفعولُه. و «الغيبَ» بـدلٌ مِنْ «مَنْ السمواتِ» أي: لا يعلمُ غيبَ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلاَّ اللَّهُ أي: الأشياءَ الغائبةَ التي تَحْدُثُ في العالَمِ.

---

(١) قال في الحجة ٥٣٣: «قرأ نافع وأبو عمرو بهمزة واحدة مطولة. اسْتَثْقَل الجمع بين همزتين، أدخل بينهما ألفاً، ثم ليَّن الثانية. وقرأ ورش وابن كثير بهمزة واحدة من غير مد وهو أن تحقق الأولى وتخفف الثانية ولم تدخل بينهما ألفاً. وقرأ هشام بهمزتين بينهما مدة». وانظر: البحر ٧/٨٩.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١١٠.

(٣) البحر ٧/٨٩، والكشاف ٣/١٥٥.

(٤) أمَرَّه على الشيء: سلكه فيه، والإدغام هو الوجه.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٣٤٦.

(٦) عاد إلى الآية ٦٢. وانظر: السبعة ٤٨٤، والنشر ٢/٣٣٨، والتيسير ١٦٨، والقرطبي ١٣/٢٢٥، والحجة ٥٣٤، والبحر ٧/٩٠.

وهو وجهٌ غريبٌ ذكره الشيخ[1]. الثاني: أنه مستثنى متصلٌ مِنْ «مَنْ»، ولكن لا بُدَّ من الجمعِ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ واحدةٍ على هذا الوجهِ بمعنى: أنَّ عِلْمَه في السمواتِ والأرضِ، فيَنْدَرِجُ في «مَنْ في السموات والأرض» بهذا الاعتبارِ وهو مجازٌ، وغيرُه مِنْ مخلوقاتِه في السمواتِ والأرضِ حقيقةٌ، فبذلك الاندراجِ المُؤَوَّل اسْتُثْني مِنْ «مَنْ» وكان الرفعُ على البدلِ أَوْلَى لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ.

وقد رَدَّ الزمخشريُّ[2] هذا: بأنه جَمْعٌ بين الحقيقةِ والمجازِ، وأوجبَ أن يكونَ منقطعاً فقال: «فإنْ قلتَ: لِمَ رُفِعَ اسمُ اللَّهِ، واللَّهُ يَتعالَى أن يكونَ مِمَّنْ في السمواتِ والأرض؟ قلت: جاء على لغةِ بني تميمٍ حيث يقولون: «ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارٌ» يريدون: ما فيها إلَّا حمارٌ، كأنَّ «أحداً» لم يُذْكَرْ. ومنه قولُه[3]:

٣٥٧٧ـ عَشِيَّةَ ما تُغْني الرِّماحُ مكانَها
ولا النَّبْلُ إلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقولُهم: «ما أتاني زيدٌ إلَّا عمروٌ، وما أعانني[4] إخوانُكم إلَّا إخوانُه». فإن قلت: ما الداعي إلى اختيارِ المذهبِ التميمي على الحجازي؟ قلت: دَعَتْ إليه نُكْتَةٌ سِرِّيَّةٌ حيث أُخْرِج المستثنى مُخْرَجَ قوله[5]:

٣٥٧٨ـ إلَّا اليَعافِيرُ . . . .

---

(١) البحر ٧/٩١.
(٢) الكشاف ٣/١٥٦.
(٣) تقدم برقم ١٦٧٢.
(٤) الكشاف: وما أعانه.
(٥) تقدم برقم ١٧٧٣.

بعد قوله:

٣٥٧٩ـ .... لَيْسَ بها أنيسُ

ليَؤُوْلَ المعنى إلى قولك: إنْ كان اللَّه مِمَّنْ في السمواتِ والأرضِ فهم يعلمون الغيبَ. يعني: أنَّ عِلْمَهم الغيبَ في استحالتِه كاستحالةِ أن يكونَ اللَّهُ منهم. كما أنَّ معنىٰ ما في البيت: إنْ كانت اليعافيرُ أَنيساً ففيها أنيسٌ، بَتَّاً للقولِ بخُلُوِّها من الأنيسِ. فإن قلتَ: هَلاَّ زَعَمْتَ أن اللَّهَ مِمَّنْ في السمواتِ والأرضِ، كما يقول المتكلمون: «إنَّ اللَّهَ في كلِّ مكان» على معنىٰ: أنَّ عِلْمَه في الأماكن كلها، فكأنَّ ذاتَه فيها حتى لا يُحْمَل على مذهبِ بني تميمٍ؟ قلتُ: يَأْبَىٰ ذلك أنَّ كونَه في السمواتِ والأرضِ مجازٌ، وكونَهم فيهنَّ حقيقةٌ، وإرادةُ المتكلمِ بعبارةٍ واحدةٍ حقيقةً ومجازاً غيرُ صحيحٍ. على أنَّ قولَك «مَنْ في السموات والأرض» وجَمْعَك بينه وبينهم في إطلاقِ اسمٍ واحدٍ، فيه إيهامُ تَسْويةٍ، والإيهاماتُ مُزَالةٌ عنه وعن صفاتِه. ألا ترىٰ كيف قال عليه السلام لِمَنْ قال: «ومَنْ يَعْصِهما فقد غَوَىٰ»(١)، «بِئْسَ خطيبُ القومِ أنت». قلت: فقد رَجَّحَ الانقطاعَ واعتذر عن ارتكابِ مذهبِ التميمين بما ذَكَر. وأكثرُ العلماءِ أنه لا يُجْمَعُ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ واحدة. وقد قال به الشافعيُّ».

[٦٩٨/ب] قوله: «أيَّانَ» هي هنا، بمعنىٰ «متىٰ»/ وهي منصوبةٌ بـ «يُبْعَثون» فتعلُّقُه بـ «يَشْعُرون» فهي مع ما بعدها في محلِّ نصبٍ بإسقاطِ الباءِ أي: ما يَشْعرون بكذا. وقرأ(٢) السُّلَميُّ «إِيَّان» بكسرِ الهمزةِ، وهي لغةُ قومِه بني سُلَيْم.

(١) رواه مسلم برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة، ٢/٥٩٤، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩، باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) المحتسب ٢/١٤٢، والبحر ٧/٩٢.

آ. (٦٦) قوله: ﴿ادَّارَكَ﴾: قرأ[١] ابنُ كثير وأبـو عمرو ونـافع[٢] «أَدْرَكَ» كـأَكْرم. والبـاقون من السبعـةِ «ادَّارك» بهمزةِ وَصْـلٍ، وتشديـدِ الـدالِ المفتوحةِ، بعدها ألفٌ. والأصـلُ: تَدارك وبـه قرأ أُبَـيٌّ، فـأُريد إدغـامُ التاءِ في الـدالِ فأُبْـدِلَتْ دالاً، وسُكِّنَتْ فتعذَّر الابتـداءُ بها لسكـونهـا، فـاجْتُلِبَتْ همـزةُ الـوصلِ فصـار ادَّارك كما تـرى، وتحقيقُ هذا قـد تقـدَّم في رأسِ الحـزبِ من البقرة: «فادَّارَأْتُمْ فيهـا»[٣]. وقراءةُ ابنِ كثيـر قيل: تَحْتمـل أن يكونَ أَفْعَـلُ فيها بمعنى تَفاعَلَ فتَتَّحِدَ القراءتان. وقيل: أَدْرَكَ بمعنى بَلَغَ وانتهىٰ. وقرأ سليمان[٤] وعطاء ابنا يَسار «بلَ ادَّرَكَ» بفتـحِ لامِ «بل» وتشـديد الـدالِ دونَ ألفٍ بعدَهـا. وتخـريجُها: أنَّ الأصـلَ ادَّرك على وزن افْتَعَـل[٥] فـأُبْـدِلَتْ تـاءُ الافتعـالِ دالاً لوقوعِهـا بعد الـدال. قال الشيـخ[٦]: «فصار فيـه قَلْبُ الثاني لـلأولِ كقولِهم: اثَّـرَدَ[٧]، وأصلُه اثْتَـرَدَ من الثَّـرْدِ»[٨]. انتهىٰ. قلت: ليس هـذا ممـا قُلِب فيـه الثـاني للأولِ لأجلِ الإدغام كـ اثَّرَدَ في اثْتَرَدَ؛ لأنَّ تاءَ الافتعال تُبْـدَلُ دالاً بعد أحرفٍ منها الدالُ نحو: ادَّان في افْتَعَل من الدَّيْن فـالإبدالُ لأجـلِ كونِ الـدالِ

(١) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٨٥، والتيسيـر ١٦٨، والبحـر ٩٢/٧، والقـرطبـي ٢٢٦/١٣، والحجة ٥٣٥، والمحتسب ١٤٢/٢، والشواذ ١١٠.

(٢) المشهور عن نافع أن قراءته هنا كباقي السبعة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة في الدر المصون ٤٣٤/١.

(٤) سليمان بن يسار أبـو أيوب الهـلالي المدني تـابعي، وردت عنه الـرواية في حـروف القرآن. توفي سنة ١٠٧. طبقات القراء ٣١٨/١.

(٥) أي: ادْتَرَك.

(٦) البحر ٩٢/٧.

(٧) اثَّرد الثريد: اتخذه.

(٨) قال في اللسان (ثرد): «أصله اثتَرَدْتُ على افتعلت فلمـا اجتمع حـرفان مخـرجاهمـا متقاربان في كلمة واحدة وجب الإدغام فأبدلوا من الأول تاء فأدغموه في مثله، وناس من العرب يبدلون من التاء ثاء فيقولون: اثَّردتُ فيكون الحرف الأصلي هو الظاهر».

فاءً لا للإدغام، فليس مثلَ اتَّرَدَ في شيءٍ فتأمَّلْه فـإنه حَسَنٌ. فلمَّـا أُدْغِمَت الدالُ في الدال أُدْخِلَتْ همزةُ الاستفهامِ فسقَطَتْ همـزةُ الوصـلِ فصار اللفظُ «أَدْرَكَ» بهمزةِ قطعٍ مفتوحةٍ، ثم نُقِلَتْ حـركةُ هـذه الهمزةِ إلى لامِ «بـل» فصار اللفظ: «بَلَ دَّرَكَ».

وقرأ أبو رجاءٍ وشيبةُ والأعمشُ والأعـرجُ وابنُ عباس، وتُـرْوى عن عاصم كذلك، إلَّا أنَّه بكسرِ لام «بل» على أصلِ التقاءِ الساكنين، فإنهم لم يَأْتوا بهمزةِ استفهامٍ.

وقـرأ عبد الله وابن عبـاس والحسن وابن محيصن «أادْرَكَ» بهمزةٍ ثم ألفٍ بعدَها[1]. وأصلُهـا همزتـان أُبدِلَتْ ثـانيتُهما ألفـاً تخفيفاً. وأنكـرها أبـو عمروٍ. قلت: وقد تقدَّم أولَ البقـرةِ أنه قُـرِىءُ[2] «أانْذَرْتَهم» بـألفٍ صريحـةٍ فلهذه بهـا أسـوةٌ. وقال أبـو حاتم: «لا يجـوزُ الاستفهـامُ بعـد «بـل» لأنَّ» «بـل» إيجـاب، والاستفهامُ في هذا الموضعِ إنكـارٌ بمعنى: لم يكن، كقولِـه تعالى: «أشَهِـدُوا خَلْقَهم»[3] أي: لَم يَشْهدوا، فلا يَصِحُّ وقوعُهما معاً للتنافي الذي بين الإيجـاب والإنكارِ». قلت: وفي منع هذا نظرٌ؛ لأنَّ «بل» لإضرابِ الانتقالِ، فقد أضربَ عن الكـلامِ الأولِ، وأَخَـذَ في استفهـامٍ ثـانٍ. وكيف يُنْكَـرُ هـذا والنَّحْـويـون يُقَـدِّرون «أم» المنقطعـةَ بـ بل والهمـزة؟ وعجِبْتُ من الشيخِ كيف قـال[4] هنا: «وقد أجاز بعضُ المتأخرين الاستفهامَ بعد «بـل» وشبهه؟ يقـول القائـل: «أخبزاً أكلْتَ، بـل أماءً شـرِبْتَ» على تَرْكِ الكـلامِ الأولِ والأَخْذِ في الثـاني». انتهى

(١) ورسمها الإملائي آدْرَك.

(٢) وهي رواية عن ورش، وانظر: الدر المصون ١/١١٠، والآية ٦ من البقرة.

(٣) الآية ١٩ من الزخرف.

(٤) البحر ٧/٩٢.

فتخصيصُه ببعضِ المتأخرين يُؤْذِنُ أن المتقدِّمينَ وبعضَ المتـأخرين يمنعـونه، وليس كذلك لِما حَكَيْتُ عنهم في «أم» المنقطعةِ.

وقرأ ابنُ مسعودٍ «بل أأَدْرَكَ» بتحقيقِ الهمزتين. وقرأ ورش في رواية «بـلَ ادْرَكَ» بالنقل. وقرأ ابنُ عباس أيضاً «بلى ادْرَكَ»[1] بحرف الإيجاب أختِ نَعَم. و «بَلى آأَدْرك» بـألفٍ بين الهمزتين. وقـرأ أُبَـيٌّ ومجاهـد «أم» بـدلَ «بـل» وهي مخالفةٌ للسَّواد.

قـولـه: «في الآخـرة» فيـه وجهــان، أحـدُهمــا: أنَّ «في» على بـابهــا و «أَدْرَكَ»[2] وإن كان ماضيـاً لفظاً فهـو مستقبلٌ معنىً؛ لأنـه كائنٌ قـطعاً كقـوله: «أتىٰ أَمْــرُ اللَّهِ»[3] وعلىٰ هــذا فـ «في» متعلقٌ بـ «ادَّارَكَ». والشـاني: أنَّ «في» بمعنى الباء أي بالآخرة. وعلى هذا فيتعلَّق بنفسِ عِلْمِهم كقولك: «عِلْمي بزيدٍ كـذا». وأمَّا قـراءةُ مَنْ قرأ «بلى» فقـال الزمخشـري[4]: «لَمَّا جـاء بـ «بَلَىٰ» بعد قولِه: «وما يَشْعرون» كان مَعْناه: «بلىٰ يَشْعرون» ثم فَسَّر/ الشعـورَ بقولـه «أَدْرَكَ عِلْمُهم في الآخرة» على سبيلِ التهكمِ الذي معناه المبـالغةُ في نَفْيِ العلمِ» ثم قـال: «وأمَّـا قــراءةُ «بلى أأَدْرك» على الاستفهـامِ فمعنــاه: بلىٰ يَشْعُـرون متى يُبْعثـون. ثم أنكر علمَهم بكـونِها، وإذا أنكـر علمَهم بكـونِهـا لم يتحصَّـلْ لهم شعـورٌ بوقتِ كـونِها؛ لأنَّ العلمَ بـوقتِ الكائنِ تـابعٌ للعلم بكـونِ الكائنِ»[5] ثم قـال: «فإنْ قلتَ مـا معنىٰ هذه الإضـراباتِ الثـلاثـةِ؟ قلت: مـا هي إلَّا تنـزيـلُ [٦٩٩/أ]

---

(١) كذا رسمت في البحر والأصـل. ونصَّ القرطبي على أن رسمهـا «بلى أدَّارك» بهمزة قطع وتشديد الدال.

(٢) كذا على قراءة ابن كثير.

(٣) الآية ١ من النحل.

(٤) الكشاف ١٥٧/٣.

(٥) تمام عبارته «بكون الكائن فيٰ الآخرة في شأن الآخرة ومعناها».

لأحوالِهم، وَصَفَهم أولاً بأنهم لا يَشْعُرون وقتَ البعثِ ثم بأنَّهم لا يعلمون أنَّ القيامةَ كائنةٌ ثم بأنَّهم يَخْبِطُون في شكٍّ ومِرْيَة». انتهى.

فإنْ قِيل: «عَمِيَ» يتعدَّىٰ بـ «عن» تقول: عَمِيَ فلانٌ عن كذا فلِمَ عُدِّيَ بـ «مِنْ» في قوله: «مِنْها عَمُوْن»؟ فالجوابُ: أنه جَعَلَ الآخرةَ مَبْدأَ عَماهم ومَنْشَأَه.

آ. **(٦٧) قوله: ﴿أإذا﴾**: قد تقدَّم الكلامُ في الاستفهامين[1] إذا اجتمعا في سورةِ الرعدِ[2] وتحقيقُه. والعاملُ في «إذا» محذوفٌ يَدُلُّ عليه «لَمُخْرَجُون» تقديره: نُبْعَثُ ونَخْرُجُ. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيها «مُخْرَجُون» لثلاثةِ موانعَ: الاستفهامِ، و«إنَّ»، ولامِ الابتداءِ. وفي لامِ الابتداء في خبر «إنَّ» خلافٌ. وتكايَسَ الزمخشري[3] هنا فعَبَّر بعبارةٍ حُلْوة فقال: «لأنَّ بينَ يَدَيْ عَمَلِ اسمِ الفاعلِ فيه عِقاباً، وهي: همزةُ الاستفهام وإنَّ ولامُ الابتداء، وواحدةٌ منها كافيةٌ فكيف إذا اجتمَعْنَ؟». وقال[4] أيضاً: «فإنْ قُلْتَ: قَدَّم في هذه الآيةِ «هذا» على «نحن وآباؤنا» وفي آيةٍ أخرى[5] قَدَّم «نحن وآباؤنا» على «هذا»!! قلتُ: التقديمُ دليلٌ على أنَّ المُقَدَّمَ هو المَعْنِيُّ[6] المعتمدُ بالذِّكْرِ، وأنَّ الكلامَ إنما سِيْق لأجلِه، ففي إحدىٰ الآيتين دَلَّ على أنَّ إيجادَ[7] البعثِ هو الذي تُعُمِّد بالكلام، وفي الأخرىٰ على إيجاد المبعوث بذلك الصدد».

---

(١) الأصل: «الاستفامين».
(٢) انظر: الدر المصون ٧/١٧.
(٣) الكشاف ٣/١٥٧.
(٤) الكشاف ٣/١٥٨.
(٥) الآية ٨٣ من سورة المؤمنين: «لقد وُعِدْنا نحن وآباؤنا هذا».
(٦) الكشاف: «الغرض».
(٧) الكشاف: «اتخاذ».

و «آباؤُنا» عطفٌ على اسمِ كان. وقام الفَصْلُ بالجرِّ مَقامَ الفَصْلِ بالتوكيدِ.

آ. (٧٢) **قوله: ﴿رَدِفَ لكم﴾**: فيه أوجهٌ، أظهرُها: أنَّ «رَدِفَ» ضُمِّن معنى فِعْلٍ يتعدَّى باللامِ. أي: دنا وقَرُب وأَزِفَ. وبهذا فسَّره ابنُ عباس و «بعضُ الذي» فاعِلٌ به وقد عُدِّي بـ «مِنْ» أيضاً على تَضْمينِه معنى دَنا، قال[1]:

٣٥٨٠ــ فلمَّا رَدِفْنا مِنْ عُمَيْرٍ وصَحْبِه
تَوَلَّوْا سِراعاً والمنيَّةُ تُعْنِقُ

أي: دَنَوْنَا مِنْ عُمَيْر. والثاني: أنَّ مفعولَه محذوف، واللامُ للعلةِ أي: رَدِفَ الخَلْقُ لأَجْلكم ولِشُؤْمِكم. والثالث: أنَّ اللامَ مزيدةٌ في المفعولِ تأكيداً لزيادتِها في قولِه[2]:

٣٥٨١ــ ....
أَنَخْنا لِلكَلاكِلِ فارْتَمَيْنا

وكزيادةِ الباء في قولِه تعالىٰ: «ولا تُلْقُوا بأَيْدِيْكم»[3] وعلى هذه الأوجهِ الوقفُ على «تَسْتَعجلون». والرابع: أنَّ فاعل «رَدِفَ» ضميرُ الوعدِ أي: رَدِفَ الوعدُ أي: قَرُبَ ودَنا مُقْتضاه. و «لكم» خبرٌ مقدمٌ و «بعضُ» مبتدأ مؤخرٌ. والوقفُ على هذا على «رَدِفَ» وهذا فيه تفكيكٌ للكلامِ. والخامس: أنَّ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٩٥/٧، وشواهد الكشاف ٤٦٩/٤، وتعنق: أي تسير سيراً سريعاً.

(٢) تقدم برقم ٤١.

(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.

الفعلَ محمولٌ على مصدرِه أي: الرَّدافـةُ لكم، و«بعضُ» على تقديـرِ: رَدافةِ بعضٍ، يعني حتى يتطابقَ الخبرُ والمخبرُ عنه. وهذا أضعفُ مِمَّا قبله.

وقرأ[1] الأعرج «رَدَفَ» بفتح الدال وهي لغةٌ، والكسر أشهرُ.

آ. (٧٣) قـولـه: ﴿لا يَشْكُـرون﴾: يجـوز أن يكـونَ مفعـولُـه محذوفاً أي: لا يشكرون نِعَمَه. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ؛ بمعنى: لا يعترفون بنعمِه، فعبَّر عن انتفاءِ مَعْرِفتِهم بالنعمةِ بانتفاءِ ما يترتَّبُ على معرفتِها وهو الشكرُ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿ما تُكِنُّ﴾: العامَّةُ على ضمِّ تاءِ المضارعةِ، مِنْ أَكَنَّ. قـال تعـالى: «أَوْ أَكْنَنْتُمْ»[2]. وابن محيصن[3] وابن السَّمَيْفـع وحُمَيْـد بفتحها وضمِّ الكاف. يقال: كَنَنْتُه وأكْنَنْتُه، بمعنى: أَخْفَيْتُ وسَتَرْتُ.

آ. (٧٥) قـوله: ﴿وما مِنْ غـائبـةٍ﴾: في هـذه التـاءِ قـولان، أحـدُهما: أنهـا للمبالغـةِ كراوِيَـة وعَلَّامـة. والثاني: أنهـا كالتـاءِ الـداخلةِ على المصـادرِ نحو: العـاقِبَة والعـافِيَة. قـال الزمخشـري[4]: «ونظيـرُهما: الـذَّبيحةُ والنَّطيحةُ والرَّمْيَةُ في أنها أسماءٌ غيرُ صفاتٍ».

آ. (٧٨) قـوله: ﴿بحُكْمِـهِ﴾: العامَّـةُ على ضمِّ الحاءِ وسكـونِ الكاف. وجناح بن حبيش[5] بكسرِها وفتحِ الكاف جمعَ «حِكْمة».

---

(١) المحتسب ٢/١٤٣، والبحر ٧/٩٥.
(٢) الآية ٢٣٥ من البقرة.
(٣) الإتحاف ٢/٣٣٤، والمحتسب ٢/١٤٤، والقرطبي ١٣/٢٣٠.
(٤) الكشاف ٣/١٥٨.
(٥) البحر ٧/٩٦، والكشاف ٣/١٥٩.

آ. (٨٠) قوله: ﴿ولا تُسْمِعُ الصُمَّ الدعـاءَ﴾: تقدَّم تحـريره في الأنبياء[1] عليهم السلام.

آ. (٨١) قوله: ﴿بهادي العُمْيِ﴾: العامَّةُ/ على «هادِيْ» مضافاً [٦٩٩/ب] للعُمْي. وحمزة[2] «يَهْدِي» فعلًا مضارعاً، و«العُمْيَ» نصبٌ على المفعول بـه، وكذلك التي في الروم[3] ويحيى بن الحارث[4] وأبو حيوة «بهاد» منوَّناً «العُمْيَ» منصوب به، وهو الأصلُ.

واتفق القُـرَّاء على أَنْ يقفوا على «هـاد» في هـذه السـورةِ بـاليـاءِ؛ لأنَّهـا رُسِمَتْ في المصحفِ ثابتةً. واختلفـوا في الروم. فـوقف الأخوان عليهـا باليـاءِ أيضاً كهذه. أمَّا حمزةُ فلأنه يقرَؤُها «يَهْدي» فعلًا مضارعاً مرفوعاً فياؤه ثابتة. قال الكسائيُّ: «مَنْ قرأ «يَهْدِي» لَزِمَـه أَنْ يقفَ باليـاء، وإنما لـزمه ذلـك؛ لأن الفعلَ لا يَدْخُلُه تنوينٌ في الوصلِ تُحذف له الياء فيكونُ في الوقفِ كذلك، كما يَدْخُلُ تنـوينٌ على «هادٍ» ونحـوِه فتَذْهبُ اليـاءُ في الوصـل، فيجري الـوقفُ على ذلك كَمَنْ وقف بغير ياءٍ». انتهى. ويَلْزَمُ على ذلك أَنْ يُوْقَفَ على «يَقْضِي بالحق»[5] «ويَدْعُ الإِنسانُ»[6] بـإثباتِ اليـاءِ والواوِ. ولكنْ يَلْزَمُ حمـزةَ مخالفَـةُ الرسمِ دونَ

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٤٥ من الأنبياء.

(٢) انـظر في قـراءاتهـا: النشـر ٢/٣٣٩، والسبعـة ٤٨٦، والتيسيـر ١٦٩، والقـرطبـي ٢٣٣/١٣، والبحر ٩٦/٧، والإتحاف ٢/٣٣٤.

(٣) الآية ٥٣.

(٤) يحيى بن الحارث أبو عمرو الذماري الدمشقي إمام القراءة بـدمشق بعد ابن عـامر، تابعي أخذ عنه وعن نافع. توفي سنة ١٤٥.
انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٨.

(٥) الآية ٢٠ من غافر.

(٦) الآية ١١ من الإسراء.

القياسِ. وأمَّا الكسائيُّ فإنه يَقْرَأُ «بهادي» اسمَ فاعلٍ كالجماعةِ، فإثباتُه للياءِ بالحَمْلِ على «هادِي» في هذه السورةِ، وفيه مخالفةُ الرسمِ السلفيِّ.

قوله: «عن ضَلالَتِهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يَهْدي». وعُدِّي بـ «عن» لتضمُّنِه معنىٰ يَصْرِفهم. والثاني: أنه متعلقٌ بالعُمْي لأنَّك تقول: عَمِيَ عن كذا، ذكره أبو البقاء(١).

آ. (٨٢) **قوله: ﴿وإذا وَقَعَ القولُ﴾**: أي: مضمونُ القول، أو أَطْلَقَ المصدرَ على المفعولِ أي: المَقُوْلُ.

قوله: «تُكَلِّمُهم» العامَّةُ على التشديد. وفيه وجهان، الأظهر: أنه من الكلامِ والحديثِ، ويؤيِّده قراءةُ أُبَيٍّ(٢) «تُنَبِّئُهم» وقراءةُ يحيىٰ بن سَلام(٣) «تُحَدِّثُهم» وهما تفسيران لها. والثاني: «تَجْرَحُهم» ويَدُلُّ عليه قراءةُ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زُرْعَةَ والجحدري «تَكْلُمُهم» بفتحِ التاءِ وسكونِ الكافِ وضمِّ اللامِ من الكَلْمِ وهو الجُرْحُ. وقد قُرِيء «تَجْرَحُهم» وفي التفسير أنها تَسِمُ الكافر.

قوله: «أنَّ الناسَ» قرأ(٤) الكوفيون بالفتح، والباقون بالكسرِ، فأمَّا الفتحُ فعلى تقديرِ الباءِ أي: بأنَّ الناسَ. ويدلُّ عليه التصريحُ بها في قراءةِ عبدِ الله

---

(١) الإملاء ٢/١٧٥. وقال: «ويكون المعنى أن العمي صدر عن ضلالتهم».

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٤٥، والبحر ٧/٩٧، والقرطبي ١٣/٢٣٧، الشواذ ١١٠.

(٣) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أبو زكريا البصري روى عن أصحاب الحسن البصري وله اختيار في القراءة، له تفسير الجامع. توفي سنة ٢٠٠.
انظر: طبقات القراء ٢/٣٧٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٨، والتيسير ١٦٩، والنشر ٢/٣٣٨، والقرطبي ١٣/٢٣٥، والحجة ٥٣٨، والبحر ٧/٩٧، والمحتسب ٢/١٤٥.

«بأنَّ الناسَ». ثم هـذه الباء تُحتمـلُ أَنْ تكونَ مُعَـدِّيَةً، وأن تكـونَ سببيةً، وعلى التقـديـرين: يجـوزُ أَنْ يكـونَ «تُكَلِّمهم» بمعنَيَيْـه من الحـديثِ والجَـرْح أي: تُحَـدِّثهم بأنَّ النـاسَ أو بسببِ أنَّ الناسَ، أو تجـرَحهم بأنَّ النـاس أي: تَسِمُهم بهذا اللفظِ، أو تَسِمُهم بسبب انتفاءِ الإيمانِ.

وأمَّـا الكسرُ فعلىٰ الاستئنـاف. ثم هو محتمِـلٌ لأنْ يكـونَ من كـلامِ اللَّهِ تعالىٰ وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ من كلامِ الدابَّةِ، فيُعَكِّـرَ عليه «بـآياتنـا». ويُجاب عنـه: إمَّا بـاختصاصِهـا، صَحَّ[1] إضـافةُ الآيـاتِ إليها، كقـولِ أتباعِ الملوكِ: دوابُّنـا وخَيْلُنـا، وهي لِمَلِكهم، وإمَّـا على حَـذْفِ مضـافٍ أي: بـآيـات ربِّنـا. وتُكَلِّمهم إنْ كان من الحديثِ فيجـوزُ أَنْ يكونَ: إمَّـا لإجراءِ «تُكَلِّمُهم» مُجْـرىٰ تقـولُ لهم، وإمَّـا على إضمـارِ القـولِ أي: فتقـول كـذا. وهـذا القـولُ تفسيـرٌ لـ «تُكَلِّمُهم».

آ. **(٨٣)** قـولـه: ﴿مِنْ كـلِّ أُمَّـةٍ﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ متعلِّقـاً بالحشـر، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «فَوْجاً»؛ لأنه يجوزُ أن يكـونَ صفةً لـه في الأصل. والفَـوْجُ: الجماعـة كالقـوم، وقيَّدهم الراغبُ[2] فقال: «الجماعةُ المـارَّةُ المسرعـةُ» وكأنَّ هـذا هو الأصـلُ ثم أُطْلِقَ، وإنْ لم يكُن مرورٌ ولا إسراعٌ. والجمـعُ: أفواجٌ وفُؤُوج. و «مِمَّنْ يُكَـذِّبُ» صفةٌ له. و «مِنْ» في «مِنْ كلِّ» تبعيضيةٌ، وفي «مِمَّنْ يُكَذِّبُ» تَبْيينيَّةٌ.

آ. **(٨٤)** والواو في «ولم تُحِيْطُوا» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةَ، وأنْ تكـونَ الحاليَّةَ. و «عِلْماً» تمييزٌ.

---

(١) ش: «فيصح» وهي أنسب للسياق.

(٢) المفردات ٣٨٦.

قوله: «أَمْ ماذا» «أم» هنا منقطعةٌ. وتقدَّم حكمُها و«ماذا» يجوز أَنْ يكـونَ برُمَّتِه استفهاماً منصـوباً بـ «تَعْمَلون» الـواقعِ خبـراً عن «كنتم»، وأَنْ تكونَ «مـا» استفهـاميـةً مبتـدأً، و«ذا» مـوصـولٌ خبـرُه، والصلةُ «كنتمُ تعملون»، وعـائـدُه محذوفٌ أي: أيُّ شيءٍ الذي كنتم تَعْملونه.

وقرأ[1] أبو حيوةَ «أَمَا» بتخفيفِ الميمِ، جَعَلَ همزةَ الاستفهامِ داخلةً على اسمِه تأكيداً كقولِه[2]:

٣٥٨٢ـ . . . .

أهَـلْ رَأَوْنـا بـوادي الـقُـفِّ ذي الأَكَـمِ

آ. (٨٥) قـوله: ﴿بِمـا ظَلَمُوا﴾: أي: بسببِ ظُلْمِهم. ويَضْعُفُ جَعْلُ «ما» بمعنى الذي.

آ. (٨٦) قوله: ﴿لِيَسْكُنـوا فيه﴾: قيـل: قد حُـذِفَ من الأولِ مـا أُثْبت نظيـرُه في الثاني، ومن الثـاني ما أُثبت نـظيرُه في الأولِ؛ إذ التقـديرُ:
[٧٠٠/أ] جَعَلْنا الليلَ مُظْلماً/ لِيَسْكنوا فيه، والنهارَ مُبْصِراً ليَتَصَرَّفوا فيه. فحذف «مُـظْلِماً» لدلالةِ «مُبْصِراً»، و«لِيَتصَرَّفوا» لدلالة «لَيَسْكُنُوا». وقـولُه «مُبْصِـراً» كقولِـه: «آيةَ النهارِ مُبْصِرَةً» وتقدَّمَ تحقيقه في الإسـراء[3]. قال الـزمخشري[4]: «فـإنْ قلتَ: مـا للتقابـلِ لم يُراعَ في قـوله: «لِيَسْكُنـوا» و«مُبْصِراً» حيث كـان أحـدُهمـا علةً والآخرُ حالاً؟ قلت: هو مُراعَى من حيث المعنىٰ، وهكـذا النظمُ المـطبوعُ غيـرُ المتكلِّفِ»[5].

---

(١) البحر ٧/ ٩٩ «أماذا».
(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.
(٣) الآية ١٢ من الإسراء.
(٤) الكشاف ٣/ ١٦١.
(٥) قال: «لأن معنى مبصراً: ليُبْصِروا فيه طرق التقلبِ في المكاسب».

آ. (٨٧) **قوله: ﴿فَفَزِعَ﴾**: دونَ فَيَفْزَعُ؛ لتحقُّقِه كقولـه: «رُبَما يَوَدُّ الذين»(١) و «أتىٰ أَمْرُ اللَّهِ»(٢).

قوله: «أَتَـوْه» قرأ(٣) حمـزة وحفص «أَتَوْه» فعـلًا ماضيـاً. ومفعولُـه الهاءُ. والباقون «آتُـوْه» اسمَ فاعـلٍ مضافـاً للهاءِ. وهـذا حَمْلٌ علىٰ معنىٰ «كُـل» وهي مضافةٌ تقديراً أي: وكلُّهم. وقرأ قتادةُ «أتاه» مُسْنداً لضميرِ «كُل» على اللفظِ، ثم حُمِلَ على معناها فقرأ «داخِرين». والحسن(٤) والأعرج «دَخِرين» بغير ألفٍ.

آ. (٨٨) **قـوله: ﴿تَحْسَبُهـا جامـدةً﴾**: هذه الجملةُ حـاليـةٌ مِنْ فاعلِ «تَرَىٰ»، أو مِنْ مفعولِه؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَريةٌ.

قوله: «وهي تَمُـرُّ» الجملةُ حاليـةٌ أيضاً. وهكـذا الأجرامُ العـظيمةُ تـراها واقفةً وهي مارَّةٌ. قال النابغةُ الجعديُّ يصف جيشاً كثيفاً(٥):

٣٥٨٣ـ بِـأَرْعَـنَ مثـلِ الـطَّوْدِ تَـحْـسَـبُ أنَّـهـم
وُقـوفٌ لِـحـاجٍ والـرِّكـابُ تُـهَـمْـلِجُ

و «مرَّ السَّحابِ» مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «صُنْعَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ. عاملُه مضمرٌ.

---

(١) الآية ٢ من الحجر.
(٢) الآية ١ من النحل.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٧، والحجة ٥٣٩، والبحر ٧/١٠٠، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ١٣/٢٤١، والنشر ٢/٣٣٩، والمحتسب ٢/١٤٥.
(٤) الإتحاف ٢/٣٣٥، والبحر ٧/١٠٠.
(٥) ديوانه ١٨٧، والقرطبي ١٣/٢٤٣. وتهملج: من الهِمْلاج وهو حُسْنُ سير الدابَّة في سُرْعة. والأرعن: الجبل ويريد هنا الجيش. حاجٍ: جمع حاجة. والرِّكاب: المطيُّ. أي: إنهم من كثرتهم تحسب أنهم وقوف وركابهم تسير.

أي: صَنَعَ اللَّهُ ذلك صُنْعاً، ثم أُضِيف بعد حَذْفِ عامِله. وجعلَه الـزمخشريُّ[1] مؤكِّداً للعاملِ في «يومَ يُنْفَخُ في الصُّور»[2] وقَدَّره «ويومَ يُنْفَخُ» وكان كيتَ وكيتَ أثابَ اللَّهُ المحسنين، وعاقَبَ المسيئين، في كلامٍ طويـلٍ حَوْماً على مذهبـه. وقيل: منصوبٌ على الإغراء أي: انظروا صُنْعَ اللَّهِ وعليكم به.

والإتْقـانُ: الإتيانُ بـالشيءِ على أكملِ حـالاتِه. وهـو مِنْ قـولِهم: «تَقَّن أَرْضَه» إذا ساقَ إليها الماءَ الخاثِرَ بالطينِ لتَصْلُحَ لِلزراعة. وأرضٌ تَقْنَةٌ. والتَّقْنُ: فِعْلُ ذلك بها، والتَّقْنُ أيضاً: ما رُمِيَ به في الغدير من ذلك أو الأرض.

قوله: «بما تَفْعَلون» قرأ[3] ابنُ كثير وأبو عمـروٍ وهشام بـالغَيْبة جـرْياً على قوله: «وكـلٌّ أَتَوْهُ». والبـاقون بـالخطاب جَـرْياً على قـولِه: «وتَـرى» لأنَّ المرادَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأمَّتُه.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فله خيرٌ منها﴾: في «خيرٌ» وجهان، أحدُهما: أنهـا للتفضيلِ بـاعتبـارِ زَعْمهم، أو على حَـذْفِ مضـافٍ أي: خيـرٌ مِنْ قَـدْرِهـا واستحقاقِها فـ «مِنْها» في محلِّ نصبٍ، وأَنْ لا تكـونَ للتفضيلِ. فيكـونَ «منها» في موضعِ رفعٍ صفةً لها.

قـوله: «مِنْ فَـزَعِ يومئـذٍ» قد تقـدَّم في هود[4] فتـحُ «يوم» وجَـرُّه، و«إذ» مضـافةٌ لجملةٍ حُـذِفَتْ وعُوِّض عنهـا التنوينُ. والأحسنُ أَنْ تُقَـدَّرَ: يـومَ إذ جـاءَ

---

(١) الكشاف ٣/١٦٢.

(٢) أول الآية السابقة ٨٧.

(٣) السبعـة ٤٨٧، والتيسير ١٦٩، والقـرطبي ١٣/٢٤٤، والحجـة ٥٣٩، والنشـر ٢/٣٣٩، والبحر ٧/١٠١.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر «فزعِ يومئذٍ»، وقرأ البـاقون «فـزعٍ يومئـذٍ». انـظر: السبعـة ٤٨٧، والنشـر ٢/٣٤٠، والقـرطبـي ١٣/٢٤٥، والبحـر ٧/١٠٢. وانظر: الدر المصون ٦/٣٤٩.

بالحسنةِ. وقيل: يومَ إذ تَرىٰ الجبالَ. وقيل: يومَ إذ يُنْفَخُ في الصُّور. والأولُ أَوْلى لقُرْب ما قُدِّر منه.

آ. (٩٠) قوله: ﴿هل تُجْزَوْنَ﴾: على إضمار قولٍ، وهذا القولُ حالٌ مِمَّا قبله أي: كُبَّتْ وجوهُهم مقولاً لهم ذلك القولُ.

آ. (٩١) قوله: ﴿الذي حَرَّمها﴾: هذه قراءةُ الجمهورِ صفةً للرَّب. وابن مسعودٍ[1] وابن عباس «التي» صفةً للبَلْدة، والسياقُ إنما هو للربِّ لا للبلدة، فلذلك كانتِ العامَّةُ واضحةً.

آ. (٩٢) قوله: ﴿وأَنْ أَتْلُوَ القرآنَ﴾: العامَّةُ على إثباتِ الواوِ بعد اللام. وفيها تأويلان، أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ أنَّه من التلاوةِ وهي القراءةُ، وما بعدَه يُلائمه. والثاني: من التُّلُوِّ وهو الاتِّباعُ كقوله: «واتَّبِعْ ما يُوْحَىٰ إليك»[2]. وقرأ[3] عبد الله «أَنْ اتْلُ» أمراً له عليه السلام، فـ «أن» يجوز أَنْ تكونَ المفسِّرة، وأَنْ تكونَ المصدريةَ وُصِلَتْ بالأمر. وقد تقدَّم ما فيه.

قوله: «ومَنْ ضَلَّ» يجوز أَنْ يكونَ الجوابُ قولَه: «فقُلْ إنما». ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ عائدٍ على اسمِ الشرط. أي: مِنَ المنذِرين له؛ لِما تَقَدَّم في البقرة. وأَنْ يكونَ الجوابُ محذوفاً، أي: فوبالُ ضلالِهِ عليه.

آ. (٩٣) قوله: ﴿عَمَّا تَعْملون﴾: قد تقدَّمَ[4] أنه قُرِىء بالياءِ والتاءِ في آخرِ هود.

[تمَّت بعونه تعالى سورة النمل]

---

(١) القرطبي١٣/٢٤٦،والبحر ٧/١٠٢. (٣) القرطبي ١٣/٢٤٦، والبحر ٧/١٠٢.

(٢) الآية ١٠٩ من يونس.

(٤) قرأ بالغيبة ابن كثير وأبو عمرو والأخوان، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: السبعة ٤٨٨، والنشر ٢/٢٦٣، والبحر ٧/١٠٣، والتيسير ١٢٦. وانظر: الدر المصون ٦/٤٢٨.

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿نَتْلُو﴾: يجوز أَنْ يكونَ مفعولُه محذوفاً، دَلَّتْ عليه صفتُه وهي «مِنْ نبأ موسى»، تقديرُه: نَتْلو عليك شيئاً مِنْ نَبأ موسى. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً على رَأْيِ الأخفش(١). أي: نَتْلُو عليك نَبأ موسى.

قوله: «بالحقِّ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «نَتْلو» أو من مفعوله أي: مُلْتبسين أو مُلْتبساً بالحقِّ، أو متعلقٌ بنفسِ «نَتْلو» بمعنى: نَتْلوه بسببِ الحقِّ. و «لقوم»/ متعلقٌ بفعلِ التلاوةِ أي: لأجلِ هؤلاء. [٧٠٠/ب]

آ. (٤) قوله: ﴿إنَّ فرعونَ﴾: هذا هو المتلُوُّ فجيءَ به في جملةٍ مستأنفةٍ مؤكِّدة.

قوله: «يَسْتَضْعِفُ» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مستأنِفٌ، بيانٌ بحالِ الأهل الذين جَعَلهم فِرَقاً وأصنافاً. الثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «جَعَل» أي: جعَلَهم كذا حالَ كونِه مُسْتَضْعِفاً طائفةً منهم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «شِيَعاً».

(١) الأخفش لم يقدر شيئاً في هذا الموضع من إعرابه. وانظر أمثلة على مذهبه في زيادة مِنْ: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

قوله: «يُذَبِّحُ» يجوزُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ: الاستئنافُ تفسيراً لـ «يَسْتَضْعِفُ»، أو الحالُ مِنْ فاعِله، أو صفةٌ ثانيةٌ لطائفة. والعامَّةُ على التشديدِ في «يُذَبِّح» للتكثير. وأبو حيوة[1] وابن محيصن «يَذْبَحُ» مفتوحَ الياءِ والباءِ مضارعَ «ذَبَحَ» مخففاً.

آ. (٥) **قوله: ﴿ونُرِيْدُ﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على قوله: «إنَّ فرعونَ»، عطفَ فعليةٍ على اسميةٍ، لأنَّ كلتيهما تفسيرٌ للنبأ. والثاني: أنَّها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَسْتَضْعِفُ». وفيه ضعفٌ من حيث الصناعةُ، ومن حيث المعنى. أمَّا الصناعةُ فلكونِه مضارعاً مُثْبتاً فحقُّه أن يتجرَّد مِن الواوِ. وإضمارُ مبتدأ قبلَه أي: ونحن نريدُ كقوله[2]:

٣٥٨٤ــ . . . .

. . . . وأرْهَنُهُمْ مالِكاً

تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه. وأمَّا المعنى فكيف يَجْتمع استضعافُ فرعونَ وإرادةُ المِنَّةِ من اللَّهِ؟ لأنه متى مَنَّ الله عليهم تَعَذَّرَ استضعافُ فرعونَ إياهم. وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّه لمَّا كانت المِنَّةُ بخلاصِهم مِنْ فرعونَ سريعةَ الوقوعِ، قريبتَه، جُعِلَتْ إرادةُ وقوعِها كأنها مقارِنَةٌ لاستضعافِهم.

آ. (٦) **قوله: ﴿ونُمَكِّنَ﴾**: العامَّةُ على ذلك مِنْ غير لامِ علةٍ. والأعمش[3] «ولِنُمَكِّنَ» بلامِ العلةِ، ومتعلَّقُها محذوفٌ أي: ولنمكِّنَ فَعَلْنا ذلك.

---

(١) الإتحاف ٢/٣٤٠، والبحر ٧/١٠٤.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

(٣) البحر ٧/١٠٥.

قوله: «ونُـرِيَ فِرْعَـوْنَ» قرأ[1] الأخـوانَ «يَرَىٰ» بفتـح الياءِ والـراءِ مضارعَ «رَأى» مسنداً إلى فرعونَ وما عُـطِفَ عليه فلذلـك رفعوا. والبـاقون بضـمِّ النـون وكسرِ الراءِ مضارعَ «أرىٰ»؛ ولذلك نُصِبَ فرعون وما عُـطِف عليه مفعـولاً أولَ. و «ما كانوا» هو الثاني و «منهم» متعلِّقٌ بفعلِ الرؤيةِ أو الإراءة، لا بـ «يَحْذَرون» لأنَّ ما بعد المـوصولِ لا يَعْمَـلُ فيما قبلَه. ولا ضـرورةَ بنا إلى أَنْ نقـول: اتُّسِعَ فيه.

آ. (٧) قـولـه: ﴿أَنْ أَرْضِعِيـه﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ المفسِّـرة والمصدريةَ. وقرأ[2] عمر بن عبد العزيـز وعمر بن عبـد الواحـد[3] بكسرِ النـونِ على التقاءِ الساكنين كأنه حَذَف همزةَ القطعِ على غيرِ قياسٍ، فالتقىٰ سـاكنان، فكُسِرَ أَوَّلُهما.

آ. (٨) قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾: في اللامِ الوجهان المشهوران: العِلِّيَّةُ المجازيةُ بمعنى: أنَّ ذلـك لَمَّا كـان نتيجةَ فِعْلِهم وثمـرتَه، شُبِّـه بالـداعي الذي يفعلُ الفاعلُ الفعلَ لأجله، أو الصيرورةُ. وقرأ العامَّةُ بفتـحِ الحاءِ والـزاي وهي لغـةُ قريشٍ والأخـوان[4] بضمٍ وسكونٍ. وهمـا لغتـان بمعنىً واحـدٍ كـالعُـدْمِ والعَدَم.

---

(١) السبعـة ٤٩٢، والتيسيـر ١٧٠، والبحـر ١٠٥/٧، والنشـر ٣٤١/٢، والقـرطبي ٢٤٩/١٣، والحجة ٥٤١.

(٢) المحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٠/١٣، والبحر ١٠٥/٧.

(٣) في الأصـل عمرو وليس ثمـة قـارىء بهـذا الاسم. وعمـر بن عبـد الـواحـد بن قيس أبـو حفص الدمشقي عـرض على يحيى بن الحارث الـذماري، وروى عنـه القـراءة هشام بن عمار توفي سنة ٢٠٠. انظر: طبقات القراء ٥٩٤/١.

(٤) السبعـة ٤٩٢، والتيسيـر ١٧١، والقـرطبي ٢٥٠/١٣، والنشـر ٣٤١/٢، والبحـر ١٠٥/٧، والحجة ٥٤٢.

قوله: «خاطئين» العامَّةُ على الهمزِ. مأخوذٌ من الخَطأ ضدَّ الصواب. وقُرِيءَ(١) بياءٍ دونَ همزةٍ، فاحْتُمِلَ أن يكونَ كالأولِ ولكن خُفِّفَ، وأَنْ يكونَ مِنْ خطا يَخْطُو، أي: تجاوزَ الصوابَ.

آ. (٩) **قوله**: ﴿قُرَّةُ عَينٍ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنَّه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو قُرَّةُ عينٍ. والثاني: ــ وهو بعيدٌ جداً ــ أَنْ يكونَ مبتدأ، والخبرُ «لا تَقْتُلوه». وكأنَّ هذا القائلَ حقُّه أَنْ يُذَكِّر(٢) فيقول: لا تقتلوها إلَّا أنه لمَّا كان المرادُ مذكراً ساغَ ذلك.

والعامَّة من القرَّاء والمفسرين وأهلِ العلم يقفون على «ولَكَ». ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس(٣) عنه أنه وَقَف على «لا» أي: هو قُرَّةُ عينٍ لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرةَ عين، ثم يَبْتَدِيء بقوله «تَقْتُلوه»، وهذا لا ينبغي أن يَصِحَّ عنه، وكيف يَبْقَى «تَقْتُلوه» من غيرِ نونِ رفعٍ ولا مُقْتَضٍ لحَذْفِها؟ ولذلك قال الفراء(٤): «هو لحنٌ».

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملةٌ حاليةٌ. وهل هي من كلامِ الباري تعالى وهو الظاهرُ، أو من كلامِ امرأةِ فرعون؟ كأنَّها لَمَّا رأَتْ مَلأَه أشاروا بقتلِه قالَتْ له كذا أي: افعلْ أنتَ ما أقولُ لك، وقومُك لا يَشْعُرون. وجَعَل الزمخشريُّ(٥) الجملةَ مِنْ قوله: «وقالَتِ امرأةُ فِرْعون» معطوفةً على «فالتقطه»، والجملةَ مِنْ
[٧٠١/أ] قوله: «إنَّ فرعونَ وهامانَ» إلى «خاطئين» معترضاً بين المتعاطفين/، وجَعَلَ

---

(١) البحر ٧/١٠٦، والكشاف ٣/١٦٦.
(٢) كذا في الأصل، لعله «يؤنِّث».
(٣) في معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٢: «سمعت الذي يقال له ابن مروان السُّدِّي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس...».
(٤) معاني القرآن ٢/٣٠٢.
(٥) الكشاف ٣/١٦٧.

متعلَّقَ الشعور مِنْ جنسِ الجملةِ المعترضةِ أي: لا يَشْعُرون أنهم على خطأ في التقاطِه. قال الشيخ(1): «ومتى أمكن حَمْلُ الكلامِ على ظاهِرِه مِنْ غيرِ فصلٍ كان أحسنَ».

آ. (10) قوله: ﴿فارِغاً﴾: خبرُ «أصبحَ» أي: فارغاً من العقلِ، أو من الصبرِ، أو من الحُزْن. وهو أبعدُها. ويَرُدُّه قراءاتٌ(2) تُخالِفهُ: فقرأ فضالةُ والحسنُ «فَزِعاً» بالزاي، مِنَ الفزعِ. وابن عباس «قَرِعاً» بالقافِ وكسرِ الراء وسكونِها، مِنْ قَرِعَ رأسُه: إذا انحسَرَ شعرُه. والمعنى: خلا مِنْ كلِّ شيء، وانحسَر عنه كلُّ شيءٍ، إلَّا ذِكْرَ موسى. وقيل: الساكنُ الراءِ مصدرُ قَرَعَ يَقْرَعُ أي: أصيب. وقُرِىء «فِرْغاً» بكسر الفاءِ وسكونِ الراء، والغينِ معجمةً، أي: هَدْراً. كقوله(3):

3585ـ فإنْ يَكُ قَتْلى قد أُصِيبَتْ نفوسُهُمْ
فلَنْ يَذْهبُوا فِرْغاً بقَتْلِ حِبالِ

«فِرْغاً» حالٌ مِنْ «بِقَتْلٍ». وقرأ الخليلُ «فُرُغاً» بضم الفاء والراء وإعجامِ الغين، من هذا المعنى.

قوله: «إنْ كادَتْ لَتُبْدِي» «إنْ»: إمَّا مخففةٌ، وإمَّا نافيةٌ. واللامُ: إمَّا فارقةٌ، وإمَّا بمعنى إلَّا.

قوله: «لولا أَنْ رَبَطْنا» جوابُها محذوفٌ أي: لأَبْدَتْ، كقولِه: «وهَمَّ بها

---

(1) البحر 7/106.

(2) انظر في قراءاته: البحر 7/107، والمحتسب 2/147، والقرطبي 13/255.

(3) تقدم برقم 406. وصدرُه هناك:

فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ

ويقال: ذهب دمُه فَرْغاً وفِرْغاً.

لولا أنْ رَأى بُرْهانَ ربه»[1]. و «لتكونَ من المؤمنين» متعلقٌ بـ «رَبَطْنا». والباء في «به»[2] مزيدةٌ في المفعولِ أي: لِتُظْهِرَه وقيل: ليسَتْ زائدةً بل سببيةٌ. والمفعولُ محذوفٌ أي: لَتُبْديْ القولَ بسببِ موسىٰ أو بسببِ الوَحْي. فالضميرُ يجوزُ عَوْدُه على موسىٰ أو على الوحي.

آ. (١١) **قوله: ﴿قُصِّيه﴾**: أي: قُصِّي أثرَه أي: تَتَبَّعيه.

قوله: «فَبَصُرَتْ به» أي: أَبْصَرَتْه، وقرأ[3] قتادةُ «بَصَرَتْ» بفتح الصاد. وعيسىٰ بكسرِها. وتقدَّم معناه في طه[4].

قوله: «عن جُنُبٍ» في موضعِ الحال: إمَّا مِنَ الفاعلِ أي: بَصُرَتْ به مُسْتَخْفِيَةً كائنةً عن جُنُبٍ، وإمَّا مِن المجرورِ، أي: بعيداً منها. وقرأ العامَّةُ «جُنُبٍ» بضمتين وهو صفةٌ لمحذوفٍ. أي: مِنْ مكان بعيد. وقال أبو عمرو ابن العلاء: «أي: عن شوق»، وهي لغةُ جُذام يقولون: جَنِبْتُ إليك أي: اشْتَقْتُ. وقرأ[5] قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيمِ وسكونِ النونِ، وعن قتادةَ أيضاً بفتحهما. وعن الحسن «جُنْب» بالضم والسكونِ. وعن سالم[6] «عن جانبٍ» وكلُّها بمعنى واحد. ومثلُه: الجَنَابُ والجَنابَة.

---

(١) الآية ٢٤ من يوسف.

(٢) من قوله «لتبدي به».

(٣) انظر في قراءاته: البحر ٧/١٠٧، والكشاف ٣/١٦٧، والشواذ ١١٢.

(٤) انظر: الدر المصون: الورقة ٦٢٢ أ.

(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٢، والقرطبي ١٣/٢٥٧، والمحتسب ٢/١٤٩، والبحر ٧/١٠٧.

(٦) في المظانّ «النعمان بن سالم» وهو النعمان بن سالم الطائفي روى عن عبد الله ابن الزبير وعبد الله بن عمر روى له الجماعة سوى البخاري، ولم يذكر المزي وفاته. التهذيب ٣/١٤١٨.

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملةٌ حاليةٌ، ومتعلَّق الشعورِ محذوفٌ أي: أنها تَقُصُّه[1]، أو أنه سيكونُ لهم عَدُوّاً وحَزَناً.

آ. (١٢) قوله: ﴿المَراضِعَ﴾: قيل: يجوزُ أَنْ تكونَ جمعَ مُرْضِع، وهي المرأة.

وقيل: جمعُ «مَرْضَع» بفتح الميمِ والضاد. ثم جَوَّزوا فيه أَنْ يكونَ مكاناً أي: مكان الإرضاع وهو الثَّدْيُ، وأَنْ يكونَ مصدراً أي: الإِرْضاعاتِ أي: أنواعَها.

قوله: «مِنْ قبلُ» أي: مِنْ قبلِ قَصِّها أثرَه.

قوله: «وهم له ناصِحون» الظاهرُ أنه ضميرُ موسى. وقيل: لفرعون. ومن طريف ما يُحْكى[2]: أنها لَمَّا قالَتْ لهم ذلك استنكروا حالَها وتفرَّسوا أنها قَرابَتُه. فقالَتْ: إنما أردْتُ: وهم للمَلِكِ ناصحون. فتخلَّصَتْ منهم. قاله ابن جريج. قلت: وهذا يُسَمَّى عند أهلِ البيانِ «الكلامَ المُوَجَّه» ومثلُه لَمَّا سُئل بعضُهم وكان بين أقوامٍ، بعضُهم يُحِبُّ علياً دونَ غيرِه، وبعضُهم أبا بكر، وبعضُهم عمرَ، وبعضُهم عثمانَ، فقيل له: أيُّهم أحبُّ إلى رسول الله؟ فقال: مَنْ كانت ابنتُه تحته.

آ. (١٣) قوله: ﴿ولا تَحْزَنَ﴾: عطفٌ على «تَقَرَّ». ودمعةُ الفرحِ قارَّةٌ، ودمعة التَّرَحِ حارَّة. قال أبو تمام[3]:

٣٥٨٦ـ فأمَّا عيونُ العاشِقين فَأُسْخِنَتْ
وأمَّا عيونُ الشامتينَ فَقَرَّتِ

(١) ش: تعرفه.

(٢) انظر: البحر ١٠٨/٧.

(٣) تقدم برقم ٣٢٣٠.

وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في مريم[1].

آ. (١٥) قوله: ﴿على حينِ غَفْلَةٍ﴾: في موضع الحال [إمَّا][2] من الفاعل: كائناً على حين غَفْلَةٍ أي: مُسْتَخْفِياً، وإمَّا من المفعول. وقرأ[3] أبو طالبٍ القارىء «على حينَ» بفتح النون. وتكلَّف الشيخُ[4] تخريجَها على أنه حَمَلَ المصدرَ على الفعل في أنه إذا أضيف الظرفُ إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله[5]:

٣٥٨٧ـ على حينَ عاتَبْتُ المشيب على الصِّبا
. . . .

و «مِنْ أهلِها» صفةٌ لـ «غَفْلَة» أي: صادرةٍ من أهلها.

قوله: «يَقْتَتِلان» صفةٌ لـ «رجلين». وقال ابن عطية[6]: «حال منهما» [٧٠١/ب] وسيبويه[7] وإنْ كان جَوَّزَها مِن النكرة/ مُطْلقاً. إلاَّ أنَّ غيرَه ـ وهم الأكثرون ـ يَشْتَرِطون فيها ما يُسَوِّغُ الابتداءَ بها[8]. وقرأ[9] نعيم بن ميسرة «يَقَتِّلان» بالإدغام نَقَلَ فتحَة التاءِ الأولى إلى القافِ وأدغَمَ.

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٥٩٠.
(٢) سقطت «ما» من «إمَّا» من الأصل.
(٣) البحر ٧/١٠٩. وأبو طالب لعله زيد بن أحزم النبهاني البصري الحافظ، توفي سنة ٢٥٧. انظر: تهذيب الكمال ١/٤٤٧.
(٤) البحر ٧/١٠٩.
(٥) تقدم برقم ١١٧٢.
(٦) المحرر ١٢/١٥١.
(٧) الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.
(٨) انظر: الارتشاف ٢/٣٤٦.
(٩) البحر ٧/١٠٩، والشواذ ١١٢.

قوله: «هذا مِنْ شِيْعَتِه» مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ الصفةِ لـ «رجلين» أو الحالِ من الضمير في «يَقْتَتِلان» وهو بعيدٌ لعدمِ انتقالها[1].

وقوله: «هذا، وهذا» على حكايةِ الحالِ الماضيةِ فكأنهما حاضران. وقال المبردُ: «العربُ تُشير بـ هذا إلى الغائب وأنشد لجرير[2]:

٣٥٨٨ـ هذا ابنُ عَمِّي في دمشقَ خليفةً
لو شِئْتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطِينا

قوله: «فاسْتَغاثَه» هذه قراءةُ العامَّةِ، من الغَوْثِ أي: طَلَبَ غَوْثَه ونَصْرَه. وقرأ[3] سيبويه وابن مقسم والزعفراني بالعين المهملة، والنون، من الإعانة. قال ابنُ عطية[4]: «هي تصحيفٌ». وقال ابن جبارة[5] صاحب «الكامل»: «الاختيارُ قراءةُ ابنِ مقسم؛ لأنَّ الإعانة أَوْلَىٰ في هذا البابِ». قلت: نسبةُ التصحيفِ إلى هؤلاء غيرُ محمودةٍ، كما أن تَعالِيَ الهُذَليِّ[6] في اختيارِ الشاذِّ غيرُ محمودٍ.

قوله: «فَوَكَزَه» أي: دَفَعَه بجميعِ كَفِّه. والفرقُ بين الوَكْزِ واللَّكْزِ: أنَّ الأولَ بجميعِ الكفِّ، والثانيْ بأطرافِ الأصابعِ وقيل: بالعكسِ. والنَّكْزُ كاللَّكْزِ. قال[7]:

---

(١) لأن من شروط الحال كونها منتقلة غير ثابتة، إلَّا شواهد يسيرة.
(٢) ديوانه ٥٧٩، وأمالي الشجري ٢/٢٧٦. والقطين: الخدم والأتباع.
(٣) الإتحاف ٢/٣٤١، والبحر ٧/١٠٩، والشواذ ١١٢.
(٤) المحرر ١٢/١٥١.
(٥) الكامل له (خ) ٢٢٦.
(٦) وهو صاحب «الكامل».
(٧) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ٦٣. واللسان (نكز). والتنزي: التوثب والتسرع.

٣٥٨٩ـ يـا أيُّـهـا الـجـاهِـلُ ذو الـتَّـنَـزِّي
لا تُـوْعِـدَنِّـي حَـيَّـةً بـالـنَّـكْـزِ

وقرأ(١) ابنُ مسعود «فَلَكَزه» و «فَنَكَزَه» باللام والنونِ.

قوله: «فَقَضَىٰ» أي: موسىٰ، أو الله تعالى، أو ضميرُ الفعلِ أي: الوَكْزُ.

قوله: «مِنْ عَمَلِ»: مِنْ وَسْوَسَتِه وتَسْوِيْلِه. والإشـارةُ إلى القَتْلِ الصـادرِ منه.

آ. (١٧) **قوله: ﴿بِمَا أَنْعَمْتَ﴾**: يجوزُ في الباءِ أن تكونَ قَسَماً، والجوابُ: لأَتُوْبَنَّ مقدراً. ويُفَسِّره «فَلَنْ أكـونَ»، وأَنْ تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ، ومعناها السببيَّةُ. أي: اعْصِمْني بسببِ ما أنعَمْتَ به عليَّ، ويترتَّبُ عليـه قولُـه: «فلن أكـونَ ظَهيراً». و «مـا» مصدريـةٌ، أو بمعنىٰ الـذي. والعـائـدُ محـذوفٌ. وقـوله: «فلن» نفيٌ على حقيقتِـه. وزعمَ(٢) بعضُهم أنه دعـاءٌ، وأنَّ «لن» واقعـةٌ موقعَ «لا». وأجاز قومٌ ذلك مُسْتَدِلِّينَ بهذه الآية، وبقولِ الشاعر(٣):

٣٥٩٠ـ لَـنْ تَـزالُـوا كـذلِـكُـمْ ثُـمَّ لا زِلْـ
ـتَ لـهـمْ خـالِـداً خُـلُوْدَ الـجـبـالِ

وليس فيهما دلالةٌ لظهورِ النفيِ فيهمـا مِنْ غيرِ تقـديرِ دعـاءٍ، وإنْ كان في البيتِ أقوىٰ.

آ. (١٨) **قـوله: ﴿خـائِفاً﴾**: الـظاهـرُ أنـه خبـرُ «أَصْبح» و «في

---

(١) القرطبي ١٣/٢٦٠، والبحر ٧/١٠٩.
(٢) انظر: البحر ٧/١١٠، والمغني ٣٧٤.
(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣، والمغني ٣٧٤، والتصريح ٢/٢٣٠، والهمع ١/١١١، والدرر ١/٨٠.

المدينة» [متعلِّقٌ][1] به. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، والخبرُ «في المدينة». ويَضْعُفُ تمامُ «أصبحَ» أي: دَخَل في الصباح.

قوله: «يَتَرَقَّبُ» يجوز أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ حالاً ثانيةً، وأن يكونَ بدلاً من الحالِ الأولى، أو الخبر الأول، أو حالاً من الضميرِ في «خائفاً» فتكونُ متداخلةً. ومفعولُ «يترقَّبُ» محذوفٌ، أي: يترقَّبُ المكروهَ، أو الفَرَجَ، أو الخبر: هل وصل لفرعونَ أم لا؟

قوله: «فإذا الذي» «إذا» فجائيةٌ. و«الذي» مبتدأ. وخبره: إمَّا «إذا»، فـ«يَسْتَصْرِخُه» حالٌ، وإمَّا «يَسْتَصْرِخُه» فـ«إذا» فَضْلَةٌ على بابها[2]. و«بالأمس» معربٌ؛ لأنه متى دَخَلَتْ عليه أل أو أُضيفَ أُعْرِبَ، ومتى عَرِيَ منهما فحالُه معروفٌ: الحجازُ تَبْنيه، والتميميُّون يَمْنعونه الصرفَ كقولِه[3]:

٣٥٩١ـ لقد رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسا

على أنَّه قد يُبْنَى مع أل نُدوراً، كقولِه[4]:

٣٥٩٢ـ وإنِّي حُبِسْتُ اليومَ والأمسِ قبلَه
إلى الشمسِ حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من ش.
(٢) انظر الخلاف في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤/٤٠.
(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/٢٩٦، والكتاب ٢/٤٤، وأمالي الشجري ٢/٢٦٠، وابن يعيش ٤/١٠٦، والخزانة ٣/٢١٩، والهمع ١/٢٠٩، والدرر ١/١٧٥ وبعده:

عجائِزاً مثلَ السَّعالي خَمْسا

والسعلاة: أنثى الغول.
(٤) البيت لنصيب. وهو في ديوانه ٦٢، والخصائص ٣/٥٧، والمحتسب ٢/١٩٠، والإنصاف ٣٢٠، وابن يعيش ٢/٢٦٠، والهمع ١/٢٠٩، والدرر ١/١٧٥.

يُرْوَىٰ بكسر السين.

قوله: «قال له موسىٰ» الضميرُ: قيل: للإسرائيليِّ؛ لأنه كان سبباً في الفتنةِ الأولى. وقيل: للقبطيِّ.

آ. (١٩) قوله: ﴿فلمَّا أنْ أراد أنْ يَبْطِشَ﴾: الظاهرُ أنَّ الضميرَيْن لموسى. وقيل: للإسرائيليِّ والعدوُّ هو القِبْطي. والضميرُ في «قال يا موسىٰ» للإسرائيليِّ، كأنه تَوَهَّم مِنْ مُوْسىٰ مُخاشَنَةً، فمِنْ ثَمَّ قال كذلك، وبهذا فشا خبرُه، وكان مَشْكوكاً في قاتِله.

و «أنْ» تَطَّرِدُ زيادتُها[1] في موضعين، أحدُهما: بعد «لَمَّا» كهذهِ. والثاني قبل «لو» مسبوقةً بقَسَمٍ كقولِه[2]:

٣٥٩٣ـ أَمَا والـلَّهِ أنْ لـو كنـتُ حُـرّاً ....

[وقوله][3]:

٣٥٩٤ـ فَأُقْسِمُ أَنْ لو الـتَقَـيْنَا وأنـتُمُ
لكـان لنـا يـومٌ مِـن الـشَّرِّ مُـظْلِمُ

والعامَّةُ على «يَبْطِشُ» بالكسرِ. وضَمَّها[4] أبو جعفر.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يَسْعَىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً، وأَنْ يكونَ حالاً؛ لأنَّ النكرةَ قد تَخَصَّصَتْ بالوصفِ بقولِه: «من أقصى المدينة» فإن

(١) انظر: المغني ٥٠.
(٢) تقدم برقم ٢٨٥٧.
(٣) تقدم برقم ٢٨٥٨.
(٤) النشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٣٤١، والبحر ٧/١١٠.

جَعَلْتَ «مِنْ أَقْصَى» متعلقاً بـ «جاء» فـ «يَسْعَى» صفةٌ ليس إلاَّ. قاله الزمخشريُّ[1]، بناءً منه على مذهب الجمهورِ وقد تقدَّم/ أنَّ سيبويه[2] يجيز [٧٠٢/أ] ذلك مِنْ غير شرطٍ. وفي آية[3] يس تقدَّم «مِنْ أقصىٰ» على «رجل» لأنَّه لم يكنْ مِنْ أقصاها، وإنما جاء منه، وهنا وَصَفَه بأنه مِنْ أقصاها، وهما رجلان مختلفان وقِصَّتان متباينتان.

قوله: «يَأْتَمِرُوْن» أي: يَتَآمَرُوْنَ بمعنى يَتشاورون، كقولِ النَّمِر ابنِ تَوْلب[4]:

٣٥٩٥ـ أرىٰ الناسَ قد أَحْدَثوا شِيْمَةً
وفي كلِّ حادثةٍ يُؤْتَمَرْ

وعن ابن قتيبة[5]: يأمرُ بعضُهم بعضاً. أخذَه مِنْ قولِه تعالى: «وأْتَمِروا بينكم بمعروف»[6].

قوله: «لك» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بما يَدُلُّ «الناصحين» عليه أي: ناصحٌ لك من الناصحين، أو بنفسِ «الناصحين» للاتِّساع في الظرف، أو على جهةِ البيان أي: أعني لك.

آ. (٢١) **قوله: ﴿يَتَرَقَّبُ﴾**: أي: يترقَّبُ هِدايتَه وغَوْثَ الله إياه.

---

(١) الكشاف ١٦٩/٣.

(٢) أي إن رجلاً نكرة غير موصوفة فلا يأتي منها الحال، وسيبويه يجيز ذلك من غير وصف. انظر: الكتاب ٢٤٣/١، ٢٧٢.

(٣) «وجاء مِنْ أَقْصَىٰ المدينةِ رجلٌ يَسْعىٰ» الآية ٢٠ من يس.

(٤) ديوانه ٥٦، ومجاز القرآن ١٠٠/٢، والقرطبي ٢٦٦/١٣، والمحرر ١٥٥/١٢ والشيمة: الخلق.

(٥) عبارته في تفسير غريب القرآن ٣٣١: «أي يَهِمُّون بك».

(٦) الآية ٦ من الطلاق.

آ. (٢٣) قوله: ﴿تَذُوْدان﴾: صفةٌ لـ «امرَأَتَيْنِ» لا مفعولٌ ثان لأنَّ «وَجَدَ» بمعنى لَقِيَ. والذَّوْدُ: الطَّرْدُ والدَّفْعُ. قال[١]:

٣٥٩٦ـ فَقـام يَـذُوْدُ النـاسَ عـنهـا بسَيْفِـه

. . . .

وقيل: حَبَسَ[٢]، ومفعولُـه محذوفٌ أي: تَـذُوْدان الناسَ عن غَنَمِهمـا، أو غَنَمَهمـا عن مـزاحمـةِ النـاس. و «مِنْ دونِهم» أي من مكـانٍ أسفـلَ مِنْ مكانِهم.

قـوله: «مـا خَطْبُكمـا» قد تقـدَّم في طه[٣]. وقـال الزمخشـري[٤] هنا: «وحقيقتُـه ما مَخْـطُوْبُكما؟ أي: مـا مطلوبُكمـا من الـذِّيـاد، سَمَّى المخـطوبَ خَطْباً، كما سُمِّي المَشْؤُوْن[٥] شأناً في قولك: ما شَأْنُك؟ يُقال: شَـأَنْتُ شَأْنَـه أي: قَصَـدْتُ قَصْدَه». وقـال ابنُ عطيـة[٦]: «السؤالُ بـالخَـطْبِ إنمـا هـو في مُصابٍ أو مُضْطَهَدٍ أو مَنْ يُشْفَقُ عليه، أو يأتي بمنكرٍ من الأمرِ»[٧].

وقـرأ[٨] شمر «خِـطْبُكما» بـالكَسْر أي: مـا زوجُكمـا؟ أي: لِمَ تَسْقِيـان ولم يَسْقِ زوجُكما؟ وهي شاذَّةٌ جداً.

---

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) قال الفراء في معـاني القرآن ٢/٣٠٥: «تحبسـان غنمهما ولا يجـوز أن تقول: ذدْت الرجل: حبسته وإنما كان الذِّيـاد حبساً للغنم لأن الغنم والإبـل إذا أراد شيء منها أن يشذ ويذهب فرددته فذلك ذود وهو الحبس».

(٣) الآية ٩٥ من طه.

(٤) الكشاف ٣/١٧٠.

(٥) الكشاف: «الشؤون» وهو تحريف.

(٦) المحرر ١٢/١٥٨.

(٧) وقال: «فكأنه بالجملة في شر».

(٨) البحر ٧/١١٣.

قوله: «يُصْدِر» قرأ[1] أبو عمروٍ وابنُ عامرٍ بفتح الياءِ وضمِّ الدالِ مِنْ صَدَرَ يَصْدُر وهو قاصرٌ أي: يَصْدُرون بمواشِيهم. والباقون بضمِّ الياءِ وكسرِ الدالِ مضارعَ أَصْدَرَ مُعَدَّى بالهمزةِ، والمفعولُ محذوفٌ أي: يُصْدِرون مواشِيَهم. والعامَّةُ على كسرِ الراءِ من «الرِّعاء» وهو جمعُ تكسيرٍ غيرُ مَقيس؛ لأنَّ فاعِلاً الوصفَ المعتلَّ اللامِ كقاضٍ قياسُه فُعَلَة نحو: قُضَاة ورُمَاة. وقال الزمخشري[2]: «وأما الرِّعاء بالكسرِ فقياسٌ كصِيامٍ وقِيامٍ» وليس كما ذَكَر لما ذَكَرْتُه.

وقرأ[3] أبو عمروٍ في روايةٍ بفتحِ الراءِ. قال أبو الفضل: «هو مصدرٌ أُقيم مُقامَ الصفةِ؛ فلذلك استوى فيه الواحدُ والجمعُ»، أو على حَذْفِ مضافٍ. وقُرِىء بضمِّها وهو اسمُ جمعٍ كـ رُخَال[4]، وثُناء[5].

وقرأ[6] ابن مصرف «لا نُسْقي» بضمِّ النونِ مِنْ أَسْقَىٰ، وقد تقدَّم الفرقُ بين سَقَىٰ وأَسْقَىٰ في النحل[7].

آ. (٢٤) **قوله: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾**: مفعولُه محذوفٌ أي: غَنَمَهما لأجلِهما.

---

(١) السبعة ٤٩٢، والنشر ٢/٣٤١، والحجة ٥٤٣، والتيسير ١٧١، والبحر ٧/١١٣، والقرطبي ١٣/٢٦٩.
(٢) الكشاف ٣/١٧٠.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/١١٣، والشواذ ١١٢.
(٤) الرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن. والجمع أرْخُل ورِخال ورُخال.
(٥) ناقة ثِنْيٌ: إذا وَلَدت اثنين. وجمعُها ثُناء.
(٦) البحر ٧/١١٣.
(٧) انظر: الدر المصون ٧/٢٥١.

قوله: «لِما أَنْزَلْتَ» متعلقٌ بـ «فقيرٌ». قال الزمخشري[1]: «عَدَّى «فقيرٌ» باللام لأنه ضُمِّن معنى سائلٌ وطالبٌ. ويُحتمل: إني فقيرٌ من الدنيا لأجلِ ما أَنْزَلْتَ إليَّ من خيرِ الدين، وهو النجاةُ من الظالمين».

قلت: يعني أنَّ افْتَقَرَ يتعدَّى بـ «مِنْ»، فإمَّا أن تجعلَه من بابِ التضمين، وإمَّا أَنْ تُعَلِّقَه بمحذوفٍ. و «أَنْزَلْتَ» قيل: ماضٍ على أصلِه. ويعني بالخيرِ ما تقدَّم مِنْ خيرِ الدين. وقيل: بمعنى المستقبل.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فجاءَتْه إحْداهما﴾: قرأ[2] ابن محيصن «فجاءَتْه حْداهما» بحذفِ الهمزةِ تخفيفاً على غيرِ قياسٍ كقولِهم: يا با فلان، وقوله[3]:

٣٥٩٧ـ يا با المُغيرة رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَّجْتُه بالمَكْرِ مني والدَّها

و «وَيْلُمِّه» أي: ويلٌ لأُمِّه. قال[4]:

٣٥٩٨ـ وَيْلُمِّها خُلَّةً لو أنَّها صَدَقَتْ
....

و «تَمْشي» حالٌ، و «على استحياء» حالٌ أخرى: إمَّا مِنْ «جاءَتْ»، وإمَّا مِنْ «تَمْشي».

---

(١) الكشاف ٣/١٧١.
(٢) المحتسب ٢/١٥٠، والبحر ٧/١١٤.
(٣) تقدم برقم ١٩١٥.
(٤) البيت لكعب بن زهير من لاميته المشهورة وعجزه:
موعودها، أَوْ لَوَ انَّ النصحَ مقبولُ
وهو في ديوانه ٧، والجمهرة ٧٩٠. والخُلَّة: الصديق. وويلمها: تعجب معناه ما أحسنها.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أَنْ أُنْكِحَك إِحْدَىٰ﴾: رُوِيَ عن أبي عمرٍو[1]: «أُنْكِحك حْدَىٰ» بحَذْفِ همزةِ «إحْدىٰ»، وهذه تُشْبِهُ قراءةَ ابنِ محيصن «فجاءَتْه حْداهما»[2]. وتقدَّم التشديدُ في نونِ «هاتَيْن» في سورةِ النساء[3].

قوله: «على أَنْ تَأْجُرَني» في محلِّ نصبٍ على الحالِ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول أي: مَشْروطاً على، أو عليك ذلك. «وتَأْجُرَني» مضارعُ أَجَرْتُه: كنتُ له أجيراً. ومفعولُه الثاني محذوفٌ أي: تَأْجُرني نفسَك. و «ثماني حِجَجٍ» ظرفٌ له. ونقل الشيخ[4] عن الزمخشري أنها هي المفعولُ الثاني. قلتُ: الزمخشريُّ لم يَجْعَلها مفعولاً ثانياً على هذا الوجهِ، وإنما جَعَلَها مفعولاً ثانياً على وجهٍ آخرَ. وأمَّا على هذا الوجهِ فلم يَجْعَلْها غيرَ ظرفٍ. وهذا نصُّه[5] ليتبيَّنَ لك. قال: «تَأْجُرُني مِنْ أَجَرْتُه إذا كنتَ له أجيراً، كقولك: أَبَوْتُه إذا كنتَ له أباً. وثماني حِججٍ ظرفٌ، أو مِنْ آجَرْتُه [كذا][6]: إذا أَثْبَتَّه [إياه][7]. ومنه تعزيةُ/ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «آجَرَكم اللَّهُ ورَحِمَكم» و «ثمانيَ حِجَجٍ» مفعولٌ به. ومعناه رِعْيَةَ ثَمانِي حِجَجٍ». فنقل الشيخُ عنه الوجهَ الأولَ من المعنيَيْن المذكورَيْن لـ «تَأْجُرَني» فقط، وحكى عنه أنه أعربَ «ثمانيَ حِجَجٍ» مفعولاً به. وكيف يَسْتقيم ذلك أو يَتَّجه؟ وانظر إلى الزمخشريِّ كيف [٧٠٢/ب]

(١) البحر ٧/١١٥.
(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٥.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٦٢١، والذي تقدم تشديد نون «اللذان».
(٤) البحر ٧/١١٥.
(٥) الكشاف ٣/١٧٢.
(٦) من الكشاف.
(٧) من الكشاف.

قَدَّر مضافاً ليَصِحَّ المعنى به أي: رَعْيَ ثماني حِجج؛ لأنَّ العملَ هو الذي تقع الإثابة عليه لا نفسُ الزمان فكيف تُوَجَّه الإجازةُ على الزمان؟

قوله: «فَمِنْ عندِك» يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: فهي مِنْ عندِك، أو نصبٍ أي: فقَد زِدْتها أو تَفَضَّلْتَ بها مِنْ عندِك.

قوله: «أَنْ أَشُقَّ» مفعولُ «أُرِيْدُ». وحقيقةُ قولِهم «شَقَّ عليه» أي: شَقَّ ظَنَّه نِصْفَيْن، فتارةً يقول: أُطيق، وتارة: لا أُطيق. وهو مِنْ أحسنِ مجازٍ.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿ذلك﴾**: مبتدأٌ. والإشارةُ به إلى ما تعاقَدا عليه، والظرفُ خبرُه. وأُضِيْفَتْ «بين» لمفردٍ لتكررِها عطفاً بالواوِ. ولو قلتَ: «المالُ بين زيدٍ فعمروٍ» لم يَجُزْ. فأمَّا قولُه[1]:

٣٥٩٩ـ ....

.... بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

فكان الأصمعيُّ يَأْباها ويَرْوي «وحَوْمَلِ» بالواو. والصحيحُ بالفاءِ، وأوَّلَ البيتَ على: «الدَّخولِ وحَوْمَلِ» مكانان كلٌّ منهما مشتملٌ على أماكنَ، نحو قولِك: «داري بين مصرَ» لأنه به المكانُ الجامع. والأصل[2]: ذلك بَيْننا، ففرَّق بالعطف.

قوله: «أيَّما الأَجَلَيْنِ» «أيّ» شرطيةٌ. وجوابُها «فلا عُدْوانَ» عليَّ. وفي «ما» هذه قولان، أشهرُهما: أنها زائدةٌ كزيادتِها في أخواتِها مِنْ أدواتِ الشرط. والثاني: أنها نكرةٌ. والأَجَلَيْن بدلٌ منها. وقرأ[3] الحسن وأبو عمرٍو في رواية

---

(١) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٢) أي في قوله: «ذلك بيني وبينك».

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٤٢، والمحتسب، ٢/١٥٠، والقرطبي =

«أيْما» بتخفيف الياءِ، كقوله[1]:

٣٦٠٠ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهُما
عليَّ من الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مواطِرُهْ

وقرأ عبد الله «أَيَّ الأَجَلَيْنِ ما قَضَيْتُ» بإقحام «ما» بين «الأجلين» و «قَضَيْتُ». قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين موقعَيْ زيادةِ «ما» في القراءتين؟ قلت: وقعَتْ في المستفيضة مؤكِّدةً لإبهام «أيّ» زائدةً في شِياعِها، وفي الشاذَّة تأكيداً للقضاءِ كأنه قال: أيَّ الأجلين صَمَّمْتُ على قضائه، وجَرَّدْت عَزيمتي له».

وقرأ[3] أبو حيوةَ وابنُ قطيب «عِدْوان». قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: تَصَوُّرُ العُدْوان إنما هو في أحد الأجلَيْن الذي هو أقصرُهما، وهو المطالبةُ بتتمَّة العَشْر، فما معنى تعلُّقِ العُدْوانِ بهما جميعاً؟ قلت: معناه كما أنِّي إنْ طُوْلِبْتُ بالزيادةِ على العشر [كان عدواناً][5] لا شك فيه، فكذلك إنْ طولِبْتُ بالزيادةِ على الثمان. أراد بذلك تقريرَ أمرِ الخِيارِ، وأنه ثابتٌ مستقرٌّ، وأن الأجلَيْنِ على السَّواء: إمَّا هذا وإمَّا هذا»[6]. ثم قال: «وقيل: معناه: فلا أكونُ متعدياً. وهو

= ١٣/٢٧٩، والبحر ٧/١١٥. وقال الصفراوي في التقريب ٢/٥٣١: «عباس عن أبي عمرو من طريق الأهوازي: أيْما».

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٤٧، والمحتسب ١/٤١، ١٠٨. والسِّماكان: نجمان نيِّران. والأصل «نسراً» بدل «نصراً» وهو تحريف؛ لأن الشاعر يذكر نصر ابن سَيَّار.

(٢) الكشاف ٣/١٧٤.

(٣) القرطبي ١٣/٢٧٩، والبحر ٧/١١٥.

(٤) الكشاف ٣/١٧٣ ـ ١٧٤.

(٥) زيادة من «الكشاف».

(٦) وقال: «من غير تفاوت بينهما في القضاء، وأما التتمة فموكولة إلى رأيي إنْ شئت أتيت بها، وإلاَّ لم أُجبر عليها».

في نَفْي العدوان عن نفسه كقولك: لا إثمَ علي ولا تَبِعَةَ». قال الشيخ(١): «وجوابُه الأولُ فيه تكثيرٌ». قلتُ: كأنه أعجبه الثاني، والثاني لم يَرْتَضِه الزمخشريُّ؛ لأنه ليس جواباً في الحقيقة؛ فإن السؤالَ باقٍ أيضاً. وكذلك نَقَلَه عن غيره.

وقال المبرد: «وقد عَلِم أنه لا عُدْوانَ عليه في أتَمِّهما، ولكنْ جَمَعَهما ليجعلَ الأولَ كالأتَمِّ في الوفاء».

آ. (٢٩) قوله: ﴿أو جَذْوَةٍ﴾: قرأ(٢) حمزة بضم الجيم. وعاصم بالفتح. والباقون بالكسرِ. وهي لغاتٌ في العُود الذي في رأسِه نارٌ، هذا هو المشهورُ. قال السُّلمي(٣):

٣٦٠١ـ حِمَىً حُبِّ هذي النارِ حُبُّ خليلتي
وحُبُّ الغواني فهو دونَ الحُباحُبِ
وبُدِّلْتُ بعد المِسْكِ والبانِ شِقْوةً
دخانَ الجُذا في رأسِ أشمطَ شاحِبِ

وقيَّده بعضُهم فقال: في رأسِه نارٌ مِنْ غيرِ لَهَبٍ. قال ابن مقبل(٤):

---

(١) البحر ١١٦/٧.

(٢) السبعة ٤٩٣، والنشر ٣٤١/٢، والتيسير ١٧٢، والبحر ١١٦/٧، والحجة ٥٤٣، والقرطبي ٢٨١/١٣.

(٣) السلمي هو أشجع بن عمرو السلمي، أبو الوليد نشأ باليمامة ورُبّي بالبصرة، من فحول الشعراء، مدح البرامكة ووصله الرشيد فأثرى. توفي سنة ١٩٥. انظر في ترجمته: الخزانة ١٤٣/١، وتاريخ بغداد ٤٥/٧، والأعلام ٣٣١/١. والبيتان في المحرر ١٦٤/١٢، وليسا في ديوانه الذي جمعه د. خليل الحسون.

(٤) ديوانه ٩١، والمجاز ١٠٣/٢، والقرطبي ٢٨١/١٣، واللسان جذو. والجذا مثلثة الجيم جمع جذوة وجذاة. والحواطب: اللواتي يلتمسن لها الحطب. والجزل: الحطب اليابس وما عظم منه. والخوار: الضعيف. والدعر: الكثير الدخان.

٣٦٠٢ـ باتَتْ حواطِبُ ليلىٰ يَلْتَمِسْنَ لها
جَزْلَ الجُذا غيرَ خَوَّارٍ ولا دَعِرِ

الخَوَّارُ: الذي يتقصَّفُ. والدَّعِرُ: الذي فيه لَهَبٌ، وقد وَرَدَ ما يقتضي وجودَ اللهبِ فيه. قال الشاعر(١):

٣٦٠٣ـ وأَلْقَى على قَبْسٍ من النارِ جَذْوةً
شديداً عليها حَمْيُها والتهابُها

وقيل: الجَذْوَة: العُوْدُ الغليظُ سواءٌ كان في رأسه نارٌ أم لم يكنْ، وليس المرادُ هنا إلَّا ما في رأسِه نارٌ.

قوله: «من النارِ» صفةٌ لـ جَذْوَةٍ، ولا يجوزُ تَعَلُّقها بـ «آتِيْكُمْ» كما تَعَلَّق به «منها»؛ لأنَّ هذه النارَ ليسَتْ النارَ المذكورةَ، والعربُ إذا تقدَّمَتْ نكرةٌ وأرادَتْ إعادَتَها أعادَتْها مضمرةً، أو معرَّفَةً بـ أل العهديةِ، وقد جُمِع الأمران هنا.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿مِنْ شاطىءِ﴾**: «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. والأَيْمن صفةٌ للشاطىء أو للوادي. والأَيْمن من اليُمْن وهو البركة أو من اليمين المعادِلِ لليسار من العُضْوَيْن. ومعناه على هذا بالنسبة إلىٰ موسىٰ أي: الذي يَلي يمينَكَ دونَ يسارِك. والشاطِىء ضفَّةُ الوادي والنهر أي حافَّتُه وطرفُه، وكذلك الشَّطُّ والسِّيْفُ والساحلُ كلُّها بمعنى. وجَمْعُ الشاطىء/ أَشْطَاء قاله الراغب(٢). [٧٠٣/أ]
وشاطَأْتُ فلاناً: ماشَيْتُه على الشاطىء.

قوله: «في البُقْعَة» متعلقٌ بـ «نُوْدِيَ» أو بمحذوفٍ على أنها حالٌ من

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٨١/١٣، والكشاف ١٧٥/٣.
(٢) المفردات ٢٦١. وأثبت في القاموس (شطأ) هذا الجمع للشَّطْء وهو من الشجر ما خرج حول أصله. وقال في جمع شاطِىء النهر: «شواطِىء وشُطْآن».

الشاطىء. وقرأ العامَّةُ بضم الباء وهي اللغةُ العاليةُ. وقرأ[1] مَسْلَمَةُ والأشهبُ العُقيلي بفتحها. وهي لغةٌ حكاها أبو زيدٍ. قال: «سَمِعْتُهم يقولون: هذه بَقْعَةٌ طيِّبةٌ».

قوله: «من الشجرة» هذا بدلٌ مِنْ «شاطىء» بإعادةِ العامل، وهو بدلُ اشتمال.

قوله: «أنْ يا موسىٰ» «أنْ» هي المفسِّرةُ. وجُوِّز فيها أَنْ تكونَ المخففةَ. واسمُها ضميرُ الشأنِ. وجملةُ النداءِ مفسِّرةٌ له. وفيه بُعْدٌ[2].

قوله: «إني أنا اللَّهُ» العامَّةُ على الكسرِ على إضمار القولِ، أو على تضمينِ النداءِ معناه. وقُرِىء[3] بالفتح. وفيه إشكالٌ؛ لأنه إنْ جُعِلَتْ «أَنْ» تفسيريةً وَجَبَ كسرُ «إنِّي» للاستئنافِ المفسِّر للنداء بماذا كان؟ وإنْ جَعلْتَها مخففةً لَزِم تقديرُ «أَنِّي» بمصدرٍ، والمصدرُ مفردٌ، وضميرُ الشأن لا يُفَسَّرُ بمفردٍ. والذي ينبغي أَنْ تُخَرَّج عليه هذه القراءةُ أَنْ تكون «أَنْ» تفسيريةً و« أني» معمولةً لفعلٍ مضمرٍ، تقديرُه: أنْ يا موسى اعلَمْ أَنِّي أنا الله.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿من الرَّهْبِ﴾**: متعلِّقٌ بأحدِ أربعةِ أشياء: إمَّا بـ «وَلَّىٰ»، وإمَّا بـ «مُدْبِراً»، وإمَّا بـ «اضْمُمْ» ويظهر هذا الثالث إذا فَسَّرنا الرَّهْبَ بالكُمِّ، وإمَّا بمحذوفٍ أي: [تَسْكُن][4] من الرَّهْب. وقرأ[5] حفصٌ بفتح الراءِ

---

(١) القرطبي ١٣/٢٨٢، والبحر ٧/١١٦.
(٢) أجاز ذلك أبو حيان في البحر ٧/١١٦.
(٣) البحر ٧/١١٧. وقال الصفراوي في التقريب: «ابن كثير من طريق الطرسوسي عن شبل عنه».
(٤) بياض في الأصل وما أثبتناه من (ش).
(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١، والتيسير ١٧١، والقرطبي ١٣/٢٨٤، والبحر ٧/١١٨، والحجة ٥٤٤.

وإسكانِ الهاء. والأخَوان وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالضمِّ والإسكان. والباقون بفتحتين. والحسن وعيسى والجحدريُّ وقتادة بضمتين. وكلُّها لغاتٌ بمعنى الخَوْفِ. وقيل: هو بفتحتين الكُمُّ بلغة حِمْير وحنيفة(١). قال الزمخشري(٢): «هو مِنْ بِدَع التفاسير» قال: «وليت شعري كيف صِحَّتُه في اللغةِ، وهل سُمِع من الثقاتِ الأثباتِ الذين تُرْتَضَى عربيتُهم؟ ثم ليت شعري كيف موقعُه في الآيةِ وكيف تطبيقُه المفصَّلُ كسائرِ كلماتِ التنزيل. على أنَّ موسى ـ صلوات الله عليه ـ ليلةَ المُناجاة ما كان عليه إلاَّ زُرْمانِقَةٌ من صوف لا كُمَّيْ(٣) لها» الزُّرْمانِقَةُ: المِدْرَعَة.

قال الشيخ(٤): «هذا مرويٌّ عن الأصمعي، وهو ثقةٌ سمعهم يقولون: أَعْطِني ما في رَهْبِك أي: كُمِّك. وأمَّا قولُه كيف موقعُه؟ فقالوا: معناه أخرِجْ يدَك مِنْ كُمِّك»(٥) قلت: كيف يَسْتقيم هذا التفسير؟ يُفَسِّرون اضْمُمْ بمعنى أَخْرِجْ.

وقال الزمخشري(٦): «فإنْ قلتَ: قد جُعِل الجناحُ وهو اليدُ في أحد الموضعين مضموماً، وفي الآخر مضموماً إليه، وذلك قوله: «واضْمُمْ إليك جناحَك» وقوله: «واضْمُمْ يَدَكَ إلى جناحِك» فما التوفيقُ بينهما؟ قلت: المرادُ بالجناحِ المضمومِ [هو](٧) اليدُ اليمنى، وبالجناح المضمومِ إليه هو اليدُ اليُسْرىٰ، وكلُّ واحدةٍ مِنْ يُمْنى اليدين ويُسْراهما جناح».

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٨.
(٢) الكشاف ٣/١٧٥.
(٣) كذا في الكشاف والأصل. ولا مسوغ لحذف النون.
(٤) البحر ٧/١١٨.
(٥) وقال: «وكان قد أخذ العصا بالكم».
(٦) الكشاف ٣/١٧٥.
(٧) من الكشاف.

قوله: «فذانِكَ» قد تقدَّمَ[1] قراءةُ التخفيفِ والتثقيلِ في سورة النساء. وقرأ[2] ابن مسعود وعيسى وشبل[3] وأبو نوفل بياءٍ بعد نونٍ مكسورةٍ، وهي لغةُ هُذَيْلٍ. وقيل: تميمٌ. ورَوَىٰ شبل عن ابن كثير بياءٍ بعد نونٍ مفتوحةٍ[4]. وهذا على لغةِ مَنْ يفتح نونَ التثنيةِ، كقوله[5]:

٣٦٠٤ـ على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقلَّتْ عَشِيَّةً
فما هي إلَّا لَمْحَةٌ وتَغيبُ

والياءُ بدلٌ من إحدىٰ النونين كـ «تَظَنَّيْت». وقرأ عبد الله بتشديدِ النون وياءٍ بعدها[6]. ونُسِبَتْ لهُذَيْل. قال المهدوي: بل لغتُهم تخفيفُها. ولا أظنُّ الكسرةَ هنا إلَّا إشباعاً[7] كقراءةِ هشام «أَفْئِيْدَةً من الناس»[8].

و «ذانِكَ» إشارةٌ إلى العصا واليد وهما مؤنثتان، وإنما ذُكِّر ما أُشير به إليهما لتذكيرِ خبرِهما وهو برهانان، كما أنه قد يُؤَنَّثُ لتأنيثِ خبرِه كقراءةِ «ثُمَّ لم تكُنْ فِتْنَتَهم إلَّا أَنْ قالوا»[9] فيمَنْ أَنَّثَ، ونَصَبَ «فِتْنَتَهم»، وكذا قولُ

---

(١) قرأ بتشديد النون المكسورة ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالتخفيف. انظر: السبعة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١. وانظر: الدر المصون ٣/٦٢١.
(٢) «فذانِيْك» السبعة ٤٩٣، والبحر ٧/١١٨، والقرطبي ١٣/٢٨٥.
(٣) عن ابن كثير كما في السبعة.
(٤) «فذانَيْكَ» وانظر: البحر ٧/١١٨.
(٥) البيت لحميد بن ثور وهو في ديوانه ٥٥، والعيني ١/١٧٧، والهمع ١/٤٩، والدرر ١/٢١، واللسان حوذ. والبيت في وصف جناحي قطاة. والأحوذي: الخفيف السريع. واستقلت: ارتفعت في الهواء.
(٦) «فذانِّيْكَ» القرطبي ١٣/٢٨٥، والبحر ٧/١١٨.
(٧) الأصل: إشباع. وانظر: البحر ٧/١١٨.
(٨) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ٧/١١٢.
(٩) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعة ٢٥٥.

الشاعر(١):

٣٦٠٥ـ . . . .

فقد خابَ مَنْ كانَتْ سَرِيْرَتَه الغَدْرُ

وتقدَّم إيضاحُ هذا في الأنعام(٢). والبُرْهان تقدَّم اشتقاقُه(٣).

وقال الزمخشري(٤) هنا: «فإنْ قلتَ: لِمَ سُمِّيَتِ الحُجَّةُ بُرْهاناً؟ قلت: لبياضِها وإنارتِها، مِنْ قولِهم للمرأةِ البيضاء «بَرَهْرَهَةٌ»(٥) بتكريرِ العين واللام. والدليلُ على زيادةِ النون قولهم: أَبْرَهَ الرجلُ إذا جاء بالبُرْهان. ونظيرُه تسميتُهم إياها سُلْطاناً، من السَّليطِ وهو الزيتُ لإنارتِها».

قوله: «إلى فِرْعَوْنَ» متعلقٌ بمحذوفٍ فقدَّره أبو البقاء(٦) «مُرْسَلاً إلى فرعونَ» وغيرُه: اذهَبْ إلى فرعون. وهذا المقدَّرُ ينبغي أن يكونَ حالاً مِنْ «برهانان» أي: مُرْسَلاً بهما إلى فرعونَ. والعاملُ في هذه الحالِ ما في اسمِ الإشارةِ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿هو أَفْصَحُ﴾: الفَصاحَةُ لغةً: الخُلوصُ. ومِنْه فَصُحَ اللبنُ وأَفْصَحَ فهو مُفْصِحٌ وفَصيح أي: خَلَصَ من الرَّغْوَة. ورُوِي/ [٧٠٣/ب] قولُهم(٧):

---

(١) تقدم برقم ١٨٨٠.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٥٧٢.
(٣) انظر: الدر ٢/٧٢.
(٤) الكشاف ٣/١٧٥ ـ ١٧٦.
(٥) انظر: اللسان (بره) وفي معناها أقوال أخرى.
(٦) الإملاء ٢/١٧٨.
(٧) في ش (قول الشاعر). والبيت لنَضْلَة السلمي وقبله: =

٣٦٠٦ـ ....

وتحتَ الرُّغْوَةِ اللبنُ الفَصيحُ

ومنه فَصُحَ الرجل: جادَتْ لغتُه. وأَفْصَحَ: تكلَّم بالعربية. وقيل: بالعكس. وقيل: الفصيح الذي يَنْطِقُ. والأعجمُ: الذي لا ينطقُ. وعن هذا اسْتُعير أَفْصَح الصبحُ أي: بدا ضَوْءُه. وأفصح النصرانيُّ: دنا فِصْحُه بكسرِ الفاءِ وهو عيدٌ لهم. وأمَّا في اصطلاحِ أهل البيانِ فهي خُلُوصُ الكلمة من تنافرِ الحروفِ كقوله «تَرْعَىٰ الهِعْخِع». ومن الغرابةِ. كقوله(١):

٣٦٠٧ـ .... ومَرْسِناً مُسَرَّجاً

ومِنْ مخالفةِ القِياس اللغوي كقوله(٢):

= رَأَوْه فازْدَرَوْه وهو خِرْقٌ
ويَنْفع أهلَه الرجلُ القبيحُ
فلم يَخْشَوْا مَصالَتَه عليهم
....

وهو في اللسان (فصح). والرغوة: بتثليث الراء.

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه، واللسان سرج، والمخصص ٢/١٥٥ وتمامه:
ومقلةً وحاجباً مُزَجَّجاً
وفاحماً ....
والمزجج: المرقق. والمرسن: الأنف. والشاهد مسرَّجاً، حيث اختلفوا في معناه بين الأنف المضيء أو الدقيق كالسيف السريجي.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٤٠١، والعيني ٤/٥٩٥، واللسان جلل. وتمامه:
الحمد للّه العليِّ الأجلل
والشاهد فيه ترك الإدغام الواجب.

٣٦٠٨ـ .... العَليِّ الأجْلَلِ

وخُلوصُ الكلام من ضعفِ التأليف كقوله(١) :

٣٦٠٩ـ جـزىٰ ربُّـه عنـي عَـدِيَّ بـنَ حـاتـمٍ
....

ومن تنافرِ الكلمات كقولِه(٢) :

٣٦١٠ـ وقـبـرُ حـربٍ بـمـكـانٍ قَـفْـرِ
ولـيسَ قـربَ قـبـرِ حَـرْبٍ قـبـرُ

ومن التعقيدِ وهو: إمَّا إخلالُ نظمِ الكلامِ فلا يُدْرَىٰ كيف يُتوصَّلُ إلى معناه؟ كقوله(٣) :

٣٦١١ـ ومـا مـثلُه فـي الـنـاسِ إلاَّ مُـمَـلَّكـاً
أبـو أمِّـه حـيٌّ أبـوه يُـقـارِبُـهْ

وإمَّا عَدَمُ انتقالِ الذهنِ من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، الذي هو لازِمه والمرادُ به، ظاهراً كقوله(٤) :

---

(١) عجزه:
جـزاءَ الكـلابِ العاويـاتِ وقـد فَعَـلْ
وهو لأبـي الأسود في ملحقات ديوانه ١٢٤، والخصائص ١/٢٩٤، وأمالي الشجري ١/١٠٢، وابن يعيش ١/٧٦، والخزانة ١/١٣٤.

(٢) البيت من الرجز وفيه الإقواء، ويُنسب للجن وهـو في شواهـد الشافيـة ٤٨٧، والبيان والتبيين ١/٦٥.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٠٨، والخصائص ١/١٤٦.

(٤) البيت للعباس بن الأحنف وهو في ديوانه ١٠٦، ومعاهد التنصيص ١/١٩.

٣٦١٢ـ سأطلبُ بُعْدَ الدارِ عنكم لِتَقْرَبُوا
وَتَسْكُبُ عينايَ الدموعَ لتَجْمُدا

وخُلوصُ المتكلم من النطقِ بجميع ذلك فصارتِ الفصاحةُ يوصف بها ثلاثةُ أشياءَ: الكلمةُ والكلامُ والمتكلمُ بخلاف البلاغةِ فإنه لا يُوْصَفُ بها إلَّا الأخيران. وهذا له موضوعٌ يُوَضَّحُ فيه، وإنما ذكَرْتُ لك ما ينبِّهُك على أصلِه.

و[قوله]: «لِساناً» تمييز.

قوله: «رِدْءاً» منصوبٌ على الحال. والرِّدْءُ: العَوْنُ وهو فِعْلٌ بمعنى مَفْعول كالدِّفْءِ بمعنى المَدْفوء به. ورَدَأْتُه على عَدُوِّه أَعَنْتُه عليه. ورَدَأْتُ الحائط: دَعَمْتُه بخشَبَة كيلا يَسْقُطَ. وقال النحاس(١): «يقال: رَدَأْته وأَرْدَأْته».

وقال سلامة بن جندل(٢):

٣٦١٣ـ ورِدْئي كلُّ أبيضَ مَشْرَفيٍّ
شَحيذِ الحَدِّ أبيضَ ذي فُلولِ

وقال آخر(٣):

٣٦١٤ـ ألم تَرَ أنَّ أَصْرَمَ كان رِدْئي
وخيرَ الناسِ في قُلٍّ ومالِ

(١) إعراب القرآن ٢/٥٥٣.
(٢) ليس في ديوانه. وهو في البحر ٧/١٠٣، والكشاف ٣/١٧٦. شحذت السيف: حَدَدْتُه. وكونه ذا فُلول مِنْ قِراع الأعداء.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/٢٨٦. والقل: القلة.

وقرأ[1] نافع «رِدا» بالنقل[2]، وأبو جعفر كذلك إلَّا أنه لم يُنَوِّنْه كأنه أَجْرَىٰ الوصلَ مُجْرَىٰ الوقفِ. ونافعٌ ليس من قاعدتِه النقلُ في كلمةٍ إلَّا هنا. وقيل: ليس فيه نَقْلٌ وإنما هو مِنْ أَرْدَىٰ على كذا. أي: زاد. قال الشاعر[3]:

٣٦١٥ـ وأسمرَ خَطِّيّاً كأنَّ كُعُوبَه ... نَوَىٰ القَسْبِ قد أَرْدَىٰ ذِراعاً على العَشْرِ

أي: زاد [وأنشده الجوهريُّ[4]: قد أَرْبَىٰ، وهو بمعناه][5].

قوله: «يُصَدِّقُني» قرأ[6] حمزةُ وعاصمٌ بالرفع على الاستئناف أو الصفةِ لـ «رِدْءاً»، أو الحالِ من هاء «أَرْسِلْه»، أو من الضميرِ في «رِدْءاً». والباقون بالجزمِ جواباً للأمرِ. وزيد بن علي وأُبَيٌّ «يُصَدِّقوني» أي: فرعونُ ومَلَؤُه. قال ابن خالويه: «وهذا شاهدٌ لِمَنْ جَزَم؛ لأنه لو كان رفعاً لقال «يُصَدِّقونَني» يعني بنونين».

وهذا سهوٌ من ابن خالويه؛ لأنه متى اجتمعَتْ نونُ الرفعِ مع نون الوقايةِ جازَتْ أوجهٌ، أحدها: الحذفُ، فهذا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً، وحَذْفُ نونِه لما ذكرْتُ لك. وقد تقدم تحقيقُ هذا في الأنعام[7] وغيرِها. وحكاه الشيخُ[8] عن ابنِ خالَويه ولم يُعْقِبْه بنَكير.

---

(١) السبعة ٤٩٤، والبحر ٧/١١٨، والتيسير ١٧١، والحجة ٥٤٥.

(٢) أي: نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم حَذْف الهمزة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٤.

(٤) الصحاح (قسب) ١/٢٠١.

(٥) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) السبعة ٤٩٤، والبحر ٧/١١٨، والتيسير ١٧١، والقرطبي ١٣/٢٨٧، والحجة ٥٤٦، والنشر ٢/٣٤١.

(٧) انظر: الدر المصون ٥/١٥.

(٨) البحر ٧/١١٨.

آ. (٣٥) قوله: ﴿عَضُدَكَ﴾: العامَّةُ على فتحِ العينِ وضَمِّ الضادِ. والحسن[١] وزيد بن علي بضمِّهما. وعن الحسن بضمةٍ وسكونٍ وعيسىٰ بفتحِهما، وبعضُهم بفتحِ العينِ وكسرِ الضادِ. وفيه لغةٌ سادسةٌ: فتح العينِ وسكونُ الضادِ. ولا أعلمُها قراءةً. وهذا كنايةٌ عن التقويَةِ له بأخيه.

قوله: «بآياتِنا» يجوزُ فيه أوجهٌ: أَنْ يتعلَّقَ بـ «نَجْعَلُ» أو بـ «يَصِلُوْن»، أو بمحذوفٍ أي: اذْهبا، أو على البيان، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً، أو بـ «الغالبون»، على أنَّ أل ليست موصولةً، أو موصولةً واتُّسِعَ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيرِه، أو قَسَمٌ وجوابُه متقدِّمٌ وهو «فلا يَصِلُون»، أو مِنْ لَغْوِ القسمِ. قالهما الزمخشري[٢]. وردَّ عليه الشيخُ[٣] بأنَّ جوابَ القسمِ لا تدخُلُه الفاءُ عند الجمهور. ويريدُ بلَغْوِ القسمِ أنَّ جوابَه محذوفٌ أي: وحَقِّ آياتِنا لتَغْلُبُنَّ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وقال مُوْسىٰ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ بإثباتِ واوِ العطفِ. وابنُ كثيرٍ[٤] حَذَفَها، وكلٌّ وافقَ مصحفَه؛ فإنها ثابتةٌ في المصاحفِ غيرَ مصحفِ مكةَ. وإثباتُها وحَذْفُها واضحان، وهو الذي يسمِّيه أهلُ البيان الوصلَ والفصلَ.

قوله: «ومَنْ تكونُ» قرأ العامَّةُ «تكون» بالتأنيث و«له» خبرُها و«عاقبةُ» اسمُها. ويجوزُ أَنْ يكونَ اسمُها ضميرَ القصةِ، والتأنيثُ لأجلِ ذلك، و«له عاقبةُ الدار» جملةٌ في موضع الخبرِ. وقرىء[٥] بالياء مِنْ تحتُ، على أَنْ تكونَ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٤٣، والمحتسب ٢/١٥٢، والبحر ٧/١١٨.

(٢) الكشاف ٣/١٧٦.

(٣) البحر ٧/١١٨.

(٤) السبعة ٤٩٤، والنشر ٢/٣٤١، والقرطبي ١٣/٢٨٨، والحجة ٥٤٦، والبحر ٧/١١٩، والتيسير ١٧١.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٩٤، والنشر ٢/٢٦٣.

«عاقبةُ» اسمَها والتذكيرُ للفصلِ ؛ لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ . ويجوزُ أن يكـون اسمُها ضميـرَ الشأنِ. والجملةُ خبـرٌ كما تقـدم. ويجوزُ أَنْ تكـونَ تامـةً، وفيها ضميـرٌ يـرجِعُ إلى «مَنْ»، والجملةُ في مـوضـعِ الحـالِ. ويجـوز أن تكـونَ نـاقصـةً، واسمُها ضميرُ «مَنْ» / ، والجملةُ خبرُها. [٧٠٤/أ]

آ. (٣٩) قـوله: ﴿بغيـرِ الحَقِّ﴾ : حالٌ أي: استكبـروا مُلتبسينَ بغيرِ الحقِّ.

قـوله: «لا يُـرْجَعُوْن» قـرأ(١) نافـعٌ والأخوان مبنيـاً للفـاعـل ، والبـاقـون للمفعول.

آ. (٤٢) قـولـه: ﴿وجَعَلْنَـاهم﴾ : أي: صَيَّـرْنـاهم. وقـال الـزمخشـري(٢): «دَعَـوْنـاهم» كـأنـه فـرَّ مِنْ نسبـةِ ذلـك إلى الله تعـالى، أعني التصييرَ؛ لأنه لا يوافِقُ مذهبَه. و «يَدْعُون» صفةٌ لـ «أئمةً».

قوله: «ويومَ القيامـة» فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أَنْ يتعلَّقَ بـ «المقبوحين» على أنَّ أل ليست مـوصولـةً، أو موصـولةٌ واتُّسِـع فيـه، وأن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ يُفَسِّـره المقبـوحين، كأنـه قيل: وقُبِّحـوا يـومَ القيـامـةِ نحـو: «لِعَمَلِكم مِنَ القـالِيْنَ»(٣) أو يُعْطَفَ على موضع «في الدنيا» أي: وأَتْبَعْناهم لعنـةً يوم القيـامة، أو معـطوفةٌ على «لعنةً» على حذفِ مضافٍ أي: ولعنةَ يومِ القيامة. والوجهُ الثاني أظهرُها.

والمقبوحُ: المطرودُ. قبَّحه الله: طرده. قال(٤):

---

(١) السبعـة ٤٩٤، والنشـر ٢/٢٠٩، والبحـر ٧/١٢٠، والتيسيـر ١٧١، والقـرطبـي ١٣/٢٨٩، والحجة ٥٤٦.

(٢) الكشاف ٣/١٨٠.

(٣) الآية ١٦٨ من الشعراء.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/١٠٣، والقرطبي ١٣/٢٩٠. والبراجم: أحياء من بني تميم. وانظر: اللسان (برجم).

٣٦١٦ـ ألا قَبَّحَ اللَّهُ البراجِمَ كلَّها
وجَدَّعَ يَرْبُوعاً وعَقَّر دارِما

وسُمِّيَ ضِدُّ الحُسْنِ قبيحاً؛ لأنَّ العينَ تَنْبو عنه، فكأنها تطردُه يُقال: قَبُح قَباحةً. وقيل: من المقبوحينَ: من المَوْسومين بعلامةٍ مُنْكَرةٍ كزُرْقة العيون وسوادِ الوجوهِ. والقبيحُ أيضاً: عَظْمُ الساعدِ ممَّا يلي النصفَ منه إلى المِرْفَقِ.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿بصائِرَ﴾**: يجوز أنْ يكونَ مفعولاً له، وأن يكونَ حالاً: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا بصائرَ أو على المبالغة.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿بجانبِ الغَرْبِيِّ﴾**: يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ حَذْفِ الموصوف وإقامةِ صفتِه مُقامَه أي: بجانبِ المكانِ الغربيِّ، وأَنْ يكونَ من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه، وهو مذهبُ الكوفيين[١]. ومثلُه: «بَقْلةُ الحمقاء، ومَسْجد الجامع».

آ. (٤٥) **قوله: ﴿ولكنَّا أَنْشَأْنا﴾**: وجهُ الاستدراكِ: أنَّ المعنى وما كنتَ شاهداً لموسى وما جَرَى عليه، ولكنَّا أَوْحَيْناه إليك. فذكر سببَ الوَحْيِ الذي هو إطالةُ الفترةِ، ودَلَّ به على المسَبَّب، على عادةِ الله تعالى في اختصاراته. فإذن هذا الاستدراكُ هو شبيهٌ بالاستدراكَيْن بعده. قاله الزمخشري[٢] بعد كلامٍ طويل.

قوله: «ثاوِياً» أي: مُقيماً يقال: ثَوَىٰ يَثْوِي ثَواءً وَثُوِيّاً، فهو ثاوٍ ومَثْوِيٌّ. قال ذو الرمة[٣]:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.
(٢) الكشاف ٣/١٨٢.
(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

٣٦١٧ـ لقد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه
تَقَضِّي لُبانـاتٍ ويَسْأَمُ سائِمُ

وقال آخر(١) :

٣٦١٨ـ طال الثَّواءُ على رُسومِ المنزلِ
. . . .

وقال العجاج(٢) :

٣٦١٩ـ فباتَ حيث يَدْخُلُ الثَّوِيُّ

يعني : الضيفَ المقيم .

قوله : «تَتْلو» يجوز أن يكونَ حالاً مِن الضميرِ في «ثاويا» ، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً ، وأنْ يكونَ هو الخبرَ و «ثاوياً» حالٌ . وجعله الفراء(٣) منقطعاً مِمَّا قبلَه أي : مستأنفاً كأنه قيل : وها أنت تَتْلو على أمَّتِك . وفيه بُعدٌ .

آ . (٤٦) قوله : ﴿ما أتَاهم مِنْ نذيرٍ﴾ : في موضع الصفةِ لـ «قوماً» .

[قوله :] «ولكن رحمةً» أي : أَرْسَلْناك رحمةً أو أَعْلمناك بذلك رحمةً . وقرأ(٤) عيسىٰ وأبو حيوةَ بالرفع أي : أنت رحمةٌ .

---

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٤٦ . وعجزه :
بين اللُّكيك وبين ذات الحَرْمَلِ
وما ذكره أسماء أمكنة .
(٢) ديوانه ١/٥١١ ، والقرطبي ١٣/٢٩١ .
(٣) لم يرد في كتابه «معاني القرآن» . وانظر : البحر ٧/١٢٢ .
(٤) البحر ٧/١٢٣ .

آ. (٤٧) قوله: ﴿ولـولا أَنْ تُصيبَهم﴾: هي الامتناعيـةُ. وأنْ وما في حَيِّزها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ. أي: ولولا إصابتُهم المصيبةَ. وجوابُها محـذوفٌ فقدَّره الـزجاج(١): «مـا أرْسَلْنا إليهم رُسُـلاً» يعني: أنَّ الحـامـلَ على إرسالِ الرسلِ إزاحةُ عِلَلِهم بهذا القولِ فهـو كقولِـه: «لئلاَّ يكـونَ للناسِ على اللَّهِ حُجَّةٌ بعد الرسل»(٢). وقدَّره ابنُ عطية(٣): «لعاجَلْناهم» ولا معنىً لهذا.

و «فَيَقولوا» عطفٌ [على] «تُصيبَهم»، و «لولا» الثانيةُ تحضيضٌ و «فنَتَّبِـعَ» جـوابُه، فلذلـك نُصِبَ بإضمـار «أَنْ». قال الـزمخشري(٤): «فـإن قلتَ: كيف استقـامَ هذا المعنى، وقـد جُعِلَتْ العقوبـةُ هي السببية(٥) لا القـولُ؛ لـدخـولِ حرفِ الامتناعِ عليه دونَه؟ قلت: القـولُ هو المقصـودُ بأَنْ يكـون سبباً لـلإرسال ولكنَّ العقـوبةَ لَمَّـا كانت هي السببَ للقـولِ، وكان وجـودُه بـوجـودِهـا جُعِلَتِ العقـوبةُ كـأنها سببٌ لـلإرسالِ بـواسطةِ القـولِ فَأُدْخِلَتْ عليهـا «لولا». وجيْءَ بالقول معطوفاً عليهـا بالفـاءِ المُعْطِيَـةِ معنى السببية، ويَؤُول معنـاه إلى قولِـك: «ولولا قولُهم هذا إذا أصابَتْهم مصيبـةٌ لَمَا أَرْسَلْنـا» ولكن اخْتِيْرَتْ هـذه الطريقـةُ لنُكتةٍ: وهي أنهم لو لـم يُعـاقَبوا مثـلاً على كفرِهم وقـد عاينـوا ما أُلْجِئـوا به إلى العلمِ اليقين لم يقولوا: لولا أَرْسَلْتَ إلينا رسـولاً، وإنما السببُ في قـولِهم هذا هو العقابُ لا غيرَ، لا التأسُّفُ على ما فاتهم من الإيمان بخالِقهم».

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ قبلُ﴾: إمَّا أَنْ يتعلَّقَ بيَكْفروا، أو بـ «أُوْتِي» أي: مِنْ قبلِ ظهورِك.

---

(١) معاني القرآن ٤/١٤٧ وعبارته «لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرسل».
(٢) الآية ١٦٥ من النساء.
(٣) المحرر ١٢/١٧١.
(٤) الكشاف ٣/١٨٣.
(٥) عبارة الكشاف: «هي السبب في الإرسال».

قوله: «سِحْران» قرأ الكوفيون[1] «سِحْران» أي: هما. أي: القرآن/ [٧٠٤/ب]
والتوراة، أو موسىٰ وهارون وذلك على المبالغةِ، جعلوهما نفسَ السِّحْرِ، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: ذَوا سِحْرَيْن. ولو صَحَّ هذا لكانَ يَنبغي أن يُفْرَدَ «سِحْر» ولكنه ثُنِّيَ تنبيهاً على التنويع. وقيل: المرادُ موسىٰ ومحمدٌ عليهما السلام أو التوراةُ والإنجيلُ. والباقون «ساحران» أي: موسىٰ وهارون أو موسى ومحمدٌ كما تقدَّم.

قوله: «تَظاهَرا» العامَّةُ على تخفيفِ الظاءِ فعلاً ماضياً صفةً لـ «سِحْران» أو «ساحران» أي: تَعاوَنا. وقرأ[2] الحسن ويحيى بن الحارث الذِّماري وأبو حيوة واليزيدي بتشديدِها. وقد لحَّنهم الناسُ. قال ابن خالويه[3]: «تشديدُه لَحْنٌ؛ لأنه فعلٌ ماضٍ. وإنما يُشَدَّد في المضارع». وقال الهُذَلي[4]: «لا معنىٰ له». وقال أبو الفضل[5]: «لا أعرفُ وجهَه». وهذا عجيبٌ من هؤلاءِ وقد حُذِفَتْ نونُ الرفع في مواضعَ، حتى في الفصيح، كقولِه عليه السلام: «لا تَدْخُلوا الجنةَ حتى تؤمِنوا ولا تُؤْمنوا حتى تحابُّوا»[6] ولا فرقَ بين كونها بعد واوٍ أو ألفٍ أو ياءٍ، فهذا أصلُه «تَتَظاهران» فَأُدْغِم وحُذِفت نونُه تخفيفاً.

وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله «اظَّاهَرا» بهمزةِ وصلٍ وشدِّ الظاءِ، وأصلُها «تَظاهرا» كقراءةِ العامةِ، فلمَّا أُريد الإدغامُ سَكَّنْتَ الأولَ فاجْتُلِبَتْ همزةُ الوصل.

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٤/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٢٩٤/١٣، والنشر ٣٤١/٢، والحجة ٥٤٧.
(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٢٤/٧، الشواذ ١١٣.
(٣) الشواذ له ١١٣.
(٤) الكامل له ٢٢٦.
(٥) وهو صاحب اللوامح في شواذ القراءات. انظر: البحر ١٢٤/٧.
(٦) رواه أبو داود: الأدب ٣٧٨/٥، ابن ماجه: المقدمة ٢٦/١، أحمد ١٦٥/١.

آ. (٤٩) قوله: ﴿أَتَّبِعْـهُ﴾: جوابُ الأمـرِ وهو «فَـأْتوا». «منهمـا» أي: من التـوراةِ والقرآنِ، وهـو مؤيدٌ لقـراءة «سِحْـران»، أو مِنْ كتـابَيْهُمـا على حذف مضافٍ، وهو مؤيد لقـراءةِ «ساحِـران». وزيد بن علي[1] «أتَّبِعُـه» بالـرفع استئنافاً أي: فأنا أتَّبِعُه.

آ. (٥٠) [قوله]: ﴿فإن لم يَسْتَجيبوا لك﴾: استجاب بمعنى أجاب. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين فعلِ الاستجابة في الآيـةِ وبينه في قوله[3]:

٣٦٢٠ـ ....
فـلم يَـسْـتَـجِـبْـه عـنـد ذاك مُـجِـيْـبُ

حيث عُدِّيَ بغيرِ لامٍ؟ قلت: هـذا الفعلُ يتعـدَّىٰ إلى الدعـاء بنفسِه وإلى الـداعي بالـلام، ويُحْذَفُ الـدعاء إذا عُـدِّي إلى الداعي في الغـالب، فيقـال: «استجاب اللَّهُ دعاءَه» أو «استجـاب له»، ولا يكـاد يُقال: استجـاب له دعـاءَه. وأمَّا البيتُ فمعناه: فلم يَسْتَجِبْ دعاءَه على حذفِ المضـاف». قلت: قد تقـدَّم تقريرُ هـذا في البقرة[4]، وأنَّ استجـابَ بمعنى أجاب. والبيتُ الـذي أشار إليـه هو:

ـ وداعٍ دَعـا يـا مَـنْ يُجيب إلـى الـنَّـدىٰ
فـلم يَـسْـتَـجِـبْـه عـنـد ذاك مُـجِـيـبُ

والناسُ يُنْشِدُونه على تَعَدِّيه بنَفسِه.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٧، والبحر٧/١٢٤.
(٢) الكشاف ٣/١٨٤.
(٣) تقدم برقم ٢١٥.
(٤) انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَصَّلْنا﴾: العامَّةُ على التشديد: إمَّا من الوصلِ ضدِّ القطع أي: تابَعْنا بعضَه ببعض. وأصلُه مِنْ وَصْلِ الحَبْل. قال الشاعر[1]:

٣٦٢١ـ فَقُلْ لبني مروانَ ما بالُ ذِمَّتي
بحبلٍ ضعيفٍ لا يَزال يُوَصَّل

وإمَّا: جَعَلْناه أَوْصالاً، أي: أنواعاً من المعاني. قاله مجاهد. والحسن[2] قرأ بتخفيفِ الصاد. وهو قريبٌ ممَّا تقدَّم.

آ. (٥٢) قوله: ﴿الذين آتَيْناهم﴾: مبتدأ، و «هم» مبتدأ ثانٍ، و «يؤْمِنون» خبرُه. والجملةُ خبرُ الأولِ و «به» متعلِّقٌ بـ «يُؤْمنون». وقد يُعَكِّر على الزمخشريِّ[3] وغيرِه مِنْ أهل البيانِ حيث قالوا: التقديمُ يُفيد الاختصاصَ وهنا لا يتأتَّى ذلك، لأنهم لو خَصُّوا إيمانَهم بهذا الكتابِ فقط لَزِمَ كفرُهم بما عَداه، وهو عكسُ المرادِ، وقد أَبْدىٰ أهلُ البيانِ هذا في قوله: «آمَنَّا به، وعليه تَوَكَّلْنا»[4] فقالوا: لو قَدَّم «به» لأَوْهَمَ الاختصاصَ بالإيمان بالله وحدَه دونَ ملائكتِه وكتبِه ورسلِه واليومِ الآخر، وهذا بعينِه جارٍ هنا. والجوابُ: أنَّ الإيمانَ بغيرِهِ معلومٌ فانصَبَّ الغرضُ إلى الإيمانِ بهذا.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مرَّتين﴾: منصوبٌ على المصدرِ. و «بما صَبروا» «ما» مصدريةٌ. والباءُ تتعلَّق بـ «يُؤْتَوْن» أو بنفسِ الأَجْر.

---

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٣٢، ومجاز القرآن ٢/١٠٨، والبحر ٧/١٢٥، والقرطبي ١٣/٢٩٥.
(٢) الإتحاف ٢/٣٤٤، والجامع ١٣/٢٩٥، والبحر ٧/١٢٥.
(٣) لم يبحث الزمخشري في هذا الموضع مسألة «التقديم يفيد الاختصاص».
(٤) الآية ٢٩ من الملك. ولم يشر الزمخشري إلى هذا المعنى في كشافه.

آ. (٥٧) قوله: ﴿نُتَخَطَّف﴾: العامَّةُ على الجزمِ جواباً للشرطِ. والمنقَري[1] بالرفعِ على حَذْفِ الفاءِ كقوله[2]:

٣٦٢٢ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرها

. . . .

وكقراءةِ «يُدْرِكُكُمْ»[3] بالرفع أو على التقديم، وهو مذهب سيبويه[4].

قوله: «أو لم نُمَكِّنْ لهم حَرَماً» قال أبو البقاء[5]: «عَدَّاه بنفسه لأنه بمعنى جَعَلَ. وقد صَرَّح به في قولِه: «أو لم يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا حَرَماً»[6] ومَكَّن متعدٍّ بنفسِه مِنْ غيرِ أن يُضَمَّنَ معنى «جَعَلَ» كقوله: «مَكَّنَّاهم»[7]. وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنعام[8].

[٧٠٥/أ] و «آمِناً» قيل: بمعنى مُؤَمَّن / أي: يُؤَمَّن مَنْ دخله. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ أي: آمناً أهلُه. وقيل: فاعِل بمعنى النَّسبِ أي: ذا أَمنٍ.

قوله: «يُجْبَىٰ» قرأ[9] نافعٌ بتاءِ التأنيثِ مراعاةً للفظِ «ثَمَرات». والباقون

---

(١) البحر ١٢٦/٧. والمنقري عبد الله بن عمرو أبو معمر البصري، ضابط لحرف أبي عمرو، روى عن عبد الوارث. توفي سنة ٢٢٤. انظر: طبقات القراء ٤٣٩/١.
(٢) تقدم برقم ١٤٠.
(٣) الآية ٧٨ من النساء «أينما تكونوا يدرككم الموت» وهي قراءة طلحة بن سليمان، وانظر: الدر المصون ٤٣/٤.
(٤) الكتاب ٤٣٦/١.
(٥) الإملاء ١٧٩/٢.
(٦) الآية ٦٧ من العنكبوت.
(٧) الآية ٦ من الأنعام.
(٨) انظر: الدر المصون ٥٣٦/٤.
(٩) السبعة ٤٩٥، والتيسير ١٧٢، والبحر ١٢٦/٧، والقرطبي ٣٠٠/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

بالياء للفَصْلِ، ولأنه تأنيثٌ مجازيٌ. والجملةُ صفةٌ لـ «حرماً» أيضاً. وقرأ العامَّةُ «ثَمَرات» بفتحتَيْن. وأبان[1] بضمتين جمع ثُمُر بضمتَيْن. وبعضُهم بفتحٍ وسكونٍ.

قوله: «رِزْقاً» إنْ جَعَلْتَه مصدراً جاز انتصابُه على المصدر المؤكِّد؛ لأنَّ معنىٰ «يُجْبَىٰ إليه»: يَرْزُقهم، وأَنْ ينتصِبَ على المفعولِ له. والعاملُ محذوفٌ أي نَسُوْقُه إليه رِزْقاً، وأَنْ يكونَ في موضعِ الحالِ مِنْ «ثَمَرات» لتخصيصِها بالإِضافةِ، وإنْ جَعَلْتَه اسماً للمرزوقِ انتصبَ على الحال مِنْ «ثَمَرات».

آ. (٥٨) **قوله: ﴿مَعِيشَتَها﴾**: فيه أوجهٌ: مفعولٌ به على تضمينِ بَطِرَتْ خَسِرَت، أو على الظرف أي: أيام معيشتها ـ قاله الزجاج[2] ـ أو على حذف «في» أي: في معيشتِها، أو على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به وهو قريبٌ مِنْ «سَفِه نَفْسَه»[3].

قوله: «لم تُسْكَنْ» جملةٌ حاليةٌ، والعاملُ فيها معنى «تلك». ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً.

قوله: «إلَّا قليلًا» أي: إلَّا سَكَناً قليلًا كسكونِ المسافر ونحوِه، أو إلَّا زمناً قليلًا، أو إلَّا مكاناً قليلًا. يعني: أن القليلَ منها قد سكن.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿فمتاعُ﴾**: أي: فهو مَتاعُ. وقُرِىء[4] «فمتاعاً

---

(١) البحر ١٢٦/٧، والكشاف ١٨٥/٣.
(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٥٠/٤ «بطرت في معيشتها، بإسقاط في وعمل الفعل».
(٣) الآية ١٣٠ من البقرة.
(٤) لم أقف على هذه القراءة وأرجح أنها ليست قراءة، وإنما قراءة النصب «متاعاً الحياة» في الآية التالية: «كمَنْ مَتَّعْناه متاعَ الحياة» فوهم السمين فنقل ما هو في الآية التالية إلى السابقة، وقد أثبت ذلك أبو حيان في البحر ١٢٧/٧.

الحياةَ» بنصب «متاعاً» على المصدر أي: يتمتَّعون متاعاً، و «الحياةَ» نصبٌ على الظرف.

قوله: «تَعْقِلون» قرأ[1] أبو عمرو بالياءِ مِنْ تحتُ التفاتاً. والباقون بالخطاب جَرْياً على ما تقدَّم.

آ. **(٦١)** وقرأ[2] طلحة «أمَنْ وَعَدْناه» بغيرِ فاءٍ.

قوله: «ثُمَّ هو» الكسائي[3] وقالون بسكونِ الهاءِ إجراءً لـ ثم مُجْرى الواو والفاء. والباقون بالضمِّ على الأصل.

آ. **(٦٢) قوله: ﴿الذين كنتم تزعُمون﴾**: مفعولاه محذوفان أي: تزعمونهم شركاءَ.

آ. **(٦٣) قوله: ﴿هؤلاء الذين أغْوَيْنا﴾**: فيه وجهان، أحدهما، أنه مبتدأٌ، و «الذين أغْوَيْنا» صفةٌ للمبتدأ. والعائدُ محذوفٌ أي: أَغْويناهم، والخبر «أَغْوَيْناهم». و «كما غَوَيْنا» نعتٌ لمصدرٍ محذوف. ذلك المصدرُ مطاوعٌ لهذا الفعلِ أي: [أَغْوَيناهم] فَغَوَوْا غَيَّاً كما غَوَيْنا. قاله الزمخشريُّ[4]. وهذا الوجهُ مَنعه أبو علي[5] قال: «لأنه ليس في الخبر زيادةُ فائدةٍ على ما في صفتِه». قال: «فإنْ قلتَ: قد وُصِل بقوله «كما غَوَيْنا» وفيه

---

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٧/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٣٠٢/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

(٢) البحر ١٢٧/٧.

(٣) التيسير ٧٢، والحجة ٥٤٨، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٣٤٥/٢.

(٤) الكشاف ١٨٧/٣.

(٥) انظر: البحر ١٢٨/٧.

زيادةٌ. قلت: الزيادةُ في الظرفِ لا تُصَيِّره أصلاً في الجملة لأنَّ الظروفَ صِلاتٌ»[1] ثم أعرب هو «هؤلاء» مبتدأً و «الذين أَغْوَيْناهم» خبرَه. و «أَغْوَيْناهم» مستأنف[2]. وأجابَ أبو البقاء[3] وغيرُه عن الأول: بأنَّ الظرفَ قد يَلْزَمُ كقولك: «زيد عمرٌو في دارِه».

قوله: «ما كانوا إيَّانا يَعْبُدون» «إيَّانا» مفعولُ «يَعْبُدون» قُدِّم لأجلِ الفاصلةِ. وفي «ما» وجهان، أحدهما: هي نافيةٌ، والثانيةُ مصدريةٌ. ولا بُدَّ مِنْ تقديرِ حرفِ جرٍّ أي: تَبَرَّأْنا مِنْ ما كانوا أي: مِنْ عبادتِهم إيانا. وفيه بُعْدٌ.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿لو أنَّهم كانوا﴾**: جوابُها محذوفٌ أي: لَمَا رَأَوا العذابَ أو لَدَفعوه.

آ. (٦٦) **قوله: ﴿فَعَمِيَتْ﴾**: العامَّةُ على تخفيفها. وقرأ[4] الأعمشُ وجناح بن حبيش بضمِّ العينِ وتشديدِ الميم. وقد تقدَّمت القراءتان للسبعةِ في هود[5]. وقرأ[6] طلحة «لا يَسَّاءَلُوْن» بتشديدِ السينِ على إدغامِ التاءِ في السينِ كقراءةِ «تَسَّاءلون به والأرحامَ»[7].

---

(١) أي: فضلات.
(٢) وهو الوجه الثاني الذي أشار إليه في أول إعرابه للآية.
(٣) الإملاء ٢/١٧٩.
(٤) البحر ٧/١٢٩، الكشاف ٣/١٨٨.
(٥) انظر: الدر المصون ٦/٣١٣.
(٦) البحر ٧/١٢٩.
(٧) الآية ١ من النساء وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٢٢٦.

آ. (٦٨) قوله: ﴿ما كان لهم الخِيَرَةُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن «ما» نافيةٌ فالوقفُ على «يَخْتار». والثاني: «ما» مصدريةٌ أي: يختـار اختيارَهم، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي: مُختارهم.

الثالث: أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما كان لهم الخيرةُ فيه كقولِه: «ولَمَنْ صَبَرَ وغفر إن ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور»[(١)] أي: منه.

وجَوَّز ابنُ عطية[(٢)] أَنْ تكونَ «كـان» تامـةً و «لهم الخِيَرَةُ» جملةٌ مستـأنفةٌ. قال: «ويَتَّجه عندي أن تكون «ما» مفعولةً إذا قدَّرْنا كان التامةَ أي: إنَّ اللَّهَ يختار كلَّ كائنٍ. و «لهم الخيـرةُ» مستأنفٌ. معنـاه تعديـدُ النِّعمِ عليهم في اختيار الله لهم لو قَبِلوا». وجعل بعضُهم في «كان» ضميرَ الشأن/ وأنشد[(٣)]: [٧٠٥/ب]

٣٦٢٣ـ أَمِنْ سُمَيَّـةَ دَمْـعُ العـيـن تَـذْرِيْـفُ
لـو كـان ذا منـك قبـل اليـوم معـروفُ

ولو كان «ذا» اسمَها لقال: «معـروفاً». وابنُ عـطيةَ[(٤)] منـع ذلك في الآيـة قال: «لأنَّ تفسيرَ الأمرِ والشأنِ لا يكـون بجملةٍ فيها محـذوف»[(٥)]. قلت: كأنـه يـريد أنَّ الجـارَّ متعلقٌ بمحـذوفٍ، وضميـرُ الشـأنِ لا يُفَسَّـر إلاَّ بجملةٍ مصـرَّح بجـزْأَيْهـا. إلاَّ أنَّ في هـذا نـظراً إنْ أراده؛ لأن هـذا الجـارَّ قـائمٌ مقـامَ الخبـرِ. ولا أظنُّ أحداً يمنعُ «هو السلطان في البلد» و «هي هندٌ في الدار».

---

(١) الآية ٤٣ من الشورى.
(٢) المحرر الوجيز ١٢/١٨٢.
(٣) البيت لعنتـرة، وهـو في ديـوانـه ٢٧٠، والمحـرر ١٢/١٨٢، والبحـر ٧/١٢٩. والتذريف: سيلان الدمع.
(٤) المحرر ١٢/١٨٢.
(٥) عبارة المحرر «فيها مجرور».

والخِيَرَةُ مِنَ التخيير، كالطِّيَـرَةِ من التَّطَيُّـرِ فيُستعملان استعمـالَ المصدر. وقال الزمخشري[1]: «ما كان لهم الخيرةُ بيانٌ لقولِه «ويختار» لأنَّ معناه: ويختار ما يشاءُ، ولهذا لم يَدْخُلِ العاطفُ. والمعنىٰ: أنَّ الخِيَرَةَ للَّهِ تعالى في أفعـالِه، وهـو أعلمُ بوجـوهِ الحكمة فيهـا ليس لأحدٍ مِنْ خَلْقِـه أَنْ يختـار عليـه». قلت: لم يَـزَلِ الناسُ يقـولون: إن الـوقفَ على «يختار»، والابتـداءَ بـ «ما» على أنهـا نافيةٌ هو مذهبُ أهلِ السنةِ. ونُقِل ذلك عن جماعةٍ كأبـي جعفرٍ[2] وغيـرِه، وأنَّ كـونَها مـوصولـةً متصلةً بـ «يختار» غيـرَ موقـوفٍ عليه مـذهبُ المعتزلـة. وهـذا الزمخشريُّ[3] قد قرَّرَ كونَها نافيةً، وحَصَّل غرضَه في كلامِه، وهو مـوافقٌ لكلامِ أهلِ السُّنةِ ظاهراً، وإنْ كان لا يريده. وهذا الطبريُّ[4] مِنْ كبار أهل السنـة مَنَعَ أَنْ تكـونَ [ما] نـافيةً قـال: «لئلا يكـونَ المعنىٰ: أنَّـه لم تكنْ لهم الخيـرةُ فيمـا مضىٰ، وهي لهم فيمـا يُسْتقبـل، وأيضـاً فلم يتقـدَّمْ نفيٌ». وهـذا الـذي قـالـه ابنُ جـريـرٍ مَـرْوِيٌّ عن ابن عبـاس. وقـال بعضُهم: ويختـار لهم مـا يشـاء من الرسلِ، فـ «ما» على هذا واقعةٌ على العقلاء.

آ. (٧١) قـوله: ﴿قُـلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: «أَرَأَيْتُمْ» و «جَعَلَ» تنـازعا في «الليـلَ» وأعملَ الثـاني. ومفعولُ «أَرَأَيْتُم» هي جملةُ الاستفهـامِ بعده. والعـائدُ منها على «الليل» محذوفٌ، تقديـرُه: بضياءٍ بعـدَه. وجوابُ الشـرطِ محذوفٌ. وتحريرُ هذا قد مَضَىٰ في الأنعام[5] فهو نظيرُه.

---

(١) الكشاف ١٨٨/٣.

(٢) القطع والائتناف لأبـي جعفر النحاس ٥٤٨.

(٣) الكشاف ١٨٨/٣.

(٤) تفسير الطبري ١٠١/٢٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

و «سَرْمَداً» مفعولٌ ثانٍ، إنْ كان الجَعْلُ تصييراً، أو حالٌ إن كان خَلْقاً وإنشاءً. والسَّرْمَدُ: الدائمُ الذي لا ينقطعُ. قال طرفة(١):

٣٦٢٤ـ لَعَمْرُكَ ما أَمْرِيْ عليّ بغُمَّةٍ
نهاري ولا لَيْلي عَلَيَّ بسَرْمَدِ

والظاهرُ أنَّ ميمَهُ أصليةٌ، ووزنُه فَعْلَل كجَعْفَر. وقيل: هي زائدةٌ. واشتقاقُه من السَّرْد، وهو تتابُعُ الشيءِ على الشيءِ، إلَّا أنَّ زيادةَ الميمِ وَسَطاً وأخيراً لا يَنْقاسُ(٢) نحو: دُلامِص(٣)، وزُرْقُم(٤)، من الدِّلاص والزُّرْقَة.

قوله: «إلى يوم» متعلقٌ بـ «جَعَل»، أو بـ «سَرْمداً»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «سَرْمَداً».

آ. (٧٣) **قوله: ﴿لِتَسْكُنوا فيه ولِتَبْتَغُوا﴾**: من باب اللَّفِّ والنشر. ومنه(٥):

٣٦٢٥ـ كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً
لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

آ. (٧٦) **قوله: ﴿ما إنَّ مَفاتِحَه﴾**: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي،

---

(١) تقدم برقم ٢٦١٤.
(٢) قال ابن عصفور: «فإن وقعت الميم غير أول قضي عليها بالأصالة. ولم توجد زائدة إلَّا في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاس عليها». الممتع ٢٣٩.
(٣) الدلامص: البرَّاق الليِّن.
(٤) الزرقم: الشديد الزرقة.
(٥) تقدم برقم ٢٦٥٢.

صلتُها «إنَّ» وما في حَيِّزها، ولهذا كُسِرَتْ. ونَقَل الأخفش الصغير[1] عن الكوفيين مَنْعَ الوَصْلِ بـ «إنَّ»، وكان يَسْتَقْبح ذلك عنهم. يعني لوجودِه في القرآن.

قوله: «لَتَنُوْءُ بالعُصْبَةِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الباءَ للتعديةِ كالهمزةِ، ولا قَلْبَ في الكلام. والمعنىٰ: لَتُنِيْءُ المفاتيحُ العُصْبَةَ الأقوياءَ، كما تقولُ: أَجَأْتُه وجِئْتُ به، وأَذْهَبْتُه وذَهَبْتُ به. ومعنى ناء بكذا: نَهَضَ بهِ بثِقَلٍ. قال[2]:

٣٦٢٦ـ تَنُوْءُ بأُخْراها فَلأْياً قِيامُها
وَتَمْشِي الهُوَيْنَىٰ عن قَريبٍ فَتَبْهَرُ

وقال أبو زيد[3]: «نُؤْتُ بالعَمَلِ أي: نَهَضْتُ». قال[4]:

٣٦٢٧ـ إذا وَجَدْنا خَلَفاً بِئْسَ الخَلَفْ
عبداً إذا ما ناء بالحِمْلِ وَقَفْ

وفَسَّره الزمخشريُّ[5] بالإِثْقال. قال: «يُقال: ناء به الحِمْلُ، حتى أَثْقله وأماله» وعليه يَنْطبقُ المعنى أي: لَتُثْقِلُ المفاتحُ العُصْبةَ.

والثاني: أنَّ في الكلام قَلْباً، والأصلُ: لَتَنُوْءُ العُصْبةُ بالمفاتحِ، أي:

---

(١) علي بن سليمان أبو الحسن، قدم إلى مصر وحلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥. قرأ على ثعلب والمبرد. له: المهذَّب، شَرْح سيبويه، الأنواء، التثنية والجمع. انظر: طبقات النحويين للزبيدي ١١٥، تاريخ بغداد ٤٣٣/١١، والبغية ١٦٧/٢. وفي خبر الأخفش الصغير. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥٨/٢.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٢٤، والقرطبي ٣١٢/١٣، واللسان نوأ. وتنوء: تنهض بعجيزتها بثقل. اللأي: الجهد. وتبهر: تعيا.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٥/٤ وفيه نقلاً عن أبي زيد «نُؤْتُ بالحِمْل».

(٤) تقدم برقم ٢٣٢٨ وقوله: «إذا» تقدَّم «إنَّا».

(٥) الكشاف ١٩٠/٣.

لَتَنْهَضُ بها. قاله أبو عبيد[1]، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ». وقد تقدم الكلامُ في القَلْبِ[2]، وأنَّ فيه ثلاثةَ مذاهبَ.

وقرأ بُدَيْل بن مَيْسَرة[3] «لَيَنُوْءُ» بالياء مِنْ تحتُ والتذكير؛ لأنه راعى المضافَ المحذوفَ. إذ التقديرُ: حِمْلُها أو ثِقَلُها. وقيل: الضمير في «مفاتِحَه» لقارون، فاكتسب المضافُ من المضاف إليه التذكيرَ كقولهم: «ذهبَتْ أهلُ اليمامةِ» قاله الزمخشري[4]. يعني كما اكتسبَ «أهلُ» التأنيثَ اكتسَبَ هذا التذكيرَ.

قوله: «إذ قال» فيه أوجهٌ: أَنْ يكونَ معمولاً لتنوءُ. قاله الزمخشري[5]: أو لـ «بَغَى» قاله ابنُ عطية[6]. ورَدَّهما الشيخُ[7]: / بأنَّ المعنى ليس على التقييد [٧٠٦/أ]
بهذا الوقتِ. أو لـ «آتيناه» قاله أبو البقاء[8]. ورَدَّه الشيخ[9]: بأن الإيتاءَ لم يكنْ ذلك الوقتَ، أو لمحذوفٍ فقدَّره أبو البقاء[10]: بَغَى عليهم. وهذا يَنْبغي أَنْ يُرَدَّ

(١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/١١٠ أو يكون العَلَمان قد ذهبا هذا المذهب.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٥٢٠.
(٣) البحر ٧/١٣٢. وبديل بن ميسرة البصرة روى عن أنس بن مالك. صدوق ثقة، توفي سنة ١٣٠. انظر: تهذيب الكمال ١/١٣٩.
(٤) الكشاف ٣/١٩٠ وعبارته: «ووجهه أَنْ يُفَسِّر المفاتح بالخزائن، ويعطيها حكمَ ما أُضيفت إليه للملابسَةِ والاتصال».
(٥) الكشاف ٣/١٩٠.
(٦) المحرر ١٢/١٨٨.
(٧) البحر ٧/١٣٢.
(٨) الإملاء ٢/١٨٠.
(٩) البحر ٧/١٣٢.
(١٠) الإملاء ٢/١٨٠.

بما رُدَّ به قولُ ابنِ عطية. وقَدَّره الطبري[1]: اذكُرْ، وقَدَّره الشيخُ[2]: أظهر الفرحَ. وهو مناسِبٌ.

وقُرِىء[3] «الفارِحين» حكاها عيسى الحجازي.

آ. (٧٧) **قوله: ﴿فيما آتاكَ﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «ابْتَغِ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ أي: مُتقلِّباً فيما آتاكَ. و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي.

قوله: «كما أَحْسَنَ» أي: إحْساناً كإحسانه إليك.

قوله: «في الأرض» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَبْغِ» أو بالفساد، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ. وهو بعيدٌ.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿على عِلْمٍ﴾**: حالٌ مِنْ مرفوع «أُوْتِيْتُه».

قوله: «عندي» إمَّا ظرفٌ لـ «أُوْتِيْتُه»، وإمَّا صفةٌ للعلم.

قوله: «مَنْ هو أَشَدُّ» «مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ. وهو في موضع المفعولِ بـ «أَهْلَكَ». و «مِنْ قبلِه» متعلقٌ به. و «مِنَ القرون» يجوزُ فيه ذلك، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «مَنْ هو أشدُّ».

قوله: «ولا يُسْأَلُ» هذه قراءةُ العامَّةِ على البناء للمفعول، وبالياءِ مِنْ تحتُ ورَفْعِ الفعل. وقرأ[4] أبو جعفر «ولا تُسْأَلْ» بالتاء مِنْ فوقُ والجزم. وابنُ سيرين وأبو العالية كذلك، إلاَّ أنه مبنيٌّ للفاعل وهو المخاطَبُ. قال ابن أبي إسحاق:

---

(١) لم أجده في الطبري.

(٢) البحر ١٣٢/٧.

(٣) البحر ١٣٢/٧، والشواذ ١١٤.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٣٤/٧.

«لا يجوزُ ذلك حتى تنصبَ المجرمين». قال صاحب اللوامح(1): «هذا هو الظاهرُ؛ إلَّا أنه لَم يَبْلُغْني فيه شيءٌ(2). فإنْ تَركاه مرفوعاً فيحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ «المجرمون» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم المجرمون. والثاني: أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ أصلِ الهاءِ والميم في «ذُنوبهم»، لأنهما مرفوعا المحلِّ» يعني أنَّ ذنوباً مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. قال: «فحمل المجرمون على الأصلِ، كما تقدَّم لنا في قراءةِ «مَثَلاً ما بعوضةٍ»(3) بجرٍّ بعوضة. وكان قد خَرَّجها على أن الأصلَ: بضَرْب مَثَلٍ بعوضةٍ» وهذا تعسُّفٌ كثيرٌ. ولا ينبغي أَنْ يَقْرأ ابنُ سيرين وأبو العالية إلَّا «المجرمين» بالياءِ فقط، وإنما تُرِك نَقْلُها لظهورِه.

آ. (79) قوله: ﴿في زِيْنتِه﴾: إمَّا متعلِّقٌ بـ «خَرَجَ»، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «خَرَجَ».

آ. (80) قوله: ﴿وَيْلَكم﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: أَلْزَمَكم اللَّهُ وَيْلَكم.

قوله: «ولا يُلَقَّاها» أي: هذه الخَصْلَةُ، وهي الزهدُ في الدنيا والرغبةُ فيما عند الله.

آ. (81) قوله: ﴿فَخَسَفْنا به وبدارِه﴾: المشهورُ كَسْرُ هاءِ الكنايةِ في «به» و «بداره» لأجلِ كسرِ ما قبلَها. وقُرِىء(4) بضمِّها. وقد تقدَّم أنها الأصلُ، وهي لغةُ الحجازِ.

---

(1) انظر: البحر 7/134.
(2) أي: في نصب المجرمين.
(3) الآية 26 من البقرة: ولم يسبق للمؤلف أن أشار إلى هذه القراءة.
(4) لم أقف على صاحب هذه القراءة. وانظر: الإتحاف 1/150.

قوله: «مِنْ فِئَةٍ» يجوز أن تكونَ اسمَ كان، إنْ كانَتْ ناقصةً، و«له» الخبرُ، أو «يَنْصُرونه»، وأَنْ تكونَ فاعلةً إنْ كانَتْ تامَّةً، و«يَنْصُرونه» صفةً لـ «فِئَة» فيُحْكَمُ على موضعِها بالجرِّ لفظاً وبالرفعِ معنى؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها.

آ. (٨٢) **قوله: ﴿وَيْكأنَّ اللَّهَ﴾** و«ويْكَأنَّه» فيه مذاهبُ منها: أنَّ «وَيْ» كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ أي أنا. والكافُ للتعليل، وأنَّ وما في حَيِّزها مجرورةٌ بها أي: أَعْجب لأنه لا يفلحُ الكافرون، وسُمِع «كما أنه لا يَعْلَمُ غفر اللَّهُ له». وقياسُ هذا القولِ أَنْ يُوْقَفَ على «وَيْ» وحدها، وقد فعل ذلك الكسائيُّ[1]. إلاَّ أنه يُنْقل عنه أنه يُعتقدُ في الكلمةِ أنَّ أصلَها: وَيْلَكَ كما سيأتي، وهذا يُنافي وَقْفَه. وأنشد سيبويه[2]:

٣٦٢٨ـ وَيْ كأنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ
ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عيشَ ضُرِّ

الثاني: قال بعضهم: قوله: «كأنَّ» هنا للتشبيه، إلاَّ أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبرِ واليقين. وأنشد[3]:

٣٦٢٩ـ كأنني حين أُمْسِي لا تُكَلِّمُني
مُتَيَّمٌ يَشْتهي ما ليس موجودا

وهذا أيضاً يناسِبُه الوقفُ على «وَيْ».

---

(١) التيسير ٦١، والنشر ١٥١/٢.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نُفَيْل وهو في الكتاب ٢٩٠/١، والخصائص ٤١/٣، والأصول ٣٠٥/١، واللسان (ويا)، وابن يعيش ٧٦/٤. والنشب: المال. وينسب البيت أيضاً لنبيه بن الحجّاج.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٣١٢، واللسان عود، والمحتسب ١٥٥/٢، وابن يعيش ٧٧/٤.

الثالث: أنَّ «وَيْكَ» كلمةٌ برأسِها، والكافَ حرفُ خطابٍ، و«أنَّ» معمولُه محذوفٌ أي: أعلمُ أنه لا يُفْلِحُ. قاله الأخفش(١). وعليه قولُه(٢):

٣٦٣٠ـ ألا وَيْكَ المَسَرَّةُ لا تَدُوْمُ
ولا يَبْقى على البؤسِ النعيمُ

وقال عنترةُ(٣):

[٧٠٦/ب] ٣٦٣١ـ ولقد شَفَى نفسي وأَبْرَأَ سُقْمَها/
قيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أَقْدِمِ

وحقُّه أَنْ يقفَ على «وَيْكَ» وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أنَّ أصلَها وَيْلك فحذف. وإليه ذهب الكسائيُّ ويونس وأبو حاتم. وحقُّهم أَنْ يقفوا على الكافِ كما فعل أبو عمرو. ومَنْ قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يُحتمل أَنْ يكونَ الأصلُ فيهما: وَيْلَكَ، فحذف. ولم يُرْسَمْ في القرآن إلَّا: وَيْكَأنَّ(٤)، ويْكَأنَّه(٥) متصلةً في الموضعين، فعامَّةُ القراءِ اتَّبعوا الرسمَ، والكسائيُّ وقف على «وَيْ»، وأبو عمروٍ على وَيْكَ. وهذا كلُّه في وَقْفِ الاختبارِ دونَ الاختيارِ كنظائرَ تقدَّمَتْ.

الخامس: أنَّ «وَيْكأنَّ» كلُّها كلمةٌ متصلةٌ بسيطةٌ، ومعناها: ألم تَرَ، ورُبَّما

---

(١) اكتفى الأخفش في معاني القرآن ٤٣٤ بقوله: «والمفسرون يفسرونها: ألم ترَ أنَّ الله».
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/١٣٥.
(٣) ديوانه ٢١٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣١٢.
(٤) الآية ٨٢: «ويْكأنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ».
(٥) «وَيْكأنَّه لا يُفْلح الكافرون».

نُقِل ذلك عن ابن عباس. ونَقَلَ الكسائيُّ والفراء[1] أنها بمعنى: أما ترى إلى صُنْعِ الله. وحكى ابن قتيبة[2] أنها بمعنى: رَحْمَةً لك، في لغة حِمْير.

قوله: «لولا أنْ مَنَّ» قرأ[3] الأعمشُ «لولا مَنَّ» بحذفِ «أنْ» وهي مُرادةٌ؛ لأنَّ «لولا» هذه لا يَليها إلاَّ المبتدأُ. وعنه «مَنُّ» برفع النونِ وجَرِّ الجلالةِ وهي واضحةٌ.

قوله: «لَخَسَفَ» حفص[4]: «لَخَسَفَ» مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. والباقون ببنائِه للمفعولِ. و«بنا» هو القائمُ مَقامَ الفاعلِ. وعبد الله[5] وطلحةُ «لانْخُسِفَ بنا» أي: المكان. وقيل: «بنا» هو القائمُ مَقامَ الفاعلِ، كقولك «انقُطِع بنا» وهي عبارةٌ... [6] وقيل: الفاعلُ ضميرُ المَصدرِ أي: لانخسَفَ الانخسافَ، وهي عِيٌّ أيضاً. وعن عبدِ الله «لَتُخُسِّفَ» بتاءٍ من فوقُ وتشديدِ السين مبنياً للمفعولِ، و«بنا» قائمةٌ مقامَه.

آ. (٨٣) **قوله: ﴿تلك الدارُ﴾**: مبتدأٌ وصفتُه. و«نجعلها» هو الخبرُ. ويجوز أَنْ تكونَ «الدارُ» خبراً[7]، و«نَجْعَلُها» خبرٌ آخرُ، أو حالٌ. والأول أحسنُ.

قوله: «ولا فساداً» كَرَّر «لا» ليُفيدَ أنَّ كلاًّ منهما مستقلٌّ في الآية لا مجموعُهما.

---

(١) معاني القرآن له ٢/٣١٢.

(٢) تأويل المشكل ٥٢٦.

(٣) البحر ٧/١٣٥، والقرطبي ١٣/٣١٩.

(٤) السبعة ٤٩٥، والحجة ٥٤٩، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ١٣/٣١٩، والبحر ٧/١٣٥، والنشر ٢/٣٤٢.

(٥) المحتسب ٢/١٥٧، والقرطبي ١٣/٣١٩، والبحر ٧/١٣٥.

(٦) لفظة لم أتبينها تقرب مِنْ: رديئة.

(٧) الأصل «خبر» وهو سهو.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فلا يُجْزَىٰ الذين﴾: مِنْ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمرِ تَشْنيعاً عليهم.

قوله: «إلا ما كانوا» أي: إلاَّ مثلَ ما كانوا.

آ. (٨٥) قوله: ﴿إلى مَعادٍ﴾: تنكيرُه للتعظيم أيْ: مَعادٍ أيِّ مَعادٍ وهو مكةُ أو الجنة.

قوله: «مَنْ جاء بالهُدى» منصوبٌ بمضمرٍ أي: يعلمُ أو بـ أَعْلم، إنْ جَعَلْناها بمعنى عالم وأَعْمَلْناها إعمالَه.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إلاَّ رحمةً﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو منقطعٌ أي لكنْ رَحِمَكَ رحمةً. والثاني: أنه متصلٌ. قال الزمخشري[١]: «هذا كلامٌ محمولٌ على المعنى. كأنه قيل: وما أَلْقَىٰ إليك الكتابَ إلاَّ رحمةً» فيكونُ استثناءً من الأحوالِ أو من المفعولِ له.

قوله: «ولا يَصُدُّنَّك» قرأ العامَّةُ بفتح الياء وضمِّ الصاد، مِنْ صَدَّه، يَصُدُّه. وقُرِىء[٢] بضمِّ الياء وكسرِ الصاد مِنْ أَصَدَّه بمعنى صَدَّه، حكاها أبو زيدٍ عن كلبٍ. قال[٣]:

٣٦٣٢ـ أناسٌ أَصَدُّوا الناسَ بالسيفِ عنهم
صُدودَ السَّوافي عن أُنوفِ المَخارِمِ

(١) الكشاف ٣/١٩٤.
(٢) الشواذ ١١٤، والقرطبي ١٣/٣٢٢، والبحر ٧/١٣٧.
(٣) تقدم برقم ١٣٦٢ وورد في الأصل «الجرائم» بدلاً من «المخارم» وهو تحريف. وفي البحر «الحوائم».

وأصلُ يَصُدُّونك: يَصُدُّونَنَّك، فَفُعِل فيه ما فُعِل في «لَيَقُوْلُنَّ ما يَحْبِسُه»[1].

آ. (٨٨) قوله: ﴿إلاَّ وَجْهَه﴾: مَنْ جَعَلَ «شيئاً» يُطْلق على الباري تعالى ـ وهو الصحيح ـ قال: هذا استثناءٌ متصلٌ، والمرادُ بالوجهِ الذاتُ، وإنما جرىٰ على عادةِ العربِ في التعبير بالأشرفِ عن الجملة. ومَنْ لم يُطْلِقْ عليه جَعَله متصلاً أيضاً، وجعل الوجهَ ما عُمِل لأجله[2] أو الجاهَ الذي بين الناس، أو يجعلُه منقطعاً أي: لكن هو بحاله لم يَهْلَكْ.

قوله: «تُرْجَعُون» العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ. وعيسى[3] على بنائِه للفاعل، وهي حسنةٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القصص]

---

(١) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر المصون ٦/٢٩١.

(٢) وهو قول سفيان الثوري قال: «إلاَّ وجهه: ما عُمل لذاته ومن طاعته وتوجَّه به نحوه». ومنه قولُ الشاعر:

رَبُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

انظر: البحر ٧/١٣٧.

(٣) البحر ٧/١٣٧.

فهرس

● ● ●

الدُّرُّ المصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء التّاسع

دار القلم

دمشق

سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ يُتْرَكوا﴾: سَدَّ مَسَدَّ مفعولَيْ حَسِب عند الجمهور، ومَسَدَّ أحدِهما عند الأخفش.

قوله: «أَنْ يقولوا» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «أَنْ يُتْرَكوا»، أبدلَ مصدراً مؤولاً مِنْ مثلِه. الثاني: أنها على إسقاط الخافض وهو الباءُ، أو اللام، أي: بأَنْ يَقولوا، أو لأن يقولوا. قال ابن عطية[1] وأبو البقاء[2]: «وإذا قُدِّرَتِ الباءُ كان حالاً». قال ابن عطية[3]: «والمعنى في الباء واللام مختلفٌ؛ وذلك أنَّه في الباء كما تقول: «تركْتُ زيداً بحالِه»/ وهي في اللام بمعنى مِنْ أجل [٧٠٧/أ]
أي: أَحَسِبوا أنَّ إيمانَهم عِلةٌ للترك» انتهى. وهذا تفسيرُ معنى، ولو فَسَّر الإعرابَ لقال: أَحُسْبانُهم التركَ لأجل تلفُّظِهم بالإيمان.

وقال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: فأين الكلامُ الدالُّ على المضمونِ الذي يَقْتضيه الحُسبانُ؟ قلت: هو في قولِه: «أَنْ يُتركوا أَنْ يَقولوا: آمنَّا، وهم

---

(١) المحرر ١٢/ ٢٠٠.
(٢) الإملاء ٢/ ١٨١.
(٣) المحرر ١٢/ ٢٠٠.
(٤) الكشاف ٣/ ١٩٥.

لا يُفْتنون». وذلك أنَّ تقديرَه: أَحَسِبُوا تَرْكَهم غيرَ مفتونين لقولِهم: آمنَّا، فالتركُ أولُ مفعولَيْ «حَسِب» و«لقولهم آمنَّا» هو الخبر. وأمَّا غيرَ مفتونين فتتمةُ التركِ؛ لأنه من الترك الذي هو بمعنى التصيير، كقوله[1]:

٣٦٣٣ـ فَتَرَكْتُه جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَه

....

ألا ترى أنك قبل المجيءِ بالحُسْبان تَقْدِرُ أَنْ تقولَ: تَرَكَهم غيرَ مفتونين لقولِهم: آمنَّا على [تقدير][2]: حاصل ومستقر قبل اللام. فإنْ قلت: «أَنْ يَقُولوا» هو علةُ تَرْكِهم غيرَ مَفْتونين، فكيف يَصِحُّ أن يقعَ خبرَ مبتدأ؟ قلت: كما تقول: خروجُه لمخافةِ الشرِّ وضَرْبُه للتأديب، وقد كان التأديبُ والمخافةُ في قولِك: خَرَجْتُ مخافةَ الشرِّ وضَرَبْتُه تأديباً تعليلين. وتقول أيضاً: حَسِبْتُ خروجَه لمخافةِ الشَّرِّ، وظَنَنْتُ ضربَه للتأديب، فتجعلهما مفعولين كما جعلتَهما مبتدأ وخبراً».

قال الشيخ[3] بعد هذا كلِّه: «وهو كلامٌ فيه اضطرابٌ؛ ذكر أولاً أنَّ تقديرَه غيرَ مفتونين تتمةٌ، يعني أنه حالٌ لأنه سَبَكَ ذلك مِنْ قولِه «وهم لا يُفْتَنون» وهي جملةٌ حالية، ثم ذكر أَنَّ «يُتْركوا» هنا من التركِ الذي هو تَصْيِيرٌ. ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ مفعولَ«صَيَّر» الثاني لا يَسْتقيمُ أَنْ يكونَ «لقولِهم»؛ إذا يصيرُ التقديرُ: أن يُصَيَّروا

---

(١) البيت لعنترة وعجزه:

ما بين قُلَّةِ رأسِه والمِعْصَمِ

وهو في ديوانه ٢١٠، وشرح القصائد السبع ٣٤٧. والجَزر: جمع جَزَرة وهي الشاة والناقة تُذبح أي صار للسباع جَزَرة أي: لَحماً. وينشنه: يأكلنه. وقلة رأسه: أعلى رأسه. والمعصم: موضع السوار.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ١٣٩/٧.

لقولِهم وهم لا يُفْتنون، وهذا كلامٌ لا يَصِحُّ. وأمَّا ما مَثَّله به من البيت فإنه يَصِحُّ أن يكون «جَزَرَ السِّباع» مفعولاً ثانياً لـ تَرَكَ بمعنى صَيَّر، بخلاف ما قَدَّر في الآية. وأمَّا تقديرهُ تَرَكهم غيرَ مفتونين لقولهم [آمَنَّا][1] على تقديرِ حاصل ومستقر قبل اللام فلا يَصِحُّ إذا كان تركُهم بمعنى تصييرهم، وكان غيرَ مفتونين حالاً؛ إذ لا يَنْعَقِد مِنْ تَرْكِهم بمعنى تصييرِهم وتَقَوُّلِهم مبتدأً وخبرٌ، لاحتياجِ تَرْكِهم بمعنى تصييرِهم إلى مفعولٍ ثانٍ لأنَّ غيرَ مفتونين عنده حالٌ لا مفعولٌ ثانٍ. وأمَّا قولُه: فإنْ قلت: أَنْ يقولوا إلى آخره فيحتاج إلى فَضْلِ فَهْمٍ: وذلك أنَّ قولَه: «أَنْ يقولوا» هو علةُ تَرْكِهم فليس كذلك؛ لأنه لو كان علةً له لكان به متعلقاً كما يتعلَّقُ بالفعلِ، ولكنه علةٌ للخبرِ المحذوفِ الذي هو مستقر أو كائن، والخبرُ غيرُ المبتدأ، ولو كان «لقولِهم» علةً للترك لكان مِنْ تمامِه فكان يحتاج إلى خبرٍ. وأمَّا قولُه كما تقول: خروجُه لمخافةِ الشرِّ فـ «لمخافة» ليس علةً للخروجِ بل للخبر المحذوف الذي هو مستقرٌ أو كائن» انتهى.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخُ كلُّه جوابُه: أنَّ الزمخشريَّ إنما نظر إلى جانب المعنى، وكلامُه عليه صحيحٌ. وأمَّا قولُه: ليس علةً للخروج ونحو ذلك يعني في اللفظ. وأمَّا في المعنى فهو علةٌ له قطعاً، ولولا خَوْفُ الخروج عن المقصود[2].

آ. **(٣) قوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الذين صَدَقوا﴾**: العامَّةُ على فتح الياء مضارعَ «عَلِم» المتعديةِ لواحد. كذا قالوا. وفيه إشكالٌ تقدَّمَ غيرَ مرةٍ: وهو أنها إذا تَعَدَّتْ لمفعولٍ كانَتْ بمعنى عَرَفَ. وهذا المعنى لا يجوز إسنادُه إلى الباري تعالى؛ لأنه يَسْتَدعي سَبْقَ جهلٍ؛ ولأنه يتعلَّقُ بالذاتِ فقط دون ما هي عليه من الأحوالِ.

---

(١) من البحر.

(٢) أي: لتابعت الردَّ عليه.

وقرأ[1] عليٌّ وجعفرُ بن محمد بضمِّ الياءِ، مضارعَ أَعْلم. ويحتمل أَنْ يكونَ مِنْ عَلِم بمعنى عَرَفَ، فلمَّا جِيْءَ بهمزةِ النقلِ أَكْسَبَتْها مفعولاً آخرَ فَحُذِفَ. ثم هذا المفعولُ يُحتمل أَنْ يكونَ هو الأولَ أي: لَيُعْلِمَنَّ اللَّهُ الناسَ الصادقين، وليُعْلِمَنَّهم الكاذبين، أي: بشهرةٍ يُعْرَفُ بها هؤلاءِ مِنْ هؤلاء. وأن يكونَ الثاني أي: لَيُعْلِمَنَّ هؤلاء منازِلَهم، وهؤلاءِ منازلَهم في الآخرةِ. ويُحتمل أَنْ يكونَ من العلامةِ وهي السِّيمياء، فلا يتعدَّىٰ إلَّا لواحدٍ. أي: لنجعلَنَّ لهم علامةً يُعرفون بها. وقرأ الزهريُّ الأولىٰ كالمشهورةِ، والثانيةَ كالشاذة.

آ. (٤) **قوله: ﴿أم حَسِبَ﴾**: «أم» هذه منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بل والهمزةِ عند الجمهورِ، والإِضرابُ انتقالٌ لا إبطال. وقال ابنُ عطية[2]: «أم» معادِلَةٌ/ للألفِ في قولِه «أَحَسِبَ»، وكأنَّه عَزَّ وجَلَّ قَرَّر الفريقين: قرر المؤمنين على [ظَنِّهم أنَّهم][3] لا يُفْتَنُون، وقَرَّر الكافرين أنهم يَسْبِقُون عقابَ اللَّهِ». قال الشيخ[4]: «ليسَتْ معادِلَةً[5]؛ إذ لو كانت كذلك لكانَتْ متصلةً. ولا جائزٌ أَنْ تكونَ متصلةً لفَقْدِ شرطَيْن، أحدهما: أنَّ ما بعدَها ليس مفرداً[6]، ولا ما في قوته[7]. والثاني: أنَّه لم يكن هنا ما يُجابُ به مِنْ أحد شيئين أو أشياء. [٧٠٧/ب]

وجَوَّز الزمخشريُّ[8] في «حَسِبَ» هذه أَنْ تتعدَّىٰ لاثنين، وجعل «أنَّ» وما

---

(١) المحتسب ٢/ ١٥٩، والبحر ٧/ ١٤٠، والشواذ ١١٤.
(٢) المحرر ٧/ ٢٠١.
(٣) زيادة من المحرر.
(٤) البحر ٧/ ١٤٠.
(٥) أي للألف في أحسب.
(٦) نحو: أزيد قائم أم عمرو.
(٧) نحو: أقام زيد أم قعد.
(٨) الكشاف ٣/ ١٩٦.

في حَيِّزها سادةً مَسَدَّهما كقولـه: «أم حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلوا الجنـةَ»[1]، وأَنْ تتعدَّىٰ لواحدٍ على أنها تَضَمَّنَتْ معنى «قَدَّر». إلَّا أنَّ التضمينَ لا يَنْقاسُ.

قـوله: «سـاء مايَحْكمون»: «ساء» يجـوزُ أَنْ تكونَ بمعنى بِئْس، فتكـونُ «مـا»: إمَّا مـوصولـةً بمعنى الذي، و«يَحْكمـون» صلتُها. وهي فـاعلُ «سـاء». والمخصـوصُ بالـذمِّ محذوفٌ أي: حُكْمُهم. ويجـوز أَنْ تكـونَ «مـا» تمييـزاً، و«يَحْكُمـون» صفتُهـا، والفـاعـلُ مضمـرٌ يُفَسِّـره «مـا»، والمخصـوصُ أيضـاً محذوفٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، وهـو قولُ ابنِ كَيْسـان[2]. فعلى هذا يكـونُ التمييزُ محـذوفاً، والمصـدرُ المؤولُ مخصوصٌ بـالـذمِّ أي: سـاءَ حُكْمـاً حكمُهم. وقد تقدَّمَ حكمُ «ما» إذا اتصلَتْ بـ «بِئْسَ» مُشْبعاً في البقرة[3]. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ساء» بمعنى قَبُح، فيجوز في «ما» أَنْ تكونَ مصدريةً، وبمعنى الذي، ونكـرةً موصـوفةً. وجيْءَ بـ «يَحْكمـون» دونَ حُكْمِـه: إمَّـا للتنبيـهِ على أن هـذا دَيْدَنُهم، وإمَّا لوقوعِه مَوْقِعَ الماضي لأجلِ الفاصلة.

آ. (٥) **قوله: ﴿مَنْ كانَ﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ شرطيـةً، وأَنْ تكونَ موصولةً، والفاءُ: لشَبَهِها بالشرطيةِ. والـظاهرُ أنَّ هـذا ليس بجوابٍ؛ لأنَّ أجـلَ اللَّهِ آتٍ لا مَحالةَ من غيرِ تقييدٍ بشرطٍ، بل الجوابُ محذوفٌ أي: فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صالحاً، ولا يُشْرِكْ بعبادةِ ربِّه أحداً، كما قد صَرَّح به[4].

---

(١) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٢/٢٠٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٥٠٧.

(٤) الآية ١١٠ من الكهف: ﴿فَمَنْ كان يَرْجو لقـاءَ ربِّه فَلْيعمـل عملاً صـالحاً ولا يُشْـرِكْ بعبادة ربِّه أحداً﴾.

آ. (٧) **قوله: ﴿والذين آمَنُوا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ، والخبرُ جملةُ القسمِ المحذوفةُ وجوابُها، أي: واللَّهِ لَنُكَفِّرَنَّ. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ على الاشتغال أي: ولَيُخَلِّصَنَّ الذين آمَنُوا مِنْ سيئاتهم.

قوله: «أحسنَ الذي كانوا يَعْملون» قيل[١]: على حَذْفِ مضافٍ أي: ثوابَ أحسنِ. والمرادُ بـ «أَحْسَن» هنا مجردُ الوصفِ. قيل[٢]: لئلا يَلْزَمَ أَنْ يكونَ جزاؤُهم بالحُسْن مسكوتاً عنه. وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنه من بابِ الأَوْلَىٰ إذا جازاهم بالأحسنِ جازاهم بما دُوْنَه فهو من التنبيهِ على الأَدْنَىٰ بالأعلى.

آ. (٨) **قوله: ﴿حُسْناً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها، أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي إيصاءً حُسْناً: إمَّا على المبالغةِ، جُعِل نفسَ الحُسْن، وإمَّا على حَذْفِ مضاف أي: ذا حُسْن. الثاني: أنه مفعولٌ به. قال ابنُ عطية[٣]: «وفي ذلك تَجَوُّزٌ. والأصلُ: ووَصَّيْنا الإنسانَ بالحُسْن في فِعْله مع والدَيْه. ونظيرُ هذا قولُ الشاعر[٤]:

---

(١) وهو مذهب ابن عطية في المحرر ١٢/٢٠٣.

(٢) كان ابن عطية قد قدَّر المضاف المحذوف: «ثواب أحسن» فاعترضه أبو حيان بقوله: «وهذا التقدير لا يسوغ لأنه يقتضي أن أولئك يجزون ثواب أحسن أعمالهم وأما ثواب حسنها فمسكوت عنه وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن إلاَّ إن أخرجْتَ أحسن عن بابها من التفضيل فتكون بمعنى حسن فإنه يسوغ ذلك».

(٣) المحرر ١٢/٢٠٤.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في المحرر ١٢/٢٠٤، وفيه «خافونا» والقرطبي ١٣/٣٢٩ وقدَّر البيت: يوصينا أن نفعل بها خيراً. وقدَّر الآية: ووصينا الإنسان أن يفعل حسناً، فيقدَّر له فعلٌ.

٣٦٣٤ـ عَجِبْتُ مِنْ دَهْماءَ إذ تَشْكُونا
وَمِنْ أبي دَهْماءَ إذ يُوْصِينا
خيراً بنا كأنَّنا جافُونا

ومثلُه قولُ الحطيئة(١):

٣٦٣٥ـ وَصَّيْتُ مِنْ بَرَّةَ قلباً حُرَّاً
بالكَلْبِ خيراً والحَماةِ شَرَّاً

وعلى هذا فيكونُ الأصلُ: وصَّيْناه بحُسْنٍ في أَمْرِ والدَيْه ثم جُرَّ الوالدان بالباء فانتصَبَ «حُسْناً»، وكذلك البيتان. والباءُ في الآية والبيتين في هذه الحالةِ للظرفيةِ.

الثالث: أنَّ «بوالديه» هو المفعولُ الثاني، فينتصبُ «حُسْناً» بإضمار فعلٍ أي: يَحْسُن حُسْناً، فيكونُ مصدراً مؤكداً. كذا قيل. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ عاملَ المؤكِّد لا يُحْذَفُ. الرابع: أنَّه مفعولٌ به على التضمينِ أي: أَلْزَمْناه حُسْناً. الخامس: أنَّه على إسقاطِ الخافض أي: بحُسْنٍ. وعبَّر صاحب «التحرير» عن ذلك بالقطع. السادس: أنَّ بعضَ الكوفيين قَدَّره: ووصَّيْنا الإنسانَ أَنْ يَفْعَلَ بوالديه حُسْناً. وفيه حَذْفُ «أنْ» وصلتِها وإبقاءُ معمولِها. ولا يجوزُ عند البصريين. السابع: أنَّ التقديرَ: ووصَّيْناه بإيتاءِ والدَيْه حُسناً. وفيه حَذْفُ المصدرِ، وإبقاءُ معمولِه. ولا يجوزُ. الثامن: أنَّه منصوبٌ انتصابَ «زيداً» في قولِك لِمَنْ رأيتَه مُتَهيِّئاً للضَرْب: زيداً أي: اضرِبْ زيداً. والتقديرُ هنا: أَوْلِهما حُسْناً أو افعلْ بهما حُسْناً. قالهما الزمخشري(٢).

---

(١) تقدم برقم ٢٥٨٦.
(٢) الكشاف ٣/١٩٧ ـ ١٩٨.

[٧٠٨/أ] وقرأ[١] عيسى والجحدري / «حَسَناً» بفتحتين، وهما لغتان كالبُخْلِ والبَخَل، وقد تقدَّم ذلك أوائل البقرة[٢].

آ. (٧) **قوله: ﴿والذين آمنُوا﴾**: يجوز فيه الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على الاشتغال.

آ. (١٠) **قوله: ﴿لَيَقُوْلُنَّ﴾**: العامَّةُ على ضَمِّ اللامِ لِيُسْنِدَ الفعلَ لضمير جماعةٍ حَمْلاً على معنى «مَنْ» بعد أَنْ حُمِل على لفظِها. ونقل أبو معاذ النحوي أنه قُرِىء[٣] «لَيَقُوْلَنَّ» بالفتح جَرْياً على مراعاةِ لفظِها أيضاً. وقراءةُ العامَّةِ أحسنُ لقولِه «إنَّا كُنَّا».

آ. (١٢) **قوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ﴾**: أمرٌ في معنى الخبر. وقرأ[٤] الحسن وعيسى بكسرِ لامِ الأمرِ. وهو لغةُ الحجاز. وقال الزمخشري[٥]: «وهذا قولُ صناديدِ قريشٍ كانوا يقولون لِمَنْ آمنَ منهم: لا نُبْعَثُ نحن ولا أنتم، فإنْ عَسَى كان ذلك فإنَّا نَتَحَمَّلُ». قال الشيخ[٦]: «هو تركيبٌ أعجميٌّ مِنْ جهةِ إدخالِ حرفِ الشرطِ على «عسى»، وهي جامدةٌ، واستعمالِها مِنْ غيرِ اسمٍ ولا خبرٍ وإيلائِها كان».

وقرأ العامَّةُ «خطاياكُمْ» جمعَ تكسيرٍ. وداود[٧] بن أبي هند «مِنْ

(١) القرطبي ١٣/٣٢٩، والبحر ٧/١٤٢.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٦٦.
(٣) البحر ٧/١٤٣، والشواذ ١١٤.
(٤) الإتحاف ٢/٣٤٨، البحر ٧/١٤٣.
(٥) الكشاف ٣/١٩٩.
(٦) البحر ٧/١٤٣.
(٧) البحر ٧/١٤٤، والشواذ ١١٤. وفيه داود بن هند، والمحرر ١٢/٢٠٦. وداود =

خَطِيْئاتهم» جمعَ سلامـةٍ. وعنه أيضـاً «خَطيئتِهم» بـالتوحيـد، والمرادُ الجنسُ. وهذا شبيهٌ بقراءتَيْ «وأحاطَتْ به خطيئتُه» و «خطيئاته»[1] وعنه أيضاً «خـطَئِهم». قيـل: بفتحِ الـطاءِ وكسرِ اليـاءِ. يعني بكسرِ الهمـزةِ القـريبـةِ من اليـاء لأجـلِ تسهيلِها بينَ بينَ.

و «مِنْ شيء» هـو مفعولٌ بـ «حـامِلِين»، و «مِنْ خطايـاهم» حالٌ منـه، لمَّا تقدَّم عليه انتصبَ حالاً.

آ. (١٤) **قـولـه: ﴿ألفَ سَنَـةٍ﴾**: منصـوبٌ على الـظرفِ. «إلاَّ خمسين عـاماً» منصـوبٌ على الاستثناءِ، وفي وقـوع الاستثناءِ مِنْ أسمـاءِ العـددِ خلافٌ. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآيةِ. وقد رُوْعِيَتْ هنا نكتةٌ لطيفـةٌ: وهو أَنْ غايَرَ بين تمييـزَيْ العددَيْن فقـال في الأول: «سَنَة» وفي الثـاني: «عامـاً» لئلا يَثْقُلَ اللفظُ[2]. ثم إنه خَصَّ لفظَ العامِ بالخمسين إيذاناً بأنَّ نبـيَّ اللَّهِ صلَّى الله عليـه وسلَّم لَمَّا استـراح منهم بقيَ في زمنٍ حسنٍ، والعـربُ تُعَبِّـرُ عن الخِصْبِ بالعام، وعن الجَدْبِ بالسَّنَة.

آ. (١٥) **قوله: ﴿وجَعَلْناها﴾**: أي: العقـوبةَ أو الـطُّوْفَةَ، ونحـو ذَلك.

= ابن أبـي هنـد، طهمان أبـو بكر القشيـري البصـري رأى أنس بن مـالـك وسعيد ابن المسيب توفي سنة ١٣٩. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٩٢.

(١) الآية ٨١ من البقرة. قرأ نافع بجمع السـلامة، وقـرأ الجمهور بـالإفراد. انـظر: الدر المصون ١/٤٥٧.

(٢) قال الزمخشري: «لأن تكرير اللفظ الواحـد في الكلام الـواحد حقيق بـالاجتناب في البلاغة إلَّا إذا وقع ذلك لأجـل غرض ينتحيـه المتكلم من تفخيم أو تهويـل أو تنويـه أو نحو ذلك» الكشاف ٣/٢٠٠.

آ. (١٦) **قوله: ﴿وإبراهيمَ﴾**: العامَّةُ على نصبِه عطفاً على «نوحاً»، أو بإضمار اذْكُرْ، أو عطفاً على هاء «أَنْجَيْناه». والنخعي[1] وأبو جعفر وأبو حنيفةَ «وإبراهيمُ» رفعاً على الابتداءِ، والخبرُ مقدَّرٌ أي: ومن المرسلينَ إبراهيمُ.

قوله: «إذ قالَ» بدلٌ مِنْ «إبراهيمَ» بدلُ اشتمالٍ.

آ. (١٧) **قوله: ﴿وتَخْلُقُوْن﴾**: العامَّةُ بفتحِ التاءِ وسكونِ الخاءِ وسكونِ اللامِ، مضارعَ خَلَقَ، «إفكاً» بكسرِ الهمزةِ وسكون الفاء أي: وَتَخْتَلِقُوْن كذباً أو تَنْحِتُون أصناماً. وعلي[2] بن أبي طالب وزيدُ بن علي والسُّلمي وقتادةُ بفتح الخاءِ واللامِ مشددةً[3]، وهو مضارعُ «تَخَلَّقَ» والأصلُ: تَتَخَلَّقُوْن بتاءَيْن، فَحُذِفَت إحداهما كـ تَنزَّلُ[4] ونحوِه. ورُوي عن زيد بن علي أيضاً «تُخَلِّقُوْن» بضم التاء وتشديد اللام مضارعَ خَلَّق مضعَّفاً.

وقرأ[5] ابن الزُّبير وفضيل بن زُرْقان[6] «أَفِكاً» بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو مصدرٌ كالكَذِبِ معنىً ووزناً. وجَوَّز الزمخشري[7] في الإِفْك بالكسرِ والسكون وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ مخففاً من الأَفِك بالفتح والكسر كالكِذْب واللِّعْب، وأصلُهما الكَذِب واللَّعِب، وأن يكونَ صفةً على فِعْل أي خَلْقاً إفكاً أي:

---

(١) البحر ٧/١٤٥.

(٢) القرطبي ١٣/٣٣٥، والبحر ٧/١٤٥.

(٣) «وَتَخَلَّقُوْن».

(٤) الآية ٤ من سورة القدر.

(٥) القرطبي ١٣/٣٣٥، والبحر ٧/١٤٥.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) الكشاف ٣/٢٠١.

ذا إفك. قلتُ: وتقديرُه مضافاً قبلَ إفْك مع جَعْلِه له صفةً غيرُ محتاجٍ إليه، وإنما كان يُحْتاجُ إليه لو جَعَلَه مصدراً.

قوله: «رِزْقاً» يجوزُ أن يكونَ منصوباً على المصدرِ، وناصبُه «لا يَمْلِكون» لأنَّه في معناه. وعلى أصولِ الكوفيين يجوزُ أَنْ يكونَ الأصلُ: لا يملِكُون أن يَرْزُقوكم رِزْقاً، فـ «أَنْ يَرْزُقوكم» هو مفعولُ «يَمْلكون». ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى المَرْزوق، فينتصبَ مفعولاً به.

آ. (١٩) قوله: ﴿يَرَوْا كيفَ﴾: قرأ[١] الأخَوان وأبو بكر بالخطاب، على خطابِ إبراهيمَ لقومِه بذلك. والباقون بالغَيْبة ردَّاً على الأممِ المكذِّبةِ.

قوله: «كيف يُبْدِىءُ» العامَّةُ على ضَمِّ الياءِ مِنْ أَبْدَأَ. والزبيري[٢] وعيسى وأبو عمرو بخلافٍ عنه «يَبْدَأُ» مضارعَ بدأ. وقد صَرَّح بماضيه هنا حيث قال: «كيف بدأ الخَلْقَ»[٣] وقرأ الزهري: «كيف بَدا» بألفٍ صريحةٍ، وهو تخفيفٌ على غيرِ قياسٍ. وقياسُه بين بينَ، وهو في الشذوذ كقولِه[٤]:

٣٦٣٦ـ ....
فَارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٢/٣٤٣، والتيسير ١٧٣، والقرطبي ١٣/٣٣٦، والبحر ٧/١٤٦.

(٢) البحر ٧/١٤٦ والزبيري هو الزبير بن عامر بن صالح الزبيري أخذ عن نافع وروى عنه حمزة الأحول انظر: طبقات القراء ١/٢٩٣.

(٣) في الآية ٢٠.

(٤) تقدم برقم ٥٠١.

[٧٠٨/ب] / آ. (٢٠) **قوله: ﴿النَّشْأَةَ﴾**: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو «النَّشاءَةَ» بالمدّ هنا والنجم[٢] والواقعة[٣]. والباقون بالقصرِ مع سكونِ الشين، وهما لغتان كالرَّأْفة والرَّآفة. وانتصابُهما على المصدرِ المحذوفِ الزوائدِ. والأصلُ الإنشاءة. أو على حَذْف العاملِ أي: يُنْشِيء فَيَنْشؤون النشأةَ. وهي مرسومةٌ بالألفِ وهو يُقَوِّيَ قراءةَ المدِّ.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿ولا في السَّماءِ﴾**: على تقديرِ أَنْ يكونوا فيها كقوله: «إنْ اسْتَطَعْتُمْ أن تَنْفُذُوا مِنْ أقطارِ السموات»[٤] أي: على تقديرِ أَنْ يكونوا فيها. وقال ابن زيد والفراء[٥]: «معناه ولا مَنْ في السماءِ أي: يُعْجِزُ إنْ عَصَى» يعني: أنَّ مَنْ في السمواتِ عطفٌ على «أنتم» بتقدير: إنْ يَعْصِ. قال الفراء: «وهذا من غوامضِ العربيةِ». قلت: وهذا على أصلِه حيث يُجَوِّز حَذْفَ الموصولِ الاسميِّ وتَبْقَى صلتُه. وأنشد[٦]:

٣٦٣٧ـ أمَنْ يَهْجُو رسولَ الله منكُمْ
وَيَنْصُرُه وَيَمْدَحُه سَواءُ

وأبعدُ مِنْ ذلك مَنْ قدَّر موصولين محذوفين أي: وما أنتم بمعجِزين مَنْ في الأرض مِن الإنسِ والجنِّ ولا مَنْ في السماء من الملائكة، فكيف تُعْجِزُون خالقِها؟ وعلى قولِ الجمهورِ يكونُ المفعولُ محذوفاً أي: وما أنتم بمعجِزين أي: فائِتينَ ما يريدُ اللَّهُ بكم.

---

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٢/٣٤٣، والبحر ٧/١٤٦، والتيسير ١٧٣.
(٢) الآية ٤٧.
(٣) الآية ٦٢.
(٤) الآية ٣٣ من الرحمن.
(٥) معاني القرآن ٢/٣١٥.
(٦) تقدم برقم ٧٩٠.

وقوله[1] : «ثم يُعيدُه» «ثم اللَّهُ يُنْشِيءُ» مُسْتأنفان، من إخبارِ الله تعالىٰ، فليس الأولُ داخلاً في حَيِّزِ الرؤيةِ، ولا في[2] الثاني في حَيِّزِ النظَر.

آ. (٢٤) **قوله : ﴿فما كان جوابَ قومِه﴾** : العامَّةُ على نصبِه. والحسن[3] وسالمٌ الأفطسُ برفعِه. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا[4].

آ. (٢٥) **قوله : ﴿إنَّ ما اتَّخَذْتُمْ﴾** : في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وهو المفعولُ الأول. و «أَوْثاناً» مفعولٌ ثانٍ. والخبرُ «مَوَدَّةُ» في قراءةِ مَنْ رفع كما سيأتي. والتقدير: إنَّ الذي اتَّخذتموه أوثاناً مودةُ، أي: ذو مودةٍ، أو جُعل نفسَ المودةِ، ومحذوفٌ على قراءةِ مَنْ نَصَبَ «مَوَدَّةَ» أي: إنَّ الذي اتخذتموه أوثاناً لأجلِ المودةِ لا يَنْفَعُكم، أو «يكونُ عليكم»، لدلالةِ قولِه: «ثم يومَ القيامةِ يكفُرُ بعضُكم ببعض».

الثاني: أن تُجْعَلَ «ما» كافةً، و «أوثاناً» مفعولٌ به. والاتِّخاذ هنا متعدٍ لواحدٍ، أو لاثنين، والثاني، هو «من دونِ الله» فَمَنْ رفع «مودةُ» كانَتْ خبرَ مبتدأ مضمرٍ. أي: هي مودة، أي: ذاتُ مودة، أو جُعِلت نفسَ المودةِ مبالغةً. والجملةُ حينئذٍ صفةٌ لـ «أَوْثاناً» أو مستأنفةٌ. ومَنْ نصبَ كانَتْ مفعولاً له، أو بإضمار أَعْني.

الثالث: أَنْ تُجْعَلَ «ما» مصدريةً، وحينئذٍ يجوز أن يُقَدَّر مضافاً من الأول أي: إنَّ سببَ اتِّخاذِكم أوثاناً مودةُ، فيمَنْ رفَعَ «مودةُ». ويجوز أَنْ لا يُقَدَّرَ، بل

---

(١) عاد إلى الآية ١٩.

(٢) لعل «في» هذه مقحمة.

(٣) القرطبي ١٣/٣٣٨، والبحر ٧/١٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٧٣.

يُجْعَلُ نفسُ الاتخاذِ هو المودةَ مبالغةً. وفي قراءةِ مَنْ نَصَبَ يكونُ الخبرُ محذوفاً، على ما مَرَّ في الوجه الأول.

وقرأ(١) ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ والكسائيُّ برفع «مودةُ» غيرَ منونة وجَرِّ «بَيْنِكم». ونافع وابن عامر وأبو بكر بنصب «مودةً» منونةً ونصبِ «بينَكم». وحمزةُ وحفص بنصب «مودةَ» غيرَ منونةٍ وجرِّ «بَيْنِكم». فالرفعُ قد تقدَّم. والنصبُ أيضاً تقدَّم فيه وجهان، ويجوز وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تُجْعَلَ مفعولاً ثانياً على المبالغةِ، والإضافةُ للاتِّساعِ في الظرف كقولِهم(٢):

٣٦٣٨ـ يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

ومَنْ نصبَه فعلى أصلِه. ونُقِل عن عاصمٍ أنه رَفَع «مودةُ» غيرَ منونةٍ ونَصَبَ «بينَكم». وخُرِّجَتْ على إضافة «مودةُ» للظرف، وإنما بُني لإضافتِه إلى غيرِ متمكنٍ كقراءةِ «لقد تَقَطَّعَ بينَكم»(٣) بالفتح إذا جعلنا «بينَكم» فاعلاً.

وأمَّا «في الحياة» ففيه [أوجهٌ] أحدها: أنه هو و«بينَكم» متعلقان بـ«مودَّة» إذا نُوِّنَتْ. وجازَ تعلُّقُهما بعاملٍ واحدٍ لاختلافِهما. الثاني: أَنْ يتعلَّقا بمحذوفٍ على أنهما صفتان لـ«مودَّة». الثالث: أن يتعلَّقَ «بَيْنَكم» بمَوَدَّة. و«في الحياة» صفةٌ لـ«مودة». ولا يجوز العكسُ لئلا يلْزَم إعمالُ المصدرِ الموصوفِ. والفرقُ بينَه وبين الأول أنَّ الأولَ عَمِلَ فيه المصدرُ قبل أَنْ يُوْصَفَ، وهذا عَمِلَ فيه بعد

---

(١) السبعة ٤٩٩، والبحر ١٤٨/٧، والتيسير ١٧٣، والحجة ٥٥٠، والنشر ٣٤٣/٢، والقرطبي ٣٣٨/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٩١٢.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة نافع والكسائي وعاصم. انظر: الدر ٤٨/٥.

أَنْ وُصِفَ. على أنَّ ابنَ عطية[1] جَوَّز ذلك هو وغيرُه وكأنهم اتَّسَعوا في الظرف. فهذا وجهٌ رابعٌ.

الخامس: أَنْ يتعلَّقَ «في الحياة» بنفس «بينَكم» لأنه بمعنى الفعل، إذ التقديرُ: اجتماعُكم ووَصْلُكم. السادس: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ نفسِ «بينَكم». السابع: أن يكونَ «بينَكم» صفةً لـ «مودة». و«في الحياة» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيه. الثامن: أَنْ يتعلَّقَ «في الحياة» بـ «اتَّخذتُمْ» على أَنْ تكون «ما» كافةً و«مودة» منصوبةً. قال أبو البقاء[2]: «لئلا يؤدِّي إلى الفصلِ / بين [٧٠٩/أ]
الموصولِ وما في الصلة بالخبر».

آ. (٢٨) قوله: ﴿ولُوْطاً﴾: كقولِه: «وإبراهيمَ إذ قال»[3].

قوله: «ما سَبَقكم» يجوز أَنْ تكونَ استئنافيةً جواباً لمَنْ سأل عن ذلك، وأَنْ تكونَ حاليةً، أي: مُبْتَدِعين لها.

آ. (٣٣) قوله: ﴿ولَمَّا أَنْ جاءَتْ﴾: تقدَّم نظيرُها. إلاَّ أَنَّ هنا زِيْدَتْ «أَنْ» وهو مطردٌ تأكيداً.

قوله: «إنَّا مُنَجُّوك» في الكافِ وما أشبهها مذهبان: مذهبُ سيبويهِ[4]: أنها في محلِّ جرٍ. فعلى هذا في نَصْبِ «وأهلَكَ» وجهان: إضمارُ فعلٍ،

---

(١) المحرر ٢١٤/١٢.
(٢) الإملاء ١٨٢/٢.
(٣) الآية ١٦.
(٤) الكتاب ٨٦/١، قال: «وتقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمر له ناصباً».

أو العطفُ على المحلِّ. ومذهبُ الأخفشِ[1] وهشام أنها في محلِّ نصبٍ، وحُذِفَ التنوينُ والنونُ لشدةِ اتصالِ الضميرِ.

وقد تقدَّمَتْ قراءتا التخفيفِ والتثقيلِ في «لَنُنَجِّيَنَّه» و «مُنَجُّوك» في الحجر[2].

آ. (٣٤) وقُرِىء «مُنْزِلون» مخففاً ومشدداً[3]. وقرأ ابن محيصن[4] «رُجْزاً» بضم الراء. والأعمش[5] وأبو حيوة «يَفْسِقون» بالكسر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿تَرَكْنا منها آيةً﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ بعضَها باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ. وإليه نحا الفراء[6] أي: تَرَكْناها آيةً، كقوله[7]:

٣٦٣٩ـ أمْهَرْت مِنْها جُبَّة وتَيْسا

---

(١) معاني القرآن له ٢/٤٣٦ قال: «لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع فلذلك انتصب الثاني».

(٢) الآية ٥٩ من الحجر: «إلاَّ آلَ لوط إنَّا لمُنَجُّوهم أجمعين» قرأ الأخوان بالتخفيف في الحجر والعنكبوت وخففا أيضاً الفعل في العنكبوت. وافقهما ابن كثير وأبو بكر على تخفيف «منجوك» والباقي بالتشديد. الدر ٧/١٧٠.

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بالتشديد والباقون بالتخفيف، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) البحر ٧/١٥١، والمحرر ١٢/٢١٩.

(٥) البحر ٧/١٥١، والمحرر ١٢/٢١٩.

(٦) لم يشر إلى زيادتها في إعرابه، في هذا الموضع، وانظر مثالاً على زيادة «مِنْ» عند الفراء ٢/٢٥٦.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/١٥١.

أي: أَمْهَرْتُها. وهذا يجيءُ على رَأْيِ الأخفش[1].

آ. **(٣٦) قـولـه: ﴿وإلى مَـدْيَنَ﴾**: أي: وأَرْسَلْنَـا، أو بَعَثْنـا إلى مَدْيَنَ أخاهم. و «شُعَيباً» بدلٌ أو بيانٌ أو بإضمار أعني.

آ. **(٣٨) قـولـه: ﴿وعـاداً وثمـودَ﴾**: نصبٌ بـأَهْلَكْنـا مقـدَّراً، أو عـطفٌ على مفعولِ «فـأَخَذْتُهم»، أو على مفعـول «فَتَنَّا»[2] أول السـورة وهو قولُ الكسائيِّ وفيه بُعْدٌ كبيرٌ. وتقدَّمَ تنوينُ ثمود وعدمه في هود[3].

وقـرأ ابن وثاب[4] «وعـادٍ وثمودٍ» بـالخفض عَـطْفـاً على «مَـدْيَنَ» عُـطِف لمجرَّد الدلالةِ، وإنْ لا يَلْزَمْ أن يكون «شعيباً»[5] مرسَلاً إليهما. وليس كذلك.

قـوله: «وقـد تَبَيَّنَ لكم» أي: ما حـلَّ بهم. وقرأ[6] الأعمش «مسـاكنُهم» بالرفع على الفاعلية بحذف «مِنْ».

آ. **(٣٩) قوله: ﴿وقارونَ﴾**: عطفٌ على «عـاداً وثمودَ» أو على مفعول «فَصَدَّهم» أو بإضمار اذكر.

آ. **(٤٠) قوله: ﴿فكُلًّا﴾**: منصوبٌ بـ «أَخَـذْنا». و «بـذَنْبه» أي: بسبب أو مصاحباً لذنبه.

---

(١) لم يشر إلى تقدير زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على زيادتها عنده: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) الآية ٣.

(٣) العامة على منعه للعلمية والتأنيث، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه ذهبا به مذهب الحيّ. الدر المصون ٦/٣٤٦.

(٤) البحر ٧/١٥٢.

(٥) كذا على حكايته كما ورد في الآية: «وإلى مدينَ أخاهم شُعيباً».

(٦) البحر ٧/١٥٢.

قوله: «مَنْ أَغْرَقْنا» عائدهُ محذوفٌ لأجلِ شِبْهِ الفاصلةِ.

آ. (٤١) **قوله: ﴿العنكبوت﴾**: معروفٌ. ونونُه أصليةٌ، والواوُ والتاءُ مزيدتان، بدليل قولِهم في الجمع: عناكِب، وفي التصغير عُنَيْكِب. ويُذَكَّر ويُؤنث فمن التأنيثِ: قولُه: «اتَّخَذَتْ». ومن التذكير قوله[1]:

٣٦٤٠ـ على هَطَّالِهم منهمْ بيوتٌ
كأنَّ العنكبوتَ هو ابْتَناها

وهذا مُطَّرِدٌ في أسماءِ الأجناس، تُذَكَّر وتؤنَّث.

قوله: «لو كانوا يَعْلَمون» جوابُه محذوفٌ أي: لَمَا اتَّخذوا مَنْ يُضْرَبُ له بهذه الأمثالِ لحقارتِه. ومتعلَّق «يَعْلمون» لا يجوز أَنْ يكونَ مِنْ جنسِ قولِه: «وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ»؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ ذلك، وإنما متعلَّقُه مقدرٌ مِنْ جنسِ ما يدلُّ عليه السياقُ. أي: لو كانوا يعلمونَ أنَّ هذا مثلُهم.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿ما يَدْعُون﴾**: قرأ[2] أبو عمروٍ وعاصم بياء الغيبة، والباقون بالخطاب. و «ما» يجوز فيها أَنْ تكونَ موصولةً منصوبةً بـ «يَعْلَم» أي: يَعْلَم الذين يَدْعُونَهم، ويَعْلَم أحوالهم. و «مِنْ شيء» مصدرٌ. وأَنْ تكونَ استفهاميةً، وحينئذٍ يجوز فيها وجهان: أَنْ تكونَ هي وما عَمل فيها معترضاً بين قوله: «يَعْلَمُ» وبين قولِه: «وهو العزيزُ الحكيم» كأنه قيل: أيَّ شيءٍ يَدْعون مِنْ دونه. والثاني: أن تكونَ معلِّقَةً لـ «يَعْلَم»، فتكونَ في موضع نصبٍ

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣١٧. واللسان عنكب. وهطَّال: جبل بعينه.

(٢) السبعة ٥٠٠، والنشر ٢/٣٤٣، والحجة ٥٥٢، والتيسير ١٧٤، والبحر ٧/١٥٣، والقرطبي ١٣/٣٤٦، والبحر ٧/١٥٣.

بها، وإليه ذهب الفارسي[1]، وأن تكونَ نافيةً و «مِنْ» في «من شيء» مزيدةٌ في المفعول به. كأنه قيل: ما يَدْعُون مِنْ دونِه ما يَسْتَحِقُّ أن يُطلق عليه شيء. والوجهُ فيها حينئذٍ: أَنْ تكونَ الجملةُ معترضةً كالأولِ مِنْ وجهَيْ الاستفهامية، وأن تكونَ مصدريةً. قال أبو البقاء[2]: «وشيء مصدرٌ». وفي هذا نظرٌ؛ إذ يصيرُ التقدير: ويعلمُ دعاءَكم مِنْ/ شيءٍ من الدعاء. [٧٠٩/ب]

آ. (٤٣) قوله: ﴿نَضْرِبُها﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبر «تلك» و «الأمثالُ» نعتٌ أو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، وأَنْ [تكونَ][3] «الأمثالُ» خبراً و «نَضْرِبُها» حال، وأَنْ تكونَ خبراً ثانياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إلاَّ الذين ظلموا﴾: استثناءٌ متصلٌ. وفيه معنيان، أحدهما: إلاَّ الظَّلَمَةَ فلا تُجادلوهم البتةَ، بل جادِلوهم بالسيف. والثاني: جادِلوهم بغير التي هي أحسنُ أي: أَغْلِظوا لهم كما أَغْلَظوا عليكم. وقرأ[4] ابن عباس «ألا» حرفُ تنبيهٍ أي: فجادِلوهم.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ كتاب﴾: مفعولُ «تَتْلُو» و «مِنْ» زائدةٌ. و «مِنْ قبلِه» حالٌ مِنْ «كتاب»، أو متعلِّقٌ بنفس «تَتْلو».

قوله «إذاً لارتابَ» جوابٌ وجزاءٌ أي: لو تَلَوْتَ كتاباً قبلَ القرآنِ، أو كنتَ مِمَّن يكتبُ لارتابَ المُبْطلون.

آ. (٤٩) قوله: ﴿بل هو آياتٌ﴾: قرأ[5] قتادةُ «آيةٌ» بالتوحيد.

---

(١) الحجة (خ) ٤/١٢٦.

(٢) الإملاء ٢/١٨٣.

(٣) زيادة من ش.

(٤) البحر ٧/١٥٥.

(٥) البحر ٧/١٥٦.

آ. (٥٠) قوله: ﴿آياتٌ﴾: قرأ[١] الأخَوان وابن كثير وأبو بكر «آيةٌ» بالإفراد؛ لأنَّ غالِبَ ما جاء في القرآن كذلك. والباقون «آياتٌ» بالجمعِ؛ لأنَّ بعدَه «قل إنَّما الآياتُ» بالجمعِ إجماعاً، والرسمُ محتملٌ له.

آ. (٥١) قوله: ﴿أنَّا أنزَلْنا﴾: فاعل «يَكْفِهم».

آ. (٥٥) قوله: ﴿ويقولُ﴾: قرأ[٢] الكوفيون ونافع بياءِ الغَيْبة أي: الله تعالىٰ أو المَلَك. وباقي السبعة بنونِ العظمة لله تعالىٰ، أو لجماعة الملائكةِ.

وأبو البرهسم بالتاءِ من فوقُ أي: جهنم كقوله: «وتقولُ هل مِنْ مزيدٍ»[٣]. وعبد الله وابن أبي عبلة «ويُقال» مبنياً للمفعول.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فاعْبُدونِ﴾: جعله الزمخشري[٤] جوابَ شرطٍ مقدرٍ، وجعل تقديمَ المفعولِ عِوَضاً مِنْ حَذْفِه مع إفادتِه للاختصاصِ. وقد تقدَّم منازعةُ الشيخِ له في نظيره.

آ. (٥٧) قوله: ﴿ثم إلينا تُرْجَعُوْنَ﴾: قرأه[٥] بالغيبة أبو بكر،

---

(١) السبعة ٥٠١، والقرطبي ١٣/٣٥٥، والحجة ٥٥٢، والبحر ٧/١٥٦، والتيسير ١٧٤، والنشر ٢/٣٤٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٠١، والقرطبي ١٣/٣٥٧، والحجة ٥٥٣، والنشر ٢/٣٤٣، والبحر ٧/١٥٦، والتيسير ١٧٤.

(٣) الآية ٣٠ من سورة قٓ.

(٤) الكشاف ٣/٢١٠ قال: «المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوَّض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص»، وانظر: البحر ٧/١٥٧.

(٥) السبعة ٥٠٢، والنشر ٢/٣٤٣، والقرطبي ١٣/٣٥٨، والبحر ٧/١٥٧، والتيسير ١٧٤.

وكذا في الروم في قوله: «ثم إليه تُرْجعون»[1] وافقه أبو عمرو في الروم فقط. والباقون بالخطاب فيهما. وقُرِىء[2] «يَرْجِعُون» مبنياً للفاعل.

آ. (٥٨) قوله: ﴿والذين آمنوا﴾: يجوز فيه الوجهان المشهوران: الابتداءُ والاشتغال. والأخَوان قرآ[3] بثاءٍ مثلثةٍ ساكنةٍ بعد النونِ، وياءٍ مفتوحةٍ بعد الواوِ من الثَّواء وهو الإقامةُ. والباقونَ بباءٍ مُوَحَّدة مفتوحةٍ بعد النونِ وهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الواوِ مِن المَباءة وهي الإنزالُ. و «غُرَفاً» على القراءةِ الأولى: إمَّا مفعولٌ به على تضمين «أَثْوَىٰ» أنزل، فيتعدَّى لاثنين، لأنَّ ثوىٰ قاصرٌ، وأكسبته الهمزةُ التعدِّيَ لواحدٍ، وإمَّا على تشبيهِ الظرف المختصِّ بالمبهمِ كقوله: «لأَقْعُدَنَّ لهم صِراطَك»[4] وإمَّا على إسقاطِ الخافضِ اتِّساعاً أي: في غُرَف.

وأمَّا في القراءةِ الثانيةِ فمفعولٌ ثانٍ، لأنَّ «بَوَّأ» يتعدَّىٰ لاثنين، قال تعالى: «تُبَوِّىءُ المؤمنين مَقاعِدَ»[5] ويتعدَّىٰ باللامِ قال تعالى: «وإذ بَوَّأْنا لإبراهيم»[6]. وقد قُرِىء «لَنُثَوِّيَنَّهم» بالتشديد مع الثاء المثلثة، عُدِّي بالتضعيف كما عُدِّي بالهمزة. و «تَجْرِي» صفةٌ لـ «غُرَفاً».

آ. (٥٩) قوله: ﴿الذين صَبروا﴾: يجوز فيه الجرُّ والنصبُ والرفعُ كنظائرَ له تقدَّمتْ.

---

(١) الآية ١١ من الروم.
(٢) وهي قراءة المطوعي، انظر: الإتحاف ٢/٣٥٢.
(٣) هذا الخلاف في «لنُبَوِّئَنَّهم» وانظر: في قراءاتها: السبعة ٥٠٢، والتيسير ١٧٤، والحجة ٥٥٤، والقرطبي ١٣/٣٥٩، والبحر ٧/١٥٧، والنشر ٢/٣٤٤.
(٤) الآية ١٦ من الأعراف.
(٥) الآية ١٢١ من آل عمران.
(٦) الآية ٢٦ من الحج.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿وكأيِّن مِنْ دابَّةٍ﴾**: جوَّز أبو البقاء[1] في «كَأيِّن» وجهين، أحدهما: أنها مبتدأٌ، و«لا تحملُ» صفتها، و«اللَّهُ يَرْزُقها» خبره، و«مِنْ دابَّةٍ» تبيينٌ. والثاني: أَنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ بإضمار فعل يُفَسِّره «يَرْزُقها» ويُقدَّرُ بعد «كَأَيِّنْ» يعني لأنَّ لها صدرَ الكلامِ. وفي الثاني نظرٌ؛ لأنَّ مِنْ شرط المفسِّرِ العملَ، وهذا المفسِّر لا يعملُ؛ لأنه لو عَمِلَ لخلَّ مَحَلَّ الأولِ، لكنه لا يَحُلُّ مَحَلَّه؛ لأنَّ الخبرَ متى كان فعلاً رافعاً لضميرٍ مفردٍ امتنع تقديمُه على المبتدأ، وإذا أَرَدْتَ معرفةَ هذه القاعدة فعليك بسورةِ هود عند قولِه: «ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً»[2].

آ. (٦٤) **قوله: ﴿الحَيَوان﴾**: قدَّر أبو البقاء[3] وغيرُه قبل المبتدأ مضافاً أي: وإنَّ حياةَ الدارِ الآخرة. وإنما قدَّروا ذلك ليتطابقَ المبتدأ والخبر، والمبالغةُ أحسنُ.

وواوُ «الحيوان» عن ياءٍ عند سيبويه[4] وأتباعِه. وإنما أُبْدِلَتْ واواً شذوذاً، وكذا في «حَيْوَة»[5] عَلَماً. وقال أبو البقاء[6]: «لئلا يلتبسَ بالتثنيةِ» يعني لو قيل: حَيَيان. قال: «ولم تُقْلب ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها لئلا تُحْذَفَ إحدى

---

(١) الإملاء ٢/١٨٤.
(٢) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر ٦/٢٩٢.
(٣) الإملاء ٢/١٨٤.
(٤) الكتاب ٢/٣٩٤ قال: «كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا ليختلف الحرفان». وانظر المسألة في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٩٤.
(٥) انظر: الممتع ٥٦٩.
(٦) الإملاء ٢/١٨٤.

الألفين». وغيرُ سيبويه[1] حَمَلَ ذلكَ على ظاهرِهِ، فالحياة عنده لامُها واوٌ. ولا دليلَ لسيبويهِ في «حَيِي» لأنَّ الواو متى انكسرَ ما قبلها قُلِبَتْ ياءً نحو: غُزِي ودُعِي ورَضِيَ.

قوله: «لو كانوا يعلمون»/ أي: لو كانوا يعلمون أنها الحَيَوانُ لَما آثروا عليها الدنيا. [٧١٠/أ]

آ. (٦٥) **قوله: ﴿فإذا رَكِبوا﴾** قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: بم اتصلَ قولُه: «فإذا رَكِبُوا في الفُلْك»؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه ما وَصَفَهم به وشَرَحَ مِنْ أمرِهم. معناه: هم على ما وُصِفوا به من الشِرْكِ والعنادِ فإذا ركبوا».

آ. (٦٦) **قوله: ﴿لِيَكْفروا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ كي، وهو الظاهرُ، وأن تكون لامَ أمرٍ.

قوله: «ولِيَتَمَتَّعوا» قرأ[3] أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرها وهي محتملةٌ للأمرين المتقدمين. والباقون بسكونها. وهي ظاهرةٌ في الأمر. فإنْ كان يُعتقد أن اللامَ الأولى للأمر فقد عطفَ أمراً على مثله، وإن كان يُعتقد أنها للعلةِ، فيكون قد عطف كلاماً على كلام.

وقرأ عبد الله[4] «فتمَتَّعوا فسوف تعلمون» وأبو العالية «فيُمَتَّعوا» بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول.

---

(١) وهو مذهب المازني في المنصف ٢/ ٢٨٥ فهذا عنده مما جاءت عينه ياء ولامه واواً ولم يستعمل منه فعل. وانظر مناقشة ابن عصفور لهذا المذهب في الممتع ٥٦٩. ومذهب المبرد أن أصله حَيْيان، انظر: التبصرة ٩٢٤.

(٢) الكشاف ٣/ ٢١٢.

(٣) السبعة ٥٠٢، والنشر ٢/ ٣٤٤، والبحر ٧/ ١٥٩، والتيسير ١٧٤، والقرطبي ١٣/ ٣٦٣، والحجة ٥٥٥.

(٤) القرطبي ١٣/ ٣٦٣، والبحر ٧/ ١٥٩.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿أفبالباطل يُؤمنون﴾**: قرأ العامَّةُ «يُؤْمنون» و«يكفرون» بياء الغيبة. والحسن[1] والسلمي بتاء الخطاب فيهما.

آ. (٦٨) **قوله: ﴿أليسَ في جهنمَ﴾**: استفهامُ تقريرٍ كقوله[2]:

٣٦٤١ـ أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايا
وأندىٰ العالمين بطونَ راحِ

آ. (٦٩) **قوله: ﴿والذين جاهدوا﴾**: يجوز فيه ما جاز في قوله: «والذين آمنوا»[3] أول السورة. وفيه رَدٌّ على ثعْلب: حيث زعم أنَّ جملةَ القسم لا تقع خبراً للمبتدأ[4].

قوله: «لَمع المحسنين» من إقامة الظاهر مُقامَ المضمرِ إظهاراً لشرفِهم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة العنكبوت]

---

(١) الشواذ ١١٥، والبحر ١٥٩/٧.
(٢) تقدم برقم ٣٣٤.
(٣) الآية ٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

سـورة الـروم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قـولـه: ﴿في أَدْنَى الأرض﴾: زعم بعضُهـم[١] أنَّ أل عِوَضٌ من الضميرِ، وأنَّ الأصلَ «في أَدْنَى أَرْضِهم» وهو قولٌ كوفيٌّ. وهـذا على قول: إن الهَرَبَ كان مِنْ جهة بلادِهم. وأمَّا مَنْ يقول: إنه من جهةِ بلادِ العَرَبِ فلا يَتَأَتَّىٰ ذلك. وقرأ العـامَّةُ «غُلِبَتْ» مبنياً للمفعول. وعلي[٢] بـن أبـي طـالب وأبو سعيد الخُدْري وابن عمر وأهل الشام ببنائِه للفاعلِ.

قوله: «غَلَبِهم» على القراءةِ الشهيرةِ يكون المصدرُ مضـافاً لمفعـولِه. ثم هذا المفعولُ: إمَّا أَنْ يكونَ مرفوعَ المحلِّ على أن المصدرَ المضافَ إليه مأخوذٌ مِنْ مبنيّ للمفعولِ على خلافٍ في ذلك، وإمَّا منصوبَ المحلِّ على أنَّ المصدرَ مِنْ مبني للفاعل، والفاعلُ محـذوفٌ تقديـره: مِنْ بعد أَنْ غَلَبَهم عـدوُّهم، وهم فارس[٣]. وأمَّا على القراءةِ الثانيةِ فهو مضافٌ لفاعلِه.

---

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٧/١٦١، والقرطبي ١٤/١، والشواذ ١١٦.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٣١٩: «وذلك أن فارس ظفرت بالـروم فحزن لـذلك المسلمون، وفرح مشركو أهل مكة؛ لأن أهـل فارس يعبـدون الأوثان ولا كتـاب لهم فَأَحَبَّتْهم المشركون لذلك، ومال المسلمون إلى الروم لأنهم ذوو كتاب ونبوة».

قـوله: «سَيَغْلِبـون» خبرُ المبتـدأ. و «من بعدِ غَلَبِهم» متعلقٌ بـه. والعامَّـةُ ـ بـل نقـل بعضُهم[1] الإجمـاعَ ـ على «سَيَغْلِبـون» مبنيـاً للفـاعـل[2]. فعلى الشهيرةِ واضحٌ أي: مِنْ بعدِ أن غَلَبَتْهُمْ فارسُ سيَغْلِبون فارسَ. وأمَّا على القراءةِ الثانيةِ فأخبرَ أنهم سيَغْلبون ثانيـاً بعد أن غَلَبـوا أولاً. ورُوِي عن ابنِ عمرَ أنـه قرأ ببنائه للمفعول[3]. وهذا مخالِفٌ لِما وَرَدَ في سبب الآية وما وَرَدَ في الأحاديث. وقـد يُلائم هـذا بعضَ ملاءَمَـةٍ مَنْ قـرأ «غَلَبَتْ» مبنيـاً للفـاعـلِ. وقـد تقـدَّم أن ابن عمـرَ ممَّن يقرأُ بـذلك. وقـد خَـرَّج النحـاسُ قـراءةَ عبـدِ الله بن عمـرَ على تخريجٍ حَسَنٍ[4]، وهو أن المعنىٰ: وفارسُ مِنْ بعدِ غَلَبِهم للرومِ سيُغْلَبون. إلَّا أنَّ فيه إضمارَ ما لم يُذْكَرْ، ولا جَرى سببُ ذِكْرِه.

آ. (٤) **قـولـه: ﴿فِي بِضْـعِ﴾**: متعلِّقٌ بمـا قبلَه. وتقـدَّم تفسيـرُ البِضْع[5] واشتقاقُه في يوسف. وقـال الفراء[6]: «الأصـلُ في «غَلَبِهـم»: غَلَبَتِهم بتاءِ التأنيثِ فَحُـذِفت للإضـافة كـ «وإقـامَ الصلاةِ»[7]. وغَلَّطه النحـاسُ[8]: بأنَّ إقامَ الصلاةِ قد يُقال فيها ذلك لاعتلالِها[9]، وأمَّا هنا فلا ضرورةَ تَدْعو إليه.

---

(١) وهو ابن عطية في المحرر ١٢/٢٤٢.

(٢) في البحـر: «قرأ علي وأبـو سعيد الخـدري وابن عباس وابن عمـر ومعـاويـة بن قـرة والحسن «غَلَبَتْ، سيُغْلَبون». انظر: البحر ٧/١٦١.

(٣) أي: سيُغلبون.

(٤) لم يردْ هذا التخريج في «إعراب القرآن» له.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥٠٠.

(٦) معاني القرآن ٢/٣١٩.

(٧) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن ٢/٥٧٨.

(٩) أي: فيكون المصدر قد حُذف منه فجُعِلت التاء عوضاً من المحذوف.

وقرأ(١) ابنُ السَّمَيْفَع وأبو حيوة «غَلْبِهم» بسكونِ اللام، فَتَحْتمـلُ أَنْ تكونَ تخفيفاً شاذاً، وأن تكونَ لغةً في المفتوحِ كالظَّعْن والظَّعَن(٢).

قوله: «مِنْ قبلُ ومِنْ بَعْدُ» العامَّةُ على بنائِهما ضمَّاً لقَطْعِهما عن الإضافة. وأراد بها أي: مِنْ قبل الغَلَبِ ومِنْ بعدِه. أو من قَبْلِ كل أمرٍ ومِنْ بعده. وحكىٰ الفراء(٣) كَسْرهما مِنْ غير تنوين. وغَلَّطه النحاسُ(٤)، وقال: «إنما يجوز مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ/ يعني مكسوراً منوناً». قلت: وقد قُـرِىء بذلـك(٥). ووجهُه أنـه [٧١٠/ب] لم يَنْوِ إضافتَهما فأَعْرَبهما كقوله(٦):

٣٦٤٢ـ فـسـاغَ لـي الـشَّـرابُ وكـنـتُ قَـبْـلاً
أَكـاد أَغَصُّ بـالـمـاءِ الـقَـراحِ

[وقوله:](٧)

٣٦٤٣ـ ونـحـنُ قَـتَـلْنـا الأُسْـدَ أُسْـدَ خَـفِـيَّـةٍ
فـمـا شَـرِبُـوا بَعْـداً عـلى لَـذَّةٍ خَمْـرا

---

(١) القرطبي ٦/١٤، والبحر ١٦١/٧.

(٢) ظَعَن يَظْعَنُ ظَعْناً وظَعَناً وظُعُوناً: ذهب وسار.

(٣) معاني القرآن ٣٢١/٢، قال: «ولا تنكرنَّ أن تضيف قبل وبعد وأشباههما وإن لم يظهر» وقد عرض الفراء تأصيلاً واسعاً للإضافة في هذا الباب.

(٤) إعراب القرآن ٥٧٩/٢ وعبارته: «والغلط في هـذا بين لأنه ليس في القرآن: لله الأمر من قبل ومن بعد ذلك فيكون مثل قوله:

بيـن ذراعَـيْ وجبهـةِ الأسـد

على أن هـذا أيضاً ليس بكثير في كلام العرب وإنما يُحمل كتاب الله على الكثير والفصيح».

(٥) قرأ بالتنوين أبو السَّمَّال كما في البحر ١٦٢/٧. وأمَّا من غير تنوين فقد نقلها العكبري في الإملاء ١٨٤/٢.

(٦) تقدم برقم ١٢٥.

(٧) تقدم برقم ١٢٦.

وحُكي(1) «مِنْ قبلٍ» بالتنوينِ والجرِّ، «ومِنْ بعدُ» بالبناءِ على الضم.

وقد خَرَّج بعضُهم ما حكاه الفـراء على أنه قَـدَّر أنَّ المضافَ إليـه موجـودٌ فتُرِكَ الأولُ بحالِه. وأنشد(2):

٣٦٤٤ـ . . . .
بـيـن ذراعَـيْ وجَـبْـهـةِ الأَسَـدِ

والفـرقُ لائحٌ؛ فـإنَّ في اللفظ مِثْلَ المحـذوفِ، على خـلافٍ في تقـديـرِ البيت أيضاً.

قوله: «ويومَئِذٍ» أي: إذ يغلِبُ الرومُ فارسَ. والناصب لـ «يومَ» «يفرحُ».

آ. (٥) وقـولـه: ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ﴾: مِن التجنيس. وتَقَـدَّم آخرَ الكهف.

قوله: «بنَصْرِ الله» الظاهرُ تعلُّقُه بـ «يَفْرَح». وجَوَّز فيه أَنْ يتعلَّقَ بـ «يَنْصُرُ» أبو البقاء(3). وهذا تفكيكٌ للنَّظْمِ.

---

(1) قال الفراء في «معاني القرآن» ٢/٣٢٠: «وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها «لله الأمر مِنْ قبلٍ ومن بعدُ» يخفض «قبل» ويرفع «بعدُ» على ما نوى». وانظر: القرطبي ١٤/٧ حيث نص على تنوين «قبلٍ» بالجر.

(2) البيت للفرزدق وصدره:

يـا مَـنْ رَأَىٰ عارِضـاً أُسَـرُّ بـه

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ١/٩٢، ومعاني القرآن للفـراء ٢/٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش ٣/٢١، والخزانة ١/٣٦٩. والعارض: السحاب. وذراعا الأسد: كوكبان، وجبهة الأسد: أربعة كواكب فيها عوج.

(3) الإملاء ٢/١٨٤.

آ. (٦) قـولـه: ﴿وَعْـدَ اللَّهِ﴾: مصدرٌ مؤكـدٌ ناصبُـه مضمرٌ أي: وَعَـدَهم اللَّهُ ذلـك وَعْـداً. وقـولــه: «لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْـدَه» مقــرِّرٌ لمعنى هـذا المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من المصدر، فيكونَ كالمصدرِ المـوصوف فهـو مبيِّنٌ للنوعِ كأنه قيل: وَعَد اللَّهُ وَعْداً غيرَ مُخْلِفٍ.

آ. (٨) قوله: ﴿في أنفسِهم﴾: ظـرفٌ للتفكُّر[١]. وليس مفعـولاً للتفكُّر، إذ متعلَّقُه [ما] خَلَق السمواتِ والأرضَ[٢].

قوله: «مـا خَلَقَ» «ما» نـافيةٌ. وفي هـذه الجملةِ وجهان، أحـدهما: أنهـا مستأنفةٌ لا تَعَلُّقَ لهـا بما قبلَهـا. والثاني: أنهـا معلِّقَةٌ للتفكُّـرِ، فتكونُ في محـلِّ نصبٍ على إسقـاطِ الخـافضِ. ويَضْعُفُ أَنْ تكـونَ استفهـاميـةً بمعنىٰ النفيِ. وفيها الوجهان المذكوران.

و «بالحقِّ» إمَّا سببيَّةٌ، وإمَّا حاليَّةٌ.

قوله: «بلقاءِ» متعلقٌ بـ «لَكافـرون». واللامُ لا تَمْنَـعُ مِنْ ذلك لكـونِها في حَيِّزِ «إنَّ».

آ. (٩) قوله: ﴿أكثرَ مِمَّا﴾: نعتُ مصدرٍ محذوف أي: عِمارةً أكثرَ مِنْ عِمـارتِهم. وقُـرِىء[٣] «وآثـــاروا» بـألفٍ بعـــد الهمـزة وهي إشبــاعٌ لفتحـة الهمزة[٤].

---

(١) أجاز أبو حيان أن يكون «ما خلق الله» متعلقاً بالقول المحذوف. معناه: أو لم يتفكروا فيقولوا هذا القول. ثم أجاز ما ذكره المؤلف. البحر ١٦٣/٧.

(٢) أي: إنَّ «يتفكروا» هنا مُعَلَّقـة. ومتعلَّقها جملة «مـا خَلَق» و «في أنفسهم» ظرف على سبيل التأكيد لأن الفكر لا يكون إلَّا في النفس. البحر ١٦٣/٧.

(٣) وهي روايـة الواقـدي، عن سليمـان، عن أبـي جعفـر. انـظر: المحتسب ١٦٣/٢، والبحر ١٦٤/٧.

(٤) وهو تخريج ابن جني في المحتسب ١٦٣/٢.

آ. (١٠) **قـولـه: ﴿عـاقبـةَ الـذين﴾**: قـرأ[١] نـافـع وابن كثيـر وأبو عمرو بالرفع. والباقون بالنصب. فالرفعُ على أنها اسمُ كـان، وذُكِّر الفعـلُ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ. وفي الخبـرِ حينئذٍ وجهـان، أحـدهمـا: «السُّـوْءَىٰ» أي: الفَعْلَةَ السُّوْءَىٰ أو الخَصْلَةَ السُّوْءىٰ. والثاني: «أَنْ كَذَّبوا» أي: كان آخـرُ أَمْرِهم التكذيبَ. فعلىٰ الأولِ يكونُ في «أَنْ كَذَّبوا» وجهان، أحدُهما: أنه على إسقاطِ الخافض: إمَّا لام العلةِ أي: لِأَنْ كَذَّبوا، وإمَّا باءِ السببيةِ أي: بأَنْ كَذَّبوا. فلمَّا حُـذِفَ الحـرفُ جَـرَىٰ القـولان المشهـوران بين الخليـلِ وسيبـويـه في محـلِّ «أَنْ»[٢]. والثـاني: أنه بـدلٌ من «السُّـوْءَىٰ» أي: ثم كـان عـاقبتُهم التكـذيبَ، وعلى الثاني يكونُ «السُّوْءَىٰ» مصدراً لـ أساْءُوا، أو يكونُ نعتاً لمفعولٍ محذوفٍ أي: أساْءُوا الفَعْلَةَ السُّوْءَىٰ، والسُّوْءَىٰ تأنيثُ الأَسْوَأ.

وجـوَّز بعضُهم أَنْ يكونَ خبـرُ كـان محـذوفـاً لـلإبهـامِ، والسُّـوْءَىٰ: إمَّـا مصدرٌ، وإمَّا مفعولٌ كما تقدَّم أي: اقْتَرَفوا الخطيئـةَ السُّوْءَىٰ أي: كـان عاقبتُهم الدَّمارَ.

وأمَّـا النصبُ فعلى خبر كـان. وفي الاسم وجهان، أحـدهمـا: السُّـوْءَىٰ أي: كـانت الفَعْلَةُ السُّـوْءَىٰ عـاقبـةَ المُسيئين، و«أَنْ كَـذَّبُـوا» على مـا تقـدَّم. والثاني: أن الاسـمَ «أَنْ كَذَّبُوا» والسُّوْءَىٰ على ما تقدَّم أيضاً.

آ. (١٢) **قـولـه: ﴿يُبْلِسُ﴾**: قـرأ العامَّـةُ ببنـائـه للفـاعـلِ، وهـو المعـروفُ يُقـال: أَبْلَسَ الـرجـلُ أي: انقـطعَتْ حُجَّتُه فسكتَ، فهـو قـاصـرٌ

---

(١) السبعـة ٥٠٦، والحجة ٥٥٦، والبحـر ٧/١٦٤، والنشـر ٢/٣٤٤، والقـرطبي ١٤/١٠، والتيسير ١٧٤.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل إلى أنه نصب. انظر: الكتـاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥، والدر المصون ١/٢١١.

لا يتعدَّىٰ. قال العجاج[1]:

٣٦٤٥ـ يـا صـاحِ هـل تَعْـرِفُ رَسْماً مُكَـرَّسَـاً
قـال نـعـم أعـرِفُـه وأَبْـلَسـا

وقـرأ[2] السُّلمي «يُبْلَسُ» مبنياً للمفعـول وفيه بُعْـدٌ؛ لأنَّ أَبْلَسَ لا يتعدَّىٰ. وقد خُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ مصـدرُ الفعلِ، ثم حُـذِفَ المضـافُ وأُقيمَ المضافُ إليـه مُقـامـه؛ إذ الأصـلُ: يُبْلِس إبـلاسَ المجـرمين. ويُبْلِس هو الناصبُ لـ «يومَ تقومُ».

آ. **(١٤) و ﴿يومَئذٍ﴾**: مضـافٌ لجملةٍ، تقديـرُها: يـومئذٍ تقـومُ. وهذا كأنه تأكيدٌ لفظيٌّ؛ إذ يصيرُ التقديـر: يُبْلِس المجرمـون يومَ تقـومُ الساعـةُ، يومَ تقومُ الساعة.

آ. **(١٥) قـوله: ﴿يُحْبَـرُونْ﴾**: أي: يُسَرُّون. والحَبْـرُ والحُبُور: السُّرور. وقيل: هـو مِن التحبير وهـو التحسين. يُقال: هـو حَسَنُ الحِبْر والسِّبـر بكسر الحاء والسين وفتحهمـا. وفي الحديث[3]: «يَخْـرج من النارِ رجـلٌ ذَهَبَ حِبْرُه وسِبْرُه» فالمفتوح مصدرٌ والمكسورُ اسمٌ.

والرَّوضةُ: الجنَّةُ. قيل: ولا تكونُ روضةً إلاَّ وفيها نبتٌ. وقيل: إلاَّ وفيهـا ماءٌ. وقيل: ما كانَتْ منخفضةً، والمرتفعةُ يقال لهـا تُرْعَـة. وقيل: لا يُقـال لها: رَوْضة/ إلاَّ وهي في مكانٍ غليظ مرتفعٍ. قال الأعشىٰ[4]: [٧١١/أ]

---

(١) تقدم برقم ٣٦٢.

(٢) القرطبي ١٤/١٠، والبحر ١٦٥/٧.

(٣) النهاية ٣٣٣/٢. والسبر: حسن الهيئة والجمال وقد تفتح السين.

(٤) ديوانه ٥٧. والحزن: المرتفع من الأرض. ومطر مسبل: غزير الماء.

٣٦٤٦ـ مـا رَوْضَـةٌ مِنْ ريـاض الحَـزْنِ مُعْشِبَـةٌ
خـضـراءُ جـادَ عليـهـا مُـسْبِـلٌ هَـطِلُ

وأصل[١] رِياض: رِواض، فقُلِبت الواوُ ياءً على حَدِّ: حَوْض وحِياض.

آ. (١٧) قوله: ﴿حين تُمْسُوْن﴾: تُمْسُون وتُصْبحون تامَّان أي: تَـدْخلون في المساء والصباح، كقولهم: «إذا سَمِعْتَ بسُرى القَيْنِ فاعلَمْ بـأنَّه مُصْبِحٌ»[٢] أي: مُقيم في الصباح. والعـامَّـةُ على إضـافـة الـظرف إلى الفعـل بعده. وقرأ[٣] عكرمةُ «حيناً» بالتنـوين. والجملةُ بعده صفـةٌ له. والعـائدُ حينئـذٍ محذوفٌ أي: تُمْسُوْن فيه كقوله: «واخشَوْا يـوماً لا يَجْـزي والدٌ عن وَلَـده»[٤]. والناصبُ لهذا الظرفِ «سُبْحانَ» لأنه نابَ عن عاملِه.

آ. (١٨) قـوله: ﴿وعَشِيّـاً﴾: عـطفٌ على «حينَ»، ومـا بينهمـا اعتراضٌ. و «في السموات» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الحمد أي: إنَّ الحمـدَ يكون في هذين الظرفين.

آ. (١٩) وقد تقدم[٥] خلافُ القُراء في تخفيفِ «الميت» وتثقيلِه وكـذا قوله: «تُخْرَجون» في سورة الأعراف[٦]. و «كذلك» نعتُ مصـدرٍ محذوفٍ أي: ومثلَ ذلك الإخراجِ العجيبِ تُخْرَجون.

---

(١) الضابط في ذلك فِعال جمع لمفـرد عينه واو وقـد سكنت في المفرد أو اعتلت بقلبها ألفاً فإنك تقلب الواو ياءً. انظر: الممتع ٤٩٥.
(٢) مجمع الأمثال ١/٤١.
(٣) المحتسب ٢/١٦٣، والقرطبـي ١٤/١٥، والبحر ٧/١٦٦.
(٤) الآية ٣٣ من لقمان.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/١٠٣.
(٦) انظر الدر المصون ٥/٢٨٥.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ومِنْ آياتِه أَنْ خَلَقكم﴾**: مبتـدأً وخبر أي: ومن جملةِ عـلامات تـوحيدِه وأنـه يَبْعَثكُم خَلْقُكم واختراعُكم. و «مِنْ» لابتـداءِ الغاية.

قوله: «ثم إذا أنتم». الترتيبُ والمُهْلة هنا ظـاهران؛ فـإنهم إنما يصيـرون بَشَراً بعد أطوارٍ كثيرةٍ. و «تَنْتشرون» حالٌ. و «إذا» هي الفجائيةُ. إلَّا أنَّ الفجائية أكثرُ ما تقع بعد الفاء لأنها تَقْتضي التعقيبَ. ووجهُ وقوعِها مع «ثُمَّ» بـالنسبة إلى مـا يليقُ بالحـالةِ الخـاصةِ أي: بعـد تلك الأطوارِ التي قَصَّهـا علينا في مـوضعٍ آخرَ مِنْ كونِنا نُطْفَةً ثم علقةً ثم مضغةً ثم عَظْماً مجرداً ثم عَظْماً مَكْسُـوّاً لحماً فاجأ البشريَّةَ والانتشارَ.

آ. (٢٢) **قـولـه: ﴿واختـلافُ ألسنتِكم﴾**: أي: لغـاتِكم من عَرَبٍ وعَجَمٍ، مع تنوُّعِ كلٍ مِن الجيلين إلى أنواعٍ شتى لا سيما العجمُ، فـإن لغاتِهم مختلفةٌ، وليس المرادُ بالألسنةِ الجوارحَ.

قـوله: «للعـالمين» قرأ[1] حفصٌ بكسـر الـلام جعله جمـعَ عـالِم ضـدَّ الجاهل. ونحـوُه «وما يَعْقِلُهـا إلَّا العالِمـون»[2] والباقـون بفتحها؛ لأنهـا آياتٌ لجميع الناس، وإن كـان بعضُهم يَغْفُلُ عنهـا. وقد تقـدَّم أولَ الفاتحـةِ الكلامُ في «العالمين»: هل هو جمعٌ أو اسمُ جمعٍ؟ فعليك باعتبارِه ثَمَّةَ[3].

آ. (٢٣) **قوله: ﴿مَنامُكم بالليـلِ والنهارِ﴾**: قيـل: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ ليكونَ كلٌّ واحدٍ مع ما يلائمه. والتقدير: ومِنْ آياتِه منامُكم بالليل

---

(١) السبعة ٥٠٧، والتيسير ١٧٥، والنشر ٢/٣٤٤، والحجة ٥٥٨، والبحر ٧/١٦٧.

(٢) الآية ٤٣ من العنكبوت.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٦.

وابتغاؤكم مِنْ فضلِه بالنهارِ، فحُذِف حرفُ الجرِّ لاتصالِه بـالليل وعَـطْفِه عليـه؛ لأنَّ حرفَ العطفِ قد يقومُ مَقامَ الجارِّ. والأحسنُ أَنْ يُجْعَـلَ على حالِـه، والنومُ بالنهار ممَّا كانَتِ العربُ تَعُدُّه[1] نعمـةً من الله، ولا سيما في أوقـاتِ القَيْلولة في البلاد الحارَّة.

آ. **(٢٤) قوله: ﴿يُرِيْكُمُ البَرْقَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحـدُها: ـ وهـو الـظاهرُ المـوافقُ لإخوانِـه ـ أَنْ يكونَ جملةً من مبتـدأ أو خبـرٍ، إلَّا أنـه حُـذِفَ الحـرفُ المصدريُّ، ولمَّـا حُذِفَ بَـطَلَ عملُه. والأصل: ومِنْ آيـاتِه أَنْ يُـرِيَكم كقوله[2]:

٣٦٤٧ـ ألا أيُّهــذا الـزاجـرِيْ أَحْضُـرُ الـوغَـى

. . . .

الثاني: أنَّ «مِنْ آياتِـه» متعلِّقٌ بـ «يُريكم» أو بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ من البرق. والتقديرُ: ويُرِيْكم البـرقَ مِنْ آياتـه، فيكون قـد عَطَفَ جملةً فعليـةً على جملةٍ اسمية. الثالث: أنَّ «يُرِيْكُم» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: ومِنْ آياتِه آيةٌ يُريكم بها، أو فيها البرقُ فحُذِفَ الموصوفُ والعائدُ عليه. ومثلُه[3]:

٣٦٤٨ـ ومـا الـدَّهْـرُ إلَّا تـارَتـان فـمِنْـهـمـا

أموتُ . . . .

أي: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها[4]. الرابع: أنَّ التقـديرَ: ومن آيـاتِه سحـابٌ

---

(١) الأصل: تعيده والتصحيح من ش.

(٢) تقدم برقم ٥٢١.

(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.

(٤) وهو مذهب الزجاج في «معاني القرآن» ٤/ ١٨٢.

أو شيءٌ يُريكم. فـ «يُريكم» صفةٌ لذلك المقدرِ، وفـاعلُ «يُـريكم» ضميرٌ يعـود عليه بخلافِ الوجهِ قبله؛ فإنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالىٰ.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿من الأرض﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنـه متعلِّقٌ بـ «دَعاكم» وهذا أظهرُ.

الثاني: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةً لـ دَعْوة. الثالث: أنـه متعلِّق بمحذوفٍ يَـدُلُّ عليـه «تَخْـرُجـون» أي: خَـرَجْتُمْ من الأرض. ولا جـائـزٌ أَنْ يتـعلَّق بـ «تَخْرُجون» لأنَّ ما بعد «إذا» لا يعملُ فيما قبلهـا. وللزمخشري[1] هنـا عبارةٌ/ [٧١١/ب] جيدة.

آ. (٢٧) **قـولـه: ﴿وهـو أَهْوَنُ عليـه﴾**: في «أَهْوَن» قـولان، أحدهما: أنهـا للتفضيل على بـابِها. وعلى هـذا يُقال: كيف يُتَصَـوَّرُ التفضيلُ، والإعـادةُ والبُداءة بـالنسبةِ إلى اللَّهِ تعـالى على حـدٍّ سَـواء؟ في ذلـك أجـوبـة، أحدها: أنَّ ذلك بالنسبةِ إلى اعتقاد البشرِ باعتبارِ المشاهَدَة: مِنْ أنَّ إعادةَ الشيءِ أهونُ من اختراعِه لاحتياجِ الابتداءِ إلى إعمالِ فكر غالبـاً، وإن كان هـذا منتفياً عن الباري سبحانَه وتعالى فخوطبوا بحسَبِ ما أَلِفوه.

الثاني: أنَّ الضميرَ في «عليه» ليس عائداً على الله تعالى، إنما يعودُ على الخَلْقِ أي: والعَـوْدُ أهونُ على الخَلْقِ أي أسـرعُ؛ لأن البُداءةَ فيهـا تـدريـجٌ مِنْ طَـوْرٍ إلى طَوْر، إلى أنْ صـار إنسانـاً، والَإعادةُ لا تحتـاجُ إلى هذه التـدريجاتِ فكأنه قيل: وهو أقصرُ عليه وأَيْسَـرُ وأقلُّ انتقالاً.

الثـالـث: أنَّ الضميرَ في «عليـه» يعـودُ على المخلوق، بمعنى: والإعـادةُ أهونُ على المخلوقِ أي إعادتُه شيئاً بعـدما أَنْشـأه، هذا في عُـرْفِ المخلوقين، فكيف يُنْكِرون ذلك في جانب اللَّهِ تعالى؟

(١) الكشاف ٣/ ٢٢٠.

والثـاني: أنَّ «أهـونُ» ليسَتْ للتفضيـل، بـل هي صفـةٌ بمعنىٰ هَيِّن، كقـولهم: اللَّهُ أكبرُ [أي][1]: الكبيـر. والظاهـرُ عَـوْدُ الضمير في «عليـه» على البـاري تعـالى ليُـوافِقَ الضميـرَ في قـولـه: «ولـه المَثَـلُ الأعلى». قـال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: لِمَ أُخِّرَتِ الصلةُ في قوله «وهو أَهْون عليه» وقُدِّمَتْ في قـوله «هـو عَلَيَّ هيِّنٌ»؟[3] قلت: هنالـك قُصِدَ الاختصـاصُ، وهو مَحَـزُّه[4] فقيل: هو عليَّ هيِّنٌ وإن كان مُسْتَصْعباً عنـدك أن يُوْلَـدَ بين هِمٍّ[5] وعاقِر، وأمَّا هنـا فلا معنىٰ لـلاختصاص. كيف والأمـرُ مبنيٌّ على مـا يعقلون من أنَّ الإِعـادةَ أسهـلُ من الابتداء؟ فلو قُـدِّمَت الصلة لَتغيَّر المعنىٰ». قـال الشيـخ[6]: «ومبنىٰ كلامِه على أنَّ التقديمَ يُفيد الاختصاصَ وقد تكلَّمْنا معه ولم نُسَلِّمـه»[7]. قلت: الصحيحُ أنه يُفيده، وقد تقدَّم جميعُ ذلك.

قوله: «وله المَثَلُ الأَعْلَىٰ» يجـوز أَنْ يكونَ مـرتبطاً بمـا قبلَه، وهو قـولُه: «وهو أهونُ عليه» أي: قد ضَرَبه لكم مَثَلاً فيما يَسْهُـل وفيما يَصْعُبُ. وإليـه نحا الـزجَّاج[8] أو بمـا بعدَه مِنْ قـولِـه: «ضـربَ لكم مَثَـلاً مِنْ أنفسِكم»[9] وقيـل: المَثَـلُ: الوصفُ. «وفي السمـوات» يجوز أَنْ يتعلَّق بـالأَعْلىٰ أي: إنه عـلا في

(١) زيادة من ش.
(٢) الكشاف ٣/ ٢٢٠.
(٣) الآية ٩ من مريم.
(٤) المَحَز: موضع الحزِّ، والحَزُّ: الاستقصاء والتـأثير يقـال: تكلم فأصـاب المَحَز: أي تكلم فأقنع.
(٥) الهِمُّ: الشيخ الكبير الفاني.
(٦) البحر ٧/ ١٧٠.
(٧) تمام عبارة البحر: «في قوله إياك نعبد».
(٨) معاني القرآن له ٤/ ١٨٤.
(٩) الآية ٢٨.

هـاتين الجهتين، ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنَّه حـالٌ مِن الأعلى، أو مِن المَثَل، أو مِن الضمير في «الأَعْلى» فإنه يعودُ على المَثَل.

قوله: «مِنْ أَنْفُسكم» «مِنْ» لابتداء الغايـة في موضـع الصفةِ لـ مَثَلاً أي: أَخَذَ مثلاً، وانتزعه مِنْ أقربِ شيءٍ منكم هو أنفسكُم.

آ. (٢٨) **قـولـه: ﴿هـل لكم مِمَّـا مَلَكَتْ أيمـانُكم مِنْ شركاء﴾**: «مِنْ شركاء» مبتدأ، و «مِنْ» مزيدةٌ فيـه لوجـودِ شرطَيْ الـزيادة[1]. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجـارُّ الأولُ وهو «لكم» و «مِنْ مـا مَلَكَتْ»: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شركاءَ» لأنه في الأصـل نعتُ نكرةٍ، قُـدِّم عليهـا. والعامـلُ فيه العـاملُ في هـذا الجارِّ الـواقع خبـراً. والخبـرُ مقـدرٌ بعـد المبتـدأ، و «في ما رَزَقْنـاكم» متعلِّقٌ بشركـاء. [وما في «ممَّـا» بمعنى النوع][2] تقديرُ ذلك كلِّه: هل شركاءُ فيما رَزَقْناكم كائنون مِن النوع الذي مَلَكَتْـه أَيْمانُكم مستقِرُّون لكم. فكائنـون هو الـوصفُ المتعلِّقُ به «ممَّـا مَلَكَتْ» ولَمَّا تقـدَّم صار حالاً، و «مستقرُّون» هو الخبرُ الذي تعلَّق به «لكم».

والثـاني: أنَّ الخبـرَ «ممَّـا مَلَكَتْ» و «لكم» متعلِّقٌ بمـا تَعَلَّق بـه الخبـرُ، أو بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ مِنْ «شركـاء» أو بنفس «شركـاء» كقولـك: «لك في الدنيا مُحِبٌّ» فـ «لك» متعلقٌ بـ مُحِبّ. و «في الدنيا» هو الخبرُ.

قـوله: «فـأنتم فيه سـواء» هـذه الجملةُ جـوابُ الاستفهـامِ الـذي بمعنى النفي، و «فيه» متعلِّقٌ بـ «سَواء».

قوله: «تَخافونهم» فيه وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ ثـانٍ لـ أنتم. تقديـرُه:

---

(١) أن تسبق بنفي أو استفهام، وأن تدخل على نكرة.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

فأنتم مُسْتَوُوْن معهم فيما رَزَقْناكم، خائفوهم كخَوْفِ بعضِكم بعضاً أيها السادة. والمرادُ نَفْيُ الأشياء الثلاثة أعني الشِّرْكةَ والاستـواءَ مع العبيـد وخوفَهم إيـاهم. وليس المرادُ ثبوتَ الشركة ونَفْيَ الاستـواءِ والخوفِ، كمـا هو أحـدُ الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدِّثَنـا» بمعنىٰ: ما تـأتينا مُحـدِّثاً بـل تأتينـا ولا تحدثنـا، بل المرادُ نفيُ الجميع كما تقدَّم.

وقال أبو البقاء[1]: «فأنتم فيه سَواءٌ» الجملةُ في موضع نصبٍ على جوابِ الاستفهام أي: «هل لكم فَتَسْتَوُوا» انتهى. وفيه نـظرٌ؛ كيف جَعَل جملةً اسميـة حالَّةً محلَّ جملةٍ فعلية، ويَحْكُمُ على موضع الاسمية بالنصب بإضمارِ نـاصبٍ؟ هـذا ما لا يجـوزُ ولو أنـه فَسَّر المعنى وقـال: إنَّ الفعلَ لـو حَلَّ بعـدَ الفاءِ لكـان منصـوباً بـإضمـار «أن» لكـان صحيحـاً. ولا بُـدَّ أَنْ يُبَيِّنَ أيضـاً أنَّ النصبَ على المعنىٰ الذي قَدَّمْتُه مِنْ نَفْيِ الأشياءِ الثلاثة.

والـوجه الثـاني: أنَّ «تخافـونهم» في محلِّ نصبٍ على الحـال من ضميـر الفاعل/ في «سَواء» أي: فتساوَوْا خائِفاً بعضُكم بعضـاً مشاركتَـه له في المـال. [٧١٢/أ]
أي: إذا لم تَرْضَوا أن يشارِكَكم عبيدُكم في المـال فكيف تُشرِكـون بالله مَنْ هـو مصنوعٌ له؟ قاله أبو البقاء[2].

وقال الرازي[3] معنى حسناً، وهو: «أنَّ بين المَثَـلِ والمُمَثَّلِ بـه مشابهـةً ومخالفةً. فالمشابهةُ معلومةٌ، والمخالفةُ مِنْ وجـوه: قولـه: «مِنْ أنفسكم» أي: مِنْ نَسْلِكم مع حقارةِ الأنفس ونَقْصِها وعَجْزِها، وقاسَ نفسَه عليكم مع جـلالتِها وعظمتِها وقُدْرَتِها. قوله: «ممَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكم» أي: عبيدِكم والمِلْكُ طارىء[4]

(١) الإملاء ٢/١٨٦.
(٢) الإملاء ٢/١٨٦.
(٣) البحر ٧/١٧٠.
(٤) الأصل: «طارٍ».

قابلٌ للنقـلِ بالبيـع وللزوالِ بالعِتْقِ، ومملوكُـه تعالى لا خـروجَ له عن المِلْكِ، فإذا لم يَجُزْ أَنْ يُشْـرِكَكم مملوكُكُم، وهو مِثْلُكم إذا تحـرَّرَ مِنْ جميعِ الـوجوهِ، ومثلُكم في الآدميَّـةِ حالـةَ الرِّق فكيف يُشْـرَكُ باللَّهِ تعـالى مملوكُه[1] مِنْ جميـع الوجوهِ، المباينُ له بالكلية؟ وقـوله: «فيمـا رَزَقْنَاكم» يعني أنـه ليس[2] لكم في الحقيقة، إنما هو لله تعالىٰ ومَنْ رَزَقه حقيقةً. فإذا لم يَجُزْ أَنْ يَشْـرَكَكم فيما هـو لكم، من حيث الاسمُ، فكيف يكـون لـه تعـالى شـريـكٌ فيمـا لـه من جهـة الحقيقة؟» انتهى وإنما ذكرْتُ هذا المعنىٰ مَبْسوطاً لأنَّه مبيِّنٌ لِما ذكرته مِنْ وجـوهِ الإعراب.

وقـولـه: «كَخِيْفَتِكم» أي: خِيْفَـةً مثـلَ خِيْفتكم. والعـامَّـةُ على نصب «أنفسَكم» لأنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعلِه. وقرأ[3] ابن أبـي عبلة بالرفع على إضافةِ المصدرِ لمفعولِه. واستقبح بعضهُم هذا إذا وُجِد الفاعلُ. وقـال بعضُهم: ليس بقبيحٍ بل يجوزُ إضافتُه إلى كلٍ منهما إذا وُجدا. وأنشد[4]:

٣٦٤٩ـ أَفْـنَى تِـلادي ومـا جَـمَّـعْـتُ مِـنْ نَـشَـبٍ
قَـرْعُ الـقـواريـزِ أفـواهَ الأبـاريـقِ

بنصب «الأفواه» ورَفْعِها.

قـوله: «كـذلك نُفَصِّـل» أي: مثلَ ذلـك التفصيلِ البيِّنِ نُفَصِّـل. وقرأ[5]

---

(١) البحر: فكيف يشرك الله مملوكه.
(٢) البحر: أن الميسِّر لكم.
(٣) البحر ١٧١/٧.
(٤) تقدم برقم ١٣٦٠.
(٥) البحر ١٧١/٧، والسبعة ٥٠٧، وقـال: «عياش عن أبي عمـرو» ولعله العباس ابن الفضل.

أبو عمرو في رواية «يُفَصِّلُ» بياء الغيبة رَدًّا على قوله: «ضَـرَبَ لكم». والباقـون بالتكلم رَدًّا على قوله: «رَزَقْناكم».

آ. (٣٠) **قوله: ﴿حَنِيفـاً﴾**: حالٌ مِنْ فـاعل «أَقِمْ» أو مِنْ مفعـولِه أو مِن «الدِّين».

قـوله: «فِـطْرَةَ الله» فيه وجهـان، أحدهمـا: أنه مصـدرٌ مؤكِّـدٌ لمضمـونِ الجملة كقوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ»[1] و«صُنْعَ الله»[2]. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمـارِ فِعْل. قال الزمخشري[3]: «أي: الزموا فـطرةَ الله، وإنما أَضْمَـرْتُه عَلَى خـطابِ الجمـاعة لقـولِه: «مُنِيبِيْن إليـه». وهو حـالٌ من الضمير في «الـزَموا». وقـولُـه: «واتَّقوه، وأقيموا، ولا تكونوا» معطوفٌ على هذا المضمر». ثم قال: «أو عليكم فـطرةَ». ورَدَّه الشيـخُ[4]: «بـأنَّ كلمـةَ الإغـراءِ لا تُضْمَـرُ؛ إذ هي عِـوَضٌ عن الفعلِ، فلو حَذَفْتَها لَزِمَ حَذْفُ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه. وهو إجحافٌ». قلت: هذا رأيُ البصريين. وأمَّا الكسائيُّ وأتباعُه فيُجيزون ذلك.

آ. (٣١) **قوله: ﴿مُنِيْبِين﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «الزموا» المضمـرِ كما تقـدَّم، أو مِنْ فاعـل «أَقِمْ» على المعنى؛ لأنَّه ليس يُـرادُ به واحـدٌ بعينِـه، إنمـا المـرادُ الجميعُ. وقيـل: حـالٌ من النـاس إذا أُريـد بهم المؤمنـون. وقـال الزجَّاج[5]: «بعد قوله: وَجْهَكَ» معطوفٌ محذوف تقديره: فأقمْ وجهَك وأمتك. فالحالُ من الجميع. وجاز حَذْفُ المعطوفِ لدلالةِ «مُنيبين» عليه كما جاز حَذْفُه

(١) الآية ١٣٨ من البقرة.
(٢) الآية ٨٨ من النمل.
(٣) الكشاف ٣/٢٢٢.
(٤) البحر ٧/١٧١.
(٥) معاني القرآن ٤/١٨٥.

في قوله: «يا أيُّها النبـيُّ»[1] أي: والنـاسُ لدلالـة «إذا طَلَّقْتم» عليه. كـذا زعم الزجَّاج في «يا أيُّها النبـيُّ». وقيـل: على خبرِ كـان أي: كونـوا مُنِيبين؛ لدلالـة قوله: «ولا تكونوا».

آ. (٣٢) **قوله: ﴿فَرِحُون﴾**: الظاهر أنَّه خبرُ «كلُّ حِزْب» وجَـوَّزَ الـزمخشريُّ[2] أَنْ يـرتفعَ صفـةً لـ «كل» قـال: «ويجـوز أن يكـونَ «من الـذين» منقـطعاً مَمَّـا قبله. ومعناه: من المفـارقين دينَهم كلُّ حـزب فَرِحين بمـا لديهم، ولكنه رَفَع فرحين وصفاً لـ «كل» كقوله[3]:

٣٦٥٠ـ وكـلُّ خـليـلٍ غـيـرُ هـاضـمِ نَـفْسِـه

. . . .

قال الشيخ[4]: «قَدَّر أولاً «فرحين» مجروراً صفةً لـ حِزْب ثم قال: ولكنـه رُفِع على الوصف لـ «كل» لأنك إذا قلتَ: «مِنْ قومِك كـلُّ رجلٍ صـالح» جـاز في «صالح» الخفضُ نعتاً لرجل وهو الأكثر، كقوله[5]:

٣٦٥١ـ جـادَتْ عـليـه كـلُّ عـيـنٍ ثَـرَّةٍ
فَـتَـرَكْـنَ كـلَّ حـديـقـةٍ كـالـدِّرْهـمِ

وجاز الرفعُ نعتاً لـ «كل» كقوله[6]:

---

(١) الآية ١ من الطلاق.
(٢) الكشاف ٣/٢٢٢.
(٣) تقدم برقم ٥٨٠.
(٤) البحر ٧/١٧٢.
(٥) تقدم برقم ٢٤٨.
(٦) البيت لابن أحمر وهـو في الكتـاب ١/٢٧٢ واللسـان هـوج. ولهت: حَنَّتْ. شبَّـه صوت الريح المعصفة الشديدة بصوت الناقة التي حَنَّت إلى ولدها المفقود. والزبر: الإحكام.

٣٦٥٢ـ وَلـهَـتْ عـليـه كـلُّ مُـعْـصِـفَـةٍ
هَـوْجـاءُ لـيس لِـلُبِّـهـا زَبْـرُ

برفع «هوجاء» صفةً لـ «كل». انتهى. وهو تقريرٌ حسنٌ.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿إذا فريقٌ﴾**: هذه «إذا» الفجائيةُ وقعَتْ جوابَ الشرطِ لأنها كالفاء في أنها للتعقيبِ، ولا تقع أولَ/ كلامٍ، وقد تجامِعُها الفاءُ زائدةً[1]. [٧١٢/ب]

آ. (٣٤) **قوله: ﴿لِيَكْفُروا﴾**: يجوز أن تكونَ لامَ كي، وأَنْ تكونَ لامَ الأمرِ، ومعناه التهديدُ نحو: «اعْمَلوا ما شِئْتُمْ»[2].

قوله: «فَتَمَتَّعُوْا» قرأ العامَّة بالخطاب فيه وفي «تَعْلمون». وأبو العاليةِ[3] بالياء فيهما، والأولُ مبنيٌّ للمفعول. وعنه «فَيَتَمَتَّعوا» بياءٍ قبل التاء. وعن عبد الله «فَلْيَتَمَتعوا» بلامِ الأمر.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿سُلْطاناً﴾**: أي: بُرْهاناً وحُجَّة. فإنْ جَعَلْناه حقيقةً كان «يتكلم» مجازاً، وإنْ جَعَلْناه حقيقةً كان «يتكلم» مجازاً، وإنْ جَعَلْناه على حذف مضاف أي: ذا سلطان كان «يتكلَّم» حقيقةً. وقال أبو البقاء[4] هنا: «وقيل: هو جمعُ سَلِيْط كـ رَغِيف ورُغْفان» انتهى. وهذا لا يجوزُ لأنه كان ينبغي أَنْ يُقال: فهم يتكلمون. و «فهو يتكلمُ» جوابُ الاستفهام الذي تضمَّنَتْه «أم» المنقطعةُ.

---

(١) عقد ابن هشام في المغني ٢٢١ فصلاً للحديث عن هذه الفاء وهي ما بين زائدة وعاطفة وسببية.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٦٣، والبحر ٧/١٧٣، والقرطبي ١٤/٣٣.

(٤) الإملاء ٢/١٨٦.

آ. (٣٩) قوله: ﴿لِيَرْبُوَ﴾: العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحتُ مفتوحةً، أسند الفعلَ لضمير الرِّبا أي: ليزدادَ. ونافع[1] بتاءٍ مِنْ فوقُ مضمومةً خطاباً للجماعة. فالواوُ على الأولِ لامُ كلمة، وعلى الثاني كلمةُ ضميرٍ لغائبين[2]. وقد تقدَّمتْ قراءتا «آتيتم» بالمدِّ والقصرِ في البقرة[3].

قوله: «المُضْعِفُوْن» أي: أصحابُ الأضعاف. قال الفراء[4]: «نحو مُسْمِن، ومُعْطِش أي: ذي إبِل سمانٍ وإبل عِطاش». وقرأ[5] أُبَيٌّ بفتح العين، جعله اسمَ مفعولٍ.

وقوله: «فأولئك هم» قال الزمخشري[6]: «التفاتٌ حسن، كأنه [قال][7] لملائكتِه: فأولئك الذين يريدون وجهَ اللَّهِ بصدقاتِهم هم المُضْعِفون. والمعنى: هم المُضْعِفُون به؛ لأنه لا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما» انتهى. يعني أنَّ اسم الشرط متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَوْدُ ضميرٍ من الجواب عليه. وتقدَّم ذلك في البقرة عند قوله: «قل مَنْ كان عَدُوّاً لجبريل»[8] الآية. ثم قال:

---

(١) «لِتُـرْبُـوْا» السبعة ٥٠٧، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٩، والبحر ١٧٤/٧، والقرطبي ٣٩/١٤، والتيسير ١٧٥.

(٢) قال ابن زنجلة في الحجة: «وفاعل الربا القوم الذين خوطبوا. المعنى: لتُرْبوا أنتم أي: تعطون العطية لتزدادوا بها أنتم» وحجته أنها كتبت في المصاحف بألف بعد الواو.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٧٤/٢، قرأ الجمهور بالمدِّ وقَصَرَ ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٣٢٥/٢، قال الفراء: «كما تقول العرب أصبحتم مُسْمِنين مُعْطِشين إذا عَطِشَتْ إبلهم أو سَمِنت».

(٥) الشواذ ١١٦، منسوبة لمحمد بن كعب، والبحر ١٧٤/٧.

(٦) الكشاف ٢٢٤/٣.

(٧) من الكشاف.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

«ووجهٌ آخرُ: وهو أَنْ يكونَ تقديرُه: فَمُؤْتُوْه فأولئك هم المُضْعَفُـون. والحَذْفُ لِما في الكلامِ مِن الدليلِ عليه. وهذا أسهلُ مَأْخَذاً، والأولُ أَمْلأُ بالفائدة».

آ. (٤٠) قوله: ﴿اللَّهُ الذي خَلَقَكم﴾: يجوز في خبر الجلالة وجهان، أظهرهما: أنه الموصولُ بعدها. الثاني: أنه الجملةُ مِنْ قولِه «هـل مِنْ شركائِكم مَنْ يَفْعَلُ» والموصولُ صفةٌ للجلالة. وقَـدَّر الزمخشـري[1] الرابطَ بين المبتدأ والجملةِ الواقعةِ خبراً فقال: «وقولـه: «مِنْ ذلكم» هو الـذي رَبَط الجملةَ بالمبتدأ؛ لأنَّ معناه مِنْ أفعاله». قال الشيخ[2]: «والذي ذكره النحويـون أنَّ اسمَ الإشارةِ يكون رابطاً إذا أُشيرَ بـه إلى المبتدأ، وأمَّـا «ذلك» هنـا فليس إشارةً إلى المبتدأ لكنه شبيهٌ بما أجازه الفراءُ مِن الربطِ بالمعنى، وخالفه الناسُ، وذلك في قوله: «والـذين يُتَوَفَّـون منكم ويَذَرُوْن أزواجـاً يتربَّصْن»[3] قـال[4]: «التقديـر: يتربَّصُ أزواجُهم». فقدر الـرَّبْط بمضافٍ إلى ضميـرِ الذين فحصـل به الـربطُ، كذلك قدَّر الزمخشريُّ «من ذلكم»: «مِنْ أفعالِـه» بمضافٍ إلى الضميـرِ العائـد إلى المبتدأ».

قـوله: «مِنْ شـركائِكم» خبـرٌ مقدمٌ و«مِنْ» للتبعيض. و«مَنْ يَفْعَـلُ» هـو المبتـدأ و«مِنْ ذلكم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنـه حـالٌ مِنْ «شيء» بعـده؛ فـإنَّـه في الأصل صفةٌ له. و«مِنْ» الثالثةُ[5] مزيـدةٌ في المفعولِ بـه؛ لأنه في حَيِّـزِ النفي المستفادِ من الاستفهام. والتقدير: ما الذي يَفْعَلُ شيئاً مِنْ ذلكم مِنْ شـركائكم.

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/١٧٥.

(٣) الآية ٢٣٤ من البقرة.

(٤) قدَّر في معاني القرآن ١/١٥٠: «ومن مات عنها زوجها تربَّصت فترك الأول بـلا خبر وقُصد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى».

(٥) في قوله «مِنْ شيء».

وقال الزمخشري[1] : «ومِنْ الأولىٰ والثانيـة[2] كلُّ واحـدةٍ مستقلةٌ بتأكيـدٍ لتعجيز شركائِهم وتجهيل عَبَدَتهم». قال الشيخ[3] : «ولا أَدْري ما أراد بهذا الكلام؟»

وقرأ[4] الأعمش «تُشْرِكون» خطاباً.

آ. (٤١) **قـولـه : ﴿بِمـا كَسَبَتْ﴾** : أي بسببِ كَسْبهم . والبـاءُ متعلقةٌ بـ «ظَهَر»، أو بنفس الفساد، وفيه بُعْدٌ.

قـوله: «لِيُـذِيقَهم» اللامُ للعلةِ متعلقـةٌ بـ «ظهر». وقيـل: بمحذوفٍ أي: عاقبهم بذلك لِيُذِيقَهم. وقيل: اللامُ للصيـرورةِ. وقرأ[5] قنبـل «لِنُذِيْقَهم» بنـون العظمة. والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٣) **قـولـه : ﴿لا مَـرَدَّ له﴾** : المَـرَدُّ مصـدر رَدَّ. و «مِن الله» يجـوز أن يتعلَّقَ بـ يأتي أو بمحـذوفٍ يـدلُّ عليـه المصـدر أي: لا يَـرُدُّهُ من الله أحـدٌ. ولا يجوز أن يعمـلَ فيه «مَـرَدّ» لأنَّه كـان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ؛ إذ هـو من قبيل المطوَّلات[6].

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٤.

(٢) عبارة الكشاف: والثالثة.

(٣) سقط هـذا القـول من مطبـوعـة البحـر. وقـد يكـون عـدمُ فهم أبـي حيـان لعبـارة الزمخشري مَرَدُّه تصحيف أو تحريف وقع في نسخة «الكشاف» التي يقرأ فيها، حيث إن «مِنْ» عنده زائدة للتأكيد في المواضع الثلاثة.

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي أيضاً. انظر: الإتحاف ٢/٣٥٨، والحجـة ٥٥٩، والنشر ٢/٢٨٢، والبحر ٧/١٧٦.

(٥) وهي أيضـاً رواية عن شبـل عن ابن كثيـر. انـظر: السبعـة ٥٠٧، والنشـر ٢/٣٤٥، والبحر ٧/١٧٦، والقرطبـي ١٤/٤١، والحجة ٥٦٠، والتيسير ١٧٥.

(٦) أي الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿فعليه كُفْرُه﴾**: و «فلأنفسِهم يَمْهَدون» تقـديمُ الجـارَّيْنِ يُفيـد الاختصـاصَ بمعنى: أن ضَـرَرَ كفـرِ هـذا ومنفعـةَ عمـلِ هــذا لا يتعدَّاه.

آ. (٤٥) **قـولـه: ﴿ليَجْـزِيَ﴾**: في متعلَّقِـه أوجـهٌ، أحـدهــا: «يَمْهدون». والثاني «يَصَّدَّعون»، والثالث محذوف. قال ابن عطية[1]: «تقديـره ذلـك ليجزيَ. وتكـون الإشارةُ إلى مـا تقرر مِنْ قـوله «مَنْ كفـر» و «مَنْ عمل». وجعل الشيخُ[2] قسيمَ قـوله «الـذين آمنوا وعملوا» محـذوفاً لـدلالة قـوله: «إنـه لا يُحِبُّ الكافرين» عليه. هذا إذا عَلَّقْنا اللام بـ «يَصَّدَّعون» أو بذلك المحذوفِ قـال: «تقديـرُه ليجزيَ الـذين آمنـوا وعملوا الصـالحـاتِ مِنْ فَضْلِه والكـافـرين بعَدْلِه».

[٧١٣/أ] آ. (٤٦) **قوله: ﴿الرياحَ﴾**: قرأ العامَّةُ «الريـاحَ» جمعاً / لأجـلِ مبشِّراتٍ. والأعمش[3] بالإفراد، وأراد الجنسَ لأجلِ «مبشِّرات».

قوله: «ولِيُذِيْقَكم» إمَّا عـطفٌ على معنى «مُبَشِّرات»؛ لأنَّ الحـالَ والصفةَ يُفْهِمـان العلةَ، فكأنَّ التقـديـرَ: ليبشِّـرَ وليـذيقَكم، وإمَّـا أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ، أو[4] وليـذيقَكم أرسلَها، وإمَّـا أَنْ تكون الـواوُ مزيـدةً على رأيٍ، فتتعلَّقَ الـلامُ بـ «أَنْ يُرْسِلَ».

آ. (٤٧) **قوله: ﴿وكان حَقَّاً﴾**: بعضُ الـوَقَفَةِ يقف على «حقـاً» ويَبْتدِىء بما بعـدَه، يجعل اسمَ كـان مضمراً فيهـا و «حقاً» خبـرُها. أي: وكـان

---

(١) المحرر ١٢/٢٦٧.
(٢) البحر ٧/١٧٧.
(٣) البحر ٧/١٧٨.
(٤) كذا في الأصل لعلها «أي».

الانتقامُ حقاً. قال ابن عطية[1]: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنه لم يَدْرِ قَـدْرَ ما عَـرَضَه في نَـظْمِ الآيـة» يعني الـوقفَ على «حَقّـاً». وجعـل بعضُهم «حَقّـاً» منصـوبـاً على المصدر، واسمُ كان ضميرُ الأمرِ والشأن، و «علينا» خبـرٌ مقدمٌ، و «نَصْـرُ» مبتدأ مؤخرٌ. وبعضُهم جَعَلَ «حقاً» منصوباً على المصدر أيضاً، و «علينا» خبرٌ مقدم، و «نَصْرُ» اسمٌ مؤخر. والصحيحُ أنَّ «نَصْر» اسمها، و «حَقّاً» خبـرُها، و «علينـا» متعلقٌ بـ «حَقاً» أو بمحذوفٍ صفةٌ له.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنـه تكريـرٌ لـ «مِنْ قبلِ» الأولى على سبيلِ التوكيد. والثاني: أَنْ يكونَ غيـرَ مكررٍ. وذلـك أن يُجعلَ الضميرُ في «قَبْله» للسحاب. وجاز ذلك لأنه اسمُ جنسٍ يجوز تذكيرُه وتـأنيثُه، أو للريـح، فتتعلَّقُ «مِنْ» الثانيـةُ بـ «يُنَزِّل». وقيـل: يجوزُ عَـوْدُ الضمير على «كِسَفا» كذا أطلق أبو البقاء[2]. والشيـخ[3] قَيَّده بقـراءةِ مَنْ سَكَّن السين. وقد تقدَّمَتْ قراءاتُ «كِسَفاً» في «سبحان»[4]. وللناس في هـذا الموضـعِ كلامٌ كثيرٌ رأيتُ ذِكْرَه لتوضيحِ معناه.

وقـد أَبْدىٰ كـلٌّ من الشيخَيْن: الزمخشـريِّ وابنِ عـطيـة فـائـدةَ التـأكيـدِ المـذكور. فقـال ابن عطيـة[5]: «أفادَ الإعـلامَ بسـرعـةِ تَقَلُّب قلوبِ البشـر من الإبـلاسِ إلى الاستبشار؛ وذلـك أن قولَـه «مِنْ قبـلِ أَنْ يُنَـزِّل عليهم» يحتمـلُ الفُسْحَـةَ في الزمـانِ، أي: من قبلِ أَنْ يُنَـزِّل بكثيرٍ كـالأيَّـامِ ونحـوِه فجـاء «مِنْ قبله»، بمعنى أنَّ ذلك متصلٌ بالمطر فهو تأكيدٌ مفيدٌ».

---

(١) المحرر ١٢/٢٦٨.
(٢) الإملاء ٢/١٨٧.
(٣) البحر ٧/١٧٨ وهو مذهب ابن عطية في المحرر ١٢/٢٦٨.
(٤) انظر: المحرر ٧/٤٠٩.
(٥) المحرر ١٢/٢٦٩.

وقال الزمخشري[1]: «ومعنى التوكيد فيه الدلالةُ على أن عَهْدَهم بالمطرِ قد بَعُدَ فاسْتحكم يَأْسُهم وتمادَىٰ إبْلاسُهم، فكان استبشارُهم على قَدْرِ اغتمامهم بذلك». وهو كلامٌ حسنٌ.

إلَّا أنَّ الشيخَ لم يَرْتَضِه منهما فقال[2]: «ما ذكراه من فائدةِ التأكيدِ[3] غيرُ ظاهرٍ، وإنما هو لمجرَّدِ التوكيد ويُفيد رَفْعَ المجازِ فقط». انتهى. ولا أدري عدمُ الظهور لماذا؟ وقال قطرب: «وإنْ كانوا مِنْ قبلِ التنزيل مِنْ قبل المطَر. وقيل: التقديرُ مِنْ قبلِ إنزالِ المطرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْرعوا. ودَلَّ المطرُ على الزرع؛ لأنه يَخْرج بسببِ المطر. ودلَّ على ذلك قولُه «فَرَأَوْه مُصْفَرّاً» يعني الزرعَ. قال الشيخ[4]: «وهذا لا يَسْتقيم؛ لأنَّ «مِنْ قبلِ أَنْ يُنَزِّلَ» متعلِّقٌ بـ «مُبْلِسِيْن» ولا يمكن مِنْ قَبْلِ الزَّرْعِ أَنْ يتعلَّقَ بمُبْلِسين؛ لأنَّ حرفَيْ جرّ لا يتعلَّقان بعاملٍ واحدٍ إلَّا بوساطةِ حرفِ العطف أو البدلِ، وليس هنا عطفٌ والبدلُ لا يَجوز؛ إذ إنزالُ الغيثِ ليس هو الزرعَ ولا الزرعُ بعضَه. وقد يُتَخَيَّلُ فيه بدلُ الاشتمالِ بتكلُّفٍ: إمَّا لاشتمالِ الإنزالِ على الزَّرْعِ، بمعنى: أنَّ الزرعَ يكون ناشِئاً عن الإنزال، فكأن الإنزالَ مُشْتملٌ عليه. وهذا على مذهبِ مَنْ يقول: الأولُ مشتملٌ على الثاني».

وقال المبردُ: «الثاني السحابُ؛ لأنهم لَمَّا رَأَوْا السحابَ كانوا راجين المطرَ» انتهى. يريد مِنْ قبل رؤيةِ السحاب. ويحتاج أيضاً إلى حَرْفِ عطفٍ ليصِحَّ تعلُّقُ الحرفين بـ «مُبْلِسين». وقال الرمَّاني: «من قبلِ الإرسال».

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٦.
(٢) البحر ٧/١٧٩.
(٣) أي: في قوله: «من قبله».
(٤) البحر ٧/١٧٩.

والكـرمـاني : «من قَبْـلِ الاستبشـارِ؛ لأنـه قَـرَنـه بـالإبـلاس، ولأنـه مَنَّ عليهم بالاستبشار». ويحتاج قولُهما إلى حرفِ العطفِ لِما تقدَّم، وادِّعاءُ حرفِ العطفِ ليس بالسهلِ ؛ فإنَّ فيه خلافاً: بعضُهم يَقيسُه، وبعضُهم لا يقيسه. هذا كلُّه في المفردات. أمَّا إذا كان في الجمل فلا خلافَ في اقتياسِه.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إلى آثارِ﴾: قرأ[١] ابن عامر والأخَـوان وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. وسلام بكسرِ الهمزة وسكون الثاء، وهي لغةٌ فيه.

وقرأ العامَّةُ «كيف يُحْيـي» بياء الغَيْبة أي: أثر الرحمة فيمَنْ قرأ بالإفـراد، ومَنْ قـرأ بالجمـع فالفعـلُ مسنـدٌ لله تعـالى، وهـو مُحْتَمَـلٌ في الإفـراد أيضـاً. والجحدري[٢] وأبو حيوة وابن السَّمَيْفع «تُحْيـي» بتاء التأنيث. وفيها تخريجان، أظهرهما: أنَّ الفاعلَ عائدٌ على الرحمة. والثـاني قالـه أبو الفضـل: عائـدٌ على أثر، وأنَّثَ «أثر» لاكتسابه بالإضافةِ التأنيثَ، كنـظائرَ لـه تقدَّمَتْ[٣]. ورُدَّ عليـه: بأن شرطَ ذلك كَوْنُ المضافِ بمعنى المضاف إليه، أو مِنْ سببِه لا أجنبياً، وهذا أجنبـيٌّ. و «كيف يُحْيـي» مُعَلِّقٌ لـ «انـظرْ» فهـو في محـلِّ نصب على / إسقـاطِ [٧١٣/ب] الخافضِ. وقال أبو الفتح: «الجملةُ مِنْ «كيف يُحْيـي» في مـوضـعِ نصبٍ على الحال حَمْلاً على المعنى». انتهى وكيف تقع جملةُ الطلب حالاً؟

آ. (٥١) قـوله: ﴿فـرَأَوْه﴾: أي: فَرَأَوْا النبـاتَ، لدلالـة السياق عليه، أو على الأثر؛ لأنَّ الرحمةَ هي الغيث، وأثـرُها هـو النبات. وهـذا ظاهـرٌ على قراءةِ الإفراد، وأمَّا على قراءة الجمـع فيعودُ على المعنى. وقيـل: الضمير

---

(١) السبعـة ٥٠٨، والقـرطبـي ١٤/٤٥، والبحـر ٧/١٧٩، والتيسيـر ١٧٥، والحجـة ٥٦١، والنشر ٢/٣٤٥.

(٢) المحتسب ٢/١٦٥، والقرطبـي ١٤/٤٥، والبحر ٧/١٧٩.

(٣) كقولهم: «ذهبَتْ أهلُ اليمامة».

للسَّحابِ. وقيل: للريح. وقرأ[١] جناح بن حبيش «مُصْفارًّا» بألفٍ. و «لَظَلُّوا» جوابُ القسمِ الموطَّأ له بـ «لَئِنْ»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنى كقولِه: «ما تَبِعُوا قِبْلَتَك»[٢].

وتقدَّم الكلامُ على نحوِ «فإنَّك لا تُسْمِعُ» إلى آخره في الأنبياء[٣] وفي النمل[٤]، وكذلك في قراءَتَيْ «ضعف» وما الفرقُ بينهما في الأنفال[٥]؟

والضميرُ في «مِنْ بعدِه» يعودُ على الاصفرارِ المدلولِ عليه بالصفة كقولِه[٦]:

٣٦٥٣ـ إذا نُهِي السَّفيهُ جَرَىٰ إليه

. . . .

أي: إلى السَّفَهِ لدلالة «السَّفيه» عليه.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿ما لَبِثُوا﴾**: جوابُ قوله «يُقْسِم» وهو على المعنى، إذ لو حُكي قولُهم بعينِه لقيل: ما لَبِثْنا. و «كذلك» أي: مِثْلَ ذلك الإفك كانوا يُؤْفَكون.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿في كتاب الله﴾**: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ «لَبِثْتم» بمعنى فيما وَعَدَ به في كتابه من الحشرِ والبعث. وقال قتادة: على التقديم

---

(١) الشواذ ١١٦، والبحر ٧/١٧٩.
(٢) الآية ١٤٥ من البقرة.
(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.
(٤) انظر إعرابه للآية ٨٠.
(٥) قرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد والباقون بضمها. وعن حفص خلاف في الروم. انظر: الدر ٥/٦٣٦.
(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

والتأخيرِ، والتقدير: «وقـال الذين أُوْتُـوا العلم في كتابِ الله لقـد لَبِثْتُمْ، و«في» بمعنى الباء أي: العلم بكتاب الله. وصدورُه عن قتادةَ بعيدٌ.

والعـامَّـةُ على سكـون عَيْن «البعث». والحسنُ[1] بفتحهـا. وقُـرِىء بكسرِها. فالمكسورُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ.

قوله: «فهذا يومُ» في الفـاءِ قولان، أظهـرهما: أنهـا عاطفـةٌ هذه الجملةَ على «لَقَدْ لَبِثْتُمْ». وقال الزمخشري[2]: «هي جوابُ شرطٍ مقدرٍ كقوله[3]:

٣٦٥٤ــ . . . .
. . . . فقد جِئْنا خُراسانا

كأنه قيل: إنْ صَحَّ ما قُلتم: إنَّ خراسـان أقصىٰ ما يُـراد بكم، وآن لنا أن نَخْلُصَ، وكـذلك إنْ كنتم منكـرينَ للبعث فهـذا يـومُ البعث» ويشيـر إلى البيت المشهور وهو:

قـالـوا: خـراسـانُ أَقْصىٰ مـا يُـراد بنـا
ثـم القُـفـولُ فـقـد جِئْـنـا خُـراسـانـا

قـوله: «لا تَعْلَمُـوْن» أي البعثَ أي: ما يـرادُ بكم، أو لا يُقَدَّرُ لـه مفعولٌ أي: لم يكونوا مِنْ أولي العلم. وهو أبلَغُ.

آ. (٥٧) **قـولـه: ﴿فيـومئذٍ﴾**: أي: إذ يقـعُ ذلك، ويقـولُ الذين أوتوا العلمَ تلك المقالة.

---

(١) المحتسب ٢/١٦٦، والقرطبي ١٤/٤٨، والبحر ٧/١٨٠.

(٢) الكشاف ٣/٢٢٧.

(٣) تقدم برقم ٣٤٧٨.

قوله: «لا يَنْفَعُ» هو الناصبُ لـ «يومئذٍ» قبله. وقرأ الكوفيون[1] هنا وفي غافر[2] بالياءِ مِنْ تحتُ. وافقهم نافعٌ على ما في غافر، لأن التأنيثَ مجازيٌّ ولأنه قد فُصِل أيضاً. والباقون بالتأنيث فيهما مراعاةً لِلَّفْظِ.

قوله: «ولا هم يُسْتَعْتَبون» قال الزمخشري[3]: «مِنْ قولك: اسْتَعْتَبني فلانٌ فَأَعْتَبْتُه أي: استرضاني فَأَرْضَيْتُه، وكذلك إذا كنتَ جانياً عليه. وحقيقةُ أَعْتَبْتَه: أَزَلْتَ عَتْبَه ألا ترىٰ إلى قوله[4]:

٣٦٥٥ـ غَضِبَتْ تميمُ أَنْ يُقَتَّلَ عامرٌ
يومَ النسارِ فَأُعْتِبُوا بالصَّيْلَمِ

كيف جعلهم غِضاباً؟ ثم قال: «فَأُعْتِبوا» أي: أُزيل غَضَبُهم. والغضب في معنى العَتْبِ. والمعنى: لا يُقال لهم: أَرْضُوا ربَّكم بتوبة وطاعةٍ. ومثلُه قولُه تعالىٰ: «فاليومَ لا يَخْرُجون منها ولا هم يُسْتَعْتَبُون»[5] فإنْ قلتَ: كيف جُعِلوا غيرَ مُسْتَعْتَبين في بعضِ الآيات وغيرَ مُعْتَبين في بعضها، وهو قولُه: «وإنْ يَسْتَعْتِبُوا فما هم من المُعْتَبين»[6]. قلت: أمَّا كونُهم غيرَ مُسْتَعْتِبين فهذا معناه، وأمَّا كونُهم غيرَ مُعْتَبين فمعناه: أنهم غيرُ راضين بما هم فيه، فشُبِّهَتْ حالُهم بحالِ قومٍ جُني عليهم فهم عاتِبون على الجاني، غيرُ راضين عنه بما هم

---

(١) السبعة ٥٠٩، والنشر ٢/٣٤٦، والبحر ٧/١٨١، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ١٤/٤٩، والحجة ٥٦٢.
(٢) الآية ٥٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٢٧.
(٤) تقدم برقم ٣١٤٩.
(٥) الآية ٣٥ من الجاثية.
(٦) الآية ٢٤ من فصلت.

فيـه[1]. فإنْ يَسْتَعتبـوا الله أي يَسْألـوه إزالة مـا هم فيـه فمـا هم مِن المجـابين» انتهى.

وقـال ابن عـطيــة[2]: «ويَسْتَعْتِبـون بمعنى يَعْتِبــون كمـا تقــول: يَمْلك ويَسْتملك. والبابُ في استفعل طلبُ الشيءِ، وليس هذا منه؛ لأنَّ المعنى كـان يَفْسُدُ؛ إذ كان المفهـومُ منه: ولا يُـطْلَبُ منهم عُتْبـىٰ». قلت: وليس فاسـداً لِما تقدَّم مِنْ قولِ أبـي القاسم.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿ولَئِنْ جِئْتَهم﴾**: إنما وُحِّد هنـا، وجُمع بعـده في قوله: «أنتم» لنكتَةٍ: وهو أنه تعالى أخبر في موضعٍ آخرَ فقال: «ولَئِنْ جئتَهم بكل آية»[3] أي جاءَتْ بها الرسلُ. فقال الكفار: ما أنتم أيها المدَّعون الـرسالـةَ كلُّكم إلاَّ كذا.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿كذلك يَطْبَعُ﴾**: أي: مثلَ ذلك الطبعِ يطبعُ.

آ. (٦٠) **قـوله: ﴿ولا يَسْتَخِفَّنَّـكَ﴾**: العامَّـةُ من الاستخفـاف بخـاء معجمـة وفـاء. ويعقـوب[4] وابن أبـي إسحــاق بحـاءٍ مهملةٍ وقــاف من الاستحقـاق. وابن أبـي عبلة ويعقوب بتخفيف نـونِ التوكيـد. والنهي من بـاب قولهم «لا أُرَيَنَّكَ ههنا».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الروم]

---

(١) لم يرد قوله: «بما هم فيه» في الكشاف.

(٢) المحرر ١٢/٢٧٢.

(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ، والآية ١٤٥ من البقرة «ولئن أتيتَ الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك».

(٤) انـظر في قـراءاتهـا: النشـر ٢/٢٤٦، والإتحــاف ٢/٣٦٠، والمحتسب ٢/١٦٦، والبحر ٧/١٨٢.

سـورة لقمـان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿الكتـابِ الحكيمِ﴾**: قيل: فَعيـل بمعنى مُفْعَل وهذا قليلٌ قالوا: أَعْقَدْتُ اللبنَ فهو عَقِيْدٌ أي مُعْقَد، أو بمعنى فـاعِل، أو بمعنى ذي الحِكْمة، أو أصلُه: الحكيم قائلُه، ثم حُذِف/ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه [٧١٤/أ] مُقـامَه، وهـو الضميرُ المجـرورُ، فانقلب مـرفوعـاً، فاستتـر في الصفـةِ. قـالـه الزمخشري[١] وهو حَسَنُ الصناعةِ.

آ. (٣) **قوله: ﴿هدىً ورحمةً﴾**: العامَّةُ على النصبِ على الحال مِنْ «آيـات» والعـامـلُ مـا في اسمِ الإشـارةِ من معنىٰ الفعـل، أو المـدح[٢]. وحمـزة[٣] بالـرفعِ على خبـرِ مبتـدأ مضمـرٍ. وجَـوَّز بعضُهم أَنْ يكـونَ «هـدىً» منصوباً على الحـال حالَ رَفْـع «رحمة». قـال: «ويكون رَفْعُهـا على خبرِ ابتـداءٍ مضمرٍ أي: وهو رحمَةٌ». وفيه بُعْدٌ.

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٩.

(٢) قوله: «أو المدح» معطوف على «الحال».

(٣) السبعـة ٥١٢، والحجـة ٥٦٣، والبحـر ٧/١٨٣، والتيسيـر ١٧٦، والقـرطـبي ١٤/٥٠، والنشر ٢/٣٤٦.

آ. (٤) قوله: ﴿الذين يُقيمون﴾: صفةٌ أو بدلٌ أوبيانٌ لِما قبلَه، أو منصوبٌ أو مرفوعٌ على القطعِ. وعلى كل تقديرٍ فهو تفسيرٌ للإِحسان. وسُئِل الأصمعيُّ عن الألمعيِّ. فأنشد(١):

٣٦٥٦ـ الأَلْمَعِيُّ الذي يَظُنُّ بك الظْـ
ـظَنَّ كأنْ قد رَأَى وقد سمعا

يعني أنَّ الألمعيَّ هو الذي إذا ظَنَّ شيئاً كان كمَنْ رآه وسَمِعه.

كذلك المحسنون هم الذين يَفْعلون هذه الطاعاتِ. ومثلُه: وسُئِل بعضُهم عن الهَلُوع فلم يَزِدْ أَنْ تلا «إذا مَسَّه الشرُّ جَزُوْعاً وإذا مَسَّه الخيرُ مَنُوعاً»(٢).

آ. (٦) قوله: ﴿لَهْوَ الحديثِ﴾: من بابِ الإِضافةِ بمعنى «مِنْ» لأنَّ اللهو يكون حديثاً وغيره كبابِ ساجٍ وجُبَّةِ خَزٍّ. وقيل: هو على حذف مضاف أي: يشتري ذواتِ لَهْوِ الحديثِ؛ لأنها نزلتْ في مشتري المغنِّيات. والأولُ أبلغُ.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ(٣) ابن كثير وأبو عمروٍ «لِيَضِلَّ» بفتح حرفِ المضارعةِ. والباقون بضمِّه، مِنْ أضَلَّ غيرَه، فمفعولُه محذوفٌ. وهو مُسْتَلْزِمٌ للضلالِ؛ لأنَّ مَنْ أضَلَّ فقد ضَلَّ مِنْ غيرِ عكسٍ. وقد تقدَّمَ ذلك في سورة إبراهيم(٤). قال

---

(١) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٥٣، ومعاهد التنصيص ١/١٤٥، والخصائص ٣/٣٠٦. والبيت من المنسرح.

(٢) الآيتان ٢٠، ٢١ من المعارج، ووردتا في الأصل بالتقديم والتأخير. وهو سهو.

(٣) البحر ٧/١٨٤، والتيسير ١٣٤، والقرطبي ١٤/٥٦، والحجة ٥٦٣، والنشر ٢/٢٢٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٧/١٠٣.

الزمخشري[1] هنـا: «فإنْ قلت: القـراءةُ بالـرفعِ بَيِّنَـةٌ؛ لأنَّ النَّضِرَ كـان غرضُـه باشتراءِ اللَّهْوِ أن يَصُدَّ النَاسَ عن الدخولِ في الإسلام واستماعِ القرآن ويُضِلَّهم عنه فما معنى القراءةِ بالفتح؟ قلت: معنيان، أحدُهما: ليَثْبُتَ على ضلالِه الذي كان عليه ولا يَصْدِفَ عنه، ويَزيدَ فيه ويَمُدَّه؛ فإن المخذولَ كان شديـدَ الشَّكيمةِ في عداوةِ الدين، وصَدِّ الناسِ عنه. الثاني: أَنْ يُوْضَعَ «لِيَضِلَّ» موضـعَ لِيُضِلَّ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ مَنْ أَضَلَّ كان ضالاً لا محالةَ فدَلَّ بالرَّديفِ على المَرْدُوف».

قوله: «بغيـر عِلْمٍ» حالٌ أي: يشتـري بغيرِ علمٍ بـأحوالِ التجـارة حيث اشترى ما يَخْسَرُ فيه الدارَيْن.

قوله: «وَيَتَّخِـذَها» قـرأ[2] الأخوانَ وحفصٌ بـالنصب عطفـاً على «لِيُضِلَّ» فهو علةٌ كالذي قبلَه. والباقون بالـرفع عـطفاً على «يَشْتـري» فهو صلةٌ. وقيـل: الرفعُ على الاستئنافِ من غير عطفٍ على الصلةِ. والضميرُ المنصوبُ يعود على الآيات المتقدِّمةِ أو السبيلِ؛ لأنـه يُؤَنَّثُ، أو الأحاديثِ الـدال عليها «الحـديث» لأنه اسمُ جنسٍ.

قـوله: «أولئـك لهم» حُمِلَ أولاً على لفظ «مَنْ» فَـأُفْرِدَ، ثم على معنـاهـا فجُمِعَ، ثم على لفظِها فأُفْرِد في قوله: «وإذا تُتْلَىٰ عليه». وله نظائرُ تقدَّمَ التنبيـهُ عليهـا في المائـدة، عند قـولِهِ تعـالى: «مَنْ لعنَه اللَّهُ وغَضِبَ عليـه»[3]. وقـال الشيخ[4]: «ولا نعلم جاءَ في القـرآن مـا حُمِـلَ على اللفظ ثم على المعنى ثم

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٣٠.

(٢) السبعة ٥١٢، والنشر ٢/ ٣٤٦، والبحر ٧/ ١٨٤، والتيسير ١٧٦، والحجة ٥٦٣، والقرطبي ١٤/ ٥٧.

(٣) الآية ٦٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/ ٣٢٦.

(٤) البحر ٧/ ١٨٤.

على اللفظ غيرَ هاتين الآيتين». قلت: وُجِدَ غيرُهما كما قَدَّمْتُ التنبيهَ عليه في المائدة.

آ. (٧) **قوله: ﴿كأنْ لم يَسْمَعْها﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «وَلَّى» أو مِنْ ضمير «مُسْتَكْبِراً».

قوله: «كأنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْراً» حالٌ ثالثةٌ أو بدلٌ ممَّا قبلها، أو حالٌ مِنْ فاعل «يَسْمَعْها»، أو تبيينٌ لِما قبلها. وجَوَّز الزمخشريُّ[1] أنْ تكونَ جملتا[2] التشبيهِ استئنافيتين.

آ. (٩) **قوله: ﴿خالِدين﴾**: هو حالٌ. وخبرُ «إنَّ» الجملةُ مِنْ قولِه: «لهم جَنَّاتٌ». والأحسنُ أَنْ يُجْعَلَ «لهم» هو الخبرَ وحده، و«جناتٌ» فاعلٌ به. وقرأ[3] زيدُ بن علي «خالدون» بالواو فيجوزُ أَنْ يكون هو الخبرَ، والجملة ـ أو الجارُّ وحده ـ حالٌ. ويجوز أَنْ يكونَ «خالدون» خبراً ثانياً لـ إنَّ.

قوله: «وَعْدَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لنفسِه لأنَّ قوله: «لهم جنات» في معنى: وَعَدَهم اللَّهُ ذلك. و«حَقّاً» مصدرٌ مؤكِّدٌ لغيره، أي: لمضمونِ تلك الجملةِ الأولى، وعاملُهما مختلِفٌ: فتقديرُ الأولِ: وَعَدَ اللَّهُ ذلك وَعْداً، وتقديرُ الثاني: أحقُّ ذلك حقاً.

آ. (١٠) **قوله: ﴿بغيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها﴾**: تقدَّم في الرعد[4].

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٣٠.
(٢) وهما: كأنْ لم يسمعها، كأنَّ في أذنيه وقرا.
(٣) البحر ٧/ ١٨٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٧/ ٨.

آ. (١١) قوله: ﴿ماذا خَلَقَ﴾: «ما» استفهامٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة(١).

آ. (١٢) ولقمان قيل: أعجميٌّ. وهو الظاهر. فمنعُه للتعريفِ والعُجْمةِ الشخصية. وقيل: عربيٌّ مشتقٌّ مِن اللَّقْمِ وهو حينئذٍ مرتجلٌ؛ لأنه لم يَسْبِقْ له وَضْعٌ في النكرات. ومَنْعُه حينئذٍ للتعريفِ وزيادةِ الألفِ والنون.

آ. (١٣) والعاملُ في «إذ» مضمرٌ. «وهو يَعِظَهُ» جملةٌ حاليةٌ. «يا بُنيَّ» قد تقدَّم خلافُ القرَّاء(٢) فيه. وتقدَّم الكلامُ أيضاً على «وَصَّيْنا الإنسان» في العنكبوت(٣).

آ. (١٤) قوله: ﴿وَهْناً على وَهْنٍ﴾: يجوزُ أَنْ ينتصِبَ على الحال مِنْ «أمُّه» أي: ضَعْفاً على ضَعْفٍ، أو مِنْ مفعولِ «حَمَلَتْه» أي: عَلَقَةً ثم نطفة ثم مُضغة. وكلاهما جاء في التفسير. وقيل: منصوبٌ على إسقاطِ الخافض أي: في وَهْنٍ. قاله أبو البقاء(٤). و«على وَهْن» صفةٌ لـ «وَهْناً».

وقرأ(٥) الثقفي وأبو عمروٍ في روايةٍ «وَهَناً على وهَنٍ» بفتحِ الهاءِ فيهما. فاحتمل أَنْ يكونا لغتين كالشَّعْر والشَّعَر، واحتمل أنْ يكونَ المفتوحُ مصدرَ وَهِنَ بالكسر يَوْهَنُ وَهَناً. وقرأ(٦) الجحدريُّ وقتادةُ وأبو رَجاءٍ/ «وفَصْلُه» دونَ ألفٍ [٧١٤/ب] أي: وفِطامُه.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٩.
(٢) الدر المصون ٦/٣٣٠.
(٣) انظر إعرابه للآية ٨ من العنكبوت.
(٤) الإملاء ٢/١٨٨.
(٥) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧.
(٦) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧، والإتحاف ٢/٣٦٢.

قوله: «أن اشْكُرْ» في «أنْ» وجهان، أحدهما: أنها مفسرة. والثاني: أنها مصدريةٌ في محلِّ نصبٍ بـ «وَصَّيْنا». وهو قولُ الزجَّاج[1].

آ. (١٥) **قوله: ﴿مَعْروفاً﴾**: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِحاباً معروفاً وقيل: الأصلُ: بمعروفٍ.

قوله: «إليَّ» متعلِّقٌ بـ أنابَ. «ثم إليَّ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه خبرُ «مَرْجِعُكم».

آ. (١٦) **قوله: ﴿إنَّها إنْ تَكُ﴾**: ضميرُ القصةِ. والجملةُ الشرطيةُ مفسِّرةٌ للضميرِ. وتقدَّم أنَّ نافعاً[2] يقرأُ «مثْقال» بالرفع على أنَّ «كان» تامةٌ وهو فاعلُها. وعلى هذا فيُقال: لِمَ لَحِقَتْ فعلَه تاءُ التأنيث؟ قيل: لإضافته إلى مؤنث، ولأنه بمعنى: زِنَةُ حَبَّة. وجَوَّز الزمخشري[3] في ضمير «إنها» أنْ تكونَ للهِنَةِ من السَّيِّئاتِ أو الإحسان في قراءةِ مَنْ نصب «مِثْقال». وقيل: الضميرُ يعودُ على ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ الكلام أي: إنَّ التي سألْتَ عنها إنْ تكُ. وفي التفسير: أنه سأل أباه: أرأيتَ الحبة تقع في مَغاصِ البحر: أيعلُمها الله؟

وقرأ[4] عبد الكريم الجَزَرِيُّ «فَتَكِنَّ» بكسرِ الكاف وتشديد النونِ مفتوحةً أي: فتستقرَّ. وقرأ محمد بن أبي فجة البعلبكي[5] «فَتُكَنَّ» كذلك إلَّا أنه مبنيٌّ

---

(١) معاني القرآن ٤/١٩٥.
(٢) السبعة ٥١٣، والبحر ٧/١٨٧، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١٤/٦٧، والحجة ٥٦٥، والنشر ٢/٣٢٤.
(٣) الكشاف ٣/٢٣٠.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/١٨٧، والقرطبي ١٤/٦٧، والشواذ ١١٧. وعبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني مولى عثمان. روى عن سعيد ابن المسيب توفي ١٢٧. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال ٢/٨٤٨.
(٥) لم أقف على ترجمته.

للمفعول. وقتادة «فَتَكِنُ» بكسرِ الكاف وتخفيفِ النونِ مضارعَ «وَكَنَ» أي: استقرَّ في وَكْنِه ووَكْرِه.

آ. (١٧) قوله: ﴿مِنْ عَزْمِ﴾: عَزْم مصدرٌ. يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ مفعول أي: مِنْ معزوماتِ الأمورِ أو بمعنىٰ عازِم كقوله: «فإذا عَزَمَ الأمرُ»(١) وهو مجازٌ بليغٌ. وزعَم المبرد(٢) أنَّ العينَ تُبْدَلُ حاءً فيقال: حَزْمٌ وعَزْمٌ. والصحيحُ أنهما مادَّتان مختلفتان اتَّفقتا في المعنىٰ.

آ. (١٨) قوله: ﴿ولا تُصَعِّرْ﴾: قرأ(٣) نافعٌ وأبو عمرٍو والأخَوان «تَصاعَرَ» بألفٍ وتخفيفِ العينِ. والباقون دون ألفٍ وتشديد العين، والرسمُ يَحْتمِلُهما؛ فإنَّ الرسمَ بغيرِ ألفٍ. وهما لغتان: لغةُ الحجازِ التخفيفُ، وتميمُ التثقيلُ. فمِن التثقيلِ قوله(٤):

٣٦٥٧ـ وكُنَّا إذا الجبارُ صَعَّر خَدَّه
أَقَمْنا له مِنْ مَيْلِه فَيُقَوَّمُ

ويقال أيضاً: تَصَعَّر. قال(٥):

٣٦٥٨ـ ....
أَقَمْنا له مِنْ خَدِّه المُتَصَعِّرِ

---

(١) الآية ٢١ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٢) انظر: البحر ١٨٨/٧.
(٣) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٦/٢، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٦٩/١٤، والحجة ٥٦٥، والبحر ١٨٨/٧.
(٤) البيت للمتلمس في ديوانه ٢٤، أو عمرو بن حُنَيّ التغلبي. وهو في المجاز ١٢٧/٢ واللسان صعر، والبحر ١٨٢/٧، والمحرر ١٨/١٣. ورواية الديوان فتقوَّما.
(٥) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المحرر ١٨/١٣، والبحر ١٨٢/٧، والقرطبي ٦٩/١٤.

وهـو من المَيْـل؛ وذلـك أنَّ المتكبِّـر يَميـل بخَـدِّه تكبُّـراً كقـولِـه «ثـانيَ عِطْفِهِ»[1]. قال أبو عبيـدة[2]: «أصلُه من الصَّعَر، داءٌ يـأخُذُ الإبِـلَ في أعناقِهـا فتميلُ وتَلْتوي». وتفسيرُ اليزيديِّ له بأنَه التَّشَدُّقُ في الكلامِ لا يوافِقُ الآية هنا.

آ. (١٩) **قوله: ﴿واقْصِـدْ﴾**: هذا قـاصِرٌ بمعنى اقتصِـدْ واسْلُكْ الطريقةَ الوُسْطى بين ذلك قَوامـا. وقُرِىء[3] «وأَقْصِـدْ» بهمزةِ قـطعٍ، مِنْ أَقْصَدَ إذا سَدَّدَ سهمَه للرَّمْيَةِ.

قوله: «مِنْ صَوْتِك» تبعيضيَّةٌ. وعند الأخفش[4] يجـوزُ أَنْ تكونَ مـزيدةً. ويؤيِّدُه «يَغُضُّون أَصْـواتَهم»[5] وقيل: «مِنْ صـوتِك» صفـةٌ لموصـوفٍ محذوفٍ أي: شيئاً مِنْ صوتِك، وكانت الجاهليةُ يتمدَّحون برفعِ الصوتِ قال[6]:

٣٦٥٩ـ جَـهِـيـرُ الـكـلامِ جَـهـيـرُ الـعُـطاس
جَـهِـيـرُ الـرُّواءِ جَـهِـيـرُ الـنَّـعَـمْ

قوله: «إنَّ أَنْكَرَ» قيل: «أَنْكَر» مبنيٌّ من مبنيّ للمفعولِ نحـو: «أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْن»[7]. وهـو مختلَفٌ فيه. ووُحِّـد[8] «صوت» لأنـه يُـرادُ بـه الجنسُ ولإضافتِه لجمع.

---

(١) الآية ٩ من الحج.

(٢) مجاز القرآن ٢/١٢٧.

(٣) نسبها ابن خالويه في الشواذ ١١٧ إلى الحجازي. وانظر: البحر ٧/١٨٩.

(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا المـوضع. انـظر أمثلة على مذهب الأخفش في زيادة «مِنْ» معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) الآية ٣ من الحجرات.

(٦) لم أهتـد إلى قـائله. وهــو في القـرطبي ١٤/٧٢، والمحــرر ١٣/١٩، والبحـر ٧/١٨٩.

(٧) مجمع الأمثال ١/٣٧٦ وهي امرأة من بني تيم الله كانت تبيع السمن. والنحي: وعاء السمن.

(٨) انظر: الكشاف ٣/٢٣٤.

آ. (٢٠) قوله: ﴿نِعَمَه﴾: قرأ[١] نافعٌ وأبو عمروٍ وحفص «نِعَمَه» جمعَ نِعْمة مضافاً لهاءِ الضمير، فـ «ظاهرةً» حالٌ منها. والباقون «نِعْمةً» بسكون العين، وتنوينِ تاء التأنيث، اسمَ جنسٍ يُراد به الجمعُ فـ «ظاهرة» نعتٌ لها. وقرأ[٢] ابنُ عباس ويحيىٰ بن عمارة «وأَصْبَغ» بإبدال السينِ صاداً. وهي لغةُ كلبٍ يفعلون ذلك مع الغينِ والخاء والقاف. وتقدَّم نظيرُ هذه الجملِ كلِّها في البقرة[٣]، والكلامُ على «أَوَلَوْ»[٤] ونحوِه.

آ. (٢٢) وقرأ[٥] عليٌّ والسلميُّ «يُسَلِّم» بالتشديد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿والبحر﴾: قرأ أبو عمرو[٦] بالنصب، والباقون بالرفع. فالنصبُ من وجهين، أحدُهما: العطفُ على اسم «أنَّ». أي: ولو أنَّ البحرَ، و «يَمُدُّه» الخبرُ. والثاني: النصبُ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «يمدُّه» والواوُ حينئذٍ للحال. والجملةُ حاليةٌ، ولم يُحْتَجْ إلى ضميرٍ رابطٍ بين الحالِ وصاحبِها، للاستغناءِ عنه بالواوِ. والتقديرُ: ولو أنَّ الذي في الأرضِ حَالَ كونِ البحرِ ممدوداً بكذا.

وأمَّا الرفعُ فمِنْ وجهين، أحدُهما: العطفُ على أنَّ وما في حَيِّزها. وقد

---

(١) السبعة ٥١٣، والنشر ٢/٣٤٧، والحجة ٥٦٦، والتيسير ١٧٧، والبحر ٧/١٩٠، والقرطبي ١٤/٧٣.

(٢) المحتسب ٢/١٦٨، والقرطبي ١٤/٧٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٢٧.

(٥) الإتحاف ٢/٣٦٣، والقرطبي ١٤/٧٤، والبحر ٧/١٩٠.

(٦) السبعة ٥١٣، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/١٩١، والقرطبي ١٤/٧٧، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٦٦.

[٧١٥/أ] تقدَّم لك في «أنَّ» الواقعةِ/ بعد «لو» مذهبان(١): مذهبُ سيبويهِ(٢) الرفعُ على الابتداء، ومذهبُ المبردِ(٣) على الفاعليةِ بفعلٍ مقدر، وهما عائدان هنا. فعلى مذهبِ سيبويه يكون تقديرُ العطفِ: ولو البحر. إلاَّ أنَّ الشيخَ(٤) قال: إنه لا يلي «لو» المبتدأُ اسماً صريحاً إلاَّ في ضرورةٍ، كقوله(٥):

٣٦٦٠ـ لــو بــغــيــر الــمــاءِ حَــلْقــي شَــرِقٌ

. . . .

وهـذا القـولُ يُؤَدِّيْ إلى ذلـك. ثم أجـابَ بـأنـه يُغْتَفَـرُ في المعـطوفِ ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوفِ عليه كقولهم: «رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك». وعلى مذهبِ المبرد يكـون تقديـرُه: ولو ثَبَت البحـرُ، وعلى التقديـرَيْن يكون «يمـدُّه» جملةً حالية من البحر.

والثاني: أنَّ «البحر» مبتدأٌ، و«يَمُدُّه» الخبر، والجملةُ حالية كما تقدَّم في جملةِ الاشتغـال، والـرابطُ الـواو. وقـد جَعَله الـزمخشـريُّ(٦) سؤالاً وجـوابـاً. وأنشد(٧):

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/٧.
(٢) انظر: الكتاب ٤٦٢/١.
(٣) المقتضب ٧٧/٣، والكـامـل ١٤٠/٣، وانـظر: شـرح الأبيـات المشكلة للفـارسي ٥٨٢.
(٤) البحر ١٩١/٧.
(٥) تقدم برقم ٢٨٠١.
(٦) الكشاف ٢٣٦/٣.
(٧) البيت لامرىء القيس في معلقته وعجزه:

بمنجَـردٍ قيـدِ الأوابـدِ هيكـل

وهو في ديوانه ١٩. والوكنات: مواضـع الطيـر. والمنجرد: الفـرس القصير الشعـر. =

٣٦٦١ـ وقد أَغْتَدِيْ والطيرُ في وُكُناتِها
....

و «مِنْ شجَرة» حالٌ: إمَّا من الموصول، أو من الضميرِ المستترِ في الجارِّ الواقعِ صلةً، و «أقلامٌ» خبرُ «أنَّ». قال الشيخُ[1]: «وفيه دليلٌ على مَنْ[2] يَقولُ ـ كالزمخشريِّ ومَنْ يتعصَّب له من العجم ـ على أنَّ خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» لا يكونُ اسماً البتة[3] لا جامداً ولا مشتقاً، بل يتعيَّنُ أَنْ يكونَ فعلاً» قال: «وهو باطِلٌ» وأنشد[4]:

٣٦٦٢ـ ولو أنها عُصْفورَةٌ لَحَسِبْتُها
مُسَوَّمَةً تَدْعو عبيداً وأَزْنَما

وقال[5]:

٣٦٦٣ـ ما أطيبَ العَيْشَ لو أنَّ الفتى حَجَرٌ
تَنْبُو الحوادِثُ عنه وهْو مَلْمُومُ

= والأوابد: الوحش، وهو قيد لها لأنه يسبقها فيمنعها من أن تفوت. والهيكل: الضخم.

(١) البحر ٧/ ١٩٠ ـ ١٩١.
(٢) البحر: «على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله».
(٣) انظر رد ابن الناظم على الزمخشري في شرح الألفية ٢٧٨.
(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٦٦، أو العوام بن شوذب، وأورده في المغني ٣٥٧، والعيني ٤/ ٤٦٧. والمسومة: الخيل المعلمة.
(٥) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٢٧٣ والخصائص ١/ ٣١٨، وابن يعيش ١/ ٨٦ والمغني ٣٥٦.

وقال[1]:

٣٦٦٤ـ ولو أنَّ حياً فائتُ الموتِ فاته
أخو الحربِ فوقَ القارحِ العَدَوانِ

قال: «وهو كثيرٌ في كلامِهم». قلت: وقد تقدمَ أولَ هذا الموضوع[2] أنَّ هذه الآيةَ ونحوَها تُبْطِلُ ظاهرَ قولِ المتقدمين في «لو» أنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ؛ إذ يَلْزَمُ محذورٌ عظيمٌ: وهو أنَّ ما بعدها إذا كان منفيًّا لفظاً فهو مُثْبَتٌ معنىً، وبالعكس. وقوله: «ما نَفِدَتْ» منفيٌّ لفظاً، فلو كان مثبتاً معنىً فَسَدَ المعنى، فعليك بالالتفاتِ إلى أولِ البقرةِ.

وقرأ[3] عبد الله «وبَحْرٌ» بالتنكير وفيه وجهاه معرَّفاً. وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرةِ وقوعُها بعد واوِ الحال، وهو معدودٌ من مسوِّغات الابتداء بالنكرةِ. وأنشدوا[4]:

٣٦٦٥ـ سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ فَمُذْ بَدا
مُحَيَّاكَ أخفى ضَوْءُه كلَّ شارِقِ

وبهذا يظهرُ فسادُ قولِ مَنْ قال: إنَّ[5] في هذه القراءةِ يتعيَّنُ القولُ بالعطفِ على «أنَّ»، كأنه تَوَهَّم أنه ليس ثَمَّ مُسَوِّغٌ.

---

(١) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد، وهو في الأصمعيات ١٤٧، الأصمعية ٤٧، والعيني ٤/٤٥٩، وشرح ابن الناظم ٢٧٨. والقارح من الخيل: ما تمت أسنانه وذلك في الخامسة من عمره، والعدوان: الشديد العدو.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٨٢.

(٣) المحتسب ٢/١٦٩، والبحر ٧/١٩١.

(٤) تقدم برقم ١٤٧٣.

(٥) اسم «إن» هنا ضمير الشأن.

وقـرأ[1] عبـد الله وأُبَـيٌّ «تَمُـدُّه» بـالتـأنيثِ لأجـل «سبعـة». والحسن وابن هرمز وابن مصرف «يُمِدُّه» بالياء من تحتُ مضمـومةً وكسـرِ الميم مِنْ أَمَدَّه. وقد تقدَّم اللغتان في آخر الأعراف[2] وأوائل البقرةِ[3].

قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: لِمَ قيل: «مِنْ شجرة» بـالتوحيـد؟ قلت: أُريد تفصيلُ الشجرِ وتَقَصِّيها شجرةً شجرةً حتى لا يَبْقَىٰ من جنس الشجرِ واحدةٌ إلَّا قد بُرِيَتْ أقلاماً». قال الشيخ[5]: وهو مِنْ وقوعِ المفردِ موقعَ الجمع والنكـرةِ موقعَ المعرفةِ، كقوله: «ما نَنْسَخْ مِنْ آية»[6] قلت: وهذا يَـذْهبُ بالمعنى الـذي أبداه الزمخشري. وقال[7] أيضاً: «فإنْ قلت: «الكلماتُ» جمع قلةٍ، والمـوضعُ موضعُ تكثيرٍ، فهلا قيـل: كَلِم. قلت: معناه أنَّ كلمـاتِه لا تَفي بكَتْبَتِهـا البحارُ، فكيف بكَلمِهِ»؟ قلت: يعني أنه من بابِ التثنية بطريق الأَوْلى. وردَّه الشيخُ[8]: بأنَّ جَمْعَ السـلامة[9] متى عُـرِّف بأل غيـرِ العَهْديـة أو أُضيف عَمَّ. قلت للناسِ خـلافٌ في «أل» هل تَعُمُّ أو لا؟ وقـد يكونُ الـزمخشريُّ ممَّنْ لا يَـرَىٰ العمـومَ، ولم يَزَلِ الناسُ يسألونَ في بيت حَسَّان رضي الله عنه[10]:

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/١٦٩، والبحـر ٧/١٩١، والقـرطبـي ١٤/٧٧، والإتحاف ٢/٣٦٤.

(٢) الدر ٥/٥٤٩.

(٣) الدر ١/١٤٩.

(٤) الكشاف ٣/٢٣٦.

(٥) البحر ٧/١٩٢.

(٦) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٧) الكشاف ٣/٢٣٦.

(٨) البحر ٧/١٩٢.

(٩) وهو هنا كلمات.

(١٠) تقدم برقم ٢٦٥.

٣٦٦٦ـ لنـا الجَفَنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْنَ بـالـضُّحـىٰ

. . . .

ويقولون: كيف أتىٰ بجمع القِلَّة في مقام المدح؟ ولِمَ لم يَقُلْ الجِفان؟ وهو تقريرٌ لِما قاله الزمخشريُّ واعترافٌ بأنَّ أل لا تؤثِّر في جمع القلةِ تكثيراً.

آ. **(٢٨) قوله: ﴿إلاَّ كنَفْسٍ﴾**: خبرُ «ما خَلْقُكم» والتقدير: إلاَّ كخَلْقِ نَفْسٍ واحدةٍ وبَعْثِها. وهنا «إلى أَجَلٍ» وفي الزمر[١] «لأجَل» لأنَّ المعنيين لائِقان بالحرفَيْن فلا عليك في أيِّهما وقع.

آ. **(٢٩)** وقرأ أبو عمرٍو[٢] في روايةٍ: «وأنَّ اللَّهَ بما يَعْملون» بياءِ الغَيْبة. والباقون بالتاء خطاباً.

[٧١٥/ب] آ. **(٣١) قوله: ﴿بنعمةِ الله﴾**: يجوز/ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَجْري» أو بمحذوفٍ على أنها حالٌ: ملتبسةً بنعمةِ اللَّهِ. والأعمش[٣] والأعرج «بنِعْمات» جمعاً. وابنُ أبي عبلة كذلكَ إلاَّ أنه فتح النونَ وكسر العَيْن. وموسى بن الزبير[٤] «الفُلُك» بضمتين.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿خَتَّار﴾**: مثالُ مبالغةٍ مِن الخَتْرِ، وهو أشَدُّ الغَدْرِ. قال الأعشىٰ[٥]:

---

(١) «كلٌّ يجري لأجل مسمى» الزمر، الآية ٥.

(٢) قال في السبعة ٥١٤: «روى عباس عن أبي عمرو بالياء» وانظر: القرطبي ١٤/ ٧٩، والبحر ٧/ ١٩٣.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٣٦٤، والمحتسب ٢/ ١٧٠، والقرطبي ١٤/ ٧٩، والبحر ٧/ ١٩٣.

(٤) المحتسب ٢/ ١٧٠، والبحر ٧/ ١٩٣. وموسى لم أقف على ترجمته.

(٥) ديوانه ١٧٩ برواية «غيرغَدَّار» والقرطبي ١٤/ ٨٠. والأبلق: حصن الممدوح. والفرد: لا نظير له.

٣٦٦٧ـ بـأبـلقِ الـفَـرْدِ مِـنْ تَـيْـمـاءَ مَـنْـزِلُـه
حِـصْـنٌ حَـصِـيـنٌ وجـارٌ غـيـرُ خَـتَّـار

وقال عمرو بن معد يكرب(١):

٣٦٦٨ـ فـإنَّـك لـو رَأَيْـتَ أبـا عُـمَـيْـرٍ
مَـلأْتَ يَـدَيْـكَ مِـنْ غَـدْرٍ وخَـتْـرِ

وقالوا(٢): «إنْ مَدَدْتَ لنا شِبْراً من غَدْر مَدَدْنا لك باعاً مِنْ خَتْر».

آ. (٣٣) **قوله: ﴿ولا مَوْلودٌ﴾**: جوَّزوا فيه وجهين، أحدهما: أنه مبتدأٌ، وما بعدَه الخبرُ. والثاني: أنـه معطوفٌ على «والـدٌ»، وتكون الجملةُ صفةً له. وفيه إشكالٌ: وهو أنه نَفَىٰ عنـه أن يَجْزيَ، ثم وَصَفَـه بأنـه جازٍ. وقـد يُجـاب عنه: بـأنه وإن كـان جازيـاً عنه في الـدنيا فليس جـازياً عنـه يوم القيـامة فالحالان باعتبار زَمَنين.

وقد منع المهدويُّ أَنْ يكونَ مبتدأً قال: «لأنَّ الجملةَ بعـده صفةٌ لـه فيبقى بلا خبرٍ، ولا مُسَـوِّغَ غيرُ الـوصف». وهو سهـوٌ. لأنَّ النكرةَ متى اعتمـدَتْ على نفيٍ ساغ الابتداءُ بها. وهذا مِنْ أشهـرِ مُسَوِّغـاتِه. وقـال الزمخشـري(٣): «فإن قلت: قوله: «ولا مـولودٌ هـو جازٍ عن والـده شيئاً» وارِدٌ على طـريقٍ من التوكيـد لم يَرِدْ عليه ما هو معطوفٌ عليه. قلت: الأمـر كذلـك لأنَّ الجملةَ الاسميَّةَ آكـدُ من الفعلية، وقد انضَمَّ إلى ذلك قولُـه: «هو» وقـوله: «مـولودٌ». قـال: «ومعنى التوكيدِ في لفظِ المولود: أنَّ الواحدَ منهم لـو شَفَعَ للوالـدِ الأَدْنَىٰ الذي وُلِـد منه

---

(١) القرطبي ١٤/٨٠، والبحر ٧/١٨٢، والكشاف ٣/٢٣٨.
(٢) انظر: البحر ٧/١٨٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٣٨.

لم تُقْبَلْ منه[1] فضلاً أنْ يَشْفَعَ لمَنْ فوقَه مِنْ أجدادِه لأنَّ «الولَد» يقع على الـولدِ وولدِ الولـدِ، بخلاف المولودِ فإنه للذي وُلِـد منك» قال: «والسببُ في مجيئِه على هـذا السَّنَنِ أنَّ الخطابَ للمؤمنين، وعِلِّيَّتُهم[2] قُبِضَ آباؤُهم على الكفر، فأريد حَسْمُ أطماعِهم وأطماعِ الناسِ فيهم».

والجملةُ مِنْ قـولِه: «لا يَجْـزِي» صفةٌ لـ «يـومٍ»، والعائـدُ محذوفٌ أي: فيه، فحُذِف برُمَّتِه أو على التدريج.

وقرأ[3] عكرمة «لا يُجْزَىٰ» مبنياً للمفعول. وأبـو السَّمَّـال وأبـو السِّـوار «لا يُجْزِىء» بالهمز، مِنْ أَجْزأ عنه أي: أغنىٰ.

قـوله: «شيئاً» منصوبٌ على المصـدر وهـو من الإعمـال؛ لأنَّ «يَجْـزي» و«جازٍ» يَطْلبانِه. والعاملُ جازٍ، على ما هو المختارُ للحذفِ من الأول.

قوله: «فلا تَغُرَّنَّكُمْ» العامَّةُ على تشديد النون. وابنُ أبـي إسحاق[4] وابنُ أبـي عبلة ويعقوبُ بالخفيفة، وسماك بن حرب[5] ويعقوب «الغُرور» بالضمِّ وهو مصدرٌ. والعامَّةُ بالفتح صفةُ مبالغةٍ كشَكُور. وفُسِّر بالشيطان. على أنَّـه يجوزُ أَنْ يكونَ المضمومُ مصدراً واقعاً وصفاً للشيطان.

آ. **(٣٤) قـولـه: ﴿مـاذا تَكْسِبُ﴾**: يجـوزُ أَنْ تكـونَ «ما»

---

(١) أي شفاعته.

(٢) كذا في الأصل والكشاف. وفي البحر: (١٩٤/٧) «وغالبهم».

(٣) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٧، والبحر ١٩٤/٧.

(٤) البحر ١٩٤/٧.

(٥) المحتسب ١٧٢/٢، والقرطبي ٨١/١٤، والبحر ١٩٤/٧، وسماك بن حرب الذهلي البكري الكوفي، فصيح، عالم بالشعر، وثَّقه الكثيرون. توفي سنة ١٢٣. انظر: تهذيب الكمال ٥٥٠/١.

استفهـاميةً فتُعَلِّقَ الـدِّراية، وأن تكـونَ موصـولةً فتنتصِبَ بهـا، وقد عُـرِفَ حكمُ «ماذا» أولَ الكتابَ[1]، وتكرَّر في غُضُونه.

قوله: «بأيِّ أرضٍ» متعلقٌ بـ «تموتُ» وهـو مُعَلِّقٌ للدِّراية، فهـو في محلِّ نصبٍ. وقـرأ[2] مـوسى الأسـواري «بـأيـةِ أرضٍ» على تـأنيثهـا. وهي لغـة ضعيفـة[3]، كتـأنيث «كـل» حيث قـالـوا: كلتهن، فعلَّق ذلـك. والبـاءُ ظـرفيـةٌ بمعنى: في، أيْ: في أرض نحو: زيد بمكة أي: فيها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة لقمان]

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢٢٩.

(٢) القـرطبي ١٤/ ٨٣، والبحر ٧/ ١٩٤. والأصـل الأهوازي وهـو تحـريف. وتقـدمت ترجمته.

(٣) في ذلك نظر فتأنيث «أي» كثيرٌ في لغة العرب. ومنه قول الكميت:
بـأيِّ كـتـابٍ أم بـأيـة سُـنَّـة

سـورة السجـدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿تنزيلُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرُ «ألم» لأنَّ «ألم» يُرادُ به السورةُ وبعضُ القرآنِ. وتنزيلُ بمعنى مُنَزَّل. والجملةُ مِنْ قوله: «لا ريب فيه» حالٌ من «الكتاب». والعاملُ فيها «تنزيلُ» لأنه مصدرٌ. و «مِنْ رَبِّ» متعلِّقٌ به أيضاً. ويجوزُ أن يكون حالاً(١) من الضمير في «فيه» لوقوعِه خبراً. والعاملُ فيه الظرفُ أو الاستقرارُ.

الثاني: أَنْ يكونَ «تَنْزِيْل» مبتدأً، ولا «ريبَ فيه» خبرُه. و «مِنْ ربِّ العالمين» حالٌ من الضمير في «فيه». ولا يجوزُ حينئذٍ أَنْ يتعلَّقَ بـ تنزيل؛ لأنَّ المصدرَ قد أُخْبِر عنه فلا يَعْمَلُ. ومَنْ يَتَّسِعُ في الجارِّ لا يبالي بذلك.

الثالث: أَنْ يكونَ «تنزيلُ» مبتدأ أيضاً. و «مِنْ رَبِّ» خبرُه و «لا/ ريبَ» [٧١٦/أ] حالٌ أو معترضٌ. الرابع: أن يكون «لا ريب» و «مِنْ رب العالمين» خبرين(٢) لـ «تنزيلُ». الخامس: أن يكون خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وكذلك «لا ريبَ»، وكذلك «مِنْ ربّ»، فتكونُ كلّ جملةٍ مستقلةً برأسِها. ويجوزُ أَنْ يكونا حالَيْن من

(١) تكرر قوله: «حالاً» في الأصل.

(٢) الأصل «خبران» وهو سهو.

«تنزيلُ»، وأن يكونَ «مِنْ رب» هو الحالَ، و «لا ريبَ» معترضٌ. وأولُ البقرةِ[1] مُرْشِدٌ لهذا، وإنما أَعَدْتُه تَطْرِيَةً.

وجَوَّز ابنُ عطية[2] أَنْ يكونَ «مِنْ رب العالمين» متعلِّقاً بـ «تنزيل» قال: «على التقديم والتأخير». ورَدَّه الشيخ[3]: بأنَّا إذا قُلنا: «لا ريبَ فيه» اعتراضٌ لم يكنْ تقديماً وتأخيراً، بل لو تأخَّر لم يكنْ اعتراضاً. وجَوَّز[4] أيضاً أَنْ يكونَ متعلِّقاً بـ «لا ريبَ» أي: لا ريبَ فيه مِنْ جِهةِ ربِّ العالمين، وإنْ وَقَعَ شَكٌّ للكفرةِ فذلك لا يُراعَى[5].

آ. (٣) **قوله: ﴿أم يقولون﴾**: هي المنقطعةُ، والإِضرابُ انتقالٌ لا إبطالٌ.

قوله: «بل هو الحقُّ» إضرابٌ ثانٍ. ولو قيل بأنَّه إضرابُ إبطالٍ لنفسِ «افتراه» وحدَه لكان صواباً، وعلى هذا يُقال: كلُّ ما في القرآنِ إضرابٌ فهو انتقالٌ إلَّا هذا، فإنه يجوزُ أَنْ يكونَ إبطالاً؛ لأنه إبطالٌ لقولِهم أي: ليس هو كما قالوا مفترى بل هو الحقُّ. وفي كلامِ الزمخشريِّ[6] ما يُرْشِدُ إلى هذا فإنه قال: «والضميرُ في «فيه» راجعٌ إلى مضمونِ الجملة. كأنه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي: في كونِه مِنْ رب العالمين. ويَشْهَدُ لِوجاهَتِه قولُه: «أم يقولون: افتراه»؛ لأنَّ قولهم «هذا مفترى» إنكارٌ لأَنْ يكونَ مِنْ ربِّ العالمين، وكذلك قوله: «بل

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧٩.
(٢) المحرر ١٣/ ٢٩.
(٣) البحر ٧/ ١٩٧.
(٤) أي ابن عطية في المحرر ١٣/ ٢٩.
(٥) «تعقَّبه أبو حيان بقوله: «فليس بالجيد لأن نفي الريب عنه مطلقاً هو المقصود، لأن المعنى، لا مدخل للريب فيه...».
(٦) الكشاف ٣/ ٢٤٠.

هـو الحقُّ مِنْ ربِّـك» ومـا فيـه تقـريـرٌ أنـه من عنـدِ الله . وهـذا أسلوبٌ صحيـحٌ مُحْكَمٌ» .

قوله : «مِنْ ربِّك» حالٌ من «الحقّ» والعـاملُ فيـه محذوفٌ على القـاعدة، وهو العاملُ في «لِتُنْذِرَ» أيضـاً، ويجوزُ أَنْ يكـونَ العامـلُ في «لتنذر» غيـرَه أي : أنزله لِتنذِرَ.

قـوله : «قـوماً مـا أتاهم» الـظاهرُ أنَّ المفعـولَ الثاني لـلإنذار محـذوفٌ . و «قوماً» هو الأولُ؛ إذ التقديرُ : لتنذِرَ قوماً العقابَ ، و «ما أتاهـم» جملةٌ منفيَّةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «قـوماً» يـريد : الـذين في الفترةِ بين عيسى ومحمـدٍ عليهما السلام . وجعله الزمخشري[1] كقوله : «لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آبـاؤهم»[2] فعلىٰ هذا يكونُ «مِنْ نذير» هو فاعلَ «أتاهم» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه . و «مِنْ قبلِك» صفةً لنذير. ويجوزُ أَنْ تتعلَّقَ «مِنْ قبلك» بـ «أَتاهـم» .

وجَوَّزَ الشيخُ[3] أَنْ تكونَ «ما» موصولـةً في الموضعين، والتقـدير : لتنـذِرَ قوماً العقابَ الذي أتاهم مِنْ نذيرٍ مِنْ قبلك . و «مِنْ نذير» متعلقٌ بـ «أَتاهم» أي : أتـاهم على لسانِ نـذيرٍ مِنْ قبلِك ، وكـذلك «لتُنْـذِرَ قومـاً ما أُنْـذِرَ آبـاؤهـم» أي : العقابَ الذي أُنْـذِرَه آباؤهم . فـ «مـا» مفعولـةٌ في الموضعين، و «لِتُنْـذِرَ» يتعدَّىٰ إلى اثنين . قال تعالىٰ : «فقُلْ أَنْذَرْتُكم صاعِقةً»[4] . وهذا القولُ جارٍ على ظواهر القرآن . قال تعالى : «وإنْ مِنْ أُمَّةٍ إلَّا خلا فيها نذيرٌ»[5] «أَنْ تقولوا مـا جاءنـا مِنْ

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٤٠ .

(٢) الآية ٦ من يٰس .

(٣) البحر ٧/ ١٩٧ .

(٤) الآية ١٣ من فصلت.

(٥) الآية ٢٤ من فاطر.

بشيرٍ ولا نذيرٍ، فقد جاءَكُمْ بشيرٌ ونذير»[1]. قلت: وهذا الذي قاله ظاهرٌ.

ويظهر أنَّ في الآية الأخرى وجهاً[2] آخرَ: وهو أنْ تكونَ «ما» مصدريةً تقديرُه: لتنذِرَ قوماً إنذاراً مثلَ إنذارِ آبائِهم؛ لأنَّ الرسلَ كلَّهم متفقون على كلمة الحق.

آ. (٥) **قوله: ﴿ثم يَعْرُجُ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للفاعل. وابنُ أبي عبلة[3] على بنائِه للمفعول. والأصلُ: يُعْرَجُ به، ثم حُذِفَ الجارُّ فارتفع الضميرُ واستتر. وهو شاذٌّ يَصْلُحُ لتوجيهِ مثلِها.

قوله: «مِمَّا تَعُدُّون» العامَّةُ على الخطاب. والحسن[4] والسلميُّ وابنُ وثَّاب والأعمش بالغَيْبة. وهذا الجارُّ صفةٌ لـ «أَلْف» أو لـ «سَنة».

آ. (٦) **قوله: ﴿ذلك عالمُ﴾**: العامَّةُ على رفع «عالمُ» و«العزيز» و«الرحيم» على أَنْ يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«عالمُ» خبرَه. و«العزيز الرحيم» خبران أو نعتان، أو العزيز الرحيم مبتدأ وصفتُه، و«الذي أَحْسَنَ» خبرُه، أو «العزيزُ الرحيم» خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وقرأ[5] زيد بن علي بجرِّ الثلاثة. وتخريجُها على إشكالها: أن يكونَ «ذلك» إشارةً إلى الأمر المدبَّر، ويكونَ فاعلاً لـ «يَعْرُجُ»، والأوصافُ الثلاثة بدلٌ من الضمير في «إليه». كأنه قيل: ثم يعرُج الأمرُ المدبَّرُ إليه عالمِ الغيب أي: إلى عالم الغيب.

وأبو زيد برفع «عالمُ» وخفض «العزيزِ الرحيمِ» على أن يكونَ «ذلك

---

(١) الآية ١٩ من المائدة.

(٢) الأصل: وجه.

(٣) القرطبي ١٤/٨٨، والبحر ٧/١٩٨.

(٤) الإتحاف ٢/٣٦٦، والقرطبي ١٤/٨٨، والبحر ٧/١٩٩.

(٥) البحر ٧/١٩٩.

عالمُ» مبتدأً وخبراً، والعزيزِ الرحيمِ بدلان من الهاء في «إليه» أيضاً. وتكون الجملةُ بينهما اعتراضاً.

آ. (٧) **قوله: ﴿الذي أَحْسَنَ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً لِما قبله في قراءتَيْ الرفع والخفض، وأن يكونَ خبراً آخرَ، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وأن يكونَ منصوباً على المدح.

قوله: «خَلَقَه» قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكونِ اللام. والباقون بفتحها. فأمَّا الأولى ففيها أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ «خَلْقَه» بدلاً مِنْ «كلَّ شيءٍ» بدلَ اشتمالٍ مِنْ «كلَّ شيءٍ»، والضميرُ عائدٌ على كل شيء. وهذا هو المشهورُ المتداوَلُ. الثاني: أنه بدلُ كلٍّ مِنْ كل، والضميرُ على هذا عائدٌ على الباري تعالى. ومعنى «أحسن»: / حَسَّن؛ لأنه ما مِنْ شيءٍ خَلَقَه إلاَّ وهو [٧١٦/ب] مُرَتَّبٌ على ما تَقْتضيه الحكمةُ، فالمخلوقاتُ كلُّها حسنةٌ. الثالث: أن يكونَ «كلَّ شيءٍ» مفعولاً أول، و«خَلْقَه» مفعولاً ثانياً على أَنْ يُضَمَّن «أحسَنَ» معنى أَعْطى وأَلْهَمَ. قال مجاهد[٢]: «أعطى كلَّ جنسٍ شكله». والمعنى: خَلَقَ كلَّ شيءٍ على شكلِه الذي خصَّه به. الرابع: أن يكون «كلَّ شيء» مفعولاً ثانياً قُدِّم، و«خَلْقَه» مفعولاً أول أُخِّر، على أَنْ يُضَمَّنَ «أَحْسَنَ» معنى أَلْهَمَ وعَرَّف. قال الفراء[٣]: «ألهم كلَّ شيءٍ خَلْقَه فيما يحتاجون إليه فيكونُ أَعْلَمهم ذلك». قلت: وأبو البقاء[٤] ضَمَّن أحسنَ معنى عَرَّف. وأَعْرَبَ على نحوِ ما تقدَّم، إلاَّ أنه لا بُدَّ أن يُجْعَلَ الضميرُ لله تعالى، ويُجعلَ الخَلْقُ بمعنى المَخْلوق أي:

---

(١) السبعة ١٥٦، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/١٩٩، والحجة ٥٦٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٤/٩٠.

(٢) انظر: البحر ٧/١٩٩.

(٣) معاني القرآن له ٢/٣٣٠، ٣٣١.

(٤) الإملاء ٢/١٨٩.

عَرَّف مخلوقاتِه كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه، فيَؤول المعنىٰ إلى معنى قولِه: «أَعْطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثم هَدَى»[1].

الخامس: أن تعودَ الهاء [على الله تعالى][2] وأَنْ يكون «خَلْقَه» منصوباً على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمون الجملةِ كقولِه: «صُنْعَ الله»[3]، وهو مذهبُ سيبويه[4] أي: خَلَقَه خَلْقاً. ورُجِّحَ على بدلِ الاشتمال: بأنَّ فيه إضافةَ المصدرِ إلى فاعِله، وهو أكثرُ مِنْ إضافتِه إلى المفعول، وبأنه أبلغُ في الامتنانِ لأنه إذا قال: «أحسنَ كل شيءٍ» كان أبلغَ مِنْ «أَحْسَنَ خَلْقَ كلِّ شيء»؛ لأنه قد يَحْسُنُ الخلقُ ـ وهو المحاولةُ ـ ولا يكون الشيء في نفسِه حَسَناً. وإذا قال: أحسنَ كلَّ شَيْءٍ اقتضىٰ أنَّ كلَّ شيءٍ خَلَقَه حَسَنٌ، بمعنىٰ أنه وَضَعَ كلَّ شيءٍ في موضعِه.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ[5] فـ «خَلَقَ» فيها فعلٌ ماضٍ، والجملةُ صفةٌ للمضافِ أو المضافِ إليه، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ أو مجرورتَه.

قوله: «وَبَدَأ» العامَّةُ على الهمزِ. وقرأ[6] الزهريُّ «بدا» بألفٍ خالصةٍ، وهو خارجٌ عن قياسِ تخفيفِها[7]، إذ قياسُه بينَ بينَ. على أن الأخفش[8] حكى

---

(١) الآية ٥٠ من طه.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) الآية ٨٨ من النمل.

(٤) الكتاب ١/ ٩٠ ـ ٩١.

(٥) «أحسن كلَّ شيءٍ خَلَقَه».

(٦) المحتسب ٢/ ١٧٣، والبحر ٧/ ١٩٩.

(٧) قال ابن جني في المحتسب: ومثله بيت الكتاب:

فارْعَيْ فزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

(٨) حكى في معاني القرآن ٣٠٨: أرجَيْت وأخطَيْت وتوضَّيْت.

«قَرَيْتُ» وجوَّز الشيخ[1] أن يكونَ مِنْ لغةِ الأنصار. يقولون في بدأ: «بَدِي» يكسِرون الدالَ وبعدها ياءٌ، كقولِ عبدِ الله بن رواحة الأنصاري[2]:

٣٦٦٩ـ بسمِ الإلهِ وبه بَدِيْنا ... ولو عَبَدْنا غيرَه شَقِيْنا

قال: «وطيِّىءٌ تقول في بَقِي: بَقَا». قال: «فاحتمل أَنْ تكونَ قراءةُ الزهري من هذه اللغةِ، أصلُه بَدِي، ثم صار بدا». قلت: فتكون القراءةُ مركبةً مِنْ لغتَيْن.

آ. (٩) قوله: ﴿وجَعَلَ لكم﴾: هذا التفاتٌ مِنْ ضميرِ غائبٍ مفردٍ في قوله: «نَسْلَه» إلى آخره، إلى خطاب جماعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿أإذا ضَلَلْنا﴾: تقدَّم اختلافُ القراء في الاستفهامين في سورة الرعد[3]. والعاملُ في «إذا» محذوفٌ تقديرُه: نُبْعَثُ أو نُخْرَجُ، لدلالةِ «خَلْقٍ جديد» عليه. ولا يَعْمَلُ فيه «خَلْق جديد» لأنَّ ما بعد «إنَّ» والاستفهامَ لا يعملُ فيما قبلهما. وجوابُ «إذا» محذوفٌ إذا جعلتَها شرطيةً.

وقرأ العامَّةُ «ضَلَلْنا» بضادٍ معجمةٍ ولامٍ مفتوحةٍ بمعنى: ذَهَبْنا وضِعْنا، مِنْ قولِهم: ضَلَّ اللبنُ في الماء. وقيل: غُيِّبْنا. قال النابغة[4]:

٣٦٧٠ـ فآبَ مُضِلُّوه بعينٍ جَلِيَّة ... وغُوْدِر بالجَوْلانِ حَزْمٌ ونائِلُ

(١) البحر ٧/١٩٩.

(٢) ديوانه ١٤٢، والبحر ٧/١٩٩، والدرر ٢/١١٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٧.

(٤) ديوانه ١١٩. والبحر ٧/٢٠٠، ومُضِلُّوه هنا: دافِنوه. وجليَّة: واضحة.

والمضارعُ مِنْ هذا: يَضِلُّ بكسر العين وهو كثيرٌ. وقرأ[1] يحيى ابن يعمر وابن محيصن وأبو رجاء بكسرِ اللامِ، وهي لغةُ العالية. والمضارعُ من هذا يَضَلُّ بالفتح. وقرأ عليٌّ وأبو حيوة «ضُلِّلْنا» بضم الضاد وكسر اللام المشددة مِنْ ضَلَّله بالتشديد.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد «صَلَلْنا» بصادٍ مهملةٍ ولامٍ مفتوحة. وعن الحسن أيضاً «صَلِلْنا» بكسرِ الصادِ. وهما لغتان. يقال: صَلَّ اللحمُ يَصِلُّ، ويَصَلُّ بفتح الصادِ وكَسرِها لمجيءِ الماضي مفتوحَ العين ومكسورَها. ومعنى صَلَّ اللحمُ: أنتنَ وتَغيَّرتْ رائحتُه. ويُقال أيضاً: أَصَلَّ بالألف قال[2]:

٣٦٧١ـ تُلَجْلِجُ مُضْغَةً فيها أَنِيْضٌ
أَصَلَّتْ، فَهْيَ تحتَ الكَشْحِ داءُ

وقال النحاس[3]: «لا نعرفُ في اللغة «صَلِلْنا»[4] ولكن يُقال: صَلَّ اللحمُ، وأصلَّ، وخَمَّ وأَخَمَّ»[5] وقد عَرَفها غيرُ أبي جعفر.

آ. (١١) **قوله: ﴿تُرْجَعُوْنَ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للمفعول. وزيد بن علي[6] على بنائِه للفاعل.

---

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٤/٩٢، والمحتسب ٢/١٧٤، والبحر ٧/٢٠٠.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٢، واللسان صلل، والبحر ٧/٢٠٠. والأنْيض: اللحم الذي لم ينضج. وأصلَّت: أنتنَتْ. والكشح: الجنب.

(٣) إعراب القرآن ٢/٦١١.

(٤) وقال: «ولكن يُعرف صَلَلْنا».

(٥) خمَّ: أنتنَ.

(٦) الإتحاف ٢/٣٦٧، ونسبها ليعقوب. والبحر ٧/٢٠٠.

آ. (١٢) قوله: ﴿ولو ترَىٰ﴾: في «لو» هذه وجهان، أحدهما: أنها لِما كان سيقع لوقوع غيره. وعَبَّر عنها الزمخشريُّ[١] بامتناعٍ لامتناعٍ. وناقشه الشيخ[٢] في ذلك. وقد تقدَّم في أول البقرة تحقيقُه[٣]. وعلى هذا جوابُها محذوفٌ أي: لَرَأَيْتَ أمراً فظيعاً. الثاني: أنَّها للتمني. قال الزمخشري[٤]: كأنه قيل: وَلَيْتَك ترىٰ. وفيها إذا كانت للتمني خلافٌ: هل تقتضي جواباً أم لا؟ وظاهرُ تقديرِ الزمخشري هنا أنه لا جوابَ لها. قال الشيخ[٥]: «والصحيحُ/ أنَّ لها جواباً». وأنشدَ قولَ الشاعر[٦]: [٧١٧/أ]

٣٦٧٢ـ فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ
فَيُخبِرَ بالذَّنائبِ أيُّ زِيْرِ
بيومِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عيناً
وكيف لِقاءُ مَنْ تحتَ القُبورِ

قال الزمخشري[٧]: «و«لو» تجيءُ في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثَني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني». قال ابن مالك: «إن أراد به الحذفَ أي: وَدِدْتُ لو تأتيني فتحدثَني فصحيحٌ، وإن أراد أنها موضوعةٌ له فليس بصحيح؛ إذ لو كانت موضوعةً له لم يُجْمَعْ بينها وبينه كما لم يُجْمَعْ بين

---

(١) الكشاف ٣/٢٤٢.
(٢) البحر ٧/٢٠٠، قال: «وتسميته «لو» امتناعية ليس بجيد، بل العبارة الصحيحة: لما كان سيقع لوقوع غيره».
(٣) الدر المصون ١/١٨٢.
(٤) الكشاف ٣/٢٤٢.
(٥) البحر ٧/٢٠١. وعبارته «والصحيح أنها إذا أشربت معنى التمني يكون لها جواب كحالها إذا لم تشربه».
(٦) تقدم برقم ٨٠٦.
(٧) شرح المفصل ٩/١١.

«ليت» وأتمنى، ولا «لعلَّ» وأترجَّى، ولا «إلَّا» وأَسْتَثْني. ويجوز أن يُجْمَعَ بين لو وأتمنى تقول: تمنَّيْتُ لو فعلتُ كذا». وهل المخاطبُ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أوغيرُه؟خلاف. و «إذ» على بابها من المضيِّ لأنَّ «لو» تَصْرِفُ المضارِعَ للمضيِّ. وإنما جيءَ هنا ماضياً لتحقُّقِ وقوعِه نحو: «أتىٰ أَمْرُ الله»[1] وجعله أبو البقاء[2] ممَّا وَقَع فيه «إذ» موقعَ «إذا» ولا حاجةَ إليه.

قوله: «ناكِسُو» العامَّةُ على أنه اسمُ فاعلٍ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً. وزيدُ بن علي[3] «نَكَسُوا» فعلاً ماضياً، «رؤوسَهم»، مفعولٌ به.

قوله: «ربَّنا» على إضمارِ القول وهو حالٌ. أي قائلين ذلك. وقدَّره الزمخشريُّ[4] «يَسْتغيثون بقولهم» وإضمارُ القول أكثرُ.

قوله: «أَبْصَرْنا وسَمِعْنا» يجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ مقدراً أي: أَبْصَرْنا ما كُنَّا نُكَذِّبُ، وسَمِعْنا ما كنا نُنْكِرُ. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ أي: صِرْنا بُصَراءَ سميعين.

قوله: «صالحاً» يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به، وأَنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ.

آ. (١٤) **قوله: ﴿لقاءَ يَوْمِكم﴾**: يجوزُ في هذه الآيةِ أوجهٌ، أحدها: أنها مِن التنازعِ ؛ لأنَّ «ذُوقوا» يطلبُ «لقاءَ يومِكم» و «نَسِيْتُمْ» يطلبه أيضاً. أي: ذوقوا عذابَ لقاءِ يومِكم هذا بما نَسِيْتُمْ عذابَ لقاءِ يَوْمِكم هذا، ويكونُ من إعمالِ الثاني عند البصريين، ومن إعمالِ الأول عند الكوفيين، والأولُ أصَحُّ للحَذْفِ من الأول؛ إذ لو أعمل الأولَ لأَضْمَرَ في الثاني. الثاني: أن مفعولَ «ذُوْقوا» محذوفٌ أي: ذُوْقوا العذابَ بسببِ نسيانِكم لقاءَ يومكم.

---

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) الإملاء ٢/١٨٩ وعبارته «يُراد بها المستقبل».

(٣) البحر ٢٠١/٧.

(٤) الكشاف ٢٤٢/٣.

و «هذا» على هذين الإعرابين صفةٌ لـ «يومِكم». الثالث: أن يكونَ مفعولُ «ذوقوا» «هذا» والإشارةُ به إلى العذاب، والباءُ سببيةٌ أيضاً أي: فذوقوا هذا العذابَ بسببِ نِسيانِكم لقاءَ يومكم. وهذا يَنْبُو عنه الظاهرُ.

آ. (١٦) قوله: ﴿تَتجافَىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً، وكذلك «يَدْعُون» وإذا جَعَلَ «يَدْعُون» حالاً احْتَمل أن يكون حَالاً ثانياً، وأن يكونَ حالاً مِن الضمير في «جُنوبُهم» لأنَّ المضافَ جزءٌ. والتجافي: الارتفاعُ، وعَبَّر به عن تَرْكِ النومِ قال ابنُ رَواحة[1]:

٣٦٧٣ـ نبيٌّ يُجافي جَنْبُه عن فراشِه
إذا اسْتَثْقَلَتْ بالمشركين المضاجعُ

و «خَوْفاً وطَمَعاً»: إمَّا مفعولٌ مِنْ أجلِه، وإمَّا حالان، وإمَّا مصدران لعاملٍ مقدر.

قوله: «أُخْفِيَ» قرأه حمزةُ[2] «أُخْفِيْ» فعلاً مضارعاً مُسْنداً لضمير المتكلم، فلذلك سَكَنَتْ ياؤُه لأنه مرفوعٌ. وتؤيدها قراءةُ ابنِ مسعود «ما نُخْفي» بنون العظمة. والباقون «أُخْفِيَ» ماضياً مبنياً للمفعول، فمِنْ ثَمَّ فُتحت ياؤُه. وقرأ محمد بن كعب «أَخْفىٰ» ماضياً مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى، ويؤيِّده قراءةُ الأعمش «ما أَخْفَيْتُ» مسنداً للمتكلم. وقرأ عبد الله[3] وأبو الدرداء وأبو هريرةَ «مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُنٍ» جمعاً بالألف والتاء. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً أي: لا نَعْلَمُ الذي أخفاه اللَّهُ. وفي الحديث: «ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذُن سَمِعَت،

(١) ديوانه ١٦٢، والمحرر ١٣/٣٦، والقرطبي ١٤/١٠٠.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٦، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/٢٠٢، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٤/١٠٣، والحجة ٥٦٩، والشواذ ١١٨.
(٣) المحتسب ٢/١٧٤، والإتحاف ٢/٣٦٧، والبحر ٧/٢٠٢، والقرطبي ١٤/١٠٣.

ولا خَطَر على قَلْب بشر». وأَنْ تكونَ استفهاميةً معلِّقَةً لـ «تَعْلَمُ». فإن كانَتْ متعديةً لاثنين سَدَّت مَسَدَّهما، أو لواحدٍ سَدَّتْ مَسَدَّه. و «جزاءً» مفعول له، أو مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ قبلَه. وإذا كانَتْ استفهاميةً فعلى قراءةِ مَنْ قرأ ما بعدها فعلاً ماضياً تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والفعلُ بعدها الخبرُ. وعلى قراءةِ مَنْ قرأه مضارعاً[1] تكونُ مفعولاً مقدَّماً، و «مِنْ قُرَّة» حالٌ مِنْ «ما».

آ. (١٨) قوله: ﴿لا يَسْتَوُوْن﴾: مستأنفٌ[2] ورُوِي عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنه كان يعتمد الوقفَ على قوله: «فاسقاً» ثم يَبْتَدِىء «لا يَسْتوون».

[٧١٧/ب] آ. (١٩) وقرأ[3] طلحة «جَنَّةُ المَأْوىٰ» بالإفراد. والعامَّةُ بالجمع. / وأبو حيوة[4] «نُزْلاً» بضمٍ وسكون. وتقدَّم تحقيقُه في آخر آل عمران[5].

آ. (٢٠) قوله: ﴿الذي كُنْتُم به﴾: صفةٌ لـ «عذابَ». وجَوَّز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ صفةً للنار قال: وذُكِّرَ على معنى الجحيم والحريق.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ثم أَعْرَضَ﴾: هذه لبُعْدِ ما بين الرتبتَيْن معنىً. وشبَّهها الزمخشريُّ[7] بقوله[8]:

---

(١) الأصل «مضارع» وهو سهو.
(٢) انظر: القطع والائتناف ٥٧١.
(٣) الشواذ ١١٨، والبحر ٧/٢٠٣.
(٤) البحر ٧/٢٠٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/٥٤٧. (٦) الإملاء ٢/١٩٠.
(٧) الكشاف ٢/٢٤٦. قال: «والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل».
(٨) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو في الحماسة ٦٤، وسمط اللآلىء ٢/٩٠٥.

٣٦٧٤ـ ومـا يَـكْـشِـفُ الـغَـمَّـاءَ إلاَّ ابـنُ حُـرَّةٍ
يَـرَىٰ غَـمَـراتِ الـمـوتِ ثـم يَـزورُهـا

قال: «استبعدَ أن يزورَ غَمَراتِ الموتِ بعد أَنْ رآهـا وعَرفهـا واطَّلع على شدَّتِها».

آ. (٢٣) **قوله: ﴿فِي مِرْيَةٍ﴾**: قرأ[١] الحسنُ بالضمِّ وهي لغةٌ.

قـوله: «مِنْ لقـائِه» في الهـاءِ أقوالٌ، أحـدُها: أنهـا عائـدةٌ على مـوسىٰ. والمصدرُ مضافٌ لمفعولِه أي: مِنْ لقائِك مـوسى ليلةَ الإسراء. وامتحن المبـردُ الـزجَّاج في هـذه المسألـةِ فأجـابه[٢] بمـا ذُكر. الثـاني: أنَّ الضميرَ يعـودُ على الكتـاب. وحينئـذٍ يجـوزُ أن تكـونَ الإضـافـةُ للفـاعـلِ أي: من لقـاءِ الكتـاب لموسىٰ، أو المفعولِ أي: مِنْ لقاءِ موسىٰ الكتاب؛ لأنَّ اللقاءَ تَصِـحُّ نسبتُه إلى كلٍ منهما. الثالث: أنه يعـودُ على الكتاب، على حَـذْفِ مضاف أي: من لقـاءِ مثـلِ كتابِ مـوسىٰ. الـرابـع: أنـه عـائـدٌ على مَلَكَ المـوتِ لتقـدُّم ذِكْـره[٣]. الخامس: عَوْدُه على الـرجوعِ[٤] المفهـومِ مِن الرجـوع في قولـه: «إلى رَبِّكم تُـرْجَعُون» أي: لا تَـكُ في مِرْيـةٍ مِنْ لقاء الـرجـوع. السـادس: أنـه يعـودُ على مـا يُفهَمُ مِنْ سياقِ الكـلام ممَّـا ابْتُلِي بـه مـوسى مِن البـلاء والامتحـان. قـالـه الحسن[٥] أي: لا بُدَّ أن تَلْقَى ما لَقِيَ موسىٰ من قومه. وهذه أقوالٌ بعيدة ذكرْتُها للتنبيه على ضَعْفها. وأظهرُها: أنَّ الضميـرَ: إمَّا لمـوسى، وإما للكتـاب. أي: لا تَرْتَبْ في أنَّ موسى لقي الكتابَ وأُنْزِلَ عليه.

---

(١) البحر ٧/٢٠٥.
(٢) الأصل «فاجه» والتصحيح من ش. وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/٢٠٩.
(٣) في الآية ١١. والفاصل بعيد.
(٤) في الآية ١١. والفاصل بعيد.
(٥) انظر: البحر ٧/٢٠٥.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لِمَا [صَبَرُوا]﴾: قرأ[1] الأخوان بكسر اللام وتخفيفِ الميم على أنها لامُ الجرِّ، و «ما» مصدريةٌ. والجارُّ متعلِّقٌ بالجَعْلِ أي: جَعَلْناهم كذلك لصَبْرهم ولإيقانِهم. والباقون بفتحِها وتشديدِ الميم. وهي «لمَّا» التي تَقْتضي جواباً. وتقدم[2] فيها قولا سيبويه والفارسيِّ.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يُبْصِرون﴾: العامَّةُ على الغَيْبة، وابن مسعود[3] على الخطاب التفاتاً.

وقرىء[4] «الجُرْز» بسكون الراء. وقد تقدَّم أولُ الكهف[5].

آ. (٢٩) قوله: ﴿يومَ الفتح﴾: منصوبٌ بـ «لا يَنْفَعُ» و «لا» غيرُ مانعةٍ من ذلك. وقد تقدَّم فيها مذاهبُ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُنْتَظِرُون﴾: العامَّةُ على كسرِ الظاءِ اسمَ فاعل. والمفعولُ من انتظِرْ، ومِنْ منتظرون، محذوفٌ أي: انتظرْ ما يَحُلُّ بهم، إنهم منتظرون على زَعْمِهم ما يَحُلُّ بك. وقرأ[6] اليمانيُّ[7] «مُنْتَظَرُوْن» اسمَ مفعول.

[تمَّت بعونه تعالى سورة السجدة]

---

(١) السبعة ٥١٦، والبحر ٧/٢٠٥، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٤/١٠٩، والحجة ٥٦٩، والنشر ٢/٣٤٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٥٩. وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب (الكتاب ٢/٣١٢) وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى حين والعامل فيها جوابها (الإيضاح العضدي ٣١٩).

(٣) البحر ٧/٢٠٥.

(٤) البحر ٧/٢٠٥.

(٥) لم يشر إلى القراءات في إعرابه للآية ٨. انظر: الدر ٧/٤٤٥.

(٦) المحتسب ٢/١٧٥، والبحر ٧/٢٠٦، والقرطبي ١٤/١١٢.

(٧) وهو ابن السميفع.

سـورة الأحـزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿بما تَعْملون خَبيرا﴾ وبعده بقليلٍ: «بما تَعْملون بصيـرا»(١) قرأهمـا أبو عمـروٍ(٢) بياءِ الغَيْبـة. والبـاقـون بتـاءِ الخـطابِ، وهمـا واضحتان: أمَّا الغَيْبَةُ في الأولِ فلقولِه «الكافرين» و«المنافقين»، وأمَّا الخطابُ فلقـولِه: «يـا أيُّها النبـيُّ» لأنَّ المـرادَ هو وأمتُـه، أو خوطب بـالجمع تعـظيمـاً، كقوله(٣):

٣٦٧٥ـ فـإنْ شِئْتِ حَـرَّمْتُ الـنســاءَ سِــواكُـمُ

. . . .

وجَوَّز الشيخُ(٤) أَنْ يكونَ التفاتاً، يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين. وهـو بعيدٌ. وأمَّـا الغَيْبَةُ في الثـاني فلقـولِـه: «إذ جـاءَتْكم»(٥). وأمَّـا الخـطابُ فلقولِه: «يا أيُّها الذين آمنوا»(٦).

---

(١) الآية ٩.

(٢) السبعة ٥١٨، ٥١٩، والتيسير ١٧٧، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/٢١٠، والقرطبي ١٤/١١٥، ١٤٤.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) البحر ٧/٢١٠ ـ ٢١١.

(٥) الآية ٩.

(٦) الآية ٩.

آ. (٤) **قوله: ﴿اللائي﴾**: قرأ(١) الكوفيون وابن عامر بياءٍ ساكنةٍ بعد همزةٍ مكسورةٍ. وهذا هو الأصلُ في هذه اللفظةِ لأنه جمعُ «التي» معنًى. وأبو عمروٍ والبزيُّ «اللاّيْ» بياءٍ ساكنةٍ وصلاً بعد ألفٍ مَحْضَةٍ في أحدِ وجهَيْهما. ولهما وجهٌ آخرُ سيأتي.

ووجهُ هذه القراءةِ أنهما حَذَفا الياءَ بعد الهمزةِ تخفيفاً، ثم أبدلا الهمزةَ ياءً، وسَكَّناها لصيرورتِها ياءً مكسوراً ما قبلها كياءِ القاضي والغازِي، إلَّا أنَّ هذا ليس بقياس، وإنما القياسُ جَعْلُ الهمزةِ بينَ بينَ. قال أبو علي(٢): «لا يُقْدَمُ على مثلِ هذا البدلِ إلَّا أَنْ يُسْمَعَ»(٣). قلت: قال أبو عمروٍ ابن العلاء: «إنها لغةُ قريشٍ التي أُمِر الناسُ أَنْ يَقْرَؤوا بها». وقال بعضهم: لم يُبْدِلوا وإنما كتبوا فعبَّر عنهم القُرَّاءُ بالإبدال. وليس بشيء.

وقال أبو علي وغيره: «إظهارُ أبي عمرو «اللايْ يَئِسْنَ» يدلُّ على أنه يُسَهِّلُ ولم يُبْدِلْ» وهذا غيرُ لازم؛ لأنَّ البدلَ عارضٌ. فلذلك لم يُدْغِمْ. وقرآ ـ هما أيضاً ـ وورشٌ بهمزةٍ مُسَهَّلة بينَ بينَ. وهذا الذي زعم بعضُهم أنه لم يَصِحَّ عنهم غيرُه وهو(٤) تخفيفٌ قياسيٌّ، وإذا وقفوا سكَّنوا الهمزةَ، ومتى سَكَّنوها استحالَ تسهيلُها بينَ بينَ لزوالِ حركتِها/ فتُقْلَبُ ياءً لوقوعِها ساكنةً بعد كسرةٍ، وليس مِنْ مذهبِهم تخفيفُها فتُقَرُّ همزةً. [٧١٨/أ]

وقرأ قنبل وورشٌ بهمزةٍ مكسورةٍ دونَ ياءٍ، حَذَفا الياءَ واجتَزآ عنها

---

(١) السبعة ٥١٨، والنشر ١/٤٠٤، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٧١ والبحر ٧/٢١١.
(٢) الحجة (خ) ٤/١٤٨.
(٣) الحجة (خ) «إلَّا بسَمْعٍ».
(٤) لعل هذه الواو زائدة.

بالكسرةِ. وهذا الخلافُ بعينِه جارٍ في المجادلة[١] أيضاً والطلاق[٢].

قوله: «تُظاهِرون» قـرأ[٣] عاصمٌ «تُـظاهِرون» بضم التـاء وكسر الهـاءِ بعد ألفٍ، مضارعَ ظاهَرَ. وابنُ عامـرٍ «تَظَّاهـرون» بفتح التـاء والهاء وتشـديد الـظاء مضارعَ تَظاهَر. والأصل «تتظاهرون» بتـاءَيْن فأدغم[٤]. والأخـوان كذلـك، إلاَّ أنهمـا خَفَّفا الـظاءَ. والأصل أيضـاً بتاءَين، إلاَّ أنهمـا حَذَفـا إحـداهمـا، وهمـا طريقان في تخفيف هذا النحو: إمَّا الإدغامُ، وإمَّـا الحَذْفُ. وقـد تقدَّم تحقيقُـه في نحـو: «يَذَّكَّـرْ»[٥] و «تَذَكَّـرون»[٦] مثقلاً ومخففـاً. وتقـدَّم نحـوُه في البقـرة أيضاً.

والباقون «تَـظَّهَّرون» بفتـح التاءِ والهـاءِ وتشديـدِ الظاء والهـاء دونَ ألفٍ. والأصـل: تَتَظَهَّـرُوْن بتـاءَيْن فـأدغَم نحـو: «تَـذَّكَّـرون». وقـرأ الجميـع[٧] في المجادلة كقراءتِهم هنا في قوله: «يُظاهرون من نسائهم»[٨] إلاَّ الأخَوَيْن، فإنَّهما خالَفا أصلهما هنا فقرآ في المجادلـة بتشديـدِ الظاءِ كقـراءةِ ابنِ عامـر. والظِّهـارُ مشتقٌّ من الـظَّهْرِ. وأصلُه أن يقـولَ الرجـلُ لامرأتِـه: «أنتِ علي كـظهـرِ أمي»، وإنما لم يَقْرأ الأخَوان بالتخفيفِ في المجادلة لعـدم المسوِّغ ِ لـه وهو الحـذفُ؛ لأنَّ الحذفَ إنما كان لاجتماع مِثْلَيْن وهما التاءان، وفي المجادِلة يـاءٌ من تحتُ

---

(١) الآيتان ٢ ــ ٣. انظر: السبعة ٦٢٨.

(٢) ليس في سورة الطلاق آية تتضمن هذا الحرف.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، والبحـر ٧/٢١١، والتيسير ١٧٨، الحجـة ٥٧٢، والنشر ٢/٣٤٧، والشواذ ١١٨، والإتحاف ٢/٣٧٠.

(٤) أي: قلب التاء ظاء وأدغم الظاء في الظاء.

(٥) الآية ٢٦٩ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٦٠٦.

(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٢٢٣.

(٧) انظر: السبعة ٦٢٨.

(٨) الآية ٣ من المجادلة.

وتاءٌ من فوقُ، فلم يجتمعْ مِثْلان فلا حَذْفَ، فاضْطُرَّ إلى الإدغام. هذا مـا قُرِىء به متواتراً.

وقرأ ابنُ وثّاب «تُـظْهِرُون» بضم التـاء وسكون الـظاء وكسرِ الهـاء مضارعَ أَظْهَرَ. وعنه أيضاً «تَظَهَّرُون» بفتح التاء والظاءِ مخففةً، وتشديدِ الهاء، والأصل: تَتَظَهَّرون، مضارعَ تَظَهَّر مشدداً فحذف إحدىٰ التاءين. وقرأ الحسن «تُـظَهِّرون» بضمِّ التاء وفتح الظاءِ مخففةً وتشديد الهاء مكسورةً مضـارعَ ظَهَّر مشـدداً. وعن أبـي عمروٍ «تَظْهَرُون» بفتحِ التاء والهاء وسكـونِ الظاءِ مضـارعَ «ظهر» مخففـاً. وقرأ أُبَـي ــ وهي في مصحفِه كذلك ــ تَتَـظَهَّرون بتـاءَيْن. فهذه تسـعُ قراءات: أربعٌ متواترةٌ[١]، وخمسٌ شاذةٌ[٢]. وأَخْذُ هذه الأفعالِ مِنْ لفظِ الظَّهْر كأَخْذِ لَبَّـى من التَّلْبية، وتأَفَّفَ مِنْ أُفٍّ. وإنما عُدِّي بـ «مِنْ» لأنه ضُمِّن معنى التباعد. كأنـه قيل: يتباعَدُون مِنْ نسائِهم بسببِ الظِّهار كما تقدَّم في تعديةِ الإِيلاء بـ «مِنْ» في البقرة[٣].

قوله: «ذلكمْ قولُكم» مبتدأ وخبـرٌ أي: دعاؤكُم الأدعيـاءَ أبناءً مجردُ قولِ لسانٍ مِنْ غيرِ حقيقةٍ. والأَدْعياءُ: جمعُ دَعِيّ بمعنى مَدْعُوّ فَعيل بمعنى مَفْعـول. وأصلُه دَعِيْوٌ فأُدْغم[٤] ولكن جَمْعَه على أَدْعِياء غيرُ مَقيس؛ لأنَّ أَفْعِلاء إنما يكونُ جمعـاً لفَعيل المعتـلِّ الـلامِ إذا كـان بمعنى فـاعِـل نحـو: تقِيّ وأَتْقِيـاء، وغَنيّ

---

(١) تُـظاهِرُون (عـاصم)، تَـظَّاهـرون (ابن عـامـر)، تَـظاهَـرون (الأخـوان)، والبـاقـون: تَظَّهَّرون.

(٢) تُظْهِرُون (ابن وثاب)، تَظَهَّرون (ابن وثاب)، تُظَهِّرُون (الحسن)، تَظْهَرُون (أبو عمرو في رواية)، تَتَظَهَّرون (أُبَـيّ).

(٣) «للذين يُؤْلُون مِنْ نسائِهم. . .» البقرة، الآية ٢٢٦.

(٤) اجتمعت اليـاء والواو في كلمـة وسبقت الأولى بالسكـون، فقلبت الواو يـاءً وأدغمت الياء في الياء.

وأغنيـاء، وهذا وإنْ كـان فَعيلاً معتـلَّ اللام إلاَّ أنـه بمعنى مَفْعول، فكـان قياسُ جمعِه على فَعْلَىٰ كقتيل وقَتْلَى وجريح وجَرْحى. ونظيرُ هذا في الشـذوذِ قولُهم: أسير وأُسَراء، والقياس أَسْرَى، وقد سُمِع فيه الأصلُ.

آ. (٥) قـوله: ﴿هـو أَقْسَطُ﴾: أي: دعاؤُهم لآبـائهم، فأضمـرَ المصدرَ لدلالةِ فعلِه عليه كقوله: «اعْدِلُوا هو أقربُ»[(١)].

قوله: «ولكنْ ما تَعَمَّدَتْ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أنها مجـرورةُ المحلِّ عطفاً على «ما» قبلها المجرورةِ بـ «في»، والتقـديرُ: ولكنَّ الجُنـاحَ فيما تعمَّدت. والثاني: أنها مرفوعةُ المحـلِّ بالابتـداءِ، والخبرُ محـذوفٌ. تقديـرُه: تُؤَاخَذُون به، أو عليكم فيه الجُناحُ. ونحوُه.

آ. (٦) قـوله: ﴿وأَزْواجُـه أُمَّهاتُهم﴾: أي: مثـلُ أُمَّهاتهم في الحكمِ. ويجوزُ أن يُتناسىٰ التشبيهُ، ويُجْعلون أُمَّهاتِهم مبالغةً.

قوله: «بعضُهم» يجوز فيه وجهان، أحدُهمـا: أَنْ يكونَ بـدلاً من «أُوْلُو». والثاني: أنه مبتدأٌ وما بعده خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ.

قـوله: «في كتـابِ اللَّهِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَوْلَىٰ»؛ لأنَّ أَفْعَـلَ التفضيـلِ يعمـلُ في الظرفِ. ويجـوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنهـا حالٌ من الضميـر في «أَوْلَىٰ» والعاملُ فيها «أَوْلَىٰ» لأنها شبيهةٌ بالظرفِ. / ولا جائزٌ أَنْ يكونَ حـالاً مِنْ [٧١٨/ب]
«أُوْلُو» للفَصْلِ بالخبرِ، ولأنَّه لا عامِلَ فيها.

قـوله: «من المؤمنين» يجـوز فيه وجهـان، أحدهمـا: أنهـا «مِنْ» الجـارَّةُ للمفضـولِ كهي في «زيـدٌ أفضـلُ من عمـروٍ» المعنى: وأُولـو الأرحـامِ أَوْلَىٰ بالإرثِ من المؤمنين والمهاجرين الأجانب. والثاني: أنَها للبيـانِ جيْءَ بها بيـاناً

---

(١) الآية ٨ من المائدة.

لأُوْلي الأرحـامِ ، فتتعلَّق بمحـذوف أي : أعني . والمعنىٰ : وأُولــو الأرحـام من المؤمنين أَوْلَى بالإرث مِن الأجانب.

قوله: «إلَّا أَنْ تَفْعَلوا» هذا استثناءٌ مِنْ غيرِ الجنس، وهو مستثنًىٰ مِنْ معنى الكـلامِ وفحـواه، إذ التقـديـرُ: أولــو الأرحـامِ بعضُهم أَوْلَى ببعض في الإرث وغيـرِه، لكن إذا فَعَلْتُمْ مع غيـرِهم مِنْ أوليائِكم خيـراً كـان لكم ذلـك. وعُـدِّي «تَفْعَلوا» بـ «إلى» لتضمُّنِه معنى تَدْخُلوا.

آ. (٧) **قوله: ﴿وإذْ أَخَذْنا﴾**: يجوزُ فيه وجهـان، أحدهمـا: أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكر. أي: واذْكُـرْ إذ أَخَذْنـا. والثاني: أَنْ يكـونَ معطوفـاً على محـلِّ «في الكتاب» فيعمـلَ فيه «مَسْـطُوْراً» أي: كان هـذا الحكمُ مَسْـطوراً في الكتاب ووقتِ أَخْذِنا.

قوله: «ميثاقاً غليظاً» هو الأولُ، وإنما كُرِّر لزيادةِ صفتِه وإيذاناً بتوكيده.

آ. (٨) **قوله: ﴿لِيَسْـأَلَ﴾**: فيها وجهـان، أحدُهمـا: أنها لامُ كي أي: أَخَـذْنا ميثـاقَهم لِيَسْأل المؤمنين عن صـدقهم، والكافـرين عن تكـذيبهم، فاستغنى عن الثاني بذِكْر مُسَبِّبـه وهو قـولُه: «وأَعـدَّ». والثاني[1]: أنهـا للعاقبـة أي: أَخَـذَ الميثـاقَ على الأنبيـاء ليصيـرَ الأمـرُ إلى كـذا. ومفعــولُ «صــدقِهم» محــذوفٌ أي: صِـدْقِهم عهــدَهم. ويجــوز أن يكــون «صِــدْقِهم» في معنى «تَصْديقهم»، ومفعولُه محذوفٌ أيضاً أي: عن تصديقِهم الأنبياءَ.

قوله: «وأَعَدَّ» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكـونَ معطوفـاً على ما دَلَّ عليه «لِيَسْأَلَ الصادقين»؛ إذ التقديرُ: فأثاب الصادقين وأَعَدَّ للكافرين. والثاني: أنه معطوفٌ على «أَخَذْنا» لأنَّ المعنى: أنَّ اللَّهَ تعـالىٰ أكَّدَ على الأنبيـاءِ الدعـوةَ

(١) انظر: البحر ٢١٣/٧.

إلى دينه لإثابة المؤمنين وأعَدَّ للكافرين. وقيل: إنه قد حَذَفَ من الثاني ما أثبت مقابلَه في الأول، ومن الأولِ ما أثبتَ مقابلَه في الثاني. والتقدير: ليسألَ الصادقينَ عن صِدْقِهم فأثابهم، ويَسْألَ الكافرين عَمَّا أجابوا به رُسُلَهم، وأعَدَّ لهم عذاباً أليماً.

آ. (٩) **قوله: ﴿إذ جاءَتْكُمْ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ «نعمةَ» أي: النعمة الواقعة في ذلك الوقتِ. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكروا على أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «نعمة» بدلَ اشتمال.

آ. (١٠) **قوله: ﴿إذ جاؤوكم﴾**: بدلٌ من «إذ» الأولى. وقرأ[١] الحسنُ «الجَنود» بفتح الجيم. والعامَّةُ بضمِّها. و «جنوداً» عطفٌ على «ريحاً». و «لم تَرَوْها» صفةٌ لهم. ورُوِي[٢] عن أبي عمرو وأبي بكرة[٣] «لم يَرَوْها» بياءِ الغَيْبة.

قوله: «الحَناجرَ» جمع حَنْجَرة وهي رأسُ الغَلْصَمَة، والغَلْصَمَةُ مُنتهى الحُلْقوم، والحُلْقُوْمُ مَجْرى الطعامِ والشرابِ. وقيل: الحُلْقوم مَجْرىٰ النَّفَس، والمَرِي: مَجْرىٰ الطعام والشراب وهو تحت الحُلْقوم. وقال الراغب[٤]: «رأسُ الغَلْصَمَة من خارج».

---

(١) البحر ٧/٢١٦.

(٢) رواية نصر عن أبيه، عن أبي عمرو. انظر: الشواذ ١١٨، والبحر ٧/٢١٦، والقرطبي ١٤/١٤٤.

(٣) الأصل «بكر» وهو تحريف. والتصحيح من البحر. وأبو بكرة هو نفيع بن الحارث الثقفي صحابي نزل البصرة ومات بها سنة ٥١. انظر: تقريب التهذيب ٥٦٥.

(٤) المفردات ١٣٣.

وقوله: «الظنونا» قرأ[1] نـافع وابنُ عـامر وأبـو بكر بـإثبات ألفٍ بعـد نون «الـظُّنونـا» ولام «الرسـول» في قولـه: «وأَطَعْنا الـرسولا»[2] ولام «السَّبيـل» في قـوله: «فَـأَضَلُّونا السَّبيـلا»[3] وَصْـلاً ووَقْفـاً مـوافقـةً للرسم؛ لأنهنَّ رُسِمْنَ في المصحف كذلك. وأيضاً فإنَّ هذه الألفَ تُشْبه هاءَ السكتِ لبيانِ الحركة، وهـاءُ السكتِ تَثْبُتُ وقفاً، للحاجة إليها. وقد ثَبَتَتْ وصلاً إجراءً للوصل مُجْرى الوقف كما تقدَّم في البقرة والأنعام. فكذلك هذه الألفُ. وقرأ أبو عمرٍو وحمزةُ بحَذْفِها في الحالَيْن؛ لأنها لا أصلَ لها. وقـولُهم: «أُجْرِيَتْ الفـواصلُ مُجْـرى القوافي» غيرُ مُعْتَدٍّ به؛ لأنَّ القوافي يَلزَمُ الوقفُ عليها غالباً، والفـواصلُ لا يَلْزَمُ ذلـك فيها فـلا تُشَبَّهُ بهـا. والباقـون بإثبـاتِها وَقْفـاً وحَذْفِهـا وَصْلاً إجـراءً للفواصـلُ مُجْرى القوافي في ثبوتِ ألفِ الإطلاق كقولِه[4]:

٣٦٧٦ـ اسْـتـأثَـرَ الـلَّهُ بـالـوفـاءِ وبـالـ
ـعَـدْلِ ووَلَّـى الـمَـلامَـةَ الـرَّجُـلا

وقـولـه[5]:

٣٦٧٧ـ أقِـلِّي الـلومَ عـاذلَ والـعِـتـابـا
وقُـولـي إن أَصَـبْـتُ لـقـد أصـابـا

ولأنها كهاءِ السكت، وهي تَثْبُتُ وقفاً وتُخَفَّفُ وصلاً. قلت: كذا يقولـون

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، ٥٢٠، والبحر ٧/٢١٧، والقرطبي ١٤/١٤٥، والحجة ٥٧٣، والنشر ٢/٣٤٧، والتيسير ١٧٨.
(٢) الآية ٦٦ من الأحزاب.
(٣) الآية ٦٧ من الأحزاب.
(٤) البيت للأعشى من المنسرح، وهو في ديوانه ٢٣٣.
(٥) البيت لجـريـر، وهـو في ديـوانـه ٦٤، والكتـاب ٢/٢٩٨، والمقتضب ١/٢٤٠، والخصائص ١/١٧١، وابن يعيش ٤/١١٥.

تشبيهاً للفواصلِ بالقوافي، وأنا لا أحب هذه العبارةَ فإنها مُنْكَرَة لفظاً ولا خلافَ في قوله: «وهو يَهْدي السبيل»[1] أنه بغيرِ ألفٍ في الحالين.

قوله: «هنالك» منصوبٌ بـ «ابْتُلِيَ» وقيل: بـ «تَظُنُّون». واسْتَضْعَفَه ابنُ عطية[2]. وفيه وجهان، أظهرهما: أنه ظرفُ مكانٍ/ بعيدٍ أي: في ذلك [٧١٩/أ] المكان الدَّحْضِ [3] وهو الخندقُ. الثاني: أنه ظرفُ زمانٍ، وأنشد بعضُهُم على ذلك[4]:

٣٦٧٨ـ وإذا الأمورُ تَعاظَمَتْ وتشاكَلَتْ
فهناك يَعْتَرِفون أين المَفْزَعُ

قوله: «وزُلْزِلُوا» قرأ العامَّةُ بضمِّ الزاي الأولى وكسرِ الثانية على أصل ما لم يُسَمَّ فاعلُه. ورَوَى غيرُ واحدٍ عن أبي عمروٍ[5] كَسْرَ الأولى. وروى الزمخشريُّ[6] عنه إشمامَها كسراً. ووجهُ هذه القراءةِ أَنْ يكونَ أتبعَ الزايَ الأولى للثانيةِ في الكسرِ، ولم يَعْتَدَّ بالساكنِ لكونه غيرَ حصينٍ، كقولهم: «مِنْتِن»[7] بكسرِ الميم، والأصل ضمُّها.

قوله: «زِلْزالاً» مصدر مُبَيِّنٌ للنوعِ بالوصف. والعامَّةُ على كسر الزاي.

---

(١) الآية ٤ من الأحزاب.

(٢) المحرر ١٣/٥٥.

(٣) مكان دحض: زَلِق.

(٤) تقدم برقم ١٢٥٢.

(٥) البحر ٧/٢١٧ وهي رواية أحمد بن موسى اللؤلؤي عنه.

(٦) الكشاف ٣/٢٥٤.

(٧) قال سيبويه: «وأما الذين قالوا: مِغِيْرَة ومِعِين فأتبعوا الكسرةَ الكسرةَ كما قالوا «مِنْتِنٍ» و «أُنْبُؤُك» يريد أُنْبِئُك» الكتاب ٢/٢٥٥.

وعيسى[1] والجحدري فتحاها. وهما لغتان في مصدرِ الفعـل المضعَّفِ إذا جاء على فِعْـلال نحو: زِلْـزال وقِلْقال وصِلْصـال. وقد يُـراد بالمفتـوح اسمُ الفاعـل نحو: صَلْصال بمعنى مُصَلْصِل، وزَلزال بمعنى مُزَلْزِل.

آ. (١٣) **قوله: ﴿يا أهلَ يَثْربَ﴾**: يثرب اسمُ المدينةِ. وامتناعُ صَرْفها إمَّا: للعلميةِ والـوزنِ، أو للعلميَّةِ والتـأنيثِ، وأمَّا «يَتْـرَب» بالتـاء المثناة وفتح الراء فموضعٌ آخرُ قال[2]:

٣٦٧٩ــ . . . .

مـواعـيـدَ عُـرْقـوبٍ أخـاه بيَـتْـرَبِ

قـوله: «لا مُقـامَ لكم» قرأ[3] حفصٌ بضم الميم، ونـافع وابن عـامر بضم ميمِه أيضاً في الدخان في قوله: «إنَّ المتقين في مَقام»[4] ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه بالفتح وهو «ومَقـامٍ كريمٍ»[5] والبـاقون بفتـح الميم في الموضعين. والضمُّ والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله: «خيرٌ مقاما»[6].

---

(١) القرطبي ١٤/١٤٧، والبحر ٧/٢١٧.

(٢) البيت لابن عبيد الأشجعي. وصدره:

وَعَـدْتَ وكـان الخُلْـفُ منـكَ سجيَّـةً

وهـو في الكتـاب ١/١٣٧، والخصـائص ٢/٣٠٧، وابن يعيش ١/١١٣، ومعجم البلدان (يترب) واللسان (ترب) وينسب أيضاً للشمـاخ وليس في ديوانـه. وعرقـوب: رجلٌ يُضرب به المثل في خلف الوعد.

(٣) السبعـة ٥٢٠، والبحـر ٧/٢١٨، والتيسيـر ١٧٨، والقـرطبـي ١٤/١٤٨، والحجـة ٥٧٤، والنشر ٢/٣٤٨.

(٤) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٩٣.

(٥) الآية ٢٦ من الدخان.

(٦) الآية ٧٣.

قوله: «عَوْرَةٌ» أي: ذاتُ عَوْرة. وقيل: منكشِفةٌ للسارقِ. قال الشاعر[1]:

٣٦٨٠ـ لـه الشَّـدَّةُ الأُوْلـى إذا الـقِـرْنُ أَعْـورا

وقرأ[2] ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبـو حيوة وآخـرون «عَوِرة» بكسرِ الواو، وكذلك «وما هي بعَوْرَة» وهي اسمُ فاعلٍ يُقـال: عَوِر المنـزلُ يَعْوَر عَوْراً وعَوْرَة فهو عَوِر وبيوتٌ عَوْرَةٌ. قال ابن جني[3]: «تصحيحُ الواوِ شاذٌّ» يعني حيث تحرَّكَتْ وانفتح مـا قبلها، ولم تُقْلَبْ ألفـاً[4]. وفيه نـظرٌ لأنَّ شرطَ ذاك في الاسم الجـارِي على الفعلِ أَنْ يَعْتَـلَّ فِعْلُه نحو: مَقـام ومَقال. وأمَّـا هذا ففعلُه صحيـحٌ نحوَ: عَـوِر. وإنما صَـحَّ الفعلُ وإنْ كـان فيه مُقْتضى الإعـلال لِمَدْرَكٍ آخرَ: وهو أنه في معنى ما لا يُعَلُّ وهو أَعْوَر، ولذلك لم يُتَعَجَّبْ مِنْ عَوِر وبـابه. وأَعْـوَرَ المنزلُ: بَـدَتْ عَوْرَتُـه، وأَعْوَرَ الفـارسُ: بـدا منـه خَلَلٌ للضـرِب. قـال الشاعر[5]:

٣٦٨١ـ مـتى تَـلْقَهـم لم تَـلْقَ في الـبيـتِ مُـعْـوِراً
ولَا الضيفَ مَسْجـوراً ولا الجـارَ مُـرْسَـلاً

آ. (١٤) قـوله: ﴿مِنْ أَقْـطارِهـا﴾: الأَقْـطار جمـع قُـطْر بضمِّ

---

(١) لم أهتدِ إلى تمامـه وقائله، وهـو في معاني القـرآن للفراء ٢/٣٣٧، واللسـان (عور) وقال: إنه في وصف أسد، والمحرر ١٣/٥٦، والماوردي ٣/٣١١.
(٢) الإتحاف ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٤/١٤٨، والمحتسب ٢/١٧٦، والبحر ٧/٢١٨.
(٣) المحتسب ٢/١٧٦.
(٤) فيقال: عارَة.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٤/١٤٨، ورواية شطره الثاني فيه:
ولا الضيـفَ مفجوعـاً ولا الجـارَ مُرْمِـلا
والبحر ٧/٢١٨. ومسجوراً: متروكاً بلا راعٍ.

القاف، وهي الناحيةُ. وفيه لغةٌ: قُتْر وأَقْتار بالتاء. والقُطْر: الجانب أيضاً. ومنه قَطَرْتُه أي: أَلْقَيْتُه على قُطْرِه فَتَقَطَّر أي: وقع عليه. قال الشاعر[1]:

٣٦٨٢ـ قـد عَـلِمَـتْ سَـلْمـى وجـاراتُـهـا
مـا قَـطَّر الـفـارسَ إلاَّ أنـا

وفي المَثَـل «الانفضاض يقـطر الحلب»[2] تفسيرُه: أنَّ القـومَ إذا انفَضُّوا أي: فَني زادُهم احتاجوا إلى حَلْبِ الإبلِ. وسُمِّي القَطْرا قَطْراً لسقوطِه.

قـوله: «ثم سُئِلوا» قـرأ[3] مجاهـد «سُوْيِلُوا» بـواوٍ ساكنـة ثم ياءٍ مكسـورةٍ كقُوتلوا. حكى أبو زيد[4] هما يَتَسـاوَلان بالـواو. والحسنُ «سُوْلُـوا» بواوٍ سـاكنةٍ فقط، فاحتملت وجهين، [أحدهما]: أَنْ يكونَ أصلُها سُئِلوا كالعـامَّةِ ثم خُفِّفَتِ الكسـرةُ فسَكَنَتْ، كقولِهم في «ضَـرِب»[5] بالكسـر: ضَرْب بـالسكون فَسَكَنت الهمزةُ بعد ضمة فقُلِبت واواً نحو: بُوْس في بُؤْس. والثـاني: أن تكونَ مِنْ لغـة الواو. ونُقل عن أبـي عمرو أنه قرأ «سِيْلُوا» بياءٍ ساكنةٍ بعد كسرةٍ نحو: مِيْلُوا.

قـوله: «لأَتَـوْهـا» قـرأ[6] نـافـعٌ وابن كثيـرٍ بـالقصـر[7] بمعنى لَجـاْؤُوْهـا

---

(١) تقدم برقم ١٨١.

(٢) نصُّـه في مجمع الأمثـال ٢/٣٣٨ «النُّفـاض يُقَـطِّر الجَلَب» وقـال: إن النفـاض فنـاء الزاد، والجلب: المجلوب للبيع، فإذا جاء الجَـدْب جُلبت الإبل للبيـع قطاراً قـطاراً مخافة أن تهلك. ويُضرب لمن يؤمر بإصلاح حاله قبل أن يتطرق إليه الفساد.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٢١٩، والشـواذ ١١٩، والإتحاف ٢/٣٧٢، والمحتسب ٢/١٧٧.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٧٧.

(٥) رجلٌ ضَرِب: جيد الضَّرْب.

(٦) السبعـة ٥٢٠، والتيسيـر ١٧٨، والحجـة ٥٧٤، والبحـر ٧/٢١٨، والقـرطبـي ١٤/١٤٩، والنشر ٢/٣٤٨.

(٧) أي: لأَتَوْها قصيرةً من أتيت.

وغَشِيُوها[1]. والباقون بالمدِّ بمعنى: لأَعْطَوْها. ومفعولُه الثاني محذوفٌ تقديره: لآتَوْها السَّائلين. والمعنى: ولو دَخَلْتَ البيوتَ أو المدينة مِنْ جميع نواحيها، ثم سُئِل أهلُها الفتنةَ لم يمتنعوا من إعطائِها. وقراءةُ المَدِّ تَسْتَلْزِمُ قراءةَ القصرِ من غيرِ عكسٍ بهذا المعنى الخاص.

قوله: «إلَّا يَسِيراً» أي: إلَّا تَلَبُّثاً أو إلَّا زماناً يسيراً. وكذلك قولُه: «إلَّا قليلاً»[2] أي: إلا تَمَتُّعاً أو إلَّا زماناً قليلاً.

آ. (١٥) **قوله: ﴿لا يُوَلُّون﴾**: جوابٌ لقولِه «عاهَدوا» لأنَّه في معنىٰ أَقْسَموا. وجاء على حكايةِ اللفظ فجاء بلفظِ الغَيْبة/ ولو جاء على حكايةِ [٧١٩/ب] المعنى لقيل: لا يُوَلِّي. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ أي: لا يُوَلُّون العَدُوَّ الأدبارَ. وقال أبو البقاء[3]: «ويُقرأ بتشديد النون وحَذْفِ الواوِ على تأكيدِ جواب القسم». قلت: ولا أظنُّ هذا إلَّا غلطاً منه، وذلك أنه: إمَّا أَنْ يُقْرأ مع ذلك بـ «لا» النافية أو بلامِ التأكيد. الأولُ لا يجوزُ؛ لأنَّ المضارع المنفيَّ بـ «لا» لا يؤكَّد بالنون إلَّا ما نَدَر، مِمَّا لا يُقاس عليه. والثاني فاسدُ المعنى.

آ. (١٦) **قوله: ﴿إنْ فَرَرْتُمْ﴾**: جوابُه محذوفٌ لدلالةِ النفيِ قبلَه عليه، أو متقدِّمٌ عند مَنْ يرى ذلك.

قوله: «وإذَنْ لا تُمَتَّعُوْن» «إذن» جوابٌ وجزاءٌ. ولمَّا وقعَتْ بعد عاطفٍ جاءَتْ على الأكثر، وهو عدمُ إعمالِها، ولم يَشِذَّ هنا ما شَذَّ في الإسراء[4] فلم

---

(١) كذا في الأصل، ولعله: وغَشُوها بإعلاله بالحذف.

(٢) الآية ١٦.

(٣) الإملاء ٢/١٩١.

(٤) الآية ٧٦. قرأ أُبـي بحذف النون. انظر: الدر المصون ٧/٣٩٤.

يُقْرأ بالنصب(1). والعامَّةُ على الخطاب في «تُمَتَّعون». وقُرِىء بالغَيْبة(2).

آ. (١٧) **قوله: ﴿مَنْ ذا الـذي﴾**: قد تقـدَّم في البقرة(3). قـال الـزمخشريُّ(4): «فـإن قلتَ: كيف جُعِلَتِ الرحمـةُ قرينـةَ السوءِ في العِصْمـة، ولا عِصْمـةَ إلاَّ من السوء؟ قلت: معنـاه أو يصيبكم بسـوءٍ إنْ أرادَ بكم رحمـةً، فاختصر الكلامَ وأجري مُجْرىٰ قولِه(5):

٣٦٨٣ـ . . . .

مُـتَـقَـلِّداً سَـيْـفـاً ورُمْـحـاً

أو حُمِـلَ الثـاني على الأول، لِمـا في العِصْمـة من معنى المَنْـع». قـال الشيـخ(6): «أمَّا الـوجهُ الأولُ ففيـه حَذْفُ جملةٍ لا ضـرورةَ تَدْعـو إلى حَذْفِهـا، والثاني هو الوجهُ، لا سيما إذا قُدِّر مضافٌ محذوفٌ أي: يَمْنَعُكم مِنْ مـراد الله» قلت: وأين الثاني مِن الأول ولو كان معه حَذْفُ جُمَلٍ؟

آ. (١٨) **قوله: ﴿هَلُمَّ﴾**: قـد تقدَّم الكـلامُ فيه آخـرَ الأنعام(7). وهو هنا لازمٌ وهنـاك متعدٍّ لنصبِـه مفعولَـه وهو «شُهـداءَكم» بمعنى: أَحْضِروهم

---

(١) بل قُرِئت كما نقل القرطبي ١٤/١٥١، والأخفش في معاني القرآن ٢/٤٤٢، قال: «وهي في بعض القـراءة نصب أعملوهـا كمـا يعملونهـا بغيـر فـاء ولا واو». وانـظر: الكتاب ١/٤١١.

(٢) وهي قراءة يعقوب الحضرمي برواية الساجي. انـظر: القرطبي ١٤/١٥١، والبحـر ٧/٢١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٨.

(٤) الكشاف ٣/٢٥٥.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) البحر ٧/٢١٩.

(٧) انظر: الدر المصون ٥/٢١١.

وههنا بمعنى احْضَروا وتعالَوْا، وكلامُ الزمخشريِّ هنا مُؤْذِنٌ بأنه متعدٍّ أيضاً، وحُذِفَ مفعولُه فإنه قال: وَهلمُّوا إلينا أي: قَرِّبوا أنفسَكم إلينا قال: وهي صوتٌ سُمِّي به فعلٌ متعدٍّ مثل: أحضِرْ وقَرِّب. وفي تسميته إياه صَوْتاً نظرٌ؛ إذ أسماءُ الأصواتِ محصورةٌ ليس هذا منها.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَشِحَّةً﴾: العامَّةُ على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ على الشتم[١]. والثاني: على الحال. وفي العاملِ فيه أوجهٌ، أحدها: «ولا يأتون» قاله الزجاج[٢]. الثاني: «هلمَّ إلينا». قاله الطبري[٣]. الثالث: يُعَوِّقُون مضمراً. قاله الفراء[٤]. الرابع: المُعَوِّقين. الخامس: «القائلين». ورُدَّ هذان الوجهان الأخيران: بأنَّ فيهما الفصلَ بين أبعاضِ الصلة بأجنبي. وفي الردِّ نظرٌ؛ لأنَّ الفاصلَ بين أبعاضِ الصلةِ مِنْ متعلَّقاتها. وإنما يظهر الردُّ على الوجه الرابعِ لأنه قد عُطِفَ على الموصولِ قبل تمامِ صلتِه فتأمَّلْه فإنه حَسَنٌ. وأمَّا «ولا يأتُون» فمعترِضٌ، والمعترضُ لا يمنعُ من ذلك.

وقرأ[٥] ابن أبي عبلة «أَشِحَّةٌ» بالرفع على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هم أَشِحَّةٌ. وأشحَّة جَمْعُ شَحيح، وهو جمعٌ لا ينقاس؛ إذ قياسُ فَعِيل الوصفِ الذي عينُه ولامُه مِنْ وادٍ واحدٍ أن يُجْمَعَ على أفْعِلاء نحو: خليل وأَخِلَّاء، وظَنين وأَظِنَّاء وضَنين وأَضِنَّاء. وقد سُمِعَ أَشِحَّاء، وهو القياس. والشُّحُّ: البخل. وقد تقدَّم في آل عمران[٦].

---

(١) في هذا اللفظ نظر. ولو قال: على الذم لكان أنسب في المقام القرآني.
(٢) معاني القرآن له ٤/٢٢٠.
(٣) تفسير الطبري ٢١/١٤٠.
(٤) معاني القرآن له ٢/٣٣٨.
(٥) البحر ٧/٢٢٠.
(٦) بل في النساء. انظر: الدر المصون ٤/١١١.

قوله: «يَنْظُرون» في محلِّ حالٍ مِنْ مفعول «رَأَيْتَهم» لأن الرؤيةَ بَصَرية.

قوله: «تَدُورُ» إمَّا حالٌ ثانية، وإمَّا حالٌ مِنْ «يَنْظُرون».

قوله: «كالذي يُغْشَىٰ» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ حالاً مِنْ «أعينُهم» أي: تدورُ أعينُهم حالَ كونِها مُشْبِهَةً عينَ الذي يُغْشَىٰ عليه من الموتِ. الثاني: أنه نعتُ مصدرٍ مقدَّرٍ لقوله «يَنْظُرون» تقديرُه: ينظرون إليك نَظَراً مثلَ نَظَرِ الذي يُغْشى عليه من الموت، ويُؤَيِّدُهُ الآيةُ الأخرى «يَنْظُرونَ إليك نَظَرَ المَغْشِيِّ عليه من الموت»[1]. الثالث: أنه نعتُ لمصدرٍ مقدَّرٍ أيضاً لـ «تدورُ» أي: دَوَراناً[2] مثلَ دَوَرانِ عَيْنِ الذي. وهو على الوجهين مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «سَلَقوكم» يقال: سَلَقَه أي: اجترأ عليه في خِطابه، وخاطبه مُخاطبةً بليغةً. وأصلُه البَسْط ومنه: سَلَقَ امرأتَه أي: بَسَطَها وجامَعَها. قال مسيلمةُ لسجاح لعنهما الله تعالى[3]: / [٧٢٠/أ]

٣٦٨٤ـ ألا هُبِّي إلى المضجَعْ
فإنْ شِئْتِ سَلَقْناك
وإن شِئْتِ على أربعْ

والسَّليقَةُ: الطبيعةُ المتأتِّيَةُ. والسَّلِيقُ: المَطمئنُّ من الأرض. وخطيبٌ مِسْلاق وسَلَّاق. ويقال بالصاد قال الشاعر[4]:

---

(١) الآية ٢٠ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٢) الأصل: دوراً.
(٣) البيت في عمدة الحفاظ (سلق) ٢٤٦.
(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٩٣، واللسان (صقل). والثلل: الهلاك، وفيها لغة بكسر الثاء وهي جمع ثلة من الغنم. ومراد وصداء قبائل.

٣٦٨٥ـ فَـصَـلَقْـنـا فـي مُـرادٍ صَـلْقَـةً
وصُـداءٍ أَلْـحَـقَـتْـهُـمْ بـالـثَّـلَلْ

و «أشحـةً» نصب على الحال مِنْ فـاعلِ «سَلَقُـوكم». وابن أبـي عبلة[1] على ما تقدَّم في أختها.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يَحْسَبُونَ﴾: يجوزُ أنْ يكـونَ مستأنفـاً أي: هم من الخـوفِ بحيث إنهم لا يُصَدِّقُـوْن أن الأحزابَ قـد ذهبـوا عنهم. ويجـوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ أحدِ الضمائر المتقدمةِ إذا صَحَّ المعنىٰ بـذلك، ولـو بَعُدَ العاملُ، كذا قال أبو البقاء[2].

قوله: «بادُوْن» هذه قراءةُ العامَّةِ جمعُ بـادٍ. وهو المُقيمُ بـالباديـةِ. وقرأ[3] عبد الله وابن عباس وطلحة وابن يعمر «بُدَّىٰ» بضم الباءِ وتشديدِ الـدالِ مقصوراً كغـازٍ وغُزَّىٰ، وسـارٍ وسُرَّىٰ. وليس بقيـاسٍ. وإنما قيـاسُه في التكسيـر «بُـداة» كقُضـاة وقاضٍ. ولكنْ حُمِـلَ على الصحيـح كقـولِهم: «ضُـرَّب». ورُوِي عن ابن عباس أيضاً قراءةٌ ثانيةٌ «بَدِيْ» بزنةِ عَدِي، وثالثةٌ «بَدَوْا» فعلًا ماضياً.

قـوله: «يَسْـألون» يجـوز أَنْ يكونَ مستـأنفاً، وأن يكـونَ حـالاً مِنْ فـاعِـل «يَحْسَبُون». والعامَّـةُ على سكونِ السين بعـدها همـزةٌ. ونَقَل ابن عـطية[4] عن أبـي عمـرو وعـاصم بنَقْـلِ حـركـةِ الهمـزةِ إلى السينِ كقـولِـه: «سَـلْ بني إسرائيل»[5]. وهذه ليسَتْ بالمشهورةِ عنهما، ولعلهـا نُقِلَتْ عنهما شـاذَّةً، وإنما

---

(١) البحر ٧/٢٢٠.
(٢) الإملاء ١٩١ ـ ١٩٢.
(٣) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٩، والقرطبـي ١٤/١٥٤، والبحر ٧/٢٢١.
(٤) المحرر ١٣/٦٠.
(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

هي معـروفـةٌ بـالحَسَنِ والأعمش. وقـرأ[1] زيـد بن علي والجحـدري وقتـادة والحسن «يَسَّاءَلُون» بتشـديـدِ السين والأصـلُ: يتسـاءَلـون فـأدغم أي: يَسْأَلُ بعضُهم بعضاً.

آ. (٢١) قـولـه: ﴿أُسْـوَة﴾: قـرأ[2] عـاصم بضمِّ الهمـزة حيث وقعَتْ هذه اللفظةُ. والباقون بـالكسر. وهمـا لغتان كـالعِدْوَة والعُـدْوَة، والقِدوة والقُدْوَة.

والأُسْوة بمعنى الاقتداء. وهي اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدرِ وهـو الائْتِساء، فالأُسْوَةُ من الائتساء كالقُـدْوة من الاقتداء. وائْتَسَىٰ فـلانٌ بفلانٍ أي اقتـدىٰ به. و «أسوةٌ» اسمُ «كان». وفي الخبرِ وجهان، أحدهما: هو «لكم» فيجوزُ في الجارِّ الآخـرِ وجـوهٌ: التعلُّقُ بمـا يتعلَّقُ بـه الخبـرُ، أو بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ مِنْ «أُسْوَة»، إذ لو تأخَّر لكان صفةً، أو بـ «كان» على مذهبِ مَنْ يـراه. والثاني: أنَّ الخبـرَ هـو «في رسـول الله»، و «لكم» على مـا تَقَـدَّم في «في رسـولِ الله»، أو تتعلَّقُ بمحذوفٍ على التبيين أي: أَعْني لكم.

قـوله: «لِمَنْ كـان يَرْجُـو» فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنـه بـدلٌ من الكـافِ في «لكم»، قـاله الـزمخشري[3]. وقـد منعه أبـو البقاء[4]. وتـابعه الشيـخُ[5]. قال أبـو البقاء: «وقيـل: هو بـدلٌ مِنْ ضمير المخـاطبِ بـإعـادةِ الجـارِّ. ومَنَـع منـه

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: النشـر ٢/٢٤٨، والإتحـاف ٢/٣٧٣، والقـرطبي ١٤/١٥٥، والبحر ٧/٢٢١.

(٢) السبعـة ٥٢١، والنشـر ٢/٢٤٨، والتيسيـر ١٧٨، والبحـر ٧/٢٢٢، والقـرطبي ١٤/١٥٥، والحجة ٥٧٥.

(٣) الكشاف ٣/٢٥٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) البحر ٧/٢٢٢. وانظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.

الأكثرون؛ لأنَّ ضميرَ المخاطبِ لا يُبْدَلُ مِنْه». وقال الشيخُ: «قال الـزمخشريُّ: بـدلٌ من «لكم» كقولـه: «للذين اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمن مِنْهم[1]» قـال: «ولا يجوزُ على مـذهب جمهـورِ البصـريين أن يُبْـدَلَ من ضميـرِ المتكلم ولا من ضميـر المخـاطب[2] بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ، وهمـا لعينٍ واحدةٍ. وأجـاز ذلك الكـوفيون والأخفش. وأنشد[3]:

٣٦٨٦ـ بـكـم قُـرَيْشٍ كُـفِـيْنـا كـلَّ مُـعْـضِـلَةٍ
وأَمَّ نَـهْـجَ الـهُـدىٰ مَـنْ كـان ضِـلِّيـلا

قلت: لا نُسَلِّمُ أنَّ هـذا بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ وهمـا لعينٍ واحدة، بـل بدلُ بعضٍ مِنْ كل باعتبـارِ الواقـع؛ لأنَّ الخطابَ في قـولِه «لكم» أَعَمُّ مِنْ «مَنْ كـان يَـرْجُو اللَّهَ» وغيـرِه، ثم خَصَّصَ ذلك العمـومَ لأنَّ المتأسِّيَ بـه عليه السـلام في الواقعِ إنما هم المؤمنون. ويَـدُلُّك على مـا قلتُه ظـاهرُ تشبيـهِ الزمخشـريِّ هذه الآيةَ بآيةِ الأعراف، وآيةُ الأعرافِ البـدلُ فيها بـدلُ كل مِنْ كـل. ويُجاب: بـأنَّه إنما قَصَد التشبيهَ في مجردِ إعادةِ العاملِ.

والثـاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنـه صفـةٌ لـ «حَسَنـةٌ». الثـالث: أَنْ يتعلَّقَ بنفس «حَسَنة» قالهما أبو البقاء[4]. ومَنَعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «أُسْوَة» قال: «لأنهـا قد وُصِفَتْ». و «كثيراً» أي: ذِكْراً كثيراً.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿وصَدَقَ اللَّهُ ورسولُه﴾**: مِنْ تكريـرِ الظاهـرِ تعظيماً كقوله[5]:

---

(١) الآية ٧٥ من الأعراف.
(٢) البحر: «من ضمير المخاطب اسم ظاهر في...».
(٣) تقدم برقم ١٥١٧. وانظر: المسألة في الارتشاف ٢/٦٢٢.
(٤) الإملاء ٢/١٩٢.
(٥) تقدم برقم ٤٩٠. وحُرِّف البيت في الأصل بما يضطرب به الوزن العروضي.

٣٦٨٧ـ لا أرىٰ الـمـوتَ يَسْبِـقُ الـمـوتَ شـيءٌ

. . . .

ولأنه لو أعادَهما مُضْمَرَيْنِ لجَمَعَ بين اسم الباري تعالى واسمِ رسوله في لفظةٍ واحدةٍ، فكان يُقال: وصدقا، والنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم قد كَرِه ذلك، / وردَّ على مَنْ قاله حيث قال: «مَنْ يطعِ اللَّهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، ومَنْ يَعْصِهما فقد غَوَىٰ»[1]. وقال له: «بِئْسَ خطيبُ القومِ أنت. قل: ومن يَعْصِ اللَّهَ ورسولَه» قصداً إلى تعظيمِ اللَّهِ. وقيل: إنما رَدَّ عليه لأنه وقف على «يَعْصِهما». وعلى الأولِ استشكل بعضُهم قولَه [عليه السلام][2]: «حتى يكونَ اللَّهُ ورسولُه أحَبَّ إليه مِمَّا سِواهما»[3] فقد جَمَعَ بينهما في ضميرٍ واحدٍ. وأُجيبَ: بأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أعرفُ بقَدْرِ اللَّهِ تعالى مِنَّا فليس لنا أَنْ نقولَ كما يقول. [٧٢٠/ب]

قوله: «وما زادَهُمْ» فاعلُ «زادهم» ضميرُ الوَعْدِ أي: وما زادهم وَعْدُ اللَّهِ أو الصدقُ. وقال مكي[4]: «ضميرُ النظر؛ لأنَّ قولَه: «لَمَّا رأى» بمعنى: لَمَّا نظر». وقال أيضاً: «وقيل: ضمير الرؤية. وإنما ذُكِّر لأن تأنيثها غيرُ حقيقي» ولم يَذْكُرْ غيرَهما. وهذا عجيبٌ منه؛ حيث حَجَّر واسعاً مع الغُنْيَةِ عنه.

وقرأ ابنُ أبي عبلة[5] «وما زادُوهم» بضمير الجمع. ويعود للأحزابِ؛

---

(١) رواه مسلم، برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة ٢/٥٩٤، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩، باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) زيادة للتوضيح من ش.

(٣) رواه ابن ماجه، ٣٦ كتاب الفتن باب ٢٣، الصبر على البلاء، ٢/١٣٣٩.

(٤) مشكل الإعراب ٢/١٩٥.

(٥) البحر ٧/٢٢٣.

لأنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أخبرهم أنَّ الأحزابَ تَأْتيهم بعد عشرٍ أو تسعٍ.

آ. (٢٣) قـوله: ﴿صَـدَقوا﴾: «صَـدَقَ» يتعدَّىٰ لاثنين لثـانيهمـا بحرفِ الجرِّ، ويجوز حَذْفُه. ومنه المثل: «صَدَقني سِنَّ بَكْـرِهِ»(١) أي في سِنّ. والآيةُ يجوزُ أَنْ تكـونَ مِنْ هذا، والأولُ محـذوفٌ أي: صدقـوا الله فيما عـاهدوا اللَّهَ عليه. ويجوز أَنْ يتعدَّىٰ لواحدٍ كقولـك: صَدَقَني زيـدٌ وكَذَبني عمـرو أي: قال لي الصدقَ، وقال لي الكذبَ. ويكون المعاهَدُ عليه مصدوقاً مجازاً. كأنهم قالوا للشيءِ المُعاهَد عليه: لَنُوْفِيَنَّ بك وقد فعلوا. و «ما» بمعنى الذي؛ ولـذلك عاد عليها الضميرُ في عليه. وقال مكي(٢): «ما» في مـوضعِ نصبٍ بـ صَـدَقوا. وهي والفعلُ مصدرٌ تقديرُه: صَدَقوا العهدَ أي: وَفَوْا به»وهذا يَرُدُّه عَوْدُ الضميـرِ. إلَّا أنَّ الأخفشَ وابنَ السراجِ(٣) يذهبان إلى اسميةِ «ما» المصدريةِ.

قوله: «قضىٰ نَحْبَه» النَّحْبُ: ما التزمه الإنسانُ، واعتقد الوفاءَ به.

قال(٤):

٣٦٨٨ـ عَشِيَّـةَ فَـرَّ الـحـارِثـيُّـون بـعـدَمـا
قضى نَحْبَـه في مُلْتَـقَى الـقـومِ هَـوْبَـرُ

---

(١) مجمع الأمثال ١/٣٩٢، جمهـرة الأمثال ١/٥٦٧. البكـر: الفتي من الإبل. وأصله أن رجـلاً ساوم رجـلاً في بَكْر. فقـال: ما سنّـه فقال صـاحبه: بـازل ـ أي في تسع سنيه ـ ثم نفر البكر فسكَّنه صاحبه بلفظة يُسَكن بها الصغار من الإبل فقال المشتري المثلَ.

(٢) مشكل الإعراب ٢/١٩٥.

(٣) الأصول ١/١٦١ ـ ١٦٢، وانظر: المقتضب ٣/٢٠٠، والكتاب ١/٣٦٧، ٤١٠.

(٤) البيت لـذي الرمَّـة وهو في ديـوانه ٢/٦٤٧، والقـرطبـي ١٤/١٦٠، ومجـاز القـرآن ٢/١٣٦، والخزانة ٢/٢٣٢.

وقال آخر(١):

٣٦٨٩ـ بـطَخْفَـةَ جـالَـدْنـا المـلوكَ وخَيْـلُنـا
عَشيَّـةَ بِسْـطامٍ جَـرَيْـنَ عـلى نَـحْـبِ

أي: على أَمْرٍ عظيمٍ؛ ولهـذا يُقال: نَحَبَ فـلانٌ أي: نَذَرَ نَـذْراً التزمـه، ويُعَبَّـر به عن المـوتِ كقولِهم: «قَضَىٰ أجله» لَمَّـا كان المـوتُ لا بُدَّ منـه جُعِـل كالشيءِ الملتَزمِ. والنَّحِيْبُ: البكاءُ معه صَوْتٌ. والنُّحاب: السُّعالُ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ﴾: في اللام وجهان، أحدهمـا: أنهـا لامُ العلة. الثـاني: أنهـا لامُ الصيـرورةِ. وفي مـا تتعلَّقُ بـه أوجـهٌ: إمَّـا بـ «صَدَقوا»، وإمَّا بـ «زادهم»، وإما بـ «ما بَدَّلُوا» وعلى هذا قال الزمخشري(٢): «جُعِـل المنافقـون كأنهم قَصَـدوا عاقبـةَ السوءِ، وأرادُوهـا بتبديلهم، كمـا قَصَدَ الصادقون عاقبةَ الصدقِ بوفائِهم؛ لأنَّ كلا الفريقَيْنِ مَسُوْقٌ إلى عاقبتِه من الثوابِ والعقاب، فكأنَّهما اسْتَوَيا في طلبهما والسَّعْيِ لتحصيلِهما».

قوله: «إنْ شـاءَ» جوابُـه مقدَّرٌ. وكـذلك مفعـول «شاء». أي: إنْ شـاءَ تعذيبَهم عَذَّبهم. فإنْ قيل: عـذابُهم مُتَحَتِّمٌ فكيف يَصِحُّ تعليقُـه على المشيئةِ وهو قد شاءَ تعذيبَهم إذا ماتوا على النفاق؟ فأجاب ابنُ عطيـة(٣): بأنَّ تعـذيبَ المنافقين ثمرةُ إدامتِهم الإقامةَ على النفـاقِ إلى موتِهم، والتـوبةُ مـوازِيَةٌ لتلك الإقـامةِ، وثمـرةُ التوبـةِ تَرْكُهم دونَ عـذاب فهما درجتـان: إقامـةٌ على نفاقٍ، أو توبةٌ منه، وعنهما ثمرتان: تعذيبٌ أو رحمة. فذكر تعالى على جهةِ الإيجـازِ

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٨، واللسان والتاج (نحب)، ومجاز القرآن ٢/١٣٥.
(٢) الكشاف ٣/٢٥٧.
(٣) المحرر ١٣/٦٣.

واحـدةً من هاتين، وواحـدةً مِنْ هاتين ودَلَّ مـا ذكر على مـا تَرَكَ ذِكْـرَه. ويَدُلُّ على أنَّ معنىٰ قـولِه: «لِيُعَـذِّب» لِيُديمَ على النفـاقِ قولُـه: «إن شاء» ومعـادلتُه بالتوبةِ وحرفِ أو».

قال الشيخ[1]: «وكأنَّ ما ذَكَر يَؤُوْلُ إلى أنَّ التقديرَ: لِيُقيمـوا على النفاقِ فيمـوتُوا عليـه إنْ شـاء فيُعَـذِّبَهم، أو يتـوبَ عليهم فيـرحَمَهم. فحـذف سببَ التعذيبِ وأثبت المسبَّب وهو التعذيبُ، وأثبت سببَ الرحمةِ والغفرانِ وحَـذَفَ المُسَبَّبَ وهو الرحمةُ والغُفْران».

آ. **(٢٥) قوله: ﴿بغَيْظِهم﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ سببيةً، وهـو الذي عَبَّر عنه أبو البقاء[2] بالمفعولِ أي: إنها مُعَدِّية. والثاني: أَنْ تكونَ للمصاحبة، فتكونَ حالاً أي / مُغيظين. [٧٢١/أ]

قوله: «لم ينالُوا خيراً» حالٌ ثانيةٌ أو حالٌ من الحال الأولى فهي متـداخِلَةٌ. ويجوز أَنْ تكونَ حالاً من الضمير المجرور بالإِضافة. وجَوَّز الزمخشـري[3] فيها أَنْ تكـونَ بيانـاً للحالِ الأولى أو مستـأنفـةً. ولا يـظهـر البيـانُ إلَّا على البـدل، والاستئنافُ بعيد.

آ. **(٢٦) قوله: ﴿وأَنْزَل الذين﴾**: أي وأنزل اللَّهُ. و «من أهلِ الكتـاب» بيانٌ للمـوصولِ فيتعلَّقُ بمحـذوفٍ. ويجـوز أن يكـونَ حـالاً. و «مِنْ صَياصِيْهم» متعلِّقٌ بـ «أَنْزل» و «مِنْ» لابتداءِ الغاية. والصَّياصِي جمـعُ «صِيْصِيَة» وهي الحصـونُ. ويقال لكـل ما يُمتنع به ويُتَحَصَّن: صِيْصِيَـة. ومنه قيـل لقَرْنِ

---

(١) البحر ٧/٢٢٣.

(٢) الإملاء ٢/١٩٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٥٧.

الثور ولشوكة الديك: صِيْصِيَة. والصَّيـاصِي أيضاً: شَـوْك الحاكَـةِ[1] ويُتَّخَذُ مِنْ حديد قال دُرَيْد بن الصِّمَّة[2]:

٣٦٩٠ـ . . . .

كـوَقْـعِ الصَّيـاصِيْ في النسيجِ المُمَـدَّدِ

قوله: «فـريقاً تَقْتُلون» «فـريقاً» منصـوبٌ بما بعـده. وكذلـك «فريقـاً»[3] منصوب بما قبله. والجملةُ مبيِّنَةٌ ومقررةٌ لقَـذْفِ الله الرعبَ في قلوبهم. والعـامَّةُ على الخـطابِ في الفعلين. وابن ذكوان[4] في روايـةٍ بالغَيْبـةِ فيهما. واليمـانيُّ بالغَيْبة في الأول فقط. وأبو حيوة[5] «تَأْسُرون» بضم السين.

قوله: «لم تَطَؤُوْها» الجملةُ صفةٌ لـ «أرضاً». والعامَّةُ على همزةٍ مضمومـةٍ ثم واوٍ ساكنةٍ مضارعَ وَطِىء. وزيد بن علي[6] «تَطُوْها» بواوٍ بعد طـاءٍ مفتوحـةٍ. ووجهُها: أنها أَبْدَلَ الهمزةَ ألفاً على غيرِ قياسٍ كقولِه[7]:

---

(١) الحاكَةُ: ج حائك.

(٢) صـدره:

فجِئْتُ إليـه والرمـاحُ تَنُوْشُـه

وهو في الحماسة ٣٩٧، والأصمعيات ١٠٩.

وصدره فيها:

غـداةَ دَعانـي والرِّمـاحُ يَنُشْنَه

والخزانة ٤/٥١٣. وتنوشه: تتناوله فالرماح تتناوله ولها خشخشة ووَقْعٌ كوقع صياصي الحاكَةِ في ثوب يُنْسج.

(٣) الثانية.

(٤) البحر ٧/٢٢٥.

(٥) القرطبي ١٤/١٦٢، والبحر ٧/٢٢٥.

(٦) النشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٣٧٤، والبحر ٧/٢٢٥. وهي قراءة أبي جعفر.

(٧) البيت لابن هَرْمة. وعجزه: =

٣٦٩١ـ إنَّ الأُسـودَ لَتَـهْـدا فـي مَـرابِضِـهـا
....

فلمَّـا أَسْنده للواو التقى سـاكنان فَحُـذِف أولهما نحـو: لم يَرَوْهـا. وهذا أحسنُ مِنْ أَنْ تقول: ثم أجرى الألفَ المبدَلةَ مِنْ الهمزةِ مُجْرَى الألفِ المتأصِّلةِ فَحَـذَفها جـزماً؛ لأنَّ الأحسنَ هنـاك أَنْ لا تُحْذَفَ اعتـداداً بأصلهـا. واستشهـد بعضُهم على الحَذْفِ بقولِ زهير(١):

٣٦٩٢ـ جَـرِيْءٍ متى يُـظْلَمْ يـعـاقِبْ بـظلمِـه
سَـريعـاً وإن لا يُبْـدَ بـالـظُّلمِ يَـظْلِمِ

آ. (٢٨) قـولـه: ﴿أُمَتِّعْكُنَّ وأُسَـرِّحْكُنَّ﴾: العـامَّـةُ على جَـزْمِهِما. وفيـه وجهان، أحـدهما: أنَّـه مجزومٌ على جـواب الشرط. ومـا بين الشرط وجوابِه معترضٌ، ولا يَضُرُّ دخولُ الفاءِ على جملة الاعتراضِ. ومثلُه في دخول الفاء قولُه(٢):

٣٦٩٣ـ واعـلَمْ فَـعِـلْمُ الـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـه
أَنْ سَـوْفَ يَـأْتـيْ كـلُّ مـا قُـدِرا

يـريد: واعلَمْ أَنْ سـوفَ يأتي. والثـاني: أنَّ الجوابَ قـولُـه: «فَتَعـالَيْنَ، وأُمَتِّعْكن» جوابٌ لهذا الأمرِ.

= والنـاسُ ليـسَ بهادٍ شَرُّهـم أبـداً
وهو في ديوانه ٩٦، واللسان هدأ، والبحر ٧/٢٢٥.

(١) تقدم برقم ٣٥٣. وانظر المسألة في: الدر المصون ١/٢٦٩.

(٢) لم أهتـدِ إلى قـائله. وهــو في المغني ٥٢٠، والعيني ٢/٣١٣، والهمـع ١/١٤٨، والدرر ١/٢٠٧.

وقـرأ[1] زيـد بن علي «أُمْتِعْكُنَّ» بتخفيف التـاء من أَمْتَعَـه. وقــرأ حميـد الخزاز[2] «أُمَتِّعُكُن وأُسَرِّحْكُن» بالرفع فيهما على الاستئنـافِ. و «سَراحـاً» قائمٌ مقامَ التَّسْريحِ.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ﴾**: العامَّـةُ على «يَأْتِ» بـاليـاء من تحتُ حَمْـلاً على لفظ «مَنْ». وزيد بن علي[3] والجحـدري ويعقوب بـالتاءِ مِنْ فـوقُ حَمْلاً على معنـاها؛ لأنـه تَرَشَّـح بقولِـه: «منكُنَّ»، و «منكنَّ» حالٌ من فاعل «يَأْتِ». وتقدَّم القراءةُ في «مُبَينة» بالنسبة لكسرِ الياء وفتحها في النساء[4].

قوله: «يُضاعَفْ» قرأ[5] أبو عمرو «يُضَعَّفْ» بالياء من تحت وتشديد العين مفتـوحةً على البنـاء للمفعول. «العـذابُ» بالـرفع لقيـامِه مقـامَ الفـاعـل. وقـرأ ابن كثير وابن عامر «نُضَعِّفْ» بنونِ العظمةِ، وتشديد العين مكسورةً، على البناءِ للفاعل. قوله: «العذابَ» بالنصب على المفعـول به. وقـرأ الباقـون «يُضاعَفْ» من المفاعلة مبنياً للمفعول. «العذابُ» بالرفعِ لقيامِـه مَقامَ الفـاعل. وقـد تقدَّم توجيهُ التضعيف والمضاعَفة في سورة البقرة[6] فأغنىٰ عن إعادتِه.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٢٢٧، والشواذ ١١٩، والقرطبي ١٤/١٧٠.
(٢) حميد بن الربيع أبو القاسم السابوري الخزاز. روى عن الكسائي وهو في المكثرين عنه. وروى عنه محمد بن إسحاق السراج. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٥.
(٣) المحتسب ٢/٢٧٩، والبحر ٧/٢٢٧، والقرطبي ١٤/١٧٦.
(٤) قرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء في جميع القرآن. والباقون بكسرها اسم فاعل. انظر: الدر المصون ٣/٦٣١.
(٥) التيسير ١٧٩، والسبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والحجة ٥٧٥، والبحر ٧/٢٢٨، والقرطبي ١٤/١٧٦.
(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.

آ. (٣١) قـوله: ﴿وتَعْمَـلْ صالحـاً نُؤْتِهـا﴾: قرأ[١] الأخَـوان «ويَعْمَلْ ويُؤْتِ» بالياء مِنْ تحتُ فيهما. والباقون «وتَعْمل» بالتاء من فوق، «نُؤْتِها» بالنون. فأمَّا اليـاءُ في «ويَعْمَلْ» فـلأجل الحَمْـلِ على لفظ «مَنْ» وهو الأصـلُ. والتـاءُ مِنْ فوقُ على معنـاها؛ إذ المـرادُ بهـا مؤنثٌ، وتَـرَشَّـح هـذا بتقـدُّمِ لفظِ المؤنث وهو «مِنْكُنَّ» ومثلُه قولُه[٢]:

٣٦٩٤ـ وإنَّ مِـن الـنِّـسْـوان مَـنْ هـي روضـةٌ
. . . .

/ لَمَّا تقدَّم قولُه: «مِن النسوانِ» تَرَجَّح المعنى فَحَمَل عليه. وأمَّا «يُـؤْتِها» [٧٢١/ب] بالياء مِنْ تحتُ فالضمير لله تعالى لتقدُّمِـه في «لله ورسولـه». وبالنـون فهي نونُ العظمة. وفيه انتقالٌ من الغَيْبة إلى التكلُّم.

وقرأ[٣] الجحدريُّ ويعقوب وابن عامر في رواية وأبو جعفر وشيبـةُ «تَقْنُتْ» بـالتاءِ مِنْ فـوقُ حَمْلاً على المعنى وكـذلك «وتَعْمَـل». وقال أبـو البقاء[٤]: «إنَّ بعضَهم قرأ «ومَنْ تَقْنُتْ» بالتأنيث حَمْلاً على المعنى و «يَعْمَـلْ» بالتـذكير حمـلاً على اللفظ». قـال: «فقال بعض النحـويين: هذا ضعيفٌ؛ لأنَّ التـذكيـرَ أصـلٌ فـلا يُجْعَلُ تَبعـاً للتأنيث. ومـا عَلَّلوه به قـد جاء مثلُه في القـرآن. قـال تعـالى: «خالِصَةٌ لِذُكورِنا ومُحَرَّمٌ على أزواجِنا»[٥]».

آ. (٣٢) قوله: ﴿كـأَحَدٍ من النِّسـاء﴾: قال الـزمخشري[٦]:

---

(١) السبعة ٥٢١، والنشر ٢/٣٤٨، والبحر ٧/٢٢٨، والتيسير ١٧٩، والحجة ٥٧٦.

(٢) تقدم برقم ٣٣٥٦.

(٣) القرطبي ١٤/١٧٦، والبحر ٧/٢٢٨.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٦) الكشاف ٣/٢٥٩.

«أَحَد» في الأصل بمعنى وَحَد. وهو الـواحد، ثم وُضِـع في النفي العام مستـوياً فيه المذكـرُ والمؤنثُ والواحـدُ وما وراءَه. والمعنى: لَسْتُنَّ كجمـاعةٍ واحـدةٍ من جمـاعات النسـاء أي: إذاتَقَصَّيْتَ جماعةَ النساءِ واحـدةً واحدةً لم تـوجَـدْ منهنَّ جماعةٌ واحدة تُساويكُنَّ في الفضـل والسابقـةِ. ومنه قـوله: «والـذين آمنوا بـالله ورُسُلِه ولم يُفَرِّقوا بين أحـدٍ منهم»[1] يريـد بين جماعـة واحدةٍ منهم تسـويةً بين جميعِهم في أنهم على الحقِّ المُبين. قـال الشيـخ[2]: «أمَّـا قـولُـه «أحـد» في الأصـل بمعنى وَحَد وهـو الواحـد فصحيح. وأمَّـا قـولُـه: «وُضِـع» إلى قـولـه: «ومـا وراءه» فليس بصحيح؛ لأنَّ الـذي يُسْتعمل في النفي العـامِّ مدلـولُـه غيـرُ مـدلولِ واحـد؛ لأنَّ واحـداً ينـطلقُ على كـلِّ شيءٍ اتصفَ بـالـوحـدةِ، وأحـداً المستعمل في النفي العامِّ مختصٌ بمَنْ يَعْقِل. وذكر النحـويون أنَّ مـادتَه همـزة وحـاء ودال، ومادة «أحـد» بمعنى واحد[3]: واو وحـاء ودال، فقد اختلفـا مـادةً ومدلولاً. وأمَّا قولُه: لَسْتُنَّ كجماعة واحدة، فقد قُلنا: إن معناه ليسَتْ كلُّ واحدةٍ منكنَّ. فهـو حَكَمَ على كـلِّ واحـدة[4] لا على الـمجمـوع من حـيث هـو مجموعٌ[5]. وأمَّا «ولم يُفَرِّقوا بين أحدٍ منهم»[6] فاحتمل أَنْ يكونَ الذي يُستعمل في النفي العـام؛ ولذلـك جاء في سِيـاقِ النفي فعَمَّ. وصلَحَت البَيْنِيَّة للعمـوم. ويحتمل أَنْ يكونَ «أحد» بمعنىٰ واحد، وحُذِفَ معطوف، أي: بين أحدٍ وأحدٍ.

---

(١) الآية ١٥٢ من النساء.

(٢) البحر ٧/٢٢٩.

(٣) أي أصله.

(٤) البحر: «واحدة واحدة».

(٥) زاد في البحر: «وقلنا إن معنى كأحد كشخص واحد فأبقَيْنا أحداً على مـوضوعـه من التذكير ولم نتأوَّله بجماعة واحدة».

(٦) الآية ١٥٢ من النساء.

كما قال[1]:

٣٦٩٥ـ فمــا كــان بينَ الخيــرِ لــو جــاء ســالمــاً
أبــو حُــجُــرٍ إلاَّ لــيــالٍ قــلائِــلُ

أي: بين الخير وبيني». انتهى. قلت: أمَّا قولُه فإنهما مختلفان مدلولاً ومادة فَمُسَلَّمٌ. ولكن الزمخشريَّ لم يجعلْ أحداً الذي أصله واحد بمعنى أَحَد المختصِّ بالنفي، ولا يمنع أن أحداً الذي أصلُه واحد أن يقعَ في سياقِ النفيِ. وإنما الفارقُ بينهما: أنَّ الذي همزتُه أصلٌ لا يُستعمل إلاَّ في النفي كأخواته من عَرِيْب[2] وكَتِيْع[3] ووابِر[4] وتامِر[5]. والذي أصله واحد يجوز أن يُستعمل إثباتاً ونفياً. والفرقُ أيضاً بينهما: أنَّ المختصَّ بالنفي جامدٌ، وهذا وصْفٌ. وأيضاً المختصُّ بالنفي مختصٌّ بالعقلاء وهذا لا يختصُّ. وأمَّا معنى النفي فإنه ظاهرٌ على ما قاله الزمخشريُّ من الحكم على المجموعِ، ولكنَّ المعنى على ما قاله الشيخ أوضحُ وإن كان خلافَ الظاهر.

قوله: «إنِ اتَّقَيْتُنَّ» في جوابه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: إنْ اتَّقَيْتُنَّ اللَّهَ فلَسْتُنَّ كأحدٍ. فالشرط قيدٌ في نفي أَنْ يُشَبَّهْنَ بأحدٍ من النساء. الثاني: أنَّ جوابَه قولُه: «فلا تَخْضَعْنَ» والتقوى على بابها. وجَوَّزَ الشيخُ[6] على هذا أن يكونَ اتَّقى بمعنى استقبل أي: استَقْبَلْتُنَّ أحداً

(١) تقدم برقم ٧٤٦.
(٢) ما بالدار عَرِيْبٌ أي: أحد.
(٣) ما بالدار كَتِيْع أي: أحد.
(٤) ما بالدار وابِرٌ أي: أحد.
(٥) كذا في الأصل والذي في كتب اللغة «وما بها تُومُرِيٌّ» أي ليس بها أحد. ولم أقف على تامر بالمعنى الذي ذكره السمين.
(٦) البحر ٧/٢٢٩.

فلا تَلِنَّ له القولَ. واتقى بمعنى استقبل معروفٌ في اللغة. وأنشد[1]:

٣٦٩٦ـ سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه
فتناوَلَتْهُ واتَّقَتْنا باليَدِ

أي: واستقبَلَتْنا باليد. قال: «ويكون هذا المعنى أبلغَ في مدحِهِنَّ إذ لم يُعَلِّقْ فضيلتَهنَّ على التقوى ولا على نَهْيِه عن الخضوع بها؛ إذ هنَّ مُتَّقِياتٌ لله تعالى في أنفسهنَّ. والتعليقُ يقتضي ظاهرُه أنهنَّ لَسْنَ متحلِّياتٍ بالتقوى».

قلت: هذا خروجٌ عن الظاهرِ من غير ضرورةٍ. وأمَّا البيتُ فالاتِّقاءُ أيضاً على بابِه/ أي صانَتْ وجهَها بيدِها عنا. [٧٢٢/أ]

قوله: «فَيَطْمَعَ» العامَّةُ على نصبه جواباً للنهي. والأعرج[2] بالجزم فيكسِرُ العينَ لالتقاءِ الساكنين. ورُوي عنه وعن أبي السَّمَّال وابن عمر وابن محيصن بفتح الياء وكسر الميم. وهذا شاذٌّ؛ حيث تَوافَقَ الماضي والمضارعُ في حَرَكةٍ. ورُوي عن الأعرج أيضاً أنه قرأ بضمِّ الياء وكسرِ الميم مِنْ أطمع. وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً عائداً على الخضوعِ المفهومِ من الفعلِ. و«الذي» مفعولُه أي: لا تَخْضَعْنَ فيُطْمِعُ الخضوعُ المريضَ القلبِ. ويحتمل أن يكون «الذي» فاعلاً، ومفعوله محذوف أي: فيُطْمِع المريضُ نفسَه.

قوله: «وَقَرْنَ» قرأ[3] نافع وعاصم بفتح القاف. والباقون بكسرها. فأمَّا

---

(١) تقدم برقم ١١٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٧٥، والبحر ٧/٢٣٠، والقرطبي ١٤/١٧٧.

(٣) السبعة ٥٢٢، والنشر ٢/٣٤٨، والبحر ٧/٢٣٠، والتيسير ١٧٩، والقرطبي ١٤/١٧٨، والحجة ٥٧٧.

الفتحُ فمِنْ وجهين، أحدهما: أنه أمرٌ من قَرِرْتُ ـ بكسرِ الراءِ الأولى ـ في المكان أَقَرُّ به بالفتح. فاجتمع راءان في اقْرَرْنَ، فحُذِفت الثانيةُ تخفيفاً ونُقِلَتْ حركةُ الراء الأولىٰ إلىٰ القاف، فحُذِفت همزةُ الوصلِ استغناءً عنها فصار قَرْن. ووزنُه على هذا: فَعْن؛ فإنَّ المحذوفَ هو اللامُ لأنه حَصَلَ به الثقلُ. وقيل: المحذوفُ الراءُ الأولى؛ لأنه لَمَّا نُقِلَتْ حركتُها بقِيَتْ ساكنةً، وبعدها أخرى ساكنةٌ فحُذِفَتِ الأولى لالتقاءِ الساكنين، ووزنُه على هذا: فَلْنَ؛ فإنَّ المحذوفَ هو العين. وقال أبو علي[1]: «أُبْدِلت الراءُ الأولى ياءً ونُقِلَتْ حركتُها إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتْ الياءُ لالتقائِهما». فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في توجيهِ أنها أمرٌ مِنْ قَرِرْت بالمكان.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ مِنْ قارَ يَقارُ كخاف يخافُ إذا اجتمع. ومنه «القارَةُ» لاجتماعِها، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين فقيل: قَرْنَ كخَفْنَ. ووزنُه على هذا أيضاً فَلْن.

إلَّا أنَّ بعضَهم تكلَّم في هذه القراءةِ مِنْ وجهين، أحدهما: قال أبو حاتم: يقال: قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أَقِرُّ به بالكسر وقَرَّتْ عينُه بالكسر تَقَرُّ بالفتح، فكيف يُقرأ «وَقَرْنَ» بالفتح[2]؟ والجوابُ عن هذا: أنه قد جُمِعَ في كلٍ منهما الفتحُ والكسرُ، حكاه أبو عبيد. وقد تقدَّم ذلك في سورة مريم[3].

الثاني[4]: سَلَّمْنا أنه يُقال: قَرِرْت بالمكان بالكسر أَقَرُّ به بالفتح، وأنَّ

---

(١) الحجة (خ) ٤/١٥٦.

(٢) هذا التفصيل من حكاية أبي عثمان نقلها أبو علي في الحجة (خ) ٤/١٥٨، حيث أثبت لهذا الفعل معنيين مختلفين ولكلٍ ضبطُه عنده: فالمعنى الأول يقال فيه: قَرِرْت به عيناً أقَرُّ. والمعنى الثاني: قَرَرْتُ في المكان فأنا أَقِرُّ فيه وأمْرُه قِرّي.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٥٨٩.

(٤) أي من كلام المعترضين على قراءة الفتح.

الأمرَ منه اقْرَرْنَ، إلَّا أنه لا مُسَوِّغَ للحذفِ؛ لأن الفتحةَ خفيفةٌ، ولا يجوز قياسُه على قولِهم «ظَلْتُ» وبابِه؛ لأن هناك شيئَيْن ثقيلين: التضعيفَ والكسرةَ فحَسُنَ الحذفُ، وأمَّا هنا فالتضعيفُ فقط.

والجوابُ: أنَّ المقتضِيَ للحذفِ إنما هو التكرارُ. ويؤيد هذا أنهم لم يَحْذِفوا مع التكرارِ ووجودِ الضمةِ، وإنْ كانت أثقلَ نحو: اغْضُضْنَ أبصارَكنَّ، وكان أَوْلَىٰ بالحذفِ فيُقال: غُضْنَ. لكنَّ السماعَ خلافُه. قال تعالى: «وقُلْ للمؤمناتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أبصارِهِنَّ»[1]. على أن الشيخَ جمالَ الدين بن مالك[2] قال: «إنه يُحْذَفُ في هذا بطريقِ الأَوْلى» أو تقولُ: إنَّ هذه القراءةَ إنما هي مِنْ قارَ يَقارُ بمعنى اجتمع. وهو وجهٌ حسنٌ بريءٌ من التكلُّفِ، فيندفع اعتراضُ أبي حاتمٍ وغيرِه، لولا أنَّ المعنى على الأمرِ بالاستقرارِ لا بالاجتماع.

وأمَّا الكسرُ فمِنْ وجهين أيضاً أحدهما: أنه أمرٌ من قَرَّ بالمكانِ بالفتح في الماضي، والكسرِ في المضارع، وهي اللغةُ الفصيحةُ، ويجيءُ فيه التوجيهاتُ الثلاثةُ المذكورةُ أولاً: إمَّا حَذْفُ الراءِ الثانية أو الأولى، أو إبدالُها ياءً، وحَذْفُها كما قال الفارسيُّ. ولا اعتراض على هذه القراءةِ لمجيئِها على مشهورِ اللغة فيندفعُ اعتراضُ أبي حاتم، ولأنَّ الكسرَ ثقيلٌ، فيندفعُ الاعتراضُ الثاني، ومعناها مطابقٌ لِما يُرادُ بها من الثبوتِ والاستقرار.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ مِنْ وَقَرَ يَقِرُ أي: ثبتَ واستقرَّ. ومنه الوَقارُ. [٧٢٢/ب] وأصلُه إوْقِرْن فحُذِفت الفاءُ وهي الواوُ، واسْتُغني عن/ همزةِ الوصلِ فبقي «قِرْن» وهذا كالأمرِ مِنْ وَعَد سواء. ووزنُه على هذا عِلْنَ. وهذه الأوجهُ المذكورةُ إنما يَتَهَدَّى إليها مَنْ مَرِنَ في علمِ التصريف، وإلَّا ضاق بها ذَرْعاً.

---

(١) الآية ٣١ من النور.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية له ٤/٢١٧١.

قـوله: «تَبَـرُّجَ الجاهليـةِ» مصـدرٌ تشبيهيٌّ أي: مثـلَ تبـرُّجٍ. والتبـرُّجُ: الظهورُ مِن البُرْجِ لظهورِه وقد تقـدَّم[1]. وقرأ[2] البـزي «ولا تَّبرَّجْنَ» بـإدغامِ التـاء في التاء. والبـاقـون بحـذفِ إحـداهمـا. وتقـدَّم تحقيقُـه في البقـرة في «ولا تَيَمَّموا»[3].

قـولـه: «أهـلَ البيتِ» فيـه أوجــه: النـداء والاختصــاص، إلاَّ أنـه في المخاطب أقلُّ منه في المتكلم. وسُمِعَ «بك اللَّهَ نرجـو الفضلَ» والأكثـر إنما هو في المتكلم كقولِها[4]:

٣٦٩٧ـ نـحـن بـنـاتِ طـارِقْ
نَـمْـشِـي عـلـى الـنـمـارِقْ

[وقوله][5]:

٣٦٩٨ـ نـحن بـني ضَـبَّـةَ أصحـابُ الـجـمـلْ
الـمـوتُ أَحْلَى عـنـدنـا مـن الـعَـسَـلْ

«نحن العربَ أَقْرَىٰ الناسِ للضيف» «نحن معاشـرَ الأنبياءِ لا نـورث»[6] أو على المدح أي: أمدحُ أهلَ البيتِ.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من النور.

(٢) الإتحاف ٢/٣٧٦، والنشر ٢/٢٢٢، ٢٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٦٠٠ الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٤) البيت لهنـد بنت عتبة أو هنـد بنت بياضـة وهو في المغني ٥٠٧، والهمـع ١/١٧١، والدرر ١/١٤٧. وطارق هو النجم شبهت به أباها لشرفه وإن كـان البيت للثانيـة فهو أبوها نسباً.

(٥) البيت للحارث الضبي أو عمرو بن يثربـي أو الأعرج المَعْنِيّ، وهو في الكامـل ٦٥، والهمع ١/١٧١، والدرر ١/١٤٦، واللسان بجل، والحماسة ١٦٩.

(٦) حـديث شريف رواه البخـاري. انـظر: فتـح البـاري كتـاب النفقـات ٣: ٩/٥٠٢، والنسائي قسم الفيء ٧/١٣٦، وأحمد في المسند ١/٤.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿من آيـاتِ الله﴾: بيـانٌ للمـوصـول فيتعلَّقُ بـ أعني. ويجـوز أن يكون حـالاً: إمَّا من المـوصول، وإمَّـا من عائـده المقـدر فيتعلقُ بمحذوفٍ أيضاً.

آ. (٣٥) قوله: ﴿والحافظاتِ﴾: حُـذِفَ مفعولُـه لتقدُّم مـا يَدُلُّ عليه. والتقديرُ: والحافظاتِها. وكـذلك «والـذاكراتِ». وحَسَّن الحـذفَ رؤوسُ الفواصِلِ وغَلَّبَ المذكرَ على المؤنثِ في «لهم»[1] ولم يَقُلْ «ولَهُنَّ».

آ. (٣٦) قـوله: ﴿أَنْ يكـونَ﴾: هو اسمُ كـان. والخبـرُ الجـارُّ متقدمٌ. وقوله: «إذا قضى اللَّهُ» يجوزُ أن يكونَ مَحْضَ ظَرْفٍ معمـولُه الاستقـرار الذي تَعَلَّق به الخبرُ أي: وما كان مستقِرّاً لمؤمنٍ ولا مؤمنـةٍ وقتَ قضاءِ اللَّهِ كَـوْنُ خِيَرَةٍ، وأَنْ تكونَ شرطيةً، ويكونُ جوابُها مقدراً مدلولاً عليه بالنفيِ المتقدمِ.

وقرأ[2] الكوفيون وهشام «يكونَ» بالياءِ من أسفلِ؛ لأنَّ «الخِيَـرَة» مجازيُّ التأنيثِ، وللفصلِ أيضاً. والباقون بالتاء من فوقُ مـراعاةً للفـظِها. وقـد تقدَّم[3] أنَّ الخِيَرَةَ مصدرُ تَخَيَّر كالطِّيَرَة مِنْ تَـطَيَّر. ونَقَـل عيسى بن سليمان أنـه قُرِىءَ[4] «الخِيْرَة». بسكون الياء. و «مِنْ أمرِهم» حـالٌ من «الخِيَرة» وقيـل: «مِن» بمعنى في. وجَمَـعَ الضميـر في «أمـرِهم» ومـا بعـده؛ لأنَّ المـرادَ بـالمؤمن والمؤمنـة الجنسُ. وغلَّب المـذكـرَ على المؤنث. وقـال الـزمخشـري[5]: «كـانَ مِنْ حَقِّ

---

(١) في قوله: «أعدَّ الله لهم».

(٢) النشر ٢/٣٤٨، والسبعة ٥٢٢، والحجة ٥٧٨، والقرطبي ١٤/١٨٧، والتيسير ١٧٩، والبحر ٧/٢٣٣.

(٣) انظر إعرابه للآية ٦٨ من القصص.

(٤) وهي قراءة ابن السميفع. انظر: القرطبي ١٤/١٨٧، والبحر ٧/٢٣٣، والشواذ ١١٩.

(٥) الكشاف ٣/٢٦٢.

الضميرِ أن يُوَحَّد كما تقـول: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امـرأة، إلَّا كان مِنْ شـأنه كذا»[1]. قال الشيخ[2]: «وليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ العطفَ بالواوِ فلا يجوزُ ذلك إلَّا بتأويلِ الحَذْفِ»[3].

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَمْسِكْ عليكَ﴾: نَصَّ بعضُ النَّحْويين على أن «على» في مثلِ هـذا التركيبِ اسمٌ. قـال: «لئـلا يتعـدَّى فعـلُ المضمرِ المتصلِ إلى ضميرِه المتصلِ في غير باب ظنَّ وفي لفظَتَيْ: فَقَد وعَدِم. وجعل مِنْ ذلك[4]:

٣٦٩٩ـ هَـوِّنْ عـليـكَ فـإنَّ الأمـورَ
بـكـفِّ الإلـهِ مـقـاديـرُهـا

وكذلك حَكَم على «عَنْ» في قوله[5]:

٣٧٠٠ـ دَعْ عـنـك نَهْبـاً صِيْـحَ فـي حُجُـراتِـهِ
. . . .

وقد تقدَّم لك ذلك[6] مشبعـاً في النحل في قـوله: «ولهـم مـا يشتهون»[7]

(١) تتمة النص: «ولكنهما وقعـا تحت النفي فعمَّا كـل مؤمن ومؤمنة فـرجع الضميـر على المعنى لا على اللفظ».
(٢) البحر ٧/٢٣٤.
(٣) قال: «أي: ما جاءني من رجل إلَّا كان من شأنه كذا».
(٤) تقدم برقم ٨٠.
(٥) تقدم برقم ٢١٧٧.
(٦) قال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكونا حرفين لامتناع فكُـرْ فيك وأعني بـك بل هـذا مما يكون فيه النفس أي: فكر في نفسك وأعني بنفسك». انظر: البحر ٧/٢٣٥.
(٧) الآية ٥٧ من النحل. وانظر: الدر ٧/٢٤٢.

وفي قوله: «وهُزِّي إليكِ بجِذْعِ »(١) «واضمُمْ إليك جناحَك»(٢).

قـوله: «وتُخْفي» فيـه أوجهٌ، أحـدها: أنـه معـطوفٌ على «أَمْسِكْ» أي: وإذ تجمعُ بين قولـك كذا وإخفـاءِ كذا، وخشيـةِ الناس. قـاله الـزمخشري(٣). الثـاني: أنها واوُ الحـالِ أي: تقول كـذا في هذه الحـالةِ. قـاله الـزمخشري(٤) أيضـاً. وفيه نـظرٌ من حيث إنه مضـارعٌ مثبتٌ فكيف تباشِـرُه الـواوُ؟ وتخـريجُـه كتخريجِ «قمتُ وأَصُكُّ عينَه» أعني على إضمارِ مبتدأ. الثـالث: أنه مستـأنفٌ. قاله الحوفي. وقوله: «واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاه» قد تقدَّم مثلُه في براءة(٥).

قوله: «وَطَراً» مفعولُ «قَضَىٰ». والوَطَرُ: الشَّهْـوَةُ والمحبةُ، قـاله المبـرد. وأنشد(٦):

٣٧٠١ـ وكـيف ثَـوائـي بـالـمـديـنـةِ بـعـدَمـا
قَضَىٰ وَطَـراً مـنهـا جـمـيـلُ بـنُ مَعْـمَـرِ

وقـال أبـو عبيـدة(٧): «الـوَطَـرُ: الأَرَبُ والحـاجـةُ». وأنشـد للضُّبَيْـعِ الفزاري(٨):

٣٧٠٢ـ ودَّعَـنـا قـبـلَ أَنْ نُـوَدِّعَـهْ
لَـمَّـا قـضـىٰ مِـنْ شـبـابِـنـا وَطَـراً

---

(١) الآية ٢٥ من مريم.
(٢) الآية ٣٢ من القصص.
(٣) الكشاف ٣/٢٦٣.
(٤) الكشاف ٣/٢٦٣.
(٥) الآية ١٣ من التوبة.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/٢١١.
(٧) مجاز القرآن ٢/١٣٨.
(٨) نسب في نـوادر أبي زيـد ١٥٩ إلى الـربيـع بن ضبـع الفـزاري، وهـو في المجـاز ٢/١٣٨.

وقـرأ العامَّـةُ «زوَّجْناكهـا». وقرأ(١) عليٌّ وابنـاه الحسنـان رضي الله عنهم وأرضاهم «زَوَّجْتُكَها» بتاءِ المتكلم.

و «لِكَيْـلا» متعلقٌ بـ «زَوَّجْناكهـا» وهي هنـا نـاصبـةٌ فقط لـدخـولِ الجـارِّ عليها. واتصل الضميران بالفعلِ لاختلافِهما رتبةً.

آ. (٣٨) قـوله: ﴿سنـةَ الله﴾: منصوبٌ على المصـدر كـ «صُنْعَ اللَّهِ»(٢) / و «وَعْدَ الله»(٣) أو اسمٌ وُضِع مَوْضِعَ المصدرِ، أو منصوبٌ بـ جَعَـل. [٧٢٣/أ]
أو بالإغراءِ أي: فعليـه سنةَ الله. قـاله ابن عـطية(٤). وردَّه الشيـخ(٥) بأنَّ عـاملَ الإغراءِ لا يُحْذَفُ، وبـأنَّ فيه إغـراءَ الغائبِ(٦). ومـا وَرَدَ منه مؤولٌ على نـدورِه نحـو: «عليـه رجـلاً لَيْسَني». قلت: وقـد وَرَدَ قـولُـه عليـه السـلام «وإلَّا فعليـه بالصوم»(٧)، فقيل: هو إغراء. وقيل ليس به، وإنما هو مبتدأٌ وخبرٌ، والباءُ زائدةٌ في المبتدأ. وهو تخريجٌ فاسدُ المعنىٰ؛ لأن الصومَ ليس واجباً على ذلك.

آ. (٣٩) قوله: ﴿الذين يُبَلِّغُوْنَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تـابعاً للذين خَلَوْا، وأَنْ يكونَ مقطوعاً عنه رفعاً ونصباً على إضمارِ «هم» أو أعني أو أمدحُ.

---

(١) القرطبـي ١٤/١٩٤، والبحر ٧/٢٣٥.
(٢) الآية ٨٨ من النمل.
(٣) الآية ١٢٢ من النسـاء.
(٤) المحرر ١٣/٧٩.
(٥) البحر ٧/٢٣٦.
(٦) لأن تقديره: فعليه سنة الله، بضمير الغيبة.
(٧) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٤/١٤٢، ٣٠ كتاب الصوم، ١٠ باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة. أحمد ١/٥٧.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿ولكنْ رسـولَ اللَّهِ﴾**: العامَّـةُ على تخفيف «لكن» ونصبِ رسـول. ونصبُه: إمَّـا على إضمارِ «كـان» لدلالـة «كان» السـابقة عليها أي: ولكن كان، وإمَّا بالعطفِ على «أبا أَحَدٍ».

والأولُ أليقُ لأنَّ «لكن» ليست عاطفةً لأجلِ الواو، فـالأليقُ بها أن تـدخلَ على الجملِ كمثل التي لَيسَتْ بعاطفةٍ.

وقرأ[1] أبو عمروٍ في روايةٍ[2] بتشـديدهـا؛ على أنَّ «رسولَ الله» اسمُهـا، وخبرُها محذوفٌ للدلالةِ أي: ولكن رسولَ الله هو أي: محمـدٌ. وحَذْفُ خبـرها شائعٌ. وأُنْشِد[3]:

٣٧٠٣ـ فـلو كـنـتَ ضَـبِّـيّـاً عَـرَفْـتَ قَـرابـتـي
ولـكـنَّ زَنْـجِـيّـاً عـظيـمَ الـمَـشـافِـرِ

أي: أنت. وهذا البيت يَرْوُوْنـه أيضاً: ولكنَّ زَنْجيٌّ بـالرفـع شاهـداً على حَذْفِ اسمِها أي: ولكنك.

وقرأ زيد بن علي وابن أبـي عبلة بتخفيفهـا ورفع «رسـولُ» على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: هو. أو بالعكس أي: ولكن هو رسول كقوله[4]:

٣٧٠٤ـ ولَـسْـتُ الـشـاعـرَ الـسَّـفْـسـافَ فـيـهـمْ
ولـكـنْ مِـدْرَهُ الـحـربِ الـعَـوانِ

أي: ولكن أنا مِدْرَهُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٨١، والبحر ٧/٢٣٦، والقرطبي ١٤/١٩٦.
(٢) في رواية عبد الوارث كما في البحر.
(٣) تقدم برقم ٣١٦٥.
(٤) تقدم برقم ٢٥٩٧.

قوله: «وخاتم» قرأ[1] عاصمٌ بفتح التاء، والباقون بكسرِهـا. فالفتـح اسمٌ للآلةِ التي يُخْتَمُ بها كالطابَع والقالَبِ لما يُطْبَعُ به ويُقْلَبُ فيه، هذا هو المشهور. وذكر أبو البقاء[2] فيه أوجهاً أُخَرَ منها: أنه في معنى المصدرِ قال: «كـذا ذُكِرَ في بعض الأعاريب». قلت: وهو غَلَطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُحْوِجُ إلى تجوُّزٍ وإضمار؟ ولـو حُكِي هذا في «خـاتِم» بالكسـر لكان أقـربَ؛ لأنه قـد يجيء المصدرُ على فاعِل وفاعِلة. وسيأتي ذلك قريباً. ومنها: أنه اسمٌ بمعنى آخِر. ومنها: أنه فعـلٌ ماضٍ مثل قاتَلَ فيكون «النبيين» مفعولاً به قلت: ويؤيِّد هذا قراءةُ عبد الله «خَتَم النبيين».

والكسـرُ على أنه اسمُ فـاعلٍ، ويؤيِّـده قراءةُ عبـد الله المتقـدمـة. وقـال بعضُهم: هو بمعنى المفتوح، يعني بمعنى آخرهم.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿وملائكتُه﴾**: إمَّـا عطفٌ على فـاعل «يُصَلِّي» وأغنى الفصلُ بالجارِّ عن التأكيد بالضمير. وهذا عند مَنْ يرىٰ الاشتراكَ أو القَدْرَ المشتـرك أو المجازَ، لأنَّ صـلاةَ الله تعـالى غيـرُ صـلاتِهم، وإمَّـا مبتـدأٌ وخبـرُه محذوفٌ أي: وملائكتُه يُصَلُّون. وهذا عند مَنْ يرىٰ شيئاً ممَّا تقدَّم جائـزاً إلَّا أن فيه بحثاً: وهو أنهم نَصُّوا على أنه إذا اختلفَ مَدْلولا الخبرَيْن فـلا يجوزُ حَـذْفُ أحـدِهما لـدلالةِ الآخـرِ عليه، وإن كـان بلفظٍ واحدٍ فـلا تقـول: «زيـد ضـاربٌ وعمروٌ» يعني: وعمروٌ ضاربٌ في الأرض أي: مسافرٌ.

آ. (٤٤) **قـولـه: ﴿تحِيَّتُهم﴾**: يجـوزُ أن يكـونَ مصـدراً مضـافـاً لمفعوله، وأن يكـون مضافـاً لفاعِله، ومفعـولِه، على معنىٰ: أنَّ بعضَهم يُحَيِّـي

---

(١) السبعـة ٥٢٢، والنشر ٢/٣٤٨، والبحـر ٧/٢٣٦، والحجة ٥٧٨، والتيسيـر ١٧٩، والقرطبي ١٤/١٩٦.

(٢) الإملاء ٢/١٩٣.

بعضاً. فيَصِحُّ أَنْ يكونَ الضميرُ للفاعلِ والمفعول باعتبارَيْن، لا أنه يكون فاعلاً ومفعولاً مِنْ وجهٍ واحدٍ كقول مَنْ قال: «وكُنَّا لحُكْمِهم شاهدين»[1] إنه مضافٌ للفاعلِ والمفعولِ.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿شاهداً﴾**: حالٌ مقدرةٌ أو مقارِنةٌ لقُرْبِ الزمان.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿بإذنِه﴾**: حالٌ أي: مُلْتبِساً بتسهيله ولا يريدُ حقيقةَ الإِذنِ لأنه مستفادٌ مِنْ «أَرْسَلْناك».

قوله: «وسِراجاً» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على ما تقدم: إمَّا على التشبيه وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا سِراج. وجَوَّزَ الفراء[2] أَنْ يكونَ الأصلُ: وتالياً سِراجاً. ويعني بالسِّراج القرآنَ. وعلى هذا فيكونُ مِنْ عطفِ الصفات وهي لذاتٍ واحدة: لأنَّ التاليَ هو المُرْسَل. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[3] أَنْ يُعْطَفَ على مفعول «أَرْسَلْناك» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ السِّراجَ هو القرآنُ، ولا يُوْصَفُ بالإِرسال بل الإِنزال، إلاَّ أنْ يُقالَ: إنه حُمِلَ على المعنى، كقوله[4]:

٣٧٠٥ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً
. . . .

وأيضاً فيُغْتَفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل.

آ. (٤٨) **قوله: ﴿وَدَعْ أذاهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «أذاهم» مضافاً

---

(١) الآية ٧٨ من الأنبياء.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وورد هذا الإعراب عن الفراء في البحر. وأجازه الزمخشري في كشافه ٣/٢٦٦.

(٣) الكشاف ٣/٢٦٦.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

لمفعوله أي: اتْرُكْ أذاكَ لهم أي: عقابَك إياهم، وأن يكـون مضافـاً لفاعِلِه أي: اتركْ ما آذَوْكَ به فلا تؤاخِذْهم حتى تؤمرَ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿ثم طَلَّقْتُموهُنَّ﴾**: إنْ قيل: ما الفائدةُ بالإتيان بـ «ثم»، وحُكْمُ مَنْ طُلِّقَتْ على الفورِ بعد العَقْد كذلك؟/ فالجوابُ: أنه جَـرَىٰ [٧٢٣/ب] على الغـالب. وقال الـزمخشـري(١): «نَفْيُ التـوهُّم عَمَّن عسىٰ يَتَـوَهَّمُ تفـاوُتَ الحُكْمِ بين أَنْ يُـطَلِّقَها قـريبة العهـدِ بالنكـاح، وبين أن يَبْعُدَ عهـدُها بـالنكـاح وتراخىٰ بها المدةُ في حيالةِ الزوجِ ثم يُطَلِّقها». قال الشيخ(٢) «واستعمل عَسَىٰ صلةً لـ «مَنْ» وهـو لا يجوز». (٣) قلتُ: يُخَـرَّجُ قولُـه على مـا خُـرِّجَ عليـه قـولُ الشاعر(٤):

٣٧٠٦ـ وإنـي لَـرامٍ نَـظْرَةً قِـبَـلَ الـتـي
لَـعَـلِّي وإنْ شَـطَّتْ نَـواهـا أَزورهـا

وهو إضمارُ القول.

قوله: «تَعْتَدُّوْنَها» صفةٌ لـ «عِدَّة» و «تَعْتَدُّونها» تَفْتَعِلُونهـا: إمَّا مِن العَـدَدِ، وإمَّا مِن الاعتدادِ أي: تَحْتَسِبُونها أو تَسْتَـوْفون عَـدَدَها مِنْ قـولِك: عَـدَّ الدراهمَ فاعتدَّهـا. أي: استوفىٰ عَـدَدَها نحـو: كِلْتُه فـاكتالـه، ووَزَنْتُه فـاتَّزَنـه. وقرأ(٥)

---

(١) الكشاف ٣/٢٦٧، وبدأ بقوله: «فائدته».

(٢) البحر ٧/٢٣٩.

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية و «عسى» إنشاء.

(٤) البيت للفرزدق وشطره الثاني في الديوان ٦٦١:

لعلي وإنْ شَـقَّـتْ علـيَّ أنـالُهـا

وهو في الخزانة ٢/٤٨١، والهمع ١/٨٥، والدرر ١/٦٢.

(٥) السبعة ٥٢٢، والبحر ٧/٢٤٠. وهي رواية ابن أبي بَزَّة عن ابن كثير.

ابن كثير في روايةٍ وأهلُ مكةَ بتخفيف الـدال[١]. وفيها وجهـان، أحدهمـا: أنها من الاعتدادِ، وإنما كَـرِهوا تضعيفَـه فَخَفَّفوه. قـاله الـرازي قال: «ولـو كانَ من الاعتداءِ الذي هو الظلمُ لَضَعُفَ؛ لأنَّ الاعتـداءَ يتعدَّىٰ بـ على». قيـل: ويجوز أَنْ يكونَ من الاعتداء وحَـذَفَ حرفَ الجـرِّ أي: تَعتدُون عليهـا أي: على العِدَّة مجازاً ثم تَعْتَدُوْنها كقوله[٢]:

٣٧٠٧ـ تَـحِنُّ فَـتُبْـدِيْ مـا بـهـا مِـنْ صَـبـابـةٍ
وأُخْـفي الـذي لـولا الأسـى لَقَـضـانـي

أي: لقضىٰ عليَّ. قال الزمخشري[٣]: «وقُرِىء «تَعْتَـدُونها» مخففـاً أي: تعتدون فيها. كقوله[٤]:

٣٧٠٨ـ ويوم ٍشَهِدْناه . . . .
. . . .

البيت. والمرادُ بالاعتـداءِ ما في قـولِه: «ولا تُمْسِكُـوهن ضِراراً لتعتَـدوا» يعني: أنه حَذَفَ الحرفَ كما حَذَفَ في قولِه:

ـ ويـومٍ شَـهِـدْنـاه سُـلَيْـمـى وعـامِـراً
قليـلٍ سـوى الـطَّعْنِ النِّهـالِ نـوافِـلُهْ

وقيل: معنى تَعْتَدُونها أي: تَعْتَدُوْن عليهنَّ فيهـا. وقد أنكـر ابنُ عطيـة[٥] القراءةَ عن ابن كثير وقـال: «غَلِطَ ابنُ أبـي بَزَّة عنـه» وليس كما قـال. والثاني:

---

(١) «تَعْتَدُوْنَها».
(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.
(٣) الكشاف ٣/٣٦٧.
(٤) تقدم برقم ٤٣٥.
(٥) المحرر ١٣/٨٣ وعبارته: «وَهْمٌ من أبـي بَزَّة».

أنها من العُدْوان والاعتداء، وقد تقدَّم شَرْحُه، واعتراضُ أبـي الفضـل[1] عليه: بـأنه كـان ينبغي أَنْ يتعَدَّىٰ بـ «على»، وتقـدَّم جوابُـه. وقرأ الحسن «تَعْـدُّونهـا» بسكون العين وتشديدِ الدال، وهو جمعٌ بين ساكنَيْن على غيرِ حَدَّيْهما.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿مِمَّا أفاء﴾**: بيانٌ لِما مَلَكَتْ وليس هذا قَيْداً، بل لو ملكَتْ يمينُه بالشراء كان الحكمُ كذا، وإنما خَرَجَ مَخْرَجَ الغالِب.

قوله: «وامرأةً» العامَّةُ على النصب. وفيه وجهان، أحدهمـا: أنها عـطفٌ على مفعولِ «أَحْلَلْنا» أي: وأَحْلَلْنـا لك امـرأةً موصـوفةً بهـذين الشرطين. قـال أبو البقاء[2]: «وقد رَدَّ هذا قومٌ وقالوا: «أَحْلَلْنا» مـاضٍ و «إنْ وَهَبَتْ» وهو صفـةُ المرأة مستقبلٌ، فأَحْلَلْنا في موضع جوابِه، وجـوابُ الشرط لا يكـونُ ماضيـاً في المعنىٰ» قال: «وهذا ليس بصحيحٍ لأنَّ معنى الإِحلالِ ههنا الإِعلامُ بـالحِلِّ إذا وقـع الفعلُ على ذلـك كما تقـول: أَبَحْتُ لك أَنْ تُكلِّمَ فـلاناً إنْ سَلَّم عليـك». الثاني: أنه ينتصِبُ بمقدرٍ تقديرُه: ويُحِلُّ لك امرأةً.

قـوله: «إنْ وَهَبَتْ... إنْ أرادَ» هـذا من اعتراضِ الشـرط على الشرطِ، والثاني هو قيدٌ في الأولِ، ولذلك نُعْرِبـه حالاً، لأنَّ الحـالَ قيدٌ. ولهـذا اشترط الفقهاءُ أن يتقدَّمَ الثـاني على الأولِ في الوجـود. فلو قال: «إنْ أكلْتِ إنْ ركبْتِ فأنتِ طالقٌ» فلا بُدَّ أنْ يتقدَّم الركوبُ على الأكلِ. وهذا لِتَتَحقَّقَ الحاليةُ والتقييدُ كما ذكرْتُ لك؛ إذ لو لم يتقدَّمْ لخلا جزءٌ من الأكل غيـرُ مقيدٍ بـركوبٍ، فلهـذا اشترطُوا تقدُّمَ الثاني. وقد مضىٰ تحقيقُ هذا، وأنَّه بشرطِ أَنْ لا تكـونَ ثَمَّ قرينـةٌ تمنعُ من تقدُّمِ الثـاني على الأولِ. كقولـك: «إنْ تَزَوَّجْتُـكِ إنْ طَلَّقْتُكِ فعَبْـدي حُرٌّ» لا يُتَصَوَّرُ هنا تقديمُ الطلاق على التزويج.

---

(١) وهو الرازي.

(٢) الإملاء ٢/١٩٣.

إلاَّ أني قد عَرَضَ لي إشكـالٌ على ما قـاله الفقهـاء بهذه الآيـة: وذلك أن الشرطَ الثاني هنا لا يمكُنُ تقدُّمُه في الوجودِ بالنسبةِ إلى الحكمِ الخـاص بالنبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم، لا أنه لا يمكن عقـلاً. وذلك أن المفسِّـرين فَسَّروا قـولَه تعالى: «إنْ أرادَ» بمعنى قبلَ الهِبَةَ؛ لأنَّ[1] بالقبول منه عليـه السلام يَتِمُّ نكـاحُه وهذا لا يُتَصَوَّرُ تقدُّمه على الهِبة؛ إذ القبولُ متأخرٌ. وأيضاً فإنَّ القصةَ كانَتْ على ما ذَكَرْتُه مِنْ تأخُّر إرادتِه عن هِبَتِها، وهو مذكورٌ في التفسيرِ. والشيخ[2] لَمَّـا جاء إلى ههنـا جعـلَ الشـرطَ الثـاني متقـدِّمـاً على الأول على القـاعـدة العـامـةِ ولـم يَسْتَشْكِلْ شيئاً مِمَّا ذكرته. وقد عَرَضْتُ هذا الإشكالَ على جماعـةٍ من أعيانِ [٧٢٤/أ] زمانِنا فاعترفوا به، ولم يَظْهر عنه جوابٌ، إلاَّ مـا/ قَدَّمْتُـه مِنْ أنه ثَمَّ قـرينةٌ مـانعةٌ من ذلك كما مَثَّلْتُ لك آنفاً.

وأبو حيوةَ[3] «وامرأةٌ» بالرفع على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: أَحْلَلْناهـا لك أيضاً. وفي قـوله: «إنْ أراد النبـيُّ» التفـاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبـة بلفظِ الظاهر تنبيهاً على أنَّ سببَ ذلك النبوَّةُ، ثم رَجَعَ إلى الخطاب فقال: خـالصةً لك.

وقرأ[4] أُبَـيٌّ والحسنُ وعيسى «أَنْ» بالفتح وفيه وجهـان، أحدهمـا: أنه بدلٌ مِنْ «امرأة» بدلُ اشتمالٍ، قاله أبو البقاء[5]. كأنه قيـل: وأَحْلَلْنا لـك هِبَةَ

---

(١) اسم «أنَّ» هذه ضمير الشأن.
(٢) البحر ٧/٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٣) البحر ٧/٢٤٢.
(٤) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/١٨٢، والإتحـاف ٢/٣٧٦، والبحـر ٧/٢٤٢، والقرطبـي ١٤/٢٠٩.
(٥) الإملاء ٢/١٩٣.

المـرأةِ نفسَهـا لـك. الثـاني: أنّـه على حَـذْفِ لامِ العلَّة أي: لأَنْ وهبت. وزيدُ بن علي «إذ وَهَبَتْ» وفيه معنىٰ العِلِّيَّة.

قوله: «خالصةً» العامَّةُ على النصبِ. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّـه منصوبٌ على الحالِ مِنْ فاعـلِ «وَهَبَتْ». أي: حالَ كـونها خـالصةً لـك دونَ غيرك. الثـاني: أنها حـالٌ من «امـرأةً» لأنهـا وُصِفَتْ فتخصَّصَتْ وهـو بمعنىٰ الأول. وإليـه ذهب الزجَّـاج[1]. الثالث: أنهـا نعتُ مصدرٍ مقـدرٍ أي: هِبةً خـالصةً. فنصبَهـا بـوَهَبَتْ. الـرابـع: أنهـا مصـدرٌ مؤكـدٌ كـ «وَعْـدَ الله»[2]. قـال الزمخشري[3]: «والفاعلُ والفاعلةُ في المصادر غيرُ عزيزَيْن كالخارِج والقاعِـد والكاذِبة والعافِية». يريد بالخارج ما في قولِ الفرزدق[4]:

٣٧٠٩ـ ....

ولا خـارِجـاً مِـنْ فِـيَّ زُوْرُ كَـلامِ

وبالقاعدِ ما في قولهم: «أقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ» وبالكاذبـة ما في قـوله تعالى: «ليس لوَقْعَتِها كاذِبَـة». وقد أنكـر الشيخُ[5] عليـه قولَـه «غير عـزيزَيْن»

(١) معاني القرآن ٤/٢٣٣.
(٢) الآية ١٢٢ من النساء.
(٣) الكشاف ٣/٢٦٨.
(٤) صـدره:

علـى حِلْفَـةٍ لا أَشْتِـمُ الدهـرَ مسلمـاً

وهو في ديوانه ٧٦٩، والكتاب ١/١٧٣، والمقتضب ٣/٢٦٩، وابن يعيش ٢/٥٩، والخزانة ١/١٠٨.
قال ابن يعيش: «الشاهد فيه نصب خارجاً لوقوعـه موقـع المصدر المـوضوع مـوضع الفعل والتقدير: لا يخرج خروجاً».
(٥) البحر ٧/٢٤٢..

وقال: «بل هما عزيزان، وما وَرَدَ متـأوَّلٌ». وقُرِىء(١) «خـالِصَةٌ» بـالرفـع. فإنْ كـانَتْ «خالصـةً» حالاً قُـدِّرَ المبتـدأُ «هي» أي: المـرأةُ الـواهبـةُ. وإن كـانَتْ مصدراً قُدِّر: فتلك الحالةُ خالصة. وَ«لك» على البيان أي: أعني لـكَ نحو: سَقْياً لك.

قـوله: «لكيـلا» متعلِّقٌ بـ«خـالصـةً» ومـا بينهمـا اعتـراضٌ و«مِنْ دونِ» متعلِّقٌ بـ«خالصةً» كما تقول: خَلَصَ مِنْ كذا.

آ. (٥١) قـولـه: ﴿وَمَنِ ابْتَغَيْتَ﴾: يجـوزُ في «مَنْ» وجهـان. أحدهما: أنها شرطيةٌ في محلِّ نصبٍ بما بعدها.

وقوله: «فلا جُناحَ عليك» جوابُها. والمعنى: مَنْ طَلَبْتَها من النسوةِ اللاتي عَـزَلْتَهُنَّ فليس عليـكَ في ذلـك جُنـاحٌ. الثـاني: أَنْ تكـونَ مبتـدأةً. والعـائـدُ محـذوفٌ. وعلى هذا فيجـوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ مـوصولـةً، وأنْ تكونَ شـرطيةً و«فلا جُناح عليك» خبرٌ أو جوابٌ أي: والتي ابتَغَيْتَها. ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ راجـعٍ إلى اسم الشـرط من الجـوابِ أي: في ابتغـائِهـا وطَلَبِهـا. وقيـل: في الكـلامِ حذفُ معـطوفٍ تقديـرُه: ومَنِ ابتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ ومَنْ لم تَعْـزِلْ سـواءٌ لا جُناح عليك كما تقول: مَنْ لَقِيَكَ مِمَّن لم يَلْقَك جميعُهم لك شاكـرٌ. تريـد: مَنْ لَقِيَكَ ومَنْ لم يَلْقَكَ. وهذا فيه إلغازٌ.

قوله: «ذلك» أي: التفويضُ إلى مَشيئتِك أقربُ إلى قرَّة أعينِهنَّ.

والعامَّةُ «تَقَرَّ» مبنياً للفاعل مُسْنداً لـ«أَعْيُنُهُنَّ». وابنُ محيصن(٢) «تُقِرَّ» مِنْ أَقَـرَّ رباعيـاً. وفـاعلُه ضميـر المخـاطب. «أعينَهُنَّ» نصبٌ على المفعـولِ بـه.

---

(١) البحر ٢٤٢/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٧٧/٢، والقرطبـي ٢١٦/١٤، والبحر ٢٤٣/٧.

وقُرِىء «تُقَرَّ» مبنياً للمفعول. «أعينهُنَّ» رفعٌ لقيامِه مَقامَ الفاعل. وقـد تَقَدَّم معنى «قُرَّة العين» في مريم[1].

قوله: «كلُّهن» العامةُ على رفعِه توكيـداً لفاعـلِ «يَرْضَيْن». وأبـو أناس[2] بالنصب توكيداً لمفعولِ «آتيتهُنَّ».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿لا يَحِـلُّ﴾**: قرأ أبـو عمرٍو[3] «تَحِـلُّ» بالتـأنيث اعتباراً باللفظ. والباقون بالياء؛ لأنه جنسٌ وللفصل أيضاً.

قوله: «مِنْ بَعْـدُ» أي: مِنْ بعدِ الـلاتي نَصَصْنا لـك على إحْلالِهِنَّ. وقـد تقدَّم. وقيل: مِنْ بعدِ إباحةِ النساءِ المسلماتِ دونَ الكتابيات.

قوله: «مِنْ أزواجٍ» مفعولٌ به. و «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستغراق الجنس.

قوله: «ولو أعجبكَ» كقولِه: «أَعْطُوا السائـل ولو على فَـرَس»[4] أي: في كل حال، ولو على هذه الحالِ المنافية.

قوله: «إلاَّ ما مَلَكَتْ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستثنى من «النساء»، فيجوز فيه وجهان: النصبُ على أصل الاستثناء، والـرفعُ على البـدل. وهو المختـار. الثاني[5]: أنه مستثنىً من أزواج. قاله أبو البقاء[6]. فيجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٥٩٠.

(٢) المحتسب ٢/١٨٢، والبحـر ٧/٢٤٤. والأصـل أبـو إيـاس. والقـارىء هـو جُـوَيَّـة ابن عـائذ أو ابن عـاتك الأسـدي الكوفي. روى عن عـاصم، وله اختيـار في القراءة روى عنه نعيم بن يحيـى. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/١٩٩.

(٣) السبعـة ٥٢٣، والتيسيـر ١٧٩، والنشـر ٢/٣٤٩، والقـرطبـي ١٤/٢٢١، والحجـة ٥٧٩.

(٤) رواه أبو داود: الزكاة ٢/٣٠٦، ابن حنبل ١/٢٠١.

(٥) الأصل: «والثالث» وهو سهوٌ. والتصحيح من (ش).

(٦) الإملاء ٢/١٩٤.

[٧٢٤/ب] نصبٍ على أصل الاستثناء، وأنْ يكونَ / في موضع جَرّ بـدلاً مِنْ «هنَّ»[١] على اللفظِ، وأن يكونَ في موضع نصبٍ بدلاً مِنْ «هُنَّ» على المحلّ.

وقال ابن عطية[٢]: «إنْ كانَتْ «ما» مصدريـةً فهي في موضـعِ نصبٍ لأنه مِنْ غير الجنس. وليس بجيد؛ لأنه قال بعـد ذلك: والتقـديرُ: إلَّا مِلْك اليمين. ومِلْك بمعنى مَمْلوك». انتهى. وإذا كـان بمعنى مَمْلوك صـار من الجنس، وإذا صار من الجنس لم يكن منقطعاً. على أنه على تقـدير انقـطاعه لا يَتَحَتَّمُ نصبُـه بل يجوزُ عند تميم الرفعُ بدلاً، والنصبُ على الأصلِ كالمتصل، بشرط صحـةِ توجُّهِ العاملِ إليه كما حَقَّقْتُه غيرَ مرة. وهذا يمكنُ توجُّهُ العاملِ إليهِ ولكنَّ اللغةَ المشهـورةَ لغـةُ الحجـازِ: وهـو لـزومُ النصبِ في المنقـطعِ مـطلقـاً كمـا ذكـره أبو محمدٍ آنفاً.

آ. (٥٣) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ﴾: فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنها في موضعِ نصبٍ على الحـالِ تقديـرُه: إلَّا مَصْحوبين بـالإذن. الثاني: أنهـا على إسقاطِ باءِ السببِ تقديرُه: إلَّا بسببِ الإذنِ لكم كقـولِه: فـاخْرُجْ بـه أي بسببه. الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال الزمخشري[٣]: «إلَّا أَنْ يُؤْذَنَ: في معنى الظرف تقديره: إلَّا وقتَ أَنْ يُؤْذَنَ لكم. و «غيرَ ناظرين» حالٌ مِنْ «لا تَـدْخُلوا»، وقع الاستثناء على الحالِ والوقتِ معـاً، كأنـه قيل: لا تَـدْخُلوا بيوتَ النبـيِّ إلَّا وقتَ الإذن، ولا تَدْخُلوا إلَّا غير ناظرين إناه».

وردَّ الشيـخُ[٤] الأولَ: بأنَّ النحـاةَ نَصُّوا على أنَّ «أنْ» المصـدريةَ لا تقـعُ

(١) من قوله: «بهنَّ».
(٢) المحرر ١٣/٩٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٧٠.
(٤) البحر ٧/٢٤٦.

موقعَ الظرفِ. لا يجوز: «آتيـكَ أَنْ يصيحَ الـديك» وإن جـاز ذلك في المصـدرِ الصـريح نحـو: آتيك صيـاحَ الديـك. ورَدَّ الثاني: بـأنـه لا يقـعُ بعـد «إلَّا» في الاستثناء إلَّا المستثنىٰ أو المستثنىٰ منه أو صفتُه. ولا يجوز في مـا عدا هـذا عند الجمهـور. وأجاز ذلـك الكسائيُّ والأخفش[1]. وأجـازا «ما قـام القـومُ إلَّا يـومَ الجمعة ضاحِكِين».

و «إلى طعـامٍ» متعلقٌ بـ «يُؤْذَنَ»؛ لأنـه بمعنى: إلَّا أن تُدْعَـوا إلى طعام. وقرأ العامةُ «غيرَ ناظرين» بالنصب على الحال كمـا تقدم، فعنـد الزمخشـري[2] ومَنْ تابعه: العاملُ فيه «يُؤْذَنَ» وعند غيرِهم العاملُ فيه مقدرٌ تقديره: ادْخُلوا غيـرَ ناظرين. وقرأ[3] ابن أبـي عبلة «غيرِ» بالجرِّ صفـةً لـ طعام. واستضعفهـا الناسُ مِنْ أجـل عدمِ بـروزِ الضميرِ لجـريانِـه على غيرِ مَنْ هُـو له، فكـان مِنْ حَقِّه أَنْ يُقال: غيرَ ناظرين إناه أنتم. وهذا رأيُ البصريين[4]. والكوفيـون يُجيزون ذلـك إن لـم يُلْبَسْ كهذه الآيةِ. وقد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ وفروعُها وما قيـل فيها. وهـل ذلك مختصٌ بالاسمِ أو يَجْري في الفعل؟ خلافٌ مشهور قَلَّ مَنْ يَضْبِطُه.

وقرأ العامَّةُ «إناه» مفرداً أي: نُضْجَه. يقـال: أَنَىٰ الطعـامُ إنىً نحو: قَـلاه قِلىً. وقرأ[5] الأعمشُ «آناءه» جمعاً على أفْعال فأُبْدِلَتْ الهمـزةُ الثانيـة[6] ألفاً، والياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ، فصار في اللفظ كآنـاء من قولـه: «ومِنْ آناءِ الليل»[7] وإن كان المعنىٰ مختلفاً.

---

(١) في الحال، كما في البحر.
(٢) الكشاف ٣/٢٧٠.
(٣) القرطبي ١٤/٢٢٦، والبحر ٧/٢٤٦.
(٤) انظر: الإنصاف ١/٥٧.
(٥) البحر ٧/٢٤٦.
(٦) لأن أصله: أأْناي.
(٧) الآية ١٣٠ من طه.

قـوله: «ولا مُسْتَأْنِسِين» يجوز أَنْ يكـونَ منصوبـاً عطفـاً على «غيرَ» أي: لا تَدْخُلوها غيرَ ناظرين[1] ولا مستأنِسين. وقيل: هذا معطوفٌ على حالٍ مقدرة أي: لا تـدخُلوا هـاجمين ولا مستـأنِسين، وأنْ يَكـونَ مجـروراً عـطفـاً [على] «ناظرين» أي: غيرَ ناظرين وغيرَ مُسْتَأْنسين.

قـوله: «لحـديثٍ» يُحتمل أَنْ تكـونَ لامَ العلةِ أي: مستـأنسين لأجـل أَنْ يُحَدِّثَ بعضُكم بعضاً، وأن تكونَ المقوِّيَةَ للعامـل لأنه فـرعٌ أي: ولا مُسْتأنسين حديثَ أهلِ البيت أو غيرِهم[2].

قـوله: «إنَّ ذلكم» أي: إنَّ انتـظارَكم واستئنـاسَكم فـأُشيـر إليهمـا إشـارةَ الواحدِ كقوله: «عَوانٌ بين ذلك»[3]. أي: إنَّ المذكور. وقُـرىء[4] «لا يَسْتَحِي» بياءٍ واحدةٍ، والأخرىٰ محذوفةٌ. واخْتُلِفَ فيها: هل هي الأولى أو الثانية؟ وتقدَّم ذلك في البقرة، وأنها روايةٌ عن ابن كثير[5]. وهي لغةُ تميمٍ. يقولون: اسْتَحى يَسْتَحي، مثل: اسْتَقَى يَسْتقي. وأنشدْتُ عليه هناك ما سُمِع فيه.

قـولـه: «أَنْ تُـؤْذُوا» هي اسمُ كـان. و «لكم» الخبـرُ. و «لا أَنْ تَنْكِحُـوا» عطفٌ على اسم كان. و «أبداً» ظرف.

آ. (٥٥) **[قوله]: ﴿واتَّقِينَ﴾**: عطف على محذوفٍ أي: امْتَثِلْن ما أُمِرْتُنَّ به واتَّقين.

---

(١) الأصل «ناظر» والتصحيح من (ش).

(٢) قال ابن هشام: «وهي المزيدة لتقوية عـاملٍ ضَعُف إمـا بتأخـره، أو بكونـه فرعـاً في العمل نحو: «مصدِّقاً لما معهم». انظر: المغني ٢٨٦.

(٣) الآية ٦٨ من البقرة.

(٤) البحر ٧/٢٤٧.

(٥) انـظر: الـدر المصـون ١/٢٢١، الشـواذ ٤. في روايـة شبـل عن ابن كثيـر، وابن محيصن ويعقوب.

آ. (٥٦) قوله: ﴿ومـلائكتَه﴾: العـامَّة على النصبِ نَسَقـاً على اسم «إنَّ». و «يُصَلُّون» هل هو خبـرٌ عن الله وملائكتِـه، أو عن الملائكـةِ فقط، وخبـرُ الجلالـةِ محذوفٌ لتغـايُـرِ الصَّـلاتَين؟ خـلافٌ تقـدَّم قـريبـاً[١]. وقـرأ[٢] ابنُ عباسٍ ورُوِيَتْ عن أبـي عمروٍ[٣] «وملائكتُه» رفعاً، فيُحتمل أنْ يكونَ عطفـاً على محلِّ اسم «إنَّ» عند بعضهم[٤] / وأَنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ، وهـو [٧٢٥/أ] مذهبُ البصريين. وقد تقدَّم فيه بحثٌ[٥] نحو: «زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو» أي ضاربٌ في الأرض.

آ. (٥٧) قـوله: ﴿يـؤْذُوْنَ اللَّهَ﴾: فيه أوجـهٌ أي: يقولـون فيـه ما صورتُه أذىً، وإنْ كان سبحانه وتعالى لا يَلْحَقُه ضـررُ ذلك حيث وصفُـوْه بما لا يَليقُ بجلالِه: مِنِ اتِّخاذِ الأَنْداد، ونسبةِ الولـد والزوجـة إليه؛ وأَنْ يكـونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: أولياءَ الله. وقيل: أتىٰ بـالجلالـةِ تعظيمـاً، والمرادُ: يُـؤْذُون رسولي كقولِه تعالى: «إنما يُبايِعُوْن الله»[٦].

آ. (٥٨) قـوله: ﴿فقـدِ احْتَملوا﴾: خبـرُ «والـذين». ودخلتِ الفاءُ لشِبْهِ الموصولِ بالشرط.

آ. (٥٩) قوله: ﴿يُدْنِيْنَ﴾: كقوله: «قُـل لعبادِي... يُقِيمـوا»[٧] و «مِنْ» للتبعيض.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٢) القرطبـي ١٤/٢٣٢، والبحر ٧/٢٤٨.

(٣) من رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٤) انظر المسألة في الارتشاف ٢/١٥٩.

(٥) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٦) الآية ١٠ من الفتح: «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله».

(٧) «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» الآية ٣١ من إبراهيم.

قـوله: «ذلـك أَدْنَىٰ» أي: إدنـاءُ الجـلابيبِ أقـربُ إلى عِـرْفـانهنَّ فعَـدَمِ أذاهنَّ.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿إلاَّ قليلاً﴾**: أي: إلاَّ زماناً قليلاً، أو إلاَّ جِـواراً قليلاً. وقيل: «قليلاً» نصبٌ على الحال مِنْ فـاعل «يُجـاوِرونك» أي: إلاَّ أَقِـلاَّءَ أَذِلاَّء بمعنى: قليلين. وقيـل: «قليلاً» منصـوبٌ على الاستثناء أي: لا يُجـاوِرُكَ إلاَّ القليلُ منهم على أذلِّ حالٍ وأقلِّه.

آ. (٦١) **قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «يُجاوِرونـك» قالـه ابن عطية [(١)] والزمخشري[(٢)] وأبو البقاء[(٣)]. قال ابن عطية: «لأنه بمعنى يَنْتَفُون منهـا ملعونين». وقـال الـزمخشـري[(٤)]: «دَخَـلَ حـرفُ الاستثنـاء على الحـالِ والظرفِ معاً كما مَرَّ في قوله: «إلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ»[(٥)]. قلت: وقد تقـدَّم بحثُ الشيخِ معـه وهو عـائـدٌ هنـا. وجَـوَّزَ الـزمخشـريُّ أَنْ ينتَصِبَ على الشتمِ. وجَوَّز ابنُ عطيـة[(٦)] أَنْ يكونَ بـدلاً مِنْ «قليلاً» على أنـه حال كمـا تقدَّم تقـريرُه. ويجـوزُ أَنْ يكـونَ «مَلْعـونين» نعتـاً لـ «قليـلاً» على أنـه منصـوبٌ على الاستثناءِ مِنْ واو «يُجاوِرُوْنَك» كما تقدَّم تقريـرُه. أي: لا يُجاوِرُك منهم أحـدٌ إلاَّ قليلاً ملعوناً. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بـ «أُخِذوا» الذي هو جوابُ الشرطِ. وهذا

---

(١) المحرر ١٣/١٠١.
(٢) الكشاف ٣/٢٧٤.
(٣) الإملاء ٢/١٩٤.
(٤) الكشاف ٣/٢٧٥.
(٥) الآية ٥٣.
(٦) عبارته في المحرر ١٣/١٠١: «ويجوز أن يكون بدلاً من أقِلاَّء الذي قَدَّرناه قبلُ».

عند الكسائيِّ والفراء(١) فإنهما يُجيزان تقديمَ معمولِ الجـواب على أداةِ الشرط نحو: «خيراً إنْ تَأْتِني تُصِبْ».

وقد منع الزمخشريُّ(٢) ذلك فقال: «ولا يَصِـحُّ أَنْ ينتصِبَ بـ «أُخِذُوا» لأنَّ ما بعد كلمة الشرطِ لا يَعْمل فيما قبلَها». وهذا منـه مَشْيٌ على الجادَّةِ. وقـوله: «ما بعد كلمةِ الشرط» يشملُ فعلَ الشرطِ والجوابِ. فأمَّا الجوابُ فتقدَّم حكمُه، وأمَّـا الشرطُ فـأجاز الكسـائيُّ أيضاً تقـديمَ معمولِـه على الأداة نحـو: «زيـداً إنْ تَضْـرِبْ أُهِنْكَ». فتلخَّص في المسـألة ثـلاثةُ مـذاهبَ: المَنعُ مـطلقاً، الجـوازُ مطلقاً، التفصيـلُ: يجوز تقـديمُه معمـولاً للجواب، ولا يجـوزُ تقديمُـه معمولاً للشرط، وهو رأيُ الفرَّاء.

قوله: «وقُتِّلوا» العامَّةُ على التشديد. وقُـرِيء(٣) بالتخفيف. وهـذه يَرُدُّهـا مجيءُ المصدرِ على التَّفْعيل إلاَّ أَنْ يُقالَ: جاء على غيـرِ صَدْرِه. وقـوله: «سُنَّـةَ اللَّهِ» قد تقدَّم نظيرها(٤).

آ. **(٦٣) قوله: ﴿لَعَلَّ الساعـةَ﴾**: الظاهـرُ أنَّ «لعلَّ» تُعَلِّق كمـا يُعَلِّق التمني. و «قريباً» خبرُ كان على حَذْفِ موصوفٍ أي: شيئاً قـريباً. وقيـل: التقديرُ: قيامَ الساعـة، فرُوْعِيَتِ السـاعةُ في تـأنيث «تكون»، ورُوْعي المضـافُ

(١) مـذهبه في معـاني القرآن ٣٤٩/٢ أنَّ «مَلْعـونين» منصـوبٌ على الشتم وعلى الفعـل أي: لا يجـاورونك فيهـا إلاَّ ملعـونين. والشتمُ على الاستئنـاف. أمَّـا «أُخِـذوا» فهـو استئناف.

(٢) الكشاف ٢٧٥/٣.

(٣) البحر ٢٥١/٧.

(٤) الآية ٣٨ من الأحزاب.

المحذوفُ في تذكير «قريباً». وقيل: قريباً كَثُر استعمالُـه استعمالَ الـظروفِ فهو هنا ظرفٌ في موضعِ الخبر.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿فيها﴾**: أي: في السَّعير لأنها مؤنثة، أو لأنه في معنى جهنم. و «لا يَجِدُون» حالٌ ثانية أو مِنْ «خالدين».

آ. (٦٦) **قوله: ﴿يومَ﴾**: معمول لـ «خالدين»، أو لـ «يَجِـدون»، أو لـ «نصيراً» أو لـ «اذْكُرْ»، أو لـ «يقـولون» بعـده. وقـرأ العـامَّـةُ «تُقَلَّبُ» مبنيـاً للمفعـول. «وجـوهُهم» رفـعٌ على مـا لم يُسَمَّ فـاعلُه. وقـرأ[1] الحسن وعيسى والـرؤاسي «تَقَلَّبُ» بفتح التـاء أي: تتقلَّب. «وجوهُهم» فـاعـلٌ بـه. أبـو حيـوةَ «نُقَلِّبُ» بـالنون أي نحن. «وجـوهَهم» بالنصب. وعيسى البصـرة «تُقَلِّبُ» بضمِّ التـاءِ وكسرِ الـلام أي: تُقَلِّبُ السَّعيرُ أو المـلائكـةُ. «وجـوهَهم» بـالنصب على المفعول به. «يقولون» حالٌ و «يا لَيْتَنا» مَحْكِيٌّ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿سادَتَنا﴾**: قرأه[2] ابنُ عامر في آخرين بـالجمع بالألف والتاء. والباقون «سادَتنا» على أنه جمعُ تكسير غيرُ مجموعٍ بألفٍ وتـاء. ثمَّ «سـادة» يجوز أن يكـونَ جمعاً لسَيِّـد، ولكنْ لا ينقاسُ؛ لأنَّ فَيْعِـلاً لا يُجْمع على فَعَلَة، وسادَة فَعَلَة؛ إذ الأصلُ سَوَدَة. ويجوزُ أنْ يكونَ جمعاً لسـائدٍ نحـو: فاجِر وفَجَرة، وكافِر وكَفَرة وهو أقربُ إلى القيـاس/ ممَّا قبله، وابنُ عـامرٍ جمـع هذا ثانياً بالألفِ والتاء، وهو غيرُ مَقيسٍ أيضاً نحو: بيُوتات وجِمالات. [٧٢٥/ب]

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٣٧٨، والمحتسب ٢/١٨٤، والبحـر ٧/٢٥٢، والقرطبي ١٤/٢٤٩.

(٢) السبعـة ٥٢٣، والحجة ٥٨٠، والبحـر ٧/٢٥٢، والتيسير ١٧٩، والنشـر ٢/٣٤٨، والقرطبي ١٤/٢٤٩.

آ. (٦٨) وقرأ «كبيراً» بالباءِ المـوحَّدة عـاصمٌ[١]. والباقـون بالمثلثـة، وتقدَّم معناهما في البقرة[٢].

آ. (٦٩) قـولـه: ﴿عنـد الله﴾: العـامَّـةُ على «عنـد» الـظرفيـة المجازية. وابن مسعود[٣] والأعمشُ وأبو حيـوةَ «عَبْداً» من العبـودية، «لله» جـارٌّ ومجرورٌ وهي حسنةٌ. قال ابن خالويه[٤]: «صَلَّيْتُ خلفَ ابن شنبـوذ في رمضانَ فسمعتُه يقرأ بقـراءةِ ابنِ مسعود هـذه»[٥]. قلت: وكان ـ رحمـه اللَّهُ ـ مُـولعـاً بنَقْلِ الشاذِّ، وحكايتُه مع ابن مُقْلة[٦] الوزيرِ وابن مجاهدٍ في ذلك مشهـورةٌ[٧]. و «ما» في «ممَّا قالُوا»: إمَّا مصدريةٌ، وإمَّا بمعنى الذي.

آ. (٧٢) وقـوله: ﴿إنَّـا عَرَضْنَـا﴾: إمَّـا حقيقـةٌ، وإمـا تمثيـلٌ وتخييلٌ.

وقوله: «فَأَبَيْنَ» أتىٰ بضميرِ هـذه كضميرِ الإنـاث؛ لأنَّ جَمْعَ التكسيـرِ غيرَ العاقلِ يجوز فيه ذلك، وإنْ كان مذكراً، وإنمـا ذكَرْتُـه لئلا يُتَـوَهَّم أنه قـد غَلَّبَ المؤنثَ وهو «السموات» على المذكر وهو «الجبالُ».

---

(١) السبعة ٥٢٣ ـ ٥٢٤، والحجة ٥٨٠، والقرطبـي ١٤/٢٥٠، والتيسير ١٧٩، والبحر ٧/٢٥٢، والنشر ٢/٣٤٩.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٨٠.

(٣) الإتحاف ٢/٣٧٨، والمحتسب ٢/١٨٥، والقرطبـي ١٤/٢٥٢، والبحر ٧/٢٥٣.

(٤) الشواذ ١٢٠.

(٥) ورسمها في الشواذ «وكان عبدُ اللَّهِ» ولعله تصحيف.

(٦) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة أبو علي وزير شاعر أديب، يُضرب بحسن خـطه المثل. تقلَّد الوزارة لثلاثة من الخلفـاء ومات في السجن سنـة ٣٢٨. انظر: وفيـات الأعيان ٢/٦١، والأعلام ٦/٢٧٣.

(٧) حيث اعتـرف بقراءتـه للشاذ واستتيب عنـه وذلك سنـة ٣٢٣، وأمر الـوزير بضـربـه. انظر: طبقات القراء ٢/٥٤ ـ ٥٥.

آ. (٧٣) قوله: ﴿لِيُعَذِّبَ﴾: متعلِّقٌ بقولِه «وحَمَلها» فقيل: هي لامُ الصيرورةِ لأنه لم يَحْملها لذلك. وقيل: لامُ العلةِ على المجاز؛ لَمَّا كانت نتيجةُ حَمْلِه ذلك جُعِلَتْ كالعلَّة الباعثةِ. ورَفَعَ الأعمشُ[1] «ويتوبُ» استئنافاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأحزاب]

(١) الإتحاف ٢/٣٧٨، والقرطبي ١٤/٢٥٨، والبحر ٧/٢٥٥.

سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الذي له﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً، وأَنْ يكونَ مقطوعاً نصباً أو رفعاً على المدحِ فيهما. و«ما في السموات» يجوز أن يكونَ فاعلاً بـ «له» وهو الأحسنُ، وأَنْ يكونَ مبتدأ.

قوله: «في الآخرةِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الحمد، وأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به خبرُه. «وهو الحكيمُ» يجوزُ أَنْ يكونَ معترضاً إذا أَعْرَبْنا «يَعْلَمُ» حالاً مؤكدةً مِنْ ضمير الباري تعالى، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَعْلَمُ» مستأنفاً، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «الخبير».

آ. (٢) قوله: ﴿وما يَنْزِلُ﴾: العامَّةُ على «يَنْزِلُ» مفتوحَ الياءِ، مخففَ الزاي مُسنَداً إلى ضميرِ «ما». وعلي[١] رضي الله عنه والسلمي بضمِّها وتشديد الزاي أي الله تعالى.

آ. (٣) قوله: ﴿بلى﴾: جوابٌ لقولِهم «لا تَأْتينا» وما بعده قسمٌ على ذلك. وقرأ العامَّةُ «لَتَأْتِيَنَّكم» بالتأنيث. وطلق[٢] بالياء فقيل: أي: البعثُ.

---

(١) البحر ٢٥٧/٧.

(٢) المحتسب ١٨٦/٢، والبحر ٢٥٧/٧، والقرطبي ٢٦٠/١٤. وفي المحتسب «طليق». ولعله طلق بن حبيب العبري البصري، روى عن أنس بن مالك وسعيد =

وقيل: هي على معنى الساعة، أي: اليوم. قاله الزمخشري[1]. ورَدَّه الشيخ[2] بأنه ضرورةٌ، كقوله[3]:

٣٧١٠ـ ....

ولا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إبْـقـالَـهـا

وليس مثلَه. وقيل: أي الله بمعنى أمْرُه. ويجوز على قياس هذا الوجهِ أَنْ يكونَ «عالمُ» فاعلاً لـ «يَأْتَيَنَّكم» في قراءةِ مَنْ رفعه.

قوله: «عالم» قرأ[4] الأخَوان «عَلاَّم» على صيغة المبالغة وخفضِه نعتاً لـ «رَبِّي» أو بدلاً منه وهو قليلٌ لكونِه مشتقاً. ونافع وابن عامر «عالمُ» بالرفع على هو عالم أو على أنه مبتدأ، وخبره «لا يَعْزُب» أو على أنَّ خبرَه مضمرٌ أي هو. ذكره الحوفي. وفيه بُعْد. والباقون «عالم» بالخفض على ما تقدَّم. وإذا جُعِل نعتاً فلا بُدَّ مِنْ تقدير تعريفِه. وقد تقدَّم أنَّ كلَّ صفةٍ يجوزُ أن تتعرَّفَ بالإضافةِ إلاَّ الصفةَ المشبهةَ. وتقدَّمتْ قراءتا «يَعْزُب» في سورةِ يونس[5].

قوله: «ولا أَصْغَرُ» العامَّةُ على رفعِ «أصغر» و«أكبر». وفيه وجهان، أحدُهما: الابتداء، والخبرُ «إلاَّ في كتاب». والثاني: النسقُ على «مثقالُ» وعلى

= ابن المسيب، صدوق في الحديث. انظر: مَنْ أسماؤهم طلق في التهذيب ٢/٦٣٢.

(١) الكشاف ٣/٢٧٩.

(٢) البحر ٧/٢٥٧.

(٣) تقدم برقم ٢٨٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٦، والنشر ٢/٣٤٩، والحجة ٥٨١، والتيسير ١٨٠، والبحر ٧/٢٥٧، والقرطبي ١٤/٢٦٠.

(٥) قرأ الكسائي في يونس وسبأ بكسر العين، والباقون بضمها. انظر: الدر المصون ٦/٢٢٩.

هـذا فيكونُ «إلاَّ في كتـاب» تأكيـداً للنفيِ في «لا يَعْزُبُ» كـأنه قـال: لكنـه في كتاب مُبين.

وقـرأ[1] قتـادةُ والأعمش، ورُوِيَتْ عن أبـي عمـرو ونـافـع أيضـاً، بفتـح الراءَيْن. وفيهما وجهان، أحدهما: أنها «لا» التبـرئةُ بُني اسمُهـا معها. والخبـرُ قولُه: «إلاَّ في كتـاب». الثاني: النسقُ على «ذَرَّةٍ». وتقـدَّم في يونس أنَّ حمـزةَ قـرأ بفتح راءِ «أصغـر» و«أكبـر» وهنـا وافقَ على الـرفـع. وتقـدَّم البحثُ هنـاك مُشْبَعاً[2]. قـال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: هَلاَّ جـاز عطفُ «ولا أصغـرُ» على «مثقـال»[4]، وعـطف «ولا أكبـرَ» على «ذَرَّة»[5]. قلت: يَـأْبَـىٰ ذلـك حـرفُ الاستثنـاءِ إلاَّ إذا جَعَلْتَ الضميرَ في «عنـه» للغيبِ، وجَعَلْتَ «الغيب» اسمـاً للخَفِيَّـات قبل أنْ تُكتبَ في اللَّوْح؛ لأنَّ إثبـاتَهـا في اللوحِ نـوعٌ من البـروزِ عن الحجاب على معنى: أنه لا يَنْفَصِـلُ عن الغيب شيءٌ ولا يَزِلُّ عنـه/ إلاَّ مَسْطوراً [٧٢٦/أ] في اللوح». قال الشيخ[6]: «ولا يُحتاجُ إلى هذا التأويلِ إذا جَعَلْنا الكتابَ ليس اللوحَ المحفوظ».

وقرأ زيد بن علي[7] بخفض راءَيْ «أصغـر» و«أكبر» وهي مُشْكلةٌ جـداً. وخُـرِّجَتْ على أنهما في نيـة الإضافـة؛ إذ الأصلُ: ولا أصغـرِه ولا أكبـره، ومـا

---

(١) الإتحاف ٢/٣٨١، والقرطبي ١٤/٢٦٠، والبحر ٧/٢٥٨.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٢٣٠.
(٣) الكشاف ٣/٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٤) قال: كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرةٍ وأصغرُ وأكبر.
(٥) قال: بأنه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف. كأنـه قيل: لا يعـزب عنه مثقـال ذرة ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر.
(٦) البحر ٧/٢٥٨.
(٧) البحر ٧/٢٥٨.

لا ينصرف إذا أُضيفَ انْجَرَّ في موضعِ الجرِّ، ثم حُذِفَ المضافُ إليه ونُوي معناه فَتُرِكَ المضَافُ بحالِه، وله نظائرُ كقولهم(١):

٣٧١١ــ . . . .

بيــن ذراعَــيْ وجَــبْـهَــةِ الأسَــدِ

و[قوله:](٢)

٣٧١٢ــ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ . . . .

. . . .

على خلافٍ. وقد يُفَرَّقُ: بأن هناك ما يَدُلُّ على المحذوفِ لفظاً بخلاف هنا. وقد رَدَّ بعضُهم هذا التخريجَ لوجود «مِنْ»؛ لأنَّ أفعلَ متى أُضيف لم يجامِعْ «مِنْ». وأُجيب عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنَّ «مِنْ» ليسَتْ متعلقةً بـ أَفْعَل؛ بل بمحذوفٍ على سبيل البيانِ لأنه لَمَّا حُذِفَ المضافُ إليه انبهم المضافُ فتبَيَّن بـ «مِنْ» ومجرورِها أي: أعني من ذلك. والثاني: أنَّه مع تقديرِه للمضافِ إليه نُوي طَرْحُه، فلذلك أُتي بـ «مِنْ». ويدلُّ على ذلك أنه قد وَرَدَ التصريحُ بالإضافةِ مع وجود «مِنْ» قال الشاعر(٣):

---

(١) البيت للفرزدق وصدره:

يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ به

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ١/٩٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش ٣/٢١، والخزانة ١/٣٦٩. والعارض هنا: السحاب. وذراعا الأسد: كوكبان.

(٢) تقدم برقم ٢٥٩.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. وهو في ديوانه ١٧٠، ويُنْسب أيضاً لسعد القرقرة. وهو في المغني ٥٧٧، والعيني ٤/٥٥. والودي: صغار النخل. والسدف: ج. سُدْفة وهي الظلمة. والبيت من المنسرح.

٣٧١٣ـ نــحــن بــغَــرْسِ الــوَدِيِّ أَعْــلَـمُــنــا
مِــنَّــا بــركـضِ الـجـيــادِ فـي الــسُّــدَفِ

وخُـرِّجَ على هذين الـوجهين: إمَّـا التعلُّقِ بمحـذوفٍ، وإمَّـا نيـةِ اطِّـراحِ المضاف إليه. قلت: وهذا كما احتاجوا إلى تأويل الجمع بين أل ومِنْ في أفعلَ كقوله(١):

٣٧١٤ـ ولــســتُ بــالأكــثـرِ مـنــهــم حَــصَــىً
....

وهذه توجيهاتُ شذوذٍ، لا يُطْلَبُ فيها أكثرُ مِنْ ذلك فَلْيُقْنَعْ بمثله.

آ. (٤) قوله: ﴿لِيَجْـزِيَ﴾: فيه أوجـهٌ، أحدُهـا: أنَّه متعلِّقٌ بـ لا يَعْزُب. وقال أبو البقاء(٢): «يتعلَّقُ بمعنى لا يَعْـزُب، أي يُحْصي ذلك ليَجـزيَ» وهو حسنٌ، أو بقوله: «لتَأْتِيَنَّكم» أو بالعاملِ في قولـه: «إلاَّ في كتاب» أي: إلاَّ استقرَّ ذلك في كتاب مبينٍ ليجْزِيَ. وتقدم في الحج قراءتا «مُعاجزين»(٣).

آ. (٥) قــولــه: ﴿أليم﴾: قــرأ(٤) ابن كثيـر وحفص هنــا، وفي الجاثية، «أليمٌ» بالرفع. والباقون بالخفض. فـالرفـعُ على أنه نعتٌ لـ «عـذاب»

(١) البيت للأعشى وعجزه:
وإنــمــا الــعـزةُ للـكـاثـر
وهو في ديوانـه ١٤٣، والخصائص ١/١٨٥، والخـزانة ٣/٤٨٩، وشـرح التصريـح ٢/١٠٤.
(٢) الإملاء ٢/١٩٥.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥١ من الحج.
(٤) النشر ٢/٣٤٩، والبحر ٧/٢٥٩، والتيسير ١٨٠، والقرطبي ١٤/٢٦١.

والخفضُ على أنه نعتٌ لـ «رِجْز» إلاَّ أن مكيًّا[1] ضَعَّفَ قراءةَ الـرفعِ واستبعـدها قال: «لأنَّ الرِّجْزَ هو العذابُ فيصير التقديرُ: عذابٌ أليمٌ مِنْ عذاب، وهذا معنى غيرُ متَمكِّنٍ». قال: «والاختيـارُ خفضُ «أليم» لأنه أصَـحُّ في التقديـر والمعنى؛ إذ تقديرُه: لهم عذابٌ مِنْ عذاب أليم، أي: هـذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العـذابِ لأنَّ العذابَ بعضُه آلمُ مِنْ بعض». قلت: وقد أُجيبَ عَمَّا قاله مكيٌّ: بأنَّ الرِّجْزَ مُطلق العذاب، فكأنه قيـل لهم: هذا الصنفُ من العـذابِ من جنسِ العذاب. وكأن أبا البقاءِ[2] لَحَظَ هذا حيث قال: «وبالرفعِ صفةٌ لـ عذاب، والرِّجْزُ مُـطْلَقُ العذابِ».

قوله: «والذين سَعَوْا» يجوز فيه وجهان، أظهرهمـا: أنها مبتـدأٌ و«أولئك» وما بعده خبرُه. والثاني: أنه عطفٌ على الذين قبلَه أي: ويَجْزي الـذين سَعَوْا، ويكون «أولئك» الذي بعده مستأنفاً، و«أولئك» الذي قبله وما في حَيِّزه معتـرضاً بين المتعاطفَيْن.

آ. (٦) قوله: ﴿وَيَـرَى الذين أُوْتُـوا العلمَ﴾: فيه وجهـان، أحدهما: أنـه عطفٌ على «ليَجْـزِيَ» قال الـزمخشري[3]: «أي: وليعلمَ الـذين أُوْتُوا العِلْمَ عند مجيءِ الساعة». قلت: إنما قَيَّده بقولِه: «عنـد مجيءِ السَّاعـةِ» لأنه عَلَّق «ليجزيَ» بقوله: «لتـأتينَّكم»؛ فبنَى هذا عليه، وهو من أحسنِ تـرتيب. والثاني: أنه مستأنَفٌ أخبر عنهم بذلك، و«الذي أُنْزِلَ» هو المفعول الأولُ و«هو» فصلٌ و«الحقَّ» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الرؤيةَ عِلْمية.

---

(١) الكشف ٢/٢٠١.
(٢) الإملاء ٢/١٩٥.
(٣) الكشاف ٣/٢٨٠.

وقرأ(١) ابن أبي عبلة «الحقُّ» بالرفع على أنه خبرُ «هو». والجملةُ في موضعِ المفعول الثاني وهو لغةُ تميمٍ، يجعلون ما هو فصلٌ مبتدأً، و «مِنْ رَبِّك» حالٌ على القراءتين.

قوله: «ويَهْدِي» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستأنفٌ. وفي فاعله احتمالان، أظهرهما: أنه ضميرُ الذي أُنْزِل. والثاني: ضميرُ اسمِ الله ويَقْلَقُ هذا لقولِه إلى صراط العزيز؛ إذ لو كان كذلك لقيل: إلى صراطه. ويُجاب: بأنه مِنْ الالتفاتِ، ومِنْ إبرازِ المضمر ظاهراً تنبيهاً على وَصْفِه بها بين الصفتين.

الثاني من الأوجه المتقدمة: أنه معطوفٌ/ على موضع «الحقَّ» و «أَنْ» [٧٢٦/ب] معه مضمرةٌ تقديره: هو الحقَّ والهداية.

الثالث: أنه عطفٌ على «الحق» عطفُ فعلٍ على اسم لأنه في تأويلِه كقوله تعالى: «صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ»(٢) أي: وقابضاتٍ، كما عُطِفَ الاسمُ على الفعلِ لأن الفعلَ بمعناه.

كقول الشاعر(٣):

٣٧١٥ـ فألْفَيْتُه يوماً يُبيرُ عدوَّه
وبحرَ عطاءٍ يستخِفُّ المعابرا

كأنه قيل: ولِيَرَوْه الحقَّ وهادياً.

الرابع: أنَّ «ويَهْدي» حالٌ من «الذي أُنْزِل»، ولا بُدَّ من إضمارِ مبتدأ أي: وهو يَهْدي نحو(٤):

(١) البحر ٧/٢٥٩، والقرطبي ١٤/٢٦٢.
(٢) الآية ١٩ من الملك.
(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.
(٤) تقدم برقم ٤١٩.

٣٧١٦ـ ....

نَـجَـوْتُ وأَرْهَـنُـهُـمْ مـالِـكـا

وهو قليلٌ جداً.

آ. (٧) **قوله: ﴿إذا مُزِّقْتُمْ﴾**: «إذا» منصوبٌ بمقـدرٍ أي: تُبْعَثون وتُجْزَوْن وقتَ تمزيقكم لدلالة «إنكم لفي خَلْقٍ جديد» عليه.

ولا يجوز أن يكونَ العـاملُ «يُنَبِّئكم»[١] لأن التنبئـةَ لم تقعْ ذلـك الوقتَ. ولا «خَلْقٍ جديدٍ» لأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يعمـل فيما قبلهـا. ومَنْ تَوَسَّـعَ في الظرف أجازه. هذا إذا جَعَلْنا «إذا» ظرفاً مَحْضاً. فإنْ جَعَلْناه شـرطاً كـان جوابُهـا مقدراً أي: تُبْعَثون، وهو العاملُ في «إذا» عند جمهور النحاة.

وجَوَّز الزجَّاج[٢] والنحاس[٣] أن يكون[٤] معمولاً لـ «مُزِّقْتُمْ». وجعله ابنُ عطية[٥] خـطأً وإفساداً للمعنى. قـال الشيخ[٦]: «وليس بخـطأ ولا إفسادٍ. وقـد اخْتُلف في العامل في «إذا» الشرطية، وبَيَّنَّا في «شرح التسهيل» أنَّ الصحيحَ أنَّ العاملَ فيها فعلُ الشرط كأخواتِها من أسماء الشرط». قلت: لكنَّ الجمهورَ على خلافِه. ثم قال الشيخ: «والجملةُ الشرطيةُ يُحتمل أَنْ تكونَ معمـولةً لـ «يُنَبِّئُكم» لأنه في معنى: يقول لكم إذا مُـزِّقْتُمْ: تُبْعَثُون. ثم أكَّـد ذلك بقـوله: «إنكم لفي خَلْقٍ جديدٍ». ويُحتمل أن يكون «إنكم لفي خَلْق» مُعلَّقاً لـ «يُنَبِّئكم» سادًّا مَسَـدَّ

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٥٧.
(٢) معاني القرآن ٤/٢٤١.
(٣) إعراب القرآن ٢/٦٥٧.
(٤) أي «إذا».
(٥) المحرر ١٣/١١٠.
(٦) البحر ٧/٢٥٩.

المفعولين، ولولا اللام لفُتِحَتْ «إنَّ» وعلى هذا فجملةُ الشرطِ اعتراضٌ. وقد منع قومٌ التعليقَ في «أعلم» وبابِها، والصحيحُ جوازُه. قال[1]:

٣٧١٧ـ حَذارِ فقد نُبِّئْتُ إنكَ لَلَّذِيْ
سَتُجْزَىٰ بما تَسْعَىٰ فتسعدَ أو تَشْقَىٰ

وقرأ[2] زيد بن علي بإبدالِ الهمزةِ ياءً[3]. وعنه «يُنْبِئُكم» من أَنْبأ كأكرم.

ومُمَزَّقٌ فيه وجهان، أحدهما: أنه اسمُ مصدرٍ[4]، وهو قياسُ كلِّ ما زاد على الثلاثة أي: يجيءُ مصدرُه وزمانُه ومكانُه على زِنَةِ اسم مفعولِه أي: كلَّ تمزيق. والثاني: أنه ظرفُ مكانٍ. قاله الزمخشري[5]، أي: كلَّ مكانٍ تمزيقٍ من القبورِ وبطون الوَحْشِ والطير. ومِنْ مجيءِ مُفَعَّل مجيءَ التفعيلِ قوله[6]:

٣٧١٨ـ أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القوافِيْ
فلا عِيًّا بهنَّ ولا اجْتِلابا

أي: تَسْريحي. والتَّمْزِيق: التخريقُ والتقطيع. يُقال: ثوب مُمَزَّق ومَمْزوق. ويُقال: مَزَقه فهو مازِقٌ ومَزِقٌ أيضاً. قال[7]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٢/٤٤٧، وشرح التصريح ١/٢٦٦، والهمع ١/١٥٨، والدرر ١/١٤٠. قال العيني: «عُلقت نبئت التي تقتضي ثلاثة مفاعيل لأجل اللام في قوله للذي».

(٢) البحر ٧/٢٥٩.

(٣) يُنَبِّيكُمْ.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الكشاف ٣/٢٨٠.

(٦) تقدم برقم ١٢٤٠.

(٧) البيت لزيد الخيل. وعجزه:

جِحاشَ الكِرْمِلَيْنِ لها فديدُ =

٣٧١٩ـ أتـانـي أنـهـم مَـزِقُـون عِـرْضِـيْ

. . . .

وقال الممزق العبدي ـ وبه سُمِّي المُمَزَّق(١):

٣٧٢٠ـ فـإنْ كنتُ مـأكـولاً فـكن خيـرَ آكـلٍ
وإلَّا فـأدْرِكْـنـي ولَـمَّـا أُمَـزَّقِ

أي: ولما أُبْلَ وأُفْنَ.

و «جديد» عند البصريين بمعنى فاعِل يقال: جَدَّ الشيءُ فهو جادٌّ وجديد، وعند الكوفيين بمعنى مفعول مِنْ جَدَدْتُه أي: قَطَعْتُه.

آ. (٨) **قوله**: ﴿أَفْتَرَى﴾: هذه همزةُ استفهامٍ. وحُـذِفَتْ لأجلها همـزةُ الوصـل، فلذلك تَثْبُتُ هـذه الهمزةُ وصـلاً وابتداءً. وبهـذه الآيةِ استـدلَّ الجـاحظُ على أنَّ الكلامَ ثـلاثةُ أقسـام: صدقٍ، كـذبٍ، لا صدقٍ ولا كـذبٍ. ووَجْهُ الدلالـةِ منه على القسمِ الثـالث أنَّ قولَـه: «أم به جِنَّـةٌ» لا جائـزٌ أن يكون كذباً لأنـه قسيمُ الكذبِ، وقسيمُ الشَيءِ غيـرُه، ولا جائـزٌ أن يكون صِـدْقاً لأنهم لم يعتقدوه، فثبت قسمٌ ثالث. وقـد أجيب عنه بـأن المعنى: أم لم يَفْتَرِ. ولكن عَبَّر عن هذا بقولهم «أم به جِنَّةٌ» لأن المجنونَ لا افتراءَ له.

والـظاهـرُ في «أم» هـذه متصلةٌ؛ لأنهـا تتقـدَّرُ بـأي الشيئين. ويجـابُ بـأحِدهمـا، كأنـه قيل: أيُّ الشيئين واقـعٌ: افتراؤه الكـذبَ أم كـونُـه مجنـونـاً؟

= وهـو في ديوانـه ٤٢، والدرر ٢/ ١٣٠، وشـرح التصريـح ٢/ ٦٨، والعيني ٣/ ٥٤٥ والخـزانة ٣/ ٤٥٦. جحـاش: ج جحش، وهو ولـد الحمار. والكـرملين اسم مـاء. والفديد: الصوت.

(١) الأصمعيات ١٦٦، وأمالي الشجري ١/ ١٣٥، واللسان (أكل)، والعيني ٤/ ٥٩٠.

ولا يَضُرُّكونُها بعدها جملةً؛ لأنَّ الجملةَ بتأويلِ المفردِ كقوله[1]: / [أ/٧٢٧]

٣٧٢١ـ لا أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أم جفاني بظهرِ غَيْبٍ لئيمُ

ومثلُه قولُ الآخر[2]:

٣٧٢٢ـ لَعَمْرُك ما أدْري وإنْ كنتُ دارياً
شُعَيْثُ ابن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ منقرِ

«ابن منقر» خبرٌ، لا نعت. كذا أنشده بعضُهم مستشهداً على أنها جملةٌ، وفيه حَذْفُ التنوين مِمَّا قبل «ابن» وليس بصفةٍ. وقد عَرَفْتَ ما أشَرْتُ إليه هنا من سورة التوبة[3].

آ. (٩) قوله: ﴿أَفَلَمْ﴾: فيه الرأيان المشهوران[4]: قدَّره الزمخشري[5]: أعَمُوْا فلم يَرَوْا، وغيرُه يَدَّعِي أن الهمزةَ مقدَّمةٌ على حرفِ العطف.

قوله «من السماء» بيانٌ للموصولِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فتتعلَّقَ به أيضاً. قيل: وثَمَّ حالٌ محذوفةٌ تقديرُه: أفلم يَرَوْا إلى كذا مقهوراً تحت قدرتِنا أو مُحيطاً بهم. ثم قال: إنْ نَشَأْ.

قوله: «إنْ نَشَأْ» قرأ[6] الأخَوان «يَشَأْ»، يَخْسِفْ، يُسْقِطْ، بالياء في

---

(١) تقدم برقم ٣٣٥٠.
(٢) تقدم برقم ٣٣٥١.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٨.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.
(٥) الكشاف ٣/٢٨١.
(٦) السبعة ٥٢٧، والحجة ٥٨٣، والنشر ٢/٣٤٩، والبحر ٧/٢٦٠، والقرطبي ١٤/٢٦٤، والتيسير ١٨٠.

الثلاثة. والباقون بنون العظمة فيها، وهما واضحتان. وأدغم[1] الكسائيُّ الفاءَ في الباء، واستضعفها الناسُ من حيث أدغم الأقْوىٰ في الأضعفِ. قال الفارسي[2]: «وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الباءَ أضعفُ في الصوت من الفاءِ فلا تُدْغم فيها، وإنْ كانت الباءُ تُدْغم فيها[3] نحو: «اضربْ فلاناً» كما تُدْغَمُ الباءُ في الميم كقولك: اضربْ مالِكاً، وإن كانت الميمُ لا تُدْغَمُ في الباءَ نحو: «اضمُمْ بكراً»؛ لأنَّ الباءَ انحطَّتْ عن الميم بفَقْد الغُنَّة». وقال الزمخشري[4]: «وليست بالقويةِ»، وهذا لا ينبغي لأنها تواتَرَتْ.

قوله: «يا جِبالُ» مَحْكِيٌّ بقولٍ مُضْمَرٍ. ثم إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه مصدراً. ويكونُ بدلاً مِنْ «فَضْلاً» على جهةِ تفسيرِه به كأنه قيلَ: آتَيْناه فَضْلاً قولَنا: يا جبالُ، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه فِعْلاً. وحينئذٍ لك وجهان: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَه بدلاً مِنْ «آتَيْنا» وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه مستأنفاً.

قوله: «أَوِّبِيْ» العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ وتشديدِ الواوِ، أمراً من التَّأْوِيْب وهو التَّرْجِيْع. وقيل: التسبيحُ بلغةِ الحبشة. والتضعيفُ يحتملُ أَنْ يكونَ للتكثيرِ. واختار الشيخ[5] أَنْ يكونَ للتعدِّي. قال: «لأنهم فَسَّروه بـ رَجِّعي معه التسبيحَ». ولا دليلَ؛ لأنه تفسيرُ معنى[6]. وقرأ[7] ابنُ عباس والحسنُ

---

(١) النشر ٢/١٢، والبحر ٧/٢٦١، والإتحاف ٢/٣٨٢.

(٢) الحجة (خ) ٤/١٦٢.

(٣) أي في الفاء. قال: «وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء».

(٤) الكشاف ٣/٢٨١.

(٥) البحر ٧/٢٦٢.

(٦) لأن أبا حيان عدَّ آب لازماً بمعنى رجع اللازم، ثم عُدِّي بالتضعيف.

(٧) الإتحاف ٢/٣٨٢، البحر ٧/٢٦٣.

وقتادة وابن أبي إسحاق «أُوْبي» بضمِّ الهمزةِ[1] وسكونِ الواو أمراً مِنْ آب يَؤُوْبُ أي: ارْجِعي معه بالتسبيح.

قوله: «والطيرَ» العامَّةُ على نصبِه وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه عطفٌ على محلِّ «جبالُ» لأنَّه منصوبٌ تقديراً. الثاني: أنه مفعولٌ معه. قاله الزجاج[2]. ورُدَّ عليه: بأنَّ قبلَه لفظةَ «معه» ولا يَقْتَضي العاملُ أكثرَ مِنْ مفعولٍ معه واحدٍ، إلَّا بالبدلِ أو العطفِ لا يُقال: «جاء زيدٌ مع بكرٍ مع عمروٍ»[3]. قلت: وخلافُهم في تقضية حالَيْنِ يَقْتضي مجيئَه هنا. الثالث: أنه عطفٌ على «فَضْلاً» قاله الكسائيُّ. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: آتيناه فضلاً وتسبيحَ الطيرِ. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ أي: وسَخَّرْنا له الطيرَ، قاله أبو عمروٍ.

وقرأ[4] السُّلَمِيُّ والأعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيى وعاصم في رواية «والطيرُ» بالرفع. وفيه أوجهٌ: النسقُ على لفظ قوله: «جبالُ». وأُنْشِد قولُه[5]:

٣٧٢٣ـ ألا يا زيدُ والضَّحاكُ سِيْرا
فقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطريقِ

بالوجهين. وفي عَطْفِ المعرَّفِ بأل على المنادىٰ المضمومِ ثلاثةُ مذاهبَ[6]. الثاني: عطفُه على الضميرِ المستكنِّ في «أَوِّبي». وجاز ذلك

(١) مثل: قال يقول قُلْ، وقولي.
(٢) معاني القرآن ٤/٢٤٣.
(٣) وتصحيح المثال بالعطف. وانظر: البحر ٧/٢٦٣.
(٤) الإتحاف ٢/٣٨٢، والقرطبي ١٤/٢٦٦، والبحر ٧/٢٦٣.
(٥) تقدم برقم ٩٤١.
(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٣٠.

للفَصْلِ بالظرفِ. والثالث: الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ مضمرٌ. أي: والجبالُ كذلك أي: مُؤَوِّبَةٌ.

قوله: «وأَلَنَّا» عطف على «آتَيْنا»، وهو من جملةِ الفَضْلِ.

آ. (١١) **قوله: ﴿أنِ اعْمَلْ﴾**: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدريةٌ على حَذْفِ الحرفِ أي: لأن. والثاني قاله الحوفي وغيره أنها مُفَسِّرةٌ. ورُدَّ هذا: بأنَّ شَرْطَها تقدُّمُ ما هو بمعنى القولِ ولم يتقدَّمْ إلَّا «أَلَنَّا». واعتذر بعضُهم عن هذا: بأنْ قَدَّر ما هو بمعنى القولِ أي: وأَمَرْناه أَنِ اعْمَلْ ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

وقُرِىء[١] «صابغاتٍ» لأجلِ الغينِ. وتقدَّم تقريرُه في لقمان عند «وأَسْبَغَ»[٢].

آ. (١٢) **قوله: ﴿ولسليمانَ الريحَ﴾**: العامَّةُ على النصبِ
[٧٢٧/ب] بإضمارِ فعلٍ أي: وسَخَّرْنا لسليمانَ. / وأبو بكرٍ[٣] بالرفعِ على الابتداءِ، والخبرُ في الجارِّ قبلَه أو محذوفٌ. وجَوَّز أبو البقاء[٤] أنْ يكونَ فاعلاً، يعني بالجارِّ، وليس بقويٍّ لعدمِ اعتمادِه. وكان قد وافقه في الأنبياء[٥] غيرُه.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٢.
(٢) الآية ٢٠ من لقمان.
(٣) السبعة ٥٢٧، والنشر ٢/٣٤٩، والحجة ٥٨٣، والبحر ٧/٢٦٤، والقرطبي ١٤/٢٦٨، والتيسير ١٨٠.
(٤) الإملاء ٢/١٩٦.
(٥) الآية ٨١ «ولسليمانَ الريحَ عاصفةً» حيث لم يَرِدْ في الأنبياء خلافٌ في نصب «الريح».

وقرأ العامَّةُ «الريحَ» بالإفراد. والحسن[1] وأبو حيوةَ وخالد بن إلياس[2] «الرياحَ» جمعاً. وتقدَّم في الأنبياء أنَّ الحسنَ يقرأُ مع ذلك بالنصبِ، وهنا لم يُنْقَلْ له ذلك.

قوله: «غُدُوُّها شَهْرٌ» مبتدأ وخبر. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: غُدُوُّها مَسيرةَ شهرٍ أو مقدارُ غدوِّها شهرٌ. ولو نُصِب لجازَ، إلَّا أنَّه لم يُقْرَأْ به فيما علمْتُ.

وقرأ[3] ابنُ أبي عبلةَ «غَدْوَتُها ورَوْحَتُها» على المَرَّةِ. والجملةُ: إمَّا مستأنفةٌ، وإمَّا في محلِّ الحال.

قوله: «مَنْ يَعْمَلُ» يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء. وخبرُه في الجارِّ قبلَه أي: من الجنِّ مَنْ يعملُ، وأنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ أي: وسَخَّرْنا له مَنْ يعملُ. و «من الجنِّ» يتعلقُ بهذا المقدرِ أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ أو بيانٌ. و «بإذن» حالٌ أي: مُيَسَّراً بإذنِ ربِّه. والإِذْنُ: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. وقُرِىء[4] «ومَنْ يُزِغْ» بضمِّ الياءِ مِنْ أزاغَ، ومفعولُه محذوفٌ أي: ومَنْ يُزِغْ نفسَه أي: يُميلُها. و «مِنْ عذاب»: «مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبعيض.

آ. **(١٣) و: ﴿يَعْمَلون له ما يشاءُ﴾**: مُفَسِّرٌ لقوله «مَنْ يعمل». و «مِنْ مَحاريب» بيانٌ لِما يَشاء.

قوله: «كالجوابِ» قرأ[5] ابنُ كثير بإثباتِ ياء «الجوابي» وصلاً ووقفاً.

---

(١) النشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٣٨٣، والبحر ٧/٢٦٤.

(٢) خالد بن إلياس بن صخر المدني روى عن ربيعة وأبان بن صالح ضعيف الحديث. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٥٠.

(٣) البحر ٧/٢٦٤.

(٤) الشواذ ١٢١، والبحر ٧/٢٦٥.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥١، والحجة ٥٨٤، والسبعة ٥٢٧، والتيسير ١٨٢.

وأبو عمروٍ وورشٌ بإثباتِها وَصْلاً، وحَذْفِها وقفاً. والباقون بحَذْفِها في الحالَيْن. و «كالجواب» صفةٌ لـ «جِفان». والجِفانُ: جمعُ جَفْنَة. والجوابي: جمع جابِيَة كضارِبة وضوارِب. والجابيةُ: الحَوْضُ العظيم سُمِّيَتْ بذلك لأنه يُجْبَى إليها الماءُ. وإسنادُ الفعلِ إليها مَجازٌ؛ لأنه يُجْبَى فيها كما قيل: خابِية لِما يُخَبَّأُ فيها. قال الشاعر(١):

٣٧٢٤ـ بِجِفانٍ تَعْتَري نادِيَنا
مِنْ سَدِيْفٍ حين هاجَ الصِّنَّبِرْ
كالجوابي لاتِني مُتْرَعَةً
لِقِرَى الأضيافِ أو للمحتضِرْ

وقال الأعشى(٢):

٣٧٢٥ـ نَفَى الذَّمَّ عن آلِ المُحَلَّقِ جَفْنَةٌ
كجابِيَةِ السَّيْحِ العِراقيِّ تَفْهَقُ

وقال الأفوه(٣):

٣٧٢٦ـ وقُدُوْرٍ كالرُّبا راسِيَةٍ
وجِفانٍ كالجَوابي مُتْرَعَهْ

---

(١) البيان لطرفة وهما في ديوانه ٦٦، واللسان (صنبر). وتعتري: تلمُّ به وتأتيه. والسديف: قطع السنام. والصنبر: أشد ما يكون من البرد. لاتني مترعة: لا تزال مملوءة. القرى: القيام بإكرام الضيف. والمحتضر: النازل على المياه، والمحاضر: المياه.

(٢) ديوانه ٢٢٥. واللسان (جبي) والسيح: النهر. تفهق: تمتلِىء حتى صارت تتصبب. فهي كأنها حوض الماء يُمِدُّه نهر العراق.

(٣) وهو الأفوه الأودي. والبيت في البحر ٧/٢٥٥.

قوله: «شُكْراً» يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ به أي: اعْمَلوا الطاعةَ. سُمِّيَتِ الصلاةُ ونحوُها شكراً لسَدِّها مَسَدَّه. الثاني: أنه مصدرٌ مِنْ معنى اعْمَلوا، كأنه قيل: اشكروا شكراً بعملكم، أو اعملوا عملَ شكرٍ. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله. أي: لأجل الشكر. الرابع: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: شاكرين. الخامس: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِه، تقديره: واشكروا شكراً. السادس: أنه صفةٌ لمصدرِ «اعْمَلوا» تقديره: اعْمَلوا عَمَلاً شُكْراً أي: ذا شكر.

قوله: «وقليلٌ» خبرٌ مقدمٌ. و «من عبادِيْ» صفةٌ له و «الشَّكورُ» مبتدأ.

آ. (١٤) قوله: ﴿تَأْكُلُ﴾: إمَّا حالٌ أو مستأنفة. وقرأ[١] «مِنْسَأْتَه»، بهمزةٍ ساكنةٍ ابنُ ذكوان. وبألفٍ مَحْضةٍ نافعٌ وأبو عمرٍو، وبهمزة مفتوحةٍ الباقون.

والمِنْسَأَةُ: العَصا اسمُ آلةٍ مِنْ نَسَأه أي: أخَّرَه كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَة. وفيها الهمزةُ وهو لغةُ تميم وأُنشِد[٢]:

٣٧٢٧ـ أمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أَباكَ ضَرَبْتَه
بِمِنْسَأَةٍ قد جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلا

والألف وهي لغةُ الحجازِ. وأنشد[٣]:

٣٧٢٨ـ إذا دَبَبْتَ على المِنْسَاة مِنْ كِبَرٍ
فقد تباعَدَ عنك اللهوُ والغَزَلُ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٧، والقرطبي ١٤/٢٧٩، والبحر ٧/٢٦٧، والتيسير ١٨٠، والحجة ٥٨٤، والنشر ٢/٣٤٩، والمحتسب ٢/١٨٦، والشواذ ١٢١.

(٢) البيت لأبي طالب وهو في اللسان (نسأ) والقرطبي ١٤/٢٧٩، ومجاز القرآن ٢/١٤٥.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في القرطبي ١٤/٢٧٩، ومجاز القرآن ٢/١٤٥.

فأمَّا بـالهمزةِ المفتـوحةِ فهي الأصـلُ؛ لأنَّ الاشتقاقَ يـدلُّ ويشهد[1] لـه، والفتحُ لأَجْلِ بنـاء مِفْعَلة كمِكْنَسَة. وأمَّـا سكونُهـا ففيه وجهـان، أحدهمـا: أنه أبدلَ الهمزةَ ألفاً، كما أبـدلها نـافعٌ وأبـو عمروٍ. وسيـأتي، ثم أبدل هـذه الألفَ همزةً على لغةِ مَنْ يقولُ: العَأْلَم والخَأْتَم. وقوله[2]:

٣٧٢٩ـ وخِـنْـدِفٌ هـامَـةُ هـذا الـعَـأْلَـمِ

ذكره ابن مالك. وهذا لا أدري ما حمله عليه، كيف يُعْتَقَـدُ أنه هَـرَبَ مِنْ شيءٍ ثم يعودُ إليه؟ وأيضاً فإنهم نَصُّـوا على أنه إذا أبـدلَ من الألفِ همزةً: فـإن كـان لتلك الألفِ أصـلٌ حُـرِّكَتْ هـذه الهمـزةُ بحـركـةِ أصـلِ الألفِ. وأنشـد أبو الحسن ابن عُصفور على ذلك[3]:

٣٧٣٠ـ وَلَّـى نَـعَـامُ بَـنـي صـفْـوانَ زَوْزَأَةً

. . . .

[٧٢٨/أ] قال: الأصل زَوْزَاة. وأصلُ هذا: زَوْزَوَة، فلمَّا أُبْدِلَتْ من الألفِ/ همـزةً حَـرَّكها بحـركةِ الـواوِ. إذا عَرَفْتَ هـذا فكان ينبغي أن تُبْـدَلَ هـذه الألفُ همـزةً مفتـوحةً؛ لأنَّهـا عن أصلٍ متحـرِكٍ، وهو الهمـزةُ المفتوحـةُ، فتعودُ إلى الأول، وهذا لا يُقالُ. الثاني: أنه سَكَّن الفتحةَ تخفيفاً، والفتحةُ قد سَكَنَتْ في مـواضِعَ تقـدَّم التنبيهُ عليهـا وشواهـدُها. ويُحَسِّنُه هنا: أنَّ الهمـزةَ تُشْبه حـروفَ العلةِ، وحرفُ العلةِ تُسْتَثْقَلُ عليه الحركةُ مِنْ حيثُ الجملةُ، وإنْ كان لا تُسْتثقـل الفتحةُ

(١) الأصل «يشهد» من غير واو العطف، وإثباتها من (ش).
(٢) تقدم برقم ٨٧.
(٣) تقدم برقم ٨٨. وانظر: المقرب لابن عصفور ١٠٧.

لخفَّتِها. وأَنْشدوا على تسكينِ همزتها(1):

٣٧٣١ـ صـريـعُ خَـمْـرٍ قـام مِـنْ وُكَـاءَتِـهْ
كـقَـوْمَـةِ الـشـيـخ إلـى مِـنْـسَـأْتِـهْ

وقـد طَعَنَ قومٌ على هـذه القراءةِ، ونَسَبـوا راوِيَها إلى الغلط. قـالوا: لأنَّ قيـاسَ تخفيفِها إنمـا هو تسهيلُهـا بينَ بينَ، وبه قـرأ ابنُ عامـرٍ وصاحبـاه، فَـظَنَّ الـراوي أنهم سَكَّنوا. وضَعَّفهـا أيضـاً بعضُهم: بـأنـه يَلْزَمُ سكـونُ مـا قبـل تـاءِ التأنيثِ، وما قبلها واجبُ الفتحِ إلاَّ الألفَ.

وأمَّا قراءةُ الإبدالِ فقيل: هي غيرُ قياسيةٍ، يَعْنُون أنهـا ليسَتْ على قياسِ تَخفيفِها. إلاَّ أنَّ هذا مردودٌ: بأنهـا لغةُ الحجـازِ، ثابتـةٌ، فلا يُلْتَفَتُ لمَنْ طَعَن. وقد قال أبو عمرو: ــ وكَفَى به ــ «أنا لا أَهْمِـزُها، لأنِّي لا أَعْـرِفُ لها اشتقـاقاً، فإنْ كانَتْ مما لا يُهْمَزُ فقد أُخْطِىءُ(2). وإن كانَتْ تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تَرْكُ الهمزِ فيما يُهْمَزُ». وهذا الذي ذكره أبو عمرٍو أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائرِه.

وَقُرِىء «مَنْسَأَتَه» بفتح الميم مع تحقيقِ الهمزةِ، وإبـدالِها ألفـاً، وحَذْفِهـا تخفيفاً، و «مِنْسَاْءَتَه» بزنة مِفْعَالَتَه كقولهم: مِيْضَأَة(3) ومِيْضاءَة وكلُّها لغاتٌ. وقرأ ابنُ جُبَيْر «مِنْ سَأَتِه» فَصَل «مِنْ» وجَعَلَها حرفَ جَرٍّ، وجَعَل «سأَتِه» مجرورةً بها. والسَّأَةُ والسِّئَةُ هنا العصا. وأصلُها يَدُ القوسِ العليا والسفلىٰ يقال: سَاةُ القوسِ مثلُ شاة، وسِئَتُها، فَسُمِّيَتِ العصا بذلك على وجـهِ الاستعارة. والمعنى: تـأكلُ

---

(1) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٤/ ٢٧٩ وصدره فيه:
وقائـمٍ قـد قـام مـن تُكَأْتِـهْ
وهو في البحر ٧/ ٢٦٧.

(2) في البحر ٧/ ٢٦٧ «احتطت» وهو أنسب للسياق.

(3) الميضَأة: الإداوة فيها ماء يُتوضأ به.

مِنْ طَرَفِ عصاه. ووجهُ ذلك كما جاء في التفسير: أنه اتَّكأ على عصا خضراءَ مِنْ خَرُّوب، والعصا الخضراءُ متى اتُّكِيء عليها تَصيرُ كالقوسِ في الاعوجاجِ غالباً. وساة فَعَلة، وسِئَة: فِعلة نحو: قِحَة وَقَحة، والمحذوفُ لامُهما.

وقال ابن جني[1]: «سَمَّى العَصا ساءة لأنها تَسُوء، فهي فَلَة، والعينُ محذوفةٌ» قلت: وهذا يَقْتضي أَنْ تكون القراءة بهمزةٍ ساكنةٍ، والمنقولُ أن هذه القراءةَ بألفٍ صريحة[2] ولأبـي الفتح أَنْ يقولَ: أصلُها الهمزُ، ولكن أُبْدِلَتْ.

وقوله: «دابَّةُ الأرضِ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّ الأرضَ هذه المعروفةُ. والمرادُ بدابَّةِ الأرضِ الأَرَضةُ دُوَيْبَّةٌ تأكُل الخَشَبَ. الثاني: أن الأرضَ مصدرٌ لقولك: أرَضَتِ الدابةُ الخشبةَ تَأْرِضُها أَرْضاً أي: أكلَتْها. فكأنه قيل: دابَّةُ الأكل. يُقال: أرَضَتِ الدابَّةُ الخشبةَ تَأْرِضها أَرْضاً فأَرِضَتْ بالكسر تَأْرَض هي بالفتح أرَضاً بالفتح أيضاً نحو: أكَلَت القوادحُ[3] الأسنانَ تأكلُها أكلاً فَأَكِلت هي بالكسر تَأْكَلُ أَكَلاً بالفتح. ونحوُه أيضاً: جَدَعْتُ أنفَه جَدْعاً فجَدِع هو جَدَعاً بفتح عين المصدر. وبفتح الراء قرأ[4] ابن عباس والعباس بن الفضل وهي مقويةُ المصدرية في القراءة المشهورة. وقيل: الأرَض بالفتح ليس مصدراً بل هو جمع أَرَضَة، وعلى هذا يكونُ من باب إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ لأنَّ الدابَّةَ أعمُّ من الأَرَضة وغيرِها من الدوابِّ.

قوله: «فلمَّا خَرَّ» الظاهر أنَّ فاعلَه ضميرُ سليمان عليه السلام. وقيل:

---

(١) هذا النص لم يرد في «المحتسب» وإنما ورد فيه احتمالان، الأول: أنها مِنْ أَسْأَيْت القوس فالمحذوف من سِئَة هو اللام، والثاني أنها من نسأ. والفاء محذوفة، وليس في المحتسب أن العين محذوفة.

(٢) بل المشهور أن هذه القراءة «سَأَتِه».

(٣) القادحة: السوسة تَدِبُّ في الأسنان والشجر والخشب. ج قوادح.

(٤) الشواذ ١٢١، والقرطبـي ١٤/٢٨٠، والبحر ٧/٢٦٦.

عـائدٌ على البـاب لأنَّ الدابَّـةَ أكلَتْه فـوقع. وقيـل: بل أكلَتْ عَتَبَـةَ البابِ، وهي الخـارَّة. ونُقِل ذلـك في التفسير، وينبغي أَنْ لا يَصِـحَّ؛ إذ كان يكـون التـركيبُ خرَّتْ بتاءِ التأنيث. و(١):

٣٧٣٢ـ . . . .
. . . . أَبْقَل إبْقالَها

ضرورةٌ أو نادرٌ. وتأويلُها بمعنىٰ العُوْد أَنْدَرُ منه.

قوله: «تَبَيَّنَتْ» العامَّةُ على بنـائِه للفـاعلِ مسنـداً للجنِّ. وفيه تـأويلاتٌ، أحـدُها: أنـه على حَـذْفِ مضـافٍ تقـديـرُه: تبيَّن أَمْـرُ الجنِّ أي: ظهـر وبـان. و «تبيَّن» يأتي بمعنى بان لازماً، كقولِه(٢):

٣٧٣٣ـ تَـبَـيَّــنَ لــي أنَّ الـقَـمـاءَةَ ذِلَّـةٌ
وأنَّ أَعِـزَّاءَ الـرجـالِ طِـيـالُـهـا

فلمَّا حُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وكان ممَّـا يجوز تـأنيثُ فعلِه، أُلْحِقَتْ علامةُ التأنيثِ.

وقوله: «أَنْ لَوْ كانوا» بتأويلِ المصدرِ مـرفوعـاً بدلاً من الجنِّ. والمعنى: ظهر كَوْنُهم لو عَلِموا الغيبَ لَما لَبِثوا في العذاب أي: ظَهَرَ جَهْلُهُمْ. الثـاني: أنَّ «تبيَّن» بمعنى بانَ وظَهَر أيضاً. و «الجنُّ» فاعلٌ. ولا / حاجةَ إلى حَذْفِ مضاف [٧٢٨/ب] و «أَنْ لو كانوا» بدلٌ كمـا تقدَّم تحـريرُه. والمعنى: ظهـر للجن جَهْلُهم للناسِ؛ لأنهم كانوا يُوْهِمُون الناسَ بذلك، كقولك: بان زيـدٌ جهلُه. الثالث: أنَّ «تَبَيَّن» هنا متعدٍّ بمعنى أَدْرك وعَلِم، وحينئـذٍ يكونُ المـرادُ بالجنِّ ضَعَفَتَهم، وبـالضميرِ

(١) تقدم برقم ٢٨٣.
(٢) البيت لأنيف بن زبـان وهــو في المحتسب ١/١٨٤، وأمـالي الشجـري ١/٥٦، وابن يعيش ٤/٤٥، والعيني ٤/٥٨٨، واللسان (طول).

في «كانوا» كبارَهُمْ ومَرَدَتَهم، و «أن لو كانوا» مفعولٌ به، وذلك أنَّ المَرَدَةَ والرؤساءَ من الجنِّ كانوا يُوْهِمون ضعفاءَهم أنهم يَعْلمون الغيبَ. فلمَّا خَرَّ سليمان عليه السلامَ مَيِّتاً، ومكثوا بعده عاماً في العملِ، تبيَّنَتِ السَّفَلَةُ من الجنِّ أنَّ الرؤساءَ منهم لو كانوا يعلمون الغيبَ كما ادَّعَوْا ما مكثوا في العذابِ. ومِنْ مجيْءِ «تَبيَّن» متعدِّياً بمعنى أَدْرك قولُه(١):

٣٧٣٤ـ أفاطِمُ إنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّني
ولا تَجْزَعي كلُّ الأنامِ يموتُ

أي: تَبَيَّني ذلك.

وفي كتاب أبي جعفر(٢) ما يَقْتضي أنَّ بعضَهم قرأ «الجنَّ» بالنصب، وهي واضحةٌ أي: تبيَّنت الإِنسُ الجنَ. و «أَنْ لو كانوا» بدلٌ أيضاً من «الجن». وقرأ(٣) ابن عباس ويعقوب «تُبُيِّنَتِ الجنّ» على البناءِ للمفعولِ، وهي مؤيِّدَةٌ لِما نَقَله النحاسُ. وفي الآيةِ قراءاتٌ كثيرةٌ أَضْرَبْتُ عنها لمخالفتِها السَّوادَ.

و«أن» في «أَنْ لو كانوا» الظاهرُ أنها مصدريةٌ مخففةٌ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأنِ. و «لو» فاصلةٌ بينها وبينَ خبرِها الفعليِّ. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك كقوله: «وأَنْ لو استقاموا»(٤) «أَنْ لو نشاء أَصَبْناهم»(٥).

وقال ابن عطية(٦): «وذهب سيبويه(٧) إلى أنَّ «أَنْ» لا موضعَ لها من

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٢٦٧/٧.
(٢) ليس في «إعراب القرآن» للنحاس. ووردت القراءة في البحر ٢٦٨/٧.
(٣) الإتحاف ٣٨٤/٢، والنشر ٣٥٠/٢، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٨/٧.
(٤) الآية ١٦ من الجن.
(٥) الآية ١٠٠ من الأعراف.
(٦) المحرر ١٢٣/١٣.
(٧) الكتاب ٤٥٥/١ ــ ٤٥٦.

الإعرابِ، إنما هي مُؤْذِنَةٌ بجوابِ ما يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ القسمِ من الفعل الذي معناه التحقيقُ واليقينُ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ التي هي: تَحقَّقْتُ وتَيَقَّنْتُ وعَلِمْتُ ونحوُها تَحُلُّ مَحَلَّ القَسَمِ، فـ «ما لَبِثُوا» جوابُ القسمِ لا جوابُ «لو»، وعلى الأقوالِ الأُوَلِ يكون جوابَها»[1]. قلت: وظاهرُ هذا أنها زائدةٌ لأنهم نَصُّوا على اطِّرادِ زيادتِها قبل «لو» في حَيِّزِ القسمِ[2]. وللناسِ خلافٌ: هل الجوابُ للواوِ أو[3] للقسمِ[4]؟ والذي يَقْتَضيه القياسُ أَنْ يُجابَ أَسْبَقُهما كما في اجتماعِه مع الشرطِ الصريحِ ما لم يتقدَّمْهما ذو خبرٍ، كما تقدَّم بيانُه. وتقدَّم الكلامُ والقراءاتُ في سبأ في سورة النمل[5].

آ. (١٥) قوله: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾: قرأ[6] حمزةُ وحفصٌ «مَسْكَنِهم» بفتح الكاف مفرداً، والكسائيُّ كذلك، إلاَّ أنه كسرَ الكافَ، والباقون «مَساكِنِهم» جمعاً. فأمَّا الإفرادُ فلِعَدَمِ اللَّبْسِ؛ لأن المرادَ الجمعُ، كقولِه[7]:

٣٧٣٥ـ كُلوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

. . . .

والفتحُ هو القياسُ؛ لأنَّ الفعلَ متى ضُمَّتْ عينُ مضارِعه أو فُتِحَتْ جاء المَفْعَلُ منه زماناً ومكاناً ومصدراً بالفتحِ، والكسرُ مَسْموعٌ على غيرِ قياس. وقال

---

(١) أي جواب «لو».
(٢) انظر: المغني ٥٠.
(٣) الأصل (و) والتصويب من (ش).
(٤) انظر: المغني ٥٠.
(٥) انظر إعرابه للآية ٢٢.
(٦) السبعة ٥٢٨، والحجة ٥٨٥، والنشر ٢/٣٥٠، والبحر ٧/٢٦٩، والقرطبي ١٤/٢٨٣، والتيسير ١٨٠.
(٧) تقدم برقم ١٥٣.

أبو الحسن[1] : «كسرُ الكافِ لغةٌ فاشيةٌ، وهي لغةُ الناسِ اليومَ، والكسرُ لغةُ الحجازِ. وهي قليلةٌ. وقال الفراء[2] : «هي لغةٌ يمانِيَّةٌ فصيحة». و«مَسْكَنِهِمْ» يُحْتمل أَنْ يرادَ به المكانُ، وأَنْ يُرادَ به المصدرُ أي: السُّكْنى. ورجَّح بعضُهم الثاني قال: لأنَّ المصدرَ يشملُ الكلَّ فليس فيه وَضْعُ مفردٍ مَوْضِعَ جمع بخلافِ الأول؛ فإنَّ فيه وَضْعَ المفرد مَوْضِعَ الجمعِ كما قَرَّرْتُه، لكنَّ سيبويه[3] يَأْباه إلاَّ ضرورةً كقولِه[4] :

٣٧٣٦ـ . . . .

قد عضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجَواميسِ

أي جلود. وأمَّا الجمعُ فهو الظاهرُ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ مَسْكناً[5] . ورُسِمَ في المصاحفِ دونَ ألفٍ بعد الكافِ، فلذلك احتَمَلَ القراءاتِ المذكورةَ.

قوله: «جَنَّتان» فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الرفعُ على البدلِ من «آيةٌ» وأبدلَ مثنًّى مِنْ مفرد؛ لأنَّ هذا المفردَ يَصْدُقُ على هذا المثنى. وتقدَّم في قولِه: «وَجَعَلْنَا ابنَ مَرْيَمَ وأمَّه آيةً»[6] . الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وضَعَّفَ ابنُ عطيةَ[7] الأولَ ولم يُبَيِّنْه. ولا يَظْهَرُ ضَعْفُه بل قوتُه، وكأنه توهَّمَ أنهما مختلفان إفراداً وتثنيةً؛ فلذلك ضَعُفَ البدلُ عنده. واللَّهُ أعلمُ. الثالث: ـ وإليه نحا ابن عطية[8] ـ أَنْ يكونَ «جَنَّتان» مبتدأً، وخبرُه «عن يمينٍ وشِمالٍ». ورَدَّه

---

(١) لم يرد في «معاني القرآن» له.
(٢) معاني القرآن له ٢/٣٥٧.
(٣) الكتاب ١/١٠٨.
(٤) تقدم برقم ٣٥٥٥.
(٥) الأصل «مسكن» وهو سهو.
(٦) الآية ٥٠ من سورة المؤمنين.
(٧) المحرر ١٣/١٢٥.
(٨) المحرر ١٣/١٢٥.

الشيخُ[1]: بأنه ابتداءُ نكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ. واعتذر عنه: بأنَّه قد يُعْتَقَدُ حَذْفُ صفةٍ أي: جنتان لهم، أو جنتان عظيمتان [إنْ][2] صَحَّ ما ذهبَ إليه.

وقرأ ابنُ أبي عبلة[3] «جَنَّتَيْن» بالياءِ نصباً على خبرِ كان، واسمُها «آية».

فإنْ قيل: اسمُ «كان» كالمبتدأ، / ولا مُسَوِّغَ للابتداء به حتى يُجْعَلَ اسم كان. [٧٢٩/أ]
والجوابُ أنه تخصَّصَ بالحالِ المقدَّمَةِ عليه، وهي صفتُه في الأصل. ألا ترى أنه لو تأخَّر «لسبأ» لكان صفةً لـ «آيةٌ» في هذه القراءةِ.

قوله: «عن يمينٍ» إمَّا صفةٌ لـ «جَنَّتان» أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هما عن يمين.

قوله: «كُلُوا» على إضمارِ القولِ أي: قال الله أو المَلَكُ.

قوله: «بَلْدَةٌ» أي: بَلْدَتُكُمْ بَلْدَةٌ، وربُّكم ربُّ غفورٌ. وقرأ[4] رُوَيْس بنصب «بَلْدَة ورَب» على المدحِ، أو اسكنوا واعبدوا. وجعله أبو البقاء[5] مفعولاً به، والعامِلُ فيه «اشكروا» وفيه نظرٌ؛ إذ يَصيرُ التقدير: اشكروا لربِّكم رَبًّا غفوراً.

آ. (١٦) **قوله: ﴿سَيْلَ العَرِمِ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه من باب إضافةِ الموصوفِ لصفتِه في الأصلِ، إذ الأصلُ: السَّيْلُ العَرِمُ. والعَرِمُ: الشديدُ. وأصله مِنَ العَرامَةِ، وهي الشَّراسَةُ والصعوبةُ. وعَرِمَ فلانٌ فهو عارِمٌ وعَرِمٌ. وعُرامُ الجيش منه. الثاني: أنه من بابِ حَذْفِ الموصوفِ وإقامة صفتِه

---

(١) البحر ٧/٢٧٠.
(٢) زيادة من (ش).
(٣) البحر ٧/٢٧٠.
(٤) البحر ٧/٢٧٠، والكشاف ٣/٢٨٥.
(٥) الإملاء ٢/١٩٦.

مُقامه. تقديرُه: فأَرْسَلْنا عليهم سَيْلَ المطرِ العَرِمِ أو الجُرذ العرم أي الشديد الكثير. الثالث: أنَّ العَرِمَ اسمٌ للبناءِ الذي يُجْعَلُ سَدَّاً. وأُنْشد[1]:

٣٧٣٧ـ مِنْ سبأ الحاضرينَ مَأْرِبَ إذْ
يَبْنُون مِنْ دونِ سَيْلِه العَرِما

أي البناء القويُّ. الرابع: أنَّ العَرِمَ اسمٌ للوادي الذي كان فيه الماءُ نفسُه. الخامس: أنه اسمٌ للجُرَذِ وهو الفَأْر. قيل: هو الخُلْدُ[2]. وإنما أُضيفَ إليه لأنه تَسَبَّبَ عنه إذ يُرْوىٰ في التفسيرِ: أنه قَرَضَ السِّكْرَ إلى أن انفتح عليهم فغرِقوا به. وعلى هذه الأقوال الثلاثةِ تكون الإِضافةُ إضافةً صحيحةً مُعَرِّفة نحو: غلام زيد أي: سيل البناء، أو سيل الوادي الفلاني، أو سيلُ الجُرَذِ. وهؤلاء هم الذين ضَرَبَتْ بهم العربُ في المثل للفُرْقةِ فقالوا: «تَفَرَّقوا أَيْدِي سبأ وأيادي سبأ»[3].

قوله: «بجنَّتَيْهم جَنَّتَيْن» قد تقدَّم في البقرة[4] أن المجرورَ بالباء هو الخارج[5]، والمنصوبَ هو الداخلُ؛ ولهذا غَلِط مَنْ قال من الفقهاء: «فلو أبدل ضاداً بظاءٍ[6] بَطَلَتْ صلاتُه» بل الصواب أَنْ يُقال: ظاءً بضادٍ.

قوله: «أُكُلٍ خَمْطٍ» قرأ[7] أبو عمرو على إضافة «أُكل» غير المضاف إلى

---

(١) تقدم برقم ٣٥٥٤ وسقط قوله: «مأرب» في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤/٢٤٨.

(٣) مجمع الأمثال ١/٢٧٥، والمستقصى للزمخشري ٢/٨٨.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٧٩.

(٥) أي المتروك.

(٦) أي في الفاتحة في قوله: ولا الضالين.

(٧) السبعة ٥٢٨، والنشر ٢/٣٥٠، والتيسير ١٨٠، والبحر ٧/٢٧١، والحجة ٥٨٧، والقرطبي ١٤/٢٨٦.

«خَمْط». والباقون بتنوينه غيرَ مضافٍ وقد تقدم في البقرةِ[1] أنَّ ابنَ عامر وأبا عمرو والكوفيين يضمون كاف «أكل» غير المضاف لضمير المؤنثةِ، وأن نافعاً وابن كثير يُسَكِّنونها بتفصيل هناك تقدَّمَ تحريرُه، فيكونُ القرَّاءُ هنا على ثلاثِ مراتبَ، الأولى: لأبي عمروٍ «أُكُلِ خَمْط» بضم كاف «أُكُلٍ» مضافاً لـ «خَمْطٍ». الثانية: لنافعٍ وابن كثير تسكينُ كافِه وتنوينِه. الثالثة: للباقين ضَمُّ كافِه وتنوينه. فَمَنْ أضافَ جَعَلَ «الأكل» بمعنىٰ الجنى والثمر. والخَمْطُ قيل: شجرُ الأَراك. وقيل: كلُّ شجرٍ ذي شَوْكٍ. وقيل: كلُّ نَبْتٍ أَخَذَ طعماً مِنْ مرارة. وقيل: شجرةٌ لها ثَمَرٌ تشبه الخَشْخاشَ لا يُنْتَفَعُ به.

قوله: «وَأَثْلٍ وشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ» معطوفان على «أُكُل» لا على «خَمْط» لأنَّ الخَمْطَ لا أُكُلَ له. وقال مكي[2]: «لَمَّا لم يَجُزْ أَنْ يكونَ الخمطُ نعتاً للأكل؛ لأنَّ الخَمْطَ اسمُ شجرٍ بعينه، ولا بدلاً لأنه ليس الأولَ ولا بعضَه، وكان الجنىٰ والثمرُ من الشجر، أُضيف على تقدير «مِنْ» كقولِك: هذا ثوبُ خَزٍّ». ومَنْ نَوَّنَ جَعَلَ خَمْطاً وما بعدَه: إمَّا صفةً لأُكُل. قال الزمخشري[3]: «أو وُصِفَ الأُكُلَ بالخَمْط، كأنه قيل: ذواتَيْ أُكُلٍ بَشِعٍ». قال الشيخُ[4]: «والوصفُ بالأسماءِ لا يَطَّرِدُ، وإنْ كان قد جاء منه شيءٌ نحو قولهم: مررْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلِّه». الثاني[5]: البدلُ مِنْ «أُكُل» قال أبو البقاء[6]: «وجعل خَمْطاً أُكُلاً لمجاوَرَتِه إياه وكونِه سبباً له». إلَّا أنَّ الفارسيَّ[7] رَدَّ كونَه بدلاً. قال: «لأنَّ الخَمْطَ ليس

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٩٣.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٠٧.
(٣) الكشاف ٣/٢٨٥.
(٤) البحر ٧/٢٧١.
(٥) الأول في إعراب «خمط» الوصفية وهذا هو الثاني.
(٦) الإملاء ٢/١٩٧.
(٧) الحجة (خ) ٤/١٦٨.

بالأُكُلِ نفسِه». وقد تقدَّمَ جوابُ أبـي البقاء. وأجاب بعضُهم عنه ـ وهو مُنْتَزَعٌ مِنْ كلام الزمخشري[1] ـ أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: ذواتَيْ أُكُلٍ أُكُلِ خَمْطٍ. قال: والمحذوفُ هو الأولُ في الحقيقةِ. قلت: وهو حسنٌ في المعنى. الثالث: أنه عطفُ بيانٍ، وجعله أبو عليٍ [2] أحسنَ ما في الباب. قال: «كأنَّه بَيَّنَ أنَّ الأُكُلَ هذه الشجرةُ» إلَّا أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يُجيزه البصريُّون في النكرات إنما يَخُصُّونه بالمعارفِ/. [٧٢٩/ب]

قوله: «قليلٍ» نعتٌ لـ «سِدْر». وقيل: نعتٌ لـ «أُكُل». وقال أبو البقاء[3]: «ويجوز أَنْ يكونَ نعتاً لـ «خَمْطٍ وأَثْلٍ وسِدْرٍ». وقُرِىء[4] «وأَثْلاً وشَيْئاً» بنصبهما عطفاً على جَنَّتَيْن. والأَثْلُ: شجرُ الطَّرْفاءِ، أو ما يُشْبِهها. والسِّدرَ سِدْران: سِدْرٌ له ثمرةٌ عَفْصَةٌ لا تُؤْكَلُ ولا يُنْتَفَعُ بورقِه في الاغتسال وهو الضالُّ، وسِدْرٌ له ثمرٌ يُؤْكَلُ وهو النَّبْقُ، ويُغْتَسَل بورقِه. ومراد الآيةِ: الأولُ.

آ. **(١٧) قوله: ﴿وهل نُجازي﴾**: قرأ[5] الأخَوان وحفصٌ «نُجازي» بنونِ العظمة وكسرِ الزاي أي: نحن. «إلَّا الكَفورَ» مفعولٌ به. والباقون بضمِّ الياء وفتح الزاي مبنيًّا للمفعول. «إلَّا الكفورُ» رَفْعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. ومسلم بن جندب «يُجْزَىٰ» مبنياً للمفعول، «إلَّا الكفورُ» رَفْعٌ على ما تقدَّمَ. وقُرِىء «يَجْزِي» مبنياً للفاعلِ وهو اللَّهُ تعالى، «الكفورَ» نصباً على المفعولِ به.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٥.

(٢) الحجة (خ) ٤/١٦٨.

(٣) الإملاء ٢/١٩٧.

(٤) حكاه الفضل بن إبراهيم. انظر: البحر ٧/٢٧١، والشواذ ١٢١.

(٥) انظر في قراءاتها: التيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٨٨، والحجة ٥٨٧، والسبعة ٥٢٩، والنشر ٢/٣٥٠، والمحتسب ٢/١٨٩، والبحر ٧/٢٧١.

آ. (١٩) قوله: ﴿رَبَّنا﴾: العامَّةُ بالنصبِ على النداء. وابن[(١)] كثيرٍ وأبو عمروٍ وهشام «بَعِّدْ» بتشديدِ العَيْنِ فعلَ طلبٍ. والباقون «باعِدْ» طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي. وقرأ[(٢)] ابنُ الحنفيةِ وسفيان بن حسين وابن السَّمَيْفع «بَعُدَ» بضم العين فعلاً ماضياً. والفاعلُ المَسِيْرُ أي: بَعُدَ المَسِيْرُ. و «بَيْنَ» ظرفٌ. وسعيد بن أبي الحسن[(٣)] كذلك إلَّا أنَّه ضَمَّ نونَ «بين» جعله فاعلَ «بَعُدَ»، فأخرجه عن الظرفية كقراءةِ «تَقَطَّع بينكُم»[(٤)] رفعاً. فالمعنى على القراءةِ المتضمِّنةِ للطلبِ يكونُ المعنىٰ: أنهم أَشِرُوا وبَطِرُوا؛ فلذلك طلبوا بُعْدَ الأسفارِ. وعلى القراءة المتضمِّنة للخبرِ الماضي يكونُ شكوى مِنْ بُعْدِ الأسفار التي طلبوها أيضاً.

وقرأ[(٢)] جماعةٌ كثيرةٌ منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد «ربُّنا» رفعاً على الابتداءِ، «بَعِّدْ» بتشديد العين فعلاً ماضياً خبرُه. وأبو رجاءٍ والحسنُ ويعقوب كذلك إلَّا أنه «باعَدَ» بالألف. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بُعْدِ أسفارِهم على قُرْبها ودُنُوِّها تَعَنُّتاً منهم.

وقُرِىء «بُوعِدَ» مبنياً للمفعول. وإذا نَصَبْتَ «بينَ» بعد فعلٍ متعدٍّ مِنْ هذه المادةِ في إحدى هذه القراءاتِ سواءً كان أمراً أم ماضياً فجعله الشيخ[(٥)] منصوباً

---

(١) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والتيسير ١٨١، والبحر ٧/٢٧٢، والقرطبي ١٤/٢٩٠، والنشر ٢/٣٥٠.

(٢) انظر في أوجه هذه القراءات: البحر ٧/٢٧٢، والنشر ٢/٣٥٠، والإتحاف ٢/٣٨٥، والقرطبي ١٤/٢٩١، والمحتسب ٢/١٨٩.

(٣) سعيد بن أبي الحسن الأنصاري أخو الحسن البصري، روى عن عبد الله بن عباس، روى له الجماعة توفي سنة ١٠٨. انظر: التهذيب ١/٤٨٣.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام وهي قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وابن عامر، وحمزة، وابن كثير. انظر: الدر المصون ٥/٤٨.

(٥) البحر ٧/٢٧٣.

على المفعول بـه لا ظـرفاً. قـال: «ألا تـرىٰ إلى قـراءةِ مَنْ رفـع كيف جَعَلَه اسماً»[1]؟ قلت: إقرارُه على ظرفيَّته أَوْلَىٰ، ويكون المفعولُ محـذوفاً، تقـديره: بَعِّدِ السيرَ بينَ أسفـارِنـا. ويَـدُلُّ على ذلـك قـراءةُ «بَعُـدَ» بضم العين «بينَ» بالنصب، فكما تُضْمِرُ هنا الفاعلَ وهو ضميرُ السَّيْـرِ كذلـك تُبْقي هنا «بينَ» على بابِها، وتَنْوي السيرَ. وكـان هذا أَوْلىٰ؛ لأنَّ حَـذْفَ المفعولِ كثيـرٌ جداً لا نِـزاعَ فيه، وإخراجُ الـظرفِ غيرِ المتصـرِّفِ عن ظرفيتِـه فيه نـزاعٌ كثيرٌ، وتحقيقُ هـذا والاعتذارُ عن رفعِ «بينكم» مذكورٌ في الأنعام[2].

وقرأ العامَّةُ «أَسْفارِنا» جمعاً. وابن يعمر[3] «سَفَرِنا» مفرداً.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿صَـدَّقَ﴾**: قرأ[4] الكـوفيون «صَـدَّق» بتشديـد الدال. والباقون بتخفيفها. فـأمَّا الأولى فـ «ظنَّـه» مفعولٌ بـه. والمعنىٰ: أنَّ ظنَّ إبليس ذهب إلى شيءٍ فوافق، فصدَّق هـو ظنَّه على المجـاز والاتساع. ومثلُه: كذَّبْتُ ظني ونفسي وصَدَّقْتُهما، وصَدَّقاني وكَذَّباني. وهو مجازٌ سائغ. أي: ظَنَّ شيئاً فوقع. وأصلُه: مِنْ قولِه: «ولأُغْوِيَنَّهم»[5] و «لأُضِلَّنَّهم»[6] وغيرِ ذلك.

وأمَّا الثانيةُ فانتصب «ظنَّه» على ما تقـدَّمَ من المفعول بـه كقولهم: أَصَبْتُ ظني، وأَخْـطَأْت ظني. أو على المصدرِ بفعـلٍ مقدرٍ أي: يـظنُّ ظنَّـه، أو على

(١) قال: «فكذلك إذا نصب».
(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٨.
(٣) البحر ٧/٢٧٣، والكشاف ٣/٢٨٦.
(٤) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والبحر ٧/٢٧٣، والنشر ٢/٣٥٠، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٩٢، والمحتسب ٢/١٩١.
(٥) من الآية ٣٩ من الحجر.
(٦) من الآية ١١٩ من النساء.

إسقاطِ الخافضِ أي: في ظنه. وزيدُ بن علي والزهريُّ برفعِ «ظَنُّه» ونصب «إبليس» كقول الشاعر[1]:

٣٧٣٨ـ فإنْ يَكُ ظَنِّي صادِقاً وهو صادِقي

. . . .

جعل ظنَّه صادقاً فيما ظَنَّه مجازاً واتساعاً. ورُوي عن أبي عمروٍ[2] برفعِهما وهي واضحةٌ. جعل «ظنَّه» بدلَ اشتمال من إبليس.

والظاهر أنَّ الضميرَ في «عليهم» عائدٌ على أهل سبأ، و «إلَّا فريقاً» استثناءٌ من فاعل «اتبعوه» و «من المؤمنين» صفةُ «فريقاً». و «مِنْ» للبيان لا للتبعيضِ لئلا يَفْسُدَ/ المعنىٰ؛ إذ يلزمُ أَنْ يكونَ بعضُ مَنْ آمن اتَّبع إبليسَ. [٧٣٠/أ]

آ. (٢١) قوله: ﴿إلَّا لِنَعْلَمَ﴾: استثناءٌ مفرغٌ مِنَ العللِ العامَّةِ، تقديرُه: ما كان له عليهم استيلاءٌ لشيءٍ من الأشياءِ إلَّا لهذا، وهو تمييزُ المُحِقِّ من الشاكِّ.

قوله: «منها» متعلقٌ بمحذوفٍ على معنى البيان أي: أعني منها وبسببها. وقيل: «مِنْ» بمعنى في. وقيل: هو حالٌ من «شك». وقوله: «مَنْ يؤمِنُ» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنَّها استفهاميةٌ فَتَسُدُّ مَسَدَّ مفعولَيْ العِلْم. كذا ذكره أبو البقاء[3] وليس بظاهرٍ؛ لأنَّ المعنىٰ: إلَّا لنُمَيِّزَ ونُظْهِرَ للناسِ مَنْ يؤمِنُ مِمَّن لا يُؤْمِنُ فعبَّر عن مقابِلِه بقولِه: «مِمَّن هو منها في شَك»؛ لأنَّه مِنْ نتائجه ولوازِمِه. والثاني: أنها موصولةٌ، وهذا هو الظاهرُ على ما تقدَّم تفسيرُه.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وعجزه، وهو في الإملاء ٢/١٩٧.

(٢) من رواية عبد الوارث.

(٣) الإملاء ٢/١٩٧.

آ. (٢٢) قوله: ﴿الذين زَعَمْتُمْ﴾: مفعولُه الأولُ محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ، والثاني أيضاً محذوفٌ، قامَتْ صفتُه مَقامَه. أي: زَعَمْتموهم شركاءَ مِنْ دونِ الله. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ «مِنْ دون» هو المفعولَ الثاني؛ إذ لا يَنْعَقِدُ منه مع ما قبلَه كلامٌ[١]. لو قلتَ: «هم من دونِ الله» أي: مِنْ غيرِ نيةِ موصوفٍ لم يَجُزْ. ولولا قيامُ الوصفِ مَقامَه أيضاً لم يُحْذَفْ؛ لأنَّ حَذْفَه اختصاراً قليلٌ. على أنَّ بعضَهم مَنَعَه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إلاَّ لِمَنْ أَذِنَ له﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ اللامَ متعلقةٌ بنفسِ الشفاعة. قال أبو البقاء: «كما تقول: شَفَعْتُ له». الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَنْفَعُ»، قاله أبو البقاء[٢]. وفيه نظرٌ: وهو أنه يَلْزَمُ أحدُ أمرَيْن: إمَّا زيادةُ اللامِ في المفعولِ في غيرِ مَوْضِعها، وإمَّا حَذْفُ مفعولِ «تنفع» وكلاهما خلافُ الأصلِ. الثالث: أنه استثناءٌ مفرَّغٌ مِنْ مفعولِ الشفاعة المقدرِ أي: لا تنفع الشفاعةُ لأحدٍ إلاَّ لمَنْ أَذِنَ له.

ثم المستثنى منه المقدرُ يجوزُ أن يكون هو المشفوعَ له، وهو الظاهرُ، والشافعُ ليس مذكوراً إنما دَلَّ عليه الفَحْوى. والتقدير: لا تنفَع الشفاعةُ لأحدٍ من المشفوع لهم إلاَّ لمَنْ أذن تعالى للشافعين أَنْ يَشْفعوا فيه. ويجوز أَنْ يكونَ هو الشافِعَ، والمشفوعُ له ليس مذكوراً تقديرُه: لا تنفعُ الشفاعةُ إلاَّ لشافعٍ أُذِن له أنْ يَشْفَعَ. وعلى هذا فاللامُ في «له» لامُ التبليغِ لا لامُ العلةِ. الرابع: أنه استثناءٌ مفرَّغٌ أيضاً، لكنْ من الأحوال العامة. تقديرُه: لا تنفعُ الشفاعةُ إلاَّ كائنةً لمَنْ أَذِن له. وقرَّره الزمخشري[٣] فقال: «تقول: «الشفاعة لزيدٍ» على معنى:

(١) الأصل: «كلاماً» وهو سهو.
(٢) الإملاء ٢/١٩٧.
(٣) الكشاف ٣/٢٨٧.

أنه الشافعُ كما تقول: الكَرْمُ لزيدٍ، وعلى معنى أنه المشفوعُ له كما تقول: القيامُ لزيدٍ فاحتمل قولُه: «ولا تنفعُ الشفاعةُ عندَه إلَّا لمَنْ أذِنَ له» أَنْ يكونَ على أحدِ هذين الوجهين أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلَّا كائنةً لمَنْ أَذِن له من الشافعين ومطلقةً له، أو لا تنفع الشفاعة إلَّا كائنةً لمَنْ أَذِن له أي: لشفيعِه، أو هي اللامُ الثانية في قولك: «أُذِنَ لزيدٍ لعمروٍ» أي: لأجله فكأنه قيل: إلَّا لمَنْ وقع الإذنُ للشفيعِ لأجلِه. وهذا وجهٌ لطيفٌ وهو الوجه». انتهى.

فقولُه: «الكَرْم لزيدٍ» يعني: أنَّها ليسَتْ لامَ العلة بل لامُ الاختصاصِ. وقوله: «القيامُ لزيد» يعني أنها لام العلة كما هي في «القيام لزيد». وقوله: «أُذن لزيدٍ لعمروٍ» يعني: أنَّ الأولى للتبليغ، والثانيةَ لامُ العلَّةِ.

وقرأ[1] الأخَوان وأبو عمروٍ «أُذِنَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ. والباقون مبنيّاً للفاعل أي: أَذِنَ اللَّهُ وهو المرادُ في القراءة الأخرىٰ. وقد صَرَّح به في قولِه: «إلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ»[2] «إلَّا مَنْ أَذِنَ له الرحمنُ»[3].

قوله: «حتى إذا» هذه غايةٌ لا بُدَّ لَها مِنْ مُغَيًّا. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه قولُه: «فاتَّبَعُوْه»[4] على أَنْ يكونَ الضميرُ في عليهم من قولِه: «صَدَّق عليهم»[5] وفي «قلوبِهم»[6] عائداً على جميع الكفار، ويكون التفزيعُ حالةَ

---

(١) السبعة ٥٢٩، والنشر ٢/٣٥٠، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٩٥، والحجة ٥٨٩.

(٢) الآية ٢٦ من النجم.

(٣) الآية ٢٨ من النبأ.

(٤) في الآية ٢٠.

(٥) في الآية ٢٠.

(٦) في الآية ٢٣.

مفارقةِ الحياةِ، أو يُجْعَلُ اتِّباعُهم إياه مُسْتصحِباً لهم إلى يوم القيامة مجازاً. والجملةُ مِنْ قوله: «قل ادْعُوا» إلى آخرها معترضةٌ بين الغايةِ والمُغَيَّا. ذكره الشيخ(١). وهو حسنٌ.

والثاني: أنه محذوفٌ. قال ابن عطية(٢): «كأنه قيل: ولا هم شفعاءُ كما تحبون(٣) أنتم، بل هم عَبَدَةٌ أو مُسْلمون(٤) أي: منقادون. حتى إذا فُزِّع عن قلوبِهم» انتهى. وجعل الضميرَ في «قلوبهم» عائداً على الملائكة. وقَرَّر ذلك، وضَعَّفَ قولَ مَنْ جعله عائداً على الكفار، أو جميعِ العالم وليس هذا مَوْضِعَ تنقيحه.

وقوله: «قالوا: ماذا» هو جوابُ «إذا»، وقوله: «قالوا الحقَّ» جوابٌ لقوله: «ماذا قال ربُّكم». و«الحقَّ» منصوبٌ بـ«قال» مضمرةً أي: قالوا قال ربُّنا الحقَّ. أي: القولَ الحقَّ. إلا أنَّ الشيخَ(٥) رَدَّ هذا فقال: «فما قَدَّره ابنُ عطية لا يَصِحُّ(٦) لأنَّ ما بعدَ الغايةِ/ مخالِفٌ لِما قبلَها، هم منقادون عَبَدَةٌ دائماً، لا ينفكُّون عن ذلك لا إذا فُزِّع عن قلوبِهم، ولا إذا لم يُفَزَّعْ». [٧٣٠/ب]

الثالث: أنه قولُه: «زَعَمْتُمْ» أي: زعمتم الكفر إلى غايةِ التفزيع ثم تركْتُمْ ما زعمتم وقلتم قال الحقَّ. وعلى هذا يكونُ في الكلام التفاتٌ مِنْ خطابٍ في قولِه: «زَعَمْتم» إلى الغَيْبة في قوله: «قلوبهم».

---

(١) البحر ٧/٢٧٧.
(٢) المحرر ١٣/١٣٤.
(٣) المحرر: «تحسبون».
(٤) المحرر: «مستسلمون».
(٥) البحر ٧/٢٧٨.
(٦) البحر: «لا يصح أن يغيا».

الرابع: أنه ما فُهِم مِنْ سياقِ الكلامِ. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: بأيِّ شيءٍ اتَّصل قولُه: «حتى إذا فُزِّع» ولأيِّ شيء وقعت «حتى» غايةً؟ قلت: بما فُهِم من هذا الكلامِ مِنْ أنَّ ثَمَّ انتظاراً لـلإذْنِ وتوقُّفاً[2] وتمهُّلاً وفَـزَعاً مِن الراجين للشفاعةِ والشفعاءِ هل يُؤْذَنُ لهم، أو لا يُؤْذَن؟ وأنه لا يُـطْلَقُ الإِذنُ إلاَّ بَعْد مَلِيٍّ من الزمان وطولٍ من التربُّصِ. ودَلَّ على هذه الحالِ قولُه: [تعالى «رَبُّ السمواتِ» إلى قوله: «إلاَّ مَنْ أذن له الرحمن وقال صواباً][3] فكأنه قيل: يَتَربَّصون ويتوقَّفون مَلِيَّاً فَـزِعينَ وَهِلين، حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبِهم أي: كُشِفَ الفَزَعُ عن قلوبِ الشافعين والمشفوعِ لهم بكلمةٍ يتكلم بها ربُّ العزةِ في إطلاقِ الإذن، تباشروا بذلك، وسأل بعضُهم بعضاً: ماذا قال ربُّكم قالوا: الحق. أي: القولَ الحقَّ وهو الإِذنُ بالشفاعةِ لِمَنْ ارْتَضَىٰ».

وقرأ ابنُ عامر[4] «فَزَّعَ» مبنياً للفاعل. فإنْ كان الضميرُ في «قلوبهم» للملائكةِ فالفاعلُ في «فَزَّع» ضميرُ اسمِ الله تعالى لتقدُّم ذِكْرِه. وإن كان للكفارِ فالفاعلُ ضميرُ مُغْوِيْهم. كذا قال الشيخ[5]. والظاهر أنه يعودُ على الله مطلقاً. وقرأ الباقون مبنيَّاً للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ بعده. وفَعَّل بالتشديد معناها السَّلْبُ[6] هنا نحو: قَرَّدْتُ البعيرَ أي: أَزَلْتُ قُراده، كذا هنا أي: أزالَ الفَزَعَ عنها.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٧.

(٢) الكشاف: وتوقعاً.

(٣) لم يظهر في مصورة الأصل أثبتناه من (ش) والكشاف. والآيتان ٣٧ ـ ٣٨ من النبأ.

(٤) انظر في أوجه هذه القراءات: السبعة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٥١، والحجة ٥٨٩، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٩٨، والبحر ٧/٢٧٨، والمحتسب ٢/١٩١.

(٥) البحر ٧/٢٧٨.

(٦) قال أبو عبيدة في المجاز ٢/١٤٧: «مجازُه نُفِّس الفَزَعُ عن قلوبهم وطُيِّر عنها الفَزَعُ».

وقرأ الحسن «فُزِعَ» مبنياً للمفعول مخففاً كقولك: ذُهِب بزيدٍ. والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد «فَرَّغَ» مبنياً للفاعل من الفراغ. وعن الحسن أيضاً تخفيفُ الراء. وعنه أيضاً وعن ابنِ عُمَر وقتادة مشدَّدَ[1] الراءِ مبنياً للمفعول.

والفَراغُ: الفَناء والمعنى: حتى إذا أَفْنى اللَّهُ الوَجَلَ أو انتفى بنفسِه، أو نُفِي الوَجَلُ والخوفُ عن قلوبهم فلمَّا بُني للمفعولِ قام الجارُّ مَقامَه. وقرأ ابن مسعود وابن عمر «افْرُنْقِعَ» من الافْرِنْقاع. وهو التفرُّقُ. قال الزمخشري[2]: «والكلمةُ مركبةٌ مِنْ حروف المفارقة مع زيادة العين، كما رُكِّب «اقْمَطَرَّ» من حروفِ القَمْطِ مع زيادة الراء». قال الشيخ[3]: «فإنْ عَنَى أنَّ العينَ من حروفِ الزيادة، وكذا الراء، وهو ظاهرُ كلامِه فليس بصحيحٍ؛ لأنَّ العين والراءَ ليسا مِنْ حروف الزيادةِ. وإنْ عنى أنَّ الكلمة فيها حروفُ ما ذُكِر، وزائداً إلى ذلك العينُ والراءُ، والمادةُ فَرْقَعَ وقَمْطَر[4] فهو صحيحٌ» انتهى. وهذه قراءةٌ مخالِفَةٌ للسَّواد، ومع ذلك هي لفظةٌ غريبةٌ ثقيلةُ اللفظِ، نَصَّ أهلُ البيانِ عليها وَمثَّلوا بها. وحَكَوْا عن عيسى بنِ عمر أنه غُشِيَ عليه ذاتَ يومٍ فاجتمع عليه النَّظَّارَةُ فلمَّا أفاق قال: «أراكم تَكَأْكَأْتُمْ عليَّ تَكَأْكُؤكم على ذي جِنَّةٍ افرَنْقِعوا عني» أي: اجتمعتُمْ عليَّ اجتماعَكم على المجنونِ تَفَرَّقوا عني، فعابَها الناسُ عليه، حيث استعمل مثلَ هذه الألفاظِ الثقيلةِ المستغربةِ.

وقرأ[5] ابن أبي عبلة «الحقُّ» بالرفع على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: قالوا قولُه الحقُّ.

---

(١) «فُرِّغ».

(٢) الكشاف ٣/ ٢٨٨.

(٣) البحر ٧/ ٢٧٨.

(٤) اقمطَّر يومنا: اشتدَّ.

(٥) البحر ٧/ ٢٧٩، والكشاف ٣/ ٢٨٨.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿أو إيَّاكم﴾**: عطفٌ على اسم إنَّ. وفي الخبرِ أوجهٌ، أحدها: أنَّ الملفوظَ به الأولُ وحُذِفَ خبرُ الثاني للدلالة عليه. أي: وإنَّا لعَلَىٰ هُدىً أو في ضلال، أو إنكم لعلىٰ هدىً أو في ضلالٍ. والثاني: العكسُ أي: حُذِف الأولُ، والمَلْفوظُ به خبرُ الثاني. وهو خلافٌ مشهورٌ تقدَّم تحقيقُه عند قولِه: «فاللَّهُ ورسولُه أحَقُّ أنْ يُرْضُوه»[1]. وهذان الوجهان لا يَنْبغي أنْ يُحْمَلا على ظاهرِهما قطعاً؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يَشُكَّ أنه على هدىً ويقينٍ، وأنَّ الكفارَ على ضلالٍ، وإنما هذا الكلامُ جارٍ على ما يَتَخاطَبُ به العربُ من استعمالِ الإنصاف في محاوراتِهم على سبيل الفَرَضِ والتقدير ويُسَمِّيه أهلُ البيانِ الاستدراجَ وهو: أنْ يَذْكُرَ لمخاطبِهِ أمراً يُسَلِّمه، وإنْ كان بخلافِ ما يَذْكر حتى يُصْغيَ إلى ما يُلْقيه إليه، / إذ لو بدأه بما يَكْرَهُ لم يُصْغِ. [٧٣١/أ]
ونظيرُه قولُهم: أَخْزَىٰ اللَّهُ الكاذبَ مني ومنك. ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

٣٧٣٩ـ فَأَيِّي ما وأَيُّك كان شَرّاً
فَقِيْدَ إلى المَقامةِ لا يَراها

وقولُ حسان[3]:

٣٧٤٠ـ أَتَهْجُوه ولَسْتَ له بكُفْءٍ
فَشَرُّكُما لخيرِكما الفِداءُ

مع العلم لكلِّ أحدٍ أنه صلَّى الله عليه وسلَّم خيرُ خَلْقِ اللَّهِ كلِّهم.

الثالث: أنه من بابِ اللفِّ والنَّشْرِ. والتقدير: وإنَّا لعلى هُدَىً وإنكم لفي ضلال مبين. ولكن لَفَّ الكلامين وأخرجَهما كذلك لعدمَ اللَّبْسِ، وهذا لا يتأتَّىٰ

---

(١) الآية ٦٢ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٦/٧٥.

(٢) تقدم برقم ١٨٧٧.

(٣) تقدم برقم ٢٦٦.

إلَّا أَنْ تكونَ «أو» بمعنى الواوِ وهي مسألةُ خلافٍ. ومِنْ مجيءِ «أو» بمعنى الواو قولُه[1]:

٣٧٤١ــ قَوْمٌ إذا سَمِعوا الصَّرِيْخَ رَأَيْتَهُمْ
ما بين مُلْجِم مُهْره أو سافِعِ

وتقدَّم تقريرُ هذا وهذا الذي ذكرْتُه منقولٌ عن أبي عبيدة[2]. الرابع: قال الشيخ[3]: «وأو هنا على موضوعِها لكونِها لأحدِ الشيئَيْن وخبرُ «إنَّا أو إياكم» هو «لعلى هدى أو في ضلالٍ مُبِين» ولا يُحتاج إلى تقديرِ حذفٍ؛ إذ المعنى: أنَّ أحَدنا لَفي أحدِ هذَيْن كقولِك: زيدٌ أو عمروٌ في القصر أو في المسجدِ لا يُحتاج إلى تقديرِ حَذْفٍ إذ معناه: أحدُ هذَيْن في أحدِ هذين. وقيل: الخبرُ محذوفٌ، ثم ذَكَرَ ما قَدَّمْتُ إلى آخره. وهذا الذي ذكره هو تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعرابٍ، والناسُ نظروا إلى تفسيرِ الإعراب فاحتاجوا إلى ما ذكرْتُ.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿الفَتَّاحُ العليمُ﴾**: صِفتا مبالغةٍ. وقرأ[4] عيسى بن عمر «الفاتحُ» اسمَ فاعلٍ.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿أَرُوْني﴾**: فيها وجهان، أحدهما: أنها عِلْمية متعديةٌ قبل النَّقْلِ إلى اثنين فلمَّا جيْءَ بهمزةِ النقلِ تَعَدَّتْ لثلاثةٍ أوَّلُها: ياءُ المتكلم، ثانيها: الموصولُ، ثالثها: «شركاءَ» وعائدُ الموصول محذوفٌ أي: أَلْحَقْتموهم به. الثاني: أنها بَصَرِيَّةٌ متعديةٌ قبل النقل لواحدٍ وبعده لاثنين، أوَّلهما ياءُ المتكلم، ثانيهما الموصولُ، و «شركاءَ» نصبٌ على الحالِ مِنْ عائد الموصول أي: بَصِّرُوْني المُلْحقين به حالَ كونِهم شركائي.

(١) تقدم برقم ٦٣٥.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٤٨.
(٣) البحر ٧/ ٢٨٠.
(٤) البحر ٧/ ٢٨٠.

قال ابن عطية[1] في هذا الثاني: «ولا غَناء له» أي لا مَنْفعةَ فيه يعني: أنَّ معناه ضعيفٌ. قال الشيخ[2]: «وقوله: لا غَناء له ليس بجيدٍ، بل في ذلك تبكيْتٌ لهم وتوبيخٌ، ولا يريد حقيقةَ الأمرِ بل المعنى: الذين هم شركائي على زَعْمِكم هم مِمَّنْ إنْ أَرَيْتُموهم افْتَضَحْتُمْ؛ لأنهم خشبٌ وحجرٌ وغيرُ ذلك».

قوله: «بل هو» في هذا الضميرِ قولان، أحدُهما: أنه ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى أي: ذلك الذي أَلْحَقْتُمْ به شركاءَ هو اللَّهُ. والعزيز الحكيم صفتان. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ. واللَّهُ مبتدأ، والعزيزُ الحكيمُ خبران. والجملةُ خبر «هو».

آ. (٢٨) **قوله: ﴿كافَّةً﴾**: فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من كاف «أَرْسَلْناك» والمعنىٰ: إلَّا جامعاً للناس في الإبلاغ.

والكافَّةُ بمعنى الجامع، والهاءُ فيه للمبالغة كهي في: عَلَّامة وراوِية. قاله الزجاج[3]. وهذا بناءً منه على أنه اسمُ فاعلٍ مِنْ كَفَّ يَكُفُّ. وقال الشيخ[4]: «أمَّا قولُ الزجَّاج: إن كافَّة بمعنى جامعاً، والهاءُ فيه للمبالغة؛ فإنَّ اللغةَ لا تُساعِدُه على ذلك؛ لأنَّ كَفَّ ليس معناه محفوظاً بمعنى جَمَعَ» يعني: أن المحفوظَ في معناه مَنَع. يقال: كَفَّ يَكُفُّ أي: مَنَع. والمعنى: إلَّا مانعاً لهم من الكفرِ، وأن يَشُذُّوا مِنْ تَبْليغِك، ومنه الكفُّ لأنها تمنع خروج ما فيه.

الثاني: أنَّ «كافَّة» مصدرٌ جاء على الفاعِلة كالعافِية والعاقِبَة. وعلى هذا فوقوعُها حالاً: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على حذف مضافٍ أي: ذا كافَّةٍ للناس.

---

(١) المحرر ١٣/١٣٨، وعبارته: «لأن استدعاء رؤية العين في هذا لا غناء له».

(٢) البحر ٧/٢٨٠.

(٣) معاني القرآن له ٤/٢٥٤، ولم يَرِدْ في إعرابه: أنَّ الهاء فيه للمبالغة.

(٤) البحر ٧/٢٨١.

الثالث: أنَّ «كافَّة» صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: إلاَّ إرْسالةً كافَّةً. قال الزمخشري[1]: «إلاَّ إرْسالةً عامةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شَمِلَتْهُم فقد كَفَتْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ منها أحدٌ منهم». قال الشيخ[2]: «أمَّا كافَّة بمعنى عامَّة، فالمنقولُ عن النحويين أنها لا تكونُ إلاَّ حالاً، ولم يُتَصرَّفْ فيها بغير ذلك، فَجَعْلُها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عَمَّا نقلوا، ولا يُحْفَظُ أيضاً استعمالُها صفةً لموصوفٍ محذوفٍ». / [٧٣١/ب]

الرابع: أنَّ قولَه: «كافَّةً» حالٌ من «للناس» أي: للناس كافَّة. إلاَّ أن هذا قد رَدَّه الزمخشريُّ[3] فقال: «ومَن جَعَلَه حالاً من المجرور متقدِّماً عليه فقد أخطأ؛ لأنَّ تَقَدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجارِّ. وكم تَرَى مِمَّنْ يَرْتكبُ مثلَ هذا الخطأ، ثم لا يَقْنَعُ به حتى يَضُمَّ إليه أن يَجْعَلَ اللامَ بمعنى إلى، لأنه لا يَسْتوي له الخطأُ الأولُ إلاَّ بالخطأ الثاني، فلا بُدَّ له أَنْ يرتكبَ الخطأَيْن معاً». قال الشيخ[4]: «أمَّا قولُه كذا فهو مختلَفٌ فيه: ذهب الجمهورُ إلى أنه لا يجوزُ، وذهب أبو عليّ وابن كَيْسانَ وابن بَرْهانَ وابن ملكون[5] إلى جوازه». قال: «وهو الصحيحُ». قال: «ومِنْ أمثلةِ أبي عليّ: «زيدٌ خيرَ ما يكونُ خيرٌ منك». التقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما يكونُ، فجعل «خيرَ ما يكون» حالاً من الكاف في «مِنْكَ» وقدَّمها عليها وأنشد[6]:

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(٢) البحر ٧/ ٢٨١.

(٣) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(٤) البحر ٧/ ٢٨١.

(٥) وهو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢/ ٧٤٥ ـ ٧٤٦.

(٦) البيت للمعلوط بن بدل القريعي أو سويد بن حذاق الشني، وهو في الحماسة لرجل من بني قُريع ٥٧٥، والخزانة ١/ ٥٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦.

٣٧٤٢ـ إذا الـمَـرْءُ أَعْيَـتْـه الـمـروءةُ نـاشِئـاً
فـمـطلَبُـهـا كَـهْـلاً عـلـيـه شـديـدُ

أي: فمطلَبُها عليه كَهْلاً. وأنشد أيضاً[1]:

٣٧٤٣ـ تَسَلَّيْتُ طُـرَّاً عـنكُـمُ بَـعْـدَ بَيْـنِكُـمْ
بـذِكْـراكـمُ حـتـى كـأنَّـكُـمُ عـنـدي

أي: عنكم طُرَّاً. وقد جاء تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرور وعلى ما يتعلق به قال[2]:

٣٧٤٤ـ مَـشْـغُـوْفَـةً بـكِ قـد شُـغِـفْـتُ وإنَّـمـا
حَـتَـمَ الـفـراقُ فـمـا إلـيـك سـبـيـلُ

أي: قد شُغِفَتْ بك مَشْغوفةً. وقال آخر[3]:

٣٧٤٥ـ غـافِـلاً تَـعْـرِضُ الـمـنـيَّـةُ لـلـمَـرْ
ءِ فـيُـدْعَـى ولات حـيـنَ إبـاءُ

أي: تَعْرِضُ المنيَّةُ للمَرْءِ غافِلاً». قال: «وإذا جازَ تقديمُها على صاحبها[4] وعلى العاملِ فيه، فتقديمُها على صاحبِها[5] وحدَه أجوزُ». قال: «ومِمَّنْ حمله على الحال ابنُ عطيةَ فإنه قال[6]: «قُدِّمَتْ للاهتمام» والمنقولُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في العيني ٣/١٦٠، وشرح التصريح ١/٣٧٩. وطراً: جميعاً.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في العيني ٣/١٦٢، والأشموني ٢/١٧٧.
(٣) تقدم برقم ١٩٤٤.
(٤) البحر: المجرور.
(٥) البحر: دون العامل.
(٦) المحرر ١٣/٣٤٩.

عن ابن عباس قولُه: إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقديره إلى الناس كافة. قال: «وقولُ الزمخشريِّ: لا يَسْتوي له الخطأ الأول إلخ فشَنيعٌ؛ لأنَّ القائلَ بذلك لا يحتاجُ إلى جَعْلِ اللامِ بمعنى إلى لأنَّ أَرْسَلَ يتعدَّى باللام قال تعالى[1]: «وأَرْسلناك للناس رسولاً» و «أرسلَ» ممَّا يتعدَّى باللامِ، وبـ «إلى» أيضاً. وقد جاءتِ اللامُ بمعنى «إلى» و «إلى» بمعناها».

قلت: أمَّا «أَرْسَلْناكَ للناسِ» فلا دَلالةَ فيه؛ لاحتمالِ أَنْ تكونَ اللامُ لامَ العلةِ المجازيَّةِ. وأمَّا كونُها بمعنى «إلى» والعكسُ فالبصريُّون لا يَتَجوَّزُون في الحروف. و «بشيراً ونذيراً» حالان أيضاً.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿لكم مِيْعادُ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ. والميعادُ يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ مضافٌ لظرفِه، والميعادُ يُطْلق على الوعدِ والوعيدِ. وقد تقدَّم أنَّ الوعدَ في الخيرِ، والوعيدَ في الشرِّ غالباً. الثاني: اسمٌ أُقيم مُقامَ المصدرِ. والظاهرُ الأولُ. قال أبو عبيدة[2]: «الوَعْدُ والوعيدُ والميعاد بمعنىً». الثالث: أنه هنا ظرفُ زمانٍ. قال الزمخشري[3]: «الميعادُ ظرفُ الوعدِ، من مكانٍ أو زمانٍ، وهو هنا ظرفُ زمانٍ. والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ «ميعادٌ يومٌ»[4] يعني برفعِهما منوَّنَيْنِ، فأبدل منه اليوم. وأمَّا الإضافةُ فإضافةُ تبيينٍ، كقولك: سَحْقُ ثوبٍ وبعيرُ سانِيَةٍ»[5].

قال الشيخ[6]: «ولا يتعيَّنُ ما قال؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ التقديرُ: لكم ميعادُ

---

(١) الآية ٧٩ من النساء.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٤٩.
(٣) الكشاف ٣/٢٩٠.
(٤) البحر ٧/٢٨٢.
(٥) السحق من الثياب: البالي وبعيرُ سانيةٍ: الإبل يُسْتقىٰ عليها الماء.
(٦) البحر ٧/٢٨٢.

ميعادِ يومٍ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أُعْرِب المضافُ إليه بإعرابه». قلت: الزمخشريُّ لو فَعَلَ مثلَه لسَمَّع به. وجَوَّزَ الزمخشريُّ(١) في الرفع وجهاً آخرَ: وهو الرفعُ على التعظيمِ، يعني على إضمارِ مبتدأ، وهو الذي يُسَمَّىٰ القطعَ. وسيأتي هذا قريباً.

وقرأ(٢) ابنُ أبي عبلةَ واليزيديُّ «ميعادٌ يوماً» بتنوين الأولِ، ونصبِ «يوماً» منوَّناً. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ علىٰ الظرفِ. والعاملُ فيه مضافٌ مقدرٌ، تقديرُه: لكم إنجازُ وعدٍ في يومٍ صفتُه كيتَ وكيتَ. الثاني: أن ينتصِبَ بإضمارِ فعلٍ. قال الزمخشريُّ(٣): «وأمَّا نصبُ اليوم فعلىٰ التعظيم بإضمارِ فعلٍ، تقديرُه: أعني يوماً. ويجوز أَنْ يكونَ الرفعُ على هذا، أعني التعظيمَ».

وقرأ عيسىٰ بتنوين الأول، ونصبِ «يوم» مضافاً للجملة بعده. / وفيه [٧٣٢/أ] الوجهانِ المتقدِّمان: النصبُ على التعظيم، أو الظرفُ.

قوله: «لا يَسْتَأْخِرون عنه» يجوزُ في هذه الجملةِ أَنْ تكونَ صفةً لـ «مِيْعاد» إنْ عاد الضميرُ في «عنه» عليه، أو لـ «يوم» إنْ عاد الضميرُ في «عنه» عليه، فيجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعِها بالرفع أو الجرِّ. وأمَّا على قراءةِ عيسى فينبغي أَنْ يعودَ الضميرُ في «عنه» على «ميعاد» ليس إلَّا؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ الظرفَ إذا أُضيفَ إلى جملةٍ لم يَعُدْ منها إليه ضميرٌ إلَّا في ضرورةٍ كقوله(٤):

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٩٠.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٧/ ٢٨٢، والكشاف ٣/ ٢٩٠، والشواذ ١٢٢.
(٣) الكشاف ٣/ ٢٩٠.
(٤) تقدم برقم ٤٣٧.

٣٧٤٦ـ مَـضَـتْ سَـنَـةٌ لِـعَـامَ وُلِـدْتُ فـيـه
وعَـشْـرٌ بَـعْـد ذاكَ وحِـجَّـتـانِ

آ. (٣١) قـوله: ﴿ولـو تَرَىٰ﴾: مفعـولُ «ترىٰ» وجـوابُ «لـو» محذوفان للفهم. أي: لو ترىٰ حـالَ الظالمين وقتَ وقـوفِهم راجعاً بعضُهم إلى بعض القـولَ لـرَأَيْتَ حـالاً فـظيعـة وأمـراً مُنْكـراً. و «يَـرْجِـعُ» حـالٌ مِنْ ضميـرِ «مَوْقوفون»، والقولُ منصوبٌ بـ «يَرْجِعُ» لأنه يَتَعَدَّىٰ. قال تعـالى: «فإنْ رَجَعَـكَ اللَّهُ»[١]. وقـولُه: «يقـولُ الذين اسْتُضْعِفـوا» إلى آخره تفسيـرٌ لقولِـه: «يَرْجِـعُ» فـلا مَحَلَّ لـه. و «أنتم» بعد «لـولا» مبتدأٌ على أصَـحِّ المـذاهبِ[٢]. وهـذا هـو الأفصحُ، أعني وقوعَ ضمائرِ الـرفعِ بعـد «لولا» خـلافاً للمبـرد[٣]؛ حيث جَعَلَ خلافَ هذا لَحْناً، وأنه لم يَرِدْ إلاَّ في قولِ يزيدَ[٤]:
٣٧٤٧ـ وكم مَوْطِنٍ لَوْلاي . . . .
. . . .

البيت. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا[٥]. والأخفشُ جَعَلَ أنه ضميرُ نصبٍ أو جـرٍ قامَ مقامَ ضميرِ الرفع. وسيبويهِ[٦] جعلَه ضميرَ جَرّ.

آ. (٣٣) قـوله: ﴿بـل مَكْرُ الليـلِ﴾: يجوز رفعُـه مِنْ ثـلاثـةِ أوجه، أحدها: الفاعليةُ تقديره: بل صَـدَّنا مَكْـرُكُمْ في هذين الـوقتين. الثاني:

---

(١) الآية ٨٣ من التوبة.
(٢) انـظر المسـألـة في الكتـاب ١/٣٨٨، وابن يعيش ٣/١١٨، وأمـالي الشجـري ١/١٨٠، والإنصاف ٦٨٧.
(٣) الكامل ١٠٩٧، والمقتضب ٣/٧٣.
(٤) تقدم برقم ٢٤٧٩. والأصل: «في قول زياد» وهو يزيد بن أم الحكم.
(٥) لم يسبق له ذلك.
(٦) الكتاب ١/٣٨٨.

أَنْ يكونَ مبتدأً خبرُه محذوفٌ، أي: مَكْرُ الليلِ صَدَّنا. الثالث: العكسُ أي: سببُ كفرِنا مَكْرُكم. وإضافةُ المَكْرِ إلى الليلِ والنهار: إمَّا على الإسنادِ المجازيِّ كقولهم: ليلٌ ماكرٌ، فيكونُ مصدراً مضافاً لمرفوعِه، وإمَّا على الاتساعِ في الظرف فجُعِل كالمفعولِ به، فيكونُ مضافاً لمنصوبِه. وهذان أحسنُ مِنْ قول مَنْ قال: إنَّ الإضافةَ بمعنى «في» أي: في الليل؛ لأنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في غيرِ مَحَلِّ النِّزاع.

وقرأ العامَّةُ «مَكْرُ» خفيفَ الراءِ ساكنَ الكاف مضافاً لِما بعده. وابن يعمر[1] وقتادةُ بتنوين «مكرٌ» وانتصابِ الليل والنهار ظرفَيْن. وقرأ[2] أيضاً وسعيد بن جبير وأبو رُزَيْن بفتحِ الكافِ وتشديدِ الراءِ مضافاً لِما بعده. أي: كُرورُ الليل والنهار واختلافُهما، مِنْ كَرَّ يَكُرُّ، إذا جاء وذهب. وقرأ ابن جُبير أيضاً وطلحة وراشد القارئ[3] ـ وهو الذي كان يصحِّحُ المصاحفَ أيامَ الحَجَّاج بأمرِه ـ كذلك إلَّا أنه بنصبِ الراء. وفيها أوجهٌ، أظهرُها: ما قاله الزمخشري[4]، وهو الانتصابُ على المصدرِ قال: «بل تَكُرُّون الإغواءَ مَكَرَّاً دائماً لا تَفْتَرُون عنه». الثاني: النصبُ على الظرفِ بإضمارِ فِعْلٍ أي: بل صَدَدْتُمونا مَكَرَّ الليلِ والنهارِ أي: دائماً. الثالث: أنه منصوبٌ بتَأْمُرُوننا، قاله أبو الفَضل الرازي، وهو غلطٌ؛ لأنَّ ما بعد المضافِ لا يَعْمل فيما قبلَه إلَّا في مسألةٍ واحدةٍ: وهي «غير» إذا كانَتْ بمعنى «لا» كقوله[5]:

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٩٣/٢، والبحر ٢٨٣/٧، والقرطبي ٣٠٣/١٤، والشواذ ١٢٢.

(٢) أي ابن يعمر.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) الكشاف ٢٩١/٣.

(٥) تقدم برقم ٨١.

٣٧٤٨ـ إنَّ امْـرَأً خَـصَّـنـي عَـمْـداً مَـوَدَّتَـه
عـلى التَّنـائي لَعِنـدي غـيـرُ مَكْـفـورِ

وتقريرُ هذا تقدَّمَ أواخرَ الفاتحة(١).

وجاء قولُه: «قال الذين استكبروا» بغيرِ عاطفٍ؛ لأنَّه جوابٌ لقولِ الضَّعَفَةِ، فاسْتُؤْنِفَ، بخلافِ قوله: «وقال الذين اسْتُضْعِفُوا» فإنه لَمَّا لم يكنْ جواباً عُطِف. والضميرُ في «وأَسَرُّوا الندامةَ» للجميع: للأتباع والمتبوعين.

آ. (٣٤) قوله: ﴿إلَّا قال مُتْرَفُوْها﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ «قرية» وإن كانَتْ نكرةً؛ لأنَّها في سياقِ النفي.

قوله: «بما أُرْسِلْتُمْ» متعلقٌ بخبر «إنَّ» و«به» متعلِّقٌ بـ «أُرْسِلْتُمْ». والتقدير: إنَّا كافرون بالذي أُرْسِلْتم به، وإنما قُدِّم للاهتمامِ. وحَسَّنه تواخي الفواصلِ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿ويَقْدِرُ﴾: أي: يُضَيِّق بدليل مقابلتِه لـ «يَبْسُط». وهذا هو الطباقُ البديعيُّ. وقرأ(٢) الأعمش «ويُقَدِّر» بالتشديد/ في [٧٣٢/ب]
الموضعين.

آ. (٣٧) قوله: ﴿بالتي تُقَرِّبكم﴾: صفةٌ للأموالِ والأولادِ؛ لأنَّ جمعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يُعامَلُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدة. وقال الفراء(٣) والزجَّاج(٤): إنَّه حذفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه. قالا: والتقدير

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧١.
(٢) الإتحاف ٢/ ٣٨٨، والبحر ٧/ ٢٨٥.
(٣) معاني القرآن له ٢/ ٣٦٣.
(٤) معاني القرآن له ٤/ ٢٥٥.

وما أموالُكم بالتي تُقَرِّبُكم عندنا زُلْفى، ولا أولادُكم بالتي تُقَرِّبُكم. وهذا لا حاجةَ إليه أيضاً. ونُقِل عن الفراء[1] ما تقدَّمَ: مِنْ أنَّ «التي» صفةٌ للأموالِ والأولادِ معاً. وهو الصحيح. وجعل الزمخشري[2] «التي» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ. قال: «ويجوزُ أَنْ تكون هي[3] التقوىٰ وهي المقرِّبةُ عند الله زُلْفَىٰ وحدها أي: ليسَتْ أموالُكم وأولادُكم بتلك الموصوفةِ[4] عند الله بالتقريبِ». وقال الشيخ[5]: «ولا حاجةَ إلى هذا الموصوفِ» قلت: والحاجةُ إليه بالنسبة إلى المعنى الذي ذكره داعيةٌ.

قوله: «زُلْفَى» مصدرٌ مِنْ معنىٰ الأول؛ إذ التقدير: تُقَرِّبكم قُرْبى. وقرأ[6] الضحَّاك «زُلَفاً» بفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمعُ زُلْفَى نحو: قُرْبَة وقُرَب. جُمِع المصدرُ لاختلافِ أنواعِه.

قوله: «إلَّا مَنْ آمَنَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطعٌ فهو منصوبُ المحلِّ. الثاني: أنه في محلِّ جَرٍّ بدلاً من الضمير في «أموالكم». قاله الزجاج[7]. وغَلَّطه النحاس[8]: بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب. قال: «ولو جاز هذا لجازَ «رَأَيْتُك زيداً». وقولُ أبي إسحاقَ هذا هو قولُ الفراءِ»[9]. انتهى.

---

(1) معاني القرآن ٢/٣٦٣.
(2) الكشاف ٣/٢٩٢.
(3) الكشاف: «التي هي».
(4) الكشاف: «الموضوعة للتقريب».
(5) البحر ٧/٢٨٥.
(6) البحر ٧/٢٨٥.
(7) معاني القرآن ٤/٢٥٥.
(8) إعراب القرآن ٢/٦٧٧.
(9) معاني القرآن ٢/٣٦٣ قال: «وإنْ شئْتَ أوقعت عليها التقريب أي: لا تُقَرِّب الأموالُ إلَّا مَنْ كان مُطيعاً».

قال الشيخُ[1]: «ومذهبُ الأخفش والكوفيين[2] أنه يجوزُ البدلُ مِنْ ضميرِ المخاطبِ والمتكلم؛ إلَّا أنَّ البدلَ في الآيةِ لا يَصِحُّ؛ ألا ترىٰ أنه لا يَصِحُّ تفريغُ الفعلِ الواقعِ صلةً لما بعد «إلَّا» لو قلتَ: «ما زيدٌ بالذي يَضْرِب إلَّا خالداً» لم يَجُزْ. وَتَخَيَّلَ الزجَّاجُ أنَّ الصلةَ ــ وإن كانَتْ مِنْ حيث المعنىٰ منفيَّةً ــ أنه يجوزُ البدلُ، وليس بجائزٍ، إلَّا أَنْ يَصِحَّ التفريغُ له». قلت: ومَنْعُهُ قولَك: «ما زيدٌ بالذي يَضْرِب إلَّا خالداً» فيه نظرٌ، لأنَّ النفيَ إذا كان مُنْسَحباً على الجملة أُعْطي حُكْمَ ما لو باشَرَ ذلك الشيءَ. ألا ترىٰ أنَّ النفيَ في قولك «ما ظننتُ أحداً يَفْعلُ ذلك إلَّا زيدٌ» سَوَّغَ البدلَ في «زيد» مِنْ ضميرِ «يَفْعَل» وإنْ لم يكنِ النفيُ مُتَسَلِّطاً عليه. قالوا: ولكنه لمَّا كان في حَيِّزِ النفي صَحَّ فيه ذلك، فهذا مثلُه.

والزمخشريُّ أيضاً تَبع الزجَّاجَ والفراءَ في ذلك من حيث المعنىٰ، إلَّا أنَّه لم يَجْعَلْه بدلاً بل منصوباً على أصل الاستثناء، فقال[3]: «إلَّا مَنْ آمنَ استثناءٌ من «كم» في تُقَرِّبُكم. والمعنىٰ: أنَّ الأموالَ لا تُقَرِّبُ أحداً إلَّا المؤمنَ الذي يُنْفقها في سبيلِ الله. والأولاد لا تُقَرِّبُ أحداً إلَّا مَنْ عَلَّمهم الخيرَ، وفَقَّهَهم في الدين، ورَشَّحهم للصلاح». ورَدَّ عليه الشيخُ[4] بنحوِ ما تقدَّم فقال: «لا يجوزُ: ما زيدٌ بالذي يَخْرُج إلَّا أخوه، وما زيدٌ بالذي يَضْرب إلَّا عَمْراً»[5]. والجوابُ عنه ما تقدم، وأيضاً فالزمخشريُّ لم يجعَلْه بدلاً بل استثناءً صريحاً، ولا يُشْتَرَطُ في الاستثناء التفريغُ اللفظيُّ بل الإسنادُ المعنويُّ، ألا ترىٰ أنك تقول: «قام

(١) البحر ٧/٢٨٦.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٩٢.
(٤) البحر ٧/٢٨٦.
(٥) قال: «ولا ما زيد بالذي يمر إلَّا ببكر».

القومُ إلَّا زيداً» ولو فَرَّغْتَه لفظاً لامتنع؛ لأنه مُثْبَتٌ. وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ هو الوجهُ الثالثُ في المسألة.

الرابع: أنَّ «مَنْ آمَنَ» في محلِّ رفع على الابتداء. والخبرُ قولُه: «فأولئك لهم جَزاءُ الضِّعْفِ». وقال الفراء[1]: «هو في موضعٍ رفعٍ تقديرُه: ما هو المقرَّب إلَّا مَنْ آمن» وهذا لا طائلَ تحته. وعَجِبْتُ من الفَرَّاءِ كيف يقوله؟

وقرأ العامَّةُ: «جزاءُ الضِّعْفِ» مضافاً على أنه مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه، أي: أَنْ يُجازِيَهم الضِّعْفَ. وقَدَّره الزمخشريُّ[2] مبنيَّاً للمفعول أي: يُجْزَوْن الضِّعْفَ. وردَّه الشيخ[3]: بأنَّ الصحيحَ مَنْعُه. وقرأ[4] قتادة برفعِهما على إبدالِ الضِّعْف مِنْ «جزاء». وعنه أيضاً وعن يعقوبَ بنصبِ «جزاءً» على الحال. والعاملُ فيها الاستقرار، وهذه كقولِه: «فله جزاءً الحسنى»[5] فيمَنْ قرأ بنصبِ «جزاء» في الكهف.

قوله: «في الغُرُفاتِ» قرأ[6] حمزةُ «الغُرْفَةِ» بالتوحيد على إرادةِ الجنس ولعدمِ اللَّبْسِ؛ لأنه مَعْلومٌ أنَّ لكلِّ أحدٍ غرفةً تَخُصُّه. وقد أُجْمِعَ على التوحيدِ في قوله: «يُجْزَوْنَ الغُرْفَةَ»[7] ولأنَّ لفظَ الواحدِ أخفُّ فوُضِعَ مَوْضِعَ الجمعِ مع

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٦٣. (٢) الكشاف ٣/٢٩٢.

(٣) البحر ٧/٢٨٦ قال: «والمصدر في كونه يُبنى للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله فيه خلاف والصحيح المنع».

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٨٧، والقرطبي ١٤/٣٠٦، والنشر ٢/٣٥١، والبحر ٧/٢٨٦.

(٥) الآية ٨٨ من الكهف. وهي قراءة حفص والأخوين، والباقون بالرفع والإضافة. السبعة ٣٩٨.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٥١، والبحر ٧/٢٨٦، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٣٠٦، والشواذ ١٢٢، والإتحاف ٢/٣٨٨.

(٧) الآية ٧٥ من الفرقان.

أَمْنِ اللَّبْس. والباقون «الغُرُفات» جمعَ سَلامة. وقد أُجْمِعَ على الجمع في قوله: «لنُبَوِّئَنَّهُمْ مِن الجنَّةِ غُرَفاً»(١) والرسمُ مُحْتَمِلٌ للقراءتَيْن. وقرأ الحسن(٢) بضمِّ راء «غُرُفات» على الإتباع. وبعضُهم يَفْتحها. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك أول البقرة(٣). وقرأ ابنُ وثَّاب «الغُرُفَة» بضمِّ الراء والتوحيد.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وما أَنْفَقْتُمْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ / «ما» موصولةً في محلِّ رَفْعٍ بالابتداء. والخبرُ قولُه: «فهو يُخْلِفُه» ودخلتِ الفاءُ لشَبَهِه بالشرطِ. و «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ، كذا قيلَ. وفيه نظرٌ لإبهامِ «شيء» فأيُّ تبيينٍ فيه؟ الثاني: أَنْ تكونَ شرطيةً فتكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدَّماً، و «فهو يُخْلِفُه» جوابُ الشرطِ. [٧٣٣/أ]

قوله: «الرازِقين» إنما جُمِع من حيث الصورةُ؛ لأنَّ الإنسانَ يرزقُ عيالَه مِنْ رزقِ اللَّهِ، والرازقُ في الحقيقة للكلِّ إنما هو الله تعالى.

آ. (٤٠) قوله: ﴿ويومَ يَحْشُرُهُمْ ثم يقولُ﴾: قد تقدَّم أنه يُقْرأ بالنونِ والياءِ في الأنعام(٤).

قوله: «أهؤلاءِ إيَّاكم كانوا يَعْبُدون» «إيَّاكم» منصوبٌ بخبر كان، قُدِّمَ لأجلِ الفواصلِ والاهتمامِ. واسْتُدِلَّ به على جوازِ تقديم خبر «كان» عليها إذا كان خبرُها جملةً فإنَّ فيه خلافاً: جَوَّزه ابن السَّراج(٥)، ومنعَه غيرُه. وكذلك

---

(١) الآية ٥٨ من العنكبوت.
(٢) قراءة الحسن بإسكان الراء، كما في البحر والإتحاف. وقراءة العامَّة بضم الراء على الإتباع.
(٣) لم تتقدَّم هذه اللفظة في سورة البقرة.
(٤) انظر: الدر المصون ١٤٨/٥.
(٥) الأصول ٨٨/١ قال: «والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول: «أبوه منطلق كان زيد» تريد كان زيد أبوه منطلق».

اختلفوا في: توسُّطه إذا كان جملةً، قال ابن السَّراج[1]: «القياسُ جوازُه، ولكنْ لم يُسْمَعْ». قلت: قد تقدَّم في قوله: «ما كان يَصنَعُ فرعونُ»[2] ونحوه أنه يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ تقديمِ الخبرِ وأَنْ لا يكون. ووجهُ الدلالةِ هنا: أنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِنُ بتقديمِ العاملِ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في هود عند قولِه: «ألا يَوْمَ يَـأْتيهم ليسَ مَصْروفاً»[3] ومَنْعُ هذه القاعدةِ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿التي كُنْتُمْ بها﴾: صفةُ النـارِ، وفي السجدة[4] وَصْفُ العذاب. قيل: لأنَّ ثَمَّ كانوا مُلْتَبسين بالعذابِ متـردِّدِين فيه فَـوُصِفَ لهم ما لابَسُوه، وهنا لم يُلابِسُوه بَعْدُ؛ لأنه عَقيبُ حَشْرِهم.

آ. (٤٤) قوله: ﴿يَـدْرُسُوْنها﴾: العـامَّةُ على التخفيفِ مضـارعَ درس مخففـاً أي: حَفِظَ. وأبو حيـوةَ[5] «يَدَّرِسُـوْنَها» بفتـح الدال مشـددةً وكسرِ الراء. والأصلُ يَدْتَرِسُوْنها من الادِّراس على الافتعـالِ فأُدْغم. وعنـه أيضاً بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ وشَدِّ الراءِ[6] من التدريس.

قوله: «وما أَرْسَلْنا إليهمْ قبلَكَ» أي: إلى هؤلاء المعاصرين لك لم نُرْسِلْ إليهم نذيراً يُشافِهُهم بالنِّذارةِ غيرَك، فـلا تَعارُضَ بينَـه وبينَ قولِـه: «وإنْ مِنْ أُمَّةٍ

---

(١) الأصول ١/٨٩ قال: «وما جاز أن يكون خبراً فـالقياس لا يمنـعُ مِنْ تقديمـه إذ كانت الأخبار تُقَدَّم إلَّا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب».

(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٤٣٩.

(٣) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر ٦/٢٩٢.

(٤) «وقيل لهم ذُوْقوا عذابَ النار الذي كنتم به تكذِّبون». الآية ٢٠.

(٥) البحر ٧/٢٨٩، والمحتسب ٢/٢٩٥.

(٦) «يُدَرِّسونها».

إلَّا خَلا فيها نذيرٌ»(١) إذِ المرادُ هناك آثارُ النَّذيرِ، ولا شَكَّ أنَّ هذا كان موجوداً، يَذْهَبُ النبيُّ، وتَبْقَى شريعتُه.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿وما بَلغُوا﴾** الظاهرُ أن الضميرَ في «بَلَغُوا» وفي «آتيناهم» للذين مِنْ قبلِهم ليناسِقَ قوله: «فكذَّبُوا رُسُلي» بمعنى: أنهم لم يَبْلُغوا في شُكْرِ النِّعْمَة وجزاءِ المِنَّةِ مِعْشارَ ما آتيناهم من النعمِ والإحسانِ إليهم. وقيل(٢): بل ضميرُ الرفع لقريشٍ والنصبِ للذين مِنْ قبلهم، وهو قولُ ابنِ عباس على معنى أنهم كانوا أكثرَ أموالاً. وقيل: بالعكس على معنى: إنَّا أَعْطَيْنا قريشاً من الآياتِ والبراهينِ ما لم نُعْطِ مَنْ قبلَهم.

واخْتُلِفَ في المِعْشار فقيل: هو بمعنى العُشْرِ، بنىٰ مِفْعال مِنْ لفظِ العُشْر كالمِرْباع، ولا ثالثَ لهما من ألفاظِ العدد لا يقال: مِسْداسَ ولا مِخْماس. وقيل: هو عُشْرُ العُشْرِ. إلاَّ أنَّ ابنَ عطيَّة(٣) أنكره وقال: «ليس بشيء». وقال الماوردي(٤): «المِعْشارُ هنا: هو عُشْرُ العُشَيْرِ، والعُشَيْرُ هو عُشْرُ العُشْر، فيكون جزءاً من ألفٍ»(٥). قال: «وهو الأظهرُ؛ لأنَّ المرادَ به المبالغةُ في التقليل».

قوله: «فَكَذَّبوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوف على «كَذَّب الذين مِنْ قبلهم». والثاني: أنه معطوف على «وما بَلَغُوا» وأوضحَهما الزمخشريُّ(٦) فقال:

---

(١) الآية ٢٤ من فاطر.

(٢) انظر في هذه الأقوال: المحرر ١٣/١٤٧.

(٣) المحرر ١٣/١٤٨.

(٤) تفسير الماوردي ٣/٣٦٤.

(٥) عبارته: «في المعشار ثلاثة أوجه أحدها: أنه العشر. والثاني: أنه عشر العشر، وهو العشير. والثالث: هو عشير العشير، والعشير عشر العشر، فيكون جزءاً من ألف جزء».

(٦) الكشاف ٣/٢٩٤.

«فإنْ قُلْتَ: ما معنى «فكذَّبُوا رُسُلي» وهو مستغنىً عنه بقوله: «وكَذَّبَ الذين مِنْ قبلهم»؟ قلت: لمَّا كان معنىٰ قولِه: «وكَذَّبَ الذين مِنْ قَبْلِهم»: وفَعَلَ الذين مِنْ قبلِهم التكذيبَ، وأَقْدَمُوا عليه جُعِلَ تكذيبُ الرسلِ مُسَبَّباً عنه. ونظيرُه أَنْ يقولَ القائلُ: أقدمَ فلانٌ على الكفر فَكَفَرَ بمحمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم. ويجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على قَولِه: «وما بَلَغوا» كقولك: ما بلغ زيدٌ مِعْشارَ فضلِ عمروٍ فتَفَضَّلَ عليه».

و «نَكير» مصدرٌ مضافٌ لفاعِله أي: إنكاري. وتقدَّمَ حَذْفُ يائِه وإثباتُها[1].

آ. (٤٦) **قوله: ﴿أَنْ تقومُوا﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً مِنْ «واحدة» على سبيلِ البيان. قاله الفارسيُّ. الثاني: أنها عطفُ بيانٍ لـ «واحدة»/ قاله الزمخشريُّ[2]. وهو مردودٌ لتخالُفِهما تعريفاً وتنكيراً. وقد [٧٣٣/ب] تقدَّم هذا عند قولِه: «فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مقامُ إبراهيم»[3]. الثالث: أنها منصوبةٌ بإضمارِ أعني. الرابع: أنها مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي أَنْ تقومُوا. ومَثْنى وفُرادى: حال. ومضىٰ تحقيقُ القولِ في «مَثْنى» وبابِه في سورة النساء[4]، وتقدَّم القولُ في «فُرادىٰ» في سورةِ الأنعام[5].

قوله: «ثم تتفكَّروا» عَطْفٌ على «أَنْ تَقُوموا» أي: قيامِكم ثم تَفَكُّرِكم.

---

(١) قرأ «نكيري» وصلاً ورش، و «نكيري» وصلاً ووقفاً يعقوب. انظر: الإتحاف ٣٨٨/٢، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢.

(٢) الكشاف ٢٩٤/٣.

(٣) الآية ٩٧ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣١٧/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٤/٥.

والـوقفُ عند أبـي حـاتم[1] على هذه الآيـة، ثم يَبْتَدِىءُ «مـا بصاحِبِكم». وفي «ما» هذه قولان، أحدُهما: أنها نافيةٌ. والثاني: أنها استفهاميةٌ، لكن لا يُراد به حقيقـةُ الاستفهـامِ، فيعـودُ إلى النفي. وإذا كـانت نـافيـةً فهـل هي مُعلِّقَـةٌ، أو مستـأنفةٌ، أو جـوابُ القسمِ الذي تضمَّنـه معنى «تَتَفكَّروا» لأنـه فعـلُ تحقيقٍ كتبيَّن وبابِه؟ ثلاثةُ أوجه. نقل الثالثَ ابنُ عطية[2]، وربما نَسَبه لسيبويه[3]. وإذا كانَتْ استفهاميةً جاز فيها الوجهان الأوَّلان، دونَ الثالث. و «مِنْ جِنَّـةٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتمادِه، وأَنْ يكونَ مبتدأً. ويجوز في «ما» إذا كـانَتْ نافيـةً أَنْ تكونَ الحجازيَّةَ، أو التميميَّةَ.

آ. (٤٧) **قوله: ﴿مـا سَأَلْتُكم﴾**: في «مـا» وجهان، أحـدُهما: أنَّها شرطيةٌ فتكونُ مفعولاً مقدماً، و «فهو لكم» جوابُها. الثاني: أنها موصولَةٌ في محـلِّ رفع بـالابتداءِ، والعـائدُ محـذوفٌ أي: سَأَلْتُكمـوه. والخبر «فهـو لكم». ودخَلَتِ [الفـاءُ][4] لِشَبَهِ المـوصولِ بـالشرط. والمعنى يحتمـل أنَّه لم يَسْـأَلْهم أجراً البتةَ، كقولك: «إنْ أَعْطَيْتَني شيئاً فَخُـذْه» مع عِلْمِـك أنه لم يُعْـطِك شيئاً. ويُؤَيِّدُه «إنْ أَجْرِيَ إلاَّ على اللَّهِ» ويُحْتمل أنه سألهم شيئاً نَفْعُه عائدٌ عليهم، وهو المرادُ بقوله: «إلاَّ المودَّةَ في القُرْبَـىٰ»[5].

آ. (٤٨) **قـوله: ﴿يَقْـذِفُ بالحقِّ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكـونَ مفعـولُـه محـذوفاً؛ لأنَّ القَـذْفَ في الأصلِ الـرَّمْيُ. وعَبَّر بـه هنا عن الإلقـاءِ أي: يُلْقي

---

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس ٥٨٥.

(٢) المحرر ١٣/١٤٨.

(٣) الكتاب ١/٤١٩، ٢/١٤٧، حيث إن أفعال التحقيق عند سيبويه تُنَزَّل منزلة القسم. قال: «يَعْلَمُ الله لأفعلنَّه هو بمعنى والله لأفعلَنَّ».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) «قل لا أسألكم عليه أجراً إلَّا المودةَ في القربـى» الآية ٢٣ من الشورى.

الـوحيَ إلى أنبيائِـه بـالحقِّ. أي: بسبب الحق، أو مُلْتَبِسـاً بـالحقِّ. ويجـوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: يَقْذِفُ الباطِلَ بالحقِّ أي: يَدْفَعُه ويَطْرَحُه به، كقوله: «بل نَقْذِفُ بالحقِّ على الباطل»[١]. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ زائدةً، أي: يُلقي الحقَّ كقولـه: «ولا تُلْقُوا بأَيْديكم»[٢]، أو يُضَمَّنُ «يقْذِفُ» معنى يَقْضي ويَحْكُمُ.

قوله: «عَلاَّمُ الغيوبِ» العامَّةُ على رفعه. وفيه أوجـهٌ، أظهرُهـا: أنه خبـرٌ ثانٍ لـ «إنَّ»، أو خبرُ مبتدأ مُضْمرٍ، أو بـدلٌ من الضمير في «يَقْـذِفُ»، أو نعتٌ له على رأي الكسائي[٣]؛ لأنه يُجيز نعتَ الضميرِ الغائبِ، وقد صَرَّح به هنا. وقال الـزمخشـريُّ[٤]: «رَفْـعٌ[٥] على محـلِّ «إنَّ» واسمِهـا، أوعلى المستكنِّ في «يَقْذِفُ». قلتُ: يعني بقولِه: «محمولٌ على مَحَلِّ إنَّ واسمِها» يعني به النعتَ، إلاَّ أنَّ ذلـك ليس مـذهبَ البصـريين، لم يَعْتبـروا المحـلَّ إلاَّ في العـطفِ بالحرف[٦] بشروطٍ عند بعضِهم. ويريدُ بالحَمْل علىٰ الضميـر في «يَقْذِفُ» أنَّـه بـدلٌ منـه، لاَ أنـه نعتٌ لـه؛ لأنَّ ذلـك انفـرد بـه الكسـائيُّ[٧]. وزيـد بن علي وعيسى بن عمر وابن أبـي إسحاق بالنصب نعتاً لاسم «إنَّ» أو بـدلاً منه على قلةِ الإبدالِ بالمشتق أو منصوبٌ على المدح.

---

(١) الآية ١٨ من الأنبياء.
(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٣) انظر: الارتشاف ٢/٥٩٥.
(٤) الكشاف: ٣/٢٩٥.
(٥) الكشاف: رفع محمول على.
(٦) انظر: المساعد لابن عقيل ١/٣٣٥.
(٧) انـظر: القرطبي ١٤/٣١٣، والبحـر ٧/٢٩٢، والشواذ ١٢٢، والمحـرر ١٣/١٤٩.

وقرىء[1] «الغيوبِ» بالحركاتِ الثلاثِ في الغين. فالكسرُ والضمُّ تقدَّما في «بيوت»[2] وبابِه، وأمَّا الفتحُ فصيغةُ مبالغةٍ كالشَّكور والصَّبور، وهو الشيءُ الغائبُ الخفيُّ جداً.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وما يُبْدِىءُ﴾: يجوز في «ما» أنْ يكونَ نفياً، وأَنْ يكونَ استفهاماً، ولكنْ يَؤُول معناه إلى النفي، ولا مفعولَ لـ «يُبْدِىءُ» ولا لـ «يُعِيْد»؛ إذ المرادُ: لا يُوْقِع هذين الفعلَيْن، كقوله[3]:

٣٧٤٩ـ أَقْفَرَ مِنْ أهلِه عَبِيدُ
أصبحَ لا يُبْدِيْ ولا يُعيدُ

وقيل: مفعولُه محذوفٌ أي: ما يُبْدِىءُ لأهلِه خيراً ولا يُعيدُه، وهو تقديرُ الحسنِ.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إنْ ضَلَلْتُ﴾: العامَّةُ على فتحِ لامه في الماضي وكسرِها في المضارع، ولكنْ يُنْقَلُ إلى الساكِن قبلها[4]، والحسن[5] وابنُ وثَّاب بالعكس، وهي لغةُ تميمٍ، وتقدَّم ذلك[6].

---

(١) الضم هو قراءة العامة، والكسر قراءة حمزة وأبي بكر، ولم أقف على نسبة الفتح. انظر: البحر ٧/٢٩٢، والقرطبي ١٤/٣١٣، والإتحاف ٢/٣٨٨، والنشر ٢/٢٢٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٣٠٥.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٤٥، والبحر ٧/٢٩٢، واللسان (قفر). قال في اللسان (قفر). وأقفر فلان من أهله: إذا انفرد عنهم وبقي وحده.

(٤) انظر: البحر ٧/٢٩٢.

(٥) لأنَّ أصل يَضِلُّ: يَضْلِلُ حيث أريد إدغام المثلين، فنقلت كسرة اللام إلى الضاد فسكنت ثم أدغمت اللام في اللام.

(٦) الشواذ ١٢٢، والبحر ٧/٢٩٢، والقرطبي ١٤/٣١٣.

قوله: «فبما يُوْحِي» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: بسببِ إيحاءِ ربي إليَّ، وأَنْ تكونَ موصولةً أي: بسبب الذي يُوْحِيه، فعائدُه محذوفٌ.

آ. (٥١) قوله: ﴿فلا فَوْتَ﴾: العامَّةُ على بنائِه/ على الفتح، [٧٣٤/أ] و «أُخِذوا» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول معطوفاً على «فَزِعُوا». وقيل: على معنى فلا فَوْتَ أي: فلم يَفُوْتُوا وأُخِذوا.

وقرأ[1] عبد الرحمن مَوْلى بني هاشم وطلحة[2] «فلا فَوْتٌ» و «أَخْذٌ» مرفوعين منوَّنَيْنِ، وأُبَيٌّ بفتح «فَوْت» ورَفْع «أَخْذ». فرَفْعُ «فَوْت» على الابتداء أو على اسمِ «لا» اللَّيْسِيَّةِ. ومَنْ رَفَعَ «وأَخْذٌ» رَفَعَه بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ أي: وأَخْذٌ هناك، أو على خبر ابتداءٍ مضمرٍ أي: وحالُهم أَخْذٌ، ويكونُ مِنْ عَطْفِ الجملِ، عَطَفَ مثبتةً على منفيةٍ.

آ. (٥٢) والضميرُ في «آمنَّا به» لله تعالى، أو للرسول، أو للقرآن، أو للعذاب، أو للبعث.

قوله: «التَّناوُشُ» مبتدأ، و «أنَّىٰ» خبرُه أي: كيف لهم التناوشُ. و «لهم» حالٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» رافعاً للتناوش لاعتمادِه على الاستفهامِ، تقديرُه: كيف استقرَّ لهم التناوش؟ وفيه بُعْدٌ. والتناؤُش مهموزٌ في قراءة[3] الأخوَيْن وأبي عمرو وأبي بكر، وبالواوِ في قراءةِ غيرِهم، فيُحتمل أن تكونا مادتين مستقلَّتين مع اتِّحاد معناهما. وقيل: الهمزةُ عن الواو لانضمامِها كوُجوه وأُجُوه،

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٩٦، والبحر ٧/٢٩٣، والشواذ ١٢٢.

(٢) ابن مصرف.

(٣) السبعة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٥١، والبحر ٧/٢٩٣، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٣١٦، والحجة ٥٩١.

ووُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ. وإليه ذهب جماعةٌ كثيرةٌ كالزَّجَّاج[1] والزمخشري[2] وابن عطية[3] والحوفي وأبي البقاء[4]. قال الزجَّاج: «كلُّ واوٍ مضمومةٍ ضمةً لازمةً فأنت فيها بالخِيار» وتابعه الباقون[5] قريباً مِنْ عبارتِه. وردَّ الشيخ[6] هذا الإِطلاقَ وقيَّده: بأنَّه لا بُدَّ[7] أَنْ تكونَ الواوُ غيرَ مُدْغَمٍ فيها تحرُّزاً من التعوُّذ، وأَنْ تكونَ غيرَ مُصَحَّحةٍ في الفعلِ، فإنها متى صَحَّت في الفعل لم تُبْدَلْ همزةً نحو: تَرَهْوَكَ[8] تَرَهْوُكاً، وتعاوَنَ تعاوُناً. وبهذا القيدِ الأخير يَبْطُلُ قولُهم؛ لأنها صَحَّتْ في تَنَاوَشَ يتناوَشُ، ومتى سُلِّم له هذان القيدان أو الأخِيرُ منهما ثَبَتَ رَدُّه[9].

والتناوُش: الرُّجوع. وأُنْشِدَ[10]:

٣٧٥٠ـ تَمَنَّى أَنْ تَؤُوْبَ إليَّ مَيٌّ
وليس إلى تناوُشِها سبيلُ

---

(١) معاني القرآن له ٤/٢٥٩. وعبارة ابن عصفور في الممتع ٣٣٢: «فإن كانت الواو مكسورةً أو مضمومة، أولاً، جاز أن تبدل منها همزة».

(٢) الكشاف ٣/٢٩٦.

(٣) المحرر ١٣/١٥١.

(٤) الإملاء ٢/١٩٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٥ وعبارته: «وهي مِنْ نشت» لانضمام الواو يعني التناوش مثل قوله: «وإذا الرسلُ أُقِّتَتْ».

(٦) البحر ٧/٢٩٤.

(٧) قال: «لا يجوز ذلك في المتوسطة إذا كانت غير مدغمة فيها».

(٨) ترهوك: الرجل يموج في مشيته.

(٩) فعلى مذهب المذكورين يكون أصل الهمزة الواو وهم لا يقرون هذا القيد، وعلى مذهب أبي حيان هما مادتان: ن و ش، ن أ ش.

(١٠) لم أهتد إلى قائله وهو في الزاهر ١/٣٤٦، والقرطبي ١٤/٣١٦، والبحر ٧/٢٩٣، والماوردي ٣/٣٦٦. وصاحب هذا المعنى ابن الأنباري في زاهره.

أي: إلى رجوعِها. وقيل: هو التناوُلُ يقال: ناشَ كذا أي: تناولَه. ومنه: تناوَشَ القومُ بالسِّلاح كقوله[1]:

٣٧٥١ـ ظَلَّتْ سُيوفُ بني أَبيه تَنُوْشُه ... للهِ أرحامُ هناك تُشَقَّقُ

وقال آخر[2]:

٣٧٥٢ـ فَهْيَ تَنُوْشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلا ... نَوْشاً به تَقْطَعُ أجوازَ الفَلا

وفَرَّق بعضُهم بين المهموزِ وغيرِه، فجعله بالهمزِ بمعنى التأخُّر. قال الفراء[3]: «مِنْ نَأَشْتُ أي: تأَخَّرْتُ»[4]. وأنشد[5]:

٣٧٥٣ـ تَمَنَّى نَئِيْشاً أَنْ يكونُ مُطاعِناً ... وقد حَدَثَتْ بعد الأمورِ أمورُ

---

(١) البيت لقُتَيْلَةَ أخت النضر بن الحارث، وهو في اللسان نوش.

(٢) البيت لأبي النجم أو لغَيْلان بن حُرَيْث، وهو في المنصف ١/١٢٤، واللسان نوش، وابن يعيش ٤/٨٩، والمزهر ١/٣٤٥. والضمير في «فهي» للإبل. قال في اللسان: «يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق. وذلك النوش الذي تناله هو الذي يُعينها على قطع الفلوات. والأجواز: ج جَوْز وهو الوسط، فهي تتناول ماء الحوض من فوق».

(٣) معاني القرآن ٢/٣٦٥.

(٤) لم يرد هذا التفسير في معانيه وعبارته: «يجعلونه من الشيء البطيء مِنْ ناشت من النئيش».

(٥) البيت لنهشل بن حري، وهو في الفراء ٢/٣٦٥، والزاهر ١/٣٤٥، واللسان (نأش). والرواية المشهورة: أن يكون أطاعني. وقبل البيت:

فلمَّا رأى ما غَبَّ أمري وأمره ... وناءَتْ بأعجاز الأمورِ صدورُ

وقال آخر[1]:

٣٧٥٤ـ قَعَدْتَ زماناً عن طِلابك للعُلا
وجِئْتَ نَئيشاً بعد ما فاتَكَ الخبرُ

وقال الفراء[2]: «أيضاً هما متقاربان. يعني الهمزَ وتَرْكَه مثل: ذِمْتُ الرجلَ، وذَأَمْتُه أي: عِبْتُه» وانتاش انتِياشاً كَتَناوَش تناوُشاً. قال[3]:

٣٧٥٥ـ باتَتْ تَنُوْشُ العَنَقَ انْتِياشاً

وهذا مصدرٌ على غيرِ الصدرِ. و «مِنْ مكانٍ» متعلِّقٌ بالتَّناوش.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿وقد كفروا﴾**: جملةٌ حالية، و «مِنْ قبلُ» أي من قبل زوال العذاب. ويجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً. والأولُ أظهرُ.

قوله: «ويَقْذِفُون» يجوز فيها الاستئناف، والحال. وفيه بُعْدٌ عكسَ الأولِ لدخول الواو على مضارعٍ مثبتٍ[4]. والضمير في «به» كما تقدَّم فيه بعد «آمنَّا»[5]. وقرأ[6] أبو حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو و «يُقْذَفون» مبنياً للمفعول أي: يُرْجمون بما يَسُوْءُهم مِنْ جَرَّاءِ أعمالِهم من حيث لا يَحْتسبون.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الفراء ٢/٣٦٥، واللسان (نوش)، والقرطبي ١٤/٣١٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (نوش)، والقرطبي ١٤/٣١٦، والعنق: ضرب من السير.

(٤) من باب قَوْلِه:

نَجَوْتَ وأَرْهَنُهم مالكا

(٥) انظر الأوجه في صدر إعرابه لقوله: «وقالوا آمنَّا به» في الآية قبلها.

(٦) المحتسب ٢/١٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٧، والبحر ٧/٢٩٤.

آ. (٥٤) قوله: ﴿وحِيْلَ﴾: قد تقدَّمَ فيه الإشمامُ والكسر أولَ البقرة[1] والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ أي: وحِيْلَ هو أي الحَوْلُ. ولا تُقَدِّره مصدراً مؤكَّداً بل مختصاً[2] حتى يَصِحَّ قيامُه. وجَعَلَ الحوفيُّ القائمَ مقامَ الفاعلِ «بينهم» واعْتُرِض عليه: بأنه كان ينبغي أن يُرْفَعَ. وأُجيب عنه بأنَّه إنما بُني على الفتح لإضافتِه إلى غير متمكنٍ. وردَّه الشيخُ[3]: بأنه لا يُبْنى المضافُ إلى غيرِ متمكنٍ مطلقاً، فلا يجوز: «قام غلامَك» ولا «مررتُ بغلامَك» بالفتح. قلت وقد تقدَّم في قوله: «لقد تَقَطَّع بَيْنَكم»[4] ما يُغْنِيْنا عن إعادتِه هنا/. ثم قال الشيخ[5]: «وما يقولُ قائلُ ذلك في قولِ الشاعر[6]: [٧٣٤/ب]

٣٧٥٦ـ ....

وقد حِيْلَ بين العَيْرِ والنَّزَوانِ

فإنه نصب «بين» مضافةً إلى مُعْربٍ[7]. وخُرِّجَ أيضاً على ذلك قولُ الآخر[8]:

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٢) لأنَّ المصدر الذي يجوز قيامه مقام الفاعل يكون مختصاً أي مفيداً بالوصف.

(٣) البحر ٧/٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٤٨.

(٥) البحر ٧/٢٩٥.

(٦) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد. وصدره:

أَهُمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه

وهو في المنصف ٣/٦٠، واللسان نزا، والأصمعيات ١٤٦. والعير: حمار الوحش. والنزوان: وثوبه على أنثاه.

(٧) قال: وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر الدال عليه «وحيل» هو أي: الحول.

(٨) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٤/٥٠٦، وشرح التصريح ١/٢٨٩.

٣٧٥٧ـ وقـالَـتْ متى يُبْخَـلْ عليـك ويُـعْـتَـلَلْ
يَـسُـؤْكَ وإن يُـكـشَـفْ غـرامُـك تَـدْرَبِ

أي: يُعْتَلَلْ هو أي الاعتلال».

قوله: «مِنْ قبلُ» متعلِّقٌ بـ «فُعِل» أو «بأشياعهم» أي: الذين شايَعوهم قبلَ ذلك الحينِ.

قـوله: «مُـريب» قد تقـدَّم أنه اسمُ فـاعـلٍ مِنْ أراب أي: أتى بـالـرَّيْب، أو دخـل فيه، وأَرَبْتُـه أي: أوقعتَه في الـرِّيْبَة. ونسبـةُ الإِرابةِ إلى الشـكِّ مجازٌ. وقـال الزمخشـري[١] هنا: «إلَّا أنَّ ههنـا فُرَيْقـاً: وهو أنَّ المُـريبَ من المتعـدِّي منقولٌ مِمَّن يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُريباً، من الأعيان، إلى المعنى، ومن اللازمِ منقولٌ من صاحبِ الشكِّ إلى الشَّكِّ، كما تقول: شعرٌ شاعرٌ» وهي عبارةٌ حسنةٌ مفيدةٌ. وأين هـذا مِنْ قولِ بعضِهم[٢]: «ويجـوز أَنْ يكونَ أَرْدَفَـه على الشَّكِّ، ليتنـاسَقَ آخرُ الآية بـالتي قبلَها مِنْ مكـانٍ قريب». وقـولُ ابنِ عطيـة[٣]: «المُريبُ أَقْـوى مـا يكون من الشـكِّ وأشدُّه». وقـد تقـدَّم تحقيقُ الـرَّيْب أولَ البقـرةِ[٤] وتشنيـعُ الراغب[٥] على مَنْ يُفَسِّره بالشَّك.

[تمَّت بعونه تعالى سورة سبأ]

---

(١) الكشاف ٣/٢٩٧.
(٢) وهو أبو حيان في البحر ٧/٢٩٥.
(٣) المحرر ١٣/١٥٢.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٨٥.
(٥) المفردات ٢٠٥، ٢٦٥.

سـورة فاطـر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿فاطِرِ السمـوات﴾: إنْ جَعَلْتَ إضافتَـه مَحْضَةً كان نعتاً لله، وإنْ جَعَلْتَها غيرَ محضةٍ كان بدلاً. وهو قليـلٌ من حيث إنه مشتقٌّ. وهذه قراءةُ العـامَّةِ: «فـاطر» اسمَ فـاعلٍ. والـزهريُّ[١] والضحَّـاك «فَطَر» فعـلاً ماضياً. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ أي: الذي فَطَر، كـذا قَدَّره أبـو الفضل[٢]. ولا يَليق بمـذهب البصريين؛ لأنَّ حَـذْفَ الموصـولِ الاسميِّ لا يجوزُ. وقد تقدَّمَ هذا الخلافُ مُسْتَوْفَى في البقـرة. الثاني: أنـه حال على إضمار «قد» قاله أبو الفضل أيضاً. الثالث: أنه خبرُ مبتـدأ مضمرٍ أي: هـو فَطَر. وقد حكىٰ الزمخشري[٣] قراءةً تؤيِّد ما ذَهَبَ إليه الـرازيُّ فقال: «وقُـرِىءَ الذي فَطَر وجعل» فصَرَّح بالموصولِ.

قوله: «جاعل» العامَّةُ أيضـاً على جَرِّه نعتـاً أو بدلاً. والحسن[٤] بـالرفـعِ

(١) المحتسب ٢/١٩٨، والبحر ٧/٢٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٩.
(٢) وهو أبو الفضل الرازي. انظر: البحر ٧/٢٩٧.
(٣) الكشاف ٣/٢٩٧.
(٤) انـظر في قراءاتهـا: المحتسب ٢/١٩٨، والبحـر ٧/٢٩٧، والقـرطبي ١٤/٣١٩، والشواذ ١٢٣.

والإضافةِ، وروي عن أبي عمرٍو[1] كذلك، إلَّا أنَّه لم يُنَوِّنْ، ونَصَبَ «الملائكة»، وذلك على حَذْفِ التنوينِ لالتقاء الساكنين، كقوله[2]:

٣٧٥٨ـ ....
ولا ذاكرَ اللَّهَ إلَّا قليلاً

وابن يعمر وخليد بن مشيط «جَعَلَ» فعلاً ماضياً بعد قراءة «فاطر» بالجر، وهذه كقراءةِ «فالقُ الإصباحِ، وجَعَلَ الليل»[3]. والحسن[4] وحميد «رُسْلاً» بسكونِ السين، وهي لغةُ تميم. وجاعل يجوز أَنْ يكونَ بمعنى مُصَيِّر أو بمعنى خالق. فعلى الأول يجري الخلاف: هل نَصْبُ الثاني باسم الفاعل، أو بإضمار فعلٍ، هذا إن اعْتُقِد أنَّ جاعلاً غيرُ ماضٍ، أمَّا إذا كان ماضياً تَعَيَّن أن يَنتصبَ بإضمار فعلٍ. وقد حُقِّق ذلك في الأنعام. وعلى الثاني ينتصِبُ على الحالِ. و «مَثْنى وثُلاثَ ورُباع» صفةٌ لـ «أجنحة». و «أُوْلي» صفة لـ «رُسُلاً». وقد تقدَّم تحقيقُ الكلامِ في «مَثْنى» وأختيها في سورة النساء[5] مستوفى. قال الشيخ[6]: «وقيل: «أُوْلي أجنحة» معترضٌ و «مَثْنَى» حالٌ، والعاملُ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه «رسلاً» أي: يُرْسَلون مَثْنى وثلاثَ ورباع» وهذا لا يُسَمَّى اعتراضاً لوجهين، أحدهما: أنَّ «أُولي» صفةٌ لـ «رُسُلاً»، والصفةُ لا يُقال فيها معترضةٌ. والثاني: أنها ليسَتْ حالاً من «رُسُلاً» بل من محذوفٍ فكيف يكون ما قبلَه معترضاً؟ ولو

(١) من رواية عبد الوارث.
(٢) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٣) الآية ٩٦ من الأنعام. وانظر: الدر ٥/٥٨.
(٤) البحر ٧/٢٩٧.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/٥٦٢.
(٦) البحر ٧/٢٩٨.

جعله حالاً من الضمير في «رسلاً» لأنه مشتقٌّ لَسَهُـلَ ذلك بعضَ شيءٍ، ويكـون الاعتراضُ بالصفةِ مَجازاً، مِنْ حيث إنه فاضلٌ في السورة.

قوله: «يزيدُ» مستأنَفٌ. وما «يَشـاء» هو المفعـولُ الثاني للزيـادة، والأولُ لم يُقْصَدْ، فهو محذوفٌ اقتصاراً، لأنَّ ذِكْرَ قولِه: «في الخَلْق» يُغْني عنه.

آ. (٢) قـوله: ﴿مِنْ رحمـةٍ﴾: تبيينٌ أو حـالٌ مِنْ اسم ِ الشـرطِ، ولا يكـون صفةً لـ «مـا»؛ لأنَّ اسمَ الشـرط لا يُـوْصَفُ. قـال الـزمخشـري[(١)]: «وتنكيـرُ الرحمـة للإشـاعةِ والإبهـام ِ، كأنـه قيل: أيَّ[(٢)] رحمـةٍ كانت سمـاويةً أو أرضيَّةً». قالَ الشيخ[(٣)]: «والعمومُ مفهومٌ من اسم ِ الشرطِ و «مِنْ رحمـة» بيانٌ لذلك العامِّ من أي صنف هو، وهو مِمَّا اجْتُزِئ فيه بالنكرة المفـردة عن الجمع ِ المعرَّفِ المطابِقِ في العموم ِ لاسم ِ الشرطِ، وتقـديرُه: مِنَ الـرَّحَمات. و «من» في موضع الحال». انتهى.

قوله: «وما يُمْسِكْ» يجوز أَنْ يكونَ على عمومه، أي: أيَّ شيءٍ أَمْسَكـه، مِنْ رحمةٍ أو غيرِها. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: / «له» ظاهـرٌ؛ لأنه عـائدٌ على [٧٣٥/أ]
مـا يُمْسِك. ويجـوزُ أَنْ يكونَ قـد حُذِفَ المبيَّن من الثـاني لـدلالـةِ الأول ِ عليه تقديرُه: وما يُمْسِكْ مِنْ رحمةٍ. فعلى هذا التذكيرُ في قولِه: «لـه» على لفظِ «ما» وفي قولِه أولاً «فلا مُمْسِكَ لها» التأنيثُ فيه حُمِل على معنى «ما»، لأنَّ المرادَ به الـرحمةُ فحُمِـل أولاً على المعنى، وفي الثـاني على اللفظِ. والفتحُ والإمسـاكُ استعارةٌ حسنةٌ.

---

(١) الكشاف ٢٩٨/٣.

(٢) الكشاف: من أية.

(٣) البحر ٢٩٩/٧.

آ. (٣) قـوله: ﴿هـل مِنْ خالقٍ غـيرُ الله﴾: قـرأ[١] الأخَـوان «غيـرِ» بالجـر نعتاً لـ «خـالقٍ» على اللفظِ. و «مِنْ خالق» مبتـدأٌ مُزادٌ فيـه «مِنْ». وفي خبـرِه قولان، أحـدُهما: هـو الجملةُ مِنْ قولـه: «يَرْزُقُكم». والثـاني: أنـه محذوفٌ تقديرُه: لكم ونحوُه، وفي «يَرْزُقكم» على هذا وجهـان، أحدهمـا: أنَّه صفـةٌ أيضاً لـ «خـالق» فيجوزُ أن يُحْكَمَ على مـوضعِه بـالجـرِّ اعتبـاراً بـاللفظ، وبالرفعِ اعتباراً بالموضع. والثاني: أنه مستأنفٌ.

وقرأ الباقون بالرفع. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرُ المبتدأ. والثاني: أنـه صفةٌ لـ «خـالق» على الموضـعِ. والخبرُ: إمَّا محذوفٌ، وإمَّا «يَرْزُقُكم». والثـالث: أنه مـرفوعٌ بـاسم الفاعـل على جهةِ الفـاعليةِ؛ لأنَّ اسمَ الفـاعلِ قـد اعْتَمَدَ على أداةِ الاستفهام. إلاَّ أنَّ الشيخ[٢] تَوَقَّفَ في مثـلِ هذا؛ من حيث إنَّ اسم الفاعل وإن اعتمدَ، إلاَّ أنه لم تُحْفَظْ فيه زيادةُ «مِنْ»[٣] قـال: «فيُحتاج مثلُه إلى سَماعٍ» ولا يَظهرُ التوقُّف؛ فإنَّ شروط الزيادةِ والعملِ موجـودةٌ. وعلى هذا الوجهِ فـ «يَرْزُقُكم»: إمَّا صفةٌ أو مستأنَفٌ. وجَعَل الشيخُ[٤] استئنافَه أَوْلَى قـال: «لانتفـاءِ صِدْقِ «خـالق» على «غير الله» بخـلافِ كونِـه صفةً فـإنَّ الصفةَ تُقَيِّـد، فيكون ثَمَّ خالقٌ غيرُ اللَّهِ لكنه ليس برازق».

وقرأ الفضل بن إبراهيم النَّحْوِيُّ[٥] «غيرَ» بالنصبِ على الاستثناء. والخبر

(١) انـظر في قراءات «غير»: السبعة ٥٣٤، والتيسيـر ١٨٢، والنشـر ٢/٣٥١، والحجـة ٥٩٢، والقرطبـي ١٤/٣٢٢، والبحر ٧/٣٠٠، والشواذ ١٢٣.

(٢) البحر ٧/٣٠٠.

(٣) نحو: هل مِنْ قائم الزيـدون. وقال: «والـظاهر أنـه لا يجوز. ألا تـرى أنه إذا جـرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، خلافه إذا أدخلت عليه مِنْ».

(٤) البحر ٧/٣٠٠، والقرطبـي ١٤/٣٢٣.

(٥) الفضـل بن إبـراهيم النحـوي الكـوفي، روى القـراءة عن الكسـائي، وروى عنـه عبيد الله بن محمد الأملي. انظر: طبقات القراء ٢/٨.

«يَرْزُقكم» أو محذوفٌ و «يَـرْزُقكم» مستأنفٌ، أو صفـةٌ. وقولـه: «لا إله إلاَّ هـو» مستأنفٌ.

آ. (٥) **قـوله: ﴿الغَـرور﴾**: العامَّـةُ بالفتـح، وهو صفـةُ مبالغـةٍ كالصَّبورِ والشَّكورِ. وأبو السَّمَّال وأبو حيوةَ بضمِّها: إمَّا جمع غارّ كقاعِـد وقُعود، وإمَّا مصدرٌ كالجُلوس.

آ. (٧) **قـوله: ﴿الـذين كفروا﴾**: يجـوزُ رَفْعُه ونصبُـه وجَـرُّه. فرفعُه مِنْ وجهين، أقواهما: أَنْ يكونَ مبتدأً. والجملةُ بعـده خبرُه. والأحسنُ أَنْ يكونَ «لهم» هو الخبرَ، و «عذابٌ» فاعلَه. الثاني: أنـه بدلٌ مِنْ واوِ «ليكـونوا». ونصبُـه مِنْ أوجـهٍ: البـدلِ مِنْ «حـزبَـه»، أو النعتِ لـه، وإضمـارِ فعـلِ «أَذُمُّ» ونحوِه.

وجـرُّه مِنْ وجهَين: النعتِ أو البدليـةِ من «أصحابِ». وأحسنُ الـوجـوهِ: الأولُ لمطابقةِ التقسيم. واللامُ في «ليكونوا»: إمَّا للعلَّةِ على المجازِ، مِنْ إقامـةِ المُسَبَّبِ مُقام السببِ، وإمَّا للصيروة[١].

آ. (٨) **قوله: ﴿أفَمَنْ﴾**: موصولٌ مبتدأٌ. وما بعدَه صلتُه، والخبـرُ محذوفٌ. فقدَّره الكسائيُّ «تَذْهَبْ نَفْسُك عليهم حَسَراتٍ» لـدلالةِ «فـلا تَذْهَبْ» عليه. وقَدَّره الزجَّاجُ[٢] وأضلَّه اللَّهُ كمَنْ هداه. وقَدَّره غيرُهما[٣]: كمن لم يُزَيَّن

---

(١) قال ابن عطية في المحرر ١٣/١٥٧: «للصيـرورة لأنه لم يَـدْعُهم إلى السعير، إنمـا اتفق أن صار أمرهم عن دعائه إلى ذلك».

(٢) تقـديره في «معـاني القرآن» ٤/٢٦٤: «أفمَنْ زُيِّن لـه سـوءُ عملِه فـأضَلَّه اللَّهُ ذهبت نفسُك عليه حسرةً».

(٣) وهو تقدير أبـي حيان ٧/٣٠٠.

لـه، وهـو أحسنُ لمـوافقتِـه لفـظاً ومعنىً. ونـظيـرُه: «أفمَنْ كـان على بَيِّنَـةٍ مِنْ رَبِّه»(١)، «أفمَنْ يَعْلَمُ أنَّما أُنْزِل إليك مِنْ ربِّك الحقُّ كمَنْ هو أعْمىٰ»(٢).

والعـامَّةُ على «زُيِّن» مبنيـاً للمفعولِ «سـوءُ» رُفِعَ بـه. وعبيد بن عميـر(٣) «زَيَّنَ» مبنياً للفاعلِ وهو اللَّهُ تعـالىٰ، «سُوْءَ» نُصِبَ بـه. وعنه(٤) «أَسْـوَأُ» بصيغةِ التفضيلِ منصوباً. وطلحة(٥) «أمَنْ» بغيرِ فاءٍ.

قال أبو الفضل(٦): «الهمزةُ للاستخبارِ بمعنى العامَّةِ، للتقرير. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ حرفِ النـداء، فَحَذَفَ التمـامَ كما حَـذَفَ مِن المشهورِ الجـوابَ. يعني أنه يجوزُ في هـذه القراءةِ أَنْ تكـونَ الهمزةُ للنـداء، وحُذِف التمـامُ، أي: ما نُوْدي لأَجْلِه، كـأنه قيـل: يا مَنْ زُيِّن لـه سوءُ عملِه ارْجِـعْ إلى الله وتُبْ إليه. وقوله: «كما حُذِفَ الجوابُ» يعني به خبرَ المبتدأ الذي تقدَّم تقريرُه.

قوله: «فلا تَذْهَبْ» العامَّة على فتح التاءِ والهاءِ مُسْنَداً لـ «نفسُك» مِنْ بابِ «لا أُرَيَنَّك ههنا» أي: لا تَتَعاطَ أسبابَ ذلك. وقرأ(٧) أبو جعفر وقتـادة والأشهبُ بضمِّ التاء وكسرِ الهاء مُسْنداً لضميرِ المخاطب «نَفْسَك» مفعولٌ به.

قـوله: «حَسَـراتٍ»/ فيه وجهـان، أحـدُهمـا: أنـه مفعـولٌ مِنْ أجلِه أي: لأجلِ الحَسَرات. والثـاني: أنه في مـوضعِ الحـالِ على المبالغـةِ، كأنَّ كلَّهـا [٧٣٥/ب]

---

(١) الآية ١٧ من هود. وأقحم بعدها في الأصل «كمن هو أعمى».
(٢) الآية ١٩ من الرعد.
(٣) البحر ٣٠١/٧.
(٤) البحر ٣٠١/٧.
(٥) البحر ٣٠١/٧.
(٦) انظر: البحر ٣٠١/٧.
(٧) الإتحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٠١/٧، والنشر ٣٥١/٢، والقرطبي ٣٢٥/١٤.

صارَتْ حَسَراتٍ لفَرْطِ التحسُّرِ، كما قال[1]:

٣٧٥٩ـ مَشَقَ الـهَـواجِـرُ لَحْـمَهُـنَّ مـع السُّــرىٰ
حــتــى ذَهَــبْــنَ كَـلاكِـلاً وصُــدورا

يـريد: رَجَعْنَ كَـلاكِـلاً وصـدوراً، أي: لم تَبْقَ إلَّا كـلاكلُهـا وصـدورهـا كقوله[2]:

٣٧٦٠ـ فـعـلىٰ إثْـرِهِـمْ تَـسَـاقَطُ نَـفْـسـي
حَـسَــراتٍ وذِكْـرُهُــمْ لــي سَــقــامُ

وكَوْنُ كلاكِل وصدور حالاً قولُ سيبـويه[3]، وجَعَلهمـا المبردُ[4] تمييـزَيْنِ منقولَيْنِ من الفاعلية.

آ. (٩) **قوله: ﴿فتُثير﴾**: عَطْفٌ على «أَرْسَـلَ»؛ لأنَّ أَرْسَلَ بمعنىٰ المستقبـل، فلذلك عَـطَفَ عليه، وأتىٰ بـأَرْسَلَ لتحقُّقِ وقـوعِه و «تُثيـر» لتصـوُّرِ الحالِ واستحضارِ الصورة البديعةِ كقوله: «أَنْزَل من السماءِ ماءً فتُصْبِـحُ الأرضُ مُخْضَرَّة»[5] كقول تأبَّط شرًّا[6]:

---

(١) البيت لجرير وهـو في ديـوانـه ٢٩٠، والكتـاب ٨١/١، والعيني ١٤٤/٣. ومَشَق: أَذْهَبَ. والكلاكل: أعلى الصدر. يصف رواحلَ أهزلها طول السير في الهـواجر مـع الليل.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٣٠١/٧، والكشاف ٣٠١/٣.

(٣) الكتاب ٨١/١، قال الأستاذ هارون في الحاشية على الكتاب (١٦٢/١): «وشاهـده نصب كلاكلاً وصدوراً على الحال في حَدِّ عبارة سيبويه وهو إنما يريد التمييز، وكثيراً ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام».

(٤) لم يرد في المقتضب.

(٥) الآية ٦٣ من الحج.

(٦) الكشـاف ٣٠١/٣، والبحـر ٣٠٢/٧. والسهب: الفضـاء، والصحيفـة: الكتــاب، وصحصحان: مُسْتوٍ. والجران: مقدَّم العنق.

٣٧٦١ـ ألا مَـنْ مُـبْـلِـغٌ فِـتْـيـانَ فَـهْـمٍ
بِـمـا لاقَـيْـتُ عـنـد رَحـا بِـطانِ
بـأنِّـي قـد لَقِـيْـتُ الـغُـوْلَ تَـهْـوِيْ
بِـسَهْـبٍ كـالـصحيفـةِ صَـحْـصَـحـانِ
فـقـلت لـهـا: كِـلانـا نِـضْـوُ أرضٍ
أخـو سَـفَـرٍ فَـخَـلِّي لـي مـكـانِـي
فـشَـدَّتْ شَـدَّةً نَـحْـوي فـأَهْـوَتْ
لـهـا كَـفِّـي بـمَـصْـقـولٍ يَـمـانِ
فـأَضْـرِبُـهـا بـلا دَهَشٍ فَـخَـرَّتْ
صَـريـعـاً لـلـيـدَيْـن ولـلـجِـرانِ

حيث قال: فَأَضْرِبُها ليصَوِّرَ لقومِه حالَه وشجاعتَه وجرأتَه.

وقوله: «فَسُقْناه» و «أَحْيَيْنا» مَعْدولاً بهما عن لفظِ الغيبة إلى ما هو أَدْخَلُ في الاختصاصِ وأَدَلُّ عليه.

قوله: «كذلك النُّشورُ» مبتدأٌ، وخبرُه مقدَّمٌ عليه، والإِشارةُ إلى إحياءِ الأرضِ بالمطرِ، والتشبيهُ واضحٌ بليغٌ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿مَنْ كان يُرِيد﴾**: شرطٌ جوابُه مقدرٌ، ويختلف تقديرُه باختلافِ التفسير[١] في قوله: «مَنْ كان يريد العزَّةَ» فقال مجاهد: «معناه مَنْ كان يريد العزَّةَ بعبادةِ الأوثان، فيكونُ تقديرُه: فَلْيَطْلبها»[٢]. وقال قتادة: «مَنْ كان يريد العزَّة وطريقه[٣] القويم ويحب نَيْلَها على وجهِها، فيكون تقديره

(١) انظر: البحر ٣٠٣/٧.
(٢) في «البحر» عن مجاهد: فهو مغلوب.
(٣) في «البحر»: وطريقها.

على هـذا: فليطلبهـا». وقال الفـراء[1]: «من كـان يـريـد عِلمَ العـزة، فيكـون التقدير: فلينْسُبْ ذلك إلى الله تعالى». وقيل: مَنْ كان يريد العزة التي لا تَعْقُبها ذِلَّةٌ، فيكونُ التقديرُ: فهو لا يَنالُها. ودَلَّ على هذه الأجـوبةِ قـولُه: «فَلِلَّهِ العِـزَّةُ» وإنما قيل: إن الجوابَ محذوفٌ، وليس هو هذه الجملةَ لوجهين، أحدهما: أنَّ العـزَّةَ لله مطلقـاً، مِنْ غيرِ تـرتُّبِها على شـرطِ إرادةِ أحدٍ. الثـاني: أنَّه لا بُـدَّ في الجواب مِنْ ضميرٍ يعـودُ على اسم الشرط، إذا كـان غيرَ ظـرف، ولم يُوْجَـدْ هنا ضميرٌ. و«جميعاً» حالٌ، والعاملُ فيها الاستقرارُ.

قوله: «إليه يَصْعَدُ» العامَّةُ على بنـائِه للفـاعل مِنْ «صَعِـد» ثلاثيـاً، «الكَلِمُ الطيِّبُ» برفعِهما فاعِلاً ونعتاً. وعلي[2] وابن مسعود «يُصْعِدُ» مِنْ أَصْعَدَ، «الكلمَ الطيبَ» منصوبان على المفعولِ والنعت. وقُرِىء «يُصْعَدُ» مبنيّاً للمفعول. وقال ابنُ عطية[3]: «قرأ الضحَّاك «يُصْعد» بضم الياء» لكنه لم يُبَيِّن كونَه مبنيّاً للفاعلِ أو للمفعول.

قوله: «والعملُ الصالحُ» العامَّةُ على الرفعِ. وفيه وجهان، أحدهمـا: أنه معطوفٌ على «الكلمُ الطيبُ» فيكون صاعداً أيضاً. و«يَرْفَعُه» على هذا استئنافُ إخبارٍ من اللَّهِ تعالى بأنه يرفعُهما، وإنَّمـا وُحِّد الضميـرُ، وإنْ كان المـرادُ الكَلِمَ والعمـلَ ذهابـاً بالضميـرِ مَذْهَبَ اسمِ الإشـارة، كقولـه[4]: «عَوانٌ بين ذلـك». وقيـل: لاشتـراكِهمـا في صفـةٍ واحـدةٍ، وهي الصعـودُ. والثـاني: أنـه مبتـدأٌ،

(١) معاني القرآن ٢/٣٦٧.

(٢) البحر ٧/٣٠٣، والقرطبي ١٤/٣٣٠، والشواذ ١٢٣. وقراءة علي وابن مسعود هذه ضبطها في البحر على البناء للمفعـول، وضبطهـا ابن خالـويه في الشـواذ على البناء للفاعل.

(٣) المحرر ١٣/١٥٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

و «يرفَعُه» الخبرُ، ولكن اختلفوا في فاعل «يَرْفَعُه» على ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ اللَّهِ تعالىٰ أي: والعملُ الصالحُ يرفعه اللَّهُ إليه. والثاني: أنه ضميرُ العملِ الصالحِ. وضميرُ النصبِ على هذا فيه وجهان، أحدُهما: أنه يعودُ على صاحب العمل، أي: يَرْفَعُ صاحبَه. والثاني: أنه ضميرُ الكلمِ الطيبِ أي: العمل الصالح يرفع الكلمَ الطيبَ. ونُقِل عن ابن عباس. إلَّا أنَّ ابنَ عطية[1] منع هذا عن ابن عباس، وقال: «لا يَصِحُّ؛ لأنَّ مَذْهَبَ أهلِ السنَّة أنَّ الكلمَ الطيبَ مقبولٌ، وإنْ كان صاحبُه عاصياً». والثالث: أنَّ ضميرَ الرفعِ للكَلِمِ، والنصبِ للعملِ، أي: الكَلِمُ يَرْفَعُ العملَ.

وقرأ[2] ابن أبي عبلة وعيسى بنصبِ «العمل الصالح» على الاشتغالِ، والضميرُ المرفوعُ للكلم أو للَّهِ تعالى، والمنصوبُ للعملِ.

قوله: «يَمْكُرون السَّيِّئاتِ» يمكرون أصلُه قاصِرٌ فعلىٰ هذا ينتصِبُ «السيِّئاتِ» على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: المَكَراتِ/ السيئاتِ، أو نعتٍ لمضافٍ إلى المصدرِ أي: أصناف المكَراتِ السيئاتِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَمْكُرون» مضمَّناً معنى يَكْسِبُون، فينتصِبُ «السيئاتِ» مفعولاً به. [٧٣٦/أ]

قوله: «هو يَبُوْرُ» «هو» مبتدأٌ و «يبورُ» خبرُه. والجملةُ خبرُ قولِه: «ومَكْرُ أولئك». وجَوَّزَ الحوفيُّ وأبو البقاء[3] أَنْ يكونَ «هو» فَصْلاً بين المبتدأ وخبرِه. وهذا مردودٌ: بأنَّ الفَصْلَ لا يقعُ قبل الخبرِ إذا كان فعلاً، إلَّا أن الجرجاني

---

(١) المحرر ١٥٩/١٣.
(٢) القرطبي ٣٣١/١٤، والبحر ٣٠٤/٧.
(٣) الإملاء ١٩٩/٢.

جَوَّز ذلك. وجَـوَّز أبو البقـاء[1] أيضاً أَنْ يكـونَ «هو» تـأكيداً. وهـذا مَرْدودٌ بـأنَّ المضمرَ لا يُؤَكِّدُ الظاهرَ.

آ. (١١) قـوله: ﴿مِنْ أُنْثى﴾: «مِنْ» مـزيدةٌ في «أُنْثى» وكـذلك في «مِنْ مُعَمَّر» إلَّا أنَّ الأولَ فاعلٌ، وهذا مفعولٌ قام مَقـامَه و «إلَّا بعِلْمِـه» حالٌ. أي: إلَّا ملتبسةً بعلمه.

قوله: «مِنْ عُمُرِه» في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنـه يعودُ على مُعَمَّرٍ آخرَ؛ لأنَّ المرادَ بقوله: «مِنْ مُعَمَّر» الجنسُ فهو يعودُ عليه لفـظاً، لا معنى، لأنه بعـدَ أَنْ فَـرَضَ كـونَـه معمَّــراً، استحـال أَنْ يَنْقُصَ مِنْ عمــرِه نفسِـه، كقــول الشاعر[2]:

٣٧٦٢ـ وكـلُّ أنـاسٍ قـارَبُـوا قَـيْـدَ فَـحْـلِهـم
ونـحـن خَـلَعْـنـا قَـيْـدَه فـهـو سـاربُ

ومنـه «عندي درهمٌ ونصفُـه» أي: ونصفُ درهمٍ آخرَ. الثـاني: أنه يعـودُ على «مُعَمَّر» لفظاً. ومعنى ذلـك: أنه إذا مضى مِنْ عُمُـره حَوْلٌ أُحْصِيَ وكُتِبَ، ثم حَـوْلٌ آخرُ كـذلـك، فهـذا هـو النَّقْصُ. وإليـه ذهب ابنُ عبـاس وابن جبيـر وأبو مالك[3]. ومنه قولُ الشاعرِ[4]:

---

(١) الإملاء ٢/١٩٩.

(٢) تقدم برقم ١٦٣. والشاهد هنا الضمير في «قيدَه» فهو يعود على قيد فحلٍ آخر لأن الفحل الأول مقيَّدٌ، أما فحلنا فهو متروك.

(٣) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، صدوق، روى عن أبيه وأنس بن مالك وروى عنه الثوري وأبو عوانة وحفص بن غياث. صالح الحديث. انظر: سير أعلام النبلاء ٦/١٨٤.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٣٠٤.

٣٧٦٣ـ حـيــاتُــك أَنـفــاسٌ تُــعَــدُّ فــكــلَّـمــا
مـضىٰ نَـفَسٌ منــكَ انْـتَقَـصْتَ بــه جُــزْءا

وقـرأ(١) يعقوبُ وسـلام ـ وتُرْوى عن أبـي عمـروٍ(٢) ـ «ولا يَنْقُصُ» مبنياً للفاعلِ. وقرأ(٣) الحسن «مِنْ عُمْره» بسكون الميم.

آ. (١٢) قوله: ﴿سائِغٌ شَرابُه﴾: يجوزُ أَنْ يكونا مبتـدأً وخبراً. والجملةُ خبرٌ ثانٍ، وأَنْ يكـونَ «سائـغٌ» خبراً، وشـرابُه فـاعلاً بـه، لأنه اعتمـد. وقـرأ(٤) عيسى ـ وتُرْوى عن أبـي عمـروٍ وعاصمٍ ـ «سَيِّـغٌ» مثلُ سَيِّـد ومَيِّت. وعن عيسى بتخفيف يائِه، كما يُخَفَّف هَيْن ومَيْت.

وقـرأ(٥) طلحةُ وأبـو نهيك «مَلِحٌ» بفتـح الميمِ وكسرِ الـلام. فقيـل: هـو مقصـورٌ مِنْ مالِـح، ومالِـحٌ لُغَيَّةٌ شـاذةٌ. وقيل: «مَلِحٌ» بـالفتحِ والكسـرِ لغةٌ في «مِلْحٌ» بالكسرِ والسكون.

آ. (١٣) قـوله: ﴿ذلكمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾: «ذلكمْ» مبتـدأٌ و«اللَّهُ» خبرُه، و«ربُّكم» خبرٌ ثانٍ أو نعتٌ لله. وقال الـزمخشري(٦): «ويجـوز في حكم الإعرابِ إيقاعُ اسمِ الله صفةً لاسمِ الإشارةِ، أو عـطفَ بيانٍ، و«رَبُّكم» خبـرٌ،

---

(١) الإتحاف ٢/٣٩٢، والنشر ٢/٣٥٢، والبحر ٧/٣٠٤.
(٢) من رواية عبد الوارث وهارون.
(٣) السبعة ٥٣٤ منسوبةً إلى عبيد وعبـد الوهـاب عن أبـي عمرو، الإتحـاف ٢/٣٩٢، والقرطبـي ١٤/٣٣٤، والبحر ٧/٣٠٤.
(٤) انظر في قراءاتها: القرطبـي ١٤/٣٣٤، والبحر ٧/٣٠٥، والمحتسب ٢/١٩٨.
(٥) المحتسب ٢/١٩٩، والقرطبـي ١٤/٣٣٤، والبحر ٧/٣٠٥.
(٦) الكشاف ٣/٣٠٤.

لولا أنَّ المعنَى يَأْباه». وردَّه الشيخُ[1]: بأنَّ اللَّهَ عَلَمٌ لا جنس فلا يُوْصَفُ به[2]. ورَدُّ قولَه: «إن المعنى يَـأْباه» قـال: «لأنه يكـونُ قد أَخْبـر عن المشارِ إليـه بتلك الصفاتِ والأفعالِ أنَّه مالِكُكُمْ ومُصْلِحُكم».

قـوله: «والـذين تَدْعُـوْن» العامَّـةُ على الخـطاب في «تَـدْعُـون» لقـولـه: «ربُّكم». وعيسى[3] وسلام ويعقوب ـ وتُرْوى عن أبـي عمرٍو ـ بياءِ الغَيْبة: إمَّا على الالتفاتِ، وإمَّا على الانتقال إلى الإخبارِ. والفرقُ بينهما: أنه في الالتفاتِ يكون المرادُ بالضميرَيْن واحداً بخلافِ الثـاني؛ فإنهمـا غَيْران. و «مـا يَمْلِكون» هو خبرُ الموصولِ. و «مِنْ قِطْمير» مفعولٌ به، و «مِنْ» فيه مزيدةٌ.

والقِطْميرُ: المشهورُ فيه أنَّه لُفافَةُ النَّواةِ. وهو مَثَلٌ في القِلَّة، كقوله[4]:

٣٧٦٤ـ وأبـوكَ يَـخْـصِـفُ نَـعْـلَه مُـتَـوَرِّكـاً
مـا يَـمْـلك الـمِـسْـكـينُ مِـنْ قِـطْـمـيـرِ

وقيل: هو القُمْعُ. وقيل: مـا بين القُمْعِ والنَّـواةِ. وقد تقـدَّم أنَّ في النَّواةِ أربعـةَ أشيـاءَ يُضْـرَبُ بهـا المَثَـلُ في القِلَّة: الفَتِيـلُ، وهـو مـا في شِقِّ النَّـواةِ، والقِطْميرُ: وهو اللُّفافَـةُ، والنَّقِيْرُ، وهـو ما في ظهـرها، والثُّفْـروقُ، وهو مـا بين القُمْع والنَّواة.

آ. (١٤) **قوله: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾**: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه.

آ. (١٨) **قوله: ﴿وازِرَةٌ﴾**: أي: نفسٌ وازِرَةٌ، فحذف الموصوفَ للعِلْم [به]. ومعنى تَزِرُ: تَحْمِلُ أي: لا تحملُ نَفْسٌ حامِلَةٌ حِمْلَ نفسٍ أخرى.

---

(١) البحر ٣٠٥/٧.

(٢) ثم قال: «وليس اسمَ جنس كالرجل فَتُتَخَيَّـلُ فيه الصفةُ».

(٣) النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٥٠/٧، والمحتسب ٤٠٣/٨.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٣٠٥/٧.

قـوله: «وإن تَـدْعُ مُثْقَلَةٌ» أي: نفسٌ مُثْقَلَةٌ بالـذنـوب نفسـاً إلى حِمْلِهـا. فحذف المفعولَ به للعِلْم به. والعامَّةُ «لا يُحْمَلُ» مبنياً للمفعـولِ و «شيءٌ» قائمٌ مَقامَ فاعِلِه. وأبو السَّمَّال[1] وطلحة ـ وتُرْوىٰ عن الكسائي ـ بفتح التاءِ مِنْ فوقُ وكسـرِ الميم. أَسْنَدَ الفعـلَ إلى ضميرِ النفسِ المحـذوفةِ التي جعلهـا مفعـولـةً لـ «تَدْعُ» أي: لا تَحْمِلُ تلكَ النفسُ المدعوَّةُ. «شيئاً» مفعولٌ بـ «لا تَحْمِلُ».

قـوله: «ولـو كانَ ذا قُـرْبَـىٰ» [أي:] ولو كـان المَدْعُـوُّ ذا قُرْبـىٰ. وقيـل: التقديرُ: ولو كان الداعِي ذا قُرْبـىٰ. والمعنيان حسنان. وقُرِىء[2] «ذو» بالرفعِ، على أنها التامَّةُ أي: ولو حَضَرَ/ ذو قُرْبـىٰ نحو: «قد كـان مِنْ مطَر»، «وإنْ كـان ذو عُسْرة»[3]. قال الزمخشري[4]: «ونَظْمُ الكلامِ أحسن مُلاءَمةً للنـاقصةِ؛ لأنَّ المعنى: على أنَّ المُثْقَلَةَ إذا دَعَتْ أحـداً إلى حِمْلِها لا يُحْمَـلُ منـه شيءٌ، ولـو كان مَدْعُوُّها ذا قُـرْبـى، وهو مُلْتَئِمٌ. ولـو قلت: ولو وُجِـد ذو قُرْبـى لخَـرَج عن التئامِه». قال الشيخ[5]: «وهو مُلْتَئِمٌ على المعنى الذي ذكَرْناه». قلت: والـذي قاله هو «أي: ولو حَضَرَ إذ ذاك ذُو قربـى» ثم قال: «وتفسيرُ الـزمخشريِّ «كـان» ـ وهو مبنيٌّ للفاعـل «يُوْجَـدُ» وهو مبنيٌّ للمفعـول ـ تفسيرُ معنى، والـذي يفسِّر النحويُّ به «كان» التامَّةَ هو حَدَث وحَضَر ووقَع». [٧٣٦/ب]

قوله: بالغَيْب» حالٌ من الفاعل أي: يَخْشَوْنه غائبين عنه، أو من المفعول أي: غائباً عنهم.

قوله: «ومَنْ تَزَكَّىٰ» قرأ العامَّةُ «تَزَكَّى» تَفَعَّل، «فإنما يَتَـزَكَّىٰ» يتفعَّل. وعن

---

(١) البحر ٧/٣٠٧.

(٢) البحر ٧/٣٠٨، والكشاف ٣/٣٠٥.

(٣) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣/٣٠٥.

(٥) البحر ٧/٣٠٨.

أبـي عمروٍ[1] «ومَـنْ يَزَّكّىٰ» «فإنما يَزَّكّىٰ» والأصلُ فيهمـا: يتَزَكّىٰ فـأُدْغِمَتْ التاءُ في الزاي كما أُدْغِمت في الذال نحو: «يذَّكَّرون» في «يتـذكَّرون» وابنُ مَسْعـود وطلحة «ومَنْ ازَّكّىٰ» والأصلُ: تَـزَكّىٰ فَأُدْغِمَ بـاجتلابِ همـزةِ الوصـلِ، «فإنمـا يَزَّكّىٰ» أصلُه يَتَزَكّىٰ فأُدْغِمَ، كأبـي عمروٍ في غيرِ المشهورِ عنه.

آ. (١٩) **قوله: ﴿وما يَسْتَوي الأعمىٰ والبصـيرُ﴾**: استوىٰ من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحدٍ لو قلت: «استوىٰ زيدٌ» لم يَصِحَّ، فمِنْ ثَمَّ لَزِمَ العطفُ على الفاعلِ أو تعدُّدُه.

آ. (٢٠) و«لا» في قـوله: «ولا الـظلماتُ» إلى آخـره مكـررةٌ لتـأكيـدِ النفيِ. وقال ابنُ عطية[2]: «دخولُ «لا» إنما هو على نيـةِ التَّكْرارِ، كـأنه قـال: ولا الظلماتُ والنورُ، ولا النورُ والظلماتُ، فاسْتُغْني بذِكْرِ الأوائل عن الثـواني، ودَلَّ مذكورُ الكلامِ على مَتْروكِه». قال الشيخ[3]: «وهذا غير مُحْتاجٍ إليه؛ لأنه إذا نُفِي اسْتواؤُهما أولاً فأيُّ فائدةٍ في نَفْي اسْتوائِهما ثانياً» وهو كلامٌ حَسَنٌ إلَّا أنَّ الشيـخَ هنا قـال: «فدخـولُ «لا» في النفيِ لتأكيـدِ معناه، كقـوله: «ولا تَسْتَـوي الحسنةُ ولا السَّيئةُ»[4]. قلت: وللناسِ في هذه الآيةِ قولان، أحدهما: ما ذُكِر. الثاني: أنها غيرُ مؤكِّدة؛ إذ يُراد بالحسنةِ الجنسُ، وكذلـك «السيئة» فكـلُّ واحدٍ منهما متفاوتٌ في جنسِـه؛ لأنَّ الحسناتِ درجـاتٌ متفاوتـةٌ، وكذلـك السَّيئاتُ، وسيأتي لك تحقيقُ هذا إنْ شاء اللَّهُ تعالى. فعلى هذا يمكنُ أَنْ يُقالَ بهذا هنـا: وهو أنَّ المرادَ نَفْيُ استواءِ الظلمـاتِ ونَفْيُ استواءِ جنسِ النـورِ، إلَّا أنَّ هذا غيـرُ

---

(١) البحر من رواية العباس عنه.

(٢) المحرر ١٣/١٦٧.

(٣) البحر ٧/٣٠٨.

(٤) الآية ٣٤ من فصلت.

مُرادٍ هنا في الـظاهر، إذ المـرادُ مقابَلَةُ هـذه الأجناسِ بعضِهـا ببعضٍ لا مقابلةُ بعضِ أفرادِ كلِّ جنسٍ على حِدَتِه. ويُرَجِّح هذا الظاهرَ التصريحُ بهذا في قـوله أولاً: «ومـا يَسْتوي الأعمىٰ والبصيـرُ» حيث لم يُكرِّرْهـا. وهـذا من المـواضـعِ الحسنةِ المفيدة.

والحَرُوْرُ: شدةُ حَرِّ الشمس. وقال الزمخشري[١]: «الحَرورُ السَّمُوم، إلَّا أنَّ السَّمـومَ بالنهـارِ، والحَرورَ فيـه وفي الليل». قلت: وهـذا مذهبُ الفـراءِ[٢] وغيرِه. وقيل: السَّمومُ بالنهار، والحَرورُ بـالليل خـاصةً، نقله ابنُ عـطية[٣] عَن رؤبةَ. وقال: «ليس بصحيحٍ، بل الصحيحُ ما قـاله الفـراءُ». وهذا عجيبٌ منـه كيف يَـرُدُّ على أصحابِ اللسـانِ بقولِ مَنْ يـأخذُ عنهم؟ وقـرأ[٤] الكسـائي في روايةِ زاذانَ[٥] عنه «وما تَسْتَوي الأحياءُ» بالتأنيث على معنى الجماعة.

وهـذه الأشيـاءُ جِيْءَ بهـا على سبيـلِ الاستعـارةِ والتمثيـلِ، فـالأعمىٰ والبصيـرُ، الكـافـرُ والمؤمنُ، والـظلمـاتُ والنـورُ، الكفـرُ والإيمـان، والـظلُّ والحَـرورُ، الحقُّ والباطـلُ، والأحياء والأمـواتُ، لمَنْ دَخَل في الإسـلامِ ولمَنْ لم يَدْخل فيه. وجاء ترتيب هذه المنفيَّاتِ على أحسنِ الوجـوهِ، فإنـه تعالى لَمَّـا ضَرَبَ الأعمىٰ والبصيرَ مَثَلَيْن للكافرِ والمؤمنِ عَقَّبَه بما كلٌّ منها فيه، فالكـافرُ في ظلمـةٍ، والمؤمنُ في نورٍ؛ لأنَّ البصيـرَ وإن كان حـديدَ النـظرِ لا بُدَّ لـه مِنْ ضوءٍ

---

(١) الكشاف ٣/٣٠٦.

(٢) عبارة الفراء في «معاني القرآن» ٢/٣٦٩: «والحرور: النار».

(٣) المحرر ١٣/١٦٧.

(٤) الشواذ ١٢٣، البحر ٧/٣٠٨.

(٥) أبو عمرو الكندي المولى، الكوفي البزاز، الضرير وُلد في حياة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وروى عن عمر وعلي، وعنه عطاء بن السائب، ثقة صادق. تـوفي سنة ٨٢. انظر: سير الأعلام ٤/٢٨٠.

يُبْصِرُ به، وقَدَّم الأعمى لأنَّ البصيرَ فاصلةٌ فَحَسُنَ تأخيره، ولمَّا تقدَّم الأعمى في الذكر ناسَبَ تقديمَ ما هو فيه، فلذلك قُدِّمَتِ الظلمةُ على النور، ولأنَّ النورَ فاصلةٌ، ثم ذَكَر ما لكلٍّ منهما فللمؤمنِ الظلُّ وللكافرِ الحَرورُ، وأخَّر الحرورَ لأجلِ الفاصلةِ كما تقدَّم.

وقولي «لأجلِ الفاصلةِ» هنا وفي غيرِه من الأماكنِ أحسنُ مِنْ قولِ بَعْضِهم لأجلِ السَّجْعِ؛ لأنَّ القرآن يُنَزَّه عن ذلكِ. وقد منع الجمهورُ/ أَنْ يُقال [٧٣٧/أ] في القرآن سَجْعٌ، وإنما كرَّر الفعلَ في قوله: «ومايَسْتوي الأحياءُ» مبالغةً في ذلك؛ لأنَّ المنافاةَ بين الحياةِ والموتِ أتمُّ من المنافاةِ المتقدمةِ، وقدَّم الإِحياءَ لشرفِ الحياةِ ولم يُعِدْ «لا» تأكيداً في قوله: «الأَعمى والبصير» وكرَّرها في غيره؛ لأنَّ منافاةَ ما بعدَه أتمُّ، فإن الشخصَ الواحدَ قد يكونُ بصيراً ثم يصيرُ أَعْمى، فلا منافاةَ إلاَّ من حيث الوصفُ بخلافِ الظلِّ والحرورِ، والظلماتِ والنور، فإنها متنافيةٌ أبداً، لا يَجْتمع اثنان منها في محلّ، فالمنافاةُ بين الظلِّ والحرورِ وبين الظلمةِ والنورِ دائمةٌ.

فإنْ قيل: الحياةُ والموتُ بمنزلةِ العمىٰ والبصرِ، فإنَّ الجسمَ قد يكون مُتَّصفاً بالحياةِ ثم يتصفُ بالموت. فالجواب: أنَّ المنافاةَ بينهما أتمُّ من المنافاةِ بين الأعمىٰ والبصيرِ؛ لأنَّ الأعمى والبصيرَ يشتركان في إدراكاتٍ كثيرةٍ، ولا كذلكَ الحيُّ والميت، فالمنافاةُ بينهما أتمُّ، وأفردَ الأعمىٰ والبصيرَ لأنَّه قابلَ الجنسَ بالجنسِ، إذ قد يُوْجد في أفراد العُمْيان ما يُساوي بعضَ أفرادِ البُصَراءِ كأعمى ذكي له بصيرةٌ يُساوي بصيراً بليداً، فالتفاوتُ بين الجنسين مقطوعٌ به لا بين الأفراد.

وجَمَعَ الظلماتِ لأنها عبارةٌ عن الكفرِ والضلالِ، وطرقُهما كثيرةٌ متشعبةٌ، ووحَّد النورَ لأنه عبارةٌ عن التوحيدِ وهو واحدٌ، فالتفاوتُ بين كلِّ فردٍ مِنْ أفرادِ الظلمة، وبين هذا الفردِ الواحد. والمعنى: الظلماتُ كلُّها لا تجدُ فيها

مـا يساوي هـذا الواحـدَ كذا قيـل. وعندي أنـه ينبغي أَنْ يُقال: إن هـذا الجمعَ لا يُساوي هذا الواحدَ فيُعْلَمُ انتفاءُ مساواةِ فردٍ منه لهـذا الواحـدِ بطريقِ الأَوْلى، وإنما جَمَعَ الأحياءَ والأمواتَ لأنَّ التفاوتَ بينهما أكثرُ؛ إذ ما من ميتٍ يُساوي في الإدراك حيَّـاً، فـذكَـرَ أنَّ الأحيـاءَ لا يُسـاوون الأمـوات سـواءً قـابَلْتَ الجنسَ بالجنسِ، أم الفردَ بالفرد.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿بالحق﴾**: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حالٌ من الفـاعلِ أي: أَرْسلنـاك مُحِقِّين، أو من المفعولِ أي: مُحِقًّـا، أو نعتٌ لمصـدرٍ محـذوفٍ أي: إرسـالاً مُلْتَبِسـاً بـالحق، أو متعلقٌ بـ بشيـر ونـذيـر. قـال الـزمخشري[(١)]: «على: بشيـراً بالـوعـدِ الحقِّ، ونـذيـراً بـالـوعيـد الحق» قـال الشيخ[(٢)]: «ولا يمكن أَنْ يتعلَّقَ «بالحق» هذا بـ «بشير ونذير» معاً، بل ينبغي أَنْ يُتَأَوَّل كلامُه على أنه أراد أنَّ ثَمَّ محذوفاً. والتقدير: بشيراً بالوعد الحق، ونـذيراً بالوعيد الحق». قلت: وقد صرَّحَ الرجلُ بهذا.

قوله: «إلاَّ خَـلا فيها نـذيرٌ» خبـر «مِنْ أمةٍ»، وحَـذَفَ مِنْ هذا مـا أثبته في الأول؛ إذ التقديرُ: إلاَّ خَلا فيها نذيرٌ وبشير.

آ. (٢٧) **قـوله: ﴿فَـأَخْـرَجْنـا﴾**: هـذا التفـاتٌ من الغَيْبـةِ إلى التكلم. وإنما كان ذلـك لأنَّ المِنَّةَ بـالإخراج أبلغُ من إنـزال الماءِ. و«مختلفـاً» نعتٌ لـ «ثمرات»، و«ألوانُها» فاعلٌ به، ولولا ذلك لأنَّث «مختلفـاً»، ولكنه لمَّـا أُسْند إلى جمعِ تكسيرٍ غيرِ عاقلٍ جـاز تذكيـرُه، ولو أُنِّثَ فقيـل: مختلفة، كمـا تقول: اختلفَتْ ألوانُها لجازَ، وبه قرأ[(٣)] زيد بن علي.

---

(١) الكشاف ٣/٣٠٦.

(٢) البحر ٧/٣١٠.

(٣) البحر ٧/٣١١.

قوله: «ومِن الجبالِ جُدَدٌ» العـامَّةُ على ضمِّ الجيمِ وفتـح الدالِ، جمـعَ «جُـدَّة» وهي الطريقـةُ. قال ابن بحـر[1]: «قِطَعٌ، مِنْ قـولـك: جَـدَدْت الشيءَ قَطَعْتُه». وقال أبو الفضل: «هي ما تخالَفَ من الطرائق لونُ ما يليها، ومنه جُـدَّة الحِمارِ للخَطِّ الذي في ظهرِه. وقرأ[2] الزهري «جُدُد» بضم الجيم والدال جمع جَدِيْدة، يقال: جديدة وجُدُد وجَدائد. قال أبو ذُؤيب[3]:

٣٧٦٥ـ . . . . جَـوْنُ الـسَّـراةِ لـه جَـدائـدُ أربـعُ

نحو: سفينة وسُفُن وسفائِن. وقال أبو الفضل: «جمـع جديـد بمعنى آثار جديدة واضحة الألوان». وعنـه[4] أيضاً جَـدَد بفتحهما. وقـد رَدَّ أبو حـاتمٍ هذه القراءةَ من حيثُ الأثرُ والمعنى، وقـد صَحَّحهما غيـرُه. وقال: الجَـدَدُ: الطريق الـواضـح البيِّن، إلَّا أنـه وضـع المفـرَد مـوضـعَ الجمـعِ؛ إذ المـرادُ الـطرائقُ والخطوطُ.

قوله: «مختلِفٌ ألوانُها» «مختلف» صفةٌ لـ «جُدَد» أيضاً. و «ألوانُها» فاعلٌ به كما تقدَّم في نظيره. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ «مختلفٌ» خبـراً مقدمـاً، و «ألوانُهـا» مبتـدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ صفـةٌ؛ إذ كان يجبُ أَنْ يُقـال: مختلفةٌ لتحمُّلِهـا ضميـرَ

---

(١) انظر: البحر ٣١١/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٩٩/٢، والقرطبي ٣٤٢/١٤، والبحر ٣١١/٧.

(٣) صدره:

والـدهـرُ لا يَبْقـى عـلى حَـدَثانِـه

وهـو في ديـوان الهـذليين ٤، والكشـاف ٣٠٧/٣، وجمهـرة أشعـار العـرب ٦٨٦. والجون: الأسود. والسراة: الظهر. والجدائـد هنا: الأتن القليلة اللبن، أو الخـطوط على ظهر حمار الوحش.

(٤) أي عن الزهري.

[٧٣٧/ب] المبتدأ. وقوله: / «ألوانُها» يحتمل معنيين، أحدهما: أنَّ البياضَ والحمرةَ يتفاوتان بالشدة والضعفِ فرُبَّ أبيضَ أشدُّ من أبيضَ، وأحمرَ أشدُّ مِنْ أحمرَ، فنفسُ البياضِ مختلفٌ، وكذلك الحمرةُ، فلذلك جَمَع «ألوانها» فيكونُ من باب المُشَكَّل. الثاني: أن الجُدَدَ كلَّها على لونين: بياضٍ وحُمْرَةٍ، فالبياضُ والحُمْرَةُ وإنْ كانا لونَيْن إلَّا أنهما جُمِعا باعتبارِ مَحالِّهما.

وقوله: «وغَرابيبُ سُوْدٌ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «حمرٌ» عَطْفَ ذي لون على ذي لون. الثاني: أنه معطوفٌ على «بِيضٌ». الثالث: أنه معطوفٌ على «جُدَدٌ». قال الزمخشري(١): «معطوف على «بيض» أو على «جُدَد»، كأنه قيل: ومن الجبالِ مخططٌ ذو جُدَد، ومنها ما هو على لونٍ واحد» ثم قال: «ولا بُدَّ من تقديرِ حذفِ المضافِ في قوله: «ومن الجبالِ جُدَدٌ» بمعنى: ومن الجبالِ ذو جُدَدٍ بيضٍ وحمرٍ وسُوْدٍ، حتى يَؤُول إلى قولِك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانها، كما قال: «ثمراتٍ مختلفاً ألوانُها». ولم يذكُرْ بعد «غرابيب سود» «مختلفٌ ألوانُها» كما ذكر ذلك بعد بيض وحُمْر؛ لأنَّ الغِرْبيبَ هو المبالِغُ في السوادِ، فصار لوناً واحداً غيرَ متفاوتٍ بخلافِ ما تقدَّم».

وغرابيب: جمعُ غِرْبيب وهو الأسودُ المتناهِي في السوادِ فهو تابعٌ للأسودِ كقانٍ وناصعٍ وناضِرٍ ويَقَق، فمِنْ ثَمَّ زعَم بعضُهم أنه في نيةِ التأخير، ومِنْ مذهبِ هؤلاءِ يجوز تقديمُ الصفةِ على موصوفِها، وأنشدوا(٢):

٣٧٦٦ـ والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطير ....

....

(١) الكشاف ٣/٣٠٧.

(٢) تقدم برقم ٢٨٦٥.

يريد: والمؤمنِ الطيرَ العائذات، وقولَ الآخر[1]:

٣٧٦٧ـ وبـالـطويـلِ الـعُمْـرِ عُـمْـراً حَـيْـدَراً

يريد: وبالعمر الطويل. والبصريُّون لا يَرَوْن ذلك[2] ويُخَرِّجُون هذا وأمثالَه على أنَّ الثاني بدلٌ من الأول فـ سود والطير والعمر أبدالٌ مِمَّا قبلها. وخَرَّجه الزمخشريُّ[3] وغيرُه على أنه حَذَفَ الموصوفَ وقامَتْ صفتُه مقامَه، وأن المذكورَ بعد الوصفِ دالٌّ على الموصوفِ. قال الزمخشري[4]: «الغِرْبيبُ: تأكيدٌ للأَسْوَدِ، ومِنْ حَقِّ التوكيدِ أَنْ يَتْبَعَ المؤكِّد كقولك: أصفَرُ فاقِعٌ وأبيضُ يَقَقٌ. ووجهه: أَنْ يُضْمَرَ المؤكَّدُ قبلَه، فيكون الذي بعده تفسيراً لِما أُضْمِر كقوله:

والمؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ ....

وإنما يُفْعَلُ ذلك لزيادةِ التوكيدِ حيث يدلُّ على المعنى الواحد من طريقَيْ الإظهار والإضمار» يعني فيكونُ الأصلُ: وسودٌ غرابيبُ سودٌ، والمؤمنُ الطيرَ العائذاتِ الطيرَ. قال الشيخ[5]: «وهذا لا يَصِحُّ إلَّا على مذهب مَنْ يُجَوِّز حَذْفَ المؤكَّد. ومن النحويين مَنْ مَنَعَه وهو اختيارُ ابنِ مالك»[6]. قلت: ليس هذا هو التوكيدَ المختلفَ في حَذْفِ مؤكَّدِه؛ لأنَّ هذا من باب الصفة والموصوف.

---

(١) تقدم برقم ٤٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١.

(٣) الكشاف ٣٠٧/٣.

(٤) الكشاف ٣٠٧/٣.

(٥) البحر ٣١١/٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣.

ومعنى تسميةِ الزمخشريِّ لها تأكيداً من حيث إنها لا تفيد معنىً زائداً، إنما تفيدُ المبالغةَ والتوكيدَ في ذلك اللونِ، والنَّحْويـون قد سَمَّـوا الوصفَ إذا لم يُفِـدْ غيرَ الأول تأكيداً فقـالوا: وقـد يجيْءُ لمجرِد التـوكيد نحـو: نعجةٌ واحـدةٌ، وإلهين اثنين، والتـوكيـدُ المختلفُ في حَـذْف مؤكَّـده، وإنمـا هـو من بـاب التـوكيـدِ الصناعي، ومذهب سيبويه[1] جوازُه، أجاز «مررت بأخويك أنفسَهمـا» بالنصب أو الرفع، على تقدير: أَعْنيهما أنفسَهما، أو هما أنفسُهما فأين هذا من ذاك؟ إلاَّ أنه يُشْكِلُ على الزمخشري هذا المذكورُ بعد «غَـرابيب» ونحوِه بـالنسبة إلى أنـه جعله مُفَسِّراً لذلك المحذوفِ، وهذا إنما عُهِد في الجملِ، لا في المفـرداتِ، إلاَّ في باب البدل وعَطف البيانِ فبأيِّ شيءٍ يُسَمِّيه؟ والأَوْلَى فيه أن يُسَمَّى توكيداً لفظياً؛ إذ الأصلُ: سود غرابيب سود.

آ. (٢٨) **قـولـه: ﴿مختلفٌ ألـوانُـه﴾**: مختلفٌ نعتٌ لمنعـوتٍ محذوف هو مبتدأ، والجارُّ قبلَه خبـرُه، أي: من الناس صِنْفٌ أو نـوعٌ مختلفٌ؛ وكذلك عملُ اسمِ الفاعلِ كقولِ الشاعر[2]:

٣٧٦٨ـ كـنـاطِـحٍ صَخْـرَةً يـومـاً لِيَـفْـلِـقَـهـا

. . . .

وقرأ[3] ابن السَّميفع «ألوانُها» وهـو ظاهـرٌ. وقرأ[4] الـزهري «والـدوابُ» خفيفـةَ البـاءِ فِـراراً مِنْ التقـاء السـاكنين، كمـا حُـرِّك أولُهمـا في «الضـأْلِّين»[5] و «جَأَنّ»[6].

---

(١) الكتاب ١/٢٤٧.

(٢) تقدم برقم ٣٠.

(٣) البحر ٧/٣١١.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٠، والبحر ٧/٣١٢، والقرطبي ١٤/٣٤٢.

(٥) الآية ٧ من الفاتحة وهي قراءة أيوب السختياني. انظر: البحر ١/٣٠.

(٦) الآية ٣٩ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. انظر: البحر ٨/١٩٥.

قوله: «كذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنـه متعلِّقٌ بما قبله أي: مختلفٌ اختلافاً مثلَ الاختلافِ في الثمرات والجُدَدِ. والوقفُ على «كذلـك». والثاني: أنـه متعلِّقٌ بما بعـده، والمعنى: مثلَ ذلـك/ المطرِ والاعتبـارِ في مخلوقات الله [٧٣٨/أ]
تعـالى واختلافِ ألـوانِها يَخْشى اللَّهَ العلمـاءُ. وإلى هذا نحـا ابن عطيـة(١) وهو فاسدٌ من حيث إنَّ ما بعد «إنَّما» مانِعٌ من العمل فيمـا قبلها، وقـد نَصَّ أبو عُمـر الداني(٢) على أنَّ الوقفَ على «كذلك» تامٌّ، ولم يَحْكِ فيه خِلافاً.

قوله: «إنما يَخْشىٰ اللَّهَ» العامَّةُ علىٰ نصب الجلالة ورفع «العلمـاءُ» وهي واضحـةٌ. وقرأ(٣) عمـرُ بن عبد العـزيز وأبـو حنيفـةَ فيمـا نقـل الـزمخشـريُّ(٤) وأبـو حيوةَ ـ فيمـا نَقَـلَ الهـذليُّ(٥) في كـامله ـ بـالعكس، وتُؤُوِّلت على معنى التعظيم، أي: إنما يُعَظِّمُ اللَّهُ مِنْ عبادِه العلماءَ. وهذه القراءة شبيهةٌ بقراءة «وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّه»(٦) برفع «إبراهيم» ونصب «رَبَّه» وقد تقدَّمَتْ.

آ. **(٢٩) قوله: ﴿إنَّ الـذين يَتْلُون﴾**: في خبر «إنَّ» وجهـان، أحدهما: الجملةُ مِنْ قولِه «يَـرْجُون» أي: إنَّ التـالِين يَرْجُـون و «لن تبورَ» صفـةٌ «تجـارةً» و «لِيُوَفِّيَهُمْ» متعلقٌ بـ «يَـرْجُـوْن» أو بـ «تَبُـور» أو بمحـذوفٍ أي: فعلوا ذلك ليوفِّيهم، وعلى الـوجهين الأوَّلَيْن يجوزُ أَنْ تكـونَ لام العاقبـة. الثاني: أن الخبـرَ «إنه غفـور شكورٌ» جـوَّزه الزمخشـري(٧) على حَذْفِ العـائدِ أي: غفـورٌ لهم. وعلى هذا فـ «يَرْجُون» حالٌ مِنْ «أَنْفَقُوا» أي: أَنْفَقوا ذلك راجين.

---

(١) المحرر ١٧٢/١٣.
(٢) المكتفى له ٤٦٩ ـ ٤٧٠.
(٣) البحر ٣١٢/٧، والقرطبي ٣٤٤/١٤.
(٤) الكشاف ٣٠٨/٣.
(٥) نسبت في الكامل له (خ) إلى أبي حنيفة. انظر: الكامل ورقة ٢٣١.
(٦) الآية ١٢٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس. انظر: الدر المصون ٩٨/٢.
(٧) الكشاف ٣٠٨/٣.

آ. (٣١) **قوله: ﴿من الكتاب﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ «مِنْ» للبيان، وأن تكـونَ للجنسِ، وأَنْ تكونَ للتبعيضِ، و«هـو» فصلٌ أو مبتـدأٌ و«مُصَدِّقـاً» حالٌ مؤكدة.

آ. (٣٢) **قـولـه: ﴿الكتـابَ الـذين اصْـطَفَيْنـا﴾**: مفعـولا «أَوْرَثْنا». و«الكتابَ» هو الثاني قُدِّمَ لشَرفِه، إذ لا لَبْسَ.

قوله: «من عبادِنا» يجـوزُ أَنْ تكونَ للبيـانِ على معنى: أنَّ المصطفَيْن هم عبـادُنـا، وأن تكـونَ للتبعيضِ، أي: إن المصـطفَيْن بعضُ عبــادِنـا لا كلُّهم. وقرأ[١] أبو عمران الجوني ويعقوبُ وأبو عمروٍ[٢] في روايةٍ «سَبَّاق» مثالَ مبالغةٍ.

آ. (٣٣) **قـولـه: ﴿جنـاتُ عَـدْنٍ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكـونَ مبتـدأً، والجملةُ بعـدهـا الخبـرُ، وأن يكـونَ بـدلاً مِن «الفضـلُ» قـالـه الـزمخشـري[٣] وابنُ عـطية[٤]. إلاَّ أنَّ الـزمخشريَّ اعتـرض وأجـاب فقـال: «فـإن قلتَ: كيف جَعَلْتَ قوله: «جنات عدنٍ» بدلاً من «الفضل» الذي هو السَّبْقُ بالخيرات المشارُ إليه بـ «ذلك»؟ قلت: لَمَّا كان السببَ في نيل الثواب نُزِّل منزلـةَ المُسَبَّب، كأنـه هو الثواب، فَأَبْدَل عنه «جناتُ عدن».

وقرأ[٥] رزين والزهري «جَنَّةُ» مفرداً. والجحدري «جنـاتِ» بالنصب على

---

(١) البحـر ٣١٣/٧، الشواذ ١٢٤، وأبـو عمران الجـوني عبد الملك بن حبيب البصـري أخذ عن أنس بن مالك، وأخذ عنه شعبة، ثقة. توفي سنة ١٢٣. انظر: سير الأعلام ٢٥٥/٥.

(٢) في رواية القزاز كما في الكامل للهذلي ٢٣١ (خ).

(٣) الكشاف ٣٠٩/٣.

(٤) المحرر ١٧٦/١٣.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٤/٧، والقرطبي ٣٥٠/١٤.

الاشتغـال، وهي تؤيِّدُ رَفْعَهـا بالابتـداء. وجوَّز أبـو البقاء[1] أن يكـونَ «جناتُ» بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة، وأن يكون خبرَ مبتدأ محـذوفٍ. وتقدَّمت قـراءةُ «يَدْخُلونها» مبنياً للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج[2].

آ. **(٣٤) قـولـه: ﴿الحَـزَنَ﴾**: العـامَّـةُ بفتحتَيْن. وجنـاح[3] ابن حبيش بضم وسكون. وتقدَّم معنى ذلك أولَ القصص[4].

آ. **(٣٥) قوله: ﴿دار المُقامَةِ﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «أَحَلَّنـا» ولا يكونُ ظرفاً لأنه مختصٌ فلو كان ظرفاً لتعـدَّىٰ إليه الفعـلُ بـ في. والمُقامـةُ: الإقامـة. «من فضلِه» متعلقٌ بـ «أحَلَّنا» و «مِنْ»: إمَّا للعلةِ، وإمَّا لابتداءِ الغاية.

قوله: «لا يَمَسُّنا» حالٌ مِنْ مفعـولِ «أَحَلَّنا» الأول أو الثـاني؛ لأن الجملةَ مشتملةٌ على ضميـرِ كـلٍ منهمـا، وإن كـان الحـالُ من الأول أظهـرَ. والنَّصَبُ: التعبُ والمشقةُ. واللُّغوبُ: الفتورُ الناشِيءُ عنه، وعلى هذا فيقال[5]: إذا انتفى السببُ نُفِي المُسَبَّب يقال: «لم آكُلْ» فيُعلَمُ انتفاءُ الشِّبع، فـلا حاجـةَ إلى قولِـه ثانياً: «فلم أشبَـعْ» بخلاف العكسِ، ألا تـرى أنه يجـوز: لـم أشبع ولـم آكـل، والآيـة الكريمـة على ما قـررتُ مِن نفي السبب ثم نفي المسبب فأي فـائـدة في ذلك؟ وقد أجيب بأنه بيَّن مخالفةَ الجنة لدار الدنيا؛ فـإنَّ أماكنَهـا على قسمين: مـوضعٍ تَمَسُّ فيـه المشاق كـالبراري، ومـوضـعٍ يَمَسُّ فيـه الإعيـاءُ كـالبيـوتِ والمنـازل التي فيها الأسفـارُ. فقيـل: لا يَمَسُّنـا فيهـا نَصَبٌ لأنهـا ليست مَـظانَّ

---

(١) الإملاء ٢/٢٠٠.

(٢) ليس في الحج مثل هذه الآية.

(٣) البحر ٣١٤/٧، والكشاف ٣١٠/٣.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨ من القصص.

(٥) انظر: البحر ٣١٥/٧.

المتاعبِ كدارِ الـدنيا، ولا يَمَسُّنـا فيها لُغـوبٌ أي: ولا نَخْرُج منهـا إلى مواضـعَ نَتْعَبُ ونَـرْجِعُ إليهـا فيمسُّنا فيهـا الإِعياء. وهـذا الجوابُ ليس بـذلـك، والـذي يقال: إن النَّصَب هو تعبُ البدنِ واللُّغوبُ تعبُ النفسِ. وقيل: اللغوبُ الـوَجَعُ وعلى هذين فلا يَرِدُ السؤالُ المتقدِّمُ.

وقرأ(١) عليٌّ والسُّلميُّ بفتح لام «لَغُوْب» وفيه أوجه، أحدهـا: أنَّه مصـدرٌ على فَعُوْل كالقَبول. / والثاني: أنه اسمٌ لِما يُلْغَبُ بـه كالفَـطور والسَّحور. قـاله [٧٣٨/ب] الفـراء(٢). الثالث: أنـه صفةٌ لمصـدرٍ مقدرٍ أي: لا يَمَسُّنـا لُغوبٌ لَغـوبٌ نحو: شعرٌ شاعرٌ ومَوْتٌ مائتٌ. وقيل: صفةٌ لشيءٍ غيرِ مصدرٍ أي: أمرٌ لَغوبٌ.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فيمـوتوا﴾**: العـامَّةُ على نصبِه بحذفِ النـونِ جواباً للنفي. وهو على أحدِ معنيَـيْ نَصْبِ «مـا تأتينـا فتحدِّثَنـا»، أي: ما يكـون منك إتيانٌ فلا حديثٌ، انتفى السببُ وهو الإِتيانُ، فانتفى مُسَبَّبُه وهـو الحديثُ. والمعنى الثاني: إثباتُ الإِتيانِ ونفيُ الحديثِ أي: ما تأتينا محدِّثاً بل تـأتينا غيـرَ مُحَدِّثٍ. وهذا لا يجوزُ في الآيةِ البتةَ.

وقرأ(٣) عيسى والحسن «فيموتـون» بإثبـاتِ النونِ. قـال ابنُ عطيـة(٤): «هي ضعيفةٌ». قلت: وقد وَجَّهها المازنيُّ على العـطفِ على «لا يُقْضَى عليهم» فلا يموتون. وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفعِ في قولك: «ما تأتينـا فتحدِّثُنـا» أي: انتفـاءُ الأمـرَيْن معـاً، كقـولـه: «ولا يُـؤْذَنُ لهم فيَعْتَـذرون»(٥)، أي:

---

(١) الشواذ ١٢٤، والبحر ٧/٣١٥.
(٢) معاني القرآن له ٢/٣٧٠.
(٣) المحتسب ٢/٢٠١، والقرطبي ١٤/٣٥٢، والبحر ٧/٣١٦.
(٤) المحرر ١٣/١٧٨.
(٥) الآية ٣٦ من المرسلات.

فلا يعتذرون. و «عليهم» قائمٌ مقامَ الفـاعلِ، وكـذلك «عنهم» بعـد «يُخَفَّفُ». ويجـوزُ أنْ يكونَ القـائمُ «من عذابهـا» و «عنهم» منصـوبُ المحـلِّ. ويجـوز أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً عند الأخفش(١)، فتَعَيَّن لقيامِه مَقامَ الفاعلِ لأنه هـو المفعولُ به.

وقـرأ(٢) أبو عمـرٍو في رواية «ولا يُخَفَّفْ» بسكـون الفاء، شبَّـه المنفصل بـ «عَضْد» كقوله(٣):

٣٧٦٩ـ فـالـيـومَ أشْـرَبْ غـيـرَ مُـسْـتَـحْـقِـبٍ

. . . .

قوله: «كذلك» إمَّا مرفوعُ المحل أي: الأمـرُ كذلـك، وإمَّا منصـوبُه أي: مثلَ ذلك الجزاءِ نَجْزي. وقرأ(٤) أبو عمرٍو «يُجْزَىٰ» مبنيَّاً للمفعول، «كـلُّ» رفعٌ به. والباقون «نَجْزي» بنونِ العظمة مبنيَّاً للفاعل، «كلَّ» مفعول به.

آ. (٣٧) **قوله**: ﴿رَبَّنـا﴾: على إضمارِ القـولِ، وذلك القـولُ إنْ شئْتَ قـدَّرْتَه فعـلاً مُفَسِّراً لـ «يَصْـطَرِخـون» أي: يقـولـون في صُـراخِهم: ربَّنـا أَخْـرِجْنا، وإنْ شِئْتَ قَـدَّرْتَه حـالاً مِنْ فاعـل «يَصْـطَرخـون» أي: قـائلين ربَّنـا. ويَصْطَرخون: يَفْتَعِلون مِن الصُّراخ وهو شدَّةُ رَفْعِ الصـوتِ فأُبْدِلت التاءُ صـاداً لوقوعِها قبلَ الطاء.

قوله: «صالحاً غيرَ الذي كُنَّا نعملُ» يجوزُ أَنْ يكونا بمعنىٰ مصدرٍ محذوفٍ

---

(١) انظر أمثلة على: مِنْ الزائدة عند الأخفش حيث لا يشتـرط دخولهـا على نكرة: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) من رواية عبد الوارث. انظر: البحر ٧/٣١٦.

(٣) تقدم برقم ٤٧٠. أي شبَّه القارىء المنفصل بالمتصل فخفف.

(٤) السبعة ٥٣٥، والبحر ٧/٣١٦، والتيسير ١٨٢، والحجة ٥٩٣، والنشر ٢/٣٥٢.

أي: عملاً صالحاً غيرَ الذي كنا نعمـلُ، وأَنْ يكونـا بمعنىٰ مفعولٍ بـه محذوفٍ أي: نعمل شيئاً صالحاً غيرَ الذي كنَّا نعملُ، وأَنْ يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصـدرٍ، و «غيرَ الذي كنا نعملُ» هو المفعولُ به. وقال الزمخشري[1]: «فـإنْ قلتَ: فهَلَّا اكْتُفي بـ «صـالحاً» كمـا اكْتُفِي به في قـولـه: «فـارْجِعْنـا نعمـلْ صـالحـاً»[2]، وما فائدةُ زيادةِ «غير الذي كنَّا نعمل» على أنه يُوْهِمُ[3] أنهم يعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالحِ الذي عملوه؟ قلت: فـائدتُـه زيادةُ التحسُّـر على ما عَمِلوه من غيـرِ الصالح مـع الاعترافِ بـه. وأمَّا الـوهمُ فزائـلٌ بظهـورِ حالهم في الكفـرِ وظهورِ المعاصي، ولأنَّهم كانوا يَحْسَبُون أنهم على سيرةٍ صالحـةٍ، كما قـال تعالىٰ[4]: «وهم يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنون صُنْعاً» فقالوا: أَخْرِجْنا نعمَلْ صالحاً غيرَ الذي كُنَّـا نَحْسَبُه صالحاً فنعملُه».

قوله: «ما يَتَذكَّر» جوَّزوا في «ما» هذه، وجهين، أحـدهما: ـ ولم يَحْـكِ الشيخُ غيرَه ـ أنها مصدريةٌ ظرفية قال: أي مدةَ تَذَكُّرِ. وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «فيه» يمنعُ مِنْ ذلك لعَوْدِهِ على «ما»، ولم يَقُلْ بـاسميَّةِ «مـا» المصدريـةِ إلاَّ الأخفشُ وابنُ السَّـراج[5]. الثاني: أنهـا نكرةٌ مـوصوفـةٌ أي تعمُّراً يتـذكر فيـه، أو زمـانـاً يتـذكَّر فيـه. وقرأ[6] الأعمشُ «مـا يَذَّكَّـرُ» بـالإدغـام «مَنِ اذَّكَّـر». قـال الشيخُ[7]: «بالإدغامِ واجتلابِ همـزةِ الوصـلِ ملفوظـاً بها في الـدَّرْج». وهذا

---

(١) الكشاف ٣/٣١٠.

(٢) الآية ١٢ من السجدة.

(٣) الكشاف: «يُؤْذِن».

(٤) الآية ١٠٤ من الكهف.

(٥) انظر: الأصول ١/١٦١.

(٦) البحر ٧/٣١٦، والكشاف ٣/٣١١.

(٧) البحر ٧/٣١٦.

غريبٌ حيث أُثْبِتَتْ همزةُ الوصلِ مع الاستغناءِ عنها، إلَّا أَنْ يكونَ حافَظَ على سكون «مَنْ» وبيانِ ما بعدها.

قوله: «وجاءَكم» عطفٌ على «أولم نُعَمِّرْكم» لأنَّه في معنى: قد عَمَّرْناكم، كقولِه: «ألم نُرَبِّكَ» ثم قال: «ولَبِثْتَ»(١)، «ألم نَشْرَحْ لك» ثم قال: «ووَضَعْنا»(٢) إذ هما في معنىٰ: رَبَّيْناك، وشَرَحْنا.

قوله: «مِنْ نصير» يجوزُ أَنْ يكون فاعِلاً بالجارِّ لاعتمادِه، وأَنْ يكونَ مبتدأً مُخْبَراً عنه بالجارِّ قبلَه. وقُرِىء(٣) «النُّذُرُ» جمعاً.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿عالِمُ غيبِ﴾**: العامَّةُ على الإِضافةِ تخفيفاً. وجناح بن حبيش(٤) بتنوين «عالمٌ» ونصب «غَيْبَ».

آ. (٤٠) **قوله: ﴿أرَأَيْتُمْ﴾**: فيها/ وجهان، أحدهما: أنها ألفُ [٧٣٩/أ] استفهامٍ على بابِها، ولم تتضمَّنْ هذه الكلمةُ معنى أَخْبِروني، بل هو استفهامٌ حقيقيٌّ. وقوله: «أَرُوْني» أمرُ تَعْجيزٍ. والثاني: أنَّ الاستفهامَ غيرُ مُرادٍ، وأنها ضُمِّنَتْ معنى أَخْبروني. فعلى هذا تتعدَّىٰ لاثنين، أحدُهما: «شركاءَكم»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قولِه: «ماذا خَلَقوا». و «أَرُوْني» يُحتمل أَنْ تكونَ جملةً اعتراضيةً. الثاني: أَنْ تكونَ المسألةُ مِنْ بابِ الإِعمالِ، فإنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلبُ «ماذا خَلَقوا» مفعولاً ثانياً، و «أَرُوْني» أيضاً يطلبُه مُعَلِّقاً له، وتكونُ المسألةُ مِنْ بابِ إعمالِ الثاني على مختار البصريين، و «أَروني» هنا بَصَرِيَّةٌ تعدَّتْ للثاني بهمزةِ النقلِ، والبصَريةُ قبل النقلِ تُعَلَّقُ بالاستفهامِ

---

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) الآية ١ ـ ٢ من الانشراح.

(٣) البحر ٣١٦/٧.

(٤) البحر ٣١٦/٧.

كقولِهم: «أما ترى أيُّ بَرْقٍ ههنا»؟ وقد تقدَّم الكلامُ على «أَرَأَيْتُمْ» هذه في الأنعام مشبعاً[1]. وقال ابنُ عطية[2] هنا: «إنَّ أرأيتُم يَتَنَزَّلُ عند سيبويه[3] مَنْزِلَةَ أَخْبروني؛ ولذلك لا يَحْتاج إلى مَفْعولين». وهو غَلَطٌ بل يَحْتاجُ كما تقدَّم تقريرُه. وجَعَلَ الزمخشريُّ[4] الجملةَ مِنْ قولِه: «أَرُوْني» بدلاً مِنْ قولِه «أَرَأَيْتُمْ» قال: «لأنَّ معنى أَرَأَيْتُمْ أَخْبروني»[5]. وردَّه الشيخ[6]: بأنَّ البدلَ مِمَّا دَخَلَتْ عليه أداةُ الاستفهامِ يَلْزَم إعادتُها في البدلِ[7] ولم تُعَدْ هنا. وأيضاً فإبدالُ جملةٍ مِنْ جملةٍ لم يُعْهَدْ في لسانِهم.

قلت: والجوابُ عن الأولِ: أنَّ الاستفهامَ فيه غيرُ مرادٍ قطعاً فلم تُعَدْ أداتُه لعدمِ إرادتِه. وأمَّا قولُه: «لم يُوْجَد في لسانِهم» فقد وُجِدَ. ومنه[8]:

٣٧٧٠ــ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا . . . .

. . . .

البيت. [وقولُه:][9]

---

(١) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.
(٢) المحرر ١٣/١٨٠.
(٣) انظر: الكتاب ١/١٢٢.
(٤) الكشاف ٣/٣١١.
(٥) ثم قال: «وكأنه قال: أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا به الإلٓهية والشركة، أروني أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون الله. . .».
(٦) البحر ٧/٣١٧.
(٧) عبارة البحر أوضح: «إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل» ويعني بها نحو «كم مالك أعشرون أم ثلاثون، مَنْ رأيت أزيداً أم عمراً»؟
(٨) تقدم برقم ١٧٣.
(٩) تقدم برقم ١٧٢.

٣٧٧١ـ إنَّ علـيَّ الـلَّهَ أن تُـبـايِـعـا
تُؤْخَذَ كَرْهاً . . . .

البيت. وقد نَصَّ النَّحْوِيون: على أنَّه متى كـانت الجملةُ في معنى الأولِ ومُبَيِّنةً لها أُبْدِلَتْ منها(١).

قـوله: «فهُمْ على بَيِّنَـةٍ» الضميرُ في «آتَيْنـاهم» و«فهم» الأحسنُ أَنْ يعـودَ على الشركاء لتتناسَقَ الضمائرُ. وقيل: يعودُ على المشركين، فيكونُ التفاتـاً مِنْ خطابٍ إلى غَيْبة.

وقـرأ(٢) أبو عمـروٍ وحمزةُ وابن كثيـر وحفصٌ «بَيِّنَةٍ» بـالإِفراد. والبـاقـون «بَيِّناتٍ» بالجمع. و«إنْ» في «إنْ يَعِدُ» نافيةٌ.

آ. (٤١) **قوله: ﴿أَنْ تَزُوْلا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً من أجله. أي: كـراهةَ أَنْ تـزُولا. وقيل: لئـلا تَزُولا. ويجـوزُ أَنْ يكونَ مفعـولاً ثانيـاً على إسقاطِ الخافِضِ أي: يمنَعُهما مِنْ أَنْ تَزُوْلا. كذا قَدَّره أبـو إسحاق(٣). ويجـوزُ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ أي: يمنعُ زوالَهما.

قـوله: «إنْ أَمْسَكَهمـا» جوابُ القسمِ المـوطَّأ لـه بلام القسمِ، وجـوابُ الشرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه جوابُ القسمِ، ولذلك كانَ فعل الشرط ماضياً. وقولُ الزمخشري(٤): إنه يَسُدُّ مَسَدَّ الجوابَيْن، يعني أنه دالٌّ على جوابِ الشرطِ. قال الشيخ(٥): «وإنْ أُخِذ كلامُه على ظاهرِه لم يَصِحَّ؛ لأنه لو سَدَّ مَسَدَّهما لكـان له

---

(١) انظر: المغني ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٢) السبعـة ٥٣٥، والتيسيـر ١٨٢، والقـرطبـي ٣٥٦/١٤، والحجـة ٥٩٤، والنشـر ٣٥٢/٢، والبحر ٣١٨/٧.

(٣) معاني القرآن له ٢٧٣/٤.

(٤) الكشاف ٣١٢/٣.

(٥) البحر ٣١٨/٧.

موضعٌ من الإعرابِ، من حيث إنه سَدَّ مَسَدَّ جوابِ الشرط، ولا موضعَ له من حيث إنه سَدَّ مَسَدَّ جوابِ القسم، والشيءُ الواحدُ لا يكونُ معمولاً غيرَ معمولٍ».

و «مِنْ أحدٍ» «مِنْ» مزيدةٌ لتأكيدِ الاستغراق. و «مِنْ بعدِه»: «مِنْ» لابتداءِ الغاية.

آ. (٤٢) قوله: ﴿لَيَكُونُنَّ﴾: جوابٌ للقسمِ المقدَّرِ. والكلامُ فيه كما تقدَّم وقوله: «لَئِنْ جاءَهم» حكايةٌ لمعنى كلامِهم لا للفظِه، إذ لو كان كذلك لكان التركيبُ: لَئِنْ جاءَنا لنَكونُنَّ.

قوله: «من إحْدىٰ الأُممِ» أي: من الأمَّةِ التي يُقال فيها: هي إحدى الأمم، تفضيلاً لها. كقولِهم: هو أحدُ الأَحَدَيْن. قال[1]:

٣٧٧٢ـ حتى استثاروا بيَ إحدىٰ الإِحَدِ
لَيْثاً هِزَبْراً ذا سلاحٍ مُعْتَدِيْ

قوله: «ما زادَهم» جوابُ «لَمَّا». وفيه دليلٌ على أنها حرفٌ[2] لا ظرفٌ؛ إذ لا يعملُ ما بعد «ما» النافيةِ فيما قبلها. وتقدَّمَتْ له نظائرُ. وإسنادُ الزيادةِ للنذير مجازٌ؛ لأنه سببٌ في ذلك، كقولِه: «فزادَتْهم رِجْساً إلى رِجْسهم»[3].

آ. (٤٣) قوله: ﴿استكباراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له أي: لأجل الاستكبارِ، وأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «نُفوراً»، وأَنْ يكونَ حالاً أي: حالَ كونِهم مُسْتكبرين. قاله الأخفش[4].

---

(١) تقدم برقم ١١٢٨.

(٢) تقدم أن سيبويه يرى أنها حرف وجوب لوجوب، والفارسي يرى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٢/٣١٢، والإيضاح للفارسي ٣١٩، والدر المصون ١/١٥٩.

(٣) الآية ١٢٥ من التوبة.

(٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «المعاني».

قـولـه: «ومَكْـرَ السَّيِّـىءِ» فيـه وجهـان، أظهـرُهـمـا: أنـه عـطفٌ على «استكباراً». والثاني: أنه عطفٌ على «نُفـوراً» وهذا مِنْ إضـافة المـوصوفِ إلى صفتِه في الأصلِ؛ إذ الأصلُ: والمكرَ السَّيِّىء. والبصريون يُؤَوِّلونه على حَذْفِ موصوفٍ/ أي: العمل السَّيِّىء. [٧٣٩/ب]

وقـرأ العامَّـةُ بخفضِ همزةِ «السَّيِّـىءِ»، وحمـزةُ[١] والأعمش بسكـونِهـا وَصْلاً. وقد تَجَرَّأَتِ النحاةُ[٢] وغيرُهم على هذه القراءةِ ونسبوها لِلَّحْنِ، ونَزَّهـوا الأعمشَ عَنْ أَنْ يكونَ قرأ بها. قالوا: وإنما وَقَفَ مُسَكِّناً، فظُنَّ أنـه واصَلَ فغُلِط عليه. وقد احتجَّ لها قومٌ آخرون: بأنه إجراءٌ للوَصْلِ مُجْرَىٰ الوقفِ، أو أَجْـرىٰ المنفصـلَ مُجْرى المتصـلِ. وحَسَّنه كـونُ الكسرةِ على حَـرْفٍ ثقيـل بعـد يـاءٍ مشددةٍ مكسورةٍ. وقد تقدَّم أنَّ أبا عمروٍ يَقْـرأ «إلى بارِئْكم»[٣] بسكـونِ الهمزةِ. فهذا أَوْلَىٰ لزيادةِ الثقلِ ههنا. وقد تقدَّمَ هناك أمثلةٌ وشواهدُ فعليـك باعتبـارِها. ورُوِيَ[٤] عن ابنِ كثير «ومَكْرَ السَّأْيِ» بهمزةٍ ساكنةٍ بعد السينِ ثم ياءٍ مكسورةٍ. وخُرِّجَتْ على أنها مقلوبـةٌ من السَّيْءِ، والسَّيْءُ مخففٌ من السَّيِّـىء كالميْت من الميِّت قال الحماسي[٥]:

٣٧٧٣ـ ولا يَـجْـزُوْنَ مِـنْ حَـسَـنٍ بِـسَـيْءٍ
ولا يَـجْـزُون مِـنْ غِـلَظٍ بـلِيْـنِ

(١) السبعـة ٥٣٥، والنشر ٢/٣٥٢، والتيسيـر ١٨٢ ـ ١٨٣، والقـرطبي ١٤/٣٥٨، والحجة ٥٩٤، والبحر ٧/٣١٩.
(٢) كالزجَّاج في معانيه ٤/٢٧٥ حيث لحَّنها، وقصر مثلها على الشعر اضطراراً.
(٣) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٦١.
(٤) الشواذ ١٢٤، والبحر ٧/٣٢٠.
(٥) البيت لأبي الغُول الطُّهوي وهو في الحماسة ١/٦٢، والخزانة ٣/١٠٦.

وقد كَثُر في قراءتِه القلبُ نحـو «ضِئاء»[1] و «تَـأْيَسوا»[2] و «لا يَـأْيَسُ»[3] كما تقدم تحقيقُه.

وقرأ[4] عبد الله: «ومَكْراً سَيِّئاً» بالتنكير، وهـو موافِقٌ لمـا قبلَه. وقُرِىء[5] « ولا يُحيق» بضمِّ اليـاء، «المكْرَ السَّيِّـىءَ» بـالنصب على أنَّ الفاعـلَ ضميرُ الله تعالى أي: لا يُحيط اللَّهُ المكرَ السيِّـىءَ إلَّا بأهله.

قـوله: «سُنَّـةَ الأَوَّلِيْن» مصـدرٌ مضـافٌ لمفعـولـه، و «سنـةِ الله» مضـافٌ لفاعلِه؛ لأنَّه تعالى سَنَّها بهم، فصَحَّتْ إضافتُها إلى الفاعلِ والمفعولِ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿وكانوا أشَـدَّ﴾**: جملةٌ في موضـع نصبٍ على الحال. ونظيـرتُها في الـروم[6] «كانـوا» بلا واوٍ على أنهـا مستأنفـةٌ فالمَقْصَـدان مختلفان.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿ما تَرَك عـلى ظهرهـا﴾**: تقدَّم نـظيرُهـا في النحـل[7] إلَّا أنَّ هناك لم يَجْـرِ للأرض ذِكْـرٌ، بل عـاد الضميرُ على مـا فُهِم من السِّياق وهنا قد صَرَّح بها في قوله: «في السموات ولا في الأرض». وهنـا «على ظهرها» استعارةٌ مِنْ ظَهْرِ الدابَّةِ دَلالـةٌ على التمكُّنِ والتقلُّب عليها. والمَقـامُ هنا يناسِبُ ذلك لأنَّه حَثٌّ على السَّيْرِ للنظر والاعتبار.

[تمَّت بعونه تعالى سورة فاطر]

---

(١) الآية ٥ من يونس. وانظر: الدر ٦/١٥١.
(٢) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٣٧.
(٣) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٣٧.
(٤) المحتسب ٢/٢٠٢، والقرطبي ١٤/٣٥٩، والبحر ٧/٣٢٠.
(٥) البحر ٧/٣٢٠.
(٦) الآية ٩.
(٧) «ولو يُؤاخِذُ اللَّهُ الناسَ بظلمهم ما تَرَك عليها مِنْ دابة» الآية ٦١ من النحل.

سـورة يـس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ العامَّـةُ «يَسِيْنْ» بسكونِ النـونِ. وأظهر(١) النـونَ عند الـواوِ بعدَها ابنُ كثير وأبو عمرٍو وحمزةُ وحفصٌ وقالونُ وورشٌ بخـلافٍ عنه، وكـذلك النـونُ مِنْ «نون والقلم»(٢) وأدغمهمـا الباقـون. فَمَنْ أَدْغَمَ فللخِفَّةِ، ولأنَّـه لَمَّـا وَصَـلَ والتقى متقـاربـان مِنْ كلمتين أوَّلُهمـا سـاكنٌ وَجَبَ الإدغـامُ. ومَنْ أظهـرَ فللمبـالغةِ في تفكيـكِ هذه الحـروفِ بعضِها من بعض لأنـه بنيَّةِ الـوَقْفِ، وهذا أَجْرىٰ على القياسِ في الحروفِ المقَطَّعَةِ ولذلك التقىٰ فيها السـاكنان وَصْـلاً، ونَقَل إليها حركةَ همزةِ الوصلِ على رَأْيٍ نحو: «ألف لام ميم(٣) الله» كما تقدَّم تقريرُه.

وأمال الياءَ مِنْ «يس» الأَخَوان وأبو بكـر لأنها اسمٌ من الأسمـاءِ كما تقـدَّم تقريرُه أولَ البقرةِ. قال الفارسيُّ(٤): «وإذا أمالوا(٥) «يا» وهي حـرفُ نداءٍ فـلأَنْ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٨، والقرطبي ١٥/٣، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والنشر ٢/١٧ ـ ١٨، والمحتسب ٢/٢٠٣، والبحر ٧/٣٢٣.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) الآية ١ من آل عمران.

(٤) الحجة (خ) ٤/١٨٢.

(٥) عبارته في الحجة: «فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمـال من الحروف من أجلِ الياء فـأَنْ يُميلوا الاسم الذي هو «يا» من يس أجدرُ».

يُميلوا «يا» مِنْ يس أجدرُ».

وقرأ عيسى وابنُ أبي إسحاق بفتح النون: إمَّا على البناءِ على الفتح تخفيفاً كأَيْن وكيفَ، وإمَّا على أنَّه مفعولٌ بـ «اتْلُ»، وإمَّا على أنَّه مجرورٌ بحرفِ القسمِ. وهو على الوجهَيْن غيرُ منصرفٍ للعلَميَّةِ والتأنيث. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ القسمِ، كقولِه[1]:

٣٧٧٤ـ ....

فذاك أمانةَ اللَّهِ الثَّريدُ

وقرأ الكلبي بضم النون. فقيل: على أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذه يس، ومُنِعَتْ من الصرفِ لِما تقدَّم. وقيل: بل هي حركةُ بناءٍ كـ حيث فيجوز أَنْ يكونَ خبراً كما تقدَّم، وأَنْ يكونَ مُقْسَماً بها نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لأفعلَنَّ». وقيل: لأنها منادىً فبُنِيَتْ على الضم؛ ولهذا فَسَّرها الكلبيُّ القارىءُ لها بـ «يا إنسانُ» قال: «وهي لغةُ طيِّىء». قال الزمخشري[2]: «إنْ صَحَّ معناه فوجهُه أن يكونَ أصلُه يا أُنَيْسِيْنُ فَكَثُر النداءُ به على ألسنتِهم، حتى اقتصروا على شَطْرِه، كما قالوا في القسم: مُ اللهِ في «ايْمُنُ اللَّهِ»». قال الشيخ[3]: «والذي نُقِل عن [٧٤٠/أ] العرب في تصغير إنْسان: أُنَيْسِيان بياءٍ بعدها ألفٌ فدَلَّ على / أنَّ أصلَه إنْسِيان[4]؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، ولا نعلمُ أنَّهم قالوا في تصغيره: أُنَيْسِين. وعلى تقدير أنه يُصَغَّر كذلك فلا يجوزُ ذلك، إلَّا أَنْ يُبنى

(١) تقدم برقم ٩٣.

(٢) الكشاف ٣/٣١٣.

(٣) البحر ٧/٣٢٣.

(٤) هذا مذهب الفراء كما في «معاني القرآن» ٢/٢٦٩ فاشتقه من النسيان، وكثر في كلامهم فحذفوا منه اللام وردوا إليه الياء في التصغير فقالوا: أُنَيْسِيان. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٣.

على الضمِّ؛ لأنه منادىً مُقْبَلٌ عليه(١) ومع ذلك فلا يجوزُ لأنه تحقيرٌ، ويمتنعُ ذلك في حَقِّ النبوة». قلت: أمَّا الاعتراضُ الأخيرُ فصحيحٌ نصُّوا على أنَّ التصغيرَ لا يَدْخُلُ في الأسماءِ المعظمةِ شَرْعاً. ولذلك يُحْكى أنَّ ابنَ قتيبةَ لمَّا قال في المُهَيْمن: إنَّه مصغرٌ مِنْ مُؤْمِن(٢)، والأصل مُؤَيْمِن، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ هاءً. قيل له: هذا يقرُبُ من الكفرِ فليتَّقِ اللَّهَ قائلُه. وقد تقدَّمَتْ هذه الحكايةُ في المائدةِ مطوَّلةً وما قيل فيها. وقد تقدَّم للزمخشريِّ في طه ما يَقْرُبُ من هذا البحثِ، وتقدَّم للشيخِ معه كلامٌ.

وقرأ ابنُ أبي إسحاق أيضاً وأبو السَّمَّال «يَسنِ» بكسرِ النونِ، وذلك على أصلِ التقاءِ الساكنين. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حركةَ إعرابٍ.

آ. (٢) **قوله: ﴿والقرآنِ﴾**: إمَّا قسمٌ مستأنفٌ، إنْ لم يُجْعَلْ ما تقدَّم قَسَماً، وإمَّا عَطْفٌ على ما قبلَه إنْ كانَ مُقْسَماً به. وقد تقدَّم كلامٌ عن الخليل(٣) في ذلك أولَ آياتِ البقرةِ فعليكَ باعتبارِه هنا، فإنَّه حَسَنٌ جداً. وتقدَّم الكلامُ على «الحكيم»(٤).

آ. (٣) **قوله: ﴿إنَّك﴾**: جوابُ القسمِ و«على صِراط» يجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بالمرسَلين. تقول: أَرْسَلْتُ عليه كذا. قال تعالى: «وأَرْسَلَ عليهم طَيْراً»(٥)، وأنْ يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «لَمِنَ المُرْسَلين» لوقوعِه خبراً، وأنْ يكونَ حالاً من المرسلين، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً لـ «إنَّك».

---

(١) أي نكرة مقصودة.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٢٨٨.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٨٠.
(٤) انظر: الدر ١/٢٦٧.
(٥) الآية ٣ من الفيل.

آ. (٥) قوله: ﴿تَنْزِيْلَ﴾: قرأ[1] نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالرفع على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو تنزيل. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ إذا جَعَلْتَ يس اسماً للسورة أي: هذه السورة المسمَّاة بـ يس تنزيلُ، أو هذه الأحرفُ المقطعةُ تنزيلُ. والجملةُ القسميةُ على هذا اعتراضٌ. والباقون بالنصبِ على المصدرِ، أو على المدح. وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداءٍ مضمر. وتنزيل مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. وقيل: هو بمعنى مُنْزَل. وقرأ أبو حيوة واليزيديُّ وأبو جعفر وشيبة «تنزيلِ» بالجرِّ على النعتِ للقرآنِ أو البدلِ منه.

آ. (٦) قوله: ﴿لِتُنْذِرَ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ تنزيل أو بمعنى المرسلين، يعني بإضمارِ فِعْل يَدُلُّ عليه هذا اللفظُ أي: أَرْسَلْناك لتنذِرَ.

قوله: «ما أُنْذِر آباؤُهُمْ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» هذه بمعنى الذي، وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً. والعائدُ على الوجهين مقدَّرٌ أي: ما أُنْذِرَه آباؤهم فتكونُ «ما» وصلتُها أو وَصْفُها في محلِّ نصب مفعولاً ثانياً لقوله: «لِتُنْذِرَ» كقوله: «إنَّا أَنْذَرْناكم عذاباً»[2] والتقدير: لتنذرَ قوماً الذي أُنْذِرَه آباؤهم مِن العذابِ، أو لتنذرَ قوماً عذاباً أُنْذِرَه آباؤهم. ويجوز أَنْ تكونَ مصدريةً أي: إنذارَ آبائهم أي: مثلَه. ويجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً، وتكونُ الجملةُ المنفيةُ صفةً لـ «قوماً» أي: قوماً غيرَ مُنْذَرٍ آباؤهم. ويجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً أي: قوماً أُنْذِر آباؤهم، والجملةُ المثبتةُ أيضاً صفةٌ لـ «قوماً» قاله أبو البقاء[3] وهو مُنافٍ للوجهِ الذي قبلَه.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٩، والنشر ٢/٣٥٣، والقرطبي ١٥/٦، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والبحر ٧/٣٢٣.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٢.

آ. (٨) قوله: ﴿فهي إلى الأَذْقَانِ﴾: في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: ــ وهو المشهورُ ــ أنه عائدٌ على الأَغْلال، لأنها هي المُحَدَّثُ عنها، ومعنى هذا الترتيبِ بالفاءِ: أن الغِلَّ لغِلَظِه وعَرْضِه يَصِلُ إلى الذَّقَنِ لأنه يَلْبَسُ العُنُقَ جميعَه. الثاني: أن الضميرَ يعودُ على الأَيدي؛ لأنَّ الغِلَّ لا يكونُ إلَّا في العُنُقِ واليدين، ولذلك سُمِّي جامِعَةً. ودَلَّ على الأيدي هذه الملازَمَةُ المفهومةُ من هذه الآلةِ أعني الغِلَّ. وإليه ذهب الطبري[١]. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[٢] قال: «جعل الإقْماحَ نتيجةَ قولِه: «فهي إلى الأذقان» ولو كان[٣] للأيدي لم يكن معنى التَّسَبُّبِ في الإقماحِ ظاهراً. على أنَّ هذا الإضمارَ فيه ضَرْبٌ من التعسُّفِ وتَرْكِ الظاهر». / [٧٤٠/ب]

وللناس في هذا الكلامِ قولان، أحدهما: أنَّ جَعْلَ الأغلالِ حقيقةٌ. والثاني: أنه استعارةٌ. وعلى كلٍّ من القولين جماعةٌ من الصحابةِ والتابعين. وقال الزمخشري[٤]: «مَثَّل تصميمَهم على الكفر، وأنه لا سبيلَ إلى ارْعوائِهم بأنْ جَعَلَهم كالمَغْلُوْلِين المُقْمَحِيْن في أنهم لا يَلْتَفِتون إلى الحق ولا يَعْطِفُون أعناقَهم نحوَه، ولا يُطَأْطِئُون رؤوسَهم له وكالحاصلين بين سَدَّيْن لا يُبْصِرون ما قُدَّامَهم وما خَلْفَهم في أَنْ لا تأمُّلَ لهم ولا تَبَصُّرَ، وأنهم مُتَعامُوْن عن آياتِ الله». وقال غيره[٥]: «هذه استعارةٌ لمَنْعِ اللَّهِ إياهم مِن الإيمانِ وحَوْلِه بينَهم وبينه». قال ابن عطية[٦]: «وهذا أَرْجَحُ الأقوالِ؛ لأنه تعالى لَمَّا ذَكَرَ أنهم

(١) تفسير الطبري ٢٢/١٥٠ ــ ١٥١.
(٢) الكشاف ٣/٣١٦.
(٣) أي الضمير.
(٤) الكشاف ٣/٣١٥.
(٥) انظر: البحر ٧/٣٢٤.
(٦) المحرر ١٣/١٨٩ في تعليقه على القول السابق.

لا يُـؤْمِنـون لِمـا[1] سَبَقَ لهم في الأَزَلِ عَقَّبَ ذلـك بـأنْ جَعَـلَ لهم من المَنْـعِ وإحاطةِ الشقاوةِ ما حالُهم معه حالُ المَغْلُوْلين» انتهى. وتقدَّم تفسيرُ الأذقان[2].

قوله: «فهم مُقْمَحُوْن» هذه الفاءُ لأحسنِ ترتيبٍ؛ لأنه لَمَّا وَصَلَتِ الأغلالُ إلى الأَذْقـان لِعَرْضِهـا لَزِم عن ذلـك ارتفاعُ رؤوسِهم إلى فـوقُ، أو لَمَّـا جُمِعَتْ الأيـدي إلى الأَذْقان وصـارت تحتَهـا لَـزِم مِنْ ذلـك رَفْعُهـا إلى فـوقُ، فتـرتفـعُ رؤوسُهم. والإِقْماح: رَفْعُ الرأسِ إلى فوقُ كالإِقناع، وهو مِنْ قَمَحَ البعيـرُ رَأْسَه إذا رفَعها بعد الشُّرْبِ: إمَّا لبرودةِ الماءِ وإمَّا لكراهةِ طَعْمِه قُموحاً وقِمـاحاً بكسـرِ القافِ وضمِّها. وأَقْمَحْتُه أنا إقماحاً والجمع قِماح وأنشد[3]:

٣٧٧٥ـ ونـحـن عـلى جـوانـبِـهـا قُـعـودٌ
نَـغُضُّ الـطَّرْفَ كـالإبِـلِ الـقِـمـاحِ

يصفُ نفسَه وجماعةً كانـوا في سفينة فـأصابهم المَيْـدُ. قالَ الـزجاج[4]: «قيـل للكانـونَيْنِ شَهْرا قُِمـاح؛ لأنَّ الإبِلَ إذا وَرَدَتِ المـاءَ رَفَعَتْ رؤوسَها لشـدَّةِ البردِ»[5]. وأنشد أبو زيد للهذلي[6]:

٣٧٧٦ـ فَـتًـى مـا ابـنُ الأَغَـرِّ إذا شَـتَـوْنـا
وحُـبَّ السزادُ فـي شَـهْـرَيْ قُـمـاحِ

---

(١) المحرر: بما.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/٤٢٨.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في اللسان (قمح)، ومجاز القرآن ٢/١٥٧، والقرطبي ١٥/٨، وتفسير الماوردي ٣/٣٨٤.

(٤) معاني القرآن ٤/٢٧٩.

(٥) الزجاج: «برده».

(٦) البيت لمالك بن خالد الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٣/٥، واللسان (قمح).

كذا رَواه بضمِّ القافِ، وابن السكيت بكسرِها. وهما لغتان في المصدرِ كما تقدَّمَ. وقال الليث: القُموح: رَفْعُ البعيرِ رَأْسَه إذا شَرِبَ الماءَ الكريهَ ثم يعودُ. وقال أبو عبيدة[1]: «إذا رَفَعَ رأسَه عن الحوض، ولم يشرَبْ» والمشهورُ أنه رَفْعُ الرأسِ إلى السماء كما تقدَّمَ تحريرُه. وقال الحسن[2]: «القامِحُ: الطامِحُ ببصرِه إلى مَوْضِعِ قَدَمِه» وهذا يَنْبُو عنه اللفظُ والمعنىٰ. وزاد بعضُهم مَع رَفْعِ الرأس غَضَّ البصرِ مُسْتَدِلاً بالبيتِ المتقدم:

. . . .

نَغُضُّ الطَّرْفَ كالإبِلِ القِماحِ

وزاد مجاهدٌ مع ذلك وَضْعَ اليدِ على الفم. وسأل الناسُ أميرَ المؤمنين علياً كرَّم اللّٰهُ وجهَه عن هذه الآيةِ فجعل يديه تحت لِحْيَيْه ورَفَعَ رأسَه ولعَمْري إنَّ هذه الكيفيةَ تُرَجِّح قولَ الطبريِّ في عَوْدِ «فهي» على الأيدي.

آ. (٩) **قوله: ﴿وجَعَلْنا مِنْ بينِ أيديهم سَدًّاً﴾**: تقدَّم خلافُ القُرَّاء في فتح السين وضمِّها والفرقُ بينهما، مستوفى في آخر الكهف[3].

قوله: «فأَغْشَيْناهم» العامَّةُ على الغين المعجمة أي: غَطَّيْنا أبصارَهم فهو على حَذْفِ مضافٍ. وابن عباس[4] وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن يعمر وأبو رجاء في آخرين بالعين المهملة، وهو ضَعْفُ البصرِ. يُقال: عَشِي بَصَرُه وأَعْشَيْتُه أنا، وقوله تعالىٰ هذا يحتمل الحقيقةَ والاستعارةَ كما تقدَّم.

---

(١) عبارته في مجاز القرآن ٢/١٥٧: «يجذب الذَّقَن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه».

(٢) انظر: البحر ٧/٣٢٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٥٤٤.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٤، والبحر ٧/٣٢٥، والقرطبي ١٥/١٠.

آ. (١٠) وقوله: ﴿وسواءٌ عليهم﴾: تقدَّم تحريرُه أولَ البقرةِ[١].

آ. (١٢) قوله: ﴿ونكتُبُ﴾: العامَّةُ على بنائِه للفاعل، فيكونُ «ما قَدَّموا» مفعولاً به، و«آثارهم» عطفٌ عليه. وزر[٢] ومسروق مبنياً للمفعول، و«آثارُهم» بالرفعِ، عطفٌ على «ما قَدَّموا» لقيامِه مَقامَ الفاعل.

قوله: «وكلَّ شيءٍ أَحْصَيْناه» العامَّةُ على نصبِه على الاشتغالِ. وأبو السَّمَّال[٣] قرأه مرفوعاً بالابتداءِ. والأرجحُ قراءةُ العامَّةِ لعطفِ جملةِ الاشتغالِ على جملةٍ فعلية. وقد تقدَّم الكلامُ على نحو «واضْرِبْ لهم مَثَلًا» في البقرة[٤]، والنحل[٥].

آ. (١٣) و: ﴿إذ جاءها﴾: بدلُ اشتمالٍ تقدَّم نظيرُه[٦]. و«إذْ أَرْسَلْنا» بدلٌ من «إذ» الأولى.

[٧٤١/أ] آ. (١٤) قوله: ﴿فَعَزَّزْنا﴾: قرأ[٧]/ أبو بكر بتخفيفِ الزاي

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٠٥.
(٢) البحر ٧/٣٢٥. وزر بن حبيش الأسدي الكوفي عرض على عبد الله بن مسعود وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وعرض عليه عاصم. توفي سنة ٨٢. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٤.
(٣) البحر ٧/٣٢٥.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.
(٥) ورد ضرب المثل في النحل، آية ٧٤، ولكن المؤلف لم يشر إليها.
(٦) انظر: الدر المصون ٧/٥٧٦.
(٧) السبعة ٥٣٩، والنشر ٢/٣٥٣، والقرطبي ١٥/١٤، والحجة ٥٩٧، والبحر ٧/٣٢٦، والتيسير ١٨٣.

بمعنى غَلَّبْنا، ومنه قولُه: «وعَزَّني في الخِطاب»[1]. ومنه قولُهم: «مَنْ عَزَّ بَزَّ»[2] أي صار له بَزٌّ. والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّيْنا. يقال: عزَّز المطرُ الأرضَ أي: قَوَّاها ولبَّدها. ويُقال لتلك الأرضِ: العَزازُ، وكذا كلُّ أرضٍ صُلْبةٍ. وتَعَزَّزَ لحمُ الناقةِ أي: صَلُبَ وقَوِيَ. وعلى كلتا القراءتَيْن المفعولُ محذوفٌ أي: فَقَوَّيناهما بثالثٍ أو فَغَلَّبْناهما بثالث.

وقرأ[3] عبد الله «بالثالث» بألف ولام.

قوله: «إنَّا إليكم مُرْسَلون» جَرَّد خبرَ «إنَّ» هذه من لام التوكيد، وأَدْخَلها في خبر الثانيةِ[4]، لأنَّهم في الأولى استعملوا مجرَّدَ الإنكارِ فقابَلَتْهم الرسُلُ بتوكيدٍ واحدٍ وهو الإتيانُ بـ «إنَّ»، وفي الثانيةِ بالمبالغة في الإنكار فقابَلَتْهم بزيادة التوكيدِ فأَتَوْا بـ إنَّ وباللام.

قال أهل البيان: الأخبارُ ثلاثةُ أقسامٍ: ابتدائيٌّ وطلبيٌّ وإنكاريٌّ، فالأولُ يُقال لمن لم يتردَّدْ في نسبةِ أحدِ الطرفين إلى الآخر نحو: زيد عارفٌ، والثاني لِمَنْ هو متردِّدٌ في ذلك، طالِبٌ له منكِرٌ له بعضَ إنكارٍ، فيقال له: إنَّ زيداً عارِفٌ، والثالثُ لِمَنْ يبالِغُ في إنكارِه، فيُقال له: إنَّ زيداً لعارِفٌ. ومِنْ أحسن ما يُحْكى أن رجلاً جاء إلى أبي العباس الكِنْدِيِّ فقال: إني أجدُ في كلامِ العربِ حَشْواً قال: وما ذاك؟ قال: يقولون: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ زيداً لَقائمٌ. فقال: «كلا بل المعاني مختلفةٌ، فزيد[5] قائمٌ إخبارٌ بقيامِه، وإنَّ زيداً

---

(١) الآية ٢٣ من ص.

(٢) مجمع الأمثال ٢/٣٠٧، جمهرة الأمثال ٢/٢٢٦.

(٣) البحر ٧/٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٤) في الآية ١٦.

(٥) في الأصل فعبد الله وهو سهو، والتصحيح من (ش).

قائمٌ جوابٌ لسؤالِ سائلٍ، وإنَّ زيداً لَقائمٌ جوابٌ عن إنكارِ مُنْكِرٍ». قلت: هذا هو الكنديُّ الذي سُئِل أن يعارِضَ القرآنَ ففتح المصحفَ فرأى سورةَ المائدةِ فكعَّ[1] عن ذلك. والحكايةُ ذكرتُها أولَ المائدة.

وقال الشيخ[2]: «وجاء أولاً «مُرْسَلون» بغير لام؛ لأنه ابتداءُ إخبارٍ فلا يَحْتاجُ إلى توكيدٍ، وبعد المحاورة «لَمُرْسَلون» بلامِ التوكيد؛ لأنه جوابٌ عن إنكار» وهذا قصورٌ عن فَهْم ما قاله أهلُ البيان، فإنه جَعَلَ المقام الثاني وهو الطلبيُّ مكانَ المقامِ الأولِ، وهو الابتدائيُّ.

آ. (١٩) **قوله: ﴿طائِرُكم﴾**: العامَّةُ على «طائر» اسمَ فاعل أي: ما طارَ لكم من الخيرِ والشرِّ فعبَّر عن الحَظِّ والنصيب. وقرأ[3] الحسن ـ فيما رَوَىٰ عنه الزمخشري[4] ـ «اطَّيُّرُكم» مصدرُ اطَّيَّر الذي أصلُه تطَيَّر فلمَّا أُرِيْدَ إدغامُه أُبْدِلَتِ التاءُ طاءً، وسُكِّنَتْ واجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ فصار اطَّيَّرَ فيكون مصدره اطَّيُّراً. ولَمَّا ذكر الشيخ[5] هذا لم يَرُدَّ عليه، وكان هو في بعضِ ما رَدَّ به على ابن مالك في «شرح التسهيل» في باب المصادر قال: «إن مصدرَ تَطَيَّر وتدارَأ إذا أدغما وصارا اطَّيَّرَ وادَّارأ لا يجيءُ مصدرُهما عليهما بل على أصلهما فيقال: اطَّيَّر تَطَيُّراً، وادَّارأ تدارُؤاً، ولكنَّ هذه القراءةَ تَرُدُّه إنْ صَحَّتْ وهو بعيدٌ. وقد رَوَىٰ غيرُه عنه[6] «طَيْرُكم» بياء ساكنة وَيغْلِبُ على الظنِّ أنَّها هذه، وإنما تَصَحَّفَتْ على الرائي فحَسِبها مصدراً، وظنَّ أنَّ ألف «قالوا» همزةُ وَصْلٍ.

---

(١) كَعَّ: ضَعُف وجَبُنَ.

(٢) البحر ٣٢٧/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٩٨/٢، والقرطبي ١٦/١٥ ـ ١٧، والبحر ٣٢٧/٧.

(٤) الكشاف ٣١٨/٣.

(٥) البحر ٣٢٧/٧.

(٦) أي عن الحسن كما في الإتحاف.

قوله: «أإنْ ذُكِّرْتُمْ» قرأ[1] السبعةُ بهمزةِ استفهام بعدها «إنْ» الشرطيةُ، وهم على ما عَرَفْتَ مِنْ أصولِهم: من التسهيلِ والتحقيق وإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين وعدمِه في سورةِ البقرة[2]. واختلف سيبويهِ[3] ويونسُ إذ اجتمع استفهامٌ وشرطٌ أيُّهما يُجابُ؟ فذهبَ سيبويهِ إلى إجابةِ الاستفهام، ويونسُ إلى إجابة الشرطِ، فالتقديرُ عند سيبويهِ: «أإن ذُكِّرْتُمْ تتطيَّرون» وعند يونسَ «تطيَّروا» مجزوماً، فالجوابُ للشرطِ على القولين محذوفٌ. وقد تقدَّم هذا في سورة الأنبياء[4].

وقرأ أبو جعفر وطلحة وزرٌّ بهمزتين مفتوحتين إلاَّ أن زرًّاً لم يُسَهِّلَ الثانيةَ كقوله[5]:

٣٧٧٧ـ أإنْ كُنْتَ داودَ بنَ أحوى مُرَجَّلاً
فلستَ براعٍ لابنِ عَمِّك مَحْرَما

ورُوي عن أبي عمروٍ وزرٌّ أيضاً كذلك، إلاَّ أنهما فَصَلا بألفٍ بين الهمزتين. وقرأ الماجشون بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحة. وتخريجُ هذه القراءاتِ الثلاثِ على حَذْفِ لامِ العلةِ أي: ألَئِنْ ذُكِّرْتم تطيَّرْتُمْ، فـ تَطَيَّرْتُمْ هو المعلولُ، وأنْ ذُكِّرتم علتُه، والاستفهامُ منسَحِبٌ عليهما في قراءةِ الاستفهامِ وفي غيرِها يكونُ إخباراً بذلك.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٦٩/١، والقرطبي ١٦/١٥، والبحر ٣٢٧/٧، والمحتسب ١٠٥/٢، والإتحاف ٣٩٨/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٠/١.

(٣) التحقيق في المسألة يوجب عكس ما ذكره المؤلف، فمذهب سيبويه إجابة الشرط. انظر: الكتاب ٤٤٤/١، والدر المصون الورقة ٦٢٩ ب.

(٤) انظر: الورقة ٦٢٩ ب.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٢٧/٧، والمحرر ١٩٤/١٣ وسقطت الألف من «داود» من الأصل فيضطرب الوزن.

وقرأ الحسن بهمزةٍ واحدةٍ مكسورة وهي شرطٌ من غير استفهامٍ، وجوابُه محذوفٌ أيضاً.

[٧٤١/ب] وقرأ الأعمشُ والهمدانيُّ[١] «أَيْنَ» بصيغةِ الظرفِ. وهي «أين»/ الشرطيةُ، وجوابُها محذوفٌ عند جمهور البصريين أي: أين ذُكِرتم فطائرُكم معكم، أو صَحِبَكم طائرُكم، لدلالةِ ما تقدَّم مِنْ قولِه «طائرُكُمْ معكم» ومَنْ يُجَوِّزُ تقديمَ الجوابِ لا يَحْتاج إلى حَذْفٍ.

وقرأ[٢] الحسن وأبو جعفر وأبو رجاء والأصمعيُّ عن نافع «ذُكِرْتُمْ» بتخفيفِ الكاف.

آ. **(٢١) قوله: ﴿مَنْ لا يَسْأَلُكم أجراً﴾**: بدلٌ من «المرسلين» بإعادة العامل، إلَّا أنَّ الشيخَ[٣] قال: «النحاةُ لا يقولون ذلك إلَّا إذا كان العاملُ حرفَ جر[٤]، وإلَّا فلا يُسَمُّونه بدلاً بل تابعاً» وكأنه يريد التوكيدَ اللفظيَّ بالنسبة إلى العامل.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿وما لِيَ لا أعبدُ﴾**: أصلُ الكلامِ: «ومالكم لا تعبدون» ولكنه صَرَفَ الكلامَ عنهم، ليكون الكلامُ أسرعَ قبولاً ولذلك جاء قولُه «وإليه تُرْجَعون» دون «وإليه أرجعُ».

---

(١) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي أخذ عن الأعمش وطلحة وتلا عليه الكسائي، ثقة توفي سنة ١٥٦. سير الأعلام ٧/١٩٩.
(٢) الإتحاف ٢/٣٩٨، والبحر ٧/٣٢٨، والقرطبي ١٥/١٧، والمحتسب ٢/٢٠٥، والنشر ٢/٣٥٣.
(٣) البحر ٧/٣٢٨.
(٤) نحو قوله تعالى: «لَجَعَلْنا لِمَنْ يكفرُ بالرحمنِ لبيوتهم».

آ. (٢٣) **قوله: ﴿أأتخذُ﴾**: مبنيٌّ على كلامِه الأول، وهذه الطريقةُ أحسنُ من ادِّعاءِ الالتفاتِ.

قوله: «مِنْ دونِه» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «أتخذُ» على أنها متعديةٌ لواحدٍ وهو «آلهةً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «آلهةً»، وأنْ يكونَ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على أنها المتعديةُ لاثنين.

قوله: «إنْ يُرِدْنِيْ» شَرْطٌ، جوابُه «لا تُغْنِ عني»، والجملةُ الشرطيةُ في محلِّ نصبِ صفةً لـ آلهةً. وفتح طلحة السلماني[١] ــ وقيل[٢]: طلحةُ ابنُ مصرِّفٍ ــ ياءَ المتكلم. قال الزمخشري[٣]: «وقُرِىء «إنْ يُرِدْني الرحمنُ بضُرٍّ» بمعنى: إنْ يُوْردني ضَرَّاء، أي يجعله مَوْرِداً للضُرِّ». قال الشيخُ[٤]: «وهذا ــ واللَّهُ أعلم ــ رأى في كتب القراءات بفتح الياءِ فتوهَّمَ أنها ياءُ المضارعة فجعل الفعلَ متعدِّياً بالياء المعدِّية كالهمزةِ، فلذلك أَدْخَلَ همزةَ التعديةِ فنصَبَ به اثنين، والذي في كتبِ القراءات الشواذ أنها ياءُ الإضافةِ المحذوفةُ خَطَّاً ونطقاً لالتقاء الساكنين». قلت: وهذا رجلٌ ثقةٌ قد نَقَل هذه القراءةَ فتُقْبل منه.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿فاسْمعونِ﴾**: العامَّةُ على كسر النون، وهي نونُ الوقايةِ حُذِفَتْ بعدها ياءُ الإضافةِ مُجْتَزَأً عنها بكسرةِ النونِ، وهي اللغةُ العاليةُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥٦، والإتحاف ٢/٣٩٩، والبحر ٧/٣٢٩، والشواذ ١٢٥، والمحرر ١٣/١٩٦.

(٢) في البحر طلحة السمان، وكذا في المحرر، وفي الشواذ طلحة بن مصرف. وقال في البحر: ورويت عن نافع وعاصم وأبي عمرو. ونسب في الإتحاف فتحها وصلاً إلى أبي جعفر . ولعله طلحة بن سليمان السمان الذي تقدمت ترجمته.

(٣) الكشاف ٣/٣١٩.

(٤) البحر ٧/٣٢٩.

وقرأ[1] عصمة عن عـاصم ٍ بفتحِها، وليسَتْ هـذه إلاَّ غَلَطاً على عاصم، إذ لا وجهَ. وقد وقع لابنِ عطيـةَ وهمٌ فاحشٌ في ذلـك فقال[2]: «وقـرأ الجمهورُ «فاسمعونَ» بفتح النون، قال أبو حـاتم: هذا خـطأٌ، فلا يجـوزُ لأنه أمْـرٌ: فإمَّـا حَذْفُ النون، وإمَّا كَسْرُهـا على جهةِ اليـاءِ» يعني ياءَ المتكلم، وقـد يكونُ قـولُه «الجمهـور» سَبْقَ قَلَم ٍ منه أو من النُّسَّـاخ ِ وكأنَّ الأصـلَ: «وقرأ غيـرُ الجمهـور» فسقط لفظةُ «غير». وقال ابن عطية[3]: «حُذِفَ من الكـلام ما تـواتَرَتِ الأخبـارُ والرواياتُ به وهو أنهـم قَتَلوه فقيل له عند مَوْتِه: ادْخُل ِ الجنةَ».

آ. (٢٧) **قوله: ﴿بما غَفَر لي﴾**: يجوز في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: المصـدريةُ أي: يعلمـون بغُفْرانِ ربـي. والثـاني: أنها بمعنى الـذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: بالـذي غَفَرَه لي ربـي. واسْتُضعِفَ هـذا: من حيثُ إنه يَبْقى معناه أنه تمنى أَنْ يعلمَ قومُه بذنوبِـه المغفورةِ. وليس المعنى على ذلـك، إنمـا المعنى على تَمَنِّي عِلْمِهم بغفرانِ رَبِّـه ذنوبَـه. والثالث: أنهـا استفهاميـةٌ، وإليـه ذهب الفراء[4]. ورَدَّه الكسـائيُّ: بأنـه كـان ينبغي حَـذْفُ ألفِهـا لكـونِهـا مجـرورةً وهـو رَدٌّ صحيـحٌ. وقـال الـزمخشـري[5]: «الأجـودُ طَـرْحُ الألفِ»[6]

---

(١) البحر ٧/٣٢٩: «فاسمعونَ».
(٢) نص المحرر ١٣/١٩٦: «وقرأ الجمهـور بكسر النـون على نية اليـاء بعدهـا. وروى أبو بكر عن عاصم فاسمعون بفتح النون...».
(٣) المحرر ١٣/١٩٦.
(٤) معاني القرآن له ٢/٣٧٤ ثم قال: «وقد أتمَّها الشاعر وهي استفهام فقال:

إنَّـا قـتلنـا بـقتـلانـا سـراتَـكُـمُ ... أهـلَ اللواء ففيمـا يكثـرُ الـقيـلُ

(٥) الكشاف ٣/٣٢٠.
(٦) ثم قال: «وإن كان إثباتها جائزاً».

والمشهورُ مِنْ مذهبِ البصريين وجوبُ حَذْفِ ألفِها كقوله[1]:

٣٧٧٨ـ عَلامَ تقولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتقي
إذا أنا لم أَطْعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

إلَّا في ضرورةٍ، كقولِ الآخر[2]:

٣٧٧٩ـ على ما قام يَشْتِمُني لَئيمٌ
كخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وقُرِيء[3] «من المُكَرَّمين» بتشديدِ الراء.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿وما كُنَّا مُنْزِلِين﴾**: في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها نافيةٌ كالتي قبلَها فتكون الجملةُ الثانيةُ جاريةً مَجْرىٰ التأكيد للأولى. والثاني: أنها مزيدةٌ. قال أبو البقاء[4]: «أي: وقد كنَّا مُنْزِلين». وهذا لا يجوزُ البتةَ لفسادِه لفظاً ومعنىً. الثالث: أنها اسمٌ معطوفٌ على «جند». قال ابن عطية[5]: «أي: مِنْ جندٍ ومن الذي كنَّا مُنْزِلين». ورَدَّه الشيخُ[6]: بأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ. وهذا التقديرُ يُؤدِّي إلى زيادتِها في الموجَبِ جارَّةً لمعرفةٍ، ومذهبُ البصريين ــ غيرَ الأخفشِ ــ أن يكونَ الكلامُ غيرَ موجَبٍ، وأَنْ يكونَ المجرورُ

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في المغني ١٩١، والعيني ٢/٤٣٦، والهمع ١/١٥٧، والدرر ١/١٣٩.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) القرطبي ١٥/٢٠، والبحر ٧/٣٣٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٢.

(٥) المحرر ١٣/١٩٧.

(٦) البحر ٧/٣٣٢.

[أ/٧٤٢] نكرةً(١). قلت: فالذي يَنْبغي عند مَنْ يقولُ بذلك أَنْ يُقَدِّرَها/ بنكرةٍ أي: ومِنْ عذابٍ كنا مُنْزِليه. والجملةُ بعدها صفةٌ لها. وأمَّا قولُه: إنَّ هذا التقديرَ يؤدِّي إلى زيادتها في الموجَبِ فليس بصحيحٍ البتةَ. وتَعَجَّبْتُ كيف يُلْزِمُ ذلك(٢)؟

آ. (٢٩) قوله: ﴿إنْ كانَتْ إلاَّ صيحةً﴾: العامَّةُ على النصبِ على أنَّ «كان» ناقصةٌ. واسمُها ضميرُ الأَخْذَةِ، لدلالةِ السياقِ عليها. و «صيحةً» خبرُها. وقرأ(٣) أبو جعفر وشيبةُ ومعاذٌ القارئُ برفعِها، على أنها التامةُ أي: وقع وحَدَثَ وكان ينبغي أَنْ لا تلْحق تاءُ التأنيث للفصلِ بـ «إلاَّ» بل الواجبُ في غير نُدورٍ واضطرارٍ حَذْفُ التاءِ نحو: «ما قام إلاَّ هند» وقد شَذَّ الحسنُ وجماعةٌ فقرؤوا «لاتُرَىٰ إلاَّ مساكنُهم»(٤) كما سأبيِّنه في موضعه إن شاء الله وقال الشاعر(٥):

٣٧٨٠ـ . . . .
وما بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجراشِعُ

وقال آخر(٦):

---

(١) ثم قال: «لا يجوز: ما ضربت من رجلٍ ولا زيدٍ، ولا من زيد، وهو قدر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بـ من الزائدة».

(٢) لأن ابن عطية نفسه قدَّر هذه المعرفة ولم يقدر المعطوف بنكرة، كما صنع السمين، فاعتراض أبي حيان له وجه.

(٣) الإتحاف ٢/٣٩٩، والنشر ٢/٣٥٣، والبحر ٧/٣٣٢، والقرطبي ١٥/٢١، والمحتسب ٢/٢٠٦.

(٤) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: القرطبي ١٦/٢٠٦، والمحتسب ٢/٢٦٥.

(٥) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٢/٤٧١، وشرح التصريح ١/٢٧٩، والهمع ٢/١٧١، والدرر ٢/٢٢٦.

٣٧٨١ـ ما بَرِئَتْ مِنْ رِيْبَةٍ وذَمٍّ
في حَرْبِنا إلَّا بناتُ العَمِّ

آ. (٣٠) **قوله: ﴿يا حَسْرَةً﴾**: العامَّةُ على نصبِها. وفيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ على المصدرِ، والمنادىٰ محذوفٌ تقديره: يا هؤلاء تَحَسَّروا حسرةً. والثاني: أنها منونةٌ لأنها منادىٰ منكورٌ[1] فنُصِبت على أصلها كقوله[2]:

٣٧٨٢ـ أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ
نداماي مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيا

ومعنى النداءِ هنا على المجازِ، كأنه قيل: هذا أوانُكِ فاحْضُرِي. وقرأ[3] قتادةُ وأُبَيٌّ في أحدِ وجهَيْه «يا حَسْرَةٌ» بالضم، جعلها مُقْبِلاً عليها، وأُبَيٌّ أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسين «يا حَسْرَةَ العبادِ» بالإضافة. فيجوزُ أَنْ تكونَ الحَسْرةُ مصدراً مضافاً لفاعلِه أي: يتحسَّرون على غيرهم لِما يَرَوْنَ مِنْ عذابهم، وأَنْ يكونَ مضافاً لمفعوله أي: يَتَحَسَّر عليهم غيرُهم. وقرأ أبو الزِّناد[4] وابن هرمز. وابن جندب «يا حَسْرَهْ» بالهاءِ المبدلةِ مِنْ تاءِ التأنيث وَصْلاً، وكأنَّهم أَجْرَوْا الوصلَ مُجْرى الوقفِ وله نظائرُ مَرَّتْ. وقال صاحب

(١) وهو النكرة غير المقصودة.

(٢) تقدم برقم ٣٥٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٠٠، والقرطبي ١٥/٢٤، والبحر ٧/٣٣٤، والمحتسب ٢/٢٠٧، والشواذ ١٢٥.

(٤) عبد الله بن ذكوان الحافظ أبو عبد الرحمن القرشي المدني حدَّث عن أنس ابن مالك، وحدَّث عنه ابنه عبد الرحمن، وثَّقه أحمد وابن معين. توفي سنة ١٣٠. انظر: سير الأعلام ٥/٤٤٥.

«اللوامح»[1]: «وقفوا بالهاء مبالغةً في التحسُّر، لِما في الهـاءِ من التَّأَهُّـه بمعنى التأوُّه، ثم وصلوا على تلك الحال». وقرأ ابن عباس أيضاً «يا حَسْرَةَ» بفتح التـاء من غير تنوين. ووجْهُها أنَّ الأصل: يا حَسْرتا فاجْتُـزِىء بالفتحـة عن الألف كما اجتُزِىءَ بالكسرةِ عن الياء. ومنه[2]:

٣٧٨٣ـ ولَـسْـتُ بـراجـعٍ مـا فـاتَ مِـنِّـي
بَـلَهْـفَ ولا بـلَيْـتَ ولا لـو آنـي

أي: بلهفا بمعنى لَهْفي.

وقُـرىء «يا حَسْـرتا» بـالألف كالتي في الـزمـر[3]، وهي شـاهـدةٌ لقـراءةِ ابنِ عباس، وتكون التـاءُ لله تعالى، وذلـك على سبيل المجـاز دلالةً علىٰ فَـرْطِ هذه الحَسْرةِ. وإلاَّ فاللَّهُ تعالىٰ لا يُوْصَفُ بذلك.

قوله: «ما يَأْتِيْهم» هذه الجملةُ لا مَحَلَّ لهـا؛ لأنَّها مُفَسِّـرةٌ لسبب الحسرةِ عليهم.

قوله: «إلاَّ كانوا» جملةٌ حاليةٌ مِنْ مفعولٍ «يَأْتيهم».

آ. (٣١) **قوله: ﴿كـم أَهلكنـا﴾**: «كم» هنا خبـريةٌ فهي مفعـولٌ بـ «أَهْلكنـا» تقديـرُه: كثيراً من القـرونِ أهلَكْنـا. وهي معلَّقَـةٌ لـ «يَـرَوْا» ذهـابـاً بالخبريَّة مذهبَ الاستفهاميةِ. وقيل: بل «يَرَوْا» عِلْمية، و «كم» استفهـاميةٌ كمـا سيأتي بيانُه.

و «أنهم إليـه لا يَرْجِعـون» فيه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنـه بـدلٌ مِنْ «كم» قـال

---

(١) انظر: البحر ٧/٣٣٢.
(٢) تقدم برقم ٤٦٨.
(٣) الآية ٥٦ «يا حسرتا على ما فرَّطْتُ».

ابن عطية[1]: «وكم هنا خبريةٌ، و «أنهم» بدلٌ منها، والرؤيةُ بَصَرية». قال الشيخ[2]: «وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنها إذا كانَتْ خبريةً كانَتْ في موضعِ نصبٍ بـ «أهلَكْنا». ولا يَسُوغُ فيها إلاَّ ذلك. وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون «أنَّهم» بدلاً منها؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرار العاملِ. ولو سُلِّطت أَهْلكنا على «أنهم» لم يَصِحَّ؛ ألا ترىٰ أنك لو قلتَ: أهلَكْنا انتفاءَ رجوعِهم، أو أَهْلكنا كونَهم لا يَرْجعون، لم يكن كلاماً. لكنَّ ابنَ عطية تَوَهَّمَ أنَّ «يَروْا» مفعولُه «كم» فتوَهَّم أنَّ قوله: «أنهم إليهم لا يرجعون» بدلٌ منه؛ لأنه يُسَوِّغُ أَنْ يُسَلَّط عليه فتقول: ألم يَرَوْا أنهم إليهم لا يَرْجعون. وهذا وأمثالُه دليلٌ على ضَعْفِه في عِلْم العربية». قلت: وهذا الإِنحاءُ تحاملٌ عليه؛ لأنه لقائلٍ أَنْ يقول: «كم» قد جعلها خبريةً، والخبريةُ يجوز أَنْ تكونَ معمولةً لـ ما قبلها عند قومٍ، فيقولون: «ملكتُ كم عبدٍ» فلم يَلْزَمْ الصدرَ، فيجوزُ أَنْ يكونَ بنىٰ هذا التوجيهَ على هذه اللغةِ وجعل «كم» منصوبةً بـ «يَرَوْا» و «أنهم» بدلٌ منها، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ.

الثاني: أنَّ «أنَّهم» بدلٌ من الجملةِ قبلَه. قال الزجاج[3]: «هو بدلٌ من الجملة، والمعنىٰ: ألم يَرَوْا أن القرونَ التي أهلكناها أنهم لا يَرْجِعون؛ لأنَّ عَدَمَ الرجوعِ والهلاكَ بمعنى». قال الشيخ[4]: «وليس بشيءٍ؛ لأنه ليس بدلاً صناعياً، وإنما فَسَّر المعنىٰ ولم يَلْحَظ صناعةَ النحو». قلت: بل هو بدلٌ صناعي؛ لأنَّ الجملةَ في قوة المفرد؛ إذ هي سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولِ «يَرَوْا» فإنها معلِّقَةٌ لها كما تقدَّم.

---

(١) المحرر ١٣/ ١٩٨.
(٢) البحر ٧/ ٣٣٣.
(٣) معاني القرآن ٤/ ٢٨٥ وعبارته «إذا جعلت كم خبراً فالإبهام قائم فيها...».
(٤) البحر ٧/ ٣٣٣.

[٧٤٢/ب] الثالث: قال الزمخشري(١): «ألم يَرَوْا» ألم يعلموا، وهو مُعَلَّق/ عن العمل في «كم» لأنَّ «كم» لا يعملُ فيها عاملٌ قبلها ـ كانَتْ للاستفهام أو للخبرِ ـ لأنَّ أصلَها الاستفهامُ، إلَّا أنَّ معناها نافِذٌ في الجملةِ كما نفذ في قولك: «ألم يَرَوْا إنَّ زيداً لمنطلقٌ» وإنْ لم يعملْ في لفظِه، وأنهم إليهم لا يَرْجِعون: بدلٌ مِنْ «كم أهلَكْنا» على المعنى لا على اللفظِ تقديرُه: ألم يَرَوْا كثرةَ إهلاكِنا القرونَ مِنْ قَبْلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم».

قال الشيخ(٢): «قولُه لأنَّ «كم» لا يعملُ فيها ما قبلَها كانت للاستفهام أو للخبرِ ليس على إطلاقِه؛ لأنَّ العاملَ إذا كان حرفَ جر أو اسماً مضافاً جاز أَنْ يعملَ فيها نحو: «على كم جِذْعٍ بيتُك؟ وابنَ كم رئيسٍ صحبتَ؟ وعلى كم فقيرٍ تصدَّقتُ أرجو الثواب؟ وابنُ كم شهيدٍ في سبيل الله أحسنت إليه؟».

وقوله: «أو للخبر»(٣) والخبرية فيها لغتان: الفصيحةُ كما ذكر لا يتقدَّمُها عاملٌ إلَّا ما ذَكَرْنا من الجارِّ، واللغةُ الأخرى حكاها الأخفش يقولون: «ملكتُ كم غلامٍ» أي: ملكتُ كثيراً من الغِلْمان. فكما يجوزُ تقدُّم العاملِ على كثيراً كذلك يجوزُ على «كم» لأنها بمعناها. وقوله: «لأنها أصلها الاستفهامُ، والخبريةُ ليس أصلُها الاستفهامَ» بل كلُّ واحدةٍ أصلٌ بنفسِها، ولكنهما لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر. وقوله: «لأنَّ معناها نافذٌ في الجملة» يعني معنى «يَرَوا» نافذٌ في الجملة؛ لأنَّه جعلَها مُعَلَّقة وشرحَ «يَرَوْا» بـ يعلموا.

وقوله: «كما نفذ في قولك: ألم يَرَوْا إنَّ زيداً لمنطلقٌ» يعني(٤) أنه لو كان معمولاً من حيث اللفظُ لامتنع دخولُ اللامِ ولَفُتِحَتْ «إنَّ» فإنَّ «إنَّ» التي في

(١) الكشاف ٣/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) الأصل: «والخبرية» والتصحيح من البحر.

(٤) قال: «فإن زيداً لمنطلق معمول من حيث المعنى لـ يروا ولو كان...».

خبرها اللامُ من الأدوات المعلِّقة لأفعال القلوبِ. وقوله: «إنهم إليهم» إلى آخره كلامُه لا يَصِحُّ أن يكون بدلاً لا على اللفظِ ولا على المعنى. أمَّا على اللفظِ فإنه زعم أنَّ «يَـرَوْا» معلَّقَةٌ فتكون «كم» استفهاميةً فهي معمولةٌ لـ «أهلكنا»، و «أهلكنا» لا يَتَسَلَّط على «أنهم إليهم لا يرجعون». وقد تقدَّم لنا ذلك. وأمَّا على المعنى فلا يَصِحُّ أيضاً لأنه قال: تقديره: أي على المعنى ألم يَـرَوْا كثرةَ إهلاكنا القرونَ مِنْ قَبْلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم، فكونُهم غيرَ راجعين ليس كثرةَ الإهلاكِ، فلا يكون بدلَ بعضٍ من كل، ولا يكون بدل اشتمالٍ؛ لأنَّ بدلَ الاشتمال يَصِحُّ أن يضافَ إلى ما أُبْدِل منه، وكذلك بدلُ بعضٍ من كل. وهذا لا يَصِحُّ هنا. لا تقول: ألم يَـرَوْا انتفاءَ رجوعِ كثرةِ إهلاكِنا القرونَ مِنْ قبلهم، وفي بدلِ الاشتمال نحو: «أعْجَبَتْني الجاريةُ مَلاحتُها، وسُرِقَ زيدٌ ثوبُه» يصحُّ: «أعجبتني ملاحَةُ الجاريةِ، وسُرِق ثوبُ زيد».

الرابع: أَنْ يكونَ «أنهم» بدلاً مِنْ موضع «كم أهلَكْنا»، والتقدير: ألم يَـرَوْا أنهم إليهم. قاله أبو البقاء[1]. ورَدَّه الشيخ[2]: بأنَّ «كم أهلَكْنا»، ليس بمعمولٍ لـ «يَرَوْا». قلت: قد تقدَّم أنها معمولةٌ لها على معنى أنها مُعَلِّقَةٌ لها.

الخامس: ـ وهو قولُ الفراء[3] ـ أن يكون «يَرَوْا» عاملاً في الجملتين من غير إبدالٍ، ولم يُبَيِّنْ كيفيةَ العملِ. وقوله «الجملتين» تجوُّزٌ؛ لأنَّ «أنهم» ليس بجملةٍ لتأويلِه بالمفرد إلَّا أنه مشتملٌ على مُسْنَدٍ ومسند إليه.

السادس: أنَّ «أنهم» معمولٌ لفعل محذوفٍ[4] دَلَّ عليه السياقُ والمعنى،

---

(١) الإملاء ٢/٢٠٣.

(٢) البحر ٧/٣٣٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٧٦.

(٤) وهو مذهب أبي حيان في البحر ٧/٣٣٤.

تقـديره: قَضَيْنـا وحَكَمْنـا أنهم لا يَـرْجعـون. ويَـدُلُّ على صحـةِ هـذا قـراءةُ[1] ابنِ عباس والحسن «إنهم» بكسر الهمزةِ على الاستئناف، والاستئنافُ قَطْعٌ لهذه الجملةِ مِمَّا قبلها فهو مُقَوٍّ لأنْ تكـونَ معمولـةً لفعلٍ محـذوفٍ يقتضي انقطاعَهـا عَمَّا قبلَها. والضميـرُ في «أنهـم» عائـدٌ على معنىٰ «كم» وفي «إليهم» عائـدٌ على مـا عاد عليـه واو «يَرَوْا». وقيـل: بل الأولُ عـائدٌ على مـا عاد عليـه واو «يَرَوْا». والثاني عائدٌ على المُهْلَكين.

آ. (٣٢) قـوله: ﴿وإنْ كـلٌّ لَمَّا جميـعٌ﴾: قد تقـدم في هود[2] تشـديدُ «لَمَّـا» وتخفيفُها ومـا قيل في ذلـك. وقال الفخـر الرازي[3] في منـاسبة وقوعِ «لَمَّا» المشدَّدةِ موقعَ إلاَّ: «إنَّ «لَمَّا» كأنها حرفا نفي، وهما لم و ما، فتأكَّد النفيُ، و «إلاَّ» كـأنَّها حـرفا نفي: إنْ ولا فـاستعمـل أحـدُهمـا مكـانَ الآخـر». انتهى. وهذا يجوزُ أَنْ يكونَ أَخَذه من قول الفراءِ[4] في «إلاَّ» في الاستثناء: إنها مـركبةٌ من إنْ ولا. إلاَّ أنَّ الفـراءَ جَعَلَ «إنْ» مخففـةً من الثقيلة، وجعلها نـافيةً، وهو قولٌ ركيكٌ رَدَّه عليه النحويون. وقال الفراء[5] أيضاً: إن «لَمَّا» هذه أصلُها: لَمِمَّـا[6] فخُفِّفَ بالحـذفِ. وهذا كلُّه قـد تقدَّم مـوضَّحاً. و قـوله: «كـلٌّ» مبتدأ و «جميعٌ» خبرُه. و «مُحْضَـرون» خبرٌ ثـانٍ لا يختلف ذلك سـواءً شَدَّدْتَ «لَمَّـا» أم خفَّفْتهـا. لا يُقال: إنَّ جميعـاً تأكيـد لا خبرٌ، لأنَّ جميعـاً هنا فَعيـل بمعنىٰ/ [٧٤٣/أ]

(١) الإتحاف ٢/٤٠٠، والبحر ٧/٣٣٤، والقرطبي ١٥/٢٤.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.
(٣) تفسير الفخر ٢٦/٦٥.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٧٧.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٧.
(٦) عبـارته: «فـإن شئت أَرَدْتَ: وإنْ كلٌّ لَمِنْ مـا جميـع، ثم حُـذفت إحـدى الميمـات لكثرتهن».

مَفْعول أي: مجموعون فـ «كل» تـدلُّ على الإحاطـةِ والشمول، و«جميـع» تَدُلُّ على الاجتمـاع فمعناهـا حُمِل على لفـظها في قـوله: «جميـعٌ منتصِرٌ»[1] وقـدَّمَ «جميع» في الموضعين لأجلِ الفواصـلِ، و«لَدَيْنـا» متعلِّقٌ بـ «مُحْضَرون» فَمَنْ شَـدَّدَ فـ «لَمَّا» بمعنَىٰ «إلَّا» وَ «إنْ» نـافيةٌ كمـا تقـدَّمَ، ومَنْ خَفَّفَ فـإنْ مخففـةٌ، واللامُ فارقةٌ و«ما» مزيدةٌ. هذا قولُ البصريين، والكوفيون يقولـون: «إنْ» نافيـةٌ، واللامُ بمعنَىٰ «إلَّا» كما تقدَّم غيرَ مرةٍ.

آ. **(٣٣) قوله: ﴿وآيـةٌ﴾**: خبرٌ مقـدمٌ و«لهم» صفتُها أو متعلِّقَةٌ بـ «آية» لأنها بمعنَىٰ علامة. و«الأرضُ» مبتدأ. وتقدَّم تخفيف الميتة وتشديـدُها في أول آل عمـران[2]. ومنع الشيخُ[3] أَنْ تكونَ «لهم» صفـةً لـ «آية» ولم يُبَيِّن وجهَـه ولا وَجْهَ لـه. وأعرب أبـو البقاء[4] «آيـة» مبتدأً و«لهم» الخبـرُ و«الأرضُ الميتةُ» مبتدأً وصفتُه، و«أَحْييناها» خبرُه. والجملةُ مفسِّرَةٌ لـ «آية» وبهـذا بدأ ثم قال: وقيل: فذكر الوجهَ الذي بدأْتُ به. وكذلـك حكى مكي[5] أعني أَنْ يكونَ «آية» ابتداءً، و«لهم» الخبر. وجَوَّز مكي أيضاً أن تكونَ «آية» مبتدأً و«الأرضُ» خبرُه. وهذا ينبغي أَنْ لا يجـوزَ؛ لأنه لا تُعْـزَلُ المعرفـةُ من الابتداءِ بهـا، ويُبْتَدَأ بالنكرة إلَّا في مواضعَ للضرورةِ.

قوله: «أَحْيَيْناها» قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «الأرض»، ويجوزُ أيضاً أَنْ يكـونَ حالاً من «الأرض» إذا جَعَلْنـاها مبتـدأً، و«آيـة» خبـرٌ مقـدمٌ. وجَـوَّزَ

---

(١) الآية ٤٤ من القمر.
(٢) انظر: الدر ٣/١٠٣.
(٣) ثم عَلَّقها بآية. والبحر ٧/٣٣٤.
(٤) الإملاء ٢/٢٠٣.
(٥) المشكل له ٢/٢٢٦.

الزمخشريُّ[1] في «أَحْيَيْناها» وفي «نَسْلَخُ»[2] أَنْ يكونا صفتين للأرض والليل، وإن كانا مُعَرَّفين بأل لأنه تعريفٌ بأل الجنسيةِ، فهما في قوةِ النكرة قال: كقوله[3]:

٣٧٨٤ــ ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني

. . . .

لأنه لم يَقْصِدْ لئيماً بعينه.

وردَّه الشيخُ[4]: بأنَّ فيه هَدْماً للقواعد: مِنْ أنه لا تُنْعَتُ المعرفةُ بنكرةٍ. قال: وقد تبعه على ذلك ابنُ مالك[5]. ثم خَرَّج الشيخُ الجملَ على الحال أي: الأرضُ مُحْياةً والليلُ مُنْسَلِخاً منه النهارُ، واللئيمُ شاتماً لي. قلت: وقد اعتبر النحاةُ ذلك في مواضع، فاعتبروا معنى المعرَّفِ بأل الجنسيةِ دونَ لفظِه فوصفوه بالنكرة الصريحةِ نحو: «بالرجلِ خيرٍ منك» على أحد الأوجه، وقوله: «إلاَّ الذين» بعد: «إن الإنسان»[6] وقوله: «أو الطفلِ الذين لم يظهروا»[7] و«أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيض». كلُ هذا رُوعي فيه المعنىٰ دونَ اللفظ، وإن اختلف نوعُ المراعاةِ. ويجوز أن يكون «أحييناها» استئنافاً بَيَّن به كونَها آية.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وفَجَّرْنا﴾: العامَّةُ على التشديد تكثيراً لأنَّ

---

(١) الكشاف ٣/٣٢١.

(٢) في الآية ٣٧.

(٣) تقدم برقم ٦٩٧.

(٤) البحر ٧/٣٣٤.

(٥) انظر: المساعد ٢/٤٠٦.

(٦) الآية ١ ــ ٢ ــ ٣ من العصر.

(٧) الآية ٣١ من النور.

[فَجَّر][1] مخففةً متعدٍّ. وقرأ[2] جناح بن حبيش بالتخفيف. والمفعولُ محذوفٌ على كلتا القراءتين أي: ينبوعاً كما في آية سبحان[3].

آ. (٣٥) قوله: ﴿مِنْ ثَمَرِه﴾: قيل: الضميرُ عائدٌ على النخيل؛ لأنه أقربُ مذكورٍ، وكان مِنْ حَقِّ الضميرِ أَنْ يُثَنَّى على هذا لتقدُّم شيئين: وهما الأعنابُ والنخيلُ، إلَّا أنه اكتفى بذِكْرِ أحدِهما. وقيل: يعود على جنات، وعاد بلفظ المفرد ذَهاباً بالضميرِ مَذْهَبَ اسم الإشارةِ وهو كقولُ رُؤْبة[4]:

٣٧٨٥ـ فيها خُطوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ
كأنَّه في الجلدِ تَوْليعُ البَهَقْ

فقيل له[5]. فقال: أَرَدْتُ: كأنَّ ذاك وَيْلَكَ. وقيل: عائد على الماءِ المدلول عليه بـ عيون. وقيل: بل عاد عليه لأنه مقدَّرٌ أي: من العيون. ويجوزُ أَنْ يعودَ على العيون. ويُعتذر عن إفراده بما تَقَدَّم في عَوْده على جنات. ويجوزُ أَنْ يعودَ على الأعناب والنخيل معاً، ويُعتذر عنه بما تقدَّم أيضاً. وقال الزمخشري[6]: «وأصلُه: مِنْ ثمرنا، لقوله: «وفَجَّرْنا» و«جَعَلْنا» فنقل الكلامَ من التكلُّم إلى الغَيْبة على طريقة الالتفات، والمعنى: ليأكلوا مِمَّا خلقَه اللَّهُ مِن الثمر». قلت: فعلى هذا يكون الضميرُ عائداً على الله تعالى، ولذلك فَسَّر معناه

---

(١) زيادة من (ش).
(٢) البحر ٧/٣٣٥.
(٣) «لن نُؤْمن لك حتى تَفْجُرَ لنا من الأرض يَنْبوعاً» الآية ٩٠ من الإسراء وهي سورة سبحان.
(٤) تقدم برقم ٥٣٩.
(٥) فقيل له: كيف قلت: «كأنه» مع تقدُّم خطوط؟
(٦) الكشاف ٣/٣٢٢.

بما ذكر. وقد تقدَّم قراءاتٌ في هذه اللفظةِ في سورةِ الأنعام[1] وما قيل فيها بحمد الله تعالى.

قوله: «وما عَمِلَتْه أَيْدِيهم» في «ما» هذه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنها موصولةٌ أي: ومن الذي عَمِلَتْه أيديهم من الغرس والمعالجة. وفيه تَجَوُّزٌ على هذا. والثاني: أنها نافيةٌ أي: لم يعملوه هم، بل الفاعلُ له هو اللَّهُ تعالى.

وقرأ[2] الأخَوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون «وما عَمِلَتْه» بإثباتِها. فإنْ كانَتْ «ما» موصولةً فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حُذِف العائدُ كما حُذِف في قولِه: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولاً»[3] بالإجماع. وعلى قراءةِ غيرِهم جيْءَ به على الأصل. وإن كانَتْ نافيةً فعلى قراءةِ الأخوين وأبي بكر لا ضميرَ مقدرٌ، ولكن المفعولَ محذوفٌ أي: ما عَمِلَتْ أيديهم شيئاً مِنْ ذلك، وعلى قراءةِ غيرِهم الضميرُ يعودُ على «ثَمَرِه» وهي مرسومةٌ بالهاء في غيرِ مصاحفِ الكوفةِ،

[٧٤٣/ب] وبحذفِها فيما عداها. / والأخَوان وأبو بكرٍ وافقوا مصاحفهم، والباقون ـ غير حَفْص ـ وافقوها أيضاً، وجعفر خالَفَ مصحفَه، وهذا يَدُلُّ على أنَّ القراءةَ متلقَّاةٌ مِنْ أفواهِ الرجال، فيكون عاصمٌ قد أقرأها لأبي بكرٍ بالهاء ولحفصٍ بدونها[4].

الثالث: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، والكلامُ فيها كالذي في الموصولة. والرابع:

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٨٠.

(٢) السبعة ٥٤٠، والنشر ٢/٣٥٣، والتيسير ١٨٤، والحجة ٥٩٨، والبحر ٧/٣٣٥، والقرطبي ١٥/٢٥، والبحر ٧/٣٣٥.

(٣) الآية ٤١ من الفرقان.

(٤) كذا في الأصل، والصواب بالعكس، حيث قرأ أبو بكر بالحذف، وحفص بإثباتها كما تقدم.

أنها مصدريةٌ أي: ومِنْ عَمَلِ أيديهم. والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به، فيعودُ المعنى إلى معنى الموصولة أو الموصوفة.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وآيةٌ لهم الليلُ﴾**: كقوله و«آيةٌ لهم الأرضُ»[١]. و«نَسْلَخُ» استعارةٌ بديعةٌ شبَّه انكشافَ ظلمةِ الليلِ بكَشْط الجِلْد عن الشاة. وقوله: «مُظْلِمون» أي: داخلون في الظلام كقوله: «مُصْبِحين»[٢].

آ. (٣٨) **قوله: ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾**: قيل: في الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديره: تجري لجَرْيِ مستقرٍ لها. وعلى هذا فاللامُ للعلةِ أي: لأجل جَرْيِ مستقرٍ لها. والصحيحُ أنَّه لا حَذْفَ، وأنَّ اللامَ بمعنى إلى. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ بعضهم «إلى مُسْتقر»[٣]. وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر «لا مُستقرَّ» بـ لا النافيةِ للجنسِ وبناءِ «مستقرَّ» على الفتح، و«لها» الخبر. وابن أبي عبلة «لا مُسْتقرٌّ» بـ لا العاملةِ عملَ ليس، فـ مُسْتَقرٌّ اسمها، و«لها» في محلِّ نصبٍ خبرُها كقوله[٤]:

٣٧٨٦ـ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا
ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى اللَّهُ واقيا

والمرادُ بذلك أنها لا تستقرُّ في الدنيا بل هي دائمةُ الجريانِ، وذلك إشارةٌ إلى جَرْيها المذكور.

---

(١) الآية ٣٣ من يس.
(٢) الآية ٦٦ من الحجر.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣٣٦، والمحتسب ٢/٢١٢، والقرطبي ١٥/٢٨.
(٤) تقدم برقم ٣٩٥.

آ. (٣٩) قوله: ﴿والقمرَ قَدَّرْناه﴾: قرأ[١] نافع وابن كثير وأبو عمرٍو برفعِه، والباقون بنصبِه. فالرفعُ على الابتداء، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ على الاشتغالِ، والوجهان مُسْتويانِ لتقدُّمِ جملةٍ ذاتِ وجهين، وهي قوله: «والشمسُ تجري» فإنْ راعَيْتَ صدرَها رَفَعْتَ لتعطِفَ جملةً اسميةً على مثلِها، وإنْ راعَيْتَ عَجْزَها نَصَبْتَ لتعطِفَ فعليةً على مثلِها. وبهذه الآيةِ يَبْطُلُ قولُ الأخفشِ: إنه لا يجوزُ النصبُ في الاسم إلاَّ إذا كان في جملةِ الاشتغالِ ضميرٌ يعود على الاسمِ الذي تضمَّنَتْه جملةٌ ذاتُ وجهين. قال: لأنَّ المعطوفَ على الخبرِ خبرٌ فلا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يعودُ على المبتدأ فيجوزُ: «زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه في داره»، ولو لم يَقُلْ «في داره» لم يَجُز. ووجهُ الردِّ مِنْ هذه الآية أنَّ أربعةً من السبعةِ نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضميرٌ يعودُ على الشمس. وقد أُجْمِع على النصب في قوله تعالى: «والسماءَ رَفَعها» بعد قوله: «والنجمُ والشجرُ يَسْجدان»[٢].

قوله: «منازلَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ «قَدَّرنا» بمعنى صَيَّرْنا. الثاني: أنه حالٌ، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ قبل «منازل» تقديرُه: ذا منازلَ. الثالث: أنه ظرفٌ أي: قَدَّرْنا مسيرَه في منازلَ، وتقدَّم نحوُه أولَ يونس[٣].

قوله: «كالعُرْجُون» العامَّةُ على ضَمِّ العينِ والجيم. وفي وزنِه وجهان، أحدهما: أنه فُعْلُول فنونُه أصليةٌ، وهذا هو المرجَّحُ. والثاني: وهو قولُ

---

(١) السبعة ٥٤٠، والنشر ٢/٣٥٣، والحجة ٥٩٩، والبحر ٧/٣٣٦، والحجة ٥٩٩، والقرطبي ١٥/٢٩.
(٢) الآية ٧ من الرحمن.
(٣) الآية ٥ من يونس: «وقَدَّره منازل».

الزجَّاج[١] أنَّ نونَه مزيدةٌ، ووزنُـه فُعْلُوْن، مشتقاً من الانعـراجِ وهو الانعـطافُ، وقـرأ[٢] سليمـان التيمي بكسـر العين وفتـح الجيم، وهمـا لغتـان كـالبُـزْيُـوْن والبِزْيون[٣]. والعُـرْجُوْن: عُـوْد العِذْقِ مـا بين الشَّماريـخ إلى مَنْبِته من النخلةِ. وهو تشبيهٌ بديعٌ، شبَّه به القمرَ في ثلاثة أشياء: دقتِه واستقواسِه واصفرارِه.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿سابقُ النهارِ﴾**: قـرأ[٤] عمارة بنصب «النهـارَ» حَذَفَ التنوين لالتقاءِ الساكنين. قال المبرد[٥]: «سمعته يقرؤُها فقلت: ما هذا؟ فقال: أَرَدْتُ «سابقٌ» بالتنوين فخفَّفْتُ».

آ. (٤١) **قوله: ﴿أَنَّا حَمَلْنا﴾**: مبتدأ، و«آيةٌ» خبـرٌ مقدمٌ. وجَـوَّز أبو البقاء[٦] أَنْ يكونَ «أنَّا حَمَلْنا» خبرَ مبتدأ محذوفٍ بناءً منه على أنَّ «آيـة لهم» مبتدأٌ وخبرٌ، كلامٌ مستقلٌ بنفسِه، كما تقـدَّم في نظيـرِه. والظاهـرُ أنَّ الضميرين في «لهم» و«ذريتهم» لشيءٍ واحـدٍ. ويُراد بـالذريَّـة آباؤهم المحمـولـون[٧] في سفينة نوح عليه السلام أو يكون الضميران مختلفَيْن أي: ذرية القرون الماضية. ووجـهُ الامتنانِ عليهم: أنَّهم في ذلـك مثلُ الـذرِّية من حيث إنهم يَنْتفعـون بهـا كانتفاعِ أولئك.

---

(١) معاني القرآن ٤/٢٨٨، وتصحفت في المطبوعة: «فعلول».
(٢) القرطبي ١٥/٣١، والبحر ٧/٣٣٧، والشواذ ١٢٥.
(٣) البزيون: السندس.
(٤) القـرطبي ١٥/٣٣، والبحـر ٧/٣٣٨، وهـو عمـارة بن عقيـل بن بـلال بن جـريـر الخطفى.
(٥) انظر: البحر ٧/٣٣٨.
(٦) الإملاء ٢/٢٠٣.
(٧) الأصل «المحمولين» وهو سهو.

آ. (٤٢) قوله: ﴿ما يَرْكبون﴾: هذا يَحْتمل أَنْ يكونَ من جنسِ الفلك إنْ أريد بالفَلَكِ سفينةُ نوحٍ عليه السلام خاصةً، وأن يكونَ مِنْ جنسٍ آخرَ كالإِبِلِ ونحوِها، ولهذا سَمَّتْها سُفُنَ البرِّ. وقد تقدَّم اشتقاقُ الذرِّيَّة في البقرة[1] واختلافُ القُرَّاءِ فيها في الأعراف[2].

قوله: «مِنْ مِثْله» أي: من مثلِ الفلك. وقيل: من مثل ما ذكرِ من خَلْقِ الأزواجِ.

آ. (٤٣) وقرأ[3] الحسن «نُغَرِّقْهُمْ» بتشديد الراء.

[٧٤٤/أ] قوله: «فلا صَرِيْخَ»/ فَعيل بمعنى فاعِل أي: فلا مستغيثَ. وقيل: بمعنى مُفْعِل أي: فلا مغيثَ. وهذا هو الأليقُ بالآية. وقال الزمخشري[4]: «فلا إغاثةَ» جعله مصدراً مِنْ أَصْرخ. قال الشيخ[5]: «ويَحْتاج إلى نَقْلِ أنَّ صَريخاً يكون مصدراً بمعنى إصْراخ». والعامَّةُ على فتح «صريخ». وحكى أبو البقاء[6] أنه قُرِىء بالرفع والتنوين. قال: «ووجهُه على ما في قوله: «فلا خَوْفٌ عليهم»[7]».

آ. (٤٤) قوله: ﴿إلَّا رحمةً﴾: منصوبٌ على المفعولِ له وهو استثناءٌ مفرغٌ. وقيل: استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ وعلى إسقاط الخافضِ. أي: إلَّا برحمةٍ. والفاءُ في قوله: «فلا صريخَ» رابطةٌ لهذه

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/١٠٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٥١١.

(٣) الإتحاف ٢/٤٠١، والبحر ٧/٣٣٩.

(٤) الكشاف ٣/٣٢٤.

(٥) البحر ٧/٣٣٩.

(٦) الإملاء ٢/٢٠٣.

(٧) الآية ٣٨ من البقرة.

الجملةِ بمـا قبلهـا. فـالضميـرُ في «لهم» عـائـدٌ على «المُغْـرَقين». وجـوَّز ابن عطية[1] هذا ووجهاً آخرَ، وجعله أحسنَ منه: وهو أَنْ يكونَ استئنـافَ إخبارٍ عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مُغْـرَقين، هم بهذه الحـالةِ لا نجـاةَ لهم إلَّا بـرحمةِ اللَّهِ، وليس قـولُه: «فـلا صَريـخَ لهم» مربـوطاً بـالمغرقين. انتهى. وليس جَعْلُه هذا الأحسنَ بالحسنِ لئلا تخرجَ الفـاءُ عن موضـوعِها والكـلامُ عن التئامِه.

آ. (٤٥) قـوله: ﴿وإذا قيـل لهم﴾: جـوابُهـا محـذوفٌ. أي: أعرضوا.

آ. (٤٦) قـوله: ﴿إلَّا كـانـوا﴾: في محـلِّ حـالٍ. وقـد تقـدَّم نظيرُه[2].

آ. (٤٧) قـولـه: ﴿مَنْ لـو يشـاءُ اللَّهُ أطعمَـه﴾: مفعـولُ «أنـطعمُ» و «أطعمه» جـوابُ «لو». وجـاء على أحد الجـائزين، وهـو تجرُّدُه من اللامِ. والأفصحُ أنْ يكونَ بلامٍ نحو «لو نشاء لَجَعَلْناه حُطاماً»[3].

آ. (٤٩) قـوله: ﴿يَخِصِّمُـوْن﴾: قـرأ[4] حمـزةُ بسكـون الخـاء وتخفيفـ الصادِ مِنْ خَصِم يَخْصَمُ. والمعنىٰ: يَخْصَمُ بعضُهم بعضاً، فالمفعولُ محـذوفٌ. وأبو عمـرٍو وقالـون بإخفـاءِ[5] فتحةِ الخـاء وتشديـدِ الصاد. ونـافـعٌ

---

(١) المحرر ١٣/٢٠٣.

(٢) «وما يأتيهم من رسول إلَّا كانوا به يستهزئون» الآية من الحجر.

(٣) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤١، والحجة ٦٠٠، والنشر ٢/٣٥٤، والبحر ٧/٣٤٠، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ١٥/٣٨.

(٥) أي باختلاس فتحتها.

وابن كثير وهشام كذلك، إلاَّ أنَّهم بإخلاص فتحةِ الخاءِ. والباقون بكسرِ الخاء وتشديدِ الصادِ. والأصلُ في القراءاتِ الثلاثِ: يَخْتَصِمون فأُدْغِمت التاءُ في الصاد، فنافعٌ وابن كثير وهشام نَقَلوا فتحَها إلى الساكنِ قبلَها نَقْلاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتَها تنبيهاً على أنَّ الخاءَ أصلُها السكونُ، والباقون حَذَفُوا حركتَها، فالتقى ساكنان لذلك، فكسروا أوَّلَهما، فهذه أربعُ قراءاتٍ، قُرِىء بها في المشهور.

ورُوِي عن أبي عمرٍو وقالون سكونُ الخاءِ وتشديدُ الصادِ. والنحاةُ يَسْتَشْكِلونها للجمعِ بَيْن ساكنين على غير حَدَّيْهما. وقرأ جماعةٌ «يِخِصِّمُون» بكسرِ الياءِ والخاءِ وتشديد الصاد وكسروا الياءَ إتباعاً[1]. وقرأ أُبَيٌّ «يَخْتَصِمُون» على الأصل. قال الشيخُ[2]: «ورُوِي عنهما ـ أي عن أبي عمرٍو وقالون ـ بسكونِ الخاء وتخفيفِ الصاد مِنْ خَصِم».

قلت: هذه هي قراءةُ حمزةَ ولم يَحْكِها هو عنه وهذا يُشْبِهُ قولَه: «يَخْطَفُ أبصارَهم»[3] في البقرةِ، و«لا يَهِدِّي»[4] في يونس.

آ. (٥٠) وقرأ[5] ابن محيصن «يُرْجَعُون» مبنياً للمفعول.

آ. (٥١) والأعرج[6] «في الصُّوَر» بفتح الواو.

وقُرِىء[7] «من الأَجْدافِ» وهي لغةٌ في «الأَجْداث» يُقال: جَدَث وجَدَف

---

(١) وهي رواية عن أبي بكر كما في الإتحاف ٢/٤٠٢.
(٢) البحر ٧/٣٤٠ ـ ٣٤١.
(٣) الآية ٢٠ من البقرة.
(٤) الآية ٣٥ من يونس.
(٥) الإتحاف ٢/٤٠٢، والبحر ٧/٣٤١.
(٦) المحتسب ٢/٢١٢، والقرطبي ١٥/٤٠، والبحر ٧/٣٤١.
(٧) القرطبي ١٥/٤٠، والبحر ٧/٣٤١.

كـ ثُمّ وفُمّ، وثُوم وفُوم[1]. وقرأ[2] ابن أبي إسحاق وأبو عمرٍو في روايةٍ «يَنْسُلون» بضم السين. يُقال: نَسَل الثعلبُ يَنْسِل وينسُل أي: أَسْرع في عَدْوِه.

آ. (٥٢) قوله: ﴿يا وَيْلَنا﴾: العامَّةُ على الإضافةِ إلى ضمير المتكلمين دون تأنيثٍ. وهو «وَيْل» مضافٌ لِما بعده. ونقل أبو البقاء[3] عن الكوفيين أنَّ «وَيْ» كلمةٌ برأسِها. و «لنا» جارٌّ ومجرور». انتهى. ولا معنى لهذا إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ: هو أَنْ يكونَ يا عجبُ لنا؛ لأنَّ وي تُفَسَّرُ بمعنى اعجب منا. وابن أبي ليلى[4]: «يا وَيْلتنا» بتاء التأنيث، وعنه أيضاً «يا وَيْلتا» بإبدال الياءِ ألفاً. وتأويلُ هذه أنَّ كلَّ واحدٍ منهم يقول: يا ويلتي.

والعامَّةُ على فتح ميم «مَنْ و «بَعَثَنا» فعلاً ماضياً خبراً لـ «مَنْ» الاستفهامية قبلَه. وابن عباس[5] والضحاك، وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرفُ جر. و «بَعْثِنا» مصدرٌ مجرور بـ مِنْ. فـ «مِنْ» الأولى تتعلَّق بالوَيْل، والثانيةُ تتعلَّقُ بالبعث.

والمَرْقَدُ يجوز أَنْ يكونَ مصدراً أي: مِنْ رُقادِنا، وأن يكونَ مكاناً، وهو مفردٌ أُقيم مُقامَ الجمعِ. والأولُ أحسنُ؛ إذ المصدرُ يُفْرَدُ مطلقاً.

قوله: «هذا ما وَعَدَ» في «هذا» وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأٌ وما بعده/ [٧٤٤/ب] خبرُه. ويكونُ الوقفُ تاماً على قوله «مِنْ مَرْقَدِنا». وهذه الجملةُ حينئذٍ فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ: إمَّا من قولِ اللهِ تعالى، أو مِنْ قولِ

(١) انظر: الممتع ٤١٤.
(٢) البحر ٧/٣٤١.
(٣) الإملاء ٢/٢٠٤.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٣، والبحر ٧/٣٤١، والقرطبي ١٥/٤١.
(٥) المحتسب ٢/٢١٣، والقرطبي ١٥/٤١، والبحر ٧/٣٤١.

الملائكةِ. والثاني: أنها من كلام الكفارِ فتكون في محلِّ نصب بالقول. والثاني من الوجهين الأولين: «هذا» صفةٌ لـ «مَرْقَدِنا» و «ما وَعَد» منقطعٌ عَمَّا قبله.

ثم في «ما» وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: الذي وَعَدَه الرحمنُ وصَدَقَ فيه المرسلون حَقٌّ عليكم. وإليه ذهب الزجَّاج[1] والزمخشري[2]. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا وَعْدُ الرحمن. وقد تقدَّم لك أولَ الكهف[3]: أنَّ حَفْصاً يقف على «مَرْقَدنا» وَقْفةً لطيفةً دونَ قَطْعِ نَفَسٍ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ اسمَ الإشارةِ تابعٌ لـ «مَرْقَدِنا». وهذان الوجهان يُقَوِّيان ذلك المعنى المذكور الذي تَعَمَّد الوقفَ لأجلِه. و «ما» يَصِحُّ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً كما تقدَّم تقريرُه. ومفعولا الوعدِ والصدقِ محذوفان أي: وَعَدَناه الرحمن وصَدَقَناه المرسلون. والأصل: صَدَقَنا فيه. ويجوز حَذْفُ الخافض وقد تقدَّم لك نحو «صَدَقني سِنَّ بَكْرِهِ»[4] أي في سِنِّه. وتقدَّم قراءتا «صيحة واحدة» نصباً ورفعاً[5].

آ. (٥٤) **قوله: ﴿فاليومَ﴾**: منصوبٌ بـ «لا تُظْلَمُ». و «شيئاً»: إمَّا مفعولٌ ثانٍ، وإمَّا مصدرٌ.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿في شُغُلٍ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ خبراً لـ «إنَّ» و «فاكهون» خبرٌ ثانٍ، وأَنْ يكون «فاكهون» هو الخبر، و «في شُغُلٍ» متعلِّقٌ به

(١) معاني القرآن ٤/٢٩١.
(٢) الكشاف ٣/٣٢٦.
(٣) حيث وقف في الكهف على قوله: «ولم يجعل له عوجاً». وأشار المؤلف في الكهف إلى مواضع وقفات حفص. انظر: الدر ٧/٤٣٥.
(٤) مجمع الأمثال ١/٣٩٢، جمهرة الأمثال ١/٥٦٧.
(٥) انظر إعرابه للآية ٢٩ من يس.

وأَنْ يكـونَ حـالاً. وقـرأ[1] الكـوفيـون وابنُ عـامـر بضمتين. والبـاقـون بضمـةٍ وسكونٍ، وهما لغتان للحجازيين، قاله الفـراء. ومجاهـد وأبو السَّمَّـال بفتحتين. ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَة بفتحةٍ وسكونٍ وهما لغتان أيضاً.

والعامَّةُ على رفع «فاكِهون» على ما تقدَّم. والأعمش[2] وطلحة «فاكهين» نصباً على الحال، والجارُّ الخبرُ. والعامَّةُ أيضاً على «فاكهين» بـالألف بمعنى: أصحـاب فاكهـة، كـ لابنٍ وتـامـرٍ ولاحمٍ، والحسَنُ[3] وأبـو جعفـر وأبـو حيـوةَ وأبو رجاءٍ وشيبةُ وقتادةُ ومجاهدٌ «فَكِهون» بغيرِ ألفٍ بمعنى: طَرِبُوْن فَرِحون، من الفُكـاهةِ بـالضم. وقيل: الفـاكهُ والفَكِـهُ بمعنى المتلذِّذُ المتنعِّمُ؛ لأنَّ كـلاًّ من الفـاكهةِ والفُكـاهةِ مِمَّـا يُتَلَذَّذُ به ويُتَنَعَّمُ. وقُـرىء «فَكِهيْن» بالقَصْـرِ واليـاء على مـا تَقَدَّمَ. و «فَكُهُـوْن» بالقصـرِ وضـمِّ الكافِ. يُقـال: رجلٌ فَكِـهٌ وفَكُهٌ كـرَجُـلٍ نَدِس[4] ونَدُسٍ، وحَذِر وحَذُر.

آ. (٥٦) قوله: ﴿هم وأزْواجُهُمْ﴾: يجـوزُ في «هم» أَنْ يكونَ مؤكِّـداً للضميرِ المستكِنِّ في «فـاكهون»، و «أزواجُهم» عَـطْفٌ على المستكنِّ. ويجـوز أَنْ يكـونَ تـأكيـداً للضميـرِ المستكنِّ في «شُغُـل» إذا جَعَلْنـاه خبـراً. و «أزواجُهم» عَطْفٌ عليه أيضاً. كذا ذكره الشيخ[5]. وفيه نظرٌ من حيث الفَصْـلُ بين المُؤَكِّد والمؤكَّد بخبر «إنَّ». ونظيـرُه أن تقولَ: «إن زيـداً في الدار قـائمٌ هو

---

(١) السبعـة ٥٤١، والبحـر ٧/٣٤٢، والتيسيـر ١٨٤، والقـرطبـي ١٥/٤٤، والحجـة ٦٠١، والنشر ٢/٢١٦.

(٢) القرطبي ١٥/٤٤، والبحر ٧/٣٤٢.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥٤، والإتحاف ٢/٤٠٢، والقرطبي ١٥/٤٤، والبحر ٧/٣٤٢.

(٤) رجل ندس: يخالط الناس دون أن يثقل عليهم.

(٥) البحر ٧/٣٤٢.

وعمروٌ» على أَنْ يُجْعَلَ «هو» تأكيداً للضمير في قولك «في الدار». وعلى هذين الوجهين يكون قولُه «متكِئون» خبراً آخر لـ «إنَّ»، و «في [ظلال]»[1] متعلِّقٌ به أو حالٌ. و «على الأرائِك» متعلقٌ به. ويجوزُ أَنْ يكون «هم» مبتدأً و «متكئون» خبرَه، والجارَّانِ على ما تقدَّمَ. وجَوَّزَ أبو البقاءِ[2] أَنْ يكونَ «في ظلالٍ» هو الخبرَ. قال: «وعلى الأرائِكِ مستأنفٌ» وهي عبارةٌ مُوْهِمَةٌ غيرَ الصوابِ. ويريد بذلك: أنَّ «متكئون» خبرُ مبتدأ مضمرٍ و «على الأرائك» متعلقٌ به، فهذا وجهُ استئنافِه، لا أنه خبرٌ مقدمٌ، و «متكئون» مبتدأٌ مؤخرٌ إذ لا معنىً له. وقرأ[3] عبد الله «متكئين» نصباً على الحال.

وقرأ[4] الأخوان «في ظُلَلٍ» بضم الظاءِ والقصرِ، وهو جمع ظُلَّة نحو: غُرْفَة وغُرَف، وحُلَّة[5] وحُلَل. وهي عبارةٌ عن الفُرُشِ والسُّتُور. والباقون بكسرِ الظاءِ والألفِ، جمعَ ظُلَّة أيضاً، كحُلَّة وحِلال[6]، وبُرْمة[7] وبِرام، أو جمعَ فِعْلة بالكسر، إذ يُقال: ظُلَّة وظِلَّة بالضمِّ والكسرِ فهو كلِقْحة[8] ولِقاح، إلاَّ أنَّ فِعالاً لا ينقاس فيها، أو جمعَ فِعْل نحو: ذِئْب وذِئاب، ورِيْح ورِياح.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿ما يَدَّعُوْن﴾**: في «ما» هذه ثلاثةُ أوجه: موصولةٌ اسميةٌ، نكرةٌ موصوفةٌ، والعائد على هذين محذوفٌ، مصدريةٌ. / [٧٤٥/أ]

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٢٠٤.

(٣) البحر ٧/٣٤٢.

(٤) السبعة ٥٤٢، والحجة ٦٠١، والبحر ٧/٣٤٢، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ١٥/٤٤، والنشر ٢/٣٥٥.

(٥) الحُلَّة: الثوب الجديد غليظاً أو رقيقاً.

(٦) الجمع الثاني لـ حُلَّة.

(٧) البُرْمة: القِدْر من الحجارة.

(٨) اللقحة: الناقة الحلوب.

ويَدَّعُون مضارعُ ادَّعَى افْتَعَلَ مِنْ دعا يَدْعو. وأُشْرِبَ معنى التمني. قال أبو عبيدة[1]: «العربُ تقول: ادَّعِ عَلَيَّ ما شِئْتَ أي تَمَنَّ»، وفلانٌ في خيرِ ما يَدَّعي، أي: ما يتمنى. وقال الزجاج[2]: «هو من الدعاء أي: ما يَدَّعُوْنه، أهلُ الجنة يأتيهم، مِنْ دَعَوْتُ غلامي». وقيل: افْتَعَل بمعنى تفاعَلَ. أي: ما يتداعَوْنه كقولهم: ارتَمَوْا وترامَوْا بمعنىً. و «ما» مبتدأةٌ. وفي خبرها وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنَّه الجارُّ قبلَها. والثاني: أنه «سلامٌ». أي: مُسَلَّمٌ خالِصٌ أو ذو سلامةٍ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿سَلامٌ﴾: العامَّةُ على رفعِه. وفيه أوجهٌ، أحدها: ما تقدَّم مِنْ كونِه خبرَ «ما يَدَّعون». الثاني: أنه بدلٌ منها، قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وإذا كان بدلاً كان «ما يَدَّعُون» خصوصاً، والظاهر أنَّه عمومٌ في كلِّ ما يَدَّعُونه. وإذا كان عموماً لم يكن[5] بدلاً منه». الثالث: أنه صفةٌ لـ «ما»، وهذا إذا جَعَلْتَها نكرةً موصوفةً. أمَّا إذا جَعَلْتَها بمعنى الذي أو مصدريةً تَعَذَّر ذلك لتخالُفِهما تعريفاً وتنكيراً. الرابع: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو سلامٌ. الخامس: أنه مبتدأٌ خبرُه الناصبُ لـ «قَوْلاً» أي: سلامٌ يُقال لهم قولاً. وقيل: تقديرُه: سلامٌ عليكم. السادس: أنه مبتدأٌ، وخبرُه «مِنْ رَبٍ». و «قولاً» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ، وهو مع عامِلِه معترِضٌ بين المبتدأ والخبر.

---

(١) مجاز القرآن ٢/١٦٤.

(٢) معاني القرآن ٤/٢٩٢.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٤) البحر ٧/٣٤٣.

(٥) أي: سلام.

وأُبَـيٌّ[1] وعبد الله وعيسى «سَلاماً» بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حـالٌ. قال الـزمخشري[2]: «أي: لهمْ مُـرادُهُمْ خالصـاً». والثاني: أنـه مصدرٌ يُسَلِّمون سلاماً: إمَّا من التحيةِ، وإمَّا من السَّلامة. و «قَوْلًا» إمَّا: مصـدرٌ مؤكِّدٌ، وإمَّـا منصوبٌ على الاختصـاصِ. قال الـزمخشري[3]: «وهـو الأَوْجَهُ». و «مِنْ رَبٍّ» إمَّـا صفةٌ لـ «قَـوْلًا»، وإمَّا خبـرُ «سَلامٌ» كمـا تقدَّم. وقـرأ القَـرَظِيُّ «سِلْمٌ» بالكسرِ والسكونِ. وتقدَّم الفرقُ بينهما في البقرة[4].

آ. (٥٩) **قوله: ﴿وامْتازُوْا﴾**: على إضمارِ قولٍ مقابلٍ لِما قيـلَ للمؤمنين أي: ويُقال للمجرمين: امتازُوْا أي: انعَزِلُوا، مِنْ مازه يَمِيزه.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿أَعْهَدْ﴾**: العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ على الأصلِ في حرفِ المضارعة. وطلحة والهـذيل بن شـرحَبيل[5] الكـوفي بكسرِهـا. وقد تقـدَّم أنَّ ذلك لغـةٌ في حرفِ المضـارعـةِ بشـروطٍ ذُكـرت في الفـاتحـة[6] وثَمَّ حكايةٌ. وقرأ[7] ابنُ وثَّاب «أَحْدْ» بحاءٍ مشددةٍ. قال الـزمخشري[8]: «وهي لغـةُ تميمٍ، ومنه «دَحَّا مَحَّا» أي: دَعْها معها، فقُلِبَتْ الهاءُ حـاءً ثم العينُ حاءً، حين أُريد الإدغامُ. والأحسنُ أَنْ يُقال: إنَّ العينَ أُبْدِلَتْ حاءً. وهي لغةُ هُذَيلٍ، فلمَّا

---

(١) انـظر في قراءاتهـا: المحتسب ٢/٢١٤، ٢١٥، والبحـر ٧/٣٤٣، والقـرطبي ١٥/٤٥، ٤٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٨.

(٥) البحر ٧/٣٤٣ ولم أقف على ترجمة الهذيل.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٧) الشواذ ١٢٥، والبحر ٧/٣٤٣.

(٨) الكشاف ٣/٣٢٧.

أُدْغِم قُلب الثـاني للأول، وهـو عكسُ بابِ الإدغـامِ . وقد مضىٰ تحقيقُـه آخـرَ آلِ عمران . وقال ابن خالويه[1] : «وابن وثاب والهذيل «أَلَمْ إعْهَـدْ» بكسر الميم والهمزة وفتح الهاء، وهي على لغةِ مَنْ كسـرَ أولَ المضارعِ سـوى الياءِ . ورُوي عن ابنِ وثَّاب «اعْهِد» بكسرِ الهاءِ . يُقال: عَهِد وعَهَد» انتهى . يعني بكسر الميم والهمزة أنَّ الأصلَ في هذه القراءةِ أَنْ يكونَ كسرَ حَرْفَ المضارعةِ ثم نَقَلَ حركتَه إلى الميمِ فكُسِرَتْ، لا أنَّ الكسرَ مـوجودٌ في الميمِ وفي الهمـزةِ لفظاً، إذ يَلْزَمُ من ذلك قَطْعُ همزةِ الوصلِ وتحريكُ الميمِ مِنْ غيرِ سبب . وأمَّا كَسْرُ الهاءِ فلِما ذُكِرَ من أنه سُمِعَ في الماضي «عَهَـدَ» بفتحها . وقـولُه : «سـوى الياء» وكـذا قال الـزمخشريُّ[2] هـو المشهـورُ . وقـد نُقِـل عن بعضِ كَلْبٍ أنهم يَكْسِـرون اليـاءَ فيقولون : يِعْلَمُ .

وقال الزمخشري[3] فيه : «وقـد جَوَّزَ الـزجَّاجُ[4] أن يكـون من باب : نَعِمَ يَنْعِمُ، وضَـرَب يَضْرِب» يعني أنَّ تخـريجَه على أحـدِ وجهين : إمَّا الشـذوذِ فيما اتَّحـذ فيه فَعِـل يَفْعِلُ بـالكسر فيهمـا، كنَعِمَ يَنْعِمُ وحَسِب يَحْسِبُ وبَئِسَ يَبْئِسُ، وهي ألفاظٌ عَدَدْتُها في البقرة[5]، وإمَّا أنه سُمِعَ في ماضيـه الفتحُ كضَـرَبَ، كما حكاه ابنُ خالَوَيْه . وحكى الزمخشري[6] أنه قُرِىء «أَحْهَدْ» بإبـدالِ العينِ حاءً، وقد تقدَّم أنها لغةُ هُذَيْلٍ ، وهذه تُقَوِّي أنَّ أصلَ «أَحَّد» : أَحْهَد فأُدْغِمَ كما تقدَّم .

---

(١) عبارته في مختصر الشواذ ١٢٥ «ألم إعهد يحيى بن وثاب» .

(٢) الكشاف ٣/٣٢٧ .

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧ .

(٤) معاني القرآن ٤/٢٩٢ .

(٥) انظر: الدر ٢/٦١٩ .

(٦) الكشاف ٣/٣٢٧ .

آ. (٦٢) قوله: ﴿جِبِلًّا﴾: قرأ[١] نافعٌ وعاصمٌ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وأبو عمروٍ وابن عامرٍ بضمةٍ وسكونٍ. والباقـون بضمتين، واللامُ مخففةٌ في كلتيهما. وابنُ أبـي إسحـاق والزهـري وابن هرمـز بضمتين وتشديـد السـلام. والأعمش/ بكســرتين وتخفيفِ الـلام. والأشهب العقيلي واليمــاني [٧٤٥/ب] وحمادُ بن سلمة بكسرةٍ وسكون. وهذه لغاتٌ في هذه اللفظةِ. وقد تقدَّم معنـاها آخرَ الشعراء[٢]. وقُرِىء «جِبَلًا» بكسر الجيم وفتح الباء، جمع جِبْلَة كفِطَر جمع فِطْرَة. وقرأ أمير المؤمنين عليٌّ «جِيْلًا» بالياء، مِنْ أسفلَ ثنتان، وهي واضحةٌ.

وقـرأ العامـة: «أفلَمْ تكونـوا» خـطابـاً لبني آدم. وطلحـة[٣] وعيسى بيـاءِ الغَيْبة. والضمير للجِبِلِّ. ومِنْ حَقِّهما أن يَقْـرآ «التي كانـوا يُوْعَـدون»[٤] لولا أَنْ يَعْتَذِرا بالالتفاتِ.

آ. (٦٥) قـوله: ﴿اليـومَ نَخْتِمُ﴾: «اليـومَ» ظـرفٌ لِمـا بعـدَه. وقُرِىء[٥] «يُخْتَمُ» مبنياً للمفعول، والجارُّ بعدَه قائمٌ مقام فاعِله.

وقُـرىء[٦] «تَتكلَّمُ» بتـاءَيْن مِنْ فـوقُ. وقُـرِىء «ولْتَتَكَلَّمْ ولْتَشْهَـدْ» بـلامِ الأمـرِ. وقرأ طلحـةُ «ولِتُكَلِّمَنـا ولِتَشهـدَ» بـلامِ كي نـاصبـةً للفعـل، ومتعلَّقُهـا محـذوفٌ أي: للتكلُّمِ وللشهـادةِ خَتَمْنـا. و«بمـا كـانـوا» أي: بـالـذي كـانـوا أو بكونِهم كاسِبين.

---

(١) انظر في قراءاتها السبعة ٥٤٢، والنشر ٢/٣٥٥، والبحر ٧/٣٤٤، والتيسير ١٨٤، والحجة ٦٠٢، والقرطبي ١٥/٤٧، والمحتسب ٢/٢١٦، والشواذ ١٢٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨٤ من الشعراء.

(٣) البحر ٧/٣٤٤.

(٤) في الآية التالية.

(٥) البحر ٧/٣٤٤.

(٦) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٦، والبحر ٧/٣٤٤.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فاسْتَبَقُوا﴾: عطفٌ على «لَطَمَسْنا» وهذا على سبيل الفَرَضِ والتقديرِ. وقرأ عيسى[١] «فاسْتَبِقوا» أمراً، وهو على إضمارِ القول أي: فيُقال لهم: اسْتَبِقوا. و «الصِّراطَ» ظرفُ مكانٍ مختصٍ عند الجمهور؛ فلذلك تَأَوَّلوا وصولَ الفعل إليه: إمَّا بأنَّه مفعولٌ به مجازاً، جعله مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، وتَضَمَّنَ «اسْتَبَقُوا» معنى بادَرُوا، وإمَّا على حَذْفِ الجارِّ أي: إلى الصِّراط. وقال الزمخشري[٢]: «منصوب على الظرف، وهو ماشٍ على قولِ ابن الطَّراوة؛ فإن الصراط والطريق ونحوَهما ليسَتْ عنده مختصَّةً. إلَّا أنَّ سيبويهِ: على أن قوله[٣]:

٣٧٨٧ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ضرورةٌ[٤] لنصبه الطريقَ».

آ. (٦٧) وقرأ[٥] أبو بكر «مَكاناتِهم» جمعاً. وتَقَدَّم في الأنعام[٦]. والعامَّةُ على «مُضِيّاً» بضم الميم، وهو مصدرٌ على فُعُوْل. أصلُه مُضُوْي[٧] فأُدْغِمَ وكُسِرَ ما قبل الياءِ لتصِحَّ نحو: لُقِيّا.

---

(١) البحر ٣٢٨/٧.
(٢) الكشاف ٣٢٨/٣.
(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.
(٤) الكتاب ١/١٥ ـ ١٦ وحكم بشذوذه.
(٥) السبعة ٥٤٢، والتيسير ١٠٧، والقرطبي ٥٠/١٥، والحجة ٦٠٢، والنشر ٢٦٣/٢، ٣٥٥، والبحر ٣٤٤/٧.
(٦) انظر: الدر المصون ١٥٨/٥.
(٧) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فأصبحت مُضُيًّا ثم كسر ما قبل الضاد لتصحَّ الياء.

وقرأ[1] أبو حيوةَ ـ ورُوِيَتْ عن الكسائيِّ ـ بكسر الميم إتباعاً لحركة العين نحو «عِتِيًّا»[2] و «صِلِيًّا»[3] وقُرىء بفتحها[4]. وهو من المصادر التي وَرَدَتْ على فَعيل كالرَّسِيم[5] والذَّمِيْل[6].

آ. (٦٨) قوله: ﴿نُنَكِّسْه﴾: قرأ[7] عاصمٌ وحمزةُ بضم النون الأولى وفتحِ الثانيةِ وكسرِ الكافِ مشددةً مِنْ نَكَّسَه مبالغةً. والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانيةِ وضمِّ الكافِ خفيفةً، مِنْ نَكَسَه، وهي محتملةٌ للمبالغة وعَدَمِها. وقد تقدَّمَ في الأنعام[8] أنَّ نافعاً وابنَ ذكوان قرآ «تَعْقِلون» بالخطابِ والباقون بالغيبة.

آ. (٦٩) قوله: ﴿إنْ هو﴾: أي: إنِ القرآن. دَلَّ عليه السِّياقُ أو إنِ العِلْمُ إلاَّ ذكرٌ، يَدُلُّ عليه: «وما عَلَّمْناه» والضمير في «له» للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: للقرآن.

آ. (٧٠) قوله: ﴿لِيُنْذِرَ﴾: قرأ[9] نافع وابن عامر هنا، في

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٤٤/٧، والقرطبي ٥٠/١٥.
(٢) الآية ٨ من مريم.
(٣) الآية ٧٠ من مريم.
(٤) أي فتح الميم.
(٥) ضَرْب من عَدْوِ الناقة.
(٦) ضرب من عَدْوِها.
(٧) السبعة ٥٤٣، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٥/٧، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ٥١/١٥، والحجة ٦٠٣.
(٨) وكذلك حفص انظر: الدر المصون ٦٠١/٤.
(٩) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٥٥/٢، والحجة ٦٠٣، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ٥٥/١٥، والبحر ٣٤٦/٧، والإتحاف ٤٠٤/٢، والآية ١٢ من الأحقاف، وانظر: السبعة ٥٩٦.

الأحقـاف «لتنذرَ» خـطاباً. والبـاقون بـالغيبة بخـلاف عن البزي في الأحقـاف: والغيبـة تحتمل أن يكـون الضمير فيهـا للنبـي صلَّى الله عليه وسلَّم. وأن تكـونَ للقرآن. وقرأ الجحدري واليماني «لِيُنْذِرَ» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَّـال واليمانيُّ أيضاً «لِيَنْذَرَ» بفتحِ الياءِ والذال، مِنْ نَذِر بكسـر الدال أي: عَلِمَ، فتكـون «مَنْ» فاعلاً.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رَكوبُهم﴾: أي: مَرْكوبهم كالحَلُوب والحَصُور بمعنىٰ المَفْعول وهو لا ينقاسُ. وقرأ[١] أُبـيٌّ وعائشة «رَكوبَتُهم» بالتاء. وقد عَـدَّ بعضُهم دخولَ التاءِ على هـذه الزِّنَـةِ شاذًّا، وجعلهمـا الزمخشـري[٢]: في قولِ بعضِهم جمعاً يعني اسمَ جمع، وإلاَّ فلم يَرِدْ في أبنيةِ التكسيـر هذه الـزِّنَةُ. وقـد عَـدَّ ابنُ مالـك[٣] أيضاً أبنيـةَ أسماءِ الجمـوع، فلم يذكُـرْ فيها فَعُـولة. والحسن وأبو البرهسم والأعمش «رُكوبُهم» بضم الراء، ولا بدَّ من حذف مضاف: إمَّا من الأولِ، أي: فمِنْ منـافعها رُكـوبُهم، وإمَّا من الثـاني، أي: ذو ركـوبِهم. قـال ابن خالويه[٤]: «العربُ تقـول: ناقَـةٌ رَكُوْبٌ ورَكُـوْبَةٌ، وحَلُوب وحَلُوْبَـة، ورَكْباةٌ حَلْباةٌ، ورَكَبُوْتٌ حَلَبُوْت، ورَكَبـىٰ حَلَبـىٰ، ورَكَبُوْتا حَلَبُوْتا [ورَكْبانَةٌ حَلْبانَـة][٥]» وأنشد[٦]:

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/٢١٦، والقـرطبي ١٥/٥٦، والبحـر ٧/٣٤٧، والإتحاف ٢/٤٠٤.

(٢) الكشاف ٣/٣٣٠.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٥.

(٤) الشواذ له ١٢٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في نص الشواذ.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٢٦، واللسان (صوف). والصوف للغنم والوبـر لـلإبل وقـد يقال: الصـوف للواحدة. وفي اللسـان: أي أنها تبـاع فيشترى بهـا غنم وإبل، أو شبَّه رَجْعَ يَدَيْها بقوسِ مَنْ يخلط الوبر والصوف. وزفوف: النعامة.

٣٧٨٨ـ رَكْبـانَـةٍ حَـلْبَـانَـةٍ زَفُـوْفِ
تَـخْـلِطُ بـيـنَ وَبَـرٍ مـوصُـوْفِ

والمَشارِبُ: جمع مَشْرَب بالفتح مصدراً أو مكاناً. والضمير في «لا يَسْتَطيعون» إمَّا للآلهةِ، وإمَّا لعابديها. وكذلك/ الضمائرُ بعده. وتقدَّم قراءةُ «يَحْزُن» و «يُحزن»[1]. وقرأ[2] زيد بن علي «ونسي خالقَه» بزنةِ اسمِ الفاعل. [٧٤٦/أ]

آ. (٧٨) قوله: ﴿وهي رَميمٌ﴾: قيل: بمعنى فاعِل. وقيل: بمعنى مَفْعول، فعلى الأولِ عَدَمُ التاءِ غيرُ مَقيس. وقال الزمخشري[3]: «الرَّميمُ اسمٌ لما بَلِيَ من العِظام غيرُ صفةٍ كالرُّمَّةِ والرُّفاتِ فلا يُقال: لِمَ لَمْ يُؤَنَّثْ وقد وقع خبراً لمؤنث؟ ولا هو فعيل بمعنىٰ فاعِل أو مفعول».

آ. (٨٠) قوله: ﴿الأخضر﴾: هذه قراءةُ العامَّةُ. وقُرِىء[4] «الخضراء» اعتباراً بالمعنى. وقد تقدَّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسمِ الجنسِ وتأنيثه. قال تعالى: «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»[5] و «نَخْلٍ خاوِية»[6] وقد تقدَّم أنَّ بني تميمٍ ونجداً يُذَكِّرونه، والحجازَ يؤنِّثونه إلَّا ألفاظاً اسْتُثْنِيَتْ.

آ. (٨١) قوله: ﴿بقادِرٍ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ، دخلتِ الباءُ زائدةً على اسم الفاعلِ. والجحدريُّ[7] وابن أبي إسحاق والأعرج «يَقْدِرُ» فعلاً

(١) في الآية ٧٦ وهي قراءة نافع. انظر: النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٤٠٥.
(٢) في الآية ٧٨. انظر: البحر ٧/٣٤٨.
(٣) الكشاف ٣/٣٣١.
(٤) البحر ٧/٣٤٨.
(٥) الآية ٢٠ من القمر.
(٦) الآية ٧ من الحاقة.
(٧) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٨، والقرطبي ١٥/٦٠، والنشر ٢/٣٥٥.

مضــارعــاً. والضميــرُ في «مِثْلهم» قيــل: عــائــدٌ على النــاسِ؛ لأنهم هم المخـاطبـونَ. وقيــل: على السمـواتِ والأرض لتضمُّنِهم مَنْ يَعْقِــلُ. و«بَلَىٰ» جـوابٌ لـ «ليس» وإنْ دَخَل عليهـا الاستفهامُ المصيِّـرُ لها إيجـاباً. والعـامَّة على «الخَلَّاق» صيغةَ مبالغةٍ. والجحدري[1] والحسن ومالك بن دينار «الخالق» اسمَ فاعِلٍ. وتقدَّم الخلافُ[2] في «فَيَكون» نصباً ورفعاً وتوجيهُ ذلك في البقرة.

آ. (٨٣) وقرأ[3] طلحة والأعمش «مَلَكَة» بزنةِ شجرَة. وقُرِىء «مَمْلَكَةُ» بزنة مَفْعَلة وقُرِىء «ملك»[4]. والمَلَكُوْتُ أبلغُ الجميع. والعامَّةُ على «تُرْجَعون» مبنياً للمفعول وزيدُ بن علي[5] مبنيٌّ للفاعلِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة يٰس]

---

(١) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والقرطبي ١٥/٦٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والمحتسب ٢/٢١٧، والقرطبي ١٥/٦٠.

(٤) وردت بدون ضبط.

(٥) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والنشر ٢/٢٠٨.

سورة والصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والصَّافَّاتِ صَفًّا﴾: قرأ(١) أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافاتِ، والزَّاجراتِ والتاليات، في صاد «صَفًّا» وزاي «زَجْراً» وذال «ذِكْراً»، وكذلك فَعَلا في «الذَّارياتِ ذَرْواً»(٢) وفي «فالمُلْقِيات ذِكْراً»(٣) وفي «العادياتِ ضَبْحاً»(٤) بخلافٍ عن خلَّاد في الأخيرين. وأبو عمروٍ جارٍ على أصلِه في إدغام المتقاربَيْن كما هو المعروفُ مِنْ أصلِه. وحمزةُ خارجٌ عن أصلِه، والفرقُ بين مَذْهَبَيْهما أنَّ أبا عمروٍ يُجيز الرَّوْمَ، وحمزةَ لا يُجيزه. وهذا كما اتفقا في إدغام «بَيَّت طائفةٌ» في سورة النساء(٥)، وإن كان ليس من أصلِ حمزةَ إدغامُ مثلِه. وقرأ الباقون بإظهار جميعِ ذلك.

ومفعولُ «الصَّافَّات» و«الزَّاجراتِ» غيرُ مرادٍ؛ إذ المعنى: الفاعلات لذلك. وأعرب أبو البقاء(٦) «صَفًّا» مَفْعولاً به على أنه قد يَقَعُ على المصفوفِ.

---

(١) السبعة ٥٤٦، والنشر ١/٣٠٠، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ١٥/٦١، والبحر ٧/٣٥٢.
(٢) الآية ١ من الذاريات.
(٣) الآية ٥ من المرسلات.
(٤) الآية ١ من العاديات.
(٥) الآية ٨١ من النساء.
(٦) الإملاء ٢/٢٠٥.

قلت: وهذا ضعيفٌ. وقيل: هو مرادٌ. والمعنى: والصافاتِ أنفسَها وهم الملائكةُ أو المجاهدون أو المُصَلُّون، أو الصافَّاتِ أجنحتَها وهي الطيرُ، كقوله: «والطيرُ صافَّاتٍ»[1]، والزاجراتِ السحابَ أو العُصاةَ إنْ أُريد بهم العلماءُ. والزَّجْرُ: الدَّفْعُ بقوةٍ وهو قوةُ التصويتِ. وأنشد[2]:

٣٧٨٩ـ زَجْرَ أَبي عُرْوَةَ السِّباعَ إذا
أَشْفَقَ أَنْ يَخْتَلِطْنَ بالغَنَمِ

وزَجَرْتُ الإبلَ والغنمَ: إذا فَزِعَتْ مِنْ صوتِك. وأمَّا «والتالياتِ» فيجوز أَنْ يكونَ «ذِكْراً» مفعولَه. والمرادُ بالذِّكْر: القرآنُ وغيرُه مِنْ تسبيحٍ وتحميدٍ. ويجوز أَنْ يكونَ «ذِكْراً» مصدراً أيضاً مِنْ معنى التاليات. وهذا أوفقُ لِما قبلَه. قال الزمخشري[3]: «الفاءُ في «فالزَّجراتِ» «فالتالياتِ»: إمَّا أَنْ تدلَّ على ترتُّبِ معانيها في الوجودِ كقوله[4]:

٣٧٩٠أـ يا لَهْفَ زيَّابةَ للحارثِ الصَّا
بحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

كأنه قال: الذي صَبَحَ فغَنِمَ فآبَ، وإمَّا على ترتُّبهما في التفاوتِ من بعضِ الوجوه، كقوله: خُذِ الأفضلَ فالأكملَ، واعملِ الأحسنَ فالأجملَ، وإمَّا على ترتُّبِ موصوفاتِها في ذلك كقولك: «رَحِمَ اللَّهُ المُحَلِّقين فالمقصِّرين» فأمَّا هنا فإنْ وحَّدْتَ الموصوفَ كانت للدلالةِ على ترتُّبِ الصفات في التفاضُل. فإذا كان الموحَّدُ الملائكةَ فيكون الفضلُ للصفِّ ثم للزَّجْرِ ثم للتلاوةِ، وإمَّا على

(١) الآية ٤١ من النور.
(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ١٥٨، والبحر ٧/٣٥٠. والكشاف ٣/٣٣٨.
(٣) الكشاف ٣/٣٣٤.
(٤) تقدم برقم ١٢٢.

العكس. وإنْ ثَلَّثَتَ الموصوفَ فترتَّبَ في الفضل، فتكون الصافَّاتُ ذواتَ فضلٍ، والزاجراتُ أفضلَ، والتالياتُ أَبْهَرَ فضلاً، أو على العكس» يعني بالعكس في الموضعين أنك ترتقي من أفضلَ إلى فاضلٍ إلى مَفْضولٍ، أو يُبْدَأُ بالأدنى ثم بالفاضل ثم بالأفضل.

والواوُ في هذه للقسمِ، والجوابُ/ قولُه: «إنَّ إلٰهكم لواحِدٌ». وقد [٧٤٦/ب] عَرَفْتَ الكلامَ في الواوِ الثانيةِ والثالثةِ: هل هي للقسمِ أو للعطف؟

آ. (٥) **قوله: ﴿ربُّ السمواتِ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكون بدلاً مِنْ «لَواحدٌ»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر. وجَمْعُ المشارقِ والمغارِبِ باعتبارِ جميع السنة، فإنَّ للشمسِ ثلاثَمئةٍ وستين مشرقاً، وثلاثَمئة وستين مَغْرباً. وأمَّا قولُه: «المَشْرِقَيْن والمغربين»(١) فباعتبار الصيف والشتاء.

آ. (٦) **قوله: ﴿بزينةٍ الكواكبِ﴾**: قرأ(٢) أبو بكر بتنوين «زينة» ونصب «الكواكب» وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ الزينةُ مصدراً، وفاعلُه محذوفٌ، تقديره: بأنْ زَيَّنَ اللَّهُ الكواكبَ، في كونِها مضيئةً حَسَنةً في أنفسها. والثاني: أنَّ الزينةَ اسمٌ لِما يُزان به كاللِّيْقَةِ(٣): اسمٌ لِما تُلاقُ به الدَّواةُ، فتكون «الكواكبُ» على هذا منصوبةً بإضمارِ «أَعْني»، أو تكون بدلاً مِنْ سماء الدنيا بدلَ اشتمالٍ أي: كواكبها، أو من محل «بزينة».

وحمزةُ وحفصٌ كذلك، إلاَّ أنهما خَفَضا الكواكب على أنْ يُرادَ بزينة: ما يُزان به، والكواكب بدلٌ أو بيانٌ للزينة.

---

(١) الآية ١٧ من الرحمن «ربُّ المشرقين وربُّ المغربَيْن».

(٢) السبعة ٥٤٧، والنشر ٢/٣٥٦، والقرطبي ١٥/٦٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٤، والبحر ٧/٣٥٢.

(٣) لاقت الدَّواةُ لَيْقاً: لصق المداد بصوفها.

والباقون بإضافةِ «زينة» إلى «الكواكب». وهي تحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ إضافةَ أعمَّ إلى أخصَّ فتكونَ للبيان نحو: ثوبُ خَزّ. الثاني: أنها مصدرٌ مضافٌ لفاعِلِه أي: بأن زَيَّنَتِ الكواكبُ السماءَ بضوئِها. والثالث: أنه مضافٌ لمفعولِه أي: بأَنْ زَيَّنها اللَّهُ بأَنْ جَعَلها مشرِقةً مضيئةً في نفسِها.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود بتنوينها، ورفعِ الكواكب. فإنْ جَعَلْتَها مصدراً ارتفع «الكواكب» به، وإنْ جَعَلْتَها اسماً لِما يُزان به فعلى هذا ترتفع «الكواكبُ» بإضمار مبتدأ أي: هي الكواكبُ، وهي في قوة البدلِ. ومنع الفراءُ[1] إعمالَ المصدرِ المنوَّن. وزعمَ أنه لم يُسْمَعْ. وهو غلَطٌ لقولِه تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ»[2] كما سيأتي إن شاء الله.

آ. (٧) قوله: ﴿وحِفْظاً﴾: منصوبٌ على المصدر بإضمارِ فعلٍ أي: حَفِظْناها حِفْظاً، وإمَّا على المفعولِ مِنْ أجله على زيادة الواوِ. والعاملُ فيه «زيَّنا»، أو على أَنْ يكونَ العاملُ مقدراً أي: لحِفْظِها زَيَّناها، أو على الحَمْلِ على المعنى المتقدم أي: إنَّا خَلَقْنا السماءَ الدنيا زينةً وحِفظاً. و«من كلٍّ» متعلقٌ بـ «حِفْظاً» إنْ لم يكنْ مصدراً مؤكِّداً، وبالمحذوفِ إنْ جُعِل مصدراً مؤكداً. ويجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «حِفْظاً».

آ. (٨) قوله: ﴿لا يَسَّمَّعون﴾: قرأ[3] الأخَوان وحفصٌ بتشديد

---

(١) هذا المنع هو المنقول عنه في الارتشاف ٣/١٧٦ ولكنه قال في معاني القرآن ٢/٣٨٢: «ولو نصبت «الكواكب» إذا نونت في الزينة كان وجهاً صواباً تريد: بتزيينا الكواكبَ. ولو رفعت الكواكب تريد: زيَّناها بتزيينها الكواكبُ تجعل الكواكب هي التي زيَّنت السماء».

(٢) «أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَة يتيماً» الآية ١٤ من البلد.

(٣) السبعة ٥٤٧، والحجة ٦٠٥، والنشر ٢/٣٥٦، والبحر ٧/٣٥٣، والقرطبي ١٥/٦٥، والتيسير ١٨٦.

السين والميم. والأصل: يَتَسَمَّعون فأدغم[1]. والباقون بالتخفيف فيهما[2]. واختار أبو عبيد الأُوْلى وقال: «لوكان مخففاً لم يتعدَّ بـ «إلى»». وأُجيب عنه: بأنَّ معنى الكلامِ: لا يُصْغُون إلى الملأ. وقال مكي[3]: «لأنه جرى مَجْرى مُطاوِعِه وهو يتَسَمَّعُون، فكما كان تَسَمَّع يتعدَّىٰ بـ «إلى» تَعَدَّى سَمِع بـ «إلى» وفَعِلْتُ وافتعلْتُ في التعدِّي سواءٌ، فَتَسَمَّع مطاوع سمعَ، واستمع أيضاً مطاوع سَمِع فتعدَّىٰ سَمِعَ تعدِّيَ مطاوعِه».

وهذه الجملةُ منقطعةٌ عَمَّا قبلها، ولا يجوزُ فيها أَنْ تكونَ صفةً لشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كلِّ شيطانٍ ماردٍ غيرِ سامعٍ أو مستمعٍ. وهو فاسدٌ. ولا يجوزُ أيضاً أَنْ تكونَ جواباً لسؤال سائلٍ: لِمَ تُحْفَظُ من الشياطين؟ إذ يَفْسُد معنى ذلك. وقال بعضهم: أصلُ الكلامِ: لئلا يَسْمَعوا، فَحُذِفت اللامُ، وأَنْ، فارتفع الفعلُ. وفيه تَعَسُّفٌ. وقد وَهِم أبو البقاء[4] فجوَّزَ أَنْ تكون صفةً، وأنْ تكونَ حالاً، وأنْ تكونَ مستأنفةً، فالأولان ظاهرا الفسادِ، والثالثُ إن عنى به الاستئنافَ البيانيَّ فهو فاسدٌ أيضاً، وإنْ أرادَ الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُه فهو صحيحٌ.

آ. (٩) **قوله: ﴿دُحُورا﴾**: العامَّةُ على ضم الدال. وفيه أوجهٌ، المفعولُ له، أي: لأجلِ الطَّرْد. الثاني: أنه مصدرٌ لـ «يُقْذَفُون» أي: يُدْحَرون دُحوراً أو يُقْذَفون قَذْفاً. فالتجوُّزُ: إمَّا في الأول، وإمَّا في الثاني. الثالث: أنه مصدرٌ لمقدرٍ أي: يُدْحَرون دُحوراً. الرابع: أنه في موضع الحال أي ذَوي

---

(١) أي أبدلت التاء سيناً وادغمت السين في السين.

(٢) لا يَسْمَعُون.

(٣) المشكل له ٢/ ٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٠٥.

دُحورٍ أو مَدْحورين. وقيل: هو جمعُ داحِر نحو: قاعِد وقُعود. فيكون حالاً بنفسه من غيرِ تأويلٍ. ورُوِي عن أبي عمرٍو[1] أنه قرأ «ويَقْذِفُون» مبنياً لفاعل.

وقرأ[2] علي والسلمي وابن أبي عبلة «دَحورا» بفتح الدال، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أي: قذفاً دَحُورا، وهو كالصَّبور والشَّكور. والثاني: أنه مصدرٌ كالقَبول والوَلوع. وقد تقدَّم أنه محصورٌ في ألْفاظ.

آ. (١٠) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ خَطِفَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مرفوعُ/ المحلِّ بدلاً مِنْ ضميرِ «لا يَسَّمَّعون» وهو أحسنُ؛ لأنه غيرُ موجَب. [٧٤٧/أ]
والثاني: أنه منصوبٌ على أصلِ الاستثناء. والمعنى: أنَّ الشياطينَ لا يَسمعون الملائكةَ إلاَّ مَنْ خَطِف. قلت: ويجوز أنْ تكون «مَنْ» شرطيةً، وجوابُها «فَأَتْبَعَه»، أو موصولةً وخبرُها «فَأَتْبَعَه» وهو استثناءٌ منقطعٌ. وقد نَصُّوا على أنَّ مثلَ هذه الجملةِ تكونُ استثناءً منقطعاً كقوله: «لستَ عليهم بمسَيْطِرٍ. إلاَّ مَنْ تَوَلَّى»[3]. والخَطْفَةُ مصدرٌ معرفٌ بأل الجنسية أو العهدية.

وقرأ العامَّةُ «خَطِفَ» بفتح الخاء وكسرِ الطاءِ مخففةً. وقتادة[4] والحسن بكسرهما[5] وتشديد الطاء، وهي لغةُ تميمِ بنِ مُرّ وبكرِ بن وائل. وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسر الطاء مشددةً. وعن الحسن أيضاً خَطِفَ كالعامَّة. وأصل القراءَتَيْن: اخْتَطَفَ، فلمَّا أُريد الإدغامُ سَكَنت التاءُ وقبلها الخاءُ ساكنةً،

---

(١) من رواية محبوب كما في البحر ٧/٣٥٣.
(٢) القرطبي ١٥/٦٥، والمحتسب ٢/٢١٩، والبحر ٧/٣٥٣.
(٣) الآية ٢٢ من الغاشية.
(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٢٧، والإتحاف ٢/٤٠٨، والبحر ٧/٣٥٣.
(٥) أي بكسر الخاء والطاء.

فكُسِرت الخاءُ لالتقاءِ الساكنين، ثم كُسِرت الطاءُ إتْباعاً لحركةِ الخاء. وهذه واضحةٌ. وأمَّا الثانية[1] فمُشْكِلَةٌ جداً؛ لأنَّ كَسْرَ الطاء إنما كان لكسرِ الخاء وهو مفقودٌ. وقد وُجِّه على التوهُّم. وذلك أنهم لَمَّا أرادوا الإِدغام نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففُتِحَتْ وهم يتوهَّمون أنها مكسورةٌ لالتقاءِ الساكنين كما تقدَّم تقريرُه، فأتبعوا الطاءَ لحركةِ الخاءِ المتوهَّمة. وإذا كانوا قد فَعَلوا ذلك في مقتضياتِ الإِعرابِ فَلأَنْ يَفْعلوه في غيرِه أَوْلَىٰ. وبالجملة فهو تعليلُ شذوذٍ.

وقرأ ابن عباس «خِطِفَ» بكسر الخاء والطاء خفيفةً، وهو إتْباعٌ كقولِهم: نِعِمَ بكسر النون والعين. وقُرِىء[2] «فاتَّبَعَه» بالتشديد.

آ. (١١) قوله: ﴿أَمَّن خَلَقْنَا﴾: العامَّةُ على تشديدِ الميم، الأصلُ: أم مَنْ وهي أم المتصلةُ، عُطِفَتْ «مَنْ» على «هم». وقرأ[3] الأعمش بتخفيفها، وهو استفهامٌ ثانٍ. فالهمزةُ للاستفهام أيضاً و«مَنْ» مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: ألذين خَلَقْناهم أشدُّ؟ فهما جملتان مستقلتان وغَلَّبَ مَنْ يَعْقل على غيره فلذلك أتىٰ بـ «مَنْ». ولازِبٌ ولازِمٌ بمعنىً. وقد قُرِىء[4] «لازم».

آ. (١٢) قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾: قرأ[5] الأخَوان بضمِّ التاء، والباقون بفتحها. فالفتحُ ظاهرٌ. وهو ضميرُ الرسولِ أو كلِّ مَنْ يَصِحُّ منه ذلك. وأمَّا الضمُّ فعلىٰ صَرْفِه للمخاطب أي: قُلْ يا محمدُ بل عَجِبْتُ أنا، أو على

---

(١) خَطِّفَ.

(٢) البحر ٣٥٣/٧، والكشاف ٣٣٦/٣.

(٣) البحر ٣٥٤/٧.

(٤) الكشاف ٣٣٧/٣.

(٥) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقرطبي ٦٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٣٥٤/٧.

إسنادِه للباري تعالى على ما يَليقُ به، وقد تقدَّم تحريـرُ هذا في البقـرة، وما وَرَدَ منه في الكتاب والسنَّة. وعن شُرَيْحٍ [1] أنه أنكـرها، وقـال: «إنَّ الله لا يَعْجَبُ» فبلغَتْ إبراهيمَ النخعي فقال: «إن شريحاً كان مُعْجَباً برأيه، قرأها مَنْ هـو أعلمُ منه» يعني عبد الله بن مسعود.

قوله: «ويَسْخَرون» يجوزُ أَنْ يكونَ استئنافاً وهو الأظهرُ، وأن يكونَ حالاً. وقرأ[2] جناح بن حبيش «ذُكِروا» مخففاً.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أَوَآبـاؤنا﴾**: قـرأ[3] ابن عامـر وقالـون بسكونِ الواوِ على أنَّها «أو» العاطفةُ المقتضيةُ للشكِّ. والبـاقون بفتحِهـا على أنها همـزةُ استفهامٍ دخلَتْ على واوِ العطفِ. وهذا الخلافُ جارٍ أيضاً في الواقعة[4]. وقـد تقـدَّم مثلُ هـذا في الأعراف في قـولِه: «أو أَمِنَ أهـلُ القُرى»[5] فمَنْ فتـح الواوَ جـاز[6] «في آباؤنـا» وجهـان، أحـدهمـا: أَنْ يكـونَ معـطوفـاً على مَحَـلِّ «إنَّ» واسمِهـا. والثاني: أَنْ يكـونَ معـطوفـاً على الضميـر المستتـرِ في «لَمَبْعـوثـون» واستغنى بـالفصلِ بهمـزةِ الاستفهامِ. ومَنْ سَكَّنهـا تعيَّن فيه الأولُ دون الثـاني على قولِ الجمهور لعَدَمِ الفاصل.

---

(١) شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي مقرىء الشام وصاحب قراءة شاذة، ثقة روى عن الكسائي. توفي في صفر سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ١ /٣٢٥.

(٢) في الآية ١٣. البحر ٧ /٣٥٥.

(٣) النشـر ٢ /٣٥٧، والحجة ٦٠٨، والتيسيـر ١٨٦، والقـرطبي ١٥ /٧١، والبحـر ٧ /٣٥٥.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ٩٧.

(٦) أي: جاز عنده.

وقد أوضح هذا الزمخشريُّ[١] حيث قال: «آباؤنا» معطوفٌ على محل «إنَّ» واسمِها، أو على الضميرِ في «مَبْعوثون». والذي جَوَّز العطفَ عليه الفصلُ بهمزةِ الاستفهام». قال الشيخُ[٢]: أمَّا قولُه: «معطوفٌ على محلِّ إنَّ واسمها» فمذهبُ سيبويه[٣] خلافُه؛ فإنَّ قولَك «إن زيداً قائمٌ وعمروٌ» «عمرٌو» فيه مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ. وأمَّا قولُه: «أو على الضميرِ في «مبعوثون» إلى آخره فلا يجوزُ[٤] أيضاً لأنَّ همزةَ الاستفهامِ لا تدخلُ إلَّا على الجملِ لا على المفرد؛ لأنه إذا عُطِف/ على المفردِ كان الفعلُ عاملاً في المفرد بوساطة حرفِ [٧٤٧/ب] العطفِ، وهمزةُ الاستفهام لا يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها. فقوله: «أو آباؤنا» مبتدأٌ محذوفُ الخَبرِ، تقديرُه: أو آباؤنا مبعوثون، يَدُلُّ عليه ما قبله. فإذا قلتَ: «أقام زيدٌ أو عمرٌو» فعمرٌو مبتدأ محذوفُ الخبر لِما ذكرنا».

قلت: أمَّا الردُّ الأولُ فلا يَلْزَمُ؛ لأنه لا يلتزمُ مذهبَ سيبويه. وأمَّا الثاني فإنَّ الهمزةَ مؤكِّدة للأولى فهي داخلةٌ في الحقيقةِ على الجملةِ، إلَّا أنه فَصَلَ بين الهمزتين بـ «إنَّ» واسمها وخبرها. يَدُلُّ على هذا ما قاله هو في سورةِ الواقعة، فإنه قال[٥]: «دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على حَرْفِ العطفِ. فإنْ قلت: كيف حَسُنَ العطفُ على المضمر في «لَمبعوثون» من غيرِ تأكيدٍ بـ «نحن»؟ قلتُ: حَسُنَ للفاصلِ الذي هو الهمزةُ كما حَسُنَ في قولِه: «ما أشركْنا ولا آباؤنا»[٦] لفَصْلِ المؤكِّدة للنفي». انتهى. فلم يَذْكُرْ هنا غيرَ هذا الوجهِ،

---

(١) الكشاف ٣/٣٣٧.
(٢) البحر ٧/٣٥٥.
(٣) الكتاب ١/٢٨٥.
(٤) أي: عطفه على الضمير.
(٥) الكشاف ٤/٥٥.
(٦) الآية ١٤٨ من الأنعام.

وتشبيهَه بقوله: لفَصْلِ المؤكِّدةِ للنفي، لأنَّ «لا» مؤكدةٌ للنفي المتقدِّم بـ «ما». إلَّا أنَّ هذا مُشْكِلٌ: بأنَّ الحرفَ إذا كُرِّر للتوكيد لم يُعَدْ في الأمر العام إلَّا بإعادة ما اتصل به أولاً أو بضميرِه. وقد مضى القولُ فيه. وتحصَّل في رفع «آباؤنا» ثلاثةُ أوجهٍ: العطفُ على محلِّ «إن» واسمِها، العطفُ على الضمير المستكنِّ في «لَمبعوثون»، الرفعُ على الابتداء، والخبرُ مضمرٌ. والعامل في «إذا» محذوفٌ أي: أنُبْعَثُ إذا مِتْنا. هذا إذا جَعَلْتَها ظرفاً غيرَ متضمنٍ لمعنى الشرطِ. فإنْ جَعَلْتَها شرطيةً كان جوابُها عاملاً فيها أي: أإذا مِتْنا بُعِثْنا أو حُشِرْنا.

وقُرِىء «إذا» دونَ استفهامٍ. وقد مضى القولُ فيه في الرعد[1].

آ. (١٨) قوله: ﴿وأنتم داخِرُون﴾: جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الجملةُ القائمةُ مَقامَها «نعم» أي: تُبْعَثون وأنتم صاغرون أذلَّاءُ. قال الشيخ[2]: «وقرأ ابنُ وثاب[3] «نَعِمْ» بكسر العين. قلت: وقد تقدم في الأعراف[4] أنَّ الكسائيَّ قرأها كذلك حيث وقعَتْ، وكلامُه هنا مُوْهِمٌ أنَّ ابنَ وثَّاب منفردٌ بها.

آ. (١٩) قوله: ﴿فإنما هي﴾: قال الزمخشري[5]: «فإنما هي جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه: إذا كان ذلك فما هي إلَّا زَجْرَةٌ واحدةٌ». قال الشيخ[6]: «وكثيراً ما تُضْمَرُ جملةُ الشرطِ قبل فاءٍ إذا ساغ تقديرُه، ولا ضرورةَ

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/١٧.
(٢) البحر ٧/٣٥٥.
(٣) التيسير ١١٠، والنشر ٢/٣٥٧، والبحر ٧/٣٥٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٢٦.
(٥) الكشاف ٣/٣٣٨.
(٦) البحر ٧/٣٥٥ ـ ٣٥٦.

تَدْعُوْ إلى ذلك، ولا يُحْذَف الشرطُ ويبقى جوابُه، إلَّا إذا انجزم الفعلُ في الذي يُطْلَقُ عليه أنه جوابٌ للأمرِ والنهي وما ذُكِر معهما. أمَّا ابتداءً فلا يجوزُ حَذْفُه».

قوله: «هي» ضميرُ البعثةِ المدلولِ عليها بالسِّياق لَمَّا كانَتْ بعثتُهم ناشئةً عن الزَّجْرَةِ جُعِلَتْ إياها مجازاً. وقال الزمخشري[1]: «هي مبهمةٌ يُوَضِّحها خبرُها». قال الشيخ[2]: «وكثيراً ما يقول هو وابنُ مالك: إن الضميرَ يُفَسِّره خبرُه».

آ. (٢٠) ووقف أبو حاتمٍ على «وَيْلَنا» وجعل ما بعده من قول الباري تعالى. وبعضُهم جَعَلَ «هذا يومُ الدين» مِنْ كلامِ الكفرة فيقف عليه. وقوله: «هذا يومُ الفَصْل» مِنْ قولِ الباري تعالى. وقيل: الجميعُ مِنْ كلامهم، وعلى هذا فيكونُ قولُه «تُكَذِّبون»: إمَّا التفاتاً من التكلم إلى الخطاب، وإمَّا مخاطبةُ بعضِهم لبعض.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وأَزْواجَهم﴾: العامَّةُ على نصبِه، وفيه وجهان، أحدهما: العطفُ على الموصول. والثاني: أنه مفعولٌ معه. قال أبو البقاء[3]: «وهو في المعنى أقوى». قلت: إنما قال في المعنى لأنَّه في الصناعةِ ضعيفٌ؛ لأنه أمكن العطفُ فلا يُعْدَلُ عنه. وقرأ[4] عيسى بن سليمان الحجازي بالرفعِ عَطْفاً على ضمير «ظَلموا» وهو ضعيفٌ لعدمِ العاملِ. وقوله: «وما كانوا يَعْبُدون» لا يجوزُ فيه هذا لأنه لا يُنْسَبُ إليهم ظلمٌ، إنْ لم يُرَدْ بهم الشياطينُ: وإن أُريد بهم ذلك جاز فيه الرفعُ أيضاً على ما تقدَّم.

---

(١) الكشاف ٣/٣٣٨.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) البحر ٧/٣٥٦.

آ. (٢٤) قوله: ﴿إنَّهم مَسْؤُوْلون﴾: العامَّةُ على الكسر على الاستئناف المفيدِ للعلة. وقُرِيء[1] بفتحها على حَذْفِ لامِ العلةِ أي: قِفُوهم لأجل سؤالِ اللَّهِ إياهم.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ما لكم﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منقطعاً عَمَّا قبله والمسؤولُ عنه غيرُ مذكورٍ، ولذلك قَدَّره بعضُهم: عن أعمالهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ هو المسؤولَ عنه في المعنى، فيكونَ معلِّقاً للسؤال. و «لا تَناصَرون» جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الاستقرارُ في «لكم». وقيل: بل هي على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، و «أنْ» الناصبةِ، فلمَّا حُذِفَتْ «أن» ارتفع الفعلُ. والأصل: في أنْ لا، وتقدَّمَتْ قراءةُ البزي[2] «لا تَّناصرون» بتشديد التاء. وقُرِيء[3] «تَتَناصرون» على الأصلِ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عن اليمين﴾: حالٌ من فاعل «تَأْتُوننا». واليمينُ: إمَّا الجارحَةُ عَبَّر بها عن القوةِ، وإمَّا الحَلْفُ؛ لأنَّ المتعاقِدَيْن بالحَلْفِ يَمْسَح كلٌّ منهما يمينَ الآخرِ، فالتقديرُ على الأول: تأتوننا أقوياءَ، وعلى الثاني مُقْسِمينَ حالفين. / [٧٤٨/أ]

آ. (٣١) قوله: ﴿إنَّا لَذائِقون﴾: الظاهر أنه مِنْ إخبارِ الكَفَرةِ المتبوعين أو الجنِّ بأنَّهم ذائِقون العذابَ. ولا عدُولَ في هذا الكلامِ. وقال الزمخشري[4]: «فَلَزِمَنا قولُ ربِّنا إنَّا لَذائقون. يعني وعيدَ اللَّهِ بأنَّا لذائقون

---

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر انظر: القرطبي ١٥/٧٣.
(٢) النشر ٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤، والبحر ٧/٣٥٧، والقرطبي ١٥/٧٤.
(٣) البحر ٧/٣٥٧، والكشاف ٣/٣٣٨.
(٤) الكشاف ٣/٣٣٩.

لِعذابِه لا مَحالةَ[1]. ولو حكى الوعيدَ كما هو لقال: إنَّكم لذائقونَ، ولكنه عَدَلَ به إلى لفظِ المتكلم؛ لأنهم متكلِّمون بذلك عن أنفسِهم. ونحوُه قولُ القائلِ[2]:

٣٧٩٠ب ـ لقد عَلِمَتْ هوازِنُ قَلَّ مالي

. . . .

ولو حكى قولَها لقال: قَلَّ مالُك. ومنه قولُ المُحَلِّفِ للحالِف: احْلِفْ «لأَخْرُجَنَّ» و«لَتَخْرُجَنَّ» الهمزةُ لحكايةِ الحالفِ، والتاءُ لإقبالِ المحلِّف[3] على المحلَّف».

آ. (٣٣) قوله: ﴿يومئذٍ﴾: أي: يومَ إذ يَسْألوا[4] ويُراجِعوا الكلامَ فيما بينهم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وصدَّق المُرْسَلين﴾: أي: صَدَّقهم محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقرأ[5] عبد الله «صَدَقَ» خفيفةَ الدالِ. «المُرْسلون» فاعلاً به أي: صَدَقوا فيما جاؤوا به مِنْ بشارتهم به عليه السلام.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَذائِقو العذاب﴾: العامة على حذْفِ النونِ

---

(١) قال: «لعلمه بحالنا واستحقاقنا بها العقوبة».

(٢) في الحماسة ١/٣٧٥ ليزيد بن الجهم:
تسائِلُني هوازِنُ: أين مالي ... وهل لي غيرَ ما أَتْلَفْتُ مالُ
ولم أهتدِ إلى رواية الزمخشري التي حكاها السمين.

(٣) الكشاف: المحالف.

(٤) كذا في الأصل على حذف النون.

(٥) الإتحاف ٢/٤١١. والبحر ٧/٣٥٨.

والجرِّ. وقرأ بعضُهم[1] بإثباتِها، والنصبِ، وهو الأصلُ. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمَّال في روايةٍ بحذف النون والنصبِ، أَجْرىٰ النون مُجْرىٰ التنوين في حَذْفِها لالتقاء الساكنين كقولِه: «أحدُ اللَّهُ الصمد»[2] [وقولِه][3]:

٣٧٩١ــ . . . .

ولا ذاكــرَ الــلَّهَ إلاَّ قــليــلا

وقال أبو البقاء[4]: «وقُرِىء شاذّاً بالنصب، وهو سهوٌ من قارئه لأنَّ اسمَ الفاعلِ تُحْذَفُ منه النونُ ويُنْصَبُ إذا كان فيه الألفُ واللامُ». قلت: وليس بسَهْوٍ لِما ذكَرْتُه لك. وقرأ أبو السَّمَّال أيضاً «لَذائِقٌ» بالإفراد والتنوين، «العذابَ» نصباً. تخريجُه على حَذْفِ اسمِ جمعٍ هذه صفتُه، أي: إنكم لَفريقٌ أو لجمعٌ ذائِقٌ؛ ليتطابقَ الاسمُ والخبرُ في الجمعيَّةِ.

آ. (٣٩) **وقوله: ﴿إلاَّ ما كنتم﴾**: أي: إلاَّ جزاءَ ما كنتم.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿إلاَّ عبادَ الله﴾**: استثناءٌ منقطعٌ.

آ. (٤١) **وقوله: ﴿أولئك﴾**: إلى آخره بيانٌ لحالِهم.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿فواكهُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «رزق»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: ذلك الرزقُ فواكهُ.

وقرأ العامَّةُ «مُكْرَمُوْن» خفيفةَ الراء. وابن مُقْسَم[5] بتشديدِها.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣٥٨، والكشاف ٣/٣٣٩، والشواذ ١٢٧.
(٢) الآيتان ١ ــ ٢ من سورة الإخلاص. وروى هارون عن أبي عمرو «أحدُ اللَّهُ» لا ينون وإن وصل. انظر: السبعة ٧٠١.
(٣) تقدم برقم ١٧٥١.
(٤) الإملاء ٢/٢٠٦.
(٥) البحر ٧/٣٥٩.

آ. (٤٤) وقوله: ﴿على سُرُرٍ﴾: العامَّةُ على ضمِّ الراءِ. وأبو السَّمَّال[١] بفتحها، وهي لغةُ بعضِ كلبٍ وتميمٍ: يفتحون عينَ فُعُل إذا كان اسماً مضاعَفاً. وأمَّا الصفةُ نحو «ذُلُل» ففيها خلافٌ: الصحيحُ أنه لا يجوزُ؛ لأنَّ السَّماعَ وَرَدَ في الجوامد دونَ الصفات.

قوله: «في جنات»[٢] يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «مُكْرَمون»، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأنْ يكونَ حالاً، وكذلك «على سُرُرٍ». و «متقابلين» حالٌ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّق «على سرر» بمتقابلين، و «يُطاف» صفةٌ لـ «مُكْرَمُون»، أو حالٌ من الضمير في «متقابلين»، أو من الضميرِ في أحدِ الجارَّيْن إذا جعلناه حالاً.

والكأسُ من الزُّجاج ما دام فيها خمرٌ أو نبيذٌ وإلاَّ فهي قَدَحٌ. وقد تُطْلق الكأسُ على الخمرِ نفسِها، وهو مجازٌ سائغٌ. وأُنْشِدَ[٣]:

٣٧٩٢ـ وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ وأخرى تَسداوَيْتُ منها بها

و «من مَعين» صفةٌ لـ «كأس» وتقدَّم الكلامُ على «مَعين»[٤].

آ. (٤٦) قوله: ﴿بيضاءَ﴾: صفةٌ لـ «كَأْس». وقال الشيخ[٥]: «صفةٌ لـ كأس أو للخمرِ». قلت: لم تُذْكَرِ الخمرُ، اللَّهم إلاَّ أَنْ يَعْنيَ بالمَعين الخمرَ وهو بعيدٌ جداً.

---

(١) البحر ٣٥٩/٧.
(٢) عاد إلى الآية ٤٣.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٣٥٩/٧.
(٤) انظر إعرابه للآية ٥٠ من سورة المؤمنين.
(٥) البحر ٣٥٩/٧.

وقرأ[١] عبد الله «صفراءَ» وهي مخالِفَةٌ للسَّواد، إلاَّ أنه قد جاء وَصْفُها بهذا اللونِ. وأنشد لبعض المُوَلَّدين[٢]:

٣٧٩٣ـ صَفْراءُ لا تَنْزِلُ الأحزانُ ساحتَها
لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْه سَرَّاءُ

و «لَذَّةٍ» صفةٌ أيضاً. وُصِفَتْ بالمصدرِ مبالغةً أو على حَذْفِ المضاف أي: ذات لذةٍ، أو على تأنيثِ لَذّ بمعنى لذيذ فيكون وصفاً على فَعْل كصَعْبٍ. يُقال: لَذَّ الشيءُ يَلَذُّ لَذّاً فهو لَذيذ ولَذٌّ. وأنشد[٣]:

٣٧٩٤ـ بحديثِها اللَّذِّ الذي لو كَلَّمَتْ
أُسْدَ الفَلاةِ به أَتَيْنَ سِراعا

وقال آخر[٤]:

٣٧٩٥ـ ولَذٍّ كطَعْمِ الصَّرْخَدِيِّ تَرَكْتُه
بأَرضِ العِدا مِنْ خَشْيَةِ الحَدَثانِ

واللذيذُ: كلُّ شيءٍ مُسْتَطابٍ. وأُنْشِد[٥]:

---

(١) الشواذ ١٢٩، والبحر ٣٥٩/٧.

(٢) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه (الصولي) ٧٤.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧، والمحرر ٢٣١/١٣.

(٤) البيت للراعي وليس في ديوانه. وروايته في اللسان (لذذ) على ما ذكره المؤلف، وعلى رواية ثانية:
ولَذٍّ كطعم الصرخديِّ دفعتُه عشيةَ خَمْسِ القوم والعينُ عاشِقَهْ
وهو في البحر ٣٥٠/٧، والكشاف من شواهده ٥٥٧/٤، والمراد به في البيت النوم. وصرخد: موضع نسب إليه الشراب.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧.

٣٧٩٦ـ تَلَذُّ لِطَعْمِهِ وتَخالُ فيه
إذا نَبَّهْتَها بعدَ المَنامِ

و «للشاربين» صفةٌ لـ «لَذَّةٍ».

آ. (٤٧) و: ﴿ولا فيها غَوْلٌ﴾: صفةٌ أيضاً. وبَطَل عَمَلُ «لا» وتكرَّرت لتقدُّمِ خبرِها. وقد تقدَّم أولَ البقرةِ فائدةُ تقديمِ مثلِ هذا الخبرِ وردُّ الشيخِ له والبحثُ معه، فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «يُنْزَفُون» قرأ[1] الأخَوان «يُنْـزِفون» هنا وفي الواقعة[2] بضمِّ الياءِ وكسرِ الزاي. وافقهما عاصمٌ على ما في الواقعة فقط. والباقون بضم الياءِ وفتحِ الزاي. وابنُ أبي إسحاق بالفتح والكسر. وطلحةُ بالفتح والضمِّ. فالقراءةُ الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرجلُ إذا ذهب عقلُه من السُّكْرِ فهو نَزِيْفٌ ومَنْزُوْف. وكان قياسُه مُنْزَف كـ مُكْرَم. ونَزَفَ الرجلُ الخمرةَ فأَنْزَف هو، ثلاثيُّه متعدٍ، ورباعيُّه بالهمزةِ قاصرٌ، وهو نحو: كَبَبْتُه فأَكَبَّ وقَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فأَقْشَع/ أي: [٧٤٨/ب] دخلا في الكَبِّ والقَشْع. وقال الأسودُ[3]:

٣٧٩٧ـ لَعَمْري لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ
لبِئْسَ النَّدامى أنتمُ آلَ أَبْجَرا

ويقال: أَنْزَفَ أيضاً أي: نَفِدَ شرابُه. وأمَّا الثانيةُ فمِنْ نُزِف الرجلُ ثلاثياً

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٧، والنشر ٢/٣٥٧، والبحر ٧/٣٦٠، والقرطبي ١٥/٧٩، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٨.

(٢) الآية ١٩.

(٣) البيت لأبجر بن جابر العجلي وهو في مجاز القرآن ٢/١٦٩، والصحاح واللسان (نزف)، والبحر ٧/٣٥٠، والمحرر ١٣/٢٣٣، والكشاف ٣/٣٤٠، والقرطبي ١٥/٧٩ منسوباً إلى الحطيئة وليس في ديوانه.

مبنياً للمفعول بمعنى: سَكِر وذَهَبَ عَقْلُه أيضاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مِنْ أَنْزِف أيضاً بالمعنى المتقدِّم. وقيل: هو مِنْ قولِهم: نَزَفْتُ الرَّكِيَّةَ أي: نَزَحْتُ ماءَها. والمعنى: أنهم لا تَذْهَبُ خمورُهم بل هي باقيةٌ أبداً. وضَمَّنَ «يُنْزَفُوْن» معنى يَصُدُّون عنها بسبب النزيف. وأمّا القراءتان الأخيرتان فيقال: نَزِف الرجلُ ونَزُف بالكسر والضم بمعنى: ذَهَبَ عَقْلُه بالسُّكْر.

والغَوْلُ: كلُّ ما اغتالك أي: أَهْلَكك. ومنه الغُوْلُ بالضم: شيءٌ تَوَهَّمَتْه العربُ. ولها فيه أشعارٌ كالعَنْقاءِ يُقال: غالني كذا. ومنه الغِيْلَة في القَتْل والرَّضاع قال[1]:

٣٧٩٨ـ مَضَى أَوَّلُونا ناعِمِيْنَ بعيشِهِمْ
جميعاً وغالَتْني بمكةَ غُوْلُ

وقال آخر[2]:

٣٧٩٩ـ وما زالَتِ الخَمْرُ تَغْتالنا
وتَذْهَبُ بالأولِ الأولِ

فالغَوْل اسمٌ عامٌّ لجميع الأذَى.

آ. (٤٨) و: ﴿قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ من باب الصفةِ المشبهةِ أي: قاصراتٌ أطرافُهنَّ كمُنْطَلِق اللسانِ، وأَنْ يكونَ من باب اسم الفاعل على أصلِه. فعلى الأولِ المضافُ إليه مرفوعُ المحلِّ، وعلى

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/ ٣٥٠، والمحرر ٣/ ٢٣٢.
(٢) البيت لمطيع بن إياس وهو في مجاز القرآن ٢/ ١٦٩ برواية: «وما زالتِ الكأسُ»، واللسان (غول)، والبحر ٧/ ٣٥٠، والمحرر ١٣/ ٢٣٢.

الثاني منصوبُه أي: قَصُرَتْ أطرافُهُنَّ على أزواجِهِنَّ وهو مدحٌ عظيمٌ. قال امرؤ القيس[1]:

٣٨٠٠ـ من القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
مِن الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأثَّرا

والعِيْنُ: جمع عَيْناء وهي الواسعةُ العينِ. والذَّكَرُ أَعْيَنُ، والبَيْضُ جمعُ بَيْضَة وهو معروفٌ. والمرادُ به هنا بَيْضُ النَّعام. والمَكْنون المصُون مِنْ كَنَنْتُه أي: جَعَلْتُه في كِنّ. والعربُ تُشَبِّه المرأةَ بها في لَوْنِها، وهو بياضٌ مُشْرَبٌ بعضَ صُفْرَةٍ. والعربُ تُحبُّه. قال امرؤ القيس[2]:

٣٨٠١ـ وبَيْضَةِ خِدْرٍ لا يُرام خِباؤُها
تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بها غيرَ مُعْجَلِ
كبِكْرِ مُقاناةِ البَياضِ بصُفْرَةٍ
غَذاها نَمِيْرُ الماءِ غيرَ المُحَلَّلِ

وقال ذو الرمة[3]:

٣٨٠٢ـ بيضاءُ في بَرَحٍ صَفْراءُ في غَنَجٍ
كأنها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ

وقال بعضُهم: إنما شُبِّهَتِ المرأةُ بها في أجزائِها، فإنَّ البيضةَ من أيِّ جهةٍ أتيتَها كانَتْ في رأي[4] العينِ مُشْبهةً للأخرى وهو في غاية المدح. وقد

---

(١) تقدم برقم ١٥٨٥.
(٢) تقدم الثاني برقم ٢٠١٨، والأول في ديوانه ١٣ والبيتان من معلقته.
(٣) تقدم برقم ١٦١٥.
(٤) الأصل: «الرأي».

لَحَظ هذا بعضُ الشعراءِ حيث قال(١):

٣٨٠٣ـ تناسَبَتِ الأعضاءُ فيها فلا تَرَى
بهنَّ اختلافاً بل أَتَيْنَ على قَدْرِ

ويُجْمع البَيْضُ على بُيُوْض قال(٢):

٣٨٠٤ـ بتَيْهاءَ قفرٍ والمَطِيُّ كأنَّها
قطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخاً بُيوضُها

آ. (٥٠) قوله: ﴿يتَساءَلون﴾: حالٌ من فاعل «أَقْبَلَ» و «أقبل» معطوفٌ على «يُطاف» أي: يَشْربون فيتحدثون. وكذا حالُ الشَّرْبِ حيث يَجْلسون كما قال(٣):

٣٨٠٥ـ وما بَقِيَتْ من اللَّذَّاتِ إلَّا
محادثة الكِرامِ على المُدامِ

وأتى بقوله: «فأقْبَلَ» ماضياً لتحقُّقِ وقوعِه كقولِه: «ونادَىٰ أصحابُ الجنةِ»(٤)«ونادَىٰ أصحابُ النار»(٥).

آ. (٥٢) قوله: ﴿لَمِنَ المُصَدِّقين﴾: العامَّةُ على تخفيفِ الصادِ من التصديق أي: لَمِنَ المُصَدِّقين بلقاءِ الله. وقُرِيء(٦) بتشديدِها من الصَّدَقة.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/٣٦٠.
(٢) تقدم برقم ٣٦٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/٣٦٠، والكشاف ٣/٣٤٠.
(٤) الآية ٤٤ من الأعراف.
(٥) الآية ٥٠ من الأعراف.
(٦) وهي رواية علي عن سليم، عن حمزة. انظر: القرطبي ١٥/٨٢، والبحر ٧/٣٦٠، ومعاني الأخفش ٢/٤٥١.

آ. (٥٤) وقرأ العامَّةُ «مُطَّلِعُونَ» بتشديد الطاءِ مفتوحةً وبفتح النونِ. «فاطَّلَع» ماضياً مبنياً للفاعل، افْتَعَلَ من الطُّلوع.

وقرأ[١] ابنُ عباس في آخرين ـ ويُرْوَىٰ عن أبي عمروٍ[٢] ـ بسكونِ الطاءِ وفتح النون «فأُطْلِعَ» بقطعِ همزةٍ مضمومةٍ وكسرِ اللامِ ماضياً مبنياً للمفعول. و «مُطْلِعُوْنَ» على هذه القراءةِ يحتمل أَنْ يكونَ قاصراً أي: مُقْبِلون مِنْ قولِك: أَطْلَعَ علينا فلانٌ أي: أَقْبَلَ، وأَنْ يكونَ متعدياً، ومفعولُه محذوفٌ أي: أصحابَكم.

وقرأ أبو البرهسم وعَمَّار بن أبي عمار[٣] «مُطْلِعُوْنِ» خفيفةَ الطاء مكسورةَ النونِ، «فَأُطْلِعَ» مبنياً للمفعول. وقد رَدَّ الناسُ ـ أبو حاتم وغيرُه ـ هذه القراءةَ من حيث الجمعُ بين النونِ وضميرِ المتكلم؛ إذ كان قياسُها مُطْلِعِيَّ، والأصل: مُطْلِعُوْي، فأُبْدِل وأُدْغِمَ نحو: جاء مُسْلِمِيَّ العاقلون، وقوله عليه السلام «أوَ مُخْرِجِيَّ هم»[٤]. وقد وَجَّهها ابنُ جني[٥] على أنَّه أُجْرِيَ فيها اسمُ الفاعل مُجْرىٰ المضارع، يعني في إثباتِ النونِ فيه مع الضميرِ[٦]. وأَنْشَدَ الطبريُّ[٧] على ذلك[٨]:

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والبحر ٧/٣٦١، والقرطبي ١٥/٨٢، والمحتسب ٢/٢١٩.

(٢) من رواية حسين الجعفي عنه.

(٣) عمار بن أبي عمار مولى هاشم. روى عن جابر بن عبد الله والحسن بن علي وسعد وأبي سعيد الخدري. وروى عنه حماد وشعبة وعطاء. مات في ولاية خالد القسري. انظر: المزي ٢/٩٩٦.

(٤) رواه البخاري. انظر: فتح الباري، كتاب بدء الوحي، باب ٣، ١/٢٢.

(٥) المحتسب ٢/٢٢٠.

(٦) قال: «فيُجْرىٰ مُطْلِعُونِ مُجرى يُطْلِعُوْن».

(٧) تفسير الطبري ٢٣/٦١.

(٨) تقدم برقم ٧١٠.

٣٨٠٦ـ وما أَدْري وظَنِّي كلَّ ظنٍّ
أمُسْلِمُنِي إلى قومي شُراح

[٧٤٩/أ] / وإليه نحا الزمخشريُّ[١] قال: «أو شَبَّه اسمَ الفاعلِ في ذلك بالمضارعِ لتآخي[٢] بينهما كأنَّه قال: «يُطْلِعُونِ». وهو ضعيفٌ لا يقع إلا في شِعْرٍ. وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: «أراد مُطْلِعونَ إياي فوضع المتصلَ موضعَ المنفصلِ، كقوله[٣]:

٣٨٠٧ـ هم الفاعلونَ الخيرَ والآمِرُوْنَه
....

ورَدَّه الشيخ[٤]: بأنَّ هذا ليس مِنْ مواضِع المنفصلِ حتى يَدَّعِيَ أن المتصلَ وَقَعَ موقِعَه. لا يجوز: «هندُ زيدٌ ضاربٌ إياها، ولا زيدٌ ضارِبٌ إياي» قلت: إنما لم يَجُزْ ما ذَكَرَ؛ لأنه إذا قُدِرَ على المتصلِ لم يُعْدَلْ إلى المنفصلِ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنه يُقْدَرُ على المتصلِ حالةَ ثبوتِ النونِ والتنوينِ قبل الضميرِ، بل يصيرُ الموضعُ موضعَ الضميرِ المنفصلِ؛ فيَصِحُّ ما قاله الزمخشريُّ. وللنحاةِ في اسمِ الفاعلِ المنونِ قبل ياءِ المتكلمِ نحوَ البيتِ المتقدمِ، وقولِ الآخرِ[٥]:

٣٨٠٨ـ فهَلْ فتىً مِنْ سَراةِ القَوْمِ يَحْمِلُني
وليس حامِلَني إلَّا ابنُ حَمَّالِ

(١) الكشاف ٣٤١/٣.
(٢) الكشاف: «لتآخٍ بينهما».
(٣) تقدم برقم ٧١١.
(٤) البحر ٣٦١/٧.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ١٢٩، والخزانة ١٨٥/٢.

وقول الآخر[1]:

٣٨٠٩ـ وليس بمُعْيِيْنِيْ وفي النـاسِ مُمْتِـعٌ
صَـديـقٌ إذا أعْـيـا عـليَّ صـديـقُ

قولان، أحدُهما: أنَّه تنوينٌ، وأنه شَذَّ تنوينُه مع الضميرِ، وإنْ قلنا: إن الضمير بعده في محلِّ نصبٍ. والثاني: أنه ليس تنويناً، وإنما هو نونُ وقايةٍ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ[2] على هذا بقوله:

وليس بمُعْيِيْني ....
....

وبقوله أيضاً[3]:

٣٨١٠ـ وليس المُـوافِيـني لِيُـرْفَـدَ خـائبـاً
فـإنَّ لـه أَضْـعـافَ مـا كـان أمَّـلا

ووَجْهُ الدلالةِ من الأول: أنَّه لو كان تنويناً لكان ينبغي أن يحذفَ الياءَ قبلَه؛ لأنه منقوصٌ منونٌ، والمنقوص المنونُ تُحذف ياؤه رفعاً وجَرَّاً لالتقاء الساكِنَيْن. ووجهُها من الثاني: أنَّ الألفَ واللامَ لا تُجامِعُ النونَ والذي يُرَجِّح

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٨، والأشموني ١/١٢٦. وانظر: شواهد التوضيح ١١٨.
(٢) شواهد التوضيح له ١١٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٩، والدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٥، والعيني ١/٣٨٧، والأشموني ١/١٢٦، وقد انتقل بصر المؤلف إلى البيت السابق، فأعاد كتابته بعد أن كتب «وليس المُوافيني» وقد أَثْبَتْنا تتمة البيت من المظانّ المذكورة.

القولَ الأولَ ثبوتُ النونِ في قوله: «والآمِرُوْنَه»[1] وفي قوله[2]:

٣٨١١ـ ولـم يَـرْتَفِقْ والنـاسُ مُحْتَضِرُونَـه
جميعـاً وأَيْـدي المُعْتَفِيْنَ رواهِقُـهْ

فإنَّ النونَ قائمةٌ مقامَ التنوينِ تثنيةً وجمعاً على حَدِّها. وقال أبو البقـاء[3]: «ويُقْـرأ بكسرِ النـونِ، وهو بعيـدٌ جداً؛ لأنَّ النـونَ إنْ كـانت للوقـايـةِ فـلا تَلْحَقُ الأسماءَ، وإنْ كانَتْ نونَ الجمعِ فـلا تَثْبُتُ في الإِضافـةِ». قلت: وهذا التـرديدُ صحيحٌ لولا مـا تقدَّم من الجـوابِ عنه مـع تَكَلُّفٍ فيه، وخـروجٍ عن القواعـد، ولولا خَوْفُ السَّآمةِ لاسْتَقْصَيْتُ مذاهبَ النحاةِ في هذه المسألة.

وقُرِىء «مُطَّلِعُوْنَ» بالتشديد كالعامَّة، «فأَطَّلِعَ» مضـارعاً منصـوباً بـإضمار «أَنْ» على جـوابِ الاستفهامِ. وقُـرِىء «مُطْلِعـونَ» بالتخفيف «فـأَطْلَعَ» مخففـاً ماضياً ومخففاً مضارعـاً منصوبـاً على ما تقـدَّم. يُقال: طَلَع علينـا فلانٌ وأَطْلع، كأكْرم، واطَّلَعَ بالتشديد بمعنىً واحد.

وأمَّـا قراءةُ مَنْ بنى الفعـلَ للمفعولِ[4] في القـائمِ مقامَ الفـاعـلِ ثـلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مصدرُ الفعلِ أي: أُطْلِعَ الإِطـلاعُ. الثاني: الجـارُّ المقدرُ. الثالث ــ وهو الصحيح ــ أنه ضميرُ القائلِ لأصحابِـه ما قـاله؛ لأنـه يُقال: طَلَعَ زيدٌ وأَطْلعه غيـرُه، فالهمـزَةُ فيه للتعـدية. وأمَّا الوجهـان الأوَّلان فذهب إليهمـا أبـو الفضل الـرازيُّ في «لـوامحـه» فقـال: «طَلَعَ واطَّلع إذا بـدا وظَهَـر، وأَطْلَع إطلاعاً إذا جاء وأَقْبَلَ. ومعنى ذلك: هل أنتم مُقْبلون فأُقْبل. وإنما أُقيم المصدرُ

(١) تقدم برقم ٧١١ وقبل قليل.
(٢) تقدم برقم ١٠٧٥.
(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.
(٤) «فأُطْلِعَ».

فيه مُقام الفاعلِ بتقدير: فأُطْلِعَ الإطلاعُ، أو بتقدير حرفِ الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به؛ لأن أَطْلَعَ لازم كما أنَّ أَقْبَلَ كذلك».

وقد رَدَّ الشيخُ[١] عليه هذين الوجهين فقال: «قد ذَكَرْنا أنَّ أَطْلَعَ بالهمزةِ مُعَدَّىً مِنْ طَلَعَ اللازمِ. وأمَّا قولُه: «أو حرف الجرِّ المحذوف أي: أُطْلِع به» فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يجوزُ حَذْفُه لأنه نائبٌ عنه، فكما أنَّ الفاعلَ لا يجوزُ حَذْفُه دونَ عامِله فكذلك هذا. لو قلت: «زيدٌ ممرورٌ أو مغضوبٌ» تريد: به أو عليه لم يَجُزْ». قلت: أبو الفضل لا يَدَّعِي أنَّ النائبَ عن الفاعل محذوفٌ، وإنما قال: بتقدير حرفِ الجرِّ المحذوفِ. ومعنى ذلك: أنه لَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتِّساعاً انقلبَ الضميرُ مرفوعاً فاستتر في الفعلِ، كما يُدَّعى ذلك في حَذْفِ عائد الموصولِ المجرورِ عند عَدَمِ شروطِ الحذفِ/ [٧٤٩/ب] ويُسَمَّى الحذفَ على التدريج.

آ. (٥٥) قوله: ﴿فَرَآه﴾: عطفٌ على «فاطَّلَعَ». وسواءُ الجحيمِ وَسَطُها. وأحسنُ ما قيل فيه ما قاله ابنُ عباس: سُمِّي بذلك لاستواءِ المسافةِ منه إلى الجوانبِ. وعن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عبيدةَ: «كنت أَكْتُبُ حتى ينقطعَ سَوائي».

آ. (٥٦) قوله: ﴿تاللَّهِ﴾: قَسَمٌ فيه [معنى][٢] تعجُّبٍ، و«إنْ» مخففةٌ أو نافية، واللام فارقةٌ أو بمعنى «إلاَّ»، وعلى التقديرين فهي جوابُ القسمِ أعني إنْ وما في حَيِّزها.

---

(١) البحر ٧/٣٦١.

(٢) زيادة من (ش).

آ. (٥٨) قوله: ﴿بميِّتِين﴾: قرأ[1] زيد بن علي «بمائِتين» وهما مثلُ: ضيِّق وضائق. وقد تقدَّم[2].

وقوله: «أفما» فيه الخلافُ المشهورُ: فقدَّره الزمخشري[3]: أنحن مُخَلَّدون مُنَعَّمون فما نحن بميِّتين. وغيرُه يجعلُ الهمزةَ متقدمةً على الفاءِ.

آ. (٥٩) قوله: ﴿إلَّا مَوْتَتَنا﴾: منصوبٌ على المصدر. والعاملُ فيه الوصفُ قبلَه، ويكون استثناءً مفرَّغاً. وقيل: هو استثناءٌ منقطعٌ، أي: لكنْ الموتةُ الأولى كانت لنا في الدنيا. وهذا قريبٌ في المعنى مِنْ قوله تعالى: «لا يَذُوْقُوْنَ فيها الموتَ إلَّا الموتةَ الأولى»[4] وفيها بَحْثٌ حَسَنٌ وهناك إنْ شاء اللَّهُ يأتي تحقيقُه.

آ. (٦٠) وقوله: ﴿إنَّ هذا لَهُوَ﴾: إلى قوله: «العامِلون» يحتملُ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ القائلِ، وأَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الباري تعالى.

آ. (٦٢) قوله: ﴿نُزُلاً﴾: تمييزٌ لـ «خَيْرٌ»، والخيريَّةُ بالنسبة إلى ما اختاره الكفارُ على غيرِه. والزَّقُّوم: شجرةٌ مَسْمومةٌ يَخْرج لها لبنٌ، متى مَسَّ جسمَ أحدٍ تَوَرَّم فماتَ. والتَزَقُّمُ البَلْعُ بشِدة وجُهْدٍ للأشياءِ الكريهة. وقولُ أبي جهلٍ ــ وهو من العرب العَرْباء ــ: «لا نعرفُ الزَّقُّومَ إلَّا التمرَ بالزُّبْدِ» من العِناد والكذب البَحْتِ.

آ. (٦٥) قوله: ﴿رؤوسُ الشياطين﴾: فيه وجهان، أحدهما:

---

(١) البحر ٧/٣٦٢، والقرطبي ١٥/٨٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٠٤.

(٣) الكشاف ٣/٣٤١.

(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

أنه حقيقةٌ، وأنَّ رؤوسَ الشياطينِ شجرٌ بعينِه بناحيةِ اليمن يُسَمَّى «الأسْتَن» وقد ذكره النابغةُ[1]:

٣٨١٢ـ تَحِيْدُ عن أَسْتَنٍ سُوْدٍ أسافِلُها
مثلَ الإماءِ الغوادي تَحْمِل الحُزَمَا

وهو شجرٌ مُرٌّ منكَرُ الصورةِ، سَمَّتْه العربُ بذلك تشبيهاً برؤوس الشياطين في القُبْح ثم صار أصلاً يُشَبَّه به. وقيل: الشياطين صِنْفٌ من الحَيَّاتِ، ولهنَّ أعْراف. قال[2]:

٣٨١٣ـ عُجَيِّزٌ تَحْلِفُ حينَ أَحْلِفُ
كمثلِ شيطان الحَماطِ أَعْرَفُ

وقيل: وهو شجرٌ يقال له الصَّوْمُ، ومنه قولُ ساعدةَ بن جُؤَيَّة[3]:

٣٨١٤ـ مُوَكَّلٌ بشُدُوْفِ الصَّوْم يَرْقُبها
من المَغارِبِ مَخْطوفُ الحَشَا زَرِمُ

فعلى هذا قد خُوْطِبَ العربُ بما تَعْرِفُه، وهذه الشجرةُ موجودةٌ فالكلامُ حقيقةٌ.

---

(١) ديوانه ١١١، تحيد: تنفر. يقول: فهذه الناقة تنفر عنه. وشبَّه الشجر بإماء يحملن الحُزَم.

(٢) البيت ورد في اللسان (حمط) برواية عَنْجَرِدٌ بدل عجِّيز. وهو في البحر ٣٦٣/٧، ومعاني «الفراء ٣٨٧/٢». والعرب تقول لجنس من الحيات شيطان الحماط وهو شجر تألفه الحيات. والعنجرد: المرأة الخبيثة.

(٣) ديوان الهذليين ١٩٤/١، واللسان (صوم)، والبحر ٣٦٣/٧. والشدوف: الشخوص. والصوم: شجر يشبه الناس. والمغارب: كل مكان يُتوارى فيه. أَزْرَمَه: أن يقطع عليه البول قبل أن يتمه.

والثاني: أنَّه من بابِ التَّخْييل والتمثيل. وذلك أنَّ كلَّ ما يُسْتَنْكَرُ ويُسْتَقْبَحُ في الطِّباعِ والصورةِ يُشَبَّه بما يتخيَّله الوهمُ، وإن لم يَرَه. والشياطين وإن كانوا موجودين غيرَ مَرْئِيِّين للعرب، إلَّا أنه خاطبهم بما أَلِفوه من الاستعارات التخييلية، كقوله[1]:

ـ٣٨١٥ ....
ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأَنْيابِ أَغْوالِ

ولم يَرَ أنيابَها، بل ليسَتْ موجودة البتةَ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿لَشَوْباً﴾**: العامَّةُ على فتح الشين، وهو مصدرٌ على أصلِه. وقيل: يُرادُ به اسمُ المفعولِ، ويَدُلُّ له قراءةُ[2] شيبانَ النحويَّ «لَشُوباً» بالضمِّ. قال الزجاج[3]: «المفتوحُ مصدرٌ والمضمومُ اسمٌ بمعنى المَشُوْب» كالنَّقض بمعنى المنقوض. وعَطَفَ بـ «ثُمَّ» لأحدِ معنيين: إمَّا لأنه يُؤَخِّر ما يظنُّونه يَرْوِيْهم مِنْ عَطَشهم زيادةً في عذابهم، فلذلك أتى بـ «ثم» المقتضيةِ للتراخي، وإمَّا لأنَّ العادة تقضي بتراخي الشُّرْبِ عن الأكلِ، فعَمِل على ذلك المِنْوالِ. وأمَّا مَلْءُ البطنِ فيَعْقُبُ الأكلَ، فلذلك عَطَفَ على ما قبلَه بالفاءِ و «مِنْ حميمٍ» صفةٌ لـ «شَوْباً». والشَّوْبُ: الخَلْطُ والمَزْجُ ومنه: شابَ اللبنَ يَشُوبُه أي: خَلَطه ومَزَجه.

---

(١) البيت لامرىء القيس، وصدره:

أيقتلُني والمَشْرَفيُّ مُضاجِعي

وهو في ديوانه ٣٣، ومعاني الزجاج ٤/٣٠٧، والمشرفي: سيف، والمسنونة: السهام.

(٢) المحتسب ٢/٢٢٠، والبحر ٧/٣٦٣، وشيبان بن معاوية أبو معاوية النحوي روى عن عاصم، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي حماد. توفي سنة ١٦٤. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٩.

(٣) معاني القرآن له ٤/٣٠٧.

آ. (٧٤) قوله: ﴿إلَّا عبادَ الله﴾: / استثناءٌ مِن المُنْذَرين استثناءً [٧٥٠/أ] منقطعاً لأنه وعيدٌ، وهم لم يَدْخُلوا في هذا الوعيدِ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿فَلَنِعْمَ﴾: جوابٌ لقَسَمٍ مقدَّرٍ أي: فواللَّهِ. ومثلُه قوله[1]:

٣٨١٦ـ لَعَمْري لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُما
. . . .

والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أي: نحن.

آ. (٧٩) قوله: ﴿سَلاَمٌ على نُوْحٍ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه مُفَسِّرٌ لـ «تَرَكْنا». والثاني: أنه مُفَسِّرٌ لمفعولِه أي: تَرَكْنا عليه ثناءً وهو هذا الكلامُ. وقيل: ثَمَّ قولٌ مقدَّرٌ أي: فقُلْنا سلامٌ. وقيل: ضَمَّن معنى تَرَكْنا معنى قلنا. وقيل: سَلَّط «تَرَكْنا» على ما بعده. قال الزمخشري[2]: «وتركنا عليه في الآخِرين هذه الكلمةَ وهي: «سلامٌ على نُوح»، بمعنى: يُسَلِّمون عليه تسليماً، ويَدْعُوْن له، وهو من الكلام المحكيِّ كقولك: قرأْتُ سورةَ أَنْزَلْناها» وهذا الذي قالهُ قولُ الكوفيين: جعلوا الجملةَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ «تَرَكْنا»، لا أنه ضُمِّنَ معنى القول بل هو على معناه بخلافِ الوجهِ قبلَه، وهو أيضاً مِنْ أقوالِهم. وقرأ[3] عبد الله «سَلاماً» وهو مفعولٌ به بـ «تَرَكْنا»

---

(١) البيت لزهير وعجزه:

على كلِّ حالٍ مِنْ سَحِيْلٍ ومُبْرَمِ

وهو في ديوانه ١٤ من معلقته، والهمع ٢/٤٢، والدرر ٢/٤٧. والسحيل: الخيط الواحد، والمبرم: الخيطان يُفْتَلان ثم يصيران خيطاً واحداً.

(٢) الكشاف ٢/٣٤٣.

(٣) القرطبي ١٥/٩٠، والبحر ٧/٣٦٤.

و «كذلك»[1] نعتُ مصدرٍ، أو حالٌ مِنْ ضميرِه كما تقدَّم تحريرُه غيرَ مرَّة[2].

آ. (٨٣) قوله: ﴿وإنَّ مِنْ شِيْعَتِه﴾: الضميرُ فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه يعودُ على نوح أي: مِمَّن كان يُشايِعُه أي: يتابِعُه على دينِه والتصلُّبِ في أمر الله. والثاني: أنه يعودُ على محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم. والشِّيْعَةُ قد تُطْلَق على المتقدمِ كقوله[3]:

٣٨١٧ـ وما لِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شِيْعَةٌ
وما لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

فجعلَ آلَ أحمدَ ـ وهم متقدِّمون عليه وهو تابعٌ لهم ـ شِيعةً له قاله الفراء[4]. والمعروفُ أن الشِّيْعَةَ تكون في المتأخِّر.

آ. (٨٤) قوله: ﴿إذ جاء﴾: في العاملِ فيه وجهان، أحدهما: اذكُرْ مقدَّراً، وهو المتعارَفُ. والثاني: قال الزمخشري[5]: «ما في الشِّيْعَةِ مِنْ معنى المشايَعَة يعني: وإنَّ مِمَّنْ شايَعَه على دينِه وتقواه حين جاء رَبَّه». قال الشيخ[6]: «لا يجوز؛ لأنَّ فيه الفَصْلَ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبي وهو «لإبْراهيمَ» لأنه أجنبيٌّ مِنْ شِيْعته، ومِنْ «إذ». وزاد المنعَ أَنْ قَدَّره «مِمَّنْ شايَعه حين جاء لإبراهيم» [لأنه قَدَّرَ مِمَّنْ شايَعَه، فجعل العاملَ قبلَه صلةً لموصول

(١) في الآية ٨٠.
(٢) انظر: الدر المصون ١/١٤١.
(٣) تقدم برقم ١٨٧٤.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٨٨.
(٥) الكشاف ٣/٣٤٤.
(٦) البحر ٧/٣٦٥.

وفَصَلَ بينه وبين «إذ» بأجنبي وهو لإبراهيم][1] وأيضاً فلامُ الابتداءِ تمنعُ أَنْ يعملَ ما قبلَها فيما بعدها. لو قلت: «إن ضارباً لقادمٌ علينا زيداً» تقديره: إنَّ ضارباً زيداً لقادِمٌ[2] علينا لم يَجُزْ».

آ. (٨٥) **قوله: ﴿إذ قال﴾**: بدلٌ مِنْ «إذ» الأولى أو ظرفٌ لـ «سليم» أي: سَلِمَ عليه في وقتِ قولِه كَيْتَ وكَيْتَ، أو ظرفٌ لـ «جاء» ذكره أبو البقاء[3]، وليس بواضحٍ. وتقدَّم نظيرُ ما بعده.

آ. (٨٦) **قوله: ﴿أَئِفْكاً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ من أجله أي: أتُريدون آلهةً دونَ اللَّهِ إفكاً، فـ «آلهةً» مفعولٌ به و «دونَ» ظرفٌ لـ «تُرِيْدون»، وقُدِّمَتْ معمولاتُ الفعلِ اهتماماً بها، وحَسَّنه كونُ العاملِ رأسَ فاصلةٍ، وقَدَّمَ المفعولَ مِنْ أجله على المفعول به اهتماماً به لأنه مُكافِحٌ لهم بأنَّهم على إفْكٍ وباطِلٍ. وبهذا الوجهِ بدأ الزمخشري[4]. الثاني: أَنْ يكونَ مفعولاً به بـ «تُريدون»، ويكون «آلهةً» بدلاً منه جعلها نفسَ الإفكِ مبالغةً فأبْدَلها منه وفَسَّره بها، ولم يَذْكر ابنُ عَطية[5] غيرَه. الثالث: أنَّه حالٌ مِنْ فاعل «تُريدون» أي: أتُريدون آلهةً آفِكين أو ذوي إفْك. وإليه نحا الزمخشري[6]. قال الشيخ[7]: «وجَعْلُ المصدرِ حالاً لا يَطَّرِدُ إلاَّ مع «أمَّا» نحو: أمَّا عِلْماً فعالِمٌ».

---

(١) ما بين معقوفين سقط من البحر.

(٢) في الأصل: «قادم» والتصويب من البحر

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) الكشاف ٣/٣٤٤.

(٥) المحرر ١٣/٢٤٢.

(٦) الكشاف ٣/٣٤٤.

(٧) البحر ٧/٣٦٥.

آ. (٩١) قوله: ﴿فراغ﴾: أي: مال في خُفْيَةٍ. وأصلُه مِنْ رَوَغان الثعلبِ، وهو تَرَدُّدُه وعَدَمُ ثبوتِه بمكانٍ.

آ. (٩٣) و «ضَرْباً» مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: فراغ عليهم ضارِباً أو مصدرٌ لفعلٍ، ذلك الفعلُ/ حالٌ تقديرُه: فراغَ يَضْرِب ضَرْباً، أو ضَمَّن «راغَ» معنى يَضْرِبُ، وهو بعيدٌ. و «باليمينِ» متعلِّقٌ بـ «ضَرْباً» إن لم نجعَلْه مؤكِّداً وإلَّا فبعامِله. واليمينُ: يجوزُ أن يُرادَ بها إحدى اليدين وهو الظاهرُ، وأَنْ يُرادَ بها القوةُ، فالباءُ على هذا للحالِ أي: مُلْتبساً بالقوةِ، وأَنْ يُراد بها الحَلْفُ وفاءً بقولِه: «وتاللَّهِ لأَكيدَنَّ»(١). والباءُ على هذا للسببِ. وعَدَّى «راغ» الثاني بـ «على» لَمَّا كان مع الضَرْبِ المُسْتَوْلي عليهم مِنْ فَوْقِهم إلى أسفلِهم بخلافِ الأولِ فإنه مع توبيخٍ لهم، وأتى بضميرِ العقلاء في قولِه «عليهم» جَرْياً على ظنِّ عَبَدَتها أنها كالعقلاءِ. [٧٥٠/ب]

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَزِفُّون﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «أَقْبَلوا»، و «إليه» يجوزُ تَعَلُّقُه بما قبلَه أو بما بعده. وقرأ(٢) حمزةُ «يُزِفُّون» بضم الياء مِنْ أَزَفَّ وله معنيان، أحدهما: أنَّه مِنْ أَزَفَّ يُزِفُّ أي: دخل في الزَّفيفِ وهو الإِسراعُ، أو زِفافِ العَروسِ وهو المَشْيُ على هيئتِه؛ لأنَّ القومَ كانوا في طمأنينةٍ مِنْ أَمْرِهم، كذا قيل هذا الثاني وليس بشيءٍ؛ إذ المعنى: أنهم لَمَّا سمعوا بذلك بادروا مُسْرِعين، فالهمزة على هذا ليسَتْ للتعديةِ. والثاني: أنه مِنْ أَزَفَّ بعيرَه أي: حَمَله على الزَّفِيْفِ وهو الإِسراعُ أو على الزِّفافِ، وقد تقدَّم ما فيه. وباقي السبعةِ بفتحِ الياءِ مِنْ زَفَّ الظليمُ يَزِفُّ أي: عَدا بسُرْعة. وأصلُ الزَّفيفِ للنَّعام.

---

(١) الآية ٥٧ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والنشر ٢/٣٥٧، والقرطبي ١٥/٩٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٧/٣٦٦، والمحتسب ٢/٢٢١.

وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبلة «يَزِفُون» مِنْ وَزَفَ يَزِفُ أي: أَسْرَعَ. إلاَّ أنَّ الكسائيَّ والفراء[1] قالا: لا نعرفُها بمعنى زَفَّ، وقد عَرَفَها غيرُهما. قال مجاهد ـ وهو بعضُ مَنْ قرأ بها ـ: «الوزيف: النَّسَلان».

وقُرِىء «يُزَفُّون» مبنيًّاً للمفعول و «يَزْفُوْن» كـ يَرْمُون مِنْ زَفاه بمعنى حَداه، كأنَّ بعضَهم يَزْفو بعضاً لتسارُعِهم إليه. وبين قوله: «فأَقْبَلُوا» وقوله: «فراغ عليهم» جُمَلٌ محذوفةٌ يَدُلُّ عليها الفَحْوَىٰ أي: فبلغَهم الخبرُ فرَجَعوا مِنْ عيدِهم، ونحو هذا.

آ. (٩٦) قوله: ﴿وما تَعْملون﴾: في «ما» هذه أربعةُ أوجه، أجودُها: أنها بمعنى الذي أي: وخَلَق الذي تَصْنَعونه، فالعملُ هنا التصويرُ والنحتُ نحو: عَمِل الصائغُ السِّوارَ أي: صاغه. ويُرَجِّح كونَها بمعنى الذي تَقَدُّمُ ما قبلَها فإنَّها بمعنى الذي أي: أتعبُدُوْنَ الذي تَنْحِتُون، واللَّهُ خلقكم وخَلَقَ ذلك الذي تَعْملونه بالنَّحْتِ.

والثاني: أنها مصدريةٌ أي: خَلَقَكم وأعمالَكم. وجعلها الأشعريَّةُ دليلاً على خَلْقِ أفعال العباد لله تعالى، وهو الحقُّ. إلاَّ أنَّ دليلَ ذلك مِنْ هنا غيرُ قويّ لِما تقدَّم مِنْ ظهورِ كَوْنِها بمعنى الذي. وقال مكي[2]: «يجبُ أَنْ تكونَ «ما» والفعلُ مصدراً جيْءَ به لِيُفيدَ أنَّ اللَّهَ خالقُ الأشياءِ كلِّها». وقال أيضاً: «وهذا أَلْيَقُ لقولِه تعالى: «من شرِّ ما خَلَقَ»[3] أجمع القراءُ على الإِضافةِ، فدَلَّ على أنه خالقُ الشَّرِّ. وقد فارق عمرو بن عبيد الناسَ فقرأ «مِنْ شرٍّ»[4] بالتنوين لِيُثْبِتَ

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٨٩.

(٢) المشكل له ٢/٢٣٩.

(٣) الآية ٢ من الفلق.

(٤) البحر ٨/٥٣٠.

مع الله تعالى خالقاً». وقد استفرضَ الزمخشري[1] هذه المقالةَ هنا بكونها مصدريةً، وشَنَّع على قائِلها.

والثالث: أنها استفهاميةٌ، وهو استفهامُ توبيخٍ وتحقيرٍ لشأنِها أي: وأيَّ شيءٍ تَعْملونَ؟ والرابع: أنَّها نافيةٌ أي: إنَّ العملَ في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً. والجملةُ مِنْ قوله: «والله خَلَقكم» حالٌ ومعناها حينئذٍ: أتعبدون الأصنام على حالةٍ تُنافي ذلك، وهي أنَّ اللَّهَ خالِقُكم وخالِقُهم جميعاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (١٠٢) **قوله: ﴿فلمَّا بَلَغَ معه﴾**: «معه» متعلِّقٌ بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنَّ قائلاً قال: مع مَنْ بلغ السَّعْيَ؟ فقيل: مع أبيه. ولا يجوزُ تعلُّقُه بـ «بَلَغَ» لأنَّه يَقْتضي بلوغَهما معاً حَدَّ السَّعْيِ. ولا يجوز تعلُّقُه بالسَّعْيِ؛ لأنَّ صلةَ المصدرِ لا تتقدَّمُ عليه فتعيَّن ما تقدَّم. قال معناه الزمخشريُّ[2]. ومَنْ يَتَّسِعْ في الظرفِ يُجَوِّزْ تَعَلُّقَه بالسَّعْي.

قوله: «ماذا ترى» يجوزُ أَنْ تكونَ «ماذا» مركبةً مغلَّباً فيها الاستفهامُ فتكونَ منصوبةً بـ «تَرَىٰ»، وهي وما بعدها في محلِّ نصب بـ «انْظُر» لأنها مُعَلِّقةٌ له، وأنْ تكونَ «ما» استفهاميةً، و «ذا» موصولةً، فتكون مبتدأً وخبراً، والجملةُ معلِّقَةٌ أيضاً، وأَنْ تكونَ «ماذا» بمعنى الذي فتكونَ معمولاً لـ «انْظُرْ». وقرأ[3] الأخَوان «تُري» بالضم والكسر. والمفعولان محذوفان، أي: تُريني إياه مِنْ صبرك واحتمالك.

---

(١) الكشاف ٣/٣٤٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٤٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والبحر ٧/٣٧٠، والقرطبي ١٥/١٠٣، والنشر ٢/٣٥٧، والتيسير ١٨٦، المحتسب ٢/٢٢٢.

وباقي السبعة/ «تَرَىٰ» بفتحتين مِن الرأي. وقرأ الأعمش والضحَّاك [٧٥١/أ] «تُرَى» بالضمِّ والفتح بمعنى: ما يُخَيَّلُ إليك ويَسْنَحُ بخاطرك؟

وقوله: «ما تُؤْمَرُ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي، والعائدُ مقدرٌ أي: تُؤْمَرُه، والأصلُ: تُؤْمَرُ به، ولكنَّ حَذْفَ الجارِّ مُطَّرِدٌ، فلم يُحْذَفِ العائدُ إلَّا وهو منصوبُ المحلِّ، فليس حَذْفُه هنا كحذفِه في قولك: «جاء الذي مَرَرْتُ». وأَنْ تكونَ مصدريةً. قال الزمخشري[1]: «أو أَمْرَك، على إضافةِ المصدرِ للمفعول وتسميةِ المأمورِ به أمراً» يعني بقوله المفعول أي: الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، إلَّا أنَّ في تقدير المصدرِ بفعل مبنيّ للمفعولِ خلافاً مَشْهوراً.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿فلمَّا أَسْلَمَا﴾: في جوابِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه محذوفٌ، أي: نادَتْه الملائكةُ، أو ظهرَ صَبْرُهما أو أَجْزَلْنا لهما أَجْرَهما. وقدَّره بعضُهم: بعد الرؤيا أي: كان ما كان مِمَّا يَنْطِقُ به الحالُ والوصفُ ممَّا لا يُدْرَكُ كُنْهُه. ونقل ابن عطية[2] أنَّ التقديرَ: فلمَّا أَسْلَما أَسْلَما وَتلَّه، قال: كقوله[3]:

٣٨١٨ـ فلمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحَيِّ ....

....

أي: فلمَّا أَجَزْنا أَجَزْنا وانتحىٰ، ويُعْزَىٰ هذا لسيبويه[4] وشيخِه الخليلِ. وفيه نظرٌ: من حيثُ اتِّحادُ الفعلَيْنِ الجارِيَيْنِ مَجْرى الشرط والجواب. إلَّا أَنْ

---

(١) الكشاف ٣/٣٤٨.

(٢) المحرر ١٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٣) تقدم برقم ٤٥٠.

(٤) لم أقف على نص في «الكتاب» يفيد ذلك.

يُقال: جَعَلَ التغايُرَ في الآية بالعطفِ على الفعل، وفي البيت يعمل الثاني في «ساحة» وبالعطف عليه أيضاً. والظاهر أنَّ مثلَ هذا لا يكفي في التغاير.

الثاني: أنه «وتَلَّه للجبين» والواوُ زائدةٌ وهو قولُ الكوفيين[١] والأخفشِ[٢]. والثالث: أنه «وناديناه» والواوُ زائدةٌ أيضاً.

وقرأ[٣] علي وعبد الله وابن عباس «سَلَّما». وقُرِىء «اسْتَسْلَما».

و «تَلَّه» أي: صَرَعَه وأسقطه على شِقِّه. وقيل: هو الرميُ بقوةٍ، وأصله: مِنْ رَمَىٰ به على التلِّ وهو المكانُ المرتفعُ، أو من التليل وهو العنُقُ أي: رماه على عُنُقِه، ثم قيل لكل إسقاطٍ، وإن لم يكنْ على تَلّ ولا على عُنُق. والمِتَلُّ: الرُّمْحُ الذي يُتَلُّ به[٤]. والجبينُ: ما اكْتَنَفَ الجبهةَ مِنْ هنا، ومِنْ هنا وشَذَّ جمعُه على أَجْبُن. وقياسُه في القلَّةِ أَجْبِنَة كـأَرْغِفَة، وفي الكثرة: جُبُن وجُبْنان كرَغيف ورُغْفان ورُغُفُ.

آ. (١١٢) **قوله: ﴿نبيّاً من الصالحين﴾**: نصبٌ على الحالِ، وهي حال مقدرة. قال الشيخ[٥]: «إن كان الذَّبيحُ إسحاقَ فيظهر كونُها حالاً مقدرةً، وإنْ كان إسماعيلُ هو الذبيحَ، وكانت هذه البشارةُ بِشارةً بولادة إسحاقَ، فقد جَعَل الزمخشريُّ[٦] ذلك مَحَلَّ سؤالٍ قال: «فإنْ قلتَ: فرقٌ بين

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٦.

(٢) لم يشر الأخفش إلى زيادة الواو في هذا الموضع في كتابه «معاني القرآن». وانظر أمثلة على ذلك في كتابه ١٢٥، ٤٥٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤١٣، والمحتسب ٢/٢٢٢، والقرطبي ١٥/١٠٤، والبحر ٧/٣٧٠.

(٤) يتل به: أي يُصرع به.

(٥) البحر ٧/٣٧٢.

(٦) الكشاف ٣/٣٥١.

هذا وبين قوله: «فادْخُلوها خالدين»[1]: وذلك أنَّ المَدْخولَ موجودٌ مع وجودِ الدخول، والخلودُ غيرُ موجودٍ معهما فقدِّرْت: مُقَدِّرين الخلودَ فكان مستقيماً، وليس كذلك المبشَّرُ به، فإنه معدومٌ وقتَ وجودِ البشارةِ، وعَدَمُ المبشَّرُ به أوجَبَ عدمَ حالِه؛ لأن الحالَ حِلْيَةٌ لا تقومُ إلاَّ بالمُحَلَّى، وهذا المبشَّرُ به الذي هو إسحاقُ حين وُجد لم تُوْجَدْ النبوَّةُ أيضاً بوجودِه بل تراخَتْ عنه مدةً طويلةً، فكيف يُجْعل «نبيًّا» حالاً مقدرةً، والحالُ صفةٌ للفاعلِ والمفعولِ[2] عند وجودِ الفعلِ منه أو به؟ فالخلودُ وإنْ لم يكنْ صفتَهم عند دخولِ الجنة فتَقدُّرُها صفتَهم؛ لأنَّ المعنى: مقدِّرين الخلودَ وليس كذلك النبوةُ، فإنَّه لا سبيلَ إلى أَنْ تكونَ موجودةً أو مقدرةً وقتَ وجودِ البِشارة بإسحاقَ لعدم إسحاق؟ قلت: هذا سؤالٌ دقيقُ المَسْلَكِ. والذي يَحِلُّ الإشكالَ: أنه لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مُضافٍ محذوف وذلك قولُه: وبَشَّرْناه بوجودِ إسحاقَ نبياً أي: بأَنْ يُوْجِد مَقْدرةً نبوَّته، فالعاملُ في الحال الوجودُ/ لا فعلُ البشارة وبذلك يَرْجِعُ نظيرَ قوله تعالى: [٧٥١/ب] «فادْخُلوها خالدين»[3]. انتهى. وهو كلامٌ حَسَنٌ.

قوله: «من الصالحين» يجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «نَبِيًّا»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «نبيًّا» فتكونَ حالاً متداخلةً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانية. قال الزمخشري[4]: «وُرُوْدُها على سبيلِ الثناءِ والتقريظ؛ لأنَّ كلَّ نبيّ لا بُدَّ أَنْ يكونَ من الصالحين».

آ. (١١٦) **قوله: ﴿ونَصَرْناهم﴾**: الضميرُ عائدٌ على موسى

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) الكشاف: أو المفعول.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الكشاف ٣/٣٥١.

وهارونَ وقومِهما. وقيل: عائدٌ على الاثنين بلفظِ الجمع تعظيماً كقولِه[1]:

٣٨١٩ـ فـإنْ شِئْتِ حَـرَّمْتُ النـســاءَ سِـواكـمُ

. . . .

«يا أيُّها النبيُّ إذا طَلَّقْتُمُ»[2].

قوله: «فكانوا هم» يجوز في «هم» أَنْ يكون تأكيداً، وأن يكونَ بدلاً، وأَنْ يكونَ فَصْلاً. وهو الأظهرُ.

آ. (١٢٣) **قوله: ﴿وإنَّ إلياسَ﴾**: العامَّةُ على همزةٍ مكسورةٍ، همـزةِ قطع. وابنُ ذكـوان[3] بوَصْلِهـا، ولم يَنْقُلْها عنـه الشيخُ[4] بـل نقلهـا عن جماعةٍ[5] غيرِه. ووجهُ القراءتَيْن أنه اسمٌ[6] أعجميٌّ تلاعَبَتْ به العـربُ فقطعَتْ همزتَه تارةً، ووَصَلَتْها أخرى وقالوا فيه: إلْياسين كجِبْرائين. وقيل: تحتمل قراءةُ الوصلِ أَنْ يكون اسمُه ياسين[7] ثم دَخَلَتْ عليه أل المعـرِّفةُ، كمـا دَخَلَتْ على لَيَسَع وقد تقدَّم[8]. وإلياس هذا قيل: هو ابنُ إلْياسين المذكورِ بعدُ[9]، مِنْ وَلَدِ

---

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) الآية ١ من الطلاق.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والنشر ٢/٣٥٩ ـ ٣٦٠، والحجة ٦٠٩، والتيسير ١٨٧، والبحر ٧/٣٧٣، والمحتسب ٢/٢٢٣.

(٤) عبارة أبي حيان: «وابن عامر بوصل الألف فاحتمل أن يكون وصل همزة القطع واحتمل أن يكون اسمه ياسا ودخلت عليه أل» انظر: البحر ٧/٣٧٣.

(٥) عكرمة والحسن بخلافٍ عنهما والأعرج وأبو رجاء وابن عامر وابن محيصن.

(٦) الأصل «اسمي».

(٧) كذا في الأصل لعلها ياسا.

(٨) الآية ٨٦ من الأنعام.

(٩) الآية ١٣٠.

هارونَ أخي موسىٰ. وقيل: بل إلياس إدريسُ. ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله والأعمش وابن وثاب «وإنَّ إدْريس». وقُرِىء «إدْراس»كإبْرَاهيمَ. وإبراهام. وفي مصحف أُبَيّ وقراءتِه: قوله: «وإن إيْليسَ» بهمزة مكسورة ثم ياءٍ ساكنةٍ بنقطتين مِنْ تحتُ ثم لامٍ مكسورةٍ، ثم ياءٍ بنقطتين مِنْ تحتُ ساكنةً، ثم سينٍ مفتوحةٍ.

آ. (١٢٤) **قوله: ﴿إذ قال﴾**: ظرفٌ لقولِه «لمن المرسلين».

آ. (١٢٥) **قوله: ﴿بَعْلاً﴾**: القرَّاءُ على تنوينه منصوباً، وهو الرَّبُّ بلغة اليمن[1]. سمع ابنُ عباس رجلاً منهم يَنْشُدُ ضالةً فقال آخر: أنا بَعْلُها فقال: اللَّهُ أكبرُ، وتلا الآيةَ. وقيل: هو عَلَمٌ لصنم بعينه، وله قصةٌ في التفسير. وقيل: هو عَلَمٌ لامرأةٍ بعينها أَتَتْهم بضلال فاتَّبعوها، كذا جاء في التفسير. وتأيَّد صاحبُ هذه المقالة بقراءةِ مَنْ قرأ[2] «بَعْلاءَ» بزنة حَمْراء.

قوله: «وتَذَرُوْنَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار مبتدأ، وأَنْ يكونَ عطفاً على «تَدْعُون» فيكونَ داخلاً في حَيِّز الإنكار.

آ. (١٢٦) **قوله: ﴿اللَّهَ ربَّكم وربَّ﴾**: قرأ[3] الأَخَوان وحفص بنصْبِ الثلاثةِ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ: النصبِ على المدحِ أو البدلِ أو البيانِ إنْ قلنا: إنَّ إضافةَ أَفْعَلَ إضافةٌ مَحْضَةٌ. والباقون بالرفع: إمَّا على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو اللَّهُ، أو على أنَّ الجلالةَ مبتدأٌ وما بعدَه الخبرُ. رُوِيَ عن

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢٣٧.

(٢) البحر ٧/٣٧٣.

(٣) السبعة ٥٤٩، والنشر ٢/٣٦٠، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١٥/١١٧، والبحر ٧/٣٧٣، والحجة ٦١٠.

حمزةَ(1) أنَّه كان إذا وَصَلَ نَصَبَ، وإذا وَقَفَ رَفَع. وهو حسنٌ جداً، وفيه جَمْعٌ بين الرِّوايتَيْن.

آ. (١٢٨) **قوله: ﴿إلَّا عبادَ اللَّهِ﴾**: استثناءٌ متصلٌ مِنْ فاعلِ «فكذَّبوه» وفيه دلالةٌ على أنَّ في قومِه مَنْ لم يُكَذِّبْه، فلذلك اسْتُثْنُوا. ولا يجوزُ أَنْ يكونوا مُسْتَثْنَيْن مِنْ ضميرِ «لَمُحْضَرون» لأنه يَلْزَمُ أَنْ يكونوا مُنْدَرجين فيمَنْ كَذَّبَ، لكنهم لم يُحْضَروا لكونِهم عبادَ اللَّهِ المُخْلِصين. وهو بَيِّنُ الفسادِ. لا يُقال: هو مستثنىً منه استثناءً منقطعاً؛ لأنه يَصيرُ المعنى: لكنَّ عبادَ اللَّهِ المخلصين من غير هؤلاء لم يُحْضَروا. ولا حاجةَ إلى هذا بوجهٍ، إذ به يَفْسُدُ نَظْمُ الكلامِ.

آ. (١٣٠) **قوله: ﴿على إلْياسِينَ﴾**: قرأ(2) نافعٌ وابن عامر «على آلِ ياسينَ» بإضافةِ «آل» بمعنى أهل إلى «ياسينَ». والباقون بكسرِ الهمزةِ وسكونِ اللامِ موصولةً بـ «ياسين» كأنه جَمَعَ «إلياس» جَمْعَ سلامةٍ. فأمَّا الأُوْلى: فإنَّه أراد بالآلِ إلياسَ وَلَدَ ياسين كما تقدَّم وأصحابَه. وقيل: المرادُ بياسين هذا إلياسُ المتقدمُ، فيكونُ له اسمان. وآلُه: رَهْطُه وقومُه المؤمنون. وقيل: المرادُ بياسينَ محمدُ بن عبد الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ(3) فقيل: هي جمعُ إلياس المتقدمِ. وجُمِعَ باعتبارِ أصحابِه كالمَهالبةِ والأشاعثةِ في المُهَلَّبِ وبنيه، والأَشعثِ وقومِه، وهو في الأصلِ جمعُ المنسوبين إلى إلياس، والأصلُ إلياسيّ كأشعَرِيّ. ثم اسْتُثْقِل

---

(1) البحر ٧/٣٧٣.

(2) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٩، والنشر ٢/٣٦٠، والحجة ٦١٠، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١٥/١١٨، والبحر ٧/٣٧٣، والمحتسب ٢/٢٢٣.

(3) إلْ ياسينَ.

تضعيفُهما فحُذِفَتْ إحدىٰ ياءَي النسَب/ فلمَّا جُمِعَ جَمْعَ سَلامةٍ التقى ساكنان: [٧٥٢/أ]
إحدى الياءَيْن وياءُ الجمعِ، فحُذِفَتْ أولاهما لالتقاءِ السَّاكنين، فصار إلياسين
كما ترىٰ. ومثلُه: الأشْعَرُون والخُبَيْبُون. قال(١):

٣٨٢٠ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

وقد تقدَّم طَرَفٌ من هذا آخر الشعراء(٢) عند «الأَعْجَمِيْن». إلَّا أنَّ الزمخشريَّ(٣) قد رَدَّ هذا: بأنَّه لو كان على ما ذُكِر لَوَجَب تعريفُه بأل فكان يُقال: على الإلياسين. قلت: لأنه متى جُمِعَ العَلَمُ جَمْعَ سَلامةٍ أو ثُنِّي لَزِمَتْه الألفُ واللامُ؛ لأنه تَزُوْلُ عَلَميَّتُه فيقال: الزيدان، الزيدون، الزينبات ولا يُلْتَفَتُ إلى قولهم: جُمادَيان وعَمايتان عَلَمَيْ شهرَيْن وجبلَيْن لندورِهما.

وقرأ الحسن وأبو رجاء «على إلياسينَ» بوصلِ الهمزةِ على أنه جَمْعُ إلياس وقومِه المنسوبين إليه بالطريق المذكورة. وهذه واضحةٌ لوجودِ أل المعرفةِ فيه كالزيدِيْن. وقرأ عبد الله «على إدْراسين» لأنَّه قرأ في الأول «وإنَّ إدْرِيَس»(٤). وقرأ أُبَيٌّ «على إيليسِيْنَ» لأنه قرأ في الأول «وإنَّ إيليسَ» كما حَرَّرْتُه عنه. وهاتان تَدُلَّان على أن إلياسينَ جَمْعُ إلياس.

آ. (١٣٧) **قوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾**: حالٌ. وهو مِنْ أَصْبح التامَّة بمعنىٰ داخلين في الصباح. ومنه «إذا سَمِعْتَ بسُرىٰ القَيْنِ فاعلَمْ أنه مُصْبِح»(٥)

---

(١) تقدم برقم ٥٢٦.
(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٨.
(٣) الكشاف ٣/٣٥٢.
(٤) في الآية ١٢٣.
(٥) مجمع الأمثال ١/٤١، والمستقصى ١/١٢٤.

أي: مُقيم في الصباح. وقد تقدَّم ذلك في سورة الروم(١).

آ. (١٣٨) **قوله: ﴿وبالليل﴾**: عطفٌ على الحالِ قبلها أي: ومُلْتبسِيْنَ بالليل.

آ. (١٤٠) **قوله: ﴿إذ أبَقَ﴾**: ظرفٌ للمرسَلين، أي: هو من المرسلين حتى في هذه الحالة. وأَبَقَ أي: هَرَبَ. يُقال: أَبَقَ العبدُ يَأْبِقُ إباقا فهو آبِقٌ، والجمع أُبَّاق كضُرَّابٍ. وفيه لغةٌ ثانية: أَبِقَ بالكسر يَأْبَق بالفتح. ويَأْبِقُ الرجل يُشَبَّه به في الاستتار. وقولُ الشاعر(٢):

٣٨٢١ـ ....
قـد أُحْكِمَتْ حَكَمـاتِ القِـدَّ والأَبَـقـا

قيل: هو القِنَّبُ.

آ. (١٤١) **قوله: ﴿فساهَمَ﴾**: أي: فغالَبهم في المساهمة، وهي الاقتراعُ. وأصلُه أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ على مَنْ غلب.

آ. (١٤٢) **قوله: ﴿وهو مُلِيْمٌ﴾**: حالٌ. والمليمُ: الذي أتى بما يُلامُ عليه. قال(٣):

٣٨٢٢ـ وكـم مِـنْ مُـلِيْـمٍ لـم يُـصَـبْ بـمَـلامَـةٍ
ومُـتَّـبَـعٍ بـالـذَّنْـبِ لـيس لـه ذَنْـبُ

---

(١) الآية ١٧. وانظر إعرابه للآية ٦٦ من الحجر.

(٢) البيت لزهير وصدره:

القائدَ الخيلِ مَنْكوباً دوابِرُها

وهو في ديوانه ٤٩، واللسان أبق، وعمدة الحفاظ ٥. ومنكوباً دوابرها: أكلتها الأرض.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في البحر ٣٦٨/٧، والمحرر ٢٥٦/١٣.

يقال: ألام فلانٌ أي: فَعَلَ ما يُلامُ عليه. وقُرِىء[1] «مَليم» بفتح الميم مِنْ لامَ يَلُوْمُ، وهي شاذَّةٌ جداً إذ كان قياسها «مَلُوْم» لأنَّها مِنْ ذوات الواوِ كمَقُول ومَصُون. قيل: ولكنْ أُخِذَتْ من لِيْم على كذا مبنياً للمفعول. ومثلُه في ذلك: شُبْتُ الشيءَ فهو مَشِيْب، ودُعِيَ فهو مَدْعِيّ، والقياسُ: مَشُوْب ومَدْعُوّ[2]، لأنَّهما مِنْ يَشُوْبُ ويَدْعُو.

آ. (١٤٤) قوله: ﴿في بَطْنِه﴾: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ «لَبِثَ» وقيل: حالٌ أي: مستقراً.

آ. (١٤٥) قوله: ﴿بالعَراءِ﴾: أي: في العَراء نحو: زيد بمكة. والعَراءُ: الأرضُ الواسعةُ التي لا نباتَ بها ولا مَعْلَمَ، اشتقاقاً من العُري وهو عَدَمُ السُّتْرَةِ، سُمِّيَتِ الأرضُ الجَرْداء لعدم اسْتِتارها بشيء. والعُرا بالقصر: الناحيةُ. ومنه اعتراه أي: قَصَدَ عُراه. وأما الممدودُ فهو ـ كما تقدَّم ـ الأرضُ الفَيْحاء. قال[3]:

٣٨٢٣ـ ورَفَعْتُ رِجْلاً لا أخافُ عِثارَها
ونَبَذْتُ بالمَتْنِ العَراء ثيابي

آ. (١٤٦) قوله: ﴿مِنْ يَقْطِين﴾: هو يَفْعيل مِنْ قَطَنَ بالمكانِ إذا أقام فيه لا يَبْرَح[4]. قيل: واليَقْطِيْنُ: كلُّ ما لم يكُنْ له ساقٌ مِنْ عُوْدٍ كالقِثَّاء

---

(١) البحر ٧/٣٧٥، والكشاف ٣/٣٥٣.

(٢) لأن عينه واو في مَشُوب، ولامه واو في مَدْعُوّ.

(٣) البيت لرجل من خُزاعة. وهو في مجاز القرآن ٢/١٧٥، واللسان (عرا)، والبحر ٧/٣٦٨، والقرطبي ١٥/١٢٩.

(٤) يقطُن قُطوناً.

والقَـرْعِ والبِطِّيخ. وفي قولـه: «شجرةً» مـا يَـرُدُّ قـولَ بعضِهم إن الشجـرةَ في كلامهم ما كان لها ساقٌ مِنْ عُوْدٍ، بل الصحيحُ أنها أَعَمُّ. ولذلـك بُيِّنَتْ بقولـه: «مِنْ يَقْطِين». وأمَّا قولُه: «والنجمُ والشَّجَر»(١) فلا دليلَ فيه لأنـه استعمالُ اللفظِ العامِّ في أحدِ مَدْلولاته. وقيل: بل أَنْبَتَ اللَّهُ اليَقْطِيْنَ الخاصَّ على ساقٍ معجزةً له فجاء على أصلِه/ ولو بَنَيْتَ من الوَعْـد مثلَ: يَقْـطين لقلت: يَوْعِيْـد لا يُقال: [٧٥٢/ب]
تُحذف الواوُ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرٍ كـ «يَعِدُ» مضـارعَ وَعَد؛ لأنَّ شَـرْطَ تلك الياءِ أَنْ تكونَ للمضارعةِ. وهذه مِمَّا يَمْتَحِنُ بها أهلُ التصريفِ بعضَهم بعضاً.

آ. (١٤٧) **قوله: ﴿أو يَزِيْدون﴾**: في «أو» هذه سبعةُ أوجـهٍ قد تقـدَّمَتْ بتحقيقِهـا ودلائلهـا في أولِ البقـرةِ عنـد قـولـه «أو كصَيِّبٍ»(٢) فعليـكَ بالالتفاتِ إليها ثَمَّةَ: فالشَّكُّ بالنسبةِ إلى المخاطبين، أي: إن الرائي يَشُـكُّ عند رؤيتِهم، والإبهـامُ بالنسبـةِ إلى أن الله تعـالىٰ أَبْهَمَ أَمْـرَهم، والإبـاحـةُ أي: إن الناظرَ إليهم يُبـاح له أن يَحْـزِرَهم بهذا القَـدْر، أو بهذا القَـدْرِ، وكذلـك التخييرُ أي: هو مُخَيَّرٌ بين أَنْ يَحْزِرَهم كذا أو كذا، والإضرابُ ومعنى الواوِ واضحان.

آ. (١٤٩) **قوله: ﴿فاسْتَفْتِهِم﴾**: قال الزمخشريُّ(٣): «معطوفٌ على مثلِه(٤) في أولِ السـورة، وإنْ تباعَـدَتْ». قال الشيـخ(٥): «وإذا كانـوا قد عَدُّوا الفصلَ بجملةٍ نحو: «كُلْ لحماً واضْرِبْ زيـداً وخبزاً» من أقبـح التركيـبِ، فكيف بجمـلٍ كثيرةٍ وقِصَصٍ متبـاينةٍ؟» قلت: ولقـائلٍ أن يقـول: إنَّ الفَصْـلَ

---

(١) الآية ٦ من الرحمن.
(٢) الآية ١٩ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١/ ١٦٧.
(٣) الكشاف ٣/٣٥٤.
(٤) الآية ١١.
(٥) البحر ٣٧٦/٧.

ـ وإنْ كَثُرَ بين الجملِ المتعاطفةِ ـ مغتفرٌ. وأمَّا المثالُ الذي ذكره فمِنْ قبيلِ المفرداتِ. ألا ترى كيف عطف «خبزاً» على لَحْماً؟

آ. (١٥٠) قوله: ﴿وهم شاهدون﴾: جملةٌ حاليةٌ من الملائكة. والرابطُ: الواوُ، وهي هنا واجبةٌ لَعدم رابطٍ غيرِها.

آ. (١٥٢) والعامَّةُ على «وَلَدَ اللَّهُ» فعلاً ماضياً مسنداً للجلالةِ أي: أتىٰ بالولد، تعالى اللَّهُ عَمَّا يقولون عَلُوّاً كبيراً. وقُرِيء[1] «وَلَدُ اللَّهِ» بإضافة الولد إليه أي: يقولون: الملائكةُ وَلَدُه. فحُذِف المبتدأُ للعِلْمِ به، وأُبْقِيَ خبرُه. والوَلَدُ: فَعَل بمعنى مَفْعُول كالقَبَض؛ فلذلك يقع خبراً عن المفردِ والمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً. تقول: هذي وَلَدي، وهم وَلَدي.

آ. (١٥٣) قوله: ﴿أَصْطَفَىٰ﴾: العامَّةُ على فتحِ الهمزة على أنها همزةُ استفهامٍ بمعنى الإنكارِ والتقريعِ، وقد حُذِفَ معها همزةُ الوَصْلِ استغناءً عنها.

وقرأ[2] نافعٌ في روايةٍ وأبو جعفر وشيبةُ والأعمش بهمزةِ وَصْلٍ تَثْبُتُ ابتداءً وتَسْقُطُ دَرْجاً. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّه على نيةِ الاستفهامِ، وإنما حُذِفَ للعِلْمِ به. ومنه قولُ عُمَرَ بن أبي ربيعة[3]:

٣٨٢٤ـ ثم قالوا: تُحِبُّها قلتُ بَهْراً
عددَ الرَّمْلِ والحَصَىٰ والترابِ

---

(١) البحر ٣٧٦/٧.

(٢) من رواية ابن جمَّاز وإسماعيل عنه. انظر: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢، والقرطبي ١٣٤/١٥، والبحر ٣٧٧/٧، والحجة ٦١٢.

(٣) ديوانه ٤٢٣، والكتاب ١٥٧/١، والخصائص ٢٨١/٢، والدرر ١٦٢/١، وبهراً: كثيراً.

أي: أتُحبها. والثاني: أن هذه الجملةَ بَدَلٌ من الجملة المحكيَّةِ بالقول، وهي «وَلَدَ اللَّهُ» أي: يقولون كذا، ويقولون: اصطفى هذا الجنسَ على هذا الجنس. قال الزمخشري(١): «وقد قرأ بها حمزةُ والأعمشُ. وهذه القراءة وإنْ كان هذا مَحْمَلَها فهي ضعيفةٌ. والذي أَضْعَفَها أنَّ الإنكارَ قد اكتنف هذه الجملةَ مِنْ جانبَيْها، وذلك قولُه: «وإنهم لَكاذبون»، «ما لكم كيف تحكمون» فمَنْ جَعَلَها للإثباتِ فقد أَوْقَعها دخِيلةً بين نَسِيبَيْنِ». قال الشيخ(٢): «وليسَتْ دخيلةً بين نَسِيْبَيْن؛ لأنَّ لها مناسَبةً ظاهرةً مع قولهم: «وَلَدَ اللَّهُ». وأمَّا قولُه: «وإنهم لَكاذبون» فهي جملةُ اعتراضٍ بين مقالتَيْ الكفرة جاءَتْ للتنديدِ(٣) والتأكيدِ في كَوْنِ مقالتِهم تلك هي مِنْ إفْكِهم».

ونَقَلَ أبو البقاء(٤) أنه قُرِىء «آصْطفىٰ» بالمدِّ. قال: «وهو بعيدٌ جداً».

آ. (١٥٤) قوله: ﴿ما لكم كيف تَحْكُمون﴾: جملتان استفهاميتان ليس لإحداهما تَعَلُّقٌ بالأُخْرىٰ من حيث الإعرابُ، استفهم أولاً عَمَّا استقرَّ لهم وثَبَتَ، استفهامَ إنكار، وثانياً استفهامَ تعجيب مِنْ حُكْمِهم بهذا الحكم الجائرِ، وهو أنهم نَسَبوا أَخَسَّ الجنسَيْن وما يَتَطيَّرون منه، ويَتَوارى أحدُهم مِنْ قومِه عند بِشارَتِه به، إلى ربِّهم، وأحسنَ(٥) الجنسَيْنِ إليهم.

آ. (١٦٠) قوله: ﴿إلاَّ عبادَ اللَّهِ﴾: مُسْتثنى منقطعٌ. والمستثنىٰ منه: إمَّا فاعلُ «جَعَلُوا» أي: جعلوا بينه وبين الجِنَّةِ نَسَباً إلاَّ

---

(١) الكشاف ٣/٣٥٤.
(٢) البحر ٧/٣٧٧.
(٣) البحر: للتشديد.
(٤) الإملاء ٢/١١٢.
(٥) أي: نسبوا أحسن.

عبادَ الله. الثاني: أنه فاعُل «يَصِفُوْن» أي: لكن عباد/ الله يَصِفُونـه بما يَليق بـه [٧٥٣/أ] تعالى. الثالث: أنه ضمير «مُحْضَرون» أي: لكنَّ عبادَ الله نـاجُوْن. وعلى هـذا فتكون جملةُ التسبيحِ معترضةً. وظاهرُ كلامِ أبي البقاء أنه يجوزُ أَنْ يكـونَ استثناءً متصلاً لأنـه قال[١]: «مستثنى مِنْ «جَعَلُوا» أو «مُحْضَـرون». ويجـوزُ أَنْ يكـونَ منفصـلاً» فظاهـرُ هـذه العبارةِ أنَّ الـوجهين الأوَّلين هـو فيهمـا متصـلٌ لا منفصِلٌ. وليس ببعيدٍ كأنه قيـل: وجَعَل النـاسَ. ثم استثنى منهم هؤلاء وكلَّ مَنْ لم يجعل بين الله تعالى وبينَ الجِنَّةِ نَسَباً فهو عند الله مُخْلصٌ من الشِّرْك.

آ. (١٦١) قوله: ﴿وما تَعْبُدون﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنـه معطوفٌ على اسم «إنَّ». و«ما»[٢] نافيةٌ، و«أنتم» اسمُها أو مبتدأٌ، و«أنتم» فيه تغليبُ المخاطبِ على الغائبِ؛ إذ الأصـلُ: فـإنكمُ ومعبـودَكم مـا أنتم وهـو، فغُلِّب الخطابُ. و«عليـه» متعلقٌ بقـولـه: «بفـاتِنين». والضميـرُ عـائـدٌ على «ما تعبدون» بتقديرِ حَذْفِ مضافٍ وضُمِّنَ فاتنين معنى حاملين بالفتنة والتقـدير: فإنكم وآلهتكم، ما أنتم وهم حـامِلِين على عبادتـه إلاَّ الذين سَبَقَ في عِلْمـه أنه من أهل صَلْيِ الجحيم. فَمَنْ مفعولٌ بـ «فاتِنين» والاستثناءُ مفرغٌ. والثاني: أنه مفعولٌ معه، وعلى هذا فيَحْسُنُ السكوتُ على «تعبدون» كما يَحْسُن في قولك: «إنَّ كـلَّ رجلٍ وضَيْعَتَـه»، وحكى الكسائيُّ أن كـلَّ ثـوبٍ وثـمنَـه[٣] والمعنى: أنكم مع معبودِيْكم مُقْتَرنون. كما يُقَدَّر ذلك في «كلُ رجـلٍ وضَيْعَتُه مقتـرنان». وقـولُه: «مـا أنتم عليه بفـاتِنين» مستأنفٌ أي: مـا أنتم على ما تعبـدون بفاتنين، أو بحاملين على الفتنة، إلاَّ مَنْ هـو صالٍ منكم. قـالها الـزمخشريُّ[٤]. إلاَّ أنَّ

---

(١) الإملاء ٢٠٨/٢.

(٢) في قوله تعالى: «ما أنتم».

(٣) رُسمت الواو «لو» وفي «الارتشاف»: «كل ثوب وقيمته». الارتشاف ٣٢/٢.

(٤) الكشاف ٣٥٥/٣، والوجهان هما: العطف والمعية.

أبا البقاء[1] ضَعَّفَ الثاني، وكذا الشيخُ[2] تابعاً له في تضعيفِه بعَدَم تَبادُرِهِ إلى الفهم.

قلت: الظاهرُ أنه معطوفٌ، واستئنافُ «ما أنتم عليه بفاتنين» غيرُ واضح، والحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[3] أَنْ يعودَ الضمير في «عليه» على اللَّهِ تعالى قال: «فإنْ قلتَ: كيف يَفْتِنُونهم على الله؟ قلت: يُفْسِدونهم عليه بإغوائهم، مِنْ قولِك: فتن فلانٌ على فلانٍ امرأتَه، كما تقول: أَفْسَدها عليه وخَبَّبها عليه».

آ. (١٦٣) و «مَنْ هو» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً أو موصوفةً.

وقرأ العامَّةُ «صالِ الجحيم» بكسرِ اللامِ؛ لأنه منقوصٌ مضافٌ حُذِفَتْ لامُه لالتقاءِ الساكنين، وحُمِلَ على لفظ «مَنْ» فأَفْرَدَ كما أَفْرد هو. وقرأ[4] الحسنُ وابن أبي عبلة بضمِّ اللامِ مع واوٍ بعدَها، فيما نقله الهذلي[5] عنهما، وابن عطية[6] عن الحسن. وقرآ بضمِّها مع عَدَمِ واوٍ فيما نقل ابنُ خالويه[7] عنهما وعن الحسن فقط، فيما نقله الزمخشريُّ[8] وأبو الفضل[9]. فأمَّا مع الواو

(١) الإملاء ٢/٢٠٨، قال: «ويضعف أن يكون بمعنى مع إذ لا فعلَ هنا».
(٢) البحر ٧/٣٧٨.
(٣) الكشاف ٣/٣٥٥.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٢٨، والبحر ٧/٣٧٩، والقرطبي ١٥/١٣٦، والنشر ٢/١٨٣.
(٥) الكامل له (خ) ٢٣٣.
(٦) المحرر ١٣/٢٦١، وعبارته «بضم اللام».
(٧) الشواذ له ١٢٨.
(٨) الكشاف ٣/٣٥٦.
(٩) وهو الرازي صاحب اللوامح.

فإنَّه جَمْعُ سَلامةٍ بالواو والنون، ويكون قد حُمِلَ على لفظ «مَنْ» أولاً فأفردَ في قوله «هو»، وعلى معناها ثانياً فجُمِعَ في قوله: «صالُو» وحُذِفَتْ النونُ للإضافة. وممَّا حُمِل فيه علىٰ اللفظ والمعنى في جملةٍ واحدةٍ وهي صلةٌ للموصول قولُه تعالى: «إلَّا مَنْ كان هُوْداً أو نصارى»(١) فأفرد في «كان» وجُمِعَ في هوداً. ومثله قولُه(٢):

٣٨٢٥ــ ....

وأَيْقَظَ مَنْ كان مِنْكُمْ نِياما

وأمَّا مع عَدَمِ الواو فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ جمعاً أيضاً، وإنما حُذِفَتْ الواوُ خطاً كما حُذِفَتْ لفظاً. وكثيراً ما يَفْعلون هذا: يُسْقِطون في الخطِّ ما يَسْقط في اللفظِ. ومنه «يَقْض الحقَّ»(٣) في قراءةِ مَنْ قرأ بالضاد المعجمة، ورُسِمَ بغير ياءٍ، وكذلك «واخْشَوْنِ، اليومَ»(٤). ويُحْتمل أَنْ يكونَ مفرداً، وحقُّه على هذا كسرُ اللامِ فقط لأنه عينُ منقوصٍ، وعينُ المنقوصِ مكسورةٌ أبداً وحُذِفَتِ اللامُ وهي الياءُ لالتقاءِ الساكنين نحو: هذا قاضِ البلد.

وقد ذكروا فيه(٥) توجيهَيْن، أحدهما: أنه مقلوبٌ؛ إذا الأصلُ: صالي ثم صايل، قَدَّموا اللامَ إلى موضع العينِ، فوقعَ الإعرابُ على العين، ثم حُذِفَتْ لامُ الكلمة بعد/ القلب فصار اللفظ كما ترىٰ، ووزنُه على هذا فاعُ فيُقال على [٧٥٣/ب]
هذا: جاء صالٌ، ورأيتُ صالاً، ومررت بصالٍ، فيصيرُ في اللفظِ كقولك: هذا

(١) الآية ١١١ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٦٧٨.

(٣) الآية ٥٧ من الأنعام، وهي قراءة الكسائي وحمزة وابن عامر وأبي عمرو. الدر ٦٥٧/٤.

(٤) الآية ٣ من المائدة.

(٥) في «صالُ».

بابٌ ورأيتُ باباً، ومررتُ ببابٍ. ونظيرُه في مجردِ القلبِ: شاكٍ[1] ولاثٍ[2] في شائك ولائث، ولكنْ شائِك ولائِث قبل القلب صحيحان، فصارا به معتلَّيْن منقوصَيْنِ بخلافِ «صال» فإنَّه قبلَ القلبِ معتلٌّ منقوصٌ فصار به صحيحاً. والثاني: أنَّ اللامَ حُذِفَتْ استثقالاً مِنْ غيرِ قَلْبٍ. وهذا عندي أسهلُ ممَّا قبلَه وقد رَأَيْناهم يتناسَوْن اللامَ المحذوفةَ، ويجعلون الإِعرابَ على العين. وقد قُرِئَ «وله الجوارُ»[3] برفع الراءِ، «وجَنَى الجنتَيْن دانٌ»[4] برفعِ النونِ تشبيهاً بـ جناح وجانّ. وقالوا: ما بالَيْت به بالة والأصل بالِية كعافِيَة. وقد تقدَّمَ طَرَفٌ مِنْ هذا عند قولِه تعالى: «ومِنْ فوقِهم غَواشٌ»[5] فيمَنْ قرأه برفع الشين.

آ. (١٦٤) قوله: ﴿وما مِنَّا إلَّا له مَقامٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ «منَّا» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مبتدأٌ، والخبرُ الجملةُ مِنْ قوله: «إلَّا له مقامٌ مَعْلومٌ» تقديرُه: ما أحدٌ منا إلَّا له مقامٌ، وحَذْفُ المبتدأ مع «مِنْ» جيدٌ فصيحٌ. والثاني: أنَّ المبتدأ محذوفٌ أيضاً، و«إلَّا له مقامٌ» صفتُه حُذِفَ موصوفُها، والخبرُ على هذا هو الجارُّ المتقدمُ. والتقدير: وما منَّا أحدٌ إلَّا له مقامٌ. قال الزمخشري[6]: حَذَفَ الموصوفَ، وأقامَ الصفةَ مُقامَه كقولِه[7]:

٣٨٢٦ـ أنا ابنُ جَلا وطَلَّاعُ الثَّنايا

....

(١) الشائك: ذو الشوكة ثم صار شايك ثم شاكي. وقد يقال شاكُ. انظر: اللسان شوك.

(٢) نبات لائث: ما قد التبس بعضه على بعض يقولون: لائث ولاثٍ على القلب كما سبق. انظر: اللسان لوث.

(٣) الآية ٢٤ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. الإتحاف ٢/٥١٠.

(٤) الآية ٥٤ من الرحمن، ولم أقف على القراءة المذكورة.

(٥) الآية ٤١ من الأعراف وهي قراءة أبي رجاء. الشواذ ٤٣. وانظر: الدر ٣٢٢/٥.

(٦) الكشاف ٣٥٦/٣.

(٧) تقدَّم برقم ٢٥٣٨.

[وقوله][1]:

٣٨٢٧ـ تَـرْمـي بكـفَّيْ كـان مِـنْ أَرْمىٰ الـبَشَـرْ

وردَّه الشيخُ[2] فقال: «ليس هـذا مِنْ حَذْفِ المـوصوفِ وإقـامـةِ الصفـةِ مُقـامَه؛ لأنَّ المحـذوفَ مبتدأٌ، و «إلَّا لـه مقامٌ» خَبَـرُه؛ ولأنه لا ينعقِـدُ كلامٌ مِنْ قولِه: «وما منَّا أحدٌ»، وقوله: «إلَّا له مقامٌ» مَحَطُّ الفائدةِ، وإنْ تُخُيِّل أن «إلَّا لـه مقامٌ معلومٌ» في موضع الصفةِ فقد نَصُّوا على أنَّ «إلَّا» لا تكـونُ صفةً إذا حُـذِف موصوفُها، وأنها فارقتْ «غير» إذا كانتْ صفةً في ذلك لتمكُّنِ «غير» في الوصف وَعَدَمِ[3] تمكُّنِ «إلَّا» فيه، وجَعَل ذلك كقولِه: «أنا ابنُ جَلا» أي: أنا ابنُ رجلٍ جَلا، و «بكفَّيْ كان» أي: رجـل كان، وقـد عَدَّه النَّحْـويون مِنْ أقبحِ الضَّرائِـر [حيث حَذَفَ الموصوفَ والصفةُ جملةٌ لم تتقدَّمْها «مِنْ» بخلافِ قولِـه «مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام» يريدون: مِنَّا فريقٌ ظَعَن، ومنَّا فريقٌ أقـام][4] وقد تقـدَّم نحوٌ من هـذا في النسـاء عند قـوله: «وإنْ مِنْ أهـلِ الكتاب إلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بـه»[5]. وهذا الكـلامُ وما بعده ظاهرُه أنه من كلامِ المـلائكةِ. وقيـل: مِنْ كلامِ رسـول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم. ومفعول «الصـافُّون» و «المُسَبِّحـون» يجـوزُ أنْ يكـونَ مُـراداً أي: الصـافُّون أقـدامَنا أو أجنحتَنـا، والمسبِّحون اللَّـهَ تعـالى وأنْ لا يُـرادَ البتةَ أي: نحن مِنْ أهلِ هذا الفعلِ.

---

(١) تقدم برقم ٢١٠٩.

(٢) البحر ٧/٣٧٩.

(٣) البحر: وقلة تمكن.

(٤) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٥) الآية ١٥٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١٤٨.

آ. (١٧٢) قوله: ﴿إنَّهم لَهُمُ المنصورون﴾: تفسيرٌ للكلمة فيجوز أن لا يكونَ لها محلٌ من الإعراب، ويجوزُ أَنْ تكونَ خبرَ مبتدأ مضمر أو منصوبةً بإضمارِ فعل أي: هي أنَّهم لهم المنصورون، أو أعني بالكلمة هذا اللفظَ، ويكون ذلك على سبيلِ الحكايةِ؛ لأنَّك لو صَرَّحْتَ بالفعل قبلَها حاكياً للجملة بعده كان صحيحاً، كأنَّك قلت: عَنَيْتُ هذا اللفظ كما تقول: «كتبتُ زيدٌ قائمٌ» و «إنَّ زيداً لَقائمٌ». وقرأ[1] الضحَّاك «كلماتنا» جمعاً.

آ. (١٧٧) قوله: ﴿نَزَلَ بساحتهم﴾: العامَّةُ على «نَزَلَ» مبنياً للفاعلِ، وعبد الله[2] ببنائه للمفعولِ، والجارُّ قائمٌ مقامَ فاعِله. والسَّاحةُ: الفِناءُ الخالي مِن الأبنية، وجَمْعُها سُوْحٌ فألفُها عن واوٍ، فتُصَغَّرُ على سُوَيْحَة. قال الشاعر[3]:

٣٨٢٨ـ فكان سِيَّانِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً
أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّت السُّوحُ

[٧٥٤/أ] وبهذا يتبيَّنُ/ ضَعْفُ قولِ الراغب[4]: إنها مِنْ ذواتِ الياءِ؛ حيث عَدَّها في مادة «سيح» ثم قال: «السَّاحة: المكانُ الواسعُ. ومنه ساحةُ الدار. والسَّائحُ: الماءُ الجاري في الساحة. وساحَ فلانٌ في الأرضِ: مَرَّ مَرَّ السَّائح،

---

(١) في الآية ١٧١. انظر: البحر ٧/٣٨٠.
(٢) المحتسب ٢/٢٢٩، والبحر ٧/٣٨٠.
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/١٩٧، والخصائص ١/٣٤٨، وابن يعيش ٢/٨٦، والخزانة ٢/٣٤٢. والسوح: جمع ساحة يصف سنة ذات جدب فرعي الغنم وتركه سواء.
(٤) لم ينص على أنها يائية ومنهجه الجمع بين ذوات الياء وذوات الواو تحت حرف واحد، وذكر بعدها «سود» وبدأ المادة بقوله ساح. المفردات ٢٤٦.

ورجلٌ سائحٌ وسَيَّاح» انتهى. ويُحتمل أَنْ يكونَ لها مادتان[1]، لكنْ كان ينبغي أن يذكرَ: ما هي الأشهرُ، أو يذكرَهما معاً. وحُذِفَ مفعولُ «أبْصر» الثاني: إمَّا اختصاراً لدلالةِ الأولِ عليه، وإمَّا اقتصاراً. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: صباحُهم.

آ. (١٨٠) قوله: ﴿رَبِّ العِزَّةِ﴾: أُضيف الربُّ إلى العِزَّةِ لاختصاصه بها، كأنه قيل: ذو العزَّة كما تقول: صاحبُ صِدْقٍ لاختصاصِه به. وقيل: المرادُ العِزَّةُ المخلوقةُ الكائنةُ بين خَلْقِه. ويترتَّبُ على القولين مسألةُ اليمين. فعلى الأول ينعقدُ بها اليمينُ؛ لأنها صفةٌ من صفاتِه تعالى بخلاف الثاني، فإنه لا ينعقدُ بها اليمينُ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الصافات]

(١) عقد لها في اللسان مادتين: «سوح» ومنها الساحة وتصغيرها سُوَيْحة، و«سَيَح» ومنه السَّيْح: الماء الظاهر الجاري وقد ساح يسيح سَيْحاً، وساح في الأرض يسيح سِياحة أي ذهب. ومن هنا فثمةَ مادتان واوية ويائية.

سـورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ[١] العامَّةُ بسكونِ الدالِ مِنْ «صادْ» كسائرِ حروف التهجِّي في أوائلِ السُّوَر. وقد مرَّ ما فيه. وقرأ أُبَيٌّ والحسنُ وابنُ أبي إسحاق وابنُ أبي عبلة وأبو السَّمَّال بكسرِ الدال مِنْ غير تنوينٍ. وفيها وجهان، أحدُهما: أنه كَسْرٌ لالتقاءِ الساكنين[٢]، وهذا أقربُ. والثاني: أنه أمرٌ من المصاداة وهي المعارَضَةُ[٣] ومنه صَوْتُ الصَّدىٰ لمعارضتِه لصوتِك وذلك في الأماكن الصلبةِ الخاليةِ والمعنى: عارِضِ القرآنَ بعملك، فاعمَلْ بأوامرِه وانتهِ عن نواهيه. قاله الحسن. وعنه أيضاً: أنه مِنْ صادَيْتُ أي: حادَثْتُ. والمعنى: حادِثِ الناسَ بالقرآن.

وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك، إلَّا أنه نَوَّنَه وذلك على أنَّه مجرورٌ بحرفِ قَسَمٍ مقدرٍ، حُذِفَ وبقي عَمَلُه كقولِهم: «اللَّهِ لأفعلَنَّ» بالجرِّ. إلَّا أنَّ الجرَّ يَقِلُّ في غيرِ الجلالة، وإنما صَرَفه ذهاباً به إلى معنى الكتاب والتنزيل. وعن الحسنِ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤١٨/٢، والبحر ٣٨٣/٧، والقرطبي ١٤٣/١٥، والمحتسب ٢٣٠/٢، والنشر ٤١٤/١.

(٢) الألف والصاد.

(٣) وهو مذهب الزجاج في معانيه ٣١٩/٤، قال: «مِنْ قولك: صادىٰ يُصادِي إذا قابل على معنى: صادِ القرآنَ بعملك».

أيضاً وابن السَّمَيْفَعِ وهارون الأعور صادُ بالضمِّ من غيرِ تنوينٍ، على أنه اسمٌ للسورةِ، وهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذه صاد. ومُنِعَ من الصرف للعَلَميَّة والتأنيث، وكذلك قرأ ابن السَّمَيْفَع وهارون: قاف[1] ونون[2] بالضمِّ على ما تقدَّمَ.

وقرأ عيسى وأبو عمروٍ في روايةِ محبوب «صادَ» بالفتح مِنْ غير تنوينٍ. وهي تحتمل ثلاثةَ أوجهٍ. البناءَ على الفتح تخفيفاً كـ أين وكيف، والجرَّ بحرفِ القسمِ المقدرِ، وإنما مُنع من الصرف للعلميَّةِ والتأنيثِ كما تقدَّم، والنصبَ بإضمارِ فِعْلٍ أو على حذفِ حَرْفِ القَسم نحوَ قولِه[3]:

٣٨٢٩ــ . . . .

فـذاكَ أمـانـةَ الـلَّهِ الـثـريـدُ

وامتنعَتْ من الصرف لِما تقدَّم، وكذلك قرآ: «قاف» و«نون» بالفتح فيهما، وهما كما تقدَّم، ولم أحفَظْ التنوينَ مع الفتح والضم.

قوله: «والقرآنِ» قد تقدَّم مثلُه في «يس[4] والقرآنِ»، وجوابُ القسم فيه أقوالٌ كثيرةٌ، أحدها: أنه قولُه: «إنَّ ذلك لَحَقٌّ»[5]، قاله الزجاج[6] والكوفيون غيرَ الفراءِ. قال الفراء[7]: «لا نجده مستقيماً لتأخيره جداً عن قولِه: «والقرآن». الثاني: أنه قولُه: «كم أهلَكْنا» والأصلُ: لكم أهلَكْنا، فحذف اللامَ كما حَذَفها

---

(١) الآية ١ مِنْ ق.
(٢) الآية ١ من القلم.
(٣) تقدم برقم ٩٣.
(٤) الآية ١ ــ ٢ من يس.
(٥) في الآية ٦٤.
(٦) معاني القرآن له ٤/٣١٩.
(٧) معاني القرآن له ٢/٣٩٧.

في قولِه: «قد أَفْلَح مَنْ زكَّاها»[١] بعد قولِه: «والشمس » لَمَّا طال الكلام. قاله ثعلبٌ والفراء[٢]. الثالث: أنه قولُه: «إنْ كلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرسُلَ»[٣] قاله الأخفش[٤]. الرابع: أنه قولُه: «صاد»؛ لأنَّ المعنى: والقرآنِ لقد صدق محمدٌ. قاله الفراء[٥] وثعلب أيضاً. وهذا بناءً منهما على جوازِ تقديمِ جوابِ القسم، وأنَّ هذا الحرفَ مُقْتَطَعٌ مِنْ جملةٍ هو دالٌّ عليها. وكلاهما ضعيفٌ.

الخامس: أنه محذوفٌ. واختلفوا في تقديره، فقال الحوفي: / تقديرُه: لقد جاءَكم الحقُّ، ونحوُه. وقدَّره ابن عطية[٦]: ما الأمرُ كما يَزْعمون. والزمخشري[٧]: إنه لَمُعْجِزٌ. والشيخ[٨]: إنَّك لمن المُرْسَلين. قال: «لأنه نظيرُ «يَس والقرآنِ الحكيم، إنك لمن المرسلين»[٩] وللزمخشري[١٠] هنا عبارةٌ بشعةٌ جداً. وهي: «فإنْ قلتَ: قولُه: ص والقرآنِ ذي الذكر بل الذين كفروا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ كلامٌ ظاهرُه متنافٍ[١١] غيرُ منتظِمٍ .فما وجهُ انتظامِه؟ قلت: فيه وجهان، أَنْ يكونَ قد ذكر اسمَ هذا الحرفِ من حروفِ المعجمِ على سبيلِ التحدِّي والتنبيه على الإعجازِ كما مَرَّ في أَول الكتاب، ثم أتبعه القسمَ محذوفَ الجواب [٧٥٤/ب]

---

(١) الآية ٩ من الشمس.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٣) الآية ١٤.

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٥٣.

(٥) معاني القرآن له ٢/٣٩٦ ــ ٣٩٧.

(٦) المحرر ١٤/٧.

(٧) الكشاف ٣/٣٥٩.

(٨) البحر ٧/٣٨٣.

(٩) الآية ١، ٢ من يس.

(١٠) الكشاف ٣/٣٥٨ ــ ٣٥٩.

(١١) المطبوعة: متنافر.

لدلالةِ التحدِّي عليه، كأنه قال: والقرآنِ ذي الذِّكْرِ إنـه لَكلامٌ مُعْجِـزٌ. والثاني: أَنْ يكونَ «صاد» خبرَ مبتدأ محذوفٍ على أنها اسمٌ للسورةِ كأنه قال: هذه صاد. يعني هذه السورةَ التي أعْجَـزَتِ العربَ والقـرآنِ ذي الذِّكْـر، كما تقـول: «هذا حاتِمٌ واللَّهِ» تريد: هو المشهورُ بالسَّخاءِ واللَّهِ، وكذلك إذا أقسمَ بها كـأنَّه قـال: أَقْسَمْتُ بصاد والقرآنِ ذي الذِّكْر إنه لَمُعْجِزٌ. ثم قال: بل الـذين كفروا في عِـزَّةٍ واستكبارٍ عنِ الإِذعانِ لـذلك والاعتـرافِ[1]، وشِقاقٍ لله ورسـوله، وإذا جَعَلْتَهـا مُقْسَماً بها، وعَطَفْتَ عليها «والقرآنِ ذي الذِّكْرِ» جازَ لك أَنْ تريدَ بالقرآنِ التنزيلَ كلَّه، وأَنْ تـريدَ السـورةَ بعينِهـا. ومعنـاه: أُقْسِمُ بـالسـورةِ الشـريفـة: والقـرآنِ ذي الذِّكْر كمـا تقولُ: مَـرَرْتُ بالـرجلِ الكـريم وبالنَّسْمَـةِ المباركـة، ولا تريـد بالنَّسْمَةِ غيرَ الرجلِ».

آ. (٢) **قوله: ﴿بل الذين كفـروا﴾**: إضْرابُ انتقـالٍ من قصةٍ إلى أخرى. وقرأ[2] الكسائيُّ في روايةِ سَوْرة وحماد بن الـزبرقـان[3] وأبو جعفـر والجحدري «في غِرَّةٍ» بالغَيْن معجمةً والراءِ. وقد رُوي أن حماداً الراويـة قرأهـا كذلك تصحيفاً، فلمَّا رُدَّتْ عليه قال: «ما ظَنَنْتُ أنَّ الكافرين في عِزَّة» وهو وهمٌ منه؛ لأن العِزَّةَ المُشارَ إليها حَمِيَّـةُ الجاهليـة. والتنكيرُ في «عـزَّة وشِقاق» دلالـةً على شِدَّتِهما وتَفاقُمهما.

آ. (٣) **قوله: ﴿كم أهلَكْنـا﴾**: «كم» مفعولُ «أهلَكْنـا»، و«مِنْ قَرْنٍ» تمييزٌ، و«مِنْ قبلِهم» لابتداء الغاية.

---

(١) الكشاف: «والاعتراف بالحق».

(٢) البحر ٣٨٣/٧، والكشاف ٣٥٩/٣.

(٣) لم أقف عليه.

قـوله: «ولات حين» هـذه الجملةُ في محلٍّ نصبٍ على الحـال مِنْ فاعـل «نادَوْا» أي: استغاثوا، والحالُ أنه لا مَهْرَبَ ولا مَنْجى.

وقرأ العامَّةُ «لاتَ» بفتح التـاء و «حينَ» بالنصبِ، وفيهـا أوجهٌ، أحـدها: ـ وهو مذهبُ سيبويه[1] ـ أنَّ «لا» نافيةٌ بمعنىٰ ليس، والتاءُ مزيدةٌ فيها كزيادتِها في رُبَّ وثَمَّ، ولا تعمـلُ إلاَّ في الأزمان خـاصةً نحـو: لاتَ حينَ، ولات أوان، كقوله[2]:

٣٨٣٠ـ طـلبُـوا صُـلْحَـنـا ولاتَ أوانٍ
فـأَجَـبْـنـا أنْ لـيسَ حـيـنَ بـقـاءِ

وقول الآخر[3]:

٣٨٣١ـ نَـدِمَ الـبُـغـاةُ ولاتَ سـاعـةَ مَـنْـدَمِ
والـبَـغْـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيْـه وخـيـمُ

والأكثرُ حينئذٍ حَـذْفُ مرفـوعِها تقـديرُه: ولات الحينُ حينَ منـاصٍ. وقد يُحْذَفُ المنصوبُ ويبقىٰ المرفوعُ. وقد قرأ هنا بذلك بعضُهم[4] كقوله[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٨، ٣٨٩.

(٢) البيت لأبـي زبيـد الـطائي، وهـو في الخصـائص ٢/٣٧٧، والإنصـاف ١٠٩، وابن يعيش ٩/ ٣٢، والخـزانـة ٢/١٥١، والعيني ٢/١٥٧، والـهمـع ١/١٢٦، والدرر ١/٩٩.

(٣) البيت لمحمد بن عيسى التيمي أو مهلهل بن مالك الكنـاني، وهو في شـرح الكافيـة الشـافية ١/٤٤٣، والخـزانة ٢/١٤٧، والعيني ٢/١٤٦، والهمـع ١/١٢٦، والدرر ١/٩٩.

(٤) وهـو أبو السمَّـال. وانظر في قـراءات «ولات حين»: القـرطبـي ١٥/١٤٨، والبحـر ٧/٣٨٣، والشواذ ١٢٩.

(٥) تقدم برقم ٨٨٠.

٣٨٣٢- مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نـيـرانِـهـا
فـأنـا ابـنُ قَـيْسٍ لا بَـراحُ

أي: لا براحَ لي. ولا تعملُ في غيرِ الأحيان على المشهور، وقد تُمُسِّك بإعمالها في غير الأحيان بقولِه(١):

٣٨٣٣- حَـنَّـتْ نَـوارُ ولاتَ هَـنَّـا حَـنَّـتِ
وبـدا الـذي كـانَـتْ نَـوارُ أجَـنَّـتِ

فإنَّ «هَنَّا» مِنْ ظروفِ الأمكنةِ. وفيه شذوذٌ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ، أحدها: عَمَلُها في اسمِ الإشارةِ وهو معرفةٌ ولا تعملُ إلاَّ في النكراتِ. الثاني: كونُه لا يَتَصَرَّفُ. الثالث: كونُه غيرَ زمانٍ. وقد رَدَّ بعضُهم هذا بأنَّ «هَنَّا» قد خرجَتْ عن المكانية واسْتُعْمِلت في الزمان، كقولِه تعالى: «هنالِكَ ابْتُلِيَ المؤمنون»(٢) وقولِ الشاعر(٣):

٣٨٣٤- ....
فـهـنـاك يَـعْـتَـرِفـون أيـن الـمَـفْـزَعُ

كما تقدم في سورة الأحزاب(٤)؛ إلاَّ أنَّ الشذوذَيْن الآخرَيْن باقيان. وتأوَّل بعضُهم البيتَ أيضاً بتأويلٍ آخرَ: وهو أَنَّ «لاتَ» هنا مهملةٌ لا عملَ لها و«هَنَّا» [٧٥٥/أ] ظرفٌ خبرٌ مقدمٌ/ و«حَنَّتِ» مبتدأ بتأويلِ حَذْفِ «أنْ» المصدرية تقديرُه: أنْ حَنَّتْ نحو «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراه»(٥). وفي هذا تكلُّفٌ وبُعْدٌ. إلاَّ أنَّ فيه الاستراحةَ من الشذوذاتِ المذكورات أو الشذوذَيْن.

---

(١) تقدم برقم ١٢٥٣.
(٢) الآية ١١ من الأحزاب.
(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.
(٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الأحزاب.
(٥) مجمع الأمثال ١٢٩/١. وقد ذكر هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١.

وفي الوقفِ عليها مذهبان: المشهورُ عند العربِ وجماهيرِ القراءِ السبعةِ بالتاءِ المجبورةِ إتْباعاً لمرسومِ الخطِّ الشريفِ. والكسائيُّ[1] وحدَه من السبعةِ بالهاء. والأولُ مذهبُ الخليلِ وسيبويه[2] والزجاج[3] والفراء[4] وابن كَيْسان، والثاني مذهبُ المبرد. وأغرب أبو عبيد[5] فقال: الوقفُ على «لا» والتاءُ متصلةً بـ «حين» فيقولون: قُمْتُ تحينَ قمتَ، وتحينَ كان كذا فعلتُ كذا. وقال: «رأيتها في الإمام كذا: «ولا تحين» متصلة. وأنْشَدَ على ذلك أيضاً قولَ الشاعر[6]:

٣٨٣٥- العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطِفٍ
والمُطْعِمون زمانَ لا من مُطْعِمِ

والمصاحفُ إنما هي «ولاتَ حين». وحَمَلَ العامَّةُ ما رآه على أنه ممَّا شَذَّ عن قياسِ الخَطِّ كنظائرَ له مَرَّتْ لك.

وأمَّا البيتُ فقيل: إنَّه شاذٌّ لا يُلْتَفَتُ إليه. وقيل: إنه إذا حُذِفَ الحينُ المضافُ إلى الجملة التي فيها «لات» جاز أَنْ تُحْذَفَ «لا» وحدها ويُسْتَغْنى عنها بالتاء. والأصل: العاطفونَ حين لات حينَ لا مِنْ عاطفٍ، فحذف «حين» الأول و «لا» وحدَها، كما أنه قد صَرَّح بإضافة «حين» إليها في قول الآخر[7]:

---

(١) النشر ٢/٣٢، والإتحاف ٢/٤١٨، والبحر ٧/٣٨٤.
(٢) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.
(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢٠.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨.
(٥) هذا النقل ورد في المغني ٣٣٥ عن أبي عبيدة.
(٦) تقدم برقم ٣٨٣.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وعجزه:

ولكنْ قبلها اجْتَنبُوا أذاتي

وهو في الهمع ١/١٢٢، والدرر ١/٩٩، والخزانة ٢/١٤٨.

٣٨٣٦ـ وذلـك حيـنَ لاتَ أوانَ حِـلْمٍ

. . . .

ذكر هذا الوجهَ ابنُ مـالك، وهـو متعسِّفٌ جداً. وقـد تُقَدَّرُ إضـافةُ «حين» إليها مِنْ غيرِ حَذْفٍ لها كقولِه(١):

٣٨٣٧ـ تَـذَكَّـرَ حُـبَّ لـيـلى لاتَ حـيـنَـا

. . . .

أي: حين لاتَ حين. وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيدٍ بقوله(٢):

٣٨٣٨ـ . . . .

. . . . ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ

[وقوله](٣):

٣٨٣٩ـ . . . . لات أوانَ . . . .

. . . .

فإنه قد وُجِدت التاءُ مع «لا» دون «حين»؟

الوجه الثاني من الأوجه السـابقة: أنهـا عاملةٌ عمـلَ «إنَّ» يعني أنها نـافيةٌ

---

(١) عجـزه:

وأَضْحىٰ الشيبُ قد قَطَعَ القَرينا

وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٧، واللسـان (لات)، والخزانـة ٢/١٤٨، ولا يعرف قائله.

(٢) تمامـه:

فَـلَتَعْـرِفَـنَّ خـلائِقـاً مَـشْمـولـةً ولَتَنْدَمَنَّ . . . .

ولم أهتدِ إلى قائله، وهو في أضداد الأنباري ١٦٨، ومعاني الفراء ٢/٣٩٧.

(٣) تقدم برقم ٣٨٣٦.

للجنسِ فيكون «حينَ مناص» اسمَها، وخبرُها مقدر تقديرُه: ولات حينَ مناصٍ لهم، كقولك: لا غلامَ سفرٍ لك، واسمها معربٌ لكونه مضافاً.

الثالث: أنَّ بعدها فعلاً[1] مقدراً ناصباً لـ «حين مَناص» بعدها أي: لات أَرىٰ حينَ مَناصٍ لهم بمعنى: لستُ أرى ذلك ومثلُه: «لا مَرْحباً بهم» ولا أهلاً ولا سهلاً أي: لا أَتَوْا مَرْحباً، ولا لَقُوا أهلاً، ولا وَطِئوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش[2] وهما ضعيفان. وليس إضمارُ الفعلِ هنا نظيرَ إضماره في قوله[3]:

٣٨٤٠ـ ألا رَجُلاً جَزاه اللَّهُ خيراً
....

لضرورةِ أنَّ اسمَها المفردَ النكرةَ مبنيٌّ على الفتح، فلمَّا رأينا هذا معرباً قدَّرْنا له فعلاً خلافاً للزجاج، فإنه يُجَوِّزُ تنوينَه في الضرورة، ويدَّعي أن فتحتَه للإعراب، وإنما حُذِف التنوينُ للتخفيفِ ويَسْتَدِلُّ بالبيتِ المذكور وتقدَّم تحقيقُ هذا[4].

الرابع: أن «لات» هذه ليسَتْ هي «لا» مُزاداً فيها تاءُ التأنيث، وإنما هي: «ليس» فأُبْدلت السينُ تاءً، وقد أُبْدِلت منها في مواضعَ قالوا[5]: النات

---

(١) الأصل: «فعل مقدر ناصب» وهو سهوٌ.
(٢) لم يُشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».
(٣) تقدم برقم ٩٥.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٨٢.
(٥) انظر: الممتع ٣٨٩. ونسب صاحب الجنى الداني ٤٨٥ القول إلى ابن أبي الربيع.

يريدون: الناس. ومنه: «سِتٌّ» وأصله سِدْس. قال[1]:

٣٨٤١- يــا قــاتــلَ الــلَّهُ بــنــي الــسَّــعْــلاتِ
عــمــرَو بــنَ يَــرْبُــوعٍ شــرارَ الــنــاتِ
لَيْـسوا بـأخيـارٍ ولا أكْيـاتِ

وقُرِيء شاذاً «قُلْ أعوذُ بربِّ الناتِ»[2] إلى آخره. يريد: شرارَ الناسِ ولا أكياسٍ، فأبْدل. ولَمَّا أبدل السينَ تاءً خاف من التباسها بحرفِ التمني فقلب الياءَ ألفاً فبقيَتْ «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلةِ؛ لأنَّ حرف العلة لا يُبْدل ألفاً إلَّا بشروطٍ منها: أن يتحرَّكَ، وأَنْ ينفتحَ ما قبله، فيكون «حينَ مناص» خبرَها، والاسمُ محذوفٌ على ما تقدَّم، والعملُ هنا بحقِّ الأصالةِ لا الفرعيةِ.

وقرأ[3] عيسى بن عمر «ولاتِ حينِ مناص» بكسر التاء وجرِّ «حين» وهي قراءةٌ/ مُشْكلةٌ جداً. زعم الفراء[4] أنَّ «لات» يُجَرُّ بها، وأنشد[5]: [٧٥٥/ب]

٣٨٤٢- ....
ولَتَنْدَمَنَّ ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ

وأنشد غيرُه[6]:

٣٨٤٣- طلبوا صلحَنا ولاتَ أوانٍ
....

---

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.
(٢) الآية ١ من الناس. انظر: الشواذ ١٨٣.
(٣) القرطبي ١٥/١٤٨، والبحر ٧/٣٨٣.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٧.
(٥) تقدم برقم ٣٨٣٧.
(٦) تقدم برقم ٣٨٣٠.

البيت. وقال الزمخشري[1]: «ومثلُه قول أبي زبيد الطائي: طلبوا صلحنا. البيت. قال: فإنْ قلتَ ما وجهُ الجرِّ في «أوان»؟ قلت: شُبِّه بـ «إذ» في قوله[2]:

٣٨٤٤ـ ....
..... وأنـتَ إذٍ صحيحُ

في أنه زمانٌ قُطِع منه المضافُ إليه وعُوِّض منه التنوينُ لأن الأصلَ: ولات أوان صلح. فإن قلتَ: فما تقولُ في «حينَ مناصٍ» والمضافُ إليه قائمٌ؟ قلت: نَزَّل قَطْعَ المضافِ إليه مِنْ «مناص» ـ لأنَّ أصلَه: حين مناصِهم ـ منزلةَ قَطْعِه مِنْ «حين» لاتحاد[3] المضاف والمضاف إليه، وجَعَل تنوينَه عوضاً من المضافِ[4] المحذوفِ، ثم بَنَى الحين لكونِه مضافاً إلى غير متمكن». انتهى.

وخرَّجه الشيخُ[5] على إضمار «مِنْ» والأصل: ولات مِنْ حين مناص، فحُذِفت «مِنْ» وبقي عملُها نحو قولِهم: على كم جِذْعٍ بَنَيْتَ بيتك؟ أي: مِنْ جذع في أصحِّ القولَيْن. وفيه قولٌ آخر: أنَّ الجرَّ بالإضافة، ومثله قوله[6]:

٣٨٤٥ـ ألا رَجُلٍ جزاه اللَّهُ خَيْراً
....

أنشدوه بجرِّ «رَجُل» أي: ألا مِنْ رجل.

(١) الكشاف ٣/٣٥٩.
(٢) تقدم برقم ٣٢٧.
(٣) قوله: «لاتحاد» غير واضح في الأصل، وفي الكشاف «لاتخاذ» وهو تصحيف.
(٤) الكشاف: الضمير.
(٥) البحر ٧/٣٨٤ بعد أن حكم على كلام الزمخشري السابق بالتمحل.
(٦) تقدم برقم ٩٥.

قلت: وقد يتأيَّد بظهورِها في قوله(١):

٣٨٤٦ـ . . . .
وقـالَ: ألا لا مِـنْ سبيـلٍ إلـى هـنـدِ

قال(٢): «ويكونُ موضعُ «مِنْ حين مناصٍ» رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقولُ: ليس من رجلٍ قائماً، والخبرُ محذوفٌ، وعلى هذا قولُ سيبويه. وعلى(٣) أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ على قولِ الأخفش. وخَرَّج الأخفشُ(٤) «ولاتَ أوانٍ» على حَذْفِ مضافٍ، يعني: أنه حُذِفَ المضافُ وبقي المضافُ إليه مجروراً على ما كان. والأصلُ: ولات حينُ أوانٍ.

وقد رَدَّ هذا الوجهَ مكيٌّ(٥): بأنه كان ينبغي أَنْ يقومَ المضافُ إليه مَقامَه في الإعراب فيُرفعَ. قلت: قد جاء بقاءُ المضافِ إليه على جَرِّه. وهو قسمان: قليلٌ وكثيرٌ. فالكثيرُ أَنْ يكونَ في اللفظ مِثْلُ المضاف نحو(٦):

٣٨٤٧ـ أكُـلَّ امـرِىءٍ تَـحْـسَـبـيـن امـرَأً
ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالـلـيـلِ نـارا

أي: وكلَّ نارٍ. والقليلُ أَنْ لا يكونَ كقراءة مَنْ قرأ «واللهُ يريدُ الآخرةِ»(٧)

---

(١) تقدم برقم ٩٤.
(٢) أي أبو حيان في تخريج قراءة «ولات حينِ» في البحر ٧/٣٨٤.
(٣) البحر: أو على.
(٤) معاني القرآن ٢/٤٥٣ ـ ٤٥٤.
(٥) المشكل له ٢/٢٤٨.
(٦) تقدم برقم ٢٤٤٣، وقد تحقق شرط النحاة: وهو العطف على مماثل المحذوف وهو «كل».
(٧) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة سليمان بن جماز. انظر: البحر ٤/٥١٨، والمحتسب ١/٢٨١.

بجر «الآخرةِ» فليكنْ هذا منه. على أنَّ المبردَ رواه بالـرفعِ[1] على إقـامتِه مُقـامَ المضافِ.

وقال الزجَّاج[2]: «الأصل: ولات أواننا، فحُذِفَ المضافُ إليه فوجَبَ أنْ لا يُعْرَبَ، وكسرُه لالتقاءِ الساكنين». قال الشيخ[3]: «هذا هو الوجهُ الـذي قرَّره الـزمخشريُّ، أَخَـذَه من أبـي إسحاقَ» قلت: يعني الـوجهَ الأولَ، وهـو قـولُـه: ولاتَ أوان صلحٍ. هذا ما يتعلَّقُ بجرِّ «حين».

وأمَّا كسرُ تاءِ «لات» فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين كـ جَيْرِ، إلَّا أنه لا تُعْرف تاءُ تأنيثٍ إلَّا مفتوحةً.

وقـرأ عيسى أيضاً بكسـرِ التاءِ فقط، ونصبِ «حين» كـالعامَّـةِ. وقرأ أيضـاً «ولات حينُ» بـالرفـعِ، «مناصَ» بـالفتح. وهـذه قراءةٌ مشكلةٌ جـداً لا تَبْعُدُ عن الغلطِ مِنْ راويهـا عن عيسى فإنـه بمكانـةٍ مِنْ العلمِ المانـعِ لـه من مثـلِ هـذه القراءةِ. وقد خَرَّجها أبو الفضلِ الرازيُّ في «لوامحـه» على التقديمِ والتـأخيرِ، وأنَّ «حين» أُجْرِي مُجْرى قبل وبعد في بنائِه على الضمِّ عند قَطْعِه عن الإضافـة بجامع ما بينه وبينهما مِن الظرفيةِ الزمـانيةِ. و«مَنـاصَ» اسمُها مبنيٌّ على الفتـح فُصِـل بينَه وبينهـا بـ «حين» المقطوعِ عن الإضـافة. / والأصـلُ: ولاتَ مناص [٧٥٦/أ]
حين كذا، ثم حُذِفَ المضـافُ إليه «حين»، وبُني على الضم وقَـدِّم فاصـلاً بين «لات» واسمِها. قال: «وقد يجوزُ أَنْ يكـونَ لذلـك معنىً لا أَعْرِفُـه». وقد رُوِي في تاءِ «لاتَ» الفتحُ والكسرُ والضمُّ.

---

(١) كما نقل عنه الزجاج في المعاني ٤/٣٢٠، ولم يرد البيت في مقتضب المبرد.

(٢) معاني القرآن ٤/٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٣) البحر ٧/٣٨٤.

وقوله: «فنادَوْا» لا مفعولَ له؛ لأنَّ القصدَ: فَعَلوا النداءَ، مِنْ غيرِ قصدِ منادىً. وقال الكلبيُّ: «كانوا إذا قاتلوا فاضْطُرُّوا نادى بعضُهم لبعض: مناص أي: عليكم بالفرارِ، فلَمَّا أتاهم العذابُ قالوا: مناص». فقال اللَّهُ تعالى لهم: ولات حينَ مناصٍ». قال القشيريُّ: «فعلى هذا يكونُ التقديرُ: فنادَوْا مناص، فحُذِف لدلالةِ ما بعده عليه». قلت: فيكون قد حَذَفَ المنادى وهو بعضاً وما ينادُوْن به، وهو مناص، أي: نادَوْا بعضَهم بهذا اللفظِ. وقال الجرجانيُّ: «أي: فنادَوْا حين لا مناص أي: ساعةَ لا مَنْجَىً ولا فَوْتَ، فلمَّا قَدَّم «لا» وأَخَّر «حين» اقتضى ذلك الواوَ كما تقتضي الحالُ إذا جُعِل ابتداءً وخبراً مثلَ ما تقول: «جاء زيدٌ راكباً» ثم تقول: جاء وهو راكبٌ. فـ «حين» ظرفٌ لقولِه «فنادَوْا». قال الشيخ[1]: «وكونُ أصلِ هذه الجملةِ فنادَوْا: حين لا مناص، وأنَّ «حين» ظرفٌ لقولِه: «فنادَوْا» دعوى أعجميةٌ في نَظْمِ[2] القرآن، والمعنى على نظمِه في غايةِ الوضوح». قلت: الجرجانيُّ لا يَعْني أنَّ حين ظرفٌ لـ «نادَوْا» في التركيبِ الذي عليه القرآن الآن، إنما يعني بذلك في أصلِ المعنى والتركيب، كما شَبَّه ذلك بقولِك «جاء زيدٌ راكباً» ثم بـ «جاء زيدٌ وهو راكبٌ» فـ «راكباً» في التركيبِ الأولِ حالٌ، وفي الثاني خبرُ مبتدأ، كذلك «حين» كان في الأصل ظرفاً للنداء، ثم صار خبرَ «لات» أو اسمَها على حسبِ الخلافِ المتقدِّم.

والمناصُ: مَفْعَلٌ مِنْ ناص يَنُوص أي: هَرَبَ فهو مصدرٌ يقال: ناصه يَنُوصه إذا فاته فهذا متعدٍّ، وناصَ يَنُوص أي: تأخَّر. ومنه ناص عن قِرْنِه أي:

---

(١) البحر ٧/٣٨٤.

(٢) البحر: «مخالفة لنظم».

تأخُّر عنه جُبْناً. قاله الفراء[1]، وأنشد قولَ امرىء القيس[2]:

٣٨٤٨ـ أمِنْ ذِكْـرِ سَلْمى أنْ نَـأَتْـكَ تَـنُـوْصُ
فـتَـقْـصُـرُ عـنـهـا خِـطْـوةً وتَـبُـوْصُ

قـال أبـو جعفـر النحـاس[3]: «نـاصَ يَنُـوص أي: تقـدَّم فيكـون من الأضداد». واستناص طلب المَناص. قال حارثة بن زيد[4]:

٣٨٤٩ـ غَـمْـرُ الـجِـراءِ إذا قَـصَـرْتُ عِنـانَـه
بيـديْ اسْتَنـاصَ ورام جَـرْيَ المِسْحَـلِ

ويقال: ناص إلى كذا ينوص نَوْصاً أي: التجأ إليه.

آ. (٤) قـولـه: ﴿أن جـاءكم﴾: أي: مِنْ أَنْ، وفيهـا الخـلافُ المشهورُ[5].

وقوله: «وقال الكافرون» من بابِ وَضْـعِ الظاهـرِ مَوْضـعَ المضمر شهـادةً عليهم بهذا الوَصْفِ القبيح.

آ. (٥) قـوله: ﴿عُجاب﴾: مبالغةً في «عجيب» كقولهم: رجل طُـوال وأَمْرٌ سُـراع هما أبلغُ مِنْ: طـويـل وسـريـع. وعلي[6] والسلمي وعيسى

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٧.
(٢) تقدم برقم ٣١٩.
(٣) إعراب القرآن ٢/٧٨٠ ـ ٧٨١.
(٤) اللسـان (نوص)، والكشـاف ٣/٣٥٩ يصف فرسـاً. غمـر الجـراء: كثيـر الجـري: والمسحل: حمار الوحش.
(٥) انظر: الدر المصون ١/٢١٢.
(٦) الشواذ ١٢٩، والمحتسب ٢/٢٣٠، والبحر ٧/٣٨٥، والقرطبي ١٥/١٤٩.

وابن مقسم «عُجَّاب» بتشديد الجيم، وهي أبلغ مِمَّا قبلَها فهي مثلُ رجل كريم وكُرام بالتخفيف، وكُرَّام بالتشديد. قال مقاتل: «وعُجاب ـ يعني بالتخفيفِ ـ لغةُ أزد شنوءة». وهذه القراءةُ أعني بالتشديدِ كقوله: «ومَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً»[1] هو أبلغُ مِنْ كُبار، وكُبار أبلغُ مِنْ كبير.

وقوله: «أجَعَلَ» أي: أصيَّرها إلهاً واحداً في قولِه وزَعْمه.

آ. (٦) **قوله: ﴿أن امْشُوا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ «أنْ» مصدريةً أي: انطلقوا بقولِهم: أن امْشُوا وأَنْ تكونَ مفسِّرةً: إمَّا لـ انطلق لأنه ضُمِّنَ معنى القول. قال الزمخشريُّ[2]: «لأنَّ المنطلقين عن مجلس التقاوُلِ / لا بُدَّ لهم أَنْ يتكلموا ويتفاوضوا فيما جَرَىٰ لهم». انتهى. وقيل: بل هي مفسِّرةٌ لجملةٍ محذوفةٍ في محلِّ حالٍ تقديرُه: وانطلقوا يتحاورون أن امْشُوا. ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً معمولةً لهذا المقدرِ. وقيل: الانطلاقُ هنا الاندفاعُ في القولِ والكلامِ نحو: انطلق لسانُه، فأَنْ مفسرةٌ له من غير تضمينٍ ولا حَذْفٍ. والمَشْيُ: الظاهر أنه هو المتعارَفُ. وقيل: بل هو دعاءٌ بكثرة الماشيةِ، وهذا فاسِدٌ لفظاً ومعنى. أمَّا اللفظُ فلأنَّه إنما يقال من هذا المعنى «أَمْشَىٰ الرجلُ» إذا كَثُرَتْ ماشيَتُه بالألفِ أي: صار ذا ماشيةٍ، فكان ينبغي على هذا أَنْ يقرأَ «أَمْشُوا» بقطع الهمزةِ مفتوحةً. وأمَّا المعنى فليس مراداً البتةَ، وأيُّ معنى على ذلك!! [٧٥٦/ب]

إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[3] ذكر وجهاً صحيحاً من حيث الصناعةُ وأقربُ معنىً ممَّا تقدَّم، فقال: «ويجوزُ أنَّهم قالوا: امشُوا أي: اكثروا واجتمعوا، مِنْ مَشَتِ المرأةُ: إذا كَثُرَتْ وِلادتها، ومنه الماشيةُ للتفاؤل». انتهى. وإذا وُقِفَ على «أنْ»

---

(١) الآية ٢٢ من نوح.
(٢) الكشاف ٣/ ٣٦٠.
(٣) الكشاف ٣/ ٣٦٠.

وابْتُدِىء بما بعدَها فليُبْتَدَأْ بكسرِ الهمزةِ لا بضمِّها لأنَّ الثالثَ مكسورٌ تقديراً إذ الأصل: امْشِيُوا ثم أُعِلَّ بالحَذْفِ[1]. وهذا كما يُبْتدأ بضم الهمزةِ في قولك «اغْزِي يا امرأةُ». وإنْ كانت الزايُ مكسورةً لأنَّها مضمومةٌ في الأصل إذ الأصل: اغْزُوِي كاخْرُجي فأُعِلَّ بالحذفِ.

آ. (٧) **قوله: ﴿فِي المِلَّةِ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «سَمِعْنا» أي: لم نسمَعْ في المِلَّةِ الآخرة بهذا الذي جئتَ به. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ هذا أي: ما سمعنا بهذا كائناً في المِلَّةِ الآخرةِ. أي: لم نسمَعْ من الكُهَّانِ ولا مِنْ أهلِ الكتبِ أنه يَحْدُثُ توحيدُ اللَّهِ في المِلَّةِ الآخرة، وهذا مِنْ فَرْط كَذِبِهم.

آ. (٨) **قوله: ﴿أَأُنْزِل[2] عليه الذِّكْرُ﴾**: قد تقدَّم حكمُ هاتَيْن الهمزتين في أوائل آل عمران[3]، وأنَّ الواردَ منه في القرآن ثلاثةُ أماكنَ. والإضراباتُ في هذه الآيةِ واضحةٌ و «أم» منقطعةٌ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿فَلْيَرْتَقُوا﴾**: قال أبو البقاء[4]: «هذا كلامٌ محمولٌ على المعنى أي: إنْ زعموا ذلك فَلْيَرْتَقُوا»، فجعلها جواباً لشرطٍ مقدرٍ، وكثيراً ما يَفْعَلُ الزمخشريُّ[5] ذلك.

---

(١) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم التقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف مبنى ثم ضمت الشين لمناسبة واو الجماعة.

(٢) الأصل أألقي وهو سهو.

(٣) انظر: الدر ٣/٦٣.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٩.

(٥) انظر مثالاً على ذلك في: «الكشاف» ١/٢٨٤، ويسمونها فاءً فصيحة.

آ. (١١) قـوله: ﴿جُنْدٌ﴾: يجوزُ فيـه وجهان، أحـدُهمـا: وهـو الظاهرُ أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم جُنْدٌ. و«ما» فيها وجهان، أحـدهما: أنهـا مزيدةٌ. والثاني: أنَّها صفةٌ لـ «جُنْدٌ» على سبيلِ التعظيم للهُزْءِ بهم أو للتحقير، فإنَّ «ما» الصفة تُستعمل لهذين المعنيين. ومثلُه قولُ امرىءِ القيس[1]:

٣٨٥٠ـ .... وحَـديـثٌ مـا عـلى قِـصَـرِهْ

وقد تقدَّم هـذا في أوائلِ البقـرة[2]. و«هنالـك» يجوز فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أَنْ يكـونَ خبر الجنـد و«ما» مـزيدةٌ و«مَهْزُوم» نعتٌ لـ «جُنْـد» ذكـره مكيٌّ[3]. الثـاني: أَنْ يكـون صفـةً لـ «جنـد». والثـالـث: أَنْ يكـونَ منصـوبـاً بمهزوم. ومَهْزوم يجوزُ فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنـه خبرٌ ثـانٍ لذلـك المبتدأ المقدرِ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «جُنْد» إلاَّ أنَّ الأحسنَ على هذا الوجهِ أَنْ لا يُجْعَلَ «هنالك» صفةً بل متعلقاً به، لئلا يَلْزَمَ تقدُّم الوصفِ غيرِ الصريح على الصَّريح. و«هنالك» مشارٌ به إلى موضعِ التقاوُلِ والمجاوزةِ بالكلمات السـابقة وهـو مكةُ أي: سيُهزمون بمكةَ وهو إخبارٌ بالمغيَّبِ. وقيل: مُشـارٌ به إلى نُصرةِ الأصنـامِ. وقيل: إلى حَفْرِ الخنـدقِ يعني: إلى مكانِ ذلـك. الثاني من الـوجهين الأولين: أَنْ يكـونَ «جندٌ» مبتـدأ و«ما» مـزيدةٌ. و«هنـالك» نعتٌ و«مهـزومٌ» خبرُه قـالـه أبـو البقاء[4]. قـال الشيخ[5]: «وفيـه بُعْـدٌ لتفلُّتِـه[6] عن الكـلامِ الـذي قبلَه».

---

(١) تقدم برقم ٣٠٤.
(٢) انظر: الدر ٢/٢٢٣.
(٣) المشكل ٢/٢٤٨.
(٤) الإملاء ٢/٢٠٩.
(٥) البحر ٧/٣٨٦.
(٦) البحر: لفصله.

قلت: وهذا الوجهُ المنقولُ عن أبـي البقاءِ سبقه إليه مكي[1].

قوله: «من الأحـزاب» يجوزُ أَنْ يكـونَ صفةً لـ «جُنـد»، وأنْ يكونَ صفـةً لـ «مهـزومٌ». وجَوَّزَ أبـو البقاء[2] أَنْ يكـونَ متعلقاً بـه. وفيـه بُعْـدٌ؛ لأنَّ المـرادَ بالأحزاب هم المهزومون.

آ. (١٢) **قوله: ﴿ذو الأَوْتاد﴾**: هذه استعـارةٌ بليغةٌ: حيث شبَّـه المُلْكَ ببيت الشَّعْـر، وبيتُ الشَّعْرِ لا يَثبتُ إلَّا بـالأوتـادِ والأطنـاب، كمـا قـال الأفوه[3]:

٣٨٥١ــ والـبـيـتُ لا يُـبْـتَـنـىٰ إلَّا عـلى عـمـدٍ
ولا عـمـادَ إذا لـم تُـرْسَ أوتـادُ

فاسْتعير لثباتِ العزِّ والمُلْكِ واستقرار الأمر، كقول الأسود[4]:

٣٨٥٢ــ . . . .
فـي ظـلِّ مُـلْكٍ ثـابـتِ الأَوْتـاد

/ والأَوْتـادُ: جمعُ وَتِـد. وفيه لغـاتٌ: وَتِدٌ بفتـح الواو وكسـرِ التـاءِ وهي الفصحىٰ، ووَتَد بفتحتين، ووَدّ بإدغام التاء في الدال قال[5]: [٧٥٧/أ]

---

(١) عبارته في المشكل ٢٤٨/٢ «جند ما هنالك مهزوم ابتداء وخبر وهنـالك ظـرف ملغىٰ وما زائدة ويجوز أن يكون هنالك الخبر ومهزوم نعت لـ جند».

(٢) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٣) الكشاف ٣٦٢/٣، والبحر ٣٨٦/٧، وفي شرح شواهد الكشاف ٣٨٥/٤ أنه للراقدة الأودي.

(٤) تقدم برقم ٢٢٤٩.

(٥) البيت لامـرىء القيس وهو في ديـوانـه ١٤٤، واللسـان (شكـر). أشجـذت: أقلعت وسكنت. وتشتكر: يكثر مطرها. فـوتد الخبـاء يبدو عنـد سكون المـطر ويستتر عنـد المطر.

٣٨٥٣- تُخْرِجُ الوَدَّ إذا ما أَشْجَذَتْ
وتُوارِيْه إذا ما تَشْتَكِرْ

و «وَتَّ» بإبدالِ الدالِ تاءً ثم إدغام التاء فيها. وهذا شاذٌّ لأنَّ الأصلَ إبدالُ الأولِ للثاني لا العكسُ. وقد تقدَّم نحوٌ من هذا في آل عمران عند قوله تعالى: «فمَنْ زُحْزِحَ عن النار»[1]. ويُقال: وَتِدٌ واتِدٌ أي: قويٌّ ثابت، وهو مِثْلُ مجازِ قولهم: شُغْل شاغِلٌ. وأنشد الأصمعي[2]:

٣٨٥٤أ- لاقَتْ على الماءِ جُذَيْلاً واتِداً
ولم يَكُنْ يُخْلِفُها المَواعِدا

وقيل: الأوتادُ هنا حقيقةٌ لا استعارةٌ. ففي التفسير: أنه كان له أوتادٌ يَرْبط عليها الناسَ يُعَذِّبُهم بذلك. وتقدم الخلافُ في الأَيْكة في سورة الشعراء[3].

آ. (١٣) قوله: ﴿أولئك الأحزابُ﴾: يجوزُ أَنْ تكون مستأنفةً لا محلَّ لها، وأنْ تكونَ خبراً. والمبتدأ قال أبو البقاء[4]: «من قوله: و «عادٌ» وأَنْ يكونَ من «ثمود»، وأَنْ يكونَ مِنْ قولِه: «وقومُ لوط». قلت: الظاهرُ عطفُ «عادٌ» وما بعدَه على «قومُ نوحٍ» واستئنافُ الجملةِ بعدَه. وكان يَسُوْغُ على ما قالَه أبو البقاءِ أَنْ يكونَ المبتدأُ وحدَه «وأصحابُ الأَيْكَة».

آ. (١٤) قوله: ﴿إنْ كلٌّ﴾: «إنْ» نافيةٌ ولا عملَ لها هنا البتةَ ولو

---

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٣ في إعراب الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٢) البيت لأبي محمد الفقعسي، وهو في اللسان (وتد)، والبحر ٣٨١/٧. والجذيل: تصغير جِذْل وهو الراعي المصلح. والضمير في «لاقت» للإبل.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من الشعراء.

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

على لغةِ مَنْ قال[1]:

٣٨٥٤ب ـ إن هــو مُـسْـتَـوْلِـيـاً عـلـى أحـدٍ

....

وعلى قراءة «إنِ الذين تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ عباداً»[2] لانتقاض النفي بـ «إلَّا» فإنَّ انتقاضَه مع الأصلِ، وهي «ما»، مُبْطِلٌ فكيف بفَرْعِها[3]؟ وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للقَسم.

آ. (١٥) **قوله: ﴿ما لها مِنْ فَواقٍ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «لها» رافعاً لـ «مِنْ فَواق» بالفاعليةِ لاعتمادِه على النفي، وأَنْ يكونَ جملةً مِنْ مبتدأ وخبرٍ، وعلى التقديرَيْن فالجملةُ المنفيَّةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «صَيْحةً» و «مِنْ» مزيدةٌ. وقرأ[4] الأخَوان «فُواق» بضمِّ الفاءِ، والباقون بفتحها. فقيل: [هما][5] لغتان بمعنًى واحدٍ، وهما الزمانُ الذي بين حَلْبَتَي الحالبِ ورَضْعَتَيْ الراضِع، والمعنى: ما لها مِنْ تَوَقُّفٍ قَدْرَ فُواقِ ناقةٍ. وفي الحديث: «العِيادَةُ قَدْرَ فُواقِ ناقة»[6] وهذا في المعنى كقوله تعالى: «فإذا جاء أجَلُهم لا يَسْتَأْخِرون ساعةً»[7]. وقال ابن عباس: ما لها مِنْ رجوعٍ. مِنْ أفاق المريضُ: إذا رَجَعَ إلى صحته. وإفاقةُ الناقةِ ساعةَ يَرْجِعُ اللبنُ إلى ضَرْعِها. يقال: أفاقَتِ الناقةُ

---

(١) تقدم برقم ٥٦١.

(٢) الآية ١٩٤ من الأعراف وهي قراءة سعيد بن جبير. الدر ٥/٥٣٩.

(٣) وهي إنْ.

(٤) السبعة ٥٥٢، والحجة ٦١٣، والبحر ٧/٣٨٩، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١٥/١٥٦، والنشر ٢/٣٦١.

(٥) زيادة مِنْ (ش).

(٦) انظر: النهاية ٣/٤٧٩.

(٧) الآية ٣٤ من الأعراف.

تُفِيْقُ إفـاقَةً رَجَعَتْ واجتمعَتْ الفِيْقَـةُ في ضَرْعِهـا. والفِيْقَةُ: اللبنُ الـذي يَجْتمع بين الحَلْبَتين ويُجْمع على أفْواق. وأمّا أفاوِيْقُ فجمعُ الجمع. ويُقال: ناقة مُفِيْقٌ ومُفِيْقَةٌ. وقيل: فَواق بالفتـح: الإِفاقـة والاستراحـة كالجـواب من أجاب. قـاله مُؤرِّج السدوسيُّ والفراء[1]. ومن المفسِّرين ابن زيد والسـدِّي. وأمَّا المضمـومُ فـاسمٌ لا مصـدرٌ. والمشهـورُ أنهمـا بمعنىً واحـدٍ كقَصـاصِ [الشَّعْـر][2] وقُصاصِه[3] وحَمام المكُّوك وحُمامِه[4].

آ. (١٦) قـوله: ﴿قِـطَّنا﴾: أي: نصيبَنـا وحَظَّنـا. وأصلُه مِنْ قَطَّ الشيءَ أي: قطعَه. ومنه قَطُّ القلمَ. والمعنى: قَطْعـه مِنْ[5] ما وَعَـدْتَنا بـه ولهذا يُطْلق على الصحيفةِ والصَّكِّ قِطٌّ لأنهما قطعتان تَقْطعان. ويقـال للجائـزة: أيضاً قِطٌّ لأنَّها قطعة من العَطِيَّةِ. قال الأعشى[6]:

٣٨٥٥ـ ولا الـمَـلِكُ الـنـعـمـانُ يـومَ لَـقِـيْـتَـه
بـغِـبْـطَـتِـه يُـعْـطي الـقُـطوطَ ويَـأْفِـقُ

وأكثرُ استعمالِه في الكتابِ. قال أمية[7]:

٣٨٥٦ـ قـومٌ لـهمْ سـاحَـةُ أرضُ الـعـراقِ ومـا
يُـجْـبَـى إلـيـهـمْ بـهـا والـقِطُّ والـقَـلَمُ

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٠٠.
(٢) زيادة من ش.
(٣) بالحركات الثلاث: نهاية منبته على الرأس.
(٤) لم أقف على هذه اللفظة.
(٥) تكررت «من» في الأصل.
(٦) ديوانه ٢١٩، برواية «بـأمَّتِـه»، واللسـان قـطط، والقـرطبـي ١٥/١٥٧، وأفَقَ في العطاء: أعطى بعضاً أكثر من بعض.
(٧) ديوانه ٤٦٦، واللسان قطط، والقرطبي ١٥/١٥٧، والبحر ٧/٣٨٧.

ويُجمع على قُطوط كما تقدَّم، وعلى قِطَطَة نحو: قِرْد وقِرَدَة وقُـرود. وفي القِلَّة على أَقِطَّة وأَقْطاط/ كقَدَح وأَقْدِحة وأَقْداح، إلَّا أن أَفْعِلة في فِعْل شاذ. [٧٥٧/ب]

آ. (١٧) قـولـه: ﴿داودَ﴾: بـدل أو عـطف بيـانٍ، أو منصـوبٌ بإضمارِ أعني. و «ذا الأيْدِ» نعتٌ له. والأيْدُ: القوةُ. يقال: رجلٌ أَيْدٌ وأَيادٌ.

آ. (١٨) قـوله: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾: جملةٌ حـاليةٌ من «الجبـال». وأتى بهـا فِعْلاً مضـارعاً دونَ اسمِ فـاعـلٍ فلم يَقُـلْ مُسَبِّحـات، دلالـةً على التجـدُّدِ والحدوثِ شيئاً بعد شيء، كقولِ الأعشى(١):

٣٨٥٧ـ لـعَمْـري لَـقَـدْ لاحَتْ عـيـونٌ كـثـيـرةٌ
إلـى ضـوءِ نـارٍ فـي يَـفَـاعٍ تُـحَـرَّقُ

أي: تُحَرَّقُ شيئاً فشيئاً. ولو قال: مُحَرَّقة لم يَدُلَّ على هذا المعنىٰ.

آ. (١٩) قـوله: ﴿والـطيرَ مَحْشورَةً﴾: العـامَّةُ على نَصْبِهمـا، عَطَفَ مفعولاً على مفعول وحالاً على حال(٢)، كقولِـك: ضربْتُ زُيـداً مكتوفـاً وعمراً مُطْلَقاً. وأتى بالحـالِ اسماً لأنـه لم يَقْصِدْ أن الفعـلَ وقع شيئـاً فشيئاً لأنَّ حَشْـرَهـا دُفْعَـةً واحـدةً أَدَلُّ على القـدرة، والحـاشـرُ اللَّهُ تعـالى. وقـرأ(٣) ابن أبـي عبلة والجحدريُّ برفعِهما جعلاهما جملةً مستقلة مِنْ مبتدأ وخبر.

قوله: «كُلٌّ له» أي: كلٌّ من الجبالِ والطيرِ لـداودَ. أي: لأجلِ تسبيحِـه مُسَبِّح، فوضَع «أوَّاب» موضعَ مُسَبِّح. وقيـل: الضمير للبـاري تعالىٰ، والمـرادُ كلٌّ مِنْ داودَ(٤) والجبالِ والطيرِ مُسَبِّح ورَجَّاع لله تعالى.

---

(١) ديوانه ٢٢٣، والبقاع: الأرض المرتفعة.
(٢) المفعولان: الجبال والطير، والحالان: يُسَبِّحن ومحشورة.
(٣) البحر ٣٩٠/٧، والقرطبي ١٦١/١٥.
(٤) سقطت الألف من «داود» في الأصل.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿وشَدَدْنا﴾**: العامَّةُ على تخفيفِ «شَدَدْنا» أي: قَوَّيْنا كقوله: «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخيك»[١]. وابنُ أبي عبلة[٢] والحسن «شَدَّدْنا» بالتشديد وهي مبالَغَةٌ لقراءةِ العامَّةِ.

آ. (٢١) **قوله: ﴿نَبَأُ الخَصْمِ﴾**: قد تقدَّم أنَّ الخَصْمَ في الأصل مصدرٌ فلذلك يَصْلُحُ للمفردِ والمذكرِ وضِدَّيْهما، وقد يطابِقُ. ومنه: «لا تَخَفْ خَصْمان»[٣] و«هذان خَصْمان»[٤]. والمرادُ بالخَصْمِ هنا جمعٌ بدليلِ قوله: «إذ تَسَوَّرُوا» وقوله: «إذ دَخَلُوا». قال الزَمخشريُّ[٥]: «وهو يقعُ للواحدِ والجمعِ كالضَّيْفِ. قال تعالى: «حديثُ ضَيْفِ إبراهيمَ المُكْرَمين»[٦] لأنه مصدرٌ في أصله يُقال: خَصَمه يَخْصِمُه خَصْماً كما تقول: ضافه ضَيْفاً. فإنْ قلتَ: هذا جمعٌ وقولُه: «خصمان» تثنيةٌ فكيف استقامَ ذلك؟ قلت: معنى خصمان: فريقان خَصْمان، والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ «[خصمان][٧] بَغَى بعضُهم على بعض»[٨] ونحوُه قوله تعالى: «هذان خَصْمان اختصموا». فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بقولِه: «إنَّ هذا أخي» وهو دليلٌ على الاثنين؟ قلت: هذا قولُ البعضِ المراد به[٩]: «بعضُنا على بعض». فإنْ قلت: فقد جاء في الرواية: أنه

---

(١) الآية ٣٥ من القصص.
(٢) البحر ٧/٣٩٠، والمحرر ١٤/١٧.
(٣) الآية ٢٢ من ص.
(٤) الآية ١٩ من الحج.
(٥) الكشاف ٣/٣٦٧.
(٦) الآية ٢٤ من الذاريات.
(٧) زيادة من «الكشاف».
(٨) البحر ٧/٣٩١.
(٩) الكشاف: «المراد بقوله».

بُعِثَ إليـه مَلَكـان. قلت: معنـاه أن التحـاكمَ بين مَلَكَيْن، ولا يمنـعُ ذلـك أَنْ يَصْحَبَهمـا آخرون. فـإن قلت[1]: كيف سَمَّاهم جميعـاً خَصْماً في قـوله: «نَبَـأُ الخَصْمِ» و «خَصْمـان»؟ قلتُ: لَمَّا كـان صَحِبَ كلَّ واحـدٍ من المتحاكميْن في صورةِ الخَصْمِ صَحَّت التسميةُ به».

قوله: «إذ تَسَوَّروا» في العامل في «إذ» أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ للنبأ إذا لم يُرِدْ به القصـة. وإليه ذهبَ ابنُ عـطيةَ[2] وأبـو البقاء[3] ومكي[4]. أي: هـل أتاك الخبرُ الواقعُ في وقتِ تَسَـوُّرِهم المحرابَ؟ وقـد رَدَّ بعضُهم هذا: بـأنَّ النبأ الواقعَ في ذلك الوقتِ لا يَصِحُّ إتيانُه رسولَ الله صلَّى الله عليـه وسلَّم، وإنْ أريد بالنبأ القصةُ لم يكن ناصباً. قاله الشيخ[5]. الثـاني: أنَّ العامـلَ فيه «أتـاك» ورُدَّ بما رُدَّ به الأولُ. وقد صَرَّحَ الزمخشريُّ[6] بـالردِّ على هـذين الوجهين، فقـال: «فـإنْ قلتَ بم انتصبَ «إذ»؟ قلت: لا يَخْلو إمَّـا أَنْ ينتصِبَ بـ «أتـاك» أو بـالنبـأ أو بمحذوفٍ. فلا يَسُـوغ انتصابُـه بـ «أتاك» لأنَّ إتْيـانَ النبأ رسـولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم لا يقعُ إلاَّ في عهـدِه لا في عهدِ دوادَ، ولا بـالنبأ؛ لأنَّ النبـأ واقِعٌ في عهـدِ داودَ فلا يَصِـحُّ إتيانُـه رسولَ الله صلَّى الله عليـه وسلَّم. وإن أَرَدْتَ بـالنبـأ القصةَ في نفسِها لم يكنْ ناصباً، فبقي أَنْ يكـونَ منصوبـاً بمحذوف، وتقـديره: وهل أتاك نبأُ تحاكُمِ الخَصْمِ إذ، فاختار أن يكونَ معمولاً لمحـذوفٍ. الرابـع: أَنْ ينتصِبَ بالخصْم لِما فيه من معنى الفعلِ.

---

(١) الكشاف: «فإذا كان التحاكم بين اثنين كيف...».

(٢) المحرر ١٤/ ١٩.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٠٩.

(٤) المشكل ٢/ ٢٤٩.

(٥) البحر ٧/ ٣٩١.

(٦) الكشاف ٣/ ٣٦٨.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إذ دَخَلوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل [٧٥٨/أ] مِنْ «إذ» الأولى. الثاني: أنَّه منصوبٌ بـ «تَسَوَّرُوا» ومعنى تَسَوَّروا: عَلَوْا/ أعلى السُّورِ، وهو الحائطُ، غيرُ مهموزٍ كقولك: تَسَنَّم البعيرَ أي: بَلَغَ سَنامَه. والضميرُ في «تَسَوَّروا» و «دخلوا» راجعٌ على الخصم لأنه جمعٌ في المعنى على ما تقدَّم، أو على أنَّه مثنى، والمثنى جمعٌ في المعنى، وقد مضى الخلافُ في هذا محققاً.

قوله: «خَصْمان» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: نحن خَصْمان؛ ولذلك جاء بقولِه: «بَعْضُنا». ومَنْ قرأ «بعضهم» بالغَيْبة يُجَوِّز أن يُقَدِّرَه كذلك، ويكون قد راعى لفظَ «خَصْمان»، ويُجَوِّزُ أنْ يُقَدِّرَ هم خصمان ليتطابَقَ. ورُوِي عن الكسائي[١] «خِصْمان» بكسر الخاء. وقد تقدَّم أنه قرأها كذلك في الحج[٢].

قوله: «بَغَى بَعْضُنا» جملةٌ يجوزُ أَنْ تكون مُفَسِّرَةً لحالِهم، وأن تكونَ خبراً ثانياً.

قوله: «ولا تُشْطِطْ» العامَّةُ على ضَمِّ التاء وسكونِ الشين وكسرِ[٣] الطاءِ الأولى مِنْ أشْطَطَ يُشْطِطُ إشْطاطاً إذا تجاوز الحقَّ. قال أبو عبيدة[٤]: «شَطَطْتُ في الحُكْم؛ وأَشْطَطْتُ فيه، إذا جُرْتُ» فهو ممَّا اتفق فيه فَعَلَ وأَفْعَل، وإنما فَكَّه على أحدِ الجائزَيْن كقولِه: «مَنْ يَرْتَدِدْ»[٥] وقد تقدَّم تحقيقُه. وقرأ[٦] الحسن

---

(١) البحر ٣٩٢/٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩.

(٣) الأصل «وضم» وهو سهو.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز.

(٥) الآية ٥٤ من المائدة قرأ ابن عامر ونافع بدالين والباقون بالتضعيف. الدر المصون ٣٠٦/٤.

(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٢٠، والبحر ٣٩٢/٧، والمحتسب ٢/ ٢٣١.

وأبـو رجاء وابنُ أبـي عبلة «تَشْـطُط» بفتح التـاءِ وضَمِّ الطاء مِنْ شَطَّ بمعنى أشَطَّ كما تقدَّم. وقرأ قتادة «تُشِطَّ» مِنْ أشطَّ رباعياً، إلَّا أنـه أدغم وهو أحـد الجائـزَيْن كقراءة مَنْ قرأ «مَنْ يَـرْتَدَّ منكم»، وعنـه أيضاً «تُشَـطِّطْ» بفتح الشين وكسـرِ الطاءِ مُشَـدَّدةً شَطَّطَ يُشَـطِّطُ. والتثقيلُ فيـه للتكثيرِ. وقـرأ زر بن حبيش «تُشـاطِطْ» من المفاعلة.

آ. (٢٣) قوله: ﴿تِسْعٌ وتِسْعُون﴾: العـامَّةُ على كسـر التاءِ، وهي اللغةُ الفاشيةُ. وزيد بن علي(١) والحسن بفتحهـا فيهما، وهي لُغَيَّـةٌ. وقرأ العامَّةُ «نَعْجـة» بفتح النـون، والحسن(٢) وابن هرمـز بكسرهـا. قيل: وهي لغـةٌ لبعضِ بني تميمٍ. وكَثُرَ في كلامِهم الكنايةُ بها عن المرأةِ قال ابنُ عَوْنٍ(٣):

٣٨٥٨ـ أنـا أبُـوهُـنَّ ثـلاثٌ هُـنَّـهْ
رابِعَـةٌ في البيتِ صُغْـراهُـنَّـهْ
ونَعْجـتي خَـمْسـاً تُـوَفِّيْهِـنَّـهْ

وقال آخر(٤):

٣٨٥٩ـ هـمـا نَـعْـجَـتـان مِـنْ نِـعـاجِ تَـبـالَـةٍ
لَـدىٰ جُـؤْذُرَيْنِ أو كـبـعضِ دُمَـىٰ هَـكِـرْ

---

(١) الإتحاف ٢/ ٤٢٠، والمحتسب ٢/ ٢٣١، والبحر ٧/ ٣٩٢، والقرطبي ١٥/ ١٧٢.
(٢) البحر ٧/ ٣٩٢، والمحتسب ٢/ ٢٣٢.
(٣) والقرطبي ١٥/ ١٧٢، والبحر ٧/ ٣٨٨.
(٤) البيت لامـرىء القيس وهـو في ديـوانـه ١١٠، والبحـر ٧/ ٣٨٨، واللسـان (هكـر).
وتبالة: موضع، وهكر: مدينـة باليمن، والـدمى: التصاويـر، والجؤذر: ولد البقـرة.
أي: إن الفتـاتين قصـرتـا أنفسهمـا على من يحبهمـا كمـا قُصِـرت النعجتـان على ولديهما.

وقوله: «وعَزَّني» أي: غَلَبني. قال الشاعر[1]:

٣٨٦٠ـ قَطاةٌ عَزَّها شَرَكٌ فباتَتْ
تُجاذِبُهُ وقد عَلِقَ الجَناحُ

يقال: عَزَّهُ يَعُزُّه بضمِّ العينِ وتقدَّم تحقيقُه في سورة يس[2]. وقرأ[3] طلحة وأبو حيوة «وَعَزَني» بالتخفيف. قال ابن جني[4]: «حَذْف الزاي الواحدةِ تخفيفاً. كما قال[5]:

٣٨٦١ـ ....
أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوْسُ

يريد: أَحْسَسْنَ»، فحذف. وتُرْوَىٰ هذه قراءةً عن عاصم. وقرأ عبد الله والحسن وأبو وائل[6] ومسروق والضحاك «وعازَّني» بألفٍ مع تشديد الزاي، أي: غالبني.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بسؤالِ نَعْجَتِك﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، والفاعلُ محذوفٌ أي: بأَنْ سَأَلك نعجَتك، وضُمِّنَ السؤالُ معنى الإضافةِ والانضمامِ أي: بإضافةِ نعجتِك على سبيل السؤال، ولذلك عُدِّي بـ إلى.

---

(١) البيت لنصيب في حماسيته ٥٢١، ٢/٦٨، والكامل ٣/٣٧ ويرجح المبرد أنها للمجنون وهو في ديوانه المجموع ٩٠.
(٢) الآية ١٤ من يس.
(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٣٢، والبحر ٧/٣٩٢.
(٤) المحتسب ٢/٢٣٢.
(٥) تقدم برقم ١٣٠٧.
(٦) شقيق بن سلمة الكوفي الأسدي، أدرك زمن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يره. عرض على عبد الله بن مسعود وروى عن الأعمش. توفي سنة ٨٢. طبقات القراء ١/٣٢٨.

قوله: «لَيَبْغي» العامَّةُ على سكونِ الياءِ وهو مضارعٌ مرفوعٌ في محلِّ الخبرِ لـ «إنَّ» وقُرِىء «لَيَبْغيَ» بفتح ياءَيْه. ووُجِّهَتْ: بأن الأصلَ: لَيَبْغِيَنْ بنونِ التوكيد الخفيفة والفعل جواب قسم مقدر، والقسم المقدر وجوابه خبر إنَّ تقديره: وإن كثيراً من الخلطاء والله ليبغين، فحُذِفَت كما حُذِفَ في قوله[1]:

٣٨٦٢ـ اضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طارِقَها

. . . .

وقُرِىء «ألم نَشْرَحَ»[2] بالفتح وقوله[3]:

٣٨٦٣ـ مِنْ يومِ لم يُقْدَرَ أو يومَ قُدِرْ

بفتح الراء. وقُرِىءَ[4] «لَيَبْغِ» بحَذْف الياء. قال الزمخشري[5]: «اكتفى منها بالكسرة» وقال الشيخ[6]: «كقوله[7]:

٣٨٦٤ـ محمدُ تَفِدْ نفسَك كلُّ نَفْسٍ

. . . .

---

(١) عجزه:

ضَرْبَك بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ

وهو لطرفة في ديوانه ١٦٥، والنوادر ١٣، والخصائص ١/١٢٦، والمحتسب ٢/٣٦٧، والهمع ٢/٧٩، والدرر ٢/١٠٣، وابن يعيش ٩/٤٤. وقونس الفرس: ما بين أذنيه أو مقدمه.

(٢) الانشراح ١. وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر: المحتسب ٢/٣٦٦.

(٣) البيت للحارث بن المنذر الجرمي أو علي بن أبي طالب. وهو في النوادر ١٣، والمحتسب ٢/٣٦٦، والخصائص ٣/٩٤، والعيني ٤/٤٤٧، وقبله:

مِنْ أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ

(٤) البحر ٧/٣٩٣.

(٥) الكشاف ٣/٣٧١.

(٦) البحر ٧/٣٩٣.

(٧) تقدم برقم ٢٢٨٩.

يـريد «تَفْـدِي» على أحدِ القـولين» يعني: أنـه حـذفَ اليـاءَ اكتفـاءً عنهـا بالكسرةِ. والقول الثاني: أنه مجزومٌ بلامِ الأمرِ المقدرةِ. وقد تقـدَّم هذا[1] في سورة إبراهيم عليه السلام، إلَّا أنَّه لا يتأتَّى هنا لأنَّ اللامَ مفتوحةٌ.

قـوله: «إلَّا الـذين آمنوا» استثنـاءٌ متصـلٌ مِنْ قـولِـه: «بعضهم» وقـولـه: «وقليلٌ» خبرٌ مقدمٌ و «ما» مزيدةٌ للتعظيم. و «هم» مبتدأ.

قوله: «فَتَنَّاه» بالتخفيفِ. وإسنادُه إلى ضميرِ المتكلمِ المعظِّم نفسَه قراءةُ العـامَّةِ. وعمـرُ بن الخطاب والحسن وأبـو رجـاء «فَتَّنَّـاه» بتشـديـد/ التـاء وهي [٧٥٨/ب] مبالغةٌ. وقرأ[2] الضحاك «أفتنَّاه» يُقال: فَتَنَه وأَفْتَنَه أي: حَمَله على الفتنـةِ. ومنه قولُه[3]:

٣٨٦٥ـ لَئِنْ فَـتَـنَـتْـنِـيْ لَـهْـيَ بـالأَمْسِ أَفْـتَـنَـتْ
. . . .

وقرأ قتادةُ وأبو عمروٍ[4] في روايةٍ «فَتَناه» بـالتخفيف. و «فتَّناه» بـالتشديـد والألفُ ضميرُ الخصمين. و «راكِعاً» حالٌ مقدرةٌ، قـاله أبـو البقاء[5]. وفيـه نظرٌ لظهورِ المقارنة.

آ. (٢٥) **قـولـه: ﴿ذلـك﴾**: الظاهـرُ أنَّه مفعـولُ «غَفَرْنـا». وجَوَّز أبو البقاءِ[6] أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك وأيُّ حاجةٍ إلى هكذا؟

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ١٠٤.
(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٠، والإتحـاف ٢/ ٤٢١، والمحتسب ٢/ ٢٣٢، والبحر ٧/ ٣٩٣، والقرطبي ١٥/ ١٧٩.
(٣) تقدم برقم ٢٤٩٤.
(٤) قال في السبعة ٥٥٣: «في رواية علي بن نصر والخفَّاف عنه».
(٥) الإملاء ٢/ ٢١٠.
(٦) الإملاء ٢/ ٢١٠.

آ. (٢٦) قوله: ﴿فيُضِلَّكَ﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النهي. والثاني: أنه عطفٌ على «لا تَتَّبِعْ» فهو مجزومٌ، وإنما فُتِحَتْ اللامُ لالتقاء الساكنين، وهو نهيٌ عن كل واحدٍ على حِدَتِه، والأولُ فيه النهيُ عن الجمع بينهما. وقد يَتَرَجَّح الثاني لهذا المعنى. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في البقرة في قوله: «وتَكْتُموا الحقَّ»(١). وفاعل «فَيُضِلَّك» يجوزُ أَنْ يكونَ «الهوى» ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ المصدرِ المفهوم من الفعل أي: فيُضِلَّك اتِّباعُ الهوىٰ. والعامَّةُ على فتح «يَضِلُّون»، وقرأ(٢) ابنُ عباس والحسن وأبو حيوة «يُضِلُّون» بالضمِّ أي: يُضِلُّون الناسَ، وهي مُسْتَلْزِمَةٌ للقراءةِ الأولى، فإنه لا يُضِلُّ غيرَه إلَّا ضالٌّ بخلافِ العكسِ.

قوله: «بما نَسُوا» «ما» مصدريَّةٌ. والجارُّ يتعلَّقُ بالاستقرار الذي تضمَّنه «لهم». و «لهم عذابٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ جملةٌ خبراً لـ «إنَّ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ وحدَه الجارَّ. و «عذابٌ» فاعلٌ به وهو الأحسنُ لقُرْبِه من المفرد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿باطِلاً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً مِنْ ضميرِه أي: خَلْقاً باطلاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «خَلَقْنا» أي: مُبْطِلين أو ذوي باطلٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً مِنْ أجلِه. أي: للباطل وهو العَبَثُ. و «أم»(٣) في الموضعَيْن منقطعةٌ وقد عَرَفْتَ ما فيها.

آ. (٢٩) قوله: ﴿كتابٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا كتابٌ و «أَنْزَلْناه» صفةٌ و «مبارَكٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أو خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أَنْ

---

(١) الآية ٤٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٩٥.

(٣) في الآية ٢٨.

يكـونَ نعتاً ثـانياً، لأنَّـه لا يتقدَّمُ عنـد الجمهورِ غيـرُ الصريـحِ على الصريـحِ. ومَنْ[1] يرى ذلك استدلَّ بظاهِرها، وقد تقدَّم هذا محرَّراً في المائدة.

و «لِيَدَّبَّروا» متعلقٌ بـ «أَنْزَلْناه». وقُرِىء[2] «مبارَكاً» على الحالِ الـلازمةِ؛ لأنَّ البـركةَ لا تفـارِقُه. وقـرأ[3] علي رضي الله عنه «لِيَتَـدَبَّروا» وهي أصـلُ قراءةِ العامَّةِ فأُدْغِمَتْ التاءُ في الدالِ. وأبو جعفـر ـ ورُوِيَتْ عن عاصم والكسـائي ـ «لِتَـدَبَّروا» بتـاءِ الخطابِ وتخفيفِ الـدالِ. وأصلُهـا لِتَتـدَبَّـروا بتـاءَيْن فحُـذِفَتْ إحداهما. وفيها الخلافُ المشهورُ: هل هي الأُوْلى أو الثانية؟

آ. (٣٠) **قوله: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾**: مخصوصُهـا محذوفٌ أي: نِعْمَ العبـدُ سليمانُ. وقيـل: داودُ. والأولُ أظهرُ لأنـه هـو المَسُـوْقُ للحـديثِ عنـه. وقُرِىء بكسرِ العين، وهي الأصلُ كقولِه[4]:

٣٨٦٦ـ ....

نَـعِمَ الـسَّـاعـونَ فـي الـقـومِ الـشُّـطُرْ

آ. (٣١) **قوله: ﴿إِذْ عُرِضَ﴾**: في ناصبه أوجهٌ، أحـدها: نِعْم، وهو أضعفُها لأنه لا يَتَقَيَّدُ مَدْحُه بـوقتٍ، ولعدمِ تَصَـرُّفِ نِعْمَ. والثاني: «أَوَّاب» وفيـه تقييدُ وَصْفِـه بـذلـك بهـذا الـوقت. والثـالث: اذكـرْ مقـدراً وهـو أَسْلَمُهـا و «الصَّافِناتُ» جمعُ صافِنٍ. وفيه خلافٌ بين أهلِ اللغةِ. فقـال الزجَّـاجُ[5]: هو

(١) «مَنْ» هنا موصولية.

(٢) البحر ٧/٣٩٥.

(٣) انـظر في قراءاتهـا: السبعـة ٥٥٣، والنشـر ٢/٣٦١، والإتحـاف ٢/٤٢١، والبحـر ٧/٣٩٦.

(٤) تقدم برقم ٢٨٥٣.

(٥) معاني القرآن ٤/٣٣٠.

الذي يقفُ على إحدى يدَيْه ويَقِفُ على طَرَفِ سُنْبُكه، وقد يفعل ذلك بإحدىٰ رجلَيْه. قال[1]: «وهي علامةُ الفَراهةِ فيه، وأنشد[2]:

٣٨٦٧ـ أَلِفَ الصُّفُوْنَ فما يَزال كأنَّه
مِمَّا يقومُ على الثلاثِ كَسِيْرا

وقيل: هو الذي يَجْمَعُ يديه ويُسَوِّيهما. وأمَّا الذي يقفُ على سُنْبُكِه فاسمُه المُخِيْم قاله أبو عبيد[3]. وقيل: هو القائمُ مطلقاً، أي: سواءٌ كان من الخيل أم مِنْ غيرها قاله القُتبيُّ[4]، واستدلَّ بالحديث وهو قوله عليه السلام[5]: «مَنْ سَرَّه أَنْ يقومَ الناسُ له صُفُوناً فَلْيتبوَّأْ مقعدَه من النار» أي: يُديمون له القيام. وحكاه قطرب أيضاً. وقيل: هو القيامُ مطلقاً سواءٌ وقفتَ على طَرَف سُنْبك أم لا. قال الفراء[6]: «على هذا رأيْتُ أشعارَ العرب». انتهى وقال النابغة[7]: / [٧٥٩/أ]

٣٨٦٨ـ لنا قُبَّةٌ مَضْروبة بفِنائها
عِتاقُ المَهارىٰ والجِياد الصَّوافِنُ

والجِيادُ: إمَّا من الجَوْدَةِ يقال: جاد الفَرَسُ يجودُ جَوْدة وجُوْدة بالفتح

---

(١) لم يرد هذا الحكم في «معاني القرآن».

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في معاني القرآن للزجاج ٤/٣٣٠، واللسان (صفن) والقرطبي ١٥/١٩٣. وقال في اللسان «مما يقوم: أراد من الجنس الذي يقوم على الثلاث».

(٣) لعله أبو عبيدة في المجاز ٢/١٨٢.

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٧٩.

(٥) انظر: النهاية ٣/٣٩.

(٦) معاني القرآن ٢/٤٠٥.

(٧) ليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٥/١٩٣، والبحر ٧/٣٨٨.

والضم فهو جَوادٌ للذكر والأنثىٰ ، والجمع : جِيادٌ وأَجْواد وأجاويد وقيل : جمع لـ جَوْد بالفتح كثَوْب وثِياب . وقيل : جمع جَيِّد . وإما من الجِيْد وهو العُنُق والمعنى : طويلة الأجياد، وهو دالٌّ على فَراهتِها.

آ . **(٣٢) قوله : ﴿حُبَّ الخيرِ﴾** : فيه أوجهٌ، أحدُها : هو مفعولُ «أَحْبَبْت» لأنه بمعنىٰ آثَرْتُ، و «عَنْ» علىٰ هذا بمعنى على، أي : على ذِكْر ربي ؛ لأنه يُرْوَىٰ في التفسيرِ ـ واللَّهُ أعلم ـ أنه عَرَضَ الخيلَ حتى شَغَلَتْه عن صلاة العصرِ أولَ الوقتِ حتى غَرَبَتِ الشمسُ . وقال الشيخ[١] : «وكأنه منقولٌ عن الفراء[٢] أنه ضَمَّن أَحْبَبْتُ معنى آثَرْتُ حتى نصبَ «حُبَّ الخير» مفعولاً به . وفيه نظرٌ؛ لأنه متعدٍّ بنفسه، وإنما يَحتاج إلى التضمين إنْ لو[٣] لم يكنْ متعدِّياً . الثاني : أنَّ «حُبَّ» مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد . والناصبُ له «أحببتُ» . الثالث : أنه مصدرٌ تشبيهيٌّ أي : حُباً مثلَ حُبِّ الخير . الرابع : أنه قيل : ضُمِّن معنى أَنَبْتُ، فلذلك تَعَدَّىٰ بـ «عن» . الخامس : أنَّ «أَحْبَبْتُ» بمعنى لَزِمْتُ . السادس : أنَّ «أَحْبَبْتُ» مِنْ أَحَبَّ البعيرُ إذا سَقَطَ وبَرَك من الإعْياء . والمعنى : قَعَدْتُ عن ذِكْر ربي ، فيكون «حُبَّ الخيرِ» على هذا مفعولاً مِنْ أجله .

قوله : «حتى تَوارَتْ» في الفاعل وجهان، أحدهما : هو «الصافنات» والمعنىٰ : حتى دخلَتْ اصْطَبْلاتِها فتوارَتْ وغابَتْ . والثاني : أنه للشمس أُضْمِرَتْ لدلالة السِّياق عليها . وقيل : لدلالةِ العَشِيِّ عليها فإنها تشعر بها . وقيل : يدل عليها الإشراق في قصة داود . وما أبعده .

وقوله : «ذِكْرِ ربي» يجوز أَنْ يكونَ مضافاً للمفعول أي : عن أَنْ أذكر

---

(١) البحر ٧/٣٩٦ .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٠٥ .

(٣) «لو» هنا مقحمة .

ربي، وأَنْ يكونَ مضافاً للفاعل أي: عَنْ أَنْ ذَكرني ربي. وضميرُ المفعولِ في «رُدُّوها» للصافِنات. وقيل: للشمس، وهو غريبٌ جداً.

آ. **(٣٣) قوله: ﴿مَسْحاً﴾**: منصوبٌ بفعلٍ مقدر، وهو خبر «طَفِق» أي: فَطَفِق يَمْسَح مَسْحاً؛ لأنَّ خبرَ هذه الأفعالِ لا يكونُ إلَّا مضارعاً في الأمر العام. وقال أبو البقاء[١] وبه بَدأ: «مصدرٌ في موضعِ الحالِ». وهذا ليس بشيء لأنَّ «طَفِقَ» لا بُدَّ لها مِنْ خبر.

وقرأ[٢] زيد بن علي: «مِساحاً» بزنةِ قِتال. والباءُ في «بالسُّوْق» مزيدةٌ، مِثْلُها في قوله: «وامْسَحُوا برؤوسِكم»[٣]. وحكى سيبويه[٤] «مَسَحْتُ رأسَه وبرأسِه» بمعنىً واحدٍ. ويجوز أن تكونَ للإلصاق كما تقدَّم تقريرُه[٥]. وتقدَّم هَمْزُ السُّؤْق[٦] وعدمُه في النمل. وجعل الفارسي[٧] الهمزَ ضعيفاً. وليس كما قال؛ لِما تقدَّم من الأدلة. وقرأ[٨] زيد بن عليّ «بالساق» مفرداً اكتفاءً بالواحدِ لعَدمِ اللَّبْسِ كقوله[٩]:

٣٨٦٩- ....
.... وأمَّا جِلْدُها فصَلِيْبُ

---

(١) الإملاء ٢/٢١٠.
(٢) البحر ٧/٣٩٧.
(٣) الآية ٦ من المائدة.
(٤) الذي في سيبويه ١/٣٧ «خَشَّنْت بصدره وصدرَ زيد» بمعنى أوغرت.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.
(٦) انظر: الورقة ٦٩٦ أ.
(٧) الحجة (خ) ٤/١٠٠.
(٨) البحر ٧/٣٩٧.
(٩) تقدم برقم ١٥٤.

وقوله[1]:

٣٨٧٠ـ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

. . . .

وقوله[2]:

٣٨٧١ـ . . . .

في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِيْنا

وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: بمَ اتَّصلَ قولُه: «رُدُّوها عليَّ»؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُه قال: «رُدُّوها» فأضمر، وأضمر ما هو جوابٌ له. كأنَّ قائلاً قال: فماذا قال سليمان؟ لأنه موضعُ مُقتَضٍ للسؤالِ اقتضاءً ظاهراً». قال الشيخ[4]: «وهذا لا يُحتاجُ إليه؛ لأنَّ هذه الجملةَ مُنْدرِجَةٌ تحت حكايةِ القولِ وهو: «فقال إني أَحْبَبْتُ».

آ. (٣٤) **قوله: ﴿جَسَداً﴾**: فيه وجهان: أظهرُهما: أنه مفعولٌ به لأَلْقَيْنا. وفي التفسيرِ: أنه شِقُّ وَلَدٍ. والثاني: أنه حالٌ وصاحبُها: إمَّا سليمانُ؛ لأنه يُرْوىٰ أنه مَرِضَ حتى صار كالجسد الذي لا رُوْحَ فيه، وإمَّا وَلَدُه. قالهما أبو البقاء[5]: ولكنْ جسدٌ جامدٌ، فلا بُدَّ مِنْ تأويلِه بمشتقٍّ، أي: ضعيفاً أو فارغاً.

---

(١) تقدم برقم ١٥٣.
(٢) تقدم برقم ١٥٥.
(٣) الكشاف ٣/٣٧٤.
(٤) البحر ٧/٣٩٧.
(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿تجري﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ مُفَسِّرةً لقولِه: «سَخَّرْنا»، وأَنْ تكونَ حالاً من الريح. والعامَّةُ على توحيد الريح، والمعنى على الجمع. وقرأ[1] الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر وقتادة «الرياح» و«رُخاءً» حالٌ مِنْ فاعل «تَجْري». والرُّخاءُ: اللَّيِّنَةُ مشتقةٌ من الرَّخاوة. ومعنىٰ ذلك الطواعيةُ لأَمْرِه.

قوله: «حيث» ظرفٌ لـ «تَجْري» أو لـ «سَخَّرْنا». و«أصاب»: أراد بلغةِ حِمْير[2]. وقيل: بلغة هَجَر. وعن [رجلين مِنْ أهل اللغة][3] أنهما خرجا يَقْصِدان رؤبة ليسألاه عن هذا الحرف. فقال لهما: أين تُصيبان؟ فعَرفاها وقالا: هذه بُغْيَتُنا. وأنشد الثعلبي على ذلك[4]:

٣٨٧٢- أصابَ الجوابَ فلمْ يَسْتَطِعْ
فأَخْطا الجوابَ لدى المِفْصَلِ

/ أي: أراد الجوابَ. ويُقال: «أَصاب اللَّهُ بك خيراً» أي: أراده بك. [٧٥٩/ب]
وقيل: الهمزةُ في «أصاب» للتعديةِ مِنْ صابَ يَصُوْبُ أي: نَزَلَ، والمفعولُ محذوفٌ أي: أصاب جنودَه أي: حيث وجَّههم وجعلهم يصُوْبون صَوْبَ المطرِ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿والشياطينَ﴾**: نَسَقٌ على «الريحَ». و«كلَّ بنَّاءٍ» بدلٌ من «الشياطين»، وأتى بصيغةِ المبالغةِ لأنَّه في مَعْرِضِ الامتنانِ.

---

(١) الإتحاف ٢/٤٢١، والنشر ٢/٢٢٣، والبحر ٧/٣٩٨.

(٢) في «لغات القبائل» ص ٢٤٢ لأبي عبيد أنها لغة عمان.

(٣) ما بين معقوفين من ش، وفي الأصل بياض. والقصة في البحر ٧/٣٩٨ بالصيغة التي أوردها السمين.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المحرر ١٤/٣٥، والبحر ٧/٣٩٨، والقرطبي ١٥/٢٠٥.

و «آخرين» عطفٌ على «كلَّ» فهو داخِلٌ في حكمِ البدلِ. وتقدَّم شَرْحُ «مُقَرَّنين في الأصفاد» في آخرِ سورة إبراهيم[1].

آ. (٣٩) **قوله: ﴿بغيرِ حِسابٍ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بـ «عَطاؤُنا» أي: أَعْطيناك بغَيرِ حِسابٍ ولا تقديرٍ، وهو دلالةٌ على كثرةِ الإعطاء. الثاني: أنه حالٌ مِنْ «عَطاؤنا» أي: في حال كونِه غيرَ محاسَبٍ عليه لأنه جَمٌّ كثيرٌ يَعْسُر على الحُسَّاب ضَبْطُه. الثالث: أنه متعلقٌ بـ «امْنُنْ» أو «أمسِكْ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلهما أي غيرَ محاسَب عليه.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿وحُسْنَ مآبٍ﴾**: العامَّةُ على نصبِه نسقاً على اسم «إنَّ» وهو «لَزُلْفَىٰ». وقرأ[2] الحسن وابن أبي عبلة برَفعِه على الابتداءِ، وخبرُه مُضْمَرٌ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه ويَقِفان على «لَزُلْفَىٰ» ويَبْتَدِئان بـ «حُسْنُ مآب» أي: وحُسْنُ مآب له أيضاً.

آ. (٤١) **قوله: ﴿أيُّوبَ﴾**: كقولِه: «عبدَنا داودَ»[3] ففيه ثلاثةُ الأوجهِ. و «إذْ نادَىٰ» بَدَلٌ منه بدلُ اشتمال. وقوله: «أني» جاء به على حكايةِ كلامِه الذي ناداه بسببه ولو لم يَحْكِه لقال: إنَّه مَسَّه لأنه غائبٌ. وقرأ العامَّةُ بفتح الهمزةِ على أنه هو المنادَىٰ بهذا اللفظِ. وعيسى بن عمر[4] بكسرِها على إضمار القولِ أو على إجراءِ النداءِ مُجْراه.

---

(١) الآية ٤٩.
(٢) البحر ٧/٣٩٩.
(٣) الآية ١٧ من ص.
(٤) البحر ٧/٤٠٠، والقرطبي ١٥/٢٠٧، والمحرر ١٤/٣٧.

قوله: «بِنُصْبٍ» قرأ العامَّةُ بالضم والسكون. فقيل: هو جمعُ «نَصَبٍ» بفتحتين نحو: وَثَن ووُثْن، وأَسَدٍ وأُسْدٍ. وقيل: هي لغةٌ في النَّصَبَ نحوُ: رُشْد ورَشَد، وحُزْن وحَزَن، وعُدْم وعَدَم. وأبو جعفر[1] وشيبة وحفص ونافع في روايةٍ بضمتين وهو تثقيلُ نُصْب بضمة وسكون، قاله الزمخشري[2]. وفيه بُعْدٌ لِما عَرَفْتَ أنَّ مقتضىٰ اللغةِ تخفيفُ فُعُل كعُنُق لا تثقيل فُعْل كقُفْل، وفيه خلافٌ. وقد تقدَّم[3] في العُسْر واليُسْر في البقرة. وقرأ أبو حيوة ويعقوبُ وحفصٌ في روايةٍ بفتحٍ وسكونٍ، وكلُّها بمعنىً واحدٍ: وهو التعبُ والمَشقةُ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿رحمةً﴾: و«ذكرىٰ» مفعولٌ من أجله أي: وهَبْناهم له لأَجْلِ رحمتِنا إيَّاه وليتذكَّرَ بحالِهِ أولو الألباب.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ضِغْثاً﴾: الضِّغْثُ: الحُزْمَةُ الصغيرةُ من الحشيشِ والقُضْبان. وقيل: الحُزْمَةُ الكبيرةُ من القُضْبان. وفي المثل[4]: «ضِغْثٌ على إبَّالَة» والإِبَّالةُ: الحُزْمَةُ من الحطبِ. قال الشاعر[5]:

٣٨٧٣- وأثقلَ مني نَهْدَةً قد رَبَطْتُها
وأَلْقَيْتُ ضِغْثاً مِن خَلَىً مُتَطيِّبِ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٢١، والنشر ٢/٣٦١، والقرطبي ١٥/٢٠٧، والبحر ٧/٤٠٠.

(٢) الكشاف ٣/٣٧٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢٨٥.

(٤) مجمع الأمثال: ١/٤١٩.

(٥) البيت لَعَوْف بن الخَرِع، وهو في مجاز القرآن ٢/١٨٥، والمحرر ١٤/٣٩. والنهد: الضخم القوي. والخلاء: الرطب من الحشيش.

وأصلُ المادة يَدُلُّ [على][1] جَمْعِ المختلطاتِ. وقد تقدَّم هـذا في سورة يوسف في «أضغاثُ أَحْلام»[2].

قوله: «ولا تَحْنَثْ» الحِنْثُ: الإثْمُ. ويُطْلَقُ على فِعْلِ ما حُلِفَ على تَرْكِه أو تَرْكِ ما حُلِفَ على فِعْله لأنَّهما سِيَّان فيه غالباً.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿عبادَنا﴾**: قرأ[3] ابنُ كثير «عَبْدَنا» بالتوحيد. والباقون «عبادَنا» بالجمع والرسمُ يحتملهما. فأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فـ «إبراهيمَ» بدلٌ أو بيانٌ، أو بإضمار أَعْني، وما بعدَه عطفٌ على نفس «عبدَنا» لا على إبراهيم؛ إذْ يَلْزَمُ إبدالُ جمع مِنْ مفردٍ. ولقائلٍ أنْ يقولَ: لمَّا كان المرادُ بعبدنا الجنسَ جاز إبدالُ الجمعِ منه. وهذا كقراءةِ ابنِ عباس «وإله أبيك إبراهيم»[4] في البقرة في أحدِ القولين وقد تقدَّم. وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ لأنَّها موافقةٌ للأولِ في الجمع.

قوله: «الأَيْدي» العامَّةُ على ثبوتِ الياءِ، وهو جَمْعُ يدٍ: إمَّا الجارِحَةِ، [٧٦٠/أ] وكَنَى بذلك/ عن الأعمالِ؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ إنما تُزاوَلُ باليدِ. وقيل: المرادُ بالأيدي جمعُ «يَدٍ» المراد بها النعمةُ. وقرأ[5] عبد الله والحسن وعيسى والأعمش «الأَيْد» بغيرِ ياء فقيل: هي الأُوْلى وإنَّما حُذِفَتِ الياءُ اجتزاءً عنها بالكسرة ولأنَّ أل تعاقِبُ التنوينَ، والياءُ تُحْذَفُ مع التنوين، فأُجْرِيَتْ مع أل

---

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٤٤ من يوسف وانظر: الدر المصون ٦/٥٠٦.

(٣) السبعة ٥٥٤، والتيسير ١٨٨، والبحر ٧/٤٠١، والحجة ٦١٣، والنشر ٢/٣٦١، والقرطبي ١٥/٢١٧.

(٤) الآية ١٣٣، من البقرة. وانظر: الدر ٢/١٣٠.

(٥) الإتحاف ٢/٤٢٢، والبحر ٧/٤٠٢، والقرطبي ١٥/٢١٧، والمحتسب ٢/٢٣٣.

إجراءَها معه. وهذا ضعيفٌ جداً. وقيل: الأَيْد: القوةُ. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[1] قال: «وتَفْسيرُه بالأَيْد من التأييد قَلِقٌ غيرُ متمكنٍ» انتهى. وكأنَّه إنما قَلِقَ عنده لعطفِ الأبصارِ عليه، فهو مناسبٌ للأيدي لا للأَيْد من التأييد. وقد يقال: إنه لا يُراد حقيقةُ الجوارح؛ إذ كلُّ أحدٍ كذلك، إنما المراد الكناية عن العمل الصالحِ والتفكُّرِ ببصيرتِه فلم يَقْلَقْ حينئذٍ؛ إذ لم يُرِدْ حقيقةَ الإبصارِ. وكأنه قيل: أُولي القوةِ والتفكُّر بالبصيرةِ. وقد نحا الزمخشري[2] إلى شيءٍ مِنْ هذا قبلَ ذلك.

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾: قرأ[3] نافعٌ وهشام «بخالصةِ ذكرَى» بالإضافة. وفيها أوجه، أحدُها: أَنْ يكونَ أضافَ «خالصة» إلى «ذكرَىٰ» للبيانِ؛ لأنَّ الخالصةَ تكونُ ذكرىٰ وغيرَ ذكْرى كما في قوله: «بشهابِ قَبَسٍ»[4] لأنَّ الشهابَ يكونُ قَبَساً وغيرَه. الثاني: أنَّ «خالصةً» مصدرٌ بمعنى إخلاص، فيكون مصدراً مضافاً لمفعولِه، والفاعلُ محذوفٌ أي: بأَنْ أَخْلَصوا ذكرى الدار وتناسَوْا عندها ذِكْرَ الدنيا. وقد جاء المصدرُ على فاعِلة كالعافِية، أو يكونُ المعنى: بأَنْ أَخْلَصْنا نحن لهم ذكرى الدار. الثالث: أنها مصدرٌ أيضاً بمعنىٰ الخلوص، فتكونُ مضافةً لفاعِلها أي: بأنْ خَلَصَتْ لهم ذِكْرَىٰ الدار.

وقرأ الباقون بالتنوينِ وعَدَمِ الإضافة. وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها مصدرٌ بمعنى الإِخْلاص فيكون «ذكرى» منصوباً به، وأنْ يكونَ بمعنى الخُلوص فيكون

---

(١) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٢) الكشاف ٣/٣٧٧.

(٣) السبعة ٥٥٤، والتيسير ١٨٨، والبحر ٧/٤٠٢، والحجة ٦١٣، والنشر ٢/٣٦١، والقرطبي ١٥/٢١٨.

(٤) الآية ٧ من النمل. وهي قراءة غير الكوفيين. انظر: السبعة ٤٧٨.

«ذكرى» مرفوعاً به كما تقدَّم ذلك، والمصدرُ يعملُ منوَّناً كما يَعْمَلُ مضافاً، أو يكونُ «خالصة» اسمَ فاعلٍ على بابِه، و«ذكرى» بَدَلٌ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أَعْني، أو مرفوع على إضمار مبتدأ. و«الدار» يجوز أن يكونَ مفعولاً به بذكرى، وأن يكونَ ظرفاً: إمَّا على الاتِّساعِ، وإمَّا على إسقاط الخافض، ذكرهما أبو البقاء[1]. وخالصة إذا كانَتْ صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ أي: بسببِ خَصْلَةٍ خَالصةٍ.

آ. (٤٨) والأَخْيار جمعُ خَيِّر، أو خَيْر بالتثقيلِ والتخفيف كأموات جمع مَيِّت أو مَيْت.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿هذا ذِكْرٌ﴾**: جملةٌ جيْءَ بها إيذاناً بأنَّ القصةَ قد تَمَّتْ وأَخَذَ في أخرى، وهذا كما فَعَل الجاحظ في كتبِه يقول: «فهذا بابٌ» ثم يَشْرَعُ في آخرَ. ويَدُلُّ على ذلك: أنه لمَّا أراد أَنْ يُعَقِّبَ بذِكْر أهل النارِ ذَكَرَ أهلَ الجنة. قال تعالى: «هذا وإنَّ للطاغين»[2].

آ. (٥٠) **قوله: ﴿جناتِ عَدْنٍ﴾**: العامةُ على نصب «جنات» بدلاً من «حُسْنَ مَآب» سواءٌ كانَتْ جنات عدنٍ معرفةً أم نكرةً؛ لأنَّ المعرفةَ تُبْدَلُ من النكرة وبالعَكْس. ويجوزُ أن تكونَ عطفَ بيان إنْ كانَتْ نكرةً ولا يجوزُ ذلك فيها إنْ كانَتْ معرفةً. وقد جَوَّز الزمخشريُّ[3] ذلك بعد حُكْمِه واستدلالِه على أنها معرفةٌ، وهذا كما تقدَّم له في مواضِعَ يُجِيْزُ عطفَ البيان، وإنْ تَخالَفا تعريفاً وتنكيراً وقد تقدَّم هذا عند قولِه تعالى[4]: فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهيمَ» ويجوزُ

(١) الإملاء ٢/٢١١.

(٢) الآية ٥٥.

(٣) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٩٧ من آل عمران.

أَنْ تَنْتَصِبَ «جناتِ عَدْنٍ» بإضمارِ فِعْلٍ. و «مُفَتَّحةً» حالٌ مِنْ «جنات عدن» أو نعتٌ لها إن كانَتْ نكرةً. وقال الزمخشري[1]: «حالٌ. والعاملُ فيها ما في «للمتقين» مِنْ معنى الفعلِ» انتهى. وقد عَلَّلَ أبو البقاءِ[2] بعلةٍ في قوله/: «مُتَّكئين» تقتضي مَنْعَ «مُفَتَّحة» أَنْ تكونَ حالاً، وإنْ كانَتْ العلةُ غيرَ صحيحةٍ. [٧٦٠/ب] وقال[3]: «ولا يجوزُ[4] أَنْ يكونَ «متكئين» حالاً مِنْ «للمتقين» لأنه قد أخبر عنهم قبلَ الحال» وهذه العلةُ موجودةٌ في جَعْل «مُفَتَّحةً» حالاً من «للمتقين» كما ذكره الزمخشري[5]. إلاَّ أنَّ هذه العلةَ ليسَتْ صحيحةً وهو نظيرُ قولِك: «إن لهندٍ مالاً قائمةً». وأيضاً في عبارتِه تجَوُّزٌ: فإنَّ «للمتقين» لم يُخْبِرْ عنهم صناعةً إنما أخبر عنهم معنىً، وإلاَّ فقد أخبر عن «حُسْن مآب» بأنَّه لهم. وجعل الحوفيُّ العاملَ مقدراً أي: يَدْخلونها مفتحةً.

قوله: «الأبواب» في ارتفاعِها وجهان، أحدهما: ـ وهو المشهورُ عند الناسِ ـ أنَّها مُرْتفعةٌ باسمِ المفعول كقوله: «وفُتِحَتْ أبوابُها»[6]. واعْتُرِضَ على هذا بأن «مُفتحةً»: إمَّا حالٌ، وإمَّا نعتٌ لـ «جنات»، وعلى التقديرَيْن فلا رابطَ وأُجيب بوجهين، أحدهما: قولُ البصريين: وهو أنَّ ثَمَّ ضميراً مقدراً تقديرُه: الأبوابُ منها. والثاني: أنَّ أل قامَتْ مقامَ الضمير؛ إذِ الأصلُ: أبوابُها. وهو قول الكوفيين[7] وتقدَّم تحقيقُ هذا. والوجهان جاريان في قوله: «فإنَّ

---

(١) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٢) الإملاء ٢/٢١١.

(٣) الإملاء ٢/٢١١.

(٤) في المطبوعة: «ويجوز» وهو تحريف.

(٥) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٦) الآية ٧٣ من الزمر.

(٧) انظر: المغني ٧٧.

الجنةَ هي المأوَىٰ»[١]. الثاني: أنها مرتفعةٌ على البدلِ من الضميرِ في «مُفَتَّحَةً» العائدِ على «جنات» وهو قـولُ الفارسيِّ، لمَّـا رأىٰ خُلُوَّها من الـرابطِ لفظاً ادَّعَىٰ ذلك. واعْتُرِض على هذا: بأنَّ هـذا مِنْ بدلِ البعض أو الاشتمـالِ، وكلاهمـا لا بُدَّ فيهما مِنْ ضميرٍ فيُضْطَرُّ إلى تقديره كما تقدَّم. ورَجَّـح بعضُهم الأولَ: بأنَّ فيه إضماراً واحداً، وفي هذا إضمـاران وتَبعه الـزمخشريُّ[٢] فقـال: «والأبواب بدلٌ مِن الضمير في «مُفَتَّحَةً» أي: مفتحةً هي الأبواب كقولك: ضربَ زيـدٌ اليدَ والـرِّجْلَ، وهـو مِنْ بَـدَلِ الاشتمـال» فقـولـه: «بـدلُ الاشتمـال» إنمـا يعني بـه الأبواب، لأنَّ الأبواب قد يُقال: إنهـا ليسَتْ بعضَ الجنات، و«أمَّـا ضَرَبَ زيـدٌ اليدَ والرِّجْلَ» فهو بعضٌ مِنْ كل ليسَ إلاَّ.

وقرأ[٣] زيد بن علي وأبـو حيوةَ «جنـاتُ عَدْنٍ مفتحـةٌ» برفعهمـا: إمَّا على أنهما جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ، وإمَّا على أنَّ كلَّ واحدةٍ خبرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: هي جناتٌ، هي مفتحةٌ.

آ. (٥١) **قـولـه: ﴿مُتَّكِـئِين﴾**: حـالٌ مِنْ «لهم» العـامـلُ فيهـا «مفتحةً». وقيل: العامِلُ «تُوْعَدون» تأخَّر عنهـا، وقد تقـدَّمَ مَنْعُ أبـي البقـاء أنها حـال مِنْ «للمتقين» وما فيـه. و«يَدْعُـون» يجوزُ أَنْ يكـونَ مستأنفـاً، وأَنْ يكـونَ حالاً: إمَّا مِنْ ضمير «مُتَّكِئين» وإمَّا حالاً ثانية.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿تُـوْعَدُون﴾**: قـرأ[٤] ابن كثير وأبـو عمرو هنـا

---

(١) الآية ٣٩ من النازعات.

(٢) الكشاف ٢/٣٧٨.

(٣) البحر ٧/٤٠٥، والكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) السبعـة ٥٥٥، والنشر ٢/٣٦١، والتيسيـر ١٨٨، والبحر ٧/٤٠٥، والحجـة ٦١٤، والقرطبـي ١٥/٢٢٠.

«يُوْعَدون» بالغَيْبة. وفي ق[1] ابنُ كثيرٍ وحدَه. والباقون بالخطاب فيهما ووجهُ الغَيْبةِ هنا وفي ق تَقَدُّمُ ذِكْرِ المتقين. ووجْهُ الخطابِ الالتفاتُ إليهم والإِقبالُ عليهم.

آ. (٥٤) قوله: ﴿ما له مِنْ نَفادٍ﴾: «مِنْ نَفادٍ»: إمَّا مبتدأٌ وإمَّا فاعلٌ، و «مِنْ» مزيدةٌ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «رزقنا» أي: غيرَ فانٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً.

آ. (٥٥) قوله: ﴿هذا وإنَّ للطَّاغين﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «هذا» مبتدأ والخبرُ مقدَّرٌ، فقدَّره الزمخشري[2]: «هذا كما ذُكِر». وقَدَّره أبو علي: «هذا للمؤمنين». ويجوزُ أَنْ يكونَ خبر مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ هذا.

آ. (٥٦) قوله: ﴿جهنمَ﴾: يجوزُ أن تكون بدلاً مِنْ «شرَّ مآبٍ» أو منصوبةً بإضمار فعلٍ. وقياسُ قولِ الزمخشري[3] في «جناتِ عدنٍ» أن تكون عطفَ بيانٍ، وأن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغالِ أي: يَصْلَوْن جهنَّمَ يَصْلَوْنَها. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: هي.

آ. (٥٧) قوله: ﴿هذا فَلْيَذُوْقُوه﴾: في «هذا» أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ مبتدأً، وخبرُه «حميمٌ وغَسَّاقٌ». وقد تقدَّم أنَّ اسم الإِشارة يُكْتَفَىٰ بواحدِه في المثنىٰ كقوله[4]: «عَوانٌ بين ذلك»، أو يكون المعنى: هذا جامِعٌ بين الوصفَيْن، ويكون قولُه: «فَلْيَذُوْقوه» جملةً اعتراضيةً. الثاني: أَنْ يكونَ «هذا» منصوباً بمقدَّرٍ علىٰ الاشتغال أي: لِيَذُوقوا هذا.

---

(١) «هذا ما توعدون لكل أوَّابٍ حفيظ» من الآية ٢٢. وانظر: السبعة ٥٥٥.

(٢) الكشاف ٣/٣٧٩.

(٣) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

وشبَّهـه الزمخشـريُّ[1] بقولـه تعالى[2] : «وإيَّـاي فارهبـونِ»، يعني على الاشتغال. والكلامُ على مثلِ هذه الفائدةِ قد تقدَّم[3]. و «حميمٌ» على هذا خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو مبتدأ وخبره مضمرٌ أي: منه حميمٌ ومنه غَسَّاقٌ كقوله[4]:

٣٨٧٤- حتى إذا مـا أضـاءَ الـبـرقُ فـي غَـلَسٍ
وغُـودِرَ الـبَـقْـلُ مَـلْوِيٌّ ومَـحْـصُـوْدُ

أي: منـه مَلْوِيٌّ ومنه مَحْصـود. الثالث: أَنْ يكـونَ «هذا» مبتـدأ، والخبرُ محذوفٌ أي: هذا كمـا ذُكِر، أو هـذا للطاغين. الرابـع: أنه خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: الأمرُ هذا، ثم استأنف أمراً فقـال: فَلْيذوقـوه. الخامس: أن يكـونَ مبتدأً، وخبرُه «فَلْيذوقوه» وهو رأيُ الأخفشِ[5]. ومنه[6]:

٣٨٧٥- وقـائـلةٍ خَـوْلانُ فـانْـكِـحْ فـتـاتَـهُـمْ
....

[٧٦١/أ] وقد تقدَّم تحقيقُ هـذا في المائـدة عند «والسَّـارقُ والسارقـة»[7]/ وقرأ[8]

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٧٩.
(٢) الآية ٤٠ من البقرة.
(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٣١٤.
(٤) تقدم برقم ١١٨٩.
(٥) لم يُشر الأخفش في معانيه إلى هذه الآية، ولكن التحقيق في مذهبه أنه في مثل هذا يقـدر الخبـر مضمـراً: وممَّـا نَقُصُّ عليكم، وتقـديـر الشعـر عنـده: هؤلاء خـولان، وقولهم: «الهلال، فانظر إليه» يقدره هذا الهلال وليست جملة الخبر عنده خبراً. هكذا بنصه في المعاني ٨٠.
(٦) تقدم برقم ١٧٢٥.
(٧) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/ ٢٥٧.
(٨) السبعـة ٥٥٥، والحجة ٦١٥، والتيسـر ١٨٨، والنشـر ٢/ ٣٦١، والبحـر ٧/ ٤٠٦، والقرطبـي ١٥/ ٥٢١.

الأخَـوان وحفصٌ «غَسَّاقٌ» بتشـديد السينِ هنـا وفي عمَّ يتسـاءَلُـون[1]، وخَفَّفـه الباقون فيهما. فأمَّا المثقلُ فهو صفةٌ كالجَبَّار والضَّـرّاب مثالَ مبـالغةٍ، وذلـك أنَّ فَعَّالاً في الصفاتِ أغلبُ منـه في الأسماء. ومِنْ ورودِه في الأسمـاء: الكَلَّاء[2] والجَبَّان[3] والفَيَّاد لذَكَرِ البُـوْم، والعَقَّارُ[4] والخَـطَّارُ[5] وأمَّا المخففُ فهـو اسمٌ لا صفـةٌ؛ لأنَّ فَعَالاً بـالتخفيفِ في الأسمـاءِ كـالعَـذاب والنَّكـال أغلبُ منـه في الصفـاتِ، على أن منهم مَنْ جَعَله صفةً بمعنىٰ ذي كـذا أي: ذي غَسَقٍ. وقـال أبـو البقـاء[6]: «أو يكـون فعَّـال بمعنى فـاعِـل». قلت: وهـذا غيـرُ مَعْـروفٍ. والغَسَقُ: السَّيَـلانُ. يقال: غَسَقَتْ عينُـه أي: سـالَتْ. وفي التفسيـر: أنـه مـاءٌ يَسيل مِنْ صَدِيدِهم. وقيل: غَسَق أي امتـلأ. ومنه: غَسَقَتْ عينُـه أي: امتلأت بالدمع ومنه الغاسقُ للقمرِ لامتلائِه وكمالِه. وقيـل: الغَسَّاق مـا قَتَل ببـردِه. ومنه قيل لليلِ: غاسِق؛ لأنه أبردُ من النهار. وقيل: الغَسَق شدَّةُ الـظُّلْمة، ومنـه قيل لليـل: «غاسِق». ويقـال للقمر: غـاسِقٌ إذا كُسِفَ لاسْوِداده، ونُقِـل القولان في تفسير قوله تعالى: «ومن شَرِّ غاسِقٍ»[7].

آ. (٥٨) **قوله: ﴿وآخرُ﴾**: قرأ[8] أبو عمروٍ بضمِّ الهمزةِ على أنه

---

(١) الآية ٢٥ من النبأ.

(٢) الكَلَّاء: مرفأ السفن.

(٣) الجَبَّان: الصحراء.

(٤) العَقَّار: أصل الدواء.

(٥) الخطَّار: المِقْلاع.

(٦) الإملاء ٢/٢١٢.

(٧) الآية ٣ من الفلق.

(٨) السبعـة ٥٥٥، والنشـر ٣٦١/٢، والحجـة ٦١٥، والقـرطبـي ٢٢٢/١٥، والبحـر ٤٠٦/٧، والتيسير ١٨٨.

جمع[1]. وارتفاعُه من أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأٌ، و «من شَكْلِه» خبرُه، و «أزواجٌ» فاعلٌ به. الثاني: أنْ يكونَ مبتدأ أيضاً، و «مِنْ شكلِه» خبرٌ مقدَّمٌ، و «أزواجٌ» مبتدأٌ والجملةُ خبرُه، وعلى هذين فيقال: كيف يَصِحُّ مِنْ غيرِ ضميرٍ يعودُ على أُخَر، فإن الضميرَ في «شكله» يعودُ على ما تقدَّم أي: مِنْ شكلِ المَذُوق؟ والجوابُ: أن الضميرَ عائدٌ على المبتدأ، وإنما أُفْرد وذُكِّر لأنَّ المعنىٰ: مِنْ شكلِ ما ذَكَرْنا. ذكر هذا التأويلَ أبو البقاءِ[2]. وقد منع مكي[3] ذلك لأجل الخُلُوِّ من الضمير، وجوابُه ما ذكرته لك. الثالث: أن يكون «مِنْ شكله» نعتاً لـ أُخَر، وأزواج خبر المبتدأ أي: وأُخر من شكل المذوق أزواج. الرابع: أن يكون «من شكله» نعتاً أيضاً، وأزواجٌ فاعل به، والضميرُ عائدٌ على أُخَر بالتأويل المتقدم، وعلى هذا فيرتفعُ «أُخَرُ» على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: ولهم أنواعٌ أُخَرُ، استقرَّ مِنْ شكلها أزواجٌ. الخامس: أنْ يكونَ الخبر مقدراً كما تقدَّم أي: ولهم أُخَرُ، ومِنْ شكلِه وأزواج صفتان لـ أُخَر.

وقرأ العامَّةُ «مِنْ شَكْلِه» بفتح الشين، وقرأ[4] مجاهد بكسرِها، وهما لغتان بمعنى المِثْل والضرب. تقولُ: هذا على شَكْلِه أي: مِثْله وضَرْبه. وأما الشِّكْلُ بمعنى الغُنْج فبالكسر لا غير، قاله الزمخشري[5].

وقرأ الباقون «وآخَرُ» بفتح الهمزة وبعدها ألفٌ بصيغةِ أَفْعَل التفضيل، والإعرابُ فيه كما تقدَّم. والضمير في أحدِ الأوجه يعودُ عليه مِنْ غيرِ تأويل لأنه مفردٌ. إلاَّ أنَّ في أحد الأوجه يَلْزَمُ الإخبارُ عن المفردِ بالجمع أو وَصْفُ المفردِ

---

(١) «وأُخَرُ».

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

(٣) المشكل ٢/٢٥٣.

(٤) البحر ٧/٤٠٦.

(٥) الكشاف ٣/٣٧٩.

بـالجمع؛ لأنَّ مِنْ جملة الأوجـهِ المتقدمـةِ أنْ يكـونَ «أزواج» خبـراً عن «آخـر» أو نعتـاً له كمـا تقدَّم. وعنـه جوابـان، أحـدُهمـا: أن التقـديـرَ: وعـذابٌ آخـرُ أو مَذُوْقٌ، وهو ضُروب ودرجاتٌ فكـان في قوةِ الجمـع. أو يُجْعَلُ كـلُّ جزءٍ من ذلك الآخرِ مثلَ الكلِّ، وسمَّاه باسمِـه وهو شـائعٌ كثيـرٌ نحو: غليظ الحـواجب، وشـابَتْ مفارِقُـه. على أنَّ لقائـلٍ أنْ يقـولَ: إنَّ أزواجـاً صفـةٌ لثـلاثـةِ الأشيـاءِ المتقدِّمة، أعني الحميم والغَسَّاق وآخرُ مِنْ شكلِه فيُلْغى السؤالُ.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مُقْتَحِمٌ﴾: مفعولُه محذوفٌ أي: مقتحِمٌ النارَ. والاقتحـام: الدخـولُ في الشيء بشدَّة، والقُحْمَـةُ: الشدةُ. وقـال الراغب[١]: «الاقتحام توسُّطُ شِدَّةٍ مُخيفةٍ. ومنه قَحَمَ الفرسُ فارسَه أي: توغَّل بـه ما يُخـافُ منه/. والمقاحيم: الذين يَتَقَحَّمون في الأمر الذي يُتَجَنَّب». [٧٦١/ب]

قوله: «معكم» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً ثانياً لـ فَوْج، وأَنْ يكـونَ حالاً منـه لأنه قـد وُصِفَ، وأَنْ يكـونَ حـالاً من الضميـر المستتـر في «مُقْتَحِـم». قـال أبو البقاء[٢]: «ولا يجـوزُ أَنْ يكونَ ظـرفاً لفسـادِ المعنى»، ولم أَدْرِ مِنْ أيِّ أوجهٍ يَفْسُدُ، والحاليةُ والصفةُ في المعنى كالظرفية؟

وقوله: «هذا فَوْجٌ» إلى قوله: «النـار» يجوز أَنْ يكـونَ مِنْ كلامِ الـرؤساء بعضِهم لبعضٍ، وأَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الخَزَنَةِ، ويجوز أَنْ يكونَ «هـذا فَوْجٌ» مِنْ كلامِ الملائكة، والباقي من كلام الرؤساء، وكان القياسُ على هذا أَنْ يُقال: بل هم لا مَرْحباً بهم لأنهم لا يقـولون للمـلائكة ذلـك، إلَّا أنهم عَدَلُـوا عن خطاب الملائكةِ إلى خطابِ أعدائِهم تَشَفِّياً منهم.

---

(١) المفردات ٣٩٤.

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

قوله: «لا مَرْحَباً» في «مَرْحباً» وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ بفعل مقدرٍ أي: لا أتَيْتُمْ مَرْحباً أو لا سَمِعتم مرحباً. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ. قاله أبو البقاء[1] أي: لا رَحِبَتْكم دارُكم مَرْحباً بَلْ ضَيِّقاً. ثم في الجملةِ المنفيةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سِيْقَتْ للدعاءِ عليهم، وقوله: «بهم» بيانٌ للمدعُوِّ عليه. والثاني: أنها حاليةٌ. وقد يُعْتَرَضُ عليه: بأنه دعاءٌ، والدعاءُ طلبٌ والطلبُ لا يَقَعُ حالاً. والجوابُ أنه على إضمارِ القولِ أي: مَقُولاً لهم لا مَرْحباً.

آ. (٦١) قوله: ﴿مَنْ قَدَّمَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً، و «فَزِدْه» جوابَها، وأنْ تكونَ استفهاميَّة، و «قَدَّم» خبرُها. أي: أيُّ شخصٍ قَدَّم لنا هذا، ثم استأنفوا دُعاءً بقولِهم «فَزِدْه»، وأنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: الرفعُ بالابتداء، والخبر «فَزِدْه» والفاءُ زائدةٌ تَشْبيهاً له بالشرطِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغالِ، والكلامُ في مثلِ هذه الفاءِ قد تقدَّم، وهذا الوجهُ يجوزُ عند بعضِهم حالَ كونِها شرطيةً أو استفهاميةً أعني الاشتغالَ، إلاَّ أنَّه لا يُقَدَّرُ الفعلُ إلاَّ بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ و «ضِعْفاً» نعتٌ لعذاب أي: مضاعَفاً.

قوله: «في النارِ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «زِدْه»، أو نعتاً لـ «عذاب»، أو حالاً منه لتخصيصِه، أو حالاً من المفعول «زِدْه».

آ. (٦٣) قوله: ﴿أَتَّخَذْناهم﴾: قرأ[2] الأخوَان وأبو عمروٍ بوَصْلِ

---

(١) الإملاء ٢/٢١٢.

(٢) السبعة ٥٥٦، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٧، والتيسير ١٨٨، والقرطبي ١٥/٢٢٥، والحجة ٦١٦.

الهمزةِ، وهي تحتملُ وجهين، أحدهما، أَنْ يكونَ خبراً مَحْضاً، وتكون الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً ثانيةً لـ «رِجالًا» كما وقع «كنا نَعُدُّهم» صفةً، وأَنْ يكونَ المرادُ الاستفهامَ وحُذِفَتْ أداتُه لدلالةِ أم عليه كقوله(١):

٣٨٧٦- تَـرُوْحُ مـن الـحـيِّ أَمْ تَـبْـتَـكِـرْ
ومـاذا عـلـيـك بـأَنْ تَـنْـتَـظِرْ

فـ أم متصلةٌ على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تتقدَّمْها همزةُ استفهامٍ ولا تسويةٍ. والباقون بهمزةِ استفهامٍ سَقَطَتْ لأجلِها همزةُ الوصلِ. والظاهر أنه لا محلَّ للجملةِ حينئذٍ لأنها طلبيةٌ. وجَوَّزَ بعضُهم فيها أَنْ تكونَ صفةً لكنْ على إضمارِ القولِ أي: رجالًا مَقُولًا فيهم: أتخذناهم كقوله(٢):

٣٨٧٧- جـاؤُوْا بـمَـذْقٍ هـل رَأَيْتَ الـذئـبَ قَطْ

إلَّا أنَّ الصفةَ في الحقيقةِ ذلك القولُ المضمرُ. وقد تقدَّم الخلافُ في «سِخْرِيًّا» في «قد أفلح المؤمنون»(٣). والمشهورُ أن المكسورَ في الهُزْء كقولِ الشاعر(٤):

٣٧٧٨- إنـي أتـانـي لِـسـانٌ لا أُسَـرُّ بـهـا
مِـنْ عَـلْوَ لا كَـذِبٌ فـيـهـا ولا سِـخْـرُ

وتقدَّم معنى لَحاقِ الياءِ المشددَّةِ في ذلك. وأم مع الخبرِ منقطعةٌ فقط كما

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٥٤.
(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.
(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠.
(٤) البيت لأعشى باهلة، وهو في اللسان (سخر) وفيه روايتان سُخْرُ وسَخَرُ، والبحر ٤٠٧/٧، والمحرر ٤٧/١٤.

تقدَّم، ومع الاستفهام يجوزُ أَنْ تكونَ متصلةً، وأن تكونَ منقطعةً كقولِك: «أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ»، ويجوزُ أنْ يكونَ «أم زاغَتْ» متصلاً بقوله: «ما لنا» لأنه استفهامٌ، إلَّا أنه يَتَعَيَّنُ انقطاعُها لعَدَمِ الهمزةِ، ويكون ما بينهما معترضاً على قراءةِ «أتَّخَذْناهم» بالاستفهام إنْ لم نجعَلْه صفةً على إضمارِ القولِ كما تقدَّمَ.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿تخاصُمُ﴾**: العامَّةُ على رَفْعِ «تَخاصُمُ» مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنَّه بدلٌ مِنْ «لَحَقٌّ». الثاني: أنه عطفُ بيانٍ. الثالث: أنه بدلٌ مِنْ «ذلك» على الموضعِ، حكاه مكي[1]، وهذا يُوافِقُ قولَ بعض الكوفيين. الرابع: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إنَّ». الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو تخاصُمُ. السادس: أنه مرفوعٌ بقوله «لَحَقٌّ». إلَّا أنَّ أبا البقاء قال[2]:

[٧٦٢/أ] «ولو قيل: هو مرفوعٌ بـ «حَقٌّ» لكان بعيداً لأنه يَصيرُ جملةً/ ولا ضميرَ فيها يعود على اسم «إن». وهذا ردٌّ صحيحٌ. وقد يُجابُ عنه: بأنَّ الضميرَ مقدرٌ أي: لحقٌّ تخاصُمُ أهلِ النارِ فيه كقوله[3]: «ولَمَنْ صَبَر وغَفَر إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور» أي: منه. وقرأ[4] ابن محيصن بتنوين «تخاصمٌ» ورفع «أهلُ» فَرَفْعُ «تخاصُمٌ» على ما تقدَّم. وأمَّا رَفْعُ «أهلُ» فعلى الفاعلية بالمصدرِ المنونِ كقولك: «يُعْجبني تخاصمٌ الزيدون» أي: أنْ تخاصَموا. وهذا قولُ البصريين وبعضِ الكوفيين خلا الفراءَ[5].

---

(١) المشكل ٢/٢٥٥.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) الآية ٤٣ من الشورى.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٠٧، والتقريب للصفراوي ٢/٥٧٨، والمحرر ١٤/٤٨.

(٥) أي: إن الفراء يمنع إعمال المصدر المنون. وهذا المنع هو الذي نقله عنه في الارتشاف ٣/١٧٦. بيد أن الفراء في معاني القرآن ٢/٣٨٢ يثبت إعمال المصدر المنون.

وقرأ ابنُ أبـي عبلة «تخاصُمَ» بالنصب مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنه صفةٌ لـ «ذلك» على اللفظِ. قال الزمخشري[1]: «لأنَّ أسماءَ الإشارة تُوْصَفُ بأسماءِ الأجناس». وهذا فيه نظرٌ؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ أسماء الإشارة لا تُوْصَفُ إلَّا بما فيه أل نحـو: «يا هـذا الرجـلُ»، ولا يجوز «يـا هذا غـلامَ الرجـل» فهذا أبعدُ، ولأن الصحيحَ أنَّ الواقع بعـد اسمِ الإشارة المقـارِنِ لـ أل إنْ كان مشتقـاً كان صفةً، وإلَّا كان بدَلاً و «تخاصُم» ليس مشتقاً. الثـاني: أنه بـدلٌ من ذلك. الثالث: أنه عطفُ بيانٍ. الرابع: على إضمارِ «أعني». وقال أبـو الفضل: «ولـو نُصِبَ «تخاصم» على أنَّه بـدلٌ من «ذلك» لجـاز» انتهى. وكأنـه لم يَطَّلِعْ عليهـا قراءةً. وقرأ ابن السَّمَيْفع «تخاصَمَ» فعـلاً ماضيـاً «أهل» فـاعلٌ بـه. وهي جملةٌ استئنافيةٌ.

آ. (٦٥) قـوله: ﴿الـواحدُ القَهَّـارُ﴾: إلى آخرهـا صفاتٌ للَّهِ تعالى. ويجوزُ أَنْ يكونَ «ربُّ السمواتِ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وفيه معنى المدح.

آ. (٦٧) قوله: ﴿هو نبأٌ﴾: «هو» يعودُ على القرآن وما فيـه من القَصصِ والأخبارِ. وقيل: على «تخاصُمُ أهلِ النار». وقيل: على مـا تقدَّمَ مِنْ أخبارِه عليه السلام: بأنَّه نذيرٌ مبينٌ، وبأنَّ اللَّهَ إلـهٌ واحدٌ متصفٌ بتلك الصفـاتِ الحسنى.

آ. (٦٨) قوله: ﴿وأنتم عنـه مُعْرِضُـون﴾: صفةٌ لـ «نَبَـأ» أو مستأنفةٌ.

آ. (٦٩) قوله: ﴿بالملأ﴾: متعلِّقٌ بقوله: «مِنْ عِلْم» وضُمِّن معنى الإحاطة، فلذلك تَعَدَّىٰ بالباء، وتقدَّم تحقيقُه.

---

(١) الكشاف ٣/٣٨٠.

وقـوله: «إذ يَخْتَصِمُـون» فيه وجهـان، أحدهمـا: هو منصـوبٌ بالمصـدرِ أيضـاً. والثـاني: بمضـافٍ مقـدر أي: بكـلامِ المـلأ الأَعْلىٰ إذ، قـالـه الـزمخشري(١). والضميـر في «يَخْتَصِمُون» للمَـلأ الأعلى. هذا هـو الظاهـرُ. وقيـل: لقريش أي: يختصمـون في الملأ الأعلىٰ. فبعضُهم يقـول: بنـاتُ الله وبعضهم يقولُ غيرَ ذلك. فالتقدير: إذ يختصمون فيهم.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿إلَّا أنما أنا﴾**: العامَّةُ على فتح الهمزة «أنمـا». وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حَيِّزها في محلِّ رفع لقيامِها مقامَ الفاعلِ أي: ما يُوْحَىٰ إليَّ إلَّا الإنذارُ، أو إلَّا كَوْني نذيراً مبيناً. والثاني: أنهـا في محلِّ نصب أو جـرٍ بعد إسقـاطِ لامِ العلةِ. والقـائم مقـامَ الفـاعـلِ على هـذا الجـارُّ والمجرورُ أي: ما يُوْحىٰ إليَّ إلَّا للإنذارِ أو لكَوْني نذيراً. ويجوز أَنْ يكونَ القائمُ مقامَ الفاعلِ على هذا ضميرَ ما يَدُلُّ عليه السِّياقُ أي: ما يُوْحىٰ إليَّ ذلك الشيءُ إلَّا للإنذار.

وقـرأ(٢) أبو جعفـر بـالكسـر، وهي القـائمـةُ مقـامَ الفـاعـلِ على سبيـلِ الحكايةِ، كأنه قيل: ما يُوْحى إليَّ إلَّا هذه الجملةُ المتضمنةُ لهذا الإخبارِ. وقال الزمخشري(٣): «على الحكاية أي: إلَّا هذا القولُ وهـو أنْ أقولَ لكم: إنمـا أنا نـذيرٌ مبين ولا أدَّعي شيئـاً آخرَ». قـال الشيخ(٤): «وفي تخـريجه تعـارُضٌ لأنـه قال: إلَّا هذا القولُ، فظاهرُه الجملةُ التي هي: «إنما أنـا نذيـر مبين». ثم قال: وهو أَنْ أقولَ لكم إني نذيرٌ فالمقامُ مقـامُ الفاعـلِ هو أَنْ أقولَ لكم، وإنِّي(٥) وما

---

(١) الكشاف ٣/٣٨١.

(٢) النشر ٢/٣٦٢.

(٣) الكشاف ٣/٣٨١.

(٤) البحر ٧/٤٠٩.

(٥) البحر: «وإنَّ وما بعده».

بعده في موضعِ نصبٍ، وعلى قولِه: «إلاَّ هذا القولُ» يكون في موضع رفع فتعارضا». قلت: ولا تعارُضَ البتةَ؛ لأنَّه تفسيرُ معنىً في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعرابٍ، فلا تعارُضَ.

آ. (٧١) **قوله: ﴿إذ قال﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إذ» الأولى وأَنْ يكونَ منصوباً بـ اذْكُرْ مقدَّراً، قال الأولَ الزمخشري[١] وأطلق، وذكر أبو البقاءِ[٢] الثاني وأطلقَ. وأمَّا الشيخُ[٣] ففَصَّل فقال: «بدلٌ مِنْ «إذ يَخْتصمون» هذا إذا كانَتِ الخصومَةُ في شأنِ مَنْ يَسْتَخْلِفُ في الأرض، وعلى غيرِه من الأقوال يكون منصوباً بـ اذكرْ». انتهى قلت: وتلك الأقوالُ: أنَّ التخاصُمَ: إمَّا بين الملأ الأعلى أو بين قُرَيْشٍ وفي ماذا كان المخاصمة، خلافٌ يطول/ الكتابُ بذِكْرِه. [٧٦٢/ب]

قوله: «مِنْ طينٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «بَشَراً»، وأَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «خالِقٌ».

آ. (٧٣) **قوله: ﴿كلُّهم أجمعون﴾**: تأكيدان. وقال الزمخشري[٤]: «كل» للإحاطةِ و «أجمعون» للاجتماع، فأفادا معاً أنهم سَجَدوا عن آخِرهم، ما بقي منهم مَلَكٌ إلاَّ سَجَدَ، وأنهم سجدوا جميعاً في وقتٍ واحدٍ غيرَ متفرقين». قلت: قد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك في سورة الحجر.[٥]

---

(١) الكشاف ٣/٣٨١.
(٢) الإملاء ٢/٢١٣.
(٣) البحر ٧/٤٠٩.
(٤) الكشاف ٣/٣٨٢.
(٥) انظر: الدر المصون ١/٢٩٨، ٧/١٥٨.

آ. (٧٥) قوله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾: قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يَرَىٰ أنَّ «لا» في «أن لا تَسْجُدَ» في السورةِ الأخرى[١] زائدةٌ؛ حيث سقطَتْ هنا والقصةُ واحدةٌ. وقولـه: «لما خَلَقْتُ» قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يرىٰ جوازَ وقوع «ما» على العاقل؛ لأنَّ المرادَ به آدمُ. وقيل: لا دليلَ فيه؛ لأنه كان فَخَّاراً غيرَ جسمٍ حَسَّاسٍ فأشير إليه في تلك الحال. وقيل: «ما» مصدريةٌ والمصدرُ غيرُ مُرادٍ، فيكون واقعاً موقعَ المفعولِ به أي: لمخلوقي.

وقرأ[٢] الجحدري «لَمَّا» بتشديدِ الميمِ وفتحِ اللامِ، وهي «لَمَّا» الظرفيةُ عند الفارسيِّ[٣]، وحرفُ وجوبٍ لوجوبٍ عند سيبويه[٤]. والمسجود له على هذا غيرُ مذكورٍ أي: ما مَنَعَك من السجود لَمَّا خلقْتُ أي: حين خَلَقْتُ لِمَنْ أَمَرْتُك بالسجود له. وقُرِىء[٥] «بيَدَيِّ» بكسرِ الياءِ كقراءةِ حمزةَ «بمُصْرِخِيِّ»[٦] وقد تقدَّم ما فيها. وقُرِىء «بيدي» بالإفرادِ.

قوله: «أَسْتَكْبَرْت» قرأ العامَّةُ بهمزةِ الاستفهام وهو استفهامُ توبيخٍ وإنكارٍ. و«أم» متصلةٌ هنا. هذا قولُ جمهورِ النحويين. ونقل ابنُ عطيةَ[٧] عن بعضِ النحويين أنها لا تكونُ معادِلَةً للألفِ مع اختلافِ الفعلَيْن، وإنما تكونُ معادِلَةً إذا دَخَلَتا على فِعْلٍ واحد كقولك: أقامَ زيدٌ أم عمروٌ، وأزيدٌ قام أم عمروٌ؟ وإذا اختلف الفعلان كهذه الآيةِ فليسَتْ معادِلَةً. وهذا الذي حكاه عن

---

(١) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».
(٢) البحر ٧/٤١٠، والمحرر ١٤/٥١.
(٣) الإيضاح العضدي ٣١٩.
(٤) الكتاب ٢/٣١٢ وعبارته «للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره».
(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤١٠، والكشاف ٣/٣٨٣، والمحرر ١٤/٥٢.
(٦) الآية ٢٢ من إبراهيم، وانظر: الدر ٧/٨٨.
(٧) المحرر ١٤/٥٢.

بعض النحويين مَذْهَبٌ فاسِدٌ، بل جمهورُ النحاةِ على خلافِه قال سيبويه(١): «وتقول: «أضَرَبْتَ زيداً أمْ قَتَلْتَه؟» فالبَدْءُ هنا بالفعل أحسنُ؛ لأنك إنما تَسْأل عن أحدِهما لا تدري أيهما كان؟ ولا تَسْأَلُ عن موضعِ أحدِهما كأنك قلت: أيُّ ذلك كان» انتهى. فعادل بها الألفَ مع اختلافِ الفعلين.

وقرأ(٢) جماعةٌ ـ منهم ابنُ كثير(٣)، وليسَتْ مشهورةً عنه ـ «استكبَرْتَ» بألف الوصلِ، فاحتملَتْ وجهين، أحدهما: أنْ يكونَ الاستفهامُ مُراداً يَدُلُّ عليه «أم» كقولِه(٤):

٣٨٧٩ـ ....
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

وقول الآخر(٥):

٣٨٨٠ـ تَرُوْحُ من الحَيِّ أم تَبْتَكِرْ
....

فتتفق القراءتان في المعنى، واحتمل أَنْ يكونَ خبراً مَحْضاً، وعلى هذا فأم منقطعةٌ لعدمِ شَرْطِها.

آ. (٧٧) **قوله: ﴿منها﴾**: أي: من الجنةِ أو من الخِلْقة؛ لأنه كان حسناً فَرَجَعَ قبيحاً ونُوْرانياً فعاد مظلماً. وقيل: من السموات. وقال هنا:

---

(١) الكتاب ١/٤٨٣.
(٢) السبعة ٥٥٦، والقرطبي ١٥/٢٢٨، والبحر ٧/٤١٠، والإتحاف ٢/٤٢٤.
(٣) وهي رواية الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير.
(٤) تقدم برقم ٣٤١.
(٥) تقدم برقم ٣٨٧٥.

«لَعْنتي» وفي غيرها[1] «اللعنةَ»، وهما وإنْ كانا في اللفظ عاماً وخاصاً، إلَّا أنهما من حيث المعنى عامَّان بطريق اللازم؛ لأنَّ مَنْ كانت عليه لعنة الله كانَتْ عليه [لعنة][2] كلِّ أحدٍ لا محالةَ. وقال تعالىٰ: «أولئك عليهم لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين»[3]. وباقي الجمل تقدَّم نظيرُه.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فالحقُّ والحقَّ﴾: قرأهما العامَّةُ منصوبَيْن. وفي نصب الأول أوجهٌ، أحدُها: أنه مُقْسَمٌ به حُذِفَ منه حرفُ القسمِ فانتصَبَ كقولِه[4]:

٣٨٨١ـ ....

فـذاكَ أمـانـةَ الـلَّهِ الـثَّـرِيْـدُ

آ. (٨٥) وقوله: ﴿لأَمْلأَنَّ﴾: جوابُ القسم. قال أبو البقاء[5]: «إلَّا أنَّ سيبويهِ يَدْفَعُه لأنه لا يُجَوِّزُ حَذْف حرفِ القسمِ إلَّا مع اسم الله، ويكون قولُه: «والحقَّ أقولُ» معترضاً بين القسم وجوابِه». قال الزمخشري[6]: «كأنه قيل: ولا أقولُ إلَّا الحقَّ» يعني أن تقديمَه المفعولَ أفاد الحصرَ. والمرادُ بالحق: إمَّا الباري تعالى كقوله: «ويَعْلَمُونَ أنَّ اللَّهَ هو الحقُّ المبين»[7] وإمَّا نقيضُ الباطل. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراءِ أي: الزموا الحقَّ. والثالث:

---

(١) «وإنَّ عليك اللعنةَ» الآية ٣٥ من الحجر.
(٢) زيادة من ش.
(٣) الآية ١٦١ من البقرة.
(٤) تقدم برقم ٩٣.
(٥) الإملاء ٢/٢١٣.
(٦) الكشاف ٣/٣٨٤.
(٧) الآية ٢٥ من النور.

أنه مصدرٌ مؤكِّـدٌ لمضمونِ قـولِه: «لأمْـلأنَّ». قال الفـراء[1]: / «هو على معنى [٧٦٣/أ] قولك: حقاً لا شكَّ[2]، ووجودُ الألفِ واللام وطَرْحُهما سواءٌ أي: لأملأن جهنَّم حقاً» انتهى. وهذا لا يَتَمَشَّىٰ على قـولِ البصريين؛ فـإنَّ شَرْطَ نَصْبِ المصـدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة أَنْ يكونَ بعد جملةٍ ابتدائية خبـراها معـرفتان جـامدان جموداً مَحْضاً[3].

وجَـوَّز ابنُ العِلْج أَنْ يكـونَ الخبـرُ نكـرةً. وأيضـاً فـإنَّ المصـدرَ المؤكِّـدَ لا يجوزُ تقديمُه على الجملةِ المؤكِّدِ هو لمضمونِها. وهذا قد تقدَّم. وأمَّـا الثاني فمنصوبٌ بـ «أقولُ» بعدَه. والجملةُ معترضةٌ كما تقدَّم. وجَوَّزَ الزمخشري[4] أَنْ يكونَ منصوباً على التكرير، بمعنى أنَّ الأول والثاني كليهما منصوبـان بـ أقولُ. وسيأتي إيضاحُ ذلك في عبارتِه.

وقرأ[5] عاصم وحمزةُ برفعِ الأولِ ونصبِ الثاني. فَرَفْعُ الأولِ من أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأ، وخبرُه مضمرٌ تقديرُه: فالحقُّ مني، أو فالحقُّ أنا. الثاني: أنه مبتدأ، خبرُه «لأمـلأنَّ» قالـه ابن عطيـة[6]. قال: «لأنَّ المعنى: أنْ أَمْـلأ». قال الشيـخ[7]: «وهـذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ لأمـلأنَّ جـوابُ قسمٍ. ويجب أَنْ يكـونَ جملةً فلا تتقدَّرُ بمفردٍ. وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرفٍ مصدري والفعـل حتى

---

(١) معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٢) مطبوعة الفراء: لآتينك.

(٣) كقول الشاعر:

أنـا ابنُ دارَة مَعْـروفـاً بهـا نَسَبـي ... وهـل بـدارَة يـا لَلْنـاسِ مِنْ عـارِ

(٤) الكشاف ٣٨٤/٣.

(٥) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٥٧، والحجـة ٦١٨، والنشـر ٣٦٢/٢، والقـرطبي ٢٢٩/١٥، والبحر ٤١١/٧، والتيسير ١٨٨، والشواذ ١٣٠.

(٦) المحرر ٥٥/١٤.

(٧) البحر ٤١١/٧.

يَنْحَلَّ إليهما، ولكنه لَمَّا صَحَّ له إسنادُ ما قَدَّرَ إلى المبتدأ حَكَمَ أنه خبرٌ عنه» قلت: وتأويلُ ابنِ عطيةَ صحيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعةُ.

الثالث: أنه مبتدأٌ، خبرُه مضمرٌ تقديرُه: فالحقُّ قَسَمي، و «لأملأنَّ» جوابُ القسم كقوله: «لَعَمْرك إنهم لفي سَكْرتِهم يَعْمهون»(1) ولكنَّ حَذْفَ الخبرِ هنا ليسَ بواجبٍ، لأنه ليس نصاً في اليمين بخلافِ لَعَمْرك. ومثلُه قولُ امرىء القيس(2):

٣٨٨٢- فقلت يمينُ اللَّهِ أبْرَحُ قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وأمَّا نصبُ الثاني فبالفعل بعدَه. وقرأ ابنُ عباس ومجاهد والأعمش برفعهما. فرفْعُ الأولِ على ما تقدَّم، ورفعُ الثاني بالابتداءِ، وخبرُه الجملةُ بعده، والعائد محذوفٌ كقولِه تعالى في قراءةِ ابنِ عامر: «وكلٌّ وعدَ اللَّهُ الحسنىٰ»(3) وقول أبي النجم(4):

٣٨٨٣- قد أصبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي
عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ

ويجوز أَنْ يرتفعَ على التكريرِ عند الزمخشري وسيأتي. وقرأ الحسنُ وعيسىٰ بجرِّهما. وتخريجُها: على أنَّ الأولَ مجرورٌ بواوِ القسم مقدرةً أي: فوالحقِ والحقِ عطفٌ عليه كقولِك: واللَّهِ واللَّهِ لأقومَنَّ، و «أقول» اعتراضٌ بين القسم وجوابِه. ويجوز أَنْ يكونَ مجروراً على الحكايةِ. وهو منصوبُ المحل

---

(1) الآية ٧٢ من الحجر.
(2) تقدم برقم ٨٤٢.
(3) الآية ١٠ من الحديد، وانظر: السبعة ٦٢٥.
(4) تقدم برقم ١٨٣٩.

بـ «أقولُ» بعده. قال الزمخشري(١): «ومجرورَيْن ــ أي وقُرئا مجرورَيْن ــ على أنَّ الأولَ مُقْسَمٌ بـه قد أُضْمِـرَ حرفُ قَسَمِـه كقولـك: «اللَّهِ لأفعَلَنَّ» والحقَّ أقول أي: ولا أقول إلَّا الحقَّ على حكايةِ لفظ المقسمِ به، ومعناه التوكيدُ والتشديدُ. وهذا الوجهُ جائزٌ في المرفوعِ والمنصوبِ أيضاً، وهو وجـهٌ حسنٌ دقيق» انتهىٰ. يعني أنه أعملَ القولَ في قولـه: «والحق» على سبيلِ الحكـايةِ فيكـونُ منصوبـاً بـ «أقول» سواءً نُصِب أو رُفِعَ أو جُرَّ، كأنه قيل: وأقولُ هذا اللفظَ المتقدمَ مُقَيَّـداً بما لُفِظ به أولاً.

قوله: «أجمعين» فيه وجهان، أظهـرهما: أنـه توكيـدٌ للضمير في «منـك» و «لمَنْ» عطفٌ في قوله: «ومِمَّنْ تَبِعك» وجيْء بأجمعين دونَ «كل»، وقـد تقدَّم أن الأكثـرَ خلافُـهُ. وجوَزَّ الـزمخشريُّ(٢) أنْ يكـونَ تأكيـداً للضميـر في «منهم» خاصةً فقدَّر «لأَمْلأَنَّ جهنم من الشياطين وممَّنْ تبعهم مِنْ جميع الناس لا تفاوتَ في ذلك بين ناسٍ وناسٍ».

آ. (٨٦) **قـوله: ﴿عليـه﴾**: متعلقٌ بـ «أسْألكم» لا بـالأَجْر؛ لأنـه مصدرٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً منـه. والضمير: إمَّـا للقرآن، وإمَّـا للوحي، وإمَّا للدعاء إلى الله. و «لتعلمُنَّ» جواب قَسمٍ مقدرٍ معناه: ولَتَعْرِفُنَّ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة ص]

---

(١) الكشاف ٣/٣٨٤.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٤.

/ سـورة الزمـر [٧٦٣/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هذا تنزيلُ. وقال الشيخ(١): «وأقولُ إنه خبرٌ، والمبتدأ «هو» ليعودَ على قوله: «إنْ هو إلاَّ ذِكْرٌ للعالمين»(٢) كأنه قيل: وهذا الذِّكرُ ما هو؟ فقيل: هو تنزيلُ الكتابِ». الثاني: أنه مبتدأٌ، والجارُّ بعده خبرُه أي: تنزيلُ الكتابِ كائنٌ من اللَّهِ. وإليه ذهب الزجاج(٣) والفراء(٤).

قوله: «مِن اللَّهِ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مرفوعُ المحلِّ خبراً لتنزيل، كما تقدَّم تقريرُه. الثاني: أنه خبرٌ بعد خبرٍ إذا جَعَلْنا «تنزيلُ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ كقولك: «هذا زيدٌ من أهل العراق». الثالث: أنَّه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا تنزيلٌ، هذا من الله. الرابع: أنَّه متعلِّقٌ بنفسِ «تَنْزيل» إذا جَعَلْناه خبرَ مبتدأ مضمرٍ. الخامس: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «تنزيل» عَمِل فيه اسمُ الإشارةِ المقدرُ، قاله الزمخشري(٥). قال الشيخ(٦): «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً

---

(١) البحر ٧/٤١٤.
(٢) الآية ٨٧ من ص.
(٣) معاني القرآن ٤/٣٤٣. وجوَّز كذلك: «هذا تنزيل».
(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤. وجوَّز كذلك: «هذا تنزيل».
(٥) الكشاف ٣/٣٨٥.
(٦) البحر ٧/٤١٤.

عَمِلَ فيها معنى الإشارةِ؛ لأنَّ معانيَ الأفعالِ لا تعمل إذا كان ما هي فيه محذوفاً؛ ولذلك رَدُّوا على أبي العباس[1] قولَه في بيت الفرزدق[2]:

٣٨٨٤ـ ....

وإذ ما مِثْلَهم بَشَرُ

إن «مثلهم» منصوبٌ بالخبرِ المحذوف وهو مقدرٌ: وإذ ما[3] في الوجود في حالِ مماثلتِهم بَشَرٌ. السادس: أنه حالٌ من «الكتاب» قاله أبو البقاء[4]. وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه لكونِه مفعولاً للمضافِ؛ فإنَّ المضافَ مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه. والعامَّةُ على رَفْع «تَنْزيلُ» على ما تقدَّم. وقرأ[5] زيد ابن علي وعيسى وابن أبي عبلة بنصبِه بإضمارِ فِعْلٍ تقديرُه: الزَمْ أو اقْرأ ونحوهما.

آ. (٢) قوله: ﴿بالحقِّ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالإنزال أي: بسبب الحق، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعل أو المفعول وهو الكتاب، أي: مُلْتبسين بالحق أو ملتبساً بالحقِّ. وفي قوله: «إنَّا أَنْزَلْنا الكتابَ» تكريرُ تعظيمٍ بسبب إبرازِه في جملةٍ أخرى مضافاً إنزالُه إلى المعظِّم نفسَه.

قوله: «مُخْلِصاً» حالٌ مِنْ فاعل «اعبد»، و«الدين» منصوبٌ باسمِ الفاعلِ. والفاءُ في «فاعبُدِ» للربطِ، كقولك: «أَحْسَنَ إليك فلانٌ فاشْكُرْه». والعامَّةُ على نصبِ «الدينَ» كما تقدَّم. ورَفَعَه[6] ابنُ أبي عبلة. وفيه وجهان،

---

(١) انظر: المقتضب ٤/١٩١ قال: «ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجل».

(٢) تقدم برقم ١٦٦٥.

(٣) البحر: «وإن ما».

(٤) الإملاء ٢/٢١٤.

(٥) القرطبي ١٥/٢٣٢، والبحر ٧/٤١٤، والمحرر ١٤/٥٧.

(٦) البحر ٧/٤١٤.

أحدُهما: أنَّه مرفوعٌ بالفاعليةِ رافعُه «مُخْلِصاً»، وعلى هـذا فلا بُـدَّ مِنْ تجوُّزٍ وإضمارٍ. أمَّا التجوزُ فإسنادُ الإخلاصِ للدين وهو لصاحبِه في الحقيقة. ونظيرُه قولُهم: شعرٌ شاعرٌ. وأمَّا الإضمارُ فهو إضمارٌ عائدٌ على ذي الحالِ أي: مُخْلِصاً له الدينَ منك، هذا رَأْيُ البصريين في مثل هذا. وأمَّا الكوفيون[1] فيجوزُ أَنْ يكونَ عندهم أل عوضاً مِن الضميرِ أي: مُخْلِصاً دينَك. قال الزمخشري[2]: «وحَقٌّ لمَنْ رَفَعه أَنْ يَقرأ «مُخْلَصاً» بفتحِ اللامِ لقولِه تعالى: «وأَخْلصوا دينَهم لله»[3] حتى يطابقَ قولَه: «أَلا للَّهِ الدينُ الخالصُ»، والخالِصُ والمُخْلَص واحدٌ إلَّا أَنْ يصفَ الدينَ بصفةِ صاحبِه على الإسنادِ المجازيِّ كقولِهم: شعرٌ شاعرٌ. والثاني: أَنْ يَتِمَّ الكلامُ على «مُخْلِصاً» وهو حالٌ مِنْ فاعلِ «فاعبدْ» و«له الدينُ» مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا قولُ الفراء[4]. وقد رَدَّه الزمخشري[5]، وقال: «فقد جاء بإعرابٍ رَجَع به الكلامُ إلى قولِك: «لله الدينُ» «ألا لله الدينُ الخالص» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ لا يظهرُ فيه رَدٌّ على هذا الإعرابِ.

آ. (٣) قوله: ﴿والذين اتَّخذوا﴾: يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «الدينُ» مبتدأً، وخبرُه قولٌ مضمرٌ حُذِف وبقي معمولُه وهو قولُه «ما نَعْبُدهم». والتقديرُ: يقولون ما نعبدهم. الثاني: أن يكونَ الخبرُ قولَه: «إنَّ اللَّهَ يَحْكم»/ ويكونُ ذلك القولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: [٧٦٤/أ]

---

(١) انظر: المغني ٧٧.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٦.

(٣) الآية ١٤٦ من النساء.

(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤ قال: «ولو رفعت الدين بـ «له» وجَعَلْتَ الإخلاصَ مكتفياً غير واقع كأنك قلت: اعبد الله مطيعاً فله الدين».

(٥) الكشاف ٣/٣٨٦.

والـذين اتَّخذوا قـائلينَ كـذا، إنَّ اللَّهَ يحكمُ بينهم. الثـالث: أَنْ يكـونَ القـولُ المضمـرُ بدلاً من الصلةِ التي هي «اتَّخـذوا». والتقديـرُ: والذين اتخـذوا قالـوا مـا نعبدُهم، والخبـرُ أيضاً: «إن اللَّهَ يَحْكُمُ بينهم» و«الـذين» في هذه الأقـوالِ عبارةٌ عن المشركين المتَّخِذين غيرَهم أولياءَ. الرابـع: أن يكونَ «الـذين» عبارةً عن الملائكةِ وما عُبِد من دونِ اللَّهِ كعُزَيْرٍ واللاتِ والعُزَّىٰ، ويكونُ فاعلُ «اتَّخَذَ» عائداً على المشركين. ومفعولُ الاتخاذِ الأولُ محذوفٌ، وهو عائدُ الموصـولِ، والمفعولُ الثاني هو «أولياءَ». والتقديرُ: والذين اتَّخذهم المشـركون أوليـاءَ. ثم لك في خبرِ هذا المبتدأ وجهـان، أحدهمـا: القولُ المضمـرُ، التقديـر: والذين اتَّخذهم المشركون أَوْلِياءَ يقول فيهم المشركـون: ما نعبـدهم إلاَّ. والثاني: أنَّ الخبرَ هي الجملةُ مِنْ قولِه: «إنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بينهم».

وقُرِىء[1] «ما نُعْبُدُهم» بضمِّ النونِ إتباعاً للباءِ، ولا يُعْتَدُّ بالساكن.

قـوله: «زُلْفَى» مصـدرٌ مؤكِّدٌ على غيـرِ الصدرِ، ولكنـه مُـلاقٍ لعـاملِه في المعنىٰ، والتقدير: لَيُـزْلِفُونـا زُلْفى، أو لِيُقَرِّبـونا قُـربـىٰ. وجَوَّز أبـو البقاء[2] أَنْ تكونَ حالاً مؤكدة.

قـولـه: «كـاذِبٌ كفَّـارٌ» قـرأ[3] الحسنُ والأعـرجُ ـ ويُـرْوىٰ عن أنسٍ ـ «كذَّابٌ كَفَّارٌ»، وزيد بن علي «كَذُوْبٌ كفورٌ».

آ. (٥) **قـولـه: ﴿يُكَـوِّرُ الليـلَ﴾**: في هـذه الجملةِ وجهـان، أظهرُهما: أنَّها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. الثاني: أنها حالٌ، قاله أبو البقاء[4].

(١) البحر ٧/٤١٥.
(٢) الإملاء ٢/٢١٤.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤١٥، والمحرر ١٤/٦٠.
(٤) الإملاء ٢/٢١٤.

وفيه ضعفٌ؛ من حيث إن تكويرَ أحدِهما علىٰ الآخر، إنما كان بَعْدَ خَلْقِ السمواتِ والأرضِ، إلاَّ أَنْ يُقال: هي حالٌ مقدرةٌ، وهو خلافُ الأصلِ.

والتكويرُ: اللفُّ واللَّيُّ. يقال: كارَ العِمامةَ على رأسه وكَوَّرها. ومعنىٰ تكويرِ الليلِ على النهارِ وتكويرِ النهارِ على الليل على هذا المعنى: أنَّ الليلَ والنهارَ خِلْفَةٌ يذهب هذا ويَغْشى مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانه فكأنما لَفَّ عليه وأَلْبَسَه كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابِسِ، أو أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُغَيِّب الآخر إذا طرأ عليه، فشُبِّه في تَغْييبه إياه بشيءٍ ظاهرٍ لَفَّ عليه ما غَيَّبه عن مطامحِ الأبصار، أو أنَّ هذا يَكُرُّ على هذا كُروراً متتابِعاً، فَشُبِّه ذلك بتتابع أكوارِ العِمامة بعضِها على بعضٍ. قاله الزمخشريُّ[1]، وهو أوفقُ للاشتقاقِ من أشياءَ قد ذُكِرَتْ. وقال الراغب[2]: «كَوْرُ الشيءِ إدارتُه وضَمُّ بعضِه إلى بعضٍ ككَوْر العِمامةِ. وقوله: «يُكَوِّرُ الليلَ على النهارِ»[3] إشارةٌ إلى جَرَيانِ الشمسِ في مطالعها وانتقاصِ الليل والنهار وازديادِهما، وكَوَّره إذا أَلْقاه مجتمعاً. واكتار الفرسُ: إذا رَدَّ ذَنَبَه في عَدْوِه. وكُوَّارَةُ النَّحْلِ معروفةٌ. والكُوْر: الرَّحْلُ. وقيل: لكل مِصْرٍ «كُوْرَة»، وهي البُقْعَةُ التي يَجْتمع فيها قُرىً ومَحالٌّ».

آ. (٦) **قوله: ﴿ثم جَعَل مِنْها﴾**: في «ثم» هذه أوجهٌ، أحدها: أنها على بابها من الترتيب بمُهْلة، وذلك أنه يُرْوى أنه تعالى أخرجَنا من ظهرِ آدمَ كالذَّرِّ ثم خَلَق حواءَ بعد ذلك بزمانٍ. الثاني: أنها على بابها أيضاً ولكنْ لمَدْركٍ آخرَ: وهو أن يُعْطَفَ بها ما بعدها على ما فُهِم من الصفة في قوله: «واحدة» إذ التقدير: من نفسٍ وَحَدَتْ أي انفَرَدَتْ ثم جَعَلَ منها زَوْجَها. الثالث: أنَّها

---

(١) الكشاف ٢/٣٨٧.

(٢) المفردات ٤٤٣.

(٣) المفردات: أدار.

للترتيب في الأخبار لا في الزمان الوجوديِّ كأنه قيل: كان مِنْ أمرها قبلِ ذلك أن جعـل منها زوجَهـا. الـرابـع: أنهـا للتـرتيبِ في الأحـوالِ والـرُّتَبِ. قـال الزمخشري(١): «فإنْ قلت: وما وجهُ قولِه: «ثم جعل منها زوجها» وما يُعطيه من التـراخي؟ قلت: هما آيتـان من جملةِ الآياتِ التي عَـدَّدها دالًّا على وحـدانيَّتِـه وقُـدْرَتِه بتشعيب هـذا الخلقِ الفائتِ للحَصْرِ من نفسِ آدمَ عليه السـلام وخَلْقِ حواء من قُصَيْراه(٢)، إلَّا أن إحداهما جعلها اللَّهُ عادةً مستمرةً، والأخرى لم تَجْرِ بها العادةُ ولم تُخْلَقْ أنثى غيرُ حواءَ من قُصيرىٰ رجلٍ، فكـانَتْ أدخلَ في كَـوْنها آيـةً وأَجْلَبَ لعَجَبِ السامعِ، فعطفَهـا بـ «ثم» على الآيـة الأولى للدلالـةِ على مباينَتِها فضلًا ومزيـةً، وتراخيهـا عنها فيمـا يرجِـعُ إلى زيادةِ كـونِها آيـةً فهي من التراخي في الحالِ والمنزلةِ لا من التراخي في الوجودِ.

قوله: «وأَنْزَلَ لكم من الأنعامِ» عـطف على «خَلَقَكم»، والإنزالُ يَحتمـل الحقيقةَ. يُرْوى أنه خَلَقها في الجنةِ ثم أَنْزَلها، ويُحتملُ المجـازُ، وله وجهـان، أحدهما: أنها لم تَعِشْ إلَّا بالنبـات والماء، والنبـاتُ إنما يعيش بـالماء، والمـاءُ [٧٦٤/ب] يَنْـزِلُ من السحـاب أطلق الإنـزالَ / عليهـا وهـو في الحقيقـةِ يُـطْلَقُ على سببِ السببِ كقولِه(٣):

٣٨٨٥ـ أَسْـنِـمَـةُ الآبـالِ فـي رَبـابَـهْ

وقـولـه(٤):

٣٨٨٦ـ صـار الـشـريـدُ فـي رُؤوسِ الـعِـيْـدانْ

---

(١) الكشاف ٣٨٨/٣.

(٢) القصيرى: أصل العنق. وأعلى الأضلاع وأسفلها.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٩.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٤١٦/٧.

وقـولـه[1]:

٣٨٨٧ـ إذا نَـزَل الـسـمـاءُ بـأرضِ قَـوْمٍ
رَعَـيْـنـاه وإنْ كـانـوا غِـضـابـا

والثاني: أنَّ قضاياه وأحكامَه مُنَزَّلَـةٌ من السماءِ من حيث كَتْبُهـا في اللوحِ المحفوظِ، وهو أيضاً سبَبٌ في إيجادِها.

قوله: «يَخْلُقكم» هذه الجملةُ استئنافيةٌ، ولا حاجةَ إلى جَعْلِها خبـرَ مبتدأ مضمرٍ، بل اسْتُؤْنفت للإخبـار بجملةٍ فعلية. وقـد تقدَّم خـلافُ القراءِ في كسـرِ الهمزةِ وفتحِها وكذا الميمُ[2].

قـوله: «خَلْقـاً» مصدرٌ لـ «يَخْلُق» و «مِن بعـد خَلْقٍ» صفةٌ لـه، فهو لبيـانِ النـوعِ من حيث إنه لَمَّـا وُصِفَ زاد معنـاه على معنى عـامِلِه. ويجـوز أن يتعلَّقَ «مِنْ بعد خَلْقٍ» بالفعل قبلَه، فيكون «خَلْقاً» لمجرد التوكيد.

قـوله: «ظُلُمـات» متعلقٌ بخَلْق الـذي قبله، ولا يجـوز تعلُّقـه بـ «خَلْقـاً» المنصوبِ؛ لأنه مصدرٌ مؤكِّدٌ، وإن كان أبو البقاء[3] جَوَّزه، ثم مَنَعَـه بما ذكـرْتُ فـإنه قـال: «و «في» متعلِّقٌ به أي بـ «خَلْقـاً» أو بخلق الثـاني؛ لأنَّ الأولَ مؤكِّـدٌ فلا يعملُ» ولا يجوزُ تعلُّقُه بالفعلِ قبله؛ لأنه قد تعلَّقَ بـه حرفٌ مثلُه، ولا يتعلَّق حرفان متحـدان لفظاً ومعنىً إلاَّ بـالبدليـةِ أو العطفِ. فـإنْ جَعَلْتَ «في ظلمات» بدلاً مِنْ «في بطونِ أمَّهاتِكم» بدلَ اشتمالٍ؛ لأن البطونَ مشتملةٌ عليهـا، وتكونُ بدلاً بإعـادة العامـلِ، جاز ذلـك، أعني تعلُّقَ الجارَّيْن بـ «يَخْلُقكم». ولا يَضُـرُّ الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه بالمصدرِ لأنه مِنْ تتمةِ العاملِ فليس بأجنبـي.

---

(١) تقدم برقم ١٨٦٨.

(٢) في قوله: «أمَّهاتكم» وانظر في خلاف القراء: القرطبي ١٠/١٥١.

(٣) الإملاء ٢/٢١٤.

قوله: «ذلكم اللَّهُ ربُّكم» يجوزُ أَنْ يكونَ «الله» خبـراً لـ «ذلكم» و «ربُّكم» نعتٌ للَّهِ أو بدلٌ منه. ويجوز أَنْ يكونَ «الله» بدلاً مِنْ «ذلكم» و «ربُّكم» خبرُه.

قوله: «له المُلْكُ» يجوز أَنْ يكـونَ مستأنفـاً، ويجوزُ أَنْ يكـونَ خبراً بعـد خبر، وأَنْ يكونَ «الله» بـدلاً مِنْ «ذلكم» و «ربُّكم» نعتٌ لله أو بدلٌ منـه، والخبرُ الجملةُ مِنْ «له الملكُ». ويجوزُ أَنْ يكون الخبرُ نفسَ الـجـارِّ والمجرور وحـدَه و «المُلْكُ» فاعلٌ به، فهو من بابِ الإِخبارِ بالمفرد.

قوله: «لا إِلَه إِلَّا هو» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأَنْ يكونَ خبراً بعد خبرٍ.

آ. (٧) **قوله: ﴿يَرْضَهُ لكم﴾**: قـرأ[١] «يَرْضَهُـوْ» بالصلة ـ وهي الأصلُ مِنْ غيرِ خلافٍ ـ ابنُ كثيرٍ والكسـائيُّ وابنُ ذكوان. وهي قـراءةٌ واضحةٌ. وقـرأ «يَرْضَـهُ» بضم الهاءِ مِنْ غيـرِ صلةٍ بلا خـلافٍ نافـعٌ وعاصمٌ وحمـزةُ. وقرأ «يَرْضَهْ» بإسكانها وَصْلاً مِنْ غيرِ خلافٍ السوسيُّ عن أبـي عمروٍ. وقرأ بالوجهين ـ أعني الإِسكـانَ والصلةَ ـ الدُّوْريُّ عن أبـي عمـروٍ، وقرأ بـالـوجهين ـ أعني الإِسكانَ والتحريـكَ مِنْ غيرِ صلة ـ هشـامٌ عن ابنِ عامـرٍ، فهذه خمسُ مـراتبَ للقُرَّاءِ، وقد عَرَفْتَ توجيـهَ الإِسكانِ والقصـرِ والإِشباع ممَّـا تقدَّم في أوائـلِ هذا المـوضـوع[٢]، ومـا أَنْشَـدْتُـه عليـه وأَسْنَـدْتُـه لغـةً إلى قـائله. ولا يُلْتَفَتُ إلى أبـي حـاتـمٍ في تَغْليطِه راويَ السكـونِ، فـإنهـا لغـةٌ ثـابتـةٌ عن بني عُقَيْـل وبني كلاب.

آ. (٨) **قـولـه: ﴿مُنيبـاً﴾**: حالٌ مِن فـاعل «دَعَـا» و «إليـه» متعلق بـ «مُنيباً» أي راجِعاً إليه.

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٦٠، والبحـر ٧/٤١٧، والتيسيـر ١٨٩، والقـرطبـي ١٥/٢٣٧، والحجة ٦١٩، والنشر ١/٣٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٦٣، و٣/٢٦١.

قوله: «خَوَّله» يُقال: خَوَّلَه نِعْمَةً أي: أعطاها إياه ابتداءً مِنْ غيرِ مُقْتَضٍ. ولا يُسْتَعْمَلُ في الجزاءِ بل في ابتداءِ العَطِيَّةِ. قال زهير[1]:

٣٨٨٨ـ هنالِك إنْ يُسْتَخْوَلُوا المالَ يُخْوِلُوْا
. . . .

ويُرْوَىٰ «يُسْتَخْبَلُوا المالَ يُخْبِلوا». وقال أبو النجم[2]:

٣٨٨٩ـ أَعْطَىٰ فلم يُبْخَلْ ولم يُبَخَّلِ
كُومُ الذُّرَىٰ مِنْ خَوَلِ المُخَوَّلِ

وحقيقةُ «خَوَّل» مِنْ أحدِ معنيين: إمَّا مِنْ قولِهم: «هو خائلُ مالٍ» إذا كان متعهِّداً له حَسَنَ القيام عليه، وإمَّا مِنْ خال يَخُول إذا اختال وافتخر، ومنه قولُه[3]: «إنَّ الغنيَّ طويلُ الذيلِ مَيَّاسُ»، وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ مُسْتوفىً في الأنعام[4].

قوله: «منه» يجوز أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «خَوَّل»، وأنْ يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نِعْمة».

قوله: «ما كان يَدْعُو» يجوزُ في «ما» هذه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، مُراداً بها الضُّرُّ أي: نسي الضرَّ الذي يَدْعو إلى كَشْفِه. الثاني: أنها بمعنىٰ الذي/ مُراداً بها الباري تعالىٰ أي: نَسِي اللَّهَ الذي كان يَتَضرَّعُ إليه. وهذا عند مَنْ يُجيزُ «ما» على أُوْلي العلمِ. الثالث: أَنْ تكونَ «ما» [٧٦٥/أ]

---

(١) تقدم برقم ١٢٥١.

(٢) تقدم برقم ١٩٨٨.

(٣) نسبه في البحر ٧/٤١٨ للعرب، وورد في الكشاف ٣/٣٨٩. وهو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١/٣٤، وجمهرة الأمثال ١/١١.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤٦.

مصدريةً أي: نَسِي كونَه داعياً. الرابع: أن تكونَ «ما» نافيةً، وعلى هذا فالكلامُ تامٌّ على قولِه: «نَسِيَ» ثم استأنَفَ إخباراً بجملةٍ منفيةٍ، والتقدير: نَسِيَ ما كان فيه. لم يكنْ دعاءُ هذا الكافرِ خالصاً لله تعالى. و«من قبلُ» أي: من قبلِ الضررِ، على القول الأخير، وأمَّا على الأقوالِ قبلَه فالتقديرُ: مِنْ قبلِ تخويلِ النِّعمة.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ[1] ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ «لِيَضِلَّ» بفتح الياء أي: ليفعلَ الضلالَ بنفسه. والباقون بضمِّها أي: لم يقنع بضلالِه في نفسِه حتى يَحْمِلَ غيرَه عليه، فمفعولُه محذوفٌ وله نظائرُ تقدَّمَتْ. واللامُ يجوز أن تكونَ للعلةِ، وأن تكونَ للعاقبة.

آ. (٩) **قوله: ﴿أَمَّنْ هو قانِتٌ﴾**: قرأ[2] الحَرميَّان: نافعٌ وابنُ كثير بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأمَّا الأُولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقريرِ، ومقابلُه محذوفٌ، تقديرُه: أَمَنْ هو قانتٌ كمَنْ جعل للَّهِ تعالى أنداداً، أو أَمَنْ هو قانِتٌ كغيرِه، أو التقدير: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافرُ المخاطبُ بقوله: «قل تَمَتَّعْ بكفرِكَ قليلاً» ويَدُلُّ عليه قولُه: «قُلْ هل يَسْتوي الذين يعلمون والذين لا يَعْلَمون» فحذفَ خبرَ المبتدأ أو ما يعادِلُ المُسْتَفْهَم عنه. والتقديران الأوَّلان أَوْلَى لقلةِ الحَذْفِ. ومن حَذْفِ المعادِلِ للدلالةِ قولُ الشاعر[3]:

٣٨٩٠ـ دَعاني إليها القلبُ إنِّي لأَمْرِها
سميعٌ فما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

(١) التيسير ١٣٤، والحجة ٦١٩، والبحر ٧/٤١٨، والنشر ٢/٢٩٩.
(٢) السبعة ٥٦١، والنشر ٢/٣٦٢، والبحر ٧/٤١٨، والتيسير ١٨٩، والقرطبي ١٥/٢٣٨، والحجة ٦٢٠.
(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

يريد: أم غَيٌّ. والثاني: أَنْ تكونَ الهمزةُ للنداءِ، و «مَنْ» منـادىٰ، ويكون المنادىٰ هو النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو المأمورُ بقـوله: «قـل هل يَسْتـوي الذين يَعْلمون» كأنه قال: يا مَنْ هو قانِتٌ قل كَيْتَ وكَيْتَ، كقولِ الآخرِ[1]:

٣٨٩١ــ أزيـدُ أخـا وَرْقـاءَ إنْ كـنـتَ ثـائـراً

....

وفيه بُعْدٌ، ولم يَقَعْ في القرآن نداءٌ بغير يـا حتى يُحْمَلَ هذا عليه. وقـد ضَعَّفَ الشيخُ[2] هذا الوجهَ بأنه أيضاً أجنبـيٌّ مِمَّا قبله وممَّـا بعده. قلت: قـد تقدَّمَ أنه ليس أجنبياً ممَّا بعدَه؛ إذ المنادَىٰ هـو المأمـورُ بالقـولِ. وقد ضَعَّفَـه الفارسي[3] أيضاً بقريبٍ مِنْ هذا. وقد تَجَرَّأ على قارىءِ هذه القراءةِ أبو حـاتم والأخفش[4].

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فهي «أم» داخلةً على «مَنْ» الموصولةِ أيضاً فـأُدْغِمَتْ الميمُ. وفي «أم» حينئـذٍ قولان، أحـدهما: أنهـا متصلةٌ، ومعـادِلُهـا محـذوفٌ تقـديرُه: آلكـافرُ خيـرٌ أم الذي هـو قانِتٌ. وهـذا معنى قـولِ الأخفشِ. قـال الشيـخ[5]: «ويحتـاج حَـذْفُ المعـادِلِ إذا كـان أولَ إلى سَمـاعٍ». وقيـل:

---

(١) عجـزه:

فقـد عَرَضَـتْ أَحْنـاءُ حَـقٍّ فخاصِـمِ

ولا يُعرف قائله وهـو في الكتاب ٣٠٣/١، والمسـاعد ٤٨١/٢، وابن يعيش ٤/٢، واللسـان (حنا). وورقـاء: حَيٌّ من قيس. والثـائـر: طـالب الثـأر. وأحنـاء الأمـور: أطرافها. أي: إن كنت طالباً لثأرك فقد تيسَّر لك فاطلبه.

(٢) البحر ٤١٨/٧.

(٣) الحجة (خ) ٢٣٠/٤.

(٤) لم يرد في كتابه «المعاني».

(٥) البحر ٤١٨/٧.

تقديرُه: أمَّنْ يَعْصي أمَّن هو مطيعٌ فيستويان. وحُذِفَ الخبرُ لدلالةِ قولِه: «هل يَسْتوي الذين يعلمون». والثاني: أنَّها منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بـل والهمزةِ أي: بـل أمَّن هو قانِتٌ كغيرِه أو كالكافرِ المقولِ له: تمتَّعْ بكفرِك. وقـال أبو جعفـر[1]: «هي بمعنى بل، و«مَنْ» بمعنى الذي تقديرُه: بل الذي هو قانتٌ أفضـلُ مِمَّنْ ذُكِـرَ قبله». وانتُقِدَ عليـه هذا التقـديرُ: من حيث إنَّ مَنْ تَقَـدَّم ليس له فضيلةٌ البتةَ حتى يكونَ هذا أفضلَ منه. والذي ينبغي أنْ يُقَدَّرَ: «بل الـذي هو قـانِتٌ مِنْ أصحاب الجنة»؛ لـدلالة مـا لقسيمِه عليـه مِنْ قولِـه: «إنَّك من أصحـابِ النـار». و«آنـاءَ» منصـوبٌ على الـظرفِ. وقـد تقـدَّم اشتقـاقُه والكـلامُ في مفردِه[2].

قوله: «ساجِداً وقائماً» حالان. وفي صاحبهما وجهان، الـظاهر منهمـا: أنه الضميرُ المستترُ في «قانِتٌ». والثاني: أنه الضميرُ المرفوعُ بـ «يَحْذَرُ» قُدِّما على عـامِلِهما. والعـامَّةُ على نصبِهمـا. وقرأ[3] الضحـاك برفعهمـا على أحد وجهين: إمَّا النعتِ لـ «قَانِتٌ»، وإمَّا أنهما خبرٌ بعد خبر.

[٧٦٥/ب] قوله: «يَحْذَر» يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «قانتٌ» وأن يكـونَ/ حالاً من الضمير في «ساجداً وقائماً»، وأَنْ يكونَ مستأنفـاً جوابـاً لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: ما شأنُه يَقْنُتُ آناءَ الليل ويُتْعِبُ نفسَه ويَكُدُّها؟ فقيل: يَحْذَرُ الآخرَةَ ويَرْجو رحمةَ ربِّه، أي: عذابَ الآخرةِ. وقُـرِىء[4] «إنما يَـذَّكَّرُ أُولـو» بإدغـامِ التاءِ في الذَّال.

---

(١) إعراب القرآن ٢/٨١٢.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٦.
(٣) البحر ٧/٤١٩.
(٤) البحر ٧/٤١٩.

آ. (١٠) قـوله: ﴿في هـذه الدنيـا﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـالفعـل قبله؛ وحُذِفَت صفةُ «حسنةٌ»، إذ المعنى: حسنة عظيمة؛ لأنه لا يُوْعَـدُ مَنْ عمل حسنةً في الدنيا، حسنةً مطلقاً بل مقيَّدةً بالعِظَم، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حـالٌ مِنْ حسنة كـانَتْ صفةً لهـا، فلمَّا تَقـدَّمَتْ بقيَتْ حـالاً. و «بغيـرِ حسـابٍ» حالٌ: إمَّا مِنْ «أجْرَهم»، وإمَّا من «الصابرون» أي: غيـرَ محاسَبٍ عليـه، أو غيرَ محاسَبين.

آ. (١٢) قـولـه: ﴿وأُمِـرْتُ لِأَنْ أكـونَ﴾: في هــذه الـلامِ وجهان، أحدهما: أنها للتعليلِ تقديـره: وأُمِرْتُ بمـا أُمِرْتُ بـه لأَنْ أكونَ. قـال الـزمخشري[١]: «فـإن قلتَ: كيف عَطَفَ «أُمِـرْت» على «أُمِرت» وهمـا واحدٌ؟ قلت: ليسـا بواحـدٍ لاختلافِ جهتيهمـا: وذلك أنَّ الأمـرَ بالإخـلاصِ وتكليفَـه شيءٌ، والأمـرَ به ليُحْـرِزَ[٢] به قَصَبَ السَّبْقِ في الـدين شيءٌ آخـرُ. وإذا اختلفَ وجها الشيء وصفتاه يُنَزَّل بذلك مَنْزِلَةَ شيئين مختلفين». والثاني: أن تكـونَ اللامُ مزيدةً في «أَنْ». قال الزمخشـري[٣]: «ولك أن تَجْعَـلَ اللامَ مـزِيدَةً، مَثَلُهـا في قولك: «أَرَدْتُ لأَنْ أفعـلَ» ولا تُزاد إلَّا مـع «أَنْ» خاصـةً دونَ الاسـمِ الصريـح، كأنها زِيْدَتْ عوضاً من تَرْكِ الأصـل إلى ما يقـومُ مَقامَـه، كما عُـوِّض السينُ في «اسطاع» عوضاً من تَرْكِ الأصل الذي هو أَطْوَعَ. والدليلُ على هذا الوجهِ مجيئُه بغيرِ لامٍ في قولـه: «وأُمِرْتُ أَنْ أكـون من المسلمين»[٤] «وأُمِرْتُ أَنْ أكـونَ من المؤمنين»[٥] «أُمِرْتُ أَنْ أكونَ أولَ مَنْ أَسْلَمَ»[٦] انتهى.

---

(١) الكشاف ٣/٣٩١.
(٢) الكشاف: ليحرز القائم به.
(٣) الكشاف ٣/٣٩٢.
(٤) الآية ٧٢ من يونس.
(٥) الآية ١٠٤ من يونس.
(٦) الآية ١٤ من الأنعام.

قوله: «ولا تُزاد إلا مع أنْ» فيه نظرٌ، من حيث إنها تُزاد باطِّرادٍ إذا كان المعمولُ متقدماً(1)، أو كان العامل فرعاً(2). وبغير اطِّرادٍ في غيرِ الموضعين، ولم يَذْكُرْ أحدٌ من النحويين هذا التفصيلَ(3). وقوله: «كما عُوِّض السينُ في اسْطاع» هذا على أحد القولين. والقول الآخر أنَّه استطاع(4) فحُذِفَتْ تاءُ الاستفعال. وقوله: «والدليلُ عليه مجيئُه بغير لام» قد يُقال: إنَّ أصلَه باللامِ، وإنما حُذِفَتْ لأنَّ حَرْفَ الجرِّ يَطَّرِدُ حَذْفُه مع «أنْ» و«أنَّ»، ويكون المأمورُ به محذوفاً تقديرُه: وأُمِرْت أن أعبدَ لأَنْ أكونَ.

آ. (14) قوله: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ﴾: قُدِّمَتِ الجلالةُ عند قومٍ لإفادةِ الاختصاصِ. قال الزمخشريُّ(5): «ولدلالتِه على ذلك قَدَّمَ المعبودَ على فِعْلِ العبادةِ هنا، وأَخَّره في الأول، فالكلامُ أولاً واقعٌ في الفعل نفسِه وإيجادِه، وثانياً فيمن يفعلُ الفعلَ مِنْ أجلِه، فلذلك رَتَّبَ عليه قولَه: «فاعبدوا ما شِئْتُمْ مِنْ دونه»».

آ. (16) قوله: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ أحدَ الجارَّيْنِ المتقدِّمَيْنِ، وإن كان الظاهرُ جَعْلَ الأولِ هو الخبرَ، ويكون «مِنْ فوقِهم» إمَّا حالاً مِنْ «ظُلَل» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وإمَّا متعلقاً بما تعلَّق به الخبرُ، و «مِن النار» صفةٌ لـ «ظُلَل». وقوله: «ومِنْ تَحْتِهم ظُلَل» كما تقدَّم، وسَمَّاها ظلالاً بالنسبة لمَنْ تَحْتهم.

---

(1) نحو: «للذين هم لربهم يَرْهبون».

(2) نحو: «فَعَّال لما يريد».

(3) انظر: مغني اللبيب 287.

(4) قال الزجاج في معاني القرآن 3/312: «ولكن التاء والطاء من مخرجٍ واحد فحُذِفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ».

(5) الكشاف 3/392.

آ. (١٧) قوله: ﴿أن يَعْبُدُوها﴾: الضميرُ عائدٌ على الطاغوتِ لأنها تُؤَنَّثُ، وقد تقدَّم القولُ عليها مستوفىً في البقرة[1]. و «أَنْ يعبدوها» في محلِّ نصبٍ على البدل من الطاغوت بدلِ اشتمالٍ، كأنه قيل: اجْتَنِبُوا عبادةَ الطاغوتِ. والموصولُ مبتدأٌ. والجملةُ مِنْ «لهم البشرىٰ» الخبرُ. وقيل: «لهم» هو الخبرُ بنفسِه، و «البُشْرىٰ» فاعلٌ به وهذا أَوْلَىٰ لأنه مِنْ بابِ الإِخبار بالمفرداتِ. وقوله: «فبَشِّرْ عبادي» من إيقاع الظاهرِ مَوْقِعَ المضمرِ أي: فبَشِّرْهُمْ أي: أولئك المجتَنبين، وإنما فُعِلَ ذلك تصريحاً بالوصفِ المذكور.

آ. (١٨) قوله: ﴿الذين يَسْتَمِعون﴾: الظاهرُ أنه نعتٌ لعبادي، أو بدلٌ منه، أو بيانٌ له. وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً. وقوله: «أولئك الذين» إلخ خبرُه. وعلى هذا فالوقفُ علىٰ قولِه: «عبادي» والابتداءُ بما بعدَه.

آ. (١٩) قوله: ﴿أفَمَنْ حَقَّ﴾: في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. وخبرُه محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء[2] «كمَنْ نجا». وقَدَّره الزمخشري[3]: «فأنت تُخَلِّصُه» قال: «حُذِفَ لدلالةِ «أفأنت تُنْقِذُ» عليه. وقَدَّره غيرُه «تتأسَّفُ عليه». وقدَّره آخرون «يَتَخَلَّص منه» أي: من العذاب/ وقدَّر الزمخشريُّ[4] على عادته جملةً بين الهمزة والفاء. تقديرُه: أأنت مالِكُ أَمْرِهم، فَمَنْ حَقَّ عليه كلمةُ العذاب. وأمَّا غيرُه فيدَّعي أن الأصلَ تقديمُ الفاءِ وإنما أُخِّرَتْ لِما تستحقُّه الهمزةُ من التصديرِ. وقد [٧٦٦/أ]

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.
(٢) الإملاء ٢/٢١٤.
(٣) الكشاف ٣/٣٩٣.
(٤) الكشاف ٣/٣٩٣.

تقـدَّمَ تحقيق هـذين القـولين غيـرَ مـرةٍ. والثـاني: أَنْ تكـون «مَنْ» شـرطيـةً، وجوابُها: أفأنت. فالفاء فاءُ الجوابِ دَخَلَتْ على جملةِ الجزاءِ، وأُعيدتِ الهمزةُ لتوكيد معنى الإنكار، وأوقع الظاهرَ وهـو «مَنْ في النار» مـوقعَ المضمـرِ، إذ كان الأصـلُ: أفأنت تُنْقِـذُه. وإنما وَقَـعَ موقعَـه شهادة عليـه بذلـك. وإلى هذا نحـا الحوفيُّ والزمخشري[1]. قال الحوفي: «وجيْءَ بألف الاستفهام لَمَّا طَال الكلامُ توكيداً، ولولا طولُه لم يَجُزْ الإتيانُ بها؛ لأنه لا يَصْلُحُ في العربيـةِ أَنْ يأتيَ بـألف الاستفهـام في الاسمِ وألفٍ أخرى في الجـزاء. ومعنى الكلام: أفـأنت تُنْقِذُه. وعلى القول بكونِها شرطيةً يترتَّبُ على قولِ الزمخشري وقولِ الجمهور مسألةٌ: وهو أنَّه على قولِ الجمهورِ يكونُ قد اجتمع شرطٌ واستفهامٌ. وفيه حينئذٍ خلافٌ بين سيبويه[2] ويونسَ: هل الجملةُ الأخيرةُ جواب الاستفهـام وهو قـولُ يونسَ، أو جوابٌ للشرط، وهـو قولُ سيبـويه؟ وأمَّـا على قَوْلِ الـزمخشريِّ فلم يَجْتمع شرطٌ واستفهامٌ؛ إذ أداةُ الاستفهامِ عندَه داخلةٌ على جملةٍ محذوفةٍ عُطِفَتْ عليها جملةُ الشرط، ولم يَدْخُـلْ على جملةِ الشرطِ. وقـوله: «أفـأنت تُنْقِذُ» استفهـامُ توقيفٍ وقُدِّم فيها الضميرُ إشعـاراً بأنـك لست قادراً على إنقـاذِه إنَّما القـادرُ عليه اللَّهُ وحدَه.

آ. (٢٠) **قـولـه: ﴿لكنِ الـذين اتَّقَوْا﴾**: استـدراكٌ بين شيئين نقيضَيْن أو ضِدَّيْن، وهما المؤمنون والكافرون.

وقوله: «وَعْدَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ، فهـو منصوبٌ بـواجبِ الإضمار.

---

(١) الكشاف ٣/٣٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٤٤.

آ. (٢١) قـوله: ﴿ثم يَجْعَلُه﴾: العـامَّةُ على رَفْـعِ الفعلِ نَسَقـاً على ما قبلَه. وقرأ[١] أبو بشر «ثم يَجْعَلَه» منصوباً. قال الشيخ[٢]: «قال صاحب الكامل[٣]: «وهو ضعيفٌ» انتهى. يعني بصاحب الكامل «الهذليَّ» ولم يُبَيِّنْ هو ولا صاحبُ الكامل وَجْهَ ضَعْفِه ولا تخريجَه. فأمَّا ضعفُه فواضحٌ حيث لم يتقدَّم ما يَقْتَضي نصبَه في الـظاهر. وأمَّـا تخريجُـه فقد ذكـر أبو البقـاء[٤] فيه وجهين، أحدُهما: أَنْ ينتصِبَ بإضمار «أن» ويكونَ معطوفاً على قولِـه: «أنَّ اللَّهَ أنزلَ من السماءِ ماءً» في أولِ الآيةِ، والتقديـر: ألم تَرَ إنـزالَ اللَّهِ ثم جَعْلَه. والثاني: أَنْ يكونَ منصوباً بتقديـر تَرَىٰ أي: ثم تَـرَىٰ جَعْلَه حُطامـاً، يعني أنه يُنْصَبُ بـ «أنْ» مضمرةً، وتكونُ «أنْ» وما في حَيِّزها مفعولاً بـه بفعلٍ مقـدرٍ وهو «تَـرَىٰ» لدلالـة «ألم تَرَ» عليه.

آ. (٢٢) قـولـه: ﴿أفَمَنْ شَـرَحَ اللَّهُ﴾: «أفَمَنْ يَتَّقِي»[٥] كمـا تقدَّم في «أفمَنْ حَقَّ»[٦]. والتقديرُ: أفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صـدرَه للإِسـلامِ كمَنْ قسا قلبُه، أو كالقاسي المُعْرِضِ، لدلالةِ «فوَيْلٌ للقاسيةِ قُلوبهم» عليه. وكذا التقديرُ

---

(١) البحر ٧/٤٢٢. وقد ترجم ابن الجزري لرجلين بهذه الكنية، الأول أبو بشـر القطان حمد بن وزير، أخذ عن يعقوب ولم يـذكر وفـاته. والثـاني هارون بـن حـاتم الكوفي البزاز، روى عن أبـي بكر، وروى عنه الحلواني، وقد ضعَّفـوه. وتوفي سنـة ٢٤٩. انظر في الأول: الطبقات ١/٢٦٥ وفي الثاني: الطبقات ٢/٣٤٦.

(٢) البحر ٧/٤٢٢.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢/٢١٤ ـ ٢١٥.

(٥) في الآية ٢٤.

(٦) في الآية ١٩.

في: أَفَمَنْ يَتَّقِي أي: كمن أَمِنَ العذابَ، وهو تقديرُ الزمخشريِّ[1]، أو كالمُنْعَمِيْنَ في الجنةِ، وهو تقديرُ ابنِ عطية[2].

آ. (٢٣) قوله: ﴿كتاباً﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه بدلٌ مِنْ «أحسنَ الحديث». والثاني: أنه حالٌ منه. قال الشيخ[3] ـ لَمَّا نقله عن الزمخشري[4] ـ: «وكأنَّه بناءً على أنَّ «أَحْسَن الحديث» معرفةٌ لإِضافتِه إلى معرفةٍ، وأفعلُ التفضيلِ إذا أُضيف إلى معرفةٍ فيه خلافٌ. فقيل: إضافتُه مَحْضَةٌ. وقيل: غيرُ محضة». قلت: وعلى تقديرِ كونِه نكرةً يَحْسُنُ أيضاً أَنْ يكونَ حالاً؛ لأنَّ النكرةَ متى أُضيفَتْ ساغ مجيءُ الحالِ منها بلا خلافٍ. والصحيحُ أنَّ إضافةَ أَفْعَلَ محضةٌ. و «مُتَشابِهاً» نعتٌ لـ «كتاب» وهو المُسَوِّغُ لمجيءِ الجامدِ حالاً، أو لأنَّه في قوةِ مكتوب.

وقرأ العامَّةُ «مثانيَ» بفتح الياء صفةً ثانيةً أو حالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً من الفاعلية أي متشابهاً[5] مثانيه وإلى هذا ذهب الزمخشري[6]. وقرأ هشام[7] عن ابن عامر وأبو بِشْرٍ بسكونها، وفيها وجهان، أحدُهما: أنه مِنْ تسكِينِ حرفِ العلةِ استثقالاً للحركةِ عليه كقراءة[8] «تُطْعِمُوْن أهالِيْكم». [وقوله][9]:

٣٨٩٢ـ كأنَّ أَيْدِيْهِنَّ ....

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.
(٢) المحرر ١٤/٧٨.
(٣) البحر ٧/٤٢٣.
(٤) الكشاف ٣/٣٩٤.
(٥) الكشاف: متشابهة.
(٦) الكشاف ٣/٣٩٥.
(٧) البحر ٧/٤٢٣، ونسبها في الكامل (خ) ٢٣٤ إلى أبي بشر فحسب.
(٨) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر ٤/٤٠٧.
(٩) تقدم برقم ١٨٠٨.

ونحوِهما. والثـاني: أنه خبـرُ مبتدأ محـذوفٍ أي: هو مثـاني، كذا ذكـره الشيـخ[1]. وفيه نـظرٌ مِنْ حيث إنـه كـان ينبغي أَنْ يُنَـوَّنَ وتُحْـذَفَ يـاؤُه لالتقـاءِ الساكنين فيقال: مثانٍ، كما تقول: هؤلاء جوارٍ. وقد يُقال: إنـه وُقِفَ عليه. ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرى/ الـوقفِ لكنْ يُعْتَرَضُ عليـه: بأنَّ الـوَقْفَ على المنقوصِ [٧٦٦/ب] المنونِ بحَذْفِ الياءِ نحو: هذا قاضٍ، وإثباتُها لغةٌ قليلةٌ. ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّه قد قُرِيءَ بذلك في المتواترِ نحـو: «مِنْ والي»[2] و «باقي»[3] و «هـادي»[4] في قراءة ابن كثير.

قوله: «تَقْشَعِرُّ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ صفـةً لـ «كتاب»، وأَنْ تكـونَ حـالاً منه لاختصـاصِه بـالصفةِ، وأَنْ تكـونَ مستأنفـةً. واقشعرَّ جِلْدُه إذا تقبَّضَ وتَجَمَّعَ من الخوف، وقَفَّ شعرُه. والمصدرُ الاقشعرارُ والقُشَعْرِيرة أيضاً. ووزن اقْشَعَرَّ افْعَلَلَّ. ووزنُ القُشَعْرِيرة: فُعَلِّيْلَة.

و «مَثانِي» جمعُ مَثْنى؛ لأنَّ فيـه تثنيةَ القصصِ والمـواعظِ، أو جمعُ مُثْنى مَفْعَل مِنْ التثنية بمعنىٰ التكرير. وإنمـا وُصِفَ «كتاب» وهـو مفردٌ بمثـاني، وهو جمعٌ؛ لأنَّ الكتابَ مشتملٌ على سورٍ وآياتٍ، أو هو من باب: بُرْمَةٌ أعشارٌ وثَوْبٌ أخـلاقٌ. كذا قـال الزمخشـري[5]: وقيل: ثَمَّ مـوصوفٌ محـذوفٌ أي: فصـولاً مثانيَ حُذِفَ للدلالةِ عليه.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿قُرْآناً عربيّاً﴾**: فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أَنْ يكونَ منصوباً على المدح؛ لأنه لَمَّا كان نكرةً امتنع إتباعُـه للقرآن. الثـاني: أَنْ

---

(١) البحر ٤٢٣/٧.
(٢) الآية ٩٦ من النحل: «وما عند الله باقي». وانظر: النشر ١٣٧/٢.
(٣) الآية ١١ من الرعد: «وما لهم من دونه مِنْ ولي». وانظر: السبعة ٣٦٠.
(٤) الآية ٧ من الرعد: «ولكل قومٍ هادي». وانظر: السبعة ٣٦٠.
(٥) الكشاف ٣٩٥/٣.

ينتصِبَ بـ «يتذكَّرون» أي: يتذكَّرون قرآناً. الثـالث: أن ينتصبَ على الحال مِن القـرآن على أنَّها حـالٌ مؤكِّـدةٌ، وتُسَمَّى حـالاً مـوطئـة لأنَّ الحـالَ في الحقيقـةِ «عربياً» و«قرآناً» توطئةٌ له نحو: «جاء زيدٌ رجلاً صالحاً».

قـولـه: «غيـرَ ذي عِـوَج» نعتٌ لـ «قـرآنـاً» أو حـالٌ أخـرى. قـال الـزمخشري(١): «فـإنْ قلتَ: فهلاَّ قيـل: مستقيمـاً أو غيـرَ مُعْـوَج. قلت: فيـه فـائدتـان، إحداهمـا: نفيُ أَنْ يكونَ فيـه عِـوَجٌ قط كمـا قـال: «ولم يَجْعَـلْ لـه عِوَجاً»(٢). والثـاني: أنَّ العِوَجَ يختصُّ بـالمعاني دونَ الأعيـان. وقيل: المـرادُ بالعِوَجِ الشكُّ واللَّبْسُ». وأنشد(٣):

٣٨٩٣ـ وقـد أتـاكَ يـقـيـنٌ غـيـرُ ذي عِـوَجٍ
مـن الإلـهِ وقـولٌ غـيـرُ مَـكْـذوبِ

آ. (٢٩) قوله: ﴿فيه شركاءُ﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ هـذا جملةً مِنْ مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نصب صفةً لرجل، ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ الجارَّ وحدَه، و«شركاءُ» فاعلٌ به، وهو أَوْلَى لقُرْبه من المفردِ و«مُتَشاكِسُـوْن» صفةٌ لشـركاء. والتشـاكُسُ: التخـالُفُ. وأصلُه سـوءُ الخُلُقِ وعُسْـرُه، وهـو سببُ التخـالُفِ والتشـاجُر. ويقـال: التَّشاكس والتشـاخُسُ بالخـاء موضـع الكاف. وقـد تقـدَّم الكلامُ(٤) على نصب المثل وما بعده الـواقعين بعد «ضَرَب». وقال الكسـائي: انتصَبَ «رجلاً» على إسقاط الجارِّ أي: لرجل أو في رجل.

وقوله: «فيه» أي: في رِقِّه. وقال أبو البقاء(٥) كلاماً لا يُشْبه أَنْ يَصْـدُرَ مِنْ

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.
(٢) الآية ١ من الكهف.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٣/٣٩٦، والبحر ٧/٤٢٤.
(٤) انظر: الدر ١/٢٢٣.
(٥) الإملاء ٢/٢١٥.

مثله، بل ولا أَقَلَّ منه. قال: «وفيه شركاءُ الجملةُ صفةُ لـ «رجـل» و «في» متعلقٌ بمتشاكسون. وفيه دلالةٌ على جوازِ تقديم خبرِ المبتدأ عليه» انتهى. أمَّا هـذا فلا أشُكُّ أنه سهوٌ؛ لأنه من حيث جَعَلَه جملةً كيف يقول بعد ذلك: إن «فيه» متعلقٌ بـ «متشاكسون»؟ وقد يقال: أراد مِنْ حيث المعنى، وهـو بعيدٌ جـداً. ثم قولـه: «وفيه دلالةٌ» إلى آخره يناقضه أيضاً. وليست المسـألةُ غـريبةً حتى يقـولَ: «وفيه دلالة». وكأنه أراد: فيه دلالةٌ على تقديم معمـولِ الخبر على المبتـدأ، بناءً منـه على أنَّ «فيه» يتعلق بـ «مُتشاكسون» ولكنه فاسدٌ، والفاسدُ لا يُرام صَلاحُه.

قوله: «سَلَماً لرَجُلٍ» قرأ[1] ابن كثير وأبو عمرٍو «سالمـاً» بالألفِ وكسـرِ اللام. والباقون «سَلَماً» بفتـح السين واللام. وابن جبيـر بكسرِ السينِ وسكـونِ الـلام. فالقـراءةُ الأولى اسمُ فاعـلٍ مِنْ سَلِمَ له كـذا فهو سـالمٌ. والقـراءتـان الأُخْرَيان سَلَماً وسِلْماً فهما مَصْدران وُصِف بهما على سبيل المبالغةِ، أو على حَذْفِ مضافٍ ما، أو على وقوعِهما موقـعَ اسمِ الفاعـل فتعودُ كـالقراءةِ الأولى. وقُـرِيء «ورجلٌ سـالِمٌ» برفعِهمـا. وفيه وجهـان، أحدُهمـا: أَنْ يكونَ مبتـدأً، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: وهناك رجلٌ سالمٌ لرجلٍ، كذا قَدَّره الزمخشـري[2]. الثاني: أنه مبتدأٌ و «سالمٌ» خبرُه. وجاز الابتداءُ بالنكرةِ؛ لأنه موضعُ تفصيلٍ، كقولِ امرىءِ القيس[3]:

٣٨٩٤ـ إذا مـا بكىٰ مِنْ خَلْفِهـا انصـرَفَـتْ لـه
بـشِـقٍّ وشِـقٌّ عـنـدنـا لـم يُـحَـوَّلِ

وقولهم: الناسُ رجلان رجلٌ أكرمْتُ، ورجلٌ أَهَنْتُ.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشـر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢١، والتيسيـر ١٨٩، والقرطبي ٢٥٣/١٥.
(٢) الكشاف ٣٩٧/٣.
(٣) تقدم برقم ٢٢٢.

قوله: «مَثَلًا» منصوبٌ على التمييزِ المنقولِ من الفاعليةِ إذ الأصلُ: هل يَسْتَوي مَثَلُهما. وأُفْرد التمييزُ لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قولِه: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا». وقُرِئَ[1] «مِثْلَيْن» فطابَقَ حالَيْ الرجلين. وقال الزمخشري[2] ـ فيمَنْ قرأ مِثْلين ـ: «إنَّ الضميرَ في «يَسْتَويان» للمِثْلين؛ لأنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ، ومثلَ رجلٍ. والمعنى: هل يَسْتويان فيما يَرْجِعُ إلى الوصفيَّة كما تقول: كفَى بهما رجلين».

قال الشيخ[3]: «والظاهرُ أنه يعود الضميرُ في «يَسْتَوِيان» على «رَجُلَيْن». وأمَّا إذا جَعَلْتَه/ عائداً إلى المِثْلَيْنِ اللذيْن ذَكَرَ أنَّ التقديرَ: مِثْلَ [٧٦٧/أ] رجلٍ ومِثْلَ رجلٍ؛ فإنَّ التمييزَ يكون إذ ذاك قد فُهِمَ من المميَّز الذي هو الضميرُ؛ إذ يصيرُ التقدير: هل يَسْتوي المِثْلان مِثْلين». قلت: هذا لا يَضُرُّ؛ إذ التقديرُ: هل يَسْتوي المِثْلان مِثْلَيْن في الوصفيةِ فالمِثْلان الأوَّلان مَعْهودان، والثانيان جنسان مُبْهمان كما تقول: كَفَى بهما رجلَيْن؛ فإنَّ الضميرَ في «بهما» عائدٌ على ما يُراد بالرجلين فلا فَرْقَ بين المسألتين. فما كان جواباً عن «كفَى بهما رجلين» يكونُ جواباً له.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿إنَّك مَيِّتٌ وإنَّهم مَيِّتُون﴾**: العامَّةُ على «مَيِّت ومَيِّتون». وقرأ[4] ابنُ محيصن وابنُ أبي عبلة واليماني «مائِتٌ ومائتون»، وهي صفةٌ مُشْعِرَةٌ بحدوثِها دون «مَيِّت». وقد تقدَّمَ أنَّه لا خلافَ بين القُرَّاءِ في تثقيلِ مثلِ هذا. «ثم إنكم» تغليباً للمخاطبِ، وإنْ كان واحداً في قوله: «إنَّك» على الغائبين في «وإنَّهم».

---

(١) البحر ٧/٤٢٥.

(٢) الكشاف ٣/٣٩٧.

(٣) البحر ٧/٤٢٥.

(٤) الإتحاف ٢/٤٢٩، والبحر ٧/٤٢٥، والقرطبي ١٥/٢٥٤.

آ. (٣٣) قوله: ﴿والذي جاءَ﴾: بـالصدق لَفْـظُه مفردٌ، ومعنـاه جمعٌ لأنه أُريد به الجنسُ. وقيل: لأنه قُصِدَ به الجزاءُ، وما كان كذلـك كَثُرَ فيـه وقوعُ «الذي» موقع «الذين»، ولذلك رُوْعي معناه فجُمِـع في قولِـه: «أولئك هم المتَّقون» كما رُوْعِيَ معنى «مَنْ» في قولِه: «للكـافرين»؛ فـإنَّ الكافـرين ظاهـرٌ واقعٌ موقعَ المُضْمرِ؛ إذ الأصـلُ: مثوىً لهم. وقيـل: بل الأصـلُ: والذين جـاء بالصدق، فحُذِفَتِ النونُ تخفيفاً، كقولِه: «وخُضْتم كالـذي خاضُـوا»(١). وهذا وهمٌ؛ إذ لو قُصِد ذلك لجاء بعـده ضميرُ الجمـع، فكان يُقـال: والذي جـاؤوا، كقوله: «كـالذي خـاضُوا». ويَـدُلُّ عليه أنَّ نـونَ التثنيةِ إذا حُـذِفَتْ عاد الضميـرُ مَثْنىً، كقولِه(٢):

٣٨٩٥ـ أَبَـنـي كُـلَيْـبٍ إنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّذا
قَـتَـلا الـمـلوكَ وفَـكَّـكـا الأَغْـلالا

ولجاءَ كقوله(٣):

٣٨٩٦ـ وإنَّ الـذيْ حـانَـتْ بـفَـلْجٍ دمـاؤُهُـمْ
هُمُ القَـومُ كـلُّ الـقـومِ يـا أمَّ خـالـدِ

وقرأ(٤) عبدُ الله «والذي جاؤوا بالصدق وصَدَّقوا به» وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ هذه الآيةِ في أوائـلِ البقرة وغيـرها. وقيـل: «الذي» صفـةٌ لموصـوفٍ محذوفٍ

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) البيت لـلأخـطل وهـو في ديـوانـه (السكـري) ١٠٨، والكتـاب ١/٩٥، المقتضب ٤/١٤٦، وأمالي الشجري ٢/٣٠٦، وابن يعيش ٣/١٥٤. والبيت في هجاء جرير. وعَمَّاه عمرو ومرة.

(٣) تقدم برقم ٧٦.

(٤) القرطبي ١٥/٢٥٦، والبحر ٧/٤٢٨.

بمعنى الجمعِ، تقديرُه: والفريق أو الفوج ولذلك قال: «أولئك هم المتَّقون». وقيل: المرادُ بالذي واحدٌ بعينِه وهو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولكن لَمَّا كان المرادُ هو وأتباعُه اعْتُبِر ذلك فجُمِعَ، فقال: «أولئك هم» كقوله: «ولقد آتَيْنا موسى الكتابَ لعلهم يهتدون»[1]. قاله الزمخشري[2] وعبارتُه: «هو رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أراد به إياه ومَنْ تبعه، كما أراد بموسى إياه وقومَه». وناقشه الشيخ[3] في إيقاعِ الضميرِ المنفصلِ موقعَ المتصلِ قال: «وإصلاحُه أَنْ يقولَ: أراده به كما أراده بموسى وقومِه». قلت: ولا مناقَشَةَ؛ لأنَّه مع تقديم «به» و «بموسى» لغرضٍ من الأغراض استحالَ اتصالُ الضميرِ، وهذا كما تقدَّم لك بحثٌ في قوله تعالى: «ولقد وَصَّيْنا الذين أُوْتُوا الكتابَ مِنْ قَبْلِكم وإياكم»[4]، وقوله: «يُخْرِجُوْن الرسولَ وإياكم»[5]: وهو أنَّ بعضَ الناسِ زَعَمَ أنه يجوزُ الانفصالُ مع القدرةِ على الاتصال، وتقدَّم الجوابُ بقريبٍ مِمَّا ذكرْتُه هنا، وبَيَّنْتُ حكمةَ التقديمِ ثمةَ. وقولُ الزمخشريِّ: «إن الضميرَ في «لعلهم يَهْتدون» لموسى وقومِه» فيه نظرٌ، بل الظاهرُ خصوصُ الضميرِ بقومِه دونَه؛ لأنَّهم هم المطلوبُ منهم الهدايةُ. وأمَّا موسى عليه السلام فمهتدٍ ثابتٌ على الهداية. وقال الزمخشري[6] أيضاً: «ويجوز أن يريدَ: والفوج أو الفريق الذي جاء بالصدقِ وصَدَّق به، وهم: الرسولُ الذي جاء بالصدقِ وصحابتُه الذين صَدَّقوا به». قال الشيخ[7]: «وفيه توزيعُ الصلةِ، والفوجُ هو الموصولُ، فهو

---

(١) الآية ٤٩ من المؤمنون.
(٢) الكشاف ٣/٣٩٨.
(٣) البحر ٧/٤٢٨.
(٤) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر ٤/١١١.
(٥) الآية ١ من الممتحنة.
(٦) الكشاف ٣/٣٩٨.
(٧) البحر ٧/٤٢٨.

كقولِك: جاء الفريقُ الذي شَرُفَ وشَرُفَ، والأظهرُ عَدَمُ التوزيـعِ بل المعـطوفُ على الصلةِ صلةٌ لِمَنْ له الصلة الأولى».

وقـرأ[1] أبو صـالح [2] وعكـرمة بن سليمـان[3] / ومحمد بن جُحـادة[4] [٧٦٧/ب] مخففاً بمعنى صَدَقَ فيه، ولم يُغَيِّرْه. وقُرِىء «وصُدِّق به» مشدَّداً مبنياً للمفعول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿لِيُكَفِّـرَ﴾: في تعلُّقها وَجْهـان، أحدهمـا: أنها متعلقـةٌ بمحـذوفٍ أي: يَسَّـرَ لهم ذلـك ليُكَفِّـرَ. والثـاني: أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ المحسنين، كأنه قيل: الذين أحسنوا ليُكَفِّرَ أي: لأجلِ التكفير.

قوله: «أسْـوَأَ الذي» الـظاهرُ أنَّـه أَفْعَلُ تفضيـل، وبه قـرأ العامَّـةُ. وقيل: ليسَتْ للتفضيل بل بمعنى سَيِّـىءَ الذي عمِلوا كقولِهم: «الأَشَجُّ والناقص أعدلُ بني مروان» أي: عادلاهم. ويَدُلُّ على هذا قراءةُ[5] ابنِ كثير في روايـة «أَسْواءَ» بألفٍ بين الواوِ والهمزةِ بزِنَةِ أَحْمال جمعَ سُوء، وكذا قرأ في حم السجدة.

آ. (٣٦) قوله: ﴿بكافٍ عَبْدَه﴾: العـامَّةُ على تـوحيدِ «عبـدَه». والأخَـوان[6] «عبـادَه» جمعـاً وهم الأنبيـاءُ وأتبـاعُهم. وقُـرِىء «بكـافي عبـادِه»

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: الشـواذ ١٣٢، والمحتسب ٢/٢٣٧، والقـرطبـي ١٥/٢٥٦، والبحر ٧/٤٢٨.

(٢) محمد بن عمير أبو صالح الهمذاني الكوفي. مقرىء عارف بحرف حمـزة. بقي إلى حدود ٣١٠. انظر: طبقات القراء ٢/٢٢٢.

(٣) عكرمة بن سليمان بن كثير المكي. عرض على شبل وعرض عليه البـزي. بقي إلى قبيل المئتين. طبقات القراء ١/٥١٥.

(٤) محمد بن جُحادة الكوفي إمام ثقة حدَّث عن أنس بن مالك توفي ١٣١. انظر: سير أعلام النبلاء ٦/١٧٤.

(٥) نسبها في الشواذ ١٣٢ إلى البزي عن ابن كثير. وانظر: البحر ٧/٤٢٩.

(٦) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٦٢، والنشـر ٢/٣٦٢، والحجـة ٦٢٢، والقـرطبـي ١٥/٢٥٧، والتيسير ١٨٩، والبحر ٧/٤٢٩.

بـالإضافـة. و «يُكافي» مضـارعُ كافىٰ، «عبـادَه» نُصِب على المفعـولِ بـه. ثم المفاعلةُ هنا تحتمـلُ أَنْ تكونَ بمعنى فَعَـل نحو: نُجـازي بمعنىٰ نَجْزي، وبُنِيَ على لفظةِ المُفاعلةِ لِما تقدَّم مِنْ أنَّ بناءَ المفاعلةِ يُشْعِ بالمبالغةِ؛ لأنه للمغالبة. ويُحتمل أَنْ يكونَ أصلُه يُكافِىء بالهمـزِ، من المكافـأة بمعنىٰ يَجْزِيْهم، فخفَّف الهمزةِ.

قوله: «ويُخَوِّفُونَك» يجوزُ أَنْ يكون حالاً؛ إذ المعنى: أليس كافيَك حـالَ تَخْويفِهم إياك بكذا، ويَعْلَمُه[1]. كأنَّ المعنىٰ: أنَّه كافيه في كـلِّ حالٍ حتى في هذه الحال. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أفَرَأَيْتُمْ ما تَدْعُوْن﴾: هي المتعـديةُ لاثنين، أوَّلُهما «ما تَـدْعُوْن» وثـانيهما الجملةُ الاستفهـاميةُ. والعـائدُ على المفعـول منها قولُه: «هُنَّ» وإنما أنَّثه تحقيراً لِما يَدْعُون مِنْ دونِه، ولأنهم كانوا يُسَمُّونها بأسماءِ الإناث: اللات ومَناة والعُزَّىٰ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذه مستوفىً في مواضعَ.

قوله: «هـل هُنَّ كاشفـاتُ ضُرِّه» قـرأ[2] أبو عمـرو «كاشفـاتٌ مُمْسِكاتٌ» بـالتنوين ونصبِ «ضُـرَّه» و «رحمتَه»، وهـو الأصلُ في اسم الفـاعل. والبـاقـون بالإضافةِ وهو تخفيفٌ.

آ. (٤٢) قـولـه: ﴿والتي لم تَمُتْ﴾: عـطفٌ على الأنفس أي: يَتَوفَّى الأنفسَ حين تموتُ، ويَتَوفَّى أيضاً الأنفسَ التي لم تَمُتْ في مَنـامِها. ففي

---

(١) أسقط ناسخ (ش) لفظة «ويعلمه».

(٢) السبعة ٥٦٢، والحجة ٦٢٣، والبحر ٤٣٠/٧، والتيسير ١٩٠، والنشر ٣٦٣/٢، والقرطبي ٢٥٩/١٥.

منامِها ظرفٌ لـ «يَتَوَفَّى». وقرأ[1] الأخَوان «قُضِيَ» مبنياً للمفعول، «الموتُ» رفعاً لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

آ. (٤٣) وقوله: ﴿أم اتَّخَذُوا﴾: «أم» منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بل والهمزةِ. وتقدَّم الكلامُ[2] على نحوِ «أَوَلَوْ» وكيف هذا التركيبُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وإذا ذُكِرَ الذين﴾: قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: ما العاملُ في «إذا ذُكِرَ»؟ قلت: العاملُ في «إذا» الفجائية، تقديرُه: وقتَ ذِكْرِ الذين مِنْ دونِه فاجَؤوا وقتَ الاستبشار». قال الشيخُ[4]: «أمَّا قولُ الزمخشريِّ فلا أَعْلَمُه مِنْ قولِ مَنْ ينتمي للنحوِ، وهو أنَّ الظَّرْفَيْنِ معمولان لفاجؤوا[5] ثم «إذا» الأولى تَنْتَصِبُ على الظرفيةِ، والثانيةُ على المفعول به». وقال الحوفي: «إذا هم يَسْتَبْشرون «إذا» مضافةٌ إلى الابتداءِ والخبر، و «إذا» مكررةٌ للتوكيد، وحُذف ما تُضاف إليه. والتقدير: إذا كانَ ذلك هم يَسْتبشِرون فيكون هم يستبشرون هو العاملَ في «إذا»، المعنى: إذا كان كذلك استبشروا». قال الشيخ[6]: «وهذا يَبْعُدُ جداً عن الصواب، إذا[7] جعل «إذا» مضافةً إلى الابتداء والخبر»، ثم قال: «وإذا مكررةٌ للتوكيد وحُذِف ما تضاف إليه» إلى آخرِ كلامه فإذا كانَتْ «إذا» حُذِف ما تُضاف إليه، فكيف تكون مضافةً إلى الابتداء

---

(١) السبعة ٥٦٢، والنشر ٢/٣٦٣، والبحر ٧/٤٣١، والتيسير ١٩٠، والقرطبي ١٥/٢٦٣، والحجة ٦٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.

(٣) الكشاف ٣/٤٠١.

(٤) البحر ٧/٤٣١.

(٥) البحر: لعامل واحد.

(٦) البحر ٧/٤٣١.

(٧) البحر: «إذ» ولعلها أنسب للسياق.

والخبـرِ الذي هـو هم يَسْتَبْشِرون؟ وهـذا كلُّه أَوْجبـه عَـدَمُ الإتقـانِ لعلمِ النحـوِ والتحذُّقِ[1] فيه» انتهى. وفي هذه العبارةِ تحـامُلٌ على أهـلِ العلمِ المرجـوعِ إليهم فيه.

واختار الشيخُ أَنْ يكونَ العاملُ في «إذا» الشرطيةِ الفعلَ بعدها لا جوابَها، وأنها ليسَتْ مضافةً لِما بعـدها، وإنْ كـان قولَ الأكثـرين، وجَعَل «إذا» الفجـائية معمولةً لِما بعدها سواءً كانت زماناً أم مكاناً. أمَّا إذا قيل: إنها حرفٌ فلا تحتـاجُ إلى عاملٍ وهي رابطةٌ لجملةِ الجزاءِ بالشرطِ كالفاء.

والاشمِئْزازُ: النُّفورُ والتقبُّضُ. وقال أبو زيـد: هو الـذُّعْرُ. اشْمَـأَزَّ فلانٌ: إذا ذُعِرَ، ووزنه افْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ. قال الشاعر[2]:

٣٨٩٧ـ إذا عَضَّ الـثِّـقـافُ بـهـا اشْـمَـأَزَّتْ
وولَّـتْـه عَـشَـوْزَنَـةً زَبُـوْنـا

آ. (٤٨) **قوله: ﴿سَيِّئـاتُ ما كسَبُـوا﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ «ما» مصدريةً أي: سَيِّئاتُ كَسْبِهم أو بمعنى الذي: سَيِّئات أعمالهم التي كَسَبوها.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿إنما أُوْتِيْتُهُ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مهيِّئةً زائـدةً على «إنَّ» نحو: إنما قـام زيد، وأَنْ تكـونَ موصـولةً، والضميـرُ عائـدٌ عليها مِنْ «أُوْتِيْتُـه» أي: إنَّ الـــذي أُوْتِيْتُــه على عِلْمٍ مني أو على عِلْمٍ من الله فيَّ، أي: [٧٦٨/أ] أستحقُّ / ذلك.

---

(١) البحر: والتحدث.

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم يصف قناة صلبة. وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٤، وفي اللسـان «عشزن»، وجمهـرة أشعـار العـرب ١/٤٠٣، والثقـاف: خشبـة صلبـة تصلح بها الرماح. وزبنته: إذا دفعته ومنه سميت الزبانيـة لأنهم يدفعـون أهل النـار. والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

قوله: «بل هي» الضميرُ للنعمةِ. ذكَّرها أولاً في قوله: «إنما أوتيتُه لأنها بمعنىٰ الإنعامِ، وأنَّث هنا اعتباراً بلفظِها. وقيل: بل الحالةُ أو الإتيانةُ.

آ. (٥) قوله: ﴿قد قالها﴾: أي: قال القولةَ المَذْكورةَ. وقُرِىءَ[١] «قد قاله» أي: هذا القولَ أو الكلامَ. وإنما عُطِفَتْ هذه الجملةُ، وهي قوله: «فإذا مَسَّ الإنسانَ» بالفاء والتي في أول السورة[٢] بالواو؛ لأن هذه مُسَبَّبَةٌ عن قوله: «وإذا ذُكِر» أي: يَشْمَئِزُّون مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ويَسْتَبْشِرون بذِكْرِ آلهتِهم، فإذا مَسَّ أحدَهم بخلاف الأولى حيث لا تَسَبُّبَ فيها، فجيء بالواوِ التي لمطلقِ العطفِ، وعلى هذا فما [بين] السببِ والمُسَبَّبِ جملٌ اعتراضيةٌ، قال معناه الزمخشريُّ[٣]. واستبعده الشيخُ[٤] من حيث إنَّ أبا عليٍّ يمنع الاعتراضَ بجملتينِ فكيف بهذه الجملِ الكثيرةِ؟ ثم قال: «والذي يَظْهر في الرَّبْطِ أنه لَمَّا قال: «ولو أنَّ للذين ظلموا»[٥] الآية كان ذلك إشعاراً بما يَنالُ الظالمين. مِنْ شدَّةِ العذاب، وأنه يَظْهر لهم يومَ القيامة من العذاب، أَتْبع ذلك بما يَدُلُّ على ظُلمِه وبَغْيه، إذ كان إذا مَسَّه ضُرٌّ دعا اللَّهَ، فإذا أَحْسَن إليه لم يَنْسُبْ ذلك إليه».

قوله: «فما أَغْنىٰ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» نافيةً أو استفهاميةً مؤولةً بالنفيِ، وإذا احْتَجْنا إلى تأويلِها بالنفيِ فَلْنَجْعَلْها نافيةً استراحةً من المجاز.

آ. (٥٣) قوله: ﴿قُلْ يا عبادِي﴾: قيل في هذه الآيةِ من أنواع المعاني والبيانِ أشياءُ حسنةٌ، منها: إقبالُه عليهم ونداؤهم، ومنها: إضافتُهم إليه

---

(١) الكشاف ٤٠٣/٣.

(٢) الآية ٨.

(٣) الكشاف ٤٠٢/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٧.

(٥) في الآية ٤٧.

إضــافــةَ تشــريفٍ، ومنهـا: الالتفــاتُ من التكلم إلى الغَيْبـةِ في قــولـه: «مِنْ رحمة الله»، ومنها: إضافةُ الرحمةِ لأجلِ أسمائِه الحُسْنىٰ، ومنها: إعادةُ الظاهرِ بلفـظِه في قولِـه: «إنَّ اللَّهَ»، ومنها: إبـرازُ الجملةِ مِنْ قولِـه: «إنـه هـو الغفـورُ الـرحيمُ» مؤكَّدةً بـ «إنَّ»، وبـالفصلِ، وبـإعادة الصفتين اللتين تضمَّنَتْهمـا الآيةُ السابقةُ.

آ. (٥٦) قــولــه: ﴿أَنْ تقــولَ﴾: مفعــولٌ مِنْ أجلِه، فقــدَّره الـزمخشري[١] كـراهةَ أنْ تقـول، وابنُ عـطيـة[٢]: أَنِيْبـوا مِنْ أَجْـلِ أَنْ تقـولَ. وأبو البقاء[٣] والحوفي: أَنْذَرْناكم مخافـةَ أَنْ تقولَ. ولا حـاجةَ إلى إضمـارِ هذا العاملِ مع وجودِ «أَنيبوا» وإنما نَكَّر نفساً لأنه أراد التكثيرَ، كقولِ الأعشىٰ[٤]:

٣٨٩٨ـ ورُبَّ بَـقـيـعٍ لـو هَـتَـفْـتُ بـجَـوِّه
أتــاني كــريمٌ يَنْفُـضُ الــرأسَ مُـغْـضَبـا

يريد: أتاني كرام كثيرون لا كريمٌ فَذٌّ؛ لمنافاتِه المعنى المقصـودَ. ويجوزُ أَنْ يريد: نفساً متميِّزةً من بينِ الأنفسِ باللَّجاجِ الشـديدِ في الكفـرِ أو بالعـذابِ العظيمِ.

قـوله: «يـا حَسْـرتـا» العـامَّـةُ على الألفِ بـدلاً مِنْ يـاءِ الإِضـافـةِ. وعن ابن كثيـر[٥] «يا حَسْـرَتـاهْ» بهـاءِ السكت وَقْفـاً، وأبـو جعفـر «يـا حَسْـرَتي» على

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٤.
(٢) المحرر ١٤/٩٦.
(٣) الإملاء ٢/٢١٥.
(٤) الديوان ١١٥.
(٥) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٤٣١، والمحتسب ٢/٢٣٧، والنشـر ٢/٣٦٣، والبحر ٧/٤٣٥.

الأصل. وعنه أيضاً «يا حَسْرتايَ» بالألفِ والياء. وفيها وجهان، أحدُهما: الجمعُ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه. والثاني: أنه تثنيةُ «حَسْرَة» مضافةً لياءِ المتكلمِ. واعْتُرِضَ على هذا: بأنه كان ينبغي أَنْ يُقالَ: يا حَسْرتَيَّ بإدغامِ ياءِ النَّصْبِ في ياءِ الإضافةِ. وأُجيب: بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ راعىٰ لغة الحارث ابن كعبٍ وغيرِهم نحو: «رأيتُ الزيدان». وقيل: الألفُ بدلٌ من الياءِ والياءُ بعدها مزيدةٌ. وقيل: الألفُ مزيدةٌ بين المتضايفَيْنِ، وكلاهما ضعيفٌ.

قوله: «على ما فَرَّطْتُ» «ما» مصدريةٌ أي: على تَفْرِيطي. وثَمَّ مضافٌ أي: في جَنْبِ طاعةِ الله. وقيل: «في جَنْبِ الله» المرادُ به الأمرُ والجهةُ. يقال: هو في جَنْبِ فلانٍ وجانبِه، أي: جهته وناحيته. قال الراجز[1]:

٣٨٩٩ـ النـاسُ جَـنْـبٌ والأمـيـرُ جَـنْـبُ

وقال آخر[2]:

٣٩٠٠ـ أفي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَّعَتْني مَلامةً
لَعَمْري لقد طالَتْ مَلامَتُها بيا

ثم اتُّسِع فيه فقيل: فَرَّط في جَنْبِه أي في حَقِّه. قال[3]:

٣٩٠١ـ أَمَا تَتَّقِيْنَ اللَّهَ في جَنْبِ عاشِقٍ
له كَبِدٌ حَرَّىٰ عليكِ تَقَطَّعُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٣٧، واللسان (جنب)، والمحرر ١٤/٩٧.

(٢) البيت لكعب بن زهير. وليس في ديوانه، وهو في اللسان (ثني)، لأنه رواه «ثِنَىٰ» بدلاً من «بيا»، والمحرر ١٤/٩٧.

(٣) البيت لسابق البربري. وهو في الكشاف ٣/٤٠٤، والقرطبي ١٥/٢٧١ منسوباً لكثيِّر وليس في ديوانه، والبحر ٧/٤٣٥.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿فأكونَ﴾**: في نصبِه وجهان، أحدهما: عَطْفُه على «كرَّة» فإنها مصدرٌ، فعُطِفَ مصدرٌ مؤولٌ على مصدرٍ مُصَرَّح به كقولها[1]:

٣٩٠٢ـ لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني
أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

وقول الآخر[2]:

٣٩٠٣ـ فما لَكَ منها غيرُ ذكرى وحَسْرةٍ
وتَسْأَلَ عن رُكْبانِها أينَ يَمَّموا

[٧٦٨/ب] والثاني: أنه منصوبٌ/ على جوابِ التمني المفهوم مِنْ قولِه: «لو أنَّ لي كَرَّةً». والفرقُ بين الوجهين: أن الأولَ يكونُ فيه الكونُ مُتَمَنَّى، ويجوزُ أَنْ تُضْمَرَ «أَنْ» وأَنْ تظهرَ، والثاني يكون فيه الكونُ مترتباً على حصولِ المُتَمَنَّى لا مُتمنىً ويجب أَنْ تُضْمَرَ «أَنْ».

آ. (٥٩) **قوله: ﴿بلىٰ﴾**: حرفُ جوابٍ وفيما وقعَتْ جواباً له وجهان، أحدُهما: هو نَفْيٌ مقدرٌ. قال ابنُ عطية[3]: «وحَقُّ بلىٰ أَنْ تجيْءَ بعد نفيٍ عليه تقريرٌ، كأنَّ النفسَ قالَتْ: لم يَتَّسِعْ لي النظرُ ولم يَتَبَيَّنْ لي الأمرُ». قال الشيخ[4]: «ليس حَقُّها النفيَ المقررَ، بل حَقُّها النفيُ، ثم حُمِل التقريرُ عليه، ولذلك أجاب بعضُ العربِ النفيَ المقررَ بـ نعم دونَ بَلىٰ، وكذا وقع في

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٣، والبحر ٧/٤٣٦، والقرطبي ١٤/٢٧٢، والمحرر ١٤/٩٨.
(٣) المحرر ١٤/٩٨. والاقتباس بالمعنى.
(٤) البحر ٧/٤٣٦.

عبارةِ سيبويـه[1] نفسه». والثـاني : أنَّ التمنيَ المذكـورَ وجوابَـه متضمنان لنَفْيِ الهدايةِ، كأنه قـال: لم أهتدِ، فَـرَدَّ الله عليه ذلـك. قال الـزمخشري[2] : «فـإنْ قلتَ: هَـلاَّ قُرِنَ الجـوابُ بما هـو جوابٌ لـه، وهو قـولُه: «لـو أنَّ اللَّهَ هَـداني» ولم يَفْصِـلْ بينهما. قلت: لأنـه لا يَخْلو: إمَّا أَنْ يُقَـدَّم على إحـدى[3] القـرائنِ الثلاثِ فيُفَرَّقَ بينهنَّ، وإمَّا أن تُؤَخَّرَ القرينةُ الوسـطى. فلم يَحْسُنِ الأولُ لِما فيـه من تَبْتير النَّظْم بالجمع بين القرائنِ، وأمَّا الثاني فلِما فيه من نَقْضِ الترتيبِ وهـو التحسُّر على التفريط في الطاعةِ ثم التعلُّلُ بفَقْدِ الهدايةِ ثم تمنِّي الرَّجْعَـة، فكان الصواب ما جـاءَ عليه: وهـو أنَّه حكى أقـوالَ النفسِ على ترتيبهـا ونَظْمِهـا، ثم أجاب مِنْ بينِها عَمَّا اقتضى الجوابَ».

وقرأ العَامَّةُ «جاءَتْـكَ» بفتح الكـاف فكذَّبْتَ واستكبـرتَ، وكنتَ، بفتح التـاءِ خطابـاً للكافـر دونَ النفس. وقـرأ الجحـدريُّ[4] وأبـو حيـوةَ وابن يعمـر والشـافعيُّ عن ابن كثير، ورَوَتْهـا أمُّ سَلَمَـةَ عن النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم، وبها قرأ أبـو بكر وابنتُـه عائشـةُ رضي الله عنهما، بكسـرِ الكاف والتـاءِ خطابـاً للنفسِ. والحسن[5] والأعـرج والأعمش «جَأَتْـكَ» بوزنِ «جَفَتْـك» بهمزةٍ دون ألفٍ. فتحتمل أَنْ تَكونَ قَصْراً كقراءةِ قُنْبـل «أَنْ رَأَه استَغْنىٰ»[6] وأَنْ يكونَ في الكلمـةِ قَلْبٌ: بأَنْ قُـدِّمَتِ اللامُ على العين، فـالتقى ساكنـان فحُـذِفَتِ الألفُ لالتقائِهما، نحو: رَمَتْ وغَزَتْ.

---

(١) عبـارتـه في الكتـاب ٢/٣١٢: «إذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بـ : نعم فـإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى».
(٢) الكشاف ٣/٤٠٥.
(٣) الكشاف: «أخرى» وهي أحسن.
(٤) البحر ٧/٤٣٦، والقرطبي ١٥/٢٧٣.
(٥) الإتحاف ٢/٤٣١، والبحر ٧/٤٣٦.
(٦) الآية ٧ من العلق. وانظر: السبعة ٦٩٢.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وجـوهُهـمْ مُسْوَدَّة﴾: العـامَّةُ على رفعِهمـا، وهي جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ. وفي محلِّها وجهان، أحدهما: النصبُ على الحالِ من الموصولاتِ؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ، وكذا أَعْرَبَها الزمخشـريُّ[1]. ومِنْ مذهبِـه أنه لا يجوزُ إسقاطُ الواوِ مِنْ مثلِها إلَّا شاذًّا، تابعاً في ذلك الفراءَ فهذا رجوعٌ منه عن ذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ مفعـولاً ثانيـاً؛ لأنَّ الرؤيـةَ قلبيةٌ. وهـو بعيدٌ لأن تَعَلُّقَ الرؤيةِ البصريـةِ بالأجسـام وألوانِهـا أظهرُ مِنْ تعلُّقِ القلبيـةِ بهما. وقُرِىء[2] «وجوهَهم مُسْودَّة» بنصبِهما، على أنَّ «وجوهَهم» بدلُ بعضٍ مِنْ كل، و«مُسْوَدَّةً» على ما تقدَّم من النصبِ على الحال أو على المفعولِ الثاني. وقـال أبـو البقاء[3]: «ولـو قُرِىء «وجـوهَهم» بالنصب لكـانَ على بـدلِ الاشتمـالِ». قلت: قد قُرِىء به والحمدُ لله، ولكنْ ليس كمـا قال على بـدلِ الاشتمال، بـل على بدلِ البعضِ، وكأنـه سَبْقُ لسانٍ أو طغيـانُ قَلَم. وقرأ[4] أُبَـيٌّ «أُجـوهُهم» بقلبِ الواوِ همزةً، وهو فصيحٌ نحو: «أُقِّتَتْ»[5] وبابِه.

آ. (٦١) قــولـه: ﴿بمفـازَتِهم﴾: قـرأ[6] الأخـوان وأبـو بكـرٍ «بمفـازاتِهم» جمعاً لَمَّـا اختلفَتْ أنواعُ المصـدرِ جُمِعَ. والبـاقون بـالإِفرادِ على الأصـلِ. وقيل: ثَمَّ مضـافٌ محذوفٌ، أي: بـدواعي مَفـازتِهم أو بـأسبـابِهـا. والمَفازَةُ: المَنْجاة. وقيل: لا حاجةَ لذلك؛ إذ المرادُ بالمَفازةِ الفلاحُ.

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٦.

(٢) البحر ٧/٤٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٦.

(٣) الإملاء ٢/٥١٢.

(٤) الشواذ ١٣١، والبحر ٧/٤٣٧.

(٥) الآية ١١ من المرسلات.

(٦) السبعـة ٥٦٣، والحجـة ٦٢٤، والتيسيـر ١٩٠، والقـرطبـي ١٥/٢٧٤، والنشـر ٢/٣٦٣، والبحر ٧/٤٣٧.

قـوله: «لا يَمَسُّهم السُّـوْءُ» يجوزُ أَنْ تكـونَ هذه الجملةُ مفسِّـرةً لمفازَتهم كأنَّه قيل: وما مفازَتُهم؟ فقيل: لا يَمَسُّهم السوءُ فلا مَحَلَّ لها. ويجـوزُ أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الذين اتَّقَوا.

آ. (٦٣) **قوله: ﴿له مَقاليدُ﴾**: جملةٌ مستأنفةٌ. والمَقاليد: جمعُ مِقْلاد أو مِقْليد، أو لا واحدَ له مِنْ لفـظِه كأَسـاطير وأخـواتِه ويُقـال أيضاً: إقْليـد وأَقاليد، وهي المفاتيح والكلمةُ فارسيةٌ مُعَرَّبَةٌ. وفي هذا الكلامِ استعارةٌ بـديعة نحو قولـك: بيدِ فـلانٍ مِفْتاحُ هـذا الأمرِ، وليس ثَمَّ مِفْتـاح، وإنما هـو عبارةٌ عن شِدَّةِ تمكُّنِهِ من ذلك الشيءِ. / [٧٦٩/أ]

قوله: «والذين كفروا بآياتِ اللَّهِ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنَّهـا معطوفةٌ على قوله: «ويُنَجِّي اللَّهُ الذين اتَّقَوا»(١) أي: يُنَجِّي المتقين بمَفازَتِهم، والكـافرون هم الخـاسرون. واعتُـرِضَ بينهما بـأنَّه خـالِقُ الأشياءِ كلِّهـا ومُهَيْمِنٌ عليها، قاله الزمخشري(٢). واعترض عليه فخر الـدين الرازي(٣): بـأنَّه عَـطْفُ اسميةٍ على فعليةٍ، وهو لا يجوزُ، وهذا الاعتراضُ مُعْتَرَضٌ [عليه] إذ لا مانعَ من ذلك. الثاني: أنها معطوفةٌ على قوله: «له مقاليدُ السمـوات»؛ وذلك أنـه تعالى لَمَّا وَصَفَ نفسَه بأنَّه خـالقُ كلِّ شيءٍ في السمـوات والأرضِ، ومفاتيحُـه بيده، قال: والذين كفروا أَنْ يكونَ الأمرُ كذلك أولئك هم الخاسرون.

آ. (٦٤) **قـوله: ﴿أفغـيرَ اللَّهِ تَأْمُـرونِّي أعبدُ﴾**: فيـه ثـلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّ «غير» منصوبٌ بـ «أَعْبُدُ». و «أعبدُ» معمولٌ لـ «تَأْمرونِّي» على إضمارِ «أنْ» المصدريةِ، فلَمَّا حُـذِفَت بَطَل عملُهـا وهو أحـدُ

---

(١) الآية ٦١.

(٢) الكشاف ٤٠٧/٣.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢/٢٧.

الوجهين. والأصل: أفتأمرونِّي بأَنْ أعبدَ غيرَ اللّه، ثم قُدِّم مفعولُ «أعبدُ» على «تَأْمُرونِّي» العامل في عامِلِه. وقد ضَعَّف بعضُهم هذا: بأنه يَلْزَمُ منه تقديمُ معمولِ الصلةِ على الموصول؛ وذلك أنَّ «غيرَ» منصوبٌ بـ «أعبدُ»، و «أعبدُ» صلةٌ لـ «أنْ» وهو لا يجوزُ. وهذا الردُّ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الموصولَ لمَّا حُذِفَ لم يُراعَ حُكْمُه فيما ذُكِرَ، بل إنما يراعَى معناه لتصحيح الكلامِ. قال أبو البقاء[1]: «لو حَكَمْنا بذلك لأفْضَى إلى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِه، وذلك لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ. وهذا الذي ذكره فيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ هذا مختصٌّ بـ «أنْ» دونَ سائرِ الموصولات، وهو أنها تُحْذَفُ وتَبْقى صلتُها، وهو منقاسٌ عند البصريين في مواضعَ تُحْذَفُ ويَبْقى عملُها، وفي غيرِها إذا حُذِفَتْ لا يبقى عملُها إلاَّ في ضرورةٍ، أو قليلٍ، ويُنْشَدُ بالوجهين[2]:

٣٩٠٤ـ ألا أيُّهذا الزاجِرِيْ أحضرُ الوغى
وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي

ويَدُلُّ على إرادة «أنْ» في الأصل قراءةُ بعضِهم[3] «أعبدَ» بنصب الفعل اعتداداً بأَنْ. الثاني: أنَّ «غيرَ» منصوبٌ بـ «تأمرونِّي» و «أعبد» بدلٌ منه بدلُ اشتمالٍ، و «أنْ» مضمرةٌ معه أيضاً. والتقديرُ: أفغيرَ اللّهِ تأمرونِّي عبادتَه. والمعنى: أفتأمرونِّي بعبادة غيرِ الله. الثالث: أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديرُه: أفتُلْزِموني غيرَ الله أي: عبادةَ غيرِ الله. وقدَّره الزمخشري[4]: تُعَبِّدُوني وتقولون لي: اعْبُدْه. والأصل: تَأْمُرونني أن أعبدَ، فَحَذَفَ «أنْ» ورفَع الفعلَ. ألا ترى

(١) الإملاء ٢/٢١٦.
(٢) تقدم برقم ٥٢١.
(٣) الشواذ ١٣١، والبحر ٧/٤٣٩.
(٤) الكشاف ٣/٤٠٧.

أنك تقول: أفغيرَ اللّهِ تقولون لي اعبده، وأفغيرَ اللّهِ تقولون لي: اعبد، فكـذلك أفغيرَ الله تقولون لي أَن أعبده، وأفغيرَ الله تأمروني أَنْ أعبدَ. والدليلُ على صحةِ هذا الوجهِ قراءةُ مَنْ قرأ «أعبدَ» بالنصبِ.

وأمَّا «أعبد» ففيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه مع «أَنْ» المضمرةِ في محلِّ نصبٍ على البدلِ مِنْ «غير» وقد تقدَّم. الثاني: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال. الثالث: أنه لا محلَّ له البتَّةَ.

قوله: «تَأْمُرُوْنِّي» بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ وفتح الياءِ ابنُ كثير[1]، وأَرْسلها الباقون. وقرأ[2] نافع «تَأْمرونيَ» بنون خفيفة وفتح الياء. وابنُ عامر «تأْمرونني» بالفَكِّ وسكونِ الياء. وقد تقدَّم[3] في سورة الأنعام والحجر وغيرِهما: أنه متى اجتمع نونُ الرفعِ مع نونِ الوقاية جاز ثلاثةُ أوجهٍ، وتقدَّم تحقيقُ الخلافِ في أيتِهما المحذوفةِ؟

آ. (٦٥) قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾: الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ هي القائمةُ مَقامَ الفاعلِ لأنها هي المُوْحاةُ. وأصولُ البصريين تأبى ذلك، ويُقَدِّرون أنَّ القائمَ مقامَه ضميرُ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلاً عندهم، والقائمُ هنا مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ وهو «إليك». وقرىء[4] «لَيُحْبِطَنَّ» أي اللّهُ. و «لَنُحْبِطَنَّ» بنونِ العظمةِ[5]. و «عَمَلَكَ» مفعولٌ به على القراءتين.

---

(١) السبعة ٥٦٣، والنشر ٢/٣٦٣، والتيسير ١٩١، والبحر ٧/٤٣٩.

(٢) انظر: السبعة ٥٦٣، والتيسير ١٩٠، والحجة ٦٢٥، والقرطبي ١٥/٢٧٦، والبحر ٧/٤٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/١٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣١، والبحر ٧/٤٣٩، والكشاف ٣/٤٠٧.

(٥) وهي قراءة زيد عن يعقوب كما في التقريب للصفراوي ص ٥٨٤.

آ. **(٦٦) قوله: ﴿بل اللَّهَ فاعبُدْ﴾**: الجلالةُ منصوبةٌ بـ «اعبُدْ».

[٧٦٩/ب] وتقدَّم الكلامُ في مثل هذه الفاء/ في البقرة[1]. وجعَلَه الزمخشري[2] جوابَ شرطٍ مقدرٍ أي: إنْ كنتَ عاقلاً فاعبدِ اللَّهَ فحَذَفَ الشرطَ وجَعَلَ تقديمَ المفعولِ عِوَضاً منه. وردَّ الشيخُ[3] عليه: بأنه يجوزُ أنْ يجيءَ: «زيدٌ فعَمْراً اضرِبْ» فلو كان التقديمُ عِوَضاً لجمع[4] بين العِوَضِ والمُعَوَّض منه. وقرأ[5] عيسى «بل اللَّهُ» رفعاً على الابتداءِ، والعائدُ محذوفٌ أي: فاعْبُدْه.

آ. **(٦٧)** وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى[6] «قَدَّروا» بتشديد الدالِ، «حَقَّ قَدَره» بفتح الدال. وافقهم الأعمشُ على فتح الدالِ مِنْ «قَدَره»[7].

قوله: «والأرضُ جميعاً قَبْضَتُه» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: ما عَظَّموه حَقَّ تعظيمِه والحالُ أنه موصوفٌ بهذه القدرةِ الباهرةِ، كقوله: «كيف تَكْفرون باللَّهِ وكنتم أمواتاً»[8]؟ و «جميعاً» حالٌ وهي دالَّةٌ على أن المرادَ بالأرض الأَرَضُون، ولأنَّ الموضِعَ موضِعُ تَفْخيمٍ، ولِعَطْفِ الجمعِ عليها. والعاملُ في هذه الحالِ ما دَلَّ عليه قَبْضَتُه. ولا يجوز أنْ يعملَ فيها «قبضَتُه» سواءً جَعَلْته مصدراً ــ لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ عليه معمُوله ــ أم مراداً به المقدارُ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.
(٢) الكشاف ٣/٤٠٧.
(٣) البحر ٧/٤٣٩، وبدأ بقوله: «ولا يكون تقدُّمُ المفعول عوضاً من الشرط لجواز...».
(٤) البحر: «لم يجز الجمع بينهما».
(٥) البحر ٧/٤٣٩.
(٦) البحر ٧/٤٣٩.
(٧) الإتحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤٠.
(٨) الآية ٢٨ من البقرة.

قال الزمخشري[1]: «ومع القصدِ إلى الجمع ـ يعني في الأرض ـ وأنَّه أُريد به الجمعُ وتأكيده بالجميعِ أتبعَ الجمعَ مؤكِّدَه قبل مجيْءِ الخبرِ ليُعْلَمَ أولَ الأمرِ أنَّ الخبرَ الذي يَرِدُ لا يقعُ عن أرضٍ واحدة ولكن عن الأراضي كلِّها». وقال أبو البقاء[2]: «وجميعاً حالٌ من الأرض، والتقدير: إذا كانَتْ مجتمعةً قبضَتُه أي: مقبوضه، فالعامل في «إذا» المصدرُ، لأنه بمعنى المفعولِ. وقال أبو علي في «الحجة»: التقدير: ذاتُ قبضَتِه. وقد رُدَّ عليه: بأنَّ المضافَ إليه لا يَعْمَلُ فيما قبلَه، وهذا لا يَصِحُّ لأنه الآن غيرُ مضافٍ إليه، وبعد حَذْفِ المضافِ لا يَبْقى حكمُه» انتهى. وهو كلامٌ فيه إشكالٌ؛ إذ لا حاجةَ إلى تقديرِ العاملِ في «إذا» التي لم يُلْفَظْ بها.

وقوله: «قَبْضَتُه» إنْ قَدَّرْنا مُضافاً كما قال الفارسي أي: ذاتُ قبضَتِه لم يكن فيه وقوعُ المصدرِ مَوْقِعَ مفعولٍ، وإنْ لم يُقَدَّرْ ذلك احتمل أَنْ يكونَ المصدرُ واقعاً موقعَه، وحينئذٍ يُقال: كيف أُنِّثَ المصدرَ الواقعَ موقعَ مفعولٍ وهو غيرُ جائزٍ؟ لا يُقال: «حُلَّة نَسْجة اليمن» بل نَسْجُ اليمن أي: منسوجته. والجواب: أن الممتنعَ دخولُ التاءِ الدالةِ على التحديد، وهذه لمجرد التأنيثِ. كذا أُجيب، وليس بذاك، فإن المعنى على التحديدِ لأنه أَبْلَغُ في القدرة. واحتمل أَنْ يكونَ أُريد بالمصدر مِقْدارُ ذلك.

والقَبْضَةُ بالفتح: المرَّةُ، وبالضم اسمٌ للمقبوضِ كالغَرْفة والغُرْفَة. والعامَّةُ على رفعِ «قَبْضَتُه»، والحسنُ[3] بنصبها. وخَرَّجها ابنُ خالويه[4] وجماعةٌ على النصبِ على الظرفيةِ، أي: في قبضته. وقد رُدَّ هذا: بأنها ظرفٌ

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٩.

(٢) الإملاء ٢/٢١٦.

(٣) الإتحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤٠.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «الشواذ».

مختصٌ فلا بُدَّ مِنْ وجود «في» وهذا هو رأيُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فهو جائزٌ عندهم؛ إذ يُجيزون: «زيد دارَك» بالنصب أي: في دارك. وقال الزمخشري[1]: «جعلها ظرفاً تشبيهاً للمؤقت بالمبهم» فوافق الكوفيين. والعامَّةُ على رَفْعِ «مَطْوياتٌ» خبراً، و«بيمينه» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ«مَطْوِيَّات». الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «مَطْوِيَّات». الثالث: أنه خبرٌ ثانٍ، وعيسى[2] والجحدري نصباها حالاً. واستدلَّ بها الأخفشُ على جوازِ تقدُّم الحالِ إذا كان العاملُ فيها حرفَ جَرّ نحو: «زيدٌ قائماً في الدار». وهذه لا حُجَّةَ فيها لإمكان تَخْريجها على وجهين، أحدهما ــ وهو الأظهرُ ــ أَنْ تكونَ «السموات» نَسَقاً على «الأرض»، ويكون قد أَخْبر عن الأَرَضين والسمواتِ بأنَّ الجميعَ قبضَتُه، وتكون «مَطْوِيَّاتٍ» حالاً من «السموات» كما كان «جميعاً» حالاً من «الأرض»، و«بيمينه» متعلقٌ بمطويَّات. والثاني: أن يكون «مطويَّات» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، و«بيمينه» الخبرُ، و«مَطْوِيَّات» وعاملُه جملةٌ معترضةٌ، وهو ضعيفٌ.

آ. (٦٨) قوله: ﴿في الصُّوْرِ﴾: العامَّةُ على سكونِ الواوِ، [٧٧٠/أ] وزيد بن علي[3] وقتادة بفتحها جمعَ «صُوْرة». وهذه تَرُدُّ/ قولَ[4] ابنِ عطية أَنَّ الصُّوْرَ هنا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ القَرْنَ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ جمعَ صُورَة. وقُرِىءَ[5] «فَصُعِقَ» مبنياً للمفعول، وهو مأخوذٌ مِنْ قولهم: صَعَقَتْهم الصاعقةُ. يُقال: صَعَقَه اللَّهُ فصَعِقَ.

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٩.
(٢) البحر ٧/٤٤٠.
(٣) الإتحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤١.
(٤) المحرر ١٤/١٠٤.
(٥) البحر ٧/٤٤١.

«إلاَّ مَنْ شاءَ اللَّهُ» متصلٌ والمستثنىٰ: إمَّا جبريلُ وميكائيلُ وإسْرافيلُ، وإمَّا رِضوانُ والحُوْرُ والزَّبانية، وإمَّا الباري تعالى قاله الحسن. وفيه نظرٌ من حيث قولُه: «مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض» فإنه تعالىٰ لا يَتَحَيَّزُ. فعلىٰ هذا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ منقطعاً[1].

قوله: «ثم نُفِخَ فيه أُخْرىٰ» يجوزُ أَنْ تكونَ «أخْرىٰ» هي القائمةَ مقامَ الفاعلِ، وهي في الأصلِ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُفِخَ فيه نَفْخَةٌ أخرىٰ، ويؤيِّدُه التصريحُ بذلك في قولِه «فإذا نُفِخَ في الصُّوْرِ نَفْخَةٌ واحدةٌ»[2] فصرَّحَ بإقامة المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مقامَه الجارَّ، و «أخرىٰ» منصوبةٌ على ما تقدَّم[3].

قوله: «فإذا هم قيامٌ» العامَّة على رفع «قيام» خبراً. وزيد بن علي[4] نصبَه حالاً وفيه حينئذٍ أوجهٌ، أحدهما: أنَّ الخبرَ «يَنْظرون» وهو العاملُ في هذه الحالِ أي: فإذا هم يَنْظُرون قياماً. والثاني: أنَّ العاملَ في الحالِ ما عَمِلَ في «إذا» الفجائيةِ إذا كانت ظرفاً. فإن كانت مكانيةً ـ كما قال سيبويه[5] ـ فالتقدير: فبالحَضْرة هم قياماً. وإنْ كانت زمانيةً كقول الرُّمَّانيِّ ففي ذلك الزمانِ هم قياماً، أي: وجودهم. وإنما احتيج إلى تقديرِ مضافٍ في هذا الوجهِ لأنَّه

---

(١) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر»، ثم ساق كثيراً من النصوص.

(٢) الآية ١٣ من الحاقة.

(٣) أي نائب مفعول مطلق.

(٤) الكشاف ٣/٤٠٩.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٣١١: «تكون «إذا» للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم» وهذا ليس فيه تصريح بأنها ظرف والذي ذهب إلى أنها ظرف مكان هو المبرد في المقتضب ٢/٥٧.

لا يُخْبَرُ بالزمانِ عن الجُثَثِ. الثالث: أن الخبرَ محذوفٌ هو العاملُ في الحال أي: فإذا هم مبعوثون، أو مجموعون قياماً. وإذا جَعَلْنا الفجائيةَ حَرْفاً ـ كقول بعضِهم ـ فالعاملُ في الحالِ: إمَّا «يَنْظُرون»، وإمَّا الخبرُ المقدرُ كما تقدَّم تحقيقُهما.

آ. (٦٩) **قوله: ﴿وأَشْرَقَتْ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للفاعل. وابن عباس[١] وأبو الجوزاء وعبيد بن عمير[٢] على بنائه للمفعول، وهو منقولٌ بالهمزة، مِنْ شَرَقَتْ إذا طَلَعَتْ، وليس مِنْ أشرقَتْ بمعنى أضاءَتْ لأنَّ ذاك لازمٌ. وجعله ابنُ عطية[٣] مثل: رَجَعَ ورَجَعْتُه، ووَقَفَ ووقَفْته، يعني فيكون أَشْرَق لازماً ومتعدياً.

آ. (٧١) **قوله: ﴿زُمَراً﴾**: حالٌ. وزُمَر جمع زُمْرَة، وهي الجماعاتُ في تفرقةٍ بعضُها في إثْر بعضٍ وتَزَمَّروا: تجمَّعُوا قال[٤]:

٣٩٠٥ـ حتى احْزَأَلَّتْ زُمَرٌ بعد زُمَرْ

هذا قولُ أبي عبيدة[٥] والأخفش[٦]. وقال الراغب[٧]: «الزُّمْرَة الجماعةُ القليلةُ، ومنه شاةٌ زَمِرة أي: قليلة الشَّعْر، ورجلٌ زَمِرٌ أي: قليلُ المروءةِ. وزَمَرَتِ النَّعامةُ تَزْمِرُ زَماراً، ومنه اشتقَّ الزَّمْرُ والزَّمَّارة كناية عن الفاجرة».

---

(١) القرطبي ١٥/٢٨٢، والمحتسب ٢/٢٣٩، والبحر ٧/٤٤١، والمحرر ١٤/١٠٥.
(٢) الأصل «عمرو» والتصحيح من المظانّ.
(٣) المحرر ١٤/١٠٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/٤٢٧، والقرطبي ١٥/٢٨٣. واحزأل: ارتفع في السير والأرض.
(٥) مجاز القرآن ٢/١٩١.
(٦) لم يشر إلى معناها في كتابه معاني القرآن.
(٧) المفردات ٢١٥.

قوله: «حتى إذا» تقدَّمَ الكلامُ[1] في حتى الـداخلةِ على «إذا» غيرَ مـرةٍ. وجـوابُ «إذا» قولـه: «فُتِحت» وتقدَّم خـلافُ القراء في التشـديد والتخفيف في سورة الأنعام[2]. وقـرأ ابن هرمـز[3] «ألم تَأْتِكم» بتـاء التأنيث لتـأنيث الجمعِ. و «منكم» صفـةٌ لـ «رسـل» أو متعلِّق بـالإتيـان، و «يَتْلون» صفـةٌ أخـرى، و «خالدين» في الموضعَيْن حالٌ مقدرةٌ.

آ. (٧٣) قـوله: ﴿وفُتِحَتْ﴾: في جـواب «إذا» ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدها: قـوله: «وفُتحت» والـواو زائدةٌ، وهـو رأيُ الكـوفيين[4] والأخفش[5]، وإنما جيْءَ هنا بالواوِ دونَ التي قبلها؛ لأنَّ أبوابَ السجون مغلقةٌ إلى أَنْ يَجيْئَها صاحب الجريمة فتُفتَحَ له ثم تُغْلَقَ عليه فنـاسَبَ ذلك عَـدَمَ الواوِ فيهـا، بخلافِ أبوابِ السرورِ والفرحِ فإنَّهـا تُفْتَحُ انتـظاراً لمَنْ يَدْخُلُهـا. والثاني: أن الجـوابَ قولُه: «وقال لهم خَزَنتها» على زيادةِ الـواوِ أيضاً أي: حتى إذا جـاؤُوها قـال لهم خَزَنَتُها. الثالث: أنَّ الجوابَ محذوفٌ، قال الزمخشري[6]: وحَقُّه أَنْ يُقَدَّرَ بعـد «خـالدين». انتهى يعني لأنـه يجيْء بعـد متعلِّقـاتِ الشـرطِ ومـا عُـطِف عليـه، والتقـدير: اطمـأنُّوا. وقـدَّره المبرد: «سُعِـدُوا». وعلى هذين الـوجهين فتكـونُ الجملةُ مِنْ قولِه: و «فُتِحَتْ» في محلِّ نصب على الحال. وسَمَّىٰ بعضُهم هـذه

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٣) الشواذ ١٣٢، والبحر ٧/٤٤٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٦.

(٥) رأيه في «معاني القرآن» زيادة الواو، ولكنه قـدَّر الجواب «قـال لهم» المعاني ٤٥٧، ثم استحسن الإضمار.

(٦) الكشاف ٣/٤١١.

[٧٧٠/ب] الواوَ واوَ الثمانيـة(١). قال: لأنَّ أبـوابَ الجنة/ ثمـانيةٌ، وكـذا قالـوا في قولـه: «وثـامِنُهم كَلْبُهم»(٢) وقيل: تقـديرُه حتى إذا جـاؤوها جـاؤوها وفُتِحَتْ أبـوابُها، يعني أنَّ الجوابَ بلفظِ الشرطِ ولكنه بزيادةِ تقييده بالحالِ فلذلك صَحَّ.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿نَتَبَـوَّأُ﴾**: جملةٌ حاليـةٌ، و «حيثُ» مفعولٌ بـه. ويجوز أن تكونَ ظرفاً على بابِها، وهو الظاهرُ.

آ. (٧٥) **قوله: ﴿حافِّيْنَ﴾**: جمعُ حافّ، وهو المُحْدِقُ بالشيءِ، مِنْ حَفَفْتُ بالشيءِ إذا أَحَطْتُ به قال(٣):

٣٩٠٦ـ يَـحُـفُّـه جـانـبـا نِـيْـقٍ وتُـتْـبِـعُـهُ
مثـلَ الـزُّجـاجـةِ لم تُكْحَـلْ من الـرَّمَـدِ

وهو مأخوذٌ من الحِفاف وهو الجانبُ. قال الشاعر(٤):

٣٩٠٧ـ لـه لَـحَـظاتٌ عـن حِـفـافي سَـرِيْـرِه
إذا كـرَّهـا فـيـهـا عـقـابٌ ونـائـل

وقال الفراء(٥) وتبعه الزمخشري(٦): «لا واحدَ لـ حافِّين» وكأنهما رَأيا أنَّ

(١) أثبتها الحريـري وابن خالـويه والثعلبـي. انـظر: المغني ٤٠١، والجنى ١٥٩، الواو المزيدة للعلائي ١٤٢، وبدائع الفوائد ٣/٥١ ـ ٥٥.
(٢) الآية ٢٢ من الكهف.
(٣) تقدم برقم ٣١٥٨.
(٤) البيت لإبراهيم بن هَرْمة وهو في المحرر ١٤/١٠٨، والبحر ٧/٤٢٧.
(٥) لم يرد في معاني القرآن.
(٦) لم يرد في «الكشاف».

الواحدَ لا يكون حافًّا؛ إذِ الحُفُوْفُ هو الإحداقُ بالشيء والإحاطةُ به، وهذا لا يتحقَّق إلَّا في جمعٍ.

قوله: «مِنْ حَوْلِ» في «مِنْ» وجهان أحدُهما ـ وهو قولُ الأخفش[1] ـ أنها مزيدةٌ. والثاني: أنها للابتداءِ، والضميرُ في «بينهم» إمَّا للملائكةِ، وإمَّا للعبادِ، و «يُسَبِّحون» حالٌ من الضمير في «حافِّين».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الزمر]

(١) معاني القرآن له ٤٥٨، قال: «فـ «مِنْ» أدخلت ههنا توكيداً نحو قولك ما جاءني من أحد».

سـورة الطَّـوْل[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله**: ﴿حَمٓ﴾: كقوله: «ألم»[2] وبابه. وقرأ[3] الأخَوان وأبو بكر وابن ذكوان بإمالة حاء في السورِ السبعِ إمالةً محضةً وورش وأبو عمرو بالإمالة بينَ بينَ، والباقون بالفتح. والعامَّةُ على سكونِ الميم كسائرِ الحروفِ المقطعة. وقرأ الزهري برفعِ الميم على أنَّها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو مبتدأٌ والخبرُ ما بعدها. وابن أبي إسحاق وعيسى بفتحِها، وهي تحتملُ وجهين، أحدهما: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: اقرأ حم، وإنما مُنِعَتْ من الصرف للعلميَّةِ والتأنيثِ، أو للعلميَّة وشبهِ العُجمة. وذلك أنه ليس في الأوزان العربيةِ وزنُ فاعيل بخلافِ الأعجمية، نحو: قابيل وهابيل. والثاني: أنها حركةُ بناءٍ تخفيفاً كـ أينَ وكيف. وفي احتمال هذين الوجهين قولُ الكميت[4]:

٣٩٠٨ــ وَجَدْنا لكم في آلِ حَمَ آيةً
تأوَّلها منا تقيٌّ ومُعْرِبُ

---

(١) وهي سورة غافر.

(٢) الآية ١ من البقرة.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٦، والنشر ٢/٧٠، والقرطبي ١٥/٢٩٠، والحجة ٦٢٦، والبحر ٧/٤٤٦.

(٤) الهاشميات ٣٦، والكتاب ٢/٣٠، والمقتضب ١/٢٣٨، واللسان عرب.

وقول شريح بن أوفى[1]:

٣٩٠٩ـ يُذَكِّرُني حمَ والرُّمْحُ شاجِرٌ
فهلا تلا حمَ قبلَ التقدُّمِ

وقرأ أبو السَّمَّال بكسرِها، وهل يجوزُ أَنْ تُجْمَعَ «حم» على حواميم، نَقَل ابنُ الجوزي[2] عن شيخِه الجواليقي أنه خطأٌ، بل الصوابُ أَنْ يقولَ: قَرَأْتُ آلَ حم. وفي الحديث عن ابن مسعود عنه عليه السلام: «إذا وَقَعْتَ في آلِ حم وَقَعْتَ في رَوْضاتٍ»[3] وقال الكميت[4]:

٣٩١٠ـ وَجَدْنا لكم في آلِ حم...
....

البيت. ومنهم مَنْ جَوَّزَه. ورُوِيَ في ذلك أحاديثُ منها: «الحواميم ديباجُ القرآن»[5] ومنها: «مَنْ أرادَ أَنْ يرتعَ في رياضٍ مُونَقَةٍ من الجنة فليقرأْ الحواميم»[6] ومنها: «مَثَلُ الحواميم في القرآن مَثَلُ الحَبِرات في الثياب» فإنْ صَحَّتْ هذه الأحاديثُ فهي الفَيْصَلُ في ذلك.

---

(١) المقتضب ١/٢٣٨، والخصائص ٢/١٨١، واللسان (حمم).
(٢) انظر تفسير ابن الجوزي «زاد المسير» ٧/٢٠٥. والجواليقي موهوب بن أحمد، له المعرَّب، توفي ببغداد سنة ٥٤٠. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٣٥.
(٣) نسبه ابن كثير في تفسيره ٤/٦٩ إلى ابن مسعود، وكذلك السيوطي في الدر المنثور ٥/٣٤٤ ولم يرفعاه.
(٤) تقدم برقم ٣٩٠٨.
(٥) نسبه ابن كثير في تفسيره ٤/٦٩ إلى ابن مسعود وكذلك السيوطي في الدر ٥/٣٤٤ ولم يرفعاه.
(٦) قال في الدر ٥/٣٤٤ أخرجه ابن الضريس عن إسحاق بن عبد الله عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

آ. (٢) قوله: ﴿تنزيلُ﴾: إمَّا خبرٌ لـ «حَم» إنْ كانت مبتدأً، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، وإمَّا مبتدأ. وخبرُه الجارُّ بعدَه.

آ. (٣) قوله: ﴿غافِرِ الذَّنْبِ وقابِلِ التَّوْبِ شديدِ العقابِ﴾ في هذه الأوصافِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها كلَّها صفاتٌ للجلالة كالعزيز العليم. وإنما جازَ وَصْفُ المعرفةِ بهذه وإنْ كانَتْ إضافتُها لفظيةً؛ لأنه يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ إضافتُها معنويةً فتتعرَّفَ بالإضافةِ. نَصَّ سيبويه[١] على أنَّ كلَّ ما إضافتُه غيرُ مَحْضةٍ جاز أن يُجْعَلَ مَحْضةً[٢]، وتُوصفَ به المعارفُ، إلَّا الصفةَ المشبهةَ، ولم يَسْتَثْنِ غيرُه شيئاً وهم الكوفيون[٣]. يقولون في نحو: «حَسَنُ الوجهِ» إنه يجوزُ أن تصيرَ إضافتُه محضةً. وعلى هذا فقولُه: «شديد العقابِ» من بابِ الصفةِ المشبهةِ فكيف أجزْتَ جَعْلَه صفةً للمعرفة وهو لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة؟

والجواب: إمَّا بالتزامِ مَذْهَبِ الكوفيين: وهو أنَّ الصفةَ المشبهةَ يجوزُ أَنْ تَتَمَحَّضَ إضافتُها أيضاً، فتكونَ معرفةً، وإمَّا بأنَّ شديداً بمعنىٰ / مُشَدِّد كـ أَذِيْن [١٧٧/أ]
بمعنى مُؤَذِّن فتتمحَّضُ إضافتُه.

الثاني: أَنْ يكونَ الكلُّ أبدالاً لأنَّ إضافتَها غيرُ محضةٍ، قاله الزمخشري[٤]. إلَّا أنَّ الإبدال بالمشتقِّ قليلٌ جداً، إلَّا أن يُهْجَرَ فيها جانبُ الوصفية.

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٣/١، ٢١١، ٢١٣ قال: «وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، إلَّا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة».

(٢) إذا أضيف إلى معرفة.

(٣) في الأسلوب لين. لعل الأنسب: وأما الكوفيون.

(٤) الكشاف ٤١٣/٣.

الثالث: أَنْ يكونَ «غافر» و«قابل» نعتَيْن و«شديد» بدلاً، لِما تقدَّم: مِنْ أنَّ الصفةَ المشبهةَ لا تتعرَّفُ بالإضافة، قاله الزجَّاج[1]. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[2] قال: «جَعْلُ الزجَّاجِ «شديد العقاب» وحدَه بدلاً من الصفاتِ، فيه نُبُوٌّ ظاهرٌ، والوجهُ أن يُقال: لَمَّا صُودِفَ بين هذه المعارفِ هذه النكرةُ الواحدةُ فقد آذَنَتْ بأنَّ كلَّها أبدالٌ غيرُ أوصافٍ. ومثالُ ذلك قصيدةٌ جاءت تفاعيلُها كلُّها على مستفعلن فهي محكومٌ عليها أنها من الرَّجَز، وإنْ وقع فيها جزءٌ واحدٌ على مَتَفاعلن كانت من الكامِل». وقد ناقشه الشيخ فقال[3]: «ولا نُبُوَّ في ذلك لأنَّ الجَرْيَ على القواعِدِ التي قد استقرَّتْ وصَحَّتْ هو الأصلُ وقوله: «فقد آذَنَتْ بأنَّ كلَّها أبدالٌ» تركيبٌ غيرُ عربيٍ؛ لأنه جَعَلَ «فقد آذَنَتْ» جوابَ لَمَّا، وليس من كلامهم «لَمَّا قام زيدٌ فقد قام عمروٌ». وقولُه: بأنَّ كلَّها أبدالٌ فيه تكريرٌ للأبدالِ. أمَّا بَدَلُ البَداءِ عند مَنْ أثبتَه فقد تكرَّرَتْ فيه الأبدالُ. وأمَّا بدلُ كلٍ مِنْ كل وبعضٍ مِنْ كل وبدلُ اشتمالٍ فلا نصَّ عن أحد من النحويين أَعْرِفُه في جوازِ التكرارِ فيها أو مَنْعِه. إلاَّ أنَّ في كلامِ بعضِ أصحابِنا ما يَدُلُّ على أنَّ البدلَ لا يُكَرَّرُ، وذلك في قول الشاعر[4]:

٣٩١١ـ فإلى ابنِ أُمِّ أُناسٍ أَرْحَلُ ناقتي
عمْروٍ فتُبْلِغُ حاجتي أو تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوفودُ ببابِه
عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

---

(١) معاني القرآن له ٤/٣٦٦.
(٢) الكشاف ٣/٤١٢ ـ ٤١٣.
(٣) البحر ٧/٤٤٨.
(٤) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانه ١٥٥، والكتاب ١/٢٢٢، واللسان زحف، والهمع ٢/١٢٧. وأم أناس جدَّة للممدوح الملك عمرو بن هند وتزحف من الإزحاف وهو الإعياء والكلال. والمزبد: البحر يعلوه الزبد. وينزف ينفد ماؤه.

قال: «فَـ «مَلكٍ» بدلٌ مِنْ «عمرو» بدلُ نكرةٍ مِنْ معرفـة قال: «فـإنْ قلتَ: لِمَ لا يكونُ بدلاً من «ابن أمِّ أناسٍ؟» قلت: لأنَّه أبدلَ منه عَمْـراً، فلا يجـوزُ أَنْ يُبْدَلَ منه مرة أخرى لأنَّه قد طُرِحَ» انتهى[١].

قال الشيخ: «فَدَلَّ هذا على أنَّ البدلَ لا يتكَرَّرُ ويَتَّحـد المبدلُ منـه، ودَلَّ على أنَّ البدلَ من البدلِ جائزٌ». قلت: وقد تقدَّم لـه هذا البحثُ آخـرَ الفاتحـةِ عند قوله: «غيرِ المغضوب عليهم»[٢] فعليك بمراجعته قال[٣]: «وقولُه تفاعيلُهـا هو جمعُ تِفْعال أو تَفْعُول أو تُفْعُول أو تَفْعيل وليس شيءٌ منهـا معدوداً من أجـزاء العَـروض فإنَّ أجـزاءَه منحصـرةٌ ليس فيهـا شيٌ من هـذه الأوزانِ، فصـوابُـه أَنْ يقولَ: جاءت أجزاؤُها كلُّها على مُستفعلن».

وقال الزمخشري[٤] أيضاً: «ولقائل أَنْ يقـولَ: هي صفاتٌ وإنمـا حُذِفت الألفُ والـلامُ مِنْ «شديـد» ليزاوجَ مـا قبلَه وما بعـدَه لفظاً فقـد غَيَّـروا كثيـراً مِنْ كلامِهم عن قوانينِه لأجلِ الازدواجِ، فقالوا: «مـا يعرف سحـادليه مِنْ عبـادليه» فَثَنَّوْا ما هو وِتْرٌ لأجلِ ما هو شَفْعٌ. على أن الخليـلَ قال في قـولهم: «ما يَحْسُنُ بـالرجـلِ مثلِك أَنْ يَفْعل ذلـك» و«ما يَحْسُن بـالرجـلِ خيرٍ منـك» إنه على نيـةِ الألفِ واللامِ، كما كان «الجَمَّاء الغفير»[٥] على نيةِ طرحِ الألفِ واللامِ. ومما سهَّل ذلك الأمنُ من اللَّبْسِ وجَهالَةُ الموصوفِ». قـال الشيخُ[٦]: «ولا ضـرورةَ

---

(١) أي: انتهى الذي نقل منه الشيخ بلفظ «بعض أصحابنا».
(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون ١/٧١.
(٣) البحر ٧/٤٤٨.
(٤) الكشاف ٣/٤١٣.
(٥) من قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» لأن الحال نكرة. وهـو مثل عـربـي انظر: مجمـع الأمثال ٢/٢٧١.
(٦) البحر ٧/٤٤٨.

إلى[1] حَذْفِ أل مِنْ «شديد العقاب» وتشبيهُه بنادرٍ مُغَيِّرٍ وهو تثنيةُ الوِتْـر لأجـلِ الشَّفْعِ، فيُنَزَّه كتابُ اللَّهِ عن ذلك». قلت: أمَّا الازدواجُ ـ وهو المشاكلة ـ من حيث هو فإنه واقعٌ في القرآن، مضى لك منه مواضعُ.

وقال الزمخشـري[2] أيضاً: «ويجـوزُ أَنْ يقالَ: قـد تُعُمِّد تنكيـرُه وإبهامُـه للدلالةِ على فَرْطِ الشِّدَّةِ وعلى ما لا شيءَ أَدْهَى منه وأَمَرُّ لزيادةِ الإنـذار. ويجوز أَنْ يُقالَ: هذه النكتـةُ هي الداعيـةُ إلى اختيار البـدلِ على الوصفِ، إذا سُلِكَتْ طريقةُ الإبدالِ» انتهى. وقال مكي[3]: «يجوزُ في «غافـر» و«قابـل» البدلُ على أنهما نكرتان لاستقبالِهما، والوصفُ على أنهما معرفتان لمُضِيِّهما».

وقال فخر الدين الرازي[4]: «لا نِزاعَ في جَعْلِ غـافر وقـابِل صفـةً، وإنما كانا كذلك لأنهما يُفيدانِ معنى الـدَّوامِ والاستمرارِ، فكـذلك «شـديدُ العقـابِ» يُفيدُ ذلك؛ لأنَّ صفاتِه مُنَزَّهةٌ عن الحـدوث والتجدُّدِ فمعنـاه كونُـه بحيث شديـدٌ عقابُه. وهذا المعنى حاصلٌ أبداً لا يُوْصَـف/ بأنَّه حَصَلَ بعد أَنْ لم يكنْ». [٧٧١/ب]

قـال الشيخ[5]: «وهـذا كلامُ مَنْ لم يَقِفْ على علمِ النحـوِ ولا نـظرَ فيـه ويَلْزَمُه أَنْ يكونَ «حكيمٍ عليمٍ»[6] و«مليكٍ مُقْتَدِرٍ»[7] معارفَ لتنزيهِ صفاتِـه عن الحُدوثِ والتجدُّدِ، ولأنهـا صفاتٌ لم تَحْصُـلْ بعد أَنْ لم تكنْ، ويكـونُ تعريفُ صفاتِه بأل وتنكيرُها سواءً، وهذا لا يقولُه مُبْتدِىء في علم النحـو، بَلْهَ أَنْ يُصَنِّفَ فيه ويُقْدِمَ على تفسيرِ كتابِ اللَّهِ تعالى» انتهى.

---

(١) البحر: إلى اعتقاد.
(٢) الكشاف ٣/٤١٣.
(٣) لم أجد هذا القول لمكي في المشكل والكشف.
(٤) تفسير الفخر الرازي ٢٧/٢٨.
(٥) البحر ٧/٤٤٨.
(٦) الآية ٦ من النمل من قوله: «من لدن حكيم عليم».
(٧) الآية ٥٥ من القمر من قوله: «عندَ مليكٍ مُقتدر».

وقد سُرِدَتْ هذه الصفاتُ كلُّها مِنْ غير عاطفٍ إلاَّ «قابِل التوب» قال بعضهم[1]: «وإنما عُطِفَ لاجتماعِهما وتلازُمِهما وعَدَمِ انفكاكِ أحدِهما عن الآخر، وقَطَعَ «شديدِ» عنهما فلم يُعْطَفْ لانفرادِه». قال الشيخ[1]: «وفيه نَزْعَةٌ اعتزاليَّةٌ. ومَذْهَبُ أهلِ السنة جوازُ الغفران للعاصي وإن لم يَتُبْ إلاَّ الشركَ». قلت: وما أبعده عن نزعةِ الاعتزال. ثم أقول: التلازمُ لازمٌ مِنْ جهةِ أنه تعالى متى قَبِلَ التوبة فقد غَفَرَ الذنب وهو كافٍ في التلازم.

وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما بالُ الواوِ في قولِه: «وقابلِ التَّوْبِ؟» قلت: فيها نُكْتَةٌ جليلةٌ: وهي إفادةُ الجمعِ للمذنب التائبِ بين رحمتين: بين أَنْ يَقْبَلَ توبتَه فيكتبَها طاعةً من الطاعات وأنْ يجعلَها مَحَّاءةً للذنوب كمَنْ لم يُذْنِبْ كأنه قال: جامع المغفرةِ والقَبول» انتهى.

وبعد هذا الكلام الأنيق وإبرازِ هذه المعاني الحسنةِ. قال الشيخ[3]: «وما أكثرَ تبجُّجَ[4] هذا الرجلِ وشَقْشَقَتَه والذي أفاد أن الواوَ للجمعِ، وهذا معروفٌ من ظاهرِ عَلِمِ النحوِ». قلت: وقد أنشدني بَعضُهم[5]:

٣٩١٢ـ وكم مِنْ عائبٍ قَوْلاً صحيحاً
وآفَتُه من الفَهْمِ السَّقيمِ

وقال آخر[6]:

---

(١) نسب أبو حيان هذا القول في البحر ٤٤٩/٧ إلى صاحب «الغنيان».
(٢) الكشاف ٤١٣/٣.
(٣) البحر ٤٤٩/٧.
(٤) البحر: تلمح.
(٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه ٣٥٧/٢، والمحتسب ١٩/٢.
(٦) من قصيدة البوصيري المشهورة بالبردة. وهي في ديوانه (تحقيق محمد سيد كيلاني) ص ٢٤٥.

٣٩١٣ـ قـد تُنْكِـرُ العينُ ضـوءَ الشمسِ مِنْ رَمَـدٍ
ويُـنكِـرُ الـفَمُ طَـعْـمَ الـمـاءِ مِـنْ سَـقَـمِ

والتَّـوْبُ: يُحتمل أَنْ يكـونَ اسماً مفـرداً مُراداً بـه الجنسُ كالـذَّنْب، وأَنْ يكونَ جمعاً لتَوْبة كتَمْرٍ وتَمْرَة. و «ذي الطَّوْلِ» نعتٌ أو بدلٌ كما تقدَّمَ. والطَّوْلُ: سَعَةُ الفَضْلِ.

و «لا إلـهَ إلاَّ هو» يجـوزُ أَنْ يكونَ مستـأنفاً، وأَنْ يكـونَ حالاً، وهي حـالٌ لازمةٌ، وقال أبو البقاء[١]: «يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً»، وعلى هذا ظاهرُه فاسدٌ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ صفةً للمعارفِ. ويمكنُ أَنْ يريـدَ أنه صفـةٌ لـ «شديـد العقاب» لأنَّه لم يتعرَّفْ عنده بالإِضـافةِ. والقـولُ في «إليه المصيـرُ» كالقـولِ في الجملةِ قبله، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الجملةِ قبلَه.

آ. (٤) وقرأ العامَّةُ «فلا يَغْرُرْكَ» بالفكِّ، وهي لغةُ الحجازِ. وزيد ابن علي[٢] وعبيد بن عُمَيْر «فلا يَغُرَّكَ» بالإِدغامِ مفتوحَ الراءِ، وهي لغةُ تميمٍ.

آ. (٥) وقـرأ[٣] عبد الله «بـرَسـولهـا» أعـاد الضميـرَ على لفظ «أُمَّـة». والجمهـورُ على معناهـا، وفي قولـه: «ليَأْخُـذوه» عبـارةٌ عن المُسَبَّبِ بـالسبب؛ وذلك أنَّ القَتْلَ مُسَبَّبٌ عن الأَخْذِ، ومنه قيل للأسير: «أَخِيْذ». وقال[٤]:

٣٩١٤ـ فـإمَّـا تَـأْخُـذُونـي تَـقْـتُـلونـي
فـكَـمْ مِـنْ آخِـذٍ يَـهْـوَىٰ خُـلودي

(١) الإملاء ٢/٢١٧.
(٢) البحر ٧/٤٤٩.
(٣) البحر ٧/٤٤٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥.
(٤) تقدم برقم ٨٦٧.

وقوله: «عِقابِ» فيه اجتزاءٌ بالكسرةِ عن ياء المتكلم وصلاً، ووقفاً، لأنَّها رأسُ فاصلةٍ.

آ. (٦) **قوله: ﴿وكذلك﴾**: تحتمل الكافُ أَنْ تكونَ مرفوعةَ المحلِّ على خبرِ مبتدأ مضمرٍ أي: والأمرُ كذلك، ثم أخبر بأنه حَقَّتْ كلمةُ اللَّهِ عليهم بالعذاب، وأَنْ تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: مثلَ ذلك الوجوبِ مِنْ عقابِهم وَجَبَ على الكفرةِ.

وقوله: «أنهم أصحابُ» يجوزُ أَنْ يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ أي: لأنَّهم، فَحَذَفَ، فيجري في محلِّها القولان[١]. ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «كلمةُ». وقد تقدَّم خلافُهم في إفراد «كلمة» وجَمْعِها[٢].

آ. (٧) **قوله: ﴿الذين يَحْمِلون﴾**: مبتدأ «ويُسَبِّحون» خبرُه.

والعامَّةُ على فتح عين «العَرْش». وابن عباس[٣] في آخرين بضمها فقيل: يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ جمعاً لـ «عَرْش» كـ سُقْف في سَقْف.

وقوله: «ومَنْ حَوْلَه» يَحْتمل أَنْ يكونَ مرفوعَ المحلِّ عطفاً على «الذين يَحْملون» أَخْبر عن الفريقين بأنهم يُسَبِّحون، وهذا هو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ منصوبَ المحلِّ عَطْفاً على العرش، يعني أَنَّهم يَحْملون أيضاً الملائكةَ الحافِّين بالعرشِ. وليس بظاهرٍ.

قوله: «رَبَّنا»/ معمولٌ لقولٍ مضمرٍ تقديرُه: يقولون ربَّنا. والقولُ المضمرُ [٧٧٢/أ]

---

(١) يرى سيبويه أن المحلَّ هو الجرُّ، ويرى الخليل النصب، انظر: الكتاب ١/٤٦٤، والدر المصون ١/٢١١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٢٤.

(٣) القرطبي ١٥/٢٩٤، والبحر ٧/٤٥١.

في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «يَسْتَغْفرون» أو خبرٌ بعد خبرٍ، و «رحمةً وعِلْماً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: وسِع كلَّ شيءٍ رحمتُك وعِلْمُك.

آ. (٨) **قوله: ﴿جناتِ عَدْنٍ التي وَعَدْتَهم﴾**: قد تقدَّمَ نظيرُها في مريم[١]. والعامَّةُ على «جناتِ» جمعاً، والأعمش[٢] وزيد بن علي «جنة» بالإفراد.

قوله: «ومَنْ صَلَحَ» في محلِّ نصبٍ: إمَّا عطفاً على مفعولِ «أدْخِلْهُمْ»، وإمَّا على مفعولِ «وَعَدْتَهم». وقال الفراء[٣] والزجاج[٤]: «نصبُه مِنْ مكانَيْنِ: إنْ شئتَ على الضميرِ في «أَدْخِلْهم»، وإنْ شِئْتَ على الضميرِ في وَعَدْتَهم».

والعامَّةُ على فتحِ لامِ «صَلَح» يقال: صَلُح فهو صالحٌ. وابنُ أبي عبلة[٥] بضمِّها يُقال: صَلُح فهو صَليح. والعامَّةُ على «ذُرِّيَّاتهم» جمعاً. وعيسى[٦] «وذُرِّيَّتهم» إفراداً.

آ. (٩) **قوله: ﴿يومَئذٍ﴾**: التنوينُ عِوَضٌ مِنْ جملةٍ محذوفةٍ، ولكنْ ليس في الكلامِ جملةٌ مُصَرَّحٌ بها، عُوِّض منها هذا التنوينُ، بخلافِ قوله: «وأنتم حينئذٍ تَنْظرون»[٧] أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الحلقومَ، لتقدُّمِها في اللفظِ، فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ جملةٍ، يكون هذا عوضاً منها تقديرُه: يوم إذْ يُؤَاخَذُ بها.

---

(١) «جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب». الآية ٦١ من مريم.

(٢) البحر ٧/٤٥٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥.

(٣) معاني القرآن له ٣/٥.

(٤) معاني القرآن له ٤/٣٦٨.

(٥) البحر ٧/٤٥٢.

(٦) البحر ٧/٤٥٢.

(٧) الآية ٨٤ من الواقعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إذ تُدْعَوْن﴾: منصوبٌ بمقدرٍ، يَدُلُّ عليه هـذا الظاهرُ، تقديرُه: مَقْتِكم إذ تُدْعَوْن. وقَـدَّره بعضُهم: اذكُروا إذْ تُـدْعَوْن. وجَـوَّز الزمخشريُّ(١) أَنْ يكونَ منصوباً بالمَقْتِ الأول. وردَّ عليـه الشيخُ(٢): بـأنَّه يَلْزَمُ منه الفَصْلُ بين المصدرِ ومعمولِه بأجنبـيّ وهو الخبرُ(٣). وقال: «هذا مِنْ ظواهرِ علمِ النحوِ التي لا تكاد تَخْفَى على المبتَـدِىء فَضْلاً عَمَّنْ يُـدْعَىٰ من العجم أنه شيخُ العربِ والعَجَم». قلت: مثلُ هذا لا يَخْفى على أبـي القـاسم، وإنما أراد أنه دالٌّ على ناصبِه، وعلى تقديرِ ذلك فهو مذهبٌ كوفيٌّ قال بـه، أو لأنَّ الظرفَ يُتَّسَـعُ فيه مـا لا يُتَّسَعُ في غيـره. وأيُّ غُموضٍ في هـذا حتى يُنْحِي عليـه هـذا الإِنحاءَ؟ ولله القائلُ(٤):

٣٩١٥ـ حَسَـدُوا الفـتىٰ إذ لـم يَنـالُـوا سَعْيَـه
فـالـقـومُ أعـداءٌ لـه وخُـصـومُ
كـضَـرائـرِ الحَسْنـاءِ قُلْنَ لِـوَجْـهِـهـا
كَـذِبـاً وزُوْراً إنـه لـدَمِـيْـمُ

وهـذا الـردُّ سبقـه إليـه أبـو البقـاء(٥)، فقـال: «ولا يجـوزُ أن يَعْمَـلَ فيـه «مَقْتُ الله» لأنه مصدرٌ أُخْبِرَ عنه، وهـو قولُـه: «أكبرُ»». فمِنْ ثَمَّ أَخَـذه الشيخُ. ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ بالمَقْتِ الثاني؛ لأنهم لم يَمْقُتوا أنفسَهم وَقْتَ دعـائِهم إلى الإِيمان، إنما مَقَتُوها يومَ القيامةِ. والظاهرُ أنَّ مَقْتَ اللَّهِ واقعٌ في الـدنيا. وجَـوَّزَ

---

(١) الكشاف ٣/٤١٧.
(٢) البحر ٧/٤٥٢.
(٣) قال: «ولا يجوز أن يخبر عنه إلاَّ بعد استيفائه صلته وقد أخبر عنه بقوله: «أكبر»».
(٤) البيتان لأبـي الأسود الـدؤلي. وهما في ديـوانه ١٢٩، والأشمـوني ٢/٢١٨، والهمع ٢/٣٢، والدرر ٢/٣٢، واللسان (دَمَم)، والخزانة ٣/٦١٨.
(٥) الإملاء ٢/٢١٧.

الحسنُ أَنْ يكون في الآخرة. وضَعَّفه الشيخُ(١): بـأنه «يَبْقى «إذْ تُـدْعَوْن» مُفْلَتـاً من الكلامِ ؛ لكونِه ليس له عاملٌ مقدمٌ ولا ما يُفَسِّر عاملاً. فإذا كـان المَقْتُ في الدنيا أَمْكَنَ أَنْ يُضْمَرَ له عاملٌ تقديرُه: مَقْتِكم». قلت: وهذا التجرُّؤعلى مثـلِ الحسنِ يُهَوِّنُ عليك تَجَرُّؤَه على الزمخشريِّ ونحوِه.

واللامُ في «لَمَقْتُ» لامُ ابتداءٍ أو قسمٍ. ومفعولُه محذوفٌ أي: لمقتُ اللَّهِ إيـاكم أو أنفسَكم، فهو مصـدرٌ مضـافٌ لفـاعلِه كـالثـاني. ولا يجـوزُ أَنْ تكـون المسألةُ من بابِ التنازعِ في «أنفسَكم» بين المقتَيْن لئـلا يَلزمَ الفصلُ بـالخبرِ بين المَقْتِ الأول ومعمولِه على تقـديرِ إعمـالِه، لكنْ قـد اختلف النحاةُ في مسـألةٍ: وهي التنازعُ في فِعْلَيْ التعجب، فَمَنْ مَنَعَ اعتَـلَّ بما ذكـرْتُه؛ لأنـه لا يُفْصَلُ بين فعـلِ التعجبِ ومعمولِـه. ومَنْ جَوَّزَ قـال: يُلتـزم إعمـالُ الثـاني؛ حتى لا يَلْزَمَ الفَصْلُ، فليكُنْ هذا منه. والحقُّ عدمُ الجوازِ فإنَّه على خلافِ قاعدةِ التنازع.

آ. (١٢) **قوله: ﴿وَحْدَه﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، وجاز كونُه معرفة لفظاً لكونِه في قوةِ النكرةِ كأنـه قيل: منفـرداً. والثاني: ـ وهو قولُ يونس ـ أنـه منصوبٌ على الـظرفِ، والتقديـر: دُعِي على حِيالِه، وهو مصدرٌ محذوفُ الزوائدِ والأصلُ: أَوْحَدْتُه إيحاداً.

آ. (١٥) **قوله: ﴿رفيعُ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ مبتـدأً والخبرُ «ذو العرشِ»، و «يُلْقي الروحَ»/ يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثـانياً، وأن يكـونَ حالاً، ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لمبتدأ محذوفٍ. ويجـوزُ أَنْ تكونَ الثـلاثةُ أخباراً لقولِه: «هو الذي يُريكم آياتِه». قال الزمخشري(٢): «ثلاثـةُ أخبارٍ يجـوزُ [٧٧٢/ب]

(١) البحر ٧/٤٥٢.
(٢) الكشاف ٣/٤١٩.

أَنْ تكونَ مترتبةً على قولِه: «هو الـذي يُريكم آيـاتِه»، أو أخبـارَ مبتدأ محـذوفٍ وهي مختلفـةٌ تعـريفـاً وتنكيـراً». قلت: أمَّـا الأولُ ففيـه طـولُ الفَصْـلِ وتعـدُّدُ الأخبارِ، وليسَتْ في معنى خبرٍ واحدٍ. وأمَّا الثاني ففيه تَعـدُّدُ الأخبارِ وليسَتْ في معنى خبـرٍ واحدٍ، وهي مسـألةُ خـلافٍ. ولا يجوزُ أَنْ يكـونَ «ذو العرش» صفـةً لـ «رفيعُ الدرجاتِ» إنْ جَعَلْناه صفـةً مشبهةً، أمَّـا إذا جَعَلْناه مثـالَ مبالغـةٍ، أي: يرفع درجاتِ المؤمنين، فيجوزُ ذلك على أَنْ تُجْعَلَ إضافتُه مَحْضَةً، وكذلك عند مَنْ يُجَوِّزُ تمحُّضَ إضافةِ الصفةِ المشبهة أيضاً، وقد تقدَّمَ.

وقُـرِىء[1] «رفيعَ» بـالنصبِ على المـدحِ، و «مِنْ أَمْـرِه» متعلِّقٌ بـ «يُلْقِي» و «مِنْ» لابتـداءِ الغايـةِ. ويجوزُ أَنْ يكـونَ متعلِّقـاً بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ من «الروح».

قوله: «لِيُنْذِرَ» العامَّةُ على بنائِه للفاعـلِ، ونصبِ اليوم. والفـاعلُ هـو اللَّهُ تعـالى أو الروح أو مَنْ يشـاء أو الـرسـول. ونَصْبُ اليـوم: إمَّـا على الـظرفيَّـةِ. والمُنْذَرُ به محذوفٌ تقديرُه: لِيُنْذِرَ بالعذابِ يـومَ التَّلاق، وإمَّـا على المفعول بـه اتِّساعاً في الظرفِ.

وقرأ[2] أُبَـيٌّ وجماعةٌ كذلك، إلَّا أنه رَفَع اليوم على الفـاعليَّةِ مجـازاً أي: لِيُنْذِرِ الناسَ العذابَ يومُ التلاق. وقرأ الحسن واليمانيُّ «لِتُنْذِرَ» بـالتاءِ من فـوقُ. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الفـاعلَ ضميـرُ المخاطبِ، وهـو الرسـولُ صلَّى الله عليـه وسلَّم. والثاني: أنَّ الفـاعلَ ضميـرُ الروحِ فـإنَّها مؤنثـةٌ على رَأْيٍ. وقـرأ اليمانيُّ أيضاً «لِيُنْذَرَ» مبنياً للمفعول، «يومُ» بالرفـعِ، وهي تُؤَيِّـدُ نصبَه في قـراءةِ الجمهورِ على المفعولِ به اتِّساعاً.

---

(١) البحر ٧/٤٥٤.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٥٥، القرطبي ١٥/٣٠٠، الإتحاف ٢/٤٣٥.

وأثبت يـاءَ «التـلاقي» وَصْـلاً ووَقْفـاً ابن كثيـر(١) وأَثْبَتهـا في الـوقف دونَ الوصل ــ مِنْ غير خِلافٍ ــ ورشٌ، وحَذَفها الباقون وَصْلاً ووقفاً، إلاَّ قالونَ فـإنه رُوِيَ عنه وجهان: وجهُ كورش، ووجهٌ كالباقين. وكذلك هذا الخلافُ بعينِه جارٍ في «يومِ التناد»(٢). وقد تقدَّم توجيهُ هذَيْن الوجهَيْن في الرعد في قولِه: «الكبيـرُ المتعال»(٣).

آ. (١٦) **قوله: ﴿يومَ هم بارزون﴾**: في «يـوم» أربعةُ أوجـهٍ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «يوم التلاق» بدلُ كل مِنْ كـل. الثاني: أَنْ ينتصِبَ بـالتلاق أي: يقع التلاقي في يومِ بُروزِهم. الثالث: أنْ ينتصِبَ بقولِـه: «لا يَخْفَى على اللَّهِ»، ذكره ابنُ عطيةَ(٤)، وهذا على أحدِ الأقوالِ الثلاثةِ في «لا»: هـل يعملُ مـا بعدَهـا فيمـا قبلهـا؟ ثـالثهـا: التفصيـلُ بين أَنْ تقـعَ جـوابَ قسمٍ فيمتنـعَ، أو لا فيجـوزَ. فيجوزُ هـذا على قولين من هـذه الأقـوالِ. الـرابـع: أن ينتصِبَ بـإضمار «اذكُـرْ». و «يومَ» ظـرفٌ مستقبلٌ كـ «إذا». وسيبـويه(٥) لا يـرى إضافـةَ الظرفِ المستقبلِ إلى الجمل الاسمية، والأخفشُ يراه، ولذلك قدَّر سيبويه في قـولِه: «إذا السَّمـاءُ انشقَّتْ»(٦) ونحوِه فعـلاً قبل الاسم، والأخفشُ لم يُقـدِّرْه، وعلى هذا فظاهرُ الآيةِ مع الأخفش. ويُجاب عن سيبويه: بـأنَّ «هم» ليس مبتدأ بل مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره اسمُ الفاعل أي: يومَ برزوا، ويكون «بارِزون»

---

(١) انـظر في أوجه وصلهـا ووقفها: السبعـة ٥٦٨، التيسير ١٩٢، الحجـة ٦٢٨، النشر ٢/٣٦٦، البحر ٧/٤٥٥.

(٢) الآية ٣٢ من غافر.

(٣) الآية ٩ من الرعد وانظر: الدر ٧/٢٣.

(٤) المحرر ١٤/١٢٣.

(٥) انظر: الكتاب ١/٥٤، والهمع ١/٢٠٦.

(٦) الآية ١ من الانشقاق.

خبرَ مبتدأ مضمر فلمَّا حُـذِف الفعلُ انفصـل الضميرُ فبقي كمـا ترىٰ، وهـذا كما قالوا في قوله(١):

٣٩١٦ـ لـو بـغـيـرِ الـمـاءِ حَـلْقـي شَـرِقٌ
كُنْتُ كـالغَصَّـانِ بـالـمـاءِ اعتـصـاري

في أنَّ «حَلْقي» مـرفـوعٌ فعـلٍ يُفَسِّـره «شَـرِقٌ» لأنَّ «لـو» لا يَليهـا إلَّا الأفعالُ(٢)، وكذا قولُه(٣):

٣٩١٧ـ ....
فـهَـلَّا نَـفْسُ لَـيْـلىٰ شَـفـيـعُـهـا

لأنَّ «هَلَّا» لا يَليها إلَّا الأفعالُ، فالمُفَسَّرُ في هذه المواضعِ أسماءٌ مُسْبَقَةٌ، وهو نظيرُ «أنا زيداً ضاربُـه» من حيث التفسيرُ. وحـركةُ «يـومَ هم» حركـةُ إعرابٍ على المشهـورِ. ومنهم مَنْ جَوَّزَ بنـاءَ الـظرفِ، وإنْ أضيف إلى فعـلٍ مضـارعٍ أو جملةٍ اسميـةٍ، وهم الكـوفيـون(٤). وقـد وَهِم/ بعضُهم فحتَّم بنـاءَ الـظرفِ [٧٧٣/أ] المضافِ للجملِ الاسمية. وقد عَـرَفْتَ ممَّا تقـدَّمَ أنه لا يُبْنَى عنـد البصريين إلَّا ما أُضيف إلى فعلٍ ماضٍ، كقوله(٥):

٣٩١٨ـ على حينَ عـاتَبْتَ المشيـبَ على الـصِّبـا
....

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.
(٢) قال سيبويه: «لو بمنـزلة إنْ» لا يكـون بعدهـا إلَّا الأفعال فـإنْ سقط بعدهـا اسم ففيه فعل مضمر». الكتاب ١/١٣٦.
(٣) تقدم برقم ٧٠٣.
(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٢٢.
(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

البيت. وقد تقدَّم هذا مستوفىً في آخره المائدة[1]. وكتبوا «يومَ هم» هنا وفي الذاريات[2] منفصلاً، وهو الأصلُ.

قوله: «لا يَخْفَى» يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً من ضميرِ «بارِزون» وأَنْ تكونَ خبراً ثانياً.

آ. (١٧) **قوله: ﴿اليومَ﴾**: ظرفٌ لقولِه «لِمَن المُلْكُ»، و[يجوز] أَنْ يكونَ ظرفاً للجارِّ بعده؛ لأنَّ التقدير: المُلْكُ لله، فهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، واليومَ معمولٌ لـ «تُجْزَى»، و«اليومَ» الأخير[3] خبرُ «لا ظلمَ».

آ. (١٨) **قوله: ﴿يومَ الآزِفَةِ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به اتِّساعاً، وأَنْ يكونَ ظرفاً، والمفعولُ محذوفٌ. والآزِفَةُ: القريبةُ، مِنْ أَزِفَ الشيءُ، أي: قَرُبَ. قال النابغةُ[4]:

٣٩١٩ــ أَزِف التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا
لَمَّا تَزَلْ برِحالِنا وكأَنْ قَدِ

وقال كعبُ بن زهير[5]:

٣٩٢٠ــ بان الشبابُ وهذا الشيبُ قد أَزِفا
ولا أرَى لشبابٍ بائنٍ خلفا

وقال الراغب[6]: «أَزِفَ وأَفِدَ يتقارَبان، لكنَّ «أَزِفَ» يقال اعتباراً بضيقِ

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٠.
(٢) الآية ١٣ ﴿يوم هم على النار يُفْتنون﴾.
(٣) في قوله: «لا ظلم اليوم».
(٤) تقدم برقم ٥٢٧.
(٥) ديوانه ٧٠.
(٦) المفردات ١٧.

وقتِها. ويقال: أزِفَ الشُّخـوصُ. والأَزَفُ: ضيقُ الوقت»، قلت: فجَعَـلَ بينهما فَرْقاً، ويُرْوَىٰ بيتُ النابغة: أَفِدَ الترحُّلُ. والآزِفَـةُ: صفةٌ لمحـذوفٍ، فيجوز أَنْ يكونَ التقديرُ: الساعة الآزِفَةُ أو الطامَّةُ الآزِفة.

قوله: «إذِ القلوبُ» بدْلٌ من يومِ الآزِفـةِ، أو مِنْ «هم» في «أَنْذِرْهُمْ» بـدلُ اشتمالٍ.

قـوله: «كـاظِمين» نصبٌ على الحالِ. واختلفـوا في صاحبهـا والعامـلِ فيها. وقال الحـوفي: «القلوبُ» مبتدأ. و «لـدىٰ الحناجِـر» خبرُه، و «كـاظمين» حـالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيـه». قلت: ولا بُـدَّ مِنْ جـوابٍ عن جمـعِ القلوبِ جمعَ مَنْ يَعْقِل: وهو أنْ يكونَ لَمَّا أَسْند إليهم مـا يُسْنَدُ للعقـلاءِ جُمِعَتْ جَمْعَه، كقولِه: «رَأَيْتُهم لي ساجدين»[(١)]، «فظلَّتْ أعناقُهم لهـا خاضِعين»[(٢)]. الثـاني: أنها حالٌ من «القلوب». وفيه السؤالُ والجوابُ المتقدِّمان. الثالث: أنه حالٌ من أصحـاب القلوب. قال الـزمخشري[(٣)]: «هـو حـالٌ مِنْ أصحـاب القلوب على المعنى؛ إذ المعنىٰ: إذْ قلوبُهم لدىٰ الحناجر كاظمين عليها». قلت: فكأنـه في قوةِ أنْ جَعَلَ أل عِوَضاً من الضميـر في حناجـرهم: الرابـع: أَنْ يكونَ حـالاً مِنْ «هم» في «أَنْذِرْهم»، وتكونُ حالاً مقدرةً؛ لأنهم وقتَ الإِنذارِ غيرُ كاظمين.

وقـال ابن عطيـة[(٤)]: «كاظِمين حـالٌ ممَّـا أُبْـدِلَ منـه «إذ القلوب» أو ممَّـا تُضاف القلوبُ إليه؛ إذ المرادُ: إذ قلوبُ الناس لدىٰ حناجـرِهم، وهذا كقـولِه: «تَشْخَصُ فيه الأبصارُ مُهْطِعين»[(٥)] أراد: تَشْخَصُ فيه أبصـارُهم». قلت: ظاهـرُ قولِه أنه حالٌ ممَّا أُبْدِل منه.

---

(١) الآية ٤ من يوسف.

(٢) الآية ٤ من الشعراء.

(٣) الكشاف ٣/٤٢٠.

(٤) المحرر ١٤/١٢٥.

(٥) الآية ٤٢ من إبراهيم.

قـوله: «إذ القلوبُ» مُشْكِـلٌ؛ لأنه أُبْـدِل مِنْ قـولـه: «يـومَ الآزِفَـة» وهـذا لا يَصِحُّ البتةَ، وإنما يريد بذلك على الوجه الثاني: وهو أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «هم» في «أَنْذِرْهُمْ» بدلَ اشتمالٍ، وحينئذ يَصِحُّ. وقد تقدَّم الكلامُ على الكَـظْمِ[(١)]، والحناجر[(٢)]، في آل عمران والأحزاب.

قوله: «ولا شَفيعٍ يُطاعُ» «يُطاعُ» يجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعِه بالجرِّ نعتاً على اللفظِ، وبـالرفـعِ نعتاً على المحـلِّ؛ لأنـه معـطوفٌ على المجـرور بمِنْ المزيدةِ.

وقوله: «ولا شفيعٍ يُطاعُ» مِنْ باب[(٣)]:

٣٩٢١ـ عَـلى لاحِـبٍ لا يُـهْـتَـدىٰ بِـمَـنـارِه ....

أي: لا شفيعَ فلا طاعةَ، أو ثَمَّ شفيعٌ ولكن لا يُطاعُ.

آ. (١٩) **قـوله**: ﴿**يَعْلَمُ**﴾: فيـه أربعةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: ـ وهـو الـظاهر ـ أنـه خبرٌ آخـرُ عن «هو» في قـوله: «هـو الـذي يُـريكم آيـاتِـه». قـال الزمخشري[(٤)]: «فإنْ قلتَ: بِمَ اتَّصلَ قـولُه: «يَعْلَمُ خـائنةَ الأعين»؟ قلت: هـو خبرٌ من أخبارِ «هو» في قوله: «هو الذي يُريكم» مثل: «يُلْقي الرُّوْحَ مِنْ أَمْرِه»[(٥)] ولكنْ «يُلْقي الروحَ» قد عُلِّلَ بقولِه: «لِيُنْذِرَ» ثم استطرد لذِكْرِ أحوالِ يومِ التَّلاقِ إلى قوله: «ولا شَفيعٍ يُطاعُ» فبَعُدَ لذلك عن أخواته».

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠ من الأحزاب.
(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.
(٤) الكشاف ٣/٤٢١.
(٥) الآية ١٥.

الثاني: أنه مُتَّصلٌ بقولِه: «وأَنْذِرْهم» لَمَّا أُمِرَ بإنذاره يوم الآزفة وما يَعْرِضُ فيه مِنْ شدَّة الغمِّ والكَرْبِ، وأنَّ الظالمَ لا يجدُ مَنْ يَحْميه، ولا شفيعَ له، ذَكَر اطِّلاعَه على جميع ما يَصْدُر مِنَ الخلقِ سِرّاً وجَهْراً. وعلى هذا فهذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها في قوة التعليلِ للأمرِ بالإنذار.

الثالث: أنها متصلةٌ بقولِه «سريعُ الحِساب»[1].

الرابع: أنها متصلة بقولِه: «لا يَخْفَى على الله منهم شيءٌ»[2]. وعلى هذين الوجهين فيُحْتمل أَنْ تكونَ جاريةً مَجْرَىٰ العلةِ، وأَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال.

وخائنةُ الأَعْيُن فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ كالعافيةِ، أي: يَعْلَمُ خيانةَ الأعينِ. / والثاني: أنها صفةٌ على بابِها، وهو مِنْ بابِ إضافةِ الصفةِ [٧٧٣/ب] للموصوفِ، والأصلُ: الأعين الخائنة، كقوله[3]:

٣٩٢٢ـ . . . .
وإن سَقَيْتِ كِرامَ الناسِ فاسْقِينا

وقد رَدَّه الزمخشريُّ[4] وقال: «لا يَحْسُنُ أَنْ يُراد: الخائنة من الأعين؛ لأنَّ قولَه: «وما تُخْفي الصدورُ» لا يُساعِدُ عليه» يعني أنه لا يناسِبُ أن يقابلَ المعنى إلَّا بالمعنىٰ. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ «ما» في «وما

---

(١) في الآية ١٧.

(٢) في الآية ١٦.

(٣) البيت لبشامة بن حزن النهشلي وصدره:

إنَّا مُحَيُّوكِ يا سلمى فحَيِّينا

وهو في الحماسة ١/٧٧، والعيني ٣/٣٧٠.

(٤) الكشاف ٣/٤٢١.

تُخْفي الصدور» مصدريةً حتى يَلْزَمَ ما ذكره، بل يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، وهو عبارةٌ عن نفس ذلك الشيءِ المَخْفِيِّ، فيكونُ قد قابَلَ الاسمَ غيرَ المصدرِ بمثلِهِ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿والذين يَدْعُون﴾: قرأ[1] نافع وهشام «تَدْعُون» بالخطاب للمشركين، والباقون بالغَيْبة إخباراً عنهم بذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿فيَنْظُروا﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً في جواب الاستفهام، وأَنْ يكونَ مجزوماً نَسَقاً على ما قبله كقولِه[2]:

٣٩٢٣ـ ألم تَسْأَلْ فتُخْبِرْكَ الرُّسومُ ....

رواه بعضُهم بالجزمِ والنصب.

قوله: «منهم قوةً» قرأ ابنُ عامرٍ[3] «منكم» على سبيلِ الالتفاتِ، والباقون بضميرِ الغَيْبة جَرْياً على ما سَبَقَ من الضمائرِ الغائبةِ.

قوله: «وآثاراً» عطفٌ على «قوةً»، وهو في قوة قولِه: «يَنْحِتون من الجبالِ بيوتاً آمنين»[4]، وجعله الزمخشريُّ[5] منصوباً بمقدر قال: «أو أراد: وأكثرَ آثاراً كقولِه[6]:

(١) السبعة ٥٦٨، الحجة ٦٢٨، النشر ٢/٣٦٤، التيسير ١٩٢، البحر ٧/٤٥٧، القرطبي ١٥/٣٠٣.

(٢) تقدم برقم ٨٩.

(٣) السبعة ٥٦٩، الحجة ٦٢٩، البحر ٧/٤٥٧، النشر ٢/٣٦٥، التيسير ١٩١.

(٤) الآية ٨٢ من الحجر.

(٥) الكشاف ٣/٤٢٢.

(٦) تقدم برقم ١٤٩.

٣٩٢٤ـ . . . . قد غدا
مُـتَـقَـلِّداً سَـيْـفـاً ورُمْـحـا

يعني: ومُعْتَقِلاً رمحاً». ولا حاجةَ إلى هذا مع الاستغناء عنه.

آ. (٢٦) قوله: ﴿أو أنْ﴾: قرأ الكوفيون[١] «أو أنْ» بأو التي للإبهام والباقون بواو النسق على تَسَلُّط الحرفِ على التبديل وظهور الفساد معاً. وقرأ[٢] نافعٌ وأبو عمروٍ وحفصٌ «يُظْهِرَ» بضم الياءِ وكسرِ الهاء مِنْ أَظْهـر، وفاعلُه ضميرُ موسىٰ عليه السلام، «الفسادَ» نصباً على المفعول به. والباقون بفتح الياء والهاء مِنْ ظهر، «الفسادُ» رفعاً بالفاعلية وزيدُ بن علي «يُـظْهَرَ» مبنيـاً للمفعول، «الفسادُ» مرفوعٌ لقيامِه مقامَ الفـاعل. ومجـاهد «يَـظَّهَّرَ» بتشـديد الـظاء والهاء، وأصلها يَتَظَهَّر مِنْ تَظَهَّر بتشديد الهاء فأدغم التاء في الظاء. و «الفسادُ» رفعٌ على الفاعلية. وفتح ابن كثير[٣] ياءَ «ذَروني أقتلْ موسى» وسَكَّنها الباقون.

آ. (٢٧) قـولـه: ﴿عُـذْتُ﴾: أدغم[٤] أبـو عمـروٍ والأخَـوان، وأظهروا الذال مع التاء، والباقون بالإظهار فقط. و «لا يُؤْمِنُ» صفةٌ لمتكبِّر.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مِنْ آلِ فرعونَ﴾: يُحتمـل أَنْ يكونَ متعلِّقـاً بـ «يَكْتُمُ» بعده أي: يكتمه مِنْ آلِ فرعون. والثاني: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةً لـرجل. وجـاء هنا على أحسنِ تـرتيبٍ: حيث قَدَّمَ المفـردَ، ثم

---

(١) السبعة ٥٦٩، البحر ٧/٤٦٠، التيسير ١٩١، القرطبي ١٥/٣٠٥، الحجة ٦٢٩، النشر ٢/٣٦٥.
(٢) انظر في قراءاتها السبعة ٥٦٩، البحر ٧/٤٦٠، التيسير ١٩١، القرطبي ١٥/٣٠٥، الحجة ٦٣٠، النشر ٢/٣٦٥.
(٣) النشر ٢/٣٦٦، التيسير ١٩٢، السبعة ٥٧٣.
(٤) السبعة ٥٧٠، النشر ٢/١٦، الإتحاف ٢/٤٣٧.

ما يَقْرُبُ منه وهو حرفُ الجرِّ، ثم الجملةَ. وقد تقدم إيضاحُ هذه المسألةِ في المائدةِ وغيرِها. ويترتَّبُ على الوجهين: هل كان هذا الرجلُ مِنْ قرابَةِ فرعونَ؟ فعلى الأولِ لا دليلَ فيه، وعلى الثاني فيه دليلٌ. وقد رَدَّ بعضُهم الأولَ: بأنه لا يُقال: كَتَمْتُ مِنْ فلانٍ كذا، إنما يقال: كَتَمْتُ فلاناً كذا، فيتعدَّىٰ لاثنين بنفسِه. قال تعالىٰ: ﴿ولا يَكْتمون اللَّهَ حديثاً﴾[1]. وقال الشاعر[2]:

٣٩٢٥ـ كَتَمْتُكَ هَمَّاً بالجَمومَيْنِ ساهِراً
وهَمَّيْن هَمَّاً مُسْتَكِنَّاً وظاهِراً
أحاديثَ نَفْسٍ تشتكي ما يَرِيبُها
ووِرْدَ هُمومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصادِرا

أي: كتمتُك أحاديثَ نفسٍ وهَمَّيْن، فقدَّم المعطوفَ على المعطوفِ عليه، ومحلُّه الشعرُ.

قوله: «أَنْ يقولَ ربي» أي: كراهةَ أَنْ يقولَ أو لأَنْ يقولَ. والعامَّةُ على ضَمِّ عين «رَجُل» وهي الفصحى. والأعمش[3] وعبد الوارث[4] على تسكينها، وهي لغةُ تميمٍ ونجد. وقال الزمخشري[5]: «ولك أَنْ تُقَدِّرَ مضافاً محذوفاً أي: وقت أَنْ يقولَ. والمعنى: أتقتلونه ساعةَ سَمِعْتم منه هذا القولَ من غير رَوِيَّةٍ ولا فِكْرٍ». وهذا الذي أجازه رَدَّه الشيخ[6]: بأنَّ تقديرَ هذا الوقتِ لا يجوزُ إلاَّ مع

---

(١) الآية ٤٢ من النساء.
(٢) البيتان للنابغة، وهما في ديوانه ١٣٠، واللسان (كتم) والجمومان: موضع بالبحرين.
(٣) البحر ٧/٤٦٠، السبعة ٥٧٠.
(٤) عن أبي عمرو.
(٥) الكشاف ٣/٤٢٤.
(٦) البحر ٧/٤٦٠.

المصدرِ المُصَرَّحِ به تقول: جِئْتُكَ صياحَ الدِّيْكِ أي: وقتَ صِياحِه، ولو قلت: أجيْئُك أنْ صاحَ الديكُ، أو أَنْ يصيحَ، لم يَصِحَّ. نصَّ عليه النحويون.

قوله: «وقد جاءَكم» جملةٌ حالية يجوز أَنْ تكونَ من المفعول(١). فإنْ قيلَ: هو نكرةٌ. / فالجوابُ: أنه في حيِّزِ الاستفهام وكلُّ ما سَوَّغ الابتداءَ بالنكرةِ سَوَّغ انتصابَ الحال عنها. ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل. [٧٧٤/أ]

قوله: «بعضُ الذيَ يعِدُكم» «بعض» على بابِها، وإنما قال ذلك ليهضِمَ موسى عليه السلام بعضَ حقه في ظاهرِ الكلام، فيُرِيَهم أنه ليس بكلامِ مَنْ أعطاه حقه وافياً فَضْلاً أَنْ يتعصَّبَ له، قاله الزمخشري(٢). وهذا أَحسنُ مِنْ قولِ غيرِه: إنَّها بمعنى كل، وأنشدوا قولَ لبيد(٣):

٣٩٢٦ـ تَـرَّاكُ أَمْـكِـنَـةٍ إذا لـم يَـرْضَـهـا
أو يَـرْتَـبِطْ بعضُ الـنفـوسِ حِـمـامُهـا

وأنشدوا قولَ عمرو بن شُيَيْم(٤):

٣٩٢٧ـ قـد يُـدْرِكُ الـمتـأنِّي بعضَ حـاجـتِـه
وقـد يكـونُ مـع المستعجِـلِ الـزَّلَـلُ

وقول الآخر(٥):

٣٩٢٨ـ إنَّ الأمـورَ إذا الأحـداثُ دَبَّـرهـا
دون الشيـوخِ تـرىٰ في بعضِهـا خَـلَلا

---

(١) وهو «رجلًا».
(٢) الكشاف ٣/٤٢٥.
(٣) تقدم برقم ١٣٠٤.
(٤) تقدم برقم ٨٩٢ وهو القطامي والمشهور أن اسمه عُمَير.
(٥) تقدم برقم ١٣٠٦.

ولا أدري كيف فَهِموا الكلَّ من البيتين الأخيرين؟ وأمَّا الأولُ ففيه بعضُ دليلٍ؛ لأنَّ الموتَ يأتي على الكلِّ. ولَمَّا حكى هذا الزمخشريُّ عن أبي عبيدة[1]، وأنشد عنه بيتَ لبيدٍ قال[2]: «إن صَحَّتِ الروايةُ عنه فقد حَقَّ فيه قولُ المازني في مسألة العَلْقى[3]: «كان أَجْفَى مِنْ أن يفقهَ ما أقولُ له». قلتُ: ومسألةُ المازني[4] معه أنَّ أبا عبيدةَ قال للمازني: «ما أكذبَ النحويين!! يقولون: هاءُ التأنيثِ لا تدخل على ألفِ التأنيثِ وأن الألفَ في «عَلْقَى» مُلْحقة[5]. قال: فقلت له: وما أنكرْتَ من ذلك؟ فقال: سَمِعْتُ رؤبةَ يُنْشِد[6]:

٣٩٢٩ـ يَـنْـحَطُّ فـي عَـلْقَـىٰ وفـي مُـكُـوْرِ

فلم يُنَوِّنْها. فقلتُ: ما واحدُ عَلْقى؟ قال: عَلْقاةُ. قال المازني: فامتنعْتُ ولم أُفَسِّرْ له لأنه كان أَغْلظَ مِنْ أَنْ يفهمَ مثلَ هذا» قلت: وإنما استغلظَه المازنيُّ؛ لأنَّ الألفَ التي للإلحاق تَدْخُل عليها تاءُ التأنيثِ دالةً على الوَحْدة فيقال: أَرْطى[7] وأَرْطاة، وإنما الممتنعُ دخولُها على ألفِ التأنيثِ نحو: دَعْوىٰ وصَرْعىٰ. وأمَّا عدمُ تنوين «عَلْقَى» فلأنَّه سَمَّى بها شيئاً بعينِه

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٢) الكشاف ٣/٤٢٥.

(٣) العلقى: ضرب من الشجر.

(٤) انظر: مجالس العلماء ٥١، وإنباه الرواة ١/٢٥٣.

(٥) المجالس: وليست للتأنيث.

(٦) ليس في ديوانه وهو في المجالس ٥١، واللسان مكر.

(٧) الأَرْطى: ضرب من الشجر.

[وألفُ الإلحاقِ المقصورةُ حالَ العلميَّة تَجْري مَجْرىٰ تاءِ التأنيث فيمتنعُ الاسمُ الذي هي فيه، كما تمتنعُ فاطمة. وتَنْصَرِفُ قائمة][1].

آ. (٢٩) قوله: ﴿ظَاهِرِينَ﴾: حالٌ من الضميرِ في «لكم»، والعاملُ فيها وفي «اليومَ» ما تَعَلَّقَ به «لكم».

قوله: «ما أُرِيْكُمْ» هي مِنْ رؤيةِ الاعتقادِ، فتتعدَّىٰ لمفعولَيْن، ثانيهما «إلاَّ ما أَرىٰ».

قوله: «الرَّشادِ» العامَّةُ على تخفيفِ الشينِ مصدرَ رشَدَ يَرْشُدُ. وقرأ معاذ بن جبل[2] بتشديدِها، وخَرَّجها أبو الفتح[3] وغيرُه على أنه صفةُ مبالغةٍ نحو: ضَرَب فهو ضرَّاب، وقد قال[4] النحاس: «هو لحنٌ، وتَوَهَّمه من الرباعي» يعني أَرْشد. ورُدَّ على النحاس قولُه: بأنه يُحْتمل أَنْ يكونَ مِنْ رَشَدَ الثلاثي، وهو الظاهرُ. وقد جاء فَعَّال أيضاً مِنْ أَفْعَل وإنْ كان لا يَنْقاسُ. قالوا: أَدْرَكَ فهو دَرَّاك وأَجْبَرَ فهو جَبَّار، وأَقْصَر فهو قَصَّار، وأَسْأَر فهو سَأَّر، ويَدُلُّ على أنه صفةُ مبالغةٍ أنَّ معاذاً كان يُفَسِّرها بسبيل الله.

قال ابنُ عطية[5]: «ويَبْعُدُ عندي على معاذ ـ رضي الله عنه ـ وهل كان فرعونُ يَدَّعي إلاَّ الإلهيَّة؟ ويَقْلَقُ بناءُ اللفظِ على هذا التركيبِ»[6]. قلت: يعني

---

(١) ما بين معقوفين مخروم أثبتناه مِنْ ش.

(٢) البحر ٧/٤٦٢، والمحتسب ٢/٢٤١.

(٣) المحتسب ٢/٢٤١.

(٤) أورد النحاس في إعراب القرآن ٣/١٢ هذه القراءة عن معاذ، ولم يُشر إلى تَلْحينها هنا.

(٥) المحرر ١٤/١٣٥.

(٦) المحرر: التأويل.

ابنُ عطية أنه كيف يقول فرعونُ ذلك، فيُقِرُّ بأنَّ ثَمَّ مَنْ يهدي إلى الـرشادِ غيرُه، مـع أنـه يَـدَّعي أنـه إلَـهٌ؟ وهـذا الـذي عَـزاه ابنُ عــطيـة[1] والــزمخشـري[2] وابن جُبارة[3] صاحب «الكامل» إلى معاذ بن جبل من القراءة المذكورة ليس في «الرشاد» الذي هو في كلامِ فرعونَ كما توهَّموا، وإنما هو في «الـرشاد» الثـاني الذي مِنْ قول المؤمنِ بعد ذلك. ويَدُلُّ على ذلك ما قاله أبو الفضـل الرازي في كتابه «اللوامـح»: «معاذ بن جبـل «سبيل الـرشاد»، الحـرف الثاني بـالتشديـد، وكذلك الحسنُ، وهو سبيلُ اللَّهِ تعالى الذي أوضحه لعبادِه، كذلك فسَّره معاذ، وهو منقولٌ مِنْ مُرْشِد كـدَرَّاك مِنْ مُدْرِك وجَبَّـار مِنْ مُجْبر، وقَصَّـار مِنْ مُقْصِر عن الأمر، ولها نظائرُ معدودةٌ. فأمَّا «قَصَّار الثـوب» مِنْ[4] قَصَر الثـوبَ قِصارةً» فعلى هذا يزولُ إشكالُ ابنِ عطية المتقدمُ، وتتضح القراءةُ والتفسيرُ.

وقال أبو البقاء[5]: «وهو الذي يَكْثُر منه الإرشادُ أو الـرُّشْدُ» يعني يُحْتمـل أنه مِنْ أرشدَ الرباعيِّ أو رَشَد الثلاثي. والأَوْلَى أَنْ يكـونَ من الثلاثيِّ لِمـا عَرَفْتَ أنه يَنْقاسُ دونَ الأول.

آ. (٣١) قوله: ﴿مثلَ دَأْبِ﴾: «مثل» يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً، وأَنْ يكون عطفَ بيانٍ.

[٧٧٤/ب] **آ. (٣٢) قوله: ﴿يومَ التَّناد﴾**: قد تقدَّم الخـلافُ[6]/ في يائِـه:

---

(١) المحرر ١٤/١٣٥.
(٢) الكشاف ٣/٤٢٥ وذكره من غيرِ عَزْوٍ.
(٣) الكامل (خ) ٢٣٤ وعزاه إلى الحسن.
(٤) الأفصح: فمِنْ.
(٥) الإملاء ٢/٢١٨.
(٦) انظر إعرابه للآية ١٥.

كيف تُحذف وتُثْبَت[1]؟ وهو مصدرُ «تَنادَى» نحو: تقاتَلَ تقاتُلاً. والأصلُ: تَنادُياً بضم الدالِ ولكنهم كسروها لتصِحَّ الياءُ. وقرأت[2] طائفةٌ بسكون الدالِ إجراءً للوصل مُجْرى الوقفِ. وتنادَىٰ القومُ أي: نادىٰ بعضُهم بعضاً. قال[3]:

٣٩٣٠ـ تنادَوْا فقالوا أَرْدَتِ الخيلُ فارساً
فقُلْنا: عُبَيْدُ الله ذلكُمُ الرَّدِي

وقال آخر[4]:

٣٩٣١ـ تنادَوْا بالرحيلِ غَداً
وفي تَرْحالِهم نَفْسي

وقرأ[5] ابن عباس والضحاك والكلبي وأبو صالح وابن مقسم والزعفراني في آخرين بتشديدِها، مصدرُ «تَنادَّ» مِنْ نَدَّ البعيرُ إذا هَرَبَ ونَفَرَ، وهو في معنىٰ قولِه تعالى: «يوم يَفِرُّ المرءُ مِنْ أخيه»[6] الآية. وفي الحديث: «إن للناسِ جَوْلَةً يندُّون، يظنُّون أنهم يَجِدُون مهرباً». وقال أمية بن أبي الصلت[7]:

٣٩٣٢ـ ويَثَّ الخَلْقَ فيها إذ دَحاها
فهُمْ سُكَّانُها حتى التنادي

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٢، والقرطبي ١٥/٣١٢، والنشر ٢/٣٦٦، والبحر ٧/٤٥٥.

(٢) وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو.

(٣) تقدم برقم ٣٢٨٣.

(٤) لم أقف عليه. وهو من مجزوء الوافر.

(٥) المحتسب ٢/٢٤٣، والبحر ٧/٤٦٤، والقرطبي ١٥/٣١١.

(٦) الآية ٣٤ من عبس.

(٧) ديوانه ٣٨٣، وتفسير الماوردي ٣/٤٨٧، والقرطبي ٣/٣١٠، والبيت شاهد على «التنادِ» بالتخفيف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يومَ تُوَلُّون﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «يوم التَّناد»، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عطفَ بيان لأنه نكرةٌ، وما قبله معرفةٌ. وقد تقدَّم لك في قوله: «فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهيم»[١] أنَّ الزمخشريَّ[٢] جعله بياناً مع تخالُفِهما تعريفاً وتنكيراً، وهو عكسُ ما نحن فيه، فإن الذي نحن فيه الثاني نكرةٌ، والأولُ معرفةٌ.

قوله: «ما لكم مِن الله مِنْ عاصم» يجوزُ في «مِنْ عاصِمٍ» أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتمادِه على النفي، وأَنْ يكون مبتدأ، و «مِنْ» مزيدةٌ على كلا التقديرَيْن. و «من الله» متعلقٌ بـ «عاصِم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿حتى إذا﴾: غايةٌ لقولِه: «فما زِلْتُمْ». وقُرِىء[٣] «أَلَنْ يَبْعَثَ الله» بإدخالِ همزةِ التقرير، يُقَرِّر بعضُهم بعضاً.

قوله: «كذلك» أي: الأمر كذلك. «ويُضِلُّ الله» مستأنفٌ أو نعتُ مصدرٍ أي: مثلَ إضلالِ اللَّهِ إياكم ـ حين لم يَقْبَلوا مِنْ يوسفَ عليه السلام ـ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هو مُسْرِفٌ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الذين يُجادِلون﴾: يجوز فيه عشرةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ قولِه: «مَنْ هو مُسْرِفٌ» وإنما جُمِع اعتباراً بمعنى «مَنْ». الثاني: أَنْ يكونَ بياناً له. الثالث: أَنْ يكونَ صفةً له. وجُمِع على معنى «مَنْ» أيضاً. الرابع: أَنْ ينتصِبَ بإضمار أعني. الخامس: أَنْ يرتفعَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هم الذين. السادس: أَنْ يرتفعَ مبتدأً، خبرُه «يَطْبَعُ اللَّهُ». و «كذلك» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أيضاً، أي: الأمرُ كذلك. والعائدُ من الجملةِ وهي «يَطْبَعُ» على

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) الكشاف ١/٤٠٧. وانظر: الدر المصون ٣/٣١٩.

(٣) البحر ٧/٤٦٤.

المبتدأ محذوفٌ، أي: على كلِّ قلبِ متكبِّرٍ منهم. السابع: أنْ يكونَ مبتدأً، والخبر «كَبُرَ مَقْتاً»، ولكنْ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضاف ليعودَ الضميرُ مِنْ «كَبُرَ» عليه. والتقديرُ: حالُ الذين يُجادلون كَبُرَ مقتاً ويكون «مَقْتاً» تمييزاً، وهو مَنْقولٌ مِنَ الفاعليةِ إذ التقديرُ: كَبُرَ مَقْتُ حالِهم أي: حالِ المجادلين. الثامن: أَنْ يكونَ «الذين» مبتدأً أيضاً، ولكن لا يُقَدَّرُ حَذْفُ مضافٍ، ويكونُ فاعلُ «كَبُرَ» ضميراً عائداً على جدالِهم المفهومِ من قوله: «ما يُجادِلُ». والتقدير: كَبُرَ جِدالُهم مَقْتاً. و «مَقْتاً» على ما تقدَّمَ أي: كَبُرَ مَقْتُ جدالِهم. التاسع: أَنْ يكونَ «الذين» مبتدأً أيضاً، والخبرُ «بغير سُلطان أتاهم». قاله الزمخشري[1]: وردَّه الشيخ[2]: بأنَّ فيه تفكيكَ الكلامِ بعضِه من بعضٍ؛ لأنَّ الظاهرَ تعلُّقُ «بغير سُلْطان» بـ «يُجادلون»، ولا يُتَعَقَّلُ جَعْلُه خبراً لـ الذين لأنه جارٌّ ومجرورٌ، فيصيرُ التقديرُ: الذين يُجادلون كائنون أو مستقرون بغيرِ سلطان، أي: في غير سلطان؛ لأنَّ الباءَ إذ ذاك ظرفيةٌ خبرٌ عن الجُثَث. العاشر: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ أي: مُعانِدون ونحوه، قاله أبو البقاء[3].

قوله: «كَبُرَ مَقْتاً» يُحْتمل أَنْ يُرادَ به التعجبُ والاستعظامُ، وأَنْ يُرادَ به الذمُّ كبِئْس؛ وذلك أنه يجوزُ أَنْ يُبْنَى فَعُل بضمِّ العَيْن مِمَّا يجوزُ التعجُّبُ منه، ويَجْري مَجْرى نِعْم وبئس في جميعِ الأحكامِ. وفي فاعلِه ستةُ أوجهٍ، الأول: أنه ضميرٌ عائدٌ على حالِ المضافِ إلى الذين، كما تقدَّم تقريرُه. / الثاني: أنه [٧٧٥/أ] ضميرٌ يعودُ على جدالِهم المفهومِ مِنْ «يُجادلون» كما تقدَّم أيضاً. الثالث: أنه الكافُ في «كذلك». قال الزمخشري[4]: «وفاعلُ «كَبُرَ» قولُه: «كذلك» أي:

---

(١) الكشاف ٣/٤٢٧.

(٢) البحر ٧/٤٦٤.

(٣) الإملاء ٢/٢١٨ ـ ٢١٩.

(٤) الكشاف ٢/٤٢٧.

كَبُرَ مَقْتاً مثلُ ذلك الجدالِ ، ويَطْبع اللَّهُ كلامٌ مستأنفٌ» وردَّه الشيخُ[1] : بأنَّ فيه تَفْكيكاً للكلامِ وارتكابَ مذهبٍ ليس بصحيحٍ . أمَّا التفكيكُ فلأنَّ ما جاء في القرآن مِنْ «كذلك نَطْبَعُ» أو «يَطْبع» إنما جاء مربوطاً بعضُه ببعض فكذلك هذا، وأمَّا ارتكابُ مذهبٍ غيرِ صحيح فإنه جَعَل الكافَ اسماً ولا تكونُ اسماً إلاَّ في ضرورةٍ، خلافاً للأخفش[2] .

الرابع : أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، نقله الزمخشري . قال[3] : «ومَنْ قال: كَبُرَ مَقْتاً عند الله جِدالُهم، فقد حَذَفَ الفاعلَ، والفاعلُ لا يَصِحُّ حَذْفُه» . قلت: القائلُ بذلك الحوفيُّ، لكنه لا يريدُ بذلك تفسيرَ الإعراب، إنما يريدُ به تفسيرَ المعنى، وهو معنى ما قَدَّمْتُه مِنْ أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على جدالِهم المفهومِ مِنْ فعلِه، فصَرَّح الحوفيُّ بالأصلِ، وهو الاسمُ الظاهرُ، ومرادُه ضميرٌ يعودُ عليه .

الخامس: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على ما بعدَه، وهو التمييزُ نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»، و «بئس غلاماً عمروٌ» . السادس: أنه ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» مِنْ قوله: «مَنْ هو مُسْرِفٌ». وأعاد الضميرَ مِنْ «كَبُرَ» مفرداً اعتباراً بلفظِها، وحينئذٍ يكونُ قد راعَى لفظَ «مَنْ» أولاً في «مَنْ هو مُسْرِفٌ كَذَّاب»، ثم معناها ثانياً في قوله: «الذين يُجادلون» إلى آخره، ثم لفظَها ثالثاً في قوله: «كَبُر». وهذا كلُّه إذا أَعْرَبْتَ «الذين» تابعاً لِمَنْ هو مُسْرِفٌ نعتاً أو بياناً أو بدلاً .

وقد عَرَفْتَ أن الجملةَ مِنْ قوله: «كَبُرَ مَقْتاً» فيها وجهان، أحدهما: الرفعُ إذا جَعلْناها خبراً لمبتدأ. والثاني: أنها لا محلَّ لها إذا لم تجْعَلْها خبراً. بل هي

(1) البحر ٧/٤٦٤ ـ ٤٦٥ .
(2) انظر: المغني ٢٣٩ .
(3) الكشاف ٢/٤٢٧ .

جملةٌ استِئْنافية. وقوله: «عندَ الله» متعلقٌ بـ «كَبُرَ»، وكـذلك قـد تقدَّم أنَّـه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، وأنْ يكونَ فاعلاً وهما ضعيفان. والثالث ــ وهو الصحيحُ ــ أنـه معمـولٌ لـ «يَـطْبَـعُ» أي: مثـلَ ذلـك الـطَّبْـعِ يـطبـعُ اللَّهُ. و «يـطبـعُ اللَّهُ» فيـه وجهـان، أظهـرُهمـا: أنـه مستـأنفٌ. والثـاني: أنـه خبـرٌ للموصولِ، كما تقدَّم تقريرُ ذلك كلِّه.

قوله: «قَلْبِ متكبِّرٍ» قرأ[1] أبـو عمروٍ وابن ذكـوان بتنوين «قلب»، وَصَفـا القلبَ بـالتكبُّر والجَبَـروتِ؛ لأنهما نـاشئان منـه، وإنْ كان المـرادُ الجملةَ، كما وُصِف بالإِثمِ في قوله: «فإنه آثمٌ قلبُه»[2]. والباقون بإضافة «قلب» إلى ما بعدَه أي: على كلِّ قَلْبِ شخصٍ متكبِّرٍ. وقد قَدَّر الـزمخشريُّ[3] مضـافاً في القـراءةِ الأولى أي: على كـلِّ ذي قلب متكبـر، تجعـلُ الصفـةَ لصـاحبِ القلب. قـال الشيخ[4]: «ولا ضرورةَ تَـدْعو إلى اعتقـادِ الحذفِ». قلت: بـل ثَمَّ ضرورةٌ إلى ذلـك وهو تـوافُقُ القراءتَين، فـإنه يَصيـرُ الموصـوفُ في القراءتَيْن واحـداً، وهو صاحبُ القلب، بخلافِ عَدَم التقديرِ، فإنه يَصيرُ الموصوفُ في إحداهما القلبَ وفي الأخرى صاحبَه.

آ. **(٣٧) قوله: ﴿أسبابَ السمواتِ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه تابعٌ للأسبابِ قبله بدلاً أو عطفَ بيان. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمـار أَعْني، والأولُ أَوْلَى؛ إذ الأصلُ عدمُ الإِضمارِ.

---

(١) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣٠، والبحر ٧/٤٦٥، والتيسير ١٩١، والقرطبي ١٥/٣١٤، والنشر ٢/٣٦٥.

(٢) الآية ٢٨٣ من البقرة.

(٣) الكشاف ٣/٤٢٧.

(٤) البحر ٧/٤٦٥.

قوله: «فَأَطَّلِعَ» العامَّةُ على رفعِه عَطْفاً على «أَبْلُغُ» فهو داخِلٌ في حَيِّزِ الترجِّي. وقرأ(1) حفصٌ في آخرين بنصبِه. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جوابُ الأمرِ في قولِه: «ابْنِ لِي» فنُصِبَ بأَنْ مضمرةً بعد الفاءِ في جوابِه على قاعدة البصريين كقولِه(2):

٣٩٣٣ـ يا ناقُ سِيْري عَنَقاً فَسِيحا
إلى سليمانَ فَنَسْتَريحا/ [٧٧٥/ب]

وهذا أَوْفَقُ لمذهب البصريين. الثاني: أنه منصوبٌ. قال الشيخ(3): «عَطْفاً على التوهُّمِ لأنَّ خبر «لعلَّ» كثيراً جاء مَقْروناً بـ «أن»، كثيراً في النظمِ وقليلاً في النثر. فمَنْ نَصَبَ تَوَهَّم أنَّ الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبراً منصوبٌ بـ «أنْ»، والعطفُ على التوهُّمِ كثيرٌ، وإنْ كان لا ينقاسُ» انتهى. الثالث: أن يَنْتَصِبَ على جوابِ الترجِّي في «لعلَّ»، وهو مذهبٌ كوفي(4) استشهد أصحابُه بهذه القراءةِ وبقراءة عاصم(5) «وما يُدْريك لعله يَزَّكَّى أو يَذَّكَّرُ فتنفعَه»(6) بنصب «فتنفعَه» جواباً لقولِه: «لعلَّه». وإلى هذا نحا الزمخشري قال(7): «تشبيهاً للترجِّي بالتمني» والبصريُّون يأبَوْن ذلك، ويُخَرِّجُون القراءتَيْنِ على ما تقدَّم.

---

(1) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣١، والنشر ٢/٣٦٥، والقرطبي ١٥/٣١٥، والبحر ٧/٤٦٥، والتيسير ١٩١.
(2) البيت لأبي النجم. وهو في ديوانه ٨٢، والكتاب ١/٤٢١، والمقتضب ٢/١٤، وابن يعيش ٧/٢٦، والهمع ١/١٨٢، والدرر ١/١٥٨. والعَنَقُ: ضرب من السير.
(3) البحر ٧/٤٦٦.
(4) انظر: الارتشاف ٢/٤١١.
(5) الأصل: «نافع» وهو سهو.
(6) الأيتان ٣ ـ ٤ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.
(7) الكشاف ٣/٤٢٨.

وفي سورة عبس يجوز أن [يكون][1] جواباً للاستفهام في قولِه: «وما يُـدْريك» فإنه مترتبٌ عليه معنىً. وقال ابن عطية[2] وابن جُبارة[3] الهُـذلي: «على جواب التمني» وفيه نظرٌ؛ إذ ليس في اللفظِ تَمَنٍّ، إنَّما فيه تَـرَجٍّ. وقد فَـرَّقَ الناسُ بين التمني والتـرجِّي: بـأنَّ التـرجِّيَ لا يكـونُ إلَّا في الممكنِ عكسَ التمني، فـإنـه يكونُ فيه وفي المستحيلِ كقولِه[4]:

٣٩٣٤ـ لَيْتَ الشبـابَ هـو الـرَّجيـعُ على الفتى
والـشـيـبُ كـان هـو الـبَـدِيءُ الأولُ

وقُرِيء[5] «زَيَّنَ لفرعونَ» مبنياً للفاعلِ وهو الشيطانُ. وتقـدَّم الخلافُ في «وصُدَّ عن السبيلِ» في الـرعد[6] فمَنْ بنـاه للفاعـلِ حَذَفَ المفعـولَ أي: صَدَّ قومَه عن السبيلِ. وابنُ وثَّاب[7] «وصِدَّ» بكسرِ الصادِ، كأنـه نَقَل حـركةَ الـدالِ الأولى إلى فاءِ الكلمة بعد توهُّمِ سَلْبِ حـركتِها. وقـد تقدَّم ذلـك في نحو «رِدَّ» وأنـه يجوزُ فيـه ثلاثُ اللغـاتِ الجائـزةِ في قيل وبِيع. وابن أبـي إسحاق وعبـد الـرحمن بن أبـي بكرة «وصَـدٌّ» بفتح الصـادِ ورفع الـدالِ منـونـةً جعله مصـدراً منسوقاً على «سوءُ عملِه» أي: زَيَّن له الشيطانُ سوءَ العمـلِ والصدَّ. والتَّبـاب: الخَسارُ. وقد تقـدَّم ذلك في قـوله: «غيـرَ تَتْبيب»[8]. وتقدَّم الخِـلافُ أيضاً في

---

(١) زيادة من (ش) وسقطت سهواً من الأصل.

(٢) المحرر ١٤/١٤٠.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

(٥) البحر ٧/٤٦٦.

(٦) انظر: الدر ٧/٥٧.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٧١، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٧/٤٦٦، والحجة ٦٣٢، والتيسير ١٣٣، والقرطبي ١٥/٣١٥.

(٨) الآية ١٠١ من هود «وما زادوهم غيرَ تتبيب». وانظر: الدر المصون ٦/٣٨٥.

قوله: «يَدْخلون الجنةَ»[1] في سورة النساء.

آ. (٤١) **قوله: ﴿ويا قوم ِ﴾**: قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ولِمَ جاء بالواوِ في النداء الثالثِ دونَ الثاني؟ قلت: لأنَّ الثاني داخلٌ في كلامٍ هو بيانٌ للمُجْمَلِ وتفسيرٌ له، فأُعْطِي الداخلُ عليه حكمَه في امتناعِ دخولِ الواو. وأما الثالثُ فداخِلٌ على كلامٍ ليس بتلك المَثابةِ».

قوله: «وتَدْعونني إلى النار» هذه الجملةُ مستأنفةٌ أخبر عنهم بذلك بعد استفهامِه عن دعاءِ نفسِه. ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وما لكم تَدْعُونني إلى النارِ، وهو الظاهرُ. ويَضْعُفُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً أي: ما لكم أدعوكم إلى النجاةِ حالَ دعائِكم إياي إلى النار؟

آ. (٤٢) **قوله: ﴿تَدْعُونني﴾**: هذه الجملةُ بدلٌ مِنْ «تَدْعونني» الأولى على جهةِ البيان لها، وأتى في قولِه «تَدْعُونني» بجملةٍ فعليةٍ ليدُلَّ على أنَّ دعوتَهم باطلةٌ لا ثبوتَ لها، وفي قوله: «وأنا أَدْعوكم» بجملة اسميةٍ ليدُلَّ على ثبوتِ دعوتِه وتقويتِها.

وقد تقدَّم الخلافُ في «لا جرم»[3]. وقال الزمخشري[4] هنا: «ورُوي عن العرب «لا جُرْمَ أنه يفعل كذا» بضم الجيم وسكونِ الراء بمعنى لا بُدَّ[5]، وفُعْل وفَعَل أخوان كرُشْد ورَشَد وعُدْم وعَدَم».

---

(١) الواردة في الآية ٤٠ من هذه السورة. وانظر: الدر المصون ٤/٩٧ في إعرابه للنساء.
(٢) الكشاف ٣/٤٢٩.
(٣) الواردة في الآية ٤٣ وانظر: الدر المصون ٦/٣٠٣.
(٤) الكشاف ٣/٤٢٩.
(٥) الكشاف: «بزنة بُدّ».

آ. (٤٤) قوله: ﴿وأُفَوِّضُ﴾: هذه مستأنفةٌ. وجَوَّز أبو البقاء[١] أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعل «أقول».

آ. (٤٦) قوله: ﴿النارُ﴾: الجمهورُ على رفعِها. وفيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «سوءُ العذاب». الثاني: أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أي سوءُ العذابِ النارُ؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ و «يُعْرَضُون» على هذين الوجهين: يجوز أَنْ يكون حالاً من «النار» ويجوز أن يكونَ حالاً من «آل فرعون». الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبرُه «يُعْرَضون». وقُرِىء[٢] «النارَ» منصوباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «يُعْرَضون» من حيث المعنى أي: يَصْلَوْن النارَ يُعْرَضون عليها، كقوله: «والظالمين أعدَّ لهم»[٣]. والثاني: أَنْ ينتصبَ على الاختصاص. قاله الزمخشري[٤]، فعلى الأولِ لا مَحَلَّ لـ «يُعْرَضُون» لكونه مفسِّراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدَّمَ.

قوله: «ويومَ تقومُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرها: أنه معمولٌ لقولٍ مضمرٍ، وذلك القولُ المضمرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمريَّةُ من قوله «أدخِلوا» والتقدير: ويُقال له/ يومَ تقومُ الساعةُ: أدْخِلوا. الثاني: أنه منصوبٌ بأَدخِلوا أي: أدْخِلوا يومَ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تامٌّ على قوله «وعَشِيّاً». والثالث: أنه معطوفٌ على الظرفَيْن قبلَه، فيكونُ معمولاً لـ «يُعْرَضُون». فالوقفُ على هذا على قولِه «الساعة» و «أَدْخِلوا» معمولٌ لقولٍ مضمرٍ أي: يُقال لهم كذا وكذا. [٧٧٦/أ]

(١) الإملاء ٢/٢١٩.
(٢) القرطبي ١٥/٣١٨، البحر ٧/٤٦٨.
(٣) الآية ٣١ من الإنسان.
(٤) الكشاف ٣/٤٣٠.

وقرأ الكسائي[1] وحمزة ونافع وحفص «أدْخِلُوا» بقطع الهمزةِ أمراً مِنْ أَدْخَلَ، فآلَ فرعون مفعولٌ أولُ، و «أشدَّ العذاب» مفعولٌ ثانٍ. والباقون «ادْخُلوا» بهمزةِ وصلٍ مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. فآلَ فرعونَ منادىً حُذِف حرفُ النداءِ منه، و «أشدَّ» منصوبٌ به: إمَّا ظرفاً، وإمَّا مفعولاً به، أي: ادخلوا يا آل فرعونَ في أشدِّ العذاب.

آ. (٤٧) **قوله: ﴿وإذْ يَتحاجُّون﴾**: في العاملِ في «إذ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «غُدُوّاً» فيكونُ معمولاً لـ «يُعْرَضون» أي: يُعْرَضُونَ على النار في هذه الأوقاتِ كلِّها، قاله أبو البقاء[2]. والثاني: أنه معطوفٌ على قولِه «إذ القلوبُ لدى الحَناجِرِ»[3] قاله الطبري[4]. وفيه نظرٌ لبُعْدِ ما بينهما، ولأنَّ الظاهرَ عَوْدُ الضميرِ مِنْ «يَتَحاجُّون» على آل فرعون. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ «اذْكُرْ» وهو واضحٌ.

قوله: «تَبَعاً» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه اسمُ جمعٍ لتابعٍ، ونحوه[5]: خادِم وخَدَم، وغائِب، وغَيَب، وأَديم[6] وأَدَم. والثاني: أنه مصدرٌ واقع موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: تابِعين. والثالث: أنه مصدرٌ أيضاً، ولكنْ على حَذْفِ مضاف أي: ذوي تَبَع.

قوله: «نصيباً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ ينتصبَ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه

---

(١) السبعة ٥٧٢، والنشر ٢/٣٦٥، والتيسير ١٩٢، والقرطبي ١٥/٣٢٠، والبحر ٧/٤٦٨.

(٢) الإملاء ٢/٢١٩.

(٣) في الآية ١٨.

(٤) تفسير الطبري ٢٤/٧٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٢١٩، والمساعد ٣/٤٧٤.

(٦) الأديم: الجلد.

قـولُه «مُغْنُـون» تقـديـرُه[1] : هـل أنتم دافِعـون عنـا نصيبـاً. الثـاني : أَنْ يُضمَّنَ «مُغْنون» معنىٰ حامِلين. الثالث: أَنْ ينتصبَ على المصدرِ. قـال أبو البقـاء[2] : «كما كان «شيءٌ» كذلك، ألا ترىٰ إلى قولِه «لن تُغْني عنهم أموالُهم ولا أولادُهم مِن الله شيئاً»[3] فـ «شيْئاً» في موضع ِ غَناء، فكذلك«نصيباً». و «من النـار» صفةٌ لـ «نَصيباً».

آ. (٤٨) قوله : ﴿إنَّا كلٌّ﴾ : العامَّةُ على رفع «كلّ»، ورفعُـه على الابتداء و «فيها» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ»، وهذا كقولِه في آل عمران: «قُلْ إنَّ الأمـرَ كلُّه لله» في قراءة أبـي عمـروٍ[4] . وقـرأ[5] ابن السَّمَيْفَـع وعيسى بن عمـر بـالنصب وفيـه ثـلاثـة أوجـهٍ، أحـدُهـا: أَنْ يكـونَ تـأكيـداً لاسم «إنَّ». قال الزمخشري[6] : «تـوكيدٌ لاسم إنَّ، وهـو معرفـةٌ. والتنوينُ عـوضٌ من المضافِ إليـه، يريـد: إنَّا كلَّنـا فيها» انتهى. يعني فيكـون «فيها» هـو الخبر. وإلى كـونِه تـأكيـداً ذهب ابنُ عـطيـة[7] أيضاً. وقـد رَدَّ ابن مـالـكٍ هـذا المـذهبَ فقال في «تسهيله»[8] : «ولا يُستغنىٰ بنية إضافتِه خلافـاً للزمخشري» : قلت: وليس هـذا مذهباً للزمخشري وحدَه بل هو منقول عن الكوفيين[9] أيضاً. الثاني : أَنْ تكـونَ

---

(١) الأصل: تقدير.

(٢) الإملاء ٢/٢١٩.

(٣) الآية ١١٦ من آل عمران.

(٤) الآية ١٥٤ من آل عمران وانظر: الدر المصون ٣/٤٤٩.

(٥) القرطبي ١٥/٣٢١، والبحر ٧/٤٦٩.

(٦) الكشاف ٣/٤٣٠.

(٧) المحرر ١٤/١٤٥.

(٨) التسهيل ١٦٤.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٠.

منصوبةً على الحال، قال ابن مالك(١): «والقولُ المَرْضِيُّ عندي أنَّ «كلًّا» في القراءة المذكورة منصوبةٌ على الحال من الضمير المرفوع في «فيها»، و«فيها» هو العاملُ وقد قُدِّمَتْ عليه مع عَدَمِ تصرُّفه، كما قُدِّمَتْ في قراءةِ مَنْ قرأ: «والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه»(٢). وكقولِ النابغة(٣):

٣٩٣٥ـ رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحقِبِيْ أَدْراعِهم
فيهمْ ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذار

وقول بعض الطائيين(٤):

٣٩٣٦ـ دعا فَأَجَبْنَا وَهْو بادِيَ ذِلَّةٍ
لديكمْ وكان النصرُ غيرَ بعيدِ

يعني بنصب «باديَ» وهذا هو مذهبُ الأخفش(٥)، إلَّا أنَّ الزمخشريَّ(٦) مَنَعَ مِنْ ذلك قال: «فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أَنْ يكونَ «كلًّا» حالاً قد عَمِل فيه «فيها»؟ قلت: لا؛ لأنَّ الظرفَ لا يعملُ في الحال متقدمةً كما يعملُ في الظرفِ متقدِّماً. تقول: كلَّ يوم لك ثوبٌ. ولا تقول: قائماً في الدار زيد». قال الشيخ(٧): «وهذا الذي منعه أجازه الأخفشُ إذا توسَّطَتِ الحالُ نحو: «زيدٌ قائماً

(١) بحث ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ» ٥٥٦ المسألة بعبارة قريبة مما ينقل عنه السمين هنا.
(٢) الآية ٦٧ من الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري، انظر: البحر ٧/٤٤٠، والدر المصون ٦/٤٢٨.
(٣) تقدم برقم ٢٧٣٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/٤٦٩.
(٥) انظر: الارتشاف ٣/٣٥٥.
(٦) الكشاف ٣/٤٣١.
(٧) البحر ٧/٤٦٩.

في الدار» و «زيدٌ قائماً عندك»، والمثالُ الذي ذكره ليس مطابقاً لِما في الآية؛ لأنَّ الآيةَ تَقَدَّمَ فيها المسندُ إليه الحكمُ وهو اسمُ إنَّ، وتوسَّطَتِ الحالُ إذا قلنا إنها حالٌ، وتأخَّرالعاملُ فيها. وأمَّا تمثيلُه بقولِه: ولا تقولُ: «قائماً في الدار زيد»، فقد تأخَّر فيه المسندُ والمسندُ إليه. وقد ذكر بعضُهم أنَّ المنعَ في ذلك إجْماعٌ من النحاة».

قلت: الزمخشريُّ مَنْعُه صحيحٌ لأنه ماشٍ على مذهبِ الجمهور، وأمَّا تمثيلُه بما ذَكَر فلا يَضُرُّه لأنه في محلِّ المَنْعِ، فعدمُ تجويزِه صحيحٌ.

الثالث أنَّ «كلًّا» بدلٌ مِنْ «نا» في «إنَّا»، لأنَّ «كلًّا» قد وَلِيَتْ العوامِلَ/ [٧٧٦/ب] فكأنه قيل: إنَّ كلًّا فيها. وإذا كانوا قد تأوَّلوا قولَه(١):

٢٩٣٧ـ .... حَوْلاً أَكْتعاً

[وقوله:](٢).

٢٩٣٨ـ .... وحَوْلاً أَجْمعا

على البدلِ مع عدم تصرُّفِ أكتع وأَجْمع فلأَنْ يجوزَ ذلك في «كل» أَوْلَى

---

(١) تمامه:

يا ليتني كنتُ صبياً مُرْضَعا تَحْملني الذَّلْفاءُ حولاً أكتعا

ولا يُعرف قائل الأبيات. وهي في الخزانة ٢/٣٥٧، والعيني ٤/٩٣، واللسان (كتع)، والهمع ٢/١٢٣، والدرر ٢/١٥٦.

(٢) تمامه:

أَوْفَتْ به حَوْلاً وحولاً أَجْمَعا

ولم أهتد إلى قائله. وهو في الهمع ٢/١٢٤، والدرر ٢/١٥٨.

وأَحْـرىٰ. وأيضاً فـإنَّ المشهورَ تعـريفُ «كـل» حـالَ قـطْعهـا. حُكي في الكثيـر الفاشي: «مررتُ بكلٍ قائماً وببعض جالسـاً»، وعزاه بعضُهم لسيبـويه. وتنكيـرُ «كل» ونصبها حالاً في غايةِ الشذوذ نحـو: «مررت بهم كـلًّا» أي: جميعاً. فـإن قيـل: فيه بـدلُ الكـل من الكـل في ضميـر الحـاضـر، وهـو لا يجـوز. أجيب بوجهين، أحدهما: أن الكوفيين[1] والأخفشَ يَرَوْن ذلك، وأنشدوا قولَه[2]:

٣٩٣٩ـ أنــا سـيـفُ الـعـشـيــرةِ فــاعْــرِفــونـي
حُــمَـيْــدَاً قــد تَـسذَّرَّيْــتُ الــسَّــنــامــا

فحُميداً بدل من يـاء «اعرِفـوني»، وقد تـأوَّله البصـريون على نصبـه على الاختصاص. والثاني: أن هذا الذي نحن فيه ليس محلَّ الخلافِ لأنه دالٌّ على الإحـاطة والشمـول. وقـد قـالـوا: إنـه متى كـان البـدل دالاًّ علىٰ ذلـك جـاز، وأنشدوا[3]:

٣٩٤٠ـ فـمــا بَــرِحَتْ أقــدامـنــا في مـكــانِـنــا
ثــلاثـتِـنــا حـتـى أُزِيْــرُوا الــمـنَــائـيــا

ومثلُه قولُه تعالى: «تكون لنا عِيْداً لأوَّلِنا وآخِرِنـا»[4]، قالـوا«ثلاثتنـا» بدلٌ من «نا» في «مكاننا» لدلالتِها على الإحاطـة، وكذلـك «لأوَّلنا وآخِـرنا» بـدلٌ من «نا» في «لنا»، فلأَنْ يجوزَ ذلك في «كل» التي هي أصلٌ في الشمولِ والإحـاطة بـطريق الأَوْلَى. هذا كـلامُ الشيخِ[5] في الـوجه الثـالث وفيه نـظرٌ؛ لأنَّ المبـردَ

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.
(٢) تقدم برقم ١٨٥١.
(٣) تقدم برقم ١٥١٦.
(٤) الآية ١١٤ من المائدة.
(٥) البحر ٧/٤٦٩ ـ ٤٧٠.

ومكيًّا[1] نَصًّا على أن البدلَ في هذه الآيـةِ لا يجوزُ، فكيف يُـدَّعَى أنه لا خِـلافَ في البدلِ والحالةُ هذه؟ لا يُقـال: إنَّ في الآية قـولاً رابعاً: وهـو أنَّ «كلًّا» نعتٌ لاسم «إنَّ» وقد صَرَّح الكسائيُّ والفراء[2] بذلك فقالا: هو نعتٌ لاسمِ «إنَّ» لأنَّ الكوفيين يُطْلقـون اسمَ النعتِ على التأكيـدِ، ولا يريـدون حقيقةَ النعتِ. وممن نَصَّ على ما قلتُه من التـأويلِ المـذكورِ مكيٌّ رحمـه الله تعالى، ولأنَّ الكسـائيَّ إنما جَوَّز نعتَ ضميرِ الغائبِ فقط دونَ المتكلمِ والمخاطبِ.

آ. (٤٩) قـوله: ﴿يـوماً من العـذاب﴾: في «يومـاً» وجهان، أحدهما: أنـه ظرفٌ لـ «يُخَفِّفْ». ومفعـولُ «يُخَفِّفْ» محذوفٌ أي: يُخَفِّف عنـا شيئاً من العذاب في يوم. ويجوز على رأي الأخفش أن تكون «مِنْ» مزيـدةً[3]، فيكون «العذاب» هـو المفعولَ، أي: يُخَفف عنـا في يوم العـذاب. الثاني: أَنْ يكـونَ مفعولاً بـه، واليوم لا يُخَفَّف، وإنمـا يُخَفَّفُ مظروفُـه فالتقـديـرُ: يُخَفِّف عذابَ يومٍ. وهو قَلِقٌ لقولِه «من العذاب»، والقـولُ بأنَّـه صفةٌ مؤكِّـدةٌ كالحـالِ أقلقُ منـه. والـظاهـرُ أنَّ «مِن العـذاب» هــو المفعــولُ لـ «يُخَفِّف»، و «مِنْ» تبعيضيَّـةٌ، و «يومـاً» ظـرفٌ. سـألـوا أَنْ يخففَ عنهم بعضَ العـذابِ لا كلَّه في يومٍ ما، لا في كلِّ يومٍ ولا في يومٍ معين.

آ. (٥١) قوله: ﴿ويومَ يقومُ الأشهادُ﴾: قرأ الجمهـور «يقوم» بالياء مِنْ أسفـلَ. وأبو عَمْـرٍو[4] في روايةِ المنقـريِّ عنه وابنُ هـرمز وإسمـاعيل بالتاء مِنْ فوقُ لتأنيثِ الجماعةِ. والأشهادُ يجوزُ أَنْ يكونَ جمعَ شهيـد كـ شَرِيف

---

(١) المشكل ٢/٢٦٧.
(٢) معاني القرآن ٣/١٠.
(٣) حيث لا يشترط دخولها على نكرة.
(٤) القرطبي ١٥/٣٢٣، والبحر ٧/٤٧٠.

وأَشْراف، وهو مطابِقٌ لقولِه: «فكيف إذا جِئْنا مِنْ كـلِّ أمةٍ بشَهيـد»[1] وأَنْ يكونَ جمعَ شاهِد كـ صاحِب وأصحاب، وهو مطابِقٌ لقولِه: «إنَّا أَرْسَلْناك شاهِداً»[2].

آ. (٢٥) قوله: ﴿يومَ﴾: بدلٌ مِنْ «يوم» قبلَه أو بيانٌ لـه، أو نُصِب بإضمار أَعْني. وقد تقدَّم الخـلافُ في قولِـه «يَنْفَع الـظالمين» بالتـاء والياء آخـر الروم[3].

آ. (٥٤) قوله: ﴿هدىً وذِكْرى﴾: فيهمـا وجهان، أحـدهما: أنهما مفعولٌ مِنْ أجلهما أي: لأجلِ الهـدى والذِّكْـر. والثاني: أنهمـا مصدران في موضعِ الحالِ.

آ. (٥٥) قـوله: ﴿لـذَنْبِكَ﴾: قيـل: المصدرُ مضـافٌ للمفعولِ أي: لذنب أمَّتِك في حَقِّك. والظاهرُ أنَّ اللَّهَ يقولُ ما أرادَ، وإنْ لم يَجُزْ لنا نحن أَنْ نُضيفَ إليه صلَّى الله عليه وسلَّم ذنباً.

آ. (٥٧) قوله: ﴿لَخَلْقُ السمواتِ والأرض أكبرُ مِنْ خَلْقِ النـاسِ﴾: المصدران مُضـافان لمَفْعـولِهما. والفـاعـلُ محـذوفٌ وهـو اللَّهُ تعالى. ويجوزُ أَنْ يكونَ الثاني مضافاً للفاعلِ أي: أكبرُ ممَّا يَخْلُقُـه الناسُ أي: يَصْنَعونه. ويجوزُ أَنْ يكونا مصدرَيْن واقعَيْن موقعَ المخلوقِ أي: مَخلوقُهما أكبرُ مِنْ مَخْلوقهم أي: جُرْمُها أكبرُ مِنْ جُرْمِهم.

آ. (٥٨) قـوله: ﴿ولا المُسيْءُ﴾: «لا» زائـدةٌ للتوكيـدِ لأنه لَمَّـا طـالَ الكلامُ بـالصلة بَعْدَ قَسِيْمُ المؤمنين، فـأعاد معـه «لا» توكيـداً. وإنما قَـدَّم

---

(١) الآية ٤١ من النساء.

(٢) الآية ٤٥ من الأحزاب.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٥٧ من الروم.

المؤمنين لمجاوَرَتهم/ قولَه «والبصير»، واعلَمْ أنَّ التقابلَ يجيْءُ على ثلاثِ [٧٧٧/أ] طرقٍ، أحدُها: أَنْ يجاوِرَ المناسبُ ما يناسِبُه كهذه الآيةِ. والثانية: أَنْ يتأخَّرَ المتقابِلان كقوله تعالى: «مَثَلُ الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسَميع»(١). والثالثة: أن يُقَدِّمَ مقابلَ الأول، ويُؤَخِّرَ مقابلَ الآخر، كقوله تعالى: «وما يَسْتوي الأعمى والبصيرُ ولا الظلماتُ ولا النور»(٢) وكلُّ ذلك تَفَنُّنٌ في البلاغة. وقَدَّم الأعمىٰ في نَفْيِ التساوي لمجيئِه بعد صفةِ الذم في قولِه «ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون».

قوله: «تَتَذَكَّرون» قرأ الكوفيون بتاء الخطاب، والباقون(٣) بياءِ الغَيْبة. فالخطابُ على الالتفاتِ للمذكورَيْن بعد الإخبار عنهم، والغيبةُ نظراً لقولِه: «إنَّ الذين يُجادِلون»(٤) وهم الذين التفتَ إليهم في قراءةِ الخطاب.

آ. **(٦٢) قوله: ﴿خالِقُ كلِّ شيءٍ﴾**: العامَّةُ على الرفعِ، وزيد بن علي(٥) نصبَه، قال الزمخشري(٦): «على الاختصاص». وقرأ طلحة بيَاءِ الغيبة(٧).

آ. **(٦٣) قوله: ﴿كذلك يُؤْفَكُ﴾**: أي: مثلَ ذلك الإفك.

---

(١) الآية ٢٤ من هود.

(٢) الآية ١٩ من فاطر.

(٣) السبعة ٥٧٢، والتيسير ١٩٢، والنشر ٣٦٥/٢، والحجة ٦٣٥، القرطبي ٣٢٥/١٥، والبحر ٤٧٢/٧.

(٤) في الآية ٥٦.

(٥) البحر ٤٧٣/٧.

(٦) الكشاف ٤٣٤/٣.

(٧) في قوله يؤفكون، انظر: البحر ٤٧٣/٧.

آ. (٦٤) قـولـه: ﴿فـأحسنَ صُـوَرَكم﴾: قـرأ[1] أبـو رزين والأعمش: «صِـوَرَكم» بكسر الصـاد فِراراً من الضمـة قبل الـواوِ، وقرأَتْ فـرقةٌ بضم الصادِ وسكونِ الواو وجَعَلَتْه اسمَ جنسٍ لصورةٍ كبُسْرٍ وبُسْرَة.

آ. (٧٠) قوله: ﴿الذين كَذَّبـوا﴾: يجوز فيـه أوجهٌ: أَنْ يكـونَ بدلاً من الموصول قبلَه، أو بياناً له، أو نعتاً، أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أو منصـوباً على الـذمِّ. وعلى هذه الأوجـهِ فقولُـه «فسوف يعلمـونَ» جملةٌ مستـأنفـةٌ سِيقَتْ للتهـديدِ. ويجـوزُ أَنْ يكونَ مبتـدأً، والخبرُ الجملةُ مِنْ قـولِه «فسـوف يَعْلَمـون» ودخولُ الفاءِ فيه واضحٌ.

آ. (٧١) قوله: ﴿إذ الأغـلالُ﴾: جَوَّزوا في «إذ» هـذه أَنْ تكونَ بمعنى «إذا» لأنَّ العاملَ فيها محقَّقُ الاستقبالِ، وهو «فسوف يَعْلمـون»، قالـوا: وكمـا تقع «إذا» مـوقعَ «إذ» في قـوله تعـالى: «وإذا رَأَوْا تجـارةً أو لَهْـواً انفَضُّـوا إليها»[2] كذلك تقع «إذ» مَوْقِعَها، وقـد مضى نحوٌ من هـذا في البقرة عنـد قولـه «ولـو يَرَىٰ الـذين ظلموا إذ يَـرَوْنَ العذابَ»[3]. قـالوا: والـذي حَسَّن هـذا تَيَقُّنَ وقوعَ الفعلِ فأُخْرِجَ في صورةِ الماضي. قلت: ولا حاجةَ إلى إخـراجِ «إذ» عن موضوعِها، بل هي باقيةٌ على دلالتِهاعلى المضيِّ، وهي منصوبةٌ بقولِـه «فسوفَ يَعْلَمون» نَصْبَ المفعولِ به أي: فسوف يعلمونَ يومَ القيـامة وَقْتَ الأغـلالِ في أعناقِهم أي: وقتَ سببِ الأغلالِ، وهي المعاصي التي كانوا يَفْعَلونها في الدنيا كأنَّه قيل: سيعرفون وقتَ معاصيهم التي تجعل الأغلالَ في أعناقِهم. وهو وجـهٌ واضحٌ، غايةُ ما فيه التصرُّف في «إذ» بجَعْلِها مفعولاً بهـا، ولا يَضُرُّ ذلـك؛ فإنَّ

(١) الإتحاف ٢/٤٣٩، والقرطبي ١٥/٣٢٨، والبحر ٧/٤٧٣.
(٢) الآية ١١ من الجمعة.
(٣) الآية ١٦٥ من البقرة.

المُعْـرِبين غالِبُ أوقـاتِهم يقولـون: منصوبٌ بـ اذْكُـرْ مقدراً ولا يكـون حينئذٍ إلاَّ مفعـولاً به لاستحـالةِ عمـلِ المستقبل في الـزمنِ الماضي. وجَـوَّزوا أَنْ يكـونَ منصوباً بـ اذْكُـرْ مقدَّراً أي: اذكُـرْ لهم وقتَ الأغلالِ ليخـافوا ويَنْـزَجِروا. فهـذه ثلاثةُ أوجهٍ، خيرُها أوسطُها.

قوله: «والسَّلاسِلُ» العـامَّةُ على رَفْعِهـا. وفيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: أنه معـطوفٌ على الأغلال، وأخبـر عن النوعَيْن بـالجارِّ، فـالجارُّ في نيـة التأخيـر. والتقديرُ: إذ الأغلالُ والسَّلاسلُ في أعناقِهم. الثاني: أنه مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ لـدلالةِ خبـر الأولِ عليه. الثـالث: أنه مبتـدأٌ أيضـاً، وخبـرُه الجملةُ مِنْ قـولِـه «يُسْحَبُون». ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرٍ يعودُ عليه منها. والتقديرُ: والسَّـلاسل يُسْحَبُـون بها حُذِفَ لقوةِ الدلالةِ عليه. فَيُسْحَبُون مـرفوعُ المحـلِّ على هذا الـوجهِ. وأمَّـا في الـوجهَيْن المتقدِّمين فيجـوز فيـه النصبُ على الحـالِ من الضميـر المَنْـوِيِّ في الجارِّ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً.

وقرأ[1] ابن مسعود وابنُ عباس وزيد بن علي وابن وثـاب والمسيبـي في اختيـارِه «والسلاسـلَ» نَصْبـاً «يَسْحَبـون» بفتـح اليـاءِ مبنيـاً للفـاعـلِ، فيكـون «السلاسلَ» مفعولاً مقدماً، ويكونُ قـد عَطَفَ جملةً فعليـةً على جملةٍ اسميةٍ. قال ابن عباس في معنى/ هذه القراءة: «إذ كـانوا يَجُـرُّونْها، فهـو أشدُّ عليهم يُكَلَّفون ذلك، ولا يُطيقونه». وقرأ ابنُ عبـاس وجماعـةٌ «والسلاسـلِ» بالجـرِّ، «يُسْحَبون» مبنياً للمفعولِ. وفيها ثلاثةُ تأويلاتٍ، أحدُها: الحَمْلُ على المعنى تقـديرُه: إذ أعنـاقُهم في الأغلالِ والسـلاسلِ، فلمَّـا كان معنى الكـلام ذلك حُمِل عليه في العطف. قال الزمخشري[2]: «ووجهُه أنه لـو قيل: إذ أعنـاقُهم [٧٧٧/ب]

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٧٥، والمحتسب ٢/٢٤٤، والقرطبي ١٥/٣٣٢.
(٢) الكشاف ٣/٤٣٦.

في الأغلال، مكانَ قوله: «إذ الأغـلالُ في أعناقهم» لكـان صحيحاً مستقيمـاً، فلمَّا كانتا عبارتين مُعْتَقِبتين(١) حَمَلَ قولَه: «والسلاسل» على العبارةِ الأخرى. ونظيرُه(٢):

٣٩٤١ـ مَشـائيمُ ليسـوا مُصْلِحين عشيـرةً
ولا نـاعِـبٍ إلَّا بِـبَـيْـنٍ غُـرابُـهـا

كـأنه قيـل: بمُصْلحين» وقُـرِىء «بـالسـلاسِـل». وقـال ابن عـطيـة(٣): «تقديرُه: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسِل، فعُـطِفَ على المرادِ من الكـلام لا على ترتيبِ اللفظِ، إذ ترتيبُـه فيه قَلْبٌ وهـو على حَدِّ قـولِ العرب «أَدْخَلْتُ القَلَنْسُـوَةَ في رأسي». وفي مصحف أُبَـيّ «وفي السـلاسـل يُسْحَبـون». قـال الشيـخ(٤) بعد قـولِ ابنِ عطيـةَ والزمخشـريِّ المتقدِّم: «ويُسَمَّى هـذا العطفَ على التـوهُّم، إلَّا أنَّ تَوَهُّمَ إدخـالِ حـرفِ الجـرِّ على «مُصْلِحين» أقـربُ مِنْ تغييـرِ تركيب الجملةِ بأَسْـرهـا، والقـراءةُ مِنْ تغييـرِ تـركيبِ الجملةِ السـابقـة بأَسْرِها. ونظيرُ ذلك قولُه(٥):

٣٩٤٢ـ أجِـدَّكَ لـن تَـرَىٰ بـثُـعَـيْـلِبـاتٍ
ولا بَـيْـداءَ نـاجـيـةً ذَمُـوْلا
ولا مـتـدارِكٍ والـلـيـلُ طَـفْـلٌ
بـبـعضِ نـواشِـغِ الـوادي حُـمُـوْلا

---

(١) الكشاف: «متعقبتين».
(٢) تقدم برقم ١٣٥٣.
(٣) المحرر ١٤/١٥٥.
(٤) البحر ٧/٤٧٥.
(٥) تقدم برقم ١٠٤٥.

التقدير: لستَ براءٍ ولا متداركٍ. وهذا الذي قالاه سَبَقهما إليه الفراء(١) فإنه قال: «مَنْ جَرَّ السلاسل حَمَله على المعنىٰ، إذ المعنىٰ: أعناقُهم في الأغلال والسلاسل».

الوجه الثاني: أنه عطفٌ على «الحميم»، فقدَّم على المعطوف عليه، وسيأتي تقريرُ هذا. الثالث: أن الجرَّ على تقدير إضمار الخافِض، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبيّ «وفي السلاسل» وقرأه غيرُه «وبالسلاسل» وإلى هذا نحا الزجَّاج(٢). إلاَّ أنَّ ابنَ الأنباري رَدَّه وقال: «لو قلتَ: «زيد في الدارِ» لم يَحْسُنْ أَنْ تُضْمَر «في» فتقول: «زيدٌ الدارِ» ثم ذكر تأويلَ الفراء. وخَرَّج القراءةَ عليه ثم قال: كما تقول: «خاصَمَ عبدُ الله زيداً العاقلَيْن» بنصب «العاقلين» ورفعِه؛ لأنَّ أحدَهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخرُ. وهذه المسألةُ ليسَتْ جاريةً على أصول البصريين، ونَصُّوا على مَنْعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابنُ سعدان. وقال مكيٌّ(٣): «وقد قُرِىءَ والسلاسلِ، بالخفضِ على العطف على «الأَعْناق» وهو غَلَطٌ؛ لأنه يَصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل». قلت: وقوله على العطفِ على «الأعناقِ» ممنوعٌ بل خَفْضُه على ما تقدَّم. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوفٌ على «الحميم» وهو أيضاً لا يجوزُ؛ لأنَّ المعطوفَ المخفوضَ لا يتقدَّم على المعطوفِ عليه، لو قلت: «مررتُ وزيدٍ بعمروٍ» لم يَجُزْ، وفي المرفوع يجوزُ نحو: «قام وزيدٌ عمرو» ويَبْعُد في المنصوب، لا يَحْسُنُ: «رأيتُ وزيداً عمراً» ولم يُجِزْه في المخفوض أحدٌ».

قلت: وظاهرُ كلامِه أنه يجوزُ في المرفوع بعيدٌ، وقد نصُّوا أنه لا يجوزُ

---

(١) معاني القرآن ٣/١١.

(٢) معاني القرآن ٤/٣٧٨.

(٣) المشكل ٢/٢٦٨.

إلَّا ضرورةً بثلاثة شروطٍ: أن لا يقعَ حرفُ العطفِ صدراً، وأَنْ يكـونَ العامـلُ متصرفاً، وأَنْ لا يكونَ المعطوفُ عليه مجروراً، وأنشدوا[1]:

٣٩٤٣ـ ....
عـلـيـكِ ورحـمـةُ الـلَّهِ الـسَّـلامُ

إلى غيرِ ذلك من الشواهدِ، مع تَنْصيصِهم على أنه مختصٌ بالضرورة.

والسِّلْسِلَةُ معروفةٌ. قـال الراغب[2]: «وتَسَلْسَـلَ الشيءُ: اضطرَبَ كـأنه تُصُوِّرَ منه تَسَلُّلٌ مترددٌ، فتَرَدُّدُ لفظِه تنبيهٌ على تـردُّد معناه. ومـاءٌ سَلسَلٌ متـردد في مقرِّه». والسَّحْبُ: الجرّ بعنفٍ، والسَّحـابُ من ذلك؛ لأنَّ الـريحَ تجـرُّه، أو لأنه يجرُّ الماءَ. وسَجَرْتُ[3] التنُّـورَ أي: ملأتُـه ناراً وهَيَّجْتُهـا. ومنه البحـر المَسْجُور أي: المملوء. وقيل: المضطرِمُ ناراً. قال الشاعر[4]:

٣٩٤٤ـ إذا شـاءَ طـالـعَ مَـسْـجُـوْرَةً
تَـرَىٰ حَـوْلَـهـا الـنَّـبْـعَ والـشَّـوْحَـطا

فمعنىٰ قـولِـه تعـالى هنـا: «ثُم في النـارِ يُسْجَـرون» أي: يُـوْقَـدُ لهم، كقوله: «وَقـودُها النـاسُ»[5] والسَّجِيْرُ: الخليـلُ الذي يُسْجَـرُ في مودَّةِ خليلِه، كقولهم: فلان يحترق في مودةِ فلان.

---

(١) تقدم برقم ١٨٥٤.
(٢) المفردات ٢٣٧.
(٣) في الآية ٧٢.
(٤) البيت للنمـر بن تـولب، وهـو في ديـوانـه ٣٨٠، والمجـاز ٢ / ٢٣٠، والقـرطبي ١٥ / ٣٣٣، والمفردات ٢٢٤. والبيت في وصف وعل. النبع: شجر جبلي.
(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

آ. (٧٥) قوله: ﴿تَفْـرَحون﴾، «تَمْـرَحون» مِنْ بـاب التجنيس المحرَّفِ، وهو أن يقعَ الفرقُ بين اللفظَيْنِ بحرفٍ.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فبِئْسَ مَثْـوَى المتكـبِّرين﴾: المخصـوصُ محذوفٌ أي: جهنم، أو مثواكم، ولم يَقُلْ فبِئْسَ مَدْخَـلُ؛ لأنَّ الدخـولَ لا يَدوم وإنما يَدُوْمُ الثَّواءُ؛ فلذلك خَصَّه بالذمِّ، وإنْ كان الدخولُ أيضاً مَذْموماً.

آ. (٧٧) قوله: ﴿فإمَّا نُرِيَنَّك﴾: قـال الزمخشـري[1]: «أصلُه: فإنْ نَرَكَ و «ما» مزيدةٌ لتأكيدِ معنى الشرطِ، ولـذلك أُلْحِقَتِ النـونُ بالفعـل. ألا تراك لا تقول: إنْ تُكْرِمَني أُكْرِمْك، ولكنْ إمَّا تُكْرِمَنِّي أكرمْك». قال الشيـخ[2]: «وما ذكره مِنْ تلازُمِ النونِ، و «ما» الزائدة ليس مذهبَ سيبويه، إنما هو مـذهبُ المبردِ والزجَّاجِ، ونصَّ سيبويـه على التخيير[3]». / قلت: وهـذه القواعـدُ وإنْ تقدَّمَتْ مُسْتَوْفاةً، إلاَّ أنِّي أذكُرها لذِكْرِهم إياها، وفي ذلك تنبيهٌ أيضاً وتذكيرٌ بمـا تقدَّم. [٧٧٨/أ]

قوله: «فإلينا يُرْجَعُون» ليس جـواباً للشـرطِ الأول، بل جـواباً لِمـا عُطِفَ عليه، وجوابُ الأولِ محذوفٌ. قال الزمخشري[4]: «فـإلينا يُـرْجَعُون» متعلِّق بقولِه: «نَتَوَفَّيَنَّك» وجوابُ «نُرِيَنَّـك» محذوفٌ تقـديرُه: فـإنْ نُرِيَنَّـك بعضَ الذي نَعِدُهم مِنَ العذابِ وهو القَتْلُ[5] يومَ بدرٍ فذاك، وإنْ نَتَوَفَّيَنَّكَ قبلَ يومِ بَدْرٍ فإلينا

(١) الكشاف ٤٣٧/٣.
(٢) البحر ٤٧٧/٧.
(٣) أي: إن شئت أتيت بـ «ما» دون النون، وإن شئت أتيت بالنون دون ما. وانظر: الكتاب ١٥٢/٢.
(٤) الكشاف ٤٣٨/٣.
(٥) الكشاف: والأسر.

يُرْجَعُون فننتقمُ منهم أشدَّ الانتقامَ». قلت: قد تقدَّمَ مثلُ هذا في سورةِ يونس[١] وبحثُ الشيخِ معه فَلْيُلْتَفَتْ إليه. وقال الشيخ[٢]: «وقال بعضُهم: جوابُ «فإمَّا نُرِيَنَّك» محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه أي: فَتَقَرُّ عَيْنك. ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ «فإلينا يُرْجَعُون» جواباً للمعطوفِ عليه والمعطوفِ، لأنَّ تركيبَ «فإمَّا نُرِيَنَّكَ بعضَ الذين نَعِدُهم في حياتك فإلينا يُرْجَعون» ليس بظاهرٍ، وهو يَصِحُّ أَنْ يكونَ جوابَ «أو نَتَوَفَّيَنَّك» أي: فإلينا يُرْجَعُون فننتقمُ منهم ونُعَذِّبُهم لكونِهم لم يَتَّبِعوك. نظيرُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: «فإمَّا نَذْهَبَنَّ بك فإنَّا منهم مُنْتَقِمون، أو نُرِيَنَّك الذي وَعَدْناهم فإنَّا عليهم مُقْتَدِرون»[٣] إلاَّ أنه هنا صَرَّح بجوابِ الشرطَيْن». قلت: وهذا بعينِه هو قولُ الزمخشريِّ.

وقرأ[٤] السُّلميُّ ويعقوبُ «يَرْجِعون» بفتح ياءِ الغَيْبَةِ مبنياً للفاعلِ. وابنُ مصرف ويعقوب أيضاً بفتح تاءِ الخطابِ.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿منهمْ مَنْ قَصَصْنا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «منهم» صفةً لـ «رُسُلاً»، فيكون «مَنْ قَصَصْنا» فاعِلاً به لاعتمادِه، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً مقدماً، و «مَنْ» مبتدأٌ مؤخر. ثم في الجملة وجهان: الوصفُ لـ «رُسُلاً» وهو الظاهرُ والاستئنافُ.

آ. (٧٩) **قوله: ﴿مِنْها، ومِنْها﴾**[٥]: «مِنْ» الأولى يجوزُ أَنْ تكونَ للتبعيضِ، إذ ليس كلُّها تُرْكَبُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ إذ المرادُ

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٢١١.

(٢) البحر ٧/٤٧٧.

(٣) الآية ٤٢ من الزخرف.

(٤) الإتحاف ٢/٤٣٩، والنشر ٢/٢٠٨، والبحر ٧/٤٧٧.

(٥) «لتركبوا منها، ومنها تأكلون».

بـالأنعامِ شيءٌ خـاصٌّ، وهي الإبل. قـال الزجَّـاج[1]: «لأنه لم يُعْهَـدْ للركوبِ غيرُها». وأمَّا الثانيةُ فكالأولى. وقـال ابنُ عطيـة[2]: «هي لبيانِ الجنسِ» قـال: «لأنَّ الخيلَ منها ولا تُؤْكَلُ».

آ. (٨٠) **قوله: ﴿وعلى الفُلْكِ﴾**: اخْتِير لفظُ «على» هنـا على لفظِ «في» كقولِه: «قُلْنا احْمِلْ فيها»[3] لمناسبةِ قولِـه: «وعليها»، كـذا أجابُـوا. ويـظهر أنَّ «في» هنـاك أليقُ؛ لأنَّ سفينةَ نـوحٍ عليه السـلام على ما يقـالُ كانَتْ مُطْبِقَةً عليهم، وهي محيطةٌ بهم كالوعاءِ. وأمَّـا غيرُهـا فالاستعـلاءُ فيه واضحٌ؛ لأنَّ الناسَ على ظهرِها.

آ. (٨١) **قوله: ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ﴾**: منصوبٌ بـ «تُنْكِرون» وقُدِّمَ وجـوباً؛ لأنَّ لـه صَدْرَ الكـلامِ. قال مكي[4]: «ولـو كان مـع الفعلِ هـاءٌ لكان الاختيارُ الرفعَ في «أي» بخلافِ ألفِ الاستفهـامِ تَدْخُـلُ على الاسمِ، وبعدهـا فعلٌ واقعٌ على ضميرِ الاسمِ، فالاختيارُ النصبُ نحو قولِك: أزيداً ضَرَبْتُه، هذا مـذهبُ سيبويـهِ[5] فرَّقَ بين الألفِ وبين أيّ» قلت: يعني أنَّـك إذا قلتَ: «أيُّهم ضربْتَه» كان الاختيارُ الرفعَ لأنه لا يُحْوِج إلى إضمارٍ، مع أنَّ الاستفهـامَ موجـودٌ في «أزيداً ضربْتُه» يُختار النصبُ لأجلِ الاستفهامِ فكان مُقْتضاه اختيـارَ النصبِ أيضـاً، فيمـا إذا كـان الاستفهـامُ بنفس الاسـمِ. والفـرقُ عَسِـرٌ. وقـال

(١) عبارته في معاني القرآن ٤/٣٧٨: «الأنعام ههنا الإبل».
(٢) عبارة المطبوعة من المحرر ١٤/١٥٨: «منها الثانية لبيـان الجنس لأن الجمع منهـا يؤكل» ولعلها محرفة.
(٣) الآية ٤٠ من هود.
(٤) المشكل ٢/٢٦٨.
(٥) انظر: الكتاب ١/٥٢.

الزمخشري[1]: «فأيَّ آياتِ جاءتْ على اللغةِ المستفيضةِ. وقولك: «فأيةَ آياتِ اللَّهِ» قليلٌ؛ لأنَّ التفرقةَ بين المذكرِ والمؤنثِ في الأسماءِ غيرِ الصفاتِ نحو: حِمار وحِمارة غريبٌ، وهو في «أيّ» أغربُ لإبهامِه». قال الشيخ[2]: «ومِنْ قِلَّةِ تأنيثِ «أيّ» قولُه[3]:

٣٩٤٥ـ بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنَّةٍ
تَرىٰ حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ

قوله: «وهو في أيّ أغربُ» إنْ عنىٰ «أيًّا» على الإطلاق فليس بصحيحٍ، لأنَّ المستفيضَ في النداء أَنْ يُؤَنَّثَ في نداء المؤنث كقوله تعالى: «يا أيتها النفسُ المطمئنةُ»[4] ولا نعلَمُ أحداً ذكر تَذْكيرها فيه، فيقولُ: يا أيُّها المرأة، إلَّا صاحبَ «البديع في النحو»[5]، وإنْ عنى غيرَ المناداةِ فكلامُه صحيحٌ يَقِلُّ تأنيثها في الاستفهامِ وموصولةً وشرطيةً»[6]. قلت: وأمَّا إذا وقعَتْ صفةً لنكرةٍ وحالاً لمعرفةٍ، فالذي ينبغي أَنْ يجوزَ الوجهان كالموصولةِ، ويكون التأنيثُ أقلَّ نحو: «مررتُ بامرأةٍ أيةِ امرأة» و«جاءَتْ هندٌ أيةَ امرأةٍ»، وكان ينبغي للشيخِ أن ينبِّهَ على هذين الفرعَيْنِ.

آ. (٨٢) قوله: ﴿فما أغْنَىٰ عنهم﴾: يجوزُ في ما أَنْ تكونَ نافيةً، واستفهاميةً بمعنى النفي، ولا حاجةَ إليه.

---

(١) الكشاف ٣/٤٣٩.
(٢) البحر ٧/٤٧٨.
(٣) تقدم برقم ٧٢٤.
(٤) الآية ٢٧ من الفجر.
(٥) كتاب البديع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦، وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١. انظر: كشف الظنون ١/٢٣٦.
(٦) سقط قوله: «وشرطية» في مطبوعة البحر.

قوله: «ما كانوا» يجوزُ أَنْ تكـونَ «ما» مصـدريةً، ويجـوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، فلا عـائدَ على الأول ِ، وعلى الثـاني هو محـذوفٌ أي: يَكْسِبونـه، وهي فاعلٌ بـ «أَغْنَىٰ» على التقديرَيْن.

آ. (٨٣) قـولـه: ﴿بما عنـدَهم مِنَ العِلْم ِ﴾: فيـه أوجـهٌ، أحـدُها: أنـه تهكُّمٌ بهم. والمعنى: ليس عندهم علمٌ. الثـاني: أنَّ ذلـك جـاء على زَعْمِهم أنَّ عندهم عِلْماً يَنْتَفعون به. الثالث: أنَّ «مِنْ» بمعنى بَدَل أي: بما عندهم من الدنيا بدلَ العلم ِ. وعلى هذه الأوجه فالضميران للكفارِ. الرابـع: / [٧٧٨/ب] أَنْ يكونَ الضَميران للرسل أي: فَرِحَ الرسُل بمـا عندهم من العلم. الخـامس: أنَّ الأولَ للكفارِ، والثاني للرسل، ومعناه: فَـرِحَ الكفارُ فَـرَحَ ضَحِكٍ واستهـزاءٍ بما عند الرسُلِ مِن العلم ِ، إذ لم يَأْخُذوه بقَبول ٍ ويمتثِلوا أوامرَ الوحي ِ ونواهيه. وقال الزمخشري[١]: «ومنها ـ أي من الوجوه ـ أَنْ يُـوْضَعَ قـولُه: «فـرِحوا بمـا عنـدَهم من العلم» مبالغـةً في نَفْي ِ فَرَحِهم بـالوحي ِ المـوجِبِ لأقصىٰ الفـرحِ والمَسَرَّةِ مع تهكُّم ٍ بفَرْطِ خُلُوِّهم من العلم وجَهْلِهم». قال الشيخ[٢]: «ولا يُعَبَّرُ بالجملةِ الظاهرِ كونُها مُثْبتةً عن الجملةِ المنفيـةِ، إلَّا في قليل ٍ من الكـلام نحو: «شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[٣]، على خلافٍ فيه، ولما آلَ أمـرُه إلى الإثباتِ[٤] المحصـورِ جـازَ. وأمَّا في الآيـةِ فينبغي أَنْ لا يُحْمَـلَ على القليـل ِ؛ لأن في ذلـك تَخْليـطاً لمعاني الجمل ِ المتباينةِ.

آ. (٨٥) قـوله: ﴿فلم يَـكُ يَنْفَعُهم إيمـانُهم﴾: يجـوزُ رفـعُ

(١) الكشاف ٣/٤٣٩.

(٢) البحر ٧/٤٧٩.

(٣) مثل عربي مجمع الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصى ٢/١٣٠.

(٤) البحر: «الإيتاء».

«إيمانُهم» اسماً لـ «كان»، و «يَنْفَعُهم» جملةٌ خبراً مقدماً، ويجوزُ أَنْ يرتفـعَ بأنـه فاعلُ «يَنْفَعُهم»، وفي «كان» ضمير الشأن. وقد تقدَّم لك هذا مُحَقَّقاً عند قولـه: «ما كان يَصْنَعُ فرعونُ»[1] وأنه لا يكونُ من بابِ التنازع فعليك بـالالتفاتِ إليـه، ودَخل حرفُ النفي على الكونِ لا على النفيِ؛ لأنه بمعنىً لا يَصِحُّ ولا ينبغي، كقوله: «ما كان للَّهِ أَنْ يَتَّخذَ مِنْ وَلَدٍ»[2].

قوله: «سُنَّةَ اللَّهِ» يجوزُ انتصابُها على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، يعني: أنَّ الذي فَعَلَ اللَّهُ بهم سُنَّةٌ سابقةٌ من الله. ويجوزُ انتصابُها على التحـذيرِ أي: احـذروا سنةَ اللَّهِ في المكـذِّبين التي قد خَلَتْ في عبـادِه. و «هنالـك» في الأصل مكان. قيل: واسْتُعير هنا للزمانِ، ولا حاجةَ له، فالمكانيَّةُ فيه ظاهرةٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطَّوْل]

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٤٣٩.

(٢) الآية ٣٥ من مريم.

سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «حم» على القولِ بأنها اسمٌ للسورةِ، أو خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هذا تنزيلٌ أو مبتدأً، وخبرُه «كتابٌ فُصِّلَتْ».

آ. (٣) **قوله: ﴿كتابٌ﴾**: قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «تَنْزيل» ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «تَنْزيل»، وأَنْ يكونَ فاعلاً بالمصدرِ، وهو «تنزيلٌ» أي: نَزَلَ كتابٌ، قاله أبو البقاء[1]، و «فُصِّلَتْ آياتُه» صفةٌ لكتاب.

قوله: «قُرْآناً» في نصبِه ستةُ أوجهٍ، أحدُها: هو حالٌ بنفسِه و «عربيَّاً» صفتُه، أو هو حالٌ موطِّئَةٌ، والحالُ في الحقيقةِ «عربيَّاً»، وهي حالٌ غيرُ منتقلةٍ. وصاحبُ الحال: إمَّا «كتابٌ» لوَصْفِه بـ «فُصِّلَتْ»، وإمَّا «آياته»، أو منصوبٌ على المصدرِ أي: تقرؤه قرآناً، أو على الاختصاصِ والمدحِ، أو مفعولٌ ثانٍ لـ فُصِّلَتْ، أو منصوبٌ بتقديرِ فعلٍ أي: فَصَّلْناه قرآناً.

قوله: «لقومٍ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يتعلَّقَ بـ فُصِّلَتْ أي: فُصِّلَتْ لهؤلاءِ وبُيِّنَتْ لهم؛ لأنهم هم المنتفعون بها، وإنْ كانَتْ مُفَصَّلةً في نفسِها

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٠.

لجميعِ الناسِ. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «قُرآناً» أي: كائناً لهؤلاءِ خاصةً لِما تقدَّم في المعنى. الثالث: أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَنْزِيلٌ» وهذا إذا لم يُجْعَلْ «من الرحمنِ» صفةً له؛ لأنَّك إنْ جَعَلْتَ «من الرحمن» صفةً له فقد أَعْمَلْتَ المصدرَ الموصوفَ، وإذا لم يكن «كتابٌ» خبراً عنه ولا بَدَلاً منه؛ لئلا يَلْزَمَ الإِخبارُ عن الموصولِ أو البدلِ منه قبلَ تمامِ صلتِه. ومَنْ يَتَّسِعْ في الظرف وعديلِه لم يُبالِ بشيءٍ من ذلك. وأمَّا إذا جَعَلْتَ «من الرحمن» متعلِّقاً بـ «تنزيل» و «كتاب» فاعلاً به فلا يَضُرُّ ذلك؛ لأنه مِنْ تتمَّاته وليس بأجنبيّ، وهذا الموضعُ ممَّا يُظْهِرُ حُسْنَ علمِ الإِعرابِ، ويُدَرِّبُكَ في كثيرٍ من أبوابِه.

آ. (٤) **قوله: ﴿بَشيراً ونذيراً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونا نعتَيْن لـ «قُرْآناً»، وأَنْ يكونا حالَيْنِ: إمَّا مِنْ «كتاب»، وإمَّا مِنْ «آياته»، وإمَّا من الضميرِ المَنْوِيِّ في «قُرْآناً». وقرأ[1] زيد بن علي برفعهما على النعتِ لـ «كتاب» أو على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو بشيرٌ ونذيرٌ.

آ. (٥) **قوله: ﴿في أَكِنَّةٍ﴾**: قال الزمخشري[2]: «فإنْ قُلْتَ: هَلَّا قيل: على قلوبِنا أكنَّةٌ كما قيل: وفي آذاننا وَقْرٌ، ليكونَ الكلامُ على نَمَطٍ واحد. قلت: هو على نَمَطٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا فَرْقَ في المعنى بين قولِك: قلوبُنا في أكنَّةٍ، وعلى قلوبِنا أكنَّةٌ، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وجَعَلْنا على قلوبِهم أكنَّةً﴾[3]، ولو قيل: جَعَلْنا قلوبَهم في أكنَّةٍ لم يختلفِ المعنى، وترى المطابيعَ منهم لا يَرَوْن[4] الطباقَ والملاحظةَ إلاَّ في المعاني». قال الشيخ[5]: «و «في» هنا

(١) القرطبي ١٥/٣٣٨، البحر ٧/٤٨٣.
(٢) الكشاف ٣/٤٤٢.
(٣) الآية ٢٥ من الأنعام.
(٤) الكشاف: «لا يراعون».
(٥) البحر ٧/٤٨٤.

أَبْلَغُ مِنْ «على» لأنَّهم قَصَدوا الإفراطَ في عَدَمِ القبول بحُصول قلوبِهم في أكنَّةٍ احتوَتْ عليها احتواءَ الظرفِ على المظروفِ، فلا يمكنُ أَنْ يَصِلَ إليها شيءٌ، كما تقول: «المالُ في الكيس» بخلافِ قولِك: «على المالِ كيسٌ»، فإنَّه لا يَدُلُّ على الحصر وعدمِ الوصولِ دلالةَ الوعاءِ، وأمَّا «وجعلنا» فهو من إخبار اللَّهِ تعالى فلا يَحْتاجُ إلى مبالغةٍ». وتقدَّمَ تفسيرُ الأكنَّة والوقر[1]. / [٧٧٩/أ]

وقرأ طلحة[2] بكسر الواوِ وتقدَّمَ الفرقُ بينهما.

قوله: «ممَّا تَدْعُوْنا» مِنْ في «ممَّا» وفي «ومِنْ بَيْنِنا» لابتداءِ الغايةِ فالمعنى: أنَّ الحجابَ ابتدأ مِنَّا وابتدأ منك، فالمسافةُ المتوسطةُ لجهتِنا وجهتِك مُسْتوعبةٌ لا فراغَ فيها، فلو لم تَأْت «مِنْ» لكان المعنى: أنَّ حجاباً حاصلٌ وسطَ الجهتين، والمقصودُ المبالغَةُ بالتبايُنِ المُفْرِط، فلذلك جيْءَ بـ «مِنْ» قاله الزمخشري[3]. وقال أبو البقاءِ[4]: «هو محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: في أكنَّةٍ محجوبةٍ عن سماعِ ما تَدْعُوْنا إليه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ «أكنَّة»؛ لأنَّ الأكنَّةَ الأغشيةُ، وليسَتِ الأغشيةُ ممَّا يُدْعَوْنَ[5] إليه».

آ. (٦) **قوله: ﴿قل﴾**: قرأ[6] ابنُ وَثَّاب والأعمش «قال» فعلاً ماضياً خبراً عن الرسولِ. والرسمُ يَحْتَملهما، وقد تقدَّم مثلُ هذا في الأنبياءِ وآخرِ المؤمنين. وقرأ[7] الأعمشُ والنخعيُّ «يُوْحِي» بكسر الحاء أي: اللَّهُ تعالى.

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٥٧٦.

(٢) البحر ٧/٤٨٣.

(٣) الكشاف ٣/٤٤٢.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٠.

(٥) الإملاء: تَدْعونا.

(٦) الإتحاف ٢/٤٤١، البحر ٧/٤٨٤.

(٧) الإتحاف ٢/٤٤١، البحر ٧/٤٨٤.

قوله: «فاسْتَقِيموا إليه» عُدِّيَ بـ «إلى» لتضمُّنِه معنى تَوَجَّهوا، والمعنىٰ: وَجِّهوا استقامتَكم إليه.

آ. (٨) **قوله: ﴿غيرُ مَمْنُونٍ﴾**: قيل: غيرُ منقوص، وأنشدوا لذي الإصبع العدواني[1]:

٣٩٤٦ـ إنـي لَعَمْـرُكَ مـا بـابي بـذي غَـلَقٍ
على الصـديقِ ولا خَيْـري بـمَمْنُـوْنِ

وقيل: مقطوعٌ، مِنْ مَنَنْتُ الحَبْلَ أي: قطعْتُه، وأنشدوا[2]:

٣٩٤٧ـ فَضْـلَ الجـوادِ على الخيـلِ البِطاءِ فـلا
يُـعْـطِي بـذلـك مَـمْنُـوْنـاً ولا نَـزِقـا

وقيل: غيرُ ممنونٍ، مِن المَنِّ؛ لأنَّ عطاءَ اللَّهِ تعالىٰ لا يَمُنُّ به، إنما يَمُنُّ المخلوقُ.

آ. (٩) **قوله: ﴿وتَجْعلون﴾**: عطفٌ على «لَتَكْفُرون» فهو داخلٌ في حَيِّزِ الاستفهام.

آ. (١٠) **قوله: ﴿وجَعَلَ﴾**: مستأنف. ولا يجوز عَطْفُه على صلةِ الموصولِ للفصلِ بينهما بأجنبيّ، وهو قولُه: «وتَجْعلون» فإنه معطوفٌ على «لَتَكْفرون» كما تقدَّم.

قوله: «في أربعةِ أيامٍ» تقديرُه: في تمامِ أربعةِ أيام باليومَيْن المتقدِّمين.

---

(١) المفضليات ١٦٠، والقرطبي ١٥/٣٤١، والبحر ٧/٤٨٥.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ١٥/٣٤١، والبحر ٧/٤٨٥. أي: فضله على الرجال كفضل الجواد على الخيل البطاء.

وقال الزجاج(١): «في تتمةِ أربعةِ أيام» يريدُ بالتتمَّةِ اليومينِ. وقال الزمخشري(٢): «في أربعة أيام فَذْلَكَةٌ لمدةِ خَلْقِ اللَّهِ الأرضَ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعةِ أيامٍ كاملةٍ مستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ». قلت: وهذا كقولِك: بَنَيْتُ بيتي في يومٍ، وأكْمَلْتُه في يومَيْن، أي: بالأول. وقال أبو البقاء(٣): «أي: في تمامِ أربعةِ أيامٍ، ولولا هذا التقديرُ لكانَتِ الأيامُ ثمانيةً، يومان في الأول، وهو قوله: «خَلَقَ الأرضَ في يومين»، ويومان في الآخِر(٤)، وهو قوله: «فقضاهُنَّ سبعَ سموات في يومَيْن» [وأربعة في الوسط، وهو قولُه «في أربعةِ أيام»](٥).

قوله: «سواءً» العامَّةُ على النصبِ، وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: استوَتْ استواءً، قاله مكي(٦) وأبو البقاء(٧). والثاني: أنه حالٌ مِنْ «ها» في «أقواتها» أو مِنْ «ها» في «فيها» العائدةِ على الأرض أو من الأرض، قاله أبو البقاء(٨).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنىٰ: إنما هو وصفُ الأيامِ بأنها سواءٌ، لا وصفُ الأرضِ بذلك، وعلى هذا جاء التفسيرُ. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ «سَواءٍ» بالجرِّ صفةً للمضافِ أو المضافِ إليه. وقال السدي وقتادة: سواءً معناه: سواءً لمن

(١) معاني القرآن ٤/٣٨١.
(٢) الكشاف ٣/٤٤٤.
(٣) الإملاء ٢/٢٢١.
(٤) الإملاء: «الآخرة».
(٥) ما بين معقوفين لم يردْ في «الإملاء».
(٦) المشكل ٢/٢٧٠.
(٧) الإملاء ٢/٢٢١.
(٨) الإملاء ٢/٢٢١.

سألَ عن الأمرِ واستفهم عن حقيقةِ وقوعِه، وأرادَ العِبْرَةَ فيه، فإنه يَجِدُه كما قال تعالى، إلاَّ أنَّ ابنَ زيدٍ وجماعةً قالوا شيئاً يَقْرُبُ من المعنىٰ الذي ذكره أبو البقاء[1]، فإنهم قالوا: معناه مُسْتَوٍ مُهَيَّأً أمرُ هذه المخلوقاتِ ونَفْعُها للمحتاجين إليها من البشر، فعبَّر بالسائلين عن الطالبين.

وقرأ[2] زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سَواءٍ» بالخفض على ما تقدَّم، وأبو جعفرٍ بالرفع، وفيه وجهان، أحدهما: أنه على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي سواءٌ لا تَزيد ولا تنقصُ. وقال مكي[3]: «هو مرفوعٌ بالابتداء»، وخبرُه «للسائلين». وفيه نظرٌ: من حيث الابتداءُ بنكرةٍ من غيرِ مُسَوِّغٍ، ثم قال: «بمعنى مُسْتوياتٍ، لمن سأل فقال: في كم خُلِقَتْ؟ وقيل: للسَّائلين لجميع الخَلْقِ لأنهم يَسْألون الرزقَ وغيرَه مِنْ عند اللَّهِ تعالىٰ».

قوله: «للسَّائلين» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «سواء» بمعنى: مُسْتويات للسائلين. الثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «قَدَّر» أي: قَدَّر فيها أقواتَها لأجلِ الطالبين لها المحتاجين المُقتاتين. الثالث: أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ كأنه قيل: هذا الحَصْرُ لأجلِ مَنْ سأل: في كم خُلِقَتِ الأرضُ وما فيها؟

آ. (١١) والدُّخان: ما ارتفع مِنْ لَهَبِ النار، ويُسْتعار لِما يُرى مِنْ بخارِ الأرضِ عند جَدْبِها. وقياسُ جَمْعِه في القلةِ: أَدْخِنة، وفي الكثرة: دِخْنان نحو

---

(١) الإملاء ٢/٢٢١، وعبارته: «مصدر ويكون في موضع الحال من الضمير في أقواتها أو فيها أو من الأرض».

(٢) الإتحاف ٢/٤٤٢، النشر ٢/٣٦٦، القرطبي ١٥/٣٤٣، البحر ٧/٤٨٦.

(٣) المشكل ٢/٢٧٠.

غُراب وأَغْرِبة وغِربـان، وشذُّوا في جَمْعِه على دواخِن. قيل: هـو جمعُ داخِنـة تقديراً على سبيلِ الإسناد المجازيِّ. ومثله: عُثان وعَواثِن[١].

قـوله: «وهي دُخـانٌ» من بـاب التشبيـهِ الصُّـوري؛ لأن صـورتَهـا صـورةُ الدخان في رأي العَيْنِ.

قوله: «أَتَيْنا» قرأ العـامَّةُ «ائْتِيـا» أمراً من الإتْيـان، «قالتـا أَتَيْنا» منـه أيضاً. وقـرأ[٢] ابنُ عباس وابنُ جبيـر ومجاهـدٌ: «آتِيا قـالتا آتَيْنـا» بالمـدِّ فيهمـا. وفيـه وجهـان، أحدُهمـا: أنه من المُـؤاتاة، وهي المـوافَقَـةُ أي: ليـوافِقْ كـلٌّ منكمـا الأخرىٰ لِما يليقُ بها، وإليه ذهب الرازي[٣] والزمخشري[٤]. فوزنُ «آتِيا» فاعِلا كقاتِلا، و«آتَيْنا» وزنُه فاعَلْنا كقاتَلْنا. / والثاني: أنَّه من الإيْتـاء بمعنى الإعطاء، [٧٧٩/ب] فوزنُ آتِيا أَفْعِلا كأَكْرِما، ووزن آتَيْنا أَفْعَلْنا كأَكْرَمْنا. فعلىٰ الأول يكونُ قـد حَذَفَ مفعولاً، وعلى الثاني يكـونُ قد حَـذَفَ مفعولَيْن إذ التقـدير: أَعْـطِيا الـطاعةَ مِنْ أنفسكما مَنْ أَمَرَكما. قالتا: أَعْطَيْناه الطاعة.

وقد مَنَع أبو الفضل الرازيُّ الوجهَ الثاني. فقال: «آتَيْنا» بالمَدِّ على فـاعَلْنا من المُؤاتـاة، بمعنىٰ سارَعْنـا، على حَذْفِ المفعـولِ به، ولا تكـونُ من الإيتاء الذي هو الإعطاءُ لبُعْدِ حَذْفِ مفعولَيْه». قلت: وهذا هو الذي مَنَـعَ الزمخشـريَّ أَنْ يَجْعَلَه من الإيتاء.

قـولـه «طَـوْعـاً أو كَـرْهـاً» مصـدران في مـوضـعِ الحـال أي: طـائِعتين

---

(١) العُثان: الدُّخان والغبار.

(٢) المحتسب ٢/٢٤٥، البحر ٧/٤٨٧، القرطبي ١٥/٣٤٤.

(٣) وهو أبو الفضل صاحب «اللوامح».

(٤) الكشاف ٣/٤٤٦.

أو مُكْرَهَتَيْن. وقرأ[1] الأعمشُ «كُرْهاً» بالضم. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في النساء[2].

قوله: «قالتا» أي: قالَتِ السماء والأرض. وقال ابنُ عطية[3]: «أراد الفرقتَيْن المذكورتَيْن. جَعَلَ السمواتِ سماءً، والأرضين أرضاً، وهو نحوُ قولِ الشاعر[4]:

٣٩٤٨ـ ألم يُحْزِنْكَ أنَّ حبالَ قومي
وقومِك قد تبايَنَتا انْقِطاعا

عَبَّر عنهما بـ «تَبايَنتا». قال الشيخ[5]: «وليس كما ذَكَر؛ لأنه لم يتقدَّمْ إلَّا ذِكْرُ الأرضِ مفردةً والسماءِ مفردةً، فلذلك حَسُن التعبيرُ بالتثنيةِ. وأمَّا البيتُ فكأنه قال: حَبْلَيْ قومي وقومِك، وأنَّث في «تبايَنَتا» على المعنى لأنه عنى بالحبالِ المودَّة».

قوله: «طائِعِين» في مجيئِه مجيءَ جَمْعِ المذكرين العقلاءِ وجهان، أحدهما: أنَّ المرادَ: أَتيا بمَنْ فيهما من العقلاء وغيرِهم، فلذلك غَلَّب العقلاءَ على غيرِهم، وهو رَأْيُ الكسائيِّ. والثاني: أنه لمَّا عامَلهما معاملةَ العقلاء في الإِخبارِ عنهما والأمرِ لهما جُمِعا كجَمْعِهم، كقولِه: «رأيتُهم لي ساجدين»[6] وهل هذه المحاوَرَةُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ وإذا كانت مجازاً فهل هو تمثيلٌ أو تخييلٌ؟ خلافٌ.

---

(١) البحر ٧/٤٨٧.
(٢) انظر: الدر ٣/٦٢٧.
(٣) المحرر ١٤/١٦٨.
(٤) تقدم برقم ٣٣٣٧.
(٥) البحر ٧/٤٨٧، ونَقْلُ السمين بالمعنى.
(٦) الآية ٤ من يوسف.

آ. (١٢) **قوله: ﴿سبعَ﴾**: في نصبه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «قَضاهُنَّ»؛ لأنه ضُمِّن معنىٰ صَيَّرهُنَّ بقضائِه سبعَ سمواتٍ.

والثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ مفعولِ «قَضاهُنَّ» أي: قضاهُنَّ معدودةً، و«قضىٰ» بمعنىٰ صَنَع، كقولِ أبي ذؤيب[1]:

٣٩٤٩ـ وعليهما مَسْرُوْدتان قَضاهما
داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

أي: صَنَعهما. الثالث: أنه تمييزٌ. قال الزمخشري[2]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميراً مبهماً مُفَسَّراً بسبعِ سموات [على التمييز»][3] يعني بقوله «مبهماً» أنَّه لا يعودُ على السماء لا من حيث اللفظُ ولا مِنْ حيث المعنى، بخلاف كونِه حالاً أو مفعولاً ثانياً. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ «هُنَّ» في «فقَضاهُنَّ» قاله مكي[4]. وقال أيضاً: «السَّماء تذكَّرُ وتؤنَّثُ. وعلى التأنيثِ جاء القرآن، ولو جاء على التذكير لقيل: سبعة سموات». وقد تقدَّم تحقيقُ تذكيرِه وتأنيثِه في أوائل البقرة[5].

قوله: «وحِفْظاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وحَفِظْناها بالثواقب من الكواكِبِ حِفْظاً. والثاني: أنه مَفْعولٌ مِنْ أجله على المعنى، فإنَّ التقديرَ: خلقنا الكواكبَ زينةً وحِفْظاً. قال الشيخ[6]: «وهو تكلُّفٌ وعُدولٌ عن السَّهْلِ البيِّنِ».

---

(١) تقدم برقم ٦٩٣.
(٢) الكشاف ٣/٤٤٦.
(٣) لم يرد في «الكشاف» قوله: «على التمييز».
(٤) المشكل ٢/٢٧٠.
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٦٩.
(٦) البحر ٧/٤٨٨.

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإنْ أعْرَضوا﴾**: التفاتٌ مِنْ خطابِهم بقولِه: «قل أئِنَّكم» إلى الغَيْبة لفِعْلِهم الإعراضَ أعرضَ عن خطابِهم، وهو تناسُبٌ حَسَنٌ. وقرأ الجمهورُ «صاعقةً مثلَ صاعقةِ» بالألفِ فيهما. وابن الزبير[١] والنخعي والسلمي وابن محيصن «صَعْقَةً مثلَ صَعْقةِ» بحَذْفِها وسكونِ العين. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك في أوائلِ البقرة[٢]. يقال: صَعَقَتْه الصاعقةُ فصَعِقَ، وهذا مما جاء فيه فَعَلْتُه ـ بالفتح ـ ففَعِل بالكسر، ومثله جَدَعْتُه فَجَدِعَ. والصَّعْقَةُ المَرَّة.

آ. (١٤) **قوله: ﴿إذ جاءَتْهم﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه ظرفٌ لـ «أَنْذَرْتُكم» نحو: لَقِيْتُك إذ كان كذا. الثاني: أنه منصوبٌ بصاعقةٍ لأنَّها بمعنى العذاب أي: أنذرتُكم العذابَ الواقعَ في وقتِ مجيْءِ رسُلِهم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «صاعِقَة» الأولى. الرابع: أنه حالٌ من «صاعقة» الثانية، قالهما أبو البقاء[٣] وفيهما نظرٌ؛ إذ الظاهرُ أنَّ الصَّاعقةَ جثةٌ وهي قطعةُ نارٍ تَنْزِلُ من السماء فتحرقُ، كما تقدَّمَ في تفسيرِها أولَ هذا التصنيفِ[٤]؛ فلا يقعُ الزمانُ صفةً لها ولا حالاً عنها، وتأويلُها بمعنى العذابِ إخراجٌ لها عن مدلولِها مِنْ غيرِ ضرورةٍ، وإنما جعلَها وَصْفاً للأولى لأنها نكرةٌ، وحالاً مِن الثانية لأنها معرفةٌ لإضافتِها إلى عَلَم، ولو جعلها حالاً من الأولى؛ لأنها تَخَصَّصَتْ بالإضافةِ لجاز/ فتعودُ الوجوهُ خمسةً. [٧٨٠/أ]

قوله: «مِنْ بينِ أيديهم ومِنْ خَلْفِهم» الظاهرُ أنَّ الضميرَيْن عائدان على

---

(١) البحر ٧/٤٨٩.

(٢) انظر: الدر ١/١٧٢.

(٣) الإملاء ٢/٢٢١.

(٤) انظر: الدر ١/١٧٢.

عادٍ وثمود. وقيل[1]: الضميرُ في «خَلْفِهم» يعودُ على الرسلِ. واسْتُبْعِد هذا من حيث المعنى؛ إذ يصير التقديرُ: جاءتهم الرسلُ مِنْ خَلْفِ الرسلِ، أي: مِنْ خَلْفِ أنفسِهم. وقد يُجاب عنه: بأنَّه مِنْ باب «دِرْهمٌ ونصفُه» أي: ومن خَلْفِ رُسُلٍ آخرين.

قوله: «أَنْ لا تَعْبُدوا» يجوزُ في «أَنْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ المخففةَ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ، والجملةُ النَّهْيِيَةُ بعدها خبرٌ، كذا أعربه الشيخُ[2]. وفيه نظرٌ مِنْ وجهين، أحدهما: أنَّ المخففةَ لا تقع بعد فِعْل إلاَّ مِنْ أفعال اليقين. الثاني: أنَّ الخبرَ في بابِ «إنَّ» وأخواتِها لا يكون طلباً[3]، فإنْ وَرَدَ منه شيءٌ أُوِّلَ ولذلك تأوَّلوا [قولَ الشاعرِ:][4]

٣٩٥٠ـ إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ
لا تَحْسَبُوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

وقول الآخر[5]:

٣٩٥١ـ ولو أصابَتْ لقالَتْ وَهْيَ صادِقةٌ
إنَّ الرِّياضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيْبِ

على إضمارِ القولِ. الثاني: أنها الناصبةُ للمضارعِ، والجملةُ النَّهْيِيةُ بعدها صلتُها وُصِلَتْ بالنهي كما تُوْصَلُ بالأمر في «كَتبتُ إليه بأنْ قُمْ»، وقد مَرَّ في وَصْلِها بالأمرِ إشكالٌ يأتي مثلُه في النهي. الثالث: أَنْ تكونَ مفسِّرَةً

---

(١) وهو مذهب الطبري. انظر: تفسيره ٢٤/١٠١.
(٢) البحر ٧/٤٨٩.
(٣) الشيخ أبو حيان لم يعربها خبراً بل منصوبة على نزع الخافض، أي: بأنه لا تعبدوا.
(٤) تقدم برقم ١٠٢١.
(٥) تقدم برقم ٢٥٦٠.

لمجيئِهم لأنـه يتضمَّنُ قولاً، و «لا» في هـذه الأوجهِ كلِّهـا ناهيةٌ، ويجـوزُ أَنْ تكونَ نافيةً على الوجهِ الثاني، ويكون الفعلُ منصوباً بـ «أنْ» بعد «لا» النافيةِ، فإنَّ «لا» النافيةَ لا تمنعُ العاملَ أَنْ يعملَ فيما بعـدها نحـو: «جئتُ بلا زيـدٍ»، ولم يذكرْ الحوفي غيرَه.

قوله: «لو شاءَ» قدَّر الزمخشريُّ[1] مفعولَ «شاء»: لو شاءَ إرسالَ الرسلِ لأَنْزَلَ ملائكةً. قال الشيـخ[2]: «تَتَبَّعْتُ القرآنَ وكـلامَ العربِ فلم أَجِـدْ حَذْفَ مفعـولِ «شاء» الـواقع بعـد «لو» إلاَّ مِنْ جنسِ جـوابِها نحـو: «ولـو شـاء الله لجَمَعهم على الهـدى»[3] أي: لو شـاءَ جَمْعَهم على الهـدىٰ لجَمَعهم عليـه، «لـو نَشاء لَجَعَلْنـاه حُطامـاً»[4] «لو نَشـاءُ جَعَلْنـاه أُجـاجـاً»[5] «ولـو شـاء ربُّـك لآمَنَ»[6] «ولو شاء ربُّك ما فعلوه»[7] «لو شاءُ اللَّهَ ما عَبَدْنا مِنْ دونِه»[8]. وقال الشاعر[9]:

٣٩٥٢ـ فـلو شـاءَ ربِّـي كنـتُ قيسَ بـنَ خـالـدٍ
ولـو شـاءَ ربـي كـنتُ قـيسَ بنَ مَـرْثَـدِ

وقال الراجز[10]:

(١) الكشاف ٣/٤٤٨.
(٢) البحر ٧/٤٩٠.
(٣) الآية ٣٥ من الأنعام.
(٤) الآية ٦٥ من الواقعة.
(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.
(٦) الآية ٩٩ من يونس.
(٧) الآية ١١٢ من الأنعام.
(٨) الآية ٣٥ من النحل.
(٩) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/٤٩٠.
(١٠) تقدم برقم ٢١٤.

٣٩٥٣ـ والـلذِ لـو شـاءَ لـكـنْـتُ صَـخْـراً
أو جَـبَـلاً أشـمَّ مُـشْـمَـخِـرًا

قـال: «فعلَى ما تقـرَّر لا يكونُ المحـذوفُ ما قـدَّره الزمخشـريُّ، وإنما التقديرُ: لو شاء ربُّنا إنزالَ ملائكةٍ بالرسالةِ منه إلى الإنسِ لأَنْزَلهم بهـا إليهم، وهذا أَبْلَغُ في الامتناع من إرسالِ البشرِ، إذ عَلَّقوا ذلك بإنزال الملائكة، وهـو لم يَشَـأْ ذلك فكيف يشـاء ذلك في البشـر؟» قلت: وتقديـرُ أبـي القاسم أوقَـعُ معنىً وأخلصُ من إيقاع الظاهرِ موقعَ المضمرِ؛ إذ يَصيرُ التقديرُ: لو شاءَ إنزالَ ملائكةٍ لأنزلَ ملائكةً.

قوله: «بما أُرْسِلْتُم به» هـذا خطابٌ لهـودٍ وصالـحٍ وغيرِهم مِن الأنبيـاءِ عليهم السـلام، وغَلَّب المخاطبَ على الغـائبِ نحو: «أنت وزيـدٌ تقومـان». و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي وعائـدُها بـه، وأَنْ تكونَ مصـدريةً أي: بإرسالِكم، فعلى هذا يكون «به» [يعودُ][1] على ذلك المصدرِ المؤولِ، ويكون من بابِ التأكيد كأنه قيل: كافرون بإرسالِكم به.

آ. (١٦) **قوله: ﴿صَرْصَراً﴾**: الصَّرْصَرُ: الريحُ الشديدة فقيـل: هي البـاردةُ مِن الصِّرِّ، وهـو البردُ. وقيـل: هي الشديـدةُ السَّمـومِ. وقيـل هي المُصَوِّتَةُ، مِنْ صَرَّ البابُ أي: سُمِع صريرُه. والصَّرَّة: الصَّيْحَةُ. ومنه: «فأقبَلَتِ امرأتُه في صَرَّة»[2]. قال ابن قتيبة[3]: «صَرْصَر: يجوزُ أَنْ يكـونَ من الصِّرِّ وهـو البردُ، وأَنْ يكونَ مِنْ صَرَّ البابُ، وأَنْ تكـونَ من الصَّرَّة، وهي الصيحـةُ، ومنه:

---

(١) زيادة من ش.
(٢) الآية ٢٩ من الذاريات.
(٣) لم يزد في كتابه تفسير الغريب ص ٣٨٧ على قوله: «الصرصر: الشديدة».

«فأَقْبَلَت امرأتُه في صَرَّةٍ». وقال الراغب[1]: «صَرْصَر لفظة من الصِّرِّ، وذلك يرجِعُ إلى الشَّدِّ لِما في البرودة من التعقُّدِ».

قوله: «نَحِساتٍ» قرأ[2] الكوفيون وابن عامر بكسرِ الحاءِ، والباقون بسكونها. فأمَّا الكسرُ فهو صفةٌ على فَعِل، وفعلُه فَعِل بكسرِ العين أيضاً كفِعْلِهِ[3] يقال: نَحِس فهو نَحِسٌ كفَرِح فهو فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ. وأمال[4] [٧٨٠/ب] الليث/ عن الكسائي أَلِفَه لأجل الكسرةِ، ولكنه غيرُ مشهورٍ عنه، حتى نسبه الدانيُّ للوَهْم.

وأمَّا قراءةُ الإسكانِ فتحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ مخففاً مِنْ فَعِل في القراءةِ المتقدمةِ، وفيه توافُقُ القراءتين. والثاني: أنَّه مصدرٌ وُصِفَ به كرجلٍ عَدْلٍ. إلاَّ أنَّ هذا يُضْعِفُه الجمعُ فإنَّ الفصيحَ في المصدرِ الموصوفِ أَنْ يُوَحَّدَ، وكأنَّ المُسَوِّغَ للجمع اختلافُ أنواعِه في الأصل. والثالث: أنه صفةٌ مستقلةٌ على فَعْل بسكونِ العينِ. ولكن أهلَ التصريفِ لم يذكروا في الصفةِ الجائيةِ مِنْ فَعِلَ بكسرِ العين، إلاَّ أوزاناً محصورةً ليس فيها فَعْل بالسكونِ فذكروا: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وحَوِرَ فهو أحورُ، وشَبِعَ فهو شبعانُ، وسَلِمَ فهو سالمٌ، وبَلِي فهو بالٍ.

وفي معنى «نَحِسات» قولان، أحدهما: أنها مِن الشُّؤْم[5]. قال السُّدِّي:

---

(١) المفردات ٢٧٩.

(٢) السبعة ٥٧٦، والنشر ٢/٣٦٦، والحجة ٦٣٥، والبحر ٧/٤٩٠، والقرطبي ١٥/٣٤٨.

(٣) قوله: «كفعله» لعله مقحم.

(٤) الأصل «وأما» بسقوط اللام سهواً. وقال في الإتحاف ٢/٤٤٢: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين من نحسات عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي رحمه الله تبعاً لأصله فإنه لو صَحَّ لم يكنْ من طرقهما ولا من طرقنا».

(٥) وهو مذهب أبي عبيدة في «المجاز» ٢/١٩٧.

أي: مشائيم مِن النَّحْسِ المعروف. والثاني: أنها شديدةُ البردِ. وأنشدوا على المعنى الأول قولَ الشاعرِ[1]:

٣٩٥٤ـ يَوْمَيْنِ غَيْمَيْنِ ويوماً شَمْسا
نَجْمَيْنِ سَعْدَيْنِ ونجماً نَحْسا

وعلى المعنى الثاني قولَ الآخرِ[2]:

٣٩٥٥ـ كأنَّ سُلافَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ
يُحِيْلُ شَفيفُها الماءَ الزُّلالا

ومنه[3]:

٣٩٥٦ـ قد أَغْتدي قبلَ طُلوعِ الشمسِ
للصيدِ في يومٍ قليلِ النَّحْسِ

وقيل: يُريدُ به في هذا البيت الغبارَ أي: قليلِ الغبار، وقد قيل بذلك في الآيةِ أنها ذاتُ غُبارٍ. و «نَحِسات» نعتٌ لأيَّام، والجمعُ بالألفِ والتاءِ مُطَّرِدٌ في صفةِ ما لا يَعْقِلُ كأيامٍ معدوداتٍ. وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة[4].

و «لِنُذِيْقَهُمْ» متعلِّقٌ بـ «أَرْسَلْنا». وقُرِىء[5] «لِتُذِيقَهم» بالتاءِ مِنْ فوقُ.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو في اللسان (نحس)، والمحرر ١٧٢/١٤، وفي اللسان: «فسَّره الأصمعي فقال: «لنحسٍ: أي وُضعت في ريح فبرَدَت». وشفيفها: بَرْدُها ومعنى يحيل: يَصُبُّ. يقول: بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب الماء.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في القرطبي ٣٤٨/١٥، والماوردي ٥٠٠/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٤٣/٢.

(٥) البحر ٤٩١/٧.

وفي الضمير قولان، أحدهما: أنه الريحُ أي: لتذيقَهم الريحُ أو الأيَّامُ على سبيل المجاز. وعذابَ الخِزْيِ من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه، ولذلك قال: «ولَعذابُ الآخرةِ أَخْزَىٰ» فإنه يَقْتضِي المشاركةَ وزيادةً. وإسنادُ الخِزْيِ إلى العذابِ مجازٌ لأنه سَبُبه.

آ. (١٧) قوله: ﴿وأمَّا ثمودُ﴾: الجمهورُ على رَفْعِه ممنوعَ الصرفِ. والأعمشُ[١] وابنُ وثَّاب مصروفاً، وكذلك كلُّ ما في القرآن إلَّا قولَه: «وآتَيْنا ثمودَ الناقةَ»[٢] قالوا: لأنَّ الرسم ثمود بغير ألفٍ. وقرأ ابنُ عباس وابنُ أبي إسحاق والأعمش في روايةٍ، وعاصمٌ في رواية «ثمود» منصوباً مصروفاً. والحسن وابنُ هرمز وعاصمٌ أيضاً منصوباً غيرَ منصرفٍ. فأمَّا الصرفُ وعَدَمُه فقد تقدَّمَ توجيهُهُما في هود. وأمَّا الرفعُ فعلى الابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ، وهو مُتَعَيَّنٌ عند الجمهورِ؛ لأنَّ «أمَّا» لا يليها إلَّا المبتدأُ فلا يجوزُ فيما بعدها الاشتغالُ إلَّا في قليلٍ كهذه القراءةِ، وإذا قَدَّرْتَ الفعلَ الناصبَ فقدِّرْه بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأمَّا ثمودَ هَدَيْناهم فهَدَيْناهم قالوا: لأنها لا يَليها الأفعالُ.

آ. (١٩) قوله: ﴿ويومَ يُحْشَرُ﴾: العاملُ في هذا الظرفِ فيه وجهان، أحدُهما: محذوفٌ دَلَّ عليه ما بعدَه مِنْ قولِه: «فهم يُوْزَعُون» تقديره: يُسَاقُ الناسُ يومَ يُحْشَر. وقَدَّرَه أبو البقاء[٣]: يُمْنَعون يومَ الحَشْرِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ اذْكُرْ أي: اذكُرْ يومَ. وقرأ[٤] نافع «نَحْشُرُ» بنونِ العظمة وضمِّ الشين.

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٤٢، والبحر ٧/٤٩١، والقرطبي ١٥/٣٤٩.
(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.
(٣) الإملاء ٢/٢٢١.
(٤) السبعة ٥٧٦، والنشر ٢/٣٦٦، والقرطبي ١٥/٣٥٠، والحجة ٦٣٥، والتيسير ١٩٣، والبحر ٧/٤٩٢.

«أعداءَ» نصباً أي: نَحْشُر نحن. والباقون بياءِ الغَيْبة مضمومـةً، والشينُ مفتوحـةً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و «أعداءُ» رفعاً لقيامِه مقـامَ الفاعـلِ. وكَسَر الأعـرجُ[1] شين «نَحْشِر» و «حتى» غايةٌ لـ «يُحْشَر».

آ. (٢٢) **قوله: ﴿أن يَشْهَدَ﴾**: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحـدها: مِنْ أَنْ يَشْهـدَ. الثاني: خيفـةَ أن يَشْهد. الثـالث: لأَجْلِ أَنْ يَشْهـد، وكلاهمـا بمعنىٰ المفعول له. الرابع: عن أَنْ تَشْهَدَ أي: ما كنتم تَمْتَنِعون، ولا يُمْكِنُكم الاختفاءُ عن أعضائِكم والاستتارُ عنها. الخامس: أنه ضُمِّن معنىٰ الظنِّ وفيه بُعْدٌ.

آ. (٢٣) **قـوله: ﴿وذلكم ظَنُّكم﴾**: فيـه أوجـهٌ، أحـدهـا: أنَّ «ظنُّكم» خبرُه، و «الذي ظَنَنْتُمْ» نعتُه، و «أَرْدَاكم» حالٌ و «قـد» معه مقـدرةٌ على رَأْيِ الجمهورِ خلافاً للأخفشِ. ومَنْعُ مكيٍّ[2] الحاليـةَ للخلوِّ مِنْ «قد» ممنـوعٌ لِما ذكرْتُه. الثاني: أَنْ يكـونَ «ظنُّكم» بدلاً والمـوصولُ خبـرُه. و «أَرْدَاكم» حالٌ أيضاً. الثالث: أَنْ يكونَ الموصولُ خبراً ثـانياً. الـرابع: أَنْ يكـونَ «ظَنُّكم» بدلاً أو بيـاناً، والمـوصول هـو الخبـر، و «أَرْداكم» خبـرٌ ثـانٍ. الخـامس: أن يكـون «ظَنُّكم» والمـوصـولُ والجملةُ مِنْ «أَرْداكم» أخبـاراً. إلاَّ أنَّ الشيـخَ[3] رَدَّ على الـزمخشري[4] قـولَه: «وظنُّكم وأَرْدَاكم خبـران». قـال: «لأنَّ قـولـه: «وذلكم» إشـارةٌ إلى ظَنِّهم السـابقِ فيصير التقـديـرُ: وظَنُّكم بـربكم أنــه لا يعلم ظنُّكم بـربكم، فاسْتُفيـد من الخبر مـا اسْتُفيد من المبتـدأ وهو لا يجـوزُ، وهذا نـظيـرُ

---

(١) البحر ٧/٤٩٢.
(٢) المشكل ٢/٢٧٢.
(٣) البحر ٧/٤٩٣.
(٤) الكشاف ٣/٤٥١.

[٧٨١/أ] ما منعه النحاةُ مِنْ قولك: «سَيِّدُ الجارية مالِكُها». / وقد منع ابنُ عطية(١) كونَ «أَرْداكم» حالاً لعدمِ وجودِ «قد» وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿يَسْتَعْتِبُوا﴾**: العامَّةُ على فَتْحِ الياءِ وكسرِ التاءِ الثانيةِ مبنيًّا للفاعلِ. «فما هم مِن المُعْتَبِيْن» بفتح التاء اسمَ مفعول(٢)، ومعناه: وإنْ طَلبوا العُتْبىٰ وهي الرِّضا فما هم مِمَّنْ يُعْطاها. وقيل: المعنىٰ: وإنْ طَلَبوا زوالَ ما يُعْتَبُون فيه فما هم من المُجابين إلى إزالةِ العَتَبِ.

وأصلُ العَتَبِ: المكانُ النائي بنازِلَةٍ، ومنه قيل لأُسْكُفَّةِ الباب والمِرْقاة: عَتَبة، ويُعَبَّر بالعَتَبِ عن الغِلْظَة التي يَجدها الإنسانُ في صدرِه على صاحبِه. وعَتَبْتُ فلاناً: أبرزْتُ له الغِلْظةَ. وأَعْتَبْتُه: أَزَلْتُ عُتْباه كأَشْكَيْتُه. وقيل: حَمَلْتُه على العَتَب.

وقرأ(٣) الحسن وعمرو بن عبيد «وإن يُسْتَعْتَبوا» مبنيًّا للمفعولِ. «فما هم مِن المُعْتِبين» اسمَ فاعلٍ بمعنى: إنْ يُطْلَبْ منهم أن يُرْضُوا فما هم فاعِلون ذلك، لأنهم فارَقوا دارَ التكليف. وقيل معناه: إنْ يُطْلَبْ ما لا يُعْتَبُون عليه فما هم مِمَّنْ يُزيل العُتْبىٰ. وقال أبو ذُؤَيْبٍ(٤):

٣٩٥٧ـ أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِه تَتَوَجَّعُ
والدهرُ ليسَ بمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

آ. (٢٥) **قوله: ﴿وقَيَّضْنا﴾**: أصلُ التَّقْييضِ التيسيرُ والتهيئةُ. قَيَّضْتُه له لكذا: هَيَّأْتُه ويَسَّرْتُه. وهذان ثوبان قَيْضان أي: كلٌّ منهما مكافِئٌ

(١) المحرر ١٤/١٧٨.
(٢) الأصل: «بكسر التاء اسم فاعل» وهو سهو.
(٣) المحتسب ٢/٢٤٥، والقرطبي ١٥/٣٥٤، والبحر ٧/٤٩٤.
(٤) ديوان الهذليين ١، وجمهرة أشعار العرب ٢/٦٨٣. المنون: المنية أو الدهر.

للآخَرِ في الثمن. والمقايَضَةُ: المعاوَضَةُ. وقوله: «نُقَيِّضْ له شيطاناً»[1] أي: نُسَهِّلْ ليَسْتوليَ عليه استيلاءَ القَيْضِ على البَيْض. والقَيْضُ في الأصلِ: قِشْرُ البيضِ الأعلىٰ.

قوله: «في أُمَمٍ» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «عليهم» والمعنى: كائنين في جملةِ أمم، وهذا كقوله[2]:

٣٩٥٨ـ إنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنيعةِ مَأْ
فُوْكاً ففي آخَرين قد أَفِكُوا

أي: في جملة قومٍ آخرين. وقيل: إن «في» بمعنىٰ مع.

آ. (٢٦) قوله: ﴿والْغَوْا﴾: العامَّةُ على فتحِ الغين. وهي تحتملُ وجهين، أحدُهما: أَنْ يكون مِنْ لَغِي بالكسر يَلْغَىٰ. وفيها معنيان، أحدُهما: مِنْ لَغِيَ إذا تكلَّم باللَّغْوِ، وهو ما لا فائدةَ فيه. والثاني: أنه مِنْ لَغِي بكذا، أي: رَمىٰ به فتكونُ «في» بمعنى الباء أي: ارْمُوا به وانبِذُوه. والثاني من الوجهين الأوَّلين: أَنْ تكونَ مِنْ لَغا بالفتح يَلْغَى بالفتحِ أيضاً، حكاه الأخفش[3]، وكان قياسُه الضمَّ كغزا يَغْزو، ولكنه فُتِحَ لأجلِ حَرْفِ الحلقِ. وقرأ[4] قتادة وأبو حيوة وأبو السَّمَّالِ والزعفراني وابن أبي إسحاق وعيسى بضم

---

(١) الآية ٣٦ من الزخرف.

(٢) البيت لعروة بن أُذينة وهو في ديوانه ٣٤٣، والمحتسب ١٦١/٢، واللسان والصحاح (أفك) وهو من المنسرح. يقول: إن لم تُوَفَّقْ للإحسان فأنت في قومٍ قد صُرِفوا من ذلك أيضاً.

(٣) في مطبوعة معاني القرآن للأخفش ٤٦٦ «لَغِي يَلْغَىٰ». وقال: «وهي قبيحة قليلة». وأورد في اللسان: لَغِيَ وَلَغا.

(٤) المحتسب ٢٤٥/٢، والقرطبي ٣٥٦/١٥، والبحر ٤٩٤/٧.

الغين، مِنْ لَغا بالفتح يَلْغُو كدَعا يَدْعُو. وفي الحديث(1): «فقد لَغَـوْتَ»، وهذا موافِقٌ لقراءةِ غيرِ الجمهور.

آ. (٢٨) قـوله: ﴿ذلـك﴾: فيه وجهـان، أحـدهمـا: أنـه مبتـدأٌ و «جزاءُ» خبره. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ ذلك و «جزاءُ أعداءِ اللَّهِ النارُ» جملةٌ مستقلةٌ مبيِّنَةٌ للجملةِ قبلَها.

قوله: «النارُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها بدلٌ مِنْ «جزاء»، وفيه نظرٌ؛ إذ البدلُ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منـه، فيصيرُ التقـديرُ: ذلـك النار. الثـاني: أنها خبـرُ مبتدأ مضمرٍ. الثالث: أنها مبتدأٌ، و «لهم فيها دارُ الخلدِ» الخبـر. و «دارُ» يجوز ارتفاعُها بالفاعليَّة أو الابتداءِ.

وقوله: «فيهـا دارُ الخُلْدِ» يقتضي أَنْ تكونَ «دارُ الخلد» غيـرَ النارِ، وليس الأمرُ كذلك، بل النـارُ هي نفسُ دارِ الخُلْدِ. وأُجيب عن ذلك: بـأنَّه قـد يُجْعَلُ الشيءُ ظَرْفاً لنفسِه باعتبارِ متعلَّقِه على سبيـل المبالغـةِ، كأنَّ ذلـك المتعلَّقَ صار مستقَراً له، وهـو أبلغُ مِنْ نسبةِ المتعلِّقِ إليـه على سبيلِ الإخبـارِ به عنـه، ومثلُه قولُه(2):

٣٩٥٩ـ . . . .
وفـي اللَّهِ إنْ لـم يُنْـصِفُـوا حَـكَـمٌ عَــدْلُ

وقوله تعالى: «لقد كـانَ لكم في رسولِ اللَّهِ أُسْـوَةٌ حسنةٌ»(3)، والـرسولُ

---

(1) رواه البخاري. انظر: الفتـح ٢/٤٨٠، ١١ كتاب الجمعـة، ٣٦ باب الإنصـات يوم الجمعة، وأحمد ٢/٢٤٤.

(2) البيت لأبـي الخطَّار الكلبـي، وصدره: أفاءَتْ بنو مروانَ أمسِ دماءَنا.
وهو في الخصائص ٢/٤٧٥، والمحتسب ١/٤٢، وحماسة الشجري ٤.

(3) الآية ٢١ من الأحزاب.

عليه السلام هو نفسُ الأُسْوةِ. كذا أجابوا. وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ ـ وهو معنىً صحيحٌ منقولٌ ـ أنَّ في النار داراً تُسَمَّى دارَ الخلدِ، والنارُ مُحيطةٌ بها.

قوله: «جَزاءً» في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، وهو مصدرٌ مؤكدٌ أي: يُجْزَوْن جزاءً. الثاني: أَنْ يكونَ منصوباً بالمصدرِ الذي قبلَه، وهو «جزاءُ أعداءِ اللَّهِ»، والمصدرُ يُنْصَبُ بمثلِه كقوله/ : «فإنَّ جهنمَ [٧٨١/ب] جزاؤُكم جزاءً»(١). الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، و «بما» متعلِّقٌ بـ «جَزاء» الثاني، إنْ لم يكنْ مؤكِّداً، وبالأول إن كان، و «بآياتِنا» متعلِّقٌ بـ «يَجْحَدون».

آ. (٢٩) وتقدَّم الخلافُ في «أَرِنا»(٢) وفي نونِ «اللذَيْنِ». قال الخليل: «إذا قلتَ: أَرِني ثوبَك بالكسرِ فمعناه بَصِّرْنِيْه، وبالسكون أَعْطِنيه». وقال الزمخشري(٣): «أي: بما كانوا يَلْغَوْن»، فذكر الجحودَ؛ لأنه سببُ اللغْوِ انتهى. يعني أنه مِنْ بابِ إقامةِ السببِ مُقامَ المُسَبَّبِ وهو مجازٌ سائغٌ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿ثم استقاموا﴾: ثم لتراخي الرتبة في الفضيلة.

قوله: ﴿أَنْ لا تَخافُوا﴾: يجوزُ في «أَنْ» أن تكونَ المخففةَ، أو المفسِّرةَ، أو الناصبةَ. و «لا» ناهيةٌ على الوجهين الأوَّلين، ونافيةٌ على الثالث. وقد تقدَّم ما في ذلك من الإشكالِ، والتقديرُ: بأَنْ لا تَخافوا أي: بانتفاءِ الخَوْفِ. وقال أبو البقاء(٤): «التقديرُ بأَنْ لا تَخافوا، أو قائلين: أن

---

(١) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/١١٦، ٣/٦٢١.

(٣) الكشاف ٣/٤٥٢.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٢.

لا تخافوا، فعلىٰ الأولِ هو حالٌ أي: نَزَلوا[1] بقولِهم: لا تخافوا، وعلى الثاني الحالُ محذوفةٌ». قلت: يعني أنَّ الباءَ المقدرةَ حاليةٌ، فالحالُ غيرُ محذوفةٍ، وعلى الثاني الحالُ هو القولُ المقدَّر. وفيه تسامحٌ، وإلاَّ فالحالُ محذوفةٌ في الموضعَيْن، وكما قام المقولُ مَقامَ الحالِ كذلك قام الجارُّ مَقامَها.

وقرأ[2] عبدُ الله «لا تَخافوا» بإسقاط «أنْ»، وذلك على إضمارِ القول أي: يقولون: لا تَخافوا.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿نُزُلاً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على الحالِ من الموصولِ، أو من عائدِه. والمراد بالنُّزُلِ الرزقُ المُعَدُّ للنازِل، كأنه قيل: ولكم فيها الذي تَدَّعُونه حال كونِه مُعَدًّا. الثاني: أنَّه حالٌ مِنْ فاعل «تَدَّعُوْن»، أو من الضمير في «لكم» على أَنْ يكونَ «نُزُلاً» جمعَ نازِلٍ كصابِر وصُبُر، وشارِف وشُرُف. الثالث: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مصدرَ نَزَل النزولُ لا النُّزُل. وقيل: هو مصدرُ أَنْزَل.

قوله: «مِنْ غَفُورٍ» يجوزُ تعلُّقه بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نُزُلاً»، وأَنْ يتعلَّقَ بتَدَّعون، أي: تَطْلبونه مِنْ جهةِ غفورٍ رحيمٍ، وأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ الظرفُ في «لكم» من الاستقرارِ أي: استقرَّ لكم مِنْ جهةِ غفورٍ رحيم. قال أبو البقاء[3]: «فيكونُ حالاً مِنْ «ما». قلت: وهذا البناءُ منه ليس بواضحٍ، بل هو متعلِّقٌ بالاستقرارِ فَضْلةً كسائرِ الفضلاتِ، وليس حالاً مِنْ «ما».

آ. (٣٣) **قوله: ﴿وقالَ إنني﴾**: العامَّةُ على «إنني» بنونين، وابن أبي عبلةَ[4] وابنُ نوح بنونٍ واحدةٍ.

---

(١) الإملاء: تتنزَّل.

(٢) البحر ٧/٤٩٦، ومعاني القرآن ٣/١٨.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٢.

(٤) البحر ٧/٤٩٧.

آ. (٣٤) قوله: ﴿ولا السَّيِّئةُ﴾: في «لا» هذه وجهان، أحدهما، أنها زائدةٌ للتوكيدِ، كقوله: «ولا الظِّلُّ ولا الحَرورُ»[١] وكقوله: «ولا المُسيءُ»[٢]؛ لأنَّ «استوى» لا يكتفي بواحدٍ. والثاني: أنها مؤسِّسَةٌ غيرُ مؤكِّدةٍ، إذ المرادُ بالحسنةِ والسَّيئةِ الجنسُ أي: لا تَسْتوي الحسناتُ في أنفسِها، فإنها متفاوتةٌ ولا تستوي السيئاتُ أيضاً فرُبَّ واحدةٍ أعظمُ مِنْ أخرى، وهو مأخوذٌ من كلامِ الزمخشري[٣]. وقال الشيخُ[٤]: «فإنْ أَخَذْتَ الحسنةَ والسيئةَ جنساً لم تكنْ زيادتُها كزيادتِها في الوجهِ الذي قبلَ هذا»[٥]. قلت: فقد جعَلَها في المعنى الثاني زائدةً. وفيه نظرٌ لِما تَقَدَّم.

قوله: «كأنَّه وليٌّ» في هذه الجملةِ التشبيهيةِ وجهان، أحدُهما: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحال، والموصولُ مبتدأٌ، و «إذا» التي للمفاجأةِ خبرُه. والعاملُ في هذا الظرفِ من الاستقرارِ هو العاملُ في هذه الحالِ، ومَحَطُّ الفائدةِ في هذا الكلامِ هي الحالُ، والتقدير: فبالحضرة المُعادي مُشْبِهاً القريبَ الشَّفوقَ. والثاني: أن الموصولَ مبتدأٌ أيضاً، والجملةُ بعده خبرُه، و «إذا» معمولةٌ لمعنى التشبيه، والظرفُ يتقدَّمُ على عامِله المعنويِّ. هذا إن قيل: إنها ظرفٌ، وإن قيل: إنها حرف فلا عاملَ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وما يُلَقَّاها﴾: العامَّةُ على «يُلَقَّاها» من

---

(١) الآية ٢١ من فاطر.

(٢) الآية ٥٨ من غافر.

(٣) الكشاف ٣/٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٤) البحر ٧/٤٩٨.

(٥) وقال: «إذ يصير المعنى: ولا تستوي الحسنات إذ هي متفاوتات في أنفسها ولا السيئات لتفاوتها أيضاً».

التَلْقِيَةِ. وابنُ كثيرٍ[1] في روايةٍ وطلحة بن مصرف «يُلاقاها» مِن الملاقاةِ والضميرُ للخَصْلَة، أو الكلمةِ أو الجنةِ أو لشهادةِ[2] التوحيدِ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾: في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، [٧٨٢/أ] أحدها: / أنه يعودُ على الأربعةِ المتعاطفةِ. وفي مجيءِ الضميرِ كضميرِ الإناثِ ـ كما قال الزمخشري[3] ـ هو أنَّ جَمْعَ ما لا يَعْقِلُ حكمُه حكمُ الأنثى أو الإناث نحو: «الأقلامُ بَرَيْتُها وبَرَيْتُهنَّ». وناقشه الشيخ[4] من حيث إنه لم يُفَرِّقْ بين جمعِ القلةِ والكثرةِ في ذلك؛ لأنَّ الأفصحَ في جمعِ القلةِ أَنْ يُعامَلَ معاملةَ الإناثِ[5]، وفي جمع الكثرةِ أَنْ يُعامَلَ معاملةَ الأنثى فالأفْصحُ أَنْ يُقال: الأجذاعُ كَسَرْتُهُنَّ، والجذوعُ كَسَرْتُها. والذي تقدَّمَ في هذه الآيةِ ليس بجمعِ قلةٍ أعني بلفظٍ واحدٍ، ولكنه ذكر أربعةً متعاطفةً فتنزَّلَتْ منزلَةَ الجمعِ المعبَّرِ به عنها بلفظٍ واحد. قلت: والزمخشري ليس في مقام بيانِ الفصيح والأفصح، بل في مقامِ كيفيةِ مجيء الضميرِ ضميرَ إناث بعد تقدُّم ثلاثةِ أشياءَ مذكَّراتٍ وواحدٍ مؤنثٍ، فالقاعدةُ تغليبُ المذكرِ على المؤنثِ، أو لمَّا قال: «ومِنْ آياته» كُنَّ في معنى الآياتِ فقيل: خلقهنَّ، ذكره الزمخشريُّ[6] أيضاً أنه يعود على لفظ الآياتِ. الثالث: أنه يعودُ على الشمس والقمر؛ لأنَّ الاثنين جمعٌ، والجمعُ مؤنثٌ، ولقولهم: شموس وأقمار.

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٣، والبحر ٤٩٨/٧.

(٢) الأصل: الشهادة.

(٣) الكشاف ٤٥٤/٣.

(٤) البحر ٤٩٨/٧.

(٥) الذي في البحر: «جمع القلة من ذلك الأفصح أن يكون كضمير الواحدة تقول: الأجذاع انكسرت على الأفصح».

(٦) الكشاف ٤٥٤/٣.

آ. (٤١) قوله: ﴿إنَّ الذين كفروا﴾: في خبرها ستةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مذكورٌ وهو قولُه: «أولئك ينادَوْن». وقد سُئِل[1] بلال بن أبي بردة عن ذلك في مَحْكِيَّتِه فقال: لا أجدُ لها نفاذاً. فقال له أبو عمرو بن العلاء: إنَّه منك لقَريبٌ، أولئك ينادَوْن[2]. وقد اسْتُبْعِدَ هذا من وجهَيْن، أحدُهما: كثرةُ الفواصلِ. والثاني: تقدُّمُ مَنْ تَصِحُّ الإشارةُ إليه بقوله: «أولئك»، وهو قولُه: «والذين لا يؤمنون»، واسمُ الإشارةِ يعودُ على أقربِ مذكورٍ.

والثاني: أنه محذوفٌ لفَهْمِ المعنىٰ وقُدِّر: مُعَذَّبون، أو مُهْلَكون، أو معانِدون. وقال الكسائي: «سَدَّ مَسَدَّه ما تقدَّم من الكلامِ قبلَ «إنَّ» وهو قولُه: «أفَمَنْ يُلْقَى في النار». قلت: يعني في الدلالةِ عليه والتقديرُ: يُخَلَّدون في النارِ. وسأل عيسى بن عمر عمرَو بن عبيدٍ عن ذلك فقال: معناه في التفسير: إنَّ الذين كفروا بالذكْرِ لَمَّا جاءهم كفروا به. فقدَّر الخبرَ مِنْ جنسِ الصلةِ. وفيه نظرٌ؛ من حيث اتحادُ الخبرِ والمخبرِ عنه في المعنى من غيرِ زيادةِ فائدةٍ نحو: «سيدُ الجاريةِ مالكُها».

الثالث: أنَّ «الذين» الثانيةَ بدلٌ مِنْ «إنَّ الذين» الأولى[3]، والمحكومُ به على البدلِ محكومٌ به على المبدلِ منه فيلزَمُ أَنْ يكونَ الخبرُ «لا يَخفَوْن علينا». وهو منتزَعٌ من كلامِ الزمخشري[4].

الرابع: أنَّ الخبرَ قولُه: «لا يَأْتيه الباطلُ» والعائدُ محذوفٌ تقديره: لا يأتيه الباطلُ منهم نحو: السَّمْنُ مَنَوان بدرهم أي: مَنَوان منه. أو تكون أل عوضاً من

---

(١) انظر: البحر ٧/ ٥٠٠.

(٢) في الآية ٤٤.

(٣) في قوله: «إن الذين يلحدون».

(٤) الكشاف ٣/ ٤٥٥.

الضميرِ في رأيِ الكوفيين[1] تقديرُه: إنَّ الذين كفروا بالذِّكر لا يأتيه باطلُهم.

الخامسُ: أنَّ الخبرَ قولُه: «ما يُقال لك»، والعائدُ محذوفٌ أيضاً تقديـرُه: إنَّ الذين كفروا بالذكرِ ما يُقال لك في شَأنِهم إلَّا ما قـد قيل للرسلِ مِنْ قبلِك. وهذان الوجهان ذهب إليهما الشيخُ[2].

السادس: ذهب إليه بعضُ الكوفيين أنه قولُه: «وإنـه لكتابٌ عـزيزٌ» وهـذا غيرُ متعقَّلٍ.

والجملةُ مِنْ قـوله: «وإنَّـه لكتابٌ» حـاليـةٌ، و«لا يَـأْتيـه البـاطـلُ» صفـةٌ لـ «كتـاب». و«تنـزيـلٌ» خبـرُ مبتـدأ محـذوفٍ، أو صفـةٌ لـ «كتـابٌ» على أنَّ «لا يأتيه» معترِضٌ أو صفةٌ كما تقدَّم على رأي مَنْ يجوِّزُ تقديمَ غيـرِ الصريـح من الصفـاتِ على الصـريـح. وتقـدَّم تحقيقُـه في المـائـدة. و«مِنْ حكيمٍ» صفـةٌ لـ «تَنْزيلٌ» أو متعلقٌ به. و«الباطلُ» اسمُ فاعلٍ. وقيل: مصدرٌ كالعافية والعاقبة.

آ. (٤٣) **قـوله: ﴿إنَّ ربَّـك لَذو مغفـرةٍ﴾**: قيل: هـو مُفَسِّر
[٧٨٢/ب] للمقولِ كأنه قيل: قيل للرسل: إنَّ ربَّك لَذو/. وقيل: هو مستأنفٌ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿أأَعْجَمِيٌّ﴾**: قـرأ[3] الأخوان وأبـو بكر بتحقيقِ الهمزة، وهشام بإسقاطِ الأولى. والباقون بتسهيلِ الثانية بينَ بينَ. وأمَّا المدُّ فقد عُـرِف حكمُه مِنْ قـولِه: «أأنـذَرْتَهم»[4] في أولِ هذا المـوضوع. فمَنْ استَفْهم

---

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٧/٥٠٠ ـ ٥٠١.

(٣) في الإتحاف: أنَّ حَفْصاً قرأ بتسهيل الثانية مع القصر، وفي السبعة أنه قـرأ ممدودة، وانظر: الإتحاف ٤٤٤، والسبعة ٥٧٧، والتيسير ١٩٣، والنشر ١/٣٦٦، والقرطبي ١٥/٣٦٨، والحجة ٦٣٧، والبحر ٧/٥٠٢.

(٤) انظر: الدر ١/١١٠.

قال: معناه أكتابٌ أَعجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ. وقيل: ومُرْسَلٌ إليه عَربيٌّ. وقيل: معناه أَبَعْضُهُ أعجميٌّ وبعضُه عربيٌّ. ومَنْ لم يُثْبِتْ همزةَ استفهامٍ فيُحتمل أنه حَذَفها لفظاً وأرادها معنىً. وفيه توافُقُ القراءتين. إلاَّ أنَّ ذلك لا يجوز عند الجمهور، إلاَّ إنْ كان في الكلام «أم» نحو[1]:

٣٩٦٠ـ ....

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمان

فإنْ لم تكنْ «أم» لم يَجُزْ إلاَّ عند الأخفش. وتقدَّم ما فيه[2]، ويحتمل أَنْ يكونَ جعله خبراً مَحْضاً ويكونُ معناه: هَلاَّ فُصِّلَتْ آياتُه فكان بعضُها أعجمياً تفهمُه العجمُ، وبعضُها عربياً يفهمُه العربُ.

والأعجميُّ مَنْ لا يُفْصِحُ، وإن كان مِنَ العرب، وهو منسوبٌ إلى صفته كأحمرِيّ ودَوَّارِيّ، فالياءُ فيه للمبالغةِ في الوصفِ وليس النسبُ منه حقيقياً. وقال الرازيُّ في لوامحه[3]: «فهو كياء كُرْسِيّ وبُخْتِيّ». وفَرَّق الشيخُ[4] بينهما فقال: «وليسَتْ كياءِ كُرْسِيّ فإن كرسيّ وبُخْتِيّ بُنِيَتِ الكلمةُ عليها بخلافِ ياء «أعجميّ» فإنهم يقولون: رجل أَعْجم وأَعْجميّ»[5].

وقرأ[6] عمرو بن ميمون «أَعَجَمِيٌّ» بفتح العين وهو منسوبٌ إلى العجم،

---

(١) تقدم برقم ٣٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٢٥٨.

(٣) مذهبه في اللوامح كما في البحر ٧/٥٠٢: «والياء للنسب على الحقيقة، وإذا سكنت العين فهو الذي لا يفصح والياء فيه بلفظ النسب دون معناه».

(٤) البحر ٧/٥٠٢.

(٥) ثم قال: «فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو أحمريّ ودَوَّاريّ مبالغة في أحمر ودَوَّار».

(٦) الشواذ ١٣٣، والبحر ٧/٥٠٢.

والياءُ فيه للنسَبِ حقيقةً يُقال: رجل أعجميٌّ وإنْ كان فصيحاً. وقد تقدَّم الكلامُ في الفرقِ بينهما في سورةِ الشعراء[1].

وفي رفع «أَعْجميّ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مبتدأٌ، والخبرُ محذوف تقديرُه: أعجميٌّ وعربيٌّ يَسْتويان. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوف أي: هو، أي: القرآن أعجميٌّ والمرسلُ به عربيٌّ. والثالث: أنه فاعلُ فعلٍ مضمرٍ أي: أيَسْتوي أعجميٌّ وعربيٌّ. وهذا ضعيفٌ؛ إذ لا يُحذف الفعلُ إلَّا في مواضعَ بَيَّنْتُها غيرَ مرةٍ.

قوله: «والذين لا يُؤمنون» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ مبتدأً، و «في آذانِهم» خبرُه و «وَقْرٌ» فاعلٌ، أو «في آذانهم» خبرٌ مقدم «ووقرٌ» مبتدأٌ مؤخر، والجملةُ خبرُ الأول. الثاني: أنَّ وَقْراً خبرُ مبتدأ مضمرٍ. والجملةُ خبرُ الأولِ والتقديرُ: والذين لا يُؤْمنون هو وَقْرٌ في آذانهم لَمَّا أَخْبر عنه بأنه هدىً لأولئك، أخبر عنه أنه وَقْرٌ في آذان هؤلاءِ وَعَمىً عليهم. قال معناه الزمخشري[2]. ولا حاجةَ إلى الإضمار مع تمام الكلامِ بدونه. الثالث: أن يكونَ «الذين لا يؤمنون» عطفاً على «الذين آمنوا»، و «وَقْرٌ» عطفٌ على «هدىً» وهذا من بابِ العطفِ على معمولَيْ عامِلَيْنِ. وفيه مذاهبُ تقدَّم تحريرُها.

قوله: «عَمَىً» العامَّةُ على فتحِ الميم المنونةِ وهو مصدرٌ لـ عَمِي يَعْمَى نحو: صَدِي يَصْدَى صَدَىً[3]، وهَوِي يَهْوَى هَوَىً. وقرأ ابن عباس[4] وابن عمر وابن الزبير وجماعة «عَمٍ» بكسرِها منونةً اسماً منقوصاً وُصِفَ بذلك

(١) انظر إعرابه للآية ١٩٨ من الشعراء.
(٢) الكشاف ٣/٤٥٦.
(٣) صدي: عطش.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٥٠٢، والقرطبي ١٥/٣٦٩.

مجازاً. وقرأ عمرو بن دينار ورُويت عن ابن عباس «عَمِيَ» بكسر الميم وفتح الياء فعلاً ماضياً. وفي الضمير وجهان أظهرُهما: أنه للقرآن. والثاني: أنه للوَقْر والمعنى يأباه، و «في آذانهم» ـ إنْ لم تجعَلْه خبراً ـ متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه؛ لأنه صفةٌ في الأصلِ ولا يتعلَّقُ به، لأنَّه مصدرٌ، فلا يتقدَّم معمولُه عليه وقوله: «وهو عليهم عَمَىً» كذلك في قراءة العامَّةِ، وأمَّا في القراءتين المتقدمتين فتتعلَّق «على» بما بعده؛ إذ ليس بمصدرٍ.

آ. (٤٦) قوله: ﴿فلنفسِه﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بفعلٍ مقدر أي: فلنفسِه عملُه، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: فالعملُ الصالحُ لنفسِه. وقوله «فعليها» مثلُه. / [٧٨٣/أ و ب]

آ. (٤٧) قوله[1]: ﴿وما تَخْرُجُ مِنْ ثمراتٍ﴾: «ما» هذه يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ موصولةً، جَوَّز ذلك أبو البقاء[2]، ولم يُبَيِّنْ وجهَه. وبيانُه أنها تكونُ مجرورةَ المحلِّ عطفاً على الساعة أي: عِلْمُ الساعةِ وعِلْمُ التي تخرج، و «مِنْ ثمرات» على هذا حالٌ، أو تكون «مِنْ» للبيان. و «مِنْ» الثانية لابتداء الغاية. وأما «ما»[3] الثانيةُ فنافيةٌ فقط. قال أبو البقاء[4]: «لأنَّه عَطَفَ عليها «ولا تَضَعُ»، ثم نقض النفيَ بـ «إلاَّ»، ولو كانَتْ بمعنى الذي معطوفةً على «الساعة» لم يَجُز ذلك».

وقرأ نافع وابن عامر[5] «ثمرات» ويُقَوِّيه أنها رُسِمَتْ بالتاءِ الممطوطة.

---

(١) هذه الورقة من صفحة واحدة.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) في قوله: وما تحمل.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٥) وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٥٧٧، والحجة ٦٣٧، والتيسير ١٩٤، والبحر ٧/٥٠٤، والنشر ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٥/٣٧١.

والباقون «ثمرة» بالإفرادِ والمرادُ بها الجنسُ. فإنْ كـانَتْ «ما» نـافيةً كـانَت «مِنْ» مزيدةً في الفاعلِ، وإنْ كانَتْ موصولةً كانت للبيانِ كما تقدَّم.

والأَكْمـام: جمع كِمّ بكسـرِ الكاف، كـذا ضبطه الـزمخشـري[1]، وهـو ما يُغَطِّي الثمـرةَ كجُفِّ الطَّلْعِ. وقـال الراغب[2]: «الكمُّ[3] مـا يُغَطِّي اليـدَ من القميصِ، ومـا يغطي[4] الثمـرة، وجمعُه أكْمـام فهـذا يـدلُّ على أنـه مضمـوم الكـاف، إذ جعله مشتـركـاً بين كُمِّ القميصِ وكمِّ الثمـرةِ. ولا خـلافَ في كُمِّ القميصِ أنـه بـالضم، فيجـوزُ أَنْ يكـونَ في وعـاءِ الثمـرةِ لغتـان، دون كُمِّ القميصِ، جمعاً بين قولَيْهما. وأمَّا أَكِمَّة فواحدُه كِمام[5] كأَزِمَّة وزِمام. وفتح[6] ابن كثير ياءَ «شُركائيَ».

قوله: «ما مِنَّا مِنْ شهيدٍ» هذه الجملةُ المنفيةُ معلِّقَةٌ لـ «آذنَّاك» لأنها بمعنى أَعْلَمْناك قال[7]:

٣٩٦١ـ آذَنَـتْـنـا بِـبَـيْـنِـهـا أسـمـاءُ
رُبَّ ثـاوٍ يَـمَـلُّ مـنـه الـثَّـواءُ

وتقـدَّم لنا خـلافٌ في تعليقِ أعلم...[8]، والصحيحُ وقـوعُه سمـاعاً من العـربِ. وجَوَّز أبـو حاتمٍ أَنْ يـوقف على «آذنَّاك» وعلى «ظَنُّـوا» ويُبتدأَ بـالنفي

(١) الكشاف ٤٥٦/٣.
(٢) المفردات ٤٤١.
(٣) ضبطها بالضم في المطبوعة.
(٤) ضبطها بالكسر في المطبوعة فقال: «والكِمُّ».
(٥) الكِمام: ما يُكم به فم البعير.
(٦) السبعة ٥٧٨، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٤.
(٧) تقدم برقم ١١١٤.
(٨) لفظة لم أتبينها، رسمها في ش «للغاية».

بعدَهما على سبيلِ الاستئناف. و «مِنَّا» خبرٌ مقدمٌ. و «مِنْ شهيد» مبتدأٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «مِنْ شهيد» فاعلاً بالجارِّ قبلَه لاعتمادِه على النفي.

آ. (٤٨) **قوله: ﴿ما لهم مِنْ مَحيصٍ﴾**: كقوله: «ما مِنَّا مِنْ شهيدٍ» من غيرِ فرقٍ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿مِنْ دُعاءِ الخير﴾**: مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه، وفاعلُه محذوفٌ أي هو. وقرأ[1] عبد الله «مِنْ دعاءٍ بالخير».

آ. (٥٠) **قوله: ﴿لَيَقولَنَّ هذا لي﴾**: جوابُ القسمِ لسَبْقِهِ الشرطَ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، كما عُرِف تقريرُه. وقال أبو البقاء[2]: «"ليقولَنَّ" جوابُ الشرطِ، والفاءُ محذوفةٌ». قلت: وهذا لا يجوزُ إلَّا في شعرٍ كقوله[3]:

٣٩٦٢ـ مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها

....

حتى إنَّ المبردَ[4] يمنعُه في الشعر. ويُرْوي البيت: «فالرحمن يشكرُه».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليها مراراً[5]. ومفعولُها الأولُ هنا محذوفٌ تقديرُه: أرأيتم أنفسَكم، والثاني: هو الجملةُ الاستفهامية.

---

(١) البحر ٧/٥٠٤.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) مذهبه في المقتضب ٢/٧٢ على تقدير الفاء وقال: «فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح»، وقال في ٢/٦٩: «فكأنك قدَّرته وأنت تريد الفاء».

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٥.

والآفاق جمع أُفُق وهو الناحيةُ. قال الشاعر[1]:

٣٩٦٣ـ لو نالَ حيٌّ مِن الدنيا بمنزلةٍ
أُفْقَ السماءِ لنالَتْ كفُّه الأُفُقا

وهو كأَعْناق في عُنُق، أُبْدِلَتْ همزتُه ألفاً. ونقل الراغب[2] أنه يقال: أَفَق بفتحِ الهمزةِ والفاءِ، فيكون كـ جَبَل وأَجْبال. وآفَقَ فلانٌ أي: ذهب في الآفاقِ. والآفِقُ: الذي بلغ نهايةَ الكرم تشبيهاً في ذلك بالذاهبِ في الآفاقِ. والنسَبُ إلى الأُفُقِ أَفَقيٌّ بفتحهما قلت: ويُحتمل أنه نسبه إلى المفتوح[3] واسْتَغنوا بذلك عن النسبة إلى المضمومِ. وله نظائر.

قوله: «أو لم يَكْفِ بربِّك» فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ مزيدةٌ في الفاعلِ، وهذا هو الراجحُ. والمفعولُ محذوفٌ أي: أو لم يَكْفِك ربُّك. وفي قوله: «أنه على كل شيءٍ شَهيد» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ «بربك» فيكون مرفوعَ المحلِّ مجرورَ اللفظِ كمتبوعِه. والثاني: أنَّ الأصلَ بأنَّه، ثم حَذَفَ الجارَّ فجرى الخلافُ[4]. الثاني من الوجهين الأولين: أَنْ يكون «بربك» هو المفعولَ، وأنه وما بعده هو الفاعلُ أي: أو لم يكْفِ ربُّك شهادتَه. وقُرِىء[5] «إنَّه على كلٍّ» بالكسر، وهو على إضمارِ القولِ، أو على الاستئناف.

آ. (٥٤) وقرأ[6] أبو عبد الرحمن والحسن «في مُرْيَة» بضم الميم، وقد تقدم[7] أنَّها لغةٌ في المكسورةِ الميم. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة فصلت]

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٥٥، والبحر ٤٨١/٧.
(٢) المفردات ١٩ وضبطها في المطبوعة أُفْقٌ وأُفُقٌ.
(٣) وهي اللغة التي نقلها السمين عن الراغب.
(٤) انظر: الدر المصون ٢١٢/١.
(٥) البحر ٥٠٦/٧.
(٦) الكشاف ٤٥٨/٣.
(٧) انظر: الدر المصون ٣٠١/٦.

سورة الشورى / [٧٨٤/أ و ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿كذلك يُوْحي﴾: القُراء على «يُوْحي» بالياء مِنْ أسفلَ مبنياً للفاعلِ، وهو اللَّهُ تعالى. «والعزيزُ الحكيمُ» نعتان. والكافُ منصوبةُ المحلِّ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ، أو حالاً مِنْ ضميرِه أي: يوحي إيحاءً مثلَ ذلك الإيحاءِ. وقرأ[1] ابنُ كثير ـ وتُروى عن أبي عمروٍ ـ «يُوْحَىٰ» بفتحِ الحاءِ مبنياً للمفعول. وفي القائمِ مَقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: ضميرٌ مستترٌ يعود على «كذلك» لأنه مبتدأٌ، والتقدير: مثلُ ذلك الإيحاءِ يُوْحَىٰ هو إليك. فمثلُ ذلك مبتدأٌ، ويُوْحَىٰ هو إليك خبرُه. الثاني: أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ «إليك»، والكافُ منصوبُ المحلِّ على الوجهَيْن المتقدِّمَيْن. الثالث: أنَّ القائمَ [مَقامَه][2] الجملةُ مِنْ قولِه: «اللَّهُ العزيزُ» أي: يُوْحَى إليك هذا اللفظُ. وأصولُ البَصْريين لا تساعِدُ عليه؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامَه[3].

وقرأ أبو حيوةَ والأعمشُ وأبانُ «نُوْحي» بالنون، وهي موافقةٌ للعامَّةِ. ويُحتمل أَنْ تكونَ الجملةُ مِنْ قولِه: «اللَّهُ العزيزُ» منصوبةَ المحلِّ مفعولةً

---

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٤، والقرطبي ١٦/٣، والحجة ٦٣٩، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣٦٧/٢، والبحر ٥٠٨/٧.

(٢) قوله: «مقامه» مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٣) انظر المسألة في: مغني اللبيب ٥٥٩.

بـ «نُوْحي» أي: نُوحي إليك هذا اللفظَ. إلاَّ أنَّ فيه حكايـةَ الجملِ بغيـرِ القولِ الصريحِ. و «نُوْحي» على اختلافِ قراءاتِه يجوزُ أَنْ يكونَ على بابه من الحـالِ أو الاستقبـالِ، فيتعلَّقَ قولُـه: «وإلى الذين مِنْ قَبْلِك» بمحـذوفٍ لتعذُّرِ ذلـك، تقديرُه: وأوحَىٰ إلى الذين، وأَنْ يكونَ بمعنى المـاضي. وجيْءَ به على صـورةِ المضارعِ لغَرَضٍ وهو تصويرُ الحالِ.

قوله: «اللَّهُ العزيزُ» يجوزُ أَنْ يرتَفِعَ بالفاعليةِ في قراءةِ العامَّـةِ، وأَنْ يرتفـعَ بفعلٍ مضمرٍ في قراءةِ ابنِ كثير، كأنه قيل: مَنْ يُوْحيه؟ فقيل: اللَّهُ، كـ «يُسَبَّـح له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ»[1]، وقوله[2]:

٣٩٦٤ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ ....

....

وقد مرَّ[3]، وأَنْ يـرتفعَ بـالابتداءِ، ومـا بعدَه خبـرُه، والجملةُ قائمـةٌ مَقامَ الفاعلِ على ما مَرَّ، وأَنْ يكون «العزيـزُ الحكيمُ» خبَرَيْن أو نعتَيْن. والجملةُ مِنْ قولِه: «لـه ما في السمـوات» خبرٌ أولُ أو ثـانٍ على حَسَبِ ما تقـدَّم في «العزيـزُ الحكيمُ».

وجوَّز أبو البقاءِ[4] أَنْ يكونَ «العـزيز» مبتـدأً و «الحكيمُ» خبرَه، أو نعتَـه، و «له ما في السموات» خبرَه. وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ تَبَعيَّتُهمـا للجلالـة. وأنت إذا قلتَ: «جاء زيدٌ العاقلُ الفاضلُ» لا تجعلُ العاقل مرفوعاً على الابتداء.

---

(١) الآية ٣٦ من النور. وهي قراءة أبـي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.
(٢) تقدم برقم ١٢٠١.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٧٢.
(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

آ. (٥) قوله: ﴿تكادُ السموات يَتَفَطَّرْنَ﴾: قد مَرَّ في مريم[1] الخلافُ والكلامُ فيه مُشْبَعاً. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[2] زاد هنا: «ورُوِيَ عن يونسَ عن أبي عمروٍ قراءةٌ غريبةٌ «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَيْن مع النونِ، ونظيرُهما حرفٌ نادرٌ رُوِيَ في نوادر ابنِ الأعرابي: «الإبلُ تَتَشَمَّمْن»[3]. قال الشيخ[4]: «والظاهرُ أنَّ هذا وهمٌ منه؛ لأنَّ ابن خالويه قال في «شاذِّ القراءاتِ»[5] ما نَصُّه: «تَنْفَطِرْنَ» بالتاء والنون، يونس عن أبي عمروٍ» قال ابنُ خالَوَيْه: «وهذا حرفُ نادرٌ لأنَّ العربَ لا تجمعُ بين علامَتَيْ التأنيثِ. لا يقال: النساءُ تَقُمْنَ، ولكن يَقُمْنَ، «والوالداتُ يُرْضِعْنَ»[6] ولا يقال: تُرْضِعْنَ. وقد كان أبو عُمَرَ الزاهدُ رَوَى في نوادرِ ابن الأعرابي: «الإبلُ تَتشمَّمْن»[7] فأنكَرْنَاه، فقد قَوَّاه الآن هذا». قال الشيخ[8]: «فإنْ كانَتْ نُسَخُ الزمخشريِّ متفقةً على قولِه: «بتاءَيْن مع النون» فهو وهمٌ، وإنْ كان في بعضها «بتاءٍ مع النونِ» كان موافقاً لقولِ ابن خالَوَيْهِ، وكان «بتاءَيْن» تحريفاً من النُّساخ. وكذلك كَتْبُهُم «تَتَفَطَّرْن» و«تَتَشَمَّمْنَ» بتاءَيْن» انتهى.

قلت: كيف يَسْتقيم أَنْ يكونَ كَتْبُهم تَتَشَمَّمْن بتاءَيْن وهماً؟ وذلك لأنَّ ابنَ خالَوَيْهِ أورَدَه في مَعْرِضِ النُّدْرَةِ والإنكارِ، حتى تَقَوَّى عنده بهذه القراءةِ، وإنما يكون نادراً مُنْكَراً بتاءَيْن فإنه حينئذٍ يكونُ مضارِعاً مُسْنَداً لضميرِ الإبلِ، فكان مِنْ حَقِّه أَنْ يكونَ حرفُ مضارَعَتِه ياءً منقوطةً مِنْ أسفلَ نحو: «النساءُ

---

(١) الآية ٩٠ من مريم. وانظر: الدر المصون ٦٤٦/٧.
(٢) الكشاف ٤٥٩/٣.
(٣) الكشاف: «تشممن» وهو تحريف.
(٤) البحر ٥٠٨/٧.
(٥) الشواذ ١٣٤.
(٦) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(٧) ابن خالويه: تَسْمَنُّ.
(٨) البحر ٥٠٨/٧.

يَقُمْنَ» فكان يَنْبغي أَنْ يقال: الإبلُ يَتَشَمَّمْنَ بالياء مِنْ تحتُ ثم بالتاءِ مِنْ فوقُ، فلمَّا جاء بتاءَيْن كلاهما مِنْ فوقُ ظهرَ ندورُه وإنكارُه. ولو كان على ما قال الشيخُ: إنَّ كَتْبَهم بتاءَيْن وهمٌ[1]، بل كان ينبغي كَتْبُه بتاءٍ واحدةٍ لَما كان فيه [٧٨٥/أ] شذوذٌ/ ولا إنكارٌ؛ لأنه نظيرُ «النسوةُ قد خَرَجْنَ» فإنَّه ماضٍ مسندٌ لضميرِ الإناثِ، وكذا لو كُتِب بياءٍ مِنْ تحتُ وتاءٍ مِنْ فوقُ لم يكنْ فيه شذوذٌ ولا إنكارٌ، وإنما يجيْءُ الشذوذُ والإنكارُ إذا كان بتاءَيْنِ منقوطتَيْن مِنْ فوقُ، ثم إنَّه سواءٌ قُرِيءَ «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَيْن أو بتاءٍ ونونٍ فإنه نادرٌ كما ذَكَرَ ابنُ خالَوَيْه، وهذه القراءةُ لم يُقْرَأْ بها في نظيرتِها في سورةِ مريم[2].

قوله: «مِنْ فَوْقِهِنَّ» في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه عائدٌ على السموات أي: يَبْتَدِيءُ انفطارُهُنَّ مِنْ هذه الجهةِ فـ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ متعلقةً بما قبلَها. الثاني: أنه [عائد] على الأرضين لتقدُّم ذِكْرِ الأرضِ قبلَ ذلك. الثالث: أنه يعودُ على فِرَقِ الكفَّارِ والجماعاتِ المُلْحِدين، قاله الأخفش الصغير، وأنكره مكي[3]، وقال: «لا يجوزُ ذلك في الذكور مِنْ بني آدَم». وهذا لا يُلْزِمُ الأخفشَ فإنَّه قال: على الفِرَقِ والجماعات، فراعى ذلك المعنى.

آ. (٧) قوله: ﴿قرآناً عربيًّا﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولُ «أَوْحَيْنا»، والكافُ للمصدرِ نعتاً أو حالاً. والثاني: أنَّه حالٌ من الكافِ، والكافُ هي المفعولُ لـ «أَوْحَيْنا» أي: أَوْحَيْنا مثلَ ذلك الإيحاءِ، وهو قرآنٌ عربيٌّ. وإليه نحا الزمخشريُّ[4]، وكونُ الكافِ اسماً في النَّثْرِ مذهبُ الأخفش[5].

---

(١) الأصل: «وهماً» وهو سهو.
(٢) الآية ٩٠.
(٣) لم يذكره في إعراب المشكل، وفي تفسير المشكل.
(٤) الكشاف ٣/٤٦١.
(٥) انظر: المغني ٢٣٩.

قوله: «ومَنْ حَوْلَها» عطفٌ على «أهل» المقدرِ قبل «أمَّ القرى» أي: لِتُنْذِرَ أهلَ أمِّ القرى ومَنْ حَوْلَها. والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: العذابَ. وقُرِئ[1] «لِيُنْذِرَ» بالياءِ مِنْ تحتُ أي: القرآن. وقولُه: «وتُنْذِرَ يومَ الجَمْعِ» هو المفعولُ الثاني. والأولُ محذوفٌ أي: وتُنْذِرَ الناسَ عذابَ يومِ الجمعِ، فحذفَ المفعولَ الأولَ من الإنذار الثاني، كما حَذَفَ المفعولَ الثاني مِنْ الإنذار الأولِ.

قوله: «لا رَيْبَ فيه» إخبارٌ فهو مستأنَفٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «يومَ الجمعِ»، وجعلَه الزمخشريُّ[2] اعتراضاً وهو غيرُ ظاهرٍ صناعةً؛ إذ لم يَقَعْ بين متلازِمَيْن.

قوله: «فَرِيقٌ» العامَّةُ على رَفْعِه بأحدِ وجهَيْنِ: إمَّا الابتداءِ، وخبرُه الجارُّ بعدَه. وساغ هذا في النكرةِ لأنَّه مَقامُ تفصيلٍ كقولِه[3]:

٣٩٦٥ـ ....

فثوبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرّْ

ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ مقدراً، تقديرُه: منهم فريقٌ. وساغ الابتداءُ بالنكرةِ لشيئَيْنِ: تقديمِ خبرِها جارًّا ومجروراً، ووَصْفِها بالجارِّ بعدَها. والثاني: أنه خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هم، أي: المجموعون دَلَّ على ذلك قولُه: «يومَ الجَمْعِ».

وقرأ[4] زيدُ بن علي «فريقاً، وفريقاً» نصباً على الحال مِنْ جملةٍ محذوفةٍ

---

(١) الكشاف ٣/٤٦١.

(٢) الكشاف ٣/٤٦١.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٨.

(٤) القرطبي ١٦/٦، والبحر ٧/٥٠٩.

أي: افترقوا أي: المجموعون. وقال مكي[1]: «وأجاز الكسائيُّ والفراءُ[2] النصبَ في الكلام في «فريقاً» على معنى: تُنْذِرُ فريقاً في الجنة وفريقاً في السَّعير يومَ الجمع». قلت: قد تقدَّم أنَّ زيدَ بن علي قرأ بذلك، فكأنَّه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءةٌ؛ بل ظاهرُ نَقْلِه عن هذَيْن الإمامَيْن أنهما لَم يَطَّلعا عليها، وجَعَل «فريقاً» مفعولاً أولَ لـ «تُنْذِرَ» و «يومَ الجَمْعِ» مفعولاً ثانياً. وفي ظاهرِه إشكالٌ: وهو أنَّ الإنذارَ لا يقعُ للفريقَيْنِ، وهما في الجنة، وفي السَّعير، إنَّما يكونُ الإنذارُ قبل استقرارِهما فيهما. ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنه: بأنَّ المرادَ مَنْ هو مِنْ أهلِ الجنة ومِنْ أهلِ السَّعير، وإنْ لم يكنْ حاصلاً[3] فيهما وقتَ الإنذارِ، و «في الجنة» صفةٌ لـ «فَريقاً» أو متعلِّقٌ بذلك المحذوفِ.

آ. (٩) **قوله: ﴿أم اتَّخَذوا﴾**: هذه «أم» المنقطعةُ تتقَدَّر بـ بل التي للانتقالِ وبهمزةِ الإنكارِ، أو بالهمزةِ فقط، أو بـ بل فقط.

قوله: «فاللَّهُ هو الوليُّ». الفاءُ عاطفةٌ ما بعدَها على ما قبلَها. وجعلها الزمخشريُّ[4] جوابَ شرطٍ مقدرٍ. كأنَّه قيل: إنْ أرادوا أولياءَ بحقٍ فاللَّهُ هو الوليُّ.

آ. (١١) **قوله: ﴿فاطرُ﴾**: العامَّةُ على رفعِه خبراً لـ «ذلكم» أو نعتاً لـ «ربِّي» على تَمَحُّضِ إضافتِه. و «عليه توكَّلْتُ» معترضٌ على هذا، أو مبتدأ، وخبرُه «جَعَلَ لكم» أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو. وزيد بن علي[5]:

---

(١) مشكل الإعراب ٢/٢٧٦.
(٢) قال الفراء في معانيه ٣/٢٢: «ولو كان فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير كان صواباً. والرفعُ أجود في العربية».
(٣) ش: «حالاً».
(٤) الكشاف ٣/٤٦١.
(٥) القرطبي ١٦/٧، والبحر ٧/٥٠٩.

«فاطرٍ» بالجرِّ نعتاً للجلالةِ في قوله: «إلى اللَّهِ»، وما بينهما اعتراضٌ أو بـدلاً مِن الهاء في «عليه» أو «إليه».

وقال مكيٌّ[1]: «وأجاز الكسـائيُّ النصبَ على النداء». وقـال غيرُه: على المدح. ويجوزُ في الكلامِ الخفضُ على البدلِ من الهاءِ في «عليه». قلت: قد قرأ بالخفضِ زيدُ بن علي. وأمَّا نصبُه فلم أحفَظْه قراءةً.

قوله: «يَذْرَؤُكُمْ فيه» يجوزُ أَنْ تكونَ «في» على بابِها. والمعنى: يُكَثِّـرُكُمْ في هذا التدبيـر، وهو أنْ جَعَـلَ للناسِ والأنعـام أزواجاً حتى كـان بين ذُكورِهم وإناثِهم التوالُـدُ. والضميرُ في «يَـذْرَؤُكم» للمخاطبين والأنعـامِ. وغَلَّب العُقلاءَ على غيرِهم الغُيَّبِ. قال الزمخشري[2]: «وهي / من الأحكـامِ ذاتِ العلَّتَيْن». [٧٨٥/ب]
قال الشيخ[3]: «وهو اصطلاحٌ غـريبٌ، ويعني: أنَّ الخطابَ يُغَلَّبُ على الغَيْبـة إذا اجتمعـا»[4]. ثم قال الـزمخشريُّ: «فـإنْ قلت: مـا معنىٰ يَـذْرَؤُكم في هـذا التدبيرِ؟ وهلا قيل يَذْرَؤُكم به. قلت: جُعِل هذا التدبيرُ كـالمَنْبَع والمَعـدِنِ للبَثِّ والتكثيـرِ. ألا تَراكَ تقـول: للحَيَوان في خلق الأزواج تكثيـر، كما قـال تعـالى: «ولكم في القِصـاص حَياةٌ»[5]. والثـاني[6]: أنها للسببيـة كالبـاء أي: يُكَثِّـرُكم بسببِه. والضميرُ يعودُ للجَعْلِ أو للمخلوقِ».

قوله: «ليس كمثلِه شيءٌ» في هذه الآيةِ أوجـهٌ، أحدُهـا ـ وهو المشهـورُ

(١) المشكل ٢/٢٧٦.
(٢) الكشاف ٣/٤٦٢.
(٣) البحر ٧/٥١٠.
(٤) «فتقـول: أنت وزيد يقـومان، والعـاقل يغلب على غيـر العاقـل إذا اجتمعـا فتقـول: الحيوان وغيرهم يسبحون خالقهم». اهـ. أبو حيان.
(٥) الآية ١٧٩ من البقرة.
(٦) الأول: أنَّ «في» على بابها.

عند المُعْرِبين ـ أنَّ الكافَ زائدةٌ في خبرِ ليس، و «شيءٌ» اسمُها. والتقدير: ليس شيءٌ مثلَه. قالوا: ولولا ادِّعاءُ زيادتِها لَلَزِمَ أَنْ يكونَ له مِثْلٌ، وهو مُحالٌ؛ إذ يَصيرُ التقديرُ على أصالةِ الكاف[1]: ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، فنفى المماثلةَ عن مثلِه، فثبَتَ أنَّ له مثْلاً، لا مثلَ لذلك المَثَلِ، وهذا مُحالٌ تَعالى اللَّهُ عن ذلك.

وقال أبو البقاء[2]: «ولو لم تكنْ زائدةً لأَفْضَى ذلك إلى المُحال[3]؛ إذ كان يكونُ المعنى: أنَّ له مِثْلاً وليس لمثلِه مِثْلٌ. وفي ذلك تناقضٌ؛ لأنَّه إذا كان له مِثْلٌ فلِمِثْله مِثْلٌ وهو هو، مع أنَّ إثباتَ المِثْلِ لله تعالى مُحالٌ». قلت: وهذه طريقةٌ غريبةٌ في تقريرِ الزيادةِ، وهي طريقةٌ حسنةٌ فيها حُسْنُ صناعةٍ.

والثاني: أنَّ مِثْلاً هي الزائدةُ كزيادتِها في قوله تعالى: «بمثلِ ما آمنْتُم به»[4]. قال الطبري[5]: «كما زِيْدَتِ الكافُ في قوله[6]:

٣٩٦٦ـ وصَالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

وقولِ الآخر[7]:

٣٩٦٧ـ فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مَأْكُوْلْ

---

(١) قوله: «الكاف» غير واضح في الأصل، أثبتناه من ش.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٣) في مطبوعة الإملاء «الحال» وهو تحريف.

(٤) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٥) تفسير الطبري ٢٥/١٣.

(٦) البيت لخطام المجاشعي. وهو في الكتاب ١/١٣، والخصائص ٢/٣٦٨، وابن يعيش ٨/٤٢، ومجالس ثعلب ٣٩، ورصف المباني ١٩٦. والصاليات: الأثافي وهي الحجارة تحت القدر. ككما يؤثفين: مثل ما نُصِبْن لم يزلن.

(٧) تقدم برقم ٢١٠.

وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الأسماءِ ليسَتْ بجائزةٍ. وأيضاً يصيرُ التقديرُ ليس كـ هو شيءٌ[1]، ودخولُ الكافِ على الضمائرِ لا يجوزُ إلَّا في شعرٍ[2].

الثالث: أنَّ العربَ تقولُ «مثلُكَ لا يَفْعَلُ كذا» يعْنُون المخاطبَ نفسَه؛ لأنَّهم يُريدون المبالغةَ في نَفْيِ الوصفِ عن المخاطب، فينفونَها في اللفظِ عن مثلِه، فَيَثْبُتُ انتفاؤُها عنه بدليلِها. ومنه قول الشاعر[3]:

٣٩٦٨ـ على مِثْلِ ليلى يَقْتُلُ المرءُ نَفْسَه
وإنْ باتَ مِنْ ليلى على اليأس طاويا

وقال أوس بن حجر[4]:

٣٩٦٩ـ ليس كمثلِ الفتى زُهَيْرٍ
خَلْقٌ يُوازِيه في الفضائلِ

وقال آخر[5]:

٣٩٧٠ـ سَعْدُ بنُ زيدٍ إذا أبصرْتَ فضلَهُمُ
فما كمِثْلِهِمُ في الناسِ مِنْ أَحَدِ

قال ابن قتيبة[6]: «العرب تُقيم المِثْلَ مُقامَ النفسِ فتقول: مثلي لا يُقال

(١) لأنه بزيادة «مثل» يبقى الضمير المتصل فيتحول إلى منفصل.
(٢) كقول رؤبة أو العجاج: (الكتاب ٢/٣٩٢).
فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلَّا حاظِلا
وقد يقال: إن الممنوعَ مباشرةُ الكاف للضمير.
(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ٢٩٦.
(٤) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٧/٥١٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٣/٥١٣، والبحر ٧/٥١٠.
(٦) تفسير غريب القرآن ٣٩١.

له هذا، أي: أنا لا يُقال لي». قيل: و[نظيرُ][1] نسبةُ المِثْـل إلى مَنْ لا مِثْل لـه قولُك: فلانٌ يدُه مبسوطةٌ تريد أنـه جَوادٌ، ولا نَـظَرَ في الحقيقة إلى اليـد، حتى تقولُ ذلك لمَنْ لا يَدَ له كقولِه تعالىٰ: «بل يَداه مَبْسوطتان»[2].

الـرابع: أَنْ يُـرادَ بالمِثْـلِ الصفةُ، وذلـك أنَّ المِثْلَ بمعنى المَثَـلَ والمَثَلُ الصفةُ، كقولِه تعالى: «مَثَلُ الجنة»[3] فيكـونُ المعنى: ليس مِثْلُ صفتِـه تعالى شيءٌ من الصفات التي لغيرِه، وهو مَحْمَلٌ سهلٌ.

آ. (١٣) **قوله: ﴿أَنْ أَقيمـوا﴾**: يجوز فيهـا أوجهٌ، أحـدُها: أَنْ تكونَ مصدريةً في محلِّ رفعٍ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: هو أَنْ أَقيموا أي: الـدينُ المشـروعُ تـوحيـدُ الله تعـالى. الثـاني: أنهـا في محـلِّ نصبٍ بـدلاً من الموصولِ كأنَّه قيل: شَرَعَ لكم تـوحيدَ الله تعـالىٰ. الثالث: أنَّهـا في محلِّ جـرٍّ بدلاً من الدين. الرابع: أنَّها في محلِّ جَـرٍّ أيضاً بـدلاً من الهاء. الخـامس: أَنْ تكونَ مُفَسِّرةً؛ لأنها قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول.

آ. (١٤) **قوله: ﴿أُوْرِثُوا﴾**: قرأ[4] زيد بن علي «وُرِّثوا» بالتشديد [مِنْ] وُرِّثَ مبنياً للمفعول.

آ. (١٥) **قوله: ﴿فلذلك فادْعُ﴾**: في اللامِ وجهان، أحدهما: أَنْ تكـونَ بمعنى إلى. والثاني: أنهـا للعلةِ أي: لأجلِ التفـرُّقِ والاختلافِ ادْعُ للدِّين القيِّمِ.

---

(١) زيادة من البحر حيث ينقل عنه السمين. البحر ٧/ ٥١٠.

(٢) أليس من الأنسب أن نقول: له يدٌ تليق به سبحانه. كمـا أثبت ذلك لـذاته سبحـانه. والآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ٣٥ من الرعد.

(٤) البحر ٧/٥١٣، والكشاف ٣/ ٤٦٤.

قوله: «وأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ» يجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: وأُمِرْت بذلـك لأَعْدِلَ. وقيـل: وأُمرت أَنْ أَعْـدِلَ، فالـلامُ مزيـدةٌ. وفيه نَـظَرٌ؛ لأنَّك بعـد زيادةِ الـلام تحتاج إلى تقديرِ حرفِ جر أي: بأَنْ أَعْدِلَ.

آ. (١٦) قوله: ﴿والذين يُحاجُّون﴾: مبتدأ و«حُجَّتُهم» مبتـدأ ثانٍ، و«داحِضَةٌ» خبرُ الثاني، والثـاني وخبـرُه خبـرٌ عن الأول. وأعـربَ مكيٌّ[١] «حُجَّتُهم» بـدلاً/ من الموصـول بدلَ اشتمـال. والهـاءُ في «لـه» تعـودُ على الله [٧٨٦/أ] أو على الرسول عليه السلام أي: مِنْ بعدِ ما استجـاب الناسُ لله تعـالى، أو مِنْ بعدِما استجاب اللَّهُ لرسولِه حين دعا على قومِه.

آ. (١٧) قوله: ﴿لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾: إنما ذَكَّر «قَريب» وإنْ كان صفةً لمؤنث لأنَّ الساعةَ في معنىٰ الـوقتِ، أو البعثِ، أو على معنى النَّسب أي: ذاتُ قُرْب، أو على حَذْفِ مضـافٍ أي: مجيء الساعـةِ. وقيل: للفـرق: بينهـا وبين قـرابـةِ النسَبِ. وقيـل: لأنَّ تـأنيثهـا مجـازيٌّ، نقله مكي[٢]، وليس بشيءٍ؛ إذ لا يجوز: الشمسُ طالـعٌ ولا القِدْرُ فـائرٌ. وجملةُ التـرجِّي أو الإِشفاقِ مُعَلِّقَةٌ للدرايةِ. وتقدَّم مثلُه آخرَ الأنبياء[٣].

آ. (٢٠) قوله: ﴿نَزِدْ له في حَرْثِه﴾: قـد تَقَدَّم أنَّ كـوْنَ الشرطِ ماضياً والجزاءِ مضارعاً مجزوماً لا يختَصُّ مجيْئُه بـ «كان» خلافاً لأبـي الحكم[٤] مصنِّفِ «كتابِ الإعراب» فإنَّه قال: «لا يجوز ذلك إلاَّ مع «كـان» إلاَّ في ضرورةِ

---

(١) المشكل ٢/٢٧٦.

(٢) المشكل ٢/٢٧٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١١.

(٤) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٤. وكتابه «الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب». انظر: كشف الظنون ١/١٢٥.

شعرٍ». وأطلق النَّحْويون جوازَ ذلك، وأنشدوا بيتَ الفرزدق[1]:

٣٩٧١ـ دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدِرُوا
عليك يَشْفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغيرِ

وقولَه أيضاً[2]:

٣٩٧٢ـ تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونني
نكنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبان

وقرأ[3] ابن مقسم والزعفراني ومحبوب «يَزِدْ» و «يُؤْتِه» بالياء مِنْ تحتُ أي: الله تعالى. وقرأ[4] سلام «نُؤْتِهُ» بضمِّ هاءِ الكناية وهو الأصلُ، وهي لغةُ الحجاز. وتقدَّمَ خلافُ القُرَّاءِ في ذلك.

آ. (٢١) **قوله: ﴿شَرَعُوا لهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ المرفوعُ عائداً على الشركاء، والمجرورُ على الكفار. ويجوز العكسُ؛ لأنَّهم جَعَلوا لهم أَنْصِباءَ.

قوله: «وإنَّ الظالمين» العامَّةُ بالكسر على الاستئناف. ومسلم[5] ابن جندب والأعرج بفتحِها عطفاً على «كلمةُ»، وفَصَلَ بين المتعاطفَيْن بجوابِ «لولا» تقديرُه: ولولا كلمةٌ واستقرارُ الظالمين في العذاب لقُضِيَ، وهو نظيرُ: «ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِنْ ربِّك لكان لِزاماً وأَجَلٌ مُسَمَّى»[6].

---

(١) تقدم برقم ١٢٣٢.
(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.
(٣) البحر ٧/٥١٤.
(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٤٩، والنشر ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦، والمحتسب ٢/٢٤٩، والبحر ٧/٥١٤.
(٥) القرطبي ١٦/٢٠، والمحتسب ٢/٢٥٠، والبحر ٧/٥١٥.
(٦) الآية ١٢٩ من طه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وهو واقع بهم﴾: أي: والإشفاقُ أو العذاب. و«روضاتُ الجنَّات»: قال الشيخ[١]: «واللغةُ الكثيرةُ تسكينُ الواوِ، ولغةُ هُذَيْلٍ فَتْحُ الواو، إجراءً لها مُجْرى الصحيح نحو: جَفَنات، ولم يقرأ أحدٌ فيما عَلِمْناه بلغتِهم». قلت: إن عَنَىٰ لم يَقْرأ أحدٌ بلغتهم في هذا البابِ من حيث هو هو فليس كذلك؛ لأني قد قَدَّمْتُ لك في سورة النور أنَّ الأعمشَ قرأ «ثلاث عَوَرَات»[٢] بفتحِ الواو. وإنْ عنى أنَّه لم يُقْرأ في «رَوْضات» بخصوصِها ـ وليس بظاهرِ عبارته ـ فيُحْتمل ذلك.

قوله: «عندَ رَبِّهم» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «يَشاؤُون» قاله الحوفي، أو للاستقرارِ العاملِ في «لهم» قاله الزمخشريُّ[٣]، والعِنْدِيَّةُ مجازٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ عبادَه﴾: كقوله: «كالذي خاضُوا»[٤] وقد تقدَّم تحقيقُه، وتقدَّمَتِ القراءاتُ في «يُبَشِّر»[٥]. وقرأ[٦] مجاهد وحميد بن قيس «يُبْشِرُ» بضمِّ الياءِ وسكونِ الباءِ وكسرِ الشينِ مِنْ أَبْشَر منقولاً مِنْ بَشِر بالكسر، لا مِنْ بَشَر بالفتح، لأنه متعدٍّ. والتشديدُ في «بَشَّر» للتكثيرِ لا للتعديةِ؛ لأنه متعدٍّ بدونها. ونقل الشيخ[٧] قراءةَ «يَبْشُرُ» بفتح الياء وضم الشين عن حمزةَ والكسائي من السبعة، ولم يذكرْ غيرَهما من السبعةِ، وقد وافَقَهما على ذلك ابن كثير وأبو عمرو. و«ذلك» مبتدأٌ والموصولُ بعده خبرُه،

---

(١) البحر ٧/٥١٥.
(٢) الآية ٥٨.
(٣) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٤) الآية ٦٩ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٦/٨٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/١٥٢.
(٦) المحتسب ٢/٢٥١، والقرطبي ١٦/٢١، والبحر ٧/٥١٥.
(٧) البحر ٧/٥١٥.

وعائدُه محذوفٌ على التدريجِ المذكـورِ في قولِـه: «كالـذي خاضـوا»[1] أي: يُبَشِّرُ به، ثم يُبَشِّره على الاتِّساع. وأمَّا على رأي يونسَ[2] فـلا تحتاجُ إلى عـائدٍ لأنها عنده مصـدريَّةٌ، وهـو قول الفـراء[3] أيضاً. أي: ذلـك تبشيرُ اللَّهِ عبـادَه. و «ذلك» إشارةٌ إلى ما أَعَدَّه الله لهم من الكرامة.

وقـال الزمخشـري[4]: «أو ذلك التبشيـرَ الـذي يُبَشِّـره اللَّهُ عبـادَه». قـال الشيـخ[5]: «وليس بظاهـرٍ؛ إذ لم يتقدَّمْ في هـذه السورةِ لفظُ البُشْـرى، ولا مـا يَدُلُّ عليها مِنْ بَشَّر أو شبهِه».

قوله: «إلاَّ المودَّةَ» فيها قولان، أحدهمـا: أنَّها استثنـاءٌ منقطعٌ؛ إذ ليسَتْ من جنسِ الأَجْرِ. والثاني: أنه متصلٌ أي: لا أسأُلكم عليه أجراً إلاَّ هذا. وهـو أَنْ تَوَدُّوا أهلَ قرابتي ولم يكنْ هذا أجراً في الحقيقةِ؛ لأنَّ قرابتَه قـرابتُهم فكانت صلتُهم لازمةً لهم في المروءةِ، قاله الزمخشري[6]. وقال أيضاً[7]: «فإنْ قلت: هلاَّ قيل: إلاَّ مودةَ القُرْبَىٰ، أو إلاَّ المودةَ للقُرْبـى. قلت: جُعِلوا مكـاناً للمـودَّةِ ومَقَرًّا لها كقولِك: لي في آل فلان مَوَدَّة[8]، وليست «في» صلةً للمـودةِ كالـلامِ إذا قلتَ: إلاَّ المـودةَ للقربـى، إنمـا هي متعلقةٌ بمحـذوفٍ تَعَلُّقَ الظَرفِ به في قـولك: «المـالُ في الكيس»، وتقديـرُه: إلاَّ المودةَ ثـابتةً في القُـرْبَـى ومتمكنـةً

(١) انظر: الدر ٦/٨٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٨٤.
(٣) انظر: معاني القرآن ١/٤٤٦.
(٤) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٥) البحر ٧/٥١٥ ـ ٥١٦.
(٦) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٧) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٨) «ولي فيهم هوى وحب شديد، تريد: أحبهم وهم مكان حبي ومحله». اهـ.

فيها». قلت: وأحسنُ ما سَمِعْتُ في معنى هذه الآيةِ حكايةُ الشعبيِّ قال: أَكْثَرَ النـاسُ علينـا في هـذه الآيـةِ فكتَبْنـا إلى ابن عبـاس نسـألُـه عنهـا. فكتب: أنَّ رسـولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم كـان أوسطَ الناسِ في قـريش، ليس بـطنٌ مِنْ بطونهم إلَّا قد وَلَدَه، فقال الله تعـالى: قل لا أسـألُكم عليه أَجْـراً إلَّا أن تَوَدُّوني في قَرابتي منكم فارْعَوْا ما بيني وبينكم فصَدِّقوني.

وقـال أبو البقـاء[1]: «وقيل: متصـلٌ أي/: لا أسألكم شيئـاً إلَّا المودةَ». [٧٨٦/ب] قلت: وفي تأويلِه متصلاً بما ذَكَر، نظرٌ لمجيئه بـ «شيء» الذي هو عامٌّ، وما مِنْ استثناءٍ منقطع إلَّا ويمكن تأويلُه بما ذَكَر، ألا ترىٰ إلى قولك: «مـا جاءني أحـدٌ إلَّا حمارٌ» أنه يَصِـحُّ: ما جـاءني شيءٌ إلَّا حماراً. وقـرأ[2] زيد بن علي «مَـوَدَّة» دون ألفٍ ولام.

قوله: «نَزِدْ له فيها حُسْناً» العامَّةُ على «نَزِدْ» بالنـون للعظمـة. وزيد[3]ابن علي وعبدُ الوارث عن أبـي عمروٍ «يَزِدْ» بالياءِ مِنْ تحتُ أي: يَـزِدِ اللَّهُ. والعامَّـةُ على «حُسْنـاً» بـالتنـوين مصـدراً على فُعْـل نحـو: شُكْـر. وهـو مفعـولٌ بـه. وعبدُ الوارث[4] عن أبـي عمرو «حُسْنى» بألفِ التأنيث على وزنِ بُشْرَىٰ ورُجْعَى وهو مفعولٌ به أيضاً. ويجوز أَنْ يكونَ صفـةً كـ فُضْلَى، فيكونَ وصفـاً لمحذوف أي خَصْلَةً حسنى.

آ. (٢٤) **قـولـه: ﴿ويَمْـحُ اللَّهُ الباطـلَ﴾**: هـذا مستـأنَفٌ غيـرُ داخلٍ في جزاءِ الشرطِ، لأنه تعـالى يمحو البـاطلَ مـطلقاً، وسَقَـطت الواوُ منـه

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٤.
(٢) البحر ٧/٥١٦.
(٣) البحر ٧/٥١٦.
(٤) البحر ٧/٥١٦.

لفظاً لالتقاءِ الساكنين في الدَّرْج، وخَطَّاً حَمْلاً للخط على اللفظِ كما كتبوا «سَنَدْعُ الزَّبانية»[1] عليه ولكن ينبغي أَنْ لا يجوزَ الوقفُ على هذا؛ لأنه إنْ وَقَفَ عليه بالأصلِ، وهو الواوُ، خالَفْنا خطَّ المصحفِ، وإنْ وَقَفْنا بغيرها موافَقَةً للرسمِ خالَفْنا الأصلَ، وقد مَرَّ لك بحثُ مثلِ هذا. وقد مَنَعَ مكي الوقفَ على نحوِ «ومَنْ تَقِ السيئات»[2] وبابِه.

قوله: «ما تَفْعَلُون» قرأ الأخوَان وحفص «تَفْعلون» بالتاءِ مِنْ فوقُ[3] نظراً إلى قولِه: «عن عبادِه». والباقون بالخطاب إقبالاً على الناسِ عامَّة.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿ويَسْتجيبُ الذين آمنوا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ فاعلاً أي: يُجيبون ربَّهم إذا دعاهُمْ كقولِه: «استجيبوا للَّهِ وللرسولِ إذا دعاكم»[4]. واستجابَ كأَجاب. ومنه[5]:

٣٩٧٣ـ وداعٍ دَعا يا مَنْ يُجيب إلى النَّدى
فلم يَسْتَجِبْه عند ذاكَ مُجيبُ

ويجوزُ أَنْ تكونَ السينُ للطلب على بابِها بمعنى: ويُسْتَدْعَى المؤمنون للإجابة عن ربِّهم بالأعمالِ الصالحة. ويجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ مفعولاً به، والفاعلُ مضمرٌ يعودُ على الله بمعنى: ويُجيب اللَّهُ الذين آمنوا أي: دعاهم. وقيل: ثَمَّ لامٌ مقدرةٌ أي: ويَسْتجيب الله للذين آمنوا فَحَذَفها للعِلْم بها.

---

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٩ من غافر.

(٣) الأصل من تحت، وهو سهو، والتصحيح من المظان. وانظر: الإتحاف ٢/٤٥٠، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٢/٣٦٧، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ١٦/٢٦، والبحر ٧/٥١٧.

(٤) الآية ٢٤ من الأنفال.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

آ. **(٢٨) قوله: ﴿مِنْ بعد ما قَنَطُوا﴾**: «ما» مصدريَّةٌ أي: مِنْ قُنوطهم. والعامَّةُ على فتح النـون. وقرأ[1] يحيى بن وثـاب والأعمش بكسرِهـا وهي لغةٌ، وعليها قُرِىء «يَقْنَطُ»[2] «لا تَقْنَطوا»[3] بفتحِ النونِ في المتـواتر. ولم يُقْرَأ بالكسر في الماضي إلّا شاذاً.

آ. **(٢٩) قوله: ﴿ومـا بَثَّ﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ مجرورةَ المحـلِّ عطفاً على «السمواتِ» أو مرفوعتَه عـطفاً على «خَلْقُ» على حَـذْفِ مضافٍ أي: وخَلْقُ ما بَثَّ، قاله الشيخ[4]. وفيه نظر؛ لأنَّه يَؤُول إلى جَرِّه بالإِضافةِ[5] لـ خَلْق المقدَّرِ، فلا يُعْدَلُ عنه.

قوله: «فيهما» أي: السموات والأرض. والسماءُ لا ذَوات فيها فقيل: هو مثلُ قولِه: «نَسِيا حُوْتَهما»[6]، «يَخْـرُجُ منهما اللؤلؤُ والمَـرْجانُ»[7]. وقيـل: بل خَلَقَ في السمـاء مَنْ يَدِبُّ. وقيـل: مِن الملائكـةِ مَنْ يمشي مع طَيَـرانه. وقـال الفارسي: «هو على حَـذْفِ مضافٍ أي: ومـا بَثَّ في أحدِهمـا» وهذا إلغـازٌ في الكلام.

قـولـه: «إذا يَشـاء» «إذا» منصـوبـةٌ بـ «جَمْعِهم» لا بـ «قـديـرٌ». قـال أبـو

---

(١) الإتحاف ٢/٤٥٠، والبحر ٧/٥١٨، والقرطبي ١٦/٢٨.
(٢) الآية ٥٦ من الحجر. قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر النون، والباقون بالفتح. السبعة ٣٦٧.
(٣) الآية ٥٣ من الزمر.
(٤) البحر ٧/٥١٨.
(٥) بـل في اعتراضـه نظر؛ لأن المضـاف إليه نـاب مَنابَ المضـافِ المحـذوف نحـو: «واسأل القريةَ» بالنصب.
(٦) الآية ٦١ من الكهف. قال في فتح القدير ٣/٢٩٨. «قيل: الذي نسي إنما هـو فتى موسىٰ لأنه وكل أمر الحوت إليه».
(٧) الآية ٢٢ من الرحمٰن. ويخرج من المالح. انظر: فتح القدير ٥/١٣٤.

البقاء[1]: «لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى أَنْ يَصيرَ المعنى: وهو على جَمْعِهم قديرٌ إذا يشاء، فتتعلَّقُ القدرةُ بالمشيئةِ وهو مُحالٌ». قلت: ولا أَدْري ما وجهُ كونِه مُحالاً على مذهبِ أهلِ السُّنة؟ فإنْ كان يقولُ بقولِ المعتزلةِ: وهو أنَّ القدرةَ تتعلَّق بما لم يَشَأ الله يمشي كلامُه، ولكنه مذهبٌ رديْءٌ لا يجوزُ اعتقادُه، ونقول: يجوزُ تعلُّقُ الظرفِ به أيضاً.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿فبِما﴾**: قرأ[2] نافعٌ وابنُ عامر «بما» دونَ فاءٍ. والباقون «فبما» بإثباتِها. فـ«ما» في القراءةِ الأولى الظاهرُ أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي، والخبر الجارُّ مِنْ قولِه: «بما كَسَبَتْ». وقال قومٌ منهم أبو البقاء[3]: إنَّها شرطيةٌ حُذِفَتْ منها الفاءُ. قال أبو البقاء: «كقوله تعالى: «فإنْ أَطَعْتموهم إنكم لمشركون»[4]. وقولِ الشاعر[5]:

٣٩٧٤ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرها

. . . .

وهذا ليس مذهبَ الجمهورِ، إنما قال به الأخفشُ وبعضُ البغداديين. وأما الآية فـ«إنَّكم لَمُشْرِكون» ليس جواباً للشرط، إنما هو جوابٌ لقَسمٍ مقدرٍ حُذِفَتْ لامُه الموطِّئَةُ قبلَ أداةِ الشرطِ.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فالظاهرُ أنها فيها شرطيةٌ، ولا يُلْتَفَتُ لقولِ أبي

(١) الإملاء ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) السبعة ٥٨١، والنشر ٢/٣٦٧، والبحر ٧/٥١٨، والقرطبي ١٦/٣٠، والتيسير ١٩٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٤) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

البقاء[1]: «إنَّه ضعيفٌ». ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولةَ، والفاءُ داخلةٌ في الخبر تشبيهاً للموصولِ بالشرط، بشروطٍ ذكَرْتُها مُسْتوفاةً في هذا الموضوعِ بحمدِ الله تعالى. وقد وافق نافعٌ وابنُ عامرٍ مصاحفَهما؛ فإنَّ الفاءَ ساقطةٌ من مصاحفِ المدينةِ والشامِ، وكذلك الباقون فإنها ثابتةٌ في مصاحفِ مكةَ والعراقِ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الجَوارِي﴾: أي: السفنُ الجوارِي. فإن قلت: الصفةُ متى لم تكن خاصَّةً بموصوفِها امتنع حَذْفُ الموصوفِ. لا تقولُ: مررتُ بماشٍ؛ لأنَّ المَشْيَ عامٌّ. وتقول: مررتُ بمهندسٍ وكاتبٍ، والجَرْيُ ليس من الصفاتِ الخاصةِ فما وجهُ ذلك؟ فالجوابُ: / أنَّ قولَه: «في البحر» قرينةٌ دالَّةٌ على الموصوفِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه صفةً غالبةً كالأَبْطَح والأَبْرَق، فَوَلِيَتِ العواملَ دونَ موصوفِها. [٧٨٧/أ]

و «في البحر» متعلقٌ بـ «الجوَاري» إذا لم يَجْرِ مَجْرى الجوامدِ. فإنْ جَرَىٰ مَجْراه كان حالاً منه، وكذا قولُه: «كالأَعْلام» هو حالٌ أي: مُشْبهةً بالأعلام ـ وهي الجبالُ ـ كقول الخنساء[2]:

٣٩٧٥ـ وإنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُداةُ به
كأنَّه عَلَمٌ في رأسِه نارُ

وسُمِع: هذه الجَوارُ، وركبْتُ الجوارَ، وفي الجوارِ، بالإعراب على الراءِ تناسياً للمحذوفِ. وقد تقدَّم هذا في قولِه: «ومِنْ فوقِهم غَواشٍ»[3] في الأعراف.

---

(١) أبو البقاء في إملائه ٢/٢٢٥ ضَعَّف أن تكون «ما» بمعنى الذي على قراءة نافع «بما»، وحديث السمين هنا على قراءة الجمهور.

(٢) ديوان الخنساء ٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٥/٣٢٢.

آ. (٣٣) **قوله:** ﴿**فيظْلَلْنَ**﴾: العامَّةُ على فتحِ اللامِ التي هي عينٌ، وهو القياسُ؛ لأنَّ الماضيَ بكسرِها، تقول: ظَلِلْتُ قائماً. وقرأ[١] قتادةُ بكَسْرِها، وهو شاذٌّ نحو: حَسِب يَحْسِب وأخواتِه وقد تقدَّمَتْ. . .[٢] وقال الزمخشري[٣]: «مِنْ ظَلَّ يَظَلُّ ويَظِلُّ، نحو: ضَلَّ يَضَلُّ ويَضِلُّ». قال الشيخ[٤]: «وليس كما ذَكر؛ لأنَّ يَضَلُّ بفتح العين مِنْ ضَلِلْتُ بكسرِها في الماضي، ويَضِلُّ بالكسر مِنْ ضَلَلْتُ بالفتحِ وكلاهما مَقيسٌ» يعني أنَّ كلًّا منهما له أصلٌ يَرْجِعُ إليه بخلافِ «ظَلَّ» فإنَّ ماضيَه مكسورُ العينِ فقط.

والنون اسمُها، «ورَواكِدَ» خبرُها. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ظَلَّ» هنا بمعنى صار؛ لأنَّ المعنى ليس على وقتِ الظُّلول وهو النهارُ فقط، وهو نظيرُ: «أين باتَتْ يدُه» من هذه الحيثيَّةِ. والرُّكودُ: الثبوتُ والاستقرارُ قال[٥]:

٣٩٧٦ـ وقد رَكَدَتْ وسطَ السماءِ نجومُها
رُكوداً بوادِي الرَّبْرَبِ المتفرِّقِ

آ. (٣٤) **قوله:** ﴿**أو يُوْبِقْهُنَّ**﴾: عطفٌ على «يُسْكِنْ» قال الزمخشري[٦]: «لأنَّ المعنى: إنْ يَشَأْ يُسْكِن فيرَكَدْن. أو يَعْصِفْها فيَغْرَقْنَ بعَصْفِها».

قال الشيخ[٧]: «ولا يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ التقديرُ: أو يَعْصِفْها فيَغْرَقْنَ؛ لأنَّ

(١) القرطبي ١٦/٣٣، والبحر ٧/٥٢٠، والمحتسب ٢/٢٥٢.
(٢) خرم في الأصل بمقدار كلمة.
(٣) الكشاف ٣/٤٧١.
(٤) البحر ٧/٥٢٠.
(٥) تقدم برقم ٢١١٢.
(٦) الكشاف ٣/٤٧١.
(٧) البحر ٧/٥٢١.

إهْلاكَ السفنِ لا يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ بعَصْفِ الريحِ، بل قد يُهْلِكُها بقَلْعِ لوحٍ أو خَسْفٍ». قلت: والزمخشريُّ لم يذكُرْ أنَّ ذلك مُتَعيِّنٌ، وإنما ذَكَرَ شيئاً مناسباً؛ لأنَّ قولَه: «يُسْكِنِ الريحَ» يقابِلُه «يعْصِفْها» فهو في غايةِ الحُسْنِ والطِّباقِ.

قوله: «ويَعْفُ» العامَّةُ على الجزمِ عطفاً على جزاءِ الشرط. واستشكلَه القُشَيْرِيُّ قال: «لأنَّ المعنَى: إن يَشَأ يُسْكِنِ الريحَ فتبقى تلك السفنُ رواكدَ، أو يُهْلِكْها بذنوبِ أهلها فلا يَحْسُنُ عَطْفُ «ويَعْفُ» على هذا؛ لأنَّ المعنى يَصير: إنْ يَشَأْ يَعْفُ، وليس المعنى [على] ذلك بل المعنى: الإخبارُ عن العفوِ مِنْ غير شرطِ المشيئةِ، فهو عطفٌ على المجزومِ من حيث اللفظُ لا من حيث المعنىٰ. وقد قرأ قومٌ «ويَعْفُو» بالرفع وهي جيدةٌ في المعنىٰ». قال الشيخ[1]: «وما قاله ليس بجيدٍ إذ لم يَفْهَمْ مدلولَ التركيبِ والمعنى، إلَّا أنَّه تعالى إنْ يَشَأْ أهلك ناساً وأَنْجَىٰ ناساً على طريقِ العَفْوِ عنهم».

وقرأ[2] الأعمش «ويَعْفُوْ» بالواوِ. وهي تحتملُ أَنْ يكونَ كالمجزومِ، وثَبَتَتِ الواوُ في الجزمِ كثبوتِ الياء في «مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ»[3]. ويُحتمل أَنْ يكونَ الفعلُ مرفوعاً، أخبر تعالى أنَّه يَعْفو عن كثيرٍ من السيئات. وقرأ بعضُ أهلِ المدينة بالنصب، بإضمارِ «أَنْ» بعد الواوِ كنَصْبِه في قولِ النابغة[4]:

٣٩٧٧ـ فإنْ يَهْلَكْ أبو قابوسَ يَهْلَكْ
رَبيعُ الناسِ والبلدُ الحرَامُ

(١) البحر ٧/٥٢١.
(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٦/٣٣، والبحر ٧/٥٢٠.
(٣) الآية ٩٠ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٥٢.
(٤) تقدم برقم ٧٢٨.

ونــأخــذْ بــعــدَه بــذِنــابِ عَــيْشٍ
أجَــبَّ الــظهــرِ لــيس لــه سَــنــامُ

بنصبِ «ونَأْخُذ» ورفعِه وجَزْمِه. وهذا كما قُرِيء بالأوجه الثلاثة بعد الفاءِ في قولِه تعالى: «فيَغْفِرُ لمَنْ يَشاء»(1) وقد تقدَّم تقريرُه آخرَ البقرةِ، ويكونُ قد عَطَفَ هذا المصدرَ المؤولَ مِنْ «أَنْ» المضمرةِ والفعلِ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ من الفعلِ قبلَه. تقديرُه: أو يقع إيباقٌ وعَفْوٌ عن كثيرٍ. فقراءةُ النصبِ كقراءة الجزم في المعنى، إلَّا أنَّ في هذه عَطْفَ مصدرٍ مؤولٍ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ، وفي تَيْكَ عطفَ فعلٍ على مثلِه.

آ. (٣٥) قوله: ﴿ويَعْلَمَ الذين يُجادلون﴾: قرأ(2) نافعٌ وابنُ عامر برفعِه. والباقون بنصبِه. وقُرِيء بجزمِه أيضاً. فأمَّا الرفعُ فهو واضحٌ جداً، وهو يحتملُ وجهين: الاستئنافَ بجملةٍ فعليةٍ، والاستئنافَ بجملةٍ اسميةٍ، فتُقَدَّرُ قبل الفعل مبتدأً أي: وهو يعلمُ الذين، فالذين على الأول فاعلٌ، وعلى الثاني مفعولٌ. فأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها أوجهٌ، أحدُها: قال الزجَّاج(3): «على الصَّرْف». قال: «ومعنى الصرفِ صَرْفُ العطف عن اللفظ إلى العطفِ على المعنى». قال: «وذلك أنَّه لَمَّا لم يَحْسُنْ عطفُ «ويعلَمْ» مجزوماً على ما قبلَه
[٧٨٧/ب] إذ يكونُ المعنى: إنْ يَشَأْ/ يَعْلَمْ، عُدِل إلى العطف على مصدرِ الفعلِ الذي قبلَه. ولا يتأتَّى ذلك إلَّا بإضمار «أنْ» ليكونَ مع الفعلِ في تأويلِ اسمٍ».

---

(1) الآية ٢٨٤ من البقرة.

(2) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨١، والحجة ٦٤٣، والبحر ٥٢١/٧، والتيسير ١٩٥، والنشر ٣٦٧/٢، والقرطبي ٣٤/١٦.

(3) لم يَرِدْ هذا النص في كتابه «معاني القرآن». لدى إعرابه لهذه الآية. ومصطلح الصرف ورد في «معاني القرآن»، للفراء لدى إعرابه لهذه الآية ٢٤/٣.

الثاني: قولُ الكوفيين[1] أنه منصوبٌ بواوِ الصرف. يَعْنُون أنَّ الواوَ نفسَها هي الناصبةُ لا بإضمارِ «أنْ»، وتقدَّم معنى الصرف.

الثالث: قال الفارسيُّ[2] ـ ونقله الزمخشري[3] عن الزجاج[4] ـ إن النصب على إضمار «أنْ»؛ لأنَّ قبلها جزاءً تقول: «ما تصنعْ أصنعْ وأكرمَك» وإنْ شِئْتَ: وأكرمُك، على وأنا أكرِمُك، وإنْ شِئْتَ «وأكرمْك» جزْماً. قال الزمخشري[5]: «وفيه نظرٌ؛ لِما أَوْرَدَه سيبويه[6] في كتابه» قال: «واعلَمْ أنَّ النصبَ بالواوِ والفاء في قوله: «إنْ تَأْتِني آتِك وأعطيَك» ضعيفٌ، وهو نحوٌ مِنْ قوله[7]:

٣٩٧٨ـ ....

وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَريحا

فهذا لا يجوزُ[8]، لأنه ليس بحَدِّ الكلام ولا وجهِه، إلَّا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجبٍ أنَّه يفعلُ، إلَّا أَنْ يكونَ من الأول فِعْلٌ، فلمَّا ضارَعَ الذي لا يُوْجِبُهُ كالاستفهام ونحوِه أجازوا فيه هذا على ضَعْفِه». قال الزمخشري: «ولا يجوزُ أَنْ تُحْمَلَ القراءةُ المستفيضةُ على وجهٍ[9] ليس بحَدِّ

---

(١) انظر: المسألتين ٧٥، ٧٦ في الإنصاف.
(٢) الحجة (خ) ٤/٢٦٠.
(٣) الكشاف ٣/٤٧٢.
(٤) معاني القرآن له ٤/٣٩٩.
(٥) الكشاف ٣/٤٧٢.
(٦) الكتاب ١/٤٤٨.
(٧) تقدم برقم ٦٩٨.
(٨) الكشاف والكتاب: «يجوز» وهو أقرب للسياق أي: يجوز على ضعف.
(٩) الكشاف: «على وجه ضعيف».

الكلامِ ولا وجهِه، ولو كانَتْ من هذا البابِ لَما أَخْلَىٰ سيبويه منها كتابَه، وقد ذَكَرَ نظائرَها مِن الآياتِ المُشْكِلة».

الرابع: أَنْ ينتصِبَ عطفاً على تعليلٍ محذوفٍ تقديرُه: لينتقمَ منهم ويعلمَ الذين، ونحوُه في العطفِ على التعليلِ المحذوفِ غيرُ عزيزٍ في القرآن. ومنه: «ولِنَجْعَلَه آيةً للناس»(١) وخَلَق اللَّهُ السمواتِ والأرضَ بالحقِّ، ولِتُجْزَىٰ»(٢) قاله الزمخشري(٣). قال الشيخ(٤): «ويَبْعُدُ تقديرُه: لِيَنْتَقِمَ منهم؛ لأنه تَرَتَّبَ على الشرطِ إهلاكُ قومٍ ونجاةُ قومٍ فلا يَحْسُنُ لينتَقِمَ منهم. وأمَّا الآيتان فيمكنُ أَنْ تكونَ اللامُ متعلقةً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: ولنجعلَه آيةً للناسِ فَعَلْنا ذلك، ولِتُجْزَىٰ كلُّ نفسٍ فَعَلْنا ذلك، وهو ـ كثيراً ـ يُقَدِّرُ هذا الفعلَ مع هذه اللامِ إذا لم يكنْ فعلٌ يتعلَّقُ به». قلت: بل يَحْسُنُ تقديرُ «لينتقمَ» لأنَّه يعودُ في المعنى على إهلاكِ قومٍ المترتبِ على الشرط.

وأمَّا الجزمُ فقال الزمخشري(٥): «فإنْ قلتَ: كيف يَصِحُّ المعنى على جزم «ويعلَمْ»؟ قلت: كأنه قيل: إنْ يَشَأْ يَجْمَعْ بين ثلاثةِ أمور: إهلاكِ قومٍ، ونجاةِ قومٍ، وتحذيرِ آخرين». وإذا قُرِىءَ بالجزم فتُكْسَرُ الميمُ لالتقاءِ الساكنين.

قوله: «ما لهم مِنْ مَحِيْصٍ» في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ مفعولَيْ العِلْم.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فما أُوْتِيْتُمْ﴾**: «ما» شرطيةٌ. وهي في محلِّ

---

(١) الآية ٢١ من مريم.
(٢) الآية ٢٢ من الجاثية.
(٣) الكشاف ٣/٤٧٢.
(٤) البحر ٧/٥٢١.
(٥) الكشاف ٣/٤٧٢.

نصبٍ مفعولاً ثانيـاً لـ «أُوْتِيتم» والأولُ هو ضميـرُ المخاطبين قـامَ مقامَ الفـاعلِ ، وإنما قَدَّم الثاني لأنَّ له صَدْرَ الكلامِ .

قوله : «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ لـ «ما» الشرطيةِ لِما فيها من الإِبْهام .

قوله : «فمتاعُ» الفاءُ جوابُ الشرطِ ، و «متاعُ» خبرُ مبتـدأ مضمرٍ أي : فهـو متاعٌ . قوله : «وما عند الله» «ما» مـوصولـةٌ مبتدأةٌ ، و «خيـرٌ» خبرهـا ، و «للذين» متعلِّقٌ بـ «أَبْقَى» .

آ . **(٣٧) قـولـه : ﴿والـذين يَجْتَنِبـون﴾** : نَسَقٌ على «الـذين» الأولى . وقال أبو البقاء(١) : «الذين يَجْتَنبون في موضـعِ جرٍّ بـدلاً(٢) مِنْ «للذين آمنوا» . ويجوزُ أَنْ يكـونَ في موضـع نصبٍ بإضمـار أعني ، أو في موضـع رفعٍ على تقدير : هم» . وهذا وهمٌ منه في التلاوةِ كأنه اعتقد أنَّ القـرآن «وعلى ربهم يتوكَّلون ، الذين يَجْتنبون» فبنىٰ عليه ثلاثةَ الأوجهِ بناءً فاسداً .

قوله : «كبـائرَ» قـرأ(٣) الأخوان هنـا وفي النجم(٤) «كبيرَ الإثم» بـالإِفرادِ . والباقون «كبائرَ» بالجمع في السورتَيْن . والمفردُ هنـا في معنى الجمع ، والـرسمُ يحتمل القراءتَيْن .

قوله : «وإذا ما غَضِبُوا» هذه «إذا» منصوبةٌ بـ «يَغْفِرون» ، و «يَغْفِـرُون» خبرٌ لـ «هم» ، والجملةُ بـأَسْـرِهـا عـطفٌ على الصلة ، وهي «يَجْتَنِبـون» والتقـديـر :

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٥ .

(٢) في المطبوعة : «والذين معطوف على للذين» . وقد تكـون نسخة السمين من الإمـلاء غير ما في المطبوعة .

(٣) السبعـة ٥٨١ ، والنشر ٢/٣٦٧ ، والتيسيـر ١٩٥ ، والبحر ٧/٥٢٢ ، والحجـة ٦٤٣ ، والقرطبـي ١٦/٣٥ .

(٤) الآية ٣٢ من النجم . وانظر : السبعة ٦١٥ .

والذين يَجْتَنِبون وهم يَغْفِرون، عَطَفَ اسميةً على فعليةٍ. ويجوزُ أَنْ يكون «هم» توكيداً للفاعل في قوله: «غَضِبوا»، وعلى هذا فيَغْفِرون جوابُ الشرطِ. وقال أبو البقاء[1]: «هم مبتدأٌ ويَغْفِرون الخبرُ، والجملةُ جوابُ إذا» وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لو كان جواباً لـ «إذا» لاقترن بالفاء. تقول: «إذا جاء زيدٌ فعمروٌ منطلق» ولا يجوز: «عمروٌ ينطلق»[2] وقيل: «هم» مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره «يَغْفِرون» بعده، ولَمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ ولم يَسْتَبْعِدْه الشيخُ[3]. وقال: «ينبغي أَنْ يجوزَ ذلك في مذهبِ سيبويه[4]؛ لأنه أجازَه في الأداةِ الجازمةِ، تقول: «إنْ يَنْطَلِقْ، زيدٌ يَنْطَلق» تقديرُه: ينطلِقْ زيدٌ ينطلِقْ. فـ «ينطلقْ» واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّر الفعلَ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك/ جائزٌ في فعلِ الشرطِ بعدَها نحو: «إذا السماءُ انْشَقَّتْ»[5] فليَجُزْ في جوابِها أيضاً». [٧٨٨/أ]

آ. (٣٩) **قوله: ﴿هم يَنْتَصِرون﴾**: كقوله: «وإذا ما غَضِبوا هم يَغْفِرون» سواءً ويجيْء فيه ما تقدَّم. إلَّا أنَّه يزيدُ هنا أنه يجوزُ أَنْ يكونَ «هم» توكيداً للضميرِ المنصوبِ في «أصابَهم» أكَّد بالضميرِ المرفوعِ وليس فيه إلَّا الفصلُ بين المؤكَّدِ والمؤكِّد بالفاعلِ. والظاهر أنَّه غيرُ ممنوعٍ.

آ. (٤١) **قوله: ﴿ولَمَنِ انتصَرَ﴾**: هذه لامُ الابتداءِ. وجعلها الحوفي وابنُ عطيَّة[6] للقسم. وليس بجيدٍ إذا جَعَلْنا «مَنْ» شرطيةً كما سيأتي؛ لأنه كان ينبغي أَنْ يُجابَ السابِقُ، وهنا لم يُجَبْ إلَّا الشرطُ. و «مَنْ» يجوزُ أَنْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٢) في الأصل «لينطلق» ولا وجه للام.

(٣) البحر ٧/٥٢٢.

(٤) الكتاب ١/٤٥٨.

(٥) الآية ١ من الانشقاق.

(٦) عبارته في مطبوعة المحرر ١٤/٢٣٠: «لام التقاء القسم».

تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، والفاءُ في «فأولئك» جواب الشرطِ، وأَنْ تكونَ موصولةً، ودَخَلَتِ الفاءُ لِما عَرَفْتَ مِنْ شَبَهِ الموصولِ بالشرطِ. و «ظُلْمِه» مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. وأيَّدها الزمخشريُّ[1] بقراءةِ مَنْ قرأ[2] «بعدما ظُلِمَ» مبنياً للمفعول.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾**: الكلامُ في اللام بَيِّنٌ كما تقدَّم. فإنْ جَعَلْتَها شرطيةً فـ «إنَّ» جوابُ القسمِ المقدَّر، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ للدلالةِ عليه. وإنْ كانَتْ موصولةً كان «إنَّ ذلك» هو الخبرُ. وجَوَّز الحوفي وغيرُه أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، وأنَّ ذلك جوابُها على حَذْفِ الفاء على حَدِّ حَذْفِها في البيت المشهور[3]:

٣٩٧٩ـ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ ....

....

وفي الرابط قولان، أحدُهما: هو اسمُ الإِشارةِ إذا أُريد به المبتدأُ، ويكون حينئذٍ على حَذْفِ مضافٍ، تقديره: إنَّ ذلك لَمِنْ ذوي عَزْمِ الأمور والثاني: أنه ضميرٌ محذوفٌ تقديرُه: لمِنْ عَزْمِ الأمورِ منه، أو له. وقولُه: «ولَمَنْ صَبَرَ» عطفٌ على قولِه: «ولَمَنِ انتصَرَ». والجملةُ مِنْ قولِه: «إنما السبيلُ» اعتراضٌ.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿يُعْرَضُونَ﴾**: حالٌ لأنَّ الرؤيةَ بصريةٌ. «خاشعين» حالٌ. والضميرُ مِنْ عليها يعودُ على النار لدلالةِ «العذاب» عليها.

---

(١) الكشاف ٣/٤٧٣.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

وقرأ[١] طلحةُ «من الـذِّل» بكسر الـذال. وقد تقـدَّم الفرقُ بين الـذُّل والذِّل[٢].
و «من الـذُّل» يتعلَّقُ بـ «خاشعين» أي: من أَجْل. وقيل: هو متعلقٌ بـ «يَنْظُرون». وقوله: «مِنْ طَرْفٍ» يجوزُ في «مِنْ» أَنْ تكونَ لابتداءِ الغاية، وأَنْ تكونَ تبعيضيَّةً، وأن تكونَ بمعنى الباء، وبكلٍ قد قيل. والطرفُ قيل: يُراد به العُضْوُ. وقيل: يُراد به المصدرُ. يقال: طُرِفَتْ عَيْنُه تُطْرَفُ طَرْفاً أي: يَنْظُرون نَظَراً خَفِيًّا.

آ. (٤٦) قوله: ﴿يَنْصُرُونهم﴾: صفةٌ لـ «أَوْلياء» فيجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعِها بالجرِّ اعتباراً بلفظِ مَوْصوفِها، وبالرفعِ اعتباراً بمحَلِّه فإنه اسمٌ لـ «كان».

قوله: «مِنْ سبيلٍ» إمَّا فاعلٌ[٣]، وإمَّا مبتدأٌ.

قوله[٤]: «وقال الذين آمنوا» يجوزُ أَنْ يَبْقَى على حقيقتِه، ويكون «يومَ القيامة» معمولاً لـ «خَسِروا». ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: يقول، فيكون «يومَ القيامةِ» معمولاً له.

آ. (٤٧) قوله: ﴿من الله﴾: يجوزُ تعلُّقُه بـ «يأتي» أي: يأتي من الله يومٌ لا مَرَدَّ له، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه لا مَرَدَّ له أي: لا يَرُدُّ ذلك اليومَ ممَّا حكم اللَّهُ به فيه. وجَوَّز الزمخشري[٥] أَنْ يتعلَّقَ بـ «لا مَرَدَّ». وردَّه الشيخُ[٦]: بأنه يكونُ مُطَوَّلاً فكان ينبغي أَنْ يُعْرَبَ فينصبَ منوَّناً.

---

(١) البحر ٧/٥٢٤.
(٢) انظر: الدر المصون ٧/٣٤٣.
(٣) فاعل لاستقر المقدر في الجار.
(٤) عاد إلى الآية ٤٥.
(٥) الكشاف ٣/٤٧٤.
(٦) البحر ٧/٥٢٥. والمطول الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فإنَّ الإنسانَ﴾: مِنْ وقوعِ الظاهرِ مَوْقِعَ المضمرِ أي: فإنَّه كفورٌ. وقَدَّر أبو البقاء[١] ضميراً محذوفاً فقال: «فإنَّ الإنسانَ منهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿ذُكْراناً وإناثاً﴾: حالٌ، وهي حالٌ لازمةٌ، وسَوَّغ مجيْئَها كذلك: أنَّها بعدما يجوزُ أَنْ يكونَ الأمرُ على خلافه؛ لأنَّ معنى «يُزَوِّجُهم» يَقْرِنُهم. قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: لِمَ قَدَّم الإناثَ أولاً على الذكورِ مع تقديمِهم عليهنَّ، ثم رَجَعَ فقدَّمَهم؟ ولِمَ عَرَّف الذكورَ بعدما نَكَّر الإناثَ؟ قلت: لأنه ذكر البلاءَ في آخر الآية الأولى، وكفرانَ الإنسان بنسيانِه الرحمةَ السابقةَ، ثم عَقَّبَ بذِكْر مُلْكِه ومشيئتِه وذكرَ قسمةَ الأولادِ فقدَّم الإناثَ؛ لأنَّ سياق الكلامِ أنه فاعلٌ ما يشاءُ لا ما يشاؤه الإنسانُ، فكان ذِكْرُ الإناثِ التي مِنْ جملة ما لا يَشاؤه[٣] الإنسانُ أهمَّ، والأهمُّ واجبُ التقديمِ، ولِيَلِيَ الجنسَ الذي كانت العربُ تَعُدُّه بلاءً، ذكر البلاء، وأخَّر الذكورَ، فلمَّا أَخَّرهم تدارَك تأخيرَهم وهم أَحِقَّاءُ بالتقديم بتعريفِهم؛ لأنَّ تعريفَهم فيه تَنْويهٌ وتشهيرٌ، كأنه قال: ويَهَبُ لمَنْ يشاءُ الفرسانَ الأعلامَ المذكورين الذين لا يَخْفَوْن عليكم، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسَيْن حقَّه من التقديمِ والتأخيرِ، وعَرَّفَ أنَّ تقديمَهن لم يكُنْ لتقدُّمِهنَّ ولكنْ لمقتضٍ آخر، فقال: ذُكْراناً وإناثاً، كما قال: «إنَّا خَلَقْناكم مِنْ ذَكَرٍ وأنثى»[٤] «فجعل منه الزوجَيْن الذكرَ والأنثى»[٥].

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٥.

(٣) الكشاف: «ما يشاؤه».

(٤) الآية ١٣ من الحجرات.

(٥) الآية ٣٩ من القيامة.

[٧٨٨/ب] آ. (٥١) قوله: / ﴿أَنْ يُكَلِّمَه اللَّهُ﴾: «أَنْ» ومنصوبُها اسمُ كان وليس «خبرَ» «ما». وقال أبو البقاء[١]: «أَنْ والفعلُ في موضع رفعٍ على الابتداءِ وما قبلَه الخبرُ، أو فاعلٌ بالجارِّ لاعتمادِه على حرفِ النفي» وكأنه [وَهِمَ في التلاوةِ، فزعَم أنَّ القرآنَ: وما لبشرٍ أَنْ يُكَلِّمه][٢] مع أنَّه يمكنُ الجوابُ عنه بتكلُّفٍ. و «إلاَّ وَحْياً» يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً أي: إلاَّ كلامَ وَحْيٍ. وقال أبو البقاء[٣]: «استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ الوَحْيَ ليس من جنس الكلام»[٤] وفيه نظرٌ لأنَّ ظاهرَه أنه مُفَرَّغٌ، والمفرَّغُ لا يُوْصَفُ بذلك. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً في موضعِ الحال.

قوله: «أو يُرْسِلَ» قرأ[٥] نافعٌ «يُرْسِلُ» برفعِ اللامِ، وكذلك «فيوحِيْ» فسَكَنَتْ ياؤُه. والباقون بنصبهما. فأمَّا القراءةُ الأولى ففيها ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنَّه رفعٌ على إضمارِ مبتدأ أي: أو هو يُرْسِلُ. الثاني: أنه عطفٌ على «وَحْياً» على أنَّه حالٌ؛ لأنَّ وَحْياً في تقديرِ الحال أيضاً، فكأنه قال: إلاَّ مُوْحِياً أو مرسِلاً. الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على ما يتعلَّقُ به «من وراء»، إذ تقديرُه: أو يُسْمِعُ مِنْ وراءِ حجاب، و «وَحْياً» في موضعِ الحال، عُطِف عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه «أَوْ يُرْسِلُ». والتقدير: إلاَّ مُوْحِياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجابٍ، أومُرْسِلاً.

وأمَّا الثانيةُ[٦] ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يُعْطَفَ على المضمرِ الذي

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٤) الإملاء: ليس بتكليم.

(٥) السبعة ٥٨٢، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٤، والبحر ٧/٥٢٧، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ١٦/٥٣.

(٦) بنصب: يرسل ويوحي.

يتعلَّقُ به «منْ وراءِ حِجاب» إذ تقديرُه: أو يُكَلِّمه مِنْ وراءِ حجابٍ. وهـذا الفعلُ المقـدَّر معطوفٌ على «وَحْيـاً» والمعنى: إلاَّ بوَحْيٍ أو إسمـاعٍ مِنْ وراءِ حجاب أو إرسـالِ رسولٍ. ولا يجـوزُ أَنْ يُعْطَفَ على «يكلِّمَـه» لفسـادِ المعنى. قلت: إذ يَصيرُ التقديرُ: وما كان لبشَرٍ أن يُرْسِلَ اللَّهُ رسولاً، فَيَفْسُدُ لَفْـظاً ومعنى. وقال مكي[1]: «لأنَّه يَلْزَمُ منه نَفْيُ الرسلِ ونفيُ المُرْسَلِ إليهم».

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ بـ «أنْ» مضمرةً، وتكونَ هي وما نَصَبَتْـه معطوفَيْن على «وَحْيـاً» و «وَحْيـاً» حـالٌ، فيكـونَ هنـا أيضـاً [حـالاً: والتقـديـر: إلاَّ مُـوْحِيـاً أو مُرْسِلاً][2]. وقال الزمخشـري[3]: «وَحْياً وأَنْ يُـرْسِلَ مصـدران واقعان مـوقعَ الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و «مِنْ وراءِ حِجابٍ» ظرفٌ واقـعٌ موقـعَ الحالِ أيضاً، كقوله: «وعلى جُنُـوبِهم»[4]. والتقديـر: وما صَـحَّ أَنْ يُكَلِّم أحداً إلاَّ مُوْحِياً أو مُسْمِعـاً مِنْ وراءِ حجاب أو مُـرْسِلاً». وقـد رَدَّ عليه الشيـخُ[5]: بأنَّ وقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاس، وإنما قاسَ منه المبردُ[6] ما كـان نوعـاً للفعلِ فيجوزُ: «أتيتُه رَكْضاً» ويمنعُ «أَتَيْتُه بكـاءً» أي: باكيـاً. وبأنَّ «أَنْ يُـرْسِلَ» لا يقـعُ حـالاً لنصِّ سيبـويـه[7] على أنَّ «أَنْ» والفعـلَ لا يَقَـعُ حـالاً، وإن كـان المصـدرُ الصريـحُ يقع حـالاً تقولُ: «جـاء زيـد ضَحِكـاً»، ولا يجـوز «جـاء أَنْ يضحكَ».

---

(١) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.
(٢) ما بين معقوفين مخروم من الأصل أثبتناه من ش.
(٣) الكشاف ٣/٤٧٥.
(٤) الآية ١٩١ من آل عمران.
(٥) البحر ٧/٥٢٧.
(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٤، ٢٦٩، ٤/٣١٢.
(٧) الكتاب ١/١٩٥.

الثالث: أنَّه عطفٌ على معنى «وَحْياً» فإنَّه مصـدرٌ مقدَّرٌ بـ «أنْ» والفعـلِ. والتقديرُ: إلَّا بأَنْ يوحيَ إليه أو بأَنْ يُرْسِلَ، ذكره مكي(1) وأبو البقاء(2).

وقـولـه: «أو مِنْ وراءِ حجـابٍ» العـامَّـةُ على الإفـراد. وابنُ أبـي عبلةَ(3) «حُجُبٍ» جمعاً. وهـذا الجـارُّ يتعلَّقُ بمحـذوفٍ تقـديـرُه: أو يُكَلِّمَـه مِنْ وراء حجـاب. وقد تقـدَّم أن هذا الفعـلَ معطوفٌ على معنى وَحْيـاً أي: إلَّا أَنْ يوحيَ أو يكلِّمَه. قال أبو البقاء(4): «ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّق «مِنْ» بـ «يُكَلِّمَه» الموجودةِ في اللفظِ؛ لأنَّ ما قبل الاستثناءِ(5) لا يعملُ فيمـا بعد إلَّا»، ثم قـال: «وقيل: «مِنْ» متعلِّقةٌ بـ «يُكلِّمه» لأنه ظرفٌ، والظرفُ يُتَّسَعُ فيه».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿ما كنتَ تَدْرِي ما الكتابُ﴾**: «مـا» الأولى نافيةٌ، والثـانيةُ استفهـاميةٌ. والجملةُ الاستفهـاميةُ معلِّقَـةٌ للدِّراية فهي في محـلِّ نصبٍ لسَـدِّها مَسَـدَّ مفعولَيْنِ. والجملةُ المنفيـةُ بأَسْرِهـا في محـلِّ نصبٍ على الحـالِ من الكافِ في «إليـك». قولـه: «جَعَلْناه» الضميـرُ يعودُ: إمَّـا لـ «رُوْحاً» وإمَّا لـ «الكتاب» وإمَّا لهما؛ لأنَّهما مَقْصَدٌ واحدٌ فهو كقولِه: «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه»(6).

وقـرأ(7) ابن حوشب «لتُهْـدَىٰ» مبنياً للمفعـول. وابن السَّمَيْفَـع «لتُهْـدي» بضم التاء وكسر الدال مِنْ أَهْدَى.

---

(1) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.
(2) الإملاء ٢/٢٢٦.
(3) البحر ٧/٥٢٧.
(4) الإملاء ٢/٢٢٦.
(5) الإملاء: «المنقطع».
(6) الآية ٦٢ من التوبة.
(7) انظر: القرطبي ١٦/٦٠، والبحر ٧/٥٢٨، وفيهما حوشب وليس ابن حوشب. أمـا =

قوله: «نَهْدِي» يجوز أَنْ يكونَ مُسْتأنفاً، وأن يكونَ مفعولاً مكرَّراً للجَعْل، وأَنْ يكونَ صفةً لـ «نُوْراً».

آ. **(٥٣) قـوله: ﴿صراطِ اللَّهِ﴾**: بـدلٌ مِنْ «صـراطٍ» قبلَه بـدلُ كلٍ مِنْ كلٍ، معرفةٍ مِنْ نكرة. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشورى]

= ابن حوشب فهو شهر بن حوشب وتقدمت ترجمته، وأما حـوشب بن عقيل الجـرمي، فهو أبو دحية البصري روى عن الحسن البصري. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٤٥.

سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿والكتابِ﴾: إنْ جَعَلْتَ «حم» قَسَماً كانت الواوُ عاطفةً وإنْ لم[1]، كانت الواو للقسم، وقد تقدَّم تحريرُ هذا.

آ. (٣) قوله: ﴿إنَّا جَعَلْناه﴾: جوابُ القَسَم، وهذا عندهم من البلاغةِ: وهو كونُ القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه مِنْ وادٍ واحد. كقول أبي تمام[2]:

٣٩٨٠ــ وثـنـايـاك إنـهـا إغـريضُ

. . . .

إنْ أُريد بالكتابِ القرآنُ، وإنْ أُريد به جنسُ الكتبِ المنزَّلةِ غيرِ القرآنِ لم يكنْ مِنْ ذلك. والضميرُ في «جَعَلْناه» على الأولِ يعودُ على الكتاب. وعلى الثاني للقرآنِ، وإنْ لم يُصَرَّحْ بذِكْرِه. والجَعْلُ هنا تصييرٌ. ولا يُلْتَفَتُ لخطأ الزمخشريِّ[3] في تجويزه أَنْ يكونَ بمعنى: خَلَقْناه.

---

(١) أي: وإن لم تجعل «حم» قسماً.

(٢) ديوانه بشرح التبريزي ٢/٢٨٧ وعجزه:

ولآلٍ تُـوْمٌ وبـرقٌ ومـيـضُ

الإغريض: الطلع أو البرد. التوم: مفردها تُوْمة والجمع تُؤَم وهي اللؤلؤة العظيمة، شبَّه بياض ثناياها ببياضه وأقسم بثناياها.

(٣) الكشاف ٣/٤٧٧.

آ. (٤) **قوله: ﴿في أُمِّ الكتاب لدينا﴾**: يتعلَّقان بما بعدهما. ولا تَمْنَعُ اللامُ من ذلك. ويجوز أَنْ يكونا حالَيْنِ ممَّا بعدهما لأَنهما كانا وصفَيْن له في الأصل فيتعلَّقان بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ [يكون][1] «لدينا» متعلِّقاً بما تعلَّق به الجارُّ قبله إذا جَعَلْناه حالاً مِنْ «لَعَلِيٌّ»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ فيه، وكذا يجوزُ في الجارِّ أَنْ يتعلَّقَ بما تَعَلَّق/ به الظرفُ، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ ضميرِه عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديمَها على العاملِ المعنويِّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ بدلاً من الجارِّ قبلَه، وأَنْ يكونا حالَيْنِ من «الكتاب» أو من «أُمِّ»، ذَكَرَ هذه الأوجهَ الثلاثةَ أبو البقاء[2]. وقال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ واحدٌ من الظرفين خبراً؛ لأنَّ الخبرَ لَزِمَ أَنْ يكونَ «عَليٌّ» من أجلِ اللامِ». قلت: وهذا يَمْنَعُ أَنْ تقولَ: إن زيداً كاتبٌ لَشاعرٌ؛ لأنه مَنَع أَنْ يكونَ غيرُ المقترِن بها خبراً. [٧٨٩/أ]

آ. (٥) **قوله: ﴿صَفْحاً﴾**: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه مصدرٌ في معنى يَضْرِب؛ لأنه يُقال: ضَرَبَ عن كذا وأَضْرَبَ عنه، بمعنى أعرض عنه، وصَرَف وجهَه عنه. قال[3]:

٣٩٨١ـ اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها
ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ

والتقديرُ: أَفَنَصْفَحُ عنكم الذِّكْرَ أي: أَفَنُزِيْلُ القرآنَ عنكم إزالةً، يُنْكِرُ عليهم ذلك. الثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ من الفاعلِ أي: صافِحِين. الثالث: أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، فيكونَ عاملُه

(١) من (ش).
(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.
(٣) تقدم برقم ٣٨٦٢.

محذوفاً، نحو: «صُنْعَ اللَّهِ»(١) قاله ابنُ عطية(٢). الرابع: أن يكونَ مفعولاً من أجله. الخامس: أَنْ يكونَ منصوباً على الظرف. قال الزمخشري(٣): «وصَفْحاً على وجهَيْن: إمَّا مصدرٍ مِنْ صَفَح عنه إذا أَعْرَضَ عنه، منتصبٍ على أنَّه مفعولٌ له على معنىٰ: أَفَنَعْزِلُ عنكم إنْزالَ القرآنِ وإلزامَ الحجةِ به إعراضاً عنكم. وإمَّا بمعنى الجانبِ مِنْ قولِهم: نَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِه. وصَفْحُ وَجْهِه بمعنى: أَفَنُنَحِّيه عنكم جانباً، فينتصبُ على الظرف نحو: ضَعْه جانباً وامْشِ جانباً. وتَعْضُدُه قراءةُ «صُفْحاً» بالضم». قلت: يشيرُ إلى قراءةِ(٤) حسان ابن عبد الرحمن الضبعي وسميط بن عمير(٥) وشبيل بن عزرة(٦) قَرؤوا «صُفْحاً» بضم الصاد. وفيها احتمالان، أحدهما: ما ذكره مِنْ كونه لغةً في المفتوحِ ويكونُ ظرفاً. وظاهرُ عبارةِ أبي البقاء(٧) أنَّه يجوزُ فيه جميعُ ما جاز في المفتوح؛ لأنه جَعَله لغةً فيه كالسُّد والسَّد. والثاني: أنه جمعُ صَفُوح نحو: صَبور وصُبُر، فينتصبُ حالاً مِنْ فاعل نَضْرِب. وقَدَّر الزمخشري(٨) على عادته فِعْلاً بين الهمزةِ والفاءِ أي: أَنُهمِلُكم(٩) فَنَضْرِب. وقد عَرَفْتَ ما فيه غيرَ مرةٍ.

---

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) المحرر ١٤/٢٤١.

(٣) الكشاف ٣/٤٧٨.

(٤) الشواذ ١٣٤، والبحر ٨/٦.

(٥) سميط بن عمير السدوسي أبو عبد الله البصري روى عن عمران بن حصين، وروى عنه سليمان التيمي. ثقة ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٤/٢٤٠.

(٦) شبيل بن عزرة الضبعي أبو عمرو البصري روى عن شهر بن حوشب، وروى عنه شعبة، ثقة، من أئمة العربية، خطيب وشاعر. ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٤/٣١٠.

(٧) الإملاء ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٨) الكشاف ٣/٤٧٨.

(٩) الكشاف: أفننحِّي.

قوله: «أنْ كُنتم» قرأ(١) نافعٌ والأخَوان بالكسر على أنها شرطيةٌ، وإسرافُهم كان متحققاً، و«إنْ» إنما تدخلُ على غير المتحقِّق، أو المتحقِّقِ المبهم الزمانِ. وأجاب الزمخشريُّ(٢): «أنَّه من الشرط الذي يَصْدُرُ عن المُدِلِّ بصحةِ الأمرِ والتحقيق لثبوتِه، كقول الأجير: «إنْ كنتُ عَمِلْتُ لك عملاً فَوَفِّني حقي» وهو عالمٌ بذلك، ولكنه يُخَيِّلُ في كلامِه أنَّ تفريطَك في إيصالِ حقي فِعْلُ مَنْ له شكٌّ في استحقاقِه إياه تجهيلاً له». وقيل: المعنى على المجازاةِ والمعنى: أفنضرِبُ عنكم الذِّكر صَفْحاً متى أَسْرَفتم أي: إنكم غيرُ متروكين من الإنذار متى كنتم قوماً مُسْرفين. وهذا أراد أبو البقاء(٣) بقوله: «وقرىء إنْ بكسرِها على الشرط، وما تقدَّم يدلُّ على الجواب». والباقون بالفتحِ على العلَّة أي: لأِنْ كنتم، كقول الشاعر(٤):

٣٩٨٢ـ أتَجْزَعُ أنْ بانَ الخليطُ المُوَدَّعُ ....

ومثله(٥):

٣٩٨٣ـ أَتَجْزَعُ أنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتا ....

---

(١) السبعة ٥٨٤، والنشر ٢/٣٦٨، والبحر ٨/٦، والقرطبي ١٦/٦٢، والحجة ٦٤٤.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٨.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

وحبلُ الصَّفا مِنْ عَزَّةَ المتقطِّعُ

وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٢٨. ولم أجده في ديوان كثير.

(٥) تقدم برقم ١٦٩١.

يُرْوَى بالكسر والفتح، وقد تقدَّم نحوٌ من هذا أول المائدة[1]، وقرأ[2] زيد بن علي «إذ» بذالٍ عوضَ النونِ، وفيها معنى العلَّة.

آ. (٦) قوله: ﴿وكم أَرْسَلْنا﴾: «كم» خبريةٌ مفعولٌ مقدم. و«من نبيّ» تمييزٌ. و«في الأوَّلين» يتعلَّقُ بالإرسالِ أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ نبي.

آ. (٨) قوله: ﴿بَطْشاً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لـ «أشدَّ». والثاني: أنه حالٌ مِن الفاعل أي: أهلكناهم باطِشين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ العزيزُ﴾: كرَّرَ الفعلَ للتوكيد؛ إذ لو جاء «العزيزُ» بغير «خَلَقَهُنَّ» لكان كافياً، كقولِك مَنْ قام؟ فيقال: زيد. وفيها دليلٌ على أنَّ الجلالةَ الكريمةَ مِنْ قوله: «ولَئِن سَأَلْتهم مَنْ خلقهم؟ ليقولُنَّ اللَّهُ»[3] مرفوعةٌ بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتِها. وهذا الجوابُ مطابقٌ للسؤالِ من حيث المعنىٰ، إذ لو جاء على اللفظِ لجيْءَ/ فيه [٧٨٩/ب]
بجملةٍ ابتدائيةٍ كالسؤال.

آ. (١١) قوله: ﴿بَلْدَةً مَيْتاً﴾: قرأه العامَّةُ مخفَّفاً. وعيسى[4] وأبو جعفر مثقلاً. وقد تقدَّم الكلامُ فيه في آل عمران[5]. وتقدَّم في الأعراف[6] الخلافُ في تُخْرَجُون وتَخْرُجُون.

---

(١) انظر: الدر المصون ١٩٢/٤.
(٢) البحر ٦/٨.
(٣) الآية ٨٧ من الزخرف.
(٤) الإتحاف ٤٥٤/٢، والمحتسب ٢٥٣/٢، والنشر ٢٢٤/٢، والبحر ٧/٨.
(٥) انظر: الدر المصون ١٠٥/٣.
(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥.

آ. (١٢) **قوله: ﴿ما تَرْكبون﴾**: «ما» موصولةٌ. وعائدُها محذوفٌ أي: ما تَرْكَبونه. و «ركب» بالنسبة إلى الفُلْك يتعدَّى بحرف الجر «فإذا رَكبوا في الفلك»[١] وفي غيرِه بنفسه قال: «لتركبوها»[٢] فغلَّبَ هنا المتعديَ بنفسه على المتعدي بواسِطة فلذلك حَذَفَ العائدَ.

آ. (١٣) **قوله: ﴿لِتَسْتَوُوْا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ هذه لامَ العلة وهو الظاهرُ، وأن تكونَ للصيرورة، فتُعَلَّقَ في كليهما بـ «جَعَل». وجَوَّز ابنُ عطيةَ[٣] أَنْ تكونَ للأمر، وفيه بُعْدٌ لقلَّة دخولها على أمر المخاطب. قُرِىء شاذاً «فَلْتَفْرحوا»[٤] وفي الحديث: «لِتَأْخُذوا مصافَّكم»[٥] وقال[٦]:

٣٩٨٤ـ لِتَقُمْ أنتَ يا بنَ خيرِ قُرَيْشٍ
فَتُقَضَّى حوائجُ المُسْلمينا

نصَّ النحويون على قِلَّتها، ما عدا أبا القاسِم الزجاجيَّ فإنه جَعَلها لغةً جيدة[٧].

قوله: «على ظُهورِه» الضميرُ يعودُ على لفظِ «ما تَرْكَبون»، فَجَمَعَ الظهورَ باعتبارِ معناها، وأفرد الضميرَ باعتبار لفظِها.

(١) الآية ٦٥ من العنكبوت.
(٢) الآية ٨ من النحل.
(٣) المحرر ١٤/٢٤٤.
(٤) الآية ٥٨ من يونس وهي قراءة ابن عامر في رواية شاذة عنه وآخرين. انظر: الدر المصون ٦/٢٢٥.
(٥) راجع تخريج الحديث في الدر ٦/٢٢٥.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٢٥، والخزانة ٣/٦٣٠، والمغني ٣٠٠.
(٧) قال في اللامات ٨٨ «وربما أُدخلت اللام» ولم أجده هنا نص على كونها لغة جيدة.

قوله: «لـه مُقْرِنين» «لـه» متعلق بـ «مُقْرِنين» قُـدِّمَ للفواصـل. والمُقْرِنُ: المُـطيق للشيء الضـابطُ لـه، مِنْ أَقْرنـه أي: أطـاقـه. والقَـرَن الحَبْـلُ. قـال ابن هَرْمة[1]:

٣٩٨٥ـ وأَقْـرَنْـتُ مـا حَـمَّـلْتِنـي ولَـقَـلَّمـا
يُـطاق احتمـالُ الصَّـدِّ يـا دعـدُ والهَجْرِ

وقال عمرو بن معد يكرب[2]:

٣٩٨٦ـ لـقـد عَـلِمَ الـقـبـائـلُ مـا عُـقَـيْـلٌ
لـنـا فـي الـنـائـبـاتِ بـمُـقْـرِنـيـنـا

وحقيقـة أَقْرَنَـه: وجـده قَـرينَـه، لأنَّ الصعب لا يكـون قـرينَـةَ الضعيفِ. قال[3]:

٣٩٨٧ـ وابـنُ الـلَّبـونِ إذا مـا لُـزَّ فـي قَـرَنٍ
لم يَسْتَـطِعْ صَـوْلَـةَ البُـزْلِ القَنـاعيسِ

وقُرِىء «مُقْتَرنين»[4] بالتاء قبل الراء.

آ. (١٥) **قوله: ﴿جُزْءاً﴾**: مفعولٌ أولُ للجَعْـل، والجَعْلُ تصييـرٌ قوليٌّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: سَمَّوا واعتقـدوا. وأغربُ مـا قيل هنـا أنَّ الجُزْء الأنثى، وأنشَدوا[5]:

---

(١) البحر ٨/٧.
(٢) البحر ٨/٧، وتفسير الماوردي ٣/٥٢٩.
(٣) تقدم برقم ٤٧٦.
(٤) البحر ٨/٧.
(٥) لم أهتـد إلى قائله، وهـو في البحر ٨/٨، والمحـرر ١٤/٢٤٦، واللسـان (جزأ)، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٤٠٧، وقال: «ولا أدري البيت قديم أم مصنوع».

٣٩٨٨ـ إنْ أَجْـزَأَتْ حُـرَّةٌ يـومـاً فـلا عَـجَـبٌ
قـد تُجْـزِىءُ الحُـرَّةُ المِـذْكـارُ أحيـانـاً

وقال آخر(١):

٣٩٨٩ـ زُوِّجْـتُهـا مِـنْ بنـات الأَوْسِ مُـجْـزِئَـةً
. . . .

قال الزمخشري(٢): «وأثرُ الصنعةِ فيهما ظاهرٌ».

آ. (١٦) قوله: ﴿وأَصْفاكم﴾: يجوزُ أَنْ يكـون داخلاً في حَيِّـزِ الإنكار معطوفاً على اتَّخذ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: أم اتَّخذ في هذه الحالـةِ و «قد» مقدرةٌ عند الجمهور. وقد تقدَّم نظيرُ(٣):

آ. (١٧) قَوْلِه: ﴿وإذا بُشِّر أحـدُهم﴾. وقرىء(٤) هنـا «وجهُه مُسْوَدٌّ» برفع «مُسْوَدٌّ» على أنها جملةٌ في موضعِ خبرِ «ظَلَّ». واسمُ «ظَلَّ» ضميـرُ الشأن.

آ. (١٨) قـولـه: ﴿أوَ مَنْ يُنَشَّـأُ﴾: يجـوزُ في «مَنْ» وجهـان، أحدهما: أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً بفعلٍ مقدر أي: أو يجعلون مَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيـة. والثاني: أنـه مبتدأ وخبـرُه محـذوفٌ، تقـديـره: أو من يُنَشَّـأ جزءٌ

---

(١) عجزه:

للعَوْسَجِ اللَّدْنِ في أبيـاتهـا زَجَـلُ

وهـو في اللسان (جزأ)، والبحر ٨/٨. قـال في اللسان: يعني امرأة غزَّالـة بمغازلَ سُوِّيَتْ من شجر العوسج.

(٢) الكشاف ٣/٤٨١.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من النحل.

(٤) القرطبي ١٦/٧٠، والكشاف ٣/٤٨٢.

أو ولدٌ؛ إذ جعلوه لله جزءاً. وقرأ العامَّةُ «يَنْشَأ» بفتح الياء وسكون النون مِنْ نَشَأَ في كذا يَنْشأ فيه. والأخوان[1] وحفص بضم الياء وفتح النون وتشديدِ الشينِ مبنياً للمفعولِ أي: يُرَبَّى. وقرأ الجحدريُّ كذلك[2]، إلَّا أنَّه خَفَّفَ الشينَ، أَخَذَه مِنْ أنشأه. والحسن «يُناشَأُ» كـ يُقاتَل مبنياً للمفعول. والمفاعَلَةُ تأتي بمعنى الإفعال كالمُعالاة بمعنى الإعلاء.

قوله: «وهو في الخِصام غيرُ مُبين» الجملةُ حال. و «في الخصام» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه ما بعده. تقديره: وهو لا يَبين في الخصام. ويجوز أَنْ يتعلَّق بـ «مُبين» وجاز للمضافِ إليه أن يعملَ فيما قبل المضافِ؛ لأن «غيرَ» بمعنى «لا». وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في آخر الفاتحة[3] وما أنشدْتُه عليه وما في المسألةِ من الخلاف.

آ. (١٩) **قوله: ﴿عبادُ الرحمن﴾**: قرأ[4] نافع وابن كثير وابن عامر «عند الرحمن» ظرفاً. والباقون «عبادَ» جمع عَبْد، والرسمُ يحتملهما. وقرأ الأعمش كذلك إلَّا أنه نصبَ «عبادَ» على إضمارِ فعلٍ: الذين هم خُلِقوا عباداً ونحوِه. وقرأ عبدُ الله وكذلك هي في مصحفه «الملائكةَ عبادَ الرحمن». وأُبَيٌّ وعبد الرحمن/ بالإفراد. و «إناثاً» هو المفعولُ الثاني للجَعْلِ بمعنى الاعتقادِ [٧٩٠/أ]
أو التصيير القولي. وقرأ[5] زيدُ بنُ علي «أُنُثا» جمعَ الجمع.

---

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨٤، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٦، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/٨، والقرطبي ١٦/٧١.

(٢) يُنْشَأ.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٧١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٧، والبحر ٨/١٠، والقرطبي ١٦/٧٢، والتيسير ١٩٦، والإتحاف ٢/٤٥٤.

(٥) البحر ٨/١٠.

قوله: «أَشَهِدُوا»قرأ[1] نافعٌ بهمزةٍ مفتوحة، ثم بأخرى مضمومةٍ مُسَهلةٍ بينها وبين الواو وسكونِ الشينِ. وقرأ قالون بالمدِّ يعني بإدخال ألفٍ بين الهمزتين والقصرِ، يعني بعدمِ الألف. والباقون بفتح الشين بعد همزة واحدة. فنافع أدخل همزةَ التوبيخ على أُشْهِدوا [فعلاً][2] رباعياً مبنيَّاً للمفعول، فسَهَّلَ همزتَه الثانيةَ، وأدخل ألفاً بينهما كراهةً لاجتماعهما، وتارة لم يُدْخِلْها، اكتفاءً بتسهيلِ الثانية، وهي أوجهُ. والباقون أدخلوا همزةَ الإنكار على «شهدوا» ثلاثياً، والشهادةُ هنا الحضورُ. ولم يَنْقُلِ الشيخُ[3] عن نافع تسهيلَ الثانيةِ بل نَقَله عن علي بن أبي طالب.

وقرأ الزهريُّ «أُشْهِدُوا» رباعياً مبنياً للمفعول. وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ حَذَفَ الهمزةَ لدلالةِ القراءةِ الأخرى، كما تقدَّم في قراءةِ «أعجميٌّ»[4]. والثاني: أَنْ تكونَ الجملةُ خبريةً وقعَتْ صفةً لـ «إناثاً» أي: أجعلوهم إناثاً مَشْهوداً خَلْقُهم كذلك؟

قوله: «سَتُكْتَبُ شهادتُهم» قرأ العامَّةُ «سَتُكْتَبُ» بالتاءِ مِنْ فوقُ مبنياً للمفعول، «شهادتُهم» بالرفع لقيامه مَقامَ الفاعل. وقرأ[5] الحسن «شهاداتُهم» بالجمع، والزهري: «سَيَكتب» بالياء مِنْ تحت وهو في الباقي كالعامَّة. وابن عباس وزيد بن علي وأبو جعفر وأبو حيوةَ «سنكتبُ» بالنون للعظمة، «شهادتَهم» بالنصب مفعولاً به.

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٦٨، والقرطبي ١٦/٧٣، والبحر ٨/١٠، والتيسير ١٩٦، والسبعة ٥٨٥، والحجة ٦٤٧.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) بل نقله عنه في البحر ٨/١٠.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٤ من فصلت.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٦/٧٣، والإتحاف ٢/٤٥٥، والبحر ٨/١٠.

آ. (٢٢) قوله: ﴿علـى أُمَّة﴾: العـامَّةُ على ضم الهمـزة، بمعنى الطريقة والدين. قال قيس بن الخطيم[١]:

٣٩٩٠ـ كُنَّا على أمةِ آبائِنا ... ويَقْتدي بالأولِ الآخِرُ

أي: على طريقتهم. وقال آخر[٢]:

٣٩٩١ـ وهل يَسْتوي ذو أُمَّةٍ وكَفورُ ....

أي: ذو دين. وقرأ[٣] مجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز بالكسر قال الجوهري[٤]: «هي الطريقةُ الحسنةُ لغةٌ في أُمَّة بالضم». وابن عباس بالفتح، وهي المَرَّةُ من الأَمّ، والمرادُ بها القصدُ والحال.

آ. (٢٤) قوله: ﴿قال﴾: قرأ[٥] ابن عامر وحفصٌ «قال» ماضياً مكان «قل» أمراً أي: قال النذير، أو الرسول وهو النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. والأمر في «قل» يجوز أَنْ يكونَ للنذير أو للرسول وهو الظاهر. وقرأ[٦] أبو جعفر وشيبة «جِئْناكم» بنون المتكلمين.

آ. (٢٦) قوله: ﴿بَراءٌ﴾: العامَّةُ على فتحِ الباءِ وألفٍ وهمزةٍ بعد

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/١١، وتفسير الماوردي ٣/٥٣١.

(٢) لم أهتد إلى تمامه، وهو في اللسان (أمم)، والبحر ٨/١١.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١١، والقرطبي ١٦/٧٤، والشواذ ١٣٥.

(٤) انظر: الصحاح (أمم) ٥/١٨٦٤ وعبارته «لغة في الأُمة وهي الطريقة والدين».

(٥) السبعة ٥٨٥، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/١١، والقرطبي ١٦/٧٥، والنشر ٢/٣٦٩.

(٦) النشر ٢/٣٦٩، والإتحاف ٢/٤٥٥، والبحر ٨/١١، والقرطبي ١٦/٧٥.

الراء. وهو مصدرٌ في الأصل وقع موقعَ الصفةِ وهي بَرِيْء، وبها قرأ[1] الأعمش ولا يُثَنَّى «براء» ولا يُجْمع ولا يُؤَنث كالمصادر في الغالب. والزعفراني وابن المنادي[2] عن نافع بضم الباء بزنة طُوال وكُرام. يقال: طَويل وطُوال وبَريء وبُراء. وقرأ[3] الأعمش «إنِّي» بنونٍ واحدة.

آ. (٢٧) قوله: ﴿إلاَّ الذي فَطَرني﴾: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع؛ لأنَّهم كانوا عبدةَ أصنامٍ فقط. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنه رُوِي أنهم كانوا يُشْرِكون مع الباري غيرَه.

الثالث: أَنْ يكونَ مجروراً بدلاً مِنْ «ما» الموصولة في قوله: «ممَّا تعبدُون» قاله الزمخشريُّ[4]. وردَّه الشيخ[5]: بأنه لا يجوزُ إلَّا في نفيٍ أو شبهه قال: «وغَرَّه كونُ براء في معنى النفي، ولا ينفعه ذلك لأنه موجَبٌ». قلت: قد تأوَّل النحاةُ ذلك في مواضعَ من القرآن كقولِه تعالى: «ويأبى اللَّهُ إلا أن يُتِمَّ»[6] «وإنَّها لكبيرةٌ إلَّا على الخاشِعين»[7] والاستثناء المفرغُ لا يكونُ في إيجاب، ولكن لَمَّا كان «يأبى» بمعنى: لا يفعلُ، وإنها لكبيرة بمعنى: لا تَسْهُلُ ولا تَخِفُّ ساغ ذلك، فهذا مثلُه.

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٥٥، والبحر ٨/١١، والكشاف ٣/٤٨٤.

(٢) لعله أحمد بن جعفر أبو الحسين البغدادي، حافظ ثقة، قرأ على اليزيدي. توفي سنة ٣٣٦. انظر: طبقات القراء ١/٤٤.

(٣) الإتحاف ٢/٤٤٥، والبحر ٨/١١.

(٤) الكشاف ٣/٤٨٤.

(٥) البحر ٨/١٢.

(٦) الآية ٣٢ من التوبة.

(٧) الآية ٤٥ من البقرة.

الرابع: أَنْ تكونَ «إلَّا» صفةً بمعنى «غير» على أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً[1]، قاله الزمخشريُّ[2] قال الشيخ[3]: «وإنما أخرجها في هذا الوجهِ عن كونِها موصولةً؛ لأنَّه يرى أنَّ «إلَّا» بمعنى «غير» لا يُوْصَفُ بها إلَّا النكرة» وفيها خلافٌ. فعلى هذا يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» موصولةً و«إلَّا» بمعنى «غير» صفةً لها.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وَجَعَلَهَا﴾: الضميرُ المرفوعُ لإبراهيمَ عليه السلام ــ وهو الظاهرُ ــ أو لله. والمنصوبُ لكلمة التوحيد المفهومةِ مِنْ قولِه: «إنني بَراءٌ» إلى آخره، أو لأنَّها بمنزلةِ الكلمة، فعاد الضمير على ذلك اللفظِ لأجل المَعْنِيِّ به.

وقرىء[4] «في عَقْبِه» بسكون القافِ. وقُرِىء «في عاقِبه» أي: وارِثه. وحميد بن قيس[5] «كِلْمة» بكسر الكاف وسكون اللام.

آ. (٢٩) والجمهورُ على «مَتَّعْتُ» بتاء المتكلم. وقتادةُ[6]/ والأعمشُ [٧٩٠/ب] بفتحِها للمخاطبِ، خاطبَ إبراهيمُ أو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم ربَّه تعالى بذلك. وبها قرأ نافعٌ في روايةِ يعقوبَ. والأعمشُ أيضاً[7] «بل مَتَّعْنا» بنون العظمة.

---

(١) تقديره: إنني براء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرني، فهو نظير قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا الله لفَسَدتا». اهـ الكشاف.

(٢) الكشاف ٣/٤٨٤.

(٣) البحر ٨/١٢.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٨/١٢، والكشاف ٣/٤٨٥.

(٥) انظر في قراءاته: البحر ٨/١٢، والشواذ ١٣٥.

(٦) القرطبي ١٦/٨٢، والبحر ٨/١٢.

(٧) أي في قراءة ثانية له.

آ. (٣١) قوله: ﴿من القريَتَيْنِ﴾: فيه حَذْفُ مضافٍ فقدَّره بعضُهم: من رَجُلَيْ القريَتَيْن. وقيل: من إحدى القريَتَيْن. والرجلان: الوليد ابن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي، وكان بالطائف. وقيل: كان يتردَّدُ بين القريتين فنُسب إلى كلتيهما. وقُرِىء[1] «رَجْل» بسكون العين وهي تميمةٌ.

وقد مضى الكلامُ[2] في «سُخْرِيًّا» في المؤمنين. وقرأ[3] بالكسر هنا عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبو رجاء وابن أبي ليلى والوليد بن مسلم وخلائق، بمعنى المشهورة، وهو الاستخدام. ويَبْعُدُ قولُ بعضِهم: إنه استهزاء الغني بالفقير.

آ. (٣٣) قوله: ﴿لِبيوتهم﴾: بدلُ اشتمالٍ بإعادةِ العاملِ. واللامان للاختصاص. وقال ابنُ عطية[4]: الأُوْلى للمِلْك، والثانية للتخصيص. وردَّه الشيخ[5]: بأنَّ الثاني بدلٌ فيُشترط أنْ يكونَ الحرفُ متحدَ المعنى لا مختلفَه. وقال الزمخشري[6]: «ويجوزُ أنْ يكونا بمنزلة اللامَيْن في قولك: «وَهَبْتُ له ثوباً لقيمصِه». قال الشيخ[7]: «ولا أدري ما أراد بقولِه هذا»؟ قلت:

---

(١) القرطبي ١٦/٨٣، والبحر ٨/١٣.
(٢) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المؤمنين.
(٣) الإتحاف ٢/٤٥٦، والقرطبي ١٦/٨٣، والبحر ٨/١٣، وعمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله الكوفي، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، روى عن أبي هريرة وعائشة توفي سنة ٧٥. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٠٥٢.
والوليد بن مسلم أبو بشر البصري، روى عن جندب بن عبد الله وروى عنه يونس ابن عبيد، ثقة. تهذيب الكمال ٣/١٤٧٤.
(٤) المحرر ١٤/٢٥٥.
(٥) البحر ٨/١٥.
(٦) الكشاف ٣/٤٨٧.
(٧) البحر ٨/١٥.

أراد بـذلـك أن الـلامَيْن للعلة أي: كـانت الهِبَـةُ لأجلك لأجـلِ قميصِـك، فـ «لقميصك» بدلُ اشتمالٍ بإعادة العاملِ بعينه، وقد نُقِلَ أنَّ قـولَه: «وَوَهَبْنـا له إسحاق»[1] أنها للعلة.

قـوله: «سُقُفـاً» قرأ[2] ابن كثيـر وأبو عمـرو بفتـح السين وسكـون القـاف بـالإفراد على إرادةِ الجنسِ. والبـاقون بضمتين على الجمـعِ كـرُهُن في جمـع رَهْن. وفي «رُهُن» تـأويلٌ لا يمكنُ هنـا: وهو أَنْ يكـونَ جَمْعَ[3] «رِهـان» جَمْعَ رَهْن؛ لأنه لم يُسْمَعْ سِقاف جمع سَقْف. وعن الفراء[4] أنه جمع سقيفة فيكـون كصحيفة وصُحُف. وقُرِىء «سَقَفـاً» بفتحتين لغةٌ في سَقْف، وسُقـوفاً بـزنة فَلْس وفُلوس. وأبو رجاء بضمة وسكون.

و «مِنْ فِضَّة» يجوز أن يتعلَّق بالجعل، وأن يتعلق بمحذوف صفة لسُقُف. وقـرأ العامَّـة «معارِجَ» جمـع مَعْـرَج وهـو السُّلَّم. وطلحـة[5] «معـاريـج» جمـع مِعْراج، وهذا كمفاتِح لمَفْتَح، ومفاتيح لمفتاح.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿وسُرُراً﴾: جمـع سَريـر. والعـامَّـةُ على ضم الـراء. وقُـرِىء[6] بفتحهـا وهي لغـةُ بعض تميم وكلب. وقـد تقـدَّم أنَّ فعيــلاً المضعَّفَ تفتحُ عينُه إذا كان اسماً أو صفةً نحو: ثوب جَديـد وثياب جُـدَد، وفيه كلامٌ للنحاة. وهل قولـه: «مِنْ فضة» شـاملٌ للمعـارج والأبواب والسُّـرُر؟ فقال

(١) الآية ٨٤ من الأنعام.
(٢) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٨٥، والنشـر ٢/ ٣٧٠، والحجـة ٦٤٩، والقـرطبـي ١٦/ ٨٥، والبحر ٨/ ١٥، والتيسير ١٩٦.
(٣) لعلها مقحمة.
(٤) معاني القرآن ٣/ ٣٢.
(٥) القرطبـي ١٦/ ٨٥، والبحر ٨/ ١٥.
(٦) البحر ٨/ ١٥.

الزمخشري[1]: نعم، كأنه يرى تشريكَ المعطوف مع المعطوف عليه في قيودِه. و «عليها يَتَّكئون» و «عليها يَظْهَرون» صفتان لِما قَبْلَهما.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وزُخْرُفا﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً بـ جَعَلَ أي: وجَعَلْنا لهم زخرفا. وجوَّز الزمخشري[2] أن ينتصبَ عطفاً على محلِّ «مِنْ فضة» كأنه قيل: سُقُفاً من فضةٍ وذَهَبٍ أي: بعضُها كذا، وبعضها كذا.

وقد تقدَّم الخلافُ في «لَمَّا» تخفيفاً وتشديداً في سورة هود[3]، وقرأ[4] أبو رجاء وأبو حيوةَ «لِما» بكسر اللام على أنها لامُ العلةِ دَخَلَتْ على «ما» الموصولة وحُذِفَ عائدُها، وإنْ لم تَطُل الصلةُ. والأصل: الذي هو متاعُ كقولِه: «تماماً على الذي أحسنُ»[5] برفع النون. و «إنْ» هي المخففةُ من الثقيلة، و «كل» مبتدأ، والجارُّ بعده خبرُه أي: وإن كل ما تقدَّم ذِكْرُه كائن للذي هو متاعُ الحياة، وكان الوجهُ أن تدخُلَ اللامُ الفارقة لعدم إعمالِها، إلَّا أنَّها لما دَلَّ الدليلُ على الإثباتِ جاز حَذْفُها كما حَذَفها الشاعرُ في قوله[6]:

٣٩٩٢ـ أنا ابنُ أباةِ الضَّيْم مِنْ آلِ مالكٍ
وإنْ مالكٌ كانَتْ كرامَ المعادنِ

آ. (٣٦) قوله: ﴿ومَنْ يَعْشُ﴾: العامَّة على ضم الشين مِن عشا يعشو أي: يتعامى ويتجاهل. وقتادة[7] ويحيى بن سلام «يَعْشَ» بفتحها

(١) الكشاف ٣/٤٨٧.
(٢) الكشاف ٣/٤٨٧.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٦، والقرطبي ١٦/٨٧، والبحر ٨/١٥، والمحتسب ٢/٢٥٥.
(٥) الآية ١٥٤ من الأنعام، وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: الدر المصون ٥/٢٢٨.
(٦) تقدم برقم ٣٥١١.
(٧) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٦، والقرطبي ١٦/٨٨.

بمعنى يَعْمَ. وزيد بن علي «يَعْشو» بإثبات الواو. قال الزمخشري[1]: «على أنّ «مَنْ» موصولة وحَقُّ هذا أن يقرأ نقيضُ بالرفع». قال الشيخ[2]: «ولا تتعيَّنُ موصوليتُها بل تُخَرَّج على وجهين: إمَّا تقديرِ حذفِ حركةِ حرفِ العِلة، وقد حكاها الأخفش لغةً، وتقدَّم منه في سورةِ يوسفَ[3] شواهدُ، وإمَّا على أنه جزمٌ بـ «مَنْ» الموصولة تشبيهاً لها بـ «مَنْ» الشرطيةِ». قال: «وإذا كانوا قد جَزَموا بـ «الذي»، وليس بشرطٍ قط فأَوْلَىٰ بما اسْتُعْمِلَ شرطاً وغيرَ شرطٍ. وأنشد[4]:

٣٩٩٣ـ ولا تَحْفِرَنْ بِئْراً تُريد أخاً بها
فإنَّك فيها أنت مِنْ دونِه تَقَعْ
كذاكَ الذي يَبْغي على الناسِ ظالماً
يُصِبْه على رَغْمٍ عواقبُ ما صَنَعْ

/ قال: «وهو مذهبُ الكوفيين، وله وَجْهٌ من القياسِ: وهو أنَّ «الذي» [٧٩١/أ] أَشْبَهَتْ اسمَ الشرطِ في دخولِ الفاءِ في خبرِها، فتُشْبِهُ اسمَ الشرطِ في الجزم أيضاً. إلَّا أنَّ دخولَ الفاءِ منقاسٌ بشرطِه، وهذا لا ينقاسُ».

ويقال: عَشا يَعْشُو، وعَشِي يَعْشَىٰ. فبعضُهم جعلهما بمعنىً، وبعضُهم فَرَّقَ: بأنَّ عَشِيَ يَعْشَىٰ إذا حَصَلَتْ الآفَةُ من بَصَرَه، وأصلُه الواوُ وإنما قُلِبَتْ ياءً لانكسارِ ما قبلها كرضِيَ يَرْضىٰ وعَشَا يَعْشُو أي: تفاعَل[5] ذلك. ونَظَرَ نَظَرَ

---

(١) الكشاف ٤٨٨/٣.
(٢) البحر ١٦/٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.
(٤) البيتان لسابق البربري، وهما في أمالي الزجاجي ١٨٥، والبحر ١٦/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٤.
(٥) أي: نظر كالذي به آفة ولا آفة به. انظر: البحر ٤/٨.

العَشِي[1] ولا آفَةَ ببصرِه، كما قالـوا: عَرَجَ لمَنْ بـه آفةُ العَـرَجِ، وعَرُجَ[2] لمَنْ تعارَجَ، ومَشَى مِشْيَةَ العُرْجان. قال الشاعر[3]:

٣٩٩٤ـ أَعْشُو إذا ما جارتي بَرَزَتْ
حتى يُوارِيْ جارتي الخِدْرُ

أي: أنظرُ نظَرَ العَشِي. وقال آخر[4]:

٣٩٩٥ـ متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه
تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوْقِدِ

أي: تَنْظُرُ نَظَرَ العَشِي لضَعْفِ بصرِه مِنْ كثرةِ الوَقودِ. وفرَّق بعضُهم: بأنَّ عَشَوْتُ إلى النارِ إذا اسْتَدْلَلْتَ عليها بنظرٍ ضعيفٍ وقيل: وقال الفراء[5]: «عَشا يَعْشَى يُعْرِض، وعَشِي يَعْشَى عَمِيَ». إلَّا أنَّ ابن قتيبة[6] قال: «لم نَرَ أحداً حكى عَشَوْتُ عن الشيء: أَعْرَضْتُ عنه، وإنما يقال: تعاشَيْتُ عن كذا إذا تغافَلْتَ عنه وتعامَيْتَ».

وقرأ العامَّةُ «نُقَيِّضْ» بنونِ العظمةِ. وعلي بن أبي طالب[7] والأعمش ويعقوبُ والسلميُّ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في روايةٍ عنهما «يُقَيِّضْ» بالياء من تحت

---

(١) العَشِي: الصفة من هذه الآفة، كما في اللسان قال: «وهو عَشٍ وأعشى».
(٢) ضبط هذا الفعل في اللسان بضم الراء وكسرها.
(٣) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٥٤ برواية «أُغضي» والبحر ٥٤/٨.
(٤) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٢٤٩، والكتاب ٤٤٥/١، والمقتضب ٦٥/٢، وأمالي الشجري ٦٦/٢، والعيني ٤٣٩/٤.
(٥) في معاني القرآن ٣٢/٣ «يَعْشو بمعنى يُعْرِض، ويَعْشَى يَعْمى».
(٦) تفسير غريب القرآن ص ٣٩٨.
(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٦/٢، والنشر ٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨، والقرطبي ٩٠/١٦.

أي: يُقَيِّض الرحمنُ. و «شيطاناً» نصبٌ في القراءتين. وابن عباس «يُقَيَّضْ» مبنياً للمفعول، «شيطانٌ» بالرفع، قائمٌ مقامَ الفاعلِ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وإنَّهم ليَصُدُّوْنَهم﴾**: الظاهرُ أنَّ ضميرَيْ النصبِ عائدان على «مَنْ» مِنْ حيث معناها، راعىٰ لفظَها أولاً فأفردَ في «له» و «له»، ثم راعىٰ معناها، فجَمع في قوله: «وإنَّهم لَيَصُدُّوْنَهم». والضميرُ المرفوعُ على الشيطان؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، ولأنَّ كلَّ كافرٍ معه قَرِيْنٌ. وقال ابن عطية[١]: «إنَّ الضميرَ الأولَ للشياطين، والثاني للكفار. التقدير: وإنَّ الشياطين لَيَصُدُّوْنَ الكفارَ العابثين».

آ. (٣٨) **قوله: ﴿إذا جاءَنا﴾**: قرأ[٢] أبو عمروٍ والأخوان وحفصٌ «جاءنا» بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرٍ مفردٍ يعودُ على لفظ «مَنْ» وهو العاشي، وحينئذٍ يكونُ هذا ممَّا حُمِل فيه على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ، فإنَّه حُمِلَ أولاً على لفظِها في قوله: «نُقَيِّضْ له» «فهو له»، ثم جُمِع على معناها في قوله: «وإنَّهم لَيَصُدُّونهم» و «يَحْسَبون أنهم»، ثم رَجَعَ إلى لفظِها في قوله: «جاءنا»، والباقون «جاءانا» مُسْنداً إلى ضميرِ تثنيةٍ، وهما العاشي وقَرِينُه.

قوله: «بُعْدَ المَشْرِقَيْنِ» قيل: أراد المشرقَ والمغربَ، فغلَّبَ كالعُمَرَيْن[٣] والقَمَرَيْن[٤]. وقيل: أراد بمَشْرِقَيْ الشمسِ مَشْرِقَها في أقصرِ يومٍ ومَشْرِقَها في أطولِ يومٍ. وقيل: بُعْدَ المَشْرِقَيْن من المَغْرِبَيْن.

---

(١) المحرر ١٤/٢٥٨.

(٢) السبعة ٥٨٦، والحجة ٦٥٠، والتيسير ١٩٦، والقرطبي ١٦/٩٠، والنشر ٢/٣٦٩، والبحر ٨/١٦.

(٣) العمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٤) القمران: الشمس والقمر.

قوله: «فبِئْسَ القَرينُ» مخصوصُه محذوفٌ أي: أنت.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿ولن يَنْفَعَكم﴾**: في فاعلِه قولان، أحدهما: أنه ملفوظٌ به، وهو «أنَّكم» وما في حَيِّزها. التقدير: ولن يَنْفَعَكم اشتراكُكم في العذاب بالتأسِّي، كما يَنْفَعُ الاشتراكُ في مصائب الدنيا فيتأسَّىٰ المُصاب بمثلِه. ومنه قولُ الخنساء(١):

٣٩٩٦ـ ولولا كَثْرَةُ الباكِيْنَ حَوْلي
على إخوانِهم لَقَتَلْتُ نَفْسي
وما يَبْكُون مثلَ أخي ولكنْ
أُعَزِّي النفسَ عنه بالتأسِّي

والثاني: أنَّه مضمرٌ. فقدَّره بعضُهم ضميرَ التمنِّي المدلولَ عليه بقوله: «يا لَيْتَ بيني»(٢) أي: لن يَنْفعكم تَمَنِّيكم البُعْدَ. وبعضُهم: لن ينفعَكم اجتماعُكم. وبعضُهم: ظُلْمُكم وجَحْدُكم. وعبارةُ مَنْ عَبَّر بأنَّ الفاعلَ محذوفٌ مقصودُه الإِضمارُ المذكورُ لا الحذفُ؛ إذ الفاعلُ لا يُحْذَفُ إلَّا في مواضعَ ليس هذا منها، وعلى هذا الوجهِ يكونُ قوله: «أنَّكم» تعليلاً(٣) أي: لأنَّكم، فحذفَ الخافضَ فجرىٰ في مَحَلِّها الخلافُ: أهو نصبٌ أم جرٌّ(٤)؟ ويؤيِّد إضمارَ الفاعلِ، لا أنَّه هو «أنَّكم»، قراءةُ «إنكم» بالكسرِ فإنَّه/ استئنافٌ مفيدٌ للتعليلِ. [٧٩١/ب]

قوله: «إذْ ظَلَمْتُمْ» قد استشكل المُعْرِبون هذه الآيةَ. ووجهُه: أنَّ قولَه

---

(١) ديوان الخنساء ص ٨٤.
(٢) رسمها في الأصل موصولة: يا لَيْتَبَيْني.
(٣) الأصل «تعليل» وهو سهو.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٢١١ ـ ٢١٢.

«اليـومَ» ظرفٌ حـالِيٌّ، و «إذ» ظرفُ مـاضٍ، و «يَنْفَعَكم» مستقبـلٌ؛ لاقتـرانِـه بـ «لن» التي لنفي المستقبلِ. والظاهـرُ أنه عـاملٌ في الـظرفَيْن، وكيف يعملُ الحـدثُ المستقبـلُ الـذي لم يقَـعْ بعـدُ في ظـرفٍ حـاضرٍ أو مـاضٍ؟ هـذا ما لا يجوزُ. فأُجيب عن إعماله في الظرفِ الحاليِّ على سبيلِ قُرْبِه منـه؛ لأنَّ الحـالَ قريبٌ من الاستقبـالِ فيجـوز في ذلـك. قـال تعـالى: «فمَنْ يَسْتمـعِ الآن»[1] وقال الشاعر[2]:

٣٩٩٧ـ .... سَـأَسْـعَـى الآنَ إذ بَـلَغَـتْ أَنـاهـا

وهـو إقناعيٌّ، وإلاَّ فـالمستقبلُ يَسْتحيـلُ وقوعُـه في الحالِ عقـلاً. وأمَّا قولُه: «إذ» ففيهـا للناسِ أوجـهٌ كثيرةٌ. قـال ابن جني: «راجَعْتُ أبا عليّ فيهـا مِراراً فآخرُ ما حَصَّلْت منه: أنَّ الدنيا والآخرةَ متصلتان، وهما سـواءٌ في حُكْم اللَّهِ تعـالى وعِلْمِه، فـ «إذ» بـدلٌ من «اليوم» حتى كـأنَّه مستقبـلٌ أو كأنَّ اليـومَ مـاضٍ. وإلى هـذا نحـا الـزمخشـريُّ قـال[3]: «وإذْ بـدلٌ من اليـوم» وحَمَلَه الزمخشريُّ على معنى: إذْ تبيَّن وصَحَّ ظُلْمُكم، ولم يَبْقَ لأحدٍ ولا لكم شبهـةٌ في أنَّكم كنتم ظالمين. ونظيرُه[4]:

---

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) لم أهتـد إلى قـائله، وهـو في رصف المبـاني ص ٣٩٦، والجني الـداني ص ٥٩، وحاشية الدسوقي ١٤٩/١، وصدره:

فـإنِّـي لَـسْـتُ خـاذِلَـكـم ولـكـنْ ....

وصدرُه في رصف المباني:

فـلم أَنْـكُـلْ ولـم أجْـبُـنْ ولـكـنْ ....

(٣) الكشاف ٤٨٩/٣.

(٤) البيت لزائد بن صعصعـة الفقعسي. وهو في معـاني القرآن للفـراء ٦١/١، والمغني ص ٤٠، وحاشية الأمير عليه ٢٥/١، وعجزه: =

٣٩٩٨ـ إذا مـا انْتَسَبْنـا لـم تَـلِدْني لئيمـةٌ

. . . .

أي: تَبَيَّن أني وَلَدُ كريمةٍ». وقال الشيخ[١]: «ولا يجوزُ البـدلُ ما دامت «إذ» على موضوعِها من المُضِيِّ، فإنْ جُعِلَتْ لمطلقِ الزمانِ جاز». قلت: لم يُعْهَدْ في «إذ» أنها تكونُ لمطلقِ الزمان، بل هي موضوعةٌ لزمانٍ خاصٍ بالماضي كأَمْسِ. الثاني: أنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: بعد إذ ظَلَمْتُمْ. الثالث: أنها للتعليلِ. وحينئذٍ تكونُ حرفاً للتعليلِ كاللام. الرابعُ: أنَّ العاملَ في «إذ» هو ذلك الفاعلُ المقدَّرُ لا ضميرُه. والتقدير: ولن ينفعَكم ظلمُكم أو جَحْدُكم إذ ظَلَمْتم. الخامس: أنَّ العاملَ في «إذ» ما دَلَّ عليه المعنى. كأنه قال: ولكن لن ينفعَكم اجتماعُكم إذ ظَلَمْتُمْ. قاله الحوفي، ثم قال: «وفاعلُ «يَنْفَعَكم» الاشتراكُ» انتهى. فظاهرُ هذا متناقضٌ؛ لأنَّه جَعَلَ الفاعلَ أولاً اجتماعَكم، ثم جعله آخِراً الاشتراكَ. ومنع أَنْ تكونَ «إذ» بدلاً مِن اليوم لتغايُرِهما في الدلالة. وفي كتاب أبي البقاء[٢] «وقيل: إذْ بمعنى «أَنْ» أي: أَنْ ظَلَمْتُم». ولم يُقَيِّدْها بكونِها أن[٣] بالفتح أو الكسر، ولكن قال الشيخ[٤]: «وقيل: إذ للتعليلِ حرفاً بمعنى «أَنْ» يعني بالفتح؛ وكأنَّه أراد ما ذكره أبو البقاءِ، إلَّا أنَّ تَسْمِيَتَه «أَنْ» للتعليل مجازٌ، فإنها على حَذْفِ حرفِ العلةِ أي: لأَنْ، فلمصاحبتِها لها، والاستغناءِ بها عنها سَمَّاها

= ولم تَجِدي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بها بُدَّا

فالجزاء للمستقبل والولادة قد مضت.

(١) البحر ٨/١٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.

(٣) في المطبوعة: بالفتح.

(٤) البحر ٨/١٧.

باسمِها. ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ أنَّها في كتابِ أبـي البقاء بالكسرِ على الشـرطية؛ لأنَّ معناه بعيدٌ.

وقُرِىء[1] «إنكم» بالكسرِ على الاستئناف المفيـدِ للعلةِ. وحينئذٍ يكـونُ الفاعلُ مضمراً على أحدِ التقادير المذكورة.

آ. (٤١) قوله: ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ﴾: قد تقدَّم الكلامُ عليه قريباً.

آ. (٤٢) وقُـرىء[2] «نُـرِيَنْـكَ»: بـالنـونِ الخفيفـة. والعـامَّـةُ على «أُوْحِي»[3] مبنيًا للمفعولِ مفتـوحَ الياء، وبعضُ قُـرَّاء الشام[4] سَكَّنهـا تخفيفاً. والضحاك «أَوْحَىٰ» مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مَنْ أَرْسَلْنا﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أظهرُهـا: أنَّ «مَنْ» موصولة، وهي مفعولةٌ للسؤالِ. كأنه قيل: واسأل الذي أرْسَلْناه مِنْ قَبْلِك عَمَّا أُرْسِلوا به، فإنَّهم لم يُرْسَلوا إلَّا بالتوحيد. الثاني: أنَّه على حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ على أنه المسؤولُ عنه. والمسؤولُ الذي هو المفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقـديرُه: واسْـأَلْنا عن مَنْ أَرْسَلْنـاه. الثـالث: أنَّ «مَنْ» استفهـاميـةٌ مـرفـوعـةٌ بـالابتـداء، و«أَرْسَلَ» خبرُه. والجملةُ مُعَلِّقَـةٌ للسؤالِ، فتكونُ في محـلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، وهذا ليس بـظاهرٍ، بـل الظاهـرُ أنَّ المُعَلِّقَ للسؤال إنما هـو الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قولِه «أَجَعَلْنا».

---

(١) وهي روايـة عن ابن عـامـر. انـظر: السبعـة ٥٨٦، والبحر ٨/١٧، والقـرطبي ١٦/٩١.

(٢) وهي قراءة رُوَيْس. انظر: الإتحاف ٢/٤٥٧، والبحر ٨/١٨، والنشر ٢/٢٤٦.

(٣) في الآية ٤٣.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٨.

آ. (٤٧) قوله: ﴿إذا هم منها يَضْحَكون﴾: قال الزمخشري(١): «فإنْ قلتَ: كيف جازَ أَنْ تُجاب «لَمَّا» بـ «إذا» المفاجأة؟ قلت: لأنَّ فِعْلَ المفاجأةِ معها مقدَّرٌ، وهو عاملُ النصبِ في مَحَلِّها، كأنه قيل: فلمَّا جاءهم بآياتنا فاجَؤُوا وقتَ ضَحِكهم». قال الشيخ(٢): «ولا نعلَمُ نحوَ ما ذهب إلى ما ذَهَب إليه مِنْ أنَّ «إذا» الفجائية تكونُ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ تقديره: فاجأ، بل المذاهبُ ثلاثةٌ(٣): إمَّا حرفٌ فلا تحتاجُ إلى عاملٍ، أو ظرفُ مكانٍ، أو ظرفُ زمانٍ. فإنْ ذُكِرَ بعد الاسمِ الواقع بعدها خبرٌ كانت منصوبةً على الظرفِ، والعاملُ فيها ذلك الخبرُ نحوَ: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ» تقديره: خرجتُ ففي المكان الذي خَرَجْتُ فيه زيدٌ قائمٌ، أو ففي الوقتِ الذي خَرَجْتُ فيه زيدٌ [٧٩٢/أ] قائمٌ، وإنْ لم يُذْكَرْ بعد الاسمِ خبرٌ، أو/ ذُكِرَ اسمٌ منصوبٌ على الحالِ: فإنْ كان الاسمُ جثةً وقُلنا: إنها ظرفُ مكانٍ كان الأمرُ واضحاً نحو: خرجْتُ فإذا الأسدُ أي: فبالحضرةِ الأسدُ، أو فإذا الأسدُ رابضاً. وإنْ قلنا: إنها ظرفُ زمانٍ كان على حذفِ مضافٍ لئلا يُخْبَرَ بالزمانِ عن الجثةِ نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسدُ» أي: ففي الزمانِ حضورُ الأسدِ، وإن كان الاسمُ حَدَثاً جازَ أن يكونَ مكاناً أو زماناً. ولا حاجةَ إلى تقديرِ مضافٍ نحو: «خرجْتُ فإذا القتالُ» إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ فبالحضرة القتالُ، أو ففي الزمانِ القتالُ». وفيه تلخيصٌ وزيادةٌ كبيرةٌ في الأمثلةِ رأيْتُ تَرْكَها مُخِلاً.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إلاَّ هي أكبرُ﴾: جملةٌ واقعةٌ صفةً لقوله: «مِنْ آية» فيُحْكَمُ على موضِعها بالجَرِّ اعتباراً باللفظِ، وبالنصبِ اعتباراً بالمحلِّ،

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) البحر ٨/٢٠.

(٣) انظر في «إذا» الفجائية: مغني اللبيب ١٢٠، ورصف المباني ٦١، والجنى الداني ٣٧٤.

وفي معنى قولِه: «أكبرُ مِنْ أختِها» أوجهٌ، أحدها: ـ قاله ابنُ عطيـة[1] ـ وهو أنهم يَسْتَعْظِمون الآيةَ التي تأتي، لجِدَّةِ أَمْرِها وحُدوثِه؛ لأنهم أَنِسُوا بتلك الآيـةِ السابقةِ فيَعْظُم أَمْرُ الثانيةِ ويَكْبرُ، وهذا كما قال[2]:

٣٩٩٩ـ على أنَّها تَعْفُو الكُلُوم، وإنَّما
نُوَكَّلُ بالأَدْنَىٰ وإنْ جَلَّ ما يَمْضي

الثاني: ما ذكرَه بعضُهم: مِنْ أنَّ المعنىٰ: إلَّا هي أكبرُ من أختها السابقةِ، فحذَفَ الصفةَ للعِلْمِ بها. الثالث: قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: هو كلامٌ متناقضٌ؛ لأنَّ معناه: ما مِنْ آيةٍ من التسعِ إلَّا وهي أكبرُ مِنْ كلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كلُّ واحدةٍ منها فاضلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة. قلت: الغرضُ بهذا الكلامِ وَصْفُهُنَّ بالكبرِ لا يَكَدْنَ يتفاوَتْنَ فيه، وكذلك العادةُ في الأشياء التي تتقارَبُ في الفضلِ التقاربَ اليسيرَ، تختلفُ آراءُ الناس في تفضيلِها، فبعضُهم يفضِّل هذا، وبعضُهم يفضِّل هذا، وربما اختلفَتْ آراءُ الواحدِ فيها، كقول الحماسيِّ[4]:

---

(١) المحرر ١٤/٢٦٤.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ٢/١٥٨، والخصائص ٢/١٧٠، وابن يعيش ٣/١١٧، والخزانة ٢/٤٥٨. وتعفو: تذهب وتبرأ. والكلوم: الجروح أي: أننا نحزن على الأقرب، ومَنْ مضى على رزئه زمن نسيناه ولو عظم خطبه.

(٣) الكشاف ٣/٤٩١.

(٤) البيت للعرندس أحد بني أبي بكر بن كلاب، وهو في الحماسة ٢/٢٦٨ برواية «يَسْري».

٤٠٠٠ـ مَنْ تَلْقَ منهم تَقُلْ لاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ
مثلَ النجومِ التي يَهْدِي بها السَّاري

وقالت الأنمارية في الجُمْلة من أبنائها: ثَكِلْتُهُمْ إنْ كنتُ أعلمُ أيُّهم أفضلُ، هم كالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرى أين طرفاها» انتهى كلامُه. وأولُه فظيعٌ جداً كأن العباراتِ ضاقَتْ عليه حتى قال ما قال، وإنْ كان جوابُه حَسَناً فسؤالُه فظيعٌ. وقد تقدَّم الخلافُ في «يا أيُّها الساحرُ» في النور[1].

آ. (٥٠) وقرأ[2] أبو حيوةَ «يَنْكِثُوْن» بكسرِ الكافِ. وهي لغةٌ.

آ. (٥١) قوله: ﴿وهذه الأنهارُ﴾: يجوزُ في «وهذه» وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مبتدأةً، والواوُ للحالِ. والأنهارُ صفةٌ لاسمِ الإشارةِ، أو عطفُ بيانٍ. و«تجري» الخبرُ. والجملةُ حالٌ مِنْ ياء «لي». والثاني: أنَّ «هذه» معطوفةٌ على «مُلْك مِصْرَ»، و«تَجْري» على هذا حالٌ أي: أليس مُلْكُ مِصْرَ وهذه الأنهارُ جاريةً أي: الشيئان.

قوله: «تُبْصِرونَ» العامَّةُ على الخطابِ لِمَنْ ناداه. وقرأ[3] عيسى بكسر النون أي: تُبْصِروني. وفي قراءةِ العامَّةِ المفعولُ محذوفٌ أي: تُبْصِرون مُلْكي وعَظَمتي. وقرأ فهد بن الصقر[4] «يُبْصِرون» بياء الغَيْبة: إمَّا على الالتفاتِ من الخطاب إلى الغَيْبة، وإمَّا رَدًّا على قوم موسى.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢١ من النور.
(٢) البحر ٢٢/٨.
(٣) البحر ٢٢/٨، والشواذ ١٣٥.
(٤) فهد بن الصقر، روى القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي وهو من جلة أصحابه وأيوب بن المتوكل، وروى عنه ابن أخته إبراهيم. طبقات القراء ١٣/٢.

آ. (٥٢) **قوله: ﴿أم أنا خيرٌ﴾**: في «أم» أقوالٌ، أحدها: أنها منقطعةٌ، فتتقدَّرُ بـ بل التي لإضرابِ الانتقال، وبالهمزة التي للإنكار. والثاني: أنها بمعنى بل فقط، كقوله[1]:

٤٠٠١ــ بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى
وصورتِها أم أنتِ في العينِ أَمْلَحُ

أي: بل أنتِ. الثالث: أنها منقطعةٌ لفظاً، متصلةٌ معنىً. قال أبو البقاء[2]: «أمْ هنا منقطعةٌ في اللفظ لوقوع الجملةِ بعدَها في اللفظ، وهي في المعنىٰ متصلةٌ معادِلةٌ؛ إذ المعنى: أنا خيرٌ منه أم لا، وأيُّنا خيرٌ»[3] وهذه عبارةٌ غريبةٌ: أن تكونَ منقطعةً لفظاً، متصلةً معنى، وذلك أنهما معنيان مختلفان؛ فإن الانقطاعَ يَقْتضي إضراباً: إمَّا إبطالاً، وإمَّا انتقالاً. الرابع: أنها متصلةٌ، والمعادِلُ محذوفٌ تقديره: أم تُبْصِرون. وهذا لا يجوزُ إلَّا إذا كانت «لا» بعد أم نحو: أتقومُ أم لا؟ أي: أم لا تقوم. وأزيدٌ عندك أم لا؟ أي: أم لا هو عندك. أمَّا حَذْفُه دون «لا» فلا يجوزُ، وقد جاء حَذْفُ «أم» مع المعادِلِ وهو قليلٌ جداً. قال الشاعر[4]:

٤٠٠٢ــ دعاني إليها القلبُ إني لأَمْرِها
سميعٌ فلا أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

أي: أم غَيٌّ. وكان الشيخ[5] قد نقل عن سيبويه[6] أنَّ هذه هي «أم»

(١) تقدم برقم ٢٢٦.
(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.
(٣) الإملاء: «أو أينا».
(٤) تقدم برقم ٧٣٤.
(٥) البحر ٨/٢٢ ــ ٢٣.
(٦) الكتاب ١/٤٨٤. قال: «كان فرعون قال: أفلا تُبصرون أم أنتم بصراء».

المعادِلَةُ أي: أم تُبْصِرُون الأمرَ الذي هو حقيقٌ أَنْ يُبْصَرَ عنده، وهو أنَّه خيرٌ مِنْ
[٧٩٢/ب] موسى. قال: «وهذا القولُ بدأ به الزمخشريُّ[١] فقال: «أم/ هذه متصلةٌ لأنَّ المعنى: أفلا تُبْصِرون أم تُبصرون، إلَّا أنه وَضَعَ قولَه: «أنا خيرٌ» موضعَ «تُبْصِرون»؛ لأنهم إذا قالوا: أنت خيرٌ، فهم عنده بُصَراءُ، وهذا من إنزالِ السببِ منزلةَ المسبب». قال الشيخ[٢]: «وهذا متكلَّفٌ جداً؛ إذ المعادِلُ إنما يكونُ مقابلاً للسابقِ. فإن كان المعادِلُ جملةً فعليةً كان السابقُ جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً يتقدَّر منها فعليةٌ، كقوله: «أَدَعَوْتُموهم أم أنتم صامتون»[٣] لأنَّ معناه: أم صَمَتُّم، وهنا لا تتقدَّرُ منها جملةٌ فعليةٌ؛ لأنَّ قولَه: «أم أنا خير» ليس مقابلاً لقوله: «أفلا تُبْصِرون». وإن كان السابقُ اسماً كان المعادِلُ اسماً، أو جملةً فعليةً يتقدَّر منها اسمٌ نحو قولِه[٤]:

٤٠٠٣ـ أمُخْدَجُ اليدَيْنِ أم أَتَمَّتِ

فـ «أتمَّت» معادِلٌ للاسم، فالتقديرُ: أم مُتِمًّا»[٥] قلت: وهذا الذي رَدَّه على الزمخشريِّ رَدٌّ على سيبويه؛ لأنه هو السابقُ به، وكذا قولُه أيضاً: إنه لا يُحْذَفُ المعادِلُ بعد «أم» إلَّا وبعدها «لا» فيه نظرٌ؛ من حيث تجويزُ سيبويه حَذْفَ المعادِلِ دون «لا» فهو رَدٌّ على سيبويهِ أيضاً.

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٢.
(٢) البحر ٨/٢٢.
(٣) الآية ١٩٣ من الأعراف.
(٤) البيت لجحدر وقبله:

إذا الكُماةُ بالكُماةِ التفَّتِ

وهو في الارتشاف ٢/٦٥٣، وابن يعيش ٤/٩٦. والمخدج: الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حمله. والكماة: جمع كمي وهو الفارسُ التام السلاح وهو الشجاع.
(٥) لعل الأنسب: متمٌّ.

[قوله: «ولا يَكادُ يُبين» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلةِ، وأَنْ تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً][1]. والعامَّة على «يُبين» مِنْ أبان، والباقر[2] «يَبين» بفتحِها مِنْ بان أي: ظهر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾: قرأ[3] حفص «أَسْوِرَة» كأَحْمِرَة. والباقون «أساوِرَة». فأَسْوِرَة جمع سِوار كحِمار وأَحْمِرَة، وهو جمعُ قلةٍ، وأساوِرَة جمعُ إسْوار بمعنى سِوار. يقال: سِوارُ المرأة وإسْوارُها، والأصل: أساوير بالياء، فَعُوِّض من حرف المدِّ تاءُ التأنيثِ كزَنادقة. وقيل: بل هي جمعُ أَسْوِرة فهي جمعُ الجمعِ. وقرأ أُبَيٌّ والأعمش ـ ويُرْوى عن أبي عمرو ـ «أساوِر» دونَ تاءٍ. ورُوِي عن أُبَيّ أيضاً وعبد الله أساوِير. وقرأ[4] الضحاك «أَلْقَى» مبنياً للفاعلِ أي الله. و «وأساوِرة» نصباً على المفعولية. و «مِنْ ذَهَبٍ» صفةٌ لـ أساورة. ويجوزُ أَنْ تكون «مِنْ» الداخلةَ على التمييز.

آ. (٥٥) قوله: ﴿آسَفُونا﴾: منقولٌ بهمزةِ التعديةِ مِنْ أَسِفَ بمعنى غَضِبَ، والمعنى: أَغْضَبونا بمخالَفَتِهم أمرَنا. وفي التفسيرِ: أحزنوا أولياءَنا يعني السَّحَرةَ.

آ. (٥٦) قوله: ﴿سَلَفاً﴾: قرأ[5] الأَخَوان بضمتين، والباقون

---

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في المصورة عن الأصل.
(٢) البحر ٨/٢٣.
(٣) انظر في قراءاته: التيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٣، والقرطبي ١٦/١٠٠، والنشر ٢/٣٦٩، والحجة ٦٥١، والسبعة ٥٨٧، والشواذ ١٣٧.
(٤) البحر ٨/٢٣.
(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٧، والنشر ٢/٣٦٩، والقرطبي ١٦/١١٢، والحجة ٦٥١، والتيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٣، والتسير ١٩٧.

بفتحتين. فأمَّا الأُولى فتحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أنها جمعُ سَليف كرَغيف ورُغُف. وسمع القاسمُ بنُ مَعَن من العرب: «مضى سَليفٌ من الناس». والسَّليفُ من الناس كالفريقِ منهم. والثاني: أنها جمعُ سالِف كصابِر وصُبُر. والثالث: أنها جمعُ سَلَف كأَسَد وأُسُد. والثانية(١) تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ جمعاً لسالِف كحارس وحَرَس، وخادِم وخَدَم. وهذا في الحقيقة اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسيرٍ؛ إذ ليس في أبنيةِ التكسير صيغةُ فَعَل. والثاني: أنه مصدرٌ يُطْلق على الجماعة تقول: سَلَفَ الرجلُ يَسْلُفُ سَلَفاً أي: تقدَّم. وسلَفُ الرجلِ آباؤه المتقدِّمون، والجمع أَسْلافٌ وسُلاف. وقال طفيل(٢):

٤٠٠٤ـ مَضَوْا سَلَفاً قَصْدُ السَّبيلِ عليهمُ
صُروفُ المنايا بالرجالِ تَقَلَّبُ

وقرأ عليٌّ كَرَّم اللَّهُ وجهَه ومجاهد «سُلَفاً» بضم السين وفتح اللام. وفيها وجهان، أشهرُهما: أنه جمعُ سُلْفَة كغُرْفَة وغُرَف، والسُّلْفَةُ الأمة. وقيل: الأصل «سُلُفاً» بضمتين، وإنما أَبْدل من الضمة فتحةً.

آ. **(٥٧) قوله: ﴿مَثَلاً﴾**: إمَّا مفعولٌ ثانٍ إنْ كانت بمعنى صَيَّر، وإلَّا حالاً.

قوله: «يَصِدُّون» قرأ(٣) نافع وابن عامر والكسائي «يَصُدُّون» بضم الصادِ. والباقون بكسرِها. فقيل: هما بمعنىً واحدٍ، وهو الصحيحُ، واللفظُ يُقال: صَدَّ يَصِدُّ ويَصُدُّ كعَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ، ويَعْرُشُ ويَعْرِشُ. وقيل: الضمُّ

---

(١) أي: سَلَفاً.

(٢) طفيل الغنوي يرثي قومه. والبيت في اللسان (سلف).

(٣) السبعة ٥٨٧، والبحر ٨/٢٥، والقرطبي ١٦/١٠٣، والحجة ٦٥٢، والنشر ٢/٣٦٩، والتيسير ١٩٧.

مِن الصُّـدود، وهو الإعـراضُ. وقد أنكـر ابنُ عباسٍ الضمَّ، وقـد رُوِي لـه عن علي رضي الله عنهما ـ والله أعلم ـ قبل بلوغِه تواتُرَه.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿وقالوا أآلهتُنا خيرٌ﴾**: قـرأ[1] أهلُ الكـوفة[2] بتحقيق الهمزةِ الثانيـةِ، والباقـون بتسهيلِها بينَ بينَ، ولم يُـدْخِلْ أحـدٌ مِنْ القرَّاء الـذين مِنْ قاعـدتِهم الفصلُ بين الهمـزتين بألفٍ، ألفـاً، كـراهـةً لتـوالي أربعـةِ مُتشابهات، وأَبْدل الجميعُ الهمزةَ الثالثة[3] ألفاً. ولا بُدَّ/ مِنْ زيادةِ بيـان: وذلك [٧٩٣/أ] أن «آلِهـة» جمعُ إلـه كعِماد وأَعْمِـدَة، فالأصـلُ أَأْلِهَة بهمـزتين: الأولى زائـدةٌ، والثانيةُ فاء الكلمة وقعتِ الثانيةُ ساكنةً بعد مفتوحةٍ وَجَبَ قلْبُها ألفاً كآمِنَ وبـابِه، ثم دَخَلَتْ همـزةُ الاستفهامِ على الكلمـةِ، فـالتقى همـزتـان في اللفظ: الأولى للاستفهامِ والثانيةُ همزةُ أَفْعِلة. والكوفيون[4] لم يَعْتَدُّوا بـاجتماعِهمـا فأبْقَـوْهما على حالِهما. وغيرُهم استثقَل فخفَّفَ الثانيةَ بالتسهيلِ بينَ بينَ، والثـالثةُ بـألفٍ محضةٍ لم تُغَيَّرْ البتةَ. وأكثرُ أهلِ العصرِ يُقْرُوْنَ هذا الحرفَ بهمزةٍ واحدة بعدهـا ألفٌ على لفظِ الخبرِ ولم يقرأ به أحدٌ من السبعة فيما قَـرَأْتُ به، إلَّا أنَّـه رُوِي أنَّ وَرْشاً قرأ كـذلك في روايـةِ أبـي الأَزْهر[5]، وهي تحتمـلُ الاستفهامَ كـالعامَّـةِ، وإنما حَذَفَ أداةَ الاستفهامِ لدلالة «أم» عليها وهو كثيرٌ. وتَحْتمـل أنَّه قـرأه خبراً مَحْضاً وحينئذٍ تكون «أم» منقطعةً فتُقَدَّرُ بـ بل والهمزة.

---

(١) السبعـة ٥٨٧، والبحـر ٢٥/٨، والقـرطبـي ١٠٤/١٦، والحجـة ٦٥٣، والنشـر ٣٦٤/١ ـ ٣٦٥، والتيسير ١٩٧.

(٢) وهم عاصم وحمزة والكسائي.

(٣) وهي همزة أَأْلِهة الثانية.

(٤) أي من القراء عندما قرؤوا أآلهة بالتحقيق.

(٥) عبـد الصمد بن عبـد الرحمن أبـو الأزهـر العتقي، أخـذ عن ورش وروى عنـه بكـر الدمياطي توفي سنة ٢٣١. طبقات القراء ٣٨٩/١.

وأمَّـا الجماعـةُ فهي عندهم متصلةٌ. فقـوله: «أم هـو» على قراءةِ العـامـة عطفٌ على «آلهتنا» وهو من عطفِ المفرداتِ. التقدير: أآلهتُنا أم هـو خيرٌ أي: أيُّهما خيرٌ. وعلى قراءةِ ورشٍ يكونُ «هو» مبتدأً، وخبـرُه محذوفٌ تقـديرُه: بـل أهو خيرٌ، وليست «أم» حينئذٍ عاطفةً.

قـوله: «جَـدَلاً» مفعولٌ مِنْ أجله أي: لأجـلِ الجدلِ والمِـراءِ لا لإِظهارِ الحقِّ. وقيل: هو مصدرٌ في موضعِ الحال أي: إلَّا مُجادِلين.

وقرأ ابنُ مقسم «جِدالًا» والوجهان جاريان فيـه. والظاهـر أنَّ «هو» لعيسى كغيره من الضمائر. وقيل: هو للنبـي صلَّى الله عليه وسلَّم.

آ. (٦٠) **قـوله: ﴿لَجَعَلْنـا منكم مـلائكـةً﴾**: في «مِنْ» هـذه أقـوالٌ، أحدهـا: أنها بمعنى بَـدَل أي: لَجَعَلْنـا بَـدَلكم. ومنـه أيضـاً «أَرَضِيْتُمْ بالحياةِ الدنيا من الآخرة»(١) أي بَدَلَها. وأنشد(٢):

٤٠٠٥ـ أخَـذُوا المَخـاضَ من الفَصيـلِ غُـلُبَّـةً
ظُـلْمـاً ويُـكْـتَـبُ لـلأمـيـر إفـالا

وقال آخر(٣):

٤٠٠٦ـ جـارِيَـةٌ لـم تَـأْكُـلِ الـمُـرَقَّـقَـا
ولـم تَـذُقْ مـن البُـقـولِ الـفُسْـتقـا

والثاني: ـ وهو المشهورُ ـ أنها تبعيضِيَّةٌ. وتأويـلُ الآية عنـدهـم: لَوَلَّـدْنا منكم يا رجالُ ملائكةً في الأرض يَخْلُفـونكم كما يَخْلُفكم أولادُكم، كما وَلَّدْنـا

---

(١) الآية ٣٨ من التوبة.
(٢) تقدم برقم ١١٨٣.
(٣) تقدم برقم ١١٨٢.

عيسى مِنْ أنثى دونَ ذكرٍ، ذكره الزمخشري[١]. والثالث: أنها تبعيضيَّةٌ. قال أبو البقاء[٢]: «وقيل: المعنى: لَحَوَّلْنا بعضَكم ملائكةً». وقال ابن عطية[٣]: «لَجَعَلْنا بَدَلاً مِنْكم».

آ. (٦١) قوله: ﴿وإنه لعِلْمٌ﴾: المشهورُ أنَّ الضميرَ لعيسى، يعني نزولَه آخر الزمان. وقيل الضميرُ للقرآن أي: فيه عِلْمُ الساعةِ وأهوالُها، أو هو علامةٌ على قُرْبها. وفيه «اقترب للناس حسابُهم»[٤] «اقتربَتِ الساعةُ»[٥]. وقيل: للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم. ومنه «بُعِثْتُ أنا والساعةُ كهاتَيْن»[٦].

والعامَّةُ على «عِلْم» مصدراً، جُعِل عِلْماً مبالغةً لَمَّا كان به يَحْصُلُ العِلْمُ، أو لَمَّا كان شَرْطاً يُعْلَم به ذلك أُطْلِق عليه عِلْم. وابن عباس[٧] وأبو هُرَيْرَة وأبو مالكِ الغِفاري[٨] وزيد بن علي «لَعَلَمٌ» بفتح الفاءِ والعينِ أي: لَشَرْطٌ وعَلامةٌ، وقرأ أبو نضرة[٩] وعكرمةُ كذلك، إلَّا أنهما عَرَّفا باللام، فقرآ «للعَلَمُ» أي: لَلْعلامَةُ المعروفةُ.

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٤.
(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.
(٣) المحرر ١٤/٢٧٠.
(٤) الآية ١ من الأنبياء.
(٥) الآية ١ من القمر.
(٦) رواه البخاري. انظر: الفتح ١١/٣٤٧، ٣٩ باب قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ٨١ كتاب الرقاق.
(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٥٨، والقرطبي ١٦/١٠٥، والبحر ٨/٢٦.
(٨) غزوان أبو مالك الغفاري الكوفي. روى عن البراء بن عازب وعبد الله بن عباس، وعنه إسماعيل بن سميع، ثقة، وروى له أبو داود وغيره. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٨٩.
(٩) المنذر بن مالك العبدي البصري أدرك طلحة بن عبيد الله، وروى عن ابن عباس. وعنه حميد الطويل. ثقة. توفي سنة ١٠٨. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٣٧٣.

آ. (٦٧) قـوله: ﴿الأَخِـلَّاءُ يومئـذٍ﴾: مبتدأ، وخبـرُه «عَدُوٌّ». والتنوين في «يومئذٍ» عِوَضٌ عن جملة تقديرُه: يـومَ إذْ تأْتيهم السـاعةُ. والعـامل في «يَوْمئذ» لفظُ «عَدُوٌّ» أي: عداوتُهم في ذلك اليوم.

آ. (٦٨) قـوله: ﴿يـا عبـادِيْ﴾: قـرأ(١) أبـو بكـرٍ عن عـاصم «يا عبادِيَ، لا خَـوْفٌ» بفتح اليـاء. والأخوانَ وابن كثيـر وحفصٌ بحَذْفِهـا وصلاً ووقفاً. والباقون بإثباتها سـاكنةً. وقـرأ العامَّـةُ «لا خوفٌ» بـالرفـع والتنوينِ: إمَّـا مبتـدأً، وإمَّا اسمـاً لهـا، وهـو قليـلٌ. وابن محيصن(٢) دونَ تنـوينٍ على حَـذْفِ مضـافٍ وانتظارِه: لا خـوفُ شيءٍ(٣). والحسنُ وابن أبـي إسحاق بـالفتـح على «لا» التبرئةِ، وهي عندهم أَبْلَغُ.

آ. (٦٩) قـولـه: ﴿الـــذين آمنـوا﴾: يجــوزُ أَنْ يكـونَ نعتــاً لـ «عبادي» أو بدلاً منه، أو عطف بيانٍ له، أو مقطوعاً منصوباً أو مرفوعاً.

آ. (٧١) قوله: ﴿يُطافُ﴾: قبلَه محذوفٌ أي: يَـدْخُلونُ يُطاف. والصِّحـافُ: جمـعُ صَحْفَـة كجَفْنَـة وجِفـان. قـال الجـوهـري(٤): «الصَّحْفَـةُ كالقَصْعَةِ. وقال الكسائيُّ: أعـظمُ القِصاعِ الجَفْنـةُ، ثم القَصْعَةُ تُشْبِـع العَشَرة، ثم الصَّحْفَــةُ تُشْبِـعُ الخمســةَ، ثم المِئْكَلَة تُشْبِـعُ/ الـرجلين والثـلاثــة»(٥). [٧٩٣/ب] والصَّحيفـة: الكتـابُ، والجمـعُ: صُحُف وصَحَـائف. وأمـال(٦) الكسـائيُّ في

---

(١) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٥٨٨، والحجـة ٦٥٣، والتيسير ١٩٧، والبحـر ٢٦/٨، والقرطبـي ١١١/١٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٩/٢، والبحر ٢٦/٨.

(٣) وتقدير «لا» نافية لغير الجنس.

(٤) الصحاح (صحف) ١٣٨٤/٤.

(٥) «ثم الصحيفة تشبع الرجل». اهـ.

(٦) البحر ٢٦/٨.

روايةٍ[1] «بِصحاف». والأكْواب جمعٌ. فقيل: هو كالإبْريق إلَّا أنه لا عُرْوَةَ له. وقيل: إلَّا أنه لا خُرطومَ له. وقيل: إلَّا أنه لا عُرْوَةَ له ولا خُرْطومَ معاً. قال الجواليقي[2]: «ليتمكَّنَ الشاربُ مِنْ أين شاءَ، فإنَّ العُرْوَةَ تمنعُ من ذلك».

وقال عَدِيّ[3]:

٤٠٠٧ـ مُتَّكِئاً تَصْفِقُ أبْوابُه
يَسْعَى عليه العبدُ بالكُوبِ

والتقدير: وأكواب مِنْ ذَهَب أو لم يُرِدْ تَقْييدَها.

قوله: «ما تَشْتَهيه الأنفسُ» قرأ[4] نافعٌ وابن عامرٍ وحفصٌ «تَشْتهيه» بإثباتِ العائدِ على الموصول كقوله: «الذي يتخبَّطُه الشيطانُ»[5] والباقون بحَذْفِه كقوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولًا»[6] وهذه القراءةُ شبيهةٌ بقوله: «وما عَمِلَتْه أَيْديهم»[7] وتقدَّم ذلك في يس،

وهذه الهاءُ في هذه السورةِ رُسِمَتْ في مصاحفِ المدينة والشام، وحُذِفَتْ مِنْ غيرِها. وقد وقع لأبي عبد الله الفاسيِّ[8] شارحِ القصيدِ وَهَمٌ فسَبَقَ قلمُه فكتب: «والهاءُ منه محذوفةٌ في مصاحفِ المدينةِ والشامِ ثابتةٌ في

(١) في رواية أبي الحارث.
(٢) انظر: البحر ٨/٤.
(٣) ديوانه ٦٧، والبحر ٨/٤، واللسان (كوب)، والقرطبي ١٦/١١٤.
(٤) السبعة ٥٨٨، والنشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٤، والبحر ٨/٢٦، والتيسير ١٩٧.
(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة.
(٦) الآية ٤١ من الفرقان.
(٧) الآية ٣٥ من يس.
(٨) شرح الشاطبية للفاسي (خ) ٣/١٦٤.

غيرِهما». أراد أن يكتبَ «ثابتةٌ في مصاحف المدينة والشام محذوفةٌ من غيرِهما» فعكَسَ. وفي مصحفِ عبد الله[1] «تَشْتهيه الأنفسُ وتَلَذُّه الأعينُ» بالهاء فيهما.

آ. (٧٣) قوله: ﴿منها تَأْكُلون﴾: «مِنْ» تبعيضيةٌ أو ابتدائيةٌ، وقُدِّم الجارُّ لأجلِ الفاصلةِ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿لا يُفَتَّرُ عنهم﴾: جملةٌ حاليةٌ، وكذلك «وهُمْ فيه مُبْلِسُوْن»: وقرأ[2] عبد الله «وهُمْ فيها» أي: في النار لدلالةِ العذاب عليها.

آ. (٧٦) قوله: ﴿ولكنْ كانوا هم الظالمين﴾: العامَّةُ على الياء خبراً لـ «كان»، و «هم» إمَّا فَصْلٌ وإمَّا توكيدٌ. وقرأ[3] عبد الله وأبو زيدٍ النحويان «الظالمون» على أنَّ «هو» مبتدأٌ، و «الظالمون» خبرُه. والجملةُ خبر كان، وهي لغةُ تميم. قال أبو زيد: «سَمِعْتُهم يَقْرؤون «تَجِدُوْه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً»[4] بالرفع. وقال قيس بن ذُرَيح[5]:

٤٠٠٨ـ تَحِنُّ إلى ليلى وأنت تَرَكْتَها
وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقدرُ

برفع «أقدرُ» و «أنت» فصلٌ أو توكيدٌ. قال سيبويه[6]: «بَلَغَنا أنَّ رؤبةَ كان يقولُ: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك» يعني بالرفع.

---

(١) البحر ٨/٢٦.
(٢) البحر ٨/٢٧.
(٣) الشواذ ١٣٦، والقرطبي ١٦/١١٥، ٨/٢٧. ولعل الأول عبد الله ابن أبي إسحاق، والثاني أبو زيد الأنصاري.
(٤) الآية ٢٠ من المزمّل وهي قراءة أبي السمال وابن السميفع. انظر: البحر ٨/٣٦٧.
(٥) تقدم برقم ١٨٥٧.
(٦) الكتاب ١/٣٩٥.

آ. (٧٧) قوله: ﴿يا مالِكُ﴾: العامَّةُ مِنْ غير ترخيمٍ. وعلي[١] بن أبي طالب وعبدُ الله وابنُ وثَّاب والأعمش «يا مالِ» مرخماً على لغة مَنْ ينتظر. وأبو السِّوار الغَنَويُّ «يا مالُ» مبنياً على الضم على لغةِ مَنْ لا يَنْوي.

آ. (٧٩) قوله: ﴿أم أَبْرَموا﴾: أم منقطعةٌ. والإبرام: الإتقانُ، وأصلُه في الفَتْلِ. يقال: أَبْرَمَ الحَبْلَ أي: أتقن فَتْلَه، وهو الفَتْلُ الثاني، والأولُ يُقال له: سَحِيل. قال زهير[٢]:

٤٠٠٩ـ لَعَمْرِي لَنِعْمَ السَّيِّدان وُجِدْتُما
على كلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

آ. (٨١) قوله: ﴿إنْ كان للرَّحْمن﴾: قيل: هي شرطيةٌ على بابِها. واخْتُلِفَ في تأويلِه فقيل: إنْ صَحَّ ذلك فأنا أولُ مَنْ يَعْبُدُه لكنه لم يَصِحَّ البتةَ بالدليلِ القاطعِ، وذلك أنَّه عَلَّق العبادةَ بكَيْنونة الولدِ، وهي مُحالٌ في نفسِها، فكان المُعَلَّقُ بها مُحالاً مثلَها، فهو في صورةِ إثباتِ الكينونةِ والعبادةِ، وفي معنى نَفْيِهما على أَبْلَغِ الوجوهِ وأَقْواها، ذكره الزمخشريُّ[٣]. وقيل: إن كان له ولدٌ في زَعْمِكم. وقيل: العابدين بمعنى: الآنفين. مِنْ عَبِدَ يَعْبَدُ إذا اشْتَدَّ أَنَفَةً فهو عَبِدٌ وعابِدٌ. ويؤيِّدُه قراءةُ السُّلَميِّ[٤] واليماني «العَبِدين» دون ألفٍ. وحكى الخليل قراءةً غريبةً وهي «العَبْدِيْن» بسكون الباءِ، وهي تخفيفُ قراءةِ

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١١٦، والبحر ٨/٢٨.
(٢) تقدم برقم ٣٨١٦.
(٣) الكشاف ٣/٤٩٧.
(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٧، والمحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١٢٠، والبحر ٨/٢٨.

السُّلَمي فأصلها الكسرُ. قال ابنُ عرفة: «يقال: عَبِدَ بالكسر يَعْبَد بالفتح فهو عَبِد، وقلَّما يقال: عابِد، والقرآن لا يجيْءُ على القليل ولا الشاذِّ». قلتُ: يعني فتخريج مَنْ قال: إنَّ العابدين بمعنى الآنفين لا يَصِحُّ، ثم قال[1] كقول مجاهد[2]. وقال الفرزدق[3]:

٤٠١٠ـ أولئك آبائي فجِئْني بمِثْلِهم
وأَعْبَدُ أنْ أَهْجُوْ كُلَيْباً بدارِمِ

أي: آنَفُ. وقال آخر[4]:

٤٠١١ـ متى ما يَشَأْ ذو الوُدِّ يَصْرِمْ خليلَه
ويَعْبَدْ عليه لا مَحالةَ ظالما

وقال أبو عبيدة[5]: «معناه الجاحِدين». يقال: عَبَدَني حَقِّي أي: جَحَدنيه. وقال أبو حاتم: «العَبِدُ بكسر الباءِ: الشديدُ الغَضَبِ»، وهو معنى حسنٌ أي: إنْ كان له ولدٌ على زَعْمِكم فأنا أولُ مَنْ يَغْضَبُ لذلك.

وقيل: «إنْ» نافيةٌ أي: ما كان، ثم أَخْبَرَ بقولِه: «فأنا أولُ العابِدين»

---

(١) أي قال ابن عرفة.

(٢) قول مجاهد ذكره في البحر ٨/٢٨، وهو تفسيره الآية: «إن كان لله ولدٌ في زَعْمكم».

(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/٢٨، واللسان (عبد) وصدره فيه:
أولئك قومٌ إنْ هَجَوْني هَجَوْتُهم ....
وتفسير غريب القرآن ٤٠١، ومجاز القرآن ٢/٢٠٦.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٢٩، والمحرر ١٤/٢٧٨.

(٥) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

وتكونُ الفاءُ سببيةً. ومنع مكي[1] أَنْ تكونَ نافيةً قال: «لأنه يُوْهِمُ أنَّك إنما نَفَيْتَ عن الله الولدَ فيما مضى دونَ ما هو آتٍ، وهذا مُحالٌ».

وقد رَدَّ الناسُ على مكيّ، وقالوا: كان قد تَدُلُّ على الدوامِ كقوله: «وكان الله غفوراً رحيماً»[2] إلى ما لا يُحْصَىٰ، والصحيحُ من مذاهبِ النحاةِ: أنها لا تَدُلُّ على الانقطاعِ، والقائلُ بذلك يقولُ: ما لم يكنْ قرينةٌ كالآياتِ المذكورة. وتقدَّمَ الخلافُ في قراءَتَيْ: وَلَد ووُلْد في مريم[3].

آ. (٨٣) **قوله: ﴿يُلاقُوا﴾**: العامَّةُ من المُلاقاةِ. وابنُ محيصن[4] ــ وتُرْوى عن أبي عمروٍ ــ «يَلْقَوا» مِنْ لَقِيَ.

آ. (٨٤) **قوله: ﴿وهو الذي في السماءِ إلهٌ﴾**: «في السماء» متعلِّقٌ بـ «إله» لأنه بمعنى معبودٌ أي: معبودٌ في السماء ومعبودٌ في الأرض، وحينئذٍ فيقال: الصلة لا تكونُ إلاَّ جملةً أو ما في تقديرِها وهو الظرفُ وعديلُه، ولا شيءَ منها هنا. والجوابُ: أنَّ المبتدأَ حُذِفَ لدلالة المعنىٰ عليه، وذلك المحذوفُ هو العائدُ تقديرُه: وهو الذي هو في السماءِ إلهٌ، وهو في الأرض إلهٌ، وإنما/حُذِف لطولِ الصلةِ بالمعمولِ فإنَّ الجارَّ متعلِّقٌ بـ إله. ومثلُه «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»[5]. [٧٩٤/أ]

وقال الشيخ[6]: «وحَسَّنه طولُه بالعطفِ عليه، كما حَسَّنَ في قولِهم: قائل

---

(١) مذهبه في مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٤ أنها نافية بمعنى ما. وقد نقل أبو حيان عن مكي في البحر ٨/٢٩ ما أثبته السمين هنا وردَّ عليه.

(٢) الآية ٩٦ من النساء.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٦٣٥.

(٤) البحر ٨/٢٩، والقرطبي ١٦/١٢١، والنشر ٢/٣٧٠.

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.

(٦) البحر ٨/٢٩.

[لك][1] شيئاً طولُه بالمعمولِ». قلت: حصولُه في الآيةِ وفيما حكاه سواءٌ؛ فإن الصلةَ طالَتْ بالمعمولِ في كلَيْهما، والعطفُ أمرٌ زائدٌ على ذلك فهو زيادةٌ في تحسين الحَذْفِ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الجارُّ خبراً مقدماً، و«إلَه» مبتدأً مؤخرٌ لئلا تَعْرَىٰ الجملةُ مِنْ رابطٍ، إذ يصيرُ نظيرَ «جاء الذي في الدار زيد». فإن جَعَلْتَ الجارَّ صلةً وفيه ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ وجَعَلْتَ «إله» بدلاً منه. قال أبو البقاء[2]: «جاز على ضَعْفٍ؛ لأن الغَرَض الكليَّ إثباتُ الإلهيةِ لا كونُه في السماء والأرض، فكان يَفْسُدُ أيضاً من وجهٍ آخرَ وهو قولُه: «وفي الأرض إلهٌ» لأنه معطوفٌ على ما قبلَه، وإذا لم تُقَدِّرْ ما ذكرْنا صار منقطعاً عنه وكان المعنى: أنَّ في الأرض إلهاً» انتهى. وقال الشيخ[3]: «ويجوزُ أَنْ تكونَ الصلةُ الجارَّ والمجرورَ، والمعنى: أنه فيهما بالوهِيَّتِه وربُوبِيَّتِه، إذ يَستحيل حَمْلُه على الاستقرار».

وقرأ[4] عمرُ وعلي وعبد الله في جماعة «وهو الذي في السماء الله» ضُمِّن العَلَمُ أيضاً معنى المشتقِّ، فيتعلَّقُ به الجارُّ. ومثله «هو حاتمٌ في طَيِّىء» أي: الجوادُ فيهم. ومثلُه: فرعون العذاب.

آ. **(٨٥) قوله: ﴿وإليه تُرْجَعُون﴾**: الأخَوان[5] وابن كثير بالياء مِنْ تحتُ، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ، وهو في كلَيْهما مبني للمفعول. وقُرِىء بالخطاب مبنياً للفاعل.

---

(١) من البحر.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٩.

(٣) البحر ٨/٢٩.

(٤) القرطبي ١٦/١٢١، والبحر ٨/٢٩.

(٥) السبعة ٥٨٩، والنشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٥، والتيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٩، والقرطبي ١٦/١٢١.

وقرأ العامَّةُ أيضاً «يَدْعُوْنَ» بياء الغَيْبة والضميرُ للموصول. والسلمي[1] وابنُ وثابٍ بتاء الخطاب، والأسود بن يزيد[2] بتشديد الدال[3]، ونُقِل عنه القراءةُ مع ذلك بالتاء والياء.

آ. (٨٦) **قوله: ﴿إلَّا مَنْ شَهِدَ بالحقِّ﴾**: فيه قولان، أحدهما: أنه متصلٌ والمعنى: إلَّا مَنْ شهد بالحقِّ كعُزَيْرٍ والملائكةِ، فإنهم يملكون الشفاعةَ بتمليك اللَّهِ إياهم لها. وقيل: هو منقطعٌ بمعنى: أنَّ هؤلاءِ لا يَشْفَعُون إلَّا فيمَنْ شَهِد بالحقِّ، أي: لكن مَنْ شَهِدَ بالحق يَشْفَعُ فيه هؤلاء، كذا قَدَّروه. وهذا التقديرُ يجوزُ فيه أَنْ يكونَ الاستثناءُ متصلاً على حَذْفِ المفعولِ، تقديرُه: ولا يملكون الذين يَدْعُون مِنْ دونه الشفاعةَ في أحدٍ إلَّا فيمَنْ شَهِدَ.

آ. (٨٧) وقرأ العامَّة «فأنَّىٰ يُؤْفَكون» بالغَيْبة. ورُوي[4] عن أبي عمروٍ بالخطاب.

آ. (٨٨) **قوله: ﴿وقيلِه﴾**: قرأ[5] حمزةُ وعاصمٌ بالجرِّ. والباقون بالنصب. فأمَّا الجرُّ فعلى وجهَيْن، أحدهما: أنَّه عطفٌ على «الساعة» أي: عنده عِلْمُ قيلِه، أي: قولِ محمدٍ أو عيسى عليهما السلام. والقَوْلُ والقالُ والقِيْلُ بمعنى واحد جاءَتْ المصادرُ على هذه الأوزانِ. والثاني: أنَّ الواوَ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٢٩، والشواذ ١٣٦.

(٢) الأسود بن يزيد النخعي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن بلال بن رباح وحذيفة وسلمان، وروى عنه إبراهيم النخعي، ثقة توفي سنة ٧٥. انظر: التهذيب ١/١١٢.

(٣) «يَدَّعون».

(٤) من رواية عبد الوارث عنه. انظر: البحر ٨/٣٠.

(٥) انظر في قراءات «وقيله»: السبعة ٥٨٩، والنشر ٢/٣٧٠، والبحر ٨/٣٠، والقرطبي ١٦/١٢٣، والحجة ٦٥٥، والمحتسب ٢/٣٥٨، والتيسير ١٩٧.

للقَسم. والجوابُ: إمَّا محذوفٌ تقديرُه: لتُنْصَرُنَّ أو لأَفْعَلَنَّ بهم ما أريد، وإمَّا مذكورٌ وهو قولُه: «إن هؤلاءِ قومٌ لا يُؤْمِنون» ذكره الزمخشريُّ[1].

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثمانيةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه منصوبٌ على محلِّ «الساعة». كأنَّه قيل: إنه يَعْلَمُ الساعةَ ويعْلَمُ قِيْله كذا. الثاني: أنَّه معطوفٌ على «سِرَّهم ونجواهم» أي: لا نعلم سِرَّهم ونجواهم ولا نعلمُ قِيْلَه. الثالث: عطفٌ على مفعولِ «يكتُبون» المحذوفِ أي: يكتبون ذلك ويكتبون قيلَه كذا أيضاً. الرابع: أنَّه معطوفٌ على مفعولِ «يعلمون» المحذوفِ أي: يَعْلمون ذلك ويعلمون قيلَه. الخامس: أنه مصدرٌ أي: قالَ قيلَه. السادس: أنْ ينتصِبَ بإضمارِ فعلٍ أي: اللَّهُ يعلمُ قيلَ رسولِه وهو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. السابع: أَنْ ينتصِبَ على محلِّ «بالحق» أي: شَهِدَ بالحقِّ وبِقيْلِه. الثامن: أَنْ ينتصِبَ على حَذْفِ حرفِ القسمِ كقوله[2]:

٤٠١٢ـ ....
فذاك أمانةَ اللَّهِ الثَّريدُ

وقرأ الأعرجُ وأبو قلابةَ ومجاهدٌ والحسنُ بالرفع، وفيه أوجه [أحدها:] الرفعُ عطفاً على «علمُ الساعةِ» بتقديرِ مضافٍ أي: وعنده عِلْمُ قِيْلِه، ثم حُذِفَ وأُقيم هذا مُقامَه. الثاني: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ، والجملةُ مِنْ قولِه: «يا ربِّ» إلى آخره هي الخبر. الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ تقديرِه: وقيلُه كيتَ وكيتَ مَسْموعٌ أو مُتَقَبَّلٌ. الرابع: أنه مبتدأ وأصلُه القسمُ كقولِهم: «ايمُنُ الله» و «لَعَمْرُ الله» فيكونُ خبرُه محذوفاً. والجوابُ كما تقدَّم، ذَكَرَه الزمخشري[3] أيضاً.

(١) الكشاف ٣/٤٩٨.
(٢) تقدم برقم ٩٣.
(٣) الكشاف ٣/٤٩٨.

واختار القراءةَ بالنصب جماعةٌ. قال النحاس[1]: «القراءةُ البَيِّنَـةُ بالنصب من جهتَيْن، إحداهما: أنَّ التفرقةَ بين المنصوبِ وما عُطِفَ عليه مُغْتَفَرَةٌ بخلافِها بين المخفوضِ وما عُطِفَ عليه. والثانيةُ تفسيـرُ أهلِ التـأويل بمعنى النصب».

قلت: وكأنَّه يُريدُ ما قال أبو عبيدة[2] قال: «إنما هي في التفسيرِ: أم يَحْسَبون أنَّا لا نَسْمع سِرَّهم ونجواهم ولا نسمعُ قِيْلَه يا رب. ولم يَرْتَضِ الـزمخشريُّ[3] من الأوجهِ المتقدمةِ شيئاً، وإنما اختار أَنْ تكونَ قَسَماً في القراءاتِ الثلاثِ، وتقـدَّم تحقيقُها.

وقرأ[4] أبو قلابة «يا رَبَّ» بفتح الباءِ على قَلْب الياء ألفاً ثم حَذَفَها مُجْتَزِئـاً عنها بالفتحة كقوله[5]:

٤٠١٣ــ . . . .
بلَهْفَ ولا بِلَيْتَ . . . .

والأخفشُ يَطَّرِدُها.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فسوف يَعْلَمون﴾: قـرأ[6] نافـعٌ وابنُ عامـر «تَعْلمون» بالخطاب التفاتاً، والباقون بالغَيْبة نظراً لِما تقدَّم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الزخرف]

---

(١) إعراب القرآن ٣/١٠٤.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

(٣) الكشاف ٣/٤٩٨.

(٤) القرطبي ١٦/١٢٤، والبحر ٨/٣٠.

(٥) تقدم برقم ٤٦٨.

(٦) السبعة ٥٨٩، والبحر ٨/٣٠، والتيسير ١٩٧، والقرطبي ١٦/١٢٥، والحجة ٦٥٦.

سورة الدخان / [٧٩٤/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿إنَّا أنْزَلْناه﴾: يجوزُ أن يكونَ جوابَ القسمِ، وأَنْ يكونَ اعتراضاً، والجوابُ قولُه: «إنَّا كُنَّا مُنْذِرين»، واختاره ابنُ عطية[1]. وقيل: «إنَّا كُنَّا» مستأنفٌ، أو جوابٌ ثانٍ مِنْ غيرِ عاطِفٍ.

آ. (٤) قوله: ﴿فيها يُفْرَقُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مُسْتَأْنَفَةً، وأَنْ تكونَ صفةً لـ «ليلة» وما بينهما اعتراضٌ. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: إنَّا كُنَّا مُنْذِرين، فيها يُفْرَقُ، ما موقعُ هاتين الجملتين؟ قلت: هما جملتان مستأنفتان مَلْفوفتان، فَسَّر بهما جوابَ القسمِ الذي هو «أَنْزَلْناه» كأنه قيل: أَنْزَلْناه؛ لأنَّ مِنْ شَأْنِنا الإنذارَ والتحذيرَ، وكان إنزالُنا إياه في هذه الليلةِ خصوصاً؛ لأنَّ إنزالَ القرآنِ مِنَ الأمورِ الحكيمةِ، وهذه الليلةُ يُفْرَقُ فيها كلُّ أمرٍ حكيم». قلت: وهذا مِنْ محاسِنِ هذا الرجلِ.

وقرأ[3] الحسن والأعرج والأعمش «يَفْرُقُ» بفتح الياء وضمِّ الراءِ، «كلَّ» بالنصب أي: يَفْرُقُ اللَّهُ كلَّ أَمْرٍ. وزيد بن علي «نَفْرِقُ» بنونِ العظمةِ، «كلَّ»

---

(١) المحرر ٢٨٣/١٤.
(٢) الكشاف ٥٠٠/٣.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣/٨، والقرطبي ١٢٨/١٦، والشواذ ١٣٧.

بالنصبِ، كذا نقله الزمخشريُّ[١]، ونَقَلَ عنه الأهوازي «يَفْرِق» بفتح الياء وكسرِ الراء، «كلَّ» بالنصب، «حكيمٌ» بالرفع على أنه فاعل «يَفْرِق»، وعن الحسن والأعمش أيضاً «يُفَرَّقُ» كالعامَّةِ، إلَّا أنه بالتشديد.

آ. (٥) قوله: ﴿أمْراً﴾: فيه اثنا عشر[٢] وجهاً، أحدُها: أَنْ ينتصِبَ حالاً مِنْ فاعل «أَنْزَلْناه». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعولِه أي: أنزلناه آمِرِيْن، أو مَأْموراً به. الثالث: أَنْ يكونَ مفعولاً له، وناصبُه: إمَّا «أَنْزَلْناه» وإمَّا «مُنْذِرِين» وإمَّا «يُفْرَقُ». الرابع: أنه مصدرٌ مِنْ معنى يُفْرَق أي: فَرْقاً. الخامس[٣]: أنه مصدرٌ لـ «أَمَرْنا» محذوفاً. السادس: أَنْ يكونَ «يُفْرَقُ» بمعنى يَأْمُر. والفرقُ بين هذا وما تقدَّم: أنَّك رَدَدْتَ في هذا بالعاملِ إلى المصدرِ وفيما تقدَّم بالعكس. السابع: أنَّه حالٌ مِنْ «كُلُّ». الثامن: أنه حالٌ مِنْ «أَمْرٍ» وجاز ذلك لأنه وُصِفَ. إلاَّ أنَّ فيه شيئين: مجيءَ الحالِ من المضاف إليه في غيرِ المواضع المذكورة. والثاني: أنها مؤكِّدةٌ. التاسع: أنه مصدرٌ لـ «أَنْزَل» أي: إنَّا أَنْزَلْناه إنزالاً، قاله الأخفش[٤]. العاشر: أنَّه مصدرٌ، لكن بتأويل العاملِ فيه إلى معناه أي: أَمَرْنا به أَمْراً بسببِ الإنزال، كما قالوا ذلك في وَجْهي فيها يُفْرَقُ فَرْقاً أو يَنْزِل إنزالاً. الحادي عشر: أنه منصوبٌ على الاختصاص، قاله الزمخشري[٥]، ولا يَعْني بذلك الاختصاصَ الاصطلاحيَّ فإنه لا يكون نكرةً. الثاني عشر: أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «حكيم». الثالث عشر: أَنْ ينتصِبَ

---

(١) الكشاف ٣/٥٠٠.

(٢) بل عدد ثلاثة عشر وجهاً.

(٣) كرر المصنف لفظة الرابع، والتصحيح من (ش).

(٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «معاني القرآن».

(٥) الكشاف ٣/٥٠٠، وعبارته «أعني بهذا الأمر أمراً حاصلاً من عندنا كائناً مِنْ لدنَّا».

مفعولاً به بـ «مُنْذِرين» كقوله: «لِيُنْذِرَ بَأْساً شديداً»[1] ويكونُ المفعولُ الأول محذوفاً أي: مُنْذِرين الناسَ أمراً. والحاصلُ أنَّ انتصابَه يَرْجِعُ إلى أربعة أشياء: المفعولِ به، والمفعولِ له، والمصدريةِ، والحاليةِ، وإنما التكثيرُ بحَسَبِ المحالِّ، وقد عَرَفْتَها بما قَدَّمْتُه لك.

وقرأ[2] زيد بن علي «أمْرٌ» بالرفع. قال الزمخشري[3]: «وهي تُقَوِّي النصبَ علىٰ الاختصاصِ».

قوله: «مِنْ عِنْدِنا» يجوز أَنْ يتعلَّق بـ «يُفْرَقُ» أي: مِنْ جهتِنا، وهي لابتداءِ الغاية مجازاً. ويجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ أَمْراً.

قوله: «إنَّا كُنَّا مُرْسِلين» جوابٌ ثالثٌ أو مستأنفٌ، أو بدلٌ من قوله: «إنَّا كُنَّا مُنْذِرين».

آ. (٦) **قوله: ﴿رَحْمَةً﴾**: فيها خمسةُ أوجهٍ [أحدها]: المفعولُ له. والعاملُ فيه: إمَّا «أَنْزَلْناه» وإمَّا «أَمْراً» وإمَّا «يُفْرَقُ» وإمَّا «مُنْذِرين». الثاني: مصدرٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: رَحِمْنا رَحْمَةً. الثالث: مفعولٌ بـ مُرْسِلين. الرابع: حالٌ من ضمير «مُرْسِلين» أي: ذوي رحمة. الخامس: أنها بدلٌ مِنْ «أَمْراً» فيجيءُ فيها ما تقدَّم، وتكثرُ الأوجهُ فيها حينئذٍ.

و «مِنْ رَبِّك» يتعلَّقُ بـرَحْمة، أو بمحذوفٍ على أنها صفةٌ. وفي «مِنْ ربِّك» التفاتٌ من التكلُّم إلى الغَيْبة، ولو جَرَىٰ على مِنْوالِ ما تقدَّمَ لقال: رحمةً منا.

---

(١) الآية ٢ من الكهف.

(٢) القرطبي ١٦/١٢٩، والكشاف ٣/٥٠١.

(٣) الكشاف ٣/٥٠١.

آ. (٧) قوله: ﴿رَبِّ السمواتِ﴾: قرأ[١] الكوفيون بخفض «رَبِّ»، والباقون برفعِه. فالجرُّ على البدلِ، أو البيانِ، أو النعتِ. والرفعُ على إضمارِ مبتدأ، أو على أنَّه مبتدأٌ، خبرُه «لا إلهَ إلاَّ هو».

آ. (٨) قوله: ﴿ربُّكم وربُّ آبائِكم﴾: العامَّةُ على الرفع بدلاً أو بياناً أو نعتاً لـ «ربُّ السموات» فيمَنْ رَفَعه، أو على أنَّه مبتدأٌ، والخبرُ «لا إلهَ إلاَّ هو» أو خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: «إنه هو السميعُ» أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ عند الجميعِ، أعني قُرَّاءَ الجرِّ والرفع[٢]، أو فاعلٌ لقوله: «يُميت». وفي «يُحْيي» ضميرٌ يَرْجِعُ إلى ما قبلَه أي: يُحْيي هو، أي: ربُّ السموات ويميتُ هو، فأوقَعَ الظاهرَ مَوْقِعَ المضمرِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُحيي ويُميت» من التنازع. ويجوزُ أَنْ يُنْسَبَ الرفعُ إلى الأولِ أو الثاني نحو: يَقُوم ويَقْعد زيد، وهذا عَنَى أبو البقاء[٣] بقولِه: «أو على شريطةِ التفسير».

[٧٩٥/أ] وقرأ[٤] ابنُ محيصن وابنُ أبي إسحاق وأبو حيوة والحسن بالجرِّ/ على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ لـ «رب السموات»، وهذا يُوْجِبُ أَنْ يكونوا يَقْرؤون «رَبِّ السموات» بالجرِّ. والأنطاكي[٥] بالنصب على المدحِ.

---

(١) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٣/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٦، والقرطبي ١٢٩/١٦.
(٢) كرَّر في الأصل ما قاله قبلُ «أو خبر بعد خبر لقوله: إنَّه هو السميع».
(٣) الإملاء ٢٣٠/٢.
(٤) والكسائي في رواية الحجازي. انظر: الشواذ ١٣٧، والإتحاف ٤٦٢/٢، والبحر ٣٣/٨.
(٥) وهو أحمد بن جبير، من أئمة القراء، أخذ من الكسائي واليزيدي وشعبة، ثقة ضابط. توفي سنة ٢٥٨. انظر: طبقات القراء ٤٢/١.

آ. (١٠) قوله: ﴿يومَ تأْتي﴾: منصوبٌ بـ «ارْتَقِبْ» على الظرفِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: ارتقِبْ وَعْـدَ الله في ذلك اليـومِ. ويجوزُ أَنْ يكـونَ هو المفعولَ المرتقبَ.

آ. (١١) قوله: ﴿يَغْشَىٰ الناسَ﴾: صفةٌ ثانيةٌ أي: بـدُخان مُبين غاشٍ.

قـوله: «هـذا عَذابٌ» في محـلِّ نصبٍ بالقـول. وذلك القـولُ حـالٌ أي: قائلين ذلك، ويجوزُ أَنْ لا يكونَ معمولاً لقولٍ البتةَ، بل هو مجرَّدُ إخبارٍ.

آ. (١٣) قـوله: ﴿أَنَّىٰ لهم الـذِّكْرَىٰ﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ «أَنَّىٰ» خبـراً لـ«ذِكْرىٰ» و «لهم» تبيينٌ. ويجـوزُ أَنْ يكونَ «أنَّى» منصـوبـاً على الـظرفِ بالاستقرار في «لهم»، فإن «لهم» وَقَعَ خبراً لـ «ذِكْرىٰ».

قوله: «وقد جاءَهم» حال مِنْ «لهم». وقرأ[1] زيـد بن علي «مُعَلِّم» بكسر اللام.

آ. (١٥) قوله: ﴿قليلاً﴾: نعتٌ لزمانٍ أو لمصدرٍ محذوف، أي: كَشْفاً قليلاً أو زماناً قليلاً.

آ. (١٦) قوله: ﴿يوم نَبْطِشُ﴾ قيـل: هو بـدلٌ مِنْ «يَومَ تـأتي». وقيـل: منصـوبٌ بـإضمـارِ اذْكُـر. وقيـل: بـ مُنْتَقِمـون. وقيـل: بمـا دَلَّ عليـه «مُنْتَقِمون» وهو يَنْتقم. ورُدَّ هذا: بأنَّ ما بعد «إنَّ»[2] لا يَعْمل فيما قبلهـا، وبأنـه لا يُفَسِّر إلَّا ما يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ.

---

(١) من الآية ١٤. ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى زر بن حبيش. البحر ٣٤/٨.

(٢) في قوله: «إنَّا منتقمون».

قـوله: «نَبْـطِش» العامَّـةُ على فتح النـونِ وكسرِ الـطاء أي: نَبْـطِش بهم. وقرأ[1] الحسن وأبو جعفـر بضم الطاء، وهي لغـةٌ في مضارع بَـطَش. والحسن وأبو رجاء وطلحـة بضمِّ النونِ وكسـرِ الطاءِ، وهـو منقولٌ مِنْ بَـطَشَ أي: تَبْطِشُ بهم الملائكةُ. والبَطْشَةُ على هذا يجوز أن تكونَ منصوبـةً بـ نُبْطِشُ على حَـذْفِ الزائد نحـو: «أَنْبَتَكم من الأرض نَباتـاً»[2] وأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقـدر أي: تَبْطِشُ الملائكةُ بهم فيَبْطِشُون البطشةَ.

آ. (١٧) قوله: ﴿ولقـد فَتَنَّا﴾: قُـرِىء[3] «فَتَّنَّا» بـالتشديـدِ على المبالغة أو التكثيرِ لكثرةِ متعلِّقِه. و «جاءهم رسولٌ» يحتمل الاستئنافَ والحالَ.

آ. (١٨) قـوله: ﴿أَنْ أَدُّوا﴾: يجـوزُ أَنْ تكونَ المفسِّـرَةَ؛ لتقدُّمِ ما هو بمعنى القول، وأَنْ تكونَ المخفَّفَـةَ، وأَنْ تكونَ النـاصبةَ للمضـارع، وهي تُوْصَلُ بالأمر. وفي جَعْلِها مخففةً إشكـالٌ تَقَدَّم: وهـو أنَّ الخبرَ في هـذا البابِ لا يقـع طلباً، وعلى جَعْلِهـا مصدريَّـةً تكون على حَـذْفِ الجرِّ أي: جـاءهم بأَنْ أَدُّوا. و «عبادَ الله» يُحتمل أَنْ يكونَ مفعولاً به. وفي التفسير: أنَّه طلبَ منهم أَنْ يُؤَدُّوا إليه بني إسـرائيل، ويَـدُلُّ عليه «فـأَرْسِلْ معي بني إسـرائيل»، وأَنْ يكـونَ منادىً، والمفعولُ محذوفٌ أي: أَعْطوني الطاعةَ يا عبادَ الله.

آ. (١٩) قـولـه: ﴿وأَنْ لا تَعْلُوا﴾: عـطفٌ على «أَنْ» الأولى. والعـامَّةُ على كسـرِ الهمزةِ مِنْ قـولِه: «إنِّي آتِيْكم» على الاستئنـافِ. وقُرِىء[4] بالفتح على تقديرِ اللامِ أي: وأَنْ لا تَعْلُوا لأنِّي آتِيْكم.

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٦٣، والنشر ٢/٢٧٤، والبحر ٨/٣٥.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) البحر ٨/٣٥.

(٤) البحر ٨/٣٥.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُوْنِ﴾: أي: مِنْ أَنْ تَرْجُمون.

وقوله: «إنِّي عُذْتُ» مستأنفٌ. وأدغم الذالَ في التاء أبو عمروٍ[١] والأخَوان. وقد مَضَىٰ توجيهُه في طه عند قوله: «فَنَبَذْتُها»[٢].

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنَّ هؤلاءِ﴾: العامَّةُ على الفتحِ بإضمارِ حرفِ الجرِّ أي: دعاه بأنَّ هؤلاء. وابنُ أبي إسحاق[٣] وعيسى والحسن بالكسرِ على إضمارِ القول عند البَصْرِيين، وعلى إجراءِ «دَعا» مُجْرىٰ القول عند الكوفيين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَسْرِ بعبادي﴾: قد تقدَّم قراءتا الوصل والقطع[٤]. وقال الزمخشري[٥]: «وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعد الفاء: فقال أَسْرِ بعبادي، وجوابُ شرطٍ مقدرٍ، كأنَّه قال: إن كان الأمرُ ـ كما تقول ـ فَأَسْرِ بعبادي». قال الشيخ[٦]: «وكثيراً ما يَدَّعي حَذْفَ الشرطِ[٧] ولا يجوزُ إلَّا لدليلٍ واضحٍ كأَنْ يتقدَّمَه الأمرُ أو ما أشبهه».

آ. (٢٤) قوله: ﴿رَهْواً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً على أنَّ «تَرَكَ» بمعنىٰ صَيَّر، وأَنْ يكونَ حالاً على أنَّها ليسَتْ بمعناها. والرَّهْوُ قيل:

---

(١) النشر ٢/١٦، والقرطبي ١٦/١٣٥، والبحر ٨/٣٥، والإتحاف ٢/٤٦٣.
(٢) الآية ٩٦ من طه.
(٣) البحر ٨/٣٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٦/٣٦٤.
(٥) الكشاف ٣/٥٠٣.
(٦) البحر ٨/٣٥.
(٧) وإبقاء جوابه.

السكونُ، فالمعنى : اتْرُكْه ساكناً. يقال: رَهَا يَرْهُو رَهْواً. ومنه جاءَتِ الخيلُ رَهْواً. قال النابغة(١):

٤٠١٤ـ والخيلَ تَمْزَعُ رَهْواً في أَعِنَّتِها
كالطيرِ تَنْجُوْ مِنَ الشُّؤْبوب ذي البَرَدِ

ورَهَا يَرْهُو في سيرِه. أي: تَرَفَّقَ. قال القطامي(٢):

٤٠١٥ـ يَمْشِيْنَ رَهْواً فلا الأَعْجازُ خاذِلَةٌ
ولا الصدورُ على الأعجازِ تَتَّكِلُ

عن أبي عبيدةَ(٣): رَهْواً: أي اتركْه مُنْفَتحاً فُرَجاً على ما تركْتَه.

وفي التفسير: أنَّه لَمَّا انْفَلَق البحرُ لموسىٰ وطَلَعَ منه خاف أن يتبعَه فرعونُ فأراد أَنْ يَضْرِبَه ليعودَ حتى لا يَلحقوه. فأَمَرَ أَنْ يتركَه فُرَجاً. وأصلُه مِنْ قولِهم: / [٧٩٥/ب] رَها الرجلُ يَرْهُو رَهْواً فتح ما بينَ رِجْلَيْه، والرَّهْوُ والرَّهْوَةُ: المكانُ المرتفعُ والمنخفضُ يَجْتمع فيه فهو من الأضداد. والرَّهْوَةُ(٤) المرأةُ الواسعةُ الهَنِ. والرَّهْوُ: طائر يقال هو الكُرْكِيّ. وقد تقدَّم الكلامُ في الشعراء(٥) على نظير «كم تركوا من جنات».

---

(١) ديوانه ١٨ ورواية صدره فيه:

والخيلَ تَنْزِعُ غَرْباً في أَعِنَّتِها

ونصب الخيل عطفاً على ما قبلها. وتمزَع مَزْعاً: تُسرع. والشؤبوب: السحابة العظيمة القطر.

(٢) اللسان (رها)، والبحر ٣١/٨.

(٣) لم يرد في «المجاز».

(٤) أثبتها في (اللسان) بحذف التاء: «وامرأةٌ رَهْوٌ».

(٥) انظر إعرابه للآية ٧ من الشعراء.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿ومَقامٍ﴾**: العامَّةُ على فتح الميم وهو اسم مكان القيام. وابن هرمز[١] وقتادة وابن السَّمَيْفع ونافعٌ في روايةِ خارجة بضمِّها اسمُ مكانٍ مِنْ أقام.

آ. (٢٧) والنَّعْمَةُ بالفتح: نَضارةُ العيشِ ولَذاذَتُه. والجمهور على جَرِّها. ونَصَبَها أبو رجاءٍ[٢] عَطْفاً على «كم» أي: تركوا كثيراً مِنْ كذا، وتركوا نَعْمة.

قوله: «فاكِهين» العامَّةُ على الألف أي: طَيِّبي الأنفسِ أو أصحابُ فاكهة كـ لابنٍ وتامِرٍ. وقيل: فاكهين لاهين. وقرأ[٣] الحسن وأبو رجاء «فَكِهين» أي: مُسْتَخِفِّين مُسْتهزئين. قال الجوهري[٤]: «يُقال: فَكِهَ الرجلُ بالكسرِ فهو فَكِهٌ إذا كان مَزَّاحاً والفَكِهُ أيضاً: الأشِرُ».

آ. (٢٨) **قوله: ﴿كذلك﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الكافُ مرفوعةَ المحلِّ خبراً لمبتدأ مضمر أي: الأمرُ كذلك، وإليه نحا الزجَّاج[٥]. ويجوزُ أَنْ تكون منصوبةَ المحلِّ، فقَدَّرها الحوفيُّ: أَهْلكنا إهْلاكاً وانتقَمْنا انتقاماً كذلك. وقال الكلبيُّ: «كذلك أَفْعَلُ بمَنْ عَصاني». وقيل: تقديرُه: يَفْعل فِعْلاً كذلك. وقال أبو البقاء[٦]: «تَرْكاً كذلك» فجعله نعتاً للتركِ المحذوفِ. وعلى هذه الأوجهِ كلِّها يُوْقَفُ على «كذلك» ويُبْتدأ «وأَوْرَثْناها». وقال الزمخشري[٧]:

---

(١) البحر ٣٦/٨.

(٢) البحر ٣٦/٨.

(٣) النشر ٣٥٤/٢، والإتحاف ٤٦٣/٢، والقرطبي ١٣٩/١٦، والبحر ٣٦/٨.

(٤) الصحاح (فكه) ٢٢٤٣/٦.

(٥) معاني القرآن ٤٢٦/٤.

(٦) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٧) الكشاف ٥٠٣/٣.

«الكافُ منصوبةٌ على معنى: مثلَ ذلك الإخراجِ أَخْرَجْناهم منها وأَوْرَثْناها قوماً آخرين ليسوا منهم»، فعلى هذا يكون «وأَوْرَثْناها» معطوفاً على تلك الجملةِ الناصبةِ للكاف، فلا يجوزُ الوقفُ على «كذلك» حينئذٍ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فما بَكَتْ عليهم السماءُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ استعارةً كقولِ الفرزدق[1]:

٤٠١٦ـ الشمسُ طالِعَةٌ ليسَتْ بكاسِفَةٍ
تَبْكي عليك نجومَ الليلِ والقمرا

وقال جرير[2]:

٤٠١٧ـ لَمَّا أتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضَعَتْ
سُوْرُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وقال النابغة[3]:

٤٠١٨ـ بكى حارِثُ الجَوْلانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ
وحَوْرانُ منه خاشِعٌ مُتَضائِلُ

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ فرعونَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلٌ من العذاب: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ عذابِ فرعونَ، وإمَّا على المبالغةِ جعلَه نفسَ العذابِ فأبدله منه. والثاني: أنه حالٌ من العذابِ تقديرُه: صادراً مِنْ فرعونَ.

(١) البيت لجرير وليس للفرزدق، وهو في ديوانه ٧٣٦، وشرح شواهد الشافية ٢٦، واللسان كسف والصحاح كسف. و«تبكي» هنا للمغالبة فإن الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء. وفي البيت أقوال كثيرة انظرها في: شرح شواهد الشافية ٢٦.
(٢) تقدم برقم ٥٥٢.
(٣) ديوانه ١٢٠.

وقرأ[1] عبد الله «مِنْ عذابِ المُهين» وهي مِنْ إضافةِ الموصوفِ لصفتِه؛ إذ الأصلُ: العذابُ المُهين، كالقراءةِ المشهورةِ.

وقرأ[2] ابن عباس «مَنْ فرعونُ» بفتح ميم «مَنْ» ورفع «فرعونُ» على الابتداءِ والخبرِ، وهو استفهامُ تحقيرٍ كقولِك: مَنْ أنتَ وزيداً. ثم بَيَّنَ حالَه بالجملة بعدُ في قوله: «إنه كان عالِياً من المُسْرفين».

آ. (٣٢) **قوله: ﴿على عِلْمٍ على العالَمين﴾**: «على» الأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لأنَّها حالٌ من الفاعلِ في «اخْتَرْناهم». والثانية متعلقةٌ بـ «اخْتَرْناهم». وفي عبارة الشيخ[3]: أنه لَمَّا اختلفَ مدلولُها جاز تعلُّقُهما بـ «اخْتَرْنا». وأنشد الشيخُ نظيرَ ذلك[4]:

٤٠١٩ـ ويَوْماً على ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ
عليَّ وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

ثم قال: «فـ «على عِلْم» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول. و «على ظَهْر» حالٌ من الفاعل في «تَعَذَّرَتْ». والعاملُ في الحال هو العاملُ في صاحبها». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَه أولاً: «ولذلك تَعَلَّقا بفعلٍ واحدٍ لَمَّا اختلف المدلولُ» ينافي جَعْلَ الأولى حالاً؛ لأنَّها لم تتعلَّقْ به. وقولُه: «والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِها» لا يَنْفَعُ في ذلك.

(١) البحر ٨/٣٧، وتفسير الفخر للرازي ٢٧/٢٤٨.
(٢) البحر ٨/٣٧، والكشاف ٣/٥٠٤.
(٣) البحر ٨/٣٨.
(٤) البيت لامرىء القيس من معلقته، في ديوانه ١٢. الكثيب: رمل مرتفع. تعذَّرت تَصَعَّبت. لم تحلل: لم تَسْتَثْن من يمينها.

آ. (٣٧) قوله: ﴿والذين مِنْ قَبْلِهم﴾: يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ معطوفاً على «قومُ تُبَّع». الثاني: أَنْ يكونَ مبتدأً، وخبرُه ما بعده مِنْ «أَهْلَكْناهم»، وأمَّا على الأول فـ «أَهْلَكْناهم»: إمَّا مستأنفٌ، وإمَّا حالٌ من الضمير الذي استَكَنَّ في الصلة. الثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره «أَهْلَكْناهم». ولا مَحَلَّ لـ أَهْلكنا» حينئذٍ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لاعِبين﴾: حال. وقرأ[١] عمرو بن عبيد «وما بينَهُنَّ» لأنَّ السمواتِ والأرضَ جمعٌ. والعامَّةُ «بينَهما» باعتبار النوعَيْن.

آ. (٣٩) قوله: ﴿إلاَّ بالحقِّ﴾: حالٌ: إمَّا من الفاعلِ، وهو الظاهرُ، وإمَّا من المفعولِ أي: إلاَّ مُحِقِّين أو مُلْتَبِسين / بالحق. [٧٩٦/أ]

آ. (٤٠) قوله: ﴿إنَّ يَوْمَ الفَصْلِ مِيْقاتُهم﴾: العامَّةُ على رَفْعِ «مِيقاتُهم» خبراً لـ «إنَّ». وقُرِئ[٢] بنصبِه على أنه اسمُ «إنَّ» و «يومَ الفصلِ» خبرُه. و «أَجْمعين» تأكيدٌ للضميرِ المجرور.

آ. (٤١) قوله: ﴿يومَ لا يُغْني﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «يومَ الفصل» أو بياناً عند مَنْ لا يَشْتَرِط المطابقةَ تعريفاً وتنكيراً، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمار أَعْني، وأَنْ يكونَ صفةً لـ «مِيقاتُهم» ولكنه بُنِي. قاله أبو البقاء[٣]. وهذا لا يتأتَّى عند البَصْريين[٤] لإضافتِه إلى مُعْرَبٍ. وقد تقدَّمَ آخرَ المائدة[٥]، وأَنْ

---

(١) البحر ٨/٣٩.

(٢) وهي قراءة عبيد بن عمير. انظر: الكشاف ٣/٥٠٥، والبحر ٨/٣٩.

(٣) الإملاء ٢/٢٣١.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٥٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠.

يَنْتَصِبَ بفعلٍ يَدُلُّ عليه «يومَ الفَصْلِ» أي: يَفْصِلُ بينهم يومَ لا يُغْني. ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ بالفصلِ نفسِه لِما يَلْزَمُ مِنَ الفَصْلِ بينهما بأجنبيٍّ وهو «ميقاتُهم»، و«الفَصْل» مصدر لا يجوز فيه ذلك. وقال أبو البقاء[1]: «لأنَّه قد أُخْبر عنه»، وفيه تَجَوُّزٌ فإنَّ الإخبارَ عَمَّا أُضِيْفَ إلى الفَصْلِ لاغي الفَصْلِ.

قوله: «ولا هم» جُمِع الضميرُ عائداً به على «مَوْلَىٰ»، وإنْ كان مفرداً لأنه قَصَدَ معناه فجُمِعَ، وهو نكرةٌ في سِياق النفيِ فَعَمَّ.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿إلَّا مَنْ رَحِمَ الله﴾** يجوزُ فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو قولُ الكسائيِّ ـ أنه منقطِعٌ. الثاني: أنه متصِلٌ تقديرُه: لا يُغْني قريبٌ عن قريبٍ إلَّا المؤمنين فإنَّهم يُؤْذَنُ لهم في الشفاعةِ فَيَشْفَعُون في بعضِهم. الثالث: أَنْ يكونَ مرفوعاً على البدليةِ مِنْ «مَوْلَىٰ» الأول، ويكونُ «يُغْني» بمعنىٰ يَنْفَعُ، قاله الحوفي. الرابع: أنه مرفوعُ المحلِّ أيضاً على البدلِ مِنْ واو «يُنْصَرُون» أي: لا يمنعُ من العذابِ إلَّا مَنْ رحمه الله.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿كالمُهْلِ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو كالمُهْلِ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «طعام الأثيم». قال أبو البقاء[2]: «لأنَّه لا عاملَ إذ ذاك»[3]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، والعاملُ فيه معنى التشبيه، كقولك: زيدٌ أخوك شجاعاً.

والأَثيم[4] صفةُ مبالَغَةٍ. ويقال: الأَثُوم كالصَّبورِ والشَّكور. والمُهْل: قيل دُرْدِيُّ الزيت. وقيل عَكَر القَطِران. وقيل: ما أُذِيْبَ مِنْ ذَهَبٍ أو فضة. وقيل:

(١) الإملاء ٢/٢٣١.
(٢) الإملاء ٢/٢٣١.
(٣) قوله: «إذ ذاك» غير واضح في الأصل.
(٤) عاد إلى الآية ٤٤.

مـا أُذِيْبَ منهما ومِنْ كـلِّ ما في معنـاهما من المُنْـطبعات كـالحـديـدِ والنحـاس والرَّصاص. والمَهْلُ بالفتح: التُّؤَدَةُ والرِّفْقُ. ومنه «فَمَهِّلِ الكافرين»[1]. وقرأ[2] الحسن «كالمَهْل» بفتح الميم فقط، وهي لغةٌ في المُهْلِ بالضم.

قوله: «يَغْلي» قرأ[3] ابن كثير وحفصٌ بـالياءِ مِنْ تحتُ. والفـاعلُ ضميـرٌ يعـود على طعام. وجَـوَّز أبو البقـاء[4] أَنْ يعودَ على الـزَّقُّوم. وقيـل: يعود على المُهْلِ نفسِه، و«يَغْلي» حالٌ من الضميرِ المستتـرِ في الجارِّ أي: مُشْبِهـاً المُهْلَ غالياً. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ المُهْلِ نفسِه. وجَوَّزَ أبو البقاء[5] أَنْ يكـونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هو يَغْلي أي: الزقُّوم أو الطعامُ. والباقون «تَغْلي» بالتـاء مِنْ فـوقُ، على أنَّ الفاعـلَ ضميرُ الشجـرةِ، والجملةُ خبرٌ ثـانٍ أو حالٌ على رَأْيٍ، أو خبرُ مبتدأ مضمر أي: هي تَغْلي.

آ. (٤٦) قـوله: ﴿كغَـلْيِ الحَميم﴾: نعتٌ لمصـدرٍ محـذوفٍ، أو حـالٌ مِنْ ضميـرِه أي: تَغْلي غَلْيـاً مَثـلَ غَلْيِ الحميمِ أو يَغْليـه مُشْبهـاً غَلْيَ الحميمِ.

آ. (٤٧) قوله: ﴿فـاعْتِلوه﴾: قرأ[6] نـافعٌ وابنُ كثيـر وابن عامـر بضمِّ عين «اعْتُلوه». والباقون بكسرِها، وهما لغتان في مضارع عَتَله أي: ساقَـه بجفاءٍ وغِلْظَة كـ عَرَش يَعْرِش ويَعْرُش. والعُتُلُّ: الجافي الغليظُ.

---

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) الإتحاف ٢/٤٦٣، والبحر ٨/٣٩.

(٣) السبعـة ٥٩٢، والبحـر ٨/٣٩، والقـرطبـي ١٦/١٥٠، والحجـة ٦٥٧، والنشـر ٢/٣٧١.

(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

(٥) الإملاء ٢/٢٣١.

(٦) السبعـة ٥٩٢، والنشـر ٢/٣٧١، والبحـر ٨/٤٠، والتيسيـر ١٩٨، والقـرطبـي ١٦/١٥٠.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إنَّك أنت﴾: قرأه الكسائيُّ بالفتحِ على معنى العلَّةِ أي: لأنَّك. وقيل: تقديرُه: ذُقْ عذابَ أنَّك أنت العزيزُ. والباقون بالكسرِ على الاستئنافِ المفيدِ للعلَّة، فتتحدُ القراءاتان معنىً. وهذا الكلامُ على سبيلِ التهكمِ، وهو أغيَظُ للمُسْتَهْزَأ به، ومثلُه قولُ جريرٍ لشاعرٍ سَمَّى نفسه زهرةَ اليمن(١):

٤٠٢٠ـ أَلَمْ يَكُنْ في وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها
مَنْ كان موعظةً يا زهرةَ اليَمَنِ

وكان هذا الشاعرُ قد قال(٢):

٤٠٢١ـ أَبْلِغْ كُلَيْباً وأَبْلِغْ عَنْك شاعِرَها
أنِّي الأَغَرُّ وأنِّي زهرةُ اليمنِ

آ. (٥٢) قوله: ﴿في جَنَّات﴾: / يجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ قولِه: «في مَقام» بتكرير العاملِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً. [٧٩٦/ب]

آ. (٥٣) قوله: ﴿يَلْبَسُوْنَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستكِنِّ في الجارِّ، وأَنْ يكونَ خبراً لـ «إنَّ» فيتعلَّقَ الجارُّ به، وأَنْ يكون مُسْتأنفاً.

---

(١) ديوانه ٥٦٩، وروايته فيه:
ألم يكنْ في وُسومٍ قد وَسَمْتُ بها   من حان موعظةً يا حارثَ اليمنِ
وهو في المحرر ١٤/٣٠٠.

(٢) البيت في الخصائص ٢/٤٦١، والمحرر ١٤/٣٠٠ والوسوم: ج وسم وهو أثر الكيّ. ويعني أذى هجائه.

قوله: «مُتقابلين» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَلْبَسون» وقد تقدَّم تفسيرُ هذه الألفاظِ: السُّنْدُس[١] والإستبرق[٢] والمقام[٣].

آ. (٥٤) **قوله: ﴿كذلك﴾**: في هذه الكاف وجهان، أحدُهما: النصبُ نعتاً لمصدرٍ أي: نفعلُ بالمتقين فعلاً كذلك أي: مِثْلَ ذلك الفعلِ. والثاني: الرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: الأمرُ كذلك. وقَدَّر أبو[٤] البقاء قبلَه جملةً حاليةً فقال: «تقديرُه: فَعَلْنا ذلك والأمرُ كذلك»، ولا حاجةَ إليه. والوقفُ على «كذلك»، والابتداءُ بقولِه «وزَوَّجْناهم».

قوله: «بِحُورٍ عِيْنٍ» العامَّةُ على تنوين «حور» مَوْصُوفين بـ «عِيْن». وعكرمة[٥] لم يُنَوِّن، أضافهنَّ لأنهنَّ ينقسِمْنَ إلى عِيْنٍ وغيرِ عِيْنٍ. وتقدَّم تفسيرُ الحُور العين[٦].

آ. (٥٥) **قوله: ﴿يَدْعُون﴾**: حالٌ مِنْ مفعولِ «زَوَّجْناهم»، ومفعولُه محذوفٌ أي: يَدْعُوْن الخَدَمَ بكلِّ فاكهةٍ.

قوله: «آمِنين» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً ثانية، وأَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ «يَدْعُون» فتكونَ حالاً متداخلةً.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿لا يَذُوْقُون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «آمِنين»، وأَنْ يكونَ حالاً ثالثةً أو ثانيةً مِنْ مفعولِ «زَوَّجْناهم»

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٤٨٤.
(٢) انظر: الدر المصون ٧/٤٨٤.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/١٠٦.
(٤) الإملاء ٢/٢٣١.
(٥) القرطبي ١٦/١٥٤، والمحتسب ٢/٢٦١.
(٦) انظر إعرابه للآية ٤٨ من الصافات.

و «آمنين» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَدْعُون» كما تقـدَّمَ، أو صفةٌ لـ «آمِنين» أو مستـأنفٌ. وقرأ[1] عمرو بن عبيد «لا يُذاقون» مبنياً للمفعول.

قوله: «إلاَّ الموتَةَ الأُوْلَىٰ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه منقطعٌ أي: لكنْ الموتةُ الأولى قد ذاقُوها. الثاني: أنه متصلٌ وتَأَوَّلوه: بـأنَّ المؤمنَ عند مـوتِه في الـدنيا بمنزلته في الجنة لمعاينـة ما يُعْـطاه منها، أو لِمـا يَتَيَقَّنُه مِنْ نعيمِهـا. الثالث: أنَّ «إلاَّ» بمعنى سِوى نقله الطبريُّ[2] وضَعَّفَه. قـال ابن عطيـة[3]: «وليس تَضْعيفُه بصحيحٍ، بل هو كونُهـا بمعنى سِوى مستقيمٌ مُتَّسِقٌ». الـرابع: أن «إلاَّ» بمعنى بَعْد. واختاره الطبريُّ[4]، وأباه الجمهورُ؛ لأنَّ «إلاَّ» بمعنى بعـد لم يَثْبُتْ. وقال الزمخشري[5]: «فـإنْ قلت: كيف اسْتُثْنِيَتِ الموتـةُ الأُولى المَذُوْقَـةُ قبلَ دخـول الجنةِ مِنَ الموتِ المنفيِّ ذَوْقُـه؟ قلت: أُريدَ أَنْ يُقـالَ: لا يَذُوْقـون فيها المـوتَ البتةَ، فوضع قولَه «إلا الموتةَ الأولىٰ» مَوْضِـعَ ذلك؛ لأنَّ الموتَـةَ الماضيـةَ مُحالٌ ذَوْقُها في المستقبلِ فهو من بابِ التعليقِ بالمُحال: كأنَّه قيـل: إنْ كانت المـوتةُ الأُولى يَسْتقيم ذَوْقُها في المستقبلِ؛ فـإنَّهم يَذُوْقـونها في الجنـة». قلت: وهذا عند علماءِ البيانِ يُسَمَّى نَفْيَ الشيءِ بدليلِه. ومثلُه قولُ النابغةِ[6]:

٤٠٢٢ـ لا عَـيْـبَ فـيـهـم غـيـرَ أنَّ سـيـوفَـهُـمْ
بـهـنَّ فُـلولٌ مِـنْ قِـراعِ الـكـتـائـبِ

يعني: إنْ كـان أحـدٌ يَعُـدُّ فُلولَ السيـوفِ مِنْ قِـراع الكتـائب عَيْبـاً فهـذا

---

(١) البحر ٨/ ٤٠.
(٢) تفسير الطبري ٢٥/ ١٣٧.
(٣) المحرر ١٤/ ٣٠٢.
(٤) تفسير الطبري ٢٥/ ١٣٧.
(٥) الكشاف ٣/ ٥٠٧.
(٦) تقدم برقم ١٥٦١.

عيبُهم، لكنَّ عَدَّهُ من العيوبِ مُحالٌ، فانتفى عنهم العيبُ بدليل تعلُّقِ الأمرِ على مُحال. وقال ابن عطية[1] بعد ما قَدَّمْتُ حكايَته عن الطبريِّ: «فبيَّنَ أنه نَفَى عنهم ذَوْقَ الموتِ، وأنه لا ينالُهم من ذلك غيرُ ما تقدَّم في الدنيا». يعني أنه كلامٌ محمولٌ على معناه.

قوله: «ووَقاهم» الجمهورُ على التخفيف. وقرأ[2] أبو حيوةَ «ووقَّاهم» بالتشديد على المبالغة، ولا يكونُ للتعدية فإنَّه متعدٍّ إلى اثنين قبلَ ذلك.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿فَضْلاً﴾**: هذا مفعولٌ مِنْ أجلِه، وهو مُرادُ مكي حيث قال[3]: «مصدرٌ عَمِلَ فيه «يَدْعُون». وقيل: العاملُ فيه «ووَقاهم» وقيل: آمِنين» فهذا إنما يظهر على كونِه مفعولاً مِنْ أجله. على أنَّه يجوزُ أن يكونَ مصدراً لأنَّ يَدْعُون وما بعده من باب التفضُّلِ، فهو مصدرٌ مُلاقٍ لعامِلِه في المعنى. وجَعَله أبو البقاء[4] منصوباً بمقدر أي: تَفَضَّلْنا بذلك فَضْلاً أي: تفضُّلاً.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿يَسَّرْناه﴾**: أي: القرآن بلسانك أي بلغتك.
[٧٩٧/أ] والباءُ للمصاحبة/.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿فارْتَقِبْ إنهم مُرْتقبون﴾**: مفعولا الارتقاب محذوفان أي: فارتقب النصرَ مِنْ رَبِّك إنهم مُرْتَقِبون بك ما يتمنَّوْنَه من الدوائرِ والغوائلِ ولن يَضِيْرَك ذلك.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الدخان]

---

(١) المحرر ١٤/٣٠٢.
(٢) البحر ٨/٤٠، والفخر الرازي ٢٧/٢٥٤.
(٣) إعراب المشكل ٢/٢٩٢.
(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

سورة الجاثية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تنزيلُ﴾: قد تقدَّم مثلُه أولَ غافر[1]. وقال أبو عبدِ الله الرازيُّ: «العزيزِ الحكيمِ إنْ كانا صفةً لله كان حقيقةً، وإنْ كانا صفةً للكتاب كان مجازاً». وقد رَدَّ عليه الشيخ[2] جَعْلَه إياهما صفةً للكتاب قال: «إذ لو كان كذلك لَوَلِيَتِ الصفةُ موصوفَها فكان يُقال: تَنزيلُ الكتابِ العزيزِ الحكيمِ من الله» قال: «لأنَّ «من الله» إنْ تَعَلَّقَ بـ «تَنْزيل» وتنزيل خبرٌ لـ حم أو لمبتدأ محذوفٍ لَزِمَ الفَصْلُ به بين الصفة والموصوف، ولا يجوزُ، كما لا يجوزُ «أعجبني ضَرْبُ زيدٍ بسوطٍ الفاضلِ؛ أو في موضع الخبر، و «تنزيلُ» مبتدأ، فلا يجوز الفصْلُ به أيضاً لا يجوز: ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ الفاضلِ».

آ. (٤) قوله: ﴿وما يَبُثُّ مِنْ دابَّة﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على «خَلْقِكم» المجرورِ بـ «في» والتقديرُ: وفي ما يَبُثُّ. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المخفوضِ بالخَلْق، وذلك على مذهبِ مَنْ يرى العطفَ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ[3] واستقبحه الزمخشريُّ[4] وإنْ

(١) انظر إعرابه للآية ٢ من غافر.

(٢) البحر ٤٢/٨.

(٣) وهم الكوفيون. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٤) الكشاف ٥٠٨/٣.

أُكِّد نحو: «مررتُ بك أنت وزيدٍ» يُشير بذلك إلى مذهب الجرميِّ فإنَّه يقول: إن أُكِّد جازَ، وإلاَّ فلا، فقولُه مذهبٌ ثالثٌ.

قوله: «آياتٌ لقوم يُوْقنون» و«آياتٌ لقوم يعقلون»[1] قرأ[2] «آياتٍ» بالكسر في الموضعَيْن الأخوَان، والباقون برفعهما. ولا خلافَ في كسرِ الأولى لأنها اسمُ «إنَّ». فأمَّا «آياتٍ لقوم يُوْقنون» بالكسر فيجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على اسم «إنَّ»، والخبرُ قولُه: «وفي خَلْقِكم». كأنه قيل: وإنَّ في خَلْقِكم وما يَبُثُّ مِنْ دابة آياتٍ. والثاني: أَنْ تكونَ كُرِّرَتْ تأكيداً لآيات الأُولى، ويكونُ «في خَلْقكم» معطوفاً على «في السموات» كُرِّر معه حرفُ الجَرِّ توكيداً. ونظيرُه أَنْ تقولَ: «إنَّ في بيتك زيداً وفي السوق زيداً» فزيداً الثاني تأكيدٌ للأول، كأنك قلت: إنَّ زيداً زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطفٌ على معمولَيْ عاملَيْن البتةَ.

وقد وَهِم أبو البقاء[3] فجعلها مِنْ ذلك فقال: « «آيات لقوم يُوقنون» يُقرأ بكسر التاءِ، وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ «إنَّ» مضمرةٌ حُذِفَتْ لدلالة «إنَّ» الأُولى عليها، وليسَتْ «آيات» معطوفةً على «آيات» الأولى لِما فيه من العطفِ على معمولَيْ[4] عاملَيْن. والثاني: أَنْ تكونَ كُرِّرَتْ للتأكيد لأنها مِنْ لفظ «آيات» الأُوْلَى، وإعرابُها كقولِك: «إن بثوبك دماً وبثوبِ زيد دماً» فـ «دم» الثاني مكررٌ؛ لأنَّك مُسْتغنٍ عن ذِكْرِه» انتهى.

---

(١) الآية ٥.

(٢) السبعة ٥٩٤، والبحر ٨/٤٤، والنشر ٢/٣٧١، والحجة ٦٥٨، والقرطبي ١٦/١٥٧، والتيسير ١٩٨.

(٣) الإملاء ٢/٢٣٢.

(٤) سقط «معمولي» من الإملاء.

فقوله: «وليسَتْ معطوفةً على آياتِ الأولى لِما فيه من العطفِ على عامِلَيْن» وَهَمٌ؛ أين معمولُ العاملِ الآخرِ؟ وكأنه توهَّمَ أنَّ «في» ساقطةٌ مِنْ قولِه: «وفي خَلْقِكم» أو اختلطَتْ عليه «آياتٌ لقومٍ يَعْقِلون» بهذه؛ لأنَّ تَيْكَ فيها ما يُوْهِمُ العطفَ على عامِلَيْن وقد ذكره هو أيضاً.

وأمَّا الرفعُ(١) فمِنْ وجهَيْن أيضاً، أحدهما: أَنْ يكونَ «في خَلْقِكم» خبراً مقدَّماً، و «آياتٌ» مبتدأً مؤخراً، وهي جملةٌ معطوفةٌ على جملة مؤكدةٍ. بـ «إنَّ». والثاني: أَنْ تكون معطوفةً على «آيات» الأولى باعتبار المحلِّ عند مَنْ يُجيزُ ذلك، لا سيما عند مَنْ يقولُ: إنه يجوز ذلك بعد الخبرِ بإجماعٍ.

وأمَّا قولُه: «واختلافِ الليلِ والنهارِ» الآية فقد عَرَفْتَ أنَّ الأخَوَيْن يقرآن «آيات» بالكسرِ، وهي تحتاج إلى إيضاحٍ، فإن الناسَ قد تكلَّموا فيها كلاماً كثيراً، وخرَّجوها على أوجهٍ مختلفةٍ، وبها استدلَّ على جوازِ العطفِ على عاملين. قلت: والعطفُ على عامِلَيْن لا يختصُّ بقراءةِ الأخوَيْن بل يجوز أَنْ يُسْتَدَلَّ عليه أيضاً بقراءة الباقين، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءةُ الأخوين ففيها أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ «اختلافِ الليلِ» مجروراً بـ «في» مضمرةً، وإنما حُذِفَتْ لتقدُّم ذكرِها مَرَّتَيْنِ، وحرفُ الجرِّ إذا دَلَّ عليه دليلٌ/ جاز [٧٩٧/ب] حَذْفُه وإبقاءُ عملِه. وأنشَدَ سيبويه(٢):

٤٠٢٣ــ الآن قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا
فاذهَبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ

تقديرُه: وبالأيام لتقدُّم الباءِ في «بك» ولا يجوزُ عَطْفُه على الكاف لأنه ليس مِنْ مذهبه ــ كما عَرَفْتَ ــ العطفُ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ

(١) أي رفع آيات.
(٢) تقدم برقم ٩٣٨.

الجارِّ، فالتقديرُ في هـذه الآيةِ: «وفي اختـلافِ آيات» فـ «آيـات» على ما تقـدَّم من الوجهين في «آيات» قبلَها: العطفِ أو التأكيدِ. قالوا: ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ عبد الله[1] «وفي اختلافِ» تصريحاً بـ «في». فهذان وجهان.

الثـالث: أنْ يُعْـطَفَ «اختـلافِ» على المجـرورِ بـ «في» وآيـاتٍ على المنصـوبِ بـ «إنَّ». وهذا هـو العـطفُ على عـامِلَيْنِ، وتحقيقُـه على معمـولَيْ عـاملين: وذلك أنَّـك عَطَفْتَ «اختـلاف» على خَلْق وهـو مجـرورٌ بـ «في» فهـو معمولُ عاملٍ، وعَطَفْتَ «آياتٍ» على اسمِ «إنَّ» وهو معمولُ عامـلٍ آخرَ، فقـد عَطَفْتَ بحرفٍ واحدٍ وهو الواوُ معمولين وهما «اختلاف» و «آيات» على معمولَيْن قبلَهما وهما: خَلْق وآيات. وبظاهـرِها استـدلَّ مَنْ جَوَّز ذلـك كالأخفشِ. وفي المسـألة أربعـةُ مذاهب[2]: المَنْعُ مطلقـاً، وهـو مـذهبُ سيبـويـه[3] وجمهـورِ البصريين. قالوا: لأنه يُؤَدِّي إلى إقامة حرفِ العطفِ مقامَ عاملين وهو لا يجوزُ؛ لأنه لو جاز في عامِلَيْن لجازَ في ثلاثةٍ، ولا قائل به، ولأنَّ حـرفَ العطفِ ضعيفٌ فـلا يَقْوَىٰ أَنْ ينـوبَ عن عاملَيْنِ ولأنَّ القـائلَ بجـوازِ ذلك يَسْتَضْعِفُـه، والأحسنُ عنده أن لا يجوزَ، فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ عليه كتابُ اللَّهِ، ولأنـه بمنزلـةِ التعديتَيْنِ بمُعَدٍّ واحد، وهو غيرُ جائزٍ.

قال ابن السراج[4]: «العطفُ على عاملَيْن خطأٌ في القياسِ، غيرُ مَسْموع من العرب» ثم حَمَل ما في هذه الآيةِ على التكرارِ للتـأكيد. قـال الرمَّـاني: «هو كقولِك: «إنَّ في الدارِ زيداً والبيتِ زيداً» فهذا جائزٌ بإجماعٍ فتـدبَّرْ هـذا الوجـهَ

---

(١) البحر ٨/٤٣.

(٢) انـظر المسـألـة في: شـرح التسهيـل لابن مـالـك ١/٣٨٧، ٣/٣٧٨، والارتشـاف ٢/٦٥٩، والمقتضب ٤/١٩٥.

(٣) الكتاب ١/٣١.

(٤) الأصول ٢/٧٥.

الذي ذكره ابنُ السراجِ فإنه حسنٌ جداً، لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ كتابُ اللَّهِ إلاَّ عليه. وقد بَيَّنْتُ القراءةَ بالكسرِ ولا عيبَ فيها في القرآن على وجهٍ، والعطفُ على عاملَيْن عيبٌ عند مَنْ أجازه ومَنْ لم يُجِزْه، فقد تناهى في العيب، فلا يجوزُ حَمْلُ هذه الآيةِ إلاَّ على ما ذكره ابنُ السَّراج دون ما ذهبَ إليه غيرُه». قلت: وهذا الحَصْرُ منه غيرُ مُسَلَّمٍ فإنَّ في الآيةِ تخريجاتٍ أُخَرَ غيرَ ما ذكره ابن السراج يجوزُ الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج[1]: «ومثلُه في الشعر[2]:

٤٠٢٤ـ أكلَّ امرِئٍ تَحْسَبِين امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

وأنشد الفارسيُّ للفرزدق[3]:

٤٠٢٥ـ وباشَرَ راعيها الصَّلا بلَبانِه
وجَنْبَيْه حَرَّ النارِ ما يتحرَّق

وقول الآخر[4]:

٤٠٢٦ـ أَوْصَيْتُ مِنْ رُبْدَةَ قَلْباً حُرَّاً
بالكلبِ خيراً والحَماةِ شَرا

قلت: أمَّا البيتُ الأولُ فظاهرُه أنه عَطَفَ و «نارٍ» على «امرىء» المخفوض بـ «كل» و «ناراً» الثانية على «امرَأ» الثاني. والتقدير: وتحسبين كلَّ نارٍ ناراً، فقد عطف على معمولَيْ عاملَيْن. والبيتُ الثاني عَطَفَ فيه «جَنْبَيْه» على «بلبانه» وعَطَفَ «حَرَّ النارِ» على «الصلا»، والتقدير: وباشر بجَنْبَيْه حرَّ النار، والبيتُ

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٣١.
(٢) تقدم برقم ٢٤٤٣.
(٣) الحجة للفارسي (خ) ٤/٢٩٦، ليس في ديوانه.
(٤) تقدم برقم ٢٥٨٦.

الثالث عَطَفَ فيه «الحَماة» على «الكلب» و«شَرًّا» على «خيراً»، تقديرُه وأَوْصَيْتُ بالحَماة شراً. وسيبويه[1] في جميع ذلك يرى الجرَّ بخافضٍ مقدرٍ لكنه عُورض: بأنَّ إعمال حرفِ الجرِّ مضمراً ضعيفٌ جداً، ألا ترىٰ أنَّه لا يجوزُ «مررتُ زيدٍ» بخفضِ «زيد» إلاَّ في ضرورةٍ كقولِه[2]:

٤٠٢٧ـ إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ
أشارَتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

يريد: إلى كليب، وقولِ الآخر[3]:

٤٠٢٨ـ . . . .
حتى تَبَذَّخَ فارتقىٰ الأعلامِ

أي إلى الأعلام، فقد فَرَّ مِنْ شيءٍ فوقَع في أضعفَ منه. وأُجيب عن ذلك: بأنه لَمَّا تَقَدَّم ذِكْرُ الحرف في اللفظِ قَوِيَتِ الدلالةُ عليه، فكأنَّه ملفوظٌ به بخلافِ ما أَوْرَدْتموه في المثالِ والشعر.

والمذهب الثاني: التفصيلُ ـ وهو مذهب الأخفش ـ وذلك أنَّه يجوز بشرطَيْنِ، أحدُهما: أَنْ يكونَ أحدُ العاملَيْن جارًّا. والثاني: أن يتصلَ المعطوفُ بالعاطفِ أو يُفْصَلَ بلا، مثالُ الأولِ الآيةُ الكريمةُ والأبياتُ التي قَدَّمْتُها. ولذلك استصوب المبردُ[4] استشهادَه بالآيةِ. ومثالُ الفَصْل بـ لا قولك: «ما في الدارِ

---

(١) ليس في كتابه نص صريح يفيد ذلك، ولكنه في مسألة «لبيك أن الحمد لك» بفتح أنَّ قال: «أنَّ» في موضع جر كما حذفوا «ربّ» في قولهم: «وبلدٍ» انظر: الكتاب/ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٢) تقدم برقم ٢٩٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٣.

(٤) أشار المبرد في «المقتضب» إلى هذه الآية في قراءة الأخوين، وإلى إجازة الأخفش لهذا العطف ثم قال: «فعطف على إنَّ وعلى في، وهذا عندنا غير جائز» المقتضب ١٩٥/٤.

زيدٌ ولا الحجرةِ عمروٌ»، فلو فُقِدَ الشرطانِ نحو: إنَّ/ زيداً شَتَمَ بِشْراً، وواللّهِ [٧٩٨/أ]
خالداً هنداً، أو فُقِدَ أحدُهما نحو: إنَّ زيداً ضربَ بَكْراً، وخالداً بشراً. فقد نَقَلَ ابنُ مالكٍ[١] الامتناعَ عند الجميع. وفيه نظرٌ لِما سَتَعْرِفُه من الخلافِ.

الثالث: أنَّه يجوزُ بشرطِ أَنْ يكونَ أحدُ العامِلَيْنِ جارّاً، وأَنْ يكونَ متقدماً، نحوَ الآيةِ الكريمةِ، فلو لم يتقدَّمْ نحوَ: «إنَّ زيداً في الدار، وعمراً السوقِ» لم يَجُزْ، وكذا لو لم يكنْ حرفَ جرٍّ كما تقدَّمَ تمثيلُه.

الرابع: الجوازُ، ويُعْزَىٰ للفَرَّاء.

الوجهُ الرابع من أوجهِ تخريج القراءةِ المذكورة: أَنْ تنتصِبَ «آيات» على الاختصاص. قاله الزمخشريُّ[٢]، وسيأتي فيما أَحْكيه عنه.

وأمَّا قراءةُ الرفع ففيها أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ الأولُ والثاني ما تقدَّم في «آيات لقوم يُوْقِنون». الثالث: أَنْ تكونَ تأكيداً لآيات التي قبلها، كما كانَتْ كذلك في قراءةِ النصبِ. الرابع: أَنْ تكونَ المسألةُ من بابِ العطفِ على عامِلَيْن؛ وذلك أنَّ «اختلافِ» عطفٌ على «خَلْقِكم» وهو معمولٌ لـ «في» و «آيات» معطوفةٌ على «آيات» قبلَها، وهي معمولةٌ للابتداءِ فقد عَطَفَ على معمولَيْ عامِلَيْنِ في هذه القراءةِ أيضاً. قال الزمخشري[٣]: «قُرِىءَ «آيات لقوم يُوقنون» بالرفع والنصبِ على قولِك: «إنَّ زيداً في الدار وعمراً في السوقِ، أو وعمروٌ في السوق». وأمَّا قولُه: «آيات لقوم يَعْقِلون» فمن العطفِ على عامِلَيْنِ سواءً نَصَبْتَ أم رَفَعْتَ فالعاملان في النصبِ هما: «إنَّ»، و «في» أُقيمت الواوُ مُقامَهما فعَمِلَتْ الجرَّ في و «اختلافِ الليل والنهار» والنصبَ في «آياتٍ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٧٨.
(٢) الكشاف ٣/٥٠٩.
(٣) الكشاف ٣/٥٠٨.

وإذا رَفَعْتَ فـالعامـلانِ: الابتداءُ، و «في» عملت الـرفع في «آيـات» والجرَّ في «اختلاف» ». ثم قال في توجيهِ النصبِ: «والثاني أَنْ ينتصِبَ على الاختصاصِ بعد انقضاءِ المجرور».

الوجهُ الخامسُ أَنْ يرتفعَ «آياتٌ» على خبرِ ابتداءٍ مضمـرٍ أي: هي آياتٌ. ونـاقَشَه الشيـخُ[1] فقـال: «ونسبـةُ الجـرِّ والـرفـعِ، والجـرِّ والنصبِ للواوِ ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الصحيحَ من المـذاهبِ أنَّ حرفَ العـطفِ لا يعملُ» قلت: وقـد ناقشه الشيخُ شهابُ الدين أبو شامةَ[2] أيضاً فقال: «فمنهم مَنْ يقـولُ: هو على هذه القراءةِ أيضاً ـ يعني قراءةَ الرفعِ ـ عطفٌ على عاملَيْنِ وهمـا حرفُ «في»، والابتداءُ المقتضي للرفعِ. ومنهم مَنْ لا يُطْلِقُ هذه العبارةَ في هذه القراءةِ؛ لأنَّ الابتداءَ ليس بعاملٍ لفظي».

وقُـرِىء «واختلافُ»[3] بـالرفـعِ «آيةٌ» بـالرفـعِ والتـوحيـدِ على الابتـداء والخبر، وكذلك قُرِىء[4] «وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آيةٌ» بالتوحيد. وقـرأ[5] زيد بن علي وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ[6]. قلت وقد قرأ بهذه القـراءةِ حمزةُ والكسائيُّ أيضاً، وقد تقدَّم ذلك في سورةِ البقرةِ[7].

آ. (٦) **قـولـه: ﴿نَتْلُوهـا﴾**: يجـوز أَنْ يكـونَ خبـراً لـ «تلك» و «آيات الله» بدلٌ أو عطفُ بيانٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «تلك آيـات» مبتدأً أو خبـراً،

---

(١) البحر ٤٣/٨، وحدث سقط في مطبوعة البحر من هذا النص.

(٢) إبراز المعاني له ٦٨٣.

(٣) القرطبي ١٥٨/١٦، والبحر ٤٣/٨.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، انظر: البحر ٤٢/٨.

(٥) الإتحاف ٤٦٦/٢، والتيسير ١٩٨، والنشر ٣٧١/٢.

(٦) البحر ٤٣/٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

و «نَتْلُوهـا» حالٌ. قـال الزمخشـري[1]: «والعامـلُ ما دَلَّ عليـه «تلك» مِنْ معنى الإشارةِ ونحوُه: «وهذا بَعْلي شَيْخاً»[2]. قال الشيخ[3]: «وليس نحـوَه؛ لأنَّ في «وهذا بَعْلي شَيْخاً» حـرفَ تنبيهٍ. وقيـل: العامـلُ في الحالِ مـا دَل عليه حـرفُ التنبيهِ أي: تَنَبَّهْ. وأمَّا «تلك» فليس فيها حرفُ تنبيهٍ؛ فإذا كان حرفُ التنبيهِ عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبيهِ، لأنَّ الحرفَ قد يَعْمَلُ في الحال، فالمعنىٰ: تَنَبَّـه لزيـدٍ في حـالِ شيخِه أو في حـال قيامِـه. وقيل: العـاملُ في مثـل هذا التـركيبِ فعلٌ محـذوفٌ يَدُلُّ عليـه المعنى، أي: انظرْ إليـه في حالِ شيخـه، ولا يكـون اسمُ الإشارةِ عاملاً ولا حرفُ التنبيهِ إنْ كان هناك.

قلت: بـل الآيةُ نحـوَ «هذا بَعْلي شيخـاً» من حيثيـةِ نسبـةِ العمـلِ لاسمِ الإشـارةِ. غايـةُ ما ثَمَّ أنَّ في الآيـةِ الأخرى مـا يَصْلُحُ أَنْ يكـونَ عـامـلاً، وهـذا لا يَقْدَحُ في التنظيرِ إذا قَصَدْتَ جهةً مشتركةً. وأمَّا إضمارُ الفعلِ فهو مشتركٌ في الموضعَيْن عند مَنْ يَرَىٰ ذلك. قال ابنُ عطيَـة[4]: «وفي «نتْلوها» حَـذْفُ مضافٍ أي: نَتْلُوْ شَأْنَها وشَرْحَ العِبْرَةِ فيها. ويُحتمل أَنْ يـريدَ بـآيات الله القـرآنَ المنزَّلَ في هذا المعنى، فلا يكونُ فيها حَذْفُ مضافٍ»/ وقـرأ[5] بعضُهم «يَتْلوها» بيـاءِ [٧٩٨/ب] الغَيْبَـةِ عائـداً على الباري تعـالى. و «بـالحَقِّ» حـالٌ من الفـاعـل أي: مُلْتَبِسِينَ بالحق، أو من المفعولِ أي: مُلْتَبسـةً بالحقِّ. ويجـوزُ أَنْ تكونَ للسببيَّـةِ فتتعلَّقَ بنفس «نَتْلوها».

قوله: «بعدَ اللَّهِ وآياتِه». قال الـزمخشريُّ[6]: «أي: بعـد آياتِ اللَّهِ فهـو

---

(١) الكشاف ٣/٥٠٩.
(٢) الآية ٧٢ من هود.
(٣) البحر ٨/٤٣.
(٤) المحرر ١٤/٣٠٦.
(٥) القرطبي ١٦/١٥٨، والبحر ٨/٤٣.
(٦) الكشاف ٣/٥٠٩.

كقولِكَ: أَعْجبني زيدٌ وكرمُه تريدُ كرمَ زيدٍ». وردَّ عليه الشيخُ[1]: بأنَّه ليس مُراداً، بل المرادُ إعجابان، وبأنَّ فيه إقحامَ الأسماءِ مِنْ غيرِ ضرورة. قال: «وهذا قَلْبٌ لحقائقِ النحو».

وقرأ[2] الحرميَّان وأبو عمروٍ وعاصمٌ في روايةٍ «يُؤْمنون» بياء الغيبة. والباقون بتاءِ الخطاب. وقوله: «فبأيِّ» متعلِّقٌ به، قُدِّم لأنَّ له صدرَ الكلامِ.

آ. (٨) **قوله**: ﴿يَسْمَعُ﴾: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ مستأنفاً أي: هو يَسْمَعُ، أو دونَ إضمارِ «هو»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «أثيم» وأَنْ يكونَ صفةً.

قوله: «تُتْلَى عليه» حالٌ مِنْ «آياتِ الله» ولا يَجيْءُ فيه الخلافُ: وهو أنه يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ شرطَ ذلك أَنْ يقعَ بعدها ما لا يُسْمَعُ نحو: «سمعت زيداً يقرأ». أمَّا إذا وقع بعدها ما يُسْمَعُ نحو: «سمعتُ قراءةَ زيدٍ يترنَّم بها» فهي متعدية لواحدٍ فقط، والآياتُ مِمَّا يُسْمَعُ.

قوله: «ثم يُصِرُّ» قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: ما معنى «ثم» في قوله: «ثم يُصِرُّ مُسْتكبراً»؟ قلت: كمعناه في قولِ القائل[4]:

٤٠٢٩ـ . . . .

يرى غَمَراتِ الموتِ ثم يزورُها

وذلك أنَّ غمراتِ الموتِ حقيقةٌ بأَنْ ينجوَ رائيها بنفسِه ويطلبَ الفِرارَ

(١) البحر ٨/٤٤.
(٢) السبعة ٥٩٤، والحجة ٦٥٩، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٦/١٥٨، والنشر ٢/٣٧١.
(٣) الكشاف ٣/٥٠٩.
(٤) تقدم برقم ٣٦٧٤.

منها، وأمَّا زَوْراتُها والإقدامُ على مزاوَلَتِها فأمرٌ مُسْتَبْعَدٌ. فمعنى «ثم» الإيذانُ بأنَّ فِعْلَ المُقْدِمِ عليها بعدما رآها وعاينها شيءٌ يُسْتَبْعَدُ في العاداتِ والطباعِ، وكذلك آياتُ اللَّهِ الواضحةُ الناطقةُ بالحق. فَمَنْ تُلِيَتْ عليه وسَمِعها كان مُسْتَبْعَداً في القول إصرارُه على الضلالةِ عندها واستكبارُه عن الإيمان بها».

قوله: «كأنْ لم يَسْمَعْها» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكون مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً.

آ. (٩) **قوله: ﴿وإذا عَلِمَ﴾**: العامَّةُ على فتح العينِ وكسرِ اللامِ خفيفةً مبنياً للفاعلِ. وقتادة[١] ومطر الوراق[٢] «عُلِّم» مبنياً للمفعول مشدَّداً.

قوله: «اتَّخَذها» الضميرُ المؤنث فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على «آياتِنا». والثاني: أنه يعودُ على «شيئاً» وإنْ كان مذكراً؛ لأنه بمعنى الآية كقول أبي العتاهية[٣]:

٤٠٣٠ـ نفْسي بشيءٍ من الدنيا مُعَلَّقَةٌ
اللَّهُ والقائمُ المهديُّ يَقْضِيها

لأنه أراد بـ «شيء» جاريةً يقال لها: عُتْبَة.

قوله: «أولئك» إشارةٌ إلى معنى «كلِّ أَفَّاكٍ» حُمِل أولاً على لفظها فَأُفْرِدَ، ثم على معناها فَجُمِعَ كقولِه: «كلُّ حِزْبٍ بما لديهم فَرِحُون»[٤].

قوله: «ولا ما اتَّخذوا» عطف على «ما كَسَبوا»، و «ما» فيهما: إمَّا

(١) البحر ٨/٤٤.
(٢) مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري. لا بأس به. توفي سنة ١٢٥. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٣٣٤.
(٣) ديوانه ٦٦٨، والكشاف ٣/٥١٠.
(٤) الآية ٥٣ من المؤمنين.

مصدريةٌ أو بمعنى الذي أي: لا يُغْني كَسْبُهُمْ ولا اتِّخاذُهم، أو الـذي كَسَبُوه ولا الذي اتَّخذوه.

آ. (١١) وقوله: ﴿مِنْ رِجْزٍ أليمٌ﴾: قد ذُكِر في سبأ[1].

آ. (١٣) قـولـه: ﴿جميعـاً منـه﴾: «جميعـاً» حـالٌ مِنْ «مـا في السموات وما في الأرض» أو توكيدٌ. وقد عدَّها ابنُ مالكٍ[2] في ألفاظِه. و «منه» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «جميعاً»، وأَنْ يتعلَّقَ بـ «سَخَّر» أي: هو صادرٌ مِنْ جهته ومِنْ عندِه. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[3] في «منه» أَنْ يكونَ خبرَ ابتـداءٍ مضمرٍ أي: هي جميعـاً منه، وأَنْ تكـونَ «وما في الأرض» مبتـدأً، و «منه» خبـرَه. قال الشيـخ[4]: «وهـذان لا يجـوزان إلَّا على رَأْيِ الأخفش مِنْ حيث إنَّ الحـالَ تَقَدَّمَتْ بمعنى جميعاً، فقُدِّمَتْ على عاملِها المعنويِّ، يعني الجارَّ، فهي نظيرُ: «زيد قائماً في الدار». والعامَّةُ على «مِنْه» جارّاً ومجروراً. [وقرأ][5] ابن عبـاس بكسـرِ الميمِ وتشديـدِ النـونِ ونصبِ التـاءِ، جعله مصـدراً مِنْ: مَنَّ يَمُنُّ مِنَّـةً، فـانتصابُـه عنده على المصـدرِ المؤكِّد: إمَّـا بعامـلٍ مضمرٍ، وإمَّـا بسَخَّر؛ لأنَّـه بمعنـاه. قال أبـو حاتم: «سَنـدُ هذه القـراءةِ إلى ابنِ عباسٍ مـظلمٌ». قلت: قد رُوِيَتْ أيضـاً عن جماعـة جِلَّةٍ غيرِ ابنِ عبـاس، فنقلها ابنُ خـالويـه[6] عنـه وعن

---

(١) انظر إعرابه للآية ٥ من سبأ.

(٢) انظر: عمدة الحفاظ له ٥٥٣، وشـرح الكافيـة الشافيـة ٣/١١٧١، ولكنه نص على إضافتها إلى ضمير المؤكِّد نحو: جاءت النساء جميعهن وقول الشاعر:

فِـذَاك حَـــيٌّ خـولانْ   جـميـعُـهـم وهَـمْـدانْ

(٣) الكشاف ٣/٥١٠.

(٤) البحر ٨/٤٥.

(٥) الإتحـاف ٢/٤٦٦، والمحتسب ٢/٢٦٢، والبحـر ٨/٤٤، والقـرطبـي ١٦/١٦٠. وقوله «قرأ» زيادة من ش.

(٦) الشواذ ١٣٨.

عبيـد بن عميـر، ونقلهـا صـاحبُ «اللوامـح» وابنُ جني[1]، عن ابن عبـاس وعبد الله بن عمرو والجحدري وعبد الله بن عبيد بن عمير[2].

وقرأ مَسْلمة بن محارب كذلك، إلَّا أنَّه رفع التاءَ جَعَلَها خبرَ ابتـداءٍ مضمرٍ أي: هي منه. وقرأ أيضاً في روايةٍ أخرىٰ بفتحِ الميم وتشديدِ النون وهاءِ كنـايةٍ مضمومة، جعله مصدراً مضافاً لضمير الله تعالى.

ورَفْعُـه من وجهين، أحدهمـا بالفـاعلية بـ «سَخَّـر» أي: سَخَّر لكم هـذه الأشياءَ مَنُّه عليكم. والثاني: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمـرٍ أي: هو، أو ذلـك مَنُّه عليكم.

آ. (١٤) **قوله: ﴿قل للذين آمنوا يَغْفِروا﴾**: قد تقدَّم نظيـرُه في سورة إبراهيم[3].

قوله: «لِيَجْزِيَ» قرأ[4] ابنُ عامر والأخَـوان «لنجزيَ» بنـونِ العظمـةِ أي: لنجـزيَ نحن. وباقي السبعـة «ليجـزِيَ» بـاليـاء مِنْ تحتُ مبنيـاً للفـاعـلِ أي: ليجزيَ اللَّهُ. وأبو جعفـر بخلافٍ عنـه وشيبةُ وعـاصم في روايةٍ كـذلك، إلَّا أنـه مبنيٌّ للمفعولِ. هذا مع نصبِ «قوماً». / وفي القائمِ مَقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، [٧٩٩/أ]
أحدُها: ضميرُ المفعولِ الثاني عادَ الضميرُ عليه لدلالةِ السِّياقِ تقديـرُه: لِيُجْزَىٰ هو أي: الخيرُ قوماً. والمفعول الثاني مِنْ بابِ «أَعْطى» يقـومُ مَقامَ الفـاعلِ بـلا

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٢.

(٢) عبـد الله بن عبيد بن عميـر، أبو هـاشم المكي، روى عن ثابت البنـاني وعبد الله بن عبـاس وعبد الله بن عمـر. قال النسـائي: ليس به بـأس. تـوفي سنـة ١١٣. انـظر: تهذيب الكمال ٢/٧٠٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٠٤.

(٤) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٩٥، والحجـة ٦٦٠، والنشـر ٢/٣٧٢، والقـرطبـي ١٦/١٦٢، والبحر ٨/٤٥، والتيسير ١٩٨.

خلافٍ[1]. ونظيرُه: «الدرهمُ أُعْطي زيداً». الثاني: أنَّ القائمَ مقامَه ضميرُ المصدرِ المدلولِ عليه بالفعلِ أي: لِيُجْزَىٰ الجزاءُ. وفيه نظر؛ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويُقام المصدرُ ولا سيما مع عَدَم التصريحِ به. الثالث: أنَّ القائمَ مَقامَه الجارُّ والمجرورُ. وفيه حُجَّةٌ للأخفشِ والكوفيين[2]، حيث يُجيزون نيابةَ غيرِ المفعولِ به مع وجودِه وأنشدوا[3]:

٤٠٣١ـ .... لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكِلابا

[وقوله][4]:

٤٠٣٢ـ لم يُعْنَ بالعلياءِ إلَّا سَيِّدا

والبصريون لا يُجيزونه.

آ. (١٨) قوله: ﴿على شَريعة﴾: هو المفعولُ الثاني لـ «جَعَلْناك». والشريعةُ في الأصلِ: ما يَرِدُه الناسُ من المياهِ في الأنهارِ. يقال

---

(١) بل هناك خلاف انظره في: الارتشاف ٢/١٨٦.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٢٩٤.

(٣) البيت لجرير وصدره:

ولو وَلَدَتْ قَفِيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ

وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ١/١٦٣، والهمع ١/١٦٢، والدرر ١/١٤٤، والخصائص ١/٣٩٧، وأمالي الشجري ٢/٢١٥.

(٤) بعده:

ولا شَفَىٰ ذا الغَيِّ إلَّا ذو هُدى

يُنسب البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٧٣، ويُنْسب للعجاج، وهو في الهمع ١/١٦٢، والدرر ١/١٤٤، والعيني ٢/٥٢١.

لذلك الموضع: شَرِيعة. والجمعُ شرائِع قال[1]:

٤٠٣٣ـ وفي الشَّرائِع مِنْ جَيْلانَ مُقْتَنِصٌ
رَثُّ الثيابِ خَفِيُّ الشخصِ مُنْسَرِبُ

فاسْتُعير ذلك للدين لأنَّ العبادَ يَرِدُوْن ما تَحْيا به نفوسُهم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿هذا بَصائِرُ﴾: أي: هذا القرآنُ. جمعُ «بَصيرة» باعتبارِ ما فيه. وقُرِئ[2] «هذه» رُجوعاً إلى الآياتِ؛ ولأنَّ القرآنَ بمعناها كقولِه[3]:

٤٠٣٤ـ ....
سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

لأنه بمعنى الصيحة.

آ. (٢١) قوله: ﴿أم حَسِبَ﴾: «أم» منقطعةٌ، فَتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ، أو بـ بل وحدها، أو بالهمزة وحدَها. وتقدم تحقيق هذا[4].

آ. (٢١) قوله: ﴿كالذين آمَنوا﴾: هو المفعولُ الثاني للجَعْل أي: أَنْ نجعلَهم كائنين كالذين آمنوا أي: لا يَحْسَبُوْن ذلك، وقد تَقَدَّمَ في سورة الحج[5]: أنَّ الأخَوَيْن وحفصاً[6] قرؤُوا هنا «سواءً» بالنصب، والباقون

---

(١) تقدم برقم ١٧٣٥.
(٢) القرطبي ١٦/١٦٥، والكشاف ٣/٥١١.
(٣) تقدم برقم ٩١٧.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٢٥.
(٦) التيسير ١٩٨، والحجة ٦٦١، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٥.

بالرفع، ووَعَدْتُ بالكلامِ عليه هنا، فأقول وبالله التوفيق: أمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تَنْتَصِبَ على الحالِ من الضميرِ المستترِ في الجارِّ والمجرورِ وهما: «كالذين آمنوا»، ويكونُ المفعولُ الثاني للجَعْل «كالذين آمنوا» أي: أَحَسِبوا أَنْ نَجْعَلَهم مثلَهم في حالِ استواءِ مَحْياهم ومماتِهم ليس الأمرُ كذلك. الثاني: أَنْ يكونَ «سواءً» هو المفعولَ الثاني للجَعْل، و«كالذين» في محلِّ نصبٍ على الحال أي: لن نجعلَهم حالَ كونِهم مثلَهم سواءً، وليس معناه بذاك. الثالث: أَنْ يكونَ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ «حَسِب».

وهذا الوجهُ نحا إليه أبو البقاء[1]، وأظنُّه غَلَطاً لِما سَيَظْهَرُ لك فإنَّه قال: «ويُقْرأ بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: هو حالٌ من الضميرِ في الكافِ أي: نجعلَهم مثلَ المؤمنين في هذه الحالِ. والثاني: أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً لـ «حَسِب» والكافُ حالٌ، وقد دَخَلَ استواءُ مَحْياهم ومَماتُهم في الحُسْبان، وعلى هذا الوجهِ مَحْياهم ومماتُهم مرفوعان بـ «سَواء»[2]؛ لأنَّه قد قَوِيَ باعتمادِه» انتهى. فقد صَرَّح بأنه مفعولٌ ثانٍ للحُسْبان. وهذا لا يَصِحُّ البتةَ؛ لأنَّ «حَسِبَ» وأخواتِها إذا وَقَعَ بعدها «أنَّ» المشددةُ أو «أَنْ» المخففةُ أو الناصبةُ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، وهنا قد وَقع بعد الحُسْبان «أَنْ» الناصبةُ فهي سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ، فَمِنْ أين يكونُ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ حَسِب؟

فإنْ قلتَ: هذا الذي قُلْتُه رأيُ الجمهورِ سيبويهِ[3] وغيرِه، وأمَّا غيرُهم كالأخفشِ فيدَّعي أنها تَسُدُّ مَسَدَّ واحدٍ. إذا تقرَّر هذا فقد يجوزُ أنَّ أبا البقاءِ ذَهَبَ هذا المذهبَ، فأعرب «أَنْ نجعلَهم» مفعولاً أولَ و«سواءً» مفعولاً ثانياً.

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢) قال: «لأنه بمعنى مستوٍ».

(٣) انظر: الكتاب ١/٦٤.

فالجواب: أنَّ الأخفشَ صَرَّحَ بأنَّ المفعولَ الثاني حينئذٍ يكونُ محذوفاً. ولَئِنْ سَلَّمْنا أنَّه لا يُحْذَفُ امتنع مِنْ وجهٍ آخرَ: وهو أنه قد رفع به «محياهُم ومماتُهم» لأنه بمعنى مُسْتَوٍ كما تقدَّم، ولا ضميرَ يَرْجِعُ مِنْ مرفوعِه إلى المفعولِ الأولِ، بل رَفَعَ أجنبياً من المفعولِ الأولِ. وهو نظيرُ: «حَسِبْتُ قيامَك مُسْتوياً ذهابُك وعَدَمُه».

ومَنْ قرأ بالرفع[1] فتحتمل قراءتُه وجهَيْن، أحدهما: أَنْ يكونَ «سواءٌ» خبراً[2] مقدماً. و «مَحْياهم» مبتدأً مؤخراً/ ويكون «سواء» مبتدأً و «مَحْياهم» خبرَه. كذا أعربوه. وفيه نظرٌ تقدَّم في سورة الحج[3] وهو: أنَّه نكرةٌ لا مُسَوِّغ فيها، وأنه متى اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلْتَ النكرةَ خبراً لا مبتدأً. ثم في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها استئنافية. والثاني: أنها بدلٌ من الكافِ الواقعةِ مفعولاً ثانياً. قال الزمخشري[4]: «لأنَّ الجملةَ تقع مفعولاً ثانياً فكانَتْ في حكمِ المفردِ. ألا تراكَ لو قُلْتَ: أن نجعلَهم سواءً مَحْياهم ومماتُهم، كان سديداً، كما تقول: ظننتُ زيداً أبوه منطلقٌ». قال الشيخ[5]: «وهذا ـ أَعْني إبدالَ الجملة من المفرد[6] ـ أجازه ابنُ جني[7] وابنُ مالك[8]، ومنعَه [٧٩٩/ب]

(١) أي: رفع سواء.

(٢) الأصل «خبر مقدم» وهو سهو.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٤) الكشاف ٣/٥١٢.

(٥) البحر ٨/٤٧.

(٦) انظر: المغني ٥٥٦.

(٧) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ

قال: «كيف يلتقيان» بدل من حاجة كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما».

(٨) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٤٠.

ابنُ العِلْجِ »، ثم ذكر عنه كلاماً كثيراً في تقرير ذلك ثم قال: «والذي يَظْهَرُ أنه لا يجوزُ»، يعني ما جَوَّزه الزمخشريُّ قال: «لأنَّها بمعنى التصييرِ ولا يجوزُ: «صَيَّرْتُ زيداً أبوه قائمٌ» لأنَّ التصييرَ انتقالٌ من ذاتٍ إلى ذاتٍ، أو من وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها. وتلك الجملةُ الواقعةُ بعد مفعولِ «صَيَّرْت» المقدرةُ مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقالٌ مما ذكَرْنا فلا يجوز». قلت: ولقائلٍ أَنْ يقولَ: بل فيها انتقالٌ مِنْ وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها؛ لأنَّ النحاة نَصُّوا على جوازِ وقوع الجملةِ صفةً وحالاً نحو: مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، وجاء زيدٌ أبوه قائم. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّةِ والحاليةِ يجوزُ أَنْ يقعَ في حَيِّز التَّصْيير؛ إذ لا فَرْقَ بين صفةٍ وصفةٍ من هذه الحيثيَّة.

الثالث: أن تكونَ الجملةُ حالاً، التقدير: أم حَسِبَ الكفار أَنْ نُصَيِّرهم مثلَ المؤمنين في حالِ استواءِ محياهم ومماتِهم، ليسوا كذلك بل هم مُفْترقون. وهذا هو الظاهر عند الشيخ. وعلى الوجهين الأخيرين تكونُ الجملةُ داخلةً في حَيِّز الحُسْبانِ. وإلى ذلك نحا ابن عطية[1] فإنه قال: «يَقْتضي هذا الكلامُ أنَّ لفظَ الآية خبرٌ، ويظهر أنَّ قولَه: «سواءٌ محياهم ومَماتُهم» داخلٌ في المَحْسَبَةِ المُنْكَرَةِ السيئةِ، وهذا احتمالٌ حسن والأولُ جيدٌ» انتهى. ولم يبين كيفيةَ دخولِه في الحُسْبانِ، وكيفيَّةُ أحدِ الوجهين الأخيرَيْن: إما البدلِ وإمَّا الحاليةِ كما عَرَفْتَه.

وقرأ[2] الأعمشُ «سواءً» نصباً «مَحْياهم ومَماتَهم» بالنصب أيضاً. فأمَّا «سواءً» فمفعولٌ ثانٍ أو حالٌ كما تقدَّم. وأمَّا نصب «مَحْياهم ومماتَهم» ففيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونا ظَرْفَيْ زمانٍ، وانتصبا على البدلِ مِنْ مفعولِ

---

(١) المحرر ١٤/٣١٤.

(٢) البحر ٨/٤٧، والقرطبي ١٦/١٦٦.

«نَجْعَلَهم» بدلِ اشتمال، ويكون «سواءً» على هذا هو المفعولَ الثاني. والتقدير: أن نجعلَ محياهم ومماتَهم سواءً. والثاني: أَنْ ينتصِبا على الظرفِ الزمانيِّ. والعاملُ: إمَّا الجَعْلُ أو سواء. والتقدير: أَنْ نجعلَهم في هذَيْن الوقتَيْن سواءً، أو نجعلَهم مُسْتَوِين في هذين الوقتين.

قال الزمخشري[1] مقدِّراً لهذا الوجه: «ومَنْ قرأ بالنصبِ جَعَلَ «مَحْياهم ومماتَهم» ظَرْفَيْنِ كمَقْدَمِ الحاجِّ وخُفوقِ النجم». قال الشيخ[2]: «وتمثيلُه بخُفوق النجم ليس بجيدٍ؛ لأنَّ «خُفوقَ» مصدرٌ ليس على مَفْعَل فهو في الحقيقةِ على حَذْفِ مضافٍ أي: وقتَ خُفوقِ بخلاف مَحْيا ومَمات ومَقْدَم فإنها موضوعةٌ على الاشتراك بين ثلاثةِ معانٍ: المصدريةِ والزمانيةِ والمكانيةِ. فإذا اسْتُعْملت[3] مصدراً كان ذلك بطريق الوَضْعِ لا على حَذْفِ مضافٍ كخُفوق؛ فإنه لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ لكونِه موضوعاً للمصدرية». وهذا أمرٌ قريبٌ لأنَّه إنما أراد أنه وَقَع هذا اللفظُ مُراداً به الزمانُ. أمَّا كونُه بطريق الأصالةِ أو الفرعيةِ فلا يَضُرُّ ذلك.

والضميرُ في «مَحْياهم ومماتُهم» يجوزُ أَنْ يعودَ على القَبِيْلَيْنِ بمعنىٰ: أنَّ مَحْيا المؤمنين ومماتَهم سواءٌ عند الله في الكرامةِ، ومَحْيا المجترحين ومماتَهم سواءٌ في الإِهانةِ عنده، فَلَفَّ الكلام اتِّكالاً على ذِهْنِ السَّامع وفهمِه. ويجوزُ أَنْ يعودَ على المُجْترحين فقط. أَخْبَرَ أنَّ حالَهم في الزمانَيْن سواءٌ.

قال أبو البقاء[4]: «ويُقْرَأُ «مَماتَهم» بالنصب أي: في مَحْياهم ومماتَهم.

---

(١) الكشاف ٣/٥١٢.

(٢) البحر ٨/٤٨.

(٣) عبارة البحر: «فإذا استُعْملت اسم مكان أو زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامَه، لأنها موضوعةٌ للزمان وللمكان كما وُضِعت للمصدر، فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف: خُفوق النجم فإنه وُضع للمصدر فقط».

(٤) الإملاء ٢/٢٣٣.

والعاملُ «نَجْعل» أو سواء. وقيل: هو ظرفٌ». قلت: قوله: «وقيل» هو القولُ الأولُ بعينِه[1].

قوله: «ساء ما يَحْكُمون» قد تقدَّم إعرابُه[2]. وقال ابنُ عطيةَ[3] هنا: «ما» مصدريةٌ أي: ساء الحكمُ حُكْمُهم.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿بالحقِّ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ: حالٌ من الفاعلِ أو من المفعول أو الباءُ للسببيَّة.

قوله: «ولِتُجْزَى» فيه ثلاثةُ أوجهٍ: أَنْ يكونَ عطفاً على «بالحق» في المعنى؛ لأنَّ كلًّا منهما سببٌ/ فعطفَ العلَة على مثلها. الثاني: أنَّها معطوفةٌ [٨٠٠/أ] على مُعَلَّلٍ محذوفٍ تقديرُه: لِيَدُلَّ بها على الدلالةِ على قُدْرَته «ولِتُجْزَى». الثالث: أنْ تكونَ لامَ الصيرورةِ أي: وصار الأمرُ منها مِنْ حيث اهْتدى بها قومٌ وضَلَّ عنها آخرون.

آ. **(٢٣) قوله: ﴿أفَرَأَيْتَ﴾**: بمعنى: أَخْبِرْني، وتقدَّم حكمُها مشروحاً[4]. والمفعولُ الأولُ «مَنْ اتَّخذ»، والثاني محذوف، تقديره بعد غشاوة: أيهتدي، ودَلَّ عليه قولُه: «فَمَنْ يَهْديه» وإنما قَدَّرْتَه بعد غشاوة لأجلِ صلاتِ الموصول.

قوله: «على عِلْمٍ» حالٌ من الجلالةِ أي: كائناً على علمٍ منه فيه أنَّه أهلٌ لذلك. وقيل: حالٌ من المفعول أي: أضلَّه وهو عالِمٌ، وهذا أشنعُ له.

---

(١) لأنَّ الظرفَ بتقدير «في».
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٣٤٨.
(٣) المحرر ١٤/٣١٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

وقرأ[1] الأعرجُ «آلهةً» على الجمع، وعنه كذلك مضافة لضميره: «آلهتَه هواه».

قوله: «غِشاوة» قرأ الأخَوان[2] «غَشْوَة» بفتح الغين وسكونِ الشين. والأعمشُ وابن مصرف كذلك إلاّ أنَّهما كسرا الغَيْنَ. وباقي السبعة «غِشاوة» بكسر الغين. وابنُ مسعود والأعمشُ أيضاً بفتحها، وهي لغةُ ربيعةَ. والحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمِّها، وهي لغةُ عُكْلية. وتقدَّم الكلامُ في ذلك أولَ البقرة[3]، وأنَّه قُرِىء هناك بالعين المهملة[4]. والعامَّةُ: «تَذَكَّرون» بالتشديد والجحدريُّ[5] بتخفيفها. والأعمش بتاءَيْن «تَتَذَكَّرون».

قوله: «مِنْ بعدِ اللَّهِ» أي: مِنْ بعد إضلالِ الله إياه.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿وقالوا ما[6] هي إلاَّ حياتُنا﴾**: تقدَّم نظيرُ هذه الآياتِ كلِّها. وقرأ[7] زيد بن علي «نُحْيا» بضمِّ النون.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿ما كانَ حُجَّتَهم﴾**: العامَّةُ على نصب الحجة. وزيد بن علي[8] وعمرو بن عبيد وعبيد بن عمير بالرفع وتقدَّمَ تأويلُ

---

(١) البحر ٨/٤٨، والشواذ ١٣٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والنشر ٢/٣٧٢، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٦/١٦٩، والحجة ٦٦١، والبحر ٨/٤٩، والشواذ ١٣٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١١٣.

(٤) وهي قراءة طاوس انظر: الشواذ ٢.

(٥) البحر ٨/٤٩، والكشاف ٣/٥١٢.

(٦) الأصل: «إنْ هي» وهو سهو.

(٧) القرطبي ١٦/١٧٠، والبحر ٨/٤٩.

(٨) الإتحاف ٢/٤٦٧، والبحر ٨/٤٩، والنشر ٢/٣٧٢.

ذلـك، و «ما كـان» جوابُ «إذا» الشـرطية. وجعله الشيـخُ[1] دليـلاً على عـدمِ إعمالِ جواب «إذا» فيها؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قـال: «وخالفَتْ غيرَها مِنْ أدواتِ الشرطِ، حيث لم تقترنْ الفاءُ بجوابِها إذا نُفِي بـ «ما»[2].

آ. (٢٧) **قوله: ﴿ويـومَ تَقُومُ﴾**: في عـامِله وجهان، أحـدُهما: أنه «يَخْسَرُ» ويـومئذٍ بـدلٌ مِنْ «يومَ تَقـومُ»، التنوينُ على هـذا تنوينُ عـوضٍ من جملةٍ مقدرةٍ، ولم يتقدَّم من الجمل إلَّا «تقومُ الساعةُ» فيصير التقديرُ: ويومَ تقومُ الساعةُ يومئذٍ تقومُ الساعةُ. وهذا الذي قَدَّروه ليس فيه مزيدُ فائدةٍ، فيكونُ بـدلاً توكيدياً. والثاني: أن العاملَ فيه مقدرٌ. قالوا: لأنَّ يومَ القيامةِ حالـةٌ ثالثـةٌ ليسَتْ بـالسمـاءِ ولا بـالأرضِ؛ لأنهمـا يتبـدَّلان فكـأنـه قيـل: ولله مُلْكُ السمـواتِ والأرضِ، والمُلْكُ يومَ تقومُ. ويكـون قولُـه «يومئـذ» معمولاً ليَخْسَـرُ. والجملةُ مستأنفةٌ من حيث اللفظُ، وإنْ كان لها تعلُّقٌ بما قبلَها مِنْ حيث المعنى.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿جاثيةً﴾**: حالٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّـة. والجاثية أي: على الرُّكَبِ؛ لأنَّها خـائفةٌ والمـذنبُ مُسْتَوْفِـزٌ. وقيل: مجتمعـةً، ومنه: الجُثْوَةُ للقَبْرِ لاجتماع الأحجارِ عليه. قال[3]:

٤٠٣٥ـ تَـرَىٰ جُثْـوَتَيْـنِ مِـنْ تُـرابٍ عـليهـمـا
صَفـائِـحُ صُـمٌّ مِـنْ صَفِيْـحٍ مُنَضَّـدِ

وقُرِىء[4] «جاذِيَةً» بالذال المعجمة، وهو أشدُّ اسْتيفازاً من الجاثي.

---

(١) البحر ٨/ ٤٩.

(٢) قال: «بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء تقول: إنْ تَزُرْنا فما جَفَوْتَنا».

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٣٦، وشرح القصائد للأنباري ٢٠٠. والصفائح: صخور عراض صلاب. والصفيح: الحجارة العراض. المنضَّد: الذي نضِّد على القبر.

(٤) البحر ٨/ ٥٠.

قوله: «كلُّ أمةٍ» العامَّةُ على الرفعِ بالابتداءِ. و «تُدْعى» خبرُها. ويعقوب[1] بالنصبِ على البدلِ مِنْ «كُلُّ أمة» الأولى بدلِ نكرةٍ موصوفةٍ مِنْ مِثْلها.

قوله: «اليومَ تُجْزَوْن» هذه الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ التقديرُ: يُقال لهم: اليومَ تُجْزَوْن. واليومَ معمولٌ لِما بعدَه «وما كُنتم» هو المفعولُ الثاني.

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ «كتابُنا» بدلاً و «يَنْطِقُ» خبرٌ وحده. و «بالحق» حال.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَفَلَمْ﴾: هو على إضمارِ القولِ أيضاً. وقدَّر الزمخشريُّ[2] على عادتِه جملةً بين الهمزةِ والفاءِ أي: أَلَمْ تأْتِكم رُسُلي فلم تكنْ آياتي.

آ. (٣٢) قوله: ﴿إنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾: العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ: لأنها مَحْكِيَّةٌ بالقولِ. والأعرج[3] وعمرو بن فائد بفتحها. وذلك مُخَرَّجٌ على لغة سُلَيْمٍ: يُجْرُون القولَ مُجْرى الظنِّ مطلقاً. وفيه قولُه[4]:

٤٠٣٦ـ إذا قلتُ أَنِّي آيِبٌ أهلَ بلدةٍ

. . . .

(١) الشواذ ١٣٨، والإتحاف ٢/٤٦٧، والنشر ٢/٣٧٢، والمحتسب ٢/٢٦٢، والقرطبي ١٦/١٧٥.
(٢) الكشاف ٣/٥١٣.
(٣) البحر ٨/٥١.
(٤) تقدم برقم ٣٣٣.

قوله: «والساعةُ» قـرأ حمزة[1] بنصبِهـا عطفـاً على «وعدَ الله». والبـاقون برفعها، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ: الابتداءُ وما بعدها من الجملةِ المنفيَّة خبرُها. الثاني:
[٨٠٠/ب] العطفُ على محلِّ اسم «إنَّ» لأنَّه/ قبل دخولِها مرفوعٌ بالابتداءِ. الثالث[2]: أنه عـطفٌ على محلِّ «إنَّ» واسمِهـا معاً؛ لأنَّ بعضَهم كـالفارسيِّ والـزمخشـريِّ[3] يَرَوْنَ أنَّ لـ «إنَّ» واسمِها موضعاً، وهو الرفعُ بالابتداء.

قوله: «إلاَّ ظَنًّا» هذه الآيةُ لا بُدَّ فيهـا مِنْ تأويـلٍ: وذلك أنـه يجوزُ تفـريغُ العاملِ لِما بعده مِنْ جميعِ معمولاته، مرفوعاً كان أو غيرَ مرفوعٍ، إلاَّ المفعـولَ المطلقَ فإنه لا يُفَرَّغُ له. لا يجوزُ «ما ضَرَبْتَ إلاَّ ضَرْباً» كأنه لا فائدةَ فيه؛ وذلك أنه بمنزلةِ تكريرِ الفعلِ فكأنَّه في قوةِ «ما ضَرَبْتُ إلاَّ ضربْتُ». وكانَتْ هذه العلةُ خَطَرَتْ لي حتى رأيتُ مكِّياً[4] وأبا البقاءِ[5] نَحَوا إليها فللَّه الحمدُ.

وقـال الزمخشـري[6]: «فإنْ قلتَ: مـا معنى «إنْ نَـظُنُّ إلاَّ ظَنًّـا»؟ قلت: أصلُه نَظُنُّ ظنًّا. ومعناه إثباتُ الظنِّ فحسب. فأَدْخَلَ حرفَ النفي والاستثناءَ ليُفادَ إثباتُ الظنِّ ونفيُ ما سواه؛ وزِيْدَ نَفْيُ ما سـوى الظنِّ تـوكيداً بقـوله: «وما نحن بمُسْتَيْقِنِيْن». فظاهرُ كلامِه أنه لا يَتَأَوَّلُ الآيـةَ بل حَمَلها على ظاهـرِها؛ ولـذلك قال الشيخ[7]: «وهذا كلامُ مَنْ لا شعورَ له بـالقاعـدةِ النحويـة: مِنْ أنَّ التفريـغَ

(١) السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٢، والبحر ٨/٥١، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٦/١٧٦.
(٢) الأصل «الثاني» وهو سهو.
(٣) الكشاف ٣/٥١٣.
(٤) مشكل الإعراب ٢/٢٩٨.
(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.
(٦) الكشاف ٣/٥١٣ ـ ٥١٤.
(٧) البحر ٨/٥٢.

يكونُ في جميع المعمـولاتِ مِنْ فاعـلٍ ومفعولٍ وغيـرِهما إلَّا المصـدرَ المؤكِّدَ فإنه لا يكونُ فيه».

وقد اختلفَ الناسُ في تأويلِها على أوجهٍ، أحدُها: ما قاله المبردُ وهو: أنَّ الأصلَ: إنْ نحن إلَّا نظنُّ ظنَّاً. قال: «ونظيرُه ما حكاه أبو عمروٍ «ليس الطِّيْبُ إلَّا المِسْكُ»[1] تقديرُه: ليس إلَّا الطيبُ المسكُ» قلتُ: يعني أن اسمَ «ليس» ضميرُ الشأنِ مستترٌ فيها، وإلَّا الطيبُ المسكُ في محل نصب خبرُها، وكأنه خَفِيَ عليه أنَّ لغـةَ تميمٍ إبـطالُ عمـلِ «ليس» إذا انتقض نفيُهـا بـ «إلَّا» قيـاسـاً على «مـا» الحجازيةِ، والمسألةُ طويلةٌ مذكورةٌ في كتابـي «شـرح التسهيل» وعليهـا حكايـةٌ جَـرَتْ بين أبـي عمروٍ وعيسىٰ بن عمـر. الثاني: أنَّ «ظنَّـاً» لـه صفـةٌ محـذوفـةٌ تقـديره: إلَّا ظنـاً بَيِّناً، فهـو مختصٌّ لا مؤكِّد. الثـالث: أَنْ يُضَمَّنَ «نـظنُّ» معنى نَعْتقد، فينتصِبَ «ظَنَّاً» مفعـولاً به لا مصـدراً. الرابـع: أنَّ الأصلَ: إنْ نـظنُّ إلَّا أنكم تظنون ظنَّاً، فحذف هذا كلَّه، وهو مَعْزُوٌّ للمبردِ أيضاً. وقد رَدُّوه عليه: من حيثُ إنَّه حَذَفَ أنَّ واسمَها وخبَرها وأبقى المصدرَ. وهـذا لا يجوزُ. الخـامس: أنَّ الظنَّ يكونُ بمعنى العِلْمِ والشكِّ فاستثنى الشكَّ كأنه قيل: مـا لنا اعتقـادٌ إلَّا الشكُّ. ومثلُ الآية قولُ الأعشى[2]:

٤٠٣٧ـ وحَـلَّ بـه الـشَّـيْـبُ أثـقـالَـه
ومـا اغْـتَـرَّه الـشـيـبُ إلَّا اغْـتِـرارا

يريد اغْتِراراً بَيِّناً.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿لِقـاءَ يَـوْمِكم هـذا﴾: من التوسُّـعِ في

(١) انظر: الكتاب ١/٧٣، ومجالس العلماء ٣١٤.

(٢) ديوانه ٤٥. واعتره: عرض له.

الظرف؛ حيث أضاف إليه ما هو واقعٌ فيه كقولـه: «بَلْ مَكْـرُ الليلِ والنهـار»[1]. وتقـدَّم الخلافُ في قـولِه: «لا يُخْـرَجُون» في أولِ الأعـراف[2]. وتقـدَّم معنى الاستعتاب[3].

آ. **(٣٦) قـولـه: ﴿رَبِّ السمــوات ورَبِّ الأرض وربِّ العـالمين﴾** : قـرأ العامَّـةُ «ربِّ» في الثلاثـة بالجـرِّ تَبَعاً للجـلالة بيـاناً أو بـدلاً أو نعتاً. وابن محيصن[4] برفع الثلاثةِ على المدح بإضمار «هو».

آ. **(٣٧) قوله: ﴿ولـه الكِبْريـاء في السموات﴾** : يجـوزُ أَنْ يكونَ «في السموات» متعلقاً بمحذوف حالاً مِنْ «الكبرياء»، وأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به الظرفُ الأولُ لوقوعِه خبراً. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «الكبرياء» لأنها مصـدرٌ. وقـال أبو البقـاء[5]: «وأَنْ يكونَ ـ يعني في السمـوات ـ ظرفـاً، والعـامـلُ فيـه الظرفُ الأولُ والكِبْريـاء؛ لأنَّها بمعنى العـظمة» ولا حـاجةَ إلى تـأويل الكبـرياء بمعنى العظمة فإنها ثابتةُ المصدرية.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الجاثية]

---

(١) الآية ٣٣ من سبأ.
(٢) انظر: الدر المصون ٥/٢٨٥.
(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٤ من فصلت.
(٤) القرطبي ١٦/١٧٨، والبحر ٨/٥٢.
(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.

سـورة الأحقـاف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿عَـمَّا أُنْذِرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أي: عن إنذارهم، أو بمعنى الذي أي: عن الذي أُنْذِرُوْه. و«عن» متعلقةٌ بالإعراض و«مُعْرِضون» خبرُ الموصول.

آ. (٤) قوله: ﴿أَرَأَيْتُم﴾: تقدَّمَ حُكْمُها[1]. ووقع بعدَها «أَرُوْني» فاحتملت وجهين، أحدُهما: أَنْ تكونَ توكيداً لها لأنَّهما بمعنى أَخْبروني، وعلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ «أَرَأَيْتُمْ» قولَه: «ماذا خَلَقوا» لأنه استفهامٌ، والمفعولُ الأولُ هو قولُه: «ما تَدْعُون». والوجه الثاني: أنْ لا تكونَ مؤكِّدةً لها، وعلى هذا تكون المسألةُ من بابِ التنازعِ لأنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلب ثانياً، و«أَرُوْني» كذلك، وقولُه: «ماذا خَلَقوا» هو المتنازَعُ فيه، وتكون المسألةُ من إعمالِ الثاني والحذفِ من الأولِ. وجوَّزَ ابنُ عطية[2] في «أَرَأَيْتم» أنْ لا يتعدَّىٰ. وجعل «ما تَدْعُوْن» استفهاماً معناه التوبيخُ. قال: «وتَدْعُوْنَ» معناه «تَعْبدون» قلت: وهذا رأيُ الأخفشِ وقد قال بذلك في قوله: «قال أَرَأَيْتَ إذْ أَوَيْنا إلى الصخرة»[3] وقد مضَىٰ ذلك.

(١) انظر: الدر ٤/٦١٥. (٢) المحرر ١٥/٨.

(٣) الآية ٦٣ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٥٢١، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٠٠.

قوله: «من الأرض» هذا بيانُ الإبهامِ الذي في قوله: «ماذا خَلَقُوا».

قوله: «أَمْ لهم» هذه «أم» المنقطعةُ. والشِّرْكُ: المُشاركة.

قوله: «مِنْ قبل هذا» صفةٌ لـ «كتاب» أي: بكتابٍ مُنَزَّلٍ من قبلِ هذا. [٨٠١/أ] كذا قَدَّره أبو البقاء(١). والأحسنُ أَنْ يُقَدَّرَ/ كونٌ(٢) مطلقٌ أي: كائنٍ مِنْ قبلِ هذا(٣).

قوله: «أو أَثَارَةٍ» العامة على «أَثارة» وهي مصدرٌ(٤) على فَعالة كالسَّماحَة والغَواية والضَّلالة، ومعناها البقيةُ مِنْ قولِهم: سَمِنَتِ الناقةُ على أثارةٍ مِنْ لحمٍ، إذا كانت سَمينةً ثم هَزَلَتْ، وبقِيَتْ بقيةٌ مِنْ شَحْمِها ثم سَمِنَتْ. والأثارَةُ غَلَبَ استعمالُها في بقيةِ الشَّرَف. يقال: لفلانٍ أثارةٌ أي: بقيةُ أشرافٍ، ويُستعمل في غيرِ ذلك. قال الراعي(٥):

٤٠٣٨ـ وذاتِ أثارَةٍ أكلَتْ عليها ... نباتاً في أكِمَّتِهِ قِفارا

وقيل: اشتقاقها مِنْ أَثَرَ كذا أي: أَسْنَدَه. ومنه قول عمر(٦): «ما حَلَفْتُ

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٣.
(٢) هذه الصفحة أصابها خرم وطمس، أثبتنا معظمها من (ش).
(٣) لأن الكون المختص لا يحذف.
(٤) انظر: عمدة الحفاظ ص ٨.
(٥) ديوانه ٦٦، يصف ناقة ذات سَمِنٍ لأن الأثارة هنا البقية من الشحم العتيق. الأكمة: ج كمام وهو العلف. والقفار أي: خال من الناس فرعَتْه وحدها. ونسب البيت في اللسان (أثر) إلى الشماخ.
(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢/٥٨: «وقال أبو عبيد في حديث النبي عليه السلام: «أنه سمع عمر رضي الله عنه يحلف بأبيه فنهاه عن ذلك قال: «فما حَلَفْتُ بها ذاكراً ولا آثراً». أما قوله: «ذاكراً» فليس من الذكر بعد النسيان إنما أراد متكلماً =

ذاكراً ولا آثِراً» أي: مُسْنِداً له عن غيري. وقال الأعشى[1]:

٤٠٣٩أـ إنَّ الـذي فيـه تَمـارَيْتُمـا بُيِّـنَ لـلسـامِـعِ والآثِـرِ

وقيل فيها غيرُ ذلك. وقرأ[2] عليٌّ وابنُ عباس وزيد بن علي وعكرمة في آخرين «أَثَرَة» دونَ ألفٍ، وهي الواحدة. ويُجْمع على أَثَر كقَتَرَة وقَتَر[3]. وقرأ الكسائيُّ «أُثْرَة» و «إِثْرَة» بضم الهمزة وكسرِها مع سكونِ الثاء. وقتادةُ والسُّلمي بالفتح والسكون. والمعنى: بما يُؤْثَرُ ويُرْوى. أي: ايتوني بخبرٍ واحدٍ يَشْهَدُ بصحةِ قولِكم. وهذا على سبيلِ التنزُّلِ للعِلْمِ بكذِبِ المُدَّعي. و «مِنْ عِلْمٍ» صفةٌ لأَثارة.

آ. (٥) قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾: مبتدأ وخبرٌ.

قوله: «مَنْ لا يَسْتجيبُ» «مَنْ» نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ، وهي مفعولٌ بقولِه: «يَدْعُو».

قوله: «وهم عَنْ دُعائِهم» يجوزُ أَنْ يكونَ الضميران عائدَيْنِ على «مَنْ» مِنْ قولِه: «مَنْ لا يَستجيب له» وهم الأصنامُ وتُوْقَعُ عليهم «مَنْ» لمعاملتهم إياها معاملةَ العقلاءِ، أو لأنَّه أراد جميعَ مَنْ عُبِدَ مِنْ دونِ الله. وغَلَّب العقلاءَ، ويكون

= به كقولك ذكرت لفلان حديث كذا وكذا. وقوله: «ولا آثراً» يريد ولا مخبراً عن غيري أنه حلف به. يقول: لا أقول إن فلاناً قال وأبي لا أفعل كذا وكذا». وانظر: النهاية ١/٢٢، عمدة الحفاظ ص ٨.

(١) ديوانه ١٤١، برواية «والناظِرِ» بدل «والآثر» وغريب الحديث ٢/٥٩.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٦٤، والقرطبي ١٦/١٨٢، والبحر ٨/٥٥، والشواذ ١٣٩.

(٣) القترة: الغبرة.

قد راعىٰ معنىٰ «مَنْ» فلذلك جَمَعَ في قوله: «وهم» بعدما راعىٰ لفظَها فأفردَ في قـوله: «يَسْتَجيب» وقيـل: يعود على «مَنْ» مِنْ قـوله «ومَنْ أضَـلُّ»، وحُمِلَ أولاً على لفظها فَأُفْرِدَ في قوله: «يَدْعُو»، وثانياً على معنـاها فجُمِـعَ في قولـه: «وهم عن دعائِهم غافِلون».

آ. (٧) **قوله: ﴿قال الذين كفروا لِلْحَقِّ﴾**: هنا أقام ظاهـرَيْن مُقامَ مضمرَيْنِ؛ إذ الأصـلُ: قالـوا لها، أي لـلآياتِ، ولكنـه أبرزَهمـا ظاهـرَيْن لأجلِ الوصفَيْن المذكورَيْن. واللام في «للحق» للعلةِ.

آ. (٩) **قـوله: ﴿بِـدْعاً﴾**: فيـه وجهان، أحـدهمـا: على حَـذْفِ مضافٍ تقديرُه: ذا بِدْعٍ، قاله أبو البقاء[١]. وهذا على أَنْ يكونَ البِـدْعُ مصدراً. والثاني: أنَّ البِدْعَ بنفسِه صفةٌ على فِعْل بمعنى بديع كالخِفِّ والخَفيف. والبِدْعُ والبديعُ: ما لم يُرَ له مِثْلٌ، وهو من الابتداع وهو الاختراعُ. أنشد قطرب[٢]:

٤٠٣٩ب ـ فـمـا أنـا بِـدْعٌ مِنْ حـوادِثَ تَـعْتَـري
رجـالاً عَـرَتْ مِنْ بعـدِ بُؤْسَىٰ بـأَسْعُـدِ

وقرأ[٣] عكرمة وأبو حيوةَ وابنُ أبـي عبلة «بِدَعـاً» بفتح الـدال جمع بِـدْعة أي: مـا كنتَ ذا بِدَعٍ. وجَـوَّز الزمخشـري[٤] أَنْ يكونَ صفـةً على فِعَل كـ «دِين قِيَم» و «لحم زِيَم»[٥]. قـال الشيخ[٦]: «ولم يُثْبِتْ سيبـويه صفـةً على فِعَـل إلاَّ

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٤.
(٢) البيت لعـدي بن زيـد، وهـو في ديـوانـه ١٠٤، والبحـر ٨/٥٦، وتفسيـر القـرطبـي ١٦/١٨٥.
(٣) المحتسب ٢/٢٦٤، والقرطبـي ١٦/١٨٥، والبحر ٨/٥٦.
(٤) الكشاف ٣/٥١٧.
(٥) لحم زيم: متفرق.
(٦) البحر ٨/٥٦.

قوماً عِــدًا[1]، وقد اسْتُدْرِك عليه «لحم زِيَم» أي: متفرق، وهو صحيحٌ. فأمَّـا «قِيَم» فمقصـورٌ مِنْ قيام، ولـولا ذلـك لصَحَّتْ عينُـه كمـا صَحَّتْ في حِـوَل وعِـوَض. وأمَّا قـولُ العربِ: «مكـان سِوَىً»[2] و «مـاء رِوَىً» ورجل رِضَـا وماء صِرَىً[3] فمتأوَّلَةٌ عند التَّصْريفيِّين» قلت: تأويلُها إمَّا بـالمصدريَّـة أو القَصْر كقِيَم في قيام.

وقرأ أبو حيـوةَ أيضاً ومجـاهد «بِـدَع» بفتح البـاء وكسر الـدال وهو وصفٌ كحَذِر.

وقوله: «يُفْعَلُ» العامَّـةُ على بنائـه للمفعول. وابنُ أبـي عبلة[4] وزيد ابن علي مبنياً للفاعلِ أي: الله تعالى. والظاهرُ أنَّ «مـا» في قولـه: «ما يُفْعَـلُ بـي» استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ، وما بعدها الخبرُ، وهي معلِّقَةٌ لأدْري عن العمـلِ، فتكونُ سادَّةً مَسَدَّ مفعولَيْهـا. وجَوَّزَ الـزمخشري[5] أَنْ تكـونَ موصـولةً منصـوبةً يعني أنها متعديةٌ لواحدٍ أي: لا أعْرِفُ الذي يفعلُه اللَّهُ تعالى.

قوله: «إلَّا ما يُوْحَىٰ» العامَّةُ على بناء «يُوْحَىٰ» للمفعول. وقرأ[6] ابن عُمير بكسرِ الحاءِ على البناءِ للفاعلِ، وهو اللَّهُ تعالى.

---

(١) الكتاب ٢/٣١٥.

(٢) قال ابن عصفور: «فأما سِـوى من قولـه تعالى: «مكـاناً سِـوَى» فهو اسم في الأصـل للشيء المستوي وُصف به». الممتع ص ٦٣.

(٣) قـال ابن عصفور: «وأمـا رِوَى وصِرَى فيـوصف بهمـا الجميع والمفرد على صـورة واحدة والصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لهـا بحكم الأسماء» الممتـع ص ٦٥. وماء صرىٰ: فاسد.

(٤) البحر ٥٧/٨، والكشاف ٥١٧/٣.

(٥) الكشاف ٥١٨/٣.

(٦) البحر ٥٧/٨، والقرطبي ١٦/١٨٨.

آ. (١٠) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: مفعولاها محذوفان تقديره: أرأيتم حالَكم إنْ كان كذا ألَسْتُمْ ظالمين/، وجوابُ الشرطِ أيضاً محذوفٌ [٨٠١/ب]
تقديره: فقد ظَلَمْتُمْ، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً. وقَدَّره الزمخشريُّ[1]: ألسْتُمْ ظالمين. وردَّ عليه الشيخ[2]: «بأنَّه لو كان كذلك لَوَجَبَتْ الفاءُ؛ لأنَّ الجملةَ الاستفهامية متى وقعت جواباً للشرط لَزِمَتِ الفاءُ. ثم إنْ كانت أداةُ الاستفهامِ همزةً تقدَّمَتْ على الفاء نحو: «إنْ تَزُرْنا أفما نُكْرِمُك»، وإنْ كانت غيرَها تقدَّمَتِ الفاءُ عليها، نحو: إنْ تَزُرْنا فهل تَرى إلاَّ خيراً». قلت: والزمخشريُّ ذكر أمراً تقديريّاً فَسَّر به المعنى لا الإعرابَ.

وقال ابن عطية[3]: «وأَرَأَيْتُمْ تَحْتمل أن تكون مُنَبِّهةً، فهي لفظٌ موضوعٌ للسؤالِ لا يَقْتضي مفعولاً، وتحتمل أن تكونَ الجملةُ كان وما عملتْ فيه سادَّةً مَسَدَّ مفعولَيْها». قال الشيخ[4]: «وهذا خلافُ ما قَرَّره النحاة». قلت: قد تقدَّم تحقيقُ ما قَرَّره[5]. وقيل: جوابُ الشرطِ هو قولُه: «فآمَن واستكْبَرْتُمْ» وقيل: هو محذوفٌ تقديرُه: فَمَنْ المُحِقُّ منَّا والمُبْطِلُ. وقيل: فَمَنْ أَضَلُّ.

قوله: «وكَفَرْتُمْ به» الجملةُ حاليةٌ أي: وقد كَفَرْتُمْ. ومنهم من لا يُضْمِرُ «قد» في مثلِه.

آ. (١١) قوله: ﴿للذين آمنوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ العلة أي: لأجلِهم، وأَنْ تكونَ للتبليغ، ولو جَرَوْا على مقتضى الخطابِ لَقالوا:

---

(١) الكشاف ٣/٥١٨.
(٢) البحر ٨/٥٧.
(٣) المحرر ١٥/١٥.
(٤) البحر ٨/٥٧.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

ما سَبَقْتُمونا، ولكنهم التفَتُوا فقالوا: ما سَبَقُوْنا. والضميرُ في «كان» وإليه عائدان على القرآن، أو ماجاء به الرسولُ.

قـوله: «وإذْ لم يَهْتَـدوا» العامـل في «إذْ» مقدرٌ أي: ظهـر عِنادُهم وتَسَبَّب عنه قولُه: «فسَيقولون». ولا يَعْمل في «إذ» «فسَيقـولون» لتضـادِّ الزمـانَيْنِ ولأجل الفاءِ أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿ومِنْ قبلِه كتابُ موسى﴾: العامَّةُ على كسر ميم «مِنْ» حـرفَ جرٍّ. وهي مـع مجرورِهـا خبرٌ مقـدَّمٌ. والجملةُ حاليـةٌ أو خبـرٌ مستأنفٌ.

وقرأ(١) الكلبيُّ بنصبِ «الكتابَ» تقديرُه: وأَنْـزَلَ مِنْ قبلِه كتابَ مـوسى. وقُرِىء(٢) «ومَنْ» بفتح الميم «كتابَ موسىٰ» بـالنصبِ على أن «مَنْ» موصـولةٌ، وهي مفعولٌ أولُ لآتَيْنا مقدَّراً. وكتابَ مـوسى مفعولُـه الثاني. أي: وآتَيْنـا الذي قبلَه كتابَ موسى.

قوله: «إماماً ورَحْمَةً» حالان مِنْ «كتاب موسى». وقيل: منصوبـان بمقدرٍ أي: أَنْزَلْناه إماماً. ولا حاجةَ إليه. وعلى كَوْنِهما حالَيْن هما منصوبـان بما نُصِبَ به «مِنْ قبل» من الاستقرار.

قوله: «لِساناً» حالٌ مِن الضمير في «مُصَـدِّقٌ». ويجوزُ أَنْ يكـونَ حالاً مِنْ «كتاب» والعاملُ التنبيهُ، أو معنى الإِشارةِ و«عربيًّا» [صفةٌ](٣) لـ «لسـاناً»، وهـو المُسَوِّغُ لوقوع هذا الجامد حالاً. [وجَوَّز أبو البقاء](٤) أَنْ يكونَ مفعولاً به ناصبُهُ

---

(١) البحر ٨/٥٩.
(٢) وهي قراءة الكلبـي، كما في البحر ٨/٥٩.
(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ش.
(٤) الإملاء ٢/٢٣٤، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

«مُصَدِّقٌ». وعلى هذا تكون الإشارةُ إلى غيرِ القرآنِ؛ لأنَّ المرادَ باللسانِ العربيِّ القرآنُ وهو خلافُ الظاهر. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ أي: مُصَدِّقٌ ذا لسانٍ عربي، وهو النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: هو على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: بلسانٍ. وهو ضعيفٌ.

قوله: «لِيُنْذِرَ» متعلِّقٌ بمصدِّق. و«بُشْرَى» عطفٌ على محلِّه. تقديره: للإنذار وللبشرى، ولمَّا اختلف العلةُ والمعلولُ وَصَلَ العاملُ إليه باللامِ، [وهذا فيمَنْ قرأ[1] بتاء الخطابِ. فأمَّا مَنْ قرأ بياءِ الغَيْبة. وقد تقدَّم ذلك في يس[2] فإنهما مُتَّحدان. وقيل: بُشْرى][3] عطفٌ على لفظ «لتنذِرَ» أي: فيكونُ مجروراً فقط. وقيل: هي مرفوعةٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ. تقديرُه: هي بُشْرَى. وقيل: بل هي عطفٌ على «مُصَدِّقٌ» وقيل: هي منصوبةٌ بفعل مقدرٍ أي: وبَشِّر بُشْرى. ونقل الشيخُ[4] وجهَ النصبِ عطفاً على محلِّ «لتنذِرَ» عن الزمخشري[5] وأبي البقاء[6]. ثم قال: «وهذا لا يَصِحُّ على الصحيح من مذاهبِ النحويين لأنهم يَشْتَرِطون في الحَمْلِ على المَحَلِّ أَنْ يكونَ[7] بحقِّ الأصالة، وأَنْ يكونَ للموضعِ مُحْرِزٌ، وهنا المحلُّ ليسَ بحقِّ الأصالة، إذ الأصلُ في المفعولِ [له][8] الجرُّ، والنصبُ ناشِىء عنه[9]، لكن لَمَّا كَثُرَ بالشروط المذكورةِ وَصَلَ إليه الفعلُ فنصبَه» انتهى.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر بالتاء والباقون بالياء، واختلفوا في الرواية عن ابن كثير. انظر: السبعة ٥٩٦، والحجة ٦٦٢، والتيسير ١٩٩، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٩١..

(٢) انظر إعرابه للآية ٧٠ من يس.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٨/٥٩.

(٥) الكشاف ٣/٥٢٠.

(٦) الإملاء ٢/٢٣٤.

(٧) أي: المحل.

(٨) زيادة من البحر.

(٩) البحر: «عن إسقاط الخافض».

قوله: «الأصلُ في المفعول له الجرُّ بالحرفِ» ممنوعٌ بدليل قولِ النَّحْويين: إنَّه يَنْصِبُ بشروطٍ ذكروها. ثم يقولون: ويجوزُ جرُّه بلامٍ، فقولُهم «ويجوز» ظاهرٌ في أنه فرعٌ لا أصلٌ.

و «للمُحْسِنين» متعلقٌ بـ «بُشْرَىٰ» أو بمحذوفٍ على أنَّه صفةٌ لها.

آ. (١٣) **قوله: ﴿فلا خوفٌ﴾**: الفاءُ زائدةٌ في خبرِ الموصولِ لِما فيه من معنى الشرطِ، ولم تمنَعْ «إنَّ» من ذلك لبقاءِ معنى الابتداء بخلاف «ليت» و «لعلَّ» و «كأن».

آ. (١٤) **قوله: ﴿خالدين﴾**: منصوبٌ على الحاليَّةِ. و «جزاءً» منصوب على المصدرِ: إمَّا بعاملٍ مضمرٍ أي: يُجْزَوْن جزاءً، أو بما تقدَّم؛ لأنَّ معنى أولئك أصحاب الجنة معنىٰ جازَيْناهم بذلك.

آ. (١٥) **قوله: ﴿إحساناً﴾**: قرأ[1] الكوفيون «إحْساناً» وباقي السبعةِ «حُسْناً» بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ، فالقراءةُ الأولى يكون «إحساناً» فيها منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ أي: وَصَّيْناه أَنْ يُحْسِنَ إليهما إحساناً. وقيل: بل هو مفعولٌ به على تضمينِ وصَّيْنا معنىٰ أَلْزَمْنا، فيكونُ مفعولاً ثانياً. وقيل: بل هو منصوبٌ على المفعولِ به أي: وصَّيناه بهما إحساناً مِنَّا إليهما. وقيل: هو منصوبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ معنى وَصَّيْنا: أَحْسَنَّا فهو مصدرٌ صريحٌ. والمفعولُ الثاني / هو [٨٠٢/أ]

(١) السبعة ٥٩٦، والحجة ٦٦٣، والتيسير ١٩٩، والبحر ٨/٦٠، والنشر ٢/٣٧٣، والقرطبي ١٦/١٩٢.

المجـرورُ بـالبـاء. وقـال ابن عـطيـة[١]: «إنهـا[٢] تتعلَّق: إمَّـا بـوَصَّيْنـا، وإمَّـا بإحساناً». ورَدَّ الشيخُ[٣]: هذا الثاني بأنَّه مصدرٌ مُؤَوَّلٌ فلا يتقدَّم معمولُـه عليه، ولأن «أَحْسَنَ» لا يتعدَّىٰ بالباء، وإنما يتعدَّىٰ بالـلام. لا تقول: «أحسَنْتُ بـزيدٍ» على معنى وصول الإحسان إليه. وقد رَدَّ بعضُهم هـذا بقولِـه: «وقد أَحْسَنَ بـي إذ أَخْـرَجَني»[٤] وقيل: هـو بغير هـذا المعنى. وقدَّر بعضُهم: ووَصَّيْنـا الإنسانَ بـوالدَيْـه ذا إحسانٍ، يعني فيكـونُ حالاً. وأمَّـا «حُسْنـاً» فقيـل فيـه مـا تقـدَّم في إحسان.

وقـرأ عيسى والسُّلَمي «حَسَناً» بفتحِهمـا. وقـد تقـدَّمَ معنى القـراءتَيْنِ في البقرة[٥] وفي لقمان[٦].

قوله: «كُرْهَاً» قد تَقَدَّمَ الخلافُ فيه في النساء[٧]. وهل همـا بمعنىً واحد أم لا؟ وقال أبو حـاتم: «الكَرْهُ بـالفتح لا يَحْسُنُ لأنَّـه بالفتـح الغَضْبُ والغَلَبَةُ». ولا يُلْتَفَتُ لِما قاله لتواتُرِ هذه القراءةِ. وانتصابُها: إمَّا على الحـالِ من الفاعـلِ أي: ذاتَ كُرْه، وإمَّا على النعت لمصدرٍ مقدرٍ أي: حَمْلاً كُرْهاً.

قوله: «وحَمْلُه» أي: مدةُ حَمْلِه. وقرأ العامَّةُ «فِصالُه» مصدر فاصَلَ، كأنَّ الأمَّ فـاصَلَتْـهُ وهـو فـاصَلَهـا. والجحـدري[٨] والحسن وقتـادة «فَصْلُه». قيـل:

---

(١) المحرر ١٥/١٩.

(٢) أي الباء في «بوالديه».

(٣) البحر ٨/٦٠.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٥) الآية ٨٣. انظر: الدر ١/٤٦٦.

(٦) لم ترد في لقمان.

(٧) الآية ١٩. انظر: الدر ٣/٦٢٧.

(٨) النشر ٢/٣٧٣، والإتحاف ٢/٤٧٠، والبحر ٨/٦١، والقرطبي ١٦/١٩٣.

والفَصْـلُ والفِصال بمعنىً كـالفَـطْمِ والفِطام، والقَـطْفِ والقِـطاف. ولـو نَصَب «ثلاثين» على الظرفِ الواقعِ موقعَ الخبـرِ جاز، وهـو الأصلُ. هـذا إذا لـم نُقَدِّر مضافاً، فـإنْ قَدَّرْنـا أي: مدةُ حَمْلِه لم يَجُـزْ ذلك وتعيَّن الـرفعُ، لتصـادُقِ الخبرِ والمُخْبَرِ عنه.

قوله: «حتى إذا بَلَغَ» لا بُدَّ مِنْ جملةٍ محذوفةٍ تكونُ «حتى» غايةً لهـا أي: عاش واستمرَّتْ حياتُه حتى إذا.

قوله: «أربعين» أي: تمامَها فـ «أربعين» مفعولٌ به.

قوله: «وأَصْلِحْ لي في ذرِّيَّتي» أَصْلَحَ يتعدَّى بنفسِه لقـولِه: «وأَصْلَحْنـا له زوجَه»[1] وإنما تعدَّىٰ بـ في لتضمُّنِه معنى الـطُفْ بـي في ذرِّيَّتي، أو لأنه جَعَـلَ الذرِّيَّة ظرفاً للصَّلاح كقولِه[2]:

٤٠٤٠ـ ....

.... يَجْرَحُ في عَراقيبِها نَصْلي

آ. (١٦) قوله: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾: قرأ الأخوان[3] وحفص «نَتَقَبَّلُ» بفتـح النـون مبنيَّاً للفـاعلِ ونصبِ «أَحْسَنَ» على المفعـول به، وكـذلك «ونتجـاوَزُ». والباقون ببنائِهما للمفعولِ ورفع «أحسنُ» لقيامِه مقـام الفاعـل ومكانَ النـونِ ياءٌ مضمومةٌ في الفعلَيْن[4]. والحسنُ والأعمش وعيسىٰ بـالياء مِنْ تحتُ، والفـاعلُ اللَّهُ تعالىٰ.

---

(١) الآية ٩٠ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٩٧، والنشـر ٢/٣٧٣، والبحـر ٨/٦١، والقـرطبـي ١٦/١٩٦، والحجة ٦٦٤، والقرطبـي ١٦/١٩٦.

(٤) يُتَقَبَّلُ.

قوله: «في أصحابِ الجنَّةِ» فيه أوجه، أحدُها: ـ وهـو الظاهـر ـ أنَّه في محلِّ حالٍ أي: كـائنين في جملةِ أصحابِ الجنـة كقولِـك: أكرَمَني الأميـرُ في أصحـابِه، أي: في جملتهم. والثـاني: أن «في» بمعنى «مع». والثـالث: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم في أصحاب الجنة.

قوله: «وَعْدَ الصدقِ» مصـدرٌ مؤكِّد لمضمـونِ الجملة السابقـة؛ لأنَّ قولَـه «أولئك الذين نَتَقَبَّلُ عنهم» في معنى الوعد.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أُفٍّ﴾**: قد تقدَّم الكـلامُ على «أُفّ» مستوفى[١] و «لكما» بيانٌ أي: التأفيفُ لكما نحو: «هَيْت لك»[٢].

قـوله: «أَتَعِـدانِني» العامَّـةُ على نونَيْن مكسـورتَيْن: الأولى للرفع والثـانية للوقاية، وهشام[٣] بالإدغام، ونافع في روايةٍ بنونٍ واحدة. وهـذه مُشَبَّهةٌ بقـوله: «تَأْمُرونِّي أعبدُ»[٤]. وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر وعبد الـوارث عن أبـي عمروٍ بفتح النونِ الأولى، كأنَّهم فَرُّوا مِنْ توالي مِثْلَيْنِ مكسورَيْن بعدهما ياءٌ. وقال أبو البقاء[٥]: «وهي لغةٌ شـاذَّةٌ في فتح نـون الاثنين» قلت: إنْ عَنَىٰ نونَ الاثنين في الأسماءِ نحو قولِه[٦]:

٤٠٤١ـ عـلى أَحْـوَذِيَّـيْـنَ اسْـتَـقَـلَّتْ ...
. . . .

(١) انظر: الدر المصون ٧/٣٤١.
(٢) الآية ٢٣ من يوسف.
(٣) انـظر في قراءاتهـا: البحر ٨/٦٢، والتيسيـر ١٩٩، والقـرطبـي ١٦/١٩٧، والنشـر ٢/٣٧٣.
(٤) الآية ٦٤ من الزمر.
(٥) الإملاء ٢/٢٣٤.
(٦) تقدم برقم ٣٦٠٤.

فليس هذا منه. وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَثْبُتْ ذلك لغةً، وإنَّما الفتحُ هنا لِما ذكَرْتُ.

قوله: «أَنْ أُخْـرَجَ» هو المـوعودُ بـه، فيجوزُ أَنْ تُقَـدِّرَ الباءَ قبـل «أَنْ» وأَنْ لا تُقَدِّرَها.

قـوله: «وقـد خَلَتْ» جملةٌ حاليـةٌ. وكذلـك «وهمـا يَسْتَغيثـان اللَّهَ» أي: يَسْألان اللَّهَ. واستغاث يتعدَّى بنفسِه تارةً وبالباء أخرى، وإن كـان ابنُ مالـكٍ[1] زعمَ أنَّه متعدٍّ بنفسِه فقط، وعابَ قـولَ النحاةِ «مستغـاث به» قلت: لكنـه لم يَرِدْ في القرآن إلَّا متعدِّياً بنفسِه: «إذ تَسْتغيثون ربَّكم»[2] «فاستغـاثه الـذي»[3] «وإنْ يَسْتغيثوا يُغاثوا»[4].

قوله: «وَيْلَكَ» منصـوبٌ على المصدرِ بفعـلٍ مُلاقٍ لـه في المعنى دونَ الاشتقـاقِ. ومثله: وَيْحَـه ووَيْسَـه ووَيْبَـه، وإمَّـا على المفعـولِ بـه بتقـديـر: ألزمَك الله وَيْلَكَ. وعلى كـلا التقديـرَيْن[5] الجملةُ معمولـةٌ لقولٍ مقـدرٍ أي: يقـولان وَيْلَكَ آمِنْ. والقولُ في محـلِّ نصب على الحـال أي: يَسْتغيثـان اللَّهَ قائلين ذلك.

قوله: «إنَّ وَعْـدَ اللَّهِ حَقٌّ» العامـةُ على كسرِ «إنَّ»/ استئنـافاً أو تعليـلاً. [٨٠٢/ب] وقرأ[6] عمرو بن فـائد والأعـرج بفتحِها على أنهـا معمولـةٌ لـ آمِنْ على حَذْفِ الباءِ أي: آمِنْ بأنَّ وَعْدَ اللَّهِ حقٌّ.

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧.
(٢) الآية ٩ من الأنفال.
(٣) الآية ١٥ من القصص.
(٤) الآية ٢٩ من الكهف.
(٥) الأصل: «التقدير» وهو سهو.
(٦) البحر ٨/٦٢.

آ. (١٨) **قوله: ﴿في أُمَمٍ﴾**: كقوله: «في أصحاب الجنة»[١].

آ. (١٩) **قوله: ﴿ولِيُوَفِّيَهُمْ﴾**: مُعَلَّلُهُ محذوفٌ تقديرُه: جازاهم بذلك. وقرأ[٢] ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ وهشامٌ بالياء مِنْ تحتُ. وباقي السبعة بالنونِ. والسُّلمي بالتاءِ مِنْ فوقُ أَسْنَدَ التوفيةَ للدرجات مجازاً.

قوله: «وهم لا يُظْلَمون»: إمَّا استئنافٌ، وإمَّا حالٌ مؤكِّدة.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ويومَ يُعْرَضُ﴾**: اليومَ منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ أي: يُقال لهم: أَذْهَبْتُمْ في يومِ عَرْضِهم. وجَعَل الزمخشريُّ[٣] هذا مثل «عَرَضْتُ الناقةَ على الحوضِ» فيكونُ قَلْباً. وردَّه الشيخُ[٤]: بأنه ضرورةٌ. وأيضاً العَرْضُ أمرٌ نسبيٌّ فتصِحُّ نسبتُه إلى الناقةِ وإلى الحوضِ. وقد تقدَّم الكلامُ في القلبِ[٥]، وأنَّ فيه ثلاثةَ مذاهبَ.

قوله: «أَذْهَبْتُم» قرأ[٦] ابن كثير «أَأَذْهَبْتُم» بهمزتَيْن: الأولى مخففةٌ، والثانيةُ مُسَهَّلَةٌ بينَ بينَ، ولم يُدْخِلْ بينهما ألفاً، وهذا على قاعدتِه في «أَأَنْذَرْتهم»[٧] ونحوِه. وابنُ عامرٍ قرأ أيضاً بهمزتَيْن، لكن اختلفَ راوياه عنه: فهشام سَهَّل الثانيةَ وخَفَّفَها، وأدخل ألفاً في الوجهَيْن، وليس على أصلِه فإنه من

(١) في الآية ١٦.

(٢) التيسير ١٩٩، والسبعة ٥٩٨، والنشر ٢/٣٧٣، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٦/١٩٩، والبحر ٨/٦٢.

(٣) الكشاف ٣/٥٢٣.

(٤) البحر ٨/٦٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٥٢٠.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٨، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٦/١٩٩، والنشر ١/٣٦٦، والتيسير ١٩٩، والبحر ٨/٦٣.

(٧) الآية ٦ من البقرة.

أهـلِ التحقيق. وابنُ ذكوان بـالتحقيقِ فقط دونَ إدخالِ ألفٍ. والبـاقون بهمـزةٍ واحـدةٍ فيكونُ: إمَّـا خبراً، وإمَّـا استفهامـاً، فـأُسْقِـطَتْ أداتُـه للدلالـةِ عليهـا، والاستفهامُ معناه التقريعُ والتوبيخُ.

قوله: «في حياتِكم» يجوزُ تَعَلُّقُه بـ «أَذْهَبْتُمْ» ويجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «طيباتكم».

آ. (٢١) قـولـه: ﴿إذ أَنْـذَرَ﴾: بـدلٌ مِنْ «أخـا» بـدلُ اشتمـالٍ، وتقدَّم تحقيقُه[١]. والأَحْقافُ: جمعُ حِقْف وهو الرَّمْلُ المستطيـلُ المِعْوَجُّ ومنـه «احْقَوْقَفَ الهِلالُ» قال امرؤ القيس[٢]:

٤٠٤٢ـ فلمَّـا أَجَـزْنـا سـاحـةَ الحـيِّ وانتحىٰ
بـنـا بَـطْنُ حِقْـفٍ ذي قِفـافٍ عَـقَـنْقَـلِ

قـوله: «وقـد خَلَتْ» يجوزُ أَنْ يكـونَ حالاً مِن الفـاعل أو من المفعـولِ، والرابطُ الواوُ. والنُّذُر جمعُ نَذير. ويجوزُ أَنْ تكونَ معترضةً بين «أَنْذَرَ» وبين «أن لا تعبدوا» أي: أَنْذَرهم بأَنْ لا.

آ. (٢٤) قوله: ﴿فلمَّا رَأَوْه عارِضاً﴾: في هـاء «رَأَوْه» قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على «ما تَعِدُنا». والثاني: أنه ضميـرٌ مُبْهَمٌ يُفَسِّرُه «عـارضاً»: إمَّا تمييزاً أو حالاً، قالهما الزمخشريُّ[٣]. وردَّه الشيخُ[٤]: بـأنَّ التمييزَ المفسِّـرَ للضميـرِ محصورٌ في بـاب: رُبَّ وفي نِعْمَ وبِئْس، وبأنَّ الحـالَ لم يَعْهَدُوهـا أَنْ تُوَضِّحَ الضميرَ قبلها، وأنَّ النَّحْويين لا يَعْرفون ذلك.

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٥٧٦.
(٢) تقدم برقم ٤٥٠.
(٣) الكشاف ٣/٥٢٤.
(٤) البحر ٨/٦٤.

قوله: «مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهم» صفةٌ لـ «عارِضاً» وإضافتُه غيرُ مَحْضةٍ، فمِنْ ثَمَّ ساغ أَنْ يكونَ نعتاً لنكرةٍ وكذلك «مُمْطِرُنا» وقع نعتاً لـ «عارِض» ومثله(١):

٤٠٤٣ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ
لاقى مباعَدَةً منكم وحِرْمانا

والعارِضُ: المُعْتَرِضُ من السحاب في الجوِّ. قال(٢):

٤٠٤٤ـ يا مَنْ رَأَى عارِضاً أَرِقْتُ له
بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقد تقدَّم: أَنَّ أَوْدِيَة جمعُ «وادٍ»، وأنَّ أَفْعِلة شذَّتْ جمعاً لـ فاعِل في ألفاظٍ: كوادٍ وأَوْدِيَة، ونادٍ وأَنْدِية، وجائِز وأَجْوِزة(٣).

قوله: «ريحٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو ريحٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «هو»(٤). وقُرِىء(٥) «ما استُعْجِلْتُمْ» مبنياً للمفعول «وفيها عذابٌ» صفةٌ لـ «ريحٌ» وكذلك «تُدَمِّرُ». وقُرِىء(٦) «يَدْمُرُ كلُّ شيءٍ» بالياءِ من تحتُ وسكونِ الدال وضمِّ الميم «كلُّ» بالرفع على الفاعلية أي: يهلك كلُّ شيء. وزيد بن علي كذلك إلاَّ أنه بالتاءِ مِنْ فوقُ ونصبِ «كلَّ»، والفاعلُ ضميرُ الريح، وعلى هذا فيكون دَمَّر الثلاثي لازِماً ومتعدياً.

---

(١) تقدم برقم ١٨١٠.
(٢) تقدم برقم ٣٦٤٤.
(٣) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: الدر المصون ٣٨/٧.
(٤) الأصل «هي» وهو سهو.
(٥) البحر ٦٤/٨.
(٦) البحر ٦٤/٨، والقرطبي ٢٠٦/١٦.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فأَصْبحوا لا يُرَىٰ إلَّا مساكنُهم﴾: قرأ[1] حمزةُ وعاصم «لا يُرَىٰ» بضمِّ الياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للمفعولِ، «مَسَاكنُهم» بالرفع لقيامِه مقامَ الفاعلِ. والباقون من السبعةِ بفتح تاءِ الخطاب «مَساكنَهم» بالنصب مفعولاً به. والجحدريُّ والأعمش وابنُ أبي إسحاقَ والسُّلميُّ وأبو رجاءٍ بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ مبنياً للمفعول. «مساكنُهم» بالرفع لقيامِه مقامَ الفاعل، إلَّا أنَّ هذا عند الجمهور لا يجوزُ، أعني إذا كان الفاصلُ «إلَّا» فإنه يمتنع لَحاقُ علامةِ التأنيثِ في الفعل إلَّا في ضرورةٍ كقولِه[2]: / [٨٠٣/أ]

٤٠٤٥ـ ....
ومسا بَقِيَتْ إلَّا الضلوعُ الجراشِعُ

وقول الآخر[3]:

٤٠٤٦ـ كأنه جَمَلٌ هَمٌّ وما بَقِيَتْ
إلَّا النَّحِيزَةُ والألواحُ والعَصَبُ

وعيسى الهمداني «لا يُرىٰ» بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول، «مَسْكَنُهم» بالتوحيد. ونصر بن عاصم بتاء الخطاب «مَسْكَنَهم» بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتُزِىء بالواحد عن الجمع.

آ. (٢٦) قوله: ﴿ما إنْ مَكَّنَّاكم فيه﴾: «ما» موصولةٌ أو موصوفةٌ. وفي «إنْ» ثلاثةُ أوجهٍ: شرطية وجوابُها محذوفٌ. والجملةُ الشرطيةُ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٨، والبحر ٨/٦٥، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ١٦/٢٠٧، والحجة ٦٦٦، والنشر ٢/٣٥، والشواذ ١٣٩.

(٢) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه: ٤٣، برواية «وَهْمٌ» بدل «هَمٌّ» وشرحَ الوهم بالضخم. والنحيزة: الطبيعة. وألواحها عظامها. فما بقي من الناقة بقية حيث فنيت من السير والتعب.

صلةُ ما والتقدير: في الذي إنْ مَكَّنَّاكم فيه طَغَيْتُم. والثاني: أنها مزيدةٌ تشبيهاً للموصولةِ بـ «ما» النافيةِ والتوقيتيةِ. وهو كقوله[1]:

٤٠٤٧ـ يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ
وتَعْرِضُ دونَ أَدْناه الخُطوبُ

والثالث: ـ وهو الصحيحُ ـ أنها نافيةٌ بمعنى: مَكَّنَّاهم في الذي ما مكَّنَّاكم فيه من القوةِ والبَسْطَةِ وسَعَةِ الأرزاق. ويدلُّ له قولُه تعالى في مواضعَ: «كانوا أشَدَّ منهم قوةً»[2] وأمثالِه. وإنما عَدَلَ عن لفظِ «ما» النافية إلى «إنْ» كراهيةً لاجتماعِ متماثلَيْن لفظاً. قال الزمخشري[3]: «وقد أَغَثَّ أبو الطيبِ في قولِه[4]:

٤٠٤٨ـ لَعَمْرُكَ ما ما بانَ منك لِضاربٍ
....

وما ضَرَّه لو اقتدى بعُذوبة لفظِ التنزيل فقال: «ما إنْ بانَ منك».

قوله: «فما أَغْنَىٰ» يجوزُ أنْ تكونَ «ما» نفياً، وهو الظاهرُ أو استفهاماً للتقرير. واستبعده الشيخُ[5] لأجْلِ قولِه: «مِنْ شيء» قال: «إذ يصيرُ التقديرُ:

(١) البيت لجابر بن رألان أو إياس بن الأرت، وهو في نوادر أبي زيد ٦٠، والخزانة ٣/٥٦٧، والدرر ١/٩٧، والهمع ١/١٢٥، والمغني ٣٨.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) الكشاف ٣/٥٢٥.

(٤) ديوانه بشرح العكبري ١/١٥٨. برواية:
يرى أنَّ ما بانَ منك لضاربٍ ... بأقتلَ مما بانَ مِنك لعائب
قال الشارح: يريد أنه ما الذي بانَ منك لضارب بأقتل من الذي بان لعائب يعيبك، يريد أن العيب أشد من القتل.

(٥) البحر ٨/٦٥.

أيُّ شيء أغنىٰ عنهم مِنْ شيءٍ، فـزاد «مِنْ» في الـواجب، وهــو لا يجـوزُ على الصحيح». قلت: قالـوا تجوزُ زيـادُتها في غيـرِ الموجَبِ وفَسَّـروا غيرَ المـوجَبِ بالنفيِ والنهيِ والاستفهامِ، وهذا استفهامٌ.

قوله: «إذ كانوا» معمولٌ لـ «أَغْنىٰ» وهي مُشْرَبَةٌ معنى التعليلِ أي: لأنهم كانوا يَجْحَدُون.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْباناً آلهةً﴾: فيـه أربعةُ أوجـهٍ، أوجَهُها: أنَّ المفعولَ الأولَ لـ «اتَّخذوا» محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ. و «قُرْباناً» نُصِبَ على الحـال و «آلهةً» هـو المفعولُ الثـاني للاتخـاذ. والتقديـر: فهَلاَّ نَصَـرهم الذين اتَّخَـذُوْهم مُتَقَرَّبـاً بهم آلهةً. الثـاني: أنَّ المفعولَ الأولَ محـذوفٌ، كمـا تقـدَّم تقـريرُه، و «قُـرْبانـاً» مفعولاً ثـانياً و «آلهـةً» بدلٌ منـه. وإليه نحـا ابنُ عـطيـة[١] والحـوفيُّ وأبو البقـاء[٢]. إلاَّ أنَّ الزمخشـريَّ[٣] مَنَعَ هـذا الوجـهَ قال: «لفسـادِ المعنى»، ولم يُبَيِّنْ جهـةَ الفساد. قـال الشيخ[٤]: «ويَـظْهَرُ أنَّ المعنى صحيـحٌ على ذلـك الإعراب» قلت: ووجـهُ الفسادِ ـ واللَّهُ أعلم ـ أنَّ القُـرْبان اسمٌ لِمـا يُتَقَرَّبُ به إلى الإله، فلو جَعَلْناه مفعولاً ثانياً، وآلهةً بدلاً منه لَزِمَ أَنْ يكونَ الشيءُ المتقرَّبُ به آلهـةً، والفَرَضُ أنـه غيرُ الآلهـةِ، بل هـو شيءٌ يُتَقَرَّب بـه إليها فهـو غيرُها، فكيف تكون الآلهةُ بـدلاً منه؟ هـذا ما لا يجـوزُ. الثالثُ: أنَّ «قُـرْبانـاً» مفعـولٌ مِنْ أجلِه، وعزاه الشيـخُ[٥] للحـوفيِّ. قلت: وإليـه ذهب أبـو البقـاء[٦]

---

(١) المحرر ١٥/٣٦.
(٢) الإملاء ٢/٢٣٥.
(٣) الكشاف ٣/٥٢٦.
(٤) البحر ٨/٦٦.
(٥) البحر ٨/٦٦.
(٦) عبارته في الإملاء ٢/٢٣٥: «مصدر».

أيضاً، وعلى هذا فـ «آلهةً» مفعولٌ ثـانٍ والأولُ محذوفٌ كمـا تقدَّم. الـرابع: أَنْ يكونَ مصدراً، نقله مكيٌّ[1]. ولـولا أنَّه ذكـر وجهاً ثـانياً وهـو المفعولُ مِنْ أجلِه لأوَّلْتُ كلامَه: أنَّه أراد بالمصدرِ المفعولَ مِنْ أجلِهِ لبُعْدِ معنى المصدر.

قوله: «إفْكُهم» العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ وسكونِ الفاءِ، مصدرُ أَفَكَ يَـأْفِك إفْكاً أي: كَذِبُهم. وابن عباس[2] بالفتح وهو مصدرٌ له أيضاً. وابنُ عباس أيضـاً وعكـرمة والصبـاح بن العـلاء[3] «أَفَكَهُمْ» بثـلاثِ فتحـات فعـلاً مـاضيـاً. أي: صَرَفَهم. وأبو عياض[4] وعكرمـةُ أيضاً، كـذلك إلاَّ أنَّـه بتشديـد الفاءِ للتكثيـر. وابن الزبير وابن عباس أيضاً «آفَكَهم» بالمدِّ فعلاً ماضيـاً أيضاً، وهـو يحتملُ أَنْ يكونَ بزنةِ فاعَلَ، فالهمزةُ أصليةٌ، وأَنْ يكونَ بزنةِ أَفْعَل، فالهمزةُ زائـدةٌ والثانيـةُ بدلٌ مِنْ همزةٍ. وإذا قلنا: إنه أَفْعَلَ فهمزتُه تحتملُ أَنْ تكونَ للتعديةِ، وأَنْ يكونَ أَفْعَـلَ بمعنى المجرد. وابنُ عبـاس أيضاً: «آفِكُهم» بـالمدِّ وكسـرِ الفـاءِ ورَفْـعِ الكـافِ، جعله اسمَ فاعـلٍ بمعنى صـارِفهم. وقُـرِىء «أَفَكُهم» بفتحتين ورفـعِ الكافِ على أنَّه مصدرٌ لأَفَكَ أيضاً فتكونُ له ثلاثةُ مَصادرَ: الأَفْـكُ والإِفْكُ بفتـح الهمزة وكسرهـا مع سكـون الفاء، وفتح الهمزة والفـاء[5]. وزاد أبو البقـاء[6] أنه

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٠٣.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٦٦، والمحتسب ٢/٢٦٧، والقـرطبي ١٦/٢٠٩، والشواذ ١٣٩.
(٣) لم أقف على ترجمته.
(٤) عمرو بن الأسود العنسي الشامي سكن داريا. روى عن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت. مات في خلافة معاوية، روى له الجماعة سوى الترمذي. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٠٢٦.
(٥) الأَفَكَ.
(٦) الإملاء ٢/٢٣٥.

قُرِىء «آفَكُهم» بالمدِّ وفتحِ الفاءِ ورفعِ الكافِ. قال: «بمعنى أَكْذَبُهم» فجعله أفْعَلَ تفضيلٍ.

قوله: «وما كانوا يَفْتَرُون»/ يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً وهو الأحسنُ [٨٠٣/ب] ليُعْطَفَ على مثلِه، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: يَفْتَرُونه. والمصدرُ مِنْ قوله: «إفْكُهم» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعلِ بمعنى كَذِبِهم، وإلى المفعول بمعنى صَرْفِهم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وإذْ صَرَفْنا﴾: منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدَّراً. وقُرِىء[1] «صَرَّفْنا» بالتشديدِ للتكثيرِ. «من الجنِّ» صفةٌ لـ «نَفَراً»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «صَرَفْنا»، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ.

قوله: «يَسْتَمِعُون» صفةٌ أيضاً لـ «نَفراً» أو حالٌ لتخصُّصِه بالصفةِ، إنْ قلنا: إنَّ «مِنَ الجنِّ» صفةٌ له، وراعى معنى النَّفَر، فأعاد عليه الضميرَ جمعاً، ولو راعَى لفظَه وقال: «يَسْتمع» لَجاز.

قوله: «فلَمَّا حَضَرُوْه» يجوزُ أَنْ تكونَ الهاءُ للقرآنِ، وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ للرسولِ عليه السلام، وحينئذٍ يكونُ في الكلام التفاتٌ مِنْ قولِه: «إليك» إلى الغَيْبَةِ في قولِه: «حَضَرُوه».

قوله: «قُضِي» العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ أي: فَرَغَ [مِنْ] قراءةِ القرآنِ، وهو يُؤَيِّدُ عَوْدَ هاء «حَضَروه» على القرآن. وأبو مجلز[2]. وحبيب بن عبد الله[3]

(١) البحر ٨/٦٧.

(٢) البحر ٨/٦٧، والقرطبي ١٦/٢١٦.

(٣) حبيب بن عبد الله الأزدي البصري، روى عنه ابنه عبد الصمد، روى له أبو داود حديثاً واحداً. انظر: تهذيب الكمال ١/٢٢٨.

«قَضَىٰ» مبنياً للفاعلِ أي: أتَمَّ الرسولُ قراءتَه، وهي تؤيِّدُ عَـوْدَها على الـرسولِ عليه السلام.

آ. (٣١) **قوله: ﴿مِنْ ذُنوبكم﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ تبعيضيَّةً، وأن تكونَ مزيدةً عند مَنْ يرى ذلك[١].

آ. (٣٣) **قـوله: ﴿ولم يَعْيَ﴾**: العـامَّةُ على سكـونِ العينِ وفتـحِ الياءِ مضارعَ عَيِـيَ بالكسر يَعْيا بالفتحِ، فلمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الألفَ. وقرأ[٢] الحسن «يَعِيْ» بكسر العين وسكون الياءِ. قالوا: وأصلُها عَيِـيَ بالكسرِ، فجعـلَ الكسـرةَ فتحةً على لغـةِ طَيِّـىء فصارَ «عَيـا» كما قـالوا في بَقِيَ: بَقَـا. ولَمَّا بُني الماضي على فَعَلَ بالفتح جاء بمضارعِه على يَفْعِل بالكسرِ، فصـار يَعْيِـي مثل: يَرْمي. فلمَّا دَخَلَ الجازمُ حَـذَفَ الياءَ الثـانيةَ فصـار «لم يَعْيِ» بعين ساكنـة وياء مكسورة ثم نَقَلَ حركةَ الياءِ إلى العينِ فصار اللفظُ كما ترىٰ. وقد تَقَدَّم أن عَيِـيَ وحَيِـيَ فيهما لغتان: الفكُّ والإدغامُ، فـأمَّا «حَيِـي» فتقـدَّمَ في الأنفال[٣]. وعَيَّ فكقوله[٤]:

٤٠٤٩ـ عَـيُّـوا بـأَمْـرِهِـمُ كـمـا عَـيَّتْ بـبَـيْـضَـتِـهـا الـحـمَـامَـهْ

والعِيُّ: عَدَمُ الاهتداءِ إلى جهةٍ. ومنه العِيُّ في الكـلامِ، وعَيِـيَ بالأمـرِ: إذا لم يَهْتَدِ لوَجْهه.

---

(١) وهـو الأخفش حيث لا يشترط دخـولها على نكـرة. انـظر: أمثلة من كتـاب «معـاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.
(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٣، والقرطبـي ١٦/٢١٩، والمحتسب ٢/٢٦٩، والشواذ ١٣٩.
(٣) انظر: الدر المصون ٥/٦١٣.
(٤) تقدم برقم ٢٤٢٦.

قوله: «بقادرٍ» الباءُ زائدةٌ. وحَسَّنَ زيادتَها كونُ الكلامِ في قوةِ «أليسَ اللَّهُ بقادرٍ» وقاس الزجَّاجُ[1] «ما ظَنَنْتُ أنَّ أحداً بقـائمٍ» عليها، والصحيـحُ التوقُّفُ. وقرأ[2] عيسى وزيد بن علي والجحدريُّ «يَقْدِرُ» مضارعَ قَدَرَ، والرسمُ يَحْتملُه. وقوله: «بلىٰ» إيجابٌ لِما تضمَّنَه الكلامُ مِن النفي في قوله: «أو لم يَرَوْا».

آ. (٣٤) **قوله: ﴿أليسَ هذا﴾**: معمولٌ لقولٍ مضمرٍ هـو حالٌ، كما تقدَّمَ في نظيرِه.

آ. (٣٥) **قـوله: ﴿فـاصْـبِرْ﴾**: الفـاءُ عـاطفـةٌ هـذه الجملةَ على ما تقدَّمَ، والسببيَّةُ فيها ظاهرةٌ.

قوله: «من الرسُل» يجوزُ أَنْ تكونَ تبعيضيَّةً، وعلى هذا فالرسلُ أولو عَزْمٍ وغيرُ أُولي عَزْمٍ. ويجوز أَنْ تكونَ للبيانِ، فكلُّهم على هذا أُوْلو عَزْم.

قوله: «بلاغٌ» العامَّةُ على رَفْعِه. وفيـه وجهان، أحـدهما: أنَّـه خبرُ مبتـدأ محذوفٍ، فقدَّره بعضُهم: تلك الساعةُ بلاغٌ، لدلالةِ قوله: «إلَّا ساعةً من نهار» وقيل: تقديرُه هذا أي: القرآن والشرعُ بلاغٌ. والثاني: أنَّه مبتدأٌ، والخبرُ قولُـه: «لهم» الـواقـعُ بعـد قـولـه: «ولا تَسْتَعْجِـلْ» أي: لهم بـلاغٌ، فيُـوْقَفُ على «فلا تَسْتعجل». وهو ضعيفٌ جداً للفصلِ بالجملةِ التشبيهية، لأنَّ الظاهـرَ تَعَلُّقُ «لهم» بـالاستعجال، فهـو يُشْبِه التهيئـةَ والقطعَ. وقـرأ[3] زيد بن علي والحسن وعيسى «بـلاغاً» نصبـاً على المصدرِ أي: بَلَغَ بـلاغاً، ويؤيِّـده قراءةُ أبـي مجلز «بَلِّغْ» أمراً. وقرأ أيضاً «بَلَغَ» فعلاً ماضياً.

---

(١) معاني القرآن له ٤/٤٤٧.

(٢) الإتحاف ٢/٤٧٣، والقرطبـي ١٦/٢١٩، والنشر ٢/٣٥٥.

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٤٧٣، والمحتسب ٢/٢٦٨، والبحـر ٨/٦٩، والقرطبـي ١٦/٢٢٢.

ويُؤْخَـذُ مِنْ كلامِ مكيّ[1] أنـه يجوزُ نصبُـه نعتاً لـ «ساعـةً» فـإنـه قـال: «ولـو قُرِىء «بلاغاً» بـالنصبِ على المصدر أو على النعتِ لـ «ساعـةً» جـاز». قلت: قد قُرِىء به وكأنه لم يَطَّلِعْ على ذلك.

وقرأ «الحسن» أيضاً «بـلاغٍ» بالجـرِّ. وخُرِّجَ على الـوصف لـ «نهار» على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ نَهارٍ ذي بلاغ، أو وُصِفَ الزمانُ بالبلاغ مبالغةً.

قـوله: «يُهْلَكُ» العـامَّةُ على بنـائِـه للمفعـولِ. وابن محيصن[2] «يَهْلِكُ» بفتح الياء وكسرِ اللام مبنياً للفاعل. وعنه أيضاً فتحُ الـلامِ وهي لغةٌ. والمـاضي هَلِكَ بالكسر. قال ابن جني[3]: «كلُّ مرغوبٌ عنها». وزيد بن ثـابت بضمِّ الياءِ
[٨٠٤/أ] وكسرِ اللام/ والفـاعلُ اللَّهُ تعـالى. «القومَ الفـاسقين» نصباً على المفعـولِ به. و «نُهْلك» بالنون ونصب «القوم».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأحقاف]

(١) مشكل الإعراب ٢/٣٠٤.
(٢) الشـواذ ١٤٠، والإتحـاف ٢/٤٧٤، والبحـر ٨/٦٩، والقـرطبي ١٦/٢٢٢، والمحتسب ٢/٢٦٨.
(٣) عبارته في المحتسب ٢/٢٦٨ «وأمَّا يَهْلَك بفتح اليـاء واللام جميعـاً فشاذة ومرغوب عنها؛ لأن الماضي هَلَكَ فَعَل مفتوحة العين ولا يأتي يَفْعَـلُ بفتح العين فيهمـا جميعاً إلَّا الشاذ».

سورة محمد ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿الذين كفروا﴾**: يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداءِ. والخبرُ الجملةُ مِنْ قولِه: «أَضَلَّ أعمالَهم»، ويجوزُ نصبُه على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُه «أضَلَّ» من حيثُ المعنىٰ أي: خَيَّبَ الذين كفروا.

آ. (٢) **قوله: ﴿والذين آمنوا﴾**: يجوز فيه الوجهان المتقدمان. وتقديرُ الفعلِ: «رَحِمَ الذين آمنوا».

قوله: «بما نُزِّل على محمدٍ» العامَّةُ على بنائِه للمفعول مشـدَّداً. وزيد ابن علي[1] وابن مقسم «نَـزَّل» مبنياً للفـاعل، وهـو اللَّهُ تعـالى. والأعمش «أُنْـزِل» بهمزة التعدية مبنياً للمفعول. وقُرِىء «نَزَلَ» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قـوله: «وهـو الحقُّ» جملةٌ معترضـةٌ بين المبتدأ والخبـرِ، أو بين المفسِّـر والمفسَّر. وتقدَّم تفسيرُ البال في طه[2].

آ. (٣) **قـوله: ﴿ذلـك﴾**: فيه وجهـان، أظهـرهمـا: أنـه مبتـدأٌ.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٧٣، والمحرر ١٥/٤٩.

(٢) في الآية ٥١.

والخبرُ الجارُّ بعدَه. والثاني: قاله الزمخشري[1] أنَّه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك بسببِ كذا. فالجارُّ في محلِّ نصبٍ. قال الشيخ[2]: «ولا حاجةَ إليه».

قوله: «كذلك يَضْرِبُ» خرَّجَه الزمخشريُّ[3] على: مِثْلَ ذلك الضربِ يَضْرِبُ اللَّهُ للناسِ أمثالَهم. والضميرُ راجعٌ إلى الفريقين أو إلى الناسِ، على معنى: أنه يَضْرِبُ أمثالَهم لأجلِ الناس ليَعْتَبِروا.

آ. (٤) **قوله: ﴿فإذا لَقِيْتُمْ﴾**: العاملُ في هذا الظرفِ فعلٌ مقدر هو العاملُ في «ضَرْبَ الرِّقاب» تقديرُه: فاضربوا الرقابَ وقتَ ملاقاتِكم العدوَّ. ومنع أبو البقاء[4] أنْ يكونَ المصدر نفسُه عاملاً قال: «لأنه مؤكَّدٌ». وهذا أحدُ القولَيْن في المصدرِ النائبِ عن الفعل نحو: «ضَرْباً زيداً» هل العملُ منسوبٌ إليه أم إلى عامِله؟ ومنه[5]:

٤٠٥٠ـ على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ
فنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

فالمالَ منصوبٌ: إمَّا بـ «انْدُلْ» أو بـ «نَدْلا»، والمصدر هنا أُضيف إلى معمولِه. وبه اسْتُدِلَّ على أنَّ العملَ للمصدرِ لإضافتِه إلى ما بعدَه، ولو لم يكنْ عامِلاً لما أُضِيْفَ إلى ما بعده.

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٣٠.
(٢) البحر ٨/٧٣.
(٣) الكشاف ٣/ ٥٣٠.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٣٦.
(٥) تقدم برقم ٢.

قوله: «حتى إذا» هذه غايةٌ للأمرِ بضَرْبِ الرقاب. وقرأ[1] السُّلَمِيُّ «فَشِدُّوا» بكسر الشين. وهي ضعيفةٌ جداً. والوَثاق بالفتح ـ وفيه الكسر ـ اسمُ ما يُوْثَقُ به.

قوله: «فإما مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فداءً» فيهما وجهان، أشهرهما: أنهما منصوبان على المصدر بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُه؛ لأنَّ المصدرَ متى سِيْقَ تفصيلاً لعاقبةِ جملةٍ وَجَبَ نصبُه بإضمارِ فِعْلٍ لا يجوزُ إظهارُه والتقديرُ: فإمَّا أَنْ تَمُنُّوا مَنًّا، وإمَّا تُفادُوا فداءً. ومثله[2]:

٤٠٥١ـ لأَجْهَدَنَّ فإمَّا دَرْءُ واقِعَةٍ
تُخْشَىٰ وإمَّا بلوغُ السُّؤْلِ والأَمَلِ

والثاني: ـ قاله أبو البقاء[3] ـ أنهما مفعولان بهما لعاملٍ مقدرٍ تقديره: «أَوْلُوْهُمْ مَنّاً، واقْبَلوا منهم فداءً». قال الشيخ[4]: «وليس بإعرابِ نحوي». وقرأ[5] ابن كثير «فِدَى» بالقصر. قال أبو حاتم: «لا يجوزُ؛ لأنه مصدرُ فادَيْتُه» ولا يُلْتَفت إليه؛ لأنَّ الفراءَ[6] حكى فيه أربعَ لغاتٍ: المشهورةُ المدُّ والإعرابُ: فداء لك، وفداءِ بالمد أيضاً والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً. وهذا يُشْبه قولَ بعضِهم «هؤلاءٍ» بالتنوين، وفِدى بالكسر مع القصر، وفَدَى بالفتح مع القصرِ أيضاً.

---

(١) البحر ٨/٧٤.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٧٥، والهمع ١/١٩٢، والدرر ١/١٦٥.
(٣) الإملاء ٢/٢٣٦.
(٤) البحر ٨/٧٥.
(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٥، والبحر ٨/٧٥، والقرطبي ١٦/٢٢٦.
(٦) لم ترد في «معاني القرآن».

والأَوْزارُ هنا: الأَثْقال، وهو مجازٌ. قيل: هو مِنْ مجاز الحَذْف أي: أهل الحرب. والأَوْزار عبارةٌ عن آلاتِ الحرب. قال الشاعر[1]:

٤٠٥٢ـ وأَعْـدَدْتُ لـلحَـرْبِ أوزارَهـا
رِمـاحـاً طِـوالاً وخَـيْـلاً ذُكـوراً

و «حتى» الأولى غـايةٌ لضَـرْبِ الرِّقـاب، والثانيـةُ لـ «شُدُّوا». ويجـوزُ أَنْ يكونا غايتين لضَرْبِ الرِّقابِ، على أنَّ الثانيةَ توكيدٌ أو بدلٌ.

قـوله: «ذلـك» يجوزُ أَنْ يكـونَ خبرَ مبتـدأ مضمرٍ أي: الأمـرُ ذلـك، وأَنْ ينتصِبَ بإضمارِ افْعَلوا.

قوله: «لِيَبْلُوَ بَعْضَكم» أي: ولكنْ أَمَرَكم بالقتال لِيَبْلُوَ.

قـوله: «قُتِلُوا» قـرأ العـامَّـةُ «قـاتلوا» وأبـو عمـروٍ[2] وحفص «قُتِلوا» مبنيـاً للمفعولِ على معنى: أنَّهم قُتِلوا وماتوا، أصاب القتلُ بعضَهم كقولِه: «قُتِل معه رِبِّيـون»[3]. وقـرأ الجحـدري «قَتَلوا» بفتـح القـاف والتـاءِ خفيفـةً، ومفعـولُـه محذوفٌ. وزيد بن ثابت والحسن وعيسى «قُتِّلوا» بتشديد التاء مبنياً للمفعول. / [٨٠٤/ب]

وقرأ[4] أمير المؤمنين علي «تُضَلَّ» مبنياً للمفعولِ «أعمالُهم» بالرفع لقيامِه مَقامَ الفاعلِ. وقُرِىءَ «تَضِلَّ» بفتح التاء، «أعمالُهم» بالرفع فاعلاً.

آ. (٦) **قوله: ﴿عَرَّفَها﴾**: يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مستـأنفةً. والثـاني: أَنْ تكـونَ حـالاً فيجـوزَ أَنْ تُضْمِـرَ «قـد» وأن لا تُضْمِـرَ.

---

(١) تقدم برقم ١٨٩٩.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والنشر ٢/٣٧٤، والحجة ٦٦٦، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٥، والقرطبي ١٦/٢٣٠.
(٣) الآية ١٤٦ من آل عمران. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. الدر ٣/٤٢٨.
(٤) البحر ٨/٧٥، والكشاف ٣/٥٣١، حيث ذكر الأول بالياء والثاني بالتاء.

و «عَرَّفها»: من التعريف الذي هو ضدُّ الجهل. وقيل: من الرَّفْع. وقيل: من العَرْف وهو الطِّيب. وقرأ[1] أبو عمروٍ في رواية «ويُدْخِلْهم» بسكون اللامِ. وكذا ميمُ «نُطْعِمْكم»[2] وعين «يَجْمَعْكم»[3] كأنه يَسْتَثْقِلُ الحركاتِ. وقد قرأْتُ له بذلك في «يُشْعِرْكم»[4] و «يَنْصُرْكم»[5] وبابه.

آ. (٧) قوله: ﴿ويُثَبِّتْ﴾: قرأه العامَّةُ مُشَدَّداً. ورُوي[6] عن عاصم تخفيفُه مِنْ أَثْبَتَ.

آ. (٨) قوله: ﴿والذين كفروا﴾: يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ. تقديره: فَتَعِسُوا وأُتْعِسُوا، يَدُلُّ عليه «فَتَعْساً» فتعساً منصوبٌ بالخبرِ. ودَخَلَتِ الفاءُ تشبيهاً للمبتدأ بالشرط. وقدَّرَ الزمخشري[7] الفعلَ الناصبَ لـ «تَعْساً» فقال: «لأنَّ المعنىٰ: فقال تعساً أي[8]: فقضىٰ تَعْساً لهم». قال الشيخ[9]: «وإضمارُ ما هو من لفظِ المصدر أَوْلَىٰ». والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره «فَتَعْساً لهم» كما تقول: زيداً جَدْعاً له، كذا قال الشيخ[10] تابِعاً للزمخشريِّ[11]. وهذا لا يجوزُ لأنَّ «لهم» لا يتعلَّقُ بـ «تَعْساً»، إنما هو

(١) وهي رواية العباس بن الفضل عنه، كما في المحرر ١٥/٥٤.
(٢) الآية ٩ من الإنسان.
(٣) الآية ٩ من التغابن.
(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام.
(٥) الآية ٢٠ من الملك.
(٦) في رواية المفضل عنه كما في البحر ٧/٧٦.
(٧) الكشاف ٣/٥٣٢.
(٨) الكشاف: أو.
(٩) البحر ٨/٧٦.
(١٠) البحر ٨/٧٦.
(١١) الكشاف ٣/٥٢٣.

متعلقٌ بمحذوفٍ لأنَّه بيانٌ أي: أعني لهم: وقد تقدَّم تحقيقُ هذا والاستدلالُ عليه. فإنْ عَنَيا إضماراً مِنْ حيث مطلقُ الدلالةِ لا من جهةِ الاشتغال فَمُسَلَّمٌ، ولكنْ تَأْباه عبارتُهما وهي قولُهما: منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «فَتَعْساً لهم»، و «أَضَلَّ» عطفٌ على ذلك الفعلِ المقدرِ أي: أتعسَهُم وأضلَّ أعمالهم. والتَّعْسُ: ضدُّ السَّعْدِ يقال: تَعَسَ الرجلُ بالفتح تَعْساً وأَتْعَسَهُ اللَّهُ. قال مجمِّع[1]:

٤٠٥٣ـ تقولُ وقد أَفْرَدْتُها مِنْ حَليلِها
تَعِسْتَ كما أَتْعَسْتَني يا مُجَمِّعُ

وقيل: تعِس بالكسرِ، عن أبي الهيثم وشَمِر وغيرِهما. وعن أبي عبيدة[2]: تَعَسَه وأَتْعَسَه متعدِّيان فهما مما اتَّفَق فيهما فَعَل وأَفْعَل وقيل: التَّعْسُ ضدُّ الانتعاش. قال الزمخشري[3]: «وتَعْساً له نقيض لَعَا له» يعني أنَّ كلمةَ «لَعا» بمعنى انتعش. قال الأعشى[4]:

٤٠٥٤ـ بذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناةٍ، إذا عَثَرَتْ
فالتَّعْسُ أَدْنى لها مِنْ أَنْ أقولَ لَعَا

وقيل: التَّعْسُ الهَلاكُ. وقيل: التَّعْسُ الجَرُّ على الوجهِ، والنَّكْسُ الجرُّ على الرأس.

آ. (٩) **قوله: ﴿ذلك بأنَّهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» مبتدأً، والخبرُ الجارُّ بعدَه، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ. أي: الأمرُ ذلك بسبب أنهم كَرِهوا،

---

(١) البيت لمجمِّع بن هلال وهو في اللسان (تعس)، والبحر ٨/ ٧٠.
(٢) لم يرد في «المجاز».
(٣) الكشاف ٣/ ٥٣٢.
(٤) ديوانه ١٣. اللَّوْث: القوة. العفرناة: الغول شبَّه ناقته بها.

أو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي: فَعَل بهم ذلك بسببِ أنَّهم كَرِهوا، فالجارُّ في الوجهَيْن الأخيرَيْن منصوبُ المحلِّ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿دَمَّر اللَّهُ عليهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حَذَفَ مفعولَه أي: أهلك اللَّهُ بيوتَهم وخَرَّبها عليهم، أو يُضَمَّنَ «دَمَّر» معنى: سَخِط اللَّهُ عليهم بالتدمير.

قوله: «أمثالُها» أي: أمثال العاقبةِ المتقدِّمة. وقيل: أمثال العقوبة. وقيل: التَّدْميرة. وقيل: الهَلَكة. والأولُ أَوْلَى لتقدُّم ما يعودُ عليه الضميرُ صريحاً مع صحةِ معناه.

آ. (١١) **قوله: ﴿ذلك بأنَّ﴾**: كقولِه فيما تقدَّم[1]. والوَلِيُّ هنا: الناصِرُ.

آ. (١٢) **قوله: ﴿كما تأكلُ الأنعامُ﴾**: إمَّا حالٌ مِنْ ضميرِ المصدرِ أي: يأْكلوا[2] الأكلَ مُشْبِهاً أَكْلَ الأنعامِ، وإمَّا نعتٌ لمصدرٍ أي: أكلاً مثلَ أكلِ الأنعامِ.

قوله: «والنارُ مَثْوىً لهم» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ استئنافاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، ولكنَّها مقدرةٌ أي: يأكلون مُقَدَّراً ثَوِيُّهم في النار.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وكأيِّنْ مِنْ قريةٍ﴾** يريد أهلَ قريةٍ، ولذلك راعى هذا المقدَّرَ في «أَهْلَكْناهم» «فلا ناصر لهم» بعد ما راعىٰ المضافَ في قوله: «هي أشدُّ» والجملةُ مِنْ «هي أشدُّ» صفةٌ لقرية. وقال ابنُ عطية[3]:

---

(١) الآية ٩.

(٢) لا وجه لحذف النون.

(٣) المحرر ١٥/٥٨.

«نَسَبَ الإخراجَ للقرية، حَمْلاً على اللفظِ، وقال: «أهلكناهم» حَمْلاً على المعنى». قال الشيخ(١): «وظاهرُ هذا الكلامِ لا يَصِحُّ؛ لأن الضميرَ في «أهلكناهم» ليس عائداً على المضافِ إلى القرية التي أَسْنَدَ إليها الإخراجَ، بل على أهلِ القرية، في قوله: «وكأيِّنْ مِنْ قريةٍ» [فإنْ كان أرادَ بقوله: «حَمْلاً على المعنى» أي: معنى القرية مِنْ قوله: «وكأيِّنْ مِنْ قرية»](٢) فهو صحيحٌ، لكنَّ ظاهرَ/ قوله: «حَمْلاً على اللفظِ» و«حَمْلاً على المعنى» أَنْ يكونَ في مدلولٍ [٨٠٥/أ]
واحدٍ، وكان على هذا يَبْقى «كَأَيِّنْ» مُفْلَتاً غيرَ مُحَدَّثٍ عنه بشيء، إلاَّ أَنْ يُتَخَيَّلَ أنَّ «هي أشدُّ» خبرٌ عنه، والظاهرُ أنَّه صفةٌ لـ قرية». قلت: وابن عطية إنما أراد لفظَ القريةِ مِنْ حيث الجملةُ لا من حيث التعيينُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿أفمَنْ كان﴾: مبتدأٌ، والخبر «كَمَنْ زُيِّنَ»، وحُمِل على لفظ «مَنْ» فأُفْرِدَ في قوله: «له سُوْءُ عَمَلِه» وعلى المعنى فجُمِعَ في قوله: «واتَّبَعُوا أهواءَهم»، والجملةُ مِنْ «اتَّبعوا» عطفٌ على «زُيِّنَ» فهو صلةٌ.

آ. (١٥) قوله: ﴿مَثَلُ الجَنَّةِ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مبتدأٌ، وخبرُه مقدرٌ. فقدَّره النضر بن شميل: مثلُ الجنةِ ما تَسْمعون، فـ «ما تَسْمعون» خبرُه، و«فيها أنهارٌ» مُفَسِّرٌ له. وقَدَّره سيبويه(٣): «فيما يُتْلَى عليكم مَثَلُ الجنة»، والجملةُ بعدَها أيضاً مُفَسِّرةٌ للمَثل. الثاني: أن «مَثَل» زائدةٌ تقديرُه: الجنة التي وُعِدَ المتقون فيها أنهارٌ. ونظيرُ زيادةِ «مَثَل» هنا زيادةُ «اسم» في قوله(٤):

(١) البحر ٨/٧٨.
(٢) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.
(٣) الكتاب ١/٧١.
(٤) تقدم برقم ١٨.

٤٠٥٥ـ إلى الحَـوْلِ ثم اسْمُ السَّـلامِ عليكمـا

. . . .

الثالث: أنَّ «مَثَل الجنة» مبتدأٌ، والخبر قولُـه: «فيها أنهـارٌ»، وهذا ينبغي أَنْ يمتنعَ؛ إذ لا عائدَ من الجملةِ إلى المبتدأ، ولا يَنْفَعُ كونُ الضميرِ عائـداً على ما أُضيف إليه المبتدأ. الرابع: أنَّ «مَثَل الجنة» مبتدأٌ، خبرُه «كمَنْ هو خـالدٌ في النار»، فقَدَّره ابنُ عـطية[1]: «أمَثَـلُ أهلِ الجنـة كمَنْ هو خـالدٌ»، فقـدَّر حرفَ الإنكارِ ومضافاً ليصِحَّ. وقدَّره الزمخشري[2]: «أَمَثَلُ الجنـةِ كمَثَلِ جـزاءِ مَنْ هو خالدٌ». والجملةُ مِنْ قولِه: «فيها أنهارٌ» على هذا فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدهـا: هي حالٌ من الجنة أي: مستقرَّةٌ فيها أنهارٌ. الثاني: أنها خبرٌ لمبتـدأ مضمرٍ أي: هي فيها أنهارٌ، كأنَّ قائلاً قال: ما مَثَلُها؟ فقيل: فيها أنهار. الثالث: أَنْ تكونَ تكريراً للصلة؛ لأنَّها في حكمِها ألا ترىٰ إلى أنَّه يَصِـحُّ قولُـك: التي فيها أنهـار، وإنما عَـرِيَ قولُـه: «مَثَلُ الجنـةِ» من حرفِ الإنكـار تصويـراً لمكابـرةِ مَنْ يُسَـوِّي بين المُسْتَمْسِـكِ بالبيِّنَـةِ وبين التابِـع هواه كمَنْ يُسَـوِّي بين الجنة التي صفتُهـا كيتَ وكيتَ، وبين النارِ التي صفتُها أَنْ يُسْقَى أهلُها الحميمَ. ونظيرُه قولُ القائلِ[3]:

٤٠٥٦ـ أَفْـرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الـكـرامَ وأَنْ
أُوْرَثَ ذَوْداً شَـصـائِـصـاً نَـبْـلا

هو كلامٌ مُنْكِرٌ للفرح بـرُزْئِه الكـرامَ ووِراثةِ الـذَّوْدِ، مع تَعَـرِّيه من حـرف الإنكارِ، ذكر ذلك كلَّه الزمخشريُّ[4] بأطولَ مِنْ هذه العبارةِ.

---

(١) المحرر ١٥/٦٠.
(٢) الكشاف ٣/٥٣٣.
(٣) تقدم برقم ٣٤٠.
(٤) الكشاف ٣/٥٣٣.

وقـرأ[1] عليٌّ بن أبـي طالب «مثـالَ الجنةِ». وعنـه أيضاً وعن ابن عبـاس وابن مسعود «أمثالُ» بالجمع.

قوله: «آسِنٍ» قرأ[2] ابنُ كثير «أَسِنٍ» بزنة حَـذِرٍ وهو اسمُ فـاعلٍ مِنْ أَسِنَ بالكسرِ يَـأْسَنُ[3]، فهو أَسِنٌ كـ حَـذِرَ يَحْذَر فهـو حَذِرٌ. والبـاقون «آسِنٍ» بـزنةِ ضارِبٍ مِنْ أَسَنَ بالفتح يَأْسُنُ، يقـال: أَسَن الماءُ بـالفتح يَـأْسِن ويَأْسُن بـالكسرِ والضمِّ أُسُـوْناً، كـذا ذكره ثعلب في «فصيحه». وقال اليـزيدي: «يقـال: أَسِن بالكسرِ يَأْسَنُ بالفتـح أَسَناً أي: تَغَيَّـر طعمُه. وأمَّـا أَسِن الرجـلُ ـ إذا دَخَل بئـراً فأصابه مِنْ ريحِها ما جعل في رأسِه دُواراً ـ فأَسِن بالكسرِ فقط. قال الشاعر[4]:

٤٠٥٧ـ قـد أتـرُكُ الـقِـرْن مُـصْـفَـرَّاً أنـامِلُه
يَميـد في الـرُّمْـح مَيْـدَ المـائِـح الأَسِنِ

وقُـرِىءَ «يَسِنٍ» باليـاء بدلَ الهمـزةِ. قال أبـو علي[5]: «هو تَخفيفُ أَسِنٍ» وهو تخفيفٌ غريبٌ.

قوله: «لَم يَتَغَيَّرْ طَعْمُه» صفةٌ لـ «لبنٍ». قوله: «لذة» يجوز أَنْ يكونَ تأنيثَ

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٦/٢٣٦، والمحتسب ٢/٢٧٠، والشواذ ١٤٠.

(٢) السبعـة ٦٠٠، والنشـر ٢/٣٧٤، والتيسيـر ٢٠٠، والقـرطبي ١٦/٢٣٦، والحجـة ٦٦٧، والبحر ٨/٧٩.

(٣) الـلازم، لأن المتعـدي يـأتي على فـاعِـل نحـو عَلِم فهـو عـالم. انـظر: الارتشـاف ١/٢٣٣.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢١، وروايته:
يُـغـادر القِـرْنَ مـصـفـرَّاً أنـامـله   يميل في الرمح مَيْلَ المـائح الأسِنِ
وهـو في اللسان (أسن). ومصفـراً أنامله: أي دنـا موتـه. والمائـح: الذي يمـدُّ من فوق.

(٥) الحجة (خ) ٤/٣١٢.

لَذّ، ولَذٌّ بمعنى لذيذ، ولا تأويلَ على هذا، ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً وُصِفَ به. وفيه التأويلاتُ المشهورةُ. والعامَّةُ على جرِّ «لَذَّةٍ» صفةً لـ «خَمْرٍ» وقُرِىء[1] بالنصب على المفعولِ له، وهي تؤيِّدُ المصدريةَ في قراءةِ العامَّةِ، وبالرفع صفةً لـ «أنهارٌ»، ولم تُجْمَعْ لأنها مصدرٌ إنْ قيلَ به، وإنْ لا فلأنَّها صفةٌ لجمعٍ غيرِ عاقلٍ، وهو يُعامَلُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدةِ.

قوله: «مِنْ عَسَلٍ» نقلوا في «عَسَل» التذكيرَ والتأنيثَ[2]، وجاء القرآنُ على التذكيرِ في قوله: «مُصَفًّى». والعَسَلان: العَدْوُ. وأكثرُ استعمالِه في الذئبِ، يقال: عَسَل الذئبُ والثعلبُ، وأصلُه مِنْ عَسَلانِ الرُّمح وهو اهتزازُه، فكأنَّ العادِيَ يهزُّ أعضاءَه ويُحَرِّكها قال الشاعر[3]: / [٨٠٥/ب]

٤٠٥٨ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه
فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

وكُنِي بالعُسَيْلة عن الجماعِ لِما بينهما. قال عليه السلام: «حتى تَذوقي عُسَيْلَته ويذوقَ عُسَيْلَتَك»[4].

قوله: «مِنْ كلِّ الثمرات» فيها وجهان، أحدهما: أن هذا الجارَّ صفةٌ لمقدرٍ، ذلك المقدَّرُ مبتدأ، وخبرُه الجارُّ قبلَه وهو «لهم». و «فيها» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به. والتقديرُ: ولهم فيها زوجان مِنْ كلِّ الثمراتِ، كأنه انتزَعَه مِنْ قولِه

---

(١) البحر ٨/٧٩.

(٢) ممن نقل تأنيثه ابن فارس في كتابه: المذكر والمؤنث ص ٥٣، ونقل في اللسان اللغتين (عسل).

(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٩/٢٨٤، وكتاب الطلاق، ٧، باب من قال لامرأته: أنت عليَّ حرام.

تعالى: «فيهما مِنْ كلِّ فاكهةٍ زوجان»(١) وقَـدَّره بعضُهم: صِنْفٌ، والأولُ أليقُ.
والثاني: أن: «مِنْ» مزيدةٌ في المبتدأ(٢).

قـوله: «ومَغْفِـرَةٌ» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه عـطفٌ على ذلـك المقـدر لا بقَيْدِ كونِه في الجنة أي: ولهم مغفرةٌ، لأن المغفرةَ تكـون قبلَ دخـولِ الجنة أو بُعَيْدَ ذلك. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضـافٍ حينئذٍ أي: ونعيمُ مغفـرةٍ؛ لأنه نـاشِيءٌ عن المغفرةِ، وهو في الجنة.

والثـاني: أن يُجْعَلَ خبـرُها مقـدَّراً أي: ولهم مغفرةٌ. والجملةُ مستـأنفةٌ. والفرقُ بين الوجهَيْنِ: أنَّ الوجهَ الذي قبل هذا فيه الإِخبارُ بـ «لهم» الملفوظِ بـه عن سَنَنِ ذلك المحذوف، و «مغفرةٌ»، وفي الوجه الآخر الخبر جارٌّ آخرُ، حُذِفَ للدلالةِ عليه.

قـوله: «كمَنْ هـو» قد تقـدَّم أنَّه يجـوزُ أَنْ يكونَ خبـراً عن «مَثَـلُ الجنة» بالتأويلَيْن المذكورَيْن عن ابنِ عـطيةَ والـزمخشريِّ. وأمَّـا إذا لم نجعَلْه خبراً عن «مَثَلُ» ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّـه خبرُ مبتـدأ محذوفٍ تقـديرُه: أحـال هؤلاء المتَّقين كحالِ مَنْ هو خالدٌ. وهذا تأويلٌ صحيحٌ. وذكر فيه أبو البقاء(٣) الأوجـهَ الباقيةَ وقال: «وهو في موضعِ رفعٍ أي: حالُهم كحالِ مَنْ هو خـالدٌ في النـارِ. وقيـل: هو استهـزاءٌ بهم. وقيـل: هـو على معنى الاستفهـامِ، أي: أكمَنْ هـو خـالدٌ. وقيـل: في موضـعِ نصبٍ أي: يُشْبِهون حـالَ مَنْ هو خـالـدٌ في النـار» انتهى. معنىَ قولِه: «وقيل هو استهزاءٌ» أي: إن الإِخبار بقولِك: حـالُهم كحالِ مَنْ، على سبيلِ الاستهزاءِ والتهكُّمِ.

---

(١) الآية ٥٢ من الرحمن.
(٢) وهذا مذهب مَنْ لا يشترط دخولَها على نكرة وهو الأخفش.
(٣) الإملاء ٢/٢٣٧.

قوله: «وسُقُوا» عطفٌ على الصلةِ، عَطَفَ فعليةً على اسمية، لكنه راعىٰ في الأولِ لفظ «مَنْ» فأَفْرَدَ، وفي الثانيةِ معناها فجَمَعَ.

والأَمْعاءُ: جمع مِعىً بالقصرِ، وهو المُصْرانُ الذي في البطن وقد وُصِفَ بالجمع في قوله[1]:

٤٠٥٩ـ . . . .

. . . . ومِعَىً جياعا

على إرادةِ الجنسِ. وألفُه عن ياءٍ بدليلِ قولهم: مِعَيان.

آ. (١٦) **قوله: ﴿آنِفاً﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحالِ، فقدَّره أبو البقاء[2]: «ماذا قال مُؤْتَنِفاً». وقَدَّره غيرُه: مُبْتَدِئاً أي: ما القولُ الذي ائْتَنَفه الآن قبلَ انفصالِه عنه. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ أي: ماذا قال الساعةَ، قاله الزمخشري[3]. وأنكره الشيخ[4] قال: «لأنَّا لم نعلَمْ أحداً عَدَّه من الظروف». واختلفَتْ عبارتُهم في معناه: فظاهرُ عبارةِ الزمخشري أنه ظرفٌ حاليٌّ كـ الآن، ولذلك فَسَّره بالساعة. وقال ابن عطية[5]: «والمفسِّرون يقولون: آنِفاً معناه الساعةُ الماضيةُ القريبةُ منَّا وهذا تفسيرٌ بالمعنى».

وقرأ[6] البزيُّ بخلافٍ عنه «أَنِفاً» بالقصرِ. والباقون بالمدِّ، وهما لغتان

---

(١) تقدم برقم ٣٣٠٧، والأصل: «جياعُ» ورواية البيت بالنصب.
(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٣) الكشاف ٣/٥٣٤.
(٤) البحر ٨/٧٩.
(٥) المحرر ١٥/٦٢.
(٦) السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٩، والنشر ٢/٣٧٤.

بمعنىً واحدٍ، وهما اسما فاعِل كـ حاذِر وحَذِر، وآسِن وأَسِن، إلَّا أنَّه لم يُسْتعمل لهما فِعْلٌ مجردٌ، بل المستعملُ ائْتَنَفَ يَأْتَنِفُ، واسْتَأْنف يَسْتأنف. والائْتِنافُ والاسْتِئْناف: الابتداء. قال الزجَّاج[1]: «هو مِنْ اسْتَأْنَفْتُ الشيءَ إذا ابتَدَأْتَه أي: ماذا قال[2] في أولِ وقتٍ يَقْرُب مِنَّا».

آ. (١٧) قوله: ﴿والذين اهْتَدَوْا﴾: يجوزُ فيه الرفعُ بالابتداءِ، والنصبُ على الاشتغالِ. و«تَقْواهم» مصدرٌ مضافٌ لفاعِلِه. والضمير في «آتاهم» يعودُ على اللَّهِ أو على قولِ المنافقين؛ لأنَّ قولهم ذلك مِمَّا يزيدُ المؤمنينَ تقوى، أو على الرسول.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَنْ تَأْتِيَهم﴾: بدلٌ من الساعة بدلُ اشتمالٍ. وقرأ[3] أبو جعفر الرؤاسي: «إنْ تَأْتِهم» بـ إنْ الشرطيةِ، وجزمِ ما بعدها. وفي جوابِها وجهان، أحدهما: أنه قولُه: «فأنَّى لهم» قاله الزمخشريُّ[4]. ثم قال: «فإنْ قلت: بِمَ يتصلُ قولُه: «فقد جاء أَشْراطها» على القراءتَيْن؟ قلت: بإتيان السَّاعةِ، اتصالَ العلةِ بالمعلولِ كقولك: إنْ أكرَمَني زيدٌ فأنا حقيقٌ بالإكرامِ أُكْرِمْه». والثاني: أنَّ الجوابَ قولُه: «فقد جاء أَشْراطُها»، وإتيانُ الساعةِ، وإنْ كان متحققاً، إلَّا أنهم عُوْمِلوا مُعاملةَ الشاكِّ، وحالُهم كانت كذا.

[٨٠٦/أ] والأَشْراط: جمع شَرْط بسكونِ/ الراءِ وفتحِها. قال أبو الأسود[5]:

٤٠٦٠ـ فإن كنتِ قد أَزْمَعْتِ بالصَّرْمِ بَيْنَنا
فقد جَعَلَتْ أَشْراطُ أَوَّلِه تَبْدو

---

(١) معاني القرآن له ٥/١٠.

(٢) المطبوعة: «مِنْ».

(٣) المحتسب ٢/٢٧٠، والقرطبي ١٦/٢٤١، والبحر ٨/٧٩.

(٤) الكشاف ٣/٥٣٤.

(٥) ديوانه ٦٦، والقرطبي ١٦/٢٤٠.

والأشراطُ: العلاماتُ، ومنه أَشْراط الساعةِ. وأَشْرَطَ الرجلُ نفسَه أي: ألزمها أموراً. قال أوس[1]:

٤٠٦١ـ فأَشْرَطَ فيها نَفْسَه وهو مُعْصِمٌ
فألْقَى بأسبابٍ له وتَوَكَّلا

والشَّرْطُ: القَطْعُ أيضاً، مصدرُ شَرَطَ الجلدَ يَشْرُطُه شَرْطاً.

قوله: «فَأَنَّى لهم» «أنَّى» خبرٌ مقدمٌ و «ذِكْراهم» مبتدأٌ مؤخرٌ أي: أنَّى لهم التذكيرُ. وإذا وما بعدها معترضٌ وجوابُها محذوفٌ أي: كيف لهم التذكيرُ إذا جاءَتْهم الساعةُ؟ فكيف يتذكَّرون؟ ويجوز أن يكونَ المبتدأُ محذوفاً أي: أنَّى لهم الخَلاصُ، ويكون «ذِكْراهم» فاعلاً بـ «جاءَتْهم».

وقرأ[2] أبو عمروٍ في رواية «بَغَتَّةً» بفتح الغينِ وتشديدِ التاء، وهي صفةٌ، فنصبُها على الحال، ولا نظيرَ لها في الصفات ولا في المصادر، وإنما هي في الأسماء نحو: الجَرَبَّة للجماعةِ، والشَّرَبَّة للمكان. قال الزمخشري[3]: «ما أَخْوَفني أن تكونَ غَلْطَةً من الراوي عن أبي عمرو، وأَنْ يكونَ الصوابُ «بَغَتَةً» بالفتح دون تشديد».

آ. (٢٠) قوله: ﴿لولا نُزِّلَتْ﴾: هذه بمعنى: هَلَّا، ولا التفاتَ إلى قول بعضِهم: إنَّ «لا» زائدةٌ والأصلُ: لو نُزِّلَتْ. والعامَّةُ على رفع «سورةٌ مُحْكَمَةٌ» لقيامِها مقامَ الفاعل. وزيد بن علي[4] بالنصبِ فيهما على الحالِ

(١) ديوانه ٨٧، واللسان (شرط). والمعصم: المتعلق بحبل.
(٢) المحتسب ٢/ ٢٧٠، البحر ٨/ ٨٠، والقرطبي ١٦/ ٢٤١.
(٣) الكشاف ٣/ ٥٣٥.
(٤) البحر ٨/ ٨١.

والقائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ السورة المتقدمةِ، وسوَّغ وقوع الحال كذا وَصْفُها كقولك: الرجل جاءني رجلاً صالحاً. وقُرِىء[1]: «فإذا نَزَلَتْ سورةٌ». وقرأ[2] زيدُ بن علي وابن عمير «وذَكَرَ» مبنياً للفاعل أي: اللّه تعالى. «القتالَ» نصباً.

قوله: «نَظَرَ المَغْشِيِّ» الأصلُ: نَظَراً مِثْلَ نَظَر المَغْشِيِّ.

قوله: «فأَوْلَىٰ لهم طاعةٌ» اختلف اللغويون والمُعْربون في هذه اللفظةِ، فقال الأصمعي[3]: إنها فعلٌ ماضٍ بمعنى: قارَبَ ما يُهْلِكه وأنشد[4]:

٤٠٦٢ـ فَعَادَىٰ بينَ هادِيَتَيْنِ مِنْها
وَأَوْلَىٰ أَنْ يَزِيدَ على الثلاثِ

أي: قارَبَ أن يزيدَ. قال ثعلب: «لم يَقُلْ أحدٌ في «أَوْلَىٰ» أحسنَ مِنْ قولِ الأصمعيِّ»، ولكنْ الأكثرون على أنه اسمٌ. ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو مشتقٌّ من الوَلْيِ وهو القُرْبُ كقوله[5]:

٤٠٦٣ـ يُكَلِّفُني لَيْلَىٰ وقد شَطَّ وَلْيُها
وعادَتْ عَوادٍ بيننا وخُطُوْبُ

وقيل: هو مشتقٌّ مِن الوَيْلِ. والأصلُ: فيه أَوْيَل فقُلبت العين إلى ما بعد اللام فصارَ وزنُه أَفْلَع. وإلى هذا نحا الجرجانيُّ. والأصلُ عدم القَلْبِ. وأمّا معناها فقيل: هي تهديدٌ ووعيدٌ كقولِه[6]:

---

(١) البحر ٨/٨١، والكشاف ٣/٥٣٥، ذكر الأول قراءة «نُزِّلَتْ»، وذكر الثاني «نَزَلَتْ».
(٢) القرطبي ١٦/٢٤٣، والبحر ٨/٨١.
(٣) انظر: اللسان (ثلث).
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ولي).
(٥) البيت لعلقمة بن عبدة. وهو في ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١. والعوادي هنا: العوائق.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان (ولي).

٤٠٦٤ـ فـأَوْلَـى ثـم أَوْلَـى ثـم أَوْلَـى
وهَـلْ لـلدَرِّ يُـحْـلَبُ مِـنْ مَـرَدِّ

وقـال المبرد: يُقـال لمَنْ هَمَّ بالغضبِ: أَوْلَى لـك، كقولِ أعـرابـي كان يُوالي رَمْيَ الصيدِ فيَفْلَتُ منـه فيقول: أَوْلى لـك، ثم رمى صيداً فقـارَبَه فـأفلتَ منه، فقال[1]:

٤٠٦٥ـ فلو كـان أَوْلَى يُـطْعِـمُ القـومَ صِـدْتُـهم
ولـكـنَّ أَوْلـى يَـتْـرُكُ الـقـومَ جُـوَّعـا

هذا ما يتعلَّقُ باشتقاقِه ومعناه. أمَّا الإعرابُ: فإن قلنا بقول الجمهور ففيـه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «أَوْلَى» مبتدأٌ، و «لهم» خبرُه، تقديرُه: فالهـلاكُ لهم. وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرة كونُه دعاءً نحـو: «وَيْلٌ لكـل هُمَزَةٍ»[2]. الثـاني: أنه خبـرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه العقابُ أو الهلاكُ أَوْلَى لهم، أي: أقربُ وأَدْنى. ويجوز أن تكونَ اللامُ بمعنى الباءِ أي: أَوْلَى وأحَقُّ بهم. الثالث: أنه مبتدأٌ، و «لهم» متعلِّقٌ به، واللامُ بمعنى الباء. و «طاعةٌ» خبره، والتقدير: أولَى بهم طاعةٌ دونَ غيرِها. وإنْ قلنا بقول الأصمعيِّ فيكون فعلاً ماضياً وفـاعلُه مضمر، يَـدُلُّ عليه السِّيـاقُ كأنـه قيـل: فأَوْلَى هـو أي: الهلاكُ، وهـذا ظاهـرُ عبارةِ الـزمخشري حيث قـال[3]: «ومعناه الدعاءُ عليهم بأَنْ يَلِيَهم المكروهُ». وقال ابن عطية[4]: / «المشهـورُ من [٨٠٦/ب] استعمالِ العرب أنـك تقول: هـذا أَوْلَى بك مِنْ هـذا أي: أحقُّ. وقد تَسْتعمـلُ العـربُ «أَوْلَى» فقط على جهةِ الحـذفِ والاختصارِ لِما معها من القـول فتقول:

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان (ولي) والبحر ٧١/٨.
(٢) الآية ١ من الهمزة.
(٣) الكشاف ٥٣٦/٣.
(٤) المحرر ٦٧/١٥.

أَوْلَى لك يا فلانُ على جهةِ الزَّجْرِ والوعيد» انتهى. وقال أبو البقاء[1]: «أَوْلَى مؤنثة أَوْلات» وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون في التذكير والتأنيث الحقيقيَّيْن، أمَّا التأنيثُ اللفظيُّ فلا يُقال فيه ذلك. وسيأتي له مزيدُ بيانٍ في سورة القيامة إنْ شاء الله.

آ. (٢١) **قوله: ﴿طاعةٌ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه خبرُ «أَوْلَى لهم» على ما تقدَّم. الثاني: أنها صفةٌ لـ «سورةٌ» أي: فإذا أُنْزِلَتْ سورةٌ مُحْكَمَةٌ طاعةٌ أي: ذاتُ طاعةٍ أو مُطاعةٌ. ذكره مكيٌّ[2] وأبو البقاء[3] وفيه بُعْدٌ لكثرةِ الفواصلِ. الثالث: أنها مبتدأٌ و «قولٌ» عطفٌ عليها، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: أَمْثَلُ بكم مِنْ غيرِهما. وقَدَّره مكي[4]: مِنَّا طاعةٌ، فقدَّره مقدَّماً. الرابع: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: أَمْرُنا طاعةٌ. الخامس: أنَّ «لهم» خبرٌ مقدمٌ، و «طاعةٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، والوقف والابتداء يُعْرَفان مِمَّا قَدَّمْتُه فتأمَّلْه.

قوله: «فإذا عَزَمَ» في جوابِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: قولُه: «فلو صَدَقُوا» نحو: «إذا جاءني طعامٌ فلو جِئْتَني أطعمتُك». الثاني: أنه محذوفٌ تقديره: فاصْدُقْ، كذا قَدَّره أبو البقاء[5]. الثالث: أن تقديرَه: فاقْضُوا[6]. وقيل: تقديره: كَرِهوا ذلك و «عَزَمَ الأمرُ» على سبيل الإسنادِ المجازيِّ كقولِه[7]:

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٢) مشكل الإعراب ٢/٣٠٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٤) المشكل ٢/٣٠٧.
(٥) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٦) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ١٥/٦٨.
(٧) البيت لرويشد بن رميض العنبري، وقد تمثل به الحجاج في خطبته على أهل الكوفة. وهو في الكامل ١/٢٦٣، والمحرر ١٥/٦٨. وقبله:
قد شَمَّرَتْ عن ساقِها فَشُدُّوا

٤٠٦٦ـ قــد جَــدَّتِ الــحــربُ بــكــم فَــجُــدُّوا

. . . .

أو يكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي: عَزَمَ أهلُ الأمرِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ تُفْسِدُوا﴾: خبرُ «عسىٰ»، والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه محذوفٌ لدلالةِ «فهل عَسَيْتُم» عليه أو هو يُفَسِّره «فهل عَسَيْتُمْ» عند مَنْ يرىٰ تقديمَه. وقرأ عليٌّ[١] «إنْ تُوُلِّيْتُمْ» بضم التاءِ والواوِ وكسرِ اللام مبنياً للمفعول مِن الوِلايـة أي: إنْ وَلِّيْتكم أمورَ النـاس. وقُرِىء «وُلِّيْتُمْ» من الـوِلايـة أيضاً. وهاتان تَدُلَّان على أنَّ «تَوَلَّيْتُمْ» في العامَّةِ من ذلك. ويجوز أن يكونَ من الإعـراضِ وهو الـظاهرُ. وفي قـوله: «عَسَيْتُمْ» إلى آخره التفـاتٌ مِنْ غَيْبـة في قوله: «الذين في قلوبهم مَرَضٌ» إلى خطابِهم بذلك زيادةً في توبيخِهم.

وقرأ العامَّـةُ «وتُقَطِّعـوا» بالتشـديد على التكثيـر. وأبو عمـروٍ[٢] في روايةِ وسلام ويعقوب بالتخفيف، مضارعَ قَطَعَ. والحسن بفتح التـاء والطاءِ مشـددةً. وأصلُها تَتَقَطَّعوا بتاءَيْن حُذِفَتْ إحداهمـا. وانتصابُ «أرحـامَكم» على هذا على إسقاط الخافض أي: في أرحامكم.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أولئك﴾: مبتدأ، والموصولُ خبرُه. والتقديـر: أولئك المُفْسِدون، يَدُلُّ عليه مـا تقدَّم. وقـوله: «فـأَصَمَّهم». ولم يَقُلْ: فـأَصَمَّ آذانَهم، و «أَعْمىٰ أَبْصـارَهم» ولم يَقُلْ: أَعْمـاهم. قيل: لأنَّـه لا يَلْزَمُ مِنْ ذهابِ الأُذُنِ ذَهـابُ السمـاع فلم يتعـرَّضْ لهـا، والأَبْصـار ـ وهي الأعينُ ـ يَلْزَمُ مِنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٧، والبحر ٨/٨٢، والنشر ٢/٣٧٤، والمحتسب ٢/٢٧٢، والقرطبي ١٦/٢٤٥.

(٢) الإتحاف ٢/٤٧٨، والبحر ٨/٨٢، والنشر ٢/٣٧٤، والقرطبي ١٦/٢٤٦.

ذهابِها ذهابُ الإبصارِ ولا يَرِد عليك «في آذانِهم وقرٌ»[1] ونحوه لأنه دونَ الصَّمَمِ، والصَّممُ أعظمُ منه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أم على قُلوب﴾: أم منقطعةٌ. وقد عَرَفْتَ ما فيها. والعامَّةُ «على أَقْفالُها» بالجمع على أَفْعال. وقُرِىء[2] «أَقْفُلُها» على أَفْعُل. وقُرِىء «إقْفالُها» بكسرِ الهمزةِ مصدراً كالإقبال. وهذا الكلامُ استعارةٌ بليغةٌ جُعِلَ ذلك عبارةً عن عَدَمِ وصولِ الحقِّ إليها.

آ. (٢٥) قوله: ﴿الشيطانُ سَوَّل﴾: هذه الجملةُ خبرُ «إنَّ الذين ارتدُّوا». وقد تقدَّم الكلامُ على «سَوَّل»[3] معنىً واشتقاقاً. وقال الزمخشري[4] هنا: «وقد اشتقَّه من السُّؤْل مَنْ لا عِلْمَ له بالتصريفِ والاشتقاقِ جميعاً» كأنَّه يُشير إلى ما قاله ابن بحر: مِنْ أنَّ المعنى: أعطاهم سُؤْلَهم. ووجهُ الغلطِ فيه أنَّ مادةَ السُّؤْلِ من السؤال بالهمز، ومادةَ هذا بالواوِ فافترقا، فلو كان على ما قيل لقيل: سَأَّل بتشديد الهمزة لا بالواو. وفيما قاله الزمخشريُّ نَظَرٌ؛ لأن السؤالَ له مادتان: سَأَل بالهمز، وسال بالألفِ المنقلبةِ عن واوٍ، وعليه قراءةُ «سال سايل»[5] وقوله[6]:

٤٠٦٧ـ سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ

---

(١) الآية ٤٤ من فصلت.
(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٠، والبحر ٨/٨٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/٤٥٧.
(٤) الكشاف ٣/٥٣٧.
(٥) الآية ١ من المعارج. وهي قراءة ابن عباس. انظر: البحر ٨/٣٣٢.
(٦) تقدم برقم ٥٠٤.

وقد تقدَّم هذا في البقرةِ مُسْتوفى[1].

قوله: «وأَمْلَىٰ» العامَّةُ على «أَمْلَىٰ» مبنياً للفاعل، وهو ضمير الشيطان. وقيل: هو للباري تعالَىٰ. قال أبو البقاء[2]: «على الأول يكونُ معطوفاً على الخبر، وعلى الثاني يكونُ مُسْتأنفاً». ولا يَلْزَمُ ما قاله بل هو معطوفٌ على الخبر في كلا التقديرَيْن، أخبر عنهم بهذا وبهذا. وقرأ[3] أبو عمروٍ في آخرين «أُمْلِيَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ الجارُّ. وقيل: القائم مَقامَه ضميرُ الشيطان، ذكره أبو البقاء[4]، ولا معنىٰ لذلك. وقرأ يَعْقُوبُ وسلام ومجاهد/ [٨٠٧/أ] «وأُمْلِيْ» بضمِ الهمزةِ وكسرِ اللام وسكونِ الياءِ. فاحتملَتْ وجهَيْن، أحدُهما: أَنْ يكونَ مضارعاً مُسْنداً لضمير المتكلم أي: وأُمْلِي أنا لهم، وأَنْ يكونَ ماضياً كقراءة أبي عمروٍ سُكِّنَتْ ياؤه تخفيفاً. وقد مضىٰ منه جملةٌ.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إِسْرَارَهم﴾: قرأ[5] الأخَوان وحفصٌ بكسرِ الهمزة مصدراً، والباقون بفتحها جمعَ «سِرّ».

آ. (٢٧) قوله: ﴿فكيف﴾: إمَّا خبرٌ مقدمٌ أي: فكيف عِلْمُه بإسْرارِهم إذا تَوَفَّتْهم؟ وإمَّا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: فكيف يَصْنعون؟ وإمَّا خبرٌ لـ «كان» مقدرةٌ أي: فكيف يكونون؟ والظرفُ معمولٌ لذلك المقدَّرِ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨/٨٣، والنشر ٢/٣٧٤، والقرطبي ١٦/٢٤٩، والحجة ٦٦٧.

(٤) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٥) السبعة ٦٠١، والبحر ٨/٨٣، والقرطبي ١٦/٢٥٠، والنشر ٢/٣٧٤، والحجة ٦٦٩، والتيسير ٢٠١.

وقرأ[1] الأعمش «تَوَفَّاهم» دونَ تاءٍ فاحتملَتْ وجهين: أن يكونَ ماضياً كالعامَّةِ، وأن يكونَ مضارعاً حُذِفَت إحدى ياءَيْه.

قوله: «يَضْرِبُون» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ، وهو الأظهرُ، أو مِن المفعولِ.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿أَنْ لَنْ يُخْرِجَ﴾**: «أنْ» هذه مخففةٌ و«لن» وما بعدها خبرُها، واسمُها ضميرُ الشأن. والأَضْغان: جمعُ ضِغْن، وهي الأحقاد والضَّغِينة كذلك قال[2]:

٤٠٦٨ـ وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الوُدَّ عنه
وكنتُ على إساءَتِه مُقِيتا

وقال عمرو بن كلثوم[3]:

٤٠٦٩ـ فإنَّ الضِّغْنَ بعد الضِّغْنِ يَغْشُو
عليكَ ويُخْرِجُ الداء الدَّفينا

وقيل: الضِّغْنُ العداوةُ. وأُنْشِد[4]:

٤٠٧٠ـ قُلْ لابنِ هندٍ ما أردْتَ بمنطقٍ
ساء الصديقَ وشَيَّد الأضغانا

يقال: ضَغِنَ بالكسرِ يَضْغَنُ بالفتح وقد ضُغِنَ عليه. واضْطَغَنَ القومُ وتَضاغنوا، وأصل المادة من الالتواءِ في قوائم الدابةِ والقناة قال[5]:

---

(١) الإتحاف ٢/٤٧٨، والبحر ٨/٨٤.
(٢) تقدم برقم ١٦٢٧.
(٣) ديوانه ٧٥، وشرح القصائد السبع ٣٩٢، والدفين: المستتر في القلوب.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٦/٢٥١، والبحر ٨/٧١.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ضغن).

٤٠٧١ـ إنَّ قناتي مِنْ صَليباتِ القَنا
ما زادَها التثقيفُ إلَّا ضَغَنا

وقال آخر[١]:

٤٠٧٢ـ . . . .
كذاتِ الضِّغْنِ تَمْشي في الرِّفاقِ

والاضْطِّغانُ: الاحتواءُ على الشيء أيضاً. ومنه قولُهم: اضْطَغَنْتُ الصبيَّ أي: اختصَصْتُه وأنشد[٢]:

٤٠٧٣ـ كأنه مُضْطَغِنٌ صَبِيًّا

وقال آخر[٣]:

٤٠٧٤ـ وما اضْطَغَنْتُ سِلاحي عند مَغْرِضِها
. . . .

وفرسٌ ضاغِنٌ: لا يَجْري إلَّا بالضرب.

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم وصدره:
فإنك والشُّكاةَ مِنَ آلِ لأمٍ
وهو في ديوانه ١٦٣، واللسان (ضغن).

(٢) البيت للعامرية، وهو في اللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. وقبله:
يَمْشي وراء القوم سَيْتَهِيًّا

(٣) البيت لابن مقبل. وعجزه:
ومِرْفَقٍ كرئاسِ السَّيْفِ إذْ شَسَفا
وهو في ديوانه ١٨٦، واللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. والمغرض: جانب البطن أسفل الأضلاع. ورئاسه: مقبضه والشاسف: اليابس. ورواية الديوان اضْطَبَنْتُ.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿لأَرَيْنَاكَهُم﴾**: مِنْ رؤيةِ البصرِ. وجاء على الأفصح من اتصالِ الضميرَيْن، ولو جاء على: أَرَيْناك إياهم جازَ.

قوله: «فَلَعَرَفْتَهُمْ» عطفٌ على جوابِ لو. وقوله: «ولَتَعْرِفَنَّهم» جواب قسمٍ محذوفٍ.

قوله: «في لَحْنِ القولِ» اللحن يُقال باعتبارَيْن، أحدُهما: الكنايةُ بالكلامِ حتى لا يفهمَه غيرُ مخاطبَكِ. ومنه قولُ القَتَّالِ الكلابي في حكاية له[1]:

٤٠٧٥ـ ولقد وَحَيْتُ لكم لكيما تَفْهموا
ولَحَنْتُ لَحْناً ليس بالمُرْتابِ

وقال آخرُ[2]:

٤٠٧٦ـ منطِقٌ صائبٌ وتَلْحَنُ أَحْيا
ناً وخيرُ الحديثِ ما كان لَحْناً

واللَّحْنُ: صَرْفُ الكلامِ من الإعراب إلى الخطأ. وقيل: يجمعُه هو والأولَ صَرْفُ الكلامِ عن وجهِه، يقال من الأول: لَحَنْتُ بفتح الحاء أَلْحَنُ له فأنا لاحِنٌ، وألحنتُه الكلامَ: أفهمتُه إياه فلَحِنَه بالكسر أي: فَهِمه فهو لاحِنٌ. ويُقال من الثاني: لَحِن بالكسر إذا لم يُعْرِبْ فهو لَحِنٌ.

آ. (٣١) **قوله: ﴿ولَنَبْلُوَنَّكم حتى﴾**: قرأ[3] «ولَيَبْلُوَنَّكم حتى يَعْلم ويبلوَ أخبارَكم» أبو بكر الثلاثةَ بالياءِ مِنْ أسفلَ يعني اللَّهَ تعالى. والأعمش

---

(١) ديوانه ٣٦، واللسان (لحن).

(٢) البيت لمالك بن أسماء الفزاري، وهو في الأمالي للقالي ١/٥، واللسان (لحن).

(٣) السبعة ٦٠١، والنشر ٢/٣٧٥، والحجة ٦٧٠، والبحر ٨/٨٥، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٥٤.

كذلك وتسكين الـواو والباقـون بنون العـظمةِ، ورُوَيس كـذلك وتسكينُ الـواوِ. والظاهرُ قَـطْعُه عن الأول في قـراءةِ تسكينِ الواو. ويجـوزُ أَنْ يكونَ سَكَّن الـواوَ تخفيفاً كقراءةِ الحسن «أو يَعْفوْ الذي»[1] بسكونِ الواو.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وتَـدْعُو إلى السَّلْمِ﴾: يجـوز جَزْمُـه عطفـاً على فعـل النهيِ. ونصبُـه بـإضمـار «أَنْ» في جـواب النهي. وقـرأ[2] أبـو عبد الرحمن بتشـديدِ الـدال. وقال الـزمخشري[3]: «مِنْ ادَّعَى القـومُ وتداعَـوْا مثـلَ: ارتَمَوْا إلى الصيـد وتَرامَـوْا». وقال غيـره: بمعنى تَغْتَـرُّوا يعني تَنْتَسِبـوا. وتقدَّم الخلافُ في «السّلم»[4].

قـولـه: «وأنتم الأَعْلَوْن» جملةٌ حـاليـةٌ. وكـذلـك «والله معكم» وأصـل الأَعْلَوْن: الأَعْلَيُون فأُعِلَّ[5].

قوله: «يَتِرَكُمْ» أي: يُنْقِصكم، أو يُفْرِدكم عنها فهو مِنْ: وَتَرْتُ الرجـلَ إذا قتلْتَ له قتيلًا، أو نهبْتَ مـالَه، أو من الـوِتْر وهـو الانفرادُ. وقيـل: كلا المعنيين يَرْجِعُ إلى الإفراد؛ لأنَّ مَنْ قُتِل له قتيلٌ أو نُهِبَ له مالٌ/ فقد أُفْرِد عنه. [٨٠٧/ب]

آ. (٣٧) قـوله: ﴿فيُحْفِكم﴾: عـطفٌ على الشـرط و«تَبْخَلوا» جوابُ الشرط.

قوله: «ويُخْرِجْ أَضْغانَكم» العامَّةُ على إسنادِ الفعل إلى ضميرِ فاعلٍ: إمَّا

---

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/ ٤٩٤.

(٢) الشواذ ١٤١، والمحتسب ٢/ ٢٧٣، والبحر ٨/ ٨٥.

(٣) الكشاف ٣/ ٥٣٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٥٨.

(٥) أصله الأَعْلَوُوْن وقعت الـواو لاماً رابعـة فقلبت ياء فصـار الأَعْلَيُـوْن. تحـركت اليـاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم التقى ساكنان: الألف والواو فحذفت الألف. انـظر: معجم مفردات الإعلال ص ١٩٠.

اللَّهِ تعالى أو الرسولِ أو السؤالِ؛ لأنَّه سببٌ وهو مجزومٌ عَطْفاً على جوابِ الشرط. ورُوي عن أبي عمروٍ رفعُه على الاستئنافِ[1]. وقرأ أيضاً بفتح الياء وضمِّ الراء ورفعِ «أَضْغانُكم» فاعلاً بفعله. وابن عباس في آخرين «وتَخْرُجْ» بالتاء مِنْ فوقُ وضم الراء «أضغانُكم» فاعلٌ به. ويعقوب «ونُخْرِجْ» بنون العظمة وكسرِ الراء «أضغانَكم» نصباً.

وقُرِىء «يُخْرَجْ» بالياء على البناء للمفعولِ «أَضْغانُكم» رفعاً به. وعيسى كذلك إلَّا أنه نَصَبه بإضمار «أَنْ» عطفاً على مصدر متوهَّمٍ أي: يَكُنْ بُخْلُكُمْ وإخراجُ أضغانِكم.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾**: قال الزمخشري[2]: «هؤلاء» موصولٌ صلتُه «تَدْعُوْن» أي: أنتم الذين تَدْعُون، أو أنتم يا مخاطبون هؤلاء الموصوفون، ثم استأنف وصفَهم كأنهم قالوا: وما وَصْفُنا؟ فقيل: تَدْعُون». قلت: قد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشْبَعاً في سورة آل عمران[3].

قوله: «يَبْخَلُ عن نفسِه» بَخِلَ وضَنَّ يتعدَّيان بـ على تارةً وبـ عن أخرى. والأجودُ أَنْ يكونا[4] حالَ تَعدِّيهما بـ «عن» مضمَّنَيْن معنى الإمْساك.

قوله: «وإنْ تَتَوَلَّوْا» هذه الشرطيةُ عطفٌ على الشرطية قبلها، و «ثم لا يكونوا» عطفٌ على «يَسْتَبْدِلْ».

[تمَّت بعونه تعالى سورة محمد ﷺ]

---

(١) ويُخْرِجُ. انظر في أوجه قراءاتها: البحر ٨/٨٦، والمحتسب ٢/٢٧٣، والقرطبي ١٦/٢٥٧، والإتحاف ٢/٤٧٩.

(٢) الكشاف ٣/٥٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٢٣٥.

(٤) الأصل «يكون».

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿لِيغفرَ لك اللَّهُ﴾: متعلقٌ بفَتَحْنا، وهي لامُ العلةِ. وقال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: كيف جُعِل فتحُ مكةَ علةً للمغفرة؟ قلت: لم يُجْعَلْ علةً للمغفرةِ، ولكن لِما عَدَّد من الأمور الأربعة وهي: المغفرةُ، وإتمامُ النعمةِ، وهدايةُ الصراطِ المستقيم، والنصرُ العزيزُ؛ كأنه قال: يَسَّرْنا لك فتح مكة ونَصَرْناك على عدوِّك؛ لنجمعَ لك بين عِزِّ الدارَيْن وأغراضِ العاجلِ والآجل. ويجوزُ أَنْ يكونَ فَتْحُ مكةَ من حيث إنَّه جهادٌ للعدو سبباً للغفران والثواب». وهذا الذي قاله مخالِفٌ لظاهرِ الآية؛ فإنَّ اللامَ داخلةٌ على المغفرة، فتكونُ المغفرةُ علةً للفتح، والفتحُ مُعَلَّلٌ بها، فكان ينبغي أَنْ يقولَ: كيف جُعِل فتحُ مكةَ مُعَلَّلاً بالمغفرةِ؟ ثم يقول: لم يُجْعَلْ مُعَلَّلاً. وقال ابنُ عطية[٢]: «المرادُ هنا أنَّ اللَّهَ تعالى فَتَح لك لكي يجعلَ الفتح علامةً لغفرانه لك، فكأنها لامُ صيرورة» وهذا كلامٌ ماشٍ على الظاهر. وقال بعضُهم: إنَّ هذه اللامَ لامُ القسمِ والأصلُ: لَيَغْفِرَنَّ فكُسِرَتْ اللامُ تشبيهاً بـ لام كي، وحُذِفَتْ النونُ. ورُدَّ هذا: بأنَّ اللامَ لا تُكْسَرُ، وبأنَّها لا تَنْصِبُ المضارعَ. وقد

---

(١) الكشاف ٣/٥٤١.

(٢) المحرر ١٥/٨٧.

يقال: إنَّ هذا ليس بنصبٍ، وإنما هو بقاءُ الفتحِ الذي كان قبل نونِ التوكيد، بقي ليدُلَّ عليها، ولكنه قولٌ مردودٌ.

آ. (٥) قوله: ﴿لِيُدْخِلَ﴾: في متعلَّق هذه اللامِ أربعةُ أوجهٍ، أحدها: محذوفٌ تقديرُه: يَبْتَلي بتلك الجنود مَنْ شاء فيقبلُ الخيرَ مِمَّنْ أَهَّله له، والشرَّ مِمَّنْ قضى له به لِيُدْخِلَ ويُعَذِّب. الثاني: أنها متعلقةٌ بقولِه: «إنَّا فَتَحْنا». الثالث: أنَّها متعلقةٌ بـ «يَنْصُرَكَ». الرابع: أنها متعلقة بـ «يَزْدادوا». واسْتُشْكِل هذا: بأنَّ قولَه تعالى: «ويُعَذِّبَ» عطفٌ عليه، وازديادُهم الإِيمانَ ليس مُسَبَّباً عن تعذيبِ اللَّهِ الكفارَ. وأجيب: بأنَّ اعتقادَهم أنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الكفارَ يزيدُ في إيمانِهم لا محالة. وقال الشيخ[١]: «والازديادُ لا يكونُ سبباً لتعذيب الكفارِ. وأُجيب: بأنَّه ذُكِر لكونِه مقصوداً للمؤمنِ. كأنه قيل: بسببِ ازديادِكم في الإِيمان يُدْخِلُكم الجنة، ويُعَذِّبُ الكفار بأيديكم في الدنيا». وفيه نظرٌ؛ كان ينبغي أن يقولَ: لا يكونُ مُسَبَّباً عن تعذيب الكفارِ، وهذا يُشْبِهُ ما تقدَّم في «لِيغفرَ لك اللَّهُ»[٢].

قوله: «عندَ الله» متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنه حال مِنْ «فوزاً» لأنَّه صفتُه في الأصل. وجَوَّز أبو البقاء[٣] أَنْ يكون ظرفاً لمكانٍ، وفيه خلافٌ، وأَنْ يكونَ ظرفاً لمحذوفٍ دَلَّ عليه الفوز أي: يفوزون عند اللَّهِ. ولا يتعلَّق بـ «فَوْزاً» لأنَّه مصدرٌ؛ فلا يتقدَّم معمولُه عليه. ومَنْ اغْتَفَر ذلك في الظرفِ جَوَّزَه.

---

(١) البحر ٨/ ٩٠.

(٢) الآية ٢.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٣٨.

آ. (٦) قوله: ﴿الظانِّين بالله﴾: صفةٌ للفريقَيْن. وتقدَّم الخلافُ في «السوء» في التوبة[١]. وقرأ الحسن[٢] «السُّوء» بالضم فيهما.

آ. (٩) قوله: ﴿لِتُؤْمنوا﴾: قرأ[٣] «ليؤمنوا» وما بعده بالياء مِنْ تحت ابنُ كثير وأبو عمروٍ رُجوعاً إلى قولِه: «المؤمنين والمؤمنات». والباقون بتاءِ الخطاب. وقرأ[٤] الجحدري «تَعْزُرُوْه» بفتح التاء وضمِّ الزاي. وهو أيضاً وجعفر بن محمد كذلك إلَّا أنهما كسرا الزاي. وابنُ عباس واليماني «ويُعَزِّزُوه» كالعامَّةُ، إلَّا أنه بزاءَيْن من العزَّة. والضمائر المنصوبةُ راجعةٌ إلى الله تعالى. / [٨٠٨/أ] وقيل: على الرسول إلَّا الأخيرَ.

آ. (١٠) قوله: ﴿إنما يُبايِعون اللَّهَ﴾: خبرُ «إن الذين». و «يدُ اللَّهِ فوق أيديهم» جملةٌ حاليةٌ، أو خبرٌ ثانٍ. وهو ترشيحٌ للمجازِ في مبايعةِ الله. وقرأ[٥] تمام بن العباس «يُبايعون الله». والمفعولُ محذوفٌ أي: إنما يبايعونك لأجل الله.

قوله: «يَنْكُثُ» قرأ[٦] زيد بن علي «يَنْكِثُ» بكسر الكاف. والعامَّةُ على نصب الجلالة المعظمة[٧]. ورَفَعَها ابنُ أبي إسحاق[٨] على أنَّه تعالى

---

(١) انظر: الدر ٦/١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) القرطبي ١٦/٢٦٥، والبحر ٨/٩١.

(٣) السبعة ٦٠٣، والنشر ٢/٣٧٥، والبحر ٨/٩١، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٦٦، والحجة ٦٧١.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧٥، والبحر ٨/٩١.

(٥) المحتسب ٢/٢٧٥، والبحر ٨/٩١، ولم أقف على ترجمة تمام بن العباس.

(٦) البحر ٨/٩٢.

(٧) في قوله تعالى: «بما عاهد عليه الله».

(٨) المحرر ١٥/٩٦. ولم يذكر المصنف هنا أن حفصاً وحده ضم هاء عليه. انظر: السبعة ٦٠٣.

عاهدهم. وقرأ[1] نافع وابن كثير وابن عامر «فَسَنُؤْتيه» بنون العظمة. والباقون بالياءِ مِنْ تحت. وقرىء[2] «عَهِد عليه» ثلاثياً.

آ. (١١) قوله: ﴿شَغَلَتْنا﴾: حكى[3] الكسائيُّ عن ابن نُوح[4] أنه قرأ «شَغَّلَتْنا» بالتشديد.

قوله: «ضَرًّا» قرأ[5] الأخوان بضم الضاد. والباقون بفتحها فقيل: لغتان بمعنى كالفُقْر والفَقْر، والضُّعْف والضَّعْف. وقيل: بالفتح ضد النفع، وبالضم سوءُ الحال.

آ. (١٢) وقرأ عبد الله[6] «إلى أهلِهم» دونَ ياءٍ، بل أضاف الأهل مفرداً. وقُرِىء[7] «وزَيَّنَ» مبنياً للفاعل أي: الشيطان أو فِعْلُكم. و«كنتم قوماً بُوْراً» أي: صِرْتُم. وقيل: على بابها من الإخبار بكونهم في الماضي كذا. والبُوْرُ: الهَلاك. وهو يحتمل أن يكونَ هنا مصدراً أُخْبر به عن الجمع كقولِهِ[8]:

٤٠٧٧ـ يا رسولَ الإلهِ إنَّ لِساني
راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذ أنا بُوْرُ

---

(١) السبعة ٦٠٣، والنشر ٢/٣٧٥، والبحر ٨/٩٢، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٦٨، والحجة ٦٧٢.

(٢) البحر ٨/٩٢.

(٣) الشواذ ١٤١، والبحر ٨/٩٣.

(٤) في البحر إبراهيم بن نوح بن باذان. وفي طبقات القراء ١/١٤ «إبراهيم بن زاذان روى عن الكسائي، وفي التقريب ٦٠٨ «ابن شنبوذ عن قتيبة، عن الكسائي».

(٥) السبعة ٦٠٤، والنشر ٢/٣٧٥، والحجة ٦٧٢، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٦٨.

(٦) عبد الله بن مسعود. انظر: البحر ٨/٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٣/٦٥.

(٧) البحر ٨/٩٣.

(٨) تقدم برقم ٢٨٨٩.

ولذلك يَسْتوي فيه المفردُ والمذكرُ وضدُّهما. ويجوز أن يكون جمع بائرٍ كحائل وحُوْل في المعتلّ، وبازِل وبُزْل في الصحيح.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وَمَنْ لم يُؤْمِنْ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً أو موصولةً. والظاهرُ قائمٌ مقامَ العائدِ على كلا التقديرَيْن أي: فإنَّا أَعْتَدْنا لهم.

آ. (١٥) **قوله: ﴿يُريدون﴾**: يجوز أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأَنْ يكونَ حالاً من «المخلَّفون»، وأن يكونَ حالاً من مفعول «ذَرُوْنا».

قوله: «كلامَ الله» قرأ[١] الأخَوان «كَلِمَ» جمع كِلْمة. والباقون «كلامَ». وقرأ[٢] أبو حيوة «تَحْسِدُوْننا» بكسرِ السين.

آ. (١٦) **قوله: ﴿أو يُسْلِمون﴾**: العامَّةُ على رَفْعِه بإثبات النون عطفاً على «تُقاتلونهم» أو على الاستئنافِ أي: أو هم يُسْلِمون. وقرأ[٣] أُبَيٌّ وزيد بن علي بحذفِ النون نَصَباه بحذِفها. والنصبُ بإضمارِ «أَنْ» عند جمهور البصريين وبـ «أو» نفسِها عند الجرميِّ والكسائي، ويكون قد عَطَفَ مصدراً مؤولاً على مصدر متوهَّم. كأنه قيل: يكنْ قتال أو إسلامٌ. ومثلُه في النصبِ قولُ امرىء القيس[٤]:

٤٠٧٨ـ فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُك إنما
نُحاول مُلْكاً أو نموتَ فَنُعْذَرا

---

(١) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٣، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨/٩٤، والنشر ٢/٣٧٥، والقرطبي ١٦/٢٧١.

(٢) البحر ٨/٩٤.

(٣) القرطبي ١٦/٢٧٣، والبحر ٨/٩٤، والمحرر ١٥/١٠٢.

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥.

وقال أبو البقاء[1]: «أو بمعنى: إلاَّ[2] أَنْ، أو حتى».

آ. (١٨) **قوله: ﴿إذ يُبايِعُونَك﴾**: منصوبٌ بـ «رَضي» و «تحت الشجرة» يجوزُ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بـ «يُبايعونك»، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول. وفي التفسيرِ: أنه عليه السلام كان جالساً تحتها.

آ. (١٩) **قوله: ﴿ومغانِمَ كثيرةً﴾**: أي: وآتاكم مغانمَ، أو آتاهم مغانمَ، أو أثابَهم مغانم، أو أثابكم مغانمَ، وإنما قَدَّرْتُ الخطابَ والغَيْبَةَ؛ لأنه يُقرأ «يَأْخُذونها» بالغيبة ـ وهي قراءة العامَّةِ ـ «وتَأْخُذونها» بالخطاب، وهي[3] قراءةُ الأعمشِ وطلحةَ ونافعٍ في رواية سقلاب[4].

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ولتكونَ﴾**: يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ بعده، تقديرُه: ولِتَكونَ فَعَلَ ذلك. الثاني: أنَّه معطوفٌ على علةٍ محذوفةٍ، تقديرُه: وَعَدَ فعجَّل وكَفَّ لتنتَفِعوا ولتكونَ، أو لتشكروه ولتكونَ. الثالث: أنَّ الواوَ مزيدةٌ، والتعليلُ لِما قبلَه أي: وكَفَّ لتكونَ.

آ. (٢١) **قوله: ﴿وأُخْرىٰ﴾**: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدها: أَنْ تكونَ مرفوعةً بالابتداءِ، و «لم تَقْدِروا عليها» صفتُها. و «قد أحاط اللَّهُ بها» خبرُها. الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، مقدَّرٌ قبلها أي: وثَمَّ أُخْرى لم تَقْدِروا عليها. الثالث: أَنْ تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ على شريطةِ التفسيرِ، فيُقَدَّرُ الفعلُ مِنْ معنى المتأخِّر، وهو قد أحاط اللَّهُ بها أي: وقَضى اللَّهُ أخرىٰ.

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٨.

(٢) في المطبوعة «إلى».

(٣) البحر ٨/٩٦، والمحرر ١٥/١٠٧.

(٤) سقلاب بن شيبة أبو سعيد المصري قرأ على نافع، وروى عنه كتاب التمام، وروى عنه الأزرق. توفي سنة ١٩١. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٨.

الـرابع: أَنْ تكـونَ منصوبـةً بفعلٍ مضمـرٍ لا على شريـطةِ التفسير، بـل لدلالـةِ السِّيـاقِ أي: ووعَد أخـرى، أو وآتاكم أخـرى. الخـامس: أنْ تكـونَ مجـرورةً بـ «رُبَّ» مقدرةً، وتكونَ الواوُ واوَ «رُبَّ»، ذكره الـزمخشريُّ[1]. وفي المجـرورِ بعـد الواوِ المـذكورة خـلافٌ مشهورٌ: هـو برُبَّ مضمـرةً أم بنفسِ الواو. إلاَّ أنَّ الشيـخ[2] قال: «ولم تَـأْتِ رُبَّ جارَّةً في القـرآنِ على كثرةِ دَوْرِهـا» يعني جـارَّةً لفظاً، وإلاَّ فقد قيل: إنها جارَّةٌ تقديراً هنا وفي قوله: «رُبَمـا»[3] على قولنـا: إنَّ «ما» نكرةٌ موصوفة.

قوله: «قد أحاط اللَّهُ بها»/ يجوزُ أَنْ يكـونَ خبراً لـ «أُخْـرى» كما تقـدَّم، [٨٠٨/ب] أو صفةً ثانيةً إذا قيل: بأنَّ «أُخْرىٰ» مبتدأٌ، وخبرُها مضمرٌ أو حال أيضاً.

آ. **(٢٣) قـوله: ﴿سُنَّـةَ اللَّهِ﴾**: مصدرٌ مؤكِّـد لمضمـونِ الجملةِ المتقدمة أي: سَنَّ اللَّهُ ذلك سُنَّةَ.

آ. **(٢٤) قـوله: ﴿بمـا تَعْملون﴾**: قرأ[4] أبـو عمروٍ «يَعْلمـون» بالياء مِنْ تحتُ، رجوعاً إلى الغَيْبة في «أيديهم» و «عنهم» والبـاقون بـالخطاب، رجوعاً إلى الخطاب في قوله: «أيديكم» و «عنكم».

آ. **(٢٥) قوله: ﴿والهَدْيَ﴾**: العامَّـةُ على نصبِه. والمشهـورُ أنَّه نسقٌ على الضميـرِ المنصوبِ في «صَـدُّوْكم». وقيل: نُصِبَ على المعيَّـةِ. وفيه ضَعْفٌ لإمكان العطفِ. وقرأ[5] أبو عمروٍ في روايةٍ بجـرِّه عطفـاً على «المسجد

---

(١) الكشاف ٣/٥٤٧.

(٢) البحر ٨/٩٧.

(٣) الآية ٢ من الحجر.

(٤) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والنشر ٢/٣٧٥، والتيسير ٢٠١.

(٥) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٢، والبحر ٨/٩٨، والقرطبي ١٦/٢٨٤.

الحرام»، ولا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي: وعن نَحْرِ الهَدْي. وقُرِىء برفعِه على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ لم يُسَمَّ فاعلُه أي: وصُدَّ الهَدْيُ. والعامة على فتح الهاءِ وسكونِ الدالِ ورُوي عن أبي عمروٍ وعاصم وغيرِهما كسرُ الدالِ وتشديدُ الياء. وحكى ابن خالويه(١) ثلاثَ لغاتٍ: الهَدْيُ ــ وهي الشهيرةُ لغةُ قريشٍ ــ والهَدِيُّ والهَدَىٰ.

قوله: «مَعْكوفاً» حالٌ من الهدي أي: محبوساً يُقال: عَكَفْتُ الرجلَ عن حاجتِه. وأنكر الفارسيُّ تعديةَ «عَكَفَ» بنفسِه وأثبتَها ابنُ سيده(٢) والأزهريُّ(٣) وغيرُهما، وهو ظاهرُ القرآنِ لبناء اسمِ المفعول منه.

قوله: «أَنْ يَبْلُغَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه على إسقاطِ الخافضِ أي: عَنْ أَنْ، أو مِنْ أَنْ. وحينئذٍ يجوزُ في هذا الجارِّ المقدرِ أن يتعلَّقَ بـ «صَدُّوكم»، وأن يتعلَّقَ بمعكوفاً أي: مَحْبوساً عن بلوغِ محلِّه أو من بلوغِ مَحِلِّه. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجله، وحينئذٍ يجوز أن يكونَ علة للصدِّ، والتقدير: صَدُّوا الهَدْيَ كراهةَ أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّه، وأن يكون علةً لمعكوفاً أي: لأجل أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّه، ويكون الحبسُ من المسلمين. الثالث: أنه بدلٌ من الهَدْي بدلُ اشتمالٍ أي: صَدُّوا بلوغَ الهَدْيِ مَحِلَّه.

قوله: «لم تَعْلَموهم» صفةٌ للصِّنفَيْن وغَلَّب الذكورَ.

قوله: «أَنْ تَطَؤُوْهم» يجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ رجال ونساء، وغَلَّبَ الذكورَ كما تقدَّمَ، وأن يكونَ بدلاً مِنْ مفعول «تَعْلَموهم» فالتقدير على الأول: ولولا

---

(١) الشواذ ١٤٣.

(٢) المحكم لابن سيده ١/١٦٩. قال: عكفه عن حاجته يعكِفه ويعكُفه عَكْفاً: صرفه وحبسه.

(٣) تهذيب اللغة ١/٣٢١.

وَطْءُ رجالٍ ونساءٍ غيرِ معلومين، وتقدير الثاني: لم تعلموا وَطْأَهم، والخبرُ محذوفٌ تقديره: ولولا رجالٌ ونساء موجودون أو بالحضرة. وأمَّا جوابُ «لولا» ففيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه محذوفٌ لدلالةِ جواب لو عليه. والثاني: أنه مذكورٌ. وهو «لَعَذَّبْنا»، وجوابُ «لو» هو المحذوفُ، فَحَذَفَ من الأول لدلالةِ الثاني، ومن الثاني لدلالةِ الأول. والثالث: أنَّ «لَعَذَّبْنا» جوابُهما معاً وهو بعيدٌ إن أرادَ حقيقة ذلك. وقال الزمخشري[1] قريباً مِنْ هذا، فإنَّه قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «لو تَزَيَّلوا» كالتكرير لـ «لولا رجالٌ مؤمنون» لمَرْجِعِهما إلى معنىً واحدٍ، ويكون «لَعَذَّبْنا» هو الجوابَ». ومنع الشيخ[2] مرجِعَهما لمعنى واحدٍ قال: «لأنَّ ما تعلَّق به الأولُ غيرُ ما تعلَّق به الثاني»[3].

قوله: «فتُصيبَكم» نَسَقٌ على «أَنْ تَطَؤُوهم». وقرأ[4] ابن أبي عبلةَ وأبو حيوة وابنُ عونٍ «لو تَزايَلوا» على تفاعَلوا. والضمير في «تَزَيَّلوا» يجوز أَنْ يعودَ على المؤمنين فقط، أو على الكافرين أو على الفريقين أي: لو تَمَيَّز هؤلاء مِنْ هؤلاء لَعَذَّبْنا.

والوَطْءُ هنا: عبارةٌ عن القتلِ والدَّوْسِ. قال عليه السلام: «اللَّهم اشدُدْ وَطْأتك على مُضَرَ»[5]، وأنشدوا[6]:

---

(١) الكشاف ٥٤٨/٣.

(٢) البحر ٩٨/٨.

(٣) المطبوعة: «لأن ما تعلق به لولا الأولى غير ما تعلق به الثانية...».

(٤) البحر ٩٩/٨، والقرطبي ٢٨٨/١٦.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٣٣٩/٢، ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب: يهوي بالتكبير حين يسجد.

(٦) البيت لزهير. وليس في ديوانه، وهو في البحر ٩٨/٨، واللسان (وطأ)، والمحرر ١١٣/١٥، وشواهد الكشاف ٥٤٠/٤.

٤٠٧٩ـ ووَطِئْتَنا وَطْئاً على حَنَقٍ
وَطْءَ المقيَّدِ ثابِتَ الهَرْمِ

والمَعَرَّة: الإِثم.

قوله: «بغيرِ عِلْمٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مَعَرَّةٍ»، أو أَنْ يكونَ حالاً مِنْ مفعول «تُصيبكم». وقال أبو البقاء(١): «من الضمير المجرورِ» يعني في «منهم» ولا يَظْهر معناه، أو أن يتعلَّقَ بـ «يُصيبكم»، أو أن يتعلَّقَ بـ «تَطَؤُوْهم».

قوله: «لِيُدْخِلَ اللَّهُ» متعلقٌ بمقدرٍ أي: كان انتفاءُ التسليطِ على أهلِ مكةَ وانتفاءُ العذابِ لِيُدْخِلَ اللَّهُ.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إذ جَعَلَ﴾: العاملُ في الظرفِ: إما «لَعَذَّبْنا» أو «صَدُّوكم» أو اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به.

قوله: «في قلوبهم» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ جَعَلَ على أنها بمعنى أَلْقى فتتعدَّى لواحدٍ أي: إذ ألقى الكافرونَ في قلوبِهم الحميةَ، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ على أنها بمعنى صَيَّرَ.

قوله: «حَمِيَّةَ الجاهليةِ» بدلٌ مِنْ «الحميةَ» قبلها. والحميَّةُ: الأَنَفَةُ من الشيءِ. وأنشد للمتلمِّس(٢):

٤٠٨٠ـ ألا إنني منهمْ وعِرْضي عِرْضُهُمْ
كذا الرأسُ يَحْمي أنفَه أَنْ يُهَشَّما

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٣٩.

(٢) ديوانه ٢١، والبحر ٨/ ٩٩، ورواية العجز في الديوان:
كذي الأنفِ يحمي أنفَه أَنْ يُكَشَّما

وهي المَنْعُ، ووزنُها فعيلة، وهي مصدرٌ يقال: حَمَيْتُ عن كذا حَمِيَّةً.

قوله: «وكانوا أحَقَّ» الضميرُ يجوزُ أَنْ يعودَ على المؤمنين، وهو الظاهر أي: أحقَّ بكلمةِ التقوى من الكفار. وقيل: يعودُ على الكفار/ أي: كانت قُرَيْشٌ أَحَقَّ بها لولا جِرْمانُهم. [٨٠٩/أ]

آ. (٢٧) قوله: ﴿لقد صَدَق﴾: صَدَقَ يتعدَّىٰ لاثنين ثانيهما بحرفِ الجرِّ يُقال: صَدَقْتُكَ في كذا. وقد يُحْذَفُ كهذه الآيةِ.

قوله: «بالحَقِّ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يتعلَّق بـ «صدق». الثاني: أَنْ يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِدْقاً مُلْتَبساً بالحق. الثالث: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الرؤيا» أي: مُلْتبسةً بالحق. الرابع: أنَّه قسمٌ وجوابُه «لَتَدْخُلُنَّ» فعلى هذا يُوقف على «الرؤيا» ويُبْتَدَأُ بما بعدَها.

قوله: «لَتَدْخُلُنَّ» جوابُ قسمٍ مضمرٍ، أو لقوله: «بالحق» على ذلك القولِ. وقال أبو البقاء[1]: «و «لَتَدْخُلُنَّ» تفسيرٌ للرؤيا أو مستأنَفٌ أي: والله لَتَدْخُلُنَّ»، فجعل كونَه جوابَ قسمٍ قسيماً لكونِه تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يَصِحُّ البتةَ، وهو أَنْ يكونَ تفسيراً للرؤيا غيرَ جوابٍ لقسم، إلَّا أَنْ يريدَ أنه جوابُ قسمٍ، لكنه يجوزُ أَنْ يكونَ هو مع القسم تفسيراً، وأن يكونَ مستأنفاً غيرَ تفسيرٍ وهو بعيدٌ من عبارته.

قوله: «آمِنين» حالٌ مِنْ فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» وكذا «مُحَلِّقين ومُقَصِّرين»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «مُحَلِّقين» حالاً مِنْ «آمِنين» فتكونَ متداخلةً.

قوله: «لا تَخافون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأنْ يكونَ حالاً ثالثةً، وأَنْ يكونَ حالاً: إمَّا مِنْ فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» أو مِنْ ضميرِ «آمنين» أو «مُحَلِّقين»

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

أو «مقصِّرين». فإن كانَتْ حالاً مِنْ «آمِنين» أو حالاً من فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» فهي حالٌ للتوكيد و «آمنين» حالٌ مقاربةٌ، وما بعدها حالٌ مقدرةٌ إلَّا قولَه: «لا تَخافون» إذا جُعِل حالاً فإنها مقارنةٌ أيضاً.

آ. (٢٩) قوله: ﴿محمدٌ رسولُ اللَّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، لأنه لَمَّا تقدَّمَ: «هو الذي أَرْسَلَ رسولَه» دَلَّ على ذلك المقدَّرِ أي: هو أي: الرسولُ بالهدى محمدٌ، و «رسولُ» بدلٌ أو بيانٌ أونعتٌ، وأن يكونَ مبتدأً أو خبراً، وأن يكونَ مبتدأً و «رسولُ اللَّهِ» على ما تقدَّم من البدلِ والبيانِ والنعتِ. و «الذين معه» عطفٌ على «محمدٌ» والخبرُ عنهم قوله: «أشدَّاء على الكفار». وابن عامر[1] في روايةٍ «رسولَ الله» بالنصبِ على الاختصاصِ، وهي تؤيِّدُ كونَه تابعاً لا خبراً حالةَ الرفعِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «والذين» على هذا الوجه[2] مجروراً عطفاً على الجلالة أي: ورسولُ الذين آمنوا معه؛ لأنه لَمَّا أُرْسِل إليهم أُضيف إليهم فهو رسولُ اللَّهِ بمعنى: أنَّ اللَّهَ أرسله، ورسولُ أمتِه بمعنى: أنه مُرْسَلٌ إليهم، ويكون «أشدَّاءُ» حينئذٍ خبرَ مبتدأ مضمر أي: هم أشدَّاء. ويجوزُ أَنْ يكونَ تَمَّ الكلامُ على «رسولُ الله» و «الذين معه» مبتدأٌ و «أشدَّاءُ» خبره.

وقرأ الحسن[3] «أشداءَ، رحماءَ» بالنصبِ: إمَّا على المدحِ، وإمَّا على الحال من الضميرِ المستكنِّ في «معه» لوقوعِه صلةً، والخبرُ حينئذٍ عن المبتدأ.

قوله: «تَراهم رُكَّعاً سُجَّداً» حالان؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ، وكذلك «يَبْتَغُون»

---

(١) البحر ٨/١٠١، والكشاف ٣/٥٥٠، وأورد السمين هذه القراءة على هيئة جملة اعتراضية في الحاشية وليس موضعها هنا.
(٢) أي: وجه كون «والذين» عطفاً على «محمدٌ».
(٣) الإتحاف ٢/٤٨٣، والمحتسب ٢/٢٧٦، والبحر ٨/١٠٢، والقرطبي ١٦/٢٩٣.

يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وإذا كانَتْ حالاً فيجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثالثةً مِنْ مفعول «تَراهم» وأن تكونَ من الضمير المستترِ في «رُكَّعاً سجداً». وجَوَّز أبو البقاء[1] أَنْ يكونَ «سُجَّداً» حالاً مِنَ الضمير في «رُكَّعاً» حالاً مقدرة. فعلى هذا يكونُ «يَبْتَغون» حالاً من الضميرِ في «سُجَّداً» فتكونُ حالاً مِنْ حال، وتلك الحالُ الأولىٰ حالٌ مِنْ حال أخرى.

وقرأ[2] ابن يعمر «أَشِدًا» بالقصرِ، والقصرُ مِنْ ضرائر الأشعار كقوله[3]:

٤٠٨١ـ لا بـدَّ مِـنْ صَـنْـعـا وإنْ طـالَ الـسَّـفـرْ

فلذلك كانَتْ شاذَّةً. قال الشيخ[4]: «وقرأ عمرو بن عبيد «ورُضوانا» بضم الراء». قلت: هذه قراءةٌ متواترةٌ قرأها عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ عنه قَدَّمْتُها في سورة آل عمران[5]، واستثنيتُ له حرفاً واحداً وهو ثاني المائدة.

وقُرِىء[6] «سِيْمِياؤهم» بياء بعد الميمِ والمدِّ، وهي لغةٌ فصيحةٌ وأُنْشِد[7]:

٤٠٨٢ـ غـلامٌ رَمـاه الـلَّهُ بـالـحُـسْـن يـافـعـاً
لـه سِـيْـمِـيـاءُ لا تَـشُـقُّ عـلى الـبـصَـرْ

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.
(٢) البحر ٨/١٠٢.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٥١١، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ٢/٢١١.
(٤) البحر ٨/١٠٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/٦٨.
(٦) البحر ٨/١٠٢، والشواذ ١٤٢.
(٧) تقدم برقم ١٠٨٧.

وتقدَّم الكلامُ عليها وعلى اشتقاقِها في آخر البقرة[1]. و «في وجوهِهم» خبرُ «سِيماهم».

قوله: «مِنْ أَثَرِ السُّجودِ» حال من الضمير المستتر في الجارِّ، وهو «في وجوههم». والعامَّةُ «مِنْ أَثَرِ» بفتحتين، وابن هرمز[2] بكسرٍ وسكون، وقتادة «مِنْ آثارَ» جمعاً.

قوله: «ذلك مَثَلُهم» «ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم من وَصْفِهم بكونهم أَشِدَّاءَ رُحَماءَ لهم سِيما في وجوههم، وهو مبتدأ خبرُه «مَثَلُهم» و «في التوراة» حالٌ مِنْ «مَثَلُهم» والعاملُ معنى الإشارة.

قوله: «ومَثَلُهم في الإنْجيل» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مبتدأٌ وخبرُه «كزَرْعٍ» فيُوقَفُ على قوله: «في التوراة» فهما مَثَلان. وإليه ذهب ابن عباس.
[٨٠٩/ب] والثاني: أنه معطوفٌ على «مَثَلُهم» الأولِ، فيكونُ مَثَلاً/ واحداً في الكتابَيْن، ويُوْقَفُ حينئذٍ على «الإنجيل» وإليه نحا مجاهدٌ والفراء[3]، ويكون قولُه على هذا: «كزَرْع» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: مَثَلُهم كزَرْعٍ، فَسَّر بها المثل المذكور. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «مَثَلُهم» أي: مُماثِلين زَرْعاً هذه صفتُه. الثالث: أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: تمثيلاً كزرع، ذكره أبو البقاء[4]. وليس بذاك. وقال الزمخشريُّ[5]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» إشارةً مُبْهَمَةً أُوْضِحَتْ بقولِه: «كَزَرْع» كقوله: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابرَ»[6]».

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٦٢٢.
(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٢، والبحر ٨/١٠٢، والإتحاف ٢/٤٨٤.
(٣) معاني القرآن ٣/٦٩.
(٤) الإملاء ٢/٢٣٩.
(٥) الكشاف ٣/٥٥١.
(٦) الآية ٦٦ من الحجر.

قوله: «أَخْرَجَ شَطْأَه» صفةٌ لزرع. وقرأ[1] ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقون بإسكانها، وهما لغتان. وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِىءَ بها في الشاذِّ: فقرأ أبو حيوةَ «شَطاءَه» بالمدِّ، وزيد بن علي «شَطاه» بألفٍ صريحةٍ بعد الطاءِ، فاحتملَتْ أَنْ تكونَ بدلاً من الهمزةِ بعد نقلِ حركتِها إلى الساكنِ قبلَها على لغةِ مَنْ يقولُ[2]: المَراةُ والكَماةُ بعد النقلِ، وهو مقيسٌ عند الكوفيين، واحتملَ أَنْ يكونَ مقصوراً من الممدود. وأبو جعفر ونافعٌ في روايةٍ «شَطَه» بالنقل والحَذفِ وهو القياسُ. والجحدري «شَطْوَه» أبدل الهمزة واواً، إذ تكونُ لغةً مستقلةً. وهذه كلُّها لغاتٌ في فراخِ الزَّرْع. يقال: شَطَأَ الزَّرْعُ وأَشْطَأَ أي: أخرجَ فِراخَه. وهل يختصُّ ذلك بالحِنْطة فقط، أو بها وبالشعيرِ فقط، أو لا يختصُّ؟ خلاف مشهور قال[3]:

٤٠٨٣ـ أَخْرج الشَّطْءَ على وجهِ الثَّرى
ومِنَ الأشجارِ أفنانَ الثمرْ

قوله: «فآزَرَه» العامَّةُ على المدِّ وهو على أَفْعَل. وغَلَّطوا مَنْ قال: إنه فاعَلَ كمجاهدٍ وغيرِه بأنَّه لم يُسْمَعْ في مضارِعه يُؤَازِرُ بل يُؤْزِرُ. وقرأ[4] ابن ذكوان «فَأَزَرَه» مقصوراً جعله ثلاثياً. وقُرِىء «فأَزَّرَه» بالتشديدِ والمعنىٰ في الكلِّ: قَوَّاه.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٢/٣٧٥، والقرطبي ١٦/٢٩٥.

(٢) انظر: الممتع ٤٠٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٦/٢٩٤، والبحر ٨/١٠٢.

(٤) السبعة ٦٠٥، والتيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٤، والنشر ٢/٢٧٥، والقرطبي ١٦/٢٩٥.

وقيل: ساواه. وأُنْشد[1]:

٤٠٨٤ـ بِمَحْنِيَةٍ قد آزَرَ الضالُّ نَبْتَها
مَجَرَّ جُيُوشٍ غانِمِيْنَ وخُيَّبِ

قوله: «على سُوْقِه» متعلِّقٌ بـ «اسْتوى»، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: كائناً على سُوْقِه أي: قائماً عليها. وقد تقدَّم في النمل أن قنبلاً[2] يقرأ «سُؤْقِه» بالهمزةِ الساكنة كقوله[3]:

٤٠٨٥ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِين إليَّ موسى
....

وبهمزةٍ مضمومةٍ بعدها واوٌ[4] كقُرُوْح، وتوجيهُ ذلك. والسُّوْق: جمع ساق.

قوله: «يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ» حالٌ أي: مُعْجِباً، وهنا تَمَّ المَثَلُ.

قوله: «لِيَغيظَ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه متعلِّقٌ بـ «وَعَدَ»؛ لأنَّ الكفارَ إذا سَمِعوا بعِزِّ المؤمنين في الدنيا وما أُعِدَّ لهم في الآخرة غاظَهم ذلك. الثاني: أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ دَلَّ عليه تشبيهُهم بالزَّرْعِ في نَمائِهم وتَقْوِيتِهم. قاله

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٤٥. والمحنية: حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع فيه. والضال: شجر. فقد لحق النبت بالشجر في هذه المحنية. وهذه المحنية في موضع مرور الجيوش من غانم وخائب، فلا ينزلها أحد ليرعاها خوفاً من الجيوش وهذا أوفر لخِصبها.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤٤.

(٣) تقدم برقم ١٢٨.

(٤) «سُؤُوْقه» وانظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٥، والحجة ٦٧٥، والنشر ٢/٣٣٨، والتيسير ١٦٨، والبحر ٨/١٠٣.

الزمخشري[1] أي: شَبَّههم اللَّهُ بذلك ليَغيظَ. الثالث: أنه متعلِّقٌ بما دَلَّ عليه قولُه: «أَشِدَّاء على الكفار» إلى آخره أي: جعلهم بهذه الصفاتِ ليَغيظَ.

قوله: «مِنْهم» «مِنْ» هذه للبيانِ لا للتبعيضِ؛ لأنَّ كلَّهم كذلك فهي كقولِه: «فاجْتَنبوا الرِّجسَ من الأوثان»[2]. وقال الطبري[3]: «منهم أي: من الشَّطْء الذي أخرجه الزرعُ، وهم الداخلون في الإسلامِ إلى يومِ القيامة»، فأعاد الضميرَ على معنىٰ الشَّطْءِ، لا على لفظِه، وهو معنى حسنٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفتح]

---

(١) الكشاف ٣/٥٥١.

(٢) الآية ٣٠ من الحج.

(٣) الطبري ٢٦/١١٥. ولم يرد قوله: «إلى يوم القيامة» في مطبوعة الطبري.

فهرس

●●●

الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ المَعْرُوفِ بالسَّمِينِ الحَلَبِيّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط
الأستاذ المُشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة
المَعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء العاشر

دار القلم
دمشق

سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لا تُقَدِّمُوا﴾: العامَّةُ على ضمِّ التاءِ وفتحِ القافِ وتشديدِ الدالِ مكسورةً، وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّه متعدٍّ، وحُذِفَ مفعولُه: إمَّا اقتصاراً كقولهم: هو يعطي ويمنع، «وكُلوا واشْربوا»[١]، وإمَّا اختصاراً للدلالةِ عليه أي: لا تُقَدِّموا ما لا يَصْلُحُ. والثاني: أنه لازمٌ نحو: وَجَّه وتَوَجَّه، ويَعْضُدُه قراءةُ[٢] ابنِ عباس والضَّحَّاك «لا تَقَدَّمُوا» بالفتح في الثلاثة، والأصلُ: لا تَتَقَدَّمُوْا فحذَف إحدىٰ التاءَيْن. وبعضُ المكِّيين «لا تَّقَدَّمُوْا» كذلك،/ إلاَّ أنَّه بتشديد التاء [٨١٠/أ] كتاءات البزي. والمتوصَّلُ إليه بحرفِ الجرِّ في هاتَيْن القراءتَيْن أيضاً محذوفٌ أي: لا تَتَقَدَّموا إلى أمرٍ من الأمور. وقُرِىء «لا تُقْدِموا» بضمِّ التاءِ وكسرِ الدال مِنْ أَقْدَمَ أي: لا تُقْدِموا على شيءٍ.

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ تَحْبَطَ﴾: مفعولٌ من أجلِه. والمسألةُ من التنازعِ لأنَّ كُلاًّ مِنْ قولِه: «لا تَرْفَعوا» و «لا تَجْهروا له» يَطْلُبه من حيث

---

(١) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧٨، والإتحاف ٢/٤٨٥، والقرطبي ١٦/٣٠٠، والبحر ٨/١٠٥، والنشر ٢/٣٧٥.

المعنى، فيكون معمولاً للثاني عند البصريين في اختيارِهم، وللأولِ عند الكوفيين. والأولُ أَصَحُّ للحَذْفِ من الأولِ أي: لِأَنْ تحبطَ. وقال أبو البقاء[1]: «إنها لامُ الصيرورة» ولا حاجةَ إليه. «وأنتم لا تَشْعرون» حالٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿أولئكَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «أولئك» مبتدأ، و «الذين» خبرُه. والجملةُ خبر «إنَّ» ويكونُ «لهم مغفرةٌ» جملةً أخرى: إمَّا مستأنفةً وهو الظاهرُ، وإمَّا حاليةً. ويجوزُ أَنْ يكونَ «الذين امتحنَ» صفةً لـ «أولئك» أو بدلاً منه أو بياناً، و «لهم مغفرةٌ» جملةٌ خبريةٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» هو الخبرَ وحده، و «مغفرةٌ» فاعلٌ به.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ وراءِ﴾: «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. وفي كلامِ الزمخشريِّ[2] ما يمنعُ أنَّ «مِنْ» تكونُ لابتداءِ الغاية وانتهائِها. قال: «لأن الشيءَ الواحدَ لا يكونُ مَبْدَأً للفعلِ ومنتهىً له» وهذا أثبتَه بعضُ الناس[3]، وزعم أنَّها تَدُلُّ على ابتداءِ الفعلِ وانتهائِه في جهةٍ واحدةٍ نحو: «أَخَذْتُ الدرهمَ من الكيس»[4]. والعامَّةُ على «الحُجُرات» بضمتين. وأبو جعفر[5] وشَيْبَةُ بفتحها[6]. وابنُ أبي عبلةَ بإسكانها وهي ثلاثُ لغاتٍ تقدَّم تحقيقُها

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٠.
(٢) الكشاف ٣/ ٥٥٨.
(٣) انظر: البحر ٨/ ١٠٨.
(٤) قالوا: فالكيس محلٌّ لابتداء الأخذ منه وانتهائه معاً.
(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٨٥، والنشر ٢/ ٣٧٦، والقرطبي ١٦/ ٣١٠، والبحر ٨/ ١٠٨.
(٦) الحُجَرات.

في البقرة في قوله: «في ظُلُمات»[١]. والحُجْرَةُ فُعْلَة بمعنى مَفْعولة كغُرْفة بمعنى مَغْروفة.

آ. (٥) قوله: ﴿ولو أنَّهم صَبَروا﴾: قد تقدَّم مِثْلُه. وجعله الزمخشري[٢] فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ أي: ولو ثَبَتَ صبرُهم، وجعل اسمَ كان ضميراً عائداً على هذا الفاعلِ. وقد تقدَّم أنَّ مذهب سيبويهِ[٣] أنها في محلِّ رفع بالابتداءِ، وحينئذٍ يكون اسمُ كان ضميراً عائداً على صبرِهم المفهومِ من الفعل.

آ. (٦) قوله: ﴿أَنْ تُصِيْبوا﴾: مفعولٌ له، كقولِه: «أَنْ تَحْبَطَ»[٤].

آ. (٧) قوله: ﴿لو يُطِيعُكم﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً: إمَّا من الضميرِ المجرور مِنْ «فيكم»، وإمَّا من المرفوعِ المستترِ في «فيكم» لوقوعِه خبراً. ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[٥] منعَ هذا لأدائِه إلى تنافرِ النَّظْمِ. ولا يَظْهر ما قاله بل الاستئناف واضحٌ أيضاً. وأتى بالمضارعِ بعد «لو» دلالةً على أنه كان في إرادتِهم استمرارُ عملِه على ما يتقوَّلون.

قوله: «ولكنَّ اللَّهَ» الاستدراكُ هنا من حيث المعنى لا من حيث

(١) الآية ١٧ من البقرة. ولم يتقدم شيء.

(٢) الكشاف ٣/ ٥٥٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٠، وانظر: الدر المصون ٢/ ٤٨.

(٤) الآية ٢ من الحجرات.

(٥) الكشاف ٣/ ٥٦٠.

اللفظُ؛ لأنَّ مَنْ حُبِّبَ إليه الإيمانُ غايَرَتْ صفتُه صفةَ مَنْ تقدَّم ذِكْرُه.

وقوله: «أولئك هم» التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبَةِ.

آ. (٨) قوله: ﴿فَضْلاً﴾: يجوز أَنْ ينتصِبَ على المفعولِ من أجله. وفيما ينصِبُه وجهان، أحدهما: قوله: «ولكنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إليكم»، وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ مِنْ قولِه: «أولئك هم الراشدون». والثاني: أنه الراشدون. وعلى هذا فكيف جازَ مع اختلاف الفاعلِ لأنَّ فاعلَ الرُّشدِ غيرُ فاعلِ الفضل؟ فأجاب الزمخشريُّ[١]: بأنَّ الرُّشْدَ لَمَّا وقع عبارةً عن التحبيب والتزيين والتكريهِ مسندةً إلى أسمائِه صار الرُّشد كأنه فِعْلُه». وجَوَّزَ أيضاً أَنْ ينتصِبَ بفعلٍ مقدرٍ أي: جرىٰ ذلك أو كان ذلك. قال الشيخ[٢]: «وليس مِنْ مواضِع إضمارِ «كان»، وجَعَلَ كلامَه الأولَ اعتزالاً. وليس كذلك؛ لأنه أراد الفعلَ المسندَ إلى فاعلِه لفظاً، وإلاَّ فالتحقيقُ أنَّ الأفعالَ كلَّها مخلوقةٌ للَّهِ تعالىٰ، وإنْ كان الزمخشريُّ غيرَ موافقٍ عليه. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة السابقةِ لأنها فضلٌ أيضاً. إلاَّ أنَّ ابنَ عطيةَ[٣] جعله من المصدرِ المؤكِّد لنفسِه. وجَوَّزَ الحوفيُّ أن ينتصبَ على الحالِ وليسَ بظاهرٍ، ويكون التقديرُ: مُتَفَضِّلاً مُنَعِّماً، أو ذا فضلٍ ونِعْمة.

آ. (٩) قوله: ﴿اقْتَتَلوا﴾: عائدٌ على أفراد الطائفتَيْن، كقوله:

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٦٢.

(٢) البحر ٨/ ١١١.

(٣) المحرر ١٥/ ١٣٩.

«هـذان خَصْمـان اخْتصمـوا»[1] وفـي «بينهمـا» علـى اللفـظ. وقـرأ[2] ابن أبـي عبلة «اقْتتلَتا» مراعِياً لِلَّفْظ. وزيد بن علي وعبيد بن عمير «اقتتلا» أيضاً، إلاَّ أنه ذَكَّر الفعلَ باعتبار الفريقَيْن، أو لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ.

قوله: «حتى تَفِيْءَ» العامَّةُ على همزِه مِنْ فاء يَفيء أي: رَجَعَ كجاء يجيْء. والزهري[3] بياءٍ مفتوحةٍ كمضارع وَفَىٰ، وهذا على لغةِ مَنْ يَقْصُرُ فيقـول: جـا، يَجي، دونَ همزٍ، وحينئـذ فَتَحَ الياءَ لأنهـا صـارَتْ حـرفَ الإعراب./ [٨١٠/ب]

آ. (١٠) قـولـه: ﴿بَيْـنَ أَخَـوَيْكُـمْ﴾: العـامَّـةُ علـى التثنيـةِ، وزيدبن ثابت[4] وعبد الله والحسن وحماد بن سلمة وابن سيرين «إخوانِكم» جمعاً على فِعْلان. وقد تقدَّم أنَّ «الإخوان» تَغْلِبُ في الصداقة، والإخْوَة في النَّسَب. وقـد يُعْكس كهـذه الآيـةِ. ورُوي عـن أبـي عمروٍ وجمـاعـةٍ «إخْـوَتِكـم» بـالتـاء مِنْ فـوقُ. وقـد رُوي عـن أبـي عمروٍ أيضـاً القـراءاتُ الثلاثُ.

وتقـدَّم الخـلاف[5] فـي «القـوم». وجَعَلـه الـزمخشـريُّ[6] هنـا جمعـاً

(١) الآية ١٩ من الحج.

(٢) البحر ٨/ ١١٢، والقرطبي ١٦/ ٣١٦.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ١/ ٣٨٦، والقرطبـي ١٦/ ٣١٦، والبحر ٨/ ١١٢، والشواذ ١٤٣.

(٤) انظـر فـي قـراءاتهـا: السبعـة ٦٦٠، والحجـة ٦٧٥، والنشـر ٢/ ٣٧٦، والبحـر ٨/ ١١٢، والقرطبي ١٦/ ٣٢٣، والمحتسب ٢/ ٢٧٨.

(٥) انظر: الدر المصون ١/ ٣٦٠.

(٦) الكشاف ٣/ ٥٦٥.

لـ «قائم» قال: «كصَوْمٍ وزَوْرٍ جمع صائم وزائر» وفَعْل ليس من أبنية التكسير إلَّا عند الأخفش[1] نحو: رَكْب وصَحْب.

وقرأ[2] أُبَـيٌّ وعبد الله «عَسَوْا» و «عَسَيْنَ» جعلاها ناقصةً وهي لغةُ تميم. وقرأ العامَّةُ لغة الحجاز. وقرأ[3] الحسن والأعرج «ولا تَلْمُزوا» بالضمِّ. واللَّمْزُ بالقول وغيرِه، والهَمْزُ باللسانِ فقط.

قوله: «ولا تَنابزُوا» التنابُزُ: تفاعُلٌ من النَّبْزِ، وهو التداعِي بالنَّبْزِ. والنَّزْبُ، وهو مقلوبٌ منه لقلةِ هذا وكثرةِ ذاك ويُقال: تنابَزُوا وتنازَبُوا إذا دعا بعضُهم بعضاً بلقَبِ سُوْءٍ. وأصلُه من الرَّفْعِ كأنَّ النَّبْزَ يَرْفَعُ صاحبَه فيشاهَدُ، واللَّقَبُ: ما أَشْعَرَ بضَعَة المُسَمَّىٰ كقُفَّة وبَطَّة، أو رِفْعَتِه كالصِّدِّيق وعتيق والفاروق وأسدِ الله وأسدِ رسوله، وله مع الاسم والكنيةِ أحكامٌ ذكَرْتُها في النحو[4].

آ. (١٢) **قوله: ﴿إِثْمٌ﴾**: جعلَ الزمخشريُّ[5] همزه بدلاً من واوٍ. قال: «لأنه يَثِمُ الأعمال أي: يكسِرُها»[6] وهذا غيرُ مُسَلَّمٍ بل تلك مادةٌ أخرى. ولا تَجَسَّسوا: التجسُّسُ: التتبُّع، ومنه الجاسوسُ والجَسَّاسَةُ. وجَواسُّ الإنسان وحواسُّه: مشاعِرُه، وقد قرأ[7] هنا بالحاء الحسنُ وأبو رجاء وابن سيرين.

---

(١) انظر: معاني القرآن له ٥٠٤.
(٢) البحر ٨/ ١١٣، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٧٢.
(٣) الإتحاف ٢/ ٤٨٦، والقرطبي ١٦/ ٣٢٧، والنشر ٢/ ٢٨٠، والبحر ٨/ ١١٣.
(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٤٩٨.
(٥) الكشاف ٣/ ٥٦٨.
(٦) قال: «بإحباطه» ووَثَم الشيء: كسره.
(٧) الإتحاف ٢/ ٤٨٦، والبحر ٨/ ١١٤، والقرطبي ١٦/ ٣٣٢.

قوله: «مَيْتاً» نصبٌ على الحالِ من «لحم» أو «أخيه» وتقدَّم الخلافُ في «مَيْتا»[1].

قوله: «فَكَرِهْتُموه» قال الفراء[2]: «تقديرُه: فقد كرهتموه فلا تَفْعَلُوه». وقال أبو البقاء[3]: «المعطوفُ عليه محذوفٌ تقديره: عَرَضَ عليكم ذلك فكرِهْتموه، والمعنى: يُعْرَضُ عليكم فتكرهونه. وقيل: إنْ صَحَّ ذلك عندكم فأنتم تَكْرهونه» وقيل: هو خبرٌ بمعنى الأمرِ كقولهم: «اتقى اللَّهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه». وقرأ[4] أبو حيوةَ والجحدري «فَكُرِّهْتُموه» بضمِّ الكاف وتشديدِ الراءِ عُدِّيَ بالتضعيفِ إلى ثانٍ، بخلافِ قولِه أولاً: «وكَرَّه إليكم الكفرَ»[5]، فإنه وإنْ كان مُضَعَّفاً لم يَتَعَدَّ إلاَّ لواحدٍ لتضمُّنِه معنى بَغَّض.

آ. (١٣) قوله: ﴿وجَعَلْناكم شُعوباً وقبائلَ﴾: الشُّعوب: جمع شَعْب وهو أعلى طبقاتِ الأنسابِ، وذلك أن طبقاتِ النَّسَبِ التي عليها العربُ ستٌّ: الشَّعْبُ والقبيلة والعِمارة والبَطْنُ والفَخِذُ والفَصيلةُ، وكلُّ واحدٍ يَدْخُل فيما قبله، فالفصيلةُ تَدْخُلُ في الفَخِذ، والفَخِذُ في البطن. وزاد بعضُ الناسِ بعد الفَخِذ العشيرة، فجعلها سبعاً وسُمِّيَ الشَّعبُ شعباً لتشَعُّبِ القبائلِ منه، والقبائل سُمِّيَتْ بذلك لتقابُلها، شُبِّهَتْ بقبائلِ الرأسِ وهي قطعٌ متقابلةٌ. وقيل: الشُّعوب في العجم، والقبائل في

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/١٠٣.

(٢) معاني القرآن له ٣/٧٣.

(٣) الإملاء ٢/٢٤٠.

(٤) الشواذ ١٤٣، والبحر ٨/١١٥.

(٥) في الآية ٧.

العرب، والأسباطُ في بني إسرائيل[1]. وقيل: الشعبُ النَسبُ الأبعدُ، والقبيلةُ الأقربُ. وأنشد[2]:

٤٠٨٦ـ قبائلُ مِنْ شُعوبٍ ليس فيهِمْ
كريمٌ قد يُعَدُّ ولا نَجيبُ

والنسَبُ إلى الشَّعْب «شَعوبيَّة» بفتح الشين[3]، وهم جيلٌ يَبْغَضون العربَ.

قوله: «لِتَعارَفوا» العامَّةُ على تخفيفِ التاء، والأصلُ: لتتعارفوا فحذفَ إحدى التاءَيْن. والبزيُّ[4] بتشديدِها. وقد تقدَّم ذلك في البقرة[5]. واللام متعلقةٌ بجَعَلْناكم. وقرأ الأعمش بتاءَيْن وهو الأصلُ الذي أدغمه البزيُّ وحَذَفَ منه الجمهورُ. وابن عباس: «لِتَعْرِفُوا» مضارعَ عَرَفَ. والعامَّةُ على كسرِ «إنَّ أكْرَمَكم». وابن عباس[6] على فتحها: فإنْ جَعَلْتَ اللامَ لامَ الأمرِ ـ وفيه بُعْدٌ ـ اتَّضَحَ أَن يكونَ قولُه: «أنَّ أَكْرَمَكم» بالفتح مفعولَ العِرْفان، أَمَرَهم أَنْ يَعْرِفوا ذلك، وإنْ جَعَلْتَها للعلة لم يظهرْ أَنْ يكونَ مفعولاً؛ لأنه لم يَجْعَلْهم شعوباً وقبائلَ ليعرِفوا ذلك، فينبغي أن يُجْعَلَ المفعولُ محذوفاً واللامُ للعلة أي: لِتَعْرِفوا الحقَّ؛ لأنَّ أكرَمَكم.

---

(١) انظر: المحرر ١٥/ ١٥٤.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/ ١١٦، والقرطبي ١٦/ ٣٤٤.
(٣) كذا في الأصل. وفيه نظر فالذي يُصَغِّر من شأن العرب يقال له شُعوبيّ بضم الشين انظر: اللسان (شعب).
(٤) انظر في قراءاتها: التيسير ٨٣، والنشر ٢/ ٢٢٢، والبحر ٨/ ١١٦، والشواذ ١٤٤، والمحتسب ٢/ ٢٨٠.
(٥) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٠٠.
(٦) القرطبي ١٦/ ٣٤٥، والبحر ٨/ ١١٦.

آ. (١٤) قوله: ﴿ولَمَّا يَدْخُلِ﴾: هذه الجملةُ مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. وجعلها الزمخشريُّ[١] حالاً من الضميرِ في «قولوا». وقد تقدَّم[٢] الكلامُ في «لَمَّا» وما تدلُّ عليه والفرقُ بينها وبينَ «لم». وقال الزمخشري[٣]: «فإنْ قلت: هو[٤] بعدَ قولِه: «لم تؤمنوا» يُشْبِهُ التكريرَ من غير استقلالٍ بفائدةٍ مُتَجدِّدة. قلت: ليس كذلك فإنَّ فائدةَ قولِه: «لم تؤمنوا» هو تكذيبُ دَعْواهم. و«لَمَّا يَدْخُلِ» توقيتٌ لِما أُمِروا به أَنْ يقولوه» ثم قال: «وما في «لَمَّا» مِنْ معنى التوقع دليلٌ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ». قال الشيخ[٥]: «ولا أدري مِنْ أيِّ وجه يكونُ المنفيُّ بـ «لَمَّا» يقعُ بعدُ»؟ قلت: لأنَّها لنفيِ قد فَعَلَ، و «قد» للتوقع.

قوله: «لا يَلِتْكُمْ» قرأ[٦] أبو عمروٍ و «لا يَأْلِتْكُمْ» بالهمز مِنْ أَلَتَه يَأْلُتُهُ بالفتح في الماضي، والكسرِ والضم في المضارع، والسوسيُّ يُبْدل الهمزةَ ألفاً على أصلِه. والباقون «يَلِتكم» مِنْ لاته يَلِيتُه كباعه يَبيعه، وهي لغةُ الحجازِ، والأولى لغة غطفانَ وأَسَدٍ. وقيل: هي مِنْ وَلَتَه يَلِتُه كوَعَده يَعِدُه، فالمحذوفُ على القولِ الأول عينُ الكلمةِ ووزنُها يَفِلْكم، وعلى الثاني فاؤُها ووزنها يَعِلْكم. ويقال أيضاً: ألاتَه يُليته/ كأَباعه يُبِيعه، وآلَتَه [٨١١/أ] يُؤْلِتُه كآمَنَ يُؤْمِنُ. وكلُّها لغاتٌ في معنى: نَقَصَه حَقَّه. قال الحطيئة[٧]:

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٧٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٨١.

(٣) الكشاف ٣/ ٥٧٠.

(٤) أي قوله: «ولَمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم».

(٥) البحر ٨/ ١١٧.

(٦) السبعة ٦٠٦، والبحر ٨/ ١١٧، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٦/ ٣٤٨، والحجة ٦٧٦.

(٧) ديوانه ١٣٥، واللسان (ألت). والمغلغلة: الرسالة. جهد: حقّ.

٤٠٨٧ـ أَبْلِـغْ سَـراةَ بنـي سعـدٍ مُغَلْغَلَـةً
جَهْـدَ الـرسـالـةِ لا أَلْتـاً ولا كَـذِبـاً

وقال رؤبة[١]:

٤٠٨٨ـ وليلـةٍ ذاتِ نـدىً سَـرَيْـتُ
ولـم يَلِتْنـي عـن سُـراهـا ليـتُ

أي: لم يَمْنَعْني ويَحْبِسْني.

آ. (١٦) **قوله: ﴿أَتُعَلِّمون﴾**: هذه منقولةٌ بالتضعيفِ مِنْ عَلِمْتُ به بمعنى شَعَرْتُ به، فلذلك تَعَدَّتْ لواحدٍ بنفسِها ولآخرَ بالباء.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أَنْ أَسْلَموا﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنَّه مفعولٌ به؛ لأنه ضُمِّن «يَمُنُّون» معنى يَعْتَدُّون، كأنه قيل: يَعْتَدُّون عليك إسلامَهم مانِّيْنَ به عليك؛ ولهذا صَرَّح بالمفعولِ به في قولِه: «لا تَمُنُّوا عليَّ إسلامَكم» أي: «لا تَعْتَدُّوا عليَّ إسلامَكم» كذا استدلَّ الشيخُ[٢] بهذا. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ انتصابَ «إسلامَكم» على المفعولِ به، بل يجوزُ فيه المفعولُ مِنْ أجلِه، كما يجوزُ في محلِّ «أَنْ أَسْلَموا» وهو الوجهُ الثاني فيه، أي: يمنُّون عليك لأجلِ أَنْ أَسْلَمُوا، فكذلك في قولِه: «لا تَمُنُّوا عليَّ إسلامَكم» وشروطُ النصبِ موجودةٌ، والمفعولُ له متى كان مضافاً استوى جَرُّه بالحرفِ ونصبُه.

وقوله: «أَنْ هَداكم» كقولِه: «أن أَسْلَموا». وقرأ[٣] زيد بن علي

(١) ليس في ديوانه، وهو في اللسان (ليت).
(٢) البحر ٨/ ١١٧.
(٣) البحر ٨/ ١١٨، والقرطبي ١٦/ ٣٥٠.

«إذ هَداكم» بـ «إذ» مكانَ «أَنْ» وهي تفيد التعليلَ. وجوابُ الشرطِ مقدرٌ أي: فهو المانُّ عليكم لا أنتم عليه وعليّ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿واللَّهُ بصيرٌ بما تَعْملون﴾**: ابن كثير[1] بالغَيْبة نظراً لقولِه: «يَمُنُّون» وما بعده، والباقون بالخطابِ نظراً إلى قولِه: «لا تَمُنُّوا عليَّ إسلامَكم» إلى آخره.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحجرات]

(١) السبعة ٦٠٦، والحجة ٦٧٧، والنشر ٢/٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٦/٣٥٠، والبحر ٨/١١٨.

سورة قٓ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والقرآنِ﴾: قَسَمٌ. وفي جوابِه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: «قد عَلِمْنا ما تَنْقُصُ الأرضُ». الثاني: «ما يُبَدَّلُ القولُ». الثالث: «ما يَلْفِظُ مِنْ قولٍ». الرابع: «إنَّ في ذلك لَذِكْرى». الخامس: «بل عَجِبوا» وهو قولٌ كوفيٌّ[1]. قالوا: لأنَّه بمعنىٰ «قد عَجِبوا». السادس: أنَّه محذوفٌ، فقدَّره الزجَّاجُ[2] والأخفشُ[3] والمبردُ «لَتُبْعَثُنَّ». وغيرُهم: لقد جِئْتُم مُنْذِراً. والعامَّةُ على سكونِ الفاءِ[4]. وقد تقدَّم. وفَتَحَها[5] عيسى، وكَسَرها الحسنُ وابن أبي إسحاق، وضمَّها هارونُ وابنُ السَّمَيْفَع. وقد مَضَىٰ توجيهُ ذلك كلِّه: وهو أنَّ الفتحَ يحتمل البناءَ على الفتح للتخفيفِ، أو يكونُ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، ومُنِع الصرفَ، أو مجرورٌ بحرفِ قسمٍ مقدرٌ، وإنما مُنعَ الصرفَ أيضاً. والضمُّ على أنه مبتدأٌ أو خبرٌ، ومُنع الصرف أيضاً.

---

(١) مذهب الفراء أن الجواب مقدر بـ«لتبعثُنَّ». انظر: معاني القرآن ٣/ ٧٥.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٥/ ٤١ أن الجواب محذوف تقديره: إنكم مبعوثون.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٤٨٣ أن جواب القسم «قد علمنا ما تنقص».

(٤) مِنْ قوله تعالى: «ق».

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٢٨١، والقرطبي ١٧/ ١، والإتحاف ٢/ ٤٨٨، والبحر ٨/ ١٢٠.

آ. (٣) قـولـه: ﴿أإذا مِتْنـا﴾: قـرأ العـامَّـةُ بـالاستفهـام، وابنُ عـامر[١] في روايةٍ، وأبـو جعفـر والأعمش والأعـرج بهمزةٍ واحـدةٍ، فتحتمـلُ الاستفهـامَ كـالجمهـورِ، وإنمـا حَـذَفَ الأداةَ للـدلالـةِ، وتحتمـلُ الإِخبـارَ بـذلك. والناصبُ للظرفِ في قراءةِ الجمهورِ مقدرٌ أي: أنُبْعَثُ أو أنَرْجِعُ إذا مِتْنا. وجوابُ «إذا» على قراءةِ الخبرِ محذوفٌ أي: رَجَعْنا. وقيـل: قـولُـه: «ذلـك رَجْـعٌ» علـى حـذفِ الفـاءِ، وهـذا رأيُ بعضِهـم. والجمهور لا يُجَوِّزُ ذلك إلاَّ في شعرٍ. وقال الزمخشريُّ[٢]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ الرَّجْعُ بمعنى المَرْجوع هو الجوابَ، ويكونَ مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى، استبعاداً لإِنكارهم ما أُنْذِروا به من البَعْثِ. والوقفُ على ما قبلَه على هذا التفسيرِ حسنٌ». فإنْ قلت: فما ناصبُ الظرفِ إذا كان الرَّجْعُ بمعنى المَرْجوع؟ قلت: ما دَلَّ عليه المنذِرُ من المنذَرِ به وهو البعثُ» وأَنْحَىٰ عليه الشيخُ[٣] في فهمِه هذا الفهمَ.

آ. (٥) قـولـه: ﴿بـل كَـذَّبـوا﴾: هـذا إضـرابٌ ثـانٍ. قـال الزمخشري[٤]: «إضرابٌ أُتبع الإِضرابَ قبله للدلالةِ على أنَّهم جاؤُوا بما هو أفظعُ مِنْ تعجُّبهم، وهو التكذيبُ بالحق». وقال الشيخ[٥]: «وكأن هذا الإِضـرابَ الثـانـي بـدلُ بـدَاءٍ مـن الأول». قلـت: وإطـلاقُ مثـلِ هـذا في

(١) انظر في أوجه قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٨٨، والبحر ٨/ ١٢٠، والمحتسب ٢/ ٢٨١، والنشر ١/ ٣٦٩.
(٢) الكشاف ٤/ ٤.
(٣) البحر ٨/ ١٢١.
(٤) الكشاف ٤/ ٤.
(٥) البحر ٨/ ١٢١.

كتابِ الله لا يجوزُ البتةَ. وقيل: قبل هذه الآيةِ جملةٌ مُضْرَبٌ عنها. تقديرُها: ما أجادُوا النظرَ، بل كَذَّبوا. وما قاله الزمخشريُّ أحسنُ.

والعامَّةُ على تشديدِ «لَمَّا» وهي: إمَّا حرفُ وجوبٍ لوجوب، أو ظرفٌ بمعنى حين، كما عَرَفْتَه[1]. وقرأ[2] الجحدريُّ بكسرِ اللام وتخفيفِ الميمِ على أنَّها لامُ الجرِّ دَخَلَتْ على «ما» المصدرية، وهي نظيرُ قولِهم: «كتبْتُه لخمسٍ خَلَوْن» أي: عندها.

قوله: «مَرِيْج» أي: مُخْتَلِط. قال أبو واقد[3]:

٤٠٨٩ـ مَرِجَ الدِّيْنُ فأَعْدَدْتُ له
مُشْرِفَ الأَقْطارِ مَحْبوكَ الكَتَدْ

وقال آخر[4]:

٤٠٩٠ـ فجالَتْ والتمسْتُ به حَشاها
فَخَرَّ كأنَّه خُوطٌ مَرِيْجُ

وأصلُه من الحركةِ والاضطرابِ/ ومنه: مَرَجَ الخاتمُ في إصبعِه. [٨١١/ب]

---

(١) ذهب الفارسي إلى ظرفيتها، وذهب الجمهور إلى حرفيتها. انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

(٢) المحتسب ٢/ ٢٨٢، والبحر ٨/ ١٢١.

(٣) نسب في اللسان (مرج) لأبي دُواد، وهو في القرطبي ١٧/ ٣٢. والبيت في وصف فرس. والكتد: مجتمع الكتفين.

(٤) البيت لعمرو بن الداخل الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ٣/١٠٣، واللسان (مرج) ومجاز القرآن ٢/ ٢٢٢، والقرطبي ١٧/ ٥. والخوط: الغصن. والتمست: قصدت. خرَّ: سقط. وبه: أي بالسهم. والحشا: حشوة الجوف.

آ. (٦) قوله: ﴿فوقَهم﴾: حالٌ من «السماء» وهي مؤكِّدةٌ. و «كيف» منصوبةٌ بما بعدها وهي معلِّقَةٌ للنظرِ قبلها.

آ. (٨) قوله: ﴿تَبْصِرَةً﴾: العامَّةُ على نصبِها على المفعول مِنْ أجله أي: تبصيرَ أمثالِهم وتذكيراً مِنَّا لهم. وقيل: منصوبان بفعلٍ مِنْ لفظِهما مقدرٍ أي: بَصَّرْهم تَبْصِرةً وذكَّرْهم تَذْكرةً. وقيل: حالان أي: مُبَصِّرين مُذَكِّرين. وقيل: حالٌ من المفعول أي: ذاتَ تَبْصيرٍ وتَذْكيرٍ لِمَنْ يَراها. وزيد بن علي[1] بالرفع. وقرأ «وذِكْرٌ» أي: هي تبصرةٌ وذِكْرٌ. و «الكلّ»: إمَّا صفةٌ، وإمَّا متعلِّقٌ بنفسِ المصدر.

آ. (٩) قوله: ﴿وحَبَّ الحَصِيد﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ بابِ حَذْفِ الموصوفِ للعِلْم به تقديرُه: وحَبَّ الزَرْعِ الحصيدِ نحو: مسجد الجامع وبابِه. وهذا مذهبُ البصريين[2]؛ لئلا تَلْزَمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه؛ لأنَّ الأصلَ: والحَبَّ الحصيدَ أي: المحصود.

آ. (١٠) قوله: ﴿والنَّخْلَ﴾: منصوبٌ عطفاً على مفعول «أَنْبَتْنا» أي: وأَنْبَتْنا النخلَ. و «باسِقاتٍ» حالٌ. وهي حالٌ مقدرةٌ؛ لأنَّها وقتَ الإنباتِ لم تكن طِوالاً. والبُسُوْقُ: الطُّوْلُ. يُقال: بَسَقَ فلانٌ على أصحابِه أي: طالَ عليهم في الفَضْلِ. ومنه قولُ ابنِ نوفل في ابن هبيرة[3]:

---

(١) البحر ٨/١٢١.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

(٣) اللسان (بسق)، ومجاز القرآن ٢/٢٢٣، والمحرر ١٥/١٦٥.

٤٠٩١ـ يـا بـنَ الـذيـن بمَجْـدِهـمْ
بَسَقَـتْ علـى قَيْـسٍ فَـزارَهْ

وهو استعارةٌ، والأصلُ استعمالُه في: بَسَقَتِ النخلةُ تَبْسُق بُسُوْقاً أي: طالَتْ. قال الشاعر(١):

٤٠٩٢ـ لنـا خَمْـرٌ وليسَـتْ خمـرَ كَـرْمٍ
ولكـنْ مِـنْ نِتـاجِ البـاسِقـاتِ
كِـرامٌ فـي السمـاءِ ذَهَبْـنَ طُـوْلاً
وفـاتَ ثمـارَهـا أيـدي الجُنـاةِ

وبَسَقَتِ الشاةُ: وَلَدَتْ، وأَبْسَقَت الناقةُ: وَقَع في ضَرْعِها اللِّبَأ قبل النِّتاج، ونوقٌ مَباسِيْقُ من ذلك. والعامَّةُ على السين. وقرأ(٢) قطبة ابن مالك ـ ويَرْويها عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «باصِقاتٍ» بالصاد، وهي لغةٌ لبني العَنْبر، يُبْدِلون السينَ صاداً قبل القافِ والغينِ والخاءِ والطاء إذا وَلِيَتْها، أو فُصِلَتْ منها بحرفٍ أو حَرْفين.

قوله: «لها طَلْعٌ نَضِيْدٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً من النخل أو من الضمير في «باسِقاتٍ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ الحالُ وحدَه لها، و «طَلْعٌ» فاعلٌ به، ونَضِيْدٌ بمعنىٰ مَنْضود.

آ. (١١) **قوله: ﴿رِزْقاً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: مرزوقاً

---

(١) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في البحر ٨/١١٨.

(٢) المحتسب ٢/٢٨٢، والبحر ٨/١٢٢، والقرطبي ١٧/٧. وقطبة بن مالك الثعلبي له صحبة، سكن الكوفة روى عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وزيد ابن أرقم. انظر: الإصابة ٣/٢٣٨، وتقريب التهذيب ٤٥٥.

للعباد أي: ذا رزقٍ، وأَنْ يكونَ مصدراً مِنْ معنىٰ أَنْبَتْنا؛ لأنَّ إنباتَ هذه رِزْقٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له. و «للعباد» إمَّا صفةٌ، وإمَّا متعلِّقٌ بالمصدرِ، وإمَّا مفعولٌ للمصدرِ، واللامُ زائدةٌ أي: رزْقاً للعباد.

قوله: «به» أي: بالماءِ. و «مَيْتاً» صفةٌ لـ «بَلْدة». ولم يُؤَنَّثْ حَمْلاً على معنى المكانِ. والعامَّةُ على التخفيف. وأبو جعفر[(١)] وخالد[(٢)] بالتثقيل.

آ. (١٤) **قوله: ﴿الأَيْكَةِ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليها في الشعراء[(٣)]. وقرأ[(٤)] ههنا «لَيْكَة» بزِنَةِ لَيْلَة أبو جعفر وشيبةُ. وقال الشيخُ[(٥)]: «وقرأ أبو جعفرٍ وشيبةُ وطلحةُ ونافع «الأَيْكةِ» بلام التعريفِ، والجمهور «لَيْكَة» وهذا الذي نقلَه غفلةٌ منه، بل الخلافُ المشهورُ إنما هو في سورة الشعراء و صَ[(٦)] كما حَقَّقْتُه ثَمَّةَ، وأمَّا هنا فالجمهورُ على لامِ التعريفِ.

قوله: «كلٌّ» التنوينُ عِوَضٌ من المضافِ إليه. وكان بعضُ النحاةِ يُجيز حَذْفَ تنوينِها وبناءَها على الضم كالعامَّةِ نحو: قبل وبعد.

آ. (١٥) **قوله: ﴿أَفَعَيِيْنا﴾**: العامَّةُ على ياءٍ مكسورةٍ بعدها

---

(١) الإتحاف ٢/٤٨٨، والنشر ٢/٢٢٥، والبحر ٨/١٢٢.
(٢) لعله خالد بن يزيد الأسدي الكوفي، من أصحاب حمزة الزيات. توفي سنة ٢١٥. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٩.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦.
(٤) الإتحاف ٢/٤٨٨، والبحر ٨/١٢٢.
(٥) البحر ٨/١٢٢.
(٦) الآية ١٣.

ياءٌ ساكنةٌ. وقد مَضَىٰ معناه في الأحقاف[١] . وقرأ[٢] ابنُ أبـي عبلة «أفعَيَّنا» بتشديدِ الياءِ مِنْ غيرِ إشباعٍ. وهذه القراءةُ على إشكالِها قرأ بها الوليد بن مسلم و أبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ في روايةٍ، وروىٰ ابنُ خالويه[٣] عن ابن أبـي عبلة «أفَعَيِّينا» كذلك لكنه أتىٰ بعد الياء المشدَّدة بأخرىٰ ساكنة. وخرَّجَها الشيخ[٤] على لغةِ مَنْ يقولُ في عَيِيَ: عَيَّ، وفي حَيِيَ: حَيَّ بالإدغام. ثم لَمَّا أَسْنَدَ هذا الفعلَ وهو مُدْغَمٌ، واعتبر لغةَ بكر بن وائل: وهو أنهم لا يَفُكُّون الإدغامَ في مثلِ هذا إذا أَسْنَدوا ذلك الفعلَ المدغَم لتاءِ المتكلم، ولا إحدىٰ أخَواتها التي تُسَكَّنُ لها لامُ الفعل، فيقولون في رَدَّ: رَدْتُ ورَدْنا، قال: «وعلىٰ هذه اللغةِ/ تكونُ [٨١٢/أ] الياءُ مفتوحةً». قلت: ولم يَذْكُرْ توجيهَ القراءةِ الأخرى[٥] . وتوجيهُها: أنها مِنْ عَيَّا يُعَيِّي كحَلَّىٰ يُحَلِّي.

آ. (١٦) **قوله: ﴿ونَعْلَمُ﴾**: خبرُ مبتدأ مضمرٍ. تقديرُه: ونحن نعلمُ. والجملةُ الاسميةُ حينئذٍ حالٌ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ هو[٦] حالاً بنفسه؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ باشَرَتْهُ الواو. وكذلك[٧] قولُه: «ونحن أقربُ».

قوله: «مِنْ حَبْلِ الوَريد» هذا كقولهم: مسجد الجامع أي: حبلِ

---

(١) انظر إعرابه للآية ٣٣.

(٢) البحر ٨/ ١٢٣.

(٣) الشواذ ١٤٤.

(٤) البحر ٨/ ١٢٣.

(٥) أي: قراءة «أفعَيِّنا».

(٦) أي: نعلم.

(٧) أي: جملة حالية.

العِرْقِ الوريد، أو لأنَّ الحبلَ أعمُّ للبيان نحو: بعير سانية[1] ، أو يراد حَبْلُ العاتق فأضيف إلى الوريد كما يضاف إلى العاتِق، لأنهما في عضو واحد. والوريد: إمَّا بمعنى الوارد، وإمَّا بمعنى المورود. والوريد: عِرْقٌ كبير في العنق يقال: إنهما وريدان. قال الزمخشري[2] : «عِرْقان مُكْتنفان لصفحتَيْ العُنُق في مُقَدَّمِهما يتصلان بالوَتين، يَرِدان من الرأس إليه. ويسمَّىٰ وريداً؛ لأنَّ الروحَ تَرِدُ إليه». وأنشد[3] :

٤٠٩٣ـ كأنْ وَرِيْدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ

وقال الأثرم[4] : «هو نهرُ الجسدِ. هو في القلبِ الوَتينُ، وفي الظهر الأَبْهَرِ، وفي الذِّراعِ والفَخِذِ الأَكْحَلُ والنَّسا، وفي الخِنْصِرِ الأَسْلَم».

آ. (١٧) قوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّىٰ﴾ : ظرفٌ لـ «أَقْرَبُ». ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكُرْ.

قوله: «عن اليمين وعن الشِّمال قعيد» يجوز أَنْ يكونَ مفرداً على بابِه، فيكون بمعنىٰ مُفاعِل كخليط بمعنى مُخالِط، أو يكونَ عَدَلَ مِنْ فاعِل إلى فعيل مبالغةً كـ عليم. وجوَّز الكوفيون[5] أَنْ يكونَ فعيل واقعاً مَوْقِعَ

---

(١) بعير سانية: هي البعير التي تُعَدُّ للسقيا.
(٢) الكشاف ٤/٦.
(٣) تقدم برقم ٢٧١٥.
(٤) انظر: البحر ٨/١١٩. والأثرم: علي بن المغيرة أبو الحسن، عالم بالعربية والحديث. له النوادر، وغريب الحديث توفي سنة ٢٣٢. انظر: الإنباه ٢/٣١٩.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٧٧ حيث أجاز أن يكون القعيد دالاً على الجمع =

الاثنين. وقال المبرد: «والأصل: عن اليمين قعيدٌ وعن الشِّمال، فأُخِّرَ عن موضعِه» وهذا لا يُنْجي مِنْ وقوعِ المفردِ موقعَ المثنى. والأَجْوَدُ أَنْ يُدَّعَىٰ حَذْفٌ: إمَّا من الأول أي: عن اليمين قعيدٌ وعن الشِّمال قعيدٌ، وإمَّا من الثاني، فيكون قعيدٌ الملفوظُ به للأول. ومثلُه قولُ الآخر[1]:

٤٠٩٤ـ رَمانــي بــأَمْـرٍ كنــتُ منــه ووالــدي
بَــريئــاً ومِــنْ أجــلِ الطَّــوِيِّ رَمانــي

آ. (١٨) قوله: ﴿ما يَلْفِظُ﴾: العامَّةُ على كسرِ الفاء ومحمدُ بن أبي معدان[2] على فتحِها[3]. ورقيبٌ عتيدٌ قيل: هو بمعنى: رقيبان عتيدان.

آ. (١٩) قوله: ﴿بالحقِّ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسةً بالحقِّ، ويجوزُ أَنْ تكونَ للتعديةِ. وقرأ[4] عبد الله «سَكَراتُ» وتَحيد: تميلُ، مِنْ حادَ عن الشيء يَحيد حُيُوداً وحُيُوْدَة وحَيْداً.

آ. (٢١) قوله: ﴿معها سائقٌ﴾: جملةٌ في موضعِ جرّ صفةَ

= كما تجعل الرسول للاثنين نحو «إنَّا رسولُ ربِّ العالمين»، وأجاز أن يكون القعيد واحداً اكتفى به من صاحبه.

(١) تقدم برقم ١٠٧٩.

(٢) محمد بن معدان أبو عبد الله الحراني. روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي. ثقة. توفي سنة ٢٥٢. تهذيب الكمال ٣/ ١٢٧٤.

(٣) لم أقف على هذه القراءة عند غير المؤلف وفي شواذ ابن خالويه ١٤٤ لهذا القارىء «ما نَلْفِظُ» وأرجح أن يكون السمين ناقلاً عنه فاختلف الضبط في نسخ الشواذ.

(٤) البحر ٨/ ١٢٤.

لـ «نَفْسٍ» أو رفعٍ صفةً لـ «كل»، أو نصبٍ حالاً مِنْ «كلٌّ». والعامَّةُ على عدمِ الإِدغامِ في «معها»، وطلحة[1] على الإدغام «مَحَّا» بحاءٍ مشددةٍ؛ وذلك أنه أدغم العينَ في الهاء، ولا يمكنُ ذلك، فقَلَبَ الهاءَ حاءً، ثم أدغم فيها العينَ فقلبها حاءً. وسُمِع «ذَهَبَ مَحُّمْ» أي: معهم. قال الزمخشري[2]: «ومحلُّ «معها سائقٌ» النصبُ على الحال من «كلُّ» لتعرُّفه بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة». وأنحى عليه الشيخ[3] مُتَحَمِّلاً على عادته، وقال: «لا يقولُ هذا مبتدِئٌ في النحوِ؛ لأنه لو نُعِتَ «كلُّ نفس» ما نُعِتَ إلاَّ بالنكرة». وهذا منه غيرُ مَرْضيٍّ؛ إذ يَعْلم أنه لم يُرِدْ حقيقةَ ما قاله[4].

آ. (٢٢) قوله: ﴿لقد كُنْتَ﴾: أي: يُقال له: لقد كنتَ، والقولُ: إمَّا صفة أو حالٌ. والعامَّةُ على فتح التاءِ والكافِ في «كنتَ» و «غِطاءَكَ» و «فبصَرُكَ» حَمْلاً على لفظ «كلُّ» من التذكير. والجحدري[5] «كنتِ» بالكسرِ مخاطبةً للنفس، وهو[6] وطلحة بن مصرف «عنكِ»، «غطاءَكِ»، «فبصَرُكِ» بالكسر مراعاةً للنفس أيضاً. ولم ينقل صاحبُ «اللوامح» الكسرَ في الكاف عن الجحدريِّ، وعلى الجملة فيكونُ قد راعىٰ اللفظَ مرةً والمعنى أخرى.

---

(١) البحر ٨/ ١٢٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٧.
(٣) البحر ٨/ ١٢٤.
(٤) كيف لم يُرِد وعبارة الزمخشري واضحة؟
(٥) القرطبي ١٧/ ١٥، والبحر ٨/ ١٢٥.
(٦) البحر ٨/ ١٢٥.

آ. (٢٣) قوله: ﴿هذا ما لَدَيَّ عتيدٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً و «عتيدٌ» صفتُها و «لَدَيَّ» متعلقٌ بـ «عتيدٌ» أي: هذا شيءٌ عَتيدٌ لديَّ أي: حاضرٌ عندي. ويجوزُ على هذا أَنْ يكونَ «لديَّ» وصفاً لـ «ما»، و «عتيدٌ» صفةٌ ثانيةٌ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو عتيدٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي. و «لَدَيَّ» صلتُها و «عتيدٌ» خبرُ الموصولِ، والموصولُ وصلتُها[1] خبرُ الإشارةِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بدلاً مِنْ «هذا» موصولةً كانت أو موصوفةً بـ «لَدَيَّ» و «عتيدٌ» خبرُ «هذا». وجَوَّز الزمخشريُّ[2] في «عَتيدٌ» أَنْ يكونَ بدلاً أو خبراً[3] بعد خبر أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ./ والعامَّةُ على رفعِه، وعبد الله[4] نصبَه حالاً. والأجودُ [٨١٢/ب] حينئذٍ أَنْ تكونَ «ما» موصولةً؛ لأنها معرفةٌ، والمعرفةُ يَكْثُرُ مجيءُ الحالِ منها. قال أبو البقاء[5]: «ولو جاء ذلك في غيرِ القرآنِ لجاز نصبُه على الحالِ». قلت: قد جاء ما وَدَّه ولله الحمدُ، وكأنَّه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَلْقِيا﴾: اختلفوا: هل المأمورُ واحدٌ أم اثنان؟ فقال بعضُهم: واحد، وإنما أتى بضميرِ اثنين، دلالةً على تكرير الفعل كأنه قيل: أَلْقِ أَلْقِ. وقيل: أراد أَلْقِيَنْ بالنونِ الخفيفة فأبدلها ألفاً إجراءً للوَصْلِ مُجْرى الوقفِ، ويؤيِّده قراءةُ[6] الحسنِ «أَلْقِيَنْ» بالنونِ.

---

(١) أي: صلة «ما».

(٢) الكشاف ٤/٧.

(٣) الأصل: «خبر»، ولعله سهو.

(٤) البحر ٨/١٢٦.

(٥) الإملاء ٢/٢٤٢.

(٦) المحتسب ٢/٢٨٤، والبحر ٨/١٢٦، والقرطبي ١٧/١٦.

وقيل: العرب تخاطِبُ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين تأكيداً كقولِه[1]:

٤٠٩٥ـ فإن تَزْجُراني يا بنَ عَفَّانَ أَزْدَجِرْ
وإنْ تَدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا

وقال آخر[2]:

٤٠٩٦ـ فقُلْتُ لصاحبي لا تَحْبِسانا
....

البيت. وقال بعضُهم: المأمور مثنى. وهذا هو الحقُّ لأنَّ المرادَ مَلَكان يفعلان ذلك.

آ. (٢٦) قوله: ﴿الذي جَعَلَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الذمِّ، أو على البدلِ مِنْ «كل»، وأَنْ يكونَ مجروراً بدلاً من «كَفَّار»، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ «فَأَلْقِياه». قيل: ودَخَلَتِ الفاءُ لشِبْهِه بالشرط. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ[3] مبتدأ مضمرٍ أي: هو الذي جَعَلَ، ويكونُ «فَأَلْقِياه» تأكيداً. وجَوَّز ابنُ عطية[4] أَنْ يكونَ صفةً للكفَّار قال: «من حيثُ يختصُّ

(١) تقدم برقم ٩٧٨.

(٢) عجزه:

بنَزْعِ أصولِه واجدَزَّ شِيْحا

والبيت ليزيد بن الطثرية أو مضرس بن ربعي الفقعسي، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٨، وابن يعيش ١٠/ ٤٩، واللسان جزز، وشرح شواهد الشافية ٤٨١. والضمير في أصوله راجع إلى الحطب. والجزُّ: القطع. واجدَزَّ أي: اجتز فأبدل. يقول: لا تقلع أصول الحطب واكتف بقطع الشيح فهو أسهل.

(٣) الأصل «خبراً» وهو سهو.

(٤) المحرر ١٥/ ١٨٠.

«كَفَّار» بالأوصافِ المذكورة، فجاز وَصْفُه بهذه المعرفة»، وهذا مردودٌ. وقُرِىء[1] بفتح التنوينِ فِراراً مِنْ توالي أربعة متجانساتٍ[2].

آ. (٢٧) قوله: ﴿قال قَرينُه﴾: جاءَتْ هذه بلا واوٍ؛ لأنها قُصِدَ بها الاستئنافُ؛ كأنَّ الكافرَ قال: ربِّ هو أَطْغاني. فقال قَرينُه: ما أَطْغَيْتُه، بخلاف التي قبلَها، فإنها عُطِفَتْ على ما قبلَها للدلالة على الجمع بين معناها ومعنىٰ ما قبلَها في الحصولِ، أعني مجيْءَ «كلُّ نفس» مع المَلَكَيْن وقولَ قرينِه ما قاله له.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قال: لا تَخْتَصِمُوا﴾: استئنافٌ أيضاً، كأن قائلاً قال: فماذا قال اللَّهُ له؟ فأُجيب بـ «قال: لا تَخْتصموا».

قوله: «وقد قَدَّمْتُ» جملةٌ حاليةٌ. ولا بُدَّ مِنْ تأويلِها: وذلك أنَّ النهيَ في الآخرةِ وتَقْدِمةَ الوعيدِ في الدنيا، فاختلف الزمنان، فكيف يَصِحُّ جَعْلُها حاليةً؟ وتأويلها[3]: هو أن المعنى وقد صَحَّ أني قَدَّمْتُ، وزمانُ الصحةِ وزمانُ النهيِ واحدٌ، و «قَدَّمْتُ» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ تَقَدَّمْتُ، فتكون التاءُ للحال، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: وقد تقدَّم قولي لكم مُلْتبساً بالوعيد. ويجوزُ أن يكونَ «قَدَّمْتُ» على حاله متعدِّياً، والباءُ مزيدةٌ في المفعولِ أي: قَدَّمْتُ إليكم الوعيدَ.

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٢ «مُرِيْبِنَ الذي».

(٢) كسرة الراء، والياء، وكسرة الباء، والتنوين الذي كسر في الأصل لالتقاء الساكنين.

(٣) انظر: الكشاف ٤/ ٩.

آ. (٣٠) قوله: ﴿يومَ نقولُ﴾: «يوم» منصوبٌ: إمَّا بظَلَّام، ولا مفهومَ لهذا؛ لأنه إذا لم يَظْلِمْ في هذا اليومِ فَنَفْيُ الظلمِ عنه في غيرِه أَحْرَىٰ أو بقولِه: «ونُفِخَ في الصُّور»[1] والإِشارة بذلك إلى «يومَ نقول» قاله الزمخشري[2]، واستبعده الشيخُ[3] بكثرةِ الفواصلِ، أو بـ «اذْكُرْ» مقدَّراً أو بأَنْذِرْ، وهو على هذَيْن الأخيرَيْن مفعولٌ به لا ظرفٌ.

قوله: «هل مِنْ مزيد» سؤالُ تقريرٍ وتوقيفٍ. وقيل: معناه النفيُ. وقيل: السؤالُ لخَزَنَتِها، والجوابُ منهم، فلا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي: نقولُ لخزنةِ جهنمَ ويقولون، ثم حَذَفَ. وقرأ[4] نافع وأبو بكر «يقول لجهنمَ» بياء الغَيْبة، والفاعلُ اللَّهُ تعالى لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه: «مع الله»، والباقون بنونِ المتكلِّم المعظِّم نفسَه لتقدُّم ذِكْرِه في قوله: «لديَّ»، «وقد قَدَّمْتُ». والأعمش «يُقال» مبنياً للمفعول. والمزيد يجوز أَنْ يكونَ مصدراً، وأن يكونَ اسمَ مفعولٍ أي: مِنْ شيءٍ تَزيدونَنِيْه أَحْرقه.

آ. (٣١) قوله: ﴿غيرَ بعيدٍ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الجنة، ولم تُؤَنَّثْ لأنها بمعنى البستان، أو لأنَّ فعيلاً لا يُؤَنَّثُ لأنه بزنةِ المصادرِ، قاله الزمخشري[5]، ولم يُسَلِّمْه الشيخُ[6]، وقد تقدَّم في قولِه:

---

(١) الآية ٢٠.

(٢) الكشاف ٤/ ٩.

(٣) البحر ٨/ ١٢٧.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/ ٣٧٦، والحجة ٦٧٨، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/ ١٨، والبحر ٨/ ١٢٧.

(٥) الكشاف ٣/ ١٠.

(٦) البحر ٨/ ١٢٧.

«إنَّ رحمةَ الله قريب»[1] ما يُغْنِيك عن هذا. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الظرفِ المكانيِّ أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إزْلافاً غيرَ بعيدٍ، وهو ظاهرُ عبارةِ الزمخشري[2] فإنه قال: «أو شيئاً غيرَ بعيدٍ».

آ. (٣٢) **قوله: ﴿هذا ما تُوْعَدُون﴾**: هذه الجملةُ يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ معترضةً بين البدلِ والمبدلِ منه؛ وذلك أنَّ «لكل أَوَّابٍ» بدلٌ من «للمتقين» بإعادةِ العامل. والثاني: أَنْ تكونَ منصوبةً بقولٍ مضمرٍ، ذلك القولُ منصوبٌ على الحالِ أي: مقولاً لهم. وقد تقدَّم[3] في صٓ أنه قُرِىء «تُوْعَدون» بالتاء والياء. ونَسَبَ الشيخُ[4] قراءةَ الياءِ مِنْ تحتُ هنا لابن كثيرٍ وأبي عمروٍ، وإنما هي عن ابنِ كثير وحدَه[5].

آ. (٣٣) **قوله: ﴿مَنْ خَشِيَ﴾**: يجز أن يكونَ مجرورَ المحلِّ بدلاً أو بياناً لـ «كل». وقال الزمخشري[6]: «إنه يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً بعد بدل تابعاً لكل» انتهى. يعني أنه بدلٌ مِنْ «كل» بعد أن أُبْدِلَتْ «لكل» مِنْ «للمتقين» ولم يَجْعَلْه بدلاً آخر من نفس «للمتقين» لأنَّه لا يتكرَّرُ البدلُ والمبدلُ منه واحدٌ/. ويجوز أن يكونَ بدلاً عن موصوفِ أَوَّاب وحفيظ، [٨١٣/أ]

(١) الآية ٥٦ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٣٤٤.
(٢) الكشاف ٤/ ١٠.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥٣
(٤) البحر ٨/ ١٢٧.
(٥) انظر: التيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٨، والنشر ٢/ ٣٧٦، والقرطبي ١٧/ ٢٠.
(٦) الكشاف ٤/ ١٠.

قاله الزمخشري[1]، يعني أن الأصلَ: لكل شخصٍ أوَّابٍ، فيكون «مَنْ خَشِي» بدلاً مِنْ شخص المقدر قال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ في حُكم أوَّاب وحفيظ لأنَّ «مَنْ» لا يُوْصَفُ بها، ولا يُوْصَفُ مِنْ بين الموصولاتِ إلاَّ بـ«الذي». يعني بقولِه: «في حُكْم أَوَّابٍ» أن يُجْعَل «مَنْ» صفةً، وهذا كما قال لا يجوزُ. إلاَّ أنَّ الشيخ[2] اسْتَدْرَكَ عليه الحصرَ فقال: «بل يوصف بغير «الذي» من الموصولاتِ كوَصْفِهم بما فيه أل الموصولة[3] نحو: الضارب والمضروب، وكوَصْفِهم بـ ذو وذات الطائيَّتين[4] نحو قولهم: «بالفضل ذو فَضَّلكم اللَّهُ به والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللَّهُ بَهْ».

وجَوَّز ابنُ عطية[5] في «مَنْ خَشِي» أَنْ يكونَ نعتاً لِما تقدَّم، وهو مردودٌ بما تقدَّم، ويجوز أَنْ يكونَ يرتفع «مَنْ خَشِي» على خبر ابتداءٍ مضمرٍ، أو يُنْصَبُ بفعلٍ مضمرٍ، وكلاهما على القطع المُشْعِرِ بالمدح، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه قولٌ مضمرٌ ناصبٌ لقولِه: «ادْخُلوها» أي: مَنْ خَشِي الرحمنَ يُقال لهم: ادْخُلوها. وحُمِل أولاً على اللفظِ، وفي الثاني على المعنى، وقيل: «مَنْ خَشي» منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ أي: يا مَنْ خَشِي ادْخلُوها باعتبار الحَمْلَيْن المتقدِّمَيْنِ، وأَنْ تكونَ شرطيةً، وجوابُها محذوفٌ وهو ذلك القولُ، ولكن رُدَّ معه فاءٌ أي: فيقال لهم. و«بالغيب» حالٌ أي: غائباً عنه، فيُحتمل أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل

---

(١) الكشاف ٤/ ١٠.

(٢) البحر ٨/ ١٢٧.

(٣) وتكون بمعنى الذي وفروعه، وصلتها عند القائلين بوصلها اسم الفاعل واسم المفعول. انظر: الارتشاف ١/ ٥٣١.

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٥٢٧.

(٥) المحرر ١٥/ ١٨٥ قال: «يحتمل أن يكون من نعت الأواب».

أو المفعول أو منهما. وقيل: الباءُ للسببية أي: خَشْيَةً بسببِ الغيب الذي أَوْعَدَه مِنْ عذابِه. ويجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لمصدرِ خشي أي: خَشِيَه خَشْيَةً ملتبسةً بالغيب.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿بسَلامٍ﴾**: حالٌ من فاعل «ادْخلوها»، أي: سالمين من الآفات، فهي حالٌ مقارِنةٌ أو مُسَلَّماً عليكم، فهي حالٌ مقدرةٌ كقوله: «فادْخُلوها خالدين»[1] كذا قيل. وفيه نظر؛ إذ لا مانعَ من مقارنة تسليم الملائكةِ عليهم حالَ الدخول بخِلافِ «فادْخُلوها خالدين»[2] فإنه لا يُعْقَلُ الخلودُ إلاَّ بعد الدخولِ.

قوله: «ذلك يومُ الخلودِ» قال أبو البقاء[3]: «أي زمنُ ذلك يومُ الخلود» كأنه جَعَلَ ذلك إشارةً إلى ما تقدَّم مِنْ إنعام اللَّهِ عليهم بما ذُكِرَ. ولا حاجةَ إلى ذلك؛ بل ذلك مُشارٌ به لما بعدَه من الزمانِ كقولك: «هذا زيدٌ».

قوله: «فيها» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ يَشاؤُون، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الموصول، أو مِنْ عائِده والأولُ أَوْلىٰ.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿وكم أَهْلَكْنا﴾**: «كم» نُصِب بما بعده. وقُدِّم: إمَّا لأنه استفهامٌ، وإمَّا لأنَّ الخبريَّة تَجْري مَجْرىٰ الاستفهاميةِ في التصدير. و «مِنْ قَرْن» تمييزٌ، و «هم أشدُّ» صفةٌ: إمَّا لـ«كم» وإمَّا لـ «قرن».

قوله: «فَنَقَّبوا» الفاءُ عاطفةٌ على المعنى كأنه قيل: اشتدَّ بَطْشُهم

(١) الآية ٧٣ من الزمر.
(٢) الآية ٧٣ من الزمر.
(٣) الإملاء ٢/٢٤٢.

فنَقَّبوا. والضمير في «نَقَّبوا»: إما للقرونِ المتقدمةِ وهو الظاهرُ، وإمَّا لقريش، ويؤيِّده قراءةُ[1] ابنِ عباس وابن يعمر وأبي العالية ونصر ابن سيَّار[2] وأبي حيوةَ والأصمعيِّ عن أبي عمرو «فَنَقِّبوا» بكسر القاف أَمْراً لهم بذلك. والتنقيب: التنقير والتفتيش، ومعناه التطوافُ في البلاد. قال الحارث بن حِلِّزة[3]:

٤٠٩٧ـ نَقَّبوا في البلاد مِنْ حَذَرِ المَوْ
تِ وجالُوا في الأرض كلَّ مجَالِ

وقال امرؤ القيس[4]:

٤٠٩٨ـ وقد نَقَّبْتُ في الآفاقِ حتى
رَضِيْتُ مِن الغنيمة بالإِيابِ

وقرأ ابن عباس وأبو عمرٍو أيضاً في رواية «نَقَبوا» بفتح القاف خفيفةً. ومعناها ما تقدَّم. وقُرِىء[5] «نَقِبوا» بكسرها خفيفةً أي: تَعِبَتْ أقدامُهم وأقدامُ إبلِهم ودَمِيَتْ، فَحُذِفَ المضافُ، وذلك لكثرةِ تَطْوافِهم.

قوله: «هل مِنْ مَحيصٍ» مبتدأٌ، وخبرُه مضمرٌ تقديرُ: هل لِمَنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٨٩، والبحر ٨/ ١٢٩، والقرطبي ١٧/ ٢٢، والمحتسب ٢/ ٢٨٥، والشواذ ١٤٤.

(٢) نصر بن سيار الكناني. أمير خراسان، غزا ما وراء النهر، عُرف بحصافة الرأي والتدبير، كان والياً لهشام بن عبد الملك. انظر: ابن الأثير ٥/ ١٤٨، والخزانة ١/ ٣٢٦.

(٣) المحرر ١٥/ ١٨٨، والبحر ٨/ ١٢٩.

(٤) ديوانه ٩٩ برواية طوَّفْتُ، ومجاز القرآن ٢/ ٢٢٤، والإياب: الرجوع.

(٥) قراءة أبي العالية ويحيى بن يعمر. انظر: الشواذ ١٤٤.

سَلَكَ طريقتَهم، أو هل لهم مِنْ مَحيصٍ. وهذه الجملةُ تحتمل أن تكون على إضمارِ قولٍ، وأَنْ لا تكونَ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿أو أَلْقَىٰ﴾: العامَّةُ على «أَلْقى» مبنياً للفاعل. والسلمي[١] وطلحة والسُّدِّي وأبو البرهسم «أُلْقِي» مبنياً للمفعول «السَّمعُ» رُفِع به، وذُكِرت هذه القراءةُ لعاصمٍ عن السُّدِّي فمقته وقال: أليس يقول: «يُلْقُوْن السَّمْعَ»[٢].

آ. (٣٨) قوله: ﴿وما مَسَّنا مِنْ لُغوب﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على ضمِّ لام اللُّغوب. وعلي[٣] وطلحة والسلمي ويعقوبُ بفتحِها، وهما مصدران بمعنىً. وينبغي أَنْ يُضَمَّ هذا إلى ما حكاه سيبويه من المصادرِ الجائيةِ على هذا الوزنِ وهي خمسة[٤]، وإلى ما زاده الكسائي وهو الوَزُوعُ[٥]، فتصير سبعةً. وقد أتقَنْتُ هذا في البقرة عند قوله: «وَقودها»[٦]./ [٨١٣/ب]

آ. (٤٠) قوله: ﴿وأدبارَ﴾: قرأ[٧] نافع وابن كثير وحمزة «إدْبار» بكسر الهمزة، على أنه مصدرٌ قام مَقامَ ظرفِ الزمان كقولهم:

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٨٥، والبحر ٨/ ١٢٩.
(٢) الآية ٢٢٣ من الشعراء.
(٣) المحتسب ٢/ ٢٨٥، والبحر ٨/ ١٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٨٠.
(٤) الوقود، الولوع، والقبول، الوضوء، الطهور. انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٨.
(٥) الوزوع: الولوع.
(٦) الآية ٢٤، وانظر: الدر المصون ١/ ٢٠٥.
(٧) السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/ ٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/ ٢٦، والحجة ٦٧٨، والبحر ٨/ ١٣٠.

«آتيك خُفوقَ النجمِ وخلافةَ الحجَّاج». والمعنى: وقتَ إدبار الصلاة أي: انقضائِها وتمامِها. والباقون بالفتح جمعَ «دُبُر» وهو آخرُ الصلاة وعَقِبُها، ومنه قولُ أوس[1].

٤٠٩٩ـ علـى دُبُـرِ الشهـرِ الحَـرامِ فـأَرْضُنـا
ومـا حـولَهـا جَـدْبٌ سِنـونَ تَلْمَـعُ

ولم يختلفوا في «وإدبارَ النجوم»[2].

آ. (٤١) **قوله: ﴿واستمِعْ﴾**: هو استماعٌ على بابِه. وقيل: بمعنى الانتظارِ، وهو بعيدٌ. فعلى الأولِ يجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً أي: استمعْ نداءَ المنادي أو نداءَ الكافر بالويلِ والثُّبور، فعلى هذا يكون «يومَ ينادي» ظرفاً لـ«استمعْ» أي: استمعْ ذلك في يوم.

وقيل: استمعْ ما أقولُ لك. فعلى هذا يكون «يومَ يُنادي». منصوباً بـ«يَخْرجون» مقدَّراً مدلولاً عليه بقوله: «ذلك يومُ الخروج»[3]، وعلى الثاني يكون «يومَ ينادي» مفعولاً به أي: انتظرْ ذلك اليومَ.

ووقف[4] ابن كثير على «يُنادي» بالياء، والباقون دونَها. ووجهُ إثباتِها أنه لا مُقْتضٍ لحذفِها، ووجهُ حَذْفِها وَقْفاً اتِّباعُ الرسمِ، وكان الوقفُ مَحَلَّ تخفيفٍ. وأمَّا «المنادي» فأثبتَ ابنُ كثير[5] أيضاً ياءَه وصلاً

(١) ليس في ديوانه، وهو في المحرر ١٥/١٩٣، والبحر ٨/ ١٣٠.
(٢) الآية ٤٦ من الطور.
(٣) في الآية ٤٢.
(٤) السبعة ٦٠٧، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٢/١٣٨.
(٥) السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/٢٧، والبحر ٨/ ١٣٠، والحجة ٦٧٨.

ووقفاً، ونافع وأبو عمروٍ بإثباتِها وصلاً وحَذْفِها وقفاً، وباقي السبعةِ بحَذْفِها وَصْلاً ووقفاً. فمَنْ أثبت فلأنَّه الأصلُ، ومَنْ حَذَفَ فلاتِّباع الرسمِ، ومَنْ خَصَّ الوقفَ بالحذفِ فلأنَّه مَحَلُّ راحةٍ ومَحَلُّ تغييرٍ.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿يومَ يَسْمَعون﴾**: بدلٌ مِنْ «يومَ ينادي» و «بالحق» حالٌ من الصيحة أي: ملتبسةً بالحق، أو من الفاعلِ أي: يَسْمعون مُلْتبسين بسماع حق.

قوله: «ذلك يومُ الخروجِ» يجوز أَنْ يكونَ التقديرُ: ذلك الوقتُ أي: وقتُ النداءِ والسماع يومُ الخروجِ. ويجوز أَنْ يكونَ «ذلك» إشارةً إلى النداء، ويكونُ قد اتُّسِع في الظرف فأُخْبِرَ به عن المصدر، أو يُقَدَّرَ مضافٌ إلى ذلك النداءِ والاستماع: نداء يومِ الخروجِ واستماعِه.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿يومَ تَشَقَّقُ﴾**: «يوم» يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يوم» قبله. وقال أبو البقاء[١]: «إنه أُبْدِل مِنْ «يوم» الأول» وفيه نظرٌ مِنْ حيث تَعَدُّدُ البدلِ والمبدلُ منه واحدٌ. وقد تقدَّم أن الزمخشريَّ[٢] منعه. ويجوزُ أَنْ يكونَ اليوم ظرفاً للمصير. وقيل: ظرفٌ للخروج. وقيل: منصوبٌ بـ «يَخْرُجون» مُقَدَّراً. وتقدَّمَ الخلافُ في «يَشَّقَّقُ» في الفرقان[٣]. وقرأ[٤] زيد «تَتَشَقَّق» بفكِّ الإِدغام.

قوله: «سِراعاً» حالٌ من الضمير في «عنهم»، والعاملُ فيها «تَشَقَّقُ»

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٣.

(٢) الكشاف ٤/١٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٥.

(٤) البحر ٨/١٣٠.

وقيل: عاملُها هو العامل في «يومَ تَشَقَّقُ» المقدر أي: يَخْرُجون سِراعاً يوم تَشَقَّقُ.

قوله: «علينا» متعلق بـ«يَسير» ففَصَل بمعمولِ الصفة بينها وبين موصوفِها، ولا يَضُرُّ ذلك. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه. لأنه في الأصلِ يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً. وقال الزمخشري[1]: «التقديمُ للاختصاصِ، أي: لا يتيسَّر ذلك إلاَّ على الله وحده». وقد تقدَّم الخلافُ في ياء «وعيد» إثباتاً وحَذْفاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة قَ]

(١) الكشاف ٤/١٢.

سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ذَرْواً﴾: منصوبٌ على المصدرِ المؤكَّد، العاملُ فيه فَرْعُه وهو اسمُ الفاعلِ. والمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً؛ إذ لا نظيرَ لما يَذْرُوه هنا. وأدغم[1] أبو عمروٍ وحمزةُ تاءَ «الذاريات» في ذال «ذَرْواً».

آ. (٢) قوله: ﴿وَقْراً﴾: مفعولٌ به بالحاملات. والوِقْر بالكسر: اسمُ ما يُوْقَر أي: يُحْمَلُ. وقُرِىء[2] «وَقْراً» بالفتح، وذلك على تسمية المفعول بالمصدر. ويجوز أن يكونَ مصدراً على حالِه، والعاملُ فيه معنى الفعلِ قبله؛ لأنَّ الحَمْلَ والوَقْرَ بمعنىً واحد، وإن كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ/. [٨١٤/أ]

آ. (٣) قوله: ﴿يُسْراً﴾: يجوزُ أن يكونَ مصدراً مِنْ معنى ما قبلَه أي: جَرْياً يُسْراً، وأَنْ تكونَ حالاً أي: ذات يُسْرٍ أو مَيْسَرة أو جُعِلَتْ نفسَ اليُسْرِ مبالغةً.

آ. (٤) قوله: ﴿أَمْراً﴾: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، وهو

---

(١) النشر ١/٢٨٨، ٣٠٠، والبحر ٨/١٣٣، والإتحاف ٢/٤٩١.

(٢) البحر ٨/١٣٣.

الظاهر، وأَنْ يكون حالاً أي: مأمورَه، وعلى هذا فيحتاج إلى حَذْف مفعولِ «المُقَسِّمات». وقد يقال: لا غرضَ لتقديرِه كما في «الذَّارِيات». وهل هذه أشياءُ مختلفةٌ فتكونُ الواوُ على بابِها من عطفِ المتغايراتِ، فإنَّ الذارياتِ هي الرياحُ، والحاملاتِ الفلكُ، والجارياتِ الكواكبُ، والمُقَسِّماتِ الملائكةُ. وقال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يُراد الريحُ وحدَها لأنها تُنْشِئُ السحابَ وتُقِلُّه وتُصَرِّفُه، وتجري في الجوِّ جَرْياً سهلاً». قلت: فعلى هذا يكونُ مِنْ عطفِ الصفاتِ، والمرادُ واحدٌ كقوله[2]:

٤١٠٠ـ يا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحارثِ الصَّا
بِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

وقولِ الآخر[3]:

٤١٠١ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ
ولَيْثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وهذا قَسَمٌ جوابُه قولُه: «إنما تُوْعدون».

آ. (٥) و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ اسميةً، وعائدُها محذوفٌ أي: تُوْعَدونه، ومصدريةً فلا عائدَ على المشهور، وحينئذٍ يُحتمل أَنْ يكونَ «تُوْعدون» مبنياً من الوَعْدِ، وأَنْ يكونَ مبنيًّا من الوعيد لأنه صالحٌ أَنْ يُقال: أَوْعَدْتُه فهو يُوْعَد، ووَعَدْتُه فهو يُوعَد لا يختلفُ، فالتقدير: إنَّ

(١) الكشاف ٤/١٣.
(٢) تقدم برقم ١٢٢.
(٣) تقدم برقم ١٢١.

وَعْدَكم، أو إنَّ وَعيدكم. ولا حاجةَ إلى قولِ مَنْ قالَ: إن قولَه: «لَصادِقٌ» وقع فيه اسمُ الفاعلِ موقع المصدرِ أي: لصِدْقٌ؛ لأنَّ لفظَ اسمِ الفاعل أَبْلَغُ إذ جُعِل الوعدُ أو الوعيدُ صادقاً مبالغةً، وإن كان الوصفُ إنما يقوم بمَنْ يَعِدُ أو يُوْعِدُ.

آ. (٧) قوله: ﴿ذاتِ الحُبُك﴾: العامَّةُ على «الحُبُك» بضمتين وهي الطرائقُ نحو: طرائق الرَّمْل والماءِ إذا صَفَقَتْه الريحُ، وحُبُك الشَّعْر: آثارُ تَثَنِّيه وتكَسُّرِه. قال زهير[1]:

٤١٠٢ــ مُكَلَّلٌ بأصولِ النجم تَنْسُجُه
ريحٌ خَريقٍ لضاحي مائِه حُبُكُ

والحُبُكُ: جمعٌ يُحتمل أَنْ يكونَ مفردُه «حَبيكة» كطريقةٍ وطُرُق أو حِباكِ نحو: حِمار وحُمُر. قال الراجز[2]:

٤١٠٣ــ كأنَّما جَلَّلها الحُوَّاكُ
طِنْفِسَةٌ في وَشْيِها حِباكُ

وأصلُ الحَبْكِ: إحكامُ الشيءِ وإتقانُه، ومنه يقال للدِّرع: مَحْبوكة. وقيل: الحَبْكُ الشَّدُّ والتوثُّقُ. قال امرؤ القيس[3]:

٤١٠٤ــ قد غدا يَحْمِلُني في أَنْفِه
لاحِقُ الإِطْلَيْنِ مَحْبوكٌ مُمَرّْ

(١) تقدم برقم ٢٣٨٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٣٢، والقرطبي ١٧/ ٣٢، والمحرر ١٥/ ٢٠١.

(٣) ديوانه ١٤٦. أنف كل شيء: أوله. لاحق الإطلين: فرس ضامر الكشحين، والممر: المحكم الفَتْل.

وفي هذه اللفظةِ قراءاتٌ كثيرةٌ[1]: فعن الحسن ستٌ: الحُبُك بالضم كالعامَّةِ، الحُبْك بالضمِّ والسكون، وتُروى عن ابن عباس وأبي عمروٍ، الحِبِك بكسرهما، الحِبْك بالكسر والسكون، وهو تخفيف المكسور، الحِبَك بالكسر والفتح، الحِبُك بالكسر والضم. فهذه سِتٌّ أقلقُها الأخيرةُ؛ لأنَّ هذه الزِّنَةَ مهملةٌ في أبنية العربِ. قال ابنُ عطية[2] وغيرُه: «هو من التداخُلِ» يعني: أن فيها لغتين: الكسرَ في الحاء والباء والضمَّ فيهما، فأخذ هذا القارئُ الكسرَ من لغةٍ والضمَّ مِنْ أخرى. واستبعدها الناسُ؛ لأن التداخُلَ إنما يكون في كلمتين. وخَرَّجها الشيخ[3] على أن الحاءَ أُتْبِعَتْ لحركةِ التاءِ في «ذات» قال: «ولم يَعْتَدَّ باللام فاصلةً لأنها ساكنةٌ فهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ». وقد وافق الحسنَ على هذه القراءةِ أبو مالك الغفاريُّ. وقرأ عكرمةُ بالضمِّ والفتح جمعَ «حُبْكَة» نحو: غُرْفة وغُرَف. وابن عباس وأبو مالك «الحَبَك» بفتحتين جمعُ «حَبَكَة» كعَقَبة وعَقَب، فهذه ثمانِ قراءات.

آ. (٨) **قوله: ﴿إنكم﴾**: هذا جوابُ القسم.

آ. (٩) **قوله: ﴿يُؤْفَكُ عنه﴾**: صفةٌ لقول. والضميرُ في «عنه» للقرآن، أو للرسول، أو للدِّين، أو لِما تُوْعَدون أي: يُصْرَفُ عنه. وقيل: «عن» للسبب. والمأفوكُ عنه محذوفٌ، والضميرُ في «عنه» على هذا لـ «قولٍ مختلفٍ» أي: يُؤْفَكُ بسبب القولِ مَنْ أراد الإسلام بأَنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٩١، والقرطبي ١٧/ ٣٢، والمحتسب ٢/ ٢٨٦، والبحر ٨/ ١٣٤، والمحرر ١٥/ ٢٠١.

(٢) المحرر ١٥/ ٢٠١.

(٣) البحر ٨/ ١٣٤.

يقول/ : هو سحرٌ، هو كِهانَةٌ. والعامَّةُ على بناء الفعلَيْن للمفعول. [٨١٤/ب]
وقتادة[١] وابن جبير «يُؤْفَكُ عنه مَنْ أَفَكَ» الأول للمفعول، والثاني للفاعل أي: يُصْرَفُ عنه مَنْ صَرَفَ الناسَ عنه. وزيد بن علي يَأْفَكُ مبنياً للفاعل مِنْ أفك الشيء أي: يَصْرِف الناسَ عنه مَنْ هو مأفوك في نفسه. وعنه أيضاً: «يَأْفِكُ عنه مَنْ أَفَّك» بالتشديد أي: مَنْ هو أفَّاك في نفسِه. وقُرِىء «يُؤْفَنُ عنه مَنْ أُفِنَ» بالنون فيهما أي: يَحْرِمُه مَنْ حَرَمه، مِنْ أَفِنَ الضَّرْعَ إذا نهكَه حَلْباً.

آ. (١٠) وقُرِىءَ[٢] «قَتَلَ» مبنياً للفاعل هو اللَّهُ تعالى، «الخَرَّاصين» مفعولُه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَيَّانَ يومُ الدِّين﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. قيل: وهما ظرفان فكيف يقع أحدُ الظرفين في الآخر؟ وأُجيب: بأنه على حَذْفِ حَدَثٍ، أي: أيَّان وقوعُ يومٍ، فأيَّان ظرفٌ للوقوع. وتقدَّم قراءة «إيَّان» بالكسر في الأعراف[٣].

آ. (١٣) قوله: ﴿يومَ هم﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً بمضمرٍ أي: الجزاءُ كائنٌ يومَ هم. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يومُ الدين»، والفتحةُ للبناء على رأي مَنْ يُجيز بناءَ الظرفِ وإنْ أُضيفَ إلى جملةٍ اسميةٍ، وعلى هذا فيكون حكايةً لمعنى كلامِهم قالوه على الاستهزاء، ولو جاء على حكايةِ لفظِهم المتقدِّمِ لقيل: يومَ نحن على النار نُفْتَنُ. ويومَ

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٥، والقرطبي ١٧/٣٣، والبحر ٨/ ١٣٥.
(٢) الكشاف ٤/ ١٥.
(٣) وهي قراءة السلمي: انظر: الدر المصون ٥/ ٥٣٠.

منصوبٌ بالدين. وقيل: بمضمرٍ أي: يَحارون. وقيل: هو مفعولٌ بـ أعني مقدراً. وعَدَّىٰ «يُفْتَنون» بـ على لأنه بمعنى يُختبرون. وقيل: على بمعنى في. وقيل «يومَ هم» خبرُ مبتدأ مضمر أي: هو يومَ هم. والفتحُ لِما تقدم، ويؤيِّد ذلك قراءةُ[1] ابن أبي عبلة والزعفراني «يومُ هم» بالرفع، وكذلك يؤيِّد القولَ بالبدلِ. وتقدَّم الكلامُ في مثلِ هذا في غافر[2].

آ. (١٤) **قوله: ﴿ذُوقوا﴾**: أي: يُقال لهم: ذُوقوا. و «هذا الذي كنتم» مبتدأٌ وخبر، هذا هو الظاهرُ. وجَوَّز الزمخشريُّ[3] أن يكونَ «هذا» بدلاً مِنْ «فِتْنَتكم» لأنها بمعنى العذاب.

آ. (١٦) **قوله: ﴿آخِذين﴾**: حالٌ من الضمير في قوله: «جناتٍ». و «ما آتاهم» يعني من ما في الجنة فتكونُ حالاً حقيقية. وقيل: ما آتاهم مِنْ أوامِره ونواهيه في الدنيا، فتكون حالاً محكيَّةً لاختلافِ الزمانين. وجعل الجارَّ هنا خبراً، والصفةَ[4] فضلةً، وعَكَسَ هذا في قولِه: «إنَّ المجرمين في عذابِ جهنمَ خالدون»[5]. وقيل: لأن الخبرَ مقصودُ الجملة، والغرضُ هناك الإخبارُ عن تخليدِهم؛ لأنَّ المؤمِنَ قد يَدْخُلُ النارَ، ولكن لا بُدَّ مِنْ خروجِه. وأمَّا آيةُ المتقين فجعل الظرفَ فيها خبراً لِأَمْنِهم الخروجَ منها، فجعل لذلك مَحَطَّ الفائدةِ لتحصُل لهم الطمأنينةُ فانتصبَتْ الصفةُ حالاً.

---

(١) القرطبي ١٧/ ٣٤، والبحر ٨/ ١٣٥.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥٢.
(٣) الكشاف ٤/ ١٥.
(٤) وهي «آخذين».
(٥) الآية ٧٤ من الزخرف.

آ. (١٧) قوله: ﴿كانوا قليلاً﴾: فيه أوجهٌ؛ أحدها: أنَّ الكلامَ تَمَّ على «قليلاً»، ولهذا وَقَفَ بعضُهم على «قليلاً» ليُؤاخيَ بها قولَه تعالى: «وقليلٌ ما هم»[1] و «قليلٌ من عباديَ الشَّكورُ»[2] ويَبْتدىء «مِن الليل ما يَهْجَعون». أي: ما يَهْجَعون من الليل، وهذا لا يَظْهر من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة: أمَّا الأول فلا بُدَّ أن يَهْجَعوا ولا يُتَصَوَّرُ نَفْيُ هجوعِهم. وأمَّا الصناعةُ فلأنَّ ما في حيِّز النفي[3] لا يتقدَّم عليه عند البصريين، هذا إنْ جَعَلْتَها نافيةً، وإنْ جَعَلْتَها مصدريةً صار التقديرُ: من الليل هجوعُهم. ولا فائدةَ فيه لأنَّ غيرَهم من سائر الناس بهذه المَثابة.

الثاني: أَنْ تجعلَ «ما» مصدريةً في محلِّ رفع بـ «قليلاً». والتقدير: كانوا قليلاً هجوعُهم.

الثالث: أَنْ تجعلَ «ما» المصدريةَ بدلاً من اسمِ كان بدلَ اشتمال، أي: كان هجوعُهم قليلاً، و «من الليل» على هذين لا يتعلَّق بـ «يَهْجَعون»؛ لأنَّ ما في حَيِّز المصدر لا يتقدَّم عليه على المشهورِ؛ وبعضُ المانعين اغتفره في الظرفِ، فيجوزُ هذا عنده، والمانع يُقَدِّر فعلاً يدلُّ عليه «يَهْجَعون» أي: يهجعون من الليل.

الرابع: أن «ما» مزيدةٌ و «يَهْجَعون» خبرُ كان. والتقدير: كانوا يَهْجَعون من الليلِ هُجوعاً أو زمناً قليلاً؛ فـ «قليلاً» نعتٌ لمصدرٍ أو ظرف. الخامس: أنها بمعنى الذي، وعائدُها محذوفٌ تقديره: كانوا قليلاً من الليل الوقتَ الذي يَهْجَعونه، وهذا فيه تكلُّفٌ.

---

(١) الآية ٢٤ من صَ.

(٢) الآية ١٣ من سبأ.

(٣) وهو من الليل.

آ. (١٨) قوله: ﴿وبالأسْحارِ﴾: متعلقٌ بـ «يَسْتَغْفِرون». والباءُ بمعنى «في»، قُدِّمَ متعلَّقُ الخبرِ على المبتدأ لجواز تقديمِ العامل.

آ. (٢١) قوله: ﴿وفي أنفسِكم﴾: نَسقٌ على «في الأرض» فهو خبر عن «آياتٌ» أيضاً. والتقدير: وفي الأرض وفي أنفسكم آياتٌ. وقال أبو البقاء[١]: «ومَنْ رفع بالظرفِ جَعَل ضميرَ الآيات في الظرف» يعني مَنْ يرفعُ الفاعلَ بالظرفِ مطلقاً/ أي: وإنْ لم يَعْتَمِدْ يَرْفَعُ بهذا الجارِّ [٨١٥/أ] فاعلاً هو ضمير «آياتٌ». وجَوَّز بعضُهم أَنْ يتعلَّقَ بـ «تُبْصِرُون» وهو فاسدٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ والفاء يمنعان جوازَه. وقرأ قتادة «آيةٌ»[٢] بالإفراد.

آ. (٢٢) قوله: ﴿رِزْقُكم﴾: أي: سببُ رزقِكم. وقرأ[٣] حميد وابن محيصن «رازِقُكم» اسمَ فاعل، واللَّهُ تعالى مُتَعالٍ عن الجهة.

آ. (٢٣) والضميرُ في «إنَّه لحقٌّ»: إمَّا للقرآنِ، وإمَّا للدينِ، وإمَّا لليوم في قولِه: «وإنَّ الدينَ لواقعٌ»[٤] و «يومَ هم»[٥] و «يومُ الدين»[٦] وإمَّا للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

قوله «مِثْلَ ما» الأخَوان[٧] وأبو بكر «مثلُ» بالرفع، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ،

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٤.
(٢) في الآية ٢٠. وانظر: البحر ٨/ ١٣٦.
(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٩٢، والقرطبي ١٧/ ٤١، والبحر ٨/ ١٣٦.
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ١٣.
(٦) الآية ١٢.
(٧) السبعة ٦٠٩، والنشر ٢/ ٣٧٧، والحجة ٦٧٩، والتيسير ٢٠٣، والبحر ٨/ ١٣٦، والقرطبي ١٧/ ٤٤.

أحدها: أنه خبرٌ ثانٍ مستقلٌ كالأولِ. والثاني: أنه مع ما قبله خبرٌ واحدٌ نحو: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، نقلهما أبو البقاء[1]. والثالث: أنَّه نعتٌ لـ «حق» و «ما» مزيدةٌ على ثلاثةِ الأوجهِ. و «أنَّكم» مضافٌ إليه أي: لَحَقٌّ مثلُ نُطْقِكم. ولا يَضُرُّ تقديرُ إضافتِها لمعرفةٍ لأنها لا تتعرَّفُ بذلك لإبهامِها.

والباقون بالنصبِ وفيه أوجُه، أشهرُها: أنه نعتٌ لـ «حَقٌّ» كما في القراءةِ الأولى، وإنما بُنِي الاسم لإضافتِه إلى غيرِ متمكنٍ، كما بناه الآخرُ في قولِه[2]:

٤١٠٥ـ فتَداعَى مَنْخِراه بدَمٍ
مثلَ ما أثمرَ حَمَّاضُ الجَبَلْ

بفتح «مثلَ» مع أنها نعتٌ لـ «دم» وكما بُنِيَتْ «غيرَ» في قوله[3]:

٤١٠٦ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَن نَطَقَتْ
حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

«غيرَ» فاعلُ «يَمْنع» فبناها على الفتح لإضافتِها إلى «أنْ نَطَقَتْ» وقد تقدَّم في قراءةِ «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكم»[4] بالفتحِ ما يُغْني عن تقريرِ مثل هذا.

الثاني: أنَّ «مثلَ» رُكِّب مع «ما» حتى صارا شيئاً واحداً. قال

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٤.
(٢) تقدم برقم ١٩٨٩.
(٣) تقدم برقم ١٩٩٠.
(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة حفص ونافع والكسائي. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٨.

المازني: «ومثلُه: وَيْحَما وهَيَّما وأَيْنَما» وأنشد لحميد بن ثور[1]:

٤١٠٧ـ ألا هَيَّمـــا مِمَّـــا لَقِيْـــتُ وهَيَّمـــا
وويْحـاً لِمَـنْ لـم يَـدْرِ مـا هُـنَّ وَيْحَمـا

قال: فلولا البناءُ لكان منوَّناً. وأنشد أيضاً[2]:

٤١٠٨ـ ....
فـأكْـرِمْ بنـا أُمَّـاً وأكْـرِمْ بنـا ابْنَمـا

وهذا الذي ذكرَه ذهب إليه بعضُ النَّحْويين، وأَنْشد[3]:

٤١٠٩ـ أثـورَ مـا أَصِيـدُكـم أم ثـورَيْـنْ
أم هـذه الجَمَّـاءَ ذاتَ القـرنَيْـنْ

وأمَّا ما أنشدَه مِنْ قولِه: «وأكرِمْ بنا ابنَما» فليس هذا من الباب لأنَّ هذا «ابن» زِيْدَتْ عليه الميم. وإذا زِيْدَتْ عليه الميمُ جُعِلَتِ النونُ تابعةً للميم في الحركاتِ على الفصيح، فتقول: هذا ابنمٌ، ورأيت ابنَماً، ومررت بابنِمٍ، فتُجْري حركاتِ الإعراب على الميم وتَتْبَعُها النونُ. «وابنما» في البيت منصوبٌ على التميز، فالفتحُ لأجلِ النصبِ لا للبناءِ، وليس هذه «ما» الزائدةَ، بل الميمُ وحدَها زائدةٌ، والألفُ بدلٌ من التنوين.

---

(١) ديوانه ٧، وينسب لحميد الأرقط، وهو في الخصائص ٢/ ١٨١، واللسان (هيا)، والبحر ٨/ ١٣٧، والمحرر ١٥/ ٢١٠.

(٢) البيت لحسان وصدره:

وَلَدْنـا بنـي العنقـاءِ وابنَـيْ مُحَـرِّقٍ

وهو في ديوانه ٣٥، واللسان (بني).

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/ ١٨٠، ورصف المباني ٣٣٦، واللسان (ثور). والجماء: التي لا قرنين لها، ويُحمل البيت على الهزء.

الثالث: أنَّه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ الكوفيين، ويجيزون «زيدٌ مثلَك» بالفتح. ونقله أبو البقاء[1] عن أبي الحسن، ولكن بعبارةٍ مُشْكِلةٍ فقال: «ويُقْرَأُ بالفتح، وفيه وجهان، أحدُهما: هو مُعْرَبٌ. ثم في نصبِه أوجهٌ». ثم قال: «أو على أنه مرفوعُ الموضعِ، ولكنَّه فُتِحَ كما فُتح الظرفُ في قوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنكم»[2] على قولِ الأخفشِ». ثم قال: «والوجه الثاني هو مبنيٌّ». وقال أبو عبيد: «بعضُ العربِ يَجْعَلُ «مثلَ» نصباً أبداً فيقولون: هذا رجلٌ مثلَك».

الرابع: أنه منصوب على إسقاطِ الجارِّ، وهو كافُ التشبيهِ. وقال الفراء[3]: «العربُ تَنْصِبُها إذا رُفِعَ بها الاسمُ، يعني المبتدأ، فيقولون: مثلَ مَنْ عبدُ الله؟ وعبدُ الله مثلَك، وأنت مثلَه؛ لأنَّ الكافَ قد تكونُ داخلةً عليها فتُنْصَبُ إذا أَلْقَيْتَ الكافَ». قلت: وفي هذا نظرٌ، أيُّ حاجةٍ إلى تقدير دخولِ الكافِ و «مِثْل» تفيدُ فائدتَها؟ وكأنه لمَّا رأىٰ الكافَ قد دخلَتْ عليها في قوله: «ليس كمثلِه شيءٌ»[4] قال ذلك.

الخامس: أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: لحَقٌّ حقاً مثلَ نُطْقِكم.
السادس: أنه حالٌ من الضميرِ في «لَحَقٌّ» لأنه قد كَثُرَ الوصفُ بهذا المصدرِ، حتى جَرَىٰ مَجْرىٰ الأوصافِ المشتقةِ، والعاملُ فيها «حَقٌّ».
السابع: أنه حالٌ من نفس «حقٌّ» وإن كان نكرةً. وقد نَصَّ سيبويه[5] في مواضع من كتابه على جوازِه. وتابعه أبو عمرَ على ذلك.

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٤.
(٢) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٨٥.
(٤) الآية ١١ من الشورىٰ.
(٥) الكتاب ١/ ٢٧٢.

و «ما» هذه في مثلِ هذا التركيبِ نحو قولِهم: «هذا حَقٌّ كما أنَّك ههنا» لا يجوز حَذْفُها فلا يُقال: «هذا حقٌّ كأنَّك هنا». نَصَّ على ذلك الخليل[1] ـ رحمه الله تعالى ـ فإذا جعلْتَ «مثلَ» معربةً كانت «ما» مزيدةً و «أنكم» في محلِّ خفضٍ بالإضافةِ كما تقدَّم، وإذا جَعَلْتَها مبنيَّة: إمَّا للتركيب، وإمَّا لإضافتِها إلى غيرِ متمكِّنٍ جاز في «ما» هذه وجهان: الزيادةُ وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً/ كذا قال أبو البقاء[2]. وفيه نظرٌ لعدمِ الوصفِ هنا. فإنْ قال: هو محذوفٌ فالأصلُ عَدَمُه. وأيضاً فنصُّوا على أن هذه الصفةَ لا تُحْذَفُ لإبهامِ موصوفِها، وأمَّا «أنَّكم تَنْطِقون» فيجوز أَنْ يكونَ مجروراً بالإضافةِ إنْ كانَتْ «ما» مزيدةً، وإنْ كانت نكرةً كان في موضعِ نصبٍ بإضمارِ أعني أو رفعٍ بإضمار مبتدأ. [٨١٥/ب]

آ. (٢٥) قوله: ﴿إذ دَخَلوا﴾: في العاملِ في «إذ» أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه «حديثُ» أي: هل أتاك حديثُهم الواقعُ في وقت دخولِهم عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بما في «ضَيْف» من معنىٰ الفعل؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ، ولذلك استوىٰ فيه الواحدُ المذكرُ وغيره، كأنه قيل: الذي أضافهم في وقتِ دخولِهم عليه. الثالث: أنَّه منصوبٌ بـ «المُكْرَمين» إنْ أريد بإكرامِهم أنَّ إبراهيمَ أكرمَهم بخدمتِه لهم. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمارِ اذْكُرْ، ولا يجوزُ نصبُه بـ «أتاك» لاختلافِ الزمانَيْن.

وقرأ العامَّةُ «المُكْرَمين» بتخفيفِ الراءِ مِنْ أكرم. وعكرمة[3] بالتشديد.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧٠.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٤.
(٣) البحر ٨/ ١٣٨.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿سلاماً، قال: سَلام﴾**: قد تقدَّم تحريرُ هذا في هود[١]. وقال ابن عطية[٢]: «ويتجهُ أن يعملَ في «سَلاماً» «قالوا» على أَنْ يُجعل «سلاماً» في معنى قولاً، ويكون المعنىٰ حينئذٍ: أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً. وهذا قولُ مجاهد». قلت: ولو جُعِل التقدير أنَّهم قالوا هذا اللفظَ بعينِه لكان أَوْلىٰ، وتفسيرُ هذا اللفظِ هو التحيةُ المعهودةُ. وتقدَّم أيضاً خلافُ القرَّاءِ[٣] في «سلاماً» بالنسبة إلى فتحِ سينِه وكسرِها وإلى سكونِ لامِه وفتحِها.

والعامَّةُ على نصب «سلاماً» الأول ورفع الثاني، وقُرِئا[٤] مرفوعَيْن، وقُرِىء[٥] «سَلاماً قال: سِلْماً» بكسرِ سينِ الثاني ونصبِه، ولا يَخْفَىٰ توجيهُ ذلك كلِّه مِمَّا تقدَّمَ في هود.

قوله: «قومٌ مُنْكرون» خبرُ مبتدأ مضمرٍ فقدَّروه: أنتم قومٌ، ولم يَسْتحسِنْه بعضُهم؛ لأنَّ فيه عَدَمَ أُنْسٍ فمثلُه لا يقعُ من إبراهيم عليه السلام، فالأَوْلَىٰ أَنْ يُقَدَّر: هؤلاء قومٌ أو هم قومٌ، وتكون مقالتُه هذه مع أهلِ بيتِه وخاصَّتِه لا لنفسِ الضيفِ؛ لأنَّ ذلك يُوْحِشُهم.

آ. (٢٦) **وقوله: ﴿فجاء﴾**: عطفٌ على «فراغَ»، وتَسَبُّبُه عنه واضحٌ. والهمزةُ في «ألا تأكلون» للإنكارِ عليهم في عَدَمِ أكلِهم، أو للعَرْضِ أو للتحضيضِ.

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٥١.

(٢) المحرر ١٥/ ٢١٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٢.

(٤) البحر ٨/ ١٣٩.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. انظر: التيسير ١٢٥، والنشر ٢/ ٢٩٠، والقرطبي ١٧/ ٤٥، والبحر ٨/ ١٣٩، والحجة ٦٧٩.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فِي صَرَّةٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل أي: كائنةً في صَرَّة. والصَّرَّة قيل: الصيحة. قال امرؤ القيس[1]:

٤١١٠ـ فَأَلْحَقَنا بالهادياتِ ودونَه
جَواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ

قال الزمخشري[2]: «مِنْ صَرَّ الجُنْدُبُ والبابُ والقلمُ. ومحلُّه النصبُ على الحالِ أي: فجاءَتْ صارَّةً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «أَقْبلَتْ» أي: أقبلَتْ في جماعةِ نسوةٍ كُنَّ معها. والصَّرَّةُ: الجماعةُ من النساء.

قوله: «فصَكَّتْ» أي: لَطَمَتْ. واخْتُلف فيه، فقيل: هو الضَّرْبُ باليد مبسوطةً. وقيل: بل ضَرْبُ الوجهِ بأطرافِ الأصابع فِعْلَ المتعجِّبِ، وهي عادةُ النساءِ.

قوله: «عجوزٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: أنا عجوزٌ عقيمٌ فكيف أَلِدُ؟ تفسِّرها الآيةُ الأخرىٰ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿كذلك﴾: منصوبٌ على المصدرِ بـ «قال» الثانية أي: مثلَ ذلك القولِ الذي أخبرناك به قال ربُّك أي: إنه من جهةِ اللَّهِ تعالى فلا تَتَعجَّبي منه.

آ. (٣٤) قوله: ﴿مُسَوَّمَةً﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على النعتِ لحجارة. والثاني: أنَّه حالٌ من الضمير المستكنِّ في

---

(١) تقدم برقم ٦٧.
(٢) الكشاف ٤/١٨.

الجارُّ قبله. الثالث: أنه حالٌ مِنْ «حجارة» وحَسَّن ذلك كونُ النكرةِ وُصِفَتْ بالجارِّ بعدها.

قوله: «عند ربِّك» ظرفٌ لـ«مُسَوَّمةً» أي: مُعْلَمَةً عنده.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿فيها آية﴾**: يجوز أن يعود الضمير على القرية أي: تَرَكْنا في القرية علامةً كالحجارةِ أو الماء المُنْتِنِ، ويجوزُ أَنْ يعودَ على الإهلاكةِ المفهومةِ/ من السِّياق. [٨١٦/أ]

آ. (٣٨) **قوله: ﴿وفي موسىٰ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: ــ وهو الظاهر ــ أنه عطفٌ على قوله: «فيها» بإعادةِ الجارِّ؛ لأن المعطوفَ عليه ضميرٌ مجرورٌ فيتعلَّقُ بـ«تَرَكْنا» من حيث المعنىٰ، ويكونُ التقديرُ: وتَرَكْنا في قصةِ موسىٰ آيةً. وهذا معنىً واضحٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على قوله: «وفي الأرضِ آياتٌ»[(١)] أي: وفي الأرضِ وفي موسىٰ آياتٌ للموقِنين، قاله الزمخشري[(٢)] وابنُ عطية[(٣)]. قال الشيخُ[(٤)]: «وهذا بعيدٌ جداً يُنَزَّه القرآنُ عن مثلِه». قلت: ووجهُ استبعادِه له: بُعْدُ ما بينهما، وقد فعل أهلُ العلمِ هذا في أكثرَ من ذلك. الثالث: أنه متعلقٌ بـ«جَعَلْنا» مقدرةً لدلالةِ «وتَرَكْنا». قال الزمخشري[(٥)]: «أو على قوله ــ يعني أو يُعْطَفُ على قوله ــ وتَرَكْنا فيها آيةً على معنى: وجَعَلْنا في موسى آيةً كقوله[(٦)]:

(١) الآية ٢٠.
(٢) الكشاف ٤/ ١٩.
(٣) المحرر ١٥/ ٢١٨.
(٤) البحر ٨/ ١٤٠.
(٥) الكشاف ٤/ ١٩.
(٦) تقدم برقم ١٥٠.

٤١١١ـ فَعَلَفْتُهـــــا تِبْنـــــاً ومـــــاءً بـــــارداً

. . . .

قال الشيخ[١]: «ولا حاجةَ إلى إضمار «وجَعَلْنا» لأنه قد أمكن أَنْ يكونَ العامل في المجرور «وتَرَكْنا». قلت: والزمخشريُّ إنما أراد الوجهَ الأولَ بدليلِ قوله: «وفي موسىٰ معطوف على «وفي الأرض» أو على قوله: «وتركْنا فيها». وإنما قال: «على معنى» من جهةِ تفسيرِ المعنى لا الإعراب، وإنما أظهر الفعلَ تنبيهاً على مغايرة الفعلَيْن، يعني: أن هذا التركَ غيرُ ذاك التركِ، ولذلك أبرزَه بمادةِ الجَعْلِ دون مادة التركِ لتظهرَ المخالفةُ.

قوله: «إذ أَرْسَلْناه» يجوز في هذا الظرفِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ منصوباً بآية على الوجهِ الأول أي: تركنا في قصة موسى علامةً في وقتِ إرْسالِنا إياه. والثاني: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنَّه نعتٌ لآية أي: آيةً كائنةً في وقتِ إرْسالِنا. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «تَرَكْنا».

قوله: «بسلطانٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الإرسال، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ: إمَّا مِنْ موسىٰ، وإمَّا مِنْ ضميرِه أي: ملتبساً بسلطان، وهي الحُجَّةُ.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿برُكْنِه﴾**: حالٌ من فاعل «تَوَلَّىٰ».

قوله: «ساحرٌ أو مجنونٌ» «أو» هنا على بابِها من الإبهام على السامعِ أو للشكِّ، نَزَّل نفسَه مع أنَّه يَعْرِفُه نبياً حقاً منزلةَ الشَّاكِّ في أمرِه

(١) البحر ٨/ ١٤٠.

تَمْويهاً على قومِه. وقال أبو عبيدة[١]: «أو بمعنى الواو». قال: «لأنه قد قالهما، قال تعالى: «إنَّ هذا لساحِرٌ عليمٌ»[٢]. وقال في موضع آخرَ: «إن رسولَكم الذي أُرْسِلَ إليكم لَمجنونٌ»[٣]. وتجيْءُ «أو» بمعنى الواو كقوله[٤]:

٤١١٢ـ أثَعْلَبَةَ الفوارِسَ أو رِياحا
عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

وردَّ الناسُ عليه هذا وقالوا: لا ضرورةَ تَدْعُو إلى ذلك، وأمَّا الآيتان فلا تَدُلَّان على أنَّه قالهما معاً، وإنما تفيدان أنه قالهما أَعَمَّ مِنْ أَنْ يكونا معاً، أو هذه في وقت وهذه في آخرَ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿وجنودَه﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على مفعول «أَخَذْناه» وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ مفعولاً معه.

قوله: «وهو مُلِيْمٌ» جملةٌ حاليةٌ، فإن كانت حالاً من مفعول «نَبَذْناهم» فالواوُ لازمةٌ إذ ليسَ فيها ذِكْرٌ يعودُ على صاحب الحال، وإن كانت حالاً من مفعول «أَخَذْناه» فالواوُ ليسَتْ واجبةٍ؛ إذ في الجملة ذِكْرٌ يعودُ عليه. وقد يُقال: إنَّ الضمير في «نَبَذْناهم» يعود على فرعون وعلى جنودِه، فصار في الحال ذِكْرٌ يعودُ على بعض ما شَمَلَه الضميرُ الأول. وفيه نظرٌ؛ إذ يصيرُ نظيرَ قولِك: «جاء السلطانُ وجنودُه فأكرمتُهم راكباً فرسَه» فتجعل «راكباً» حالاً من بعضِ ما اشتمل عليه ضميرُ «أكرمتُهم».

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٢٧.

(٢) الآية ١٠٩ من الأعراف.

(٣) الآية ٢٧ من الشعراء.

(٤) تقدم برقم ٧٧٢.

آ. (٤١) قوله: ﴿وفي عادٍ، وفي ثمود، وفي موسى﴾: تقدَّم مثلُه[١].

آ. (٤٢) قوله: ﴿إلاَّ جَعَلَتْه كالرَّميم﴾: هذه الجملةُ في موضع المفعول الثاني لـ «تَذَرُ» كأنه قيل: ما تَتْرك من شيءٍ إلاَّ مجعولاً نحو: ما تركتُ زيداً إلاَّ عالماً. وأعربَها الشيخُ[٢] حالاً وليس بظاهرٍ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿الصاعِقةُ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[٣] الكسائي «الصَّعْقَة»، والحسن «الصاقِعة». وتقدَّم ذِكْرُ هذا كلِّه في البقرة[٤].

قوله: «وهم يَنْظرون» جملةٌ حاليةٌ من المفعول. و «ينظرون» قيل: من النظر. وقيل: من الانتظار أي: ينتظرون ما وُعِدوه من العذاب.

آ. (٤٦) قوله: ﴿وقومَ نوحٍ﴾: قرأ[٥] الأخَوان وأبو عمرو بجرِّ الميم، والباقون/ بنصبها. وأبو السَّمَّال وابن مقسم وأبو عمرو في [٨١٦/ب] روايةِ الأصمعيِّ «وقومُ» بالرفع. فأمَّا الخفضُ ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه معطوفٌ على «وفي الأرض». الثاني: أنه معطوفٌ على «وفي موسى». الثالث: أنه معطوفٌ على «وفي عاد». الرابع: أنه معطوفٌ على «وفي

---

(١) في الآية ٣٨.

(٢) البحر ٨/ ١٤١.

(٣) التيسير ٢٠٣، والنشر ٢/ ٣٧٧، والقرطبي ١٧/ ٥١، والسبعة ٦٠٩، والبحر ٨/ ١٤١، والحجة ٦٨٠.

(٤) لم يشر إلى ذلك في البقرة، وأشار إلى بعضه في النساء. انظر: الدر ٤/ ١٤٠.

(٥) التيسير ٢٠٣، والنشر ٢/ ٣٧٧، والقرطبي ١٧/ ٥٢، والسبعة ٦٠٩، والبحر ٨/ ١٤١، والحجة ٦٨١.

ثمودَ»، وهذا هو الظاهرُ لقُرْبِه وبُعْدِ غيرِه. ولم يذكرْ الزمخشريُّ[1] غيرَه فإنه قال: «وقُرِىء بالجرِّ على معنى «وفي قوم نوح». ويُقَوِّيه قراءةُ عبد الله «وفي قوم نوح». ولم يَذْكُرْ أبو البقاء[2] غيرَ الوجهِ الأخيرِ لظهورِه.

وأمَّا النصبُ ففيه ستةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ أي: وأهلَكْنا قومَ نوحٍ؛ لأنَّ ما قبلَه يَدُلُّ عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدراً، ولم يَذْكُرْ الزمخشريُّ[3] غيرَهما. الثالث: أنَّه منصوبٌ عطفاً على مفعول «فأَخَذْناه». الرابع: أنه معطوفٌ على مفعول «فنَبَذْناهم في اليَمِّ» وناسَبَ ذلك أنَّ قومَ نوحٍ مُغْرقون من قبلُ. لكنْ يُشْكِلُ أنَّهم لم يَغْرَقوا في اليمِّ. وأصلُ العطفِ أَنْ يقتضيَ التشريكَ في المتعلَّقات. الخامس: أنَّه معطوفٌ على مفعولِ «فَأَخَذَتْهم الصاعقةُ». وفيه إشكالٌ؛ لأنهم لم تأخُذْهم الصاعقةُ، وإنما أُهْلكوا بالغَرَقِ. إلاَّ أَنْ يُرادَ بالصاعقةِ الداهيةُ والنازلةُ العظيمة من أيِّ نوعٍ كانت، فيَقْرُبُ ذلك. السادس: أنه معطوفٌ على محلِّ «وفي موسى»، نقله أبو البقاء[4] وهو ضعيفٌ.

وأما الرفعُ فعلى الابتداءِ والخبرُ مقدَّرٌ أي: أهلَكْناهم. وقال أبو البقاء[5]: «والخبرُ ما بعدَه» يعني مِنْ قولِه: إنهم كانوا قوماً فاسقين. ولا يجوز أَنْ يكونَ مرادُه قولَه: «من قبلُ»؛ إذ الظرفُ ناقصٌ فلا يُخْبَرُ به.

---

(١) الكشاف ٤/١٩.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٣) الكشاف ٤/١٩.

(٤) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٥) الإملاء ٢/٢٤٥.

آ. (٤٧) قوله: ﴿والسماءَ بَنَيْناها﴾: العامةُ على النصب على الاشتغالِ، وكذلك قولُه: «والأرضَ فَرَشْناها» والتقديرُ: وبَنَيْنا السماءَ بَنَيْناها. وقال أبو البقاء[١]: «أي: ورفَعْنا السماءَ» فقدَّر الناصبَ مِنْ غير لفظ الظاهر، وهذا إنما يُصار إليه عند تعذُّرِ التقديرِ الموافقِ لفظاً نحو: زيداً مررت به، وزيداً ضربْتُ غلامَه. وأمَّا في نحو «زيداً ضربتُه» فلا يُقَدَّر: إلاَّ ضربْتُ زيداً. وقرأ[٢] أبو السَّمَّال وابن مقسم برفعِهما على الابتداء، والخبرُ ما بعدهما. والنصبُ أرجحُ لعطفِ جملة الاشتغال على جملةٍ فعلية قبلَها.

قوله: «بأَيْدٍ» يجوز أَنْ يتعلقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ. وفيها وجهان، أحدهما: أنَّها حالٌ من فاعل «بَنَيْناها» أي: ملتبسين بقوةٍ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ مفعولِه أي: ملتبسةً بقوةٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للسببِ أي: بسببِ قدرتِنا. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ مُعَدِّيَةً مجازاً، على أن تجعلَ الأَيْدَ كالآلةِ المبنيِّ بها كقولك: بَنَيْتُ بيتَك بالآجُرِّ.

قوله: «وإنَّا لَمُوْسِعُون» يجوز أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً مِنْ فاعل «بَنَيْناها»، ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من مفعوله، ومفعول «مُوْسِعون» محذوفٌ أي: موسِعون بناءَها. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّر له مفعولٌ؛ لأنَّ معناه «لَقادِرون»، مِنْ قولك: ما في وُسْعي كذا أي: ما في طاقتي وقوتي.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فنِعْمَ الماهِدون﴾: المخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: نحن كقوله: «نِعْمَ العبدُ»[٣].

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٥.

(٢) البحر ٨/ ١٤٢.

(٣) الآية ٤٤ من ص.

آ. (٤٩) قوله: ﴿ومِنْ كلِّ شيءٍ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «خَلَقْنا» أي: خَلَقْنا مِنْ كلِّ شيء زوجَيْن، وأَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «زوجَيْن»؛ لأنه في الأصل صفةٌ له؛ إذ التقديرُ: خَلَقْنا زوجَيْن كائنين من كلِّ شيءٍ، والأولُ أقوىٰ في المعنى.

آ. (٥٢) قوله: ﴿كذلك﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ مثلُ ذلك. والإِشارةُ بـ «ذلك» قال الزمخشريُّ[(١)]: «إلى تكذيبِهم الرسولَ وتسميتِه ساحراً ومجنوناً» ثم فَسَّر ما أَجْمل بقوله: «ما أَتى». والثاني: أن الكاف في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف، قاله مكي[(٢)]، ولم يُبَيِّنْ تقديرَه/ ولا يَصِحُّ أَنْ ينتصِبَ بما بعده [٨١٧/أ] لأجل «ما» النافية. وأمَّا المعنى فلا يمتنعُ، ولذلك قال الزمخشري[(٣)]: «ولا يَصِحُّ أن تكون الكافُ منصوبةً بـ «أتىٰ» لأنَّ «ما» النافيةَ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولو قيل: لم يأتِ لكان صحيحاً» يعني لو أتىٰ في موضع «ما» بـ «لم» لجازَ أن تنتصِبَ الكافُ بـ «أتىٰ» لأن المعنى يَسُوغ عليه. والتقدير: كَذَّبَتْ قريشٌ تكذيباً مثلَ تكذيب الأمم السابقة رسلَهم. ويَدُلُّ عليه قولُه: «ما أتىٰ الذين من قبلهم» الآية.

قوله: «إلاَّ قالوا» الجملةُ القوليةُ في محلِّ نصب على الحال من «الذين مِنْ قبلهم»، و «من رسولٍ» فاعلُ «أتىٰ» كأنه قيل: ما أتىٰ الأوَّلين رسولٌ إلاَّ في حالِ قولهم: هو ساحرٌ. والضميرُ في «به» يعودُ على القولِ المدلولِ عليه بـ «قالوا» أي: أتواصَىٰ الأوَّلُوْن والآخِرون بهذا القولِ المتضمِّنِ لساحرٍ أو مجنونٍ، والاستفهامُ للتعجب.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٠.

(٢) مشكل الإعراب ٢/ ٣٢٦.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠.

آ. (٥٦) قوله: ﴿إلاَّ لِيَعْبُدونِ﴾: متعلقٌ بـ «خَلَقْتُ». واخْتُلف في الجن والإنس: هل المرادُ بهم العمومُ، والمعنى: إلاَّ لآمُرَهم بالعبادة، ولِيقِرُّوا بها؟ وهذا منقولٌ عن عليّ، أو يكون المعنى: ليطيعونِ وينقادوا لقضائي، فالمؤمنُ يفعل ذلك طَوْعاً والكافرُ كَرْهاً، أو يكون المعنى: إلاَّ مُعَدِّين للعبادة. ثم منهم مَنْ يتأتَّى منه ذلك، ومنهم مَنْ لا كقولك: هذا القلمُ بَرَيْتُه للكتابة، ثم قد تكتب به وقد لا تكتب، أو المرادُ بهم الخصوص. والمعنى: وما خلقتُ الجنَّ والإنس المؤمنين. وقيل: الطائعين. والأولُ أحسن.

آ. (٥٧) قوله: ﴿أَنْ يُطْعِمونِ﴾: قيل: فيه حَذْفُ مضافٍ، أي: يُطعموا خَلْقي. وقيل: المعنى أَنْ ينفعونِ، فعبَّر ببعضِ وجوه الانتفاعات؛ لأنَّ عادةَ السادة أَنْ ينتفعوا بعبيدِهم، واللَّهُ سبحانه وتعالى مُسْتَغْنٍ عن ذلك.

آ. (٥٨) قوله: ﴿المتينُ﴾: العامَّةُ على رفعِه. وفيه أوجهٌ: إمَّا النعتُ للرزَّاق، وإمَّا النعتُ لـ «ذو»، وإمَّا النعتُ لاسم «إنَّ» على الموضع، وهو مذهبُ الجَرْميِّ والفراءِ[١] وغيرِهما، وإمَّا خبرٌ بعد خبرٍ، وإمَّا خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وعلى كل تقدير فهو تأكيدٌ لأن «ذو القوة» يُفيد فائدتَه. وقرأ[٢] ابن محيصن «الرازق» كما قرأ «وفي السماء رازِقُكم»[٣] كما تقدَّم. وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش «المتينِ» بالجر فقيل: صفة

(١) مذهبه في معاني القرآن ٣/ ٩٠ أن المتين مرفوع من صفة الله.
(٢) الإتحاف ٢/ ٤٩٤، والقرطبي ١٧/ ٥٦، والبحر ٨/ ١٤٣.
(٣) الإتحاف ٢/ ٤٩٤، والبحر ٨/ ١٤٣، والمحتسب ٢/ ٢٨٩.

للقوة، وإنما ذَكَّر وصفَها لكونِ تأنيثها غيرَ حقيقي. وقيل: لأنها في معنى الأَيْد. وقال ابن جني[1] : «هو خفضٌ على الجوارِ كقولِهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» يعني أنه صفةٌ للمرفوعِ، وإنما جُرَّ لَمَّا جاور مجروراً. وهذا مرجوحٌ لإمكانِ غيرِه، والجِوارُ لا يُصار إليه إلاَّ عند الحاجة.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿ذَنوبا﴾**: الذَّنوبُ في الأصل: الدَّلْوُ المَلأَىٰ ماءً. وفي الحديث[2] : «فأتى بذَنوبٍ من ماءٍ» فإنْ لم تكن مَلأَىٰ فهو دَلْوٌ، ثم عُبِّر به عن النصيب. قال علقمة[3] :

٤١١٣ـ وفي كلِّ حَيٍّ قد خبَطْتُ بنِعْمَةٍ
فحُقَّ لشاسٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ

ويُجْمع في القلةِ على: أَذْنِبة، وفي الكثرةِ على: ذَنائب. وقال المَلِكُ لَمَّا أُنْشد هذا البيتَ: نعم، وأَذْنِبَة. وقال الزمخشري[4] : «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ العظيمةُ. وهذا تمثيلٌ، أصلُه في السُّقاةِ يَقْتسمون الماءَ، فيكونُ لهذا ذَنُوب، ولهذا ذَنوب. قال الراجز[5] :

٤١١٤ـ لنا ذَنوبٌ ولكم ذَنُوبُ
فإنْ أَبَيْتُمْ فلنا القَليبُ

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٨٩.

(٢) رواية البخاري «دعوه وهَريقوا على بوله سجلاً من ماء ـ أو ذنوباً من ماء ـ». انظر: الفتح ١/ ٣٨٦، ٤ كتاب الوضوء، ٥٨ باب صب الماء على البول في المسجد.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٧.

(٤) الكشاف ٤/ ٢١.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٠، والبحر ٨/ ١٣٢، والكشاف ٤/ ٢١. والقليب: البئر.

وقال الراغبُ(1): «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ الذي له ذَنَبٌ» انتهى. فراعى الاشتقاقَ، والذَّنُوب أيضاً: الفرسُ الطويلُ الذَّنَبِ وهو صفةٌ على فَعُوْل، والذَّنُوب: لحمُ أسفلِ المَتْن. ويُقال: يومٌ ذَنوبٌ أي: طويلُ الشَّرِّ استعارةً من ذلك.

آ. (٦٠) قوله: ﴿الذي يُوْعَدُون﴾: حُذِفَ العائدُ لاستكمالِ شروطِه أي: يُوْعَدُونه/ . [٨١٧/ب]

[تمَّت بعونه تعالى سورة الذاريات]

(1) المفردات ص ١٨١.

سـورة الطـور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قولـه: ﴿والطُّـورِ﴾: وما بعدَه أقسامٌ جوابُها: «إنَّ عذابَ ربِّك لَواقعٌ»[1] والواواتُ التي بعد الأولى عواطفُ لا حروفُ قسم لِما قَدَّمْتُه في أولِ هذا الموضوعِ عن الخليل. ونكَّر الكتاب تفخيماً وتعظيماً.

آ. (٣) قولـه: ﴿في رَقٍّ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بِمَسْطُور أي: مكتوبٍ في رَقّ. وجَوَّز أبو البقاء[2] أَنْ يكونَ نعتاً آخرَ لـ «كتابٍ» وفيه نظرٌ؛ لأنه يُشبه تهيئةَ العاملِ للعملِ وقَطْعَه عنه. والرَّقُّ بالفتح: الجِلْدُ الرقيقُ يُكتب فيه. وقال الراغب[3]: «الرَّقُّ ما يُكتب فيه شِبْهُ كاغَد»[4] انتهى. فهو أعمُّ مِنْ كونِه جِلْداً وغيرَه. ويقال فيه «رِقٌّ» بالكسر، فأمَّا المِلْكُ للعبيد فلا يُقال إلاَّ «رِقٌّ» بالكسر. وقال الزمخشري[5]: «والرَّقُّ: الصحيفةُ. وقيل: الجِلْدُ الذي تُكتب فيه [الأعمال][6]». انتهى. وقد غَلَّط

(١) في الآية ٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٣) المفردات ص ٢٠٠.

(٤) الكاغد: القرطاس.

(٥) الكشاف ٤/٢٢.

(٦) زيادة من «الكشاف».

بعضُهـم مَنْ يقـول: كتبْتُ فـي الـرِّق بـالكسـر، وليـس بغلـطٍ لثبـوتِـه لغـةً بالكسر. وقد قرأ أبو السَّمَّال[1] «في رِقّ» بالكسر.

آ. (٦) **قوله: ﴿المَسْجُور﴾**: قيل: هو من الأضدادِ. ويقال: بحر مَسْجور أي: مملوء، وبحرٌ مَسْجور أي: فارغٌ. وروَىٰ[2] ذو الرمة الشاعرُ عن ابنِ عباس أنه قال: خرَجَتْ أَمَةٌ لتستقيَ فقالت: إن الحوضَ مَسْجور، أي فارغ. ويؤيِّد هذا أنَّ البحارَ يذهبُ ماؤُها يومَ القيامة. وقيـل: المسجـورُ المَمْسـوك، ومنـه سـاجـورُ الكلـب[3] لأنـه يَمْسِكُـه ويَحْبسه.

آ. (٧) وقرأ زيدُ بن علي[4] «إنَّ عذابَ ربِّك واقعٌ» بغيرِ لامٍ.

آ. (٨) **قـولـه: ﴿مـا لـه مِـنْ دافـع﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ خبـراً ثـانيـاً، وأَنْ تكـونَ صفـةً لـ «واقـعٌ» أي: واقـعٌ غيـرُ مـدفـوعٍ، قـالـه أبـو البقـاء[5]. و «مِـنْ دافِـع» يجـوزُ أَنْ يكـونَ فـاعـلاً، وأَنْ يكـونَ مبتـدأً، و «مِنْ» مزيدةٌ على الوجهين.

آ. (٩) **قـولـه: ﴿يـومَ تَمـورُ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكـونَ العـامـلُ فيـه «واقـعٌ» أي: يقـعُ فـي ذلـك اليـومِ، وعلـى هـذا فتكـونُ الجملـةُ المنفيـةُ

(١) البحر ٨/١٤٦.
(٢) انظر: البحر ٨/١٤٦.
(٣) وهي القلادة التي توضع في عنق الكلب، وهذه رواية عن ابن عباس أيضاً. انظر: المحرر ١٥/٢٣٣.
(٤) البحر ٨/١٤٧.
(٥) الإملاء ٢/٢٤٥.

معترضةً بين العاملِ ومعمولهِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه «دافعٌ» قاله الحوفي، وأبو البقاء[١] ومنعه مكي[٢]. قال الشيخ[٣]: «ولم يذكرْ دليلَ المنع» وقلت: قد ذَكَرَ دليلَ المنع في «الكشف»[٤] إلاَّ أنه ربما يكونُ غَلَطاً عليه، فإنه وهمٌ وأنا أذكُر لك عبارتَه. قال رحمه الله: «العامل فيه «واقعٌ» أي: إنَّ عذاب ربك لَواقعٌ في[٥] يومِ تمورُ السماءُ مَوْراً. ولا يَعْمل فيه «دافعٌ» لأنَّ المنفيَّ لا يعمل فيما قبل النافي. لا تقول: «طعامَك ما زيدٌ آكلاً»، رفعْتَ «آكلاً» أو نَصَبْتَه أو أَدْخَلْتَ عليه الباءَ. فإن رَفَعْتَ الطعامَ بالابتداءِ وأوقَعْتَ «آكلاً» على هاءٍ جازَ، وما بعد الطعام خبرٌ» انتهى. وهذا كلامٌ صحيح في نفسِه، إلاَّ أنه ليس في الآية شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ العاملَ وهو «دافعٌ» والمعمولُ وهو «يومَ»، كلاهما بعد النافي وفي حَيِّزه. وقوله: «وأوقَعْتَ «آكلاً» على هاء» أي على ضميرٍ يعود على الطعامِ، فتقول: طعامَك ما زيدٌ آكلَه.

وقد يقال: إنَّ وجهَ المنعِ مِنْ ذلك خَوْفُ الوهَمِ: أنه يُفْهَمُ أن أحداً يدفعُ العذاب في غيرِ ذلك اليومِ، والفرضُ أنَّ عذابَ اللَّهِ لا يُدفع في كل وقت. وهذا أمرٌ مناسِبٌ قد ذُكِر مثلَه كثيرٌ؛ ولذلك مَنَعَ بعضُهم أن ينتصِبَ «يومَ تجد كلُّ نفسٍ» بقوله: «واللَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ»[٦] لئلا يُفْهَمَ منه ما لا يَليق، وهو أبعدُ من هذا في الوهمِ بكثيرٍ. وقال

(١) الإملاء ٢/٢٤٥.
(٢) مشكل الإعراب ٢/٣٢٧.
(٣) البحر ٨/١٤٧.
(٤) بل في مشكل الإعراب.
(٥) لم ترد «في» في إعراب المشكل.
(٦) الآيتان ٢٩ ـ ٣٠ من آل عمران.

أبو البقاء[1]: «وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لِما دَلَّ عليه «فوَيْلٌ». انتهى وهو بعيد.

والمَوْرُ: الاضطرابُ والحركةُ يقال: مار الشيءُ أي: ذهب وجاء. وقال الأخفش[2] وأبو عبيدة[3]: تَكَفَّأ. وأنشد للأعشى[4]:

٤١١٥ـ كـأن مِشْيَتَهـا مِـنْ بيـتِ جـارتِهـا
مَـوْرُ السَّحـابـةِ لا رَيْـثٌ ولا عَجَـلُ

وقال الزمخشري[5]: «وقيل هو تحرُّكٌ في تموُّج، وهو الشيءُ يتردَّدُ في عَرْضٍ كالداغِصة». قلت: الداغِصَةُ: الجِلْدَةُ التي فوق قُفْل الرُّكْبةِ[6]. وقال الراغب[7]: «المَوْرُ: الجريان السريعُ. ومار الدمُ على وجهِه. والمُوْرُ بالضم: الترابُ المتردِّدُ به الريحُ». وأكَّد بالمصدَرَيْن رفعاً للمجازِ أي: هذان الجُرْمان العظيمان مع كَثافتهما يقعُ ذلك منهما حقيقةً.

آ. (١١) قوله: ﴿يومَئِذٍ﴾: منصوبٌ بـ «وَيْل». والخبرُ «للمكذِّبين». والفاءُ في «فوَيْلٌ» قال مكي[8]: «جوابُ الجملةِ المتقدمة. وحَسُن ذلك لأن في الكلام معنى الشرطِ؛ لأنَّ المعنى: إذا كان ما ذُكِر فوَيْلٌ».

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٥.
(٢) لم يرد في كتابه «المعاني».
(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٣١.
(٤) ديوانه ٥٥ وروايته «مَرُّ السحابة».
(٥) الكشاف ٤/ ٢٣.
(٦) قال في اللسان (دغص): «عظم مدور يموج فوق رَضْفِ الركبة».
(٧) المفردات ص ٤٧٨.
(٨) إعراب المشكل ٢/ ٣٢٥.

آ. (١٣) قـولـه: ﴿يـومَ يُـدَعُّـون﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ ظـرفـاً لـ «يُقال» المقدرةِ مع قولِه: «هذه النارُ» أي: يقال لهم هذه النارُ يوم يُدَعُّون. ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ قولِه «يومَ تمور» أو مِنْ «يومئذٍ» قبلَه. والعامَّةُ على/ فتح الدال وتشديد العين مِنْ دَعَّه يَدُعُّه أي: دفعه في صدرِه [٨١٨/أ] بعنفٍ وشدةٍ. قال الراغب[١]: «وأصلُه أَنْ يُقالَ للعاثر: دَعْ دَعْ، كما يقال له: لَعَا» وهذا بعيدٌ من معنى هذه اللفظةِ.

وقرأ[٢] علي والسلمي وأبو رجاء وزيد بن علي بسكونِ الدالِ وتخفيفِ العينِ مفتوحةً من الدعاء[٣] أي: يُدْعَوْن إليها فيقال لهم: هلمُّوا فادْخُلوها. و «هذه النارُ» جملةٌ منصوبةٌ بقولٍ مضمرٍ أي: تقولُ لهم الخزنة: هذه النارُ.

آ. (١٥) قـولـه: ﴿أفَسِحْـرٌ﴾: خبرٌ مقدمٌ. و «هذا» مبتدأٌ مؤخرٌ. ودَخَلَتِ الفاءُ. قال الزمخشري[٤]: «يعني كنتمْ تقولون للوحي: هذا سحرٌ، فسحر هذا، يريد: أهذا المصداقُ أيضاً سِحْرٌ، ودخَلَت الفاءُ لهذا المعنى».

آ. (١٦) قوله: ﴿سَواءٌ ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: صبرُكم وتَرْكُه سواءٌ، قاله أبو البقاء[٥]. والثاني: أنه

(١) المفردات ص ١٦٩.
(٢) البحر ٨/١٤٧، والقرطبي ١٧/٦٤، والشواذ ١٤٥ «وفيه تُدْعَوْن».
(٣) «يُدْعَوْن».
(٤) الكشاف ٤/٢٣.
(٥) الإملاء ٢/٢٤٥.

مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: سواءٌ الصبرُ والجَزَعُ، قاله الشيخ[1]: والأولُ أحسنُ لأنَّ جَعْلَ النكرةِ خبراً أَوْلَى مِنْ جَعْلِها مبتدأً وجَعْلِ المعرفةِ خبراً. ونحا الزمخشريُّ[2] مَنْحَىٰ الوجهِ الثاني فقال: «سواء خبرُه محذوفٌ أي: سواءٌ عليكم الأمران: الصبرُ وعَدَمُه».

آ. (١٧) **قوله: ﴿إنَّ المُتَّقين في جنات﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، أخبر تعالى بذلك بشارةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ من جملة المقول للكفار زيادةً في غَمِّهم وتَحَسُّرهم.

آ. (١٨) **قوله: ﴿فاكهين﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ، نُصِبَ على الحال، والخبرُ الظرفُ. وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُ في الظرف. وقرأ[3] خالد «فاكهون» بالرفع، فيجوزُ أن يكونَ الظرفُ لَغْواً متعلقاً بالخبر، ويجوزُ أن يكونَ خبراً آخر عند مَنْ يُجيز تَعْدادَ الخبرِ. وقُرِىء[4] «فَكِهين» مقصوراً. وسيأتي أنه قَرَأ به في المطففين في المتواتر حفصٌ عن عاصم[5].

قوله: «بما آتاهم» يجوزُ أن تكونَ الباء على أصلها، وتكونَ «ما» حينئذٍ واقعةً على الفواكه التي في الجنة أي: مُتَلَذِّذين بفاكهة الجنة. ويجوز أن تكونَ بمعنىٰ «في» أي: فيما آتاهم من الثمارِ وغيرِ ذلك. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أيضاً.

---

(١) البحر ٨/١٤٨.

(٢) الكشاف ٤/٢٣.

(٣) البحر ٨/١٤٨، والمحرر ١٥/٢٣٦.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/٤٩٥، والقرطبي ١٧/٦٥، والنشر ٢/٣٥٤.

(٥) في الآية ٣١، وانظر: السبعة ٦٧٦.

قوله: «ووَقاهم» يجوزُ فيه أوجهٌ، أظهرها: أنَّه معطوفٌ على الصلة أي: فَكهين بإيتائِهم ربُّهم وبوقايتِه لهم عذابَ الجحيم. والثاني: أنَّ الجملةَ حالٌ، فتكونُ «قد» مقدرةً عند مَنْ يشترطُ اقترانَها بالماضي الواقعِ حالاً. والثالث: أَنْ يكونَ معطوفاً على «في جنات»، قاله الزمخشريُّ[1]، يعني فيكونُ مُخْبَراً به عن المتقين أيضاً. والعامَّةُ على تخفيفِ القاف من الوِقاية. وأبو حيوة[2] بتشديدها.

آ. (١٩) قوله: ﴿كُلُوا﴾: على إضمارِ القولِ كقوله: «هذه النار» وشَتَّان ما بين القَوْلين.

قوله: «هَنيئاً» قد تقدَّم القولُ فيه وفي «مريئاً» مُشْبَعاً في النساء[3]. وقال الزمخشري[4] هنا: «يُقال لهم: كُلوا واشربوا أَكْلاً وشُرْباً هنيئاً، أو طعاماً وشَراباً هَنيئاً، وهو الذي لا تَنْغيصَ فيه. ويجوز أَنْ يكونَ مثلُه في قوله[5]:

٤١١٦ـ هَنِيئاً مَرِيئاً غيرَ داءٍ مُخامِرٍ
لِعَزَّةَ مِن أعراضِنا ما اسْتَحلَّتِ

أعني صفةً اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ المصدرِ القائم مقامَ الفعلِ مرتفعاً به «ما استحلَّت» كما يرتفع بالفعلِ كأنه قيل: هَنَأ عَزَّةَ المُسْتَحَلُّ من أعراضنا، وكذلك معنى «هنيئاً» هنا: هَنَأَكم الأكلُ والشربُ، أو هَنَأَكم

(١) الكشاف ٤/٢٣.
(٢) البحر ٨/١٤٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٥٧٦.
(٤) الكشاف ٤/٢٣.
(٥) تقدم برقم ١٥٤٣.

ما كنتم تعملون، أي: جزاءُ ما كنتم تعملون. والباء مزيدةٌ كما في «كفى بـالله»[1] والبـاءُ متعلقـةٌ بـ «كلـوا واشـربـوا» إذا جَعَلْـتَ الفـاعـلَ الأكـلَ والشربَ». قلت: وهذا مِنْ محاسنِ كلامِه.

قال الشيخ[2]: «أمَّا تجويزُه زيادةَ الباءِ فليسَتْ بمقيسةٍ في الفاعل إلاَّ في فاعلِ كفىٰ على خلافٍ فيها، فتجويزُها هنا لا يَسُوغُ. وأمَّا قولُه: إنهـا تتعلَّـقُ بـ «كُلـوا واشـربـوا» فـلا يَصِـحُّ إلاَّ علـى الإعمـال فهـي تتعلَّـقُ بأحدهما». انتهىٰ وهذا قريبٌ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿مُتَّكئين﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ من فاعلِ «كُلوا». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «آتاهم». الثالث: أنَّه حالٌ من مفعـولِ «وَقَـاهـم». الـرابـع: أنـه حـالٌ مـن الضميرِ المستكنِّ فـي الظـرف. [٨١٨/ب] الخامس: أنه حالٌ من الضمير/ في «فاكهين» وأحسنُها أن يكونَ حالاً من ضميرِ الظرفِ لكونِه عمدةً. و«على سُرُر» متعلقٌ بمتكئين، وقراءةُ العامَّةِ بضم الراءِ الأولى. وأبو السَّمَّال[3] بفتحِها. وقد تقدَّم أنها لغةٌ لكَلْب في المضعَّف يَفِرُّون من توالي ضمتين في المضعَّفِ. وقرأ[4] عكرمة «بحورِ عينٍ» بإضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه على التأويل المشهور.

آ. (٢١) **قوله: ﴿والذين آمنوا﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأٌ، والخبرُ الجملةُ من قولِه: «أَلْحَقْنا بهم ذُرِّيَّتهم» والذُّرِّيَّةُ هنا تَصْدُق على الآباء وعلى الأبناء أي: إنَّ المؤمنَ إذا كان عملُه أكبرَ أُلْحِقَ

---

(١) الآية ٤٥ من النساء.

(٢) البحر ٨/ ١٤٨.

(٣) البحر ٨/ ١٤٨، والمحرر ١٥/ ٢٣٧.

(٤) البحر ٨/ ١٤٨، وفي المحرر أنه قرأ «بعيسِ عين»، والمحرر ١٥/ ٢٣٨.

به مَنْ دونَه في العمل، ابناً كان أو أباً، وهو منقولٌ عن ابن عباس وغيرِه. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ. قال أبو البقاء[1] : «على تقديرِ وأكرَمْنا الذين آمنوا». قلت: فيجوزُ أَنْ يريدَ أنه من باب الاشتغالِ وأنَّ قولَه: «ألحَقْنا بهم ذرِّيَّتهم» مُفَسِّر لذلك الفعلِ من حيث المعنى، وأَنْ يريدَ أنه مضمرٌ لدلالةِ السياقِ عليه، فلا تكونُ المسألةُ من الاشتغالِ في شيء.

والثالث: أنه مجرورٌ عطفاً على «حورٍ عينٍ». قال الزمخشري[2] : «والذين آمنوا معطوفٌ على «حورٍ عينٍ» أي: قَرَنَّاهم بالحورِ وبالذين آمنوا أي: بالرُّفَقاءِ والجُلَساءِ منهم، كقوله: «إخواناً على سُرُرٍ متقابلين»[3] فيتمتَّعون تارةً بملاعبةِ الحُور، وتارةً بمؤانسةِ الإِخوانِ». ثم قال الزمخشري: «ثم قال تعالى: «بإيمانٍ أَلْحَقْنا بهم ذُرِّيَّتَهم» أي: بسببِ إيمانٍ عظيمٍ رفيعِ المحلِّ وهو إيمانُ الآباءِ أَلْحَقْنا بدَرَجَتِهم ذرِّيَّتَهم، وإنْ كانوا لا يَسْتَأْهِلُونَها تَفَضُّلاً عليهم».

قال الشيخ[4] : «ولا يتخيَّلُ أحدٌ أنَّ «والذين آمنوا» معطوفٌ على «بحورٍ عينٍ» غيرُ هذا الرجلِ، وهو تخيُّلُ أعجميٍّ مُخالفٍ لِفَهْمِ العربيِّ القُحِّ ابنِ عباسٍ وغيرِه». قلت: أمَّا ما ذكره أبو القاسم من المعنى فلا شكَّ في حُسْنِه ونَضارَتِه، وليس في كلامِ العربيِّ القُحِّ ما يَدْفَعُه، بل لو عُرِض على ابنِ عباسٍ وغيرِه لأَعْجبهم. وأيُّ مانعٍ معنوي أو صناعي يمنعُه؟.

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٢) الكشاف ٤/٢٤.

(٣) الآية ٤٧ من الحجر.

(٤) البحر ٨/١٤٩.

وقـولـه: «واتَّبَعَتْهـم» يجـوزُ أَنْ يكـونَ عطفاً على الصلـةِ، ويكـونَ «والذين» مبتدأً، ويتعلقَ «بإيمان» بالاتِّباع بمعنى: أنَّ اللَّهَ تعالى يُلْحق الأولادَ الصغارَ، وإن لم يَبْلغوا الإيمانَ، بأحكام الآباءِ المؤمنين. وهذا المعنى منقولٌ عن ابنِ عباس والضحاك. ويجوزُ أَنْ يكونَ معترضاً بين المبتدأ والخبر، قاله الزمخشري[1] . ويجوزُ أَنْ يتعلَّق «بإيمان» بألحَقْنا كما تقدَّم. فإنْ قيل: قولُه: «اتَّبعتْهم ذُرِّيَّتَهم» يفيد فائدةَ قولِه: «أَلْحَقْنا بهـم ذُرِّيَّتَهـم». فـالجوابُ أنَّ قـولَـه: «أَلْحَقْنـا بهـم» أي: فـي الـدرجـات والاتِّبـاعُ إنمـا هـو فـي حُكْـمِ الإيمـان، وإن لـم يَبْلُغـوه كمـا تقـدَّم. وقرأ[2] أبو عمرو «وأَتْبَعْناهم» بإسناد الفعل إلى المتكلمِ المعظِّم نفسَه. والباقون «واتَّبَعَتْهم» بإسنادِ الفعلِ إلى الذرِّيَّة وإلحاقِ تاء التأنيث. وقد تَقَدَّم الخلافُ[3] في إفرادِ «ذُرِّيَّتهـم» وجمعِه في سورة الأعرافِ محرراً بحمد الله تعالىٰ.

قوله: «أَلَتْناهم» قرأ[4] ابن كثير «أَلِتْناهم» بكسر اللام، والباقون بفتحِها. فأمَّا الأولى فَمِنْ أَلِتَ يَأْلَتُ بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المضارع كعَلِمَ يَعْلَمُ. وأمَّا الثانيةُ فتحتمل أَنْ تكونَ مِنْ أَلَتَ يَأْلِتُ كضَرَبَ يَضْرِبُ، وأَنْ تكونَ مِنْ أَلات يُليت كأَمات يُميت، فأَلَتْناهم كأَمَتْناهم.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٤.

(٢) السبعة ٦١٢، والنشر ٢/ ٣٧٧، والحجة ٦٨١، والبحر ٨/ ١٤٩، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ١٧/ ٦٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/ ٥١١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٢، والنشر ٢/ ٣٧٧، والحجة ٦٨٢، والبحر ٨/ ١٤٩، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ١٧/ ٦٧، والشواذ ١٤٦، والمحتسب ٢/ ٢٩٠.

وقرأ ابن هرمز «آلَتْناهم» بألفٍ بعد الهمزة، على وزنِ أَفْعَلْناهم. يقال: آلَتَ يُؤْلِتُ كآمَنَ يُؤْمِنُ. وعبد الله وأُبَيٌّ والأعمش وطلحة، وتُرْوى عن ابنِ كثير «لِتْناهم» بكسر اللام كبِعْناهم يُقال: لاتَه يَليته، كباعه يَبيعه. / [٨١٩/أ]

وقرأ طلحة والأعمش أيضاً «لَتْناهم» بفتح اللام. قال سهل[(١)] : «لا يجوز فتحُ اللامِ مِنْ غيرِ ألفٍ بحالٍ» ولذلك أنْكر «آلَتْناهم» بالمدِّ. وقال: «لا يَدُلُّ عليها لغةٌ ولا تفسيرٌ». وليس كما زعم؛ بل نَقَلَ أهلُ اللغةِ: آلَتَ يُؤْلِتُ. وقُرِىء «وَلَتْناهم» بالواو كـ «وَعَدْناهم» نَقَلها هارون. قال ابن خالويه[(٢)] : «فيكونُ هذا الحرفُ مِنْ لاتَ يَليت، ووَلَتَ يَلِتَ، وأَلِتَ يَأْلَت، وآلَت يَأْلِتُ، وألات يُليت. وكلُّها بمعنى نَقَص. ويقال: أَلَتَ بمعنىٰ غَلَّظ. وقام رجلٌ إلى عمر يَعِظُه فقال له رجل: لا تَأْلِتْ أميرَ المؤمنين أي: لا تُغْلِظ عليه». قلت: ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا الأثرُ على حالِه، والمعنى: لا تُنْقِصْ أميرَ المؤمنين حَقَّه، لأنه إذا أَغْلَظَ له القولَ نَقَصَه حَقَّه.

قوله: «مِنْ عَمَلِهم مِنْ شيءٍ» «مِنْ شيءٍ» مفعولٌ ثانٍ لـ «أَلَتْناهم» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. والأَولىٰ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «شيء» لأنَّها في الأصلِ صفةٌ له، فلَمَّا قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً. وجَوَّزَ أبو البقاء[(٣)] أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَلَتْناهم» وليس بظاهرٍ. وفي الضمير في «أَلَتْناهم» وجهان، أظهرهما: أنَّه عائدٌ علىٰ المؤمنين. والثاني: أنَّه عائدٌ على أبنائهم. قيل: ويُقَوِّيه قولُه: «كلُّ امرىءٍ بما كَسَبَ رَهين»[(٤)] .

---

(١) وهو سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني وتقدمت ترجمته.

(٢) الشواذ ١٤٦.

(٣) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٤) الآية ٢١ من الطور.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يَتَنَازَعُوْن﴾: في موضع نصبٍ على الحال مِنْ مفعول «أَمَدَدْناهم»، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً. وتقدَّم الخلافُ في قولِه: «لا لَغْوٌ فيها» في البقرة[1]. والجملةُ في موضع نصبٍ صفةً لـ «كأس» وقوله: «فيها» أي: في شُرْبِها.

آ. (٢٤) والجملة مِنْ قولِه «كأنَّهم لؤلؤٌ مكنونٌ» صفةٌ ثانية لغِلمان.

آ. (٢٥) قوله: ﴿يتساءَلون﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ «بعضُهم» ومعنى يتنازَعون: أي يتعاطَوْنها بتجاذُبٍ لأنه كمالُ اللذة قال[2]:

٤١١٧ـ نازَعْتُه طَيِّبَ الراحِ الشَّمولِ وقد
صاح الدَّجاجُ وحانَتْ وَقْعَةُ السَّاري

آ. (٢٧) قوله: ﴿ووَقانا﴾: العامَّةُ على التخفيفِ، وأبو حيوةَ بالتشديد وقد تقدَّم[3]. والسَّمُومُ في الأصل: الريحُ الحارةُ التي تَتَخَلَّلُ المَسامَّ، والجمع سَمائِم. وسُمَّ يومُنا أي: اشتدَّ حَرُّه. وقال ثعلب: «السَّمومُ شدَّةُ الحرِّ أو شدَّةُ البردِ في النهار». وقال أبو عبيدة[4]: «السَّمومُ بالنهار، وقد تكون بالليلِ، والحَرور بالليل، وقد تكون بالنهار، وقد

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ»، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ٦١٢. ولم ترد الآية في البقرة.

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٦٨، والمحرر ١٥/ ٢٤٢، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣٢، والقرطبي ١٧/ ٦٨. نازعته: ناولته. والشمول: الطيبة الريح.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٦ من الدخان.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز، واكتفى فيه بالقول: «السموم: عذاب النار».

تُستعمل السَّموم في لَفْح البردِ، وهو في لَفْحِ الحرِّ والشمسِ أكثرُ». وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك في سورة فاطر.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿إنه هو البَرُّ﴾**: قرأ[1] نافع والكسائي بفتح الهمزة على التعليل، أي: لأنه. والباقون بالكسرِ على الاستئنافِ الذي فيه معنى العلةِ فيتحدُ معنى القراءتين.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿بنعمةِ رَبِّك﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مُقْسَمٌ به متوسطٌ بين اسم «ما» وخبرها، ويكونُ الجوابُ حينئذٍ محذوفاً لدلالة هذا المذكورِ عليه، التقدير: ونعمةِ ربِّك ما أنت بكاهنٍ ولا مجنونٍ. الثاني: أنَّ الباءَ في موضع نصبٍ على الحالِ، والعامل فيها «بكاهن» أو «مجنون» والتقدير: ما أنت كاهناً ولا مجنوناً ملتبساً بنعمةِ ربِّك، قاله أبو البقاء[2]، وعلى هذا فهي حالٌ لازمةٌ؛ لأنه عليه السلام لم يُفارِقْ هذه الحال. الثالث: أنَّ الباءَ متعلقةٌ بما دَلَّ عليه الكلامُ، وهو اعتراضٌ بين اسم «ما» وخبرِها. والتقدير: ما أنت في حالِ إذكارِك بنعمةِ ربك بكاهنٍ ولا مجنون، قاله الحوفي. ويظهر وجهٌ رابعٌ: وهو أَنْ تكونَ الباء سببيةً، وتتعلَّقُ حينئذٍ بمضمون الجملةِ المنفيةِ، وهذا هو مقصودُ الآيةِ الكريمةِ. والمعنى: انتفىٰ عنك الكهانةُ والجنونُ بسبب نعمةِ اللَّهِ عليك، كما تقول: ما أنا بمُعْسِر بحمد الله وغَنائه.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿أم يقولون﴾**: قال الثعلبي: «قال الخليل:

---

(١) السبعة ٦١٣، والنشر ٢/٣٧٨، والبحر ٨/١٥٠، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ١٧/٧٠، والحجة ٦٨٣.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

[٨١٩/ب] كلُّ ما في سورة الطور/ مِنْ «أم» فاستفهامٌ وليس بعطفٍ». وقال أبو البقاء[١] : «أم في هذه الآياتِ منقطعةٌ». قلت: وتقدَّم لك الخلافُ[٢] في المنقطعةِ: هل تتقدَّرُ بـ بل وحدَها، أو بـ بل والهمزةِ، أو بالهمزةِ وحدَها، والصحيحُ الثاني. وقال مجاهد في قوله: «أم تأمرهم» تقديره: بل تأمرهم. وقرأ[٣] «بل هم قومٌ طاغونُ» بدلَ «أم هم».

قوله: «نَتَرَبَّصُ» في موضعِ رفعِ صفةً لشاعر. والعامَّةُ على «نتربَّصُ» بإسنادِ الفعل لجماعة المتكلمين «ريبَ» بالنصب. وزيدُ بن علي[٤] «يتربَّص» بالياء مِنْ تحتُ على البناء للمفعولِ «ريبُ» بالرفع. وريبُ المنونِ: حوادثُ الدهرِ وتقلُّباتُ الزمانِ لأنها لا تدوم على حالٍ كالرَّيْبِ وهو الشَّكُّ، فإنه لا يبقى، بل هو متزلزِلٌ قال الشاعر[٥] :

٤١١٨ـ تَـرَبَّـصْ بهـا رَيْـبَ المنـونِ لَعَلَّهـا
تُطَلَّـقُ يـومـاً أو يمـوتُ حليلُهـا

وقال أبو ذُؤَيْب[٦] :

٤١١٩ـ أمِـن المَنـونِ ورَيْبِـه تَتَـوَجَّـعُ
والـدهـرُ ليـس بمُعْتِـبٍ مَـنْ يَجْـزَعُ

والمنون في الأصل: الدهرُ. وقال الراغب[٧] : «المنون المنيَّة، لأنها

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.
(٣) المحتسب ٢/٢٩١، والبحر ٨/١٥١.
(٤) البحر ٨/١٥١.
(٥) تقدم برقم ٩٦٧.
(٦) تقدم برقم ٣٩٥٧.
(٧) المفردات ٤٧٤.

تَنْقُصُ العددَ وتَقْطَعُ المَدَدَ»، وجَعَل مِنْ ذلك قولَه: «أجرٌ غيرُ مَمْنون»[١] أي: غيرُ مقطوع. وقال الزمخشري[٢] : «وهو في الأصلِ فَعُول مِنْ منَّه إذا قطعه لأنَّ الموتَ قَطوعٌ ولذلك سُمِّيت شَعُوب». و «ريبَ» مفعولٌ به أي: نَنْتَظِرُ به حوادثَ الدهرِ أو المنيَّة.

آ. (٣٤) قوله: ﴿بحديثٍ مثلِه﴾: العامَّةُ على تنوين «حديث» ووصفِه بمثله. والجحدريُّ[٣] وأبو السَّمَّال «بحديثِ مثلِه» بإضافة «حديث» إلى «مثلِه» على حذفِ موصوفٍ أي: بحديثِ رجلٍ مثلِه مِنْ جنسه.

آ. (٣٥) قوله: ﴿مِنْ غيرِ شيءٍ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية على معنىٰ: أم خُلِقوا مِنْ غير شيء حيّ كالجماد، فهم لا يُؤْمَرون ولا يُنْهَوْن كما الجماداتُ. وقيل: هي للسببية على معنى: مِنْ غيرِ علةٍ ولا لغايةِ ثوابٍ ولا عقابٍ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿المُسَيْطِرون﴾: المُسَيْطِرُ: القاهرُ الغالِبُ. مِنْ سَيْطَرَ عليه إذا راقَبَه وحَفِظه أو قَهَرَه. ولم يَأْتِ على مُفَيْعِل إلاَّ خمسةُ ألفاظٍ، أربعةٌ صفةٌ اسمُ فاعلٍ نحو: مُهَيْمِن ومُبَيْقِر[٤] ومُسَيْطِر ومُبَيْطِر[٥]، وواحدٌ اسمُ جبلٍ وهو المُجَيْمِر. قال امرؤ القيس[٦] :

---

(١) الآية ٨ من فصلت.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٢، والقرطبي ١٧/ ٧٣، والبحر ٨/ ١٥٢.

(٤) المبيقر: المسرع في الفساد أو العَدْو، أو النازل.

(٥) المبيطر: مُعالج الدواب.

(٦) بياض في الأصل وأثبتنا البيت من (ش) والبيت تقدم برقم ٣٤١٧.

٤١٢٠ـ كـــأن ذُرا رأسِ المُجَيْمِـــرِ غُـــدْوَةً
مـــن السيـــلِ والغُثَّـــاءِ فَلْكَـــةُ مِغْـــزَلِ

والعامَّةُ «المُصَيْطِرون» بصادٍ خالصةٍ مِنْ غيرِ إشمامِها زاياً لأجلِ الطاءِ، لِما تقدَّم في «صراط»[1]. وقرأ[2] بالسين الخالصة التي هي الأصلُ هشام وقنبل من غير خلافٍ عنهما، وحفص بخلافٍ عنه. وقرأ خلَّاد بصادٍ مُشَمَّةٍ زاياً من غير خلافٍ عنه. وقرأ خلَّاد بالوجهين، أعني كخَلَفٍ وكالعامَّةِ. وتوجيهُ هذه القراءاتِ كلِّها واضحةٌ مِمَّا تقدَّم لك أولَ الفاتحة.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿يَسْتمعون فيه﴾**: صفةٌ لسُلَّم. «وفيه» على بابِها من الظرفيةِ. وقيل: هي بمعنى «على» ولا حاجةَ إليه. وقَدَّره الزمخشري[3] متعلقاً بحالٍ محذوفة تقديره: صاعدِين فيه. ومفعول «يَسْتَمعون» محذوفٌ، فقدَّره الزمخشري[4]: «يَسْتمعون ما يُوحي إلى الملائكةِ مِنْ عِلْمِ الغيب». وقَدَّرَهُ غيرُه: يَسْتمعون الخبرَ بصحة ما يَدَّعُون. والظاهر أنه لا يُقَدَّر له مفعولٌ بل المعنى: يُوْقِعون الاستماع.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿فالذين كفروا﴾**: هذا مِنْ وقوعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ تنبيهاً على اتِّصافِهم بهذه الصفةِ القبيحة. والأصلُ: أم يريدون كَيْداً فهم المَكيدون، أو حَكَمَ على جنسٍ هم نوعٌ منه فيندرجون اندراجاً أوَّلياً لتوغُّلهم في هذه الصفةِ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٦٤.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٣٧٨، والتيسير ٢٠٤، والقرطبي ١٧/ ٧٥، والحجة ٦٨٤، والبحر ٨/ ١٥٢.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦. وعبارته: «يستمعون صاعدين فيه إلى كلامِ الملائكة وما يوحي إليهم من علم الغيب».

(٤) نفس المصدر السابق.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وإن يَرَوْا﴾: «إنْ» هذه شرطيةٌ على بابِها.
وقيل: هي بمعنى «لو» وليس بشيء.

قوله: «سَحابٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا سحابٌ. والجملةُ نصبٌ بالقول.

آ. (٤٥) قوله: ﴿يُلاقُوا يَوْمَهم﴾: «يَوْمَهم» مفعولٌ به لا ظرفٌ. وقرأ[1] أبو حيوةَ «يَلْقَوْا» مضارعَ لَقِي. ويَضْعُفُ أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً، و «يَوْمَهم» ظرفٌ، أي: يُلاقُوا ـ أو يَلْقَوا ـ جزاءَ أعمالِهم في يَوْمِهم.

/ قوله: «يُصْعَقُون» قرأ[2] ابن عامر وعاصم بضم الياء مبنياً [٨٢٠/أ] للمفعول. وباقي السبعةِ بفتحها مبنياً للفاعل. وقرأ أبو عبد الرحمن بضم الياء وكسر العين. فأمَّا الأُولى فيُحتمل أن تكونَ مِنْ صُعِقَ فهو مَصْعُوق مبنياً للمفعولِ، وهو ثلاثي، حكاه الأخفش، فيكونُ مثلَ سُعِدوا، وأَنْ يكونَ مِنْ أَصْعَقَ رباعياً. يقال: أَصْعَق فهو مُصْعَق، قاله الفارسيُّ[3]. والمعنى: أنَّ غيرَهم أَصْعَقَهم. وقراءةُ السلمي[4] تُؤْذِنُ أنَّ أَفْعَلَ بمعنى فَعَل. وقوله: «يومَ لا يُغْني» بدلٌ مِنْ «يومَهم».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وإنَّ للذين ظَلموا﴾: يجوزُ أَنْ يكون مِنْ إيقاعِ الظاهر موقعَ المضمرِ، وأَنْ لا يكونَ كما تقدَّم فيما قبلُ.

---

(١) الإتحاف ٢/ ٤٩٧، والنشر ٢/ ٣٧٠، والبحر ٨/ ١٥٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٣، والنشر ٢/ ٣٧٩، والقرطبي ١٧/ ٧٧، والحجة ٦٨٤، والبحر ٨/ ١٥٣.

(٣) الحجة (خ) ٤/ ٣٣٨.

(٤) وهو أبو عبد الرحمن المتقدم ذكره.

آ. (٤٨) قـولـه: ﴿بـأَعْيُنِنـا﴾: قـراءةُ العـامـة بـالفـك. وأبو السَّمَّال[١] بإدغامِ النونِ فيما بعدَها. وناسَبَ جمعَ الضميرِ هنا جمعُ العين. ألا تراه أفردَ حيث أفردَها في قوله: «ولِتُصْنَعَ على عيني»[٢] قاله الزمخشري[٣].

آ. (٤٩) قوله: ﴿وإدبارَ النجوم﴾: العامَّةُ على كسر الهمزة مصدراً بخلافِ التي في آخر قاف[٤] كما تقدَّم؛ فإن الفتحَ هناك لائقٌ لأنه يُراد به الجمعُ لدُبُرِ السجود أي: أعقابِه. على أنه قد قرأ[٥] سالم الجعدي ويعقوب والمنهال بن عمرو بفتحِها هنا أي: أعقابَ النجوم. وإدْبارُها: إذا غَرَبَتْ. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطور]

---

(١) الإتحاف ٢/٤٩٨، والبحر ٨/١٥٣.
(٢) الآية ٣٩ من طه.
(٣) الكشاف ٤/٢٦.
(٤) «ومن الليل فسبِّحْه وأدبار السجود» الآية ٤٠ من سورة قَ.
(٥) الشواذ ١٤٦، والإتحاف ٢/٤٩٨، والبحر ٨/١٥٣، والقرطبي ١٧/٨٠، والمحتسب ٢/٢٩٢. وسالم الجعدي لعله سالم بن أبي الجعد، رافع الأشجعي الكوفي. روى عن أنس بن مالك وروى عنه ابنه الحسن توفي سنة ١٠٠. انظر: تهذيب الكمال ١/٤٥٩.

سورة والنجم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا هَوَىٰ﴾: في العاملِ في هذا الظرفِ أوجهٌ، وعلى كلٍ فيها إشكال. أحدُ الأوجهِ: أنه منصوبٌ بفعل القسمِ المحذوفِ تقديرُه: أُقْسِمُ بالنجم وقتَ هُوِيِّه، قاله أبو البقاء[١] وغيرُه. وهو مُشْكِلٌ فإن فِعْلَ القسمِ إنشاءٌ، والإنشاءُ حالٌ، و «إذا» لِما يُسْتقبل من الزمان فكيف يتلاقيان؟ الثاني: أنَّ العاملَ فيه مقدرٌ على أنَّه حالٌ من النجم أي: أُقْسِم به حالَ كونِه مستقراً في زمانِ هُوِيِّه. وهو مُشْكِلٌ مِنْ وجهين، أحدهما: أن النجمَ جثةٌ، والزمانُ لا يكونُ حالاً عنها كما لا يكونُ خبراً عنها. والثاني: أنَّ «إذا» للمستقبلِ فكيف يكونُ حالاً؟ وقد أُجيب عن الأول: بأنَّ المرادَ بالنجم القطعةُ من القرآن، والقرآنُ قد نَزَلَ مُنَجَّماً في عشرين سنةً. وهذا تفسيرُ ابن عباس وغيرِه. وعن الثاني: بأنها حالٌ مقدرةٌ. الثالث: أنَّ العاملَ فيه نفسُ النجم إذا أُريد به القرآنُ، قاله أبو البقاء[٢]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القرآنَ لا يَعْمل في الظرف إذا أُريد به أنه اسمٌ لهذا الكتابِ المخصوص. وقد يُقال: إن النجمَ بمعنى المُنَجَّم كأنه قيل: والقرآنِ المنجَّمِ في هذا الوقتِ. وهذا البحثُ وارِدٌ في مواضعَ منها

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

«والشمسِ وضُحاها»[١] وما بعدَه، وقولُه: «والليلِ إذا يَغْشىٰ»[٢]، «والضحى. والليلِ إذا سَجا»[٣]. وسيأتي في الشمس بحثٌ أخصُّ مِنْ هذا تقف عليه إنْ شاء الله تعالى. وقيل: المراد بالنجم هنا الجنسُ وأُنْشد[٤]:

٤١٢١ـ فباتَتْ تَعُدُّ النجمَ في مُسْتَحيرةٍ
سريعٍ بأيدي الآكلين جمودُها

أي: تَعُدُّ النجومَ، وقيل: بل المرادُ نجمٌ معين. فقيل: الثُّريَّا. وقيل: الشِّعْرَىٰ لذِكْرِها في قوله: «وأنه هو ربُّ الشِّعرىٰ»[٥]. وقيل: الزُّهْرة لأنها كانت تُعْبَدُ. والصحيح أنها الثريَّا، لأنَّ هذا صار عَلَماً بالغَلَبة. ومنه قولُ العرب: «إذا طَلَعَ النجمُ عِشاءً ابتغىٰ الراعي كِساءً». وقالوا أيضاً: «طَلَعَ النجمُ غُدْيَةً فابتغى الراعي كُسْيَةً». وهَوَىٰ يَهْوي هُوِيّاً أي: سقط من علو، وهَوِي يَهْوَىٰ هَوَىً أي: صَبَا. وقال الراغب[٦]: «الهُوِيُّ سقوطٌ مِنْ عُلُوّ». ثم قال: والهُوِيُّ: ذهابٌ في انحدارٍ. والهوىٰ: [٨٢٠/ب] ذهابٌ في ارتفاع وأُنْشد[٧]: /

٤١٢٢ـ ....
يَهْوي مخارِمَها هُوِيَّ الأجدَلِ

(١) الآية ١ من الشمس.
(٢) الآية ١ من الليل.
(٣) الآية ١ من الضحى.
(٤) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٩٤، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣٥. والمستحيرة: المتحيرة لامتلائها، فهي في كرمة أو قدر قد تحيرت، فهي من صفائها وكثرة دسمها ترى فيها نجوم السماء.
(٥) الآية ٤٩ من النجم.
(٦) المفردات ص ٥٤٨.
(٧) تقدم برقم ٢٨٩٧.

وقيل: هَوَىٰ في اللغة خَرَقَ الهوىٰ[1]، ومَقْصَدُه السُّفْلُ، أو مصيرُه إليه وإن لم يَقْصِدْه. قال[2]:

٤١٢٣ـ . . . .
هُــوِيَّ الــدَّلْــوِ أسْلَمَهــا الــرِّشــاءُ

وقد تقدَّم الكلامُ في هذا مُشْبَعاً[3].

آ. (٢ ـ ٣) **وقوله: ﴿ما ضَلَّ﴾**: هذا جوابُ القسم. و «عن الهوى» أي ما يَصْدُرُ عن الهوى نُطْقُه فـ «عن» على بابِها. وقيل: هي بمعنى الباء[4]. وفي فاعِل «يَنْطِق» وجهان، أحدُهما: هو ضميرُ النبيِّ عليه السلام، وهو الظاهرُ. والثاني: أنه ضميرُ القرآنِ كقولِه: «هذا كتابُنا يَنْطِقُ عليكم بالحقِّ»[5].

آ. (٤) **قولـه: ﴿إنْ هـو﴾**: أي: إنْ الـذي يَنْطِـق بـه، أو إنْ القرآنُ.

قوله: «يُوْحىٰ» صفةٌ لـ «وَحْيٌ». وفائدةُ المجيْءِ بهذا الوصفِ أنه

---

(١) كذا في الأصل لعلها: الهواء.

(٢) البيت لزهير، وصدره:

فشَـجَّ بهـا الأمـاعـزَ وَهْي تـهـوي

وهو في ديوانه ٦٧، واللسان (هوا)، والبحر ١٥٧/٨، والمحرر ٢٥٦/١٥، وشج: علا، بها: بالأتن. والأماعز: ج الأمعز، المكان الغليظ الكثير الحصى. أسلمها خذلها. الرشاء: الحبل.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٩٩/١، ١١٥/٧.

(٤) وهو مذهب أبي عبيدة في المجاز ٢٣٦/٢.

(٥) الآية ٢٩ من الجاثية.

يَنْفي المجازَ أي: هو وحيٌ حقيقةً لا بمجردِ تسميتِه، كما تقول: هذا قولٌ يقال. وقيل: تقديرُه: يُوحى إليه، وفيه مزيدُ فائدةٍ.

آ. (٥) قوله: ﴿عَلَّمه شديدُ﴾: يجوز أَنْ تكونَ هذه الهاءُ للرسول، وهو الظاهرُ، فيكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً أي: عَلَّم الرسولَ الوحيَ أي: المُوْحىٰ، وأن تكونَ للقرآنِ والوحيِ، فيكونَ المفعولُ الأولُ محذوفاً أي: عَلَّمه الرسولَ. وشديدُ القُوىٰ: قيل: جبريلُ وهو الظاهرُ. وقيل: الباري تعالى لقوله: «الرحمنُ عَلَّم القرآن»[1] وشديدُ القُوى: من إضافة الصفةِ المشبهة لمرفوعِها فهي غيرُ حقيقية.

آ. (٦) قوله: ﴿مِرَّةٍ﴾: المِرَّةُ: القوةُ والشدةُ. ومنه «أَمْرَرْتُ الحَبْلَ» إذا أَحْكَمْتَ فَتْلَه، والمَرير: الحَبْلُ، وكذلك المُمَرُّ، كأنه كُرِّر فَتْلُه مرةً بعد أخرى. وقال قطرب: «العربُ تقول لكلِّ جَزْلِ الرأي حصيفِ العقلِ: ذو مِرَّة» وأنشد[2]:

٤١٢٤ـ وإنـــي لَـــذو مِـــرَّةٍ مُـــرَّةٍ
إذا رَكِبَـــتْ خـــالـــةٌ خـــالَهـــا

آ. (٧) قوله: ﴿وهو بالأُفُقِ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأٌ، و «بالأفق» خبرُه، والضميرُ لِجبريلَ أو للنبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. ثـم في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنَّ هذه الجملةَ حالٌ مِنْ فاعل «استوىٰ» قاله مكي[3]. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. والثاني:

(١) الآيتان ١ ـ ٢ من الرحمن.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٥٤.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٠ وقال: أي استوى عالياً.

أنَّ «هو» معطوفٌ على الضميرِ المستترِ في «استوىٰ». وضميرُ «استوىٰ» و «هو»: إمَّا أن يكونا لله تعالى، وهو قولُ الحسنِ. وقيل: ضميرُ «استوىٰ» لجبريل و «هو» لمحمد عليه السلام. وقيل: بالعكس. وهذا الوجهُ الثاني[1] إنما يتمشَّىٰ على قول الكوفيين؛ لأن فيه العطفَ على الضمير المرفوع المتصل مِنْ غيرِ تأكيدٍ ولا فاصلٍ[2]. وهذا الوجهُ منقولٌ عن الفراء[3] والطبريِّ[4].

آ. (٨) قوله: ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾: التدلِّي: الامتداد من عُلُوٍّ إلى سُفْل، فيُستعمل في القُرْب من العلوِّ، قاله الفراء[5] وابن الأعرابي. وقال الهُذلي[6]:

٤١٢٥ـ تَدَلَّىٰ علينا وهو زَرْقُ حَمامةٍ
لـه طِحْلِبٌ في مُنْتهى القَيْظِ هامِدُ

وقال آخر[7]:

---

(١) أي عطف «هو» على الضمير المستتر في استوى.
(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤. والعطف هنا على الضمير المرفوع المستتر.
(٣) معاني القرآن له ٣/ ٩٥.
(٤) تفسير الطبري ٢٧/ ٤٣.
(٥) لم يرد هذا التفسير في «معاني القرآن».
(٦) البيت لأسامة الهذلي، وليس في ديوان الهذليين من شعر أسامة، واللسان (دلي).
(٧) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٧٩، واللسان (خيط). والسب: الحبل. والخيطة: الوتد. والوكف: بساط من أديم. والجرداء: الصخرة. وعجزه:
بجَرْداءَ مثلِ الوَكْفِ يَكْبو غرابُها

٤١٢٦ـ تَـدَلَّـىٰ عليهـا بيـن سِـبٍّ وخَيْطَـةٍ

....

ويقال: «هو كالقِرِلَّىٰ، إن رأى خيراً تدلَّى، وإن لم يَرَه تولَّى»(١). واستوى قال مكي(٢): «يقع للواحد، وأكثرُ ما يقع من اثنين، ولذلك جَعَلَ الفراء(٣) الضميرَ لاثنين».

آ. (٩) قوله: ﴿فكان قابَ﴾: ههنا مضافاتٌ محذوفاتٌ يُضْطَرُّ لتقديرِها أي: فكان مقدارُ مسافةِ قُرْبِه منه مثلَ مقدارِ مسافةِ قابٍ. وقد فَعَلَ أبو علي هذا في قولِ الشاعر(٤):

٤١٢٧ـ ....

وقـد جَعَلَتْنـي مِـنْ حَـزِيْمَـةَ إصبعـا

أي: ذا مقدارِ مسافةِ إصبع. والقابُ: القَدْرُ. تقول: هذا قابُ هذا أي: قَدْرُه. ومثلُه: القِيبُ والقادُ والقِيس قال الزمخشري(٥): «وقد جاء التقديرُ بالقوس والرُّمْح والسَّوْط والذِّراع والباعِ والخُطْوة والشُّبر والفِتْر والإصبع، ومنه: لا صَلاةَ إلى أن ترتفعَ الشمسُ مِقدار رُمْحين. وفي

(١) القرلىٰ: طائر.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٠.
(٣) معاني القرآن ٣/ ٩٥.
(٤) البيت للكلحبة العرني وصدره:

فـأَدْرَكَ إبـقـاءَ الـعَـرادةِ ظَـلْـعُـهـا

وهو في شرح الأبيات للفارسي ٤٩٥، والمفضليات ٣٢، والعرادة: فرسه، الظلع: العرج.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٨.

الحديث[1]: «لَقابُ قوس أحدِكم من الجنة وموضعُ قِدِّه خيرٌ من الدنيا وما فيها»، والقِدُّ السَّوْط. وألفُ «قاب» عن واوٍ. نصَّ عليه أبو البقاء[2]. وأمَّا «قِيْبٌ» فلا دَلالة فيه على كونِها ياءً؛ لأنَّ الواوَ إذا انكسر ما قبلها قُلِبت ياءً كدِيْمة وقِيمة، وذكره الراغب[3] أيضاً في مادة «قوب» إلاَّ أنه قال في تفسيره: «هو ما بين المَقْبَض والسِّيَةِ من القوس» فعلى هذا يكون مقدارَ نصفِ القوس؛ لأن المَقْبَضَ في نصفِه. والسِّيَةُ هي الفُرْضَة التي يُحَطُّ فيها الوَتَرُ. وفيما قاله نظرٌ لا يخفى. ويُرْوىٰ عن مجاهد: أنه من الوَتَر إلى مَقْبَضِ القوس في وسَطه. وقيل: إنَّ القوسَ ذراعٌ يُقاس به، نُقل ذلك عن ابن عباس وأنه لغةٌ للحجازيين.

والقَوْسُ معروفةٌ، وهي مؤنثةٌ، وشَذُّوا في تصغيرِها فقالوا: قُوَيْس من غيرِ تأنيثٍ كعُرَيْبٍ وحُرَيْبٍ، ويُجْمع على قِسِيّ، وهو مَقْلوب مِنْ قُوُوْس، ولتصريفِه موضعٌ آخر./ [٨٢١/أ]

قوله: «أو أَدْنىٰ» هي كقوله: «أو يَزيدون»[4] لأنَّ المعنى: فكان بأحدِ هذين المقدارَيْنِ في رَأْيِ الرائي، أي: لتقارُبِ ما بينهما يَشُكُّ الرائي في ذلك. وأَدْنىٰ أفعلُ تفضيلٍ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ أي: أو أدنى مِنْ قاب قوسين.

آ. (١٠) **قوله: ﴿فأَوْحَىٰ﴾**: أي اللَّهُ، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ

(١) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ١٩/٥، ٥٦ كتاب الجهاد، ٦ باب الحور العين.
(٢) الإملاء ٢٤٦/٢.
(٣) المفردات ٤١٤.
(٤) الآية ١٤٧ من الصافات.

لعدم اللَّبْس. وقوله «ما أَوْحىٰ» أُبْهِم تعظيماً له ورَفْعاً مِنْ شأنِه، وبه استدلَّ[1] جمال الدين ابن مالك على أنه لا يُشْتَرَطُ في الصلة أَنْ تكونَ معهودة عند المخاطبِ. ومثلُه «فَغَشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ»[2]، إلاَّ أنَّ هذا الشرطَ هو المشهورُ عند النَّحْوِيين.

آ. (١١) قوله: ﴿ما كَذَبَ﴾: قرأ[3] هشامٌ بتشديدِ الدال. والباقون بتخفيفها. فأمَّا [القراءةُ][4] الأولى فإنَّ معناها أنَّ ما رآه محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم بعينِه صَدَّقه قلبُه، ولم يُنْكِرْه أي: لم يَقُلْ له: لم أَعْرِفْك و «ما» مفعولٌ به موصولةٌ، والعائدُ محذوفٌ. ففاعِلُ «رأىٰ» ضميرٌ يعودُ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وأمَّا قراءةُ التخفيفِ فقيل فيها كذلك. و «كذَبَ» يتعدى بنفسِه. وقيل: هو على إسقاطِ الخافضِ: أي: فيما رآه، قاله مكي[5] وغيرُه. وجوَّز في «ما» وجهين، أحدُهما: أَنْ يكونَ بمعنى الذي. والثاني: أَنْ تكونَ مصدريةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ فاعلُ «رأىٰ» ضميراً يعودُ على الفؤادِ أي: لم يَشُكَّ قلبُه فيما رآه بعينِه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أفَتُمارُونه﴾: قرأ[6] الأخَوان «أفَتَمْرُونَه» بفتح التاء وسكون الميمِ، والباقون «تُمارونه». وعبد الله بن مسعود

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٧.

(٢) الآية ٧٨ من طه.

(٣) وهو الراوي عن ابن عامر. انظر: السبعة ٦١٤، والحجة ٦٨٥، والبحر ٨/ ١٥٩، والتيسير ٢٠٤.

(٤) زيادة من (ش).

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٣١.

(٦) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ١٥٩، والسبعة ٦١٤، والحجة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٣٧٩، والقرطبي ١٧/ ٩٣، والتيسير ٢٠٤.

والشعبي «أَفَتُمْرُوْنَه» بضمِّ التاءِ وسكون الميم. فأمَّا الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها مِنْ مَرَيْتُه حَقَّهُ إذا غَلَبْتَه وجَحَدْتَه إياه. وعُدِّي بـ «على» لتضمُّنِه معنى الغَلَبة. وأُنشِد[1]:

٤١٢٨ـ لَئِـن هَجَـرْتَ أخـا صـدقٍ ومَكْـرُمَـةٍ
لقـد مَـرَيْـتَ أخـاً مـا كـان يَمْـرِيكـا

لأنه إذا جَحَده حقَّه فقد غَلَبه عليه. والثاني: أنها مِنْ مَراه على كذا أي: غَلَبه عليه فهو مِن المِراء وهو الجِدالُ. وأمَّا الثانيةُ فهي مِنْ ماراه يُماريه مُراءاة أي: جادَلَه. واشتقاقُه مِنْ مَرْيِ الناقةِ؛ لأنَّ كلَّ واحد من المتجادِلَيْن يَمْري ما عند صاحبه. وكان مِنْ حَقِّه أن يتعدَّىٰ بـ «في» كقولك: جادَلْتُه في كذا، وإنما ضُمِّن معنىٰ الغَلَبة فعُدِّيَ تَعْدِيَتَها. وأمَّا قراءةُ عبد الله فمِنْ أمراه رباعياً.

آ. (١٣) قوله: ﴿نَزْلَةً أخرىٰ﴾: فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الظرفِ. قال الزمخشري[2]: «نَصْبَ الظرفِ الذي هو مَرَّة؛ لأنَّ الفَعْلَةَ اسمٌ للمَرَّة من الفعلِ فكانَتْ في حُكْمها» قلت: وهذا ليس مذهبَ البصريين، وإنما هو مذهبُ الفرَّاء[3]، نقله عنه مكي[4]. الثاني: أنها منصوبةٌ نَصْبَ المصدرِ الواقعِ موقعَ الحالِ. قال مكي[5]:

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١٥٩/٨، والقرطبي ٩٣/١٧، والكشاف ٢٩/٤.
(٢) الكشاف ٢٩/٤.
(٣) معاني القرآن ٩٧/٣.
(٤) إعراب المشكل ٣٣١/٢.
(٥) إعراب المشكل ٣٣١/٢.

«أي: رآه نازلاً نَزْلة أخرىٰ»، وإليه ذهب الحوفيُّ وابنُ عطية[1]. والثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّد، فقدَّره أبو البقاء[2]: «مرةً أخرى أو رُؤيةً أخرى». قلت: وفي تأويلِ «نَزْلَةً» برؤية نظرٌ. و «أخرى» تَدُلُّ على سَبْقِ رؤيةٍ قبلها.

آ. (١٤ ـ ١٥) قوله: ﴿عند سِدْرَة﴾: ظرفٌ لِرَآه و «عندها جنةُ» جملةٌ ابتدائيةٌ في موضعِ الحالِ. والأحسنُ أَنْ يكونَ الحالُ الظرفَ، و «جَنَّةُ المَأْوىٰ» فاعلٌ به. والعامَّةُ على «جنَّة» اسمٌ مرفوعٌ. وقرأ[3] أمير المؤمنين وأبو الدرداء وأبو هريرة وابن الزبير وأنس وزر بن حبيش ومحمد بن كعب «جَنَّه» فعلاً ماضياً. والهاء ضميرُ المفعول يعود للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم. والمَأْوَىٰ فاعلٌ بمعنى: سَتَره إيواءُ اللَّهِ تعالى. وقيل: المعنى: ضَمَّه المبيتُ والليلُ. وقيل: جَنَّه بظلالِه ودَخَلَ فيه. وقد رَدَّت عائشةُ رضي الله عنها هذه القراءةَ وتبعها جماعةٌ وقالوا: «أَجَنَّ اللَّهُ مَنْ قرأها»، وإذا ثبتت قراءةً عن مثلِ هؤلاء فلا سبيلَ إلى رَدِّها، ولكنَّ المستعملَ إنما/ هو أَجَنَّه رباعياً، فإن استعمل ثلاثياً تَعَدَّىٰ بـ «على» [٨٢١/ب] كقولِه «فلمَّا جَنَّ عليه الليلُ»[4]. وقال أبو البقاء[5]: «وهو شاذٌّ والمستعملُ أجنَّه». وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في الأنعام[6]. و «إذ يَغْشَىٰ» منصوبٌ بـ رآه. وقولُه: «ما يَغْشَىٰ» كقولِه: «ما أَوْحى»[7].

---

(١) المحرر ١٥/ ٢٦٢.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٣، والبحر ٨/ ١٥٩.

(٤) الآية ٧٦ من الأنعام.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/ ٨.

(٧) الآية ١٠.

آ. (١٨) قوله: ﴿الكبرىٰ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: وهو الظاهرُ أنَّ «الكبرىٰ» مفعولُ رأىٰ، و «من آياتِ ربِّه» حالٌ مقدمةٌ. والتقدير: لقد رأى الآياتِ الكبرى من آياتِ ربه. والثاني: أنَّ «من آيات ربِّه» وهو مفعولُ الرؤية والكُبْرىٰ صفةٌ لآيات ربِّه. وهذا الجمعُ يجوزُ وَصْفُه بوَصْف المؤنثةِ الواحدةِ، وحَسَّنه هنا كونُه فاصلةً. وقد تقدَّم مِثْلُه في طه كقوله: «لِنُرِيَكَ مِنْ آياتِنا الكبرىٰ»[1].

آ. (٩) قوله: ﴿اللات﴾: اسمُ صَنَم. قيل: كان لثَقيفٍ بالطائف، قاله: قتادة. وقيل: بنخلة. وقيل: بعُكاظ. ورَجَّح ابنُ عطيةَ[2] الأولَ بقولِ الشاعر[3]:

٤١٢٩ـ وفَـرَّتْ ثَقِيْـفٌ إلـى لاتِهـا بمُنْقَلَـبِ الخـائـبِ الخـاسـرِ

والألف واللام في «اللات» زائدةٌ لازمةٌ. فأمَّا قولُه: «إلى لاتِها» فَحَذَفَ للإِضافة. وهل هي والعُزَّىٰ عَلَمان بالوَضْع، أو صفتان غالبتان؟ خلافٌ ويَتَرتَّبُ على ذلك جوازُ حَذْفِ أل وعدمُه. فإنْ قلنا: إنهما ليسا وصفَيْن في الأصلِ فلا تُحْذَفُ منهما أل. وإنْ قلنا: إنهما صفتان، وإنَّ أل لِلَمْح الصفةِ جاز، وبالتقديرَيْن فأل زائدةٌ. وقال أبو البقاء[4]: «وقيل: هما صفتان غالبتان مثلَ: الحارث والعباس فلا تكون أل زائدة» انتهى.

---

(١) الآية ٢٣.

(٢) المحرر ١٥/٢٦٦.

(٣) البيت لضرار بن الخطاب، وهو في السيرة ١/٤٩، والمحرر ١٥/٢٦٦، والبحر ٨/١٦٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٤٧.

وهو غَلَطٌ لأن التي لِلَمْحِ الصفةِ منصوصٌ على زيادتِها، بمعنى أنها لم تؤثِّرْ تعريفاً.

واخْتُلِف في تاء «اللات» فقيل: أصلٌ، وأصلُه مِنْ لات يليتُ فألفُها عن ياءٍ، فإنَّ مادةَ ل ي ت موجودةٌ. وقيل: زائدة، وهي مِنْ لَوَىٰ يَلْوي لأنهم كانوا يَلْوُوْن أعناقَهم إليها، أو يَلْتَوون أي: يَعْتَكِفُون عليها، وأصلُها لَوَيَة فحُذِفت لامُها، فألفُها على هذا مِنْ واوٍ. وقد اختلف القراءُ في الوقف على تائِها[1]. فوقف الكسائيُّ عليها بالهاء والباقون بالتاء، وهو مبنيٌّ على القولَيْن المتقدمَيْن: فَمَنْ اعتقدَ تاءَها أصليةً أقَرَّها في الوقف كتاء بَيْت، ومَنْ اعتقد زيادتَها وَقَف عليها هاءً. والعامَّةُ على تخفيفِ تائِها. وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في روايةٍ بتشديدِ التاء. وقيل: هو رجلٌ كان يَلُتُّ السَّوِيْق ويُطْعِمُ الحاجَّ، فهو اسمُ فاعلٍ في الأصل غَلَبَ على هذا الرجلِ، وكان يجلسُ عند حَجَرٍ، فلما مات سُمِّي الحَجَرُ باسمِه وعُبِدَ مِنْ دون الله تعالى.

والعُزَّىٰ فُعْلىٰ من العِزِّ، وهي تأنيثُ الأَعَزِّ كالفُضْلى والأفضل، وهي اسمُ صنمٍ. وقيل: شجرةٌ كانت تُعْبَدُ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ومَناةَ﴾**: قرأ[2] ابن كثير «مَناءَة» بهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الألف، والباقون بألفٍ وحدَها، وهي صخرةٌ كانت تُعْبَدُ من

---

(١) انظر: القرطبي ١٧/ ١٠٠، والنشر ٢/ ١٣٢، ٣٧٩، والمحتسب ٢/ ٢٩٤، والبحر ٨/ ١٦٠، والإتحاف ٢/ ٥٠١.

(٢) السبعة ٦١٥، والنشر ٢/ ٣٧٩، والتيسير ٢٠٤، والقرطبي ١٧/ ١٠١، والحجة ٦٨٥، والبحر ٨/ ١٦١.

دونِ اللَّه. فأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فاشتقاقُها من النَّوْء، وهو المطرُ لأنهم يَسْتَمطرون عندها الأَنْواء، ووزنُها حينئذٍ مَفْعَلَة فألفُها عن واوٍ، وهمزتُها أصليةٌ، وميمُها زائدةٌ. وأنشدوا على ذلك(١):

٤١٣٠ـ ألا هــل أَتَــىٰ تَيْــمَ بــنَ عبــدِ مَنــاءة
علَــىٰ النَّــأْيِ فيمــا بيننــا ابــنُ تميــمِ

وقد أَنْكر أبو عبيد قراءةَ ابن كثير، وقال: «لم أسمع الهمز». قلت: قد سمعه غيرُه، والبيتُ حُجَّةٌ عليه.

وأمَّا قراءةُ العامَّةِ فاشتقاقُها مِنْ مَنَىٰ يَمْني أي: صبَّ؛ لأن دماءَ النَّسائكِ كانت تُصَبُّ عندها، وأنشدوا لجرير(٢):

٤١٣١ـ أزيــدَ مَنــاةَ تُــوْعِــدُ يــا بــنَ تَيْــمٍ
تَــأَمَّــلْ أيــن تــاهَ بــك الــوعيــدُ

وقال أبو البقاء(٣): «وألفه من ياءٍ لقولك: مَنَى يَمْني إذا قدَّر، ويجوز أَنْ تكونَ من الواو، ومنه مَنَوان» فوزْنُها على قراءة القصر فَعْلَة.

«والأُخْرىٰ» صفةٌ لمَناة. قال أبو البقاء(٤): «والأُخْرىٰ توكيدٌ؛ لأنَّ الثالثةَ لا تكونُ إلاَّ أُخْرَىٰ». وقال الزمخشري(٥): «والأُخْرى ذَمٌّ وهي المتأخرةُ الوضيعةُ المقدارِ، كقولِه: «قالَتْ أُخْراهم»(٦) أي: وُضَعاؤُهم

---

(١) البيت لهوبر الحارثي، وهو في اللسان (مني) والبحر ٨/ ١٦١.

(٢) ديوانه ١٦٥، والمحرر ١٥/ ٢٦٧، والبحر ٨/ ١٦١.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٥) الكشاف ٤/ ٣٠.

(٦) الآية ٣٨ من الأعراف.

لأشْرافِهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ الأَوَّليةُ والتقدمُ عندهم لِلاَّت والعُزَّى». انتهى. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الأخرىٰ إنما تدلُّ على الغَيْريَّة وليس فيها تَعَرُّضٌ لمَدْحٍ ولا ذَمٍّ، فإنْ جاء شيءٌ مِنْ هذا فلقرينةٍ خارجيةٍ. وقيل: الأُخْرى صفةٌ للعُزَّى؛ لأنَّ الثانيةَ أُخْرى بالنسبة إلى الأُوْلى. وقال الحسين ابن الفضل: «فيه تقديمٌ وتأخيرٌ» أي: العُزَّى الأخرىٰ ومناةَ الثالثة، ولا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ الأصلَ عدمُه.

و «أرأيت» بمعنى أَخْبِرْني فيتعدَّىٰ لاثنين، أوَّلُهما: اللات وما عُطِف عليها. والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قولِه: «أَلَكُمُ الذَّكَرُ» فإنْ قيل: لم يَعُدْ من هذه الجملةِ ضميرٌ على المفعول الأولِ. فالجوابُ: أنَّ قولَه: «وله الأنثى» في قوةِ «وله هذه الأصنامُ» وإن كان أصلُ التركيبِ: ألكم الذَّكَر وله هُنَّ، أي: تلك الأصنامُ، وإنما أُوْثِرَ هذا الاسمُ الظاهرُ لوقوعِه رَأْسَ فاصلةٍ./ [٨٢٢/أ]

وقد جَعَلَ الزجَّاجُ(١) المفعولَ الثاني محذوفاً فإنَّه قال: «وجهُ تَلْفيقِ هذه الآيةِ مع ما قبلَها فيقول: أَخْبِروني عن آلهتِكم هل لها شيءٌ من القدرةِ والعظمة التي وُصِفَ بها ربُّ العزَّةُ في الآي السالفة» انتهى. فعلى هذا يكونُ قولُه: «ألكم الذَّكَرُ» متعلقاً بما قبلَه من حيث المعنى، لا من حيث الإعرابُ. وجَعَل ابنُ عطية(٢) الرؤية هنا بَصَريةً فقال: «وهي من رؤيةِ العين؛ لأنَّه أحال على أَجْرام مرئيةٍ، ولو كانَتْ «أَرَأَيْتَ» التي هي استفتاءٌ لم تَتَعَدَّ» وهذا كلامٌ مُتْبَجٌ(٣)، وقد تقدَّم لك الكلامُ عليها مُشْبَعاً في الأنعام(٤) وغيرها.

---

(١) معاني القرآن له ٥/ ٧٢.

(٢) المحرر ١٥/ ٢٦٥.

(٣) الكلام المثبج: المضطرب المعمى غير البيِّن.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ضِيزَىٰ﴾: قرأ[١] ابنُ كثير «ضِئْزَىٰ» بهمزةٍ ساكنةٍ، والباقون بياءٍ مكانَها. وزيدُ بن علي «ضَيْزَى» بفتح الضادِ والياءِ الساكنة. فأمَّا قراءةُ العامَّةِ فيُحْتمل أَنْ تكونَ مِنْ ضازه يَضِيزه إذا ضامه وجارَ عليه. فمعنى ضِيزَىٰ أي: جائرة. قال الشاعر[٢]:

٤١٣٢ـ ضــازَتْ بنــو أَسَــدٍ بحُكْمِهِــمُ ... إذ يَجْعلــون الــرأسَ كــالــذَّنَــبِ

وعلى هذا فتحتملُ وجهين، أحدُهما: أَنْ تكونَ صفةً على فُعْلى بضم الفاءِ، وإنما كُسِرت الفاءُ لتصِحَّ الياءُ كبِيْض[٣]. فإنْ قيل: وأيُّ ضرورةٍ إلى أَنْ نقدِّر أصلَها ضمَّ الفاء؟ ولم لا قيل: بأنها فِعْلَى بالكسر؟ فالجوابُ أن سيبويه[٤] حكى أنه لم يَرِدْ في الصفاتِ فِعْلَى بكسر الفاء إنما وَرَدَ بضمِّها نحو: حُبْلى وأُنْثى ورُبَّىٰ[٥] وما أشبهه. إلاَّ أنه قد حَكى غيرُه في الصفات ذلك، حكى ثعلب: «مِشْية حِيكَىٰ»[٦]، ورجلٌ كِيْصَىٰ[٧]. وحكى غيرُه: امرأةٌ عِزْهىٰ[٨]، وامرأة سِعْلى[٩]، وهذا لا يُنْقَضُ لأن

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٥، والنشر ١/ ٣٩٥، والتيسير ٢٠٤، والبحر ٨/ ١٦٢، والقرطبي ١٧/ ١٠٣، والحجة ٦٨٥.

(٢) البيت في الشعر المنسوب إلى امرىء القيس، وهو في ملحق ديوانه ٤٥٧، والقرطبي ١٧/ ١٠٣.

(٣) قال ابن عصفور: «جمع أبيض أصله بُيْض نحو: حُمْر ثم قلبت الضمة كسرة» الممتع ٤٥٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧١.

(٥) الرُّبَّى: الشاة التي وضعت حديثاً.

(٦) حيكىٰ: مشية فيها تبختر.

(٧) رجل كِيْصَىٰ: لئيم.

(٨) امرأة عِزْهى، ورجل عِزْهى: لئيم، أو الذي لا يقرب النساء.

(٩) امرأة سِعْلى: صخَّابة بذيئة.

سيبويه[1] يقول: حِيْكىٰ وكِيْصىٰ كقوله في «ضيزَىٰ» لتَصِحَّ الياءُ، وأما عِزْهَىٰ وسِعْلى فالمشهورُ فيهما: سِعْلاة وعِزْهاة.

والوجه الثاني: أَنْ تكونَ مصدراً كذِكْرىٰ، قال الكسائي: يقال: ضازَ يَضيز ضِيْزَىٰ، كذَكَر يَذْكُر ذِكْرى. ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ ضَأَزَه بالهمز كقراءةِ ابن كثير، إلاَّ أنه خُفِّفَ همزُها، وإن لم يكنْ من أصولِ القُرَّاءِ كلِّهم إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ ياءً لكنها لغةٌ التُزِمَتْ فقرؤُوا بها، ومعنى ضَأَزَه يَضْأَزُه بالهمز: نَقَصه ظُلماً وجَوْراً، وهو قريبٌ من الأول. ومِمَّنْ جَوَّز أَنْ تكونَ الياءُ بدلاً مِنْ همزة أبو عبيد، وأَنْ يكونَ أصلُها ضُوْزَىٰ بالواوِ لأنه سُمِع ضازَه يَضُوْزُه ضُوْزىٰ، وضازه يَضِيْزُه ضِيْزىٰ، وضَأَزه يَضْأَزُه ضَأْزاً، حكى ذلك كلَّه الكسائيُّ، وحكى أبو عبيد ضِئْزْتُه وضُئْزْته بكسرِ الفاء وضمِّها. وكُسِرت الضادُ مِنْ ضُوْزَىٰ لأنَّ الضمةَ ثقيلةٌ مع الواو، وفعلوا ذلك ليَتَوَصَّلوا به إلى قَلْب الواوِ ياءً، وأنشد الأخفش على لغةِ الهمز[2]:

٤١٣٣ـ فإن تَنْأَ عَنَّا نَنْتَقِصْك وإن تَغِبْ
فَسَهْمُكَ مَضْؤُوْزٌ وأَنْفُكَ راغِمُ

و «ضِئْزَىٰ» في قراءةِ ابن كثير مصدرٌ وُصِفَ به، ولا يكون وصفاً أصلياً لِما تقدَّم عن سيبويه. فإنْ قيل: لِم لا قيل في «ضِئْزى» بالكسر والهمز: إنَّ أصلَه ضُئْزَىٰ بالضم فكُسِرَتِ الفاءُ كما قيل فيها مع الياء؟ فالجواب: أنه لا مُوْجِبَ هنا للتغيير؛ إذ الضمُّ مع الهمز لا يُسْتثقل

(١) الكتاب ٢/ ٣٧١.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ضأز)، والقرطبي ١٧/ ١٠٣.

استثقالَه مع الياء الساكنة، وسُمع منهم «ضُوْزَى» بضم الضاد مع الواو أو الهمزة.

وأمَّا قراءةُ زيدٍ[1] فَتَحْتمل أَنْ تكونَ مصدراً وُصِف به كدَعْوى، وأَنْ تكونَ صفةً كسَكْرىٰ وعَطْشَى[2].

آ. **(٢٣) قوله: ﴿إنْ هي﴾**: في «هي» وجهان، أحدهما: أنها ضميرٌ للأصنام أي: وما هي إلاَّ أسماءٌ ليس تحتها في الحقيقة مُسَمَّياتٌ في الحقيقة لأنكم تَدَّعُوْن الإلهية لِما هو أبعدُ شيءٍ منها وأشدُّ منافاةً لها، كقوله: «ما تَعْبُدون مِنْ دونِه إلاَّ أسماءً سَمَّيْتُموها»[3]. والثاني: أن تكونَ ضميرَ الأسماءِ، وهي اللاتُ والعُزَّىٰ ومَناة، وهم يَقْصِدُون بها أسماءَ الآلهة، يعني: وما هذه الأسماءُ إلاَّ أسماءٌ سَمَّيْتموها بهواكم وشهواتِكم ليس لكم على صحةِ تَسْمِيَتِها بُرْهانٌ تتعلَّقون به، قاله الزمخشري[4]. وقال أبو البقاء[5]: «أسماء» يجب أن يكون المعنى: ذواتُ أسماءٍ: لقوله: «سَمَّيْتُموها» لأنَّ الاسمَ لا يُسَمَّى».

قوله: «إنْ يَتَّبِعُون» العامَّةُ على الغَيْبة التفاتاً من خطابهم إلى الغيبة عنهم تحقيراً لهم. وقرأ[6] عبد الله/ وابن عباس وطلحة وعيسى بن عمر [٨٢٢/ب]
وابن وثاب بالخطاب، وهو حسنٌ موافِقٌ.

---

(١) ضَيْزَىٰ.

(٢) انظر في مسألة ضيزى: الأصول ٣/ ٢٦٧، وأدب الكاتب ٥٩٣، وابن يعيش ١٠/ ٩٧، والمنصف ٢/ ١٦١، والممتع ٤٩٣، وشرح الشافية ٣/ ٨٥.

(٣) الآية ٤٠ من يوسف.

(٤) الكشاف ٤/ ٣١.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٦) القرطبي ١٧/ ١٠٣، والبحر ٨/ ١٦٢.

قوله: «وما تَهْوَىٰ الأنفسُ» نَسَقٌ على الظنِّ، و «ما» مصدريةٌ، أو بمعنى الذي.

قوله: «ولقد جاءهم مِنْ ربِّهم الهُدىٰ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ «يَتَّبعون» أي: يَتَّبعون الظنَّ وهَوَىٰ النفس في حالِ تنافي ذلك وهي مجيْءُ الهدى مِنْ عند ربِّهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ اعتراضاً فإنَّ قولَه: «أم للإنسان» متصلٌ بقولِه: «وما تَهْوى الأنفسُ» وهي أم المنقطعةُ فتتقدَّر بـ بل والهمزةِ على الصحيح. قال الزمخشري[1]: «ومعنى الهمزةِ فيها الإِنكارُ أي: ليس للإِنسانِ ما تَمَنَّىٰ».

آ. (٢٦) قوله: ﴿وكم مِنْ مَلَكٍ﴾: كم هنا خبريةٌ تفيد التكثيرَ، ومحلُّها الرفعُ على الابتداءِ «ولا تُغْني شفاعتُهم» هو الخبرُ. والعامَّةُ على إفراد الشفاعة وجُمِعَ الضميرِ اعتباراً بمعنى مَلَكَ وبمعنى «كم». وزيد بن علي[2] «شفاعتُه» بإفرادها اعتبر لفظ «كم»، و «مَلَكَ». وابن مقسم «شفاعاتُهم» بجمعها. و «شيئاً» مصدرٌ أي: شيئاً من الإِغناء.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وما لهم به﴾: أي: بما يقولون أو بذلك. وقال مكي[3]: «الهاءُ تعود على الاسمِ لأنَّ التسميةَ والاسمَ بمعنى». وقرأ[4] أُبي «بها» أي: بالملائكة أو بالتسمية، وهذا يُقَوِّي قولَ مكي.

آ. (٣٠) قوله: ﴿ذلك مَبْلَغُهم﴾: قال الزمخشري[5]: «هو

(١) الكشاف ٤/ ٣١.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ١٦٣.
(٣) مشكل الإعراب ٢/ ٢٨.
(٤) الكشاف ٤/ ٣٢.
(٥) الكشاف ٤/ ٣٢.

اعتراض أي: فأَعْرِضْ عنه ولا تُقابِلْه، إنَّ ربك هو أعلمُ [بالضالِّ]»[1].
قال الشيخ[2]: «كأنه يقول: هو اعتراضٌ بين «فأعرِضْ» وبين «إنَّ ربك»، ولا يظهر هذا الذي يقولُه من الاعتراضِ». قلت: كيف يقولُ: كأنه يقول هو اعتراضٌ وما بمعنى التشبيه، وهو قد نَصَّ عليه وصرَّح به فقال: أي فأعرِضْ عنه ولا تقابِلْه، إنَّ ربك؟ وقوله: «ولا يَظْهر»، ما أدري عدمَ الظهورِ مع ظهور أنَّ هذا علةٌ لذاك، أي: قوله: «إنَّ ربَّك» علةٌ لقولِه: «فأعْرِضْ» والاعتراضُ بين العلةِ والمعلولِ ظاهرٌ، وإذا كانوا يقولون: هذا معترضٌ فيما يجيءُ في أثناء قصةٍ فكيف بما بين علةٍ ومعلولٍ؟

وقوله: «أعلمُ بمَنْ ضَلَّ» جوَّزَ مكي[3] أن يكونَ على بابِه من التفضيل أي: هو أعلمُ مِنْ كل أحد، بهذين الوصفَيْن وبغيرِهما، وأَنْ يكونَ بمعنى عالِم وتقدَّم نظيرُ ذلك مراراً[4].

آ. (٣١) **قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾**: في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدها: أَنْ تتعلَّقَ بقولِه: «لا تُغْني شفاعتُهم» ذكره مكي[5]. وهو بعيدٌ من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى. الثاني: أَنْ تتعلَّقَ بما دَلَّ عليه قولُه: «ولله ما في السموات» أي: له مِلْكُهما يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدي مَنْ يشاء ليجزيَ المحسنَ والمسيءَ. الثالث: أَنْ تتعلَّق بقولِه: «بمنْ ضَلَّ وبمَنْ اهتدى». واللام للصيرورةِ أي: عاقبة أمرهم جميعاً للجزاءِ بما عملوا، قال معناه

---

(١) زيادة من «الكشاف».
(٢) البحر ٨/ ١٦٤.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٢.
(٤) نحو قوله تعالىٰ: «وهو أعلم بمَنْ اهتدَىٰ».
(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٢، ولم يقل به وإنما نقله عن غيره.

الزمخشري[١]. الرابع: أن تتعلَّقَ بما دَلَّ عليه قولُه: «أعلمُ بمَنْ ضَلَّ» أي: حَفِظ ذلك ليجزيَ، قاله أبو البقاء[٢]. وقرأ[٣] زيد بن علي «النجزيَ، ونجزيَ» بنونِ العظمة، والباقون بياء الغَيْبَة.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿الذين يَجْتَنِبون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بدلاً أو بياناً أو نعتاً للذين أحسنوا، وبإضمار أَعْني، وأن يكونَ خبر مبتدأ مضمرٍ أي: هم الذين، وقد تقدَّم الخلاف في «كبائر» و «كبير الإثم»[٤].

قوله: «إلاَّ اللَّمَمَ» فيه أوجه، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنَّ اللَّمَمَ الصغائرُ، فلم تندرِجْ فيما قبلَها، قاله جماعةٌ[٥] وهو المشهور. الثاني: أنه صفةٌ و «إلاَّ» بمنزلة «غير» كقولِه: «لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللَّهُ»[٦] أي: كبائرَ الإثم والفواحش غيرِ اللمم. الثالث: أنه متصلٌ وهذا عند مَنْ يُفَسِّر اللممَ بغير الصغائرِ، والخلاف مذكور في التفسير. وأصلُ اللَّمَم: ما قَلَّ وصَغُر، ومنه اللَّمَمُ وهو المَسُّ من الجنون، وألَمَّ بالمكان قلَّ لُبْثُه به، أَلَمَّ بالطعام أي: قَلَّ أكلُه منه. وقال أبو العباس: «أصلُ اللَّمم: أَنْ يُلِمَّ بالشيء من غير أن يركَبَه يقال: ألَمَّ بكذا إذا قاربه، ولم يُخالِطْه». وقال الأزهري[٧]: «العربُ تستعمل الإلمامَ في معنى الدُّنوِّ والقُرْب». وقال جرير[٨]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٢.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٠٢، والبحر ٨/ ١٦٤.

(٤) انظر إعرابه للآية ٣٧ من الشورىٰ.

(٥) وهو قول أبـي عبيدة في المجاز ٢/ ٢٣٧، والنحاس في إعرابه ٣/ ٢٧١.

(٦) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٧) تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٨.

(٨) ديوانه ٥١٢، والبحر ٨/ ١٥٥.

٤١٣٤ـ بنفسي مَنْ تجنُّبُه عزيزٌ
عليَّ ومَنْ زيارَتُه لِمامُ

وقال آخر(١):

٤١٣٥ـ متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأجَّجا

وقال آخر(٢):

٤١٣٦ـ لقاءُ أخِلاَّءِ الصَّفاءِ لِمامُ
. . . .

ومنه لِمَّة الشَّعْرِ لِما دونَ الوَفْرةِ.

قوله: «أَجِنَّةٌ» جمع جَنين، وهو الحَمْلُ في البطنِ لاستتارِه. وجنين وأَجِنَّة كسرير وأَسِرة.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وأَكْدَىٰ﴾: أصلُه مِنْ أكدىٰ الحافرُ إذا حفر شيئاً فصادفَ كُدْيَةً مَنَعَتْه من الحفر، ومثلُه أَجْبَلَ أي: صادف جبلاً منعه من الحفر، وكُدِيَتْ أصابِعُه: كلَّتْ من الهزِّ، ثم اسْتُعْمل في كلِّ مَنْ/ [٨٢٣/أ]
طلب شيئاً، فلم يَصِلْ إليه أو لم يُتَمِّمْه. وأَرَأَيْتَ بمعنى أخبرني.

آ. (٣٥) و ﴿أعنده عِلْمُ﴾: هو المفعولُ الثاني. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ اقتصاراً لأعطىٰ.

---

(١) تقدم برقم ١٧٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٤٠، والبحر ٨/١٥٥، وعجزُه:

وكلُّ وِصالِ الغانياتِ ذِمامُ

قوله: «فهو يَرَىٰ» هذه الجملةُ مترتبةٌ على ما قبلَها ترتُّباً ظاهراً. وقال أبو البقاء[1]: «فهو يرىٰ» جملةٌ اسميةٌ واقعةٌ موقعَ الفعليةِ. والأصل: أَعنده عِلْمُ الغيبِ فيَرى. ولو جاء على ذلك لكان نصباً على جوابِ الاستفهام» انتهى. وهذا لا حاجةَ إليه مع ظهورِ الترتُّبِ بالجملةِ الاسميةِ، وقد تقدَّم له نظيرُ هذا الكلامِ في موضعٍ آخرَ وتقدَّمَ الردُّ عليه.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وإبراهيمَ﴾**: عطفٌ على «موسى»، وإنما خَصَّ هذين النبيَّيْن عليهما السلامُ بالذِّكْر؛ لأنه كان بين إبراهيم وموسى يُؤْخَذُ الرجلُ بجَريرةِ غيرِه، فأولُ مَنْ خالفهم إبراهيمُ عليه السلام. و «أم»[2] منقطعةٌ أي: بل ألم يُنَبَّأ. والعامَّةُ على «وَفَّى» بالتشديد. وقرأ[3] أبو أمامةَ الباهلي[4] وسعيد بن جبير وابن السَّمَيْفع «وَفَى» مخففاً. وقد تقدَّم أنَّ فيه ثلاثَ لغاتٍ[5]، وأَطْلَقَ التوفيةَ والوفاءَ ليتناولا كلَّ ما وَفَىٰ به.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿ألَّا تَزِرُ﴾**: «أَنْ» مخففةٌ من الثقيلة، واسمُها محذوفٌ هو ضميرُ الشأنِ. ولا تزرُ هو الخبرُ وجِيْءَ بالنفيِ لكونِ الخبرِ جملةً فعليةً متصرفةً غيرَ مقرونةٍ بـ«قد»، كما تقدَّم تحريرُه في المائدة. و «أنْ» وما في حَيِّزها فيها قولان، أظهرهُما: الجرُّ بدلاً مِنْ «ما» في قولِه: «بما في صُحُف». والثاني: الرفعُ خبراً لمبتدأ مضمر أي: ذلك أَنْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٨.

(٢) في الآية ٣٦.

(٣) الإتحاف ٢/٥٠٢، والبحر ٨/١٦٧، والمحتسب ٢/٢٩٤، والقرطبي ١٧/١١٣.

(٤) صدي بن عجلان. صحابي، نزل حمص، روى له الجماعة. توفي سنة ٨٦. انظر: تهذيب الكمال ٢/٦٠٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٣١٢. واللغات هي: أوفىٰ، ووفىٰ، ووفَّىٰ.

لا تَزِرُ أو هو أَنْ لا تَزِرُ، وهو جوابٌ لسؤالٍ مقدر كأنَّ قائلاً قال: وما في صُحُفهما؟ فأجيب بذلك. قلت: ويجوزُ أَنْ يكونَ نصباً بإضمار أعني جواباً لذلك السَّائل. وكلُّ موضعٍ أُضْمِرَ فيه هذا المبتدأُ لهذا المعنىٰ أُضْمِرَ فيه هذا الفعلُ.

آ. (٣٩ ــ ٤٠) قوله: ﴿وأَنْ ليس﴾: هي المخففةُ أيضاً. ولم يُفْصَلْ هنا بينها وبين الفعلِ لأنه لا يَتَصَرَّفُ. ومحلُّها الجرُّ أو الرفعُ أو النصبُ لعَطْفِها على أَنْ قبلَها، وكذلك محلُّ «وأَنَّ سَعْيَه» و «يُرَىٰ» مبني للمفعول فيجوزُ أَنْ يكونَ من البصرية أي: يُبْصَر، وأن يكونَ من العِلميَّة، فيكونُ الثاني محذوفاً أي: يُرىٰ حاضراً، والأولُ أوضحُ. وقال مكي[1]: «وأجاز الزجَّاج[2] «يَرى» بفتح الياء على إضمارِ الهاءِ أي: سوفَ يَراه، ولم يُجِزْه الكوفيون لأنَّ سَعْيَه يَصير قد عملَ فيه «أنَّ» و «يَرى» وهو جائزٌ عند المبرد وغيرِه؛ لأن دخولَ «أنَّ» على «سَعْيَه» وعملَها فيه يَدُلُّ على أن الهاء المحذوفة مِنْ «يَرَى»، وعلى هذا جَوَّز البصريون: «إنَّ زيداً ضربْتُ» بغير هاء». قلت: وهو خلافٌ ضعيفٌ؛ توهَّموا أن الاسمَ تَوَجَّه عليه عاملان مختلفان في الجنسيةِ، وإنما قلتُ في الجنسية لأنَّ رأيَ بعضِهم أنه يُعْمِلُ فعلَيْن في معمولٍ واحدٍ، ومنه بابُ التنازع في بعض صورِه نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربْتُ وأكرمْتُ عَمْراً، وأن يعملَ عاملٌ واحدٌ في اسمٍ وفي ضميرِه معاً نحو: «زيداً ضربتُه» في باب الاشتغال، وهذا توهُّمٌ باطلٌ لأنَّا نقولُ «سَعْيَه» منصوبٌ بـ «أنَّ»، و «يَرىٰ» متسلِّطٌ على ضميره المقدر.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٣.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٥/ ٧٦.

قلت: فظاهرُ هذا أنه لم يُقْرَأْ به[1]، وقد حكىٰ أبو البقاء[2] أنه قُرِىء به شاذّاً، ولكنه ضَعَّفه مِنْ جهةٍ أخرى فقال: «وقُرِىء بفتح الياء وهو ضعيفٌ؛ لأنه ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسمِ «أنَّ» وهو السَّعْي، والضميرُ الذي فيه للهاءِ، فيبقى الاسمُ بغير خبرٍ، وهو كقولِك: «إنَّ غلامَ زيدٍ قامَ» وأنت تعني: قام زيدٌ، فلا خبرَ لغلام. وقد وُجِّه على أن التقديرَ: سوف يَراه فتعودُ الهاءُ على السعي وفيه بُعْدٌ» انتهى. وليت شعري كيف توهَّم المانعَ المذكورَ، وكيف نَظَّره بما ذكر؟ ثم أيُّ بُعْدٍ في تقدير: سوف يَرى سعي نفسِه؟ وكأنَّه اطلع على مذهبِ الكوفيين في المنعِ إلاَّ أنَّ المُدْرَك غيرُ المُدْرِك.

آ. (٤١) **قوله: ﴿ثم يُجْزاه﴾**: يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ الضميرَ المرفوعَ عائدٌ على الإنسان، والمنصوبَ عائدٌ على سعيه. والجزاء مصدرٌ مبيِّنٌ للنوع. والثاني: قال الزمخشريُّ[3]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ للجزاء، ثم فَسَّره بقولِه «الجزاءَ»، أو أبدلَه عنه كقولِه: «وأَسَرُّوا النجوىٰ الذين ظلموا»[4]. قال الشيخ[5]: «وإذا كان تفسيراً للضميرِ المنصوبِ في «يُجْزاه» فعلى ماذا ينتصِبُ، وأمَّا إذا كان بدلاً فهو مِنْ بدلِ الظاهرِ/ من المضمرِ، وهي مسألةُ خلافٍ والصحيحُ المنعُ». [٨٢٣/ب]

قلت: العجبُ كيف يقولُ: فعلى ماذا ينتصِبُ؟ وانتصابُه من

(١) أي بـ «يَرَىٰ».
(٢) الإملاء ٢/٢٤٨.
(٣) الكشاف ٤/٣٣.
(٤) الآية ٣ من الأنبياء
(٥) البحر ٨/١٦٨.

وجهَيْن، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ البيِّن ـ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، وعطفُ البيانِ يَصْدُقُ عليه أنه مُفَسِّرٌ، وهي عبارةٌ سائغةٌ شائعةٌ. والثاني: أَنْ ينتصِبَ بإضمار أَعْني، وهي عبارةٌ سائغةٌ أيضاً يُسَمُّون مثلَ ذلك تفسيراً. وقد مَنَعَ أبو البقاء[1] أن ينتصِبَ الجزاء الأَوْفى على المصدرِ، فقال: «الجزاءَ الأوفى هو مفعولُ «يُجْزاه» وليس بمصدرٍ لأنَّه وَصَفَه بالأَوْفىٰ، وذلك مِنْ صفةِ المَجْزِيِّ به لا من صفةِ الفعلِ». قلت: وهذا لا يَبْعُدُ عن الغلطِ؛ لأنه يلزَمُ أَنْ يتعدَّى يُجْزىٰ إلى ثلاثةِ مفاعيل. بيانه: أنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، والثاني: الهاءُ التي هي ضميرُ السعي، والثالث: الجزاءَ الأوفى. وأيضاً فكيف يَنْتَظِم المعنى؟ وقد يُجاب عنه: بأنه أراد أنه بدلٌ من الهاءِ كما تقدَّم نَقْلُه عن الزمخشريِّ فيَصِحُّ أَنْ يُقالَ: هو مفعولُ «يُجْزاه»، فلا يتعدَّىٰ لثلاثةٍ حينئذٍ، إلَّا أنه بعيدٌ مِنْ غَرَضِه، ومثلُ هذا إلغازٌ. وأمَّا قولُه: «والأوفى ليس من صفات الفعل» ممنوعٌ[2]، بل هو من صفاتِه مجازٌ، كما يُوْصف به المجزيُّ به مجازاً، فإن الحقيقةَ في كليهما منتفيةٌ، وإنما المُتَّصِفُ به حقيقةً المُجازَىٰ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وأنَّ إلى ربِّك﴾: العامَّةُ على فتح هذه الهمزةِ وما عُطِفَ عليها بمعنى: أن الجميعَ في صُحُفِ موسى وإبراهيم. وقرأ[3] أبو السَّمَّال بالكسرِ في الجميع على الابتداءِ. وقولُه: «أَضْحك وأَبْكى» وما بعده: هذا يُسَمِّيه البيانيون الطباقَ والتضادَّ، وهو نوعٌ من البديعِ، وهو أَنْ يُذْكَرَ ضدان أو نَقيضان أو متنافيان بوجهٍ من الوجوه.

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٨.

(٢) الأفصح: فممنوع.

(٣) البحر ٨/١٦٨.

آ. (٤٨) قوله: ﴿أَقْنَىٰ﴾: قال الزمخشريُّ[١]: «أعطى القُنْيَة وهي المالُ الذي تأثَّلْتَه[٢] وعَزَمْتَ أن لا يَخْرُج مِنْ يَدِك». قال الجوهري[٣]: «قَنِيَ الرجلُ يَقْنَىٰ قِنَىً، مثلَ: غنِيَ يَغْنَى غِنَى». ثم يتعدَّىٰ بتغييرِ الحركة فيقال: قَنَيْتُ مالاً أي: كَسَبْتُه، وهو نظير: شَتِرَتْ عينُه بالكسر وشَتَرَها اللّهُ بالفتح، فإذا دَخَلَتْ عليه الهمزةُ أو التضعيفُ اكتسب مفعولاً ثانياً فيقال: أَقْناه الله مالاً، وقَنَّاه إياه أي: أَكْسَبه إياه، قال الشاعر[٤]:

٤١٣٧ـ كم مِنْ غنيٍّ أصاب الدهرُ ثَرْوَته
ومِنْ فقيرٍ تَقَنَّىٰ بعد إقْلالِ

أي: تقنَّىٰ مالاً، فحذف الثاني، وحُذِفَ مفعولا أغْنى وأَقْنى؛ لأنَّ المرادَ نسبةُ هذين الفعلين إليه وحدَه وكذلك في باقيها.

وألفُ «أَقْنى» عن ياءٍ لأنه مِنَ القُنْيَةِ قال[٥]:

٤١٣٨ـ ألا إنَّ بَعْدَ العُدْمِ للمَرْءِ قُنْيَةً
....

وقيل: أَقْنى أَرْضَىٰ. قال الراغب[٦]: «وتحقيقُه: أنه جَعَلَ له قِنْية من الرضا وقَنَيْتُ كذا واقْتَنَيْتُه قال[٧]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٤.
(٢) تأثل: ثبت وادخره صاحبه.
(٣) الصحاح (قنا) ٦/ ٢٤٦٨.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٥٥، والمحرر ١٥/ ٢٨٣.
(٥) تقدم برقم ٤١٥. وضبط القاف بالضم والكسر.
(٦) المفردات ص ٤١٤.
(٧) البيت لحاتم وصدره:

=

ـ٤١٣٩ ....

قَنِيْــتُ حَيــاتــي عِفَّــةً وتكَــرُّمــا

آ. (٤٩) قوله: ﴿رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾: الشِّعْرى في لسان العرب كوكبان يُسَمَّى أحدُهما: الشِّعْرى العَبُور، وهو المرادُ في الآيةِ الكريمةِ فإنَّ خُزاعةَ كانت تَعْبُدها، وسَنَّ عبادتَها أبو كبشةَ رجلٌ مِنْ ساداتِهم، وكانت قريشٌ تقولُ لرسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: أبو كبشة تشبيهاً بذلك الرجل، في أنه أَحْدَثَ ديناً غيرَ دينهم. والشِّعْرى العَبُور تَطْلُعُ بعد الجوزاءِ في شدَّةِ الحرِّ، ويُقال لها: مِرْزَمُ الجَوْزاء ويُسَمَّى كلبَ الجبَّار. والثاني:/ الشِّعْرَىٰ الغُمَيْصاء، وهي التي في الذِّراع. وسبب تَسْميتها [٨٢٤/أ] بذلك ما زَعَمَتْه العربُ: مِنْ أنَّهما كانا أُخْتَيْن أو زوجَيْن لسُهَيْل، فانحدر سهيلٌ إلى اليمنِ، فاتَّبَعْته الشِّعْرى العَبُوْر فعبَرَتْ المَجَرَّة فسُمِّيَتِ العَبورَ، وأقامَتِ الغُمَيْصاءُ، وبكَتْ لفَقْدِه حتى غَمَصَتْ عَيْنُها، ولذلك كانت أَخْفَى من العَبُوْر.

آ. (٥٠) قوله: ﴿عاداً الأُوْلى﴾: اعلَمْ أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ مِنْ أشكلِ الآياتِ نَقْلاً وتوجيهاً، وقد يَسَّر اللَّهُ تعالى تحريرَ ذلك كلِّه بحولِه وقوتِه فأقول: إنَّ القرَّاءَ[1] اختلفوا في ذلك على أربعِ رُتَبٍ، إحداها: قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون «عاداً الأُولى» بالتنوين مكسوراً

= إذا قـلَّ مالـي أو نُكِبْـتُ بنَكْبـةٍ

وليس في ديوانه، وهو في المفردات ٤١٤، وعمدة الحفاظ ٤٧٠، وقنيت في البيت وردت بالكسر.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٥، والنشر ١/ ٤١٠، والحجة ٦٨٧، والقرطبي ١٧/ ١٢٠، والبحر ٨/ ١٦٩، والتيسير ٢٠٤.

وسكونِ اللام وتحقيقِ الهمزةِ بعدها، هذا كلُّه في الوصلِ فإذا وقفوا على «عاداً» وابتدؤوا بـ «الأُولىٰ» فقياسُهم أَنْ يقولوا «الأولى» بهمزةِ الوصلِ وسكونِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة.

الثانيةُ: قرأ قالون «عاداً لُّؤْلَىٰ» بإدغامِ التنوين في اللامِ، ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى لام التعريفِ، وهمزِ الواوِ، هذا في الوصل. وأمَّا في الابتداءِ بالأولى فله ثلاثةُ أوجهٍ، الأولُ: «الُؤْلَىٰ» بهمزةِ وصل، ثم بلامٍ مضمومة، ثم بهمزةٍ ساكنة. الثاني: «لُؤْلَىٰ» بلامٍ مضمومةٍ ثم بهمزةٍ ساكنةٍ. الثالث: كابتداءِ ابنِ كثير ومَنْ معه.

الثالثة: قرأ ورش «عاداً لُّوْلَىٰ» بإدغامِ التنوين في اللام ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إليها كقالون، إلاَّ أنه أبقى الواوَ على حالِها غيرَ مبدلةٍ همزةً هذا في الوصل. وأمَّا في الابتداءِ بها فله وجهان: «الُوْلَى» بالهمزةِ والنقلِ، و «لُوْلَىٰ» بالنقلِ دونَ همزِ وصلٍ، والواوُ ساكنةٌ على حالِها في هذَيْن الوجهَيْن.

الرابعة: قرأ أبو عمروٍ كوَرْشٍ وَصْلاً وابتداءً سواءً بسواءٍ، إلاَّ أنه يزيدُ عليه في الابتداءِ بوجهٍ ثالثٍ، وهو وجهُ ابنِ كثير ومَنْ ذُكِرَ معه، فقد تحصَّل أنَّ لكلٍّ مِنْ قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثةَ أوجهٍ، وأنَّ لورشٍ وجهين. فتأمَّلْ ذلك فإنَّ تحريرَه صعبُ المأخذِ من كتب القراءات. هذا ما يتعلَّقُ بالقراءات.

وأمَّا توجيهُها فيُوقف على معرفةِ ثلاثةِ أصولٍ، الأول: حكمُ التنوينِ إذا وقع بعدَه ساكنٌ. الثاني: حكمُ حركةِ النقلِ. الثالث: أصلُ «أُوْلَىٰ» ما هو؟ أمَّا الأولُ فحكمُ التنوينِ الملاقي أنْ يُكْسَرَ لالتقاءِ الساكنين نحو:

«قل هو اللَّهُ أحدٌ اللَّهُ»[1] أو يُحْذَفَ تشبيهاً بحرفِ العلةِ كقراءةِ «أحدُ اللَّهُ الصمد»[2]، وكقولِ الشاعر[3]:

٤١٤٠ـ ....

ولا ذاكـــــرَ اللَّـــــهَ إلاَّ قليـــــلاَ

وهو قليلٌ جداً، وقد مضى تحقيقُه. وأمَّا الثاني فإنَّ للعرب في الحركة المنقولةِ مذهبين: الاعتدادَ بالحركةِ، وعدمَ الاعتدادِ بها، وهي اللغةُ العالية. وأمَّا الثالثُ[4] فأُوْلَىٰ تأنيثُ أَوَّل، وقد تقدَّم الخلافُ في أصلِه مستوفى في أولِ هذا التصنيفِ فعليك باعتبارِه. إذا تقرَّرَتْ هذه الأصولُ الثلاثةُ فأقولُ:

أمَّا قراءةُ ابنِ كثير ومَنْ معه فإنهم صرفوا «عاداً»: إمَّا لأنه اسمٌ للحيِّ أو الأبِ فليس فيه ما يمنعُه، وإمَّا لأنَّه وإنْ كان مؤنثاً اسماً للقبيلةِ أو الأمِّ، إلاَّ أنَّه مثلُ هِنْد ودَعْد فيجوزُ فيه الصرفُ وعدمُه فيكونُ كقوله[5]:

٤١٤١ـ لـــم تَتَلَفَّـــعْ بفَضْـــلِ مِئْـــزَرِهـــا

دَعْــدٌ ولــم تُسْــقَ دعــدُ فــي العُلَــب

فصرفَها أولاً ومَنَعَها ثانياً، ولَم يَنْقُلوا حركةَ الهمزةِ إلى لام التعريف فالتقى ساكنان، فكسروا التنوينَ لالتقائِهما على ما هو المعروفُ من

---

(١) الآية ١ من الإخلاص.

(٢) وهي قراءة أبي عمرو في رواية هارون. انظر: السبعة ٧٠١.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) أي الأصل الثالث من الأصول الثلاثة التي أشار إليها.

(٥) تقدم برقم ٥٠٢.

اللغتين وحذفوا همزةَ الوصلِ من «الأُوْلى» للاستغناءِ عنها بحركة التنوين وَصْلاً فإذا ابتدَؤوا بها احتاجُوا إلى همزة الوصل فأَتَوْا بها فقالوا: الأُوْلى كنظيرِها/ من هَمَزاتِ الوصلِ. وهذه قراءة واضحة لا إشكال فيها ومن ثم اختارها الجَمُّ الغَفيرُ. [٨٢٤/ب]

وأمَّا قراءة[1] مَنْ أدغم التنوينَ في لام التعريفِ وهما نافعٌ وأبو عمرو مع اختلافِهما في أشياءَ كما تقدَّم بيانُه فوجْهُه الاعتدادُ بحركةِ النقل؛ وذلك أنَّ مِنَ العربِ مَنْ إذا نَقَل حركة الهمزةِ إلى ساكنٍ قبلَها كلامِ التعريفِ عامَلَها معاملَتَها ساكنةً، ولا يَعْتَدُّ بحركةِ النقلِ، فيكسرُ الساكنَ الواقعَ قبلَها، ولا يُدْغِم فيها التنوينَ، ويأتي قبلها بهمزةِ الوصلِ فيقول: لم يَذْهَبِ لَحْمَرُ، ورأيت زياداً لَعْجَم، من غيرِ إدغام التنوينِ، والَحْمَرُ والَعْجَمُ بهمزة الوصلِ لأن اللامَ في حكمِ السكونِ، وهذه هي اللغةُ المشهورة. ومنهم مَنْ يَعْتَدُّ بها، فلا يكسِر الساكنَ الأولَ، ولا يأتي بهمزةِ الوصلِ، ويُدْغم التنوين في لام التعريف فيقولُ: لم يَذْهَبْ لَحْمر بسكون الباء، ولَحْمَرُ ولَعْجَمُ من غيرِ همزٍ، وزيادُ لّعجم بتشديدِ اللامِ، وعلى هذه اللغةِ جاءَتْ هذه القراءةُ، هذا من حيث الإجمال.

وأمَّا من حيث التفصيلُ فأقول: أمَّا قالون فإنه نَقَلَ حركة الهمزةِ إلى لام التعريف، وإنْ لم يكنْ من أصلِه النقلُ لأجل قَصْدِه التخفيفَ بالإدغام، ولَمَّا نقل الحركةَ اعْتَدَّ بها، إذ لا يمكن الإدغامُ في ساكنٍ ولا ما هو في حُكْمِه.

وأمَّا همزُه الواوَ ففيه وجهان منقولان، أحدُهما: أَنْ تكونَ أُوْلى أصلُها عنده وُؤْلَى مِنْ وَأَل أي: نجا، كما هو قولُ الكوفيين، ثم أَبْدَلَ

(١) «عاداً لُّؤْلَى».

الواوَ همزةً لأنها واوٌ مضمومةٌ، وقد تقدَّم لك أنها لغةٌ مطردةٌ، فاجتمع همزتان ثانيتُهما ساكنةٌ فَوَجَبَ قلبُها واواً نحو: «أُوْمِنُ»، فلمَّا حُذِفَتْ الهمزةُ الأولى بسببِ نَقْلِ حركتِها رَجَعَتْ الثانيةُ إلى أصلِها من الهمزةِ لأنَّها إنما قُلِبت واواً من أجلِ الأُولى، وقد زالَتْ، وهذا كما رأيتَ تكلُّفٌ لا دليلَ عليه. والثاني: أنَّه لَمَّا نَقَلَ الحركةَ إلى اللامِ صارَت الضمةُ قبل الواوِ كأنَّها عليها، لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، فأبدل الواوَ همزةً كقوله[1]:

٤١٤٢ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِيْنَ إلَيَّ مُوسى

....

وكقراءةِ «يُؤْقِنون»[2] وهمزِ «السُّؤْقِ»[3] و «سُؤْقِه»[4] وقد تقدَّم تحريرُ ذلك[5]، وهذا بناءً منه على الاعتدادِ بالحركةِ أيضاً. وليس في هذا الوجهِ دليلٌ على أصلِ «أُوْلى» عنده ما هو؟ فيُحتمل الخلافُ المذكورُ جميعُه. وأمَّا ابتداؤُه الكلمةَ من غير نَقْلٍ فإنه الأصلُ، ولأنه إنما نَقَلَ في الوصلِ لقَصْدِه التخفيفَ بالإِدغامِ، ولا إدغامَ في الابتداءِ فلا حاجةَ إلى النقلِ. وأمَّا الابتداءُ له بالنقلِ فلأنه محمولٌ على الوصل ليجريَ اللفظُ فيهما على سَنَنٍ واحدٍ.

وعلةُ إثباتِ ألفِ الوصلِ مع النقلِ في أحدِ الوجهَين: تَرْكُ الاعتدادِ

---

(١) تقدم برقم ١٢٨.

(٢) الآية ٤ من البقرة وهي قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر ٤٢/١، والشواذ ٢.

(٣) الآية ٣٣ من ص، وهي قراءة قنبل. انظر: البحر ٣٩٧/٧.

(٤) الآية ٢٩ من الفتح، وهي قراءة قنبل. انظر: البحر ١٠٣/٨.

(٥) انظر: الدرالمصون ١٠١/١.

بحركةِ اللامِ على ما عليه القراءةُ في نظائرِه ممَّا وُجِدَ فيه النقلُ؛ إذ الغَرَضُ إنما هو جَرْيُ اللفظِ في الابتداءِ والوصلِ على سَنَنٍ واحدٍ، وذلك يَحْصُل بمجرد النقلِ وإنْ اختلفا في تقديرِ الاعتدادِ بالحركةِ وتركِه. وعلةُ تَرْكِ الإتيانِ بالألفِ في الوجهِ الثاني حَمْلُ الابتداءِ على الوصلِ في النقلِ والاعتدادِ بالحركةِ جميعاً. ويُقَوِّي هذا الوجهَ رسمُ «الأولى» في هذا الموضع بغيرِ ألفٍ. والكلامُ في همز الواوِ مع النقل في الابتداءِ كالكلامِ عليه في الوَصْل كما تقدَّم.

وأمَّا ورشٌ فإنَّ أصلَه أن ينقلَ حركةَ الهمزةِ على اللامِ في الوصلِ فنقل على أصلِه، إلَّا أنه اعتدَّ بالحركةِ ليصِحَّ ما قَصَدَه من التخفيفِ بالإدغامِ، وليس من أصلِه الاعتدادُ بالحركة في نحو ذلك. ألا ترىٰ أنه يَحْذِفُ الألفَ في «سيرتَها الأولىٰ»(1) و «يتجنَّبُها الأشقى»(2) ولو اعْتَدَّ بالحركةِ لم يَحْذِفْها. وأمَّا ما جاء عنه في بعضِ الرواياتِ: «قالوا لان جِئْتَ بالحق»(3) فإنه وجهٌ نادرٌ مُعَلَّلٌ باتِّباع الأثرِ والجَمْعِ بين اللغتين. والابتداءُ له بالنَّقْلِ على أصلِه في ذلك أيضاً، والابتداءُ له بألفِ الوصلِ على تَرْكِ الاعتدادِ بالحركةِ، إذْ لا حاجةَ إلى قَصْد ذلك في/ الابتداءِ، [825/أ] وتَرْكِ الإتْيانِ له بالألف على الاعتدادِ له بالحركة حَمْلاً للابتداءِ على الوصل وموافقةَ الرسمِ أيضاً، ولا يُبْتَدأ له بالأصل، إذ ليس مِنْ أصلِه ذلك، و «الأُوْلَى» في قراءتِه تَحْتَمل الخلافَ المذكورَ في أصلِها.

وأمَّا أبو عمروٍ فالعلةُ له في قراءتِه في الوصلِ والابتداءِ كالعلةِ

---

(1) الآية 21 من طه.

(2) الآية 11 من الأعلى.

(3) الآية 71 من البقرة. وانظر: الدر المصون 1/433.

المتقدمةِ لقالـون، إلاَّ أنَّه يُخالفه في همزِ الواو لأنه لم يُعْطِها حكمَ ما جاوَرَها، وليسَتْ عنده مِنْ وَأل بل مِنْ غيرِ هذا الوجهِ، كما تقدَّم لكَ الخلافُ فيه أولَ هذا الموضوع، ويجوز أَنْ يكونَ أصلُها عندَه مِنْ وَأل أيضاً إلاَّ أنه أَبْدَلَ في حالِ النقلِ مبالغةً في التخفيف، أو موافَقَةً لحالِ تَرْكِ النَّقلِ، وقد عاب هذه القراءةَ ـ أعني قراءةَ الإدغامِ ـ أبو عثمانَ[١]، وأبـو العبـاس[٢]، ذهـابـاً منهمـا إلـى أنَّ اللغـةَ الفَصيحـة عـدمُ الاعتـدادِ بالعارِضِ، ولكن لا التفاتَ إلى رَدِّهما لثبوتِ ذلك لغةً وقراءةً، وإن كان غيرُها أَفْصَحَ منها. وقد ثَبَتَ عن العرب أنَّهم يقولون: الَحْمَر ولَحْمَر بهمزةِ الوصلِ وعَدَمِها مع النقلِ، واللَّهُ أعلمُ.

وقرأ أُبَـيٌّ ـ وهي في حَرْفِه ـ «عادَ الأُولى»، غيرَ مصروفٍ ذهاباً إلى القبيلةِ أو الأمِّ كما تقدَّم، ففيه العلَمِيَّةُ والتأنيثُ، ويَدُلُّ على التأنيثِ قولُه: «الأُوْلَى» فوصَفَها بوَصْفِ المؤنث.

آ. (٥١) وقد تقدَّمَ الخلافُ في «ثمود» بالنسبة للصَرْفِ وعَدَمِه في سورة هود[٣]، وفي انتصابِه هنا وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على «عاداً». والثاني: أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المقدَّرِ، أي: وأهلَكَ، قاله أبو البقاء[٤]، وبه بَدَأ، ولا حاجةَ إليه، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ بـ «أَبْقَىٰ»؛ لأنَّ ما بعد «ما» النافيةِ لا يعملُ فيما قبلها، والظاهرُ أنَّ متعلَّقَ «أَبْقَى»

---

(١) وهو المازني في المنصف ١/٣١١.

(٢) وهو المبرد. وقد أشار إليها في المقتضب من غير أن يعيبها. انظر: المقتضب: ١/٢٥٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٤٦، ٣٥٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٤٨.

عائدٌ على مَنْ تقدَّم مِنْ عادٍ وثمودَ، أي: فما أَبْقَى عليهم، أي: على عادٍ وثمودَ، أو يكونُ التقديرُ: فما أَبقَىٰ منهم أحداً ولا عَيْناً تَطْرُفُ.

آ. (٥٢) و ﴿قومَ نوحٍ﴾: كالذي قبلَه. و «مِنْ قبلُ»، أي: مِنْ قَبْلِ عادٍ وثمودَ.

وقولـه: «إنَّهـم» يُحْتَمَلُ أَن يكـونَ الضميرُ لقـومِ نـوحٍ خاصـةً، وأن يكونَ لجميعِ مَنْ تقدَّمَ مِن الأمم الثلاثةِ.

وقوله: «كانوا هم» يجوز في «هم» أَنْ يكونَ تأكيداً، وأَنْ يكونَ فَصْلاً، ويَضْعُفُ أَنْ يكونَ بدلاً، والمفضَّل عليه محذوفٌ، تقديرُه: مِنْ عادٍ وثمودَ، على قولنا: إن الضميرَ لقومِ نوحٍ خاصةً، وعلى القول بأنَّ الضميرَ للكلِّ يكـون التقـديـرُ: مِـنْ غيـرهـم. و «المُـؤْتَفِكَـة» منصـوبٌ بـ «أَهْوَىٰ» وقُدِّمَ لأَجْلِ الفواصل.

آ. (٥٤) قوله: ﴿ما غَشَّىٰ﴾: كقولِه «ما أَوْحَىٰ»[١] في الإبهام وهـو المفعـولُ الثـانـي، إنْ قلنـا: إنَّ التضعيـفَ للتعـديـةِ، وإن قُلْنـا: إنـه للمبالغةِ والتكثيرِ فتكونُ «ما» فاعلةً كقولِه: «فَغَشِيَهم من اليمِّ ما غَشِيَهُمْ»[٢].

آ. (٥٥) قـولـه: ﴿فبـأيِّ﴾: متعلقٌ بـ «تَتَمـارَىٰ» والبـاءُ ظـرفيـةٌ بمعنـى فـي. وقـرأ[٣] ابـنُ محيصـن ويعقـوبُ «تَمـارَىٰ» بـالحـذف كقـراءةِ «تَذَكَّرون»[٤].

---

(١) الآية ١٠ من النجم: «فأوحَىٰ إلى عبدِه ما أوحى».

(٢) الآية ٧٨ من طه.

(٣) قراءة يعقوب وابن محيصن بتشديد التاء كما في الإتحاف ٢/ ٥٠٤، والنشر ٢/ ٣٧٩، والشواذ ١٤٧، والبحر ٨/ ١٧٠.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: السبعة ٢٧٢.

آ. (٥٦) و ﴿هـذا﴾: إشـارةٌ إلـى مـا تقـدَّم مـن الآي أو إلـى القرآن، وإلى الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، ونـذيـر: يجـوزُ أَنْ يكـونَ مصـدراً، وأَنْ يكـونَ اسـمَ فـاعـلٍ، وكـلاهمـا لا يَنْقـاس، بـل القيـاسُ في مصدرِه إنذار، وفي اسمِ فاعلِه مُنْذِر، والنُّذُر يجوز أَنْ يكونَ جمعاً لنَذير بمعنَيَيْهِ المذكورَيْن، و «الأُوْلَىٰ» صفةٌ حملاً على معنىٰ الجماعةِ كقولِه: «مـآربُ أُخْـرى»[١]، والآزِفَـةُ، أي: السـاعـةُ الآزفـة، كقـولـه: «اقتـربَـتِ الساعةُ»[٢]، ويجوز أن تكونَ الآزفةُ عَلَماً للقيامة بالغَلَبة.

آ. (٥٨) قـولـه: ﴿كـاشِفـةٌ﴾: يجـوز أَنْ يكـونَ وصفـاً، وأَنْ يكونَ مصدراً، فإنْ كانَتْ وصفاً احتمل أَنْ يكونَ التأنيثُ/ لأجلِ أنَّه صفةٌ [٨٢٥/ب] لمؤنثٍ محذوفٍ وقيل: تقديرُه: نفسٌ كاشفةٌ، أو حالٌ كاشِفة، واحتمل أَنْ تكونَ التاءُ للمبالغة كعلاَّمَة ونَسَّابَة، أي ليس لها إنسانٌ كاشفةٌ، أي: كثيرُ الكشف، وإن كان مصدراً[٣] فهو كالعافِية والعاقِبَة وخائِنَةِ الأَعْين، ومعنىٰ الكَشْفِ هنا: إمَّا مِنْ كَشَفَ الشيءَ، أي: عَرَفَ حقيقتَه كقولِه[٤]: «لا يُجَلِّيها لوَقْتِها إلاَّ هو»، وإمَّا مِنْ كَشَفَ الضُرَّ، أي: أزاله، أي: ليس لها مَنْ يُزيلها ويُنَجِّيها غيرُ اللَّهِ تعالىٰ، وقد تقدَّم الكلامُ على مادة «أزف» في سورة غافر[٥].

آ. (٥٩) قوله: ﴿أفَمِنْ هذا الحديثِ﴾: متعلِّقٌ بـ «تَعْجَبون»

---

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١ من القمر.

(٣) الأصل «مصدر» وهو سهو.

(٤) الآية ١٨٧ من الأعراف.

(٥) انظر إعرابه للآية ١٨ من غافر.

ولا يجيءُ فيه الإعمالُ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الإعمالِ تأخُّرَ المعمولِ عن العوامل، وهنا هو متقدِّمٌ. وفيه خلافٌ بعيدٌ، وعليه تَتَخَرَّج الآيةُ الكريمةُ. فإنَّ كلاًّ مِنْ قولِه: تَعْجبون، وتَضْحكون ولا تَبكون يَطْلُبُ هذا الجارَّ مِنْ حيث المعنى.

والعامَّةُ على فتحِ التاءِ والجيم والحاءِ مِنْ تَعْجَبون، تَضْحكون. والحسن[1]: بضم التاء وكسرِ الجيمِ والحاءِ مِنْ غيرِ واوِ عاطفةٍ بين الفعلَيْن، وهي أَبْلَغُ: مِن حيث إنَّهم إذا أَضْحكوا غيرَهم كان تجرُّؤُهم أكثرَ. وقرأ[2] أُبَيٌّ وعبد الله كالجماعةَ، إلاَّ أنهما بلا واوٍ عاطفةٍ كالحسنِ، فيُحتمل أَنْ تكونَ «تضحكون» حالاً، وأَنْ تكونَ استئنافاً كالتي قبلها.

آ. (٦١) قوله: ﴿وأنتم سامدون﴾: هذه الجملةُ تَحتمل أَنْ تكونَ مستأنفةً، أخبرَ اللَّهُ تعالى عنهم بذلك، وتَحْتمل أَنْ تكونَ حالاً أي: انتفى عنكم التباكي[3] حالَ كونكم «سامدونَ»[4]. والسُّمُود قيل: الإعراضُ. وقيل: اللهوُ. وقيل: الجمود. وقيل: الاستكبار. قال الشاعر[5]:

٤١٤٣ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ سَعْدٍ
بمقدارٍ سَمَدْن له سُمودا

(١) البحر ٨/ ١٧١.
(٢) الكشاف ٤/ ٣٥.
(٣) الأصل: «التكابي» وهو سهو.
(٤) كذا على حكاية لفظ الآية.
(٥) تقدم برقم ٦٧٦.

فــــرَدَّ شعـــــورَهـــــن الســـــودَ بِيْضـــاً
ورَدَّ وجـــــوهَهـــــن البيـــــضَ سُـــــودا

فهذا بمعنى الجمود والخُشوع، وقال آخر[١]:

٤١٤٤ـ ألا أيهـــا الإنســـانُ إنَّـــك ســـامِـــدٌ
كـــأنَّـــك لا تَفْنَـــىٰ ولا أنـــت هـــالِـــكُ

فهذا بمعنى لاهٍ لاعِبٌ، وقال أبو عبيدة[٢]: «السُّمود»: الغناءُ بلغة حمير، يقولون: يا جاريةُ اسْمُدي لنا، أي: غَنِّي، وقال الراغب[٣]: «السَّامِدُ: اللاهي الرافعُ رأسَه، مِنْ قولهم: بعيرٌ سامِدٌ في سَيْرِه، وقيل: سَمَّدَ رأسَه وسَبَّدَه، أي: استأصلَ شَعْرَه».

[تمَّت بعونه تعالى سورة النجم]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٥٥.
(٢) ليس في المجاز.
(٣) المفردات ٢٤١.

سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وانْشَقَّ القمرُ﴾: هذا ماضٍ على حقيقتِه وهو قولُ عامَّةِ المسلمين، إلاَّ مَنْ لا يُلْتَفَتُ إلى قولِه، وقد صَحَّ في الأخبار أنه انشقَّ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ مرَّتين. وقيل: انشَقَّ بمعنىٰ: سينشَقُّ يومَ القيامةِ، فأوقع الماضيَ موضع المستقبلِ لتحقُّقِه، وهو خلافُ الإجماع. وقيل: انشَقَّ بمعنى انْفَلَقَ عنه الظلامُ عند طلوعِه، كما يُسَمَّى الصبحُ فَلَقاً. وأنشد للنابغة[١]:

٤١٤٥ـ فلمَّا أَدْبَرُوا ولهُمْ دَوِيٌّ
دعانا عند شَقِّ الصُّبْحِ داعي

وإنما ذكَرْتُ لك تنبيهاً على ضَعْفِه وفسادِه.

آ. (٢) قوله: ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾: فيه أقوالٌ، أحدها: أنَّ معناه: دائمٌ مُطَّرِدٌ. وكلُّ شيءٍ قد انقادَتْ طريقتُه ودامَتْ حالُه قيل فيه: استمرَّ. قاله الزمخشري[٢]. ومِنْه قولُه[٣]:

(١) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٧/١٢٦، والبحر ٨/١٧٣.
(٢) الكشاف ٤/٣٦.
(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٩.

٤١٤٦ـ ألا إنما الدنيا ليالٍ وأَعْصُرٌ
وليسَ على شيءٍ قويمٍ بمُسْتَمِرّْ

أي: بدائمٍ باقٍ. الثاني: أنَّ معناه: مُوَثَّقٌ مُحْكَمٌ مِنْ قولِهم: أَمَرَّ الحبلَ، أي: أَحْكَمَ فَتْلَه. قال[1]:

٤١٤٧ـ حتى اسْتَمَرَّتْ على شَزْرٍ مَريرتُه
صِدْقُ العزيمةِ لا رثّاً ولا ضَرَعا

الثالث: أنَّ معناه مارٌّ ذاهب مَنَّوْا أنفسَهم بذلك. الرابع: أنَّ معناه شديدُ المرارة. قال الزمخشري[2]: «أي: مُسْتَبْشَعٌ عندنا، مُرٌّ على لَهَواتنا، لا نَقْدِرُ أَنْ نَسِيْغَه كما لا نَسيغُ المُرَّ المَقِرَ»[3] انتهى. يقال: مَرَّ الشيءُ بنفسِه ومَرَّه غيرُه، فيكون متعدياً ولازِماً ويقال: أَمَرَّه أيضاً.
[٨٢٦/أ] الخامس: أنَّ معناه/ مُشْبِهٌ بعضُه بعضاً، أي: استمرَّتْ أفعالُه على هذا الحالِ. قاله الشيخ[4]، وهو راجعٌ إلى المعنىٰ الأول، أعني الدوامَ والاطِّرادَ، وكان هو قد حكاه قبل ذلك. وأتىٰ بهذه الجملةِ الشرطيةِ تنبيهاً على أنَّ حالَهم في المستقبلِ كحالِهم في الماضي. وقُرِىء «يُرَوْا»[5] مبنياً للمفعول مِنْ أرى.

آ. (٣) قوله: ﴿وكلُّ أمرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾: العامَّةُ على كسرِ القافِ

---

(١) البيت للقيط بن يعمر وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ١٧/١٢٧. والشزر: الذي يفتل مقلوباً وبذلك فُتِل فتلاً شديداً.
(٢) الكشاف ٤/٣٦.
(٣) المقر: المرُّ.
(٤) البحر ٨/١٧٤.
(٥) البحر ٨/١٧٣.

ورفعِ الراء اسمَ فاعلٍ ورفعِه خبراً لـ «كل» الواقعِ مبتدأً. وقرأ[1] شَيْبَةُ بفتح القافِ، وتُروَىٰ عن نافعٍ. قال أبو حاتم: «لا وجهَ لها» وقد وَجَّهها غيرُه على حَذْفِ مضافٍ، أي: وكلُّ أمرٍ ذو استقرار، أو زمانَ استقرارٍ أو مكانَ استقرارٍ، فجاز أن يكونَ مصدراً، وأن يكونَ ظرفاً زمانياً أو مكانياً، قال معناه الزمخشري[2].

وقرأ[3] أبو جعفر وزيد بن علي بكسر القاف وجَرِّ الراء وفيها أوجهٌ، أحدُها: ولم يَذْكُرْ الزمخشريُّ[4] غيرَه أَنْ يكونَ صفةً لأمر. ويرتفعُ «كلُّ» حينئذٍ بالعطفِ على «الساعة»، فيكونُ فاعلاً، أي: اقتربَتِ الساعةُ وكلُّ أمرٍ مستقرٍ. قال الشيخ[5]: «وهذا بعيدٌ لوجودِ الفصلِ بجملٍ ثلاثٍ، وبعيدٌ أَنْ يوجدَ مثلُ هذا التركيبِ في كلام العربِ نحو: أكلتُ خبزاً، وضربْتُ خالداً، وإن يَجِيءْ زيدٌ أُكْرِمْه، ورَحَل إلى بني فلان، ولحماً، فيكونُ «ولحماً» معطوفاً على «خبزاً» بل لا يوجَدُ مثلُه في كلام العربِ. انتهى». قلت: وإذا دلَّ دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصلِ. وأين فصاحةُ القرآنِ من هذا التركيبِ الذي ركَّبه هو حتى يَقيسَه عليه في المنع؟

الثاني[6]: أَنْ يكونَ «مُسْتقرٍ» خبراً لـ «كلُّ أمرٍ» وهو مرفوعٌ، إلاَّ أنه

---

(١) وهي رواية محبوب عن أبي عمرو. انظر: الشواذ ١٤٨، والقرطبي ١٧/١٢٨، والبحر ٨/١٧٤.

(٢) الكشاف ٤/٣٦

(٣) الإتحاف ٢/٥٠٥، والنشر ٢/٣٨٠، والمحتسب ٢/٢٩٧، والبحر ٨/١٧٤.

(٤) الكشاف ٤/٣٦.

(٥) البحر ٨/١٧٤.

(٦) في تخريج قراءة أبي جعفر.

خُفِضَ على الجِوار، قاله أبو الفضل الرازي. وهذا لا يجوزُ؛ لأن الجِوارَ إنما جاء في النعتِ أو العطفِ، على خلافٍ في إثباته، كما قدَّمْتُ لك الكلامَ فيه مستوفى في سورةِ المائدة[١]. فكيف يُقال في خبر المبتدأ: هذا ما لا يجوزُ؟ الثالث: أنَّ خبرَ المبتدأ قولُه «حكمةٌ بالغةٌ» أخبر عن كلِّ أمرٍ مستقرٍ بأنَّه حكمةٌ بالغةٌ، ويكون قولُه: «ولقد جاءهم من الأنباءِ ما فيه مُزْدَجَرٌ» جملةَ اعتراضٍ بين المبتدأ وخبرِه. الرابع: أنَّ الخبرَ مقدرٌ، فقدَّره أبو البقاء[٢]: معمولٌ به، أو أتىٰ. وقدَّره غيرُه: بالغوه لأنَّ قبلَه «وكَذَّبوا واتَّبعوا أهواءَهم»، أي: وكلُّ أمرٍ مستقرٌ لهم في القَدَر مِن خيرٍ أو شرٍّ بالغوه.

آ. (٤) قوله: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ فاعِلاً بـ «فيه»؛ لأنَّ «فيه» وقع صلةً، وأَنْ يكونَ مبتدأ، و «فيه» الخبرُ. والدال بدلٌ مِنْ تاءِ الافتعال[٣]. وقد تقدَّم أنَّ تاءَ الافتعال تُقْلَبُ دالاً بعد الزاي والدال والذال؛ لأنَّ الزايَ حرفٌ مجهورٌ، والتاءَ حرفٌ مهموسٌ، فأبدلوها إلى حرفٍ مجهورٍ قريبٍ من التاءِ، وهو الدالُ. ومُزْدَجَر هنا اسمُ[٤] مصدرٍ، أي: ازْدِجار، أو اسمُ مكانٍ، أي: موضعَ ازْدِجار. وقُرِىء[٥] «مُزَّجَر» بقَلْبِ تاءِ الافتعال زاياً ثم أُدْغِمَ. وزيد بن علي «مُزْجِر» اسمَ فاعلٍ من أَزْجر، أي: صار ذا زَجْر كأَعْشَبَ، أي: صار ذا عُشْبٍ.

آ. (٥) قوله: ﴿حكمةٌ بالغةٌ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلٌ من «ما فيه مُزْدَجر» كأنه قيل: ولقد جاءَهُمْ حكمةٌ بالغةٌ من الأنباء،

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٢١١.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٩.
(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٤.
(٤) أي مصدر ميمي.
(٥) البحر ٨/ ١٧٤.

وحينئذٍ يكونُ بدلَ كلٍ مِنْ كلٍ، أو بدلَ اشتمال. الثاني: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو حكمةٌ، أي: ذلك الذي جاءهم. وقد تقدَّم أنه يجوزُ على قراءةِ أبـي جعفرٍ وزيدٍ أَنْ يكونَ خبراً لـ «كلُّ أمرٍ مستقرٍ». وقُرِىء[١] «حكمةً» بالنصب حالاً مِنْ «ما» قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: إن كانَتْ «ما» موصولةً ساغ لك أَنْ تَنْصِبَ «حكمةً» حالاً، فكيف تعمل إنْ كانت موصوفةً وهو الظاهرُ؟ قلت: تَخَصُّصُها بالصفةِ فيَحْسُنُ نَصْبُ الحالِ عنها» انتهىٰ. وهو سؤال واضحٌ جداً.

قولَه: «فما تُغْنِ النُّذُرُ» يجوزُ في «ما» أَنْ تكونَ استفهاميةً، وتكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماً، أي: أيُّ شيءٍ تُغْني النذرُ؟ وأن تكونَ نافيةً، أي: لم تُغْنِ النذرُ شيئاً. والنُّذُرُ: جمعُ نذيرٍ المرادِ به المصدرُ أو اسمُ الفاعل، كما تقدَّم في آخر النجم[٣].

وكُتِب «تُغْنِ» إتباعاً لِلَفْظِ الوصلِ فإنَّها ساقطةٌ لالتقاء الساكنين: قال بعضُ النحويين: وإنما حُذِفَتِ الياءُ مِنْ «تُغْني» حَمْلاً لـ«ما» على «لم» فجَزَمَتْ كما تَجْزِمُ «لم». قال مكي[٤]: «وهذا خطأٌ؛ لأنَّ «لم» تَنْفي الماضيَ وتَرُدُّ المستقبلَ ماضياً، و«ما» تنفي الحالَ، فلا يجوزُ أَنْ تقعَ إحداهما موقع الأخرى لاختلافِ معنيَيْهما».

آ. (٦) **قوله: ﴿يَومَ يَدْعُ الداعِ﴾**: منصوبٌ: إمَّا بـ«اذْكُرْ» مضمرةً وهو أقربُها، وإليه ذهب الرُّمَّاني والزمخشري[٥]، وإمَّا

---

(١) وهي قراءة اليماني. انظر: البحر ٨/ ١٧٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٣٦.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥٦.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٦.
(٥) الكشاف ٤/ ٣٦.

بـ «يَخْرُجون» بعده وإليه ذهب الزمخشريُّ أيضاً، وإمَّا بقوله «فما تُغْني»، ويكون قوله «فتَوَلَّ عنهم» اعتراضاً، وإمَّا منصوباً بقوله «يقول الكافرون»[1] وفيه بُعْدٌ لبُعْدِه منه، وإمَّا بقوله «فتَوَلَّ» وهو ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ المعنىٰ ليس أَمْرَه/ بالتوليةِ عنهم في يومِ النفخ في الصُّورِ، وإمَّا بحذفِ الخافض، أي: فتَوَلَّ عنهم إلى يوم؛ قاله الحسن. وضُعِّف من حيث اللفظُ، ومن حيث المعنى. أمَّا اللفظُ: فلأنَّ إسقاطَ الخافضِ غيرُ مُنْقاس. وأمَّا المعنىٰ: فليس تَوَلِّيه عنهم مُغَيًّا بذلك الزمان، وإمَّا بـ انتظرْ مضمراً. فهذه سبعةُ أوجهٍ في ناصب «يومَ». وحُذِفَتْ الواوُ مِنْ «يَدْعُ» خَطَّاً اتِّباعاً للَّفْظِ، كما تقدَّم في «يُغْنِ»[2] «ويَمْحُ الله الباطلَ»[3] وشبهِه، والياءُ من «الداعِ»، مبالغةً في التخفيف إجراءً لأل مُجْرىٰ ما عاقبها وهو التنوينُ فكما تُحْذَفُ الياءُ مع التنوينِ كذلك مع ما عاقَبها. [٨٢٦/ب]

قوله: «نُكُر» العامَّةُ على ضمِّ الكاف وهو صفةٌ على فُعُل، وفُعُل في الصفات عزيزٌ، منه: أمرٌ نُكُرٌ، ورجلٌ شُلُل[4]، وناقةٌ أُجُد[5]، وروضةٌ أُنُفٌ[6]، ومِشْيَةٌ سُجُحٌ[7]. وابن كثير[8] بسكونِ الكافِ فيُحتمل أَنْ يكونَ أصلاً، وأَنْ يكونَ مخفَّفاً مِنْ قراءةِ الجماعةِ. وقد تقدَّم لك هذا محرَّراً

---

(١) الآية ٨.

(٢) الآية ٥ من القمر.

(٣) الآية ٢٤ من الشورى.

(٤) رجل شلل: خفيف سريع.

(٥) ناقة أُجُد: قوية.

(٦) روضة أنف: لم يَرْعَها أحد.

(٧) مشية سجح: سهلة.

(٨) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٧، والنشر ٢/٢١٦، والبحر ٨/١٧٥، والتيسير ٢٠٥، والقرطبي ١٧/١٢٩، والحجة ٦٨٨، والمحتسب ٢/٢٩٨.

في اليُسْر والعُسْر في المائدة[(١)]. وسُمِّي الشيءُ الشديدُ نُكُراً لأن النفوس تُنكِره قال مالك بن عوف[(٢)]:

٤١٤٨ـ اقْــدُمْ مَحــاجِ إنــه يــومٌ نُكُــرْ
مِثْلــي علــى مِثْلِــك يَحْمــي ويَكُــرّْ

وقرأ زيدُ بنُ علي والجحدري وأبو قلابة «نُكِرَ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعولِ؛ لأنَّ «نكِرَ» يتعدى قال[(٣)]: «نَكِرَهُمْ وأَوْجَسَ».

آ. (٧) قوله: ﴿خُشَّعاً﴾: قرأ[(٤)] أبو عمر والأخَوان «خاشِعاً» وباقي السبعة «خُشَّعاً». فالقراءةُ الأولى جاريةٌ على اللغةِ الفُصْحى مِنْ حيث إن الفعلَ وما جرىٰ مَجْراه إذا قُدِّمَ على الفاعلِ وُحِّد. تقول: تَخْشَع أبصارُهم ولا تقولُ: تَخْشَعْن أبصارُهم، وأنشد قولَ الشاعر[(٥)]:

٤١٤٩ـ وشَبــابٍ حَسَــنٍ أَوْجُهُهُــمْ
مِــنْ إيــادِ بــنِ نــزارِ بــنِ مَعَــدّْ

وقال آخر[(٦)]:

---

(١) بل في البقرة. انظر: الدر ٢/ ٢٨٥.

(٢) في الأصل «نجاح» وهو تصحيف؛ لأن «مَحاجِ» اسم فرس معروفة من خيل العرب كما في اللسان (محج) والبيت في اللسان (محج)، والمحرر ١٥/ ٢٩٥.

(٣) الآية ٧٠ من هود.

(٤) انظر في قراءاته: السبعة ٦١٨، والحجة ٦٨٨، والبحر ٨/ ١٧٥، والتيسير ٢٠٥، والقرطبي ١٧/ ١٢٩، والنشر ٢/ ٣٨٠.

(٥) البيت لأبي دواد وهو في ديوانه ٣٠٥، واللسان خشع، والمحرر ١٥/ ٢٩٦، وشرح الأبيات للفارسي ٣٩٨. والبيت شاهد على لغة الإفراد.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٥، والبحر ٨/ ١٧٥. قال الفراء: «الجُدُل جمع الجديل وهو الزمام. فلو قال: معترضات أو معترضة لكان صواباً، مُرخاة ومرخيات».

٤١٥٠ـ يَرْمي الفِجاجَ بها الرُّكبانُ معْتَرِضاً
أعناقَ بُزَّلِها مُرْخىً لها الجُدُلُ

وأمَّا الثانيةُ فجاءَتْ على لغة طَيِّىء يقولون: أكلوني البراغيث. وقد تقدَّم القولُ في هذا مشبعاً في المائدة(١) والأنبياء(٢). ومثلُه قولُ الآخر(٣):

٤١٥١ـ بمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحاحٍ كُعُوبُه
وذي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسا

وقيل: وجمعُ التكسيرِ في اللغة في مثل هذا أكثرُ من الإفراد. وقرأ أُبَيٌّ وعبد الله «خاشعةً» على تَخْشَعُ هي. وقال الزمخشري(٤): «وخُشَّعاً على: تخشَعْن أبصارهم، وهي لغةُ مَنْ يقول: أكلوني البراغيث وهم طيىء»، قال الشيخ(٥): «ولا يَجْري جمعُ التكسيرِ مَجْرىٰ جمعِ السلامةِ، فيكون على تلك اللغةِ النادرةِ القليلةِ. وقد نَصَّ سيبويه(٦) على أنَّ جمعَ التكسيرِ في كلام العربِ أكثرُ، فكيف يكونُ أكثرَ، ويكون على تلك اللغةِ

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٣٧٠.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣ من الأنبياء (الورقة ٦٢٦).
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٦/ ١٠٧، والبحر ٨/ ١٧٥. والقوانس: ج قونس وهو أعلى بيضة الحديد.
(٤) الكشاف ٤/ ٣٦.
(٥) البحر ٨/ ١٧٥.
(٦) قال سيبويه ١/ ٢٣٨: «واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسانٍ قومه وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم فتقول: مررت برجلٍ منطلقٍ قومه».

النادرةِ القليلة؟ وكذا قال الفراء[1] حين ذكر الإفراد مذكراً ومؤنثاً وجمعَ التكسيرِ، قال: «لأنَّ الصفةَ متى تَقَدَّمَتْ على الجماعة جاز فيها جميعُ ذلك، والجمعُ موافِقٌ لِلَفْظِها فكان أشبهَ» قال الشيخ: «وإنما يُخَرَّجُ على تلك اللغةِ إذا كان الجمعُ جَمْعَ سلامةٍ نحو: «مَرَرْتُ بقومٍ كريمين آباؤُهم» والزمخشريُّ قاسَ جَمْعَ التكسيرِ على جَمْعِ السلامةِ وهو قياسٌ فاسدٌ يَرُدُّه النَّقْلُ عن العربِ: أنَّ جَمْعَ التكسيرِ أجودُ من الإفرادِ، كما ذكره سيبويهِ، ودَلَّ عليه كلامُ الفراء». قلت: قد خَرَّج الناسُ قولَ امرىء القيس[2]:

٤١٥٢ـ وُقـوفـاً بهـا صَحْبـي عَلَـيَّ مَطِيَّهُـمْ
يقـولـون: لا تَهْلِـكْ أسـىً وتَجَمَّـلِ

على أنَّ «صحبـي» فـاعـل بـ«وقـوفـاً» وهـو جمعُ واقِف في أحدِ القـوليـن فـي «وقـوفـاً». وفـي انتصـابِ خـاشعـاً وخُشَّعـاً وخـاشعـةً أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ به وناصبُه «يَدْعُ الداعِ» وهو في الحقيقةِ لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُهُ: فريقاً خاشعاً، أو فوجاً خاشعاً. والثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعل «يَخْرُجون» المتأخرِ عنه. ولَمَّا كان العاملُ متصرِّفاً جاز تقدُّمُ الحالِ عليه، وهو رَدٌّ على الجرميِّ حيث زعم أنه لا يجوزُ. ورُدَّ عليه أيضاً بقول العـرب: «شَتَّـى تَـؤُوب الحَلَبَـة»[3]، فـ«شتـى» حـالٌ مـن «الحَلَبَـة» وقـال الشاعر[4]:

---

(١) معاني القرآن له ٣/ ١٠٥.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٥.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨ يُضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق.

(٤) لـم أهتـد إلـى قـائلـه، وهـو فـي شـرح التسهيـل لابـن مـالـك ٢/ ٣٤٢، والمسـاعـد ٢/ ٢٤.

٤١٥٣ـ سَريعاً يهوِن الصَّعْبُ عند أُولي النُّهىٰ
إذا بِـرجـاءٍ صـادقٍ قـابلـوا البـأسـا

[٨٢٧/أ] الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «عنهم» ولم يذكر/ مكيٌّ(١) غيره. الرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعولَ «يَدْعُو» المحذوفِ تقديره: يومَ يَدْعوهم الداعي خُشَّعاً، فالعامل فيها «يَدْعو»، قاله أبو البقاء(٢). وهو تكلُّفٌ ما لا حاجةَ إليه.

وارتفع «أبصارُهم» على وجهين: إمَّا الفاعليةِ بالصفةِ قبلَه وهو الظاهرُ، وإمَّا على البدلِ من الضمير المستتر في «خُشَّعاً» لأنَّ التقديرَ: خُشَّعاً هم. وهذا إنما يتأتَّىٰ على قراءةِ «خُشَّعاً» فقط.

وقرِىء(٣) «خُشَّعٌ أبصارهم» على أنَّ خشعاً خبرٌ مقدمٌ و «أبصارُهُمْ» مبتدأ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ وفيه الخلافُ المذكورُ مِنْ قبلُ كقوله(٤):

٤١٥٤ـ ....
وَجَـدْتُـه حـاضِـراه الجـودُ والكـرمُ

قوله: «يَخْرُجون» يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضمير في «أبصارُهم»،

(١) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٦.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٩.
(٣) البحر ٨/ ١٧٦، والقرطبي ١٧/ ١٣٠.
(٤) نسبه الأستاذ هارون في معجم الشواهد إلى الأخطل وليس في ديوانه، وهو في دلائل الإعجاز ١٦٨، والقرطبي ١٧/ ١٣٠، وشواهد الكشاف ٤/ ٥٤١ وصدره:
إنَّ الذي كنتُ أَرْجو فَضْلَ نائِله

وأنْ يكونَ مستأنفاً. والأَجْداث: القبورُ. وقد تقَدَّم ذكرُه في سورةِ يس[1].

قوله: «كأنهم جَرادٌ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «يَخْرُجون» أو مستأنفةً. و «مُهْطِعين» حالٌ أيضاً مِنْ اسم كان أو مِنْ فاعلِ «يَخْرُجون» عند مَنْ يرى تعدُّدَ الحال. قال أبو البقاء[2]: «ومُهْطِعين حالٌ من الضميرِ في «مُنْتَشِرٌ» عند قوم. وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «مُنتشِر» للجراد، وإنما هو حالٌ مِنْ فاعل «يَخْرُجون» أو من الضمير المحذوف» انتهى. وهو اعتراضٌ حسنٌ على هذا القول.

والإِهْطاعُ: الإِسراعُ وأُنْشِد[3]:

٤١٥٥ـ بِدِجلَةَ دارُهُمْ ولقد أَراهُمْ
بِدِجْلَةَ مُهْطِعين إلى السَّماع

وقيل: الإِسراعُ مع مَدِّ العُنُق. وقيل: النظر. وأنشد[4]:

٤١٥٦ـ تَعَبَّدَني نِمْرُ بنُ سَعْدٍ وقد أُرَىٰ
ونِمْرُ بنُ سَعْدٍ لي مُطيعٌ ومُهْطِعُ

وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في سورة إبراهيم[5].

---

(١) في الآية ٥١.
(٢) الإملاء ٢/٢٤٩.
(٣) تقدم برقم ٢٩٠٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (هطع)، والبحر ٨/١٧٦، والقرطبي ١٧/١٣٠.
(٥) الدر المصون ٧/١١٩.

قوله: «يقولِ الكافرون» قال أبو البقاء[1]: «حالٌ من الضمير في «مُهْطعين»». وفيه نظرٌ من حيث خلوُّ الجملةِ مِنْ رابطٍ يَرْبُطُها بذي الحال. وقد يُجابُ عنه: بأنَّ «الكافرون» هم الضميرُ في المعنى، فيكونُ من باب الربطِ بالاسمِ الظاهرِ عند مَنْ يرى ذلك، كأنه قيل: يقولون هذا. وإنما أَبْرزهم تشنيعاً عليهم بهذه الصفةِ القبيحةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿كَذَّبَتْ قبلَهم﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: كَذَّبَتِ الرسلَ؛ لأنهم لَمَّا كذَّبوا نوحاً عليه السلام فقد كَذَّبوا جميعَ الرسل. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ المسألةُ من باب التنازع؛ إذ لو كان منه لكان التقدير: كَذَّبَتْ قبلَهم قومُ نوحٍ عبدَنا فكذَّبوه، ولو لُفِظ بهذا لكان تأكيداً، إذ لم يُفِدْ غيرَ الأولِ. وشرطُ التنازعِ أَنْ لا يكونَ الثاني تأكيداً، لذلك منعوا أَنْ يكونَ قولُه[2]:

٤١٥٧ـ . . . .

أتاكِ أتاكِ اللاحقون احْبِسِ احبِسِ

من ذلك. وفي كلامِ الزمخشريِّ[3] ما يُجَوِّزُه فإنه أخرجه عن التأكيدِ فقال: «فإنْ قلتَ ما معنى قولِه «فكذَّبوا» بعد قولِه «كَذَّبَتْ»؟ قلت: معناه: كذَّبوا فكذَّبوا عبدَنا أي: كذَّبوه تكذيباً عَقِبَ تكذيبٍ كلما مضى منهم قَرْنٌ مُكَذِّبٌ تَبِعه قرنٌ مكذبٌ» فهذا معنى حسن يسوغُ معه التنازعُ. و «مجنون»

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله مع شهرته، وصدره:

فأيـن إلـى أيـنَ النجـاةُ ببَغْلتـي

وهو في الخزانة ٢/ ٣٥٣، والعيني ٣/ ٩، والهمع ٢/ ١١١، والدرر ٢/ ١٤٥.

(٣) الكشاف ٤/ ٣٧.

خبرُ ابتداءٍ مضمر أي: هو مجنون. والدالُ في «ازْدُجِر» بدلٌ مِنْ تاء كما تَقَدَّم[١]. وهل هو مِنْ مَقولِهم، أي: قالوا: إنه ازْدُجِرَ، أي: ازْدَجَرَتْه الجنُّ، وذهبَتْ بلُبِّه، قاله مجاهد، أو هو مِنْ كلام الله تعالى، أخبر عنه: بأنه انتُهِر وزُجِرَ بالسبِّ وأنواع الأذىٰ.

آ. (١٠) قوله: ﴿أَنِّي مَغْلوبٌ﴾: العامَّةُ على فتح الهمزة، أي: دعاه بأني مغلوبٌ وجاء هذا على حكاية المعنى ولو جاء على حكاية اللفظِ لقال: إنه مغلوبٌ، وهما جائزان. وقرأ[٢] ابنُ أبي إسحاق والأعمشُ ورُويت عن عاصمٍ بالكسر: إمَّا على إضمارِ القولِ، أي: فقال، فَسَّر به الدعاءَ، وهو مذهبُ البصريين، وإمَّا إجراءً للدعاءِ مُجْرى القولِ وهو مذهبُ الكوفيين. وقد تقدَّم الخلاف في «فتَحْنا» في الأنعام[٣] ولله الحمد.

آ. (١١) قوله: ﴿مُنْهَمِر﴾: المنهمر: الغزيرُ النازلُ بقوة. وأُنشد[٤]:

٤١٥٨ـ راحَ تَمْرِيْه الصَّبا ثم انتحىٰ
فيه شُؤْبُوْبُ جَنوبٍ مُنْهَمِرْ

/ واسْتُعير ذلك في قولهم: هَمَر الرجلُ في كلامِه، وفلانٌ يُهامِر [٨٢٧/ب] الشيءَ، أي: يَجْرُفُهُ، وهَمَرَه مِنْ ماله: أعطاه بكثرةٍ.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٤.
(٢) البحر ٨/١٧٦، والمحرر ١٥/٢٩٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.
(٤) البيت لامرىء القيس برواية «منفجرْ» وهو في ديوانه ١٤٥. وتمريه: تحرِّكه وتديره. والصبا عندهم: رياح الخير. والشؤبوب: شدة المطر.

وفي الباء في «بماء» وجهان، أظهرهما: أنها للتعدية ويكونُ ذلك على المبالغة في أنه جَعَلَ الماءَ كالآلةِ المُفْتتح بها كما تقول: فَتَحْتُ بالمفتاح. والثاني: أنها للحال، أي: فَتَحْناها ملتبسةً بهذا الماء. وقرأ[1] عبد الله وأبو حيوة وعاصم في رواية[2] «وفَجَرْنا» مخففاً، والباقون مثقلاً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿عُيوناً﴾**: فيه أوجهٌ، أشهرها: أنه تمييزٌ، أي: فَجَّرْنا عيونَ الأرض فنَقَله من المفعوليةِ إلى التمييز، كما يُنقل من الفاعلية.

ومنعه بعضُهم، وتأوّل هذه الآية على ما سيأتي. «وفَجَّرْنا الأرضَ عيوناً» أبلغُ مِنْ «فَجَّرْنا عيونَ الأرض» لِما ذُكِر في نظيرِه غيرَ مرةٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على البدلِ من «الأرض». ويُضْعِفُ هذا خُلُوُّه من الضميرِ فإنه بدلُ بعضٍ مِنْ كل. ويُجاب عنه: بأنَّه محذوفٌ، أي: عيوناً منها كقوله «الأخدودِ. النارِ»[3] فالنار بدلُ اشتمالٍ. ولا ضميرَ فهو مقدرٌ. الثالث: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه ضُمِّن «فَجَّرْنا» معنى صَيَّرْناها بالتفجير عيوناً. الرابع: أنها حالٌ. وفيه تَجَوُّزان: حَذْفُ مضافٍ، أي: ذات عيون، وكونُها حالاً مقدرة لا مقارنةً.

قوله: «فالتقى الماءُ» لَمَّا كان المرادُ بالماءِ الجنسَ صَحَّ أَنْ يُقالَ: فالتقى الماء، كأنه: فالتقى ماءُ السماء وماءُ الأرض. وهذه قراءة العامَّة. وقرأ[4] الحسن والجحدري ومحمد بن كعب، ـ وتُرْوَىٰ عن أمير

(١) البحر ٨/ ١٧٧، والشواذ ١٤٧.

(٢) في رواية المفضل.

(٣) الآية ٤ ـ ٥ من البروج.

(٤) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٧/ ١٣٢، والبحر ٨/ ١٧٧.

المؤمنين[1] أيضاً ـ «الماءان» بتثنيةٍ، والهمزةُ سالمةٌ. وقرأ الحسن أيضاً «الماوان» بقَلْبها واواً. قال الزمخشري[2]: كقولهم: عِلْباوان[3] يعني: أنه شَبَّه الهمزةَ المنقلبةَ عن هاء[4] بهمزةِ الإلحاق. ورُوِي عنه أيضاً «المايان» بقَلْبها ياءً وهي أشذُّ مِمَّا قبلَها.

وقوله: «قد قُدِرَ» العامَّةُ على التخفيفِ. وقرأ[5] ابنُ مقسم وأبو حيوةَ بالتشديد، وهما لغتان قُرِىء بهما: قولُه «قَدَّر فَهَدَىٰ»[6]، «قُدِرَ عليه رِزْقُه»[7] كما سيأتي.

آ. (١٣) قوله: ﴿ذاتِ أَلْواحٍ ودُسُرٍ﴾: ، أي: سفينةٌ ذاتُ ألواحٍ. قال الزمخشري[8]: وهي من الصفات التي تقوم مَقام الموصوفات فتنوب مَنابها وتؤدي مُؤَدَّاها، بحيث لا يُفْصَلُ بينها وبينها. ونحوه[9]:

٤١٥٩ـ .... ولكنْ
نَ قميصي مَسْرودةٌ مِنْ حديدِ

---

(١) علي رضي الله عنه.
(٢) الكشاف ٣/٣٧.
(٣) العلباء: عصب عنق البعير.
(٤) لأن أصل ماء: مَوَه.
(٥) البحر ٨/١٧٧.
(٦) الآية ٣ من الأعلى.
(٧) الآية ٧ من الطلاق.
(٨) الكشاف ٤/٣٨.
(٩) صدره:

مَفْرَشي صَهْوَةُ الحصانِ ولكنْ

وهو للمتنبي في ديوانه ١/٣١٩.

أراد: ولكنَّ قميصي دِرْع. وكذلك[1]:

٤١٦٠ـ ....

ولــو فــي عيــونِ النــازيــاتِ بــأَكْــرُعِ

أراد: ولـو في عيـن الجَـراد. ألا ترىٰ أنَّك لـو جَمَعْـتَ بين السفينة وبين هذه الصفاتِ أو بين عيونِ الجراد والدِّرْع وهاتَيْن الصفتَيْن لم يَصِحَّ، وهـذا مـن فصيـحِ الكـلام وبـديعِـه». والـدُّسُـرُ: فيـه أوجـهٌ، أحـدهـا: أنـه المساميرُ جمع دِسار نحو: كُتُب في جمع كِتاب. وقال الزمخشري[2]: «جمعُ دِسار وهو المِسمارُ فِعال، مِنْ دَسَره إذا دَفَعه؛ لأنه يُدْسَرُ به مَنْفَذُه» وقال الراغب[3]: «الواحدُ دَسْر[4] ـ يعني فيكونُ مثلَ: سَقْف وسُقُف ـ وأصلُ الـدَّسْرِ الدَّفْعُ الشـديدُ بقَهْر، دَسَرَه بـالرُّمْح، ومِدْسَرٌ مثلُ مِطْعَنْ ورُوِي: «ليس في العَنْبَر زكاةٌ إنما هو شيءٌ دَسَرَه البحرُ»[5]، أي: دفعه. الثاني: أنها الخيوطُ التي تُشَدُّ بها السفنُ. الثالث: أنها عَوارِضُ السفينة. الرابع: أنها أضلاعُها.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وإنـي لأَسْتَوْفـي حُقوقـي جاهـداً

وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٤٥٤، وقال: «أراد: في عيون الجراد النازيات الواثبات». والأكرع: السوق الدقيقة. والنزو: الوثب. يصف هزال الإبل وأنها لضمورها ترى أشخاصها في عين ما يقابلها حتى في عين الجراد لأن النزو بالأكرع يختصُّ بها.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٨.

(٣) المفردات ١٦٩.

(٤) في المطبوعة دِسار.

(٥) من حديث ابن عباس كما في النهاية ٢/ ١١٦.

آ. (١٤) قوله: ﴿بِأَعْيُنِنا﴾: أي: مُلْتبسةً بحِفْظِنا وهو في المعنى كقوله تعالى: «ولِتُصْنَعَ على عَيْني»[1]. وقرأ[2] زيد بن علي وأبو السَّمَّال «بأَعْيُنَّا» بالإدغام.

قوله: «جزاءً» منصوبٌ على المفعولِ له ناصبُه «فَفَتَحْنا» وما بعده. وقيل: منصوب على المصدرِ: إمَّا بفعلٍ مقدرٍ، أي: جازَيْناهم جزاءً، وإمَّا على التجوُّزِ: / بأنَّ معنى الأفعالِ المتقدِّمة: [٨٢٨/أ] جازَيْناهم بها جزاءً.

قوله: «لِمَنْ كان كُفِرَ» العامَّةُ على «كُفِرَ» مبنياً للمفعول والمرادُ بـ مَنْ كُفِر نوحٌ عليه السلام، أو الباري تعالى. وقرأ[3] مسلمة به محارب «كُفْر» بإسكان الفاء كقوله[4]:

٤١٦١ـ لو عُصْرَ منه المِسْكُ والبانُ انعصَرْ

وقرأ يزيد بن رومان[5] وعيسىٰ وقتادة «كَفَر» مبنياً للفاعل. والمرادُ بـ «مَنْ» حينئذٍ قومُ نوحٍ. و «كُفِرَ» خبرُ كان. وفيه دليلُ على وقوع خبر كان ماضياً مِنْ غيرِ «قد» وبعضُهم يقولُ: لا بُدَّ من «قد» ظاهرةً أو مضمرةً. ويجوز أَنْ تكونَ «كان» مزيدةً. وضميرُ «تَرَكْناها» إمَّا للقصة، أو الفَعْلة، أو السفينة، وهو الظاهرُ.

---

(١) الآية ٣٩ من طه.

(٢) الإتحاف ٥٠٦/٢، والبحر ١٧٨/٨.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ١٧٨/٨، والمحتسب ٢٩٨/٢، والقرطبي ١٣٣/١٧.

(٤) تقدم برقم ١٧٦٢.

(٥) يزيد بن رومان أبو روح المدني مولىٰ الزبير، ثقة قارىء محدث فقيه. روى عنه نافع وأبو عمرو ومالك بن أنس توفي سنة١٢٠. انظر طبقات القراء ٣٨١/٢.

آ. (١٥) قوله: ﴿مُدَّكِر﴾: أصلُه مُذْتكِر، فأُبْدِلت التاءُ دالاً مهملة، ثم أُبْدِلت المعجمة مهملةً لمقاربتها وقد تَقَدَّم هذا في قوله: «وادَّكَر بعد أُمَّة[١]». وقد قُرِىء[٢] «مُذْتكِر» بهذا الأصلِ وقرأ قتادة ـ فيما نَقَل عنه أبو الفضل ـ «مُذَكِّر» بفتح الذالِ مخففةً وتشديد القاف مِنْ ذَكَّر بالتشديد، أي: ذكر نفسه أو غيره بما مضى مِنْ قَصَص الأولين. ونَقَلَ عنه ابنُ عطية[٣] كالجماعة، إلاَّ أنَّه بالذال المعجمة وهو شاذٌّ، لأنَّ الأولَ يُقْلَبُ للثاني، لا الثاني للأولِ.

آ. (١٦) قوله: ﴿فكيف كان عَذابي﴾: «كان» الظاهرُ فيها أنها ناقصةٌ فـ «كيف» خبرٌ مقدمٌ. وقيل: يجوزُ أَنْ تكون تامة فتكون «كيف» في محلِّ نصبٍ: إمَّا على الظرف، وإمَّا على الحال، كما تقدَّم تحقيقهُ في البقرة[٤].

آ. (١٧) ومعنى يَسَّرْنا القرآن: هَيَّأْناه للذِّكْر مِنْ قولِهم: يَسَّر فَرَسَه، أي: هَيَّأه للركوب بإلْجامِه. قال الشاعر[٥]:

٤١٦٢ـ فَقُمْتُ إليه باللِّجام مُيَسِّراً
هنالك يَجْزِيني الذي كنتُ أصنع

آ. (١٩) قوله: ﴿صَرْصَراً﴾: أي الشديدةُ الصوتِ مِنْ

---

(١) الآية ٤٥ من يوسف. انظر: الدر ٦/٥٠٧.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٧٨، والشواذ ١٤٨، والمحرر ١٥/٣٠١.
(٣) المحرر ١٥/٣٠١.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٣٧.
(٥) البيت للأعرج المَعْنِيّ. وهذا في الحماسة ١/٢٠٤، وشواهد الكشاف ٤/٤٥٤ يقول: ساعةَ يُهيأ هذا الفرس يجزي ما كنت أصنعه في شأنه.

صَرْصَرَ البابُ أو القلمُ إذا صوَّت، أو الشديدة البرد مِنْ الصِّرِّ وهو البرد. وهو كله أصولٌ عند الجمهور. وقال مكي[1]: «أصلُه صَرَّر مِنْ صرَّ البابُ إذا صَوَّتَ لكنْ أبدلوا من الراء المشدة[2] صاداً». قلت: وهذا قول الكوفيين[3]. ومثلُه: كَبْكَبَ وكَفْكَفَ، وتقدَّم هذا في فُصِّلَتْ[4] وغيرها.

قولهُ: «يومِ نَحْسٍ» العامّةُ على إضافة «يوم» إلى «نَحْس» بسكونِ الحاءِ. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه من إضافة الموصوف إلى صفتِه. والثاني: وهو قَولُ البصريين أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: يوم عذابِ نحس، وقرأ[5] الحسن بتنوينه ووَصْفِه بـ نَحْس، ولم يُقَيِّدْه الزمخشريُّ[6] بكسر الحاء، وقَيَّده الشيخ[7]. وقد قُرِىء قولُه تعالى «في أيامٍ نَحِسات»[8] بسكونِ الحاءِ وكسرِها. وتنوينِ «أيام» عند الجميع كما تقدَّم تقريره «ومُسْتمر» صفةٌ لـ «يوم» أو «نَحْسٍ» ومعناه كما تَقَدَّم، أي: دامَ عليهم حتى أهلكهم أو مِنْ المرارة.

آ. (٢٠) و «تَنْزِعُ» في موضع نصبٍ إمَّا نعتاً لـ «ريحاً»، وإمَّا حالاً منها لتخصُّصِها بالصفةِ ويجوزُ أن تكون مستأنفةً. وقال «الناس» لتَضُمَّ

---

(١) إعراب المشكل ٢/٣٣٧.

(٢) وهي الثانية.

(٣) انظر: شرح الشافية ١/٦١.

(٤) انظر إعراب للآية ١٦ من فصلت.

(٥) الإتحاف ٢/٥٠٦، والبحر ٨/١٧٩.

(٦) الكشاف ٤/٣٩.

(٧) البحر ٨/١٧٩.

(٨) الآية ١٦ من فصلت. قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير بالسكون، والباقون بالكسر. السبعة ٥٧٦.

ذَكَرهم وأُنْثاهم، فأوقع الظاهر موقعَ المضمرِ لذلك، وإلاَّ فالأصلُ: تَنْزِعُهم.

قوله «كأنهم أَعْجازُ» حالٌ من الناسِ مقدرةً. و«مُنْقَعِر» صفةٌ لـ «نَخْلٍ» باعتبار الجنس، ولو أَنَّثَ لاعتبر معنى الجماعة، كقوله «نخل خاوية»[1] وقد تقدَّم تحقيق اللغتين فيه، وإنما ذَكَّر هنا وأَنَّثَ في الحاقةِ مراعاةً للفواصل في الموضعَيْن. وقرأ[2] أبو نهيك «أَعْجُزُ» على وزن أَفْعُل نحو: ضَبُع و أَضْبُع، وقيل: الكاف في موضع نصبٍ بفعل مقدرٍ تقديرُه: فتركهم كأنهم أعجازُ، قاله مكي[3]، ولو جُعِلَ مفعولاً ثانياً على التضمين، أي: يُصَيِّرهم بالنَّزْع كأنهم، لكان أقربَ.

والأَعْجاز: جمعُ عَجُزٍ وهو مُؤَخَّرُ الشيءِ ومنه «العَجْزُ» لأنه يُؤَدِّي إلى تأخُّرِ الأمورِ. والمُنْقَعِرُ: المُنْقَلِعُ مِنْ أصله، قَعَرْتُ النخلةَ: قَلَعْتُها مِنْ أصلها فانقَعَرَتْ. وقَعَرْتُ البئر: وصَلْتُ إلى قعرها. وقَعَرْتُ الإناء: شَرِبْتُ ما فيه حتى وَصَلْتُ إلى قَعْرِه، وأَقْعَرْتُ البئر: ، أي: جعلتُ لها قَعْراً، وقَعَرْتُها: وَصَلْتُ إلى قَعْرِها.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَبَشَراً﴾: منصوبٌ على الاشتغالِ، وهو الراجحُ، لتقدُّم أداةٍ هي بالفعل أَوْلَىٰ، «ومِنَّا» نعتٌ له. و «واحداً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ «بَشَراً» إلاَّ أنه يُشْكِلُ عليه تقديمُ الصفةِ

---

(١) الآية ٧ من الحاقة «أعجاز نخل خاوية».

(٢) البحر ٨/ ١٧٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٨ وعبارته: «تقديره: فتركهم كأعجاز نخلٍ، أو مثل أعجاز نخل».

المؤولة على الصريحة. ويُجاب: بأنَّ «مِنَّا» حينئذٍ ليس وَصْفاً بل حالٌ من «واحداً»[1] قُدِّمَ عليه. والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ من هاء «نَتَّبِعُه» وهو تخلُّصٌ من الإِعرابِ[2] المتقدِّمِ. إلاَّ أنَّ المُرجِّحَ لكونه صفةً قراءتهما مرفوعَيْنِ: أبَشرٌ مِنا واحد نَتَّبِعُهُ على ما سيأتي فهذا يُرَجِّحُ كونَ/ «واحداً» [٨٢٨/ب] نعتاً لـ «بشراً» لا حالاً. وقرأ[3] أبو السَّمَّال ـ فيما نقل الهذليُّ[4] والدانيُّ ـ برفعِهما على الابتداء، و «واحدٌ» صفتُه «ونَتَّبعهُ» خبرُه. وقرأ أبو السَّمَّال أيضاً، فيما نَقَل ابن خالويه[5] وأبو الفضل وابن عطية[6] برفع «بَشَرٌ» ونصب «واحداً» وفيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ «أبَشَرٌ» مبتدأً، وخبرُه مضمر، تقديره: أبَشَرٌ منا، يُبْعَثُ إلينا أو يُرْسَلُ. وأمَّا انتصابُ «واحداً» ففيه وجهان، أحدهما: أنَّه حالٌ من هاء «نَتَّبِعُه». وهذا كلُّه تخريجُ أبي الفضل الرازي. الثاني[7]: أنه مرفوعٌ بالابتداءِ أيضاً، والخبر «نَتَّبِعُه» و «واحداً» حالٌ على الوجهَيْن المذكورَين آنفاً. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعل مضمر مبني للمفعول تقديره: أيُنَبَّأُ بَشَرٌ و «مِنَّا» نعتٌ و «واحداً» حالٌ أيضاً على الوجهَيْن المذكورَيْن آنفاً. وإليه ذهبَ ابنُ عطية[8].

---

(١) الأصل «أحداً» وهو سهو. والتصحيح من (ش).

(٢) الأصل «الإعراض» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٨، والبحر ٨/ ١٧٩، والقرطبي ١٧/ ١٣٧.

(٤) الكامل له (خ) ٢٤٠.

(٥) الذي في الشواذ لابن خالويه: أن أبا السَّمَّال قرأ «أبشر منَّا» من غير تنوين، ولم يذكر غير ذلك. الشواذ ١٤٨.

(٦) المحرر ١٥/ ٣٠٥.

(٧) في تخريج «أبشرٌ منَّا واحداً».

(٨) المحرر ١٥/ ٣٠٥.

قوله: «وسُعُرٍ» يجوزُ أن يكون مفرداً، أي: جنون. يقال: ناقةٌ مَسْعُورة، أي: كالمجنونة في سَيْرها. قال الشاعر(١):

٤١٦٣ـ كأنَّ بها سُعْراً إذا العِيْسُ هَزَّها
ذَمِيْلٌ وإرْخاءٌ من السير متعبُ

وأَنْ يكونَ جمعَ سَعير، وهو النار، والاحتمالان منقولان.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿مِنْ بَيْنِنا﴾**: حالٌ من هاء «عليه»، أي: أَلْقى عليه منفرداً مِنْ بيننا.

قوله: «أَشِرٌ» الأَشِرُ: البَطِرُ. يقال: أَشِر يأْشَر أَشَراً فهو أَشِرٌ كفَرِح، وآشِر كضارب، وأَشْران كسَكران، وأُشارىٰ كسُكارى. وقرأ(٢) أبو قُلابة «بل هو الكذَّاب الأَشَرُّ» «من الكذَّاب الأَشَرُّ» بفتح الشين وتشديد الراءِ، وجعلهما أَفْعَلَ تفضيلٍ وهو شاذٌّ؛ لأنه تُحذَف الهمزة مِنْ لفظ الخير والشر في أَفعلِ التفضيل تقول: زيدٌ خيرٌ مِنْ عمروٍ وشرٌّ مِنْ بكر. ولا نقول: أَخْيرُ ولا أَشَرُّ إلاَّ في نُدورٍ كهذه القراءة وكقول رُؤْبة(٣):

٤١٦٤ـ بِلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

وَثَبَتَتْ فيهما في التعجب نحو: ما أَخْيره وما أَشَرَّه. ولا تُحْذَفُ إلاَّ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٨/ ١٨٠، والقرطبي ١٣٨/١٧. والعيس: الإبل تضرب إلى الصفرة. والذميل: ضرب من سيرها.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٢٩٩، والبحر ٨/ ١٨٠، والقرطبي ١٧/ ١٤٠، والشواذ ١٤٨.

(٣) ليس في ديوانه ولم ينسبه أحد، وهو في الهمع ٢/ ١٦٦، والدر ٢/ ٢٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٠١.

في نُدورٍ عكسَ أفعل التفضيل. قالوا: «ما خيرَ اللبنِ للصحيح وما شَرَّه للمبطون» وهذا مِنْ محاسِن الصناعة. وقرأ أبو قيس الأَوْدِيُّ[1]، ومجاهد الحرفَ الثاني «الأُشُرُ» ثلاث ضماتٍ. وتخريجها: على أنَّ فيه لغةَ «أَشُر» بضم الشين كحَذُر وحذِر، ثم ضُمَّت الهمزة إتباعاً لضم الشين. ونقل الكسائي عن مجاهد ضمَّ الشين وفتح الهمزة على أصلِ تيْك اللغةِ كحَذُر.

آ. (٢٦) قوله: ﴿سَيَعْلَمُون﴾: قرأ[2] ابنُ عامر وحمزةُ بالخطاب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حكاية قول صالحٍ لقومِه. والثاني: أنه خطابُ اللهِ تعالىٰ على جهة الالتفاتِ. والباقون بالياء غَيْبَةً، وهي ظاهرةٌ لجَريان الغيب قَبلَه في قوله: «فقالوا: أَبَشَراً» واختارها مكي[3] لأن عليها الأكثر. و«غداً» في قوله ليس المرادُ به الذي يلي يومَك بل الزمانُ المستقبلُ، كقول الطرمَّاح[4]:

٤١٦٥ـ ألا عَلِّلاني قبل نوحِ النوائحِ
وقبلَ اضطرابِ النَّفْسِ بين الجوانحِ
وقبلَ غدٍ يا لهفَ نفسي على غدٍ
إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ

---

(١) عبد الرحمٰن بن ثروان الكوفي روى عن شريح القاضي وروى عنه سفيان الثوري. ثقة ثبت. مات سنة ١٢٠، روى له الجماعة سوى مسلم. انظر: تهذيب الكمال ٢/ ٧٧٩.

(٢) السبعة ٦١٨، والنشر ٢/ ٣٨٠، والحجة ٦٨٩، والقرطبي ١٧/ ١٣٩، والبحر ٨/ ١٨٠، والتيسير ٢٠٦.

(٣) الكشف ٢/ ٢٩٨.

(٤) ليس في ديوانه، وإنما هما لأبي الطَمَحان القَيْني، كما في الحماسة ٢/ ٢٨، وأمالي الشجري ١/ ٢٨٦، كما ينسبان لهدبة بن خشرم في العقد الفريد ٣/ ٢٤٨.

آ. (٢٧) قوله: ﴿فتنةً﴾: مفعولٌ له أو مصدرٌ من معنى الأول، أو في موضع الحال.

آ. (٢٨) وقرأ العامة «قِسْمَةٌ» بكسر القاف. ورُوي[1] عن أبي عمروٍ فتْحها وهو قياس المَرَّةِ. والضمير في «بَيْنَهم» لقوم صالحٍ والناقة، فغلَّب العاقلَ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فنادَوْا﴾: قبله محذوفٌ، أي: فتمادَوْا على ذلك ثم مَلُّوْهُ فعزمُوا على عَقْرِها فنادَوْا صاحبَهم/ وتَعاطَىٰ: مطاوعُ عاطَىٰ، كأنهم كانوا يتدافعُوْن ذلك حتى تَوَلَّاه أَشْقاها. [٨٢٩/أ]

آ. (٣١) قوله: ﴿كهَشِيم المُحْتَظِرِ﴾: العامَّةُ على كسرِ الظاء اسمَ فاعلٍ وهو الذي يَتَّخِذُ حَظيرةً مِنْ حَطَب وغيرِه. وقرأ[2] أبو السَّمَّال وأبو حيوة وأبو رجاء وعمرو بن عبيد بفتحها. فقيل: هو مصدرٌ، أي: كَهَشِيم الاحتظار وقيل: هو مكانٍ. وقيل هم اسمُ مفعولٍ وهو الهَشيمُ نفسهُ، ويكون من بابِ إضافةِ الموصوفِ لصفتهِ كمسجدِ الجامع. والحَظْرُ: المَنْعُ، وقد تقدَّم تحريرُه في سبحان[3].

آ. (٣٤) قوله: ﴿إلاَّ آلَ لوطٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مُتصلٌ ويكون المعنى: أنه أرسل الحاصِبَ على الجميع إلاَّ أهلَه فإنه لم يرسِلْ عليهم. والثاني: أنه منقطعٌ، ولا أدري ما وجهُه؟ فإنَّ الانقطاعَ

(١) البحر ٨/١٨١.

(٢) المحتسب ٢/٢٩٩، والقرطبي ١٧/١٤٢، والإتحاف ٢/٥٠٧، والبحر ٨/١٨١.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٣٣٢.

وعدمَه عبارةٌ عن عدم دخولِ المستثنىٰ في المستثنىٰ منه، وهذا داخلٌ ليس إلا. وقال أبو البقاء[1]: «هو استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: متصلٌ، لأنَّ الجميع أُرْسِلَ عليهم الحاصبُ فهَلَكوا إلاَّ آل لوطٍ. وعلى الوجهِ الأولِ يكون الحاصِبُ لم يُرْسَلْ على آلِ لوطٍ» انتهى. وهو كلامٌ مُشْكِلٌ.

وقوله «نَجَّيْناهُمْ» تفسيرٌ وجوابٌ لقائلٍ يقولُ: فما كان مِنْ شأنِ آلِ لوطٍ؟ كقولِه «أبىٰ» بعد قولِه «إلاَّ إبليسَ»[2] وقد تقدَّم في البقرة.

«وبسَحَرٍ» الباءُ حاليةٌ أو ظرفيةٌ. وانصرف «سَحَر» لأنه نكرةٌ، ولو قُصِدَ به وقتٌ بعينِه لمُنِعَ للتعريفِ والعَدْلِ عن أل، هذا هو المشهورُ. وزعم صدرُ الأفاضل[3] أنه مبنيٌّ على الفتح كأمسِ مبنياً على الكسر.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿ونعمةً﴾**: إمَّا مفعولٌ به، وإمَّا مصدرٌ بفعلٍ مِنْ لفظِها، أو مِن معنى «نَجَّيْناهم» لأنَّ تَنْجِيَتَهم إنعامٌ، فالتأويلُ: إمَّا في العامل، وإمَّا في المصدر «ومِنْ عندِنا»: إمَّا متعلقٌ بنعمة، وإمَّا بمحذوفٍ صفةً لها. والكاف في «كذلك» نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: مثلَ ذلك الجزاء نَجْزِي. وقرأ العامَّةُ «فَطَمَسْنا» مخففاً. وابن مقسم[4] مُشَدَّداً على التكثيرِ لأجلِ المتعلِّق أو لشِدَّة الفعلِ في نفسِه.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿بُكْرَةً﴾**: انصرفَ لأنه نكرةٌ، ولو قُصِد به

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٠.

(٢) الآية ٣٤ من البقرة.

(٣) القاسم بن الحسين أبو محمد الخوارزمي الحنفي له: شرح المفصل، وشرح الأنموذج، وشرح سقط الزند. توفي سنة ٦١٧. انظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨، والبغية ٢/ ٢٥٢.

(٤) البحر ٨/ ١٨٢.

وقتٌ بعينه امتنع للتعريف والتأنيثِ. وهذا كما تقدَّم في «غُدْوة»[١] ومَنَعَها زيد بن علي[٢] الصرفَ، ذَهَب بها إلى وقتٍ بعينه.

آ. (٤٢) قوله: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعِله.

آ. (٤٤) و: ﴿أم يَقولونَ﴾: العامَّةُ على الغَيْبة التفاتاً. وأبو حيوة[٣] وأبو البرهسم وموسى الأسواري بالخطاب جَرْياً على ما تقدَّم مِنْ قوله «أكُفَّاركم» إلى آخره.

آ. (٤٥) والعامَّةُ على «سَيُهْزَمُ» مبنياً للمفعول. «والجَمْعُ» مرفوعٌ به. وقُرِىء[٤] «ستَهْزِمُ» بفتح التاء خطاباً للرسول عليه السلام، «الجمعَ» مفعولٌ به، وأبو حيوة في روايةٍ ويعقوب «سَنَهْزِمُ» بنونِ المعظِّم نفسَه، و «الجمعَ» منصوبٌ أيضاً، ورُوِيَ عن أبي حيوة أيضاً وابن أبي عبلة «سَيَهْزِمُ» بياء الغَيْبة مبنياً للفاعل، «الجمعَ» منصوبٌ، أي: سَيَهْزِمُ اللهُ الجمعَ. «ويُوَلُّوْن» العامَّة على الغَيْبة. وأبو حيوة[٥] وأبو عمروٍ في روايةٍ «وتُوَلُّون» بتاء الخطاب، وهي واضحةٌ.

والدُّبُرُ هنا: اسمُ جنس. وحَسُنَ هنا لوقوعِه فاصلةً بخلافِ «لَيُوَلُّنَّ الأدبار»[٦]. وقال الزمخشري[٧]: «أي: الأدبار، كما قال[٨]:

---

(١) على قراءة ابن عامر في الأنعام آية: ٥٢. انظر: الدر المصون ٤/ ٦٣٩.

(٢) البحر ٨/ ١٨٢.

(٣) البحر ٨/ ١٨٣، والشواذ ١٤٨.

(٤) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٨، والقرطبي ١٧/ ١٤٥، والنشر ٢/ ٣٨٠، والبحر ٨/ ١٨٣.

(٥) البحر ٨/ ١٨٣، والقرطبي ١٧/ ١٤٥.

(٦) الآية ١٢ من الحشر.

(٧) الكشاف ٤/ ٤١.

(٨) تقدم برقم ١٥٣.

٤١٦٦ــ كُلُــوا فــي بَعْــضِ بَطْنِكُــمُ تَعِـفُّـوا

. . . .

وقُرِىء «الإِدْبار»(١). قال الشيخ(٢): «وليس مثل/ «بعضِ بَطْنكم» [٨٢٩/ب] لأن الإِفراد هنا له مُحَسِّنٌ ولا مُحَسِّنٌ لإِفرادِ «بَطْنكم».

آ. (٤٨) قـولـه: ﴿ذُوْقُـوا﴾: علـى إرادةِ القـولِ، وقـرأ(٣) أبو عمروٍ وفي روايةِ محبوبٍ عنه «مَسَّقَر» وخَطَّأه ابن مجاهد. وهو معذورٌ لأنَّ السينَ الأخيرةَ مِنْ «مَسَّ» مُدْغَم فيها فلا تُدْغَمُ في غيرها لأنها متىٰ أُدْغِم فيها لَزِم تحريكُها، ومتى أُدْغمت هي لَزِم سكونُها فتنافس الجَمْعُ بينهما. قال الشيخ(٤): «والظَّنُّ بأبـي عمروٍ أنه لم يُدْغِمْ حتى حَذَفَ أحد الحرفينِ، لاجتماع الأمثال ثم أَدْغم» قلت: كلامُ ابن مجاهد إنما هو فيما قالوه إنه أدغم، أمَّا إذا حَذَفَ وأَدْغَمَ فلا إشكالَ.

«وسَقَر» عَلَمٌ لجهنم ــ أعاذَنا اللَّهُ منها ــ مشتقةٌ مِنْ سَقَرَتْه الشمسُ والنارُ، أي: لَوَّحَتْه ويُقال: صَقَرَتْه بالصاد، وهي مبدلَةٌ من السين لأجل القاف. قال ذو الرمة(٥):

---

(١) ضبطت في «الكشاف» بكسرة الهمزة، وفي نَقْل أبـي حيان عنه «البحر ٨/ ١٨٣» بفتح الهمزة.

(٢) البحر ٨/ ١٨٣.

(٣) البحر ٨/ ١٨٣.

(٤) البحر ٨/ ١٨٣.

(٥) ديوانه ١٤٥٨، والبحر ٨/ ١٧٢، واللسان «صقر». وذابت الشمس، أي: من شدة الحر. واتقى: أي الثور. والأفنان: الأغصان. والصريمة: قطعة من الرمل. ومربوع: أصابها الربيع فاخضرَّت. أعبلت الشجرة: إذا خرج ورقها.

٤١٦٧ـ إذا ذابتِ الشمسُ اتَّقى صَقَراتِها
بأَفْنانِ مَرْبوعِ الصَّريمةِ مُعْبِلِ

«وسَقَر» متحتمُ المنعِ؛ لأن حركةَ الوسطِ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلةَ الحرفِ الرابع كعَقْرب وزينب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خَلَقْناه﴾: العامَّةُ على نصب «كل» على الاشتغال وأبو السَّمَّال[١] بالرفع. وقد رَجَّحَ الناسُ، بل بعضُهم أوجبَ النصبَ قال: لأن الرفعَ يُوْهِمُ ما لا يجوزُ على قواعد أهل السُّنَّة. وذلك أنه إذا رُفع «كل شيء» كان مبتدأً «وخَلَقْناه» صفةٌ لـ «كل» أو لشيء. و «بقَدَر» خبرهُ. وحينئذٍ يكون له مفهومٌ لا يَخْفَى على متأمِّله، فيلزَمُ أن يكون الشيءُ الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بقَدَر، كذا قَدَّره بعضُهم. وقال أبو البقاء[٢]: «وإنما كان النصبُ أَوْلى لدلالتِه على عموم الخَلْقِ، والرفعُ لا يدلُّ على عمومِه، بل يُفيد أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر». وقال مكي بن أبي طالب[٣]: «كان الاختيارُ على أصول البَصْريين رفع «كل»كما أن الاختيارَ عندهم في قولك «زيدٌ ضربْتُه» الرفعُ، والاختيارُ عند الكوفيين النصبُ فيه بخلاف قولنا «زيد أكرمتُه» لأنه قد تقدَّم في الآية شيءٌ عَمِل فيما بعده وهو «إنَّ» والاختيارُ عندهم النصبُ فيه. وقد أجمع القرّاءُ على النصبِ ف «كل» على الاختيار فيه عند الكوفيين لِيَدُلَّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقاتِ أنها لله تعالى بخلافِ ما قاله أهلُ الزَّيْغ مِنْ أنَّ ثَمَّ مخلوقاتٍ لغير الله تعالى[٤]، وإنما دلَّ النصبُ في «كلَّ» على

(١) المحتسب ٢/ ٣٠٠، والقرطبي ١٧/ ١٤٧، والبحر ٨/ ١٨٣.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٠.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.
(٤) ثم قال: وقوله تعالى «الله خالقُ كلِّ شيءٍ» يَرُدُّ قولَهم.

العموم؛ لأن التقديرَ: إنَّا خَلَقْنا كلَّ شيء خَلَقْناه بقَدَرٍ، فَخَلَقْناه تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ «خَلَقْنا» المضمر الناصبِ لـ «كلَّ». وإذا حَذَفْتَه وأَظْهَرْت الأولَ صار التقديرُ: إنَّا خَلَقْناه كلَّ شيءٍ بقَدَر[1]، فهذا لفظٌ عامٌ يَعُمُّ جميع المخلوقاتِ. ولا يجوز أَنْ يكون «خَلَقْناه» صفةً لـ «شيءٍ» لأنَّ الصفةَ والصلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوفِ ولا الموصولِ، ولا يكونان تفسيراً لِما يعملُ فيما قبلهما، فإذا لم يَبْقَ «خَلَقْناه» صفةً لم يَبْقَ إلاَّ أنه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر الناصب، وذلك يَدُلُّ على العموم. وأيضاً فإن النصبَ هو الاختيارُ لأنَّ «إنَّا» عندهم يَطلبُ الفعلَ فهو أَوْلىٰ به، فالنصبُ عندهم في «كل» هو الاختيارُ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُبَهِ كان النصبُ أَوْلىٰ من الرفع».

وقال ابن عطية[2]: / «وقومٌ من أهلِ السُّنَّة بالرفع». قال أبو الفتح[3]: [٨٣٠/أ] «هو الوجهُ في العربية، وقراءتُنا بالنصب مع الجماعة». وقال الزمخشري[4]: «كلَّ شيء» منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره الظاهرُ. وقُرِىء «كلُّ شيءٍ» بالرفع. والقَدْر والقَدَر: التقديرُ، وقُرِىء بهما، أي: خَلَقْنا كلَّ شيء مُقَدَّراً مُحْكَماً مُرَتَّباً على حَسَبِ ما اقْتَضَتْه الحكمةُ أو مُقَدَّراً مكتوباً في اللوح، معلوماً قبل كونِه قد عَلِمْنا حاله وزمانَه» انتهى. وهو هنا لم يَتَعَصَّبْ للمعتزلةِ لضعفِ وجهِ الرفع.

وقال قومٌ: إذا كان الفعل يُتَوَهَّمُ فيه الوصفُ وأنَّ ما بعدَه يَصْلُحُ

---

(١) كرَّر في الأصل «فخلقناه» تأكيد وتفسير لـ خَلَقْنا المضمر الناصب لكل شيء».
(٢) المحرر ١٥/ ٣١٥.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٠٠.
(٤) الكشاف ٤/ ٤١.

للخبر، وكان المعنى على أن يكون الفعلُ هو الخبرَ اختير النصبُ في الاسمِ الأولِ حتى يتضحَ أنَّ الفعل ليس بوصفٍ، ومنه هذا الموضعُ؛ لأنَّ قراءة الرفعِ تُخَيِّل أنَّ الفعلَ وصفٌ، وأن الخبرَ «بقدَر». وقد تنازع أهلُ السنة والقَدَرِيَّة الاستدلال بهذه الآية: فأهلُ السُّنَّة يقولون: كلُّ شيء مخلوقٌ لله تعالى بقَدَرٍ، ودليلُهم قراءة النصبِ لأنه لا يُفَسَّر في هذا التركيب إلَّا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً لو رُفِع الأولُ على الابتداء. وقال القَدَرية: القَراءةُ برفع «كل» و«خَلَقْناه» في موضع الصفة لـ «كل»، أي: إنَّ أمْرَنا أو شأنَنا: كلُّ شيء خَلَقْناه فهو بقَدر أو بمقدار، وعلى حَدِّ ما في هيئتِه وزمنِه.

وقال بعضُ العلماء: في القَدَر هنا وجوهٌ، أحدها: أنه المقدارُ في ذاتِه وفي صفاته. والثاني: التقديرُ كقولِهِ «فقَدَرْنا فنِعم القادِرون»(١). وقال الشاعر(٢):

٤١٦٨ـ . . . .

وقَـد قَـدَّر الـرحمٰـنُ مـا هـو قـادِرُ

أي: ما هو مُقَدَّر. والثالث: القَدَرُ الذي يُقَال مع القضاء كقولِكَ: كان بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه فقوله «بقَدَرٍ» على قراءة النصب متعلِّقٌ بالفعل الناصب وفي قراءةِ الرفع في محلِّ رفع، لأنه خبرٌ لـ «كل» و«كل» وخبرُها في محل رفع خبراً لـ إنَّ.

آ. (٥٢) وسيأتي قريباً آيةٌ عكسَ هذه أعني في اختيار الرفع وهي

---

(١) الآية ٢٣ من المرسلات.

(٢) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٨/١٨٣.

قولُه «وكلُّ شيءٍ فَعَلوه في الزُّبُرِ»[1] فإنَّه لم يختلف في رفعِه قالوا لأنَّ نصبَه يُؤدِّي إلى فسادِ المعنى لأنَّ الواقعَ خلافُه، وذلك أنَّك لو نَصَبْتَه لكان التقديرُ: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبُر، وهو خلافُ الواقع؛ إذ في الزُّبُر أشياءُ كثيرةٌ جداً لم يفعلوها. وأمَّا قراءةُ الرفعِ فتَؤدِّي أنَّ كلَّ شيءٍ فعلوه هم، ثابتٌ في الزُبُر وهو المقصود فلذلك اتُّفِقَ على رفعِه، وهذان الموضعان مِنْ نُكَتِ المسائلِ العربيةِ التي اتَّفق مجيئُها في سورةٍ واحدةٍ في مكانَيْن متقاربين ومما يَدُلُّ على جلالةِ علمِ الإعرابِ وإفهامِهِ المعانيَ الغامضةَ. والجاهلون لأهل العلم أعداءٌ.

آ. **(٥٣)** وقرأ العامَّةُ «مُسْتَطَرٌ» بتخفيف التاءِ من السَّطر وهو الكَتْبُ، أي: مُكْتَتَب. وقرأ[2] الأعمش وعمران بن حدير وتُرْوَىٰ عن عاصم[3] بتشديدها. وفيه وجهان. أحدهما: أنه مشتقٌ مِنْ طَرَّ الشاربُ والنبات، أي: ظهر ونَبَتَ، بمعنى: أنَّ كلَّ شيءٍ قلَّ أو كثُر ظاهرٌ في اللوح غيرُ خفي، فوزنُه مُسْتَفْعَل كمُسْتَخْرج. والثاني: أنَّه من الاستطار، كالقراءة العامة وإنما شُدِّدَت الراءُ من أجل الوقفِ كقولهم: «هذا جَعْفَرّْ وفَرَجّْ» ثم أُجري الوصلُ مُجرى الوقف فوزنه مُفْتَعَل كقراءة الجمهور.

آ. **(٥٤) قوله: ﴿نَهَرٍ﴾**: العامةُ بالإفرادِ وهو اسمُ جنسٍ بدليل مقارنتِه للجمع، والهاء مفتوحةٌ كما هو الفصيح، وسَكَّنها[4] مجاهد

---

(١) الآية ٥٢ من القمر.

(٢) البحر ٨/ ١٨٤. وعمران بن حدير السدوسي أبو عبيدة البصري. روى عن أبي مجلز. وروى عنه شعبة. ثقة صدوق. توفي سنة ١٤٩.

(٣) وهي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٠٠، والإتحاف ٢/ ٥٠٧، والبحر ٨/ ١٨٤.

والأعرج وأبو السَّمَّال والفياض وهي لُغَيَّةٌ. وقد تقدَّم الكلامُ عليها أولَ البقرة[1]. وقيل ليس المرادُ هنا نهرَ الماءِ، وإنما المرادُ به سَعَةُ الأرزاقِ لأنَّ المادةَ تَدُلُّ على ذلك كقول قيس بن الخطيم[2]: / [٨٣٠/ب]

٤١٦٩ـ مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها

يَرىٰ قائمٌ مِنْ دونِها ما وراءَها

أي: وسَّعْتُ. وقرأ أبو نهيك وأبو مجلز والأعمش وزهير الفرقبي «ونُهُر» بضم النونِ والهاءِ، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ جمعَ نَهَر بالتحريك وهو الأَوْلىٰ نحو: أُسُد في أَسَد. والثاني: أن يكون جمعَ الساكنِ نحو: سُقُف في سَقْف ورُهُن في رَهْن، والجمع مناسِبٌ للجمع قبلَه في «جنات» وقراءةُ العامة بإفرادِه أَبْلَغُ وقد تقدَّم كلامُ ابن عباس[3] في قوله تعالى آخر البقرة «وملائكته وكتابِه[4]» بالإفرادِ، وأنه أكثرُ مِنْ «الكتب». وتقدَّم أيضاً تقديرُ الزمخشري[5] لذلك، فعليك[6]...

قوله تعالى «في مَقْعَدِ» يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وهو الظاهرُ وأَنْ يكون حالاً من الضمير في الجارِّ لوقوعِه خبراً. وجَوَّز أبو البقاء[7] أَنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢١٣.

(٢) تقدم برقم ٤٥.

(٣) الدر المصون ٢/ ٦٩٢.

(٤) الآية ٢٨٥ وهي قراءة حمزة والكسائي. الدر ٢/ ٦٩٢.

(٥) الكشاف ١/ ٤٠٧.

(٦) كلمة لم أتبينها لعلها «بقراءته».

(٧) الإملاء ٢/ ٢٥٠.

يكونَ بدلاً مِنْ قولِه «في جنات» وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ بدلَ بعضٍ، لأن المقعدَ بعضُها، وأَنْ يكون اشتمالاً لأنها مشتمِلَةٌ، والأولُ أظهرُ. والعامَّةُ على إفراد «مَقْعَد» مُراداً به الجنس كما تقدَّم في «نَهَر». وقرأ[1] عثمان البَتِّي «مقاعِدِ» وهو مناسبٌ للجمع قبلَه. ومَقْعَدُ صِدْقٍ من بابِ رجلُ صدقٍ: في أنه يجوزُ أنْ يكونَ من إضافةِ الموصوف لصفتِه. والصدقُ يجوزُ أَنْ يُرادَ بِهِ ضدُّ الكذبِ، أي: صُدِّقوا في الإخبار به، وأَنْ يرادَ به الجَوْدَةُ والخيريَّةُ.

و «مليك» مثالُ مبالغةٍ وهو مناسِبٌ هنا، ولا يُتَوهَّمُ أنَّ أصلَه مَلِك لأنه هو الوارِدُ في غيرِ موضعٍ، وأنَّ الكسرةَ أُشْبِعَتْ فتولَّد منها ياءٌ؛ لأنَّ الإشباعَ لم يَرِدْ إلاَّ ضرورةً أو قليلاً، وإنْ كان قد وقع في قراءةِ هشام «أَفئِيدَةً» في آخر إبراهيم[2]، وهناك يطالَع ما ذكَرْتُه فيه.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القمر]

(١) الشواذ ١٤٨، والبحر ٨/ ١٨٤، والقرطبي ١٧/ ١٥٠.
(٢) انظر: الدر المصون ٧/ ١١٢.

سـورة الرحمن عزَّ وجلَّ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الرحمنُ﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: اللَّهُ الرحمنُ. الثاني: أنه مبتدأ، وخبرُه مضمرٌ، أي: الرحمنُ ربُّنا. وهذان الوجهان عند مَنْ يرىٰ أنَّ «الرحمن» آيةٌ مع هذا المضمرِ معه، فإنهم عَدُّوا «الرحمن» آيةً ولا يُتَصَوَّرُ ذلك إلاَّ بانضمامِ خبرٍ أو مُخْبَرٍ عنه إليه، إذ الآيةُ لا بُدَّ أَنْ تكونَ مفيدةً، وسيأتي ذلك في قولِه «مُدْهامَّتان»[١]. الثالث أنه ليس بآيةٍ، وأنه مع ما بعده كلامٌ واحدٌ، وهو مبتدأٌ خبرُه «عَلَّم القرآنَ».

آ. (٢) قوله: ﴿عَلَّمَ القرآنَ﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنها عَلَّم المتعديةُ إلى اثنين أي: عَرَّف، من التعليم، فعلى هذا المفعولُ الأولُ محذوف فقيل: تقديره: عَلَّم جبريلَ القرآنَ. وقيل: علَّم محمداً. وقيل: عَلَّم الإنسانَ. وهذا أَوْلَىٰ لعُمومِه، ولأنَّ قولَه «خَلَقَ الإنسانَ» دالٌّ عليه. والثاني: أنها من العلامةِ. فالمعنى: جَعَله علامةً وآيةً يُعْتنىٰ بها.

وهذه الجملُ التي جيْءَ بها من غيرِ عاطفٍ لأنها سِيْقَتْ لتعديدِ نعمةٍ كقولك: فلانٌ أَحْسَنَ إلى فلانٍ: أكرمه، أشاد[٢] ذِكْرَه، رَفَعَ مِنْ قَدْرِه،

---

(١) الآية ٦٤ من الرحمٰن.

(٢) أشاد به: رفع به صوتَه، وأشاد البناء: أعلاه.

فلشِدَّةِ الوصلِ تَرَكَ العاطفَ. والظاهر أنها أخبارٌ. وقال أبو البقاء[1]: و «خَلَقَ الإنسانَ» مستأنفٌ وكذلك «عَلَّمه» ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الإنسان مقدرةً و «قد» معها مرادةٌ». انتهى. وهذا ليس بظاهرٍ بل الظاهرُ ما قدَّمتهُ ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[2] غيرَه. فإن قيل: لِمَ قَدَّم تعليمَ القرآنِ للإنسان على خَلْقِه وهو متأخرٌ عنه في الوجودِ؟ قيل: لأنَّ التعليمَ هو السببُ في إيجادِه وخَلْقِه.

آ. (٥) قوله: ﴿بحُسْبانٍ﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أن «الشمس» مبتدأ و «بحُسْبان» خبرُها على حَذْفِ مضافٍ تقديره: جَرْيُ الشمس والقمر بحُسْبانٍ، أي: كائن أو مستقر أو استقرَّ بحُسْبان. الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ يتعلَّق به هذا الجارُّ تقديره: يَجْريان بحسبان، وعلى هذين القولَيْن فيجوز في الحُسْبان وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مفردٌ بمعنى الحُسْبان، فيكون كالشُّكران والكُفْران. والثاني: أنه جمعُ حِساب كشِهاب وشُهْبان./ والثالث: أنَّ الحُسْبَانَ خبرُه، والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في، [٨٣١/أ]
أي: كائنان في حُسْبان، وحُسْبان على هذا اسمٌ مفرد، اسمٌ للفَلَكِ المستدير، شَبَّهه بحُسْبان الرَّحى الذي باستدارته تستدير الرحى، قاله مجاهد[3].

آ. (٧) قوله: ﴿والسماءَ رَفَعَها﴾: العامَّةُ على النصب على الاشتغال مراعاةً لعَجُزِ الجملةِ التي يُسَمِّيها النحاةُ ذاتَ وجهين. وفيها

(١) الإملاء ٢/ ٢٥١.
(٢) الكشاف ٢/ ٤٣.
(٣) انظر: البحر ٨/ ١٨٨.

دليلٌ لسيبويه[1] حيث يُجَوِّزُ النصبَ، وإنْ لم يكنْ في جملةِ الاشتغالِ ضميرٌ عائد على المبتدأ الذي تضمَّنَته الجملةُ ذاتُ الوجهين. والأخفشُ يقول: لا بُدَّ من ضميرٍ، مثالُه: «هند قامَتْ وعمراً أكرمْتُه لأجلها» قال: «لأنك راعَيْتَ الخبرَ، وعَطَفْتَ عليه، والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ فيُشْترط فيه ما يُشْترط فيه، ولم يَشْتَرِطِ الجمهورُ ذلك وهذا دليلُهم، قال الفراء: «كلهم نَصَبُوا مع عدم الرابط إلاَّ مَنْ شذَّ منهم. وقد تقدَّمَ هذا محرراً في سورة يس عند قوله تعالى: «والقمَرَ قَدَّرناه»[2] فهناك اختلف السبعةُ في نَصْبِه ورفعِه ولله الحمدُ.

قوله: «وَوَضَعَ الميزانَ» العامَّةُ على «وَضَع» فعلاً ماضياً. و «الميزانَ» نُصِبَ على المفعولِ به. وقرأ إبراهيم[3] «ووَضْعَ الميزانِ» بسكون الضاد وخفض «الميزانِ». وتخريجُها: على أنه معطوفٌ على مفعولِ «رَفَعَها»، أي: وَرَفَعَ وَضْعَ الميزان، أي: جَعَلَ له مكانةً ورِفْعَةً لأَخْذِ الحقوق به، وهو مِنْ بديعِ اللفظِ، حيث يصير التقديرُ: ورَفَعَ وَضْعَ الميزان.

وقال الزمخشري[4]: «فإن قلتَ: كيف أَخَلَّ بالعاطف في الجمل الأُوَل وجِيْءَ به بعدُ؟ قلت: بَكَّتَ بالجملِ الأُوَلِ واردةً على سَنَنِ التعديد الذين أنكروا الرحمنَ وآلاءَه كما يُبَكِّتُ مُنْكِرُ أيادي المُنْعَمِ [عليه][5] من

---

(١) الكتاب ١/٤٧.

(٢) الآية ٣٩ من يس. قرأ الكوفيون وابن عامر بالنصب والباقون بالرفع، انظر: السبعة ٥٤٠.

(٣) البحر ٨/١٨٩.

(٤) الكشاف ٤/٤٤.

(٥) من الكشاف.

الناسِ بتعدُّدها عليه في المثالِ الذي قَدَّمْتُه[1]، ثم رَدَّ الكلامَ إلى منهاجِه بعد التبكيت في وَصْلِ ما يجب وَصْلُه للتناسُبِ والتقارُب بالعاطفِ. فإنْ قلت: أيُّ تناسُبٍ بين هاتَيْنِ الجملتَيْن حتى وَسَّط بينهما العاطفَ؟ قلت: إن الشمسَ والقمرَ سماويان، والنجمَ والشجرَ أرْضيان فبينهما تناسُبٌ من حيث التقابلُ، وأن السماءَ والأرضَ لا تزالان قرينتَيْن، وأنَّ جَرْيَ الشمسِ والقمرِ بحُسْبان مِنْ جنسِ الانقيادِ لأمرِ اللَّهِ، فهو مناسِبٌ لسُجودِ النجمِ والشجرِ».

آ. (٨) قوله: ﴿أَنْ لا تَطْغَوْا﴾: في «أنْ» هذه وجهان، أحدُهما: أنَّها الناصبةُ، و «لا» بعدها نافيةٌ، و «تَطْغَوْا» منصوبٌ بـ «أنْ»، وأنَّ قبلَها لامَ العلةِ مقدرةً، تتعلَّقُ بقولِه: «ووَضَع الميزانَ» التقدير: لئلا تَطْغَوْا، وهذا بَيِّنٌ. وأجاز الزمخشريُّ[2] وابنُ عطية[3] أَنْ تكونَ المفسِّرَةَ، وعلى هذا تكونُ «لا» ناهيةً والفعلُ مجزومٌ بها. إلاَّ أنَّ الشيخَ[4] رَدَّه: بأنَّ شَرْطَها تقدُّمُ جملةٍ متضمنةٍ لمعنى القول، وليسَتْ موجودةً. قلت: وإلى كونِها مفسِّرةً ذهبَ مكي[5] وأبو البقاء[6]. إلاَّ أنَّ أبا البقاءِ كأنَّه تَنَبَّه للاعتراضِ فقال: «وأَنْ بمعنى أَيْ، والقولُ مقدَّرٌ»، فجعل الشيءَ المفسَّرَ بـ «أَنْ» مقدَّراً لا ملفوظاً بها، إلاَّ أنه قد يُقال: قولُه/ «والقولُ مقدرٌ» ليس [٨٣١/ب]

(١) مثاله: «زيد أغناك بعد فقر، أعزَّك بعد ذل، كثَّرك بعد قلة، فعل بك ما لم يفعل أحدٌ بأحد فما تُنكر من إحسانه».
(٢) الكشاف ٤/ ٤٤.
(٣) المحرر ١٥/ ٣٢٣.
(٤) البحر ٨/ ١٨٩.
(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٢.
(٦) الإملاء ٢/ ٢٥١.

بجيدٍ، لأنها لا تُفَسِّرُ القولَ الصريحَ، فكيف يُقَدِّر ما لا يَصِحُّ تفسيرُه؟ فإصْلاحُه أَنْ يقولَ: وما هو بمعنى القول مقدرٌ.

آ. (٩) قوله: ﴿ولا تُخْسِروا﴾: العامَّةُ على ضَمِّ التاءِ وكسرِ السينِ مِنْ أَخْسَرَ، أي: نَقَصَ كقولِه: «وإذا كالُوهم أو وَزَنُوهم يُخْسِرون»[١]. وقرأ[٢] زيد بن علي وبلال بن أبي بردة بفتح التاءِ وكسرِ السينِ فيكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنىً. يقال: خَسِر الميزانَ وأخسَره، بمعنىً واحدٍ نحو: جَبَر وأَجْبَر. ونقل أبو الفتح[٣] وأبو الفضل عن بلال فتحَ التاءِ والسينِ. وفيها وجهان، أحدُهما: أنه على حَذْفِ حرفِ الجر تقديره: ولا تَخْسَروا في الميزان. ذكره الزمخشري[٤] وأبو البقاء[٥]. إلاَّ أنَّ الشيخَ[٦] قال: «لا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ «خَسِرَ» جاء متعدياً. قال تعالى: «خَسِروا أنفسَهم»[٧]، «خَسِر الدنيا والآخرةَ»[٨]. قلت: وهذا ليس مِنْ ذاك. ألا ترىٰ أنَّ «خَسِروا أنفسَهم» و «خَسِر الدنيا والآخرةَ» معناه: أنَّ الخُسْرانَ واقعٌ بهما، وأنَّهما معدومان. وهذا المعنى ليس مُراداً في الآيةِ قطعاً، وإنما المرادُ: لا تُخْسِروا الموزونَ في الميزان. وقُرِىء «تَخْسُروا»

---

(١) الآية ٣ من المطففين.
(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٠٣، والشواذ ١٤٩، والبحر ٨/١٨٩، والقرطبي ١٧/١٥٥.
(٣) المحتسب ٢/٣٠٣.
(٤) الكشاف ٤/٤٤.
(٥) تخريج أبي البقاء على حَذْفَ «في» متعلق بقراءة العامة «تُخْسِروا»، انظر: الإملاء ٢/٢٥١.
(٦) البحر ٨/١٨٩.
(٧) الآية ١٢ من الأنعام.
(٨) الآية ١١ من الحج.

بفتح التاءِ وضمِّ السينِ. قال الزمخشري[1]: «وقُرِىء ولا تَخْسروا بفتح التاء وضم السين وكسرِها وفتحِها. يقال: خَسِر الميزانَ يَخْسِره ويَخْسُره. وأمَّا الفتحُ: فعلىٰ أنَّ الأصلَ «في الميزان» فحذف الجارَّ وأوصلَ الفعلَ إليه» وكَرَّر لفظَ الميزان، ولم يُضْمِرْه في الجملتَيْن بعده تقويةً لشأْنِه وهذا كقولِه[2]:

٤١٧٠ـ لا أَرى المـوتَ يَسْبِـقُ المـوتَ شـيءٌ
نَغَّـصَ المـوتُ ذا الغِنـىٰ والفقيـرا

آ. (١٠) قـولـه: ﴿والأرضَ وضعَهـا﴾: كقـولـه: «والسمـاءَ رفعهـا»[3]. وقرأ أبو السَّمَّال[4] بالرفع مبتدأً. و «للأنام» علةٌ للوَضْع. والأَنـام: قيـل: الحيـوان. وقيـل: بنـو آدمَ خـاصـةً. وقيـل: هـم الإنـسُ والجنُّ، ووزنُه فَعال كقَذال، فيُجْمع في القلة على آنِمَة بزنة: امرأةٌ آثِمة وفي الكثرة: على أُنُم، كقَذال وأَقْذِلَة وقُذُل.

آ. (١١) قوله: ﴿فيها فاكهةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكون هذه الجملةُ حالاً من الأرض، إلاَّ أنَّها حالٌ مقدَّرَةٌ. ويجوزُ وهو الأحْسَنُ أَنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ هـو الحـالَ، و «فـاكهـةٌ» رَفْـعٌ بـالفـاعليَّـةِ، ونُكِّـرَتْ؛ لأنَّ الانتفاعَ بها دونَ الانتفاعِ بما ذُكِرَ بعدها، وهو من بابِ الترقِّي مِن الأَدْنىٰ إلى الأعلَىٰ. والأَكْمام: جمعُ كِمّ بالكسر وهو وعاءُ الثمرة.

(١) الكشاف ٤/ ٤٤.
(٢) تقدم برقم ٤٩٠. وفي الأصل: كقول الآخر، وليست مناسبة.
(٣) الآية ٧ من الرحمن.
(٤) البحر ٨/ ١٩٠.

آ. (١٢) قوله: ﴿والحَبُّ ذو العَصْفِ والرَّيْحان﴾: قرأ[1] ابنُ عامر بنصب الثلاثة. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ: النصبُ على الاختصاص، أي: وأَخُصُّ الحبَّ، قاله الزمخشري[2]. وفيه نظرٌ؛ لأنه لم يَدْخُلْ في مُسَمَّى الفاكهة والنخل حتى يَخُصَّه مِنْ بيْنِها، وإنما أراد إضمارَ فعلٍ وهو أَخُصُّ، فليس هو الاختصاصَ الصناعيَّ. الثاني: أنَّه معطوفٌ على الأرض. قال مكي[3]: «لأنَّ قولَه «والأرضَ وَضَعَها»، أي: خلقها، فعطف «الحَبَّ» على ذلك». الثالث: أنَّه منصوبٌ بـ«خَلَق» مضمراً، أي: وخلق الحَبَّ. قال مكي[4]: «أو وخَلَقَ الحَبَّ» وقرأ به موافقةً لِرَسْم مصاحِف بلده، فإنَّ مصاحفَ الشامِ «ذا» بالألف. وجَوَّزوا في «الرَّيْحان» أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، أي: وذا الريحان فحُذِفَ/ المضافُ، وأُقيم [٨٣٢/أ] المضافُ إليه مُقامَه كـ«واسْأَلِ القريةَ»[5].

وقرأ الأخَوان برفع الأَوَّلين[6] وجَرِّ «الرَّيْحان» عطفاً على «العَصْفِ»، وهي تؤيِّدُ قولَ مَنْ حذفَ المضافَ في قراءةِ ابنِ عامرٍ. والباقون برفعِ الثلاثةِ عطفاً على فاكهة، أي: وفيها أيضاً هذه الأشياءُ. ذكر أولاً ما يتلذَّذُون به من الفواكه، وثانياً الشيءَ الجامعَ بين التلذُّذِ والتغذِّي وهو ثَمَرُ النَّخْلِ، وثالثاً ما يَتَغَذَّىٰ به فقط، وهو أعظمُها؛ لأنه قُوْتُ غالبِ

---

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٦١٩، والنشر ٢/ ٣٨٠، والتيسير ٢٠٦، والبحر ٨/ ١٩٠، والحجة ٦٩٠، والقرطبي ١٧/ ١٥٨.

(٢) الكشاف ٤/ ٤٥.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٢.

(٥) الآية ٨٢ من يوسف.

(٦) «والحبُّ ذو».

الناس. ويجوز في الرَّيْحان على هذه القراءةِ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما قبلَه، أي: وفيها الرَّيْحانُ أيضاً، وأَنْ يكونَ مجروراً بالإضافةِ في الأصلِ، أي: وذو الرَّيحْان ففُعِلَ به ما تقدَّم.

والعَصْفُ: وَرَقُ الزَّرْعِ. وقيل: التِّبْنُ. وأصلُه كما قال الراغب[1]: مِن «العَصْفِ والعَصِيْفة وهو ما يُعْصَفُ، أي: يُقْطَعُ من الزَرْعِ» وقيل: هو حُطامُ النباتِ. والريحُ العاصف: التي تكسِرُ ما تمرُّ عليه وقد مَرَّ ذلك. والرَّيْحان في الأصل: مصدرٌ ثم أُطْلِقَ على الرزق كقولهم: «سُبْحانَ الله ورَيْحانَه»، أي: استِرْزاقُه وقيل: الرَّيْحان هنا هو المَشْمومُ.

وفي الرَّيْحان قولان، أحدُهما: أنه على فَعْلان كاللَّيَّان[2] مِنْ ذواتِ الواوِ. والأصلُ: رَوْحان. قال أبو علي[3]: «فأُبْدِلَتْ الواوُ ياءً، كما أَبْدَلوا الياءَ واواً في «أَشاوى»[4]». والثاني: أن يكون أصلُه رَيْوِحان، على وزن فَيْعِلان، فأُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ فيها الياءُ، ثم خُفِّفَ بحَذْفِ عينِ الكلمةِ كما قالوا: كَيْنُوْنة[5] وبَيْنُونة. والأصلُ تشديدُ الياءِ فخفِّفَتْ كما خُفِّفَ هَيْن ومَيْت. قال مكي[6]: «ولَزِم تَخْفِيْفُه لطولِه بلَحاق الزيادتَيْن»، ثم رَدَّ قولَ الفارسيِّ بأنه لا مُوْجِبَ لقَلْبِها ياءً ثم قال: «وقال بعضُ الناسِ» فذكَر ما قَدَّمْتُه عن أبي علي إلى آخره.

---

(١) المفردات ٣٣٦.

(٢) لواه دَيْنَه لَيَّاناً: مَطَله.

(٣) الحجة (خ) ٤/ ٣٥٢.

(٤) أشاوى جمع شيء فهي في معنى أشياء. انظر: الممتع ٥١٦.

(٥) انظر: الممتع ٥٠٢.

(٦) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٣.

آ. (١٣) قوله: ﴿فبأيِّ﴾: متعلقٌ بـ «تُكذِّبان» والعامَّةُ على إضافة «أيّ» إلى الآلاء. وقُرِىء[1] في جميع السورة بتنوينِ «أيّ» وتخريجُها: على أنه قَطَع أيّاً عن الإِضافةِ إلى شيء مقدر، ثم أَبْدَل منه «آلاءِ ربّكما» بدلَ معرفةٍ مِنْ نكرةٍ. وتقدَّم الكلامُ[2] في «الآلاء» وما مفردُها في الأعراف ولله الحمد. والخطابُ في «رَبّكما» قيل: للثَّقَلَيْن من الإِنس والجنِّ؛ لأنَّ الأنامَ يتضمَّنُهما على القول المشهور. وقيل: للذكر والأنثى. وقيل: هو مثنَّى مُرادٌ به الواحدُ، كقولِه تعالى: «أَلْقيا في جهنم»[3] وقولِ الخبيث الثقفي: «يا حَرَسيُّ[4] اضْربا عُنُقَه» وقد تقدَّم ما فيه. و «كالفَخَّار» نعتٌ لصَلْصال وتقدَّم تفسيرُه.

آ. (١٥) والجانُّ قيل: هو اسم جنس كالإِنسان. وقيل: هو أبو الجنِّ إبليسُ. وقيل: هو أبوهم وليس بإبليسَ.

قوله: «مِنْ مارِجٍ مِنْ نار» «مِنْ» الأولى لابتداء الغاية. وفي الثانيةِ وجهان، أحدهما: أنها للبيانِ. والثاني: أنها للتبعيض. والمارِجُ قيل: ما اخْتَلَطَ مِنْ أحمرَ وأصفَر وأخضرَ، وهذا مُشاهَدٌ في النار، تُرى الألوانُ الثلاثةُ مختلِطاً بعضُها ببعض. وقيل: الخالِصُ. وقيل: الأحمرُ. وقيل: الحُمْرَةُ في طرفِ النار. وقيل: المختلطُ بسواد. وقيل: الخالصُ. وقيل: اللهبُ المضطربُ. و «مِنْ نار» نعتٌ لـ «مارج». وقوله: «فبأيِّ» إلى آخره

(١) نسبها ابن خالويه في شواذه ١٤٩ إلى أبي الدنيان الأعرابي، وذكرها في البحر ٨/ ١٩٠ مِنْ دونِ نسبة.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٦٠.

(٣) الآية ٢٤ من قٓ.

(٤) الحَرَسِيُّ: واحد الحُرَّاس.

توكيدٌ وتكريرٌ، كما تقدَّم في قوله: «ولقد يَسَّرْنا القرآن»[1] وكقولِه فيما سيأتي: «ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين»[2]. وذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ قتيبة[3] إلى أنَّ التكريرَ لاختلافِ النِّعَم، فلذلك كَرَّر التوقيفَ مع واحدةٍ واحدةٍ.

آ. (١٧) قوله: ﴿رَبُّ المشرقَيْن﴾: العامَّةُ على رَفْعِه. وفيه وجهان[4]، أحدهما: أنه مبتدأٌ، خبرُه «مَرَج البحرَيْن» وما بينهما/ اعتراضٌ. [٨٣٢/ب]
والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هوَ رَبُّ أي: ذلك الذي فَعَلَ هذه الأشياء. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير في «خَلَق». وابن أبي عبلة[5] «ربِّ» بالجر بدلاً أو بياناً لـ «ربِّكما». قال مكي[6]: «ويجوزُ في الكلام الخفضُ على البدلِ مِنْ «ربِّكما» كأنَّه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءةٌ منقولةٌ والمَشْرقان، قيل: مَشرِقُ الشتاءِ والصيفِ ومَغْرباهما. وقيل: مَشْرقا الشمس والقمر ومَغْرباهما. وقيل: مَشرقا الشمس فقط ومَغْرباها. قال الشيخ[7]: «وعن ابن عباس: للشمس مَشْرِقٌ في الصيفِ مُصْعِدٌ، ومَشْرِقٌ في الشتاءِ مُنْحَدرٌ، تنتقل فيهما مُصْعِدةً ومُنحَدرة». قال الشيخ: «فالمشرقان والمغربان للشمس» قلت: وهذا هو القولُ الذي يقول: مَشْرِقُ الصيفِ ومَشْرِقُ الشتاء فإنه إنَّما يعني بهما شُروق الشمسِ والقمرِ فيهما، أو شروق الشمسِ وحدَها فيهما، فهو داخلٌ في أحدِ القولَيْن المذكورَيْن ضرورةً.

---

(١) الآية ١٧ من القمر.
(٢) الآية ١٥ من المرسلات.
(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن له ٢٣٩.
(٤) سوف يذكر ثلاثة أوجه.
(٥) البحر ٨/ ١٩١.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٣.
(٧) البحر ٨/ ١٩١.

آ. (١٩ ــ ٢٠) قوله: ﴿يَلْتَقيان﴾: حالٌ من «البحرَيْنِ» وهي قريبةٌ من الحال المقدرةِ. ويجوز بتجوُّزٍ أَنْ تكونَ مقارِنَةً. و «بينهما بَرْزَخٌ» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً، وأَنْ يكونَ الظرفُ وحدَه هو الحالَ. والبَرْزَخ: فاعلٌ به وهو أحسنُ لقُرْبه من المفرد. وفي صاحبِ الحال وجهان، أحدُهما: هو «البحرَيْن»، والثاني: هو فاعلُ «يَلْتقيان» ولا «يَبْغِيان» حالٌ أخرى كالتي قبلَها أي: مَرَجَهما غيرَ باغيَيْن، أو يلتقيان غيرَ باغيين، أو بينهما بَرْزَخٌ في حالِ عَدَم بَغْيهما. وهذه الحالُ في قوة التعليل؛ إذ المعنى: لئلا يَبْغِيا. وقد تَمَحَّل بعضُهم وقال: أصلُ ذلك لئلا يَبْغِيا، ثم حَذَفَ حرفَ العلة، وهو مُطَّرِدٌ مع «أَنْ»[١] و «أَنَّ»[٢]، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» أيضاً وهو حَذْفٌ مُطَّرِد كقولِه تعالى[٣]: «ومن آياتِه يُريكم» فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفع الفعلُ، وهذا غيرُ ممنوعٍ، إلاَّ أنه يتكرَّرُ فيه الحَذْفُ، وله أَنْ يقولَ: قد جاء الحَذْفُ أكثرَ مِنْ ذلك فيما هو أَخْفَىٰ من هذا، كما تقدَّم في «قابَ قوسَيْن»[٤]، وكما سيأتي في قولِه: «وتَجْعَلون من رِزْقَكم»[٥].

آ. (٢٢) قوله: ﴿يَخْرُجُ﴾: قرأ[٦] نافع وأبو عمرو «يُخْرَج» مبنياً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعل على المجاز. قالوا: وثَمَّ مضافٌ

(١) كقوله تعالى: ﴿أوعَجِبْتُمْ أَنْ جاءكم ذكر...﴾ الأعراف الآية: ٦٣.
(٢) كقوله تعالى: ﴿شهد الله أنَّه لا إله إلاَّ هو...﴾ آل عمران الآية: ١٨.
(٣) الآية ٢٤ من الروم.
(٤) الآية ٩ من النجم.
(٥) الآية ٨٢ من الواقعة.
(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٩، والنشر ٢/ ٣٨٠، والحجة ٦٩١، والتيسير ٢٠٦، والبحر ٨/ ١٩١، والقرطبي ١٧/ ١٦٣.

محذوفٌ أي: مِنْ أحدِهما؛ لأنَّ ذلك لم يُؤْخَذْ من البحرِ العَذْبِ، حتى عابُوا قولَه[1]:

٤١٧١ـ فجاءَ بها ما شِئْتَ مِنْ لَطَمِيَّةٍ
على وَجْهِها ماءُ الفُراتِ يموجُ

قال مكي[2]: «كما قال تعالى: «على رجلٍ من القَرْيَتَيْن»[3] أي: مِنْ إحدى القريَتَيْن، وحَذْفُ المضافِ كثيرٌ شائعٌ» وقيل: هو كقوله: «نَسِيا حُوْتَهما»[4] وإنما الناسِي فتاه، ويُعْزَىٰ هذا لأبي عبيدة[5]. وقيل: يَخْرُجُ من أحدِهما اللؤلؤ، ومن الآخر المَرْجانُ. وقيل: بل يَخْرجان منهما جميعاً، ثم ذكروا تآويلَ منها: أنهما يَخْرُجان من المِلْح في الموضعِ الذي يقع فيه العَذْبُ، وهذا مشاهَدٌ عند الغوَّاصين، وهو قولُ الجمهورِ فناسَبَ ذلك إسنادَه إليهما. ومنها قولُ ابنِ عباس: تكون هذه الأشياءُ في البحرِ بنزول المطر، والصَّدَفُ تفتح أفواهَها للمطر وقد شاهده الناسُ. ومنها: أنَّ العَذْبَ في المِلْح كاللِّقاح كما يُقال: الولدُ يخرُجُ من الذَّكر والأنثى. ومنها أنه قيل «منهما» من حيث هما نوعٌ واحدٌ، فخروجُ هذه الأشياءِ إنما هي مِنْهما، كما قال تعالى: «وجَعَلَ القمرَ فيهنَّ نُوراً»[6] وإنما هو في واحدةٍ منهن.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ١/٥٧، واللسان (فرت). قال في اللسان: «ليس هنالك فرات لأن الدر لا يكون في الماء العذب، وإنما يكون في البحر. وقوله: «ما شئت» أي كاملة الحسن. والإبل اللطمية: التي تحمل العطر.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٤٤.

(٣) الآية ٣١ من الزخرف.

(٤) الآية ٦١ من الكهف.

(٥) مجاز القرآن ٢/ ٢٤٤.

(٦) الآية ١٦ من نوح.

وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: لِمَ قال «منهما» وإنما يَخْرجان من المِلْح؟ قلت: لَمَّا التَقَيا وصارا كالشيء الواحدِ جاز أَنْ يُقال: يَخْرجان منهما، كما يقال: يَخْرجان من البحر ولا يَخْرجان من جميع البحر، وإنما يخرجان مِنْ بعضِه. وتقول: خَرَجْتُ من البلد، وإنما خَرَجْتُ مِنْ مَحَلَّةٍ مِنْ محالِّه، مِنْ دارٍ واحدة من دُوْره. وقيل: لا يخرجان إلاَّ مِنْ ملتقىٰ المِلْح والعَذْب» انتهىٰ. وقال بعضُهم: كلامُ الله أَوْلى بالاعتبارِ من كلامِ بعض الناس فمن الجائز أنه يَسُوقُها من البحرِ العَذْب إلى المِلْح، واتفق أنهم لم يُخْرجوها إلاَّ من المِلْح، وإذا كان في البرِّ أشياءُ تَخْفَى على التجار المتردِّدين القاطِعين للمَفاوُز، فكيف بما في قَعْر البحرِ؟ والجوابُ عن هذا: أنَّ اللَّهَ تعالى لا يُخاطِبُ الناسَ ولا يَمْتَنُّ عليهم إلاَّ بما يَأْلَفُون ويشاهِدُون.

واللؤلؤ قيل:/ كبارُ الجوهر. والمَرْجانُ صغاره، وقيل بالعكس، [٨٣٣/أ]
وأنشدوا قولَ الأعشى[2]:

٤١٧٢ـ مِنْ كلِّ مَرْجانةٍ في البحرِ أَخْرَزها
تيَّارُها ووقاها طِيْنَها الصَّدَفُ

أراد اللؤلؤةَ الكبيرةَ. وقيل: المَرْجان حجرٌ أحمرُ. وقيل: حجرٌ شديد البياض، والمَرْجانُ أعجميٌّ. قال ابن دريد[3]: «لم أسمَعْ فيه فعلاً متصرفاً. واللؤلؤ بناءٌ غريبٌ، لم يَرِدْ على هذه الصيغة إلاَّ خمسةُ ألفاظٍ:

---

(١) الكشاف ٤/٤٥.

(٢) ديوانه ٣١١ وهو برواية «أَخرَجها غوَّاصها» فالنسوة تتلألأ وجوههن كالمرجانة التي صانتها الأصداف.

(٣) جمهرة اللغة ٣/٣٢٤ ورجَّح أن يكون مُعَرَّباً.

اللُّؤْلُؤ، والجُؤْجُؤ وهو الصَّدْر، والدُّؤْدُؤ[1]، واليُؤْيُؤُ لطائر، والبُؤْبؤ[2] بالموحَّدتين، وهو الأصلُ. واللؤلؤُ بضمتين والهمز هو المشهورُ، وإبدال الهمزةِ واواً شائعٌ فصيحٌ وقد تقدَّم ذلك.

وقرأ[3] طلحة «اللُّؤْلِيءُ» بكسر اللام الثالثة، وهي لغةٌ محفوظةٌ. ونَقَل عنه أبو الفضلِ «اللُّؤْلِيْ» بقَلْبِ الهمزة الأخيرة ياءً ساكنة كأنه لَمَّا كسَر ما قبل الهمزة قلبها ياءً استثقالاً. وقرأ[4] أبو عمرو في رواية[5] «يُخْرِجُ» أي الله تعالى. ورُوِي عنه أيضاً وعن ابن مقسم «نُخْرِجُ» بنون العظمة. واللؤلؤُ والمَرْجان في هاتين القراءتَيْن منصوبان.

آ. (٢٤) قوله: ﴿الجَوارِ﴾: العامَّةُ على كسرِ الراء لأنه منقوصٌ على مَفاعِل[6]، والياءُ محذوفةٌ لفظاً لالتقاءِ الساكنين. وقرأ[7] عبد الله والحسن ـ وتُروَىٰ عن أبي عمروٍ ـ «الجَوارُ» برفع الراء تناسياً للمحذوف ومنه[8]:

٤١٧٣ـ لها ثنايا أربعٌ حِسانُ
وأربعٌ فثَغْرُها ثَمانُ

(١) الدُّؤْدُؤ: آخر أيام الشهر.

(٢) بؤبؤ الرجل: أصله.

(٣) البحر ٨/ ١٩٢ وليس فيه شيء عن الهمزة الأولى، هل بقيت همزة أو أبدلت واواً؟

(٤) البحر ٨/ ١٩١.

(٥) في رواية حسين الجعفي عنه. انظر: المحرر ١٥/ ٣٣٢.

(٦) أي شبه مفاعل لأن وزنه فواعل.

(٧) الإتحاف ٢/ ٥١٠.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (ثمن) والخزانة ٣/ ٣٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٤.

وهذا كما قالوا: «هذا شاكٌ»[١] وقد تقدَّم تقريرُ هذا في الأعراف عند قولِه: «ومِنْ فوقِهم غَواشٍ»[٢].

قوله: «المُنْشَآت» قرأ[٣] حمزةُ وأبو بكر[٤] بخلافٍ عنه بكسرِ الشينِ بمعنى: أنها تُنْشِىءُ الموجَ بجَرْيِها، أو تُنْشِىء السيرَ إقبالاً وإدباراً، أو التي رَفَعَتْ شُرُعَها أي: قِلاعَها. والشِّراع: القِلْع. وعن مجاهد[٥]: كلما رَفَعتْ قِلْعَها فهي من المُنْشَآت، وإلاَّ فليسَتْ منها. ونسبةُ الرَّفْع إليها مجازٌ كما يقال: أنْشَأتِ السحابةُ المطرَ. والباقون بالفتح وهو اسمُ مفعول أي: أنشأها اللَّهُ أو الناسُ، أو رفعوا شُرُعَها. وقرأ ابن أبي عبلة «المُنَشَّآت» بتشديد الشين مبالغةً. والحسنُ «المُنْشات» بالإِفراد، وإبدالِ الهمزة ألفاً وتاءٍ مجذوبة[٦] خَطَّاً فَأَفْرَدَ الصفةَ ثقةً بإفهام الموصوفِ الجمعيةَ، كقولِه «أزواجٌ مُطَهَّرة»[٧] وأمَّا إبدالُه الهمزةَ ألفاً، وإنْ كان قياسُها بينَ بينَ فمبالَغَةٌ في التخفيف، كقوله[٨]:

٤١٧٤ـ إنَّ السِّباعَ لَتَهْدَا في مَرابِضِها ....

(١) رجل شاكي السلاح: إذا كان ذا شوكة وحدّ في سلاحه فلامه ياء فهو منقوص.
(٢) الآية ٤١ من الأعراف وانظر: الدر ٥/٣٢٢.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٠، والنشر ٢/٣٨١، والقرطبي ١٧/١٦٤، والبحر ٨/١٩٢، والحجة ٦٩١، والتيسير ٢٠٦.
(٤) وهي رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر فتحاً وكسراً، أمَّا حرمي عن حماد عن عاصم فبالفتح انظر: السبعة ٦٢٠.
(٥) انظر: المحرر ١٥/٣٣٣.
(٦) أي مفتوحة.
(٧) الآية ٢٥ من البقرة.
(٨) تقدم برقم ٣٦٩١.

أي: لتهدأ. وأمَّا كَتْبُها بالتاءِ المجذوبة فإتباعاً للفظها في الوصلِ. و «في البحر» متعلقٌ بالمُنْشِئات أو المنشَآت، ورسمُه بالياء بعد الشين في مصاحفِ العراقِ يُقَوّي قراءةَ الكسرِ ورَسْمُه بدونِها يُقَوِّي قراءةَ الفتح، وحَذَفُوا الألفَ كما تُحْذَفُ في سائر جمع المؤنث السالم. و «كالأَعْلام» حالٌ: إمَّا من الضميرِ المستكنِّ في «المُنْشَآت»، وإمَّا مِن «الجوار» وكلاهما بمعنىً واحد. والأَعلام: الجبالُ جمعُ عَلَم. قال[1]:

٤١٧٥ـ رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

آ. (٢٦) وقوله: ﴿كلُّ مَنْ عليها فانٍ﴾: غَلَّبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره، وجميعُهم مُرادٌ. والضميرُ في «عليها» للأرضِ. قال بعضُهم: «وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ كقولِه: «حتى توارَتْ بالحِجاب»[2]. وقد رُدَّ على هذا القائلِ وقالوا: بل تَقَدَّم ذِكْرُها في قولِه: «والأرضَ وَضَعَها»[3].

آ. (٢٧) قوله: ﴿ذو الجَلالِ﴾: العامَّةُ على «ذو» بالواو صفةً للوجه. وأُبَيٌّ[4] وعبدُ الله «ذي» بالياءِ صفةً لـ «ربِّك» وسيأتي خلافٌ بين السبعةِ في آخر السورة إنْ شاءَ الله تعالى.

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَسْأَلُه مَنْ في السموات﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو مستأنفٌ. والثاني: أنه حالٌ مِنْ «وَجْه» والعاملُ فيه «يَبْقَى» أي: يَبْقَى مَسْؤولاً مِنْ أهلِ السمواتِ والأرضِ.

---

(١) تقدم برقم ٤٠٥.

(٢) الآية ٣٢ من صۤ.

(٣) الآية ١٠ من الرحمن.

(٤) البحر ٨/ ١٩٢، والكشاف ٤/ ٤٦.

قوله: «كلَّ يومٍ» منصوبٌ بالاستقرارِ الذي تضمَّنه الخبرُ وهو قولُه «في شَأْنٍ» والشَّأْنُ: الأَمْرُ.

آ. (٣١) قوله: ﴿سَنَفْرُغُ﴾: قرأ[١] سَيَفْرُغُ بالياءِ الأخَوان أي: سَيَفْرُغُ اللَّهُ تعالىٰ. والباقون من السبعة بنون العظمة، والراءُ مضمومةٌ في القراءتَيْن، وهي اللغةُ الفُصْحى لغة الحجازِ. وقرأها مفتوحة الراء مع النونِ الأعرجُ، وتحتمل وجهَيْن، أحدهما: أَنْ تكونْ مِنْ فَرَغَ بفتحِ الراء في الماضي، وفُتِحت في المضارع لأَجْلِ حرفِ الحَلْقِ. والثاني: أنه سُمِعَ فيه فَرِغَ بكسرِ العينِ، فيكون هذا مضارعه / وهذه لغةُ تميمٍ. [٨٣٣/ب] وعيسىٰ بن عمر وأبو السَّمَّال «سِنِفْرَغُ» بكسر حرفِ المضارعةِ وفتحِ الراءِ. وتوجيهُها واضحٌ مِمَّا تقدَّم في الفاتحة[٢] قال أبو حاتم: «وهي لُغَةُ سُفْلىٰ مُضَرَ. والأعمش وأبو حيوةَ وإبراهيمُ «سَيُفْرَغُ» بضم الياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعولِ. وعيسى أيضاً بفتح نونِ العظمةِ وكسرِ الراء. والأعرجُ أيضاً بفتح الياء والراء. ورُوي عن أبـي عمروٍ. وقد تقدَّم قراءةُ «أيها» في النور[٣]. والفَراغُ هنا استعارةٌ. وقيل: هو القَصْدُ. وأُنْشِد لجرير[٤]:

٤١٧٦ـ ألانَ وقد فَرَغْتُ إلى نُمَيْرٍ
فهذا حينَ كُنْتُ لهمْ عَذاباً

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٦٢٠، والنشر ٢/ ٣٨١، والحجة ٦٩٢، والبحر ٨/ ١٩٤، والتيسير ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ١٦٩، والمحتسب ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٦٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٣١ من النور.

(٤) ليس في ديوانه وهو في البحر ٨/ ١٩٤، والقرطبي ١٧/ ١٦٩.

وأنشد الزجاج[1]:

٤١٧٧ـ . . . .

فَرَغْتُ إلى العبدِ المقيَّدِ في الحِجْلِ

ويَدُلُّ عليه قراءةُ أُبَيّ «سَنَفْرُغُ إليكم» أي: سَنَقْصِدُ إليكم. والثَّقَلان: الجن والإنس لأنهما ثَقَلا الأرضِ. وقيل: لِثِقَلِهم بالذنوب. وقيل: الثَّقَلُ: الإنسُ لشَرَفَهم. وسُمِّيَ الجنُّ بذلك مجازاً للمجاورة. والثَّقَل: العظيم الشريف. وفي الحديث[2]: «إني تاركٌ فيكم ثَقَلَيْن كتابَ الله وعِتْرتي».

آ. (٣٣) **قوله: ﴿فانفُذوا﴾**: أمرُ تعجيزٍ. والنُّفوذُ: الخروج بسرعة وقد تقدَّم في أولِ البقرة[3]: أنَّ ما فاؤُه نونٌ وعينُه فاءٌ يَدُلُّ على الخروج كنَفَق ونَفَرَ. و «إلاَّ بسُلْطان» حالٌ أو متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه. وقرأ[4] زيد بن علي «إنْ اسْتَطَعْتما» خطاباً للثَّقَلَيْن، وحَقُّه أَنْ يمشيَ على سَنَنٍ واحدٍ فيَقْرأَ «أنْ تَنفَذا، لا تنفُذان» والعامَّةُ جعلوه كقولِه: «وإنْ طائفتانِ من المؤمنين اقْتَتَلوا»[5] إذ تحت كلِّ واحدٍ أفرادٌ كثيرةٌ وقد رُوْعي لفظُ التثنية في قوله بعدُ: «يُرْسَلُ عليكما» فلا تبعدُ قراءةُ زيدٍ.

---

(١) البيت لجرير وصدره:

ولمَّا اتَّقىٰ القَيْنُ العِراقِيُّ باسْتِه

وهو في ديوانه ٤٦٤، واللسان (فرغ)، والقين العراقي: البُعيث.

(٢) رواه مسلم بلفظ قريب: ٤٤ كتاب فضائل الصحابة، ورقم الحديث ٢٤٠٨، ١٨٧٣/٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٩٦/١.

(٤) البحر ١٩٤/٨.

(٥) الآية ٩ من الحجرات.

آ. (٣٥) قوله: ﴿شُواظٌ﴾: قرأ[١] ابن كثير بكسر الشين. والباقون بضمِّها، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ. والشُواظُ: قيل: اللَّهَبُ معه دُخانٌ. وقيل: بل هو اللهبُ الخالِصُ. وقيل: اللَّهَبُ الأحمرُ. وقيل: هو الدخانُ الخارجُ مِن اللهَب. وقال رؤبة[٢]:

٤١٧٨ـ ونارَ حَرْبٍ تُسْعِرُ الشُّواظا

وقال حسان[٣]:

٤١٧٩ـ هَجَوتُكَ فاخْتَضَعْتَ لها بذُلٍّ بقافِيَةٍ تَأَجَّجُ كالشُّواظِ

و «يُرْسَلُ» مبنيٌّ للمفعولِ؛ وهو قراءةُ العامَّةِ. وزيد[٤] بن علي «نُرْسِلُ» بالنونِ، «شواظاً ونُحاساً» بالنصب. و «مِنْ نار» صفةٌ لشواظ أو متعلِّقٌ بـ «يُرْسَلُ».

---

(١) السبعة ٦٢١، والتيسير ٢٠٦، والنشر ٢/ ٣٨١، والحجة ٦٩٣، والبحر ٨/ ١٩٥، والقرطبي ١٧/ ١٧١.

(٢) قبله:

إنَّ لهم مِنْ وَقْعِنا أَقْياظا

وليس في ديوانه، وهو في اللسان (شوظ) ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٤، وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٣ منسوباً للعجاج.

(٣) ديوانه ١/ ١٥٣، وروايته فيه:

مُجَلَّلَةً تُعَمِّمُكُمْ شَناراً مُضَرَّمَةً تَأَجَّجُ كالشُّواظِ

وهو في القرطبي ١٧/ ١٧١.

(٤) البحر ٨/ ١٩٥.

قوله: «ونُحاس» قرأ[1] ابنُ كثير وأبو عمروٍ بجرِّه عطفاً على «نارٍ»، والباقون برفعِه عطفاً على «شُواظ». والنحاس قيل: هو الصُّفْرُ المعروفُ، يذيبه اللَّهُ تعالى ويُعَذِّبهم به. وقيل: الدخان الذي لا لَهَبَ معه. قال الخليل[2]: وهو معروفٌ في كلامِ العرب، وأنشد للأعشى[3]:

٤١٨٠ـ يُضــــيءُ كضَـــوْءِ ســـــراجِ السَّلِيْـ
ـــطِ لــم يَجْعَــلِ اللَّــهُ فيــه نُحــاسـا

وتُضَمُّ نونُه وتُكْسَرُ، وبالكسرِ قرأ[4] مجاهد وطلحة والكلبي. وقرأ ابن جندب[5] «ونَحْسٌ» كقوله: «في يومِ نَحْس»[6] وابن أبي بكرة[7] وابن أبي إسحاق «ونَحُسٌّ» بضم الحاء والسين مشددةً من قوله: «إذ تَحُسُّونهم»[8] أي: ونقتلُ بالعذاب. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً «ونَحُسٍ» بضمِّ الحاء وفتحِها وكسرِها، وجرِّ السين. والحسن والقاضي[9]

(١) السبعة ٦٢١، والنشر ٢/ ٣٨١، والبحر ٨/ ١٩٥، والتيسير ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ١٧١، والحجة ٦٩٣.
(٢) انظر: اللسان (نحس).
(٣) ليس للأعشى وإنما هو للنابغة الجعدي، ديوانه ٧٥، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٥، واللسان (نحس)، ومعاني الفراء ٣/ ١١٧، والقرطبي ١٧/ ١٧٢. والسليط: الزيت أو دهن السمسم.
(٤) انظر في قراءاته: القرطبي ١٧/ ١٧٢، والمحتسب ٢/ ٣٠٤، والبحر ٨/ ١٩٥.
(٥) وهو مسلم بن جندب وتقدمت ترجمته.
(٦) الآية ١٩ من القمر.
(٧) وهو عبد الرحمن بن أبي بكرة وتقدمت ترجمته.
(٨) الآية ١٥٢ من آل عمران.
(٩) لعله القاضي إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة، روى عن قالون، وروى عنه ابن مجاهد. توفي سنة ٢٨٢. انظر: طبقات القراء ١/ ١٦٢.

«ونُحُسٍ» بضمتين وجرِّ السين. وتقدَّمَتْ قراءةُ زيدٍ «ونُحاساً» بالنصبِ لِعَطْفِه على «شواظاً» في قراءته.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿فإذا انْشَقَّتْ﴾**: جوابُه مقدرٌ أي: رأيت هَوْلاً عظيماً، أو كان ما كان.

قوله: «وَرْدَةً» أي: مثلَ وَرْدَةٍ. فقيل: هي الزهرة المعروفة التي تُشَمُّ، شَبَّهها بها في الحُمْرة، وأنشد[1]:

٤١٨١ـ فلو كُنْتُ وَرْداً لَوْنُه لعَشِقْتَني
ولكنَّ ربي شانَني بسَواديا

وقيل: هي من لَوْنِ الفَرَسِ الوَرْد، وإنما أُنِّثَ لكونِ السماءِ مؤنثةً. وقال الفراء[2]: «أراد لونَ الفرسِ الوَرْدِ، يكون في الربيع إلى الصفرة، وفي الشتاء إلى الحُمْرة، وفي اشتدادِ البَرْدِ إلى الغُبْرة، فشبَّه تلوُّنَ السماءِ بتلَوُّنِ الوَرْدَةِ من الخيل». وقرأ[3] عبيد بن عمير «وَرْدَةٌ» بالرفع. قال الزمخشري[4]: «بمعنى: فَحَصَلَتْ سماءٌ وردةٌ، وهو من الكلام الذي يُسَمَّى التجريدَ، كقوله[5]:

٤١٨٢ـ فَلَئِنْ بَقِيتُ لأَرْحَلَنَّ بِغَزْوةٍ
تَحْوِي الغنائمَ أو يموتُ كريمُ

(١) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس وهو في ديوانه ٢٦، والماوردي ٤/ ١٥٥.
(٢) معاني القرآن له ٣/ ١١٧.
(٣) البحر ٨/ ١٩٥.
(٤) الكشاف ٤/ ٤٨.
(٥) البيت لقتادة بن مسلمة الحنفي وهو في الكشاف ٤/ ٤٨، والحماسة ١/ ٣٦٨.

قوله: «كالدِّهان» يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ نعتاً لوردة، وأَنْ يكونَ حالاً من اسم «كانت». وفي «الدِّهان» قولان، أحدُهما: أنه جمعُ دُهْن نحو: قُرْط وقِراط، ورُمْح ورِماح، وهو في معنى قوله: «تكون السماءُ كالمُهْل»(١).

وهو دُرْدِيُّ الزَّيْتِ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ، فقال الزمخشري(٢): «اسمُ ما يُدْهَنُ به كالجِزام(٣) والإِدام وأنشد(٤):

٤١٨٣ـ كأنَّهما مَزادَتا مُتَعَجِّلِ
فَرِيَّانِ لَمَّا تُدْهَنا بدِهانِ

[٨٣٤/أ] / وقال غيرُه: هو الأديمُ الأحمرُ، وأنشد للأعشى(٥):

٤١٨٤ـ وأَجْرَدَ مِنْ كِرامِ الخَيْلِ طِرْفٍ
كأنَّ على شَواكِلِه دِهانا

أي: أديماً أحمرَ، وهذا يَحْتمل أنْ يكونَ جمعاً. ويؤيِّده ما أنشده منذرُ بنُ سعيد(٦):

---

(١) الآية ٨ من المعارج.
(٢) الكشاف ٤/٤٨.
(٣) الجزام: صرام النخل.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح شواهد الكشاف ٤/٥٥٩. والفَرِيُّ: الكبير الواسع. شَبَّه عينيه من كثرة البكاء بقربتين غير مدهونتين خَرْزُهما متعجل فلم يُحْكم خرزهما فهما يذرفان ماء.
(٥) ديوانه ١٨٧. الطرف: الكريم من الخيل. الشاكلة: الخصر، فهذا الجواد كأنه قد طُلي بدِهان.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر ١٥/٣٤٠.

٤١٨٥ـ يَبِعْنَ الدِّهانَ الحُمْرَ كلَّ عَشِيَّةٍ
بموسِمِ بَدْرٍ أو بسُوْقِ عُكاظِ

فقوله «الحُمْرَ» يؤيِّدُ كونَه جمعاً، وقد يُقال: هو كقولِهم: «أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البِيْضُ»، إلاَّ أنَّه خِلافُ الأصلِ. وقيل: شُبِّهَتْ بالدِّهانِ، وهو الزَيْتُ لذَوْبِها ودَوَرانِها. وقيل: لبَريقِها.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿فيَوْمئذٍ﴾**: التنوينُ عِوَضٌ من الجملةِ، أي: فيومَ إذ انشَقَّت السَّماءُ. والفاء في «فيومئذٍ» جوابُ الشرط. وقيل: هو محذوفٌ، أي: فإذا انشَقَّتِ السماءُ رَأَيْتَ أَمْراً مَهُوْلاً، ونحو ذلك. والهاءُ في «ذَنْبه» [تعودُ على أحد المذكورِيْن][١]. وضميرُ الآخرِ مقدرٌ، أي: ولا يُسْأَل عن ذنبه جانٌّ أيضاً. وناصبُ الظرفِ «لا يُسأَلُ» و «لا» غيرُ مانعةٍ. وقد تقدَّم خلافُ الناسِ فيها في الفاتحة. وتقَدَّمَتْ قراءة «جَأَنّ»[٢] بالهمز فيها أيضاً.

آ. (٤١) وقرأ حماد بن أبي سليمان[٣] «بسِيْمائِهم» بالمدِّ. وتقدَّم الكلامُ على ذلك في آخر البقرة[٤].

قوله: «فيُؤْخَذُ بالنَّواصي» «يُؤْخَذُ» متعدٍّ، ومع ذلك تَعَدَّىٰ بالباء؛

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٢) وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر: المحتسب ٢/ ٣٠٥، والشواذ ١٥٠، والقرطبي ١٧/ ١٨١، والبحر ٨/ ١٩٥.

(٣) البحر ٨/ ١٩٦، وحماد بن أبي سليمان، مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه. روى عنه سفيان الثوري توفي سنة ١٢٠. انظر: تهذيب الكمال ١/ ٣٢٨.

(٤) الدر ٢/ ٦٢٢.

لأنه ضُمِّنَ معنى يُسْحَبُ، قاله الشيخ[1]. وسحب إنما يُعَدَّىٰ بـ «علىٰ» قال تعالى: «يُسْحَبُون في النارِ على وجوههم»[2] فكان يَنْبغي أَنْ يقولَ: ضُمِّنَ معنى يُدَعُّوْن، أي: : يُدْفَعون. وقال مكي[3]: «إنما يُقال: أَخَذْتُ الناصِيةَ وأَخَذْتُ بالناصية. ولو قلت: أَخَذْتُ الدابَّةَ بالناصيةِ لم يَجُزْ. وحُكي عن العرب: أَخَذْتُ الخِطامَ، وأَخَذْتُ بالخِطام بمعنى. وقد قيل: إنَّ تقديرَه: فيُؤْخَذُ كلُّ واحدٍ بالنَّواصي، وليس بصوابٍ، لأنه لا يَتَعَدَّىٰ إلى مفعولَيْنِ أحدُهما بالباء، لِما ذكَرْنا. وقد يجوز أَنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ أحدُهما بحرفِ جرّ غيرِ الباء نحو: أَخَذْتُ ثوباً من زيد.

فهذا المعنى غيرُ الأولِ، فلا يَحْسُن مع الباء مفعولٌ آخرُ، إلاَّ أَنْ تجعلَها بمعنىٰ: مِنْ أَجْل، فيجوزُ أن تقولَ: أَخَذْتُ زيداً بعمروٍ، أي: مِنْ أجلِه وبذنبِه» انتهىٰ. وفيما قاله نَظَرٌ، لأنك تقولُ: أَخَذْتُ الثوبَ بدرهمٍ، فقد تعدَّى بغير «مِنْ» أيضاً بغير المعنى الذي ذكره.

وأل في النواصي والأقدام ليسَتْ عِوَضاً مِنْ ضمير عند البَصْريين[4] فالتقدير: بالنواصي منهم، وهي عند الكوفيين عِوَضٌ. والنَّاصِيَةُ: مُقَدَّمُ الرأسِ. وقد تقدَّم هذا مستوفى في هود[5]. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «مالكم لا تَنْصُون مَيِّتَكم»[6]، أي: لا تَمُدُّون ناصِيته[7]. والنَّصِيُّ

---

(١) البحر ٨/١٩٦.

(٢) الآية ٤٨ من القمر.

(٣) إعراب المشكل ٢/٣٤٥.

(٤) انظر: المغني ٧٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٣٤٤.

(٦) انظر: اللسان (نصا) والنهاية ٥/٦٨ حين سُئلت عن الميت يُسَرَّحُ رأسُه.

(٧) الأصل: ناصيتكم والتصحيح من (ش).

مَرْعى طيب. وقولهم: «فلانٌ ناصيةُ القوم» يُحتمل أن يكونَ من هذا، يَعْنون أنه طيب مُنْتَفَعٌ به، أو مثلَ قولِهم: هو رأسُ القوم.

آ. (٤٣ ـ ٤٤) قوله: ﴿هذه جهنمُ﴾: أي: يُقال لهم و «آن» بمعنى: حار متناهٍ في الحرارة، وهو منقوصٌ كقاضٍ يُقال: أنىٰ يَأْني فهو آن كقَضى يَقْضي فهو قاضٍ. وقد تَقَدَّمَ في الأحزاب[١]. والعامَّةُ يَطوفون مِنْ طاف. وعلي بن أبي طالب[٢] رضي الله عنه وأبو عبد الرحمن «يُطافُون» مبنياً للمفعول، مِنْ أطافهم غيرُهم. والأعمش وطلحة وابن مقسم «يُطَوِّفُون» بضمِّ الياء وفتح الطاءِ وكسرِ الواوِ مشددةً، أي: يُطَوِّفُون أنفسَهم. وقرأت فرقةٌ[٣] «يَطَّوَّفون» بتشديد الطاء والواو. والأصلُ: يتطَوَّفون.

آ. (٤٦) قوله: ﴿مَقامَ ربِّه﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً، وأَنْ يكونَ مكاناً. فإنْ كان مصدراً، فيُحْتمل أَنْ يكونَ مضافاً لفاعلِه، أي: قيامَ ربِّه عليه وحِفْظَه لأعمالِه مِنْ قولِه: «أفَمَنْ هو قائمٌ على كلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ»[٤] ويُرْوَىٰ هذا المعنى عن مجاهد، وأن يكونَ مضافاً لمفعولِه. والمعنى: القيام بحقوق الله فلا يُضَيِّعُها. وإنْ كان مكاناً فالإِضافةُ بأَدْنىٰ مُلابسة لَمَّا كان الناسُ يقومون بين يَدَيِ اللهِ تعالى للحساب في عَرَصات[٥] القيامة. قيل: فيه مَقامُ الله. والظاهرُ أن الجنَّتَيْن لخائفٍ واحدٍ. وقيل:

(١) انظر إعرابه للآية ٥٣.

(٢) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٩، والبحر ٨/١٩٦، والإتحاف ٢/٥١١.

(٣) وهي قراءة الشنبوذي.

(٤) الآية ٣٣ من الرعد.

(٥) ج عَرْصة وهي: الساحة.

جنةٌ لخائفِ الناسِ، وأُخرى لخائفِ الجنِّ، فيكون من بابِ التوزيعِ. وقيل «مَقام» هنا مُقْحَمٌ[1] والتقدير: ولِمَنْ خاف ربَّه وأنشد[2]:

٤١٨٦ـ .... ونَفَيْتُ عنه
مَقامَ الذِّئْبِ كالرَّجُلِ اللعينِ

أي: نَفَيْتُ الذئبَ، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الاسمِ ليسَتْ بالسهلة.

آ. (٤٨) قوله: ﴿ذَوَاتَا﴾: صفةٌ لـ جَنَّتان، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هما ذواتا. وفي تثنية «ذات» لغتان: الردُّ إلى الأصلِ، فإنَّ أصلَها «ذَوْيَة» فالعينُ واوٌ، واللامُ ياءٌ، لأنَّها مؤنثةُ ذو. والثانية: التثنيةُ على اللفظِ فيُقال: ذاتا.

والأَفْنان: فيه وجهان، أحدُهما: أنه جمعُ فَنَن كطَلَل وهو الغُصْنُ. قال النابغة الذبياني[3]:

٤١٨٧ـ بكاءَ حمامةٍ تَدْعو هَديلاً
مُفَجَّعَةٍ على فَنَنٍ تُغَنِّي

وقال آخر[4]:

٤١٨٨ـ رُبَّ وَرْقاءَ هَتُوفٍ بالضُّحى
ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ

---

(١) مثل هذا اللفظ لا يناسب الأدب مع القرآن الكريم.
(٢) تقدم برقم ٦٠٧.
(٣) ديوانه ١٩٧.
(٤) لم أقف عليه.

وقال آخر[1]:

٤١٨٩ـ ....

علــى كــلِّ أفنــانِ العِضــاهِ تَــرُوْقُ

والثاني: أنه جمعُ فَنّ كدَنّ[2]، وإليه أشار ابنُ عباس. والمعنى: ذواتا أنواعٍ وأشكالٍ. وأنشدوا[3]:

٤١٩٠ـ ومِــنْ كــلِّ أفنــانِ اللَّــذاذَةِ والصِّبــا
لَهَــوْتُ بــه والعيــشُ أخضــرُ نــاضِــرُ

إلاَّ أنَّ الكثيرَ في «فَنّ» أَنْ يُجْمع على «فُنون».

آ. (٥٤) قوله: ﴿مُتَّكِئِين﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «مَنَ» في قولِه: «ولِمَنْ خافَ»، وإنَّما جُمِعَ حَمْلاً على معنى «مَنْ» بعد الإِفراد حَمْلاً على لفظِها. وقيل: حالٌ عامِلُها محذوفٌ أي: يَتَنَعَّمون مُتَّكئين. وقيلَ: منصوبٌ على الاختصاصِ. والعامَّةُ على «فُرُش» بضمَّتين. وأبو حيوة[4] بضمةٍ وسكونٍ وهي تخفيفٌ منها./ [٨٣٤/ب]

قوله: «بَطائِنُها مِنْ إِسْتَبْرَقٍ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً. والظاهر أنَّها صفةٌ لـ «فُرُش». و «مِنْ إستبرق» قد تَقَدَّم الكلام في الاستبرق وما قيل فيه في سورة الكهف[5]. وقال أبو البقاء[6] هنا: «أَصلُ

(١) تقدم برقم ٧٨.

(٢) الدن: وعاء الخمر.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح شواهد الكشاف ٤/ ٤٢٣، والبحر ٨/ ١٨٥.

(٤) القرطبي ١٧/ ١٧٩، والبحر ٨/ ١٩٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٧/ ٤٨٤.

(٦) الإملاء ٢/ ٢٥٢.

الكلمةِ فِعْلٌ على اسْتَفْعَلَ فلمَّا سُمِّي به قُطِعَتْ همزتُه. وقيل: هو أعجميٌّ. وقرِيء[1] بحَذْفِ الهمزةِ وكسر النونِ، وهو سَهْوٌ؛ لأنَّ ذلك لا يكون في الأسماءِ بل في المصادرِ والأفعال». انتهىٰ. أمَّا قولُه «وهو سهوٌ لأن ذلك لا يكون» إلى آخرِه، يَعْني أنَّ حَذْفَ الهمزةِ في الدَّرْجِ لا يكونُ إلاَّ في الأفْعال والمصادرِ، وأمَّا الأسماءُ فلا تُحْذَفُ هَمَزاتُها لأنَّها هَمَزات قَطْعٍ. وهذا الكلامُ أحقُّ بأن يكونَ سَهْواً؛ لأنَّا أولاً لا نُسَلِّمُ أنَّ هذه القراءةَ مِنْ حَذْفِ همزةِ القطعِ إجراءً لها مُجْرىٰ همزةِ الوَصْلِ. وإنَّما ذلك مِنْ بابِ نَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكن قبلَها، وحركةُ الهمزةِ كانَتْ كسرةً فحركةُ النونِ حركةُ نَقْلٍ لا حركةُ التقاءِ ساكنين. ثم قولُه: «إلاَّ في الأفعال والمصادرِ» ليس هذا الحصرُ بصحيح اتفاقاً لوجودِ ذلك في أسماءٍ عشرةٍ ليسَتْ بمصادرَ، ذكرْتُها في أولِ هذا الموضوع[2].

قوله: «وجَنَىٰ الجَنَّتَيْن دانٍ» مبتدأٌ وخبرٌ. ودانٍ أصلهُ دانِوٌ مثلَ غازٍ، فأُعِلَّ كإعلالِه[3]. وقرأ[4] عيسى بن عمر «وجَنِيَ» بكسر النون. وتوجيهُها: أن يكونَ أمالَ الفتحة لأجلِ الألف، ثم حذف الألف لالتقاءِ السَّاكنين، وأبقىٰ إمالة النون فَظُنَّتْ كسرةً. وقُرِيء «وجِنَىٰ» بكسر الجيم، وهي لغة. والجَنىٰ: ما يُقْطَفُ من الثمار. وهو فَعَل بمعنى مَفْعُول كالقَبَض[5] والنَقَص.

(١) وهي قراءة أبي جعفر وورش وآخرين. انظر: الإتحاف ٢/ ٥١٢، والنشر ١/ ٤٠٨، والمحتسب ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٢١.

(٣) وقعت الواو لاماً وانكسر ما قبلها فقلبت ياء فأصبح دانيُ. استثقلت الضمة على الياء فحذفت.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ١٩٧، والقرطبي ١٧/ ١٨٠، والشواذ ١٥٠.

(٥) القَبَضُ: ما جُمع من الغنائم. انظر: اللسان (قبض).

آ. (٥٦) قوله: ﴿فيهِنَّ قاصِراتُ﴾: اختُلِفَ في هذا الضمير، فقيل: يعود على الجنات، فيقال: كيف تَقَدَّمَ تثنيةٌ ثم أُتِي بضمير جَمْع؟

فالجوابُ: أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان على قولٍ، وله شواهدُ قد تقدَّم أكثرُها. وإمَّا أن يقالَ: عائدٌ على الجنات المدلولِ عليها بالجنتيْن، وإمَّا أَنْ يقالَ: إنَّ كل فردٍ فردٍ له جنتان فصَحَّ أنها جناتٌ كثيرة، وإمَّا أنَّ الجنةَ تشتمل على مجالسَ وقصورٍ ومنازلَ فأطلقَ على كلِّ واحدٍ منها جنة. وقيل: يعودُ على الفُرُش. وهذا قولٌ حَسَنٌ قليلُ الكُلْفَةِ.

وقال الزمخشري[1]: «فيهِنَّ: في هذه الآلاءِ المعدودة من الجنَّتَيْن والعينَيْن والفاكهةِ والفُرُشِ والجَنَىٰ». قال الشيخ[2]: «وفيه بُعْدٌ» وكان قد اسْتَحْسَن الوجهَ الذي قبله[3]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الاستعمالَ أَنْ يُقال: على الفِراش كذا، ولا يقال: في الفِراش كذا إلاَّ بتكلُّف؛ فلذلك جَمَعَ الزمخشريُّ مع الفُرُش غيرَها حتى صَحَّ له أَنْ يقولَ: «فيهن» بحرف الظرفيَّة، ولأن الحقيقةَ أنَّ الفُرُشَ يكون الإنسانُ عليها؛ لأنه مُستَعْلٍ عليها. وأمَّا كونُه فيها فلا يقال إلاَّ بمجازٍ. وقال الفراء[4]: «كلُّ موضع في الجنةِ جنةٌ، فلذلك صَحَّ أَنْ يُقالَ: فيهِنَّ. والقاصِراتُ: الحابساتُ الطرفِ، أي: أعينُهُنَّ عن غيرِ أَزْواجهن. ومعناه: قَصَرْنَ ألحاظَهُنَّ على أزواجِهِنَّ. قال امرؤ القيس[5]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٤٩.

(٢) البحر ٨/ ١٩٨.

(٣) وهو عود الضمير على الفرش.

(٤) لم يرد في «معاني القرآن».

(٥) تقدم برقم ١٥٨٥.

٤١٩١ـ مِن القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
مِن الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأثَّرا

وقاصراتُ الطرفِ: مِنْ إضافةِ اسم الفاعلِ لمنصوبِه تخفيفاً إذ يقال: قَصَرَ طَرْفَه على كذا. وحُذِف متعلَّقُ القَصْرِ للعلم به، أي: على أزواجِهِنَّ، كما تقدَّم تقريرُه. وقيل: المعنى: قاصراتٌ طَرْفَ غيرِهن عليهنَّ، أي: إذا رآهن أحدٌ لم يتجاوَزْ طرفُه إلى غيرِهنَّ.

قوله: «لم يَطْمِثْهِنَّ» هذه الجملةُ يجوز أَنْ تكونَ نعتاً لقاصِرات؛ لأن إضافتَها لفظيةٌ، كقولِه «هذا عارضٌ مُمْطِرُنا»[1] و [وقوله][2]:

٤١٩٢ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم
....

وأَنْ تكونَ حالاً لتخصُّصِ النكرةِ بالإضافة. واخْتُلِفَ في هذا الحرفِ والذي بعدَه عن الكسائيِّ[3]: فنُقِل عنه أنَّه كان يُخَيِّرُ ـ في ضَمِّ أيِّهما[4] شاءَ ـ القارىءَ. ونَقَل عنه الدُّوريُّ ضمَّ الأولِ فقط ونَقَل عنه أبو الحارث ضمَّ الثاني فقط، وهما لغتان. يُقال: طَمَثَها يَطْمِثُها ويَطْمُثُها إذا جامَعَها. وأصلُ الطَّمْثِ: الجماعُ المؤدِّي إلى خروجِ دمِ البِكْرِ، ثم أُطْلِقَ على كلِّ جِماعٍ: طَمْثٌ، وإنْ لم يَكُنْ معه دمٌ. وقيل: الطَمْثُ دَمُ الحَيْضِ أو دمُ الجِماعِ. وقيل: الطَمْثُ المَسُّ الخاص. وقرأ الجحدري «يَطْمَثْهُنَّ» بفتح

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٢) تقدم برقم ١٨١٠.
(٣) السبعة ٦٢١، والنشر ٢/ ٣٨١، والبحر ٨/ ١٩٨، والحجة ٦٩٤، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ١٨١.
(٤) الموضع الثاني في الآية ٧٤.

الميم في الحرفَيْن، وهو شاذٌّ إذ ليسَتْ عينُه ولا لامُه حرفَ حَلْقٍ . والضميرُ في «قبلَهُمْ» عائدٌ على الأزواجِ الدالِّ عليهم قولُه «قاصراتُ الطَّرْفِ» أو الدالِّ عليه «مُتَّكئين».

آ. (٥٨) قوله: ﴿كأنَّهُنَّ الياقوتُ﴾: هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكون نعتاً لقاصِرات، وأن تكونَ حالاً منها. ولم يَذْكُرْ مكيٌّ [١] غيرَه. والمَرْجان تقدَّم ما هو؟[٢] والياقوتُ: جوهرٌ نفيسٌ. يُقال: إن النارَ لم تُؤَثِّرْ فيه، ولذلك قال الحريري[٣]:

٤١٩٣ـ وطالما أُصْلِيَ الياقوتُ جَمْرَ غَضَا
ثم انْطفا الجمرُ والياقوتُ ياقوتُ

أي: باقٍ على حالهِ لم يتأثَّرْ بها. ووجهُ التشبيهِ كما قال الحَسَنُ: في صفاءِ الياقوتِ/ وبياضِ المَرْجان. وهذا على القول بأنه أبيضُ وقد [٨٣٥/أ] تقدَّم، وقيل: الوجهُ في[٤]... ونفاسَتِهما ولذلك سَمَّوْا بمَرْجانة ودُرَّة وشبهِ ذلك.

آ. (٦٠) وقرأ ابن أبي إسحاق[٥] «إلاَّ الحِسانُ»، أي: إلاَّ الحُوْرُ الحِسان.

آ. (٦٢) قوله: ﴿ومِنْ دُوْنِهما﴾: أي: مِنْ دونِ تَيْنَكَ

(١) إعراب المشكل ٣٤٦/٢.
(٢) انظر: الورقة ٨٣٣ (أ).
(٣) البيت في البحر ١٨٦/٨.
(٤) كلمة لم أتبيَّنْها.
(٥) الشواذ ١٥٠، والبحر ١٩٨/٨.

الجَنَّتَيْن المتقدِّمتين: جَنَّتان في المنزلةِ وحُسْنِ المنظرِ. وهذا على الظاهر مِنْ أنَّ الأُوْلَيَيْنِ أفضلُ من الأُخْرَيَيْنِ. وقيل بالعكس، ورَجَّحه الزمخشري[1].

آ. (٦٦) والنَّضْخُ: فوق النَّضْحِ بالحاءِ، لأنَّ النَّضْحَ بالحاءِ: الرَّشُّ والرَّشْحُ، والنَّضْخُ بالخاء: فَوَرانُ الماء. والادْهِيْمامُ: السَّوادُ وشدةُ الخضرةِ، جُعِلا مُدْهامَّتَيْن لشدَّة رِيِّهما، وهذا مُشاهَدٌ بالنظر، ولذلك قالوا: «سوادُ العراق» لكثرةِ شَجَره وزروعِه.

آ. (٦٨) **قوله: ﴿ونَخْلٌ ورُمَّانٌ﴾**: استدلَّ بعضُهم بها على أنهما ليسا من الفاكهة لاقتضاءِ العطفِ المغايرة. فلو حَلَفَ: «لا يأكلُ فاكهةً» لم يَحْنَثْ بأكْلِهما. وبعضُهم يقول: هو من باب ذِكْر الخاص بعد العام تفضيلاً له كقولِه: «وملائكتِه»[2] ثم قال: «وجبريلَ وميكَال» وهو تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ فاكهة ليس عامَّاً؛ لأنه نكرةٌ في سياقِ الإِثْبات، وإنما هو مُطْلَقٌ، ولكنْ لَمَّا كان صادقاً على النخل والرمَّان قيل فيه ذلك.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿خَيْراتٌ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه جمعُ «خَيْرَة». بزِنةِ فَعْلَة بسكونِ العين. يقال: امرأةٌ خَيْرَةٌ وأخرى شَرَّةٌ. والثاني: أنه جمعُ خَيْرة المخففة مِنْ خَيِّرة. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ[3] ابن مقسم واليزيدي وبكر بن حبيب «خَيِّرات» تشديد الياء. وقرأ أبو عمروٍ[4] «خَيَرات» بفتح الياء جمع «خَيْرَة» وهي شاذَّةٌ؛ لأنَّ العينَ

(١) الكشاف ٤/ ٥٠.

(٢) الآية ٩٧ من البقرة.

(٣) انظر في قراءاتها: المحرر ١٥/ ٣٤٩، والقرطبي ١٧/ ١٨٧، والبحر ٨/ ١٩٨.

(٤) في رواية عنه.

معتلةٌ، إلاَّ أن بني هُذَيلٍ تُعامِله معاملةَ الصحيحِ فيقولون: جَوَزات وبيَضات وأُنْشِد[1]:

٤١٩٤ـ أخو بيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّبُ
رفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوْحُ

آ. (٧٢) ومَقْصورات، أي: مَحْبوسات، ومنه «القَصْر» لأنه يَحْبِسُ مَنْ فيه، ومنه قولُ النحاة «المقصور» لأنه حُبِس عن المدِّ أو حُبس عن الإعراب، أو حُبِس الإعرابُ فيه، والنساء تُمْدَحُ بملازَمَتِهِنَّ البيوتَ كما قال [أبو] قيس بن الأسلت[2]:

٤١٩٥ـ وتكْسَلُ عن جيرانِها فيَزُرْنَها
وتَعْتَلُّ عن إتْيانِهِنَّ فتُعْذَرُ

ويقال: امرأةٌ مَقْصورة وقَصيرة وقَصورة، بمعنىً واحد. قال كثير عزة[3]:

٤١٩٦ـ وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ
إليَّ ولم تَعْلَمْ بذاك القَصائرُ
عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ
قِصارَ الخُطا شَرُّ النساءِ البَحاتِرُ

والخِيام: جمعُ خَيْمة وهي تكونُ مِنْ نَمَّام وسائرِ الحَشيش، فإنْ

---

(١) تقدم برقم ٣٤٤٣.

(٢) المحرر ١٥/٣٤٩، والبحر ٨/١٩٩.

(٣) ديوانه ٣٦٩، واللسان (قصر). وقصيرات الحجال: النساء المقصورات في الخدر. والبحاتر: ج بحتر وهو القصير.

كانَتْ مِنْ شَعْرٍ فلا يُقال لها: خَيْمةٌ بل بَيْتٌ. وقال جرير[1]:

٤١٩٧ـ متى كان الخيامُ بذي طُلوحٍ
سُقِيتِ الغَيْثَ أيتها الخيامُ

آ. (٧٦) قوله: ﴿رَفْرَف﴾: الرَّفْرَفُ جمع رَفْرَفَة فهو اسمُ جنسٍ. وقيل: بل هو اسمُ جمعٍ، نقلهما معاً مكيٌّ[2]، وهي ما تَدَلَّىٰ من الأسِرَّة مِنْ عالي الثياب. وقال الجوهريُّ[3]: «ثيابٌ خُضْرٌ يُتَّخَذُ منها المجالِسُ[4]، الواحدةُ رَفْرَفة» واشتقاقُه مِنْ رَفَّ الطائرُ: أي: ارتفع في الهواء. ورَفْرَفَ بجناحَيْه: إذا نَشَرهما للطيران ورَفْرَفُ السَّحابِ هُبوبُه، ويَدُلُّ على كونه جمعاً وصفُه بالجمع. وقال الراغب[5]: «رفيفُ الشجر: انتشارُ أغصانِه. ورَفَّ الطائرُ: نَشَرَ جناحَه يَرِفُّ بالكسرِ. ورَفَّ فَرْخَه يَرُفُّه بالضم تَفَقَّده، ثم اسْتُعير للتفقُّدِ. ومنه «ماله حافٌّ ولا رافٌّ»، أي: مالَه مَنْ يَحُفُّه ويتفقَّدُه. والرَّفْرَفُ: المنتشِرُ من الأوراقِ. وقولُه «على رَفْرَفٍ خُضْرٍ»: ضَرْبٌ من الثياب مُشَبَّه بالرياض. وقيل: الرَّفْرَفُ طرفُ الفُسْطاطِ والخِباءِ الواقعِ على الأرض دونَ الأَطْنابِ والأوتادِ. وذكر الحسن أنه المَخادُّ» انتهى. وقال ابن جُبير: «رياضُ الجنَّة، مِنْ رَفَّ البيتُ إذا تَنَعَّمَ وحَسُن. وعن ابن عُيَيْنة هي الزَّرابِيُّ. ونُعِت هنا بخُضْر لأنَّ اسمَ الجنسِ يُنْعَتُ بالجمعِ كقولِه: «والنخلَ باسِقاتٍ»[6] وبالمفردِ. وحَسَّنَ جَمْعَه هنا

(١) ديوانه ٥١٢.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٤٧.
(٣) الصحاح (رفف) ٤/١٣٦٦.
(٤) الصحاح: «المحابس».
(٥) المفردات ١٩٩.
(٦) الآية ١٠ من ق.

جَمْعُ حِسان. وقرأ العامَّةُ «رَفْرَفٍ» وقرأ[1] عثمان بن عفان ونصر ابن عاصم وعاصم والجحدري والفرقبي وغيرهم «رَفارِفَ خُضْرٍ» بالجمع وسكونِ الضاد. وعنهم أيضاً «خُضُرٍ» بضم الضاد وهو إتباعٌ للخاء. وقيل: هي لغةٌ في جمع أَفْعَلَ الصفةِ. وأُنْشد لطرفة[2]:

٤١٩٨ــ أيهـا الفتيـانُ فـي مَجْلِسِنـا
جَـرِّدُوْا منهـا وِراداً وشُقُـرْ

وقال آخر[3]:

٤١٩٩ــ ومـا انْتَمَيْـتُ إلـى خُـوْرٍ ولا كُسُـفٍ
ولا لئـامٍ غـداةَ الـرَّوْعِ أَوْزاعِ

وقرؤوا[4] «عباقِرِيَّ» بكسر القاف وفتحِها وتشديدِ الياءِ مفتوحةً/ [٨٣٥/ب] على مَنْعِ الصرفِ. وهي مُشْكِلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءَيْ النَسَبِ، وكأنَّ هذا القارِىءَ تَوَهَّمَ كَوْنَها في مَفاعِل فمنعَها من الصرفِ. وقد رَوَىٰ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وجماعةٍ «وعباقِرِيٍّ» منوناً ابنُ خالويه[5] ورُوِي عن عاصمٍ «رَفارِفٍ» بالصرف. وقد يُقال في مَنْ مَنَعَ «عباقِرِيَّ»: إنَّه لما جاوزَ «رفارِفَ» الممتنعَ امتنع مُشاكلةً. وفي مَنْ صَرَفَ رفارِفَ:

(١) القرطبي ١٧/ ١٩١، والإتحاف ٢/ ٥١٣، والبحر ٨/ ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٠٥.

(٢) ديوانه ٦٩، والبحر ٨/ ١٩٩، جَرِّدوا: ألقوا عنها جلالها.

(٣) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٨/ ١٩٩. والخوَّار من الرماح: ما ليس بصلب، والخُور من النساء الفاسدات ضعيفات العقول. وكسف الرجل: إذا نكَّس طَرْفَه. والأوزاع: الجماعات المتفرقة.

(٤) الإتحاف ٢/ ٥١٣، والبحر ٨/ ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٠٥.

(٥) الشواذ ١٥٠.

إنَّه لما جاوَزَ عباقِريّاً المنصرفَ صَرَفَه للتناسُب كـ «سَلاسلاً وأَغْلالاً»[1] كما سيأتي.

وقرأ أبو محمد المروزي[2] وكان نَحْوياً «خَضَّارٍ»[3] كضَرَّاب بالتشديد. وأَفْعَلُ وفَعَّالٌ لا يُعْرَفُ.

والجمهورُ «وعَبْقَرِيٍّ» منسوب إلى عَبْقَر، تَزْعُم العربُ أنه بلدُ الجن فكلُّ ما عَظَّموه وتعجَّبوا منه قالوا: هذا عَبْقريٌّ. وفي الحديث[4]: «فلم أَرَ عَبْقَرِيّاً يَفْري فَرِيَّه» والمرادُ به هنا قيل: البُسُط التي فيها صُوَرٌ وتماثيلُ. وقيل: هي الزَّرابِيُّ. وقيل: الطَّنافِسُ. وقيل: الدِّيباج. وعَبْقريّ جمع عَبْقَرِيَّة، يعني فيكونُ اسمَ جنسٍ، كما تقدَّم في رَفْرفَ. وقيل: هو واحدٌ دالٌّ على الجمع، ولذلك وُصِف بحسان.

آ. (٧٨) قوله: ﴿ذي الجَلالِ﴾: قرأ[5] ابن عامر «ذو الجَلال» بالواو، وجَعَله تابعاً للاسم، وهكذا هي مرسومةٌ في مصحف الشاميين. والباقون بالياء صفةً للرَّبِّ، فإنه هو الموصوفُ بذلك، وأَجْمَعوا على الواوِ في الأول إلاَّ مَنْ ذكَرْتُه فيما تقدَّم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الرحمن]

---

(١) الآية ٤ من الإنسان وهي مِنْ قراءة نافع وأبي بكر والكسائي. السبعة ٦٦٣.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) أوردها في الشواذ والبحر غير ضبط، وأثبتنا ضبط المؤلف لها.

(٤) رواه البخاري. انظر: ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر (الفتح ٧/ ٤١) وابن حنبل ٢/ ٣٩.

(٥) السبعة ٦٢١، والحجة ٦٩٤، والبحر ٨/ ١٩٩، والنشر ٢/ ٣٨٢، والتيسير ٢٠٧.

سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا وَقَعتْ﴾: فيها أوجهٌ أحدها: أنها ظرفٌ مَحْضٌ ليس فيه معنى الشرط والعامل فيها «ليس». والثاني: أنَّ العاملَ فيها اذْكُر مقدراً. قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: بم انتصبت «إذا»؟ قلت: بليس، كقولك: «يومَ الجمعة ليس لي شُغْلٌ» ثم قال: «أو بإضمارِ اذكُرْ». قال الشيخ[٢]: «ولا يقول هذا نَحْوِيٌّ، ولا مَنْ شدا شيئاً مِنْ صناعةِ النحوِ». قال: «لأن «لَيْسَ» مثل «ما» النافية، فلا حَدَثَ فيها، فكيف يعملُ في الظرف مِنْ غير حَدَثٍ؟ وتَسْمِيتُها فِعْلاً مجازٌ. فإنَّ حَدَّ الفعل غير مُنْطَبِقٍ عليها»، وكَثَّرَ الشيخُ عليه من هذا المعنىٰ. ثم قال: «وأما المثال الذي نَظَّر به فالظرف ليس معمولاً لـ«ليس» بل للخبر، وتقَدَّمَ معمولُ خبرِها[٣] عليها، وهي مسألةُ خلاف» انتهى. قلت: الظروفُ تعملُ فيها روائحُ الأفعالِ. ومعنى كلامِ الزمخشريِّ: أنَّ النفي المفهومَ مِنْ «ليس» هو العاملُ في «إذا» كأنه قيل: ينفي كَذِبُ وقوعِها إذا

---

(١) الكشاف ٤/ ٥١.

(٢) البحر ٨/ ٢٠٣.

(٣) وهو «يومَ».

وَقَعَتْ. ويدلُّ على ما قُلْتُه قولُ أبي البقاء[1]: «والثاني ظرفٌ لِما دَلَّ عليه«ليس لوَقْعتها كاذبةٌ»، أي: إذا وقعت لم تكذبْ» فإنْ قيل فَلْيَجُزْ ذلك في «ما» النافية أيضاً، فالجواب: أنَّ الفعلَ أقربُ إلى الدلالةِ على الحَدَثِ من الحرفِ.

الثالث: أنَّها شرطيةٌ. وجوابُها مقدرٌ، أي: إذا وقعَتْ كان كيتَ وكيتَ، وهو العاملُ فيها. والرابع: أنها شرطيةٌ، والعاملُ فيها الفعلُ الذي بعدَها ويليها، وهو اختيارُ الشيخ[2]، وتبَع في ذلك مكيّاً[3]. قال مكي: «والعاملُ فيها «وَقَعَتْ» لأنها[4] قد يُجازىٰ بها، فعَمِل فيها الفعلُ الذي بعدها كما يَعْمل في «ما» و «مَنْ» اللتَيْن للشرط في قولك: ما تفعَلْ أفعَلْ، ومَنْ تُكرِمْ أُكْرِمْ»، ثم ذكر كلاماً كثيراً. الخامس: أنها مبتدأٌ، و «إذا رُجَّتْ» خبرُها، وهذا على قولِنا: إنها تَتصرَّفُ، وقد مَضَىٰ القولُ فيه مُحرَّراً، إلاَّ أن هذا الوجهَ إنما جَوَّزه الشيخُ، جمالُ الدين ابن مالك وابن جني[5] وأبو الفضل الرازي على قراءةِ مَنْ نصب[6] «خافضةً رافعةً» على الحالِ. وحكاه بعضُهم عن الأخفش، ولا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب.

السادس: أنه ظرفٌ لـ «خافضة» أو «رافعة»، قاله أبو البقاء[7]، أي:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٣.
(٢) البحر ٨/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٨.
(٤) أي «إذا».
(٥) انظر: المغني ١٢٨.
(٦) سوف يشير إلى هذه القراءة بعد قليل.
(٧) الإملاء ٢/ ٢٥٣.

إذا وَقَعَتْ خَفَضَتْ ورفعَتْ. السابع: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «رُجَّتْ» «وإذا» الثانيةُ على هذا إمَّا بدلٌ من الأولى أو تكريرٌ لها. الثامن: أنَّ العاملَ فيه ما دلَّ عليه قوله: «فأصحابُ المَيْمَنَةِ»، أي: إذا وَقَعَتْ باتَتْ أحوالُ الناسِ فيها. التاسع: أنَّ جوابَ الشرطِ قولُه: «فأصحابُ المَيمنةِ» إلى آخره.

و «لِوَقْعَتِها» خبرٌ مقدمٌ و «كاذبة» اسم مؤخرٌ. و «كاذبة» يجوزُ أَنْ يكونَ اسم فاعل وهو الظاهرُ، وهو صفةٌ لمحذوف، فقَدَّره الزمخشريُّ[1]: «نفسٌ كاذبةٌ، أي: إنه ذلك اليومَ لا يَكْذِبُ على الله أحدٌ، ولا يُكَذِّبُ بيوم القيامةِ أحد» ثم قال: «واللامُ مثلُها في قولِه «قَدَّمت لحياتي»[2] إذ ليس لها نفسٌ تُكَذِّبها وتقول: لم تكوني كما لها نفوسٌ كثيرةٌ يُكَذِّبْنَها اليومَ يَقُلْنَ لها: لم[3] تكوني، أو هو مِنْ قولِهم: كَذَّبَتْ فلاناً نفسُه في الخطر العظيم إذا شَجَّعَتْهُ على مباشرته وقالَتْ له: إنَّك تُطيقه وما فوقه فَتَعَرَّضْ له، ولا تبال به على معنى أنها وقعةٌ لا تُطاقُ شدةً وفظاعةً، وأنْ لا نفس حينئذٍ تُحدِّث صاحبَها بما تُحَدِّثه به عند عظائمِ الأمورِ، وتزيِّن له احتمالها وإطاقتها؛ لأنهم يومئذٍ أضعفُ مِنْ ذلك وأَذلُّ. ألا ترى إلى قولِه تعالى «كالفَراش المَبْثوث»[4]والفَراشُ مَثَلٌ في الضعف» وقَدَّره ابن عطية[5]: «حالٌ كاذبةٌ» قال: «وَيحْتمل الكلامُ على هذا معنيين، أحدهما: كاذبة، أي: مكذوبة فيما أُخْبر به عنها فسَمَّاها كاذبةً لهذا، كما تقول: هذه قصةٌ كاذبةٌ، أي: مكذوبٌ فيها. والثاني[6]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٥١.

(٢) الآية ٢٤ من الفجر.

(٣) الكشاف: «لن».

(٤) الآية ٤ من القارعة.

(٥) المحرر ١٥/ ٣٥٥.

(٦) قال: والثاني حالة كاذبة أي.

[٨٣٦/أ] أي: / لا يَمْضي وقوعُها كقولك: فلانٌ إذا حَلَّ لم يكذِبْ. والثاني: أن كاذبة مصدرٌ بمعنى التكذيب نحو: خائنة الأعين. قال الزمخشري(١): «مِنْ قولِك حَمَلَ فلانٌ على قِرْنِه فما كَذَبَ، أي: فما جَبُنَ ولا تَثَبَّط. وحقيقتهُ فما كَذَّب نفسَه فيما حَدَّثَتْه به من إطاقتِه له وإقدامِه عليه وأنشد لزهير(٢):

٤٢٠٠ـ لَيْـــثٌ بعَثَّـــرَ يَصْطـــادُ الـــرجـــالَ إذا
مـا الليـثُ كَـذَّب عـن أقـرانـه صَـدَقـا

أي: إذا وَقَعَتْ لم يكن لها رَجْعَةٌ ولا ارْتدادٌ»، انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

ثـم لـك فـي هـذه الجملةِ وجهـان، أحدُهمـا: أنهـا لا محـلَّ لهـا مـن الإِعـرابِ: إمَّـا لأنَّهـا ابتـدائيةٌ ولا سيمـا علـى رَأْيِ الزمخشـري، حيـث جَعَـلَ الظرفَ مُتَعَلِّقاً بها وإمَّا لأنَّها اعتراضيةٌ بين الشرطِ وجوابِه المحذوفِ. والثـانـي: أنَّ مَحَلَّهـا النصبُ علـى الحـال، قـالـه ابـن عطيـة(٣)، ولـم يُبَيِّـن صاحب الحال ماذا؟ وهو واضحٌ إذا لم يكُنْ هنا إلاَّ الواقعةُ، وقد صَرَّحَ أبو الفضل بذلك.

وقرأ العامَّةُ برفعِ «خافضةٌ رافعةٌ» على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: هي خافضةٌ قوماً إلى النار ورافعةٌ آخرين إلى الجنةِ، فالمفعولُ محذوفٌ لفَهْمِ المعنـى، أو يكـونُ المعنـى: أنَّهـا ذاتُ خَفْـضٍ ورَفْـعٍ كقـولـه: «يُحْيِـي

(١) الكشاف ٤/٥١.
(٢) تقدم برقم ١٦٨٤.
(٣) ليس في محرره إشارة إلى ذلك.

ويُمِيت»[1] «وكُلوا واشْرَبوا»[2] وقرأ[3] زيد بن علي وعيسى والحسن وأبو حيوة وابن مقسم واليزيدي بنصبهما على الحال، ويُروى عن الكسائيِّ أنه قال: «لولا أنَّ اليزيديَّ سَبَقني إليه لقَرَأْتُ به» انتهى. ولا أظنُّ مثلَ هذا يَصِحُّ عن مثل هذا. واخْتُلف في ذي الحال، فقال أبو البقاء[4]: «من الضمير في «كاذبة» أو في «وَقَعَتْ»، وإصلاحُه أن يقولَ: أو فاعل «وقعَتْ» إذ لا ضميرَ في «وقعَتْ». وقال ابن عطية[5] وأبو الفضل مِنْ «الواقعة»، ثم قَرَّرا مجيءَ الحالِ متعددةً من ذي حالٍ واحدةٍ كما تجيءُ الأخبارُ متعددةً. وقد بَيَّنْتُ لك هذا فيما تقدَّم فاستغْنَيْت عن كلامِهما. قال أبو الفضل: «وإذا جُعِلَتْ هذه كلُّها أحوالاً كان العامل في «إذا وَقَعَتْ» محذوفاً يَدُلُّ عليه الفحوىٰ، أي: إذا وقعتْ يُحاسَبون.

آ. (٤) قوله: ﴿إذا رُجَّت﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إذا» الأولى، أو تأكيداً لها أو خبراً لها على أنها مبتدأةٌ كما تقدَّم تحريرُ هذا جميعِه، وأَنْ يكونَ شرطاً، والعامل فيها: إمَّا مقدَّرٌ وإمَّا فِعْلُها الذي يليها كما تقدَّم في نظيرتِها. وقال الزمخشري[6]: «ويجوز أَنْ تنتصِب بخافضة رافعة، أي: تَخْفِضُ وترفعُ وقتَ رَجِّ الأرض وبَسِّ الجبالِ، لأنه عند ذلك

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.
(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٠٧، والقرطبي ١٧/ ١٩٦، والبحر ٨/ ٢٠٣، والإتحاف ٢/ ٥١٤، والشواذ ١٥٠.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٣.
(٥) عبارته في المحرر ١٥/ ٣٥٦ «على الحال بعد الحال التي هي لوقعتها كاذبة ولك أن تتابع الأحوال».
(٦) الكشاف ٤/ ٥٢.

ينخفضُ ما هو مرتفعٌ ويرتفعُ ما هو منخفضٌ». قال الشيخ[١]: «ولا يجوزُ أَنْ تنتصِبَ بهما معاً بل بأحدِهما، لأنه لا يجتمعُ مؤثِّران على أثرٍ واحد». قلت: معنى كلامِه أنَّ كلاً منهما متسلِّطٌ عليه من جهة المعنى، وتكونُ المسألة من التنازع، وحينئذٍ تكون العبارةُ صحيحةً إذ يَصْدُقُ أنَّ كلاً منهما عاملٌ فيه، وإن كان على التعاقُب.

والرَّجُّ: التحريكُ الشديدُ بمعنى زُلزلت. وبُسَّت الجبالُ: سُيِّرت مِنْ قولهم: بَسَّ الغنمَ، أي: ساقَها أو بمعنى فُتِّتَتْ كقوله: «يَنْسِفُها ربي نَسْفاً»[٢] يدلُّ عليه «فكانت هباءً مُنْبَثّاً». وقرأ[٣] زيد بن علي «رَجَّتْ» و «بَسَّتْ» مبنيين للفاعل على أنَّ رجَّ وبَسَّ يكونان لازمَيْن ومُتَعَدِّيَيْن، أي: أُزِيحت وذهَبَتْ. وقرأ[٤] النخعي «مُنْبَتّاً» بنقطتين مِنْ فوق، أي: متقطعاً من البَتِّ. ومعنى الآية يَنْبو عنه.

آ. (٨) قوله: ﴿فأصحاب المَيْمنة ما أصحاب الميمنة﴾: «أصحاب» الأولى مبتدأ، و «ما» استفهامٌ فيه تعظيمٌ مبتدأٌ ثانٍ، و «أصحاب» الثاني خبرهُ والجملةُ خبرُ الأولِ، وتكرارُ المبتدأ هنا بلفظِه مُغْنٍ عن الضمير ومثلُه «الحاقَّة ما الحاقَّة»[٥] «القارعةُ ما القارعةُ»[٦] ولا يكون ذلك إلاَّ في مواضع التعظيم. وهنا سؤالٌ: وهو أنَّ «ما» نكرةٌ وما بعده معرفةٌ، فكان ينبغي أَنْ يقال «ما» خبر مقدمٌ، «وأصحاب» الثاني

---

(١) البحر ٨/ ٢٠٤.
(٢) الآية ١٠٥ من طه.
(٣) البحر ٨/ ٢٠٤.
(٤) القرطبي١٧/ ١٩٧، والبحر ٨/ ٢٠٤.
(٥) الآية ١ ـ ٢ من الحاقة.
(٦) الآية١ ـ ٢ من القارعة.

وشبهُه مبتدأً؛ لأن المعرفة أحقُّ بالابتداء من النكرةِ. وهذا السؤال واردٌ على سيبويه من مثل هذا، وفي قولك: «كم مالُك» و «مَرَرْتُ برجل خيرٌ منه أبوه»[1]، فإنه يُعْرِبُ ما الاستفهامية و «كم» و «أَفْعَل» مبتدأ، وما بعدها خبرُها. والجوابُ: أنه كَثُرَ وقوعُ النكرةِ[2] خبراً عن هذه الأشياء كثرةً متزايدةً، فاطَّردَ البابُ ليجريَ على سَنَنٍ واحدٍ. هكذا أجابوا، وهذ لا ينهضُ مانعاً مِنْ جوازِ أَنْ تكونَ «ما» و «كم» وأفعلُ خبراً مقدماً. ولو قيل به لم يكنْ خطأً بل أقربُ إلى الصواب.

والمَيْمَنَةُ: مَفْعَلَةٌ من لفظِ اليُمْن وكذلك المَشْأَمَة من اليدِ الشُّؤمىٰ وهي الشِمالُ لتشاؤمِ العربِ بها، أو من الشُّؤْم.

آ. (١٠) **قوله: ﴿والسَّابقون السَّابقون﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنهما مبتدأٌ وخبرٌ. وفي ذلك تأويلان، أحدهما: أنه بمعنى السابقون، هم الذين اشْتُهِرَتْ حالُهم بذلك كقولِهم: أنت أنت، والناسُ الناسُ، وقولِه[3]:

٤٢٠١ـ أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

وهذا يُقال في تعظيمِ الأمرِ وتفخيمِهِ، وهو مذهبُ سُيبويه[4].

التأويل الثاني: أنَّ مُتَعلَّقَ السَّبْقَتَيْنِ مختلفٌ، إذ التقدير: والسابقونَ

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢) كذا في الأصل و « ش ». ولعله سهو، والصواب «المعرفة».

(٣) تقدم برقم ١٧٦٨.

(٤) الكتاب ١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢.

[٨٣٦/ب] إلى الإيمانِ السابقونَ إلى الجنة، / أو السابقونَ إلى طاعةِ اللَّهِ السابقون إلى رحمتِه، أو السابقون إلى الخيرِ السابقون إلى الجنة.

الوجه الثاني: أَنْ يكونَ «السابقون» الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظيّاً، و «أولئك المقرَّبون» جملةٌ ابتدائيةٌ في موضوع خبرِ الأولِ، والرابطُ اسمُ الإشارةِ، كقولِه تعالى: «ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ»[1] في قراءة مَنْ قرأ برفع «لباسُ» في أحد الأوجه.

الثالث: أَنْ يكونَ «السابقون» نعتاً للأول، والخبرُ الجملةُ المذكورةُ. وهذا ينبغي أَنْ لا يُعَرَّجَ عليه، كيف يُوْصَفُ الشيءُ بلفظِه وأيُّ فائدةٍ في ذلك؟ والأقربُ عندي ـ إنْ وَرَدَتْ هذه العبارةُ مِمَّن يُعتبر ـ أَنْ يكون سَمَّىٰ التأكيدَ صفةً، وقد فعل سيبويه[2] قريباً من هذا.

الرابع: أَنْ يكونَ الوقفُ على قولِه «والسابقون» ويكونَ قولُه «السابقون، أولئك المقرَّبون» ابتداءً وخبراً، وهذا يقتضي أن يُعْطَفَ «والسابقون» على ما قبلَه، لكنْ لا يليق عَطْفُه على ما قبلَه ويليه، وإنما يليقُ عطفُه على «أصحابُ المَيْمنة» كأنه قيل: وأصحابُ الميمنة ما أصحابُ الميمنة، والسابقون، أي: ما السابقون تعظيماً لهم، فيكون شركاءَ لأصحابِ الميمنة في التعظيم، ويكون قولُه على هذا «وأصحابُ المَشْأَمَةِ، ما أصحابُ المشأمة» اعتراضاً بين المتعاطفَيْن. وفي هذا الوجهِ تكلُّفٌ كثير جداً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿في جناتِ النعيم﴾**: يجوز أَنْ يكونَ خبراً

---

(١) الآية ٢٦ من الأعراف وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة. انظر: السبعة ٢٨٠.

(٢) الكتاب ٣٠١/١.

ثانياً، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «المقرَّبون» وأَنْ يكونَ متعلقاً به، أي: قَرُبوا إلى رحمةِ الله في جنات، ويَبْعُدُ أن تكون «في» بمعنى «إلى». وقرأ[1] طلحة «في جنة» بالإِفراد.

آ. (١٢) قوله: ﴿ثُلَّةٌ﴾: خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم. ويجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ خبرُه مضمرٌ، أي: منهم ثُلَّةٌ، أي: من السابقين يعني: أن التقسيمَ وقع في السابقين، وأَنْ يكونَ مبتدأً خبرهُ «في جنات النعيم» أو قولُه «على سُرُر» فهذه أربعةُ أوجهٍ.

والثُّلَّة: الجماعةُ من الناس. وقَيَّدها الزمخشريُّ بالكثيرة وأنشد[2]:

٤٢٠٢ـ وجاءَتْ إليهم ثُلَّةٌ خِنْدِفِيَّةٌ
بجيشٍ كتَيَّارٍ مِنْ البحرِ مُزْبِدِ

ولم يُقَيِّدْها غيرُه، بل صَرَّح بأنها الجماعة قلَّت أو كَثُرَتْ. وقال الراغب[3]: «الثُّلَّةُ قطعةٌ مجتمعةٌ من الصوف، ولذلك قيل للغنم[4]: ثَلَّة. قلت: يعني بفتح الثاء، ومنه قولُه[5]:

٤٢٠٣ـ أَمْرَعَتِ الأرضُ لَوَ اَنَّ مالا
لَوْ أن نُوْقاً لك أو جِمالا
أو ثَلَّةً مِنْ غنم إمَّا لا

(١) البحر ٨/ ٢٠٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٥٢. والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/ ٢٠٠، وشرح شواهد الكشاف ٤/ ٢٨٩. والتيار: الموج. ومزبد: كثير الزبد.

(٣) المفردات ٨١.

(٤) في مطبوعة الراغب: «للمقيم» وهو تحريف.

(٥) لم ترد الأبيات في مطبوعة الراغب وهي في اللسان «مرع»، وعمدة الحفاظ ٨١ وأمرعت الأرض: أعشبت.

انتهى. ثم قال الراغب: «ولاعتبار الاجتماع قيل: «ثُلَّة من الأوَّلين، وثُلَّة من الآخِرين[1] »، أي: جماعة وثَلَّلْتُ كذا: تناوَلْتُ ثُلَّةَ منه. وثَلَّ عرشَه: أسقطَ ثُلَّة منه. والثَّلَلُ: قِصَرُ الأسنانِ لسُقوط ثُلَّةٍ منها. وأَثَلَّ فَمُه سَقَطَتْ أسنانُه. وتَثَلَّلَتِ الرَّكِيَّةُ: تَهَدَّمَتْ» انتهى. فقد أطلق أنها الجماعة من غيرِ قَيْدٍ بقِلَّة ولا كثرةٍ، والكثرةُ التي فهمها الزمخشريُّ قد تكونُ من السِّياق. و «مِنْ الأوَّلِين» صفةٌ لثُلَّة، وكذلك «مِنْ الآخِرين» صفةٌ لقليل.

آ. (١٥) وقرأ[2] زيد بن علي وأبو السَّمَّال «سُرَر» بفتح الراء الأولى وقد تقدَّم أنها لغةٌ لبعضِ كلبٍ وتميم. والمَوْضونة: المَنْسوجة وأصلُه مِنْ: وضَنْتُ الشيءَ، أي: رَكَّبْتُ بعضَه على بعض. ومنه قيل للدِّرْعِ: مَوْضونة لتراكُبِ حِلَقِها. قال الأعشى[3]:

٤٢٠٤ـ ومِن نَسْجِ داودَ مَوْضُونَةً
تسيرُ مع الحيِّ عِيْراً فَعِيْرا

ومنه أيضاً «وَضِين الناقة، وهو حِزامُها لتراكُبِ طاقاته قال الراجز[4]:

٤٢٠٥ـ إليك تَعْدُو قلِقاً وضِيْنُها
مُعْتَرِضاً في بَطْنِها جنينُها
مُخالفاً دينَ النَّصارى دينُها

---

(١) الاية ٤٠ من الواقعة.
(٢) البحر ٨/ ٢٠٥.
(٣) ديوانة ٩٩، واللسان «وضن»، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٨.
(٤) لم أهتد إلى قائلها. وهي في مجاز القرآن ٢/ ٢٤٩، واللسان «وضن».

وقال الراغب(١): «الوَضْنُ: نَسْيجُ الدِّرعِ. ويُسْتعار لكل نَسْجٍ مُحْكَم»، فجعله أصلاً في نَسْج الدَّرْع. قال الشاعر(٢):

٤٢٠٦ـ تقولُ وقد دَرَأْتُ لها وَضِيْني
أهذا دِينُه أبداً ودِيني

أي: حِزامي.

آ. (١٦) **قوله: ﴿مُتَّكِئين، مُتقابلين﴾**: حالان من الضمير في «على سُرُر» ويجوز أَنْ تكونَ حالاً متداخلةً، فيكون «متقابلين» حالاً من ضمير «متّكئين».

آ. (١٧) **قوله: ﴿يَطوف﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، وأنْ يكون استئنافاً.

آ. (١٨) و «بأكْواب» متعلقٌ بـ «يَطُوف». والأباريق: / جمع [٨٣٧/أ] إبْريق، وهو مِنْ آنيةِ الخَمْر قال(٣):

٤٢٠٧ـ أَفْنى تِلادي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهَ الأباريقِ

وقال عدي بن زيد(٤):

٤٢٠٨ـ وتَداعَوا إلى الصَّبوحِ فجاءتْ
قَيْنةٌ في يمينِها إبْريقُ

وقال آخر(٥):

---

(١) المفردات ٥٢٦.
(٢) تقدم برقم ٥٦.
(٣) تقدم برقم ١٣٦٠.
(٤) ديوان ٧٨ واللسان «برق».
(٥) البيت لعلقمة بن عبدة وهو في اللسان «برق»، والفِدام: مِصفاة الإبريق.

٤٢٠٩ـ كـأن إبْـريقَهـم ظبـيٌ علـى شَـرَفٍ
مُفَـدَّمٍ بسَبـا الكتَّـانِ مَلْثُـومُ

ووزنُه إفْعيل لاشتقاقِه مِنْ البَريق والإبريقُ ما له خُرطومٌ. قال بعضهم: وأُذُنٌ. وتقدَّم تفسيرُ الأكواب[1].

آ. (١٩) **قوله: ﴿لا يُصَدَّعُون﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفة أخبر عنهم بذلك، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «عليهم[2]» ومعنىٰ لا يُصَدَّعون عنها أي: بسببها. قال الزمخشري[3]: «وحقيقتُه: لا يَصْدُرُ صُداعُهم عنها» والصُّداع: هو الداءُ المعروفُ الذي يَلْحَقُ الإِنسانَ في رأسِه، والخمر تؤثِّر فيه. قال علقمة بن عبدة في وصف الخمر[4]:

٤٢١٠ـ تَشْفـي الصُّـداعَ ولا يُـؤْذِيـك صـالبُهـا
ولا يخـالِطُهـا فـي الـرأس تـدويـمُ

ولما قرأت هذا الديوان على الشيخ أثير الدين أبي حيان[5] رحمه الله قال لي: هذه صفةُ خمر الجنة. وقال لي: لَمَّا قرأتُه على الشيخ أبي جعفر ابن الزبير[6] قال لي: هذه صفةُ خمر الجنة. وقيل: لا يُصَدَّعون: لا يُفَرَّقون[7] كما يتفرَّق الشَّربُ عن الشَّراب للعوارض

(١) انظر إعرابه للآية ٧١ من الزخرف.
(٢) في الآية ١٧ «يطوف عليهم».
(٣) الكشاف ٤/٥٣ ـ ٥٤.
(٤) تقدم برقم ١٠٩.
(٥) وهو شيخه صاحب «البحر المحيط».
(٦) انظر: البحر ٨/٢٠٥.
(٧) كذا في الأصل وفي الكشاف: «لا يتفرقون» (٤/٥٤).

الدنيوية. ومِنْ مجيء تَصَدَّعَ بمعنىٰ تَفَرَّق قولُه: «فتصدَّع السحابُ عن المدينة»[١]، أي: تفرَّق. ويُرَجِّحه قراءةُ مجاهد[٢] «لا يَصَّدَّعون» بفتح الياءِ وتشديد الصادِ. والأصلُ: يَتَصَدَّعون، أي: يتفرَّقون كقوله تعالى: «يومئذٍ يَصَّدَّعُون»[٣]. وحكى الزمخشري[٤] قراءةً وهي «لا يُصَدِّعون» بضم الياء وتخفيفِ الصادِ وكسرِ الدالِ مشددةً. قال: أي لا يُصَدِّعُ بعضُهم بعضاً، أي: لا يُفَرِّقُونهم. وتقدَّم الخلافُ بين السبعة في «يُنْزِفون[٥]» وتفسيرُ ذلك.

وقرأ ابن أبي إسحاق[٦] بفتح الياء وكسر الزاي مِنْ نَزَفَ البِئْرُ، أي: اسْتُقِيَ ما فيها. والمعنىٰ: لا تَنْفَدُ خمرُهم. قال الشيخ[٧]: «وابن أبي إسحاق أيضاً، وعبد الله[٨] والجحدريُّ والأعمش وطلحة وعيسى، بضمِّ الياء وكسر الزاي أي: لا يَفْنىٰ لهم شراب». قلت: وهذا عجيبٌ منه فإنَّه قد تقدَّم في الصافات[٩] أن الكوفيين يَقْرَؤون في الواقعة بكسر الزاي، وقد نقل هو هذه القراءة في قصيدته[١٠].

---

(١) انظر: البحر ٨/ ٢٠٥.

(٢) انظر في قراءاتها البحر ٨/ ٢٠٥.

(٣) الآية ٤٣ من الروم.

(٤) الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «يُنْزِفون» والباقون «يُنْزَفون». انظر: النشر ٢/ ٣٥٧، والتيسير ٢٠٧، وانظر إعرابه للآية ٤٧ مِنْ الصافات.

(٦) المحتسب ٢/ ٣٠٨، والبحر ٨/ ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ٢٠٣.

(٧) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٨) بعده في البحر: «والسلمي».

(٩) الآية ٤٧.

(١٠) وهي المسماة «عقد اللآلىء في القراءات» على وزن الشاطبية وقافيتها. انظر: البغية ١/ ٢٨٢.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وفاكهةٍ﴾: العامَّةُ على جَرِّ «فاكهة ولحم» نَسَقاً على «أكواب» أي: يطوفون عليهم بهذه الأشياء: المأكول والمشروبِ والمتفكَّهِ به، وهذا كمالُ العِيشةِ الراضيةِ. وقرأ[1] زيد بن علي وأبو عبد الرحمن برفعهما، على الابتداء، والخبرُ مقدَّرٌ أي: ولهم كذا.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وحُوْر﴾ قرأ[2] الأخَوان بجرِّ «حور عين». والباقون برفعِهما. والنخعيُّ: «وحِيرٍ عينٍ» بقلب الواو ياءً وجرِّهما، وأُبَيٌّ وعبد الله «حُوْراً عيناً» بنصبهما. فأمَّا الجرُّ فمن أوجه، أحدها: أنه عطفٌ على «جنات النعيم»[3] كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحم وحورٍ، قاله الزمخشري[4]. قال الشيخ[5]: «وهذا فيه بُعْدٌ وتفكيكُ كلامٍ مرتبطٍ بعضُه ببعض، وهو فُهْمُ أعجمي». قلت: والذي ذهب إليه معنى حسنٌ جداً، وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: وفي مقاربة حور، وهذا هو الذي عناه الزمخشري. وقد صرَّح غيرُه بتقدير هذا المضاف. الثاني: أنه معطوفٌ على «بأكواب» وذلك بتجوُّزٍ في قوله: «يطُوفُ» إذ معناه: يُنَعَّمُوْن فيها بأكواب وبكذا وبحُور، قاله الزمخشري[6]. الثالث: أنه معطوفٌ عليه حقيقةً، وأن الوِلْدانَ يَطُوفون عليهم بالحور أيضاً، فإن فيه لذةً لهم، طافُوا عليهم بالمأكولِ والمشروبِ والمُتَفَكَّهِ بعد المنكوحِ، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقطرب. ولا التفات إلى قولِ

---

(١) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٢، والتيسير ٢٠٧، والنشر ٢/ ٣٨٣، والبحر ٨/ ٢٠٦، والحجة ٦٩٥، والقرطبي ١٧/ ٢٠٤.

(٣) الآية ١٢.

(٤) الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٦) الكشاف ٤/ ٥٤.

أبـي البقـاء[1]: «عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى؛ لأنَّ الحوَر لا يُطاف بها».

وأمَّا الرفعُ فمِنْ أوجهٍ أيضاً، أحدُها: عطفاً على «وِلْدانٌ»، أي: إنَّ الحورَ يَطُفْنَ عليهم بذلك، كما الوَلائدُ في الدنيا. وقال أبو البقاء[2]: «أي: يَطُفْنَ عليهم للتنعُّمِ لا للخدمة» قلت: / وهو للخدمةِ أبْلَغُ؛ لأنهم [٨٣٧/ب] إذا خدمهم مثلُ أولئك، فما الظنُّ بالمَوْطوءات؟ الثاني: أَنْ يُعطفَ على الضمير المستكنِّ في «مُتَّكِئين» وسَوَّغ ذلك الفصلُ بما بينهما. الثالث: أَنْ يُعْطفَ على مبتدأ وخبر حُذِفا معاً تقديرُه: لهم هذا كلُّه وحورٌ عين، قاله الشيخ[3]، وفيه نظر؛ لأنَّه إنما عُطِف على المبتدأ وحدَهُ، وذلك الخبرُ له ولِما عُطِف هو عليه.

الرابع: أَنْ يكونَ مبتدأً، خبرُه مضمرٌ تقديرُه: ولهم، أو فيها، أو ثَمَّ حورٌ. وقال الزمخشري[4] «على وفيها حُوْرٌ كبيت الكتاب[5]:

٤٢١١ـ . . . .
إلاَّ رَواكِـــدَ جَمْـــرُهُـــنَّ هَبـــاءُ

الخامس: أن يكونَ خبراً لمبتدأ مضمر، أي: نساؤهم حورٌ، قاله

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٤.
(٣) البحر ٨/ ٢٠٦.
(٤) الكشاف ٤/ ٥٤.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله وصدره: بادَتْ وغَيَّرَ آيَهُنَّ مع البلىٰ. وبعده:
ومُشَجَّجٌ أمَّا سَواءُ قَذالِه   فبَدا وغَيَّر سارَه المَعْزاءُ
وهما في الكتاب ١/ ٨٨. وبادت: بليت والآي: ج آية، وهي العلامة. والرواكد: الأثافي، والجمر هباء لقدمه. والمشجج: الوتد، والقذال: أعلاه. =

أبو البقاء[1]. وأمَّا النصبُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ فِعْل، أي: يُعْطَوْن، أو يَرِثُون حُوْراً، والثاني: أن يكونَ محمولاً على معنىٰ: يَطوف عليهم؛ لأن معناه يُعْطَوْن كذا وكذا فعطف عليه هذا. وقال مكي[2]: «ويجوز النصبُ على أَنْ يُحْمَلَ أيضاً على المعنى؛ لأنَّ معنى يَطوفُ وِلْدانٌ بكذا وكذا يُعْطَوْن كذا وكذا، ثم عطف حوراً على معناه» فكأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً.

وأمَّا قراءةُ «وحِيْرٍ» فلمجاورتها «عين» ولأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو، ونظيرهُ في التغيير للمجاورة: «أَخَذَه ما قَدُم وما حَدُث»[3] بضم دال «حَدُث» لأجل «قَدُم» وإذا أُفْرِد منه فَتَحْتَ دالَه فقط، وقوله عليه السلام[4]: «وربِّ السموات ومَنْ أَظْلَلْنَ وربِّ الشياطين ومَنْ أَضْلَلْنَ» وقوله عليه السلام[5]: «أيتكنَّ صاحبةُ الجمل الأَرْبَب تَنْبَحُها كلابُ الحَوْءَب» فَكَّ «الأَرْبَب» لأجل «الحَوْءَب».

وقرأ قتادة «وحورُ عينٍ» بالرفع والإضافة لـ «عين» وابن مقسم بالنصب والإضافةِ وقد تقدَّم توجيهُ الرفع والنصب. وأمَّا الإضافةُ فمِنْ

= وساره: سائره، أي: جميعه والمَعْزاء: الأرض الغليظة. والشاهد رفع مشجج على المعنى، أي: كأنه قال وبها رواكد ومشجج.

(1) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(2) إعراب المشكل ٢/ ٣٥١.

(3) انظر: الصحاح واللسان «حدث» وفي اللسان: «وفي حديث ابن مسعود أنه سلَّم عليه وهو يصلي قال: فأخذني ما قَدُم وما حَدُث» يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة».

(4) رواه الترمذي في الدعوات «التحفة» ٩/ ٥٠٦. والأصل: أضلُّوا أو أضَلَّتْ، لأنه جمع تكسير عاقل يُراد به مَحْض الذكور.

(5) النهاية ١/ ٤٥٦. والحوءب: منزل بين مكة والبصرة.

إضافة الموصوف لصفته مؤولاً. وقرأ عكرمةُ «وحَوْراءَ عَيْناءَ» بإفرادِهما علىٰ إرادةِ الجنس. وهذه القراءةُ تحتمل وجهَيْن: أحدهما: أَنْ تكونَ نصباً كقراءة أُبَيّ وعبد الله، وأن تكونَ جرّاً، كقراءة الأخوَيْن؛ لأن هذين الاسمَيْن لا ينصرفان فهما محتملان للوجهَيْن. وتقدَّم الكلام في اشتقاق العِين[1].

آ. (٢٣ ـ ٢٤): و «كأمثال» صفةٌ أو حالٌ. و «جزاءً» مفعول من أجله، أو مصدر، أي: يُجْزَوْن جزاءً.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إلاَّ قِيلاً﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ وهذا واضحٌ؛ لأنه لم يندَرِجْ تحت اللَّغْو والتأثيم. والثاني: أنه متصلٌ وفيه بُعْدٌ، وكأن هذا رأىٰ أن الأصلَ لا يَسْمعون فيها كلاماً فاندرَج عنده فيه. وقال مكي[2]: «وقيل: منصوبٌ بيَسْمعون» وكأنه أرادَ هذا القول.

قوله: «سلاماً سلاماً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «قيلاً»أي: لا يسمعُون فيها إلاَّ سلاماً سلاماً. الثاني: أنه نعتٌ لقِيلا. الثالث: أنه منصوبٌ بنفس «قيلاً» أي: إلاَّ أَنْ يقولوا: سلاماً سلاماً، هو قولُ الزجَّاج[3]. الرابع: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، ذلك الفعلُ مَحْكِيٌّ بـ «قيلاً» تقديره: إلاَّ قيلاً اسْلَموا سَلاماً.

وقُرِىء[4] «سَلامٌ» بالرفع قال الزمخشري[5]: «على الحكاية». قال

(١) انظر إعراب للآية ٤٨ من الصافات.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٢.

(٣) معاني القرآن له ٥/ ١١٢.

(٤) لم أجد مَنْ أشار إليها غير الزمخشري في الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) الكشاف ٤/ ٥٤.

مكي[١]: «ويجوزُ في الكلام الرفعُ على معنى: سلامٌ عليكم، ابتداءٌ وخبرٌ» وكأنه لم يَعْرِفْها قراءةً.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿مَخْضودٍ﴾**: المخضودُ: الذي قُطِع شَوْكُه، مِنْ خَضَدْتُه أي: قَطَعْتُه. وقيل المُوْقَرُ من الحَمْل حتى لا يَتَبَيَّن ساقُه وتَنْثَنِيَ أغصانُه مِنْ خَضَدْت الغصنَ أي ثنيْتُه. قال أمية بن أبي الصلت[٢]:

٤٢١٢ـ إن الحَدائقَ في الجِنانِ ظليلةٌ
فيها الكواعِبُ سِدْرُها مَخْضُوْدُ

والطَّلْحُ: جمع الطلحةُ وهي العظيمةُ من العِضاه. وقيل هي أم غَيْلان. قال مجاهد: ولكنَّ ثمرَها أَحْلى من العسل. وقيل: هو المَوْزُ. ومعنى مَنْضود أي: متراكبٌ. وفي التفسير: لا يُرى له ساقٌ مِنْ كثرةِ ثمرِه. وقرأ[٣] علي رضي الله عنه وعبد الله وجعفر بن محمد «وطَلْع» بالعين، ولمَّا قرأها علي رضي الله عنه قال: وما شَأْنُ الطَّلْح؟ واستدلَّ بقولِه: «لها طَلْعٌ نضيد»[٤] فقيل له: أنُحَوِّلُها؟ فقال: آيُ القرآنِ لا تُهاجُ اليومَ ولا تُحَوَّلُ. ويُرْوى عن ابن عباس مثلُه. ومَسْكوب: أي مَصْبُوبٌ بكثرةٍ. وقُرِىءَ[٥] برفع «فاكهة» أي: وهناك، أولهم، أو فيها، أو ثَمَّ فاكهة.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿لا مَقْطوعةٍ﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٢.
(٢) ديوانه ٣٧٧.
(٣) البحر ٨/ ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ٢٠٨.
(٤) الآية ١٠ من قٓ، وانظر: القرطبي ١٧/ ٢٠٨.
(٥) البحر ٨/ ٢٠٧.

نعتٌ لفاكهة «ولا» للنفي، كقولك: «مَرَرْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصير» ولذلك لزم تكرارُها. والثاني: هو معطوفٌ على فاكهة، / و «لا» عاطفةٌ [٨٣٨/أ] قاله أبو البقاء[١]. وحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ موصوفٍ أي: لا فاكهةٍ مقطوعةٍ؛ لئلا تُعْطَفَ الصفةُ على موصوفِها.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وفُرُشٍ﴾: العامَّةُ على ضمِّ الراء جمع فِراش. وأبو حيوة[٢] بسكونها وهي مخففةٌ من المشهورة. والفُرُشُ قيل: هي القماشُ المعهودُ. ومرفوعة على الأَسِرَّة. وقيل: هي كنايةٌ عن النساءِ، كما كُنِي عنهنَّ باللِّباس، قاله أبو عبيدة[٣] وغيرُه. قالوا: ولذلك أعاد الضميرَ عليهنَّ في قوله: «إنَّا أنشأناهنَّ». وأجاب غيرُهم: بأنه عائدٌ على النساءِ الدالِّ عليهنَّ الفُرُشُ. وقيل: يعودُ على «حُور» المتقدمة. وعن الأخفش[٤]: هُنَّ ضميرٌ لمَنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، يعني يدلُّ عليه السِّياقُ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿عُرُباً﴾: جمع عَروب كصَبور وصُبُر. والعَرُوْب: المتحبِّبة إلى بَعْلِها. وقيل: الحسناءُ. وقيل: المُحْسِنة لكلامها. وقرأ[٥] حمزة وأبو بكر بسكونِ الراء، وهذا كرسُل ورُسْل،

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٠٧.

(٣) لم يَرِد في مجازه، مع أنه أعاد الضمير في «أنشأناهن» إلى النساء، ولكن يعني بالنساء الحور العين كما قال. (المجاز ٢/ ٢٥١).

(٤) معاني القرآن له ٢/ ٤٩١.

(٥) السبعة ٦٢٢، والحجة ٦٩٦، والنشر ٢/ ٢١٦، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢١١، والبحر ٨/ ٢٠٧. وهذه القراءة رُوِيَت عن نافع وأبي عمرو، وفصَّل في هذا الخلاف صاحب السبعة.

وفُرُش وفُرْش. وقال ابن عباس: «هي العواتِقُ». وأنشد للبيد[1]:

٤٢١٣ـ وفـي الخُـدورِ عَـروبٌ غيـرُ فـاحِشـةٍ
رَيَّـا الـرَّوادِفِ يَعْشـىٰ دونَهـا البصَـرُ

قوله: «أَتْرابا» جمع تِرْب وهو المساوي لك في سِنِّك؛ لأنَّه يَمَسُّ جِلْدَهما الترابُ في وقتٍ واحد، وهو آكد في الائتلافِ، وهو من الأسماءِ التي لا تتعرَّفُ بالإِضافةِ لأنه في معنى الصفةِ، إذ معناه: مُساويك، ومثلُه «خِدْنُك» لأنَّه في معنى صاحبك.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لأصحاب اليمين﴾: في هذه اللام وجهان؛ أحدهما: أنها متعلِّقةٌ بـ«أَنْشَأْنَاهُنَّ» أي: لأجل. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ«أَتْراباً» كقولك: هذا تِرْبٌ لهذا أي: مُساوٍ له.

آ. (٤٣) واليَحْموم وزنه فَيْعول. قال أبو البقاء[2]: «مِن الحِمَم أو الحَميم» واليَحْموم قيل: هو الدُّخان الأسود البهيم. وقيل: وادٍ في جهنم. وقيل: اسمٌ من أسمائها، والأولُ أظهرُ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿لا باردٍ ولا كريمٍ﴾: صفتان للظلِّ كقوله: «من يَحْموم». وفيه أنه قد قَدَّم غيرَ الصريحة على الصريحة، فالأَوْلَىٰ أن يُجْعَلَ صفةً ليَحْموم، وإن كان السياقُ يُرْشِدُ إلى الأول.

وقرأ[3] ابنُ أبي عبلة «لا باردٌ ولا كريمٌ» برفعهما أي: هو لا باردٌ كقوله[4]:

---

(١) ديوانه ٦١. ريَّا الروادف: ضخمة العجيزة. يَعْشَىٰ: يكلُّ البصر من نورها.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٤.
(٣) البحر ٨/ ٢٠٩.
(٤) تقدم برقم ٣٢٤٩.

٤٢١٤ـ . . . .
فــأَبِيْــتُ لا حَــرِجٌ ولا مَحْــرومُ

آ. (٤٦) قوله: ﴿الحِنْث﴾: هو في أصلِ كلامهم العِدْلُ الثقيل، وسُمِّي به الذنبُ والإِثم لثقلِهما، قاله الخطابي: وفلانٌ حَنَثَ في يمينه أي: لم يَفِ بها؛ لأنه يَأْثَمُ غالباً، ويُعَبِّرُ بالحِنْث عن البلوغ ومنه «لم يَبْلُغوا الحِنْثَ»[1] وإنما قيل ذلك لأنَّ الإِنسانَ عند بلوغِه إياه يُؤَاخذ بالحِنْث أي بالذنب. وتَحَنَّثَ فلانٌ أي: جانَبَ الحِنْثَ. وفي الحديث: «كان يَتَحَنَّثُ بغار حراء»[2] أي يتعبَّد لمجانبته الإِثمَ نحو: تَحَرَّجَ فـ تَفَعَّلَ في هذه كلِّها للسَلْب.

آ. (٤٧) قوله: ﴿أإذا مِتْنا﴾: قد تقدَّم تقرير هذا كلِّه في الصافات[3]. وتقدَّم الكلامُ على الاستفهامَيْن في سورة الرعد[4] فأغنى ذلك عن إعادةِ كلِّ ذلك ولله الحمد.

آ. (٥٢) قوله: ﴿مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّوم﴾: فيه أوجه، أحدها: أَنْ تكونَ «مِنْ» الأولى لابتداء الغاية، والثانية للبيان أي: مُبْتَدِئون الأكلَ من شجرٍ هو زَقُّوم. الثاني: أَنْ تكونَ «مِنْ» الثانيةُ صفةً لشجر، فتتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: مستقرٍ. والثالث: أَنْ تكونَ«مِنْ» الأولىٰ مزيدةً أي:

---

(١) رواه البخاري ٣٥ باب: هل يُجعل للنساء يوم على حِدَة في العلم، ٣ كتاب العلم، الفتح ١/ ٢٣٧. من حديث أبي هريرة.
(٢) رواه البخاري ولفظه «وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه» ١ كتاب بدء الوحي(الفتح ١/ ٢٢).
(٣) انظر إعرابه للآية ١٦.
(٤) انظر: الدر المصون ٧/ ١٧.

لآكلون شجراً، و «مِنْ» الثانيةُ على ما تقدَّم فيها من الوجهَيْن. الرابع: عكسُ هذا، وهو أَنْ تكونَ الثانيةُ مزيدةً أي: لآكلون زَقُّوماً، و «مِنْ» الأُولى للابتداء، أو في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «زَقُّوم» أي: كائناً مِنْ شجرٍ، ولو تأخَّر لكان صفةً. الخامس: أنَّ «مِنْ شجر» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: لآكلون شيئاً مِنْ شجرٍ، «ومِنْ زَقُّوم» على هذا نعتٌ لشجر، أو لشيء المحذوفِ. السادس: أنَّ الأولى للتبعيض، والثانيةَ بدلٌ منها، والضميرُ في «منها» عائدٌ على الشجر. وفي «عليه» للشجر أيضاً، وقد تقدَّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسم الجنس وتأنيثُه، وأنهما لغتان. وقيل: في «عليه» عائدةٌ على الزقوم. وقال أبو البقاء[1]: «للمأكول». وقال ابن عطية[2]: «للمأكول أو الأكل». انتهىٰ وفي قوله: «الأكل» بُعْدٌ. وقال الزمخشري[3]: «وأنَّثَ ضميرَ الشجر على المعنى، وذكَّره على اللفظ في «منها» و «عليه». ومَنْ قرأ[4] «مِنْ شجرةٍ من زَقُّوم» فقد جعل الضميرين[5] للشجرةِ، وإنما ذكَّر الثاني على تأويلِ الزَّقُّوم لأنه تفسيرُها»[6].

آ. (٥٤) قوله: ﴿شُرْبَ الهِيْم﴾: قرأ[7] نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(٢) المحرر ١٥/ ٣٧٦.

(٣) الكشاف ٤/ ٥٥.

(٤) قراءة عبد الله. انظر: الفراء ٣/ ١٢٧، والبحر ٨/ ٢١٠.

(٥) في «منها» و «عليه».

(٦) وقال: «وهي في معناه».

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٣، والنشر ٢/ ٣٨٣، والحجة ٦٩٦، والبحر ٨/ ٢١٠، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢١٤.

بضم الشين، وباقي السبعة بفتحِها، ومجاهد وأبو عثمان النهدي بكسرِها فقيل: الثلاثُ لغاتٌ في مصدر شَرِب، والمقيسُ منها إنما هو المفتوحُ. وقيل: المصدرُ هو المفتوحُ والمضموم والمكسورُ اسمان لِمَا يُشْرَبُ كالرِّعْي والطِّحْن./ وقال الكسائي: يُقالُ شرِبْتُ شُرباً وشَرْباً. ويروى قولُ [٨٣٨/ب] جعفر[١]: «أيامُ مِنىً أيامُ أكلٍ وشُرْبٍ وبِعال» بفتح الشين. والشَّرْب في غيرِ هذا اسمٌ للجماعة الشاربين قال[٢]:

٤٢١٥ـ كأنَّه خارِجٌ من جَنْبِ صَفحَتِه
سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عند مُفْتَأَدِ

والمعنى: مثلَ شُرْبِ الهِيم. والهِيْمُ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه جَمْعُ أَهْيَم أو هَيْماء، وهو الجَمَلُ والناقةُ التي أصابها الهُيامُ وهو داءٌ مُعْطِشٌ تشرب الإبلُ منه إلى أن تموتَ أو تَسْقُمُ سُقْماً شديداً، والأصلُ: هُيْم بضمِّ الهاءِ كأَحْمر وحُمْر، وحَمْراء وحُمْر، فقُلِبت الضمةُ كسرةً لتصِحَّ الياءُ، وذلك نحو: بِيْض في أبيض[٣]. وأُنْشد لذي الرمة[٤]:

٤٢١٦ـ فأصبَحْتُ كالهَيْماءِ لا الماءُ مُبْرِدٌ
صَداها ولا يَقْضي عليها هُيامُها

الثاني: أنه جمع هائِم وهائِمة من الهُيام أيضاً، إلاَّ أنَّ جَمْعَ فاعِل

---

(١) رواه مسلم بلفظ «أيام التشريق». انظر: ١٣ كتاب الصيام برقم ١١٤١، ٢/ ٨٠٠.
(٢) البيت للنابغة. وهو في ديوانه ١١، والسفود: حديدة ذات شُعَب يُشوى به اللحم. والمفتأدُ: المُشتوىٰ.
(٣) انظر: الممتع ٤٥٨.
(٤) ديوانه ١٠٠٠ وضبطها بضم الهاء، والكشاف ٤/ ٥٦، والصدى: العطش.

وفاعِلة على فُعْل قليلٌ نادرٌ نحو: بازِل وبُزْل وعائِذ وعُوْذ ومنه: العُوْذُ المَطافيل(١). وقيل: هو من الهُيام وهو الذَّهابُ؛ لأنَّ الجملَ إذا أصابه ذلك هامَ على وَجْهه. الثالث: أنه جمع هَيام بفتح الهاء وهو الرَّمْلُ غيرُ المتماسكِ الذي لا يُرْوَىٰ من الماء أصلاً، فيكونُ مثلَ سَحاب وسُحُب بضمتين، ثم خُفِّف بإسكان عينه ثم كُسِرَتْ فاؤه لتصِحَّ الياء، كما فُعِلَ بالذي قبله. الرابع: أنَّه جمعُ «هُيام» بضم الهاء وهو الرَّمْل غيرُ المتماسكِ أيضاً لغةً في «الهَيام» بالفتح، حكاها ثعلب، إلَّا أن المشهورَ الفتحُ ثم جُمع على فُعْل نحو: قُراد وقُرْد(٢)، ثم خُفِّفَ وكُسِرَتْ فاؤُه لتصِحَّ الياء والمعنى: أنَّه يُصيبهم من الجوع ما يُلجئُهم إلى أَكْلِ الزَّقُّوم، ومن العطشِ ما يَضْطرُّهم إلى شُرْب الحميم مثلَ شُرْبِ الهِيْم. وقال الزمخشري(٣): «فإن قلتَ: كيف صَحَّ عَطْفُ الشاربين على الشاربين، وهما لذواتٍ واحدةٍ، وصفتان متفقتان، فكان عطفاً للشيء على نفسِه؟ قلت: لَيْستا بمتفقتَيْن من حيث إنَّ كونَهم شاربين ـ على ما هو عليه مِنْ تناهي الحرارة وقَطْع الأمعاء ـ أمرٌ عجيبٌ، وشُرْبُهم له على ذلك كما تَشْرَب الهِيم أمرٌ عجيب أيضاً، فكانتا صفتَيْن مختلفتَيْن» انتهى يعني قولَه: «فشاربون عليه من الحميم، فشاربون» وهو سؤالٌ حسنٌ، وجوابُه مثلُه.

وأجاب بعضُهم عنه بجواب آخر: وهو أنَّ قولَه: «فشاربون شُرْبَ الهيم» تفسيرٌ للشُرْب قبلَه، ألا ترىٰ أنَّ ما قبلَه يَصْلُح أن يكونَ مثلَ شُرْبِ الهيمِ ومثلَ شُرْبِ غيرِها ففَسَّره بأنه مثلُ شُرْبِ هؤلاء البهائم أو الرِّمالِ.

---

(١) العوذ المطافيل: النوق القريبات العهد بالنتاج فتسير مع أولادها.

(٢) القراد: دويبة تَعَضُّ الإبل.

(٣) الكشاف ٤/٥٦.

وفي ذلك فائدتان، إحداهما: التنبيهُ على كثرةِ شُرْبهم منه والثاني: عَدَمُ جَدْوَىٰ الشُّرْب، وأن المشروبَ لا يَنْجَعُ فيهم كما لا يَنْجَعُ في الهِيْم على التفسيرَين.

وقال الشيخ[1]: «والفاءُ تقتضي التعقيبَ في الشُّرْبَيْنِ، وأنهم أولاً لمَّا عَطِشوا شَرِبوا من الحميم، ظَنّاً منهم أنه يُسَكِّنُ عَطَشَهُم، فازداد[2] العطشُ بحرارةِ الحميمِ، فشربوا بعده شُرْباً لا يقع بعدَه رِيٌّ أبداً. وهو مِثْلُ شُرْبِ الهيم فهما شُربان مِنَ الحَميم لا شُرْبٌ واحدٌ، اختلفَتْ صفتاه فَعَطف. والمشروبُ مِنْه في «فشاربون شُرْبَ الهِيْم» محذوفٌ لفَهْمِ المعنى تقديرُه: فشاربون منه» انتهى. والظاهرُ أنه شُرْبٌ واحدٌ بل الذي نعتقدُ هذا فقط، وكيف يُناسِبُ أَنْ تكونَ زيادتُهم العطشَ بشُرْبِه مقتضيةً لشُرْبِهم منه ثانياً؟

آ. (٥٦) وقرأ العامَّةُ «نُزُلُهم» بضمتين. ورُوي عن أبي عمروٍ[3] من طُرُق، وعن نافعٍ وابنِ محيصنٍ بضمةٍ وسكونٍ، وهو تخفيفٌ. وقد تقدَّم[4] أن النُّزُلَ ما يُعَدُّ للضيفِ. وقيل: هو أولُ ما يأكلُه فسُمِّي به هذا تهكُّماً بمَنْ أُعِدَّ له، وهو في المعنى كقولِ أبي السعر الضَّبِّي[5]:

٤٢١٧ـ وكُنَّا إذا الجبَّارُ أَنْزَلَ جَيْشَه
جَعَلْنَا القَنا والمُرْهَفاتِ له نُزْلا

---

(١) البحر ٨/ ٢١٠.

(٢) الأصل: «فازدادوا» والتصحيح من (ش) والبحر.

(٣) في رواية هارون واليزيدي. انظر: الشواذ ١٥١، والبحر ٨/ ٢١٠، والسبعة ٦٢٣، والقرطبي ١٧/ ٢١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٤٦.

(٥) تقدم برقم ١٥٢٢.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فلولا تُصَدِّقُون﴾: تحضيضٌ. ومتعلَّقُ التصديقِ محذوفٌ تقديرُه: فلولا تُصَدِّقُون بخَلْقِنا.

آ. (٥٨) وقوله: ﴿أفَرَأَيْتُمْ﴾: هي بمعنىٰ أَخْبِرْني. ومفعولُها الأولُ «ما تُمْنُوْن»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ. وقد تقدَّم تقريرُ هذا(١).

[٨٣٩/أ] آ. (٥٩) و ﴿أأنتم﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنه فاعل/ فعلٍ مقدرٍ أي: أتخلقونه، فلَمَّا حُذِفَ الفعل لدلالةِ(٢) ما بعدَه عليه انفصل الضميرُ، وهذا من بابِ الاشتغال. والثاني: أنَّ «أنتم» مبتدأٌ، والجملةُ بعده خبرُه. والأولُ أرجحُ لأجلِ أداةِ الاستفهام.

وقوله: «أم» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها منقطعةٌ؛ لأن بعدها جملةً، وهي إنما تَعْطِفُ المفرداتِ. والثاني: أنها متصلةٌ. وأجابوا عن وقوعِ الجملةِ بعدها: بأنَّ مجيءَ الخبرِ بعد «نحن» أُتي به على سبيلِ التوكيدِ إذ لو قال: «أم نحنُ» لاكتُفِيَ به دونَ الخبرِ. ونظيرُ(٣) ذلك جوابُ مَنْ قال: [مَنْ](٤) في الدار؟ زيدٌ في الدار، أو زيدٌ فيها، ولو اقْتُصِر على «زيد» لكان كافياً. قلت: ويؤيِّد كونَها متصلة أنَّ الكلامَ يَقْتَضي تأويلَه: أيُّ الأمرَيْن واقعٌ؟ وإذا صَلَحَ ذلك كانت متصلةً إذ الجملةُ بتأويلِ المفردِ.

ومفعولُ «الخالقون» محذوفٌ لفَهْم المعنى أي: الخالِقوه.

وقرأ العامَّةُ «تُمْنُوْن»(٥) بضمِّ التاء مِنْ أَمْنَىٰ يُمْني. وابن عباس

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.
(٢) قوله «لدلالة» غير واضح في الأصل.
(٣) انظر: البحر ٨/ ٢١١.
(٤) زيادة يقتضيها السياق من البحر.
(٥) عاد إلى الآية ٥٨.

وأبو السَّمَّال[1] بفتحِها مِنْ مَنَىٰ يَمْنِي. وقال الزمخشري[2]: يقال: «أَمْنَىٰ النُّطْفَةَ ومَناها. قال اللَّهُ تعالى: «مِنْ نُطْفَةٍ إذا تُمْنَىٰ»[3] انتهى. فظاهرُ هذا أنه استشهادٌ للثلاثي، وليس فيه دليلٌ له؛ إذ يُقال من الرباعي أيضاً «تُمْنَىٰ»[4] كقولك: «أنت تُكْرَم» وهو مِنْ أَكْرَم.

آ. (٦٠) وقرأ[5] ابن كثير «قَدَرْنا» بتخفيفِ الدال. والباقون بالتشديد هنا، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ في التقدير الذي هو القضاءُ.

آ. (٦١) **قوله: ﴿على أَنْ نُبَدِّلَ﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «مَسْبوقين» وهو الظاهرُ، ولم يَسْبِقْنا أحدٌ على تبديلِنا أمثالَكم أي: يُعْجِزْنا يُقال: سبقَه على كذا أي: أَعْجَزه عنه وغَلَبه عليه. والثاني: أنه متعلِّقٌ بقوله: «قَدَّرْنا» أي: قَدَّرْنا بينكم على أَنْ نُبَدِّلَ أي: نُمَوِّت طائفةً ونَخْلُقَها طائفةً أخرى، قال معناه الطبري[6]. فعلى هذا يكون قولُه: «وما نحن بمَسبوقين» معترضاً، وهو اعتراضٌ حسنٌ.

ويجوز في «أمثالَكم» وجهان، أحدهما: أنه جمعُ «مِثْل» بكسر الميم وسكون الثاء، أي: نحن قادرون على أن نُعْدِمَكم ونَخْلُقَ قوماً

---

(١) البحر ٨/٢١١، والقرطبي ١٧/٢١٦.

(٢) الكشاف ٤/٥٦.

(٣) الآية ٤٦ من النجم.

(٤) لأن الأصل تُؤَمْنَىٰ حذفت همزة أفعل قياساً على حذفها من المضارع المتكلم طرداً للباب.

(٥) السبعة ٦٢٣، والنشر ٢/٣٨٣، والبحر ٨/٢١١، والتيسير ٢٠٧، والحجة ٦٩٦، والقرطبي ١٧/٢١٦.

(٦) تفسير الطبري ٢٧/١٩٧.

آخرين أمثالَكم، ويؤيِّده: «إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم أيها الناسُ ويَأْتِ بآخرين»[1]. والثاني: أنه جمع «مَثَل» بفتحتين، وهو الصفةُ أي: نُغَيِّرُ صفاتِكم التي أنتم عليها خَلْقاً وخُلُقاً، ونُنْشِئُكم في صفاتٍ غيرِها.

آ. (٦٢) وتقدَّم قراءتا «النشأة» في العنكبوت[2].

آ. (٦٣) **قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُم﴾**: وما بعده قد تَقَدَّم نظيرُه[3]. وأُتي هنا بجواب «لو» مقروناً باللام وهو الأكثرُ؛ لأنه مُثْبَتٌ وحُذف في قولِه: «جَعَلْناه أُجاجاً» لأنَّ المِنَّةَ بالمأكولِ أعظمُ منها بالمشروب.

وقرأ[4] طلحة «تَذْكُرُون» بسكون الذال وضمِّ الكاف.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿فظَلْتُمْ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ أعني فتحَ الظاء مع لامٍ واحدة. وقد تقدَّم الكلامُ عليها مستوفى في طه[5]. وأبو حيوة[6] وأبو بكرٍ في روايةٍ بكسرِ الظاء. وعبد الله والجحدريُّ «فظَلِلْتُمْ» على الأصل بلامَيْن، أُولاهما مكسورةٌ. ورُوي عن الجحدري فتحُها، وهي لغةٌ أيضاً.

والعامةُ «تَفَكَّهون» بالهاء، ومعناه: تَنْدَمون، وحقيقتُه: تُلْقُون الفُكاهةَ عن أَنْفسِكم، ولا تُلْقَى الفُكاهةُ إلاَّ من الخِزْيِ فهو من بابِ:

---

(١) الآية ١٣٣ من النساء.

(٢) راجع إعرابه للآية ٢٠ حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو «النشاءة» والآخرون «النَّشْأَة» السبعة ٤٩٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥١٦، والنشر ٢/ ٢٦٦، والبحر ٨/ ٢١١.

(٥) انظر إعرابه للآية ٩٧.

(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥١٦، والقرطبي ١٧/ ٢١٩، والبحر ٨/ ٢١١.

تَحَرَّج وتَأَثَّم وتَحَوَّب[1]. وقيل: تَفَكَّهون: تَعْجَبون. وقيل: تَلاومون. وقيل: تَتَفَجَّعون، وهذا تفسيرٌ باللازم.

وقرأ[2] أبو حرام العكلي «تَفَكَّنون» بالنون مثل تَتَنَدَّمون. قال ابن خالويه[3]: «تَفَكَّهَ تَعَجَّب، وتَفَكَّن تندَّمَ». وفي الحديث[4]: «مَثَلُ العالِمِ مَثَلُ الحَمَّة يَأْتيها البُعَداء ويترُكها القُرَباء. فبيناهُمْ إذ غار ماؤها فانتفع بها قومٌ وبقي قومٌ يَتَفَكَّنون» أي: يَتَنَدَّمون.

آ. (٦٦) قوله: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾: قرأ[5] أبو بكر «أإنا» بالاستفهام وهو على أصلِه في تحقيقِ الهمزتَيْن وعَدَمِ إدْخال ألفٍ بينهما والباقون بالخبر. وقبلَ هذه الجملةِ قولٌ مقدرٌ على كلتا القراءتين، وذلك في محلِّ نصبٍ على الحالِ تقديرُه: فَظَلْتُم تَفَكَّهون قائلين أو تقولون: إنا لمُغْرَمون أي: لَمُلْزَمون غَرامةَ ما أَنْفَقْنا أو مُهْلَكون لهلاكِ رِزْقِنا، من الغَرام وهو الهلاكُ. قاله الزمخشري[6]. ومن الغَرام بمعنى الهَلاك قولُه[7]:

٤٢١٨ـ إن يُعَـذِّبْ يَكُـنْ غَـراماً وإنْ يُعْـ
ـطِ جَـزيلاً فـإنَّـه لا يُبـالـي

---

(١) الحُوْب: الإثم.

(٢) الشواذ ١٥١، والبحر ٨/ ٢١٢. ولم أقف على أبي حرام العكلي.

(٣) الشواذ ١٥١.

(٤) انظر: غريب الحديث للهروي ٤/ ٤٩٠، والنهاية ٣/ ٤٦٦، ١/ ٤٤٥. والحَمَّة: عين ماء حار يستشفي بها المرضى.

(٥) السبعة ٦٢٤، والنشر ١/ ٣٧٢، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢١٩، والحجة ٦٩٧، والبحر ٨/ ٢١٢.

(٦) الكشاف ٤/ ٥٧.

(٧) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٩.

[٨٣٩/ب] آ. (٦٩ ـ ٧٠) قوله: ﴿لو نَشاءُ جَعَلْنَاه أُجاجاً﴾: / قد تقدَّم عدمُ دخولِ اللامِ في جواب «لو» هذه. وقال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: لِمَ أُدخِلَتِ اللامُ في جواب «لو» في قوله: «لَجَعَلْناه حُطاماً»[٢] ونُزِعَتْ منه ههنا؟ قلت: إنَّ «لو» لمَّا كانَتْ داخلةً على جملتَيْن، مُعَلَّقةٍ ثانيتُهما بالأولى تعليقَ الجزاءِ بالشرط، ولم تكن مُخَلِّصةً للشرط كـ «إنْ» ولا عاملةً مثلَها، وإنما سَرَىٰ فيها معنى الشرطِ اتفاقاً، من حيث إفادتُها في مضمونَيْ جملتَيْها أنَّ الثاني امتنع لامتناع الأولِ، افتقرَتْ في جوابِها إلى ما يَنْصَبُ عَلَماً على هذا التعليقِ، فزِيْدَتْ هذه اللامُ لتكونَ عَلَماً على ذلك، فإذا حُذِفَتْ بعدما صارَتْ عَلَماً مشهوراً مكانُه فلِأَنَّ الشيءَ إذا عُلِمَ وشُهِر مَوْقِعُه وصار مَألوفاً ومَأْنوساً به لم يُبالَ بإسقاطِه عن اللفظِ، استغناءً بمعرفةِ السامع. ألا ترى إلى ما يُحْكىٰ عن رؤبةَ أنه كان يقول: «خير» لمَنْ يقولُ له: كيف أصبحْتَ؟ فَحَذَفَ الجارَّ لِعِلْم كلِّ أحدٍ بمكانِه وتَساوي حالَيْ إثباتِه وحَذْفِه لشُهْرةِ أَمْرِه. وناهِيك بقول أوس[٣]:

٤٢١٩ـ حتى إذا الكَلاَّبُ قال لها
كاليومِ مَطْلوباً ولا طَلَبا

فحذفَ «لم أَرَ» فإذن حَذْفُها اختصارٌ لفظي، وهي ثابتةٌ في المعنى، فاستوى الموضعان بلا فرقٍ بينهما. على أن تَقَدُّمَ ذِكْرِها والمسافةُ قصيرةٌ مُغْنٍ عن ذِكْرِها ثانيةً. ويجوزُ أَنْ يُقال: إنَّ هذه اللاَم مفيدةٌ معنىٰ التوكيدِ لا مَحالةَ، فأُدْخِلَتْ في آيةِ المطعوم دونَ آيةِ المَشْروبِ، للدلالةِ على أنَّ

---

(١) الكشاف ٤/٥٧.
(٢) الآية ٦٥.
(٣) تقدم برقم ٢٥١٣.

أَمْرَ المطعومِ مُقَدَّمٌ على أَمْرِ المشروبِ، وأنَّ الوعيدَ بفَقْدِهِ أشدُّ وأصعبُ من قِبَلِ أنَّ المشروبَ إنما يُحتاجُ إليه تَبَعاً للمطعوم، ألا ترىٰ أنك إنما تَسْقي ضيفَك بعدما تُطْعِمُهُ، ولو عَكَسْتَ قَعَدْتَ تحت قولِ أبي العلاءِ[1]:

٤٢٢٠ـ إذا سُقِيَتْ ضُيوفُ الناس مَحْضاً
سَقَوْا أضيافَهم شَبِماً زُلالا

وسُقِي بعضُ العرب فقال: أنا لا أَشْرَبُ إلاَّ على ثميلة[2]، ولهذا قُدِّمَتْ آيةُ المطعومِ على آيةِ المشروب» انتهى.

قال الشيخ[3]: «وقد طوَّل الزمخشريُّ» فلم يَذْكُرْ هذا الكلامَ الحسنَ، ثم ذَكَر بعض كلامِه، وواخَذَه في قولِه: «إنَّ الثاني امتنع لامتناعِ الأول» وجعلها عبارةَ بعضِ ضعفاءِ المُعْرِبين، ثم ذكر عبارةَ سيبويه[4]، وهي: حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، وذكر أنَّ قولَ مَنْ قال: «امتناع لامتناع» فاسدٌ بقولك: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، يعني أنه لا يَلْزَمُ مِن امتناع الإِنسانية امتناعُ الحيوانية. ومِثْلُ هذه الإِيراداتِ سهلةٌ وإذا تَبعَ الرجلُ[5] الناسَ في عبارتهم لا[6] عليه. على أنها عبارةُ المتقدِّمين من النحاة، نَصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ.

وقوله: «مِنْ المُزْنِ» المُزْنُ: السحاب وهو اسم جنس واحدُه مُزْنة. قال الشاعر[7]:

---

(١) سقط الزند ١/ ٨٤.
(٢) الثميلة: البقية من الطعام والشراب تبقى في البطن.
(٣) البحر ٨/ ٢١٢.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٧.
(٥) أي الزمخشري.
(٦) الأصحُّ: «فلا عليه».
(٧) تقدم برقم ٢٨٣.

٤٢٢١ـ فـــلا مُـــزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا
ولا أرضَ أَبْقَـــــلَ إبْقـــــالَهـــــا

وقال الآخر(١):

٤٢٢٢ـ ونحـن كمـاءِ المُـزْنِ مـا فـي نِصابِنـا
كَهـــامٌ ولا فينـــا يُعَـــدُّ بخيـــلُ

آ. (٧١) قوله: ﴿تُورُوْن﴾: مِنْ أَوْرَيْتُ الزَّنْدَ أي: قَدَحْتَه فاستخرجتَ نارَه، ووَرِي الزَّنْدُ يَرِي أي: خَرَجَتْ نارُه. وأصلُ تُورُوْن تُوْرِيُون(٢).

آ. (٧٣) قوله: ﴿للمُقْوِين﴾: يُقال: أَقْوَىٰ الرجلُ: إذا حلَّ في الأرض القِواءِ، وهي القَفْرُ، كأَصْحَرَ: دَخَلَ في الصحراء. وأَقْوَتِ الدار: خَلَتْ، مِنْ ذلك لأنها تصير قَفْراً. قال النابغة(٣):

٤٢٢٣ـ يـــا دارَمَيَّـــةَ بـــالعَلْيـــاءِ فـــالسَّنَـــدِ
أَقْـــوَتْ وطـــال عليهـــا ســـالـــفُ الأَبَـــدِ

آ. (٧٥) قوله: ﴿فلا أُقْسِمُ﴾: قرأه العامَّةُ «فلا»، لامَ ألفٍ، وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها حرفُ نفيٍ، وأنَّ المنفيَّ بها محذوفٌ، وهو كلامُ الكافرِ الجاحدِ تقديرُه: فلا حُجَّةَ لِما يقولُ الكافرُ، ثم ابتدأ قَسَماً بما ذَكَر، وإليه ذهب جماعةٌ من المفسِّرين والنَّحْويين. وضُعِّفَ هذا: بأنَّ

---

(١) البيت للسموءل وهو في الحماسة ١/ ٨١. والكهام: البطيء الثقيل الكليل.
(٢) أصله تُؤَوْرِيُوْن حذفت الهمزة، ثم أعلَّ بحذف الياء ووزنه تُفْعون. انظر: معجم المفردات الإعلال والإبدال ٤٨٦.
(٣) تقدم برقم ١٢١٩.

فيه حَذْفَ اسمِ «لا» وخبرِها. قال الشيخ[1]: «ولا يجوز» ولا ينبغي[2]؛ فإن القائلَ بذلك مثلُ سعيدِ بنِ جُبير تلميذِ حَبْر القرآنِ وبحرِه عبدِ اللَّهِ ابن عباس رضي الله عنهما، ويَبْعُدُ أَنْ يقولَه سعيدٌ إلاَّ بتوقيف.

الثاني: أنها زائدةٌ للتوكيدِ، مِثْلُها في قولِه تعالى: «لئلا يَعْلَمَ»[3] والتقدير: فأُقْسِمُ، وليَعْلَمَ، وكقولِه[4]:

٤٢٢٤ـ . . . .
فـلا وأَبـي أعـدائِهـا لاأَخُـوْنُهـا

الثالث: أنَّها لامُ الابتداءِ. والأصلُ: فَلأُقْسِمُ فأُشْبِعَتْ الفتحةُ فتولَّد منها ألفٌ، كقولِه[5]:

٤٢٢٥ـ أَعـوذُ بـاللَّـهِ مـن العَقْـرابِ

قاله الشيخُ[6]، واستشهدَ بقراءةِ هشام «أَفْئِيْدَة»[7]. قلت: وهذا ضعيفٌ جداً، واستند أيضاً لقراءةِ[8] الحسن وعيسى/ «فَلأُقْسِمُ» بلامٍ [٨٤٠/أ] واحدةٍ. قلت: وفي هذه القراءةِ تخريجان أحدُهما: أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ،

---

(١) البحر ٨/ ٢١٣.
(٢) أي لا ينبغي الأخذ بهذا التضعيف.
(٣) الآية ٢٩ من الحديد.
(٤) لم أهتد إلى تمامه وقائله وهو في المحرر ١٥/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢١٣.
(٥) تقدم برقم ١٤٦٢.
(٦) البحر ٨/ ٢١٣.
(٧) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر ٧/ ١١٢.
(٨) المحتسب ٢/ ٣٠٩، والبحر ٨/ ٢١٣، والقرطبي ١٧/ ١٢٣.

وبعدَها مبتدأٌ محذوفٌ، والفعلُ خبرُه، فلمَّا حُذِفَ المبتدأُ اتصلَتْ اللامُ بخبرِه وتقديرُه: فلأنا أُقْسِمُ نحو: لَزيدٌ منطلقٌ، قاله الزمخشري[1] وابن جني[2]. والثاني: أنها لامُ القسمِ دخَلَتْ على الفعل الحالي. ويجوزُ أَنْ يكونَ القسم جواباً للقسمِ كقوله: «ولَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنا»[3] فنفسُ «لَيَحْلِفُنَّ» قسمٌ جوابُه «إنْ أَرَدْنا» وهو جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، كذلك هذا، وهو قولُ الكوفيين: يُجيزون أَنْ يُقْسَم على فعلِ الحالِ. والبصريُّون يَأْبَوْنه ويُخَرِّجون ما يُوهِم ذلك على إضمار مبتدأ فيعود القسم على جملةٍ اسمية. ومنع الزمخشري[4] أن تكونَ لامَ القسمِ قال: «لأمرَيْن، أحدهما: أنَّ حَقَّها أَنْ تُقْرَنَ بالنونِ المؤكدةِ، والإِخلالُ بها ضعيفٌ قبيحٌ. والثاني: أنَّ لأفعلَنَّ في جوابِ القسم للاستقبالِ، وفعلُ القسمِ يجب أَنْ يكونَ للحال» وهذا كما تقدَّم أنه يرى مذهبَ البَصْريين، ومعنى قولِه: «وفعلُ القَسَمِ يجبُ أنْ يكونَ للحال» يعني أنَّ فِعْلَ القسمِ إنشاءٌ والإِنشاءُ حالٌ. وأمَّا قولُه: «أَنْ يُقْرن بها النونُ» هذا مذهبُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فيجيزون التعاقبَ بين اللامِ والنونِ نحو: واللَّهِ لأَضْرِبُ زيداً كقولِه[5]:

٤٢٢٦ـ لَئِن تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكم
لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسعُ

واللَّهِ اضربَنَّ زيداً كقولِه[6]:

---

(١) الكشاف ٤/٥٨.
(٢) المحتسب ٢/٣٠٩.
(٣) الآية ١٠٧ من التوبة.
(٤) الكشاف ٤/٥٨.
(٥) تقدم برقم ٦٦٣.
(٦) تمامه:

=

٤٢٢٧ـ وقتيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ ....

....

وقد تقدَّم قريبٌ من هذه الآية في قوله تعالى: «فلا وربِّك لا يُؤْمنون حتى يُحَكِّموك»[(١)] ولكن هناك ما لا يُمْكن القولُ به هنا كما أنَّ هنا ما لا يمكن القولُ به هناك، وسيأتي قريبٌ منه في القيامةِ في قراءةِ ابن كثير «لأُقْسِمُ بيوم القيامة»[(٢)].

وقرأ العامَّة «بمواقِع» جمعاً، والأخَوان[(٣)] «بموقع» مفرداً بمعنى الجمع لأنَّه مصدرٌ فوُحِّدَ. ومواقعُها: مَساقِطُها ومَغارِبُها. وقيل: سُقوطُها يوم تَنْكَدِرُ. وقيل: النجومُ للقرآن، ويؤيِّدُه «وإنَّه لَقَسَمٌ»، و«إنَّه لقرآنٌ كريم» والمُقْسَمُ عليه قولُه: «إنه لقرآنٌ كريمٌ» وعلى هذا فيكونُ في الكلام اعتراضان، أحدُهما: الاعتراضُ بقوله: «وإنه لَقَسَمٌ» بين القسمِ والمُقْسَم عليه، والثاني: الاعتراضُ بقولِه: «لو تعلمون» بين الصفةِ والموصوفِ. وأبى ابنُ عطية[(٤)] أَنْ يُجْعَلَ قولُه: «وإنَّه لَقَسَمٌ» اعتراضاً فقال: «وإنه لَقَسَمٌ» تأكيدٌ للأمرِ وتنبيهُ المُقْسَم به، وليس هذا باعتراضٍ بين الكلامَيْن،

= .... فإنه فَرْغٌ وإنَّ أخاكُمُ لم يُثْأَرِ

وهو لعامر بن الطفيل في المفضليات ٣٦٤، والأصمعيات ٢٥٢، والخزانة ٤/ ٢١٦، وشرح الشافية الكافية ٨٣٨. وقتيل مرة: أخوه. فرغ: هدر وباطل.

(١) الآية ٦٥ من النساء.

(٢) الآية ١ من القيامة. وانظر: السبعة ٦٦١.

(٣) السبعة ٦٢٤، والبحر ٨/ ٢١٣، والنشر ٢/ ٣٨٣، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢٢٤، والحجة ٦٩٧.

(٤) المحرر ١٥/ ٣٨٥.

بل هذا معنى قُصِدَ التَّهَمُّمُ به، وإنما الاعتراضُ قولُه: «لو تعلمون».
قلت: وكونُه تأكيداً ومُنَبِّهاً على تعظيمِ المُقْسَمِ به لا يُنافي الاعتراضَ بل هذا معنى الاعتراضِ وفائدتُه.

آ. (٧٩) قوله: ﴿لا يمَسُّه﴾: في «لا» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافيةٌ فالضمةُ في «لا يَمَسُّه» ضمةُ إعرابٍ، وعلى هذا القولِ ففي الجملةِ وجهان، أحدهما: أنَّ محلَّها الجرُّ صفةً لـ «كتاب» والمرادُ بـ «كتاب»: إمَّا اللوحُ المحفوظُ، والمُطهَّرون حينئذٍ الملائكةُ أو المرادُ به المصاحف، والمرادُ بالمُطهَّرين المكلَّفون كلُّهم. والثاني: أن محلَّها الرفعُ صفةً لقرآن، والمرادُ بالمطهَّرين الملائكةُ فقط أي: لا يَطَّلع عليه أو لا يَمَسُّ لَوْحَه. لا بُدَّ من أحد هَذَيْن التجوُّزَيْن؛ لأن نسبةَ المسِّ إلى المعاني حقيقةً متعذِّرٌ. ويؤيِّد كونَ هذه نفياً قراءةُ عبد الله[1] «ما يَمَسُّه» بـ «ما» النافيةِ.

والثاني من الوجهين الأوَّلَيْن: أنها ناهيةٌ، والفعلُ بعدها مجزومٌ؛ لأنه لو فُكَّ عن الإدغامِ لظهر ذلك فيه كقولِه: «لم يَمْسَسْهم سوءٌ»[2] ولكنه أُدْغم، ولَمَّا أُدْغِم حُرِّك آخرُه بالضمِّ لأجلِ هاء ضميرِ المذكرِ الغائبِ، ولم يَحْفَظْ سيبويه[3] في نحوِ هذا إلاَّ الضمَّ. وفي الحديث[4]: «إنَّا

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٥/ ٣٨٨.

(٢) الآية ١٧٤ من آل عمران.

(٣) مذهب سيبويه أنه يحرك بحركة أقرب حرف إليه. قال: «ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرِّك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِل حركته كحركة أقرب المتحركات منه وذلك قولك لم يَرُدُّ، ولم يرتَدَّ، ولم يَفِرِّ» الكتاب ١/ ٣٤٠.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٤/٣٨، (٢٨ كتاب جزاء الصيد، ٦ باب إذا أهدي للمحرم). وروايته بفتح الدال.

لم نَرُدُّه عليك إلاَّ أنا حُرُمٌ» وإن كان القياسُ يقْتضي جوازَ فَتْحِه تخفيفاً، وبهذا الذي ذكرْتُه يظهر فسادُ رَدِّ / مَنْ رَدَّ: بأنَّ هذا لو كان نَهْياً لكان [٨٤٠/ب] يُقال: «لا يَمَسَّه» بالفتح؛ لأنه خَفي عليه جوازُ ضَمِّ ما قبل الهاءِ في هذا النحوِ، لا سيما على رأيِ سيبويه فإنه لا يُجيز غيرَه. وقد ضَعَّفَ ابنُ عطية[1] كونَه نهياً: بأنه إذا كان خبراً فهو في موضعِ الصفةِ، وقولُه بعد ذلك «تنْزيلٌ» صفةٌ فإذا جعلناه[2] نَهْياً كان أجنبياً معترضاً بين الصفاتِ وذلك لا يَحْسُن في رَصْفِ الكلامِ فتدبَّرْه. وفي حرف ابن مسعود «ما يمسُّه» انتهى.

وليس فيما ذكرَه ضَعْفٌ لهذا القول؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ «تنزيل» صفةٌ، بل هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو تنزيلٌ فلا يَلْزَم ما ذَكرَه من الاعتراضِ. ولَئِنْ سَلَّمْنَا أنه صفةٌ فـ «لا يَمَسُّه» صفةٌ أيضاً، فيُعْترض علينا: بأنه طلبٌ. فيُجاب: بأنه على إضمارِ القولِ أي: مقولٌ فيه: لا يمسُّه، كما قالوا ذلك في قوله[3]: «فتنةً لا تصيبَنَّ» على أنَّ «لا تصيبنَّ» نَهْيٌ وهو كقوله[4]:

٤٢٢٨ـ جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّْ

وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنفال[5]، وهذه المسألةُ يتعلَّقُ بها خلافُ

---

(١) المحرر ١٥/٣٨٨.

(٢) الأصل «جعلنا»، والتصحيح من ابن عطية.

(٣) الآية ٢٥ من الأنفال.

(٤) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٥٨٩.

العلماء في مَسِّ المُحْدِث المصحفَ، وهو مبنيٌّ على هذا، وسيأتي تحقيقُه[1] بأشبعَ مِنْ هذا في كتاب «أحكام القرآن» إن شاء الله تعالى إتمامَه.

وقرأ العامَّةُ «المُطَهَّرون» بتخفيف الطاء وتشديد الهاء مفتوحةً اسمَ مفعول، وعن سلمان الفارسي[2] كذلك، إلاَّ أنه بكسرِ الهاء اسمَ فاعلٍ أي: المُطَهِّرون أنفسَهم، فحذف مفعولَه. ونافع وأبو عمروٍ في رواية عنهما وعيسى بسكون الطاء وفتح الهاء خفيفة اسم مَفعول من أطهر[3]. وزيد والحسن وعبد الله بن عون وسلمان أيضاً «المُطَّهِّرُوْن» بتشديدِ[4] الطاءِ والهاءِ المكسورةِ، وأصلُه المتطهِّرون فأُدْغِم. وقد قُرِىءَ بهذا الأصلِ أيضاً.

آ. (٨٠) وقرِىء[5] «تنزيلاً» بالنصب على أنه حال من النكرة[6]. وجاز ذلك لتخصُّصِها بالصفةِ، أو أَنْ يكونَ مصدراً لعاملٍ مقدر أي: نُزِّل تنزيلاً، وغَلَب التنزيلُ على القرآن.

و «من رَبِّ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ به على الأول[7] لا الثاني؛ لأن المؤكِّد لا يعملُ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ له، وأمَّا على قراءةِ «تنزيل» بالرفعِ فيجوز الوجهان[8].

---

(١) انظر أقوال العلماء في المحرر الوجيز ١٥/٣٨٦.
(٢) انظر في قراءاته: الشواذ ١٥١، والبحر ٨/٢١٤.
(٣) «المُطْهَرون».
(٤) الأصل «بشد» والتصحيح من (ش).
(٥) البحر ٨/٢٥١.
(٦) وهي «كتاب».
(٧) أي على وجه الحال.
(٨) أي أن تعلقه بتنزيل أو بصفة منه.

آ. (٨١) قوله: ﴿أفبهذا﴾: متعلِّقٌ بالخبر، وجازَ تقديمُه على المبتدأ؛ لأنَّ عامله يجوزُ فيه ذلك. والأصل: أفأنتم مُدْهِنون بهذا الحديث وهو القرآنُ. ومعنى «مُدْهِنون»: مُتهاوِنون كمن يُدْهِنُ في الأمر أي: يُلَيِّنُ جانبَه ولا يتصلَّب فيه تهاوُناً به يقال: أَدْهَن فلانٌ أي: لايَنَ وهاوَدَ فيما لا يُحْمَلُ عند المُدْهَنِ. قال الشاعر[1]:

٤٢٢٩ـ الحَزْمُ والقُوَّةُ خيرٌ من الْـ
إدْهانِ والفَهَّةِ والهاعِ

وقال الراغب[2]: «والإِدهانُ في الأصل مثلُ التدهين لكن جُعِل عبارةً عن المُداراة والمُلاينة وتَرْكِ الجدِّ، كما جُعِل التقريدُ وهو نَزْعُ القُراد[3]، عبارةً عن ذلك».

آ. (٨٢) قوله: ﴿وتَجْعلون رِزْقَكم﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه على التهكُّم بهم؛ لأنهم وَضَعوا الشيءَ غيرَ موضعِه كقولك: «شتَمني حيث أَحْسَنْتُ إليه» أي: عَكَسَ قضيةَ الإِحسانِ ومنه[4]:

٤٢٣٠ـ كأن شُكْرَ القَوْمِ عند المِنَنِ
كيُّ الصَحيحاتِ وفَقْءُ الأعينِ

أي: شُكْرَ رِزْقِكم تكذيبَكم. الثاني: أنَّ ثَمَّ مضافَيْنِ محذوفَيْنِ،

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت من قصيدته في المفضليات ٢٨٥، وجمهرة أشعار العرب ٦٦٨، والفهة: العِيُّ. والهاع: شدة الحرص.
(٢) المفردات ١٧٣.
(٣) أي: عن البعير.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٢١٥، والمحرر ١٥/٣٨٩.

أي: بَدَل شُكْرِ رِزْقِكم ليَصِحَّ المعنى قاله جمال الدين بن مالك[1]، وقد تقدَّم لك في قولِه: «فكان قابَ قوسَيْن»[2] أكثرُ من هذا. الثالث: أنَّ الرِّزْقَ هو الشُّكْرُ في لغةِ أزدِ شنوءة: ما رَزَقَ فلانٌ فلاناً أي: ما شكره، فعلىٰ هذا لا حَذْفَ البتةَ، ويُؤَيِّدُهُ قراءةُ[3] علي بنِ أبي طالب وتلميذِه عبد الله بن عباس رضي الله عنهم[4] «وتَجْعَلون شُكْرَكم» مكانَ «رِزْقَكم».

وقرأ العامَّةُ «تُكذِّبون» من التكذيب. وعلي[5] رضي الله عنه وعاصمٌ في رواية المفضل عنه «تَكْذِبون» مخففاً من الكَذِب.

آ. (٨٣) قوله: ﴿فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقومَ﴾: ترتيبُ [٨٤١/أ] الآيةِ / الكريمة: فلولا تَرْجِعُونها ـ أي النفسَ ـ إذا بلغت الحلقومَ إنْ كنتم غيرَ مَدِيْنين. و «فلولا» الثانيةُ مكررةٌ للتوكيدِ. قاله الزمخشريُّ[6]. قلت: فيكونُ التقدير: فلولا فلولا تَرْجِعونها، من باب التوكيد اللفظي، وتكون «إذا بَلَغَت» ظرفاً لـ «تَرْجِعونها» مقدَّماً عليه؛ إذ لا مانعَ مِنْه، أي: فلولا تَرْجِعون النفسَ في وقتِ بُلوغها الحلقومَ. وقوله: «وأنتم حينئذٍ تَنْظُرون» جملةٌ حالية مِنْ فاعل بَلَغَتْ، والتنوينُ في «حينئذٍ» عِوَضٌ من الجملة المضافِ إليها «إذا»، أي: إذا بلغَتْ الحلقومَ خلافاً للأخفش حيث زعمَ أن التنوينَ للصَّرْفِ والكسرَ للإعرابِ، وقد مضى تحقيقُه[7].

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧١.
(٢) الآية ٩ من النجم.
(٣) سقطت التاء سهواً من الأصل.
(٤) المحتسب ٢/٣١٠، والقرطبي ١٧/٢٢٨، والبحر ٨/٢١٥.
(٥) السبعة ٦٢٤، والقرطبي ١٧/٢٣٠، والبحر ٨/٢١٥.
(٦) الكشاف ٤/٩٥.
(٧) انظر: الدر المصون ١/٢٤٨.

آ. (٨٤) وقرأ العامَّةُ بفتحِ نونِ «حينئذٍ» لأنَّه منصوبٌ على الظرفِ ناصبُه «تَنْظُرون». وعيسى[١] بكسرها، وهي مُشْكِلَةٌ لا تَبْعُدُ عن الغَلَطِ عليه، وخُرِّجَتْ على الإتباع لحركة الهمزة. ولا غَرْوَ في ذلك فليسَتْ بأبعدَ من قراءةِ «الحمدِ لله»[٢] بكسر الدال لتلازُمِ المتضايفَيْنِ ولكثرةِ دَوْرِهما على الخصوص.

آ. (٨٥) قوله: ﴿ونحنُ أَقْرَبُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: تَنْظُرون في هذه الحالِ التي تَخْفَىٰ عليكم، وأن تكونَ مستأنفةً، فتكونَ اعتراضاً، والاستدراكُ ظاهرٌ. والبَصَرُ: يجوز أَنْ يكونَ من البصيرة، وأَنْ يكونَ من البَصَرِ أي: لا تَنْظُرون أعوانَ مَلَكِ الموتِ.

آ. (٨٦) و ﴿إنْ كُنْتُمْ﴾: شرطٌ جوابُه محذوفٌ عند البَصْريين لدلالةِ «فلولا» عليه أو مقدَّمٌ عند مَنْ يرىٰ ذلك، كما تقدَّمَ تقريرُه. والحُلْقُوْمُ[٣]: مَجْرى الطعامِ. و «مَدِيْنين» أي: مَسُوسين، أو محاسَبين، أو مجازِين. وقد تقدَّم ذلك أولَ الفاتحة[٤] ولله الحمدُ. وهذا ما تلخص في الآية الكريمة محرَّراً. وقال أبو البقاء[٥]: «وتَرْجِعونها جوابُ «لولا» الأولى، وأغنى ذلك عن جوابِ الثانية وقيل عكسُ ذلك. وقيل: لولا الثانيةُ تكريرٌ» انتهىٰ. وتسميةُ مثلِ هذا جواباً ليس بصحيح البتَّة؛ لأنَّ هذه تحضيضيةٌ لا جوابَ لها، إنما الجوابُ للامتناعيةِ لوجودِ نحو: «ولولا فَضْلُ الله»[٦].

(١) البحر ٨/ ٢١٥، والمحرر ١٥/ ٣٩٠.
(٢) الآية ١ من الفاتحة. وانظر في هذه القراءة الدر ١/ ٤١.
(٣) عاد إلى الآية ٨٣.
(٤) انظر: الدر ١/ ٥٣.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٤.
(٦) الآية ٨٣ من النساء.

وقال ابن عطية[1]: «وقولُه: «تَرْجِعونها» سَدَّ مَسَدَّ الأجوبةِ والبياناتِ التي تَقْتَضيها التَّخْضيضاتُ، و «إذا» مِنْ قولِه: «فلولا إذا» و «إنْ» المكررة، وحَمَلَ بعضُ القولِ بعضاً إيجازاً واقتضاباً» انتهى. فجعل «إذا» شرطيةً. وقولُه: «الأجوبة» يعني لـ «إذا» ولـ «إنْ» ولـ «إنْ» في قولِه: «إنْ كنتم غيرَ مَدينين»، «إنْ كنتم صادقين». والبياناتُ يعني الأفعالَ التي حَضَّض عليها، وهي عبارةٌ قَلِقَةٌ، ولذلك فَسَّرْتُها.

قال الشيخ[2]: «وإذا ليسَتْ شرطاً؛ بل ظرفاً[3] يعمل فيها «تَرْجعونها» المحذوفُ بعد «لولا» لدلالةِ «تَرْجِعونها» في التحضيض الثاني عليه، فجاء التحضيضُ الأولُ مقيَّداً بوقتِ بلوغِ الحُلْقومِ. وجاء التحضيضُ الثاني مُعَلَّقاً على انتفاء مَرْبُوْبيَّتهم وهم لا يَقْدرون على رَجْعِها إذ مَرْبُوبيَّتُهم موجودةٌ، فهم مقْهورون لا قُدْرَةَ لهم» انتهى. فجعل «تَرْجِعونها» المذكورَ لـ «لولا» الثانية، وهو دالٌّ على محذوفٍ بعد الأولى، وهو أحدُ الأقوالِ التي نَقَلها أبو البقاء[4] فيما تقدم.

آ. (٨٧) **قوله: ﴿إنْ كنتم صادقين﴾**: شرطٌ آخرُ، وليس هذا من اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ نحو: «إنْ ركبتِ إنْ لَبِسْتِ فأنتِ طالق» حتى يجيءَ فيه ما قَدَّمْتُه في هذه المسألةِ؛ لأنَّ المرادَ هنا: إنْ وُجِد الشرطان كيف كانا فهلا رَجَعْتُمْ بنفس الميتِ.

قوله: «فأمَّا إنْ كان» قد تقدَّم[5] الكلامُ في «أمَّا» في أولِ هذا

---

(١) المحرر ١٥/٣٩١.

(٢) البحر ٨/٢١٥.

(٣) الأَوْلى أن يقول: «بل ظرف» أي: بل هي ظرف كما ورد في «البحر».

(٤) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢٢٦.

الموضوعِ مستوفىً ولله الحمدُ. وهنا أمرٌ زائدٌ[١] وهو وقوعُ شرطٍ آخرَ بعدها. واختلف النحاةُ في الجوابِ المذكورِ بعدها: هل هو لـ «أمَّا» أو لـ «إنْ»، وجوابُ الأخرى محذوفٌ لدلالةِ المنطوقِ عليه، أو الجوابُ لهما معاً؟ ثلاثةُ أقوالٍ، الأولُ لسيبويه[٢] والثاني للفارسيِّ في أحدِ قولَيْه، وله قولٌ آخرُ كسيبويهِ، والثالث للأخفش، وهذا كما تقدَّم في الجوابِ بعد الشرطَيْن المتوارِدَيْن. وقال مكي[٣]: «ومعنى «أمَّا» عند أبي إسحاقَ الخروجُ مِنْ شيءٍ إلى شيءٍ، أي: دَعْ ما كُنَّا فيه وخُذْ في غيره». قلت: وعلى هذا فيكونُ الجوابُ لـ «إنْ» فقط لأنَّ «أمَّا» ليسَتْ شرطاً. ورجَّح بعضُهم أنَّ الجوابَ لـ «أمَّا»؛ لأنَّ[٤] «إنْ» كَثُرَ حَذْفُ جوابِها/ منفردةً، [٨٤١/ب] فادِّعاءُ ذلك[٥] مع شرطٍ آخرَ أَوْلَىٰ. والضميرُ في «كان» و «كان» للمتوفَّىٰ لدلالةِ قولِه: «فلولا تَرْجِعُونَها».

آ. (٨٩) والرَّوْحُ: الاستراحةُ، وقد تقدَّم ذلك في يوسف[٦]. وقرأ[٧] ابن عباس وعائشة والحسن وقتادة في جماعةٍ كثيرة بضمِّ الراءِ، وتُرْوَىٰ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. قال الحسن: الرَّوْحُ: الرحمةُ؛ لأنها كالحياة للمرحومِ. وعنه أيضاً: رُوْحُه تَخْرُج في رَيْحان. وقد تقدَّم

---

(١) الأصل «زائدة» وهو سهو.
(٢) الكتاب ١/ ٤٤٢.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٥.
(٤) سقطت اللام من «لأنَّ» في الأصل، والتصويب من (ش).
(٥) أي حذف الجواب.
(٦) انظر: الدر المصون ٦/ ٥٤٩.
(٧) الإتحاف ٢/ ٥١٧، والبحر ٨/ ٢١٥، والنشر ٢/ ٢٨٣، والقرطبي ١٧/ ٢٣٢، والمحتسب ٢/ ٣١٠.

الكلامُ على «رَيْحان»[1] والخلافُ فيه وكيفيةُ تصريفِه في السورةِ قبلها.

و [قوله]: «فرَوْحٌ» مبتدأٌ، خبرُه مقدَّر قبلَه أي: فله رَوْحٌ. ويجوزُ أَنْ يُقَدَّر بعدَه لاعتمادِه على فاءِ الجزاءِ.

آ. (٩١) قوله: ﴿فَسَلامٌ لك﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. و«مِنْ أصحاب». قال الزمخشري[2]: «فسلامٌ لك يا صاحبَ اليمين من إخوانك أصحابِ اليمينِ، أي: يُسَلِّمون عليك». وقال ابن جرير[3]: «معناه فسلامٌ لكَ أنت مِنْ أصحابِ». وهذا يَحْتمل أَنْ يكونَ كقولِ الزمخشريِّ، ويكونَ «أنت» تأكيداً للكافِ في «لك»، ويَحْتمل أَنْ يكونَ أراد أنَّ «أنت» مبتدأٌ و «من أصحابِ» خبرُه، ويؤيِّدُ هذا ما حكاه قومٌ مِنْ أنَّ المعنى: فيُقال لهم: سلامٌ لك إنَّك من أصحاب اليمين. وأولُ هذه الأقوالِ هو الواضحُ البيِّن؛ ولذلك لم يُعرِّجْ أبو القاسمِ على غيرِه.

آ. (٩٤) قوله: ﴿وتَصْلِيَةُ﴾: عطفٌ على «فَنُزُل» أي: فله نُزُلٌ وتَصْلِيَةٌ. وقرأ[4] أبو عمروٍ في روايةِ اللُّؤْلؤي عنه وأحمد بن موسىٰ والمنقري بجرِّ التاءِ عَطْفاً على «مِنْ حميمٍ».

آ. (٩٥) قوله: ﴿حَقَّ اليقين﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه. والثاني: أنه من باب إضافةِ المترادفَيْن على سبيلِ المبالغةِ. وسهَّلَ ذلك تخالُفُ لفظِهما. وإذا كانوا فعلوا ذلك في

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٢ من الرحمن.

(٢) الكشاف ٤/ ٦٠.

(٣) تفسير الطبري ٢٧/ ٢١٣.

(٤) القرطبي ١٧/ ٢٣٤، والبحر ٨/ ٢١٦.

اللفظِ الواحدِ فقالوا: صوابُ الصوابِ، ونفس النفس، مبالغةً فَلأَنْ يَفْعلوه عند اختلافِ اللفظِ أَوْلَىٰ.

آ. (٩٦) **قوله: ﴿باسم ربِّك﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: فسَبِّحْ مُلْتَبِساً باسمِ ربك على سبيلِ التبرُّكِ كقوله: «ونحن نُسَبِّحُ بحمدِك»[١]، وأَنْ تكونَ للتعديةِ، على أنَّ «سَبِّح» يتعدَّىٰ بنفسه تارةً كقوله: «سَبِّحِ اسمَ ربِّك»[٢] وبحرفِ الجرِّ تارةً كهذه الآيةِ، وادعاءُ زيادتها خلافُ الأصلِ.

و «العظيم» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للاسم، وأَنْ يكونَ لربك؛ لأنَّ كلاً منهما مجرورٌ. وقد وُصِفَ كلٌّ منهما في قوله: «تباركَ اسم ربِّك ذو الجَلال»[٣] و «ذي الجلال». ولتغايُرِ المتضايفَيْن في الإعراب ظهر الفرقُ في الوصف.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الواقعة]

---

(١) الآية ٣٠ من البقرة.

(٢) الآية ١ من الأعلى.

(٣) الآية ٧٨ من الرحمن. وقراءة «ذو» لابن عامر. انظر: السبعة ٦٢١.

سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿لله﴾**: يجوزُ في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ كهي في «نَصَحْتُ لزيدٍ» و «شكرْتُ له» إذ يقال: سَبَّحْت الله تعالى. قال تعالى: «ويُسَبِّحونه وله يَسْجدون»[1]. والثاني: أَنْ تكونَ للتعليلِ، أي: أَحْدَثَ التسبيحَ لأجلِ الله تعالى.

آ. (٢) **قوله: ﴿لهُ مُلْكُ﴾**: جملةٌ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ.

قوله: «يُحْيي ويُميت» يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها لا مَحَلَّ لها كالتي قبلها. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو له مُلك. والثالث: أنها حالٌ من الضمير في «له» فالعامل فيها الاستقرارُ، ولم يُذْكَرْ مفعولا الإحياءِ والإماتةِ؛ إذ الغَرَضُ ذِكْرُ الفعلَيْنِ فقط.

آ. (٣) **قوله: ﴿هو الأولُ والآخِر﴾**: قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما معنى الواوِ؟ قلت: الواوُ الأولى معناها الدلالةُ على أنه الجامعُ بين الصفتَيْن الأوَّليَّةِ والآخِريَّةِ، والثالثةُ على أنه الجامعُ بين

---

(١) الآية ٢٠٦ من الأعراف.

(٢) الكشاف ٤/ ٦١.

الظهورِ والخَفاءِ، وأمَّا الوُسْطى فعلى أنه الجامعُ بين مجموعِ الصفتَيْن الأُوْلَيَيْن ومجموعِ الصفتَيْن الأُخْرَيين»[1].

آ. (٥) قوله: ﴿تُرْجَعُ الأمورُ﴾: قد تقدَّم في البقرة[2] أن الأخَوَين وابنَ عامر يقرؤون بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول في جميع القرآن. وقال الشيخ[3] هنا: «وقرأ الجمهور «تُرْجَعُ» مبنياً للمفعول. والحسن وابن أبي إسحاق والأعرج مبنياً للفاعل» وهذا عجيبٌ منه، وقد وقع له مِثْلُ ذلك كما نَبَّهْتُ عليه. / [٨٤٢/أ]

وقوله: «يَعْلَمُ ما يَلِجُ» قد تقدَّم مثلُه في سورة سبأ[4].

آ. (٨) قوله: ﴿ومالكم لا تؤمنون﴾: مبتدأ وخبرٌ، وحالٌ، أي: أيُّ شيءٍ استقر لكم غيرَ مؤمنين؟

وقوله: «والرسولُ يَدْعوكم» جملةٌ حاليةٌ من «يُؤمِنون». قال الزمخشري[5]: «فهما حالان متداخلان[6] و«لِتُؤْمنوا» متعلِّقٌ بـ «يَدْعو»، أي: يدعوكم للإيمان كقولك: دَعَوْتُه لكذا. ويجوزُ أَنْ تكونَ اللامُ للعلةِ، أي: يدعوكم إلى الجنةِ وغفرانِ اللهِ لأجلِ الإيمانِ. وفيه بُعْدٌ.

قوله: «وقد أَخَذَ» حالٌ أيضاً. وقرأ العامَّةُ «أَخَذَ» مبنياً للفاعلِ،

---

(١) قال: «فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية».

(٢) في الآية ٢١٠. وانظر: الدر المصون ٢/ ٣٦٥.

(٣) البحر ٨/ ٢١٧.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢ من سبأ.

(٥) الكشاف ٤/ ٦٢.

(٦) الكشاف: «متداخلتان» وهو أفصح.

وهو اللهُ تعالى لتقدُّم ذِكْرِه. وأبو عمرو[1] «أُخِذ» مبنياً للمفعول، حُذِفَ الفاعلُ للعِلْم به. و «ميثاقَكم» منصوبٌ في قراءة العامةِ، مرفوعٌ في قراءة أبي عمرٍو. و «إنْ كنتم» جوابُه محذوفٌ تقديرُه: فما يَمْنَعُكم من الإيمانِ. وقيل: تقديرُه: إنْ كنتم مؤمنين لموجِبٍ ما، فهذا هو الموجِبُ. وقدَّره ابنُ عطية[2]: «إنْ كنتم مؤمنين فأنتم في رتبةٍ شريفةٍ». وقد تقدَّمَتْ قراءتا «يُنَزِّل» تخفيفاً وتشديداً في البقرة[3]. وزيد بن علي[4] «أَنْزَلَ» ماضياً.

آ. (١٠) قوله: ﴿أَنْ لا تُنْفِقُوا﴾ كقوله «وما لنا أَنْ لا نقاتِلَ»[5] فالأصلُ: في أن لا تُنْفِقُوا، فلمَّا حُذِف حرفُ الجرِّ جَرىٰ الخلافُ المشهورُ. وأبو الحسن[6] يرى زيادتَها كما تقدَّم تقريرُه في البقرة[7].

قوله: «ولله ميراثُ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل الاستقرار ومفعولِه، أي: وأيُّ شيءٍ يمنعُكم من الإنفاقِ في سبيلِ اللهِ والحالُ أنَّ ميراثَ السمواتِ والأرضِ له، فهذه حالٌ منافيةٌ لبُخْلِكم.

قوله: «لا يَسْتَوي مِنكم مَنْ أَنْفق» في فاعل «يَسْتوي» وجهان،

---

(١) السبعة ٦٢٥، والبحر ٨/٢١٨، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/٢٣٨، والحجة ٦٩٧، والنشر ٢/٣٨٤.

(٢) المحرر ١٥/٤٠٣.

(٣) انظر: الدر ١/٥١١.

(٤) البحر ٨/٢١٨.

(٥) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٦) معاني القرآن له ١/١٨٠.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٥١٧.

أظهرُهما: أنه مِنْ أَنْفَق، وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حذفِ معطوفٍ يتمُّ به الكلامُ، فقدَّره الزمخشري[1]: «لا يَسْتوي منكم مَنْ أنفقَ قبلَ فتح مكةَ وقوةِ الإسلام ومَنْ أنفق مِنْ بعدِ الفتح، فَحَذَفَ لوضوحِ الدلالة» وقَدَّره أبو البقاء[2] «ومَنْ لم يُنْفِق» قال: «ودلَّ على المحذوفِ قولُه: «مَن أَنْفَقَ من قبلِ الفتح» والأول أحسنُ لأنَّ السِّياقَ إنما جيء بالآية ليُفرِّق بين المُنْفِقِين في زمانَيْن. والثاني: أنَّ فاعلَه ضميرٌ يعود على الإنفاقِ، أي: لا يَسْتوي جنسُ الإنفاقِ إذ منه ما وَقَعَ قبل الفتح، ومنه ما وَقَعَ بعدَه، فهذان النوعان متفاوتان. وعلى هذا فتكون «مَنْ» مبتدأ و «أولئك» مبتدأٌ ثانٍ و «أَعظَمُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ «مَنْ» وهذا ينبغي أن لا يجوزَ البتةَ، وكأنَّ هذا المُعْرِبَ غَفَلَ عن قولِه: «منكم» ولو أعربَ هذا القائلُ «منكم» خبراً مقدماً، و «مَنْ» مبتدأ مؤخراً. والتقدير: مِنْكم مَنْ أنفق من قبلِ الفتحِ، ومنكم مَنْ لم يُنْفِقْ قبلَه ولم يقاتِلْ، وحُذِف هذا لدلالةِ الكلامِ عليه لكان سديداً، ولكنه سها عن لفظةِ «منكم».

قوله: «وكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنىٰ» قراءةُ العامَّةِ بالنصبِ على أنه مفعولٌ مقدمٌ، وهي مرسومةٌ في مصاحفِهم «وكلاً» بألفٍ، وابنُ عامر[3] برفعِه، وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه ارتفعَ على الابتداءِ، والجملة بعدَه خبرٌ، والعائدُ محذوفٌ، أي: وعده اللهُ. ومثلُه[4]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٦٢.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٥.
(٣) السبعة ٦٢٥، والنشر ٢/ ٣٨٤، والقرطبي ١٧/ ٢٤١، والبحر ٨/ ٢١٩، والتيسير ٢٠٨، والحجة ٦٩٨.
(٤) تقدم برقم ١٧٣٩.

٤٢٣١ـ قـد أصبحَـتْ أمُّ الخِيـار تَـدَّعِـي
علـيَّ ذَنْبـاً كلُّـه لـم أَصْنَـعِ

برفع «كلُّه»، أي: لم أَصْنَعْه. والبصريُّون لا يُجيزون هذا إلَّا في شعرٍ كقولِه[1]:

٤٢٣٢ـ وخـالِـدٌ يَحْمَـدُ سـاداتُنـا
بـالحـقِّ لا يُحْمَـدُ بـالبـاطـلِ

وقد نقل ابن مالك[2] الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز ذلك إنْ كان المبتدأ «كلاًّ» أو ما أشبهَها في الافتقار والعمومِ، وهذا لم أَرَه لغيره. وقد تقدَّم نحوٌ مِنْ ذلك في سورة المائدةِ عند قولِه: «أفحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغون»[3] ولم يُرْوَ قولُه: «كلُّه لم أصنَع» إلَّا بالرفعِ مع إمكانِ أَنْ ينصبَه فيقول: «كلَّه لم أصنعِ» مفعولاً مقدَّماً. قال أهل البيان: لأنه قصد عمومَ السلبِ لا سَلْبَ العمومِ، فإن الأولَ أبلغُ، وجعلوا من ذلك قولَه عليه السلام: «كل ذلك لم يكنْ»[4] ولو قال: «لم يكن كلُّ ذلك» لكان سَلْباً للعُموم، والمقصودُ عمومُ السَّلْب.

والثاني: أن يكونَ «كل» خبَر مبتدأ محذوفٍ، و «وَعَدَ اللهُ الحُسنى» صفةٌ لما قبله، والعائدُ محذوف، أي: وأولئك كلٌّ وعدَه اللهُ الحسنىٰ. فإن قيل: الحذفُ موجودٌ أيضاً وقد عُدْتم لِما فَرَرْتُم منه. فالجوابُ: أنَّ

---

(١) تقدم برقم ٦٨٤.
(٢) انظر: شرح التسهيل له ١/ ٣١٢.
(٣) الآية ٥٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/ ٢٩٦.
(٤) رواه البخاري في الفتح: الصلاة ١/ ٥٦٦، ومسلم: المساجد ١/ ٤٠٣، وأبو داود: الصلاة ١/ ٦١٧.

حَذْفَ العائدِ من الصفة كثيرٌ بخلاف حَذْفِه من الخبرِ. ومِنْ حَذْفِه من الصفة قولُه(١):

٤٢٣٣ـ ومــا أَدْري أغَيَّــرهــم تَنــاءٍ
وطــولُ العَهْــدِ أم مــالٌ أصــابــوا

أي أصابوه، ومثله كثيرٌ. وهي في مصاحفِ الشامِ مرسومةٌ «وكلٌ» بدون ألف، فقد وافق كلٌّ مصحفَه. و «الحُسْنى» مفعولٌ ثانٍ، والأولُ محذوفٌ على قراءةِ الرفعِ، وأمَّا النصبُ فالأولُ مقدَّمٌ/ على عامِله. [٨٤٢/ب]

آ. (١١) قوله: ﴿مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ﴾: قد تقدَّم بحمدِ الله هذا وما بعده مستوفىً، واختلافُ القرَّاءِ فيه في سورةِ البقرة(٢). وقال ابن عطية(٣) هنا: «الرفعُ على العطفِ أو القطعِ والاستئنافِ». وقرأ عاصم(٤) «فيضاعِفَه» بالنصب بالفاء على جواب الاستفهام. وفي ذلك قَلَقٌ، قال أبو علي(٥): «لأنَّ السؤالَ لم يقَعْ عن القَرْضِ، وإنما وقع عن فاعلِ القَرْضِ، وإنما تَنْصِبُ الفاءُ فعلاً مردوداً على فعلٍ مُسْتَفْهَمٍ عنه، لكن هذه الفِرْقَةَ حَمَلَتْ ذلك على المعنى، كأنَّ قولَه «مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ» بمنزلةِ قولِه أيقرِضُ اللَّهَ أحدٌ» انتهى. وهذا الذي قالَه أبو علي ممنوعٌ، ألا ترىٰ أنه يُنْصَبُ بعد الفاءِ في جواب الاستفهام بالأسماءِ، وإن لم يتقدَّمْ فعلٌ

---

(١) تقدم برقم ٤٣٦.
(٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.
(٣) المحرر ١٥/٤٠٦.
(٤) السبعة ٦٢٥، والتيسير ٨١، والقرطبي ١٧/٢٤٣، والنشر ٢/٢٢٨، والحجة ٦٩٩، والبحر ٨/٢١٩.
(٥) الحجة (خ) ٤/٣٦٨.

نحو: «أين بيتُك فأزورَك» ومثلُ ذلك: «مَنْ يَدْعوني فأستجيبَ له»[1] و«متى تسير فأرافِقك» و«كيف تكونُ فأَصْحَبَك». فالاستفهام إنما وقع عن ذاتِ الداعي وعن ظرفِ الزمان وعن الحال، لا عن الفعل. وقد حكى ابنُ كيسانَ عن العرب: أين ذَهَبَ زيدٌ فنَتْبَعَه، ومَنْ أبوك فنُكْرِمَه.

آ. (١٢) **قوله: ﴿يومَ ترىٰ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ للاستقرار العاملِ في «لهم أجرٌ»، أي: استقرَّ لهم أجرٌ في ذلك اليوم. الثاني: أنه مضمرٌ، أي: اذكرْ فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه يُؤْجَرون يومَ ترىٰ فهو ظرفٌ على أصلِه. الرابع: أنَّ العاملَ فيه «يَسْعىٰ»، أي: يَسْعى نورُ المؤمنين والمؤمناتِ يومَ تراهم، هذا أصلُه. الخامس: أنَّ العاملَ فيه «فيضاعفَه» قالهما أبو البقاء[2].

قوله: «يَسْعىٰ» حالٌ، لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّة، وهذا إذا لم يَجْعَلْه عامِلاً في «يوم» و«بينَ أيديهم» ظرفٌ للسَّعْي. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «نورُهم».

قوله: «وبأَيْمانهم»، أي: وفي جهةِ أيمانهم. وهذه قراءةُ العامَّةِ أعني بفتح الهمزةِ جمع يَمين. وقيل: الباءُ بمعنى «عن»، أي: عن جميعِ جهاتِهم، وإنما خَصَّ الأَيمانَ لأنها أشرفُ الجهاتِ. وقرأ[3] أبو حيوة وسهلُ بن شعيب بكسرِها. وهذا المصدرُ معطوفٌ على الظرفِ قبلَه.

---

(١) قطعة من حديث رواه البخاري ١٤٠ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ١٩ كتاب التهجد، الفتح ٣/ ٣٦.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٥.

(٣) الشواذ ١٥٢، والمحتسب ٢/ ٣١١، والبحر ٨/ ٢٢١، والقرطبي ١٧/ ٢٤٣.

والباءُ سببيةٌ، أي: يسعى كائناً وكائناً بسبب إيمانهم. وقال أبو البقاء[١] تقديرُه: وبإيمانِهم استحقُّوه، أو بإيمانهم يُقال لهم: بُشْراكم.

قوله: «بُشْراكم» مبتدأٌ، و «اليومَ» ظرفٌ. و «جناتٌ» خبرهُ على حذفِ مضافٍ، أي: دخولُ جناتٍ. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بقولٍ مقدر، وهو العاملُ في الظرفِ كما تقدَّم. وقال مكي[٢]: «وأجاز الفراءُ[٣] نصبَ «جنات» على الحال ويكون «اليومَ» خبرَ «بُشْراكم» قال: وكونُ «جنات» حالاً لا معنى له؛ إذ ليس فيها معنى فِعْل. وأجاز أَنْ يكونَ «بُشْراكم» في موضع نصبٍ على: يُبَشِّرونهم بالبُشرىٰ، وتُنْصَبُ «جنات» بالبُشْرى. وكلُّه بعيدٌ لأنه لا يُفْصَلُ بين الصلةِ والموصولِ باليوم» انتهى. وعجيبٌ من الفراء كيف يَصْدُرُ عنه ما لا يُتَعَقَّل، ولا يجوزُ صناعةً، كيف تكون «جنات» حالاً وماذا صاحبُ الحال؟

آ. (١٣) **وقوله: ﴿يومَ يقولُ﴾**: بدلٌ مِنْ «يومَ ترىٰ» أو معمولٌ لـ «اذْكُر». وقال ابن عطية[٤]: «ويظهرُ لي أنَّ العاملَ فيه «ذلك هو الفوز العظيم» ويجيء معنى الفوز أفخم، كأنه يقول: إن المؤمنين يفوزون بالرحمةِ يومَ يَعْتري المنافقين كذا وكذا؛ لأنَّ ظهورَ المرءِ يومَ خمولِ عَدُوِّه ومُضادِّه أبدعُ وأفخمُ». قال الشيخ[٥]: «وظاهرُ كلامِه وتقديرِه أنَّ «يومَ» معمولٌ للفوز. وهو لا يجوزُ، لأنه مصدرٌ قد وُصِفَ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٥.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٨.
(٣) معاني القرآن ٣/ ١٣٢.
(٤) المحرر ١٥/ ٤٠٦.
(٥) البحر ٨/ ٢٢١.

قبلَ أَخْذِ متعلَّقاته فلا يجوزُ إعمالُه، فلو أُعْمِل وصفُه[1] لجاز، أي: الذي عَظُمَ قَدْرُه يومَ». قلت: وهذا الذي قاله ابنُ عطية صَرَّح به مكي[2] فقال: «ويومَ ظرفٌ العاملُ فيه ذلك الفوزُ، أو هو بدلٌ من «اليوم» الأول».

قوله: «خالدين»[3] نصبٌ على الحالِ العاملُ فيها المضافُ المحذوف إذ التقديرُ: بُشْراكم دخولُكم جناتٍ خالدين فيها، فحذف الفاعلَ وهو ضميرُ المخاطبِ، وأُضيف المصدرُ لمفعولِه فصار: دخولُ جنات، ثم حُذِف المضافُ وقام المضافُ إليه مَقَامَه في الإِعراب، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «بُشْراكم» هو العاملَ فيها؛ لأنه مصدرٌ قد أُخْبر عنه قبل ذِكْرِ متعلَّقاتِه، فيلزَمُ الفصلُ بأجنبي. وظاهرُ كلامِ مكي[4] أنه عاملٌ في الحالِ فإنَّه قال: «خالدين نصبٌ على الحالِ من الكاف والميم» والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها فَلَزِمَ أَنْ يكونَ «بُشْراكم» هو العاملَ، وفيه ما تقدَّمَ من الفصلِ بينَ المصدرِ ومعمولِه.

قوله: «للذين آمنوا» اللامُ للتبليغ. و «انْظُرونا» قراءةُ العامَّةِ «انظرونا» أَمْراً من النظر. وحمزة[5] «أَنْظِرونا» بقطع الهمزة وكَسْر الظاء من الإِنْظار بمعنىٰ الانتظار، أي: انتظرونا لِنَلْحَقَ بكم فنستضيْءَ بنورِكم. والقراءةُ الأولى يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى هذه إذ يقال: نَظَره بمعنى انتظره، وذلك أنه يُسْرَعُ بالخُلَّصِ إلى الجنَّة على نُجُبٍ[6]، فيقول المنافقون:

(١) وهو العظيم.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٥٩.
(٣) عاد إلى الآية ١٢.
(٤) إعراب المشكل ٢/٣٥٨.
(٥) السبعة ٦٢٥، والحجة ٦٩٩، والنشر ٢/٣٨٤، والبحر ٨/٢٢١، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/٢٤٥.
(٦) النجيبة من الإبل: خيارها.

انتظرونا لأنَّا مُشاة لا نَسْتطيع لُحوقَكم. ويجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ النظر وهو الإبصارُ لأنَّهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوهِهم فيضيءُ لهم المكانُ، وهذا أليقُ بقولِه «نَقْتَبِسْ مِنْ نورِكم» قال معناه الزمخشري[1]. إلاَّ أنَّ الشيخ[2] قال: إنَّ النظرَ بمعنىٰ الإبْصار لا يتعدَّى بنفسِه إلاَّ في الشعر، إنما يتعدَّى بـ «إلىٰ»/ [3]. [٨٤٣/أ]

قوله: «وراءَكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ بـ ارْجِعوا على معنى[4]: ارْجِعوا إلى الموقفِ، إلى حيث أُعْطِينا هذا النورَ فالتمِسوه هناك ممَّنْ نقتبس[5]، أو ارْجِعوا إلى الدنيا فالتمِسوا نوراً بتحصيلِ سببِه وهو الإيمانُ، أو فارْجِعوا خائبين وتَنَحَّوْا عنا فالتمسُوا نوراً آخرَ، فلا سبيلَ لكم إلى هذا النورِ. والثاني: أنَّ «وراءكم» اسمٌ للفعلِ فيه ضميرُ فاعلٍ، أي: ارْجِعوا ارْجعوا، قاله أبو البقاء[6]، ومنع أَنْ يكونَ ظَرْفاً لـ ارْجِعوا قال: لقلةِ فائدتِه لأنَّ الرجوعَ لا يكونُ إلاَّ إلى وراء. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ الفائدةَ جليلةٌ كما تقدَّم شَرْحُها.

قوله: «فضُرِب بينَهم بسورٍ» العامَّةُ على بنائِه للمفعول. والقائمُ مَقامَ الفاعلِ يجوزُ أَنْ يكونَ «بسورٍ» وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ الظرفَ. وقال مكي[7]: «الباءُ مزيدةٌ، أي: ضُرِب سورٌ» ثم قال: «والباءُ متعلِّقةٌ

---

(١) الكشاف ٤/٦٣.
(٢) البحر ٨/٢٢١.
(٣) سقطت هذه الورقة من الأصل، وأثبتناها من (ش).
(٤) انظر: الكشاف ٤/٦٣.
(٥) الكشاف: «فمن ثم يقتبس».
(٦) الإملاء ٢/٢٥٥.
(٧) إعراب المشكل ٢/٣٥٩.

بالمصدر، أي: ضرباً بسُور» وهذا متناقضٌ، إلاَّ أَنْ يكونَ قد غُلِط عليه من النُّسَّاخ، والأصل «أو الباءُ متعلقةٌ بالمصدر»، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الظرفُ. وعلى الجملةِ هو ضعيفٌ.

والسُّور: البناءُ المحيطُ. وتقدَّمَ اشتقاقُه أولَ البقرةِ[١].

قوله: «له بابٌ» مبتدأ وخبرٌ في موضع جرٌّ صفةً لـ سُوْر.

قوله: «باطنُه فيه الرحمةُ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ في موضعِ جرٌّ صفةً ثانيةً لـ «سُوْر»، ويجوز أن تكونَ في موضعِ رفعٍ صفةً لـ «بابٌ»، وهو أَوْلَىٰ لقُرْبِه. والضميرُ إنما يعود على الأقْرب إلاَّ بقرينةٍ.

وقرأ[٢] زيد بن علي وعبيد بن عمير «فَضَرَبَ» مبنياً للفاعل وهو اللهُ أو المَلَكَ.

آ. (١٤) قوله: ﴿يُنَادُونهم﴾: يجوزُ أَن يكونَ حالاً من الضميرِ في «بَيْنهم» قاله أبو البقاء[٣]، وهو ضعيفٌ لمجيءِ الحالِ من المضافِ إليه في غيرِ المواضعِ المستثناةِ، وأَنْ تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهرُ.

قوله: «ألم نكُنْ» يجوزُ أَنْ يكونَ تفسيراً للنداءِ، وأَنْ يكونَ منصوباً بقولٍ مقدرٍ.

قوله: «الغَرور» قراءةُ العامَّة بفتح الغَيْن، وهو صفةٌ على فَعول،

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢٠٠.

(٢) البحر ٨/ ٢٢١.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٥٦ ومن المعروف أن أبا البقاء يتوسَّع في الحال من المضاف إليه.

والمرادُ به الشيطانُ. وقرأ[1] سماك بن حرب «الغُرور» بالضم، وهو مصدرٌ، وتقدَّم نظيرُه[2].

آ. (١٥) قوله: ﴿فاليومَ﴾: منصوبٌ بـ«يُؤْخَذُ». ولا يُبالَىٰ بـ«لا» النافيةِ، وهو قولُ الجمهورِ. وقد تقدَّم أولَ هذا الموضوع آخرَ الفاتحةِ أنَّ فيها ثلاثةَ أقوالٍ[3]. وقرأ[4] ابن عامر «تُؤْخَذُ» بالتأنيثِ للفظِ الفِدْية. والباقون بالياء مِنْ تحت؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ وللفَصْلِ.

قوله: «هي مَوْلاكم» يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً، أي: وِلايتكم، أي: ذاتُ وِلايتكم. وأَنْ يكونَ مكاناً، أي: مكانَ ولايتكم، وأَنْ يكونَ بمعنىٰ أَوْلَىٰ بكم، كقولك: هو مَوْلاه. وبئس المصيرُ، أي: هي.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَنْ تَخْشَعَ﴾: فاعلُ «يَأْنِ»، أي: ألم يَقْرُبْ خشوعُ قلوبِهم. واللامُ قال أبو البقاء[5]: «للتبيين» فعلى هذا تتعلَّق بمحذوفٍ، أي: أَعْني الذينَ، ولا حاجةَ إليه. والعامة «أَلَمْ». والحسن[6] وأبو السَّمَّال «أَلَمَّا» وقد عَرَفْتَ الفرقَ بين الحرفين ممَّا تقدَّم. والعامَّةُ أيضاً «يَأْنِ» مضارعَ أَنَىٰ، أي: حان وقَرُبَ مثل: رمىٰ يَرْمي. والحسن[7] «يَئِنْ» مضارع آن بمعنى حانَ أيضاً مثل: باع يبيع.

(١) المحتسب ٢/ ٣١١، والبحر ٨/ ٢٢٢، والقرطبي ١٧/ ٢٤٧.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣٣ من لقمان.
(٣) انظر: الدر ١/ ٧٢.
(٤) السبعة ٦٢٦، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/ ٢٤٧، والحجة ٧٠٠، والبحر ٨/ ٢٢٢، والنشر ٢/ ٣٨٤.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٦.
(٦) المحتسب ٢/ ٣١٢، والبحر ٨/ ٢٢٢، والقرطبي ١٧/ ٢٤٨.
(٧) البحر ٨/ ٢٢٢.

قوله: «وما نَزَل» قرأ نافع وحفص «نَزَل» مخففاً مبنياً للفاعلِ. وباقي السبعةِ[1] كذلك إلاَّ أنه مشدَّدٌ. والجحدري وأبو جعفر والأعمش وأبو عمروٍ في روايةٍ «نُزِّلَ» مشدَّداً مبنياً للمفعولِ. وعبد الله «أَنْزَل» مبنياً للفاعلِ هو الله تعالى. و «ما» في «ما نَزَلَ» مخففاً يتعيَّنُ أَنْ تكونَ اسميةً. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً؛ لئلا يَخْلو الفعلُ من الفاعل، وما عداها يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي. فإنْ قلتَ: وقراءةُ الجحدريِّ ومَنْ معه ينبغي أَنْ تكونَ فيها اسميةً، لئلا يخلوَ الفعلُ مِنْ مرفوعٍ. فالجواب: أنَّ الجارَّ وهو قولُه «من الحق» يقوم مَقامَ الفاعل.

والعامَّةُ على الغيبة في «ولا يَكونوا». جَرْياً على ما تقدَّم. وأبو حيوة[2] وابنُ أبي عبلة بالتاء مِنْ فوقُ على سبيل الالتفات. ثم هذا يُحْتمل أَنْ يكونَ منصوباً عطفاً على «تَخْشَعَ» كما في قراءةِ الغَيْبة وأَنْ يكونَ نهياً، فتكونَ «لا» ناهيةً والفعلُ مجزومٌ بها. ويجوزُ أَنْ يكونَ نهياً في قراءة الغَيْبة أيضاً، ويكونُ ذلك انتقالاً إلى نهيِ أولئك المؤمنين عن كونِهم مُشْبِهين لمَنْ تَقَدَّمهم نحو: لا يَقُمْ زيدٌ.

قوله: «الأَمَدُ» العامَّةُ على تخفيف الدال بمعنى العامَّة كقولك: أَمَدُ فلانٍ، أي: غايتُه. وابن كثير[3] في روايةٍ بتشديدِها وهو الزمنُ الطويلُ.

آ. (١٨) قوله: ﴿المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات﴾: خَفَّفَ الصاد

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٦، والبحر ٨/ ٢٢٣، والتيسير ٢٠٨، والنشر ٢/ ٣٨٤، والحجة ٧٠٠.

(٢) النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٢، والبحر ٨/ ٢٢٣، والقرطبي ١٧/ ٢٤٩.

(٣) البحر ٨/ ٢٢٣.

منها ابنُ كثير[١] وأبو بكر، وثَقَّلها باقي السبعة. فقراءةُ ابنِ كثيرٍ من التصديق، أي: صَدَّقوا رسولَ الله صل الله عليه وسلم فيما جاء به كقولِه تعالى: «والذي جاء بالصِّدْقِ وصَدَّق[٢] به»، وقراءةُ الباقين من الصدقة وهو مناسبٌ لقولِه «وأَقْرَضوا» والأصل: المُتَصَدِّقين والمُتصدِّقات فَأَدْغَمَ، وبها قرأ أُبَيٌّ. وقد يُرَجَّحُ الأولُ. بأنَّ الإقراضَ مُغْنٍ عن ذِكْرِ الصدقة.

قوله «وأَقْرَضوا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على اسم الفاعلِ في «المُصَّدِّقين» لأنَّه لمَّا وقع صلةً لأل حَلَّ مَحَلَّ الفعلِ، فكأنَّه قيل: إن الذين صَدَّقوا وأَقْرَضوا، وعليه جمهورُ المُعربين. وإليه ذهب الفارِسيُّ والزمخشري[٣] وأبو البقاء[٤]. وهو فاسدٌ لأنه يَلْزَمُ الفصلُ بين أَبْعاضِ الصلة بأجنبي. ألا ترىٰ أنَّ «المُصَّدِّقات» عطفٌ على «المصَّدِّقين» قبل تمام الصلةِ، ولا يجوز أن يكونَ عطفاً عل المُصَّدِّقاتِ لتغايُرِ الضمائرِ تذكيراً وتأنيثاً.

الثاني: أنه معترضٌ بين اسم «إنَّ» وخبرها وهو «يُضاعَفُ». قال أبو البقاء[٥]: «وإنما قيل ذلك لئلاَّ يُعْطفَ الماضي على اسم الفاعل» ولا أَدْري ما هذا المانعُ؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ متى وقع صلةً لأل صَلَحَ للأزمنةِ الثلاثة، ولو مَنَع بما ذكَرْتُه من الفصلِ بالأجنبي لأصابَ، ولكن خَفي عليه كما خَفي على مَنْ هو أكبرُ منه: الفارسيُّ والزمخشريُّ.

(١) انظر في قراءاتها السبعة ٦٢٦، والحجة ٧٠١، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢٣، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/ ٢٥٢.
(٢) الآية ٣٣ من الزمر.
(٣) الكشاف ٤/ ٦٥.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٦.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٦.

الثالث: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ لدلالةِ الأول عليه كأنه قيل: والذين أَقْرضوا كقوله[1]:

٤٢٣٤ـ أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
ويَمْدَحُه ويَنْصُرُه سَواءُ

أي: ومَنْ ينصُرُه واختاره الشيخ[2]: وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه في أوائلِ هذا التصنيفِ[3].

قوله «يُضاعَفُ لهم» القائم مقامَ الفاعلِ فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنَّه الجارُّ بعده. والثاني: أنَّه ضميرُ التصديقِ، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: ثوابُ التصديق.

آ. (١٩) **قوله: ﴿والذين آمنوا﴾**: [مبتدأ] و «أولئك» مبتدأ ثان و «هم» يجوز أَنْ يكونَ مبتدأ ثالثاً و «الصِّدِّيقون» خبرُه، وهو مع خبرِه خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبر الأول. ويجوزُ أَنْ يكون «هم» فصلاً فأولئك وخبرُه خبرُ الأول.

قوله «والشهداءُ» يجوز فيه وجهان: أنه معطوفٌ على ما قبلَه، ويكون الوقفُ على الشهداء تاماً. أخبر عن الذين آمنوا أنهم صِدِّيقون شهداءُ. فإنْ قيل: الشهداءُ مخصوصون بأوصافٍ أُخَرَ زائدةٍ على ذلك كالسبعَةِ المذكورين. أجيب[4]: بأنَّ تَخْصِيصَهم بالذِّكْر لشَرَفِهم على غيرِهم لا للحَصْر.

(١) تقدم برقم ٧٩٠.
(٢) البحر ٨/٢٢٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٣.
(٤) انظر: المحرر ١٥/٤١٩، والبحر ٨/٢٢٣.

والثاني: أنه مبتدأٌ، وفي خبرِه وجهان، أحدهما: أنه الظرفُ بعده. والثاني: أنه قولهُ «لهم أَجْرهُم» إمَّا الجملةُ، وإمَّا الجارُّ وحدَه، والمرفوع فاعلٌ به. والوقفُ لا يَخْفَىٰ على ما ذكَرْتُه من الإِعراب.

والصِّدِّيقُ: مثالُ مبالغةٍ، ولا يجيءُ إلاَّ من ثلاثيٍ غالباً. قال بعضُهم: وقد جاء «مِسِّيك» مِنْ أَمْسَك. وهو غَلَطٌ لأنه يقال: مَسَك ثلاثياً فمِسِّيك منه.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وتَفاخُرٌ بينكم﴾: العامَّةُ على تنوين «تَفاخُرٌ» موصوفٌ بالظرفِ أو عاملٌ فيه، والسُّلميُّ[١] أضافه إليه.

قوله «كمَثَل غَيْثٍ» يجوزُ أنَّ يكونَ في موضعِ نصبِ حالاً من الضمير في «لَعِبٌ» لأنه بمعنى الوصفِ، وأَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: ذلك كمثَل. وجَوَّزَ ابن عطية[٢] أَنْ يكونَ في موضعِ رفع صفةً لِما تقدَّم. ولم يُبَيِّنْه مكي[٣] فقال: «نعت لـ تَفاخُر». وفيه نظرٌ لتخصيصه له مِنْ بين ما تقدَّم. وجَوَّزَ أَنْ يكون خبراً بعد خبر للحياة الدنيا.

وقُرِىء[٤] «مُصْفارّاً» مِنْ اصفارَّ وهي أبلغُ مِنْ اصْفَرَّ.

قوله: «وفي الآخرةِ» خبرٌ مقدمٌ وما بعده مبتدأ. أخبر أنَّ في الآخرةِ عذاباً شديداً، ومغفرةً منه ورضواناً، وهذا معنىً حسنٌ، وهو أنه قابل

---

(١) البحر ٨/ ٢٢٤.

(٢) المحرر ١٥/ ٤٢٢.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٠.

(٤) البحر ٨/ ٢٢٤.

العذابَ بشيئين: بالمغفرة والرضوان فهو من باب «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَين»[1].

آ. (٢١) **قوله: ﴿عَرضُها كعَرْضِ﴾**: مبتدأ وخبرٌ. والجملةُ صفةٌ لجنة وكذلك «أُعِدَّتْ». ويجوزُ أَنْ يكونَ «أُعِدَّتْ» مستأنفةً.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿مِنْ مُصيبةٍ﴾**: فاعلُ «أصاب». و «مِنْ» مزيدةٌ لوجودِ / الشرطين[2]. وذَكَّر فعلَها لأنَّ التأنيث مجازيٌّ. [٨٤٤/أ]

قوله «في الأرض» يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ أصاب، وأَنْ يتعلَّقَ بنفس «مصيبةٍ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمصيبة وعلى هذا فيَصْلُح أَنْ يُحْكَمَ على موضِعه بالجرِّ نظراً إلى لفظِ موصوفِه وبالرفعِ نظراً إلى مَحَلِّه، إذ هو فاعلٌ. والمُصيبة غَلَبَتْ في الشر. وقيل: المرادُ بها جميعُ الحوادثِ مِنْ خيرٍ وشرٍ، وعلى الأول يُقال: لِمَ ذُكِرَتْ دون الخير؟ وأجيب: بأنه إنَّما خَصَّصها بالذِّكْرِ لأنها أهمُّ على البشر.

قوله «إلاَّ في كتاب» حال مِنْ «مصيبة»، وجاز ذلك وإنْ كانت نكرةً لتخصُّصِها: إمَّا بالعملِ أو بالصفةِ، أي: إلاَّ مكتوبةً.

قوله «مِنْ قَبْلِ» نعتٌ لـ كتاب، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ به قاله أبو البقاء[3]؛ لأنه هنا اسمٌ للمكتوبِ، وليس بمصدرٍ. والضمير في «نَبْرَأَها» الظاهرُ عَوْدُه على المصيبة. وقيل: على الأنفس. وقيل: على الأرض أو على جميع ذلك، قاله المهدويُّ، وهو حسنٌ.

---

(١) رواه مالك في الموطأ: باب الترغيب في الجهاد ٢/٤٤٦. وانظر: الدر المنثور٦/٣٦٤.

(٢) وهما: سَبْقُها بنفي، ودخولها على نكرة.

(٣) الإملاء ٢/٢٥٦.

آ. (٢٣) قوله: ﴿لكيلا﴾: هذه اللامُ متعلقةٌ بقوله «ما أصابَ»، أي: أَخبَرْناكم بذلك لكيلاَ يَحْصُلَ لكم الحزنُ المُقْنِط أو الفرحُ المُطْغي، فأمَّا دون ذلك فالإنسانُ غيرُ مؤاخذٍ به. و «كي» هنا ناصبةٌ بنفسِها فهي مصدريةٌ فقط لدخولِ لامِ الجرِّ عليها، وقرأ[١] أبو عمرو «بما أتاكم» مقصوراً من الإِتْيان، أي: بما جاءكم. وباقي السبعة «آتاكم» ممدوداً من الإيتاء أي: بما أعطاكم اللَّهُ إياه. وقرأ عبد الله «أُوْتيتم».

آ. (٢٤) قوله: ﴿الذين يَبْخَلون﴾: قد تقدَّم مثلُ هذا في سورة النساء[٢]، وتكلمتُ عليه بما يَكْفي، فلا معنىٰ لإِعادته.

قوله «فإنَّ الله هو الغنيُّ» قرأ[٣] نافع وابن عامر «فإن الله الغنيُّ» بإسقاطِ «هو» وهو ساقطٌ في مصاحف المدينةِ والشام. والباقون بإثباتِه وهو ثابتٌ في مصاحفِهم، فقد وافق كلٌّ مصحَفه. قال أبو علي[٤]: «مَنْ أثبت «هو» يَحْسُنْ أَنْ يكونَ فصلاً، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ ابتداءً؛ لأنَّ الابتداءَ لا يَسُوغ حَذْفُه» يعني أنه تُرَجِّحُ فصليَّتُه بحذفه في القراءةِ الأخرى، إذ لو كان مبتدأً لضَعُف حَذْفُه، لا سيما إذا صَلَحَ ما بعده أَنْ يكونَ خبراً لِما قبله، ألا تراك لو قلت: «إنَّ زيداً هو القائمُ» لم يَحْسُنْ

---

(١) السبعة ٦٢٦، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢٥، والقرطبي ١٧/ ٢٥٨، والحجة ٧٠١، والتيسير ٢٠٨.

(٢) انظر الدر المصون ٣/ ٦٧٦.

(٣) السبعة ٦٢٧، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢٦، والقرطبي ١٧/ ٢٦٠، والحجة ٧٠٢، والتيسير ٢٠٨.

(٤) الحجة (خ) ٤/ ٣٧٤.

حَذْفُ «هو» لصلاحيةِ «القائمُ» خبراً لـ «إنَّ» وهذا كما قالوا في الصلة: إنه يُحْذَفُ العائدُ المرفوعُ بالابتداء بشروطٍ منها: أن لا يكونَ ما بعدَه صالحاً للصلة نحو: «جاء الذي هو في الدار» أو «هو قائم أبوه» لعدمِ الدلالة. إلاَّ أنَّ للمنازِع أن ينازِعَ أبا عليٍ ويقول: لا ألتزم تركيب إحدىٰ القراءتين على الأخرى، وكم مِنْ قراءتَيْنِ تغاير معناهما كقراءتَيْ: «والله أعلَمُ بما وضعتُ»[1] و «وضَعَتْ»، إلاَّ أنَّ توافُقَ القراءتَيْن في معنىً واحدٍ أَوْلىٰ، هذا ما لا نزاعَ فيه.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿فيه بأسٌ شديدٌ﴾**: جملةٌ حاليةٌ من «الحديد».

قوله: «معهم» حالٌ مقدرة، أي: صائراً معهم، وإنَّما احتَجْنا إلى ذلك لأنَّ الرسلَ لم يُنْزَلوا، ومقتضى الكلامِ أن يَصْحبوا الكتابَ في النزولِ. وأمَّا الزمخشريُّ[2] فإنه فَسَّرَ الرسلَ بالملائكةِ الذين يَجيئون بالوحيِ إلى الأنبياءِ فالمعيَّةُ متحققةٌ.

قوله: «وليعلَمَ» عطفٌ على قولِه «ليقومَ الناسُ»، أي: لقد أَرْسَلْنا رُسُلَنا وفَعَلْنا كيتَ وكيتَ ليقومَ الناسُ وليعلَمَ اللَّهُ. وقال الشيخ[3]: «علةٌ لإِنزالِ الكتابِ والميزانِ والحديدِ»، والأول أظهرُ لأنَّ نصرةَ اللَّهِ ورسلِه مناسبة للإِرسال.

قوله «ورُسُلَه» عطفٌ على مفعولِ «يَنْصُرُه»، أي: وينصُرُ رسُلَه. قال

---

(١) الآية ٣٦ من آل عمران. قرأ أبو بكر وابن عامر: وضعتُ، والباقون بالإِسكان. السبعة ٢٠٤.

(٢) الكشاف ٦٦/٤.

(٣) البحر ٢٢٧/٨.

أبو البقاء[1]: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «مَنْ» لئلا يُفْصَلَ به بين الجارِّ وهو «بالغَيْب» وبينَ ما يتعلَّق به وهو «يَنْصُرُ». قلت: وجَعْلُه العلةَ ما ذكرَه مِنْ الفصلِ بين الجارِّ وما يتعلَّق به مَنْ يُوْهِمُ أَنَّ معناه صحيحٌ لولا هذا المانعُ، وليسَ كذلك إذ يصيرُ التقديرُ: وليعلمَ اللَّهُ مَنْ ينصرُه بالغيبِ. وليَعْلَمَ رَسُلَه. وهذا معنىً لا يَصِحُّ البتة فلا حاجةَ إلى ذِكْرِ ذلك. و «بالغيب» حالٌ وقد تقدم مثلُه أولَ البقرة[2].

آ. (٢٦) قوله: ﴿فمنهم مُهْتَدٍ﴾: الضميرُ يجوزُ عَوْدُه على الذُّرِّيَّة، وهو أَوْلَىٰ لتقدُّم ذِكْرِه لفظاً. وقيل: يعودُ على المُرْسَل إليهم لدلالة «أَرْسَلْنا» والمرسلين عليهم.

آ. (٢٧) قوله: ﴿الإنجيلَ﴾: قد تقدَّم[3] أنَّ الحسنَ قرأه
[٨٤٤/ب] بفتح الهمزة في أول آل عمران. قال الزمخشري[4]: «أَمْرُه أهونُ/ مِنْ أَمْرِ البِرْطيل[5] والسِّكِّين[6] فيمن رَواهما بفتح الفاء لأنَّ الكلمةَ أعجمية لا يلزَمُ فيها حِفْظُ أبنية العرب». وقال أبو الفتح[7]: «هو مثالٌ لا نظيرَ له».

قوله: «ورَهْبانيَّةً ابْتَدعوها» في انتصابِها وجهان، أحدهما: أنها

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧.
(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٩٢.
(٣) انظر: الدر ٣/ ٢٠.
(٤) الكشاف ٤/ ٦٧.
(٥) البرطيل: الرشوة أو حجر الرحى.
(٦) في مطبوعة الكشّاف: «السِّكِّينة» وهي لغة في «السِّكِّين».
(٧) المحتسب ٢/ ٣١٣.

معطوفةٌ على «رأْفَةً ورحمةً». و «جَعَلَ» إمَّا بمعنى خَلق أو بمعنى صيَّر، و «ابْتدعوها» على هذا صفةٌ لـ «رَهْبانية» وإنما خُصَّتْ بذِكر الابتداعِ لأنَّ الرأفةَ والرحمةَ في القلب أمرُ غريزةٍ لا تَكَسُّبَ للإنسانِ فيها بخلافِ الرهبانية فإنها أفعالُ البدن، وللإنسانِ فيها تكسُّبٌ. إلاَّ أنَّ أبا البقاء[1] منعَ هذا الوجهَ بأنَّ ما جعله اللَّهُ لا يَبْتدعونه. وجوابُه ما تَقَدَّم: مِنْ أنَّه لَمَّا كانت مكتسبةً صَحَّ ذلك فيها. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوفٌ عليها، وابتدعوها نعتٌ له. والمعنى: فَرَضَ عليهم لزومَ رهبانيةٍ ابتدعوها، ولهذا قال: «ما كَتَبْناها عليهم إلاَّ ابتغاءَ رضوانِ الله»».

والوجه الثاني: أنه منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ وتكون المسألةُ من الاشتغالِ. وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ[2] وأبو البقاء[3] وجماعةٌ إلاَّ أنَّ هذا يقولون إنه إعرابُ المعتزلة؛ وذلك أنَّهم يقولون: ما كانَ مِنْ فِعْلِ الإنسانِ فهو مخلوقٌ له، فالرحمةُ والرأفة لَمَّا كانتْ من فِعْلِ اللَّهِ تعالى نَسَبَ خَلْقَهما إليه. والرَّهْبانِيَّة لَمَّا لم تكنْ من فِعْلِ اللَّهِ تعالى بل مِنْ فعل العبدِ يَسْتَقِلُّ بفعلِها نَسَب ابتداعَها إليه، وللردِّ عليهم موضعٌ آخرُ هو أليقُ به من هذا الموضعِ، وسأبَيِّنُه إنْ شاء الله في «الأحكام».

ورَدَّ الشيخُ[4] عليهم هذا الإعرابَ من حيث الصناعةُ وذلك أنَّه مِنْ حَقِّ اسمِ المُشْتَغَلِ عنه أن يَصْلُح للرفع بالابتداءِ و «رهبانيةً» نكرةٌ لا مُسَوِّغ للابتداء بها، فلا يصلُحُ نصبُها على الاشتغال. وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ

---

(١) الإملاء ٢/٢٥٧.

(٢) الكشاف ٤/٦٧ تقديره: وابتدعوا.

(٣) الإملاء ٢/٢٥٧.

(٤) البحر ٨/٢٢٨.

أولاً اشتراطَ ذلك، ويَدُلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ[1] «سورةً أنزَلْناها» بالنصب على الاشتغالِ كما قَدَّمْتُ تحقيقه في موضعه. ولئِنْ سَلَّمْنا ذلك فثَمَّ مُسَوِّغٌ وهو العطفُ. ومِنْ ذلك قولُه[2]:

٤٢٣٥ـ عنـدي اصْطِبـارٌ وشكْـوى عنـد قـاتلتي
فهـل بـأعجـبَ مِـنْ هـذا امـرؤٌ سَمِعـا

وقوله[3]:

٤٢٣٦ـ تَعَشَّـىٰ ونجـمٌ قـد أضـاء فَمُـذْ بـدا
مُحَيَّـاكَ أَخْفَـىٰ ضـوْءُه كـلَّ شـارقِ

ذكر ذلك الشيخُ جمال الدين بن مالك[4]. وقرأ[5] الحسن «رَآفة» بزنة فَعالة. والرَّهْبانيةُ منسوبةٌ إلى الرَهْبان فهو فَعْلان مِنْ رَهِب كقولِهم: «الخَشْيان» مِنْ خَشِي. وقد تقدَّم معنى هذه المادةِ في المائدة مستوفى[6]. وقُرِيء[7] بضمِّ الراء. قال الزمخشري[8]: «كأنَّها نِسْبةٌ إلى الرُّهْبان وهو جمعُ راهبٍ كراكبٍ ورُكْبان». قال الشيخ[9]: «والأَوْلَىٰ أَنْ يكونَ منسوباً

---

(١) الآية ١ من النور. وهي قراءة مجاهد وعيسى وآخرين. البحر ٦/ ٤٢٧.
(٢) تقدم برقم ١٦٧٧.
(٣) تقدم برقم ١٤٧٣ وقوله «تعشَّ» كذا في الأصل ومعناه قصد، والمشهور «سَرَيْنا» والواو فيه ليست للعطف بل هي للحال.
(٤) انظر: شرح التسهيل له ١/ ٢٩١ واستشهد بالبيت الأول فحسب.
(٥) الإتحاف ٢/ ٥٢٣، والنشر ٢/ ٢٣٠، والبحر ٨/ ٢٢٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٤/ ٣٩١.
(٧) البحر ٨/ ٢٢٨، والقرطبي ١٧/ ٢٦٣.
(٨) الكشاف ٤/ ٦٧.
(٩) البحر ٨/ ٢٢٨.

إلى رَهْبان يعني بالفتح وغُيِّر؛ لأنَّ النسبَ بابُ تغيير، ولو كان منسوباً لرُهبان الجمع لرُدَّ إلى مفردِه[1]، إلاَّ إنْ كان قد صار كالعَلَم فإنه يُنْسَبُ إليه كالأنْصار».

قوله: «ما كَتَبْناها» صفةٌ لـ «رَهْبانيةً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ استئناف إخبارٍ بذلك.

قوله: «إلاَّ ابتغاءَ رضوانِ الله» فيه أوجه، أحدها: أنه استثناء متصلٌ ممَّا هو مفعولٌ من أجلِه. والمعنى: ما كَتَبْناها عليهم لشيءٍ من الأشياءِ إلاَّ لابتغاءِ مَرْضاتِ اللَّهِ، ويكون «كتب» بمعنى قضىٰ، فصار: كَتَبْناها عليهم ابتغاءَ مرضاةِ اللَّهِ، وهذا قولُ مجاهد. والثاني: أنه منقطعٌ. قال الزمخشري[2]: ـ ولم يذكُرْ غيرَه ـ، أي: ولكنهم ابْتَدعوها. وإلى هذا ذهبَ قتادةُ وجماعةٌ، قالوا: معناه لم يَفْرِضْها عليهم ولكنهم ابتدعوها. الثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ المنصوبِ في «كَتَبْنَاها» قاله مكيٌّ[3] وهو مُشْكِلٌ: كيف يكونُ بدلاً، وليس هو الأولَ ولا بعضَه ولا مشتملاً عليه؟ وقد يُقال: إنه بدلُ اشتمالٍ، لأن الرهبانيةَ الخالصةَ المَرْعِيَّةَ حَقَّ الرِّعاية قد يكون فيها ابتغاءَ رضوانِ اللَّهِ، ويصير نظيرَ قولِك «الجاريةُ ما أحببتها إلاَّ أدبَها» فإلاَّ أدبَها بدلٌ من الضمير في «أَحْبَبْتُها» بدلُ اشتمالٍ. وهذا نهايةُ التمحُّلِ لصحةِ هذا القولِ واللَّهُ أعلمُ.

والضميرُ المرفوعُ في «رَعَوْها» عائدٌ على مَنْ تَقَدَّمَ. والمعنىٰ: أنهم لم يَدُوموا كلُّهم على رعايتها، وإنْ كان وُجِدَ هذا في بعضِهم. وقيل:

---

(١) فيقال: راهبية.

(٢) الكشاف ٤/ ٦٧.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦١.

يعودُ على الملوكِ الذين حاربوهم. وقيل: على أحلافِهم. و «حَقّ» نصبٌ على المصدر.

آ. (٢٩) قوله: ﴿لئلا يَعْلَمَ﴾: هذه اللامُ متعلقةٌ بمعنى الجملة الطلبية المتضمنةِ لمعنى الشرطِ، إذ التقدير: إنْ تتقوا اللَّهَ وآمنتم برسلِهِ يُؤْتِكم كذا وكذا، لئلا يعلمَ. وفي « لا » هذه وجهان، أحدهما: / [٨٤٥/أ] وهو المشهورُ عند النحاةِ والمفسِّرين والمُعْرِبين أنها مزيدةٌ كهي في «ما مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ»[1]، و «أنهم إليهم لا يرجعون»[2] على خِلافٍ في هاتين الآيتين. والتقدير: أَعْلَمَكم اللَّهُ بذلك، ليعلمَ أهلُ الكتابِ عدمَ قدرتِهم على شيءٍ مِنْ فضلِ اللَّهِ وثبوتَ أنَّ الفَضْل بيدِ الله، وهذا واضح بَيِّنٌ، وليس فيه إلاَّ زيادةُ ما ثبَتَتْ زيادتُه شائعاً ذائعاً.

والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ. والمعنى لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ عَجْزَ المؤمنين، نقل ذلك أبو البقاء[3] وهذا لفظُهُ، وكان قد قال قبلَ ذلك: « لا » زائدة والمعنى: ليعلَم أهلُ الكتابِ عَجْزَهم» وهذا غيرُ مستقيم؛ لأنَّ المؤمنين عاجزون أيضاً عن شيءٍ مِنْ فضلِ اللَّهِ وكيف يعملُ هذا القائلُ بقولِه «وأنَّ الفضلَ بيدِ الله»؛ فإنه معطوفٌ على مفعولِ العِلْمِ المنفيِّ فيصيرُ التقدير: ولئلا يعلمَ أهلُ الكتاب أنَّ الفضلَ بيد الله؟ هذا لا يستقيمُ نَفْيُ العِلْمِ به البتة، فلا جرم كان قولاً مُطَّرحاً ذكَرْتُه تنبيهاً على فسادِه.

وقراءةُ العامَّةِ «لئلا» بكسر لام كي وبعدها همزةٌ مفتوحةٌ مخففةٌ.

---

(١) الآية ١٢ من الأعراف.

(٢) الآية ٣١ من يس.

(٣) الإملاء ٢/٢٥٧.

وورش[1] يُبْدِلها ياءً مَحْضَةً[2] وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحو: مِيَة وفِيَة، في: مئة وفئة. ويدلُّ على زيادتِها قراءةُ عبد الله وابن عباس وعكرمةَ والجحدري وعبد الله بن سلمة «لِيَعْلَم» بإسقاطِها، وقراءةُ حطان ابن عبد الله[3] «لأنْ يعلمَ» بإظهار «أنْ». والجحدري أيضاً والحسن «لِيَنَّعْلَمَ» وأصلُها كالتي قبلها لأَنْ يعلم، فأبدل الهمزةَ ياءً لانفتاحِها بعد كسرة، وقد تقدم أنه قياسٌ كقراءة ورش «لِيَلاَّ» ثم أَدْغَمَ النون في الياء. قال الشيخ[4]: «بغير غُنَّة كقراءة خلف «أَنْ يَضْرِبَ»[5] بغيرِ غُنَّة» انتهى. فصار اللفظ لِيَنَّعْلَمَ. وقوله: «بغير غنَّة» ليس عَدَمُ الغنَّةِ شرطاً في صحة هذه المسألةِ، بل جاء على سبيل الاتفاقِ ولو أدْغَمَ بُغنَّةٍ لجاز ذلك فسقوطُها في هذه القراءاتِ يؤيِّد زيادتها في المشهورةِ.

وقرأ الحسن أيضاً فيما رَوَىٰ عنه أبو بكر ابن مجاهد «لَيْلا يَعْلَمَ» بلام مفتوحةٍ وياءٍ ساكنةٍ كاسم المرأة ورفعِ الفعلِ بعدها. وتخريجُها: على أنَّ أصلَها: لأَنْ لا ،على أنها لامُ الجرِّ ولكنْ فُتِحَتْ على لغةٍ معروفة، وأنشدوا[6]:

٤٢٣٧ــ أُريــــدُ لأَنْســـىٰ ذِكْــــرَهــــا...

....

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٢٤، والبحر ٨/ ٢٢٩، والقرطبي ١٧/ ٢٦٨، والمحتسب ٢/ ٣١٣، والشواذ ١٥٣.

(٢) لِيَلاَّ.

(٣) حطان بن عبد الله الرقاشي قرأ على أبي موسى الأشعري، وقرأ عليه الحسن البصري توفي سنة نيف وسبعين. طبقات القراء ١/ ٢٥٤.

(٤) البحر ٨/ ٢٢٩.

(٥) الآية ٢٦ من البقرة.

(٦) تقدم برقم ٨٥٠.

بفتـح الـلام، وحُـذِفَـت الهمـزةُ اعتبـاطـاً، وأُدْغمـت النـونُ فـي الـلام فاجتمع ثلاثة أمثالٍ فثَقُلَ النطقُ به فأبدلَ الوسطَ ياءً تخفيفاً، فصار اللفظُ «لَيْـلا» ـ كمـا تـرىٰ ـ ورُفِـع الفعـل؛ لأنَّ «أَنْ» هـي المخففـةُ لا النـاصبـةُ، واسمُهـا على ما تقرَّر ضميرُ الشأنِ، وفُصِل بينها وبين الفعلِ الذي هو خبرُها بحرفِ النفي.

وقرأ الحسن أيضاً ـ فيما روى عنه قطرب ـ «لِيْلا» بلام مكسورة وياءٍ ساكنةٍ ورفع الفعل، وهي كالتي قبلها في التخريج. غايةُ ما في الباب أنه جاء بلامٍ مكسورةٍ كما في اللغة الشهيرة. ورُوي عن ابن عباس «لكي يعلَـمَ»، و «كـي يعلـم» وعـن عبـد الله «لكيـلا» وهـذه كلُّهـا مخـالِفـةٌ للسـوادِ الأعظمِ ولسوادِ المصحف.

وقرأ العامَّةُ «أَنْ لا يَقْدِرُون» بثبوت النون على أنَّ «أَنْ» هي المخففة وعبد الله[1] بحَذْفِها على أَنَّ «أَنْ» هي الناصبة وهذا شاذٌّ جداً؛ لأنَّ العِلْمَ لا تقع بعده الناصبةُ.

وقوله: «يُؤْتيه مَنْ يشاء»الظاهرُ أنه مستأنف. وقيل: هو خبرٌ ثانٍ عن الفضل. وقيل: هو الخبرُ وحدَه، والجارُّ قبله حالٌ وهي حالٌ لازِمةٌ؛ لأنَّ كونَه بيدِ الله تعالى لا ينتقِلُ البتة.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحديد]

---

(١) البحر ٨/ ٢٢٩.

سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قد سَمِعَ﴾: «قد» هنا للتوقُّع. قال الزمخشري[١]: «لأنه عليه السلام والمجادِلَةَ كانا يتوقعان أن يَسمعَ الله مجادلتَها وشكواها، ويُنَزِّلَ في ذلك ما يُفَرِّجُ عنها. وإظهارُ الدالِ عند السينِ قراءةُ الجماعة إلاَّ أبا عمروٍ[٢] والأخوين. ويُنْقَلُ عن الكسائي أنه قال: «مَنْ بَيَّنَ الدالَ عند السين فلسانُه أعجميٌّ وليس بعربي» وهذا غيرُ مُعَرَّجٍ عليه. و «في زَوْجِها» أي في شأنِه من ظِهارِه إياها.

قوله: «وتَشْتكي إلى الله» يجوزُ فيه وجهان، أظهرُهما: أنها عطفٌ على «تُجادِلُك» فهي صلةٌ أيضاً. والثاني: أنَّها في موضع نصبٍ على الحالِ أي: تجادِلُك شاكيةً حالَها إلى اللَّهِ، وكذا الجملةُ مِنْ قولِه: «والله يَسْمَعُ تَحاوُرَكما» والحاليةُ فيها أَبْعَدُ. / [٨٤٥/ب]

آ. (٢) قوله: ﴿الذين يُظاهِرُون﴾: قد تقدَّم الخلافُ في «يُظاهِرون» في سورةِ الأحزاب[٣] وكذا في «اللائي»[٤] فأَغْنَىٰ عن إعادتِه

---

(١) الكشاف ٤/ ٧٠.

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٢٥، والنشر ٢/ ٤٠٣، والقرطبي ١٧/ ٢٧٢، والبحر ٨/ ٢٣٢.

(٣) الآية ٤ من الأحزاب. وانظر: السبعة ٥١٩.

(٤) الآية ٤ من الأحزاب. وانظر: السبعة ٥١٩.

هنا وأُبي[1] هنا «يَتَظاهَرُون» وعنه أيضاً «يَتَظَهَّرُوْن». وفي «الذين» وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ، وخبرُه قولُه: «ما هُنَّ أمَّهاتِهم». والثاني: أنَّه منصوبٌ بـ«بصير» على مذهبِ سيبويهِ[2] في جوازِ إعمالِ فَعيل، قاله مكي[3]، يعني أنَّ سيبويه يُعْمل فعيلاً من أمثلةِ المبالغةِ، وهو مذهبٌ مَطْعونٌ فيه على سيبويهِ؛ لأنه استدلَّ على إعمالِه بقولِ الشاعر[4]:

٤٢٣٨ـ حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ
باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

ورُدَّ عليه: بأنَّ «مَوْهِناً» ظرفُ زمانٍ، والظروفُ تعملُ فيها روائحُ الأفعالِ. وللكلامِ في المسألةِ موضعٌ هو أليقُ به مِنْ هنا ولكنَّ المعنى يَأْبى ما قاله مكيٌّ.

وقرأ العامَّةُ «أمَّهاتِهم» بالنصب على اللغة الحجازية الفصحى كقولِه: «ما هذا بَشَراً»[5] وعاصم[6] في روايةٍ[7] بالرفعِ على اللغةِ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٣٢، والسبعة ٦٢٨، والنشر ٢/ ٣٨٥، والحجة ٧٠٣، والتيسير ٢٠٨.

(٢) الكتاب ١/ ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٢.

(٤) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة. وهو في ديوان الهذليين ١/ ١٩٨، والكتاب ١/ ٥٨، واللسان (شأي). وشآها: ساقها وأزعجها من موضعها. والموهن: وقت من الليل. وكليل أي: إن البرق ضعيف الهبوب. والعَمِل: كثير العمل فالحمار والأتن نظرت إلى بَرْق مُنْبِىء بالغيث فطربت للبرق وانساقت إليه في أماكنه واستمر البرق في لمعانه.

(٥) الآية ٣١ من يوسف.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٨، والبحر ٨/ ٢٣٢، والقرطبي ١٧/ ٢٧٩.

(٧) في رواية المفضل.

التميميةِ، وإنْ كانَتْ هي القياسَ لعدمِ اختصاصِ الحرفِ[1]. وقرأ عبدُ الله «بأمَّهاتهم» بزيادة الباءِ، وهي تحتمل اللغتين. وقال الزمخشري[2]: «وزيادةُ الباء في لغة مَنْ ينصِبُ». قلت: هذا هو مذهبُ أبي علي، يرى أنَّ الباءَ لا تُزاد إلاَّ إذا كانَتْ «ما» عاملةً فلا تُزاد في التميمية ولا في الحجازيةِ إذا مَنَعَ مِنْ عملها مانعٌ نحو: «ما إنْ زيدٌ بقائمٍ». وهذا مردودٌ بقولِ الفرزدق وهو تميمي[3]:

٤٢٣٩ـ لَعَمْـرُكَ مـا مَعْـنٌ بتـارِكِ حقِّـه
ولا مُنْسِـىءٌ مَعْـنٌ ولا مُتَيَسِّـرُ

وبقول الآخر[4]:

٤٢٤٠ـ لَعَمْـرُكَ مـا إنْ أبـو مـالـكٍ
بـواهٍ ولا بضعيـفٍ قِـواهْ

فزادها مع «ما» الواقع بعدها «إنْ».

قوله: «مُنْكَراً من القولِ وزُوْراً» نعتان لمصدر محذوف أي: قولاً منكراً، وزوراً[5] أي: كذباً وبُهْتاناً قاله مكي[6] وفيه نظرٌ؛ إذ يصيرُ

---

(١) أي لأن الحرف المختص عادة بالأسماء نحو إنَّ، أو بالأفعال نحو لن، هو الذي يعمل: أما «ما» فلا تختص فالقياس أن لا تعمل.
(٢) الكشاف ٢/ ٧٠.
(٣) تقدم برقم ١٧٠.
(٤) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/ ٢٩، والهمع ١/ ١٢٧، والدرر ١/ ١٠٠.
(٥) المشكل: «وقولاً زوراً».
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

التقدير: ليقولون قولاً منكراً من القول، فيصير قولُه «من القول» لا فائدةَ فيه. والأَوْلَىٰ أَنْ يُقال: نعتان لمفعولِ محذوفٍ لفهم المعنى أي: ليقولونَ شيئاً مُنْكراً من القولِ لتفيدَ الصفةُ غيرَ ما أفاده الموصوفُ.

آ. (٣) قوله: ﴿والذين يُظاهِرُون﴾: مبتدأٌ. وقولُه: «فتحريرُ رقبةٍ» مبتدأٌ، وخبرُه مقدرٌ أي: فعليهم. أو فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فيلزَمُهم تحريرُ، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: فالواجبُ عليهم تحريرٌ. وعلى التقادير الثلاثةِ فالجملةُ خبرُ المبتدأ، ودخلَتِ الفاءُ لِما تضَمَّنه المبتدأُ مِنْ معنى الشرط.

قوله: «لِمَا قالوا» في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدُها: أنَّها متعلقةٌ بـ «يعودون». وفيه معانٍ، أحدُها: والذين مِنْ عادتِهم أنهم كانوا يقولون هذا القولَ في الجاهليةِ، ثم يعودُون لمثلِه في الإسلام. الثاني: ثم يتداركون ما قالوا؛ لأن المتدارِكَ للأمرِ عائدٌ إليه ومنه: «عادَ غيثٌ على ماأفسَد»[1] أي: تداركه بالإصلاح. والمعنى: أنَّ تدارُكَ هذا القولِ وتلافيَه، بأَنْ يكفِّر حتى ترجعَ حالُهما كما كانت قبل الظِّهار. الثالث: أَنْ يُرادَ بما قالوا ما حَرَّموه على أنفسِهم بلفظِ الظِّهار، تنزيلاً للقولِ منزلةَ المقولِ فيه نحو ما ذُكِر في قولِه تعالى: «ونَرِثُه ما يَقول»[2] والمعنى: ثم يريدون العَوْدَ للتَّماسِّ، قال ذلك الزمخشريُّ[3]. قلت: وهذا الثالثُ هو معنى ما رُوِي عن مالك والحسن والزهري: ثم يعودون للوَطْء أي: يعودون لِما قالوا إنهم لا يعودون إليه، فإذا ظاهَرَ ثم وَطِىء لَزِمَتْه الكفارةُ

(١) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٨.
(٢) الآية ٨٠ من مريم.
(٣) الكشاف ٤/٧٠ ـ ٧١.

عند هؤلاء. الرابع: «لما قالوا» أي: يقولونه ثانياً فلو قال: «أنتِ عليَّ كظهر أمِّي» مرةً واحدةً لم يَلْزَمْه كفَّارةٌ؛ لأنه لم يَعُدْ لِما قال. وهذا منقولٌ عن بُكَيْر بنِ عبد الله الأشجِّ[1] وأبـي حنيفةَ وأبـي العالية والفراء[2] في آخرين، وهو مذهبُ الفقهاءِ الظاهريين. الخامس: أن المعنى: أَنْ يَعْزِمَ على إمساكِها فلا يُطَلِّقَها بعد الظِّهار، حتى يمضيَ زمنٌ يمكنُ أَنْ يطلِّقَها فيه، فهذا هو العوْدَ لِما قال، وهو مذهبُ الشافعيِّ ومالك وأبـي حنيفةَ أيضاً. وقال: / العَوْدُ هنا ليس تكريرَ القولِ، بل بمعنى العَزْمِ على الوَطْءِ. [٨٤٦/أ]

وقال مكي[3]: «اللامُ متعلقةٌ بـ «يعودون» أي: يعودون لـوَطْءِ المقولِ فيه الظهارُ، وهُنَّ الأزواجُ، فـ «ما» والفعلُ مصدرٌ أي: لمقولِهم، والمصدرُ في موضعِ المفعولِ به نحو: «هذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير» أي: مَضْرُوبُه، فيصير معنى «لقولهم» للمقولِ فيه الظِّهارُ أي: لوَطْئِه». قلت: وهذا معنى قولِ الزمخشريِّ في الوجه الثالث الذي تَقَدَّم تقريرُه عن الحسنِ والزهري ومالك، إلاَّ أنَّ مكيَّاً قَيَّد ذلك بكونِ «ما» مصدريةً حتى يقعَ المصدرُ الموؤلُ موضعَ اسمِ مفعول.

وفيه نظرٌ؛ إذ يجوز ذلك، وإنْ كانت «ما» غيرَ مصدرية، لكونِها بمعنى الذي أو نكرةً موصوفةً، بل جَعْلُها غيرَ مصدريةٍ أَوْلَىٰ؛ لأن المصدرَ المؤولَ فرعُ المصدرِ الصريحِ، إذ الصريحُ أصلٌ للمؤول به

---

(١) بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو عبد الله القرشي، من صغار التابعين. روى عنه يزيد بن أبـي حبيب. قال عنه أحمد بن حنبل: ثقة صالح. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٦/ ١٧٠.

(٢) معاني القرآن له ٣/ ١٣٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

ووَضْعُ المصدرِ موضعَ اسم المفعولِ خلافُ الأصلِ، فيلزمُ الخروجُ عن الأصـل بشيئيـن: بـالمصـدرِ المـؤولِ ثـم وقـوعِـه مـوقـعَ اسـمِ المفعـول، والمحفوظُ من لسانِهم إنما هو وَضْعُ المصدرِ الصريح موضعَ المفعولِ لا المصدرِ المؤولِ فاعرِفْه. لا يُقال: إنَّ جَعْلَها غيرَ مصدريةٍ يُحْوِجُ إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ ليصِحَّ المعنى به أي: يعودون لوَطْءِ التي ظاهَرَ منها، أو امرأةٍ ظاهَرَ منها، أو يعودون لإمساكِها، والأصلُ عدمُ الحذفِ؛ لأن هذا مشتركُ الإلزامِ لنا ولكم، فإنكم تقولون أيضاً: لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مضافٍ أي: يعودون لوَطْءٍ أو لإمساكِ المقولِ فيه الظِّهارُ. ويدل على جوازِ كَوْنِ «ما» في هذا الوجهِ غيرَ مصدريةٍ ما أشار إليه أبو البقاء[1]، فإنه قال: «يتعلَّقُ بـ «يعودون» بمعنى: يعودون للمقول فيه. هذا إنْ جَعَلْتَ «ما» مصدريةً، ويجوز أَنْ تجعلَها بمعنىٰ الذي ونكرةً موصوفةً».

الثـانـي: أنَّ اللامَ تتعلَّقُ بـ «تحرير». وفي الكلامِ تقـديـمٌ وتـأخيـرٌ. والتقدير: والذين يُظاهرون مِنْ نِسائِهم فعليهم تحريرُ رقبةٍ؛ لِما نَطقوا به من الظِّهار ثم يعودُون للوَطْءِ بعد ذلك. وهذا ما نقله مكيٌّ[2] وغيرُه عن أبـي الحسن الأخفش[3]. قال الشيخ[4]: «وليس بشيءٍ لأنه يُفْسِدُ نَظْمَ الآية». وفيه نظرٌ. لا نُسَلِّم فسادَ النظمِ مع دلالةِ المعنى على التقديم والتأخير، ولكنْ نُسَلِّم أنَّ ادعاءَ التقديمِ والتأخيرِ لا حاجةَ إليه؛ لأنه خلافُ الأصل.

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٧.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

(٣) مذهبه في «معاني القرآن» غير ذلك فقد علقها بـ يعودون قال: «ثم يعودون لما قالوا أن لا نفعله فيفعلونه، هذا الظهار». معاني القرآن ٢/ ٤٩٦.

(٤) البحر ٨/ ٢٣٣.

الثالث: أن اللامَ بمعنى «إلى». الرابع: أنها بمعنى «في» نَقَلهما أبو البقاء[1]، وهما ضعيفان جداً، ومع ذلك فهي متعلِّقَةٌ بـ«يَعُودون». الخامس: أنها متعلِّقةٌ بـ«يقولون». قال مكي[2]: «وقال قتادةُ: ثم يعودون لِما قالوا من التحريم فيُحِلُّونه، فاللامُ على هذا تتعلَّقُ بـ يقولون»[3]. قلتُ: ولا أدري ما هذا الذي قاله مكي، وكيف فَهِم تعلُّقَها بـ«يقولون» على تفسيرِ قتادةَ، بل تفسيرُ قتادةَ نصٌّ في تعلُّقِها بـ«يَعودون»، وليس لتعلُّقِها بـ«يقولون» وجهٌ.

آ. (٤) قوله: ﴿فصيامُ﴾ و«فإطعامُ» كقوله: «فتحريرُ»[4] في ثلاثة الأوجهِ المتقدمةِ. و«مِنْ قبلِ» متعلِّقٌ بالفعل أو الاستقرارِ المتقدِّمِ أي: فيلزَمُه تحريرُ أو صيام، أو فعليه كذا مِنْ قبلِ تَماسِّهما. والضميرُ في «يتماسَّا» للمُظاهِرِ والمُظاهَرِ منها لدلالةِ ما تقدَّم عليهما.

آ. (٦) قوله: ﴿يومَ يَبْعَثُهم﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ«عذابٌ مُهينٌ». الثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ. فقدَّره أبو البقاء[5] «يُهانون أو يُعَذَّبون[6]، أو استقرَّ لهم ذلك يومَ يَبْعَثُهم». وقَدَّره الزمخشري[7] بـ اذْكُرْ قال: «تعظيماً لليوم». الثالث: أنه منصوبٌ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٧.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٤.
(٣) في مطبوعة مكي: «متعلقة بـ يعودون»وعلى هذا فلا محلَّ لإشكال المؤلف.
(٤) الآية ٣ قبلها.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٧.
(٦) الإملاء: «واستقر».
(٧) الكشاف ٤/ ٧٣.

بـ «لهم»، قاله الزمخشري[1]. أي: بالاستقرار الذي تَضَمَّنه لوقوعِه خبراً. الرابع: أنه منصوبٌ بـ «أَحْصاه» قاله أبو البقاء[2]. وفيه قَلَقٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «أَحْصاه» يعود على ما عَمِلوا.

آ. (٧) قوله: ﴿ما يَكُون مِنْ نَجْوى﴾: «يكونُ» تامةٌ و «من نَجْوىٰ» فاعلُها. و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. ونجوىٰ في الأصل مصدرٌ فيجوزُ أَنْ يكونَ باقياً على أصلِه، ويكون مضافاً لفاعِله، أي: ما يوجَدُ مِنْ تناجي ثلاثةٍ. ويجوز أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ ذوي نَجْوىٰ. ويجوزُ أَنْ يكونَ أطلق على الأشخاصِ المتناجينِ مبالغةً، فعلىٰ هذَيْن الوجهَيْن ينخفضُ «ثلاثة» على أحدِ وجْهَين: إمَّا البدلِ مِنْ ذوي المحذوفة، وإمَّا الوصفِ لها على التقدير الثاني، وإمَّا البدلِ أو الصفةِ لـ «نَجْوَىٰ» على التقدير الثالث.

وقرأ[3] ابن أبي عبلة «ثلاثةً» و «خمسةً» نصباً على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ مع رافعِه، تقديرُه: يتناجَوْن ثلاثةً، وحُذف لدلالةِ «نجوىٰ» عليه. والثاني: أنه الضميرُ المستكِنُّ / في «نجوىٰ» إذا جَعَلْناها بمعنىٰ المتناجِين، قاله الزمخشريُّ[4]. قال مكي[5]: «ويجوز في الكلام رَفْعُ «ثلاثة» علىٰ البدل مِنْ موضع «نَجْوىٰ»، لأنَّ موضعَها رفعٌ و «مِنْ» زائدةٌ، ولو نصَبْتَ «ثلاثة» على الحال من الضمير [٨٤٦/ب]

(١) الكشاف ٤/ ٧٣.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٧.
(٣) القرطبي ١٧/ ٢٨٩، والبحر ٨/ ٢٣٥.
(٤) الكشاف ٤/ ٧٣.
(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٤.

المرفوع[1] إذا جَعَلْتَ «نجوىٰ» بمعنى المتناجين جازَ في الكلام». قلت: أمَّا الرفعُ فلم يُقْرَأْ به فيما عَلِمْتُ، وهو جائزٌ في غير القرآن كما قال. وأمَّا النصبُ فقد عَرَفْتَ مَنْ قرأ به فكأنَّه لم يَطَّلِعْ عليه.

قوله: «إلَّا هو رابِعُهم» «إلَّا هو خامسُهم» «إلَّا هو معهم» كلُّ هذه الجملِ بعد «إلَّا» في موضعِ نصبٍ على الحالِ أي: ما يوجَدُ شَيْءٌ من هذه الأشياءِ إلَّا في حالٍ مِنْ هذه الأحوالِ، فالاستثناءُ مفرَّغٌ من الأحوال العامة[2].

وقرأ أبو جعفر: «ما تكونُ» بتاءِ التأنيث لتأنيث النجوىٰ. قال أبو الفضل: إلَّا أنَّ الأكثرَ في هذا البابِ التذكيرُ على ما في العامة؛ لأنه مُسْنَدٌ إلى «مِنْ نجوىٰ»، وهو اسمُ جنسٍ مذكرٌ.

قوله: «ولا أكثرَ» العامَّةُ على الجرِّ عطفاً على لفظ «نجوى». وقرأ[3] الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق وأبو حيوة ويعقوبُ «ولا أكثرُ» بالرفع. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على موضع «نَجْوىٰ» لأنه مرفوعٌ، و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. فإن كان مصدراً كان على حَذْفِ مضافٍ كما تقدَّم أي: مِنْ ذوي نجوى، وإن كان بمعنى المتناجِين فلا حاجةَ إلى ذلك. والثاني: أن يكونَ «أَدْنى» مبتدأ، و «إلَّا هو معهم» خبرُه، فيكون «ولا أكثرُ» عطفاً علىٰ المبتدأ، وحينئذ يكون «ولا أَدْنَىٰ» من باب عطفِ الجملِ لا المفرداتِ.

---

(١) قال: «في نجوىٰ».

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٢٦، والنشر ٢/ ٣٨٥، والبحر ٨/ ٢٣٤، والقرطبي ١٧/ ٢٧٩، والمحتسب ٢/ ٣١٥.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٢٦، والنشر ٢/ ٣٨٥، والبحر ٨/ ٢٣٥، والقرطبي ١٧/ ٢٩٠.

وقرأ الحسن ويعقوب أيضاً ومجاهد والخليل «ولا أكبرُ» بالباء الموحدة والرفع على ما تقدَّم. وزيد بن علي[1] «يُنْبِهِمْ» مِنْ أَنْبأ؛ إلاَّ أنه حذف الهمزةَ وكسرَ الهاءَ، وقُرِىء كذلك، إلاَّ أنَّه بإثباتِ الهمزةِ وضمِّ الهاءِ. والعامَّةُ بالتشديد مِنْ نبَّأ.

آ. (٨) قوله: ﴿ويتناجَوْن﴾: قرأ[2] حمزة «يَنْتَجُوْنَ» من الانتجاء من النجوى. والباقون «يتناجَوْن» من التناجي مِن النجوىٰ أيضاً. قال أبو علي[3]: «والافتعال والتفاعُلُ يجريان مَجْرىً واحداً، ومِنْ ثَمَّ صَحَّحوا: ازدَوَجُوا واعْتَوَرَوا لَمَّا كانا في معنى: تزاوَجُوا وتعاوَنوا[4]. وجاء «حتى إذا ادَّاركوا» و «ادَّركوا»[5] قلت: ويؤيِّد قراءةَ العامة الإجماعُ على «تناجَيْتُمْ» و «فلا تَتَناجوا»، «وتناجَوْا»[6]، فهذه مِن التفاعُل لا غيرُ، إلاَّ ما روي عن عبد الله أنه قرأ «إذا انْتَجَيْتُم فلا تَنْتَجُوا». ونقل الشيخُ[7] عن الكوفيين والأعمش «فلا تَنْتَجُوا» كقراءةِ عبدِ الله. وأصل تَنْتَجُون: تَنْتَجِيُوْن». ويتَناجَوْن يتناجَيُون فاسْتُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذِفَت، فالتقىٰ ساكنان فحذفت الياءُ لالتقائهما. أو نقول: تحرَّك حرفُ العلةِ وانفتح ما قبله فَقُلِبَ ألفاً، فالتقى ساكنان فحذِف أوَّلهما وبقيت الفتحةُ دالةً على الألف.

---

(١) البحر ٨/ ٢٣٥.

(٢) السبعة ٦٢٨، والنشر ٢/ ٣٨٥، والحجة ٧٠٤، والبحر ٨/ ٢٣٦، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ١٧/ ٢٩١.

(٣) لم أجدْ هذا النصَّ في «الحجة» في النسخة المخطوطة.

(٤) انظر: الممتع ٤٧٣.

(٥) الآية ٣٨ من الأعراف. وادَّركوا قراءة حميد. انظر: الدرر ٥/ ٣١٤.

(٦) الآية ٩.

(٧) البحر ٨/ ٢٣٦.

[وقرأ][(١)] أبو حيوة «بالعِذْوان» بكسرِ العين[(٢)].

آ. (١٠) وقد تقدَّم قراءتا «ليحزنَ» بالضم والفتح في آل عمران[(٣)]. وقُرِىء[(٤)] بفتح الياءِ والزاي على أنه مسندٌ إلى الموصولِ بعده فيكونُ فاعلاً.

وقوله: «ليس بضارِّهم» يجوزُ أَنْ يكونَ اسمُ «ليس» ضميراً عائداً على الشيطان، وأَنْ يكونَ عائداً على الحزنِ المفهومِ مِنْ «ليحزنَ» قاله الزمخشري[(٥)]. والأولُ أَوْلَىٰ للتصريحِ بما يعود عليه. [وقرأ] الضحاك[(٦)] «ومعصيات» جمعاً.

قوله: «لولا يُعَذِّبُنا»[(٧)] هذه الجملةُ التحضيضيةُ في موضع نصبٍ بالقول.

آ. (١١) وقرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو بكرٍ[(٨)] بخلافٍ عنه بضم شين «انشُزوا» في الحرفَيْن، والباقون بكسرِها، وهما لغتان بمعنىً واحد. يُقال: نَشَزَ أي ارتفع يَنْشِز ويَنْشُزُ كعَرَش يَعْرِش ويَعْرُش[(٩)]،

(١) زيادة من (ش).
(٢) البحر ٨/ ٢٣٦.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٩٤.
(٤) البحر ٨/ ٢٣٦.
(٥) الكشاف ٤/ ٧٥.
(٦) القرطبي ١٧/ ٢٩١، والبحر ٨/ ٢٣٦.
(٧) عاد إلى الآية ٨.
(٨) السبعة ٦٢٩، والحجة ٧٠٥، والتيسير ٢٠٩، والبحر ٨/ ٢٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٥، والقرطبي ١٧/ ٢٩٩.
(٩) عرش الكرم: عمل له عَرْشاً.

وعَكَفَ يَعْكِف ويَعْكُف. وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة في البقرة[1].

قوله: «في المجالس» قرأ[2] عاصم «المجالس» جمعاً اعتباراً بأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهم مجلساً. والباقون بالإِفراد، إذ المرادُ مجلسُ الرسولِ ﷺ، وهو أحسنُ مِنْ كونِه واحداً أريد به الجمعُ. وقُرِىء «في المجلَس» بفتح اللام وهو المصدرُ أي: تَفَسَّحوا في جلوسِكم ولا تتضايَقوا. وقرأ[3] الحسن وداود بن أبي هند وعيسى وقتادة «تَفاسَحُوا» والفُسْحَةُ: السَّعَةُ. وفَسَح له أي: وسَّعَ له.

قوله: «والذين أُوْتُوا» يجوز أَنْ يكونَ معطوفاً على «الذين آمنوا» فهو مِنْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأن الذين أُوْتوا العلمَ بعضُ المؤمنين منهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ «والذين أُوْتُوا» مِنْ عطفِ الصفاتِ أي: تكونُ الصفاتُ لذاتٍ واحدةٍ، كأنه قيل: يرفعُ الله المؤمنين العلماءَ. و «دَرَجاتٍ» مفعولٌ ثانٍ، وقد تقدَّم الكلامُ على نحوِ ذلك في الأنعام. وقال ابنُ عباس: تمَّ الكلامُ عند قولِه «منكم» وينتصِبُ «الذين أُوْتُوا» بفعلٍ مضمرٍ أي: ويَخُصُّ الذين أوتوا العلمَ بدرجات / ، أو ويرْفعُهم درجاتٍ. [٨٤٧/أ]

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإذْ لم تَفْعَلُوا﴾** في «إذْ» هذه ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها على بابِها من المُضِيِّ. والمعنى: أنكم تركتم ذلك فيما مضىٰ فتداركوه بإقامةِ الصلاةِ، قاله أبو البقاء[4]. الثاني: أنَّها بمعنىٰ «إذا»

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٦٧.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٩، والنشر ٢/٣٨٥، والبحر ٨/٢٣٦، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ١٧/٢٩٧، والحجة ٧٠٤.

(٣) الإتحاف ٢/٥٢٧، والقرطبي ١٧/٢٩٧، والمحتسب ٢/٣١٥، والبحر ٨/٢٣٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٥٨.

كقولِه: «إذ الأغلال»[١] وقد تقدَّم الكلامُ فيه. الثالث: أنها بمعنىٰ «إنْ» الشرطيةِ وهو قريبٌ مِمَّا قبلَه، إلَّا أنَّ الفرقَ بين «إنْ» و «إذا» معروفٌ. ورُوي عن أبـي عمرو[٢] «خبيرٌ بما يَعملون» بالياءِ مِنْ تحتُ. والمشهورُ عنه بتاءِ الخطاب كالجماعة.

آ. (١٤) **قوله: ﴿ما هم منكم ولا منهم﴾**: يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها مستأنفةٌ لا موضعَ لها من الإعراب. أخبر عنهم بأنهم ليسوا من المؤمنين الخُلَّصِ، ولا من الكافرين الخلَّصِ، بـل كقـولِـه: «مُـذَبْـذَبِيـن بيـن ذلـك، لا إلـى هـؤلاء ولا إلـى هـؤلاء»[٣]. فـالضميـرُ في «مـا هـم» عـائـدٌ على الـذيـن تَـوَلَّـوا، وهـم المنـافقـون. وفي «منهم» عائدٌ علىٰ اليهود أي: الكافرين الخُلَّص. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «تَوَلَّوا» والمعنى: على ما تقدَّم أيضاً. والثالث: أنها صفةٌ ثانيةٌ لـ «قوماً»، فعلىٰ هذا يكون الضميرُ في «ما هم» عائداً على «قوماً»، وهم اليهودُ. والضميرُ في «منهم» عائدٌ على الذين تَوَلَّوا يعني: اليهودُ ليسوا منكم أيها المؤمنون، ولا من المنافقين، ومع ذلك تولاَّهم المنافقون، قاله ابن عطية[٤]. إلَّا أنَّ فيه تنافُرَ الضمائرِ؛ فإن الضميرَ في «ويَحْلِفون» عائدٌ على الذين تَوَلَّوْا، فعلى الوجهين الأوَّلَيْن تتحد الضمائرُ لعَوْدِها على الذين تَوَلَّوا، وعلى الثالث تختلفُ كما عَرَفْتَ تحقيقَه.

قوله: «وهم يَعْلمون» جملةٌ حاليةٌ أي: يعلمون أنه كذِبٌ فيَمينُهم يمينٌ غموسٌ لا عُذْرَ لهم فيها.

---

(١) الآية ٧١ من غافر.
(٢) الشواذ ١٥٤. وهي رواية عباس عنه.
(٣) الآية ١٤٣ من النساء.
(٤) المحرر ١٥/ ٤٥٤.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَيْمانَهم جُنَّةً﴾: مفعولان لـ «اتَّخذوا». وقرأ العامَّةُ «أَيْمانَهم» بفتحِ الهمزةِ جمع يمين. والحسن[1] بكسرِها مصدراً. وقوله: «لن تغني عنهم» قد تقدَّمَ في آل عمران[2].

آ. (١٩) قوله: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾: جاءَ به على الأصلِ، وهو فصيحٌ استعمالاً، وإنْ شَذَّ قياساً[3]. وقد أَخْرجه عمرُ رضيَ اللَّهُ عنه على القياسِ فقرأ «استحاذ»[4] كاستقام، وتقدَّمَتْ هذه المادةُ في سورةِ النساءِ عند قولِه: «ألم نَسْتَحْوِذْ»[5].

آ. (٢١) قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ﴾: يجوز أَنْ يكونَ «كَتَبَ» جرىٰ مجْرَىٰ القَسَم فأُجيبَ بما يُجاب به. وقال أبو البقاء[6]: «وقيل: هي جوابُ «كَتَبَ» لأنَّه بمعنىٰ قال». وهذا ليس بشيءٍ لأنَّ «قال» لا يَقْتضِي جواباً فصوابُه ما قَدَّمْتُه. ويجوزُ أَن يكون «لأَغْلِبَنَّ» جوابَ قسمٍ مقدرٍ، وليس بظاهر.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُوادُّون﴾: هو المفعولُ الثاني لـ «تَجِدُ». ويجُوز أَنْ تكونَ المتعديةَ لواحدٍ بمعنى صادَفَ ولقي، فيكون «يوادُّون» حالاً أو صفةً لـ «قوماً». والواوُ في «ولو كانوا» حاليةٌ وتقدم تحريرُه غيرَ

---

(١) القرطبي ١٧/ ٣٠٤، والبحر ٨/ ٢٣٨، والمحتسب ٢/ ٣١٥.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٤.
(٣) انظر: الممتع ٢/ ٤٨٢.
(٤) البحر ٨/ ٢٣٨.
(٥) الآية ١٤١ من النساء. وانظر: الدر ٤/ ١٢٤.
(٦) الإملاء ٢/ ٢٥٨.

مرة[1]. وقدَّم أولاً الآباءَ لأنهم تجبُ طاعتُهم على أبنائِهم، ثم ثَنَّى بالأبناءِ لأنهم أَعْلَقُ بالقلوب وهم حَبَّاتُها[2]:

٤٢٤١ـ فإنما أَوْلادُنا بيْنَنا
أكبادُنا تَمْشِي على الأرضِ

الأبياتُ المشهورة في الحماسةِ، ثَلَّثَ بالإِخوان لأنهم هم الناصرُون بمنزلة العَضُدِ من الذِّراع. قال[3]:

٤٢٤٢ـ أخاك أخاك إنَّ مِنْ لا أخا له
كساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سلاحِ
وإنَّ ابنَ عمِّ المَرْءِ فاعْلَمْ جناحُه
وهل ينهَضُ البازي بغير جَناح؟

ثم رَبَّع بالعشيرةِ، لأنَّ بها يسْتغاثُ، وعليها يُعْتمد. قال[4]:

٤٢٤٣ـ لا يَسْألون أخاهم حين يَنْدُبُهُم
في النائباتِ على ما قال بُرْهانا

وقرأ[5] أبو رجاء «عشيراتِهم» بالجمع، كما قرأها أبو بكر في التوبة[6] كذلك. وقرأ العامَّةُ «كَتَبَ» مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى،

---

(١) انظر: الدر ٢/ ٤١٧، ٣/ ٣٠٧.
(٢) البيت لحِطَّان بن المُعَلَّى، وهو في الحماسة ١/ ١٦٦.
(٣) البيتان لمسكين الدارمي، وهما في ديوانه ٢٩، والكتاب ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ٤٨٠، والخزانة ١/ ٤٦٥، ويُنسبان لإبراهيم بن هرمة.
(٤) البيت لقريط بن أنيف وهو في الحماسة ٥٨.
(٥) البحر ٨/ ٢٣٩، والقرطبي ١٧/ ٣٠٨.
(٦) انظر: الدر ٦/ ٣٤.

«الإيمانَ» نصباً وأبو حيوةَ[1] وعاصمٌ في رواية المفضل «كُتِبَ» مبنياً للمفعول، «الإيمانُ» رفعٌ به. والضميرُ في «منه» للَّهِ تعالى. وقيل: يعودُ على الإيمان؛ لأنه رُوحٌ يَحْيا به المؤمنون في الدارَيْنِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المجادلة]

(١) البحر ٨/ ٢٣٩، والسبعة ٦٣٠، والقرطبي ١٧/ ٣٠٨.

سورة الحشر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿مِن أهل الكتاب﴾**: «مِنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ للبيانِ، فتتعلَّق بمحذوفٍ، أي: أعني من أهل الكتاب. والثاني: أنها حالٌ من «الذين كفروا».

قوله: «مِنْ ديارِهم» متعلق بـ «أَخْرَجَ» ومعناها ابتداءُ الغايةِ. وصَحَّتْ إضافةُ الديارِ إليهم لأنهم أَنْشَؤُوها.

قوله: «لأولِ الحَشْرِ» هذه / اللامُ تتعلقُ بـ «أَخْرَجَ» وهي لامُ التوقيتِ [٨٤٧/ب]
كقولِه: «لِدُلُوكِ الشمسِ»[١]، أي: عند أول الحشر. قال الزمخشري[٢]: «وهي اللامُ في قولِه تعالى: «يا ليتني قَدَّمْتُ لحياتي»[٣] وقولِك «جئتُ لوَقْتِ كذا». قلت: سيأتي الكلامُ على هذه اللامِ في الفجرِ، إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله: «مانِعَتُهم حُصونُهم» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ «حصونُهم» مبتدأً، و «مانِعَتُهم» خبرٌ مقدمٌ. والجملةُ خبر «أنهم» لا يُقال: لم لا يُقال: «مانِعَتُهم» مبتدأٌ؛ لأنه معرفةٌ و «حصونُهم» خبرُه. ولا حاجةَ

(١) الآية ٧٨ من الأسراء.

(٢) الكشاف ٤/ ٨٠.

(٣) الآية ٢٤ من الفجر.

لتقديمٍ ولا تأخيرٍ؛ لأنَّ القصدَ الإِخبارُ عن الحصون، ولأنَّ الإضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ[١]، فهي نكرةٌ. والثاني: أَنْ يكونَ «مانِعَتُهم» خبرَ «أنهم» و «حصونُهم» فاعلٌ به. نحو: إنَّ زيداً قائمٌ أبوه، وإنَّ عَمْراً قائمةٌ جاريتُه. وجعله الشيخ[٢] أَوْلىٰ؛ لأنَّ في نحو: قائمٌ زيد ـ علىٰ أَنْ يكونَ خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً ـ خلافاً والكوفيون يمنعونَه فمحلُّ الوِفاق أَوْلىٰ.

وقال الزمخشري[٣]: «فإنْ قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بين قولِك «وظنُّوا أنَّ حصونَهم تمنعُهم، أو مانِعَتُهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: [في][٤] تقديمِ الخبرِ على المبتدأ دليلٌ على فَرْطِ وُثوقِهم بحَصانتِها ومَنْعِها إياهم، وفي تصييرِ ضميرِهم اسماً لـ «أنَّ» وإسناد الجملةِ إليه دليلٌ على اعتقادِهم في أنفسِهم أنَّهم في عِزَّةٍ ومَنَعَة لا يُبالىٰ معها بأحد يَتَعرَّضُ لَهم، وليس ذلك في قولك «حُصُونهم تَمْنعهم» انتهى. وهذا الذي ذكره إنما يَتَأَتَّىٰ على الإعرابِ الأولِ، وقد تقدَّم أنه مَرْجوحٌ، وتَسَلَّطَ الظنُّ هنا على «أنَّ» المشددةِ، والقاعدةُ أنه لا يعملُ فيها ولا في المخففةِ منها إلاَّ فعلُ عِلْمٍ ويقينٍ، إجراءً له مُجْرى اليقين لشدَّتِه وقوتِه وأنَّه بمنزلةِ العلم.

قوله: «يُخْرِبُون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً للإِخبار به، وأن يكونَ حالاً مِنْ ضميرِ «قلوبِهم» وليس بذاك. وقرأ[٥] أبو عمرو «يُخَرِّبون»

---

(١) في «مانعتهم».

(٢) البحر ٨/ ٢٤٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٨٠.

(٤) من الكشاف.

(٥) السبعة ٦٣٢، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ١٨/ ٤، والحجة ٧٠٥، والنشر ٢/ ٣٨٦، والبحر ٨/ ٢٤٣.

بالتشديد وباقيهم بالتخفيفِ وهما بمعنىً واحدٍ؛ لأن خرَّب عَدَّاه أبو عمروٍ بالتضعيف، وهم بالهمزة. وعن أبـي عمروٍ أنه فَرَّق بمعنىً آخرَ فقال: «خرَّب بالتشديد: هَدَم وأفْسد، وأَخْرَبَ بالهمزة: تَرَكَ الموضعَ خراباً وذهَب عنه. واختار الهذليُّ[1] قراءةَ أبـي عمروٍ لأجل التكثير. ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُخْرِبون» تفسيراً للرعب فلا مَحَلَّ له أيضاً.

آ. (٣) **قوله: ﴿الجَلاءَ﴾**: العامَّةُ على مَدِّه وهو الإخراجُ. أَجْلَيْتُ القومَ إجلاءً، وجلا هو جلاءً. وقال الماوردي[2]: «الجَلاءُ أخصُّ من الخروجِ؛ لأنه لا يُقال إلاَّ لجماعةٍ، والإخراجُ يكون للجماعةِ والواحد» وقال غيرُه: الفرقُ بينهما أنَّ الجلاءَ ما كان مع الأهلِ والولدِ بخلاف الإخراجِ فإنه لا يَسْتلزِمُ ذلك.

وقرأ[3] الحسن وعلي ابنا صالح «الجَلا» بألفٍ فقط. وطلحة مهموزاً من غيرِ ألفٍ كالنبأ. وقرأ طلحة[4] «ومَنْ يُشاقِقْ» بالفكِّ كالمتفق عليه في الأنفال[5].

آ. (٥) **قوله: ﴿ما قَطَعْتُمْ﴾**: «ما» شرطيةٌ في موضع نصب بـ «قَطَعْتم» و «مِنْ لينةٍ» بيانٌ له. و «فبإذنِ اللهِ» جزاء الشرطِ. ولا بُدَّ مِنْ

---

(١) الكامل له (خ) ٢٤٢.

(٢) تفسيره ٤/٢٠٨، والقول التالي للماوردي أيضاً.

(٣) انظر في قراءاته: الإتحاف ٢/٥٣٠، والبحر ٨/٢٤٤. والحسن بن صالح أبو محمد الواسطي. عرض على أبـي عون والجَمَّال وروى عنه عبد الله بن الحسين. طبقات القراء ١/٢١٦.

(٤) البحر ٨/٢٤٤، والقرطبي ١٨/٦.

(٥) الآية ١٣ «ومَنْ يشاقِقِ اللهَ...».

حذفٍ، أي: فقَطْعُها بإذنِ الله، فيكون «بإذنِ الله» الخبرَ لذلك المبتدأ.
واللينةُ فيها خلافٌ كثير، قيل: هي النخلةُ مطلقاً، وأُنْشِد[1]:

٤٢٤٤ـ كأن قُتودي فوقها عُشُّ طائرٍ
على لِيْنَةٍ سَوْقاءَ تَهْفو جُنوبها

وقال آخر[2]:

٤٢٤٥ـ طِراقُ الخوافِي واقعٌ فوقَ لِينة
نَدَىٰ لَيْلِهِ في ريشه يَتَرَقْرَقُ

وقيل: هي النخلة ما لم تكن عجوةً. وقيل: ما لم تكن عَجْوةً ولا بَرْنِيَّة[3]. وقيل: هي النخلةُ الكريمة. وقيل: ما تَمْرُها لُوْنٌ[4]، وهو نوعٌ من التمر، قال سفيان: هو شديدُ الصُّفْرة يَشِفُّ عن نواةٍ. وقيل: هي العَجْوة. وقيل: هي الفُسْلان[5] وأنشد[6]:

٤٢٤٦ـ غَرَسوا لينةً بمَجرى مَعِيْنٍ
ثم حُفَّ النخيلُ بالآجامِ

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٩٩. القتود: عيدان الرحل، أي: إن الناقة طويلة يصغر الرَّحْل عليها وسوقاء: طويلة الساق. تهفو: تميل. جنوبها: جوانبها.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٨٨ برواية «رِيْعَة» بدل «لينة». وطراق: بعضه على بعض. والخوافي: ما دون القوادم من جناح الطائر. يترقرق: يجيء ويذهب.

(٣) البَرْني: ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة.

(٤) الُلون: مفرُده لِيْنة، وهو ضَربٌ من النخل ليس بعجوة.

(٥) الفسلان: ج فسيلة.

(٦) البيت في القرطبي ١٨/٩، والماوردي ٤/٢٠٩.

وقال آخر(١):

٤٢٤٧ـ قد جَفاني الأَحْبابُ حين تَغَنَّوا
بفراقِ الأحبابِ مِنْ فوقِ لِيْنَهْ

وقيل هي أغصان الشجر للينِها.

وفي عين «لِينة» قولان، أحدهما: أنها واوٌ لأنه من اللون، وإنما قُلِبَتْ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها كدِيْمة وقيمة. الثاني: أنها ياءٌ لأنها من اللِّين. وجَمْعُ اللِّينة لِيْن لأنه من بابِ اسم الجنس كتَمْرة وتَمْر. وقد كُسِّر على «لِيان» وهو شاذٌّ؛ لأنَّ تكسيرَ ما يُفَرَّقُ بتاءِ التأنيث شاذٌّ كرُطَبَة ورُطَب وأَرْطاب. وأُنْشد(٢):

٤٢٤٨ـ وسالفةٌ كسَحُوْقِ اللِّيا
ن أَضْرَمَ فيه الغَوِيُّ السُّعُرْ

/ والضميرُ في «تَرَكْتموها» عائدٌ على معنى «ما» وقرأ(٣) عبدُ الله [٨٤٨/أ] والأعمش وزيدُ بن علي «قُوَّماً» على وزنِ ضُرَّب؛ جمعَ «قائم» مراعاةَ لمعنى «ما» فإنه جمعٌ. وقُرِىءَ «قائماً» مفرداً مذكراً. وقُرِىء(٤) «أُصُلِها» بغير واو. وفيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ «أَصْلٍ» نحو: رَهْن ورُهُن. والثاني: أن يكونَ حَذَفَ الواوَ استثقالاً لها.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨/٩.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٦٥ واللسان (لون).
والسالفة: العنق. والسحوق: الطويلة. وفي الديوان «اللُّبان» بالباء وهو ضَرْبٌ من الشجر. والغويُّ: الغاوي. والسعر: ج سعير هو شدَّة الوقود. وأراد أنها شقراء.

(٣) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/ ١٠، والبحر ٨/ ٢٤٤.

(٤) القرطبي ١٨/ ١٠، والبحر ٨/ ٢٤٤.

قوله: «ولِيُخْزِيَ» اللامُ متعلقةٌ بمحذوفٍ، أي: ولِيُخْزِيَ أَذِنَ في قَطْعِها، أو لِيُسِرَّ المؤمنين ويُعِزَّهم ولِيُخْزِيَ.

آ. (٦) قوله: ﴿فما أَوْجَفْتُمْ﴾: الفاءُ جوابُ الشرطِ، أو زائدةٌ، على أنها موصولةٌ مضمَّنَةٌ معنىٰ الشرط. و «ما» نافيةٌ. والإيجافُ: حَمْلُ البعيرِ على السيرِ السريع يقال: وَجَفَ البعير يَجِفُ وَجْفاً ووَجِيْفاً ووَجَفاناً. وأَوْجفْتُه أنا إيجافاً. قال العَجَّاج[1]:

٤٢٤٩ــ نــاجٍ طــواه الأَيْــنُ مِمَّــا وَجَفــا

وقال نُصَيب[2]:

٤٢٥٠ــ ألا رُبَّ رَكْــبٍ قــد قَطَعْــتُ وجيفَهــم
إليك ولولا أنت لم تُوجِفِ الرَّكْبُ

قوله: «من خيلٍ» «مِنْ» زائدةٌ، أي: خَيْلاً. والرِّكاب: الإبلُ.

آ. (٧) قوله: ﴿ما أفاء الله﴾: قال الزمخشري[3]: «لم يُدْخِلِ العاطفَ على هذه الجملةِ لأنها بيانٌ للأولى، فهي منها غيرُ أجنبيةٍ».

---

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/ ٢٣٢، والكتاب ١/ ١٨٠. وهو في وصف بعير أضمره السير حتى اعوجَّ من الهزال كما يرجع البدر بمرور الليالي هلالاً معوجاً. والناجي: السريع. والأين: الإعياء. والوجيف سير سريعٌ. وبعده:
طَــيَّ الليــالــيْ زُلفــاً فَــزُلَفَــا   سمــاوَة الهــلالِ حتــى احْقَــوْقَفَــا
(٢) ليس في ديوانه. وهو في تفسير الماوردي ٤/ ٢١٠، والبحر ٨/ ٢٤.
(٣) الكشاف ٤/ ٨٢.

قوله: «يكونَ دُوْلَةً» قرأ[1] هشام «تكون» بالتاء والياء[2] «دُوْلةٌ» بالرفع فقط، والباقون بالياء مِنْ تحتُ ونصب دُوْلَةً. فأمَّا الرفعُ فعلىٰ أنَّ «كان» التامَّةُ. وأمَّا التذكيرُ والتأنيثُ فواضحان لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ. وأمَّا النصبُ فعلى أنها الناقصةُ. واسمُها ضميرٌ عائدٌ على الفَيْءِ، والتذكيرُ واجبٌ لتذكيرِ المرفوع. و «دُولة» خبرها. وقيل: عائد على «ما» اعتباراً بلفظِها. وقرأ العامَّةُ «دُوْلة» بضم الدال. وعلي[3] بن أبـي طالب والسُّلميُّ بفتحِها. فقيل: هما بمعنىً وهما ما يَدُول للإنسان، أي: يدور من الجِدِّ والعَناء والغَلَبة. وقال الحُذَّاقُ من البصريين والكسائيُّ: الدَّوْلة بالفتح: من المُلك بضم الميم، وبالضم من المِلْكِ بكسرِها، أو بالضمِّ في المال، وبالفتح في النُّصْرة وهذا يَرُدُّه القراءة المرويَّةُ عن علي والسلمي؛ فإنَّ النصرةَ غيرُ مرادةٍ هنا قطعاً. و «كيلا» علةٌ لقولِه: «فللَّهِ وللرسول»، أي: استقرارُه لكذا لهذه العلَّةِ.

آ. (٨) **قوله: ﴿للفقراءِ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «لذي القُرْبـىٰ» قاله أبو البقاء[4] والزمخشري[5]. قال أبو البقاء: «قيل هو بدلٌ مِنْ «لذي القُرْبـىٰ» وما بعده». وقال الزمخشري: «بدلٌ مِنْ قوله «ولذي القُربـىٰ» وما عُطِف عليه. والذي مَنَعَ الإبدالَ مِنْ «لله وللرسول»

---

(١) التيسير ٢٠٩، والنشر ٢/ ٣٨٦، والقرطبي ١٨/ ١٦، والبحر ٨/ ٢٤٥، الإتحاف ٢/ ٥٣٠، والمحتسب ٢/ ٣١٦.

(٢) الجمَّال والداجوني عنه بالتذكير، وأكثر طرق الحلواني عنه بالتأنيث. انظر: الإتحاف ٢/ ٥٣٠.

(٣) البحر ٨/ ٢٤٥، والقرطبي ١٨/ ١٦.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٨.

(٥) الكشاف ٣/ ٨٣.

والمعطوفِ عليهما وإنْ كان المعنى لرسول الله أن اللهَ عزَّ وجلَّ أخرجَ رسوله من الفقراءِ في قولِه: «ويَنْصُرُون اللهَ ورسولَه» وأنه تعالى يترفَّعُ برسوله عن تسميته بالفقير، وأنَّ الإبدالَ على ظاهرِ اللفظ من خلافِ الواجب في تعظيمِ اللهِ عزَّ وجلَّ» يعني لو قيل: بأنَّه بَدَلٌ مِنْ «لله» وما بعدَه لَزِمَ فيه ما ذُكِرَ: مِنْ أنَّ البدلَ على ظاهرِ اللفظِ يكونُ من الجلالةِ فيُقال: «للفقراء» بدلٌ مِنْ «لله» ومِنْ «رسولِه» وهو قبيحٌ لفظاً، وإن كان المعنىٰ علىٰ خلافِ هذا الظاهرِ، كما قال: إن معناه لرسولِ الله، وإنما ذُكر اللهُ عزَّ وجلَّ تفخيماً، وإلاَّ فاللهُ تعالى غنيٌّ عن الفَيْءِ وغيره، وإنما جعله بدلاً مِنْ «الذي القُربىٰ» لأنه حنفيٌّ، والحنفية يشترطون الفقرَ في إعطاءِ ذوي القُربىٰ مِنَ الفَيْءِ.

الثاني: أنه بيانٌ لقولِه «والمساكين وابنِ السبيل» وكُرِّرتْ لامُ الجر لَمَّا كانت الأُولى مجرورةً باللام؛ ليُبَيِّنَ أنَّ البدلَ إنما هو منها، قاله ابنُ عطية[1]، وهي عبارةٌ قَلِقَةٌ جداً. الثالث: أن «للفقراء» خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: ولكنَّ الفَيْءَ للفقراء. وقيل: تقديرُه: ولكن يكونُ «للفقراء». وقيل: تقديرُه: اعجَبوا للفقراء.

قوله: «يَبْتَغُون» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً. وفي صاحبِها قولان، أحدهما: للفقراء. والثاني: واو «أُخْرِجوا» قالهما مكي[2].

آ. (٩) قوله: ﴿والذين تبوَّؤوا﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على الفقراء، فيكونُ مجروراً، ويكونُ من عَطْفِ

---

(١) المحرر ١٥/٤٦٨.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٦٧.

المفـرداتِ، ويكـون «يُحبُّـون» حـالاً. والثـانـي: أَنْ يكـونَ مبتـدأ، خبُـره «يُحِبُّون»، ويكون حينئذٍ مِنْ عطفِ الجُمل.

قـولـه: «والإِيمـانَ» فيـه أوجهٌ، أحـدُهـا: أنـه ضُمِّـنَ «تَبَـوَّؤوا» معنـى لـزِمـوا، فيَصِـحُّ عَطْفُ الإيمـان عليـه؛ إذ الإيمـانُ لا يُتَبَـوَّأ. والثـانـي: أنـه منصـوبٌ بمقـدرٍ، أي: واعتقـدوا، أو وأَلِفـوا، أو وأَحَبُّـوا. الثـالـث: أن يُتَجَوَّز في الإيمان فيُجْعَلَ لاختلاطِه بهم وثباتِهم عليه كالمكانِ المُحيطِ بهم، فكأنَّهم نَزَلوه، وعلى هذا فيكونُ جَمَعَ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمـةٍ واحـدةٍ، وفيـه خـلافٌ مشهـورٌ. الـرابـع: أَنْ يكـونَ الأصـلُ: / دارَ [٨٤٨/ب]
الهجرة ودارَ الإيمـان، فـأقـامَ لامَ التعريفِ في الـدار مُقـام المضـافِ إليـه، وحَذَفَ المضافَ مِنْ دار الإيمان، ووَضَعَ المضافَ إليه مَقامه. الخامسُ: أَنْ يكونَ سَمَّىٰ المدينة لأنَّها دارُ الهجرة ومكانُ ظهورِ الإيمان بالإيمان، قال هذين الوجهَيْن الزمخشريُّ[١]، وليس فيه إلاَّ قيامُ أل مَقامَ المضافِ إليه، وهو مَحَلُّ نَظَر، وإنما يُعْرَفُ الخلافُ: هل تقوم أل مَقامَ الضميرِ المضـافِ إليـه؟ الكـوفيـون[٢] يُجيـزونـه كقـولـه تعـالـى: «فـإنَّ الجنـةَ هـي المأوىٰ»[٣]، أي: مَأْواه، والبصريون يمنعونه ويقولون: الضميرُ محذوفٌ، أي: المَأْوىٰ له وقد تقدَّمَ تحريرُ هذا. أمَّا كونُها عِوَضاً من المضاف إليه فلا نَعْرِفُ فيه خلافاً.

السادس: أنَّه منصوبٌ على المفعولِ معه، أي: مع الإيمان معاً، قاله ابن عطية[٤]، وقال: «وبهذا الاقترانِ يَصِحُّ معنى قولِه «مِنْ قبلهم»

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٣.

(٢) انظر: المغني ٧٧.

(٣) الآية ٣٩ من سورة النازعات.

(٤) المحرر ١٥/ ٤٦٩.

فتأمَّلْه» قلت: وقد شَرَطوا في المفعول معه أنَّه يجوز[1] عَطْفُه على ما قبلَه حتى جَعَلوا قولَه «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكم وشركاءكم»[2] مِنْ بابِ إضمار الفعل لأنَّه لا يُقال: أجمعتُ شركائي إنما يقال جَمَعْتُ، وقد تقدَّم القولُ في ذلك ـ ولله الحمد ـ مشبعاً[3].

قوله: «حاجةً مِمَّا أُوْتُوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الحاجةَ هنا على بابِها من الاحتياج، إلاَّ أنها واقعةٌ مَوْقعَ المحتاجِ إليه، والمعنَى: ولا يجدون طَلَبَ محتاجٍ إليه ممَّا أُوْتي المهاجرون من الفيء وغيرِه، والمُحتاج إليه يُسَمَّى حاجةً تقول: خُذْ منه حاجتَك، وأعطاه مِنْ مالِه حاجتَه، قاله الزمخشري[4]. فعلى هذا يكون الضميرُ الأول للجائين مِنْ بعدِ المهاجرين، وفي «أُوْتوا» للمهاجرين. والثاني: أنَّ الحاجةَ هنا مِن الحَسَدِ، قاله بعضُهم، والضميران على ما تقدَّم قبلُ. وقال أبو البقاء[5]: مَسَّ حاجةٍ، أي: إنه حُذِف المضافُ للعلم به، وعلى هذا فالضميران للذين تبوَّؤوا الدارَ والإيمان.

قوله: «ولو كان بهم» واوُ الحال وقد تقدَّم الكلامُ عليها[6].

---

(١) كذا في الأصل. والصواب «لا يجوز» قال ابن مالك في الكافية الشافية ٢/ ٦٩٣، والنصب إن لم يَجُز العطف يجب. وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية.

(٢) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٢٤٠.

(٤) الكشاف ٤/ ٨٤ قال: «يعني أن نفوسهم لم تتبع ما أعطوا ولم تطمح إلى شيءٍ منه يُحتاج إليه».

(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٩.

(٦) انظر: الدر ٢/ ٤١٧، ٣/ ٣٠٧.

والخَصاصَةُ: الحاجةُ، وأصلُها مِنْ خَصاصِ البيت، وهي فُروجهُ، وحالُ الفقير يتخَلَّلُها النَّقْصُ، فاسْتُعير لها ذلك.

قوله: «ومَنْ يُوْقَ» العامَّةُ على سكون الواو وتخفيفِ القافِ مِنْ الوِقاية. وابنُ أبي عبلة[1] وأبو حيوة بفتحِ الواو وشدِّ القافِ. والعامَّةُ بضمِّ الشينِ مِنْ «شُحَّ» وابنُ أبي عبلة[2] وابنُ عمر بكسرها.

آ. (١٠) **قوله: ﴿والذين جاؤُوا﴾**: يحتمل الوجهَيْن المتقدمَيْن في «الذين» قبلَه، فإن كان معطوفاً على المهاجرين فـ «يقولون» حالٌ كـ «يُحِبُّون» أو مستأنف، وإنْ كان مبتدأً فـ «يقولون» خبرُه.

آ. (١١) **قوله: ﴿لإخوانِهم﴾**: اللامُ هنا للتبليغ فقط بخلافِ قوله: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا» فإنَّها تحتملُ ذلك وتحتمل العلةَ، وقوله: «ولا نُطيعُ فيكم»، أي: في قتالِكم، أو في خِذْلانكم.

وقوله: «وإنْ قُوْتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكم» أُجيب القسمُ المقدرُ لأنَّ قبل «إنْ» لاماً[3] موطِّئة حُذِفَتْ للعِلْم بمكانِها، فإنَّ الأكثرَ الإِتيانُ بها. ومثلُه قولُه: «وإنْ لم يَنْتَهوا عَمَّا يقولون لَيَمَسَّنَ»[4] وقد تقدَّم.

آ. (١٢) **قوله: ﴿لَئِنْ أُخْرِجوا لا يَخْرُجون﴾**: إلى آخره أُجيب القسمُ لسَبْقِه، ولذلك رُفِعَتِ الأفعالُ ولم تُجْزَمْ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه، ولذلك كان فِعلُ الشرطِ ماضياً. وقال

(١) الشواذ ١٥٤، والكشاف ٤/ ٨٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٤٧.

(٣) الأصل «لام» وهو سهو.

(٤) الآية ٧٣ من المائدة.

أبو البقاء[1]: «قولُه: «لا يَنْصُرُوْنَهم» لَمَّا كان الشرطُ ماضياً تُرِك جَزْمُ الجوابِ» انتهى. وهو غَلَطٌ؛ لأنَّ «لا يَنْصُرونهم» ليس جواباً للشرطِ، بل هو جوابٌ للقسم، وجواب الشرطِ محذوفٌ كما تقدَّمَ تقريرُه، وكأنه توهَّم أنه من بابِ قوله[2]:

٤٢٥١ـ وإن أتـاه خليـلٌ يـومَ مَسْـألَـةٍ
يقـولُ لا غـائـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

وقد سبق أبا البقاء ابنُ عطية[3] إلى ما يُوْهِم شيئاً من ذلك، ولكنه صرَّح بأنه جوابُ القسم، وقال: «جاءت الأفعالُ غير مجزومةٍ في «لا يَخْرجون» ولا «يَنْصُرون» لأنها راجعةٌ على حكم القسم لا على حكمِ الشرط. وفي هذا نظرٌ» وقوله: «وفي هذا نظر» مُوْهِمٌ أنه جاء على خلافِ ما يقتضيه القياسُ، وليس كذلك، بل جاء على ما يقْتضيه القياسُ. وفي هذه الضمائرِ قولان، أحدهما: أنها كلَّها للمنافقين. والثاني: أنها مختلفةٌ، بعضُها لهؤلاء وبعضُها لهؤلاء.

آ. (١٣) قوله: ﴿لأنتم أشدُّ رهبةً﴾: «رهبةً» مصدرٌ مِنْ رُهِبَ المبنيِّ للمفعولِ، فالرهبةُ واقعةٌ من المنافقين لا مِنْ المخاطبين، كأنه قيل: لأنتم أشدُّ مرهوبيَّةً في صدورِهم من اللهِ فالمخاطبون مَرهوبون، وهو كقولِ كعبِ بن زهير ـ رضي الله عنه ـ في مَدْح رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم[4]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٩.
(٢) تقدم برقم ١٢٣١.
(٣) المحرر ١٥/ ٤٧٣.
(٤) ديوانه ٢١، وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٩٧. والغيل: الشجر الملتفُّ. مخدره: مكان خدوره، أي: إقامته.

٤٢٥٢ـ فَلَهْـــوَ أَخْـــوَفُ عنـــدي إذ أُكَلِّمُـــهُ
وقيـــلَ: إنـــك محبـــوسٌ ومقتـــولُ
مِـــنْ ضَيْغَـــمٍ بثَـــراءِ الأرضِ مُخْـــدَرُه
ببَطْـــنِ عَثَّـــرَ غِيْـــلٌ دونَـــه غِيْـــلُ

و«رَهْبَةً» تمييز.

آ. (١٤) قوله: ﴿جميعاً﴾: حالٌ و «إلاَّ في قُرَىً» متعلقٌ بـ «يُقاتِلونكم».

وقوله: «جُدُر» قرأ[١] ابنُ كثير وأبو عمرو «جدار» بالإفرادِ. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه أرادَ به السُّوْرَ، والسُّوْرُ الواحد يَعُمُّ الجميعَ من المقاتِلةِ ويَسْتُرهم. والثاني: أنه واحدٌ في معنى الجمع لدلالة السِّياقِ عليه. والثالث: أنَّ كلَّ فِرْقة منهم وراءَ جدار، لا أنَّهم كلَّهم وراءَ جدار. والباقون قَرَؤُوا جُدُر بضمتين / اعتباراً بأنَّ كلَّ فِرْقةٍ وراءَ جِدار، فجُمِعَ [٨٤٩/أ] لذلك. وقرأ الحسن وأبو رجاء وابن وثاب والأعمش، ويُرْوى عن ابن كثير وعاصم بضمةٍ وسكونٍ، وهي تخفيفُ الأُولى. وقرأ ابن كثير أيضاً في رواية هارونَ عنه، وهي قراءةُ كثيرٍ من المكيين «جَدْرٍ» بفتحة وسكون فقيل: هي لغةٌ في الجِدار. وقال ابن عطية[٢]: «معناه أصلُ بنيانٍ كالسُّور ونحوه» قال[٣]: «ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ جَدْر النخيل، أي: أو مِنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٢، والبحر ٨/ ٢٤٩، والتيسير ٢٠٩، والحجة ٧٠٥، والنشر ٢/ ٣٨٦، والقرطبي ١٨/ ٣٥، والشواذ ١٥٤، والمحرر ١٥/ ٤٧٤.
(٢) المحرر ١٥/ ٤٧٤.
(٣) قال هذا بعد أن نقل قراءة جُدْر.

وراءِ نخيلهم. وقُرِىء «جَدَر» بفتحتين حكاها الزمخشريُّ[1]، وهي لغةٌ في الجِدار أيضاً.

قوله: «بينَهم» متعلِّقٌ بشديد و «جميعاً» مفعولٌ ثانٍ، أي: مجتمعين و «قلوبُهم شَتَّى» جملةٌ حاليةٌ أو مستأنفةٌ للإِخبار بذلك. والعامَّةُ على «شتى» بلا تنوينٍ لأنَّها ألفُ تأنيثٍ. ومِنْ كلامهم: «شتى تَؤُوب الحَلَبَةُ»[2]، أي: متفرِّقين. وقال آخر[3]:

٤٢٥٣ـ إلى اللهِ أَشْكو فِتْنَةً شَقَّت العِصا
هي اليومَ شَتَّى وهْي أَمْسِ جميعُ

وقرأ[4] مبشر بن عبيد «شتىً» منونة، كأنه جعلها ألفَ الإِلحاق.

آ. (١٥) **قوله: ﴿كَمَثَلِ الذين﴾**: خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: مثلُهم مثلُ هؤلاء. و «قريباً» فيه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ بالتشبيه المتقدم، أي: يُشَبِّهونهم في زمنٍ قريب سيقع لا يتأخر، ثم بَيَّنَ ذلك بقوله: «ذاقُوا وَبالَ أَمْرِهم». والثاني: أنه منصوبٌ بـ «ذاقوا»، أي: ذاقوه في زمنٍ قريب سيقع ولم يتأخَّرْ. وانتصابُه في وجهَيْه على ظرف الزمان. وقوله: «كمثل الشيطان»[5] كالبيان لقوله: «كمثل الذين مِنْ قبلِهم».

آ. (١٧) **قوله: ﴿فكان عاقبتَهما﴾**: العامَّةُ على نصب

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٥.
(٢) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الماوردي ٤/ ٢١٥، والقرطبي ١٨/ ٣٦.
(٤) البحر ٨/ ٢٤٩.
(٥) في الآية ١٦.

«عاقبَتَهُما» بجَعْلِه خبراً، والاسمُ «أنَّ» وما في حَيِّزها؛ لأنَّ الاسمَ أَعْرَفُ مِنْ «عاقبتَهُما». وقد تقدَّم تحريرُ هذا في آل عمران[1] والأنعام[2]. وقرأ[3] الحسن وعمرو بن عبيد وابن أرقم[4] برفعِها على جَعْلِها اسماً، و «أنَّ» وما في حَيِّزها خبراً كقراءةِ «ثم لم تكنْ فتنتُهم إلاَّ أَنْ قالوا»[5].

قوله: «خالدَيْن» العامَّةُ على نَصْبِه حالاً من الضمير المستكنِّ في الجارِّ لوقوعِه خبراً. وعبد الله[6] وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة برفعِه خبراً، والظرفُ مُلْغَى فيتعلَّق بالخبر، وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرفِ وأُعيد معه ضميرُ ما دَلَّ عليه كقولِه: «ففي الجنة خالِدين فيها»[7] وهذا على مذهب سيبويه[8] فإنه يُجيز إلغاءَ الظرفِ وإنْ أُكِّدَ، والكوفيون يَمْنَعونَه وهذا حُجَّةٌ عليهم. وقد يُجيبون: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الظرفَ في هذه القراءةِ مُلْغَىٰ، بل نجعلُه خبراً لـ «أنَّ» وخالدان خبرٌ ثانٍ، وهو مُحْتمِلٌ لِما قالوه إلاَّ أنَّ الظاهرَ خلافُه.

آ. (١٨) **قوله: ﴿وَلْتَنْظُرْ﴾**: العامَّةُ على سكونِ لامِ الأمرِ. وأبو حيوة[9] ويحيى بنُ الحارث بكسرِها على الأصل. والحسنُ بكسرها

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٣٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٧٢.
(٣) الإتحاف ٢/ ٥٣١، والبحر ٨/ ٢٥٠، والقرطبي ١٨/ ٤٢، والشواذ ١٥٤.
(٤) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، روى قراءة الحسن البصري وهو ضعيف مجمع على ضعفه. انظر: طبقات القراء ١/ ٣١٢.
(٥) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة قنبل وابن عامر وحفص. انظر: السبعة ٢٥٤.
(٦) الإتحاف ٢/ ٥٣١، والبحر ٨/ ٢٥٠، والقرطبي ١٨/ ٤٢.
(٧) الآية ١٠٨ من هود.
(٨) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٨.
(٩) البحر ٨/ ٢٥٠، والمحرر ١٥/ ٤٧٧.

ونصبِ الفعل، جَعَلَها لامَ كي، ويكونُ المُعَلَّلُ مقدراً، أي: ولْتنظر نفسٌ حَذَّركم وأَعْلمكم. وتنكيرُ النفسِ والغدِ: قال الزمخشري(١): «أمَّا تَنْكيرُ النفسِ فلاستقلالِ الأنفسِ(٢) النواظرِ فيما قَدَّمْنَ للآخرةِ، كأنه قيل: فلتنظرْ نفسٌ واحدةٌ. وأمَّا تنكيرُ الغد فلتعظيمِه وإبهامِ أَمْرِه كأنه قيل: لِغدٍ لا يُعْرَفُ كُنْهُهُ لعِظَمِه».

وقوله: «واتقوا الله» تأكيدٌ. وقيل: كُرِّر لتغايُرِ متعلَّق التَّقْوَيَيْنِ فمتعلَّقُ الأولى أداءُ الفرائضِ لاقترانِه بالعمل، والثانيةِ تَرْكُ المعاصي لاقترانِه بالتهديدِ والوعيدِ، قال معناه الزمخشري(٣).

آ. (١٩) **قوله: ﴿ولا تكونوا﴾**: العامَّةُ على الخطابِ. وأبو حيوة(٤) بالغَيْبة على الالتفاتِ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿أصحابُ الجنةِ هم الفائزون﴾**: كالتفسير لنفي تساوِيْهما. و «هم» يجوزُ أَنْ يكونَ فَصْلاً، وأَنْ يكونَ مبتدأ، فعلى الأول الإِخبارُ بمفردٍ، وعلى الثاني بجملةٍ.

آ. (٢١) **قوله: ﴿خاشعاً﴾**: حالٌ؛ لأن الرؤيةَ بَصَريةٌ. وقرأ(٥) طلحة «مُصَّدِّعاً» بإدغام التاء في الصاد.

وأبو ذر وأبو السَّمَّال(٦) «القَدُّوس» بفتح القاف. وقرأ العامَّةُ

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٦.
(٢) مطبوعة الكشاف: «فاستقلال للأنفس».
(٣) الكشاف ٤/ ٨٦.
(٤) البحر ٨/ ٢٥٠.
(٥) البحر ٨/ ٢٥.
(٦) المحتسب ٢/ ٣١٧، والقرطبي ١٨/ ٤٥، والبحر ٨/ ٢٥١.

«المُؤْمِنُ» بكسر الميم اسمَ فاعل مِنْ آمَن بمعنى أَمَّن[1]. وأبو جعفر[2] محمد بن الحسين ـ وقيل ابن القعقاع ـ : بفتحها. فقال الزمخشري[3]: «بمعنى المُؤْمَنِ به على حَذْفِ حرف الجر، كما تقول في قومَ موسى مِنْ قولِه «واختار موسى قومَه»[4] المختارون». وقال أبو حاتم: «لا يجوزُ ذلك، أي: هذه القراءة؛ لأنه لو كان كذلك لكان «المؤمَنُ به» وكان جارًّا، لكن المؤمَنَ المطلقَ بلا حرفِ جر / يكون مَنْ كان خائفاً فأُمِّنَ» [٨٤٩/ب] فقد رَدَّ ما قاله الزمخشريُّ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿الجبَّارُ﴾: اسْتَدَلَّ به مَنْ يقول: إن أمثلةَ المبالغةِ تأتي من المزيدِ على الثلاثةِ، فإنه مِنْ أَجْبَرَه على كذا، أي: قهره. قال الفراء[5]: «ولم أسمع فعَّالاً مِنْ أَفْعلَ إلاَّ في جَبَّار وَدَّراك مِنْ أدرك» انتهى. واسْتُدْرِك عليه: أَسْأَر فهو سَأَّر. وقيل: هو من الجَبْر وهو الإِصلاحُ. وقيل: مِنْ قولِهم نَخْلَةٌ جَبَّارة، إذا لم تَنَلْها الجُناةُ. قال امرؤ القيس[6]:

٤٢٥٤ـ سَـوامِـقُ جَبَّـارٍ أثيـثٍ فُـروعُـه
وعـالَيْـنَ قِنْـوانـاً مِـن البُسْـر أَحْمـرا

---

(١) من معانيها: يُؤَمِّنُ أولياءه من عذابه ويؤمِّن عباده من ظلمه، والمصدِّق لرسله بإظهار معجزاته عليهم ومصدِّق المؤمنين ما وعدهم به من الثواب ومصدق الكافرين ما أوعده من العقاب، والذي وحَّد نفسه... انظر: القرطبي ١٨/ ٤٦. وقال الزمخشري (٤/ ٨٧): «واهب الأمن».

(٢) البحر ٤/ ٨٧، والشواذ ١٥٤.

(٣) الكشاف ٤/ ٨٧.

(٤) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٥) معاني القرآن ٣/ ٨١.

(٦) تقدم برقم ٣١٢.

آ. (٢٤) قوله: ﴿الْمُصَوِّرُ﴾: العامَّةُ على كسرِ الواوِ ورفعِ الراءِ: إمَّا صفةً، وإمَّا خبراً. وقرأ[(١)] أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن وابن السَّمَيْفَع وحاطب بن أبي بَلْتعة[(٢)] بفتح الواو ونصب الراء. وتخريجُها: على أن يكونَ منصوباً بالباري والمُصَوَّر هو الإنسانُ: إمَّا آدمُ، وإمَّا هو وبنوه. وعلى هذه القراءةِ يَحْرُم الوقفُ على «المصوَّر» بل يجب الوصلُ ليظهرَ النصبُ في الراء، وإلاَّ فقد يُتَوَهَّمُ منه في الوقفِ ما لا يجوزُ. ورُوي عن أمير المؤمنين أيضاً فَتْحُ الواوِ وجَرُّ الراءِ. وهي كالأُولى في المعنى، إلاَّ أنه أضاف اسمَ الفاعلِ لمعمولِه تخفيفاً نحو: الضاربُ الرجلِ. والوقف على المصوَّر في هذه القراءةِ أيضاً حرامٌ. وقد نَبَّه عليه بعضُهم. وقال مكي[(٣)]: «ويجوز نصبُه في الكلام، ولا بُدَّ مِنْ فتح الواوِ، فتنصبُه بالباري، أي: هو اللهُ الخالقُ المصوَّر، يعني آدمَ عليه السلام وبنيه» انتهى. قلت: قد قُرِىء بذلك كما تقدَّم، وكأنه لم يَطَّلِعْ عليه. وقال أيضاً: «ولا يجوز نصبُه مع كسرِ الواوِ، ويُرْوىٰ عن علي رضي الله عنه»[(٤)] يعني أنه إذا كُسِرَت الواوُ كان من صفاتِ اللهِ تعالى، وحينئذٍ لا يَسْتقيم نصبُه عنده؛ لأنَّ نَصْبَه باسمِ الفاعلِ قبلَه. وقوله: «ويُروى»، أي[(٥)]: كسرُ الواوِ ونصبُ الراء. وإذا صَحَّ هذا عن أمير

(١) البحر ٨/ ٢٥١، والمحرر ٨/ ٤٨١.

(٢) عمرو بن عُمَيْر المكي. شهد بدراً، وكان رسولَ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إلى المقوقس صاحب مصر توفي سنة ٣٠. انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٣، وأسد الغابة ١/ ٤٣١.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٩.

(٤) نص مكي: «أنه قرأ بفتح الواو وكسر الراء على التشبيه بالحسن الوجه». وواضحٌ أن السمين لم يُكمل نصَّ مكي.

(٥) تبين من الحاشية السابقة أنه لا صحة لهذا التفسير.

المؤمنين فيتخرَّج على أنه من القطع. كأنه قيل: أَمْدَحُ المصوِّر كقولِهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمد» بنصب أهلَ، وقراءةِ مَنْ قرأ «لله ربَّ العالمين»[1] بنصبِ «ربَّ» قال مكي[2]: «والمصوِّر: مُفَعِّل مِنْ صَوَّر يُصَوِّرُ، ولا يحسُنُ أَنْ يكونَ مِنْ صار يَصير؛ لأنه يلزمُ منه أَنْ يقال: المُصَيِّر بالياء» ومثلُ هذا من الواضحات ولا يقبله المعنى أيضاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحشر]

(١) الآية ١ من الفاتحة وهي قراءة زيد بن علي. انظر: الدر المصون ١/٤٥.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٦٨.

سورة الممتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عَدُوِّي وعَدُوَّكم أولياءَ﴾: هذان مفعولا الاتخاذ. والعدوُّ لَمَّا كان بزنةِ المصادِر وقعَ على الواحدِ فما فوقَه، وأضاف العدوَّ لنفسه تعالى تغليظاً في جُرْمِهم.

قوله: «تُلْقُون» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه تفسيرٌ لموالاتِهم إياهم. الثاني: أنه استئنافُ إخبارٍ بذلك فلا يكون للجملة على هذين الوجهَيْن محلٌّ من الإعراب. الثالث: أنها حالٌ مِنْ فاعل «تَتَّخِذوا» أي: لا تتخذوا مُلْقِين المودةَ. الرابع: أنها صفة لـ «أولياءَ». قال الزمخشري[١]: «فإن قلتَ: إذا جَعَلْتَه صفةً لأولياء، وقد جَرَىٰ على غير مَنْ هوله، فأين الضميرُ البارزُ، وهو قولُك: تُلْقُون إليهم أنتم بالمودة؟ قلت: ذاك إنما اشترطوه في الأسماءِ دونَ الأفعالِ لو قيل: أولياءَ مُلْقِين إليهم بالمودَّة على الوصف لَما كان بُدٌّ مِن الضميرِ البارزِ» قلت: قد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ مستوفاةً، وفيها كلامٌ لمكي وغيرِه. إلاَّ أن الشيخَ[٢] اعترضَ على كونِها صفةً أو حالاً بأنهم نُهُوا عن اتخاذِهم أولياءَ مطلقاً في قولِه: «لا تتخذوا اليهودَ والنصارى أولياءَ»[٣] والتقييدُ بالحالِ والوصفِ يُوهم

(١) الكشاف ٤/ ٨٩.

(٢) البحر ٨/ ٢٥٢.

(٣) الآية ٥١ من المائدة.

جوازَ اتِّخاذهم أولياءَ إذا انتفىٰ الحالُ أو الوصفُ. ولا يَلْزَمُ ما قال لأنه معلومٌ من القواعدِ الشرعيةِ فلا مفهومَ لهما البتةَ. وقال الفراء[1]: «تُلْقون من صلةِ أولياء»[2] وهذا على أصولِهم مِنْ أنَّ النكرةَ تُوْصَلُ كغيرها من الموصولات.

قوله: «بالمودَّة» في الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن الباءَ مزيدةٌ في المفعولِ به كقولِه: «ولا تُلْقُوا بأيدِيكم»[3]. والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ والمفعولُ محذوفٌ، ويكون معنى الباءِ السببَ. كأنه قيل: تُلْقُوْن إليهم أسرارَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأخبارَه بسبب المودةِ التي بينكم. / والثالث: أنها متعلقةٌ بالمصدرِ الدالِّ عليه «تُلْقُون» أي: إلقاؤُهم [٨٥٠/أ] بالمودَّةِ، نقله الحوفيُّ عن البصريين، وجَعَلَ القولَ بزيادةِ الباءِ قولَ الكوفيين[4]. إلاَّ أن هذا الذي نَقَله عن البصريين لا يُوافقُ أصولَهم؛ إذ يَلْزَمُ منه حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله، وهو لا يجوزُ عندَهم. وأيضاً فإنَّ فيه حَذْفَ الجملةِ برأسِها، فإنَّ «إلقاءَهم» مبتدأ و «بالمودة» متعلقٌ به، والخبرُ أيضاً محذوفٌ. وهذا إجحافٌ.

قوله: «وقد كفروا» فيه أوجهٌ: الاستئناف، والحالُ مِنْ فاعلِ «تتَّخذوا» والحالُ مِنْ فاعلِ «تُلْقُون» أي: لا تتولَّوْهم ولا توادُّوهم وهذه حالُهم. والعامَّةُ «بما» بالباء، والجحدري[5] وعاصمٌ في روايةٍ «لِما» باللام

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٤٩.

(٢) قال: «كقولك: لا تتخذَنَّه رجلاً تلقي إليه كل ما عندك».
وقال أبو حيان ٨/ ٢٥٢: «وعند البصريين لا توصل بل توصف».

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٤) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٣/ ١٤٧.

(٥) البحر ٨/ ٢٥٣، والقرطبي ١٨/ ٥٣.

أي: لأجلِ ما جاءكم، فعلىٰ هذا الشيءِ المكفورِ غيرُ مذكور، تقديره: كفروا باللّهِ ورسولِه.

قوله: «يُخْرِجون الرسولَ» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ تفسيراً لكُفْرِهم، فلا مَحَلَّ له على هذَيْن، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «كفروا».

قوله: «وإيَّاكم» عطفٌ على الرسول. وقُدِّم عليهم تَشريفاً له. وقد استَدَلَّ به مَنْ يُجَوِّزُ انفصالَ الضميرِ مع القدرةِ على اتصالِه، إذ كان يجوز أَنْ يُقال: يُخْرجونكم والرسولَ، فيجوز: «يُخْرجون إياكم والرَّسولَ» في غيرِ القرآنِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حالةَ تقديمِ الرسولِ دلالةٌ على شَرَفِه. لا نُسَلِّمُ أنه يُقْدَرُ على اتِّصاله. وقد تقدَّم لك الكلامُ على هذه الآيةِ عند قولِه تعالى: «ولقد وَصَّيْنا الذين أُوْتوا الكتابَ مِنْ قَبلِكم وإياكم» في سورةِ النساء[1] فعليك باعتباره.

قوله: «أَنْ تُؤْمنوا» مفعولٌ له. وناصبُه: «يُخْرِجون» أي: يُخْرجونكم لإيمانِكم أو كراهةَ إيمانِكم.

قوله: «إنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ» جوابُه محذوفٌ عند الجمهور لتقدُّمِ «لا تتَّخذوا»، ومقدم وهو «لا تتخذوا» عند الكوفيين ومَنْ تابعهم. وقد تقدَّم تحريرُه. وقال الزمخشري[2]: و «إنْ كنتم خَرَجْتُمْ» متعلِّقٌ بـ «لا تتَّخذوا». يعني: لا تتولَّوْا أعدائي إنْ كنتم أوليائي. وقولُ النحويين في مثلِه: هو شرطٌ، جوابُه محذوفٌ لدلالةِ ما قبله عليه» انتهى. يريد أنَّه

(١) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١١.

(٢) الكشاف ٤/٨٩.

متعلِّقٌ به من حيث المعنى. وأمَّا من حيث الإعراب فكما قال جمهورُ النَّحْويين.

قوله: «جهاداً وابتغاءَ» يجوزُ أَنْ يُنْصَبا على المفعول له أي: خَرَجْتُمْ لأجلِ هذَيْن، أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: تُجاهِدون، وتبتَغُون، أو على أنهما في موضع الحال.

قوله: «تُسِرُّون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، ولم يذكُر الزمخشريُّ[1] غيرَه، وأن يكونَ حالاً ثانية مِنْ ما انتصب عنه «تُلْقُون» حالاً، وأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «تُلْقُون»، قاله ابن عطية[2]. ويُشْبه أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ لأنَّ إلقاءَ المودةِ يكون سرًّا وجَهْراً، فَأَبْدَل منه هذا للبيانِ بأيِّ نوعٍ وقع الإلقاء، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: أنتم تُسِرُّون، قاله ابن عطية[3]، ولا يَخْرجُ عن معنى الاستئناف. وقال أبو البقاء[4]: «هو توكيدٌ لـ «تُلْقُون» بتكريرِ معناه» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإلقاءَ أعمُّ مِنْ أَنْ يكونَ سِرًّا أو جَهْراً.

وقوله: «بالمودَّة» الكلامُ في الباء هنا كالكلامِ عليها بعد «تُلْقُون»[5].

قوله: «وأنا أَعْلَمُ» هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعل «تُسِرُّون» أي: وأيُّ طائلٍ لكم في إسْراركم وقد عَلِمتم أن الإسرارَ والإعلان سيَّانِ في علمي؟ و «أعلمُ» يجوز أن يكونَ أفعلَ تفضيل وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ فعلاً

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٩.

(٢) المحرر ١٥/ ٤٨٤.

(٣) المحرر ١٥/ ٤٨٤.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٩.

(٥) في أول الآية: «تُلْقون إليهم بالمودة».

مضارعاً. قال ابن عطية[1]: «وعُدِّي بالباء لأنك تقول: علمتُ بكذا».

قوله: «ومن يَفْعَلْه» في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه يعودُ على الإسرار؛ لأنه أقربُ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على الاتخاذ، قاله ابنُ عطية[2].

قوله: «سوَاء السبيل» يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الظَّرْفِ إنْ قلنا: «ضَلَّ» قاصرٌ، وأَنْ يكونَ مفعولاً به إنْ قلنا: هو متعدٍّ.

آ. (٢) **قوله: ﴿ووَدُّوا لو تكفرون﴾: في** «وَدُّوا» وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على جواب الشرطِ وهو قوله: «يكونوا» و «يَبْسُطوا»، قاله الزمخشري[3]. ثم رتَّب عليه سؤالاً وجواباً فقال: «فإنْ قلتَ: كيف أورَدَ جوابَ الشرط مضارعاً مثلَه ثم قال: «وَدُّوا» بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي وإنْ كان يجري في باب الشرط مَجْرى المضارع في علم الإعراب، فإن فيه نكتةً، كأنه قيل: وودُّوا قبل كلِّ شيءٍ كُفْرَكم وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يُلْحِقوا بكم مَضارَّ الدنيا والآخرةِ جميعاً». والثاني: أنه معطوفٌ على جملةِ الشرط والجزاء، ويكون تعالى قد أخبر بخبَرَيْن: بما تَضَمَّنَتْه الجملةُ الشرطيةُ، وبودادتهم كُفْرَ المؤمنين. وجعل الشيخُ[4] هذا راجحاً، وأسقط به سؤالَ الزمخشريِّ وجوابَه فقال: «وكان الزمخشريُّ فَهِمَ مِنْ قوله: «وَوَدُّوا» أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ. والذي يظهرُ أنه ليس معطوفاً عليه لأنَّ / ودادتَهم كفرَهم ليسَتْ [٨٥٠/ب]

(١) المحرر ١٥/ ٤٨٥.

(٢) المحرر ١٥/ ٤٨٥.

(٣) الكشاف ٤/ ٩٠.

(٤) البحر ٨/ ٢٥٣.

مترتبةً على الظفر بهم والتسليطِ عليهم، بل هم وادُّون كفرَهم على كلِّ حالٍ، سواءٌ ظَفِروا بهم أم لم يظفروا بهم» انتهى.

قلت: والظاهرُ أنه عطفٌ على الجواب. وقوله: هم وادُّون ذلك مُطلقاً مُسَلَّمٌ، ولكن ودادتَهم له عند الظفرِ والتسليطِ أقربُ وأطمعُ لهم فيه.

وقوله: «لو تكفرون» يجوزُ أَنْ تكونَ لما سيقعُ لوقوع [غيرِه]، وأَنْ تكونَ المصدريةَ عند مَنْ يرىٰ ذلك، وقد تقدَّم تحريرهما في البقرة[1].

آ. (٣) قوله: ﴿يومَ القيامةِ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّقَ بما قبلَه أي: لن ينفعَكم يومَ القيامة فَيُوقَفُ عليه ويُبْتدأ «يَفْصِلُ بينكم». والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بما بعده أي: يَفْصِلُ بينكم يومَ القيامة، فيوقف على «أولادكم» ويُبتدأ «يوم القيامة».

والقُرَّاء[2] في «يَفْصِلُ» بينكم على أربعِ مراتبَ، الأولى: لابن عامر بضم الياءِ وفتح الفاءِ والصادُ مثقَّلةٌ. الثانية: كذلك إلَّا أنَّه بكسرِ الصاد للأخوَيْن. الثالثة: بفتح الياء وسكونِ الفاءِ وكسرِ الصاد مخففةً لعاصم. الرابعة: بضمِّ الياء وسكونِ الفاءِ وفتح الصادِ مخففةً للباقين، وهم نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمروٍ هذا في السَبعة. وقرأ ابنُ أبي عبلةٍ وأبو حيوةَ بضم الياء وسكون الفاء وكسر الصادِ مخففةً، مِنْ أَفْصَلَ. وأبو حيوة أيضاً «نُفْصِلُ» بضمِّ النونِ مِنْ أَفْصَلَ. والنخعيُّ وطلحة «نُفَصِّلُ» بضم النون

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/١٣.

(٢) السبعة ٦٣٣، والبحر ٨/٢٥٤، والتيسير ٢١٠، والقرطبي ١٨/٥٥، والحجة ٧٠٦، والنشر ٢/٣٨٧، والشواذ ١٥٥، والمحرر ١٥/٤٨٦.

وفتح الفاء وكسر الصاد مشددةً. وقرأ أيضاً وزيد بن علي «نَفْصِلُ» بفتح النون وسكون الفاء وكسرِ الصاد مخففةً. فهذه أربعٌ فصارت ثمانِ قراءاتٍ.

فمَنْ بناه للمفعولِ فالقائمُ مقام الفاعلِ: إمَّا ضميرُ المصدرِ أي: يُفْصَل الفصلُ أو الظرف، وبُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بَينكم»[1] في أحدِ الأوجه، أو الظرفُ وهو باقٍ على نصبِه كقولك: «جُلس عندَك».

آ. (٤) **قوله: ﴿في إبراهيمَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «أُسْوة» تقول: «لي أُسْوَة في فلان». وقد منع أبو البقاء[2] أَنْ يتعلَّقَ بها. قال: «لأنها قد وُصِفَتْ» وهذا لا يُبالىٰ به لأنه يُغتفر في الظرفِ ما لا يُغْتَفر في غيره. الثاني: أنه متعلق بحسنة تعلُّقَ الظرفِ بالعامل. الثالث: أنَّه نعتٌ ثانٍ لأُسْوَة. الرابع: أنه حالٌ من الضمير المستترِ في «حسنةٌ». الخامس: أن يكونَ خبرَ كان، و «لكم» تبيينٌ. وقد تقدَّم لك قراءتا «أسْوة» في الأحزاب[3]، والكلامُ على مادتِها.

قوله: «إذ قالوا» فيه وجهان،: أحدهما: أنَّه خبرُ كان. والثاني: أنه متعلقٌ بخبرها، قالهما أبو البقاء[4]. ومَنْ جَوَّزَ في «كان» أَنْ تعملَ في الظرف عَلَّقه بها.

قوله: «بُرَآءُ» هذه قراءةُ العامَّةِ بضمِّ الباءِ وفتح الراءِ وألفٍ بين

---

(١) الآية ٩٤ من الأنعام.

(٢) الإملاء ٢/٢٥٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢١.

(٤) الإملاء ٢/٢٥٩.

همزتَيْن، جمعَ بريء، نحو: كُرَماء في جمع كريم. وَعيسى[1] الهمذاني بكسرِ الباء وهمزةٍ واحدةٍ بعد ألف[2] نحو: كرام في جمع كريم. وعيسى أيضاً، وأبو جعفر، بضم الباءِ وهمزةٍ بعد ألف[3]. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه جمعُ بَرِيْء أيضاً، والأصلُ كسرُ الباءِ، وإنما أبدل من الكسرةِ ضمةً، كـ رُخال[4] ورُباب[5] قاله الزمخشري[6]. الثاني: أنه جمعٌ أيضاً لـ بَرِيء، وأصلُه برآء كالقراءةِ المشهورة، إلاَّ أنه حَذَفَ الهمزة الأولى تخفيفاً، قاله أبو البقاء[7]. الثالث: أنه اسمُ جمعٍ لـ بريء نحو: تُؤَام وظُؤَار اسْمَيْ جمعٍ لِتَوْءَم وظِئْر. وقرأ عيسى أيضاً: «بَراء» بفتح الباء. وهمزة بعد ألف كالتي في الزخرف[8]، وصَحَّ ذلك لأنه مصدرٌ والمصدرُ يقع على الجمع كوقوعِه على الواحد. قال الزمخشري[9]: «والبَراء والبراءةُ كالظَّماء والظَّماءة». وقال مكي[10]: «وأجاز أبو عمروٍ وعيسى ابن عمر «بِراء» بكسر الباء جعله ككريم وكِرام. وأجاز الفراء[11] «بَراء» بفتح

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٣٤، والبحر ٨/ ٢٥٤، والقرطبي ١٨/ ٥٦، والمحتسب ٢/ ٣١٩.
(٢) «بِراء».
(٣) بُراء.
(٤) رُخال: مفرده رِخْل، وهو الأنثى من أولاد الضأن.
(٥) رُباب: مفرده رُبَّى وهو الشاة.
(٦) الكشاف ٤/ ٩١.
(٧) الإملاء ٢/ ٢٥٩.
(٨) «إنني براءٌ ممَّا تعبدون» الآية ٢٦.
(٩) الكشاف ٤/ ٩١.
(١٠) إعراب المشكل ٢/ ٣٧١.
(١١) أشار الفراء ـ حسبما ضبطه المحقق ـ إلى ضم الباء وكسرها. انظر: معاني القرآن ٣/ ١٥٠.

الباء» ثم قال: «وبَراء في الأصلِ مصدرٌ» كأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً منقولةً.

قوله: «إلاَّ قولَ إبراهيمَ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه استثناءٌ متصلٌ مِنْ قولِه: «في إبراهيم» ولكنْ لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ ليصِحَّ الكلامُ، تقديرُه: في مقالات إبراهيم/ إلاَّ قولَه كيت وكيت. الثاني: أنه مستثنى مِنْ «أسوةٌ حسنةٌ» وجاز ذلك لأن القولَ أيضاً من جملة الأُسْوة؛ لأن الأسوةَ الاقتداءُ بالشخص في أقوالِه وأفعالِه، فكأنه قيل لكم: فيه أُسْوة في جميع أحوالِه من قَوْلٍ وفِعْلٍ إلاَّ قولَه كذا. وهذا عندي واضحٌ غيرُ مُحْوِجٍ إلى تقديرِ مضافٍ وغيرُ مُخْرِجٍ الاستثناءِ من الاتصالِ الذي هو أصلُه إلى الانقطاع، ولذلك لم يذكُر الزمخشريُّ غيرَه قال[1]: «فإنْ قلتَ مِمَّ استثنى قَولَه: «إلاَّ قولَ إبراهيمَ»؟ قلت مِنْ قولِه: «أُسْوَةٌ حسنةٌ» لأنه أرادَ بالأُسوةِ الحسنةِ قولهم الذي حَقَّ عليهم أَنْ يَأْتَسُوا به ويتخذوه سنةً يَسْتَنُّون بها. فإنْ قلت: فإنْ كانَ قولُه: «لأستغفرَنَّ لك» مستثنى من القولِ الذي هو أُسْوَةٌ حسنةٌ فما بالُ قولِه: «وما أَمْلِكُ لكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شيءٍ»، وهو غيرُ حقيقٍ بالاستثناء. ألا ترىٰ إلى قولِه: «قل فَمَنْ يملكُ لكم من اللَّهِ شيئاً؟»[2] قلت: أرادَ استثناءَ جملةِ قولِه لأبيه، والقصدُ إلى موعدِ الاستغفارِ له وما بعده مبنيٌّ عليه وتابعٌ له. كأنه قال: أنا أستغفر لك وما في طاقتي إلاَّ الاستغفارُ». الثالث: قال ابن عطية[3]: «ويحتمل أن يكون الاستثناءُ من التبرُّؤِ والقطيعة التي ذُكِرت أي: لم تُبْقِ صلةً إلاَّ كذا». الرابع: أنه استثناءٌ [٨٥١/أ]

---

(١) الكشاف ٤/ ٩٠ ـ ٩١.

(٢) الآية ١١ من الفتح.

(٣) المحرر ١٥/ ٤٨٨.

منقطع أي: لكنْ قولُ إبراهيم. وهذا بناءً مِنْ قائليه على أنَّ القولَ لم يَنْدَرِجْ تحت قولِه: «أُسْوة» وهو ممنوعٌ.

آ. (٥) **قوله: ﴿ربَّنا﴾**: يجوز أنْ يكونَ مِنْ مقولِ إبراهيمَ والذين معه فهو من جملةِ الأُسْوَةِ الحسنةِ، وفَصَلَ بينهما بالاستثناءِ ويجوز أَنْ يكونَ منقطعاً ممَّا قبله على إضمارِ قولٍ، وهو تعليمٌ من الله تعالى لعبادِه كأنَّه قال لهم: قولوا ربَّنا عليك تَوَكَّلْنا. والأولُ أظهرُ.

آ. (٦) **قوله: ﴿لِمَنْ كان يَرْجو﴾**: بدلٌ من الضمير في «لكم» بدلُ بعضٍ مِنْ كل. وقد تقدَّم مثلُه في الأحزاب[1]. والضميرُ في «فيهم» عائدٌ على إبراهيم ومَنْ معه وكُرِّرَتْ الأُسْوةُ تأكيداً.

آ. (٨ ـ ٩) **قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوْهم، أَنْ تَوَلَّوْهم﴾**: بدلان من «الذين» قبلَهما بدلُ اشتمالٍ. والمعنى: لا يَنهاكم اللَّهُ تعالى عن مَبَرَّةِ هؤلاء، إنما يَنْهاكم عن تَوَلِّي هؤلاء.

آ. (١٠) **قوله: ﴿ولا هم يَحِلُّون لهُنَّ﴾**: قيل: هو تأكيد للأول لتلازُمِهما. وقيل: أراد استمرارَ الحكم بينهم فيما يَسْتقبلُ، كما هو في الحال ما داموا مشركين وهُنَّ مؤمناتٌ. وقوله: «المؤمنات» تسميةٌ للشيء بما يقارِبُه ويُشارِفُه أو في الظاهر. وقُرِىء[2] «مُهاجراتٌ» بالرفع وخُرِّجَتْ على البدلِ. والجملةُ مِنْ قولِه: «اللَّهُ أعلمُ بإيمانهنَّ» فائدتُها: بيانُ أنَّه لا سبيلَ لكم إلى ما تطمئنُّ به النفس ويُثلج الصدرَ من الإحاطة

---

(١) الآية ٢١.

(٢) البحر ٨/٢٥٦.

بحقيقةِ إيمانهنَّ، فإنَّ ذلك ممَّا استأثر اللَّهُ به. قاله الزمخشري[1]: وسُمِّي الظنُّ الغالِبُ في قولِه: «عَلِمْتُموهُنَّ» عِلْماً لما بينهما من القُرْب، كما يقع الظنُّ موقعَه. وتقدَّم ذلك في البقرة.

وقوله: «أَنْ تَنكِحُوْهُنَّ» أي: في أَنْ. وقوله: «إذا آتَيْتُمُوهُنَّ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً مَحْضاً، وأَنْ يكونَ شرطاً، جوابُه مقدَّرٌ أي: فلا جُناحَ عليكم.

قوله: «ولا تُمْسِكوا» قرأ[2] أبو عمرو في آخرين بضم التاء وفتح الميم وشدِّ السين، وباقي السبعة بتخفيفها مِنْ مَسَّك وأَمْسَك بمعنىً واحد. يقال: أَمْسَكْتُ الحَبْل إمساكاً ومَسَّكْتُه تَمْسيكاً. وفي التشديد مبالغةٌ، والمخفَّفُ صالحٌ لها أيضاً. وقرأ الحسن وابنُ أبي ليلى وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ في روايةٍ عنهما «تَمَسَّكُوا» بالفتح في الجميعِ وتشديدِ السينِ. والأصلُ: تتمسَّكوا بتاءين، فحُذِفَتْ إحداهما. وعن الحسن أيضاً «تَمْسِكوا» مضارع مَسَكَ ثلاثياً. والعِصَمُ: جمع عِصْمة، والكوافر: جمع كافرة كضَوارب في ضاربة. ويُحكى عن الكَرْخِيِّ[3] الفقيهِ المعتزليِّ أنه قال: الكوافِرُ يشملُ الرجالَ والنساءَ. قال الفارسي: / [٨٥١/ب]
«فقلت له: النَّحْويون لا يَرَوْن هذا إلاَّ في النساءِ جمعَ «كافرة» فقال: أليس يُقال: طائفة كافرة، وفِرْقَةٌ كافرة. قال أبو علي: فبُهِتُّ وقلتُ: هذا

---

(١) الكشاف ٤/ ٩٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٤، والحجة ٧٠٧، والبحر ٨/ ٢٥٧، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢/ ٣٨٧، والقرطبي ١٨/ ٦٥.

(٣) محمد بن أحمد، أبو علي الكَرْخي رأس المعتزلة وداعيتهم. توفي سنة ٤٧٨. انظر: سير الأعلام ١٨/ ٤٨٩.

تأييدٌ إلهيٌ» قلت: وإنما أُعْجِبَ بقولِه لكونِه معتزليًا مثلَه. والحقُّ أنه لا يجوز «كافِرة» وصفاً للرجال، إلاَّ أن يكونَ الموصوفُ مذكوراً نحو: هذه طائفة كافرة، أو في قوةِ المذكور. أمَّا أنه يقال: «كافرة» باعتبارِ الطائفة غير المذكورة، ولا في قوةِ المذكورة بل لمجردِ الاحتمالِ، ويُجمع جَمْعَ فاعِلة، فهذا لا يجوزُ. وقولُ الفارسي: «لا يَرَوْنَ هذا إلاَّ في النساء» صحيحٌ ولكنه الغالِبُ. وقد يُجْمَعُ فاعِل وصفُ المذكرِ العاقلِ على فواعِل وهو محفوظٌ نحو: فوارِس ونواكِس.

قوله: «يَحْكُمُ بينكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مستأنفٌ لا محلَّ له. والثاني: أنه حالٌ مِنْ «حُكْمُ». والراجعُ: إمَّا مستترٌ أي: يحكم هو أي: الحكم على المبالغةِ، وإمَّا محذوفٌ أي: يحكمُه. وهو الظاهرُ.

آ. (١١) **قوله: ﴿شيءٌ مِنْ أزواجِكم﴾**: يجوز أَنْ يتعلَّقَ «مِنْ أزواجِكم» بـ«فاتكم» أي: مِنْ جهةِ أزواجِكم. ويُراد بالشيء المَهْرُ الذي غُرِّمَه الزوجُ؛ لأنَّ التفسيرَ وَرَدَ: أنَّ الرجلَ المسلمَ إذا فَرَّتْ زوجتُه إلى الكفار أَمَرَ اللَّهُ تعالىٰ المؤمنين أَنْ يُعْطُوْه ما غُرِّمَه، وفَعَله النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم مع جمعٍ مِن الصحابة، مذكورون[1] في التفسير، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوف علىٰ أنَّه صفةٌ لشيء، ثم يجوز في «شيء» أَنْ يُرادَ به ما تقدَّم من المُهورِ، ولكن على هذا لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ مُهورِ أزواجِكم ليتطابقَ الموصوفُ وصفتُه، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بشيء النساءُ أي: شيءٌ من النساء أي: نوعٌ وصنفٌ منهنَّ، وهو ظاهرٌ، وصَفَه بقولِه: «مِن أزواجِكم».

(١) على تقدير: هم مذكورون، والأقرب «مذكورين» على الصفة لجمع.

وقد صرَّح الزمخشري[١] بذلك فإنه قال: «وإنْ سبقكم وانفَلَت منكم شيءٌ مِنْ أزواجكم، أحدٌ منهن إلى الكفار وفي قراءة ابنِ مسعود[٢] «أحد» فهذا تصريحٌ بأنَّ المرادَ بشيء النساءُ الفارَّاتُ. ثم قال[٣]: «فإنْ قلتَ: هل لإيقاعِ «شيء» في هذا الموقع فائدةٌ؟ قلت: نعم الفائدةُ فيه: أن لا يُغادِرَ شيئاً من هذا الجنسِ، وإنْ قَلَّ وحَقُر، غيرَ مُعَوَّضٍ منه، تَغْليظاً في هذا الحكمِ وتشديداً فيه» ولولا نَصُّهُ على أنَّ المرادَ بـ «شيء» «أحد» كما تقدَّم لكان قولُه[٤]: «أن لا يغادِرَ شيئاً من هذا الجنس وإن قَلَّ وحَقُر» ظاهراً في أنَّ المرادَ بـ «شيء» المَهْرُ؛ لأنه يُوْصَفُ بالقلة والحَقارة وصفاً شائعاً. وقوله: «تغليظاً وتشديداً» فيه نظرٌ؛ لأنَّ المسلمين ليس [لهم][٥] تَسَبُّبٌ في فِرار النساءِ إلى الكفار، حتى يُغَلَّظَ عليهم الحكمُ بذلك. وعَدَّى «فات» بـ «إلى» لأنه ضُمِّن معنى الفِرار والذَّهابِ والسَّبْقِ ونحوِ ذلك.

قوله: «فعاقَبْتُمْ» عطفٌ على «فاتكم». وقرأ العامَّةُ «عاقَبْتُم» وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه من العقوبة. قال الزجاج[٦]: «فعاقبْتمُ: فَأَصَبْتُموهم في القتالِ بعقوبةٍ حتىٰ غَنِمْتُم». والثاني: أنه من العُقْبة وهي النَّوْبَةُ، شبَّه ما حَكَم به على المسلمين والكافرين مِنْ أداءِ هؤلاء مهورَ نساءِ أولئك تارةً، وأولئك مهورَ نساءِ هؤلاء أخرى، بأَمْرٍ يتعاقبون فيه كما يُتعاقَبُ في

---

(١) الكشاف ٤/ ٩٤.

(٢) معاني القرآن، للفراء ٣/ ١٥١.

(٣) الكشاف ٤/ ٩٤.

(٤) الأصل «أو» والتصحيح من الكشاف.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) معاني القرآن ٥/ ١٦٠.

الرُّكوب وغيرِه، ومعناه: فجاءَتْ عُقْبَتُكم مِنْ أداء المَهْر» انتهى[1].

وقرأ[2] مجاهدٌ والأعرجُ والزهريُّ وأبو حيوةَ وعكرمةُ وحميدٌ بشَدِّ القاف، دونَ ألفٍ، ففَسَّرها الزمخشريُّ[3] على أصلِه بعَقَّبه إذا قفَاه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتعاقِبَيْنِ يَقْفي صاحبه وكذلك «عَقَبْتُم» بالتخفيف يقال: «عَقَبه يَعْقُبُه» انتهى. قلت: والذي قرأه بالتخفيف وفتحِ القافِ النخعيُّ وابن وثاب والزهري والأعرج أيضاً، وبالتخفيف وكسرِ القافِ مَسْروقٌ والزهريُّ والنخعي أيضاً.

وقرأ مجاهد «أَعْقَبْتُمْ». قال الزمخشريُّ[4] معناه: «دَخَلْتُم في العُقْبة».

وأمَّا الزجَّاجُ[5] ففَسَّر القراءاتِ الباقيةَ: فكانت العُقْبىٰ لكم أي: كانت الغلبةُ لكم حتى غَنِمْتُم. والظاهرُ أنه كما قال الزمخشريُّ مِن المعاقبة بمعنى المناوَبة. يقال: عاقَبَ الرجلُ صاحبَه في كذا أي: جاء فِعْلُ كلِّ واحد منهما بعَقِبِ فِعْلِ الآخرِ ويُقال: أَعْقَبَ أيضاً، وأُنشِد[6]:

(١) اقتبس المؤلف هذا النص من الكشاف ٤/ ٩٤ مع أنه لم ينصَّ عليه.
(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣١٩، والإتحاف ٢/ ٥٣٥، والبحر ٨/ ٢٥٧، والقرطبي ١٨/ ٦٩، والشواذ ١٥٥.
(٣) الكشاف ٤/ ٩٤.
(٤) الكشاف ٤/ ٩٤.
(٥) معاني القرآن ٥/ ١٦٠.
(٦) البيت للكميت وهو في اللسان (عقب). وحاردت الإبل: انقطعت ألبانها أو قلَّتْ. والنكد: التي ماتت أولادها. والجلاد: الغلاظ الجلود القصار الشعور. وعقبة القدر: ما التزق بأسفلها.

٤٢٥٥ـ وحـارَدَتِ النُّكْـدُ الجِـلادُ ولـم يكُـنْ
لعُقْبَـةِ قِـدْرِ المُسْتعيـريـنَ مُعقِـبُ

آ. (١٢) قوله: ﴿يُبَـايِعْنَكَ﴾: حالٌ. وشيئاً مصدرٌ أي: شيئاً من الإِشراك. وقرأ[١] علي والسُّلمي والحسن «يُقَتِّلْن» بالتشديد و «يَفْتَرِيْنَه» صفةٌ لبُهتان، أو حالٌ مِنْ فاعل «يَأْتين».

آ. (١٣) وقوله: ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾: صفةٌ لـ «قَوْماً» وكذلك «قد يَئِسُوا».

قوله: «من الآخرة» «مِنْ» لابتداء الغاية أي: إنهم لا يُوقنون بالآخرةِ البتةَ. و «من أصحاب القبور» فيه وجهان، أحدُهما: أنها لابتداء الغايةِ أيضاً، كالأولى، والمعنىٰ: أنهم لا يُوقنون ببَعْثِ الموتى البتَةَ، فيَأْسُهم من الآخرةِ كيأسِهم مِنْ مَوْتاهم لاعتقادِهم عَدَم بَعْثِهم. والثاني: أنَّها لبيانِ الجنس، يعني / أنَّ الكفارَ هم أصحابُ القبورِ. والمعنى: أن هؤلاء [٨٥٢/أ] يئسوا من الآخرة كما يَئِس الكفارُ، الذين هم أصحابُ القبور، مِنْ خيرِ الآخرة، فيكون متعلَّقُ «يَئِس» الثاني محذوفاً. وقرأ[٢] ابنُ أبي الزناد «الكافرُ» بالإِفراد. والله أعلمُ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الممتحنة]

(١) البحر ٨/٢٥٨.
(٢) البحر ٨/٢٥٩.

سورة الصف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) **قوله**: ﴿**كَبُرَ مَقْتاً**﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ مِنْ باب نِعْم وبِئْسَ، فيكون في «كَبُرَ» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بالنكرة بعدَه. «وأَنْ تقولوا» هو المخصوصُ بالذمِّ فيجيء فيه الخلافُ المشهورُ: هل رَفْعُه بالابتداء، وخبرُه الجملة مقدمةً عليه، أو خبرُه محذوفٌ، أو هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، كما تقدَّم تحريرُه. وهذه قاعدةٌ مُطَّردةٌ: كلُّ فعلٍ يجوز التعجبُ منه يجوزُ أَنْ يُبْنَىٰ على فَعُلَ بضم العين ويَجْري مَجْرىٰ نِعْم وبئس في جميعِ الأحكام. والثاني: أنه من أمثلةِ التعجبِ. وقد عدَّه ابنُ عصفور[1] في التعجبِ المبوبِ له في النحو فقال: «صيغة ما أفْعَلَه وأَفْعِلْ به ولَفَعُل نحو: لَرَمُوَ الرجل». وإليه نحا الزمخشري[2] فقال: «هذا مِنْ أفصحِ كلامٍ وأبلغِه في معناه. قَصَدَ في «كَبُرَ» التعجبَ من غير لفظه كقوله[3]:

---

(١) شرح الجمل له ١/ ٥٧١.

(٢) الكشاف ٤/ ٩٧.

(٣) تمامه:

وجارةُ جَسَّاسٍ أَبَأْنا بنابِها كُلَيْباً ....

وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٥٦١. وجساس: قاتل كليب. وأبأنا: قابلنا من البواء وهو التساوي في القصاص. والناب: الناقة ومعناه: ما أغلى ناباً بواؤها كليب.

٤٢٥٦ـ . . . .
. . . . غلَتْ نابٌ كُلَيْبٌ بَواؤُها

ثم قال: «وأَسْند إلى «أَنْ تقولوا» ونَصَبَ «مَقْتاً» على تفسيره دلالةً على أنَّ قولَهم ما لا يفعلون مَقْتٌ خالِصٌ لا شَوْبَ فيه». الثالث: أنَّ كَبُرَ ليس للتعجبِ ولا للذَّمِّ، بل هو مُسْنَدٌ إلى «أَنْ تقولوا» و «مَقْتاً» تمييزٌ محولٌ من الفاعلية، والأصل: كَبُرَ مَقْتُ أَنْ يقولوا أي: مَقْتُ قَوْلِكم. ويجوز أن يكونَ الفاعلُ مضمراً عائداً على المصدرِ المفهومِ مِنْ قولِه: «لِم تقولونَ» أي: كَبُر هو أي: القولُ مَقْتاً، و «أَنْ تقولوا» على هذا: إما بدلٌ من ذلك الضميرِ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أن تقولوا. وقرأ[١] زيد بن علي «يُقَاتَلون» بفتح التاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وقُرِىء «يُقَتَّلون» بالتشديد.

آ. (٤) **قوله: ﴿صَفًّا﴾**: نصبٌ على الحال أي: صافِّين، أو مَصْفُوفين.

قوله: «كأنَّهمْ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً ثانيةً مِنْ فاعل «يُقَاتِلون»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «صَفَّاً» فتكونَ حالاً متداخلةً، قاله الزمخشريُّ[٢]، وأن يكونَ نعتاً لصَفًّا، قاله الحوفيُّ: وعاد الضميرُ على «صَفًّا» جمعاً لأنه جمعٌ في المعنى كقولِه: «وإنْ طائِفتان مِن المؤمنين اقْتَتَلُوا»[٣] والمَرْصُوصُ قيل: المتلائمُ الأجزاءِ المُسْتَوِيها. وقيل: المعقود

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٦١.
(٢) الكشاف ٤/ ٩٧.
(٣) الآية من ٩ من الحجرات.

بالرَّصاص. وقيل: هو من التضامِّ، مِنْ تراصِّ الأسنان. وقال الراعي[1]:

٤٢٥٧ـ مـا لَقِـيَ البيـضُ مـن الحُـرْقـوصِ
يَفْتَـحُ بـابَ المُغْلَـقِ المَـرْصـوصِ

الحُرْقوص: دُوَيبَّةٌ تُولَعُ بالنساءِ الأبْكار.

آ. (٥) قوله: و ﴿قد تعلمون﴾: جملةٌ حالية.

آ. (٦) قوله: ﴿مُصَدِّقاً﴾: حالٌ وكذلك «مُبَشِّراً» والعاملُ «رسول» لأنَّه بمعنى المُرْسَل. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ بِمَ انتصَبَ مُصَدِّقاً مُبَشِّراً، أبما في الرسول مِنْ معنىٰ الإرسال أم بإليكم؟ قلت: بمعنى الإرسال؛ لأنَّ «إليكم» صلةٌ للرسول، فلا يجوزُ أن تعملَ شيئاً، لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تعملُ بأنفسِها، ولكنْ بما فيها مِنْ معنى الفعل، فإذا وقعَتْ صِلاتٍ لم تتضمَّنْ معنى فعلٍ فمِنْ أين تعملُ» انتهى. يعني بقوله: «صلات» أنها متعلقةٌ برسول صلةً له، أي: متصلٌ معناها به، لا الصلةُ الصناعيةُ. و «يأتي مِنْ بعدي» و «اسمُه أحمدُ» جملتان في موضعِ جرٍّ نعتاً لرسول أو «اسمُهُ أحمدُ» في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعل «يأْتي» أو تكونُ الأولى نعتاً، والثانيةُ حالاً. وكونُهما حالَيْن ضعيفٌ لإتيانِهما من النكرة، وإنْ كان سيبويه[3] يُجَوِّزه. و «أحمدُ» يَحْتمل النقلَ من الفعل المضارع، أو من أفعلِ التفضيل، والظاهرُ الثاني، وعلى كلا الوجهَين فمنعُه من الصَرفِ للعلميةِ والوزنِ الغالبِ، إلاَّ أنه على الأول يمتنعُ معرفةً

---

(١) ليس في ديوانه. وهو في اللسان (حرقص) منسوباً لأعرابية، والبحر ٨/ ٢٦٠.

(٢) الكشاف ٤/ ٩٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٢، ٢٤٣،

وينصرف نكرةً، وعلى الثاني يمتنع تعريفاً وتنكيراً، لأنه تَخْلُفُ العلميةَ الصفةُ. وإذا نُكِّر بعد كونِه عَلَماً جَرَىٰ فيه خلافُ سيبويه[1] والأخفشِ، وهي مسألةٌ مشهورة بين النحاة. وأنشد حسان رضي الله عنه يمدح النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وصَرَفَه[2]:

٤٢٥٨ـ صلَّى الإلهُ ومَنْ يَحُفُّ بعرشِه
والطيبونَ على المباركِ أحمدِ

«أحمد» بدل أو بيان للمبارك.

قوله: «هذا سِحْرٌ» قد تقدَّم خلافُ القراء فيها في المائدة[3].

وقال الشيخ[4] هنا: «وقرأ الجمهور «سِحْرٌ» وعبد الله وطلحة والأعمش وابن وثاب «ساحر»، وترك ذِكْرَ الأخوَيْن.

آ. (٧) قوله: ﴿وهو يُدْعَىٰ إلى الإسلام﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «افترى»، وهذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[5] طلحة «يَدَّعي» بفتح الياء والدال مشددة مبنياً للفاعل، وفيها تأويلان، أحدهما ـ قاله الزمخشري[6] ـ وهو أن يكونَ يَفْتَعِل بمعنى يَفْعَلُ نحو: لَمَسَه والتَمَسه. والضميران أعني «هو» والمستتر في «يَدَّعي» لله تعالى، وحينئذٍ تكون القراءتان / بمعنى واحدٍ، كأنَّه قيل: واللَّهُ يدعو إلى الإسلام. وفي [٨٥٢/ب]

(١) انظر: الكتاب ٢/٥.
(٢) ديوانه ٢٧٠، والبحر ٨/٢٦٢.
(٣) انظر: الدر المصون ٤/٤٩٧.
(٤) البحر ٨/٢٦٢.
(٥) القرطبي ١٨/٨٤، والمحتسب ٢/٣٢١، والبحر ٨/٢٦٢.
(٦) الكشاف ٤/٩٩.

القراءة الأولى يكون الضميران عائدَيْن على «مَنْ». والثاني: أنه مِنْ ادَّعىٰ كذا دَعْوَى، ولكنه لَمَّا ضُمِّن «يَدَّعي» معنى يَنْتَمي وينتسبُ عُدِّي بـ «إلى» وإلاَّ فهو متعدٍّ بنفسه، وعلى هذا الوجهِ فالضميران لـ «مَنْ» أيضاً، كما هي في القراءةِ المشهورة.

وعن طلحة أيضاً «يُدَّعىٰ» مشددَ الدال مبنياً للمفعول. وخَرَّجَها الزمخشريُّ[1] على ما تقدَّم مِنْ: ادَّعاه ودَعاه بمعنًىٰ نحو: لَمَسه والتمسه. والضميران عائدان على «مَنْ» عكسَ ما تقدَّم عنده في تخريج القراءة الأولى فإنَّ الضميرَيْن لله تعالى، كما تقدَّم تحريرُه.

آ. (٨) **قوله: ﴿لِيُطْفِئوا﴾**: في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدُها: أنها مزيدةٌ في مفعولِ الإرادةِ. قال الزمخشريُّ[2]: «أصلُه: يُريدون أَنْ يُطْفِئوا، كما جاء في سورة التوبة[3]. وكأنَّ هذه اللامَ زِيْدَتْ مع فعل الإرادة توكيداً له لِما فيها من معنىٰ الإرادة في قولِك: «جئتُ لأكرمَك» كما زِيْدَت اللامُ في «لا أبالك» تأكيداً لمعنىٰ الإضافةِ في «لا أباك». وقال ابن عطية[4]: «واللامُ في «لِيُطْفِئوا» لامٌ مؤكِّدة دخلَتْ على المفعول لأنَّ التقديرَ: يُريدون أَنْ يُطْفئوا. وأكثر ما تَلْزَمُ هذه اللامُ المفعولَ إذا تقدَّمَ. تقول: «الزيدِ ضَرَبْتُ، ولرؤيتِك قصَدْتُ» انتهى. وهذا ليس مذهبَ سيبويه وجمهورِ الناس[5]. ثم قولُ أبـي محمد[6]: «وأكثرُ ما تَلْزَمُ» إلى آخره

(١) الكشاف ٤/ ٩٩.
(٢) الكشاف ٤/ ٩٩.
(٣) الآية ٣٢.
(٤) المحرر ١٥/ ٥٠٧.
(٥) انظر: الإنصاف ٥٧٥، والدر المصون ٣/ ٦٦٠.
(٦) أي ابن عطية.

ليس بظاهرٍ لأنه لا قولَ بلزومِها البتةَ، بل هي جائزةُ الزيادةِ، وليس الأكثرُ أيضاً زيادتَها جوازاً، بل الأكثرُ عَدَمُها.

الثاني: أنَّها لامُ العلة والمفعولُ محذوفٌ أي: يُريدون إبطالَ القرآنِ أو دَفْعَ الإِسلام أو هلاكَ الرسولِ عليه السلام لِيُطْفِئوا.

الثالث: أنها بمعنىٰ «أَنْ» الناصبةِ، وأنها ناصبةٌ للفعل بنفسِها. قال الفراء[1]: «العربُ تجعلُ لامَ كي في موضع «أَنْ» في أرادَ وأمر» وإليه ذهب الكسائيُّ أيضاً. وقد تقدَّم لك نحوٌ مِنْ هذا في قوله: «يُريد اللَّهُ ليبيِّنَ لكم» في سورة النساء[2].

قوله: «مُتِمُّ نُوْرِه» قرأ[3] الأخَوان وحفص وابن كثير بإضافة «مُتِمُّ» لـ «نورِه» والباقون بتنوينه ونصبِ «نورَه» فالإِضافةُ تخفيفٌ، والتنوينُ هو الأصلُ. والشيخُ ينازِعُ في كونِه الأصلَ وقد تقدَّم. وقوله: «واللَّهُ متمُّ» جملةٌ حالية مِنْ فاعلِ «يريدون» أو «يُطفئوا» وقوله: «ولو كَرِه» حالٌ من هذه الحالِ فهما متداخلان. وجوابُ «لو» محذوفٌ أي: أَتَمَّه وأظهَره، وكذلك «ولو كره المُشْرِكون».

آ. (١٠) قوله: ﴿تُنْجيكم﴾: الجملةُ صفةٌ لـ «تجارة». وقرأ[4] ابن عامر «تُنَجِّيكم» بالتشديد. والباقون بالتخفيف. مِنْ أَنْجىٰ، وهما بمعنىً واحدٍ؛ لأن التضعيفَ والهمزةَ مُعَدِّيان.

---

(١) معاني القرآن له ١/ ٢٦١.

(٢) الآية ٢٦.

(٣) السبعة ٦٣٥، والحجة ٧٠٧، والبحر ٨/ ٢٦٣، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢/ ٣٨٧، والقرطبي ١٨/ ٨٥.

(٤) السبعة ٦٣٥، والحجة ٧٠٨، والبحر ٨/ ٢٦٣، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢/ ٢٥٩، والقرطبي١٨/ ٨٧.

آ. (١١) قوله: ﴿تُؤْمِنون﴾: لا محلَّ له لأنه تفسير لتجارة. ويجوز أَنْ يكونَ محلُّها الرفعَ خبراً لمبتدأ مضمرٍ أي: تلك التجارةُ تؤْمنون، والخبرُ نفسُ المبتدأ فلا حاجةَ إلى رابطٍ، وأَنْ تكونَ منصوبةَ المحلِّ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني تؤْمنون. وجاز ذلك على تقديرِ «أَنْ» وفيه تَعَسُّفٌ. والعامَّةُ على «تُؤْمنون» خبراً لفظاً ثابتَ النون. وعبد الله[١] «آمِنوا» و «جاهِدوا» أمرَيْن. وزيد بن علي «تؤمنوا» و «تجاهِدوا» بحذف نونِ الرفع. فأمَّا قراءةُ العامَّة فالخبرُ بمعنى الأمرِ يَدُلُّ عليه القراءاتان الشاذَّتان؛ فإن قراءةَ زيدِ بنِ علي على حَذْفِ لام الأمر أي: لِتؤمنوا ولتجاهِدوا كقوله[٢]:

٤٢٥٩ــ محمدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ

. . . .

وقوله: «قل لعبادي الذين آمنوا يُقيموا»[٣] في وجهٍ أي: لِتَفْدِ، وليقيموا، ولذلك جُزِمَ الفعلُ في جوابِه في قوله: «يَغْفِرْ» وكذلك قولُهم[٤]: «اتقى اللَّهَ امرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» تقديرُه: ليتقِ اللَّهَ. وقال الأخفش[٥]: «إنَّ «تؤمنون» عطفُ بيان لتجارة» وهذا لا يُتَخَيَّلُ إلاَّ بتأويل أن يكونَ الأصلُ: أنْ تؤمنوا فلمَّا حَذَفَ «أن» ارتفع الفعلُ كقوله[٦]:

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/٨٧، والبحر ٨/٢٦٣، والشواذ ١٥٦.

(٢) تقدم برقم ٢٢٨٩.

(٣) الآية ٣١ من إبراهيم.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٥٢.

(٥) لم يرد هذا الإعراب في كتابه معاني القرآن».

(٦) تقدم برقم ٥٢١.

٤٢٦٠ـ ألا أيُّهـذا الـزَّاجِـريْ أَحْضُـرُ الـوغَـى

....

الأصل: أن أَحْضُرَ. وكأنه قيل: هل أدلُّكم على تجارة مُنْجية: إيمانٍ وجهاد. وهو معنى حسنٌ لولا ما فيه من التأويل. وعلى هذا فيجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ تجارة. وقال الفراء[1]: «هو مجزومٌ على جوابِ الاستفهام وهو قولُه: «هل أدلُّكم» واختلف الناسُ في تصحيح هذا القولِ: فبعضُهم / غلَّطه. قال الزجاج[2]: «ليسُوا إذا دلَّهم على ما ينفعهم [٨٥٣/أ] يَغْفِرُ لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا»[3] يعني أنه ليس مرتَّباً على مجرد الاستفهام ولا على مجرَّدِ الدلالة. وقال المهدوي: «إنما يَصِحُّ حَمْلاً على المعنىٰ: وهو أَنْ يكونَ «يؤمنون» ويُجاهدون عطفَ بيان على قولِه: «هل أدلُّكم» كأنَّ التجارةَ لم يُدْرَ ما هي؟ فبُيِّنَتْ بالإيمان والجهاد، فهي هما في المعنى فكأنه قيل: هل تُؤْمنون وتجاهدون؟ قال: فإنْ لم تقدِّر هذا التقديرَ لم يَصِحَّ؛ لأنه يَصيرُ: إنْ دُلِلْتُمْ يَغْفِرْ لكم. والغُفْرانُ إنما يجبُ بالقَبولِ والإيمانِ لا بالدَّلالةِ. وقال الزمخشري قريباً[4] منه أيضاً. وقال أيضاً: «إنَّ «تُؤْمنون» استئنافٌ، كأنهم قالوا: كيف نعملُ؟ فقال: تؤْمنون». وقال ابن عطية[5]: «تُؤْمنون فعلٌ مرفوعٌ، تقديرُه: ذلك

---

(١) لم يذكر مسألة الجزم في معاني القرآن (١٥٤/٣) وإنما أجاز تقدير «أنْ» وطرحها: «تقول للرجل: هل لك في خير تقوم بنا إلى المسجد فنصلي وإن قلت: «أن نقوم إلى المسجد» كان صواباً».

(٢) معاني القرآن له ١٦٦/٥.

(٣) قال: «إنما هو جواب «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم».

(٤) الكشاف ٩٩/٤ ـ ١٠٠.

(٥) المحرر ٥٠٩/١٥.

أنَّـه تُـؤْمنـون»، فجعلـه خبـراً لـ «أَنَّ»، وهـي ومـا فـي حَيِّزهـا خبـرٌ لمبتـدأ محـذوفٍ. وهـذا محمـولٌ علـى تفسيرِ المعنـىٰ لا تفسيـرِ الإعـرابِ، فـإنَّـه لا حاجةَ إليه.

آ. (١٢) قـولـه: ﴿يَغْفِرْ﴾: فيـه أوجـهٌ، أحدُهـا: أنـه مجزومٌ على جوابِ الخبرِ بمعنىٰ الأمر، كما تقدَّم تقريرُه. والثاني: أنه مجزومٌ على جـواب الاستفهـامِ، كمـا قـالـه الفراءُ، وتقـدَّم تـأويلُـه. الثـالـث: أنـه مجزومٌ بشرطٍ مقدَّرٍ أي: إنْ تُؤْمنوا يَغْفِرْ لكم.

آ. (١٣) قوله: ﴿وأُخْرى﴾: فيها خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها في موضِع رفعٍ على الابتداءِ، وخبرُها مقدَّر أي: ولكم أو ثَمَّ، أو عنده خَصْلَةٌ أخرى، أو مَثُوْبةٌ أخرىٰ. و «تُحِبُّونها» نعتٌ لها. الثاني: أن الخبرَ جملةٌ حُذِفَ مبتدَؤُهـا تقـديـرُه: هي نصرٌ، والجملةُ خبرُ «أُخْرى»، قـالـه أبو البقاء[1]، وفيه بُعْدٌ كثيرٌ؛ لأنه تقديرٌ لا حاجةَ إليه. والثالث: أنها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ للدلالةِ عليه بالسِّياق، أي: ويُعْطِكُمْ، أو يَمْنَحْكم مَثوبةً أخرى. و «تُحبونها» نعتٌ لها أيضاً.

والـرابـع: أنهـا منصـوبـةٌ بفعـلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «تُحِبُّـونهـا» فيكـونُ من الاشتغـالِ، وحينئـذٍ لا يكـون «تُحِبُّـونهـا» نعتـاً؛ لأنـه مفسِّرٌ للعـامـلِ قبلـه. الخامس: أنها مجرورةٌ عطفاً على «تجارة». وضُعِّفَ هذا: بأنها ليسَتْ مِمَّـا دَلَّ عليـه، إنمـا هـي ثـوابٌ مِنْ عنـدِ الله. وهـذا الـوجـهُ منقـولٌ عـن الأخفش[2].

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٦١.

(٢) معاني القرآن ٤٩٩ وعبارته «يقول: وتجارةٍ أخرى» وضبطت في المطبوعة بالضم ولعله سهو.

قوله: «نَصْرٌ من اللَّهِ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: «تلك النعمةُ ـ أو الخَلَّةُ الأُخْرى ـ نَصْرٌ. و «من الله» نعتٌ له، أو متعلِّقٌ به، أي: ابتداؤه منه. ورَفْعُ «نصرٌ وفَتْحٌ» قراءةُ العامَّةِ، ونَصَبَ[1] ابنُ أبي عبلةَ الثلاثةَ. وفيه أوجهٌ، ذكرها الزمخشريُّ[2]، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الاختصاصِ. الثاني: أن ينتصِبْنَ على المصدريَّة أي: يُنْصَرون نَصْراً، ويُفتح لهم فتحاً قريباً. الثالث: أن ينتَصِبْنَ على البدلِ مِنْ «أُخْرى» و «أُخْرى» منصوبٌ بمقدَّرٍ كما تقدَّم أي: يَغْفِرْ لكم، ويُدْخِلْكم جناتٍ، ويؤْتِكم أُخْرى، ثم أبدل منها «نَصْراً وفَتْحاً قريباً».

آ. (١٤) قوله: ﴿أنصارَ الله﴾: قرأ[3] نافع وابن كثير وأبو عمرو «أنصاراً» منوناً، «لله» جارّاً ومجروراً. والباقون «أنصارَ» غيرَ منونٍ بل مضافاً للجلالة الكريمة، والرسمُ يحتمل القراءتَيْن معاً. واللامُ يُحْتمل أَنْ تكونَ مزيدةً في المفعولِ للتقوية لكونِ العاملِ فَرْعاً، إذ الأصلُ: أنصاراً اللَّهَ، وأَنْ تكون غيرَ مزيدةٍ، ويكونَ الجارُّ والمجرورُ نعتاً لـ «أَنصاراً» والأولُ أظهرُ. وأمَّا قراءةُ الإِضافةِ ففرعُ الأصلِ المذكورِ. ويؤيِّدُ قراءةَ الإِضافةِ الإِجماعُ عليها في قوله: «نحن أنصارُ اللَّه»[4]. ولم يُتَصَوَّرْ جَرَيانُ الخلافِ هنا لأنه مرسومٌ بالألفِ.

قوله: «كما قال عيسىٰ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ الكافَ في موضع

---

(١) البحر ٨/ ٢٦٤.
(٢) الكشاف ٤/ ١٠١.
(٣) السبعة ٦٣٥، والنشر ٢/ ٣٨٧، والقرطبي ١٨/ ٨٩، والحجة ٧٠٨، والتيسير ٢١٠، والبحر ٨/ ٢٦٤.
(٤) الآية ١٤ من الصف.

نصبٍ على إضمارِ القولِ أي: قُلْنا لهم ذلك، كما قال عيسى. الثاني: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: كونوا كَوْناً، قاله مكي[1] وفيه نظرٌ؛ إذ لا يُؤْمَرُون[2] بأن يكونوا كَوْناً. الثالث: أنه كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظِه، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال[3]: «فإنْ قلتَ ما وجهُ صحةِ التشبيهِ، وظاهرُه تشبيهُ كونِهم أنصاراً بقولِ عيسى صلوات الله عليه مَنْ أنصاري؟ قلت: التشبيهُ محمولٌ على المعنى، وعليه يَصِحُّ، والمرادُ: كونوا أنصارَ الله كما كان الحواريُّون / أنصارَ عيسى، حين قال لهم: «مَنْ أَنْصاري إلى الله». [٨٥٣/ب]

وتقدَّم في آل عمران[4] تَعَدِّي «أَنْصَاري» بـ «إلى»، واختلافُ الناسِ في ذلك. وقال الزمخشري[5] هنا: «فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قولِه: «مَنْ أنصاري إلى الله»؟ قلت: يجبُ أَنْ يكونَ معناه مطابقاً لجوابِ الحواريين: نحن أنصارُ الله. والذي يطابِقُه أَنْ يكونَ المعنى: مَنْ جُنْدِيٌّ متوجِّهاً إلى نصرةِ الله؟ وإضافةُ «أَنْصاري» خلافُ إضافةِ «أنصار الله»؛ فإنَّ معنى «نحن أنصارُ الله»: نحن الذين يَنْصُرون الله، ومعنىٰ «مَنْ أنصاري»: مَنْ الأنصارُ الذين يختصُّون بي، ويكونون معي في نُصْرَةِ اللَّهِ. ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ معناه مَنْ يَنْصُرني مع الله؛ لأنه لا يطابِقُ الجوابَ. والدليل عليه قراءةُ مَنْ قرأ «أنصارَ الله» انتهى. قلت: يعني أنَّ بعضَهم يَدَّعي أنَّ «إلى» بمعنى

---

(١) لم يرد في إعراب المشكل.
(٢) الأصل: «لا يؤمروا» ولعله سهو.
(٣) الكشاف ٤/١٠١.
(٤) انظر: الدر المصون ٣/٢٠٧.
(٥) الكشاف ٤/١٠١.

مع[1] أي: مَنْ أنصاري مع الله؟ وقولُه: «قراءةُ مَنْ قرأ أنصارَ الله» أي: لو كانت بمعنى «مع» لَما صَحَّ سُقوطُها في هذه القراءةِ. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ كلَّ قراءةٍ لها معنىً يَخُصُّها، إلاَّ أن الأَوْلَىٰ توافُقُ القراءتَيْن.

قوله: «فأيَّدْنا الذين آمنوا على عَدُوِّهم» مِنْ إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ فيهما، تَنْبيهاً على عداوةِ الكافرِ للمؤمن؛ إذ الأَصلُ: فأيَّدْناهم عليهم، أي: أيَّدْنا المؤمنين على الكافرين من الطائفتَيْن المذكورتَيْن.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الصف]

(١) نسب صاحب المغني ١٠٤ هذا القول إلى الكوفيين وجماعة من البصريين.

ســورة الجمـعـة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿المَلِكِ﴾: هذه قراءةُ العامَّة أعني جرَّ «الملِكِ» وما بعده نعتاً له والبدلُ ضعيفٌ لاشتقاقِها. وقرأ[١] أبو وائل ومسلمة ابن محارب ورؤبةُ بالرفعِ على إضمار مبتدأ مُقْتَضٍ للمدح. قال الزمخشريُّ[٢]: «ولو قُرِىء بالنصب على قولهم «الحمدُ الله أهلَ الحَمْد» لكان وجهاً». وقرأ[٣] زيد بن علي «القَدُّوس» بفتح القاف. وتقدَّم الكلامُ عليه[٤] وعلى الأمِّيِّ والأُمِّيِّين[٥] جَمْعِه. و «يَتْلُو» وما بعده صفاتٌ لرسول.

آ. (٣) قوله: ﴿وآخَرين﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مجرورٌ عطفاً على الأمِّيِّنَ، أي: وبَعَثَ في آخرين من الأمِّيِّنَ. و «لَمَّا يَلْحقوا بهم» صفةٌ لـ «آخرين» قبلُ[٦]. والثاني: أنه منصوبٌ عَطْفاً على الضمير المنصوبِ في «يُعَلِّمُهم»، أي: ويُعَلِّمُ آخرين لم يَلْحقوا بهم وسيَلْحقون، وكلُّ مَنْ يَعْلَم شريعةَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم إلى آخرِ

(١) البحر ٨/ ٢٦٦، والشواذ ١٥٦، والقرطبي ١٨/ ٩١.

(٢) الكشاف ٤/ ١٠٢.

(٣) البحر ٨/ ٢٦٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الحشر.

(٥) انظر: الدر المصون ١/ ٤٤٥.

(٦) لعله يعني قبل الجار والمجرور «منهم».

الزمان فرسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُعَلِّمه بالقوة؛ لأنه أصلُ ذلك الخيرِ العظيمِ والفَضْل الجَسيمِ.

آ. (٥) **قوله: ﴿حُمِّلوا التوراةَ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[1] زيد بن علي ويحيى بن يعمر «حَمَلوا» مخففاً مبنياً للفاعل.

قوله «كمَثَلِ الحِمار» هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ عبدُ الله[2] «حِمارٍ» منكَّراً. وهو في قوة قراءةِ الباقين؛ لأنَّ المراد بالحمارِ الجنسُ. ولهذا وُصِفَ بالجملةِ بعده كما سيأتي. وقرأ[3] المأمون ابن هارون الرشيد «يُحَمَّلُ» مشدَّداً مبنياً للمفعول. والجملة مِنْ «يَحْمِلُ» أو «يُحَمَّلُ» فيها وجهان، أحدُهما: ـ وهو المشهورُ ـ أنَّها في موضع الحال من «الحمار» والثاني: أنَّها في موضع الصفةِ للحمار لجريانِه مَجْرى النكرة؛ إذ المُراد به الجنسُ. قال الزمخشري[4]: «أو الجرُّ على الوصفِ؛ لأنَّ الحمارَ كاللئيمِ في قوله[5]:

٤٢٦١ـ ولَقَد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني

. . . .

وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وأنَّ منه عند بعضِهم «وآيَةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ»[6] وأنَّ «نَسْلَخُ» نعتٌ لـ الليل. والجمهورُ يَجْعَلونه حالاً للتعريف

(١) البحر ٨/ ٢٦٦.
(٢) البحر ٨/ ٢٦٦، والشواذ ١٥٦.
(٣) البحر ٨/ ٢٦٦، المحرر ١٦/ ٩. والمأمون هو الخليفة عبد الله بن هارون الرشيد، عالِمٌ فصيح، توفي سنة ٢١٨. انظر: سير الأعلام ١٠/ ٢٧٢.
(٤) الكشاف ٤/ ١٠٣.
(٥) تقدم برقم ٦٩٧.
(٦) الآية ٣٧ من يس. وانظر: الدر المصون ٢/ ٢٦٨.

اللفظي. وأمَّا على قراءةِ عبد الله[1] فالجملةُ وصفٌ فقط، ولا يمتنعُ أَنْ تكونَ حالاً عند سيبويه[2].

والأَسْفار: جمعُ سِفْرٍ، وهو الكتابُ المجتمعُ الأوراقِ.

قوله «بِئْسَ مَثَلُ القَوْم» فيه أوجهٌ، أحدها: ـ وهو الظاهرُ المشهور ـ أنَّ «مَثَلُ القوم» فاعلُ «بِئْس». والمخصوصُ بالذَّمِّ الموصولُ بعده فَيُشْكِلُ؛ لأنه / لا بُدَّ مِنْ تصادُقِ فاعلِ نِعْم وبِئْسَ والمخصوصِ، [٨٥٤/أ] وهنا المَثَلُ ليس القومَ[3] المكذِّبين. والجواب: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: بِئْسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كَذَّبوا. الثاني: أنَّ «الذين» صفةٌ للقوم فيكونُ مجرورَ المحلِّ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ لِفَهْم المعنىٰ تقديره: بِئْس مَثَلُ القومِ المكذِّبين مَثَلُ هؤلاء، وهو قريبٌ من الأولِ. الثالث: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، وأنَّ مَثَلَ القومِ هو المخصوصُ بالذِّم، تقديرهُ: بِئْسَ المَثَلُ مَثَلُ القوم، ويكونُ الموصولُ نعتاً للقوم أيضاً، وإليه يَنْحو كلامُ ابنِ عطيةَ، فإنه قال[4]: «والتقديرُ: بِئْسَ المَثَلُ مَثَلُ القومِ. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه لا يُحْذَفُ الفاعلُ عند البَصْريين، إلاَّ في مواضعَ ثلاثةٍ[5]، ليس هذا منها، اللهم إلاَّ أَنْ يقولَ بقولِ الكوفيين. الرابع: أَنْ يكونَ التمييزُ محذوفاً، والفاعل المُفَسَّرُ به مستترٌ تقديرُه: بئس مَثَلاً مَثَلُ القوم، وإليه يَنْحو كلامُ الزمخشريِّ[6] فإنه قال: «بِئْسَ مَثَلاً مَثَلُ القوم» فيكونُ الفاعلُ

(١) «حمار».

(٢) لأن سيبويه يجيز الحال من النكرة. انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.

(٣) الأصل «القوم الذين» بإقحام «الذين».

(٤) لم يرد نص ابن عطية هذا في مطبوعة «المحرر».

(٥) انظر: الارتشاف ٢/١٨٢.

(٦) الكشاف ٤/١٠٣.

مستتراً، مُفَسَّرٌ بـ «مَثَلاً» و «مَثَلُ القومِ» هو المخصوصُ بالذمِّ والموصولُ صفةٌ له، وحُذِف التمييزُ، وهذا لا يُجيزه سيبويهِ وأصحابُه البتةَ، نَصُّوا على امتناعِ حَذْفِ التمييزِ[1]، وكيف يُحْذَفُ وهو مُبَيِّنٌ؟

آ. (٦) **قوله: ﴿أَنَّكُم أولياءُ﴾**: سادٌّ مَسَدَّ المفعولَيْنِ، أو المفعولِ، على الخلافِ[2]. و«لله» متعلِّقٌ بـ «أَوْلياء» أو بمحذوف نعتاً لـ أولياء و «مِنْ دونِ الناس» كذلك.

وقوله «فَتَمَنَّوُا الموتَ» جوابُ الشرطِ. والعامَّةُ بضمِّ الواوِ، وهو الأصلُ في واو الضميرِ. وابن السَّمَيْفع[3] وابن يعمر وابن أبي إسحاق بكسرها، وهو أصلُ التقاءِ الساكنين. وابن السَّميفع أيضاً بفتحها، وهذا طَلَبٌ للتخفيف، وتقدَّم نحوُه في قولِه «اشْتَروا الضلالة»[4] وحكى الكسائيُّ إبدالَ الواوِ همزةً.

آ. (٧) **قوله: ﴿ولا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾**: وقال في البقرة[5] «ولن يتمنَّوْه» قال الزمخشري[6]: «لا فرقَ بين «لا» و «لن» في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما نفيٌ للمستقبل، إلاَّ أنَّ في «لن» تأكيداً وتشديداً ليس في «لا»، فأتىٰ مرةً بلفظ التأكيد «ولن يتمنَّوْه»، ومرةً بغير لفظِه «ولا يتمنَّوْنه». قال

---

(١) قال في الارتشاف ٢/٢٨٦: «ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه».

(٢) انظر الدر ١/٢٢٨.

(٣) انظر في قراءاته: الشواذ ١٥٦، والبحر ٨/٢٦٧، والإتحاف ٢/٥٣٨.

(٤) الآية ١٦ من البقرة وانظر: الدر المصون ١/١٥١.

(٥) الآية ٩٥.

(٦) الكشاف ٤/١٠٣.

الشيخ[١]: «وهذا رجوعٌ منه عن مذهبِه: وهو أنَّ «لن» تَقْتَضي النفي على التأبيد إلى مذهبِ الجماعة وهو أنَّها لا تَقْتَضيه» قلت: وليس فيه رجوعٌ، غايةُ ما فيه أنه سكَتَ عنه، وتشريكُه بين «لا» و «لن» في نفي المستقبل لا يَنْفي اختصاصَ «لن» بمعنى آخرَ. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا بأشبعَ منه هنا في البقرة[٢].

آ. (٨) **قوله: ﴿فإنه مُلاقيكم﴾**: في الفاءِ وجهان أحدُهما: أنها داخلةٌ لِما تَضَمَّنه الاسمُ مِنْ معنى الشرطِ، وحُكْمُ الموصوفِ بالموصول حكمُ الموصولِ في ذلك. والثاني: أنَّها مزيدةٌ مَحْضَةٌ لا للتضمين المذكور. وأفسدَ هؤلاء القولَ الأول بوجهَيْن[٣]، أحدُهما أنَّ ذلك إنَّما يجوز إذا كان المبتدأُ أو اسمُ «إنَّ» موصولاً، واسمُ «إنَّ» هنا ليس بموصولٍ، بل موصوفٌ[٤] بالموصول. والثاني: أنَّ الفِرارَ مِنْ الموتِ لا يُنْجَي منه، فلم يُشْبِهِ الشرطَ، يعنى أنه متحققٌ فلم يُشْبه الشرطَ الذي هو مِنْ شأنِه الاحتمالُ.

وأُجيب عن الأول: بأنَّ الموصوفَ مع صفتِه كالشيءِ الواحدِ، ولأن «الذي» لا يكونَ إلاَّ صفةً. فإذا لم يُذْكَرِ الموصوفُ دخلَتِ الفاءُ، والموصوفُ مرادٌ، فكذلك إذا صَرَّح بها. وعن الثاني: بأنَّ خَلْقاً كثيراً يَظُنُّونَ أنَّ الفِرارَ مِنْ أسبابِ الموتِ يُنَجِّيهم إلى وقتٍ آخر. وجَوزَّ مكي[٥]

(١) البحر ٨/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الدر ٢/ ٩.

(٣) انظر: الإملاء ٢/ ٢٦١.

(٤) الأصل: «موصوفاً».

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٧٧.

أَنْ يكونَ الخبرُ قولَه «الذي تَفِرُّون منه»، وتكون الفاءُ جوابَ الجملة. قال: «كما تقول: زيدٌ منطلقٌ فقُمْ إليه» وفيه نظر؛ لأنه لا تَرَتُّبَ بين قولِه: «إن الموت الذي تَفِرُّون» وبين قولِه: «فإنَّه مُلاقيكم» فليس نظيراً لِما مَثَّله.

وقرأ[1] زيد بن علي «إنه» دونَ فاء وفيها أوجه، أحدُها: أنَّه مستأنفٌ، وحينئذٍ يكونُ الخبرُ نفسَ الموصولِ كأنه قيلَ: إنَّ الموتَ هو الشيءُ الذي تَفِرُّونَ منه، قاله الزمخشري[2]. الثاني: أنَّ الخبرَ الجملةُ: «إنَّه مُلاقيكم». وحينئذٍ يكونُ الموصولُ نعتاً للموت. الثالث: أَنْ يكونَ «إنَّه» تأكيداً[3]؛ لأنَّ الموتَ لَمَّا طال الكلامُ أُكِّدَ الحرفُ توكيداً لفظيّاً، وقد عَرَفْتَ أنه لا يُؤَكَّدُ كذلك إلاَّ بإعادةِ ما دَخَلَ عليه. أو بإعادةِ ضميرِه، فأُكِّد بإعادةِ ضميرِ ما دَخَلَتْ عليه «إنَّ» وحينئذٍ يكون الموصولُ نعتاً للموتِ، و «مُلاقِيكم» خبرُه كأنَّه قيل: إنَّ الموتَ إنَّه مُلاقيكم.

آ. (٩) **قوله: ﴿مِنْ يومِ الجمعة﴾**: «مِنْ» هذه بيانٌ لـ «إذا» وتفسيرٌ لها قاله الزمخشريُّ[4]. وقال أبو البقاء[5]: إنَّها بمعنى «في»، أي: في يوم. وقرأ العامَّةُ «الجمعة» بضمَّتَيْن. وقرأ[6] ابن الزبير وزيدابن علي وأبو حيوة وأبو عمروٍ في روايةٍ بسكونِ الميم. فقيل: هي لغةٌ في الأولى وسُكِّنَتْ تخفيفاً، وهي لغةُ تميم. وقيل: / هو مصدرٌ بمعنى [٨٥٤/ب]

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٦٧، معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٦.
(٢) الكشاف ٤/ ١٠٤.
(٣) الأصل: «تأكيد».
(٤) الكشاف ٤/ ١٠٤.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٦٢.
(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٣٨، والقرطبي ١٨/ ٩٧، والبحر ٨/ ٢٦٧.

الاجتماع. وقيل: لَمَّا كان بمعنى الفعل صار كرجل هُزْأَة، أي: يُهْزَأ[1] به، فلمَّا كان في الجمعة معنى التجمُّع أُسْكِن؛ لأنه مفعولٌ به في المعنى، أو يُشْبِهُه فصارَ كهُزْأَة الذي يُهْزأ به. قاله مكي[2]، وكذا قال أبو البقاء[3]: «هو بمعنى المُجْتَمَع فيه مثلَ: رجل ضُحْكَة، أي: يُضْحك منه» وقال مكي[4]: «يجوزُ إسكان الميم استخفافاً. وقيل: هي لغةٌ». قلت: قد تقدَّم أنها قراءةٌ، وأنها لغةُ تميم. وقال الشيخ[5]: «ولغةٌ بفتحِها لم يُقْرَأ بها» قلت: قد نقلها قراءةً أبو البقاء[6] فقال: «ويقرأ بفتح الميم بمعنىٰ الفاعِل، أي: يومَ المكان الجامع. مثلَ: رجلٌ ضُحْكَة، أي: كثيرُ الضَّحِك» وقال مكي قريباً منه، فإنه قال[7]: «وفيه لغةٌ ثالثةٌ بفتح الميم على نسبةِ الفعل إليها، كأنَّها تَجْمع الناسَ كما يُقال: رجلٌ لُحَنَة، إذا كان يُلَحِّن الناس، وقُرَأَة، إذا كان يُقْرِىءُ الناس»، ونقلها قراءةً أيضاً الزمخشري[8]، إلاَّ أنه جعلَ الجُمْعَةَ بالسكون هو الأصلَ، وبالمضموم مخفَّفاً منه فقال: «يوم الجُمعة: يوم الفوجِ المجموعِ كقولهم: ضُحْكَة للمضحوك منه. ويومُ الجُمعة بفتح الميم: يومُ الوقتِ الجامعِ كقولهم: ضُحَكة ولُعَبة، ويومُ الجُمُعة تثقيلٌ للجُمْعَة كما قيل: عُسُرة في عُسْرة

---

(١) قوله يهزأ غير واضح في الأصل.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٧٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٦٢.
(٤) إعراب المشكل ٢/٣٧٨.
(٥) البحر ٨/٢٦٧.
(٦) الإملاء ٢/٢٦٢.
(٧) إعراب المشكل ٢/٣٧٨.
(٨) الكشاف ٤/١٠٤.

وقُرِىء بهن جميعاً» وتقديرُهُ: يوم الوقتِ الجامع أحسنُ من تقدير أبي البقاءِ: يوم المكانِ الجامعِ؛ لأنَّ نسبةَ الجمعِ إلى الظرفَيْن مجازٌ فالأَوْلىٰ إبقاؤُه زماناً على حالِه.

آ. (١١) **قوله: ﴿انْفَضُّوا إليها﴾**: أعاد الضمير على التجارة دونَ اللهو؛ لأنها الأهمُّ في السبب. قال ابن عطية[١]: «وقال: إليها ولم يقل: إليهما تَهَمُّماً بالأهمِّ، إذ كانَتْ هي سببَ اللهوِ ولم يكن اللهوُ. سببَها. وتأمَّلْ أنْ قُدِّمتْ التجارةُ على اللهو في الرؤية؛ لأنها أهمُّ وأُخِّرت مع التفضيل[٢]، لتقعَ النفسُ أولاً على الأَبْيَن» انتهى. وفي قولِه «لم يَقُلْ «إليهما» ثم أَجابَ بما ذكَرَ نَظَرٌ لا يَخْفَىٰ؛ لأنَّ العطفَ بـ «أو» لا يُثَنَّىٰ معه الضميرُ ولا الخبرُ ولا الحالُ ولا الوصف؛ لأنها لأحدِ الشيئَيْن، ولذلك تأوَّل الناسُ «إنْ يكُنْ غنياً أو فقيراً فاللَّهُ أَوْلىٰ بهما[٣]» كما قَدَّمتهُ في موضعِه، وإنما الجوابُ عنه: أنه وَحَّدَ الضميرَ لأنَّ العطفَ بـ «أو» وإنما جيْءَ بضميرِ التجارة دونَ ضمير اللهوِ وإن كان جائزاً لِما ذكَره ابنُ عطيةَ مِنْ الجوابِ، وهو الاهتمام كما قاله غيرُ واحدٍ. وقد قال الزمخشريُّ[٤] قريباً ممَّا قاله ابنُ عطية فإنه قال: «كيف قال: إليها، وقد ذكرَ شيئَيْن؟ قلت: تقديرُه: إذا رأوا تجارةً انفَضُّوا إليها أو لَهْواً انفَضُّوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكورِ عليه، وكذلك قراءةُ مَنْ قرأ «انفَضُّوا إليه» انتهى. فقوله: قلتُ تقديرُه إلى آخره، يُشْعِرُ بأنَّه كان حقُّ الكلام أَنْ

---

(١) المحرر ١٦/ ١٤.

(٢) فقال: ﴿خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾.

(٣) الآية ١٣٥ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/ ١١٥.

(٤) الكشاف ٤/ ١٠٦.

يُثَنَّىٰ الضمير، ولكنه حُذِف. وفيه ما قَدَّمتُه لك: مِنْ أنَّ المانعَ مِنْ ذَلك أمرٌ صناعيٌ وهو العطفُ بـ «أو».

وقرأ[1] ابن أبـي عبلةَ «إليه» أعاد الضميرَ إلى اللهو وقد نَصَّ على جوازِ ذلك الأخفش[2] سَماعاً من العرب نحو: «إذا جاءك زيد أو هند فأَكْرِمه» وإن شئْتَ «فأَكرِمْها». وقرأ بعضُهم «إليهما» بالتثنية. وتخريجُها كتخريجِ «إنْ يكُنْ غنياً أو فقيراً[3]» وقد تقدَّم تحريرُه[4].

قوله: «وتركوك» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «انفَضُّوا» و «قد» مقدرةٌ عند بعضِهم وقولِه «ما عند اللَّهِ خيرٌ» «ما» موصولَةٌ مبتدأ، و «خيرٌ» خبرُها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الجمعة]

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٢٦٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٥٧.

(٢) لم يرد هذا النص في معاني القرآن.

(٣) الآية ١٣٥ من النساء.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/١١٥.

سـورة المنافقيـن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا جاءك﴾: شرطٌ. قيل: جوابُه قالوا. وقيل: محذوفٌ. و «قالوا» حالٌ، أي: جاؤوك قائلين كيتَ وكيتَ، فلا تقبَلْ منهم. وقيل: الجوابُ «اتَّخذوا أَيْمانَهم جُنَّةً» وهو بعيدٌ، و «قالوا» أيضاً حالٌ.

قوله: «قالوا نَشْهَدُ» جرىٰ مَجْرىٰ القسمِ كفعل العِلْم واليقين، ولذلك تُلُقِّيَتْ بما يُتَلَقَّىٰ به القسمُ في قوله: «إنَّك لَرسولُ الله» وفي قوله[١]:

٤٢٦٢ـ ولقد عَلِمْتُ لَتأْتِيَنَّ مَنِيَّتي
إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وقد تقدَّم خلافُ الناسِ في الصدق والكذبِ واستدلالُهم بهذه الآيةِ، والجوابُ عنها، أولَ البقرة.

قوله: «والله يعلمُ» جملةٌ معترضةٌ بين قوله: «نَشْهد إنك لَرسولُ» وبين قولِه: «والله يَشْهد» لفائدةٍ، قال الزمخشري[٢]: «لو قال: قالوا نشهد

(١) تقدم برقم ٢٨١٠.
(٢) الكشاف ٤/١٠٧.

إنَّك لرسول الله، واللهُ يَشْهد إنَّهم لكاذبون، لكان يُوْهِم أنَّ قولَهم هذا كذبٌ، فوَسَّط بينهما قولَه: «والله يَعْلَمُ إنَّك لَرسولُه» ليُميط هذا الإِبْهام».

آ. (٢) **قوله: ﴿اتَّخذوا﴾**: قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للشرط، ويجوز أَنْ يكون مستأنفاً، جيْءَ به لبيانِ كذبِهم وحَلْفِهم عليه، أي: إنَّ الحاملَ لهم على الإِيمان / اتِّقاؤهم بها عن أنفسِهم. والعامَّةُ [٨٥٥/أ] على فتح الهمزة جمعَ «يمين» والحسن[١] بكسرِها مصدراً. وتقدَّم مثله في المجادلة[٢]. والجُنَّةُ: التُّرْسُ ونحوُه، وكلُّ ما يَقيك سوءاً. ومن كلامِ الفصحاء: «جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ» وقال أعشىٰ همدان[٣]:

٤٢٦٣ـ إذا أنتَ لم تجعلْ لِعِرْضِكَ جُنَّةً
مِنَ المالِ سارَ الذَّمُّ كلَّ مَسِيْرِ

قوله: «ساء ما كانوا» يجوز أن تكونَ الجاريةَ مَجْرَىٰ بئْسَ، وأَنْ تكونَ على بابها، والأولُ أظهرُ، وقد تقدَّم حكمُ كلٍ منهما[٤] ولله الحمد، وقوله: «فطُبِعَ» هذه قراءةُ العامَّة أعني بناءَه للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ بعدَه. وزيد بن علي[٥] «وطَبَعَ» مبنياً للفاعل. وفي الفاعلِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى، ويَدُلُّ عليه قراءةُ الأعمشِ، وقراءتُه هو في روايةٍ عنه «فَطَبَعَ اللهُ» مُصَرَّحاً بالجلالةِ. والثاني: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المفهومِ مِمَّا قبلَه، أي: فطَبَعَ هو، أي: تَلْعابُهم بالدين.

---

(١) الإتحاف ٢/٥٣٩، والمحتسب ٢/٣٢٢، والبحر ٨/٢٧١.

(٢) الآية ١٦.

(٣) تفسير الماوردي ٤/٢٤١، والبحر ٨/٢٧١.

(٤) انظر: الدر ٣/٦٣٨.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/١٢٤، والبحر ٨/٢٧٢.

آ. (٤) قوله: ﴿تَسْمَعْ﴾: العامَّةُ بالخطاب، و «لِقولهم» متعلِّقٌ به وضُمِّنَ «تَسْمَعْ» معنى تُصْغي وتميلُ، فلذلك عُدِّيَ باللام. وقيل: بل هي مزيدةٌ، أي: تسمعُ قولَهم. وليس بشيءٍ؛ لنَصاعةِ معنى الأول. وقرأ[1] عطيةُ العَوْفيُّ وعكرمةُ بالياء مِنْ تحت مبنياً للمفعول، والقائم مَقامَ الفاعلِ الجارُّ لأجلِ التضمينِ المتقدِّمِ. ومَنْ اعتقد زيادةَ اللامِ أولاً لم يَجُزْ أَنْ يعتقدَها هنا، أي: تَسمعْ قَوْلَهم؛ لأنَّ اللامَ لا تُزادُ في الفاعلِ ولا فيما أشبهه.

قوله: «كأنَّهم خُشُبٌ» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها مستأنفةٌ. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم كأنَّهم، قالهما الزمخشري[2]. والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في «قولِهم» قاله أبو البقاء[3]. وقرأ[4] أبو عمروٍ والكسائيُّ وقنبلٌ «خُشْب» بضمٍ وسكونٍ، وباقي السبعةِ بضمتين. وقرأ السعيدان: ابنُ جبير وابنُ المسيَّب بفتحتين، ونسبها الزمخشريُّ[5] لابن عباس ولم يذكُرْ غيرَه. فأمَّا القراءةُ بضمتَيْن فقيل: يجوزُ أَنْ تكونَ جمع خشَبَة نحو: ثَمَرَة وثُمُر، قاله الزمخشريُّ[6]، وفيه نظرٌ؛ لأن هذه الصيغةَ محفوظةٌ في فَعَلَة لا تَنْقاس نحو: ثَمَرَة وثُمُر. ونقل الفاسيُّ عن الزبيدي

---

(١) البحر ٨/ ٢٧٢، والشواذ ١٥٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٢.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٦، والنشر ٢/ ٢١٦، والبحر ٨/ ٢٧٢، والتيسير ٢١١، والقرطبي ١٨/ ١٢٥، والحجة ٧٠٩.

(٥) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٦) الكشاف ٤/ ١٠٩.

أنه جمعُ خَشْباء، وأَحْسَبُه غَلِطَ عليه لأنه قد يكون قال «خُشْب» بالسكون جمع خَشْباء نحو: حَمْراء وحُمْر؛ لأنَّ فَعْلاء الصفةَ لا تُجْمع على فُعُل بضمتين بل بضمةٍ وسكونٍ. وقوله «الزبيدي» تصحيفٌ: إمَّا منه وإمَّا من الناسخِ، إنما هو اليزيديُّ تلميذُ أبي عمرو بن العلاء، نقل ذلك الزمخشري[1]. وقال أبو البقاء[2]: «وخُشْب بالضمِّ والإِسكان جمعُ خَشَب مثل: أَسَد وأُسْد» انتهى. فهذا يُوهم أنه يقال: أُسُد بضمتين وليس كذلك[3].

وأمَّا القراءةُ بضمةٍ وسكونٍ فقيل: هي تخفيفُ الأُولى. وقيل: هي جمعُ خَشْباء وهي الخَشَبةُ التي نُخِر جَوْفُها، أي: فُرِّغَ، شُبِّهوا بها لفراغِ بَواطِنِهم مِمَّا يُنْتَفَعُ به. وقيل: هي جمعُ خَشَبة نحو بَدَنَة وبُدْن، قاله الزمخشري[4].

وأمَّا القراءةُ بفتحتَيْن فهو اسمُ جنسٍ، وأُنِّثَتْ صفتُه كقولِه: «نخلٍ خاوية»[5] وهو أحدُ الجائزَيْن.

وقوله: «مُسَنَّدَة» تنبيهٌ على أنها لا يُنْتَفَعُ بها، كما يُنتفع بِالخَشَبِ في سَقْفٍ وغيرِه، أو شبهوا بالأصنامِ؛ لأنهم كانوا يُسْنِدونها إلى الحِيطان.

قوله: «يَحْسَبونَ كُلَّ صيحةٍ عليهم» فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٦٢.

(٣) لا غبار على كلام أبي البقاء فهو يُخَرِّج قراءة «خُشْب» فيرى أنها جمع خَشَب مثل أَسَد وأُسْد ومن جموع أَسَد: أُسُد كما في معاجم اللغة: الصحاح واللسان.

(٤) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٥) الآية ٧ من الحاقة.

«عليهم» هو المفعولُ الثاني للحُسْبان، أي: واقعةً وكائنةً عليهم، ويكون قولُه: «هم العدوُّ» جملةً مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك. والثاني: أَنْ يكونَ «عليهم» متعلقاً بصيحة، و «هم العدوُّ» الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني للحُسبان. قال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «هم العدوُّ» هو المفعولَ الثاني، كما لو طَرَحْتَ الضميرَ. فإنْ قلتَ: فحقُّه أن يُقالَ: هي العدو قلت: منظورٌ فيه إلى الخبر، كما ذُكِر في قوله: «هذا ربي»[2]، وأَنْ يُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ على «يَحْسَبُون كلَّ أهلِ صيحةٍ» انتهى. وفي الثاني بُعْدٌ بعيدٌ.

قوله: «أَنَّىٰ يُؤْفَكون» «أَنَّىٰ» بمعنى كيف. وقال ابن عطية[3]: ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ «أنَّى» ظرفاً لـ «قاتَلَهم» كأنَّه قال: قاتلهم اللهُ كيف انصَرفوا، أو صُرِفوا؟ فلا يكونُ في القولِ استفهامٌ على هذا» انتهىٰ. وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ «أَنَّىٰ» إنما هي بمعنى كيف، أو بمعنىٰ أين الشرطيةِ أو الاستفهاميةِ، وعلىٰ التقادير الثلاثةِ فلا تَتَمَحَّضُ للظرفِ فلا يعملُ فيها ما قبلَها البتةَ، كما لا تعمل في أسماءِ الشرطِ والاستفهامِ.

آ. (٥) **قوله: ﴿يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ الله﴾**: هذه المسألةُ عَدَّها النحاةُ من الإعمالِ، وذلك أنَّ «تعالَوا» يطلبُ «رسولُ الله» مجروراً بـ إلى، أي: تعالَوا إلى رسولِ الله، و «يَسْتغفر» يَطْلبه فاعلاً، فأعمل الثاني، ولذلك رفعَه، وحَذَف من الأول؛ إذ التقدير: تعالَوْا إليه، ولو أَعْمل الأولَ لقيل: إلى رسولِ الله / يَسْتغفر، فيُضمر في «يَسْتغفر» [٨٥٥/ب]

---

(١) الكشاف ٤/١٠٩.
(٢) الآية ٧٧ من الأنعام.
(٣) المحرر ١٦/١٨.

فاعلٌ ويمكن أَنْ يقال: لَيستْ هذه من الإعمال في شيء لأنَّ قولَه: «تعالَوْا» أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنَّظر إلى مُقْبَلٍ عليه.

قوله: «لَوَّوْا» هذا جوابُ «إذا». وقرأ[1] نافع «لَوَوْا» مخففاً، والباقون مشدَّداً على التكثير و «يَصُدُّون» حال لأنَّ الرؤيةَ بَصَريَّةٌ، وكذا قولُه «وهم مُسْتكبرون» حالٌ أيضاً: إمَّا من صاحب الحالِ الأولى، وإمَّا مِنْ فاعل «يَصُدُّون» فتكونُ متداخلةً. وأتىٰ بـ «يَصُدُّون» مضارعاً دلالةً على التجدُّدِ والاستمرار. وقرِىء[2] «يَصِدُّون» بالكسر وقد تقدَّمتا في الزخرف[3].

آ. (٦) **قوله: ﴿اسْتَغْفَرْتَ﴾**: قراءةُ العامَّةُ بهمزةٍ مفتوحةٍ مِنْ غير مَدّ، وهي همزةُ التسويةِ التي أصلُها الاستفهامُ. وقرأ[4] يزيد ابن القعقاع «آسْتَغْفَرْت». بهمزةٍ ثم ألفٍ، فاختلف الناس في تأويلِها، فقال الزمخشري[5]: «إشْباعاً لهمزة الاستفهام للإظهارِ والبيانِ، لا قَلْباً لهمزة الوصل كما في «آلسحرُ»[6] و «آللهُ»[7] يعني أنه أشبع فتحةَ همزةِ التسويةِ فتولَّد منها ألفٌ، وقَصْدُه بذلِك إظهارُ الهمزةِ وبيانُها، لا أنه قَلَبَ الوصَل

(١) السبعة ٦٣٦، والنشر ٢/٣٨٨، والقرطبي ١٨/١٢٧، والحجة ٧٠٩، والبحر ٨/٢٧٣.
(٢) البحر ٨/٢٧٣.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥٧ من الزخرف.
(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٨٨، الإتحاف ٢/٥٤٠، والمحتسب ٢/٣٢٢، والبحر ٨/٢٧٣.
(٥) الكشاف ٤/١١١.
(٦) الآية ٨١ من يونس وهي قراءة أبي عمرو. انظر: الدر ٦/٢٤٩.
(٧) الآية ٥٩ من يونس.

ألفاً كما قَلَبها في قولِه: «آلسحرُ» «آللهُ أَذِنَ لكم» لأنَّ هذه الهمزةَ للوَصْلَ، فهي تَسْقُط في الدَّرْج. وأيضاً فهي مكسورةٌ فلا يَلْتبسُ معها الاستفهامُ بالخبر: بخلاف «آلسحر» و «آلله». وقال آخرون: هي عِوَضٌ من همزةِ الوصلِ. كما في «آلذَّكَرَيْن»[1] وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ هذه مكسورةٌ فكيف تُبْدَلُ ألفاً؟ وأيضاً فإنما قَلَبْناها هناك ألفاً ولم نحذِفْها، وإن كان حَذْفُها مُسْتحقاً، لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر، وهنا لا لَبْسَ.

وقال ابن عطية[2]: «قرأ أبو جعفر ـ يعني يزيد بن القعقاع ـ «آستغفرْتَ» بمَدَّة على الهمزةِ. وهي ألفُ التسوية. وقرأ أيضاً بوَصْلِ الألف دون همز على الخبر، وفي هذا كلِّه ضَعْفٌ؛ لأنه في الأولى أثبت هَمزةَ الوصلِ، وقد أغنتْ عنها همزةُ الاستفهام، وفي الثانية حَذَفَ همزةَ الاستفهام، وهو يُريدها، وهذا ممَّا لا يُسْتعملُ إلاَّ في الشعرِ». قلت: أمَّا قراءتُه «استغفرْتَ» بوَصْلِ الهمزة فرُوِيَتْ أيضاً عن أبي عمروٍ، إلاَّ أنه هو يضُمُّ ميم «عليهم» عند وَصْلِه الهمزةَ؛ لأن أصلَها الضمُّ، وأبو عمروٍ يكسِرُها على أصلِ التقاء الساكنين. وأمَّا قولُه: «وهذا ممَّا لا يُسْتعمل إلاَّ في شعرٍ» فإنْ أراد بهذا مَدَّ هذه الهمزةِ في هذا المكانِ فصحيحٌ، بل لا نجده أيضاً، وإنْ أرادَ حَذَفَ همزةَ الاستفهامِ فليس بصحيحٍ لأنَّه يجوزُ حَذْفُها إجماعاً قبل «أم» نثراً ونَظْماً، وأمَّا دونَ «أم» ففيه خلافٌ، والأخفشُ[3] يُجَوِّزُهُ ويجعلُ منه «وتلك نعمةٌ»[4]وقولَه[5]:

---

(١) الآية ١٤٣ من الأنعام.

(٢) المحرر ١٦/ ٢١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٢٦.

(٤) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٥) تقدم برقم ٣٣٩. والأصل «كقول الآخر» وليست مناسبة.

٤٢٦٤ـ طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ
ولا لَعِباً منّي وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وقول الآخر[١]:

٤٢٦٥ـ أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأَنْ
أُوْرَثَ ذَوْداً شصائِصاً نَبْلا

وأمَّا قبل «أم» فكثير كقولِه[٢]:

٤٢٦٦ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإنْ كنتُ داريا
بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

وقد مَرَّتْ هذه المسألةُ مستوفاةً[٣] ولله الحمدُ.

آ. (٧) قوله: ﴿يَنْفَضُّوا﴾: قرأ العامَّةُ من الانْفضاض وهو التفرُّقُ. وقرأ[٤] الفضل بن عيسى الرقاشي «يُنْفِضُوا» مِنْ أَنْفَضَ القومُ: فَنِيَ زادُهم. ويقال: نَفَضَ الرجلُ وعاءَه من الزاد، فأَنْفَضَ، فيتعدَّى دونَ الهمزةِ ولا يتعدَّىٰ معها، فهو من بابِ: كَبَبْتُه فأَكَبَّ. قال الزمخشري[٥]: «وحقيقتُه: حانَ لهم أَنْ يَنْفُضُوا مَزاوِدَهُم».

آ. (٨) قوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ﴾: قراءةُ العامَّةُ بضمِّ الياءِ وكسرِ الراءِ، مُسْنداً إلى «الأعزُّ»، و «الأذلَّ» مفعولٌ به، والأعزُّ بعض

(١) تقدم برقم ٣٤٠.
(٢) تقدم برقم ٣٤١.
(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٢٥٨.
(٤) البحر ٨/ ٢٧٤، والشواذ ١٥٧.
(٥) الكشاف ٤/ ١١١.

المنافقين على زعمه. وقرأ[1] الحسن وابن أبي عبلة والمسيبيُّ «لَنُخْرِجَنَّ» بنون العظمة وبنصبِ «الأعَزَّ» على المفعول به ونصبِ الأذلّ على الحالِ، وبه استشهد مَنْ جَوَّز تعريفَها. والجمهورُ جَعلوا أل مزيدةً على حَدِّ[2]:

٤٢٦٧ـ فَأَرْسَلَها العِراكَ ....

....

وادخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ. وجَوَّز أبو البقاء[3] أَنْ يكونَ منصوباً على المفعول به، وناصبُه حالٌ محذوفةٌ، أي: مُشْبِهاً الأذلَّ. وقد خَرَّجَه الزمخشريُّ[4] على حَذْفِ مضافٍ، أي: خروجَ الأذلِّ، أو إخراجَ الأذَلِّ، يعني بحسَبِ القراءتَيْن: مِنْ خَرَجَ وأَخْرَجَ. فعلى هذا ينتصبُ على المصدرِ لا على الحالِ. ونَقَلَ الدانيُّ عن الحسن أيضاً / «لنَخْرُجَنَّ» بفتح [٨٥٦/أ] نونِ العظمة وضمِّ الراء ونصبِ «الأعزَّ» على الاختصاصِ كقولهم: «نحن العربَ أَقْرىٰ الناسِ للضيفِ»، و «الأذلَّ» نصبٌ على الحالِ أيضاً، قاله الشيخ[5]، وفيه نظرٌ كيف يُخْبرون عن أنفسِهم بأنهم يَخْرُجون في حالِ الذُّلِّ مع قولهم الأعزّ، أي: أخصُّ الأعزَّ، ويَعْنُون بالأعزِّ أنفسَهم؟ وقد حكى هذه القراءةَ أيضاً أبو حاتمٍ، وحكى الكسائي والفراء[6] أنَّ قوماً قرؤوا «ليَخْرُجَنَّ» بفتح الياء وضم الراء ورفع «الأعزُّ» فاعلاً ونصب الأول

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٤٠، والبحر ٨/ ٢٧٤، والمحرر ١٦/ ٢٢.
(٢) تقدم برقم ٣١١٥.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٢.
(٤) الكشاف ٤/ ١١١.
(٥) البحر ٨/ ٢٧٤.
(٦) لم ترد في كتابه «معاني القرآن».

حالاً وهي واضحةٌ. وقُرِىء[1] لَيُخْرَجَنَّ بالياء مبنياً للمفعول «الأعزُّ» قائماً مَقام الفاعل، «الأذلَّ» حالٌ أيضاً.

آ. (١٠) قوله: ﴿وأكُنْ﴾: قرأ[2] أبو عمروٍ «وأكونَ» بنصب الفعل عطفاً على «فأصَّدَّقَ» و «فأصَّدَّقَ» منصوبٌ على جوابِ التمني في قوله: «لولا أَخَّرْتني» والباقون «وأكُنْ» مجزوماً، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاء الساكنين. واختلفت عبارات الناس في ذلك، فقال الزمخشري[3]: «عطفاً على محلِّ «فأصَّدَّقَ» كأنه قيل: إنْ أخَّرْتَني أصَّدَّقْ وأكنْ». وقال ابنُ عطية[4]: «عطفاً على الموضع؛ لأنَّ التقديرَ: إنْ أخَّرْتني أصَّدَّقْ وأكن، هذا مذهب أبي علي الفارسي[5]: فأمَّا ما حكاه سيبويه[6] عن الخليلِ فهو غيرُ هذا وهو أنه جزمٌ على توهُّم الشرطِ الذي يَدُلُّ عليه التمني، ولا موضعَ هنا لأن الشرطَ ليسَ بظاهرٍ، وإنما يُعْطَفُ على الموضع حيث يَظْهَرُ الشرطُ كقوله: «مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم»[7] فمَنْ جَزَمَ عَطَفه على موضع «فلا هادِيَ له» لأنه لو وقع موقعَه فِعْلٌ لانجزم» انتهى. وهذا الذي نَقَله عن سيبويهِ هو المشهورُ عند النَّحويين. ونَظَّر سيبويه ذلك بقول زهير[8]:

---

(١) حكاها الفراء في المعاني ٣/ ١٦٠.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٨، والبحر ٨/ ٢٧٥، والتيسير ٢١١، والقرطبي ١٨/ ١٣١، والحجة ٧١٠.

(٣) الكشاف ٤/ ١١٢.

(٤) المحرر ١٦/ ٢٣.

(٥) الحجة (خ) ٤/ ٣٨٦، وتقديره فيه: «إن تؤخرني أصدقْ».

(٦) الكتاب ١/ ٤٥٢.

(٧) الآية ١٨٦ من الأعراف وانظر: الدر المصون ٥/ ٥٢٧.

(٨) تقدم برقم ١٧٠٩.

٤٢٦٨ــ بَـدالـيَ أنـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَـىٰ
ولا سـابِـقٍ شيئـاً إذا كـان جـائيـا

فخفضَ «ولا سابقٍ» عطفاً على «مُدْرِكَ» الذي هو خبر ليس على توهُّمِ زيادةِ البـاء فيه؛ لأنه قد كَثُرَ جَرُّ خبرِها بالباء المزيدة، وهو عكسُ الآيةِ الكريمةِ؛ لأنه في الآية جُزِمَ على توهُّمِ سقوط الفاء، وهنا خُفِضَ على تَوَهُّمِ وجودِ الباءِ، ولكنَّ الجامعَ توهُّمُ ما يَقْتضي جوازَ ذلك، ولكني لا أُحِبُّ هذا اللفظَ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزم على التوهُّم، لقُبْحه لفظاً. وقال أبو عبيد: «رأيتهُ في مصحف عثمان «وأكُنْ» بغير واوٍ. وقد فَرَّق الشيخ[1] بين العطفِ على الموضعِ والعطفِ على التوهُّمِ بشيءٍ فقال: «الفرقُ بينهما: أنَّ العاملَ في العطف على الموضع موجودٌ، وأثرُه[2] مفقودٌ، والعاملُ في العطفِ على التوهُّمِ مفقودٌ، وأثرُه موجودٌ» انتهى. قلت: مثالُ الأول: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» فهذا من العطفِ على الموضع، فالعاملُ وهو «ضارب» موجودٌ، وأثرُه وهو النصبُ مفقودٌ. ومثالُ الثاني ما نحن فيه؛ فإنَّ العاملَ للجزمِ مفقودٌ، وأثُره موجودٌ. وأَصْرَحُ منه بيتُ زهير فإنَّ الباءَ مفقودةٌ وأثُرها موجودٌ، ولكن أثرَها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه، وكذلك في الآية الكريمة. ومن ذلك بيتُ امرىء القيس[3]:

٤٢٦٩ــ فظَـلَّ طُهـاةُ اللحـمِ مِـنْ بيـنِ مُنْضِـجٍ
صَفيـفِ شِـواءٍ أو قَـديـرٍ مُعَجَّـلِ

(١) البحر ٨/ ٢٧٥.
(٢) البحر: «ومؤثره».
(٣) تقدم برقم ١٣٥٥.

فإنهم جعلوه مِن العطفِ على التوهُّم؛ وذلك: أنه توهَّم أنه أضاف «منضج» إلى «صَفيف»، وهو لو أضافَه إليه لَجَرَّه فعطفَ «قدير» على «صفيف» بالجرِّ تَوَهماً لجرِّه بالإضافة. / [٨٥٦/ب]

وقرأ عبيد بن عمير «وأكونُ» برفع الفعل على الاستئناف، أي: وأنا أكونُ، وهذا عِدَةٌ منه بالصَّلاح.

آ. (١١) وقرأ أبو بكر[١] «بما يعملون» بالغَيْبة، والباقون بالخطاب، وهما واضحتان. وقرأ[٢] أُبَي وعبد الله وابن جبير «فأَتَصَدَّقَ» وهي أصلُ قراءةِ العامةِ ولكنْ أُدْغِمَتْ التاءُ في الصاد.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المنافقين]

(١) القرطبي ١٨/ ١٣١، والحجة ٧١١، والسبعة ٦٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٨، والبحر ٨/ ٢٧٥، والتيسير ٢١١.

(٢) البحر ٨/ ٢٧٥.

سورة التغابن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿له المُلْكُ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. وقدَّمَ الخبر ليفيد اختصاصَ المُلْكِ والحمدِ بالله، إذ المُلْكُ والحمدُ لله حقيقةً.

آ. (٣) قوله: ﴿صُوَرَكم﴾: قرأه العامَّةُ بضم الصادِ، وهو القياسُ في فُعْلَة. وقرأ[1] زيدُ بن علي والأعمش وأبو زيد بكسرِها، وليس بقياسٍ، وهو عكسُ «لُحَى» بالضمِّ، والقياسُ لِحىً[2] بالكسر.

آ. (٤) قوله: ﴿ما تُسِرُّون وما تُعْلِنون﴾: العامَّةُ على الخطابِ في الحرفَيْن. ورُوِي[3] عن أبي عمروٍ وعاصمٍ بياء الغَيْبةِ، فتحتملُ الالتفاتَ وتحتملُ الإِخبارَ عن الغائبين.

آ. (٦) قوله: ﴿بأنه﴾: الهاءُ للشأنِ والحديثِ، و «كانَتْ تأتيهم رسلُهم» خبرُها و «استغنىٰ» بمعنى المجرَّد. وقال الزمخشري[4]: «ظَهَر غِناه فالسين ليسَتْ للطلبِ».

---

(١) البحر ٨/ ٢٧٧، والإتحاف ٢/ ٥٤٢.

(٢) جمعُ اللِّحْية: لِحىٰ ولُحىٰ.

(٣) البحر ٨/ ٢٧٧.

(٤) الكشاف ٤/ ١١٤.

قوله: «أَبَشَرٌ يَهْدُوننا» يجوزُ أَنْ يرتفعَ على الفاعلية، ويكونَ من الاشتغال، وهو الأرجحُ لأنَّ الأداةَ تطلبُ الفعلَ، وأن يكونَ مبتدأً وخبراً. وجُمع الضميرُ في «يَهْدوننا» إذ البشرُ اسمُ جنسٍ.

آ. (٧) **قوله: ﴿أَنْ لن يُبْعَثوا﴾**: «أنْ» مخففةٌ، لا ناصبةٌ لئلا يَدْخُلَ ناصبٌ على مثلِه، و «أنْ» وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدّ المفعولَيْنِ للزعمِ أو المفعول. و «بلى» إيجابٌ للنفي، و «لَتُبْعَثُنَّ». جوابُ قسم مقدرٍ.

آ. (٩) **قوله: ﴿يومَ يَجْمَعُكم﴾**: منصوبٌ بقولِه: «لَتُنَبَّؤُنَّ» عند النحاس[(١)] وبـ «خَبيرٌ» عند الحوفي، وبـ «اذكُر» مضمراً عند الزمخشري[(٢)]، فيكون مفعولاً به، وبما دَلَّ عليه الكلامُ، أي: تتفاوتون يومَ يجمعُكم، قاله أبو البقاء[(٣)]. والعامَّةُ بفتح الياءِ وضمِّ العين. ورُوِي[(٤)] سكونُها وإشمامُها عن أبي عمروٍ[(٥)]. وهذا منقولٌ عنه في الراء نحو «يَنْصُرْكم»[(٦)] وبابِه كما تقدَّم في البقرة[(٧)]. وقرأ[(٨)] يعقوب وسلام وزيد بن علي والشعبي «نجمعكم» بنونِ العظمة.

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ٤٤٦.
(٢) الكشاف ٤/ ١١٥.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٤) السبعة ٦٣٨، والبحر ٨/ ٢٧٨.
(٥) رواية عبيد وعلي بن نصر عنه الإسكان وإشمام الضم، ورواية عباس عنه بالإسكان. انظر: السبعة ٦٣٨.
(٦) الآية ٢٠ من الملك وانظر: الإتحاف ٢/ ٥٥١.
(٧) انظر: الدر المصون ١/ ٣٦٣.
(٨) الإتحاف ٢/ ٥٤٢، والنشر ٢/ ٣٨٨، والقرطبي ١٨/ ١٣٦، والبحر ٨/ ٢٧٨.

والتَّغابُنُ: تفاعُلٌ من الغَبْن في البيعِ والشراءِ على الاستعارة وهو أَخْذُ الشيءِ بدون قيمتِه. وقيل: الغَبْنُ: الإخفاءُ ومنه: غَبْنُ البيعِ لاستخفائِه. والتفاعُل هنا من واحدٍ لا من اثنين ويقال: غَبَنْتُ الثوبَ وخَبَنْتُه، أي: أخَذْتُ ما طالَ منه عن مقدارِك فهو نقصٌ وإخفاءٌ. وفي التفسير: هو أن يكتسبَ الرجلُ مالاً مِنْ غيرِ وجهه، فَيَرِثَه غيرُه فيعملَ فيه بطاعةِ اللهِ، فيَدْخلَ الأولُ النارَ والثاني الجنةَ بذلك المالِ، فذلك هو الغَبْنُ البيِّنُ.

آ. (١١) قوله: ﴿يَهْدِ قلبَه﴾: بالياءِ مجزوماً جواباً للشرط قراءةُ العامَّة. وابن جبير[١] وابن هرمز وطلحة والأزرق بالنون والضحاك وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن «يُهْدَ» مبنياً للمفعولِ «قلبُه» قائم مقامَ الفاعلِ. ومالك بن دينار وعمرو بن دينار «يَهْدَأْ» بهمزة ساكنة، «قلبُه» فاعلٌ به بمعنى يطمئنُّ ويَسْكُن. وعمرو بن فائد «يَهْدا» بألفٍ مبدلة من الهمزة كالتي قبلَها، ولم يَحْذِفْها نظراً إلى الأصل وهي أفصح اللغتين. وعكرمة ومالك بن دينار أيضاً يَهْدَ بحذفِ هذه الألفِ إجراءً لها مُجرىٰ الألفِ الأصليةِ كقولِ زهير[٢]:

٤٢٧٠ـ جَريءٌ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِه
سريعاً وإنْ لا يُبْدَ بالظلمِ يُظْلَمِ

وقد تقدَّم إعرابُ ما قبلَ هذه الآيةِ وما بعدها.

---

(١) انظر في قراءاته: البحر ٨/٢٧٩، والقرطبي ١٨/١٣٩، والمحتسب ٢/٣٢٣، والشواذ ١٥٧.

(٢) تقدم برقم ٣٥٣.

آ. (١٦) قوله: ﴿خيراً لأنفسِكم﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: ـ وهو قولُ سيبويه[١] ـ أنه مفعولٌ بفعل مقدرٍ، أي: وَأْتُوا خيراً كقولِه: «انتَهوا خيراً لكم»[٢]. الثاني: تقديرُه: يكنِ الإِنفاقُ خيراً، فهو خبرُ كان المضمرة، وهو قولُ أبي عبيد. الثالث: أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، وهو قولُ الكسائيِّ والفراء[٣]، أي: إنفاقاً خيراً. الرابع: أنه حالٌ وهو قولُ الكوفيين. الخامس: أنه مفعولٌ بقولِه: «أَنْفِقوا»، أي: أَنْفقوا مالاً خيراً. وقد تقدَّم الخلافُ في قراءةِ «يُضاعِفْه»[٤] و «يُوْقَ شُحَّ نفسِه»[٥].

[تمَّت بعونه تعالى سورة التغابن]

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٣.
(٢) الآية ١٧١ من النساء.
(٣) معاني القرآن ١/ ٢٩٥.
(٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الحديد.
(٥) انظر إعرابه للآية ٩ من الحشر.

سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿إذا طَلَّقْتُمْ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه خطابٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً كقوله[١]:

٤٢٧١ــ فـإنْ شِئْـتِ حَـرَّمْـتُ النسـاءَ سـواكـمُ
وإن شِئْـتِ لـم أَطْعَـمْ نُقـاخـاً ولا بَـرْدا

/ الثاني: أنه خطابٌ له ولأمَّته والتقدير: يا أيها النبيُّ وأمَّتَه إذا طلَّقْتُمْ فحذف المعطوفَ لدلالةِ ما بعده عليه، كقوله[٢]: [٨٥٧/أ]

٤٢٧٢ــ . . . .
إذا حَـذَفَتْه رِجْلُها . . . .

أي، ويَدُها، وتقدَّم هذا في سورة النحل عنـد «تَقيكمُ الحرَّ»[٣]. الثالث: أنه خطابٌ لأمَّتِه فقط بعد ندائِه عليه السلام، وهو مِنْ تلوينِ الخطابِ خاطبَ أمتَه بعد أَنْ خاطبه. الرابع: أنَّه على إضمارِ قول، أي: يـا أيهـا النبـيُّ قُـلْ لأمتـك: إذا طلَّقتُم. الخـامـس: قـال الـزمخشري[٤]:

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) تقدم برقم ٦٨٨.

(٣) الآية ٨١ من النحل. وانظر: الدر المصون ٧/ ٢٧٦.

(٤) الكشاف ٤/ ١١٧.

«خصَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بالنداء وعَمَّ بالخطابِ؛ لأنَّ النبيَّ إمامُ أمَّتِه وقُدْوَتُهم، كما يُقال لرئيس القومِ وكبيرِهم: يا فلانُ افعلوا كيتَ وكيتَ اعتباراً بتقدُّمِه وإظهاراً لترؤُّسه» في كلامٍ حسنٍ، وهذا هو معنىٰ القولِ الثالثِ الذي قَدَّمْتُه.

وقوله: «إذا طَلَّقْتُمْ»، أي: إذا أَرَدْتُمْ كقوله: «إذا قُمْتُمْ إلى الصلاةِ»[1] «فإذا قرأْتَ القرآن[2]» وتقدَّم تحقيقُ ذلك[3].

قوله: «لِعِدَّتِهِنَّ» قال الزمخشري[4]: «مُسْتَقْبِلاتٍ لِعِدَّتهن، كقولك: «أتيتُه لِلَيْلَةٍ بَقِيَتْ من المحرَّم»، أي: مُسْتقبلاً لها، وفي قراءةِ[5] رسولِ الله صلى الله عليه وسلم «في قُبُل عِدَّتِهِنَّ» انتهىٰ. وناقشه الشيخ[6] في تقديره الحالَ التي تَعَلَّق بها الجارُّ كوناً خاصاً. وقال: «الجارُّ إذا وقع حالاً إنما يتعلَّق بكونٍ مطلقٍ» وفي مناقَشَتِه نظرٌ لأنَّ الزمخشري لم يَجْعَل الجارَّ حالاً بل جَعَلَه متعلِّقاً بمحذوف دَلَّ عليه معنىٰ الكلام. وقال أبو البقاء[7]: «لِعِدَّتِهِنَّ، أي: عند أول ما يُعْتَدُّ لهنَّ به، وهُنَّ في قُبُل الطُّهْر» وهذا منه تفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعرابٍ. وقال الشيخ[8]: «هو على

---

(١) الآية ٦ من المائدة.
(٢) الآية ٩٨ من النحل.
(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٢٠٧.
(٤) الكشاف ٤/ ١١٧.
(٥) المحتسب ٢/ ٣٢٣، والكشاف ٤/ ١١٨، قال أبو حيان (٨/ ٢٨١): «على سبيل التفسير».
(٦) البحر ٨/ ٢٨١.
(٧) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٨) البحر ٨/ ٢٨١.

حَذْفِ مضاف، أي: لاستقبالِ عِدَّتِهن، واللامُ للتوقيت نحو: لَقِيْتُه لِلَيْلَةٍ بَقِيْتَ مِنْ شهرِ كذا» انتهى. فعلى هذا تتعلَّقُ اللامُ بـ «طَلِّقُوهن».

قولِه: «لعلَّ اللَّهَ» هذه الجملةُ مستأنفةٌ لا تعلُّقَ لها بما قبلَها؛ لأنَّ النحاةَ لم يَعُدُّوها في المُعلِّقات. وقد جَعَلَها الشيخ[1]. مِمَّا يَنْبغي أَنْ يُعَدَّ فيهنَّ، وقَرَّر ذلك في قوله: «وإنْ أدْري لعلة فتنةٌ لكم»[2] فهناك يُطْلَبُ تحريرُه.

آ. (٢) **وقرأ العامَّةُ: ﴿أَجَلَهُنَّ﴾**: لأنَّ الأجلَ ـ من حيث هو ـ واحدٌ وإنْ اختلفَتْ أنواعُهُ بالنسبةِ إلى المعتدَّات. والضحاك[3] وابن سيرين «آجالَهُنَّ» جمعَ تكسير، اعتباراً بأنَّ أَجَلَ هذه غيرُ أجلِ تَيْكَ.

آ. (٣) **قوله: ﴿بالغُ أَمْرِه﴾**: قرأ[4] حفص «بالغُ» مِنْ غير تنوين، «أمرِه» مضافٌ إليه على التخفيفِ. والباقون بالتنوينِ والنصبِ وهو الأصلُ خلافاً للشيخ. وقرأ ابن أبي عبلة وداود بن أبي هند وأبو عمروٍ في روايةٍ «بالغٌ أمرُه» بتنوين «بالغٌ» ورفع «أَمْرُه» وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ «بالغٌ» خبراً مقدماً، و «أمْرُه» مبتدأٌ مؤخرٌ. والجملة خبرُ «إنَّ». والثاني: أَنْ يكونَ «بالغٌ» خبرَ «إنَّ» و «أَمْرُه» فاعلٌ به. وقرأ المفضَّلُ «بالغاً» بالنصب، «أَمْرُه» بالرفع. وفيه وجهان، أظهرهما: وهو تخريج

(١) البحر ٦/ ٣٤٥.

(٢) الآية ١١١ من الأنبياء.

(٣) البحر ٨/ ٢٨٢.

(٤) انظر في أوجه قراءاتها: القرطبي ١٨/ ١٦١، والسبعة ٦٣٩، والبحر ٨/ ٢٨٣، والتيسير ٢١١، والنشر ٢/ ٣٨٨، والحجة ٧١٢.

الزمخشريّ[1] أَنْ يكونَ «بالغاً» نصباً على الحال، و «قد جعل اللَّهُ» هو خبرُ «إنَّ» تقديرُه: إن اللَّهَ قد جعل لكلِّ شيءٍ قَدْراً بالغاً أَمْرُه. والثاني: أَنْ يكونَ على لغةِ مَنْ ينْصِبُ الاسمَ والخبرَ بها، كقولِه[2]:

٤٢٧٣ـ ....

.... إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

ويكون «قد جَعَل» مستأنفاً كما في القراءةِ الشهيرةِ. ومَنْ رفع «أَمْرُه» فمفعولُ «بالغ» محذوفٌ تقديره: ما شاء. وجناح[3] بن حبيش «قَدَرا» بفتح الدال.

آ. (٤) قوله: ﴿واللائي يَئِسْنَ﴾: قد تقدَّم الخلافُ فيه، وأبو عمروٍ[4] يقرأ هنا«واللايْ يَئِسْنَ» بالإظهار، وقاعدتُه في مثلِه الإدغامُ، إلاَّ أنَّ الياء لَمَّا كانَتْ عنده عارضةً لكونِها بدلاً مِنْ همزةٍ، فكأنه لم يجتمعْ مِثلان. وأيضاً فإنَّ سكونَها عارضٌ، فكأنَّ ياء «اللاي» محرَّكةٌ، والحرف ما دام متحركاً لا يُدْغَمُ في غيرِه / وقرأ[5] «يَئِسْنَ» فعلاً ماضياً، [٨٥٧/ب] وقُرِيء[6] «يَيْئَسْنَ» مضارعاً. و«مِنْ المحيض مِنْ نسائكم» «مِنْ» الأولىٰ لابتداءِ الغاية، وهي متعلِّقةٌ بالفعل قبلَها، والثانيةُ للبيان، متعلِّقةٌ بمحذوف و «اللائي» مبتدأ، و «فعِدَّتُهُنَّ» مبتدأ ثانٍ، «وثلاثةُ أشهر» خبرُه،

(١) الكشاف ٤/ ١٢١.
(٢) تقدم برقم ١٨٣٨.
(٣) البحر ٨/ ٢٨٣.
(٤) انظر في أوجه قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٤٥، والتيسير ١٧٨، والنشر ١/ ٤٠٤.
(٥) أي: الجماعة.
(٦) البحر ٨/ ٢٨٤.

والجملةُ خبرُ الأولِ، والشرطُ معترضٌ، وجوابُه محذوف. ويجوزُ أَنْ يكونَ «إنِ ارْتَبْتُم» جوابُه «فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ»، والجملةُ الشرطيةُ خبرُ المبتدأ، ومتعلَّقُ الارتيابِ محذوفٌ فقيل: تقديرُه: إنِ ارْتَبْتُمْ في أنها يَئِسَتْ أم لا لإمكانِ ظهورِ حَمْلٍ. وإن كان انقطعَ دَمُها. وقيل: إنِ ارتَبْتُمْ في دَمِ البالغاتِ مَبْلَغَ اليأس: أهو دَمُ حيضٍ أم استحاضةٍ؟ وإذا كان هذا عِدَّةَ المرتابِ فيها فغيرُ المرتابِ فيها أَوْلَىٰ. وأغربُ ما قيل: إنَّ «إنْ ارتَبْتُمْ» بمعنى تَيَقَّنْتُم فهو من الأضداد.

قوله: «واللائي لم يَحِضْنَ» مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ. فقدَّروه جملةً كالأول، أي: فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهرٍ أيضاً، والأَوْلَىٰ أن يقدَّرَ مفرداً، أي: فكذلك، أو مِثْلهنَّ ولو قيل: بأنَّه معطوفٌ على «اللائي يَئِسْنَ» عَطْفَ المفرداتِ، وأخبر عن الجميع بقولِه «فعِدَّتُهنَّ» لكان وجهاً حسناً. وأكثرُ ما فيه توسُّطُ الخبرِ بين المبتدأ وما عُطِف عليه، وهذا ظاهرُ قولِ الشيخ[1]: «واللائي لم يَحِضْنَ» معطوفٌ على قولِه «واللائي يَئِسْن» فإعرابُه مبتدأ كإعراب «واللائي».

قوله: «وأُولات الأَحْمال» مبتدأ و «أَجَلُهُنَّ» مبتدأ ثانٍ و «أن يَضَعْن» خبره والجملة خبر الأول، أي: وَضْع حَمْلهن. ويجوز أَنْ يكونَ «أَجلُهنَّ» بدلَ اشتمال مِنْ أُولات و «أنْ يضعن» خبرَ المبتدأ. والعامَّةُ على إفرادِ «حَمْلهنَّ» والضحاك[2] «آجالُهُنَّ» جمع تكسير.

آ. (٥) **قوله: ﴿ويُعْظِمْ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ مضارعَ أَعْظَمَ،

---

(١) البحر ٨/ ٢٨٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٨٤، والمحرر ١٦/ ٤١، والشواذ ١٥٨.

وابن مقسم[1] «يُعَظِّمْ» بالتشديد مضارعَ عَظَّم مشدداً. والأعمش «نُعْظِم» مضارعَ أَعْظم، وهو التفاتٌ مِنْ غَيْبةٍ إلى تكلُّمٍ.

آ. (٦) **قوله: ﴿مِنْ حيثُ سَكَنْتُم﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «مِنْ» للتبعيض. قال الزمخشري[2]: «مُبَعَّضُها محذوفٌ معناه: أَسْكنوهنَّ مكاناً مِنْ حيث سَكَنْتُمْ، أي: بعضَ مكانِ سُكْناكم، كقولِه تعالى[3]: «يَغُضُّوا مِنْ أبصارِهم»، أي: بعضَ أبصارِهم. قال قتادة: «إن لم يكنْ إلاَّ بيتٌ واحدٌ أَسْكنها في بعضِ جوانبه». والثاني: أنها لابتداء الغاية قاله الحوفي وأبو البقاء[4]. قال أبو البقاء: «والمعنى: تَسَبَّبُوا إلى[5] إسكانِهنَّ من الوجه الذي تُسْكِنون أنفسَكم. ودلَّ عليه قولُه مِنْ وُجْدِكم، والوُجْدُ: الغِنىٰ».

قوله: «مِنْ وُجْدِكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ مِنْ قولِه «مِنْ حيثُ» بتكريرِ العاملِ، وإليه ذهب أبو البقاء[6] كأنه قيل: أَسْكنوهن مِنْ سَعَتكم. والثاني: أنه عطف بيان لقوله «من حيث سكنتم»، وإليه ذهب الزمخشري[7]، فإنه قال بعد أن أعربَ «مِنْ حيث» تبعيضيةً كما تقدَّم: «فإن قلتَ: وقولُه «مِنْ وُجْدِكم»؟ قلت: هو عطفُ بيانٍ لقولِه: «مِنْ حيثُ سَكَنْتُمْ» ومُفَسِّرٌ له كأنه قيل: أَسْكِنوهنَّ مكاناً مِنْ مَساكنكم مِمَّا تُطيقونه.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٨٤، والشواذ ١٥٨.
(٢) الكشاف ٤/ ١٢١.
(٣) الآية ٣٠ من النور.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٥) الإملاء: «في».
(٦) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٧) الكشاف ٤/ ١٢١.

والوُجْدُ الوُسْع والطاقَةُ». وناقشه الشيخ[1]: بأنَّه لم يُعْهَدْ في عطفِ البيان إعادةُ العاملِ، إنما عُهد هذا في البدلِ، ولذلك أعربه أبو البقاء بدلاً. والعامَّةُ «وُجْدِكم» بضمِّ الواو، والحسن[2] والأعرج وأبو حيوةَ بفتحِها، والفياضُ بن غزوان وعمرو بن ميمون ويعقوب بكسرِها، وهي لغاتٌ بمعنىً. والوَجْدُ بفتح الواو: الحُزْنُ أيضاً، والحُبُّ، والغَضَب.

قوله: «وَأْتَمِروا» افْتَعِلوا مِنْ الأَمْر يقال: ايتَمَرَ القومُ وتآمروا، أي: أَمَر بعضُهم بعضاً. وقال الكسائيُّ: ائتمروا: تَشاوروا وتلا قولَه تعالىٰ: «إنَّ الملأَ يَأْتَمِرُون بك»[3] وأنشد قولَ امرِىءِ القيس[4]:

٤٢٧٤ـ ....

ويَعْـدُوْ علـى المَـرْءِ مـا يـأْتَمِـرْ

/ قوله: «فَسَتُرْضِعُ» قيل: هو خبرٌ في معنى الأَمْر. والضمير في «له» للأبِ كقولِه: «فإن أَرْضَعْن لكم»، والمفعولُ محذوفٌ للعِلْمِ به، أي: فسترضعُ الولدَ لوالدِه امرأةٌ أخرى. والظاهرُ أنه خبرٌ على بابِه. [٨٥٨/أ]

آ. (٧) **قوله: ﴿لِيُنْفِقْ﴾** هذه قراءةُ العامَّةِ، أعني كَسْرَ اللامِ وجزمَ المضارعِ بِها. وحكىٰ أبو معاذ القارىء[5] «لِيُنْفِقَ» بنصب الفعل على أنها لامُ كي نَصَبَ الفعلَ بعدَها بإضمار «أَنْ» ويتعلَّقُ الحرفُ حينئذٍ

---

(١) البحر ٨/ ٢٨٥.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٣٨٨، والإتحاف ٢/ ٥٤٥، والبحر ٨/ ٢٨٥، والقرطبي ١٨/ ١٦٨، والشواذ ١٥٨.

(٣) الآية ٢٠ من القصص.

(٤) تقدم برقم ١٨٤٢.

(٥) البحر ٨/ ٢٨٥، والشواذ ١٥٨.

بمحذوفٍ، أي: شَرَعْنا ذلك لِيُنْفِقَ. وقرأ العامَّة «قُدِر» مخففاً. وابن أبـي عبلة[1] «قَدَّر» مشدداً.

آ. (٨) قوله: ﴿عَتَتْ عن أَمْرِ رَبِّها﴾: ضُمِّن معنى أَعْرَضَ، كأنه قيل: أَعْرَضَتْ بسببِ عُتُوِّها. وقولِه «فحاسَبْناها» إلى آخره كلُّه في الآخرة، وأتـىٰ به على لفظِ المُضِيِّ لتحقُّقِه. وقيل: العذاب في الدنيا فيكـونُ علـى حقيقتِـه و «أعـدَّ الله» تكـريـرٌ للـوعيـدِ وتـوكيـداً. وجَـوَّزَ الـزمخشري[2] أَنْ يكـونَ «عَتَتْ» وما عُطِفَ عليه صفـةً لـ «قريةٍ» ويكـونُ الخبرُ لـ «كـأيِّنْ» الجملةَ مِنْ قـولِه «أعـدَّ اللَّهُ» فعلى الأول يكـونُ الخبـرُ «عَتَتْ» وما عُطِف عليه.

آ. (١٠) قوله: ﴿الذين آمنوا﴾: منصوبٌ بإضمار أَعْني بياناً للمنادي، أو يكون عطفَ بيان للمنادِي أو نعتاً له، ويَضْعُفُ كـونُـه بـدلاً لعدمِ حُلولِه محلَّ المبدلِ منه.

آ. (١١) قوله: ﴿رسولاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها ـ وإليه ذهب الزجَّاج[3] والفارسي ـ أنه منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ قبلَه[4]؛ لأنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدري وفعلٍ، كأنه قيل: أن ذَكَرَ رسولاً، والمصدرُ المنوَّنُ عاملٌ كقولِه تعالىٰ: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبة يتيماً»[5] وقولِه[6]:

---

(١) البحر ٨/٢٨٦، والكشاف ٤/١٢٣.

(٢) الكشاف ٤/١٢٣.

(٣) معاني القرآن ٥/١٨٨.

(٤) وهو قوله «ذِكْراً».

(٥) الآية ١٤ من البلد.

(٦) تقدم برقم ١٥٧٤. والأصل «وقول الآخر» ولعلها غير مناسبة.

٤٢٧٥ـ بضَــرْبٍ بــالسيــوفِ رؤوسَ قَــوْمٍ
أَزَلْنـــا هــامَهُـــنَّ عــن المَقيـــلِ

الثاني: أنَّه جُعِل نفسُ الذِّكْرِ مبالغةً فأُبْدِل منه. الثالث: أنَّه بدلٌ منه على حَذْفِ مضافٍ مِنْ الأول تقديرُه: أنزل ذا ذكرٍ رسولاً. الرابع: كذلك، إلاَّ أنَّ «رسولاً» نعت[1] لذلك المحذوف. الخامس: أنه بدلٌ منه على حَذْفِ مضافٍ مِنْ الثاني، أي: ذِكْراً ذِكْرَ رسول. السادس: أَنْ يكونَ «رسولاً» نعتاً لـ ذِكْراً على حَذْفِ مضاف، أي: ذِكْراً ذا رسولٍ، فـ «ذا رسول» نعتٌ لذِكْر. السابع: أَنْ يكونَ «رسولاً» بمعنى رسالة، فيكونَ «رسولاً» بدلاً صريحاً مِنْ غير تأويل، أو بياناً عند مَنْ يرىٰ جَرَيانه في النكراتِ كالفارسيِّ، إلاَّ أنَّ هذا يُبْعِدُه قولُه: «يَتْلُو عليكم»، لأنَّ الرسالةَ لا تَتْلو إلاَّ بمجازٍ، الثامن: أَنْ يكونَ «رسولاً» منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: أرسل رسولاً لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه. التاسع: أَنْ يكونَ منصوباً على الإِغراء، أي: اتبِعوا والزَمُوا رسولاً هذه صفتُه.

واختلف الناس في «رسولاً» هل هو النبيُّ صلى الله عليه وسلم، أو القرآنُ نفسُه، أو جبريلُ؟ قال الزمخشري[2]: «هو جبريلُ عليه السلام، أُبْدِل مِنْ «ذِكْراً» لأنه وُصِف بتلاوةِ آياتِ اللَّهِ، فكأنَّ إنزالَه في معنى إنزالِ الذِّكْرِ فصَحَّ إبدالُه منه». قال الشيخ[3]: «ولا يَصِحُّ لتبايُنِ المدلولَيْنِ بالحقيقة، ولكونِه لا يكونَ بدلَ بعضٍ ولا بدلَ اشتمال» انتهى. وهذا الذي قاله الزمخشريُّ سبقه إليه الكلبيُّ. وأمَّا اعتراضُه عليه فغيرُ لازمٍ لأنه

---

(١) الأصل «نعتاً» وهو سهو.
(٢) الكشاف ٤/١٢٣.
(٣) البحر ٨/٢٨٦.

إذا(١) بُوْلِغَ فيه حتى جُعِل نفسَ الذِّكْر كما تقدَّم بيانُه. وقُرِىء(٢) «رسولٌ» على إضمار مبتدأ، أي: هو رسول.

قوله: «لِيُخْرِجَ» متعلِّقٌ إمَّا بـ «أَنْزَل»، وإمَّا بـ «يَتْلو» وفاعِلُ يُخْرِج: إمَّا ضميرُ الباري تعالى المنَزِّل، أو ضميرُ الرسولِ، أو الذِّكرِ، و «مَنْ يُؤْمِنْ» هذا أحدُ المواضعِ التي رُوْعي فيها اللفظُ أولاً، ثم المعنى ثانياً، ثم اللفظُ آخِراً، وقد تقدَّم ذلك في المائِدة. وقد تأوَّلَ بعضُهم هذه الآية [وقال: ليس قولُه «خالدين» فيه ضميرٌ عائدٌ على «مَنْ» إنما يعود على مفعولِ «يُدْخِلْه»، و «خالدين» حالٌ منه، والعاملُ فيها «يُدْخِلْه» لا فِعْلُ الشرطِ].(٣) هذه عبارةُ الشيخِ، وفيها نظرٌ؛ لأنَّ «خالدين» حالٌ مِنْ مفعول «يُدْخِلْه» عند القائلين بالقول الأول، وكأنَّ إصلاحَ العبارة أَنْ يقالَ: حالٌ مِنْ مفعولِ «يُدْخِلْه» الثاني، وهو «جناتٍ» والخلودُ في الحقيقةِ لأصحابِها، وكان ينبغي على رأي البصريين أن يقال: خالدين هم فيها، لجريان الوصفِ على غير مَنْ هو له.

قوله: «قد أَحْسَنَ اللَّهُ» حالٌ ثانيةٌ، أو حال مِنْ الضمير في «خالدين» فتكونُ متداخلةً. / [٨٥٨/ب]

آ. (١٢) **قوله: ﴿مِثْلَهُنَّ﴾**: العامَّةُ بالنصب، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على «سَبْعَ سمواتٍ» قاله الزمخشري(٤). واعترض

---

(١) لعل «إذا» هنا مقحمة، أو يكون جوابها محذوفاً تقديره: جاز.
(٢) البحر ٨/ ٢٨٧.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر بوضوح بسبب التصوير أثبتناه من (ش).
(٤) الكشاف ٤/ ١٢٤.

الشيخُ[١] بلزومِ الفَصْلِ بين حرفِ العطفِ، وهو على حرفٍ واحدٍ، وبين المعطوفِ بالجارِّ والمجرورِ، وهو مختصٌّ بالضرورةِ عند أبي عليّ. قلت: وهذا نظيرُ قولِه: «آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً[٢]» عند ابنِ مالك[٣]، وقد تقدَّم تحريرُ هذا الخلافِ في البقرة[٤] والنساء[٥] وهود[٦] عند قولِه: «وإذا حَكَمْتُمْ بين الناس[٧]»، «ومِنْ وراءِ إسحقَ يعقوبَ[٨]».

والثاني: أنه منصوبٌ بمقدَّر بعد الواو، أي: وخَلَق مثلَهُنَّ من الأرضِ. واختلف الناس في المِثْلِيَّة، فقيل: مِثْلُها في العدد. وقيل: في بعض الأوصاف فإنَّ المِثْلِيَّةَ تَصْدُقُ بذلك، والأول هو المشهورُ. وقرأ[٩] عاصم في رواية «مثلُهُنَّ» بالرفع على الابتداء والجارُّ قبلَه خبرُه.

قوله «يَتَنَزَّل» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ نعتاً لِما قبله، وقاله أبو البقاء[١٠]. وقرأ[١١] أبو عمرو في روايةٍ وعيسى «يُنَزِّل» بالتشديد،

---

(١) البحر ٨/ ٢٨٧.
(٢) الآية ٢٠١ من البقرة.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٤٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/ ١٠.
(٦) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٦.
(٧) الآية ٥٨ من النساء.
(٨) الآية ٧١ من هود.
(٩) البحر ٨/ ٢٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٥، والشواذ ١٥٨.
(١٠) الإملاء ٢/ ٢٦٤.
(١١) البحر ٨/ ٢٨٧.

أي: الله، «الأمر» مفعولٌ به، والضميرُ في «بينهنَّ» عائد على السموات والأرضين عند الجمهور، أو على السموات والأرض عند مَنْ يقولُ: إنها أرضٌ واحدة.

قوله: «لِتعلموا» متعلقٌ بـ «خَلَقَ» أو بـ «يتنزَّل» والعامَّةُ «لتعلَموا» خطاباً، وبعضُهم[1] بياء الغَيْبة.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطلاق]

(١) البحر ٨/ ٢٨٧.

سورة التحريم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَبْتَغي﴾: يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل «تُحَرِّم» أي: لِمَ تُحَرِّمُ مُبْتَغياً به مَرْضاتَ أزواجِك. ويجوز أَنْ يكون تفسيراً لـ تُحَرِّمُ، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً، فهو جوابٌ للسؤال. و «مَرْضاة» اسمُ مصدرٍ، وهو الرِّضا، وأصلُه مَرْضَوَة، وقد تَقَدَّم ذلك[١] والمصدرُ هنا مضافٌ: إمَّا للمفعولِ أو للفاعل أي: أن تُرْضِيَ أنت أزواجَك، أو أَنْ يَرْضَيْنَ.

آ. (٢) قوله: ﴿تَحِلَّةَ﴾: مصدر تَحَلَّل مضعَّفاً وهي نحو: تَكْرِمَة، وهذان ليسا مقيسَيْن؛ فإنَّ قياسَ مصدرِ فَعَّل: التفعيل، إذا كان صحيحاً غيرَ مهموزٍ، فأما المعتلُّ اللام نحو: زَكَّىٰ، والمهموزُها نحو: نَبَّأ فمصدرُهما تَفْعِلة نحو: تَزْكية وتَنْبِئة، على أنه قد جاء التفعيلُ كاملاً في المعتلِّ نحو قوله[٢]:

٤٢٧٦ــ باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيّا

(١) انظر: الدر ٢/٣٥٧.

(٢) تقدم برقم ١٦٣١.

وأصلُها تَحْلِلَة كتكْرِمة فأُدغِمَتْ، وانتصابُها على المفعول به.

آ. (٣) **قوله: ﴿وإذ أسَرَّ﴾**: العاملُ فيه اذكُرْ، فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ.

قوله: «فلمَّا نَبَّأَتْ به» أصلُ نَبَّأ وأنبأ وأخبر وخبَّر وحَدَّث أَنْ يتعدَّىٰ لاثنين إلى الأول بنفسِها، والثاني بحرف الجر، وقد يُحْذَفُ الجارُّ تخفيفاً، وقد يُحْذَفُ الأول للدلالة عليه. وقد جاءت الاستعمالاتُ الثلاثةُ في هذه الآياتِ، فقولُه: «فلَمَّا نَبَّأَتْ به» تعدَّىٰ لاثنين حُذِفَ أوَّلُهما، والثاني مجرورٌ بالباء، أي: نَبَّأت به غيرَها، وقوله: «فلَمَّا نَبَّأها به» ذكرهما، وقولُه: «مَنْ أنبأكَ هذا» ذَكَرهما وحَذَفَ الجارَّ.

قوله: «عَرَّفَ بعضَه» قرأ[١] الكسائي بتخفيف الراء، والباقون بتثقيلِها. فالتثقيلُ يكون المفعولُ الأول معه محذوفاً أي: عَرَّفها بعضَه أي: وقَّفها عليه على سبيل الغَيْبِ، وأعرضَ عن بعضٍ تكرُّماً منه وحِلْماً. وأمَّا التخفيفُ فمعناه: جازَىٰ على بعضِه، وأعرضَ عن بعضٍ. وفي التفسير: أنَّه أَسَرَّ إلى حفصةَ شيئاً فحدَّثَتْ به غيرَها فطلَّقَها، مجازاةً على بعضِه، ولم يُؤَاخِذْها بالباقي، وهو من قبيل قولِه: «وما تفعلوا مِنْ خيرٍ يَعْلَمْه اللَّهُ»[٢] أي: يُجازيكم عليه، وقولِه: «أولئك الذين يَعْلَمُ اللَّهُ ما في قلوبِهم»[٣] وإنما اضْطُررنا إلى هذا التأويلِ لأنَّ اللَّهَ تعالى أَطْلَعَهُ على

---

(١) السبعة ٦٤٠، والنشر ٢/٣٨٨، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/١٨٧، والحجة ٧١٣، والبحر ٨/٢٩٠.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٣) الآية ٦٣ من النساء.

جميعِ ما أنبأَتْ به غيرَها لقولِه تعالى: «وأظهره الله عليه». وقرأ[1] عكرمة «عَرَّاف» بألفٍ بعد الراء، وخُرِّجَتْ على الإشباعِ كقولِه[2]:

٤٢٧٧ـ .... من العَقْرابِ
الشـائـلاتِ عُقَـدَ الأذْنَـابِ

وقيل: هي لغةٌ يمانيةٌ، يقولون: «عَرَافَ زيدٌ عمراً» أي: عَرَفه. وإذا ضُمِّنت هذه الأفعالُ الخمسةُ معنىٰ أَعْلَم تعدَّتْ لثلاثةٍ. وقال الفارسي: «تَعدَّتْ بالهمزةِ أو التضعيف، وهو غَلَطٌ؛ إذ يقتضي ذلك أنها قبل التضعيفِ والهمزةِ كانَتْ متعدِّيةً لاثنين، فاكتسَبَتْ بالهمزةِ أو التضعيفِ ثالثاً، والأمرُ ليس كذلك اتفاقاً.

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ تَتُوبا﴾: شرطٌ وفي جوابِه وجهان، أحدهما: هو قولُه «فقد صَغَتْ» والمعنى: إن تتوبا فقد وُجِدَ منكم ما يُوْجِبُ التوبةَ، وهو مَيْلُ قلوبِكما عن الواجبِ في مخالفةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في حُبِّ ما يُحِبُّه وكراهةِ / ما يكرهه. وصَغَتْ: [٨٥٩/أ] مالَتْ، ويَدُلُّ له قراءةُ ابنِ مسعودٍ[3] «فقد راغَتْ». والثاني: أن الجوابَ محذوفٌ تقديرُه: فذلك واجبٌ عليكما، أو فتابَ اللَّهُ عليكما، قاله أبو البقاء[4]. وقال: «ودَلَّ على المحذوفِ فقد صَغَتْ؛ لأنَّ إصغاءَ القلبِ إلى ذلك ذنبٌ». وهذا الذي قاله لا حاجةَ إليه، وكأنَّه زَعَمَ أنَّ مَيْلَ القلبِ ذنبٌ فكيف يَحْسُنُ أَنْ يكونَ جواباً؟ وغَفَلَ عن المعنىٰ الذي ذكرْتُه في

(١) البحر ٨/ ٢٩٠، والشواذ ١٥٨.

(٢) تقدم برقم ١٤٦٢.

(٣) البحر ٨/ ٢٩٠.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٤.

صحةِ كَوْنِه جواباً. و «قلوبُكما» مِنْ أفصحِ الكلامِ حيث أوقع الجمعَ موقعَ المثنىٰ، استثقالاً لمجيءِ تثنيتَيْن لو قيل: قلباكما. وقد تقدَّم تحريرُ هذا في آيةِ السَّرِقةِ في المائدة[1]، وشروطُ المسألةِ وما اختلف الناس فيه.

ومِنْ مجيءِ التثنيةِ قولُه[2]:

٤٢٧٨ـ فتخالَسا نَفْسَيْهما بنوافِذٍ
كنوافِذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ

والأحسنُ في هذا البابِ الجمعُ، ثم الإفرادُ، ثم التثنيةُ، وقال ابن عصفور[3]: «لا يجوز الإفراد إلاَّ في ضرورة كقوله[4]:

٤٢٧٩ـ حمامةَ بَطْنِ الواديَيْنِ تَرَنَّمي
سَقاكِ مِن الغُرِّ الغوادِي مَطيرُها

وتبعه الشيخُ[5]، وغلَّط ابنَ مالك[6] في كونه جَعَلَه أحسن من التثنيةِ. وليس بغلطٍ للعلة التي ذكرها، وهي كراهةُ توالي تثنيتَيْن مع أَمْنِ اللَّبْس.

---

(١) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/ ٢٦٢.

(٢) البيت من مرثية أبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/ ٢٠، وجمهرة أشعار العرب ٦٩٧، واللسان (خلس) والأصل «لم ترقع» والقصيدة مرفوعة. تخالسا: أي: يخلس أحدهما من الآخر الطعنة. والنوافذ: ج نافذة وهي الطعنة التي تنفذ. والعبط: ج عبيط وهو شق الجلد الصحيح ونحر البعير. يقول: إن كلاًّ من هذين البطلين قد اختلس نفس صاحبه بطعنات نافذة تشبه في اتساعها شقوقاً في ثياب جدد.

(٣) المقرب ٢/ ١٢٨.

(٤) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٥) البحر ٨/ ٢٩١.

(٦) انظر: شرح التسهيل له ١/ ١٠٧.

وقوله: «إنْ تَتوبا» فيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطابِ، والمرادُ أُمَّا المؤمنين بنتا الشيخَيْن عائشةُ وحفصةُ رضي الله عنهما وعن أبوَيْهما.

قوله: «وإن تَظاهَرا» أصلُه تتظاهرا فأَدْغَمَ، وهذه قراءة العامَّةِ، وعكرمةُ[1] «تتظاهرا» على الأصل، والحسن وأبو رجاء ونافع وعاصم في روايةٍ عنهما بتشديد الظاء والهاء دون ألف وأبو عمروٍ في روايةٍ «تظاهرا» بتخفيف الطاء والهاء[2]، حَذَفَ إحدى التاءَيْن وكلُّها بمعنًى المعاونة مِن الظهر لأنه أقوىٰ أعضاءِ الإنسانِ وأجلُّها.

قوله: «هو مَوْلاه» يجوزُ أَنْ يكونَ «هو» فصلاً، و «مَوْلاه» الخبرَ، وأن يكونَ مبتدأً، و «مَوْلاه» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ».

قوله: «وجبريلُ» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على اسم الله تعالى ورُفِعَ نظراً إلى محلِّ اسمِها، وذلكَ بعد استكمالِها خبرَها، وقد عَرَفْتَ مذاهبَ الناسِ فيه، ويكونَ «جبريلُ» وما بعده داخلَيْن في الولايةِ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ويكونَ جبريلُ ظهيراً له بدخولِه في عمومِ الملائكةِ، ويكونَ «الملائكة» مبتدأً و «ظهيرٌ» خبرَه، وأُفْرِدَ لأنه بزنةِ فَعيل. ويجوزُ أَنْ يكونَ الكلامُ تمَّ عند قولِه: «مَوْلاه» ويكونُ «جبريل» مبتدأ، وما بعده عَطْفٌ عليه. و «ظهيرٌ» خبرُ الجميع، فتختصُّ الولايةُ بالله، ويكون «جبريل» قد ذُكر في المعاونةِ مرَّتين: مرةً بالتنصيصِ عليه، ومرةً بدخولِه في عموم الملائكةِ، وهذا عكس ما في البقرة مِنْ قوله[3]:

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢١٨، والحجة ٧١٤، والبحر ٨/٢٩١، والشواذ ١٥٨.

(٢) هذه القراءة بهذه الصفة هي قراءة الجمهور لعله يعني ما ذكره ابن خالويه عن أبي عمرو برواية عبد الوارث «تَظَّهَّرا».

(٣) الآية ٩٨ من البقرة.

«مَنْ كان عَدُوًّا لله وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ» فإنه ذكر الخاصَّ بعد العامِّ تشريفاً له، وهنا ذُكِر العامُّ بعد الخاصِّ، ولم يَذْكُرِ الناسُ إلَّا القسمَ الأول.

وقوله: «وصالحُ المؤمنين» الظاهرُ أنه مفردٌ، ولذلك كُتب بالحاء دونَ واوِ الجمع. وجَوَّزوا أن يكونَ جمعاً بالواو والنون، حُذِفَتْ النونُ للإضافة، وكُتِبَ دون واوٍ اعتباراً بلفظه لأنَّ الواوَ ساقطةٌ لالتقاء الساكنين نحو: «ويَمْحُ اللَّهُ الباطلَ»[1] و «يَدْعُ الداعِ»[2] «سَنَدْعُ الزبانية»[3] إلى غيرِ ذلك، ومثل هذا ما جاء في الحديثِ: «أهلُ القرآن أهلُ الله وخاصَّتُه»[4] قالوا: يجوز أن يكونَ مفرداً، وأن يكونَ جمعاً كقوله: «شَغَلَتْنَا أموالُنا وأهلونا»[5] وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاء الساكنين لفظاً، فإذا كُتِب هذا فالأحسنُ أَنْ يُكتبَ بالواوِ لهذا الغرضِ، وليس ثَمَّ ضرورةٌ لحَذْفِها كما مَرَّ في مرسوم الخط.

وجَوَّزَ أبو البقاء[6] في «جبريلُ» أن يكونَ معطوفاً على الضمير في «مَوْلاه» يعني المستتَر، وحينئذ يكون الفصلُ بالضميرِ المجرورِ كافياً في تجويزِ العطفِ عليه. وجوَّز أيضاً أَنْ يكونَ مبتدأ و «صالحُ» عطفٌ عليه. والخبرُ محذوفٌ أي: مَواليه.

آ. (٥) قوله: ﴿إنْ طَلَّقَكُنَّ﴾: شرطٌ معترضٌ بين اسم عَسَىٰ

---

(١) الآية ٢٤ من الشورى.
(٢) الآية ٦ من القمر.
(٣) الآية ١٨ من العلق.
(٤) رواه ابن ماجة: المقدمة ١٦ (١/ ٧٨)، وابن حنبل ٣/ ١٢٨.
(٥) الآية ١١ من الفتح.
(٦) الإملاء ٢/ ٢٦٤.

وخبرِها، وجوابُه محذوفٌ أو متقدمٌ/ أي: إنْ طَلَّقَكُنَّ فعسَىٰ. وأدغم [٨٥٩/ب] أبو عمروٍ[1] القافَ في الكاف على رأيٍ بعضِهم قال: «وهو أَوْلَى مِنْ «يَرْزُقكم»[2] ونحوِه لِثِقَلِ التأنيث».

«مُسْلماتٍ» إلى آخره: إمَّا نعتٌ أو حالٌ أو منصوبٌ على الاختصاص، وتقدَّمَتْ قراءتا «يُبْدِلَه»[3] تخفيفاً وتشديداً في الكهف. وقرأ[4] عمرو بن فائد «سَيِّحاتٍ»، وإنما وُسِّطَتِ الواوُ بين «ثَيِّبات وأَبكاراً» لتنافي الوصفَيْن دون سائر الصفات. وثَيِّبات ونحوه لا ينقاسُ لأنه اسمُ جنسٍ مؤنثٍ فلا يُقال: نساء خَوْدات[5]، ولا رأيت عِيْنات.

والثَّيِّبُ: وزنُها فَيْعل مِن ثاب يثوب أي: رَجَعَ كأنها ثابَتْ بعد زوالِ عُذْرَتِها، وأصلها ثَيْوِب كسَيِّد ومَيِّت، أصلُهما سَيْوِد ومَيْوِت فأُعِلَّ الإعلالَ المشهورَ.

آ. (٦) **قوله: ﴿قُوا أنفسَكم﴾**: أمرٌ من الوِقايةِ فوزنُه «عُوا» لأن الفاءَ حُذِفَتْ لوقوعِها في المضارع بين ياءٍ وكسرةٍ، وهذا محمولٌ عليه، واللامُ حُذِفَتْ حَمْلاً له على المجزوم، بيانه أَنَّ أصلَه اِوْقِيُوا كاضْرِبوا فحُذِفَتِ الواوُ التي هي فاءٌ لِما تقدَّمَ، واستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء

---

(١) في رواية عباس. انظر: الإتحاف ٥٤٨، والبحر ٨/ ٢٩١، والسبعة ٦٤٠، والنشر ١/ ٢٨٦.

(٢) الآية ٣١ من يونس.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٥٣٨.

(٤) البحر ٨/ ٢٩٢.

(٥) الخَوْد: الشابة الناعمة الحسنة الحلق. وجمعها خُوْد وخَوْدات، ففي ما قاله المؤلف نظر.

فحُذِفَتْ، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتْ الياءُ وضُمَّ ما قبل الواوِ لتصِحَّ. وهذا تعليلُ البَصْريين. ونقل مكيٌّ[١] عن الكوفيين: أنَّ الحذفَ عندهم فرقاً بين المتعدي والقاصر فحُذِفت الواوُ التي هي فاءٌ في يَقِي ويَعِدُ لتعدِّيهما، ولم تُحْذَفْ من يَوْجَل لقُصوره. قال: «ويَرِدُ عليهم نحو: يَرِمُ[٢] فإنه قاصرٌ ومع ذلك فقد حذفوا فاءَه». قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ يَوْجَل لم تَقَعْ فيه الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ لا ظاهرةٍ ولا مضمرةٍ. فقلت: «ولا مضمرة» تحرُّزاً مِنْ يَضَعُ ويَسَعُ ويَهَبُ[٣].

و «ناراً» مفعولٌ ثانٍ. و «وَقودها الناسُ» صفةٌ لـ «ناراً» وكذلك «عليها ملائكةٌ». ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ وحدَه عليها و «ملائكةٌ» فاعلٌ به. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً لتخصُّصِها بالصفة الأولى وكذلك «لا يَعْصُوْن اللَّهَ».

وقرأ[٤] بعضُهم «وأَهْلوكم» وخُرِّجَتْ على العطفِ على الضمير المرفوع بـ «قُوا» وجَوَّزَ ذلك الفصلُ بالمفعولِ. قال الزمخشري[٥] ـ بعد ذِكْرِه القراءةَ وتخريجَها ـ: «فإنْ قلتَ: أليس التقديرُ: قُوا أنفسَكم، ولْيَقِ أَهْلوكم أنفسكم؟[٦] قلت: لا. ولكن المعطوفَ في التقديرِ مقارنٌ للواو، و «أنفسَكم» واقعٌ بعده كأنَّه قيل: قُوا أنتم وأهلوكم أنفسَكم لمَّا جَمَعْتَ

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٣٨٩.
(٢) ويَتِقُ.
(٣) قالوا: إن فتح هذه الأفعال بسبب حرف الحلق.
(٤) البحر ٨/ ٢٩٢.
(٥) الكشاف ٤/ ١٢٨.
(٦) الكشاف: «أنفسهم».

مع المخاطبِ الغائبَ غَلَّبْته [عليه][1] فجعَلْتَ ضميرَهما معاً على لفظِ المخاطبِ». وتقدَّم الخلافُ في واو «وَقود»[2] ضماً وفتحاً في البقرة.

قـولـه: «مـا أمَرَهـم» يجـوز أَنْ تكـونَ «مـا» بمعنىٰ الـذي، والعـائـدُ محـذوفٌ أي مـا أَمَرَهمـوه، والأصـلُ: بـه. لا يُقـال: كيف حَـذَفَ العـائـدَ المجـرورَ ولـم يَجُـرَّ المـوصـولَ بمثلـه؟ لأنـه يَطَّـردُ حَـذْفُ هـذا الحـرفِ فلـم يُحْـذَفْ إلاَّ منصـوبـاً، وأن تكـونَ مصـدريـةً، ويكـونَ مَحَلُّهـا بـدلاً مـن اسمِ الله بدلَ اشتمالٍ، كأنه قيل: لا يَعْصُون أَمْرَه.

وقوله: «ويَفْعلون» قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: أليسَتْ الجملتان في معنى واحدٍ؟ قلت: لا؛ لأن الأولى معنـاهـا: أنهـم يتقبَّلـون أوامـرَه ويلتزمونها، والثانيةَ معناها: أنهم يُؤَدُّون ما يؤمرون به، لا يتثاقلون عنه ولا يَتَوانَوْن فيه».

آ. (٨) **قوله: ﴿نَصوحاً﴾**: قرأ الجمهور بفتحِ النونِ، وهي صيغـةُ مبـالغـةٍ، أسنـد النصـحَ إليهـا مجـازاً، وهـي مِـنْ نَصَـح الثـوبَ أي: خاطه، وكأنَّ التائبَ يُرَقِّع ما خرقه بالمعصية. وقيل: مِنْ قولِهم: «عسلٌ ناصِح» أي خالص. وأبو بكر[4] بضم النون وهو مصدرٌ لـ نَصَحَ يقال: نَصَـحَ نُصْحـاً ونُصـوحـاً نحـو: كَفَرَ كُفْراً وكُفوراً، وشَكَر شُكراً وشُكوراً. وفي انتصابِه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ له أي: لأجلِ النصحِ الحاصلِ

---

(١) من الكشاف.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٢٠٥.

(٣) الكشاف ٤/ ١٢٩.

(٤) السبعة ٦٤١، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/ ١٩٩، والبحر ٨/ ٢٩٣، والنشر ٢/ ٣٨٨، والحجة ٧١٤.

نفعُه عليكم. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لفعلٍ محذوفٍ أي: ينصحُهم نُصْحاً. الثالث: أنه صفةٌ لها: إمَّا على المبالغةِ على أنها نفسُ المصدرِ أو على حَذْفِ مضافٍ أي ذاتَ نَصوحٍ.

وقرأ[1] زيد بن علي «تَوْباً» دونَ تاءٍ.

قوله: «ويُدْخِلَكم» قراءةُ العامةِ بالنصبِ عطفاً على «يُكَفِّر» وابنُ أبي عبلة[2] بسكون الراء، فاحتمل أَنْ يكونَ من إجراء المنفصل مُجْرَىٰ المتصل، فسَكَنَتِ الكسرةُ؛ لأنه يُتَخيل من مجموع «يُكَفِّرَ عنكم» مثل: نِطَع[3] وقِمَع[4] فيقال فيهما: نِطْع وقِمْع. ويُحتمل أَنْ يكونَ عطفاً على محلِّ «عسى أَنْ يُكَفِّر» كأنه قيل: تُوبوا يُوْجِبْ تكفيرَ سيئاتِكم ويُدْخِلْكم، قاله الزمخشري[5]، يعني أنَّ «عسىٰ» في محلِّ جزم جواباً للأمر؛ لأنه لو وقع[6] موقعَها مضارع لا نجزم كما مَثَّل به الزمخشري. وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ «عسىٰ» جوابٌ[7]، ولا تقع جواباً لأنها للإنشاء[8].

قوله: «يومَ لا يُخْزِي» منصوبٌ بـ «يُدْخلكم» أو بإضمار اذكُرْ.

[٨٦٠/أ] قوله: «والذين آمنوا» يجوز فيه وجهان أحدُهما: / أن يكونَ

---

(١) البحر ٨/ ٢٩٣.
(٢) البحر ٨/ ٢٩٣، والقرطبي ١٨/ ٢٠٠.
(٣) النِّطْع والنِّطَع: ما ظهر من غار الفم الأعلى.
(٤) القِمْع والقِمَع: ما يوضع في فم السِّقاء والزِّق ثم يُصَبُّ فيه الماء.
(٥) الكشاف ٤/ ١٣٠.
(٦) الأصل «أقع».
(٧) الأصل «جواباً» وهو سهو.
(٨) عبارة الزمخشري على المحل المعنوي وليس نفس اللفظ.

مَنْسوقاً على النبيِّ [أي][1]: ولا يُخْزي الذين آمنوا. فعلى هذا يكون «نُورُهم يسعى» مستأنفاً أو حالاً[2]. والثاني: أن يكونَ مبتدأ، وخبره «نورُهم يَسْعى» و «يقولون» خبرٌ ثانٍ أو حال. وتقدَّم إعرابُ مثلِ هذه الجملِ في الحديد فعليك باعتبارِه. وتقدَّمَ إعرابُ ما بعدَها في براءة.

وقرأ أبو حَيْوَةَ وسهل الفهمي[3] «وبإيمانهم» بكسر الهمزة، وتقدَّم ذلك في الحديد[4].

آ. (١٠) **قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مثلاً﴾**: إلى آخره قد تَقَدَّم الكلامُ على «ضَرَبَ» مع المثل[5]. وهل هي بمعنى صَيَّر أم لا؟ وكيف ينتصِبُ ما بعدها؟ في سورةِ النحلِ فأغنى ذلك عن إعادتِه هنا.

قوله: «كانتا تحت عَبْدَيْنِ» جملةٌ مستأنفة كأنها مفسِّرةٌ لضَرْبِ المَثَلِ، ولم يأتِ بضميرِها، فيُقال: تحتَهما أي: تحتَ نوحٍ ولوطٍ، لِما قُصِدَ مِنْ تَشْريفِهما بهذه الأوصافِ الشريفةِ[6]:

٤٢٨٠ـ لا تَـدْعُنـي إلاَّ بـ « يـا عبـدَهـا »
فـإنَّـه أشـرفُ أسمـائـي

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) الأصل «حال» وهو سهو.

(٣) هذا القارىء هو سهل بن شعيب وتقدمت ترجمته، وقوله الفهمي قد يَرِدُ بالنهمي أو البهمي. وورد في الأصل «أبو سهل» وهو سهو.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٢. وانظر في تخريج هذا الموضع: المحتسب ٢/ ٣٢٤، والبحر ٨/ ٢٩٤.

(٥) انظر: الدرر ٧/ ٩٩، والموضع في إبراهيم.

(٦) تقدم برقم ٢٧١.

وليصِفَهما بأجلِّ الصفاتِ وهو الصَّلاحُ.

قوله: «فلم يُغْنِيا» العامَّةُ بالياء مِنْ تحتُ أي: لم يُغْن نوحٌ ولوطٌ عن امرأتيهما شيئاً مِنْ الإغناءِ مِنْ عذابِ الله.

وقرأ[1] مبشر بن عبيد «تُغْنِيا» بالتاءِ مِنْ فوقُ أي: فلم تُغْنِ المرأتان عن أنفسِهما. وفيها إشكالٌ: إذ يلزمُ من ذلك تعدِّي فعل المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصل في غيرِ المواضعِ المستثناةِ[2] وجوابُه: أنَّ «عَنْ» هنا اسم كهي في قوله[3]:

٤٢٨١ـ دَعْ عنـك نَهْبـاً صِيْـحَ فـي حَجَـراتِـهِ

. . . .

وقـد تقـدَّم لـك هـذا والاعتـراضُ عليـه بقـولـه: «وهُـزِّي إليـك»[4] «واضمُمْ إليك جناحَك»[5] وما أُجيب به ثَمَّةَ.

آ. (١١) **قوله: ﴿إذ قالَتْ﴾**: منصوبٌ بـ «ضَرَبَ» وإنْ تأخر ظهورُ الضَّرْبِ، ويجوز أَنْ ينتصِبَ بالمَثَل.

قوله: «عندَك» يجوز تعلُّقُه بـ ابنِ، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «بيتاً»، كان نعتَه، فلما قُدِّم نُصِبَ حالاً. و «في الجنة»: إمَّا متعلِّقٌ بـ «ابْنِ» وإمَّا بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ بيتاً.

---

(١) البحر ٨/ ٢٩٤، والمحرر ١٦/ ٥٧.

(٢) انظر المسألة في: الدر المصون ٧/ ٥٨٥، ٥/ ٢٨٣.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٤) الآية ٢٥ من مريم.

(٥) الآية ٢٢ من طه.

آ. (١٢) قوله: ﴿ومريمَ﴾: عطفٌ على «امرأةَ فرعونَ» ضَرَب الله تعالى المَثَل للكافرين بامرأتَيْن وللمؤمنين بامرأتَيْن. وقال أبو البقاء[١]: «ومريم أي: واذكر مريمَ. وقيل: ومَثَل مريمَ» انتهى. وهذا لا حاجةَ إليه مع ظهور المعنىٰ الذي ذكرْتُه.

وقرأ العامَّةُ «ابنةَ» بنصب التاء. وأيوب السُّخْتياني[٢] بسكون الهاء وَصْلاً، أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ. والعامَّةُ أيضاً «فَنَفَخْنا فيه» أي: في الفَرْج. وعبد الله[٣] «فيها» أي: في الجُملة. وتقدَّم في الأنبياء مثله[٤].

والعامَّةُ أيضاً «وصَدَّقَتْ» بتشديد الدال. ويعقوبُ[٥] وقتادةُ وأبو مجلز وعاصمٌ في روايةٍ بتخفيفِها أي: صَدَقَتْ فيما أخبرَتْ به من أمرِ عيسى عليه السلام. والعامَّة على «بكلمات» جمعاً. والحسن[٦] ومجاهد والجحدري «بكلمة» بالإفراد. فقيل: المرادُ بها عيسى لأنه كلمة الله. وتقدَّم الخلافُ في كتابة «وكتبه» في أواخر البقرة[٧]. وقرأ[٨] أبو رجاء «وكُتْبِه» بسكون التاء وهو تخفيفٌ حسنٌ، ورُوي عنه «وكَتْبِه» بفتح الكاف. قال أبو الفضل: مصدرٌ وُضِع مَوْضِعَ الاسمِ يعني: ومكتوبِه.

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٦٥.
(٢) البحر ٨/ ٢٩٥.
(٣) البحر ٨/ ٢٩٥.
(٤) انظر إعرابه للآية ٩١.
(٥) القرطبي ١٨/ ٢٠٤، والبحر ٨/ ٢٩٥.
(٦) القرطبي ١٨/ ٢٠٤، والبحر ٨/ ٢٩٥.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٢.
(٨) المحتسب ٢/ ٣٢٤، والبحر ٨/ ٢٩٥، والقرطبي ١٨/ ٢٠٤.

قوله: «من القانتين» يجوزُ في «مِن» وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية. والثاني: أنها للتبعيضِ، وقد ذكرهما الزمخشريُّ[1] فقال: «ومِنْ للتبعيض. ويجوزُ أَنْ تكونَ لابتداء الغاية، على أنَّها وُلِدَتْ من القانتين؛ لأنها من أعقابِ هارونَ أخي موسى عليهما السلام». قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: لِم قيل: «من القانتين» على التذكير؟ قلت: لأنَّ القُنوتَ صفةٌ تَشْمل مَنْ قَنَتَتْ من القبيلَيْن، فغلَّب ذكورَه على إناثِه».

[تمَّت بعونه تعالى سورة التحريم]

(١) الكشاف ٤/ ١٣٢.
(٢) الكشاف ٤/ ١٣٢.

سورة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿ليبلُوَكم﴾: متعلِّقٌ بـ«خَلَقَ» وقوله: «أيُّكم أحسنُ» قد تقدَّم مثلُه في أول هود[1]. وقال الزمخشري[2] هنا: «فإنْ قلتَ: مِن أين تعلَّقَ قولُه: «أيُّكم أحسنُ عملاً» بفعلِ البَلْوى؟ قلت: من حيث إنَّه تضمَّن معنى العلمِ، فكأنه قيل: ليُعْلِمَكم أيُّكم أحسنُ عملاً. وإذا قلتَ: عَلِمْتُه: أزيدٌ أحسن عملاً أم هو؟ كانت هذه الجملةُ واقعةً موقعَ الثاني مِنْ مفعولَيْه، كما تقول: عَلِمْتُه هو أحسن عملاً. فإنْ قلتَ: أتُسَمِّي هذا تعليقاً؟ قلت: لا، إنما / التعليقُ: أَنْ يقعَ بعده ما يَسُدُّ مَسَدَّ [٨٦٠/ب] المفعولَيْن جميعاً، كقولك: عَلِمْتُ أيُّهما عمروٌ، وعلِمْتُ أزيدٌ منطلق؟. ألا ترىٰ أنه لا فَصْلَ بعد سَبْقِ أحدِ المفعولَيْن بين أَنْ يقَع ما بعده مُصَدَّراً بحرف الاستفهامِ وغيرَ مصدَّرٍ به. ولو كان تعليقاً لافترقَتِ الحالتان كما افترقتا في قولِك: عَلِمْتُ أزيد منطلِقٌ، وعلمْتُ زيداً منطلقاً».

قلت: وهذا الذي مَنَعَ تسميتَه تعليقاً سَمَّاه به غيرُه، ويجعلون تلك الجملةَ في محلِّ ذلك الاسمِ الذي يتعدَّىٰ إليه ذلك الفعلُ، فيقولون في «عَرَفْت أيُّهم منطلقٌ»: إنَّ الجملةَ الاستفهاميةَ في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ

---

(١) الآية ٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٣٤.

مفعولِ «عَرَفْتُ» وفي «نَظَرْتُ أيُّهم منطلقٌ»: إن الجملةَ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنَّ «نظر» يتعدَّى به.

آ. (٣) قوله: ﴿الذي خَلَق﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً للعزيز الغفور نعتاً أو بياناً أو بدلاً، وأَنْ يكونَ منقطِعاً عنه خبرَ مبتدأ، أو مفعولَ فعلٍ مقدرٍ.

قوله: «طِباقاً» صفةٌ لـ«سبعَ»؛ وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جمعُ طَبَق نحو: جَبَل وجِبال. والثاني: أنه جمعُ طَبَقة نحو: رَقَبة ورِقاب. والثالث: أنه مصدرُ طابَقَ يقال: طابقَ مُطابقة وطِباقاً. ثم: إمَّا أَنْ يجعلَ نفسَ المصدرِ مبالغةً، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذاتَ طباق، وإمَّا أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: طُوْبِقَتْ طباقاً مِنْ قولِهم: طابَقَ النعلَ أي: جعله طبقةً فوق أخرىٰ.

قوله: «مِنْ تفاوُت» هو مفعولُ «تَرَىٰ» و«مِنْ» مزيدةٌ فيه. وقرأ[1] الأخَوان «تَفَوُّتٍ» بتشديدِ الواوِ دون ألفٍ. والباقون بتخفيفها بعد ألفٍ، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ كالتعهُّد والتعاهد، والتظهُّر والتظاهُر. وحكى أبو زيد «تفاوَتَ الشيءُ تفاوُتاً بضم الواو وفتْحِها وكسرِها، والقياسُ الضمّ كالتقابُل، والفتحُ والكسرُ شاذان. والتفاوُت: عدمُ التناسُبِ؛ لأنَّ بعضَ الأجزاءِ يَفُوت الآخَرَ. وهذه الجملةُ المنفيةُ صفةٌ مُشايعةٌ لقولِه: «طباقاً» وأصلُها: ما ترى فيهنَّ، فوضَع مكانَ الضميرِ قوله: «خَلْقِ الرحمن» تعظيماً لخلقِهنَّ وتنبيهاً علىٰ سببِ سلامَتِهن، وهو أنه خَلْقُ الرحمن، قاله

(١) السبعة ٦٤٤، والنشر ٢/٣٨٩، والبحر ٨/٢٩٨، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/٢٠٨، والحجة ٧١٥.

الزمخشريُّ[1]، وظاهر هذا: أنها صفةٌ لـ «طباقاً»، وقام الظاهرُ فيها مَقامَ المضمرِ، وهذا إنما نعرِفُه في خبرِ المبتدأ، وفي الصلةِ، على خلافٍ فيهما وتفصيلٍ.

وقال الشيخ[2]: «الظاهرُ أنه مستأنَفٌ» وليس بظاهرٍ لانفلاتِ الكلامِ بعضِه من بعض.

و «خَلْق» مصدرٌ مضافٌ لفاعِله، والمفعولُ محذوفٌ أي: في خَلْقِ الرحمنِ السمواتِ، أو كلَّ مخلوقٍ، وهو أَوْلَىٰ ليعُمَّ، وإن كان السياقُ مُرْشِداً للأول.

قوله: «فارْجِعِ» مُتَسَبِّبٌ عن قولِه: «ما تَرَىٰ» و «كرَّتَيْن» نصبٌ على المصدرِ كمرَّتَيْن، وهو مثنىٰ لا يُراد به حقيقتُه، بل التكثيرُ، بدليلِ قولِه: «ينقلِبْ إليك البصرُ خاسئاً وهو حسيرٌ» أي: مُزْدجراً وهو كليلٌ، وهذان الوصفان لا يأتيان بنظرتَيْن ولا ثلاثٍ، وإنما المعنى كرَّات، وهذا كقولهم: لَبَّيْك وسَعْديك وحنانَيْك ودَواليك وهذاذَيْك[3] لا يُريدون بهذه التثنيةِ شَفْعَ الواحدِ، إنما يريدون التكثيرَ أي: إجابةً لك بعد أخرى، وإلاَّ تناقَضَ الغرضُ، والتثنيةُ تفيدُ التكثيرَ لقرينةٍ كما يُفيده أصلُها، وهو العطفُ لقرينةٍ كقولِه[4]:

---

(1) الكشاف ٤/ ١٣٤.

(2) البحر ٨/ ٢٩٨.

(3) هذا ذيك: الأمر بأن يقطع أمر القوم.

(4) عجزه:

مَيْتا وأبعدَهم مِنْ مَنْزِل الذَّام

وهو لعصام بن عبيد الزماني أو همام الرقاشي، وهو في الحماسة ١/ ٥٦٠، والخزانة ٣/ ٣٤٥، والارتشاف ١/ ٢٥٤، والمقرب ٢/ ٤١.

٤٢٨٢ـ لـو عُـدَّ قبـرٌ وقبـرٌ كنـتَ أكـرَمَهـم

. . . .

أي: قبور كثيرة ليتِمَّ المَدْحُ. وقال ابن عطية[١]: «كَرَّتَيْن معناه مَرَّتَين، ونصبُها على المصدرِ». وقيل: الأُوْلىٰ ليُرى حُسْنُها واستواؤُها، والثانية لتُبْصَرَ كواكبُها في سَيْرها وانتهائِها، وهذا تظاهُرٌ يُفْهِمُ التثنية فقط.

قوله: «هل ترىٰ مِنْ فُطور» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ مُعَلِّقَةً لفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه «فارْجِعِ البصر» أي: فارْجِعِ البصرَ فانظر: هل ترى، وأَنْ يكونَ «فارجع البصر» مضمَّناً معنىٰ انظر؛ لأنه بمعناه، فيكونُ هو المعلَّق. وأدغَم أبو عمرو[٢] لامَ «هل» في التاء هنا، وفي الحاقة[٣] وأَظْهرها الباقون، وهو المشهورُ في اللغة.

والفُطور: الصُّدوع والشُّقوق قال[٤]:

٤٢٨٣ـ شَقَقْتُ القلبَ ثم ذَرَرْتُ فيه
هواكِ فَلِيْطَ فالتأَمَ الفُطورُ

آ. (٤) قوله: ﴿ينقلِبْ﴾: العامَّةُ بجزمِه على جوابِ الأمر، والكسائي[٥] / في روايةٍ برفعِه، وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ حالاً مقدرة. والثاني: أنه على حذفِ الفاءِ أي: فينقلِبْ. وخاسِئاً: حال [٨٦١/أ]

(١) المحرر ١٦/٦١.
(٢) الإتحاف ٢/٥٥٠، والنشر ٢/٧.
(٣) الآية ٨.
(٤) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، الفقيه، وهو في الحماسة ٢/١٠٥، واللسان (فطر). ولِيط: التصق.
(٥) البحر ٨/٢٩٩.

وقوله: «وهو حسيرٌ» حال: إمَّا مِنْ صاحبِ الأولى، وإمَّا من الضمير المستتر في الحالِ قبلَها، فتكونُ متداخلةً. وقد تقدَّم مادتا «خاسئاً»[1] و «حسير»[2] في المؤمنين[3] والأنبياء[4].

آ. (٥) **قوله: ﴿الدنيا﴾**: [يعني][5] منكم؛ لأنَّها فُعْلَى تأنيثُ أَفْعَلِ التفضيلِ. و «جَعَلْناها» يجوزُ في الضميرِ وجهان، أحدُهما: أنه عائدٌ على «مَصابيحَ» وهو الظاهر. قيل: وكيفيةُ الرَّجْم: أَنْ يُؤْخَذَ نارٌ من ضوءِ الكوكبِ، يُرْمىٰ به الشيطانُ والكوكبُ في مكانِه لا يُرْجَمُ به. والثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ على السماء والمعنى: منها، لأنَّ السماءَ ذاتَها ليست للرُّجوم، قاله الشيخ[6]. وفيه نظرٌ لعدمِ ظهورِ عَوْدِ الضميرِ على السماءِ. والرُّجوم: جمعُ رَجْم وهو مصدرٌ في الأصل، أُطْلِقَ على المَرْجوم به كضَرْبِ الأميرِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ باقياً على مصدريتِه، ويُقَدَّرُ مُضافٌ أي: ذاتُ رُجوم. وجَمْعُ المصدرِ باعتبارِ أنواعِه، فعلى الأولِ يتعلَّقُ قولُه: «للشياطين» بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ رُجوماً، وعلى الثاني لا تعلُّقَ له لأنَّ اللامَ مزيدةٌ في المفعول به، وفيه دلالةٌ حينئذٍ على إعمالِ المصدرِ منوناً مجموعاً. ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً له أيضاً كالأولِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وقيل: الرُّجومُ هنا: الظنونُ والشياطينُ شياطينُ الإنْسِ، كما قال[7]:

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٢٢١.

(٣) الآية ١٠٨ ووردت المادة قبلاً.

(٤) الآية ١٩ ووردت المادة قبلاً.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) البحر ٨/٢٩٩.

(٧) تقدم برقم ٥.

ـ٤٢٨٤ ....

وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

آ. (٦) قوله: ﴿وللذين كفروا﴾: خبرٌ مقدَّمٌ في قراءةِ العامَّةِ، و«عذابُ جهنَم» مبتدَؤُه. وفي قراءةِ[1] الحسن والضحاك والأعرج بنصبِه متعلِّقٌ بـ «أَعْتَدْنا» عطفاً على «لهم»، و «عذابَ جهنَم» عطفٌ على «عذابَ السعير» فعطَفَ منصوباً على منصوب، ومجروراً على مجرورٍ، وأعاد الخافضَ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه ضميرٌ. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: وبئسَ المصيرُ مَصيرُهم، أو عذابُ جهنم، أو عذابُ السعير.

آ. (٧) قوله: ﴿لها﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شهيقاً» لأنه في الأصلِ صفتُه. ويجوزُ أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: سمعوا لأهلها. «وهي تفور» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (٨) قوله: ﴿تَمَيَّزُ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ بتاءٍ واحدةٍ مخففةٍ. والأصلُ: تتميَّزُ بتاءَيْن وبها[2] قرأ طلحةُ والبزيُّ عن ابنِ كثير بتشديدها، أدغم إحدىٰ التاءَيْن في الأخرى، وهي قراءةٌ حسنةٌ لعدمِ التقاء ساكنين، بخلافِ قراءتِه «إذ تَلَقَّوْنه»[3] و «ناراً تَلَظَّى»[4] وبابِه. وأبو عمرو[5] يُدْغِمُ الدالَ في التاءِ على أصلِه في المتقاربَيْنِ. وقرأ الضحاك «تمايَزُ» والأصل:

---

(١) البحر ٨/ ٢٩٩، والمحرر ١٦/ ٦٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٩٩، والإتحاف ٢/ ٥٥٠، والنشر ٢/ ٢٣٢، والمحرر ١٦/ ٦٣.

(٣) الآية ١٥ من النور. وانظر: الإتحاف ٢/ ٢٩٤.

(٤) الآية ١٤ من الليل. وانظر: الإتحاف ٢/ ٦١٤.

(٥) البحر ٨/ ٢٩٩.

تتمايَزُ بتاءَيْن فَحَذَف إحداهما. وزيد بن علي «تَميْزُ» مِنْ ماز، وهذا كلُّهُ استعارةٌ مِنْ قولِهم: تميَّز فلان من الغيظِ أي: انفصلَ بعضُه من بعض من الغيظ فـ «مِنْ» سببيَّةٌ أي: بسببِ الغَيْظِ. ومثلُه [قولُ الراجزِ][1] في وصف كَلْبٍ اشتدَّ عَدْوُه[2]:

٤٢٨٥ـ يكـــادُ أَنْ يخـــرجَ مِـــنْ إهـــابِـــهْ

قوله: «كلما أُلْقِي» قد تقدَّم الكلامُ على «كلما»[3] وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ ضميرِ جهنَّم.

آ. (٩) قوله: ﴿بلىٰ قد جاءَنا نذيرٌ﴾: فيه دليلٌ على جوازِ الجمعِ بين حرفِ الجوابِ ونفسِ الجملةِ المجابِ بها، إذ لو قالوا: بلى لَفُهِمَ المعنى، ولكنهم أظهروه تَحَسُّراً وزيادةً في تَغَمُّمِهم على تفريطِهِم في قبولِ قولِ النذيرِ ولِيَعْطِفوا عليه قولهم: «فكذَّبْنا» إلى آخره.

وقوله: «إنْ أنتم إلاَّ في ضلالٍ» ظاهرُه أنه مِنْ مقولِ الكفارِ للنذير. وجوَّزَ الزمخشريُّ[4] أَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الرسلِ للكفرةِ، وحكاه الكفرةُ للخَزَنَةِ أي: قالوا لنا هذا فلم نَقْبَلْه.

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) البيت لأبي نواس وقبله:

تـراه في الحُـضْـر إذا هـاهـا بـه

وهو في ديوانه ٢٤٩، والحيوان ٢/ ٩٧، والمحرر ١٦/ ٩٣. والحُضْر: شدة العَدْوِ. وهاها به: زجره.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ١٨٠.

(٤) الكشاف ٤/ ١٣٦.

آ. (١١) **وقوله: ﴿بذَنْبِهم﴾**: وحدَه لأنه مصدرٌ في الأصلِ، ولم يَقْصِدِ التنويعَ بخلافِ «بذنوبهم»[١] في مواضعَ.

قوله: «فسُحْقاً» فيه وجهان أحدُهما: أنَّه منصوبٌ على المفعولِ به أي: ألزَمَهم اللَّهُ سُحْقاً. والثاني: أنَّه منصوبٌ على المصدرِ تقديرُه: سَحَقَهم اللَّهُ سُحْقاً، فناب المصدرُ عن عامِله في الدُّعاءِ نحو: جَدْعاً له وعَقْراً، فلا يجوزُ إظهارُ عامِله. / واختلف النحاة: هل هو مصدرٌ لفعلٍ [٨٦١/ب] ثلاثيّ أم لفعلٍ رباعي فجاء على حَذْفِ الزوائدِ؟ فذهب الفارسيُّ[٢] والزجَّاجُ[٣] إلى أنه مصدرُ أسْحَقَه اللَّهُ أي: أبعَدَه. قال الفارسي: «فكان القياسُ إسْحاقاً، فجاء المصدرُ على الحَذْفِ كقوله[٤]:

٤٢٨٦ـ فإن أَهْلِكْ فذلك كان قَدْري

....

أي تقديري. والظاهرُ أنه لا يُحتاج لذلك؛ لأنه سُمع: سَحَقه اللَّهُ ثلاثياً. وفيه قولُ الشاعر[٥]:

٤٢٨٧ـ يجولُ بأطرافِ البلادِ مُغَرِّباً
وتَسْحَقُه ريحُ الصَّبا كلَّ مَسْحَقِ

والذي يظهرُ أنَّ الزجَّاج والفارسيَّ إنما قالا ذلك فيمَنْ يقولُ مِن العربِ أَسْحقه الله سُحْقاً.

---

(١) الآية ١١ من آل عمران.
(٢) الحجة (خ) ٤/ ٣٩٨.
(٣) معاني القرآن له ٥/ ١٩٩.
(٤) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في الحجة ٤/ ٣٩٨، والبحر ٨/ ٣٠٠.
(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٧١.

وقرأ العامَّةُ بضمةٍ وسكونٍ، والكسائيُّ[1] في آخرَين بضمتين، وهما لغتان. والأحسنُ أَنْ يكونَ المثقَّلُ أصلاً للخفيفِ. و [قوله][2] «لأصحاب» بيانٌ كـ «هَيْتَ لك»[3] وسَقْياً لك. وقال مكي[4]: «والرفعُ يجوز في الكلامِ على الابتداء» أي: لو قيل: «فَسُحْقٌ» جاز لا على أنه تلاوةٌ بل من حيث الصناعةُ، إلاَّ أنَّ ابنَ عطيةَ قد قال ما يُضَعِّفُه، فإنه قال[5]: «فسُحْقاً نصباً على جهةِ الدعاءِ عليهم، وجازَ ذلك فيه وهو مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تعالى من حيثُ هذا القولُ، فيهم مستقرٌ أَوَّلاً[6]، ووجودُه لم يَقَعْ، ولا يَقَعُ إلاَّ في الآخِرة، فكأنه لذلك في حَيِّز المتوقَّع الذي يُدَّعَىٰ فيه كما تقول: «سُحْقاً لزيدٍ، وبُعْداً له» والنصبُ في هذا كلِّه بإضمار فعلٍ، وأما ما وَقَعَ وثَبَتَ فالوجهُ فيه الرفعُ، كما قال تعالى: «وَيْلٌ للمطفِّفين»[7] و «سَلامٌ عليكم»[8] وغيرُ هذا مِن الأمثلة» انتهى. فضعَّفَ الرفعَ كما ترى لأنه لم يَقَعْ بل هو متوقَّعٌ في الآخرةِ.

آ. (١٢) **قوله: ﴿لهم مغفرةٌ﴾**: الأحسنُ أَنْ يكونَ الخبر «لهم» و «مغفرةٌ» فاعلٌ به؛ لأن الخبرَ المفرد أصلٌ، والجارُّ من قبيل المفرداتِ أو أقربُ إليها.

---

(١) السبعة ٦٤٤، والتيسير ٢١٢، والبحر ٨/ ٣٠٠، والنشر ٢/ ٢١٧، والحجة ٧١٦، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/ ٢١٣.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٢٣ من يوسف.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٩٢.

(٥) المحرر ١٦/ ٦٥.

(٦) المحرر: أزلاً.

(٧) الآية ١ من المطففين.

(٨) الآية ٢٤ من الرعد.

آ. (١٤) **قوله: ﴿مَنْ خَلَقَ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه فاعلُ «يَعْلَمُ» والمفعول محذوفٌ تقديرُه: ألا يعلم الخالقُ خَلْقَه، وهذا هو الذي عليه جمهورُ الناسِ وبه بدأ الزمخشريُّ[1]. والثاني: أنَّ الفاعلَ مضمرٌ يعود على الباري سبحانه وتعالى، و «مَنْ» مفعولٌ به أي: ألا يعلمُ اللَّهُ مَنْ خَلَقَه. قال الشيخ[2]: «والظاهر أن «مَنْ» مفعولٌ، والمعنى: أينتفي علمُه بمَنْ خَلَقَه، وهو الذي لَطَفَ عِلْمُه ودَقَّ» ثم قال: «وأجاز بعضُ النَّحْويين أَنْ يكون «مَنْ» فاعلاً والمفعولُ محذوفٌ، كأنه قال: ألا يعلَم الخالقُ سِرَّكم وجهرَكم، وهو استفهامٌ، معناه الإنكار». قلت: وهذا الوجهُ الذي جَعَلَه هو الظاهر يَعْزِيه[3] الناسُ لأهلِ الزَّيْغِ والبِدَعِ الدافِعين لعمومِ الخَلْق لله تعالى.

وقد أَطْنَبَ مكي[4] في ذلك، وأنكر على القائلِ به ونسبه إلى ما ذكرْتُ فقال: «وقد قال بعضُ أهلِ الزَّيْغِ: إن «مَنْ» في موضع نصبٍ اسمٌ للمُسِرِّين والجاهرين لِيُخْرِجَ الكلامُ عن عمومِه ويُدْفَعَ عمومُ الخَلْقِ عن الله تعالى، ولو كان كما زعم لقال: ألا يعلمُ ما خلق لأنه إنما تقدَّم ذِكْرُ ما تُكِنُّ الصدورُ فهو في موضع «ما» ولو أَتَتْ «ما» في موضعِ «مَنْ» لكان فيه أيضاً بيانُ العموم: أنَّ اللَّهَ خالقُ كلِّ شيءٍ مِنْ أقوال الخلقِ أَسَرُّوها أو أظهرُوها خيراً كانَتْ أو شرًّا، ويُقَوِّي ذلك «إنَّه عليمٌ بذات الصُّدور»، ولم يقلْ: عليمٌ بالمُسِرِّين والمجاهرين وتكون «ما» في موضع

---

(١) الكشاف ٤/١٣٧.

(٢) البحر ٨/٣٠٠.

(٣) لغةٌ في العَزْو. يقال: عَزَوْتُه وعَزَيْتُه. انظر: اللسان (عزا).

(٤) إعراب المشكل ٢/٣٩٢.

نصب، وإنما يُخْرِجُ الآيةَ مِنْ هذا العموم إذا جَعَلْتَ «مَنْ»[1] في موضعِ نصبٍ اسماً للأُناسِ المخاطبين قَبْلَ هذه الآيةِ، وقوله: «بذات الصدورِ» يمنعُ مِنْ ذلك» انتهىٰ. ولا أَدْري كيف يَلْزَمُ ما قاله مكيٌّ بالإِعرابِ الذي ذكره والمعنى الذي أبداه؟ وقد قال بهذا القولِ أعني الإِعرابَ الثاني جماعةٌ من المحققين ولم يُبالوا بما ذكرَه لعَدَمِ إفهامِ الآية إياه.

وقال الزمخشري[2] بعد كلامٍ ذكرَه: «ثم أنكر ألاَّ يُحيط علماً بالمُضْمَر والمُسَرِّ والمُجْهَرِ مَنْ خلق الأشياء، وحالُه أنه / اللطيفُ الخبيرُ [٨٦٢/أ] المتوصِّلُ عِلْمُه إلى ما ظَهَر وما بَطَن. ويجوز أَنْ يكون «مَنْ خَلَقَ» منصوباً بمعنى: ألا يعلَمُ مَخْلوقَه، وهذه حالُه» ثم قال: «فإنْ قلتَ: قَدَّرْتَ في «ألا يَعْلَمُ» مفعولاً على معنى: ألا يعلمُ ذلك المذكورَ مِمَّا أُضْمِر في القلب وأُظْهِر باللسان مَنْ خلق؟ فهلا جَعَلْتَه مثلَ قولِهم: «هو يُعْطي ويمنع»، وهلا كان المعنى: ألا يكونُ عالماً مَنْ هو خالقٌ لأن الخالقَ لا يَصِحُّ إلاَّ مع العِلْم؟ قلت: أَبَتْ ذلك الحالُ التي هي قولُه: «وهو اللطيفُ الخبيرُ» لأنَّك لو قلتَ: ألا يكون عالماً مَنْ هو خالقٌ وهو اللطيفُ الخبيرُ لم يكن معنى صحيحاً؛ لأنَّ «ألا يَعْلَمُ» معتمِدٌ على الحالِ والشيءُ لا يُوَقَّتُ بنفسِه، فلا يقال: «ألا يعلَمُ وهو عالمٌ، ولكن ألا يعلم كذا، وهو عالمٌ بكلِّ شيءٍ».

آ. (١٥) **قوله: ﴿ذَلولاً﴾**: مفعولٌ ثانٍ، أو حالٌ. وذَلول فَعُول للمبالغةِ مِنْ ذَلَّ يَذِلُّ فهو ذالٌّ كقوله: دابَّةٌ ذَلولٌ بيِّنَةُ الذِّلِّ بالكسرِ،

---

(١) الأصل «ما» والتصحيح من مكي.

(٢) الكشاف ٤/ ١٣٧.

ورجلٌ ذَلُولٌ بَيِّنُ الذُّلِّ بالضم. وقال ابن عطية[1]: «ذلول فَعُول بمعنىٰ مَفْعول أي: مَذْلولة، فهي كـ رَكوب وحَلوب». قال الشيخ[2]: «وليس بمعنىٰ مَفْعول لأنَّ فِعْلَه قاصِرٌ، وإنما يُعَدَّى بالهمزةِ كقوله تعالى: «وتُذِلُّ مَنْ تشاء»[3] أو بالتضعيفِ كقوله: «وذلَّلْناها لهم»[4]، وقوله: «أي مَذْلولة» يظهر أنَّه خطأٌ». انتهى يعني: حيث استعمل اسمَ المفعولِ تامًّا مِنْ فِعْلٍ قاصرٍ، وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

قوله: «مَناكِبِها» استعارةٌ حسنة جداً. وقال الزمخشري[5]: «مَثَلٌ لِفَرْطِ التذليل ومجاوَزَتِهِ الغايةَ؛ لأن المَنْكِبَيْن وملتقاهما من الغارِبِ[6] أرقُّ شيءٍ مِن البعير وأَنْبأه عن أَنْ يطأَه الراكبُ بقدمِه ويَعْتمد عليه، فإذا جعلها في الذُّلِّ بحيث يُمشَىٰ في مناكبها لم يَتْرُكْ»[7].

آ. (١٦) قوله: ﴿أأمِنتُمْ﴾: قد تقدَّم اختلافُ القراءِ في الهمزَتَيْن المفتوحتين نحو «أأنْذَرْتَهم»[8] تحقيقاً وتخفيفاً وإدخالِ ألفٍ بينهما وعَدَمِه في البقرة، وأن قُنْبلاً يَقرأ هنا بإبدالِ الهمزة الأولى واواً

(١) المحرر ١٦/٦٦.
(٢) البحر ٨/٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٣) الآية ٢٦ من آل عمران.
(٤) الآية ٧٢ من يس.
(٥) الكشاف ٤/١٣٨.
(٦) الغارب: ما بين السنام والعنق.
(٧) هذه اللفظة مشروحة في حاشية الكشاف بقوله: «أي لم يترك بقية من التذليل».
(٨) الآية ٦ من البقرة. وانظر الدر المصون ١/١٠٩. وانظر في قراءات هذه الآية: السبعة ٦٤٤، والبحر ٨/٣٠٢، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/٢١٦، والحجة ٧١٦، والنشر ١/٣٦٣.

في الوصل. فيقول: «وإليه النُّشورُ وأَمِنتُمْ» وهو على أصلِه مِنْ تسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ وعَدَمِ ألفٍ بينهما، وأمَّا إذا ابتدأ فيُحقِّق الأولى ويُسَهِّلُ الثانيةَ بينَ بينَ على ما تقدَّم، ولم يُبْدل الأولى واواً لزوالِ مُوجِبه وهو انضمامُ ما قبلها وهي مفتوحةٌ نحو: مُوَجَّل ويُواخِذُكم، وهذا قد مضىٰ في سورة الأعراف عند قولِه: «قال فرعونُ آمنتم»[1] وإنما أَعَدْتُه بياناً وتذكيراً.

قوله: «مَنْ في السماءِ» مفعولُ «أَمِنتُم»، وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ أي: أمِنتُمْ خالقَ مَنْ في السموات. وقيل: «في» بمعنى على أي: على السماء، وإنما احتاج القائلُ بهذَيْن إلى ذلك لأنه اعتقد أن «مَنْ» واقعةٌ على الباري تعالى وهو الظاهرُ، وثَبَتَ بالدليل القطعيِّ أنه ليس بمتحيِّزٍ لئلا يلزَمَ التجسيمُ[2]. ولا حاجةَ إلى ذلك فإن «مَنْ» هنا المرادُ بها الملائكةُ[3] سكانُ السماء، وهم الذين يَتَوَلَّوْن الرحمة والنِّقْمة. وقيل: خُوطبوا بذلك على اعتقادِهم، فإنَّ القومَ كانوا مُجَسِّمة مشبِّهَةً، والذي تقدَّم أحسنُ.

وقولـه: «أَنْ يَخسِفَ» و «أَنْ يرسلَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنهما بدلان مِنْ «مَنْ في السماء» بَدلُ اشتمال، أي: أَمِنتُمْ خَسْفَه وإرسالَه، كذا قاله أبو البقاء[4]. والثاني: أَنْ يكونَ على حَذْفِ «مِنْ» أي: أَمِنتُم مِنَ

(١) الآية ١٢٣. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٢٠.

(٢) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر».

(٣) وهو رأي ابن بحر. ومذهب ابن عباس أنه الله تعالى. انظر: الماوردي ٤/ ٢٧٤. وتقدير خالق مَنْ في السماء هو تقدير القرطبي ١٨/ ٢١٦.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٦.

الخَسْفِ والإرسالِ، والأولُ أظهرُ. وقد تقدَّم(١) أنَّ «نذير» «ونكير» مصدران بمعنى الإنكار والإنذار. وأثبت(٢) ورش ياء «نَذيري» وَقْفاً وحَذَفَها وَصْلاً، وحَذَفَها الباقون في الحالَيْن.

آ. (١٩) **قوله: ﴿صافَّاتٍ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ حالاً مِن «الطير» وأَنْ يكونَ حالاً مِن ضمير «فوقَهم» إذا جَعَلْناه حالاً فتكونُ متداخِلةً. و «فوقَهم» ظرفٌ لصافَّات على الأولى أو لـ «يَرَوْا».

قوله: «ويَقْبِضْنَ» عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ لأنَّه بمعناه أي: وقابضاتٍ، فالفعلُ هنا مؤولٌ بالاسمِ عكسَ قولِه: «إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات وأَقْرَضُوا»(٣) فإن الاسمَ هناك مؤولٌ بالفعلِ. وقد تقدَّم الاعتراضُ على ذلك. وقولُ أبي البقاء(٤): «معطوفٌ على اسم الفاعل، حَمْلاً على المعنىٰ أي: يَصْفِفْنَ ويَقْبِضْنَ أي: صافَّاتٍ وقابِضاتٍ» لا حاجةَ إلى تقديره: يَصْفِفْنَ ويَقْبِضْنَ؛ لأن الموضعَ للاسمِ فلا نُؤَوِّلُه بالفعل.
[٨٦٢/ب] وقال الشيخ(٥): «وعَطَفَ الفعلَ على الاسم / لمَّا كان في معناه، ومثلُه قولُه تعالى: «فالمُغيراتِ صُبْحاً فأَثَرْن»(٦) عطفَ الفعلَ على الاسمِ لمَّا كان المعنى: فاللاتي أغَرْن فأَثَرْنَ، ومثلُ هذا العطفِ فصيحٌ وكذا عكسُه، إلاَّ عند السهيليِّ فإنه قبيحٌ نحو قوله(٧):

---

(١) انظر إعرابه للآية ٤٤ من الحج.
(٢) الإتحاف ٢/ ٥٥١، والتيسير ٢١٣، والنشر ٢/ ٣٨٩.
(٣) الآية ١٨ من الحديد.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٦.
(٥) البحر ٨/ ٣٠٢.
(٦) الآية ٣ ــ ٤ من العاديات.
(٧) تقدم برقم ١٢٨٩.

٤٢٨٨ـ بـــات يُغَشِّيهـــا بعَضْـــبٍ بـــاتـــرِ
يَقْصِـــدُ فـــي أسْـــوُقِهـــا وجـــائِـــرُ

أي: قاصدٌ في أَسْوُقِها وجائر» انتهى، هو مثلُه في عطفِ الفعلِ على اسمٍ، إلاَّ أنَّ الاسمَ فيه مؤولٌ بالفعلِ عكسَ هذه الآيةِ. ومفعولُ «يَقْبِضْنَ» محذوفٌ أي: ويَقْبِضْنِ أجنحتَهُنَّ، قاله أبو البقاء[1] ولم يُقَدِّرْ لـ «صافَّاتٍ» مفعولاً كأنه زَعَمَ أنَّ الاصطفافَ في أنفسِها أي: مصطفَّةً. والظاهرُ أنَّ المعنى: صافَّاتٍ أجنحتَها وقابضَتَها، فالصَّفُّ والقَبْضُ منها لأجنحتِها.

وكذلك قال الزمخشريُّ[2]: «صافَّاتٍ باسِطاتٍ أجنحتَهن» ثم قال: «فإنْ قلتَ لِمَ قال: ويقبضْنَ ولم يَقُلْ: وقابضاتٍ؟ قلت: لأنَّ الطيرانَ هو صَفُّ الأجنحةِ؛ لأنَّ الطيرانَ في الهواءِ كالسِّباحةِ في الماءِ، والأصلُ في السباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسْطُها، وأمَّا القَبْضُ فطارِئٌ على البَسْطِ للاستظهارِ به على التحرُّكِ، فجيء بما هو طارِئٌ غيرُ أصلٍ بلفظِ الفعلِ على معنىٰ أنَّهن صافاتٌ، ويكونُ منهنَّ القَبْضُ تارةً بعد تارةً، كما يكون من السَّابح».

قوله: «ما يُمْسِكُهُنَّ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «يَقْبِضْنَ» قاله أبو البقاء[3]، والأولُ هو الظاهرُ. وقرأ الزهري[4] بتشديدِ السينِ.

---

(١) الإملاء ٢/٢٦٦.
(٢) الكشاف ٤/١٣٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٦٦.
(٤) البحر ٨/٣٠٣.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَمَّنْ﴾: العامَّةُ بتشديد الميمِ على إدغامِ ميم «أم» في ميم «مَنْ»، و «أم» بمعنىٰ بل؛ لأنَّ بعدها اسمَ استفهامٍ، وهو مبتدأٌ، خبرُه اسمُ الإشارة. وقرأ طلحة[١] بتخفيفِ الأولِ وتثقيلِ الثاني قال أبو الفضل: «معناه أهذا الذي هو جندٌ لكم أم الذي يَرْزُقكم». و «يَنْصُرُكم» صفةٌ لجند.

آ. (٢١) قوله: ﴿إنْ أَمْسَكَ﴾: شرطٌ جوابُه محذوفٌ للدلالةِ عليه أي: فَمَنْ يَرْزُقكم غيرُه؟ وقدَّر الزمخشريُّ[٢] شرطاً بعد قولِه: «أمَّن هذا الذي هو جندٌ لكم، تقديرُه: إنْ أَرْسَلَ عليكم عذابَه. ولا حاجةَ له صناعةً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مُكِبّاً﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «يَمْشي». و «أَكَبَّ» مطاوعُ كَبَّه يقال: كَبَبْتُه فَأَكَبَّ. قال الزمخشري[٣]: «هو من الغرائبِ والشواذ ونحوُه: قَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فأَقْشَع، ولا شيءَ من بناءِ أَفْعلَ مطاوعاً، ولا يُتْقِنُ نحوَ هذا إلاَّ حَمَلَةُ كتابِ سيبويهِ، وإنما أَكَبَّ، مِنْ بابِ أَنْفَضَ وأَلام، ومعناه: دَخَلَ في الكَبِّ وصار ذا كبٍّ، وكذلك أَقْشَعَ السحابُ: دَخَلَ في القَشْعِ، ومطاوعُ كَبَّ وقَشَع انكبَّ وانْقَشَعَ».

قال الشيخ»[٤]: «ومُكِبًا» حالٌ مِنْ «أكبَّ» وهو لا يتعدَّىٰ، وكَبَّ متعدٍ قال تعالى: «فكُبَّتْ وجوهُهم في النار»[٥] والهمزةُ للدخولِ في الشيءِ

(١) البحر ٨/ ٣٠٣.
(٢) الكشاف ٤/ ١٣٩.
(٣) الكشاف ٤/ ١٣٩.
(٤) البحر ٨/ ٣٠٣.
(٥) الآية ٩٠ من النمل.

أو للصيرورةِ ومطاوعُ كَبَّ: انْكَبَّ. تقول: كَبَبْتُه فانكَبَّ. قال الزمخشري: «ولا شيءَ مِنْ بناءِ أَفْعَل» إلى قوله: كتاب سيبويه» انتهى، وهذا الرجلُ كثيرُ التبجُّح بكتاب سيبويهِ، وكم مِنْ نَصٍّ في كتابِ سيبويه عَمي بَصَرُه وبصيرتُه عنه، حتى إن الإمامَ أبا الحجاج يوسفَ بن معزوزٍ[1] صَنَّفَ كتاباً، يذكر فيه ما غَلِطَ الزمخشريُّ فيه وما جَهِله من كتاب سيبويه». انتهى ما قاله الشيخُ.

وانظر إلى هذا الرجلِ: كيف أَخَذَ كلامَه الذي أَسْلَفْتُه عنه، طَرَّزَ به عبارتَه حرفاً بحرف، ثم أخذ يُنْحي عليه بإساءةِ الأدب، جزاءَ ما لَقَّنه تِلك الكلماتِ الرائعةَ وجعله يقول: إن مطاوِعَ كَبَّ انكَبَّ لا أكَبَّ وإن الهمزةَ في أكَبَّ للصيرورةِ، أو للدخولِ في الشيء، وبالله لو بَقِي دهرَه غيرَ مُلَقَّنٍ إياها لما قالها أبداً، ثم أخذ يذكُر عن إنسانٍ مع أبي القاسم كالسُّها[2] مع القمر أنَّه غَلَّطه في نصوصِ كتابِ سيبويه، اللَّهُ أعلمُ بصحتِها. [قال الشاعر:][3]

٤٢٨٩ـ وكم مِنْ عائبٍ قولاً صحيحاً
وآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقيمِ

وعلى تقديرِ التسليمِ فالفاضلُ مَنْ عُدَّتْ سَقَطاتُه.

---

(١) يوسف بن معزوز القيسي، متقدم في علم العربية، أخذ عن ابن ملكون والسهيلي، له: شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصله. قال السيوطي: «وتآليفه مفيدة حسنة وإن كان في أغراضه حدة» توفي سنة ٦٢٥. انظر: البغية ٢/٣٦٢.

(٢) السُّها: كوكب صغير خفي الضوء.

(٣) تقدم برقم ٣٩١٢.

وقـولـه: «أَمَّن يَمْشـي» هـو المعـادِلُ لـ «أفَمَنْ يَمْشـي مُكِبًّا». وقـال أبو البقاء[1]: «و «أَهْدَىٰ» خبرُ «مَنْ يمشي»، وخبرُ «مَنْ» الثانيةِ محذوفٌ» يعني: أنَّ الأصلَ: أمَّنْ يمشي سـويَّاً أَهْدى، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ قولَه: «أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ» لا يُحتاج فيه من حيث الصناعةُ إلى حَذْفِ الخبرِ، بل تقولُ: هو معطوفٌ على «زيد» عَطْفَ المفرداتِ، ووحَّد الخبرَ لأنَّ «أم» لأحدِ الشيئين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿قليلاً﴾: نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ كما هو رَأْيُ سيبويه[2] و «ما» مزيدةٌ أي: تَشْكرون قليلاً. والجملةُ من «تَشْكرون»: إمَّا مستأنفةٌ، وهو الظاهرُ، وإمَّا حالٌ مقدرةٌ لأنهم حالَ الجَعْلِ غيرُ شاكرين. والمرادُ بالقِلَّة / العَدَمُ أو حقيقتُها. [٨٦٣/أ]

آ. (٢٧) قوله: ﴿رَأَوْه﴾: أي: الموعودَ أو العذابَ زُلْفَةً أي: قريباً، فهو حالٌ ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: ذا زُلْفَةٍ، أو جُعِل نفسَ الزُّلْفَةِ مبالغةً. وقيل: «زُلْفَةً» تقديرُه: مكاناً ذا زُلْفَةٍ فينتصِبُ انتصابَ المصدرِ.

قوله: «سِيْئَتْ» الأصلُ: ساء أي: أحزنَ وجوهَهم العذابُ ورؤيتُه، ثم بُنِي للمفعول. و «ساء» هنا ليسَتْ المرادِفَةَ لـ «بِئْسَ» كما عَرَفْتَه فيما تقدَّم غيرَ مرةٍ[3]. وأَشَمَّ كسرةَ السينِ الضمَّ نافعٌ[4] وابنُ عامرٍ والكسائيُّ،

---

(١) الإملاء ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/١١٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٦٧٩.

(٤) الإتحاف ٢/٥٥١، والنشر ٢/٢٠٨، والقرطبي ١٨/٢٢٠، والبحر ٨/٣٠٣، والتيسير ١٢٥.

كما فعلوا ذلك في «سِيْء بهم»[1] في هود، وقد تقدَّم، والباقون بإخلاصِ الكسرِ، وقد تقدَّم في أولِ البقرةِ تحقيقُ هذا وتصريفُه، وأنَّ فيه لغاتٍ، عند قوله: «وإذا قِيل لهم»[2].

قوله: «تَدَّعُوْن» العامَّةُ على تشديدِ الدالِ مفتوحةً. فقيل: من الدَّعْوىٰ أي: تَدَّعُون أنه لا جنةَ ولا نارَ، قاله الحسن. وقيل: من الدعاءِ أي: تَطْلبونه وتستعجلونه. وقرأ[3] الحسن وقتادة وأبو رجاء والضحاك ويعقوبُ وأبو زيدٍ وابنُ أبي عبلةَ ونافعٌ في روايةِ الأصمعيِّ بسكونِ الدالِ، وهي مؤيِّدَةٌ للقولِ: إنَّها من الدعاء في قراءةِ العامَّة.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿آمَنَّا به وعليه توكَّلْنا﴾**: تقدَّم: لِمَ أُخِّر متعلَّقُ الإيمانِ، وقُدِّمَ مُتَعَلَّقُ التوكلِ؟ وأنَّ التقديمَ يُفيدُ الاختصاصَ. وقرأ[4] الكسائيُّ «فسيَعْلمون» بياءِ الغَيْبة نظراً إلى قوله: «الكافرين». والباقون بالخطاب: إمَّا على الوعيدِ، وإمَّا على الالتفاتِ من الغَيْبة المرادةِ في قراءةِ الكسائيِّ.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿غَوْراً﴾**: خبرُ «أصبح» وجَوَّز أبو البقاء[5] أَنْ

---

(١) الآية ٧٧ من هود. وانظر: النشر ٢/٢٠٨.

(٢) الآية ١١ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٣) المحتسب ٢/٣٢٥، والإتحاف ٢/٥٥٢، والنشر ٢/٣٨٩، والقرطبي ١٨/٢٢١، والبحر ٨/٣٠٤.

(٤) السبعة ٦٤٤، والحجة ٧١٦، والنشر ٢/٣٨٩، والتيسير ٢١٢، والبحر ٨/٣٠٤، والقرطبي ١٨/٢٢١.

(٥) الإملاء ٢/٢٦٦.

يكونَ حالاً على تمامِ «أصبح»، ولكنه استبعدَه، وحكى أنه قُرِىء «غُؤْوْراً» بضم الغينِ وهمزةٍ مضمومةٍ، ثم واوٍ ساكنةٍ على فُعُول، وجَعَلَ الهمزةَ منقلبةً عن واوٍ مضمومةٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الملك]

سورة ن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله**: ﴿ ن ﴾: كقوله: «ص والقرآن»[١] وجوابُ القسمِ الجملةُ المنفيةُ بعدَها. وزعم قومٌ أنه اسمٌ لحُوتٍ وأنه واحد النِّينان. وقومٌ أنه اسمُ الدَّواةِ، وقومٌ أنه اسمٌ لوحٍ مكتوبٍ فيه. قال الزمخشري[٢]: «وأمَّا قولُهم هو الدَّواةُ فما أدري: أهو وَضْعٌ لغويٌّ أم[٣] شرعيٌّ، ولا يَخْلو إذا كان اسماً للدَّواةِ مِنْ أنْ يكونَ جنساً أو عَلَماً، فإن كان جنساً فأين الإِعرابُ والتنوينُ؟ وإن كان عَلَماً فأين الإِعراب؟ وأيهما كان فلا بُدَّ له مِنْ مَوْقِعٍ في تأليفِ الكلام؛ لأنَّك إذا جَعَلْتَه مُقْسَماً به وَجَبَ إنْ كان جنساً أَنْ تَجُرَّه وتُنَوِّنَه، ويكونُ القَسَم بدَواة مُنَكَّرةٍ مجهولةٍ، كأنه قيل: ودَواةٍ والقلم، وإنْ كان عَلَماً أَنْ تَصْرِفَه وتَجرَّه، أو لا تصرِفه وتفتحَه للعلميَّةِ والتأنيثِ، وكذلك التفسيرُ بالحوتِ: إمَّا أَنْ يُرادَ به نونٌ من النينانِ، أو يُجْعَلَ عَلَماً للبَهَموتِ الذي يَزْعُمون، والتفسيرُ باللَّوْح مِنْ نورٍ أو ذَهَبٍ والنهرِ في الجنةِ نحوُ ذلكَ». وهذا الذي أَوْرَده أبو القاسم مِنْ محاسِنِ علمِ الإِعرابِ، وقَلَّ مَنْ يُتْقِنُه.

---

(١) الآية ١ من سورة ص.

(٢) الكشاف ٤/١٤٠ ــ ١٤١.

(٣) الأصل «أو» والتصحيح من الكشاف.

وقرأ العامَّةُ: « ن » ساكنَ النونِ كنظائرِه. وأدغم[1] ابنُ عامر والكسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ بلا خلافٍ، وورش بخلافٍ عنه النونَ في الواو، وأظهرها الباقون، ونُقِلُ عَمَّنْ أدغمَ الغُنَّةُ وعَدَمُها. وقرأ ابن عباس والحسن وأبو السَّمَّال وابنُ أبي إسحاق بكسرِ النونِ وسعيد بن جبير وعيسى بخلافٍ عنه بفتحِها، فالأُولى على التقاءِ الساكنين. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً على القَسَم، حَذَفَ حرفَ الجرِّ وبقي عملُه كقولِهم: «اللَّهِ لأفعلَنَّ» لوجهَيْن، أحدهما: أنَّه مختصٌّ بالجلالةِ المعظَّمة، نادرٌ فيما عداها. والثاني: أنه كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ. ولا يَحْسُنُ أَنْ يُقال: هو ممنوعُ الصَّرْفِ اعتباراً بتأنيث السورة، لأنه كان ينبغي أَنْ لا يَظْهَرَ فيه الجرُّ بالكسرة البتةَ.

وأمَّا الفتحُ[2] فيحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ بناءً، وأُوْثِر على الأصلِ للخفَّةِ كأينَ وكيفَ. الثاني: أَنْ يكونَ مجروراً بحرف القسم المقدَّرِ / على لغةٍ ضعيفة. وقد تقدَّم ذلك في قراءةِ «فالحقِّ والحقِّ[3]» [٨٦٣/ب] بجرِّ «الحقِّ»، ومُنِعَتِ الصَّرْفَ، اعتبارٌ[4] بالسورة، والثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ، أي: اقرؤوا نونَ، ثم ابتدأ قَسَماً بقولِه «والقلمِ»، أو يكونَ منصوباً بعد حَذْفِ حرفِ القسم كقولِه[5]:

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ١٨/٢، والبحر ٣٠٧/٨، والقرطبي ٢٢٣/١٨، والتيسير ١٨٣.
(٢) أي فتح « ن » فيقرأ: نونَ.
(٣) الآية ٨٤ من ص وهي قراءة الحسن وعيسى انظر: البحر ٤١١/٧.
(٤) أي: وهذا، أو وهو.
(٥) تقدم برقم ٩٣.

ـ٤٢٩٠ ....
فــــذاكَ أمــــانــــةَ اللَّـــهِ الثَّـــريـــدُ

ومُنعَ الصَّرْفَ لِما تقدَّم، وهذا أحسنُ لعَطْفِ «والقلمِ» على مَحَلِّه.

قوله: «وما يَسْطُرون» «ما» موصولةٌ اسميةٌ أو حرفية، أي: والذي يَسْطُرونه مِنَ الكُتُب، وهم: الكُتَّابُ أو الحَفَظَة من الملائكة وسَطْرِهم. والضميرُ عائدٌ على مَنْ يَسْطُرُ لدلالةِ السياقِ عليه. ولذِكْرِ الآلةِ المُكْتَتَبِ بها. وقال الزمخشري[1]: «يجوزُ أَنْ يُرادَ بالقلمِ أصحابُه، فيكون الضميرُ في «يَسْطُرون» لهم» يعني فيصيرُ كقولِه: «أو كَظُلُماتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاه[2]» تقديرُه: أو كذي ظُلُماتٍ، فالضميرُ في «يَغْشاه» يعود على «ذي» المحذوف.

آ. (٢) قوله: ﴿بنعمةِ ربِّك﴾: قد تقدَّم نظيرُ هذا في الطور في قولِه «فذكِّرْ فما أنتَ بنعمةِ ربِّك بكاهِنٍ[3]» وتقدَّم تحقيقُه. إلاَّ أن الزمخشريَّ[4] قال هنا: «فإنْ قلتَ: بِمَ تتعلَّقُ الباءُ في «بنعمة ربك» وما محلُّه؟ قلت: تتعلَّق بمجنون منفياً، كما تتعلَّقُ بعاقل مثبتاً كقولك: «أنت بنعمةِ اللَّهِ عاقلٌ»، مستوياً في ذلك الإثباتُ والنفيُ استواءَهما في قولِك: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً» و«ما ضَرَبَ زيدٌ عمراً» تُعْمِلُ الفعلَ منفياً ومثبتاً إعمالاً واحداً. ومحلُّه النصبُ على الحالِ، كأنه قال: ما أنت مجنونٌ مُنْعِماً عليكَ بذلك، ولم تَمْنَع الباءُ أَنْ يعملَ «مجنون» فيما قبلَه لأنها زائدةٌ لتأكيدِ النفي».

---

(١) الكشاف ٤/١٤١.
(٢) الآية ٤٠ من النور.
(٣) الآية ٢٩ من الطور.
(٤) الكشاف ٤/١٤١.

قال الشيخ[1]: «وما ذهب إليه الزمخشريُّ مِنْ أنَّ الباءَ تتعلَّقُ بمجنون، وأنه في موضعِ الحالِ يحتاج إلى تأمُّلٍ، وذلك أنَّه إذا تَسَلَّطَ النفي على محكومٍ به، وذلك له معمولٌ، ففي ذلك طريقان، أحدهما: أنَّ النفيَ تَسَلَّطَ على ذلك المعمولِ فقط، والآخر: أَنْ يُسَلَّط النفيُ على المحكوم به، فينتفيَ مَعمولُه لانتفائه. بيان ذلك: تقولُ: «ما زيدٌ قائمٌ مُسْرعاً» فالمتبادَرُ إلى الذهن أنَّه مُنْتَفٍ إسراعُه دونَ قيامِه فيكونُ قد قامَ غيرَ مُسْرِعٍ. والوجهُ الآخَرُ: أنَّه انتفَىٰ قيامُه فانتفىٰ إسراعُه، أي: لا قيامَ فلا إسراعَ. وهذا الذي قَرَّرْناه لا يتأتَّىٰ معه قولُ الزمخشريِّ بوجهٍ، بل يؤديِّ إلى ما لا يجوزُ النطقُ به في حَقِّ المعصوم» انتهى.

واختار الشيخ[2] أنْ يكونَ «بنعمة» قَسَماً مُعْتَرِضاً به بين المحكوم عليه والحُكم على سبيلِ التأكيدِ والتشديدِ والمبالغةِ في انتفاءِ الوصفِ الذمِّيم. وقال ابن عطية[3]: «بنعمةِ ربِّك» اعتراضٌ كما تقول للإنسان: «أنت بحمد اللَّهِ فاضلٌ» قال[4]: «ولم يُبَيِّنْ ما تتعلَّقُ به الباءُ في «بنعمة»». قلت: والذي تتعلَّق به الباءُ في هذا النحو معنى مضمونِ الجملةِ نفياً وإثباتاً، كأنه قيل: انتفى عنك ذلك بحمد اللَّهِ، والباءُ سببيةٌ، وثَبَتَ لك الفَضْلُ بحمدِ اللَّهِ تعالىٰ، وأمَّا المثالُ الذي ذكرَه فالباءُ تتعلَّق فيه بلفظِ «فاضل». وقد نحا صاحب «المنتخب» إلى هذا فقال: «المعنى: انتفىٰ عنك الجنونُ بنعمةِ ربك. وقيل: معناه: ما أنت بمجنونٍ، والنعمة لربِّك،

---

(١) البحر ٨/٣٠٨.

(٢) البحر ٨/٣٠٧.

(٣) المحرر ١٦/ ٧٤.

(٤) «قال» هنا مقحمة.

كقولِهم: «سبحانَك اللهمَّ وبحمدِك»، أي: والحمدُ لله. ومنه قولُ لبيدٍ[1]:

٤٢٩١ـ وأُفْرِدْتُ في الدنيا بفَقْدِ عشيرتي
وفارقني جارٌ بأَرْبَدَ نافِعُ

أي: وهو أَرْبَدُ». وهذا ليس بتفسير إعرابٍ بل تفسيرُ معنى.

آ. (٦) قوله: ﴿بأيِّكم المَفْتون﴾: فيه أربع أوجه، أحدُها: أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المبتدأ، والتقديرُ: أيُّكم المَفْتون فزِيدَتْ كزيادتِها، في نحو: بحَسْبك زيدٌ، وإلى هذا ذهب قتادةُ وأبو عبيدة[2] معمرُ بن المثنى، إلاَّ أنَّه ضعيفٌ مِنْ حيث إنَّ الباءَ لا تُزاد في المبتدأ إلاَّ في «حَسْبُك» فقط. الثاني: أنَّ الباءَ بمعنى «في»، فهي ظرفيةٌ، كقولك: «زيدٌ بالبصرة»، أي: فيها، والمعنى: في أيِّ فرقةٍ وطائفةٍ منكم المفتونُ. وإليه ذهب مجاهدٌ والفراء[3]، وتؤيِّدُه قراءةُ[4] ابن أبي عبلةَ «في أيِّكم». الثالث: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: بأيكم فَتْنُ المَفْتونِ فَحُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وإليه ذهب الأخفش[5]، وتكونُ الباءُ سببيَّةً. والرابع أنَّ «المفتون» مصدرٌ جاء على مَفْعول كالمَعْقول والميسور والتقدير: بأيكم الفُتون. فعلى القول الأولِ يكونُ الكلامُ تامَّاً

(١) ديوانه ١٦٨ وروايته فيه:
وقد كنتُ في أكنافِ جارِ مَضِنَّةٍ
وجار مضنة: جار يُضَنُّ به. وأربد: الجار الذي فقده وهو أخوه.
(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٤.
(٣) معاني القرآن له ٣/ ١٧٣.
(٤) البحر ٨/ ٣٠٩.
(٥) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٥٠٥ أن الباء زائدة.

[٨٦٤/أ] عند قولِه «ويُبْصِرون» ويُبْتَدأُ قولُه «بأيِّكم المَفْتون» وعلى الأوجهِ بعدَه / تكونُ الباءُ متعلِّقَةً بما قبلَها، ولا يُوْقَفُ على «يُبْصِرون» وعلى الأوجُهِ الأُوَلِ الثلاثةِ يكونُ «المفتون» اسمَ مفعولٍ على أصلِه، وعلى الوجهِ الرابعِ يكونُ مصدراً. وينبغي أَنْ يُقالَ: إنَّ الكلامَ إنما يَتِمُّ على قولِه «المفتون» سواءً قيل بأنَّ الباءَ مزيدةٌ أم لا؛ لأنَّ قولَه «فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرون» مُعَلَّقٌ بالاستفهامِ بعدَه؛ لأنه فِعْلٌ بمعنىٰ الرؤية، والرؤيةُ البصريةُ تُعَلَّقُ على الصحيح بدليلِ قولِهم(١): «أما ترىٰ أيُّ بَرْقٍ ههنا»، فكذلك الإِبصارُ لأنه هو الرؤيةُ بالعينِ. فعلى القولِ بزيادةِ الباءِ تكونُ الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نَصْبٍ لأنها واقعةٌ موقعَ مفعولِ الإِبصارِ.

آ. (٩) قوله: ﴿فيُدْهِنون﴾: المشهورُ في قراءةِ الناسِ ومصاحفِهم «فيُدْهِنون» بثبوتِ نونِ الرفع. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على «تُدْهِنُ» فيكونُ داخلاً في حَيِّزِ «لو». والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرٍ، أي: فهم يُدْهِنون. وقال الزمخشري(٢): «فإنْ قلتَ: لِم رُفِعَ «فَيُدْهِنون» ولم يُنْصَبْ بإضمارِ «أَنْ» وهو جوابُ التمني؟ قلت: قد عُدِل به إلى طريقٍ آخر: وهو أنْ جُعِل خبرَ مبتدأ محذوف، أي: فهم يُدْهِنون كقوله(٣): «فمَنْ يُؤْمِنْ بربِّه فلا يَخاف بَخْساً» على معنى: وَدُّوا لو تُدْهِنُ فهم يُدْهِنون حينئذٍ، أو وَدُّوا إدهانَك فهم الآن يُدْهِنون لطَمَعِهم في إدْهانِك. قال سيبويه(٤): «وزعم هارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: «وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهِنوا» انتهى.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٩.
(٢) الكشاف ٤/ ١٤٢.
(٣) الآية ١٣ من الجن.
(٤) الكتاب ١/ ٤٢٢، وهارون بن موسى الأزدي البصري، روى عن أبي عمرو ابن =

وفي نصبه على ما وُجد في بعضِ المصاحِف وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على التوهُّم، كأنَّه تَوَهَّم أَنْ نَطَقَ بـ «أَنْ» فَنَصَبَ الفعلَ على هذا التوهُّم، وهذا إنما يجيءُ على القولِ بمصدرية «لو» وفيه خلافٌ مرَّ محققاً في البقرة[1]. والثاني: أنه نُصِبَ على جواب التمني المفهوم مِنْ «وَدَّ» والظاهرُ أنَّ «لو» هنا حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، وأن جوابَها محذوفٌ، ومفعولُ الوَدادةِ أيضاً محذوفٌ تقديرُه: وَدُّوا إدهانَك، فحُذِفَ «إدْهانَك» لدلالةِ «لو» وما بعدها عليه. وتقديرُ الجوابِ لسُرُّوا بذلك.

آ. (١٠ ـ ١١) قوله: ﴿مَهِينٍ هَمَّازٍ﴾: تقدَّم تفسيرُ مهين في الزخرف[2]. والهمَّازُ: مثالُ مبالغةٍ مِنْ الهَمْزِ وهو في اللغةِ الضَّرْبُ طعناً باليدِ والعَصا ونحوِها، واستُعير للعَيَّاب الذي يَعيب على الناسِ كأنه يَضْرِبُهم. والنَّميم قيل: مصدرٌ كالنميمة. وقيل: هو جَمْعُها، أي: اسمُ جنسٍ كتمرة وتَمر. وهو نَقْلُ الكلامِ الذي يسوء سامعَه ويُحَرِّشُ بين الناسِ. وقال الزمخشري[3]: «والنميمُ والنَّميمة السِّعايةُ وأنشدني بعضُ العرب[4]:

٤٢٩٢ـ تَشَبَّبي تَشَبُّبَ النَّميمهْ
تَمشي بها زَهْراً إلى تميمهْ

= العلاء وابن إسحاق والخليل. وروى عنه شعبة ووكيع. توفي قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٨.

(١) الدر المصون ٢/١٣.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥٢.
(٣) الكشاف ٤/١٤٢.
(٤) لا يُعرف قائله وهو في الكشاف ٤/١٤٢ وتميمة: قبيلة تميم. وزهر: اسم نمامة. والقريب في زهر أن تكون فاعلاً ولكن روايتها بالنصب.

والمَشَّاء: مثالُ مبالغةٍ مِنَ المَشْيِ، أي: يُكْثِرُ السِّعايةَ بين الناس. والعُتُلُّ: الذي يَعْتِلُ الناسَ، أي: يَحْملهم ويَجُرُّهم إلى ما يَكْرهون مِنْ حبسٍ وضَرْبٍ. ومنه «خُذُوه فاعْتِلوه[1]». وقيل: العُتُلُّ: الشديد الخُصومة. وقال أبو عبيدة[2]: «هو الفاحِشُ اللئيم، وأنشد[3]:

٤٢٩٣ـ بعُتُلٌّ مِنَ الرِّجالِ زَنِيمِ
غيرِ ذي نَجْدةٍ وغيرِ كريمِ

وقيل: الغليظُ الجافي. ويقال: عَتَلْتُه وعَتَنْتُه باللام والنونِ، نَقَله يعقوب[4]. والزنيم: الدَّعِيُّ يُنْسَبُ إلى قومٍ ليس منهم. قال حسان[5]:

٤٢٩٤ـ زَنيمٌ تَداعاه الرجالُ زيادةً
كما زِيْدَ في عَرْضِ الأديمِ الأكارِعُ

وقال أيضاً[6]:

٤٢٩٥ـ وأنتَ زَنيمٌ نِيْطَ في آل هاشمٍ
كما نِيطَ خلفَ الرَّاكبِ القَدَحُ الفَرْدُ

---

(١) الآية ٤٧ من الدخان.

(٢) عبارة مجاز القرآن ٢/ ٢٦٥: الزنيم: المعلق في القوم منهم.

(٣) لم يرد في مجاز القرآن، ولا يُعرف قائله، وهو في القرطبي ١٨/ ٢٣٣، والبحر ٨/ ٣٠٥.

(٤) ليس في إصلاح المنطق.

(٥) ديوانه ٤٩١، ونسبه في اللسان «زنم» إلى الخطيم التميمي ـ وهو جاهلي ـ، والمحرر ١٦/ ٧٩.

(٦) ديوانه ٣٩٨، ومجاز القرآن ٢/ ٢٦٥، والمفردات ٢١٥، والقرطبي ١٨/ ٢٣٤، والمحرر ١٦/ ٧٩، ونيط: أُخِّر. يقول له: أنت زنيم مؤخر في آل هاشم كما يؤخِّر الراكبُ القدحَ خلفه.

وأصلُه[1] مِنْ الزَّنَمَةِ: وهي ما بقي مِنْ جلْدِ الماعز مُعَلَّقاً في حِلَقِها يُتْرَكُ عند القَطْع فاستعير للدَّعِيِّ لأنه كالمُعَلَّق بما ليس منه. وقرأ[2] الحسنُ «عُتُلٌّ» بالرفع على: هو عُتُلٌّ. وحقُّه أَنْ يُقْرَأَ ما بعدَه بالرفع أيضاً، لأنهم قالوا في القَطْع: إنه يبدأ بالإتباع ثم بالقطع مِنْ غير عكسٍ. وقوله «بعد ذلك»، أي: بعدما وَصَفْناه به. قال ابن عطية[3]: «فهذا الترتيبُ إنما هو في قولِ الواصفِ لا في حصولِ تلك الصفاتِ في الموصوفِ، وإلاَّ فكونُه عُتُلاًّ هو قبل/كونِه صاحبَ خير يمنعُه» وقال الزمخشري[4]: «بعد ذلك، بعد ما عُدَّ له مِنْ المثالبِ والنقائصِ»، ثم قال: «جَعَلَ جفاءَه ودَعْوَتَه أشدَّ مُعايَبَةً؛ لأنه إذا غَلُظَ وجفا طَبْعُه قسَا قلبُه واجْتَرَأَ على كلِّ معصيةٍ». [٨٦٤/ب]

آ. (١٤) قوله: ﴿أَنْ كان﴾: العامَّةُ على فتح همزةِ «أنْ» ثم اختلفوا بعدُ: فقرأ[5] ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكر بالاستفهام، وباقي السبعةِ بالخبر. والقارئون بالاستفهامِ على أصولِهم: مِنْ تحقيقٍ وتسهيلٍ وإدخالِ ألفٍ بين الهمزتَيْنْ وعدمِه. ولا بُدَّ مِنْ بيانِه لك تَسهيلاً للأمر عليك فأقول وبالله التوفيق: قرأ حمزةُ وأبو بكرٍ بتحقيق الهمزتَيْن وعدم إدْخالِ ألفٍ بينهما، وهذا وهو أصلُهما.

وقرأ ابنُ ذكوانَ بتسهيلِ الثانيةِ وعدمِ إدخال ألفٍ، وهشامٌ بالتسهيلِ

---

(١) انظر الصحاح واللسان «زنم».

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٥٤، والبحر ٨/ ٣١٠.

(٣) المحرر ١٦/ ٧٨.

(٤) الكشاف ٤/ ١٤٢.

(٥) السبعة ٦٤٦، والنشر ١/ ٣٦٧، والتيسير ٢١٣، والقرطبي ١٨/ ٣٣٦، والحجة ٧١٧، والبحر ٨/ ٣١٠، والشواذ ١٥٩.

المذكور، إلاَّ أنَّه أدخل ألفاً بينهما فقد خالَفَ كلٌّ منهما أصلَه: أمَّا ابنُ ذكوان فإنه يُحَقِّقُ الهمزتَيْنِ فقد سَهَّل الثانية هنا. وأمَّا هشامٌ: فإنَّ أصلَه أن يُجْري في الثانية مِنْ هذا النحوِ وجهَيْنِ: التحقيقَ كرفيقِه، والتسهيلَ. وقد التزَمَ التسهيلَ هنا. وأمَّا إدخالُ الألفِ فإنه فيه على أصلِه كما تقدَّم أول البقرة(١).

وقرأ نافع في رواية الزبيدي(٢) عنه: «إنْ كان» بكسر الهمزة على الشرط.

فأمَّا قراءةُ «أَنْ كان» بالفتحِ على الخبرِ ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنها «أنْ» المصدريةُ في موضع المفعولِ له مجرورةٌ بلام مقدرة. واللامُ متعلِّقةٌ بفعلِ النهي، أي: ولا تُطِعْ مَنْ هذه صفاتُه؛ لأَنْ كان مُتَمَوِّلاً وصاحبَ بنين. الثاني: أنها متعلقةٌ بـ«عُتُلّ»، وإن كان قد وُصِفَ، قاله الفارسي، وهذا لا يجوزُ عند البصريين، وكأن الفارسيَّ اغتفَره في الجارِّ. الثالث: أنْ يتعلَّق بـ«زنيم» ولا سيما عند مَنْ يُفَسِّره بقبيح الأفعالِ. الرابع: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوف يَدُلُّ عليه ما بعدَه مِنْ الجملةِ الشرطيةِ، تقديره: لكونِه متموِّلاً مُسْتَظْهِراً بالبنين كَذَّب بآياتِنا، قاله الزمخشري(٣)، قال: «ولا يَعْمَلُ فيه «قال» الذي هو جوابُ «إذا» لأنَّ ما بعد الشرطِ لا يعملُ فيما قبلَه، ولكن ما دَلَّتْ عليه الجملةُ مِنْ معنى التكذيب». وقال مكي(٤) ـ وتبعه أبو البقاء(٥) ـ: «لا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ «تُتْلىٰ» لأنَّ

(١) انظر: الدر المصون ١/ ١١٠.
(٢) كذا في الأصل، وفي البحر: «اليزيدي»، وفي شواذ ابن خالوية «الزهري».
(٣) الكشاف ٤/ ١٤٣.
(٤) الكشف ٢/ ٣٣١.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

ما بعد «إذا» لا يعملُ فيما قبلها؛ لأنه «إذا» تُضاف إلى الجمل، ولا يعملُ المضافُ إليه فيما قبل المضاف» انتهى. وهذا يُوهِمُ أنَّ المانعَ من ذلك ما ذكره فقط، والمانعُ أمرٌ معنويٌّ، حتى لو فُقِدَ هذا المانعُ الذي ذكره لامتنعَ مِنْ جهةِ المعنىٰ: وهو أنه لا يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّلَ تلاوةَ آياتِ اللَّهِ عليه بكونِه ذا مالٍ وبنين.

وأمَّا قراءةُ «أَأَنْ كان» على الاستفهام، ففيها وجهان، أحدُهما: أَنْ يتعلَّقَ بمقدَّر يَدُلُّ عليه ما قبلَه، أي: أَتُطيعه لأَنْ كان أو أتكونُ طواعيةً لأَنْ كان. والثاني: أنْ يتعلَّقَ بمقدَّرٍ يَدُلُّ عليه ما بعده أي: لِأَنْ كان كذا كَذَّبَ وجَحَدَ.

وأمَّا قراءةُ إنْ بالكسر فعلى الشرطِ، وجوابُه مقدرٌ. تقديره: إن كان كذا يَكْفُرْ ويَجْحَدْ. دَلَّ عليه ما بعده. وقال الزمخشري[1]: «والشرطُ للمخاطبِ، أي: لا تُطِعْ كلَّ حَلاَّفٍ شارطاً يسارَه، لأنه إذا أطاع الكافرَ لِغناهُ فكأنه اشترط في الطاعة الغنىٰ، ونحوُ صرفِ الشرطِ للمخاطب صَرْفُ الترجِّي إليه في قوله: «لعله يَتَذَكَّرُ»[2]». وجَعَله الشيخُ[3] مِنْ دخولِ شرطٍ على شرطٍ، يعني إنْ وإذا؛ إلاَّ أنه قال: «ليسا من الشروط المترتبةِ الوقوع[4]، وجعله نظيرَ قولِ ابنِ دريدٍ[5]:

٤٢٩٦ـ فإنْ عَثَرْتُ بعدَها إنْ وَأَلَتْ
نفسيَ مِنْ هاتا فقولا لا لَعا

---

(١) الكشاف ٤/١٤٣.

(٢) الآية ٤٤ من طه.

(٣) البحر ٨/٣١٠.

(٤) قال: «فالمتأخر لفظاً هو المتقدم والمتقدم لفظاً هو شرط في الثاني».

(٥) شرح مقصورته للتبريزي ٥٢. وألت: نَجَتْ وخَلَصت. ولالعا: لا تَنْعَش.

قال: «لأنَّ الحامِلَ على تدبُّرِ آياتِ الله كونُه ذا مالٍ وبنين، وهو مشغولُ القلبِ بذلك غافلٌ عن النظرِ قد استولَتْ عليه الدنيا وأَبْطَرَتْه.

وقرأ[1] الحسن بالاستفهام وهو استفهامُ تَقْريعٍ وتوبيخٍ على قوله: القرآنُ أساطيرُ الأوَّلين لَمَّا تُلِيَتْ عليه آياتُ الله.

آ. (١٦) **قوله: ﴿سَنَسِمُه﴾**: أي: نجعل له سِمَةً، أي: علامة يُعْرَفُ بها. قال جرير[2]:

٤٢٩٧ـ لَمَّا وَضَعْتُ على الفرزدقِ مِيْسَمي
وعلى البَعيثِ جَدَعْتُ أَنْفَ الأخطلِ

[٨٦٥/أ] / والخُرْطُومُ: الأَنْفُ، وهو هنا عبارةٌ عن الوجهِ كلِّه من [باب][3] التعبيرِ عن الكلِّ بالجزءِ؛ لأنه أظهرُ ما فيه وأَعلاه. والخُرْطوم أيضاً: الخمرُ وكأنه استعارةٌ لها؛ لأنَّ الشنتمَريَّ قال: «هي الخمرُ أول ما تَخْرُجُ من الدَّنِّ»، فجُعِلَتْ كالأنفِ؛ لأنه أولُ ما يَبْدُو مِنْ الوجهِ، فليسَتْ الخرطومُ الخمرَ مطلقاً. ومِنْ مجيءِ الخُرْطومِ بمعنى الخمرِ قولُ علقمةَ ابنِ عبدة[4]:

٤٢٩٨ـ قد أَشْهَدُ الشَّرْبَ، فيهم مُزْهِرٌ زَئِمٌ
والقومُ تصرَعُهم صَهْباءُ خُرْطومُ

---

(١) الشواذ ١٥٩، والبحر ٨/ ٣١١. وفي الأصل «الحسن بن ابرى» ولعل «ابن ابرى» مقحم فقد اكتفى صاحبا الشواذ والبحر بالحسن. ولم أقف على علم بهذه الكنية.

(٢) ديوانه ٤٤٣، تأويل المشكل لابن قتيبة ١٥٦.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البحر ٨/ ٣٠٥. والزئم من الزَّأْمَة وهي شدة الأكل والشرب. والمزهر: النيِّر.

وأنشد النضر بن شميل[1]:

٤٢٩٩ـ تَظَلُّ يومَك في لهو وفي لَعِبٍ
وأنتَ بالليل شَرَّابُ الخَراطيمِ

قال النَّضرُ: «والخُرطومُ في الآية: هي الخَمْرُ، والمرادُ: سَنَحُدُّه على شُربِها. وقد استبعدَ الناسُ هذا التفسيرَ.

آ. (١٧) قوله: ﴿مُصْبِحِين﴾: هذا حالٌ مِنْ فاعلِ «لَيَصْرِمُنَّها» وهو مِنْ «أصبح» التامَّةِ، أي: داخلين في الصَّباح. كقوله تعالى: «وإنكم لتمرُّون عليهم مُصْبِحين»[2] وقولِهم[3]: «إذا سَمِعْتَ بسُرَىٰ القَيْنِ فاعلَمْ أنه مُصْبِحٌ». والكاف في «كما» في موضع نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: بَلَوْناهم ابتلاءً كما بَلَوْنا. و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. و «إذ» منصوبةٌ بـ «بَلَوْنا» و «لَيَصْرِمُنُّها» جوابٌ للقسم، وجاء على خلافِ مَنْطوقِهم، ولو جاء عليه لقيل: لَنَصْرِمُنَّها بنونِ التكلم.

آ. (١٨) وقوله: ﴿ولا يَسْتَثْنُون﴾: هذه مستأنفةٌ. ويَضْعُفُ كونُها حالاً من حيث إنَّ المضارعَ المنفيَّ بـ «لا» كالمثبتِ في عَدَم دخولِ الواوِ عليه، وإضمارُ مبتدأ قبلَه، كقولِهم: «قمتُ وأَصُكُّ عينَه» مُسْتغنى عنه. ومعنىٰ «لا يَسْتَثْنُون» لا يَثْنون عزمَهم على الحِرْمانِ، وقيل: لا يقولون: إن شاءَ الله. وسُمِّي استثناءً، وهو شرطٌ؛ لأنَّ معنى «لأَخْرُجَنَّ إنْ شاءَ الله» «ولا أخرجُ إلاَّ أَنْ يشاءَ اللهُ» واحدٌ، قاله الزمخشري[4].

---

(١) البيت للأعرج المعني، وهو في القرطبي ١٨/٣٣٨، والبحر ٨/٣٠٥.

(٢) الآية ١٣٧ من الصافات.

(٣) مجمع الأمثال ١/٤١، واللسان (قين).

(٤) الكشاف ٤/١٤٤.

آ. (١٩) قوله: ﴿طائفٌ﴾: أي: هَلاكٌ، أو بلاءٌ، طائفٌ. والطائفُ غَلَبَ في الشرِّ. قال الفراء[١]: «هو الأمرُ الذي يأتي ليلاً. ورُدَّ عليه بقوله: «إذا مَسَّهم طائفٌ من الشيطان»[٢]، وذلك لا يختصُّ بلَيْلٍ ولا نهارٍ. وقرأ[٣] النخعي «طَيْفٌ». وقد تقدَّم في الأعراف[٤] الكلامُ على هذينِ الوصفَيْن. و «منْ رَبِّك» يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «طاف»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ طائف. والصِّرامُ: جُذاذُ النخلِ. وأصلُ المادةِ الدلالةُ على القَطْعِ، ومنه الصُّرْمُ والصَّرْمُ بالضم والفتح، وهو القَطيعةُ. قال امرؤُ القيس[٥]:

٤٣٠٠ـ أفاطِمُ مَهْلاً بعضَ هذا التدلُّلِ
وإن كُنْتِ قد أَزْمَعْتِ صَرْمي فأَجْمِلي

ومنه الصَّريمةُ، وهي قطعةٌ مُنْصَرمةٌ عن الرمل. قال[٦]:

٤٣٠١ـ وبالصَّرِيْمَةِ منهم مَنْزِلٌ خَلِقٌ
عافٍ تَغَيَّر إلاَّ النُؤيُ والوَتِدُ

والصَّارم: القاطِعُ الماضي، وناقة مُصَرَّمَةٌ، أي: انقطع لبنُها. وانْصَرَمَ الشهرُ والسَّنَةُ، أي: قَرُبَ انفصالُهما. وأَصْرَمَ: ساءَتْ حالُه، كأنه انقطعَ سَعْدُه. وقوله «كالصريم» قيل: هي الأشجارُ المُنْصَرِمُ حَمْلُها.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٧٥.
(٢) الآية ٢٠١ من سورة الأعراف.
(٣) البحر ٨/ ٣١٢، الشواذ ١٦٠.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٥٤٥.
(٥) ديوانه ١٢، وهو من معلقته.
(٦) تقدم برقم ٥٨٢.

وقيل: كالليلِ لأنه يُقال له الصَّريمُ لسَوادِه. والصَّريمُ أيضاً: النهارُ. وقيل: الصبحُ، فهو من الأضدادِ(١). وقال شَمِر: الصَّريم الليلُ، والصَّريم النهار؛ لانصرامِ هذا عن ذاك وذاك عن هذا. وقيل: هو الرَّمادُ بلغة خُزَيْمَةَ، قاله ابنُ عباس. وقيل: الصَّريمُ رَمْلَةٌ معروفةٌ باليمن لا تُنْبِتُ شيئاً. وفي التفسير: أنَّ جَنَّتَهم صارت كذلك. ويُرْوَى أنها اقْتُلِعَتْ ووُضِعتْ(٢) حيث الطائفُ اليوم؛ ولذلك سُمِّي به «الطائفُ» الذي هو بالحجازِ اليومَ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنِ اغْدُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المصدريَّةَ، أي: تنادَوْا بهذا الكلامِ، وأَنْ تكونَ المفسِّرة؛ لأنَّه تقدَّمها ما هو بمعنى القولِ. قال الزمخشريُّ(٣): «فإنْ قلتَ: هلا قيل: اغْدُوا إلى حَرْثِكم وما معنى «على»؟ قلت: لَمَّا كان الغُدُوُّ إليه لِيَصْرِمُوه ويَقْطعوه كان غُدُوّاً عليه، كما تقول: غدا عليهم العدوُّ. ويجوزُ أن يُضَمَّنَ الغُدُوُّ معنى الإِقبالِ كقولِهم: «يُغْدَىٰ عليهم بالجَفْنَة(٤) ويُراحُ» انتهى. فجعل «غدا» متعدياً في الأصل بـ«إلى» فاحتاج إلى تأويل تعدِّيه بـ«علىٰ». وفيه نظرٌ لورود تَعَدِّيه بـ«على» في غير موضع كقوله(٥):

٤٣٠٢ـ وقد أَغْدُو على ثُبَةٍ كِرامٍ
نَشاوىٰ واجِدين لِما نشاءُ

---

(١) ذكره الأنباري في كتابه الأضداد ٨٤.

(٢) الأصل «وضعت» وما أثبتناه من (ش).

(٣) الكشاف ٤/ ١٤٤.

(٤) الجفنة: القِدْر الكبير.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٧٢، واللسان (ثبا). والثبة: الجماعة.

[٨٦٥/ب] / وإذا كانوا قد عَدَّوْا مرادِفَه بـ«على» فَلْيُعَدُّوه بها، ومرادِفُهُ «بَكَرَ» تقول: بَكَرْتُ عليه، وغَدَوْتُ عليه بمعنىً واحدٍ. قال[1]:

٤٣٠٣ـ بَكَــرْتُ عليــه غُــدْوَةً فَــرَأَيْتُــه
قُعُــوداً لَــديــهِ بــالصَّــريــمِ عَــواذِلُــهْ

و «إنْ كُنْتُمْ صارِمين» جوابُه محذوفٌ، أي: فاغدُوْا. وصارمين: قاطعين جاذِّين. وقيل: ماضِين في العَزْمِ، مِنْ قولِك: سيفٌ صارِمٌ.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿وهم يَتَخافَتُون﴾**: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «انطلَقُوا».

آ. (٢٤) **قوله: ﴿أَنْ لا يَدْخُلَنَّها﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ المصدريَّةَ، أي: يتخافَتُون بهذا الكلامِ، أي: يقولُه بعضُهم لبعضٍ، وأَنْ تكونَ المفسِّرَةَ. وقرأ[2] عبد الله وابنُ أبي عبلةَ «لا يَدْخُلُها» بإسقاطِ «أَنْ» إمَّا على إضمارِ القولِ، كما هو مذهبُ البَصْريين، وإمَّا على إجراءِ «يتخافتون» مُجراه كما هو قولُ الكوفيين.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿على حَرْدٍ قادرين﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «قادرين» حالاً من فاعل «غَدَوْا». و «على حَرْدٍ» متعلِّقٌ به، وأَن يكونَ «على حَرْدٍ» هو الحالَ، و «قادرين»: إمَّا حالٌ ثانيةٌ، وإمَّا حالٌ مِنْ ضميرِ الحالِ الأولى.

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٠، واللسان (صرم).
(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٥، والبحر ٨/ ٣١٢.

والحَرْدُ فيه أقوال كثيرة، قيل: الغضبُ والحَنَقُ. وأُنْشد للأشهب ابن رُمَيْلة[1]:

٤٣٠٤ـ أُسُــوْدُ شَــرىً لاقَــتْ أُسُــودَ خَفِيَّــةٍ
تَســاقَــوْا علــى حَــرْدٍ دمــاءَ الأســاوِدِ

قيل: ومثلُه قولُ الآخرِ[2]:

٤٣٠٥ـ إذا جِيــادُ الخيــلِ جــاءت تَــرْدي
مملــــوءَةً مِـــنْ غَضَـــبٍ وحَـــرْدِ

عَطَفَ لَمَّا تغايرَ اللفظان كقوله[3]:

٤٣٠٦ـ . . . .
وأَلْفــىٰ قــولَهــا كَــذِبــاً ومَيْنــا

وقيل: المَنْعُ. مِنْ حارَدَتِ الإبلُ: قَلَّ لَبَنُها، والسَّنَةُ: قَلَّ مَطَرُها، قاله أبو عبيد والقُتبيُّ[4]. ويقال: حَرِدَ بالكسر يَحْرَدُ حَرْداً، وقد تُفْتح فيقال: حَرَداً، فهو حَرْدانُ وحارِدٌ. يقال: أسدٌ حارِدٌ، ولُيوث حَوارِدُ. وقيل: الحَرْدُ والحَرَدُ الانفرادُ. يُقال: حَرَدَ بالفتح، يَحْرُد بالضم، حُروداً وحَرْداً وحَرَداً: انعزل، ومنه كوكبٌ حارِدٌ، أي: منفردٌ. قال الأصمعي: «هي لغةُ هُذَيْل». وقيل: الحَرْدُ القَصْدُ. يقال: حَرَد يَحْرِدُ حَرْدَك، أي: قَصَدَ قَصْدَك، ومنه[5]:

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٤٨٠، والبحر ٨/ ٣٠٥، واللسان (حرد).
(٢) البيت للأعرج المعني. وهو في اللسان (حرد)، والقرطبي ١٨/ ٢٤٣.
(٣) تقدم برقم ٤٦٥.
(٤) تفسير غريب القرآن له ٤٧٩.
(٥) تقدم برقم ٢٨. وواضح أن للفعل أكثر من ضبط في الماضي والمضارع. انظر: اللسان (حرد).

يَحْـــرِدُ حَـــرْدَ الجنَّـــةِ المُغِلَّـــهْ

وقد فُسِّرت الآيةُ الكريمةُ بجميعِ ما ذَكَرْتُ. وقيل: الحَرْدُ اسمُ جنَّتِهم بعينِها، قاله السُّدي. وقيل: اسم قَرْيتِهم، قاله الأزهري(١). وفيهما بُعْدٌ بعيدٌ. و «قادرين»: إمَّا مِن القُدْرَةِ، وهو الظاهرُ، وإمَّا مِن التقديرِ وهو التضييقُ، أي: مُضَيِّقين على المساكينِ. وفي التفسيرِ قصةٌ توضِّحُ ما ذكرْتُ(٢).

آ. (٣٣) قوله: ﴿كذلك العذابُ﴾: مبتدأٌ، وخبرُه مقدم، أي: مثلُ ذلك العذابِ عذابُ الدنيا، وأمَّا عذابُ الآخرةِ فأكبرُ منها.

آ. (٣٤) قوله: ﴿عند ربِّهم﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً بالاستقرار، وأن يكونَ حالاً مِنْ «جَنَّات».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إنَّ لكم فيه﴾: العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها معمولةٌ لـ «تَدْرُسون»، أي: تدرسون في الكتابِ أنَّ لكم ما تختارونه، فلمَّا دخلت اللامُ كُسِرت الهمزةُ. والثاني: أَنْ تكونَ على الحكايةِ للمدروسِ كما هو، كقوله(٣): «وتَرَكْنا عليه في الآخِرين سَلامٌ على نوحٍ في العالمين» قالهما الزمخشري(٤)، وفي الفرقِ بين الوجهين عُسْرٌ قال: «وتَخَيَّر الشيءَ واختاره: أَخَذَ خيرَه كتنخَّله

---

(١) تهذيب اللغة ٤/ ٤١٤.

(٢) انظر: القرطبي ١٨/ ٢٤٠.

(٣) الآية ٧٩ من الصافات.

(٤) الكشاف ٤/ ١٤٦.

وانتخَلَه أَخَذَ منخولَه». والثالث: أنها على الاستئنافِ على معنى: إنْ كان لكم كتابٌ فلكم فيه مُتَخَيَّرٌ. وقرأ[1] طلحةُ والضحاك «أنَّ لكم» بفتح الهمزةِ، وهو منصوبٌ بـ«تَدْرُسُون»، إلاَّ أنَّ فيه زيادةَ لامِ التأكيدِ، وهي نظيرُ قراءة «إلاَّ أنَّهم لَيأكلون»[2] بالفتح. وقرأ الأعرج «أإنَّ لكم» في الموضعين بالاستفهام.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿بالِغةٌ﴾**: العامَّةُ على رفعِها نعتاً لـ«أَيْمانٌ» و «إلى يوم» متعلِّق بما تَعَلَّقَ به «لكم» من الاستقرار، أي: ثابتةٌ لكم إلى يومِ، أو ببالغة، أي: تَبْلُغُ إلى ذلك اليومِ وتنتهي إليه.

وقرأ[3] زيد بن علي والحسن بنصبِها فقيل: على الحال من «أيمان» لأنها تخصَّصَتْ بالعملِ أو بالوصفِ. وقيل: من الضمير في «علينا» إنْ جَعَلْناه صفةً لـ«أَيْمان».

وقوله: «إنَّ لكم لَما تَحْكُمون» جوابُ القسمِ في قوله: «أَيْمان» لأنها بمعنى أقسام. و «أيُّهم» معلِّقٌ لِسَلْهُمْ و «بذلك» متعلق بـ«زعيمٌ»، أي: ضمينٌ وكفيل. وقد تقدَّم أنَّ «سألَ» يُعَلَّقُ لكونه سبباً في العِلم. وأصلُه أن يتعدَّى بـعن أو بالباء، كقوله: «فاسْأَلْ به خبيراً»[4]. [وقوله:][5]

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣١٥، والقرطبي ١٨/ ٢٤٧.

(٢) الآية ٢٠ من الفرقان. انظر: البحر ٦/ ٤٩٠.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٥٥، والمحتسب ٢/ ٣٢٥، والبحر ٨/ ٣١٥، والقرطبي ١٨/ ٢٤٧.

(٤) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٥) تقدم برقم ١٠.

٤٣٠٨ـ فإنْ تَسْألوني بالنساء ....

....

فالجملةُ في موضعِ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافضِ، كما عَرَفْت تقريرَه غيرَ مرةٍ. وقرأ[١] عبد الله: «أم لهم شِركٌ، فليَأتوا بشِرْكِهم». بلفظِ المصدرِ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿يومَ يُكْشَفُ﴾: منصوبٌ بقولِه «فَلْيَأْتُوا» أو بإضمار اذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به أو بمحذوفٍ، وهو ظرفٌ، أي: يومَ يُكْشَف يكونُ كَيْتَ وكَيْتَ، أو بخاشعة، قاله أبو البقاء[٢]. وفيه بُعْدٌ و «عن ساقٍ» قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، وابنُ مسعود[٣] وابن أبي عبلة «يَكْشِفُ» بالياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للفاعلِ وهو اللهُ. وقرأ ابنُ عباس وعبد الله أيضاً «نكشِفُ» بكسر النون. وعن ابن عباس «تَكْشِفُ» بالتاء من فوق مبنياً للفاعلِ، أي: الشدَّةُ والساعةُ. وعنه كذلك أيضاً مبنياً للمفعول وهي/ مُشْكِلَةٌ؛ لأنَّ التأنيثَ لا معنىٰ له هنا، إلاَّ أَنْ يُقالَ: إن المفعولَ[٤] مستترٌ، أي: تُكْشَفُ هي، أي: الشِّدَّةُ. [٨٦٦/أ]

قوله: «عن ساقٍ»، أي: تكْشِفُ عن ساقِها؛ ولذلك قال الزمخشري[٥]: «وتكشِفُ بالتاء مبنياً للفاعلِ والمفعولِ جميعاً. والفعلُ

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٧.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٦٧.

(٣) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ٣١٦، والقرطبي ١٨/ ٢٤٧، والإتحاف ٢/ ٥٥٥، والمحتسب ٢/ ٣٢٦.

(٤) أي نائب الفاعل.

(٥) الكشاف ٤/ ١٤٧.

للساعةِ، أو للحال، أي: تَشْتَدُّ الحالُ أو الساعةُ». وقُرِىء «يُكْشِفُ» بضمِّ الياء أو التاء وكسرِ الشين، مِنْ «أَكْشَفَ» إذا دَخَلَ في الكَشْفِ. وأَكْشَفَ الرجلُ: إذا انقلَبَتْ شَفَتُهُ العليا لانكشافِ ما تحتَها. وكَشْفُ الساقِ كنايةٌ عن الشِّدَّةِ، لا يَمْتري في ذلك مَنْ ذاق طعمَ الكلامِ، وسَمعَ قولَ العربِ في نَظْمها ونثرها[1]. قال الراجز[2]:

٤٣٠٩ـ عَجِبْتُ مِنْ نفسي ومن إشفاقِها
ومِنْ طِرادي الطيرَ عن أَرْزاقِها
في سَنَةٍ قد كَشَفَتْ عن ساقِها
حمراءَ تَبْري اللحمَ عَنْ عُراقها

وقال حاتم الطائي[3]:

٤٣١٠ـ أخو الحربِ إنْ عَضَّتْ به الحربُ عَضَّها
وإن شَمَّرَتْ عن ساقِها الحربُ شَمَّرا

وقال آخر[4]:

٤٣١١ـ كَشَفَتْ لهم عن ساقِها
وبدا من الشَّرِّ الصُّراحُ

---

(١) أخرج البخاري عن أبي سعيد عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: «يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى مَنْ كان يسجد في الدنيا رئاء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» كتاب التفسير الفتح ٨/ ٥٣١.

(٢) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في القرطبي ١٨/٢٤٧، والماوردي ٤/ ٢٨٦، واللسان (عرق)، والمحرر ١٦/٨٧، والعُراق: العظم بغير لحم.

(٣) ديوانه ٥٠، والكشاف ٤/١٤٦.

(٤) البيت لسعد بن مالك، وهو في الحماسة ١/ ٢٦٥، واللسان (سوق)، والمحرر ١٦/٨٧ وفي الأصل «البوارح» ولا يستقيم الوزن.

وقال آخر[1]:

٤٣١٢ـ قد شَمَّرَتْ عن ساقِها فَشُدُّوا
وجَدَّت الحربُ بكم فَجُدُّوا

وقال آخر[2]:

٤٣١٣ـ صبراً أُمامُ إنَّه شرٌّ باقِ
وقامَتِ الحربُ بنا على ساقِ

قال الزمخشري[3]: «الكَشْفُ عن الساق والإبداء عن الخِدام[4] مَثَلٌ في شدةِ الأمرِ وصُعوبةِ الخَطْبِ. وأصلُه في الرَّوْعِ والهزيمةِ وتشميرِ المُخَدَّرات عن سُوْقِهنَّ في الحرب، وإبداءِ خِدامِهِنَّ عند ذلك.

وقال ابن قيس الرقياتِ[5]:

٤٣١٤ـ تُذْهِلُ الشيخَ عن بنيه وتُبْدي
عن خِدام العَقِيلةُ العَذْراءُ

انتهى وما أحسنَ ما أَبْدَىٰ أبو القاسمِ وجهَ علاقةِ هذا المجازِ فللَّه دَرُّه. وما أَوْرَدَه أهلُ التفسير فإنَّه مؤولٌ وكذلك حديثُ ابنِ مسعود[6]

(١) تقدم برقم ٤٠٦٦.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/٣١٦.
(٣) الكشاف ٤/١٤٦.
(٤) الخَدَمة: الخلخال. ج خِدام وخَدَم.
(٥) ديوانه ٩٦. والعقيلة: السيدة المخدَّرة.
(٦) أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن مندة عن ابن مسعود في الآية قال: «يكشف عن ساقه تبارك وتعالى». انظر: فتح القدير ٥/٢٧٨ قال: «وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء».

ونحوه. قال الزمخشري[١]: «ومَنْ أَحَسَّ بمضارٌ فَقْدِ هذا العِلْمِ عَلِمَ مقدارَ عِظَمِ منافعِه» انتهى. ويعني عِلْمَ البيان.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿خاشعةً﴾**: حالٌ مِنْ مرفوع «يُدْعَوْن» و «أبصارُهم» فاعلٌ به ونَسَب الخشوعَ للأبصارِ، وإنْ كانت الأعضاءُ كلُّها كذلك لظهورِ أَثَرِه فيها.

وقوله: «وهم سالمون» حالٌ مِنْ مرفوع «يُدْعَوْن» الثانيةِ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿ومَنْ يُكَذِّبُ﴾**: منصوب: إمَّا نَسَقاً على الياء، وإمَّا على المفعولِ معه وهو مرجوحٌ لإمكانِ النَّسَقِ مِنْ غيرِ ضعفٍ. وما بعدها تقدَّم إعرابُ مِثْلِه.

آ. (٤٨) **قوله: ﴿إذ نادَىٰ﴾** «إذ» منصوبٌ بمضافٍ محذوفٍ، أي: ولا تكُنْ حالُك كحالِه، أو قصتُك كقصتِه، في وقتِ ندائِه. ويَدُلُّ على المحذوفِ أنَّ الذواتِ لا يَنْصَبُّ عليها النهيُ، إنما ينصَبُّ على أحوالِهاوصفاتِها.

قوله: «وهو مَكْظومٌ» جملةٌ حاليةٌ من الضمير في «نادىٰ» والمَكْظومُ: المُمْتَلِىءُ حُزْناً وغَيْظاً. قال ذو الرمة[٢]:

٤٣١٥ـ وأنتَ مِنْ حُبِّ مَيٍّ مُضْمِرٌ حُزْناً
عاني الفؤادِ قريحُ القلبِ مكظومُ

وتقدَّمت مادتُه في آل عمران[٣].

---

(١) الكشاف ٤/١٤٧.
(٢) ليس في ديوانه وهو في المحرر ١٦/٩٠، والبحر ٨/٣١٧.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.

آ. (٤٩) قوله: ﴿تداركه﴾: قرأ[١] أُبي وعبدُ الله وابنُ عباس «تداركَتْه» بتاء التأنيث لأجلِ اللفظِ به، والحسنُ وابنُ هرمز والأعمش «تَدَّارَكُه» بتشديدِ الدالِ وخُرِّجَتْ على أنَّ الأصلَ «تَتداركُه» بتاءَيْن مضارعاً فأدغم[٢]، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ الساكنَ الأولَ غيرُ حرفِ لينٍ وهي كقراءة البزي «إذْ تَّلَقَّوْنه»[٣] و «ناراً تَّلَظَّى»[٤] وهذا على حكايةِ الحالِ؛ لأنَّ القصةَ ماضيةٌ فإيقاعُ المضارعِ هنا للحكاية.

آ. (٥١) قوله: ﴿لَيُزْلِقُونك﴾: قرأها[٥] نافعٌ بفتح الياءِ، والباقون بضمِّها. فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فمِنْ أَزْلَقَه، أي: أزَلَّ رِجْلَه، فالتعديةُ بالهمزةِ مِنْ زَلَق يَزْلِقُ. وأمَّا قراءةُ نافع فالتعديةُ بالحركةِ يقال: زَلِقَ بالكسر وزَلَقْتُه بالفتح. ونظيرُه: شَتِرَتْ عَيْنُه[٦] بالكسرِ، وشَتَرَها اللهُ بالفتح، وقد تقدَّم لذلك أخواتٌ. وقيل: زَلَقه وأَزْلَقه بمعنى واحدٍ. ومعنى الآية في الاصابةِ بالعينِ. وفي التفسير قصةٌ[٧]. والباءُ: إمَّا للتعديةِ كالداخلةِ على الآلةِ، أي: جعلوا أبصارهم كالآلةِ المُزْلِقَةِ لك، كعَمِلْتُ بالقَدوم، وإمَّا للسببيةِ، أي: بسبب عيونهم. / [٨٦٦/ب]

---

(١) انظر في قراءاته: الإتحاف ٢/ ٥٥٥، والقرطبي ١٨/ ٢٥٣، والمحتسب ٢/ ٣٢٦، والبحر ٨/ ٣١٧.

(٢) أي: بعد قلب التاء دالاً.

(٣) الآية ١٥ من النور. وانظر: الإتحاف ٢/ ٢٩٤.

(٤) الآية ١٤ من الليل. وانظر: الإتحاف ٢/ ٦١٤.

(٥) السبعة ٦٤٧، والنشر ٢/ ٣٨٩، والبحر ٨/ ٣١٧، والتيسير ٢١٣، والحجة ٧١٨، والقرطبي ١٨/ ٢٥٥.

(٦) شترت عينه: انقلب جفن عينه.

(٧) انظر: القرطبي ١٨/ ٢٥٦.

قوله: «لَمَّا سَمِعوا الذِّكْرَ» مَنْ جَعَلها ظرفيةً[1] جَعَلها منصوبةً بـ «يُزْلِقُونك»، ومَنْ جعلها حرفاً جَعَل جوابَها محذوفاً للدلالةِ، أي: لَمَّا سَمِعوا الذِّكْرَ كادوا يُزْلِقونك، ومَنْ جَوَّزَ تقديمَ الجوابِ قال: هو هنا متقدِّمٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة نٓ]

(١) يرى الجمهور أنها حرف، ويرى الفارسي أنها ظرف. انظر: الإيضاح العضدي ٣١٩، والدر المصون ١٥٩/١.

سورة الحاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الحاقَّةُ﴾: مبتدأٌ و «ما» مبتدأٌ ثانٍ، و «الحاقَّةُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ، وقد تَقَدَّم تحريرُ هذا في الواقعة[1]. وهناك سؤالٌ حسنٌ وجوابٌ مثلُه فعليك باعتبارِه. والحاقَّةُ فيها وجهان، أحدهما: أنَّه وصفٌ اسمُ فاعلٍ بمعنى: أنها تُبْدِي حقائق الأشياءِ. وقيل: لأنَّ الأمرَ يَحِقُّ فيها فهي من باب: ليلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ. وقيل: مِنْ حَقَّ الشيءُ: ثَبَتَ فهي ثابتةٌ كائنةٌ. وقيل: لأنَّها تَحُقُّ كلَّ مُحاقٍّ في دينِ اللَّهِ، أي: تَغْلِبُه. مِنْ حاقَقْتُه فحقَقْتُه أَحُقُّه، أي: غَلَبْتُه. والثاني: أنها مصدرٌ كالعاقبةِ والعافيةِ.

آ. (٢) قوله: ﴿ما الحاقَّةُ﴾: في موضعِ نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنَّ أَدْرَىٰ بالهمزةِ، ويتعدَّىٰ لاثنينِ، الأولُ بنفسه. والثاني: بالباءِ، قال تعالى: «ولا أَدْراكم به[2]» فلَمَّا وَقَعَتْ جملةُ الاستفهامِ مُعَلِّقَةً لها كانَتْ في موضوعِ المفعولِ الثاني، ودونَ الهمزة تَتَعَدَّىٰ لواحدٍ بالباء نحو: دَرَيْتُ بكذا، ويكونَ بمعنىٰ عَلِمَ فيتعدَّىٰ لاثنين.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٧.

(٢) الآية ١٦ من يونس.

آ. (٥) **قوله: ﴿فأُهْلِكوا﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[1] زيدُابن علي «فَهَلَكوا» مبنياً للفاعلِ مِنْ هَلَكَ ثلاثياً.

قوله: «بالطَّاغية»، أي: بالصيحةِ المتجاوزةِ للحدِّ. وقيل: بالفَعْلةِ الطاغيةِ. وقيل: بالرجلِ الطاغيةِ، وهو عاقِرُ الناقةِ، والهاء للمبالغةِ، فالطاغيةُ على هذه الأوجه صفةٌ. وقيل: الطاغيةُ مصدرٌ ويُوَضِّحُه «كَذَّبَتْ ثمودُ بطَغْواها[2] » والباءُ للسببيةِ على الأقوالِ كلِّها، إلاَّ القولَ الأولَ فإنها فيه للاستعانةِ كـ «عَمِلْتُ بالقَدُوم»

آ. (٧) **قوله: ﴿حُسُوماً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ ينتصِبَ نعتاً لِما قبلها. والثاني: أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مِنْ لفظِها، أي: تَحْسِمُهم حُسوماً. الثالث: أَنْ ينتصِبَ على الحالِ، أي: ذاتَ حُسوم. الرابع: أَنْ يكونَ مفعولاً له، ويَتَّضِحُ ذلك بقول الزمخشري[3]: «الحُسوم: لا يَخْلو مِنْ أَنْ يكونَ جمعَ حاسِم كشاهِد وشُهود، أو مصدراً كالشُّكور والكُفور. فإنْ كانَتْ جمعاً فمعنىٰ قوله «حُسوماً»: نَحِسات حَسَمَتْ كلَّ خيرٍ، واستأصَلَتْ كلَّ بركةٍ، أو متتابعةً هبوبَ الريح، ما خَفَتَتْ ساعةً، تمثيلاً لتتابُعِها بتتابُعِ فِعْلِ الحاسِمِ في إعادة الكيِّ على الدَّاء كَرَّةً بعد أخرى حتى يَنْحَسِمَ. وإن كان مصدراً: فإمَّا أَنْ ينتصِبَ بفعلِه مضمراً، أي: تَحْسِم حُسُوماً، بمعنى: تَسْتأصِلُ استئصالاً، أو يكونُ صفةً كقولِك: ذاتَ حُسومٍ، أو يكونُ مفعولاً له، أي: سَخَّرها عليهم للاستئصالِ. وقال عبد العزيز بن زُرارة الكلابي[4]:

---

(١) البحر ٨/ ٣٢١.

(٢) الآية ١١ من الشمس.

(٣) الكشاف ٤/ ١٥٠.

(٤) شواهد الكشاف ٤/ ٥٤٣، وتفسير القرطبي ١٨/ ٢٥٩. وعبد العزيز بن زرارة =

٤٣١٦ـ ففـــرَّق بيـــن بَيْنِهُـــمُ زمـــانٌ
تتـــابَـــعَ فيـــه أعـــوامٌ حُســـومُ

انتهى. وقال المبرد[(١)]: الحُسوم: الفَصْلُ حَسَمْتُ الشيء من الشيء فَصَلْتُه منه ومنه الحُسام. وقال الشاعر[(٢)]:

٤٣١٧ـ فـــأرسَلْـــتَ ريحـــاً دَبُـــوراً عقيمـــاً
فـــدارَتْ عليهـــمْ فكـــانَـــتْ حُسُـــومـــاً

وقال الليث: «هي الشُّؤْمُ. يقال: هذه ليالي الحُسومِ، أي: تَحْسِم الخيرَ عن أهلِها. وعندي أنَّ هذين القولَيْن يَرْجِعان إلى القول الأول؛ لأنَّ الفصلَ قَطْعٌ، وكذلك الشُّؤْمُ لأنَّه يقطعُ الخيرَ. والجملةُ مِنْ قولِه «سَخَّرها» يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «ريح»، وأَنْ تكونَ حالاً منها لتخصُّصها بالصفةِ، أو من الضميرِ في «عاتية»، وأَنْ تكون مستأنفةً.

قوله: «فيها صَرْعىٰ» صَرْعَىٰ حالٌ، جمعُ صَريع نحو: قتيل وقَتْلىٰ، وجريح وجَرْحى. والضمير في «فيها» للأيام والليالي، أو للبيوت، أو للرِيح، أظهرُها الأولُ لقُرْبِه، ولأنَّه مذكورٌ.

وقوله: «كأنَّهم أعجازُ نَخْلٍ» حالٌ من القوم، أو مستأنفةٌ. وقرأ[(٣)] أبو نهيك «أَعْجُزُ» على أَفْعُل نحو: ضَبُع وأَضْبُع. وقُرِىء[(٤)] «نخيل» حكاه الأخفشُ، وقد تقدَّم أنَّ اسم الجنس يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، واختير هنا تأنيثهُ

= الكلابي قائد لمعاوية في قتال الروم، استشهد في معركة معهم سنة ٥٠. انظر: الأعلام ٤/ ١٧.

(١) انظر: القرطبي ١٨/ ٢٥٩، والماوردي ٤/ ٢٩٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله. وهو في الماوردي ٤/ ٢٩٢.

(٣) البحر ٨/ ٣٢١.

(٤) البحر ٨/ ٣٢١، والشواذ ١٦٠.

للفواصلِ ، كما اخْتِير تذكيرُه لها في سورةِ القمر[1] كما تقدَّم التنبيهُ عليه.

آ. (٨) قوله: ﴿فهل تَرَى﴾ : أدغم[2] اللامَ في التاءِ أبو عمروٍ وحدَه، وتقدم في الملك[3]. و «مِنْ باقية» مفعولُه و «مِنْ» مزيدةٌ، والتاءُ في «باقية» قيل: للمبالغةِ، أي: مِنْ باقٍ، والأحسنُ أَنْ تكونَ صفةً لفرقةٍ أو طائفة ونحو ذلك.

آ. (٩) قوله: ﴿ومَنْ قَبْلَه﴾ : قرأ[4] بكسرِ القاف وفتحِ الباء[5] أبو عمروٍ والكسائي، أي: ومَنْ هو في جهتِه، ويؤيِّدُه قراءةُ أبي موسى و «مَنْ تِلْقَاءَه» وقرأه أُبَيٌّ «ومَنْ تبعه»[6]، والباقون بالفتحِ والسكونِ على أنَّه ظرفٌ، أي: ومَنْ تقدَّمه.

[٨٦٧/أ] قوله: «بالخاطِئَة» إمَّا أَنْ يكونَ صفةً / ، أي: بالفَعْلَةِ أو الفَعَلات الخاطئة، وإمَّا أن يكون مصدراً كالخَطَأ فيكون كالعافية والكاذبة.

آ. (١١) قوله: ﴿في الجارِية﴾ : غَلَبَ استعمالُ «الجارية» في السفينة كقولِه[7]:

---

(١) الآية ٢٠ «كأنهم أعجاز نخل منقعر».

(٢) النشر ٢/ ٧، والإتحاف ٢/ ٥٥٧.

(٣) الآية ٣ «هل ترى من فطور».

(٤) انظر في قراءاتها: والسبعة ٦٤٨، والنشر ٢/ ٣٨٩، والقرطبي ١٨/ ٢٦١، والحجة ٧١٨، والتيسير ٢١٣، والبحر ٨/ ٣٢١.

(٥) «ومَنْ قِبَلَه».

(٦) المشهور عن أُبَي «ومَنْ معه».

(٧) لا يُعرف قائله وتمامه، وهو في البحر ٨/ ٣٢٢ .

٤٣١٨ـ تِسْعُـونَ جـاريـةً فـي بطـنِ جـاريـةِ

. . . .

وهو من الألغاز، قال تعالىٰ: «ومِنْ آياتِه الجواري»[١].

آ. (١٢) **قوله: ﴿وتَعِيَها﴾**: العامَّة على كسرِ العينِ وتخفيفِ الياءِ، وهو مضارعُ وَعىٰ منصوبٌ عطفاً على «لِنَجْعَلَها». وابن مصرف[٢] وأبو عمروٍ في رواية هارونَ عنه وقنبلَ[٣] بإسكانها[٤] تشبيهاً له بـ «رَحْم» و «شَهْد»، وإنْ لم يكُنْ منه، ولكنْ صارَ في اللفظِ بمنزلة فَعِل الحلقيِّ العينِ. ورُوِيَ عن حمزةَ إخفاءُ الكسرةِ. ورُوِي عن عاصمٍ وحمزةَ أيضاً تشديدُ الياءِ[٥]. وهو غَلَطٌ عليهما، وإنما سَمِعهما الراوي يُبَيِّنان حركةَ الياءِ فظنَّها شَدَّةً. وقيل: أَجْرَيا الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ فَضَعَّفا الحرفَ. وهذا لا ينبغي أَنْ يُلْتَفَتَ إليه. ورُوِيَ عن حمزةَ أيضاً وموسى بن عبد الله العبسيِّ[٦] «وتَعِيْها» بسكونِ الياءِ، وفيها وجهان: الاستئنافُ والعطفُ على المنصوبِ، وإنما سَكَّنا الياءَ استثقالاً للحركةِ على حرفِ العلةِ كقراءةِ «تُطْعِمُون أهالِيْكم»[٧] وقد مَرَّ.

---

(١) الآية٣٢ من الشورىٰ.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٤٨، والقرطبي ١٨/٢٦٣، والبحر ٨/٣٢٢، والإتحاف ٢/٥٥٧، والشواذ ١٦١، والمحرر ١٦/٩٦.

(٣) رواية أبي ربيعة عن قنبل، والحلواني عن ابن كثير انظر: السبعة ٦٤٨.

(٤) «وتَعْيها».

(٥) «وتَعِيَّها».

(٦) لم أقف على ترجمته. وترجم ابن الجزري في طبقاته لعبيد الله بن موسى العبسي، وكذلك تهذيب الكمال.

(٧) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤/٤٠٧.

آ. (١٣) قوله: ﴿واحدةٌ﴾: تأكيدٌ ونَفْخَةٌ مصدرٌ قام مقامَ الفاعلِ. وقال ابن عطية[١]: «لَمَّا نُعِتَ صَحَّ رَفْعُهُ» انتهى. ولو لم يُنْعَت لصَحَّ رفعُه لأنه مصدرٌ مختصٌ لدلالتِه على الوَحْدة، والممنوعُ عند البصريين إنما هو إقامةُ المبهمِ نحو: ضُرِب ضَرْبٌ. والعامَّةُ على الرفعِ فيهما، وقرأ[٢] أبو السَّمَّال بنصبِهما كأنه أقام الجارَّ مُقامَ الفاعلِ، فترك المصدرَ على أصله، ولم يؤنِّثِ الفعلَ وهو «نُفِخَ» لأنَّ التأنيثَ مجازيٌ، وحَسَّنه الفَصْلُ.

آ. (١٤) [قوله:] ﴿وحُمِلَتِ الأرضُ﴾: قرأه العامَّةُ بتخفيف الميمِ، أي: وحَمَلَتْها الريحُ أو الملائكةُ أو القُدرة ثم بُني. وقرأ[٣] ابنُ عامرٍ في روايةٍ والأعمش وابن أبي عبلة وابن مقسم بتشديدِها، فجازَ أَنْ يكونَ التشديدُ للتكثير، فلم يُكْسِبِ الفعلَ مفعولاً آخرَ، وجازَ أَنْ يكونَ للتعدية، فيُكْسِبَه مفعولاً آخرَ، فيُحْتمل أَنْ يكونَ الثاني محذوفاً، والأولُ هو القائمُ مقامَ الفاعلِ تقديرُه: وحُمِّلَتِ الأرضُ والجبالُ ريحاً تُفَتِّتُها؛ لقوله «فَقُل يَنْسِفُها ربي نَسْفاً»[٤]. وقيل: التقدير حُمِّلَتا ملائكةً. ويُحْتَمَل أَنْ يكونَ الأولُ هو المحذوفَ، والثاني هو القائمُ مقامَ الفاعلِ.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَدُكَّتا﴾: أي: الأرضُ والجبالُ؛ لأنَّ المرادَ الشيئان المتقدِّمان، كقوله: «وإنْ طائفتان مِنْ المؤمنين اقتتلوا[٥]».

---

(١) المحرر ١٦/ ٩٧.
(٢) القرطبي ١٨/ ٢٦٤، والبحر ٨/ ٣٢٣.
(٣) الإتحاف ٢/ ٥٥٧، المحتسب ٢/ ٣٢٨، والبحر ٨/ ٣٢٣، القرطبي ١٨/ ٢٦٥.
(٤) الآية ١٠٥ من طه.
(٥) الآية ٩ من الحجرات.

آ. (١٥) قوله: ﴿فيَوْمَئِذٍ﴾: منصوبٌ بـ «وَقَعَتْ». و «وقعتِ الواقعةُ» لا بُدَّ فيه مِنْ تأويلٍ: وهو أَنْ تكونَ «الواقعةُ» صارَتْ عَلَمَاً بالغَلَبة على القيامة أو الواقعةِ العظيمة، وإلَّا فـ «قام القائم» لا يجوزُ، إذ لا فائدةَ فيه، وتقدَّم هذا في قوله «إذا وقعت الواقعة[١]». والتنوين في «يومئذٍ» للعوضِ مِنْ الجملةِ، تقديره: يوم إذ نُفِخَ في الصُّور.

آ. (١٧) قوله: ﴿على أَرْجائِها﴾: خبرُ المبتدأ. والضميرُ للسماء. وقيل: للأرض. قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين قولِه «والمَلَكُ» وبين أنْ يقال: والملائكة؟ قلت: المَلَكُ أعَمُّ مِنْ الملائكةِ؛ ألا ترى أنَّ قولَك «ما مِنْ مَلَكٍ إلَّا وهو شاهِدٌ» أعمُّ من قولك: «ما مِنْ ملائكة» انتهى. قال الشيخ[٣]: «ولا يَظْهر أنَّ المَلَكَ أعَمُّ مِنَ الملائكة؛ لأنَّ المفردَ المحلَّىٰ بالألف واللام [الجنسية][٤] قُصاراه أَنْ يكونَ مُراداً به الجمعُ المُحلَّىٰ [بهما][٥] ولذلك صَحَّ الاستثناءُ منه، فقصاراه أن يكونَ كالجمعِ المُحَلَّىٰ بهما، وأمَّا دَعْواه أنه أعَمُّ منه بقوله: «ألا ترى إلى آخره» فليس دليلاً على دَعْواه؛ لأنَّ «مِنْ مَلَكٍ» نكرةٌ مفردةٌ في سياقِ النفيِ قد دَخَلَتْ عليها «مِنْ» المُخَلِّصةُ للاستغراق. فَشَمَلَتْ كلَّ مَلَكٍ، فاندرج تحتها الجمعُ لوجود الفردِ فيه، فانتفى كلُّ فردٍ بخلافِ «مِنْ ملائكة» فإنَّ «مِنْ» دَخَلَتْ على جمعٍ مُنَكَّرٍ، فَعَمَّ في كلِّ جمعٍ جمعٍ من الملائكة، ولا يلزَمُ مِنْ ذلك انتفاءُ كلِّ فردٍ مِنْ الملائكة. لو قلت:

---

(١) الآية ١ من الواقعة.

(٢) الكشاف ٤/١٥١.

(٣) البحر ٨/٣٢٣.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) زيادة من البحر.

«ما في الدارِ مِنْ رجال» جاز أَنْ يكونَ فيها واحدٌ؛ لأنَّ النفيَ إنما انسحب على جمعٍ، ولا يَلْزَمُ مِنْ انتفاءِ الجمعِ أَنْ ينتفيَ المفرد، والمَلَكُ في الآية ليس في سياقِ نفي دَخَلَتْ عليه «مِنْ» وإنما جيء به مفرداً لأنه أخفُّ، ولأنَّ قولَه «على أَرْجائِها» يَدُلُّ على الجَمْع؛ لأنَّ الواحدَ بما هو واحدٌ لا يمكنُ أَنْ يكونَ «على أرجائها» في وقتٍ واحدٍ، بل في أوقاتٍ. والمرادُ ـ واللَّهُ أعلَمُ ـ أنَّ الملائكةَ على أرجائها، لا أنه مَلَكٌ / واحدٌ [٨٦٧/ب] ينتقِلُ على أرجائها في أوقات».

قلت: الزمخشريُّ مَنْزَعُه في هذا ما قدَّمْتُه عنه في أواخرِ سورةِ البقرة عند قوله «وكُتُبِه ورسُلِه»[١] فليُراجَعْ ثمة. وأمَّا قولُ الشيخ: «ما [في الدار][٢] مِنْ رجال، إنَّ النفي مَنسَحِبٌ على رُتَبِ الجمعِ» ففيه خلافٌ للناسِ ونَظَرٌ. والتحقيقُ ما ذكره. والضمير في «فوقهم» يجوزُ أَنْ يعودَ على المَلَك؛ لأنه بمعنى الجمع كما تقدَّم، وأَنْ يعودَ على الحامِلينَ الثمانيةِ. وقيل: يعود على جمع العالَمِ، أي: إن الملائكةَ تحملُ عَرْشَ اللَّهِ تعالىٰ فوق العالَم كلِّه.

قوله: «ثمانيةٌ» أَبْهم اللَّهُ تعالىٰ هذا العددَ، فلم يَذْكُرْ له تمييزاً فقيل: تقديرُه ثمانية أشخاصٍ. وقيل: ثمانيةُ صُنوفٍ.

آ. (١٨) قوله: ﴿يومئذٍ تُعْرَضُون﴾: «تُعْرَضُون» هو جوابُ «إذا» مِنْ قولِه «فإذا نُفِخَ»، قاله الشيخ[٣]. وفيه نظرٌ، بل جوابُها ما تقدَّم مِنْ قولِه «وقَعَتِ الواقعةُ» و«تُعْرَضُون» على هذا مستأنفٌ.

---

(١) الآية ٢٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٢.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) البحر ٨/ ٣٢٤.

قوله: «لا تَخْفَىٰ» قرأ[1] الأخَوان بالياءِ مِنْ تحتُ؛ لأن التأنيثَ مجازيٌّ، وللفصل أيضاً، وهما على أصلِهما في إمالةِ الألفِ. والباقون «لا تَخْفَىٰ» بالتاءِ مِنْ فوقُ للتأنيثِ اللفظيِّ، والفتحُ وهو الأصلُ.

قوله[2]: «واهِية»، أي: ضعيفة. يقال: وَهَى الشيءُ يَهِي وَهْياً، أي: ضَعُفَ ووهَىٰ السِّقاءُ: انخرق. قال[3]:

٤٣١٩ـ خَلِّ سبيلَ مَنْ وَهَىٰ سِقاؤُهُ
ومَنْ هُرِيْقَ بالفَلاةِ ماؤُه

وقوله[4]: «أرجائِها»، أي: جوانُبها ونواحيها. واحِدُها: رَجا بالقصر، يُكتب بالألف عكسَ رمىٰ، لقولهم رَجَوان قال[5]:

٤٣٢٠ـ فلا يُرْمَىٰ بِيَ الرَّجَوانِ أنِّي
أَقَلُّ القومِ، مَنْ يُغْني مكاني

وقال الآخر[6]:

٤٣٢١ـ كأَنْ لم تَرَيْ قبلي أسيراً مُقَيَّداً
ولا رجلاً يُرْمىٰ به الرَّجَوانِ

---

(١) السبعة ٦٤٨، والبحر ٨/ ٣٢٤، والتيسير ٢١٣، والقرطبي ١٨/ ٢٦٨، والحجة ٧١٨، والنشر ٢/ ٣٨٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٦.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «وهىٰ»، والقرطبي ١٨/ ٢٦٥، والبحر ٨/ ٣١٩.

(٤) الآية ١٧.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «رجا». القرطبي ١٨/ ٢٦٥، والبحر ٨/ ٣١٩.

(٦) نسبه في اللسان إلى المرادي «رجا»، وهو في المحرر ١٦/ ٩٨، والبحر ٨/ ٣١٩.

آ. **(١٩) قوله: ﴿هاؤُمُ﴾**: أي: خُذُوا. وفيها لغاتٌ، وذلك أنَّها تكونُ فِعْلاً صريحاً، وتكونُ اسمَ فعلٍ، ومعناها في الحالَيْنِ خُذْ. فإن كانَتْ اسمَ فعلٍ وهي المذكورةُ في الآيةِ الكريمةِ ففيها لغتان: المدُّ والقَصْرُ تقول: ها درهماً يا زيدُ، وهاءَ درهماً. ويكونان كذلك في الأحوالِ كلِّها مِنْ إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وتتصلُ بهما كافُ الخطابِ اتصالَها باسمِ الإشارةِ، فَتُطابِقُ مخاطَبَك بحسب الواقع، مطابَقَتَها وهي ضميرُهُ(١)، نحو: هاكَ هاءَكَ، هاكِ هاءَكِ إلى آخره، وتَخْلُفُ كافَ الخطابِ همزةُ «هاء» مُصَرَّفةً تَصَرُّفَ كافِ الخطابِ، فتقول: هاءَ يا زيدُ، وهاءِ يا هندُ، هاؤُما، هاؤُم، هاؤُنَّ، وهي لغةُ القرآن.

وإذا كانت فِعْلاً صريحاً لاتصالِ الضمائر البارزةِ المرفوعةِ بها كان فيها ثلاثُ لغاتٍ، إحداها: أَنْ تكونَ مثلَ: عاطىٰ يُعاطي. فيُقال: هاءِ يا زيدُ، هائِي يا هندُ، هائِيا يا زيدان، أو يا هندان، هاؤُوا يا زيدون، هائِيْنَ يا هنداتُ. الثانية: أَنْ تكونَ مثلَ «هَبْ» فتقول: هَأْ، هَئِي، هَآ، هَؤُوا، هَأْنَ. مثلَ: هَبْ، هَبِي، هَبا، هَبُوا، هَبْنَ.

الثالثة: أَنْ يكونَ مثلَ: خَفْ أمراً مِنَ الخوفِ فيقال: هَأْ، هائي، هاءا، هاؤوا، هَأْنَ، مثلَ: خَفْ، خافِي، خافا، خافُوا، خَفْنَ.

واختُلِفَ في مَدْلولِها: فالمشهورُ أَنَّها بمعنى خُذوا. وقيل: معناها: تعالوا، فيتعدَّىٰ بـ «إلى». وقيل: هي كلمةٌ وُضِعَتْ لإجابةِ الداعي عند الفرحِ والنشاطِ. وفي الحديث: أنه ناداه أعرابيٌّ بصوتٍ عالٍ، فجاوبَه

---

(١) أي: كمطابقة الإشارة حال كون الإشارة ضمير الخطاب.

النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: هاؤُم بصَوْلةِ صَوْتِه. ومِنْ كونِها بمعنى «خُذْ» الحديثُ في الرِّبا[1]: «إلاَّ هاءَ وهاء» أي: يقول كلُّ واحدٍ من المتبايعَيْن: خذ. وقيل معناها اقصِدوا. وزعم هؤلاء أنها مركبةٌ مِنْ ها التنبيه وأمُوا من الأَمِّ، وهو القَصْدُ فصَيَّره التخفيفُ والاستعمالُ إلى هاؤم. وقيل الميم ضميرُ جماعةِ الذكورِ. وزَعَم القُتَبيُّ[2] أنَّ الهمزةَ بدلٌ من الكافِ، فإنْ عَنَىٰ أنَّها تَحُلُّ مَحَلَّها فصحيحٌ. وإنْ عَنَىٰ البدَل الصناعيَّ فليس بصحيحٍ.

وقوله: «هاؤُمْ» يطلبُ مفعولاً يتعدَّى إليه بنفسِه، إنْ كان بمعنىٰ خُذْ أو اقْصِدْ، وبـ«إلىٰ» إنْ كان بمعنى تعالَوا، و«اقْرؤُوا» يَطْلُبُه أيضاً فقد تنازَعا في «كتابِيَهْ» وأعملَ الثاني للحَذْفِ من الأولِ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في سورة الكهفِ[3] وفي غيرِها. والهاءُ في «كتابِيَهْ وحِسابِيَهْ وسُلْطانِيَهْ وماليَهْ» للسَّكْت، وكان حقُّها أَنْ تُحْذَفَ وَصْلاً، وتَثْبُتَ وَقْفاً، وإنما أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَىٰ الوقفِ، أو وُصِلَ بنيَّة الوقفِ في «كتابِيَهْ وحِسابِيَهْ» اتفاقاً فأَثْبَتَ الهاء، وكذلك في «ماليه وسُلْطانِيَهْ»، و«ما هِيَهْ» في «القارعةِ»[4] عند القُرَّاءِ كلِّهم إلاَّ حمزةَ رحمه الله[5] فإنه حَذَفَ الهاءَ مِنْ هذه الكَلِمِ الثلاثِ وَصْلاً وأَثْبَتَها وقفاً؛ لأنَّها في الوقفِ يُحْتاج إليها لتحصينِ حركةِ الموقوفِ عليه، وفي الوصلِ يُسْتَغْنَىٰ عنها. فإنْ قيل: فلِمَ لَمْ يَفْعَلْ ذلك في «كِتَابِيَهْ / وحسابِيَهْ» فالجوابُ: أنه جَمْعٌ بين اللغتين، [٨٦٨/أ]

---

(١) نص الحديث: «الذهب بالوَرق ربا إلاَّ هاءَ وهاءَ» رواه البخاري ٣٤ كتاب البيوع، ٥٤ باب ما يذكر في بيع الطعام. الفتح ٤/٤٠٨.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٤٨٤.

(٣) انظر: الدر ٧/٥٤٩.

(٤) الآية ١٠.

(٥) انظر: الإتحاف ٢/٦٢٥.

هـذا في القراءاتِ السبعِ. وقرأ[1] ابنُ محيصن بحَذْفِها في الكَلِم كلِّها وَصْلاً ووَقْفاً، إلاَّ في «القارعة»، فإنه لم يَتَحَقَّقْ عنه فيها نَقْلٌ. وقرأ الأعمشُ وابنُ أبي إسحاق بحَذْفِها فيهنَّ وَصْلاً، وإثباتِها وَقْفاً. وابن محيصن يُسَكِّنُ الياءَ في الكَلِمِ المذكورةِ وَصْلاً. والحقُّ أنها قراءةٌ صحيحةٌ أعني ثبوتَ هاءِ السكتِ وَصْلاً، لثبوتِها في خَطِّ المصحفِ الكريمِ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قولِ الزهراوي: «إنَّ إثباتَها في الوصلِ لَحْنٌ، لا أعلَمُ أحداً يُجيزه». وقد تقدَّم الكلامُ على هاءِ السكتِ في البقرة[2] والأنعام بأشبعَ مِنْ هذا فعليك باعتبارِه.

آ. (٢١) **قوله: ﴿راضيةٍ﴾**: فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه على المجازِ، جُعِلَتِ العِيشةُ راضيةً لمحَلِّها وحُصولِها في مُسْتحقِّيها، أو أنها لا حالَ أكملُ مِنْ حالِها. الثاني: أنَّه على النَّسَبِ أي: ذاتِ رِضا نحو: لابِن وتامِر. الثالث: أنها ممَّا جاء فيه فاعِل بمعنىٰ مَفْعول نحو: «مِنْ ماءٍ دافِق»[3] أي: مَدْفوق، كما جاء مَفْعول بمعنىٰ فاعِل كقولِه: «حجاباً مَسْتوراً»[4] أي: ساتِراً، وقد تقدَّم ذلك.

آ. (٢٣) والقُطوف: جمعُ قِطْفٍ، وهو فِعْل بمعنىٰ مَفْعول كالرِّعْي والذِّبْح وهو ما يَجْتَنيه الجاني مِن الثمار.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿كُلوا﴾**: أي: يُقال لهم: كُلوا. و «هَنيئاً»

---

(١) انظر: الإتحاف ٢/ ٦٢٥، والقرطبي ١٨/ ٢٦٩، والنشر ٢/ ١٤٢، والبحر ٨/ ٣٢٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٥٦٣.

(٣) الآية ٦ من الطارق.

(٤) الآية ٤٥ من الإسراء. وانظر: الدر ٧/ ٣٦٢.

قد تقدَّم في أولِ النساء[١]. وجَوَّز الزمخشريُّ[٢] فيه هنا أن ينتصِبَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: أَكْلاً هَنيئاً، وشُرْباً هنيئاً، وأَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بعاملٍ مِنْ لفظِه مقدرٍ أي: هَنِئْتُمْ بذلك هَنيئاً. و «بما أَسْلَفْتُم» الباءُ سببيةٌ، و «ما» مصدريةٌ أو اسميةٌ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ﴾: يجوز أَنْ يكونَ نفياً، وأَنْ يكونَ استفهامَ توبيخٍ لنفسِه.

آ. (٣٠) وقوله: ﴿خُذُوهُ﴾ كقولِه: «كُلوا»[٣] في إضمارِ القولِ. وقوله: «ثم الجحيمَ صَلُّوه» تقديمُ المفعولِ يُفيد الاختصاصَ عند بعضهم؛ ولذلك قال الزمخشري[٤]: «ثم لا تَصْلُوه إلاَّ الجحيمَ». قال الشيخ[٥]: «وليس ما قاله مَذْهَباً لسيبويه ولا لحُذَّاقِ النحاة». قلت: قد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ مُتْقَنَةً، وأنَّ كلامَ النحاةِ لا يأبىٰ ما قاله.

آ. (٣٢) قوله: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ﴾: في محلِّ جر صفةً لـ «سِلْسِلَةٍ» و «في سِلْسِلَة» متعلِّقٌ بـ «اسْلُكوه» والفاءُ لا تَمْنع من ذلك. والذِّراعُ مؤنثٌ، ولذلك يُجْمَعُ على أَفْعُل وسَقَطَتْ التاءُ مِنْ عددِه قال[٦]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٧٦.

(٢) الكشاف ٤/ ١٥٣.

(٣) في الآية ٢٤.

(٤) الكشاف ٤/ ١٥٣.

(٥) البحر ٨/ ٣٢٥.

(٦) البيت لحميد الأرقط. وهو في الكتاب ٢/ ٣٠٨، والخصائص ٢/ ٣٠٧، واللسان (رمى)، والعيني ٤/ ٥٠٤. والفرع: غير المشقوقة.

٤٣٢٢ـ أَزمـــي عليهـــا وهـــي فَـــرْعُ أَجْمَـــعُ
وهـــــي ثـــــلاثُ أَذْرُعٍ وإصبَـــــعُ

وزعم بعضُهم أنَّ في قولِه: «في سِلْسلة» «فاسلكوه» قلباً، قال: لأنه نُقِلَ في التفسيرِ أنَّ السِّلسلةَ تَدْخُل مِنْ فيه، وتخرجُ مِنْ دُبُرِه، فهي المَسْلُوْكة فيه، لا هو مَسْلوكٌ فيها. والظاهرُ أنه لا يُحتاج إلى ذلك لأنه رُوي أنَّها لطولِها تُجْعَلُ في عنقِه وتَلتَوي عليه، حتى تُحيطَ به مِنْ جميعِ جهاتِه، فهو المَسْلوكُ فيها لإِحاطتِها به.

وقال الزمخشري[1]: «والمعنىٰ في تقديم السِّلسلةِ على السَّلْك مثلُه في تقديمِ الجحيمِ علىٰ التَّصْليةِ أي: لا تَسْلُكوه إلاَّ في هذه السلسلةِ. و «ثُمَّ» للدلالةِ علىٰ التفاوُتِ لِما بين الغَلِّ والتَّصْليةِ بالجَحيم، وما قبلَها، وبينَ السَّلْكِ في السِّلسلة لا على تراخي المُدَّة». ونازعه الشيخُ في إفادةِ التقديمِ الاختصاصَ كعادتِه، وجوابُه ما تقدَّم، ونازَعه أيضاً في أنَّ «ثُمَّ» للدلالة على تراخي الرتبة. وقال[2]: «يمكنُ التراخي الزماني: بأَنْ يَصْلَىٰ بعد أن يُسْلَكَ، ويُسْلَكَ بعد أَنْ يُؤْخَذَ ويُغَلَّ بمهلةٍ بين هذه الأشياءِ». انتهى. وفيه نظرٌ: من حيث إن التوعُّدَ بتوالي العذابِ آكَدُ وأقطعُ مِنْ التوعُّدِ بتَفْريقه.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿ولا يَحُضُّ﴾**: الحَضُّ: البَعْثُ على الفعلِ والحِرْصُ على وقوعِه، ومنه حروفُ التحضيضِ المُبَوَّبُ لها في النحوِ؛ لأنه يُطْلَبُ بها وقوعُ الفعلِ وإيجادُه.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿فليس له اليومَ ههنا حميمٌ﴾**: في خبرِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٤.
(٢) البحر ٨/ ٣٢٦.

«ليس» وجهان، أحدهما: «له»، والثاني: «ههنا»، وأيُّهما كان خبراً تعلَّق به الآخَرُ، أو كان حالاً مِنْ «حميمٌ». ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «اليومَ» خبراً البتة لأنه زمانٌ، والمُخْبَرُ عنه جثةٌ. ومنع المهدويُّ أَنْ يكونَ «ههنا» خبراً، ولم يَذْكُرِ المانعَ. وقد ذكره القرطبي[1] فقال: «لأنه يَصيرُ المعنى: ليس ههنا طعامٌ إلاَّ مِنْ غسْلين / ولا يَصِحُّ ذلك لأنَّ ثَمَّ طعاماً [٨٦٨/ب] غيرَه». انتهى. وفي هذا نظر؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أولاً أنَّ ثَمَّ طعاماً غيرَه. فإنْ أَوْرَدَ قولَه: «ليس لهم طعامٌ إلاَّ مِنْ ضَرِيْعٍ»[2] فهذا طعامٌ آخرُ غيرُ الغِسْلين. فالجوابُ: أنَّ بعضَهم ذهب إلى أن الغِسْلينَ هو الضَّريعُ بعينِه فسمَّاه في آيةٍ غِسْليناً، وفي أخرى ضَريعاً. ولَئِنْ سَلَّمْنا أنهما طعامان فالحَصْرُ باعتبارِ الآكلين. يعني أنَّ هذا الآكلَ انحصَر طعامُه في الغِسْلِيْنِ، فلا يُنافي أَنْ يكونَ في النار طعامٌ آخر. وإذا قُلْنا: إنَّ «له» الخبر، وإن «اليوم» و «ههنا» متعلِّقان بما تعلَّقَ هو به فلا إشكال. وكذلك إذا جَعَلْنا «ههنا» هو الخبرَ، وعَلَّقْنا به الجارَّ والظرفَ ولا يَضُرُّ كونُ العاملِ معنوياً للاتساع في الظروفِ وحروف الجرِّ.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿إلاَّ مِنْ غِسْلين﴾**: صفةٌ لـ«طعامٌ» دَخَلَ الحصرُ على الصفةِ، كقولك: «ليس عندي رجلٌ إلاَّ من بني تميم» والمرادُ بالحميم الصديقُ، فعلى هذا الصفةُ مختصَّةٌ بالطعامِ أي: ليس له صديق ينفعُه ولا طعامٌ إلاَّ مِنْ كذا. وقيل: التقديرُ: ليس له حميمٌ إلاَّ مِنْ غِسْلين ولا طعامٌ، قاله أبو البقاء[3]، فجعل «مِنْ غِسْلين» صفةً للحميم،

---

(١) تفسيره ١٨/ ٢٧٤.

(٢) الآية ٦ من الغاشية.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٨.

كأنَّه أرادَ به الشيءَ الذي يُحَمُّ به البدنُ مِن صديدِ النارِ. ثم قال: «وقيل[1]: من الطعامِ والشرابِ؛ لأنَّ الجميعَ يُطْعَمُ بدليل قولِه: «ومَنْ لم يَطْعَمْه»[2] فعلى هذا يكونُ «إلاَّ من غِسْلين» صفةً لـ «حميم» ولـ «طعام»، والمرادُ بالحَميم ما يُشْرَبُ. والظاهرُ أنَّ خبرَ «ليس» هو قوله: «مِنْ غِسْلين» إذا أُرِيْد بالحميم ما يُشْرَبُ أي: ليس له شرابٌ ولا طعامٌ إلاَّ غِسْليناً. أمَّا إذا أُريد بالحميم الصديقُ فلا يتأتَّى ذلك. وعلى هذا الذي ذكَرْتُه فيُسْألُ عمَّا يُعَلَّقُ به الجارُّ والظرفان؟ والجوابُ: أنها تتعلَّقُ بما تعلَّقَ به الخبرُ، أو يُجْعَلُ «له» أو «ههنا» حالاً مِنْ «حميم»، ويتعلَّقُ «اليوم» بما تَعَلَّق به الحالُ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «اليومَ» حالاً مِنْ «حميم»، و «له» و «ههنا» متعلِّقان بما تعلَّق به الحالُ؛ لأنه ظرفُ زمانٍ، وصاحبُ الحالِ جثةٌ. وهذا الموضِعُ موضِعٌ حَسَنٌ مفيدٌ فتأمَّلْه.

والغِسْلِين: فِعْلِيْن مِن الغُسالةِ، فنونُه وياؤُه زائدتان. قال أهلُ اللغة: هو ما يَجْري من الجِراح إذا غُسِلَتْ. وفي التفسير: هو صَديدُ أهلِ النار. وقيل: شجرٌ يأكلونه.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لا يَأْكُلُه إلاَّ الخاطِئُون﴾: صفةٌ لـ «غِسْلين». والعامَّةُ يَهْمِزُون «الخاطِئُون» وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ خَطِىءَ يَخْطأ، إذا فَعَلَ غيرَ الصوابِ متعمِّداً، والمُخْطِىءُ مَنْ يفعلُه غيرَ متعمِّدٍ.

وقرأ[3] الزُّهريُّ والعَتَكِيُّ وطلحة والحسن «الخاطِيُون» بياءٍ مضمومةٍ

---

(١) أي الاستثناء.

(٢) «إن الله مبتليكم بنَهر فَمَنْ شرب منه فليس مني ومن لم يَطْعَمْه فإنه مني». الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٣) المحتسب ٢/٣٢٩، والبحر ٨/٣٢٧، والقرطبي ١٨/٢٧٤، والشواذ ١٦١.

بدلَ الهمزة. وقد تقدَّم مثلُه في «مُسْتَهْزِيُون»[1] أولَ هذا الموضوع. وقرأ نافعٌ في روايةٍ، وشيخُه[2] وشَيْبَةُ بطاءٍ مضمومةٍ دونَ همزٍ. وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّه كقراءةِ الجماعةِ، إلاَّ أنه خُفِّفَ بالحَذْفِ. والثاني: أنه اسمُ فاعلٍ مِن خَطا يخطو إذا اتَّبع خطواتِ غيرِه، فيكونُ مِنْ قولِه: «لا تَتَّبعوا خُطُواتِ الشيطان»[3] قاله الزمخشري[4]، وقد مَرَّ في أول هذا الموضوع أنَّ نافعاً يَقْرأ «الصابِيِينَ»[5] بدونِ همزٍ، وتقدَّم ما نَقَلَ الناسُ فيها، وعن ابن عباس: ما الخاطُون كلُّنا نَخْطُو. ورَوىٰ عنه أبو الأسودِ الدؤليُّ: «ما الخاطُون، إنما هو الخاطِئُون وما الصابُون، إنما هو الصابِئُون».

آ. (٣٨) وقوله: ﴿فلا أُقسِمُ﴾: قد تقدَّم مثلُه في آخرِ الواقعة[6]، وأَشْبَعْتُ القولَ ثَمَّةَ إلاَّ أنَّه قيل ههنا: إنَّ «لا» نافيةٌ لفعلِ القسم، وكأنَّه قيل: لا أَحْتاجُ أَنْ أُقْسِمَ على هذا؛ لأنه حقٌّ ظاهرٌ مُسْتَغْنٍ عن القسمِ، ولو قيل به في الواقعة لكان حَسَناً.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إنه لَقَوْلُ﴾: هو جوابُ القسمِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿وما هو بقولٍ﴾: معطوفٌ على الجوابِ فهو جواب. أَقْسَمَ على شيئين، أحدُهما مُثْبَتٌ، والآخرُ منفيٌّ وهو من البلاغةِ الرائعة.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٤٧.
(٢) وهو أبو جعفر.
(٣) الآية ٢١ من النور.
(٤) الكشاف ٤/١٥٤.
(٥) الآية ٦٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤٠٧. وفي الأصل «الصابيون» وهو سهو.
(٦) انظر إعرابه للآية ٧٥ من الواقعة.

قوله: «قليلاً ما تُؤْمِنون» «قليلاً ما تَذَكَّرون» انتصبَ «قليلاً» في الموضعَيْنِ نعتاً لمصدرٍ أو زمانٍ محذوفٍ أي: إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً. والناصب تُؤْمِنون وتَذَكَّرون، و «ما» مزيدةٌ / للتوكيدِ. وقال ابنُ عطيةَ[1]: [٨٦٩/أ] «ونُصِبَ «قليلاً» بفعلٍ مضمرٍ، يَدُلُّ عليه «تُؤْمنون». وما يُحتمل أَنْ تكونَ نافيةً فيَنْتَفِيَ إيمانُهم البتةَ، ويُحتمل أَنْ تكونَ مصدريةً، ويتصفَ بالقلَّةِ، فهو الإِيمانُ اللغويُّ؛ لأنَّهم قد صَدَّقوا بأشياءَ يسيرةٍ، لا تُغْني عنهم شيئاً؛ إذ كانوا يُصَدِّقون بأنَّ الخيرَ والصِّلةَ والعفافَ الذي يأمرُ به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم هو حقٌّ وصوابٌ». قال الشيخ[2]: أمَّا قولُه: «قليلاً» نُصِبَ بفعلٍ إلى آخره فلا يَصِحُّ؛ لأن ذلك الفعلَ الدالَّ عليه «تُؤْمنون»: إمَّا أن تكونَ «ما» نافيةً [أو مصدريةً][3] كما ذَهَب إليه. فإنْ كانَتْ نافيةً فذلك الفعلُ المضمرُ الدالُّ عليه «تُؤْمِنون» المنفيُّ بـ «ما» يكونُ منفيًّا، فيكون التقدير: ما تُؤْمِنون قليلاً ما تؤمنون، والفعلُ المنفيُّ بـ «ما» لا يجوزُ حَذْفُه ولا حَذْفُ «ما»، لا يجوز: «زيداً ما أَضْرِبُه» على تقدير: ما أضربُ زيداً ما أَضْرِبُه. وإنْ كانَتْ مصدريةً كانَتْ: إمَّا في موضع رفعٍ بـ «قليلاً» على الفاعلية أي: قليلاً إيمانُكم، ويبقى «قليلاً» لا يتقدَّمه ما يَعْتمد عليه حتى يعملَ، ولا ناصبَ له، وإمَّا في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ فيكونُ مبتدأً لا خبرَ له، لأنَّ ما قبلَه منصوبٌ».

قلت: لا يريدُ ابنُ عطيةَ بدلالةِ «تُؤْمنون» على الفعلِ المحذوفِ الدلالةَ المذكورةَ في بابِ الاشتغالِ، حتى يكونَ العاملُ الظاهر مفسِّراً

(١) المحرر ١٦/١٠٤.

(٢) البحر ٨/٣٢٨.

(٣) من البحر.

للعاملِ المضمرِ، بل يريدُ مجرَّدَ الدلالةِ اللفظيةِ، فليس ما أوردَه الشيخُ عليه مِنْ تمثيلِه بقولِه: «زيداً ما أَضْرِبُه» أي: ما أضربُ زيداً ما أضربه بواردٍ.

وأمَّا الردُّ الثاني[1] فظاهرٌ. وقد تقدَّم لابنِ عطيةَ هذا القولُ في أول سورةِ الأعراف وتكلَّمْتُ معه ثَمَّة[2]. وقال الزمخشريُّ[3]: «والقلَّةُ في معنىٰ العَدَمِ أي: لا تُؤْمنون ولا تَذَكَّرون البتة». قال الشيخ[4]: «ولا يُرادُ بـ «قليلاً» هنا النفيُ المَحْض، كما زعم، وذلك لا يكونُ إلَّا في «أَقَلَّ» نحو: «أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلَّا زيدٌ» وفي «قَلَّ» نحو: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلَّا زيدٌ» وقد يُستعمل في قليل وقليلة، أمَّا إذا كانا مرفوعَيْنِ، نحوُ ما جَوَّزوا في قولِه[5]:

٤٣٢٣ـ ....

قليـــلٌ بهـــا الأصـــواتُ إلَّا بُغـــامُهـــا

أمَّا إذا كان منصوباً نحو: «قليلاً ضَرَبْتُ» أو «قليلاً ما ضَرَبْتُ» على أَنْ تكونَ «ما» مصدريةَ فإنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأنَّه في «قليلاً ضربْتُ» منصوبٌ بـ «ضربْتُ». ولم تَستعمل العربُ «قليلاً» إذا انتصَبَ بالفعلِ نفياً، بل مقابلاً لكثير، وأمَّا في «قليلاً ما ضربْتُ» على أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً فتحتاج إلى رفع «قليل» لأنَّ «ما» المصدريةَ في موضعِ رفع على الابتداء» انتهىٰ ما رَدَّ به، وهو مجردُ دَعْوىٰ.

---

(١) على تقدير «ما» المصدرية.

(٢) «قليلاً ما تَذَكَّرون» الآية ٣. وانظر: الدر المصون ٥/ ٢٤٦.

(٣) الكشاف ٤/ ١٥٤.

(٤) البحر ٨/ ٣٢٨.

(٥) تقدم برقم ٥٧٨.

وقرأ[1] ابن كثير وابن عامر بخلافٍ عن ابن ذكوان بالغَيْبة في «يؤمنون» و «يَذَّكَّرون» حَمْلاً على قوله: «الخاطِئون»، والباقون بالخطاب حَمْلاً على «بما تُبْصِرون وما لا تُبْصرون». وأُبَيٌّ «تتذكَّرون» بتاءين.

آ. (٤٣) قوله: ﴿تَنْزيلٌ﴾: هذه قراءةُ العامَّة، أعني الرفعَ على إضمارِ مبتدأ، أي: هو تنزيلٌ، وتقدَّم مثلُه[2]. وأبو السَّمَّال[3] «تَنْزيلاً» بالنصبِ على إضمارِ فعل أي: نَزَّل تنزيلاً.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ولو تَقَوَّل﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. تَفَعَّل من القولِ مبنيًّا للفاعلِ. وقال الزمخشري[4]: «التقوُّلُ افتعالُ القولِ؛ لأن فيه تكلُّفاً من المُفْتَعِل». وقرأ[5] بعضُهم «تُقُوِّل» مبنياً للمفعول. فإن كان هذا القارىءُ رفع «بعضُ الأقاويل» فذاك، وإلاَّ فالقائمُ مَقامَ الفاعلِ الجارُّ، وهذا عند مَنْ يرىٰ قيامَ غيرِ المفعول به مع وجودِه[6]. وقرأ ذكوان[7] وابنه محمد «يقولُ» مضارعُ «قال». والأقاويلُ: جمعُ أقوالٍ، وأقوالٌ جمع قَوْل، فهو نظير «أبابيت» جمعُ أَبْيات جمعُ بَيْت. وقال الزمخشري[8]:

---

(١) السبعة ٦٤٨، والبحر ٨/٣٢٩، والنشر ٢/٣٩٠، والحجة ٧٢٠، والتيسير ٢١٤.

(٢) الآية ٢ من السجدة، ٥ من يس.

(٣) البحر ٨/٣٢٩.

(٤) الكشاف ٤/١٥٤ ــ ١٥٥.

(٥) القرطبي ١٨/٢٧٥، والبحر ٨/٣٢٩.

(٦) وهم الأخفش والكوفيون. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٨.

(٧) لم يتضح لي أمر هذين الرجلين. راجع مثل هذه الأسماء في تهذيب الكمال ١/٣٩٦، ٣/١١٩٦.

(٨) الكشاف ٤/١٥٥.

«وسَمَّىٰ الأقوالَ المتقوَّلَةَ أقاويلَ تصغيراً لها وتحقيراً، كقولك: أعاجيب، وأضاحيك، كأنها جمع أُفْعُولة من القَوْل».

آ. (٤٥) **قوله: ﴿باليمين﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ على أصلِها غيرَ مزيدةٍ والمعنى: لأَخَذْناه بقوةٍ مِنَّا، فالباءُ حاليةٌ، والحالُ من الفاعلِ، وتكون في حكم الزائدةِ. واليمينُ هنا مَجازٌ عن القوةِ والغَلَبة، وأَنْ تكونَ مزيدةً[1]، والمعنى: لأَخَذْنا منه يمينَه، والمرادُ باليمين الجارِحَةُ، كما يُفْعَلُ بالمقتول صَبْراً يُؤْخَذُ بيمينِه، ويُضرب بالسيفِ في جيده مواجهةً، وهو أشَدُّ عليه. والوتينُ نِياطُ القلبِ، إذا انقطعَ ماتَ صاحبُه. وقال الكلبي: «هو عِرْقٌ بين العِلْباء والحُلْقوم، وهما عِلْباوان، بينهما العِرْقُ، والعِلْباءُ: / عَصَبُ العُنُق». وقيل: عِرْقٌ غليظٌ تصادِفُه شَفْرة الناحِرِ. قال [٨٦٩/ب] الشمّاخ[2]:

٤٣٢٤ـ إذا بَلَّغْتِني وحَمَلْتِ رَحْلِي
عَرابةَ فاشْرَقي بدمِ الوتينِ

آ. (٤٧) **قوله: ﴿حاجِزين﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه نعتٌ لـ «أحد» على اللفظِ، وإنما جُمع على المعنىٰ؛ لأنَّ «أحداً» يَعُمُّ في سياقِ النفي كسائرِ النكراتِ الواقعة في سياقِ النفي، قاله الزمخشريُّ[3] والحوفيُّ، وعلى هذا فيكون «منكم» خبراً للمبتدأ، والمبتدأ «مِنْ أحدٍ»

---

(١) قوله: «مزيدة» غير واضح في نسخة الأصل.

(٢) ديوانه ٣٢٣، ومجاز القرآن ٢/٢٦٨، والخزانة ٢/٢٢٢. وشرق: غص. يقول: إذا بلغتني هذا الممدوح فلن أبالي بهلكتك.

(٣) الكشاف ٤/١٥٥.

زِيْدَتْ فيه «مِنْ» لوجود شرطَيْها. وضَعَّفه الشيخُ[1]: بأنَّ النفيَ يتسَلَّطُ على[2] كَيْنونتِه منكم، والمعنى إنما هو على نفي الحَجْزِ عَمَّا يُراد به. والثاني: أَنْ يكونَ خبراً لـ «ما» الحجازية و «مِنْ أحد» اسمُها، وإنما جُمعَ الخبرُ لِما تقدَّم، و «منكم» على هذا حالٌ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ «أحد» أو يتعلَّقُ بـ «حاجِزين». ولا يَضُرُّ ذلك؛ لكونِ معمولِ الخبرِ جارًّا، ولو كان مفعولاً صريحاً لامتنع. لا يجوز: «ما طعامَك زيدٌ آكلاً» أو يتعلَّقُ بمحذوفٍ على سبيلِ البيان. و «عنه» متعلِّقٌ بـ «حاجزين» على القولَيْن، والضميرُ للمتقوِّلِ أو للقَتْلِ المدلولِ عليه بقولِه: «لأَخَذْنا»، «لَقَطَعْنا».

آ. (٤٨) **قوله: ﴿وإنه لَتذكرةٌ﴾**: أي: القرآن، وكذلك «إنه لحَسْرة». وقيل: إنَّ التكذيبَ[3] به، لدلالةِ «مكذِّبين» على المصدرِ دلالةَ السَّفيه عليه في قولِه[4]:

٤٣٢٥ـ إذا نُهِيَ السَّفيهُ جرىٰ إليه ... وخالَفَ والسَّفيهُ إلى خِلافِ

أي إلى السَّفَهِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحاقة]

---

(١) البحر ٨/ ٣٢٩.

(٢) البحر: «على الخبر وهو كينونته منكم فلا يتسلط على الحجز، وإذا كان حاجزين خبراً تسلط النفي عليه وصار المعنى: ما أحد منكم يحجزه عَمَّا يريد به».

(٣) أي إن الضمير في «إنه» يعود على التكذيب.

(٤) تقدم برقم ١٣٨٧.

سورة المعارج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿سأل﴾**: قرأ(١) نافع وابنُ عامر بألفٍ مَحْضَةٍ. والباقون بهمزةٍ مُحَقَّقةٍ، وهي الأصلُ، وهي اللغةُ الفاشيةُ. ثم لك في «سأل» وجهان أحدُهما: أنْ يكونَ قد ضُمِّنَ معنى دعا؛ فلذلك تعدَّىٰ بالباء، كما تقول: دعوت بكذا. والمعنىٰ: دعا داعٍ بعذابٍ. والثاني: أَنْ يكونَ على أصلِه. والباءُ بمعنى عن، كقوله(٢):

٤٣٢٦ــ فإن تَسْألوني بالنساء ....

....

«فاسْأل بن خبيرا»(٣)، وقد تقدَّم تحقيقُه. والأولُ أَوْلَىٰ؛ لأن التجوُّزَ في الفعل أَوْلَىٰ منه في الحرف لقوته.

وأمَّا القراءةُ بالألفِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها بمعنى قراءةِ الهمزة، وإنما خُفِّفَتْ بقَلْبِها ألفاً، وليس بقياسِ تخفيفِ مِثلها، بل قياسُ تخفيفِها جَعْلُها بينَ بينَ. والباءُ على هذا الوجهِ كما في الوجهِ الذي

---

(١) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٩٠، والبحر ٨/ ٣٣٢، والحجة ٧٢٠، والتيسير ٢١٤، والقرطبي ١٨/ ٢٧٨.

(٢) تقدم برقم ١٠.

(٣) الآية ٥٩ من الفرقان.

تقدَّم. الثاني: أنها مِنْ سال يَسال مثلُ خاف يَخاف. وعينُ الكلمةِ واوٌ. قال الزمخشري[1]: «وهي لغةُ قريش يقولون: سِلْتَ تَسالُ، وهما يتسايلان». قال الشيخ[2]: «وينبغي أَنْ يُتَثَبَّتَ في قوله: إنها لغةُ قريشٍ، لأنَّ ما جاء في القرآنِ من باب السؤالِ هو مهموزٌ، أو أصلُه الهمزُ، كقراءةِ مَنْ قرأ «وسَلُوا اللهُ مِنْ فضلِه»[3] إذ لا جائزٌ أَنْ يكونَ مِنْ «سال» التي عينُها واوٌ، إذ كان يكون ذلك «وسَالوا اللهَ» مثلَ «خافوا»، فيَبْعُدُ أن يجيءَ ذلك كلُّه على لغةِ غيرِ قريشٍ، وهم الذين نَزَل القرآنُ بلغتِهم إلاَّ يسيراً، فيه لغةُ غيرِهم. ثم في كلامِ الزمخشريِّ «وهما يتسايَلان» بالياء، وهو وهمٌ من النسَّاخ، إنما الصوابُ: يتساوَلان بالواو، لأنه صَرَّحَ أولاً أنه من السُّوال يعني بالواوِ الصريحةِ، وقد حكىٰ أبو زيدٍ عن العربِ: «هما يتساولان». الثالث: أنَّها مِنْ السَّيَلان. والمعنى: سالَ وادٍ في جهنم بعذابٍ، فالعينُ ياءٌ، ويؤيِّدُه قراءةُ ابن عباس «سالَ سَيْلٌ». قال الزمخشريُّ[4]: «والسَّيْلُ مصدرٌ في معنى السائلِ كالغَوْر بمعنىٰ الغائر. والمعنى: اندفع عليهم وادي عذابٍ» انتهى. والظاهرُ الوجهُ الأولُ لثبوتِ ذلك لغةً مشهورةً قال[5]:

٤٣٢٧ــ سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٦.

(٢) البحر ٨/ ٣٣٢.

(٣) الآية ٣٢ من النساء وهي قراءة ابن كثير والكسائي. انظر: الدرالمصون ٣/ ٦٦٦.

(٤) الكشاف ٤/ ١٥٦.

(٥) تقدم برقم ٥٠٤.

وقرأ أُبَـيٌّ وعبد الله «سال سالٌ» مثلَ «مال» وتخريجُها: أنَّ الأصلَ «سائلٌ» فحُذِفَتْ عينُ الكلمةِ وهي الهمزةُ، واللامُ محلُّ الإعرابِ وهذا كما قيل: «هذا شاكٌ» في شائِكِ السِّلاح وقد تقدَّم الكلامُ على مادةِ السؤالِ في أول البقرة[1]، / فعليك باعتبارِه. [٨٧٠/أ]

والباءُ تتعلَّق بـ «سال» من السَّيَلان تعلُّقَها بـ «سال الماءُ بزيدٍ». وجَعَلَ بعضُهم الباءَ متعلقةً بمصدرٍ دَلَّ عليه فِعْلُ السؤال، كأنه قيل: ما سؤالُهم؟ فقيل: سؤالُهم بعذابٍ، كذا حكاهُ الشيخ[2] عن الإمام فخر الدين[3]، ولم يَعْتَرِضْه. وهذا عَجَبٌ؛ فإنَّ قولَه أولاً «إنه متعلِّقٌ بمصدرٍ دَلَّ عليه فِعْلُ السؤال» يُنافي تقديرَه بقولِه: «سؤالُهم بعذاب»؛ لأنَّ الباءَ في هذا التركيبِ المقدَّرِ تتعلَّق بمحذوفٍ لأنها خبرُ المبتدأ، لا بالسؤال.

وقال الزمخشري[4]: «وعن قتادةَ: سأل سائلٌ عن عذابِ الله بمَنْ يَنْزِلُ وعلى مَنْ يقعُ؟ فنَزَلَتْ، و «سأل» على هذا الوجهِ مُضَمَّنٌ معنى عُنِيَ واهتمَّ».

آ. (٢) **قوله: ﴿للكافرين﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بـ «سأل» مضمَّناً معنىٰ «دَعا» كما تقدَّم، أي: دعا لهم بعذابٍ واقع. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «واقع» واللامُ للعلةِ، أي: نازلٌ لأجلِهم. الثالث: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً ثانيةً لـ «عذابٍ»، أي: كائنٍ للكافرين. الرابع: أَنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) البحر ٨/٣٣٢.

(٣) في البحر «أبو عبد الله الرازي».

(٤) الكشاف ٤/١٥٦.

يكونَ جواباً للسائلِ، فيكونَ خبرَ[1] مبتدأ مضمرٍ، أي: هو للكافرين.
الخامس: أَنْ تكونَ اللامُ بمعنى على، أي: واقعٍ على الكافرين، ويؤيِّده قراءةُ أُبَيّ[2] «على الكافرين»، وعلى هذا فهي متعلِّقةٌ بـ «واقعٍ» لا على الوجهِ الذي تقدَّم قبلَه.

وقال الزمخشريُّ[3]: «فإنْ قلتَ: بم يتصِلُ قولُه «للكافرين»؟ قلت: هو على القولِ الأولِ[4] متصلٌ بعذاب صفةً له، أي: بعذابٍ واقعٍ كائنٍ للكافرين، أو بالفعل، أي: دعا للكافرين بعذابٍ واقعٍ، أو بواقع، أي: بعذابٍ نازلٍ لأَجْلِهم. وعلى الثاني[5]: هو كلامٌ مبتدأٌ، جواباً للسائل، أي: هو للكافرين» انتهىٰ.

قال الشيخ[6]: «وقال الزمخشريُّ: «أو بالفعلِ، أي: دعا للكافرين، ثم قال: وعلى الثاني ـ وهو ثاني ما ذَكَرَ في توجيهِه للكافرين ـ قال[7]: هو كلامٌ مبتدأٌ جواباً للسائلِ، أي: هو للكافرين. وكان قد قَرَّر أنَّ «سَأَلَ» ضُمِّن معنى «دَعا» فعُدِّيَ تعديتَه، كأنه قال: دعا داعٍ بعذابٍ، مِنْ قولِك: دعا بكذا إذا استدعاه وطَلَبه، ومنه قولُه تعالى: «يَدْعُون فيها بكلِّ فاكهةٍ»[8] انتهى[9] فعلى ما قَرَّره أنه متعلِّقٌ بـ «دعا» يعني بـ «سأل»،

(١) الأصل «خبراً» وهو سهو.
(٢) البحر ٨/ ٣٣٢.
(٣) الكشاف ٤/ ١٥٦.
(٤) أي: على أن يضمَّنَ «سأل» معنى دعا.
(٥) أي: على أن يضمَّنَ «سأل» معنى عُني واهتم.
(٦) البحر ٨/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣.
(٧) أي الزمخشري.
(٨) الآية ٥٥ من سورة الدخان.
(٩) أي انتهى كلام الزمخشري ويتابع أبو حيان كلامه.

فكيف يكونُ كلاماً مبتدأ جواباً للسائلِ، أي: هو للكافرين؟ هذا لا يَصِحُّ».

هذا كلامُ الشيخِ برُمَّتِه، وقد غَلِط على أبي القاسمِ في فَهْمِه عنه قولَه: «وعلى الثاني إلى آخره» فمِنْ ثَمَّ جاء التَّخْبيطُ الذي ذكرَه. والزمخشريُّ إنما عنىٰ بالثاني قولَه: «وعن قتادةَ سأل سائلٌ عن عذابِ الله على مَنْ يَنْزِلُ وبمَنْ يقع، فنزلَتْ، وسأَلَ على هذا الوجهِ مُضَمَّنٌ معنىٰ عُنِيَ واهتم» فهذا هو الوجهُ الثاني المقابِلُ للوجهِ الأولِ: وهو أنَّ «سأَلَ» مضمَّنٌ معنىٰ «دعا»، ولا أدري كيف تَخَبَّط[1] على الشيخِ حتى وقع فيما وَقَعَ، ونَسَبَ الزمخشريَّ إلى الغَلَطِ، وأنه أخذ قولَ قتادةَ والحسنِ وأفسَده؟ والترتيبُ الذي رتَّبه الزمخشريُّ في تعلُّقِ اللامِ مِنْ أحسنِ ما يكونُ صناعةً ومعنىٰ.

قوله: «ليس له دافِعٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً آخر لـ «عذابٍ»، وأَنْ يكونَ مستأنفاً، والأولُ أظهرُ، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ «عذاب» لتخصُّصه: إمَّا بالعملِ، وإمَّا بالصفة، وأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «للكافرين» إنْ جَعَلْناه نعتاً لـ«عذابٍ».

آ. **(٣) قوله: ﴿مِنَ اللهِ﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «دافعٌ» بمعنىٰ: ليس له دافعٌ مِنْ جهته إذا جاء وقتُه، وأَنْ يتعلَّقَ بـ «واقع» وبه بَدَأَ الزمخشريُّ[2]، أي: واقعٌ من عندِه. وقال أبو البقاء[3]: «ولم يَمْنَعِ النفيُ من ذلك؛ لأنَّ «ليس» فعلٌ»، كأنه استشعرَ أنَّ ما قبلَ النفيِ لاَ يعملُ فيما بعدَه، فأجاب: بأنَّ النفيَ لَمَّا كان فِعْلاً ساغ ذلك.

---

(١) «على» هنا مقحمة.

(٢) الكشاف ٤/١٥٦.

(٣) الإملاء ٢/٢٦٨.

وقال الشيخ[1]: «والأجودُ أَنْ يكونَ «من الله» متعلقاً بـ «واقعٍ»، و «ليس له دافعٌ» جملةُ اعتراضٍ بين العاملِ ومعمولِه» انتهى. وهذا إنما يأتي على القولِ بأنَّ الجملةَ مستأنفةٌ، لا صفةٌ لـ «عذاب» وهو غيرُ الظاهرِ، كما تقدَّم لأَخْذِ الكلامِ بعضِه بحُجْزَةِ بعضٍ[2].

قوله: «ذي» صفةٌ لـ «الله». والعامَّةُ «تَعْرُج» بالتاء «مِنْ فوقُ. والكسائيُّ[3] بالياءِ مِنْ تحتُ وهما كقراءتَيْ «فناداه الملائكةُ»، و «فنادته»[4] و «توفَّاه» و «تَوَفَّتْه»[5]. وأدغم[6] أبو عمروٍ الجيمَ في التاءِ[7]، واسْتَضْعَفَها بعضهُم: من حيث إنَّ مَخْرَجَ الجيمَ بعيدٌ / مِنْ مَخْرَجِ التاءِ. وأُجيب عن ذلك: بأنَّها قريبةٌ من الشينِ؛ لأنَّ النَّفَس الذي في الشينِ يُقَرِّبُها مِنْ مَخْرَجِ التاءِ، والجيمُ تُدْغَمُ في الشين لِما بينهما من التقاربِ في المَخْرَجِ والصفةِ، كما تقدَّم في «أَخْرَجَ شَطْأَه»[8] فَحُمِل الإدغامُ في التاءِ على الإدغام في الشينِ؛ لِما بينَ الشينِ والتاءِ من التقاربِ. وأُجيب أيضاً: بأنَّ الإدغامَ يكونُ لمجرَّدِ الصفاتِ، وإنْ لم يتقاربَا في المَخْرَجِ، والجيمُ تُشارِكُ التاءَ في الاستفالِ والانفتاحِ والشِّدَّةِ. وتقدَّم الكلامُ على المعارجِ في الزخرف[9]. [٨٧٠/ب]

(١) البحر ٨/ ٣٣٣.
(٢) أي: فيصبح متناسقاً متكاملاً.
(٣) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٩٠، والقرطبي ١٨/ ٢٨١، والبحر ٨/ ٣٣٣، والتيسير ٢١٤، والحجة ٧٢١.
(٤) الآية ٣٩ من آل عمران. قرأ الأخوان «فناداه» انظر: الدر ٣/ ١٥٠.
(٥) الآية ٦١ من الأنعام. قرأ حمزة «توفَّاه» الدر ٤/ ٦٦٧.
(٦) انظر: الإقناع في القراءات لابن الباذش ١/ ٢٠٨.
(٧) «المعارجِ تَعْرُجُ».
(٨) الآية ٢٩ من الفتح.
(٩) انظر إعرابه للآية ٣٣.

آ. (٤) قوله: ﴿والرُّوحُ﴾: مِنْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، إنْ أُريد بالروح جبريلُ عليه السلام، أَو مَلَكٌ آخرُ مِنْ جنسِهم، وأُخِّر هنا، وقُدِّم في قولِه: «يومَ يقومُ الروحُ والملائكةُ صَفّاً»[1] لأنَّ المَقامَ هنا يَقْتَضي تَقَدُّمَ الجمعِ على الواحدِ من حيث إنه مَقامُ تَخْويفٍ وتهويلٍ. و «كان مِقْدارُه» صفةٌ لـ «يوم»، والجملةُ مِنْ «تَعْرُجُ» مستأنفةٌ.

قوله: «في يومٍ» فيه وجهان، أظهرُهما: تَعلُّقُه بـ «تَعْرُجُ». والثاني: أنه يتعلَّقُ بـ «دافعٌ» وعلى هذا فالجملةُ مِنْ قولِه «تَعْرُجُ الملائكةُ» معترضةٌ، والضميرُ في «إليه» الظاهرُ عَوْدُه على الله تعالى. قيل: يعودُ على المكانِ لدلالةِ الحالِ والسياقِ عليه. والضميرُ في «يَرَوْنه» و «نَراه» لليومِ إنْ أُريد به يومُ القيامة. وقيل: للعذاب.

آ. (٨) قوله: ﴿يومَ تكونُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ «قريباً»، وهذا ـ إذا كان الضميرُ في «نراه» للعذاب ـ ظاهرٌ. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «واقع»، أي: يقعُ يومَ يكونُ. الثالث: [أن يتعلَّقَ][2] بمحذوفٍ مقدَّرٍ بعده، أي: يومَ يكونُ كان كيتَ وكيتَ. الرابع: أنه بدلٌ من الضميرِ في «نَراه» إذا كان عائداً على يومِ القيامة. الخامس: أنه بدلٌ مِنْ «في يومٍ» فيمَنْ عَلَّق بـ «واقع». قاله الزمخشريُّ[3]، وإنما قال فيمَنْ عَلَّقَهُ بـ «واقع» لأنه إذا عُلِّق بـ «تَعْرُج» كما تقدَّم في أحدِ الوجهَيْن استحال أَنْ يُبْدَلَ عنه هذا؛ لأنَّ عُروجَ الملائكةِ ليس هو في هذا اليومِ الذي تكونُ السماءُ فيه كالمُهْلِ والجِبالُ

---

(١) الآية ٣٨ من النبأ.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الكشاف ٤/ ١٥٧.

كالعِهْنِ، ويَشْتَغِلُ كلُّ حميمٍ عن حميمِه. قال الشيخ[١]: «ولا يجوزُ هذا» يعني إبداله مِنْ «في يوم». قال: «لأنَّ في يوم» وإنْ كان في موضعِ نصبٍ لا يُبْدَلُ منه منصوبٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا[٢] ليس بزائدٍ ولا محكومٍ له بحكمِ الزائدِ كـ «رُبَّ»، وإنما يجوزُ مراعاةُ الموضعِ في حرفِ الجرِّ الزائدِ كقولِه[٣]:

٤٣٢٨ـ أبَنِـــي لُبَيْنَـــىٰ لَسْتُمـــا بِيَـــدٍ
إلَّا يَـــداً ليسَـــتْ لهـــا عَضُـــدُ

وكذلك لا يجوزُ «مَرَرْتُ بزيدٍ الخياطَ» على موضع «بزيدٍ» ولا «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً» ولا «غَضِبْتُ على زيد وجعفراً» ولا «مَرَرْتُ بعمروٍ أخاك» على مراعاةِ الموضع». قلت: قد تقدَّم أنَّ قراءةَ «فامْسَحوا برؤوسِكم وأرجلَكم»[٤] من هذا البابِ فيمَنْ نصبَ الأرجل فليكُنْ هذا مثلَه، وقد تقدَّم فلا نُعيده[٥].

ثم قال الشيخ[٦]: «فإنْ قلتَ: الحركةُ في «يومَ تكون» حركةُ بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ فهو مجرورٌ مثلُ «في يومٍ» قلت: لا يجوزُ بِناؤُه على

---

(١) البحر ٨/ ٣٣٤.
(٢) عبارته: «لأن مثل هذا ليس من المواضع التي تراعى في التوابع لأن حرف الجر فيها ليس. . .».
(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ٢١، والكتاب ١/ ٣٦٢، وابن يعيش ٢/ ٩٠، والمقتضب ٤/ ٤٢١. وقد يُنسب لطرفة وليس في ديوانه. والشاعر يعيرهم بأنهم أبناء أمة.
(٤) الآية ٦ من المائدة.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/ ٢١٠.
(٦) البحر ٨/ ٣٣٤.

مذهبِ البَصْريين؛ لأنه أُضيفَ إلى مُعْرَبٍ، لكنه يجوزُ على مذهب الكوفيين[1]، فيتمشَّىٰ كلامُ الزمخشريِّ على مذهبِهم إنْ كان استَحْضَره وقَصَده». انتهى. قولُه: «إنْ كان استَحْضره» فيه تحامُلٌ على الرجلِ. وأيُّ كبيرِ أَمرٍ في هذا حتى لا يَسْتَحْضِرَ مثلَ هذا؟ والتبجُّحُ بمثلِ هذا لا يليق ببعضِ الطلبةِ، فإنها من الخلافِيَّاتِ المشهورة شُهْرَةً[2]:

٤٣٢٩ـ قِفا نَبْكِ ....

....

وتقدَّم الكلامُ على المُهْل في الدخان[3]. وأمَّا العِهْنُ فقيل: الصوفُ مطلقاً. وقيل: بقَيْدِ كونِه أحمر. وقيل: بِقَيْدِ كونِه مَصْبوغاً. وقيل: بقَيْدِ كونِه مَصْبوغاً ألواناً، وهذا أَلْيَقُ بالتشبيه؛ لأنَّ الجبالَ متلوِّنةٌ، كما قال تعالى: «جُدَدٌ بِيْضٌ وحُمْرٌ»[4].

آ. (٩) **قوله: ﴿ولا يَسْأَلُ حميمٌ﴾**: قرأ العامَّةُ «يَسْأَلُ» مبنياً للفاعل. والمفعولُ الثاني محذوفٌ فقيل: تقديرُه لا يَسْأَلُه نَصْرَهُ ولا شفاعتَه لعِلْمِه أنَّ ذلك مفقودٌ. وقيل: لا يَسْأله شيئاً مِنْ حَمْل أَوْزاره. وقيل: «حميماً» منصوبٌ على إسقاطِ الخافض، أي: عن حميمٍ لشُغْلِه عنه. وقرأ[5] أبو جعفر وأبو حيوة وشيبةُ وابنُ كثير[6] في روايةٍ «يُسْأل»

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، والارتشاف ٢/ ٥٥٢.

(٢) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.

(٤) الآية ٢٧ من فاطر.

(٥) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٩٠، والحجة ٧٢٢، والقرطبي ١٨/ ٢٨٥، والبحر ٨/ ٣٣٤.

(٦) في رواية مضر عن البزي عن ابن كثير كما في السبعة ٦٥٠.

مبنياً للمفعول. فقيل: «حميماً» مفعولٌ ثانٍ، لا على إسقاطِ حرفٍ، والمعنىٰ: لا يُسألُ إحضارَه. وقيل: بل هو على إسقاطِ «عن»، أي: عن حميم.

آ. (١١) قوله: ﴿يُبَصَّرُونهم﴾: عُدِّي بالتضعيفِ إلى ثانٍ وقام الأولُ مَقامَ الفاعلِ. وفي محلِّ هذه الجملةِ وجهان، / أحدُهما: [٨٧١/أ] أنَّها في موضعِ الصفةِ لحَميم. والثاني: أنها مستأنفةٌ. قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: ما موقعُ «يُبَصَّرُوْنهم»؟ قلت: هو كلامٌ مستأنفٌ، كأنَّه لَمَّا قال: لا يَسْأل حَميمٌ حَميماً قيل: لعلَّه لا يُبَصَّرُه. فقيل: يُبَصَّرُونهم». ثم قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُبَصَّرُونهم» صفةً، أي: حميماً مُبَصَّرين مُعَرَّفين إياهم» انتهى. وإنما جُمِع الضميران في «يُبَصَّرُونهم» وهما للحميمَيْن حَمْلاً على معنى العموم لأنهما نكرتان في سياقِ نَفْي. وقرأ[٢] قتادةُ «يُبْصِرُونهم» مبنياً للفاعل مِنْ أَبْصَرَ، أي: يُبْصِرُ المؤمنُ الكافرَ في النار. وتقدَّمَتْ القراءةُ في «يومئذٍ»[٣] فتحاً وجَرَّاً في هود. والعامَّةُ على إضافة «عذاب» لـ «يَوْمِئذ»، وأبو حيوةَ[٤] بتنوينِ العذاب، ونَصْبِ «يَوْمَئِذٍ» على الظرف. وقال الشيخ[٥] هنا: «الجمهورُ بكسرِها، أي: ميم يومِئذ، والأعرج[٦] وأبو حيوة بفتحِها» انتهى. وقد تقدَّم أنَّ الفتح قراءةُ نافعٍ والكسائيِّ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٧.
(٢) البحر ٨/ ٣٣٤، والشواذ ١٦١.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٤٩.
(٤) الشواذ ١٦١.
(٥) البحر ٨/ ٣٣٤.
(٦) التيسير ٢١٤، والنشر ٢/ ٢٨٩، والحجة ٧٢٣، والإتحاف ٢/ ٥٦١.

آ. (١٣) قوله: ﴿وفَصِيْلَتِه﴾: قال ثعلب: «الفَصِيلةُ: الآباء الأَدْنَوْن». وقال أبو عبيدة[١]: «الفَخِذُ». وقيل: عشيرتُه الأقربون. وقد تقدَّم ذِكْر ذلك عند قوله: «شعوباً وقبائلَ»[٢]. و «تُؤْويه» لم يُبْدِلْه السوسيُّ عن أبي عمروٍ[٣] قالوا: لأنَّه يُؤَدِّي إلى لفظٍ هو أثقلُ منه، والإبدالُ للتخفيفِ. وقرأ[٤] الزُّهريُّ «تُؤْوِيْهُ» و «تُنْجِيْهُ» بضمِّ هاءِ الكنايةِ، وهو الأصلُ و «ثم يُنْجِيه» عطفٌ على «يَفْتدي» فهو داخِلٌ في حَيِّز «لو» وتقدَّمَ الكلامُ[٥] فيها: هل هي مصدريةٌ أم شرطيةٌ في الماضي؟ ومفعولُ «يَوَدُّ» محذوفٌ، أي: يَوَدُّ النجاةَ. وقيل: إنها هنا بمعنى «إنْ»، وليس بشيءٍ. وفاعلُ «يُنْجِيه»: إمَّا ضميرُ الافتداءِ الدالُّ عليه «يَفْتدي»، أو ضميرُ مَنْ تقدَّم ذِكْرُهم، وهو قولُه «ومَنْ في الأرضِ». و «مَنْ [في الأرض]» مجرورٌ عطفاً على «بنيه» وما بعدَه، أي: يَوَدُّ الافتداءَ بـ «مَن في الأرض» أيضاً. و «جميعاً» إمَّا حالٌ، وإمَّا تأكيدٌ، ووُحِّد باعتبارِ اللفظِ. و «كَلاَّ» رَدْعٌ وزَجْرٌ عن اعتقادِ ذلك.

آ. (١٥) قوله: ﴿إنَّها لَظَىٰ، نَزَّاعةً﴾: في الضميرِ ثلاثةُ أوجُهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ النار، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدلالةِ لفظِ «عذاب» عليها. والثاني: أنه ضميرُ القصةِ. الثالث: أنه ضميرٌ مبهمٌ يُتَرْجِمُ عنه

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٦٩.

(٢) الآية ١٣ من الحجرات.

(٣) أبدل أبو جعفر الهمزة واواً ساكنة فجمع بين الواوين بلا إدغام. الإتحاف ٢/٥٦١.

(٤) البحر ٨/٣٣٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/١٣.

الخبرُ، قاله الزمخشري[١]. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في قوله تعالى[٢]: «إن هي إلاَّ حياتُنا الدُّنيا». فعلىٰ الأولِ يجوزُ في «لَظَى نَزَّاعةٌ»[٣] أوجهٌ: أَنْ يكونَ «لَظىٰ» خبرَ «إنَّ»، أي: إنَّ النارَ لَظى، و «نَزَّاعةٌ» خبرٌ ثانٍ، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي نَزَّاعةٌ، أو يكونُ «لَظَىٰ» بدلاً من الضميرِ المنصوبِ، و «نَزَّاعةٌ» خبرُ إنَّ. وعلى الثاني يكونُ «لَظى نَزَّاعةٌ» جملةً من مبتدأ وخبرٍ، في محلِّ الرفع خبراً لـ «إنَّ» مفسِّرةً لضمير القصة، وكذا على الوجهِ الثالثِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «نَزَّاعةٌ» صفةً لـ «لَظىٰ» إذا لم تجعَلْها عَلَماً؛ بل بمعنى اللَّهَبِ، وإنما أُنِّث النعتُ فقيل: «نَزَّاعةٌ» لأنَّ اللهَبَ بمعنى النار، قاله الزمخشريُّ[٤] وفيه نظرٌ لأنَّ «لظى» ممنوعةٌ من الصَّرْفِ اتفاقاً.

قال الشيخ[٥] بعد حكايته الثالثَ عن الزمخشري: «ولا أدري ما هذا المضمرُ الذي تَرْجَمَ عنه الخبرُ؟ وليس هذا من المواضعِ التي يُفَسِّرُ فيها المفردُ الضميرَ، ولولا أنه ذَكَرَ بعد هذا «أو ضمير القصة» لَحَمَلْتُ كلامَه عليه». قلت: متى جعله ضميراً مُبْهماً لَزِمَ أَنْ يكونَ مفسَّراً بمفرد، وهو إمَّا «لظى»، على أَنْ يكونَ «نزاعةٌ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وإمَّا «نزاعةٌ» على أَنْ يكونَ «لظىٰ» بدلاً من الضميرِ، وهذا أقربُ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «لظىٰ نَزَّاعةٌ» مبتدأ وخبراً، والجملةُ خبرٌ لـ «إنَّ» على أَنْ يكونَ الضميرُ مبهماً لئلا يَتَّحِدَ القولان، أعني هذا القولَ وقولَ إنها ضميرُ القصة، ولم يُعْهَدْ ضميرٌ مُفَسَّرٌ بجملةٍ إلاَّ ضميرُ الشأنِ والقصةِ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٨.
(٢) الآية ٢٩ من الأنعام. وانظر: الدر ٤/ ٥٩٣.
(٣) على قراءة الرفع.
(٤) الكشاف ٤/ ١٥٨.
(٥) البحر ٨/ ٣٣٤.

وقراءةُ الرفعِ في «نَزَّاعَةٌ» هي قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[1] حفص وأبو حيوة والزعفَرانيُّ واليزيديُّ وابنُ مقسم «نَزَّاعَةً» بالنصب. وفيها وجهان، أحدُهما: أَنْ ينتصبَ على الحالِ. وفي صاحبِها أوجهٌ، أحدُها: أنه الضميرُ المُسْتكِنُّ في «لَظَىٰ» لأنَّها، وإنْ كانَتْ عَلَماً، فهي جارِيَةٌ مَجْرَىٰ المشتقات كالحارثِ والعَبَّاس، وذلك لأنها بمعنىٰ التَّلَظِّي، وإذا عَمِلَ العَلَمُ الصريحُ والكُنْيَةُ في الظروف فلأَنْ يعملَ العَلَمُ الجاري مَجْرىٰ المشتقاتِ في الأحوالِ أَوْلَىٰ وأَحْرىٰ. ومِنْ مجيء ذلك قولُه[2]:

٤٣٣٠ـ أنــا أبــو المِنْهــالِ بعــضَ الأَحْيــانْ

ضَمَّنه معنى «أنا المشهورُ في بعض الأحيان». الثاني: أنه فاعلُ «تَدْعو» وقُدِّمَتْ حالُه عليه، أي: تدعو / حالَ كونِها نَزَّاعةً. ويجوز أَنْ [٨٧١/ب] تكونَ هذه الحالُ مؤكِّدةً، لأنَّ «لظىٰ» هذا شأنُها، وهو معروفٌ مِنْ أمرِها، وأَنْ تكونَ منتقِلَةً؛ لأنه أمرٌ توقيفيٌّ. الثالث: أنه محذوفٌ هو والعاملُ، تقديرُه: تتلَظَّىٰ نَزَّاعَةً. ودَلَّ عليه «لَظَىٰ».

الثاني من الوجهَيْن الأَوَّلَيْن: أَنَّها منصوبةٌ على الاختصاصِ. وعَبَّر عنه الزمخشريُّ[3] بالتَّهْويل، كما عَبَّر عن وجهِ رَفْعِها على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، والتقدير: أعني نَزَّاعةً، وأخصُّها. وقد مَنَعَ المبرِّدُ نصبَ «نَزَّاعة» قال: «لأنَّ الحالَ إنما يكونُ فيما يجوزُ أَنْ يكونَ وأَنْ لا يكونَ، و «لَظَىٰ»

---

(١) السبعة ٦٥١، والنشر ٢/ ٣٩٠، والقرطبي ١٨/٢٨٧، والتيسير ٢١٤، والبحر ٨/ ٣٣٤، والحجة ٧٢٣.

(٢) تقدم برقم ١٨٦٣.

(٣) الكشاف ٤/١٥٨.

لا تكونُ إلاَّ نَزَّاعةً، قاله عنه مكي[1]، ورَدَّ عليه بقولِه تعالىٰ: «وهو الحقُّ مُصَدِّقاً»[2]، «وهـذا صراطُ ربِّكَ مستقيماً»[3] قال: «فالحقُّ لا يكونُ إلاَّ مصدِّقاً، وصراطُ ربِّكَ لا يكونُ إلاَّ مُسْتقيماً». قلت: المبردُ بنى الأمرَ على الحالِ المبيِّنة، وليس ذلك بلازم؛ إذ قد وَرَدَتِ الحالُ مؤكِّدةً، كما أورده مكيٌّ وإنْ كان خلافَ الأصلِ.

واللَّظىٰ في الأصلِ: اللَّهَبُ. ونُقل عَلَماً لجهنَمَ، ولذلك مُنِعَ من الصَّرْفِ. والشَّوَىٰ: الأطرافُ جمع شَواة كنَوىٰ ونَواة. وقيل: الشَّوىٰ: الأعضاءُ التي ليسَتْ بمَقْتَل، ومنه: رماه فأَشْواه، أي: لم يُصِبْ مَقْتَلَه. وقيل: الشَّوى: جمعُ شَواة، وهي جِلْدَةُ الرأسِ، وأُنْشد للأعشىٰ[4]:

٤٣٣١ـ قـالـت قُتَيْلَـةُ مـالَـهُ
قد جُلِّلَتْ شَيْباً شَواتُهْ

وقيل: هو جِلْدُ الإنسانِ. والشَّوىٰ أيضاً: رُذالُ المالِ، والشيءُ اليسيرُ. و «تَدْعُو» يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لإنَّ، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو حالٌ[5] من «لَظى»، أو مِنْ «نَزَّاعة» على القراءتَيْن فيها؛ لأنها تتحمَّلُ ضميراً.

آ. (١٩) **قوله: ﴿هَلُوعا﴾**: حالٌ مقدرةٌ. والهَلَعُ مُفَسَّر بما

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٠٧.
(٢) الآية ٩١ من البقرة.
(٣) الآية ١٢٦ من الأنعام.
(٤) ليس في ديوانه. وهو في مجاز القرآن ٢/٢٦٩، واللسان شوى، والقرطبي ١٨/٢٨٨، ومعاني القرآن للزجاج ٥/٢٢١.
(٥) أي: أو هو حال.

بعده، وهو قولُه: «إذا» و«إذا». قال ثعلب: «سألني محمد بنُ عبد الله ابن طاهر[1] ما الهَلَعُ؟ فقلت: قد فسَّره اللهُ، ولا يكون أَبْيَنَ مِنْ تفسيرِه، وهو الذي إذا نالَه شرٌّ أظهرَ شِدَّةَ الجَزَعِ، وإذا ناله خيرٌ بَخِلَ به ومَنَعَه الناس» انتهى. وأصلُه في اللغةِ ـ على ما قال أبو عبيد ـ أَشَدُّ الحِرْصِ وأسْوَأُ الجَزَع. وقيل: هو الفَزَعُ والاضطرابُ السريعُ عند مَسِّ المكروهِ، والمَنْعُ السريعُ عند مَسِّ الخيرِ، مِنْ قولِهم: ناقةٌ هِلْواع، أي: سريعةُ السَّيْرِ.

آ. (٢٠ ـ ٢١) قوله: ﴿جَزُوْعاً﴾: و«مَنوعاً» فيهما ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنهما منصوبان على الحال من الضمير في «هلُوعا» وهو العاملُ فيهما، والتقدير: هَلُوعاً حالَ كونِه جَزُوعاً وقتَ مَسِّ الشرِّ، ومنوعاً وقتَ مسِّ الخيرِ. والظرفان معمولان لهاتَيْنِ الحالَيْنِ. وعَبَّر أبو البقاء[2] عن هذا الوجهِ بعبارةٍ مُوْهِمَةٍ، وهو يريدُ ما ذكَرْتُه فقال: «جَزوعاً حالٌ أخرى، والعاملُ فيها هَلُوعا». فقولُه: «أخرىٰ» يُوهم أنها حالٌ ثانية وليسَتْ متداخِلَةً، لولا قولُه: «والعاملُ فيها هَلُوعا». الثاني: أَنْ يكونا خبَرَيْن لـ كان ـ أو صار ـ مضمرةً، أي: إذا مَسَّه الشرُّ كان ـ أو صار ـ جزوعا، وإذا مَسَّه الخيرُ كان ـ أو صار ـ منوعاً قاله مكي[3]. وعلى هذا فإذا شرطيةٌ، وعلى الأولِ ظرفٌ مَحْضٌ، العاملُ فيه ما بعدَه، كما تقدَّم. الثالث: أنهما نعتٌ لـ «هَلُوعا» قاله مكي[4]. إلاَّ أنَّه

---

(١) أبو العباس محمد بن عبد الله بن طاهر الخزاعي الأديب الأمير، ولي بغداد أيام المتوكل. توفي سنة ٢٥٣. انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٩٢.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٦٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٨.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٨.

قال: «وفيه بُعْدٌ؛ لأنك تَنْوي به التقديمَ قبل[1] «إذا»». انتهى. وهذا الاستبعادُ ليس بشيءٍ، فإنه غايةُ ما فيه تقديمُ الظرفِ على عاملِه، وإنما المحذورُ تقديمُ معمولِ النعتِ على المنعوتِ.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿إلاَّ المُصَلِّين﴾**: استثناءٌ من «الإِنسان» إذ المرادُ به الجنسُ. ومثلُه[2]: «إنَّ الإِنسانَ لَفي خُسْرٍ، إلاَّ الذين آمنوا».

وقرأ حفص[3]: «بشهاداتِهم» جمعاً، اعتباراً بتعدُّدِ الأنواعِ. والباقون بالإِفرادِ، إذ المرادُ الجنسُ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿عِزِيْن﴾**: حالٌ من «للذين كفروا» وقيل: حالٌ من الضمير في «مُهْطِعين»، فتكون حالاً متداخلةً. و«عن اليمين» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ«عِزين» لأنه بمعنىٰ متفرِّقين، قاله أبو البقاء[4]، وأَنْ يتعلَّقَ بمُهْطِعين، أي: مُسْرِعِين عن هاتَيْن الجهتَين، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ، أي: كائنين عن اليمين، قاله أبو البقاء[5]. وعِزِيْن جمعُ «عِزَة» والعِزَةُ: الجماعة، قال مكي[6]: «وإنما جُمِع بالواوِ / والنونِ لأنه مؤنثٌ لا يَعْقِلُ؛ ليكونَ ذلك عِوَضاً مِمَّا حُذِفَ منه. قيل: إنَّ أصلَه [٨٧٢/أ]

---

(١) الأصل «بعد» وهو سهو والتصحيح من إعراب المشكل لأن التقدير: هلوعاً جزوعاً إذا، فهي قبل إذا.

(٢) الآيات ٢ ـ ٣ من العصر.

(٣) السبعة ٦٥١، والحجة ٧٢٤، والنشر ٢/٣٩١، والبحر ٨/٣٣٥، والقرطبي ١٨/٢٩٢، والتيسير ٢١٤.

(٤) الإملاء ٢/٢٦٩.

(٥) الإملاء ٢/٢٦٩.

(٦) إعراب المشكل ٢/٤٠٩.

عِزهَة، كما أنَّ أصلَ سَنَةَ سَنْهَة ثم حُذِفَتِ الهاءُ»[1] انتهىٰ. قوله: «لا يَعْقِلُ» سهوٌ لأنَّ الاعتبارَ بالمدلولِ، ومدلولُه بلا شك عقلاءُ.

واختلفوا في لام «عِزَة» على ثلاثةِ أقوالٍ، أحدُها: أنَّها واوٌ مِنْ عَزَوْتُه أَعْزُوْه، أي: نَسَبْتُه؛ وذلك أنَّ المنسوبَ مضمومٌ إلى المنسوبِ إليه، كما أنَّ كلَّ جماعةٍ مضمومٌ بعضُها إلى بعضٍ. الثاني: أنَّها ياءٌ، إذ يُقال: عَزَيْتُه بالياء، أَعْزِيْهِ بمعنى: عَزَوْته، فعلىٰ هذا في لامِها لغتان. الثالث: أنها هاءٌ، ويُجْمَعُ تكسيراً على عِزَىً نحو: كِسْرة[2] وكِسَر، واسْتُغْنِي بهذا التكسيرِ عن جمعِها بالألفِ والتاءِ، فلم يقولوا: عِزات كما لم يقولوا في شَفَة وأَمَة: شِفات ولا إمات استغناءً بشِفاهٍ وإماءٍ، وقد كَثُرَ ورودُه مجموعاً بالواوِ والنون. قال الراعي[3]:

٤٣٣٢ـ أخليفـةَ الـرحمـنِ إنَّ عَشيـرتـي
أَمسَـوْا سَـوامُهُـمُ عِـزِيْـنَ فُلُـوْلا

وقال الكميت[4]:

٤٣٣٣ـ ونحـن وجَنْـدَلٌ بـاغٍ تَـرَكْنـا
كتـائـبَ جَنْـدَلٍ شَتَّـى عِـزِيْنـا

---

(١) قال: «فجُعِل جمعه بالواو والنون عوضاً من الحذف».

(٢) حسب الأصل: عِزْوَةٌ وعِزْهَةٌ.

(٣) ديوانه ٥٥، وروايته «أمسىٰ» وكذا في القرطبي ١٨/ ٢٩٣، ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٠، ورواية المؤلف على لغة أكلوني البراغيث. والسوام: الإبل الراعية.

(٤) القرطبي ١٨/ ٢٩٣، واللسان (عزا) والكشاف ٤/ ١٦٠. وجملة جندل باغ حالية.

وقال عنترة[1]:

٤٣٣٤ـ وقِــرنٍ قــد تَــرَكْــتُ لِــذي وَلِــيٍّ
عليــه الطيــرُ كــالعُصَــبِ العِــزِيْــنِ

وقال آخر[2]:

٤٣٣٥ـ تــــرانـــــا عنـــــده والليـــــلُ داجٍ
علـــى أبـــوابِـــه حِلَقـــاً عِـــزِيْنـــا

وقال آخر[3]:

٤٣٣٦ـ فلمـــا أَنْ أَتَيْـــنَ علـــىٰ أُضـــاخٍ
تَـــرَكْـــنَ حَصـــاه أَشْتـــاتـــاً عِـــزينـــا

والعِزَةُ لغةً: الجماعةُ في تَفْرِقَةٍ. هذا قولُ أبي عبيدة[4]. وقال الأصمعيُّ: «العِزُون: الأصناف. يقال: في الدار عِزُون، أي: أصناف» وقال غيرُه: الجماعةُ اليسيرةُ كالثلاثةِ والأربعةِ. وقال الراغب[5]: «وقيل: هو مِنْ قولِهم: عَزِيَ عَزاءً فهو عَزٍ إذا صَبَرَ، وتَعَزَّىٰ: تَصَبَّر، فكأنها اسمٌ للجماعة التي يتأسَّىٰ بعضُهم ببعض.

---

(١) ديوانه ٢٩٥ برواية:

وقِرْنٍ قد تركتُ لدى مَكَرٍّ عليه سبَائِبٌ كالأُرْجُوانِ

والقرطبي ١٨/ ٢٩٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨/ ٢٩٣، والماوردي ٤/ ٣٠٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨/ ٢٩٣، واللسان (عزا). وأضاخ: اسم جبل أو موضع كما في اللسان (أضخ).

(٤) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٠.

(٥) المفردات ٣٣٤.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَنْ يُدْخَلَ﴾: العامَّةُ على بنائِه للمفعول. وزيدُ بن علي[١] والحسن وابن يعمر وأبو رجاء وعاصمٌ ـ في روايةٍ ـ[٢] على بنائه للفاعلِ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿فلا أُقْسِمُ﴾: قد تقدَّم غيرَ مرةٍ[٣]. وقرأ جماعة[٤] «فلأُقْسِمُ» دون ألفٍ. والعامَّةُ على جمعِ المَشارق والمغارب. والجحدريُّ[٥] وابنُ محيصن بإفرادِهما.

و «إنَّا لَقادِرون» جوابُ القسمِ. وقرأ العامَّةُ «يُلاقُوا»، وأبو جعفر[٦] وابن محيصن «يَلْقَوْا» مضارع لَقِيَ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿يوم يَخْرُجون﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يَوْمَهم» أو منصوباً بإضمار أَعني. ويجوزُ ـ على رَأْيِ الكوفيين[٧] ـ أن يكون خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ، وبُنِي على الفتحِ، وإنْ أُضيفَ إلى مُعْربٍ، أي: هو يومَ يَخْرُجون، كقولِه: «هذا يومَ يَنْفَعُ»[٨] وقد مَرَّ الكلامُ فيه مُشْبعاً[٩]. والعامَّةُ علىٰ بناءِ «يَخْرُجون» للفاعلِ، ورُوي عن عاصمٍ[١٠]

---

(١) السبعة ٦٥١، والقرطبي ١٨/ ٢٩٤، والبحر ٨/ ٣٣٦.

(٢) في رواية المفضل كما في السبعة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٧٥ من الواقعة.

(٤) البحر ٨/ ٣٣٦.

(٥) الإتحاف ٢/ ٥٦٢، والقرطبي ١٨/ ٢٩٥، والبحر ٨/ ٣٣٦.

(٦) الإتحاف ٢/ ٥٦٢، والقرطبي ١٨/ ٢٩٦، والبحر ٨/ ٣٣٦، والنشر ٢/ ٣٧٠، والشواذ ١٦١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥. الارتشاف ٢/ ٥٥٢.

(٨) الآية ١١٩ من المائدة وهي قراءة نافع.

(٩) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٠.

(١٠) الشواذ ١٦١، والبحر ٨/ ٣٣٦، والقرطبي ١٨/ ٢٩٦.

بناؤُه للمفعولِ.

قوله: «سِراعاً» حالٌ مِنْ فاعل «يَخْرُجون» جمعَ سريع كظِراف في ظَريف. و «كأنَّهم» حالٌ مِنْ ضميرِ الحالِ فتكونُ متداخلةً.

قوله: «إلىٰ نُصُبٍ» متعلِّقٌ بالخبرِ. والعامَّةُ على «نَصْبٍ» بالفتح والإِسكان، وابنُ عامر[1] وحفصٌ بضمتين، وأبو عمران الجوني ومجاهد بفتحتَيْن، والحسنُ وقتادةُ بضمةٍ وسكون. فالأُولى[2] هو اسمٌ مفردٌ بمعنىٰ العَلَم المنصوبِ الذي يُسْرِعُ الشخصُ نحوَه. وقال أبو عمروٍ: «هو شَبَكَةُ الصائدِ يُسْرِع إليها عند وقوعِ الصيدِ فيها مخافةَ انفلاتِه». وأمَّا الثانيةُ[3] [٨٧٢/ب] فتحتمل ثلاثَة أوجهٍ. أحدها: / أنه اسمٌ مفردٌ بمعنىٰ الصَّنَمِ المنصوبِ للعبادة، وأنشد للأعشى[4]:

٤٣٣٧ـ وذا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَعْبُدَنَّه
لعاقبةٍ واللَّهَ ربَّك فاعْبُدَا

الثاني: أنه جمعُ نِصاب ككُتُب في كِتاب. الثالث: أنه جمعُ نَصْبٍ نحو: رَهْن في رُهُن، وسَقْف في سُقُف، وهذا قولُ أبي الحسن. وجَمْعُ الجمعِ أَنْصاب. وأمَّا الثالثةُ[5] فَفَعَل بمعنىٰ مَفْعول، أي: مَنْصوب كالقَبَضِ والنَّقَضِ. والرابعةُ[6] تخفيفٌ من الثانية.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥١، والنشر ٢/ ٣٩١، والحجة ٧٢٥، والقرطبي ١٨/ ٢٩٦، والتيسير ٢١٤، والبحر ٨/ ٣٣٦.
(٢) «نَصْب».
(٣) «نُصُب».
(٤) تقدم برقم ١٦٩٤ برواية قريبة.
(٥) «نَصَب».
(٦) «نُصْب».

ويُوْفِضونَ، أي: يُسْرعون. وقيل: يَسْتَبْقُون. وقيل: يَسْعَوْن. وقيل: يَنْطَلقون. وهي متقاربةٌ. وأنشد[1].

٤٣٣٨ـ فَوارِسُ ذُبْيانَ تحت الحَدِيْـ
ـدِ كالجِنِّ تُوْفِضُ مِنْ عَبْقَرِ

وقال آخر[2]:

٤٣٣٩ـ لأنعتَنْ نَعامةً مِيفاضا
خَرْجاءَ [تَغْدُو] تَطْلُبُ الإضاضا

أي مُسْرِعة.

آ. (٤٤) قوله: ﴿خاشِعَةً﴾: حالٌ: إمَّا مِنْ فاعلِ «يُوْفِضون»، وهو أقربُ أو مِنْ فاعل «يَخْرُجون»، وفيه بُعْدٌ منه، وفيه تعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدة وفيه الخلافُ. و «أبصارُهم» فاعلٌ. وقراءةُ العامَّةِ على تنوينِ «ذِلَّةٌ» والابتداءُ بـ «ذلك اليومُ»، وخبرُه «الذي كانوا». وقرأ[3] يعقوب والتمار بإضافة «ذِلَّةُ» إلى «ذلك» وجَرِّ «اليوم» لأنه صفةٌ[4] لـ «ذلك». و «الذي» نعتٌ لـ «اليوم». و «تَرْهَقُهُمْ»: يجوزُ أَنْ يكونَ استئنافاً، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «يُوْفِضون»، أو «يَخْرُجون»، ولم يَذْكُرْ مكيٌّ[5] غيرَه.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المعارج]

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٨/ ٢٩٧. وعبقر: موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (وفض) والمحرر ١٦/ ١١٩، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٢٤، والإضاض: الملجأ. والخرجاء: في لونها سواد وبياض.
(٣) البحر ٨/ ٣٣٦.
(٤) الصواب بدل أو عطف بيان.
(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٩.

سورة نوح عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَنْ أَنْذِرْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المفسِّرَةَ، وأَنْ تكونَ المصدريةَ أي: أَرْسَلْناه بالإنذار. وقال الزمخشري[١]: «والمعنىٰ: أَرْسَلْناه بأَنْ قُلْنا له: أَنْذِرْ أي: أَرْسَلْناه بالأمرِ بالإنذارِ» انتهى. وهذا الذي قَدَّره حسنٌ جداً، وهو جوابٌ عن سؤالٍ قدَّمْتُه في هذا الموضوع: وهو أنَّ قولَهم: «إنَّ «أَنْ» المصدريةَ يجوزُ أَنْ تتوصَّلَ بالأمرِ» مُشْكِلٌ؛ لأنه يَنْسَبِكُ منها وممَّا بعدَها مصدرٌ، وحينئذٍ فتفوتُ الدلالةُ على الأمرِ. ألا ترىٰ أنك إذا قَدَّرْتَ [في] كَتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ: كَتَبْتُ إليه القيامَ، تفوتُ الدلالةُ على الأمرِ حالَ التصريحِ بالأمر، فينبغي أَنْ يُقَدَّرَ ـ كما قاله الزمخشريُّ ـ أي: كتبتُ إليه بأَنْ قلتُ له: قُمْ، أي: كتبتُ إليه بالأمرِ بالقيام.

آ. (٣) قوله: ﴿أَنِ اعْبُدوا﴾: إمَّا أَنْ تكونَ تفسيريةً لـ «نذير»، أو مصدريةً، والكلامُ فيها كما تقدَّم في أختها.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ ذنوبِكم﴾: في «مِنْ» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها تبعيضيةٌ. والثاني: أنها لابتداءِ الغايةِ. والثالث: أنها لبيانِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦١.

الجنسِ وهـو مـردودٌ لعَـدَمِ تَقَـدُّمِ مـا تبيِّنُـه. الـرابـع: أنهـا مـزيـدةٌ. قـال ابـن عطيـة[1]: «وهـو مـذهـبٌ كـوفـيٌّ» قلـت: ليس مـذهبُهـم ذلـك؛ لأنهـم يَشْتَرِطون تنكيرَ مَجْرورِها ولا يَشْترطون غيرَه[2]. والأخفشُ[3] لا يَشْترِطُ شيئاً، فزيادتُها هنا ماشٍ على قولِه، لا على قولِهم.

قوله: «ويُؤَخِّرْكم إلى أَجَل» قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: كيف قال: «ويُؤَخِّرْكم» مع إخبارِه بامتناعِ تأخيرِه؟ قلت: قضىٰ اللَّهُ أنَّ قوم نوحٍ إنْ آمنـوا عَمَّـرَهـم ألـفَ سنـةٍ، وإن بَقُـوا على كُفْرِهـم أَهْلكهـم على رأس تسعمِئة. فقيل لهم: إن آمنتم أُخِّرْتم إلى الأجلِ الأطولِ، ثم أخبرهم أنَّه إذا جاء ذلك الأجلُ الأمَدُّ لا يُؤَخَّرُ» انتهى. وقد تَعَلَّق بهذه الآيةِ مَنْ يقولُ بالأَجَلَيْنِ. وتقدَّم جوابُه. وقوله: «لو كُنْتُمْ تعلمون» جوابُها محذوفٌ أي: لبادَرْتُمْ إلى ما أَمَرَكم به.

آ. (٧) **قوله: ﴿لِتَغْفِرَ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليلِ، والمدعُوُّ إليه محذوفٌ أي: دَعَوْتُهم للإِيمانِ بك لأجلِ مغفرتِك لهم، وأَنْ تكونَ لامُ التعديةِ ويكونُ قد عبَّر عن السببِ بالمُسَبَّبِ الذي هو جَعْلُهم. والأصلُ: دَعَوْتُهـم للتَّوْبـةِ التي هي سَبَبٌ في الغُفْران. و «جعلوا» هـو العـامـلُ في «كلما» وهو خبر «إنِّي».

قوله[5]: «ليلاً ونهاراً» ظرفان لـ «دَعَوْت» والمرادُ الإِخبارُ باتصالِ

---

(١) المحرر ١٦/١٢١.

(٢) وهو أن تسبق بنفي أو استفهام أو نهي.

(٣) انظر أمثلة على مذهبه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٥٤.

(٤) الكشاف ٤/١٦١.

(٥) عاد إلى الآية ٥.

الدعاءِ، وأنه / لا يَفْتُرُ عن ذلك. و «إلاَّ فِراراً» مفعولٌ ثانٍ وهو استثناءٌ مُفَرَّغٌ. [٨٧٣/أ]

آ. (٨) قوله: ﴿جِهاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً من المعنى؛ لأنَّ الدعاءَ يكونُ جِهاراً وغيرَه، فهو من باب: قَعَدَ القُرْفُصاءَ، وأَنْ يكونَ المرادُ بـ «دَعَوْتُهم»: جاهَرْتُهم، وأَنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: دعاءً جِهاراً، وأَنْ يكونَ مصدراً في موضعِ الحالِ أي: مُجَاهِراً، أو ذا جِهارٍ، أو جُعِل نفسَ المصدرِ مبالغةً. قال الزمخشريُّ[١]: «فإنْ قلتَ: ذَكَرَ أنَّه دعاهم ليلاً ونهاراً، ثم دعاهم جِهاراً، ثم دعاهم في السِّرِّ والعَلَنِ فيجب أَنْ تكونَ ثلاثَ دَعَوات مختلفات حتى يَصِحَّ العطفُ» قلت: قد فَعَلَ عليه السلام كما يَفْعَلُ الذي يَأْمُرُ بالمعروفِ ويَنْهىٰ عن المنكر في الابتداءِ بالأَهْوَنِ، والترقِّي في الأشَدِّ فالأشَدِّ، فافتتح في المناصحةِ بالسِّرِّ، فلمَّا لم يَقْبلوا ثَنَّىٰ بالمجاهرة، فلمَّا لم يَقْبلوا ثَلَّثَ بالجَمْعِ بين الإسرار والإعلان. ومعنى «ثم» الدلالةُ على تباعُدِ الأحوالِ، لأنَّ الجِهارَ أغلظُ من الإسرارِ، والجمعُ بين الأمرَيْن أغلظُ مِنْ إفرادِ أحدِهما». قال الشيخ[٢]: «وتكرَّرَ كثيراً له أنَّ «ثُمَّ» للاستبعادِ ولا نَعْلَمُه لغيرِه». قلت: هذا القول بعدما سَمِعْتَ من ألفاظِ الزمخشريِّ تحامُلٌ عليه.

آ. (١١) قوله: ﴿مِدْراراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «السماء»، ولم يؤنَّثْ لأنَّ مِفْعالاً لا يُؤَنَّثُ. تقول: امرأةٌ مِئْناثٌ ومِذْكار، ولا يُؤَنَّثُ بالتاءِ إلاَّ نادراً، وحينئذٍ يَستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ فتقول:

(١) الكشاف ٤/ ١٦٢.

(٢) البحر ٨/ ٣٣٩.

رجلٌ مِجْذامَةٌ[1] ومِطْرابَةٌ[2]، وامرأة مِجْذامَةٌ ومِطْرابَةٌ، وأَنْ تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إرسالاً مِدْراراً. وتقدَّم الكلامُ عليه في الأنعام[3].

آ. (١٣) قوله: ﴿وَقاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به على معانٍ، منها: ما لكم لا تَأْمُلُوْنَ له تَوْقيراً أي: تعظيماً. قال الزمخشري[4]: «والمعنى: ما لكم لا تكونون على حال تأمُلُون فيها تعظيمَ اللَّهِ إياكم في دارِ الثواب؟ و «لله» بيانٌ للموَقَّرِ، ولو تأخَّر لكان صلةً»[5] انتهى. أي: لو تأخَّر «لله» عن «وَقارا» لكان متعلِّقاً به، فيكونُ التوقيرُ منهم للَّهِ تعالى، وهو عكسُ المعنى الذي قصده. ومنها[6]: لا تخافون للَّهِ حِلْماً وتَرْكَ معاجلةٍ بالعقابِ فتؤمنوا. ومنها: لا تخافون لله عظمةً. وعلى الأولِ[7] يكون الرجاءُ على بابه، وقد تقدَّم أنَّ استعمالَه بمعنىٰ الخوفِ مجازٌ أو مشتركٌ. وأن[8] يكونَ حالاً مِنْ فاعل «تَرْجُون» أي: موقِّرين اللَّهَ تعالى، أي: تُعَظِّمونه، فـ «للَّهِ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «وَقارا»، أو تكون اللامُ زائدةً في المفعول به، وحَسَّنه هنا أمران: كَوْنُ العاملِ فَرْعاً، وكونُ المعمولِ مقدَّماً، و «لا تَرْجُون» حالٌ. وتقدَّم نظيرُه في المائدة.

(١) رجل مِجْذام ومِجْذامة: قاطع للأمور، وقاطع لهواه، وقاطع للمودة. اللسان(جذم).
(٢) رجل طروب ومِطْراب ومِطْرابة: كثير الطرب. انظر: اللسان طرب.
(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٤١.
(٤) الكشاف ٤/ ١٦٣.
(٥) الكشاف: «صلة للوقار».
(٦) من المعاني الواردة في تفسير الآية.
(٧) وهو المعنى الذي ساقه الزمخشري.
(٨) معطوف على الإعراب الذي ذكره أول إعرابه للآية.

آ. (١٤) **قوله: ﴿وقد خَلَقَكُمْ﴾**: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَرْجُون». والأَطْوارُ: الأحوالُ المختلفةُ. قال الشاعر[١]:

٤٣٤٠ـ فـإنْ أفـاقَ فقـد طـارَتْ عَمَـايَتُـه
والمَـرْءُ يُخْلَـقُ طَـوْراً بعـد أطـوارِ

وانتصابُه على الحالِ أي: مُتَنَقِّلين من حالٍ إلى حالٍ، أو مختلِفين مِنْ بينِ مُسِيْءٍ ومُحْسِنٍ، وصالحٍ وطالحٍ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿طِباقاً﴾**: تقدَّم الكلامُ عليه في سورة المُلْك[٢]. وقال مكي[٣]: «وأجاز الفراء[٤] في غيرِ القرآنِ جَرَّ «طباق» على النعت لـ «سموات»، يعني أنه يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للعددِ تارةً وللمعدودِ أخرىٰ.

آ. (١٦) **قوله: ﴿فيهِنَّ﴾**: أي: في السمواتِ، والقمرُ إنما هو في سماءٍ واحدةٍ منهنَّ. قيل: هو في السماءِ الدنيا، وإنَّما جازَ ذلك؛ لأن بين السمواتِ ملابَسةً فصَحَّ ذلك. وتقولُ: «زيدٌ في المدينةِ» وإنما هو في زاويةٍ من زواياها.

وقوله: «وجَعَلَ الشمسَ سِراجاً» يُحتمل أَنْ يكونَ التقديرُ: وجعل الشمسَ فيهِنَّ، كما تقدَّم. والشمس قيل: في الرابعةِ. وقيل: في الخامسةِ. وقيل: في الشتاءِ في الرابعة، وفي الصيف في السابعةِ. واللَّهُ أعلمُ: أيُّ ذلك صحيحٌ.

---

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٢٣٤.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣.
(٣) مشكل الإعراب ٢/ ٤١١.
(٤) معاني القرآن ٣/ ١٨٨.

آ. (١٧) قوله: ﴿نباتا﴾: إمَّا أَنْ يكونَ مصدراً لـ أَنْبَتَ على حَذْفِ الزوائِد، ويُسَمَّىٰ اسمَ / مصدرٍ، وإمَّا بـ «نَبَتُّمْ» مقدَّراً أي: فَنَبَتُّمْ نباتاً فيكونُ منصوباً بالمُطاوِعِ المقدَّرِ. قال الزمخشري[1]: «أو نُصِبَ بـ «أَنْبَتكم» لتضمُّنِه معنىٰ نَبَتُّمْ» قال الشيخ[2]: «ولا أَعْقِلُ معنى هذا الوجهِ الثاني»[3]. قلت: هذا الوجهُ هو الذي قدَّمْتُه: وهو أنه منصوبٌ بـ «أَنْبَتكم» على حَذْفِ الزوائد. ومعنى قولِه: «لتضمُّنِه معنى نَبَتُّمْ» أي: إنه مُشتملٌ عليه، غايةُ ما فيه أنه حُذِفت زوائدُه، والإِنباتُ هنا استعارةٌ بليغةٌ. [٨٧٣/ب]

آ. (٢٠) قوله: ﴿سُبُلاً فِجاجاً﴾ وفي الأنبياء[4] تقدَّم الفِجاجُ لِتَناسُبِ الفواصِلِ هنا. وقد تقدَّم نَحْوٌ مِنْ هذا.

آ. (٢١) قوله: ﴿ووَلَدِهِ﴾: قد تقدَّم خِلافُ القُراء[5] في «وَلَدِهِ» وتقدَّم أنهما لغتان كبُخْل وبَخَل. قال أبو حاتم: يمكن أَنْ يكونَ المضمومُ جمعَ المفتوحِ كخَشَبٍ وخُشْبٍ. وأنشد لحسَّانَ رضي الله عنه[6]:

٤٣٤١ـ يا بِكْرَ آمنةَ المباركَ وِلْدُها
مِنْ وُلْدِ مُحْصَنَةٍ بسَعْدِ الأَسْعُدِ

(١) الكشاف ٤/ ١٦٣.
(٢) البحر ٨/ ٣٤٠.
(٣) الأول: قال الزمخشري: المعنى أنبتكم فنبتُّم.
(٤) «وجَعَلْنا فيها فجاجاً سبلاً» الآية ٣١.
(٥) انظر إعرابه للآية ٣٣ من لقمان.
(٦) ديوانه ١/ ٢٦٩، والبحر ٨/ ٣٤١، والمحرر ١٦/ ١٢٦.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿ومَكرُوا﴾**: عطفٌ على صلةِ «مَنْ» وإنما جُمِعَ الضميرُ حَمْلاً على المعنىٰ، بعد حَمْلِه على لفظِها في «لم يَزِدْه مالُه ووَلَدُه»، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً إخباراً عن الكفارِ.

قوله: «كُبَّاراً» العامَّةُ على ضَمِّ الكافِ وتشديدِ الباء، وهو بناءُ مبالغةٍ أبلغُ مِنْ «كُبار» بالضمِّ والتخفيف. قال عيسى: هي لغةٌ يمانيةٌ، وأنشد(١):

٤٣٤٢ـ والمــرءُ يُلْحِقُـــه بفِتيـــان النَّـــدىٰ
خُلُـقُ الكـريـمِ وليـس بـالـوُضَّـاء

وقول الآخر(٢):

٤٣٤٣ـ بَيْضـاءُ تصطـادُ القلـوبَ وتَسْتَبـي
بـالحسـنِ قلـبَ المسلـمِ القُـرَّاء

يقال: رجلٌ طُوَّالٌ وحُمَّالٌ وحُسَّانٌ. وقرأ(٣) عيسى وأبو السمال وابن محيصن بالضمِّ والتخفيف، وهو بناءُ مبالغةٍ أيضاً دونَ الأولِ، وقرأ زيدُ بنُ علي وابن محيصن أيضاً بكسر الكاف وتخفيفِ الباء. قال أبو بكر(٤): هو جمعُ «كبير»، كأنه جعل «مَكْراً» مكانَ «ذنوب»

(١) البيت لأبي صَدَقَةَ الدُّبَيْري وهو في اللسان (وضأ)، والمحرر ١٦/١٢٦، والبحر ٨/٣٤١.

(٢) البيت أيضاً لأبي صَدَقَةَ الدُّبيري، وهو في اللسان (قرأ)، والبحر ٨/٣٤١، ورجل قراء: ناسك.

(٣) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/٣٠٧، والبحر ٨/٣٤١، والإتحاف ٢/٥٦٤، والشواذ ١٦٢.

(٤) وهو ابن الأنباري، وورد قوله في البحر ٨/٣٤١.

أو «أفاعيل» يعني فلذلك وصفَه بالجمع.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿ولا تَـذَرُنَّ وَدًّا ولا سُواعاً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَطْفِ الخاص على العام إنْ قيل: إنَّ هذه الأسماءَ لأصنامٍ، وأن لا يكونَ إنْ قيل: إنها أسماءُ رجالٍ صالحينَ على ما ذُكر في التفسير. وقرأ[١] نافع «وُدًّا» بضم الواوِ، والباقون بفتحها، وأُنْشِدَ بالوَجْهَيْن قولُ الشاعر[٢]:

٤٣٤٤ـ حَيَّاكَ وَدٌّ فإنَّا لا يَحِلُّ لنا
لَهْوُ النساءِ وإنَّ الدين قد عزما

وقول الآخر[٣]:

٤٣٤٥ـ فحيَّاكِ وَدٌّ مِنْ هُداكِ لِفتْيَةٍ
وخُوْصٍ بأعلىٰ ذي فُضالةَ مُنْجِدِ

قوله: «ولا يَغُوْثَ ويَعُوْقَ» قرأهما العامَّةُ بغير تنوين. فإن كانا عربيَّيْن فالمنعُ من الصَّرْف للعلميَّةِ والوزن[٤]، وإن كانا أعجميَّيْن فللعلميَّةِ والعُجْمة. وقرأ[٥] الأعمش: «ولا يَغُوْثاً ويَعُوْقاً» مصروفَيْن. قال ابن عطية[٦]: «وذلك وهمٌ: لأنَّ التعريفَ لازمٌ ووزنَ الفعل» انتهى.

---

(١) السبعة ٦٥٣، والبحر ٨/ ٣٤٢، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٨/ ٣٠٩، والحجة ٧٢٦، والنشر ٢/ ٣٩١.

(٢) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٠٦.

(٣) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٤٨، والمحرر ١٦/ ١٢٧، واللسان (هجد) والبحر ٨/ ٣٤٢. والخوص: الإبل الغائرة العيون.

(٤) أي وزن الفعل.

(٥) الإتحاف ٢/ ٥٦٤، والبحر ٨/ ٣٤٢، والمحرر ١٦/ ١٢٧.

(٦) المحرر ١٦/ ١٢٧.

وليس بوهمٍ لأمرَيْن، أحدهما: أنه صَرَفَهما للتناسُبِ، إذ قبله اسمان منصرفان، وبعده اسمٌ منصرفٌ، كما صُرِفَ «سلاسل»[1]. والثاني: أنه جاء على لغةِ مَنْ يَصْرِفُ غيرَ المنصرِف مطلقاً، وهي لغةٌ حكاها الكسائيُّ.

ونقل أبو الفضل[2] الصَّرْفَ فيهما عن الأشهبِ العُقَيْليِّ ثم قال: «جَعَلهما فَعُولاً؛ فلذلك صرفهما، فأمَّا في العامَّة فإنهما صفتان من الغَوْث والعَوْق». قلت: وهذا كلامٌ مُشْكِلٌ. أمَّا قولُه: «فَعُولاً» فليس بصحيحٍ، إذ مادةُ «يغث» و «يعق»[3] مفقودةٌ. وأمَّا قولُه: «صفتان من الغَوْث والعَوْق» فليس في الصفاتِ ولا في الأسماءِ «يَفْعُل» والصحيحُ ما قَدَّمْتُه. وقال الزمخشري[4]: «وهذه قراءةٌ مُشْكِلة؛ لأنهما إنْ كانا عربيَّيْنِ أو أعجميَّيْنِ ففيهما مَنْعُ الصَّرْفِ[5]، ولعله قَصَدَ الازدواجَ فصرَفهما، لمصادفتِه أخواتِهما منصرفاتٍ: وَدّاً وسُواعاً ونَسْراً». قال الشيخ[6]: «كأنه لم يَطَّلِعْ على أنَّ صَرْفَ ما لا ينصرفُ لغةٌ».

آ. (٢٤) قوله: ﴿وقد أَضَلُّوا﴾: أي: الرؤساءُ أو الأصنامُ، / وجَمَعَهم جَمْعَ العقلاءِ معاملةً لهم معاملةَ العقلاء. [٨٧٤/أ]

---

(١) «إنَّا أعتَدْنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً». الآية ٤ من الإنسان، وهي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي. السبعة ٦٦٣.

(٢) وهو أبو الفضل الرازي صاحب «اللوامح في شاذ القراءات». انظر: البحر ٨/٣٤٢.

(٣) أي اللتان ياؤهما أصليتان.

(٤) الكشاف ٤/١٦٤.

(٥) قال: «إما التعريف ووزن الفعل، وإما التعريف والعجمة».

(٦) البحر ٨/٣٤٢.

قوله: «ولا تَزِدْ» عطفٌ على قوله: «رَبِّ إنَّهم عَصَوْني»[1] على حكايةِ كلامِ نوحٍ بعدَ «قال» وبعد الواوِ النائبةِ عنه، أي: قال: إنهم عَصَوْني، وقال: لا تَزِدْ، أي: قال هذَيْن القولَيْن، فهما في محلِّ النصب، قاله الزمخشريُّ[2]. قال: «كقولك: قال زيدٌ: نوديَ للصلاة وصَلِّ في المسجدِ، تحكي قولَيْه معطوفاً أحدُهما على صاحبه». وقال الشيخ[3]: «ولا تَزِدْ» معطوفٌ على «قد أَضَلُّوا» لأنها محكيَّةٌ بـ «قال» مضمرةً، ولا يُشْترط التناسُبُ في الجملِ المتعاطفةِ، بل تَعْطِفُ خبراً على طلبٍ، وبالعكس، خلافاً لمَنْ اشترطه.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهم﴾**: «ما» مزيدةٌ بين الجارِّ ومجرورِه توكيداً. ومَنْ لم يَرَ زيادتَها جَعَلها نكرةً، وجَعَلَ «خطيئاتِهم» بدلاً، وفيه تعسُّفٌ. وتقدَّم الخلافُ في قراءةِ «خَطِيْئاتِهم» في الأعراف[4]. وقرأ[5] أبو رجاء «خَطِيَّاتهم» جمعَ سلامةٍ، إلاَّ أنَّه أَدْغَمَ الياءَ في الياءِ المنقلبةِ عن الهمزةِ. والجحدريُّ ـ وتُرْوى عن أُبَيّ ـ «خطيئتِهم» بالإفراد والهمز. وقرأ عبد الله «مِنْ خطيئاتِهم ما أُغْرِقوا» فجعلَ «ما» المزيدةَ بين الفعلِ وما يتعلَّق به. و «مِنْ» للسببيَّةِ تتعلَّقُ بـ «أُغْرِقوا». وقال ابن عطية[6]: «لابتداء الغاية»، وليس بواضح. وقرأ العامَّةُ «أُغرِقوا» مِنْ

(١) الآية ٢١.
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٤.
(٣) البحر ٨/ ٣٤٢.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٤٩٠.
(٥) انظر في قراءاتها الشاذة: القرطبي ١٨/ ٣١٠، والبحر ٨/ ٣٤٣، والشواذ ١٦٢، والمحرر ١٦/ ١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٨١.
(٦) المحرر ١٦/ ١٢٨.

أَغْرق. وزيد بن علي[1] «غُرِّقوا» بالتشديدِ، وكلاهما للنَّقْلِ. تقول: أغرَقْتُ زيداً في الماء، وغرَّقْتُه فيه.

قوله: «فأُدْخِلوا» يجوز أَنْ يكونَ من التعبيرِ عن المستقبلِ بالماضي، لتحقُّقِ وقوعِه، نحو: «أتىٰ أمرُ اللَّهِ»[2]، وأَنْ يكونَ على بابِه، والمرادُ عَرْضُهم علىٰ النار في قبورِهم، كقولِه في آلِ فرعونَ: «النارُ يُعْرَضُون عليها غُدُوّاً وعَشِيّاً»[3].

آ. (٢٦) **قوله: ﴿دَيَّاراً﴾**: قال الزمخشري[4]: «دَيَّار من الأسماءِ المستعملةِ في النفيِ العامِّ. يقال: «ما بالدار دَيَّارٌ ودَيُّورٌ»، كقَيَّام وقَيُّوم. وهو فَيْعال من الدُّور أو مِن الدار. أصلُه دَيْوار ففُعِل به ما يُفْعَلُ بأصلِ سَيِّد ومَيِّت، ولو كان فَعَّالاً لكان دَوَّاراً» انتهى. يعني أنه كان ينبغي أَنْ تَصِحَّ واوُه ولا تُقْلَبَ ياءً. وهذا نظيرُ ما تقدَّم له من البحثِ في «متحيِّز»، وأنَّ أصلَه مُتَحَيْوِز مُتَفَيْعِل، لا مُتَفَعِّل، إذ كان يلزمُ أَنْ يكونَ مُتَحَوِّزاً، لأنه من الحَوْز. ويقال أيضاً. فيه دَوَّار نحو: قَيَّام وقَوَّام.

وقال مكي[5]: «وأصلُه دَيْوار، ثم أَدْغَموا الواوَ في الياءِ مثلَ «مَيِّت» أصلُه مَيْوِت، ثم أَدْغموا الثاني في الأولِ. ويجوز أَنْ يكونَ أَبْدلوا من الواوِ ياءً، ثم أدغموا الياءَ الأولى في الثانية». قلت: قولُه: «أدغموا الثاني في الأول» هذا لا يجوزُ؛ إذ القاعدةُ المستقرةُ في المتقاربَيْنِ قَلْبُ

---

(١) البحر ٨/٣٤٣.
(٢) الآية ١ من النحل.
(٣) الآية ٤٦ من غافر.
(٤) الكشاف ٤/١٦٥.
(٥) إعراب المشكل ٢/٤١٢.

الأولِ للثاني، ولا يجوزُ العكسُ إلاَّ شذوذاً، أو لضرورةٍ صناعيةٍ. أمَّا الشذوذُ فكقراءةِ: «واذَّكَرَ»[1] بالذالِ المعجمةِ و «فهل مِنْ مُذَّكِر»[2] بالمعجمةِ أيضاً. وقد مَضَىٰ تحقيقُه. وأمَّا الضرورةُ الصناعيةُ فنحو: «امدحْ هِلالاً» بقَلْبِ الهاءِ حاءً؛ لئلا يُدْغَمَ الأقوىٰ في الأضعفِ، وهذا يَعْرِفُه مَنْ عانى التصريفَ.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿رَبِّ اغفرْ لي ولوالديَّ﴾**: العامَّةُ على فتحِ الدال على أنه تثنيةُ «والِد» يريد أبوَيْه. وقرأ[3] الحسن بن علي رضي الله عنهما ويحيى بن يعمر والنخعي «ولوَلَدَيَّ» تثنيةَ «وَلَد» يعني ابنَيْه ساماً وحاماً. وقرأ ابن جبير والجحدريُّ «ولوالِدِيْ» بكسر الدال يعني أباه، فيجوزُ أن يكونَ أرادَ أباه الأقربَ الذي وَلَدَه، وخصَّه بالذِّكْر لأنه أشرفُ من الأم، وأَنْ يريدَ جميعَ مَنْ وَلَدَه مِنْ لَدُنْ آدمَ عليه السلام إلى مَنْ وَلَده. و «مؤمناً» حالٌ و «تَباراً» مفعولٌ ثانٍ، والاستثناءُ مفرغٌ. والتبار: الهَلاكُ، وأصلُه من التكسُّر والتفتُّتِ. وقد تقدَّم تحقيق ذلك وللَّهِ

[٨٧٤/ب] الحمدُ والمِنَّةُ. /

[تمَّت بعونه تعالى سورة نوح]

---

(١) الآية ٤٥ من يوسف، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر ٦/٥٠٧.

(٢) الآية ١٥ من القمر، وهي قراءة قتادة. انظر: البحر ٨/١٧٨.

(٣) انظر في قراءاته: القرطبي ١٨/٣١٤، والبحر ٨/٣٤٣، والمحرر ١٦/١٢٩.

سورة الجن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أُوْحِي﴾: هذه قراءةُ العامةِ أعني كونَها مِنْ أَوْحَىٰ رباعياً. وقرأ[١] العَتكِيُّ عن أبي عمرٍو وابنُ أبي عبلة وأبو إياس[٢] «وُحِيَ» ثلاثياً، وهما لغتان، يقال: وحىٰ إليه كذا، وأَوْحاه إليه بمعنى واحدٍ. وأُنْشِد للعجاج[٣]:

٤٣٤٦ــ وَحَــىٰ لهــا القــرارَ فــاسْتَقَــرَّت

وقرأ زيدُ بن علي والكسائيُّ في روايةٍ وابنُ أبي عبلةَ أيضاً «أُحِي» بهمزةٍ مضمومة لا واوَ بعدها. وخُرِّجَتْ على أنَّ الهمزةَ بدلٌ من الواوِ المضمومةِ نحو: «أُعِدَ» في «وُعِدَ» فهذه فَرْعُ قراءةِ «وُحِيَ» ثلاثياً. قال الزمخشري[٤]: «وهو من القَلْبِ المطلقِ جوازُه في كلِّ واوٍ مضمومةٍ، وقد أطلقَه المازنيُّ[٥] في المكسورةِ أيضاً كإشاح وإسادة و «إعاءِ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٣٤٦، والشواذ ١٦٢، والمحتسب ٢/٣٣١، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٩٠.

(٢) وهو هارون بن علي الكوفي، ولد الكسائي. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٦.

(٣) بعده: وشَدَّها بالرَّاسياتِ الثُّبَّتِ، وهو في ديوانه ١/٤٠٨، واللسان «وحىٰ».

(٤) الكشاف ٤/١٦٦.

(٥) انظر مذهب المازني في المنصف ١/٢٢٨.

أخيه»[1]، قال الشيخ[2]: «وليس كما ذَكَر، بل في ذلك تفصيلٌ: وذلك أنَّ الواوَ المضمومةَ قد تكونُ أولاً وحَشْواً وآخِراً، ولكلٍ منها أحكام. وفي بعضِ ذلك خلافٌ وتفصيلٌ مذكورٌ في النحو». قلت: قد تقدَّم القولُ في ذلك مُشْبَعَاً في أولِ هذا الموضوعِ ولله الحمدُ. ثم قال الشيخ:[3] ـ بعد أن حكىٰ عنه ما قَدَّمْتُه عن المازني ـ «وهذا تكثيرٌ وتبجُّحٌ. وكان يَذْكُرُ ذلك في سورة يوسف عند قوله «وعاءِ أخيه»[4]. وعن المازنيِّ في ذلك قولان، أحدُهما: القياسُ كما ذكر، والثاني: قَصْرُ ذلك على السَّماع»[5]. قلت: لم يَبْرَحِ العلماءُ يَذْكرون النظيرَ مع نظيرِه، ولَمَّا ذَكَرَ قَلْبَ الهمزةِ باطِّرادٍ عند الجميعِ ذَكَرَ قَلْبَها بخلافٍ.

قوله: «أنَّه استَمَعَ» هذا هو القائمُ مَقَامَ الفاعل؛ لأنَّه هو المفعولُ الصريحُ، وعند الكوفيين والأخفش[6] يجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مَقامَه الجارَّ والمجرورَ، فيكونَ هذا باقياً على نصبِه. والتقدير: أُوْحي إليَّ استماعَ نَفَرٍ. و «مِنْ الجنِّ» صفةٌ لـ «نَفَرٌ». ووَصْفُ القرآنِ بعَجَب: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا عَجَبٍ، وإمَّا بمعنى اسم الفاعلِ، أي: مُعْجِب. و «يَهْدِي» صفةٌ أخرىٰ.

آ. (٢) **وقرأ العامَّةُ: ﴿الرُّشْدِ﴾**: بضمة وسكونٍ.

---

(١) الآية ٧٦ من يوسف على قراءةِ سعيد بن جبير. انظر: الدر ٦/ ٥٣٢.
(٢) البحر ٨/ ٣٤٦.
(٣) البحر ٨/ ٣٤٦.
(٤) الآية ٧٦ من يوسف.
(٥) انظر: الممتع ٣٣٢.
(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨.

وابن عمر[١] بضمِّهما، وعنه أيضاً فَتْحُهما، وتَقَدَّم هذا في الأعراف[٢].

آ. (٣) قوله: ﴿وأنَّه تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا﴾: قرأ الأخَوان[٣] وابن عامر وحفص بفتح «أنَّ» وما عُطِف عليها بالواو في اثنتي عشرة كلمةً، والباقون بالكسرة. وقرأ ابنُ عامر وأبو بكرٍ «وإنه لَمَّا قام» بالكسرة، والباقون بالفتح، واتفقوا على الفتح في قوله[٤] «وأنَّ المساجدَ للَّهِ» وتلخيص هذا: أن «أنَّ» المشددةَ في هذه السورةِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٍ ليس معه واوُ العطفِ، فهذا لا خلاف بين القُرَّاءِ في فتحِه أو كسرِه. على حسبِ ما جاءَتْ به التلاوةُ واقْتَضَتْه العربيةُ، كقولِه[٥]: «قُلْ أُوحِي إليَّ أنَّه اسْتمع» لا خلافَ في فتحِه لوقوعِه موقعَ المصدرِ وكقولِه: «إنَّا سَمِعْنا قرآناً»[٦] لا خلافَ في كسرِه لأنه محكيٌّ بالقول.

القسم الثاني أَنْ يقترنَ بالواوِ، وهو أربعَ عشرةَ كلمةً، إحداها: لا خلاف في فتحِها وهي: قولُه تعالىٰ «وأن المساجدَ للَّهِ»[٧] ـ وهذا هو القسم الثالث ـ والثانية: «وأنه لَمَّا قام»[٨] كَسَرَها ابنُ عامرٍ وأبو بكر، وفتحها الباقون. والاثنتا عشرةَ الباقيةُ: فَتَحها الأخوان وابن عامرٍ

---

(١) البحر ٨/٣٤٧. والقارىء عيسى بن عمر.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

(٣) السبعة ٦٥٦، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٩/٧، والنشر ٢/٣٩١، والحجة ٧٢٧، والبحر ٨/٣٤٧.

(٤) الآية ١٨.

(٥) الآية ١.

(٦) الآية ١.

(٧) الآية ١٨.

(٨) الآية ١٩.

وحفص، وكسرها الباقون، كما تقدَّم تحريرُ ذلك كلِّه. والاثنتا عشرةَ هي قولُه: «وأنَّه تعالىٰ جَدُّ ربنا»[1]، «و أنه كان يقول»[2] «و أنَّا ظَنَنَّا»[3] «و أنه كان رجال»[4] «و أنهم ظَنُّوا»[5] «و أنَّا لَمَسْنا»[6] «و أنَّا كُنَّا»[7] «وأنَّا لا نَدْري»[8] «و أنَّا مِنَّا الصالحون»[9] «و أنَّا ظننَّا»[10] «و أنَّا لَمَّا سَمِعْنا»[11] «وأنَّا مِنَّا المُسْلمون»[12]. وإذا عَرَفْتَ ضَبْطَها من حيث القراءاتُ فالتفِتْ إلى توجيهِ ذلك.

[٨٧٥/أ] وقد اختلف الناسُ / في ذلك فقال أبو حاتم في الفتح: «هو معطوفٌ على مرفوعِ «أُوْحِيَ» فتكونُ كلُّها في موضعِ رفعٍ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه». وهذا الذي قاله قد رَدَّه الناسُ عليه: مِنْ حيث إنَّ أكثرَها لا يَصِحُّ دخولُه تحت معمولِ «أُوْحِي» ألا ترىٰ أنه لو قيل: أُوحي إليَّ أنَّا لَمَسْنا السماءَ، وأنَّا كُنَّا، وأنَّا لا نَدْري، وأنَّا منَّا الصالحون، وأنَّا لَمَّا سَمِعْنا، وأنَّا مِنَّا المسلمون لم يَسْتَقِمْ معناه. وقال مكي[13]: «وعَطْفُ «أنَّ» على

(١) الآية ٣.
(٢) الآية ٤.
(٣) الآية ٥.
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ٧.
(٦) الآية ٨.
(٧) الآية ٩.
(٨) الآية ١٠.
(٩) الآية ١١.
(١٠) الآية ١٢.
(١١) الآية ١٣.
(١٢) الآية ١٤.
(١٣) إعراب المشكل ٢/ ٤١٣.

«آمَنَّا به»[1] أتَمُّ في المعنى مِنَ العطفِ على «أنَّه استمعَ» لأنك لو عَطَفْتَ «وأنَّا ظَنَنَّا»[2] «وأنَّا لَمَّا سَمِعْنا»[3] «وأنَّه كان رجالٌ مِنَ الإنس»[4] «وأنَّا لَمَسْنا»[5]، وشِبْهَ ذلك على «أنَّه استمع»[6] لم يَجُزْ؛ لأنَّه ليس مِمَّا أُوْحِيَ إليه، إنما هو أمرٌ أو خبر، وأنه عن أنفسهم[7]، والكسرُ في هذا أَبْيَنُ، وعليه جماعة مِنْ القُراءِ.

الثاني[8]: أنَّ الفتحَ في ذلك عَطْفٌ على مَحَلِّ «به» مِنْ «آمَنَّا به»[9]. قال الزمخشري[10]: «كأنه قال: صَدَّقْناه وصَدَّقْناه أنه تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا، وأنَّه كان يقولُ سفيهُنا، وكذلك البواقي»، إلاَّ أنَّ مكيًّا[11] ضَعَّفَ هذا الوجهَ فقال: والفتحُ في ذلك على الحَمْلِ على معنىٰ «آمَنَّا به» وفيه بُعْدٌ في المعنىٰ؛ لأنهم لم يُخْبِروا أنهم آمنوا بأنَّهم لَمَّا سَمِعوا الهدىٰ آمنوا به، ولم يُخْبِروا أنهم آمنوا أنه كان رجالٌ، إنما حكىٰ اللَّهُ عنهم أنهم قالوا ذلك مُخْبِرين به عن أنفسِهم لأصحابِهم، فالكسرُ أَوْلىٰ بذلك» وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ؛ فإنَّ المعنىٰ على ذلك صحيحٌ.

---

(١) الآية ٢.
(٢) الآية ٥.
(٣) الآية ١٣.
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ٨.
(٦) الآية ١.
(٧) مكي: «أمرٌ أَخبروا به عن أنفسِهم» وهو أنسب.
(٨) الأول ما ذكره أبو حاتم في الفتح.
(٩) الآية ٢.
(١٠) الكشاف ٤/ ١٦٦.
(١١) إعراب المشكل ٢/ ٤١٤.

وقد سَبَق الزمخشريَّ إلى هذا التخريجِ الفَرَّاءُ[١] والزجَّاجُ[٢]. إلاَّ أنَّ الفَـرَّاء استشعـر إشكـالاً وانفصـل عنـه، فـإنـه قـال: «فُتِحَـتْ «أنَّ» لـوقـوع الإيمانِ عليها، وأنت تجدُ الإيمانَ يَحْسُنُ في بعضِ ما فُتِحَ دونَ بعضٍ، فلا يُمْنَعُ من إمضائِهنَّ على الفتح، فإنه يَحْسُنُ فيه ما يُوْجِبُ فَتْحَ «أنَّ» نحو: صَدَقْنا وشَهِدْنا، كما قالت العربُ[٣]:

٤٣٤٧ـ . . . .

وزَجَّجْـنَ الحـواجـبَ والعُيـونـا

فنصَبَ «العيونَ» لإتباعِها الحواجبَ، وهي لا تُزَجَّجُ. إنما تُكَحَّلُ، فأضمر لها الكُحْلَ» انتهى. فأشار إلى شيءٍ مِمَّا ذكرَه مكيٌّ وأجاب عنه. وقال الزجَّاج: «لكنَّ وجهَه أَنْ يكونَ محمولاً على معنىٰ «آمنَّا به»؛ لأنَّ معنىٰ «آمَنَّا به» صَدَّقْناه وعَلِمْناه، فيكون المعنى: صَدَّقْنا أنه تعالىٰ جَدُّ ربِّنا».

الثالث[٤]: أنه معطوفٌ على الهاء في «به»[٥]، أي: آمنَّا به وبأنه تعالىٰ جَدُّ ربِّنا، وبأنه كان يقولُ، إلى آخره، وهو مذهب الكوفيين[٦]. وهو وإن كان قوياً من حيث المعنىٰ إلاَّ أنَّه ممنوعٌ مِنْ حيث الصناعةُ، لِما عَرَفْتَ مِنْ أنَّه لا يُعْطَفُ علىٰ الضميرِ المجرورِ إلاَّ بإعادةِ الجارِّ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذَيْن القولَيْن مستوفىً في سورةِ البقرة عند قولِه: «وكُفْرٌ به

(١) معاني القرآن ٣/ ١٩١.
(٢) معاني القرآن ٥/ ٢٣٤.
(٣) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٤) أي: في: تخريج الفتح.
(٥) الآية ٢.
(٦) أي بالعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

والمسجدِ الحرام»(١) على أنَّ مكّيّاً(٢) قد قوّىٰ هذا لمَدْرَكٍ آخرَ وهو حَسَنٌ جداً، قال رحمه الله: «وهو ـ يعني العطفَ علىٰ الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ ـ في «أنَّ» أجوَدُ منه في غيرها، لكثرةِ حَذْفِ حرفِ الجرِّ مع «أنَّ».

ووجهُ الكسرِ العطفُ على قوله: «إنَّا سَمِعْنا»(٣) فيكون الجميعُ معمولاً للقولِ، أي: فقالوا: إنَّا سَمِعْنا، وقالوا: إنَّه تعالىٰ جَدُّ ربِّنا إلى آخرِه. وقال بعضُهم: الجملتان مِنْ قولِه تعالىٰ: «و أنَّه كان رجالٌ»(٤) «و أنَّهم ظَنُّوا»(٥) معترضتان بين قولِ الجنِّ، وهما مِنْ كلامِ الباري تعالىٰ، والظاهرُ أنَّهما مِنْ كلامِهم، قاله بعضُهم لبعضٍ. ووجهُ الكسرِ والفتحِ في قولِه: «و أنَّه لَمَّا قام عبدُ الله»(٦) ما تقدَّم. ووَجْهُ إجماعِهم على فتح «و أنَّ المساجد»(٧) وجهان، أحدُهما: أنَّه معطوفٌ علىٰ «أنَّه استمع»(٨) فيكونُ مُوْحىٰ أيضاً. والثاني: أنه على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، وذلك الحرفُ متعلِّقٌ بفعل النهي، أي: فلا تَدْعوا مع اللَّهِ أحداً؛ لأنَّ المساجدَ للَّهِ، ذكرهما أبو البقاء(٩).

(١) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٣٩٣.
(٢) إعراب المشكل.
(٣) الآية ١، وقوله «إنا سمعنا» معمول «قالوا».
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ٧.
(٦) الآية ١٩.
(٧) الآية ١٨.
(٨) الآية ١.
(٩) الإملاء ٢/٢٧٠.

قال الزمخشري[1]: «أنه استمع» بالفتح؛ لأنَّه فاعلُ «أُوْحي» و «إنَّا سَمِعْنـا»[2] بـالكسرِ؛ لأنَّـه مبتـدأٌ مَحْكِيٌّ بعـد القـولِ، ثـم تحمـلُ عليهمـا البواقي، فما كان مِنَ الوحي فُتِحَ، وما كان مِنْ قَوْل الجنِّ كُسِرَ، وكلُّهُنَّ مِنْ قولِهم إلاَّ/ الثِّنْتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ وهما: «و أنَّ المساجدَ»[3] «و أنَّه لَمَّا قام عبد الله»[4]. ومَنْ فتح كلَّهن فعَطْفاً على مَحَلِّ الجارِّ والمجرور في «آمَنَّا به»[5]، أي: صَدَّقْناه، وصَدَّقْنا أنه». [٨٧٥/ب]

وقرأ العامَّةُ: «جَدُّ رَبِّنا» بالفتح مضافاً لـ «رَبِّنا»، والمرادُ به هنا العظمةُ. وقيل: قُدْرتُه وأمرُه. وقيل: ذِكْرُه. والجَدُّ أيضاً: الحَظُّ، ومنه قـولُـه عليـه السـلام: «ولا يَنْفَـعُ ذا الجَـدِّ منـك الجَـدُّ»[6] والجَـدُّ أيضـاً: أبو الأبِ، والجِدُّ بالكسرِ ضِدُّ التَّواني في الأمر.

وقرأ[7] عكرمةُ بضمِّ باءِ «رَبُّنا» وتنوينِ «جَدٌّ» علىٰ أَنْ يكون «ربُّنا» بدلاً مِنْ «جَدٌّ»، والجَدُّ: العظيم. كأنه قيل: وأنَّه تعالىٰ عظيمٌ ربُّنا، فأبدل المعرفـة مـن النكـرةِ، وعنـه أيضـاً «جَـدّاً» منصـوبـاً منـوَّنـاً، «رَبُّنـا» مـرفـوعٌ. ووجْهُ ذلك أَنْ ينتصِبَ «جَدّاً» على التمييز، «ورَبُّنا» فاعلٌ بـ «تعالىٰ» وهو

(١) الكشاف ٤/ ١٦٦.
(٢) الآية ١.
(٣) الآية ١٨.
(٤) الآية ١٩.
(٥) الآية ٢.
(٦) مـن دعـاء مـأثـور رواه البخـاري. الأذان «الفتـح» ٢/ ٣٢٥. مسلـم: الصلاة ١/ ٤١٤، وأحمد ٣/ ٨٧.
(٧) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٣٢، والقرطبـي ١٩/ ٩، والبحر ٨/ ٣٤٧، والشواذ ١٦٢، والمحرر ١٦/ ١٣٢.

المنقولُ مِنْ الفاعليةِ، إذ التقديرُ: تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا، ثم صار تعالىٰ ربُّنا جَدًّاً، أي: عَظَمةً نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، أي: عَرَقُ زيدٍ. وعنه أيضاً وعن قتادةَ كذلك، إلاَّ أنَّه بكسرِ الجيم، وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، و «رَبُّنا» فاعلٌ بـ «تعالىٰ» والتقدير: تعالىٰ ربُّنا تعالِياً جدًّاً، أي: حقاً لا باطلاً. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ، أي: تعالىٰ ربُّنا حقيقةً ومتمكِّناً قاله ابنُ عطية[1].

وقرأ حميد بن قيس «جُدُّ ربِّنا» بضم الجيم مضافاً لـ «ربِّنا» وهو بمعنىٰ العظيم، حكاه سيبويه[2]، وهو في الأصل من إضافةِ الصفةِ لموصوفِها؛ إذ الأصلُ: ربُّنا العظيمُ نحو: «جَرْدُ قَطِيفة»[3] الأصل قطيفة جَرْدٌ، وهو مُؤَوَّل عند البَصْريين[4] وقرأ ابن السَّمَيْفَع «جَدَىٰ رَبِّنا» بألفٍ بعد الدال مضافاً لـ «ربِّنا». والجَدىٰ والجَدْوىٰ: النَّفْعُ والعَطاء، أي: تعالىٰ عَطاءُ ربِّنا ونَفْعُه.

والهاءُ في «أنَّه استمعَ» «وأنَّه تعالىٰ» وما بعد ذلك ضميرُ الأمرِ والشأنِ، وما بعده خبرُ «أنَّ» وقوله «ما اتَّخَذَ صاحبةً» مستأنَفٌ فيه تقريرٌ لتعالِي جَدِّه.

آ. (٤) قوله: ﴿سَفِيْهُنا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ كان، «ويقول» الخبرُ، ولو كان مثلُ هذه الجملةِ غيرَ واقعةٍ خبراً لـ «كان» لامتنع تقديمُ الخبرِ حينئذٍ نحو: سفيهُنا يقول، لو قلت: «يقولُ سفيهُنا»

---

(١) المحرر ١٦/١٣٣.

(٢) الكتاب ٢/٣١٥.

(٣) أي قطيفة بالية.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

على التقديمِ والتأخيرِ لم يَجُزْ. والفرقُ: أنه في غيرِ بابِ «كان» يُلْبَسُ بالفعلِ والفاعلِ، وفي باب «كان» يُؤْمَنُ ذلك. والثاني: أنَّ «سَفيهُنا» فاعلُ «يقولُ» والجملةُ خبرُ «كان» واسمُها ضميرُ الأمرِ مستترٌ فيها. وقد تقدَّم هذا في قولِه: «ما كان يَصْنَعُ فرعونُ وقومُه»[1]. وقوله «شَطَطاً» تقدَّم مثلُه في الكهف[2].

آ. (٥) قوله: ﴿ظَنَنَّا أَنْ لَنْ﴾: مخففةٌ، واسمُها مضمرٌ، والجملةُ المنفيةُ خبرُها، والفاصلُ هنا حَرْفُ النفيِ. و «كَذِباً» مفعولٌ به، أو نعتُ مصدرٍ محذوفٍ. وقرأ[3] الحسنُ والجحدريُّ وأبو عبد الرحمن[4] ويعقوبُ «تَقَوَّلَ» بفتح القافِ والواوِ المشدَّدةِ، وهو مضارع «تقوَّلَ»، أي: كَذَّب. والأصلُ تَتَقَوَّل، فحذف إحدىٰ التاءَيْن نحو: «تَذَكَّرون»[5]. وانتصب «كَذِباً» في هذه القراءةِ على المصدرِ؛ لأنَّ التقوُّلَ كَذِبٌ نحو قولِهم: قعدْتُ جُلوساً.

آ. (٦) قوله: ﴿من الإنسِ﴾: صفةٌ لرجال، وكذلك قولُه «من الجنِّ».

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ لن يَبْعَثَ﴾: كقولِه: «أَنْ لَنْ تقولَ»[6] وأَنْ

---

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٩.
(٢) الآية ١٤. وانظر: الدر ٧/ ٤٥٣.
(٣) الإتحاف ٢/ ٥٦٦، والنشر ٢/ ٣٩٢، والبحر ٨/ ٣٤٨، والقرطبي ١٩/ ١٠.
(٤) في البحر: «عبد الرحمن بن أبي بكرة». وأبو عبد الرحمن هو السلمي، وكلاهما تقدمت ترجمته.
(٥) الآية ١٥٢ من الأنعام.
(٦) الآية ٥.

ومافي حَيِّزِها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ الظَّنِّ، والمسألةُ من بابِ الإعمال لأنَّ «ظنُّوا» يَطْلُبُ مفعولَيْن، و «ظَنَنْتُم» كذلك، وهو من إعمال الثاني للحذفِ مِنْ الأولِ، والضمير في «أنهم ظَنُّوا» لـلإنسِ، وفي «ظَنَنْتُم» للجنِّ، ويجوزُ العكسُ. وبكلٍ قد قيل.

آ. (٨) قوله: ﴿فوَجَدْناها﴾: فيها وجهان، أظهرُهما: أنَّها متعدِّيَةٌ لواحدٍ؛ لأنَّ معناها أصَبْنا، وصادَفْنا، وعلى هذا فالجملةُ مِنْ قولِه «مُلِئَتْ» في موضعِ نصبٍ على الحال. والثاني: أنَّها متعدِّيةٌ لاثنينِ، فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني.

«وحَرَساً» منصوبٌ على التمييزِ نحو: «امتلأ الإناءُ ماءً». والحَرَسُ اسمُ جمعٍ[1] لـ حارِس نحو: خَدَم لخادِمٍ، وغَيَب / لغائِب، ويُجْمَعُ [٨٧٦/أ] تكسيراً علىٰ أحْراس، كقولِ امرىء القيس[2]:

٤٣٤٨ـ تجاوَزْتُ أَحْراساً وأهوالَ مَعْشَرٍ
علَيَّ حِراصٍ لو يُشِرُّون مَقْتلي

والحارس: الحافظُ الرقيبُ، والمصدرُ الحِراسةُ. و «شديداً» صفةٌ لـ حَرَس على اللفظِ، كقوله[3]:

٤٣٤٩ـ أخشى رُجَيْلاً ورُكَيْباً عادِياً

---

(١) اسم الجمع هنا ما دلَّ على جمع وله واحدٌ من لفظه ولم يكن على وزنٍ مِنْ أوزان الجموع. انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨٤/٤.

(٢) من معلقته، في ديوانه ١٣. يُشرون: يُظهرون ويُروى «يُسِرون» أي يكتمون مقتلي.

(٣) تقدم برقم ٢٤٢٤.

ولو جاءَ على المعنى لقيل: شِداداً بالجمع.

وقوله: «وشُهُبا» جمعُ شِهاب كـ كتاب وكُتُب. وهل المرادُ النجومُ أو الحَرَسُ أنفسُهم؟ وإنما عَطَفَ بعضَ الصفاتِ على بعضٍ عند تغايُرِ اللفظِ كقولِه[1]:

٤٣٥٠ـ ....

.... أتىٰ مِنْ دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

وقرأ[2] الأعرج «مُلِيَتْ» بياءٍ صريحةٍ دونَ همزةٍ. ومقاعِد جمعُ مَقْعَد اسمَ مكان.

آ. (٩) قوله: ﴿الآنَ﴾: هو ظرفٌ حاليٌّ. واستعير هنا للاستقبال كقوله[3]:

٤٣٥١ـ .... ولكنْ

سأسْعىٰ الآن إذ بلغَتْ أناها

فاقترنَ بحرفِ التنفيس، وقد تقدَّم هذا في البقرة عند قوله «فالآنَ باشِرُوْهُنَّ»[4] ورَصَداً: إمَّا مفعولٌ له، وإمَّا صفة لشِهاباً، أي: ذا رَصَد. وجعل الزمخشريُّ[5] الرَّصَد اسمَ جمعٍ كَحَرَس، فقال: «والرَّصدُ: اسمُ جَمْعٍ للراصِد كـ حَرَس على معنى: ذوي شِهابٍ راصِدين بالرَّجْم، وهم الملائكةُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للشِّهاب، بمعنىٰ الراصِد، أو كقولِه[6]:

---

(١) تقدم برقم ٤٦٦.
(٢) الإتحاف ٢/٥٦٦، والبحر ٨/٣٤٩، والنشر ١/٣٩٦.
(٣) تقدم برقم ٣٩٩٧.
(٤) الآية ١٨٧، وانظر: الدر المصون ١/٤٣١، ٢/٢٩٥.
(٥) الكشاف ٤/١٦٨.
(٦) تقدم برقم ٣٣٠٧.

٤٣٥٢ـ ....

.... ومِعَىً جِياعاً

آ. (١٠) قوله: ﴿أشَرٌّ أُرِيْدَ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحسنُهما: الرفعُ بفعلٍ مضمرٍ على الاشتغالِ، وإنما كان أحسنَ لتقدُّمِ طالبِ الفعلِ، وهو أداةُ الاستفهامِ. والثاني: الرفعُ على الابتداءِ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: يتعيَّنُ هنا الرفعُ بإضمارِ فعلٍ لمَدْرَكٍ آخر: وهو أنَّه قد عُطِفَ بـ «أم» فِعْلٌ[١]، فإذا أَضْمَرْنا الفعلَ رافِعاً كُنَّا قد عَطَفْنا جملةً فعليةً على مِثْلِها بخلافِ رفعِه بالابتداءِ، فإنَّه حينئذٍ يُخْرِجُ «أم» عن كونِها عاطفةً إلى كونِها منقطعةً، إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ: وهو أنَّ الأصلَ: أشرٌّ أُريد بهم أم خيرٌ، فوَضَعَ قولَه «أم أراد بهم» موضعَ «خيرٌ» وقولَه «أشرٌ» سادٌّ مَسَدَّ مفعولَيْ «ندري» بمعنى أنه مُعَلَّقٌ له، وراعىٰ معنى «مَنْ» في قولِه «بهم ربُّهم» فجَمَعَ.

آ. (١١) قوله: ﴿ومِنّا دُوْنَ ذلك﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «دونَ» بمعنىٰ «غير»، أي: ومِنَّا غيرُ الصالحين، وهو مبتدأٌ، وإنما فُتِحَ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، كقوله: «لقد تَقَطَّع بَيْنَكم»[٢] فيمَنْ نَصَبَ على أحدِ الأقوالِ، وإلى هذا نحا الأخفشُ. والثاني: أنَّ «دونَ» على بابِها من الظرفية، وأنها صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: ومنا فريقٌ ـ أو فوجٌ ـ دونَ ذلك وحَذْفُ الموصوفِ مع «مِنْ» التبعيضيَّةِ يَكْثُرُ كقولِهم: منا ظَعَنَ ومنَّا أقام، أي: مِنَّا فريقٌ. والمعنىٰ: ومِنَّا صالحون دونَ أولئك في الصَّلاح.

---

(١) وهو الفعل أراد «أم أراد بهم».

(٢) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٤٨ وهي قراءة حفص ونافع والكسائي.

قوله: «كُنَّا طرائقَ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ التقديرَ: كنَّا ذوي طرائقَ، أي: ذوي مذاهبَ مختلفةٍ. الثاني: أنَّ التقدير: كُنَّا في اختلاف أحوالِنا مثلَ الطرائقِ المختلفةِ. الثالث: أنَّ التقدير: كُنَّا في طرائقَ مختلفةٍ كقولِه[1]:

٤٣٥٣ـ ....

كمــا عَسَــل الطــريــقَ الثَّعْلَــبُ

الرابع: أنَّ التقديرَ: كانَتْ طرائقُنا قِدَداً، على حَذْفِ المضاف الذي هو الطرائقُ، وإقامةِ الضميرِ المضافِ إليه مُقامَه، قاله الزمخشري[2]، فقد جَعَلَ في ثلاثة أوجهٍ مضافاً محذوفاً؛ لأنَّه قَدَّرَ في الأول: ذوي، وفي الثاني: مِثْلَ، وفي الثالث: طرائقنا. وردَّ عليه الشيخ[3] قولَه: كُنَّا في طرائق كقولِه:

....

كمــا عَسَــلَ الطــريــقَ الثعلــبُ

بأنَّ هذا لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ أو نُدورٍ، فلا يُخَرَّج القرآن عليه، يعني تَعَدِّيَ الفعلِ بنفسِه إلى ظرفِ المكانِ المختصِّ.

والقِدَدُ: جمعُ قِدَّة، والمرادُ بها الطريقة، وأصلُها السيرةُ يقال: قِدَّةُ فلانٍ حسنةٌ أي: سِيرتُه وهو مِنْ قَدَّ السَّيْرَ أي: قَطَعَه على استواءٍ / [٨٧٦/ب]
فاسْتُعير للسِّيرةِ المعتدلةِ قال[4]:

(١) تقدم برقم ٢١٥٣.
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٩ وتقديره: «كانت طرائقنا طرائق قِدداً».
(٣) البحر ٨/ ٣٥٠.
(٤) البيت للراعي، وهو في ديوانه ٨٩، والقرطبي ١٩/ ١٥، والبحر ٨/ ٣٤٤.

٤٣٥٤ـ القـابِـضُ البـاسِـطُ الهـادِيْ بطـاعتِـه
فـي فِتْنَـة النـاسِ إذ أهـواؤُهـم قِـدَدُ

وقال آخر[١]:

٤٣٥٥ـ جَمَعْـتَ بـالـرأيِ مِنهـم كـلَّ رافضـةٍ
إذ هـم طـرائـقُ فـي أهـوائِهـم قِـدَدُ

آ. (١٢) قـولـه: ﴿فـي الأرض﴾: حـالٌ، وكـذلـك «هَـرَبـاً» مصدرٌ في موضع الحال تقديرُه: لن نُعْجِزه كائنين في الأرض أينما كُنَّا فيها، ولن نُعْجزه هاربين منها إلى السماءِ.

آ. (١٣) قوله: ﴿فلا يَخافُ﴾: أي: فهو لا يخافُ، أي فهو غيرُ خائف؛ ولأنَّ الكلامَ في تقديرِ مبتدأٍ وخبرٍ، دَخَلَتِ الفاءُ، ولولا ذلك لقيلَ: لا يَخَفْ، قاله الزمخشري[٢]، ثم قال: «فإنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في رفعِ الفعلِ وتقديرِ مبتدأ قبلَه، حتى يقعَ خبراً له، ووجوبِ إدخالِ الفاءِ، وكان كلُّ ذلك مستغنىً عنه بأَنْ يُقَالَ لا يَخَفْ؟ قلت: الفائدةُ أنه إذا فَعَلَ ذلك فكأنَّه قيل: فهو لا يَخافُ، فكان دالاًّ على تحقيقِ أنَّ المؤمِنَ ناجٍ لا مَحالةَ، وأنه هو المختصُّ بذلك دونَ غيره». قلت: سببُ ذلك أنَّ الجملةَ تكونُ اسميةً حينئذٍ، والاسميةُ أدلُّ على التحقيقِ والثبوتِ من الفعليَّةِ. وقرأ[٣] ابن وثاب والأعمش «فلا يَخَفْ» بالجزمِ، وفيها وجهان، أحدُهما: ولم يَذْكُرِ الزمخشريُّ[٤] غيرَه أنَّ «لا» ناهيةٌ، والفاءُ حينئذٍ

(١) البيت للكميت، وهو في البحر ٨/ ٣٤٤، والمحرر ١٦/ ١٣٧.
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٩.
(٣) البحر ٨/ ٣٥٠، والقرطبي ١٩/ ١٧، والمحرر ١٦/ ١٣٧.
(٤) الكشاف ٤/ ١٦٩.

واجبةٌ. والثاني: أنها نافيةٌ، والفاءُ حينئذٍ زائدةٍ، وهذا ضعيفٌ.

وقوله: «بَخْساً» فيه حَذْفُ مضافٍ أي: جزاءُ بَخْسٍ، كذا قدَّره الزمخشريُّ[1]، وهو مُسْتَغْنَىً عنه. وقرأ[2] ابن وثاب «بَخَساً» بفتح الخاء.

آ. (١٤) **قوله: ﴿القاسِطون﴾**: قد تقدَّم في أول النساء[3]: أنَّ قَسَط الثلاثيَّ بمعنى جار، وأَقْسَط الرباعيَّ بمعنى عَدَل، وأنَّ الحَجَّاجَ قال لسعيد بن جبير: ما تقولُ فِيّ قال: إنك قاسِطٌ عادِلٌ. فقال الحاضرون: ما أحسنَ ما قال!! فقال: يا جهلةُ جَعَلني جائراً كافراً، وتلا «وأمَّا القاسِطون فكانوا لجهَنَم حَطَباً»[4] «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[5].

قوله: «تَحَرَّوا رَشَداً» أي: قَصَدوا ذلك، وطَلَبوه باجتهادٍ، ومنه: التحرِّي في الشيءِ. قال الراغب[6]: «حَرَىٰ الشيءَ يَحْريه أي: قَصَدَ حَراه أي جانبَه، وتَحَرَّاه كذلك، وحَرَىٰ الشيءُ يَحْرِي: نَقَصَ، كأنه لَزِمَ الحَرَىٰ ولم يَمْتَدَّ قال[7]:

---

(١) الكشاف ٤/١٦٩.
(٢) الشواذ ١٦٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٦٠.
(٤) الآية ١٥ من الجن.
(٥) الآية ١ من الأنعام.
(٦) المفردات ١١٥.
(٧) البيت لسلمى بن عوية الضبي، وصدره:
حتى كأني خاتل قنصا
وهو في مجالس ثعلب ١/٢٤٦، والفائق ١/٢٧٥، والمفردات ١١٥.

٤٣٥٦ـ ....

والمَــرْءُ بعــد تَمــامِــه يَحْــرِي

ويقال: رَماه الله بأفعىٰ حارِيةٍ أي: [ناقصةٍ][1] شديدةٍ» انتهى، وكأنَّ أصلَه مِنْ قولِهم: هو حَرٍ بكذا أي: حَقيقٌ به قَمِنٌ. و «رَشَداً» مفعولٌ به. والعامَّةُ «رَشَداً» بفتحتين. والأعرج[2] بضمةٍ وسكونٍ.

آ. (١٦) قوله: ﴿وأَنْ لو استقامُوا﴾: «أنْ» هي المخففةُ. وقد تقدَّم أنه يُكتفى بـ«لو» فاصلةً بين «أَنْ» الخفيفةِ وخبرِها، إذا كان جملةً فعليةً في سورة سبأ[3]. وقال أبو البقاء[4] هنا: و «لو» عوضٌ كالسين وسوف. وقيل: «لو»[5] بمعنى «إنْ» و «أنْ»[6] بمعنى اللامِ، وليسَتْ بلازمةٍ كقوله: «لَئِنْ لم تَنْتَهِ»[7] وقال في موضعٍ آخرَ: «وإنْ لم يَنْتَهوا»[8] ذكره ابن فَضَّال[9] في «البرهان». قلت: هذا شاذٌّ لا يُلتفت إليه البتَةَ؛ لأنه خلافُ النَّحْوِيين. وقرأ العامَّةُ بكسر واو «لو» على الأصلِ. وابن[10] وثاب والأعمشُ بضمِّها تشبيهاً بواوِ الضمير، وقد تقدم تحقيقُه في البقرة.

---

(١) زيادة من المفردات.
(٢) البحر ٨/ ٣٥٠.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٤.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٠.
(٥) في لو استقاموا.
(٦) في أن لو.
(٧) الآية ١٦ من الشعراء.
(٨) الآية ٧٣ من المائدة.
(٩) علي بن فَضَّال أبو الحسن المجاشعي له البرهان في التفسير، توفي سنة ٤٧٩. البغية ٢/ ١٨٣.
(١٠) المحتسب ٢/ ٣٣٣، والقرطبي ١٩/ ١٨، والبحر ٨/ ٣٥٢.

وقوله: «غَدَقاً» الغَدَقُ بفتح الدال وكسرِها: لغتان في الماءِ الغزيرِ، ومنه الغَيْداقُ: الماءُ الكثيرُ، وللرجلِ الكثيرِ العَدْوِ، والكثيرِ النطقِ. ويقال: غَدِقَتْ عينُه تَغْدَقُ أي: هَطَلَ دَمْعُها غَدَقاً. وقرأ العامَّةُ «غَدَقاً» بفتحتَيْن. وعاصم[1] ـ فيما رَوَىٰ عنه الأعشىٰ ـ بفتحِ الغينِ وكَسْرِ الدالِ، وتقدَّم أنهما لغتان.

آ. (١٧) **قوله: ﴿يَسْلُكْه﴾**: الكوفيون[2] بياءِ الغَيْبة، وهي واضحةٌ، لإِعادةِ الضميرِ على الربِّ تعالى. وباقي السبعةِ بنونِ العظمة على الالتفات، هذا كما تقدَّم في قوله: «سبحانَ الذي أَسْرى»[3] ثم قال: «بارَكْنا حولَه لِنُرِيَه مِنْ آياتنا». وقرأ ابن جندب «نُسْلِكْه» بنونٍ مضمومة مِنْ أَسْلَكه. وبعضُهم بالياء مِنْ تحتُ مضمومةً، وهما لغتان. يُقال: سَلَكه وأسلكه. وأُنْشِدَ[4]:

٣٤٥٧ـ حتـى إذا أَسْلكـوهـم فـي قُتـائِـدَةٍ

. . . .

[٨٧٧/أ] وسَلَكَ وأَسْلك يجوزُ فيهما أَنْ يكونا ضُمِّنا معنى / الإِدخالِ فكذلك يتعدَّيان لاثنين. ويجُوز أَنْ يقالَ: يتعدَّيان إلى أحدِ المفعولَيْن بإسقاطِ الخافضِ، كقولِه: «واختار موسى قومَه»[5]، فالمعنى: يُدْخِلْه عذاباً،

---

(١) الشواذ ١٦٣، والكشاف ٤/ ١٧٠.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٦، والنشر ٢/ ٣٩٢، والبحر ٨/ ٣٥٢، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٩/ ١٩، والحجة ٧٢٩.
(٣) الآية ١ من الإسراء. وانظر: الدر ٧/ ٣٠٧.
(٤) تقدم برقم ٢٩٣٦.
(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

أو يَسْلُكْه في عذاب، هذا إذا قلنا: إنَّ «صَعَداً» مصدرٌ. قال الزمخشري[١]: «يقال: صَعِدَ صَعَداً وصُعوداً، فوصف به العذاب؛ لأنه يَتَصَعَّدُ المُعَذَّب أي يَعْلُوه ويَغْلِبُه، فلا يُطيقه. ومنه قولُ عمرَ رضي الله عنه[٢]: «ما تَصَعَّدني شيءٌ ما تَصَعَّدَتْني خطبةُ النكاحِ» يريد: ما شقَّ عليَّ ولا غَلَبَني». وأمَّا إذا جَعَلْناه اسماً لصَخْرةٍ في جهنمَ، كما قاله ابنُ عباسٍ وغيرُه، فيجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ «صَعَداً» مفعولاً به أي: يَسْلُكْه في هذا الموضع، ويكون «عذاباً» مفعولاً مِنْ أَجْلِه. والثاني: أَنْ يكونَ «عذاباً» مفعولاً ثانياً، كما تَقَدَّم، و «صَعَداً» بدلاً مِنْ عذاب، ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ صَعَدٍ.

و «صَعَداً» بفتحتَيْن هو قراءةُ العامَّة. وقرأ[٣] ابن عباس والحسنُ بضمِّ الصاد وفتح العين، وهو صفةٌ تقتضي المبالغة كـ حُطَمٍ[٤] ولُبَدٍ، وقُرِىءَ بضمَّتين وهو وصفٌ أيضاً كـ جُنُب[٥] وشُلُل.

آ. (١٨) قوله: ﴿وأنَّ المساجدَ﴾: قد تقدَّم أنَّ السبعةَ أجمعَتْ على الفتح، وأنَّ فيه وجهَيْنِ: حَذْفَ الجارِّ ويتعلَّقُ بقوله: «فلا تَدْعُوا» وهو رأيُ الخليلِ، وجَعَله كقولِه: «لإِيلافِ قُرَيْشٍ»[٦] فإنَّه

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٠.
(٢) انظر: النهاية ٣/ ٣٠.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣٥٢، والمحرر ١٦/ ١٣٩.
(٤) الحطم: الأكول، والعنيف.
(٥) الجنب: البعيد والقريب.
(٦) الآية ١ من قريش.

متعلِّقٌ بقولِه: «فَلْيَعْبُدوا»[1]، وكقولِه: «وأنَّ هذه أمَّتُكم»[2] أي: ولأنَّ. والثاني: أنَّه عطفٌ على «أنَّه استمع» فيكون مُوْحَىٰ. وقرأ[3] ابن هرمز. وطلحة «وإنَّ المساجدَ» بالكسرِ، وهو مُحْتَمِلٌ للاستئنافِ وللتعليلِ، فيكونُ في المعنى كتقديرِ الخليلِ. والمساجد قيل: هي جَمْعُ «مَسْجِد» بالكسر وهو مَوْضِعُ السجُودِ، وتَقَدَّم أنَّ قياسَه الفتحُ. وقيل: هو جمع مَسْجَد بالفتح مُراداً به الآرابُ[4] الواردةُ في الحديث[5]: الجبهةُ والأنفُ والركبتانِ واليدانِ والقَدَمان. وقيل: بل جمعُ مَسْجَد، وهو مصدرٌ بمعنىٰ السُّجود، ويكون الجمعُ لاختلافِ الأنواعِ.

آ. (١٩) **قوله: ﴿يَدْعُوه﴾**: في موضعِ الحالِ أي: داعياً، أي: مُوَحِّداً له.

قوله: «لِبَداً» قرأ[6] هشام بضمِّ اللامِ، والباقون بكسرِها. فالأولى: جمعُ لُبْدَة بضمِّ اللامِ نحو: غُرْفة وغُرَف. وقيل: بل هو اسمٌ مفردٌ صفةٌ من الصفاتِ نحو: «حُطَم»، وعليه قولُه تعالىٰ: «مالاً لُبَدا»[7]. وأمَّا

---

(١) الآية ٢ من قريش.

(٢) الآية ٥٢ من «المؤمنون» وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. السبعة ٤٤٦.

(٣) البحر ٨/ ٣٥٢.

(٤) الإرْب: العضو، جمع آراب.

(٥) رواه ابن ماجه برقم ٨٨٥ في كتاب إقامة الصلاة ١٩، ١/ ٢٨٦، وأحمد ١/ ٢٠٦.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٦، والنشر ٢/ ٣٩٢، والقرطبي ١٩/ ٢٤، والبحر ٨/ ٣٥٣، والحجة ٧٢٩، والتيسير ٢١٥، والمحتسب ٢/ ٣٣٤، والشواذ ١٦٣.

(٧) الآية ٦ من البلد.

الثانيةُ[(١)]: فجمعُ «لِبْدَة» بالكسر نحو: قِرْبَة وقِرَب. واللِّبْدَة واللُّبْدة: الشيءُ المتلبِّدُ أي: المتراكبُ بعضُه على بعضٍ، ومنه لِبْدَة الأسد كقوله[(٢)]:

٤٣٥٨ـ ....

له لِبْدَةٌ أظفارُه لم تُقَلَّم

ومنه «اللِّبْدُ» لتَلَبُّدِ بعضِه فوق بعض، ولُبَدٌ[(٣)]: اسمُ نَسْرِ لُقمانَ ابنِ عادٍ، عاش مِئَتي سنةٍ حتى قالوا: «طال الأمَدُ على لُبَدٍ» والمعنى: كادَتِ الجِنُّ يكونون عليه جماعاتٍ متراكمةً مُزْدَحِمِيْن عليه كاللِّبِدِ[(٤)].

وقرأ الحسنُ والجحدريُّ «لُبُداً» بضمتين، ورواها جماعةٌ عن أبي عمرو، وهي تحتملُ وجهَيْنِ، أحدُهما: أَنْ يكونَ جمعَ لَبْد نحو: «رُهُن» جمعَ «رَهْن». والثاني: أنَّه جمعُ «لَبُود» نحو: صَبورُ وصُبُر، وهو بناءُ مبالغةٍ أيضاً. وقرأ ابن مُحَيْصن بضمةٍ وسكونٍ، فيجوزُ أَنْ تكونَ هذه مخففةً من القراءةِ التي قبلها، ويجوزُ أن تكونَ وَصْفاً برأسِه. وقرأ الحسن والجحدريُّ أيضاً «لُبَّداً» بضم اللام وتشديد الباء، وهو جمعُ «لابِد» كساجِد وسُجَّد، وراكع ورُكَّع. وقرأ أبو رجاء بكسرِ / اللامِ وتشديدِ الباءِ [٨٧٧/ب] وهي غريبةٌ جداً.

آ. (٢٠) قوله: ﴿قُلْ إنَّما أَدْعُو﴾: قرأ[(٥)] عاصمٌ وحمزةُ

---

(١) «لِبَدَاً».

(٢) تقدم برقم ١٢٧٩.

(٣) في اللسان (لبد) ولُبَدٌ ينصرف لأنه ليس بمعدول.

(٤) اللِّبِدُ من الرجال: اللازم لرَحْلِه لا يفارقه، أو تضبط: كاللُّبَدِ.

(٥) السبعة ٦٥٧، والنشر ٢/ ٣٩٢، والحجة ٧٢٩، والقرطبي ١٩/ ٢٥، والتيسير ١٢٥، والبحر ٨/ ٣٥٣.

«قُلْ» بلفظِ الأمرِ التفاتاً أي: قُلْ يا محمدُ. والباقون «قال» إخباراً عن عبدِ الله وهو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. قال الجحدري: وهي في المصحفِ كذلك، وقد تقدَّمَ لذلك نظائرُ في «قل سبحان ربي»[1] آخرَ الإسراء، وكذا في أولِ الأنبياءِ[2]، وآخر «المؤمنون»[3].

آ. (٢١) قوله: ﴿ضَرًّا ولا رَشَداً﴾: قرأ[4] الأعرجُ «رُشُداً» بضمتَيْنِ. وجعل الضَّرَّ عبارةً عن الغَيِّ؛ لأنَّ الضَرَّ سببٌ عن الغَيِّ وثمرتُه، فأقام المسبَّبَ مُقامَ سببِه. والأصلُ: لا أَمْلِكُ غَيّاً ولا رَشَدا، فذكر الأهمَّ. وقيل: بل في الكلامِ حَذْفان، والأصل: لا أَمْلِكُ لكم ضَرّاً ولا نَفْعاً ولا غَيّاً ولا رَشَداً، فحذفَ مِنْ كلِّ واحدٍ ما يَدُلُّ مقابِلُه عليه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مُلْتَحَداً﴾: مفعولُ «أَجِدُ» لأنَّها بمعنىٰ: أُصيبُ وأَلْقَىٰ. والمُلْتَحَدُ هنا: المَسْلَكُ والمَذْهَبُ قال[5]:

٤٣٥٩ـ يا لَهْفَ نفسي ولَهْفي غيرُ مُجْدِيَةٍ
عَنِّي وما مِنْ قضاءِ الله مُلْتَحَدُ

أي: مَهْرَبٌ ومَذْهَبٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إلاَّ بلاغاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه استثناءٌ

---

(١) الآية ٩٣ من الإسراء. انظر: السبعة ٣٨٥.
(٢) الآية ٤. انظر: السبعة ٤٢٨.
(٣) الآية ١١٢، ١١٤. انظر: السبعة ٤٤٩.
(٤) البحر ٨/٣٥٣. ونقل في الشواذ ١٦٣ قراءة رُشْدا.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٢٧، والماوردي ٤/٣٢٨، والبحر ٨/٣٥٣.

منقطعٌ. أي: لكنْ إنْ بَلَّغْتُ عن اللَّهِ رَحِمني؛ لأنَّ البلاغَ من الله لا يكونُ داخلاً تحت قولِه: «ولن أَجِدَ مِنْ دونِه مُلْتَحَداً»، لأنه لا يكونُ مِنْ دونِ اللَّهِ، بل يكونُ من اللَّهِ وبإعانتِه وتوفيقِه. الثاني: أنه متصلٌ. وتأويلُه: أنَّ الإِجارةَ مستعارةٌ للبلاغِ، إذ هو سببُها، وسببُ رحمتِه تعالى، والمعنىٰ: لن أجِدَ سبباً أميلُ إليه وأعتصمُ به، إلاَّ أَنْ أُبَلِّغَ وأُطيعَ، فيُجيرَني. وإذا كان متصلاً جاز نصبُه من وجهين، أحدهما: وهو الأرجح أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «مُلْتحداً»؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ. والثاني: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ، وإلى البدليةِ ذهب أبو إسحاق[1]. الثالث: أنه مستثنىٰ مِنْ قولِه: «لا أَمْلِكُ لكم ضَرًّا» قال قتادة: أي لا أَمْلِكُ لكم إلاَّ بلاغاً إليكم.

وقرَّره الزمخشريُّ[2] فقال: «أي: لا أَمْلِكُ إلاَّ بلاغاً من اللَّهِ، و «قل: إنِّي لن يُجيرَني» جملةٌ معترضةٌ اعترضَ بها لتأكيدِ نَفْيِ الاستطاعة». قال الشيخ[3]: «وفيه بُعْدٌ لطولِ الفَصْلِ بينهما». قلت: وأين الطولُ وقد وقع الفَصْلُ بأكثرَ مِنْ هذا؟ وعلى هذا فالاستثناءُ منقطعٌ. الرابع: أنَّ الكلامَ ليس استثناءً بل شرطاً[4]. والأصل: إنْ لا فأدغم فـ «إنْ» شرطيةٌ، وفعلُها محذوفٌ لدلالةِ مصدرِه والكلامِ الأولِ عليه، و «لا» نافيةٌ والتقدير: إن لا أُبَلِّغْ بلاغاً من اللَّهِ فلن يُجيرَني منه أحدٌ. وجَعَلوا هذا كقولِ الشاعر[5]:

---

(١) وهو الزجَّاج في معاني القرآن ٥/ ٢٣٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧١.

(٣) البحر ٨/ ٣٥٤.

(٤) الأنسب أن يقول: «بل شرط» أي: بل هو شرط.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٢.

٤٣٦٠ـ فطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفْءٍ
وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإنْ لا تُطَلِّقْها يَعْلُ، حَذَفَ الشرطَ وأبقى الجوابَ. وفي هذا الوجهِ ضَعْفٌ من وجهَيْن، أحدهما: أنَّ حَذْفَ الشرطِ دونَ أداتِه قليلٌ جداً. والثاني: أنَّه حُذِفَ الجزآن معاً أعني الشرطَ والجزاءَ، فيكونُ كقوله[1]:

٤٣٦١ـ قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمىٰ وإنْ
كان فقيراً مُعْدَماً قالت: وإنْ

أي: قالَتْ: وإنْ كان فقيراً فقد رَضِيْتُه. وقد يُقال: إنَّ الجوابَ: إمَّا مذكورٌ عند من يرىٰ جوازَ تقديمِه، وإمَّا في قوةِ المنطوق به لدلالةِ ما قبلَه عليه.

قوله: «مِنَ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنَّ «مِنْ» بمعنى عَنْ؛ لأنَّ بَلَّغ يتعدَّى بها، ومنه قولُه عليه السلام: «ألا بَلِّغوا عني»[2]. والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «بلاغ». قال الزمخشري[3]: «مِن» ليسَتْ صلةً للتبليغ، إنما هي بمنزلةِ «مِنْ» في قوله: «براءَةٌ من الله»[4] بمعنىٰ: بلاغاً كائناً من الله».

قوله: «ورِسالاتِه» فيه وجهان، أحدُهما: أنها منصوبةٌ نَسَقاً على

(١) تقدم برقم ٢٧٠.
(٢) رواه البخاري ٦٠ كتاب الأنبياء، ٥٠ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، الفتح ٦/ ٥٧٢.
(٣) الكشاف ٤/ ١٧٢.
(٤) الآية ١ من التوبة.

«بـلاغـاً» كـأنـه قيـل: لا أَمْلِـكُ لكـم إلاَّ التبليـغَ والـرسـالاتِ، ولـم يَقُـلِ الزمخشريُّ[1] غيرَه. والثاني: أنها مجرورةٌ نَسَقاً على الجلالةِ أي: إلاَّ بلاغاً / عن اللَّهِ وعن رسالاتِه، كذا قَدَّره الشيخُ[2]. وجَعَلَه هو الظاهرَ. [٨٧٨/أ]
وتجوَّز في جَعْلِه «مِنْ» بمعنىٰ عن، والتجوُّزُ في الحروفِ رأيُ كوفيٌّ، ومع ذلك فغيرُ منقاسٍ عندَهم.

قوله: «فإنَّ له نارَ» العامَّة على كسرِها، جَعَلوها جملةً مستقلة بعد فاءِ الجزاءِ. وقرأ[3] طلحةُ بفَتْحِها، على أنَّها مع ما في حَيِّزها في تأويلِ مصـدرٍ واقـعٍ خبـراً لمبتـدأ مضمـرٍ تقـديـرُه: فجـزاؤهُ أنَّ لـه نـارَ جهنـمَ، أو فحُكْمُه: أنَّ له نارَ جهنَم. قال ابن خالويه[4]: «سَمِعْتُ ابنَ مجاهدٍ يقـول: لـم يَقْـرَأْ بـه أحـدٌ، وهـو لحـنٌ؛ لأنـه بعـد فـاءِ الشـرط». قـال: «وسمعـتُ ابـنَ الأنبـاريِّ يقـول: هـو صـوابٌ ومعنـاه: فجزاؤُه أنَّ لـه نـارَ جهنم». قلت: ابنُ مجاهدٍ وإنْ كان إماماً في القراءاتِ، إلاَّ أنَّه خَفِيَ عليه وجهُها، وهو عجيبٌ جداً. كيف غَفَلَ عن قراءتَيْ «فأنَّه غفورٌ رحيم»[5] فـي الأنعـام، لا جرم أنَّ ابـنَ الأنبـاريِّ اسْتَصْـوَبَ القراءةَ لِطُولِ بـاعِـه فـي العربية.

قوله: «خالدِينَ» حالٌ من الهاء في «له»، والعاملُ الاستقرارُ الذي تَعَلَّقَ به هذا الجارُّ، وحَمَلَ على معنىٰ «مَنْ» فلذلك جَمَعَ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧١.
(٢) البحر ٨/ ٣٥٤ تقديره: إلاَّ أن أبلِّغ عن الله وعن رسالاته.
(٣) الشواذ ١٦٣، والبحر ٨/ ٣٥٤.
(٤) الشواذ ١٦٣.
(٥) الآية ٥٤ من الأنعام والفتح قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: الدر ٤/ ٦٥٠.

آ. (٢٤) قوله: ﴿حتى إذا﴾: قال الزمخشري[١]: «فإنْ قُلْتَ: بِمَ تَعَلَّق «حتى» وجُعِلَ ما بعدَه غاية له؟ قلت: بقولِه: «يكونون عليه لِبَداً»[٢] على أنهم يتظاهرون عليه بالعَداوةِ ويَسْتَضْعِفون أنصارَه، ويَسْتَقِلُّون عَددَه، حتى إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون مِنْ يوم بدرٍ، وإظهارِ اللَّهِ عليهم، أو مِنْ يومِ القيامةِ فسَيَعْلمونَ حينئذٍ مَنْ أَضْعَفُ ناصِراً. قال: «ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ دَلَّتْ عليه الحالُ: مِن استضعافِ الكفارِ واستقلالِهم لعددِه، كأنه [قال:] لا يزالون على ما هم عليه، حتى إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون قال المشركون: متى هذا الموعودُ؟ إنكاراً له. فقال: قُلْ إنه كائنٌ لا ريبَ فيه. قال الشيخ[٣]: «قولُه: بِمَ تَعَلَّق؟ إن عَنَىٰ تعلُّقَ حرفِ الجرِّ فليس بصحيحٍ لأنَّها حرفُ ابتداءٍ فما بعدها ليس في موضعِ جرٍ خلافاً للزجَّاج وابنِ دُرُسْتَوَيْه فإنهما زعما أنها إذا كانَتْ حرفَ ابتداءٍ فالجملةُ الابتدائيةُ بعدها في موضع جرٍّ. وإنْ عَنَىٰ بالتعلُّقِ اتصالَ ما بعدَها بما قبلَها وكونَ ما بعدَها غايةً لِما قبلَها فهو صحيحٌ. وأمَّا تقديرُه أنها تتعلَّقُ بقولِه: «يكونون عليه لِبَداً» فهو بعيدٌ جداً لطولِ الفَصْلِ بينهما بالجملِ الكثيرةِ. وقدَّر بعضُهم ذلك المحذوفَ المُغَيَّا، فقال: تقديرُه: دَعْهم حتى إذا. وقال التبريزي: «جازَ أَنْ تكونَ غايةً لمحذوفٍ» ولم يُبَيِّن ما هو؟ وقال الشيخ[٤]: «والذي يَظْهَرُ أنها غايةٌ لِما تَضَمَّنَتْه الجملةُ التي قبلَها مِن الحُكْم بكينونةِ النارِ لهم. كأنَّه قيل: إنَّ العاصِيَ يُحْكَمُ له بكَيْنونةِ النارِ، والحُكْمُ بذلك هو وعيدٌ، حتى إذا رَأَوْا ما حَكَم بكينونتِه لهم فسَيَعْلمون».

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٢.
(٢) الآية ١٩.
(٣) البحر ٨/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(٤) البحر ٨/ ٣٥٥.

قوله: «مَنْ أَضْعَفُ» يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ استفهاميةً فترتفعَ بالابتداء، و «أضعفُ» خبرُه. والجملةُ في موضعِ نصبٍ سادَّةً مَسَدَّ المفعولَيْن لأنها مُعَلِّقَةٌ للعلم قبلَها، وأَنْ تكونَ موصولةً، و «أَضْعَفُ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ. أي: هو أَضْعَفُ. والجملةُ صلةٌ وعائدٌ. وحَسَّنَ الحَذْفَ طولُ الصلةِ بالتمييزِ. والموصولُ مفعولٌ للعِلْم بمعنى العِرْفان.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿أقَرِيبٌ﴾**: خبرٌ مقدَّمٌ و «ما تُوعَدون» [مبتدأ][١]. ويجوز أن يكون «قريبٌ» مبتدأً لاعتماده على الاستفهام. و «ما تُوعَدون» فاعلٌ به أي: أقربُ الذي تُوْعَدون، نحو: أقائمٌ أبواك. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً، فالعائدُ محذوفٌ، وأَنْ تكونَ مصدريةً فلا عائدَ / و «أم»: الظاهرُ أنها متصلةٌ. وقال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ [٨٧٨/ب]
ما معنى «أم يَجْعَلُ له ربي أَمداً» والأمدُ يكونُ قريباً وبعيداً؟ ألا ترىٰ إلى قوله: «تَوَدُّ لو أنَّ بينها وبينهَ أَمَداً بعيداً»[٣] قلت: كان النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يَسْتَقْرِبُ المَوْعِدَ فكأنه قال: ما أَدْري أهو حالٌ متوقَّعٌ في كلِّ ساعةٍ أم مُؤَجَّلٌ ضُرِبَتْ له غايةٌ».

آ. (٢٦) **قوله: ﴿عالِمُ الغَيْبِ﴾**: العامَّةُ على رفعِهِ: إمَّا بدلاً مِنْ «ربي»، وإمَّا بياناً له، وإمَّا خبراً لمبتدأ مضمرٍ أي: هو عالِمُ. وقُرِيء[٤] بالنصبِ على المدحِ. وقرأ السُّدِّي «عَلِمَ الغيبَ» فعلاً ماضياً ناصباً للغيب.

---

(١) زيادة من (ش).
(٢) الكشاف ٤/ ١٧٢.
(٣) الآية ٣٠ من آل عمران.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣٥٥، والشواذ ١٦٣.

قوله: «فلا يُظْهِرُ» العامَّةُ على كونِه مِنْ أَظْهر. و «أَحَداً» مفعولٌ به. وقرأ[1] الحسن «يَظْهَرُ» بفتحِ الياءِ والهاءِ، مِنْ ظَهَر ثلاثياً، «أَحَدٌ» فاعلٌ به.

آ. (٢٧) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ ارتَضَىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منقطعاً أي: لكن مَنْ ارتضاه فإنه يُظْهِرُه على ما يشاءُ مِنْ غَيْبِه بالوَحْيِ. وقولُه: «مِنْ رسولٍ» بيانٌ للمُرْتَضِيْنَ.

وقوله: «فإنَّه يَسْلُكُ» بيانٌ لذلك. وقيل: هو متصلٌ. و «رَصَداً» قد تقدَّم الكلامُ عليه[2]. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولةً متضمِّنَةً معنىٰ الشرط. وقوله: «فإنَّه» خبرُ المبتدأ على القولَيْنِ. وهو من الاستثناءِ المنقطعِ أيضاً، أي: لكن. والمعنى: لكنْ مَنْ ارتضاه من الرُّسُلِ فإنه يَجْعَلُ له ملائكةً رَصَداً يَحْفظونه.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لِيَعْلَمَ﴾: متعلقٌ بـ«يَسْلُكُ». والعامَّةُ على بنائه للفاعلِ. وفيه خلافٌ أي: لِيَعْلَمَ محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: لِيَعْلَمَ أي: لِيَظْهَرَ عِلْمُه للناس. وقيل: لِيَعْلَمَ إبليسُ. وقيل: لِيَعْلَمَ المشركون. وقيل: لِيَعْلَمَ الملائكةُ، وهما ضعيفان لإفرادِ الضمير. والضميرُ في «أَبْلَغُوا» عائدٌ على «مَنْ» مِنْ قوله: «مَنْ ارتَضَىٰ» راعىٰ لفظَها أولاً، فأفردَ في قوله: «مِنْ بينِ يدَيْهِ ومِنْ خَلْفِه»، ومعناها ثانياً فَجَمَعَ في قوله: «أَبْلَغُوا» إلى آخـره.

---

(١) البحر ٨/ ٣٥٥.
(٢) الآية ٩.

وقرأ[1] ابنُ عباس وزيدُ بن علي «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول. وقرأ ابن أبي عبلةَ والزُّهْري «لِيُعْلِمَ» بضمِّ الياءِ وكسرِ اللامِ أي: لِيُعْلِمَ اللَّهُ ورسولُه بذلك. وقرأ[2] أبو حيوة «رسالة» بالإفرادِ، والمرادُ الجمعُ. وابن أبي عبلة «وأُحِيْط وأُحْصِيَ» مبنيين للمفعول، «كلٌّ» رفعٌ بأُحْصِي.

قوله: «عَدَداً» يجوزُ أَنْ يكونَ تمييزاً منقولاً من المفعولِ به. والأصل: أحصىٰ عددَ كلِّ شيءٍ كقولِه تعالىٰ: «وفجَّرْنا الأرضَ عيوناً»[3] أي: عيونَ الأرض، على خلافٍ سَبَقَ في ذلك. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على المصدرِ من المعنى؛ لأنَّ «أحصَىٰ» بمعنى عَدَّ، فكأنه قيل: وعَدَّ كلَّ شيءٍ عَدَداً، ويكون التقديرُ: وأحصىٰ كلَّ شيءٍ إحصاءً، فَيُرَدُّ المصدرُ إلى الفعل، والفعلُ إلى المصدر. ومَنَعَ مكي[4] كونَه مصدراً للإظهار فقال: «عَدَداً» نَصْبٌ على البيانِ[5]، ولو كان مصدراً لأدغم»[6] قلت: يعني: أنَّ قياسَه أَنْ يكونَ على فَعْل بسكونِ العين، لكنه غيرُ لازمٍ فجاء مصدرُه بفتح العينِ. ولمَّا كان «لِيَعْلَمَ» مضمَّناً معنى: قد عَلِمَ ذلك، جازَ عَطْفُ «وأحاط» على ذلك المقدَّرِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الجن]

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٦٧، والبحر ٨/ ٣٥٧، والقرطبي ١٩/ ٣٠، والنشر ٢/ ٣٩٢.
(٢) البحر ٨/ ٣٥٧.
(٣) الآية ١٢ من القمر.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤١٧.
(٥) أي على التمييز.
(٦) المصدرُ عَدٌّ.

سورة المزَّمِّل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْمُزَّمِّل﴾: أصلُه المتزَمِّلُ، فأُدْغِمَت التاءُ في الزاي يقال: تَزَمَّلَ يتزَمَّلُ تَزَمُّلاً. فإذا أُريد الإدغامُ اجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ[١]، وبهذا الأصلِ[٢] قرأ أُبَيُّ بن كعب. وقرأ عكرمةُ «المُزَمِّل» بتخفيفِ الزاي وتشديدِ الميم، اسمَ فاعلٍ، وعلى هذا فيكونُ فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ أصلَه المُزْتَمِلُ على مُفْتَعِل فأُبْدِلَتِ التاءُ ميماً وأُدْغِمَتْ، قاله أبو البقاء[٣]، وهو ضعيفٌ. والثاني: أنَّه اسمُ فاعلٍ مِنْ زَمَّل مشدداً، وعلى هذا فيكون المفعولُ محذوفاً، أي: المُزَمِّل جِسْمَه. وقُرِىء كذلك، إلاَّ أنَّه بفتحِ الميمِ اسمَ مفعولٍ منه، أي: المُلَفَّف. والتَّزَمُّلُ: التَّلَفُّفُ. يقال: تَزَمَّلَ زيدٌ بكساءٍ، أي: التفَّ به قال ذو الرَّمة[٤]:

٤٣٦٢ـ وكائِنْ تَخَطَّتْ ناقتي مِنْ مَفازةٍ
وَمِنْ نائمٍ عن ليلِها مُتَزَمِّلِ

---

(١) ازَّمّل. قلبت التاء زاياً وأدغمت الزاي في الزاي فسكن أول المثلين.

(٢) المُتَزَمِّل. وانظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣٦٠، والقرطبي ١٩/ ٣١، والمحتسب ٢/ ٣٣٥، والشواذ ١٦٣.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٤) ديوانه ٣/ ١٤٨٧. وكائن أي: كم، أي: كم من نائم عن ليل تلك المفازة وغافل عنها غير عارف بها.

وقال امرؤ القيس[1]:

٤٣٦٣ـ كـأنَّ ثبيـراً فـي أفـانيـنِ وَدْقِـه
كبيـرُ أُنـاسٍ فـي بِجـادٍ مُـزَمَّـلِ

وهـو كقـراءةِ بعضِهـم المتقـدِّمـةِ. وفـي التفسيـر: أنـه نُـودي بـذلـك لالتفافِه في كِساء.

آ. (٢) قوله: ﴿قُمِ الليلَ﴾: العامَّةُ على كسرِ الميمِ لالتقاءِ السَّاكنَيْن. وأبو السَّمَّال[2] بضمها إتباعاً لحركةِ القاف. وقُرِىء بفَتحِها طَلَباً للخِفَّةِ. قال أبو الفتح[3]: «الغَرَضُ الهَرَبُ من التقاءِ الساكنَيْن، فبأيِّ حركةٍ حُرِّك الأولُ حَصَلَ الغَرَضُ». قلت: إلاَّ أنَّ الأصلَ الكسرُ[4] لدليلٍ ذكره النحويون. و «الليلَ» ظرفٌ للقيامِ، وإن استغرقه الحَدَثُ الواقعُ فيه. هذا قولُ البصريين، وأمَّا الكوفيُّون فيجعلون هذا النوعَ مفعولاً به. / [٨٧٩/أ]

آ. (٣) قوله: ﴿إلاَّ قليلاً نِصْفَه﴾: للناس في هذا كلامٌ كثيرٌ، واستدلالٌ على جوازِ استثناءِ الأكثرِ والنصفِ، واعتراضاتٌ وأجوبةٌ عنها. وها أنا أذكرُ ذلك مُحَرِّراً له بعون الله تعالىٰ.

اعلم أنَّ في هذه الآيةِ ثمانيةَ أوجهٍ أحدُها: أنَّ «نصفَه» بدلٌ من «الليلَ» بدلُ بعضٍ من كلٍ. و «إلاَّ قليلاً» استثناءٌ من النصفِ كأنه قيل: قُمْ أقلَّ مِنْ نصفِ الليلِ. والضميرُ في «مِنْه» و «عليه» عائدٌ على النصفِ.

---

(١) تقدم برقم ١٧٠٣.

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ٣٣٥، والبحر ٨/ ٣٦٠، والقرطبي ١٩/ ٣٣.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٣٥.

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٣٤٢، وشرح الشافية ٢/ ٢٣٥.

والمعنى: التخييرُ بين أمرَيْنِ: بينَ أَنْ يقومَ أقلَّ مِنْ نصفِ الليلِ على البَتِّ، وبين أَنْ يَخْتارَ أحدَ الأمرَيْن، وهما: النُّقْصانُ من النصفِ والزيادةُ عليه، قاله الزمخشريُّ[1]. وقد ناقَشَه الشيخ[2]: بأنه يَلْزَمُه تكرارٌ في اللفظِ؛ إذ يَصير التقديرُ: قُم نِصفَ الليلِ إلاَّ قليلاً مِنْ نِصْفِ الليل، أو انقُصْ مِنْ نصفِ الليل. قال: «وهذا تركيبٌ يُنَزَّهُ القرآنُ عنه». قلت: الوجهُ فيه إشكالٌ، لا من هذه الحيثية فإنَّ الأمرَ فيها سهلٌ، بل لمعنىً آخرَ [سأَذْكرهُ قريباً إنْ شاء الله][3].

وقد جعل أبو البقاءِ[4] هذا الوجهَ مرجوحاً فإنه قال: «والثاني هو بدلٌ مِنْ قليلاً ـ يعني النصف ـ[5] قال: «وهو أَشبهُ بظاهرِ الآية لأنه قال: «أو انقُصْ منه أو زِدْ عليه»، والهاءُ فيهما للنِّصْفِ. فلو كان الاستثناءُ من النصف لصار التقديرُ: قُم نصفَ الليل إلاَّ قليلاً أو انقُصْ منه قليلاً، والقليلُ المستثنىٰ غيرُ مقدَّر، فالنقصانُ منه لا يُعْقَلُ». قلت: الجوابُ عنه: أنَّ بعضَهم قد عَيَّنَ هذا القليلَ: فعن الكلبيِّ ومقاتلٍ: هو الثلثُ، فلم يكن القليلُ غيرَ مقدَّرٍ. ثم إنَّ في قولِه تناقضاً لأنه قال: «والقليلُ المستثنىٰ غيرُ مقدَّرٍ، فالنقصانُ منه [لا يُعْقَل»][6] فأعاد الضميرَ على القليل، وفي الأولِ أعادَه على النصفِ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥.

(٢) البحر ٨/ ٣٦١.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٥) أي: إن إعراب «نصفه» بدل من «قليلاً».

(٦) من (ش) وأبي البقاء.

ولقائلٍ أن يقولَ: قد يَنْقَدِحُ هذا الوجهُ بإشكالٍ قويٍّ: وهو أنَّه يَلْزَمُ منه تكرارُ المعنىٰ الواحدِ: وذلك أنَّ قولَه «قُمْ نِصْفَ الليلِ إلاَّ قليلاً» بمعنىٰ: انقُصْ مِنْ نصفِ الليلِ؛ لأنَّ ذلك القليل هو بمعنى النقصانِ، وأنت إذا قلت: قُمْ نصفَ الليلِ إلاَّ القليلَ مِن النصفِ، وقُمْ نصفَ الليل، أو انقُصْ من النصفِ، وجدتَهما بمعنىً. وفيه دقةٌ فتأمَّلْه، ولم يَذْكُرِ الحوفيُّ غيرَ هذا الوجهِ المتقدِّمِ، فقد عَرَفْتَ ما فيه.

ومِمَّنْ ذَهَبَ إليه أبو إسحاقَ[1] فإنه قال: «نصفَه» بدلٌ من «الليل»[2] و «إلاَّ قليلاً» استثناءٌ من النصفِ. والضميرُ في «منه» و «عليه» عائدٌ للنصف. المعنى: قُمْ نصفَ الليل أو انقُصْ من النصفِ قليلاً إلى الثلثِ، أو زِدْ عليه قليلاً إلى الثلثَيْن، فكأنَّه قال: قُمْ ثلثَيْ الليلِ أو نصفَه أوثلثَه». قلت: والتقديراتُ التي يُبْرزونها ظاهرةٌ حسنةٌ، إلاَّ أنَّ التركيبَ لا يُساعِدُ عليها، لِما عَرَفْتَ من الإشكال الذي ذكَرْتُه لك آنفاً.

الثاني: أَنْ يكونَ «نصفَه» بدلاً مِنْ «قليلاً»، وإليه ذهب الزمخشريُّ[3] وأبو البقاء[4] وابنُ عطية[5]. قال الزمخشريُّ: «وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ «نصفَه» بدلاً مِنْ «قليلاً»، وكان تخييراً بين ثلاثٍ: بين قيامِ النصفِ بتمامِه، وبين قيامِ الناقصِ منه، وبين قيامِ الزائدِ عليه، وإنما

---

(١) معاني القرآن ٥/ ٢٣٩. وتصَّرف في النص.
(٢) قال: «كما تقول: ضربت زيداً رأسه».
(٣) الكشاف ٤/ ١٧٥.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧١.
(٥) المحرر ١٦/ ١٤٥.

وَصَفَ النصفَ بالقِلَّةِ بالنسبة إلى الكلِّ». قلت: وهذا هو الذي جعله أبو البقاء أَشْبَهَ مِنْ جَعْلِه بدلاً من «الليل» كما تقدَّمَ.

إلاَّ أنَّ الشيخ[1] اعترض هذا فقال: «وإذا كان «نصفَه» بدلاً مِنْ «إلاَّ قليلاً» فالضميرُ في «نصفَه»: إمَّا أَنْ يعودَ على المبدلِ منه أو على المستثنىٰ منه، وهو «الليلَ»، لا جائِزٌ أَنْ يعودَ على المبدلِ منه؛ لأنه يَصيرُ استثناءَ مجهولٍ مِنْ مجهولٍ؛ إذ التقديرُ: إلاَّ قليلاً نصفَ القليل، وهذا لا يَصِحُّ له معنىً البتةَ، وإن عاد الضميرُ على الليل فلا فائدةَ في الاستثناءِ من «الليل»، إذ كان يكونُ أَخْصَرَ وأوضحَ وأَبْعَدَ عن الإلباس[2]: قُمِ الليلَ نصفَه. وقد أَبْطَلْنا قولَ مَنْ قال: «إلاَّ قليلاً» استثناءٌ من البدلِ، وهو «نصفَه»، وأنَّ التقديرَ: قُمِ الليلَ نصفَه إلاَّ قليلاً منه، أي: من النصفِ. وأيضاً: ففي دَعْوىٰ أنَّ «نصفَه» بدلٌ مِنْ «إلاَّ قليلاً»، والضميرُ في «نصفَه» عائدٌ على «الليل»، إطلاقُ القليلِ على النصفِ، ويَلْزَمُ أيضاً أَنْ يصيرَ التقديرُ: إلاَّ نصفَه فلا تَقُمْه / ، أو انقُصْ من النصفِ الذي لا تقومه[3] وهذا معنىً لا يَصِحُّ وليس المرادَ من الآيةِ قطعاً». [٨٧٩/ب]

قلت: نقولُ بجواز عَوْدِه على كلٍ منهما، ولا يَلْزَمُ محذورٌ. أمَّا ما ذكره: مِنْ أنه يكونُ استثناءَ مجهولٍ مِنْ مجهولٍ فممنوعٌ، بل هو استثناءُ معلومٍ مِنْ معلومٍ، لأنَّا قد بيَّنَّا أنَّ القليل قَدْرٌ معيَّنٌ وهو الثلثُ،

---

(١) البحر ٨/ ٣٦١.
(٢) البحر: «أن يكون التركيب».
(٣) الأصل «لا تقمه» والتصحيح من البحر وقال بعدها: «أو زد عليه النصف الذي لا تقومه».

والليل، فليس بمجهولٍ. وأيضاً فاستثناءُ المُبْهَم قد وَرَدَ. قال تعالى: «ما فعلوه إلاَّ قليلاً منهم»[1] وقال تعالى: «فشَربوا منه إلاَّ قليلاً منهم»[2] وكان حقُّه أَنْ يقولَ: لأنه بدلُ مجهولٍ مِنْ مجهولٍ. وأمَّا ما ذكره مِنْ أنَّ أَخْصَرَ منه وأَوْضَحَ كيتَ وكيت: أمَّا الأَخْصَرُ فمُسَلَّمٌ. وأمَّا أنه مُلْبِس فممنوعٌ، وإنما عَدَلَ عن اللفظِ الذي ذكَرَه لأنه أَبْلَغ.

وبهذا الوجهِ اسْتَدَلَّ مَنْ قال بجوازِ استثناءِ النصفِ والأكثرِ. ووجهُ الدلالةِ على الأولِ: أنَّه جَعَلَ «قليلاً» مستثنىً من «الليل»، ثم فَسَّر ذلك القليلَ بالنصفِ فكأنه قيل: قُمِ الليلَ إلاَّ نصفَه. ووَجْهُ الدلالةِ على الثاني[3]: أنَّه عَطَفَ «أو زِدْ عليه» على «انقُصْ منه» فيكونُ قد استثنى الزائدَ على النصفِ؛ لأنَّ الضميرَ في «مِنْه»، وفي «عليه» عائدٌ على النصفِ. وهو استدلالٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الكثرةَ إنما جاءَتْ بالعطفِ، وهو نظيرُ أَنْ تقول: «له عندي عشرةٌ إلاَّ خمسةً ودرهماً ودرهماً» فالزيادةُ على النصفِ بطريقِ العطفِ لا بطريقِ أن الاستثناءِ أخرجَ الأكثرَ بنفسِه.

الثالث: أنَّ «نصفَه» بدلٌ من «الليلَ» أيضاً كما تقدَّم في الوجه الأولِ، إلاَّ أنَّ الضميرَ في «منه» و «عليه» عائدٌ على الأقلِّ من النصف. وإليه ذهب الزمخشري[4] فإنه قال: «وإنْ شِئْتَ قلت: لَمَّا كان معنى «قُم الليلَ إلاَّ قليلاً نصفَه» إذا أَبْدَلْتَ النصفَ من «الليل»: قُمْ أقلَّ مِنْ نصفِ الليل، رَجَعَ الضميرُ في «منه» و «عليه» إلى الأقلِّ من النصفِ، فكأنه

---

(١) الآية ٦٦ من النساء وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٢٣٥.
(٢) الآية ٢٤٩ من البقرة.
(٣) وهو الأكثر.
(٤) الكشاف ٤/ ١٧٥.

قيل: قُمْ أقلَّ مِنْ نصفِ الليلِ أو قُمْ أنقصَ مِنْ ذلك الأقلِّ أو أزيدَ مِنه قليلاً، فيكون التخييرُ فيما وراءَ النصفِ بينه وبينَ الثُّلُثِ».

الرابع: أَنْ يكونَ «نصفَه» بدلاً مِنْ «قليلاً» كما تقدَّمَ، إلاَّ أنَّك تجعلُ القليلَ الثاني رُبْعَ الليلِ. وقد أوضح الزمخشريُّ[1] هذا أيضاً فقال: «ويجوزُ إذا أَبْدَلْتَ «نصفَه» مِنْ «قليلاً» وفَسَّرْتَه به أَنْ تجعلَ «قليلاً» الثاني بمعنىٰ نصفِ النصفِ، بمعنى الربع، كأنه قيل: أو انقص منه قليلاً نصفَه، وتجعلَ المزيدَ على هذا القليل ـ أعني الربعَ ـ نصفَ الربع، كأنه قيل: أو زِدْ عليه قليلاً نصفَه. ويجوزُ أَنْ تجعلَ الزيادةَ لكونِها مُطْلَقَةً تتمَّةَ الثلثِ فيكون تخييراً بين النصفِ والثلثِ والرُّبُع» انتهى. وهذه الأوجهُ التي حَكَيْتُها عن أبي القاسم مِمَّا يَشْهدُ له باتِّساعِ عِلْمِه في كتاب الله. ولَمَّا اتسَعَتْ عبارتُه على الشيخ قال[2]: «وما أوسعَ خيالَ هذا الرجلِ!! فإنه يُجَوِّزُ ما يَقْرُبُ ومايَبْعُدُ». قلت: وما ضَرَّ الشيخَ لو قال: وما أوسعَ عِلْمَ هذا الرجلِ!!

الخامس: أَنْ يكونَ «إلاَّ قليلاً» استثناءً مِن القيامِ، فتجعلَ الليلَ اسم جنسٍ ثم قال: «إلاَّ قليلاً، أي: إلاَّ اللياليَ التي تترُكُ قيامَها عند العُذْرِ البيِّنِ ونحوِه. وهذا النَّظر يَحْسُنُ مع القولِ بالنَّدْبِ، قاله ابنُ عطية[3]، احتمالاً مِنْ عندِه. وفي عبارته: «التي تُخِلُّ بقيامِها» فأَبْدَلْتُها: «التي تَتْرُكُ قيامَها». وفي الجملة فهذا خلافُ الظاهرِ، وتأويلٌ بعيدٌ.

السادس: قال الأخفش[4]: «إنَّ الأصل: قُم الليلَ إلاَّ قليلاً

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥.
(٢) البحر ٨/ ٣٦٢.
(٣) المحرر ١٦/ ١٤٦.
(٤) معاني القرآن له ٥١٢.

أو نصفَه، قال: «كقولك: «أَعْطِه درهماً درهَمَيْن ثلاثةً»، أي: أو درهمَيْن أو ثلاثةً». وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن فيه حَذْفَ حرفِ العطفِ، وهو ممنوعٌ لم يَرِدْ منه إلاَّ شَيْءٌ شاذٌ يمكن تأويلُه كقولِهم: «أكلْتُ لحماً سَمَكاً تَمْراً» وقول الآخر[1]:

٤٣٦٤ـ كيـف أَصْبَحْـتَ كيـف أَمْسَيْـتَ مِمَّـا
يَـزْرَعُ الـوُدَّ فـي فـؤادِ الكـريـم

أي: لحماً وسمكاً وتمراً، وكذا كيف أصبَحْتَ وكيف أمسَيْتَ. وقد خَرَّجَ الناس هذا على بَدَلِ البَداء.

السابع: قال التبريزيُّ: «الأمرُ بالقيام والتخييرُ في الزيادةِ والنقصان، وقعَ على الثلثَيْن مِنْ آخرِ الليلِ؛ لأنَّ الثلثَ الأولَ وقتُ العَتَمَةِ، والاستثناءُ واردٌ على المأمورِ به، فكأنه قال: قُمْ ثُلُثي الليلِ إلاَّ قليلاً، أي: ما دونَ نصفِه، أو زِدْ عليه، أي: على الثلثَيْنِ، فكان التخيير في الزيادةِ والنقصانِ واقعاً على الثلثَيْن» وهو كلامٌ غريبٌ لا يَظْهَرُ من هذا التركيبِ.

[٨٨٠/أ] الثامن: أنَّ «نصفَه» منصوبٌ على إضمارِ فِعْلٍ / ، أي: قُمْ نصفَه، حكاه مكيٌّ[2] عن غيرِه، فإنَّه قال: «نصفَه بدلٌ من «الليل» وقيل: انتصبَ على إضمارِ: قُمْ نصفَه». قلت: وهذا في التحقيقِ هو وجهُ البدلِ الذي ذكرَه أولاً؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ.

آ. (٥) **قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي﴾**: هذه الجملةُ مستأنفةٌ. وقال

---

(١) تقدم برقم ١٢٨٥.
(٢) إعراب المشكل ٤١٨/٢.

الزمخشري[١]: «وهذه الآيةُ اعتراضٌ». ثم قال: «وأراد بهذا الاعتراضِ أنَّ ما كُلِّفَهُ مِنْ قيامِ الليلِ مِنْ جُملةِ التكاليفِ الثقيلةِ الصعبةِ التي وَرَدَ بها القرآنُ؛ لأنَّ الليلَ وقتُ السُّباتِ والراحةِ والهدوءِ، فلا بُدَّ لِمَنْ أحياه مِنْ مُضادَّةٍ لطَبْعِه ومجاهدةٍ لنَفْسِه». انتهى. يعني بالاعتراضِ من حيث المعنىٰ لا من حيث الصناعةُ؛ وذلك أنَّ قولَه: «إنَّ ناشئةَ الليلِ هي أشدُّ» مطابِقٌ لقولِه: «قُمِ الليلَ» فكأنه شابَهَ الاعتراضَ من حيث دُخولُه بين هذَيْن المتناسِبَيْنِ.

آ. (٦) **قوله: ﴿إنَّ ناشئةَ الليلِ﴾**: في الناشئةِ أوجهٌ، أحدها: أنها صفةٌ لمحذوفٍ، أي: النفسَ الناشئةَ بالليلِ التي تَنْشأُ مِنْ مَضْجَعِها، للعبادة، أي: تَنْهَضُ وترتفعُ. مِنْ نَشَأَتِ السحابةُ: إذا ارتفعَتْ. ونَشَأَ مِنْ مكانِه ونَشَز: إذا نَهَضَ قال[٢]:

٤٣٦٥ـ نَشَأْنا إلى خُوْصٍ بَرَىٰ نَيَّها السُّرىٰ
وأَشْرَف منها مُشْرِفاتِ القَماحِدِ

والثاني: أنَّها مصدرٌ بمعنى قيامِ الليل، على أنها مصدرٌ مِنْ نَشَأَ: إذا قام ونَهَضَ، فتكونُ كالعافية، قالهما الزمخشري[٣].

الثالث: أنها بلغةِ الحبشةِ، نَشَأَ الرجلُ: أي قامَ من الليل. قال الشيخ[٤]: «فعلى هذا هي جمعُ ناشِىء، أي: قائِم». قلت: يعني أنها صفةٌ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٣٨٩، والبحر ٨/ ٣٦٣، والخوص: ج خوصاء وهي الناقة المرتفعة، الضخمة الأسفل. النَّيُّ: الشحم. السرىٰ: سير الليل. والقماحد: ج القَمَحْدُوَة وهو مؤخر القَذال أو أعلاه.
(٣) الكشاف ٤/ ١٧٦.
(٤) البحر ٨/ ٣٦٢.

لشيٍ يُفْهِمُ الجَمْعَ، أي: طائفةً أو فِرْقةً ناشئةً، وإلاَّ ففاعلٌ لا يُجْمَعُ على فاعِلة.

الرابع: أنَّ «ناشئة الليل» ساعاتُه؛ لأنها تَنْشَأ شيئاً بعد شيء[1]. وقَيَّدها ابنُ عباس والحسنُ بما كان بعد العِشاء، وما كان قبلَها فليسَ بناشئةٍ. وخَصَّصَتْها عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ بمعنىً آخرَ: وهو أَنْ يكونَ بعد النومِ، فلو لم يتقدَّمْها نومٌ لم تكُنْ ناشئةً.

قوله: «وَطْئاً» قرأ[2] أبو عمروٍ وابنُ عامر بكسرِ الواو وفتح الطاءِ بعدَها ألفٌ[3]. والباقون بفتح الواو وسكون الطاء. وقرأ قتادةُ وشبلٌ عن أهل مكة «وِطْئاً». وظاهرُ كلامِ أبـي البقاءِ[4] يُؤْذِنُ أنه قُرِىء بفتحِ الواو مع المدِّ[5] فإنه قال: «وِطاء ـ بكسرِ الواو ـ بمعنىٰ: مُواطَأَة، وبفتحها اسمٌ للمصدر، و «وَطْئاً» على فَعْل، وهو مصدرٌ وَطِىءَ» فالوِطاءُ مصدرُ واطَأَ كقِتال مصدرِ قاتَل. والمعنى: أنها أشدُّ مواطَأَةً، أي: يُواطِىءُ قلبُها لسانَها، إنْ أَرَدْتَ النفسَ، أو يُواطىء فيها قَلْبُ القائمِ لسانَه، إنْ أَرَدْتَ القيامَ أو العبادةَ أو الساعاتِ، أو أشدُّ موافقةً لِما يُراد من الخُشوعِ والإخلاصِ. والوَطْءُ ـ بالفتح أو الكسرِ ـ على معنى: أشدُّ ثَباتَ قَدَمٍ وأَبْعدُ مِن الزَّلَلِ، أو أثقلُ وأغلظُ مِنْ صلاةِ النهارِ على المصلِّي، من قوله

(١) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ٢٧٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٦٣، والتيسير ٢١٦، والحجة ٧٣٠، والقرطبي ١٩/ ٤٠، والشواذ ١٦٤، والإتحاف ٢/ ٥٦٩.

(٣) «وِطاءً».

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٥) وهي قراءة ابن محيصن كما في الإتحاف ٢/ ٥٦٩، والشواذ ١٦٤.

عليه السلام: «اللهم اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَرَ»[1] وعلى كلٍّ تقدير فانتصابُه على التمييز.

قوله: «وأَقْوَمُ» حكى الزمخشري[2]: أنَّ أَنَساً قرأ «وأَصْوَبُ قِيلاً» فقيل له: يا أبا حمزةَ إنما هي: وأقومُ!! «فقال: «إنَّ أَقْوَمَ وأَصْوَبَ وأَهْيَأَ واحدٌ» وأنَّ أبا سرار الغَنَوِيَّ قرأ «فحاسُوا[3] خلالَ الديارِ» بالحاءِ المهمةِ فقيل له: هي بالجيم. فقال: حاسُوا وجاسُوا واحدٌ». قلت: له غَرَضٌ في هاتَيْن الحكايَتَيْن، وهو جوازُ قراءةِ القرآنِ بالمعنىٰ، وليس في هذا دليلٌ؛ لأنه تفسيرُ معنىً. وأيضاً فما بَيْنَ أيدينا قرآنٌ متواترٌ، وهذه الحكايةُ آحادٌ. وقد تقدَّم أنَّ أبا الدرداءِ كان يُقرِيءُ رجالاً «إنَّ شجرةَ الزَّقُّوم طعامُ الأثيمِ»[4] فجعل الرجلُ يقول: اليتيم. فلمَّا تَبَرَّم به قال: طعامُ الفاجرِ يا هذا. فاستَدَلَّ به على ذلك مَنْ يَرَىٰ جوازَه. وليس فيه دليلٌ؛ لأنَّ مقصودَ/ أبي الدرداءِ بيانُ المعنىٰ، فجاء بلفظٍ مبينٍ. [٨٨٠/ب]

آ. (٧) قوله: ﴿سَبْحاً﴾: العامَّةُ على الحاء المهملة وهو مصدرُ سَبَحَ، وهو استعارةٌ، استعارَ للتصرُّفِ في الحوائجِ السِّباحةَ في الماءِ، وهي البُعْدُ فيه. وقرأ[5] يحيى بن يعمر وعكرمة وابنُ أبي عبلة «سَبْخاً» بالخاء المعجمةِ. واختلفوا في تفسيرِها، فقال الزمخشريُّ[6]:

---

(١) رواه البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب يهوى بالتكبير حين يسجد. الفتح ٢/ ٣٣٩.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٦.

(٣) الآية ٥ من الإسراء وانظر: الدر المصون ٧/ ٣١٤.

(٤) الآية ٤٤ من الدخان.

(٥) البحر ٨/ ٣٦٣، والقرطبي ١٩/ ٤٢، والشواذ ١٦٤.

(٦) الكشاف ٤/ ١٧٦.

«استعارةً مِنْ سَبْخِ الصُّوفِ: وهو نَفْشُه ونَشْرُ أجزائِه لانتشارِ الهَمِّ وتفرُّقِ القلبِ بالشواغل. وقيل: التَّسْبيخُ: التخفيفُ، حكىٰ الأصمعيُّ: سَبَخَ الله عَنَك الحُمَّىٰ، أي: خَفَّفَها عنك. قال الشاعر[1]:

٤٣٦٦ـ فَسَبِّخْ عليكَ الهَمَّ واعلمْ بأنَّه
إذا قَدَّرَ الرحمنُ شيئاً فكائِنُ

أي: خَفِّفْ. ومنه «لا تُسَبِّخي بدُعائِك»[2]، أي: لا تُخَفِّفي. وقيل: التَّسْبيخ: المَدُّ. يقال: سَبِّخي قُطْنَكِ، أي: مُدِّيه، والسَّبيخة: قطعة من القطن. والجمعُ سبائخُ. قال الأخطل[3] يصف صائِداً وكلاباً:

٤٣٦٧ـ فأَرْسَلوهُنَّ يُذْرِيْنَ الترابَ كما
يُذْرِيْ سبائخَ قُطْنٍ نَدْفُ أوتارِ

وقال أبو الفضل الرازي: «وقرأ ابن يعمرَ وعكرمة «سَبْخاً» بالخاء معجمةً وقالا: معناه نَوْماً، أي: يَنامُ بالنهار ليَسْتعينَ به على قيام الليل. وقد تحتمِلُ هذه القراءةُ غيرَ هذا المعنىٰ، لكنهما فَسَّراها فلا تَجاوُزَ عنه». قلت: في هذا نظرٌ؛ لأنهما غايةُ ما في البابِ أنَّهما نقلا هذه القراءةَ، وظَهَرَ لهما تفسيرُها بما ذكرا، ولا يَلْزَمُ مِنْ ذلك أنَّه لا يجوزُ غيرُ ما ذَكَرا مِنْ تفسيرِ اللفظة.

آ. (٨) **قوله: ﴿تَبْتِيْلا﴾**: مصدرٌ على غير الصدرِ وهو واقعٌ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (سبخ)، والقرطبي ١٩/٤٣.

(٢) رواه أحمد عن عائشة قالت: سرق سارق، فدعت عليه فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: لا تُسَبِّخي عنه. المسند ٦/٤٥. وانظر: النهاية ٢/٣٣٢.

(٣) ديوانه ١/١٦٦، واللسان (سبخ) والقرطبي ١٩/٤٣. يذرين: يُثرن.

موقعَ التَبَتُّل؛ لأنَّ مصدرَ تَفَعَّل: تَفَعُّل نحو: تَصَرَّفَ تَصَرُّفاً، وتكرَّمَ تكرُّماً. وأمَّا التفعيلُ فمصدرُ فَعَّل نحو: صَرَّف تَصْرِيفاً. ومثلُه قولُ الشاعر[1]:

٤٣٦٧ـ وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

فأوقعَ الانفعالَ مَوْقعَ التَّفَعُّل. قال الزمخشري[2]: «لأنَّ معنىٰ تَبَتَّل: بَتَّلَ نفسَه، فجيْءَ به على معناه مراعاةً لحَقِّ الفواصِل». والتبتُّل: الانقطاعُ. ومنه «امرأة بتولٌ»، أي: انقطَعَتْ عن النِّكاحِ، وبَتَلْتُ الحَبْلَ: قَطَعْتُه. قال الليث: البَتْلُ: تمييزُ الشيءِ من الشيءِ. وقالوا: «طَلْقَةٌ بَتْلَةٌ»، و «هِبَةٌ بَتْلَةٌ» يعنونَ انقطاعها عن صاحبِها، فالتبتيلُ تَرْكُ النِّكاحِ، والزهدُ فيه. والمرادُ به في الآيةِ الكريمة الانقطاعُ إلى عبادةِ اللهِ تعالى دونَ تَرْكِ النكاح. وفي الحديث[3]: «أنَّه نَهَىٰ عن التبتُّل»، أي: الانقطاع عن النِّكاح، ومنه سُمِّي الراهبُ «مُتَبَتِّلاً» لانقطاعِه عن النكاحِ. قال امرؤ القيس[4]:

٤٣٦٨ـ تُضِيْءُ الظلامَ بالعَشِيِّ كأنَّها
منارةُ مُمْسَىٰ راهِبٍ مُتَبَتِّلِ

آ. (٩) **قوله: ﴿رَبُّ المشرق﴾**: قرأ[5] الأخَوان وأبو بكر

---

(١) تقدم برقم ١٢٢٧. والأصل «قول الآخر» وفيها نظر.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٧.

(٣) رواه أحمد في المسند ٥/ ١٧.

(٤) ديوانه ١٧. ومُمسىٰ: وقت إمساء الراهبِ.

(٥) السبعة ٦٥٨، والحجة ٧٣١، والقرطبي ١٩/ ٤٥، والبحر ٨/ ٣٦٣، والتيسير ٢١٦، والنشر ٢/ ٣٩٣.

وابن عامر بجرِّ «ربِّ المشرق» على النعت لـ «ربِّك» أو البدلِ منه أو البيانِ له. وقال الزمخشري[1]: «وعن ابن عباس على القَسَم بإضمارِ حرفِ القسمِ كقولك: «اللَّهِ لأفعلَنَّ»، وجوابُه «لا إله إلَّا هو» كما تقول: «واللَّهِ لا أحدَ في الدار إلَّا زيدٌ» قال الشيخ[2]: «لعلَّ هذا التخريجَ لا يَصِحُّ عن ابن عباس؛ لأنَّ فيه إضمارَ الجارِّ، ولا يُجيزه البصريون إلَّا مع لفظِ الجلالةِ المعظمةِ خاصةً، ولأنَّ الجملةَ المنفيَّة في جوابِ القسمِ إذا كانَتْ اسميةً فإنما تُنْفَىٰ بـ «ما» وحدَها، ولا تُنْفَىٰ بـ «لا» إلَّا الجملةُ المصدرةُ بمضارعٍ كثيراً، أو بماضٍ في معناه قليلاً، نحو قوله[3]:

٤٣٦٩ـ رِدُوا فواللَّهِ لا ذُدْناكُمُ أبداً
ما دام في مائِنا وِرْدٌ لِوُرَّادِ

والزمخشريُّ أورد ذلك على سبيلِ التجويزِ والتسليمِ، والذي ذكره النحويُّون هو نفيُها بـ «ما» كقوله[4]:

٤٣٧٠ـ لَعَمْرُك ما سَعْدٌ بخُلَّةِ آثمٍ
ولا نَأْنَأٍ يومَ الحِفاظِ ولا حَصِرْ

قلت: قد أطلقَ الشيخ جمالُ الدين بن مالك[5] أنَّ الجملةَ المنفيَّةَ سواءً كانَتْ اسميةً أم فعليةً تُتَلَقَّى بـ «ما» أو «لا» أو «إنْ» بمعنىٰ «ما»، وهذا هو الظاهر.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٧.
(٢) البحر ٨/ ٣٦٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/ ٩، والدرر ١/ ٤.
(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١٢، واللسان (نأنأ). النأنأ: الضعيف المقصِّر. الخُلَّة: المودة. والحَصِرُ: الضيِّق الصَّدْرُ.
(٥) شرح التسهيل له ٣/ ٢٠٦.

وباقي السبعةِ برفعِه[١] على الابتداءِ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه: «لا إله إلاَّ هو» أو على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: هو رَبُّ. وهذا أحسنُ لارتباطِ الكلامِ بعضِه ببعضٍ. / وقرأ زيدُ بن عليٍّ «رَبَّ» بالنصبِ على المدحِ. وقرأ العامَّةُ «المَشْرِقِ والمغربِ» موحَّدتَيْن. وعبدُ الله[٢] وابن عباس «المشارِقِ والمغارِبِ» ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ «ربَّ» في قراءةِ زيد مِنْ وجهَيْنِ آخرَيْنِ، أحدُهما: أنَّه بدلٌ مِنْ «اسمَ ربِّك» أو بيانٌ له، أو نعتٌ له، قاله أبو البقاء[٣]، وهذا يَجِيْءُ على أن الاسمَ هو المُسمَّىٰ. والثاني: أنه منصوبٌ على الاشتغالِ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: فاتَّخِذْ ربَّ المشرِقِ فاتَّخِذْه، وما بينهما اعتراضٌ. [٨٨١/أ]

آ. (١١) قوله: ﴿والمُكَذِّبِيْن﴾: يجوزُ نصبُه على المعيَّةِ، وهو الظاهرُ، ويجوزُ على النَّسَقِ، وهو أوفقُ للصِّناعةِ[٤].

قوله: «أُوْلي النَّعْمة» نعتٌ للمكذِّبين. والنَّعْمَةُ بالفتح: التنعُّم، وبالكسرِ: الإِنعام، وبالضمِّ: المَسَرَّةُ. يقال: نُعْمُ ونُعْمَةُ عَيْنٍ[٥].

قوله: «قليلاً» نعتٌ لمصدرٍ، أي: تَمْهيلاً، أو لظرفِ زمانٍ محذوفٍ، أي: زماناً قليلاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَنْكالاً﴾: جمعُ نِكْلٍ. وفيه قولان، أشهرُهما: أنه القَيْدُ. وقيل: الغُلُّ، والأولُ أَعْرَفُ. وقالت الخنساء[٦]:

---

(١) أي: رفع «رَبُّ المشرقَيْنِ».
(٢) البحر ٨/ ٣٦٣.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٧١.
(٤) لأن النسق مقدم على المعية حال جوازهما.
(٥) انظر: الصحاح (نعم).
(٦) ديوانها ٩٢، والقرطبي ١٩/ ٤٦، والبحر ٨/ ٣٦٤.

٤٣٧١ـ دَعــــاكَ فَقَطَّعْــــتَ أنكــــالَـــهُ
وقــد كُــنَّ مِــنْ قبــلُ لا تُقْطَــعُ

آ. (١٣) **قوله: ﴿ذا غُصَّةٍ﴾**: الغُصَّةُ: الشَّجَىٰ، وهو ما يَنْشَبُ في الحَلْقِ فلا يَنْساغُ. ويُقال: غَصَصْتَ بالكسرِ، فأنتَ غاصٌّ وغَصَّانُ قال[1]:

٤٣٧٢ـ لــو بغيــرِ المــاءِ حَلْقــي شَــرِقٌ
كنــتُ كــالغَصَّــانِ بــالمــاءِ اعتصــاري

آ. (١٤) **قوله: ﴿يومَ تَرْجُفُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ «ذَرْني»، وفيه بُعْدٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بالاستقرارِ المتعلِّقِ به «لَدَيْنا». والثالث: أنه صفةٌ لـ «عذاباً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: عذاباً واقعاً يومَ تَرْجُفُ. والرابع: أنه منصوبٌ بـ «أليم». والعامَّةُ «تَرْجُفُ» بفتح التاءِ وضمِّ الجيمِ مبنياً للفاعلِ. وزيدُ بن علي[2] يقرؤُه مبنياً للمفعولِ مِنْ أَرْجَفَها[3].

قوله: «مَهِيْلاً» أصلُه مَهْيُول كمَضْروب، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياءِ فنُقِلَتْ إلى الساكن قبلَها، وهو الهاءُ، فالتقىٰ ساكنان. فاختلف النحاةُ في العمل في ذلك[4]: فسيبويه وأتباعُه حذفوا الواوَ، وكانَتْ أَوْلىٰ بالحَذْفِ؛

---

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.
(٢) البحر ٨/ ٣٦٤.
(٣) تحتمل هذه القراءة أن تكون من فعل وأفعل؛ لأن المبني للمجهول منهما واحد.
(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٣، الممتع ٤٥٧، شرح الشافية ٣/ ١٤٧، والأصول ٣/ ٢٨٤، والمنصف ١/ ٢٨٧.

لأنها زائدةٌ، وإنْ كانَتْ القاعدةُ أنَّ ما يُحْذَفُ لالتقاءِ الساكنَيْن الأولُ، ثم كَسَرُوا الهاءَ لتَصِحَّ الياءُ، ووزنُه حينئذٍ مَفِعْل. والكسائيُّ والفراء والأخفش حذفوا الياءَ؛ لأنَّ القاعدةَ في التقاءِ الساكنَيْنِ إذا احْتِيج إلى حَذْفِ أحدِهما حُذِف الأولُ وكان ينبغي على قولِهم أَنْ يُقال: فيه: مَهُوْل، إلاَّ أنَّهم كَسَروا الهاءَ لأجلِ الياءِ التي كانَتْ، فقُلِبت الواوُ ياءً، ووزنُه حينئذٍ مَفُوْلاً على الأصلِ، ومَفِيلاً بعد القلب.

قال مكي[1]: «وقد أجازوا كلُّهم أَنْ يأتيَ على أصلِه في الكلامِ فتقول: مَهْيُوْل ومَبْيُوْع، وما أشبه ذلك مِنْ ذواتِ الياءِ. فإنْ كان مِنْ ذواتِ الواوِ لم يَجُزْ أَنْ يأتيَ على أصلِه عند البصريين، وأجازه الكوفيون نحو: مَقْوُوْل ومَصْوُوْغ، وأجازوا كلُّهم مَهُوْل ومَبُوْع على لغةِ مَنْ قال: بُوع المتاعُ، وقُول القولُ، ويكونُ الاختلافُ في المحذوفِ منه على ما تقدَّم». قلت: التتميمُ في مَبْيُوع ومَهْيُوْل وبابِه لغةُ تميم، والحَذْفُ لغةُ سائِرِ العربِ. ويُقال: هِلْتُ الترابَ أَهيلُه هَيْلاً فهو مَهِيل. وفيه لغةٌ: أَهَلْتُه ـ رباعياً ـ إهالةً فهو مُهال نحو: أَبَعْتُه إباعَةً فهو مُباعٌ.

والكثيبُ: ما اجتمع من الرَّمْل / والجمعُ في القلَّة: أَكْثِبَة، وفي [٨٨١/ب] الكثرة: كُثْبان وكُثُب، كرَغِيف وأَرْغِفَة ورُغْفان ورُغُفُ. قال ذو الرمة[2]:

٤٣٧٣ـ فقلت لها: لا إنَّ أهليَ جيرةٌ
لأكثبةِ الدَّهْنا جميعاً وماليا

والمَهيلُ: ما انهالَ تحت القَدَمِ، أي: انصَبَّ، مِنْ هِلْتُ الترابَ،

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤١٩.

(٢) ديوانه ٢/١٣١٢.

أي: طَرَحْتُه. قال الزمخشري[1]: «مِنْ كَثَبْتُ الشيءَ إذا جَمَعْتَه، ومنه الكُثْبَةُ من اللبن[2]. قالت الضائنة[3]: أُجَزُّ جُفالاً وأُحْلَبُ كُثَباً عِجالاً».

آ. (١٦) **قوله: ﴿فعصىٰ فرعون الرسولَ﴾**: إنما عَرَّفه لتقدُّمِ ذِكْرِه، وهذه أل العهديةُ، والعربُ إذا قَدَّمَتْ اسماً ثم حَكَتْ عنه ثانياً أَتَوْا به مُعَرَّفاً بأل، أو أَتَوْا بضميرِه لئلا يُلْبَسَ بغيرِه نحو: «رأيتُ رجلاً فأكرَمْت الرجلَ» أو فأَكْرَمْتُه، ولو قُلْتَ: «فأكرَمْتُ رجلاً» لَتَوَهَّمَ أنه غيرُ الأولِ، وسيأتي تحقيقُ هذا عند قولِه تعالى: «إنَّ مع العُسْرِ يُسْراً»[4] وقولِه عليه السلام: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن»[5].

آ. (١٧) **قوله: ﴿يوماً﴾**: منصوبٌ إمَّا بـ«تَتَّقُون» على سبيلِ المفعولِ به تجوُّزاً. وقال الزمخشري[6]: «يوماً» مفعولٌ به، أي: فكيف تَقُوْنَ أنفسَكم يومَ القيامةِ وهَوْلَه إنْ بَقِيْتُمْ على الكفرِ؟». وناقشه الشيخُ[7] فقال: «وتَتَّقون مضارعُ اتَّقىٰ، واتَّقى ليس بمعنى وَقَى حتى يُفَسِّرَه به، واتَّقىٰ يتعدَّى إلى واحدٍ، ووَقَىٰ يتعدَّىٰ إلى اثنين. قال تعالى: «ووقاهم عذابَ الجحيم»[8]. ولذلك قَدَّره الزمخشريُّ بـ تَقُون أنفسَكم، لكنه ليس «تتَّقون» بمعنىٰ يَقُوْن، فلا يُعَدَّىٰ تَعْدِيَتَه» انتهىٰ.

---

(١) الكشاف ٤/١٧٧.

(٢) أي القليل منه.

(٣) في بعض ما تضعه على ألسنة البهائم. انظر: اللسان (كثب). والضائنة: أنثى الضأن وهو ذو الصوف من الغنم. والجُفال: ما يجزُّ من الصوف.

(٤) الآية ٦ من الشرح.

(٥) رواه مالك في الموطأ. انظر: ٢١ كتاب الجهاد ٦، ٢/٤٤٦.

(٦) الكشاف ٤/١٧٨.

(٧) البحر ٨/٣٦٥.

(٨) الآية ٥٦ من الدخان.

ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على الظرفِ، أي: فكيف لكم بالتقوىٰ يومَ القيامة، إنْ كَفَرْتُمْ في الدنيا؟ قاله الزمخشريُّ[1]. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ مفعولاً به بـ «كَفَرْتُمْ» إذا جُعِل «كَفَرْتُمْ» بمعنى جَحَدْتُم، أي: فكيف تَتَّقون اللَّهَ وتَخْشَوْنه إنْ جَحَدْتُمْ يومَ القيامةِ؟ ولا يجوزُ أن ينتصِبَ ظرفاً؛ لأنهم لا يكفرون ذلك اليومَ؛ بل يُؤْمِنون لا محالةَ. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على إسقاطِ الجارِّ، أي: إن كفرتُمْ بيومِ القيامةِ. والعامَّةُ على تنوين «يوماً» وجَعْلِ الجملةِ بعده نعتاً له. والعائدُ محذوفٌ، أي: يَجْعل الوِلْدانَ فيه. قاله أبو البقاء[2] ولم يتعرَّضْ للفاعلِ في «يَجْعَلُ»، وهو على هذا ضميرُ الباري تعالى، أي: يوماً يجعلُ اللَّهُ فيه. وأحسنُ مِنْ هذا أَنْ يُجْعَلَ العائدُ مضمراً في «يَجْعَلُ» هو فاعلَه، وتكون نسبةُ الجَعْلِ إلى اليومِ من بابِ المبالغةِ، أي: نفسُ اليوم يَجْعَلُ الوِلْدانَ شِيْبا.

وقرأ[3] زيدُ بنُ عليّ «يومَ يَجْعَلُ» بإضافةِ الظرفِ للجملة. والفاعلُ على هذا هو ضميرُ الباري تعالىٰ. والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير فـ «شِيْباً» مفعولٌ ثانٍ، وهو جمعُ أَشْيَب. وأصلُ الشينِ الضمُّ فكُسِرَتْ لتصِحَّ الياءُ نحو: أحمر وحُمْر. قال الشاعر[4]:

٤٣٧٤ـ مِنَّا الذي هُوَ ما إنْ طُرَّ شارِبُه
والعانِسُون ومنا المُرْدُ والشِّيَبُ

---

(١) الكشاف ٤/١٧٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٢.

(٣) البحر ٨/٣٦٥.

(٤) البيت لأبي قيس بن رفاعة، وهو في المغني ٤٠٠، وأمالي الشجري ٢/٢٣٨، والعيني ١/١٦٧، والهمع ١/٤٥، والدرر ١/١٩، واللسان (عنس) و «إنْ» في البيت زائدة، و «ما» نافية. والعانس شذَّ إطلاقها على المذكر والأشهر استعمالها في المؤنث. وانظر في إعراب البيت: المغني ٤٠١.

وقال آخر(١):

٤٣٧٥ـ ....

لَعِبْنَ بنا شِيْباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا

آ. (١٨) قوله: ﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ به﴾: صفةٌ أخرىٰ، أي: مُتَشَقِّقة بسبب هَوْلِه. وإنما لم تُؤَنَّثِ الصفةُ لأحدِ وجوهٍ منها: تأويلُها بمعنى السَّقْفِ. ومنها: أنها على النَّسَبِ أي: ذات انفطارٍ نحو: مُرْضِعٍ وحائضٍ. ومنها: أنها تُذَكَّر وتؤنَّثُ. أنشد الفراء(٢):

٤٣٧٦ـ ولــو رَفَــعَ السَّمــاء إليــه قــومــاً
لَحِقْنــا بــالسَّمــاءِ وبــالسَّحــابِ

ومنها: أنَّها اسمُ جنسٍ يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاءِ فيقال: سَماءة [٨٨٢/أ] وقد تقدَّم أنَّ في اسم / الجنس التذكيرَ والتأنيثَ؛ ولهذا قال الفارسي: «هو كقوله: «جَرادٌ مُنْتَشِرٌ»(٣) و «الشجرِ الأخضرِ»(٤) و «أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»(٥) يعني فجاء على أحد الجائزَيْن. والباءُ فيه سببيَّةٌ كما تقدَّم. وجَوَّز الزمخشريُّ(٦) أَنْ تكونَ للاستعانةِ، فإنه قال: «والباءُ في «به» مِثْلُها في قولِك: «فَطَرْتُ العُوْدَ بالقَدُومِ فانْفَطر به».

قوله: «وَعْدُه» يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ لله تعالىٰ، وإنْ لم يَجْرِ له

(١) تقدم برقم ١٧٧٩.
(٢) تقدم برقم ٢٣١. وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٩.
(٣) الآية ٧ من القمر.
(٤) الآية ٨٠ من يس.
(٥) الآية ٢٠ من القمر.
(٦) الكشاف ٤/ ١٧٨.

ذِكْرٌ للعِلْمِ به، فيكونُ المصدرُ مضافاً لفاعلِه. ويجوزُ أَنْ يكونَ لليومِ، فيكونَ مضافاً لمفعولِه. والفاعلُ ـ وهو اللَّهُ تعالى ـ مُقَدَّرٌ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿مِنْ ثُلُثَيِ الليل﴾: العامَّةُ على ضَمِّ اللامِ، وهو الأصلُ كالرُّبُعِ والسُّدُسِ. وقرأ هشام[1] بإسكانِها تخفيفاً.

قوله: «ونِصْفَه وثُلُثَه» قرأ[2] الكوفيون وابن كثير بنصبِهما، والباقون بجرِّهما. وفي الجرِّ إشكالٌ كما سيأتي. فالنصبُ نَسَقٌ على «أَدْنىٰ» لأنه بمعنىٰ: وَقْتٌ أَدْنىٰ، أي: أقربُ. اسْتُعير الدنُوُّ لقُرْبِ المسافةِ في الزمانِ وهذا مطابقٌ لِما في أولِ السورةِ من التقسيم: وذلك أنَّه إذا قام أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَي الليلِ صَدَقَ عليه أنه قام الليلَ إلاَّ قليلا؛ لأنَّ الزمانَ الذي لم يَقُمْ فيه يكون الثلث وشيئاً من الثلثَيْن، فيَصْدُقُ عليه قولُه: «إلاَّ قليلاً». وأمَّا قولُه «ونِصْفَه» فهو مطابقٌ لقولِه أولاً «نِصْفَه» وأمَّا قولُه: «وثُلُثَه» فإنَّ قولَه: «أو انْقُصْ منه» قد ينتهي النَّقْصُ في القليل إلى أن يكونَ الوقتُ ثلثي الليلِ. وأمَّا قولُه: «أو زِدْ عليه» فإنَّه إذا زاد على النصفِ قليلاً كان الوقتُ أقلَّ مِنَ الثلثَيْن، فيكونُ قد طابق أدنىٰ مِنْ ثلثي الليل، ويكون قولُه تعالى: «نصفَه أو انقُصْ منه قليلاً» شَرْحاً لمُبْهَمِ ما دَلَّ عليه قولُه: «قُم الليلَ إلاَّ قليلاً». وعلى قراءةِ النصبِ فَسَّر الحسنُ «تُحْصُوه» بمعنى تُطيقوه.

وأمَّا قراءةُ الجرِّ فمعناها: أنه قيامٌ مُخْتَلِفٌ: مرةً أدنىٰ من الثلثين،

(١) السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٢١٧، والقرطبي ١٩/٥٢، والتيسير ٢١٦، والبحر ٨/٣٦٦.

(٢) السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٣٩٣، والقرطبي ١٩/٥٢، والتيسير ٢١٦، والبحر ٨/٣٦٦، والحجة ٧٣١.

ومرةً أَدْنىٰ من النصفِ، ومرةً أَدْنى من الثلثِ؛ وذلك لتعذُّرِ معرفةِ البشرِ بمقدارِ الزمانِ مع عُذْر النومِ. وقد أوضح هذا كلَّه الزمخشريُّ[1] فقال: «وقُرِىء نصفَه وثلثَه بالنصبِ على أنك تقومُ أقلَّ من الثلثين، وتقومُ النصفَ والثلثَ وهذا مطابِقٌ لِما مَرَّ في أولِ السورةِ من التخيير: بين قيامِ النصفِ بتمامِه، وبين قيامِ الناقصِ منه، وهو الثلثُ، وبين قيامِ الزائدِ عليه، وهو الأدْنَىٰ من الثلثَيْن. وقُرِىء بالجرِّ، أي: تقومُ أقلَّ من الثلثَيْن وأقلَّ من النصفِ والثلثِ، وهو مطابقٌ للتخييرِ بين النِّصْفِ ـ وهو أَدْنىٰ من الثلثين ـ والثلثِ ـ وهو أَدْنىٰ من النصفِ ـ والرُّبُع ـ وهو أدنىٰ من الثلث ـ وهو الوجهُ الأخيرُ» انتهى. يعني بالوجهِ الأخير ما قَدَّمه أولَ السورة من التأويلات.

وقال أبو عبد الله الفاسي: «وفي قراءةِ النصب إشكالٌ، إلاَّ أَنْ يُقَدَّر: نصفَه تارةً، وثلثَه تارةً، وأقلَّ من النصفِ والثلثِ تارةً، فيَصِحَّ المعنى».

قوله: «وطائفةٌ» رُفع بالعطفِ على الضميرِ في «يقومُ»، وجَوَّزَ ذلك الفصلُ بالظرفِ وما عُطِفَ عليه.

قوله: «واللَّهُ يُقَدِّرُ الليلَ». قال الزمخشري[2]: «وتقديمُ اسمِه عزَّ وجلَّ مبتدأً مبنيّاً عليه «يُقَدِّرُ» هو الدالُّ على معنى الاختصاصِ بالتقديرِ»[3]. ونازعه الشيخُ[4] في ذلك فقال[5]: «لو قيل: «زيدٌ يحفظُ

---

(١) الكشاف ٤/١٧٨.

(٢) الكشاف ٤/١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣) قال: «والمعنى إنكم لا تقدرون عليه».

(٤) البحر ٨/٣٦٧.

(٥) قال: «إنما استفيد الاختصاص من سياق الكلام لا من تقديم المبتدأ».

القرآن» لم يَدُلَّ ذلك على اختصاصِه». وجَعَلَ الاختصاصَ في الآيةِ مفهوماً من السِّياقِ لا ممَّا ذكره.

قوله: «أَنْ لَنْ» و «أَنْ سيكونُ» كلاهما مخففةٌ من الثقيلة، والفاصلُ النفيُ وحرفُ التنفيسِ.

قوله: «وآخرون» / عطفٌ على «مَرْضَى»، أي: عَلِم أَنْ سيوجَدُ [٨٨٢/ب] منكم قومٌ مَرْضىٰ وقومٌ آخرون مسافرون. فـ «يَضْرِبون» نعتٌ لـ «آخرون»، وكذلك «يَبْتَغون». ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَبْتَغون» حالاً مِنْ فاعل «يَضْرِبون»، و «آخرون» عطفٌ على «آخرون» و «يقاتِلون» صفتُه.

قوله: «هو خيراً» العامَّةُ على نصب الخير، مفعولاً ثانياً. وهو: إمَّا تأكيدٌ للمفعولِ الأولِ أو فَصْلٌ. وجَوَّزَ أبو البقاء[١] أن يكونَ بدلاً، وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه كان يَلْزَمُ أن يطابقَ ما قبلَه في الإعرابِ فيقال: إياه. وقرأ[٢] أبو السَّمَّال وابن السَّمَيْفَع «خيرٌ» على أن يكونَ «هو» مبتدأً، و «خيرٌ» خبرُه. والجملةُ مفعولٌ ثانٍ لـ «تَجِدوه». قال أبو زيد[٣]: «هي لغةُ تميم، يرفعون ما بعد الفصل» وأنشد سيبويه[٤]:

٤٣٧٧ـ تَحِنُّ إلى ليلىٰ وأنتَ تركتَها
وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أَقْدَرُ

والقوافي مرفوعةٌ. ويُرْوَىٰ «أَقْدَرا» بالنصب. قال الزمخشري[٥]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٢.
(٢) البحر ٨/ ٣٦٧، والشواذ ١٦٤.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥، والهمع ١/ ٢٤١.
(٤) تقدم برقم ١٨٥٧. وانظر: الكتاب ١/ ٣٩٥.
(٥) الكشاف ٤/ ١٧٩.

و «هو فضْلٌ» وجاز وإنْ لم يَقَعْ بينَ معرفتَيْن لأنَّ «أَفْعَلَ مِنْ» أشْبَهَ في امتناعِه من حرفِ التعريف المعرفةَ». قلت: هذا هو المشهورُ. وبعضُهم يُجَوِّزه في غيرِ أفعلَ من النكراتِ[1].

[تمَّت بعونه تعالى سورة المزمل]

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٦٨.

سورة المدثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْمُدَّثِّر﴾: العامَّةُ على تشديدِ الدالِ وكسرِ الثاءِ، اسمَ فاعلٍ من تَدَثَّر. وأصلُه المُتَدَثِّر، فأُدْغِم كالمُزَّمِّل. وفي حرفِ أُبَيّ[١] «المُتَدثِّرُ» على الأصلِ المُشارِ إليه. وقرأ عكرمةُ بتخفيفِ الدالِ اسمَ فاعلٍ، مِنْ دَثَّر بالتشديد، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: المُدَثِّر نفسَه كما تقدَّمَ في «المُزَمِّل». وعنه أيضاً فَتْحُ الثاءِ لأنه اسمُ مفعولٍ. قال الزمخشري[٢]: «مِنْ دَثَّره. يُقال: دُثِّرْتُ هذا الأمرَ، وعُصِبَ بك كما قال في المُزَمَّل»[٣] انتهى. ومعنىٰ «تَدَثَّر» لَبِسَ الدِّثارَ، وهو الثوبُ الذي فوق الشِّعار، والشِّعارُ ما يلي الجسَدَ. وفي الحديث: «الأَنْصارُ شِعارٌ والناسُ دِثارٌ»[٤] وسيفٌ داثِرٌ: بعيد العَهْدِ بالصِّقال. ومنه: قيل للمنزلِ الدارسِ: «داثِر» لِذَهابِ أعلامِه. وفلانٌ دَثْرُ المالِ أي: حَسَنُ القيام به.

آ. (٢) قوله: ﴿قُمْ﴾: إمَّا أَنْ يكونَ من القيامِ المعهودِ، وإمَّا مِنْ قام بمعنىٰ: الأَخْذِ في القيام، كقولِه[٥]:

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٩/٥٩، والبحر ٨/٣٧٠، والمحتسب ٢/٢٣٥.

(٢) الكشاف ٤/١٨٠.

(٣) قرأ عكرمة «المُزَمَّل». انظر: البحر ٨/٣٦٠.

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي. الفتح ٨/٤٧.

(٥) تقدم برقم ٩٤.

٤٣٧٨ـ فقــام يَــذُوْدُ النــاسَ عنهــا بسَيْفِــه

. . . .

وقول الآخر[١]:

٤٣٧٩ـ علـــى مـــا قـــام يَشْتِمُنـــي لَئِيـــمٌ

. . . .

في أحدِ القولَيْنِ. والقولُ الآخرَ: أن «قام» مزيدةٌ وفي جَعْلِها بمعنى الأخذ في القيامِ نظرٌ؛ لأنه حينئذٍ يَصيرُ مِنْ أخوات «عَسَىٰ» فلا بُدَّ له مِنْ خبرٍ يكونُ فعلاً مضارعاً مجرَّداً مِنْ «أَنْ».

قوله: «فأَنْذِرْ» مفعولُه محذوفٌ. أي: أنذِرْ قومَك عذابَ اللَّهِ. والأحسنُ أَنْ لا يُقَدَّرَ له مفعولٌ أي: أَوْقعْ الإنذارَ.

آ. (٣) قوله: ﴿وربَّك فكَبِّرْ﴾: قَدَّم المفعولَ وكذا ما بعده إيذاناً بالاختصاص عندَ مَنْ يرىٰ ذلك، أو للاهتمامِ به. قال الزمخشري[٢]: «واختُصَّ «ربَّك» بالتكبير» ثم قال: ودَخَلَتِ الفاءُ لمعنى الشرطِ. كأنه قيل: وما كان فلا تَدَعْ تكبيرَه». قلت: قد تقدَّم الكلامُ في مثلِ هذه الفاءِ عند قوله: «وإيَّاي فارهبونِ»[٣] أولَ البقرة. قال الشيخ[٤]: «وهو قريبٌ مِمَّا قَدَّره النحاةُ في قولك: «زيداً فاضْرِب» قالوا: تقديرُه: تنبَّهْ فاضرِبْ زيداً. والفاءُ هي جوابُ الأمرِ. وهذا الأمرُ: إمَّا مُضَمَّنٌ معنى الشرط، وإمَّا الشرطُ محذوفٌ على الخلافِ الذي فيه عند النحاة».

(١) تقدم برقم ٦١٦.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٠.
(٣) الآية ٤٠ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/ ٣١٤.
(٤) البحر ٨/ ٣٧١.

آ. (٥) وقرأ[١] حفص «والرُّجْزَ» بضمِّ الراء، والباقون بكسرِها. فقيل: لغتان بمعنىً. وعن أبي عبيدةَ: «الضمُّ أفشَىٰ اللغتَيْن، وأكثرُهما». وقال مجاهد: «هو بالضمِّ اسمُ صَنَمٍ، ويُعزَى للحسنِ البصري أيضاً، وبالكسر اسمٌ للعذابِ. وعلى تقديرِ كونِه العذابَ فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: اهجُرْ أسبابَ العذابِ المؤدِّيةِ إليه، أو لإقامةِ المُسَبَّبِ مُقامَ سببِه، وهو مجازٌ شائع.

آ. (٦) قوله: ﴿ولا تَمْنُنْ﴾: العامَّةُ على فَكِّ الإدغام. والحسن[٢] وأبو السَّمَّال بالإدغام. قد تَقَدَّم أنَّ المجزومَ / والموقوفَ من [٨٨٣/أ] هذا النوعِ يجوزُ فيهما الوجهانِ، وقد تقدَّم تحقيقُه في المائدة عندَ «مَنْ يَرْتَدَّ منكم»[٣]. والمشهور أنه من المَنِّ، وهو الاعتدادُ على المُعْطي بما أعطاه. وقيل: «لا تَضْعُفْ» مِنْ قولِهم: حبلٌ مَنينٌ أي: ضعيفٌ.

قوله: «تَسْتَكْثِرُ» العامَّةُ على رفعِه، وفيه وجهان، أحدهما: أنه في موضعِ الحالِ أي: لا تَمْنُنْ مُسْتَكْثِراً ما أعطَيْتَ. وقيل: معناه: لِتَأْخُذْ أكثرَ مِمَّا أَعْطَيْتَ. والثاني: أنَّه على حَذْفِ «أَنْ» يعني أنَّ الأصلَ: ولا تَمْنُنْ أَنْ تستكثرَ، فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفع الفعلُ كقولِه[٤]:

٤٣٨٠ـ ألا أيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوغىٰ
....

---

(١) السبعة ٦٥٩، والحجة ٧٣٣، والبحر ٨/ ٣٧١، والنشر ٢/ ٣٩٣، والحجة ٧٣٣، والتيسير ٢١٦.

(٢) البحر ٨/ ٣٧١، والقرطبي ١٩/ ٦٨.

(٣) الآية ٥٤ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/ ٣٠٦.

(٤) تقدم برقم ٥٢١.

في إحدىٰ الروايَتَيْنِ، قاله الزمخشري[1]، ولم يُبيِّنْ: ما محلُّ «أَنْ» وما في حَيِّزها. وفيه وجهان، أظهرهما ـ وهو الذي يُريده ـ هو أنَّها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلافِ[2] فيها بعد حَذْفِ حرف الجر، وهو هنا لامُ العلة تقديرُه: ولا تَمْنُنْ لأَنْ تَسْتكثِرَ. والثاني: أنَّها في محلِّ نصبٍ فقط مفعولاً بها أي: لا تَضْعُفْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ من الخير، قاله مكي[3]، وقد تَقَدَّم لك أنَّ «تَمْنُنْ» بمعنىٰ تَضْعُف، وهو قولُ مجاهدٍ، إلاَّ أنَّ الشيخَ[4] قال بعد كلامِ الزمخشريِّ: «وهذا لا يجوزُ أن يُحملَ القرآنُ عليه؛ لأنَّ ذلك لا يجوزُ إلاَّ في الشعرِ، ولنا مَنْدوحة عنه مع صحةِ معنىٰ الحالِ» قلت: قد سبقه مكيٌّ وغيرُه إلى هذا. وأيضاً فقولُه: «في الشعر» ممنوعٌ؛ هؤلاء الكوفيون يُجيزون ذلك وأيضاً فقد قرأ[5] الحسن والأعمش «تَسْتَكْثِرَ» نصباً، وهو على إضمار «أَنْ» كقولهم: «مُرْهُ يَحْفِرَها» وأَبْلَغُ مِنْ ذلك التصريحُ بأنْ في قراءةِ عبد الله: «ولا تَمْنُنْ أَنْ تستكثرَ».

وقرأ الحسنُ أيضاً وابنُ أبي عبلة «تستكثِرْ» جزماً، وفيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أَنْ يكونَ بدلاً من الفعلِ قبله، كقولِه تعالىٰ: «يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ»[6] فـ «يُضاعَفْ» بدلٌ مِنْ «يَلْقَ» وكقولِه[7]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨١.

(٢) يرى سيبويه أن المحلَّ هو الجر، ويرى الخليل النصب. انظر: الدر المصون ١/ ٢١١.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٢٣.

(٤) البحر ٨/ ٣٧٢.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٣٧، والإتحاف ٢/ ٥٧١، والبحر ٨/ ٣٧٢، والقرطبي ١٩/ ٦٩.

(٦) الآية ٦٩ من الفرقان.

(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٣٨١ـ مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

ويكونُ من المَنِّ الذي في قولِه: «لا تُبْطِلوا صَدَقاتِكم بالمَنِّ والأذى»[1] الثاني: أن يُشَبَّه (ثِرْوَ) بـ«عَضُد» فيُسَكَّنَ تخفيفاً، قاله الزمخشري[2]، يعني أنه تَأْخُذُ من مجموعِ «تَسْتكثر» ومن الكلمةِ بعده وهو الواوُ ما يكون فيه شبيهاً بـ«عَضُد». ألا ترى أنه قال: «أنْ يُشَبَّه ثِرْوَ» فأخذ بعضَ «تَسْتكثر» وهو الثاءُ والراءُ وحرفَ العطفِ مِنْ قولِه: «ولربِّك فاصبِرْ». وهذا كما قالوا في قولِ امرِىء القيس[3]:

٤٣٨٢ـ فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ
إثماً من الله ولا واغِلِ

بتسكين «أَشْرَبْ»: إنهم أخذوا من الكلمتين (رَبْغ)[4] كـعَضُد، ثم سُكِّن. وقد تقدَّم في سورةِ يوسف في قراءة قنبل «مَنْ يَتَّقي»[5] بثبوت الياءِ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ، فاعْتُرِض بجزم «يَصْبِرْ» فأجيب: بأنه شبه (بِرُف)[6] أخذوا الباءَ والراءَ مِنْ «يَصْبر»، والفاءَ مِنْ «فإنَّ» وهذه نظيرُ تيْكَ سواءً. الوجه الثالث أَنْ يُعْتَبَرَ حالُ الوقفِ ويُجْرَىٰ الوصلُ مُجْراه، قاله الزمخشريُّ[7] أيضاً، يعني أنه مرفوعٌ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، أو أُجْري

(١) الآية ٢٦٤ من البقرة.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨١.
(٣) تقدم برقم ٤٧٠.
(٤) مِنْ: «أشرب غير».
(٥) الآية ٩٠ من يوسف. وانظر: الدر المصون ٦/ ٥٥٢.
(٦) مِنْ: «يصبر فإن».
(٧) الكشاف ٤/ ١٨١.

الوصلُ مُجْرىٰ الوقف. قال الشيخ[1]: «وهذان لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ عليهما مع وجودِ أرجحَ منهما، وهو البدل». قلت: الحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، كيف يُعْدَلُ إلى هذَيْن الوجهَيْن مع ظهورِ البدلِ معنىً وصحةً وصناعةً؟

آ. (٧) **قوله: ﴿ولربِّك فاصبِرْ﴾**: التقديمُ على ما تَقَدَّم، وحَسَّنه كونُه رأسَ فاصلةٍ مُؤاخياً لِما تقدَّمه. و «لربِّك» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ لامَ العلةِ أي: لوجهِ ربِّك فاصبِرْ على أذىٰ الكفارِ وعلى عبادةِ ربِّك، وعن كلِّ ما لا يَليقُ، فتُرِك المصبورُ عليه والمصبورُ عنه للعلمِ بهما. والأحسنُ أَنْ لا يُقَدَّرَ شيءٌ خاصٌّ بل شيءٌ عامٌّ. والثاني: أَنْ يُضَمَّنَ «اصْبِرْ» معنى: اذْعَنْ لربِّك وسَلِّمْ له أمرَك صابراً، كقوله: «فاصبِرْ لحُكمِ ربِّك»[2].

آ. (٨ ـ ٩) **قوله: ﴿فإذا نُقِرَ﴾**: قال الزمخشريُّ[3]: «والفاءُ / في قولِه: «فإذا نُقِرَ» للتسبيب، كأنه قيل: اصبِرْ على أذاهم، فبينَ أيديهم يومٌ عَسيرٌ يَلْقَوْن فيه [عاقبةَ][4] أذاهم، وتَلْقَىٰ فيه عاقبةَ صبرِك عليه. والفاء في «فذلك» للجزاء». قلت: يعني أنَّ الفاءَ في «فذلك» جزاءٌ للشرطِ في قولِه: «فإذا نُقِرَ». وفي العامل في «إذا» أوجهٌ، أحدُها: أنَّها متعلِّقةٌ بـ «أَنْذِرْ» أي: أَنْذِرْهم إذا نُقِر في النَّاقور، قاله الحوفيُّ. وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ الفاءَ تمنعُ مِنْ ذلك، ولو أرادَ تفسيرَ المعنىٰ لكان سهلاً، لكنه في مَعْرِضِ تفسيرِ الإعراب لا تفسيرِ المعنى. [٨٨٣/ب]

(١) البحر ٨/ ٣٧٢.
(٢) الآية ٤٨ من القلم.
(٣) الكشاف ٤/ ١٨١.
(٤) من الكشاف.

الثاني: أن ينتصِبَ بما دَلَّ عليه قولُه: «فذلك يومٌ عسيرٌ». قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: بم انتصَبَ «إذا»، وكيفَ صَحَّ أَنْ يقعَ «يومئذٍ» ظرفاً لـ «يومٌ عَسِير»؟ قلت: انتصَبَ «إذا» بما دَلَّ عليه الجزاءُ؛ لأنَّ المعنىٰ: فإذا نُقِر في النَّاقور عَسُرَ الأمرُ على الكافرين. والذي أجاز وقوعَ يومئذٍ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ» أنَّ المعنىٰ: فذلك يومَ[2] النَّقْرِ وقوعُ يوم عسيرٍ؛ لأنَّ يومَ القيامةِ يقعُ ويأتي حين يُنْقَرُ في الناقور» انتهى. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيه نفسُ «عَسير»؛ لأنَّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبلَ موصوفِها عند البصريين؛ ولذلك رُدَّ على الزمخشريِّ قولُه: إنَّ في أنفسِهم» متعلِّق بـ «بليغاً» في قولِه تعالى في سورةِ النساءِ «وقُلْ لهم في أنفسِهم قَوْلاً بليغاً»[3]. والكوفيون يُجَوِّزون ذلك وتقدَّم تحريرُه[4].

الثالث: أَنْ ينتصِبَ بما دَلَّ عليه «فذلك» لأنه إشارةٌ إلى النَّقْر، قاله أبو البقاء[5]. ثم قال: «ويومَئِذٍ بدلٌ مِنْ «إذا» و «ذلك مبتدأٌ» والخبرُ «يومٌ عسيرٌ» أي: نُقِر يوم. الرابع: أَنْ يكونَ «إذا» مبتدأً، و «فذلك» خبرُه. والفاءُ مزيدةٌ فيه، وهو رأيُ الأخفشِ[6].

وأمَّا «يومَئِذٍ» ففيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إذا» وقد تقدَّم ذلك في الوجهِ الثالث. والثاني: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ» كما تقدَّم

---

(١) الكشاف ١٨١/٤.

(٢) الكشاف: وقت.

(٣) الآية ٦٣.

(٤) انظر: الدر المصون ١٦/٤، والكشاف ٥٣٧/١.

(٥) الإملاء ٢٧٢/٢.

(٦) لم يشر الأخفش هنا إلى كون «إذا» مبتدأ. ومن المعروف أنه يجيز زيادة الفاء في الخبر، انظر أمثلة على ذلك في معانيه ١٢٤ ـ ١٢٥، ٢٢٢.

في الوجهِ الثاني. الثالث: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ«ذلك» لأنَّه مُشارٌ به إلى النَّقْر. الرابع: أنَّه بدلٌ مِنْ «فذلك»، ولكنه مبنيٌّ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ. الخامس: أَنْ يكونَ مبتدأً «ويومٌ عسيرٌ» خبرَه، والجملةُ خبرَ «فذلك».

آ. (١٠) **قوله: ﴿على الكافرين﴾**: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يتعلَّق بـ«عسير». الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـعسير. الثالث: أنه في موضع نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في «عسير». الرابع: أن يتعلَّقَ بـ«يَسير» أي: غيرُ يسيرٍ على الكافرين، قاله أبو البقاء[1]، إلاَّ أنَّ فيه تقديمَ معمولِ المضافِ إليه على المضافِ، وهو ممنوعٌ، وقد جَوَّز ذلك بعضُهم إذا كان المضاف «غيرَ» بمعنى النفي كقولِه[2]:

٤٣٨٣ـ إنَّ امـرَأً خَصَّنـي عمْـداً مَـوَدَّتَـه
على التنائـي لَعِنْـدي غيـرُ مَكْفُـورِ

وتقدَّم تحريرُ هذا آخرَ الفاتحةِ مُشْبَعاً، فعليكَ باعتبارِه ثَمَّة. الخامس: أن يتعلَّق بما دَلَّ عليه «غيرُ يسير» أي: لا يَسْهُلُ على الكافرين. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ فما فائدةُ قولِه: «غيرُ يسير» و «عَسير» مُغْنٍ عنه؟ قلت: لَمَّا قال «على الكافرين» فقَصَرَ العُسْرَ عليهم قال: «غيرُ يَسير» لِيُؤْذَنَ بأنه لا يكونُ عليهم كما يكون على المؤمنين يَسيراً هَيِّناً ليجمعَ بين وعيدِ الكافرين وزيادةِ غَيْظهم وتبشير المؤمنين

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٢) تقدم برقم ٨١.
(٣) الكشاف ٤/ ١٨١.

وتَسْلِيتِهم. ويجوز أن يُراد: عسيرٌ لا يُرْجَىٰ أن يَرْجِعَ يسيراً، كما يُرْجى تيسيرُ العسيرِ من أمورِ الدنيا».

وقوله: «نُقِر في الناقورِ» أي صُوِّتَ يقال: نَقَرْتُ الرجلَ إذا صَوَّتَّ له بلسانِك وذلك بأَنْ تُلْصِقَ لسانَك بنُقْرَة حَنَكِكَ. ونَقَرْتُ الرجلَ: إذا خَصَصْتَه بالدعوة، كأنك نَقَرْتَ له بلسانِك مُشيراً إليه، وتلك الدعوةُ يقال لها النَّقَرىٰ، وهي ضدُّ الدعوةِ الجَفَلَىٰ. قال الشاعر(١):

٤٣٨٤ـ نحن في المَشْتاةِ نَدْعُو الجَفَلَىٰ
لا تَرَىٰ الآدِبَ فينا يَنْتَقِرْ

/ وقال امرؤ القيس(٢): [٨٨٤/أ]

٤٣٨٥ـ أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النُّقُرْ

يريد: «النَّقْرُ»(٣) أي: الصوتُ. وقال أيضاً(٤):

٤٣٨٦ـ أُخَفِّضُه بالنَّقْرِ لَمَّا عَلَوْتُه
ويَرْفَعُ طَرْفاً غيرَ جافٍ غَضِيضِ

والنَّاقُور: فاعُوْل منه كالجاسوسِ مِنَ التَجَسُّسِ، وهو الشيءُ

---

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦٥. والجفلىٰ: العامة.

(٢) تقدم برقم ٣٨٠. ونسبته لامرىء القيس فيها نظر. لأنه لعبد الله بن ماوِيَّة الطائي أو فدكى بن عبد الله المنقري.

(٣) قال في اللسان (نقر) أراد النَّقْر، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف وهي لغة لبعض العرب تقول: «هذا بكُرْ».

(٤) ديوانه ٧٥. يصف فرسه، فقد أبدى شدة الحركة والنشاط فجعلت أسكنه بهذا الصوت، وهو لا يجفو نظره عن شخص ولا يغضُّه عنه.

المُصَوِّتُ فيه: وفي التفسير: إنَّه الصُّورُ الذي يَنْفَخُ فيه المَلَكُ. والنَّقْرُ أيضاً: قَرْعُ الشيءِ الصُّلْبِ. والمِنْقارُ: الحَديدةُ التي يُنْقَرُ بها. ونَقَرْتُ عنه: بَحَثْتُ عن أخبارِه، استعارةً من ذلك. ونَقَرْتُه: أَعَبْتُه، ومنه قولُ امرأةٍ لزَوْجِها[1]: «مُرَّ بي على بني نَظَرٍ، ولا تَمرَّ بي على بناتِ نَقَرٍ» أرادت ببني نَظَرِ الرجالَ؛ لأنهم ينظرون إليها، وببنات نَقَرِ النساءَ لأنهنَّ يُعِبْنها ويَنْقُرْنَ عن أحوالِها.

آ. (١١) **قوله: ﴿ومَنْ خَلَقْتُ﴾**: كقوله: «والمكذِّبيْن»[2] في الوجهَيْنِ المتقدمَيْنِ في السورةِ قبلها.

قوله: «وحيداً» فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الياء في «ذَرْني» أي: ذَرْنِي وَحْدي معه فأنا أَكْفِيْكَ في الانتقامِ منه. الثاني: أنه حالٌ مِنَ التاء في «خَلَقْتُ» أي: خَلَقْتُه وَحْدي لم يُشْرِكْني في خَلْقِه أحدٌ، فأنا أَمْلِكُه. الثالث: أنَّه حالٌ مِنْ «مَنْ». الرابع: أنه حالٌ من عائدِ المحذوفِ أي: خَلَقْتُه وحيداً. الخامس: أن ينتصِبَ على الذمِّ. و «وحيد» كان لَقَباً للوليدِ بن المُغِيرة. ومعنى «وحيداً»: ذليلاً قليلاً. وقيل: كان يَزْعُمُ أنه وحيدٌ في فَضْلِه ومالِه. وليس في ذلك ما يَقْتَضي صِدْقَ مقالتِه؛ لأنَّ هذا لَقَبٌ له شُهِر به، وقد يُلَقَّبُ الإنسانُ بما لا يَتَّصِفُ به، وإذا كان لَقَباً تَعَيَّنَ نصبُه على الذمِّ.

آ. (١٦) **قوله: ﴿إنَّه كان لآياتِنا عَنِيداً﴾**: استئنافٌ، جوابٌ لسائلٍ سأل: لِمَ لا يزدادُ مالاً؟ وما بالُه رُدِعَ عن طَمعِه في ذلك؟ فأُجيب بقولِه: «إنه كان لآياتنا عنيداً».

---

(١) اللسان (نقر) وروايته: «بني نَظَرىٰ، وبنات نَقَرىٰ».

(٢) الآية ١١ من المزمِّل: «وذَرْني والمكذِّبين».

آ. (١٨) قوله: ﴿إنه فكَّر﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ استئنافَ تعليلٍ لقولِه «سَأُرْهِقُه». ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إنه كان لآياتِنا عنيداً».

آ. (٢٢) قوله: ﴿ثم عَبَسَ﴾: يُقال: عَبَسَ يَعْبِسُ عَبْساً وعُبُوساً أي: قَطَّبَ وجهَه. والعَبَسُ: ما يَبِسَ في أذنابِ الإِبلِ من البعر والبَوْل. قال أبو النجم[١]:

٤٣٨٧ـ كـأن فـي أَذْنـابِهِـنَّ الشُّـوَّلِ
مِـنْ عَبَـسِ الصَّيْـفِ قُـرونَ الأُيَّـلِ

قوله «وبَسَر» يُقال: بَسَرَ يَبْسُر بَسْراً وبُسُوراً: إذا قَبَضَ ما بين عَيْنَيْه كراهةً للشَيْءِ، واسْوَدَّ وجهُه مِنْه. يقال: وَجْهٌ باسِرٌ أي: مُنْقَبِضٌ أسودُ. قال[٢]:

٤٣٨٨ـ صَبَحْنـا تميمـاً غَـداةَ الجِفـارِ
بشَهْبـاءَ مَلْمـومَـةٍ بـاسِـرَهْ

وأهل اليمن يقولون: بَسَرَ المَرْكَبُ وأَبْسَر: إذا وَقَفَ. وأَبْسَرْنا أي: صِرْنا إلى البُسُور. وقال الراغب[٣]: «البَسْرُ: الاستعجالُ بالشيء قبل أوانِه نحو: بَسَرَ الرجلُ الحاجةَ: طَلَبَها في غيرِ أوانِها، وبَسَرَ الفَحْلُ الناقةَ: ضَرَبها قبل الضَّبَعَةِ[٤]. وماء بَسْرٌ: مُتناوَلٌ مِنْ غَدِيرِه قبلَ سُكونه، ومنه قيل للذي لم يُدْرَك من التَّمر: بُسْر. وقولُه تعالى: «ثم عَبَسَ وبَسَر» أي:

---

(١) ديوانه ١٩١، واللسان (عبس) والبحر ٨/٣٦٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٧٥، والبحر ٨/٣٦٨. والجفار: اسم موضع.
(٣) المفردات ٤٦.
(٤) الضبعة: شدة شهوة الفحل للناقة.

أظهرَ العُبوس قبل أَوانه، وفي غيرِ وقتِه. فإنْ قيلَ: فقولُه عَزَّ وجَلَّ: «وجوهٌ يومَئذٍ باسِرَة»[1] ليس يَفْعلون ذلك قبلَ الوقتِ. وقد قلت: إنَّ ذلك يُقال فيما كان قبلَ وَقْتِه. قلتُ: إنَّ ذلك إشارةٌ إلى حالِهم قبلَ الانتهاءِ بهم إلى النارِ فخُصَّ لفظُ البُسْرِ تنبيهاً أنَّ ذلك مع ما ينالهم مِنْ بُعْدٍ يَجْري مَجْرىٰ التكلُّفِ، ومَجْرى ما يُفْعَلُ قبلَ وَقْتِه. ويَدُلُّ على ذلك قولُه: «تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بها فاقِرَةٌ»[2] انتهى كلامُ الراغب.

وقد عُطِفَ في هذه الجملِ بحروفٍ مختلفةٍ ولكلٍ منها مناسَبَةٌ. أمَّا ما عُطِفَ بـ «ثُمَّ» فلأنَّ بين الأفعالِ مهلةً، وثانياً لأنَّ بين النَّظَر والعُبوس وبين العُبوسِ والإدْبار تراخياً. قال الزمخشري[3] / : و «ثُمَّ نظر» عَطْفٌ [٨٨٤/ب]
على «فَكَّر وقَدَّر» والدعاءُ اعتراضٌ بينهما». قلت: يعني بالدعاءِ قولَه: «فقُتِلَ». ثم قال: «فإنْ قُلْتَ ما معنى «ثم» الداخلةِ على تكريرِ الدعاء؟ قلت: الدلالة على أنَّ الكرَّة الثانية أَبْلَغُ من الأولى، ونحوُه قولُه[4]:

٤٣٨٩ــ ألا يا اسْلمي ثُـمَّ اسْلمي ثُمَّت اسْلمي

. . . .

فإنْ قلت: فما معنى[5] المتوسِّطةِ بين الأفعالِ التي بعدها؟ قلت: للدلالة على أنه تأنَّى في التأمُّل، وتمهَّل، وكان بين الأفعالِ المتناسِقةِ تراخٍ وبُعْدٌ. فإن قلت: فلِمَ قال: «فقال» بالفاءِ بعد عطفِ ما قبلَه بـ ثم؟

(١) الآية ٢٤ من القيامة.
(٢) الآية ٢٥ من القيامة.
(٣) الكشاف ٤/ ١٨٣.
(٤) تقدم برقم ٣٥٦١.
(٥) الأصل: «فمعنى» وهو سهو والتصحيح من الكشاف.

قلت: لأنَّ الكلمةَ لَمَّا خَطَرَتْ ببالِه بعد التطلُّب لِم يتمالَكْ أَنْ نَطقَ بها مِنْ غيرِ تَثَبُّتٍ. فإنْ قلتَ: فلِمَ لَمْ يَتَوَسَّطْ حرفُ العطفِ بين الجملتَيْن؟ قلت: لأنَّ الأخرىٰ جَرَتْ مِن الأولى مَجْرىٰ التوكيدِ من المؤكَّد.

آ. (٢٦) قوله: ﴿سأُصْلِيه سَقَرَ﴾: هذا بدلٌ مِنْ قولِه: «سَأُرْهِقُهُ صَعوداً» قاله الزمخشري[١]. فإنْ كان المرادُ بالصَّعودِ المشقةَ فالبدلُ واضحٌ، وإنْ كان المرادُ صخرةً في جهنَم، كما جاء في بعض التفاسير، فيَعْسُرُ البدلُ، ويكون فيه شَبَهٌ مِنْ بَدَلِ الاشتمالِ؛ لأنَّ جهنمَ مُشْتَمِلةٌ على تلك الصخرةِ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لا تُبْقي﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال[٢]، والعامل فيها معنى التعظيمِ، قاله أبو البقاء[٣]، يعني أنَّ الاستفهامَ في قولِه ما سَقَرُ؟ للتعظيم فالمعنى: استعظموا سَقَرَ في هذه الحال. ومفعول «تُبْقي» و «تَذَرُ» محذوفٌ، أي: لا تُبْقي ما أُلْقي فيها، ولا تَذَرُهُ، بل تُهْلِكُه. وقيل: تقديرُه لا تُبْقي على مَنْ أُلْقي فيها، ولا تَذَرُ غايةَ العذابِ إلاَّ وَصَلَتْه إليه. والثاني: أنها مستأنفةٌ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿لَوَّاحَةٌ﴾: قرأ العامَّةُ بالرفع خبرَ مبتدأ مضمر، أي: هي لَوَّاحَةٌ. وهذه مُقَوِّيةٌ للاستئنافِ في «لا تُبْقي». وقرأ[٤] الحسن وابنُ أبي عبلة وزيدُ بن علي وعطيةُ العَوْفي بنَصْبِها على الحال،

---

(١) الكشاف ٤/١٨٣.

(٢) من «سقر».

(٣) الإملاء ٢/٢٧٣.

(٤) البحر ٨/٣٧٥، والقرطبي ١٩/٧٧، والشواذ ١٦٤.

وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها حالٌ مِنْ «سقرُ» والعاملُ معنى التعظيم كما تقدَّم. والثاني: أنها حالٌ مِنْ «لا تُبْقي». والثالث: مِنْ «لا تذرُ». وجَعَلَ الزمخشري[1] نَصْبَها على الاختصاصِ للتهويل، وجعلها الشيخ[2] حالاً مؤكدة قال: «لأنَّ النارَ التي لا تُبْقي ولا تَذَرُ لا تكونُ إلاَّ مُغَيِّرةً للإبشارِ» «ولَوَّاحَةٌ» بناءُ مبالغةٍ، وفيها معنيان، أحدهما: مِنْ لاح يَلُوح، أي: ظهر، أي: إنها تظهر للبَشَرِ وهم الناسُ، وإليه ذهب الحسن وابن كَيْسان. والثاني: ـ وإليه ذهبَ جمهورُ الناس ـ أنها مِنْ لوَّحه، أي: غَيَّره وسَوَّده. قال الشاعر[3]:

٤٣٩٠ـ وتعجَبُ هندٌ أَنْ رَأَتْنِيَ شاحباً
تقولُ: لَشَيءٌ لوَّحَتْه السَّمائِمُ

ويقال: لاحَه يَلُوْحه: إذا غَيَّر حِلْيَتَيْه، وأُنْشِد[4]:

٤٣٩١ـ تقول: ما لاحك يا مسافرُ
يا بنةَ عمِّي لاحَني الهواجِرُ

وقيل: اللَّوحُ شِدَّةُ العَطَشِ. يقال: لاحَه العطشَ ولَوَّحَه، أي: غَيَّره، وأُنْشِد[5]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٣.

(٢) البحر ٣٧٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٨١، والبحر ٨/ ٣٦٨. والسمائم: (ج) سموم وهي الريح الحارة.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ١٨٣، والقرطبي ١٩/ ٨١، ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٥، والبحر ٨/ ٣٦٨. والهواجر: ج هاجرة وهي شدة الحر في منتصف النهار.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٨١، والبحر ٨/ ٣٦٩. والرهام: (ج) رِهمة وهي المطرة الضعيفة.

٤٣٩٢ـ سَقَتْنـي علـى لَـوْحٍ مِـنْ المـاءِ شَـرْبَـةً
سَقـاهـا بـه اللَّهُ الـرِّهـامَ الغَـواديـا

واللُّوْحُ بالضمِّ: الهواءُ بين السماءِ والأرضِ، والبَشَرُ: إمَّا جَمْعُ بَشَرَة، أي: مُغَيِّرة للجُلود، [وإمَّا المُرادُ به الإنْسُ][1] واللامُ في «للبَشَرِ» مُقَوِّيَةٌ كهي في «للرؤيا تَعْبُرون»[2]، وقراءةُ النصبِ في «لَوَّاحَةً» مقوِّيةٌ لكونِ «لا تُبْقي» في محلِّ الحالِ.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿عليها تِسْعَةَ عَشَرَ﴾**: هذه الجملةُ فيها وجهان ـ أعني: الحاليةَ والاستئنافَ ـ وفي هذه الكلمةِ قراءاتٌ شاذةٌ[3]، وتوجيهاتٌ تُشاكِلُها. وقرأ أبو جعفر وطلحةُ «تسعَةَ عْشَر» بسكون العين[4] مِنْ «عَشر» تخفيفاً لتوالي خمس حركاتٍ مِنْ جنسٍ واحدٍ / وهذه كقراءةِ [٨٨٥/أ] «أَحَدَ عْشَرَ كوكباً»[5]، وقد تقدَّمَتْ.

وقرأ أنسٌ وابنُ عباس «تسعةُ» بضمِّ التاء، «عَشَرَ» بالفتح، وهذه حركةُ بناءٍ، ولا يجوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ كونُها إعراباً؛ إذا لو كانَتْ للإعرابِ لَجُعِلَتْ في الاسمِ الأخيرِ لِتَنَزُّلِ الكلمتَيْن منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ، وإنما عُدِل إلى الضمة كراهةَ توالي خمسِ حركاتٍ. وعن المهدويِّ: «مَنْ قرأ «تسعةُ عَشَر» فكأنه من التداخُلِ كأنه أرادَ العطفَ فتركَ التركيبَ ورَفَعَ هاءَ

---

(١) هذه الزيادة من (ش).
(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٣) انظر: المحتسب ٢/ ٣٣٨، والبحر ٨/ ٣٧٥، والشواذ ١٦٥، والقرطبي ١٩/ ٨١.
(٤) أثبت ابن خالويه في شواذه ١٦٥. همزة وصل «تسعةَ آعْشَرَ».
(٥) الآية ٤ من يوسف وهي قراءة الحسن. الدر المصون ٦/ ٤٣٦.

التأنيث، ثم راجَعَ البناءَ وأسكنَ» انتهى. فَجَعَلَ الحركةَ للإعرابِ. ويعني بقولِه «أسكنَ»، أي: أسكنَ راءَ «عشر» فإنه في هذه القراءة كذلك[1].

وعن أنسٍ أيضاً «تسعةُ أَعْشُرَ» بضم «تسعةُ» وأَعْشُرَ بهمزةٍ مفتوحةٍ ثم عينٍ ساكنةٍ ثم شين مضمومة. وفيها وجهان، قال أبو الفضل: «يجوزُ أَنْ يكونَ جَمعَ العَشَرةَ على أَعْشُر ثم أجراه مُجْرى تسعة عشر». وقال الزمخشري[2]: «جمع عَشير، مثل يَمين وأَيْمُن. وعن أنسٍ أيضاً «تسعَةُ وَعْشُرَ» بضم التاءِ وسكونِ العينِ وضمِّ الشين وواوٍ مفتوحةٍ بدلَ الهمزةِ. وتخريجُها كتخريجِ ما قبلَها، إلاَّ أنَّه قَلَبَ الهمزةَ واواً مبالغةً في التخفيفِ، والضمةُ كما تقدَّم للبناءِ لا للإعرابِ. ونقل المهدويُّ أنه قُرِىءَ[3] «تسعةُ وَعَشَرْ» قال: «فجاء به على الأصلِ قبلَ التركيبِ وعَطَفَ «عشراً على تسعة» وحَذَفَ التنوينَ لكثرةِ الاستعمالِ، وسَكَّنَ الراءَ مِنْ عشر على نيةِ الوقفِ.

وقرأ سليمان بن قتة بضمِّ التاءِ، وهمزةٍ مفتوحةٍ، وسكونِ العينِ، وضم الشين وجرِّ الراءِ مِنْ أَعْشُرٍ، والضمةُ على هذا ضمةُ إعرابٍ، لأنه أضاف الاسمَ لِما بعده، فأعربَهما إعرابَ المتضايفَيْنِ، وهي لغةٌ لبعضِ العربِ يَفُكُّون تركيبَ الأعدادِ ويُعْرِبُونهما كالمتضايفَيْنِ كقول الراجز[4]:

٤٣٩٣ـ كُلِّفَ مِنْ عَنائِه وشِقْوَتِهْ
بنتَ ثماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

---

(١) ولكن المؤلف سبق أن ضبط الراء بالفتح.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٤.
(٣) وهي قراءةٌ مرويّة عن أنس.
(٤) تقدم برقم ٣٤٣٠.

قال أبو الفضل: «ويُخْبَرُ على هذه القراءةِ ـ وهي قراءةُ مَنْ قرأ «أَعْشُر» مبنياً أو معرباً من حيث هو جمعٌ ـ أنَّ الملائكةَ الذين هم على سَقَرَ تسعون مَلَكاً.

آ. (٣١) **قوله: ﴿إلاَّ فِتْنَةً﴾**: مفعولٌ ثانٍ على حذفِ مضافٍ، أي: إلاَّ سببَ فتنةٍ، و «للذين» صفةٌ لـ «فِتْنة» وليسَتْ «فتنةً» مفعولاً له.

قوله: «لِيَسْتَيْقِنَ الذين» متعلِّقٌ بـ «جَعَلْنا» لا بـ «فتنة». وقيل: بفعلٍ مضمرٍ، أي: فَعَلْنا ذلك ليسْتَيْقِنَ. وللزمخشري[1] هنا كلامٌ متعلِّقٌ بالإعرابِ ليجُرَّه إلى غرضِه مِنْ الاعتزال.

قوله: «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ أو حالٍ منه على ما عُرِفَ غيرَ مرةٍ. و «ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم مِنْ الإِضلالِ والهدىٰ، أي: مثلَ ذلك الإِضلالِ والهدى يُضِلُّ ويَهْدي. و «مثلاً» تمييزٌ أو حالٌ. وتسميةُ هذا مثلاً على سبيل الاستعارةِ لغرابتِه.

قوله: «جنودَ ربِّك» مفعولٌ واجبُ التقديمِ لحَصْرِ فاعلِه، ولعَوْدِ الضميرِ على ما اتَّصل بالمفعول.

قوله: «وما هي» يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على «سقر»، أي: وما سَقَرُ إلاَّ تذكرةٌ. وأَنْ يعودَ على الآياتِ المذكورةِ فيها، أو النارِ لتقدُّمِها أو الجنودِ، أو نارِ الدنيا، وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ أو العُدَّة. و «للبشر» مفعولٌ بـ «ذِكْرىٰ» واللامُ فيه مزيدةٌ.

آ. (٣٣ ـ ٣٤) **قوله: ﴿إذْ أَدْبَرَ﴾**: قرأ[2] نافعٌ وحمزةُ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٤.

(٢) السبعة ٦٥٩، والنشر ٢/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٧٨، والتيسير ٢١٦، والقرطبي ١٩/ ٨٤، والحجة ٧٣٣.

وحفصٌ «إذ» ظرفاً لِما مضىٰ مِنْ الزمانِ، «أَدْبَرَ» بزنةِ أَكْرَمَ. والباقون «إذا» ظرفاً لِما يُسْتقبل، «دَبَرَ» بزنةِ ضَرَبَ، والرسمُ محتملٌ لكلتَيْهما[1]، فالصورةُ الخطيَّةُ لا تختلفُ. واختار أبو عبيد قراءةَ «إذا» قال: لأنَّ بعدَه «إذا أَسْفَرَ» قال: «وكذلك هي في حرفِ عبدِ الله» قلت: يعني أنَّه مكتوبٌ بألفَيْنِ بعد الذالِ أحدُهما ألفُ «إذا» والأخرى همزةُ «أَدْبَرَ». واختار ابنُ عباس أيضاً «إذا»[2] ويُحْكىٰ عنه أنَّه لَمَّا سَمعَ «أدْبَرَ»[3] قال: «إنما يُدْبِر ظهرُ البعير».

[٨٨٥/ب] واختلفوا: هل دَبَر وأَدْبَر، بمعنىٰ أم لا ؟ فقيل: هما بمعنىً واحدٍ / يقال: دَبَر الليلُ والنهارُ وأَدْبَرَ، وقَبَلَ وأَقْبل. ومنه قولُهم «أمسٌ الدابرُ» فهذا مِنْ دَبَرَ، وأمسٌ المُدْبر قال[4]:

٤٣٩٤ـ .... ذهبوا كأمسِ الدابِرِ

وأمَّا أَدْبَرَ الراكبُ وأَقْبل فرباعيٌّ لا غيرُ. هذا قولُ الفراء[5] والزجاج[6]. وقال يونس: «دَبَرَ انقضىٰ، وأَدْبَرَ تَوَلَّىٰ ففرّق بينهما. وقال الزمخشري[7]: «ودَبَرَ بمعنى أَدْبَرَ كقَبَل بمعنى أَقْبَلَ. قيل: ومنه صاروا كأمسِ الدابرِ، وقيل: هو من دَبَرَ الليلُ النهارَ إذا خَلَفَه».

---

(١) الأصل: «لكلتاهما».

(٢) «إذا دبر».

(٣) الأصل «دبر» وهو سهو والتصحيح من الفراء ٣/ ٢٠٤.

(٤) في اللسان «دبر» لصخر بن عمرو الشريد السُّلمي:

ولقد قَتَلْتُكُمُ ثُناءَ ومَوْحَداً   وتَركْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أمسِ الدابِرِ

(٥) معاني القرآن ٤/ ٢٠٤.

(٦) معاني القرآن ٥/ ٢٤٨.

(٧) الكشاف ٤/ ١٨٦.

وقرأ العامَّةُ «أسْفَرَ» بالألف، وعيسى بنُ الفضل[1] وابن السَّمَيْفَع «سَفَرَ» ثلاثياً. والمعنى: طَرَحَ الظلمةَ عن وجهِه، على وجهِ الاستعارةِ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿إنَّها﴾: أي: إنَّ النارَ. وقيل: إنَّ قيامَ الساعةِ كذا حكاه الشيخ[2]، وفيه شيئان: عَوْدُه على غير مذكورٍ، وكونُ المضافِ اكتسَبَ تأنيثاً. وقيل: إن النِّذارة. وقيل: هيَ ضميرُ القصةِ. وقرأ العامَّةُ «لإحْدىٰ» بهمزةٍ مفتوحةٍ، وأصلُها واوٌ، من الوَحْدَة. وقرأ[3] نصرُ بنُ عاصمٍ وابنُ محيصن، ـ وتُرْوىٰ عن ابنِ كثيرٍ ـ «لَحْدَىٰ» بحذفِ الهمزةِ، وهذا من الشُّذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه. وتوجيهُه: أَنْ يكونَ أَبْدلها ألفاً، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنَيْن، وقياسُ تخفيفِ مثلِ هذه بينها وبين الألفِ. ومعنى «إحْدَىٰ الكُبَرِ»، أي: إحْدَىٰ الدَّواهي قال[4]:

٤٣٩٥ـ يا بنَ المُعَلَّىٰ نَزَلَتْ إحدىٰ الكُبَرْ
داهيةُ الدهرِ وصَمَّاءُ الغِيَرْ

ومثلُه: هو أَحَدُ الرجالِ و[هي][5] إحدى النساءِ لِمَنْ يَسْتعظمونه. والكُبَرُ: جمعُ كُبْرىٰ كالفُضَل جمع فُضْلى. وقال ابن عطية[6]: «جمع كبيرة» وأظنُّه وهماً عليه. وفي هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنها جوابُ القسمِ في قوله: «والقمرِ». والثاني: أنها تعليلٌ لـ «كَلَّا» والقسمُ معترضٌ

---

(١) القرطبي ١٩/ ٨٤، والبحر ٨/ ٣٧٨، ولم أقف على ترجمة عيسى بن الفضل.

(٢) البحر ٨/ ٣٧٨.

(٣) السبعة ٦٥٩، والبحر ٨/ ٣٧٨، والقرطبي ١٩/ ٨٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٨٥، والماوردي ٤/ ٣٥١، والبحر ٨/ ٣٧٨. وغير الدهر: أحداثه المتغيرة.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) المحرر ١٦/ ١٦٤.

للتوكيدِ، قاله الزمخشري[1]. قلت: وحينئذٍ فيحتاجُ إلى تقديرِ جوابٍ، وفيه تكَلُّفٌ وخروجٌ عن الظاهر.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿نذيراً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه تمييزٌ عن «إحدىٰ»، كمَّا ضُمِّنَتْ معنى التعظيم، كأنه قيل: أعظم الكُبَر إنذاراً، فـ «نذير» بمعنى الإنذارِ كالنَّكير بمعنىٰ الإنكار، ومثلُه «هي إحدى النساءِ عَفافاً». الثاني: أنه مصدرٌ بمعنى الإنذار أيضاً، ولكنه نُصِب بفعلٍ مقدَّرٍ، قاله الفراء[2]. الثالث: أنه فعيلٌ بمعنى مُفْعِل، وهو حالٌ من الضميرِ في «إنَّها» قاله الزجاج[3]. الرابع: أنه حالٌ من الضمير في «إحدى» لتأوُّلها بمعنىٰ العظيم. الخامس: أنَّه حالٌ من فاعلِ «قم»[4] أولَ السورةِ. السادس: أنَّه مصدرٌ منصوبٌ بـ أَنْذِرْ أولَ السورةِ. السابع: هو حالٌ مِنْ «الكُبَر». الثامن: حالٌ من ضميرِ الكُبَر. التاسع: هو حالٌ مِنْ «لإحدىٰ»، قاله ابن عطية[5]. العاشر: أنَّه منصوبٌ بإضمار أَعْني. الحادي عشر: أنَّه منصوبٌ بـ ادْعُ مُقَدَّراً؛ إذ المُراد به اللَّهُ تعالىٰ. الثاني عشر: أنَّه منصوبٌ بـ نادِ أو بـ بَلِّغ؛ إذ المرادُ به الرسولُ صلى الله عليه وسلم. الثالثَ عشرَ: أنه منصوبٌ بما دَلَّتْ عليه الجملةُ، تقديره: عَظُمْتَ نذيراً. الرابعَ عشرَ: هو حالٌ من الضميرِ في «الكُبَرِ». الخامسَ عشرَ: أنها حالٌ مِنْ «هو» في قولِه وما يعلَمُ جنودَ ربِّك إلاَّ هو. السادسَ عشرَ: أنها مفعولٌ مِنْ أجلِه،

---

(١) الكشاف ٤/١٨٦.
(٢) معاني القرآن ٣/٢٠٥.
(٣) معاني القرآن ٥/٢٤٩.
(٤) الآية ٢.
(٥) المحرر ١٦/١٦٥.

الناصبُ لها ما في «الكُبَر» مِنْ معنى الفعل. قال أبو البقاء[1]: «أو إنَّها لإِحدىٰ الكُبرِ لإِنذارِ البشر» فظاهرُ هذا أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه. وفيه بُعْدٌ وإذا جُعِلَتْ حالاً مِنْ مؤنثٍ فإنَّما لم تُؤَنَّثْ لأنَّها بمعنىٰ ذاتِ إنذارٍ على معنىٰ النَّسَب. قال معناه أبو جعفر[2].

والنصبُ قراءةُ العامَّةِ، وابن أبي عبلة[3] وأُبَـيُّ بنُ كعبٍ بالرفع. فإنْ كان المرادُ النارَ جاز لك وجهان: أَنْ يكونَ خبراً بعد خبر، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي نذيرٌ، والتذكيرُ لِما تقدَّم مِنْ معنىٰ النَّسَبِ، وإنْ كان المرادُ الباريَ تعالىٰ أو رسولَه عليه السلام كان على خبر مبتدأ مضمرٍ ، أي: هو نذيرٌ. «وللبشر» إمَّا صفةٌ. وإمَّا مفعولٌ لنذير، واللامُ مزيدةٌ لتقويةِ العامل.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿لِمَنْ شاءَ﴾** : فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من «للبشر» بإعادة العامل كقوله: «لِمَنْ يَكْفُرُ بالرحمنِ لِبيوتِهم»[4] و «للذين اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمن»[5]. وأَنْ يتقدَّمَ مفعولُ «شاء»، أي: نذيرٌ لِمَنْ شاءَ التقدُّمَ أو التأخُّرَ، وفيه ذُكِرَ مفعولُ «شاء» وقد تقدَّم أنَّه لا يُذْكَرُ إلاَّ إذا كان فيه غَرابةٌ. والثاني: وإليه نحا الزمخشري[6] ــ وبه بدأ ــ أَنْ يكونَ «لِمَنْ شاءَ» خبراً مقدَّماً، و «أَنْ يتقدَّم» مبتدأ مؤخراً قال: «كقولِك: لِمَنْ توضَّأَ أَنْ يُصَلِّي، ومعناه مطلقٌ لِمَنْ شاء التقدُّمَ أو التأخُّرَ أَنْ يتقدَّم

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣/ ٥٤٨.
(٣) القرطبي ١٩/ ٨٦، والبحر ٨/ ٣٧٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠١.
(٤) الآية ٣٣ من الزخرف.
(٥) الآية ٧٥ من الأعراف.
(٦) الكشاف ٤/ ١٨٦.

أو يتأخَّرَ» انتهى. فقوله «التقدُّمَ والتأخُّرَ» هو مفعولُ «شاء» المقدَّرِ، وقولُه «أَنْ يتقدَّمَ» هو المبتدأ. قال الشيخ(١): «وهو معنىً لا يتبادَرُ الذِّهْنُ إليه وفيه حَذْفٌ».

آ. (٣٨) **قوله: ﴿رَهينةٌ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّ «رهينة» بمعنى «رَهْن» كالشتيمة بمعنى الشَّتْم. قال الزمخشري(٢): «ليسَتْ بتأنيثِ «رهين» في قوله «كلُّ امرىء» / لتَأنيثِ النفسِ؛ لأنَّه لو قُصِدَتِ الصفةُ [٨٨٦/أ] لقيل: «رهين»؛ لأنَّ فَعيلاً بمعنىٰ مَفْعول يَسْتوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وإنما هي اسمٌ بمعنى الرَّهْن كالشَّتيمة بمعنى الشَّتْم، كأنَّه قيل: كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهْنٌ، ومنه بيتُ الحماسة(٣):

٤٣٩٦ـ أبعدَ الذي بالنَّعْفِ نَعْفِ كُوَيْكِبٍ
رَهينةِ رَمْسٍ ذي تُرابٍ وجَنْدلِ

كأنه قال: رَهْنِ رَمْسٍ. الثاني: أنَّ الهاءَ للمبالغةِ. والثالث: أنَّ التأنيثَ لأجلِ اللفظ. واختار الشيخُ(٤) أنَّها بمعنى مَفْعول وأنها كالنَّطيحة. قال: «ويَدُلُّ على ذلك: أنَّه لَمَّا كان خبراً عن المذكر كان بغيرِ هاءٍ، قال تعالىٰ: «كل امرىءٍ بما كَسَبَ رهينٌ»(٥) فأنت ترىٰ حيث كان خبراً عن

(١) البحر ٨/ ٣٧٩.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٦.
(٣) البيت لمِسْوَر بن زيادة الحارثي ـ إسلامي عاش زمن معاوية ـ وهو في الحماسة ١/ ١٣٩ وبعده:
أُذَكَّرُ بالبُقيا على مَنْ أصابني ... وبُقْيايَ أني جاهدٌ غيرُ مُؤتَلِ
(٤) البحر ٨/ ٣٧٩.
(٥) الآية ٢١ من الطور.

المذكرِ أتىٰ بغيرِ تاءٍ، وحيث كان خبراً عن المؤنثِ أتى بالتاء. فأمَّا الذي[1] في البيت فأُنِّث على معنىٰ النفس»

آ. (٣٩) قوله: ﴿إلاَّ أصحابَ اليمن﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنها استثناءٌ متصلٌ؛ إذ المرادُ بهم المسلمون الخالِصون الصالحون. والثاني: أنه منقطعٌ؛ إذ المرادُ بهم الأطفالُ أو الملائكةُ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿في جناتٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم في جناتٍ، وأن يكونَ حالاً مِنْ «أصحابَ اليمين»، وأَنْ يكونَ حالاً من فاعل «يَتَساءلون» ذكرهما أبو البقاء[2]. ويجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «يتساءلون» وهو أظهرُ من الحاليةِ مِنْ فاعِله. و «يتساءلون» يجوزُ أَنْ يكونَ على بابِه، أي: يَسْألون غيرَهم، نحو: دَعَوْتُه وتَداعيْتُه.

آ. (٤٣) قوله: ﴿لم نَكُ من المُصَلِّين﴾: هذا هو الدالُّ على فاعلِ سَلَكَنا كذا الواقعِ جواباً لقولِ المؤمنين لهم: ما سلككم؟ التقدير: سَلَكَنا عدمُ صَلاتِنا وكذا وكذا. وقال أبو البقاء[3]: «هذه الجملةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الفاعلِ وهو جوابُ ما سَلَككم» ومرادُه ما قَدَّمْتُه، وإنْ كانَ في عبارتِه عُسْرٌ.

وأدغم[4] أبو عمروٍ «سَلَككم» وهو نظيرُ «مناسِكَكم»[5] وقد تقدَّم

---

(١) الأصل: «التي» والتصحيح من البحر.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٧٣..
(٤) انظر: الإقناع في القراءات السبع ١/ ٢٢٢.
(٥) الآية ٢٠٠ من البقرة.

ذلك في البقرة[١]. وقوله «ما سَلَكَكُم» يجوزُ أَنْ يكونَ على إضمار القولِ، وذلك القولُ في موضع الحال، أي: يتساءَلون عنهم، قائلين لهم: ما سلككم؟ وقال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: كيف طابَقَ قولُه «ما سلككُمْ» وهو سؤالُ المجرمين قولَه «يتساءَلون عن المجرمين» وهو سؤالٌ عنهم، وإنما كان يتطابق ذلك لو قيل: يتساءلون المجرمين ما سلككم؟ قلت: قولُه «ما سلككم» ليس ببيانٍ للتساؤلِ عنهم، وإنما هي حكايةُ قولِ المسؤولين عنهم؛ لأن المسؤولين يُلْقُون إلى السَّائلين ما جرىٰ بينهم وبين المجرمين فيقولون: قلنا لهم ما سلككم؟

آ. (٤٨) **قوله: ﴿فما تَنْفَعُهم شفاعةُ﴾**: كقوله[٣]:

٤٣٩٧ـ علـى لاحِـبٍ لا يُهْتَـدَىٰ بمنـارِه ....

في أحدِ وجهَيْه[٤]، أي: لا شفاعةَ لهم، فلا انتفاعَ بها، وليس المرادُ أنَّ ثَمَّ شفاعةً غيرَ نافعةٍ كقولِه: «ولا يَشْفَعون إلاَّ لِمَنِ ارتَضَىٰ»[٥]

آ. (٤٩) **قوله: ﴿مُعْرِضين﴾**: حالٌ من الضمير في الجارِّ الواقع خبراً عن «ما» الاستفهاميةِ، وقد تقدَّم أنَّ مِثْلَ هذه الحالِ تُسَمَّىٰ حالاً لازِمَةً وقد تقدَّم فيها بحثٌ حسنٌ. «وعن التذكرة» متعلِّقٌ به.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿كأنهم﴾** هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٣٧.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٧.
(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٢٣.
(٥) الآية ٢٨ من الأنبياء.

من الضمير في الجارِّ، وتكون بدلاً مِنْ «مُعْرِضِيْنَ» قاله أبو البقاء[1]، يعني أنَّها كالمشتملة عليها، وأَنْ تكونَ حالاً من الضميرِ في «مُعْرِضِين» فتكونَ حالاً متداخلةً.

وقرأ العامَّةُ «حُمُرٌ» بضمِّ الميم، والأعمش[2] بإسكانِها. وقرأ[3] نافعٌ وابنُ عامر بفتح الفاء مِنْ «مُسْتَنْفَرة» على أنه اسمُ مفعولٍ، أي: نَفَّرها القُنَّاص. والباقون بالكسرِ بمعنى: نافِرة. يُقال: استنفر ونَفَر بمعنى نحو: عَجِب واستعجب، وسخِر واسْتَسْخر. قال الشاعر[4]:

٤٣٩٨ـ أَمْسِـــكْ حِمـــارَكَ إنَّـــه مُسْتَنْفِـــرُ
فـــي إثْـــرِ أَحْمِـــرَةٍ عَمَـــدْنَ لغُـــرَّبِ

وقال الزمخشري[5]: «كأنها تطلُبُ النِّفار مِنْ نفوسِها في جَمْعِها له وحَمْلِها عليه» انتهى. فأبقى السينَ على بابِها من الطَّلَبِ، وهو معنى حسن.

ورجَّحَ بعضُهم الكسرَ لقولِه «فَرَّتْ» للتناسُبِ. وحكى محمدُ ابنُ سَلاَّم[6] قال[7]: «سألتُ أبا سَوَّار الغَنَوِيَّ وكان عربياً فصيحاً، فقلت:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.

(٢) البحر ٨/ ٣٨٠.

(٣) السبعة ٦٦٠، والنشر ٢/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٨٠، والتيسير ٢١٦، والقرطبي ١٩/ ٨٩، والحجة ٧٣٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٦، واللسان «نفر»، والقرطبي ١٩/ ٨٩. وغُرَّب: جبل لكلب دون الشام.

(٥) الكشاف ٤/ ١٨٧.

(٦) محمد بن سلاَّم الجمحي، إمام في الأدب من أهل البصرة له طبقات الشعراء، توفي سنة ٢٣٢. انظر: إرشاد الأريب ٧/ ١٣، وتاريخ بغداد ٥/ ٣٢٧.

(٧) انظر: البحر ٨/ ٣٨٠.

[٨٨٦/ب] كأنهم / حُمُرٌ ماذا؟ فقال: مُسْتَنْفَرَة طَرَدَها قَسْورة. فقلت: إنما هو «فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرة» فقال: أفرَّتْ؟ قلت: نعم. قال: «فمُسْتَنْفِرة إذن» انتهى. يعني أنها مع قوله «طَرَدها» تُناسِبُ الفتحَ لأنَّها اسمُ مفعولٍ فلما أُخْبر بأنَّ التلاوةَ «فَرَّتْ مِنْ قَسْورة» رَجَعَ إلى الكسرِ للتناسُبِ، إلاَّ أنَّ[١] بمثلِ هذه الحكاية لا تُرَدُّ القراءةُ المتواترةُ.

والقَسْوَرَةُ: قيل: الصائِدُ. وقيل: ظلمةُ الليل. وقيل: الأسد، ومنه قولُ الشاعر[٢]:

٤٣٩٩ـ مُضَمَّـــرٌ تَحْـــذَرُه الأبطـــالُ
كـــأنـــه القَسْـــوَرَةُ الـــرِّئْبـــالُ

أي: الأسد، إلاَّ أنَّ ابن عباس أنكرَه، وقال: لا أعرفُ القَسْوَرَةَ: الأسدَ في لغة العرب، وإنما القَسْوَرَةُ: عَصَبُ الرجال، وأنشد[٣]:

٤٤٠٠ـ يـا بنـتُ، كُـونـي خَيْـرَةً لخَيِّـرَهْ
أخـوالُهـا الجِـنُّ وأهـلُ القَسْـوَرَهْ

وقيل: هم الرُّماةُ، وأنشدوا للبيد بن ربيعة[٤]:

٤٤٠١ـ إذا مـا هَتَفْنـا هَتْفَـةً فـي نَـدِيِّنـا
أتـانـا الـرجـالُ العـانِـدون القسـاوِرُ

---

(١) اسم أنَّ هنا ضمير الشأن.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٣٦٩، والمحرر ١٦/ ١٦٨. والرئبال من أسماء الأسد.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٩٠، والبحر ٨/ ٢٩٦.

(٤) من زيادات ديوانه ٣٥١ وفيه «الصائدون» بدلاً من «العاندون»، وهو في البحر ٨/ ٣٦٩، والمحرر ١٦/ ١٦٨.

والجملةُ مِنْ قولِه «فَرَّتْ» يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «حُمُر» مثلَ «مُسْتَنْفِرة»، وأَنْ تكونَ حالاً، قاله أبو البقاء[1].

آ. (٥٢) **قوله: ﴿مُنَشَّرة﴾**: العامَّةُ على التشديد مِنْ «نَشَّره» بالتضعيف. وابن جبير[2] «مُنْشَرَة» بالتخفيف. ونَشَر وأَنْشَرَ مثل: نَزَل وأَنْزَل. والعامَّةُ أيضاً على ضَمِّ الحاءِ مِنْ «صُحُف»، وابن جبير[3] على تسكينها. قال الشيخ[4]: «والمحفوظ في الصحيفة والثوب نَشَرَ مخففاً ثلاثياً» قلت: وهذا مردودٌ بالقرآن المتواتر. وقال أبو البقاء[5] في قراءةِ ابن جُبير: «مِنْ أَنْشَرْتُ: إمَّا بمعنى أَمَرَ بنَشْرِها مثلَ: «أَلْحَمْتُك عِرْضَ فلانٍ»، أو بمعنى مَنْشورة مثل: أَحْمَدْتُ الرجلَ أو بمعنى: أَنْشَر اللَّهُ الميِّتَ، أي: أحياه، فكأنه أحيا ما فيها بذِكْرِه.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿وما يَذْكُرون﴾**: قرأ[6] نافعٌ بالخطاب، وهو التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب، والباقون بالغَيْبة حَمْلاً على ما تقدَّم مِنْ قولِه «كلُّ امرئٍ منهم»[7] ولم يُؤْثِروا الالتفاتَ، والهاءُ في «إنَّه» للقرآن أو للوعيد.

قوله: «إلَّا أَنْ يشاءَ» بمعنىٰ: إلَّا وقتَ مشيئتِه لا على أنَّ «أنْ» تنوبُ عن الزمانِ بل على حَذْفِ مضاف.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المدثر]

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٢) والبحر ٨/ ٣٨١، القرطبي ١٩/ ٩٠.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٤٠، والبحر ٨/ ٣٨١.
(٤) البحر ٨/ ٣٨١.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٦) السبعة ٦٦٠، والقرطبي ١٩/ ٩٠، والبحر ٨/ ٣٨١، والتيسير ٢١٦، والحجة ٧٣٥، والنشر ٢/ ٣٩٣.
(٧) الآية ٥٢.

سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لا أُقْسِمُ﴾: العامَّةُ على «لا» النافيةِ. واختلفوا حينئذٍ فيها على أوجهٍ، أحدُها: أنها نافيةٌ لكلامٍ متقدِّمٍ، كأنَّ الكفارَ ذَكروا شيئاً. فقيل لهم: لا، ثم ابتدأ اللَّهُ تعالى قَسَماً. الثاني: أنها مزيدةٌ. قال الزمخشري[(١)]: «وقالوا إنها مزيدةٌ، مِثْلُها في: «لئلاَّ يعلمَ أهلُ الكتابِ»[(٢)] وفي قولِه[(٣)]:

٤٤٠٢ـ فـي بِئْـرِ لاحُـورٍ سَـرَىٰ ومـا شَعَـرْ

واعترضوا عليه: بأنها إنما تُزاد في وسط الكلام لا في أولِه. وأجابوا: بأنَّ القرآنَ في حُكْمِ سورةٍ واحدةٍ متصلٍ بعضُه ببعضٍ. والاعتراضُ صحيحٌ؛ لأنها لم تقعْ مزيدةً إلاَّ في وسط الكلامِ، لكن الجوابَ غيرُ سديدٍ. ألا ترىٰ إلى امرىء القيسِ كيف زادَها في مستهلِّ قصيدتِه؟ قلت: يعني قولَه[(٤)]:

---

(١) الكشاف ٤/١٨٩.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٨، وابن يعيش ٨/١٣٦، والخزانة ٢/٩٥، والخصائص ٢/٤٧٧. والحور: النقص.

(٤) ديوانه ١٥٤ وتمامه: =

٤٤٠٣ـ لا وأبيــــكِ ابنـــــةَ العـــــامـــــريْـ
ـيِ ....

كما سيأتي، وهذا الوجهُ والاعتراضُ عليه والجوابُ نقله مكي[١] وغيرُه. الوجه الثالث: قال الزمخشري[٢]: «إدخالُ» «لا» النافيةِ على فعلِ القسمِ مستفيضٌ في كلامِهم وأشعارِهم. قال امرؤ القيس:

ـ لا وأبيـــــك ابنـــــةَ العـــــامــــريْـ
ـيِ لا يَـــدَّعِـــي القـــومُ أنِّـــي أفِـــرّْ

وقال غُوَيَّةُ بن سُلْميٍّ[٣]:

٤٤٠٤ـ ألا نـــادَتْ أُمـــامـــةُ بـــاحْتمـــالِ
لِتَحْـــزُنَنـــي فـــلابِـــك مـــا أُبـــالـــي

وفائدتُها توكيدُ القسم» ثم قال ـ بعد أَنْ حكى وجهَ الزيادةِ والاعتراضَ والجوابَ كما تقدَّمَ ـ : «والوَجهُ أَنْ يُقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك: أنه لا يُقْسِمُ بالشيءِ إلاَّ إعظاماً له يَدُلُّكَ عليه قولُه تعالى: «فلا أُقْسِم بمواقعِ النجومِ، وإنَّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ»[٤] فكأنه بإدخالِ حرفِ النفي يقول: إنَّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظامٍ، يعني أنه يَسْتَأْهِلُ فوق ذلك. وقيل: إنَّ «لا» نفيٌ لكلامٍ وَرَدَ قبل ذلك» انتهى.

= لا يـدَّعـي الـقـومُ أنـي أفِـرّْ
وحذف حركةً من التفعيلة الأولى، ورواية المغني ٣٢٩ «فلا».

(١) إعراب المشكل ٢/٤٢٨.
(٢) الكشاف ٤/١٨٩.
(٣) البيت في الحماسة ١/٤٩٧، ورصف المباني ١٤٦، والخصائص ٢/١٩، واللسان طلل، وابن يعيش ٩/١٠١، والاحتمال: الارتحال.
(٤) الآيتان ٧٥ ـ ٧٦ من الواقعة.

فقولُه: «والوجهُ أَنْ يُقال» إلى قولِه: «يعني أنه يستأهِلُ فوق ذلك» تقريرٌ لقولِه: «إدخالُ «لا» النافيةِ على فعلِ / القسمِ مستفيضٌ» إلى آخره. [٨٨٧/أ]
وحاصلُ كلامِه يَرْجِعُ إلى أنَّها نافيةٌ، وأنَّ النفيَ مُتَسَلِّطٌ على فعل القسمِ بالمعنى الذي شَرَحَه، وليس فيه مَنْعٌ لفظاً ولا معنىً ثم قال: فإن قلتَ: قولُه تعالى: «فلا وربِّك لا يُؤْمنون»[١] والأبياتُ التي أَنْشَدْتُها المُقْسَمُ عليه فيها منفيٌّ، فهلا زَعَمْتَ أنَّ «لا» التي قبلَ القسمِ زِيْدَتْ موطئةً للنفيِ بعدَه ومؤكِّدةً له، وقَدَّرْتَ المقسم عليه المحذوفَ ههنا منفيّاً، كقولِك: لا أُقْسم بيومِ القيامةِ لا تُتركون سُدى؟ قلت: لو قَصَروا الأمرَ على النفيِ دونَ الإثباتِ لكان لهذا القول مَساغٌ، ولكنه لم يُقْصَرْ. ألا ترىٰ كيف لُقِيَ «لا أُقْسم بهذا البلدِ»[٢] بقولِه: «لقد خَلَقْنا الإنسانَ» وكذلك قولُه: «فلا أُقْسِمُ بمواقعِ النجومِ»[٣] بقوله: «إنَّه لَقرآنٌ كريمٌ» وهذا من محاسنِ كلامِه فتأمَّلْه. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا النحوِ في سورة النساءِ[٤]، وفي آخر الواقعة[٥]، ولكنْ هنا مزيدُ هذه الفوائدِ.

وقرأ[٦] قنبل والبزي بخلافٍ عنه «لَأُقْسِمُ بيوم» بلامٍ بعدَها همزةٌ دونَ ألفٍ. وفيها أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، تقديرُه: واللّهِ لَأُقْسِمُ، والفعلُ للحالِ؛ فلذلك لم تأْتِ نونُ التوكيدِ، وهذا مذهبُ

---

(١) الآية ٦٥ من النساء.
(٢) الآية ١ من البلد.
(٣) الآية ٧٥ من الواقعة.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ١٩.
(٥) انظر إعرابه للآية ٧٥.
(٦) السبعة ٦٦١، والنشر ٢/ ٢٨٢، والحجة ٧٣٥، والقرطبي ١٩/ ٩٢، والبحر ٨/ ٣٨٤، والتيسير ٢١٦.

الكوفيين. وأمَّا البصريُّون فلا يُجيزون أَنْ يقعَ فعلُ الحالِ جواباً للقسم، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك جُعِل الفعل خبراً لمبتدأ مضمرٍ، فيعودُ الجوابُ جملةً اسميةً قُدِّرَ أحدُ جزأَيْها، وهذا عند بعضِهم من ذلك، التقديرُ: واللَّهِ لأنا أُقْسِمُ. الثاني: أنه فعلٌ مستقبلٌ، وإنما لم يُؤْتَ بنونِ التوكيدِ؛ لأنَّ أفعالَ اللَّهِ حقٌّ وصدقٌ فهي غنية عن التأكيدِ بخلاف أفعالِ غيره. على أنَّ سيبويهِ[1] حكى حَذْفَ النونِ إلَّا أنَّه قليلٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك مِنْ غير قلةٍ إذ مِنْ مذهبهم جوازُ تعاقُبِ اللامِ والنونِ فمِنْ حَذْفِ اللامِ قولُ الشاعر[2]:

٤٤٠٥ـ وقتيلِ مَرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّه
فَرْغٌ وإنَّ أخاكم لم يُثْأَرِ

أي: لَأَثْأَرَنَّ. ومِنْ حَذْفِ النونِ ـ وهو نظيرُ الآيةِ ـ قولُه[3]:

٤٤٠٦ـ لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ ربي أنَّ بيتيَ واسعُ

الثالث: أنها لامُ الابتداءِ، وليسَتْ بلامِ القسمِ. قال أبو البقاء[4]: «نحو: وإنَّ ربَّك لَيَحْكُمُ»[5] والمعروفُ أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُل على المضارع إلَّا في خبر «إنَّ» نحو: «وإنَّ ربَّك لَيحكم» وهذه الآيةُ نظيرُ الآيةِ التي في يونس «ولَأَدْراكم به»[6] فإنهما قرآها. بقصرِ الألف،

---

(١) لم أقف على هذه الحكاية في كتابه وإنما نصوصه تفيد وجوب النون. الكتاب ١/ ٤٥٥.

(٢) تقدم برقم ١٤٨٠.

(٣) تقدم برقم ٦٦٣.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٤.

(٥) الآية ١٢٤ من النحل.

(٦) الآية ١٦ من يونس. وانظر: الدر المصون ٦/ ١٦٤.

والكلامُ فيها قد تقدَّم. ولم يُخْتَلَفْ في قولِه: «ولا أُقْسِم» أنه بألفٍ بعد «لا»؛ لأنه لم يُرْسَمْ إلاَّ كذا، بخلاف الأولِ فإنه رُسِمَ بدون ألفٍ بعد «لا»، وكذلك في قولِه: «لا أُقْسِم بهذا البَلَد» لم يُختلَفْ فيه أنَّه بألفٍ بعد «لا».

وجوابُ القسمِ محذوفٌ تقديرُه: لتُبْعَثُنَّ، دلَّ عليه قولُه: «أيحسَبُ الإِنسانُ». وقيل: الجوابُ أَيَحْسَبُ. وقيل: هو «بلى قادِرين» ويُرْوَىٰ عن الحسن البصري. وقيل: المعنى على نَفْيِ القسم، والمعنى: إني لا أُقْسِم على شيء، ولكن أسألُك: أيحسَبُ الإِنسانُ. وهذه الأقوالُ شاذَّةٌ مُنْكَرةٌ لا تَصِحُّ عن قائليها لخروجِها عن لسانِ العرب، وإنما ذكرْتُها للتنبيهِ على ضَعْفها كعادتي.

آ. (٣) **قوله: ﴿أَنْ لَنْ﴾**: هذه هي المخففةُ، وحكمُها معروفٌ ممَّا تقدَّم في المائدةِ وغيرِها. و «لن» وما في حَيِّزها في موضع الخبرِ[١]، والفاصلُ هنا حرفُ النفيِ، وهي وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ «حَسِبَ» أو مفعولِه على الخلافِ. والعامَّةُ على «نجمعُ» بنونِ العظمة / [٨٨٧/ب] و «عظامَه» نصبٌ مفعولاً به. وقتادة[٢] «تُجْمع» بتاءٍ مِنْ فوقُ مضمومةٍ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، «عظامُه» رفعٌ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

آ. (٤) **قوله: ﴿بلىٰ﴾** إيجابٌ لِما بعد النفيِ المنسَحِب عليه الاستفهامُ. والعامَّة على نصبِ «قادِرين». وفيه قولان، أشهرُهما: أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ فاعلِ الفعلِ المقدَّرِ المدلولِ عليه بحرفِ الجواب، أي: بلى نجمعُها قادرِين، والثاني: أنه منصوبٌ على خبرِ

---

(١) أي خبر أنْ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن.

(٢) البحر ٨/ ٣٨٥.

«كان» مضمرةً أي: بلى كُنَّا قادرين في الابتداءِ، وهذا ليس بواضح. وقرأ[1] ابن أبي عبلة وابن السَّمَيْفَع «قادرون» رفعاً على خبر ابتداءٍ مضمر أي: بلى نحن قادرون.

آ. (٥) **قوله: ﴿بل يُريد﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ «بلىٰ» لمجردِ الإِضراب الانتقالي مِنْ غيرِ عطفٍ، أَضْرَبَ عن الكلامِ الأولِ وأخذ في آخرَ. والثاني: أنها عاطفةٌ. قال الزمخشريُّ[2]: «بل يريد» عطفٌ على «أَيَحْسَبُ» فيجوز أَنْ يكونَ مثلَه استفهاماً، وأن يكونَ إيجاباً على أَنْ يَضْرِبَ عن مُسْتَفْهَمٍ عنه إلى آخرَ، أو يَضْرِبَ عن مستفهمٍ عنه إلى مُوْجَبٍ». قال الشيخ[3] بعد ما حَكَىٰ عن الزمخشري: «وهذه التقاديرُ الثلاثةُ متكلفةٌ لا تظهر». قلت: وليس هنا إلاَّ تقديران.

ومفعولُ «يريد» محذوفٌ يَدُلُّ عليه التعليلُ في قوله: «لِيَفْجُرَ أمامَه» والتقدير: يريد شَهَواتِه ومعاصِيَه ليمضيَ فيها أبداً دائماً و «أمامَه» منصوبٌ على الظرفِ، وأصلُه مكانٌ فاسْتُعير هذا للزمان. والضميرُ في «أمامَه» الظاهر عَوْدُه على الإِنسان. وقال ابن عباس: «يعودُ على يوم القيامة بمعنى: أنه يريد شهواتِه لِيَفْجُرَ في تكذيبِه بالبعث بين يَدَيْ يومِ القيامة».

آ. (٦) **قوله: ﴿يَسْأَلُ﴾**: هذه جملةٌ مستأنفةٌ. وقال أبو البقاء[4]: «تفسيرٌ لِيَفْجُرَ» فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مستأنفاً مُفَسِّراً، وأَنْ يكونَ

---

(١) البحر ٨/ ٣٨٥، والقرطبي ١٩/ ٩٢.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٠.

(٣) البحر ٨/ ٣٨٥.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٤.

بدلاً من الجملةِ قبلَها؛ لأنَّ التفسيرَ يكون بالاستئنافِ وبالبدلِ، إلاَّ أنَّ الثاني منع منه رَفْعُ الفعلِ، ولو كان بدلاً لنُصِبَ. وقد يُقال: إنه أبدلَ الجملةَ من الجملةِ لا خصوصيةَ الفعلِ من الفعلِ وحدَه. وفيه بحثٌ وتقدَّم نظيرُ هذا في الذاريات وغيرها.

آ. (٧) قوله: ﴿بَرِقَ﴾: قرأ[١] نافِع «بَرَقَ» بفتح الراء، والباقون بالكسرِ فقيل: لغتان في التحيُّرِ والدَّهْشة. وقيل: بَرِقَ بالكسر تَحَيَّر فَزِعاً. قال الزمخشري[٢]: «وأصلُه مِنْ بَرِقَ الرجلُ: إذا نَظَر إلى البَرْقِ فَدُهِشَ بَصَرُه». قال غيرُه: كما يقال: أَسِدَ وبَقِرَ، إذا رأى أُسْداً وبَقَراً كثيرةً فتحيَّر من ذلك. قال ذو الرمَّة[٣]:

٤٤٠٧ـ ولو أنَّ لُقْمانَ الحكيمَ تَعَرَّضَتْ
لعينَيْهِ مَيٌّ سافِراً كاد يَبْرِقُ

وقال الأعشى[٤]:

٤٤٠٨ـ وكنتُ أَرَىٰ في وجهِ مَيَّةَ لَمْحَةً
فأَبْرَقُ مغشِيَّاً عليَّ مكانيا

وأنشد الفراء[٥]:

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦١، والحجة ٧٣٦، والبحر ٨/ ٣٨٥، والتيسير ٢١٦، والشواذ ١٦٥، والنشر ٢/ ٣٩٣، والقرطبي ١٩/ ٩٥.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٠.

(٣) ديوانه ٤٦١، واللسان (برق).

(٤) ليس في ديوانه وإنما هو لذي الرمّة في ديوانه ١٣٠٨، وهو في البحر ٨/ ٣٨٢، والماوردي ٤/ ٣٥٨.

(٥) معاني القرآن له ٣/ ٢٠٩، والبيت لطرفة في ديوانه ١٨٢، واللسان (برق). والكلوم: الجروح.

٤٤٠٩ـ فنَفْسَك فانْـعَ ولا تَنْعَني
وداوِ الكُلومَ ولا تَبْرَقِ

وبَرَق بالفتح مِن البريق أي: لَمَعَ من شدةِ شخوصه. وقرأ أبو السَّمَّال «بَلَقَ» باللام. قال أهلُ اللغة إلاَّ الفراء: معناه فَتَحَ. يقال: بَلَقْتُ البابَ وأَبْلَقْتُه أي: فتحتُه وفَرَجْتُه. وقال الفراء[1]: «بمعنى أَغْلَقْتُه». قال ثعلب: «أخطأ الفراءُ في ذلك» ثم يجوز أَنْ يكونَ «بَلَقَ» غيرَ مادةِ بَرَقَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مادةً واحدةً، أُبْدِل فيها حرفٌ مِنْ آخرَ، وقد جاء إبدالُ اللامِ من الراءِ في أحرف، قالوا: نَثَرَ كِنانته ونَثَلَها. وقالوا: وَجِلَ ووَجِرَ، فيمكن أن يكونَ هذا منه، ويؤيِّدُه أَنَّ بَرَقَ قد أتى بمعنى: شَقَّ عيْنَيْه وفتَحَها، قاله أبو عبيدة[2]. وأنشد[3]:

٤٤١٠ـ لَمَّا أتاني مِنْ عُمَيْرٍ راغباً
أَعْطَيْتُه عِيساً صِهاباً فبَرَقْ

أي: ففتح عينيْه، فهذا مناسِبٌ لـ«بَلَقَ» في المعنى.

آ. (٨) قوله: ﴿وخَسَفَ﴾: العامةُ على بنائِه للفاعلِ. وأبو حيوة[4] وابن أبي عبلة ويزيد بن قطيب «خُسِفَ» مبنياً للمفعول؛ وهذا لأن خَسَفَ يُستعمل لازماً ومتعدياً يقال: خَسَفَ القمرُ وخَسَفه الله، وقد اشْتُهر أن الخُسوفَ للقمرِ والكُسوفَ للشمسِ. وقال بعضهم: بل

---

(١) لم يشر إليها في معاني القرآن وعدَّها في اللسان (بلق) من الأضداد.
(٢) مجاز القرآن ٢/٢٧٧.
(٣) نسبه في المجاز للكلاَّبي وهو في القرطبي ١٩/٩٥. والعيسُ الصهاب: الإبل التي خالط بياضها حمرة.
(٤) البحر ٨/٣٨٦، والقرطبي ١٩/٩٦.

يكونان فيهما، يُقال: خَسَفَتِ الشمسُ وكَسَفَتْ، وخَسَفَ القمرُ وكَسَفَ.
وتأيَّد بعضُهم بالحديث[1]: «إنَّ الشمسَ والقمرَ/ آيتان مِنْ آياتِ اللَّهِ [٨٨٨/أ]
لا يُخْسَفان لموتِ أحدٍ». فاستعملَ الخُسُوْفَ فيهما. وعندي فيه نَظَرٌ؛
لاحتمالِ التغليبِ وهل هما بمعنًى واحدٍ أم لا؟ فقال أبو عبيدٍ وجماعةٌ:
هما بمعنىً واحدٍ. وقال ابن أبي أويس[2]: «الخُسوفُ ذهابُ كلِّ
ضَوْئِهما، والكُسوفُ ذهابُ بَعْضِه».

آ. (٩ ـ ١٠) قوله: ﴿وجُمِع الشمسُ والقمرُ﴾: لم
تَلْحَقْ علامةُ تأنيثٍ؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ. وقيل: لتغليبِ التذكيرِ. وفيه
نظرٌ؛ لو قلت: «قام هندٌ وزيدٌ» لم يَجُزْ عند الجمهورِ من العربِ. وقال
الكسائيُّ: «حُمِل على معنىٰ: جُمِعَ «النَّيِّران». و «يقولُ الإنسانُ» جوابُ
«إذا» مِنْ قولِه: «فإذا بَرِق البصرُ». و «أينَ المفرُّ» منصوبُ المحلِّ
بالقولِ. والمَفَرُّ: مصدرٌ بمعنى الفِرار. وهذه هي القراءةُ المشهورة.

وقرأ[3] الحَسَنان ابنا علي رضي الله عنهم وابنُ عباس والحسن ابن
زيد[4] في آخرين بفتح الميمِ وكسرِ الفاءِ، وهو اسمُ مكانِ الفرارِ أي: أين

---

(١) رواه البخاري في كتاب الكسوف، ٢ باب الصدقة في الكسوف، والفتح ٢/ ٦١٥.

(٢) إسماعيل بن أبي أويس، هو عبد الله بن عبد الله الحافظ، المدني، قرأ على نافع. وحدَّث عنه البخاري ومسلم. توفي سنة ٢٢٦. انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٩١، طبقات القراء ١/ ١٦٢.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٤١، الإتحاف ٢/ ٥٧٤، والبحر ٨/ ٣٨٦، والقرطبي ١٩/ ٩٧.

(٤) الحسن بن زيد من أولاد علي رضي الله عنه توفي سنة ٢٧٠. انظر: سير الأعلام ١٣/ ١٣٦.

مكانُ الفِرار؟ وجَوَّزَ الزمخشريُّ[1] أَنْ يكونَ مصدراً. قال: «كالمَرْجِع. وقرأ الحسنُ عكسَ هذا أي: بكسرِ الميمِ وفَتْح الفاءِ، وهو الرجلُ الكثيرُ الفِرارِ، وهذا كقولِ امرىءِ القَيْسِ يَصِف جَوادَه[2]:

٤٤١١ــ مِكَــرٌّ مِفَــرٌّ مُقْبِــلٍ مُــدْبِــرٍ معــاً
كجُلْمـودِ صَخْـرٍ حَطَّـهُ السيـلُ مِـنْ عَـلِ

وأكثرُ استعمالِ هذا الوزنِ في الآلاتِ.

آ. (١١) قوله: ﴿كلا لا وَزَرَ﴾: تقدَّم الكلامُ في «كلا»[3] وخبـرُ «لا» محـذوفٌ أي لا وَزَرَ لـه. وهـل هـذه الجملـةُ مَحْكِيَّـةٌ بقـولِ الإنسان فتكـونُ منصـوبةَ المحلِّ، أو هي مستأنفةٌ إخباراً من الله تعالى بذلك؟ والوَزَرُ: المَلْجأ مِنْ حِصْنٍ أو جَبَلٍ أو سلاحٍ. قال[4]:

٤٤١٢ــ لَعَمــرُكَ مــا للفتــىٰ مِــنْ وَزَرْ
مــن المــوتِ يُــدْرِكُــه والكِبَــرْ

آ. (١٢) قـولـه: ﴿المُسْتَقَـرُّ﴾: مبتـدأٌ، خبـرُه الجـارُّ قبلَـه. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصـدراً بمعنى الاستقرارِ، وأَنْ يكونَ مكانَ الاستقرارِ. «ويومَئِذٍ» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، ولا ينْتَصِبُ بمُسْتقر؛ لأنَّه إنْ كان مصدراً فلتقدُّمِه عليه، وإنْ كان مكاناً فلا عَمَلَ له البتةَ.

آ. (١٤) قوله: ﴿بَصيرةٌ﴾: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدُها: أنَّها

---

(١) الكشاف ٤/ ١٩١.

(٢) من معلقته في ديوانه ١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٦٣٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٩٧، والبحر ٨/ ٣٨٢.

خبرٌ عن «الإنسانُ» و «على نفسِه» متعلِّقٌ بـ «بَصيرةٌ» والمعنى: بل الإنسانُ بَصيرةٌ على نفسِه، وعلى هذا فلأيِّ شيءٍ أُنِّث الخبرُ؟ وقد اختلف النَّحْويون في ذلك، فقال بعضهم: الهاءُ فيه للمبالغةِ. وقال الأخفش(١): «هو كقولِك: فلانٌ عِبْرَةٌ وحُجَّةٌ». وقيل: المرادُ بالإنسان الجوارِحُ، فكأنَّه قال: بل جوارِحُه بصيرة أي: شاهدةٌ. والثاني: أنها مبتدأٌ، و «على نفسِه» خبرُها. والجملةُ خبرٌ عن «الإنسانُ»، وعلى هذا ففيها تأويلاتٌ أحدُها: أنْ يكونَ «بصيرةٌ» صفةً لمحذوفٍ أي: عينٌ بصيرةٌ، قاله الفراء(٢). وأنشد(٣):

٤٤١٣ـ كأن على ذي العقْل عَيْناً بَصيرةً
بمَقْعَدِه أو مَنْظَرٍ هو ناظِرُهْ
يُحاذِرُ حتى يَحْسَبَ الناسَ كلَّهم
من الخوف لا تَخْفَى عليهم سرائِرُهْ

الثاني: أنَّ المعنىٰ: جوارح بَصيرة. الثالث: أنَّ المعنى: ملائكةٌ بصيرة، والتاءُ على هذا للتأنيثِ. وقال الزمخشري(٤): «بَصيرة: حُجَّةٌ بيِّنة، وُصِفَتْ بالبِصارة على المجازِ كما وُصِفَتْ الآياتُ بالإبصار في قولِه: «فلَمَّا جاءَتْهُمْ آياتُنا مُبْصِرَةً»(٥). قلت: هذا إذا لم تَجْعَلِ الحُجَّة عبارةً عن الإنسانِ، أو تَجْعَلْ دخولَ التاءِ للمبالغةِ. أمَّا إذا كانَتْ للمبالغةِ

(١) معاني القرآن له ٢/ ٥١٧.
(٢) معاني القرآن له ٣/ ٢١١.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الفراء ٣/ ٢١١، والقرطبي ١٩/ ١٠٠، واللسان (بصر).
(٤) الكشاف ٤/ ١٩١.
(٥) الآية ١٣ من النمل.

فنسبةُ الإبصارِ إليها حقيقةٌ. الثالث من الأوجه السابقة: أَنْ يكونَ الخبرُ الجارَّ والمجرورَ، و «بصيرةٌ» فاعلٌ به، وهو أرجحُ مِمَّا قبلَه لأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الإفرادُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿ولو أَلْقَىٰ﴾: هذه الجملةُ حاليةٌ. وقد تقدَّم نظيرُها غيرَ مرةٍ[1]. والمعاذير / : جمع مَعْذِرة على غيرِ قياس، كمَلاقيح [٨٨٨/ب] ومَذاكير جمع لَقْحَة وذَكَر. وللنَّحويين في مثلِ هذا قولان، أحدهما: أنه جمعٌ لملفوظٍ به، وهو لَقْحَة وذَكَر. والثاني: أنه جمعٌ لغيرِ ملفوظٍ به بل لمقدرٍ أي: مَلْقَحَة ومِذْكار. وقال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: أليسَ قياسُ المَعْذِرَة أَنْ يُجْمَعَ معاذِرَ لا معاذير؟ قلت: المعاذيرُ ليسَتْ بجمع مَعْذِرة، بل اسمُ جمعٍ لها، ونحوُه: المَناكير في المُنْكر». قال الشيخ[3]: «وليسَ هذا البناءُ من أبنيةِ أسماءِ الجُموع، وإنما هو مِنْ أبنيةِ جموعِ التكسيرِ» انتهى، وهو صحيحٌ. وقيل: مَعاذير: جمعُ مِعْذار، وهو السِّتْرُ، فالمعنى: ولو أرخى سُتورَه. والمعاذِيْرُ: السُّتور بلغةِ اليمن، قاله الضحاك والسُّدِّي وأُنشد علىٰ ذلك[4]:

٤٤١٤ـ ولكنَّها ضَنَّتْ بمَنْزِلِ ساعةٍ
علينا وأَطَّتَ فوقَها بالمعَاذِرِ

وقد حَذَفَ الياءَ من «المعاذير» ضرورةً. وقال الزمخشري[5]: «فإنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٤١٧.
(٢) الكشاف ٤/ ١٩١.
(٣) البحر ٨/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ١٠٠، والبحر ٨/ ٣٨٧، والماوردي ٤/ ٣٦٠، وأطَّت بالمعاذر: اعتذرت.
(٥) الكشاف ٤/ ١٩١.

صَحَّ ـ يعني أنَّ المعاذير السُّتور ـ فلأنَّه يَمْنَعُ رؤيةَ المُحْتَجِبِ كما تَمْنَعُ المعذرةُ عقوبةَ المُذْنِبِ». قلت: هذا القولُ منه يُحتمل أَنْ يكونَ بياناً للمعنىٰ الجامع بين كَوْنِ المعاذيرِ السُّتورَ، أو الاعتذاراتِ، وأَنْ يكونَ بياناً للعلاقةِ المُسَوِّغةِ في التجوُّز.

آ. (١٧) قوله: ﴿وقُرْآنَه﴾: أي: قراءَتَه، فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. وأمَّا الفاعلُ فمحذوف. والأصلُ: وقراءَتَك إياه، والقرآن: مصدرٌ بمعنى القراءة. قال حَسَّان رضي الله عنه[1]:

٤٤١٥ـ ....

يُقَطِّـعُ الليـلَ تَسْبيحـاً وقُـرآنـاً

وقال ابن عطية[2]: «قال[3] أبو العالية: «إنَّ علينا جَمْعَه وقَرَانَه. فإذا قَرَتَه فاتَّبِعْ قَرانَه» بفتح القافِ والراء والتاءِ، مِنْ غيرِ همزٍ ولا ألفٍ»[4]. قلت: ولم يَذْكُرْ توجيهاً. فأمَّا توجيهُ قولِه: «جَمْعَه وقَرانَه»، وقوله: «فاتَّبِعْ قَرانَه» فواضحٌ مِمَّا تقدَّمَ في قراءةِ ابن كثير في البقرة[5]، وأنه هل هو نَقْلٌ، أو مِنْ مادةِ قَرَن، وتحقيقُ القولَيْن مذكورٌ ثَمَّةَ فعليك بالالتفاتِ إليه. وأمَّا قولُه: «بفتحِ القافِ والراءِ والتاء» فيعني في قولِه: «فإذا قَرَتَه» يُشير إلى أنه قُرِىء شاذاً هكذا، وتوجيهُها: أنَّ

---

(١) تقدم برقم ٨٤٧.

(٢) المحرر ١٦/ ١٧٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤/ ٥٧٤، والبحر ٨/ ٣٨٧.

(٣) في ابن عطية: «قرأ».

(٤) أي: في «قرأته».

(٥) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٨٠.

الأصلَ: «قَرَأْتَه» فعلاً ماضياً مُسْنداً لضمير المخاطبِ أي: فإذا أَرَدْتَ قراءتَه، ثم أبدلَ الهمزةَ ألفاً لسكونِها بعد فتحةٍ، ثم حَذَفَ الألفَ تخفيفاً كقولِهم: «ولو تَرَ ما الصبيانَ» أي: ولو تَرَى الصبيانَ و «ما» مزيدة، فصار اللفظُ «قَرَتَه» كما ترى.

آ. (٢٠) قوله: ﴿بل تُحِبُّون﴾: قرأ[1] ابن كثير وأبو عمروٍ و «يُحِبُّون» و «يَذَرون» بياءِ الغَيْبة حملاً على لفظِ الإنسانِ المذكور. أولاً؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، والباقون بالخطابِ فيهما: إمَّا خِطاباً لكفارِ قريش، وإمَّا التفاتاً عن الإخبار عن الجنسِ المتقدِّم والإقبالِ عليه بالخطاب.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناضِرَةٌ﴾: فيه أوجهٌ أحدُها: أَنْ يكون «وجوهٌ» مبتدأً، و «ناضِرةٌ» نعتٌ له، و «يومَئذٍ» منصوبٌ بـ «ناضِرة» و «ناظرةٌ» خبرُه، و «إلى ربِّها» متعلِّقٌ بالخبرِ، والمعنىٰ: أنَّ الوجوهَ الحسنة يومَ القيامة ناظرةٌ إلى اللَّهِ تعالى، وهذا معنىً صحيحٌ وتخريجٌ سَهْلٌ. والنَّاضرَةُ: من النُّضْرَةِ وهي: التنعُّمُ، ومنه غُصْنٌ ناضِر. الثاني: أَنْ يكونَ «وجوهٌ» مبتدأً أيضاً، و «ناضِرَةٌ» خبرُه، و «يومَئذٍ» منصوبٌ بالخبرِ كما تقدَّم. وسَوَّغَ الابتداءَ هنا بالنكرةِ كَوْنُ الموضعِ موضعَ تفصيلٍ كقولِه[2]:

٤٤١٦ـ ....

فثَوبٌ لَبِسْتُ وثَوبٌ أَجُرْ

---

(١) السبعة ٦٦١، والبحر ٨/٣٨٨، والنشر ٢/٣٩٣، والقرطبي ١٩/١٠٧، والتيسير ٢١٧، والحجة ٧٣٦.

(٢) تقدم برقم ١٦٧٨.

ويكـون «نـاظـرةٌ» نعتـاً لـوجـوه، أو خبـراً ثـانيـاً، أو خبـراً لمبتـدأ محذوفٍ. و «إلى ربِّها» متعلقٌ بـ«ناظرة» كما تقدَّم. وقال ابنُ عطية[1]: «وابتـدأ بـالنكـرة / لأنهـا تخصَّصَـتْ بقـولـه «يـومئـذٍ». وقـال أبـو البقـاء[2]: [٨٨٩/أ] «وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ لحصول الفائدةِ». قلت: أمَّا قولُ ابنِ عطيَّةَ ففيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَه: «تخصَّصَتْ بقولِه: «يومئذٍ» هذا التخصيصُ: إمَّا لكونِها عاملةً فيه، وهو مُحالٌ؛ لأنها جامدةٌ، وإمَّا لأنَّها موصوفةٌ به وهو مُحال أيضاً؛ لأنَّ الجُثَثَ لا تُوْصَفُ بالزمان كما لا يُخْبَرُ به عنها. وأمَّا قولُ أبـي البقاءِ فإنْ أرادَ بحصولِ الفائدةِ ما قدَّمْتُه من التفصيل فصحيحٌ، وإنْ عَنَىٰ ما عناه ابنُ عطيةَ فليس بصحيحٍ لِما عَرَفْتَه.

الثـالـث: أَنْ يكـونَ «وجـوهٌ» مبتـدأً، و «يـومئـذٍ» خبـرَه، قـالـه أبو البقاء[3]. وهذا غَلَطٌ مَحْضٌ من حيث المعنى، ومِنْ حيثُ الصناعةُ. أمَّا المعنىٰ فلا فائدةَ في الإِخبارِ عنها بذلك. وأمَّا الصناعةُ فلأنَّه لا يُخْبَرُ بالزمانِ عن الجُثَثِ، وإنْ وَرَدَ ما ظاهرهُ ذلك تُؤُوِّل نحو: «الليلةَ الهلالُ». الـرابـع: أَنْ يكـونَ «وجـوهٌ» مبتـدأ و «نـاضـرةٌ» خبـرَه، و «إلى ربِّهـا نـاظـرةٌ» جملةً في موضعِ خبرٍ ثانٍ، قاله ابن عطية[4]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يَنْعَقِدُ منهمـا كـلامٌ، إذ الظـاهـرُ تعلُّقُ «إلى» بـ«نـاظـرة»، اللهـمَّ إلاَّ أَنْ يعنـيَ أَنَّ «ناظرةٌ» خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: هي ناظرةٌ إلى ربِّها، وهذه الجملةُ خبرٌ ثانٍ. وفيه تَعَسُّفٌ.

---

(١) المحرر ١٦/١٧٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٤.

(٣) لم يقل أبو البقاء هذا وإنما قال: إن الخبر ناضرة أو الخبر محذوف، أي: ثَمَّ وجوه» الإملاء ٢/ ٢٧٤.

(٤) المحرر ١٦/١٧٧.

الخامس: أَنْ يكونَ الخبرُ لوجوه مقدراً، أي: وجوهٌ يومئذٍ ثَمَّ، و «ناضرةٌ» صفةٌ، وكذلك «ناظرةٌ»، قاله أبو البقاء[1]. وهو بعيدٌ لعدمِ الحاجةِ إلى ذلك. ولا أدري ما الذي حَمَلهم على هذا مع ظهورِ الوجهِ الأولِ وخُلُوصِه من هذه التعسُّفاتِ؟ وكونُ «إلى» حرفَ جرّ، و «ربِّها» مجروراً بها هو المتبادَرُ للذِّهْنِ. وقد خَرَّجه بعضُ المعتزلةِ: على أَنْ تكونَ «إلى» اسماً مفرداً بمعنى النِّعْمَةِ مضافاً إلى الرَّبِّ، ويُجمع على «آلاء» نحو: «فبأيِّ آلاءِ ربِّكما تُكَذِّبان»[2] وقد تقدَّم أنَّ فيه لغاتٍ أربعاً، و «ربِّها» خفضٌ بالإِضافةِ، و «إلى» مفعولٌ مقدمٌ ناصبُه «ناظرةٌ» بمعنى مُنْتَظِرة. والتقدير: وجوهٌ ناضِرَةٌ منتظرةٌ نعمةَ ربِّها. وهذا فِرارٌ من إثباتِ النظر للَّهِ تعالى على مُعْتَقَدِهم.

والزمخشريُّ[3] تمحَّل لمذهب المعتزلة بطريق أخرىٰ من جهةِ الصناعةِ النحويةِ فقال ــ بعد أن جَعَلَ التقديمِ في «إلى ربها» مُؤْذِناً بالاختصاص ــ «والذي يَصِحُّ معه أَنْ يكونَ مِنْ قولِ الناس: «أنا إلى فلانٍ ناظرٌ ما يَصْنَعُ بي» يريد معنى التوقعِ والرجاءِ. ومنه قولُ القائل[4]:

٤٤١٧ــ وإذا نَظَرْتُ إليك مِنْ ملكٍ
والبحرُ دونَك زِدْتَني نِعَما

وسمعتُ سَرَوِيَّةً[5] مُسْتجديَةً بمكة وقت الظهرِ حين يُغْلِقُ الناسُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٤.
(٢) الآية ١٣ من سورة الرحمن.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ١٩٢ يقول: إذا رجوت عطاءك، والبحر أقل جوداً منك، زدتني عطاءً.
(٥) السروية: النسبة إلى بلدةٍ بطبرستان يقال لها: سارية. انظر: القاموس (سري).

أبوابَهم ويَأْوُوْن إلى مقايِلهم تقول: «عُيَيْنتي ناظِرَةٌ إلى اللَّهِ وإليكم» والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمةَ والكرامةَ إلاَّ مِنْ ربِّهم» قلت: وهذا كالحَوْمِ على قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ «ناظرة» بمعنى مُنْتظرة. إلاَّ أنَّ مكيّاً[1] قد رَدَّ هذا القولَ فقال: «ودخولُ «إلى» مع النظر يَدُلُّ على أنه نَظَرُ العَيْنِ، وليس من الانتظار، ولو كان من الانتظارِ لم تَدْخُلْ معه «إلى»؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: انتظرتُ إلى زيدٍ، وتقول: نظرْتُ إلى زيد، فـ «إلى» تَصْحَبُ نظرَ العينِ ولا تصحَبُ نَظَرَ الانتظار، فَمَنْ قال: إن «ناظرة» بمعنى مُنتظرة فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب، ووَضَعَ الكلامَ في غيرِ موضعِه».

والنُّضْرَةُ: طَراوةُ البَشَرةِ وجمالُها، وذلك مِنْ أثرِ النُّعمةِ يُقال: نَضِر وَجْهُه فهو / ناضِرٌ. وقال بعضهم: مُسَلَّمٌ أنه مِنْ نَظَرِ العينِ، إلاَّ أنَّ ذلك [٨٨٩/ب] على حَذْفِ مضافٍ، أي: ثوابَ ربِّها، ونحوُه. قال مكي[2]: «لو جاز هذا لجازَ: نَظَرْتُ إلى زيد، أي: إلى عطاءِ زيدٍ. وفي هذا نَقْضٌ لكلامِ العربِ وتَخْليطٌ في المعاني». ونَضَره الله ونَضَّره مخففاً ومثقلاً، أي: حَسَّنه ونَعَّمه، وفي الحديث[3]: «نضرَ اللَّهُ امرَأً سَمع مقالتي فوَعَاها، فأدَّاها كما سَمِعَها» يُرْوَىٰ بالوجهَيْنِ. وقيل للذهب: «نُضار» من ذلك. ويُقال له: النَّضْرُ أيضاً، وأخضرُ ناضِرٌ، كـ أسودُ حالكٌ، وقَدَحٌ نُضارٌ ونُضارٍ، يُرْوَىٰ بالإتباعِ والإضافة.

والعامَّةُ على «ناضِرَة» بألفٍ. وقرأ[4] زيدُ بن علي «نَضِرَة» بدونِها، كفَرِحَ فهو فَرِحٌ.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٣١.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٢.
(٣) رواه ابن ماجة في المقدمة ١٨، باب من بلَّغ علماً، ١/ ٨٤.
(٤) البحر ٨/ ٣٨٨.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿فاقِرة﴾**: هي الداهيةُ العظيمةُ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تكسِرُ فَقارَ الظَّهْرِ. قال النابغة(١):

٤٤١٨ـ أَبَــىٰ لِــيَ قَبْــرٌ لا يــزالُ مُقــابِلــيْ
وضَــرْبَــةُ فَــأْسٍ فــوقَ رَأْســيَ فــاقِــرَهْ

أي: داهِيَةٌ مُؤَثِّرَةٌ، ومنه سُمِّي الفقيرُ لانكسارِ فَقارِه من القُلِّ(٢)، وقد تقدَّم في البقرة(٣).

آ. (٢٦) **قوله: ﴿التراقِيَ﴾**: مفعولُ «بَلَغَتْ»، والفاعلُ مضمرٌ [يعود] على النفسِ، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، كقولِ حاتم(٤):

٤٤١٩ـ أمــاوِيَّ مــا يُغْنِــي الثَّــراءُ عــن الفتــىٰ
إذا حَشْـرَجَـتْ يـومـاً وضـاقَ بهـا الصـدرُ

أي: حَشْرَجَتِ النفسُ. وقيل في البيت: إنَّ الدالَّ على النفس ذِكْرُ جُمْلَةِ ما اشتملَ عليها، وهو الغِنىٰ، فكذلك هنا ذِكْرُ الإِنسانِ دالٌّ على النفسِ. والتَّراقِي: جمع تَرْقُوَة، أصلُها تَراقِوُ، قُلِبَتْ واوُها ياءً لانكسار ما قبلَها. والتَّرْقُوَة إحدىٰ عِظامِ الصدرِ، كذا قال الشيخ(٥)، والمعروفُ غيرُ ذلك. قال الزمخشري(٦): «ولكلِّ إنسانٍ تَرْقُوَتان» فعلى هذا تكونُ

(١) الديوان ٢١٠.
(٢) القُلّ: القِلَّة.
(٣) انظر: الدر ٢/ ٦١٧.
(٤) تقدم برقم ٢٨١٤.
(٥) البحر ٨/ ٣٨٢.
(٦) لم ترد هذه الجملة في «الكشاف» وإنما فيه «التراقي: العظام المكتنفة لثغرة النحر عن يمين وشمال» الكشاف ٤/ ١٩٣.

مِنْ باب: غليظِ الحواجب وعريضِ المناكب. والتراقِي: موضِعُ الحَشْرَجَةِ. قال[1]:

٤٤٢٠ـ ورُبَّ عظيمةٍ دافَعْتُ عنها
وقد بلغَتْ نفوسُهُمُ التراقِيْ

وقال الراغب[2]: «التَّرْقُوَةُ عَظْمٌ وُصِلَ ما بين ثُغْرَةِ النحرِ والعاتِق» انتهى. وقال الزمخشري[3]: «العِظامُ المكتنِفةُ لثُغْرَةِ النَّحْرِ عن يمينٍ وشِمالٍ» ووزنها فَعْلُوة، فالتاءُ أصلٌ والواوُ زائدةٌ، يَدُلُّ عليه إدخالُ أهل اللغةِ إياها في مادة «تَرَق». وقال أبو البقاء[4]: «والتراقي: جمع تَرْقُوَة» وهي فَعْلُوة، وليست تَفْعُلَة، إذ ليس في الكلام «رقو»[5]، وقُرِىء[6] «التراقي» بسكونِ الياء، وهي كقراءةِ زيدٍ «تُطْعِمون أهالِيْكم»[7] وقد تقدَّم توجيهُها.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿مَنْ راقٍ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ. وهذه الجملةُ هي القائمةُ مَقامَ الفاعلِ، وأصولُ البَصْريين تَقْتَضي أَنْ لا تكونَ؛ لأنَّ الفاعلَ عندهم لا يكونُ جملةً؛ بل القائمُ مَقامَه ضميرُ المصدرِ، وقد تقدَّمَ تحقيقُ هذا أولَ البقرة[8]، وهذا الاستفهامُ يجوزُ أن يكونَ على بابِه، وأَنْ يكونَ

---

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في البحر ٨/ ٣٨٢.
(٢) المفردات ٧٤.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٣.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٤.
(٥) في الأصل «ترق» وهو تحريف. وهناك رقو ولكن على معنى آخر كما في اللسان (رقا).
(٦) لم أقف على هذه القراءة.
(٧) الآية ٨٩ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/ ٤٠٧.
(٨) انظر: الدر المصون ١/ ١٣٦.

استبعاداً وإنكاراً. وراقٍ اسمُ فاعلٍ: إمَّا من رَقَىٰ يَرْقَىٰ من الرُقية وهو كلامٌ مُعَدٌّ للاستشفاء، يُرْقَى به المريضُ لِيُشْفَى. وفي الحديث[1]: «وما أدراكَ أنها رُقْيَةٌ»؟ يعني الفاتحةَ وهو مِنْ أسمائِها، وإمَّا مِنْ رَقِيَ يَرْقَىٰ، من الرُّقِيِّ وهو الصعودُ، أي: إنَّ الملائكةَ لِكراهتِها في رُوْحِه تقول: مَنْ يَصْعَد بهذه الروح؟ يقال: رَقَىٰ بالفتح من الرُّقْيَة، وبالكسرِ من الرُّقِيِّ. ووقف[2] حفَص على نون «مَنْ» سكتةً لطيفةً، وتقدَّم هذا في أولِ الكهف[3] وتحقيقُه. وذكرَ سيبويه[4] إنَّ النونَ تُدْغَمُ في الراءِ وجوباً بغُنَّةٍ وبغيرِها نحو: مَنْ راشِدٌ.

والعاملُ في «إذا بلغَت» معنى[5] قولِه: «إلى ربِّك يومئذٍ المَساقُ»، أي: إذا بلغَتِ الحُلْقومَ رُفِعَتْ إلى الله» ويكونُ قولُه: «وقيل: مَنْ راقٍ» معطوفاً على «بَلَغَت».

والمَساقُ: مَفْعَل من السَّوْقِ وهو اسمُ مصدرٍ.

آ. (٣١) قوله: ﴿فلا صَدَّقَ﴾: «لا» هنا دَخَلَتْ على الماضي، وهو مُسْتفيضٌ في كلامِهم بمعنى: لم يُصَدِّق ولم يُصَلِّ. قال[6]:

---

(١) رواه البخاري ٣٧ كتاب الإجارة، ١٦ باب يُعطى في الرقية. الفتح ٤/ ٥٢٩.
(٢) السبعة ٦٦١، والبحر ٨/ ٣٨٩، والقرطبي ١٩/ ١١٢، والحجة ٧٣٧.
(٣) «عوجاً، قيما» الآيتان ١ ـ ٢، وقف حفص على عوجا، ويسكت سكتة لطيفة. انظر: الدر المصون ٧/ ٤٣٤.
(٤) الكتاب ٢/ ٤١٤.
(٥) قوله: «معنى» خبر «والعامل».
(٦) البيت لأبي خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت، وهو في أمالي =

٤٤٢١ـ إنْ تَغْفِرِ اللهمَّ تَغْفِرْ جَمَّا
وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألَمَّا

وقال آخر(١):

٤٤٢٢ـ وأيُّ خَميسٍ لا أَفَأْنا نِهابَه
وأسيافُنا مِنْ كَبْشِه تَقْطُر الدِّما

واستدلَّ بعضُهم أيضاً على ذلك بقولِ امرِىء القيس(٢):

٤٤٢٣ـ كأنَّ دِثاراً حَلَّقَتْ بلَبُوْنِه
عُقابُ تَنُوفَىٰ لا عُقابُ القَواعِلِ

/ فقوله: «لا عُقابُ» عطفٌ على «عُقابُ تَنُوفَى» وهو مرفوعٌ [٨٩٠/أ]
بحلَّقَتْ، وفي البيتَيْنِ الأوَّلَيْنِ غُنْيَةٌ عن هذا.

وقال مكي(٣): «لا» الثانيةُ نفيٌ، وليسَتْ بعاطفةٍ، ومعناه: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ». قلت: كيف يُتَوَهَّمُ العطفُ حتى يَنْفِيَه؟ وجعل الزمخشريُّ(٤) «فلا صَدَّقَ ولا صَلَّىٰ» عطفاً على الجملة مِنْ قولِه: «يَسْأَلُ

= الشجري ١/ ١٤٤، والإنصاف ٧٦، والمغني ٣٢١، والخزانة ٢/ ٧٦، واللسان لمم.

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٩٥ ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٨، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٨، والبحر ٨/ ٣٩٠، والمحرر ١٦/ ١٨٠. وأفأنا: جعلناه فيئاً، أي: غنيمة.

(٢) ديوانه ٩٤. ودثار: راعي إبله. اللبون: ذوات اللبن. تنوفى: جبل وكذلك القواعل.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٢.

(٤) الكشاف ٤/ ١٩٣.

أيَّانَ يومُ القيامةِ» قال: «وهو معطوفٌ على قوله: «يَسْأل أيَّانَ»، أي: لا يُؤْمِنُ بالبعثِ فلا صَدَّقَ بالرسول والقرآن»، واستبعده الشيخ[1].

آ. (٣٢) قوله: ﴿ولكنْ كَذَّبَ﴾: الاستدراكُ هنا واضحٌ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ التصدُّقِ والصلاةِ التكذيبُ والتولِّي؛ لأنَّ كثيراً من المسلمين كذلك، فاسْتَدْرَكَ ذلك: بأنَّ سببَه التكذيبُ والتولِّي، ولهذا يَضْعُفُ أَنْ يُحْمَلَ نَفْيُ التصديقِ على نَفْيِ تصديقِ الرسولِ؛ لئلا يَلْزَمَ التكرارُ، فتقعَ «لكنْ» بين متوافقَيْن، وهو لا يجوزُ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَتَمَطَّى﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «ذَهَبَ»، وقد يجوز أَنْ يكونَ بمعنى: شرع في التمطي، كقوله[2]:

٤٤٢٤ـ فقامَ يَذُوْدُ الناسُ عنها.............

....

وتمطَّى فيه قولان، أحدُهما[3]: أنَّه مِنَ المَطا، والمطا: الظهرُ، ومعناه: يَتَبَخْتَرُ، أي: يَمُدُّ مَطاه ويَلْويه تَبَخْتُراً في مِشْيته. والثاني[4]: أنَّ أصلَه: يَتَمَطَّطُ، مِنْ تَمَطَّط، أي: تَمَدَّد، ومعناه: أنَّه يتمدَّدُ في مِشْيَتِه

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٠.

(٢) تقدم برقم ٩٤.

(٣) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٣/ ٢١٢، فأصله على هذا: يتمَطَّوُ وقعت الواو لاماً فوق الثالثة فقلبت ياء ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ووزنه يتفعَّل.

(٤) وهو قول الزمخشري في كشافه ٢/ ٤١٧، فالأصل يتمطَّط اجتمع ثلاث حروف من جنس واحد فقلبت الطاء ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٧٠.

تَبَخْتُراً، ومِنْ لازِمِ التبختُرِ ذلك، فهو يَقْرُبُ مِنْ معنى الأول ويفارِقُه في مادتِه؛ إذ مادةُ المَطا: م ط و، ومادةُ الثاني: م ط ط، وإنما أُبْدِلَتِ الطاءُ الثالثةُ ياءً كراهةَ احتمالِ الأمثالِ نحو: تَظَنَّيْت وقَصَّيْتُ أظفاري، وقولِه[1]:

٤٤٢٥ـ تَقَضِّيَ البازِيْ إذا البازِيْ كَسرْ

والمُطَيْطاء: التَّبَخْتُرُ ومَدُّ اليَديْن في المَشْيِ، والمَطيطة: الماء الخاثِرُ أسفلَ الحوضِ؛ لأنه يتمطَّطُ، أي: يمتَدُّ فيه.

آ. (٣٤) وتقدَّم الكلامُ على قوله: «أَوْلَىٰ لك فأَوْلَىٰ» في آخر سورة القتال[2] مُشبعاً، وإنما كُرِّرَ هنا مبالغةً في التهديد والوعيد. وقالت الخنساء[3]:

٤٤٢٦ـ هَمَمْتُ بنفسِيَ كلَّ الهموم
فأَوْلَى لنفسِيَ أَوْلَى لها

وقال أبو البقاء[4] هنا: «وزنُ أَوْلَىٰ فيه قولان، أحدُهما: فَعْلَىٰ، والألفُ فيه للإِلحاقِ لا للتأنيثِ. والثاني: هو أَفْعَلُ، وهو على القولَيْن هنا [عَلَم][5] ولذلك لم يُنَوَّنْ، ويَدُلُّ عليه ما حكى أبو زيدٍ في

(١) تقدم برقم ٥١٩.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٠ من سورة القتال (محمد صلَّى الله عليه وسلم).
(٣) ديوانها ١٢١، واللسان (ولي)، والمحرر ١٦/١٨١.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٥.
(٥) زيادة من الإملاء. والعلمية هنا للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد. القرطبي ١٩/١١٦.

«النوادر»[١]: «هي أَوْلاةُ» بالتاءِ غيرَ مَصْروفٍ، فعلىٰ هذا يكونُ «أَوْلىٰ» مبتدأً، و «لك» الخبرُ. والثاني: أَنْ يكونَ اسماً للفعل مبنياً ومعناه: وَلِيَكَ شَرٌّ بعد شَرّ، و «لك» تبيينٌ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿سُدَى﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «يُتْرَكُ» ومعناه: مُهْمَلاً يقال: إبلٌ سُدَى، أي: مُهْملة. قال الشاعر[٢]:

٤٤٢٧ـ وأُقْسِمُ بِاللهِ جَهْدَ اليمينِ
ما خَلَقَ اللَّهُ شيئاً سُدَى

أي: مُهْملاً. وأَسْدَيْتُ حاجتي، أي: ضيَّعْتُها. ومعنى «أَسْدَى إليه معروفاً»، أي: جعله بمنزلةِ الضَّائع عند المُسْدى إليه لا يذكره ولا يَمُنُّ به عليه[٣].

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَلم يَكُ نُطْفَةً﴾: العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحتُ في «يك» رجوعاً للإنسان. والحسن[٤] بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ إليه توبيخاً له.

قوله: «يُمْنَىٰ» قرأ[٥] حفص «يُمْنى» بالياء مِنْ تحتُ، وفيه وجهان:

---

(١) النوادر ٢٦٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الماوردي ٤/ ٣٦٤، والبحر ٨/ ٣٨٢، والقرطبي ١٩/ ١١٦.

(٣) لعل هذا التوجيه بعيد، الأقرب منه أن تكون من أسدى، أي: نسج فأسدى إليه معروفاً، أي: نسج وعمل وصنع.

(٤) البحر ٨/ ٣٩١.

(٥) السبعة ٦٦٢، والنشر ٢/ ٣٩٤، والبحر ٨/ ٣٩١، والتيسير ٢١٧، والحجة ٧٣٧، والقرطبي ١٩/ ١١٧.

أحدُهما: أنَّ الضميرَ عائدٌ على المنيِّ، أي: يُصَبُّ، فتكونُ الجملةُ في محلِّ جر. والثاني: أنه يعودُ للنُّطفةِ؛ لأنَّ تأنيثَها مجازيٌ، ولأنَّها في معنى الماءِ، قاله أبو البقاء[1]، وهذا إنما يتمشَّىٰ على قولِ ابنِ كيسان. وأمَّا النحاةُ فيجعلونه ضرورةً كقوله[2]:

٤٤٢٨ـ . . . .
ولا أرضَ أبْقَـــــلَ إبْقـــــالَهـــــا

وقرأ الباقون «تُمْنَىٰ» بالتاءِ مِنْ فوقُ على أنَّ الضميرَ للنُّطفة. فعلى هذه القراءةِ وعلى الوجهِ المذكورِ قبلَها تكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ؛ لأنها صفةٌ لمنصوبٍ. / [٨٩٠/ب]

آ. (٣٩) قوله: ﴿الذكَرَ والأنثىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونا بَدَلَيْنِ مِنْ «الزَّوْجَيْن»، وأَنْ يكونا منصوبَيْن بإضمارِ «أعني» على القطع، والأصلُ عَدَمُه. وقرأ العامَّةُ «الزوجَيْن»، وزيدُ بن علي[3] «الزوجان» على لغة مَنْ يُجْري المثنى إجراءَ المقصورِ، وقد تقدَّم تحقيقُه في طه[4]، ومَنْ تُنْسَبُ إليه هذه اللغةُ، والاستشهادُ على ذلك.

آ. (٤٠) وقرأ العامَّةُ أيضاً «بقادرٍ» اسمَ فاعلٍ مجروراً بباءٍ زائدةٍ في خبرِ «ليس». وزيدُ بن علي[5] «يَقْدِرُ» فعلاً مضارعاً. والعامَّةُ على

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٥.
(٢) تقدم برقم ٢٨٣.
(٣) البحر ٨/ ٣٩١.
(٤) انظر إعرابه للآية ٦٣ من طه.
(٥) البحر ٨/ ٣٩١.

نصب «يُحْيِيَ» بـ «أَنْ» لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ على حرفِ العلةِ. وقرأ[1] طلحةُ بن سليمان والفياض بن غزوان بسكونها: فإمَّا أَنْ يكونَ خَفَّفَ حرفَ العلةِ بحَذْفِ حركةِ الإعرابِ، وإمَّا أَنْ يكونَ أجرىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ.

وجمهورُ الناسِ على وجوبِ فَكِّ الإدغامِ. قال أبو البقاء[2]: «لئلا يُجْمَعَ بين ساكنَيْن لفظاً أو تقديراً». قلت: يعني أنَّ الحاءَ ساكنةٌ، فلو أدْغَمْنا لسَكَنَّا الياءَ الأولى أيضاً للإدغام فيَلْتقي ساكنان لفظاً، وهو مُتَعَذَّرُ النطقِ، فهذان ساكنان لفظاً. وأمَّا قولُه: «تقديراً» فإنَّ بعضَ الناس جوَّز الإدغامَ في ذلك، وقراءتُه «أَنْ يُحِيَّ» وذلك أنه لَمَّا أراد الإدغامَ نَقَلَ حركةَ الياءِ الأولى إلى الحاء، وأدغمها، فالتقى ساكنان: الحاءُ ــ لأنها ساكنةٌ في التقدير قبل النقلِ إليها ــ والياءُ؛ لأنَّ حركتَها نُقِلَتْ مِنْ عليها إلى الحاءِ، واستشهد الفراءُ[3] لهذه القراءةِ: بقوله[4]:

٤٤٢٩ــ ....

تَمْشِي لسُدَّةِ بيتها فتُعِيُّ

(١) انظر: المحتسب ٢/ ٣٤٢، والبحر ٨/ ٣٩١، والشواذ ١٦٥.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٥.
(٣) معاني القرآن ٣/ ٢١٣.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وكأنها بين النساء سبيكةٌ

وهو في الفراء ٣/ ٢١٣، والمحتسب ٢/ ٢٦٩، والمنصف ٢/ ٢٠٦، والهمع ١/ ٥٣، والدرر ١/ ٣١، واللسان (عيي)، وروايات إنشاد الشاهد كثيرة، وما أثبتناه هو مقصود الفراء من تشبيه البيت بهذه القراءة الشاذة. والفعل مضارع أعيا فهو يُعْيِي.

وأمَّا أهلُ البصرةِ فلا يُدْغِمونه البتةَ، قالوا: لأنَّ حركةَ الياءِ عارضةٌ؛ إذ هي للإعرابِ. وقال مكي[1]: «وقد أجمعوا على عَدَمِ الإدغامِ في حالِ الرفع. فأمَّا في حالِ النصبِ فقد أجازه الفراءُ لأجلِ تحرُّك الياء الثانيةِ، وهو لا يجوزُ عند البَصْريين؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ» قلت: ادعاؤُه الإجماعَ مردودٌ بالبيتِ الذي قَدَّمْتُ إنشاده عن الفراءِ، وهو قوله: «فتَعِيُّ» فهذا مرفوعٌ وقد أُدْغِمَ. ولا يَبْعُدُ ذلك؛ لأنَّه لَمَّا أُدْغِم ظهرَتْ تلك الحركةُ لسكونِ ما قبل الياءِ بالإدغام.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القيامة]

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٣.

سورة الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿هل أتىٰ﴾**: في «هل» هذه وجهان، أحدُهما: أنَّها على بابِها من الاستفهامِ المَحْضِ، أي: هو مِمَّنْ يُسْأَلُ عنه لغرابتِه: أأتىٰ عليه حينٌ من الدهرِ لم يكنْ كذا، فإنه يكونُ الجوابُ: أتىٰ عليه ذلك، وهو بالحالِ المذكورةِ، كذا قاله الشيخ[١]، وهو مدخولٌ كما ستعرِفُه قريباً. وقال مكي[٢] في تقرير كونها على بابِها من الاستفهام: «والأحسنُ أَنْ تكونَ على بابِها للاستفهام الذي معناه التقريرُ، وإنما هو تقرير لمَنْ أنكر البعثَ، فلا بُدَّ أَنْ يقولَ: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسانَ فيه. فيقال له: مَنْ أَحْدَثَه بعد أن لم يكُنْ وكَوَّنه بعد عَدَمِه كيف يمتنع عليه بَعْثُه وإحياؤه بعد مَوْتِه؟ وهو معنى قولِه: «ولقد عَلِمْتُم النَّشْأَةَ الأولىٰ فلولا تَذَكَّرون»[٣]، أي: فهلَّا تَذَكَّرون فتعلَمون أنَّ مَنْ أَنْشأ شيئاً ـ بعد أن لم يكُنْ ـ قادرٌ على إعادتِه بعد مَوْتِه وعَدَمِه» انتهىٰ. فقد جَعَلَها لاستفهامِ التقريرِ لاللاستفهامِ المَحْضِ، وهذا هو الذي يجبُ أَنْ يكونَ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَرِدُ مِنَ الباري تعالىٰ إلَّا على هذا النحوِ

(١) البحر ٨/ ٣٩٣.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٤.
(٣) الآية ٦٢ من الواقعة

وما أشبهه. والثاني: أنها بمعنى «قد» قال الزمخشري[1]: «هل بمعنى «قد» في الاستفهام خاصة. والأصل: أهل بدليل قولِه[2]:

٤٤٣٠ـ سائِلْ فوارسَ يَرْبوعٍ بشَدَّتِنا
أَهَلْ رأَوْنا بوادي القُفّ ذي الأَكَمِ

فالمعنى: أقد أتىٰ، على التقريرِ والتقريبِ جميعاً، أي: أتىٰ على الإنسان قبلَ زمانٍ قريبٍ حينٌ من الدهرِ لم يكنْ فيه شيئاً مذكوراً، أي: كان شيئاً مَنْسِيّاً غير مذكور» انتهى. فقولُه: «على التقريرِ» يعني المفهومَ من الاستفهامِ، وهو الذي فهم مكيٌّ مِنْ نفسِ «هل». وقوله: «والتقريب» يعني المفهومَ مِنْ «قد» التي وقع مَوْقِعَها «هل». ومعنى قولِه «في الاستفهام خاصةً» أنَّ «هل» لا تكونُ بمعنى «قد» إلاَّ ومعها استفهامٌ / [٨٩١/أ] لفظاً كالبيتِ المتقدِّم، أو تقديراً كالآية الكريمةِ. فلو قلتَ: «هل جاء زيدٌ» تعني: قد جاء[3]، من غيرِ استفهامٍ لم يَجُزْ، وغيرُه جَعَلَها بمعنى «قد» من غيرِ هذا القيدِ. وبعضُهم لا يُجيزه البتةَ، ويَتَأَوَّل البيتَ: على أنَّه مِمَّا جُمِعَ فيه بين حرفَيْ معنىً للتأكيدِ، وحَسَّن ذلك اختلافُ لفظِهما كقولِ الشاعرِ[4]:

٤٤٣١ـ فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَني عَنْ بِما بِه
....

(١) الكشاف ٤/ ١٩٤.
(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.
(٣) الأصل «قام» وهو سهو، والتصحيح من (ش).
(٤) تقدم برقم ٩١٦.

فالباءُ بمعنى «عن»، وهي مؤكِّدةٌ لها. وإذا كانوا قد أَكَّدوا مع اتفاقِ اللفظِ كقولِه[1]:

٤٤٣٢ـ فَــلا واللَّــهِ لا يُلْفَــىٰ لِمــا بــي
ولا لِلِمــــا بهــــمْ أبـــــداً دَواءُ

فَلأَنْ يُؤَكِّدوا مع اختلافِه أَحْرىٰ. ولم يَذْكُرِ الزمخشريُّ غيرَ كونِها بمعنىٰ «قد»[2]، وبقي على الزمخشريِّ قيدٌ آخر: وهو أَنْ يقولَ: في الجملِ الفعليةِ؛ لأنَّه متىٰ دخلَتْ «هل» على جملةٍ اسميةٍ استحالَ كونُها بمعنىٰ «قد» لأنَّ «قد» مختصَّةٌ بالأفعالِ. وعندي أنَّ هذا لا يَرِدُ؛ لأنَّه تقرَّر أنَّ «قد» لا تباشِرُ الأسماءَ.

قوله: «لم يَكُنْ» في هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنَّها في موضعِ نصبٍ على الحالِ من «الإنسان»، أي: هل أتىٰ عليه حينٌ في هذه الحالةِ. والثاني: أنها في موضعِ رفعٍ نعتاً لـ «حينٌ» بعد نعتٍ. وعلى هذا فالعائدُ محذوفٌ تقديرُه: حينٌ لم يَكُنْ فيه شيئاً مذكوراً، والأول أظهرُ لفظاً ومعنىً.

آ. (٢) **قوله: ﴿أَمْشَاجٍ﴾**: نعتٌ لـ «نُطْفة» ووَقَعَ الجمعُ صفةً لمفردٍ؛ لأنَّه في معنى الجمع، كقولِه تعالىٰ: «رَفْرَفٍ خُضْرٍ»[3] أو جُعِل كلُّ جزءٍ من النُّطفةِ نُطفةً، فاعتبر ذلك فوُصِفَ بالجمع، وقال الزمخشري[4]: «أَمْشاج كبُرْمَةٍ أَعْشار[5]، وبُرْدٍ أَكْياشٌ[6] وهي ألفاظٌ

---

(١) تقدم برقم ١٣٨٣.
(٢) الكشاف ٤/ ١٩٤.
(٣) الآية ٧٦ من الرحمن.
(٤) الكشاف ٤/ ١٩٤.
(٥) برمة أعشار: إذا انكسرت قطعاً قطعاً.
(٦) الأكياش: ضرب من برود اليمن. انظر: الكتاب ٢/ ١٧.

مفردةٌ غيرُ جموعٍ؛ ولذلك تقع صفاتٍ للأفرادِ» ويقال: نُطْفَةٌ مَشَجٌ، قال الشماخ(١):

٤٤٣٣ـ طَوَتْ أَحْشَاءَ مُرْتِجَةٍ لِوَقْتٍ
عَلَى مَشَجٍ سُلالَتُه مَهِينُ

ولا يَصِح «أَمْشَاج» أَنْ يكونَ تكسيراً له(٢)، بل هما مِثْلان في الإفرادِ لوصف المفرد بهما». فقد مَنَعَ أَنْ يكونَ أَمْشاجاً جمعَ «مِشْج» بالكسر. قال الشيخ(٣): «وقوله مخالفٌ لنصِّ سيبويهِ والنَّحْويين على أَنْ أَفعالاً لا يكون مفرداً. قال سيبويه(٤): «وليس في الكلامِ «أَفْعال» إلاَّ أَنْ يُكَسَّرَ عليه اسماً للجميع، وما وَرَدَ مِنْ وصفِ المفردِ بأَفْعال تَأَوَّلوه» انتهى. قلت: هو لم يَجْعل أَفْعالاً مفرداً، إنما قال: يُوْصف به المفردُ(٥)، يعني بالتأويلِ الذي ذَكَرْتُه مِنْ أنَّهم جَعَلُوا كلَّ قِطعةٍ من البُرْمَة بُرْمَةً، وكلَّ قطعةٍ من البُرْد بُرْداً، فوصفوهما بالجمع. وقال الشيخ(٦): «الأمْشاج:

---

(١) ديوانه ٣٢٨، ومرتجة مِنْ رتج إذا أغلق. والوقت وقت الولادة. يصف أنثى قبلت ماء الفحل وحملت منه. وضبط مشج بفتحتين، وعند السمين أنها مِشْج وهو يتابع في هذا أبا حيان ولم أره في معاجم اللغة، وفي مطبوعة الكشاف من غير ضبط، والذي منعه الزمخشري هو اعتقاد تكسير المفرد وإنما اللفظان عنده مفردان.

(٢) أي: لـ مِشْج.

(٣) البحر ٨/ ٣٩٤.

(٤) تحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن بناء أفعال وأوجه استعماله ولكنه أقرَّ أنه يكون للواحد قال: «وأمَّا أفعال فقد يقع للواحد» وضرب مثالاً على ذلك بأكياش وأنعام. انظر: الكتاب ٢/ ١٧.

(٥) انظر صدر عبارة الزمخشري.

(٦) البحر ٨/ ٣٩١.

الأخلاط، واحدُها مَشَج بفتحتين، أو مِشْج[1] كعِدْل وأَعْدال أو مَشِيج كشريف وأَشْراف، قاله ابنُ الأعرابي. وقال رؤبة[2]:

٤٤٣٤ـ يَطْرَحْنَ كُلَّ مُعْجَلٍ نَشَّاجِ
لم يُكْسَ جِلْداً مِنْ دمٍ أَمْشاجِ

وقال الهذلي[3]:

٤٤٣٥ـ كأن الرِّيْشَ والفُوْقَيْنِ منها
خِلافَ النَّصْلِ سِيْطَ به مَشِيْجُ

وقال الشماخ[4]:

٤٤٣٦ ـ طَوَتْ أحشاءَ مُرْتِجَةٍ ....
....

البيت. ويقال: «مَشَج يَمْشُجُ مَشْجاً إذا خَلَط، ومَشِيج كخليط ومَمْشوج كمخلوط» انتهى. فجوَّزَ أَنْ يكونَ جَمْعاً لـ مِشْج كعِدْل، وقد تقدَّم أنَّ الزمخشريَّ[5]: مَنَعَ ذلك. وقال الزمخشريُّ: «ومَشَجَه ومَزَجَه بمعنىً، والمعنى: مِنْ نُطْفة امتزَجَ فيها الماءان.

---

(١) لم أقف على هذا الضبط في معاجم اللغة التي نصت على: المَشْج والمَشِج والمَشَج والمَشيج.

(٢) ديوانه ٣٢.

(٣) البيت لعمرو بن الداخل، وهو في ديوان الهذليين ٣/ ١٠٤، واللسان «مشج»، والقرطبي ١٩/ ١١٨. ويقول: كأن السهم خلط بدم لما خرج من الرمية، فقد دمي الريش والفوقان.

(٤) تقدم برقم ٤٤٣٣.

(٥) الكشاف ٤/ ١٩٤ والزمخشري لم يمنع هذا اللفظ بعينه ـ ولم أجده في المعاجم ـ وإنما منع اعتقاد تكسير المفرد.

قوله: «نَبْتَليه» يجوزُ في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها حالٌ مِنْ فاعل «خَلَقْنا»، أي: خَلَقْناه حالَ كونِنا مُبْتَلِين له. والثاني: أنَّها حالٌ من «الإنسان»، وصَحَّ ذلك لأنَّ في الجملة ضميرَيْن كلٌّ منهما يعودُ على ذي الحال. ثم هذه الحالُ يجوزُ أَنْ تكونَ مقارِنَةً إنْ كان المعنىٰ بـ «نَبْتَليه»: نُصَرِّفُه في بطنِ أمِّه نُطْفَةً ثم عَلَقَةً، وهو قولُ ابن عباس، وأَنْ تكونَ مقدرةً إنْ كان المعنى بـ «نَبْتَليه»: نَخْتَبره بالتكليفِ؛ لأنَّه وقتَ خَلْقِهِ غيرُ مكلَّفٍ. وقال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ: ناقلين له مِنْ حالٍ إلى حالٍ، فُسُمِّي ذلك ابتلاءً على طريق الاستعارةِ». قلت: هذا هو معنىٰ قولِ ابنِ عباس المتقدِّمِ. وقال بعضُهم: «في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ. والأصلُ: إنَّا جَعَلْناه سميعاً بصيراً نَبْتَليه، أي: جَعَلْنا / له ذلك للابْتلاءِ» وهذا لا حاجةَ إليه. [٨٩١/ب]

آ. (٣) **قوله: ﴿إمَّا شاكراً﴾**: «شاكراً» نصبٌ على الحال، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «هَدَيْناه»، أي: هَدَيْناه مُبَيَّناً له كلتا حالتيه. قال أبو البقاء[2]: «وقيل: هي حالٌ مقدرةٌ». قلت: لأنه حَمَلَ الهدايةَ على أولِ البيانِ له، و [هو][3] في ذلك الوقتِ غيرُ مُتَّصِفٍ بإحدىٰ الصفتَيْنِ. والثاني: أنه حالٌ من «السبيل» على المجاز. قال الزمخشري[4]: «ويجوزُ أن يكونا حالَيْن من «السبيل»، أي: عَرَّفْناه السبيلَ إمَّا سبيلاً شاكِراً، وإمَّا سبيلاً كَفُوراً كقوله: «وهَدَيناه النَّجْدَيْنِ»[5] فوصفَ السبيلَ بالشُّكْرِ والكُفْر مجازاً.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٥ وليس في المطبوعة غير لفظة: «حالان».

(٣) زيادة من (ش).

(٤) الكشاف ٤/ ١٩٥.

(٥) الآية ١٠ من البلد.

والعامَّةُ على كسر همزة «إمَّا» وهي المرادِفَةُ لـ «أو» وتقدَّم خلافُ النَّحويين فيها[1]. ونقل مكيٌّ[2] عن الكوفيين أنها هنا «إنْ» الشرطيةُ زِيْدَتْ بعدها «ما» ثم قال: «وهذا لا يُجيزه البَصْريُّون؛ لأن «إن» الشرطيةَ لا تَدْخُلُ على الأسماءِ، إلاَّ أَنْ يُضْمَرَ فعلٌ نحو: «وإنْ أحدٌ»[3]، ولا يَصِحُّ إضمارُ الفعلِ هنا؛ لأنه كان يلزَمُ رَفْعُ «شاكراً» وأيضاً فإنَّه لا دليلَ على الفعلِ» انتهى. قلت: لا نُسَلِّمُ أنه يَلْزَمُ رَفْعُ «شاكراً» مع إضمارِ الفعلِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُضْمَرَ فعلٌ يَنْصِبُ «شاكراً» تقديرُه: إن خَلَقْناهُ شاكراً فشكورٌ، وإنْ خَلَقْناه كافراً فكفُوْرٌ[4].

وقرأ[5] أبو السَّمَّال وأبو العجاج[6] بفتحها. وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّها العاطفةُ، وإنما لغةُ بعضِهم فَتْحُ همزتها، وأنشدوا على ذلك[7]:

٤٤٣٧ـ يَلْفَحُها أمَّا شمالٌ عَرِيَّةٌ
وأمَّا صَباً جِنْحَ العَشِيِّ هَبوبُ

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٤١٥، ورصف المباني ١٠٠، الأزهية ١٤٨، المغني ٧٩.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٥.
(٣) الآية ٦ من التوبة.
(٤) وأضمر ابن الشجري هنا كان نحو:
قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً
انظر: الأمالي ٢/ ٣٤٦.
(٥) البحر ٨/ ٣٩٤.
(٦) في البحر: «أبو العاج وهو كثير بن عبد الله السلمي شامي ولي البصرة لهشام ابن عبد الملك».
(٧) نسبه في الخزانة ٢/ ٤٣٢ إلى أبي القمقام، وهو في رصف المباني ١٠١، والمقرب ١/ ٢٣١، والهمع ٢/ ١٣٥، والدر ٢/ ١٨٢، وقد حذف الشاعر حركة من التفعيلة الأولى من فعولن.

بفتحِ الهمزةِ. ويجوزُ مع فتحِ الهمزةِ إبدالُ ميمِها الأولى ياءً. قال[1]:

٤٤٣٨ـ ....

أَيْما إلى جَنَّةٍ أَيْما إلى النارِ

وحَذَفَ الواوَ بينهما. والثاني: أنها أمَّا التفصيليةُ، وجوابُها مقدرٌ. قال الزمخشري[2]: «وهي قراءةٌ حسنةٌ والمعنىٰ: أمَّا شاكِراً فَبِتَوْفِيْقِنا، وأمَّا كفُوراً فبِسُوءِ اختيارِه» انتهى. ولم يذكُرْ غيرَه.

آ. (٤) قوله: ﴿سلاسِلَ﴾: قرأ[3] نافعٌ والكسائيُّ وهشام وأبو بكر بالتنوين، والباقون بغير تنوينٍ، ووقَفَ هؤلاءِ وحمزةُ وقنبلٌ عليه بالألفِ بلا خلافٍ. وابنُ ذكوانَ والبزيُّ وحفصٌ بالألفِ وبدونِها، فعَنْ ثلاثتِهم الخلافُ، والباقون وقَفوا بدون ألفٍ بلا خلافٍ. فقد تَحَصَّل لك من هذا أن القُرَّاءَ على [أربع[4]] مراتبَ: منهم مَنْ يُنَوِّنُ وصْلاً، ويقفُ بالألفِ وَقْفاً بلا خلافٍ وهم نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكر، ومنهم مَنْ لا يُنَوِّنُ ولا يأتي بالألفِ وقفاً بلا خلافٍ، وهما حمزةُ وقنبلٌ، ومنهم مَنْ لم يُنَوِّنْ، ويقف بالألفِ بلا خلافٍ، وهو أبو عمروٍ وحدَه، ومنهم مَنْ لم يُنَوِّنْ، ويقفُ بالألف تارةً وبدونِها أخرى، وهم ابنُ ذكوانَ وحفصٌ والبزيُّ، فهذا نهايةُ الضبطِ في ذلك.

---

(١) تقدم برقم ٢٤٦٦.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٥، وهو يتحدث عن قراءة أبي السمال.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٣، والبحر ٨/ ٣٩٤، والتيسير ٢١٧، والنشر ٢/ ٣٩٤، والإتحاف ٢/ ٥٧٦، والحجة ٧٣٧.

(٤) زيادة من (ش).

فأمَّا التنوينُ في «سلاسل» فذكَرُوا له أوجهاً منها: أنه قَصَد بذلك التناسُبَ؛ لأنَّ ما قبلَه وما بعده منونٌ منصوبٌ. ومنها: أن الكسائيَّ وغيرَه مِنْ أهلِ الكوفةِ حَكَوا عن بعض العربِ أنهم يَصْرِفُون جميعَ ما لا ينصَرِفُ، إلاَّ أفعلَ منك. قال الأخفش: «سَمِعْنا من العربِ مَنْ يَصْرِفُ كلَّ ما لا يَنْصَرِف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرفُ، وتُرِك الصرفُ لعارضٍ فيها، وأنَّ الجمعَ قد جُمِع وإنْ كان قليلاً. قالوا: صواحِب وصواحبات. وفي الحديث[1]: «إنكن لصَواحِبات يوسف». وقال الشاعر[2]:

٤٤٣٩ـ قد جَرَتِ الطيرُ أيامِنينا
....

فجمع «أيامِن» جَمْعَ تصحيحِ المذكر. وأنشدوا[3]:

---

(١) رواه البخاري في ٦٠ كتاب الأنبياء، ١٩ باب قول اللّه تعالىٰ: «لقد كان في يوسف وإخوته». الفتح ٦/ ٤٨١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإملاء ٢/ ٢٧٦، واللسان «يمن»، وبعده:
قالت وكنتُ رجلاً فطيناً ... هذا لعمرُ الله إسرائينا
وفي اللسان: «قال ابن سيده: «عندي أنه جمع يميناً على أَيْمان ثم جمع أيمان على أيامِين ثم أراد جمعاً آخر فلم يجد جمعاً من جموع التكسير أكثر من هذا فرجع إلى الجمع بالواو والنون».

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٧٦، والكتاب ٢/ ٢٠٧، وابن يعيش ٥/ ٥٦، والخزانة ١/ ٩٩، وشرح شواهد الشافية ١٤٢. خضع: جمع خَضوع وهو المتواضع. وقال مكي في مشكله ٢/ ٤٣٧: «فحذف النون للإضافة والياء لالتقاء الساكنين فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع والجموع كلها منصرفة فصرف هذا أيضاً على ذلك».

٤٤٤٠ــ وإذا الـرجـالُ رأوا يـزيـدَ رأيتَهُـمْ
خُضُـعَ الـرِّقـابِ نـواكِسـي الأبصـارِ

بكسرِ السينِ مِنْ نواكِس، وبعدَها ياءٌ تَظهرُ خطاً لا لفظاً لذهابِها[١] لالتقاءِ الساكنين، والأصلُ: «نواكِسين» فحُذِفَتِ النونُ للإضافةِ، والياءُ لالتقاءِ الساكنَيْن. وهذا على رواية كسرِ السينِ، والأشهرُ فيها نصبُ السينِ فلمَّا جُمع شابَهَ المفرداتِ فانصَرفَ. ومنها أنه مرسومٌ في إمامِ الحجازِ والكوفةِ بالألفِ، رواه[٢] أبو عبيدٍ، ورواه قالون عن نافعٍ. وروىٰ بعضُهم ذلك عن مصاحفِ البصرةِ أيضاً،

وقال الزمخشريُّ[٣]: «وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ هذه النونُ بدلاً من حرفِ الإطلاقِ ويَجْري الوصل مَجْرىٰ الوقفِ. والثاني: أَنْ يكونَ صاحبُ هذه القراءةِ مِمَّنْ ضَرِيَ[٤] بروايةِ الشِّعْر، ومَرَنَ لسانُه على صَرْفِ ما لا ينصرف». قلت: وفي هذه العبارةِ فَظاظةٌ وغِلْظة، لا سيما على مَشْيَخَةِ[٥] الإسلام وأئمةِ العلماءِ الأعلامِ.

[٨٩٢/أ] ووَقَفَ هؤلاء بالألفِ ظاهراً. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْه / فظاهرٌ؛ لأنَّه على صيغةِ منتهىٰ الجموع. وقولهم: قد جُمِع، نحو: صَواحبات وأيامِنين لا يقْدَحُ؛ لأنَّ المَحْذورَ جمعُ التكسيرِ، وهذا جمعُ تصحيحٍ، وعَدَمُ وقوفِهم بالألفِ واضحٌ أيضاً. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْ ووقفَ بالألفِ فإتْباعاً

(١) الأصل: «لذهبا».
(٢) الأصل: «راه».
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٥، وهو يُخَرِّج قراءة التنوين.
(٤) ضري به: أولع به واعتاده.
(٥) (ج) شَيْخ.

للرَّسمِ الكريمِ كما تقدَّمَ، وأيضاً فإنَّ الرَّوْمَ في المفتوحِ لا يُجَوِّزُه القُرَّاءُ، والقارىءُ قد يُبَيِّنُ الحركةَ في وَقْفِه فأَتَوْا بالألفِ لتَتَبَيَّنَ بها الفتحةُ. ورُوِيَ عن بعضٍ أنه يقول: «رَأَيْتُ عُمَرا» بالألف يعني عُمَرَ بنَ الخطاب.
والسَّلاسِلُ: جمع سِلْسلة، وقد تقدَّم الكلامُ فيها[1].

آ. (٦) قوله: ﴿عَيْنًا﴾: في نَصْبِها أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «كافوراً» لأنَّ ماءَها في بياضِ الكافور، وفي رائحتِه وبَرْدِه. والثاني: أنَّها بدلٌ مِنْ محل «مِنْ كأسٍ»، قاله مكي[2]، ولم يُقَدِّرْ حَذْفَ مضافٍ. وقَدَّر الزمخشريُّ[3] على هذا الوجهِ حَذْفَ مضافٍ. قال: «كأنه قيل: يَشْرَبون خَمْراً خَمْرَ عَيْنٍ» وأمَّا أبو البقاءِ[4] فجعل المضافَ مقدراً على وجهِ البدلِ مِنْ «كافوراً» فقال: «والثاني: بدلٌ مِنْ «كافوراً»، أي: ماءَ عَيْنٍ أو خَمْرَ عَيْنٍ» وهو معنىً حَسَنٌ. الثالث: أنَّها مفعولٌ بـ «يَشْرَبون»، أي: يَشْرَبون عَيْناً مِنْ كأس. الرابع: أنَّ يَنْتصِبَ على الاختصاص. الخامس: بإضمارِ «يَشْربون» يُفَسِّرُه ما بعده، قاله أبو البقاء[5]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الظاهر أنه صفةٌ لعَيْن، فلا يَصِحُّ أَنْ يُفَسِّر. السادس: بإضمار «يُعْطَوْن». السابع: على الحالِ من الضمير في «مِزاجُها»، قاله مكي[6].

والمِزاج: ما يُمْزَجُ به، أي: يُخْلَطُ. يقال: مَزَجَه يَمْزُجه مَزْجاً، أي: خَلَطَهُ يَخْلِطُه خَلْطاً. قال حسان[7]:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٧١ من غافر.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٧.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٦.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٦.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٧٦.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٧.
(٧) تقدم برقم ١٨٢٩.

٤٤٤١ـ كــأَنَّ سَبِيْئَـــةً مِـــنْ بيــتِ رَأْسٍ
يكـــونُ مِـــزاجَهـــا عَسَـــلٌ ومـــاءُ

فالمِزاج كالقِوامِ، اسمٌ لما يقام به الشيءُ. والكافورُ: طِيْبٌ معروفٌ، وكأنَّ اشتقاقه من الكَفْرِ وهو السَّتْرُ؛ لأنه يُغَطِّي الأشياءَ برائحتِه. والكافور أيضاً: كِمام الشجرِ التي تُغَطِّي ثمرتَها. ومفعولُ «يَشْربون»: إمَّا محذوفٌ، أي: يعني: يَشْرَبون ماءً أو خمراً مِنْ كأسٍ، وإمَّا مذكورٌ وهو «عَيْناً» كما تقدَّم، وإمَّا «مِنْ كأسٍ» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وهذا يَتَمشَّىٰ عند الكوفيين والأخفش[1].

وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: لِمَ وُصِل فِعْلُ الشُّرْب بحرفِ الابتداءِ أولاً و بحرفِ الإلصاقِ آخراً؟ قلت: لأنَّ الكأسَ مبدأ شُرْبِهِ وأولُ غايتِه، وأمَّا العَيْنُ فبها يَمْزُجون شرابَهم، فكأنَّ المعنى: يشْرَبُ عبادُ اللَّهِ بها الخمرَ كما تقول: شَرِبْتُ الماءَ بالعَسل».

قوله: «يَشْرَبُ بها» في الباءِ أوجهٌ، أحدُها: أنَّها مزيدةٌ، أي: يَشْرَبُها، ويَدُلُّ له قراءةُ[3] ابنُ أبي عبلةَ «يَشْرَبُها» مُعَدَّى إلى الضمير بنفسِه. الثاني: أنها بمعنى «مِنْ». الثالث: أنها حاليةٌ، أي: مَمْزوجةٌ بها. الرابع: أنها متعلقَةٌ بـ «يَشْرَبُ». والضميرُ يعودُ على الكأس، أي: يَشْرَبون العَيْنَ بتلك الكأسِ، والباءُ للإلصاق، كما تقدَّم في قولِ الزمخشري. الخامس: أنه على تَضْمين «يَشْرَبُون» معنى: يَلْتَذُّون بها شاربين. السادس: على تَضْمينِه معنى «يَرْوَى»، أي: يَرْوَى بها عبادُ اللَّهِ. وكهذه الآية في بعضِ الأوجهِ قولُ الهُذَلي[4]:

---

(١) حيث لا يشترطون، تقدُّمَ كلام غير موجب.
(٢) الكشاف ٤/١٩٦.
(٣) البحر ٨/٣٩٥، والمحرر ١٦/١٨٥.
(٤) تقدم برقم ٩.

٤٤٤٢ـ شَـرِبْـنَ بمـاءِ البحـرِ ثـم تَـرَفَّعَـتْ
متـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لهـنَّ نَئِيـجُ

فهذه تحتملُ الزيادةَ، وتحتملُ أَنْ تكونَ بمعنى «مِنْ». والجملةُ مِنْ قولِه «يَشْرَبُ بها» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «عَيْناً» إنْ جَعَلْنا الضميرَ في «بها» عائداً على «عَيْناً» ولم نجعَلْه مُفَسِّراً لناصبٍ، كما قاله أبو البقاء. وقرأ[١] عبد الله «قافوراً» بالقاف بدلَ الكافِ، وهذا مِنْ التعاقُبِ بين الحرفَيْنِ كقولهم: عربيٌّ قُحٌّ وكُحّ. و «يُفَجِّرونها» في موضع الحال.

آ. (٧) قوله: ﴿يُوْفُوْنَ﴾: يجوز أَنْ يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له البتةَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لكان مضمرةً. قال الفراء[٢]: «التقديرُ: كانوا يُوْفُوْن بالنَّذْر في الدنيا، وكانوا يخَافون» انتهى. وهذا ما لا حاجةَ إليه. الثالث: أنه جوابٌ لمَنْ قال: ما لهم يُرْزَقون ذلك؟. قال الزمخشري[٣]: «يُوْفُوْن» جوابُ مَنْ عَسَىٰ يقول: ما لهم يُرْزَقون ذلك»؟ قال الشيخ[٤]: «واستعمل «عَسَىٰ» صلةً لمَنْ وهو لا يجوزُ[٥]، وأتى بالمضارع بعد «عَسَىٰ» غيرَ مقرونٍ بـ «أَنْ» / وهو قليلٌ أو في الشعر». [٨٩٢/ب]

قوله: «كان شَرُّه» في موضع نصبٍ صفةً لـ «يَومْ». والمُسْتَطِير: المنتشر يُقال: استطار يَسْتَطير اسْتِطارَةً فهو مُسْتَطِير، وهو استفعل من الطَّيران قال الشاعر[٦]:

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٥.
(٢) معاني القرآن له ٣/ ٢١٦.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٦.
(٤) البحر ٨/ ٣٩٥.
(٥) لأن صلة الموصول جملة خبرية و «عَسى» إنشاء.
(٦) تقدم برقم ٢٧٤.

٤٤٤٣ـ فبـاتَـتْ وقـد أسْـأَرَتْ فـي الفـؤا
دِصَـدْعـاً عـلى نَـأْيِهـا مُسْتطيـرا

وقال الفراء[(١)]: «المُسْتطير: المُسْتطيل». قلت كأنه يريدُ أنه مِثْلُه في المعنى، لا أنه أَبْدَل من اللامِ راءً. والفجرُ فجران: مستطيلٌ كذَنَبِ السِّرْحان وهو الكاذِبُ، ومُسْتطيرٌ وهو الصادِقُ لانتشارِه في الأُفُق.

آ. (٨) قوله: ﴿حُبِّه﴾: حالٌ: إمَّا من الطعامِ، أي: كائنين حلى حُبِّهم الطعامَ، وإمَّا من الفاعلِ. والضمير في «حُبِّه» لله تعالىٰ، أي: على حُبِّ اللَّهِ. وعلى التقديرَيْن فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعول.

آ. (١٠) قوله: ﴿قَمْطَريرا﴾: القَمْطَرير: الشديدُ. وأصلُه كما قال الزجاج[(٢)]: «مُشتقٌّ من اقْمَطَرَّت الناقةُ: إذا رفعَتْ ذَنَبها، وجمعَتْ قُطْرَيْها، وزَمَّتْ[(٣)] بأَنْفِها. قال الزمخشري[(٤)]: «فاشتقَّه من القَطْر، وجعل الميمَ مزيدةً. قال أسد بن ناعصة[(٥)]:

٤٤٤٤ـ واصْطَلَيْـتُ الحـروبُ فـي كـلِّ يـومٍ
بـاسِـلِ الشَّـرِّ قَمْطَـريـرِ الصَّبـاحِ

قال الشيخ[(٦)]: «واختلف النحاةُ في هذا الوزن، والأكثرُ لا يُثْبِتُ

(١) معاني القرآن له ٣/ ٢١٦.
(٢) معاني القرآن له ٥/ ٢٥٩.
(٣) المطبوعة: «ورَمَتْ» والتصحيح من اللسان «قمطر».
(٤) الكشاف ٤/ ١٩٧.
(٥) القرطبي ١٩/ ١٣٦، والبحر ٨/ ٣٩٢، والكشاف ٤/ ١٩٧. وأسد بن ناعصة شاعر جاهلي نصراني.
(٦) البحر ٨/ ٣٩٢.

افْمَعَلَّ في أوزان الأفعالِ» ويقال: اقْمَطَرَّ يَقْمَطِرُّ فهو مُقْمَطِرٌّ، قال الشاعر[١]:

٤٤٤٥ـ تَلْـزُبُ العقـربُ تَـزْبَئِـرُّ
تكسـو استَهـا لحمـاً وتَقْمَطِـرُّ

ويومٌ قَمْطرير وقُماطر بمعنىً: شديد. قال الشاعر[٢]:

٤٤٤٦ـ فَفِـرُّوا إذا مـا الحـربُ ثـارَ غبـارُهـا
ولَـجَّ بهـا اليـومُ الشـديـدُ القُمـاطِـرُ

وقال الزجَّاج[٣]: «القَمْطَرِيْر: الذي يَعْبَسُ حتى يجتمعَ ما بين عينَيْه» انتهى. فعلى هذا استعمالُه في اليومِ مجازاً. وفي بعض كلام الزمخشري[٤] أنه جَعَلَه من القَمْط، فعلى هذا تكون الراءان فيه مزيدتَيْن.

آ. (١٢) قوله: ﴿بما صَبَروا﴾: «ما» مصدريةٌ. و «جنةً» مفعولٌ ثانٍ أي: جَزاهم جنةً بصَبْرهم. وقدَّر مكي[٥] مضافاً فقال: «تقديرُه: دخولَ جنة ولِبْسَ حرير».

آ. (١٣) قوله: ﴿مُتَّكئين﴾: حال مِنْ مفعول «جَزاهم».

---

(١) رواية البيت الأول في اللسان «قمطر»:
قد جعَلتْ شَبْوَةُ تَزْبَئِرُّ
وكذا في البحر ٨/ ٣٩٢. ولزب: صَلُب ودخل بعضه في بعض. وازْبأَرَّ للشرِّ: تهيأ. وتقمطرٌ: انتشر وتقبَّض، من الأضداد.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٣٩٢، والقرطبي ١٩/ ١٣٥.

(٣) معاني القرآن ٥/ ٢٥٩.

(٤) ليس في الكشاف في هذا الموضع إشارة إلى هذا الاشتقاق.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٧.

وقرأ[١] علي رضي الله عنه «وجازاهم» وجوَّز أبو البقاء[٢] أَنْ يكونَ «مُتَّكئين» صفةً لـ «جَنَّةً». وهذا لا يجوزُ عند البَصْريين[٣]؛ لأنَّه كان يلزَم بروزُ الضميرِ فيقال: مُتَّكئين هم فيها، لجريانِ الصفةِ على غير مَنْ هي له. وقد مَنَعَ مكي[٤] أن يكونَ «مُتَّكئين» صفةً لـ «جنةً» لِما ذكرْتُه مِنْ عَدَمِ بُروزِ الضميرِ. وممَّنْ ذَهَبَ إلى كونِ «مُتَّكئين» صفةً لـ «جَنَّةً» الزَمخشريُّ[٥] فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ تكونَ «مُتَّكئين» و «لا يَرَوْن» و «دانيةً» كلُّها صفاتٍ لـ «جنةً» وهو مردودٌ بما ذكرْتُه. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «مُتَّكئين» حالاً مِنْ فاعل «صَبَروا»؛ لأنَّ الصَّبْرَ كان في الدنيا واتِّكاءَهم إنما هو في الآخرة، قال معناه مكي[٦]. ولقائلٍ أَنْ يقول: إن لم يكنِ المانعُ إلاَّ هذا فاجْعَلْها حالاً مقدرةً؛ لأن مآلهم ـ بسبب صَبْرهم ـ إلى هذه الحالِ. وله نظائرُ.

وقوله[٧]: «إنَّما نُطْعِمُكم» إمَّا على إضمارِ القولِ أي: قائلين ذلك.
وقرأ[٨] أبو جعفر «فَوَقَّاهم» بتشديد القافِ على المبالغةِ.

قوله: «لا يَرَوْنَ فيها» فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّها حالٌ ثانيةٌ مِنْ مَفْعولِ «جزاهم». الثاني: أنها حالٌ من الضميرِ المرفوعِ المستكنِّ في «مُتَّكئين»،

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٦، والمحرر ١٦/ ١٨٧.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٦.
(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٥٧.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٨.
(٥) الكشاف ٤/ ١٩٨.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٨.
(٧) عاد إلى الآية ٩.
(٨) البحر ٨/ ٣٩٦، والمحرر ١٦/ ١٨٧.

فتكونُ حالاً متداخلةً. الثالث: أَنْ تكونَ صفةً لـ جنة كمتَّكئين عند مَنْ يرىٰ ذلك وقد تقدَّم أنه قولُ الزمخشريِّ.

والزَّمْهَرير: أشدُّ البردِ. هذا هو المعروفُ. وقال ثعلب: هو القمرُ بلغة طيِّىء وأنشد(١):

٤٤٤٧ـ فـي ليلـةٍ ظـلامُهـا قـد اعتكَـرْ
قَطَعْتُهـا والـزَّمْهـريـرُ مـا زَهَـرْ

والمعنـى: أنَّ الجنـةَ لا تحتـاجُ إلـى شمـسٍ ولا إلـى قمـرٍ ووزنُـه فَعْلَلِيل.

آ. (١٤) قوله: ﴿ودانيةً﴾: العامة على نصبِها وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها عطفٌ على محلِّ «لا يَرَوْن». الثاني: أنها معطوفة على «مُتَّكئين»، فيكونُ فيها ما فيها. قال الزمخشري(٢): «فإنْ قلتَ: ودانيةً عليهم ظلالُها علامَ عُطِف؟ قلت: على الجملةِ التي قبلها، لأنَّها في موضع الحال من المَجْزِيِّينَ، وهذه حالٌ مثلُها عنهم، لرجوعِ الضميرِ منها إليهم في «عليهم» إلاَّ أنَّها اسمٌ مفردٌ، وتلك جماعةٌ في حكمِ مفردٍ، تقديره: غيرَ رائين فيها شَمْساً ولا زَمْهريراً ودانية. ودخلت الواوُ للدَّلالة على أن الأمرَيْن مجتمعان لهم. كأنَّه قيل: وجَزاهم / جنةً جامِعِيْنَ فيها: [٨٩٣/أ] بين البُعْدِ عن الحَرِّ والقُرِّ ودُنُوِّ الظِّلالِ عليهم. الثالث: أنها صفةٌ لمحذوفٍ أي: وجنةً دانِيَةً، قاله أبو البقاء(٣). الرابع: أنها صفةٌ لـ «جنةً» الملفوظِ بها، قاله الزجَّاج(٤).

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣٨/١٩، والبحر ٣٩٢/٨، والكشاف ١٩٧/٤. واعتكر الليل: اشتد ظلامه.

(٢) الكشاف ١٩٧/٤.

(٣) الإملاء ٢٧٦/٢.

(٤) معاني القرآن ٢٥٩/٥.

وقرأ[1] أبو حيوةَ «ودانِيَةٌ» بالرفع. وفيها وجهان، أظهرهما: أَنْ يكونَ «ظلالُها» مبتدأ و «دانيةٌ» خبرٌ مقدمٌ. والجملةُ في موضعِ الحال. قال الزمخشري[2]: «والمعنىٰ: لا يَرَوْنَ فيها شَمْساً ولا زَمْهريراً، والحالُ أنَّ ظلالَها دانِيَةٌ عليهم». والثاني: أَنْ ترتفعَ «دانيةٌ» بالابتداء، و «ظلالُها» فاعلٌ به، وبها استدلَّ الأخفشُ على جوازِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ، وإنْ لم يَعْتَمِدْ نحو: «قائمٌ الزيدون»، فإنَّ «دانية» لم يعتمِدْ على شيءٍ مِمَّا ذكره النَّحْويُّون، ومع ذلك فقد رُفِعَتْ «ظلالُها» وهذا لا حُجَّة له فيه؛ لجوازِ أَنْ يكونَ مبتدأً وخبراً مقدَّماً كما تقدَّم.

وقال أبو البقاء[3]: «وحُكِيَ بالجَرِّ أي: في جنَّةٍ دانية. وهو ضعيفٌ؛ لأنه عُطِفَ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ». قلت: يعني أنَّه قُرِىء شاذاً «ودانِيَةٍ» بالجَرِّ على أنها صفةٌ لمحذوفٍ، ويكونُ حينئذٍ نَسَقاً على الضميرِ المجرورِ مِنْ قولِه: «لا يَرَوْنَ فيها» أي: ولا في جنةٍ دانيةٍ. وهو رَأْيُ الكوفيين: حيث يُجَوِّزون العطفَ على الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ؛ ولذلك ضَعَّفَه، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك مُشْبعاً في البقرة[4].

وأمَّا رَفْعُ «ظلالُها» فيجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً و «عليهم» خبرٌ مقدمٌ، ولا يرتفع بـ «دانية»؛ لأنَّ «دنا» يتعدَّىٰ بـ «إلى» لا بـ «على». والثاني: أنها مرفوعةٌ بـ «دانية» على أَنْ تُضَمَّن معنى «مُشْرِفَة» لأنَّ «دنا» و «أَشْرَفَ»

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٣٩٦، والقرطبي ١٩/١٣٩، والشواذ ١٦٦.
(٢) الكشاف ٤/١٩٧ ـ ١٩٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٧٦.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٩٤.

يتقاربان، قال معناه أبو البقاء[1]، وهذان الوجهان جاريان في قراءةِ مَنْ نصبَ «دانيةً» أيضاً.

وقرأ الأعمش «ودانياً» بالتذكير للفَصْلِ بين الوَصْفِ وبين مرفوعِه بـ «عليهم»، أو لأنَّ الجمعَ مذكرٌ. وقرأ أُبَيٌّ «ودانٍ عليهم» بالتذكير مرفوعاً، وهي شاهدةٌ لمذهبِ الأخفشِ، حيث يرفع باسمِ الفاعلِ وإنْ لم يَعْتَمِد. ولا جائزٌ أَنْ يُعْرَبا مبتدأً وخبراً مقدَّماً لعدمِ المطابقةِ. وقال مكي[2]: «وقُرِىء «دانياً» ثم قال: «ويجوزُ «ودانيةٌ» بالرفعِ، ويجوزُ «دانٍ» بالرفعِ والتذكيرِ» ولم يُصَرِّح بأنهما قُرِئا، وقد تقدَّم أنهما مقروءٌ بهما فكأنَّه لم يَطَّلِعْ على ذلك.

قوله: «وذُلِّلَتْ» يجوزُ أَنْ يكونَ في موضع نصبٍ على الحال عطفاً على «دانِيَةً» فيمَنْ نَصَبَها أي: ومُذَلَّلةً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الضميرِ في «عليهم» سواءً نَصَبْتَ «دانِيَةً» أو رَفَعْتَها، أم جَرَرْتَها. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً. وأمَّا على قراءةِ رفعِ «ودانيةٌ» فتكونُ جملةً فعليةً عُطِفَتْ على اسميَّةٍ. ويجوز أَنْ تكونَ حالاً كما تقدَّمَ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿بآنِيَةٍ﴾**: هذا هو القائمُ مَقامَ الفاعلِ؛ لأنَّه هو المفعولُ به في المعنىٰ. ويجوزُ أَنْ يكون «عليهم». وآنِيَة: جمعُ «إناء» والأصلُ: أَأْنِيَة بهمزتَيْنِ الأُولى مزيدةٌ للجمع، والثانيةُ فاءُ الكلمة فقُلِبَتِ الثانية ألفاً وُجوباً، وهذا نظيرُ: كِساءٍ وأَكْسِيَة وغِطاءٍ وأَغْطِيَة، ونظيرُه في الصحيح اللامِ: حِمار وأَحْمِرة. و «مِنْ فضةٍ» نعتٌ لـ «آنية».

---

(١) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٣٨.

آ. (١٦) **قوله: ﴿قوارِيْرَ قوارِيْرَ﴾**: اختلف القُراء[1] في هذَيْن الحرفَيْن بالنسبة إلى التنوين وعَدَمِه، وفي الوقوفِ بالألفِ وعَدَمِها كما تقدَّم خلافُهم في «سلاسل»[2]. واعلَمْ أنَّ القُرَّاء فيهما على خمسِ مراتبَ، إحداها: تنوينُهما معاً، والوقفُ عليهما: بالألفِ، لنافعٍ والكسائيِّ وأبي بكر. الثانيةُ: مقابِلَةُ هذه، وهي عَدَمُ تنوينِهما وعَدَمُ الوقفِ عليهما بالألفِ، لحمزةَ وحدَه. الثالثة: عَدَمُ تنوينِهما، والوقفُ عليهما بالألف، لهشامٍ وحدَه. الرابعة: تنوينُ الأولِ دونَ الثاني، والوقفُ على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونِها، لابنِ كثيرٍ وحدَه. الخامسةُ: عَدَم تنوينِهما معاً، والوقفُ على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونِها، لأبي عمرٍو وابن ذكوانَ وحفصٍ.

فأمَّا مَنْ نَوَّنَهما فلِما مَرَّ في تنوينِ سلاسل؛ لأنَّهما صيغَةُ منتهىٰ الجمع، ذاك على مَفاعِل، وذا على مَفاعيل. والوقفُ بالألفِ التي هي بدلٌ من التنوين، وفيه موافقةُ المصاحفِ المذكورةِ فإنَّهما مَرْسومان فيها بالألفِ على ما نَقَلَ أبو عبيد. وأمَّا عَدَمُ تنوينِهما وعَدَمُ الوقفِ بالألف فظاهرٌ جداً[3]. وأمَّا مَنْ نَوَّنَ الأولَ دونَ الثاني، فإنَّه / ناسَبَ بين الأولِ وبين رؤوسِ الآيِ. ولم يناسِبْ بينَ الثاني وبين الأولِ. والوجهُ في وَقْفِه على الأولِ بالألفِ وعلى الثاني بغيرِ ألفٍ ظاهرٌ. وقد رَوَىٰ أبو عُبيد أنه كذلك في مصاحِف أهلِ البصرة. [٨٩٣/ب]

وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْهما، ووقف على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني

(١) السبعة ٦٦٣، والحجة ٧٣٨، والبحر ٨/٣٩٧، والتيسير ٢١٧، والقرطبي ١٩/١٢٣، والنشر ٢/٣٩٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤.

(٣) لأنهما ممنوعان من التنوين بسبب صيغة منتهى الجموع.

بدونِها؛ فلأنَّ الأولَ رأسُ آيةٍ فناسَبَ بينه وبين رؤوس الآيِ في الوقفِ بالألفِ. وفرَّق بينه وبين الثاني؛ لأنه ليسَ برأسِ آيةٍ. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْهما ووقف عليهما بالألفِ فلأنَّه ناسَبَ بين الأول وبين رؤوسِ الآيِ وناسَبَ بين الثاني وبين الأولِ. وحَصَل مِمَّا تقدَّم في «سلاسل» وفي هذَيْن الحرفَيْنِ أنَّ القُرَّاءَ منهم مَنْ وافَقَ مصحَفَه، ومنهم مَنْ خالفَه لاتِّباع الأثَرِ. وتقدَّم الكلامُ على «قوارير» في سورةِ النمل[1] ولله الحمدُ.

وقال الزمخشري[2]: «وهذا التنوين بدلٌ مِنْ حرفِ الإطلاقِ لأنَّه فاصلةٌ، وفي الثاني لإتباعِه الأولَ» يعني أنَّهم يَأْتُون بالتنوينِ بدلاً مِنْ حرفِ الإطلاق الذي للترنم، كقولِه[3]:

٤٤٤٨ــ يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ

وفي انتصابِ «قوارير» وجهان، أحدُهما ــ وهو الظاهرُ ــ أنَّه خبرُ كان. والثاني: أنها حالٌ، و«كان» تامةٌ أي: كُوِّنَتْ فكانَتْ. قال أبو البقاء[4]: «وحَسُن التكريرُ لِما اتَّصل به مِنْ بيانِ أصلِها، ولولا التكريرُ لم يَحْسُنْ أَنْ يكونَ الأولُ رأسَ آيةٍ لشدَّةِ اتصالِ الصفةِ بالموصوفِ. وقرأ الأعمش «قواريرُ» بالرفع على إضمارِ مبتدأ أي: هي قوارير. و«مِنْ فضة» صفةٌ لـ «قوارير».

---

(١) انظر إعرابه للآية ٤٤ من النمل.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٨.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/ ٢١٩، والكتاب ٢/ ٢٩٩، والخصائص ١/ ١٧١، والعيني ١/ ٢٦. الذُّرَّف: ج ذارفة، أي: قاطرة. وبعده:

مِنْ طَلَلٍ أمسىٰ تخالُ المُصْحَفا

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٦.

قوله: «قَدَّروها» صفةٌ لـ «قواريرَ». والواو في «قَدَّروها» فيه وجهان، أحدهما: أنَّه للمُطافِ عليهم. ومعنى تقديرهم إياها: أنهم قَدَّروها في أنفسِهم أَنْ تكونَ على مقاديرَ وأشكالٍ على حَسَبِ شَهَواتِهم، فجاءَتْ كما قَدَّروا. والثاني: أنَّ الواو للطائفين للدلالةِ عليهم، مِنْ قولِه تعالى: «ويُطافُ» والمعنى: أنهم قَدَّروا شرابَها على قَدْر رِيِّ الشَّارِب، وهو أَلَذُّ الشرابِ لكونِه على مِقْدارِ حاجتِه لا يَفْضُل عنها ولا يَعْجِزُ، قاله الزمخشري[١]. وجَوَّزَ أبو البقاء[٢] أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً.

وقرأ[٣] عليٌّ وابنُ عباس والسُّلميُّ والشعبيُّ وزيدُ بن علي وأبو عمروٍ ـ في روايةِ الأصمعيِّ ـ «قُدِّرُوْها» مبنياً للمفعول. وجَعَله الفارسِيُّ[٤] مِنْ بابِ المَقْلوبِ قال: «كأنَّ اللفظ: قُدِّروا عليها. وفي المعنىٰ قَلْبٌ؛ لأنَّ حقيقةَ المعنى أن يقال: قُدِّرَتْ عليهم[٥]، فهي مثلُ قولِه: «لَتَنُوءُ بالعُصْبة أولي القوة»[٦] ومثلُ قولِ العرب: «إذا طَلَعَتِ الجَوْزاءُ أُلْقِيَ[٧] العُوْدُ على الحِرْباء». وقال الزمخشري[٨]: «ووجهُه أَنْ يكونَ مِنْ قُدِّر منقولاً مِنْ قَدَرَ. تقول: قَدَرْتُ [الشيءَ][٩] وقَدَرَنيه فلان،

(١) الكشاف ٤/ ١٩٨.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٦.

(٣) القرطبي ١٩/ ١٤١، والبحر ٨/ ٣٩٧، والشواذ ١٦٦.

(٤) الحجة ٤/ ٤٣٦ (خ).

(٥) قال: «أي: على رِيِّهم».

(٦) الآية ٧٦ مِنَ القصص.

(٧) الحجة: «أَوْفَى» وفي اللسان: «انتصَبَ» قال: «وإنما هو: انتصب الحِرْباء في العُود وذلك أن الحِرْباء ينتصب على الحجارة يستقبل الشمس فإذا زالت زال معها مقابلاً لها».

(٨) الكشاف ٤/ ١٩٨.

(٩) من الكشاف.

إذا جعلك قادراً له ومعناه: جُعلوا قادرين لها كما شاؤوا، وأُطْلِق لهم أَنْ يُقَدِّروا على حَسَبِ ما اشْتَهَوْا». وقال أبو حاتم: «قُدِّرَتْ الأواني على قَدْرِ رِيِّهم» ففَسَّر بعضُهم قولَ أبي حاتمٍ هذا قال: «فيه حَذْفٌ على حَذْفٍ: وهو أنه كان: «قُدِّرَ على قَدْرِ رِيِّهم إياها» ثم حُذِفَ «على» فصار: «قَدْرُ رِيِّهم» على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ثم حُذِف «قَدْرُ» فصار «رِيُّهم» ما لم يُسَمَّ فاعلُه[1]، فحُذِفَ الرِّيُّ فصارَتِ الواوُ مكانَ الهاءِ والميمِ، لَمَّا حُذِفَ المضافُ مِمَّا قبلَها، وصارَتِ الواوُ مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، واتصلَ ضميرُ المفعولِ الثاني في تقديرِ النصبِ بالفعلِ بعدَ الواوِ التي تَحَوَّلَتْ من الهاءِ والميم، حتى أُقيمَتْ مُقامَ الفاعل». قلت: وفي هذا التخريجِ من التكلُّف ما لا يَخْفَىٰ مع عَجْرَفَةِ ألفاظِه.

وقال الشيخ[2]: «والأقربُ في تخريجِ هذه القراءةِ الشاذَّة: «قُدِّرَ رِيُّهم منها تقديراً» فحُذِف المضافُ وهو الرِّيُّ، وأُقيم الضميرُ مُقامَه، فصار التقديرُ: قُدِّروا مِنْها، ثم اتُّسِع في الفعل فحُذِفَتْ «مِنْ» ووصَلَ الفعلُ إلى الضميرِ بنفسِه فصار: «قُدِّرُوْها» فلم يكن فيه إلاَّ حَذْفُ مضافٍ واتِّساعٌ في الفعل»[3]. قلت: وهذا مُنْتَزَعٌ من تفسيرِ كلامِ أبي حاتم.

آ. (١٧) قوله: ﴿زَنْجَبِيلا﴾: الزَّنجبيل: نَبْتٌ معروفٌ، وسُمِّيَتْ الكأسُ بذلك لوجودِ طَعْم الزَّنْجبيل فيها. والعربُ تَستَلِذُّه. وأنشد الزمخشريُّ[4] للأعشى[5]:

---

(١) أي: قائماً مقامه.

(٢) البحر ٨/٣٩٨.

(٣) البحر: في المجرور.

(٤) الكشاف ٤/١٩٨.

(٥) ديوانه ٩٣، واللسان (زنجبيل) والأَرْي: العسل وشار العسل: جمعه.

٤٤٤٩ـ كـــأنَّ القُـــرُنْفُـــلَ والـــزَّنْجَبِيْـ
ـــلَ بـــاتـــا بفِيْهـــا وأَرْيـــاً مَشُـــورا

[٨٩٤/أ] / وأنشد للمسيَّب بن عَلَس[١]:

٤٤٥٠ـ وكـــأن طَعْـــمَ الـــزَّنجبيـــلِ بـــه
إذا ذُقْتَـــه وسُـــلافـــةَ الخمـــرِ

و «عَيْناً» فيها من الوجوه ما تقدَّمَ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿سَلْسَبِيلا﴾**: السَّلْسَبيل: ما سَهُل انحدارُه في الحَلْق. قال الزجاج[٢]: «هو في اللغة صفةٌ لِما كان في غايةِ السَّلاسَة». وقال الزمخشري[٣]: «يقال: شَرابٌ سَلْسَلٌ وسَلْسالٌ وسَلْسبيل، وقد زِيْدت الباءُ في التركيبِ حتى صارَتِ الكلمةُ خماسيَّةً، ودَلَّتْ على غايةِ السَّلاسَةِ». قال الشيخ[٤]: «فإنْ كان عَنىٰ أنَّه زِيْدت حقيقةً فليس بجيدٍ؛ لأنَّ الباءَ ليسَتْ من حروف الزيادةِ المعهودةِ في علمِ النحوِ، وإنْ عَنَىٰ أنها حرفٌ جاء في سِنْخِ[٥] الكلمةِ، وليس في سَلْسَل ولا سَلْسال فَيَصِحُّ، ويكون مما اتَّفَقَ معناه، وكان مختلفاً في المادة». وقال ابن الأعرابي: «لم أسمَعْ السَّلْسبيلَ إلاَّ في القرآنِ». وقال مكي[٦]: «هو اسمٌ أعجميٌّ نكرةٌ، فلذلك صُرِفَ».

(١) الكشاف ٤/١٩٨، والمحرر ١٦/١٩٠، والبحر ٨/٣٩٢. وسلافة الخمر: أول ما يخرج من عصرها. والشاعر يصف رضاب محبوبته.
(٢) معاني القرآن ٥/٢٦١.
(٣) الكشاف ٤/١٩٨.
(٤) البحر ٨/٣٩٨.
(٥) السنخ: الأصل.
(٦) إعراب المشكل ٢/٤٣٩.

ووزن سَلْسَبيـل: فَعْلَلِيْـل مثـلَ «دَرْدَبيـس»[1]. وقيـل: فَعْفَليـل؛ لأنَّ الفاءَ مكررةٌ. وقرأ[2] طلحةُ «سَلْسَبيلَ» دونَ تنوينٍ ومُنِعَتْ من الصرف للعلميَّةِ والتأنيث؛ لأنها اسمٌ لعَيْنٍ بعينها، وعلى هذا فكيف صُرِفَتْ في قراءةِ العامَّةِ؟ فيُجاب: بأنَّه سُمِّيَتْ بذلك لا على جهة العَلَمِيَّة بل على جهة الإطلاقِ المجرَّدِ، أو يكونُ مِنْ بابِ تنوين «سلاسل»[3] و «قوارير»[4] وقد تقدَّمَ. وأغربُ ما قيل في هذا الحرف أنه مركبٌ من كلمَتَيْن: مِنْ فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مستترٍ ومفعولٍ. والتقدير: سَلْ أنت سَبيلا إليها. قال الزمخشري[5]: «وقد عَزَوْا إلى عليٍّ رضي الله عنه أنَّ معناه: سَلْ سبيلاً إليها». قال: «وهذا غيرُ مستقيمٍ على ظاهِره، إلاَّ أنْ يُرادَ أنَّ جملةَ قولِ القائلِ «سَلْ سبيلاً» جُعِلَتْ عَلَماً للعين، كما قيل: تأبَّط شَرًّا وذَرَّىٰ حبًّا[6]. وسُمِّيت بذلك لأنه لا يَشْرَبُ منها إلاَّ مَنْ سأل سبيلاً إليها بالعمل الصالح، وهو مع استقامتِه في العربية تكلُّفٌ وابتداعٌ وعَزْوُه إلى مثلِ عليّ عليه السلام أَبْدَعُ. وفي شعرِ بعضِ المُحْدَثين[7]:

٤٤٥١ـ سَلْ سبيلاً فيها إلى راحةِ النَّفْـ
ـسِ براحٍ كأنَّها سَلْسَبيلُ

(١) الدردبيس: العجوز.
(٢) الشواذ ١٦٦، والكشاف ١٩٨/٤.
(٣) الآية ٤ من الإنسان.
(٤) الآية ١٥ من الإنسان.
(٥) الكشاف ١٩٨/٤.
(٦) اسم رجل ورد في الشاهد رقم ١٨٧٦:
كأنه جبهةُ ذَرَّىٰ حَبَّا
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ١٩٩/٤.

قال الشيخ[1] بعد تعجُّبِه مِنْ هذا القول: «وأَعْجَبُ مِنْ ذلك توجيهُ الزمخشريِّ له واشتغالُه بحكايتِه». قلت: ولو تأمَّل ما قاله الزمخشريُّ لم يَلُمْه، ولم يتعجَّبْ منه؛ لأنَّ الزمخشري هو الذي شَنَّعَ على هذا القولِ غاية التشنيع. وقال أبو البقاء[2]: «والسلسبيلُ كلمةٌ واحدةٌ». وفي قوله: «كلمة واحدة» تلويحٌ وإيماءٌ إلى هذا الوجهِ المذكور.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ثَمَّ﴾**: هذا ظرفُ مكانٍ وهو مختصٌّ بالبُعْدِ. وفي انتصابِه هنا وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ. ومفعولُ الرؤيةِ غيرُ مذكورٍ؛ لأنَّ القصد: وإذا صَدَرَتْ منك رؤيةٌ في ذلك المكانِ رَأَيْتَ كيتَ وكيتَ، فـ «رَأَيْتَ» الثاني جوابٌ لـ «إذا». وقال الفراء[3]: «ثَمَّ» مفعولٌ به لـ «رَأَيْتَ». وقال الفراء أيضاً: «وإذا رَأَيْتَ تقديره: «ما ثَمَّ»، فـ «ما» مفعولٌ فحُذِفَتْ «ما» وقامت «ثَمَّ» مَقام «ما». قال الزمخشري[4] تابعاً لأبي إسحاق[5]: «ومَنْ قال: معناه «ما ثَمَّ» فقد أخطأ؛ لأنَّ «ثَمَّ» صلةٌ لـ «ما»، ولا يجوزُ إسقاطُ الموصولِ وتَرْكُ الصلةِ». وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الكوفيين يُجَوِّزُون مثلَ هذا، واستدلُّوا عليه بأبياتٍ وآياتٍ، تقدَّم الكلامُ عليها مُسْتوفى في أوائل هذا الموضوع[6].

وقال ابن عطية[7]: «وثَمَّ ظرفٌ. والعاملُ فيه «رَأَيْتَ» أو معناه[8]،

---

(١) البحر ٨/٣٩٨.
(٢) الإملاء ٢/٢٧٦.
(٣) معاني القرآن ٣/٢١٨.
(٤) الكشاف ٤/١٩٩.
(٥) معاني القرآن له ٥/٢٦١.
(٦) انظر: الدر المصون ١/٤٧٧.
(٧) المحرر ١٦/١٩١.
(٨) قال بعد ذلك: «وقال الفراء...»، فابن عطية إذاً يذكر وجهين لا وجهاً واحداً، ولكن سقطت من نسخة أبي حيان هذه الجملة.

والتقديرُ: رأيتَ ما ثَمَّ، فحُذِفَتْ ما». قال الشيخ(١): «وهو فاسِدٌ؛ لأنَّه مِنْ حيثُ جَعَلَه معمولاً لـ «رَأَيْتَ» لا يكونُ صلةً لـ «ما»؛ لأنَّ العاملَ فيه إذ ذاك محذوفٌ أي: ما استقرَّ ثَمَّ». قلت: ويمكنُ أَنْ يُجاب عنه: بأنَّ قولَه: «أو معناه» هو القولُ بأنَّه صلةٌ لموصول، فيكونان وجهَيْن لا وجهاً واحداً، حتى يَلْزَمَهَ الفسادُ، ولولا ذلك لكان قولُه: «أو معناه» لا معنى له. ويعني بمعناه أي: معنىٰ الفعلِ مِنْ حيث الجملةُ، وهو الاستقرارُ المقدَّرُ.

والعامَّةُ على فتح الثاءِ مِنْ «ثَمَّ» كما تقدَّم. وقرأ(٢) حميد الأعرج بضمِّها على أنَّها العاطِفَةُ، وتكونُ قد عَطَفَتْ «رأَيْتَ» الثاني على الأول، ويكون فعلُ الجوابِ محذوفاً، ويكونُ فعلُ الجوابِ المحذوفِ هو الناصبَ لقولِه: «نعيماً»، والتقدير: وإذا صَدَرَ منك رؤيةٌ، ثم صَدَرَتْ رؤيةٌ / أخرى رَأَيْتَ نعيماً ومُلْكاً. فَرَأَيْتَ هذا هو الجوابُ. [٨٩٤/ب]

آ. (٢١) قوله: ﴿عالِيَهُمْ﴾: قرأ(٣) نافعٌ وحمزةٌ بسكونِ الياءِ وكسرِ الهاء، والباقون بفتح الياءِ وضَمِّ الهاء. لَمَّا سَكَنَتِ الياءُ كُسِرَتْ الهاءُ، ولَمَّا تَحَرَّكَتْ ضُمَّت على ما تَقَرَّرَ في هاءِ الكنايةِ أولَ هذا الموضوعِ. فأمَّا قراءةُ نافعٍ وحمزةَ ففيها أوجهٌ، أظهرُها: أَنْ تكونَ خبراً مقدَّماً. و «ثيابُ» مبتدأٌ مؤخرٌ. والثاني: أنَّ «عالِيْهم» مبتدأ و «ثيابُ» مرفوعٌ على جهةِ الفاعلية، وإنْ لم يعتمد الوصفُ، وهذا قولُ الأخفشِ.

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٩.
(٢) البحر ٨/ ٣٩٩، والمحرر ١٦/ ١٩١.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٤، والنشر ٢/ ٣٩٦، والحجة ٧٣٩، والبحر ٨/ ٣٩٩، والقرطبي ١٩/ ١٤٥، والتيسير ٢١٨، والشواذ ١٦٦.

والثالث: أنَّ «عالِيْهم» منصوبٌ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، قاله أبو البقاء[1]. وإذا كان منصوباً فسيأتي فيه أوجهٌ، وهي وارِدَة هنا؛ إلاَّ أنَّ تقديرَ الفتحةِ من المنقوصِ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ أو شذوذٍ، وهذه القراءةُ متواترةٌ فلا ينبغي أَنْ يُقالَ به فيها.

وأمَّا قراءةُ مَنْ نَصَبَ ففيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه ظرفٌ خبراً مقدماً، و «ثيابُ» مبتدأٌ مؤخرٌ كأنه قيل: فوقَهم ثيابٌ. قال أبو البقاء[2]: «لأنَّ عالِيَهم بمعنى فَوْقَهم. وقال ابن عطية[3]: «ويجوز في النصبِ أَنْ تكونَ على الظرف لأنَّه بمعنىٰ فوقهم». قال الشيخ[4]: «وعالٍ وعالية اسمُ فاعلٍ، فيحتاج في [إثبات][5] كونِهما ظرفَيْن إلى أَنْ يكونَ منقولاً مِنْ كلامِ العرب: عالِيَك أو عاليتُك ثوبٌ». قلت: قد وَرَدَتْ ألفاظٌ مِنْ صيغةِ أسماءِ الفاعِلِيْن ظروفاً نحو: خارجَ الدار وداخلَها وباطنَها وظاهرَها. تقول: جلَسْتُ خارجَ الدارِ، وكذلك البواقي فكذلك هذا.

الثاني: أنَّه حالٌ من الضمير في «عليهم»[6]. الثالث: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «حَسِبْتَهم»[7]. الرابع: أنه حالٌ مِنْ مضافٍ مقدرٍ، أي: رَأَيْتَ أهلَ نعيم ومُلْكٍ كبير عالِيَهم. فـ «عالِيَهم» حالٌ مِنْ «أهل» المقدرِ. ذكرَ هذه الأَوجهَ الثلاثةَ الزمخشريُّ فإنه قال[8]: «وعالِيَهم بالنصبِ على أنَّه حالٌ من

---

(1) الإملاء ٢/ ٢٧٧.

(2) الإملاء ٢/ ٢٧٧ ووقع في المطبوعة تحريف.

(3) المحرر ١٦/ ١٩٢.

(4) البحر ٨/ ٣٩٩.

(5) من البحر.

(6) من قوله «ويَطوفُ عليهم» الآية ١٩.

(7) في الآية ١٩.

(8) الكشاف ٤/ ١٩٩.

الضميرِ في «يَطوف عليهم» أو في «حَسِبْتَهم»، أي: يطوفُ عليهم وِلْدانٌ عالياً للمَطوفِ عليهم ثيابٌ، أو حَسِبْتَهم لؤلؤاً عاليَهم ثيابٌ. ويجوزُ أَنْ يراد: [رأيت][1] أهلَ نعيم»[2]. قال الشيخ[3]: «أمَّا أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «حَسِبْتَهم» فإنه لا يعني إلاَّ ضمير المفعول، وهو لا يعودُ إلاَّ على «وِلدانٌ» ولذلك قدَّر «عاليَهم» بقوله: «عالياً لهم»، أي: للوِلْدان. وهذا لا يَصْلُحُ؛ لأنَّ الضمائر الآتية بعد ذلك تَدُلُّ على أنها للمَطوفِ عليهم مِنْ قوله: «وحُلُّوا» و «سَقاهم» و «إنَّ هذا كان لكم جَزاءً» وفَكُّ الضمائر وَجَعْلُ[4] هذا لذا، وهذا لذا، مع عدمِ الاحتياجِ والاضطرارِ إلى ذلك، لا يجوزُ. وأمَّا جَعْلُه حالاً مِنْ محذوفٍ وتقديرُه: أهلَ نعيم فلا حاجةَ إلى ادِّعاء الحَذْفِ مع صحةِ الكلامِ وبراعتِه دونَ تقديرِ ذلك المحذوفِ». قلت: جَعْلُ أحَدِ الضمائر لشيءٍ والآخرِ لشيءٍ آخرَ لا يمنعُ صحةَ ذلك مع ما يميِّزُ عَوْدَ كلٍّ واحدٍ إلى ما يليقُ به، وكذلك تقديرُ المحذوفِ غيرُ ممنوعٍ أيضاً، وإنْ كان الأحسنُ أَنْ تتفقَ الضمائرُ، وأن لا يُقَدَّرَ محذوفٌ، والزمخشريُّ إنما ذَكَرَ ذلك على سبيل التجويزِ، لا على أنَّه أَوْلىٰ أو مساوٍ، فيُرَدُّ عليه بما ذكره.

الخامس: أنه حالٌ مِنْ مفعول «لَقَّاهم». السادس: أنه حال مِنْ مفعول «جَزاهُمْ» ذكرهما مكي[5]. وعلى هذه الأوجهِ التي انتصبَ فيها على الحالِ يرتفعُ به «ثيابٌ» على الفاعلية، ولا تَضُرُّ إضافتُه إلى معرفةٍ في

---

(١) من الكشاف.

(٢) تمام العبارة: «وملكٍ عاليَهم ثيابٌ».

(٣) البحر ٨/ ٣٩٩.

(٤) البحر: «يجعل هذا».

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٩.

وقوعِه حالاً؛ لأنَّ الإضافةَ لفظيةٌ، كقولِه تعالى: «عارِضٌ مُمْطِرُنا»[1] [وقوله:][2]

٤٤٥٢ـ يا رُبَّ غابِطِنا ....

....

ولم يؤنَّثْ «عالياً» لأنَّ مرفوعَه غير حقيقيِّ التأنيثِ. السابع: أَنْ ينتصِبَ «عاليَهم» على الظرفيةِ، ويرتفع «ثيابُ» به على جهة الفاعلية. وهذا ماشٍ على قولِ الأخفش والكوفيين حيث يُعملون الظرفَ وعديلَه وإنْ لم يَعْتمد، كما تقدَّم ذلك في الوصفِ. وإذا رُفِعَ «عاليَهم» بالابتداء و «ثيابُ» على أنه فاعلٌ به كان مفرداً على بابِه لوقوعِه موقعَ الفعلِ، وإذا جُعل خبراً مقدَّماً كان مفرداً مُراداً به الجمعُ، فيكونُ كقولِه تعالىٰ: «فقُطِعَ دابِرُ القوم»[3]، أي: أدبار، قاله مكي[4].

وقرأ[5] ابن مسعود وزيد بن علي «عاليتُهم» مؤنثاً بالتاء مرفوعاً. والأعمش وأبان عن عاصم كذلك، إلَّا أنه منصوبٌ، وقد عَرَفْتَ الرفعَ والنصبَ ممَّا تقدَّم، فلا حاجةَ لإعادتهما. وقرأَتْ عائشة رضي الله عنها «عَلِيَتْهم» فعلاً ماضياً متصلاً بتاء التأنيث الساكنة، و «ثيابُ» فاعلٌ به، وهي مقوِّيَةٌ للأوجه المذكورة في رفع «ثياب» بالصفةِ في قراءة الباقين كما تقدَّم تفصيلُه.

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٢) تقدم برقم ١٨١٠.
(٣) الآية ٤٥ من الأنعام.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٠.
(٥) البحر ٨/ ٣٩٩.

وقرأ ابنُ سيرين ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي عبلة وخلائق «عليهم»، جارّاً ومجروراً، وإعرابُه كإعرابِ «عاليَهم» ظرفاً في جوازِ كونه خبراً مقدَّماً، أو حالاً ممَّا تقدَّم، وارتفاعُ «ثيابُ» به على التفصيلِ المذكورِ آنفاً.

وقرأ العامَّةُ / «ثيابُ سُنْدُسٍ» بإضافةِ الثيابِ لِما بعدها. وأبو حيوةَ وابنُ أبي عبلةَ «ثيابٌ» منونةً «سندسٌ خضرٌ وإستبرقٌ» برفعِ الجميعِ، فـ «سندسٌ» نعتٌ لـ «ثيابٌ» لأنَّ السُّنْدسَ نوعٌ، و «خُضْرٌ» نعتٌ لـ «سندس»؛ إذ السندسُ يكونُ أخضرَ وغيرَ أخضرَ، كما أنَّ الثيابَ يكونُ سُنْدُساً وغيرَه. و «إستبرقٌ» نَسَقٌ على ما قبلَه، أي: وثياب استبرق. [٨٩٥/أ]

واعلَمْ أنَّ القرَّاءَ السبعةَ في «خُضْر وإستبرق» على أربع مراتبَ[(١)]، الأولى: رَفْعُهما، لنافعٍ وحفصٍ فقط. الثانية: خَفْضُهما، للأخوَيْن[(٢)] فقط. الثالثة: رَفْعُ الأولِ وخفضُ الثاني لأبي عمروٍ وابنِ عامرٍ فقط. الرابعةُ عكسُ الثالثةِ، لابنِ كثيرٍ وأبي بكرٍ فقط. فأمَّا القراءةُ الأولى[(٣)]: فإنَّ رَفْعَ «خُضْرٌ» على النعتِ لـ ثياب، ورَفْعَ «إسْتبرقٌ» نَسَقاً على الثياب، ولكن على حَذْفِ مضافٍ، أي: وثيابُ إستبرقٍ. ومثلُه: «على زيدٍ ثوبُ خَزٍّ وكتَّانٌ» أي: وثوبُ كُتَّانٍ. وأمَّا القراءةُ الثانية[(٤)] فيكونُ جَرُّ «خُضْرٍ» على النعتِ لسُنْدُسٍ. ثم اسْتُشْكِلَ على هذا وَصْفُ المفردِ بالجمعِ فقال

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٤، والتيسير ٢١٨، والقرطبي ١٩/١٤٦، والحجة ٧٤٠، والبحر ٨/٤٠٠، والنشر ٢/٣٩٦، والمحتسب ٢/٣٤٤، والإتحاف ٢/٥٧٨.

(٢) وهما حمزة والكسائي.

(٣) خضرٌ وإستبرقٌ.

(٤) خضرٍ وإستبرقٍ.

مكي[1]: «هو اسمٌ للجمع. وقيل: هو جمعُ سُنْدُسَة» كتَمْر وتَمْرة، واسمُ الجنس وَصْفُه بالجمع سائغٌ فصيحٌ. قال تعالى: «ويُنْشِيءُ السَّحابَ الثِّقال»[2]. وإذا كانوا قد وَصَفوا المفردَ المُحَلَّى لكونه مُراداً به الجنسُ بالجمعِ في قولِهم: «أَهْلَكَ الناسَ الدِّينارُ الحُمْرُ والدِّرْهَمُ البيضُ»، وفي التنزيل: «أو الطفلِ الذين»[3] فَلأَنْ يُوْجَدَ ذلك في أسماءِ الجموعِ أو أسماءِ الأجناسِ الفارقِ بينها وبين واحدِها تاءُ التأنيثِ بطريقِ الأَوْلىٰ. وجَرُّ «إستبرق» نَسَقاً على «سندسٍ» لأنَّ المعنى: ثيابٌ مِنْ سُندسٍ وثيابٌ مِنْ إستبرق.

وأمَّا القراءةُ الثالثةُ[4] فرَفْعُ «خُضْرٌ» نعتاً لـ «ثيابٌ» وجَرُّ «إستبرقٍ» نَسَقاً على «سُنْدُس»، أي: ثيابٌ خضرٌ مِنْ سُندسٍ ومِنْ إستبرقٍ، فعلىٰ هذا يكون الإِستبرقُ أيضاً أخضرَ.

وأمَّا القراءةُ الرابعةُ[5] فجَرُّ «خُضْرٍ» على أنه نعتٌ لسُنْدس، ورَفْعُ «إستبرقٌ» على النَّسَقِ على «ثياب» بحَذْفِ مضافٍ، أي: وثيابُ إستبرق. وتقدَّم الكلامُ على مادةِ السُّنْدُس والإِستبرق[6] وما قيل فيهما في سورة الكهف.

وقرأ ابنُ مُحيصنٍ «وإستبرقَ» بفتحِ القافِ. ثم اضطرب النَّقْلُ عنه في الهمزة: فبعضُهم يَنْقُل عنه أنه قَطَعها، وبعضهم ينقُلُ عنه أنه وَصَلَها.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٤١.
(٢) الآية ١٢ من الرعد.
(٣) الآية ٣١ من النور.
(٤) خضرٌ وإستبرقٍ.
(٥) خضرٍ وإستبرقٌ.
(٦) انظر الدر المصون ٧/ ٤٨٣.

فقال الزمخشري[1]: «وقُرِىءَ «وإستبرقَ» نصباً في موضعِ الجرِّ على مَنْعِ الصرفِ؛ لأنَّه أعجميٌّ وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه نكرةٌ يَدْخُلُهُ حرفُ التعريفِ. تقول: «الإستبرق» إلاَّ أنْ يَزْعُمَ ابن مُحيصن أنه يُجْعَلُ عَلَماً لهذا الضَّرْبِ من الثيابِ. وقُرِىءَ «واسْتبرقَ» بوصْلِ الهمزةِ والفتح، على أنَّه مُسَمَّى باسْتَفْعل من البَريق، ليس بصحيحٍ أيضاً؛ لأنَّه مُعَرَّب مشهورٌ تعريبُه، وأنَّ أصلَه اسْتَبْرَه[2]. وقال الشيخ[3]: «ودَلَّ قولُه«إلاَّ أنْ يزعمَ ابنُ محيصن» وقولُه بعدُ: «وقُرِىء «واسْتبرق» بوَصْلِ الألفِ والفتح أنَّ قراءةَ ابنِ محيصن هي بقَطْعِ الهمزةِ مع فتحِ القافِ. والمنقولُ عنه في كتبِ القراءاتِ أنَّه قرأ بوَصْلِ الألفِ وفتحِ القافِ». قلت: قد سَبَقَ الزمخشريَّ إلى هذا مكيٌّ[4] فقال: «وقد قرأ ابنُ محيصن بغيرِ صَرْفٍ، وهو وهمٌ إنْ جعلَه اسماً لأنه نكرةٌ منصرفةٌ. وقيل: بل جَعَلَه فعلاً ماضياً مِنْ بَرِقَ فهو جائزٌ في اللفظِ، بعيدٌ في المعنى. وقيل: إنَّه في الأصلِ فعلٌ ماضٍ على اسْتَفْعل مِنْ بَرِقَ، فهو عربيٌّ من البريق، فلمَّا سُمِّي به قُطِعَتْ ألفُه؛ لأنه ليس مِنْ أصلِ الأسماءِ أَنْ يدخلَها ألفُ الوصلِ، وإنما دَخَلَتْ في أسماءٍ معتلةٍ مُغَيَّرَةٍ عن أصلِها معدودةٍ لا يُقَاسُ عليها» انتهى. فدلَّ قولُه: «قُطِعَتْ ألفُه» / إلى [٨٩٥/ب] آخرِه أنه قرأ بقطعِ الهمزةِ وفتحِ القافِ. ودلَّ قولُه أولاً: «وقيل: بل جعله فعلاً ماضياً مِنْ بَرِقَ» أنه قرأ بوَصْلِ الألفِ؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُحْكَمَ عليه بالفعليةِ غيرَ منقولٍ إلى الأسماءِ، وبتَرْكِ ألفِه ألفَ قطعٍ البتةَ، فهذا جَهْلٌ باللغةِ، فيكونُ قد رُوِي عنه قراءتان: قَطْعُ الألفِ ووَصْلُها. فظهر أنَّ الزمخشريَّ لم ينفَرِدْ بالنقل عن ابنِ محيصن بقَطْعِ الهمزة.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٩٩.

(٢) المعرَّب ١٠٨ وذكر أن أصله إستَفْرَه.

(٣) البحر ٨/ ٤٠٠.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤١.

وقال أبو حاتم في قراءة ابن محيصن: «لا يجوز. والصوابُ أنه اسمُ جنسٍ لا ينبغي أَنْ يَحْمِلَ ضميراً. ويؤيِّد ذلك دخولُ المعرفةِ عليه. والصوابُ قَطْعُ الألفِ وإجراؤُه على قراءةِ الجماعةِ». قال الشيخ[1]: «ونقولُ: إنَّ ابن محيصن قارئٌ جليلٌ مشهورٌ بمعرفةِ العربيةِ، وقد أَخَذَ عن أكابرِ العلماءِ فيُتَطَلَّبُ لقراءته وَجْهٌ، وذلك أنه يَجْعَلُ استفعل من البريق تقول: بَرِقَ واسْتَبْرَق كعَجِبَ واستعجب، ولمَّا كان قولُه: «خُضْر» يدل على الخُضْرة، وهي لَوْنُ ذلك السُّنْدُس، وكانت الخُضْرَةُ مِمَّا يكونُ فيها لشدتها دُهْمة وغَبَش أخبرَ أنَّ في ذلك بَريقاً وحُسْناً يُزيل غُبْشَتَه فاستبرقَ فعلٌ ماضٍ، والضميرُ فيه عائدٌ على السندس، أو على الأخضرِ الدالِّ عليه «خُضْر». وهذا التخريجُ أَوْلَىٰ مِنْ تَلْحين مَنْ يعرِفُ العربية وتوهيم ضابطٍ ثقةٍ». قلت: هذا هو الذي ذكره مكيٌّ كما حَكَيْتُه عنه، وهذه القراءةُ قد تقدَّمَتْ في سورة الكهف[2]، وإنما أَعَدْتُ ذلك لزيادةِ هذه الفائدةِ.

قوله: «وحُلُّوا» عطفٌ على «ويَطوف»، عَطَفَ ماضياً لفظاً، مستقبلاً معنىً، وأَبْرَزه بلفظِ الماضي لتحقُّقه. وقال الزمخشري[3] بعد سؤالٍ وجوابٍ مِنْ حيث المعنىٰ: «وما أحسنَ بالمِعْصَم أَنْ يكونَ فيه سِواران: سِوارٌ مِنْ ذهبٍ وسِوارٌ مِنْ فضةٍ»، فناقَشَه الشيخُ[4] في قوله «بالمِعْصم» فقال: «قولُه بالمِعْصم: إمَّا أَنْ يكونَ مفعولَ «أَحْسن»، و «أَنْ يكونَ»[5]

---

(١) البحر ٨/ ٤٠٠

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٤٨٤.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٠.

(٤) البحر ٨/ ٤٠٠.

(٥) من قول الزمخشري: «أن يكون فيه سواران».

بـدلاً منـه، وأمَّـا «أنْ يكـونَ» مفعـولَ أَحْسـن وقـد فُصِـلَ بينهمـا بـالجـارِّ والمجرور: فإنْ كان الأولَ فلا يجوزُ؛ لأنَّه لم تُعْهَدْ زيادةُ الباءِ في مفعولِ أَفْعَلِ التعجبِ. لا تقول: ما أحسنَ بزيدٍ تريدُ: «ما أحسنَ زيداً». وإن كان الثاني[1] ففي مثلِ هذا الفصل خلافٌ، والمنقولُ عن بعضِهم لا يجوزُ، والمُوَلَّدُ مِنَّا ينبغي إذا تكلَّم أن يَتَحَرَّزَ في كلامِه ممَّا فيه خلافٌ». قلت: وأيُّ غَرَضٍ له في تتبُّع كلامِ هذا الرجل، حتى في هذا الشيءِ اليسيرِ؟ على أنَّ الصحيحَ جوازُه، وهو المسموعُ من العربِ نثراً. قال عمرُوابن معديكرب[2]: «للَّهِ دَرُّ بني فلانٍ ما أَشَدَّ في الهيجاءِ لقاءَها، وأثْبَتَ في المَكْرُمات بقاءَها، وأحسنَ في اللَّزَبات[3] عطاءَها» والتشاغلُ بغير هذا أَوْلىٰ.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿إنَّا نحن نَزَّلْنا﴾**: يجوزُ أَن يكونَ «نحن» توكيداً لاسم «إنَّ»، وأَنْ يكونَ فَصْلاً و «نَزَّلْنا» على هَذَيْن الوجهَيْن هو خبرُ «إنَّ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «نحن» مبتدأً و «نَزَّلْنا» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ». وقال مكي[4]: «نحنُ» في موضع نصبٍ على الصفةِ لاسم «إنَّ»، لأنَّ المضمرَ يُوصَفُ بالمضمر؛ إذ هو بمعنى التأكيدِ لا بمعنىٰ التَّحْلية، ولا يُوْصَفُ بالمُظْهَرِ؛ لأنه بمعنىٰ التَّحْلية، والمضمرُ مُسْتَغْنٍ عن التَّحْلية؛ لأنَّه لم يُضْمَرْ إلَّا بعد أن عُرِفَ تَحْلِيَتُه وعينُه فهو محتاجٌ إلى التأكيدِ لتأكُّدِ

---

(١) أي: إنَّ «أن يكـون فيـه» هـو المفعـول وفُصِـل بيـن أحسـن ومفعـولها بـالجـارِّ والمجرور.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٠ وقال ابن مالك: «لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً».

(٣) اللَّزْبة: الشدة.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٢.

الخبرِ عنه». قلت: وهذه عبارةٌ غريبةٌ جداً؛ كيف يُجْعَلُ المضمرُ موصوفاً بمثلِه؟ ولا نعلمُ خلافاً في عدمِ جوازِ وصفِ المضمرِ إلاَّ ما نُقِل عن الكسائيِّ أنه جوَّزَ وَصْفَ ضميرِ الغائبِ بالمُظْهَرِ. تقول: «مَرَرْتُ به العاقل» على أَنْ يكونَ «العاقلِ» نعتاً. أمَّا وَصْفُ ضميرِ غير الغائبِ بضميرٍ آخرَ فلا خلافَ في عَدَمِ جوازِه، ثم كلامُه يَؤُول إلى التأكيدِ فلا حاجةَ إلى العُدول عنه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أو كَفُوراً﴾: في «أو» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها على بابها، وهو قولُ سيبويهِ[١]. قال أبو البقاء[٢]: «وتُفيد في النهي [المنعَ][٣] عن الجميع؛ لأنَّك إذا قلت في الإباحة: «جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين» كان التقديرُ: جالِسْ أحدَهما. فإذا نهىٰ فقال: «لا تُكلِّمْ زيداً أو عَمْراً» فالتقدير: لا تُكلِّمْ أحدَهما، فأيُّهما / كلَّمَهُ كان أحدَهما، [٨٩٦/أ]
فيكونُ ممنوعاً منه، فكذلك في الآية، ويَـؤُول المعنىٰ: إلى تقديرِ: ولا تُطِعْ منهما آثِماً ولا كفوراً». وقال الزمخشريُّ[٤]: «فإنْ قلتَ: معنىٰ «أو»: ولا تُطِعْ أحدَهما، فهلا جيْءَ بالواو ليكونَ نَهْياً عن طاعتِهما جميعاً. قلت: لو قيل: «لا تُطِعْهما» لجازَ أَنْ يُطيعَ أحدَهما. وإذا قيل: لا تُطعْ أحدَهما عُلِم أنَّ الناهيَ عن طاعةِ أحدِهما، عن طاعتِهما جميعاً أَنْهَىٰ، كما إذا نُهِيَ أَنْ يقولَ لأبَوَيْه: «أفّ» عُلِم أنه مَنْهِيٌّ عن ضَرْبِهما على طريق الأَوْلَىٰ». الثاني: أنَّها بمعنى «لا»، أي: لا تُطِعْ مَنْ أَثِم

(١) الكتاب ١/ ٤٨٩، ٤٩١.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٧.
(٣) من الإملاء.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٠.

ولا مَنْ كَفَر. قال مكي[1]: «وهو قولُ الفراء[2]، وهو بمعنى الإباحة التي ذكَرْنا». الثالث: أنها بمعنىٰ الواو، وقد تقدَّم أنَّ ذلك قولُ الكوفيين[3] وتقدَّمَتْ أدلَّتُهم.

والكَفور، وإنْ كان يَسْتَلْزِمُ الإثمَ، إلاَّ أنه عُطِفَ لأحدِ شيئَيْن: إمَّا أَنْ يكونا شخصَيْن بعينهما. وفي التفسير: الآثمُ عُتبةُ، والكَفورُ الوليدُ، وإمَّا لِما قاله الزمخشري[4] قال: «فإنْ قلتَ: كانوا كلُّهم كفرةً فما معنى القِسْمَةِ في قولِه آثماً أو كفوراً؟ قلت: معناه لا تُطِعْ منهم راكباً لِما هو إثمٌ داعياً لك إليه، أو فاعلاً لِما هو كفرٌ داعياً لك إليه؛ لأنهم إمَّا أَنْ يَدْعُوْه إلى مساعَدَتِهم على فعلٍ هو إثمٌ أو كفرٌ، أو غيرُ إثمٍ ولا كفرٍ، فنُهي أَنْ يساعدَهم على الاثنين دونَ الثالث».

آ. (٢٦) **قوله: ﴿وسَبِّحْه﴾**: فيه دليلٌ على عَدَمِ ما قال بعضُ أهلِ علمِ المعاني والبيان: إنَّ الجمعَ بين الحاءِ والهاءِ مثلاً يُخْرِجُ الكلمةَ عن فصاحتِها وجَعَلُوا من ذلك قولَ الشاعر[5]:

٤٤٥٣ـ كريمٌ متى أَمْدَحْه أَمْدَحْه والورَىٰ
معي وإذا ما لُمْتُه لُمْتُه وَحْدي

البيت لأبي تمام. ويُمكن أَنْ يُفَرَّقَ بين ما أنشدوه وبين الآيةِ الكريمة بأن التكرارَ في البيتِ هو المُخْرِجُ له عن الفصاحة بخلافِ الآيةِ الكريمةِ فإنه لا تَكْرارَ فيها.

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٤٢.
(٢) معاني القرآن ٣/٢١٩.
(٣) انظر: المغني ٨٨.
(٤) الكشاف ٤/٢٠٠.
(٥) وهو أبو تمام في ديوانه ٢/١١٦.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يَوْماً﴾: مفعولٌ بـ «يَذَرُون» لا ظرفٌ، ووَصْفُه بالثِّقَلِ على المجازِ؛ لأنه مِنْ صفاتِ الأعيانِ لا المعاني. ووراء هنا بمعنىٰ قُدَّام. قال مكي[1]: «سُمِّي وراء لتوارِيْه عنك» فظاهرُ هذا أنه حقيقةٌ، والصحيحُ أنه اسْتُعير لـ قُدَّام. وقيل: بل هو على بابِه، أي: وراءَ ظهورِهم لا يَعْبَؤُون به. وفيه تجوُّزٌ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وإذا شِئْنا﴾: قال الزمخشري[2]: «وحَقُّه أَنْ يجيءَ بـ «إنْ» لا بـ «إذا» كقولِه: «وإنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قوماً غيرَكم»[3] «إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم»[4] يعني أنَّ «إذا» للمحقَّقِ، و «إنْ» للمحتملِ، وهو تعالى لم يَشَأْ ذلك. وجوابُه أنَّ «إذا» قد تقع موقعَ «إنْ» كالعكسِ[5].

آ. (٣٠) قوله: ﴿إلاَّ أَنْ يشاءَ اللَّهُ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه حالٌ، أي: إلاَّ في حالِ مشيئةِ اللَّهِ، قاله أبو البقاء[6]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا مقدَّرٌ بالمعرفة. إلاَّ أَنْ يريدَ تفسير المعنى. والثاني: أنه ظرفٌ. قال الزمخشري[7]: «فإنْ قلت: ما محلُّ «أَنْ يشاء الله»؟ قلت: النصبُ على الظرف، وأصلُه إلاَّ وقتَ مشيئةِ اللَّهِ، وكذلك قرأ ابنُ مسعود[8] «إلاَّ ما يشاءُ اللَّهُ» لأنَّ «ما» مع الفعلِ كـ «أَنْ». وردَّه الشيخُ[9]: بأنه لا يقومُ مَقامَ الظرفِ إلاَّ المصدرُ الصريحُ. لو قلت: «أجيئُك أَنْ يَصيحَ الديكُ» أو «ما يصيحُ» لم يَجُزْ. قلت: وقد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك غيرَ مرةٍ.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٢.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٠١.
(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٤) الآية ١٣٣ من النساء.
(٥) كقوله تعالى: «أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون».
(٦) الإملاء ٢/ ٢٧٧.
(٧) الكشاف ٤/ ٢٠١.
(٨) البحر ٨/ ٤٠١.
(٩) البحر ٨/ ٤٠٢.

وقرأ[1] نافعٌ والكوفيون «تَشاؤُون» خطاباً لسائر الخَلْقِ أو على الالتفاتِ من الغَيْبة في قولِه: «نحن خَلَقْناهم». والباقون بالغَيْبة جَرْياً على قولِه: «خَلَقْناهم» وما بعدَه.

آ. (٣١) قوله: ﴿والظَّالمين أَعَدَّ لهم﴾: منصوبٌ على الاشتغال بفعلٍ يُفَسِّرُه «أعدَّ لهم» من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ، تقديرُه: وعَذَّبَ الظالمين، ونحوُه: «زيداً مَرَرْتُ به»، أي: جاوَزْتُ ولابَسْتُ. وكان النصبُ هنا مُختاراً لِعَطْف جملةِ الاشتغالِ على جملةٍ فعليةٍ قبلَها، وهي قولُه: «يُدْخِلُ». وقرأ[2] الزبير[3] وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة «والظَّالمون» رَفْعاً على الابتداءِ، وما بعده الخبرُ، وهو مرجوحٌ لعدم المناسبةِ. وقرأ ابنُ مسعودٍ «وللظالمين» بلام الجرِّ. وفيه وجهان، المشهورُ: أَنْ يكونَ «للظَّالمين» متعلِّقاً بـ«أَعَدَّ» بعده / ويكونَ «لهم» تأكيداً. والثاني: ـ وهو ضعيفٌ جداً ـ أَنْ يكونَ مِنْ بابِ الاشتغال، على أَنْ نُقَدِّر فعلاً مثلَ الظاهرِ، ويُجَرَّ الاسمُ بحرفِ جرٍّ. فنقول: «بزيدٍ مررتُ به»، أي: مررتُ بزيدٍ مررتُ به. والمعروفُ في لغة العربِ مذهبُ الجمهورِ، وهو إضمارُ فِعْلٍ ناصبٍ موافقٍ للفعل الظاهرِ في المعنىٰ. فإنْ وَرَدَ نحوُ «بزيدٍ مَرَرْتُ به» عُدَّ من التوكيدِ، لا من الاشتغالِ. [٨٩٦/ب]

[تمَّت بعونه تعالى سورة الإنسان]

---

(١) السبعة ٦٦٥، والتيسير ٢١٨، والنشر ٢/٣٩٦، والقرطبي ١٩/١٥٢، والبحر ٨/٤٠١، والحجة ٧٤١.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٤٤، والبحر ٨/٤٠٢، والقرطبي ١٩/١٥٣، والشواذ ١٦٦.

(٣) في المظان: ابن الزبير.

سورة والمرسلات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عُرْفاً﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه مفعولٌ مِنْ أجلِه، أي: لأجلِ العُرْفِ وهو ضِدُّ النُّكْرِ. والمرادُ بالمُرْسَلاتِ: إمَّا الملائكةُ، وإمَّا الأنبياءُ، وإمَّا الرِّياحُ أي: والملائكةُ المُرْسَلاتُ، أو والأنبياء المُرْسَلات، أو والرياحُ المُرْسَلات. والعُرْفُ: المعروفُ والإِحسانُ. قال الشاعر[1]:

٤٤٥٤ــ مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ لا يَعْدَمْ جَوازِيَهُ
لا يَذْهَبُ العُرْفُ بينَ اللَّهِ والناسِ

وقد يُقال: كيف جَمَعَ صفةَ المذكرِ العاقلِ بالألفِ والتاءِ، وحقُّه أَنْ يُجْمَعَ بالواوِ والنونِ؟ تقول: الأنبياءُ المُرْسَلونَ، ولا تقولُ: المُرْسَلات. والجوابُ: أنَّ المُرْسَلات جَمْعُ مُرْسَلة، ومُرْسَلة صفةٌ لجماعةٍ من الأنبياء، فالمُرْسَلات جمعُ «مُرْسَلة» الواقعةِ صفةً لجماعة، لا جمعُ «مُرْسَل» المفردِ. الثاني: أَنْ ينتصِبَ على الحالِ بمعنى: متتابعة، مِنْ قولِهم: جاؤوا كعُرْفِ الفَرَس، وهم على فلانٍ كعُرْف الضَّبُع، إذا تألَّبوا عليه. الثالث: أَنْ ينتصِبَ على إسقاطِ الخافضِ أي: المُرْسَلاتِ بالعُرْفِ.

(١) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٨٤.

وفيه ضَعْفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على العُرْف في الأعراف[(١)]. والعامَّةُ على تسكينِ رائِه، وعيسى[(٢)] بضمِّها، وهو على تثقيلِ المخففِ نحو: «بُكُر» في بُكْر. ويُحتمل أَنْ يكونَ هو الأصلَ، والمشهورةُ مخففةٌ منه، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونا وزنَيْنِ مستقلَّيْن.

آ. (٢) **قوله: ﴿عَصْفاً﴾**: مصدرٌ مؤكِّدٌ لاسمِ الفاعلِ، والمرادُ بالعاصفات: الرياحُ أو الملائكةُ، شُبِّهَتْ بسُرْعة جَرْيِها في أمرِ الله تعالى بالرياحِ، وكذلك «نَشْراً» و «فَرْقاً» انتصبا على المصدرِ أيضاً.

آ. (٥) **قوله: ﴿ذِكْراً﴾**: مفعولٌ به، ناصبُه «المُلْقِيات». وقرأ العامَّةُ «فالمُلْقِياتِ» بسكونِ اللامِ وتخفيفِ القافِ اسمَ فاعلٍ. وابن عباس[(٣)] بفتحِ اللامِ وتشديدِ القافِ، من التَّلْقِية، وهي إيصالُ الكلامِ إلى المخاطبِ. ورَوَىٰ عنه المهدويُّ أيضاً فتحَ القافِ اسمَ مفعولٍ أي: مُلْقَيَةٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تعالىٰ.

آ. (٦) **قوله: ﴿عُذْراً أو نُذْراً﴾**: فيهما أوجهٌ، أحدُها: أنَّهما بدلانِ مِنْ «ذِكْراً». الثاني: أنهما منصوبان به على المفعوليةِ، وإعمالُ المصدرِ المنوَّنِ جائزٌ. ومنه «أو إطْعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ يتيماً»[(٤)]. الثالث: أنَّهما مفعولان مِنْ أجلِهما، والعاملُ فيه: إمَّا «المُلْقِيات»، وإمَّا «ذِكْراً»؛ لأنَّ كُلاًّ منهما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ مَعْلولاً بأحدِهما، وحينئذٍ يجوزُ

---

(١) مرَّ في الآية ١٩٩، ولكنه لم يتحدث عنها.

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٨٠، والبحر ٨/ ٤٠٤.

(٣) انظر في قراءاته: المحتسب ٢/ ٣٤٥، والبحر ٨/ ٤٠٤، والقرطبي ١٩/ ١٥٦.

(٤) الآية ١٤ من البلد.

في «عُذْراً» و «نُذْراً» وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونا مصدرَيْنِ بسكونِ العينِ كالشُّكر والكُفْر. والثاني: أَنْ يكونا جمعَ عَذِير ونَذِير، المرادِ بهما المصدرُ بمعنى: الإِعذارِ والإِنذارِ، كالنَّكير بمعنى الإِنكار. الرابع: أنَّهما منصوبان على الحالِ من «المُلْقِيات»، أو من الضمير فيها، وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونا مصدرَيْنِ واقعَيْنِ مَوْقِعَ الحالِ بالتأويلِ المعروفِ في أمثاله، وأَنْ يكونا جمعَ عذيرٍ ونذيرٍ مُراداً بهما المصدرُ، أو مراداً بهما اسمُ الفاعلِ بمعنىٰ: المُعْذِر والمُنْذِر، أي: مُعْذِرين أو مُنْذِرين.

وقرأ العامَّةُ بسكونِ الذالِ مِنْ «عُذْراً» و «نُذْراً». وقرأ[1] زيدُ ابن ثابت وابن خارجة وطلحةُ بضمِّها والحَرَميَّان وابنُ عامر وأبو بكر بسكونِها في «عُذْراً» وضمِّها في «نُذُراً». والسكونُ والضمُّ ـ كما تقدَّمَ ـ في أنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ كلُّ منهما أصلاً للآخرِ، وأَنْ يكونا أصلَيْنِ، ويجوز في كلٍ من المثقَّلِ والمخفَّفِ أن يكونَ مصدراً، وأَنْ يكونَ جمعاً سَكَنَتْ عينُه تخفيفاً. وقرأ[2] إبراهيم التيمي «عُذْراً ونُذْراً» بواو العطفِ موضعَ «أو»، وهي تدلُّ على أنَّ «أو» بمعنى الواو.

آ. (٧) **قوله: ﴿إنَّ ما تُوْعَدون﴾**: هذا جوابُ القسمِ في قولِه «والمُرْسَلاتِ»، وما بعده معطوفٌ عليه، وليس قَسَماً مستقلاً، لِما تقدَّم في أولِ هذا الموضوع، ولوقوعِ الفاءِ عاطفةً؛ لأنها لا تكونُ للقَسَم. و «ما» موصولةٌ بمعنى الذي ـ هي اسمُ «إنَّ» و «تُوْعَدون» صلتُها،

---

(١) النشر ٢/٢١٧، والحجة ٧٤٢، والقرطبي ١٩/١٥٦، والإتحاف ٢/٥٨٠، والبحر ٨/٤٠٥.

(٢) القرطبي ١٩/١٥٦، والبحر ٨/٤٠٥، وإبراهيم بن يزيد التيمي الكوفي، قرأ على الأعمش. توفي سنة ٩٢. طبقات القراء ١/٢٩.

والعائدُ محذوفٌ أي: إنَّ الذي تُوْعَدُونه. و «لَواقعٌ» خبرُها. وكان مِنْ حَقِّ «إنَّ» أَنْ تُكْتَبَ منفصلةً من «ما» الموصولةِ، ولكنهم كتبوها متصلةً بها.

آ. (٨) **قوله: ﴿فإذا النُّجومُ طُمِسَتْ﴾**: «النجومُ» مرتفعةٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره ما بعده عند البصريين غيرَ الأخفشِ[١]، وبالابتداء عند الكوفيين والأخفشِ. وفي جواب «إذا» قولان: أحدُهما محذوفٌ تقديرُه: / فإذا طُمِسَت النجومُ وَقَعَ ما تُوْعَدون، لدلالةِ قولِه: «إنَّ [٨٩٧/أ]
ما تُوْعَدُوْن لَواقعٌ»، أو بَانَ الأمرُ. والثاني: أنَّه «لأَيِّ يومٍ أُجِّلَتْ» على إضمارِ القولِ، أي: يُقال: لأيِّ يومٍ، فالفعلُ في الحقيقةِ هو الجوابُ. وقيل: الجوابُ: «ويلٌ يومئذٍ» نقله مكي[٢]، وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه لو كان جواباً لَزِمَتْه الفاءُ لكونِه جملةً اسميةً.

آ. (١١) **قوله: ﴿أُقِّتَتْ﴾**: قرأ[٣] أبو عمرٍو «وُقِّتَتْ» بالواوِ، والباقون «أُقِّتَتْ» بهمزةٍ بدلَ الواوِ. قالوا: وهي الأصلُ؛ لأنَّه من الوَقْتِ، والهمزةُ بدلٌ منها؛ لأنَّها مضمومةٌ ضمةً لازِمَةً[٤]. وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك في أولِ هذا الموضوع.

---

(١) أشار في معاني القرآن إلى نظيرها وهي إنْ فأجاز أن يكون الاسم بعدها مبتدأً وفاعلاً. معاني القرآن ٣٢٧.
(٢) إعراب المشكل ٢/٤٤٧.
(٣) السبعة ٦٦٦، والنشر ٢/٣٩٦، والتيسير ٢١٨، القرطبي ١٩/١٥٨، والحجة ٧٤٢، والبحر٨/٤٠٥.
(٤) انظر: الممتع ٣٣٢.

آ. (١٢) **قوله: ﴿لأيِّ يومٍ﴾**: متعلِّقٌ بـ «أُجِّلَتْ» وهذه الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ. أي: يُقال. وهذا القولُ المضمرُ يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً لـ «إذا»، كما تقدَّم، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ مرفوعِ «أُقِّتَتْ» أي: مَقُولاً فيها: لأيِّ يومٍ أُجِّلَتْ.

آ. (١٣) **قوله: ﴿لِيَوْمِ الفَصْلِ﴾**: بدلٌ مِنْ «لأيِّ يومٍ» بإعادةِ العاملِ. وقيل: بل تتعلَّق بفعلٍ مقدَّرٍ أي: أُجِّلَتْ ليومِ الفَصْل. وقيل: اللامُ بمعنى «إلى» ذكرهما مكيٌّ[١].

آ. (١٥) **قوله: ﴿وَيْلٌ﴾**: مبتدأٌ، سَوَّغ الابتداءَ به كونُه دعاءً. وقال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: كيف وقعَتِ النكرةُ مبتدأً في قوله: «وَيْلٌ»؟ قلت: هو في أَصْلِهِ مصدرٌ منصوبٌ سادٌّ مَسَدَّ فِعْلِه، ولكنه عُدِل به إلى الرفعِ للدلالةِ على ثباتِ معنى الهلاكِ ودوامِه للمدعُوِّ عليهم. ونحوُه «سَلامٌ عليكم»[٣] ويجوز: وَيْلاً له بالنصبِ، ولكن لم يُقْرَأْ به». قلت: هذا الذي ذكره ليس من المُسَوِّغاتِ التي عَدَّها النَّحْويون، وإنما المُسَوِّغُ ما ذكرْتُه لك مِنْ كونه دعاءً. وفائدةُ العدولِ إلى الرفع ما ذكره. و «يومئذٍ» ظرفٌ للوَيْل. وجَوَّز أبو البقاء[٤] أَنْ يكونَ صفةً لـ «وَيْلٌ» و «للمُكَذِّبين» خبرُه.

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٤٧.

(٢) الكشاف ٤/٢٠٣.

(٣) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢/٢٧٨.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَلَم نُهْلِكِ﴾: العامَّةُ على ضَمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ «أَهْلَكَ» رباعياً. وقتادة[١] بفتحِه. قال الزمخشري[٢]: «مِنْ هَلَكه بمعنى: أَهْلكه. قال العجَّاج[٣]:

٤٤٥٥ـ ومَهْمَــهٍ هــالــكِ مَــنْ تعــرَّجــا

قلت: فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هالك»، وهو مِنْ هَلَكَ. إلَّا أنَّ بعضَ الناسِ جَعَلَ هذا دليلاً على إعمالِ الصفةِ المشبهةِ في الموصولِ، وجَعَلَها مِن اللازمِ؛ لأنَّ شرطَ الصفةِ المشبهةِ أَنْ تكونَ مِنْ فِعْلٍ لازم، فعلى هذا لا دليلَ فيه.

آ. (١٧) قوله: ﴿ثم نُتْبِعُهُم﴾: العامَّةُ على رَفْعِ العينِ استئنافاً أي: ثم نحن نُتْبِعُهم، كذا قَدَّره أبو البقاء[٤]. وقال: «وليس بمعطوفٍ؛ لأنَّ العَطْفَ يوجِبُ أَنْ يكونَ المعنى: أَهْلَكْنا الأوَّلِيْن، ثم أَتْبَعْناهم الآخِرين في الهلاكِ. وليس كذلكَ؛ لأنَّ هلاكَ الآخرين لم يَقَعْ بعدُ». قلت: ولا حاجةَ في وجهِ الاستئنافِ إلى تقديرِ مبتدأ قبلَ الفعل، بل يُجْعَلُ الفعلُ معطوفاً على مجموعِ الجملةِ من قولِه: «ألم نُهْلِك»، ويَدُلُّ على هذا الاستئنافِ قراءةُ[٥] عبدِ الله «ثم سَنُتْبِعُهم» بسينِ التنفيسِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٠٥.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٠٣.
(٣) تقدم برقم ٣١٧٤.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٨.
(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٦٧، والبحر٨/ ٤٠٥، والقرطبي ١٩/ ١٥٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٦،.

وقرأ الأعرجُ والعباسُ عن أبي عمرٍو بتسكينِها[1]. وفيها وجهان، أحدُهما: أنه تسكينٌ للمرفوعِ فهو مستأنف كالمرفوعِ لفظاً. والثاني: أنَّه معطوفٌ[2] على مجزومٍ. والمَعْنِيُّ بالآخِرين حينئذٍ قومُ شُعَيْبٍ ولوطٍ وموسى، وبالأوَّلِيْنَ قومُ نوحٍ وعادٍ وثمودَ.

آ. (١٨) قوله: ﴿كذلك نَفْعَلُ﴾: أي: مثلَ ذلك الفعلِ الشَّنيعِ نَفْعَلُ بكلِّ مَنْ أَجْرَمَ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَقَدَرْنا﴾: قرأ[3] نافعٌ والكسائيُّ بالتشديد من التقدير، وهو موافِقٌ لقولِه: «مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَه فقدَّره»[4] والباقون بالتخفيف من القُدْرة. ويَدُلُّ عليه قولُه: «فنِعْمَ القادِرون». ويجوز أَنْ يكونَ المعنىٰ على القراءة الأولى: فنِعْمَ القادِرون على تقديرِه، وإن جُعِلت «القادِرون» بمعنى «المُقَدِّرُون» كان جَمْعاً بين اللفظَيْنِ، ومعناهما واحدٌ، ومنه قولُه تعالى: «فَمَهِّلِ الكافرين أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً»[5] وقولُ الأعشى[6]:

٤٤٥٦ــ وأَنْكَرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ
مِنَ الحوادِث إلاَّ الشَّيْبَ والصَّلَعَا

(١) نُتبِعُهُمْ.
(٢) مطموس في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٣) السبعة ٦٦٦، والنشر ٢/٣٩٧، والبحر ٨/٤٠٦، والحجة ٧٤٣، والتيسير ٢١٨، والقرطبي ١٩/ ١٦٠.
(٤) الآية ١٩ من عبس.
(٥) الآية ١٧ من الطارق.
(٦) تقدم برقم ٢٦٧٨.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿كِفاتاً﴾**: الكِفاتُ: اسمٌ للوِعاءِ الذي يُكْفَتُ فيه أي: يُجْمَعُ، قاله أبو عبيدة[١]. يقال: كَفَتَه يَكْفِتُه أي: جَمَعَه وضَمَّه. وفي الحديث «اكْفِتُوا صِبْيانكم»[٢] وقال الصمصامة بن الطِّرِمَّاح[٣]:

٤٤٥٧ـ وأنــتَ اليــوم فــوقَ الأرضِ حَيّــاً
وأنــتَ غــداً تَضُمُّــك فــي كِفــاتِ

وقيل: الكِفاتُ اسمٌ لِمَا يَكْفِتُ كالضِّمام والجِماع. يقال: هذا البابُ جِماعُ الأبوابِ. وفي انتصابِه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «نَجْعَلْ» لأنَّها للتصيير. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ من «الأرضَ»، والمفعولُ الثاني «أحياءً وأمواتاً» بمعنىٰ: ألم نُصَيِّرْها/ أحياءً بالنَّبات وأمواتاً بغير نباتٍ أي: بعضُها كذا، وبعضُها كذا. وقيل: كِفاتٌ جمعُ كافِتٍ كصِيامٍ وقِيامٍ في جمعِ صائمٍ وقائمٍ. وقيل: بل هو مصدرٌ كالكتابِ والحسابِ. [٨٩٧/ب]

آ. (٢٦) **قوله: ﴿أحياءً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه منصوبٌ بـ كِفات، قاله مكي[٤]، والزمخشريُّ[٥] وبدأ به، بعد أن جَعلَ «كِفاتاً» اسمَ ما يَكْفِتُ كقولِهم: الضِّمام والجِماع، وهذا يمنعُ أَنْ يكونَ «كِفاتاً» ناصباً لـ «أحياءً» لأنه ليس من الأسماءِ العاملةِ، وكذلك إذا جَعَلْناه بمعنى

---

(١) المجاز ٢/ ٢٨١.
(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ٥٩، باب ١٦ إذا وقع الذباب. الفتح ٦/ ٤٠٩.
(٣) القرطبي ١٩/ ١٦١، والماوردي ٤/ ٣٨٠.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٧ وعبارته: «أي تكفت الأحياء والأموات، أي: تضمهم أحياء على ظهرها، وأمواتاً على بطنها».
(٥) الكشاف ٤/ ٢٠٣.

الوِعاء، على قول أبـي عبيدةَ، فإنه لا يعملُ أيضاً، وقد نصَّ النحاةُ على أنَّ أسماءَ الأمكنةِ والأزمنةِ والآلات، وإنْ كانَتْ مشتقةً جاريةً على الأفعالِ لا تعملُ، نحو: مَرْمى ومِنْجل، وفي اسم المصدرِ خلافٌ مشهورٌ، ولكنْ إنما يتمشَّىٰ نصبُهما بكِفات على قولِ أبـي البقاء[1]، فإنَّه لم يُجَوِّزْ إلاَّ أَنْ يكونَ جمعاً لاسمِ فاعلٍ، أو مصدراً، وكلاهما من الأسماءِ العاملة.

الوجه الثاني: أَنْ ينتصِبَ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه «كِفات» أي: يَكْفِتُهم أحياءً على ظهرِها، وأمواتاً في بَطْنِها، وبه ثنَّى الزمخشري[2].

الثالث: أن يَنْتَصِبا على الحالِ من «الأرضَ» على حَذْفِ مضافٍ أي: ذاتَ أحياءٍ وأموات.

الرابع: أَنْ يَنْتَصِبا على الحالِ مِنْ محذوفٍ أي: تَكْفِتُكم أحياءً وأمواتاً؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّها كِفاتٌ للإنسِ، قاله الزمخشريُّ[3]، وإليه نحا مكيُّ[4]؛ إلاَّ أنَّه قَدَّره غائباً أي: تَجْمعهم الأرضُ في هاتَيْن الحالتَيْن.

الخامس: أَنْ ينتصِبا مفعولاً ثانياً لـ«نَجْعل» وكِفاتاً حالٌ كما تقدَّم تقريرُه. وتنكيرُ «أحياءً وأمواتاً»: إمَّا للتَّفْخيم أي: تَجْمَعُ أحياءً لا يُقَدَّرُوْن وأمواتاً لا يُحْصَوْن، وإمَّا للتبعيضِ؛ لأنَّ أحياءَ الإنسِ وأمواتَهم ليسوا بجميعِ الأحياءِ ولا الأمواتِ، وكذلك التنكيرُ في «ماءً فُراتاً» يحتمل المعنيَيْنِ أيضاً: أمَّا التفخيم فواضِحٌ لعِظَمِ المِنَّةِ به عليهم، وأمَّا التبعيضُ

---

(١) الإملاء ٢/٢٧٨، قال: «جمع كافت مثل صائم وصيام، وقيل: هو مصدر مثل كتاب وحساب والتقدير: ذات كَفْت أي جَمْع».

(٢) الكشاف ٤/٢٠٤.

(٣) الكشاف ٤/٢٠٤.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٤٧.

فكقوله تعالى: «ونُنَزِّلُ مِن السماءِ مِنْ جبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ»[1] فهذا مُفْهِمٌ للتبعيضِ، والقرآنُ يُفَسِّرُ بعضُه بعضاً.

والشَّامخاتُ: جمعُ «شامخ»، وهو المرتفعُ جداً ومنه: «شَمَخَ بأَنْفِه» إذا تكبَّر، جُعِل كِنايةً عن ذلك كثَنْي العِطْفِ[2] وصَعْر الخَدِّ، وإنْ لم يَحْصُلْ شيءٌ من ذلك.

آ. (٢٩) قوله: ﴿انْطَلِقوا﴾: أي: يُقال لهم ذلك. وقرأ العامَّةُ «انطَلِقوا» الثاني كالأول بصيغةِ الأمرِ على التأكيد. ورُوَيْسٌ[3] عن يعقوب «انطلَقوا» بفتح اللام فعلاً ماضياً على الخبرِ أي: لَمَّا أُمِرُوا امْتَثَلوا ذلك. وهذا موضعُ الفاءِ فكان يَنْبغي أَنْ يكونَ التركيبُ: فانطَلَقوا نحو قولِك: قلت اذهب فذهب، وعَدَمُ الفاءِ هنا ليس بالواضحِ.

آ. (٣١) قوله: ﴿لا ظَليلٍ﴾: صفةٌ لـ ظلٍّ» و «لا» تتوسَّطُ بين الصفةِ والموصوفِ لإفادةِ النفي، وجِيْءَ بالصفةِ الأولى اسماً، وبالثانية فعلاً، دلالةً على نَفْيِ ثبوتِ هذه الصفةِ واستقرارِها للظلِّ، ونَفْيِ التجدُّدِ والحدوثِ للإغْناءِ عن اللهب.

آ. (٣٢) قوله: ﴿إنَّها﴾: أي: إنَّ جهنَّم؛ لأنَّ السياقَ كلَّه لأجلها. وقرأ العامَّةُ: «بشَرَرٍ» بفتح الشينِ وعَدَمِ الألفِ بين الراءَيْن. وورش[4] يُرَقِّقُ الراءَ الأولى لكسرِ التي بعدها. وقرأ ابن عباس وابن مقسم

---

(١) الآية ٤٣ من النور.

(٢) ثني العطف: الإعراض.

(٣) النشر ٢/٣٩٧، والبحر ٨/٤٠٦، والإتحاف ٢/٥٨١.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٥٨١، والبحر ٨/٤٠٧، والمحرر ١٦/٢٠٢.

بكسرِ الشين وألفٍ بين الراءَيْنِ. وعيسى كذلك، إلاَّ أنَّه فتح الشين. فقراءةُ ابنِ عباس[1] يجوزُ أَنْ تكونَ جمعاً لشَرَرَة، وفَعَلة تُجْمَعُ على فِعال نحو: رَقَبة ورِقاب ورَحَبة[2] ورِحاب، وأَنْ تكونَ جمعاً لشَرٍّ، لا يُرادبه أَفْعَلُ التفضيلِ. يقال: رجلٌ شَرٌّ ورجالٌ شِرارٌ، ورجلٌ خيرٌ ورجالٌ خِيار، ويؤنثان فيقال: امرأة شَرَّةٌ، وامرأةٌ خَيْرَةٌ. فإن أُريد بهما التفضيلُ امتنعَ ذلك فيهما، واختصَّا بأحكامٍ مذكورةٍ في كتبِ النحْويين أي: ترمي بشِرارٍ من العذابِ أو بشِرار من الخَلْق.

وأمَّا قراءةُ عيسى[3]/ فهي جمعُ شَرارَةٍ بالألفِ وهي لغةُ تميمٍ. [٨٩٨/أ] والشَّرَرَةُ والشَّرارَة: ما تطايَرَ من النارِ متفرِّقاً.

قوله: «كالقَصْرِ» العامَّةُ على فتحِ القافِ وسكونِ الصادِ، وهو القَصْرُ المعروف، شُبِّهَتْ به في كِبَرِه وعِظَمِه. وابن[4] عباس وتلميذاه ابن جُبَيْر وابنُ جَبْر[5]، والحسن، بفتحِ القافِ والصادِ، وهي جمعُ قَصَرة بالفتح والقَصَرَةُ: أَعْناقُ الإبلِ والنخلِ، وأصولُ الشجرِ. وقرأ ابن جبير والحسن أيضاً بكسرِ القافِ وفتحِ الصاد جمعَ «قَصَرة» يعني بفتح القافِ. قال الزمخشريُّ[6]: «كحاجةٍ وحِوَج» وقال الشيخ[7]: «كحَلَقة[8] من الحديدِ

---

(١) شِرار.

(٢) الرَّحَبة: الأرض الواسعة، بسكون الحاء وفتحها.

(٣) «شَرار».

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٤٤٦، والقرطبي ١٩/ ١٦٤، والبحر ٨/ ٤٠٧.

(٥) وهو الإمام مجاهد.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

(٧) البحر ٨/ ٤٠٣.

(٨) في ضبط هذه اللفظة قال أبو عبيد ـ كما في اللسان (حلق) ـ «أختار في حَلَقة الحديد فتح اللام ويجوز الجزم، وأختار في حَلْقة القوم الجزم ويجوز التثقيل».

وحِلَق». وقُرِىء «كالقَصِرِ» بفتح القاف وكسرِ الصادِ، ولم أَرَ لها توجيهاً. ويظهرُ أنَّ ذلك مِنْ بابِ الإتباعِ، والأصلُ: كالقَصْرِ بسكونِ الصادِ، ثم أَتبعَ الصادَ حركةَ الراءِ فكسَرها، وإذا كانوا قد فَعَلُوا ذلك في المشغولِ بحركة نحو: كَتِف وكَبِد، فلأَنْ يَفْعلوه في الخالي منها أَوْلَىٰ. ويجوزُ أَنْ يكونَ ذلك للنقل بمعنى: أنه وَقَفَ على الكلمةِ فَنَقَل كسرةَ الراءِ إلى الساكنِ قبلَها، ثم أَجْرَىٰ الوَصْلَ مُجْرَىٰ الوقفِ، وهو بابٌ شائعٌ عند القُرَّاءِ والنحاة. وقرأ عبدُ الله بضمِّهما. وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّه جمعُ قَصْرٍ كرَهْن ورُهُن، قاله الزمخشريُّ[1]. والثاني: أنَّه مقصورٌ من قُصور كقوله[2]:

٤٤٥٨ـ فيها عيايِيْلُ أُسودٍ ونُمُرْ

يريد: ونُمور. فقصَر. وكقوله: «النُّجُم» يريد النجوم. وتخريجُ الزمخشريِّ أَوْلَىٰ؛ لأنَّ محلَّ الثاني: إمَّا الضرورةُ، وإمَّا النُّدُور.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿جِمالَةٌ﴾**: قرأ[3] الأخوَان وحَفْصٌ «جِمالَةٌ». والباقون «جِمالات». فالجِمالَةُ فيها وجهان، أحدُهما: أنَّها جمعٌ صريحٌ، والتاءُ لتأنيثِ الجمعِ. يُقال: جَمَلٌ وجِمال وجِمالَة نحو: ذَكَر وذِكار وذِكارة، وحَجَر وحِجارة. والثاني: أنه اسمُ جمعٍ كالذِّكارة والحِجارة،

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

(٢) تقدم برقم ١٩٣٩.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٦، والبحر ٨/ ٤٠٧، والقرطبي ١٩/ ١٦٥، والتيسير ٢١٨، والحجة ٧٤٤، والنشر ٢/ ٣٩٧، والمحتسب ٢/ ٣٤٧، والشواذ ١٦٧.

قاله أبو البقاء[١]، والأولُ قولُ النُّحاةِ. وأمَّا جِمالات فيجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً لـ «جِمالة» هذه، وأَنْ يكونَ جمعاً لـ جِمال، فيكون جمعَ الجمعِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً لـ جَمَل المفردِ كقولهم: «رِجالات قريش» كذا قالوه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أنَّ الأسماءَ الجامدةَ غيرَ العاقلةِ لا تُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ، إلاَّ إذا لم تُكَسَّرْ. فإنْ كُسِّرَتْ لَم تُجْمَعْ. قالوا: ولذلك لُحِّن المتنبيُّ في قولِه[٢]:

٤٤٥٩ـ إذا كانَ بعضُ الناسِ سَيْفاً لدولةٍ
ففي الناسِ بُوْقاتٌ لها وطُبولُ

فجمع «بُوقاً» على «بُوقات» مع قولِهم: «أَبْواق»، فكذلك جِمالات مع قولهم: جَمَل وجِمال. على أنَّ بعضَهم لا يُجيزُ ذلك، ويَجْعَلُ نحو: حَمَّامات وسِجِلاَّت شاذًّا، وإنْ لم يُكَسَّرْ.

وقرأ ابنُ عباس والحسنُ وابن جبير وقتادةُ وأبو رجاء، بخلافٍ عنهم، كذلك، إلاَّ أنَّهم ضَمُّوا الجيمَ[٣] وهي حِبالُ السفنِ. وقيل: قُلوس[٤] الجسورِ، الواحدةِ «جُمْلة» لاشتمالِها علىٰ طاقاتِ الحِبال. وفيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ «جُمالات» جمعَ جُمال، وجُمال جَمْعَ جُمْلة، كذا قال الشيخ[٥]، ويَحْتاجُ في إثباتِ أنَّ جُمالاً بالضمِّ جمعُ جُمْلة بالضمِّ إلى نَقْلٍ. والثاني: أنَّ «جُمالات» جمعُ جُمالة قاله الزمخشري[٦]،

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٨.
(٢) تقدم برقم ٢٨١٠.
(٣) «جُمالات».
(٤) القلس: حبل غليظ من حبال السفن.
(٥) البحر ٨/ ٤٠٧.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

وهو ظاهرٌ. وقرأ ابنُ عباس والسُّلَمِيُّ وأبو حيوةَ «جُمالة» بضمِّ الجيم، وهي دالَّةٌ لِما قاله الزمخشريُّ آنِفاً.

قوله: «صُفْرٌ» صفةٌ لجِمالات أو لِجمالة؛ لأنَّه: إمَّا جمعٌ أو اسمُ جمعٍ. والعامَّة على سكونِ الفاءِ جمعَ صَفْراء. والحسنُ بضمِّها، وكأنَّه إتْباعٌ. ووَقَعَ التشبيهُ هنا في غايةِ الفصاحةِ. قال الزمخشريُّ[1]: «وقيل: صُفْرٌ سُوْدٌ تَضْرِبُ إلى الصُّفرة. وفي شعرِ عمرانَ بنِ حِطَّانَ الخارجيِّ[2]:

٤٤٦٠ـ دَعَتْهُـمْ بـأعلَـىٰ صـوتِهـا ورَمَتْهُـمُ
بمثـل الجِمـال الصفـر نَـزَّاعـةِ الشَّـوىٰ

وقال أبو العلاء المعري[3]:

٤٤٦١ـ حمـراءُ سـاطِعَـةُ الـذوائـب فـي الـدُّجَـىٰ
تَـرْمـي بكـل شَـرارةٍ كطِـرافِ

[٨٩٨/ب] فشبَّهها/ بالطِّراف، وهو بيت الأُدَم[4] في العِظَم والحُمْرَة، وكأنه قَصَدَ بخُبْثِه أَنْ يزيدَ على تشبيهِ القرآن. ولتبجُّحه بما سُوِّل له مِنْ تَوَهُّم الزيادة جاءَ في صَدْرِ بيتِه بقولِه: «حمراءُ» توطئةً لها ومناداةً عليها، وتَنْبيهاً للسامِعين على مكانِها. ولقد عَمِيَ ـ جمع الله له عَمىٰ الدَّارَيْن ـ عن قولِه عزَّ وجلَّ: «كأنه جِمالةٌ صُفْرٌ» فإنه بمنزلةِ قولِه كبيتٍ أحمر. وعلى أنَّ في

---

(١) الكشاف ٤/٢٠٤.
(٢) الكشاف ٤/٢٠٤، يصف جهنم ودعاءها الكفار إلى قعرها. والشوى: الأطراف أو الجوارح.
(٣) سقط الزند ١٣٠٧، والمعنى أن نيرانهم عظيمة فشرارها على مقدار عظمها.
(٤) بيت من أدم: من بيوت الأعراب.

التشبيهِ بالقَصْر وهو الحِصْنُ تشبيهاً مِنْ جهتَين: مِنْ جهةِ العِظَمِ، ومن جهةِ الطولِ في الهواءِ، وفي التشبيه بالجِمالات ـ وهي القُلُوسُ ـ تشبيهٌ مِنْ ثلاثِ جهاتٍ: الطُّولِ والعِظَمِ والصُّفْرةِ» انتهى. وكان قد قال قبلَ ذلك بقليلٍ: «شُبِّهَتْ بالقُصورِ ثم بالجِمالِ لبيانِ التشبيهِ، ألا ترىٰ أنَّهم يُشَبِّهون الإبلَ بالأَفْدان» قلت: الأَفْدانُ: القصورُ، وكأنه يُشيرُ إلى قولِ عنترة[1]:

٤٤٦٢ـ فـوقَفْـتُ فيهـا نـاقتـي وكـأنَّهـا
فَـدَنٌ لأَقْضِـيَ حـاجـةَ المُتَلَـوِّمِ

آ. (٣٥) قوله: ﴿هذا يومُ لا يَنْطِقُون﴾: العامَّةُ على رفع «يومُ» خبراً لـ «هذا». وزيد بنُ عليّ[2] والأعرجُ والأعمشُ وأبو حيوةَ وعاصمٌ في بعضِ طرقِه بالفتح. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الفتحةَ فتحةُ بناءٍ وهو خبرٌ لـ «هذا» كما تقدَّم. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الظرفِ واقعاً خبراً لـ «هذا» على أَنْ يُشارَ به لِما تقدَّم من الوعيدِ كأنه قيل: هذا العذابُ المذكورُ كائنٌ يومَ لا يَنْطِقون. وقد تقدَّم آخِرَ المائدة ما يُشْبه هذا في قوله: «هذا يومُ يَنْفع»[3] إلَّا أنَّ النصبَ هناك متواترٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿ولا يُؤْذَنُ﴾: العامَّةُ على عَدَمِ تَسْمِيَةِ الفاعلِ. وحكىٰ الأهوازِيُّ عن زيدِ بن علي[4] «ولا يَأْذَنُ» سَمَّىٰ الفاعلِ، وهو اللَّهُ تعالى. «فيعتذرون» في رفعِه وجهان، أحدُهما: أنه مستأنفٌ

(١) ديوانه ١٨٤، وشرح القصائد السبع ٢٩٧. المتلوِّم: المتمكِّث.
(٢) الإتحاف ٢/ ٥٨٢، والبحر ٨/ ٤٠٧، والقرطبي ١٩/ ١٦٦.
(٣) انظر: الدر ٤/ ٥٢٠.
(٤) البحر ٨/ ٤٠٨.

أي: فهم يَعْتَذِرون. قال أبو البقاء[1]: «ويكون المعنى: أنَّهم لا يَنْطِقُون نُطْقاً ينفَعُهم، أو يَنْطقون في بعضِ المواقفِ ولا يَنْطِقُون في بعضها». والثاني: أنه معطوفٌ على «يُؤْذن» فيكونُ مَنْفِيًّا، ولو نُصِبَ لكان مُتَسَبَّباً عنه». وقال ابن عطية[2]: «ولم يُنْصَبْ في جوابِ النفي لتشابُهِ رؤوسِ الآي، والوجهان جائزان». انتهى فقد جَعَل امتناعَ النصبِ مجردَ المناسبةِ اللفظيةِ، وظاهرُ هذا مع قولِه: «والوجهان جائزان» أنهما بمعنىً واحدٍ، وليس كذلك، بل المرفوعُ له معنىً غيرُ معنى المنصوبِ. وإلى مثلِ هذا ذهبَ الأعلمُ فيُرفع الفعلُ، ويكونُ معناه النصبَ. ورَدَّ عليه ابنُ عصفور.

آ. (٤١) **قوله: ﴿فِي ظِلالٍ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ، جمعُ ظِلّ. والأعمش[3] «ظُلَلٍ» جمعُ ظُلَّة. وتقدَّم في يس[4] مثلُه، إلاَّ أنهما متواترتان.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿كُلُوا﴾**: معمولاً[5] لقولٍ، ذلك القولُ منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في الظرفِ أي: كائِنِيْن في ظلال، مَقُولاً لهم ذلك، وكذلك «كُلوا وتَمَتَّعوا قليلاً» فإنْ كان ذلك مقولاً لهم في الدنيا فواضحٌ، وإن كان مَقولاً في الآخرة فيكون تذكيراً بحالِهم أي: هم أحِقَّاءُ بأَنْ يُقالَ لهم في دنياهم كذا. ومثله[6]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٩.

(٢) المحرر ١٦/ ٢٠٣.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٨٢، والبحر ٨/ ٤٠٨، والقرطبي ١٩/ ١٦٧.

(٤) الآية ٥٦.

(٥) حال من فعل مقدر بنحو: جاء.

(٦) البيت من المديد لفاطمة بنت الأحجم الخزاعية، وهو في الكشاف ٤/ ٢٠٥، والحماسة ٤٤٦.

٤٤٦٣ـ إخْـــوَتـــي لا تَبْعَـــدُوا أبـــداً
وبَلَـــىٰ واللَّـــهِ قـــد بَعِـــدُوا

أي: هم أهلٌ أَنْ يُدَّعَىٰ لهم بذلك.

آ. (٥٠) قوله: ﴿فبأيِّ حديثٍ﴾: متعلقٌ بقولِه: «يُؤمنون» أي: إنْ لم يُؤمنوا بهذا القرآنِ فبأيِّ شيءٍ يُؤْمنون؟ والعامَّةُ على الغَيْبة. وقرأ[1] ابن عامر في روايةٍ ويعقوبُ بالخطاب على الالتفات أو على الانتقال.

[تمَّت بعونه تعالى سورة والمرسلات]

---

(١) البحر ٨/٤٠٨.

سورة عم يتساءلون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عَمَّ﴾: قد تقدَّم أن البزيَّ[١] يُدخل هاءَ السكتِ عوضاً من ألف «ما» الاستفهاميةِ في الوقف. ونُقِلَ عن ابن كثير أنه يَقرأ «عَمَّه» بالهاء وَصْلاً، أجرىٰ الوصل مُجرىٰ الوقف. وقرأ عبد الله وأُبَيّ وعكرمة «عَمَّا» بإثبات الألفِ. وقد تقدَّم أنه يجوزُ ضرورةً أو في قليلٍ من الكلام. ومنه[٢]:

٤٤٦٤ــ على ما قامَ يَشْتِمُني لَئيمٌ
كخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

/ وتقدم أنَّ الزمخشريَّ جَعَلَ منه «بما غَفَر لى ربِّي» في يس[٣]. [٨٩٩/أ]
و «عَمَّ» فيه قولان، أحدُهما: ــ وهو الظاهرُ ــ أنَّه متعلِّقٌ بـ «يتساءلون» هذا الظاهرِ. قال أبو إسحاق[٤]: «الكلامُ تامٌّ في قوله: «عَمَّ يتساءلون»،

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٤٧، والبحر ٨/٤١٠، الإتحاف ٢/٥٨٣، والنشر ٢/١٣٤.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) الآية ٢٧ من يس.

(٤) لم يرد هذا النص في مطبوعة «معاني القرآن» للزجاج، وانظر: البحر ٨/٤١١، والمحرر ١٦/٢٠٧.

ثم كان مقتضىٰ القول أن يُجيبَ مُجيبٌ، فيقولَ: يتساءلون عن النبأ العظيم، فاقتضىٰ إيجازُ القرآنِ وبلاغتُه أَنْ يبادِرَ المحتَجُّ بالجوابِ الذي تقتضيه الحالُ والمحاورةُ اقتضاباً للحُجَّة، وإسراعاً إلى مَوْضِعِ قَطْعِهم».
والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ ويتعلَّقُ «عن النبأ العظيم» بهذا الفعلِ الظاهرِ. قال الزمخشري[1]: «وعن ابن كثيرٍ أنه قرأ «عَمَّهْ» بهاءِ السَّكْتِ. ولا يَخْلو: إمَّا أَنْ يجريَ الوصلُ مَجْرى الوقفِ، وإمَّا أَنْ يقفَ ويَبْتَدِىءَ «يتساءلون عن النبأ العظيم» على أَنْ يُضْمَرَ «يتساءلون»؛ لأنَّ ما بعده يُفَسِّرُه كشيءٍ يُبْهَمُ ثم يُفَسَّرُ».

آ. (٢) **قوله: ﴿عن النبأ﴾**: يجوزُ فيه ما جازَ في قوله «لأيِّ يوم أُجِّلَتْ[2]» في البدليةِ والتعلُّقِ بفعلٍ مقدَّرٍ. ويَزيد عليه هنا أنَّه يتعلَّقُ بالفعل الظاهرِ، ويتعلَّقُ ما قبلَه بمضمرٍ، كما تقدَّم عن الزمخشريِّ. وقال ابن عطية[3]: «قال أكثرُ النحاة: قوله: «عن النبأ العظيم» متعلِّقٌ بـ «يتساءلون» الظاهرِ، كأنَّه قال: لِمَ يتساءلون عن النبأ»؟ وقوله: «عَمَّ» هو استفهامُ تفخيمٍ وتعظيمٍ.

آ. (٣) **قوله: ﴿الذي هم مُخْتلفون﴾**: «مُخْتلفون» خبرُ «هم» والجارُّ متعلِّقٌ به. والموصولُ يحتملُ الحركاتِ الثلاثَ إتْباعاً وقَطْعاً رفعاً ونصباً.

---

(١) الكشاف ٤/٢٠٦.
(٢) الآية ١٣ من المرسلات.
(٣) المحرر ١٦/٢٠٧.

آ. (٤) قوله: ﴿كلاَّ سَيَعْلَمون، ثم كلا سيعلمون﴾: التكرارُ للتوكيد. وقد زَعَمَ الشيخُ جمالُ الدين ابنُ مالك[١] أنَّه مِنْ بابِ التوكيدِ اللفظيِّ. ولا يَضُرُّ توسُّطُ حرفِ العطفِ. والنَّحْوِيُّون يَأْبَوْن هذا. ولا يُسَمُّونه إلاَّ عَطْفاً، وإنْ أفادَ التأكيدَ. والعامَّةُ على الغَيْبة في الفعلَيْن. والحسنُ[٢] وابنُ دينار وابن عامر[٣] بخلافٍ عنه بتاءِ الخطاب فيهما. والضحاك: الأولُ كالحسن، والثاني كالعامَّةِ. والغَيْبَةُ والخطابُ واضحان.

آ. (٦) قوله: ﴿مِهاداً﴾: مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الجَعْلَ بمعنىٰ التصييرِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ الخَلْق، فيكونَ «مِهادا» حالاً مقدرة، و «أوتاداً» كذلك ولا بُدَّ مِنْ تأويلِها بمشتق أيضاً، أي: مُثَبِّتاتٍ. وأمَّا «سُباتاً» فالظاهر كونُه مفعولاً ثانياً. و «لباساً» فيه استعارةٌ حسنةٌ وعليه قولُه[٤]:

٤٤٦٥ـ وكم لِظَلامِ الليلِ عندك مِنْ يدٍ
تُخَبِّرُ أنَّ المانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وقرأ العامَّةُ «مِهاداً»، ومجاهد[٥] وعيسى وبعضُ الكوفيين «مَهْداً»

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥.

(٢) السبعة ٦٦٨، والبحر ٨/ ٤١١، والمحرر ١٦/ ٢٠٧.

(٣) ابن ذكوان عنه بالتاء، وهشام عنه بالياء.

(٤) البيت للمتنبي. وهو في ديوانه ١/ ١٧٨، والكشاف ٤/ ٢٠٧. وتزعم المانوية أن الخير منسوب إلى النور والشر إلى الظلام، فكذَّبهم أبو الطيب بأن نعمته حَصَلَتْ من الظلام، وبيَّن تلك النعمة بقوله:
وقاك رَدَىٰ الأعداءِ تَسْري إليهم وزارك فيه ذو الدلالِ المحجَّبِ

(٥) القرطبي ١٩/ ١٧، والبحر ٨/ ٤١١، والمحرر ١٦/ ٢٠٧.

وقد تقدَّم هاتان القراءاتان في سورة طه[1]، وأنَّ الكوفيين قَرؤوا «مَهْداً» في طه والزخرف[2] فقط. وتقدَّم الفرقُ بينهما ثَمَّةَ.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَهَّاجاً﴾: الوَهَّاجُ: المُضِيءُ المُتلألِىءُ، مِنْ قولِهم: وَهَجَ الجَوْهَرُ، أي: تلألأ. ويُقال: وَهِجَ يَوْهَجُ كوَجِلَ يَوْجَلُ، ووَهَجَ يَهِجُ كوَعَدَ يَعِدُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿مِنَ المُعْصِراتِ﴾: يجوزُ في «مِنْ» أَنْ تكونَ على بابِها مِن ابتداءِ الغايةِ، وأَنْ تكونَ للسببية. ويَدُلُّ قراءةُ[3] عبدِ الله بنِ يزيد وعكرمة وقتادة «بالمُعْصِرات» بالباءِ بدلَ «مِنْ» وهذا على خلافٍ في «المُعْصِرات» ما المرادُ بها؟ فقيل: السحاب. يقال: أَعْصَرَتْ السَّحائِبُ[4]، أي: شارَفَتْ أَنْ تُعْصِرَها الرياحُ فتُمْطِرَ كقولك: «أجَزَّ الزرعُ» إذا حان له أن يُجَزَّ. ومنه «أَعْصَرَتِ الجارِيَةُ» إذا حان لها أَنْ تحيضَ. قاله الزمخشريُّ. وأنشد ابنُ قتيبة[5] لأبي النجم[6]:

٤٤٦٦ـ تَمْشي الهُوَيْنَىٰ ساقِطاً خِمارُها
قد أَعْصَرَتْ أو قَدْ دَنَا إعْصارُها

---

(١) الآية ٥٣.

(٢) الآية ١٠.

(٣) القرطبي ١٩/١٧٤، المحتسب ٢/٣٤٧، البحر ٨/٤١١.

(٤) الأصل «السحاب». والمؤلف ينقل عن الكشاف ٤/٢٠٧، والتصحيح منه.

(٥) لم يرد في تفسير الغريب وتأويل المشكل.

(٦) البيت لمنصور بن مرثد الأسدي. وهو في اللسان «عصر»، وليس في ديوان أبي النجم. وفي الأصل «بلا» بدلاً من «ساقطاً» والتصحيح من اللسان وفي روايةٍ «مائلاً».

قلت: ولولا تأويلُ «أَعْصَرَتْ» بذلك لكان ينبغي أَنْ تكونَ المُعْصَرات بفتح الصادِ اسمَ مفعول؛ لأنَّ الرياحَ تُعْصِرُها.

وقال الزمخشري[1]: «وقرأ عكرمةُ «بالمُعْصِرات». وفيه وجهان: أَنْ يُراد الرياحُ التي حانَ لها أَنْ تُعْصِرَ السحابَ، وأَنْ يُرادَ السحائبُ؛ لأنَّه إذا كان الإنزالُ منها فهو بها/ كما تقول: أَعْطى مِنْ يدِه درهماً، وأَعطى بيدِه. وعن مجاهد: المُعْصِرات: الرياحُ ذواتُ الأعاصيرِ. وعن الحسن وقتادة: هي السمواتُ. وتأويلُه: أنَّ الماءَ يَنْزِلَ من السماءِ إلى السحاب فكأنَّ السمواتِ يَعْصِرْنَ، أي: يَحْمِلْنَ على العَصْر ويُمَكِّنَّ منه. فإنْ قلتَ: فما وَجْهُ مَنْ قرأ «من المُعْصِرات» وفسَّرها بالرياح ذواتِ الأعاصيرِ، والمطرُ لا يَنْزِلُ من الرياح؟ قلت: الرياحُ هي التي تُنْشِىءُ السحابَ وتَدِرُّ أخلافَه[2]، فيَصِحُّ أَنْ تُجْعَلَ مَبْدأً للإنزال. وقد جاء: إنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الرياحَ فتحملُ الماءَ من السماء، فإنْ صَحَّ ذلك فالإنْزالُ منها ظاهرٌ. فإنْ قلت: ذكر ابن كَيْسانَ: أنه جَعَلَ المُعْصِرات بمعنى المُغِيثات، والعاصِرُ هو المُغيث لا المُعْصِر. يقال: عَصَرَهُ فاعْتَصَرَ. قلت: وَجْهُه أَنْ يُرادَ: اللاتي أَعْصَرْن، أي: حان لها أَنْ تُعْصِرَ، أي: تُغيث». قلت: يعني أنَّ «عَصَرَ» بمعنى الإغاثةِ ثلاثيٌّ، فكيف قيل هنا: مُعْصِرات بهذا المعنى، وهو من الرُّباعي؟ فأجاب عنه بما تقدَّم، يعني أنَّ الهمزةَ بمعنىٰ الدُّخولِ في الشيء. [٨٩٩/ب]

قوله: «ثَجَّاجاً» الثَّجُّ: الانصِبابُ بكثرةٍ وشِدَّةٍ. وفي الحديث[3]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٠٧.

(٢) الخِلْف: ضرع الناقة، الجمع أخلاف.

(٣) رواه ابن ماجة في كتاب المناسك ٦.

«أَحَبُّ العملِ إلى اللَّهِ العَجُّ والثَّجُّ». فالعَجُّ: رَفْعُ الصوتِ بالتلبيةِ، والثَّجُّ: إراقةُ دماءِ الهَدْيِ. يقال: ثَجَّ الماءُ بنفسِه، أي: انصَبَّ وثَجَجْتُه أنا، أي: صَبَبْتُه ثَجّاً وثُجوجاً، فيكونُ لازماً ومتعدياً. وقال الشاعر(١):

٤٤٦٧ـ إذا رَجَفَتْ فيها رَحَىً مُرْجَحِنَّةٌ
تَبَعَّجَ ثَجَّاجاً غَزيرَ الحوافِلِ

وقرأ(٢) الأعرج «ثجَّاحاً» بالحاءِ المهملةِ أخيراً. وقال الزمخشري(٣): «ومَثاجِحُ الماءِ مَصابُّه، والماءُ يَنْثَجِحُ في الوادي».

آ. (١٦) قوله: ﴿أَلْفافاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه لا واحدَ له. قال الزمخشري(٤): «ألفافاً: ملتفَّةٌ لا واحدَ له كالأَوْزَاع والأَخْيافِ»(٥). والثاني: أنه جمعُ «لِفّ» بكسرِ اللامِ، فيكونُ نحو: سِرّ وأَسْرار. وأنشد أبو علي الطوسي(٦):

٤٤٦٨ـ جَنَّةٌ لِفٌّ وعَيْشٌ مُغْدِقٌ
ونَدامى كلُّهم بِيْضٌ زُهُرْ

وهذا قولُ أكثرِ أهلِ اللغة. الثالث: أنه جمعُ لفيف، قاله الكسائي.

---

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانة ٦٦، واللسان «رجحن». ومرجحنة: ثقيلة كثيفة الغيم. وتبعَّج: تشقق. الحوافل: السحاب الكثير الماء. ورحىٰ الغيث: معظمه. ورجفت: اضطربت. والشاعر يصف الغيث.

(٢) الشواذ ١٦٧، والبحر ٨/ ٤١٢.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٨.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٨.

(٥) الأخياف من الناس: الضروب المختلفة الأخلاق والأشكال. وكذلك الأوزاع.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ٢٠٨، والبحر ٨/ ٤١٢.

ومثلُه: شريف وأَشْراف، وشهيد وأشهاد. وقال الشاعر[1]:

٤٤٦٩ـ أحـابِيْـشُ أَلْفـافٌ تبـايَـنَ فَـرْعُهُـمْ
وجِـذْمُهُـمُ عـن نسبـةِ المتعـرِّفِ

الرابع: أنه جمعُ الجمعِ؛ وذلك أنَّ الأصلَ «أَلَفٌّ» في المذكر، و «لَفَّاءُ» في المؤنث كأحمر وحمراء، ثم جُمِعا على لُفّ كحُمْر، ثم جُمع لُفّ على أَلْفاف، إذا صار لُفٌّ بزنة قُفْلٍ فجُمع جَمْعَه، قاله ابن قتيبة[2]. إلا أن الزمخشري[3]، قال: «وما أظنُّه واجداً له نظيراً[4] مِن نحو: خُضْر وأَخْضار، وحُمْر وأَحْمار». قلت كأنّه يَسْتَبْعِدُ هذا القولَ من حيث إن نَظَائِرَه لا تُجْمَعُ على أَفْعال؛ إذ لا يُقال: خُضْر وأَخْضار، ولا حُمْر وأَحْمار، وإن كانا جمعَيْنِ لأَخْضَر وخَضْراء، وأَحْمر وحَمْراء. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ جمعَ الجمعِ لا يَنْقاسُ، ويكفي أَنْ يكونَ له نظيرٌ في المفردات كما رأيتَ مِنْ أنَّ لُفّاً صارَ يضارِعُ قُفْلاً؛ ولهذا امتنعوا مِنْ تكسيرِ مَفاعل ومَفاعيل لعدمِ نظيرٍ في المفرداتِ يُحْمَلان عليه. الخامس: قال الزمخشري[5]: «ولو قيل: هو جمعُ مُلْتَفَّة بتقدير حَذْفِ الزوائد لكان قولاً وجيهاً». قلت: وفيه تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، وأيضاً فغالبُ عباراتِ النحاة

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر ١٦/٢٠٩، وفيه «المتقرب» بدلاً من المتعرف».

(٢) تفسير غريب القرآن ٥٠٩.

(٣) الكشاف ٤/٢٠٨.

(٤) الأصل «نظير» وهو سهو.

(٥) الكشاف ٤/٢٠٨.

في حَذْف الزوائِد إنما هو في التصغير. تقول: تصغيرُ الترخيم بحذفِ الزوائد، وفي المصادر يقولون: هذا المصدرُ على حَذْفِ الزوائِد[1].

آ. (١٨) **قوله: ﴿يومَ يُنْفَخُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يومَ الفَصْل» أو عطفَ بيانٍ له، أو منصوباً بإضمار «أعني» و «أفْواجاً» حالٌ مِنْ فاعل «تأْتون». وتقدَّمَ «فُراتاً»[2]. و «فُتِحَتْ»[3] بالتخفيف والتشديد في الزُّمَر.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿للطَّاغين﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لِمْرصاداً، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ «مآباً» كان صفتَه فلَّما تقدَّم نُصِب على الحال. وعلى هذَيْن الوجهَيْنِ فيتعلَّق بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بنفسِ «مِرْصاداً» أو بنفسِ «مآباً» لأنه بمعنىٰ مَرْجِع. وقرأ[4] ابن يَعمر وأبو عمرو المنقري «أنَّ جهنمَ» بفتح «أنَّ». قال الزمخشري[5]: «على تعليل قيامِ السَّاعةِ بأنَّ جهنمَ كانت مِرْصاداً للطاغين، كأنه قيل: كان ذلك لإقامةِ الجزاءِ». قلت: يعني أنَّه علةٌ لقولِه «يومَ يُنْفَخُ» إلى آخره.

وقرأ[6] أبو عياض «في الصُّوَر»[7] بفتحِ الواو. وتقدَّمَ مثلُه.

---

(١) نحو: حُمَيْد في تصغير أحمد، ونبات مصدر أنبت.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٣ من الفرقان.

(٣) الآية ٧١.

(٤) الشواذ ١٦٧، والبحر ٨/ ٤١٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

(٦) البحر ٨/ ٤١٢. وأبو عياض لعله عمرو بن الأسود الحمصي، حَدَّثَ عن عمر وابن مسعود، وعنه مجاهد. توفي في خلافة عبد الملك. انظر: سير الأعلام ٤/ ٧٩.

(٧) عاد إلى الآية ١٨.

/آ. (٢٣) قوله: ﴿لا بِثِينَ﴾: منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المستترِ في «للطَّاغِين» وهي حالٌ مقدرةٌ. وقرأ[١] حمزةُ «لَبِثِيْنَ» دونَ ألفٍ، والباقون «لا بِثين» بها. وضَعَّفَ مكيٌّ[٢] قراءةَ حمزةَ، قال: «ومَنْ قرأ «لبِثين»، شَبَّهه بما هو خِلْقَةٌ في الإنسان نحو: حَذِر وفَرِق، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللُّبْثَ ليس مِمَّا يكونُ خِلْقَةً في الإنسان، وبابُ فَعِل إنما هو لِما يكونُ خِلْقَةً في الإنسانِ، وليس اللُّبْثُ بخِلْقَةٍ». ورَجَّح الزمخشريُّ[٣] قراءةَ حمزةَ فقال: «قُرِىءَ: لا بِثين ولَبِثين. واللَّبِثُ أَقْوىٰ؛ لأنَّ اللابِثَ يُقال لِمَنْ وجِدَ منه اللُّبْثُ، ولا يُقال: لَبِثٌ إلَّا لمَنْ شأنُه اللُّبْثُ كالذي يَجْثُمُ بالمكانِ، لا يكاد يَنْفَكُّ منه». قلت: وما قاله الزمخشريُّ أَصْوَبُ. وأمَّا قولُ مكيّ: اللُّبْثُ ليس خِلْقَةً فمُسَلَّمٌ؛ لكنه بُولِغَ في ذلك فجُعِلَ بمنزلةِ الأشياءِ الخِلْقيَّة. [٩٠٠/أ]

قوله: «أَحْقاباً» منصوبٌ على الظرفِ، وناصبهُ «لا بثين»، هذا هو المشهورُ. وقيل: هو منصوبٌ بقولِه «لا يَذُوقون» وهذا عند مَنْ يرىٰ تقديمَ معمولِ ما بعد «لا» عليها، وهو أحدُ الأوجه، وقد تقدَّم هذا مستوفىً في أواخر الفاتحة[٤]. وجَوَّز الزمخشريُّ[٥] أَنْ ينتصِبَ على الحالِ، قال: «وفيه وجهٌ آخر: وهو أَنْ يكونَ مِنْ حَقِبَ عامُنا: إذا قَلَّ

---

(١) السبعة ٦٦٨، والتيسير ٢١٩، والنشر ٢/٣٩٧، والحجة ٧٤٥، والبحر ٨/٤١٣، القرطبي ١٩/١٧٨.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٥١.

(٣) الكشاف ٤/٢٠٩.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٧٤.

(٥) الكشاف ٤/٢٠٩.

مطرُه وخيرُه، وحَقِبَ فلانٌ: إذا أَخْطَأَهُ الرِّزْقُ فهو حَقِبٌ، وجمعهُ أَحْقاب، فينتصِبُ حالاً عنهم بمعنى: لا بثين فيها حَقِبين جَحِدين». وقد تقدَّم الكلامُ على «الحُقُب»، وما قيل فيه في سورة الكهف[1].

آ. (٢٤) **قوله: ﴿لا يَذُوْقون﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مستأنفٌ أخبر عنهم بذلك. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «لابثين»، أي: لابِثين غيرَ ذائقين، فهي حالٌ متداخلةٌ. الثالث: أنه صفةٌ لأَحْقاب. قال مكي[2]: «واحتمل الضميرَ لأنه فِعْلٌ، فلم يجبْ إظهارُه، وإنْ كان قد جَرَىٰ صفةً على غير مَنْ هُوَ له، وإنما جاز أَنْ يكونَ نعتاً لـ «أحقاب» لأجْلِ الضميرِ العائدِ على الأَحْقاب في «فيها» ولو كان في موضع «يَذُوْقون» اسمُ فاعلٍ لكان لا بُدَّ مِنْ إظهارِ الضميرِ إذا جَعَلْتَه وصفاً لأَحْقاب». الرابع: أنه تفسيرٌ لقوله «أحقاباً» إذا جَعَلْتَه منصوباً على الحالِ بالتأويلِ الذي تقدَّم ذِكْرُه عن الزمخشريِّ[3] فإنه قال: «وقولُه: لا يَذوقون فيها بَرْداً ولا شَراباً تفسيرٌ له. الخامس: أنه حالٌ أخرىٰ مِنْ «للطَّاغين» كـ «لا بِثين»

آ. (٢٥) **قوله: ﴿إلَّا حَميماً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ استثناءً متصلاً من قوله «شَراباً» وهذا واضِحٌ. والثاني: أنَّه منقطعٌ. قال الزمخشري[4]: «يعني لا يذُوقون فيها بَرْداً ولا رَوْحاً يُنَفِّس عنهم حَرَّ النارِ، ولا شَراباً يُسَكِّن مِنْ عَطَشِهم، ولكنْ يَذُوقون فيها حميماً وغَسَّاقاً».

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ٥١٩.
(٢) إعراب المشكل ٤/ ٤٥١.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٩.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

قلت: ومكيٌّ لَمَّا جَعَلَه منقطعاً جعل البَرْدَ عبارةً عن النومِ، قال[1]: «فإن جَعَلْتَه النومَ كان «حميماً» استثناءً ليس من الأول». وإنما الذي حَمَلَ الزمخشريَّ على الانقطاع مع صِدْقِ اسم الشرابِ على الحميمِ والغَسَّاقِ وَصْفُه له بقولِه «ولا شَراباً يُسَكِّنُ مِنْ عَطَشِهم» فبهذا القَيْدِ صار الحميمُ ليس من جنسِ هذا الشرابِ. وإطلاقُ البَرْدِ على النوم لغةُ هُذَيْلٍ. وأنشد[2]:

٤٤٧٠ـ فإن شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّساءَ سواكُمُ
وإنْ شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

وفي كلامِ بعضِ الأعراب «مَنَعَ البَرْدُ البَرْدَ» قيل: وسُمِّي بذلك لأنه يقطعُ سَوْرةَ العطشِ. والذَّوْقُ على هذين القولين ـ أعني كونَه رَوْحاً يُنَفِّسُ عنهم الحَرَّ، وكونَه النومَ ـ مجازٌ. وأمَّا على قولِ مَنْ جعله اسماً للشرابِ الباردِ المُسْتَلَذُّ، ويُعْزَىٰ لابنِ عباس، وأنشد قولَ حَسَّانَ رضي الله عنه[3]:

٤٤٧١ـ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ
بَرْداً يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

وقول الآخر[4]:

٤٤٧٢ـ أَمانِيُّ مِنْ سُعْدَىٰ حِسانٌ كأنَّما
سَقَتْكَ بها سُعْدىٰ على ظَمَأٍ بَرْدا

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٥١.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٤. وانظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣٠٨.

(٣) تقدم برقم ٣٤٩١، وثمة رواية ثانية «بَرَدىٰ».

(٤) البيت لابن ميادة وهو في ديوانه ٢٤٥، والمحرر ١٦/ ٢١٢، والبحر ٨/ ٤١٤.

فـالـذَّوْقُ حقيقـةٌ، إلاَّ أنـه يَصيـر فيـه تَكْـرارٌ بقـولِـه بعـد ذلـك: «ولا شراباً».

الثالث: أنه بدلٌ مِنْ قولِه «ولا شراباً»، وهو الأحسنُ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ. وتقدَّم خلافُ القُراء في «غَسَّاقاً»[1] تخفيفاً وتثقيلاً، والكلامُ عليه وعلى حميم[2].

[٩٠٠/ب] آ. (٢٦) قوله: ﴿جزاءً﴾: منصوبٌ على المصدر/ وعاملُه: إمَّا قولُه «لا يذوقون» إلى آخرِه: لأنَّه في قوةِ: جُوزوا بذلك، وإمَّا محذوفٌ. ووِفاقاً نعتٌ له على المبالغةِ، أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا موافقة. وقرأ أبو حيوة[3] وابنُ أبـي عبلة بتشديد الفاء مِنْ وفَّقه لكذا.

آ. (٢٨) قوله: ﴿كِذَّاباً﴾: قرأ العامَّةُ كِذَّاباً بتشديدِ الذَّالِ. وكان مِنْ حَقِّ مصدرِ فَعَّل أَنْ يأتيَ على التفعيل نحو: صَرَّف تَصْريفاً. قال الزمخشري[4]: «وفِعَّال في باب فَعَّلَ كلِّه فاشٍ في كلامِ فصحاءَ مِنْ العرب، لا يقولون غيرَه. وسَمِعَني بعضُهم أُفَسِّرُ آية، فقال: «لقد فَسَّرْتَها فِسَّاراً ما سُمِعَ بمِثْله». قال غيرُه[5]: وهي لغةُ بعضِ العرب يمانيةٌ، وأنشد[6]:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٥٧ من ص.

(٢) وردت في الآية ٧٠ من الأنعام و ٤ من يونس، ولم يتحدث عنها في الدر المصون.

(٣) البحر ٨/ ٤١٤.

(٤) الكشاف ٤/٢٠٩.

(٥) وهو قول ابن عطية في المحرر ١٦/ ٢١٣.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٣/ ٢٢٩، واللسان «قضي»، والبحر ٨/ ٤١٤، والمحرر ١٦/ ٢١٤.

٤٤٧٣ـ لقد طالَ ما ثَبَّطتَني عن صَحابتي
وعن حاجةٍ قِضَّاؤُها مِنْ شِفائِيا

يريد: تَقَضِّيْها. والأصلُ على التَّفْعيل، وإنَّما هو مثلُ: زَكَّى تَزْكِية. وسُمع[1] بعضُهم يَسْتَفْتي في حَجِّه، فقال: «آلحَلْقُ أحَبُّ إليك أم القِصَّار» يريد التقصيرَ.

وقرأ[2] علي رضي الله عنه والأعمش وأبو رجاء وعيسىٰ البصرة بالتخفيف، وهو مصدرٌ: إمَّا لهذا الفعل الظاهرِ على حَذْفِ الزوائِد، وإمَّا لفعلٍ مقدَّرٍ كـ «أَنْبَتَكُم من الأرضِ نَباتاً»[3]. قال الزمخشري[4]: وهو مثلُ قولِه: «أَنْبَتَكم من الأرضِ نَباتاً» يعني: وكَذَّبوا بآياتِنا فكَذَبوا كِذاباً، أو تَنْصِبُه بـ «كَذَّبوا»؛ لأنَّه يتضمَّنُ معنى كَذَبوا؛ لأنَّ كلَّ مُكَذِّبٍ بالحقِّ كاذبٌ، وإنْ جَعَلْتَه بمعنى المكاذَبَةِ فمعناه: وكذَّبوا بآياتِنا فكاذَبوا مُكاذَبَةً، أو كَذَّبوا بها مُكاذِبين؛ لأنَّهم إذا كانوا عند المسلمين كاذبين، وكان المسلمون عندهم كاذبين، فبَيْنهم مكاذَبَةٌ، أو لأنهم يتكلَّمون بما هو إفراطٌ في الكذبِ، فِعْلَ مَنْ يغالِبُ في أمرٍ فيَبْلُغُ فيه أقصىٰ جُهْدِه» ، وقال أبو الفضل: «وذلك لغةٌ لليمنِ، وذلك بأَنْ يَجعلوا مصدرَ «كَذَب» مخففاً «كِذاباً» بالتخفيف، مثل: كَتَبَ كِتاباً، فصار المصدرُ هنا مِنْ معنى الفِعْلِ دونَ لفظِه مثلَ: أَعْطَيْته عَطاءً. قلت: أمَّا كَذَبَ كِذاباً بالتخفيف فيهما

---

(١) انظر الرواية في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٩.

(٢) المحتسب ٢/ ٣٤٨، والبحر ٨/ ٤١٤، والقرطبي ١٩/ ١٨١.

(٣) الآية ١٧ من نوح.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

فمشهورٌ، ومنه قولُ الأعشى[1]:

٤٤٧٤ـ فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها والمَرْءُ يَنْفَعُه كِذابُه

وقرأ عمر بن عبد العزيز والماجشون «كُذَّاباً» بضمِّ الكاف وشدِّ الذال، وفيها وجهان، أحدُها: أنه جمع كاذِب نحر: ضُرَّاب في ضارب. وانتصابُه على هذا على الحالِ المؤكِّدة، أي: وكَذَّبوا في حالِ كونِهم كاذبين. والثاني: أنَّ الكُذَّاب بمعنى الواحدِ البليغ في الكذب. يقال: رجلٌ كُذَّاب كقولِك: «حُسَّان» فيُجْعَلُ وصفاً لمصدر كَذَّبوا، أي: تكْذيباً كُذَّاباً مُفْرِطاً كَذِبُه، قالهما الزمخشري[2].

آ. (٢٩) قوله: ﴿وكلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناه﴾: العامَّةُ على النصبِ على الاشتغال، وهذا الراجحُ لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ. وقرأ[3] أبو السَّمَّال برفعِه على الابتداء وما بعدَه الخبرُ. وهذه الجملةُ مُعْتَرَضٌ بها بين السبب والمُسَبَّب؛ لأنَّ الأصل: وكَذَّبوا بآياتنا كِذَّاباً فذوقوا. فقوله «فذوقوا» مُتَسَبِّبٌ عن تكذيبهم.

قوله: «كتاباً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ مِنْ معنى «أَحْصَيْنا»، أي: إحصاءً. فالتجوُّزُ في نفسِ المصدرِ. الثاني: أنَّه مصدرٌ لـ «أَحْصَيْنا» لأنَّه في معنى «كَتَبْنا» فالتجوُّزُ في نفسِ الفعلِ. قال الزمخشري[4]:

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في مجاز القرآن ٢/ ٢٨٣، والكشاف ٤/ ٢٠٩، والمحرر ١٦/ ٢١٤، واللسان «صدق»، والقرطبي ١٩/ ١٨٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

(٣) القرطبي ١٩/ ١٨٢، والبحر ٨/ ٤١٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٢١٠.

«لالتقاءِ الإحصاء والكَتْبِ في معنى الضَّبْطِ والتحصيل». الثالث: أَنْ يكونَ منصوباً على الحالِ بمعنى: مكتوباً في اللوح.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿حدائقَ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «مَفازاً» بدلَ اشتمال، أو بدلَ كل مِنْ كل مبالغةً: في أَنْ جُعِلَتْ نفسُ هذه الأشياء مفازاً. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار «أَعْني». وقيل: «مَفازاً» بمعنى الفوز فيقدَّرُ مضافٌ، أي: فوزَ حدائق.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿وكواعِبَ﴾**: الكواعب: جمع كاعِب، وهي مَنْ كَعَبَ ثَدْيُها، أي: استدارَ. قال[1]:

٤٤٧٥ـ وكان مِجَنِّي دونَ مَنْ كَنْتُ أَتَّقي
ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ

وقال قيس بن عاصم المِنْقَري[2]:

٤٤٧٦ـ وكم مِنْ حَصانٍ قد حَوَيْنا كَريمةٍ
ومِنْ كاعبٍ لم تَدْرِما البؤسُ مُعْصِرِ

والأَتراب تقدَّم ذكرُهن[3]:

---

(١) تقدم برقم ٢١٣٥.

(٢) شاعر مخضرم، سيد قومه في الجاهلية وهو ممن حرَّم الخمر على نفسه. قال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا سيد أهل الوبر». انظر في ترجمته: الإصابة ٥/ ٤٨٣. والبيت في القرطبي ١٩/ ١٨٤، والبحر ٨/ ٤٠٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٢ من ص.

آ. (٣٤) قوله: ﴿دِهاقا﴾: صفةٌ لـ كأس. والدِّهاقُ: المَلأَىٰ المُتْرَعَةُ. قيل: هو مأخوذٌ مِنْ دَهَقَه، أي: ضَغَطَهُ وشَدَّه بيدِه، كأنه ملأ اليدَ فانضغطَ. قال الشاعر[(١)]:

٤٤٧٧ـ لأَنْتِ إلى الفؤادِ أحَبُّ قُرْباً
مِن الصَّادي إلى الكأسِ الدهاق

[٩٠١/أ] / وقيل: الدِّهاقُ: المتابِعة. وأُنْشِد[(٢)]:

٤٤٧٨ـ أتانا عامِرٌ يَبْغي قِراناً
فأتْرَعْنا له كأساً دِهاقا

آ. (٣٥) قوله: ﴿ولا كِذَّاباً﴾: الكسائيُّ[(٣)] بالتخفيف. والباقون بالتثقيلِ، وإنما وافق الكسائيُّ الجماعةَ في الأولِ للتصريحِ بفعلِه المشدَّدِ المقتضي لعدمِ التخفيفِ في «كِذَّابا» وهذا ما تقدَّم في قولِه «فتُفَجِّرَ الأنهارَ»[(٤)] حيث لم يُخْتَلَفْ فيه، للتصريح معه بفعلِه، بخلافِ الأول. وقال مكيٌّ[(٥)] «مَنْ شَدَّد جَعَله مصدرَ «كَذَّبَ» زِيْدَتْ فيه الألفُ كما زِيْدَتْ في «إكراماً»، وقولُهم «تَكْذيباً» جعلوا التاءَ عوضاً مِنْ تشديدِ العينِ، والياءَ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ١٨٤، والبحر ٨/ ٤٠٩، والصادي: العطشان.

(٢) البيت لخداش بن زهير، وهو في اللسان «دهق»، والبحر ٨/ ٤٠٩، والقرطبي ١٩/ ١٨٤.

(٣) السبعة ٦٦٩، والنشر ٢/ ٣٩٧، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩/ ١٨٤، والحجة ٧٤٦، والبحر ٨/ ٤١٥.

(٤) الآية ٩١ من الإسراء.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٥٢.

بدلاً من الألف، غيَّروا أوَّلَه كما غيَّروا آخره. وأصلُ مصدرِ الرباعيِّ أَنْ يأتيَ على عَدَدِ حروفِ الماضي بزيادة ألفٍ، مع تغييرِ الحركات. وقد قالوا «تَكَلُّماً» فأتىٰ المصدرُ على عددِ حروفِ الماضي بغير زيادةِ ألفٍ؛ لكثرة حروفِه، وضُمَّت اللامُ، ولم تُكْسَرْ لأنَّه ليسَ اسمٌ على تَفَعِّل، ولم تُفْتَحْ لئلا يَشْتَبِهَ بالماضي» وقراءةُ الكسائيِّ «كِذاباً» بالتخفيفِ، جعله مصدرَ: كَذَّب كِذاباً. وقيل: هو مصدرُ «كَذَب» كقولِك: كَتَبَ كِتاباً.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿جَزاءً﴾**: مصدرٌ مؤكِّدٌ منصوبٌ بمعنى: إنَّ للمتقين مَفازاً، كأنه قيل: جازىٰ المتقين بمَفازٍ.

قوله: «عَطاءً» بدلٌ مِنْ «جَزاءً» وهو اسمُ مصدرٍ. قال[1]:

٤٤٧٩ـ . . . .
وبعدَ عَطائِك المئةَ الرِّتاعا

وجعله الزمخشريُّ[2] منصوباً بـ«جزاءً» نَصْبَ المفعولِ به. ورَدَّه الشيخُ[3]: بأنَّه جَعَلَ «جزاءً» مصدراً مؤكداً لمضمونِ الجملةِ التي هي «إنَّ للمتقين [مفازاً]». قال: «والمصدرُ المؤكِّد لا يعملُ؛ لأنه لا ينحلُّ لحرفٍ مصدريٍ والفعلِ، ولا نعلَمُ في ذلك خلافاً».

قوله: «حساباً» صفةٌ لـ«عطاءً» والمعنى: كافياً، فهو مصدرٌ أُقيم مُقامَ الوصفِ، أو بُوْلغ فيه، أو على حَذْفِ مضافٍ مِنْ قولِهم: أَحْسَبَني

---

(١) تقدم برقم ٣١٧.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٠.

(٣) البحر ٨/ ٤١٥.

الشيءُ ، أي: كفاني. وقرأ[1] أبو البرهسم وشُرَيْح بن يزيد الحمصي[2] بتشديد السينِ مع بقاءِ الحاءِ على كسرِها[3]. وتخريجُها أنه مصدرٌ مثلُ كِذَّاب، أقيم مُقامَ الوصفِ، أي: عطاءً مُحْسِباً، أي: كافياً. وابن قطيب كذلك إلاَّ أنَّه فتح الحاءَ، قال أبو الفتح[4]: «بنىٰ فَعَّالاً مِنْ أَفْعَل كدَرَّاك مِنْ أَدْرَك» يعني أنه صفةُ مبالغةٍ، مِنْ أَحْسَبَ بمعنى كافي كذا. وابنُ عباس «حَسَنًا» بالنونِ من الحُسن. وسِراج[5] «حَسْباً» بفتحِ الحاء وسكونِ السينِ والباءِ الموحَّدة، أي: عطاءً كافياً، مِنْ قولِك: حَسْبُك كذا، أي: كافيك.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿رَبِّ السموات﴾**: قرأ[6] نافع وابن كثير وأبو عمروٍ برفع «ربُّ السمواتِ» و «الرحمنُ». وابن عامر وعاصم بخفضِها، والأخَوان بخفض الأولِ ورَفْعِ الثاني. فأمَّا رَفْعُهما فيجوزُ مِنْ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ «ربُّ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو ربُّ. و «الرحمنُ» كذلك، أو مبتدأٌ خبرُه «لا يَمْلِكون». الثاني: أَنْ يُجْعَلَ «ربُّ»

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٤٩، البحر ٨/٤١٥، والقرطبي ١٩/١٨٥، والشواذ ١٦٨.

(٢) وهو أبو حيوة المتوفي سنة ٢٠٣ وتقدَّمَتْ ترجمته. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٣) «حِسَّاباً».

(٤) المحتسب ٢/٣٤٩.

(٥) لعله محمد بن إسحاق أبو العباس الثقفي الثقة، وحدَّث عنه البخاري ومسلم، توفي سنة ٣١٣. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨٨.

(٦) السبعة ٦٦٩، والنشر ٢/٣٩٧، والحجة ٧٤٧، والتيسير ٢١٩، والبحر ٨/٤١٥، القرطبي ١٩/١٨٥.

مبتدأً، و «الرحمنُ» خبرُه، و «لا يَمْلِكون» خبرٌ ثانٍ، أو مستأنفٌ. الثالث: أَنْ يكونَ «ربُّ» مبتدأً أيضاً و «الرحمنُ» نعتُه، و «لا يَمْلِكون» خبرُ «رَبُّ». الرابع: أنْ يكونَ «رَبُّ» مبتدأً، و «الرحمنُ» مبتدأٌ ثانٍ، و «لا يَمْلِكون» خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ. وحَصَلَ الرَّبْطُ بتكريرِ المبتدأ بمعناه، وهو رأيُ الأخفش. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لا يَمْلكون» حالاً، وتكونُ لازمةً.

وأمَّا جَرُّهما فعلى البدل، أو البيانِ، أو النعتِ، كلاهما للأول، إلاَّ أنَّ تكريرَ البدلِ فيه نظرٌ، وقد نَبَّهْتُ على ذلك(١) في أواخر هذا الموضوع، آخرِ الفاتحةِ، أو يُجْعَلُ «ربِّ السمواتِ» تابعاً للأولِ، و «الرحمن» تابعاً للثاني على ما تقدَّم. وأمَّا جَرُّ الأولِ فعلى التبعيَّةِ للأولِ، ورفعُ الثاني فعلى الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ الفعليةُ، أو على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، و «لا يَمْلِكون» على ما تقدَّم من الاستئنافِ، أو الخبرِ الثاني، أو الحالِ اللازمةِ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿يومَ تقومُ﴾: منصوبٌ: إمَّا بـ «لا يتكلَّمون» بعدَه، وإمَّا بـ «لا يَمْلِكون» و «صَفَّاً» حالٌ، أي: مُصْطَفِّيْنَ، و «لا يتكلَّمون»: إمَّا حالٌ وإمَّا مستأنفٌ.

قوله: «إلاَّ مَنْ أَذِنَ» يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ واو «يتكلمون»، وهو الأَرْجَحُ لكونِه غيرَ موجَبٍ، وأَنْ يكونَ منصوباً على أصلِ الاستثناء.

[٩٠١/ب] آ. (٤٠) قوله: ﴿يومَ يَنْظُرُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ/ بدلاً مِنْ «يومَ» قبلَه، وأنْ يكونَ منصوباً بـ «عذاباً»، أي: العذابُ واقعٌ في ذلك

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧٤. وقوله «في أواخر هذا الموضوع» لعله مقحم.

اليوم. وجَوَّزَ أبو البقاء[1] أَنْ يكونَ نعتاً لـ «قريباً»، ولو جعله نعتاً لـ «عذاباً» لكان أَوْلىٰ. والعامَّةُ بفتح ميم «المَرْءُ»، وهي العاليةُ. وابنُ أبي إسحاق[2] بضَمِّها وهي لغةٌ: يُتْبِعون الفاءَ اللامَ. وخَطَّأَ أبو حاتمٍ هذه القراءةَ، وليس بصوابٍ لثبوتِها لغةً.

قوله: «ما قَدَّمَتْ» يجوزُ أَنْ تكونَ استفهاميةً مُعلِّقَةً لـ «يَنْظُرُ» على أنَّه من النظر، فتكونُ الجملةُ في موضعِ نصبٍ على إسقاط الخافضِ، وأَنْ تكونَ موصولةً مفعولاً بها، والنظرُ بمعنى الانتظار، أي: ينتظرُ الذي قَدَّمَتْه يداه. والعامَّةُ لا يُدْغِمون تاءَ «كنتُ» في «تُراباً» قالوا: لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ، والإِدغامُ يُشْبه الحذفَ. وفي قولِه «ويقولُ الكافرُ» وَضْعُ ظاهرٍ موضعَ مضمرٍ شهادةً عليه بذلك.

[تمَّت بعونه تعالى سورة عم يتساءلون]

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٠.

(٢) البحر ٨/ ٤١٦.

سورة والنازعات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿غَرْقاً﴾: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ مصدراً على حَذْفِ الزوائد بمعنى: إغْراقاً، وانتصابُه بما قبلَه لملاقاتِه له في المعنى، وإمَّا[١] على الحالِ، أي: ذواتَ إغْراقٍ. يُقال: أَغْرَقَ في الشيءِ يُغْرِقُ فيه إذا أَوْغَلَ وبَلَغَ أقصىٰ غايتِه. ومنه: أغرقَ النازِعُ في القَوْسِ، أي: بلغَ غايةَ المَدِّ.

آ. (٢ ــ ٤) ونَشْطاً وسَبْحاً وسَبْقاً كلُّها مصادرُ. والنَّشْطُ: الرَّبْطُ، والإِنْشاطُ: الحَلُّ. يقال: نَشَطَ البعيرَ: رَبَطه، وأَنْشَطَه: حَلَّه، ومنه: «كأنما أنشط مِنْ عقال» فالهمزةُ للسَّلْبِ. ونَشِطَ: ذَهَبَ بسُرْعَةٍ. ومنه قيل لبقر الوَحْش: نَواشِط. قال هِمْيان بن قُحافة[٢]:

٤٤٨٠ــ أرىٰ همومي تَنْشِطُ المَناشِطا
الشَّامَ بي طَوْراً وطَوْراً واسِطا

---

(١) الأنسب للسياق أن يقول: «أو».

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٨٤، واللسان (نشط)، والقرطبي ١٩/ ١٩٢، والمحرر ١٦/ ٢١٩. والشاعر راجز إسلامي من بني عامر. ترجمته في المؤتلف ١٩٧.

ونَشَطْتُ الحَبْلَ أَنْشِطُه أُنْشُوطَة: عَقَدْتُه، وأَنْشَطْتُه مَدَدْتُه، ونَشَطَ كأَنْشَط. قال الزمخشري[1]: «تُنْشِطُ الأرواحَ، أي: تُخْرِجُها، مِنْ نَشَطَ الدَّلْوَ مِنْ البئرِ إذا أَخْرجَها».

و «أَمْراً» مفعولٌ بالمُدَبِّراتِ. وقيل: حال: تُدَبِّرُهُ مَأْموراتٍ، وهو بعيدٌ. والمرادُ بهؤلاء: إمَّا طوائِفُ الملائكةِ، وإمَّا طوائِفُ خَيْلِ الغُزاةِ، وإمَّا النجومُ، وإمَّا المنايا، وإمَّا بَقَرُ الوَحْشِ، وما جَرَىٰ مَجْراها لسُرْعَتِها، وإمَّا أرواحُ المؤمنين.

آ. (٦) **قوله: ﴿يومَ تَرْجُفُ﴾**: منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، هو جوابُ القسم تقديره: لَتُبْعَثُنَّ، لدلالةِ ما بعدَه عليه، قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: كيف جَعَلْتَ «يومَ تَرْجُفُ» ظرفاً للمُضْمرِ الذي هو لَتُبْعَثُنَّ، ولا يُبْعَثُون عند النَّفْخَةِ الأولىٰ؟ قلت: المعنى: لتُبْعَثُنَّ في الوقتِ الواسعِ الذي تقع فيه النَّفْختان، وهم يُبْعَثُون في بعض ذلك الوقتِ الواسعِ، وهو وقتُ النَّفْخَةِ الأخرى[3]، ودلَّ على ذلك أنَّ قولَه: «تَتْبَعُها الرَّادِفَةُ» جُعِل حالاً عن «الراجفة». وقيل: العاملُ مقدَّرٌ غيرُ جوابٍ، أي: اذكُرْ يومَ تَرْجُفُ. وفي الجوابِ على هذا أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: «إنَّ في ذلك لَعِبْرَة»[4]. واستقبحه أبو بكر بن الأنباريّ لطولِ الفَصْل. الثاني: أنه قولُه: «هل أَتاك حديثُ موسى»[5] لأنَّ «هل» بمعنىٰ «قد». وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّه كما

(١) الكشاف ٤/ ٢١٢.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٢.

(٣) كذا في «الكشاف»، وتحتمل في الأصل كذلك وتحتمل «الأولىٰ».

(٤) الآية ٢٦.

(٥) الآية ١٥.

قدَّمْتُ لك في «هل أتى»[1] أنها لا تكونُ بمعنى «قد»، إلاَّ في الاستفهام، على ما قال الزمخشري. الثالث: أنَّ الجواب «تَتْبَعُها»[2] وإنما حُذِفَتِ اللامُ، والأصلُ: لَيَوْمَ تَرْجُفُ الراجفةُ تَتْبَعُها، فحُذِفَتِ اللامُ، ولم تَدْخُلْ نونُ التوكيدِ على «تَتْبَعُها» للفَصْلِ بين اللام المقدَّرَةِ وبين الفعلِ المُقْسَمِ عليه بالظرفِ. ومثلُه «لإلى اللَّهِ تُحْشَرون»[3]. وقيل: في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ تَتْبَعُها الرادِفَةُ والنازعاتِ.

وقال أبو حاتم: «هو على التقديم والتأخير كأنه قال: فإذا هُمْ بالسَّاهِرَةِ والنَّازعاتِ». قال ابن الأنباري: «هذا خطأٌ؛ لأنَّ الفاءَ لا يُفْتَتَحُ بها الكلامُ». وقيل: «يومَ» منصوبٌ بما دَلَّ عليه «واجِفَةٌ»، أي: يومَ تَرْجُفُ وَجِفَت. وقيل: بما دَلَّ عليه خاشع، أي: يومَ تَرْجُفُ خَشَعَتْ.

آ. (٧) قوله: **﴿تَتْبَعُها الرادِفَةُ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِن الراجفة، وأَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٨) قوله: **﴿قلوبٌ﴾**: مبتدأٌ، و «يومئذٍ» منصوبٌ بـ «واجفةٌ»، وواجفة صفةُ القلوبِ، وهو المُسَوِّغُ للابتداءِ بالنكرةِ و «أَبْصارُها» مبتدأٌ ثانٍ، و «خاشِعة» خبرُه، وهو وخبرُه خبرُ الأولِ. وفي الكلامِ حَذْفُ مُضافٍ تقديرُه: أبصارُ أصحابِ القلوب. وقال ابنُ عطية[4]: «وجاز ذلك، أي: الابتداءُ بقلوب لأنَّها تخصَّصَتْ بقولِه: «يومئذٍ». ورَدَّ

---

(١) الآية ١ من الإنسان.
(٢) الآية ٧.
(٣) الآية ١٥٨ من آل عمران «ولئن مُتُّمْ أو قُتِلْتُم لإلىٰ اللَّهِ تُحْشَرون».
(٤) المحرر ١٦/ ٢٢٠.

عليه الشيخُ[1]: بأنَّ ظرفَ الزمانِ لا يُخَصِّصُ الجثثَ[2]، يعني لا تُوصف به الجثثُ. والواجفةُ: الخائفةُ. يقال: وَجَفَ يَجِفُ وَجيفاً، وأصلُه اضطرابُ القَلْبِ وقَلَقُه. قال قيسُ بن الخطيم[3]:

٤٤٨١ـ إنَّ بني جَحْجَبَى وأُسْرَتَهُمْ
أكبادُنا مِنْ ورائِهِمْ تَجِفُ

[٩٠٢/أ] / وعن ابن عباس: واجِفَةٌ: خائفةٌ، بلغة هَمْدان[4]. ويُقال: وَجَبَ وَجيباً، بالباءِ الموحدةِ بدلَ الفاءِ.

آ. (١٠) قوله: ﴿في الحافِرَة﴾: الحافِرَة: الطريقةُ التي يَرْجِعُ الإنسانُ فيها من حيث جاء. يقال: رَجَعَ في حافرتِه، وعلى حافرته. ثم يُعَبَّرُ بها عن الرجوعِ بالأحوال مِنْ آخرِ الأمرِ إلى أوَّلِه. قال[5]:

٤٤٨٢ـ أحافِرَةً على صَلَعٍ وشَيْبٍ
معاذَ اللَّهِ مِنْ سَفَهٍ وعارِ

وأصلُه: أنَّ الإنسان إذا رَجَعَ في طريقِه أثَّرَتْ قدماه فيها حَفْراً. وقال الراغب[6]: «وقولُه في الحافرة مَثَلٌ لمَنْ يُرَدُّ مِنْ حيث جاء، أي:

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٠.
(٢) قال: «وإنما تخصصت بقوله واجفة».
(٣) ديوانه ٦٤، والبحر ٨/ ٤٢٠، والمحرر ١٦/ ٢٢٠، وجحجبى: حي من الأنصار. والبيت من المنسرح وصدره في الديوان: إنَّا ولو قَدَّموا التي عَلِموا.
(٤) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (حفر)، والبحر ٨/ ٤١٧، والمحرر ١٦/ ٢٢١.
(٦) المفردات ١٢٤.

أَنَحْيا بعد أن نموتَ؟ وقيل: الحافرةُ: الأرضُ التي [جُعِلَتْ][1] قبورُهم فيها ومعناه: أإنَّا لَمَرْدُودون ونحن في الحافِرة؟ أي: في القبور. وقولُه: «في الحافرة» على هذا في موضعِ الحال. وقيل: رَجَع فلانٌ على حافِرَته[2]، ورَجَع الشيخُ إلى حافرته، أي: هَرِمَ، كقوله: «ومِنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ»[3]. وقولُهم[4]: «النَّقْدُ عند الحافِرة» لِما يُباع نَقْداً. وأصلُه في الفرس إذا بِيع، فيُقال: لا يَزُول حافِرُه أو يُنْقَدَ ثمنُه. والحَفْرُ: تَأَكُّلُ الأسنانِ. وقد حَفَر فُوه، وقد أَحْفَر المُهْرُ للإِثْناءِ والإِرْباع، أي: دنا لأن يكونَ ثَنِيَّاً أو رُباعياً» انتهى. والحافِرَةُ قيل: فاعِلَة بمعنىٰ مَفْعُولة. وقيل: على النَّسَب، أي: ذات حَفْرٍ، والمرادُ: الأرضُ. والمعنى: إنَّا لمَرْدُودون في قبورنا أحياءً. وقيل: الحافرة: جَمْعُ حافِر بمعنى القَدَم، أي: نمشي أحياءً على أقدامِنا، ونَطَأُ بها الأرضَ. وقيل: هي أولُ الأمرِ. وتقولُ التجَّار: «النَّقْدُ في الحافِرة»، أي: أَوَّلُ السَّوْمِ. وقال الشاعر[5]:

٤٤٨٣ـ آلَيْتُ لا أَنْساكُمُ فاعْلَمُوا
حتى تُرَدَّ الناسُ في الحافِرَهْ

وقرأ[6] أبو حيوة وابن أبي عبلة «في الحَفِرَة» بدون ألف. فقيل: هما بمعنى. وقيل: هي الأرض التي تَغَيَّرَتْ وأَنْتَنَتْ بموتاها وأجسادِهم،

---

(١) من المفردات.
(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/٣٠٨.
(٣) الآية ٧٠ من النحل.
(٤) انظر: مجمع الأمثال ٢/٣٣٧.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/٤٢٠، والقرطبي ١٩/١٩٧.
(٦) البحر ٨/٤٢٠، والقرطبي ١٩/١٩٧، والمحتسب ٢/٣٥٠.

مِنْ قولِهم: حَفِرت أسنانُه، أي: تَأَكَّلَتْ وتَغَيَّرَتْ. وقد تقدَّم خلافُ القراءِ في هذَيْن الاستفهامَيْنِ في سورةِ الرعد[1]. وقوله: «في الحافِرَة» يجوزُ تعلُّقُه بمَرْدُوْدون، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ كما تقدَّم.

آ. (١١) **قوله**: ﴿نَخِرَة﴾: قرأ[2] الأخَوان وأبو بكر «ناخِرَة» بألفٍ، والباقون «نَخِرَة» بدونِها وهما كحاذِر وحَذِر، فاعِل لمَنْ صَدرَ منه الفِعْلُ، وفَعِل لِمَنْ كان فيه غَريزةً، أو كالغَريزة. وقيل: ناخِرة ونَخِرة بمعنى بالية. وقيل: ناخِرَة، أي: صارَتِ الريحُ تَنْخِرُ فيها، أي: تُصَوِّتُ، ونَخِرَة، أي: تَنْخِرُ فيها دائماً. وقيل: ناخِرَة: بالِية، ونَخِرَة: متآكلة. وعن أبي عمروٍ: الناخِرة: التي لم تَنْخَرْ بعدُ، والنَّخِرَةُ: البالية. وقيل: الناخِرَةُ: المُصَوِّتَةُ فيها الريحُ، والنَّخِرةُ: الباليةُ التي تَعَفَّنَتْ. قال الزمخشري[3]: «يُقال: نَخِر العظمُ، فهو نَخِرٌ وناخِرٌ، كقولِك: طَمِعَ فهو طَمِعٌ وطامِعٌ، وفَعِلٌ أَبْلَغُ مِنْ فاعِل، وقد قُرِىء بهما، وهو البالي الأجوفُ الذي تَمُرُّ فيه الرِّيحُ فيُسْمَعُ له نَخِير». قلت: ومنه قولُه[4]:

٤٤٨٤ـ وأَخْلَيْتُهـا مِـنْ مُخِّهـا فكـأنَّهـا
قـواريـرُ فـي أجـوافِهـا الـريـحُ تَنْخِـرُ

وقال الراجزُ لِفَرَسه[5]:

---

(١) انظر: الدر ٧/ ١٧.

(٢) السبعة ٦٧٠، والنشر ٢/ ٣٩٧، والبحر ٨/ ٤٢٠، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩/ ١٩٧، والحجة ٧٤٨.

(٣) الكشاف ٤/ ٢١٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر ١٦/ ٢٢١، والبحر ٨/ ٤١٧.

(٥) نسبه في اللسان (نخر) إلى الهمداني يوم القادسية، وهو في البحر ٨/ ٤١٧. ونجاح: اسم فرسه.

٤٤٨٥ـ أَقْـــدِمْ نَجـــاحُ إنهـــا الأَســـاوِرَهْ
ولا يَهُـــوْلَنَّـــكَ رَحْـــلٌ نـــادِرَهْ
فـــإنمـــا قَصْـــرُك تُـــرْبُ السَّـــاهِـــرَهْ
ثـــم تعـــودُ بعـــدهـــا فـــي الحـــافِـــرَهْ
مِـنْ بعـدِ مـا كنـتَ عِظامـاً ناخِـرَهْ

ونُخْرَةُ الرِّيْحِ بضمِّ النون: شِدَّةُ هبوبِها، والنُّخْرَةُ أيضاً: مُقَدَّمُ أَنْفِ الفَرَسِ والحمارِ والخِنْزير. يقال: هَشَم نُخْرَتَه، أي: مُقَدَّمَ أَنْفِه. و «إذا» منصوبٌ بمضمرٍ، أي: إذا كُنَّا كذا نُرَدُّ ونُبْعَثُ.

آ. (١٢) **قوله: ﴿تلك﴾**: مبتدأٌ مُشارٌ بها إلى الرَّجْفة والرَّدَّة في الحافِرة. و «كَرَّةٌ» خبرُها. و «خاسِرَةٌ» صفةٌ، أي: ذاتُ خُسْرانٍ، أو أُسْنِدَ إليها الخَسارُ، والمرادُ: أصحابُها، مجازاً. والمعنى: إنْ كان رجوعُنا إلى القيامةِ حَقَّاً فتلك الرَّجْعَةُ رَجْعَةٌ خاسِرَةٌ، وهذا أفادَتْه «إذَنْ» فإنها حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند الجمهور. وقيل: قد لا تكونُ جواباً. وعن الحسنِ: إنَّ «خاسرة» بمعنى كاذِبة.

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإنَّما هي﴾**: «هي» ضميرُ الكَرَّة، أي: لا تَحْسَبوا تلك الكرَّةَ صعبةً على اللَّهِ تعالى. وقال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: بِمَ تَعَلَّقَ قولُه «فإنما هي»؟ قلت: بمحذوفٍ معناه: لا تَسْتَصْعِبوها، فإنما هي زَجْرَةٌ». قلت: يعني بالتعلُّقِ من حيث المعنى، وهو العطفُ.

آ. (١٤) **قوله: ﴿فإذا هم﴾**: المفاجأةُ والتَّسَبُّبُ هنا واضحان والسَّاهرة قيل: وجهُ الأرضِ، والفَلاةُ، وُصِفَتْ بما يقع فيها، وهو السَّهَرُ

(١) الكشاف ٤/ ٢١٣.

لأجلِ الخوفِ. وقيل: لأنَّ السَّرابَ يَجْري فيها، مِنْ قولِهم: عَيْنٌ ساهرَةٌ. قال الزمخشري[1]: «والسَّاهرةُ: الأرضُ البيضاءُ المستويةُ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ السَّرابَ يجري فيها، مِنْ قولهم/ عينٌ ساهِرَةٌ جارِيةُ الماءِ، وفي ضِدِّها نائمةٌ. قال الأشعث بن قيس[2]: [٩٠٢/ب]

٤٤٨٦ـ وساهِرَةٍ يُضْحِي السَّرابُ مُجَلِّلاً
لأَقْطارِها قد جُبْتُها مُتَلَثِّما

أو لأنَّ ساكنَها لا ينامُ، خَوْفَ الهَلَكَة» انتهى. وقال أمية[3]:

٤٤٨٧ـ وفيها لَحْمُ ساهِرَةٍ وبَحْرٍ
وما فاهوا لهم فيها مُقيمُ

يريد: لحمُ حيوانِ أرضٍ ساهرةٍ. وقال أبو كبير الهذلي[4]:

٤٤٨٨ـ يَرْتَدْنَ ساهِرَةً كأنَّ جَميمَها
وعَميمَها أَسْدافُ ليلٍ مُظْلِمِ

قال الراغب[5]: «هي وَجْهُ الأرضِ. وقيل: أرضُ القيامةِ. وحقيقَتُها

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١٣.
(٢) الكشاف ٤/ ٢١٣. ومجللاً: مغطياً.
(٣) ديوانه ٤٧٥، واللسان (سهر).
(٤) ديوان الهذليين ٢/ ١١١، واللسان (سهر). والجميم: النبت الذي لم يتم، والعميم: التام.
(٥) المفردات ٢٤٥.

التي يَكْثُرُ الوَطْءُ بها، كأنَّها سَهِرَتْ مِنْ ذلك، إشارةً إلى نحوِ قولِ الشاعر(١):

٤٤٨٩ـ ....

تَحَرَّكَ يَقْظانُ الترابِ ونائِمُهْ

والأَسْهَران: عِرْقان في الأنفِ» انتهى. والسَّاهُوْر: غلافُ القَمَرِ الذي يَدْخُل فيه عند كُسوفِه. قال(٢):

٤٤٩٠ـ ....

أو شُقَّةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ بَطْنِ ساهُوْرِ

أي: هذه المرأةُ بمنزلةِ قطعةِ القمرِ. وقال أميَّةُ(٣):

٤٤٩١ـ ....

قَمَرٌ وساهُوْرٌ يُسَلُّ ويُغْمَدُ

---

(١) صدره:

إذا نحن سِرْنا بين شرقٍ ومَغْربٍ

وهو لحريث بن عناب الطائي. والبيت في أساس البلاغة (يقظ) والحماسة البصرية ١/٨، والمفردات ٢٤٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وأورد في اللسان (سهر) بيتين فيهما هذا العجز، الصدر الأول:

كأنَّها عِرْقُ سامٍ عند ضاربِهِ

والصدر الثاني:

كأنها بُهْثَةٌ تَرْعَى بأَقرِبَةٍ

والبيت الأول في القرطبي ١٩/١٩٩. والبهثة: البقرة.

(٣) ليس في ديوانه، وصدره:

لا نَقْصَ فيه غيرَ أنَّ خَبِيْئَه

وهو في القرطبي ١٩/١٩٩.

آ. (١٦) قوله: ﴿إذ ناداه﴾: «إذ» منصوبٌ بـ«حديثُ» لا بـ«أتاك» لاختلافِ وقتَيْهما. وتقدَّم الكلامُ في «طُوىٰ» في طه[١].

آ. (١٧) قوله: ﴿اذْهَبْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تفسيراً للنداءِ. ويجوزُ أن يكونَ على إضمارِ القولِ. وقيل: هو على حَذْفِ «أَنْ»، أي: أَنْ اذهَبْ. ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله[٢]: «أَنْ اذْهَبْ». و«أَنْ» هذه الظاهرةُ أو المقدرةُ يُحتمل أَنْ تكونَ تفسيريةً، وأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: ناداه بكذا.

آ. (١٨) قوله: ﴿هَلْ لك﴾: خبرُ مبتدأ مضمرٍ. و«إلى أَنْ» متعلقٌ بذلك المبتدأ، وهو حَذْفٌ شائعٌ. والتقدير: هل لك سبيلٌ إلى التزكية ومثله: «هل لك في الخير» يريدون: هل لك رغبةٌ في الخير. وقال الشاعر[٣]:

٤٤٩٢ـ فهل لكمُ فيها إليَّ فإنَّني
بَصيرٌ بما أَعْيا النِّطاسِيَّ حِذْيَما

وقال أبو البقاء[٤]: «لَمَّا كان المعنىٰ: أَدْعوك جاء بـإلى». وهذا لا يُفيدُ شيئاً في الإعراب. وقرأ[٥] نافعٌ وابنُ كثير بتشديدِ الزاي مِنْ

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٢ من طه.
(٢) الكشاف ٤/٢١٣.
(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١١ واللسان (نطس). والنِّطاسِيُّ: الحاذق بالطب والأمور.
(٤) الإملاء ٢/٢٨٠.
(٥) السبعة ٦٧١، والبحر ٨/٤٢١، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩/٢٠١، والحجة ٧٤٩.

«تَزَّكّى» والصادِ مِنْ «تَصَدَّىٰ» في السورةِ تحتها[1]. والأصلُ: تتزكّى وتتصدَّى، فالحَرَمِيَّان أدغما، والباقون حَذَفُوا نحو: «تنَزَّلُ»[2]. وتقدَّم الخلافُ في أيِّهما المحذوفةِ.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿فَحشَرَ فنادىٰ﴾**: لم يُذْكَرْ مفعولاهما؛ إذ المرادُ فَعَلَ ذلك، أو يكونُ التقدير: فَحَشَرَ قومَه فناداهم. وقوله «فقال» تفسيرٌ للنداء.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿نَكالَ الآخرةِ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً لـ «أَخَذَ»، والتجوُّزُ: إمَّا في الفعل، أي: نَكَّل بالأَخْذِ نَكالَ الآخرةِ، وإمَّا في المصدر، أي: أَخَذَه أَخْذَ نَكالٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له، أي: لأجل نَكالِه. ويَضْعُفُ جَعْلُه حالاً لتعريفِه، وتأويلُه كتأويلِ جَهْدَك وطاقَتَك غيرُ مَقيس. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً لمضمونِ الجملةِ المتقدِّمةِ، أي: نَكَّل الله به نَكالَ الآخرةِ، قاله الزمخشري[3]، وجعله كـ «وَعْدَ اللَّهِ»[4] و «صِبْغَةَ اللَّهِ»[5]. والنَّكالُ: بمنزلةِ التَّنْكيل، كالسَّلام بمعنى التَّسْليم. والآخرةُ والأولى: إمَّا الداران، وإمَّا الكلمتان. فالآخرةُ قولُه: «أنا ربُّكم الأعلى»[6]، والأولى: «ما عَلِمْتُ لكم مِنْ إلهٍ غيري»[7] فحُذِفَ الموصوفُ للعِلْم به.

---

(١) وهي الآية ٦ من سورة عبس التي تتلو هذه السورة. وانظر: السبعة ٦٧٢.

(٢) الآية ٤ من القدر.

(٣) الكشاف ٤/ ٢١٤.

(٤) الآية ١٢٢ من النساء.

(٥) الآية ١٣٨ من البقرة.

(٦) الآية ٢٤ من النازعات.

(٧) الآية ٣٨ من القصص.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أم السَّماءُ﴾: عطفٌ على «أنتم» وقوله: «بناها» بيانٌ لكيفيةِ خَلْقِه إياها. فالوقفُ على «السماء»، والابتداءُ بما بعدَها. ونظيرُه ما مرَّ في الزخرف[١] «أآلهتنا خيرٌ أم هو».

آ. (٢٨) قوله: ﴿رَفَعَ سَمْكَها﴾: جملةٌ مفسِّرةٌ لكيفيةِ البناءِ. والسَّمْكُ: الارتفاعُ. ومعناه في الآيةِ كما قال الزمخشريُّ[٢]: «جَعَلَ مقدارَ ذهابِها في سَمْتِ العُلُوِّ مديداً رفيعاً». وسَمَكْتُ الشيءَ: رَفَعْتُه في الهواءِ. وسَمَك هو، أي: ارتفعَ سُمُوكاً فهو قاصِرٌ ومتعدٍّ. وسَنامٌ سامِكٌ تامِكٌ، أي: عالٍ مرتفعٌ. وسِماكُ البيت ما سَمَكْتُه به. والسِّماك: نجمٌ معروفٌ، وهما[٣] اثنان: رامحٌ وأَعْزَلُ. قال الشاعر[٤]:

٤٤٩٣ـ إنَّ الـذي سَمَـكَ السمـاءَ بنـىٰ لنـا
بيتـاً دعـائِمُـه أعَـزُّ وأَطْـوَلُ

آ. (٢٩) قوله: ﴿وأَغْطَشَ﴾: أي: أظلم بلغةِ أنْمار[٥] وأَشْعر. يقال: غَطِش الليلُ وغَطَّشْتُه أنا، وأَغْطَشْتُه قال[٦]:

٤٤٩٤ـ عَقَـرْتُ لهُـمْ نـاقتـي مَـوْهِنـاً
فلَيْلُهُـمُ مُـدْلَهِـمٌّ غَطِـشْ

---

(١) الآية ٥٨ من الزخرف.
(٢) الكشاف ٤/٢١٤.
(٣) انظر: اللسان (سمك).
(٤) تقدم برقم ٢٢٩١.
(٥) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١١.
(٦) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٩/٢٠٤ برواية قريبة، والماوردي ٤/٣٩٦.

وليلٌ أغطشُ وليلةٌ غَطْشاءُ. قال الراغب[1]: «وأصلُه من الأَغْطشِ، وهو الذي في عَيْنه عَمَشٌ. ومنه فَلاةٌ غَطْشىٰ لا يُهْتدىٰ فيها. والتغاطُشُ: التَّعامي» انتهى. ويقال: أَغْطشَ الليلُ، قاصراً كأظلم، فأَفْعَلَ فيه متعدٍّ/ ولازمٌ. [٩٠٣/أ]

وقوله: «وأَخْرَجَ ضُحاها» فيه حَذْفٌ، أي: ضُحىٰ شمسِها، أو أضافَ الليلَ والضُّحى لها للملابسةِ التي بينها وبينهما.

آ. (٣٠) قوله: ﴿بعد ذلك﴾: «بعد» على بابِها من التأخيرِ. ولا مُعارَضَةَ بينها وبين آيةِ فُصِّلت[2]؛ لأنَّه خلق الأرضَ غيرَ مَدْحُوَّةٍ، ثم خَلَق السماءَ، ثم دحا الأرضَ. وقولُ أبي عبيدة[3]: «إنها بمعنى قَبْل» مُنْكَرٌ عند العلماءِ. ويقال: دحا يَدْحُو دَحْواً ودَحَىٰ يَدْحي دَحْياً، أي: بَسَط، فهو من ذواتِ الواوِ والياءِ، فيُكتبُ بالألف والياء، ومنه قيل لِعُشِّ النَّعامة: أُدْحُوٌّ، وأُدْحِيٌّ، لانبساطِه في الأرض. وقال أمية[4]:

٤٤٩٥ـ وبَثَّ الخَلْقَ فيها إذ دَحاها
فهمْ قُطَّانُها حتى التَّنادِي

وقيل: دحىٰ بمعنى سَوَّى. قال زيد بن نُفَيْل[5]:

(١) المفردات ٣٦٢.

(٢) الآيات من ٩ ـ ١٢ «خلق الأرض في يومين... ثم استوى إلى السماء وهي دخانٌ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً... فقضاهن سبع سموات».

(٣) لم يرد قوله هذا في كتابه «مجاز القرآن».

(٤) تقدم برقم ٣٩٣٢.

(٥) اللسان (دحا)، والماوردي ٣٩٦/٤، والقرطبي ٢٠٥/١٩. وزيد بن عمرو ابن نفيل القرشي العدوي، حكيم لم يدرك الإسلام، من الحنفاء الذين كرهوا الأوثان. توفي سنة ١٧ قبل الهجرة. انظر: الخزانة ٩٩/٣.

٤٤٩٦ـ وأَسْلَمْتُ وَجْهِيْ لِمَنْ أَسْلَمَتْ
لَه الأرضُ تَحْمِلُ صَخْراً ثقالاً
دَحاها فلَمَّا اسْتَوَتْ شَدَّها
بأَيْدٍ وأَرْسىٰ عليها الجِبالا

والعامَّةُ على نصبِ «الأرض» و «الجبال» على إضمارِ فعلٍ مفسَّرٍ بما بعده، وهو المختارُ لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ. ورَفَعَهما[1] الحسنُ وابن أبي عبلة وأبو حيوة وأبو السَّمَّال وعمرُو بن عبيد، على الابتداء، وعيسىٰ برفع «الأرض» فقط.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَخْرَجَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ تفسيراً. والثاني: أَنْ يكونَ حالاً. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: فهلاَّ أَدْخَلَ حرفَ العطفِ على «أَخْرَجَ». قلت: فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ «دحاها» بمعنىٰ بَسَطها ومهَّدها للسُّكنىٰ، ثم فَسَّر التمهيدَ بما لا بُدَّ منه في تأتِّي سُكْناها مِنْ تسويةِ أمرِ المَأْكَلِ والمَشْرَبِ وإمكانِ القَرارِ عليها. والثاني: أَنْ يكونَ «أَخْرَجَ» حالاً بإضمار «قد» كقوله: «أو جاؤُوكم حَصِرَتْ صُدورُهم»[3]. قلت: إضمار «قد» هو قولُ الجمهورِ، وخالفَ الكوفيون والأخفش[4].

آ. (٣٣) قوله: ﴿مَتاعاً﴾: العامَّةُ على النصبِ مفعولاً له، أو مصدراً لعاملٍ مقدَّرٍ، أي: مَتَّعكم. والمَرْعَىٰ في الأصل: مكانٌ

(١) الإتحاف ٢/ ٥٨٧، والبحر ٨/ ٤٢٣، والقرطبي ١٩/ ٢٠٥.
(٢) الكشاف ٤/ ٢١٥.
(٣) الآية ٩٠ من النساء.
(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٦٤.

أو زمانٌ أو مصدرٌ، وهو هنا مصدرٌ بمعنى المفعولِ، وهو في حق الآدميين استعارةٌ.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿فإذا جاءَتْ﴾**: في جوابِها أوجهٌ، أحدُها: قولُه: «فأمَّا مَنْ طغى» نحو: «إذا جاءك بنو تميم فأمَّا العاصي فأَهِنْه، وأمَّا الطائعُ فأكْرِمْهُ». وقيل: محذوفٌ، فقدَّره الزمخشري[1]: فإنَّ الأمرَ كذلك، أي: فإنَّ الجحيمَ مَأْواه. وقدَّره غيرُه انقسم الراؤون قسمين. وقيل: عاينوا أو علموا. وقال أبو البقاء[2]: «العاملُ فيها جوابُها، وهو معنى قولِه: يومَ يتَذَكَّر الإنسانُ». والطامَّة: الدَّاهِية تَطِمُّ على غيرِها من الدَّواهي لِعظَمِها. والطَّمُّ: الدَّفْنُ. ومنه: طَمَّ السَّيْلُ الرَّكِيَّةَ. وفي المثل[3]: «جرىٰ الوادي فَطمَّ على القُرى» والمرادُ بها في القرآن النفخةُ الثانيةُ لأنَّ بها يَحْصُل ذلك.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿يومَ يَتَذَكَّرُ﴾**: بدلٌ مِنُ «إذا»، أو منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: أعني يومَ، أو يومَ يتذكَّرُ يجري كيتَ وكيتَ.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿وبُرِّزَتِ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ مشدداً، و «لِمَنْ يرىٰ» بياء الغيبة. وزيد بن عليّ[4] وعائشةُ وعكرمةُ مبنياً للفاعلِ مخففاً، و «ترىٰ» بتاءِ مِنْ فوقُ فجوَّزوا في تاء «ترى» أَنْ تكونَ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١٥.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٠.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ١٥٩، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٩٧.

(٤) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٩/ ٢٠٧، والبحر ٨/ ٤٢٣، والنشر ٢/ ٣٧، والمحتسب ٢/ ٤٥١.

للتـأنيثِ، وفـي «تـرى» ضميـر الجحيـم كقـولـه: «إذا رَأَتْهـم مِـنْ مكـانٍ بعيدٍ»[1]، وأَنْ تكونَ للخطابِ، أي: ترىٰ أنت يا محمدُ. وقرأ عبد الله «لِمَنْ رأى» فعلاً ماضياً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿هي المَأْوَىٰ﴾: إمَّا: هي المَأوى له، أو هي مَأْواه، وقامَتْ أل مَقامَ الضميرِ، وهو رأيُ الكوفيين[2]. وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذا الخلافِ والردُّ على قائلِه بقوله[3]:

٤٤٩٧ـ رَحِيْـبٌ قِطـابُ الجَيْـبِ منهـا رَفيقَـةٌ
بجَـسِّ النَّـدامـىٰ بَضَّـةُ المُتَجَـرَّدِ

إذا لو كانَتْ أل عِوَضاً من الضمير لَما جُمع بينهما في هذا البيتِ. ولا بُدَّ مِنْ أحدِ هذَيْن التأويلَيْن في الآيةِ الكريمةِ لأجلِ العائدِ من الجملةِ الواقعةِ خبراً إلى المبتدأ. والذي حَسَّن عدمَ ذِكْرِ العائدِ كَوْنُ الكلمةِ وقعَتْ رأسَ فاصلةٍ. وقال الزمخشري[4]: «والمعنى: فإنَّ الجحيمَ مَأْواه، كما تقولُ للرجل:/ «غُضَّ الطرفَ»[5] وليس الألفُ واللامُ بدلاً من الإِضافةِ، [٩٠٣/ب] ولكنْ لَمَّا عُلِمَ أنَّ الطاغيَ هو صاحبُ المَأْوىٰ، وأنَّه لا يَغُضُّ الرجلُ طَرْفَ غيره، تُـرِكَـتِ الإِضـافـةُ، ودخـولُ الألـفِ والـلامِ فـي «المَـأْوَىٰ» والطَّرْفِ للتعريفِ لأنَّهما معروفان».

---

(١) الآية ١٢ من الفرقان.
(٢) انظر: المغني ٥٥، الدر المصون ١/ ٢١٥.
(٣) تقدم برقم ٢٩٦.
(٤) الكشاف ٤/ ٢١٥.
(٥) قال: «تريد طرفك».

قال الشيخ[1]: «وهو كلامٌ لا يَتَحَصَّلُ منه الرابطُ العائدُ على المبتدأ، إذ قد نَفَىٰ مذهبَ الكوفيين، ولم يُقَدِّر ضميراً كما قَدَّره البصريُّون، فرامَ حصولَ الرابطِ بلا رابطٍ». قلت: قوله[2]: «ولكنْ لَمَّا عُلِمَ» إلى آخره هو عينُ قولِ البصريين، ولا أَدْري كيف خَفِيَ عليه هذا؟

آ. (٤٣) **قوله: ﴿فيم أنت﴾**: «فيم» خبرٌ مقدمٌ، و «أنت» مبتدأٌ مؤخرٌ و «مِنْ ذِكْراها» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ، والمعنى: أنت في أيِّ شيءٍ مِنْ ذِكْراها، أي: ما أنت مِنْ ذكراها لهم وتبيينِ وقتِها في شيءٍ. وقال الزمخشريُّ[3] عن عائشةَ رضي الله عنها: «لم يَزَلْ عليه السلامُ يَذْكُرِ الساعةَ، ويُسْأَلُ عنها حتى نَزَلَتْ». قال: فعلىٰ هذا هو تَعَجُّبٌ مِنْ كثرةِ ذِكْرِه لها، كأنَّه قيل: في أيِّ شُغْلٍ واهتمامٍ أنا مِنْ ذِكْراها والسؤال عنها». وقيل: الوقفُ على قوله: «فيمَ» وهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: فيم هذا السؤالُ، ثم يُبْتدأ بقولِه: «أنت مِنْ ذكراها»، أي: إرسالُك وأنت خاتمُ الأنبياءِ، وآخرُ الرسلِ، والمبعوثُ في نَسَمِ[4] الساعةِ، ذِكْرٌ مِنْ ذِكْراها وعلامةٌ مِنْ علاماتِها، فكَفاهم بذلك دليلاً على دُنُوِّها ومشارَفَتِها والاستعدادِ لها، ولا معنىٰ لسؤالِهم عنها، قاله الزمخشري[5]، وهو كلامٌ حسنٌ لولا أنه يُخالِفُ الظاهرَ ومُفَكِّكٌ لنَظْمِ الكلامِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٣.
(٢) أي قول الزمخشري السابق.
(٣) الكشاف ٤/ ٢١٦.
(٤) نَسَمَ لي خبر أو أثر نَسْماً: تبيَّن.
(٥) الكشاف ٤/ ٢١٦.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مُنْذِرُ مَنْ﴾: العامَّةُ على إضافةِ الصفةِ لِمعمولِها تخفيفاً. وقرأ[1] عمر بن عبد العزيز وأبو جعفر وطلحة وابن محيصن بالتنوين. قال الزمخشريُّ[2]: «وهو الأصلُ، والإضافةُ تخفيفٌ، وكلاهما يَصْلُحُ للحالِ والاستقبالِ. فإذا أُريد الماضي فليس إلاَّ الإضافةُ كقولِك: هو مُنْذِرُ زيدٍ أمسِ». قال الشيخ[3]: «قوله: «هو الأصلُ» يعني التنوينَ هو قولٌ قاله غيرُه، ثم اختار الشيخُ أنَّ الأصلَ الإضافةُ. قال: «لأنَّ العملَ إنما هو بالشَّبه، والإضافةُ أصلٌ في الأسماءِ. ثم قال: «وقوله فليس إلاَّ الإضافةُ فيه تفصيلٌ وخِلافٌ مذكورٌ في النحو». قلت: لا يُلْزِمُه أَنْ يَذْكُرَ محلَّ الوفاقِ، بل هذان اللذان ذكرهما مذهبُ جماهيرِ الناسِ.

آ. (٤٦) قوله: ﴿أو ضُحاها﴾: أي: ضُحىٰ العَشِيَّةِ، أضاف الظرفَ إلى ضميرِ الظرفِ الآخر تجوُّزاً واتِّساعاً، وذَكَرهما لأنهما طرفا النهارِ، وحَسَّن هذه الإضافةَ وقوعُ الكلمةِ فاصلةً.

[تمَّت بعـونه تعالى سورة والنازعات]

---

(١) وهي رواية عباس عن أبي عمرو. وانظر: السبعة ٦٧١، والنشر ٢/ ٣٩٨، والقرطبي ١٩/ ٢١٠، والبحر ٨/ ٤٢٤، والإتحاف ٢/ ٥٨٧.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٦.

(٣) البحر ٨/ ٤٢٤.

سورة عبس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ جاءَه﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجلِه، وناصبُه: إمَّا «تَوَلَّىٰ» وهو قولُ البَصْريين، وإمَّا «عَبَسَ» وهو قولُ الكوفيين. والمختارُ مذهبُ البَصْريين لعَدَمِ الإضمارِ في الثاني، وقد عَرَفْتَ تحقيقَ هذا فيما تقدَّم مِنْ مسائلِ التنازع. والتقدير: لأَنْ جاءَه الأعمى فَعَلَ هذَيْن الفِعلَيْنِ. والخلافُ في موضع «أَنْ» بعد حَذْفِ الجارِّ مشهورٌ. وقيل: «أَنْ» بمعنى «إذ» نقله مكي[1].

وقرأ[2] زيدُ بنُ عليّ «عَبَّس» بالتشديد. والعامَّةُ على «أنْ» بهمزةٍ واحدةٍ. وزيد بن علي[3] وعيسىٰ وأبو عمران الجوني بهمزتَيْن. وقال الزمخشري[4]: «وقُرِىء آأنْ بهمزتين وبألفٍ بينهما، وُقِفَ على «عَبَس وتولَّىٰ» ثم ابْتُدِىء على معنى: أَأَنْ جاءَه الأعمى فَعَل ذلك».

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٥٧ وهو في إعراب القرآن للنحاس ٣/٦٢٦. ووجها الإعراب في «أن جاءه» المفعول من أجله ونزع الخافض، والثاني هو الصواب.

(٢) البحر ٨/٤٢٧.

(٣) انظر في قراءات «أَنْ»: الإتحاف ٢/٥٨٨، والمحتسب ٢/٣٥٢، والقرطبي ١٩/٢١٤، والبحر ٨/٤٢٧، والشواذ ١٦٨.

(٤) الكشاف ٤/٢١٨.

آ. (٣) قوله: ﴿لَعَلَّه يَزَّكَّىٰ﴾: الظاهرُ إجراءُ الترجِّي مُجرىٰ الاستفهام لِما بينهما من معنى الطلبِ في التعليق؛ لأنَّ المعنىٰ منصَبٌّ على تَسَلُّطِ الدِّراية على الترجِّي؛ إذ التقدير: لا يَدْري ما هو مترجًّى منه التزكيةُ أو التذكُّرُ. وقيل: الوقفُ على «يَدْري» والابتداءُ بما بعده على معنى: وما يُطْلِعُك على أمرِه وعاقبةِ حالِه، ثم ابتدأ فقال: «لعلَّه يَزَّكَّىٰ».

آ. (٤) قوله: ﴿فتَنْفَعَه﴾: قرأ[1] عاصم بنصبه، والباقون برفعه. فأمَّا نصبُه فعلى جوابِ الترجِّي كقوله: «فأطَّلعَ»[2] في سورة المؤمن وهو مذهبٌ كوفيٌّ[3]، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك. وقال ابن عطية[4]: «في جواب التمني؛ لأنَّ قولَه «أو يَذَّكَّرُ» في حكم قولِه «لعلَّه يزَّكَّى». قال الشيخ[5]: «وهذا ليس تمنياً إنما هو ترَجٍّ». قلت: إنما يريد التمنيَ المفهومَ من الكلام، ويدلُّ له ما قال أبو البقاء[6]: «وبالنصب على جواب التمنِّي في المعنىٰ» وإلاَّ فالفرقُ بين التمني والترجِّي لا يَجْهَلُه أبو محمد. وقال مكي[7]: «مَنْ نصبه جَعَلَه جوابَ «لعلَّ» بالفاء لأنه غيرُ موجَبٍ فأشبه التمنيَ والاستفهامَ، وهو[8] غيرُ معروفٍ عند البصريين».

---

(١) السبعة ٦٧٢، والنشر ٢/٣٩٨، والحجة ٧٤٩، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي ١٩/٢١٤، والبحر ٨/٤٢٧.

(٢) الآية ٣٧ «لعلي أبلغ الأسباب... فأطَّلِعَ» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/٣٤.

(٤) المحرر ١٦/٢٣٠.

(٥) البحر ٨/٤٢٧.

(٦) الإملاء ٢/٢٨١.

(٧) إعراب المشكل ٢/٤٥٧.

(٨) قوله «هو» ورد في مكي «والنصب».

وقرأ[1] عاصمٌ في روايةٍ والأعرجُ «أو يَذْكُرُ» بسكونِ الذالِ وتخفيفِ الكافِ مضمومةً مضارعَ ذَكَرَ.

آ. (٦) قوله: ﴿تَصَدَّىٰ﴾ تقدَّمَتْ/ فيه قراءتا[2] التثقيلِ والتخفيفِ، ومعناه تتعرَّضُ. يُقال: تَصَدَّىٰ، أي: تَعَرَّضَ وأصلُه تَصَدَّدَ من الصَّدَدِ، وهو ما استقبلك وصار قُبالتَك، فأبدلَ أحدَ الأمثالِ حرفَ علةٍ نحو: تَظَنَّيْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفاري و[3]: [٤٠٩/أ]

٤٤٩٨ـ تَقَضِّيَ البازِيْ ....

قال الشاعر[4]:

٤٤٩٩ـ تَصَدَّىٰ لِوَضَّاحٍ كأنَّ جَبينَه
سِراجُ الدُّجى تُجْبَىٰ إليه الأساوِرُ

وقيل: هو من الصَّدىٰ، وهو الصوتُ المسموعُ في الأماكنِ الخاليةِ والأجرامِ الصُّلبةِ. وقيل: من الصَّدىٰ وهو العطش، والمعنى على التعرض، ويُتَمَحَّلُ لذلك إذا قلنا: أصلُه من الصوت أو العطش.

وقرأ[5] أبو جعفر «تُصَدَّىٰ» بضمِّ التاءِ وتخفيفِ الصادِ، أي:

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٧.

(٢) قرأ نافع وابن كثير «تَصَّدَّىٰ». وانظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٢، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي ١٩/ ٢١٥، والحجة ٧٤٩، والبحر ٨/ ٤٢١، والمحتسب ٢/ ٣٥٢.

(٣) تقدم برقم ٥١٩.

(٤) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٩، والبحر ٨/ ٤٢٥، والقرطبي ١٩/ ٢١٤، وفيه «تُجْبىٰ إليه الأساور» والإسوار قائد الفرس.

(٥) سبق تخريج قراءاتها.

تَصَدِّيك يُحَرِّضُك على إسلامِه. يقال: تَصَدِّي الرجلِ وتَصْدِيَتُه. وقال الزمخشري[1]: «وقُرِيء «تُصَدَّى» بضم التاء، أي: تُعَرَّضُ، ومعناه: يَدْعوك داعٍ إلى التَّصَدِّي له من الحِرْصِ والتهالُكِ على إسلامِه».

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ لا يَزَّكَّىٰ﴾: مبتدأٌ خبرُه عليك، أي: ليس عليك عَدَمُ تَزْكيتِه.

آ. (٨) قوله: ﴿يَسْعىٰ﴾: حالٌ مِنْ فاعل «جاءكَ» وقوله: «وهو يَخْشى» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «يَسْعى»، فهو حالٌ مِنْ حالٍ. وجَعْلُها حالاً ثانية معطوفةً على الأولى ليس بالقويِّ.

آ. (١٠) قوله: ﴿تَلَهَّىٰ﴾: أصلُه تَتَلَهَّىٰ مِنْ لَهِيَ يَلْهىٰ بكذا، أي: اشتغل، وليس هو من اللهوِ في شيءٍ. وقال الشيخ[2]: «ويمكنُ أن يكونَ منه؛ لأنَّ ما يُبْنىٰ على فَعِل من ذواتِ الواو تَنْقَلِبُ واوه[3] ياءً لانكسارِ ما قبلَها نحو: شَقِي يَشْقى. فإن كان مصدرُه جاء بالياءِ فيكونُ مِنْ مادةٍ غيرِ مادةِ اللهو». قلت: الناسُ إنما لم يَجْعلوه من اللهو لأَجْلِ أنه مُسْنَدٌ إلى ضمير النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا يَليق بمَنْصِبه الكريم أَنْ يَنْسُبَ اللَّهُ تعالى إليه التفعُّلَ من اللهو بخِلاف الاشتغال، فإنه يجوزُ أَنْ يَصْدُرَ منه في بعض الأحيان، ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ غيرُ هذا، وإنما سَقَط الشيخ.

---

(١) الكشاف ٤/٢١٨.

(٢) البحر ٨/٤٢٨.

(٣) الأصل: «تنقلب واواً» والتصحيح من البحر.

وقرأ[1] ابن كثير في روايةِ البزِّي عنه «عَنهو تَّلهَّىٰ» بواوٍ هي صلةٌ لهاءِ الكناية وتشديدِ التاءِ، والأصل تَتَلَهَّى فأدغم، وجاز الجَمْعُ بين ساكنَيْن لوجود حرفِ علةٍ وإدغامٍ، وليس لهذه الآيةِ نظيرٌ: وهو أنه إذا لقي صلةَ هاءِ الكناية ساكنٌ آخرُ ثَبَتَتِ الصلةُ بل يجبُ الحَذْفُ. وقرأ أبو جعفر «تُلَهَّىٰ» بضم التاء مبنياً للمفعولِ، أي: يُلْهِيْكَ شأنُ الصَّناديد. وقرأ طلحة «تتَلَهَّى» بتاءَيْن وهي الأصلُ، وعنه بتاءٍ واحدةٍ وسكونِ اللام.

آ. (١١) قوله: ﴿إنها﴾: الضمير للسورةِ أو للآيات.

آ. (١٢) قوله: ﴿ذَكَرَه﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ لله تعالى؛ لأنه مُنَزِّلُ التذكِرَة، وأن تكونَ للتذكرة، وذكَّر ضميرَها لأنها بمعنى الذِّكْر والوَعْظ.

آ. (١٣) قوله: ﴿في صُحُفٍ﴾: صفةٌ لـ «تَذْكِرة» فقوله «فَمَنْ شاء ذَكَرَه» جملةٌ معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفِها. ونحوُها[2]: «فمَنْ شاء اتَّخَذَ إلى ربه سبيلاً» ويجوز أَنْ يكون «في صُحُف» خبراً ثانياً لـ «إنَّها»، والجملةُ معترضةٌ بين الخبرَيْن.

آ. (١٥) قوله: ﴿سَفَرة﴾: جمعُ سافِرٍ وهو الكاتبُ، ومثلُه كاتِب وكَتَبة. وسَفَرْتُ بين القومِ أَسْفِر سِفارة[3]: أَصْلَحْتُ بينهم. قال[4]:

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٥٨٩، والسبعة ٦٧٢، والنشر ٢/٣٩٨، والبحر ٨/٤٢٨، والمحتسب ٢/٣٥٢.

(٢) الآية ٢٩ من الإنسان.

(٣) المصدر سَفْراً وسِفارة وسَفارة.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٦، والقرطبي ١٩/٢١٦، والماوردي ٤/٤٠٠، والبحر ٨/٤٢٥.

٤٥٠٠ـ فمـــا أَدَعُ السِّفــارة بيـــن قـــومـــي
ومـــا أَسْعـــىٰ بغِـــشٌ إنْ مَشَيْـــتُ

وأَسْفَرَتِ المرأةُ: كَشَفَتْ نِقابها.

آ. (١٧) **قوله: ﴿ما أكفرَه﴾**: إمَّا تعجبٌ، وإمَّا استفهامُ تعجبٍ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ثم السبيلَ يَسَّرَه﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ للإنسانِ. والسبيل ظرفٌ، أي: يَسَّر للإنسان الطريقَ، أي: طريق الخيرِ والشرِّ كقوله: «وهَدَيْناه النجدَيْن»[١]. وقال أبو البقاء[٢]: «ويجوز أن ينتصِبَ بأنه مفعولٌ ثانٍ لـ يَسَّره، والهاء للإنسان، أي: يَسَّره السبيلَ، أي: هداه له». قلت: فلا بُدَّ مِنْ تضمينِه معنى أَعْطى حتى يَنْصِبَ اثنين، أو يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ، أي: يَسَّره للسبيل، ولذلك قَدَّره بقولِه: هداه له. ويجوزُ أَنْ يكون «السبيل» منصوباً على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ، والضميرُ له، تقديره: ثم يَسَّر السبيلَ يَسَّره، أي: سَهَّله للناس كقوله: «أَعْطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثم هدى»[٣]، وتقدَّم مثلُه في قولِه: «إنَّا هَدَيْناه السبيلَ»[٤].

[٩٠٤/ب] / [٥] آ. (٢١) **قوله: ﴿فَأَقْبَرَه﴾**: أي: جَعَلَ له قَبْراً. يُقال:

---

(١) الآية ١٠ من البلد.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٨١.
(٣) الآية ٥٠ من طه.
(٤) الآية ٣ من الإنسان.
(٥) سقط من مخطوطة الأصل عشر ورقات، ثم كُتبت بخط مغاير، فحدث تصحيف وتحريف، لذلك أثبتنا نص نسخة (ش) مع المقابلة على الأصل ونسخة مكتبة عارف حكمت.

قَبَرَه إذا دَفَنَه وأَقْبَره، أي: جَعَلَه[1] بحيث يُقْبَرُ، وجَعَلَ له قبراً، والقابِرُ: الدافنُ بيده. قال الأعشى[2]:

٤٥٠١ـ لـو أَسْنَـدَتْ مَيْتـاً إلـى نَحْـرِهـا
عـاشَ ولـم يُنْقَـلْ إلـى قـابِـرِ

آ. (٢٢) قوله: ﴿شاء﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: شاءَ إنْشارَه. وأَنْشَرَه: جوابُ «إذا». وقرأ[3] شعيبُ بن أبي حمزة نَشَرَه ثلاثياً، ونقلها أبو الفضلِ أيضاً وقال: «هما لغتان بمعنى الإحياء».

آ. (٢٣) قوله: ﴿ما أَمَرَه﴾: «ما» موصولةٌ. قال أبو البقاء[4]: «بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما أمره به». قلت: وفيه نظرٌ من حيث إنَّه قَدَّر العائدَ مجروراً بحرفٍ لم يَجُرَّ الموصولَ: ولا أمره[5] به. فإنْ قلت: «أمرَ» يتعدَّى إليه بحَذْفِ الحرفِ فأُقَدِّره غيرَ مجرورٍ. قلت: إذا قَدَّرْتَه غيرَ مجرورٍ: فإمَّا أَنْ تقدِّرَه متصلاً أو منفصلاً، وكلاهما مُشْكِلٌ؛ لِما قَدَّمْتُ في أولِ البقرة عند قوله تعالى: «ومِمَّا رَزَقْناهم يُنْفِقون»[6].

---

(١) الأصل وش: يجعله.

(٢) ديوانه ١٣٩.

(٣) القرطبي ١٩/٢١٩، والبحر ٨/٤٢٩، والمحرر ١٦/٢٣٣.

(٤) الإملاء ٢/٢٨١.

(٥) الأصل وحكمت: «ولا كفؤه به». وتقدير أبي البقاء «ما» وليس «لا». وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يدخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به».

(٦) الآية ٣ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٩٥.

آ. (٢٥) قوله: ﴿أَنَّا صَبَبْنا﴾: قرأ(١) الكوفيون «أَنَّا» بفتح الهمزة غيرَ ممالةِ الألف. والباقون بالكسر. والحسنُ بن عليّ بالفتح والإمالةِ. فأمّا القراءةُ الأولى(٢) ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «طعامِه» فتكونُ في محلِّ جر. واستشكل بعضُهم هذا الوجهَ، وَرَدَّه: «بأنه ليس الأولَ فيُبْدَلَ منه؛ لأنَّ الطعامَ ليس صَبَّ الماءِ. ورُدَّ على هذا بوجهَيْن، أحدهما: أنَّه بدلُ كلٍّ مِنْ كلّ بتأويلٍ: وهو أنَّ المعنىٰ: فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ إلى إنعامِنا في طعامِه فصَحَّ البدلُ، وهذا ليسَ بواضح. والثاني: أنَّه مِنْ بدلِ الاشتمالِ بمعنى: أنَّ صَبَّ الماءِ سببٌ في إخراجِ الطعامِ فهو مشتملٌ عليه بهذا التقدير. وقد نحا مكي(٣) إلى هذا فقال: «لأنَّ هذه الأشياءَ مشتملةٌ على الطعامِ، ومنها يتكوَّنُ؛ لأنَّ معنى «إلى طعامه»: إلى حدوثِ طعامِهِ كيف يتأتّى؟ فالاشتمالُ على هذا إنما هو من الثاني على الأولِ؛ لأنَّ الاعتبارَ إنما هو في الأشياءِ التي يتكوَّن منها الطعامُ لا في الطعامِ نفسِه».

والوجه الثاني(٤): أنَّها على تقديرِ لامِ العلةِ، أي: فلينظُرْ لِأنَّا، ثم حُذِفَ الخافضُ فجرىٰ الخلافُ المشهورُ في محلِّها. والوجهُ الثالث: أنَّها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: هو أنَّا صَبَبْنا، وفيه ذلك النظرُ المتقدِّم؛ لأنَّ الضميرَ إنْ عاد على الطعام فالطعامُ ليس هو نفسَ الصَّبِّ، وإنْ عاد على غيرِه فهو غيرُ معلومٍ، وجوابُه ما تقدَّمَ.

---

(١) السبعة ٦٧٢، والنشر ٢/ ٣٩٨، والحجة ٧٥٠، والبحر ٨/ ٢٤٩، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي ١٩/ ٢٢١.

(٢) «أنَّا».

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٥٨.

(٤) من أوجه تخريج قراءة «أنَّا».

وأمّا القراءةُ الثانيةُ[1] فعلى الاستئنافِ تعديداً لِنعَمِه عليه. وأمَّا القراءةُ الثالثةُ[2] فهي «أنَّىٰ» التي بمعنى «كيف» وفيها معنى التعجبِ، فهي على هذه القراءةِ كلمةٌ واحدةٌ، وعلى غيرِها كلمتان[3].

آ. (٢٨) قوله: ﴿وقَضْباً﴾: القَضْبُ هنا قيل: الرُّطَبُ لأنه يُقْضَبُ من النخلِ، أي: يُقْطَعُ. ورجَّحه بعضُهم بذِكْرِه بعد قوله: «وعِنَباً» وكثيراً ما يَقْترنان. وقيل[4]: القَتُّ، كذا يُسَمِّيه أهلُ مكة. وقيل: كلُّ ما يُقْضَبُ من البُقولِ لبني آدم. وقيل[5]: هو الرَّطْبَةُ. والمقاضِبُ: الأرضُ التي تُنْبِتُها. قال الراغب[6]: «والقَضيب كالقَضْب[7]، لكنَّ القضيبَ من فروع الشجرِ، والقَضْبَ في البَقْلِ. والقَضْبُ ـ أي: بالفتح ـ قَطْعُ القَضْبِ والقَضيبِ، وعنه عليه السلام[8]: «أنه كان إذا رأىٰ في ثوبٍ تَصْليباً قَضَبَه». وسيفٌ قاضِبٌ وقَضيبٌ، أي: قاطعٌ، فقضيب هنا بمعنى فاعِل، وفي الأولِ بمعنى مَفْعول، وناقة قَضِيب لِما يُؤْخَذُ من بينِ الإبلِ ولم تُرَضْ[9]، وكلُّ ما لم يُهَذَّبْ فهو مقتضَبٌ، ومنه «اقتضابُ الحديثِ»

---

(١) «إنَّا».

(٢) بالفتح وإمالة الألف.

(٣) مِنْ الحرف الناسخ واسمه الضمير.

(٤) انظر: اللسان (قضب).

(٥) وهو قول الفراء في المعاني ٣/ ٢٣٨.

(٦) المفردات ٤٠٦.

(٧) عارف: لا القضب.

(٨) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٢. وفي البخاري عن عائشة: «أن النبيَّ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلاَّ نقضه» انظر: الفتح باب: نقض الصور ١٠/ ٣٨٥.

(٩) قال في اللسان (قضب): «واقتضب فلان بَكْراً إذا ركبه لِيُذِلَّه قبل أن يُراض».

لِما لم يُتَرَوَّ فيه ويُهَذَّبْ. وقال الخليل: «القضيب: أغصانُ الشجرِ ليُتَّخَذَ منها قِسِيٌّ/ أو سِهامٌ». [٩٠٥/أ]

آ. (٣٠) قوله: ﴿غُلْباً﴾: جمعُ أَغْلَب وغَلْباء كحُمْر في أَحْمر وحَمْراء. يقال: حديقةٌ غَلْباءُ، أي: غليظةُ الشجرِ ملتفَّتُه، واغْلَوْلَبَ العُشْبُ، أي: غَلُظَ. وأصلُه في وصفِ الرِّقاب. يقال: رجلٌ أغلبُ، وامرأةٌ غَلْباءُ، أي: غليظا الرَّقَبةِ. قال عمرو بن معدي كرب[1]:

٤٥٠٢ـ يَسْعَىٰ بها غُلْبُ الرِّقابِ كأنَّهُمْ
بُزْلٌ كُسِيْنَ من الكُحَيْلِ جِلالا

والغَلَبَةُ: القَهْرُ[2]، أن تَنالَ وتُصيبَ غَلَبَةَ رقبتِه، هذا أصله[3].

آ. (٣١) قوله: ﴿وأَبّاً﴾: الأبُّ للبهائم بمنزلةِ الفاكهةِ للناس. وقيل: هو مُطْلَقُ المَرْعىٰ. قال بعضُهم يمدح النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم[4]:

٤٥٠٣ـ لـه دَعْوَةٌ مَيْمونَةٌ ريحُها الصَّبا
بها يُنْبِتُ اللَّهُ الحَصيدةَ والأَبَّا

---

(١) البحر ٨/٤٢٥، والقرطبي ١٩/٢٢٢. والكحيل: ضرب من القطران تطلى به الإبل. والجلال: كساؤها. والبزل: ج بازل وهو ما فُطر نابُه في تاسع سنة.

(٢) الأصل وعارف: «والقهر».

(٣) انظر: المفردات ٣٦٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٢٢٢. والحصيدة: المزرعة إذا حُصِدت.

وقيل: الأبُّ يابِسُ الفاكهةِ، وسُمِّي المَرْعى أبّاً لأنه يُؤَمُّ ويُنْتَجَعُ، والأَبُّ والأَمُّ بمعنىً. قال[1]:

٤٥٠٤ـ جِـــذْمُنـــا قَيْـــسٌ ونَجْـــدٌ دارُنـــا
ولنـــا الأَبُّ بِهـــا والمَكْـــرَعُ

وأبَّ لكذا، أي: تَهَيَّأ، يَؤُبُّ أبّاً وأَبابة وأَباباً. وأبَّ إلى وطنِه، إذا نَزَعَ إليه نُزوعاً، تَهَيَّأَ لِقَصْدِه، وكذا أبَّ لِسَيْفِه، أي: تهيَّأ لِسَلِّه. وقولُهم: «إبَّانَ ذلك» هو فِعْلان منه، وهو الزمانُ[2] المُهَيَّأُ لفِعْلِه ومجيئِه.

آ. (٣٣) قوله: ﴿الصَّاخَّةُ﴾: الصَّيْحَةُ التي تَصُخُّ الآذانَ، أي: تَصُمُّها لشِدَّةِ وَقْعَتِها. وقيل: هي مأخوذةٌ مِنْ صَخَّه بالحجَرِ، أي: صَكَّه به. وقال الزمخشري[3]: «صَخَّ لحديثِه مثلَ أصاخ فوُصِفَتِ النَّفْخَةُ بالصاخَّة مجازاً؛ لأنَّ الناسَ يَصِخُّون لها». وقال ابن العربي[4]: «الصَّاخَّة: التي تُوْرِثُ الصَّمَمَ، وإنها لَمُسْمِعَةٌ، وهذا مِنْ بديع الفصاحة كقوله[5]:

٤٥٠٥ـ أَصَمَّهُـــمْ سِـــرُّهُـــمْ أيَّـــامَ فُـــرْقَتِهِـــمْ
فهـــل سَمِعْتُـــمْ بسِـــرٍ يُـــوْرِث الصَّمَمـــا

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (أبب) والماوردي ٤/ ٤٠٣، والقرطبي ١٩/ ٢٢٢. والجذم: الأصل. والمكرع: الماء الصافي.

(٢) في هذا نظر؛ لأن إبَّان كذا مِنْ (أبن) قال في اللسان: «إبَّان كل شيء وقته وحينه». انظر: اللسان (أبن). والمؤلف يسير على هدى الراغب في المفردات في مادة (أبب).

(٣) الكشاف ٤/ ٢٢٠.

(٤) انظر: القرطبي ١٩/ ٢٢٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٢٤، والبحر ٨/ ٤٢٩.

وقــال[1]:

٤٥٠٦ـ أَصَـمَّ بـك النَّـاعـي وإنْ كـانَ أَسْمَعـا

. . . .

وجوابُ «إذا» محذوفٌ، يَدُلُّ عليه قولُه «لكلِّ امرِئٍ منهم يومئذٍ شَأْنٌ يُغْنِيه»، أي: التقديرُ: فإذا جاءَتِ الصَّاخةُ اشتغلَ كلُّ أحدٍ بنفسِه.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿يـومَ يَفِـرُّ﴾: بـدلٌ مِنْ «إذا»، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «يُغْنِيه» عاملاً في «إذا» ولا في «يومَ» لأنه صفةٌ لشَأْن، ولا يتقدَّمُ معمـولُ الصفـةِ علـى مـوصـوفِهـا. والعـامَّـةُ علـى «يُغْنيـه» مـن الإغنـاء، وابـن محيصـن[2] والزُّهـريُّ وابـن أبـي عبلـة وحميـد وابـن السَّمَيْفَـع «يَعْنِيه» بفتح الياء وبالعينِ المهملةِ، مِنْ قولِهم: عَناني الأمرُ، أي: قَصَدني.

آ. (٤٠) قـولـه: ﴿غَبَـرَةٌ﴾: الغَبَـرَةُ: الغُبـارُ، والقَتَـرَةُ: سَـوادٌ كـالـدُّخـان. وقـال أبـو عبيـدة[3]: «القَتَـرُ فـي كـلامِ العـربِ: الغبـارُ جمـعُ القَتَرة». قال الفرزدق[4]:

٤٥٠٧ـ مُتَـــوَّجٌ بـــرِداءِ المُلْـــكِ يَتْبَعُـــه
مَـوْجٌ تـرى فـوقَـه الـرايـاتِ والقَتَـرا

---

(١) البيت لأبـي تمام وهو في ديوانه ٤/ ٩٩، وعجزه:

وأصبـح مَغْنَـىٰ الجُـودِ بعـدك بَلْقَعـا

وهي في رثاء محمد بن حُميد.

(٢) الإتحـاف ٢/ ٥٨٩، والمحتسـب ٢/ ٤٥٣، والقـرطبـي ١٩/ ٢٢٥، والبحـر ٨/ ٤٣٠، والشواذ ١٦٩.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٨٦.

(٤) تقدم برقم ٢٥٨٣.

قلت: وفي عطفِه على الغَبَرة ما يَرُدُّ هذا[1]، إلاَّ أَنْ يقولَ: لَمَّا اختلفَ اللفظانِ حَسُن العطفُ كقولِه[2]:

٤٥٠٨ـ . . . .

. . . . كَذِباً ومَيْنا

وقوله[3]:

٤٥٠٩ـ . . . .

. . . . النَّأْيُ والبُعْدُ

وهو خلافُ الأصلِ. والعامَّةُ على فتحِ التاءِ مِنْ «قَتَرَة»، وأَسْكنها ابنُ أبي عبلة[4].

[تمَّت بعونه تعالى سورة عبس]

(١) هذا وهم فليس ثمة عطف في الآية.

(٢) تقدم برقم ٤٦٥.

(٣) تقدم برقم ٤٦٦.

(٤) البحر ٨/ ٤٣٠.

سورة التكوير

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿إذا الشمسُ﴾**: في ارتفاع «الشمس» وجهان، أصحُّهما: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ مقدرٍ مبنيٍّ للمفعول، حُذِف وفَسَّره ما بعده على الاشتغالِ. والرفعُ على هذا الوجهِ ـ أعني إضمارَ الفعل ـ واجبٌ عند البصريين؛ لأنهم لا يُجيزون أَنْ يَلِيَها غيرُه، ويتأوَّلون ما أَوْهَمَ خلافَ ذلك. والثاني: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، وهو قول الكوفيين والأخفش[١] لظواهرَ قد جاءَتْ في الشعر، وانتصر له ابنُ مالك[٢] وهناك[٣] أظهَرْتُ معه البحثَ. وقال الزمخشري[٤]: «ارتفاعُ الشمسُ على الابتداءِ أو الفاعليةِ. قلت: بل على الفاعليةِ» ثم ذكرَ نحوَ ما تقدم. ويعني بالفاعليةِ ارتفاعَها بفعلٍ في الجملةِ، وقد مرَّ أنه يُسَمَّىٰ مفعولُ ما لم يُسَمَّ

---

(١) انظر: الجنىٰ الداني ٣٦٨.

(٢) نقل هذا عنه صاحب الجنىٰ الداني ٣٦٨ وذكر في شرح التسهيل اختصاصها بالجمل الفعلية ٤/ ٨١.

(٣) كذا في النسخ.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٢١.

فاعلُه فاعلاً. وتقدَّم تفسير التكوير في أوّلِ «تنزيلُ»[1]. وارتفاعُ «النجوم» وما بعدَها كما تقدَّم في «الشمس».

آ. (٢) والانْكِدار: الانتشارُ، أي: انصَبَّتْ[2] كما يَنْصَبُّ العُقابُ إذا كُسِرَتْ. قال العَجَّاجُ يصفُ صَقْراً[3]:

٤٥١٠ـ أَبْصَرَ خِرْبانَ الفَلاةِ فانكَدَرْ
تَقَضِّيَ البازيْ إذا البازيْ كَسَرْ

آ. (٤) والعِشار: جمع عُشَراء، وهي الناقةُ التي مَرَّ لِحَمْلِها عشرةُ أشهرٍ، ثم هو اسمُها إلى أَنْ تَضَعَ في تمامِ السنةِ، وكذلك «نِفاس» في جَمْع نُفَساء. وقيل: العِشارُ: السَّحابُ. وعُطِّلت، أي: لا تُمْطر. وقيل: الأرضُ التي تَعَطَّل زَرْعُها. والتَّعْطيل: الإِهمالُ. ومنه قيل للمرأة: «عاطِلٌ» إذا لم يكُنْ عليها حُلِيّ. وتقدَّم/ في «بئرٍ مُعَطَّلةٍ»[4]. وقال امرؤ القيس[5]: [٩٠٥/ب]

٤٥١١ـ وجِيْدٍ كجِيْدِ الرِّئْمِ ليس بفاحِشٍ
إذا هِيَ نَصَّتْهُ ولا بمُعَطَّلِ

---

(١) وهي سورة الزمر، انظر إعرابه للآية ٥.
(٢) وهو تفسير أبي عبيدة في المجاز ٢/ ٢٨٧.
(٣) تقدم برقم ٥١٩
(٤) انظر إعراب للآية ٤٥ من الحج.
(٥) تقدم برقم ٨١١.

وقرأ ابنُ كثير[1] في روايةٍ «عُطِلت» بتخفيفِ الطاءِ. قال الرازي: «هو غَلَطٌ، إنما هو «عَطَلَتْ» بفتحتَيْنْ بمعنى تَعَطَّلَتْ؛ لأنَّ التشديدَ فيه للتعدي. يُقال: عَطَّلْتُ الشيءَ وأَعْطَلْتُه فَعَطَلَ».

والوحوش: ما لم يَتَأَنَّسْ من حيوانِ البَرِّ. والوَحْشُ أيضاً: المكانُ الذي لا أُنْسَ فيه، ومنه لَقِيْتُه بوَحْشِ إصْمِتَ[2]، أي: ببلدٍ قَفْر. والوحشُ: الذي يَبيت جوفُه خالياً من الطعام، وجمعُه أَوْحاش، ويُسَمَّىٰ المنسوبُ إلى المكانِ الوَحْشِ: وَحْشِيّ. وعَبَّر بالوَحْشِيِّ عن الجانبِ الذي يُضادُّ الإنسيَّ، والإنسيُّ ما يُقْبَلُ من الإنسان[3]، وعلى هذا وحشيُّ الفَرَس[4] وإنْسِيُّه. وقرأ[5] الحسن وابن ميمون[6] بتشديد الشينِ مِنْ حُشِّرَتْ.

آ. (٦) قوله: ﴿سُجِّرَتْ﴾: قرأ[7] ابن كثير وأبو عمرو «سُجِرَتْ» بتخفيف الجيم، والباقون بتثقيلِها على المبالغةِ والتكثيرِ. وتقدَّم[8] اشتقاقُ هذه المادةِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٢، والشواذ ١٦٩.

(٢) انظر: المفردات ٥١٥.

(٣) في المفردات: «ما يُقْبِل منهما على الإنسان».

(٤) في المفردات: «القوس».

(٥) البحر ٨/ ٤٣٢، والشواذ ١٦٩.

(٦) وهو عمرو بن ميمون أبو عثمان الكوفي، أخذ عن حمزة، ولم تُذكر وفاته، انظر: طبقات القراء ١/ ٦٠٣، وترجم الذهبي في سير الأعلام ٤/ ١٥٨ لعمرو بن ميمون الأودي أبي عبد الله، قدم الشام مع معاذ بن جبل، وحدَّث عن عمر وعلي توفي سنة ٧٥.

(٧) السبعة ٦٧٣، والنشر ٢/ ٣٩٨، القرطبي ١٩/ ٢٣١، والتيسير ٢٢٠، والبحر ٨/ ٤٣٢، والحجة ٧٥٠.

(٨) انظر إعرابه للآية ٧٢ من غافر، ٦ من الطور.

آ. (٧) قوله: ﴿زُوِّجَتْ﴾: العامَّةُ على تشديد الواوِ مِنْ التزويج، ورُوي عن عاصمٍ[١] «زُووِجَتْ» على فُوْعِلَتْ. قال الشيخ[٢]: «والمُفَاعَلَةُ تكون بين اثنين» انتهى. قلت: وهي قراءةٌ مُشْكِلَةٌ: لأنه ينبغي أَنْ يُلفَظَ بواوٍ ساكنةٍ ثم أخرى مكسورةٍ. وقد تقدَّمَ لك أنَّه اجتمع مِثْلان، وسَكنَ أوَّلُهما وَجَبَ الإدغام حتى في كلمتين، ففي كلمةٍ واحدةٍ بطريقِ الأَوْلى.

آ. (٨) قوله: ﴿المَوْءُوْدة﴾: هي البنتُ تُدْفَنُ حيةً مِنْ الوَأْدِ، وهو الثِّقَلُ؛ لأنَّها تُثْقَلُ بالترابِ والجَنْدَل. يقال: وَأَدَه يَئِدُهُ كوَعَدَه يَعِدُه. وقال الزمخشري[٣]: «وَأَدَ يَئِدُ، مقلوبٌ مِنْ آد يَؤُوْد إذا أَثْقَلَ. قال اللَّهُ تعالىٰ: «ولا يَؤُوْدُه حِفْظهما»[٤] لأنه إثْقالٌ بالتراب». قال الشيخ[٥]: «ولا يُدَّعىٰ ذلك؛ لأنَّ كلاًّ منهما كاملُ التصرُّفِ في الماضي والأمرِ والمضارعِ والمصدرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وليس فيه شيءٌ مِنْ مُسَوِّغات ادِّعاءِ القَلْبِ. والذي يُعْلَمُ به الأصالةُ مِنْ القَلْب: أَنْ يكونَ أحدُ النَّظْمَيْن فيه حُكْمٌ يَشْهَدُ له بالأصالةِ، والآخرُ ليس كذلك أو كونُه مجرداً من حروف الزيادة والآخر فيه مزيداً، وكونُه أكثرَ تصرفاً والآخر ليس كذلك، أو أكثرَ استعمالاً من الآخرِ، وهذا على ما قُرِّرَ وأُحْكِمَ في علمِ التصريفِ. فالأول: كيَئِس وأيِسَ. والثاني: كَطَأْمَنْ واطمأنَّ. والثالث:

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٣.
(٢) البحر ٨/ ٤٣٣.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٢٢.
(٤) الآية ٢٥٥ من البقرة.
(٥) البحر ٨/ ٤٣٣.

كشوايع وشواعِي[1]. والرابع: كلَعَمْري ورَعَمْلي».

وقرأ العامَّةُ: «المَوْءُودَة» بهمزةٍ بينَ واوَيْن ساكنتَيْن كالمَوْعودة. وقرأ[2] البزيُّ في روايةٍ[3] بهمزةٍ مضمومةٍ ثم واوٍ ساكنةٍ. وفيها وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ كقراءةِ الجماعة ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ قبلها، وحُذِفَتِ الهمزةُ، فصار اللفظُ المَوُوْدَة: واوٌ مضمومةٌ ثم أخرى ساكنةٌ، فقُلبت الواوُ المضمومةُ همزةً نحو: «أُجوه» في وُجوه، فصار اللفظُ كما ترىٰ، ووزنُها الآن المَفُوْلة؛ لأنَّ المحذوفَ عينُ الكلمةِ. والثاني: أَنْ تكونَ الكلمةُ اسمَ مفعولٍ مِنْ آدَه يَؤُوده مثلَ: قاده يقُوده. والأصلُ: مأْوُودة، مثلَ مَقْوُوْدة، ثم حَذَفَ إحدىٰ الواوين على الخلافِ المشهورِ في الحَذْفِ مِنْ نحوِ: مَقُوْل ومَصُوْن[4] فوزنُها الآن: إمَّا مَفُعْلَة إنْ قلنا: إنَّ المحذوفَ الواوَ الزائدةُ، وإمَّا مَفُوْلة إنْ قُلْنا: إنَّ المحذوفَ عينُ الكلمةِ، وهذا يُظْهِرُ فَضْلَ عِلْمِ التصريفِ.

وقُرِىءَ «المَوُوْدة» بضمِّ الواو الأولى على أنه نَقَل حركةَ الهمزةِ بعد حَذْفِها ولَمَ يَقْلِبَ الواوَ همزةً. وقرأ الأعمش «المَوْدَة» بزنةِ المَوْزَة. وتوجيهُه: أنه حَذَفَ الهمزةَ اعتباطاً، فالتقىٰ ساكنان، فحَذَفَ ثانيهما،

---

(١) جاءت الخيل شوائِعَ، أي: متفرقة، وعلى القلب: شواعي. انظر: الممتع ٦١٥، واللسان «شيع».

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٩١، البحر ٨/ ٤٣٣.

(٣) «المَؤُوْدَة».

(٤) يحذف سيبويه الثانية دون الأولى مِنْ نحو مَقُول التي أصلها مَقْوُوْل وأصبحت بالنقل مَقُوْوْل، ويحذف الأخفش الساكن الأول. انظر: الكتاب ١/ ٣٤٨، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧، ومعجم مفردات الإعلال ٧٥.

ووزنُها المَفْلَة؛ لأنَّ الهمزةَ عينُ الكلمةِ، وقد حُذِفَتْ. وقال مكي[1]: «بل هو تخفيفٌ قياسِيٌّ؛ وذلك أنَّه لمَّا نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ لم يَهْمِزْها، فاستثقلَ الضمَّةَ عليها، فسَكَّنها، فالتقى ساكنان فحَذَفَ الثاني، وهذا كلُّه خروجٌ عن الظاهرِ، وإنما يظهر في ذلك ما نَقَله القُرَّاء في وقفِ حمزةَ: أنه يقفُ عليها كالمَوْزَة. قالوا: لأجل الخطِّ لأنها رُسِمَتْ كذلك، والرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

والعامَّةُ على «سُئِلت» مبنياً للمفعولِ مضمومَ السين. والحسنُ[2] بكسرِها[3] مِنْ سال يَسال كما تقدَّم. وقرأ أبو جعفر «قُتِّلَتْ»[4] بتشديد التاءِ على التكثيرِ؛ لأنَّ المرادَ اسمُ الجنسِ، فناسبَه التكثيرُ.

وقرأ عليٌّ وابن مسعود وابن عباس «سَأَلَتْ» مبنياً للفاعل، «قُتِلْتُ» بضمِّ التاءِ الأخيرة التي للمتكلم حكايةً لكلامِها. وعن أُبَيّ وابن مسعود أيضاً وابن يعمرَ «سَأَلَتْ» مبنياً للفاعل، «قُتِلَتْ» بتاءِ التأنيث الساكنةِ كقراءةِ العامة.

آ. (١٠) **قوله: ﴿نُشِرَتْ﴾**: قرأ[5] الأخَوان وابن كثير

---

(١) انظر: التبصرة له ١٥٨.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٣٣، والإتحاف ٢/ ٥٩١، والقرطبي ١٩/ ٢٣٣، والشواذ ١٦٩.

(٣) سِيْلَتْ.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٩٢، والبحر ٨/ ٤٣٣، والقرطبي ١٩/ ٢٣٤، والنشر ٢/ ٣٩٨.

(٥) السبعة ٦٧٢، والحجة ٧٥١، والنشر ٢/ ٣٩٨، والبحر ٨/ ٤٣٤، القرطبي ١٩/ ٢٣٥.

وأبو عمرو بالتثقيل. والباقون بالتخفيف. ونافعٌ[1] وحفصٌ وابنُ ذكوانَ/ [٩٠٦/أ]
«سُعِّرَتْ» بالتثقيل، والباقون بالتخفيف.

آ. (١٤) **قوله: ﴿عَلِمَتْ﴾**: هذا جوابُ «إذا» أولَ السورةِ وما عُطِفَ عليها.

قوله: «كُشِطَتْ»[2]، أي: قُشِرَتْ، مِنْ قولهم: كَشَطَ جِلْدَ الشاةِ، أي: سَلَخَها. وقرأ[3] عبد الله «قُشِطَتْ» بالقاف، وقد تقدَّم أنهما يَتعقبان كثيراً، وأنه قُرِىء «قافوراً»[4] و «كافوراً» في «هل أتىٰ على الإنسان».

آ. (١٥) **قوله: ﴿بالخُنَّس﴾**: جمعُ خانِس، والخُنُوس: الانقباضُ. يقال: خَنَسَ من القوم وانْخَنَسَ. وفي الحديث[5]: «فانْخَنَسْتُ»، أي: استَخْفَيْتُ. والخَنَسُ: تأخُّرُ الأنْفِ عن الشَّفَة مع ارتفاع الأَرْنَبَةِ قليلاً. ويقال: رجلٌ أَخْنَسُ وامرأةٌ خَنْساءُ. ومنه الخَنساءُ الشاعرة[6]. والخُنَّسُ في القرآن قيل: كواكبُ سبعةٌ: القمران وزُحَلُ والزهرةُ والمُشْتري والمَرِّيخ وعُطارِد. والكُنَّسُ: الدَّاخلة في الكِناس وهو

---

(١) السبعة ٦٧٣، والنشر ٢/٣٩٨، والتيسير ٢٢٠، والحجة ٧٥١، والقرطبي ١٩/٢٣٥، والبحر ٨/٤٣٤.

(٢) عاد إلى الآية ١١.

(٣) القرطبي ١٩/٢٣٥، والبحر ٨/٤٣٤.

(٤) وهي الآية ٥ من الإنسان، قراءة ابن مسعود كما في البحر ٣٩٥.

(٥) من حديث رواه البخاري في ٥ من كتاب الغسل، ٢٣ باب عَرَق الجنب. الفتح ١/٣٩٠.

(٦) تُماضر بنت عمرو السُّلمية من بني سُليم شاعرة مخضرمة. توفيت سنة ٢٤هـ. خزانة الأدب ١/٢٠٨.

بيتُ الوحشِ. والجواري: جمعُ جارية. وقيل: هي بَقَرُ الوحشِ؛ لأنَّ هذه صفتُها وقيل: الظِّباء، قالوا: لأنَّ الخَنَسَ يكون فيها.

آ. (١٧) قوله: ﴿عَسْعَسَ﴾: يقال: عَسْعَسَ وسَعْسَعَ أقبل. قال العَجَّاج[1]:

٤٥١٢ـ حتـــى إذا الصُّبْـــحُ لهـــا تَنَفَّســـا
وانْجـــابَ عنهـــا ليلُهـــا وعَسْعَســـا

أي[2]: أَدْبَرَ[3]. وقيل[4]: هو لهما على طريق الاشتراك. وقيل: أَدْبَرَ بلغةِ قريشٍ خاصةً. وقيل: أقبل ظلامُه، ويُرَجِّحُه مقابلتُه بقوله «والصُّبحِ إذا تنفَّسَ» وهذا هو قريبٌ من إدْباره.

آ. (٢٠) قوله: ﴿عند ذي العَرْشِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ «رسولٍ»، وأن يكونَ حالاً مِنْ «مَكين»، وأصلُه الوصفُ، فلمَّا قُدِّمُ نُصِبَ حالاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿ثَمَّ أَمينٍ﴾: العامَّةُ على فَتْحِ الثاءِ؛ لأنَّه ظرفُ مكانٍ للبعيدِ. والعاملُ فيه «مُطَاعٍ». وأبو البرهسم[5] وأبو جعفر

(١) ورد البيت الأول في ديوانه ١/ ١٩٨ ولم يرد الثاني، ومجاز القرآن ٢/ ٢٨٧ منسوباً إلى علقمة بن قُرْط، والقرطبي ١٩/ ٢٣٦، والماوردي ٤/ ٤١١.
(٢) قوله: «أي» في الأصل وعارف «وقيل».
(٣) قال الفراء: «اجتمع المفسرون على أن معنى عسعس: أدبر، وكان بعض أصحابنا يزعم أن عسعس: دنا من أوله وأظلم» معاني الفراء ٢/ ٢٤٢، وأورد الأنباري في الأضداد ٣٢ عسعس من الأضداد: أقبل وأدبر.
(٤) سقط قوله «وقيل» من الأصل. .
(٥) البحر ٨/ ٤٣٤.

وأبو حيوة بضمِّها جعلوها عاطفةً، والتراخي هنا في الرتبةِ؛ لأنَّ الثانية أعظمُ من الأولى.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بِضَنِينٍ﴾: قرأ[1] ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء بمعنى مُتَّهم، مِنْ ظنَّ بمعنىٰ اتَّهم فيتعدَّى لواحدٍ. وقيل: معناه بضعيفِ القوةِ عن التبليغ مِنْ قولِهم: «بئرٌ ظَنُوْنٌ»، أي: قليلةُ الماءِ. وفي مصحفِ عبد الله كذلك، والباقون بالضاد بمعنى: ببخيلٍ بما يأتيه من قِبَلِ ربِّه، إلاَّ أنَّ الطبريَّ[2] نَقَلَ أنَّ الضادَ خطوطُ المصاحفِ كلِّها، وليس كذلك لِما مرَّ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها[3]، وهذا دليلٌ على التمييز بين الحرفين، خِلافاً لمَنْ يقول: إنه لو وقع أحدُهما مَوْقعَ الآخرِ لجاز، لِعُسْرِ معرفتِه. وقد شَنَّعَ الزمخشري[4] على مَنْ يقول ذلك، وذكر بعضَ المخارج وبعضَ الصفاتِ، بما لا يَليق التطويلُ فيه. و «على الغيب» متعلقٌ بـ «ظَنِين» أو «بضَنِين».

آ. (٢٦) قوله: ﴿فأين تَذْهبون﴾: «أين» منصوبٌ بـ «تَذْهبون» لأنه ظرفٌ مُبْهَمٌ. وقال أبو البقاء[5]: «أي: إلى أين، فحذف حرفَ الجر كقولك: ذهبتُ الشامَ. ويجوزُ أَنْ يُحْمَلَ على المعنى كأنه قال: أين تؤمنون». يعني أنه على الحذفِ، أو على التضمين. وإليه نحا

---

(١) السبعة ٦٧٣، والنشر ٢/ ٣٩٨، والقرطبي ١٩/ ٢٤٢، والبحر ٨/ ٤٣٥، والتيسير ٢٢٠.

(٢) تفسير الطبري ٣٠/ ٨٣.

(٣) في الأصل وعارف «بهما»، وكذا في الكشاف ٤/ ٢٢٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٢٥.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٨٢.

مكي[1] أيضاً، ولا حاجة إلى ذلك البتة؛ لأنه ظرفُ مكانٍ مبهمٌ لا مُخْتَصٌّ.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿لِمَنْ شاء﴾**: بدلٌ مِنْ «العالمين» بإعادةِ العاملِ، وعلى هذا فقولُه «أن يَسْتقيمَ» مفعولُ «شاء»، أي: لمَنْ شاء الاستقامة، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لمَنْ شاء» خبراً مقدماً، ومفعول «شاء» محذوفٌ، و «أَنْ يَسْتَقيم» مبتدأ. وقد مَرَّ له نظيرٌ.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿إلاَّ أَنْ يَشاءَ﴾**: أي: إلاَّ وقتَ مشيئةِ الله، وقال مكي[2]: «وأنْ في موضع خفضٍ بإضمارِ الباءِ، أو في موضعِ نصبٍ بحذفِ الخافضِ» يعني أنَّ الأصلَ: إلاَّ بأَنْ، وحينئذٍ تكونُ للمصاحبة.

[تمَّت بعونه تعالى سورة التكوير]

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٠.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٠.

سورة الانفطار

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿فُجِّرَتْ﴾: العامَّةُ على بنائِه للمفعول مثقَّلاً. وقرأ[١] مجاهد مبنياً للفاعل مخففاً، من الفُجور، نظراً إلى قولِه: «بينهما بَرْزَخٌ لا يَبْغِيان»،[٢] فلمَّا زال البَرْزَخُ بَغَيا. وقرأ مجاهد أيضاً والربيع ابن خُثَيْم[٣] والزعفرانيُّ والثوري مبنياً للمفعول مخففاً.

آ. (٤) قوله: ﴿بُعْثِرَت﴾: أي: قُلِبَتْ. يقال: بَعْثَره وبَحْثَرَه بالعين والحاء. قال الزمخشري[٤]: «وهما مركبان من البَعْث والبَحْث مضموماً إليهما راءٌ» يعني: أنهما ممَّا اتَّفق معناهما[٥]؛ لأنَّ[٦] الراءَ مزيدةٌ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٤٣٦، والشواذ ١٧٠.
(٢) الآية ٢٠ من الرحمن.
(٣) الربيع بن خُثيم الثوري الكوفي ــ روى عن أبي أيوب الأنصاري، وعنه الشعبي. توفي سنة ٦٥. انظر: سير الأعلام ٤/٢٥٨.
(٤) الكشاف ٤/٢٢٧.
(٥) الأصل وعارف: معناه.
(٦) الأصل وعارف: «إلاَّ أنَّ» والأوضح للسياق: لا أنَّ.

فيهما إذ ليَسْت مِنْ حروفِ الزيادةِ، وهذا كـ «دَمِث ودِمَثْرٍ[1]»، وسَبِطَ وسِبَطْر. و «عَلِمَتْ» جوابُ «إذا».

آ. (٦) قوله: ﴿ما غَرَّكَ﴾: العامَّةُ على «غَرَّك» ثلاثياً و «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفع بالابتداء. وقرأ[2] ابن جبير والأعمش «ما أَغَرَّك» فاحتمل أَنْ تكونَ استفهاميةً، وأن تكونَ تعجبيةً. ومعنى أغرَّه: أدخله في الغِرَّة أو جعله غارّاً.

آ. (٧) قوله: ﴿الذي خَلَقَك﴾: يحتمل الإتباعَ على البدلِ والبيان والنعتِ، والقطعَ إلى الرفع أو النصبِ.

[٩٠٦/ب] قوله: «فَعَدَلَكَ» قرأ[3] الكوفيون «عَدَلَك» مخففاً. والباقون/ مثقلاً. فالتثقيل بمعنى: جَعَلكَ متناسِبَ الأطرافِ، فلم يجعَلْ إحدى يَدَيْكَ أو رِجْلَيْكَ أطولَ، ولا إحدى عينَيْك أَوْسَعَ، فهو من التَّعْديلِ. وقراءةُ التخفيفِ تحتمل هذا، أي: عَدَلَ بعضَ أعضائِك ببعضٍ. وتحتمل أَنْ تكونَ من العُدولِ، أي: صَرَفَك إلى ما شاء من الهيئاتِ والأشكالِ والأشباهِ.

آ. (٨) قوله: ﴿في أيِّ صُورَةٍ﴾: يجوز فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بـ «رَكَّبَكَ» و «ما» مزيدةٌ على هذا، و «شاءَ» صفةٌ لـ «صورةٍ»،

---

(١) مكان دَمِثٌ: ليِّن المَوْطِىء، وأرض دِمَثْر: سهلة.

(٢) المحتسب ٢/٣٥٣، والبحر ٨/٤٣٦.

(٣) السبعة ٦٧٤، والتيسير ٢٢٠، والحجة ٧٥٣، والبحر ٨/٤٣٧، والقرطبي ١٩/٢٤٦، والنشر ٢/٣٩٩.

ولم يَعْطِفْ «رَكَّبَكَ» على ما قبله بالفاءِ، كما عَطَفَ ما قبلَه بها؛ لأنه بيانٌ لقولِه: «فَعَدَلَكَ». والتقدير: فَعَدَلَكَ: ركَّبك في أيِّ صورةٍ من الصورِ العجيبةِ الحسنةِ التي شاءها. والمعنى: وَضَعَكَ في صورةٍ اقتضَتْها مَشيئتُه: مِنْ حُسْنٍ وقُبْحٍ وطُولٍ وقِصَرٍ وذُكورةٍ وأُنوثةٍ. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، أي: رَكَّبك حاصلاً في بعض الصور. الثالث: أنه يتعلَّقُ بعَدَلَكَ، نقله الشيخ[1] عن بعض المتأوِّلين، ولم يَعْتَرِضْ عليه، وهو مُعْتَرَضٌ: بأنَّ في «أيّ» معنى الاستفهام، فلها صدرُ الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدَّمَها؟

وكأنَّ الزمخشري[2] استشعر هذا فقال: «ويكونُ في «أيّ» معنى التعجبِ، أي: فَعَدَلَكَ في أيِّ[3] صورةٍ عجيبةٍ». وهذا لا يَحْسُنُ أَنْ يكونَ مُجَوِّزاً لِتَقَدُّمِ العاملِ على اسمِ الاستفهامِ، وإنْ دَخَله معنى التعجب. ألا ترىٰ أنَّ كيفَ وأنَّىٰ وإنْ دَخَلهما معنى التعجبِ لا يتقدَّم عاملُهما عليهما. وقد اختلف النحويون في اسم الاستفهام إذا قُصِدَ به الاستثباتُ[4]: هل يجوزُ تقديمُ عاملِه أم لا؟ والصحيح أنه لا يجوزُ، وكذلك لا يجوز أن يتقدَّمَ عاملُ «كم» الخبريةِ عليها لشَبَهِها في اللفظ بالاستفهاميةِ فهذا أَوْلَىٰ، وعلى تعلُّقِها بـ «عَدَلَكَ» تكون «ما» منصوبةً بـ «شاء»، أي: رَكَّبَكَ ما شاءَ من التركيبِ، أي: تركيباً حَسَناً، قاله الزمخشري[5]، فظاهرُه أنها منصوبةٌ على المصدر.

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٧ قال: «أي: فعدلك في صورة أي صورة».

(٢) الكشاف ٤/ ٢٢٨ وبدأ كلامه بقوله: «ويجوز أن يتعلق بـ عدلك. . .».

(٣) سقط قوله «أي» من الكشاف.

(٤) (ش): الاستئناف.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٢٨.

وقال أبو البقاء[1]: «ويجوز أَنْ تكونَ «ما» زائدةً، وأَنْ تكونَ شرطيةً، وعلى الأمرَيْن: الجملةُ نعتٌ لـ «صورة»، والعائدُ محذوفٌ، أي: رَكَّبك عليها. و «في» تتعلَّقُ بـ «رَكَّبك». وقيل: لا موضعَ للجملةِ؛ لأن «في» تتعلَّقُ بأحد الفعلَيْن، والجميعُ كلامٌ واحدٌ، وإنما تقدُّمُ الاستفهامِ على «ما» هو حَقُّه. قوله: «بأحد الفعلَيْنِ» يعني: شاءَ ورَكَّبك. وتَحَصَّلَ في «ما» ثلاثةُ أوجهٍ: الزيادةُ، وكونُها شرطيَّةً، وحينئذٍ جوابُها محذوفٌ، والنصبُ على المصدريةِ، أي: واقعةٌ موقعَ مصدرٍ.

آ. (٩) والعامَّةُ: «يُكَذِّبُون» خطاباً. والحسن[2] وأبو جعفر وشَيْبَةُ بياء الغَيْبة.

آ. (١٠) قوله: ﴿وإنَّ عليكم﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً مِنْ فاعل تُكَذِّبون، أي: تُكَذِّبُون والحالةُ هذه، ويجوز أَنْ تكونَ مستأنفةً، أخبرهم بذلك لينزَجِروا.

آ. (١٢) قوله: ﴿يَعْلَمُوْن﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً، وأَنْ يكونَ حالاً من ضمير «كاتبين»، وأَنْ يكونَ نعتاً لـ «جحيم»، وأَنْ يكونَ مستأنفاً.

آ. (١٥) قوله: ﴿يَصْلَوْنَها﴾: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في الجارِّ لوقوعِه خبراً، وأَنْ يكونَ مستأنفاً. وقرأ العامَّةُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٢.

(٢) النشر ٢/٣٩٩، والإتحاف ٢/ ٥٩٤، والبحر ٨/ ٤٣٧.

«يَصْلَوْنَها» مخففاً مبنياً للفاعل. وابن مقسم[1] مشدَّداً مبنياً للمفعولِ، وتقدَّم مثلُه.

آ. (١٩) قوله: ﴿يومَ لا تَمْلِكُ﴾: قرأ[2] ابن كثير وأبو عمرو برفع «يوم» على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو يومُ. وجَوَّز الزمخشري[3] أَنْ يكونَ بدلاً مِمَّا قبلَه، يعني قولَه: «يومَ الدين». وقرأ أبو عمروٍ في روايةٍ «يومٌ» مرفوعاً منوناً على قَطْعِه عن الإِضافة، وجَعَلَ الجملةَ نعتاً له، والعائدُ محذوفٌ، أي: لا يَمْلِكُ فيه. وقرأ الباقون «يومَ» بالفتح. وقيل: هي فتحةُ إعرابٍ، ونصبُه بإضمار أعني أو يَتجاوزون، أو بإضمار اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به، وعلى رأي الكوفيين[4] يكون خبراً لمبتدأ مضمر، وإنما بُني لإِضافتِه للفعل، وإن كان معرباً، كقولِه «هذا يوم ينفع»[5] وقد تقدَّم.

[تمّت بعونه تعالى سورة الانفطار]

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٧.

(٢) السبعة ٦٧٤، والنشر ٢/ ٣٩٩، والحجة ٧٥٣، والبحر ٨/ ٤٣٧، والقرطبي ١٩/ ٢٤٩، والتيسير ٢٢٠. وفي نسخة عارف «ابن كثير وأبو جعفر».

(٣) الكشاف ٤/ ٢٢٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٠، والارتشاف ٢/ ٥٥٢.

(٥) الآية ١١٩ من المائدة.

سورة التطفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَيْلٌ﴾: مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ به كونُه دعاءً. ولو نُصِبَ لجاز. وقال مكي[١]: «والمختارُ في «وَيْل» وشبهِه إذا كان غيرَ مضافٍ الرفعُ. ويجوزُ النصبُ، فإنْ كانَ مضافاً أو مُعَرَّفاً كان الاختيارُ/ [٩٠٧/أ] فيه النصبَ نحو: «وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا»[٢]. و «للمُطَفِّفين» خبرُه.

والمُطَفِّفُ: المُنَقِّصُ. وحقيقتُه: الأخْذُ في كيلٍ، أو وَزْنٍ، شيئاً طفيفاً، أي: نَزْراً حقيراً، ومنه قولُهم: «دونَ الطَّفيف»، أي: الشيء التافِه لقلَّتِه.

آ. (٢) قوله: ﴿على الناس﴾: فيه أوجهٌ: أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ «اكْتالوا» و «على» و «مِنْ» تَعْتَقِبان هنا. قال الفراء[٣]: «يقال: اكْتَلْتُ على الناس: استَوْفَيْتُ منهم، واكْتَلْتُ منهم: أَخَذْتُ ما عليهم» وقيل:

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٢.

(٢) الآية ٦١ من طه.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٤٦. وسقط قول الفراء كله من نسخة الأصل.

«علىٰ» بمعنى «مِنْ». يقال: اكْتَلْتُ عليه ومنه، بمعنىً، والأولُ أوضحُ[1]. وقيل: «على» تتعلَّقُ بـ «يَسْتَوْفُون». قال الزمخشري[2]: «لَمَّا كان اكْتِيالُهم اكتيالاً يَضُرُّهُمْ ويُتَحامَلُ فيه عليهم أبدلَ «على» مكانَ «مِنْ» للدلالة على ذلك. ويجوزُ أن تتعلَّقَ بـ «يَسْتَوْفون»، وقدَّم المفعولَ على الفعل لإفادةِ الخصوصيةِ، أي: يَسْتَوْفون على الناس خاصةً، فأمَّا أنفسُهم فَيَسْتَوْفون لها» انتهى. وهو حسنٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿كَالُوْهم أو وَزَنُوْهم﴾: رُسِمتا في المصحفِ بغير ألفٍ بعد الواوِ في الفعلَيْن، فمِنْ ثَمَّ اختلفَ الناسُ في «هم» على وجهين، أحدُهما: هو ضميرُ نصبٍ، فيكونُ مفعولاً به، ويعودُ على الناس، أي: وإذا كالُوا الناسَ، أو وَزَنوا الناسَ. وعلى هذا فالأصلُ في هذَيْن الفعلَيْن التعدِّي لاثنين، لأحدِهما بنفسِه بلا خِلافٍ، وللآخرِ بحرفِ الجرِّ، ويجوزُ حَذْفُه. وهل كلٌّ منهما أصلٌ بنفسِه، أو أحدُهما أصلٌ للآخرِ؟ خلافٌ مشهورٌ. والتقدير: وإذا كالوا لهم طعاماً أو وَزَنُوه لهم، فحُذِف الحرفُ[3] والمفعولُ المُسَرَّح[4]. وأنشد الزمخشريُّ[5]:

٤٥١٣ـ ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً
ولقد نَهَيْتُك عن بناتِ الأَوْبَرِ

(١) عارف: «أصح».
(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٣) أي: اللام.
(٤) أي: طعاماً.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٣٠. والبيت لا يُعْرف قائله. وهو في المقتضب ٤/ ٤٨، والخصائص ٣/ ٥٨، والإنصاف ٣١٩، وابن يعيش ٥/ ٧١.

أي: جَنَيْتُ لك. والثاني: أنه ضميرُ رفعٍ مؤكِّدٍ للواو. والضميرُ عائدٌ على المطففين[1]، ويكونُ على هذا قد حَذَفَ المَكيلَ والمَكيلَ له والموزونَ والموزونَ لهُ. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ رَدَّ هذا، فقال[2]: «ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ ضميراً مرفوعاً للمطفِّفين؛ لأنَّ الكلامَ يَخْرُجُ به إلى نَظْمٍ فاسدٍ، وذلك أنَّ المعنى: إذا أخذوا من الناسِ اسْتَوْفُوا، وإذا أعطَوْهم أَخْسَروا. فإنْ جَعَلْتَ الضميرَ للمطفِّفين انقلبَ إلى قولِك: إذا أخذوا من الناسِ اسْتَوْفَوْا، وإذا تَوَلَّوا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أَخْسَروا، وهو كلامٌ مُتَنَافِرٌ؛ لأنَّ الحديثَ واقعٌ في الفعل لا في المباشر».

قال الشيخ[3]: «ولا تنافُرَ فيه بوجهٍ، ولا فرقَ بين أَنْ يؤكَّد الضميرُ أو لا يُؤَكَّد، والحديثُ واقعٌ في الفعل. غايةُ ما في هذا أنَّ متعلقَ الاستيفاء ــ وهو على الناس ــ مذكورٌ، وهو في «كالُوهم أو وَزَنُوهم» محذوفٌ للعلم به؛ لأنَّه من المعلوم أنهم لا يُخْسِرون ذلك لأنفسهم».

قلت: الزمخشريُّ يريدُ أَنْ يُحافظَ على أنَّ المعنى مرتبطٌ بشيئَيْن: إذا أخذوا مِنْ غيرِهم، وإذا أَعْطَوْا غيرَهم، وهذا إنما يَتِمُّ على تقديرِ أَنْ يكونَ الضميرُ منصوباً عائداً على الناس، لا على كونِه ضميرَ رفعٍ عائداً على المطفِّفين، ولا شكَّ أن هذا المعنىٰ الذي ذكَره الزمخشريُّ وأرادَه أَتَمُّ وأحسنُ مِنْ المعنى الثاني. ورجَّح الأوّلَ سقوطُ الألفِ بعد الواوِ، ولأنه دالٌّ على اتصالِ الضميرِ، إلاَّ أنَّ الزمخشري[4] استدركه[5] فقال: «والتعلُّقُ

(١) أي: كالوا ــ هم ــ، أي: المطففون.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٣) البحر ٨/ ٤٣٩.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٥) الأصل وعارف: اشتركه.

في إبطالِه بخطِّ المصحفِ وأنَّ الألفَ التي تُكتب بعد واوِ الجمع غيرُ ثابتةٍ فيه، ركيكٌ لأنَّ خَطَّ المصحفِ لم يُراعِ في كثيرٍ منه حَدَّ المصطلحِ عليه في علمِ الخطِّ، على أني رأيْتُ في الكتبِ المخطوطةِ بأيدي الأئمة المُتْقِنين هذه الألفَ مرفوضةً لكونِها غيرَ ثابتةٍ في اللفظِ والمعنى جميعاً؛ لأنَّ الواوَ وحدَها مُعْطِيَةٌ معنىٰ الجَمْع، وإنما كُتِبت هذه الألفُ تَفْرِقَةً بين واوِ الجمعِ وغيرِها في نحو قولِك: «هم [لم][1] يَدْعُوا»، و «هو يَدْعُو»، فمَنْ لم يُثْبِتْها قال: المعنى كافٍ في التفرقةِ بينهما، وعن عيسى بنِ عمرَ وحمزةَ أنَّها يرتكبان ذلك، أي: يجعلان الضميرَيْن للمطففين، ويقفان عند الواوَيْن وُقَيْفَةً يُبيِّنان بها ما أرادا».

ولم يَذْكُرْ فعلَ الوزنِ أولاً؛ بل اقتصر على الكيلِ، فقال: «إذا اكْتالوا» ولم يَقُلْ: أو اتَّزَنوا، كما قال ثانياً: أو وَزَنُوهم. قال الزمخشري[2]: «كأنَّ المطفِّفين كانوا لا يأخذون ما يُكال ويُوْزَنُ إلاَّ بالمكاييلِ دون الموازينِ لتمكُّنهم بالاكتيالِ من الاستيفاءِ والسَّرِقَة؛ لأنَّهم يُدَغْدِغُون ويَحْتالون في المَلْء، وإذا أَعْطَوْا/ كالُوا ووزَنوا لتمكُّنِهم من البَخْسِ في النوعَيْن جميعاً». [٩٠٧/ب]

قولُه: «يُخْسِرون» جوابُ «إذا» وهو مُعَدَّىً بالهمزة. يقال: خَسِرَ الرجلُ، وأَخْسَرْتُه أنا، فمفعولُه محذوفٌ، أي: يُخْسِرون الناسَ مَتاعَهم.

آ. (٤) **قوله: ﴿أَلا يَظُنُّ﴾**: الظاهرُ أنَّها «ألا» التحضيضيةُ، حَضَّهم على ذلك، ويكونُ الظنُّ بمعنىٰ اليقين. وقيل: هي لا النافيةُ دخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ.

---

(١) زيادة من الكشاف.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٣١.

آ. (٦) قوله: ﴿يومَ يقومُ﴾: يجوزُ نصبُه بـ «مَبْعُوثون»، قاله الزمخشري[١]، أو بـ يُبْعَثون» مقدَّراً، أو على البدلِ مِنْ محلِّ «يوم»، أو بإضمارِ «أَعْني»، أو هو مرفوعُ المحلِّ خبراً لمبتدأ مضمرٍ، أو مجرورٌ بدلاً من «ليومٍ عظيمٍ»، وإنما بُني في هذَيْن الوجهَيْن على الفتحِ لإضافتِه للفعل، وإن كان مضارعاً، كما هو رأي الكوفيين[٢]، ويَدُلُّ على صحة هذَيْن الوجهين قراءةُ زيدِ بنِ علي[٣] «يومُ يقومُ» بالرفعِ، وما حكاه أبو معاذٍ القارىءُ «يوم» بالجرِّ على ما تقدَّم.

آ. (٧) قوله: ﴿لَفي سِجِّين﴾: اختلفوا في نون «سِجِّين». فقيل: هي أصليةٌ. واشتقاقهُ من السَّجْنِ وهو الحَبْسُ، وهو بناءُ مبالغةٍ، فسِجِّين من السَّجْنِ كسِكِّير من السُّكْر. وقيل: بل هي بدلٌ من اللامِ، والأصلُ: سِجِّيل، مشتقاً من السِّجلِّ وهو الكتابُ. واختلفوا فيه أيضاً: هل هو اسمُ موضعٍ، أو اسمُ كتابٍ مخصوصٍ؟ وهل هو صفةٌ أو عَلَمٌ منقولٌ مِنْ وصفٍ كحاتِم. وهو مصروفٌ إذ ليس فيه إلاَّ سببٌ واحدٌ وهو العَلَمِيَّةُ، وإذا كان اسمَ مكانٍ، فقوله «كتابٌ مَرْقُومٌ»: إمَّا بدلٌ منه، أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وهو ضميرٌ يعودُ عليه، وعلى التقديرَيْن فهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الكتابَ ليس هو المكانَ فقيل: التقدير: هو مَحَلُّ كتابٍ، ثم حُذِفَ المضافُ. وقيل: التقديرُ: وما أدراك ما كتابُ سِجِّين؟ فالحذفُ: إمَّا مِنْ الأولِ، وإمَّا مِنْ الثاني. وأمَّا إذا قُلْنا: إنه اسمٌ لـ «كتاب» فلا إشكال.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣١.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٥٢، والدر المصون ٤/ ٥٢٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٤٠، والشواذ ١٧٠.

وقال ابن عطية[1]: «مَنْ قال: إنَّ سِجِّيناً موضعٌ فكتابٌ مرفوعٌ، على أنه خبرُ «إنّ» والظرفُ الذي هو «لفي سِجِّين» مُلْغَى، ومَنْ جعله عبارةً عن الخَسارة، فكتابٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، التقدير: هو كتابٌ، ويكونُ هذا الكلامُ مفسِّراً لِسجِّين ما هو؟»انتهىٰ، وهذا لا يَصِحُّ البتة؛ إذ دخولُ اللامِ يُعَيِّنُ كونَه خبراً فلا يكونُ مُلْغىٰ. لا يقال: اللامُ تَدْخُلُ على معمولِ الخبرِ فهذا منه فيكونُ مُلْغى؛ لأنه لو فُرِضَ الخبرُ وهو «كتابٌ» عاملاً أو صفتُه عاملةٌ وهو «مرقوم»[2] لامتنعَ ذلك. أمَّا مَنْعُ عملِ «كتابٌ» فلأنَّه موصوف، والمصدرُ الموصوفُ لا يعمل. وأمَّا امتناعُ عملِ «مرقومٌ» فلأنَّه صفةٌ، ومعمولُ الصفةِ لا يتقدَّمُ على موصوفِها. وأيضاً فاللامُ إنما تدخُلُ على معمولِ الخبر بشرطِه، وهذا ليس معمولاً للخبرِ، فتعيَّنَ أَنْ يكونَ الجارُّ هو الخبرَ، وليس بملغى. وأمَّا قولُه ثانياً «ويكون هذا الكلامُ مفسِّراً لِسجِّين ما هو» فمُشْكِلٌ؛ لأنَّ الكتابَ ليس هو الخسَارَ الذي جُعِلَ الضميرُ عائداً عليه مُخْبِراً عنه بـ «كتابٌ».

وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: قد أخبر الله تعالىٰ عن كتاب الفجار بأنَّه في سِجِّين وفَسَّر سِجِّيناً بـ «كتاب مرقوم» فكأنه قيل: إنَّ كتابَهم في كتابٍ مرقوم فما معناه؟ قلت: «سِجِّين» كتابٌ جامعٌ، هو ديوانُ الشرِّ دَوَّن الله فيه أعمال الشياطين وأعمال الكفَرَةِ والفَسَقَةِ من الجنِّ والإنسِ، وهو كتابٌ مَسْطورٌ بيِّنُ الكِتابةِ، أو مَعْلَمٌ يَعْلَمُ مَنْ رآهُ أنه لا خَيْرَ فيه فالمعنىٰ: أنَّ ما كُتِبَ مِن أعمالِ الفُجَّارِ مُثْبَتٌ في ذلك الديوانِ،

---

(١) المحرر ١٦/٢٥٣.

(٢) الأصل وعارف: مرفوع.

(٣) الكشاف ٤/٢٣١.

ويُسَمَّى سِجِّيلاً فِعِّيلاً من السَّجْلِ وهو الحَبْسُ والتضييق؛ لأنه سببُ الحَبْسِ والتضييق في جهنم» انتهى.

آ. (٩) والرَّقْمُ: الخَطُّ. وقيل: الخَتْمُ بلغة حِمْيَرٍ[١]، والصحيحُ الأولُ. قال[٢]:/ [٩٠٨/أ]

٤٥١٤ـ سأَرْقُمُ في الماءِ القَراحِ إليكُمُ
على بُعْدِكُمْ إنْ كان للماءِ راقِمُ

وتقدَّمت هذه المادةُ في الكهف[٣].

آ. (١١) قوله: ﴿الذين يُكَذِّبون﴾: يجوزُ فيه الإتباعُ نعتاً وبدلاً وبياناً، والقطعُ رفعاً ونصباً.

آ. (١٣) قوله: ﴿إذا﴾: العامَّةُ على الخبر. والحسن[٤] «أإذا» على الاستفهامِ الإنكاريِّ. والعامَّةُ «تُتْلىٰ» بتاءين[٥] مِنْ فوقُ، وأبو حيوة وابن مقسم بالياء مِنْ تحتُ؛ لأن التأنيث مجازيٌّ.

آ. (١٤) قوله: ﴿بَلْ ران﴾: قد تقدَّم وَقْفُ حفص على «بل» في الكهف[٦]. والرَّيْنُ والرانُ الغِشاوة على القلبِ، كالصَّدَأ على الشيءِ

---

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (رقم) والقرطبي ١٩/ ٢٥٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٤٤٥.
(٤) البحر ٨/ ٤٤١، والإتحاف ٢/ ٥٩٦.
(٥) الإتحاف ٢/ ٢٩٦، والبحر ٨/ ٤٤١، والقرطبي ١٩/ ٢٥٩.
(٦) انظر: السبعة ٦٧٥ وليس لحفص وقف على «بل» في الكهف.

الصقيلِ من سيفٍ ومِرْآة ونحوِهما. قال الشاعر(١):

٤٥١٥ـ وكم رانَ مِنْ ذنبٍ على قلبِ فاجِرٍ
فتابَ مِن الذنبِ الذي ران وانْجَلَىٰ

وأصلُ الرَّيْنِ: الغلبةُ، ومنه: رانَتِ الخمرُ على عقلِ شاربِها. وران الغَشْيُ على عقل المريض. قال(٢):

٤٥١٦ـ .... رانَتْ به الخَمْـ
ـرُ ....

وقال الزمخشري(٣): «يقال: ران عليه الذنبُ وغان، رَيْناً وغَيْناً. والغَيْنُ الغَيْم. ويقال: ران فيه النومُ: رَسَخَ فيه، ورانَتْ به الخمرُ: ذهَبَتْ به». وحكى أبو زيد(٤): «رِيْنَ بالرَّجل رَيْناً: إذا وقع في أَمْرٍ لم يستطعِ الخروجَ منه». قلت: ويقال: ران راناً ورَيْناً. فجاء مصدرُه مفتوحَ العين وساكنَها. و «ما كانوا» هو الفاعلُ. و «ما» يُحتمل أَنْ تكونَ مصدريةً، وأَنْ تكونَ بمعنىٰ الذي، والعائدُ محذوفٌ. وأُمِيْلَتْ ألفُ «ران» وفُخِّمَتْ،

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٦٠، والماوردي ٤/ ٤٢٠.
(٢) تمامه:
ثم لَمَّا رآه رانَتْ به الخَمْـ ـرُ وأن لا تَرِيْنَهُ باتِّقاءِ
وهو لأبي زُبَيْد، في اللسان «رين» والقرطبي ١٩/ ٢٦٠، ومجاز القرآن ٢/ ٢٨٩.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٢.
(٤) انظر: اللسان «رين».

فأمالها(١) الأخَوان وأبو بكر وفَخَّمها الباقون، وأُدغِم لامُ «بل» في الراء وأُظْهِرَتْ(٢).

آ. (١٥) قوله: ﴿عن ربِّهم﴾: متعلِّقٌ بالخبرِ، وكذلك «يومئذٍ». والتنوينُ عوضٌ من جملةٍ تقديرُها: يومَ إذ يقومُ الناسُ؛ لأنه لم يناسِبْ إلاَّ تقديرُها.

آ. (١٧) قوله: ﴿يُقال﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مقامَ الفاعلِ ما دلَّتْ عليه جملةُ قولِه «هذا الذي كُنتم». ويجوزُ أَنْ يكونَ الجملةَ نفسَها، ويجوزُ أَنْ يكونَ المصدرَ، وقد تقدَّم تحريرُه أولَ البقرة(٣).

آ. (١٨) قوله: ﴿لَفي عِلِّيِّين﴾: هو خبر «إنَّ». وقال ابنُ عطية(٤) هنا كما قال هناك، ويُرَدُّ عليه بما تقدَّم. وعِلِّيُّون جمع عِلِّيّ، أو هو اسمُ مكانٍ في أعلى الجنة، وجَرَىٰ مَجْرَىٰ جمع العقلاء فرُفع بالواوِ ونُصِبَ وجُرَّ بالياء مع فوات شرطِ العقل. وقال أبو البقاء(٥): «واحدُهم عِلِّيّ وهو الملك. وقيل: هي صيغةُ الجمع مثلَ عشرين» ثم ذكر نحواً مِمَّا ذَكَرَهُ في «سِجِّين» مِنْ الحَذْفِ المتقدِّم(٦). وقال الزمخشري(٧):

---

(١) انظر: السبعة ٦٧٥، والقرطبي ١٩/٢٦١، والنشر ٢/٦٠، والحجة ٧٥٤، والبحر ٨/٤٤١.

(٢) انظر: السبعة ٦٧٥، والتيسير ١٤٢، والحجة ٧٥٤، والبحر ٨/٤٤١.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٣٦.

(٤) المحرر ١٦/٢٥٦ حيث قال: «الظرف ملغى» وراجع إعرابه للآية ٧.

(٥) الإملاء ٢/٢٨٣.

(٦) قال: «وقيل التقدير: ما كتاب عليين».

(٧) الكشاف ٤/٢٣٢.

«عِلِّيُّون: عَلَمٌ لديوانِ الخبر الذي دُوِّن فيه كلُّ ما عَمِلَتْه الملائكةُ وصُلَحاءُ الثقلَيْنِ، منقولٌ مِنْ جَمْع «عِلِّيّ» فِعِّيل من العُلُو كـ «سِجِّين» مِنْ السَّجْن»، سُميٌ بذلك: إمَّا لأنه سببُ الارتفاعِ، وإمَّا لأنه مرفوعٌ في السماءِ السابعةِ». قلت: وتلك الأقوالُ الماضيةُ في «سِجِّين» كلُّها عائدةٌ هنا[١].

آ. (٢١) **قوله**: ﴿يَشْهَدُه﴾: جملةٌ يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً ثانيةً، وأَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٢٤) **قوله**: ﴿تَعْرِفُ﴾: العامَّةُ على إسنادِ الفعلِ إلى المخاطب، أي: تَعْرِفُ أنت يا محمدُ، أو كلُّ مَنْ صَحَّ منه المعرفةُ.

وقرأ[٢] أبو جعفر وابن أبي إسحاق وشيبةُ وطلحةُ ويعقوبُ والزعفراني «تُعْرَفُ» مبنياً للمفعول، «نَضْرَةُ» رَفْعٌ على قيامِها مقَامَ الفاعلِ. وعلي بن زيد[٣] كذلك إلاَّ أنَّه بالياءِ أسفلَ لأنَّ التأنيثَ مجازي.

[وقوله[٤]: «يَنْظرون» حالٌ من الضمير المستكنِّ في الخبر أو مستأنف[٥]] [و «على الأرائك» متعلق بـ «يَنْظرون» أو حال من ضميره، أو حال مِنْ ضمير المستكنّ في الخبر[٦]].

---

(١) راجع الآية ٧.

(٢) النشر ٢/٣٩٩، والإتحاف ٢/٥٩٧، والبحر ٨/٤٤٢، والقرطبي ١٩/٢٦٤.

(٣) في البحر: زيد بن علي.

(٤) عاد إلى الآية ٢٣.

(٥) ما بين معقوفين سقط من نسخة ش.

(٦) ما بين معقوفين من نسخة عارف.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِنْ رَحِيقٍ﴾: الرحيق: الشرابُ الذي لا غِشَّ فيه. وقيل: أجودُ الخمر. وقال حسان[1]:

٤٥١٧ـ ....

بَرَدىٰ يُصَفِّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

آ. (٢٦) قوله: ﴿خِتامُه﴾: قرأ الكسائيُّ[2] «خاتَمهُ» بفتح التاءِ بعد الألف. والباقون بتقديمِها على الألف، فوجهُ قراءةِ الكسائيِّ أنَّه جعله اسماً لِما تُخْتَمُ به الكأسُ بدليلِ قولِه «مَخْتوم»، ثم بَيَّنَ الخاتَمَ ما هو؟ ورُوِيَ عن الكسائيِّ أيضاً كَسْرُ التاءِ، فيكونُ كقولِه تعالىٰ: «خاتَمَ النبيين»[3] والمعنى: خاتَمٌ رائحتُهُ مِسْكٌ، ووجهُ قراءةِ الجماعةِ أنَّ الخِتامَ هو الطينُ الذي يُخْتَمُ به الشيءُ، فجُعِل بَدَلَه المِسْكُ. قال الشاعر[4]:

٤٥١٨ـ كأنَّ مُشَعْشَعاً مِنْ خَمْرِ بُصْرىٰ

...... البُخْتُ مَسْدودَ الخِتامِ

وقيل: خَلْطُه ومِزاجُه. وقيل: خاتِمتُه، أي: مَقْطَعُ شُرْبِه يَجِدُ فيه الإنسانُ ريحَ المِسْكِ. والتنافُسُ: المغالبة في الشيء النفيسِ. يقال: نَفِسْتُ به نَفاسَةً، أي: بَخِلْتُ به، وأصلُه مِنْ النَّفْس لعِزَّتها.

---

(١) تقدم برقم ٣٤٩١.

(٢) السبعة ٦٧٦، والبحر ٨/ ٤٤٢، والتيسير ٢١١، والحجة ٧٥٤، والنشر ٢/ ٣٩٩، والقرطبي ١٩/ ٢٦٥.

(٣) الآية ٤٠ من الأحزاب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٤٤٢. وقبل قوله «البخت» لفظة غير واضحة في النسخ، رسمت في البحر «نمته». والبخت: الإبل.

آ. (٢٧) قوله: ﴿مِنْ تَسْنيم﴾: التَّسْنيم اسمٌ لعَيْنٍ في الجنة. قال الزمخشري[١]: «تَسْنيم عَلَمٌ لعَيْنٍ بعينها، سُمِّيت بالتَّسْنيم الذي هو مصدرُ سَنَمَه: إذا رفعه». قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنه كان مِنْ حَقِّه أن يُمْنَعَ الصرفَ للعَلَمِيَّة والتأنيث، وإنْ كان مجازياً. ولا يَقْدَحُ في ذلك كونُه مذكَّرَ الأصلِ؛ لأنَّ العِبْرَةَ بحالِ العَلَمِّيةِ. ألا ترى نَصَّهم على أنه لو سُمِّي بزيد امرأةٌ وَجَبَ المَنْعُ، وإن كان في «هِنْد» وجهان. اللهم إلاَّ أَنْ تقولَ: ذَهَبَ بها مَذْهَبَ الهِنْد ونحوِه، فيكونَ كواسِط ودابِق.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عَيْناً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه حالٌ، قاله الزجاج[٢]، يعني مِنْ «تَسْنيم» لأنَّه عَلَمٌ لشيءٍ بعينِه، إلاَّ أنه يُشْكِل بكونه جامداً. الثاني: أنه منصوبٌ على المدح، قاله الزمخشري[٣]. الثالث: أنها منصوبةٌ بـ يُسْقَوْنَ مقدراً، قاله الأخفش[٤]. وقوله: «يَشْرب» بها، أي: مِنْها، أو الباءُ زائدةٌ، أو ضُمِّن «يَشْربُ» معنى يَرْوي. وتقدَّم هذا مُشْبعاً في سورة الإنسان[٥].

آ. (٢٩) قوله: ﴿من الذين آمنوا﴾: متعلِّقٌ بـ «يَضْحكون»، أي: مِنْ أجلِهم، وقُدِّمَ لأجل الفواصلِ. والتغامُز: الرَّمْزُ بالعينِ والحاجبِ.

---

(١) الكشاف ٤/٢٣٣.
(٢) معاني القرآن ٥/٣٠١.
(٣) الكشاف ٤/٢٣٣.
(٤) معاني القرآن ٢/٥٣٢، وأجاز أيضاً النصب على المدح.
(٥) انظر إعرابه للآية ٦.

آ. (٣١) قوله: ﴿فاكِهين﴾: قرأ[1] حفص «فَكِهين» دون ألف. والباقون بها. فقيل: هما بمعنىً. وقيل: فكهين: أَشِرين، وفاكهين: مِنْ التفكُّهِ. وقيل: فكِهين: فَرِحين، وفاكهين ناعمين. وقيل: فاكهين أصحابُ فاكهةٍ ومِزاح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وإذا رَأَوْهم﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ المرفوعُ للكفار، والمنصوبُ للمؤمنين، ويجوزُ العكسُ، وكذلك الضميران[2] في «أُرْسِلوا عليهم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿فاليومَ﴾: منصوبٌ بـ «يَضْحَكون». ولا يَضُرُّ تقديمُه على المبتدأ؛ لأنَّه لو تقدَّم العاملُ هنا لجاز؛ إذا لا لَبْسَ، بخلاف «زيدٌ قام في الدار» لا يجوز: في الدار زيدٌ قام.

آ. (٣٥) قوله: ﴿على الأرائِك يَنْظرون﴾: كما تقدَّم في نظيره[3].

آ. (٣٦) قوله: ﴿هل ثُوِّبَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ الاستفهاميةُ معلِّقةً للنظر قبلها، فتكونَ في محلِّ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافض. ويجوز أَنْ تكونَ على إضمارِ القول، أي: يقولون: هل ثُوِّبَ. وثُوِّبَ، أي: جُوْزِيَ. يُقال: ثَوَّبه وأثابه. قال الشاعر[4]:

---

(١) السبعة ٦٧٦، والتيسير ٢٢١، والقرطبي ١٩/٢٦٧، والنشر ٢/٣٥٤، والبحر ٨/٤٤٣، والحجة ٧٥٥.

(٢) في الأصل: الضمير.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٤٤٣.

٤٥١٩ـ سَأَجْزِيكَ أو يَجْزِيك عني مُثَوِّبٌ
وحَسْبُكَ أَنْ يُثْنَىٰ عليكَ وتُحْمَدَا

وأدغم[1] أبو عمرٍو والكسائيُّ وحمزةُ لامَ «هل» في الثاء. وقوله «ما كانوا» فيه حَذْفٌ، أي: ثوابَ ما كانوا. و «ما» موصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة التطفيف]

(١) السبعة ٦٧٦، والنشر ٢/ ٦، والبحر ٨/ ٤٤٣، والإتحاف ٢/ ٥٩٨.

سورة الانشقاق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا السَّماءُ﴾: كقوله: «إذا الشمس كُوِّرت»[١] في إضمارِ الفعلِ وعَدَمِه. وفي «إذا» هذه احتمالان، أحدهما: أَنْ تكونَ شرطيةً. والثاني: أَنْ تكونَ غيرَ شرطيةٍ. فعلى الأول في جوابها خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه «أَذِنَتْ»، والواوُ مزيدةٌ. الثاني: أنه «فَمُلاقِيه»، أي: فأنت مُلاقِيْه. وإليه ذهب الأخفش[٢]. الثالث: أنَّه «يا أيُّها الإِنسانُ» على حَذْفِ الفاء. الرابع: أنه «يا أيُّها الإنسانُ» أيضاً، ولكن على إضمارِ القولِ، أي: يقال: يا أيها الإِنسانُ. الخامس: أنه مقدرٌ تقديرُه: بُعِثْتُم. وقيل: تقديرُه: لاقىٰ كلُّ إنسانٍ كَدْحَه. وقيل: هو ما صَرَّح به في سورتَيْ التكوير والانفطار، وهو قولُه: «عَلِمَتْ نفسٌ»[٣] قاله الزمخشري[٤]، وهو حسنٌ.

وعلى الاحتمال الثاني فيها وجهان، أحدُهما: أنها منصوبةٌ مفعولاً

---

(١) الآية ١ من التكوير.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٣٤.

(٣) الآية ١٤ من التكوير، والآية ٥ من الانفطار.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٤.

بها، بإضمار اذكرْ. والثاني: أنها مبتدأٌ، وخبرُها «إذا» الثانية، والواوُ مزيدةٌ، تقديرُه: وقتُ انشقاقِ السماءِ وقتُ مَدِّ الأرض، أي: يقع الأمران في وقتٍ واحد، قاله الأخفشُ[1] أيضاً. والعاملُ فيها إذا كانت ظرفاً عند الجمهور جوابُها: إمَّا الملفوظُ به، وإمَّا المقدَّرُ. وقال مكي[2]: «وقيل: العاملُ «انْشَقَّتْ». وقال ابن عطية[3]: «قال بعضُ النحاة: العامل «انْشَقَّتْ»، وأبى ذلك كثيرٌ من أئمتهم؛ لأنَّ «إذا» مضافةٌ إلى «انْشَقَّتْ»، ومَنْ يُجِزْ ذلك تَضْعُفْ عنده الإضافةُ ويَقْوىٰ معنى الجزاء.

وقرأ العامَّةُ «انشَقَّتْ» بتاءِ التأنيث ساكنةً، وكذلك ما بعده. وقرأ[4] أبو عمرو في روايةِ عُبَيْد بن عقيل[5] بإشمام الكسر في الوقف خاصة، وفي الوصل بالسكونِ المَحْض. قال أبو الفضل[6]: «وهذا من التغييرات التي تلحق الرويَّ في القوافي. وفي هذا الإشمام بيانُ أنَّ هذه التاءَ من علامةِ تأنيثِ[7] الفعل للإناث، وليسَتْ مِمَّا تنقلب في الأسماءِ، فصار ذلك فارقاً بين الاسمِ والفعل فيمَنْ وقَفَ على ما في الأسماء بالتاءِ، وذلك لغة طيِّء، وقد حُمِل في المصاحف بعضُ التاءات على ذلك».

---

(١) ذكر الأخفش في معاني القرآن جواز زيادة الواو ص ٤٥٧، ولكنه في هذا الموضع لم يذكر شيئاً.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٥.

(٣) المحرر ١٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٤) السبعة ٦٧٧، والبحر ٨/ ٤٤٥.

(٥) عبيد بن عقيل البصري راوٍ ضابط. روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجهضمي توفي سنة ٢٠٧. طبقات القراء ١/ ٤٩٦.

(٦) انظر: البحر ٨/ ٤٤٥.

(٧) البحر: ترتيب.

وقال ابن عطية(١): «وقرأ أبو عمرو «انشَقَّتْ» يقف على التاء كأنه يُشِمُّها شيئاً من الجرِّ، وكذلك في أخواتها. قال أبو حاتم: «سمعتُ أعرابياً فصيحاً في بلادِ قيسٍ يكسِرُ هذه التاءات». وقال ابن خالَويه(٢): «انشَقَّت» بكسر التاء عُبَيْد عن أبي عمرو. قلت: كأنه يريدُ إشمامَ الكسرِ، وأنه في الوقفِ دونَ الوصلِ لأنه مُطْلَقٌ، وغيرُه مقيَّدٌ، والمقيَّدُ يَقْضي على المطلق. وقال الشيخ(٣): «وذلك أنَّ الفواصلَ تجري مَجْرىٰ القوافي، فكما أن هذه التاءَ تُكسر في القوافي تُكْسَرُ في الفواصل. ومثالُ كسرِها في القوافي قولُ كثيِّر عَزَّةَ(٤):

٤٥٢٠ـ وما أنا بالدَّاعي لِعَزَّةَ بالرَّدىٰ
ولا شامِتٍ إنْ نَعْلُ عَزَّةَ زلَّتِ

وكذلك باقي القصيدة،/ وإجراءُ الفواصلِ في الوقف مُجْرىٰ القوافي [٩٠٩/أ] مَهْيَعٌ(٥) معروفٌ، كقولِه تعالىٰ: «الظُّنونا»(٦) و«الرسولا»(٧) في الأحزاب، وحَمْلُ الوصلِ على الوقفِ موجودٌ أيضاً.

آ. (٢) **قوله: ﴿وأَذِنَتْ﴾**: عَطْفٌ على «انْشَقَّتْ»، وقد تقدَّم أنه جوابٌ على زيادةِ الواوِ، ومعنىٰ «أَذِنَتْ»، أي: استمعَتْ أَمْرَه. يُقال:

---

(١) المحرر ١٦/ ٢٦٠.
(٢) الشواذ ١٧٠.
(٣) البحر ٨/ ٤٤٥.
(٤) ديوانه ١٠٢.
(٥) المهيع: الطريق البيِّن.
(٦) الآية ١٠ من الأحزاب.
(٧) الآية ٦٦ من الأحزاب.

أَذِنْتُ لك، أي: استمَعْتُ كلامَك. وفي الحديث[1]: «ما أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ إذْنَه لنبيٍّ يتغنَّى بالقرآن». وقال الشاعر[2]:

٤٥٢١ـ صُـمٌّ إذا سَمِعـوا خيـراً ذُكِـرْتُ بـه
وإن ذُكِـرْتُ بسُـوْءٍ عنـدهـم أَذِنـوا

وقال آخر[3]:

٤٥٢٢ـ إنْ يَـأْذَنُـوا رِيْبـةً طـاروا بهـا فَـرَحـاً
ومـا هُـمُ أَذِنُـوا مِـنْ صـالـحٍ دَفَنـوا

وقال الجحَّافُ بنُ حكيم[4]:

٤٥٢٣ـ أَذِنْـتُ لكـمْ لَمَّـا سَمِعْـتُ هـريـرَكُـمْ
. . . .

والاستعارةُ المذكورةُ في قولِه تعالىٰ: «قالتا أَتَيْنا طائِعِين»[5] أو الحقيقةُ عائدٌ[6] ههنا.

---

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد ٩٧، باب قول الله تعالى: «ولا تنفع الشفاعةُ عنده إلاّ لِمَنْ أَذِنَ له». انظر: الفتح ٤٥٣/١٣.

(٢) نسبه صاحب مجاز القرآن ٢٩١/٢ إلى رؤبة، ونسبه في اللسان (أذن) إلى قَعْنَب بن أم صاحب وهو في معاني القرآن للزجاج ٣٠٣/٥.

(٣) تقدم برقم ١٧١٧.

(٤) الجحاف بن حكيم السلمي شاعر معاصر لعبد الملك، حيث أهدر دمه، ذكره الأخطل في شعره توفي نحواً من سنة ٩٠. انظر: طبقات فحول الشعراء ٤٧٩/١، والأعلام ١١٣/٢. والبيت لم أهتد إلى تمامه، وهو في البحر ٤٤٥/٨.

(٥) الآية ١١ من فصلت.

(٦) أي: الكلام فيها عائد ههنا.

قوله: «وحُقَّتْ» الفاعلُ في الأصلِ هو اللَّهُ تعالى، أي: حَقَّ اللَّهُ عليها ذلك، أي: بسَمْعِه وطاعتِه. يُقال: هو حقيقٌ بكذا وتَحَقَّق به، والمعنى: وحُقَّ لها أَنْ تفعلَ.

آ. (٣) قوله: ﴿وإذا الأرضُ مُدَّتْ﴾: كالأولِ، وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «إذا» الأولىٰ على زيادةِ الواوِ.

آ. (٦) قوله: ﴿كادحٌ﴾: الكَدْحُ: قال الزمخشري[1]: «جَهْدُ النفسِ [في العمل][2] والكَدُّ فيه، حتى يُؤَثِّر فيها، ومنه كَدَح جِلْدَه إذا خَدَشَه. ومعنى «كادحٌ»، أي: جاهِدٌ إلى لقاءِ ربِّك وهو الموتُ». انتهى. وقال ابن مقبل[3]:

٤٥٢٤ـ وما الدَّهْرُ إلاَّ تارتان فمِنْهما
أموتُ وأخرىٰ أَبْتغي العيشَ أَكْدَحُ

وقال آخر[4]:

٤٥٢٥ـ ومَضَتْ بَشاشَةُ كلِّ عيشٍ صالحٍ
وبَقِيْتُ أَكْدَحُ للحياةِ وأَنْصَبُ

وقال الراغب[5]: «وقد يُستعمل الكَدْحُ استعمالَ الكَدْمِ بالأسنان. قال الخليل: الكَدْحُ دونَ الكَدْمِ».

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٢) من الكشاف.
(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٧١، والبحر ٨/ ٤٤٤.
(٥) المفردات ٤٢٦.

قوله: «فمُلاقِيه» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على كادح. والتسبيبُ فيه ظاهرٌ. ويجوز أَنْ يكونَ خبر مبتدأ مضمرٍ، أي: فأنت مُلاقيه. وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للشرط. وقال ابنُ عطية[1]: «فالفاءُ على هذا عاطفةٌ جملةَ الكلامِ على التي قبلها. والتقدير: فأنت مُلاقيه» يعني بقوله: «على هذا»، أي: على عَوْدِ الضميرِ على كَدْحِك. قال الشيخ[2]: «ولا يَتَعَيَّنُ ما قاله، بل يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَطْف المفردات»[3]. والضمير: إمَّا للربِّ، وإمَّا للكَدْح، أي: مُلاقٍ جزاءَ كَدْحِك.

آ. (٩) **قوله: ﴿مَسْروراً﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «يَنْقَلِبُ». وقرأ[4] زيد بن علي «ويُقْلَبُ» مبنياً للمفعول مِنْ قَلَبه ثلاثياً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿ويَصْلىٰ﴾**: قرأ[5] أبو عمرو وحمزةُ وعاصمٌ بفتح الياء وسكونِ الصادِ وتخفيفِ اللام، والباقون بالضم والفتح والتثقيل[6]. وقد تقدَّم تخريجُ القراءتَيْن في النساء عند قوله: «وسيَصْلَوْن سعيرا»[7] وأبو الأشهب ونافع[8] وعاصم[9] وأبو عمرو في روايةٍ عنهم «يُصْلَىٰ» بضمِّ الياء وسكونِ الصاد مِنْ «أَصْلىٰ».

---

(١) المحرر ١٦/ ٢٦٢.
(٢) البحر ٨/ ٤٤٦.
(٣) قال: «معطوفاً على كادح عَطْفَ المفردات».
(٤) البحر ٨/ ٤٤٦.
(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٧، والنشر ٢/ ٣٩٩، والحجة ٧٥٦، والبحر ٨/ ٤٤٧، والتيسير ٢٢١، والقرطبي ١٩/ ٢٧٢.
(٦) «ويُصَلَّى».
(٧) الآية ١٠ من النساء. وانظر: الدر المصون ٣/ ٥٩٥.
(٨) رواية عباس عن خارجة عن نافع.
(٩) رواية عباس عن أبان عن عاصم.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَنْ لن﴾: هذه «أَنْ» المخففةُ كالتي في أول القيامة[١]، وهي سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْن أو أحدِهما على الخلاف.
و «يَحُوْرُ» معناه يَرْجِعُ. يقال: حار يَحُوْرُ حَوْراً. قال لبيد[٢]:

٤٥٢٦ـ وما المَرْءُ إلَّا كالشِّهابِ وضَوْءُه
يَحُوْرُ رَماداً بعد إذ هو ساطعُ

ويُسْتعمل بمعنى صار فيَرْفع الاسمَ ويَنْصِبُ الخبرَ عند بعضِهم، وبهذا البيتِ يَسْتَدِلُّ قائِلُه. ومَنْ منع نَصَبَ «رماداً» على الحال. وقال الراغب[٣]: «الحَوْرُ التردُّد: إمَّا بالذاتِ وإمَّا بالفكرة[٤]. وقولُه تعالى: «إنَّه ظَنَّ أَنْ لن يَحُوْرَ»، أي: لن يُبْعَثَ. وحار الماءُ في الغَديرِ: تَرَدَّد فيه. وحار في أمْرِه وتَحَيَّر، ومنه «المِحْوَرُ» للعُوْدِ الذي تجري عليه البَكَرة لتردُّدِه. وقيل[٥]: «نعوذُ بالله من الحَوْرِ بعد الكَوْر»، أي: مِنْ التردُّد في الأمر بعد المُضِيِّ فيه، ومحاورةُ الكلام: مراجعتُه».

آ. (١٥) قوله: ﴿بلىٰ﴾: جوابٌ للنفي في «لن»، و «إنَّ» جوابُ قسمٍ مقدرٍ.

آ. (١٦) قوله: ﴿بالشَّفَق﴾: قال الراغب[٦]: «الشَّفَقُ: اختلاطُ ضوءِ النهارِ بسوادِ الليل عند غُروبِ الشمس. والإشفاقُ: عنايةٌ

---

(١) الآية ٣ «أيحسَبُ الإنسانُ أَنْ لن نجمعَ عِظامَه».
(٢) تقدم برقم ٣١٦٠.
(٣) المفردات ١٣٤.
(٤) الراغب: الفكر.
(٥) حديث شريف أخرجه مسلم في الحج برقم ١٣٤٣، وابن ماجة ٢/١٢٧٩.
(٦) المفردات ٢٦٣.

مختلِطَةٌ بخوفٍ؛ لأنَّ المُشفِقَ يحبُّ المُشْفَقَ عليه، ويَخاف ما يلحقُه، فإذا عُدِّيَ بـ «مِنْ» فمعنىٰ الخوفِ فيه أظهرُ، وإذا عُدِّي بـ «على»[(١)] فمعنىٰ العنايةِ فيه أظهرُ». وقال الزمخشري[(٢)]: «الشَّفَقُ: الحُمْرَةُ التي تُرىٰ في الغرب[(٣)] بعد سقوطِ الشمس، وبسقوطِه يخرُجُ وقتُ المغربِ ويَدْخُلُ وقتُ العَتَمَةِ عند عامَّةِ العلماء، إلَّا ما يُرْوىٰ عن أبي حنيفةَ في إحدى الروايتَيْن أنه البياضُ وروى أسدُ بن عمرو أنه رَجَعَ عنه[(٤)]. سُمِّي شَفَقاً لرِقَّته، ومنه الشَّفَقَةُ على الإنسان: رِقَّةُ القلبِ عليه». انتهى. والشَّفَقُ شفقان: الشَّفَقُ الأحمر، والآخر الأبيضُ، والشَّفَق والشَّفَقَةُ اسمان للإشفاقِ. قال الشاعر[(٥)]:

٤٥٢٧ــ تَهْوَىٰ حياتي وأَهْوَىٰ مَوْتَها شَفَقا
والموتُ أكرَمُ نَزَّالٍ على الحُرَمِ

آ. (١٧) قوله: ﴿وما وَسَقَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً، أو نكرةً. ووسَقَ، أي: جَمَعَ. ومنه «الوَسَقُ» لجماعة الآصُعِ وهو ستون صاعاً. والوِسْق بالكسر الاسمُ، وبالفتح المصدرُ. وطعامٌ مَوْسوق، أي: مجموعٌ. ويقال: وَسَقَه فاتَّسق واسْتَوْسَقَ. ونظيرُ

---

(١) المفردات «بـ في».
(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٥.
(٣) عارف حكمت: «المغرب».
(٤) انظر: القرطبي ١٩/ ٢٧٥. وأسد بن عمرو أبو المنذر البجلي الكوفي صاحب أبـي حنيفة. روى عنه أحمد بن حنبل، ولي القضاء توفي سنة ١٨٨. انظر: تاريخ بغداد ٧/ ١٦.
(٥) البيت لإسحاق بن خلف من حماسيته ١/ ١٦٤، والقرطبي ١٩/ ٢٧٥.

وقوعِ افتعل واستفعل مطاوعَيْن اتَّسَعَ واستَوْسَع. وقيل: وَسَق، أي: عَمِلَ فيه. قال الشاعر[1]:

٤٥٢٨ــ فيَوْماً ترانا صالِحِينَ وتارةً
تقومُ بنا كالواسِق المُتَلَبِّبِ

وإبل مُسْتَوْسِقَة. قال الراجز[2]:/ [٩٠٩/ب]

٤٥٢٩ــ إنَّ لنا قَلائِصاً حَقائِقا
مُسْتَوْسِقاتٍ لو تَجِدْنَ سائِقا

قوله: «إذا اتَّسَقَ»، أي: امتلأ. قال الفراء[3]: «وهو امتلاؤُه واستواؤُه ليالِيَ البدر» وهو افتعلَ من الوَسْقِ وهو الضمُّ والجَمْعُ كما تقدَّم. وأَمْرُ فلانٍ مُتَّسِقٌ، أي: مُجْتَمعٌ على ما يَسُرُّ.

آ. (١٩) قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾: هذا جوابُ القسم. وقرأ[4] الأَخَوان وابن كثير بفتحِ التاءِ على خطابِ الواحد، والباقون بضمِّها على خطاب الجمع. وتقدَّم تصريفُ مثلِه. فالقراءةُ الأولى رُوْعي فيها: إمَّا خطابُ الإنسانِ المتقدِّمِ الذِّكْرِ في قوله: «يا أيُّها الإنسانُ»[5]، وإمَّا خطابُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٧٧، واللسان (وسق)، والبحر ٨/ ٤٤٧.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٧، واللسان (وسق)، والقرطبي ١٩/ ٢٧٧.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٥١ ولم ينصَّ على غير امتلائه.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٧، والحجة ٧٥٦، والنشر ٢/ ٣٩٩، والتيسير ٢٢١، والبحر ٨/ ٤٤٧، والقرطبي ١٩/ ٢٧٨.

(٥) الآية ٦.

غيرِه. وقيل: هو خطابٌ للرسول، أي: لتركبَنَّ مع الكفارِ وجهادِهم. وقيل: التاءُ للتأنيثِ والفعلُ مسندٌ لضميرِ السماء، أي: لتركبَنَّ السماءَ حالاً بعد حال: تكون كالمُهْلِ وكالدِّهان، وتَنْفَطر وتَنشَقُّ. وهذا قولُ ابنِ مسعود. والقراءةِ الثانيةِ رُوْعِي فيها معنىٰ الإنسان إذ المرادُ به الجنسُ.

وقرأ عمر «لَيَرْكَبُنَّ» بياء الغَيْبة وضَمِّ الباء على الإخبار عن الكفار. وقرأ عمر أيضاً وابن عباس بالغَيْبة وفتح الباء، أي: لَيركبَنَّ الإنسانُ. وقيل: ليركبَنَّ القمرُ أحوالاً مِنْ سَرار[1] واستهلال وإبدار. وقرأ عبد الله وابن عباس «لَتِرْكَبنَّ» بكسر حَرْفِ المضارعة وقد تقدَّم تحقيقُه في الفاتحة[2]. وقرأ بعضُهم بفتح حرف المضارعة وكسرِ الباء على إسناد الفعل للنفس، أي: لَتَرْكَبِنَّ أنت يا نفسُ.

قوله: «طَبَقاً» مفعولٌ به، أو حالٌ كما سيأتي بيانُه. والطَّبَقُ: قال الزمخشري[3]: « ما طابَقَ غيرَه. يُقال: ما هذا بطَبَقٍ لذا، أي: لا يطابقُه. ومنه قيل للغِطاء: الطَّبَقُ. وأطباق الثرى: ما تَطابَقَ منه، ثم قيل للحال المطابقةِ لغيرِها: طَبَقٌ. ومنه قولُه تعالى: «طَبَقاً عن طَبَقٍ»، أي: حالاً بعد حال، كلُّ واحدةٍ مطابقةٌ لأختها في الشدَّةِ والهَوْلِ. ويجوز أنْ يكونَ جمعَ «طبقة» وهي المرتبةُ، مِنْ قولهم: هم على طبقاتٍ، ومنه «طبَقات[4] الظهر» لفقارِه، الواحدةُ طبَقَة، على معنى: لَتَرْكَبُنَّ أحوالاً بعد أحوالٍ هي طبقاتٌ في الشدَّة، بعضُها أرفعُ من بعض، وهي الموتُ

---

(١) سراره: آخر ليلة فيه.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٦٠.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٦.

(٤) الكشاف: «طبق».

وما بعده من مواطنِ القيامة» انتهى. وقيل: المعنى: لتركبُنَّ هذه الأحوال أمةً بعد أمةٍ. ومنه قولُ العباس فيه عليه السلام[1]:

٤٥٣٠ـ وأنتَ لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقَتِ الْـ
أرضُ وضاءَتْ بنورِكَ الطُّرُقُ
تُنْقَلُ مِنْ صالِبٍ إلى رَحِمٍ
إذا مضىٰ عالَمٌ بدا طَبَقُ

يريد: بدا عالَمٌ آخرُ. فعلى هذا التفسير يكون «طبقاً» حالاً لا مفعولاً به. كأنه قيل: متتابِعِين أُمَّةً بعد أُمَّة. وأمَّا قولُ الأقرعِ[2]:

٤٥٣١ـ إنِّي امرُؤٌ قد حَلَبْتُ الدهرَ أَشْطُرَه
وساقَني طبقاً منه إلى طَبَقِ

فيحتملُ الأمرين، أي: ساقَني مِنْ حالةٍ إلى أخرىٰ، أو ساقني من أمةٍ وناس إلى أمةٍ وناسٍ آخرين، ويكون نصبُ «طَبَقاً» على المعنيَيْن على التشبيه بالظرف، أو الحال، أي: منتقلاً. والطَّبَقُ أيضاً: ما طابقَ الشيءَ، أي: ساواه، ومنه دَلالةُ المطابقةِ. وقال امرؤ القيس[3]:

٤٥٣٢ـ دِيْمَةٌ هَطْلاءُ فيها وَطَفٌ
طَبَقُ الأرضِ تَحَرَّىٰ وتَدُرّْ

---

(١) من المنسرح، في المحرر ١٦/٢٥٦، والبحر ٨/٤٤٨.

(٢) الأقرع بن جابس وهو في المحرر ١٦/٢٥٦. قال في اللسان (شطر): «حَلَب فلان الدهر أشْطرَه، أي: خَبَرَ ضروبه تشبيهاً بحَلْب جميعِ أخلافِ الناقة».

(٣) ديوانه ١٤٤. والديمة: المطر الدائم والهطلاء: الغزيرة. والوطف: الدنو من الأرض وهذه السحابة تطبّق الأرض وتعمُّها. وتحرّىٰ: تثبت في المكان، وتدرُّ: يكثر ماؤها.

قوله: «عن طبَق» في «عن» وجهان، أحدُهما: أنها على بابها. والثاني: أنها بمعنىٰ «بَعْدَ». وفي محلِّها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «تَرْكَبُنَّ». والثاني: أنَّها صفةٌ لـ «طَبَقا». قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: ما محلُّ «عن طبَق»؟ قلت: النصبُ على أنَّه صفةٌ لـ «طبقا»، أي: طبقاً مجاوزاً لطبق، أو حالٌ من الضمير في «لتركبُنَّ»، أي: لتركبُنَّ طبقاً مجاوزِيْن لطبَق أو مجاوزاً أو مجاوزةً على حَسَبِ القراءة».

وقال أبو البقاء[2]: «وعن بمعنى بَعْدَ. والصحيح أنها على بابِها، وهي صفةٌ، أي: طبقاً حاصلاً عن طَبق، أي: حالاً عن حال. وقيل: جيلاً عن جيل» انتهى. يعني الخلافَ المتقدِّمَ في الطبق ما المرادُ به؟ هل هو الحالُ أو الجيلُ أو الأمةُ؟ كما تقدَّم نَقْلُه، وحينئذٍ فلا يُعْرَبُ «طَبَقاً» مفعولاً به بل حالاً، كما تقدَّم، لكنه لم يَذْكُرْ في «طبقاً» غيرَ المفعولِ به. وفيه نظرٌ لِما تقدَّم مِن استحالتِه معنى، إذ يصير التقديرُ: لتركَبُنَّ أمةً بعد أمَّةٍ، فتكون الأمةُ مركوبةً لهم، وإن كان يَصِحُّ على تأويلٍ بعيدٍ جداً وهو حَذْفُ مضافٍ، أي: لَتركبُنَّ سَنَنَ أو طريقةَ طبقٍ بعد طبقٍ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿لا يُؤْمِنون﴾**: حالٌ، وقد تقدَّم مثلُه.

آ. (٢١) **قوله: ﴿وإذا قُرِىءَ﴾**: شرطٌ، و «لا يَسْجُدون» جوابُه. وهذه الجملةُ الشرطيةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أيضاً نَسَقاً على ما قبلها، أي: فمالهم إذا قُرِىء عليهم القرآن لا يَسْجُدون؟.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣٦.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٤.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُكَذِّبُون﴾: العامَّةُ على ضمِّ الياءِ وفتحِ الكافِ وتشديدِ الدال. والضحَّاك وابنُ أبي عبلة بالفتحِ والإسكانِ والتخفيفِ/. وتقدَّمت هاتان القراءتان أولَ البقرة[١]. [٩١٠/أ]

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُوْعُوْن﴾: هذه هي العامَّةُ مِنْ أَوْعىٰ يُوْعي. وأبو رجاء[٢] «يَعُوْن» مِنْ وعىٰ يَعِي.

آ. (٢٥) قوله: ﴿إلَّا الذين آمنوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً، وأن يكون منقطعاً. هذا إذا كانت الجملةُ مِنْ قولِه: «لهم أَجْرٌ» مستأنفةً أو حاليةً. أمَّا إذا كان الموصولُ مبتدأً، والجملةُ خبرَه، فالاستثناء وليس مِنْ قبيلِ استثناءِ المفرداتِ، ويكونُ من قسمِ المنقطعِ، أي: لكِن الذين آمنوا لهم كيتَ وكيتَ. وتقدَّم معنى «المَمْنون» في حم السجدة[٣].

[تمَّت بعونه تعالى سورة الانشقاق]

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣١.
(٢) البحر ٤/٤٤٨.
(٣) انظر إعرابه للآية ٨.

سورة البروج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٤) قوله: ﴿قُتِلَ﴾: هذا جوابُ القسمِ على المختارِ، وإنما حُذِفَتِ اللامُ، والأصلُ: لَقُتِلَ، كقولِ الشاعر[١]:

٤٥٣٣ــ حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فاجرٍ
لَناموا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالِ

وإنما حَسُن حَذْفُها للطُولِ، كما سيأتي إن شاء اللَّهُ تعالى في قولِه: «قد أَفْلَح مَنْ زَكَّاها»[٢]. وقيل: تقديرُه: لقد قُتِلَ، فحَذَفَ اللامَ وقد، وعلى هذا فقولُه: «قُتِلَ» خبرٌ لا دُعاءٌ. وقيل: بل هي دعاءٌ فلا يكونُ جواباً .وفي الجواب حينئذٍ أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: «إنَّ الذين فَتَنوا». الثاني: قولُه: «إنَّ بَطْشَ رَبِّك» قاله المبرد. الثالث: أنه مقدرٌ. فقال الزمخشري[٣]: ــ ولم يَذْكُرْ غيرَه ــ «هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه «قُتِلَ أصحابُ الأُخْدود»، كأنه قيل: أُقْسِمُ بهذه الأشياءِ إنَّ كفَّار قريشٍ مَلْعونون كما لُعِنَ

(١) تقدم برقم ٢٢٢٤.
(٢) الآية ٩ من الشمس.
(٣) الكشاف ٤/٢٣٧.

أصحابُ الأُخدودِ» ثم قال: «وقُتِل دعاءٌ عليهم، كقوله: «قُتِل الإنسان»[1]، وقيل: التقدير: لَتُبْعَثُنَّ.

وقرأ[2] الحسن وابن مقسم «قُتِّلَ» بتشديدِ التاءِ مبالغةً أو تكثيراً.

وقوله: «الموعودِ»، أي: الموعود به. قال مكي[3]: «الموعود نعتٌ لليوم. وثَم ضميرٌ محذوفٌ يتمُّ الموعودُ به[4]. ولولا ذلك لَما صَحَّتِ الصفةُ؛ إذ لا ضميرَ يعودُ على الموصوفِ مِنْ صفتِه» انتهى. وكأنَّه يعني أن اليومَ موعودٌ به غيرُه من الناس، فلا بُدَّ مِنْ ضمير يَرْجِعُ إليه، لأنه موعودٌ به لا موعودٌ. وهذا لا يُحتاج إليه؛ إذ يجوزُ أَنْ يكون قد تَجَوَّزَ بأنَّ اليومَ وَعَدَ بكذا فيصِحُّ ذلك، ويكونُ فيه ضميرٌ[5] عائدٌ عليه، كأنَّه قيل: واليومِ الذي وَعَدَ أَنْ يُقْضَىٰ فيه بين الخلائِقِ.

والأُخْدودُ: الشَّقُّ في الأرضِ. قال الزمخشري[6]: «والأخْدودُ: الخَدُّ في الأرضِ، وهو الشَّقُّ. ونحوُهما بناءً ومعنىً: الخَقُّ والأُخْقُوق، ومنه[7]: «فساخَتْ قوائمُه في أخاقيقِ جِرْذان» انتهى. فالخَدُّ في الأصلِ مصدرٌ، وقد يقعُ على المفعولِ وهو الشَّقُّ نفسُه، وأمَّا الأخدودُ فاسمٌ له فقط. وقال الراغب[8]: «الخَدُّ والأُخْدُوْدُ شِقٌّ في أرضٍ، مستطيلٌ غائِصٌ.

---

(١) الآية ١٧ من عبس.

(٢) البحر ٨/ ٤٥٠، والإتحاف ٢/ ٦٠١.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٧.

(٤) مكي: «به تتم الصفة تقديره: الموعود به، ولولا ذلك لَمَّا صَحَّتِ الصفةُ».

(٥) في النسخ «ضميراً عائداً».

(٦) الكشاف ٤/ ٢٣٧.

(٧) حديث شريف. انظر: النهاية ٢/ ٥٧، واللسان (خقق).

(٨) المفردات ١٤٣.

وجمع الأخدود: أخاديدُ. وأصلُ ذلك مِنْ خَدَّيْ الإنسان، وهما ما اكتنفا الأَنْفَ عن اليمينِ والشمالِ، والخَدُّ يُستعار للأرضِ ولغيرها كاستعارةِ الوجهِ، وتخدُّدُ اللحمِ زَوالُه عن وجهِ الجسم»[1] ثم يُعَبَّرُ بالمُتَخَدِّدِ عن المهزول، والخِداد مِيْسَمٌ في الخَدِّ. وقال غيره: سُمِّيَ الخَدُّ خَدّاً لأنَّ الدموعَ تَخُدُّ فيه أخاديدَ، أي: مجاريَ.

آ. (٥) قوله: ﴿النارِ﴾: العامَّةُ على جَرِّها، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من «الأخدود» بدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ عليها، وحينئذٍ فلا بُدَّ فيه من الضمير، فقال البصريون: هو مقدَّرٌ، تقديرُه: النارِ فيه. وقال الكوفيون[2]: أل قائمةٌ مَقامَ الضميرِ، تقديرُه: نارِه[3] ثم حُذِفَ الضميرُ، وعُوِّضَ عنه أل. وتقدَّم البحثُ معهم في ذلك. الثاني: أنه بدلُ كلٍّ مِنْ كل، ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: أُخدودِ النار. الثالث: أنَّ التقديرَ: ذي النار؛ لأنَّ الأخدودَ هو الشَّقُّ في الأرض، حكاه أبو البقاء[4]، وهذا يُفْهِمُ أنَّ النارَ خفضٌ بالإضافةِ لتلك الصفةِ المحذوفةِ، فلمَّا حُذِف المضافُ قام المضافُ إليه مَقامَه في الإعراب، واتَّفَقَ أنَّ المحذوفَ كان مجروراً، وقولُه: «لأنَّ الأُخْدودَ هو الشَّقُّ» تعليلٌ لصحةِ كونِه صاحبَ نارٍ، وهذا ضعيفٌ جداً. الرابع: أنَّ «النار» خفضٌ على الجوارِ، نقله مكيٌّ[5] عن الكوفيين، وهذا

(١) هنا تنتهي عبارة الراغب في المطبوعة.

(٢) انظر: المغني ص ٧٧، وإعراب المشكل ٢/ ٤٦٧.

(٣) في الأصل وعارف حكمت: «ناره فيه».

(٤) الإملاء ٢/ ٢٨٤.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٧.

يقتضي أنَّ «النار» كانت مستحقةً لغيرِ الجرِّ فعدَلَ عنه إلى الجرِّ للجوار. والذي يقتضي الحالَ أنَّه عَدَلَ عن الرفع، ويَدُلُّ على ذلك أنه قد قُرِىء[1] في الشاذِّ «النارُ» رفعاً، والرَّفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: قِتْلَتُهم النارُ. وقيل: بل هي مرفوعةٌ على الفاعليةِ تقديرُه: قَتَلَتْهم النارُ، أي: أَحْرَقَتْهم، والمرادُ حينئذٍ بأصحابِ الأخدودِ المؤمنون.

وقرأ العامَّةُ «الوَقود» بفتح الواو، والحسن[2] وأبو رجاء وأبو حيوة وعيسى بضمِّها، وتقدَّمت القراءتان[3] وقولُ الناسِ فيهما في أولِ البقرة.

آ. (٦) **قوله: ﴿إذ هم﴾**: العاملُ في «إذ» إمَّا «قُتِلَ أصحابُ»، أي: قُتِلوا في هذا الوقتِ. وقيل: «اذكُر» مقدَّراً، فيكونُ مفعولاً به.

[٩١٠/ب] ومعنى قُعودِهم عليها:/ أي: على ما يَقْرُبُ منها كحافَّتِها، ومنه قولُ الأعشى[4]:

٤٥٣٤ـ ....

وباتَ على النارِ النَّدىٰ والمُحَلَّقُ

والضميرُ في «هم» يجوزُ أَنْ يكونَ للمؤمنين، وأنْ يكونَ للكافرين.

---

(١) وهي قراءة السلمي وأبي السَّمَّال وآخرين. انظر: القرطبي ١٩/ ٢٨٧، والبحر ٨/ ٤٥٠.

(٢) الإتحاف ٢/ ٦٠١، والبحر ٨/ ٤٥٠، والقرطبي ١٩/ ٢٨٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٢٠٥.

(٤) صدره:

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيانِها

وهو في ديوانه ٢٢٥. والمقرور: مَنْ أصابه البرد. وتُشَبّ: أي النار. والمُحَلَّق: ممدوحه.

آ. (٨) قوله: ﴿وما نَقَموا﴾: العامَّةُ على فتح القافِ، وزيد بن علي(١) وأبو حيوةَ وابنُ أبي عبلة بكسرِها. وقد تقدَّم معنى ذلك في المائدة(٢).

وقوله: «إلاَّ أَنْ يُؤْمِنُوا» كقولِه في المعنى(٣):

٤٥٣٥ـ ولا عَيْبَ فيها غيرَ شُكْلَةِ عَيْنِها
كذاك عِتاقُ الطيرِ شُكْلٌ عُيونُها

وكقولِ قيس الرقيات(٤):

٤٥٣٦ـ ما نَقِموا من بني أُمَيَّةَ إلاَّ
أنَّهم يَحْلُمُون إنْ غَضِبوا

يعني: أنهم جعلوا أحسنَ الأشياء قبيحاً. وتقدَّم الكلامُ على محلِّ «أَنْ» أيضاً في سورة المائدة(٥).

وقوله: «أَنْ يُؤْمنوا» أتى بالفعلِ المستقبلِ تنبيهاً على أنَّ التعذيبَ إنما كان لأَجْلِ إيمانِهم في المستقبلِ، ولو كفروا في المستقبلِ لم يُعَذَّبُوا على ما مضىٰ من الإيمان.

آ. (١٠) قوله: ﴿فلهم عذابُ﴾: هو خبرُ «إنَّ الذين» ودخلت الفاءُ لِما تضمَّنه المبتدأُ مِنْ معنى الشرطِ، ولا يَضُرُّ نَسْخُه بـ «إنَّ»

(١) القرطبي ١٩/٢٩٤، والبحر ٨/٤٥١.
(٢) انظر: الدر ٤/٣١٧.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (شكل)، والبحر ٨/٤٥١. والشكلة: كهيئة الحمرة تكون في بياض العين. وعتاق الطير: الصقور والبزاة.
(٤) تقدم برقم ٢٥١٨.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/٣١٧.

خلافاً للأخفش. وارتفاع «عذابُ» يجوزُ على الفاعليَّةِ بالجارِّ قبله لوقوعِه خبراً، وهو الأحسنُ، وأَنْ يرتفعَ بالابتداء.

آ. (١٤) قوله: ﴿الوَدُوْدُ﴾: مبالغةٌ في الوُدِّ. قال ابن عباس: «هو المتودِّدُ لعبادِه بالمغفرة»، وعن المبرد: «هو الذي لا وَلَدَ له»، وأنشد[1]:

٤٥٣٧ـ وأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفانَةً
ذَلُولَ الجِماحِ لِقاحاً وَدُوْدا

أي: لا ولدَ لها تَحِنُّ إليه. وقيل: هو فَعُول بمعنى مَفْعول كالرَّكوب والحَلُوْب، أي: يَوَدُّه عبادُه الصالحون.

آ. (١٥) قوله: ﴿المَجيدُ﴾: قرأ[2] الأخَوان بالجرِّ فقيل: نعتاً للعرش. وقيل: نعتاً لـ «ربِّك» في قوله: «إنَّ بَطْشَ ربِّك»[3]. قال مكي[4]: «وقيل: لا يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً للعرش؛ لأنه مِنْ صفاتِ اللَّهِ تعالى». والباقون بالرفع على أنه خبرٌ بعد خبرٍ. وقيل: هو نعتٌ لـ «ذو». واستدلَّ بعضُهم على تعدُّدِ الخبرِ بهذه الآيةِ. ومَنْ مَنَعَ قال: لأنهما في

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٤٥٢، والقرطبي ١٩/ ٢٩٦، واللسان (ودد). والخيفانة: الجرادة شبّه الناقة بها في خفتها. واللِّقاح: ذواتُ الألبان من النوق، وأحدها: لَقُوْح. وورد صدر البيت لامرىء القيس في ديوانه ١٦٣.

(٢) السبعة ٦٧٨، والحجة ٦٥٧، والبحر ٨/ ٤٥٢، والقرطبي ١٩/ ٢٩٦، والنشر ٢/ ٣٩٩، والتيسير ٢٢١.

(٣) في الآية ١٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٨.

معنى خبرٍ واحدٍ، أي: جامعٌ بين هذه الأوصافِ الشريفةِ، أو كلٌّ منها خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ.

آ. (١٨) قوله: ﴿فِرْعَوْنَ وثمودَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «الجنود»، وحينئذٍ فكان ينبغي أَنْ يأتيَ البدلُ مطابقاً للمبدلِ منه في الجمعية فقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: جنودِ فرعون. وقيل: المرادُ فرعونُ وقومُه، واسْتَغْنى بذِكْرِه عن ذِكْرِهم؛ لأنهم أتباعُه. ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمار أعني؛ لأنَّه لَمَّالم يُطابق ما قبلَه وجب قَطْعُه.

آ. (٢١) قوله: ﴿قرآنٌ مَجيد﴾: العامَّةُ على تبعيَّةِ «مَجيد» لـ «قرآن». وقرأ[1] ابن السميفع بإضافةِ «قرآن» لـ «مَجيد» فقيل: على حَذْفِ مضافٍ، أي: قرآنُ ربٍّ مَجيدٍ كقوله[2]:

٤٥٣٨ـ ....

ولكــنَّ الغِنــىٰ رَبٌّ غفــورُ

أي: غنىٰ رَبٍّ غفورٍ. وقيل: بل هو من إضافةِ الموصوف لصفتِه فتتحدُ القراءتان، ولكنْ البصريون لا يُجيزون هذا لئلا يلزَمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، ويتأوّلُون ما وَرَدَ[3].

---

(١) الشواذ ١٧١، والبحر ٨/٤٥٢، والقرطبي ١٩/٢٩٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٧١، والبحر ٨/٤٥٢، والإنصاف ٦٤ وصدره:

قليــلٌ عَيْبُــهُ والعَيْــبُ جَــمٌّ

والجم: الكثير.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مَحْفُوظٍ﴾: قرأ[١] نافعٌ بالرفع نعتاً لـ «قرآن»، والباقون بالجرِّ نعتاً لـ «لوحٍ». والعامَّةُ على فتح اللام، وقرأ[٢] ابن السَّمَيْفع وابن يعمر بضمِّها. قال الزمخشري[٣]: «يعني اللوحَ فوق السماء السابعة الذي فيه اللوحُ محفوظٌ مِنْ وصولِ الشياطين إليه». وقال أبو الفضل: «اللُّوح: الهواء» وتفسيرُ الزمخشري أمسُّ بالمعنى، وهو الذي أراده ابن خالويه[٤].

[تمَّت بعونه تعالى سورة البروج]

(١) السبعة ٦٧٨، والتيسير ٢٢١، والبحر ٨/ ٤٥٣، والقرطبي ١٩/ ٢٩٩، والحجة ٦٥٧، والنشر ٢/ ٣٩٩.
(٢) القرطبي ١٩/ ٢٩٩، والبحر ٨/ ٤٥٢، والشواذ ١٧١.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٤٠.
(٤) الشواذ ١٧١ ولكن عبارته «هو الهواء».

سـورة الطـارق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والطَّارِق﴾: الطارقُ في الأصل اسمُ فاعل مِنْ طَرَقَ يَطْرُقُ طُروقاً، أي: جاء ليلاً قال[١]:

٤٥٣٩ـ فمِثْلَكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعاً
فألْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

وأصلُه من الضَّرْب. والطارقُ بالحصىٰ الضارِبُ به. قال[٢]:

٤٥٤٠ـ لعَمْرُكَ ما تَدْري الضواربُ بالحصىٰ
ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللَّهُ صانعُ

ثم اتُّسِع فقيل لكلِ جاء ليلاً: طارِقٌ.

آ. (٤) قوله: ﴿إنْ كلُّ نَفْس لَمَّا عليها﴾: قد تقدَّم في سورةِ[٣] هود التخفيفُ والتشديدُ في «لَمَّا». فمَنْ[٤] خَفَّفها هنا كانت «إنْ»

---

(١) لامرىء القيس من معلقته، في ديوانه ١٢.

(٢) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٩٧.

(٤) قرأ أبو عمرو ونافع والكسائي وابن كثير بالتخفيف، والباقون بالتخفيف. انظر: السبعة ٦٧٨.

هنا مخففةَ من الثقيلة، و «كلُّ» مبتدأ، واللامُ فارقةٌ، و «عليها» خبرٌ مقدَّمٌ و «حافظٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ خبرُ «كل» و «ما» مزيدةٌ بعد اللامِ الفارقةِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «عليها» هو الخبرَ وحدَه، و «حافِظٌ» فاعلٌ به، وهو أحسنُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «كلُّ» مبتدأً، و «حافظٌ» خبرَه، و «عليها» متعلقٌ به و «ما» مزيدة أيضاً، هذا كلُّه تفريعٌ على قولِ البصريين. وقال الكوفيون: «إنْ هنا نافيةٌ، واللامُ بمعنى «إلاَّ»[1] إيجاباً بعد النفي، و «ما» مزيدةٌ. وتقدَّم الكلامُ في هذا مُسْتوفى[2].

وأمَّا قراءةُ التشديدِ فإنْ نافيةٌ، و «لَمَّا» بمعنىٰ «إلاَّ»، وتقدَّمَتْ شواهدُ ذلك مستوفاةً في هود. وحكى هارونُ أنه قُرِىءَ هنا «إنَّ» بالتشديدِ، «كلَّ» بالنصب على أنَّه اسمُها، واللامُ هي الداخلةُ في الخبرِ، و «ما» مزيدةٌ و «حافظٌ» خبرُها، وعلى كلِّ تقديرٍ فإنْ وما في حَيِّزها جوابُ القسمِ سواءً جَعَلها مخففةً أو نافيةً. وقيل: الجوابُ «إنَّه على رَجْعِه»، وما بينهما اعتراضٌ. وفيه بُعْدٌ.

آ. (٦) **قوله: ﴿دافِقٍ﴾**: قيل: فاعِل بمعنى مَفْعول كعكسِه في قولهم: «سيلٌ مُفْعَم»، وقولِه تعالى: «حجاباً مَسْتوراً»[3] على وجهٍ. وقيل: دافق على النسبِ، أي: ذي دَفْقٍ أو انْدِفاق. وقال ابن عطية[4]: «يَصِحُّ أَنْ يَكونَ الماءُ دافقاً؛ لأنَّ بعضَه يَدْفُقُ بعضاً، أي: يدفعه فمنه

(١) سمَّاها الفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٥٥ لامَ جوابٍ لـ إنْ.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٩٧.
(٣) الآية ٤٥ من الإسراء.
(٤) المحرر ١٦/ ٢٧٦.

دافِق، ومنه مَدْفوق» انتهى. والدَّفْقُ: الصَّبُّ/ ففِعْلُه متعدٍّ. وقرأ[1] زيدُابنُ [١١٩/أ]
علي «مَدْفُوقٍ» وكأنه فَسَّر المعنىٰ.

آ. (٧) **قوله: ﴿والترائِبِ﴾**: جمع تَريبة، وهي مَوْضِعُ القِلادةِ من عظامِ الصدرِ؛ لأنَّ الولدَ مخلوقٌ مِنْ مائهما، فماءُ الرجل في صُلْبه، والمرأةُ في ترائِبِها، وهو معنى قولِه: «مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشاجٍ»[2]. وقال الشاعر[3]:

٤٥٤٠ـ مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضَةٍ
تَرائِبُها مَصْقُولةٌ كالسَّجَنْجَلِ

وقال[4]:

٤٥٤١ـ والزَّعْفَرانُ على ترائِبِها
شَرِقَتْ به الَّلبَّاتُ والنَّحْرُ

وقال أبو عبيدة[5]: «جمع التَّريبة تريب». قال[6]:

٤٥٤٢ـ ومِنْ ذَهَبٍ يَذُوبُ على تَرِيبٍ
كلَوْنِ العاجِ ليس بذي غُضونِ

---

(١) البحر ٨/ ٤٥٥.
(٢) الآية ٢ من الإنسان.
(٣) لامرىء القيس من معلقته، في ديوانه ١٥، واللسان (ترب). والمهفهفة: الخفيفة اللحم. والمفاضة: الضخمة البطن. والسجنجل: المرآة.
(٤) البيت للمخبَّل، وهو في اللسان (شرق) و (ترب). واللبة: موضع النحر.
(٥) لم يرد هذا النص في مجازه، واكتفى بمعناها.
(٦) البيت للمثقب العبدي، وهو في اللسان (ترب) ومجاز القرآن ٢/ ٢٩٤، والقرطبي ٢٠/ ٦، والمفضليات ٢٨٩. والغضون: تثني الجلد.

وقيل: الترائبُ: التَّراقي. وقيل: أضلاعُ الرجلِ التي أسفلَ الصُّلْب. وقيل: ما بين المَنْكِبَيْن والصَّدْرِ. وعن ابن عباس: هي أطرافُ المَرْءِ يداه ورِجْلاه وعيناه. وقيل: عُصارةُ القلبِ. قال ابن عطية[1]: «وفي هذه الأقوالِ تَحَكُّمٌ[2] في اللغة».

وقرأ العامَّةُ «يَخْرُجُ» مبنياً للفاعل. وابنُ أبي عبلة[3] وابن مقسم مبنياً للمفعول. وقرأ[4] أيضاً وأهلُ مكة «الصُّلُب» بضم الصاد واللام، واليمانيُّ بفتحهما، وعليه قولُ العَجَّاج[5]:

٤٥٤٣ــ في صَلَبٍ مِثْلِ العِنانِ المُؤْدَمِ

وتَقَدَّمَتْ لغاتُه في سورة النساء[6]. وأَغْرَبُها[7] «صالِب» كقوله[8]:

٤٥٤٤ــ .... مِنْ صالِبٍ إلى رَحِمِ

....

آ. (٨) **قوله: ﴿إنه﴾**: الضميرُ للخالقِ المدلولِ عليه بقوله: «خُلِقَ» لأنه معلومٌ أَنْ لا خالقَ سواه.

قوله: «على رَجْعِه» في الهاء وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الإنسانِ،

---

(١) المحرر ١٦/ ٢٧٧.

(٢) المحرر: «على».

(٣) البحر ٨/ ٤٥٥، والشواذ ١٧١.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ٤٥٥، والقرطبي ٢٠/ ٧، والشواذ ١٧١.

(٥) تقدم برقم ١٥٦٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٤٤.

(٧) في الأصل: «وأعرفها» وما أثبتناه من عارف حكمت.

(٨) تقدم برقم ٤٥٣٠.

أي: على بَعْثِه بعد موتِه. والثاني: أنه ضميرُ الماءِ، أي: يُرْجِعُ المنيَّ في الإحليلِ أو الصُّلْبِ.

آ. (٩) قوله: ﴿يومَ تُبْلَىٰ﴾: فيه أوجهٌ. وقد رتَّبها أبو البقاء[١] على الخلافِ في الضمير فقال على القولِ بكونِ الضميرِ للإنسان: «فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه معمولٌ لـ«قادر». إلاَّ أنَّ ابنَ عطية[٢] قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاةِ قال: «وكل هذه الفِرَقِ فَرَّتْ من أَنْ يكونَ العاملُ «لَقادِرٌ» لئلا يظهرَ من ذلك تخصيصُ القدرةِ بذلك اليومِ وحدَه» ثم قال: «وإذا تُؤُمِّل المعنى وما يَقْتَضِيه فصيحُ كلامِ العربِ جازَ أَنْ يكونَ العاملُ «لَقادر» لأنَّه إذا قَدَرَ على ذلك في هذا الوقتِ كان في غيره أقدرَ بطريق الأَوْلى. الثاني: أن العاملَ مضمرٌ على التبيين، أي: يَرْجِعه يومَ تُبْلى. الثالث: تقديره: اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به. وعلى عَوْدِه على الماء يكونُ العاملُ فيه اذكُرْ» انتهى ملخصاً.

وجَوَّزَ بعضُهم أَنْ يكونَ العاملُ فيه «ناصرٍ». وهو فاسدٌ لأنَّ ما بعد «ما» النافيةِ وما بعد الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَهما. وقيل: العامل فيه «رَجْعِه». وهو فاسدٌ لأنه قد فصل بين المصدرِ ومعمولِه بأجنبيّ وهو الخبرُ، وبعضُهم يَغْتَفِرُه في الظرف.

آ. (١١) قوله: ﴿ذاتِ الرَّجْعِ﴾: قيل: هو مصدرٌ بمعنى: رجوعِ الشمس والقمر إليها. وقيل: المطر كقولِه يصفُ سيفاً[٣]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٥.

(٢) المحرر ١٦/ ٢٧٧.

(٣) عجزه:

مـــا ثـــاخ فـــي مُخْتَفَـــلٍ يَختلـــي =

٤٥٤٥ـ أبيـــضُ كـــالـــرَّجْـــعِ رَسُـــوبٌ إذا
....

كما سُمِّي أَوْباً كقوله(١):

٤٥٤٦ـ رَبَّـــاءُ شَمَّـــاءُ لا يَـــأْوي لِقُلَّتِهـــا
إلاَّ السَّحـــابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَـــلُ

آ. (١٣) **قوله: ﴿إنه﴾**: جوابُ القسمِ في قوله: «والسَّماءِ». والهَزْلُ: ضدُّ الجَدِّ والتشميرِ في الأمر. قال الكُميت(٢):

٤٥٤٧ـ ....
يُجَـــدُّ بنـــافـــي كـــلِّ يـــومٍ ونَهْـــزِلُ

والضمير في «إنَّه» للقرآن. وقيل: للكلامِ المتقدِّمِ الدالِّ على البعث والنشور.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أَمْهِلْهُمْ﴾**: هذه قراءةُ العامَّة، لَمَّا كرَّر الأمرَ

= وهو للمتنخل الهذلي، في ديوانه الهذليين ٢/ ١٢، والمجاز ٢/ ٢٩٤، واللسان (رجع). الرسوب: الذي إذا وقع غَمُض مكانه لسرعة قطعه. وثاخ: ساخ. والمحتفل: معظم الشيء. يختلي: يقطع.

(١) البيت للمتنخل الهذلي، في ديوان الهذليين ٢/ ٣٧، واللسان «أوب». وربَّاء: يُرْبأ فوقها. والقلة: رأسها فلا يعلو هذه الهضبة من طولها إلاَّ السحاب. والسبل: القطر حين يسيل. وشرح الأوب في اللسان بقوله: النحل.

(٢) صدره:

أرانـــا علـــى حُـــبِّ الحيـــاةِ وطُـــولِهـــا

وضُبط في اللسان (هزل) على وجهٍ آخر: «تَجِدُّ»، وهو في القرطبي ٢٠/ ١١.

توكيداً خالَفَ بين اللفظَيْن. وعن ابن عباس[1] «مَهِّلْهُمْ» كالأولِ. والإمهالُ والتمهيلُ الانتظارُ. يقال: أَمْهَلْتُك كذا، أي: انتظرتُك لِتَفْعَلَه. والمَهْلُ: الرِّفْقُ والتُّؤَدَةُ.

قوله: «رُوَيْداً» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى العامل، وهو تصغيرُ إرْواد على الترخيم. وقيل: بل هو تصغيرُ «رُوْدِ»، وأنشد[2]:

٤٥٤٨ـ تكــادُ لا تَثْلِــمُ البَطْحــاءُ وَطْــأَتَــه
كــأنَّــه ثَمِــلٌ يَمْشــي علــى رُوْدِ

واعلَمْ أنَّ رُوَيْداً يُستعمل مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعلِه، فيُضاف تارةً كقوله: «فَضَرْبَ الرِّقاب»[3] ولا يُضافُ أخرى نحو: رويداً زيداً [ويُستعمل اسمَ فعلٍ فلا يُنَوَّن، بل يبنىٰ على الفتح نحو: رُوَيْداً زيداً][4] ويقع حالاً نحو: ساروا رُوَيْداً، أي: متمهِّلين، ونعتاً لمصدر محذوف نحو: «ساروا رُوَيْداً»، أي: سَيْراً رويداً. وهذه الأحكامُ لها موضوعٌ هو أَلْيَقُ بها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطارق]

(١) المحتسب ٢/ ٣٤٥، والبحر ٨/ ٤٥٦.
(٢) البيت للجموح الظَّفَري وهو في اللسان (رود)، ونَقَل عن أبي عبيد أن تكبير رويد: رَوْد. وثمة أقوال أخرىٰ. والبيت في القرطبي ٢٠/ ١٢.
(٣) الآية ٤ من محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٤) ما بين معقوفين سقط مِنْ (ش).

سورة الأعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الأَعلى﴾: يجوزُ جَرُّه صفةً لـ «ربِّك»، ونصبُه صفةً لاسم. إلاَّ أنَّ هذا يمنعُ أَنْ يكونَ «الذي» صفةً لـ «ربِّك»، بل يتعيَّنُ جَعْلُه[١] نعتاً لـ «اسم»، أو مقطوعاً، لئلا يلزمَ الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بصفةِ غيرِه؛ إذ يصيرُ التركيبُ مثلَ قولِك: «جاءني غلامُ هندٍ العاقلُ الحسنةِ» فيُفْصَلُ بالعاقل بين «هند» وبين صفتِها[٢]. وتقدَّم الكلامُ في إضافةِ الاسمِ إلى المُسَمىَّ.

آ. (٣) قوله: ﴿قَدَّرَ﴾: قرأ[٣] الكسائيُّ بتخفيفِ الدالِ، والباقون بالتشديد. وقد تقدَّمَتْ القراءتان في المرسلات[٤].

---

(١) أي: جعل «الذي».

(٢) فالممنوع أن يكون «الذي» صفة لـ «ربك»، و «الأعلى» صفة لـ «اسم» لئلا يلزمَ المحذور المذكور، ولكنْ ثمة فرق؛ لأن الغلام وهند متغايران، أمَّا الصفتان المذكورتان «الأعلى ــ الذي» فتعودان إلى ذات واحدة.

(٣) السبعة ٦٨٠، والنشر ٢/٣٩٩، والقرطبي ٢٠/١٥، والتيسير ٢٢١، والحجة ٧٥٨ والبحر ٨/٤٥٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ «فَقَدَرْنا» قرأ نافع والكسائي بالتشديد، السبعة ٦٦٦.

آ. (٥) **قوله: ﴿غُثاءً﴾**: إمَّا مفعولٌ ثانٍ، وإمَّا حالٌ. والغُثاء [٩١١/ب] بتشديد الثاء وتخفيفِها ـ وهو الفصيحُ ـ/ ما يُقَدِّمُه السَّيْلُ على جوانبِ الوادي من النباتِ ونحوِه. قال امرؤ القيس[1]:

٤٥٤٩ـ كـأنَّ ذُرا رأسِ المُجَيْمِرِ غُـدوةً
مِـن السَّيْـلِ والغُثَّـاء فَلْكَـةُ مِغْـزَلِ

ورواه الفراءُ «والأَغْثاء» على الجمعِ. وفيه غرابةٌ من حيث جَمَعَ فُعالاً على أفْعال.

قوله: «أَحْوىٰ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه نعتٌ لـ «غُثاء». والثاني: أنه حالٌ من «المَرْعَىٰ». قال أبو البقاء[2]: «قَدَّم بعضَ الصلةِ». قلت: يعني أنَّ الأصلَ أخرجَ المرعىٰ أَحْوىٰ فجعله غثاءً، ولا يُسَمَّىٰ هذا تقديماً لبعضِ الصلةِ. والأَحْوىٰ: أَفْعَلُ مِنْ الحُوَّة وهي سَوادٌ يَضْرِبُ إلى الخُضْرة. قال ذو الرمَّة[3]:

٤٥٥٠ـ لَمْيـاءُ فـي شَفَتَيْهـا حُـوَّةٌ لَعَـسٌ
وفـي اللِّثـاتِ وفـي أَنْيـابِها شَنَـبُ

وقد تقدَّم لك[4] أنَّ بعضَ النحاةِ اسْتَدَلَّ على وجودِ بدلِ الغَلَطِ بهذا البيت. وقيل: خُضرةٌ عليها سوادٌ. والأَحْوىٰ: الظَّبْيُ؛ لأنَّ في ظهره

(١) تقدم برقم ٣٤١٧.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٥.
(٣) تقدم برقم ٧٢.
(٤) انظر: الدر ١/ ٦٦.

خُطَّتَيْن. قال(١):

٤٥٥١ـ وفي الحَيِّ أَحْوَىٰ يَنْفُضُ المَرْدَ شادِنٌ
مُظاهِرُ سِمْطَيْ لُؤْلُؤٍ وزَبَرْ جَدِ

ويقال: رجلٌ أَحْوَىٰ وامرأةٌ حَوَّاء. وجَمْعُهما حُوٌّ، نحو: أحمر وحمراءُ وحُمْر.

آ. (٦) **قوله: ﴿فلا تَنْسَىٰ﴾**: قيل: هو نَفْيٌ، أخبر تعالىٰ أنَّ نبيَّه عليه السلام لا يَنْسَىٰ. وقيل: نهيٌ، والألفُ إشباعٌ، وقد تَقَدَّم نحوٌ مِنْ هذا في يوسف(٢) وطه. ومنع مكي(٣) أَنْ يكونَ نهياً لأنه لا يُنْهَىٰ عمَّا ليس باختيارِه. وهذا غيرُ لازمٍ؛ إذ المعنى: النهيُ عن تعاطي أسبابِ النسيانِ، وهو شائعٌ.

آ. (٧) **قوله: ﴿إلَّا ما شاء اللَّهُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه مفرغٌ، أي: إلَّا ما شاءَ الله أن يُنْسِيَكَهُ فإنك تَنْساه. والمرادُ رَفْعُ تلاوتِه. وفي الحديث: «أنه كان يُصبح فينسَىٰ الآياتِ لقولِه: «ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِها(٤) »». وقيل: إنَّ المعنىٰ بذلك القِلَّةُ والنُّدْرَةُ، كما رُوِيَ أنه عليه السلام أسقطَ آيةً في صلاتِه، فحسِب أُبَيٌّ أنها نُسِخَتْ، فسأله فقال:

---

(١) البيت لطرفه من معلقته، وهو في ديوانه ٨ وشرح القصائد ١٣٩. والنفض: كل ما سقط مِنْ الورق. والمرد: ثمر الأراك، فهو يتناول منه. والشادن: الظبي الذي كاد يستغني عن أمه. والسمط: الخيط من اللؤلؤ.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/ ٥٥٢.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٧٠.

(٤) الآية ١٠٦ من البقرة.

«نَسِيتُها». وقال الزمخشري[1]: «الغَرَضُ نَفْيُ النِّسيان رَأساً، كما يقول الرجل لصاحبه: أنت سَهِيْمي فيما أَمْلِكُ إلاَّ ما شاء اللَّهُ، ولم يَقْصِدْ استثناءَ شيءٍ، وهو مِنْ استعمالِ القلةَّ في معنى النفي» انتهى. وهذا القولُ سبقَه إليه الفراء[2] ومكي[3]. قال الفراء وجماعة معه: «هذا الاستثناءُ صلةٌ في الكلام على سنةِ الله تعالىٰ في الاستثناء، وليس [ثم][4] شيءٌ أُبيح استثناؤُه». قال الشيخ[5]: «هذا لا يَنْبغي أَنْ يكونَ في كلامِ اللَّهِ تعالىٰ ولا في كلامٍ فصيحٍ، وكذلك القولُ بأنَّ «لا» للنهي[6]، والألفَ فاصلةٌ» انتهى. وهذا الذي قاله الشيخُ لم يَقْصِدْه القائلُ بكونِه صلةً، أي: زائداً مَحْضاً بل المعنى الذي ذكره، وهو المبالغةُ في نَفْي النسيانِ أو النهي عنه.

وقال مكي[7]: «وقيل: معنى ذلك، إلاَّ ما شاء الله، وليس يشاءُ اللَّهُ أَنْ يَنْسَىٰ منه شيئاً، فهو بمنزلةِ قولِه في هود في الموضعَيْنِ: خالِدِيْنَ فيها ما دامَتِ السمواتُ والأرضُ إلاَّ ما شاء ربُّك»[8] وليس جَلَّ ذِكْرُه تَرَكَ شيئاً من الخلودِ لتقدُّمِ مَشيئتِه بخُلودِهم». وقيل: هو استثناءٌ مِنْ قولِه «فجعله غُثاءً أَحْوى». نَقَله مكي[9]. وهذا يَنْبغي أَنْ لا يجوزَ البتة.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٤٣.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٥٦.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٧١.
(٤) من البحر.
(٥) البحر ٨/ ٤٥٩.
(٦) عارف حكمت: «للنفي».
(٧) إعراب المشكل ٢/ ٤٧١.
(٨) الآية ١٠٧.
(٩) إعراب المشكل ٢/ ٤٧١.

قوله: «وما يَخْفَىٰ» «ما» اسميةٌ. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً لئلا يَلْزَمَ خُلُوُّ الفعلِ مِنْ فاعل. ولولا ذلك لكان المصدريةُ أحسنَ لِيُعْطَفَ مصدرٌ مؤولٌ على مثلِه صريح.

آ. (٨) **قوله: ﴿ونُيَسِّرُك﴾**: عَطْفٌ على «سَنُقْرِئُك» فهو داخلٌ في حَيِّزِ التنفيسِ، وما بينهما مِنْ الجملةِ اعتراض.

آ. (٩) **قوله: ﴿إنْ نَفَعَتْ﴾**: «إنْ» شرطيةٌ. وفيه استبعادٌ لتذكُّرِهم. ومنه[1]:

٤٥٥٢ـ لقد أَسْمَعْتَ لو نادَيْتَ حَيَّاً
ولكنْ لا حياةَ لِمَنْ تُنادي

وقيل: «إنْ» بمعنى إذْ كقولِه: «وأنتم الأَعْلَوْن إن كنتم»[2]. وقيل: هي بمعنى «قد» ذكَرَه ابنُ خالويه[3]، وهو بعيدٌ جداً. وقيل: بعده شيءٌ محذوفٌ تقديرُه: إنْ نَفَعَتِ الذكرى وإن لم تنفَعْ، قاله الفراء[4] والنحاس[5] والجرجاني والزهراوي.

آ. (١١) **قوله: ﴿ويَتَجَنَّبُها﴾**: أي: الذكرى.

آ. (١٣) **قوله: ﴿ثم لا يَموتُ﴾**: «ثم» للتراخي بين الرُّتَبِ في الشدة.

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في ديوانه ٩٩، والمحرر ١٦/٢٨٣، والبحر ٨/٤٥٩.

(٢) الآية ١٣٩ من آل عمران.

(٣) وهو معنى أثبته لها قطرب. انظر: المغني ٣٩.

(٤) لم يذكره في معانيه.

(٥) إعراب القرآن ٣/٦٨١.

آ. (١٦) قوله: ﴿بل تُؤْثِرون﴾: قرأ[١] أبو عمرو بالغيبة، والباقون بالخطاب، وهما واضحتان.

آ. (١٧) قوله: ﴿وأَبْقَىٰ﴾: أي: مِنْ الدنيا.

آ. (١٨) قوله: ﴿لَفي الصحف﴾: قرأ[٢] أبو عمرو في روايةِ الأعمش وهارون بسكون الحاء في الحرفين، وهو واضحٌ أيضاً.

آ. (١٩) قوله: ﴿إبراهيم﴾: قرأ العامَّة[٣] بألفٍ بعد الراء وياءٍ بعد الهاء، وأبو رجاء بحَذْفهما، والهاءُ مفتوحةٌ أو مكسورةٌ فعنه قراءتان. وأبو موسى[٤] وابن الزبير بألفَيْن وكذا في كلِّ القرآنِ، ومالك ابن دينار بألفٍ بعد الراء فقط، والهاءُ مفتوحةٌ، وعبد الرحمن بن أبي بكر «وإبْرَهيم» بحذف الألفِ وكسرِ الهاءِ. وقال ابنُ خالويه[٥]: «وقد جاء «إبْراهُم» يعني بألفٍ وضمِّ الهاءِ. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا الاسمِ الكريمِ ولغاتِه مستوفى في البقرة[٦].

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأعلى]

---

(١) السبعة ٦٨٠، والنشر ٢/ ٤٠٠، والتيسير ٢٢١، والبحر ٨/ ٤٦٠، والحجة ٧٥٩، والقرطبي ٢٠/ ٢٣.

(٢) البحر ٨/ ٤٦٠.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٦٠٤، والنشر ٢/ ٣٧، والبحر ٨/ ٤٦٠، والشواذ ١٧٢.

(٤) الأشعري.

(٥) الشواذ ١٧٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/ ٩٧.

سورة الغاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هل أتاك﴾: هو استفهامٌ على بابِه، ويُسَمِّيه أهلُ البيانِ «التشويق». وقيل:/ بمعنى قد، وقد تقدَّم شَرْحُ هذا في «هل أتىٰ على الإنسانِ»[١]. [٩١٢/أ]

آ. (٢ ــ ٤) قوله: ﴿وجوهٌ يومَئذٍ﴾: قد تقدَّم نظيرُه في القيامة[٢] وفي النازعات[٣]. والتنوينُ في «يومئذٍ» عوضٌ مِنْ جملةٍ مدلولٍ عليها باسمِ الفاعلِ من الغاشية تقديره: يومَ إذ غَشِيَتْ الناسَ؛ إذ لا تتقدَّمُ جملةٌ مُصَرَّحٌ بها. و «خاشعة» وما بعدَه صفةٌ، و «تَصْلىٰ» هو الخبرُ. وقرأ[٤] أبو عمروٍ وأبو بكر بضمِّ التاء مِنْ «تَصْلَىٰ» على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. والباقون بالفتح على تسميةِ الفاعل. والضمير على كلتا القراءتين للوجوه. وقرأ أبو رجاءٍ بضمِّ التاءِ وفتح الصادِ وتشديدِ اللام[٥]. وقد تقدَّم معنى

(١) انظر إعرابه للآية ١ من الإنسان.

(٢) في الآية ٢٢.

(٣) في الآية ٨.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨١، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٧٥٩، والتيسير ١٢١، والقرطبي ٢٠/٢٨، والبحر ٨/ ٤٦٢.

(٥) تُصَلَّىٰ.

ذلك كله في الانشقاق[١] والنساء[٢].

وقرأ[٣] ابنُ كثير في روايةٍ وابنُ محيصن «عاملةً ناصبةً» بالنصب: إمَّا على الحالِ، وإمَّا على الذمِّ.

آ. (٥) قوله: ﴿آنِيَة﴾: صفةٌ لـ «عَيْنٍ» أي: حارَّة، أي: التي حَرُّها مُتناهٍ[٤] في الحرِّ كقولِه: «وبين حَميم آنٍ»[٥]. وأمالها[٦] هشامٌ؛ لأنَّ الألفَ غيرُ منقلبةٍ عن غيرِها، بل هي أصلٌ بنفسِها، وهذا بخلافِ «آنِيَة» في سورة الإنسان،[٧] فإنَّ الألفَ هناك بدلٌ مِنْ همزة، إذ هو جمعُ إناء، فوزنُها هنا فاعِلة، وهناك أَفْعِلَة، فاتَّحد اللفظُ واختلفَ التصريفُ، وهذا مِنْ محاسنِ علمِ التصريف.

آ. (٦) قوله: ﴿ضَريع﴾: هو شجرٌ في النار. وقيل: حجارةٌ. وقيل: هو الزَّقُّوم. وقال أبو حنيفة[٨]: «هو الشِّبْرِقُ، وهو مَرْعى سَوْءٍ، لا تَعْقِدُ عليه السائمةُ شَحْماً ولا لَحْماً. قال الهذليُّ[٩]:

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٩٥.

(٣) المحتسب ٢/٣٥٦، والبحر ٨/ ٤٦٢، والقرطبي ٢٠/ ٢٧.

(٤) الأصل وعارف وحكمت: «أي: انتهى حرها».

(٥) الآية ٤٤ من الرحمن.

(٦) النشر ٢/ ٦٥، والتيسير ٥٢.

(٧) الآية ١٥ «بآنيةٍ من فضة» والأصل أأنية.

(٨) انظر هذه الأقوال في اللسان «ضرع».

(٩) البيت لقيس بن عَيْزارة الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، واللسان «ضرع» والهَزْم: ما تكسَّر منه. وحرود: لا تكاد تدِرُّ.

٤٥٥٣ـ وحُبِسْنَ في هَزْمِ الضَّريعِ فكلُّها
حَدْباءُ دامِيَةُ الضُّلوعِ حَرُوْدُ

وقال أبو ذؤيب[١]:

٤٥٥٤ـ رَعَىٰ الشِّبْرِقَ الريَّانَ حتى إذا ذَوَىٰ
وعادَ ضَريعاً نازَعَتْه النَّحائِصُ

وقيل: هو يَبيس العَرْفَجِ إذا تَحَطَّم. وقال الخليل: «نبتٌ أخضرُ مُنْتِنُ الريح يَرْمي به البحرُ. وقيل: نبتٌ يُشبه العَوْسَج. والضَّراعةُ: الذِّلَّةُ والاستكانةُ مِنْ ذلك.

آ. (٧) قوله: ﴿لا يُسْمِنُ﴾: قال الزمخشري[٢]: «مرفوعُ المحلِّ أو مجرورُه على وصفِ طعامٍ أو ضَريع». قال الشيخ[٣]: «أمَّا وَصْفُه لـ ضريعٍ، فيصِحُّ؛ لأنه مثبتٌ نفىٰ عنه السِّمَنَ والإغناءَ من الجوع. وأمَّا رفعُه على وصفِه لطعام فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ الطعامَ منفيٌّ و «يُسْمِنُ» منفيٌّ فلا يَصِحُّ تركيبُه؛ لأنه يَصيرُ التقدير: ليس لهم طعامٌ لا يُسْمِنُ ولا يُغني مِنْ جوعٍ إلاَّ مِنْ ضريع، فيصير المعنى: أنَّ لهم طعاماً يُسْمِنُ ويُغْني من جوعٍ إلاَّ مِنْ غيرِ الضَّريع، كما تقول: «ليس لزيدٍ مالٌ لا يُنتفع به إلاَّ مِنْ مالِ عمروٍ» فمعناه: أنَّ له مالاً يُنتفع به مِنْ غيرِ مالِ عمروٍ». قلت: وهذا لا يَرِدُ لأنه على تقدير تَسْليم القول بالمفهوم مَنَعَ منه مانعٌ وهو السياقُ، وليس كلُّ مفهوم معمولاً به. وأمَّا المثالُ الذي نظَّر به فصحيحٌ، لكنه

---

(١) ليس في ديوان الهذليين، وهو في الماوردي ٤/ ٤٤٤، والمحرر ١٦/ ٢٨٨، والنحائص: (ج) نحوص وهي الأتان أو التي في بطنها ولد.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٤٦.

(٣) البحر ٨/ ٤٦٣.

لا يمنع منه مانعٌ كالسِّياق في الآيةِ الكريمة. ثم قال الشيخ: «ولو قيل: الجملةُ في موضعِ رفعٍ صفةً للمحذوفِ المقدَّرِ في «إلاَّ مِنْ ضريعٍ» كان صحيحاً؛ لأنه في موضعِ رفعٍ، على أنَّه بدلٌ من اسم ليس، أي: ليس لهم طعامٌ إلاَّ كائنٌ مِنْ ضَريعٍ، أو إلاَّ طعامٌ مِنْ ضريعٍ غيرِ مُسَمِّنٍ ولا مُغْنٍ مِنْ جوعٍ، وهذا تركيبٌ صحيحٌ ومعنى واضحٌ».

وقال الزمخشري[1] أيضاً: «أو أُريد أَنْ لا طعامَ لهم أصلاً؛ لأنَّ الضَّريعَ ليس بطعامٍ للبهائمِ فضلاً عن الإِنس؛ لأنَّ الطعامَ ما أَشْبَعَ أو أَسْمَنَ، وهو عنهما بمَعْزِلٍ كما تقول: «ليس لفلانٍ ظلٌّ إلاَّ الشمسُ» تريد نَفْيَ الظلِّ على التوكيد». قال الشيخ[2]: «فعلى هذا يكونُ استثناءً منقطعاً، إذ لم يندَرِجْ الكائنُ مِن الضَّريع تحت لفظِ «طعام» إذ ليس بطعامٍ، والظاهرُ الاتصالُ فيه وفي قولِه «ولا طعامٌ إلاَّ مِنْ غِسْلين»[3] قلت: وعلى قولِ الزمخشري المتقدمِ لا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ منقطعاً؛ إذ المرادُ نفيُ الشيءِ بدليلِه، أي: إن كان لهم طعامٌ فليس إلاَّ هذا الذي لا يَعُدُّه أحدٌ طعاماً ومثلُه«ليس له ظلٌّ إلاَّ الشمسُ» وقد مضى تحقيقُ هذا عند قولِه: «لا يَذُوقون فيها الموتَ إلاَّ الموتةَ الأولى»[4] وقوله[5]:

٤٥٥٥ـ ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ ....

ومثلُه كثيرٌ.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٤٦.

(٢) البحر ٨/ ٤٦٣.

(٣) الآية ٣٦ من الحاقة.

(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

(٥) تقدم برقم ١٥٦١.

آ. (١١) قوله: ﴿لا تَسْمَعُ﴾: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمروٍ بالياء/ من تحتُ مضمومةً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، «لاغِيةٌ» رفعاً لقيامِه [٩١٢/ب]
مقامَ الفاعلِ. وقرأ نافع كذلك، إلاَّ أنَّه بالتاء مِنْ فوقُ، والتذكيرُ والتأنيثُ واضحان؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ. وقرأ الباقون بفتح التاءِ مِنْ فوقُ ونصبِ «لاغيةً»، فيجوزُ أَنْ تكونَ التاءُ للخطابِ، أي: لا تَسْمع أنت، وأَنْ تكونَ للتأنيثِ، أي: لا تسمعُ الوجوهُ. وقرأ المفضل والجحدريُّ «لا يَسْمَعُ» بياء الغَيْبة مفتوحةً، «لاغيةً» نصباً، أي: لا يَسْمَعُ فيها أحدٌ.

ولاغِيَة يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ كلمةٍ على معنى النسبِ، أي: ذات لغوٍ أو على إسنادِ اللَّغوِ إليها مجازاً، وأَنْ تكونَ صفةً لجماعة، أي: جماعة لاغية، وأَنْ تكونَ مصدراً كالعافِية والعاقِبة كقولِه: «لا يَسْمعون فيه لَغْواً ولا تأثيماً»[٢].

آ. (١٥) قوله: ﴿ونَمارقُ﴾: جمع نُمْرُقة، وهي الوِسادةُ. قالت[٣]:

٤٥٥٦ـ نحــــن بَنـــاتِ طــــارِقْ
نَمْشـــي علـــى النَّمَـــارِقْ

وقال زهير[٤]:

---

(١) السبعة ٦٨١، والبحر ٨/٤٦٣، والقرطبي ٢٠/٣٣، والتيسير ٢٢٢، والحجة ٧٦٠، والنشر ٢/٤٠٠.
(٢) الآية ٢٥ من الواقعة.
(٣) تقدم برقم ٣٦٩٧.
(٤) ليس في ديوانه، والبحر ٨/٤٦١، والقرطبي ٢٠/٣٤.

٤٥٥٧ـ كُهـولاً وشُبَّـانـاً حِسـانٌ وجـوهُهُـمْ
لهـم سُـرُرٌ مَصْفـوفـةٌ ونَمـارِقُ

والنُّمْرُقَة بضمِّ النونِ والراءِ وكسرِهما، لغتان أشهرُهما الأولى.

آ. (١٦) قوله: ﴿وزَرابيُّ﴾: جمع زَرِبْية بفتح الزاي وكسرِها لغتان مشهورتان وهي البُسُطُ العِراضُ. وقيل: ما له منها خَمْلَة[١]. ومَبْثوثة: مفرَّقة.

آ. (١٧) قوله: ﴿الإِبل﴾: اسمُ جمعٍ واحدُه: بعير وناقة وجمل. وهو مؤنثٌ، ولذلك تَدْخُلُ عليه تاءُ التأنيثِ حالَ تصغيرِه، فيقال: أُبَيْلَة ويُجْمع آبال، واشتقوا مِنْ لفظِه. فقالوا: «تأبَّلَ زيدٌ»، أي: كَثُرَتْ إبلُه، وتَعَجَّبوا مِنْ هذا فقالوا: «ما آبَلَه»، أي: ما أكثرَ إبِلَه. وتقدَّم في الأنعام[٢]

قوله: «كيف» منصوبٌ بـ«خُلِقَتْ» على حَدِّ نَصْبِها في قوله «كيف تكفرون»[٣] والجملةُ بدلٌ من «الإِبل» بدلُ اشتمالٍ، فتكونُ في محلِّ جرّ، وهي في الحقيقة مُعَلِّقةٌ للنظر، وقد دخلَتْ «إلى» على «كيف» في قولهم: «انظُرْ إلى كيف يصنعُ»، وقد تُبْدَلُ الجملةُ المشتملةُ على استفهامٍ من اسمٍ ليس فيه استفهامٌ كقولِهم: عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو؟ على خلافٍ في هذا مقررٍ في علمِ النحو.

وقرأ العامَّةُ: خُلِقَتْ ورُفِعَتْ ونُصِبَتْ وسُطِحَتْ مبنياً للمفعولِ،

---

(١) الخملة: القطيفة. والخَمْلُ: هُدْب القطيفة.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/ ١٩٤.

(٣) الآية ٢٨ من البقرة.

والتاءُ ساكنةٌ للتأنيث. وقرأ[1] أمير المؤمنين وابن أبـي عبلة وأبو حيوة «خَلَقْتُ» وما بعدَه بتاءِ المتكلم مبنياً للفاعل. والعامَّةُ على «سُطِحَتْ» مخففاً، والحسن[2] بتشديدها.

آ. (٢٢) قوله: ﴿بِمُسَيْطِرٍ﴾: العامَّةُ على الصاد، وقنبل[3] في بعضِ طُرُقِه، وهشام بالسين وخلف بإشمامِ الصادِ زاياً بلا خلافٍ، وعن خلَّاد وجهان. وقرأ هارونُ «بِمُسَيْطَرٍ» بفتح الطاء[4] اسمَ مفعولٍ؛ لأنَّ «سَيْطَرَ» عندهم متعدّ، يَدُلُّ على ذلك فعلُ مطاوعِه وهو تَسَيْطر[5]، ولم يَجِىءْ اسمُ فاعلٍ على مُفَيْعِل إلَّا: مُسَيْطِر ومُبَيْقِر ومُهَيْمِن ومُبَيْطِر مِنْ سَيْطَرَ وبَيْقَرَ وهَيْمَنَ وبَيْطَرَ. وقد جاء مُجَيْمِر اسمَ وادٍ، ومُدَيْبِر. قيل: ويمكنُ أَنْ يكونَ أصلُهما «مُجْمِر» و «مُدْبِر» فصُغِّرا. قلت: وقد تقدَّم لك أنَّ بعضَهم جَوَّز «مُهَيْمِناً» مُصَغَّراً، وتَقَدَّم أنه خطأٌ عظيمٌ[6]، وذلك في سورة المائدةِ وغيرها.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تولىٰ﴾: العامَّةُ على «إلَّا» حرفَ استثناء، وفيه قولان، أحدهما: أنه منقطعٌ لأنه مستثنىٰ مِنْ ضمير «عليهم». والثاني: أنه متصلٌ لأنه مستثنىٰ مِنْ مفعول «فَذَكِّرْ»، أي: فَذَكِّرْ

---

(١) المحتسب ٢/٣٥٦، البحر ٨/ ٤٦٤، والقرطبي ٢٠/٣٦.

(٢) الشواذ ١٧٢، والبحر ٨/ ٤٦٤، والقرطبي ٢٠/٣٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٢، والتيسير ٢٢٢، والنشر ٢/٣٧٨، والبحر ٨/ ٤٦٤.

(٤) في الأصل: «بفتح الصاد» ورسمها بالصاد.

(٥) في (ش) سيطر.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٢٨٨.

عبادي إلاَّ مَنْ تولَّىٰ. وقيل: «مَنْ» في محلِّ خفض بدلاً من ضمير «عليهم»، قاله مكي[1]. ولا يتأتَّىٰ هذا عند الحجازيين، إلاَّ أَنْ يكونَ متصلاً، فإنْ كان منقطعاً جاز عند تميم؛ لأنهم يُجْرُوْنه مُجْرىٰ المتصل، والمتصلُ يُختار فيه الإتباعُ لأنه غيرُ موجَبٍ. هذا كلُّه إذا لم يُجْعَل «مَنْ تولَّىٰ» شرطاً وما بعده جزاؤُه، فإنْ جَعَلْتَه كذلك كان منقطعاً، وقد تقدَّم تحقيقُه، وعلى القولِ بكونهِ مستثنى مِنْ مفعول «فَذَكِّرْ» المقدرِ تكون جملةُ النفي اعتراضاً.

وقرأ زيد بن علي[2] وزيد بن أسلم وقتادة «ألا» حرفَ استفتاحٍ، وبعده جملةٌ شرطية أو موصولٌ مضمَّنٌ[3] معناه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿إيابَهم﴾: العامَّةُ على تخفيفِ الياءِ، مصدرَ آبَ يَؤُوبُ إياباً [والأصلُ: أوَب يَأْوُبُ إواباً][4]، أي: رَجَعَ كـ قام يقوم قياماً. وقرأ[5] شيبة وأبو جعفر بتشديدها. وقد اضطربَتْ فيها أقوالُ التصريفيين، فقيل: هو مصدرٌ لـ أَيَّبَ على وزن فَيْعَل كبَيْطَرَ[6]، يُقالُ منه: أَيَّبَ يُؤَيِّبُ إيَّاباً، والأصلُ/ أَيْوَبَ يِؤَيْوِبُ إيْواباً كبَيْطَرَ يُبَيْطِرُ، فاجتَمَعَتْ الياءُ والواوُ في جميع ذلك، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ، فقُلِبَتْ الواوُ [٩١٣/أ]

(١) إعراب المشكل ٢/٤٧٣.
(٢) القرطبي ٢٠/٣٧، والمحتسب ٢/٣٥٧، والبحر ٨/٤٦٥.
(٣) في النسخ: «مضمر» وهو تحريف.
(٤) ما بين معقوفين سقط من (ش) وعارف حكمت.
(٥) الإتحاف ٢/٦٠٦، والبحر ٨/٤٦٥، والقرطبي ٢٠/٣٨، المحتسب ٢/٣٥٧، والنشر ٢/٤٠٠.
(٦) بيطر: عالج الدوابَّ.

ياءً، وأُدغِمت الياءُ المزيدةُ فيها، فإِيَّاب على هذا فِيْعال. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ بزنةِ فَوْعَل كحَوْقَلَ، والأصل: إِوْوَاب بواوَيْن، الأولى زائدةٌ، والثانيةُ عينُ الكلمةِ، فسَكَنَتِ الأولى بعد كسرةٍ، فقُلِبت ياءً، فصار إِيْواباً، فاجتمعَتْ ياءٌ وواوٌ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلِبَتْ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في الياءِ بعدها، فوزنُه فِيعال كحِيْقال، والأصلُ: حِوْقال. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ على وزن فَعْوَل كجَهْور[1]، والأصلُ: إِوْوَاب على وزن فِعْوال، كـ «جِهْوار» الأولى عينُ الكلمةِ، والثانيةُ زائدةٌ، وفُعِل به ما فُعِل بما قبلَه مِنْ القلبِ والإدغام للعللِ المتقدمةِ، وهي مفهومةٌ مِمَّا مَرَّ، فإن قيل: الإدغامُ مانعٌ مِنْ قَلْبِ الواوِ ياءً. قيل إنما يمنعُ إذا كانت الواوُ والياءُ عيناً وقد عَرَفْتَ أنَّ الياءَ في فَيْعَل والواوَ في فَوْعَل وفَعْوَل زائدتان. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّب بزنةِ فَعَّلَ نحو: كِذَّاباً والأصلُ إِوَّاب، ثم قُلِبَتِ الواوُ الأولى ياءً لانكسارِ ما قبلَها فقيلَ: إِيْواباً[2]. قال الزمخشري[3]: «كدِيْوان في دِوَّان، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ بسَيِّد» يعني أنَّ أصلَه سَيْوِد، فقُلِبت وأُدْغِمت، وإلى هذا نحا أبو الفضل أيضاً.

إلاَّ أن الشيخ[4] قد رَدَّ ما قالاه: بأنهم نَصُّوا: على أنَّ الواوَ الموضوعةَ على الإدغامِ لا تَقْلِبُ الأولى ياءً، وإن انكسَرَ ما قبلها قال:

---

(١) جَهْوَرَ: رفع الصوت.

(٢) ثم اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٣) الكشاف ٤/٢٤٨.

(٤) البحر ٨/ ٤٦٥.

«وَمَثّلوا بنفس «إوّاب» مصدرَ أوَّب مشدداً، وباخْرِوّاط مصدرَ اخْرَوَّط[1].

قال: «وأمَّا تشبيهُ الزمخشريِّ بديوان فليس بجيدٍ؛ لأنَّهم لم يَنْطِقوا بها في الوَضْعِ مُدْغمةً، ولم يقولوا: دِوَّان، ولولا الجَمْعُ على «دَواوين» لم يُعْلَمْ أنَّ أصلَ هذه الياءِ واوٌ، وقد نَصُّوا على شذوذِ «دِيْوان» فلا يُقاسُ عليه غيرُه».

قلت: أمَّا كونُهم لم يَنْطِقوا بدِوَّان فلا يَلْزَمُ منه رَدُّ ما قاله الزمخشريُّ، ونَصَّ النحاةُ على أنَّ أصلَ «دِيْوان» دِوَّان، و «قيراط»: قِرَّاط، بدليلِ الجَمْعِ على دَواوين وقَرارِيط، وكونُه شاذاً لا يَقْدَحُ؛ لأنه لم يَذْكُرْه مَقيساً عليه بل مُنَظِّراً به.

وقد ذهب مكي[2] إلى نحوٍ مِنْ هذا فقال: «وأصلُ الياءِ واوٌ، ولكنْ انقلبَتْ ياءً لانكسارِ ما قبلها، وكان يَلْزَمُ مَنْ شَدَّد أَنْ يقولَ: إوَّابَهم لأنَّه مِنْ الواو، أو[3] يقول: إيوابهم، فيُبْدِلُ مِنْ أول المشدد ياءً كما قالوا: «دِيْوان» والأصلُ: دِوَّان» انتهى. وقيل: هو مصدرٌ لأَأْوَبَ[4] بزنة أَكْرَم مِنْ الأَوْب، والأصلُ: إأْواب كإكْرام، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ الثانيةُ لـ إأْواب ياءً لسكونِها بعد همزةٍ مكسورةٍ فصار اللفظُ إيواباً فاجتمعت الياءُ والواوُ على ما تقدَّم، فقُلِبَ وأُدْغِمَ، ووزنُه إفْعال، وهذا واضحٌ.

وقال ابن عطية[5] في هذا الوجه: «سُهِّلَتِ الهمزةُ وكان الواجبُ في

---

(١) اخْرَوَّطَ البعيرُ في سيره: أسرع.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٧٣.

(٣) في الأصل و (ش) (و) وما أثبتناه من المشكل.

(٤) الأصل: «لأوب».

(٥) المحرر ١٦/٢٩١.

الإدغامِ برَدِّها إوَّاباً، لكن استُحْسِنَتْ فيه الياءُ على غير قياس» انتهى. وهذا ليس بجيدٍ لِما عَرَفْتَ أنَّه لَمَّا قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً فالقياسُ أن يُفْعَلَ ما تقدَّم مِنْ قَلْبِ الواوِ إلى الياءِ مِنْ دونِ عكسٍ، وإنما ذَكَرْتُ هذه الأوجهَ مشروحةً لصعوبتها مع عَدَمِ مَنْ يُمْعِنُ النظرَ مِنْ المُعْرِبين في مثل هذه المواضعِ القَلِقَةِ القليلةِ الاستعمال. وقَدَّم الخبرَ في قولِه «إلينا» و «علينا» مبالغةً في التشديد[1] والوعيدِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الغاشية]

(١) الأصل: «مبالغة وتشديداً في الوعيد».

سورة والفجر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والفَجْرِ﴾: جوابُ هذا القَسَم قيل: مذكورٌ وهو قولُه «إنَّ ربَّك لَبالمِرْصاد»[١] قاله ابن الأنباري. وقيل: محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه، أي: لَنُجازِيَنَّ كلَّ أحدٍ بما عَمل بدليلِ تعديدِه ما فعلَ بالقرونِ الخاليةِ. وقدَّر الزمخشري[٢]: «ليُعَذِّبَنَّ» قال: «يَدُلُّ عليه «ألم تَرَ»[٣] إلى قولِه: / «فصَبَّ»[٤]. وقدَّره الشيخ[٥] بما دَلَّتْ عليه خاتمةُ السورةِ قبلَه، أي: لَإيابُهم إلينا وحِسابُهم علينا. [٩١٣/ب]

آ. (٤) وقال مقاتل: «هل هنا في موضع «إنَّ» تقديرُه: إنَّ في ذلك قَسَماً لذي حِجْرٍ، فـ«هل» على هذا في موضع جواب القسم» انتهى. وهذا قولٌ باطلٌ؛ لأنه لا يَصْلُح أَنْ يكونَ مُقْسَماً عليه، على تقديرِ

---

(١) في الآية ١٤.
(٢) الكشاف ٤/٢٤٩.
(٣) الآية ٦
(٤) الآية ١٣.
(٥) البحر ٨/٤٦٨.

تسليم أنَّ التركيبَ هكذا، وإنما ذكَرْتُه للتنبيهِ على سقوطِه. وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: وصلاةِ الفجر أو وربِّ الفجر.

والعامَّةُ على عَدَمِ التنوينِ في «الفجر» و «الوَتْر» و «يَسْرِ». وأبو الدينار الأعرابي[1] بتنوين الثلاثةِ. قال ابن خالَوَيْه[2]: «هذا ما رُوي عن بعضِ العرب أنه يقفُ على أواخرِ القوافي بالتنوينِ، وإنْ كان فِعلاً، وإنْ كان فيه الألفُ واللامُ. قال الشاعر[3]:

٤٥٥٨ــ أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعتابَنْ
وقُولي إنْ أَصَبْتُ لقد أصابَنْ

يعني بهذا تنوينَ الترنُّم، وهو أنَّ العربيَّ إذا أراد تَرْكَ الترنمِ وهو مَدُّ الصوتِ نَوَّن الكلمةَ، وإنما يكونُ في الرويِّ المطلقِ. وقد عاب بعضُهم قولَ النَّحْويين «تنوين الترنم» وقال: بل ينبغي أَنْ يُسَمُّوه بتنوين تَرْكِ الترنُّم، ولهذا التنوينِ قسيمٌ آخرُ يُسَمَّى «التنوينَ الغالي»، وهو ما يَلْحَقُ الرويَّ المقيَّدَ كقولِه[4]:

٤٥٥٩ــ . . . . خاوي المخترقْنْ

---

(١) البحر ٨/٤٦٧، والشواذ ١٧٣ ولم أقف على ترجمته.

(٢) الشواذ ١٧٣.

(٣) تقدم برقم ٣٦٧٧.

(٤) البيت لرؤبة، وتمامه:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْنْ

وهو في ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢/٣٠١، والخصائص ١/٢٢٨، والمحتسب ١/٨٦، والخزانة ١/٣٨.

على أن بعض العروضيين أنكر وجودَه. ولهذين التنوينَين [1] أحكامٌ مخالفةٌ لحكمِ التنوينِ حَقَّقْتُها في «شرح التسهيل» ولله الحمد. والحاصلُ أنَّ هذا القارئَ أَجْرىٰ الفواصلَ مُجْرى القوافي فَفَعَلَ فيها ما يَفْعل فيها. وله نظائرُ مَرَّ منها: «الرسولا»[2] والسَّبيلا»[3] و «الظُّنونا»[4] في الأحزاب. و «المتعالِ[5] في الرعد» و «يَسْر» هنا، كما سأبيِّنُه إن شاء الله تعالى. قال الزمخشري[6]: «فإن قلتَ: فما بالُها [7] مُنَكَّرَة مِنْ بينِ ما أَقْسَمَ به؟ قلت: لأنها ليالٍ مخصوصةٌ مِنْ بينِ جنس الليالي العَشْرِ بعضٌ منها، أو مخصوصةٌ بفضيلةٍ ليسَتْ في غيرها. فإنْ قلتَ: هلاَّ عُرِّفَتْ بلامِ العهدِ لأنها ليالٍ معلومةٌ. قلت: لو قيل ذلك لم تستقلَّ بمعنى الفضيلةِ التي في التنكير، ولأنَّ الأحسنَ أَنْ تكون اللاماتُ متجانِسَةً ليكون الكلامُ أبعدَ من الإلغازِ والتَّعْمِية». قلت: يعني بتجانسِ اللاماتِ[8] أن تكون كلُّها إمَّا للجنسِ، وإمَّا للعهدِ، والفَرَضُ أنَّ الظاهرَ أن اللاماتِ في الفجر وما معه للجنسِ، فلو جيءَ بالليالي معرفةً بلامِ العهدِ لَفاتَ التجانسُ.

آ. (٢) والعامَّةُ على «ليالٍ» بالتنوين، «عَشْرٍ» صفةٍ لها. وقرأ[9]

---

(١) الأصل: ولهذا التنوين.

(٢) الآية ٦٦.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ١٠.

(٥) الآية ٩.

(٦) الكشاف ٤/٢٤٩.

(٧) أي: «ليالٍ عشر».

(٨) (ش): «اللغات» وهو تحريف.

(٩) البحر ٨/٤٦٧، والقرطبي ٢٠/٣٩. ونسبها في الشواذ ١٧٣ إلى ابن عامر.

ابنُ عباس «وليالِ عَشْرٍ» بالإضافةِ. فبعضهم يكتبُ[1] «ليالِ» في هذه القراءةِ دونَ ياءٍ، وبعضُهم قال: «وليالي» بالياء، وهو القياسُ. قيل: والمرادُ: وليالي أيام عشرٍ، وكان مِنْ حَقِّه على هذا أن يُقال: عشرةٍ؛ لأنَّ المعدودَ مذكرٌ. ويُجاب عنه: بأنَّه إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهان، ومنه «وأتبعه بسِتٍّ من شوال»[2] وسَمِعَ الكسائي: «صُمْنا من الشهر خمساً».

آ. (٣) قوله: ﴿والوَتْر﴾: قرأ[3] الأخَوان بكسرِ الواو، والباقون بفتحها وهما لغتان كالحِبرْ والحَبْر[4]، والفتحُ لغةُ قريشٍ ومَنْ والاها، والكسرُ لغةُ تميم. وهاتان اللغتان في «الوتر» مقابلَ الشَّفْع. فأمَّا في الوِتْر بمعنىٰ التِّرَة، أي: الذَّحْلُ[5] فبالكسرِ وحدَه، قاله الزمخشري[6]. ونقل الأصمعيُّ فيه اللغتين أيضاً. وقرأ أبو عمروٍ في روايةِ يونسَ عنه بفتح الواو وكسر التاء، فيحتمل أَنْ يكونَ لغةً ثالثة، وأن يكونَ نَقَل كسرةَ الراءِ إلى التاء إجراءً للوصل مُجْرىٰ الوقفِ/. [٩١٤/أ]

آ. (٤) قوله: ﴿إذا يَسْرِ﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ هو فعلُ القسم، أي: أُقْسِم به وقتَ سُراه. وحَذَفَ ياءَ «يَسْري» وَقْفاً، وأثبتها

(١) (ش): قال.
(٢) أبواب الصوم في مسلم ٢/ ٨٢٢، وأبي داود ٢/ ٨١٢.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والنشر ٢/ ٤٠٠، والبحر ٨/ ٤٦٧، والتيسير ٢٢٢، والقرطبي ٢٠/ ٤١، والحجة ٧٦١.
(٤) الحبر بفتح الحاء وكسرها: العالم.
(٥) الذَّحْلُ: الحِقد والثأر.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٤٩.

وصلاً، نافعٌ[1] وأبو عمروٍ، وأثبتها في الحالَيْنِ ابنُ كثير، وحَذَفَها في الحالين الباقون لسقوطِها في خَطِّ المصحفِ الكريم، وإثباتُها هو الأصلُ لأنها لامُ فعلٍ مضارعٍ مرفوعٍ، وحَذْفُها لموافقةِ المصحفِ وموافقةِ رؤوسِ الآي، وجَرْياً بالفواصلِ مَجْرىٰ القوافي. ومَنْ فَرَّقَ بين حالَتَيْ الوقفِ والوصلِ فلأنَّ الوقفَ محلُّ استراحةٍ. ونَسَبُ السُّرى إلى الليل مجازٌ؛ إذ المرادُ: يُسْرَىٰ فيه، قاله الأخفش[2]. وقال غيره: المرادُ يَنْقُصُ كقوله: «إذ أدْبَر»[3]، «إذا عَسْعَس»[4].

آ. (٥) **قوله: ﴿لذي حِجْرٍ﴾**: الحِجْرُ: العقل. وتقدَّم الكلامُ عليه[5].

آ. (٦ ـ ٧) **قوله: ﴿بعادٍ إرمَ﴾**: قرأ العامَّةُ «بعادٍ» مصروفاً «إرَمَ» بكسرِ الهمزة وفتح الراءِ والميم، فـ «عاد» اسمٌ لرجلٍ في الأصل، ثم أُطْلِقَ على القبيلة أو الحيِّ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه[6]. وأمَّا «إرَمُ» فقيل: هو اسمُ قبيلةٍ. وقيل: اسمُ مدينةٍ. واخْتُلف في التفسير في تعيينِها. فإن كانَتْ اسمَ قبيلةٍ كانت بدلاً أو عطفَ بيانٍ، أو منصوبةً بإضمارِ «أعني»، وإن كانَتْ اسمَ مدينةٍ فيقلَقُ الإعراب من عاد[7]،

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والحجة ٧٦١، والقرطبي ٢٠/٤٢، والتيسير ٢٢٢، والبحر ٨/٤٦٨.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «المعاني».

(٣) الآية ٣٣ من المدثر.

(٤) الآية ١٧ من التكوير.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/ ١٨٠.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/٣٥٨.

(٧) قوله من عاد سقط من الأصل.

وتخريجُه على حَذْفِ مضافٍ، كأنه قيل: بعادٍ أهلِ إرمَ، قاله الزمخشري[1]، وهو حَسَنٌ ويَبْعُدُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «عاد» بدلَ اشتمال إذ لا ضميرَ، وتقديرُه قَلِقٌ. وقد يقال: إنه لَمَّا كان المَعْنِيُّ بعادٍ مدينتَهم؛ لأنَّ إرمَ قائمةٌ مَقامَ ذلك صَحَّ البدلُ. وإرمُ اسمُ جَدِّ عادٍ[2]، /وهو عادُ بنُ عَوَصِ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ. قال زهير[3]: [٩١٤/ب]

٤٥٦٠ـ وآخَرِين تَرَىٰ الماذيَّ عِدَّتَهُمْ
مِنْ نَسْجِ داوُدَ أو ما أَوْرَثَتْ إرَمُ

وقال قيس الرقيات[4]:

٤٥٦١ـ مَجْداً تليداً بناه أَوَّلُوه له
أَدْرَكَ عاداً وساماً قبلَه إرَما

وقرأ[5] الحسن «بعادَ» غيرَ مصروفٍ. قال الشيخ[6]: «مُضافاً إلى إرم، فجاز أَنْ يكونَ «إرَمُ» أباً أو جَدّاً أو مدينةً». قلت: يتعيَّنُ أَنْ يكونَ في قراءةِ الحسن غيرَ مضافٍ، بل يكون كما كان منوناً، ويكونُ «إرَمَ»

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥٠.
(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.
(٣) تقدم برقم ١٨٢٦.
(٤) ديوانه ١٥٥، برواية:
مَجْداً تليداً بناه أَوَّلُه ... أدرك عاداً وقبلها إرَما
والمحرر ١٦/ ٢٩٤، والقرطبي ٢٠/ ٤٥.
(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٠/ ٤٤، والبحر ٨/ ٤٦٩، والإتحاف ٢/ ٦٠٨، والمحتسب ٢/ ٣٥٩، والشواذ ١٧٣.
(٦) البحر ٨/ ٤٦٩.

بدلاً أو بياناً أو منصوباً بإضمارِ أَعْني [ولو كان مضافاً لوجَبَ صَرْفُه][1]. وإنَّما مُنع «عاد» اعتباراً بمعنى القبيلة أو جاء على أحدِ الجائزَيْنِ في «هند» وبابِه. وقرأ الضحاك في روايةٍ «بعادَ إرم» ممنوعَ الصرفِ وفَتْحِ الهمزةِ مِنْ «أَرَمَ». وعنه أيضاً «أرْمَ» بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الراءِ، وهو تخفيفُ «أَرِمَ» بكسرِ الراء، وهي لغةٌ في اسمَ المدينة، وهي قراءةُ ابنِ الزُّبَيْرِ. وعنه في «عاد» مع هذه القراءة الصَّرْفُ وتَرْكُه.

وعنه أيضاً وعن ابن عباس «أَرَمَّ» بفتح الهمزةِ والراءِ، والميمُ مشددةٌ جعلاه فعلاً ماضياً. يقال: «أَرَمَّ العَظْمُ»، أي: بَلِيَ. ورَمَّ أيضاً وأَرَمَّه غيرُه، فأَفْعَلَ يكون لازماً ومتعدياً في هذا. و «ذات» على هذه القراءةِ مجرورةٌ صفةً لـ «عاد»، ويكونُ قد راعىٰ لفظَها تارةً في قولِه: «أَرَمَّ»، فلم يُلْحِقْ علامةَ تأنيثٍ، ويكونُ «أرَمَّ» معترضاً بين الصفةِ والموصوفِ، أي: أَرَمَّتْ هي بمعنى: رَمَّتْ وَبلِيَتْ، وهو دعاءٌ عليهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ فاعلُ «أرَمَّ» ضميرَ الباري تعالى، والمفعولُ محذوفٌ، أي: أرَمَّها اللَّهُ. والجملةُ الدعائيةُ معترضةٌ أيضاً. ومعناها[2] أخرىٰ في «ذات» فأنَّثَ. ورُوي عن ابن عباس «ذاتَ» بالنصب على أنها مفعولٌ بـ «أرَمَّ». وفاعلُ «أرَمَّ» ضميرٌ يعودُ على الله تعالىٰ، أي: أرَمَّها اللَّهُ تعالى ويكون «أرمَّ» بدلاً مِنْ «فَعَلَ ربُّكَ» أو تبييناً له.

وقرأ ابن الزبير «بعادِ أَرِمَ» بإضافةِ «عاد» إلى «أرِم» مفتوحَ الهمزةِ مكسورَ الراء، وقد تقدَّم أنه اسمُ المدينة. وقُرىء «أرِمِ ذاتِ» بإضافة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) معطوف على «لفظها» والتقدير: ويكون قد راعى معناها.

«أرم» إلى «ذات». ورُوي عن مجاهدٍ «أرَمَ» بفتحتين مصدرَ أَرِمَ يأْرَمُ، أي: هَلَكَ، فعلى هذا يكونُ منصوباً بـ «فَعَل ربُّك» نَصْبَ المصدرِ التشبيهيِّ، والتقدير: كيف أهلك ربُّك إهلاكَ ذاتِ العِمادِ؟ وهذا أغربُ الأقوالِ.

و «ذاتِ العِمادِ» إنْ كان صفةً لقبيلةٍ فمعناه: أنهم أصحابُ خيامٍ لها أَعْمِدةٌ يَظْعَنون بها، أو هو كنايةٌ عن طولِ أبدانهم كقولِه[1]:

٤٥٦٢ـ رَفيعُ العِمادِ طويلُ النِّجا ... دِ ....

قاله ابن عباس، وإنْ كان صفةً للمدينة فمعناه: أنها ذاتُ عُمُدٍ من الحجارة.

آ. (٨) قوله: ﴿التي لم يُخْلَقْ﴾: يجوز أَنْ يكونَ تابعاً، وأَنْ يكونَ مَقْطوعاً رفعاً أو نصباً. والعامَّةُ على «يُخْلَقْ» مبنياً للمفعولِ، «مِثْلُها» مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وعن ابن الزبير[2] «يَخْلُقْ» مبنياً للفاعل «مثلَها» منصوبٌ به. وعنه أيضاً «نَخْلُقْ» بنونِ العظمةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿وثمودَ﴾: قرأ العامَّةُ بمَنْعِ الصرف، وابنُ وثَّاب[3] بصَرْفِه. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشْبعاً[4]. و «الذين»

---

(١) تمامه:

رفيع العِماد طويلُ النِّجا ... د ساد عشيرتَه أَمْردا

ديوان الخنساء (بشرح ثعلب) ١٤٣.

(٢) البحر ٨/ ٤٦٩، والشواذ ١٧٣.

(٣) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٦١.

يجوزُ فيه ما تقدَّم في «التي لم يُخْلَقْ». وجابَ الشيءَ يجوبُه قَطَعَه وخَرَقه جَوْباً. وجُبْتُ البلادَ: قطعتُها سَيْراً. قال الشاعر[(١)]:

٤٥٦٣ـ ولاَ رأَيْتُ قَلُوصاً قبلَها حَمَلَتْ
سِتِّين وَسْقاً ولا جابَتْ بها بلَداً

قوله: «بالواد» متعلقٌ: إمَّا بـ «جابوا»، أي: فيه، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الصخر»، أو من الفاعِلين. وأثبت[(٢)] ياءَ «الوادي» في الحالَيْن ابنُ كثير وورشٌ، بخلافٍ عن قنبل فرُوي عنه إثباتُها في الحالَيْن، ورُوي عنه إثباتُها في الوصلِ خاصةً، وحذفها الباقون في الحالَيْن، موافقةً لخطِّ المصحفِ ومراعاةً للفواصل كما تقدَّم في «يَسْرِ»[(٣)].

آ. (١١) قوله: ﴿الذين طَغَوْا﴾: يجوزُ فيه ما جاز في «الذين» قبله من الإتباعِ والقطع على الذمِّ.

قوله: «سَوْطَ» هو الآلةُ المعروفةُ. قيل: وسُمِّيَ سَوْطاً لأنه يُساط به اللحمُ عند الضَّرْبِ، أي: يَخْتلط. قال كعب بن زهير[(٤)]:

٤٥٦٤ـ وَيْلُمِّها خُلَّةً قد سِيْطَ مِنْ دمِها
فَجْعٌ ووَلْعٌ وإخلافٌ وتبديلُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٤٨، والبحر ٨/٤٦٦.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والنشر ٢/٤٠٠، والتيسير ٢٢٢، والحجة ٧٦٣.

(٣) الآية ٤ من الفجر.

(٤) تقدم برقم ٣٩.

وقال آخر(١):

٤٥٦٥ـ أحـارِثُ إنَّـا لـو تُسـاطُ دمـاؤُنـا
تَـزَايَلْـنَ حتـى لا يَمَـسَّ دَمٌ دَمـا

وقيل: هو في الأصلِ مصدرُ ساطه يَسُوْطه سَوْطاً، ثم سُمِّيَتْ به الآلةُ. وقال أبو زيد: «أموالُهم بينهم سَوِيطة»، أي: مختلطةٌ. واستعمالُ الصَّبِّ في السَّوْط استعارةٌ بليغة، وهي شائعةٌ في كلامِهم/. [٩١٥/أ]

آ. (١٤) قوله: ﴿لَبالمِرْصاد﴾: المِرْصاد كالمَرْصَد، وهو المكانُ يترتَّبُ [فيه](٢) الرَّصَدَ جمعَ راصِد كحَرَس، فالمِرْصاد مِفْعال مِنْ رَصَده كمِيْقات مِنْ وَقَتَه، قاله الزمخشري(٣). وجَوَّزَ ابنُ عطية(٤) في «المِرْصاد» أَنْ يكونَ اسمَ فاعلٍ قال: «كأنه قيل: لَبالراصد، فعبَّر ببناء المبالغة». ورَدَّ عليه الشيخ(٥): بأنَّه لو كان كذلك لم تَدْخُلْ عليه الباءُ إذ ليس هو في موضعِ دخولِها لا زائدةً ولا غيرَ زائدةٍ. قلت: قد وَرَدَتْ زيادتُها في خبرِ «إنَّ» كهذه الآيةِ، في قولِ امرىء القيس(٦):

٤٥٦٦ـ . . . .
فـإنَّـك ممَّـا أَحْـدَثَـتْ بـالمُجَـرِّبِ

---

(١) البيت للمتلمس وهو في ديوانه ١٦ برواية تُشاط، واللسان (شيط) وروى البيت كذلك برواية «تشاط»، والماوردي ٤/ ٤٥٣، والبحر ٨/ ٤٦٦.
(٢) زيادة من «الكشاف» حيث ينقل عنه.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٥١.
(٤) المحرر ١٦/ ٢٩٧.
(٥) البحر ٨/ ٤٧٠.
(٦) تقدم برقم ١٧.

إلاَّ أنَّ هذا ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه الكلامُ فَضْلاً عن أفصحِه.

آ. (١٥) **قوله: ﴿فأمَّا الإنسانُ﴾**: مبتدأٌ، وفي خبرِه وجهان، أحدهما: ـ وهو الصحيحُ ـ أنَّه الجملةُ مِنْ قولِه «فيقولُ» كقولِه: «فأمَّا الذين آمنوا فيعلمون»[١] كما تقدَّم بيانُه، والظرفُ حينئذٍ منصوبٌ بالخبر؛ لأنه في نيةِ التأخيرِ، ولا تمنعُ الفاءُ من ذلك، قاله الزمخشريُّ[٢] وغيرُه. والثاني: أنَّ «إذا» شرطيةٌ وجوابُها «فيقول»، وقولُه «فأكْرَمَه» معطوفٌ علىٰ «ابتلاه»، والجملةُ الشرطيةُ خبرُ «الإنسان»، قاله أبو البقاء[٣]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «إمَّا» تَلْزَمُ الفاءَ في الجملةِ الواقعةِ خبراً عَمَّا بعدها، ولا تُحْذَفُ إلاَّ مع قولٍ مضمر، كقولِه تعالى: «وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ»[٤] كما تقدَّم بيانُه، إلاَّ في ضرورةٍ.

قال الزمخشري[٥]: «فإنْ قلتَ بمَ اتَّصَلَ قولُه «فأمَّا الإنسانُ»؟ قلت: بقولِه: «إنَّ ربَّك لبالمِرْصاد» فكأنَّه قيل: إنَّ اللَّهَ لا يريدُ من الإنسانِ إلاَّ الطاعةَ، فأمَّا الإنسانُ فلا يريد ذلك ولا يَهُمُّه إلاَّ العاجلةَ» انتهى. يعني بالتعلُّقِ مِنْ حيثُ المعنى، وكيف عُطِفَتْ هذه الجملةُ التفصيليةُ على ما قبلَها مترتبةً عليه؟ وقوله: «لا يريد إلاَّ الطاعةَ» على مذهبِه، ومذهبُنا أنَّ اللَّهَ يريد الطاعةَ وغيرَها، ولولا ذلك لم يقعْ، فسُبحان مَنْ لا يُدْخِلُ في مُلْكِه ما لا يُريد. وإصلاحُ العبارةِ أَنْ يقولَ: إنَّ اللَّهَ يريدُ من العبدِ

---

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥١.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٨٦.

(٤) الآية ١٠٦ من آل عمران «فأما الذين اسودَّتْ وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم».

(٥) الكشاف ٤/ ٢٥١.

أو الإنسانِ من غيرِ حَصْرٍ. ثم قال[1]: «فإنْ قُلْتَ: فكيف توازَنَ قولُه: «فأمَّا الإنسانُ إذا ما ابتلاه ربُّه» وقولُه: «وأمَّا إذا ما ابْتلاه»، وحقُّ التوازنِ أَنْ يتقابلَ الواقعان بعد «أمَّا» و «أمَّا». تقول: «أمَّا الإنسانُ فكفورٌ، وأمَّا المَلَكُ فشَكورٌ»، «أمَّا إذا أَحْسَنْتَ إلى زيدٍ فهو مُحْسِنٌ إليك، وأمَّا إذا أَسَأْتَ إليه فهو مُسِيْءٌ إليك»؟ قلت: هما متوازنان من حيث إنَّ التقديرَ: وأمَّا هو إذا ما ابتلاه ربُّه وذلك أنَّ قولَه: «فيقولُ ربـي أَكْرَمَنِ» خبرُ المبتدأ الذي هو الإنسانُ. ودخولُ الفاءِ لِما في «أمَّا» مِنْ معنى الشرطِ، والظرفُ المتوسِّطُ بين المبتدأ والخبرِ في نيةِ التأخيرِ، كأنه قال: فأمَّا الإنسانُ فقائِلٌ ربـي أكرمَنِ وقتَ الابتلاءِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ «فيقولُ» الثاني خبرَ المبتدأ واجبٌ تقديرُه».

آ. (١٦) قوله: ﴿فَقَدَر عليه﴾: قرأ[2] ابنُ عامرٍ بتشديدِ الدال، والباقون بتخفيفِها، وهما لغتان بمعنىً واحد، ومعناهما التضييقُ. ومن التخفيفِ قولُه: «الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لمَنْ يَشاء ويَقْدِرُ»[3] «ومَنْ قُدِر عليه رِزْقُه»[4].

قوله: «أَكْرَمَنِ» «أهانَنِ» قرأ[5] نافعٌ بإثباتِ ياءَيْهما وَصْلاً وحَذْفِهما وقفاً، مِنْ غيرِ خلافٍ عنه، والبزيُّ عن ابن كثير يُثْبِتُهما في الحالَيْن،

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥١.

(٢) البحر ٨/ ٤٧٠، والنشر ٢/ ٤٠٠.

(٣) الآية ٢٦ من الرعد.

(٤) الآية ٧ من الطلاق.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٧٠، والسبعة ٦٨٤، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٧٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٥٢، والتيسير ٢٢٣.

وأبو عمروٍ اختُلِفَ عنه في الوصلِ فرُوي عنه الإثباتُ والحَذْفُ، والباقون يَحْذفونهما في الحالَيْن، وعلى الحَذْفِ قولُ الشاعر[1]:

٤٥٦٧ـ ومِـــن كـــاشِـــحٍ ظـــاهـــرٍ غُمْـــرُه
إذا مـــا انْتَسَبْـــتُ لـــه أنْكَـــرَنْ

يريد: أنكرني. وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: هَلاَّ قال: فأهانَه وقَدَرَ عليه رِزْقَه، كما قال: فأكرَمَه ونَعَّمه. قلت: لأنَّ البَسْطَ إكرامٌ من الله تعالى لعبدِه بإنعامِه عليه مُتَفَضِّلاً مِنْ غيرِ سابقةٍ. وأمَّا التقديرُ فليس بإهانةٍ له؛ لأنَّ الإخلالَ بالتفضُّل لا يكونُ إهانة[3]، كما إذا أهدىٰ لك زيدٌ هديةً تقول: أكرمني، فإذا لم يَهْدِ لك شيئاً لا يكون مُهيناً لك».

آ. (١٧) قوله: ﴿تُكْرِمون﴾: قرأ[4] أبو عمرو هذا والثلاثةَ بعدَه بياء الغَيْبة حَمْلاً على معنى الإنسانِ المتقدِّم/ إذ المرادُ به الجنسُ، [٩١٥/ب] والجنسُ في معنى الجَمْعِ، والباقون بالتاء في الجميع خطاباً للإنسانِ المرادِ به الجنسُ على طريقِ الالتفاتِ. وقرأ[5] الكوفيون «تَحاضُّون»

(١) تقدم برقم ١٢٠٩. وصدره المشهور:
ومِنْ شانِىءٍ كاسِفٍ وجهُه

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥١.

(٣) تتمة العبارة في الكشاف: «ولكن تركاً للكرامة، وقد يكون المولى مكرماً لعبده ومهيناً له وغير مكرم ولا مهين».

(٤) السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٧٦٢، والقرطبي ٢٠/ ٥٢، والتيسير ٢٢٢، والبحر ٨/ ٤٧١.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٤٠٠، والتيسير ٢٢٢، والبحر ٨/ ٤٧١، والقرطبي ٢٠/ ٥٢، والحجة ٧٦٣.

والأصلُ: تتحاضُّون، فحذف إحدى التاءَيْن، أي: لا يَحُضُّ بعضُكم بعضاً. ورُوي عن الكسائي «تُحاضُّون» بضم التاءِ، وهي قراءةُ زيدِ ابن علي وعلقمةَ، أي: تُحاضُّون أنفسَكم. والباقون «تَحُضُّون» مِنْ حَضَّه على كذا، أي: أغْرَاه به. ومفعولُه محذوفٌ، أي: لا تَحُضُّون أنفسَكم ولا غيرَها. ويجوز أَنْ لا يُقَدَّرَ، أي: لا تُوْقِعون الحَضَّ.

آ. (١٨) قوله: ﴿على طعام﴾: متعلِّقٌ بتحاضُّون. و «طعام» يجوزُ أَنْ يكونَ على أصلِه مِنْ كونِه اسماً للمطعوم. ويكون على حَذْفِ مضافٍ، أي: على بَذْلِ، أو على إعطاءِ طعامٍ، وأَنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ بمعنى الإِطعام، كالعطاء بمعنى الإعطاء، فلا حَذْفَ حينئذٍ. والتاءُ[١] في «التراث» بدلٌ من الواو، لأنه من الوِراثة. ومثلُه: تَوْلَج[٢] وتَوْراة وتُخَمَة، وقد تقدَّم ذلك[٣]. و «لَمّاً» بمعنى مجموع. يقال: لَممْتُ الشيءَ لَمّاً، أي: جَمَعْتُه جَمْعاً. قال الحطيئة[٤]:

٤٥٦٨ـ إذا كان لَمّاً يَتْبَعُ الذَّمَّ ربُّه
فلا قَدَّس الرحمنُ تلك الطَّواحِنا

ولَمَمْتُ شَعَثَه من ذلك. قال النابغة[٥]:

٤٥٦٩ـ ولَسْتَ بمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّه
على شَعَثٍ، أيُّ الرِّجالِ المهذَّبُ

(١) انظر: الممتع ٣٨٣.
(٢) التولج: كناس الوحش.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ١٦.
(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٠/ ٥٣.
(٥) ديوانه ٧٨.

والجَمُّ: الكثيرُ. ومنه «جُمَّةُ الماء». قال زهير[1]:

٤٥٧٠ـ فلمَّا وَرَدْنَ الماءَ زُرْقاً جِمامُه

. . . .

ومنه: الجُمَّة للشَّعْر، وقولُهم «جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفير»[2] من ذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ مؤكِّد، و «دكاً» الثاني تأكيدٌ للأول تأكيداً لفظياً، كذا قاله ابنُ عُصفور[3]، وليس المعنى على ذلك. والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ والمعنى: مكرَّراً عليه الدَّكُّ كـ عَلَّمْتُه الحِساب باباً باباً، وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشريِّ[4]، وكذلك «صَفًّا صَفًّا» حالٌ أيضاً، أي: مُصْطَفِّين أو ذوي صفوفٍ كثيرة.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يومَئِذٍ﴾: منصوبٌ بـ «جِيْء» والقائمُ مَقامَ الفاعلِ «بجهنَّمَ». وجَوَّزَ مكي[5] أَنْ يكونَ «يومَئِذٍ» قائماً مَقامَ الفاعلِ. وأمَّا «يومَئذ» الثاني فقيل: بدلٌ مِنْ «إذا دُكَّت»، والعامل فيهما «يتذكَّر»

---

(١) ديوانه ١٣، وشرح القصائد ٢٥١. وعجزه:

وضَعْنَ عِصِيَّ الحاضِرِ المُتَخَيِّمِ

وزرقاً: أي صافياً. المتخيم: هو الذي يتخذ خيمة.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٢٧١.

(٣) انظر شرح الجمل له ١/ ٢٦٢.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٣.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٧٥.

قاله الزمخشري[1]، وهذا هو مذهبُ سيبويهِ[2]، وهو أنَّ العاملَ في المبدلِ منه عاملٌ في البدلِ، ومذهبُ غيرِه أنَّ البدلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ. وقيل: إنَّ العاملَ في «إذا دُكَّتْ» «يقولُ»، والعاملُ في «يومئذ» «يتذكَّر» قاله أبو البقاء[3].

قوله: «وأنَّىٰ له الذِّكْرى» «أنَّى» خبرٌ مقدمٌ، و «الذكرى» مبتدأٌ مؤخرٌ، و «له» متعلقٌ بما تَعَلَّق به الظرفُ.

آ. (٢٥ ـ ٢٦) قوله: ﴿لا يُعَذِّبُ﴾: قرأ الكسائي[4] «لا يُعَذَّبُ» و «لا يُوْثَقُ» مبنيين للمفعولِ. والباقون قرؤوهما مبنيَّيْن للفاعل. فأمَّا قراءةُ الكسائي فأُسْنِد الفعلُ فيها إلى «أحد» وحُذِفَ الفاعلُ للعِلْم به وهو اللَّهُ تعالى أو الزَّبانيةُ المُتَوَلُّون العذابَ بأمرِ اللَّهِ تعالىٰ. وأمَّا عذابه ووَثاقه فيجوزُ أَنْ يكونَ المصدران مضافَيْن للفاعلِ والضميرِ للَّه تعالىٰ، ومضافَيْنِ للمفعول، والضميرُ للإنسانِ، ويكون «عذاب» واقعاً موقع تَعْذيب. والمعنى: لا يُعَذَّبُ أحدٌ تعذيباً مثلَ تعذيبِ اللَّهِ تعالى هذا الكافرَ، ولا يُوْثَقُ أحدٌ توثيقاً مثلَ إيثاقِ اللَّهِ إياه بالسَّلاسِلِ والأغلالِ، أو لا يُعَذَّبُ أحدٌ مثلَ تعذيبِ الكافرِ، ولا يُوْثَقُ مثلَ إيثاقِه، لكفرِه وعنادِه، فالوَثاق بمعنى الإيثاق كالعَطاء بمعنىٰ الإعطاء. إلاَّ أنَّ في إعمالِ اسمِ المصدرِ عملَ مُسَمَّاه خلافاً مضطرباً[5] فنُقِل عن البصريين المنعُ، وعن

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٦٩.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٨٧.

(٤) السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٣٦٣، والبحر ٨/ ٤٧٢، والتيسير ٢٢٢، والقرطبي ٢٠/ ٥٦.

(٥) انظر: الإرتشاف ٣/ ١٧٩.

الكوفيين الجوازُ، ونُقل العكسُ عن الفريقَيْن. ومن الإعمال قولُه[١]:

٤٥٧١ـ أكُفْراً بعد رَدِّ الموتِ عني
وبعد عَطائِكَ المِئَةَ الرِّتاعا

ومَنْ مَنَعَ نَصَبَ «المِئَة» بفعلٍ مضمر. وأَصْرَحُ من هذا قولُ الآخر[٢]:

٤٥٧٢ـ ....
فإنَّ كلامَها شفاءٌ لِما بيا

وقيل: المعنى ولا يَحْمِلُ عذابَ الإنسانِ أحدٌ كقوله: «ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرى»[٣] قاله الزمخشري[٤]. وأمّا قراءةُ الباقين فإنه أَسْنَدَ الفعلَ لفاعِله. / . [٩١٦/أ]

والضميرُ في «عذابَه» و «وَثاقَه» يُحتمل عَوْدُه على الباري تعالى، بمعنىٰ: أنَّه لا يُعَذِّبُ في الدنيا مثلَ عذابِ اللَّهِ تعالى يومئذٍ أحدٌ، أي: إنَّ عذابَ مَنْ يُعَذِّبُ في الدنيا ليس كعذابِ الله تعالى يومَ القيامةِ، كذا قاله أبو عبد الله[٥]، وفيه نظرٌ: من حيث إنه يَلْزَمُ أَنْ يكونَ «يومئذٍ» معمولاً للمصدرِ التشبيهيِّ، وهو ممتنعٌ لتقدُّمِه عليه، إلاَّ أن يُقالَ: يُتَوَسَّعُ فيه.

وقيل: المعنى لا يَكِلُ عذابه ولا وَثاقَه لأحدٍ؛ لأنَّ الأمرَ لله وحدَه

(١) تقدم برقم ٣١٧.
(٢) تقدم برقم ٢٢٨٨.
(٣) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٤.
(٥) وهو القرطبي في تفسيره ٢٠/٥٦.

في ذلك. وقيل: المعنى أنَّه في الشدة والفظاعةِ في حَيِّزٍ لم يُعَذَّبْ أحدٌ قط في الدنيا مثلَه. ورُدَّ هذا: بأنَّ «لا» إذا دَخَلَتْ على المضارعِ صَيَّرَتْه مستقبلاً، وإذا كان مستقبلاً لم يطابِقْ هذا المعنى، ولا يُطْلَقُ على الماضي إلَّا بمجازٍ بعيدٍ، وبأنَّ «يومَئذٍ» المرادُ به يومُ القيامة لا دارُ الدنيا. وقيل: المعنى أنَّه لا يُعَذِّبُ أحدٌ في الدنيا مثلَ عذابِ اللَّهِ الكافرَ فيها، إلَّا أن هذا مردودٌ بما رُدَّ به ما قبلَه. ويُحتمل عَوْدُه على الإنسان بمعنىٰ: لا يُعَذِّبُ أحدٌ من زبانيةِ العذابِ مثلَ ما يُعَذِّبون هذا الكافرَ، أو يكونُ المعنى: لا يَحْمِلُ أحدٌ عذابَ الإنسانِ كقوله: «ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرىٰ»[1]. وهذه الأوجهُ صَعْبَةُ المَرامِ على طالِبها من غيرِ هذا الموضوعِ لتفرُّقها في غيرِه وعُسْرِ استخراجِها منه.

وقرأ[2] نافعٌ في روايةٍ وأبو جعفر وشَيْبة بخلافٍ عنهما[3] «وِثاقَه» بكسر الواو.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿يا أيتُها﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ «يا أيتُها» بتاءِ التأنيث. وقرأ[4] زيدُ بن علي «يا أيُّها» كنداءِ المذكرِ، ولم يُجَوِّز ذلك أحدٌ، إلَّا صاحبَ «البديع»[5]، وهذه شاهدةٌ له. وله وجه: وهو أنها كما

---

(١) الآية ١٨ من فاطر.

(٢) البحر ٨/ ٤٧٢.

(٣) في البحر «عنهم» وهي أنسب.

(٤) البحر ٨/ ٤٧٢.

(٥) ثمة كتابان في النحو بهذا الاسم: الأول لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦. والثاني لمحمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١. انظر: كشف الظنون ١/ ٢٣٦.

لم تطابِقْ صفتَها تثنيةً وجَمْعاً جاز أن لا تطابِقَها تأنيثاً. تقول: يا أيُّها الرجلان يا أيُّها الرجال. و «راضيةً» و «مَرْضيَّةً» حالان، أي: جامعةً بين الوصفَيْن؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ أحدِهما الآخرُ.

آ. **(٢٩) قوله: ﴿في عبادي﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ: في جسد عبادي ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: في زُمْرة عبادي. وقرأ[١] ابن عباس وعكرمة وجماعةٌ «في عبدي» والمرادُ الجنسُ، وتَعَدَّىٰ الفعلُ الأولُ[٢] بـ «في» لأنَّ الظرفَ ليس بحقيقي نحو: «دخلت في غِمار الناس»، وتعدَّىٰ الثاني[٣] بنفسِه لأنَّ الظرفيةَ متحققةٌ، كذا قيل، وهذا إنما يتأتَّى على أحدِ الوجهَيْنِ، وهو أنَّ المرادَ بالنفسِ بعضُ المؤمنين، وأنه أَمْرٌ بالدخولِ في زُمْرة عبادِه، وأمَّا إذا كان المرادُ بالنفسِ الروحَ، وأنها مأمورةٌ بدخولِها في الأجساد فالظرفيةُ فيه متحقِّقةٌ أيضاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة والفجر]

---

(١) المحتسب ٢/ ٣٦٠، والقرطبي ٢٠/ ٥٨، والبحر ٨/ ٤٧٢.
(٢) «فادخلي في عبادي».
(٣) «وادخلي جنَّتي».

فهرس

• • •

الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الحادي عشر

دار القلم

دمشق

سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وأنت حِلٌّ بهذا البلدِ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الجملةَ اعتراضيةٌ على أحد معنيَيْن: إمَّا على معنى أنه تعالىٰ أَقْسَمَ بهذا البلدِ وما بعدَه على أنَّ الإنسانَ خُلِقَ في كَبَدٍ. واعتُرِض بينهما بهذه الجملةِ، يعني ومن المكابَدَةِ أنَّ مثلَكَ على عِظَمِ حُرْمَتِك يُسْتَحَلُّ بهذا البلدِ كما يُسْتَحَلُّ الصَّيْدُ في غير الحَرَمِ، وإمَّا على معنىٰ أنَّه أَقْسَم ببلدِه على أنَّ الإنسان لا يَخْلُو مِنْ مَقاساةِ الشدائِد. واعْتُرِض بأَنْ وَعَدَه فتحَ مكة تَتْميماً للتسلية، فقال: وأنت حِلٌّ به فيما تَسْتَقْبِلُ تصنعُ فيه ما تريدُ من القَتْلِ والأَسْرِ، فـ «حِلٌّ» بمعنى حَلال، قال معنى ذلك الزمخشري[1]. ثم قال: «فإنْ قلتَ أين نظيرُ قولِه «وأنت حِلٌّ» في معنى الاستقبال؟ قلت: قوله تعالىٰ «إنَّك مَيِّتٌ وإنهم مَيِّتُون»[2] ومثلُه واسعٌ في كلامِ العبادِ تقول لمن تَعِدُهُ الإكرامَ والحِباء: أنت مُكَرَّمٌ مَحْبُوٌّ، وهو في كلامِ اللَّهِ تعالىٰ أوسعُ؛ لأنَّ الأحوال المُسْتَقْبَلَةَ عنده كالحاضِرَةِ المشاهَدَةِ،

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٥.

(٢) الآية ٣٠ من الزمر.

وكفاك دليلاً قاطِعاً على أنه للاستقبالِ، وأنَّ تفسيرَه بالحالِ مُحالٌ، أنَّ السورةَ بالاتفاقِ مكيةٌ، وأين الهجرةُ عن وقتِ نزولِها فما بالُ الفتح؟ وقد ناقشه الشيخ[1] بما لا يَتَّجِهُ، ورَدَّ عليه قولَه الإجماعَ على نزولِها بمَكةَ بخلافٍ حكاه ابنُ عطية[2].

الثاني من الوجْهين الأوَّلَيْن: أنَّ الجملةَ حاليةٌ، أي: لا أُقْسِمُ بهذا البلدِ وأنت حالٌّ بها لعِظَمِ قَدْرِك، أي: لا يُقْسِمُ بشيءٍ وأنت أحَقُّ بالإقسام بك منه. وقيل: المعنى لا أُقْسِم به وأنت مُسْتَحَلٌّ فيه، أي: مُسْتَحَلٌّ أذاك. وتقدَّم الكلام في مثلِ «لا» هذه المتقدِّمةِ فِعْلَ القسمِ[3].

آ. (٣) **قوله: ﴿وما وَلَدَ﴾**: قيل: «ما» بمعنى «مَنْ». وقيل: مصدريةٌ. أَقْسَم بالشخص وفِعْلِه. وقال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: هَلاَّ قيل: ومَنْ وَلَدَ. قلت: فيه ما في قولِه «واللَّهُ أعلمُ بما وَضَعَتْ»[5]، أي: بأيِّ شيءٍ وَضَعَتْ، أي: موضوعاً عجيبَ الشأن». وقيل: «ما» نافيةٌ فتحتاج إلى إضمارِ موصولٍ، به يَصِحُّ الكلامُ تقديره: والذي ما وَلَدَ؛ إذ المرادُ بالوالد مَنْ يُوْلَدُ له، وبالذي لم يَلِدْ العاقرُ، قال: معناه ابنُ عباس وتلميذُه ابنُ جُبير وعكرمة.

[٩١٦/ب] آ. (٤) **قوله: ﴿لقد خَلَقْنا﴾**: هذا هو المُقْسَمُ عليه/ والكَبَدُ: المَشقةُ. قال الزمخشري[6]: «وأصلُه مِنْ كَبِدَ الرجلُ كَبَداً فهو أكبدُ، إذا

---

(١) البحر ٨/ ٤٧٤.
(٢) المحرر ١٦/ ٣٠٣.
(٣) انظر إعرابه للآية ١ من القيامة.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٥.
(٥) الآية ٣٦ من آل عمران.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٥٥.

وَجِعَتْ كَبِدُه وانتفخَتْ، فاتُّسِعَ فيه حتى اسْتُعْمِلَ في كلِّ نَصَبٍ ومشقةٍ، ومنه اشْتُقَّت المكابَدَةُ، كما قيل: كَبَته، بمعنى أهلكه، وأصلُه كَبَدَه، أي: أصاب كَبِدَه. قال لبيد[١]:

٤٥٧٣ـ يـا عَيْـنُ هَـلاَّ بَكَيْـتِ أَرْبَـدَ إذ
قُمْنـا وقـام الخُصـومُ فـي كَبَـدِ

أي: في شِدَّةِ الأمرِ وصعوبةِ الخَطْبِ. وقال ذو الإصبَع[٢]:

٤٥٧٤ـ لـيَ ابـنُ عَـمّ لَـوَأنَّ النـاسَ فـي كَبَـدٍ
لظَـلَّ مُحْتَجِـراً بـالنَّبْـلِ يَـرْمِيْنـي

آ. (٦) قوله: ﴿يقول أَهْلَكْتُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً. وقرأ العامَّةُ «لُبَداً» بضمِّ اللامِ وفتحِ الباءِ. وشَدَّد[٣] أبو جعفر الباءَ، وعنه أيضاً سكونُها. ومجاهد وابن أبي الزناد بضمتين، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه اللفظةِ[٤] والاختلافُ فيها في الجنِّ.

آ. (٩) قوله: ﴿شَفَتَيْن﴾: الشَّفَةُ محذوفةُ اللامِ، والأصلُ شَفَهة[٥]، بدليل تصغيرِها على شُفَيْهَة، وجَمْعِها على شِفاه، ونظيرُه سَنَة

---

(١) ديوانه ١٦٠، واللسان «كبد» برواية قريبة.

(٢) البيت في المحرر ١٦/ ٣٠٤، والبحر ٨/ ٤٧٣، والأصل «أبو الإصبع» ولعل ما أثبتاه هو الصواب، لأنه ذو الإصبع العَدْواني حُرثان بن الحارث الحكيم. انظر في ترجمته: الخزانة ٢/ ٤٠٨.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٤٠١، والإتحاف ٢/ ٦١٠، والقرطبي ٢٠/ ٦٤، والمحتسب ٢/ ٣٦١، والبحر ٨/ ٤٧٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٩ من الجن.

(٥) قال في اللسان «شفه»: «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو، لأنه يقال في الجمع شفوات».

في إحدى اللغتين[1]. وشافَهْتُه، أي: كلَّمْتُه من غير واسطةٍ، ولا يُجمع بالألفِ والتاءِ استغناءً بتكسيرِها عن تَصْحيحِها.

آ. (١٠) قوله: ﴿النَّجْدَيْنِ﴾: إمَّا ظرفٌ، وإمَّا على حَذْفِ الجارِّ إنْ أُريد بهما الثَّدْيان[2]، والنَّجْدُ في الأصل: العُنُقُ لارتفاعِه. وقيل: الطريقُ العالي، كقولِ امرئِ القيس[3]:

٤٥٧٥ـ فـريقـانِ منهـمْ قـاطـعٌ بَطْـنَ نَخْلَـةٍ
وآخـرُ منهـمْ جـازعٌ نَجْـدَ كَبْكَـبِ

ومنه «نَجْدٌ» لارتفاعِها عن تِهامةَ.

آ. (١١) قوله: ﴿فلا اقْتَحَمَ﴾: قال الفراء[4] والزجَّاج[5]: «ذَكَر «لا» مرةً واحدةً، والعربُ لا تكادُ تُفْرِدُ «لا» مع الفعل الماضي حتى تُعِيْدَ، كقولِه تعالى: «فلا صَدَّق ولا صَلَّى»[6]، وإنما أفردَها لدلالةِ آخرِ الكلامِ على معناه فيجوزُ أَنْ يكونَ قولُه: «ثم كان مِنْ الذين آمنوا»[7] قائماً مقامَ التكرير[8]، كأنه قال: فلا اقتحم العقبةَ ولا آمَنَ». وقال

---

(١) اللغة الثانية: سنو.
(٢) انظر: اللسان «نجد» والقرطبي ٢٠/٦٥.
(٣) ديوانه ٤٣. كبكب: اسم جبل.
(٤) معاني القرآن له ٣/٢٦٤.
(٥) معاني القرآن له ٥/٣٢٩.
(٦) الآية ٣١ من القيامة.
(٧) في الآية ١٧.
(٨) قال الفراء: «فكأنه كان في أول الكلام: فلا فعل ذو ولاذا ولاذا».

الزمخشري[1]: «هي متكررةٌ في المعنى؛ لأنَّ معنى «فلا اقتحمَ العقبةَ»: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعمَ مِسْكيناً، ألا ترى أنه فَسَّر اقتحامَ العقبةِ بذلك». قال الشيخ[2]: «ولا يَتِمُّ له هذا إلاَّ على قراءةِ «فَكَّ» فعلاً ماضياً».

آ. (١٣) وقرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائيُّ «فَكَّ» فعلاً ماضياً[3]، «ورقبةً» نصباً، «أو أَطْعم» فعلاً ماضياً أيضاً. والباقون «فَكُّ» برفع الكاف اسماً، «رقبةٍ» خَفْضٌ بالإِضافة، «أو إطعامٌ» اسمٌ مرفوعٌ أيضاً. فالقراءةُ الأولى الفعلُ فيها بَدَلٌ مِنْ قولِه «اقتحمَ» فهو بيانٌ له، كأنَّه قيل: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعَمَ، والثانيةُ يرتفع فيها «فَكُّ» على إضمار مبتدأ، أي: هو فَكُّ رقبة أو إطعامٌ، على معنى الإِباحة. وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ دَلَّ عليه «فلا اقتحمَ» تقديرُه: وما أدراك ما اقتحامُ العقبة؟ فالتقدير: اقتحامُ العقبة فكُّ رَقَبَة أو إطعامٌ، وإنما احْتيج إلى تقديرِ هذا المضافِ ليتطابقَ المفسِّر والمفسَّر. ألا ترى أنَّ المفسِّر ـ بكسرِ السين ـ مصدرٌ، والمفسَّر ـ بفتح السينِ ـ وهو العقبةُ غيرُ مصدر، فلو لم نُقَدِّرْ مضافاً لكان المصدرُ وهو «فَكُّ» مُفَسِّراً للعين، وهو العقبةُ.

وقرأ أميرُ المؤمنين وأبو رجاء «فَكَّ أو أطعمَ» فعلَيْن كما تقدَّم، إلاَّ أنهما نصبا «ذا» بالألف. وقرأ الحسن «إطعامٌ» و «ذا» بالألفِ أيضاً وهو على هاتَيْنِ القراءتَيْن مفعولُ «أَطْعم» أو «إطعامٌ»، و «يتيماً» حينئذٍ بدلٌ منه أو نعتٌ له. وهو في قراءةِ العامَّةِ «ذي» بالياء نعتاً لـ«يوم» على سبيل

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٦.

(٢) البحر ٨/٤٧٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٦، والقرطبي ٢٠/٧٠، والنشر ٢/٤٠١، والتيسير ٢٢٣، والبحر ٨/٤٧٦، والحجة ٧٦٤.

المجاز، وُصِفَ اليومُ بالجوع مبالغةً كقولهم: «ليلُك قائمٌ ونهارُك صائمٌ» والفاعلُ لإطعام محذوفٌ، وهذا أحدُ المواضعِ التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ وحدَه عند البصريين وقد بيَّنْتُها مُستوفاةً ولله الحمدُ.

والمَسْغَبَةُ: الجوعُ مع التعبِ، وربما قيل في العطش مع التعب، قاله الراغب[1]. يُقال منه: سَغِبَ الرجل يَسْغَبُ سَغْباً وسُغُوباً فهو ساغِبٌ وسَغْبانُ والمَسْغَبَةُ مَفْعَلَة منه، وكذلك المَتْرَبَةُ من التراب. يقال: تَرِب، أي: افتقر حتى لَصِقَ جِلْدُه بالتراب. فأمَّا أَتْرَبَ بالألف فبمعنى استغنى نحو: أَثْرى، أي: صار مالُه كالتراب وكالثَّرىٰ والمَقْرَبَةُ أيضاً: مَفْعَلَة من القَرابة. وللزمخشري[2] هنا عبارةٌ حلوة قال: «والمَسْغَبَةُ والمَقْرَبَةُ والمَتْرَبَةُ مَفْعَلات مِنْ سَغِبَ إذا جاع وقَرُبَ في النَّسَب وتَرِبَ إذا افتقر».

[٩١٧/أ] آ. (١٧) قوله: ﴿ثم كان﴾: لتراخي الإيمان وتباعُدِه في/ الرتبةِ والفضيلةِ عن العِتْقِ والصدقةِ، لا في الوقتِ، لأنَّ الإيمانَ هو السَّابقُ ولا يَثْبُتُ عَمَلٌ إلاَّ به، قاله الزمخشري[3]. وقيل[4]: المعنى على: ثم كان في عاقبةِ أَمْرِه من الذين وافَوْا الموتَ على الإيمان لأنَّ الموافاةَ عليه شرطٌ في الانتفاعِ بالطاعاتِ. وقيل: التراخي في الذِّكْرِ[5]. وتقدَّم تفسيرُه.

---

(١) المفردات ٢٣٣.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٥٦.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٥٧.
(٤) انظر: البحر ٨/ ٤٧٦.
(٥) قال أبو حيان: «كأنه قيل: ثم اذكر أنه كان من الذين آمنوا...».

آ. (٢٠) قوله: ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾: قرأ أبو عمرٍو وحمزة وحفص[١] بالهمز، والباقون بالواو، وكذا في «الهُمَزة»[٢] فالقراءةُ الأولىٰ من آصَدْتُ البابَ، أي: أغْلَقْته أُوْصِدُه فهو مُؤْصَدٌ. قيل: ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ أَوْصَدْتُ، ولكنه هَمَزَ الواوَ الساكنةَ لضمةِ ما قبلَها كما هَمَزَ «بالسُّؤْقِ والأعناقِ»[٣] كما تقدَّم. والقراءةُ الثانيةُ أيضاً تحتمل المادتَيْن، ويكون قد خُفِّفَتِ الهمزةُ لسكونها بعد ضمة. وقد نَقَل الفراء[٤] عن السوسيِّ الذي قاعدتُه إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ أنه لا يُبْدِلُ هذه بعد ضمةٍ، وعَلَّلوا ذلك بالالتباس. واتفق أنه قد قَرَأ «مُوْصَدة» بالواوِ مَنْ قاعدتُه تحقيقُ الهمزةِ، والظاهر أنَّ القراءتَين من مادتين: الأولى مِنْ آصَدَ يُؤْصِد كأَكْرَم يُكْرِم، والثانية مِنْ أَوْصَدَ يُوصِدُ، مثلَ أَوْصَلَ يُوْصِلُ. قال الشاعر[٥]:

٤٥٧٦ـ تَحِـنُّ إلـى أَجْبـالِ مكـةَ نـاقتـي
ومِـنْ دونِهـا أبـوابُ صنعـاءَ مُـوْصَـدَهْ

أي: مُغْلَقة. وقال آخر[٦]:

٤٥٧٧ـ قـومـاً يُعـالِـجُ قُمَّـلاً أبنـاؤُهـمْ
وسـلاسِـلاً حِلَقـاً وبـابـاً مُـؤْصَـدا

---

(١) السبعة ٦٨٦، والنشر ١/ ٣٩٠، والحجة ٧٦٦، والبحر ٨/ ٤٧٦، والتيسير ٢٢٣، والقرطبي ٢٠/ ٧٢.

(٢) الآية ٨ «إنها عليهم مُؤْصَدة».

(٣) الآية ٣٣ من ص وهي قراءة والهمز قراءة ابن كثير. السبعة ٥٥٣.

(٤) لم يزد في معاني القرآن على رواية الهمز وغير الهمز.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ٧٢، والبحر ٨/ ٤٧٣.

(٦) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٣١. واللسان «قمل»، والبيت في هجاء قبيلة إياد.

وكان أبو بكرٍ راوي عاصمٍ يكره الهمزةَ في هذا الحرفِ، وقال رحمه الله: «لنا إمامٌ يَهْمز «مؤصدة» فأشتهي أن أَسُدَّ أُذُني إذا سمعتُه». قلت: وكأنه لم يَحْفَظْ عن شيخِه إلاَّ تَرْكَ الهمزِ مع حِفْظ حفصٍ إياه عنه، وهو أَضْبَطُ لحرفِه من أبـي بكر على ما نقله القُراء، وإن كان أبو بكرٍ أكبرَ وأتقنَ وأوثقَ عند أهل الحديث.

وقوله: «عليهم نارٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً مستأنفةً، وأَنْ تكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ الخبرُ وحده «عليهم» و «نار» فاعلٌ به، وهو الأحسنُ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة البلد]

سورة الشمس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿وَضُحاها﴾**: قد تقدَّم في «طه» الكلامُ على هذه المادةِ[١]. وقال المبرد: «إن الضُّحى والضَّحْوةَ مشتقان من الضَّحِّ وهو النورُ، فأُبْدلت الألفُ والواوُ من الحاءِ». هذا يكادُ يكونُ اختلاقاً على مثلِ أبـي العباس لجلالتِه.

آ. (٣) **قوله: ﴿جَلَّاها﴾**: الفاعلُ ضميرُ النهارِ. وقيل: عائدٌ على الله تعالىٰ. والضميرُ المنصوبُ: إمَّا للشمسِ، وإمَّا للظُّلمةِ، وإمَّا للدنيا، وإمَّا للأرضِ.

قوله: «إذا تَلاها»[٢] وما بعدَه فيه إشكالٌ؛ لأنه إنْ جُعِل شرطاً اقتضىٰ جواباً، ولا جوابَ لفظاً، وتقديرُه غيرُ صالحٍ، وإنْ جُعِلَ ظرفاً مَحْضاً استدعىٰ عاملاً، وليس هنا عاملٌ إلاَّ فعلُ القسَم، وإعمالُه مُشْكِلٌ؛ لأنَّ فعلَ القسمِ حالٌ لأنه إنشاءٌ، و «إذا» ظرفٌ مستقبلٌ، والحال لا يعملُ

(١) انظر إعرابه للآية ٢٠.

(٢) عاد إلى الآية ٢.

في المستقبلِ. وسيأتي جوابُ هذا وتحقيقُه عند ذِكْري سَبْرَه وتقسيمَه قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

ويَخُصُّ «إذا» الثانيةَ وما بعدها إشكالٌ آخرُ ذكره الزمخشري[1] فيه غموضٌ فتنبَّهْ له قال: «فإن قلتَ: الأمرُ في نصبِ «إذا» مُعْضِلٌ؛ لأنك لا تخلو: إمَّا أَنْ تجعلَ الواواتِ عاطفةً فتنصِبَ بها وتَجُرَّ فتقعَ في العطفِ على عاملَيْن، وفي نحو قولك: «مررتُ أمسِ بزيدٍ واليومَ عمروٍ»، وإمَّا أَنْ تجعلَهُنَّ للقسم فتقعَ فيما اتَّفق الخليلُ وسيبويه على استكراهِه. قلت: الجوابُ فيه أن واوَ القسم مُطَّرَحٌ معها إبرازُ الفعلِ اطِّراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلافَ شأنِ الباء حيث أُبْرِزَ معَها الفعلُ وأُضْمِرَ، فكانت الواوُ قائمةً مَقامَ الفعلِ، والباءُ سادَّةٌ مَسَدَّهما معاً، والواواتُ العواطفُ نوائبُ عن هذه الواوِ فحققن[2] أَنْ يَكُنَّ عواملَ عملَ الفعلِ والجارِّ جميعاً كما تقول: «ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً» فترفعُ بالواوِ وتنصِبُ، لقيامِها مَقامَ «ضرب» الذي هو عامِلُهما» انتهى.

قال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه: «في واوات العطف: فَتَنْصِبَ بها وتجرَّ» فليس هذا بالمختار، أعني أَنْ يكونَ حرفُ العطفِ عاملاً لقيامِه مَقامَ العاملِ، بل المختارُ أنَّ العملَ إنما هو للعاملِ في المعطوفِ عليه، ثم إنا لا نُشاحُّه[4] في ذلك. وقوله: «فتقع / في العطفِ على عاملَيْن» ليس [٩١٧/ب]

(١) الكشاف ٤/٢٥٨.

(٢) كذا في الأصل والكشاف، وفي نقل أبي حيان عن الكشاف «فحقُّهن» وهي الأنسب للسياق.

(٣) البحر ٨/ ٤٨٠.

(٤) شاحَّ فلان فلاناً: خاصمه.

ما في الآيةِ من العطفِ على عاملَيْن، وإنما هو مِنْ بابِ عطفِ اسمَيْن: مجرورٍ ومنصوبٍ، على اسمَيْن: مجرورٍ ومنصوبٍ، فحرفُ العطفِ لم يَنُبْ مَنابَ عامِلَيْنِ، وذلك نحوُ قولِك: «امرُرْ بزيدٍ قائماً وعمروٍ جالساً» وأنشدَ سيبويهِ في كتابه[1]:

٤٥٧٨ـ وليس بمعروفٍ لنا أَنْ نَرُدَّها
صِحاحاً ولا مُسْتَنْكرٍ أن تُعَقَّرا

فهذا مِنْ عَطْفِ مجرورٍ ومرفوعٍ، على مجرورٍ ومرفوعٍ، والعطفُ على عاملَيْن فيه أربعةُ مذاهبَ، ونُسِبَ الجوازُ إلى سيبويهِ. وقوله: وفي قولِك: «مررْتُ أمسِ بزيدٍ واليومَ عمروٍ» هذا المثالُ مُخالِفٌ لما في الآيةِ، بل وِزانُ ما في الآية: «مرَرْتُ بزيدٍ أمسِ وعمروٍ اليومَ» ونحن نُجيز هذا. وأمَّا قولُه «على استكراه»[2] فليس كما ذَكَر، بل كلامُ الخليلِ يَدُلُّ على المَنْعِ. قال الخليلُ[3] في قولِه عزَّ وجلّ: «والليلِ إذا يغشى[4]، والنهارِ إذا تجلَّى، وما خَلَقَ الذكَر والأنثىٰ». الواوان الأخيرتان ليستا بمنزلةِ الأولى، ولكنهما الواوانِ اللتان تَضُمَّان الأسماءَ إلى الأسماء في قولِك: «مررتُ بزيدٍ وعمرو»، والأُولى[5] بمنزلةِ التاء والباء. وأمَّا قولُه: إنَّ واوَ القسم مُطَّرَحٌ معها إبرازُ الفعلِ اطِّراحاً كلياً» فليس هذا الحكمُ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢ برواية جر «مستنكر». وهو للنابغة الجعدي في ديوانه٥٠، والمقتضب ٤/ ١٩٤.

(٢) عبارة الزمخشري «فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه».

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) الآيات ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ من الليل.

(٥) في قوله «والليل».

مُجْمَعاً عليه؛ بل أجازَ ابنُ كَيْسانَ التصريحَ بفعلِ القسمِ مع الواوِ. فتقول: أُقْسِم ـ أو أَحْلِفُ ـ واللّهِ لَزيدٌ قائمٌ. وأمَّا قَولُه: «والواوات العواطفُ نوائبُ عن هذه» إلى آخره فمبنيٌّ على أَنْ حرفَ العطفِ عاملٌ لنيابتِهِ منابَ العاملِ وليس هذا بالمختار» قال: «والذي نقوله: إنَّ المُعْضِلَ هو تقديرُ العاملِ في «إذا» بعد الأقسام، كقوله: «والنجمِ إذا هوى»[1] «والليلِ إذ أدبر»[2] «والصبحِ إذا أَسْفَرَ»[3] «والقمرِ إذا تلاها»[4] «والليلِ إذا يَغْشىٰ»[5] وما أَشْبهها، فإذا ظرفٌ مستقبلٌ، لا جائزٌ أَنْ يكونَ العاملُ فيه فعلَ القسم المحذوفِ لأنه فعلٌ إنشائيٌّ فهو في الحال ينافي أَنْ يَعْمَلَ في المستقبلِ لاختلافِ زمانِ العاملِ وزمانِ المعمولِ. ولا جائز أَنْ يكونَ ثمَّ مضافٌ محذوفٌ، أُقيم المُقْسَمُ به مُقامه، أي: وطلوعِ النجمِ ومجيءِ الليلِ؛ لأنه معمولٌ لذلك الفعلِ، فالطلوعُ حالٌ ولا يعملُ في المستقبل[6] ضرورةَ أنَّ زمان العاملِ زمانُ المعمول. ولا جائزٌ أَنْ يعملَ فيه نفسُ المُقْسَم به؛ لأنه ليس من قبيلِ ما يَعْمل، لا سيما إنْ كان جُرْماً. ولا جائزٌ أنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ قبل الظرفِ فيكونُ قد عملَ فيه، ويكون ذلك العاملُ في موضعِ الحال وتقديرُه: والنجمِ كائناً إذا هوىٰ، والليلِ كائناً إذا يَغْشى؛ لأنه يَلْزَمُ «كائناً» أنْ لا يكونَ منصوباً بعاملٍ، ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ معمولاً لشيءٍ مِمَّا فَرَضْناه أن يكونَ عاملاً. وأيضاً فقد يكونُ المُقْسَمُ به جثةً، وظروفُ

---

(١) الآية ١ من النجم.
(٢) الآية ٣٣ من المدثر.
(٣) الآية ٣٤ من المدثر.
(٤) الآية ٢ من الشمس.
(٥) الآية ١ من الليل.
(٦) البحر: فيه.

الزمانِ لا تكون أحوالاً عن الجثثِ، كما لا تكونُ أخباراً» انتهى ما رَدَّ به الشيخُ وما استشكلَه مِنْ أمرِ العاملِ في «إذا»، وأنا بحمدِ اللَّهِ أتتبَّعُ قولَه وأبيِّنُ ما فيه.

فقوله: «إن المختارَ أن حرفَ العطفِ لا يعملُ لقيامِه مَقامَ العاملِ فلا يَلْزَمُ أبا القاسم؛ لأنه يختارُ القولَ الآخَرَ. وقوله: «ليس ما في الآية مِنْ العطفِ على عاملَيْن» ممنوعٌ بل فيه العطفُ على عاملَيْن ولكنْ فيه غموضٌ، وبيانُ أنه مِنْ العطفِ على عاملَيْن: أنَّ قولَه: «والنهارِ إذا جَلَّاها» هنا معمولان أحدُهما مجرورٌ وهو «النهار»، والآخرُ منصوبٌ وهو الظرفُ، عطفاً على معمولَيْ عاملَيْن، والعاملان هما: فعلُ القسمِ الناصبُ لـ «إذا» الأولى، وواوُ القسمِ الجارَّةُ، فقد تحقَّق معك عاملانِ لهما معمولان، فإذا عَطَفْتَ مجروراً على مجرور، وظرفاً على ظرف، معمولَيْن لعاملَيْن لَزِم ما قاله أبو القاسم. وكيف يُجْهَلُ هذا مع التأمُّلِ والتحقيق؟

وأمَّا قولُه: «وأنشد سيبويهِ إلى آخره» فهو اعترافٌ منه بأنَّه من العطفِ على عاملَيْن، غايةُ ما في الباب أنه استندَ إلى جاهِ سيبويهِ. وأمَّا قولُه «أجازَ ابنُ كَيْسان / فلا يَلْزَمُه مذهبُه. وأمَّا قولُه: «فالمثالُ كالآيةِ، [٩١٨/أ] بل وزانها إلى آخره» فصحيحٌ لما فيه مِنْ تقديمِ الظرفِ الثاني على المجرورِ المعطوفِ، والآيةُ الظرفُ فيها متأخرٌ، وإنما مرادُ الزمخشريِّ وجودُ معمولَيْ عاملَيْنِ، وهو موجودٌ في المثالِ المذكورِ. إلاَّ أنَّ فيه إشكالاً آخر: وهو أنَّه كالتكريرِ للمسألةِ.

وأمَّا قولُه «بل كلامُ الخليلِ يَدُلُّ على المنع إلى آخره» فليس فيه رَدٌّ عليه بالنسبةِ إلى ما قصدَه، بل فيه تقويةٌ لِما قالَه. غايةُ ما في البابِ أنه عَبَّر بالاستكراهِ عن المنعِ، أو لم يَفْهَمِ المَنْعَ. وقوله: «ولا جائزٌ أَنْ يكونَ

ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ» إلى آخره، فأقول: بل يجوزُ تقديرُه، وهو العاملُ، ولا يَلْزَمُ ما قال مِنْ اختلاف الزمانَيْن؛ لأنه يجوزُ أَنْ يُقْسِمَ الآن بطلوع النجمِ في المستقبل، فالقَسَمُ في الحالِ والطُّلوعُ في المستقبلِ، ويجوزُ أَنْ يُقْسِمَ بالشيء الذي سيوجَدُ. وقوله: «ولا جائزٌ أَنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ قبل الظرفِ، فيكون قد عَمِل فيه» إلى آخره ليس بممنوعٍ بل يجوزُ ذلك، وتكون حالاً مقدرةً. قوله: «يَلْزَم أَنْ لا يكونَ له عاملٌ» ليس كذلك بل له عاملٌ وهو فعلُ القسم، ولا يَضُرُّ كونُه إنشائياً؛ لأنَّ الحالَ مقدرةٌ كما تقدَّم. قوله: «وقد يكونُ المُقْسَمُ به جثةً» جوابُه: يُقَدَّرُ حينئذٍ حَدَثٌ يكون الظرفُ الزمانيُّ حالاً عنه، وهذه المسألةُ سُئِلَ عنها الشيخُ أبو عمروٍ ابنُ الحاجبِ ونَقَّحَ فيها السؤالَ وأجابَ بنحوِ ما ذكَرْتُه واللَّهُ أعلمُ، ولا يخلُو الكلامُ فيها مِنْ نزاعٍ وبحثٍ طويلٍ معه.

آ. (٤) قوله: ﴿يَغْشاها﴾: المفعولُ للشمس. وقيل: للأرض، وجيء بـ«يَغْشاها» مضارعاً دونَ ما قبلَه وما بعدَه مراعاةً للفواصلِ؛ إذ لو أتى به ماضياً لكان التركيبُ «إذا غَشِيَها» فتفوتُ المناسبةُ اللفظيةُ بين الفواصلِ والمقاطع.

آ. (٥) قوله: ﴿وما بَناها﴾: ومابعدَه، فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، وبه استشهد مَنْ يُجَوِّزُ وقوعَها على آحادِ أولي العلم؛ لأنَّ المرادَ به الباري تعالى، وإليه ذهب الحسنُ ومجاهدٌ وأبو عبيدة[1]، واختاره ابن جرير[2]. والثاني: أنها مصدريةٌ، أي: وبناءِ

---

(١) لم يرد في مجازه. بل قد ورد

(٢) تفسير الطبري ٣٠/٢٠٩ وأجاز فيها المصدرية.

السماء، وإليه ذهبَ الزجّاج[1] والمبرد، وهذا بناءً منهما على أنها مختصةٌ بغيرِ العقلاءِ. واعتُرِضَ على هذا القولِ: بأنَّه يَلْزَمُ أَنْ يكونَ القَسَمُ بنفس المصادر: بناءِ السماء وطَحْوِ الأرضِ وتَسْوِيةِ النفس، وليس المقصودُ إلاَّ القَسَمَ بفاعلِ هذه الأشياءِ وهو الرَّبُّ تبارك وتعالىٰ. وأُجِيب عنه بوجهَيْن، أحدُهما: يكونُ على حَذْفِ مضافٍ، أي: وربِّ ـ أو باني ـ بناءِ السماء ونحوه. والثاني: أنه لا غَرْوَ في الإقسام بهذه الأشياء كما أَقْسم تعالىٰ بالصبح ونحوه.

وقال الزمخشري[2]: «جُعِلَتْ مصدريةً وليس بالوجهِ لقولِه «فألْهمها» وما يؤدي إليه مِنْ فسادِ النظم. والوجهُ أَنْ تكونَ موصولةً، وإنما أُوْثِرَتْ على «مَنْ» لإرادة معنى الوصفية كأنه قيل: والسماءِ والقادرِ العظيم الذي بناها، ونفسٍ والحكيم الباهرِ الحكمةِ الذي سَوَّاها. وفي كلامهم: «سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» انتهى. يعني أنَّ الفاعلَ في «فألهمها» عائدٌ على اللَّهِ تعالىٰ فليكُنْ في «بناها» كذلك، وحينئذٍ يَلْزَمُ عَوْدُه على شيءٍ، وليس هنا ما يمكنُ عَوْدُه عليه غيرُ «ما» فتعيَّنَ أَنْ تكونَ موصولةً.

وقال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه: «وليس بالوجهِ لقولِه «فَأَلْهمها» يعني مِنْ عَوْدِ الضمير في «فَأَلْهمها» على الله تعالىٰ، فيكونُ قد عاد على مذكورٍ وهو «ما» المرادُ به الذي. قال: «ولا يَلْزَمُ ذلك؛ لأنَّا إذا جَعَلْناها مصدريةً عاد الضميرُ على ما يُفْهَمُ مِنْ سياق الكلامِ، ففي «بناها» ضميرٌ عائدٌ على الله تعالىٰ، أي: وبناها هو، أي: الله تعالىٰ، كما إذا رأيتَ زيداً قد

(١) معاني القرآن ٥/ ٣٣٢.

(٢) الكشاف ٤/٢٥٨.

(٣) البحر ٨/ ٤٧٩.

ضرب عَمْراً فتقول: «عجبتُ مِمَّا ضَرَبَ عمراً» تقديره: مِنْ ضَرْبِ عمروٍ هو، كان حسناً فصيحاً جائزاً، وعَوْدُ الضمير على ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ الكلامِ كثيرٌ. وقوله: «وما يُؤدِّي إليه مِنْ فسادِ النظم» ليس كذلك، ولا يُؤدِّي جَعْلُها مصدريةً إلى ما ذُكِرَ. وقوله: «وإنما أُوثِرَتْ» إلى آخره لا يُراد بما ولا بمَنْ الموصولتين معنى الوصفيةِ؛ لأنهما لا يُوْصَفُ بهما بخلاف «الذي» فاشتراكُهما في أنَّهما لا يُؤَدِّيان معنىٰ الوصفيةِ موجودٌ بينهما / فلا تنفردُ به «ما» دون «مَنْ». وقوله: «وفي كلامِهم» إلى آخره [٩١٨/ب]
تَأَوَّله أصحابُنا علىٰ أنَّ «سبحان» عَلَم و «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ» انتهى.

أمَّا ما رَدَّ به عليه مِنْ كونِه يعود على ما يُفْهَمُ من السِّياق فليس يَصْلُح رَدّاً، لأنه إذا دار الأمرُ بين عَوْدِه على ملفوظٍ به وبينَ غيرِ ملفوظٍ به فعَوْدُه على الملفوظِ به أَوْلىٰ لأنَّه الأصلُ. وأمَّا قولُه: فلا تنفرد به «ما» دونَ «مَنْ» فليس مرادُ الزمخشري أنها تُوْصَفُ بها وصْفاً صريحاً، بل مُرادُه أنها تقعُ على نوعِ مَنْ يَعْقل، وعلى صفتِه، ولذلك مَثَّل النَّحْويون ذلك بقوله: «فانكِحوا ما طاب»(١)، وقالوا: تقديره: فانكِحُوا الطيِّبَ مِنْ النساءِ، ولا شكَّ أن هذا الحكمَ تَنفَرِدُ به «ما» دون مَنْ. والتنكيرُ في «نفس»: إمَّا لتعظيمِها، أي: نفس عظيمة، وهي نفسُ آدمَ، وإمَّا للتكثيرِ كقولِه: «عَلِمَتْ نفسٌ»(٢).

آ. (٩) قوله: **﴿قد أَفْلَح﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه جوابُ القسم، والأصل: لقد، وإنما حُذِفَتْ لطولِ الكلامِ. والثاني: أنه ليس

---

(١) الآية ٣ من النساء.

(٢) «علمت نفس ما قدَّمت وأخَّرت» الآية ٥ من الانفطار.

بجوابٍ، وإنما جِيْءَ به تابعاً لقولِه «فَأَلْهمها فُجورَها وتَقْواها»[1] على سبيل الاستطرادِ، وليس مِنْ جوابِ القسم في شيءٍ، فالجوابُ محذوفٌ تقديرُه: ليُدَمْدِمَنَّ اللَّهُ عليهم، أي: على أهلِ مكةَ لتكذيبِهم رسولَ الله صلى الله عليه، كما دَمْدَم على ثمودَ لتكذيبِهم صالحاً صلَّى الله عليه وسلم، قال معناه الزمخشري[2]، وقدَّره غيرُه: لتُبْعَثُنَّ.

وقوله: «طحاها»[3]، أي: دَحاها، وقد تقدَّم معناه[4]. وفيه لغتان، يقال: طحا يَطْحو وطحىٰ يَطْحي. ويجيءُ طحا بمعنى ذهب، قال علقمة[5]:

٤٥٧٩ــ طحابك قَلْبٌ في الحِسانِ طَروبُ
بُعَيْدَ الشبابِ عَصْرَ حانَ مَشيبُ

ويقال: طحا بمعنى ارتفعَ. وفي أقسامِهم: «لا والقمرِ الطَّاحي»، أي: المرتفعُ. وفاعلُ «زكَّاها» و «دَسَّاها» الظاهرُ أنه ضميرُ «مَنْ». وقيل: ضميرُ الباري تعالىٰ، أي: مَنْ زكاًها اللَّهُ، ومَنْ دَسَّاها اللَّهُ، أي: مَنْ زَكَّى اللَّهُ نفسَه. وأنْحَىٰ الزمخشريُّ[6] على صاحبِ هذا القولِ لمنافرتِه مذهبَه، والحقُّ أنَّه خلافُ الظاهرِ، لا لما قال الزمخشريُّ، بل لمنافرةِ نظمِه للاحتياجِ إلى عَوْدِ الضميرِ على النفسِ مقيدةً بإضافتِها إلى ضمير «مَنْ».

(١) الآية ٨.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٥٩.
(٣) عاد إلى الآية ٦.
(٤) لم يسبق له أن فصَّل في هذا الفعل.
(٥) ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١، وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٧.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٥٩.

آ. (١٠) قوله: «دَسَّاها» أصلُه دسَّسَها فَكَثُرَتْ الأمثالُ فأُبْدِل مِنْ ثالِثها حرفَ علةٍ كما قالوا: قَصَّيْتُ [أَظْفاري][1] و [قولِه][2]:

٤٥٨٠ـ تَقَضِّيَ البازِي . . . .

والتَّدْسِيَةُ: الإخفاءُ بمعنى أخفاها بالفجورِ، وقد نَطَق بالأصل مَنْ قال[3]:

٤٥٨١ـ وأنت الذي دَسَّسْتَ عمراً فأصبحَتْ
حَلائلُه منه أرامِلَ ضُيَّعاَ

ومن قال[4]:

٤٥٨٢ـ ودَسَّسْت عَمْراً في التراب فأصبحَتْ
. . . .

البيت.

آ. (١١) **قوله: ﴿بطَغْواها﴾**: في هذه الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها للاستعانةِ مجازاً، كقولِه: «كتبتُ بالقلم»، وبه بدأ الزمخشري[5]، ويعني فَعَلَتِ التكذيبَ بطُغْيانها، كقولك: «ظلَمَني بجُرْأتِه

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) تقدم برقم ٥١٩.

(٣) البيت لرجل من طيىء وهو في اللسان (دسا) برواية «دَسَّيْتَ»، والمحرر ١٦/ ٣١٢، والقرطبي ٢٠/ ٧٧.

(٤) هذه رواية ابن عطية للبيت في المحرر ١٦/ ٣١٢ ويبدو أنه نفس البيت السابق برواية ثانية.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٥٩.

على الله تعالىٰ». الثاني: أنها للتعدية، أي: كَذَّبَتْ بما أُوْعِدَتْ به مِنْ عذابها ذي الطُّغيان، كقولِه تعالىٰ: «فأُهْلِكوا بالطاغية»[1]. والثالث: أنها للسببية، أي: بسبب طُغْيانِها.

وقرأ العامَّةُ «طَغْواها» بفتح الطاءِ وهو مصدرٌ بمعنى الطُّغيان، وإنما قُلِبَتْ الياءُ واواً[2] فَرْقاً بين الاسمِ والصفةِ، يعني: أنهم يُقِرُّون ياءَ فَعْلى بالفتح صفةً نحو: خَزْيا وصَدْيا، ويَقْلبونها في الاسم نحو: تَقْوى وشَرْوى[3]، وكان الإقرارُ في الوصفِ لأنه أثقلُ مِنْ الاسمِ، والياءُ أخفُّ من الواوِ، فلذلك جُعِلت في الأثقل.

وقرأ[4] الحسن ومحمد بن كعب وحماد بضم الطاء، وهو أيضاً مصدرٌ كالرُّجْعى والحُسْنى، إلاَّ أنَّ هذا شاذ إذ كان مِنْ حَقِّه بقاءُ الياءِ على حالِها كالسُّقْيا وبابها، هذا كلُّه عند مَنْ يقول: طَغَيْتُ طُغْياناً بالياءِ، فأمَّا مَنْ يقول: طَغَوْت بالواو فالواوُ أصلٌ عنده، قاله أبو البقاء[5]، وقد تقدَّم الكلامُ على اللغتين في البقرة[6] والله الحمدُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِذِ انبعَثَ﴾: «إذ» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «كذَّبَتْ». والثاني: أَنْ يكونَ ظرفاً للطَّغْوى.

---

(١) الآية ٥ من الحاقة.
(٢) انظر: الممتع ٥٤٢.
(٣) الشروى: المثل.
(٤) انظر: الشواذ ١٧٤، والمحتسب ٢/٣٦٣، والبحر ٨/٤٨، والقرطبي ٢٠/٧٨، والإتحاف ٢/٦١٢.
(٥) الإملاء ٢/٢٨٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٨.

و «أشْقاها» فاعلُ «انبعَث». وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يُراد به شخصٌ واحد بعينه. وفي التفسيرِ أنه رجل يُسَمَّى قُدار بن سالف. والثاني: أن يُراد به جماعةٌ، قال الزمخشري[١]: «ويجوز أن يكونوا جماعةً [والتوحيد][٢]/ لتَسْوِيَتِك في أفعلِ التفضيل إذا أضفْتَه، بين الواحدِ والجمع والمذكرِ والمؤنثِ، وكان يجوزُ أَنْ يقول: أَشْقَوْها»[٣] انتهى. [٩١٩/أ]
وكان يَنْبغي أَنْ يُقَيِّد فيقول: إذا أَضَفْتَه إلى معرفةٍ؛ لأن المضافَ إلى النكرةِ حُكْمُه الإفرادُ والتذكيرُ مطلقاً كالمقترنِ بـ «مِنْ».

آ. (١٣) **قوله: ﴿فقال لهم﴾**: إنْ كان المرادُ بـ «أَشْقاها» جماعةً فعَوْدُ الضميرِ مِنْ «لهم» عليهم واضحٌ، وإنْ كان المرادُ به عَلَماً بعينِه فالضميرُ مِنْ «لهم» يعودُ على ثمود.

قوله: «ناقةَ اللَّهِ» منصوبٌ على التحذير، أي: احْذَروا ناقةَ اللَّهِ فلا تَقْرَبُوها، وإضمارُ الناصبِ هنا واجبٌ لمكانِ العطف، فإنَّ إضمارَ الناصبِ يجبُ في ثلاثةِ مواضعَ، أحدُها: أن يكونَ المحذَّرُ نحو: «إياكَ» وبابه. الثاني: أن يُوجدَ فيه عطفٌ. الثالث: أَنْ يوجَدَ فيه تَكْرارٌ نحو: «الأسدَ الأسدَ». وقرأ[٤] زيد بن علي «ناقةُ الله» رفعاً على خبرِ ابتداء مضمرٍ، أي: هذه ناقةُ اللَّهِ فلا تتعَرَّضوا لها.

آ. (١٤) **قوله: ﴿فَدَمْدَمَ﴾**: الدَّمْدَمَةُ. قيل: الإطباقُ يُقال: دَمْدَمْتُ عليه القبرَ، أي: أَطْبَقْتُه عليه. وقيل: الإلزاقُ بالأرض. وقيل:

---
(١) الكشاف ٤/٢٥٩.
(٢) من الكشاف.
(٣) قال: «كما تقول أفاضلهم».
(٤) انظر: الدر المصون ٤/٤٥١.

الإهلاكُ باستئصالٍ. وقيل: الدَّمْدَمَةُ حكايةُ صوتِ الهَدَّة ومنه: دَمْدَمَ في كلامه. ودَمْدَمْتُ الثوبَ: طَلَيْتُه بالصَّبْغ. والباءُ في «بذَنْبهم» للسببية.

قوله: «فَسوَّاها» الضميرُ المنصوبُ يجوزُ عَوْدُه على ثمودَ باعتبار القبيلةِ كما أعادَه في قوله «بطَغْواها». ويجوزُ عَوْدُه على الدَّمْدَمَة والعقوبةِ، أي: سَوَّاها بينهم، فلم يَفْلَتْ منهم أحدٌ. وقرأ[1] ابن الزبير «فَدَهْدَمَ» بهاءٍ بين الدالَيْن بدلَ الميم، وهي بمعنى القراءةِ المشهورةِ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿ولا يَخافُ﴾**: قرأ[2] نافعٌ وابنُ عامر «فلا» بالفاء، والباقون بالواو، ورُسِمَتْ في مصاحفِ المدينة والشام بالفاء وفي غيرِها بالواوِ، فقد قرأ كلٌّ بما يوافقُ رَسْمَ مُصْحَفِه. ورُوِيَ أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأُ «ولم يَخَفْ» وهي مُؤَيِّدَةٌ لقراءةِ الواوِ، ذكره الزمخشري[3]، فالفاءُ تقتضي التعقيبَ، وهو ظاهرٌ. والواوُ يجوزُ أَنْ تكونَ للحالِ، وأَنْ تكونَ لاستئنافِ الأخبارِ، وضميرُ الفاعل في «يَخاف» يحتملُ عَوْدُه على الرَّبِّ، وهو الأظهرُ، لكونِه أقربَ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على رسولِ الله، أي: ولا يخاف عُقْبىٰ هذه العقوبةِ لإنذاره إياهم. والثالث: أنه يعودُ على «أشقاها»، أي: انبعَثَ لعَقْرِها، والحالُ أنه غيرُ خائفٍ عاقبةَ هذه الفَعْلَةِ الشنعاءِ. وعُقبىٰ الشيء خاتمتُه.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشمس]

---

(١) الشواذ ١٧٤، والبحر ٨/ ٤٨٢، والقرطبي ٢٠/ ٧٩.

(٢) السبعة ٦٨٩، والحجة ٧٦٦، والبحر ٨/ ٤٨٢، والقرطبي ٢٠/ ٨٠، والنشر ٢/ ٤٠١

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٠

سورة والليل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) **قوله: ﴿وما خَلَقَ﴾**: يجوزُ في «ما» أَنْ تكونَ بمعنى «مَنْ»، وهو رأيُ جماعةٍ تقدَّم ذِكْرُهمْ في السورةِ قبلَها. وقيل: هي مصدريةٌ. وقال الزمخشري[1]: «والقادرُ: العظيمُ القدرةِ الذي قَدَرَ على خَلْقِ الذكَرِ والأنثى من ماءٍ واحدٍ». قلت: قد تقدَّم تقريرُ قولِه هذا وما اعْتُرِضَ به عليه، وما أُجيب عنه، في السورةِ قبلها. وقرأ[2] أبو الدرداء «والذَّكرِ والأنثى». وقرأ عبد الله «والذي خَلَقَ»، والكسائيُّ ــ ونَقَلها ثعلبٌ عن بعض السَّلَف ــ «وما خَلَقَ الذَّكَرِ» بجرِّ «الذكَرِ». قال الزمخشري[3]: «على أنه بدلٌ من محلِّ «ما خَلَقَ» بمعنى «وما خَلَقَه، أي: ومخلوقِ اللَّهِ الذكَرِ، وجاز إضمارُ «الله» لأنه معلومٌ بانفرادِه بالخَلْق». وقال الشيخ[4]: «وقد يُخَرَّجُ على تَوَهُّم المصدرِ، أي: وخَلْقِ الذَّكرِ،

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٧٤، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٨١، والبحر ٨/ ٤٨٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٠ ــ ٢٦١.

(٤) البحر ٨/ ٤٨٣.

كقوله(١):

٤٥٨٣ـ تَطُــوفُ العُفَــاةُ بــأبــوابِــه
كمــا طــاف بــالبَيْعَــةِ الــراهــبِ

بجرِّ «الراهب» على توهُّمِ النطقِ بالمصدرِ، أي: كطَوافِ الراهبِ» انتهى. والذي يَظْهَرُ في تخريجِ البيت أنَّ أصلَه «الراهبيّ» بياءِ النسَبِ، نسبةً إلى الصفةِ، ثم خُفِّف، وهو قليلٌ كقولِهم: أَحْمري ودَوَّاري، وهذا التخريجُ بعينِه في قولِ امرىء القيس(٢):

٤٥٨٤ـ . . . .
فَقِــلْ فــي مَقيــلٍ نَحْسُــه مُتَغَيِّــبِ

استشهد به الكوفيون(٣) على تقديمِ الفاعلِ. وقرأ العامَّةُ «تَجَلَّىٰ» فعلاً ماضياً، وفاعلُه ضميرٌ عائدٌ على النهار. وعبد الله(٤) بن عبيد بن عمير «تَتَجَلَّىٰ» بتاءَيْن، أي: الشمس. وقُرىء «تُجْلي» بضمِّ التاءِ وسكونِ

---

(١) ورد البيت برقم ٣٣٨٧ برواية:
يطــوف العفــاة بــأبــوابــه   كطـوف النصـارى ببيـت الـوثَـنْ
ولم أجد الرواية التي أثبتها المؤلف عند غير أبي حيان في البحر ٨/ ٤٨٣.

(٢) ليس في ديوانه، وصدره:
فظــلَّ لنــا يــومٌ لــذيــذٌ بنعمــةٍ
وهو في مجالس العلماء ٣١٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٠. والمقيل: اسم مكان من القيلولة.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٨. قالوا: التقدير: في مقيل متغيّب نحسُه.

(٤) انظر: البحر ٨/ ٤٨٣.

الجيم، أي: الشمسُ أيضاً، ولا بُدَّ من عائدٍ على النهارِ محذوفٍ، أي: تتجلَّىٰ أو تُجْلِي فيه /. [٩١٩/ب]

آ. (٤) قوله: ﴿إنَّ سَعْيَكم﴾: هذا جوابُ القسمِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ محذوفاً، كما قيلَ في نظائرِه المتقدمةِ.

آ. (٥) قوله: ﴿أَعْطىٰ﴾: حَذَفَ مفعولَيْ «أعطى» ومفعولَ «اتَّقىٰ» ومفعولَ «صَدَّقَ» المجرور بـ «على»؛ لأنَّ الغرضَ ذِكْرُ هذه الأحداثِ دونَ متعلَّقاتها، وكذلك مُتَعَلَّقا البخل والاستغناءِ. وقوله: «فسَنُيَسِّره للعُسْرىٰ» إمَّا من بابِ المقابلةِ لقولِه: «فَسَنُيَسِّره لليسرىٰ»، وإمَّا لأنَّ نيسِّره بمعنى نُهَيِّئُه، والتهيئةُ تكونُ في اليُسْر والعُسْر.

آ. (١١) قوله: ﴿وما يُغْني﴾: يجوز أَنْ تكونَ «ما» نفياً، وأَنْ تكونَ استفهاماً إنكارياً.

قوله: «تَرَدَّىٰ»: إمَّا من الهلاكِ، أو مِنْ تَرَدَّىٰ بأكفانِه، وهو كنايةٌ عن الموت كقولِه[١]:

٤٥٨٥ ـ وخُطَّا بأَطْرافِ الأسِنَّةِ مَضْجَعي
ورُدَّا على عَيْنَيَّ فَضْلَ رِدائيا

وقول الآخر[٢]:

---

(١) البيت لمالك بن الريب من مرثيته المشهورة، وهو في جمهرة أشعار العرب ٧٦٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٤٨٤. الحنوط: ما يُخلط من الطِّيب لأكفان الموتى.

ـ الليل ـ

٤٥٨٦ـ نَصيبُك مِمَّا تَجْمَعُ الدهرَ كلَّه
رِداءان تُلْوىٰ فيهما وحَنُوطُ

آ. (١٤) قوله: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾: قد تقدَّم في البقرة[١] أن البزيَّ يُشَدِّد مثلَ هذه التاء، والتشديدُ فيها عَسِرٌ لالتقاءِ الساكنين فيها على غير حَدِّهما، وهو نظيرُ قولِه: «إذْ تَلْقونه»[٢] وقد تقدَّم. وقال أبو البقاء[٣]: يُقرأ بكسر التنوين وتشديد التاءِ، وقد ذُكِرَ وَجْهُه عند «ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ»[٤] انتهى. وهذه قراءةٌ غريبةٌ، ولكنها موافقةٌ للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان. وقوله: «وقد ذُكِر وجهُه الذي قاله في البقرة لا يُفيد هنا شيئاً البتة، فإنه قال هناك[٥]: «ويُقْرأُ بتشديدِ التاءِ، وقبلَه ألفٌ، وهو جَمْعٌ بين ساكنَيْن، وإنما سَوَّغَ ذلك المدُّ الذي في الألفِ».

وقرأ[٦] ابن الزُّبير وسفيان وزيد بن علي وطلحة «تتَلَظَّىٰ» بتاءَيْن وهو الأصلُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿إلاَّ الأَشْقَىٰ﴾: قيل: الأَشْقَىٰ والأَتْقى بمعنى الشقيّ والتقيّ ولا تفضيلَ فيهما؛ لأنَّ النارَ ليسَتْ مختصةً بالأكثرِ

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٠٠، والسبعة ٦٩٠، والنشر ٢/ ٤٠١، والإتحاف ٢/ ٦١٤.
(٢) الآية ١٥ من النور.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٨٨.
(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.
(٥) الإملاء ١/ ١١٤.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٦٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٢.

شقاءً، وتجنُّبها ليس مختصاً بالأكثرِ تَقْوى. وقيل: بل هما على بابِهما، وإليه ذهب الزمخشريُّ[1] قال: «فإنْ قلتَ: كيف قال: «لا يَصْلاها إلاَّ الأشْقىٰ» «وسيُجَنَّبُها الأتْقى» وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ شقيّ يَصْلاها، وكلَّ تقيّ يُجَنَّبُها، لا يَخْتَصُّ بالصَّلْي أشقىٰ الأشقياءِ، ولا بالنجاةِ أتقىٰ الأتقياءِ، وإنْ زَعَمْتَ أنه نكَّر النار فأراد ناراً بعينِها مخصوصةً بالأشقىٰ، فما تصنع بقولِه «وسيُجَنَّبُها الأتقى»؟ فقد عُلِمَ أنَّ أَفْسَقَ المسلمين يُجَنَّبُ تلك النارَ المخصوصةَ لا الأتقى منهم خاصة. قلت: الآية واردةٌ في الموازنةِ بين حالتَيْ عظيمٍ من المشركين وعظيمٍ من المؤمنين، فأُريد أَنْ يُبالَغَ في صفتَيْهما المتناقضتَيْن فقيل: الأشقَىٰ، وجُعِل مختصَّاً بالصَّلْي، كأنَّ النارَ لم تُخْلَقْ إلاَّ له. وقيل: الأتقىٰ. وجُعل مختصَّاً بالنجاةِ، كأنَّ الجنةَ لم تُخْلَقْ إلاَّ له. وقيل: هما أبو جهل ـ أو أمية بن خلف ـ وأبو بكر الصديق رضي الله عنه» انتهى، فآل جوابُه إلى أنَّ المرادَ بهما شخصان معيَّنان.

آ. (١٨) قوله: ﴿يَتَزَكَّىٰ﴾: قرأ العامَّةُ «يَتَزَكَّىٰ» مضارعَ تَزَكَّى، والحسن[2] بن علي بن الحسن بن علي أمير المؤمنين يَزَّكَّىٰ بإدغامِ التاءِ في الزاي. وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنها في موضعِ الحالِ من فاعلِ «يُؤْتي»، أي: يُؤْتيه مُتَزَكِّياً به. والثاني: أنها لا موضعَ لها من الإعراب، على أنها بدلٌ مِنْ صلة «الذي»، ذكرهما الزمخشري[3]. وجعل الشيخُ[4] الثاني متكلَّفاً.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢) الشواذ ١٧٤، والبحر ٨/ ٤٨٤.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٢.

(٤) البحر ٨/ ٤٨٤.

آ. (١٩) قوله: ﴿تُجْزَىٰ﴾: صفةٌ لنعمةٍ، أي: تُجزِي الإنسانَ، وإنما جيء به مضارعاً مبنياً للمفعولِ لأجلِ الفواصلِ؛ إذ الأصلُ: يُجْزيها إياه أو يُجْزِيه إياها.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إلَّا ابتغاءَ﴾: في نصبِه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ له. قال الزمخشري(١): «ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له على المعنىٰ؛ لأنَّ المعنىٰ: لا يُؤْتي مالَه إلَّا ابتغاءَ وَجْهِ ربه لا لمكافأةِ نعمةٍ»، وهذا أَخَذَه مِنْ قولِ الفَرَّاء(٢) فإنه قال: «ونُصِبَ على تأويل: ما أعْطَيْتُك ابتغاءَ جزائِك، بل ابتغاءَ وجهِ اللَّهِ تعالى. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الاستثناء المنقطع، إذ لم يندَرِجْ تحت جنسِ «مِنْ نعمة». وهذه قراءةُ العامَّةِ، أعني النصبَ والمدَّ. وقرأ(٣) يحيىٰ برفعِه ممدوداً على البدل مِنْ محلِّ «مِنْ نعمة» لأنَّ محلَّها الرفعُ: إمَّا على الفاعليَّة، وإمَّا على الابتداءِ. و «مِنْ» مزيدةٌ في الوجهَيْن، والبدلُ لغة تميمٍ، لأنهم يُجْرُون المنقطعَ في غيرِ الإيجاب مُجْرىٰ المتصل. وأنشد الزمخشريُّ(٤) بالوجهَيْن: النصبِ والبدلِ/ قولَ بشرِ بنِ أبي خازم(٥): [٩٢٠/أ]

٤٥٨٧ـ أَضْحَتْ خَلاءً قِفاراً لا أَنيسَ بها
إلَّا الجآذِرَ والظُّلْمانُ تَخْتَلِفُ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٢.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٧٢.

(٣) القرطبي ٢٠/ ٨٩، والبحر ٨/ ٤٨٤.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٦٢.

(٥) ديوانه ١٣٨، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٤، والقرطبي ٢٠/ ٨٩. والجآذر: ج جؤذر وهو ولد المها. والظلمان: ج ظليم وهو النعام. تختلف: تتردد. ورواية الديوان: إلا الجَوازِيَ.

وقولَ القائلِ في الرفع[1]:

٤٥٨٨ـ وبَلْـــدَةٍ ليـــس بهـــا أنيـــسُ
إلاَّ اليَعـــافيـــرُ وإلاَّ العِيْـــسُ

وقال مكي[2]: «وأجاز الفراء[3] الرفعَ في «ابتغاء» على البدل مِنْ موضع «نِعْمةٍ» وهو بعيدٌ» قلت: كأنَّه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً، واستبعادُه هو البعيدُ، فإنَّها لغةٌ فاشيةٌ. وقرأ[4] ابنُ أبي عبلة «ابْتِغا» بالقصر.

آ. (٢١) قوله: ﴿ولَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾: هذا جوابُ قَسَمٍ مضمرٍ. والعامَّةُ على «يَرْضَىٰ» مبنياً للفاعلِ. وقُرِىء[5] ببنائِه للمفعول مِنْ أَرْضاه الله، وهو قريبٌ مِنْ قولِه في آخرِ سورةِ طه «لعلَّك تَرْضَىٰ» و «تُرْضىٰ»[6].

[تمَّت بعونه تعالى سورة والليل]

---

(١) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٣، والكتاب ١/ ١٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩، والمقتضب ٢/ ٣١٩، والإنصاف ٢٧١، وابن يعيش ٢/ ٨٠.

(٢) مشكل الإعراب ٢/ ٤٨٠.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٧٣ قال: «ولو رفع «إلا ابتغاء» رافع لم يكن خطأ، لأنك لو ألقيت من النعمة لقلت: ما لأحد عنده نعمة تجزى إلاَّ ابتغاء، فيكون الرفع على إتباع المعنى، كما تقول: ما أتاني من أحد إلاَّ أبوك».

(٤) البحر ٨/ ٤٨٤، والشواذ ١٧٤.

(٥) البحر ٨/ ٤٨٤.

(٦) الآية ١٣٠ من طه وقراءة المبني للمجهول قراءة الكسائي وشعبة وآخرين. انظر: السبعة ٤٢٥.

سـورة الضحـى

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿سجا﴾: قيل: معناه سَكَن، ومنه: سجا البحر يَسْجُو سَجْواً، أي: سَكَنَتْ أمواجُه، وطَرْفٌ ساجٍ، أي: فاتر، ومنه اسْتُعِير تَسْجِيَةُ الميتِ، أي: تَغْطِيَتُه بالثوبِ، قاله الراغب[١]. وقال الأعشى[٢]:

٤٥٨٩ـ وما ذَنْبُنا إنْ جاش بَحْرُ ابنِ عَمِّكُمْ
وبَحْرُكَ ساجٍ لا يُوارِي الدَّعامِصا

وقيل: سجا، أي: أَدْبَرَ، وقيل بعكسِه. وقال الفراء[٣]: «أظلم». وقال ابن الأعرابي: «اشتدَّ ظلامُه». وقال الشاعر[٤]:

---

(١) المفردات ٢٢٥.

(٢) ديوانه ١٥١. جاش البحر: اضطرب بالماء. الدعامص: ج دُعموص وهي دودة سوداء تكون في الغدير إذا قل ماؤه.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٧٣.

(٤) نسبه في اللسان (سجا) إلى الحارثي، وهو في القرطبي ٢٠/٩١، ومجاز القرآن ٢/٣٠٢.

٤٥٩٠ـ يـا حَبَّـذا القَمْـراءُ والليـلُ السَّـاجْ
وطُــرُقٌ مِثْــلُ مُــلاءِ النَّسَّــاجْ

وهو من ذواتِ الواوِ، وإنما أُميل لموافقةِ رؤوسِ الآيِ، كالضُّحى فإنه من ذواتِ الواوِ أيضاً.

آ. (٣) قوله: ﴿ما وَدَّعك﴾: هذا هو الجوابُ. والعامَّةُ على تشديد الدالِ من التَّوْديع. [وقرأ][1] عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة بتخفيفِها مِنْ قولِهم: وَدَعَه، أي: تركه. والمشهورُ في اللغةِ الاستغناءُ عن وَدَعَ ووَذَرَ واسمِ فاعِلهما واسمِ مفعولِهما ومصدرِهما بـ «تَرَكَ» وما تصرَّفَ منه، وقد جاء وَدَعَ ووَذَرَ. قال الشاعر[2]:

٤٥٩١ـ سَـلْ أميـري مـا الـذي غَيَّـرَهْ
عـن وِصـالـي اليـومَ حتـى وَدَعَـهْ

وقال الشاعر[3]:

٤٥٩٢ـ وثُـمَّ وَدَعْنـا آلَ عمـروٍ وعـامـرٍ
فـرائِـسَ أَطْـرافِ المُثَقَّفـةِ السُّمْـرِ

قيل: والتوديعُ مبالغةٌ في الوَدْع؛ لأن مَنْ وَدَّعك مفارقاً فقد بالغ في تَرْكِك.

قوله: «وما قَلَىٰ»، أي: ما أَبْغَضَك، قلاه يَقْليه بكسر العين في

---

(١) البحر ٨/ ٤٨٥، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٩٤.
(٢) تقدم برقم ٢٩٢٩.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ٩٤، والبحر ٨/ ٤٨٥. والمثقفة السمر: الرماح.

المضارع، وطيِّىء تقول: قلاه يقلاه بالفتح. قال الشاعر(١):

٤٥٩٣ـ أيـــا مَـــنْ لَسْـــتُ أَنْســـاه
ولا واللَّـــــــهِ أَقْـــــــلاه
لـــــكَ اللَّـــــهُ علـــــى ذاكَ
لـــكَ اللَّـــهُ [لـــكَ اللَّـــهُ](٢)

وحُذِفَ مفعولُ «قَلَى» مراعاةً للفواصلِ مع العِلْم به وكذا بعدَ «فآوىٰ» وما بعدَه.

آ. (٤) قوله: ﴿وللآخرةُ﴾: الظاهرُ في هذه اللامِ أنَّها جوابُ القسم، وكذلك في «ولَسَوْفَ» أَقْسم تعالى على أربعةِ أشياءَ: اثنان منفيَّان وهما توديعُه وقِلاه، واثنان مُثْبَتان مؤكَّدان، وهما كونُ الآخرةِ خيراً له من الدنيا، وأنه سوف يُعْطيه ما يُرضيه. وقال الزمخشري(٣): «فإنْ قلتَ: ما هذه اللامُ الداخلةُ على «سَوْف»؟ قلت: هي لامُ الابتداءِ المؤكِّدةُ لمضمون الجملة، والمبتدأُ محذوفٌ تقديرُه: ولأنت سَوْفَ يُعْطيك، كما ذَكَرْنا في «لأُقْسِمُ»(٤) أن المعنى: لأنا أُقْسِمُ. وذلك أنها لا تَخْلو: مِنْ أَنْ تكونَ لامَ قسمٍ أو ابتداء. فلامُ القسم لا تدخلُ على المضارع إلاَّ مع نونِ التوكيد، فبقي أن تكونَ لامَ ابتداءٍ، ولامُ الابتداء لا تدخل إلاَّ على الجملة من المبتدأ والخبرِ فلا بُدَّ من تقدير [مبتدأ](٥) وخبر، وأصله:

(١) لم أقف على هذه الأبيات.
(٢) زيادة من (ش).
(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٤.
(٤) الآية ١ من القيامة وهي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة ٦٦١.
(٥) زيادة من الكشاف.

ولأنت سوف يعطيك». ونقل الشيخ[1] عنه أنه قال: «وخُلِع من اللامِ دلالتُها على الحال» انتهى. وهذا الذي رَدَّده الزمخشري يُختار منه أنها لامُ القسم[2].

قوله: «لا تَدْخُلُ على المضارع إلاَّ مع نونِ التوكيد» هذا استثنىٰ النحاة منه صورتَيْنِ، إحداهما: أَنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل حرفُ تنفيسٍ كهذه الآيةِ، كقولِك: واللَّهِ لَسَأُعْطيك. والثانية: أن لا يُفْصَلَ بينهما بمعمولِ الفعل كقولِه تعالى: «لإلىٰ الله تُحْشَرون»[3]. ويَدُلُّ لِما قُلْتُه ما قال الفارسيُّ: «ليسَتْ هذه اللامُ هي التي في قولك: «إنَّ زيداً لَقائمٌ»، بل هي التي في قولِك: «لأَقومَنَّ» ونابَتْ «سوفَ» عن إحدى نونَيْ التوكيدِ، فكأنه قال: ولَيُعْطِيَنَّك.

وقوله: «خُلِع منها دلالتُها على الحال» يعني أنَّ لامَ الابتداءِ الداخلةَ على المضارع تُخَلِّصُه للحال، وهنا/ لا يُمْكِنُ ذلك لأجلِ حَرْفِ التنفيسِ، [٩٢٠/ب]
فلذلك خُلِعَتِ الحاليةُ منها.

وقال الشيخ[4]: «واللامُ في «ولَلآخرةُ» لامُ ابتداء وَكَّدَتْ مضمونَ الجملةِ»، ثم حكىٰ بعضَ ما ذكَرْتُه عن الزمخشري وأبي علي ثم قال[5]: «ويجوز عندي أَنْ تكونَ اللامُ في «ولَلآخرةُ خيرٌ»، وفي «ولَسَوْفَ يُعْطيك»

---

(١) لم يرد هذا النقل في مطبوعتي البحر والكشاف.

(٢) سوف يثبت المؤلف هذا بالمناقشة التالية.

(٣) الآية ١٥٨ من آل عمران.

(٤) البحر ٨/٤٨٦.

(٥) لم يرد هذا النقل في مطبوعة «البحر المحيط».

اللامَ التي يُتَلَقَّى بها القسمُ، عَطَفَهما على جوابِ القسم، وهو قولُه: «ما وَدَّعَكَ» فيكون قد أقسم على هذه الثلاثة» انتهى. فظاهرُه أنَّ اللامَ في «ولَلآخرةُ» لامُ ابتداء غيرُ مُتَلَقَّى بها القسمُ، بدليلِ قولِه ثانياً: «ويجوز عندي» ولا يظهرُ انقطاعُ هذه الجملةِ عن جواب القسم البتةَ، وكذلك في «ولَسَوْفَ» وتقديرُ الزمخشري مبتدأً بعدها لا يُنافي كونَها جواباً للقسم، إنما مَنَعَ أن تكونَ جواباً داخلةً على المضارع لفظاً وتقديراً.

آ. (٦) قوله: ﴿فآوى﴾: العامَّة على «آوى» بألفٍ بعد الهمزة رباعياً، مِنْ آواه يُؤْوِيْهِ. وأبو الأشهب[١] «فأَوَىٰ» ثلاثياً. قال الزمخشري[٢]: «وهو على معنيين: إمَّا مِنْ «أواه» بمعنى آواه. سُمع بعضُ الرعاة يقول: «أين آوي هذه»، وإمَّا مِنْ أَوَىٰ له إذا رحمه» انتهى. وعلى الثاني قولُه[٣]:

٤٥٩٤ـ أراني ـ ولا كفرانَ لله ـ أَيَّةً
لنفسي لقد طالَبْتُ غيرَ مُنيلِ

أي: رحمةً لنفسي. ووجهُ الدلالةِ مِنْ قولِه: «يقول: أين آوي هذه»؟ أنه لو كان من الرباعي لقال: «أُؤْوي» بضم الهمزةِ الأولى وسكونِ الثانيةِ؛ لأنه مضارعُ «آوىٰ» مثل أَكْرَمَ، وهذه الهمزةُ المضمومةُ هي حرفُ المضارعةِ، والثانيةُ هي فاءُ الكلمةِ، وأمَّا همزةُ أَفْعَل فمحذوفةٌ على القاعدةِ، ولم تُبْدَلْ هذه الهمزةُ كما أُبْدِلَتْ في «أُوْمِنُ أنا» لئلا تثقلَ

(١) البحر ٨/ ٤٨٦، والكشاف ٤/ ٢٦٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٦٤.
(٣) تقدم برقم ٢٥٥٤.

بالإدغام، ولذلك نصَّ القراءُ على أنَّ «تُؤْويه» من قوله «وفَصيلتِه التي تُؤْويه»[1] لا يجوزُ إبدالُها للثِّقَلِ.

آ. (٨) قوله: ﴿عائلاً﴾: أي: فقيراً. وهذه قراءةُ العامَّةِ. يقال: عال زيدٌ، أي: افتقر. قال جرير[2]:

٤٥٩٥ـ اللـهُ نَـزَّل فـي الكتـابِ فـريضـةً
لابـنِ السبيـل وللفقيـرِ العـائـلِ

وأعال: كثُرَ عيالُه قال[3]:

٤٥٩٦ـ ومـا يَـدْري الفقيـرُ متـى غِنـاه
ومـا يَـدْري الغَنِـيُّ متـى يُعيـلُ

وقرأ[4] اليماني «عَيِّلاً» بكسر الياء المشددة كسَيِّد.

آ. (٩) قوله: ﴿فأمَّا اليتيمَ﴾: منصوبٌ بـ تَقْهَرْ. وبه استدل الشيخ ابن مالك[5] ـ رحمه الله ـ على أنه لا يَلْزَمُ من تقديمِ المعمولِ تقديمُ العامل. ألا ترى أن «اليتيمَ» منصوبٌ بالمجزوم، وقد تقدَّم على الجازمِ، ولو قَدَّمْتَ «تَقْهَرْ» على «لا» لامتنع؛ لأنَّ المجزومَ لا يتقدَّمُ على جازِمِه، كالمجرورِ لا يتقدَّمُ على جارِّه، وتقدَّم ذلك في سورة هود عند

(١) الآية ١٣ من المعارج.
(٢) ديوانه ٤١٥، والقرطبي ٢٠/ ٩٩.
(٣) تقدم برقم ١٥٣٨.
(٤) البحر ٨/ ٤٨٦، والقرطبي ٢٠/ ١٠٠، والشواذ ١٧٥.
(٥) انظر: شرح التسهيل له ١/ ٣٥٤.

قولِه تعالى(١): «ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم». وقراءةُ العامَّةِ «تَقْهَرْ» بالقاف من الغلبةِ. وابن(٢) مسعود والشعبي وإبراهيم التيمي بالكاف. يقال: كَهَرَ في وجهه، أي: عَبَسَ. وفلان ذو كُهْرُوْرة(٣)، أي: عابسُ الوجه. ومنه الحديث(٤): «فبأبي وأمي هو ما كَهَرني» قاله الزمخشري(٥). وقال الشيخ(٦): «وهي لغةٌ بمعنى قراءةِ الجمهور» انتهى. والكَهْرُ في الأصل: ارتفاعُ النهارِ مع شدَّةِ الحَرِّ.

آ. (١١) قوله: ﴿بنعمة ربِّك﴾: متعلقٌ بـ حَدِّثْ، والفاء غيرُ مانعةٍ من ذلك. وقد تقدَّم هذا.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الضحى]

---

(١) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر المصون ٦/ ٢٩٢.

(٢) البحر ٨/ ٤٨٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٤، والشواذ ١٧٥.

(٣) غير واضح في الأصل، والتصويب من اللسان (كهر) والكشاف.

(٤) رواه مسلم في المساجد برقم ٥٣٧ (١/ ٣٨١)، وابن حنبل ٥/ ٤٤٧.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٦٥.

(٦) البحر ٨/ ٤٨٦.

سورة الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ألم نَشْرَحْ﴾: الاستفهامُ إذا دخل على النفي قَرَّره، فصار المعنى: قد شَرَحْنا، ولذلك عَطَفَ عليه الماضي. ومثلُه «أَلَمْ نُرَبِّكَ فينا وَلِيداً، ولَبِثْتَ»[(١)]. والعامَّةُ على جزمِ الحاء بـ«لم». وقرأ أبو جعفر[(٢)] بفتحها. وقال الزمخشري[(٣)]: «وقالوا: لعلَّه بَيَّنَ الحاءَ وأشبعها في مَخْرَجِها، فظنَّ السامعُ أنه فتحها». وقال ابن عطية[(٤)]: «إنَّ الأصلَ: ألم نَشْرَحَنْ» بالنونِ الخفيفةِ، ثم أَبْدَلَها ألفاً، ثم حَذَفَها تخفيفاً، كما أنشد أبو زيد[(٥)]:

٤٥٩٧ـ مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ من الموتِ أفِرّْ

أيومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ

---

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) البحر ٨/٤٨٧، والمحتسب ٢/٣٦٦، والقرطبي ٢٠/١٠٩.

(٣) الكشاف ٤/٢٦٦.

(٤) المحرر ١٦/٣٢٥.

(٥) تقدم برقم ١٤٤٩.

بفتح راء «لم يُقْدَرَ»، وكقوله[1]:

٤٥٩٨ـ اضْـرِبَ عنـكَ الهمـومَ طـارِقَهـا
ضَـرْبَـكَ بـالسيـفِ قَـوْنَـسَ الفَـرَسِ

بفتح باء «اضربَ» انتهى. وهذا مبنيٌّ على جوازِ توكيدِ المجزومِ بـ لم، وهو قليلٌ جداً، كقولِه[2]:

٤٥٩٩ـ يَحْسَبُـه الجـاهـلُ مـا لـم يَعْلمـا
شيخـاً علـى كُـرْسِيِّـه مُعَمَّمـا

فتتركبُ هذه القراءةُ مِنْ ثلاثةِ أصولٍ كلُّها ضعيفةٌ؛ لأنَّ توكيدَ المجزومِ بـ «لم» ضعيفٌ، وإبدالُها أَلِفاً إنما هو في الوقفِ، وإجراءُ [٩٢١/أ] الوصلِ مُجْرى / الوقفِ خِلافُ الأصلِ، وحَذْفُ الألفِ ضعيفٌ، لأنه خلافُ الأصلِ. وخَرَّجه الشيخُ[3] على لغةٍ حكاها اللحيانيُّ في «نوادره» عن بعضِ العربِ وهو الجزمُ بـ «لن»، والنصبُ بـ «لم»، عكسَ المعروفِ عند الناس، وجعله أَحْسَنَ ممَّا تقدَّم. وأنشد قولَ عائشةَ بنتِ الأعجم تمدح المختار[4] وهو القائمُ بطَلَبِ ثأرِ الحسين بن علي رضي الله عنهما[5]:

---

(١) تقدم برقم ٣٨٦٢

(٢) تقدم برقم ١٤٤٧.

(٣) البحر ٨/ ٤٨٨.

(٤) المختار بن أبي عبيد الثقفي، ثار على بني أمية وطلب الثأر من قتلة الحسين، شاعت أخبار عنه بأنه ادَّعى النبوة. قُتِل سنة ٦٧هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٤/ ٢٦٧، والأعلام ٧/ ١٩٢.

(٥) لم أجد هذه الأبيات عند غير أبي حيان في البحر ٨/ ٤٨٨.

٤٦٠٠ـ قـد كـادَ سَمْـكُ الهُـدىٰ يَنْهَـدُّ قـائمُـهُ
حتـى أتيـحَ لـه المختـارُ فـانْعَمـدا
فـي كـلِّ مـا هَـمَّ أمضـىٰ رأيَـه قُـدُمـاً
ولـم يُشـاوِرَ فـي إقـدامِـه أحـدا

بنَصْبِ راء «يُشاور» وجَعَله محتمِلاً للتخريجَيْنِ.

آ. (٣) **قوله: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾**: أي: حَمَله على النقيضِ وهو صوتُ الانتقاضِ والانفكاكِ لِثقَلِه، مَثَلٌ لِما كان يُثْقِلُه صَلَّى الله عليه وسلَّم. قال أهل اللغة: أَنْقَضَ الحِمْلُ ظَهْرَ الناقةِ إذا سَمِعْتَ له صَريراً مِنْ شِدَّة الحِمْلِ. وسمِعْتُ نقيضَ الرَّحْلِ، أي: صريرَه. قال العباس ابن مرداس[1]:

٤٦٠١ـ وأَنْقَـضَ ظهـري مـا تَطَـوَّيْـتُ منهـمُ
وكنـتُ عليهـم مُشْفِقـاً مُتَحَنِّنـاً

وقال جميل[2]:

٤٦٠٢ـ وحتـى تـداعَـتْ بـالنَّقيـضِ حِبـالُـه
. . . .

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/٤٨٨، والمحرر ١٦/٣٢٦.
(٢) عجزه:
وهَمَّـتْ بَـوانـي زَوْرِه أن تَحطَّمـا
ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٠/١٠٦، وبواني زوره: أصول صدره. ج بانية.

آ. (٥) قوله: ﴿فإنَّ مع العُسْر يُسْراً﴾: العامَّةُ على سكونِ السين في الكلم الأربع، وابن وثاب[١] وأبو جعفر وعيسىٰ بضمِّها. وفيه خلافٌ: هل هو أصلٌ، أو مثقلٌ من المسكَّن؟ والألفُ واللامُ في «العُسر» الأولِ لتعريف الجنس، وفي الثاني للعهدِ؛ ولذلك رُوِيَ عن ابن عباس: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن». ورُوي أيضاً مرفوعاً أنه عليه السلام خرج يضحك يقول[٢]: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ» والسببُ فيه: أنَّ العربَ إذا أَتَتْ باسمٍ ثم أعادَتْه مع الألفِ واللامِ كان هو الأولَ نحو: «جاء رجلٌ فأكرمْتُ الرجلَ» وكقولِه تعالى: «كما أَرْسَلْنا إلى فرعونَ رسولاً فعصىٰ فرعونُ الرسولا»[٣] ولو أعادَتْه بغير ألفٍ ولامٍ كان غيرَ الأول. فقوله: «إن مع العُسْر يُسْرا» لَمَّا أعاد العُسْرَ الثاني أعادَه بأل، ولَمَّا كان اليُسْرُ الثاني غيرَ الأولِ لم يُعِدْه بـ أل.

وقال الزمخشري[٤]: «فإنْ قلتَ ما معنى قولِ ابن عباس؟ وذكَرَ ما تقـدَّم. قلت: هذا عَمَلٌ على الظاهرِ وبنـاءٌ على قـوةِ الرجاءِ، وأنَّ موعدَ اللَّهِ لا يُحْمل إلاَّ على أَوْفىٰ ما يحتملُه اللفظُ وأَبْلَغُه. والقولُ فيه: أنه يحتمل أَنْ تكونَ الجملةُ الثانيةُ تكريراً للأولى، كما كرَّر قولَه: «وَيْلٌ يومئذٍ للمكذِّبين»[٥] لتقريرِ معناها في النفـوسِ وتمكينِها في القلوب، وكمـا يُكَرَّر المفرد في قولك: «جاء زيدٌ زيـدٌ»، وأَنْ تكونَ الأولى عِدَةً بأنَّ

(١) الإتحاف ٢/٦١٧، والبحر ٨/٤٨٨، والنشر ٢/٢١٦.

(٢) رواه مالك في الموطأ، كتاب الجهاد ٦.

(٣) الآية ١٥ ــ ١٦ من المزمّل.

(٤) الكشاف ٤/٢٦٧.

(٥) الآية ١٥ من المرسلات.

العُسْرَ مُرْدَفٌ[1] بيُسْرٍ لا مَحالَةَ، والثانيةُ عِدَةٌ مستأنفةٌ بأنَّ العُسْرَ متبوعٌ بيسرٍ، فهما يُسْران على تقديرِ الاستئناف، وإنما كان العُسْرُ واحداً لأنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يكونَ تعريفُه للعهدِ وهو العسرُ الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنَّ حكمَه حكمُ «زيد» في قولك: «إنَّ مع زيد مالاً، إنَّ مع زيد مالاً»، وإمَّا أَنْ يكونَ للجنسِ الذي يَعْلَمُه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً، وأمَّا اليُسْرُ فمنكَّرٌ مُتَناوَلٌ لبعضِ الجنسِ، وإذا كان الكلامُ الثاني مستأنفاً غيرَ مكررٍ فقد تناوَلَ بعضاً غيرَ البعضِ الأولِ بغيرِ إشكال».

وقال أبو البقاء[2]: «العُسْرُ في الموضعَيْنِ واحدٌ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ توجبُ تكريرَ الأولِ[3]، وأمَّا «يُسْراً» في الموضعَيْنِ فاثنانِ؛ لأنَّ النكرةَ إذا أُريد تكريرُها[4] جِيْءَ بضميرِها أو بالألفِ واللام، ومن هنا قيل: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن». وقال الزمخشري أيضاً[5]: «فإنْ قلتَ: إنَّ «مع» للصحبة، فما معنى اصطحابِ اليُسْرِ والعُسْرِ؟ قلت: أراد أنَّ اللَّهَ تعالىٰ يُصيبُهم بيُسرٍ بعد العُسْرِ الذي كانوا فيه بزمانٍ قريبٍ، فَقَرُبَ اليُسْرُ المترقَّبُ حتى جَعَله كأنَّه كالمقارِنِ للعُسْرِ، زيادةً في التسلية وتقويةً للقلوب». وقال أيضاً: فإنْ قلتَ ما معنى هذا التنكير؟ قلت: التفخيمُ كأنه قيل: إنَّ مع العُسْر يُسْراً عظيماً وأيَّ يُسْرٍ؟ وهو في مُصحفِ

---

(١) الكشاف: مردوف.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٩.

(٣) أي: والمعنى المراد منه واحد مع تكرره.

(٤) أي: والنكرة «يسراً» في الآية لم يُجَأ بضميرها أو بالألف واللام، فتكرارها هنا ليس المراد منه واحداً.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٦٧.

ابن مسعودٍ مرةٌ واحدٌ. فإنْ قلتَ: فإذا ثَبَتَ في قراءتِه غيرَ مكررٍ فلِمَ قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ في جُحْرٍ لطَلَبه اليُسْرُ حتى يَدْخُلَ عليه، لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن». قلت: «كأنه قَصَدَ باليُسْرين ما في قوله «يُسْراً» مِنْ معنى التفخيم، فتأوَّله بـ «يُسْرِ الدارَيْن» وذلك يُسْران في الحقيقة».

آ. (٧) قوله: ﴿فإذا فَرَغْتَ﴾: العامَّةُ على فتحِ الراءِ مِنْ «فَرَغْتَ» وهي الشهيرةُ، وقرأها[١] أبو السَّمَّال مكسورةً، وهي لُغَيَّةٌ. قال الزمخشري[٢]: «ليسَتْ بالفصيحة». وقال الزمخشري[٣]: «فإنْ قلتَ فكيف تعلَّق قولُه «فإذا فَرَغْتَ فانصَبْ» / بما قبلَه؟ قلتُ: لَمَّا عَدَّد نِعَمَه السالفةَ [٩٢١/ب] ووعْدَه[٤] الآنفةَ بعثَه على الشكرِ والاجتهادِ في العبادة. عن ابن عباسٍ: فإذا فَرَغْتَ مِنْ صلاتِك فانصَبْ[٥] في الدعاء».

والعامَّةُ على فتحِ الصادِ وسكونِ الباء أمراً من النَّصَب. وقُرِىء[٦] بتشديدِ الباءِ مفتوحةً أَمْراً من الانْصباب، وكذا قُرِىء بكسر الصاد ساكنةَ الباء أمراً من النَّصْب بسكون الصاد، ولا أظن الأولى إلَّا تصحيفاً ولا الثانيةَ إلَّا تحريفاً فإنها تُرْوَى عن الإِمامية. وتفسيرُها: فإذا فَرَغْتَ مِنْ النبوَّةِ فانْصِبِ الخليفة. قال ابن عطية[٧]: «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ شاذةٌ

---

(١) البحر ٨/٤٨٨، والقرطبي ٢٠/١٠٩.
(٢) الكشاف ٤/٢٦٧.
(٣) الكشاف ٤/٢٦٧.
(٤) هذا الجمع لم أقف عليه. قالوا: الوُعود، وهناك «عِدَة» و «عِدى».
(٥) الكشاف: «فاجتهد».
(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٤٨٩، والشواذ ١٧٥.
(٧) المحرر ١٦/٣٢٨.

لم تَثْبُتْ عن عالمٍ». قال الزمخشري[1]: «ومن البدعِ ما رُوي عن بعضِ الرافضةِ أنه قرأ «فانصِبْ»، أي: انْصِبْ عليَّاً للإمامة، ولو صَحَّ هذا للرافِضِيِّ لصَحَّ للناصِبيِّ أن يَقْرأ هكذا، ويجعَلَه أمراً بالنَّصبْ الذي هو بُغْضُ عليّ رضي الله عنه وعداوتُه».

آ. (٨) **قوله: ﴿فارغَبْ﴾**: مِنْ الرَّغْبة. وقرأ[2] زيد بن علي وابن أبـي عبلة «فَرَغِّب» بتشديد العين. أمراً مِنْ رَغَّبَه بالتشديدِ، أي: فَرَغِّب الناسَ إلى طلبِ ما عنده.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشـرح]

---

(١) الكشاف ٤/٢٦٧.

(٢) البحر ٨/٤٨٩، والقرطبـي ٢٠/١٠٩.

سورة التين

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿وطورِ سِينِيْنَ﴾**: الطُّور جَبَلٌ. وسينين: اسم مكانٍ فأُضيف الجبل للمكان الذي هو به. قال الزمخشري[١]: «ونحو سِينون يَبْرُوْن في جواز الإعرابِ بالواو والياء والإقرارِ على الياءِ وتحريكِ النونِ بحركات الإعراب». وقال أبو البقاء[٢]: «هو لغةٌ في سَيْناء» انتهى. وقرأ العامَّةُ بكسرِ السين. وابنُ أبي إسحاق[٣] وعمرو بن ميمون وأبو رجاءٍ بفتحها، وهي لغةُ بكرٍ وتميم. وقرأ عمر بن الخطاب وعبد الله والحسن وطلحة «سِيْناءَ» بالكسر والمد، وعمرُ أيضاً وزيدُ بن علي بفتحِها والمدِّ، وقد ذُكِرا في المؤمنين[٤]، وهذه لغاتٌ اختلفَتْ في هذا الاسمِ السُّرْيانيِّ على عادةِ العرب في تلاعُبها بالأسماء الأعجميةِ. وقال الأخفش[٥]: «سينين شجرٌ، الواحدةُ سِيْنِينة» وهو غريبٌ جداً غيرُ معروفٍ عند أهلِ التفسير.

---

(١) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٨٩.

(٣) انظر في قراءتها: القرطبي ٢٠/١١٣، والبحر ٨/٤٩٠، والشواذ ١٧٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٠ من المؤمنين «وشجرةً تخرج من طور سيناء».

(٥) معاني القرآن له ٢/٥٤٠.

آ. (٣) قوله: ﴿الأمينِ﴾: هذا فَعيل للمبالغةِ، أي: أمِنَ مَنْ فيه، ومَنْ دخله مِنْ إنسِيّ وطيرٍ وحيوانٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ أَمُنَ الرجلُ بضمِ الميم أمانةً فهو أمينٌ، وأمانتُه: حِفْظُه مَنْ دَخَله كما يَحْفَظُ الأمينُ ما يُؤْتَمَنُ عليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى مَفْعول، مِنْ أَمِنَه لأنه مأمونُ الغَوائل.

آ. (٤) قوله: ﴿لقد خَلَقْنا﴾: هذا هو المُقْسَمُ عليه.

قوله: «في أحسنِ تقويمٍ» صفةٌ لمحذوفٍ، أي: في تقويمٍ أحسنِ تقويم. وقال أبو البقاء[1]: في أحسنِ تقويم في موضع الحالِ من «الإنسان»، وأراد بالتقويمِ القَوام لأنَّ التقويمَ فِعْلٌ وذاك وَصْفٌ للخالقِ لا للمخلوقِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: في أحسنِ قَوامِ التقويمِ، فحُذِف المضافُ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «في» زائدةً، أي: «قَوَّمْناه أحسنَ تقويم». انتهى، ولا حاجةَ إلى هذه التكلُّفاتِ.

آ. (٥) قوله: ﴿أَسْفَلَ سافِلين﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من المفعول. والثاني: أنه صفةٌ لمكانٍ محذوفٍ، أي: مكاناً أسفلَ سافِلين. وقرأ[2] عبد الله «السَّافِلين» معرَّفاً.

آ. (٦) قوله: ﴿إلاَّ الذينَ آمنوا﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه متصلٌ على أنَّ المعنى: رَدَدْناه أسفلَ مِنْ سِفْلٍ خَلْقاً وتركيباً يعني: أقبحَ مِنْ خَلْقِه وأَشْوَهَه صورةً، وهم أهلُ النار فالاتصالُ على هذا واضحٌ. والثاني: أنه منقطعٌ على أنَّ المعنى: ثم رَدَدْناه بعد ذلك التقويم

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٩.

(٢) القرطبي ٢٠/ ١١٥، والبحر ٨/ ٤٩٠.

والتحسينِ أسفَل مِنْ سِفْل في أحسنِ الصورةِ والشكلِ حيث نكَّسْناه في خَلْقِه، فقَوَّسَ ظهرُه وضَعُفَ بصرُه وسَمْعُه. والمعنى: ولكن الذين كانوا صالحين مِنْ الهَرْمىٰ فلهم ثوابٌ دائمٌ، قاله الزمخشري[1] ملخصاً.

آ. (٧) **قوله: ﴿فما يُكَذِّبُكَ﴾**: «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفع بالابتداء. والخبرُ الفعلُ بعدها، والمخاطَبُ الإنسانُ على طريقةِ الالتفاتِ وقيل: المخاطَبُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فعلى الأولِ يكون المعنىٰ: فما يجعلك كاذباً بسبب الدِّين وإنكارِه بعد هذا الدليل، يعني أنك تُكَذِّب إذا كَذَّبْتَ بالجزاءِ؛ لأنَّ كلَّ مكذِّب بالحق فهو كاذبٌ فأيُّ شيءٍ يَضْطَرُّكَ إلى أن تكون كاذباً بسبب الجزاءِ؟ والباءُ مِثْلُها في قولِه تعالىٰ: «على الذين يَتَوَلَّوْنه والذين هم به مُشْركون»[2]. وعلى الثاني يكون المعنى: فماذا الذي يُكَذِّبُكَ فيما تُخْبِرُ به مِنْ الجزاء والبعث وهو الدِّين بعد هذه العِبَرِ التي يُوْجِبُ النظرُ فيها صحةَ ما قلتَ؟ قاله الفراء[3] والأخفش[4]/ . [٩٢٢/أ]

[تمّت بعونه تعالى سورة التيـن]

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٩.

(٢) الآية ١٠٠ من النحل.

(٣) معاني القرآن له ٣/ ٢٧٧.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٥٤٠ أن المخاطب الإنسان.

سورة القلم[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله**: ﴿**اقْرَأْ**﴾: العامَّةُ على سكونِ الهمزةِ أمراً مِنْ القراءةِ. وقرأ[2] عاصم في روايةِ الأعشىٰ براءٍ مفتوحةٍ، وكأنه قَلَبَ الهمزةَ ألفاً كقولِهم: قرا يقْرا نحو: سعَىٰ يَسْعى، فلمَّا أَمَرَ منه حَذَفَ الألفَ على حَدِّ حَذْفِها مِنْ اسْعَ، وهذا كقولِ زهير[3]:

٤٦٠٣ــ .... وإلَّا يُبْـــدَ بـــالظُّلْـــمِ يُظْلَـــمِ

وقد تقدَّمَ تحريرُه[4].

قوله: «باسْمِ رَبِّكَ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ تكونَ الباءُ للحال، أي: اقرأ مُفْتَتِحاً باسمِ ربِّك، قل باسم الله، ثم اقرَأْ، قاله

---

(١) كذا في الأصل، واسمها المعروف العلق.

(٢) الشواذ ١٧٦.

(٣) تقدم برقم ٣٥٣.

(٤) انظر: الدر المصون ١/ ٢٦٩.

الزمخشري[1]. الثاني: أنَّ الباءَ مزيدةٌ والتقدير: اقرأ اسمَ ربِّك، كقولِه[2]:

٤٦٠٤ـ ....

سُـودُ المَحـاجِـرِ لا يَقْـرَأْنَ بـالسُّـوَرِ

وقيل: الاسمُ صلةٌ، أي: اذكُرْ ربَّك، قالهما أبو عبيدة[3]. الثالث: أنَّ الباءَ للاستعانةِ والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: اقرَأْ ما يُوْحَىٰ إليك مُسْتَعيناً باسمِ ربِّك. الرابع: أنها بمعنىٰ «على»، أي: اقرأْ على اسمِ ربِّك كما في قولِه: «وقال ارْكَبوا فيها باسمِ اللَّهِ»[4] قاله الأخفش[5]، وقد تَقَدَّم أولَ هذا الموضوع[6]: كيف قَدَّمَ هذا الفعلَ على الجارِّ، وقُدِّرَ متأخراً في بسم الله الرحمن الرحيم وتخريجُ الناسِ له، فأغنىٰ عن إعادَتِه.

قوله: «الذي خَلَقَ. خلقَ الإنسانَ» يجوزُ أَنْ يكونَ «خَلَقَ» الثاني تفسيراً لـ «خَلَقَ» الأول يعني أنه أَبْهمه أولاً، ثم فَسَّره ثانياً بخَلْقِ الإنسانِ تفخيماً لخَلْقِ الإنسانِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حَذَفَ المفعولَ مِنَ الأولِ، تقديرُه: خَلَقَ كلَّ شيءٍ لأنَّه مُطْلَقٌ فيتناوَلُ كلَّ مخلوق.

آ. (٢) وقوله: ﴿خَلَقَ الإنسانَ﴾: تخصيصٌ له بالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ ما يتناوَلُه الخَلْقُ؛ لأنَّ التنزيلَ إليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ تأكيداً لفظياً،

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٠.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) مذهبه في المجاز ٢/ ٣٠٤ أن الباء زائدة ولم يشر إلى زيادة الاسم، ولكنه في إعراب البسملة ١/ ١٦ قدَّر زيادة الاسم.

(٤) الآية ٤١ من هود.

(٥) لم يشر إلى ذلك في معانيه.

(٦) انظر: الدر المصون ١/ ٢٢.

فيكونُ قد أكَّد الصلةَ وحدَها، كقولك: «الذي قام قام زيدٌ» والمرادُ بالإنسانِ الجنسُ ولذلك قال: «مِنْ عَلَقٍ» جمعَ عَلَقة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مخلوقٌ مِنْ عَلَقَةٍ كما في الآية الأخرىٰ.

آ. (٤ ـ ٥) **وقوله: ﴿الذي عَلَّم بالقلم، عَلَّم الإنسانَ ما لم يَعلَمْ﴾**: قريبٌ مِنْ قولِه: «خَلَق، خَلَق الإنسانَ» فلكَ أَنْ تُعيدَ فيه ما تقدَّم.

آ. (٧) **قوله: ﴿أنْ رَآه﴾**: «أنْ» مفعولٌ له، أي: لرؤيتِه نفسَه مُسْتَغْنياً. وتعدَّىٰ الفعلُ هنا إلى ضميرَيْه المتصلَيْن؛ لأنَّ هذا مِنْ خواصِّ هذا البابِ. قال الزمخشري[١]: «ومعنى الرؤيةِ العِلْمُ، ولو كانَتْ بمعنى الإبصارِ لامتنعَ في فِعْلِها الجمعُ بين الضميرَيْن، و«استغنىٰ» هو المفعول الثاني». قلت: والمسألةُ فيها خلافٌ: ذهب جماعةٌ إلى أنَّ «رأىٰ» البَصَرية تُعْطي حُكْمَ العِلْمِّية، وجَعَل مِنْ ذلك قولَ عائشةَ ـ رضي اللَّهُ عنها ـ[٢]: «لقد رَأَيْتُنا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعامٌ إلَّا الأسْوَدان» وأنشد[٣]:

٤٦٠٥ـ ولقـــد أَرانـــي للـــرِّمـــاح دَرِيئَـــةً
مِـــنْ عَـــنْ يمينـــي تـــارةً وأمـــامـــي

(١) الكشاف ٤/ ٢٧١.

(٢) رواه أبو داود في الأدب ١٢٤.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في المغني ١٩٩، والخزانة ٤/ ٢٥٨، والهمع ١/ ١٥٦، والدرر ١/ ١٣٨، وشرح التصريح ٢/ ١٩.

وتقدَّم تحقيقُه. وقرأ[1] قنبل بخلافٍ عنه «رَأَه» دونَ ألفٍ بعد الهمزة وهو مقصورٌ مِنْ «رآه» في قراءةِ العامَّةِ، ولا شكَّ أنَّ الحَذْفَ في مثلِه جاء قليلاً كقولِهم: «أصابَ الناسَ جَهْدٌ، ولو تَرَ أهلَ مكةَ» بحَذْفِ لامِ «ترى»، وقولِ الآخرِ[2].

٤٦٠٦ـ وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّني

يريد: وصَّاني. ولَمَّا روَىٰ ابن مجاهد[3] هذه القراءةَ عن قنبل وقال: «قرأتُ بها عليه» نَسَبه فيها إلى الغلط. ولا يَنْبغي ذلك لأنه إذا ثبتَتْ قراءةً ولها وجهٌ وإنْ كان غيرُه أشهرَ منه فلا يَنْبغي أَنْ يُقْدِمَ على تَغْليطِه.

آ. (٩) قوله: ﴿أَرَأَيْتَ الذي﴾: قد تقدَّم لك الكلامُ على هذا الحرفِ مُسْتوفى[4]، وللزمخشريِّ هنا كلامٌ رَأَيْتُ ذِكْرَه لخصوصيَّةٍ تَتَعَلَّقُ به قال[5]: «فإن قلتَ: ما متعلَّقُ «أَرَأَيْت»؟ قلت: «الذي يَنْهَىٰ» مع الجملةِ الشرطيةِ وهما في موضعِ المفعولَيْنِ. فإن قلت: فأين جوابُ الشرط؟ قلت: هو محذوفٌ تقديرُه: إنْ كان على الهُدىٰ أو أمرَ بالتقوىٰ ألم يعلَمْ بأنَّ اللَّهَ يرىٰ، وإنما حُذِفَ لدلالةِ ذِكْرِه في جوابِ الشرطِ الثاني. فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ أَنْ يكونَ «ألم يعلَمْ» جواباً للشرطِ؟ قلت: كما صَحَّ في قولِك: إنْ أكْرَمْتُك أتكرِمُني، وإن أَحْسَنَ إليك زيدٌ هل تُحْسِنُ إليه؟ فإنْ قلتَ: فما أَرَأَيْتَ الثانيةُ وتوسُّطُها بين مفعولَيْ «أَرَأَيْتَ»؟

---

(١) السبعة ٦٩٢، والنشر ٢/٤٠٢، والتيسير ٢٢٤، والإتحاف ٦١٩، والبحر ٨/٤٩٣، والقرطبي ٢٠/١٢٣، والحجة ٧٦٧، والبحر ٨/٤٩٣.

(٢) تقدم برقم ٢٧٨٦. وانظر: الدر المصون ٦/٤٨٥.

(٣) السبعة ٦٩٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الكشاف ٤/٢٧١.

قلت: هي زائدةٌ مكررةٌ للتوكيد». قلت: وإذ قد تَعَرَّض للكلامِ في هذه الآية فَلْنَنْجَرِ معه:

أعلَمْ أنَّ «أَرَأَيْتَ» ـ كما عَلِمْتَ ـ لا يكونُ مفعولُها الثاني إلاَّ جملةً استفهاميةً كقولِه[1]: «أَرَأَيْتُم إنْ أتاكُمْ عَذابُه»[2] إلى آخرِها. ومثلُه كثيرٌ، وهنا «أَرَأَيْتَ» ثلاثَ مراتٍ، وقد صَرَّحَ بعد الثالثةِ منها بجملةٍ استفهاميةٍ فتكونُ في موضعِ المفعولِ الثاني لها، ومفعولُها الأولُ محذوفٌ، وهو ضميرٌ يعودُ على «الذي يَنْهَىٰ» الواقعِ مفعولاً أولَ لـ «أَرَأَيْتَ» الأولى، ومفعولُ «أَرَأَيْتَ» الأولىٰ الذي هو الثاني محذوفٌ، وهو جملةٌ استفهاميةٌ، كالجملةِ الواقعةِ بعد «أَرَأَيْتَ» الثالثةِ / وأمَّا «أَرَأَيْتَ» الثانية فلم يُذْكَرْ لها [٩٢٢/ب] مفعولٌ لا أولُ ولا ثانٍ، حُذِف الأولُ لدلالة المفعولِ مِنْ «أَرَأَيْتَ» الأولىٰ عليه، وحُذف الثاني لدلالة مفعولِ «أَرَأَيْتَ» الثالثةِ عليه، فقد حُذِف الثاني مِنْ الأولىٰ، والأولُ من الثالثةِ، والاثنان مِنْ الثانيةِ. وليس طَلَبُ كلٍ مِنْ «أَرَأَيْتَ» للجملةِ الاسميةِ على سبيلِ التنازع لأنه يَسْتدعي إضماراً، والجملُ لا تُضْمَرُ، إنما تُضْمَرُ المفردات، وإنما ذلك مِنْ بابِ الحَذْفِ للدلالةِ. وأمَّا الكلامُ على الشرطِ مع «أَرَأَيْتَ» هذه فقد عَرَفْتَه ممَّا في الأنعام[3] فلا نُطيل الكلامَ بإعادتِه. وتجويزُ الزمخشريِّ وقوعَ جوابِ الشرط استفهاماً بنفسِه لا يجوزُ، بل نَصُّوا على وجوبِ ذِكْرِ الفاءِ في مثله، وإن وَرَدَ شيءٌ فهو ضرورةٌ.

---

(١) «قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً ماذا يستعجل منه المجرمون». الآية ٥٠ من يونس.

(٢) الأصل: «عذاب الله» وهو سهو.

(٣) انظر الدر ٤/ ٦١٥.

آ. (١٥) **قوله: ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾**: الوقفُ على هذه النونِ بالألفِ، تشبيهاً لها بالتنوين، وكذلك يُحْذَفُ بعد الضمة والكسرة وقفاً. وتكتب ههنا ألفاً إتباعاً للوقف. ورُوِي[(١)] عن أبـي عمروٍ «لَنَسْفَعَنَّ» بالنونِ الثقيلةِ. والسَّفْعُ: الأَخْذُ والقَبْضُ على الشيءِ بشدةٍ وجَذْبه. وقال عمرو بن معد يكرب[(٢)]:

٤٦٠٧ـ قـومٌ إذا سَمِعُـوا الصَّـريـخَ رَأَيْتَهُـمْ
مـا بيـن مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سـافـع

وقيل: هو الأَخْذُ بلغةِ قريشٍ. وقال الراغب[(٣)]: «السَّفْعُ: الأخْذُ بسُفْعةِ الفَرَس، أي: بسَوادِ ناصيتِه، وباعتبار السوادِ قيل للأثافيّ: «سُفْعٌ» وبه سُفْعَةُ غَضَبٍ، اعتباراً بما يَعْلُو من اللون الدُّخاني وَجْهَ مَنْ اشتدَّ به الغضبُ. وقيل: للصَّقْر: «أسْفَعُ» لِما فيه مِنْ لَمْعِ السَّوادِ، وامرأةٌ سَفْعاءُ اللونِ» انتهى. وفي الحديث: «فقامَتِ امرأةٌ سَفْعاءُ الخَدَّيْن»[(٤)].

آ. (١٦) **قوله: ﴿ناصِيَةٍ كاذِبةٍ﴾**: بدلٌ من الناصية بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ. قال الزمخشري[(٥)]: «وجاز بَدَلُها عن المعرفةِ وهي نكرةٌ لأنَّها وُصِفَتْ فاسْتَقَلَّتْ بفائدةٍ». قلت: هذا مذهبُ الكوفيين لا يُجيزون إبدال نكرةٍ مِنْ غيرها إلاَّ بشرط وَصْفِها أو كونِها بلفظِ الأولِ، ومذهبُ البصريين لا يَشْتَرِطُ شيئاً، وأنشدوا[(٦)]:

---

(١) البحر ٨/ ٤٩٥، والشواذ ١٧٦ وهو رواية محبوب وهارون عنه.

(٢) تقدم برقم ٦٣٥ والبيت لحميد بن ثور.

(٣) المفردات ٢٣٤.

(٤) رواه مسلم برقم ٨٨٥ في ٨ كتاب صلاة العيدين ٢/ ٦٠٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٧٢.

(٦) تقدم برقم ٧٣٨. وانظر في المسألة شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣١.

٤٦٠٨ـ فــلا وأبيــك خيــرٍ منــك إنِّــي
لَيُــؤذِيْنــيْ التَّحَمْحُــمُ والصَّهيــلُ

وقرأ(١) أبو حيوة وابنُ أبي عبلةَ وزيدُ بن علي بنصبِ «ناصيةً كاذبةً خاطئةً» على الشتمِ. وقرأ الكسائي في روايةٍ بالرفع على إضمارِ: هي ناصية. ونَسَبَ الكَذِبَ والخَطَأَ إليها مجازاً. والألفُ واللامُ في الناصية قيل: عِوَضٌ من الإِضافةِ، أي: بناصيتِه. وقيل: الضميرُ محذوفٌ، أي: الناصية منه.

آ. (١٧) قوله: ﴿فَلْيَدْعُ نادِيَه﴾: إمَّا أَنْ يكون على حَذْفِ مضاف، أي: أهلَ نادِيه أو على التجوُّز في نداءِ النادي لاشتمالِه على الناس كقوله: «واسألِ القريةَ»(٢). والنادي والنَّدِيُّ: المَجْلِسُ المُتَّخَذُ للحديث. قال زهير(٣):

٤٦٠٩ـ وفيهــم مَقــامــاتٌ حِســانٌ وجــوهُهُــمْ
وأَنْــدِيَــةٌ يَنْتــابُهــا القــولُ والفِعْــلُ

وقالت اعرابية: «هو سَيِّدُ ناديه وثِمالُ(٤) عافية».

آ. (١٨) قوله: ﴿الزَّبانِية﴾: قال الزمخشري(٥): «الزَّبانية في كلامِ العربِ: الشُّرَطُ، الواحد زِبْنِيَة كعِفْرِية، مِنْ الزَّبْن وهو الدفعُ. وقيل: زِبْنيّ وكأنه نُسِبَ إلى الزَّبْن، ثم غُيِّر للنَّسَبِ، كقولهم: إمْسيّ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٩٥، والشواذ ١٧٦.
(٢) الآية ٨٢ من يوسف.
(٣) تقدم برقم ٧١٤.
(٤) الثمال: الغياث الذي يقوم بأمر قومه. والعافية كل طالب رزق.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٧٢.

وأصلُه زَبانيّ فقيل: زبانِيَة على التعويض». وقال عيسىٰ بن عمر والأخفش[1]: «واحدُهم زابِن. وقيل: لا واحدَ له مِنْ لفظِه كعَباديد وشماطيط». والحاصلُ أنَّ المادةَ تَدُلُّ على الدَّفعِ قال[2]:

٤٦١٠ـ مطاعيمُ في القُصْوى مطاعينُ في الوغَى
زبانيَةٌ غُلْبٌ عِظامٌ حُلُومُها

وقال آخر[3]:

٤٦١١ـ ومُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرىٰ مِنْ أناتِنا
ولو زَبَنَتْه الحَرْبُ لم يَتَرَمْرَمِ

وقال عتبة[4]: «وقد زبَنَتْنا الحربُ وزَبَنَّاها» ومنه الزُّبون لأنَّه يُدْفع مِنْ بائع إلى آخر. وقرأ العامَّة «سَنَدْعُ» بنونِ العظمة ولم تُرْسَمْ بالواو، وقد تقدَّم نظيرُه نحو: «يَدْعُ الداعِ»[5]. وقرأ[6] ابنُ أبي عبلة «سَيُدْعَىٰ الزبانيةُ» مبنياً للمفعولِ ورَفْعُ الزَّبانية لقيامِها مقامَ الفاعل.

[تمَّت بعونه تعالى سورة العلق]

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٤١ وأجاز كذلك الزَّباني والزِّبْنِيَة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الماوردي ٤/٤٨٦، والقرطبي ٢٠/١٢٦. والأغلب: الغليظ الرقبة وهو من أوصاف السادة. والحِلْم: العقل.

(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١٢١ واللسان «رمم». وترمرم: حرَّك فاه للكلام.

(٤) عتبه بن أبي سفيان أمير مصر، فصيح من فحول بني أمية. توفي سنة ٤٤. انظر: الأعلام ٤/ ٢٠٠.

(٥) الآية ٦ من القمر.

(٦) البحر ٨/ ٤٩٥.

سورة القدر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إنَّا أَنْزَلْناه﴾: أي: القرآن، أُضْمِرَ لِلعِلْمِ به. و «في ليلةِ القَدْر» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً للإِنزالِ. وفي التفسير: أنه أَنْزَلَه إلى السماءِ الدنيا في هذه الليلةِ، ثم نَزَلَ مُنَجَّماً إلى الأرض في عشرينَ سنة. وقيل: المعنى: أَنْزَلَ في شأنها وفَضْلِها. فليسَتْ / ظرفاً، وإنما هو [٩٢٣/أ]
كقولِ عُمَرَ: «خَشِيْتُ أَنْ يَنْزِلَ فيَّ قرآنٌ»، وقولِ عائشة: «لأنا أَحْقُر في نفسي أَنْ يَنْزِل فيَّ قرآنٌ». وسُمِّيَتْ ليلةَ القَدْرِ: إمَّا لتقديرِ الأمور فيها، وإمَّا لضِيقِها بالملائكةِ.

آ. (٤) قوله: ﴿والرُّوْحُ فيها﴾: يجوزُ أَنْ يرتفعَ «الرُّوحُ» بالابتداءِ، والجارُّ بعدَه الخبرُ، وأن يرتفعَ بالفاعليةِ عطفاً على الملائكةِ، و «فيها» متعلِّقٌ بـ «تَنَزَّلُ».

قوله: «بإذْنِ رَبِّهِمْ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَنَزَّلُ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من المرفوع بـ «تَنَزَّلُ»، أي: ملتبساً[١] بإذن ربِّهم.

قوله: «مِنْ كلِّ أمرٍ» يجوزُ في «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها

---

(١) الأصل: «ملتبس» وهو سهو.

بمعنى اللام. ويتعلَّقُ بـ «تَنَزَّلُ»، أي: تَتَنَزَّلُ مِنْ أجلِ كلِّ أمرٍ قُضي إلى العامِ القابل. والثاني: أنَّها بمعنى الباء، أي: تتنزَّلُ بكلِّ أمرٍ، فهي للتعدية، قاله أبو حاتم. وقرأ العامَّةُ «أَمْرٍ»، واحدُ الأمور. وابن عباس[1] وعكرمة والكلبي «امْرِئٍ» مُذَكَّرُ امرأة، أي: مِنْ أجلِ كلِّ إنسانٍ. وقيل: مِنْ أجل كلِّ مَلَكٍ، وهو بعيدٌ. وقيل: «مِنْ كلِّ أَمْرٍ» ليس متعلقاً بـ «تَنَزَّلُ» إنما هو متعلِّقٌ بما بعده، أي: هي سلامٌ مِنْ كلِّ أمرٍ مَخُوفٍ، وهذا لا يتمُّ على ظاهرِه لأنَّ «سَلامٌ» مصدرٌ لا يتقدَّم عليه معمولُه، وإنما المرادُ أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه هذا المصدرُ.

آ. (٥) **قوله: ﴿سَلامٌ هي﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «هي» ضمير الملائكة، و «سلام» بمعنى التسليم، أي: الملائكة ذاتُ تَسْليمٍ على المؤمنين. وفي التفسير: أنهم يُسَلِّمون تلك الليلةَ على كلِّ مؤمنٍ ومؤمنة بالتحية. والثاني: أنها ضميرُ ليلةِ القَدْرِ، وسلامٌ بمعنى سَلامة، أي: ليلةُ القَدْرِ ذاتُ سلامةٍ مِنْ شيءٍ مَخُوفٍ. ويجوزُ على كلٍ من التقديرَيْن أَنْ يرتفعَ «سلامٌ» على أنه خبرٌ مقدمٌ، و «هي» مبتدأٌ مؤخرٌ، وهذا هو المشهورُ، وأنْ يرتفع بالابتداء و «هي» فاعلٌ به عند الأخفشِ، لأنه لا يَشْتَرِطُ الاعتمادَ في عَمَلِ الوصفِ. وقد تقدَّم أَنْ بعضَهم يجعلُ الكلامُ تامّاً على قولِه «بإذن ربِّهم» ويُعَلِّقُ «مِنْ كلِّ أمرٍ» بما بعدَه، وتقدَّم تأويلُه.

وقال أبو الفضل[2]: «وقيل: معناه: هي سلامٌ مِنْ كلِّ أمرٍ

---

(١) المحتسب ٢/٣٦٨، والقرطبي ٢٠/١٣٥، والبحر ٨/٤٩٧.

(٢) وهو الرازي صاحب «اللوامح في شاذ القراءات» انظر: البحر ٨/٤٩٧.

أو امرىءٍ، أي: سالمةٌ أو مُسَلِّمةٌ منه. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «سلامٌ» ـ هذه اللفظةُ الظاهرةُ التي هي المصدر ـ عاملاً فيما قبله لامتناع تقدُّمِ معمولِ المصدرِ على المصدرِ، كما أنَّ الصلةَ كذلك، لا يجوزُ تقديمُها على الموصول» انتهى. وقد تقدَّم أنَّ معنىٰ ذلك عند هذا القائلِ أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ مَدْلولٍ عليه بـ «سَلام» فهو تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعرابٍ. وما يُرْوَىٰ عن ابنِ عباس أنَّ الكلامَ تَمَّ على قولِه تعالىٰ «سلامٌ» ويُبْتدأ بـ «هي» على أنَّها خبرُ مبتدأ، والإِشارةُ بـ «ذلك» إلى أنها ليلةُ السابعِ والعشرين، لأن لفظةَ «هي» سابعةٌ وعشرون مِنْ كَلِمِ هذه السورةِ، وكأنَّه قيل: ليلةُ القدر الموافقةُ في العددِ لفظةَ «هي» مِنْ كَلِمِ هذه السورةِ، فلا ينبغي أن يُعْتَقَدَ صحتُه لأنه إلغازٌ وتبتيرٌ لنَظْمِ فصيحِ الكلامِ.

قوله: «هي حتى مَطْلَعِ» متعلِّقٌ بـ «تنزَّلُ» أو بـ «سَلامٌ». وفيه إشكالٌ للفَصْلِ بين المصدرِ ومعمولِه بالمبتدأ، إلَّا أَنْ يُتَوَسَّعَ في الجارِّ. وفي التفسير: أنهم لا يَزالون يُحَيُّون الناس المؤمنين حتى يَطْلُعَ الفجرُ. وقرأ[1] الكسائي «مَطْلِعِ» بكسر اللام، والباقون بفتحها، والفتح هو القِياسُ والكسرُ سماعٌ، وله أخوات[2] يُحْفَظُ فيها الكسرُ ممَّا ضُمَّ مضارعُه أو فُتح نحو: المَشْرِق والمَجْزِر. وهل هما مصدران أو المفتوحُ مصدرٌ والمكسور مكانٌ؟ خِلافٌ. وعلى كلِّ تقديرٍ فالقياسُ في المَفْعِل مطلقاً مِمَّا ضُمَّتْ

---

(١) السبعة ٦٩٣، والنشر ٢/٤٠٣، والبحر ٨/٤٩٧، والتيسير ٢٢٤، والقرطبي ٢٠/١٣٤، والحجة ٧٦٨.

(٢) المَنْسِك والمَنْبِت والمَغْرِب... انظر: شرح الشافية ١/١٨١.

عينُ مضارعِهِ أو فُتِحَتْ فَتْحُ العينِ، وإنما يقعُ الفرقُ في المكسور العينِ الصحيح نحو: يَضْرِب[1].

[تمَّت بعونه تعالى سورة القدر]

(١) القاعدة في أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مَفْعَل، ومن مكسورها والمثال على مَفْعِل. انظر: شرح الشافية ١/١٨١.

سورة البَرِيَّة[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿مِنْ أهلِ الكتابِ﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ مِنْ فاعل «كفروا».

قوله: «والمشركين» العامَّةُ على قراءةِ «المشركين» بالياء عطفاً على «أهل». قَسَّمَ الكافرين إلى صِنفَيْن: أهلِ كتابٍ ومشركين. وقرىء[2] «والمشركون» بالواو نَسَقاً على «الذين كفروا».

قوله: «مُنْفَكِّين» خبرُ يكون. ومُنْفَكِّينَ اسمُ فاعلٍ مِنْ انْفَكَّ. وهي هنا التامَّةُ، فلذلك لم يَحْتَجْ إلى خبرٍ. وزعم بعضُهم أنها هنا ناقصةٌ وأنَّ الخبرَ مقدرٌ تقديره: منفكِّين عارفين أَمْرَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم. / [٩٢٣/ب] قال الشيخ[3]: «وحَذْفُ خبرِ كان [وأخواتِها][4] لا يجوزُ اقتصاراً ولا اختصاراً، وجعلوا قولَه[5]:

---

(١) وهي سورة البيِّنة.

(٢) وهي قراءة الأعمش وإبراهيم. القرطبي ٢٠/ ١٤٢، والبحر ٨/ ٤٩٨.

(٣) البحر ٨/ ٤٩٨.

(٤) من البحر.

(٥) تقدم برقم ١١١٦.

يَبْغــي جِــوارَكِ حيــنَ ليــسَ مُجِيــرُ

أي: في الدنيا، ضرورةً». قلت: وَجْهُ مَنْ منع ذلك أنه قال: صار الخبرُ مطلوباً من جهتَيْن: مِنْ جهة كونِه مُخْبَراً به فهو أحدُ جُزْأي الإِسنادِ، ومِنْ حيث كونُه منصوباً بالفعلِ. وهذا مُنْتَقَضٌ بمفعولَيْ «ظنَّ» فإنَّ كلاًّ منهما فيه المعنيان المذكوران، ومع ذلك يُحْذَفان ـ أو أحدُهما ـ اختصاراً، وأمَّا الاقْتصارُ ففيه خِلافٌ وتفصيلٌ مرَّ تفصيلُه في غضونِ هذا التصنيفِ.

قوله: «حتى تَأْتِيَهم»: متعلقةٌ بـ «لم يكنْ» أو بـ «مُنْفَكِّين».

آ. (٢) **قوله: «رسولٌ»**: العامَّةُ على رفعِه بدلاً من «البيِّنة»: إمَّا بدلَ اشتمالٍ، وإمَّا كلٍ مِنْ كل على سبيلِ المبالغة، جَعَلَ الرسولَ نفسَ البيِّنة، أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: بيِّنَةُ رسولٍ. ويجوزُ رَفْعُه على خبرِ ابتداء مضمرٍ، أي: هي رسولٌ. وقرأ[١] عبد الله وأُبَـيّ «رسولاً» على الحالِ من البيِّنة. والكلامُ فيها على ما تقدَّم من المبالغة أو حذف المضافِ.

قوله: «من الله» يجوزُ تعلُّقُه بنفس «رسولٌ» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رسول». وجَوَّز أبو البقاء[٢] وجهاً ثالثاً وهو: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «صُحُفاً» والتقدير: يتلُو صُحُفاً مطهَّرة منزَّلةً مِنْ الله، يعني كانت في الأصل صفةً للنكرة فلَّما تقدَّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً.

---

(١) البحر ٨/ ٤٩٨، والقرطبي ٢٠/ ١٤٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٢.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٩١.

قوله: «يَتْلو» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ «رسول»، وأَنْ يكونَ حالاً مِنَ الضمير في الجارِّ قبلَه إذا جَعَلْتَه صفةً لـ «رسول».

آ. (٣) قوله: ﴿فيها كُتُبٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً صفةً لـ «صُحُفاً»، أو حالاً مِنْ ضمير «مُطَهَّرَة»، وأَنْ يكونَ الوصفُ أو الحالُ الجارَّ والمجرورَ فقط، و «كُتُبٌ» فاعلٌ به، وهو الأحسنُ.

آ. (٥) قوله: ﴿مُخْلِصين له الدينَ﴾: العامَّةُ على كَسْرِ اللامِ اسمَ فاعلٍ، وانتصب به «الدِّينَ». والحسن[1] بفتحِها على معنى: أنهم يُخْلِصون هم أنفسهم في نياتهم، وانتصب «الدينَ» على أحدِ وجهَيْن: إمَّا إسقاطِ الخافضِ، أي: في الدين، وإمَّا على المصدر من معنىٰ: ليَعْبُدوا، كأنه قيل: ليَدينوا الدينَ، أو ليعبدوا العبادةَ، فالتجوُّز: إمَّا في الفعلِ، وإمَّا في المصدر، وانتصابُ «مُخْلِصين» على الحال مِنْ فاعل «يعبدون».

قوله: «حُنَفاءَ» حالٌ ثانيةٌ أو حال من الحالِ قبلَها، أي: من الضمير المستكنِّ فيها. وقوله: «وما أُمِروا»، أي: وما أُمِروا بما أُمِروا به إلاَّ لكذا. وقرأ[2] عبد الله «وما أُمِروا إلاَّ أَنْ يَعْبُدوا»، أي: بأَنْ يَعْبدوا. وتحريرُ مثلِها في قوله «وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لربِّ العالمين» في الأنعام[3].

وقوله: «وذلك دينُ القَيِّمةِ»، أي: الأمَّةُ أو المِلَّةُ القيمةُ، أي: المستقيمة. وقيل: الكتبُ القَيِّمة؛ لأنها قد تقدَّمَتْ في الذِّكْرِ. قال

---

(١) الإتحاف ٢/٦٢٢، والبحر ٨/٤٩٩.

(٢) القرطبي ٢٠/١٤٤.

(٣) الآية ٧١ من الأنعام.

تعالىٰ: «فيها كُتُبٌ قَيِّمة»[1]، فلَّما أعادَها أعادَها مع أل العهديةِ كقوله: «فعصىٰ فرعونُ الرَّسولَ»[2] وهو حسنٌ، قاله محمد بن الأشعث الطالقاني[3]. وقرأ عبد الله[4]: «وذلك الدِّينُ القيمةِ»، والتأنيثُ حينئذٍ: إمَّا على تأويلِ الدِّين بالمِلة كقوله[5]:

٤٦١٣ـ . . . .

سائِلْ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ

بتأويل الصيحة، وإمَّا على أنها تاءُ المبالغةِ كعَلاَّمة.

آ. (٦) قوله: ﴿إنَّ الذين كفروا﴾: كما مَرَّ في أول السورة[6]. وقولُه: «في نارِ» هذا هو الخبرُ، و «خالدين» حالٌ من الضمير المستكنِّ في الخبر.

آ. (٧) قوله: ﴿البَرِيَّة﴾: قرأ[7] نافعٌ وابن ذَكْوان «البَرِيئة» بالهمزِ في الحرفَيْن، والباقون بياءٍ مشدَّدةٍ. واخْتُلِف في ذلك الهمز، فقيل: هو الأصلُ، مِنْ بَرَأ اللَّهُ الخَلْقَ ابتدأه واخترعَه فهي فعيلةٌ بمعنى

---

(١) الآية ٣.
(٢) الآية ١٦ من المزمل.
(٣) لم أقف على ترجمته.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٥٠، معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٢.
(٥) تقدم برقم ٩١٧.
(٦) الآية ١.
(٧) السبعة ٦٩٣، والنشر ١/ ٤٠٧، والقرطبي ٢٠/ ١٤٥، والحجة ٧٦٩، والتيسير ٢٢٤، والبحر ٨/ ٤٩٩.

مَفْعولةٌ، وإنما خُفِّفَتْ، والتُزِمَ تخفيفُها عند عامَّةِ العربِ. وقد ذَكَرْتُ[1] أنَّ العربَ التزمَتْ غالباً تخفيفَ ألفاظٍ منها: النبيُّ والخابِية والذُّرِّيَّة والبَرِيَّة. وقيل: بل البَرِيَّةُ دونَ همزةٍ مشتقةٌ مِنْ البَرا، وهو الترابُ، فهي أصلٌ بنفسِها، فالقراءتان مختلفتا الأصلِ متفقتا المعنى. إلاَّ أنَّ ابنَ عطية[2] غَضَّ مِنْ هذا فقال: «وهذا الاشتقاقُ يَجْعَلُ الهمزةَ خطأً وهو اشتقاقٌ غيرُ مَرْضِيّ» انتهى. يعني أنَّه إذا قيل بأنَّها مشتقةٌ من البَرا ـ وهو الترابُ ـ فمَنْ أين يجيْءُ في القراءةِ الأخرى؟ وهذا غيرُ لازمٍ لأنهما قراءتان / [٩٢٤/أ] مُسْتقلَّتان، لكلٍ منهما أصلٌ مستقلٌ، فقيل: مِنْ بَرَأَ، أي: خَلَق، وهذه مِنْ البَرا؛ لأنَّهم خُلِقوا مِنْه، والمعنى بالقراءتين شيءٌ واحدٌ، وهو جميعُ الخَلْقِ. ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ ضَعَّفَ الهمزَ من النحاةِ والقُرَّاءِ لثبوتِه متواتِراً.

وقرأ العامَّةُ «خيرُ البَرِيَّة» مقابلاً لشَرّ. وعامر بن عبد الواحد[3] «خِيارُ» وهو جمع خَيِّر نحو: جِياد وطِياب في جمع جَيِّد وطَيِّب، قاله الزمخشري[4].

آ. (٨) قوله: ﴿خالدين﴾: حالٌ عاملُه محذوفٌ، أي: دَخَلوها أو أُعْطُوها. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «هم» في «جزاؤهم»

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٤٠٠.

(٢) المحرر ١٦/ ٣٤٥.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٦٩، والبحر ٨/ ٤٩٩. وفي المحتسب أن عامراً سمع إماماً لأهل مكة يقرأ هكذا. وعامر بن عبد الواحد الأحول البصري. روى عن شهر ابن حوشب ونافع مولى ابن عمر. ذكره ابن حبان في الثقات وروى له البخاري. انظر: تهذيب الكمال ٢/ ٦٤٦.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٧٥.

لئلا يلزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بأجنبي. على أنَّ بعضَهم أجازه منهم، واعتذروا: بأن المصدرَ هنا غيرُ مقدَّرٍ بحرفٍ مصدري. قال أبو البقاء[1]: «وهو بعيد» وأمَّا «عند» فيجوز أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «جزاؤهم»، وأَنْ يكونَ ظرفاً له. و «أبداً» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ بخالدين.

قوله «رَضِيَ اللَّهُ عنهم» يجوزُ أَنْ يكونَ دعاءً مستأنفاً، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ حالاً بإضمار «قد» عند مَنْ يلتزمُ ذلك.

قوله: «ذلك لِمَنْ خَشِيَ»، أي: ذلك المذكورُ مِنْ استقرارِ الجنةِ مع الخلودِ ورِضا الله عنه لِمَنْ خَشِيَ به.

[تمَّت بعونه تعالى سورة البيِّنة]

---

(١) الإملاء ٢/٢٩١.

سورة الزلزلة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا زُلْزِلَتْ﴾: «إذا» شرطٌ، وجوابُها «تُحَدِّثُ» وهو الناصبُ لها عند الجُمهورِ. وجَوَّز أبو البقاء[1] أَنْ يكونَ العاملُ فيها «يَصْدُرُ». وغيرُهم يجعلُ العاملَ فيها ما بعدَها ويَليها، وإنْ كان معمولاً لها بالإضافةِ تقديراً، واختاره مكي[2]، وجَعَلَ ذلك نظيرَ «مَنْ» و «ما» يعني أنَّهما يَعْملان فيما بعدَهما الجزمَ، وما بعدَهما يعملُ فيهما النصبَ. ولو مثَّل بأَيّ لكان أوضحَ. وقيل: العاملُ فيها مقدَّرٌ، أي: يُحْشَرون. وقيل: اذكُرْ، وحينئذٍ تَخْرُج عن الظرفية والشرط.

قوله: «زِلْزالَها» مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. والمعنى: زِلْزالَها الذي تَسْتَحقه ويَقْتضيه جِرْمُها وعِظَمُها. قال الزمخشري[3]: «ونحوُه: أكرِمِ التقيَّ إكرامَه، وأَهِنِ الفاسِقَ إهانتَه، أو زِلْزالَها كلَّه». والعامَّةُ بكسر الزاي.

(١) الإملاء ٢/ ٢٩١.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٩١. وقال: «جاز ذلك لأنها بمعنى الشرط يعمل فيها ما بعدها وتعمل هي فيه أيضاً».

(٣) الكشاف ٤/ ٢٧٦.

والجحدريُّ[1] وعيسى بفتحِها. فقيل: هما مصدران بمعنىً. وقيل: المكسورُ مصدرٌ، والمفتوحُ اسمٌ. قال الزمخشري[2]: «وليس في الأبنية فَعْلال بالفتح إلاَّ في المضاعَفِ». قلت: وقد جَعَلَ بعضُهم المفتوحَ بمعنى اسمِ الفاعل نحو: صَلْصَال بمعنى مُصَلْصِل، وقد تقدَّم ذلك. وقوله: «ليس في الأبنية فَعْلال» يعني غالباً، وإلاَّ فقد وَرَدَ: «ناقةٌ خَزْعال»[3].

آ. (٣) **قوله: ﴿ما لها﴾**: ابتداءٌ وخبرٌ، وهذا يَرُدُّ قول مَنْ قال: إنَّ الحالَ في نحو «فما لهم عن التَّذْكرة مُعْرِضين»[4] لازِمَةٌ لئلا يصيرَ الكلامُ غيرَ مفيدٍ، فإنه لا حالَ هنا.

آ. (٤) **قوله: ﴿يومئذٍ﴾**: أي: يومَ إذ زُلْزِلَتْ. والعاملُ في «يومئذٍ»: «تُحَدِّثُ» إنْ جَعَلْتَ «إذا» منصوبةً بما بعدها أو بمحذوفٍ، وإنْ جَعَلْتَ العاملَ فيها «تُحَدِّثُ» كان «يومئذٍ» بدلاً منها، فالعاملُ فيه العاملُ فيها، أو شيءٌ آخرُ لأنه على نيةِ تكرارِ العاملِ. خلافٌ مشهورٌ.

آ. (٥) **قوله: ﴿بأنَّ ربَّك﴾**: متعلِّقٌ بـ «تُحَدِّثُ»، أي: تُحَدِّثُ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «أخبارَها» وقيل: الباءُ زائدةٌ، وأنَّ وما في حَيِّزها بدلٌ من «أخبارَها». وقيل: الباءُ سببيةٌ، أي: بسبب إيحاءِ اللَّهِ تعالىٰ إليها. وقال الزمخشري[5]: «فإنْ قلتَ: أين مفعولا

---

(١) القرطبي ٢٠/١٤٧، والبحر ٨/٥٠٠.

(٢) الكشاف ٤/٢٧٥.

(٣) ناقة خَزْعال: فيها ظَلْع وثمة ألفاظ في اللسان «خزعل».

(٤) الآية ٤٩ من المدثر

(٥) الكشاف ٤/٢٧٦.

«تُحَدِّثُ»؟ قلت: حُذِفَ أَوَّلُهما، والثاني: «أخبارَها»، وأصله: تُحَدِّث الخلقَ أخبارَها. إلاَّ أنَّ المقصودَ ذِكْرُ تَحديثِها الأخبارَ لا ذِكْرُ الخَلْقِ تعظيماً لليوم. فإنْ قلت: بمَ تَعَلَّقَتِ الباءُ في قولِه «بأنَّ ربَّك»؟ قلت: بتُحَدِّثُ؛ لأنَّ معناه: تُحَدِّثُ أخبارَها بسببِ إيحاءِ رَبِّك. ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنىٰ: تُحَدِّثُ ربَّك بتحديثِ أنَّ ربَّك أَوْحىٰ لها أخبارَها، على أنَّ تَحْديثَها بأنَّ ربَّك أوحىٰ لها تَحْديثٌ بأخبارِها، كما تقول: نَصَحْتَني كلَّ نصيحة بأَنْ نَصَحْتَني في الدين». قال الشيخ[1]: «وهو كلامٌ فيه عَفْشٌ يُنَزَّه القرآنُ عنه». قلت: وأيُّ عَفْشٍ فيه مع صِحَّته وفصاحتِه؟ ولكنْ لَمَّا طالَ تقديرُه مِنْ جهةِ إفادتِه هذا المعنى الحسنَ جَعَله عَفْشاً وحاشاه.

ثم قال الزمخشريُّ[2]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «بأنَّ ربَّك» بدلاً مِنْ «أخبارَها»، كأنه قيل: يومئذٍ تُحَدِّثُ بأخبارِها بأنَّ ربَّك أوحَىٰ لها؛ لأنَّك تقول: حَدَّثْتُه / كذا، وحَدَّثْتُه بكذا». قال الشيخ[3]: «وإذا كان الفعلُ [٩٢٤/ب] يتعدَّى تارةً بحرفِ جرٍّ، وتارةً يتعدَّىٰ بنفسِه، وحرفُ الجرِّ ليس بزائدٍ، فلا يجوزُ في تابِعه إلاَّ الموافقةُ في الإعرابِ فلا يجوز: «استغفَرْتُ الذنبَ العظيمِ» بنصبِ «الذنبَ» وجَرِّ «العظيمِ»، لجواز أنَّك تقولُ «من الذنب»، ولا «اخْتَرْتُ زيداً الرجالَ الكرامِ» بنصبِ «الرجالَ» وخَفْضِ «الكرامِ»[4]، وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: «استغفرتُ من الذنبِ العظيمَ» بنصبِ «العظيمَ»، وكذلك في «اخْتَرْتُ»، فلو كان حرفُ الجر زائداً جاز الإتباعُ

(١) البحر ٨/ ٥٠١.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٦.
(٣) البحر ٨/ ٥٠١.
(٤) لأن الأصل: اخترت زيداً من الرجال الكرام.

على موضعِ الاسمِ بشروطِهِ المحررةِ في علمِ النحوِ تقول: «ما رأيتُ مِنْ رجلٍ عاقلاً» لأنَّ «مِنْ» زائدةٌ، و «مِنْ رجل عاقلٍ» على اللفظِ، ولا يجوز نَصْبُ «رجل» وجَرُّ «عاقل» على جوازِ مراعاةِ دخولِ «مِنْ»، وإنْ وَرَدَ شيءٌ مِنْ ذلك فبابُه الشِّعْرُ». انتهى. ولا أدري كيف يُلْزِمُ الزمخشريَّ ما أَلْزَمَه به من جميعِ المسائلِ التي ذكَرَها، فإنَّ الزمخشريَّ يقول: إنَّ هذا بدلٌ مِمَّا قبلَه، ثم ذَكَرَ مُسَوِّغَ دخولِ الباءِ في البدلِ: وهو أنَّ المُبْدَلَ منه يجوزُ دخولُ الباءِ عليه، فلو حَلَّ البدلُ مَحَلَّ المبدلِ منه ومعه الباءُ، لكان جائزاً؛ لأنَّ العاملَ يتعَدَّىٰ به، وذَكَرَ مُسَوِّغاً لخُلُوِّ المبدلِ منه من الباءِ فقال: «لأنَّك تقول: حَدَّثْتُه كذا وحَدَّثْتُه بكذا». وأمَّا كَوْنُه يَمْتنعُ أَنْ تقولَ: «استغفَرتُ الذنبَ العظيمِ» بنَصْبِ«الذنبَ» وجرِّ «العظيم» إلى آخرِه، فليس في كلامِ الزمخشريِّ شيءٌ منه البتةَ. ونظيرُ ما قاله الزمخشريُّ في بابِ «استغفر» أَنْ تقولَ «استغفرْتُ اللَّهَ ذنباً مِنْ شَتْمي زيداً» فقولك: «مِنْ شَتْمي» بدلٌ مِنْ «الذنب»، وهذا جائزٌ لا مَحالةَ.

قوله: «أَوْحَىٰ لها» في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدُها: أنها بمعنى إلى، وإنما أُوْثِرَتْ على «إلى» لموافقةِ الفواصلِ. وقال العجَّاج في وَصْفِ الأرض[1]:

٤٦١٤ــ أَوْحَــىٰ لهــا القــرارَ فــاستقــرَّتِ
وشَــدَّهــا بــالــرَّاسيــاتِ الثُّبَّــتِ

الثاني: أنَّها على أصلِها، و «أَوْحىٰ» يتعدَّى باللامِ تارةً وبـ «إلى» أخرىٰ، ومنه البيتُ المتقدمُ. الثالث: أنَّ اللامَ على بابها من العلةِ،

(١) تقدم برقم ٤٣٤٦.

والمُوحىٰ إليه محذوفٌ، وهو الملائكةُ، تقديرُه: أَوْحَىٰ إلى الملائكةِ لأجلِ الأرضِ، أي: لأَجْلِ ما يَفْعَلون فيها.

آ. (٦) **قوله: ﴿يومَئذٍ﴾**: إمَّا بدلٌ مِنْ «يومئذٍ» قبلَه، وإمَّا منصوبٌ بـ «يَصْدُرُ»، وإمَّا منصوبٌ بـ «اذْكُرْ» مقدراً.

قوله: «أَشْتاتاً» حالٌ مِنْ «الناس» وهو جمع شَتٍّ، أي: متفرِّقين في الأمنِ والخوفِ والبياضِ والسوادِ.

قوله: «لِيُرَوْا» متعلِّقٌ بـ «يَصْدُرُ». وقيل: بـ «أَوْحَىٰ» وما بينهما اعتراضٌ. والعامَّةُ على بنائِه للمفعولِ. وهو مِنْ رؤيةِ البصرِ فتعدَّى بالهمزةِ إلى ثانٍ، وهو «أعمالَهم». وقرأ[1] الحسن والأعرج وقتادة وحماد بن سَلَمة ـ وتُرْوىٰ عن نافع، قال الزمخشري[2]: «وهي قراءةُ رسول الله صلى عليه وسلم» ـ مبنياً للفاعل والمعنى: جزاءَ أعمالِهم.

آ. (٧ ـ ٨) **قوله: ﴿خيراً، شراً﴾**: في نصبِهما وجهان، أظهرهما: أنهما تمييز للمِثْقال فإنه مقدارٌ. والثاني: أنهما بدلان مِنْ «مثقالَ».

قوله: «يَرَهُ» جوابُ الشرط في الموضعين. وقرأ[3] هشام بسكونِ هاء «يَرَهْ» وَصْلاً في الحرفَيْن. وباقي السبعةِ بضمِّها موصولةً بواوٍ وَصْلاً،

(١) البحر ٨/ ٥٠١، والقرطبي ٢٠/ ١٥٠، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٤، والقرطبي ٢٠/ ١٥١، والتيسير ٢٢٤، والبحر ٨/ ٥٠٢، والحجة ٧٦٩، والنشر ١/ ٣١١.

وساكنةً وَقْفاً كسائرِ هاءِ الكنايةِ، هذا ما قرَأْتُ به. ونَقَل الشيخُ[1] عن هشام وأبـي بكر سكونَها، وعن أبـي عمرو ضمَّها مُشْبعة، وباقي السبعةِ بإشباعِ الأولى وسكونِ الثانية. انتهى. وكان ذلك لأجلِ الوقفِ على آخرِ السورةِ غالباً. أمَّا لو وَصَلوا آخرَها بأولِ «العادِيات» كان الحكمُ الإِشباعَ هذا مقتضىٰ أصولِهم كما قَدَّمْتُه وهو المنقولُ.

وقرأ العامَّةُ «يَرَهُ» مبنياً للفاعلِ. وقرأ[2] ابن عباس والحسين بن علي وزيد بن علي وأبو حيوة وعاصم[3] والكسائي[4] في رواية «يُرَه» مبنياً للمفعول. وعكرمة «يَراه» بالألفِ: إمَّا على تقديرِ الجزمِ بحَذْفِ الحركةِ المقدرة، وإمَّا على تَوَهُّمِ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ، وتحقيق هذا مذكورٌ في أواخرِ يوسف[5]. وحكى الزمخشري[6] أن أعرابياً أَخَّر «خيراً يَرَهُ» فقيل له: قَدَّمْتَ وأَخَّرْتَ، فأنشد[7]:

٤٦١٥ـ خـذا بَطْـنَ هَـرْشَـىٰ أوقَفـاهـا فـإنَّـه

كِـلا جـانِبَـيْ هَـرْشَـىٰ لَهُـنَّ طـريـقُ

---

(١) البحر ٨/ ٥٠٢.

(٢) السبعة ٦٩٤، القرطبي ٢٠/ ١٥١، البحر ٨/ ٥٠٢.

(٣) وهي رواية أبان عنه.

(٤) وهي رواية حميد بن الربيع عنه.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/ ٥٥٢.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٧٦.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان «هرش». وهَرْشىٰ: ثَنِيَّة في طريق مكة قريبة من الجُحفة يُرى منها البحر ولها طريقان فكل مَنْ سلكهما كان مصيباً.

انتهى. يريدُ أنَّ التقديمَ والتأخيرَ سواءٌ، وهذا لا يجوزُ البتةَ فإنه خطأٌ لا يُعْتَقَدُ به قراءةً.

والذَّرَّة قيل: النملةُ الصغيرةُ. وأصغرُ ما تكونُ إذا قضىٰ عليها حَوْلٌ. قال امرؤ القيس[1]:

٤٦١٦ـ من القاصراتِ الطَرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
من الذَّرِّ فوق الإِتْبِ منها لأَثَّرا

[تمَّت بعونه تعالى سورة الزلزلة]

(١) تقدم برقم ١٥٨٥.

/ ســورة العاديــات [٩٢٥/أ]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿العادِياتِ﴾: جمعُ «عادِيَة»، وهي الجارِيَةُ بسُرعةٍ، من العَدْوِ، وهو المَشْيُ بسُرْعةٍ. والياءُ عن واوٍ لكَسْرِ ما قبلها نحو: الغازِيات من الغَزْوِ. يُقال: عَدا يَعْدُو عَدْواً، فهو عادٍ، وهي عادِيَةٌ، وقد تقدَّمَ هذا في المؤمنين[1].

قوله: «ضَبْحاً» فيه أوجهٌ. أحدُها: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لاسمِ الفاعلِ؛ فإنَّ الضَّبْحَ نوعٌ من السيرِ والعَدْوِ كالضَّبْع. يقال: ضَبَحَ الفَرَسُ وضَبَعَ، إذا عدا بشدةٍ، أَخْذاً مِن الضَّبْع، وهو الذِّرَاع لأنه يَمُدُّه عند العَدْوِ، وكأنَّ الحاءَ بدلٌ من العين. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة[2] والمبردُ. قالا: الضَّبْحُ مِنْ إضباعِها في السَّيْرِ. وقال عنترةُ[3]:

٤٦١٧ــ والخيــــلُ تعلَــــمُ حيــــن تَضْـ
بَــحُ فــي حِيــاضِ المَــوْتِ ضَبْحــاً

---

(١) انظر إعرابه للآية ٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٧.

(٣) ديوانه ٣٣٣، واللسان (ضبح).

الثاني: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: ضابحاتٍ، أو ذوي ضَبْحٍ. والضَّبْحُ: صوتٌ يُسْمَعُ مِنْ صدورِ الخيلِ عند العَدْوِ، ليس بصَهيلٍ. وعن ابن عباس: أنه حكاه فقال: أَحْ أَحْ. ونُقل عنه: أنه لم يَضْبَحْ من الحيوان غيرُ الخيلِ والكَلْبِ والثعلبِ. وهذا يَنْبغي أَنْ لا يَصِحَّ عنه، فإنه رُوي أنه قال: سُئِلْتُ عنها ففَسَّرْتُها بالخيل. وكان عليٌّ رضي الله عنه تحت سِقايةِ زمزم فسأله، وذَكَر له ما قلتُ. فدعاني فلمَّا وقفْتُ على رأسِه قال: «تُفْتي الناسَ بغيرِ علمٍ، إنَّها لأولُ غزوةٍ في الإسلام وهي بدرٌ، ولم يكنْ معنا إلاَّ فَرَسان: فرسٌ للمِقْداد، وفرسٌ للزُّبَيْر. والعادياتِ ضَبْحاً: الإبلُ مِنْ عرفةَ إلى المزدلفةِ، ومن المزدلفةِ إلى مِنى». إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[1] قال بعد ذلك: «فإنْ صَحَّتِ الروايةُ فقد اسْتُعير الضَّبْحُ للإبِل، كما اسْتُعير المَشافِرُ والحافِرُ للإنسان، والشَّفتان للمُهْر». ونَقَل[2] غيرُه أن الضَّبْحَ يكونُ في الإبلِ والأسْوَدِ من الحَيَّاتِ والبُوم والصَّدَىٰ والأرنبِ والثعلبِ والقوسِ. وأنشد أبو حنيفةَ في صفةِ قَوْسٍ[3]:

٤٦١٨ـ حَنَّانَةٌ مِنْ نَشَمٍ أو تَالبِ
تَضْبَحُ في الكَفِّ ضُباحَ الثعلبِ

وعندي أنَّ هذا مِن الاستعارةِ. ونَقَلَ أهلُ اللغةِ أنَّ أصلَ الضَّبْحِ في

(١) الكشاف ٤/٢٧٨.

(٢) انظر: اللسان (ضبح).

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ضبح)، والمحرر ١٦/٣٥٣، والبحر ٨/٥٠٢. والنشم: شجر جبلي تتخذ منه القسيُّ.

الثعلبِ فاسْتُعير للخيلِ، وهو مِنْ ضَبَحَتْه النارُ: أي غَيَّرت لونَه ولم تُبالِغْ فيه. والضَّبْحُ لونٌ يُغَيِّرُ إلى السواد قليلاً.

الثالث من الأوجه: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، أي: تَضْبَحُ ضَبْحاً. وهذا الفعلُ حالٌ من «العاديات».

الرابع: أنَّه منصوبٌ بالعادِيات، وإنْ كان المرادُ به الصوتَ. قال الزمخشري[1]: «كأنَّه قيل: والضَّابحاتِ لأنَّ الضَّبْحَ يكون مع العَدْوِ». قال الشيخ[2]: «وإذا كان الضَّبْحُ مع العَدْوِ فلا يكون معنىٰ «والعادياتِ»: والضَّابحاتِ فلا ينبغي أن يُفَسَّرَ به». قلت: لم يَقُلْ الزمخشريُّ أنه بمعناه، وإنما جعله منصوباً به؛ لأنه لازمٌ له لا يُفارِقُه فكأنَّه ملفوظٌ به. وقوله: «كأنه قيل» تفسيرٌ للتلازُمِ، لا أنه هو هو.

آ. (٢) **قوله: ﴿قَدْحاً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً؛ لأنَّ الإيراء[3] من القَدْح يقال: قَدَحَ فأَوْرَىٰ. وقَدَح فأَصْلَدَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فالمعنى: قادحاتٍ، أي: صاكَّاتٍ بحوافِرها ما يُوْرِي النارَ يُقال: «قَدَحْتُ الحجرَ بالحجرِ»، أي: صَكَكْتُه به. وقال الزمخشري[4]: «انتصَبَ بما انتصَبَ به ضَبْحاً». وكان جَوَّزَ في نَصْبِه ثلاثةَ أوجهٍ: النصبَ بإضمارِ فعلٍ، والنصبَ باسمِ الفاعلِ قبلَه، لأنه مُلازِمُه، والنصبَ على الحال. وتُسَمَّى تلك النارُ التي تَخْرُجِ من الحوافرِ نارَ الحُباحِب. قال[5]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٧.

(٢) البحر ٨/ ٥٠٤.

(٣) الإيراء: مصدر أورىٰ.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٥) تقدم برقم ٢٧٦٦.

٤٦١٩ـ تَقُدُّ السَّلُوقِيَّ المُضاعَفَ نَسْجُهُ
وتُوقِدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُباحِبِ

آ. (٣) قوله: ﴿فالمُغيراتِ صُبْحاً﴾: صُبحاً: ظرفٌ، أي: التي تُغير وقتَ الصبح يقال: أغارَ يُغير إغارةً إذا باغَتَ عَدُوَّه لنَهْبٍ أو قَتْلٍ أو أَسْرٍ قال[١]:

٤٦٢٠ـ فلَيْتَ لي بهمُ قوماً إذا رَكِبوا
شَنُّوا الإغارةَ فُرساناً ورُكْباناً

و «غار» لُغَيَّةٌ، وأغار وغارَ أيضاً: نَزَل الغَوْرَ وهو المُنْهَبَطُ من الأرض. واختلف الناسُ في موصوفاتِ هذه الصفاتِ أعني العاديات وما بعدها فقيل: الخيلُ، أي: والخيلِ العادياتِ، فالمُورياتِ، فالمُغيراتِ. ونظيرُ العطفِ هنا كالعطفِ في قوله[٢]:

٤٦٢١ـ يا لَهْفَ زيَّابةَ لِلحارِث الـ
صابحِ فالغانِمِ فالآئِبِ

[٩٢٥/ب] وتقدَّم تقريرُه أولَ البقرة[٣]. وقيل: / التقديرُ: والإبلِ العادياتِ مِنْ عرفةَ إلى مزدلفةَ، ومِنْ مزدلفةَ إلى مِنى، كما تقدَّم عن أمير المؤمنين. ويَدُلُّ له قولُ صفيَّةَ بنتِ عبد المطلب[٤]:

---

(١) تقدم برقم ٨.
(٢) تقدم برقم ١٢٢.
(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٩٧.
(٤) تفسير الماوردي ٤/ ٥٠٠، والبحر ٨/ ٥٠٣.

٤٦٢٢ـ أمَا والعادياتِ غَداةَ جَمْعٍ
بأَيْدِيها إذا سَطَع الغُبارُ

وقيل: «فالموريات»، أي: الجماعةُ التي تَمْكُرُ في الحرب. تقول العرب: لَأُوْرِيَنَّ لك، أي: لأَمْكُرَنَّ بك.

آ. (٤) قوله: ﴿فَأَثَرْنَ﴾: عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ؛ لأنَّ الاسمَ في تأويل الفعلِ لوقوعِه صلةً لـ أل. قال الزمخشري[1]: «معطوفٌ على الفعلِ الذي وُضِعَ اسمُ الفاعلِ موضعَه» يعني في الأصل، إذ الأصلُ: واللاتي عَدَوْنَ فأَوْرَيْنَ فأَغَرْنَ فَأَثَرْنَ.

قوله: «به» في الهاء أوجهٌ. أحدُها: أنها ضميرُ الصُّبح، أي: فَأَثَرْنَ في وقتِ الصُّبح غُباراً. وهذا حَسَنٌ؛ لأنه مذكورٌ بالصَّريح. الثاني: أنه عائدٌ على المكانِ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الإثارةَ لا بُدَّ لها من مكان، فالسِّياقُ والفعلُ يَدُلَّان عليه. وفي عبارةِ الزمخشريِّ[2]: «وقيل: الضمير لمكان الغارة». هذا على تلك اللُّغَيَّةِ، وإلَّا فالفصيحُ أَنْ يقولَ: الإغارة[3]. الثالث: أنَّه ضميرُ العَدْوِ الذي دَلَّ عليه «والعادياتِ».

وقرأ العامَّةُ بتخفيفِ الثاءِ، مِنْ أثار كذا: إذا نَشَره وفَرَّقه مع ارتفاعٍ. وقرأ[4] أبو حَيْوَةَ وابن أبي عبلة بتشديدها، وخَرَّجه الزمخشريُّ[5]

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٨.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٨.
(٣) لأن المؤلف سبق أن أثبت «أغار» فمصدرها الإغارة، وحكم على «غار» بأنها ليست فصيحة، ومصدرها الغارة.
(٤) المحتسب ٢/ ٣٧٠، والبحر ٨/ ٥٠٤.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٧٨.

على وجهَيْن: الأولُ بمعنىٰ فأَظْهَرْنَ به غباراً؛ لأنَّ التأثيرَ فيه معنى الإظهارِ. والثاني: أنه قَلَبَ «ثَوَّرْنَ» إلى «وَثَّرْنَ» وقَلَبَ الواوَ همزةً. انتهى. قلت: يعني أنَّ الأصلَ: ثَوَّرْنَ، مِنْ ثَوَّر يُثَوِّرُ بالتشديد. عَدَّاه بالتضعيف كما يُعَدَّىٰ بالهمزة في قولِك: أثاره، ثم قَلَبَ الكلمةَ: بأنْ جَعَلَ العينَ وهي الواوُ موضعَ الفاء، وهي الثاءُ، فصارت وَثَّرْنَ، ووزنُها حينئذٍ عَفَّلْنَ، ثم قَلَبَ الواوَ همزةً، فصار «أَثَّرْنَ». وهذا بعيدٌ جداً. وعلى تقديرِ التسليم فقَلْبُ الواوِ المفتوحةِ همزةً لا يَنْقاس إنما جاءت منه أُلَيْفاظٌ: كأَحَدٍ وأَناةٍ[1]. والنَّقْعُ: الغبار. وأُنْشِد[2]:

٤٦٢٣ـ يَخْرُجْنَ مِنْ مُسْتطارِ النَّقْعِ داميةً
كأنَّ آذانَها أطرافُ أَقْلامِ

وقال ابن رَواحة[3]:

٤٦٢٤ـ عَدِمْتُ بُنَيَّتي إنْ لَمْ تَرَوْها
تُثيرُ النَّقْعَ مِنْ كَنَفَيْ كَداءِ

وقال أبو عبيد: «النَّقْعُ رَفْعُ الصوتِ» وأَنْشَدَ[4]:

---

(١) انظر: الممتع ٣٣٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٥٠٣، والمحرر ١٦/٣٥٤.

(٣) ديوانه ١٥٥، والقرطبي ٢٠/١٥٨.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٩١ . ويحلبوه: يمدوه ويعينوه بحلائب الخيل. والجرس: الصوت. والزجل: الصوت فيه تطريب. أراد كتيبة ذات جرس وزجل. والمعنى: أنهم إذا ارتفع صوت الصريخ هبوا للنجدة بكتيبة هذا حالها. والهاء في «يحلبوها» للحرب. ورواية الديوان «يُحلبوه».

٤٦٢٥ـ فمتـــى يَنْقَـــعْ صُـــراخٌ صـــادِقٌ
يُحْلِبُـــوهـــا ذاتَ جَـــرْسٍ وزَجَـــلْ

قال الزمخشري[١]: «ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالنَّقْع الصياحُ، من قولِه عليه السلام: «ما لم يكن نَقْعٌ ولا لَقْلَقَةٌ»[٢]. وقولُ لبيد:

فمتـــىٰ يَنْقَـــعْ صُـــراخٌ صـــادِقٌ

....

أي: هَيَّجْنَ في المَغارِ عليهم صَباحاً» انتهى. فعلى هذا تكون الباءُ بمعنى «في»، ويعودُ الضمير على المكانِ الذي فيه الإِغارةُ، كما تقدَّمَ.

آ. (٥) قوله: ﴿فَوَسَطْنَ﴾: العامَّةُ على تخفيفِ السينِ، أي: تَوَسَّطْنَ. وفي الهاءِ في «به» أوجهٌ، أحدُها: أنها للصبح، كما تقدَّم. والثاني: أنها للنَّقْعِ، أي: وَسَطْنَ بالنَّقْعِ الجَمْعَ، أي: جَعَلْنَ الغبارَ وَسْطَ الجمعِ، فالباءُ للتعديةِ، وعلى الأولِ هي ظرفيةٌ. الثالث: أنَّ الباءَ للحاليةِ، أي: فتوَسَّطْن مُلْتبساتٍ بالنقع، أي: بالغبار جمعاً من جموع الأعداء. وقيل: الباءُ مزيدةٌ، نقله أبو البقاء[٣]. و«جَمْعاً» على هذه الأوجهِ مفعولٌ به. الرابع: أنَّ المرادَ بـ جَمْع المزدلفةُ وهي تُسَمَّى جَمْعاً. والمرادُ أنَّ الإِبلَ تتوسَّطُ جَمْعاً الذي هو المزدلفةُ، كما مرَّ عن أميرِ

---

(١) الكشاف ٤/٢٧٨.

(٢) قولٌ لعمر رضي الله عنه ورد في ترجمة باب ما يُكره من النياحة على الميت ٣٣، من كتاب الجنائز في صحيح البخاري. انظر: الفتح ٣/١٩١. واللقلقة: الصوت. ونص القول: «دَعْهُنَّ يبكين على أبـي سليمان...».

(٣) الإملاء ٢/٢٩٢.

المؤمنين رضي الله عنه، فالمرادُ بالجَمْعِ مكانٌ لا جماعةُ الناسِ، كقولِ صفية[1]:

٤٦٢٦ـ ...... والعـاديـاتِ غَـداةَ جَمْـعِ

....

وقولِ بشرِ بنِ أبـي خازم[2]:

٤٦٢٧ـ فَـوَسَطْـنَ جَمْعَهُـمُ وأَفْلَـتَ حـاجِـبٌ

تحـت العَجـاجـةِ فـي الغُبـارِ الأَقْتَـمِ

و «جَمْعاً» على هذا منصوبٌ على الظرف، وعلى هذا فيكونُ الضميرُ في «به»: إمَّا للوقتِ، أي: في وقت الصبح، وإمَّا للنَّقْع، وتكونُ الباءُ للحال، أي: مُلْتبساتٍ بالنَّقْع. إلاَّ أنه يُشْكِلُ نَصْبُ الظرفِ المختصِّ إذ كان حَقُّه أَنْ يتعدَّىٰ إليه بـ «في». وقال أبو البقاء[3]: «إنَّ جَمْعاً حالٌ» وسبقه إليه مكي[4]. وفيه بُعْدٌ؛ إذ المعنى: على أنَّ الخيلَ توسَّطَتْ جَمْعَ الناسِ.

وقرأ[5] علي وزيد بن علي وقتادة وابن أبـي ليلى بتشديد السين، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ أعني التثقيلَ والتخفيفَ. وقال الزمخشري[6]:

---

(١) تقدم برقم ٤٦٢٢.

(٢) ديوانه ١٨٢، والبحر ٨/ ٥٠٤، والمحرر ١٦/ ٣٥٤. وحاجب بن زرارة رئيس تميم. والأقتم: الأسود.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٣.

(٥) المحتسب ٢/ ٣٧٠، والبحر ٨/ ٥٠٤، والقرطبـي ٢٠/ ١٦٠.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٧٨.

«التشديدُ للتعديةِ والباءُ مزيدةٌ للتأكيدِ كقوله[1]: «وأُتُوا به مُتَشابهاً» وهي مبالَغَةٌ في «وَسَطْن» انتهىٰ. وقولُه: «وهي مبالَغَةٌ» يناقِضُ قولَه أولاً «للتعدية»؛ لأن التشديدَ للمبالغة لا يُكْسِبُ الفعلَ مفعولاً آخر تقول: «ذَبَحْتُ الغنم» مخففاً ثم تبالِغُ فتقول: «ذَبَّحْتها» مثقلاً، وهذا على رأيِه قد جَعَله متعدياً بنفسِه بدليلِ جَعْلِه الباءِ مزيدةً فلا يكون للمبالغة.

آ. (٦) قوله: ﴿إِنَّ الإِنسانَ﴾: هذا هو المُقْسَم عليه/ [٩٢٦/أ] و «لرَبِّه» متعلِّقٌ بالخبرِ، وقُدِّمَ للفواصلِ. والكَنُوْدُ: الجَحُوْد. وقيل: الكَفورُ النعمةِ وأُنْشِد[2]:

٤٦٢٨ـ كَنُـوْدٌ لِنَعْمـاءِ الـرجـالِ ومَـنْ يَكُـنْ
كَنُـوْداً لِنَعْمـاءِ الـرجـالِ يُبَعَّـدِ

وعن ابنِ عباس: هو بلسانِ كِنْدَةَ وحَضْرَمَوْتَ العاصي، وبلسان ربيعةَ ومُضَرَ الكَفورُ، وبلسانِ كِنانةَ البخيل. وأنشد أبو زيد[3]:

٤٦٢٩ـ إنْ تَفُتْنـي فلـم أَطِـبْ عنـك نَفْسـاً
غيـرَ أنِّـي أُمْنَـىٰ بِـدَيْـنٍ كَنُـودِ

آ. (٨) قوله: ﴿لِحُبِّ﴾: اللامُ متعلِّقَةٌ بـ «شديدٌ». وفيه وجهان، أحدهما: أنها المعدِّيةُ. والمعنى: وإنَّه لقَويٌّ مُطيقٌ لِحُبِّ

---

(١) الآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٥٠٣/٨، والقرطبي ١٦٠/٢٠. وفي لغات القبائل لأبي عبيد ٣٣١ أنها لغة كنانة.

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي من مرثيته المشهورة، وهو في البحر ٥٠٣/٨، وجمهرة أشعار العرب ٧٤٣/٢. وأمنى: أُبلىٰ.

الخير. يقال: هو شديدٌ لهذا الأمرِ، أي: مُطيقٌ له. والثاني: أنها للعلةِ، أي: وإنَّه لأجلِ حبِّ المالِ لَبخيلٌ. وقيل: اللامُ بمعنى «على». ولا حاجةَ إليه، وقد يُعَبَّرُ بالشديدِ والمتشدِّدِ عن البخيل قال[1]:

٤٦٣٠ـ [أرى] الموتَ يَعْتامُ الكرامَ ويَصْطَفي
عَقيلةَ مالِ الفاحشِ المتشدِّدِ

وقال الفراء[2]: «أصلُ نَظْمِ الآية أَنْ يقالَ: وإنه لشديدُ الحُبِّ للخير، فلما قَدَّم «الحُبّ» قال: لشديد، وحَذَفَ مِنْ آخرِه ذِكْرَ «الحُبِّ»؛ لأنه قد جرىٰ ذِكْرُه، ولرؤوسِ الآي كقوله: «في يومٍ عاصِفٍ»[3] والعُصُوف للريح لا لليوم، كأنه قال: في يومٍ عاصفِ الريحِ».

آ. (٩) **قوله: ﴿إذا بُعْثِرَ﴾**: في العاملِ فيها أوجهٌ أحدُها: «بُعْثِرَ» نقله مكي[4] عن المبرد. وتقدَّم تحريرُ هذا قريباً في السورةِ قبلَها. والثاني: أنه ما دَلَّ عليه خبرُ «إنَّ»، أي: إذا بُعْثِر جُوْزوا. والثالث: أنه «يَعْلَمُ»، وإليه ذهب الحوفيُّ وأبو البقاء[5]. ورَدَّه مكيٌّ[6] قال: «لأنَّ الإنسانَ لا يُرادُ منه العِلْمُ والاعتبارُ ذلك الوقتَ، وإنما يَعْتَبِرُ في الدنيا ويعلَمُ». وقال الشيخ[7]: «وليس بمتَّضِحٍ لأنَّ المعنى: أفلا يعلَمُ الآن.

---

(١) البيت لطرفة. وهو في ديوانه ٣٦، وجمهرة أشعار العرب ٤٤١. ويعتام: يختار. والعقيلة: الكريمة.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.
(٣) الآية ١٨ من إبراهيم.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٤.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٢.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٤.
(٧) البحر ٨/ ٥٠٥.

وكان قد قال قبل ذلك: «ومفعولُ يَعْلَمُ محذوفٌ وهو العاملُ في الظرفِ، أي: أفلا يعلم مآلَه إذا بُعْثِرَ» انتهى. فجَعَلَها متعديةً في ظاهرِ قولِه إلى واحدٍ، وعلى هذا فقد يُقال: إنها عاملةٌ في «إذا» على سبيلِ أنَّ «إذا» مفعولٌ به لا ظرفٌ إذ التقديرُ: أفلا يَعْرِفُ وقتَ بَعْثَرَةِ القبورِ. يعني أَنْ يُقِرَّ بالبعثِ ووقتِه، و «إذا» قد تصرَّفَتْ وخَرَجَتْ عن الظرفيةِ، ولذلك شواهدُ تقدَّم ذِكْرُها في غضونِ هذا التصنيفِ. الرابع: أنَّ العاملَ فيها محذوفٌ، وهو مفعولُ «يَعْلَمُ»، كما تقدَّم تقريرُه، أي: يعلمُ مآلَه إذا بُعْثِرَ. ولا يجوزُ أن يعملَ فيه «لَخبيرٌ» لأنَّ ما في حَيِّزِ «إنَّ» لا يتقدَّمُ عليها.

وقرأ العامَّةُ «بُعْثِرَ» بالعين مبنياً للمفعولِ. والموصولُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ. وابن مسعودٍ[1] بالحاء. وقرأ الأسود بن يزيد[2] ومحمد بن معدان[3] «بُحِثَ» من البحث. ونصر بن عاصم «بَعْثَرَ» مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى أو المَلَكُ. والعامَّةُ «حُصِّل» مبنياً للمفعولِ كالذي قبلَه. ويحيى بن يعمر[4] ونصرُ بن عاصم وابن معدان «حَصَّلَ» مبنياً للفاعلِ. ورُوِي عن ابن يعمرَ ونصرٍ أيضاً «حَصَلَ» خفيفةَ الصادِ مبنياً للفاعل بمعنى: جَمَعَ ما في الصحفِ تَحَصُّلاً، والتحصيلُ: جَمْعُ الشيء، والحُصولُ اجتماعُه. وقيل: التحصيلُ التمييزُ. ومنه قيل للمُنْخُل: مُحَصِّل. وحَصَل الشيءُ مخففاً: ظَهَر واستبانَ، وعليه القراءةُ الأخيرةُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٥٠٥، والقرطبي ٢٠/ ١٦٣، والشواذ ١٧٨.

(٢) الأسود بن يزيد النخعي الكوفي. قرأ على عبد الله بن مسعود. وقرأ عليه إبراهيم النخعي. توفي سنة ٧٥. انظر: طبقات القراء ١/ ١٧١.

(٣) محمد بن معدان بن عيسى. روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي ذكره ابن حبان في كتاب الثقات. توفي سنة ٢٥٢. انظر: تهذيب الكمال ٣/ ١٢٧٤.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٥٠٥، والقرطبي ٢٠/ ١٦٣، والشواذ ١٧٨.

آ. (١١) قوله: ﴿إنَّ ربَّهم﴾: العامَّةُ على كَسْرِ الهمزةِ لوجودِ اللامِ في خبرِها. والظاهرُ أنَّها معلَّقةٌ لـ «يَعْلَمُ» فهي في محلِّ نصب، ولكن لا يَعْمَلُ في «إذا» خبرُها[1] لِما تقدَّم؛ بل يُقَدَّرُ له عاملٌ مِنْ معناه كما تقدَّم. ويدلُّ على أنها مُعَلِّقَةٌ للعِلْمِ لا مستأنفةٌ قراءةُ أبـي السَّمَّال[2] وغيرِه «أنَّ ربَّهم بهم يومئذٍ خبيرٌ» بالفتح وإسقاطِ اللامِ، فإنَّها في هذه القراءةِ سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْها. ويُحْكَىٰ عن الخبيثِ الروحِ الحَجَّاج أنه لما فَتَح همزةَ «أنَّ» استدرك على نفسِه فتعمَّد سقوطَ اللامِ. وهذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ / . ولا يُقالُ: إنها قراءةٌ ثابتةٌ، كما نَقَلْتُها عن أبـي السَّمَّال، [٩٢٦/ب] فلا يكفرُ، لأنه لو قرأها كذلك ناقِلاً لها لم يُمْنَعْ منه، ولكنه أسقطَ اللامَ عَمْداً إصلاحاً لِلسانِه. وأجمعَ الأمةُ على أنَّ مَنْ زاد حرفاً في القرآن أو نَقَصَه عَمْداً فهو كافِرٌ، وإنما قلتُ ذلك لأنِّي رأيتُ الشيخَ قال[3]: «وقرأ أبو السَّمَّال والحجَّاج»، ولا يُحْفَظُ عن الحجَّاجِ إلاَّ هذا الأثرُ السَّوْءُ، والناسُ يَنْقُلونه عنه كذلك، وهو أقلُّ مِنْ أنْ يُنْقَلَ عنه.

و «بهم» و «يومئذٍ» متعلِّقان بالخبرِ، واللامُ غيرُ مانعةٍ من ذلك، وقُدِّما لأَجْلِ الفاصلةِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة العاديات]

---

(١) أي خبر إنَّ وهو «خبير» لاقترانه باللام التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
(٢) البحر ٨/ ٥٠٥، والقرطبـي ٢٠/ ١٦٣.
(٣) البحر ٨/ ٥٠٥.

سورة القارعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿القارِعَةُ ما القارعةُ﴾: كقولِه تعالى: «الحاقَّةُ ما الحاقةُ»[١] وكقولِه: «وأصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمين»[٢] وقد تقدَّما وقد عَرَفْتَ مِمَّا نقله مكي[٣] أنه يجوزُ رَفْعُ «القارعة» بفعلٍ مضمرٍ ناصبٍ لـ«يومَ». وقيل: معنى الكلامِ على التحذير. قال الزجاج[٤]: «والعرب تُحَذِّر وتُغْري بالرفع كالنصبِ. وأنشد[٥]:

٤٦٣١ـ لَجَديرون بالوفاءِ إذا قا
لَ أخو النجدةِ السِّلاحُ السِّلاحُ

قلت: وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ناقةُ الله»[٦] فيمَنْ رفعَه. ويَدُلُّ

(١) الآية ١ ـ ٢ من الحاقة.

(٢) الآية ٢٧ من الواقعة.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٥.

(٤) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن» له.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/ ٣٠٦، والهمع ١/ ١٧٠، والدرر ١/ ١٤٦.

(٦) الآية ١٣ من الشمس.

على ذلك قراءةُ عيسى[1] «القارعةَ ما القارعةَ» بالنصب، وهو بإضمارِ فعلٍ، أي: احذروا القارعةَ و «ما» زائدةٌ. والقارعةُ الثانيةُ تأكيدٌ للأولى تأكيداً لفظياً.

آ. (٤) قوله: ﴿يومَ يكونُ﴾: في ناصبِه أوجهٌ، أحدُها: مضمرٌ يَدُلُّ عليه «القارعةُ»، أي: تَقْرَعُهم يومَ يكون. وقيل: تقديرُه: تأتي القارعةُ يومَ. الثاني: أنَّه «اذْكُرْ» مقدَّراً فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ. الثالث: أنَّه «القارعة» قاله ابنُ عطية[2] وأبو البقاء[3] ومكي[4]. قال الشيخ[5]: «فإنْ كان يعني[6] ابنُ عطيةَ ـ عنى ـ اللفظَ الأولَ فلا يجوزُ للفَصْلِ بين العاملِ، وهو في صلةِ أل، والمعمولِ بأجنبي وهو الخبرُ، وإن جَعَلَ القارعةَ عَلَماً للقيامة فلا يعملُ أيضاً، وإنْ عنى الثاني والثالثَ فلا يَلْتَئِمُ معنى الظرفيةِ معه». الرابع: أنه فعلٌ مقدرٌ رافعٌ للقارعةِ الأولى، كأنه قيل: تأتي القارعةُ يومَ يكون، قاله مكيٌّ[7]. وعلى هذا فيكونُ ما بينهما اعتراضاً وهو بعيدٌ جداً منافرٌ لنَظْم الكلام. وقرأ[8] زيد بن علي «يومُ» بالرفع خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: وقتُها يومُ يكونُ.

قوله: «كالفَراشِ» يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً للناقصةِ، وأَنْ يكونَ حالاً

---

(١) البحر ٨/٥٠٦، والمحرر ١٦/٣٥٦.
(٢) المحرر ١٦/٣٥٦.
(٣) الإملاء ٢/٢٩٣.
(٤) إعراب المشكل ٢/٤٩٥.
(٥) البحر ٨/٥٠٦.
(٦) «يعني» هنا مقحمة.
(٧) إعراب المشكل ٢/٤٩٥.
(٨) البحر ٨/٥٠٦.

مِنْ فاعلِ التامَّةِ، أي: يُوْجَدُون ويُحْشَرونَ شِبْهَ الفَراشَ، وهو طائرٌ معروفٌ. وقيل: هو الهَمَجُ[1] من البعوضِ والجَرادِ وغيرهما. وبه يُضْرَبُ المَثَلُ في الطَّيْشِ والهَوَجِ. يقال[2]: «أَطْيَشُ مِنْ فَراشة» وأُنْشد[3]:

٤٦٣٢ـ فَـراشَـةُ الحُلْـمِ فِـرْعَـوْنُ العـذابِ وإنْ
يُطْلَـبْ نَـداه فكَلْـبٌ دونَـه كَلْـبُ

وقال آخر[4]:

٤٦٣٣ـ وقـد كـانَ أقـوامٌ رَدَدْتُ قلـوبَهُـمْ
عليهـم وكـانـوا كـالفَـراشِ مـن الجهـلِ

والفَراشةُ: الماءُ القليل في الإناءِ، وفَراشة القُفْلِ لشَبَهها بالفَراشة. وفي تشبيه الناسِ بالفَراشِ مبالغاتٌ شتىٰ منها: الطيشُ الذي يَلْحَقُهم، وانتشارُهم في الأرض، ورُكوبُ بعضِهم بعضاً، والكثرةُ والضَّعْفُ والذِّلَّةُ والمجيءُ مِنْ غيرِ ذَهابٍ، والقَصْدُ إلى الداعي من كل جهةٍ، والتطايرُ إلى النار. قال جرير[5]:

٤٦٣٤ـ إنَّ الفَـرزدقَ مـا عَلِمْـتَ وقَـومَـه
مثـلُ الفَـراشِ غَشِيْـنَ نـارَ المُصْطَلـي

(١) الهمج: جمع هَمَجة وهي ذباب صغير كالبعوض يسقط على وجوه الماشية.
(٢) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٤٣٨/١.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٦٥/٢٠، والبحر ٥٠٦/٨.
(٥) ديوانه ٤٤٧ ورواية صدره فيه:
أَزْرَىٰ بِحِلْمِكُـم الفيـاشُ فـأنتـمُ
وهو في البحر ٥٠٦/٨، والفياش: المفاخرة.

والعِهْنُ تقدَّم في سأل[1].

آ. (٩) **قوله: ﴿فأمُّهُ هاوِيَةٌ﴾**: أي: هالكةٌ، وهذا مَثَلٌ[2]. يقولون لمَنْ هَلَكَ: «هَوَتْ أمُّه» لأنه إذا هَلَكَ سَقَطَتْ أمُّه ثُكْلاً وحُزْناً. وعليه قولُ الشاعر[3]:

٤٦٣٥ـ هَوَتْ أمُّه ما يَبْعَثُ الصبحُ غادياً
وماذا يَرُدُّ الليلُ حين يَؤُوْبُ

وقرأ[4] طلحة «فإِمُّه» بكسرِ الهمزة. نَقَل ابنُ خالَوَيْه عن ابنِ دريد[5] أنها لغةٌ. والنحويون لا يُجيزون ذلك إلاَّ إذا تقدَّمها كسرةٌ أو ياءٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في سورةِ النساء[6]، واختلافُ القُرَّاء فيه.

آ. (١٠) **قوله: ﴿ماهِيَه﴾**: مبتدأ وخبرٌ سادَّان مَسَدَّ المفعولَيْن لـ «أَدْراك» وهو من التعليقِ و «هي» ضميرُ الهاويةِ، إنْ كانت الهاويةُ كما قيل اسماً لـ دَرَكَةٍ مِنْ دَرَكاتِ النار، وإلاَّ عادَتْ على الداهية المفهومةِ من الهاويةِ. وأسقط[7] هاءَ السكتِ حمزةُ وَصْلاً. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في الحاقة[8]. و «نارٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي نارٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القارعة]

---

(١) انظر إعرابه للآية ٩ من المعارج.
(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٠.
(٣) البيت من مرثية محمد بن كعب الغنوي. وهو في الأصمعيات ٩٥، وجمهرة أشعار العرب ٧٠١.
(٤) البحر ٨/ ٥٠٧.
(٥) الجمهرة له ١/ ٢٠ (أمم).
(٦) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٠١.
(٧) السبعة ٦٩٥، والنشر ٢/ ١٤٢، والقرطبي ٢٠/ ١٦٧، والحجة ٧٧٠، والبحر ٨/ ٥٠٧، والتيسير ٢٢٥.
(٨) انظر إعرابه للآية ٢٨ من الحاقة.

سورة التكاثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿حتى زُرْتُم﴾: «حتى»: غايةٌ لقولِه «أَلْهاكم» وهو عَطْفٌ عليه.

آ. (٤) قوله: ﴿ثم كلا سوف تعلمون﴾: جعله الشيخُ جمالُ الدينِ بنُ مالك[١] من التوكيدِ اللفظي مع توسُّط/ حرفِ العطفِ. [٩٢٧/أ] وقال الزمخشري[٢]: «والتكريرُ تأكيدٌ للرَّدْعِ والردِّ عليهم، و «ثم» دالَّةٌ على أنَّ الإِنذارَ الثاني أبلغُ من الأولِ وأشدُّ، كما تقولُ للمنصوح: أقولُ لك ثم أقولُ لك لا تفعَلْ» انتهى. ونُقِل عن عليّ كرَّمَ اللَّهُ وجهَه: «كلاَّ سوف تعلمون في الدنيا، ثم كلاَّ سوف تعلمون في الآخرة» فعلى هذا يكونُ غيرَ مكرَّرٍ لحصولِ التغايُرِ بينهما لأجلِ تغايُرِ المتعلَّقَيْنِ. و «ثُمَّ» على بابها من المُهْلة. وحُذِفَ متعلَّقُ العِلْم في الأفعالِ الثلاثةِ لأنَّ الغَرَضَ الفِعْلُ لا متعلَّقُه. وقال الزمخشري[٣]: «والمعنى: لو[٤] تعلمون الخطأَ فيما أنتم

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٣.

(٢) الكشاف ٤/٢٨١.

(٣) الكشاف ٤/٢٨١.

(٤) الكشاف: «سوف» بدل «لو».

عليه إذا عانَيْتُمْ ما تَنْقَلبون إليه». فقَدَّر له مفعولاً واحداً كأنه جَعَله بمعنى عَرَفَ.

آ. (٥) قوله: ﴿لو تَعْلَمون﴾: جوابُه محذوفٌ، أي: لَفَعَلْتُم ما لا يُوصف. وقيل: التقديرُ: لرَجَعْتُمْ عن كُفْرِكم. وعلم اليقين: مصدرٌ. قيل: وأصلُه: العلمَ اليقينَ، فأُضِيف الموصوفُ إلى صفتِه. وقيلَ: لا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ العِلْمَ يكونُ يقيناً وغيرَ يقينٍ، فأُضِيفَ إليه إضافةُ العامِّ للخاصِّ. وهذا يَدُلُّ على أنَّ اليقينَ أخصُّ.

وقرأ[١] ابن عباس «أَأَلْهاكم» على استفهام التقريرِ والإنكارِ. ونُقِل في هذا: المدُّ مع التسهيل، ونُقِلَ فيه تحقيقُ الهمزتَيْن من غيرِ مَدّ.

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾: هذا جوابُ قَسَمٍ مقدَّرٍ. وقرأ[٢] ابن عامر والكسائي «لتُرَوُنَّ» مبنياً للمفعول. وهو منقولٌ مِنْ «رَأى» الثلاثي إلى «أرى» فاكتسَبَ مفعولاً آخر فقام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وبقي الثاني منصوباً. والباقون مبنياً للفاعلِ جعلوه غيرَ منقولٍ، فتعدَّى لواحدٍ فقط، فإنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٍ. وأمير المؤمنين[٣]، وعاصم وابن كثير في روايةٍ عنهما بالفتح في الأولى والضمِّ في الثانية، يعني «لَتَرَوُنَّها». ومجاهد وابن أبي عبلة والأشهب بضمها فيهما. والعامَّةُ على أن الواوَيْن لا يُهْمزان؛ لأنَّ

---

(١) البحر ٨/٥٠٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٥، والحجة ٧٧١، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٨/٥٠٨، والنشر ٢/٤٠٣، والقرطبي ٢٠/١٧٤، والمحتسب ٢/٣٧١.

(٣) علي رضي الله عنه.

حركتَهما عارضةٌ، نَصَّ على عدمِ جوازِه مكيٌّ[1] وأبو البقاء[2]، وعَلَّلا بعُروضِ الحركةِ[3].

وقرأ الحسن وأبو عمرو بخلافٍ عنهما بهمزِ الواوَيْن استثقالاً لضمةِ الواوِ. قال الزمخشري[4]: «وهي مستكرهَةٌ» يعني لِعُروض الحركةِ عليها، إلاَّ أنَّهم قد هَمَزوا ما هو أَوْلىٰ بعَدَمِ الهمزِ من هذه الواوِ نحو: «اشْتَرَوُا الضَّلالة»[5]، هَمَزَ واوَ «اشترَوْا» بعضُهم، مع أنها حركةٌ عارضةٌ وتزولُ في الوَقْفِ، وحركةُ هذه الواوِ، وإنْ كانت عارضةً، إلاَّ أنها غيرُ زائلةٍ في الوقفِ فهي أَوْلَىٰ بَهْمزِها.

آ. (٧) قوله: ﴿عينَ اليقينِ﴾: مصدرٌ مؤكِّدٌ. كأنه قيل: رؤيةَ العينِ، نفياً لتوَهُّمِ المجازِ في الرؤيةِ الأولى. وقال أبو البقاء[6]: «لأنَّ رأىٰ وعايَنَ بمعنىً».

[تمَّت بعونه تعالى سورة التكاثر]

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٩٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٩٣.

(٣) تصريف هذا الفعل ورد في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٣٨٣: «أصله قبل التأكيد لَتَرْأَيُوْن، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار: لَتَرْأَوْن، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة فصار لَتَرَوْن. ثم أكد فاجتمع ثلاثة أمثال فحذفت نون الرفع، فصار لَتَرَوْنَّ، فالتقى ساكنان: الواو والنون الأولى، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم فصار: لَتَرَوُنَّ.

(٤) الكشاف ٤/٢٨١.

(٥) الآية ١٦ من البقرة. وانظر: الدر ١/١٥١.

(٦) الإملاء ٢/٢٩٣.

سورة العصر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والعَصْرِ﴾: العامَّةُ على سكونِ الصادِ. وسلام[١] «والعَصِرْ» و «الصَّبِرْ» بكسرِ الصادِ والباء. قال ابنُ عطية[٢]: ولا يجوزُ إلَّا في الوقفِ على نَقْلِ الحركةِ. ورُوِيَ عن أبي عمروٍ «بالصَّبِرِ» بكسرِ الباء إشماماً، وهذا أيضاً لا يجوزُ إلَّا في الوقفِ» انتهى. ونَقَل هذه القراءةَ جماعةٌ كالهُذَليِّ[٣] وأبي الفضل الرازيِّ وابنِ خالويه[٤]. قال الهُذَليُّ: «والعَصِرْ والصَّبِرْ، والفَجِرْ[٥]، والوَتِرْ[٦]، بكسرِ ما قبل الساكنِ في هذه كلِّها هارونُ وابنُ موسى[٧] عن أبي عمروٍ والباقون بالإِسكانِ كالجماعةِ» انتهى. فهذا إطْلاقٌ منه لهذه القراءةِ في حالتي

(١) البحر ٨/ ٥٠٩، والقرطبي ٢٠/ ١٨٠، والمحرر ١٦/ ٣٦٢، والشواذ ١٧٩.

(٢) المحرر ١٦/ ٣٦٢.

(٣) الكامل له (خ) ٢٥٠.

(٤) الشواذ ١٧٩.

(٥) الآية ١ من الفجر.

(٦) الآية ٣ من الفجر.

(٧) وهو أحمد بن موسى اللؤلؤي كما في طبقات القراء ١/ ٢٨٩.

الوقفِ والوصلِ. وقال ابن خالويه[1]: «والصَّبِرْ» بنَقْل الحركةِ عن أبي عمرو» فأطْلَقَ أيضاً. وقال أبو الفضل[2]: «عيسى البصرة بالصَّبِرْ» بنَقْلِ حركةِ الراءِ إلى الباءِ لئلا يُحتاجَ إلى أَنْ يأتيَ ببعضِ الحركةِ في الوقفِ، ولا إلى أَنْ يُسَكِّنَ فيُجْمَعَ بين ساكنَيْن، وذلك لغةٌ شائعةٌ وليسَتْ بشاذةٍ، بل مُسْتفيضةٌ، وذلك دَلالةٌ على الإعرابِ، وانفصالٌ من التقاءِ الساكنَيْن، وتأديةُ حقِّ الموقوفِ عليه من السكونِ» انتهى. فهذا يُؤْذِنُ بما ذَكَرَ ابنُ عطيةَ أنه كان ينبغي[3]. وأنشدوا على ذلك[4]:

٤٦٣٦ـ ...... واصْطِفاقاً بالرِّجِلْ

يريد بالرِّجْلِ. وقال آخر[5]:

٤٦٣٧ـ أنا جريرٌ كُنْيتي أبو عَمِرْ
أَضْرِبُ بالسَّيْفِ وسَعْدٌ في القَصِرْ

والنقلُ جائزٌ في الضمة أيضاً كقوله[6]:

٤٦٣٨ـ .... إذْ جَدَّ النُّقُرْ

---

(١) الشواذ ١٧٩.

(٢) انظر: البحر ٨/٥٠٩، وأبو الفضل هو الرازي في لوامحه.

(٣) كذا في الأصل والنسخ. لعله يريد: ينبغي أن تكون هذه القراءة في الوقف فحسب.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وتمامُه:
عَلَّمَنا إخواننا بنو عِجِلْ   شُرْبَ النبيذِ ....
وهو في النوادر ٣٠، والإنصاف ٧٣٤، واللسان (عجل)، والعيني ٤/٥٦٧.
والاصطفاق: الرقص.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٧٣٣، وشواذ ابن خالويه ١٧٩.

(٦) تقدم برقم ٣٨٠.

والعَصْرُ: الليلةُ واليومُ. قال[1]:

٤٦٣٩ـ ولـن يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ وليلةٌ
إذا طلبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّما

آ. (٢) قوله: ﴿إنَّ الإنسانَ﴾: المرادُ به العمومُ بدليلِ الاستثناءِ منه، وهو مِنْ جملةِ أدلة العمومِ. وقرأ العامَّةُ «لَفي خُسْرٍ» بسكونِ السينِ. وزيد بن علي[2] وابنُ هرمز وعاصم في روايةٍ بضمِّها، وهي كالعُسْرِ واليُسْرِ، وقد تقدَّما أولَ هذا التصنيفِ في البقرة[3].

[تمَّت بعونه تعالى سورة العصر]

(١) البيت لحميد بن ثور. وهو في ديوانه ٨، واللسان (عصر).
(٢) القرطبي ٢٠/ ١٨٠، والبحر ٨/ ٥٠٩.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٨٥.

سورة الهُمَزة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هُمَزَةٍ﴾: أي: كثيرُ الهَمْزِ، وكذلك «اللُّمَزَة» الكثيرُ اللَّمْزِ. وتقدَّم معنى الهَمْزِ في ن[١]، واللَّمْزِ[٢] في براءة. والعامَّةُ على فتحِ ميمِها على أنَّ المرادَ الشخصُ الذي كَثُرَ منه ذلك الفعلُ. قال زياد الأعجم[٣]:

٤٦٤٠ـ تُدْلِي بِوُدِّيْ إذا لاقَيْتَني كَذِباً
وإنْ أُغَيَّبْ فأنتَ الهامِزُ اللُّمَزَهْ

/ وقرأ[٤] الباقر بالسكون، وهو الذي يَهْمِزُ وَيَلْمِزُ، أي: يأتي بما يَهْمِزُ به ويَلْمِزُ كالضُّحَكَة لِمَنْ يَكْثُرُ ضَحِكُه، والضُّحْكة لِمَنْ يَأتي بما [٩٢٧/ب]

(١) انظر إعرابه للآية ١١ من القلم.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥٨ من التوبة، وانظر: الدر المصون ٦/ ٧١.
(٣) رواية اللسان (همز):
إذا لَقِيتُكَ عن شَحْطٍ تُكاشِرُني ... وإن تَغَيَّبْتُ كنتَ الهامِزَ اللُّمَزَهْ
والبيت في الماوردي ٤/ ٥١٢، ومجاز القرآن ٢/ ٣١١، والقرطبي ٢٠/ ١٨٢.
(٤) القرطبي ٢٠/ ١٨٢، والبحر ٨/ ٥١٠.

يُضْحَكُ منه. وهو مُطَّرِدٌ، أعني أنَّ فُعَلَة بفتح العين لمَنْ يَكْثُرُ منه الفِعْلُ، وبسكونِها لمَنْ يكونُ الفعلُ بسببه.

آ. (٢) قوله: ﴿الذي جَمَع﴾: يجوزُ جرُّه بدلاً، ونصبُه ورفعُه على القطع. ولا يجوزُ جَرُّه نعتاً ولا بياناً لتغايُرِهما تعريفاً وتنكيراً. وقولُه: «جَمَعَ» قرأ الأخَوان وابن عامر بتشديدِ الميم على المبالغةِ والتكثيرِ، ولأنَّه يوافِقُ «عَدَّدَه». والباقون «جَمَعَ» مخففاً وهي محتمِلَةٌ للتكثيرِ وعدمِه[١].

قوله: «وعَدَّدَه» العامَّةُ على تثقيل الدالِ الأولى، وهو أيضاً للمبالغةِ. وقرأ[٢] الحسن والكلبُّي بتخفيفِها. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ المعنى: جَمَعَ مالاً وعَدَدَ ذلك المالَ، أي: وجَمَعَ عَدَدَه، أي: أحصاه. والثاني: أنَّ المعنى: وجَمَعَ عَدَدَ نفسِه مِنْ عَشِيرَتِه وأقاربِه، و «عَدَدَه» على هَذَيْنِ التأويلَيْنِ اسمٌ معطوفٌ على «مالاً»، أي: وجَمَعَ عَدَدَ المالِ أو عَدَدَ نفسِه. الثالث: أنَّ «عَدَدَه» فعلٌ ماضٍ بمعنى عَدَّه، إلاَّ أنَّه شَذَّ في إظهارِه كما شَذَّ في قولِه[٣]:

---

(١) السبعة ٦٩٧، والحجة ٧٧٢، والتيسير ٢٢٥، والقرطبي ٢٠/١٨٣، والنشر ٢/٤٠٣، والبحر ٨/٥١٠.

(٢) القرطبي ٢٠/١٨٣، والبحر ٨/٥١٠، والإتحاف ٢/٦٢٩.

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب، وصدره:

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خلقي

وهو شرح الشافية ٣/٢٤١، والكتاب ١/١١، ٢/١٦١، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/١٦٠، واللسان (ضنن).

٤٦٤١ـ . . . .
إنــــي أَجُـــوْدُ لأَقْـــوامٍ وإنْ ضَنِنُـــوا

آ. (٣) قوله: ﴿أَيَحْسَبُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعل «جَمَعَ»[1]. و«أَخْلَدَه» يعني يُخْلِدُه، فأوقع الماضيَ موقعَ المضارعِ. وقيل: هو على أصلِه، أي: أطال عُمْرَه.

آ. (٤) قوله: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾: جوابُ قسمٍ مقدرٍ. وقرأ[2] عليٌّ رضي الله عنه والحسن بخلافٍ عنه وابنُ محيصن وأبو عمروٍ في روايةٍ «لَيُنْبَذانِّ» بألفِ التثنيةِ، أي: لَيُنْبَذانِّ، أي: هو ومالُه. وعن الحسن أيضاً: «لَيُنْبَذُنَّ» بضمِّ الذالِ، وهو مُسْنَدٌ لضميرِ جماعةٍ، أي: لَنَطْرَحَنَّ الهُمَزَةَ وأنصارَه.

والحُطَمَـةُ: الكثيـرُ الحَطْـمِ. يقـال: رجـلٌ حُطَمَـةٌ، أي: أَكُـولٌ[3]. وحَطَمْتُه: كَسَرْتُه. والحُطام منه قال[4]:

٤٦٤٢ـ قـــد لَفَّهـــا الليـــلُ بسَـــوَّاقٍ حُطَـــمْ

وقال آخر[5]:

٤٦٤٣ـ إنَّـــا حَطَمْنـــا بـــالقضيـــبِ مُصْعَبـــاً
يـــومَ كسَـــرْنـــا أَنْفَـــه لِيَغْضَبـــا

---

(١) على تأويل بعيد فيه نظر؛ لأن جملة الحال لا تكون إنشائية.
(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٦٢٩، والقرطبي ٢٠/ ١٨٤، والبحر ٨/ ٥١٠.
(٣) ومَنْ يكثر منه الحَطْمُ.
(٤) تقدم برقم ٣٥٤٨.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ١٨٤، والماوردي ٤/ ٥١٣.

قوله: «نارُ اللهِ»، أي: هي نارُ الله.

آ. (٧) قوله: ﴿التي تَطَّلعُ﴾: يجوزَ أَنْ تكونَ تابعةً لـ «نارُ الله»، وأَنْ تكونَ مقطوعةً..

آ. (٩) قوله: ﴿في عَمَدٍ﴾: قرأ الأخَوان[1] وأبو بكر بضمتين جمعَ «عَمُود» نحو: «رَسُول ورُسُل». وقيل: جمعُ عِماد نحو: كِتاب وكُتُب. ورُوِي عن أبي عمروٍ الضمُّ والسكونُ، وهو تخفيفٌ لهذه القراءةِ. والباقون «عَمَد» بفتحتَيْن. فقيل: اسمُ جَمْعٍ لعَمود. وقيل: بل هو جمعٌ له، قال الفراء[2]: «كأَدِيْم وأَدَم». وقال أبو عبيدة[3]: «هو جمعُ عِماد». و «في عَمَدٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ الضميرِ في «عليهم»، أي: مُوْثَقِين، وأَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ مُضمرٍ، أي: هم في عَمَدٍ، وأَنْ يكونَ صفةً لمُؤْصَدَة، قال أبو البقاء[4] «يعني: فتكون النارُ داخلَ العَمَدِ».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الهُمَزة]

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٧، والحجة ٧٧٣، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٨/ ٥١٠، والقرطبي ٢٠/ ١٨٦، والنشر ٢/ ٤٠٣.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٩١.
(٣) مجاز القرآن ٢/ ٣١١.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٩٤.

سورة الفيل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) يُجْمع على فُيول وفِيَلَة في الكثرة، وأَفْيال في القلة.

قوله: «ألم تَرَ» هذه قراءةُ الجمهورِ، أعني فتحَ الراءِ، وحَذْفُ الألفِ للجزم. وقرأ[١] السُّلَمِيُّ «تَرْ» بسكونِ الراءِ كأنه لم يَعْتَدَّ بحَذْفِ الألفِ كقولِهم: «لم أُبَلْهُ»[٢]. وقرأ أيضاً «تَرْءَ» بسكونِ الراءِ وهمزةٍ مفتوحةٍ وهو الأصلُ و «كيف» مُعَلِّقَةٌ للرؤيةِ، وهي منصوبةٌ بفعلٍ بعدها.

آ. (٣) قوله: ﴿أبابيل﴾: نعتٌ لطير، لأنَّه اسمُ جمعٍ. وأبابيل قيل: لا واحدَ له كأساطير وعَباديد[٣]، وقيل: واحدُهُ إبَّوْل كعِجَّوْل[٤]. وقيل: إبَّال. وقيل: إبِّيل مثلَ سِكِّين. وحكى الرقاشي[٥] أنه سُمع إبَّالة

(١) المحتسب ٢/ ٣٧٣، والبحر ٨/ ٥١٢.

(٢) الأصل: أبالي، ثم انجزم فحذفت ياؤه: أبالِ، ثم سكن اللام فالتقى ساكنان فحذفت الألف.

(٣) العباديد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها.

(٤) العجول: ولد البقرة.

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٢: «وزعم لي الرؤاسي أنه سمع واحدها إبَّالة».

بالتشديد. وحكى الفراء[1] إبالة مخففة. والأبابيل: الجماعات شيئاً بعد شيء. وقال الشاعر[2]:

٤٦٤٤ـ طـــريـــقٌ وَجبَّـــارٌ رِواءٌ أصـــولُـــهُ
علـيــه أبـــابيـــلٌ مـــن الطيـــرِ تَنْعَـــبُ

وقد يُسْتعارُ لغيرِ الطَّيْرِ كقولِه[3]:

٤٦٤٥ـ كـادَتْ تُهَـدُّ مِـنَ الأصـوات راحلتـي
إذ سـالَـتِ الأرضُ بـالجُـرْدِ الأبـابيـلِ

آ. (٤) قوله: ﴿تَرْميهم﴾: صفةٌ لطير. والعامَّةُ «تَرْميهم» بالتأنيثِ. وأبو حنيفة[4] وابن يعمر وعيسى وطلحةُ بالياءِ مِنْ أسفلُ، وهما واضحتان؛ لأنَّ اسمَ الجمعِ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ. ومِنَ التأنيث قولُه[5]:

٤٦٤٦ـ ....
كالطَّيْرِ تَنجو مِنْ الشُّؤبوب ذي البَرَدِ

وقيل: الضميرُ لـ «ربُّك» أي: يَرْميهم رَبُّك. و «مِنْ سِجِّيل» صفةٌ لحِجارة. و «كعَصْفٍ» هو المفعولُ الثاني للجَعْلِ بمعنى التَّصْيير. وفيه مبالغةٌ حسنةٌ. لم يَكْفِه أَنْ جَعَله أهونَ شيءٍ في الزَّرْع، وهو ما لا يُجْدي طائلاً، حتى جَعَله رَجيعاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفيـل]

---

(١) مذهبه في معاني القرآن أنها لا مفرد لها أو مفردها إيبالة.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠١، واللسان (جبر) والطريق والجبار: من النخل الطويل.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ١٩٧، والبحر ٨/ ٥١١.

(٤) القرطبي ٢٠/ ١٩٨، والبحر ٨/ ٥١٢.

(٥) تقدم برقم ٤٠١٤.

سورة قريش

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١ ــ ٢) قوله: ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾: في متعلَّقِ هذه اللامِ، أوجهٌ، أحدُها: أنه ما في السورةِ قبلَها مِنْ قوله «فجَعَلَهم كعَصْفٍ»[1]. قال الزمخشري[2]: «وهذا بمنزلةِ التَّضْمينِ في الشِّعْرِ»، وهو أَنْ يتعلَّقَ معنى البيتِ بالذي قبلَه تَعَلُّقاً لا يَصِحُ إلاَّ به، وهما في مصحفِ أُبَي سورةٌ واحدٍ بلا فَصْلٍ. وعن عُمَرَ أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب وفي الأولى بسورةِ «والتين» انتهى. وإلى هذا ذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ[3]، إلاَّ أنَّ / الحوفيَّ قال: «وردَّ هذا القولَ جماعةٌ: بأنَّه لو كان [٩٢٨/أ] كذا لكان «لإِيلافِ» بعضَ سورةِ «ألم ترَ». وفي إجماعِ الجميعِ على الفَصْلِ بينهما ما يدلُّ على عَدَمِ ذلك».

الثاني: أنَّه مضمرٌ تقديرُه: فَعَلْنا ذلك، أي: إهلاكَ أصحابِ الفيل لإِيلافِ قريش. وقيل: تقديرُه اعْجَبوا. الثالث: أنه قولُه «فَلْيَعْبُدوا».

---

(١) الآية ٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٧.

(٣) معاني القرآن له ٢/ ٥٤٥.

وإنما دَخَلَتْ الفاءُ لِما في الكلامِ مِنْ معنى الشرطِ، أي: فإنْ لم يَعْبُدوه لسائرِ نِعَمِه فَلْيَعْبدوه لإيلافِهم فإنَّها أَظْهَرُ نعمِهِ عليهم، قاله الزمخشري[1]، وهو قولُ الخليلِ قبلَه[2].

وقرأ[3] ابن عامر «لإلافِ» دونَ ياءٍ قبل اللامِ الثانيةِ، والباقون «لإيلافِ» بياءٍ قبلَها، وأَجْمَعَ الكلُّ على إثبات الياءِ في الثاني، وهو «إيلافِهِمْ». ومِنْ غريبِ ما اتَّفَق في هذَيْن الحرفَيْنِ أنَّ القرَّاءَ اختلفوا في سقوطِ الياءِ وثبوتِها في الأولِ، مع اتفاقِ المصاحفِ على إثباتِها خَطَّاً، واتفقوا على إثباتِ الياءِ في الثاني مع اتفاقِ المصاحفِ على سقوطِها فيه خَطَّاً، فهو أَدَلُّ دليلٍ على أنَّ القُرَّاءَ مُتَّبِعون الأثَر والروايةَ لا مجرَّدَ الخطِّ.

فأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ ففيها وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ لـ أَلِف ثلاثياً. يُقال: أَلِفْتُه إلافاً، نحو: كتبتُه كِتاباً. يُقال: أَلِفْتُه إلْفاً وإلافاً. وقد جَمَعَ الشاعرُ بينَهما في قولِه[4]:

٤٦٤٧ـ زَعَمْتُمْ أنَّ إخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ
لهم إلْفٌ وليس لكُمْ إلافُ

والثاني: أنَّه مصدرُ آلَفَ رباعياً نحو: قاتَلَ قِتالاً. وقال

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٨٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٦٤.

(٣) انظر في قراءاتها السبعة ٦٩٨، والنشر ٢/ ٤٠٣، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٨/ ٥١٤، والقرطبي ٢٠/ ٢٠١، والشواذ ١٨٠.

(٤) البيت لمساور بن هند يهجو بني أسد، وهو في الحماسة ٢/ ١٦٩، واللسان (ألف).

الزمخشري[١]: «أي: لمُؤالَفَةِ قريشٍ».

وأمّا قراءةُ الباقين فمصدرُ آلَفَ رباعياً بزنةِ أَكْرَم يقال: آلَفْتُه أُوْلِفُه إيْلافاً. قال الشاعر[٢]:

٤٦٤٨ـ مِنَ المُؤْلِفاتِ الرَّمْلِ أَدْماءُ حُرَّةٍ
شعاعُ الضُّحى في مَتْنِها يَتَوَضَّحُ

وقرأ عاصمٌ في روايةٍ[٣] «إِئْلافِهم» بهمزتين: الأولى مكسورةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، وهي شاذَّةٌ، لأنه يجب في مثلِه إبدالُ الثانية حرفاً مجانساً كإيمان. ورُوِيَ[٤] عنه أيضاً بِهَمْزَتين مَكْسورَتَين بعدهما ياءٌ ساكنةٌ. وخُرِّجَتْ على أنه أَشْبَعَ كسرةَ الهمزةِ الثانية فتولَّد منها ياءٌ، وهذه أَشَذُّ مِنْ الأولى. ونَقَلَ أبو البقاء[٥] أشَذَّ منها فقال: «بهمزةٍ مكسورةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ؛ بعدها همزةٌ مكسورةٌ. وهو بعيدٌ. ووَجْهُها أنه أشبعَ الكسرةَ فنشَأَتْ الياءُ، وقَصَد بذلك الفصلَ بين الهمزتَيْن كالألفِ في «أَأَنْذَرْتهم»[٦].

---

(١) لم يرد هذا النقل عنه في كشافه.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١١٩٧، واللسان (ألف). والمؤلفات: اللواتي اتخذن الرمل إلفاً. يتوضح: يبرق في متنها. والأدم من الظباء: البيض البطون، والسمر الظهور.

(٣) وهي رواية أبي بكر. قال في السبعة ٦٩٨: «ثم رجع عنه».

(٤) وهي رواية محمد بن داود النقار عنه كما في البحر ٨/ ٥١٤.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

(٦) الآية ٦ من البقرة وهي قراءةٌ كما في الدر المصون ١/ ١١٠.

وقرأ أبو جعفر «لإلْفِ قُرَيْشٍ» بزنة قِرْد. وقد تقدَّم أنه مصدرٌ لألِفَ كقوله(١):

٤٦٤٩ـ ....

لهـــم إلْـــفٌ وليـــس لكـــم إلافُ

وعنه أيضاً وعن ابن كثير «إلْفِهم». وعنه أيضاً وعن ابن عامر «إلافِهِمْ» مثل: كِتابهم. وعنه أيضاً «لِيْلافِ» بياءٍ ساكنةٍ بعد اللام؛ وذلك أنه لَمَّا أبدل الثانيةَ حَذَفَ الأولى على غير قياسٍ. وقرأ عكرمةُ «لِتَأْلَفْ قُرَيْش» فعلاً مضارعاً. وعنه «لِيَأْلَفْ على الأمر، واللامُ مكسورةٌ، وعنه فَتْحُها مع الأمرِ(٢)، وهي لُغَيَّةٌ.

وقُرَيْش اسمٌ لقبيلةٍ. قيل: هم وَلَدُ النَّضْرِ بنِ كِنانَةَ، وكلُّ مَنْ وَلَدُه النَّضْرُ فهو قُرَشِيٌّ دونَ كِنانةَ، وهو الصحيحُ. وقيل: هم وَلَدُ فِهْرِ بن مالك ابن النَّضْر بنِ كِنانةَ. فَمَنْ لم يَلِدْه فِهْرٌ فليس بقُرَشيٍّ، فوقع الوِفاقُ على أنَّ بني فِهْرٍ قرشيُّون. وعلى أنَّ كنانةَ ليسوا بقرشيين. ووقع الخلافُ في النَّضْر ومالكٍ.

واخْتُلِفَ في اشتقاقِه على أوجه، أحدها: أنه من التَّقَرُّشِ وهو التجمُّعُ سُمُّوا بذلك لاجتماعِهم بعد افتراقِهم. قال الشاعر(٣):

٤٦٥٠ـ أبـونـا قُصَـيٌّ كـان يُـدْعـىٰ مُجَمِّعـاً

بـه جَمَّـعَ اللَّـهُ القبـائـلَ مِـنْ فِهْـرِ

(١) تقدم برقم ٤٦٤٧.
(٢) «لتَألَفْ».
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (جمع)، والبحر ٥١٣/٨، والقرطبي ٢٠٢/٢٠.

والثاني: أنه من القَرْشِ وهو الكَسْبُ. وكانت قريشٌ تُجَّاراً. يقال: قَرَشَ يَقْرِشُ أي: اكتسب. والثالث: أنه مِنْ التفتيش. يقال: قَرَّشَ يُقَرِّشُ عني، أي: فَتَّش. وكانت قريشٌ يُفَتِّشون على ذوي الخُلَّانِ[1] لِيَسُدُّوا خُلَّتَهم. قال الشاعر[2]:

٤٦٥١ـ أيُّهــا الشــامِــتُ المُقَــرِّشُ عنــا
عنــد عمــروٍ فهَــلْ لــه إبْقــاءُ

وقد سأل معاويةُ ابنَ عباس. فقال: سُمِّيَتْ بدابةٍ في البحرِ يقال لها: القِرْش، تأكلُ ولا تُؤْكَل، وتَعْلو ولا تُعْلَىٰ. وأنشد قولَ تُبَّعٍ[3]:

٤٦٥٢ـ وَقُــرَيْــشٌ هــي التــي تَسْكُــنُ البَحْـ
ـرَ بِــه سُمِّيَــتْ قُــرَيْــشٌ قُــرَيْشَــا
تــأكُــلُ الغَــثَّ والسَّميــنَ ولا تَتْـ
ـرُكُ فيهــا لــذي جنــاحَيْــنِ رِيشــا
هكــذا فــي البــلادِ حَــيُّ قُــرَيْــشٍ
يــأكلــونَ البــلادَ أكْــلاً كَميشــا
ولهــم آخِــرَ الــزمــان نَبــيٌّ
يُكْثِــرُ القَتْــلَ فيهــمُ والخُمــوشــا

---

(١) الخلان: (ج خليل) وهو الفقير.

(٢) من معلقة الحارث بن حلِّزة، وهو في شرح القصائد السبع ٤٥٣ وروايته فيه:
أيهــا النــاطِـقُ المُـرَقِّـشُ عنَّــا عنــد عمــروٍ وهــل لــذاكَ بَقــاءُ
واللسان (قرش).

(٣) اللسان (قرش)، والقرطبي ٢٠/٢٠٣، وفي الأصل «وبه» بإقحام الواو. وكميشاً: سريعاً. والخُموش: (ج) الخِمْش، وهو الخدش، يكون في البدن والوجه.

ثم قريشٌ: إمَّا أَنْ يكونَ مصغراً مِنْ مزيدٍ على الثلاثةِ، فيكونَ تصغيرُه تصغيرَ ترخيم. فقيل: الأصلُ: مُقْرِش[1]. وقيل: قارِش، وإمَّا أَنْ يكونَ مُصَغَّراً/ مِنْ ثلاثيٍّ نحوَ القَرْشِ. وأجمعوا على صَرْفه هنا مُراداً به الحيُّ ولو أُريد به القبيلةُ لامتنعَتْ مِنْ الصرفِ كقولِ الشاعر[2]: [٩٢٨/ب]

٤٦٥٣ـ غَلَبَ المَسَاميحَ الوليدُ سَماحةً
وكفىٰ قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسادَها

قال سيبويه[3] في مَعَدّ وقُرَيْش وثَقِيف وكِنانة[4]: «هذه للأحياءِ» وإنْ جعلَتها اسماً للقبائلِ فهو جائزٌ حَسَنٌ».

قوله: «إيلافِهم» مُؤَكِّدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً؛ ولذلك اتَّصَلَ بضميرِ ما أُضيف إليه الأولُ كما تقولَ: لِقيامِ زيدٍ لقيامِه أكرمْتُه». وأعربه أبو البقاء[5] بدلاً، والأول أَوْلَىٰ.

قوله: «رِحْلَةَ» مفعولٌ به بالمصدرِ، والمصدرُ مضافٌ لفاعِله، أي: لأَنْ أَلِفوا رحلةَ. والأصلُ: رحلَتْي الشتاءِ والصيفِ، ولكنه أُفْرِدَ لأَمْنِ اللَّبْسِ كقولِه[6]:

---

(١) أقرش بين القوم فهو مُقْرِش: حَرَّش، واكتسب..
(٢) البيت لعدي بن الرقاع، وهو في الكتاب ٢/ ٢٦، والإنصاف ٥٠٦، واللسان (سمح). والمساميح: (ج) مِسْماح أو سمح، والمعضلات: الشدائد. والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٦ ـ ٢٧.
(٤) الأصل: كينونة وهو تحريف، والتصحيح من (ش).
(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٥.
(٦) تقدم برقم ١٥٣.

٤٦٥٤ـ كُلُــوا فــي بَعْــضِ بطنِكُـــمُ تَعِفُّـــوا

. . . .

قاله الزمخشري[١] وفيه نظرٌ؛ لأنَّ سيبويهِ[٢] يجعلُ هذا ضرورةً كقولِه[٣]:

٤٦٥٥ـ حَمـــامَـــةَ بَطْـــنِ الـــوادِيَيْـــنِ تَـــرَنَّمـــي

. . . .

وقيل: «رِحْلة» اسمُ جنسٍ. وكانت لهم أربعُ رِحَلٍ. وجعلَه بعضُهم غَلَطاً وليس كذلك. وقرأ العامَّةُ بكسرِ الراءِ وهي مصدرٌ. وأبو السَّمَّال[٤] بضمِّها، وهي الجهةُ التي يُرْحَلُ إليها.

والشتاءُ لامُه واوٌ لقولِهم: الشَّتْوَةُ وشتا يَشْتُو. وشَذُّوا في النسبِ إليه فقالوا فيه: شَتَوِيّ. والقياس: شِتائيّ أو شِتاويّ كَكِسائيّ وكِساوِيّ.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ جُوعٍ﴾: و ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾: للتعليلِ، أي: مِنْ أجلِ جوعٍ وخوفٍ. والتنكيرُ للتعظيمِ، أي: مِنْ جوعٍ عظيمٍ وخوفٍ عظيمٍ. وقال أبو البقاء[٥]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ الحالِ مِنْ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٨٨.

(٢) لم يعدَّه ضرورة. قال: «ومِمَّا جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع قوله «كلوا»، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نَفْساً﴾ » الكتاب ١/ ١٠٨.

(٣) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٤) البحر ٨/ ٥١٤.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

مفعولِ أَطْعَمهم». وأخفى[1] نونَ «مِنْ» في الخاء نافعٌ في روايةٍ، وكذلك في الغينِ، وهي لغةٌ حكاها سيبويه[2].

[تمَّت بعونه تعالى سورة قريش]

(١) البحر ٨/٥١٥.

(٢) الكتاب ٢/٤١٥.

سورة أرأيت[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ[2] الكسائي «أَرَيْتَ» بسقوطِ الهمزةِ. وقد تقدَّم تحقيقُه في سورة الأنعام[3]. وقال الزمخشري[4]: «وليس بالاختيارِ؛ لأنَّ حَذْفَها مختصٌّ بالمضارعِ، ولم يَصِحَّ عن العرب «رَيْتَ». والذي سَهَّلَ مِنْ أمرِها وقوعُ حرفِ الاستفهامِ في أولِ الكلامِ. ونحوُه[5]:

٤٦٥٦ــ صاحِ هـل رَيْـتَ أو سَمِعْـتَ بـراعٍ
رَدَّ فـي الضَّـرْعِ مـا قَـرىٰ فـي العِـلابِ

وفي «أَرَأَيْتَ» هذه وجهان، أحدهما: أنَّها بَصَرِيَّةٌ فتتعدَّىٰ لواحدٍ

---

(١) وهي سورة الماعون.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٦٣٢، والنشر ١/ ٣٩٨، والبحر ٨/ ٥١٧، والشواذ ١٨١.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٨٨.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف ٤/ ٢٨٨، واللسان (علب) برواية صدره:

صاحِ يا صاحِ هـل سمعـتَ بـراعٍ

والعِلاب: جفانٌ تُحْلَبُ فيها الناقة.

وهو الموصولُ، كأنه [قال][1]: أبْصَرْتَ المكذِّبَ. والثاني: أنَّها بمعنى: أَخْبِرْني، فتتعدَّىٰ لاثنينِ، فقدَّره الحوفيُّ: «أليس مُسْتَحِقّاً للعذابِ». والزمخشريُّ[2] «مَنْ هو». ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ عبدِ الله «أَرَأَيْتَك» بكافِ الخطابِ، والكافُ لا تَلْحَقُ البَصَرِيَّةَ.

آ. (٢) قوله: ﴿فذلك﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ الفاءَ جوابُ شرطٍ مقدرٍ، أي: إن تأمَّلْتَه، أو إنْ طَلَبْتَ عِلْمَه فذلك. والثاني: أنَّها عاطفةٌ «فذلك» على «الذي يُكَذِّبُ»: إمَّا عَطْفَ ذاتٍ على ذاتٍ[3]، أو صفةٍ على صفةٍ. ويكونُ جوابُ «أَرَأَيْتَ» محذوفاً لدلالةِ ما بعدَه عليه. كأنه قيل: أَخْبِرْني، وما تقولُ فيمَنْ يُكَذِّبُ بالجزاءِ وفيمَنْ يُؤْذِي اليتيمَ ولا يُطْعِمُ المسكينَ أنِعْمَ ما يصنعُ؟ فعلىٰ الأولِ يكونُ اسمُ الإِشارةِ في محلِّ رَفْعٍ بالابتداءِ، والخبرُ الموصولُ بعده، وإمَّا على أنه خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: فهو ذاك والموصولُ نعتُه. وعلى الثاني يكونُ منصوباً لِنَسَقِه على ما هو منصوبٌ.

إلاَّ أنَّ الشيخَ رَدَّ الثاني فقال[4]: «فجعل «ذلك» في موضعِ نصبٍ عطفاً على المفعولِ، وهو تركيبٌ غريبٌ كقولِك: «أَكرَمْتُ الذي يَزورُنا فذلك الذي يُحْسِنُ إلينا» فالمتبادَرُ إلى الذهنِ أنَّ «فذلك» مرفوعٌ بالابتداء. وعلى تقديرِ النصبِ يكونُ التقديرُ: أكرمْتُ الذي يزورُنا فأكرَمْتُ ذلك الذي يُحْسِنُ إلينا. فاسمُ الإِشارةِ في هذا التقديرِ غيرُ متمكِّنٍ

(١) من (ش).

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٩.

(٣) انظر: الكشاف ٤/ ٢٨٩.

(٤) البحر ٨/ ٥١٧، وهو يرد على الزمخشري.

تَمَكُّنَ ما هو فصيحٌ؛ إذ لا حاجةَ أَنْ يُشارَ إلى الذي يزورُنا؛ بل الفصيحُ: أَكرَمْتُ الذي يزورُنا، فالذي يُحْسِن إلينا، أو أكرَمْتُ الذي يزورُنا فيُحْسِنُ إلينا. وأمَّا قولُه «إمَّا عَطْفَ ذاتٍ على ذاتٍ» فلا يَصِحُّ لأنَّ «فذلك» إشارةٌ إلى الذي يُكَذِّبُ فليسا بذاتَيْنِ؛ لأنَّ المشارَ إليه بـ «ذلك» واحدٌ. وأمَّا قولُه: «ويكونُ جوابُ أرأيتَ محذوفاً» فهذا لا يُسَمَّى جواباً بل هو في موضع المفعولِ الثاني لـ «أرَأَيْتَ». وأمَّا تقديرُه «أَنِعْمَ ما يصنعُ»؟ فهمزةُ الاستفهام لا نعلَم دخولَها على نِعْم ولا بئسَ؛ لأنهما إنشاءٌ، والاستفهامُ لا يدخلُ إلاَّ على الخبر» انتهى.

والجوابُ عن قولِه: «فاسمُ الإشارةِ غيرُ متمكِّنٍ» إلى آخره: أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ في الآيةِ الكريمةِ استفهاماً وهو «أرأيْتَ» فحَسُنَ أَنْ يُفَسِّرَ ذلك المُسْتَفْهَمَ عنه، بخلافِ المثالِ الذي مَثَّل به، فمِنْ ثَمَّ حَسُنَ التركيبُ المذكورُ. وعن قولِه: «لأنَّ «فذلك» إشارةٌ إلى «الذي يُكَذِّب» بالمنعِ، بل مُشارٌ به إلى ما بعدَه كقولِك: «اضْرِبْ زيداً، فذلك القائمُ» إشارةٌ إلى القائِم لا إلى زيد، وإنْ كان يجوزُ أَنْ يكونَ إشارةً إليه. وعن قولِه: «فلا يُسَمَّىٰ جواباً» أنَّ النحاةَ يقولون: جوابُ الاستفهام، وهذا قد تَقَدَّمه استفهامٌ فحَسُنَ ذلك. وعن قولِه: «والاستفهامُ لا يَدْخُلُ إلاَّ على الخبر»؛ بالمعارضةِ بقولِه تعالىٰ: «فهل عَسَيْتُمْ»[1] فإنَّ «عَسَىٰ» إنشاءٌ، فما كان جواباً له فهو جوابٌ لنا.

وقرأ العامَّةُ بضمِّ الدال وتشديد العينِ مِنْ دَعَّه، أي: دَفَعه. وأمير[2] المؤمنين والحسن وأبو رجاء «يَدَعُ» بفتحِ الدالِ وتخفيفِ العينِ،

(١) الآية ٢٢ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلم.

(٢) المحتسب ٢/ ٣٧٤، والبحر ٨/ ٥١٧، والشواذ ١٨١.

أي: يَتْرُكُ ويُهْمِلُ. وزيدُ بن علي[1] «ولا يُحاضُّ» مِن المَحَاضَّة وتقدَّم في الفجر[2]./ [٩٢٩/أ]

آ. (٤) قوله: ﴿لِلْمُصَلِّيْنَ﴾: خبرٌ لقولِه: «فوَيْلٌ». والفاءُ للتسبُّبِ، أي: تَسَبَّبَ عن هذه الصِّفاتِ الذَّميمةِ الدعاءُ عليهم بالوَيْلِ لهم. قال الزمخشري بعد قولِه: «كأنَّه قيل: أَخْبِرْني، وما تقول فيمَنْ يُكذِّبُ بالدين إلى قوله: أَنِعْمَ ما يصنعُ؟ ثم قال الله تعالى: «فوَيْلٌ للمُصَلِّين»، أي: إذا عُلِمَ أنَّه مُسِيْءٌ فوَيْلٌ للمُصَلِّيْنَ على معنى فوَيْلٌ لهم، إلاَّ أنَّه وَضَعَ صفتَهم موضعَ ضميرِهم؛ لأنهم كانوا ـ مع التكذيب وما أُضيفَ إليه ـ ساهين عن الصلاة مُرائين غيرَ مُزَكِّيْنَ أموالَهم. فإنْ قلتَ: كيف جَعَلْتَ المُصَلِّين قائماً مَقامَ ضميرِ الذي يُكَذِّبُ وهو واحدٌ؟ قلت: لأنَّ معناه الجمعُ، لأنَّ المرادَ به الجنسُ».

قال الشيخ[3]: «وأمَّا وَضْعُه المُصَلِّين موضعَ الضميرِ، وأنَّ المُصَلِّيْنَ جمعٌ؛ لأنَّ ضميرَ الذي يُكذِّبُ معناه الجمعُ فتكلُّفٌ واضحٌ. ولا يَنْبغي أَنْ يُحْمَلَ القرآنُ إلاَّ على ما عليه الظاهرُ. وعادةُ هذا الرجلِ تكلُّفُ أشياءَ في فَهْمِ القرآنِ ليسَتْ بواضحةٍ» انتهى. قلت: وعادةُ شيخِنا ـ رحمه الله ـ التَّحامُل على الزمخشري حتى يَجْعلَ حسَنَه قبيحاً. وكيف يُرَدُّ ما قاله وفيه ارتباطُ الكلامِ بعضِه ببعضٍ، وجَعْلُه شيئاً واحداً، وما تضمَّنه من المبالغةِ في الوعيدِ في إبرازِ وَصْفِهم الشَّنيعِ؟ ولا يُشَكُّ أنَّ الظاهرَ من الكلامِ أن

---

(١) البحر ٨/٥١٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨.

(٣) البحر ٨/٥١٨.

السورةَ كلَّها في وصفِ قومٍ جَمَعوا بين هذه الأوصافِ كلِّها: من التكذيبِ بالدِّين ودَفْعِ اليتيمِ وعَدَمِ الحَضِّ على طعامِه، والسَّهْوِ في الصلاة، والمُراءاةِ ومَنْعِ الخيرِ.

آ. (٥) قوله: ﴿الذين هم﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعَ المَحَلِّ، وأَنْ يكونَ منصوبَه، وأَنْ يكونَ مجرورَه تابعاً: نعتاً أو بدلاً أو بياناً، وكذلك الموصولُ الثاني، إلاَّ أنَّه يُحْتمل أَنْ يكونَ تابعاً للمُصَلِّيْنَ، وأَنْ يكونَ تابعاً للموصولِ الأولِ. وقوله: «يُراؤُون» أصلُه يُرائِيُوْنَ كيُقاتِلون[١]. ومعنى المُراءاة: أنَّ المُرائيَ يُري الناسَ عملَه، وهم يُرُوْنَه الثناءَ عليه، فالمفاعَلَةُ فيها واضحةٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك[٢].

آ. (٧) قوله: ﴿الماعونَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه فاعُول من المَعْنِ[٣] وهو الشيءُ القليل. يُقال: «مالُه مَعْنَةٌ»، أي: قليلٌ، قاله قطرب. الثاني: أنَّه اسمُ مفعولٍ مِنْ أعانه يُعينه. والأصلُ: مَعُوُوْن. وكان مِنْ حَقِّه على هذا أَنْ يقال: مَعُوْن كمَقُوْل ومَصُون اسمَيْ مفعول مِنْ قال وصان، ولكنه قُلِبَتِ الكلمةُ: بأَنْ قُدِّمَتْ عينُها قبل فائِها[٤] فصار مَوْعُوْن، ثم قُلِبَتِ الواوُ الأولى ألفاً كقولِهم: «تابَةٌ» و«صامَةٌ» في تَوْبة وصَوْمَة، فوزنُه الآن مَعْفُوْل. وفي هذا الوجه شذوذٌ من ثلاثةِ أوجهٍ، أوَّلُها: كَوْنُ

(١) استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت اللام، ثم ضُمَّ ما قبل الواو لكيلا تنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلتبس الجمع بالمفرد. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٨٥.

(٢) انظر: الدر المصون ١٢٦/٤.

(٣) وهو قول الزجاج وقطرب. انظر: اللسان معن، ومعجم المفردات ٢٤٧.

(٤) وهو مذهب ابن جني في المبهج ١١١.

مَفْعول جاء من أَفْعَل[١]، وحقُّه أَنْ يكونَ على مُفْعَل كمُكْرَم فيقال: مُعان كمُقام. وأمَّا مَفْعول فاسمُ مفعولِ الثلاثي. الثاني: القَلْبُ وهو خلافُ الأصلِ. الثالث: قَلْبُ حرفِ العلةِ ألفاً، وإنْ لم يتحرَّكْ، وقياسُه على تابة وصامة بعيدٌ لشذوذِ المَقيسِ عليه. وقد يُجاب عن الثالث: بأنَّ الواوَ متحركةٌ في الأصل قبل القلبِ فإنه بزنةِ مَعْوُوْن.

الثالث من الأوجه الأُوَل: أنَّ أصله مَعُوْنَة والألفُ عوضٌ من الهاء، ووزنُه مَفُعْل[٢] كمَلُوْم ووزنُه بعد الزيادة: ما فُعْل. واختلفَتْ عباراتُ أهلِ التفسير فيه، وأحسنُها: أنَّه كلُّ ما يُستعان به ويُنتفع به كالفَأْس والدَّلْوِ والمِقْدحة. وأُنْشِد قولُ الأعشى[٣]:

٤٦٥٧ـ بأَجْوَدَ مِنْه بماعُوْنِه
إذا ما سماؤُهُمُ لم تَغِمْ

ولم يَذْكُرِ المفعولَ الأولَ للمَنْع: إمَّا للعِلْم به، أي: يَمْنعون الناسَ أو الطالبين، وإمَّا لأنَّ الغَرَضَ ذِكْرُ ما يمنعونه لا مَنْ يمنعون، تنبيهاً على خساسَتِهم وضَنِّهم بالأشياءِ التافهةِ المُسْتَقْبَحِ مَنْعُها عند كلِّ أحدٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة أرأيت]

(١) مِنْ أعانه.

(٢) هذا وزنه بعد النقل، ووزنه قبل النقل مَفْعُل حيث تحركت الواو وقبلها حرف صحيح ساكن فنقلت حركة الواو.

(٣) ديوانه ٣٩. وغامت السماء: أطبق بها السحاب، فهو يجود وقت الجدب.

سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾: قرأ[١] الحسن/ وابنُ محيصن [٩٢٩/ب] وطلحة والزعفراني «أَنْطَيْناك» قال الرازيُّ[٢] والتبريزيُّ: «أبدلَ من العين نوناً، فإنْ عَنَيا البدلَ الصناعيَّ فليس بمُسَلَّمٍ؛ لأنَّ كلاً من المادتَيْنِ مستقلةٌ بنفسِها بدليلِ كمال تَصْريفِهما، وإنْ عَنَيا بالبدلِ أنَّ هذه وقعَتْ موقعَ هذه لغةً فقريبٌ، ولا شك أنها لغةٌ ثابتةٌ. قال التبريزي: «هي لغةُ العربِ العاربةِ مِنْ أُوْلي قُرَيْشٍ». وفي الحديث[٣] عنه صلَّى الله عليه وسلَّم: «اليدُ العليا المُنْطِيَةُ، واليدُ السُّفْلىٰ المُنْطاة». وقال الشاعر ـ هو الأعشى[٤] ـ:

---

(١) الشواذ ١٨١، والبحر ٥١٩/٨، والقرطبي ٢١٦/٢٠.

(٢) لعله يعني صاحب اللوامح وليس الفخر لأن هذا النص لم يرد عند الفخر.

(٣) انظر: النهاية ٧٦/٥.

(٤) ديوانه ٩٩ برواية:

جيادُكَ في الصيفِ في نعمةٍ ... تُصان الجِلال وتُعطىٰ الشعيرا

وهو برواية السمين في المحرر ٣٧٢/١٦، والبحر ٥١٩/٨. والجِلال: ج جُلّ وهو ما تلبسه الدابة.

٤٦٥٨ـ جِيـــادُك خيـــرُ جيـــادِ الملُـــوك

تُصـــان الجِـــلالَ وتُنْطِـــي الشَّعيـــرا

والكَوْثر: فَوْعَل من الكَثْرَةِ، وصفُ مبالغةٍ في المُفْرِطِ الكثرة. قال الشاعر(١):

٤٦٥٩ـ وأنـت كثيـرٌ يـا بـنَ مـروانَ طَيِّـبٌ

وكـان أبـوكَ ابـنَ العَقـائـلِ كَـوْثَـرا

وسُئِلَتْ أعرابيَّةٌ عن ابنها: بمَ آبَ ابْنُكِ؟ فقالت: «آب بكَوْثَرٍ»، أي: بخيرٍ كثيرٍ.

آ. (٢) قوله: ﴿وانْحَرْ﴾: أمرٌ من النَّحْر وهو في الإِبِلِ بمنزلة الذَّبْحِ في البقر والغنم. وقيل: اجعَلْ يديك عند نَحْرِك أو تحت نَحْرِك في الصلاة. والشانِىءُ: المُبْغِضُ. يُقال: شَنَأَه يَشْنَؤُه، أي: أَبْغَضَه. وقد تقدَّم في المائدة(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿هو الأَبْتَرُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «هو» مبتدأً، و «الأبتـرُ» خبـرُه. والجملـةُ خبـرُ «إنَّ»، وأَنْ يكـون فصـلاً. وقـال أبو البقاء(٣): «أو توكيدٌ» وهو غَلَطٌ منه لأنَّ المُظْهَرَ لا يُؤَكَّدُ بالمضمر. والأبترُ: الذي لا عَقِبَ له، وهو في الأصلِ الشيءُ المقطوع، مِنْ بَتَرَه،

(١) البيت للكميت، وهو في اللسان (كثر)، والبحر ٨/ ٥٢٠.
(٢) الدر المصون ٤/ ١٨٩.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

أي: قطعه. وحمارٌ أبترُ: لا ذَنَبَ له. ورجلٌ أُباتِرٌ بضم الهمزة: قاطعُ رَحِمِه قال[1]:

٤٦٦٠ـ لَئيمٌ نَزَتْ في أَنْفِه خُنْزُوانَةٌ
على قَطْعِ ذي القربىٰ أَحَذُّ أُباتِرُ

وبَتِر هو بالكسرِ: انقطعَ ذَنَبُه.

وقرأ العامة «شانِئَك» بالألفِ اسمُ فاعل بمعنىٰ الحالِ أو الاستقبالِ أو الماضي. وقرأ[2] ابن عباس «شَنِئَك» بغيرِ ألفٍ. فقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ بناءَ مبالغةٍ كفَعَّال ومِفْعال. وقد أثبته سيبويهِ[3]، وأنشد[4]:

٤٦٦١ـ حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيْرُ وآمِنٌ
ما ليسَ مُنْجِيَه من الأَقْدارِ

وقال زيد الخيل[5]:

٤٦٦٢ـ أتاني أنهم مَزِقونَ عِرْضي
جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَديدُ

فإنْ كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ[6] فإضافتهُ لمفعولِه مِنْ نصبٍ.

---

(١) البيت لعبادة بن طَهْفة يهجو أبا حصن السلمي. وهو في الصحاح واللسان (بتر). والخُنْزُوانة: الكبر.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٠ ولم تتضح قراءته هل هي بالهمزة أو تخفيفه بالياء: شَنِئَك، شَنِيَك.

(٣) الكتاب ١/ ٥٨.

(٤) تقدم برقم ٢٥١١.

(٥) تقدم برقم ٣٧١٩.

(٦) انظر: البحر ٨/ ٥٢٠.

وإنْ كـان بمعنى المُضِيِّ فهـي لا مِنْ نصـبٍ. وقيـل[1]: يجـوزُ أن يكـونَ مقصوراً مِنْ فاعِلٍ كقولِهم: بَرٌّ وبارٌّ، وبَرِدٌ وبارِدٌ.

قوله: «فَصَلِّ»[2] الفاء للتعقيب والتسبيبِ، أي: تَسَبَّبَ عن هذه المِنَّةِ العظيمة وعَقَبها أَمْرُك بالتخَلِّي لعبادةِ المُنْعِمِ عليكَ وقَصْدِك إليه بالنَّحْرِ، لا كما تفعلُ قُرَيْشٌ مِنْ صَلاتِها ونَحْرِها لأصنامِها.

وقال أهل العلم[3]: قد احتوَتْ هذه السورةُ، على كونها أَقْصَرَ سورةٍ في القرآن، على معانٍ بليغةٍ وأساليبَ بديعةٍ وهي اثنان وعشرون. الأول: دلالةُ استهلالِ السورةِ على أنه إعطاءٌ كثيرٌ من كثير. الثاني: إسنادُ الفعل للمتكلم المعظِّم نفسَه. الثالث: إيرادُه بصيغةِ الماضي تحقيقاً لوقوعِه كـ «أتى أَمْرُ اللَّهِ»[4]. الرابع: تأكيدُ الجملةِ بـ إنَّ. الخامس: بناءُ الفعلِ على الاسمِ ليُفيدَ الإسنادَ مرتين. السادس: الإتيانُ بصيغةٍ تَدُلُّ على مبالغةِ الكثرةِ. السابع: حَذْفُ الموصوفِ بالكَوْثَرِ؛ لأنَّ في حَذْفِه مِنْ فَرْطِ الشِّياعِ والإبهامِ ما ليس في إثباتِه. الثامن: تعريفُه بأل الجنسيةِ الدالَّةِ على الاستغراق. التاسع: فاءُ التَّعْقيب، فإنَّها كما تقدَّم دالَّةٌ على التَّسْبيب، فإنَّ الإنعامَ سببٌ للشُّكر والعبادةِ. العاشر: التَّعْريضُ بمَنْ كانَتْ صلاتُه ونَحْرُه لغيرِ اللَّهِ تعالى. الحادي عشر: أنَّ الأمرَ بالصَّلاةِ إشارةٌ إلى الأعمالِ الدينية التي الصلاةُ قِوامُها وأفضلُها، والأمرُ بالنَّحْرِ إشارةٌ إلى الأعمالِ البدنيةِ التي النَّحْرُ أَسْناها. الثاني عشر: حَذْفُ متعلَّقِ «انحَرْ» إذ التقديرُ:

(١) في قراءة ابن عباس السابقة.

(٢) عاد إلى الآية الثانية.

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي ٣٢/١٢١.

(٤) الآية ١ من النحل.

فَصَلِّ لربِّك وانْحَرْ له. الثالثَ عشرَ: مراعاةُ السَّجْعِ فإنَّه من صناعةِ البديعِ العاري عن التَّكلُّفِ. الرابعَ عشرَ/ قوله: «رَبِّك» في الإتْيان بهذه الصفةِ [٩٣٠/أ] دونَ سائرِ صفاتِه الحُسْنىٰ دلالةٌ على أنَّه هو المُصْلِحُ له المُرَبِّـي لِنعَمِه فلا تلتمِسْ كلَّ خيرٍ إلاَّ منه. الخامسَ عشرَ: الالتفاتُ من ضميرِ المتكلم إلى الغائب في قولِه: «لربِّك». السادسَ عشرَ: جَعْلُ الأمْرِ بتَرْكِ الاهتبالِ[1] بشانِئيه للاستئناف، وجَعْلُه خاتمةً للإعراضِ عن الشانىءِ، ولم يُسَمِّه ليشملَ كلَّ مَنْ اتَّصَفَ ـ والعياذُ بالله ـ بهذه الصفةِ القبيحة، وإن كان المرادُ به شخصاً مَعْنِيّاً. السابعَ عشرَ: التنبيهُ بذِكْرِ هذه الصفةِ القبيحةِ على أنه لم يَتَّصِفْ إلاَّ بمجرَّدِ قيام الصفةِ به، مِنْ غير أَنْ يُؤَثِّرَ في مَنْ يَشْنَؤُه شيئاً البتةَ؛ لأنَّ مَنْ يَشْنَأُ شخصاً قد يُؤَثِّر فيه شَنَآنُه شيئاً. الثامنَ عشرَ: تأكيدُ الجملةِ بـ «إنَّ» المُؤْذِنَةِ بتأكيدِ الخبرِ، ولذلك يُتَلَقَّىٰ بها القسمُ، وتقديرُ القسمِ يَصْلُح هنا. التاسعَ عشرَ: الإتيانُ بضميرِ الفَصْلِ المُؤْذِنِ بالاختصاصِ والتأكيدِ إنْ جَعَلْنا «هو» فصلاً، وإنْ جَعَلْناه مبتدأً فكذلك يُفيد التأكيدَ، إذ يصيرُ الإسنادُ مَرَّتَيْن. العشرون: تعريفُ الأبترِ بـ أل المُؤْذِنَةِ بالخصوصيَّةِ بهذه الصفةِ، كأنه قيل: الكامِلُ في هذه الصفةِ. الحادي والعشرون: الإتيانُ بصيغة أَفْعَل الدالَّةِ على التناهي في هذه الصفةِ. الثاني والعشرون: إقبالُه على رسولِه عليه السلام بالخطاب مِنْ أول السورةِ إلى آخرها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الكوثر]

---

(١) اهتبل: حزن، أو أسرع.

سورة الكافرون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) [قوله]: ﴿لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدون﴾: «ما» في هذه السورةِ يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى الذي. فإنْ كان المرادُ الأصنامَ ـ كما في الأولى والثالثة ـ فالأمرُ واضحٌ لأنهم غيرُ عقلاءَ. و«ما» أصلُها أَنْ تكونَ لغيرِ العقلاءِ. وإذا أُريد بها الباري تعالى، كما في الثانيةِ والرابعةِ، فاسْتَدَلَّ به مَنْ جوَّز وقوعَها على أولي العلمِ. ومَنْ مَنَعَ جَعَلَها مصدريةً. والتقديرُ: ولا أنتم عابدون عبادتي، ، أي: مثلَ عبادتي. وقال أبو مسلم[1]: «ما» في الأَوَّلَيْن[2] بمعنى الذي، والمقصودُ المعبودُ، و«ما» في الأخيرَيْن[3] مصدريةٌ، أي: لا أَعْبُدُ عبادتكم المبنيَّةَ على الشكِّ وتَرْكِ النظرِ، ولا أنتم تعبدون مثلَ عبادتي المبنيةِ على اليقين. فتحصَّلَ مِنْ مجموعِ ذلك ثلاثةُ أقوالٍ: أنها كلَّها بمعنىٰ الذي أو مصدريةٌ، أو الأُوْلَيان بمعنى الذي، والأخيرتان مصدريَّتان. ولِقائلٍ أَنْ يقولَ: لو قيل: بأنَّ الأولى والثالثةَ بمعنى الذي، والثانيةَ والرابعةَ مصدريةٌ، لكان

(١) انظر: البحر ٨/ ٥٢١.
(٢) الآية ٢ ـ ٣.
(٣) الآية ٤ ـ ٥.

حسناً حتى لا يَلْزَمَ وقوعُ «ما» على أولي العلمِ، وهو مقتضى قولِ مَنْ يمنعُ وقوعَها على أولي العلمِ كما تقدَّم.

واختلف الناسُ: هل التَّكرارُ في هذه السورةِ للتأكيد أم لا؟ وإذا لم يكنْ للتأكيدِ فبأيِّ طريقٍ حَصَلَتِ المغايرةُ حتى انتفى التأكيدُ؟ ولا بُدَّ مِنْ إيرادِ أقوالِهم في ذلك. فقال جماعة: هو للتوكيدِ. فقولُه «ولا أنا عابدٌ ما عَبَدْتُم» تأكيدٌ لقولِه «لاأعبدُ ما تَعْبدون» وقولُه: «ولا أنتمْ عابدونَ ما أعبُد» ثانياً توكيدٌ لقولِه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبدُ» أولاً. ومثلُه قولُه «فبأيِّ آلاءِ ربكما تُكَذِّبان»[1] و «وَيْلٌ يومئذٍ للمكذِّبين»[2] في سورتَيْهما، و «كلا سَوْفَ تعلمون ثم كلا سَوْفَ تَعْلمون»[3] و «كلا سَيَعْلَمون، ثم كلا سيعلمون»[4]. وفي الحديث: «فلا آذَنُ ثم لا آذَنُ، إنما فاطمةُ بَضْعَةٌ مني»[5] قال الشاعر[6]:

٤٦٦٣ــ هَــلاَّ سَــأَلْــتَ جنــودَ كِنْـ
ــدَةَ يــومَ وَلَّــوْا أيــن أَيْنــا

وقال آخر[7]:

---

(١) الآية ١٣ من الرحمن.
(٢) الآية ١٥ من المرسلات.
(٣) الآية ٣ ــ ٤ من من التكاثر.
(٤) الآية ٤ من النبأ.
(٥) رواه البخاري في: ٦٧ من كتاب النكاح، ١٠٩ باب ذَبِّ الرجل عن ابنته، الفتح ٩/٢٣٨.
(٦) البيت لعبيد بن الأبرص. وهو في ديوانه ١٣٦.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في القرطبي ٢٠/٢٩٧.

٤٦٦٤ـ يا علقمَهْ يا عَلْقَمَهْ يا علقَمَهْ
خيرَ تميمٍ كلِّها وأكرمَهْ

وقال آخر(١):

٤٦٦٥ـ يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

وقال آخر(٢):

٤٦٦٦ـ ألا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي
ثلاثُ تحيَّاتٍ وإن لم تَكَلَّمِ

وقال آخر(٣):

٤٦٦٧ـ يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيْباً
يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ

قالوا: والقرآنُ جاء على أساليبِ كلامِ العربِ. وفائدةُ التوكيد هنا قَطْعُ أَطْماعِ الكفارِ وتحقيقُ الإخبارِ بموافاتِهم على الكفرِ، وأنّهم لا يُسْلِمون إبداً.

وقال جماعةٌ: ليس للتوكيدِ. فقال الأخفش(٤): «لا أعبد الساعةَ ما تعبدون، ولا أنتم عابِدون السنةَ ما أعبدُ، ولا أنا عابدٌ في المستقبلِ

---

(١) تقدم برقم ١٢٣٩.

(٢) تقدم برقم ٣٥٦١.

(٣) البيت لمهلهل وهو في الكتاب ١/٣١٨، والخصائص ٣/٢٢٩، والخزانة ١/٣٠٠.

(٤) لم يرد في كتابه المعاني.

ما عَبَدْتُمْ، ولا أنتم عابدون في المستقبلِ ما أعبد، فزال التوكيدُ، إذ قد تقيَّدَتْ كلُّ جملةٍ بزمانٍ غيرِ الزمانِ الآخر» انتهى. وفيه نظرٌ كيف يُقَيِّدُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم نَفْيَ عبادتِه لِما يَعْبُدون بزمانٍ، هذا لا يَصِحُّ. وفي الأسبابِ[1]: أنهم سَألوه أَنْ يَعْبُدَ آلِهَتَهُم سنةً ويَعْبُدون إلهَه سنةً، فنزَلَتْ فكيف يَسْتقيم هذا؟ وجعل أبو مسلمٍ التغايُرَ بما قَدَّمْتُه عنه: وهو كونُ «ما» في الأوَّلَيْن بمعنى الذي، وفي الآخِرَيْنِ مصدريةً. وفيه نظرٌ أيضاً: مِنْ حيث إنَّ التكرارَ إنما هو مِنْ حيث المعنى وهذا موجودٌ كيف قَدَّرَتْ «ما». وقال ابن عطية[2]: / «لَمَّا كان قولُه «لا أَعْبُدُ» محتمِلاً أَنْ يُرادَ به الآن ويبقى المستقبلُ[3] منتظراً ما يكونُ فيه جاء البيانُ بقولِه «ولا أنا عابدٌ ما عبدتُمْ»، أي: أبداً وما حَيِيْتُ، ثم جاء قولُه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبدُ» الثاني حَتْماً عليهم أنهم لا يُؤْمنون أبداً كالذي كَشَفَ الغيبَ، كما قيل لنوح عليه السلام: «أنَّه لن يؤمِنَ مِنْ قومِك إلاَّ مَنْ قد آمَنَ»[4] فهذا معنى الترديدِ في هذه السورةِ وهو بارعُ الفصاحةِ، وليس بتكْرارٍ فقط، بل فيه ما ذكَرْتُه». [٩٣٠/ب]

وقال الزمخشريُّ[5]: «لا أعبدُ أُريد به العبادةُ فيما يُسْتقبل؛ لأنَّ «لا» لا تدخُلُ إلاَّ على مضارع في معنى الاستقبال، كما أنَّ «ما» لا تدخُلُ إلاَّ على مضارعٍ في معنى الحال. والمعنىٰ: لا أفعلُ في المستقبل

---

(١) أي: في أسباب النزول. انظر: فتح القدير ٥/٥٠٨.
(٢) المحرر ١٦/ ٣٧٤.
(٣) المحرر: «المستأنف» وهو تحريف.
(٤) الآية ٣٦ من سورة هود.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٩٢.

ما تَطْلبونه مني مِنْ عبادةِ آلهتِكم، ولا أنتم فاعلونَ فيه ما أَطْلُبُه منكم مِنْ عبادةِ إلهي، ولا أنا عابدٌ ما عبَدْتُمْ، أي: وما كنتُ قطُّ عابداً فيما سَلَفَ ما عبدتُمْ فيه، يعني ما عُهِدَ مني قَطُّ عبادةُ صنمٍ في الجاهلية. فكيف تُرجَىٰ مني في الإسلامِ؟ ولا أنتم عابدون ما أعبدُ، أي: وما عبَدْتُمْ في وقتٍ ما أنا على عبادتِه. فإنْ قلتَ: فهلاَّ قيل: ما عَبَدْتُ كما قيل ما عبدتُمْ. قلت: لأنهم كانوا يَعْبُدون الأصنامَ قبل المَبْعَثِ، وهو لم يَكُنْ يعبدُ اللَّهَ تعالىٰ في ذلك الوقتِ. فإن قلت: فلِمَ جاء على «ما» دونَ مَنْ؟ قلت: لأنَّ المرادَ الصفةُ كأنه قيل: لا أعبدُ الباطلَ، ولا تعبدون الحقَّ. وقيل: إن «ما» مصدريةٌ، أي: لا أعبد عبادتكم ولا تعبُدون عبادتي» انتهى. يعني بقولِه «لأن المرادَ الصفةُ» يعني أنه أريدُ بـ «ما» الوصفُ، وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذا قريباً في سورةِ والشمس وضحاها، واعتراضَ الشيخِ عليه، والجوابَ عنه، وأصلُه في سورة النساء عند قوله: «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[1].

وناقشه الشيخ[2] هنا فقال: «أمَّا حَصْرُه في قولِه: «لأن «لا» لا تَدْخُل» إلى آخره. وفي قوله: «كما أن «ما» لا تَدْخُلُ» إلى آخرِه؛ فليس بصحيحٍ، بل ذلك غالِبٌ فيهما لا مُتحتِّمٌ. وقد ذكر النحاةُ دخولَ «لا» على المضارع يُرادُ به الحالُ، ودخول «ما» علىٰ المضارع يُراد به الاستقبالُ. وذلك مذكورٌ في المبسوطات مِنْ كتب النحوِ، ولذلك لم يَذْكُرْ سيبويه[3] ذلك بأداة الحصرِ إنما قال: «وتكونُ «لا» نفياً لقولِه

(١) الآية ٣ من النساء. وانظر: الدر المصون ٣/ ٥٦١.
(٢) البحر ٨/ ٥٢٢.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٦.

يَفْعَلُ ولم يقع الفعلُ» وقال[1]: «وأمَّا «ما» فهي نفيٌ لقوله: هو يفعلُ إذا كان في حالِ الفعل»، فذكر الغالبَ فيهما. وأمَّا قولُه، في قولِه: «ولا أنا عابد ما عبدْتُمْ»، أي: وما كنت قَطُّ عابداً فيما سلفَ ما عبدتُمْ فيه، فلا يَسْتقيم لأنَّ عابداً اسمُ فاعلٍ قد عَمِلَ في «ما عَبَدْتُمْ» فلا يُفَسَّر بالماضي إنما يُفَسَّر بالحالِ أو الاستقبالِ، وليس مذهبُه في اسمِ الفاعلِ مذهبَ الكسائي وهشام مِنْ جوازِ إعمالِه ماضياً[2]. وأمَّا قولُه: «ولا أنتم عابدون ما أعبدُ»، أي: وما عَبَدْتُمْ في وقتٍ ما أنا على عبادتِه فعابِدون قد أعملَه في «ما أعبد» فلا يُفَسَّر بالماضي.

وأمَّا قولُه «وهو لم يكن» إلى آخره فسوءُ أدبٍ على منصبِ النبوةِ، وغيرُ صحيحٍ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يَزَلْ مُوَحِّداً لله تعالى، مُنَزِّهاً عن كلِّ ما لا يليق بجلالِه، مُجْتنباً لأصنامِهم، يقفُ على مشاعر أبيه إبراهيمَ عليه السلام ويَحُجُّ البيتَ، وهذه عبادةٌ، وأيُّ عبادةٍ أعظمُ مِنْ توحيدِ اللَّهِ تعالىٰ ونَبْذِ أصنامِهم؟ ومعرفةُ اللَّهِ تعالىٰ أعظمُ العباداتِ. قال تعالىٰ: «وما خَلَقْتُ الجنَّ والإنسَ إلاَّ ليَعْبُدونِ»[3]. قال المفسِّرون: إلاَّ ليَعْرِفونِ، فسَمَّىٰ المَعْرِفَةَ بالله تعالىٰ عبادةً». انتهى ما ناقَشَه به وردُّه عليه.

ويُجابُ عن الأولِ: أنه بَنَىٰ أمرَه على الغالبِ فلذلك أتىٰ بالحَصْرِ وأمَّا ما حكاه عن سيبويهِ فظاهرُه معه حتى يقومَ دليلٌ على غيرِه. وعن إعمالِه اسمَ الفاعل مُفَسَّراً له بالماضي بأنه على حكايةِ الحالِ كقوله

(١) الكتاب ١/ ٤٦٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) الآية ٥٦ من الذاريات.

تعالىٰ: «وكلبُهم باسِطٌ ذِراعَيْه»[1] وقوله: «واللَّهُ مُخْرِجٌ ما كنتم تكتمونُ»[2] ونحوهُ.

وأمّا/ قولُه: «كان مُوَحِّداً مُنَزِّهاً» فمُسَلَّمٌ. وقوله: «وهذه أعظمُ [٩٣١/أ] العباداتِ» مُسَلَّم أيضاً. ولكنَّ المرادَ في الآية عبادةٌ مخصوصةٌ، وهي الصلاةُ المخصوصةُ؛ لأنَّها يُقابِلُ بها ما كان المشركون يَفْعَلونه من سجودِهم لأصنامِهم وصلاتِهم لها، فقابَلَ هذا صلى الله عليه وسلم بصَلاتِه للَّهِ تباركَ تعالىٰ. ولكنَّ نَفْيَ كلامِ الزمخشريِّ يُفْهِمُ أنه صلى الله عليه وسلم لم يكُنْ مُتعبِّداً قبل المبعَثِ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ جداً ساقطُ الاعتبارِ؛ لأنَّ الأحاديث الصحيحة تَرُدُّه وهي: كان يتحنَّث، كان يتعبَّدُ، كان يصومُ، كان يطوفُ، كان يَقفُ، ولم يقُلْ بخلافه إلَّا شذوذٌ مِنَ الناسِ. وفي الجملةِ فالمسألةُ خلافيةٌ. وإذا كان متعبِّداً فبأيِّ شَرْعٍ كان يتعبَّد؟ قيل: بشرعِ نوحٍ. وقيل: إبراهيم. وقيل: موسى. وقيل: عيسىٰ، ودلائلُ هذه في الأصولِ فلا نتعرَّضُ لها.

ثم قال الشيخ[3]: «والذي أَختارُ في هذه الجملِ أنه نفىٰ عبادتَه في المستقبلِ؛ لأن الغالِبَ في «لا» أَنْ تنفي المستقبلَ، ثم عَطَفَ عليه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبد» نَفْياً للمستقبلِ، على سبيل المقابلةِ. ثم قال: «ولا أنا عابدٌ ما عبدتُّمْ» نَفْياً للحال؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ العاملَ الحقيقةُ فيه دلالتُه على الحالِ، ثم عَطَفَ عليه «ولا أنتم عابدون ما أَعْبُدُ» نَفْياً للحال على سبيل المقابلةِ، فانتظم المعنى أنَّه عليه السلام لا يَعْبُدُ ما يعبدون

---

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الآية ٧٢ من البقرة.

(٣) البحر ٨/ ٥٢٢.

حالاً ولا مستقبلاً. وهم كذلك إذ خَتَم الله تعالىٰ موافاتَهم على الكفر. ولَمَّا قال: «لا أعبد ما تعبدون» فأطلق «ما» على الأصنامِ قابلَ الكلام بـ«ما» في قولِه «ما أعبد» وإنْ كان المرادُ بها اللَّهَ تعالىٰ؛ لأنَّ المقابلةَ يسوغُ فيها ما لا يَسُوغ في الانفرادِ. وهذا على مذهبِ مَنْ يقول: إنَّ «ما» لا تقع على آحادِ أولي العلمِ. أمَّا مَنْ يُجَوِّزُ ذلك ـ وهو مذهبُ سيبويهِ ـ[1] فلا يَحْتاج إلى الاستعذارِ بالتقابلِ».

آ. (٦) قوله: ﴿لكم دينُكم وليَ دينٌ﴾: أتىٰ بهاتَيْنِ الجملتين الإثباتِيَّتَيْن بعد جملٍ منفيةٍ؛ لأنه لَمَّا كان الأهمُّ انتفاءَه عليه السلام مِنْ دينهم بدأ بالنفي في الجملِ السابقةِ بالمنسوبِ إليه، فلمَّا تحقَّقَ النفيُ رَجَعَ إلى خطابِهم بقولِه «لكم دينُكم وليَ دينٌ» مهادنةً لهم، ثم نَسَخَ ذلك بالأمرِ بالقتال.

وفتح الياءَ مِنْ «لي» نافعٌ[2] وهشامٌ وحفصٌ والبزيُّ بخلافٍ عنه، وأسكنها الباقون، وحَذَفَ ياءَ الإضافةِ مِنْ «ديني» وقفاً ووَصْلاً السبعةُ وجمهور القراء، وأثبتها في الحالَيْن سلامٌ[3] ويعقوب، وأمرُها واضحٌ ممَّا تقدَّم.

[تمت بعونه تعالى سورة الكافرون]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٩.

(٢) السبعة ٦٩٩، والتيسير ٢٢٥، والإتحاف ٢/ ٦٣٤.

(٣) النشر ٢/ ٤٠٤، والإتحاف ٢/ ٦٣٤، والقرطبي ٢٠/ ٢٢٩، والبحر ٨/ ٥٢٢.

سورة النصر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿نَصْرُ اللهِ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعِله، ومفعولُه محذوفٌ لفَهْمِ المعنى، أي: نَصْرُ اللَّهِ إياك والمؤمنين. وكذلك مفعولَيْ[1] «الفتـح» ومُتَعَلَّقَـهُ. والفتـح، أي: فَتْـحُ البـلادِ عليـك وعلـى أمتِـك. أو المقصود: إذا جاء هذان الفعلان، مِنْ غير نظرٍ إلى متعلَّقَيْهما كقوله: «أمات وأَحْيا»[2]. وأل في الفتح عِوَضٌ مِنْ الإضافة، أي: وفَتْحُه، عند الكوفيين، والعائدُ محذوفٌ عند البصريين، أي: والفتحُ مِنْه، للدلالةِ على ذلـك. والعـامـلُ فـي «إذا»: إمَّـا «جاء» وهـو قـولُ مكـي[3]، وإليـه نحـا الشيخ[4] ونَصَرَه في مواضعَ. وقد تقدَّم ذلك كما نَقَلْتُه عن مكيّ وعنه. والثاني: أنه «فَسَبِّحْ»، وإليه نحا الزمخشريُّ[5] والحوفيُّ. وقد رَدَّ الشيخُ[6] عليهما: بأنَّ ما بعد فاءِ الجواب / لا يعملُ فيما قبلَها. وفيه بحثٌ تقدَّم [٩٣١/ب] بعضُه في سورةِ «والضُّحى».

---

(١) أي: حَذَفَ.

(٢) الآية ٤٤ من النجم.

(٣) إعراب المشكل ٢/٥٠٦.

(٤) البحر ٨/٥٢٣.

(٥) الكشاف ٤/٢٩٣.

(٦) البحر ٨/٥٢٣.

آ. (٢) قوله: ﴿يَدْخُلون﴾: إمَّا حالٌ إنْ كان «رَأَيْتَ» بَصَريةً وفي عبارة الزمخشري[١]: «إنْ كانَتْ بمعنىٰ أَبْصَرْتَ أو عَرَفْتَ». وناقشه الشيخُ[٢]: بأنَّ رَأَيْتَ لا يُعْرَفُ كونُها بمعنى عَرَفْتَ. قال: «فيَحْتاج في ذلك إلى استثباتٍ، وإمَّا مفعولٌ ثانٍ إن كانت بمعنىٰ عَلِمْتَ المتعدية لاثنين. وهذه قراءةُ العامَّةِ أعني: يَدْخُلون مبنياً للفاعل. وابن كثير[٣] في روايةٍ «يُدْخَلون» مبنياً للمفعول و«في دين» ظرفٌ مجازيٌّ، وهو مجازٌ فصيحٌ بليغٌ هنا.

قوله: «أفواجاً» حالٌ مِنْ فاعل «يَدْخُلون». قال مكي[٤]: «وقياسُه أفْوُج. إلاَّ أنَّ الضمةَ تُسْتثقلُ في الواوِ، فشَبَّهوا فَعْلاً يعني بالسكون بفَعَل يعني بالفتح، فجمعوه جَمْعَه» انتهى. أي: إنَّ فَعْلاً بالسكون قياسُه أَفْعُل كفَلْس وأَفْلُس، إلاَّ أنه اسْتُثْقِلت الضمةُ على الواو فجمعوه جَمْعَ فَعَل بالتحريكِ نحو: جَمَل وأَجْمال؛ لأنَّ فَعْلاً بالسُّكون على أَفْعال ليس بقياس إذا كان فَعْلٌ صحيحاً نحو: فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد، ووردَتْ منه أَلفاظٌ كثيرةٌ، ومع ذلك فلم يَقيسوه، وقد قال الحوفيُّ شيئاً مِنْ هذا.

قوله: «بحمِد ربِّك» حالٌ، أي: مُلْتبساً بحمده، وتقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: «ونحن نُسَبِّح بحمدِك»[٥].

[تمت بعونه تعالى سورة النصـر]

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٩٤.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٣.

(٣) البحر ٨/ ٥٢٣.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٥٠٦.

(٥) الآية ٣٠ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/ ٢٥٦.

سورة تَبَّتْ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَبَّتْ يدا أبي لَهَبٍ﴾: أي: خَسِرَتْ، وتقدَّم تفسيرُ هذه المادةِ في سورة غافر في قولِه: «إلاَّ في تَبابٍ»[١]، وأسند الفعلَ إلى اليدَيْنِ مجازاً لأنَّ أكثرَ الأفعالِ تُزاوَلُ بهما، وإنْ كانَ المرادُ جملةَ المَدْعُوِّ عليه. وقوله: «تَبَّتْ» دعاءٌ، و«تَبَّ» إخبارٌ، أي: قد وقع ما دُعِيَ به عليه. كقول الشاعر[٢]:

٤٦٦٨ـ جَزاني جَزاه اللَّهُ شرَّ جَزائِه
جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

---

(١) الآية ٢٧ من غافر.

(٢) البيت بهذا الصدر لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/٢٩٦، والبحر ٨/٥٢٥، ولأبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم ... جزاءَ الكلابِ العاويات وقد فَعَلْ

وللنابغة:

جزى اللَّهُ عَبْساً عبسَ آلِ بُغَيْضٍ ... جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعلْ

انظر: الخزانة ١/١٣٤، وابن يعيش ١/٧٦.

ويؤيِّده قراءةُ عبد الله[1] «وقد تَبَّ» والظاهرُ أنَّ كليهما دعاءٌ، ويكونُ في هذا شَبَهٌ مِنْ مجيءِ العامِّ بعد الخاصِّ؛ لأنَّ اليَدَيْن بعضٌ، وإن كان حقيقةُ اليدَيْن غيرَ مرادٍ، وإنما عَبَّر باليدَيْنِ؛ لأن الأعمال غالباً تُزاوَلُ بهما.

وقرأ العامة «لَهَبٍ» بفتح الهاء. وابنُ كثيرٍ[2] بإسكانِها. فقيل: لغتان بمعنىً، نحو النَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، والنَّفَر والنَّفْر[3]، والضَّجَر والضَّجْر. وقال الزمخشري[4]: «وهو مِنْ تغييرِ الأعلامِ كقوله: «شُمْس ابن مالك» بالضم، يعني أنَّ الأصلَ شَمْسٍ بفتح الشين فَغُيِّرَتْ إلى الضَّمِّ، ويُشير بذلك لقولِ الشاعر[5]:

٤٦٦٩ـ وإنِّـي لَمُهْـدٍ مِـنْ ثَنَـائِـي فَقـاصِـدٌ بِـهِ
لابـنِ عَـمِّ الصِّـدْقِ شُمْـسِ بـنِ مـالـكِ

وجَوَّزَ الشيخُ[6] في «شُمْس» أَنْ يكونَ منقولاً مِنْ «شُمْس» الجمع مِنْ قولِه: «أذنابُ خيلٍ شُمْسٍ»[7] فلا يكونُ من التغيير في شيءٍ. وكَنَىٰ

---

(١) القرطبي ٢٠/٢٣٤، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٩٨.
(٢) السبعة ٧٠٠، والنشر ٢/٤٠٤، والقرطبي ٢٠/٢٣٧، والحجة ٧٧٦، والبحر ٨/٥٢٥، والتيسير ٢٢٥.
(٣) نَفَر الناس مِنْ مِنى نَفْراً ونَفَراً.
(٤) الكشاف ٤/٢٩٦.
(٥) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ١/٧٥، والخزانة ١/٩٧، والبحر ٨/٥٢٥.
(٦) البحر ٨/٥٢٥.
(٧) حديث شريف: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنابُ خيلٍ شُمْسٍ» جمع شموس وهو النفور من الدواب. . والحديث رواه مسلم في ٤ ـ كتاب الصلاة برقم ١١٩، ١/٣٢٢، وابن حنبل ٥/٨٦.

بذلك: إمَّا لالتهابِ وجنَتَيْه، وكان مُشْرِقَ الوجهِ أحمرَه، وإمَّا لِما يَؤُول إليه مِنْ لَهَبِ جهنمَ، كقولِهم: أبو الخيرِ وأبو الشَّرِّ لصُدورِهما منه، وإمَّا لأنَّ الكُنيةَ أغلبُ من الاسم، أو لأنَّها أنقصُ منه، ولذلك ذكرَ الأنبياءَ بأسمائِهم دون كُناهم، أو لقُبْحِ اسمِه، فإنَّ اسمَه «عبد العُزَّىٰ» فعَدَلَ إلى الكُنْية. وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: لِمَ كَناه والكُنيةُ تكْرُمَةٌ؟ ثم ذكَرَ ثلاثةَ أجوبةٍ: إمَّا لشُهْرَتِه بكُنْيته، وإمَّا لقُبْحِ اسمِه كما تقدَّم، وإمَّا لأنَّ مآلَه إلى لهبِ جهنمٍ». انتهى. وهذا يقتضي أنَّ الكنيةَ أشرفُ وأكملُ لا أنقصُ، وهو عكسُ قولٍ تقدَّمَ آنفاً.

وقُرِىء[2]: «يدا أبو لَهَبٍ» بالواوِ في مكانِ الجرِّ. قال الزمخشري[3]: «كما قيل: عليُّ بن أبو طالب، ومعاويةُ بنُ أبو سفيان، لئلا يتغيَّرَ منه شيءٌ فيُشْكِلَ على السامعِ ولـ فَلِيْتَةَ بنِ قاسمٍ[4] أميرِ مكة ابنان، أحدُهما: عبدِ الله بالجرِّ / ، والآخرُ عبدَ الله بالنصب». ولم يَختلف القُرَّاءُ [٩٣٢/أ] في قولِه: «ذاتَ لَهَب» أنها بالفتح. والفرقُ أنها فاصلةٌ فلو سَكَنَتْ زال التَّشاكلُ.

آ. (٢) قوله: ﴿ما أَغْنى﴾[5]: يجوزُ في «ما» النفيُ والاستفهامُ، وعلى الثاني تكون منصوبةَ المحلِّ بما بعدَها التقدير: أيُّ شيء أغنى المالُ؟ وقُدِّم لكونِه له صَدْرُ الكلامِ.

---

(١) الكشاف ٤/٢٩٦.

(٢) الشواذ ١٨٢ وقال: حكاه أبو معاذ، والكشاف ٤/٢٩٦.

(٣) الكشاف ٤/٢٩٦.

(٤) فليتة بن القاسم شريف حَسَني من أمراء مكة استمر في ولاية مكة إلى أن توفي ٥٢٧. انظر: الأعلام ٥/١٥٦.

(٥) عاد إلى الآية ٢.

قوله: «وما كسَبَ» يجوز في «ما» هذه أَنْ تكونَ بمعنى الذي، فالعائد محذوفٌ، وأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: وكَسْبُه، وأَنْ تكونَ استفهاميةً يعني: وأيَّ شيءٍ كَسَبَ؟ أي: لم يَكْسَبْ شيئاً، قاله الشيخُ[(١)]، فجعل الاستفهامَ بمعنى النفيِ، فعلى هذا يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً، ويكونَ المعنى على ما ذَكَرَ، وهو غيرُ ظاهرٍ. وقرأ عبد الله[(٢)]: «وما اكْتَسَبَ».

آ. (٣) قوله: ﴿سَيَصْلىٰ﴾: العامَّةُ على فتح الياءِ وإسكانِ الصادِ وتخفيفِ اللامِ، أي: يَصْلَىٰ هو بنفسِه. وأبو حيوةَ[(٣)] وابنُ مقسم وعباسٌ[(٤)] في اختيارِه بالضمِّ والفتحِ والتشديدِ. والحسن وابنُ أبـي إسحاق بالضمِّ والسكون.

آ. (٤) قوله: ﴿وامرأتُه حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾: قراءةُ العامَّةِ بالرفع على أنهما جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ سِيْقَتْ للإِخبار بذلك. وقيل: «وامرأتُه» عطفٌ على الضميرِ في «سَيَصْلى»، سَوَّغَه الفصلُ بالمفعولِ. و «حَمَّالةُ الحطبِ» على هذا فيه أوجهٌ: كونُها نعتاً لـ «امرأتُه». وجاز ذلك لأن الإِضافةَ حقيقيةٌ؛ إذ المرادُ المضيُّ، أو كونُها بياناً أو كونُها بدلاً لأنها قريبٌ مِنْ الجوامدِ لِتَمَحُّضِ إضافتِها، أو كونُها خبراً لمبتدأ مضمرٍ، أي: هي حَمَّالةُ. وقرأ[(٥)] ابنُ عباس «ومُرَيَّتُهُ» و «مُرَيْئَتُهُ» على التصغير، إلَّا أنَّه

---

(١) البحر ٨/ ٥٢٥.

(٢) القرطبـي ٢٠/ ٢٣٨، والبحر ٨/ ٥٢٥.

(٣) انظر في قراءاته: القرطبـي ٢٠/ ٢٣٨، والبحر ٨/ ٥٢٥.

(٤) لعله العباس بن الفضل المتوفى سنة ١٨٦ انظر تراجم العباس في طبقات القراء ١/ ٣٥٣.

(٥) البحر ٨/ ٥٢٥، والمحتسب ٢/ ٣٧٥ منسوبة لابن مسعود.

أقَرَّ الهمزةَ تارةً وأبدلَها ياءً، وأدغم فيها أخرى.

وقرأ العامةُ «حَمَّالَةُ» بالرفع. وعاصمٌ[1] بالنصبِ فقيل: على الشَّتْم، وقد أتى بجميلٍ مَنْ سَبَّ أمَّ جميل. قاله الزمخشري[2]، وكانت تُكْنَى بأمِّ جميل. وقيل: نصبٌ على الحالِ مِنْ «امرأتُه» إذا جَعَلْناها مرفوعةً بالعطفِ على الضَّميرِ. ويَضْعُفُ جَعْلُها حالاً عند الجمهور من الضميرِ في الجارِّ بعدها إذا جَعَلْناه خبراً لـ «امرأتُه»، لتقدُّمها على العاملِ المعنويِّ. واستشكل بعضُهم الحاليةَ لِما تقدَّم من أنَّ المرادَ به المُضِيُّ، فيتعرَّفُ بالإضافةِ، فكيف يكونُ حالاً عند الجمهور؟ ثم أجابَ بأنَّ المرادَ الاستقبالُ[3] لأنَّه وَرَدَ في التفسير: أنها تحملُ يومَ القيامةِ حُزْمَةً مِنْ حَطَبِ النار، كما كانت تحملُ الحطبَ في الدنيا.

وفي قوله: «حَمَّالَةَ الحَطَبِ» قولان. أحدُهما: هو حقيقةٌ. والثاني: أنه مجازٌ عن المَشْيِ بالنميمةِ ورَمْيِ الفِتَنِ بين الناس. قال الشاعر[4]:

٤٦٧٠ــ إنَّ بنـــي الأَدْرَمِ حَمَّـــالـــو الحَطَـــبْ

هُـمُ الـوشـاةُ فـي الـرِّضـا وفـي الغضـبْ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٧٠٠، والنشر ٢/ ٤٠٤، والحجة ٧٧٧، والبحر ٨/ ٥٢٦، والتيسير ٢٢٥، والمحتسب ٢/ ٣٧٥، والقرطبي ٢٠/ ٢٣٨.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٩٧.

(٣) أي: فتصبح إضافته لفظية، والإضافة اللفظية نكرة.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٨/ ٥٢٦، والقرطبي ٢٠/ ٢٣٩، والماوردي ٤/ ٥٤٢.

وقال آخر[١]:

٤٦٧١ـ مِنْ البِيْضِ لم تُضطَدْ على ظَهْرِ لَأْمَةٍ
ولم تَمْشِ بين الحَيِّ بالحطبِ الرَّطْبِ

جَعَلَه رَطْباً تنبيهاً على تَدْخينه، وهو قريبٌ مِنْ ترشيح المجازِ. وقرأ أبو قلابة «حاملةَ الحطبِ»[٢] على وزن فاعِلَة. وهي محتملةٌ لقراةِ العامَّة. وعباس «حَمَّالة للحطَبِ» بالتنوين وجَرِّ المفعولِ بلامٍ زائدةٍ تقويةً للعاملِ، كقولِه تعالىٰ: «فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ»[٣] وأبو عمروٍ[٤] في روايةٍ «وامرأتُه» باختلاسِ الهاءِ دونَ إشباعٍ.

آ. (٥) قوله: ﴿في جِيْدِها حَبْلٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «في جيدِها» خبراً لـ «امرأتُه»[٥] و «حبلٌ» فاعلٌ به، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ «امرأتُه» على كونِها فاعلةً[٦]. و «حبلٌ» مرفوعٌ به أيضاً، وأَنْ يكونَ خبراً مقدَّماً. و «حَبْلٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ. والجملةُ حاليةٌ أو خبر ثانٍ. والجِيْدُ:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/٢٩٧، والبحر ٨/٥٢٦، والقرطبي ٢٠/٢٣٩، والماوردي ٤/٥٤٢، واللأمة: أداة الحرب، أي: لم تقع في السبي.

(٢) ضبطها ابن خالوية حاملةٌ، ولم تضبطها المظانُّ الأخرى.

(٣) الآية ١٠٧ من هود.

(٤) البحر ٨/٥٢٦.

(٥) على قراءة «حمالةَ» فمن أوجه «امرأته» الابتداء.

(٦) أي: وامرأته استقرَّ حبْلٌ في جيدها. فالفعل استقرَّ خبر لـ امرأته، وهو الذي رفع «حبلٌ» بالفاعلية كذا في الأصل، ولعله سهو، لأن امرأته لا تكون فاعلاً بأي وجه، لأنها إمَّا مبتدأ أو معطوفة.

العُنُق، ويُجْمع على أجيادُ. قال امرؤ القيس[١]:

٤٦٧٢ـ وجِيْـدٍ كجِيْـدِ الـرِّئْـمِ ليـس بفـاحِـشٍ
إذا هـــي نَصَّتْــهُ ولا بمُعَطَّــلِ

و «مِنْ مَسَدٍ» صفةٌ لـ «حَبْل». والمَسَدُ: لِيْفُ المُقْلِ. وقيل: اللِّيفُ مطلقاً. وقيل: هو لِحاءُ شَجَرٍ باليمن. قال النابغة[٢]:

٤٦٧٣ـ مَقْـذُوْفَـةٌ بِـدَخِيْـسِ النَّحْـضِ بَـازِلُهـا
لـه صَـريـفٌ صَـريـفُ القَعْـوِ بـالمَسَـدِ

وقد يكونُ مِنْ جلود الإبل وأَوْبارِها. وأنشد[٣]:

٤٦٧٤ـ ومَسَـــدٍ أُمِـــرَّ مِـــنْ أَيـــانِـــقِ

ويقال: رجلٌ / مَمْسود الخَلْق، أي: شديدُه. [٩٣٢/ب]

[تمت بعونه تعالى سورة المسد]

---

(١) برقم ٨١١.

(٢) ديوانه ٦. مقذوفة: مرمِّية باللحم. والدخيس: الذي أُدْمج بعضه في بعض من كثرته وصلابته. والنحص: اللحم. بازلها: سِنُّها الذي انشق، والناب ينشق في السنة الثامنة. صريف: صرير. القَعْو: البكرة.

(٣) البيت لعمارة بن طارق أو عقبة الهجيمي، وهو في اللسان (مسد) ومجاز القرآن ٢/ ٣١٥، والقرطبي ٢٠/ ٢٤١. وأمرَّ الحبل: فتله فتلاً شديداً. والأيانق: (ج) ناقة. وبعده:

صُهْـــبٍ عِتـــاقٍ ذاتِ مُـــخٍّ زاهِـــقِ

سورة الإخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قل هو اللَّهُ أحدٌ﴾: في «هو» وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائدٌ على ما يُفْهَمُ من السياقِ، فإنه يُرْوى في الأسباب[١]: أنَّهم قالوا لرسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم: صِفْ لنا ربَّك وانسُبْه. وقيل: قالوا له: أمِنْ نُحاسٍ هو أم مِنْ حديدٍ؟ فنزَلَتْ. وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ «الله» مبتدأً، و «أَحَدٌ» خبرُه. والجملةُ خبرُ الأولُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اللَّهُ» بدلاً، و «أحدٌ» الخبرَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اللَّهُ» خبراً أوَّلَ، و «أحدٌ» خبراً ثانياً. ويجوزُ أَنْ يكونَ «أحدٌ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو أحدٌ. والثاني: أنَّه ضميرُ الشأنِ لأنه موضعُ تعظيمٍ، والجملةُ بعدَه خبرُه مفسِّرَةٌ.

وهمزةُ «أحد» بدلٌ من واوٍ، لأنَّه من الوَحْدة، وإبدالُ الهمزةِ من الواوِ المفتوحةِ. وقيل: منه «امرأةٌ أناة»[٢] من الوَنَىٰ وهو الفُتورُ. وتقدَّم الفرقُ بين «أحد» هذا و «أحد» المرادِ به العمومُ، فإنَّ همزةَ ذاك أصلٌ

(١) أسباب النزول. انظر: فتح القدير ٥/٥١٣.

(٢) انظر: الممتع ٣٣٥.

بنفسِها. ونَقَل أبو البقاءِ[1] أنَّ همزةَ «أحد» هذا غيرُ مقلوبةٍ، بل أصلٌ بنفسِها كالمرادِ به العمومُ، والمعروفُ الأولُ. وفَرَّق ثعلب[2] بين «واحد» وبين «أحد»: بأنَّ الواحدَ يدخُلُه العَدُّ[3] والجمعُ والاثنان، و «أَحَد» لا يَدْخُلُه ذلك. ويقال: اللَّهُ أحدٌ، ولا يقال: زيدٌ أحدٌ؛ لأنَّ للَّهِ تعالى هذه الخصوصيةَ، وزَيْدٌ له حالاتٌ شتى. ورَدَّ عليه الشيخُ[4]: بأنَّه يُقال: أحد وعشرونَ ونحوه فقد دخلَه العددُ» انتهى. وقال مكي[5]: «إنَّ أَحَداً أصلُه وَأَحَد، فأُبْدِلَتِ الواوُ همزةً فاجتمع ألفان، لأنَّ الهمزةَ تُشْبه الألفَ، فحُذِفَتْ إحداهما تخفيفاً».

وقرأ[6] عبد الله وأُبَيٌّ «اللَّهُ أحدٌ» دونَ «قُلْ». وقرأ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم «أحدٌ» بغيرِ «قل هو». وقرأ الأعمش: قل هو اللَّهُ الواحد».

وقرأ العامَّةُ بتنوين «أحدٌ» وهو الأصلُ. وزيد بن علي[7] وأبان ابن عثمان وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السَّمَّال وأبو عمروٍ[8] في روايةٍ في عددٍ كثيرٍ بحذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله[9]:

---

(1) الإملاء ٢/ ٢٩٧.
(2) البحر ٨/ ٥٢٨.
(3) البحر: العدد.
(4) البحر ٨/ ٥٢٨.
(5) إعراب المشكل ٢/ ٥١٠.
(6) انظر في هذه الأوجه الشاذة: الشواذ ١٨٢، والكشاف ٤/ ٢٩٨.
(7) السبعة ٧٠١، والبحر ٨/ ٥٢٨، والقرطبي ٢٠/ ٢٤٤، ومعاني الفراء ٣/ ٣٠٠.
(8) في رواية الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه كما في السبعة.
(9) تقدم برقم ٢٢٦٨.

٤٦٧٥ـ عمـرُو الـذي هَشَـمَ الثَّـريـدَ لقـومِـه
ورجــالُ مكــةَ مُسْنِتُــون عِجــافُ

وقال آخر(١):

٤٦٧٦ـ فــألْفَيْتُــه غيــرَ مُسْتَعْتِــبٍ
ولا ذاكــرَ اللّــهَ إلاَّ قليــلا

آ. (٢) قـولـه: ﴿الصَّمَـدُ﴾: فَعَـل بمعنـى مَفْعُـول كـالقَبَـضِ والنَّقَضِ. وهو السَّيِّدُ الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائجِ، أي: يُقْصَدُ ولا يَقْدِرُ على قضائِها إلاَّ هو. وأنشد(٢):

٤٦٧٧ـ ألا بَكَّـرَ النَّـاعـي بخَيْـرِ بنـي أسـدْ
بعَمْـرِو بـن مسعـودٍ وبـالسَّيِّـد الصَّمَـدْ

وقـال الآخـر(٣):

٤٦٧٨ـ عَلَـوْتُـه بحُسـامٍ ثـم قُلْـتُ لـه
خُـذْهـا حُـذَيْـفُ فـأنـتَ السَّيِّـدُ الصَّمَـدُ

وقيل: الصَّمَدُ: هو الذي لا جَوْفَ له، ومنه قوله(٤):

---

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٢) البيت لسبرة بن عمرو الأسدي وهو في اللسان (صمد) ومجاز القرآن ٢/٣١٦، والخزانة ٤/٥٠٩.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (صمد) والصحاح (صمد).
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٢٤٥، والماوردي ٤/٥٤٥. والشكيم: الحديدة المعترضة في فم الفرس. وفي الماوردي: أنه قول الحسن وعكرمة وآخرين.

٤٦٧٩ـ شِهـابُ حُـروبٍ لا تَـزال جيـادُه
عـوابِـسَ يَعْلُكْـنَ الشَّكِيْـمَ المُصَمَّـدا

وقال ابن كعب: تفسيرُه ما بعده مِنْ قولِه: «لم يَلِدْ ولم يُوْلَدْ» وهذا يُشْبِهُ ما قالوه في تفسير الهَلوع[1]. والأحسنُ في هذه الجملة أَنْ تكون مستقلةً بفائدةِ هذا الخبرِ. ويجوز أَنْ يكونَ «الصَّمَدُ» صفةً. والخبرُ في الجملةِ بعده. كذا قيل: وهو ضعيفٌ، من حيث السِّياقُ، فإنَّ السِّياقَ يَقْتضي الاستقلالَ بأخبارِ كلِّ جملةٍ.

آ. (٤) قوله: ﴿كُفُواً أَحَدٌ﴾: في نصبه وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ «يكنْ» و«أحدٌ» اسمُها و«له» متعلِّقٌ بالخبر، أي: ولم يكُنْ أحدٌ كُفُواً له. وقد رَدَّ المبردُ على سيبويهِ[2] بهذه الآيةِ، من حيث إنه يزعمُ أنه إذا تَقَدَّم الظرفُ كان هو الخبرَ، وهنا لم يَجْعَلْه خبراً مع تقدُّمِه.

وقد رُدَّ على المبردِ بوجهَيْن، أحدُهما: أنَّ سيبويهِ لم يُحَتِّمْ ذلك بل جَوَّزه. والثاني: أنَّا لا نُسَلِّم أن الظرفَ هنا ليس بخبرٍ بل هو خبرٌ، ونصبُ «كُفُواً» على الحال على ما سيأتي بيانُه. وقال الزمخشري[3]: «الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أَنْ يؤخَّرَ الظرفُ الذي هو لَغْوٌ غيرُ مستقِرٌ ولا يُقَدَّمَ. وقد نَصَّ سيبويه في «كتابِه» على ذلك، فما بالُه مُقَدَّماً في أَفْصَحِ كلامٍ وأَعْرَبِه؟ قلت: هذا الكلامُ إنما سِيْقَ لنَفْيِ المكافأةِ عن ذاتِ

---

(١) من قوله تعالى: «إنَّ الإنسانَ خُلِق هَلوعا. إذا مَسَّه الشرُّ جَزوعاً». الآية ١٩ من المعارج.
(٢) نص سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٩٩.

الباري تعالىٰ، وهذا المعنىٰ مَصَبُّه ومَرْكَزُه هو هذا الظرفُ، فكان لذلك أهمَّ شيءٍ وأَغْناه وأحقَّه بالتقديمِ وأَحْراه».

والثاني[1]: أَنْ يُنْصَبَ على الحال مِنْ «أحد» لأنَّه كان صفتَه فلمَّا تقدَّم عليه نُصِب حالاً، و«له» هو الخبر. قاله مكي[2] وأبو البقاء[3] وغيرُهما. ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضمير المستكِنِّ في الجارِّ لوقوعِه خبراً. قال الشيخ[4] بعد أَنْ حكى كلامَ الزمخشري ومكي: «وهذه الجملةُ ليسَتْ/ من هذا البابِ وذلك أنَّ قولَه: «ولم يكن له كُفُواً أحدٌ» ليس [٩٣٣/أ] الجارُّ والمجرورُ فيه تامَّاً، إنما ناقصٌ لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «كان» بل هو متعلِّقٌ بـ «كُفُواً» وقُدِّمَ عليه. التقدير: ولم يكنْ أحدٌ مكافِئاً له، فهو في معنى المفعولِ متعلِّقٌ بـ «كُفُواً»، وتَقَدَّم على «كُفُواً» للاهتمامِ به، إذ فيه ضميرُ الباري تعالى، وتوسَّطَ الخبرُ وإنْ كان الأصلُ التأخيرَ؛ لأنَّ تأخيرَ الاسمِ هو فاصلةٌ فحَسُنَ ذلك.

وعلى هذا الذي قَرَّرْناه يَبْطُل إعرابُ مكي وغيرِه أنَّ «له» الخبرُ، و«كُفُواً» حالٌ مِنْ «أحد» لأنه ظرفٌ ناقصٌ لا يَصْلُح أَنْ يكونَ خبراً. وبذلك يَبْطُل سؤالُ الزمخشريِّ وجوابُه. وسيبويه إنما تكلَّم في الظرفِ الذي يَصْلُحُ أَنْ يكونَ خبراً وأنْ لا يكون. قال سيبويه[5]: «وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان [أحدٌ][6] مثلُك فيها، وليس أحدٌ

---

(١) في إعراب «كُفواً».

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٥١٠.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٧.

(٤) البحر ٨/ ٥٢٩.

(٥) الكتاب ١/ ٢٧.

(٦) زيادة من الكتاب.

فيها خيرٌ منك، إذا جعلت «فيها» مستقراً[١]، ولم تجعَلْه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ أَجْرَيْتَ الصفةَ على الاسم. فإن جَعَلْتَه على «فيها زيدٌ قائمٌ» نَصَبْتَ فتقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلاَّ أنَّكَ إذا أَرَدْتَ الإلْغاءَ فكلما أَخَّرْتَ المُلْغَى فهو أَحْسَنُ، وإذا أَرَدْتَ أَنْ يكونَ مستقرّاً فكلما قَدَّمْته كان أحسنَ، والتقديمُ والتأخيرُ والإلغاءُ والاستقرارُ عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ قال تعالى: «ولم يكُنْ له كُفُواً أحدٌ». وقال الشاعر[٢]:

٤٦٨٠ـ مـــا دامَ فيهِـــنَّ فَصِيْـــلٌ حَيَّـــاً

انتهى كلامُ سيبويه. قال الشيخ[٣]: «فأنت تَرَىٰ كلامَه وتمثيلَه بالظرف الذي يَصْلُح أَنْ يكونَ خبراً. ومعنى قولِه «مستقرّاً»، أي: خبراً للمبتدأ أو لكان. فإن قلتَ: فقد مَثَّل بالآية. قلت: هذا الذي أوقَع مكيّاً والزمخشريَّ وغيرَهما فيما وقعوا فيه، وإنما أراد سيبويه أنَّ الظرفَ التامَّ وهو في قولِه:

مـــا دامَ فيهِـــنَّ فَصِيـــلٌ حَيَّـــاً

أُجْري فَضْلَةً لا خبراً كما أنَّ «له» في الآية أُجْرِي فَضْلَةً فجعلَ الظرفَ القابلَ أن يكونَ خبراً كالظرفِ الناقصِ في كونِه لم يُستعمل خبراً. ولا يَشُكُّ مَنْ له ذِهْنٌ صحيحٌ أنه لا ينعقدُ كلامٌ مِنْ «له أحد» بل لو تأخَّرَ

---

(١) أي: خبراً.

(٢) البيت لابن ميادة، وهو في الكتاب ١/٢٨، والخزانة ٤/٦٠، واللسان (جلد). والضمير في «فيهن» يعود للإبل. والفصيل: ولد الناقة. والشاهد تقديم «فيهنَّ» وهو لغو.

(٣) البحر ٨/٥٢٩.

«كُفُو» وارتفع على الصفةِ وقد جَعَل «له» خبراً لم ينعقِدْ منه كلامٌ. بل أنت ترى أنَّ النفيَ لم يتسلَّطْ إلاّ على الخبرِ الذي هو «كُفُواً». والمعنىٰ: لم يكنْ أحدٌ مكافِئَه» انتهى ما قاله الشيخ.

وقوله: «ولا يَشُكُّ أحدٌ» إلى آخره تَهْوِيلٌ على الناظرِ. وإلاّ فقولُه: «هذا الظرفُ ناقصٌ» ممنوعٌ؛ لأنَّ الظرفَ الناقصَ عبارةٌ عَمَّا لم يكُنْ في الإخبارِ به فائدةٌ، كالمقطوعِ عن الإضافة، ونحوِ «في دارِ رجلٌ». وقد نَقَلَ عن سيبويه الأمثلَةَ المتقدمةَ نحو: «ما كان فيها أحدٌ خيراً منك»، وما الفرق بين هذا وبين الآيةِ الكريمة؟ وكيف يقول هذا وقد قال سيبويهِ في آخرِ كلامهِ: «والتقديمُ والتأخيرُ والإلغاء والاستقرارُ عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ»؟

وقرأ[1] العامَّةُ بضمِّ الكافِ والفاء. وسَهَّل الهمزةَ الأعرجُ وشيبةُ ونافعٌ في روايةٍ. وأسكنَ الفاءَ حمزةُ، وأبدل الهمزةَ واواً وقفاً خاصة. وأبدلها حفصٌ واواً مطلقاً. والباقون بالهمزِ مطلقاً. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا في أوائلِ البقرةِ في قوله: «هُزُواً»[2].

وقرأ سليمان بن علي[3] بن عبد الله بن عباس «كِفاءٌ» بالكسر والمدِّ، أي: لا مِثْلَ له. وأُنْشِدَ للنابغة[4]:

---

(١) انظر في قراءات «كفواً»: السبعة ٧٠١، والتيسير ٢٢٦، والبحر ٨/٥٢٨، والنشر ٢/٢١٥، والشواذ ١٨٢، والحجة ٧٧٧، والقرطبي ٢٠/٢٤٦.

(٢) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٨.

(٣) الهاشمي. قال في تقريب التهذيب: مقبول. توفي سنة ١٤٢، وهو عم الخليفة المنصور. انظر: سير الأعلام ٦/١٦٢، والتقريب ٢٥٣.

(٤) عجزه:

وإن تَـأَثَّفَـكَ الأعـداءُ بـالـرِّفَـدِ

وهو في ديوانه ٢١. تأثفك: اجتمعوا حولك مثل الأثافيّ من القدر. الرفد: ج رِفْدة وهي الإعانة.

٤٦٨١ـ لا تَقْـذِفَنِّـي بِـرُكْـنٍ لا كِفـاءَ لـه

....

ونافعٌ في رواية «كِفا» بالكسر وفتح الفاء مِنْ غير مَدّ، كأنه نَقَلَ حركةَ الهمزةِ وحَذَفَها. والكُفْءُ: النظيرُ. وهذا كفْءٌ لك، أي: نظيرُكَ. والاسم الكَفاءة بالفتح.

[تمّت بعونه تعالى سورة الإخلاص]

سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿الفَلَقِ﴾**: هو الصُّبْحُ. وهو فَعَل بمعنى مَفْعُول كالقَبَضِ، أي: مَفْلوق. وفي الحديث[١]: «الرُّؤْيا مِثْلُ فَلَقِ الصُّبح». قال الشاعر[٢]:

٤٦٨٢ـ يا ليلةً لم أَنَمْها بِتُّ مُرْتَقِباً
أَرْعَىٰ النجومَ إلى أنْ نَوَّرَ الفَلَقُ

وقال ذو الرمة[٣]:

٤٦٨٣ـ حتى إذا ما انجلَىٰ عن وَجْهِه فَلَقٌ
هادِيْهِ في أُخْرَياتِ الليلِ مُنْتَصِبُ

وقيل: هو جُبٌّ في جهنَّمَ. وقيل: المطمئِنُّ من الأرض. وجمعُه فُلْقان. وقيل: كلُّ ما فُلِقَ كالحَبِّ والأرضِ عن النبات.

---

(١) حديث البخاري: «فكان لا يرى رؤيا إلاَّ جاءت مثل فَلَق الصبح» ١ كتاب بدء الوحي من فتح الباري ١/ ٣٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ٢٥٤، والبحر ٨/ ٥٣٠، والماوردي ٤/ ٥٤٨.

(٣) ديوانه ١/ ٩٢ برواية: «حتى إذا ما جلا»، واللسان (فلق).

آ. (٢) قوله: ﴿مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ﴾: متعلقٌ بـ «أعوذُ». والعامَّةُ على إضافةِ «شَرّ» إلى «ما». وقرأ[1] عمرو بن فائد بتنوينه. وقال ابنُ عطية[2]: «عمرُو بن عبيد وبعضُ المعتزلة الذين يَرَوْن أنَّ اللَّهَ لم يَخْلُقِ الشرَّ: «مِنْ شَرٍ» بالتنوين «ما خلقَ» على النفي، وهي قراءةٌ مردودةٌ مبنيَّةٌ على مذهبٍ باطلٍ» انتهى. ولا يتعيَّن[3] أَنْ تكونَ «ما» نافيةً، بل يجوزُ أن تكونَ موصولةً بدلاً مِنْ «شر» على حذفِ مضافٍ، أي: من شَرٍ شَرِّ ما خَلَقَ. عَمَّم أولاً [ثم خَصَّص ثانياً][4]. وقال أبو البقاء[5]: «وما على هذا بدلٌ مِنْ «شرّ» أو زائدةٌ. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً؛ لأنَّ النافيةَ لا يتقدَّمُ عليها ما في حَيِّزِها. فلذلك لم يَجُزْ أَنْ يكونَ التقدير: ما خَلَقَ مِنْ شر، ثم هو فاسِدُ المعنى». قلت: وهو رَدٌّ حسنٌ صناعيٌّ. ولا يقال: إنَّ «مِنْ شرّ» متعلقٌ بـ «أعوذُ». وحُذِفَ مفعولُ «خَلَقَ» لأنه خلافُ الأصلِ. وقد أَنْحى مكيٌّ[6] على هذا القائلِ، وردَّه بما تقدَّم أقبحَ رَدّ. [و «ما» مصدريةٌ، أو بمعنىٰ الذي][7].

آ. (٣) قوله: ﴿وَقَبَ﴾: وَقَبَ الليلُ: أظلم، والعذابُ: حَلَّ، والشمسُ: [غَرَبَتْ. وقيل: وَقَبَ، أي: دَخَلَ][8]. قال الشاعر[9]: / [٩٣٣/ب]

---

(١) البحر ٨/ ٥٣٠.
(٢) المحرر ١٦/ ٣٨٥ وبدأ بقوله: «وقرأ...
(٣) قوله: «ولا يتعيَّن» مخروم في الأصل. اثبتناه من (ش).
(٤) مخروم في الأصل. اثبتناه من (ش).
(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٧.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٥١١.
(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
(٩) لعلَّه لأمية وليس في ديوانه. وهو في البحر ٨/ ٥٢٩، والقرطبي ٢٠/ ٢٥٦.

٤٦٨٤ـ وَقَـبَ العـذابُ عليهـمُ فكـأنَّهـمْ
لَحِقَتْهُـمُ نـارُ السَّمـومِ فـأُحْصِـدوا

والغاسِقُ قيل: الليلُ. وقيل: القمر. سُمِّي الليلُ غاسِقاً لبُرودته. وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في سورة ص[1]. واستُعيذ من الليل لِما يبيتُ فيه من الآفاتِ. قال الشاعر[2]:

٤٦٨٥ـ يـا طيـفَ هنـدٍ لقـد أَبْقَيْـتَ لـي أَرَقـا
إذ جِئْتَنـا طـارقـاً والليـلُ قـد غَسَقـا

أي: أظلمَ واعْتَكَرَ. و «إذا» منصوب بـ «أعوذُ»، أي: أعوذُ باللَّهِ مِنْ هذا في وقتِ كذا.

آ. (٤) قوله: ﴿النَّفَّاثاتِ﴾: جمع نَفَّاثَة مثالُ مبالغةٍ. من نَفَثَ، أي: نَفَخَ. واخْتُلِفَ فيه فقال أبو الفضل: شَبَّه النَّفْخَ من الفمِ في الرُّقْيَةِ ولا شيءَ معه. فإذا كان بِرِيْقٍ فهو التَّفْلُ. وأنشد[3]:

٤٦٨٦ـ فـإنْ يَبْـرَأْ فلـم أَنْفُـثْ عليـهِ
وإنْ يُفْقَـدْ فَحَـقَّ لـه الفُقُـودُ

وقال الزمخشري[4]: «نَفْخٌ معه رِيْقٌ». وقرأ[5] الحسن «النُّفَّاثات»

---

(١) انظر إعرابه للآية ٥٧.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٢٥٦، والبحر ٨/٥٣١، والماوردي ٤/٥٤٩.
(٣) البيت لعنترة. وهو في ديوانه ٢٨٣، والقرطبي ٢٠/٢٥٧، والبحر ٨/٥٣٠.
(٤) الكشاف ٤/٣٠١.
(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٦٣٨، والبحر ٨/٥٣١، والقرطبي ٢٠/٢٥٩، والنشر ٢/٤٠٤، والشواذ ١٨٢.

بضـم النـون، وهـي اسـم كـالنُّفَّـاخَـة. ويعقـوب وعبـدُ الله بـن القـاسـم[1] «النافِثات». وهي محتملةٌ لقراءةِ العامة، والحسن أيضاً وأبو الرَّبيع[2] «النَّفِثات» دونَ ألفٍ كحاذِر وحَذِر. ونكَّر غاسِقاً وحاسداً لأنه قد يَتَخَلَّفُ الضَّرَرُ فيهما. فالتنكيرُ يفيد التبعيضَ. وعَرَّفَ «النفَّاثات»: إمَّا للعَهْدِ كما يُرْوَىٰ في التفسير، وإمَّا للمبالغةِ في الشَّرِّ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفلق]

---

(١) عبد الله بن القاسم بن يسار المدني مولى أبي بكر رضي الله عنه. روى عنه قرة بن خالد. وأشار إلى هذه القراءة في ترجمته. انظر: طبقات القراء ٢/٤٤١.

(٢) لعله سليمان بن داود أبو الربيع المهري. ثقة إمام. عرض على ورش. توفي سنة ٢٥٣. انظر: طبقات القراء ٢/٣١٣.

سورة الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢ ــ ٣) قوله: ﴿مَلِكِ النَّاس. إلٰهِ الناس﴾: يجوزُ أَنْ يكونا وصفَيْنِ لـ «ربِّ الناس» وأَنْ يكونا بَدَلَيْنِ، وأَنْ يكونا عطفَ بيانٍ. قال الزمخشري(١): «فإنْ قلتَ: مَلِكِ الناس، إلهِ الناس، ما هما مَنْ ربُّ الناس؟ قلت: عطفُ بيانٍ كقولك: سيرةُ أبي حفصٍ عمرَ الفاروقِ، بُيِّنَ بمَلِكِ الناس، ثم زِيْدَ بياناً؛ لأنه قد يُقال لغيره «رَبُّ الناس» كقوله: «اتَّخذوا أَحْبارَهم ورُهْبانَهم أَرْباباً مِنْ دونِ الله»(٢). وقد يُقَال: مَلِكُ الناس، وأمَّا إلهُ الناس فخاصٌّ لا شِرْكةَ فيه، فَجُعِل غايةَ البيان». واعترض الشيخُ(٣) بأنَّ البيانَ بالجوامدِ. ويُجابُ عنه: بأنَّ هذا جارٍ مَجْرىٰ الجوامدِ. وقد تقدَّم في «الرحمٰن الرحيم» أولَ الفاتحةِ(٤) تقريرُه.

وقال الزمخشريُّ(٥): «فإنْ قلتَ لِمَ قيل: «بربِّ الناسِ» مضافاً إليهم

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٠٢.

(٢) الآية ٣١ من التوبة.

(٣) البحر ٨/ ٥٣٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١/ ٣٠.

(٥) الكشاف ٤/ ٣٠٢.

خاصةً؟ قلت: لأنَّ الاستعاذةَ وقعَتْ مِنْ شرِّ المُوَسْوِسِ في صدورِ الناسِ فكأنه قيل: أعوذُ مِنْ شَرِّ المُوَسْوِسِ إلى الناس بربِّهم الذي يملكُ أمْرَهم» ثم قال: «فإنْ قلتَ: فهلاَّ اكْتُفِي بإظهارِ المضافِ إليه مرةً واحدة. قلت: لأنَّ عطفَ البيانِ للبيانِ فكان مَظِنَّةً للإظهار»[1].

آ. (٤) قـولـه: ﴿الـوَسْـواس﴾: قـال الـزمخشـري[2]: «اسـمٌ بمعنى الوَسْوَسَةِ كالزَّلْزال بمعنى الزَّلْزَلة، وأمّا المصدرُ فوِسْواسٌ بالكسرِ كالزِّلْزال، والمرادُ به الشيطانُ سُمِّي بالمصدرِ كأنه وَسْوَسَةٌ في نفسِه، لأنها صَنْعَتُه وشُغْلُه، أو أُريد ذو الوَسْواس» انتهى. وقد مَضَىٰ الكلامُ معه في أنَّ المكسورَ مصدرٌ، والمفتوحَ اسمٌ في الزلزلة[3] فليُراجَعْ.

قوله «الخَنَّاسِ»، أي: الرَّجَّاع؛ لأنه إذا ذُكِرَ اللَّهُ تعالى خَنَسَ وهو مثالُ مبالغةٍ من الخُنُوس. وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ في سورةِ التكوير[4].

آ. (٥) قوله: ﴿الذي يُوَسْوِسُ﴾: يجوز جَرُّه نعتاً وبدلاً وبياناً لجَريانه مَجْرى الجوامدِ، ونصبُه ورفعُه على القطع.

آ. (٦) قوله: ﴿من الجِنَّةِ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ من «شَرِّ» بإعادة العاملِ، أي: مِنْ شَرِّ الجِنة. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ ذي

---

(١) الكشاف: «دون الإضمار».
(٢) الكشاف ٣٠٢/٤.
(٣) راجع إعرابه للآية ١.
(٤) انظر إعرابه للآية ١٥.

الوَسواس؛ لأنَّ المُوَسْوِسَ من الجنِّ والإنس. الثالث: أنَّه حالٌ من الضمير في «يُوَسْوِسُ»، أي: يُوَسْوِس حالَ كونِه مِنْ هذين الجنسَيْنِ. الرابع: أنه بدلٌ من «الناس»، وجَعَلَ «مِنْ» تَبْييناً. وأَطْلَقَ على الجِنِّ اسمَ النـاس؛ لأنهـم يتحـرَّكـون فـي مُـراداتهـم، قـالـه أبـو البقـاء[1]. إلاَّ أنَّ الزمخشري[2] أبطلَ فقال بعد أَنْ حكاه: «واسْتَدَلُّوا بـ «نَفَرٌ»[3] و «رجالٌ»[4] وما أحقَّه؛ لأن الجنَّ سُمُّوا جِنًّاً لاجتنانِهم والناسَ ناساً لظهورِهم، من الإيناس وهو الإبصار، كما سُمُّوا بَشَراً. ولو كان يقع الناسُ على القبيلَيْنِ وصَحَّ وثَبَتَ لم يكن مناسِباً لفصاحةِ القرآن وبعده مِنَ التَّصَنُّع، وأَجْوَدَ من أن يرادَ بالناس الناسي كقوله: «يومَ يَدْعُ الداعِ»[5] وكما قرىء «مِنْ حيث أفاضَ الناسي»[6] . ثم بُيِّنَ بالجِنة والناس؛ لأنَّ الثَّقَلَيْن هما النوعان الموصوفانِ بنِسْيان حَقِّ اللَّهِ تعالى». قلت: يعنى أنه اجتُزِىء بالكسرةِ عن الياء، والمرادُ اسمُ الفاعلِ، وقد تقدَّم تحقيق هذا في البقرة[7]، وأَنْشَدْتُ عليه هناك شيئاً من الشواهد.

الخامس: أنه بيانٌ للذي يوسوِسُ، على أن الشيطان ضربان: إنسِيٌّ وجنيٌّ، كما قال «شياطينَ الإنسِ والجنِّ»[8]. وعن أبـي ذر: أنه قال

---

(١) الإملاء ٢/٢٩٨.
(٢) الكشاف ٤/٣٠٣.
(٣) الآية ١ من الجن.
(٤) الآية ٦ من الجن.
(٥) الآية ٦ من القمر.
(٦) الآية ١٩٩ من البقرة وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: الدر المصون ٢/٣٣٥.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/٣٣٦. ولم ينشد عليه شيئاً.
(٨) الآية ١١٢ من الأنعام. والأصل «الجن والإنس».

لرجل: هل استَعَذْتَ من شياطينِ الإنس؟ السادس: أنَّه يتعلَّق بـ «يُوَسْوِس»، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: يُوَسْوِسُ في صدورِهم من جهة الجنِّ ومِنْ جهة الإنس. السابع[1]: أنَّ «والناس» عطفٌ على «الوَسْواس»، أي: مِنْ شَرِّ الوَسْواس والناس. ولا يجوزُ عطفُه على الجِنَّةِ؛ لأنَّ الناسَ لا يُوَسْوِسُوْنَ في صدورِ الناس إنما يُوَسْوِس الجنُّ، فلمَّا استحالَ المعنى حُمِل على العطف على الوَسْواس، قاله مكي[2] وفيه بُعْدٌ كبيرٌ لِلَّبْسِ الحاصلِ. وقد تقدَّم أنَّ الناسَ يُوَسْوِسون أيضاً بمعنىً يليقُ بهم.

الثامن: أنَّ «مِنَ الجِنَّة» حالٌ من «الناس»، أي: كائنين من القبيلين، قاله أبو البقاء[3]، ولم يُبَيِّنْ: أيُّ الناسِ المتقدمُ أنه صاحبُ الحالِ؟ وعلى كلِّ تقديرٍ فلا يَصِحُّ معنى الحاليةِ [في شيءٍ منها][4]، لا الأولُ ولا ما بعدَه. ثم قال: «وقيل هو معطوف على الجِنَّة» يريد «والناس» الأخيرَ معطوفٌ على «الجنة». وهذا الكلامُ يَسْتدعي تقدُّمَ شيءٍ قبلَه: وهو أَنْ يكونَ «الناس» عطفاً على غير الجِنة كما قال به مكي ثم يقول: «وقيل هو معطوفٌ على «الجِنة». وفي الجملة فهو كلامٌ متسامَحٌ فيه [سامَحَنا الله][5] وإياه وجميعَ خلقِه بمنِّه وكَرَمِه وخَتَمَ لنا منه بخيرٍ، وخَتَم لنا رِضاه عنَّا وعن جميع المسلمين.

---

(١) الأصل السادس وهو سهو. والتصحيح من (ش).
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٥١٢.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٨.
(٤) خرم في الأصل وأثبتناه من (ش).
(٥) خرم في الأصل وأثبتناه من (ش).

وهذا آخِرُ ما تَيَسَّر لي من إملاءِ هذا الموضوعِ وحَضْرِ ما في هذا المجموعِ متوسِّلاً إليه بكلامِه متشفِّعاً لديه برسولِه محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم في أن يجعلَه خالصاً لوجهِه مُوْجِباً للفوز لديه، فإنه حسبي ونِعْمَ الوكيلُ. ووافق الفراغُ منه تصنيفاً وكتابة في العُشْرِ الأوسط من شهر رجبِ الفردِ من شهورِ سنةِ أربعٍ وثلاثين وسبعمئة أحسنَ الله تقضِّيَها بمَنِّه وكَرَمِه. قاله وكتبه أفقرُ عبيدِه إليه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعودٍ الشافعيُّ الحلبيُّ حامداً لله ربِّ العالمين ومُصَلِّياً على رسولِه الأمين وآلِه وصحبِه أجمعين وسلَّم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الناس]

فهرس

شُكر وَتَقْدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى زوجي الفاضلة السيدة أم بلال، فقد ساعدتني في إعداد هذه الفهارس التفصيلية التي احتاجت مني ومنها إلى صبر ودأب ومتابعة وتنظيم، أدعو الله عزَّ وجلَّ أن يثيبها ويجزيها خير الجزاء.

ويسرني أن أتقدم بالشكر كذلك إلى ولدي البارّ حذيفة، حيث بذل معنا جهوداً طيبة في رحلة الفهارس الفنية، أدعو الله له بالتوفيق والتسديد.

• • •

الفهارس العامة، وتشمل:

(١) فهرس القرآن الكريم.

(٢) فهرس الحديث والأثر.

(٣) فهرس الشعر.

(٤) فهرس الأعلام.

(٥) فهرس أقوال العرب.

(٦) فهرس مسائل رسم المصحف والإملاء.

(٧) فهرس المعرَّب والمولَّد.

(٨) فهرس العقائد.

(٩) فهرس الإشارات البلاغية.

(١٠) فهرس الكتب.

(١١) فهرس مفردات اللغة.

(١٢) فهرس مسائل فقه اللغة.

(١٣) فهرس لغات القبائل.

(١٤) فهرس مباحث النحو.

(١٥) فهرس الأدوات.

(١٦) فهرس مباحث الأفعال.

(١٧) فهرس إعراب الجمل.
(١٨) فهرس أصول النحو.
(١٩) فهرس المفردات الصرفية.
(٢٠) فهرس مباحث الصرف.
(٢١) فهرس المذاهب النحوية.
(٢٢) فهرس الأمثال.
(٢٣) فهرس الحكايات.
(٢٤) فهرس الدراسة.
(٢٥) فهرس السور الكريمة.
(٢٦) فهرس المصادر والمراجع.
(٢٧) فهرس الفهارس.

• • •

(١)

فهرس القرآن الكريم

﴿المائدة﴾

﴿الأنعام﴾

﴿الأعراف﴾

﴿الأنفال﴾

﴿التوبة﴾

﴿يونس﴾

﴿هود﴾

﴿يوسف﴾

﴿الرعد﴾

﴿إبراهيم﴾

﴿طه﴾

﴿الأنبياء﴾

﴿الحج﴾

﴿المؤمنون﴾

﴿النور﴾

﴿النمل﴾

﴿القصص﴾

﴿فاطر﴾

﴿يس﴾

﴿الصافات﴾

﴿ص﴾

﴿الزمر﴾

﴿غافر﴾

﴿الزخرف﴾

﴿الدخان﴾

﴿الجاثية﴾

﴿الأحقاف﴾

﴿محمد ﷺ﴾

﴿الفتح﴾

﴿الحجرات﴾

﴿القمر﴾

﴿الرحمٰن﴾

﴿المدثر﴾

﴿القيامة﴾

﴿الإنسان﴾

﴿المرسلات﴾

● ● ●

(٢)
فهرس الحديث والأثر

● ● ●

(٣)

فهرس الشواهد الشعرية

الهمزة المكسورة

الباء الساكنة

الباء المفتوحة

الباء المضمومة

الباء المكسورة

التاء الساكنة

التاء المفتوحة

التاء المضمومة

التاء المكسورة

الدال الساكنة

الدال المفتوحة

الدال المضمومة

الدال المكسورة

الراء الساكنة

الراء المفتوحة

الراء المضمومة

الراء المكسورة

الزاي

السين الساكنة

السين المفتوحة

العين المضمومة

الفاء المضمومة

الفاء المكسورة

القاف الساكنة

القاف المفتوحة

الكاف الساكنة

الكاف المفتوحة

الكاف المضمومة

الكاف المكسورة

اللام الساكنة

اللام المفتوحة

اللام المضمومة

اللام المكسورة

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

الميم المكسورة

النون الساكنة

النون المفتوحة

النون المضمومة

النون المكسورة

الهاء

الياء المضمومة

الياء المكسورة

فهرس أنصاف الأبيات

● ● ●

(٤)

فهـرس الأعـلام

٨٥، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١١٤،
١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢،
١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢،
١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥،
١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢،
٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣،
٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٥،
٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩،
٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠١،
٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١،
٢٢٣، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦١،
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤،
٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤،
٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢،
٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٢،
٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٧،
٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٥، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٦،
٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٢، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٧٠،
٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٤، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦٠٩،
٦١٠، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٣،
٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٥٢، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٨،
٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٤، ٧٠٠، ٧/٩، ١١،
١٢، ٢٤، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤،
٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١١٣،
١١٧، ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨،
١٤٩، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٨١، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩،
١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤،
٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٧،
٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٤،

• • •

(٥)

فهرس أقوال العرب

• • •

(٦)

فهرس مسائل رسم المصحف والإملاء

• • •

(٧)

فهرس المعرَّب والمُوَلَّد

• • •

(٨)

فهـرس العقـائد

● ● ●

(٩)

فهرس الإشارات البلاغية

●●●

(١٠)

فهـرس الكـتب

• • •

(١١)

فهرس مفردات اللغة

الباء

التاء

الثاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدال

الزاي

السين

الضاد

الطاء

الظاء

العين

الغين

غرم: ٦/ ٧٣، ١٠٥، ٨/ ٤٩٩، ١٠/ ٢١٧

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء

● ● ●

(١٢)

فهرس مسائل فقه اللغة

(١٣)

فهرس لغات القبائل

• • •

(١٤)

فهرس مباحث النحو

• • •

(١٥)

فهرس الأدوات

• • •

(١٦)

فهرس مباحث الأفعال

٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٢٠، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٦٦، ٥٧٧، ٦٥٤، ٦٦٢، ٦٦٨، ٧٠٠، ٧٠١، ١٢٨/٣، ١٣٨، ١٤١، ١٤٥، ١٦٣، ٢٥١، ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٧٩، ٣٩٦، ٤٠١، ٤١٣، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٧٨، ٥١٧، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٥٣، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٨٨، ٦٢٥، ٦٣١، ٦٦٣، ٦٩٣، ٦٩٦، ٩/٤، ١٤، ١٦، ٢٠، ٥١، ٥٨، ١١١، ٢١٨، ٢٨٢، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٤٤٣، ٥١٢، ٥٣٧، ٥٥٣، ٥٦٣، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٤، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٥٨، ٦٩٤، ٤٧٣/٥، ٥٣١، ٥١٥، ٥٦٦، ٥٧٢، ٥/٦، ٧٧، ٩٢، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١١٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٢١، ٢٧١، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤٤١، ٤٥٣، ٤٦٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ١٠٢/٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٧٢، ٢٢٦، ٢٤٢، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٣٧، ٤٥٣، ٤٧٤، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥٣٥، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٦، ٦٤٩، ٧٦/٨، ١١٤، ١٣٦، ١٧٥، ٣٠٥، ٤٤٩، ٤٦٤، ٥٧٤، ٥٨٢، ٦٣٩، ٦٦٤، ٦٨٤، ٢٥/٩، ١٨٨، ٢٩٣، ٣٢٠، ٥٠٨، ١١/١٠، ٤٣، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٥٧، ١٧٥، ١٧٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٩، ٣٢٣، ٣٤٢، ٤١١، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٥٤، ٤٩٦، ٥٢٦، ٦٠٦، ٦٩١، ٧٩٥، ٧٦/١١، ٨٨

حذف الفعل «قال»: ١/ ٣٧٠، ٣٨٧، ٤٦٠، ٤٦٦، ٢/ ١١٤، ١٢٥، ١٦٠، ١٦١، ٢٨٩، ٢٠٥/٣، ٢٧٥، ٣٤٠، ٣٤١، ٥٣٢، ٤٦٦/٤، ٢٣/٥، ٤٢، ٣٣٢، ٣٣٣، ٤٥٣، ٥٦٦، ٥٩٠، ٧/٦، ٢١١، ٤٧٢، ١٧٢/٧، ٤٥٤، ٥٠٥، ٥٧٢، ٨/ ٦٤٣، ٩/ ٢٨٠، ٣٨٠، ٣٩٣، ٤٥٩، ٤٨٥، ٥١٥، ٥٣٦، ٦٧/١٠، ٦٩

زيادة الفعل: ٤/ ٥٠١، ٦/ ١٣٥، ٨/ ٢٠

● ● ●

(١٧)

إعـراب الجـمل

● ● ●

(١٨)

فهرس أصول النحو

● ● ●

(١٩)

فهرس المفردات الصرفية

الهمزة

النون

الهاء

الواو

الياء

● ● ●

(٢٠)

فهرس مباحث الصرف

● ● ●

(٢١)

فهرس المذاهب النحوية

• • •

(٢٢)

فهـرس الأمثـال

• • •

(٢٣)

فهـرس الحكـايات

• • •

(٢٤)

فهـرس الدراسـة

• • •

(٢٥)

فهرس السور الكريمة

• • •

(٢٦)

أهم المصادر والمراجع

ـ إبراز المعاني: لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر ـ مطبعة الحلبي.

ـ إتحاف فضلاء البشر: للشيخ أحمد الدمياطي. مطبوعة مصر ١٣٠٦هـ، ومطبوعة الدكتور شعبان إسماعيل، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ أثر القراءات في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم، مصر ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ أخبار النحويين البصريين: للسيرافي. تحقيق: الزيني ـ خفاجي مصر، ١٣٧٤هـ.

ـ أدب الكاتب: لابن قتيبة. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

ـ ارتشاف الضرب: لأبي حيان. تحقيق: د. مصطفى النماس، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، مصر.

ـ الأزهية في علم الحروف: للهروي. تحقيق: عدنان الملوحي دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

ـ أساس البلاغة: للزمخشري. مصر ١٣٤١هـ ـ ١٩٢٢م.

ـ أسرار العربية: لابن الأنباري. تحقيق: محمد بهجت البيطار دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ الأشباه والنظائر: للسيوطي. مطبوعة حيدرأباد ـ ١٣٥٩هـ.

ـ الاشتقاق: لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة السنة ١٣٧٨هـ.

ـ اشتقاق أسماء الله: للزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر. مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٣هـ.

ـ إصلاح المنطق: لابن السكيت. تحقيق: شاكر ـ هارون دار المعارف، مصر ١٣٧٥هـ.

ـ الأصمعيات: اختيار الأصمعي. تحقيق: شاكر ـ هارون مصر، ١٩٦٤م.

ـ الأضداد: لابن الأنباري. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠م.

ـ إعراب ثلاثين سورة: لابن خالويه. مصر، دار الكتب ١٣٦٠هـ.

ـ إعراب الحديث النبوي: للعكبري. تحقيق: د. حسن الشاعر، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ إعراب القرآن: المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري، مصر، ١٩٦٣م.

ـ إعراب القرآن: للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، ومطبوعة وزارة الأوقاف بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م للمحقق نفسه.

ـ الأعلام: للزركلي. مصر ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، ومطبوعة بيروت ـ دار العلم، السادسة ١٩٨٤م.

ـ الأفعال: لابن القطاع. بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ الاقتضاب: لابن السيد البطليوسي. بيروت، ١٩٠١م.

ـ الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٣هـ.

ـ الألفات لابن خالويه. تحقيق: د. علي البواب، الرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ أمالي الزجاجي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، ١٣٨٢هـ.

ـ أمالي السهيلي. تحقيق: د محمد البنا، مصر، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ أمالي الشجري. حيدرأباد، ١٣٤٩هـ.

ـ أمالي القالي. مصر، دار الكتب ١٣٤٤هـ.

ـ أمالي المرتضى. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم، مصر ١٣٧٣هـ.

ـ الأمالي النحوية: لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ إملاء ما منَّ به الرحمن: للعكبري. نشر: إبراهيم عوض مصر، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

ـ أنباه الرواة: للقفطي. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم، مصر ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

ـ الإنصاف: لابن الأنباري. تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد، بيروت ـ دار الفكر.

ـ الإيضاح: للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، مصر ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

ـ إيضاح شواهد الإيضاح: للقيسي. تحقيق: د محمد الدعجاني، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ الإيضاح العضدي: لأبـي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن فرهود، مصر، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ إيضاح المكنون: لإسماعيل باشا البغدادي. طهران ١٩٤٧م.

ـ البحر المحيط: لأبـي حيان. مصر، ١٣٢٨هـ.

ـ البداية والنهاية: لابن كثير. مصر، ١٣٢٨هـ

ـ بغية الوعاة: للسيوطي. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم. مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة: للفيروزأبادي. تحقيق: محمد المصري، دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م

ـ البيان في غريب إعراب القرآن: لابن الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد، مصر ١٣٨٩هـ.

ـ تاج العروس: للزبيدي. مصر، ١٣٠٦هـ.

ـ تاريخ الأدب العربـي: لبروكلمان. مصر، دار المعارف والمطبوعة الألمانية.

ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. مصر، ١٣٤٩هـ.
ـ تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة. تحقيق: سيد صقر، مصر، ١٣٧٣هـ.
ـ التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق: فتحي مصطفى، مكة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
ـ تذكرة النحاة: لأبي حيان. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
ـ تحصيل عين الذهب: للشنتمري. مع كتاب سيبويه بولاق، ١٣١٦هـ.
ـ تسهيل الفوائد: لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات، مصر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
ـ التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهري، مصر، ١٣٤٤هـ.
ـ تصريف الأسماء والأفعال. د. فخر الدين قباوة، جامعة حلب، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
ـ تفسير غريب القرآن: لابن قتيبة. تحقيق: الشيخ أحمد صقر، بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
ـ تفسير الفخر الرازي. مطبوعة طهران.
ـ تقريب التهذيب: لابن حجر. تحقيق: الشيخ محمد عوامة، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
ـ التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: للبكري. مصر، ١٩٥٤م ـ ١٣٧٣هـ.
ـ التنبيه على حدوث التصحيف: للأصفهاني بتحقيق محمد طلس، دمشق، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
ـ تهذيب التهذيب: لابن حجر. حيدرأباد، ١٣٢٧هـ.
ـ تهذيب اللغة: للأزهري. مصر ١٣٨٤هـ.
ـ التيسير في القراءات السبع: للداني. نشره أوتوبرتزل استانبول، ١٩٣٠هـ.
ـ جامع البيان عن تأويل القرآن: للطبري. تحقيق: الشيخ محمود شاكر. مصر، وطبعة الحلبي. مصر، الثانية، ١٩٥٤م.
ـ جامع الدروس العربية: للغلاييني. بيروت، الطبعة الثانية.
ـ الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي. دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م.

ـ الجمل: للفراهيدي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ الجمهرة: لابن دريد. حيدرأباد، ١٣٤٤هـ.

ـ جمهرة أشعار العرب: للقرشي، بيروت ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م، ومطبوعة جامعة الإمام. تحقيق: د. محمد علي الهاشمي، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ الجنى الداني: للمرادي. تحقيق: الفاضل ـ قباوة، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. مصر، ١٣٠١هـ.

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني. مصر، ١٣٦٦هـ.

ـ حاشية الشيخ يس على التصريح، مع كتاب التصريح ١٣٤٤هـ، مصر.

ـ الحجة: لأبي علي الفارسي. مخطوطة في الجامعة الإسلامية برقم ٤٧٧، ومطبوعة مصر ١٩٦٥م، تحقيق: علي النجدي ورفاقه.

ـ حجة القراءات: لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ حسن المحاضرة للسيوطي. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ حماسة أبي تمام. تحقيق: د. عبد الله عسيلان. مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، وشرح مختصر للتبريزي. مصر، ١٣٣١هـ ـ ١٩١٣م.

ـ حماسة البحتري. نشر: لويس شيخو، بيروت ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ الحماسة الشجرية. تحقيق: الملوحي ـ الحمصي، دمشق ١٩٧٠م.

ـ الحيوان: للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر ١٣٥٧هـ.

ـ خزانة الأدب: للبغدادي. مطبوعة بولاق، ١٢٩٩هـ.

ـ الخصائص: لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، مصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

ـ الدر الثمين: للغزي. مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم ١٤٣، مجاميع ـ م ـ.

ـ درة الغواص: للحريري. مصر، ١٢٩٩هـ.

ـ الدرر الكامنة: لابن حجر. تحقيق: محمد سيد جاد الحق ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

ـ الدرر اللوامع: للشنقيطي. مصر، ١٣٢٨هـ.

ـ دلائل الإعجاز: للجرجاني. مصر، ١٣٦٩هـ.

ـ ديوان ابن أحمر الباهلي. تحقيق: حسين عطوان، دمشق ١٩٦٨م.

ـ ديوان الأخطل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، ومطبوعة الأب صالحاني، بيروت، ١٨٩١م.

ـ ديوان الأسود بن يعفر. تحقيق: نوري القيسي، بغداد ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق: محمد ياسين، بغداد ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ ديوان الأعشى الكبير. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مصرالمطبعة النموذجية.

ـ ديوان امرىء القيس. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٨م، ومطبوعة السندوبي الخامسة، مصر، الاستقامة.

ـ ديوان أمية بن أبي الصلت. بيروت ١٣٥٣هـ، ومطبوعة الدكتور عبدالحفيظ السطلي، دمشق.

ـ ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

ـ ديوان تميم بن مقبل. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

ـ ديوان جران العود. دار الكتب المصرية ـ مصر، ١٣٥٠هـ.

ـ ديوان جرير. نشر: الصاوي ١٣٥٣هـ.

ـ ديوان جميل. تحقيق: د. حسين نصار، مصر.

ـ ديوان حاتم الطائي: مع مجموعة من الدواوين. مصر ١٢٩٣هـ، ومطبوعة مصر بتحقيق عادل سليمان.

ـ ديوان حسان بن ثابت. نشر: عبد الرحمن البرقوقي. ومطبوعة الدكتور وليد عرفات.

ـ ديوان الحطيئة: تحقيق: نعمان طه، مصر ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م

ـ ديوان حميد بن ثور. تحقيق: عبد العزيز الميمني، مصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.

ـ ديوان الخرنق بنت هفان. تحقيق: د. حسين نصار مصر، ١٩٦٩م.

ـ ديوان الخنساء. بيروت، ١٣٨٣. ومطبوعة الأردن. تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ١٤٠٩هـ.
ـ ديوان ابن الدمينة. تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مصر، ١٣٧٩هـ.
ـ ديوان ذي الرمة. مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، ومطبوعة كمبردج ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م، كمبردج بعناية كارليل هيس، ومطبوعة بيروت نشر: نديم بيبلي ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
ـ ديوان الراعي. تحقيق: ناصر الحاني، دمشق، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، ومطبوعة بغداد بتحقيق: نوري القيسي وهلال ناجي، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
ـ ديوان رؤبة. نشر: وليم بن الورد، برلين ١٩٠٢م.
ـ ديوان أبي زبيد الطائي. تحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٧م.
ـ ديوان زهير بن أبي سلمى: بشرح ثعلب. مصر ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
ـ ديوان سحيم. تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.
ـ ديوان سلامة بن جندل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ ديوان الشماخ. تحقيق: صلاح الهادي، مصر ١٩٦٨م، ومطبوعة السعادة بشرح الشنقيطي، مصر ١٣٢٧هـ.
ـ ديوان الصمة القشيري. تحقيق: عبد العزيز الفيصل، الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
ـ ديوان طرفة: بشرح الشنقيطي. مصر ١٩٠٩م، ومطبوعة سلفسون ١٩٠٠م، ومطبوعة دمشق بتحقيق الصقال ـ الخطيب.
ـ ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨.
ـ ديوان العباس بن مرداس. تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
ـ ديوان عبد الله بن رواحة. جمع وتحقيق: د. وليد قصاب.
ـ ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: د. حسين نصار، مصر، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

ـ ديوان أبـي العتاهية. بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
ـ ديوان العجاج. تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق.
ـ ديوان عدي بن زيد. تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
ـ ديوان عروة بن الورد. تحقيق: عدنان الملوحي، دمشق ١٩٦٩م.
ـ ديوان علقمة الفحل. تحقيق: الصقال ـ الخطيب، حلب ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
ـ ديوان عمر بن أبـي ربيعة. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد، مصر.
ـ ديوان عنترة. تحقيق: محمد سعيد المولوي، بيروت.
ـ ديوان الفرزدق: بشرح الصاوي. مصر، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.
ـ ديوان القتَّال الكلابـي. تحقيق: إحسان عباس. بيروت، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.
ـ ديوان القطامي. نشر: بارت، ليدن ١٩٠٢م، ومطبوعة بيروت ١٩٦٠م.
ـ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، مصر.
ـ ديوان كثيرة عزة. نشر: هنري بيرس، الجزائر، ومطبوعة د. إحسان عباس، بيروت.
ـ ديوان كعب بن زهير. مصر ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م. دار الكتب.
ـ ديوان لبيد. تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
ـ ديوان لقيط بن يعمر. تحقيق: د. عبد المعبد خان، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
ـ ديوان المتلمس. تحقيق: حسن الصيرفي، مصر، ١٩٧٠م.
ـ ديوان المجنون. جمع وتحقيق: عبد الستار فراج، مصر.
ـ ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: الجبوري ـ العطية، بغداد، ١٣٨٩هـ.
ـ ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز الرباح، دمشق ١٣٨٤هـ، ومطبوعة المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
ـ ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.
ـ ديوان أبـي النجم. تحقيق: علاء الدين الآغا، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
ـ ديوان نصيب. تحقيق: داود سلوم، بغداد ١٩٦٨م.

ـ ديوان أبـي نواس. نشر: أحمد الغزالي، بيروت.

ـ ديوان الهذليين. مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

ـ ديوان ابن هرمة. تحقيق: نفاع ـ عطوان، دمشق، ومطبوعة العراق، بتحقيق محمد جبار المعيبد ١٣٨٩هـ.

ـ ذيل الأمالي والنوادر للقالي، مصر ١٩٥٣م ـ ١٣٧٢هـ.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق مجمع اللغة العربية. ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ الزاهر للأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن، بغداد ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ السبعة في القراءات لمجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق: السقا ورفاقه مصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م، ومطبوعة الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ سمط اللآلىء: للبكري. تحقيق: عبد العزيز الميمني. مصر، ١٩٣٦م ـ ١٣٥٤هـ.

ـ سيبويه والقراءات: د. أحمد مكي الأنصاري مصر، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

ـ سير أعلام النبلاء: للذهبـي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت ١٤٠٢هـ.

ـ السيرة: لابن هشام. مصر. تحقيق مصطفى السقا ورفاقة، ١٣٧٥ ـ ١٩٥٥.

ـ شذرات الذهب: لابن العماد. مصر، ١٣٥١هـ.

ـ شرح الأبيات المشكلة: للفارسي. تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ شرح أدب الكاتب: للجواليقي. مصر، ١٣٥٠هـ.

ـ شرح الأشموني على الألفية. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد. مصر.

ـ شرح التسهيل: لابن مالك. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور بدوي المختون، مصر، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد. ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ شرح الشافية: للاستراباذي مع شرح شواهده: للبغدادي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، مصر، ١٤٠٢هـ.

ـ شرح شذور الذهب: لابن هشام. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

ـ شرح الشواهد الكبرى: للعيني، على حاشية الخزانة، بولاق، مصر، ١٢٩٩هـ.

ـ شرح شواهد المغني: للسيوطي. تعليق: الشنقيطي، بيروت.

ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق: عاصم البيطار وإخوانه، جامعة الإمام محمد ابن سعود، ١٤٠٢هـ.

ـ شرح عمدة الحافظ: لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، وزارة الأوقاف.

ـ شرح القصائد التسع: للنحاس. تحقيق: د. أحمد خطاب، بغداد، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: للأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ شرح القصائد العشر: للتبريزي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ شرح الكافية: للرضي، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م مصورة.

ـ شرح الكافية الشافية: لابن مالك. تحقيق: د. عبد المعنم هريدي، جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، مكة المكرمة.

ـ شرح كتاب سيبويه: للسيرافي. تحقيق: عبد التواب ـ حجازي ـ مصر، ١٩٨٦م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش. مصر.

ـ شرح الملوكي: لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة بيروت، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.

ـ الصاحبي: لابن فارس. مصر، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.

ــ الصحاح: للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مصر ١٩٥٦م.
ــ ضرائر الشعر: للقيرواني. تحقيق: د. محمد زغلول سلام، مصر ــ الإسكندرية.
ــ طبقات الشافعية: للأسنوي. تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، ١٣٩١هـ.
ــ طبقات فحول الشعراء: لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. مطبعة المدني، مصر.
ــ الطبقات الكبرى: لابن سعد. بيروت، ١٩٥٧م.
ــ طبقات المفسرين: للداودي. تحقيق: علي محمد عمر، مصر ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م.
ــ طبقات النحاة: لابن شهبة. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٨٨ ح.
ــ طبقات النحويين: للزبيدي. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٧٣هـ.
ــ العبر في خبر مَنْ غبر: للذهبي. تحقيق: صلاح المنجد، الكويت ١٩٦٠م.
ــ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسمين الحلبي، تركيا ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
ــ غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجوزي. نشره: برجستراسر ــ مصر، ١٩٣٣م.
ــ غريب الحديث: للهروي. مطبوعة حيدرأباد.
ــ الفاضل: للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني ١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٦م مصر.
ــ فتح الباري: لابن حجر. ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م.
ــ فتح القدير: للشوكاني. طبعة مصورة، بيروت.
ــ الفهرست: لابن النديم. مصر، ١٣٤٨هـ.
ــ في أصول النحو. سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٦م.
ــ القاموس المحيط للفيروزأبادي مصر.
ــ قطر الندى: لابن هشام. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣م.
ــ القطع والائتناف: للنحاس. تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، بغداد، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م.
ــ القياس: رسالة ماجستير لمنى توفيق، جامعة عين شمس.
ــ الكامل: للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، مصر ١٣٥٥هـ ــ ١٩٣٦م.

ـ الكامل: للهذلي مخطوط بالجامعة الإسلامية برقم ٢٧٢٤.

ـ الكتاب لسيبويه. بولاق ١٣١٨هـ، وفهرس شواهد للنفاخ بيروت، وفهرس الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ كشف الظنون: لحاجي خليفة. طهران، ١٩٤٧م.

ـ الكشف عن وجوه القراءات: لمكي. تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق ـ المجمع العلمي.

ـ اللامات: للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩.

ـ اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير. مصر ١٣٥٦هـ.

ـ لسان العرب: لابن منظور. بيروت.

ـ لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم: لأبي عبيد. تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، الكويت، ١٩٨٥م.

ـ اللمع في العربية: لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد شرف، مصر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج. تحقيق: هدى قراعة، مصر، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

ـ المبدع في التصريف لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب الكويت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٧هـ.

ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة. تحقيق: فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٣٧٤هـ.

ـ مجالس ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

ـ مجالس العلماء: للزجاجي. تحقيق: عبد السلام. الكويت ١٩٦٤م.

ـ مجمع الأمثال: للميداني. تحقيق: محي الدين عبد الحميد ـ مصر ٣٧٩هـ ـ ٩٥٩م. بيروت.

ـ المحتسب: لابن جني. تحقيق: علي النجدي ورفاقه، مصر، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية. المغرب ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
ـ مختصر في شواذ القراءات: لابن خالويه، نشره: برجستراسر مصر، ١٩٣٤م.
ـ المخصص لابن سيده، مصر، ١٣١٦هـ.
ـ المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى: للسمرقندي. تحقيق: صفوان داودي، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف. مصر دار الكتب.
ـ مدرسة البصرة النحوية. د. عبد الرحمن السيد، مصر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
ـ مدرسة الكوفة. د. مهدي المخزومي. مصر، ١٩٥٨م.
ـ المذكر والمؤنث: للأنباري. تحقيق: د. طارق الجنابي، بغداد، ١٩٧٨م.
ـ المذكر والمؤنث : للمبرد، تحقيق: د. عبد التواب ـ الهادي، مصر، ١٩٧٠م.
ـ المزهر في علوم اللغة: للسيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، مصر.
ـ المسائل الحلبيات للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ المسائل البصريات: للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر، مصر، ١٤٠٥هـ.
ـ المسائل العسكريات: للفارسي. تحقيق: د. إسماعيل عمايرة، الأردن، ١٩٨١م.
ـ المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
ـ مشكل إعراب القرآن: لمكي. تحقيق: ياسين السواس، دمشق ـ المجمع العلمي، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم: للعكبري. تحقيق: ياسين السواس. جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ .
ـ المصون: للعسكري. تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٠م.
ـ معاني القرآن: للزجاج. تحقيق: عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ معاني القرآن للفراء. تحقيق: النجار ـ بخاتي ـ مصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

ـ معاني القرآن: للأخفش. تحقيق: د. فائز فارس. الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، الكويت.

ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي. مصر، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

ـ معجم البلدان: لياقوت الحموي. بيروت، طبعة مصورة.

ـ معجم شواهد العربية. عبد السلام هارون. مصر، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

ـ معجم القراءات القرآنية. عبد العال سالم وأحمد مختار، الكويت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ معجم ما استعجم: لأبي عبيد البكري. تحقيق: مصطفى السقا، مصر، ١٣٦٤هـ.

ـ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة. دمشق، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ معجم مفردات الإعلال والإبدال. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي. مصر.

ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف. نشره: ونسنك. ليدن، ١٩٣٦م.

ـ المعرَّب: للجواليقي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مصر ١٣٦١هـ، ومطبوعة الدكتور ف عبد الرحيم، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ مغني اللبيب، لابن هشام. تحقيق: سعيد الأفغاني وزميله، دار الفكر ـ بيروت.

ـ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، الهند، الطبعة الأولى.

ـ المفردات: للراغب. تحقيق: سيد كيلاني.

ـ المفضليات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: شاكر ـ هارون، مصر، ١٩٦٤م.

ـ مقاييس اللغة: لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٦٦هـ.

ـ المقتضب: للمبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، ١٣٨٥هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ـ المقرب: لابن عصفور. تحقيق: الجواري، بغداد.

ـ الممتع: لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ منازل الحروف: للرماني. تحقيق: جواد ـ مسكوتي، بغداد، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.
ـ المنصف: لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وزملائه، مصر، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
ـ الموشح: للمرزباني. تحقيق: محمد علي البجاوي، مصر، ١٩٦٥.
ـ نتائج الفكر: للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا، جامعة قار يونس.
ـ نزهة الألباء: للأنباري. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٦٧م ـ ١٣٨٦هـ.
ـ النشر في القراءات العشر: لابن الجزري. تحقيق: محمد دهمان، دمشق ١٣٤٥هـ.
ـ النكت والعيون: للماوردي. تحقيق: خضر محمد، الكويت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
ـ النوادر: لأبـي زيد. نشره: سعيد الخوري بيروت، ١٩٦٧م.
ـ نواسخ القرآن: لابن الجوزي. تحقيق: محمد أشرف ـ الجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ.
ـ همع الهوامع: للسيوطي، مصر، ١٣٧٢هـ.
ـ الواو المزيدة: للعلائي. تحقيق: الدكتور حسن الشاعر، الأردن، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ وفيات الأعيان: لابن خلكان. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد، مصر، ومطبوعة بيروت، تحقيق: الدكتور إحسان عباس.

• • •

(٢٧)

فهرس الفهارس

● ● ●

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام على التراث

قراءة في أوراق فضيحة علمية

إذا كان السمين الحلبي قد أودع في مقدمة كتابه «الدر المصون» شهادة تفيد أن «هذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمره وذخيرة دهره» فإن محقِّقَه لا يَعْدو هذه المعاناة والمكابدة الطويلة، فقد بدأتُ العمل في تحقيقه منذ أكثر من عشرين عاماً، حيث كنت طالباً في مرحلة الدكتوراه بجامعة القاهرة فسجَّلْتُه موضوعاً لنيل الدرجة من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة. وبعد ذلك عكَفْتُ على إتمامه فكان تحقيقه شاغلاً لي في آناء ليلي وأطراف نهاري، أسترخصُ الغالي في سبيله، وأسافر إلى مظانِّ مخطوطاته المتفرقة، وأُصَرِّفُ شؤون حياتي لأستثمر وقتي من أجل ميدانه الرحب.

وقد مَنَّ الله عليَّ فأنهَيْتُ تحقيقه، وباشرت العمل في فهارسه العلمية المفصَّلة، فجاء الكتاب في أحد عشر مجلداً كبيراً، يضمُّ كل مجلد ما يقرب من سبعمئة صفحة، حتى إذا قارَبْتُ على الانتهاء علمْتُ بطبعة جديدة كُتِب عليها:

تحقيق وتعليق:

الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الدكتور جاد مخلوف جاد، الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي

قدَّم له وقرَّظه:

الدكتور أحمد محمد صيرة،

كلية أصول الدين ــ جامعة الأزهر

قلت في نفسي: لعل القوم استدركوا عليَّ شيئاً ذا بال، والعلم رَحِمٌ بين أهله، ولا تثريب على اللاحق أن يراجع السابق، ومضيتُ أطالع في النسخة، وراعني ما وجَدْتُ، ولن أستبق النتائج، ولعل القارىء الكريم يردِّد معي: سلام على التراث، حين يصبح العمل فيه بضاعة تجارية وادِّعاءً وزوراً وكسباً حراماً. أُصِبْتُ بالذهول والوجوم لِما آل إليه عصرنا من السرقة الفاضحة الفاقعة في النهار الواضح، السرقة التي لا يسترها ستر، ويستهين معها أصحابها بالمؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث. كتاب مطبوع منتشر، أجزاؤه الأولى رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة، يُغار عليه بالسلب والنهب بمثل هذه الوقاحة، وذلك الاستلاب الجريء. ولن نطيل الكلام، وإليك أخي القارىء معالم من هذا «اللطش» العجاب، استخلصتُها من مراجعة لي من خلال المجلد الأول.

١ ــ استلاب المتن وفق الأصل بهفواته المطبعية:

عزم القوم على استلاب المتن من الباب العريض الصريح، إلى درجة أنهم يكادون يصلون إلى تصوير متن كتابي وتقديمه إلى القارىء على أنه طبعة جديدة ذات «تحقيق وتعليق». لقد كان في نصي السابق بعض الأخطاء المطبعية التي لا تخفى على أحد من صغار الطلبة، أمَّا القوم فلم يكن لديهم وقت

ـ على ما يبدو ـ ليسلخوا المتن بعيداً عن هفوات المطبعة، فأَبْقَوْا هذه الأخطاء كما هي من غير أن تمسَّها أقلامهم. لله درهم!! أيستغفلون أهل العلم إلى هذا الحد؟ أم أنهم لم يَعُدْ يهمهم أحد ما داموا قبضوا ثمن فعلتهم بالدرهم والدينار، وليقل عنهم طلبة العلم ما يقولون. والحق أنهم أرادوا أن يكونوا أمينين على البضاعة المسروقة، والمحافظة على كلماتها وضبطها وعلامات ترقيمها. ولا يذهب بك الظن يا أخي القارىء أنني أبالغ، فسوف تجد إلى جانب كلامي صوراً تؤكد ذلك وأدلة تثبت ذلك، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر هذه القائمة من الجزء الأول من طبعتي، تبيِّن نماذج من استلابهم النص بهفواته المطبعية:

اللفظة عندي	ص	س	اللفظة عندهم	ص	س	تصويبها
وإذا	٤٥	٤ من تحت	وإذا	٦٨	١	وإذ
الغزيرة	٦٨	٧ من تحت	الغزيرة	٨١	١٣	الغريزة
أفقته	٦٨	٤ من تحت	أفقته	٨١	٧ من تحت	آفقته
جرياً له	٦٧	١٠	جرياً له	٨٠	٣ من تحت	جرياً به
آمين	٧٧	٢ من تحت	آمين	٨٧	٥	أمين
ومن الضمير	٨٧	٤	ومن الضمير	٩٣	١	من الضمير
واعتصر	٩٠	٣ من تحت	واعتصر	٩٤	٢ من تحت	واعتصم
يُروى	٩٩	١	يُروى	٩٩	١٥	يَروىٰ
أنذرتهم	١٠٥	١٢	أنذرتهم	١٠٣	١٠	أأنذرتهم
مستوي	١٠٧	٥	مستوي	١٠٤	٦	مستوٍ
صعيرة	١٠٦	ح ٥	صعيرة	١٠٤	ح ٢	صعير
العين	١١٣	٦ من تحت	العين	١٠٧	١ من تحت	الغين
شُجينا	١١٥	٢	شُجينا	١٠٨	١٦	شَجينا
نسيتَ	١٢٠	٣	نسيتَ	١١١	٦	نسيتُ
تَنَقَّفْناه	١٥٣	٢ من تحت	تَنَقَّفْناه	١٢٨	٥	تَنَفَّفْناه
تحلَّ	١٦٣	١	تحلَّ	١٣٢	٧ من تحت	تحلُّ
الصفو	١٦٣	٥	الصفو	١٣٢	٣ من تحت	الصفواء

بالمتنزِّل	١٦٣	٤	بالمتنزِّل	١٣٢	٤ من تحت	بالمتنزِّل
وكيدٍ	١٧٨	٧	وكيدٍ	١٤١	٦	وكيدَ
لعنةٌ	١٨٥	٨	لعنةٌ	١٤٥	٢	لعنةَ
الحَجاج	١٨٨	١١	الحَجاج	١٤٦	٥ من تحت	الحجّاج
لَيُحَدِّثَ	١٩٠	٣ من تحت	لَيُحَدِّثَ	١٤٧	٣ من تحت	لِيُحَدِّثَ
لتعمل	١٩٧	١	لتعمل	١٥١	٧	فتعمل
طعنة	٢١٣	٢ من تحت	طعنة	١٥٩	١٠	طعنةً
كَرُعَنَ	٢٢١	٤ من تحت	كَرُعَنَ	١٦٢	٦ من تحت	كَرْعَنَ
إذا	٢٢٩	٤ من تحت	إذا	١٦٦	١	ذا
يَحُلُّ الدهرُ	٢٣٥	٢ من تحت	يَحُلُّ الدهرُ	١٦٩	٣	يُحَلُّ الدهرَ
ميثاقه	٢٣٥	٥	ميثاقه	١٦٨	٥ من تحت	ميثاقه
محلٍّ	٢٣٨	٢ من تحت	محلٍّ	١٧٠	٨	محلًّ
هِيَ	٢٥٦	٣	هِيَ	١٧٨	١٠	هِيْ
لكم	٢٥٧	١٠	لكم	١٧٩	١	لك
المَقْدِس	٢٥٩	٤ من تحت	المَقْدِس	١٨٠	٢	المُقَدَّس
أعطِنِ	٢٦٤	٦	أعطِنِ	١٨٢	١٧	أعطَنِ
هولا	٢٦٤	٨	هولا	١٨٢	٢٠	هولاء
العَجمة	٢٧٦	١	العَجمة	١٨٧	٥ من تحت	العُجمة
كذلكُ	٢٦٨	١	كذلكُ	١٨٤	٥	كذلكَ
والجنة	٢٩٠	١	والجنة	١٩٣	٧ من تحت	والحية
كرَّر قولِه	٢٩٧	٦	كرَّر قولِه	١٩٦	١ من تحت	قولَه
وُلِدَتُ	٣٣٦	٣ من تحت	ولِدَتُ	٢١٥	٧	وُلِدْتُ
لَكَلٍّ	٣٤٣	١ من تحت	لَكَلٍّ	٢١٨	١٢	لِكُلٍّ

٢ ــ السقط من المخطوط:

اعتور مطبوعتي في بعض الأماكن المحدودة سقط لبعض الكلمات أو الجمل، وهذا السقط في جمهوره ينتبه إليه القارىء من خلال السياق، ولكن القوم كانوا على عجلة من أمرهم، فرأيتهم يسرعون ويلهثون فلا ينتبهون إلى سياق أو إلى معنى، فيستلبون متن طبعتي من غير فهمٍ لمعنى أو سياق. ومن أمثلة ذلك:

النص	صوابه	ص عندي	س	ص عندهم	س
والطير وأنشدوا	والطير، ولا يقال: ملك الطير، وأنشدوا	٤٩	٨	٦٩	٥ من تحت
الرفع والجر	الرفع والنصب والجر	٧٩	١ من تحت	٨٨	٧ من تحت
ولا يتأتى إلاَّ	ولا يتأتى ذلك إلاَّ	٧٤	٥	٨٥	٣
معرفة بأل مضاف	معرف بأل ولا مضاف	١٧٣	٤ من تحت	١٣٨	٨ من تحت
أي في استماعه	أي ما في استماعه	١١٤	٧	١٠٨	٩
وضعها،	وضعها، وإنما استفيد من العموم الذي دلت عليه	١٨١	٥	١٤٢	١٥
وضمت التاء	وضمت التاء قبلها	١٩٩	٣ من تحت	١٥٢	١٤
هو خير	هو خير وشر	٣٤٨	٨	٢٢٠	١٥
الإعراض عن الشيء	الإعراض والإدبار عن الشيء	٤٠٩	١٣	٢٤٩	٩
فأدغم وحذف	فأدغم تارة وحذف	٤٢٦	٨	٢٥٨	٩
هذا الذي قد قرأ به	هذا الذي قاله قد قرأ به	٤٣٨	٥	٢٦٤	٢
بمعنى أن يكون	بمعنى، ويمكن أن يكون	٤٦١	٦ من تحت	٢٧٦	١٩
الرأس	الرأس منها	٤٨٣	٣	٢٨٧	١
بعده مسند إليه	بعده مسند ومسند إليه	٤٨٧	٢	٢٨٨	٤ من تحت

٣ ـــ الأسطـر المكـررة:

حدث ص (٢٧٧) من طبعتي أَنْ تكررت سهواً بعض الأسطر وعددها أربعة فكرَّر القوم هذه الأسطر متابعةً لطبعتي، وهي على النحو التالي:

«وكان القياس كسر عين المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فكسر حرف المضارعة فقال: تِئْبـىٰ ونِئْبـىٰ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع. وقيل أَبِـيَ يأبـى بالفتح فيهما، وكان القياس كسر عين المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فكسر حرف المضارعة فقال: تِئْبـىٰ ونِئْبـىٰ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع.

وقيل أَبِيَ يأبى بكسرها في الماضي . . . ، والتكرار نفسه في طبعتهم ص (١٨٨). أرأيت أخي القارىء لو كان القوم لا يعرفون طبعتي ـ حيث لم يشيروا إليها إشارة واحدة ـ ولو كانوا معتمدين على مخطوط لما وقعوا في مثل هذا التكرار الذي طرأ على طبعتي سهواً، والحق أنه ليس عندهم حتى نهاية المجلد السابع شيء غير طبعتي، وسوف تزداد يقيناً بهذه المعلومة إن شاء الله.

٤ ـ تصحيح سهو السمين:

قد يترجَّح لديَّ أن السمين سها في بعض عباراته فأصحح سهوه وأشير إلى الأصل في الحاشية، فكان القوم يأخذون ما أُثبته في المتن وهو من كلامي أنا العبد الفقير. فإذا افترَضْنا جدلاً أنهم أرادوا كذلك أن يصححوا سهو السمين واتفق ما اخترته من عبارةٍ مع اختيارهم أفلا يشيرون إلى الأصل في الحاشية؟ أين الأمانة العلمية؟ أليس ذلك من مستلزمات فن التحقيق وبدهيَّاته؟

ومن أمثلة ذلك:

ـ قال السمين وهو يتحدث عن موضع اسمية «على»: «أن يؤدي جعلها حرفاً إلى تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير المواضع الجائز فيها ذلك» وقد صَوَّبْتُ العبارة: «المضمر المنفصل» وأشَرْتُ في الحاشية إلى الأصل (ص ٧٠ عندي، س ٢، ص ٨٢ عندهم س ٩).

ـ قال السمين في توجيه قوله تعالى: ﴿آمِنوا كما آمن الناس﴾: «وما مصدرية في محل جر بالكاف، وآمن الناس صفتها» فعَدَدْتُ كلامه «صفتها» سهواً، والصواب: صلتها؛ لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة، وتابع القوم ما أثبتُّه في المتن من غير إشارة إلى الأصل، والمفروض على زعمهم في المقدمة أن نسخة المصنف بين أيديهم «ونَسَخَها مشكوراً أحد طلاب العلم». (ص ١٤٢ عندي، ١٢٢ عندهم).

ـ قال السمين في «مَنْ» الموصوفة: «قال الشيخ: «ليس في محفوظي من كلام العرب مراعاة المعنى» يعني تقول: مررت بمَنْ محسنين لك» وقد تعجَّلْتُ وقتها في تصويب عبارة السمين في المتن إلى «محسنون»، وحكمت عليها بالسهو مع أنها صحيحة كما تبيَّن لي بعدُ، وتابع القوم اجتهادي الخاطىء وأثبتوه في المتن كما أثبتُّه، من غير إشارة إلى الأصل في الحاشية. (ص ١٢٢ عندي، ١١٢ عندهم)

ـ قال السمين: «وهو جائز؛ لأنَّ مِنْ شرط...» وقد رأيت سياق العبارة كما يلي: وهو [غير] جائز؛ لأن مِنْ شرط...» وتابَعَني القوم في هذا التصحيح وأثبتوه في المتن من غير أن يشيروا إلى الأصل (ص ٤٥٩ عندي، ٢٧٥ عندهم).

ـ اقتبس السمين نصاً من كتاب «الإملاء» للعكبري قال فيه: «وهما على ذلك هنا» ولا يستقيم النص كذلك، فعُدْتُ إلى «الإملاء» فوجدته «وهما على ذلك مُوَحَّدتان هنا» فأثبتُّ ما سقط من السمين بين معقوفين. وجاء القوم وأثبتوا الزيادة من غير معقوفين، ومن غير إشارة إلى الأصل، فمن أين جاؤوا بها؟ (ص ١٧١ عندي، ١٣٧ عندهم).

ـ ومثل ذلك ما حدث مع نص لصاحب «البحر المحيط» ص (١٩٨) عندي و (١٥١) عندهم.

أية أمانة علمية تلك التي تَحَلَّى بها القوم؟

أيُّ علم بفن التحقيق اجتمعوا عليه حتى يواجهوا نصاً تراثياً مطولاً كهذا السفر العظيم؟

أيعيبهم أو ينقص من قدرهم التصريح بالمصادر والنص على ما يضيفونه، أو يحذفونه، أو يتصرفون فيه؟

أرأيتم يا معشر الباحثين أيُّ بلاءٍ نزل بتراثنا؟

٥ ــ من معالم منهج التحقيق :

علم تحقيق النصوص علم دقيق له أصوله ومعالمه، وينبغي لكل مَنْ أراد أن يعالج نصوص التراث أن يكون لديه إلمام كافٍ يؤهله لمواجهة المخطوطات العربية القديمة، وقد اكتفى أصحابنا بنَسْخ جهدي، ونصِّي نَسْخاً كاملاً وإهمال مقتضيات التحقيق، وأما باقي المجلدات التي لم تكن قد رأت النور بعد فاكتفوا بنَسْخِ مخطوطة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، ولا يجد المطالع في طبعتهم أية إشارة إلى شيء اسمه مخطوطة، أو هو رمزٌ لمخطوطة، أو هو تحقيق أو ترجيح، أو مشكلة ما يعاني منها معشر المحققين عادة. أيُّ إهدار للنصوص التراثية هذا؟ أيُّ جهل مطبق بعلم التحقيق هذا؟ سلام على التراث أن يتحول عند أولئك إلى تجارة واستهتار وعبث.

نعود إلى موضوعنا فقد حدث أن سقطت من نسخة المؤلف عندي أوراق معينة، فعُدْتُ إلى النسخ الأخرى لأختار منها النص المناسب فاستعنتُ بنسخ مكتبات: عارف حكمت ويني جامعة وأيا صوفيا والأحمدية وغيرها من مخطوطات لم ينصوا عليها، وسرت على منهج دقيق قد لا يناسب التفصيل فيه في هذا المقام، وأرجو من القارىء الكريم أن يعود إلى كتابي ليدركه، ولكني أقول باختصار: إذا اخترت لفظة أو جملة من غير الأمِّ التي اعتمدتها وضعتُ ذلك بين معقوفين، وأشرت في الحاشية إلى اختلاف النسخ. من ذلك أن الورقة ٥/ ب قد سقطت من نسخة الأصل، وقد وجدتُ أن نسخة عارف حكمت أعانتني كثيراً لإقامة النص فما كان زيادة منها وضعتُه بين معقفوين [ ] وحافظ القوم على الزيادة مع أنها نسخة لم يصلوا إليها حسبما ذكروه في مقدمتهم (انظر: ص ٣٧ عندي، و ٦٣ عندهم، ومثل ذلك أيضاً تكرر في ص ٤٥ عندي و ٦٨ عندهم وص ٨٥).

وثالثة الأثافي التي ينخلع لها قلب أرباب علم التحقيق أن القوم قالوا في

المقدمة الهزيلة التي سَجَّلوها للتمويه والادِّعاء: «وصف نسخ المخطوط: إن الغرض الأساس من تحقيق أي كتاب هو إخراجه إلى النور على وفق ما أراده مصنفه، فكان لزاماً علينا لتحقيق هذا الهدف السعي لجمع ما تيسَّر من مخطوطات الكتاب» ثم يعدِّدون ست نسخ. وإليك أخي القارىء هذا الحوار معهم فيما يتعلق بالجزء الأول من طبعتي، حيث يتضمن الفاتحة والبقرة إلى الآية ٩١ منها.

ـ **النسخة الأولىٰ**: نسخة دار الكتب برقم ١٠٨ وتبدأ بالآية ٢٧٢ من البقرة، أي: أنهم لم يفيدوا منها في تحقيق الفاتحة والبقرة، لأن هذا الجزء ينتهي كما قلت عند الآية ٩١.

ـ **النسخة الثانية**: نسخة دار الكتب برقم ١٠٧ وتبدأ بسورة آل عمران، فلم يفيدوا منها كذلك في تحقيق ما تضمَّنه المجلد الأول من طبعتي.

ـ **النسخة الثالثة**: نسخة تيمور برقم ٣٨٤ وقالوا: إن المجلد الأول منها مفقود، ويقولون: إنها نسخة كثيرة التصحيفات والأخطاء، فلم يفيدوا منها كذلك.

ـ **النسخة الرابعة**: نسخة الأزهر برقم ٢٠٦ وبقي منها المجلد الثالث، فلم يفيدوا منها كذلك.

ـ **النسخة الخامسة**: نسخة الآستانة برقم ١٣٢، وهي من مخطوطاتي وتقع في ٩٠ ورقة ورمزْتُ لها بالحرف ع، وهي نسخة جيدة ولكن مشكلتها أنها مشحونة شحناً غزيراً بالخروم والرطوبة فيستحيل الاعتماد عليها.

ـ **النسخة السادسة**: وهي نسخة المصنف قالوا فيها: «وهي محفوظة بمكتبة شهيد علي في تركيا بمدينة استانبول تحت رقم ١١٦ إلى ١١٩، وهي نسخة بخط المؤلف كما وصفها لنا أحد طلاب العلم الذي قام مشكوراً بنسخ

سورتي البقرة وآل عمران» هل هذا كلام يتصف بالعلمية والوضوح؟ إنها فعلاً نسخة المؤلف وهي عمدتي في تحقيق الكتاب. مَنْ طالب العلم الذي نسخ مشكوراً ثلاثة أجزاء من الكتاب ـ حسب طبعتي ـ، يتضمن كل جزء ما يقرب من سبعمئة صفحة، وخط المؤلف يتصف بالصعوبة وفَقْدِ التنقيط، والنسخة قديمة يعتورها الخروم، وتحتاج إلى صبر وممارسة، لماذا لم يصوِّروها، وما آثار الاعتماد عليها ولو مرة واحدة أو في مكان واحد؟

ومع ذلك فماذا حدث في نسخة المؤلف؟ لقد سقط منها إعراب الآيات من ٢٤ ـ ٦١ من سورة البقرة أي من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ من الجزء الأول، والورقة ٣٦ بوجهيها، فاعتمدت على نُسَخي الأخرى، ومنها نسختهم إن صَحَّ زعمهم وهي نسخة الآستانة، ولكنها كما قلت مليئة بالخروم، ويستحيل الاعتماد عليها، فجعلتُ نسخة «يني جامعة» التركية أمّاً، واخترت من مجموع النسخ أقرب نص إلى ما يريده المؤلف حسب اجتهادي.

بعد هذا التفصيل كله أقول: من أين أتوا بالنص الذي أمامنا من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ من الجزء الأول. ليس عندهم من نفس مخطوطاتهم التي عَدَّدوها غير واحدة هي مليئة بالخروم، ويستحيل معها فعلاً إقامة النص.

وإذا افترضنا وقوع ذلك جدلاً لا يقوم على حقيقة ـ أي إنهم اعتمدوا على نسخة الآستانة فحسب ـ قلنا: إن هذا النص الذي قدَّمتموه في طبعتكم متكيء على مخطوطات لم تعرفوها، فالأمُّ من نسخة (يني جامعة) والاعتماد الرئيس عليها. أرأيتم يا معشر المحققين والباحثين إلى حبل الكذب القصير وإلى الافتراء العجيب. إنني أؤكد جازماً أنهم لم يصلوا إلى شيء من هذه النسخ، وما كان بين أيديهم منها شيء، بدليل أننا لا نجد إشارة واحدة إليها في كل الكتاب وفي كل الحواشي، وإنما سلخوا عملي من أول القرآن الكريم إلى سورة طه، ثم تركوا شريكهم «جاد مخلوف جاد» الذي حصل على

ماجستير الأزهر بتحقيق سورة طه إلى سورة المؤمنين. وأمَّا سورة النور إلى آخر الكتاب فقد وصلوا على ما ظهر لي إلى نسخة واحدة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، وقرؤوها كذلك قراءة سقيمة فنشروا على أساسها بقية الكتاب، وذلك لأن تحقيقي لباقي الكتاب لم يكن قد رأى النور بعد، فقد كان قيد الإعداد.

وعلى كل حال أرجو من القارىء الكريم أن يفتح على طبعتي من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ ليرى كيف جمعتُ بين المخطوطات المختلفة، وكيف اخترت النص الملفق من مجموع النسخ، وأرجو أن يقارن بعدها بين متني ومتنهم فماذا يجد القارىء؟ إنه يجد توافقاً حرفياً، كلمةً كلمةً، وضبطاً ضبطاً، بيد أنني نصصت في الحواشي على مآخذ هذا المتن وأصوله، في حين أن القوم كانوا يغطون في سبات سكوتهم، ومع ذلك فقد يعمدون إلى شيء من التمويه في بعض الصفحات فيسقطون الضبط الذي جعلته على الكلمات ليظهروا بمظهر البريء.

٦ ـ حواشي القوم:

تنقسم جلُّ حواشي القوم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: خدمة الشواهد الشعرية. من المعروف أن «الدر المصون» غزير في شواهده الشعرية التي بلغت حتى آخر سورة الناس ما يقرب من خمسة آلاف بيت، وقد مَنَّ الله عليَّ بالصبر في خدمتها من حيث الضبط والشرح والتخريج، وقد كان بين أيدي القوم خدمة هذه الشواهد إلى أول سورة طه، وهم كما سرقوا المتن سرقوا خدمة هذه الشواهد سرقة تامة تامة، ولكنهم في هذا المجال أحبوا أن يسلكوا سبيل التمويه على طريقة نعامة الصياد، فقدَّموا وأخَّروا، وإليك أخي القارىء أمثلة على ذلك:

قلت ص ١٥٤، وعندهم ص ١٢٨:

البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٦٣، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وسر الصناعة ١/ ٢٨٣، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٩، واللسان (دنا) وابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢، والدرر ٢/ ٢٩.

وقالوا:

البيت للأعشى، انظر: ديوانه ٦٣، سر الصناعة ١/ ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٣، الخصائص ٢/ ٣٦٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٩، الخزانة ٤/ ١٣٢، الدرر ٢/ ٢٩، اللسان (دنا). وقلت ص ٢٣٥، وعندهم ص ١٦٩:

البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ٣/ ١٥٧، وابن يعيش ٥/ ١٢٢، النوادر ٦٥، واللسان (وثق)، والقرطبي ١/ ٢٤٧.

وقالوا:

البيت لعياض بن أم درة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٢٢ الخصائص ٣/ ١٥٧، النوادر ٦٥، القرطبي ١/ ٢٤٧، واللسان (وثق). والأمثلة كثيرة منتشرة على مدار سبعة أجزاء تلقَّفوها.

وقد اعتقدوا أن مسألة التقديم والتأخير في ترتيب الشواهد تُضَيِّعُ آثار سرقتهم، أليس في هذا استهانة بعقول أهل العلم؟ ثم يستمرون في الشواهد الشعرية تمويهاً وتضليلاً، واختاروا لبعض الشواهد أن يغيروا الطبعة التي اعتمدت عليها، فطبعة سيبويه عندي بولاق، واختاروا طبعة الأستاذ هارون في بعض شواهد الكتاب وأثبتوا رقمها، وارتكبوا في ذلك محذوراً، وهو أنه لا يجوز للمحقق أن يعدد الطبعات، إلاَّ إن كان ثمة ضرورة علمية تقتضي ذلك التغيير. ما معنى أن يعتمدوا على طبعتي أحياناً كثيرة، ويُعَرِّجوا على طبعة هارون أحياناً قليلة هل ثمة ما يفسر ذلك إلاَّ التمويه والتضليل؟

ويستمر تضليلهم وتمويههم فيغيِّرون بعض أسماء المراجع تغييراً يكشف عن جهل واضح، ومن أمثلة ذلك:

ــ ظنوا أن «المغني» الوارد عندي هو نفسه «شواهد المغني» فكانوا أحياناً يُسقطون كلمة «شواهد» قالوا ص ١٢٠: المغني ٧٥، وإنما هو: شواهد المغني ٧٥، وفرقٌ بين الاثنين.

ــ ظنوا أن «الكشاف» الوارد عندي هو نفسه «شواهد الكشاف» وهما كتابان متغايران. قالوا ص ١٣٠:

الكشاف ٤/ ٣٣٠، وإنما هو شواهد الكشاف ٤/ ٣٣٠ وتكرر هذا معهم في مواضع كثيرة.

ــ عجبوا من أمر الصفحة التي أوردتها لديوان ذي الرمة وهي ١٨٥٧ فظنوها خطأً بزيادة رقم (١) فأسقطوه فقالوا: ٨٥٧، والحق أن طبعة الدكتور عبد القدوس فيها رقم متسلسل لكل أجزاء الديوان (انظر من طبعتهم ص ١٣٥)

ــ غيَّروا بعض عبارات خدمتي للشواهد تغييراً يسيء إليها من مثل قولي: «البيت لأبـي ذؤيب وليس في ديوان الهذليين فقالوا: وليس في ديوانه، والمعروف أنه ليس لأبـي ذؤيب ديوان منفصل.

ــ اعتقدوا أن تغيير اسم المرجع بالانتقال إلى مؤلفه يُبْعد عنهم التهمة فقالوا ص ١٣٦: ابن خالويه ٩٨ وعبارتي: «إعراب ثلاثين سورة ٩٨».

ــ سرت على منهج النص على قائل البيت، وإن لم أهتد إلى قائله نصصتُ على ذلك، وهم لا يحيدون عن ذلك، ولكنهم قد يغيرون، فتكون حاشيتهم هي النص على مصادري من غير عبارة «لم أهتد إلى قائله» أليس في هذا إذاً تغييرٌ في العبارة!!!

وقد يغيرون ــ على ندرة ــ في صفحات الديوان فيثبتون أرقاماً غامضة

تختلف عن أرقامي، ولم أفهم بعدُ سِرَّ ذلك قالوا مثلاً في تخريج بيت امرىء القيس ص ١٩٣ من طبعتهم: انظر: ديوانه ١١٩، مع أنهم يعتمدون دائماً على طبعتي وأرقامي. أليس في ذلك إمعان في العبث والإفساد، وتكرر ذلك في ديوان لبيد ص ٢٣٦، وقد ينقلون الأخطاء الرقمية المطبعية عندي، مثال ذلك ص ٢٥١، الحاشية ٢، قلت: ابن يعيش ٣/ ٢٤، والصواب ٣/ ١٢٤، فنقلوا الخطأ المطبعي كما هو.

هذا هوالقسم الأول من حواشيهم وهو خدمة الشواهد الشعرية وتبين لنا أنها منقولة بطبعاتها من كتابي، وقد بان عوارهم في الجزأين الأخيرين من طبعتهم، حيث إن طبعتي لم تظهر بعد، فأصبح مرجعهم في الشواهد الشعرية «البحر المحيط» لأبي حيان، وهو كما نعلم خالٍ من الضبط والخدمة، وبعض المراجع المتأخرة المحدودة.

* **أمَّا القسم الثاني**: فهو عَزْوُ الآيات إلى مصادرها، وقد نقلوها مني كذلك، فإذا بدر من المطبعة هفوة بزيادةِ رقمٍ أو حذف آخر صنعوا هفوتها، فهم عبيدها المستسلمون لها. ومثال ذلك ما وقع في ص ٢٧١ من طبعتهم حيث قالوا في الحاشية (٣): سورة آل عمران آية ١٦ والصواب: ١٦٧ فتابعوا خطأ المطبعة عندي.

* **أمَّا القسم الثالث**: فهو النص على صفحة «البحر المحيط» إذا ذكر السمين عبارة: «قال الشيخ»، وهذه الخدمة أيضاً مأخوذة من طبعتي.

وأما أشكال الخدمة العلمية لنص الدر المصون فهي التي آثروا إسقاطها كاملة، فلا شرح لغامضه، ولا تخريج لنقوله، ولا تخريج لقراءاته المتواترة والشاذة، إلى آخر الأشكال العلمية الكثيرة.

ويحسن بنا أن ننبه وفاءً بالذمة إلى أن القوم إمعاناً في إظهار الفرق بيني وبينهم للتمويه على أفعالهم خرَّجوا بعض الأحاديث الشريفة من أكثر من عشرة

مصادر، وليتهم اكتفوا بمصدر أو مصدرين، ولم أتفرغ بعد لكشف المرجع الذي «لطشوا» منه هذا التخريج.

وطبعة القوم تخلو خلواً تاماً من أية استدراكات أو تحقيقات علمية أو إضافات، فالمتن متني وجلُّ الحواشي من كتابي. وثمة استدراكات على طبعتي أجهزها للطبعة الثانية كم كنت أتمنى أن يحتويها كتاب القوم. فإذا قلت «لم أقف على البيت» قالوا: مثلي، أو قالوا: لم أعثر عليه. كم كنت أتمنى أن يكونوا قد اهتدوا إلى تمام قول الشاعر مثلاً: «ومنهم الحكَّامُ» وقد اهتديت إليه فيما بعد (انظر: ص ٧٠ من طبعتي) أو اهتدوا إلى ما يقرب من خمسة أبيات في المجلد الأول لم أقف على مظانِّها، أو اهتدوا إلى قائلي بعض الأبيات التي لم أهتد إليهم. وقد أكتفي بتخريج البيت من ديوان صاحبه أو من مرجع واحد فيكتفون هم بما أكتفي به. وأحبَّ القوم أن يرقموا الأبيات الشعرية ولهذا الترقيم فائدة لم يفطنوا إليها، حيث يحيل المحقق ما يتكرر منها على الرقم الأول حتى لا يسرد خدمة البيت ثانية، وكان هؤلاء يقولون في الحاشية عن البيت المتكرر: تقدم، ثم اختلط عليهم الأمر والتبس ما تقدم وما لم يتقدم، وصارت المسألة في الجزء الأخير مناسبة للإكثار من الحواشي الفقيرة الهزيلة؛ لأنهم لا يملكون علماً يعلقون به، فنقلوا مصادر شعر بعض الأبيات المتقدمة مما سبق، مع أنهم كانوا يقولون: تقدم. ومثال ذلك بيتُ ذي الرمة ذو الرقم ٢٣٠٤، فقد تكرر برقم ٤٥٧٧ في المجلد الأخير، وبيت الشمردل الذي ورد برقم ١١٢٠، ثم ورد برقم ٤٦١٧.

والقارىء الكريم الذي يقرأ في المجلدَيْن الأخيرين لا يملك إلاَّ الحسرة، فالشعراء الذين كانوا يُغيرون على طبعتي لاستلاب أرقام صفحات دواوينهم منها لم يعودوا يذكرون شيئاً من صفحات دواوينهم، وإنما يكتفون بالتخريج من البحر المحيط.

ومما يحسن التنبيه إليه أنهم استلموا الكتاب بدءاً من سورة طه إلى نهاية القرآن الكريم لأن طبعتي لم تظهر بعد، وقالوا في المقدمة: إن د. جاد مخلوف جاد حقق من سورة طه إلى المؤمنين، وسجَّلها لدرجة الماجستير من جامعة الأزهر. والحق أنني أعجب من طالب العلم هذا كيف يشترك مع القوم؟ وكيف يرضى أن يقدِّم عمله لهم؟ ولا يتسع المقام هنا لتقويم عمل الدكتور جاد، وليس ثم تنسيق بينهم ومنهج واتفاق حول الخطة العلمية اللازمة للعمل في الكتاب، حتى إذا أنهى سورة المؤمنين ظهر عوارهم، حيث يتضح للقارىء أنهم اعتمدوا على نسخة سقيمة وقرؤوها قراءة سقيمة فبدت كل صفحة مليئة بالتصحيف والتحريف مع حواشٍ هزيلة، ولا ندري شيئاً عن المخطوطة التي اعتمدوها، وقد سبق أن رجَّحْتُ أن القوم لم يكن لديهم أية مخطوطة قبل سورة طه.

وبعدُ: فيا رجال العلم وحَمَلته. أما آن لهذه الظاهرة أن يكون لها حدٌّ، وما أكثر الذين عانوا ولا يزالون يعانون منها، ولعل من الوسائل المفيدة لمقاومتها أن يكون في كل جامعة لجنة ترعى حقوق التأليف والتحقيق وتستقبل إشارات التنبيه إلى الطبعات المسروقة، حتى إذا ثبت لديها شيء بعد تثبيت وتمحيص طلبت من وزارة الإعلام أن لا تسمح بإدخال الطبعة المسروقة إلى المكتبات، والوزارة كما هي حريصة على عقيدة الأمة وأخلاقها ستمنع ما يسيء إلى العلم وأهله، وأرجو أن تكون مناسبة للتفكير في أمر يعيد الحقوق إلى أصحابها. ومرة أخرى أقول سلام على التراث.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. أحمد محمد الخراط

نص المقال الذي نشرته صحيفة «المدينة» في ملحق التراث، يوم الخميس ١٢ من شوال ١٤١٤، ٢٤ من مارس ١٩٩٤، العدد ١١٣١٥.